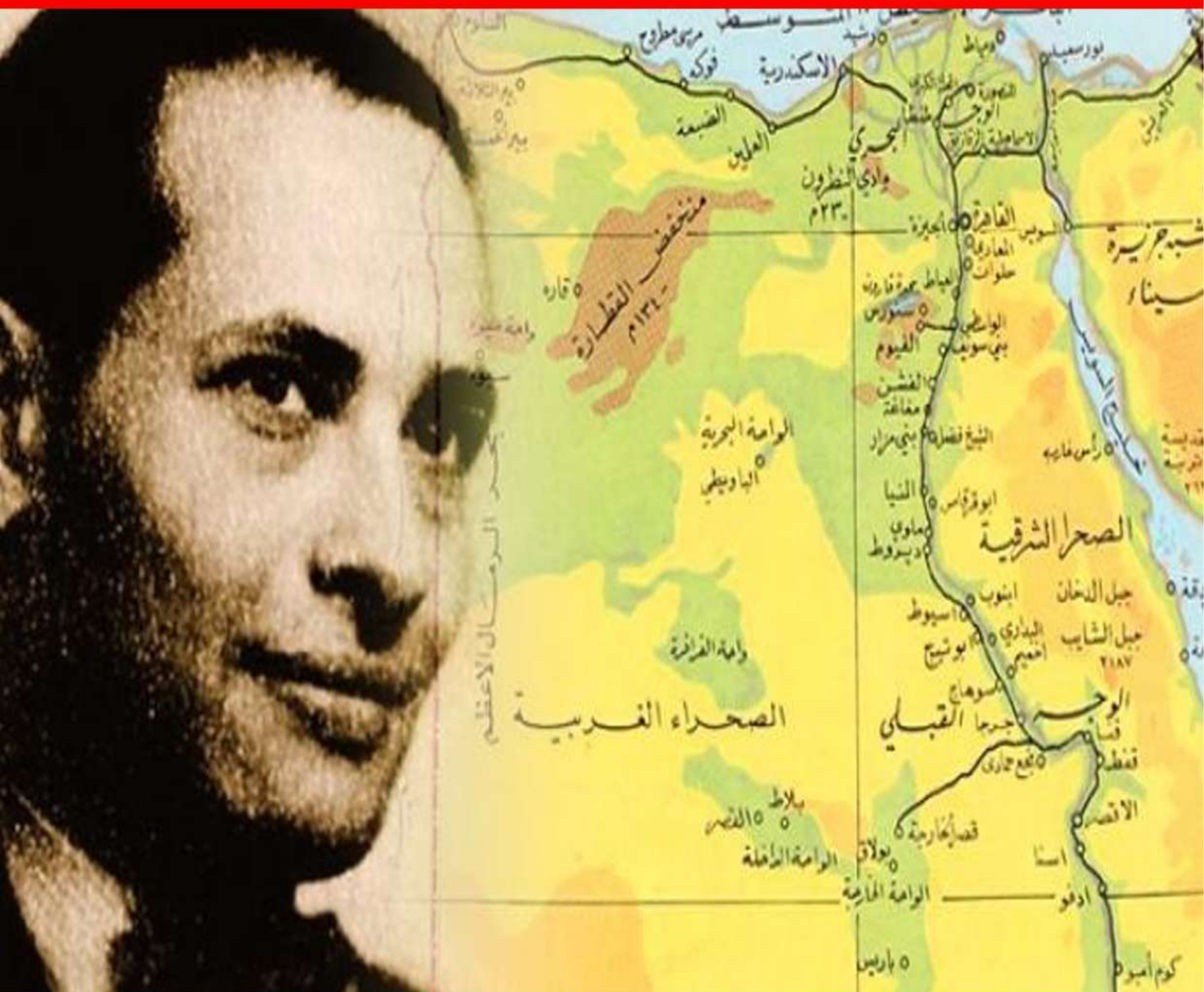
العالم الكبير د.جمال حمدان رحمه الله



شخصية مصر

من خريطة الزراعة المصرية

تصميم الغلاف : المستودع الإسلامي للمعرفة

المستودع الإسلامي للمعرفة  بالإيمان و العلم نبني حضارتنا من جديد

المستودع الإسلامي للمعرفة هو مشروع شبابي مستقل لنشر العلوم ، الفكر و الثقافة بين

" ة

بالإيمان ، جديد "



مكتبة المستودع على أرشيف الأنترنت إضغط هنا

دكتور جمال حمدان

شخصية مصر

دراسة في عبقرية المكان

دار الهلال

الجزء الأول

شخصية مصر الطبيعية

الفهـرس

الجزء الأول

شخصية مصر الطبيعية

الجزء الثانى

شخصية مصر البشرية

الباب الرابع ــ التجانس

الباب الخامس ــ الوحدة ، الحضارة ، والنظام

الباب السادس ــ شخصية مصر السياسية

الباب السابع ــ البناء الحضارى والاساس الطبيعى

الجزء الثالث

شخصية مصر التكاملية

الباب الثامن ـ شخصية مصر الاقتصادية

الباب التاسع ـ خريطة المجتمع المصرى

الباب العاشر ـ آفاق الزمان وابعاد المكان

الباب الحادى عشر ـ مصر والعرب

اختصـــــارات

A.A.A.G.	: Annals of the Association of American Geographers,
A.G.	: Annales de Géographie.
B.I.E.	: Bulletin de l'Institut d'Egypte.
B.S.G.E.	: Bulletin de la Société de Géographie d'Egypte.
C.S.J.	: Cairo Scientific Journal.
E.C.	: Egypte Contemporaine.
E.G.	: Economic Geography.
Geog.	: Geography.
G.J.	: Geographical Journal.
G.R.	: Geographical Review.
M.P.I.E.	: Mémoires Presentés à l'Institut d'Egypte.
S.G.M.	: Scottish Geographical Magazine.
S.R.	: Sociological Review.
S.N.	: Survey Notes.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة
فى الشخصية الاقليمية

ان تكن الجغرافيا فى الاتجاه السائد بين المدارس المعاصرة هى « التباين الارضى areal differentiation » ، اى التعرف على الاختلافات الرئيسية بين اجزاء الارض على مختلف المستويات (١) ، فمن الطبيعى ان تكون قمة الجغرافيا هى التعرف على « شخصيات الاقاليم regional personality » (٢) . واذا كان الاقليم بهذا التعريف هو قلب الجغرافيا ، فمن المنطقى ان تكون الشخصية الاقليمية هى قلب الاقليم ، ومن ثم بيقين اعلى مراحل الفكر الجغرافى .

والشخصية الاقليمية شىء اكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الاقليم ، اى شىء اكبر من مجرد جسم الاقليم وحسب . فهى لنما تتساءل اساسا عما يعطى منطقة تفردها وتميزها بين سائر المناطق ، محاولة ان تنفذ الى « روح المكان » لتستشف « عبقريته الذاتية » التى تحدد شخصيته الكامنة . وهذا هو فكرة الهيكل المركب compage عند بعض الجغرافيين الامريكيين (٣) او ما يعرف كاصطلاح عام « بعبقرية المكان genius loci » (٤) .

---

(1) R. Hartshorne, The nature of geography, Lancaster, 1939, p. 92 ff.; G.H.T. Kimble, The inadequacy of the regional concept, in: London essays in geography, ed. L.D. Stamp & S.W. Wooldridge, Longman's, 1951, p. 151 — 174.

(2) P.M. Roxby, «The theory of natural regions», Geog., 1926, p. 376 — 9; R. Crowe, «On progress in geography», S.G.M., Jan. 1938, p. 4 — 12; R.E. Dickinson, «Landscape & Society», S.G.M., Jan. 1939, p. 1 — 13; G.H.T. Kimble, The craft of the geographer, Montreal, 1945, p. 7.

(3) P. James; C. Jones, American geography. Inventory & prospect, Syracuse, 1951.

(4) A.J. Herbertson, «Regional environment, heredity & consciousness», Geog., No. 34, 1915, p. 148; J. Fairgrieve, Geog. in school, Lond., 1949, p. 38; W.G. East, Geog. behind History, Lond., 1948, p. 27.

واذا كانت ميزة وميسم الجغرافيا وصميم اصالتها ، وهى أيضا ما ترد به دينها للعلوم الاولية التى تأخذ منها ، هى أنها كما يقول لابلاش « فن عدم فصل ما وصلت الطبيعة » (١) ، فان هذا لا يتبلور كما يتبلور فى دراسة الشخصية الاقليمية . ان روح المكان ، نحن نخلص ، هو اكثر من اى شىء آخر روح الجغرافيا كما تحدث عنه مثلا مؤلفا كتاب « روح الجغرافيا وهدفها » . (٢)

ومن الواضح بعد هذا ان مثل هذه النظرة ليست تحليلية وحسب وانما هى تركيبية فى الصف الاول ، نظرة واسعة عالمية Weltanschauung كما يقول الالمان ، أو كلية holistic بتعبير سمطس الشهير (holism) . اذ لا شك إننا اذا كنا نريد ان نقتنص روح المكان ونمسك به وهو فوار نابض بالحياة حتى نضع ايدينا فى النهاية على « كلمة السر » فى الاقليم وعلى مفتاحه أو « شفرته » التى تمنحه أخص خصائصه وتفتح اعمق أعماقه ، فان المطلوب اذن انما هو دراسة للكائن العضوى وهو حى غض وفى مجموعه ككل متعضون وليس كتحليل او كتقطير اتلافى يمزق أو يفتت هذا الروح ولا كفحص تشريحى لجثة ميتة أو محنطه post-mortem .

ليس هدفنا ، يعنى ، ان نشرح المكان لنتقدم عن أعضائه واجزائه موسوعة كتالوجية وصفية ، ان تكن ضافية وافية الا أنها خاملة راكدة . (٣) ولكن الهدف أن نعتصر روح المكان ثم نستقطره حتى يستقطب فى ادق مقولة علمية مقبولة ويتركز فى اكثف كبسولة لفظية ممكنة . ولمثل هذا فنحن بحاجة الى جغرافيه تركيبيه فى المقام الاول ، جغرافية علوية رفيعة ، قل « سوبر — جغرافيا super-geograpny » ، لا تقف عند حدود وصف المكان بل تتعداه الى فلسفة المكان .

بل اننا لنذهب الى ابعد من هذا . ان هدف العلم ، اى علم ، وهو أيضا مقياسه ومحكه كعلم حقيقى ، انما هو الوصول من آلاف التفاصيل ودقائق الجزئيات وركام المعلومات الى الكليات العامة والمعادلات المركبة او البسيطة الضابطة والقوانين الاساسية الحاكمة . ولقد حاول آينشتين ، على سبيل المثال ، ان يختزل الكون كله فى معادلة رياضية واحدة .

---

(1) «Aim of geography», Geog., 1918, p. 195.

(2) S.W. Wooldridge; W. Gordon East, The spirit and purpose of geography, Lond., 1951.

(3) K.H. Huggins, «Landscape & Landschaft», Geog., Sept. 1936, p. 225 — 6.

والجغرافيا ، لا ندرى لسوء الحظ أو لحسنه ، علم الخاص specific لا العام generic ، او بلغة فلاسفة المعرفة علم تصويرى idiographic اكثر مما هو علم تقعيدى nomothetic ، او بلغة مبسطة علم المتفرد المتوحد المطلق sui generis, unique لا النمطى المتكرر النسبى . فالجغرافيا كالتاريخ لا تعيد نفسها بالضبط ، ولا الاقليم يكرر نفسه بصرامة . (١) ومن ثم فلا « قانون » للاقليم من حيث هو ، ولا سبيل الى أن نطمع فى وضع « اقانيم الاقاليم » كما قد نقول . ولكن على الاقل فلنحاول من الناحية الاخرى ان نصل ، ان لم يكن الى المعادلة الشاملة الاحادية الحاكمة ، فالى أنسب عدد من المعادلات الجزئية « ولوغاريتمات الجغرافيا » التى تعد مفتاح الاقليم وتختزل روح المكان فيه .

وعدا هذا ، فمن الواضح كذلك الى حد البديهى أن دراسة الشخصية الاقليمية لا تقتصر على الحاضر وانما هى تترامى بعيدا عبر الماضى وخلال التاريخ ، لانه بالدور التاريخى وحده يمكن التعرف على الفاعلية الايجابية للاقليم وعلى التعبير الحر عن الشخصية الاقليمية . فالبيئة قد تكون فى بعض الاحيان خرساء ، ولكنها تنطق من خلال الانسان ، ولربما كانت الجغرافيا احيانا صماء ، ولكن ما اكثر ما كان التاريخ لسانها . ولقد قيل بحق ان التاريخ ظل الانسان على الارض . بمثل ما أن الجغرافيا ظل الارض على الزمان ، بينما يضيف قول آخر ان معظم التاريخ ان لم يكن « جغرافية متحركة moving geography » (٢) ، فان بعضه على الاقل « جغرافيه متنكرة in disguise » .

لهذا كله نجد أن البحث فى الشخصية الاقليمية لم يكن من عمل الجغرافيين وحدهم ، بل بحث فيه المؤرخون كثيرا ابتداء من الجيولوجى الاركيولوجى سيريل فوكس فى مؤلفه المشهور « شخصية بريطانيا The Personality of Britain » الى حسين مؤنس فى « مصر ورسالتها » وشفيق غربال فى « تكوين مصر » الى صبحى وحيده فى « اصول المسألة المصرية » وحسين فوزى « سندباد مصرى » .

ولكن لعل طريق الجغرافى اكثر غنى وتنوعا مع ذلك فى المناهج والطرائق ، وربما كان كذلك ارحب آفاقا حيث يجمع تلقائيا بين الزمان والمكان ابتداء من الجيولوجيا حتى الاركيولوجيا ومن الفلك حتى الانثروبولوجيا ،

(1) H.J. Mackinder, «Progress of geog. etc.», G.J., July 1935, p. 8 — 10; Spirit & purpose of geog., p. 145.

(2) Cf. Harlan H. Barrows, «Geography as human ecology», A.A. A.G., Vol. XIII, No. 1, 1923, p. 12.

وذلك اذا اقتصرنا فقط على ذكر أقصى فروع العلم المتطرفة واطرافه الهامشية الحدية . وفضلاً عن هذا فان وحدة مصر الحقة انما تتبلور فى جغرافيتها الباقية ، اكثر بيقين مما تبدو فى تاريخها المفعم بالمتغيرات ، والاستمرارية بالبديهة ابرز فى جغرافيتها ، فيما ان الانقطاع اغلب بالمقارنة على تاريخها .

لهذا وذاك نجد الشخصية الاقليمية مطلباً اثيرا بين كبار الجغرافيين ابتداء من لابلاش فى مقدمته القيمة لكتاب لافيس عن تاريخ فرنسا « شخصية فرنسا الجغرافية » الي أندريه زيجفريد فى كتابه « سيكولوجية بعض الشعوب » ومن ماكيندر فى « بريطانيا والبحار البريطانية » حتى حزين فى دراساته الاصيلة المتعددة والوضاءة عن البيئة والموقع فى مصر عبر التاريخ .

فى طبيعة الجغرافيا

وانه لطبيعى — اليس كذلك ؟ — ان يكون للجغرافى كلمته فى هذا المجال ، والا فالى من يتجه المواطن العادى والمثقف العام لمعرفة جوهر وطنه ؟ الى من سوى ذلك الذى « يتخصص فى عدم التخصص » كما وصف، وهو هكذا وصف لانه الاخصائى الذى يضرب بحرية فى كل العلوم ، يربط الارض بالناس ، والحاضر بالماضى ، والمادى باللامادى ، والعضوى بغير العضوى ، وبكاد يتعامل مع كل ما تحت الشمس وفوق الارض — كل أولئك، وهذا تحفظ شرطى وشرط قطعى ، من خلال وجهة نظر موحدة صارمة واصيلة هى الاقليم والفكرة الاقليمية .

والجغرافيا بهذا ليست كما قد يبدو على السطح علما موسوعيا فضفاضا أو بحرا لا ساحل له ، بل هى علم تكاملى بالضرورة ، بل العلم التكاملى بامتياز . الجغرافيا انما الجسر الذى يربط بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وتصل ما فصل التخصص الاكاديمى الضيق . الجغرافيا ، باختصار ، ليست علم « من كل بستان زهرة omnium gatherum » ، ولا الجغرافى هو « حاشد محتطب بليل rag-and-bone intellectual » . (١) وحتى ان بدت الجغرافيا على السطح علما موسوعيا ، فانها فى الجوهر وبالفعل علم ملحمى على موسوعيته ، علم العالم لا علم العلوم .

لا ، وليست الجغرافيا بهذا مجرد علم معقد ناقل، شمولى دون اضافة، كما قد يتوهم أو يهمهم او يتبرم البعض . نعم ، هى بالتعريف والتصنيف

---

(1) J.B. Mitchell, Historical geography, Lond., 1954, p. 1 — 10.

المنهجى علم مركب ثانوى لا أولى الى ابعد حد . ولكنها فى جوهرها الفلسفى علم بسيط اساسا ، بل بسيط للغاية ، تكاد تقول غريزيا او فطريا ، وان شئت فقل هى بين العلوم علم الفطرة كما ان الاسلام بين الاديان دين الفطرة. والفطرة هنا هى اساسا فكرة الاقليم : الارض مختلفة بطبيعتها ، وما على الجغرافيا الا ان تطالع وترصد وتدرس اختلاف الاراضين : هذا كل شىء . ومن هذه الطبيعة ولا شك جاء قدم الجغرافيا منذ اولى مراحل المعرفة الانسانية ، ثم كان خلودها بعد ذلك كعلم مستقل لا غنى عنه قط ولا بديل له على الاطلاق . (١)

اما أنها علم ناقل فضولى، متطفل على سائر العلوم جميعا ، مجرد علم تسجيلى وثائقى ، فليس صحيحا ذلك دونما تحفظ وعلى وجه الاطلاق . فواقع الامر ان الجغرافيا بالدرجة الاولى علم « ميتابولى metabolic » ان صح التعبير ، أعنى علم تشرب وهضم وتمثل ثم اعادة افراز وتشكيل وتخليق . او قل هى علم تصنيع لا تعدين ، ان اردت تشبيها ميكانيكيا بدل البيولوجى . وحقا ، قد لا تكون بهذا او بذاك علما خالقا على مستوى الحقائق والمعلومات ، غير أنها بوظيفتها الاساسية من الربط ورصد العلاقات تخلق جديدا بالتاكيد على مستوى الافكار والانماط . علم ناقل اذن كمعرفة ، خالق كفكر . ولكن حتى عند ذلك قد يعترض البعض قائلا : بل اعادة خلق هو أكثر منه خلقا اوليا مطلقا . ولكن ، حسنا ، يبقى مع ذلك أنه خلق فى حدود اعادة الخلق – أليس صحيحا ؟ والجغرافى بالتالى ، وعلى اية حال ، قارىء كل شىء ، ولكنه كاتب جغرافية فقط ، يأكل كل شىء omnivorous ، غير أن معدته لا تفرز الا جغرافية صرفاً .

عن طبيعة الشخصية الاقليمية

الآن فان من المحقق أن طبيعة الجغرافيا الكاملة الكامنة هذه لا تتحقق فى شىء كما تتحقق فى دراسة الشخصية الاقليمية . فليست الشخصية الاقليمية مجرد تقرير حقيقة علمية مطلقة يمكن أن تخضع تماما للقياس الرياضى والاحصائى ، وذلك على الرغم من انها تعتمد اساسا – وما ينبغى لها غير ذلك – على مادة علمية موضوعية بحتة . انها عمل فنى بقدر ما هى

(1) Nevin M. Fenneman, «The circumference of geog.», A.A.A.G., Vol. IX, 1919, p. 3 — 10.

عمل علمى ، وذلك رغم ما قد يجده البعض فى هذا من تعارض ظاهرى (١) . فكما يقول جلبرت احد دعاة الشخصية الاقليمية ووريث مدرسة اكسفورد «ان الجغرافيا هى فن التعرف على شخصيات الاقاليم ووصفها وتفسيرها» ، ويضيف أن « شخصية الاقليم كشخصية الفرد يمكن ان تنمو وأن تتطور وان تتدهور ، ووصفها لا يقل صعوبة » (٢) .

على اننا مع ذلك نرى أن « فن » تناول المادة العلمية لا يكفى وحده للتشخيص الاقليمى ، بل لابد كذلك من اطار من « فلسفة المكان » يحدد تلك الشخصية . ولهذا فنحن أيضا مع دبنام حين يعرف الجغرافيا بأنها « فلسفة المكان » (٣) ، ومع أندريه شوللى حين يعتبر الفكرة الجغرافية « كنوع من فلسفة الانسان باعتباره الساكن الرئيسى للكوكب الارضى » (٤) ، ومع ماكيندر حين يتحدث عن « الجغرافيا الفلسفية » (٥) ، وذلك دون ان نذكر دعوة البعض المتطرفة الى ما يسمونه geosophy (٦) . ولا يعنى هذا أو ذاك فلسفة محلقة غامضة ، بل فلسفة عملية واقعية concrete philosophy قد ترتفع برأسها فوق التاريخ ولكن تظل أقدامها راسخة فى الارض ، فلسفة تحلق بقدر ما تحدق . والواقع أنه لا انفصال للجغرافيا بحال عن صيغة فلسفية ما منذ قال سترابو عنها انها من عمل الفيلسوف (٧) الى ان قال كون « انما الجغرافى الجيد فيلسوف » (٨) .

ولئن بدا أن هذا يجعل للجغرافيا منهجا خلاسيا متنافرا يتأرجح مابين علم وفن وفلسفة ، فاننا نبادر فنذكر بأن الجغرافيا نفسها وبطبيعتها علم متنافر غير متجانس فى مادته الخام ، وليس غريبا ان يكون كذلك فى منهجه . ماكيندر ، مثلا ، يعتبر الجغرافيا بوضوح فنا وفلسفة معا . (٩) هذا بينما يحسم ستامب لنا الموقف بايجاز أبلغ من كل اطناب حين يقول « ان الجغرافيا فى نفس الوقت علم وفن وفلسفة » (١٠) . ويمكن أن نضيف للتوضيح : علم

---

(1) Preston E. James, «The region as a concept», G.R., Jan. 1962, p. 130 — 1.

(2) E.W. Gilbert, «The idea of the region», Geog., vol. 45, 1960, p. 157 — 175. (3) F. Debenham, Use of geog., Lond., 1950, p. 11.

(4) A. Cholley, Guide à l'étudiant en géographie, Paris, 1942.

(5) H.J. Mackinder, The content of philosophical geog., International geog. congress, Cambridge, 1930, p. 6 — 11.

(6) Henry Wilson, «The aim of geog.», Geog., no. 51, 1918, p. 196.

(7) C. Vallaux, Les Sciences géographiques, Paris, 1925, p. 7.

(8) C.S. Coon, Caravan, The Story of the Middle East, N. Y., 1951, p. 10.

(9) H.J. Mackinder, «Geog., an art and a philosophy», Geog., 27, 1942, p. 122-130. (10) L. Dudley Stamp, Intermediate Geog., 1939, p. 1.

بمادتها ، فن بمعالجتها ، فلسفة بنظرنها . والواقع أن هــذا المنهج المثلث يعنى ببساطة انه ينقلنا بالجغرافيا من مرحلة المعرفة الى مرحلة الفكر . من جغرافية الحقائق المرصوصة الى جغرافية الافكار الرصينة التى تخاطب العقل وتتوجه اليه وتقدم غذاء جيدا متوازنا للفكر اكثر مما تستدعى الذاكرة (أو تستعديها !) بالحشو الممل والسرد السقيم الذى يتحدى الذكاء والذاكرة معا وعلى حد سواء . الحقائق والمعلومات كغذاء للفكر وكوقود للعقــل ؛ ما يتبقى فى الذهن بعد ركام التفاصيل والجزئيات اللانهائية ليصــبح خامة يعمل عليها الوعى الباحث ــ ذلك هو أعلى أهداف ومراحل العلم .

وكما قلنا ، لا تتحقق هذه الطبيعة المركبة كاملة كما تتحقق فى الشخصية الاقليمية . والواقع ان دراسة الشخصية الاقليمية تبدأ حيث تنتهى دراســة الجغرافيا الاقليمية التقليدية بالمعنى المدرسى المعروف ، ثم تتجاوزها لتمثل التتويج القمى والعلوى لها ، فهى أعلى مراحل الجغرافيا والفكر الجغرافى . فاذا كانت الجغرافيا الاقليمية تهتم اساسا بدراســة « جســم » الاقليم . فتتناوله على الطريقة الاكاديمية بالتشريح والتحليل لتحــدد اقاليمه الثانوية ودون الثانوية وتصف معالمه وملامحه النوعية وتوزيعاته وعلاقاته المكانية ، فان هدف الشخصية الاقليمية هو « روح » الاقليم قبل جسمه وبعده ، مثل جسمه وفوقه . الجغــرافيا الاقليمية المــادية هى وصــف المكان ، حيث الشخصية الاقليمية هى فلسفة المكان . الاولى جغرافيا تقريرية ، ولــكن الثانية جغرافيا علوية تجاوزية super-geography, transcendental geog. (١) .

والحقيقة ان الملاحظ احيانا ان الجغرافى قد يدرس على البعد او على الورق اقليما ما دراســة اكاديمية مستفيضة ، يحــدد خطوط التضــاريس والجيولوجيا ويحلل المناخ والنبات والتربة ويصنف ملامح الانســان ويصف معالم السكان والانتاج والاقتصــاد ... الخ ، حتى اذا ما اتاه زائرا على الطبيعة وجد نمطا من الحياة الجارية اليومية يرتبط بصميم البيئة الجغرافية ولكنه هو شخصيا يجهله ولا تسعفه فيه دراسته السابقة تلك . هذه الحلقة المفقودة هى بالدقة روح المكان وجوهر الاقليم .

لهذا فان المطلوب جغرافية حية ، « جغرافية الحياة » بالــدقة ، لا بمعنى الجغرافيا الحيوية، ولكن بمعنى «جغرافية الحياة اليومية everyday «life geography ، تلك الذى اذا عرفتها عرفت كل شيء عن نمط وطبيعة وظروف وقوانين الحياة فى هذا المكان أو ذاك ، جغرافيــة الحياة التى أن

---

(1) C.R. Dryer, «Genetic geography», A.A.A.G., vol. X, 1920, p. 13 — 14.

بدأت من أعلى آفاق الفكر الجغرافى فى التاريخ والسياسة فانها لا تتقاعس عن ، او تستنكف ، ان تنفذ او تنزل الى ادق دقائق حياة الناس العادية فى الاقليم ، باختصار جغرافيا تنسج الحياة اليومية ودورة حياة الناس الجارية فى نمط الاقليم ومورفولوجية الارض .

ودراسة الشخصية الاقليمية بهذا المفهوم لا تجب الجغرافيا الاقليمية العادية ولا تلغيها بالطبع ، وانما هى تكملها بل وتصحح عيوبها وقصورها ، وكلتاهما على اية حال ناقصة بغير الاخرى . فهى بطبيعتها الدينامية المتوثبة المتسائلة تدفع عن الجغرافيا تلك التهمة الشائعة من انها علم « سكونى » جامد او خامل ، تنفث الحياة فى عظامها وتدفع الدم فى شرايينها التى قد تتصلب أحيانا .

من الناحية الاخرى فليست الشخصية الاقليمية دراسة ذاتية غير موضوعية ، ولا هى تقديرية بدل التقريرية ، كما لا تعد من قبيل الاحكام التقييمية judgement values ، وانما هى فى الجوهر والاساس تقييم علمى للدور الجغرافى ، للنمط الجغرافى ، وللفاعلية الجغرافية . انها جغرافية طموح ، تتجاوز الجغرافيا التقليدية ولكنها لا تتجاوز المكان ولا العلم .

دراســـة مصر

والبحث الحالى — وله جذور أو ربما بذور فى عمل سابق للكاتب (١) — يحاول ان يرسم صورة عريضة ولكنها دقيقة بقدر الامكان لشخصية مصر . ومصر لا شك موضوع مثالى لمثل هذا البحث نظرا لما تمتاز به من طبيعة جغرافية واضحة الحدود والتقاطيع ، ولما تملكه من تاريخ ألفى حافل . الغريب فى الامر ، مع ذلك ، ان مصر جغرافيا وبالمقاييس العلمية العالمية الرفيعة ما تزال الى حد بعيد « أرضا بكرا » ولا نقول « ارضا مجهولة » . الاغرب ان هذا يصدق على كلا المستويين الاكاديمى المتخصص والثقافى العام .

حقا لقد كتب شىء لا بأس به عن جغرافية مصر بمختلف اللغات ، خاصة الاجنبية ، ولعلماء اجانب غالبا ، الا انه على قيمته وخطره مجرد نواة متواضعة نسبيا او شظايا متناثرة هنا وهناك ، والكل لا يعدو قطره من محيط اذا كان المستهدف مكتبة جغرافية وطنية بالمعنى العالمى . وليس فى العربية حتى الآن مرجع علمى واحد عن جغرافية مصر ، مرجع جامعى او

(١) جمال حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

فوق جامعى جدير بالكلمة . بل ولعلك واجد لدينا بالعربية كتبا جغرافية عن بعض البلاد الاجنبية أو العربية اضخم واجل مما نملك عن مصر (١) .

هذا فى حين أن الجغرافيا ليست بالضرورة «عن البلاد النائية الغريبة»، ليست دائما شيئا نذهب اليه ، وانما هى ببساطة حولنا ، تحيط بنا ، ونحن فيها ، كالهواء نتنفسها . الجغرافيا — كالاحسان — تبدأ ببيتك ، «بجغرافية الوطن home geography » . فكل شبر من ارض مصر ، كل قرية ، كل حقل ، كل تربة فى الوادى ، وكل جبل او صخرة فى صحارينا ، ينبغى ان تغطى بمونوجراف مفصل مكثف على حدة (٢) .

هذا اكاديميا ، اما على مستوى الثقافة العامة فان الحصاد بائس ان لم يكن حقا حصاد الهشيم . ولنعترف بلا مواربة اننا كمواطنين عاديين جهلة جدا بمصر . ان اقل من يعرف عن مصر — ولنقلها ولا نخف — المصريون ! وما أكثر ما يبدى المصرى العادى من دهشة او استخفاف وانكار أو استنكار لما قد يساق احيانا لا سيما على السنة الاجانب من آراء واحكام عن مصر ، لا تعصبا بالضرورة ولكن مجرد جهل فقط . وما أكثر ايضا ما نسمع ونقرأ من امثلة فادحة على الجهل العام الشائع والمتفشى بابسط الحقائق عن مصر، احيانا على أعلى المستويات القيادية . خذ مثلا سيناء ، التى هى بالحاح وتكرار مخجل « سدس مساحة مصر » (الصواب ٦٪ أو ١/١٦ من مصر) ، أو أن مصر « نصف العرب » سكانا (الصحيح ربع العرب) .

لا عجب بعد هذا ما نرى وما نلمس من تخبط التخطيط ، مثلا ، واحباطه وأجهاضه فى عديد من المجالات وعلى معظم المستويات ، اذ لا تخطيط البتة أيا كان نوعه بلا جغرافيا . ثم فى ركاب التخطيط الفاشل هل من مفر أن يستمر أو يستمر التخلف المادى والاقتصادى والحضارى العام ؟ دع عنك بعد هذا تردى سياستنا الخارجية وتدهورها وانحرافها . ان ثقافتنا الوطنية — علينا من أسف أن نخلص — قاصرة محدودة ، وحتى عند ذلك فنحن نأخذها بطريقة عاطفية فجة أكثر منها علمية ناضجة . ونحن — حرفيا — ندفع لذلك كله ثمنا باهظا فى كل جوانب ونواحى حياتنا بلا استثناء .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فاننا قط لم نكن أحوج مما نحن الآن

---

(١) جمال حمدان ، « نحو مدرسة عربية فى الجغرافيا » ، مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٥ — ٤٢ .

(٢) على عبد الوهاب شاهين ، « نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الجيومورفولوجية » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة ، ١٩٦١ ، ص ٧٥ وبعدها .

الى فهم كامل معمق موثق لوجهنـــا ووجهتنا ، لكياننـــا ومكاننا ، لامكانياتنا وملكاتنا ، ولكن ايضا لنقائصنا ونقائضنا ـــ كل اولئك بلا تحرج ولا تحيز أو هروب . ففى هذا الوقت الذى تأخذ مصر منعطفا خطرا ولا نقول منحـــرفا خطأ ـــ فكل انحراف مهما طال او صال وجال الى زوال ، ولا يصح فى النهاية الا الصحيح ، فى هذا الوقت الذى تتردى مصر الى منزلق تاريخى مهلك قوميا وينقلص حجمها ووزنها النسبى جيوبوليتيكيا بين العرب وبنحسر ظلهـــا ، نقول فى هذا الوقت تجد مصر نفسها بحاجة اكثر من اى وقت مضى الى اعادة النظر والتفكير فى كيانها ووجودها ومصيرها بأسره : من هى ، ما هى ، ماذا تفعل بنفسها ، بل ماذا بحق السماء يفعل بهـــا ، الام ، والى اين ... الخ ... الخ ؟ وبالعلم وحده فقط ، لا الاعلام الاعمى ولا الدعاية الدعيـــة ولا التوجيه القسرى المنحرف المغرض ، يكون الرد .

ان مصر تجتاز اليوم اخطر عنق زجاجة وتدلف او تســـاق الى أحرج اختناقة فى تاريخها الحديث وربما القديم كله . ان هناك انقلابا تاريخيا فى مكان مصر ومكانتها ، ولكن من أسف الى اسفل والى وراء ، نراه جميعا راى العين ولكنا فيما يبدو متفاهمون فى صمت على أن نتعامى عنه ونتحاشى ان نواجهه « فى عينه » وجها لوجه ، ونفضل ان ندفن رؤوسنا دونه فى الرمال . لقد تغيرت ظروف العالم المعاصر والعالم العربى من حولنا ، فلم يعد الاول بعيدا نائيا ولا عاد الثانى مجرد « أصفار على الشمال » .

ففى عصر البترول العربى الخرافى ، نخدع أنفسنا وحـــدنا اذا نحن فشلنا فى ان نرى أن وزن مصر وثقلها ، حجمها وجرمها ، قامتها وقيمتها ، قوتها وقدرتها ، بين العرب وبالتالى ايضا فى العالم ككل ، قـــد اخذت تتغير وتهتز نسبيا فى اتجاه سلبى وان كانت هى ذاتها فى صعود فعليا . ولم تعد مصر بذلك تملك ترف الاستخفاف والاستهتار بمن حولها من الاشـــــقاء او الانعزال المريض المتغطرس العاجز الغبى الجهـــول الذى يغطى عجـــزه وتراجعه وارتداده وترديه بكبره المغرور وصلفه الاجوف وعنجهيته القزمية ، والذى يعوض مركب نقصه باجترار الماضى وامجاده وتمجيد العزلة والنكوص باستثارة ادنى غرائز الشوفينية البلهاء . من هنا فان مصر فى وجه هـــذه المتغيرات بحاجة ماسة جدا الى اعادة نظر حادة فى ذاتهـــا والى مراجعـــة للنفس امينة وصريحة ، بلا تزييف او تزويق ، بلا غرور او ادعاء ، بلا زهو ولا خيلاء ، ولكن كذلك بلا تهرب او استخذاء ، وبلا تطامن او استجداء .

مغزى الشخصية الاقليمية

ليس هذا فحسب . ففى هذا الوقت العصيب الذى يضطرم فيه الفكر فى مصر بل ويضطرب اضطرابا بحثا عن شخصيتها العربية وتحديدا لمعدنها

القومى الاصيل ولدورها الانسانى والحضارى ، نبرز بحدة الى المقدمة مسألة مغزى الشخصية الاقليمية ، المغزى الفكرى والعملى سواء بالنسبة الى مصر او الى غيرها من البلاد العربية وغير العربية عامة . وهى مسألة تلقى مسئولية خاصة على الجغرافى الملتزم الذى يضع علمه فى خدمة مجتمعه ووطنه الكبير وقد يوظف الاكاديمى لصالح الايديولوجى والعلمى لصالح القومى .

تفسير ذلك ان البعض قد يرى أن الحديث عن الشخصية الاقليمية وما بضغط عليه أو يوحى به من تفرد فى روح المكان وعبقرية ذاتية فى الاقلم انما هو امر يؤكد الفروق الجغرافية على حساب المشابهات بالضرورة ويبرز الاختلافات المحلية فى وجه التجانس العام ، وبالتالى قد تكون له محمولات وظلال معينة أو قد تقحم عليه تخريجات أو تأويلات سياسية بعيدة أو قريبة.

وفى منطقة كالوطن العربى الكبير ، تسعى اليوم حثيثا الى الوحدة الشاملة فى نضال تاريخى بطولى ، الا يعنى هذا — هكذا يتساءلون — التأكيد على « الوطنية » المحلية الضيقة فى وجه « القومية » العربية المشرقة ؟ ألا يعنى الحديث عن الشخصية المصرية انغلاقا وتشبثا اقليميا « بالمصرية » ازاء « العروبة » ؟ فاذا ما تكلمنا بعد ذلك عن الشخصية العراقية والشخصية السورية والجزائرية ، الى آخر الوحدات التى يتألف منهـا الوطن الكبير ، أفلا يعد هذا بصورة ما سعيا واعيا أو غير واع الى التفرقة والتمزيق فى وقت نحن أحوج ما نكون الى التماسك والتلاحم ؟

وعلى الفور تتبدى لنا حقيقة الفلسفة الفكرية التى تكمن وراء القضية المثارة . انها اذن قضية المشابهات والفروق الجغرافية بين قطر وآخر من الاقطار العربية ، قضية التفرد والتجانس ، قضية الوحدة والتنوع . والمطلوب اذن ممن يتصدون لمثل هذه الدراسة ان ينقبوا عن أوجه الشبه لتأكيدها والضغط عليها . ونكاد نضيف ان المفهوم لذلك منطقيا وضمنيا أنهم مدعوون كذلك الى اهمال أوجه الاختلاف الطبيعى ان امكن ، فكلما كنت وحدويا « طيبا » كان من الطبيعى ان تنقب عن التجانس الطبيعى داخل الوطن الكبير وتبرزه تجسيما وتضخيما ، وان امكنك ان تغفل الفروق وتعتم التفرد المكانى فذاك خير واجدى وحدوية .

ولقد وصل الامر بهذا الاتجاه ، حتى من الناحية الشكلية او الرمزية البحتة ، الى حد يثير التساؤل احيانا . ففى ايام الوحدة السورية — المصرية فى الخمسينات ، « الجمهورية العربية المتحدة » ، كان هناك اصرار مبدئى شديد بين بعض المثقفين الوحدويين على محو كل مظاهر الاختلاف الطبيعى

الصرف بين اقليمى الوحدة ، بما فى ذلك حتى الحقائق الجيولوجية ذاتها والاسماء الجغرافية الطبيعية من بعدها . فعن الاولى ، شهدت تلك المرحلة محاولات فجة لاثبات وتأكيد الوحدة بين الاقليمين من خلال ابراز التشابه ، مثلا ، بين الصخور والتكاوين والطبقات الجيولوجية فيهما (كذا !) .

اما عن الثانية ، فقد ثار جدل فكرى حول اى التسميات نستعمل : الاسماء الطبيعية التى وجدت منذ فجر التاريخ سوريا ومصر ام الاسم الوحدوى المستحدث الجمهورية العربية المتحدة ؟ وواضح ان صميم المشكلة كان الظلال الوحدوية او الانفصالية التى ظن ان هذه التسمية او تلك قد توحى بها . ولكن الواقع أن التعارض لم يكن حقيقيا وكانت المشكلة شكلية الى حد بعيد . فمصر (منذ مصرايم) ، كسوريا (منذ الاشوريين) ، اسم « جغرافى » ، بمثل ما أن اسم كوكبنا هذا هو الارض واسم نهرنا هذا هو النيل ، وكل باق ولا مفر منه ما بقيت هذه الارض وهذا النيل . أما الجمهورية العربية المتحدة فاسم « سياسى » عبر عن حقيقة قامت وعن امل شاهق مرموق . وهو بهذا لم يكن يقصد به أن يقتصر على مصر وسوريا حكرا الى الابد ، وانما كان المفروض — بالتعريف — ان يتسع يوما لدولة الوحدة الغربية الكبرى . ولهذا لم يكن غريبا ان عاد اسم مصر ففرض نفسه فيما بعد على « جمهورية مصر العربية » ، وبالمثل فى « الجمهورية العربية السورية » الشقيقة .

حسنا ، ولكن هل حقا يعنى وجود الفروق الجغرافية بين وحدات الوطن العربى التفرقة السياسية ، وهل حتما أن تؤدى الاختلافات الطبيعية الى الخلافات القومية ؟ هل الحديث عن الشخصية الاقليمية لمصر او المغرب او العراق .. الخ يترادف مع الحديث عن « المصرية والمغربية او العراقية » .. الخ ويتضاد مع العروبة ؟ اهى ردة بصورة ما مباشرة أو غير مباشرة الى الفرعونية والبربرية والاشورية ؟ باختصار هل يتعارض القول بوجود عبقرية مكان خاصة بكل او بأى قطر عربى مع دعوة القومية والوحدة العربية ؟

أما ان هناك فروقا طبيعية وجغرافية بين أجزاء الوطن العربى ، فتلك حقيقة أولية كالبديهيات لا يمكن لاحد ان ينكرها موضوعيا اكثر مما يمكنه أن ينكر أن هناك مشابهات وأوجه تقارب بين بعضها البعض . فهناك مثلا تشابه اسى بين مصر والعراق كبيئتين فيضيتين ، والشام والمغرب الكبير نظائر جغرافية الى حد بعيد بطبيعتهما الجبلية المتوسطية ، وبالمثل تكرر الوحدات الصحراوية من العالم العربى كثيرا من الملامح المشتركة . ولكن من الواضح تماما أن البيئة المصرية تختلف عن البيئة فى المغرب بمثل ما تختلف البيئة العراقية عن السورية ، وهكذا .

ولسنا نقصد بهذا ان نؤكد الفروق الطبيعية بين اقطارنا العربية لنطمس معالم التشابه بينها ، ولكنا نقول ان ثمة فروقا ، وليس يجدى فى مواجهتها علميا أو قوميا أن نتجاهلها فى سبيل وحدة جغرافية منمطة أو تجانس طبيعى باهت موهوم . انما الشخصية الاقليمية اشبه شىء بالشخصية الانسانية . فالشخصية ـ هذه وتلك ـ مركب معقد للغاية من عدد ضخم من العناصر وتوليفة معينة من السمات والصفات والملامح والمعالم . فاذا اشتركت شخصيتان فى الغالبية من تلك العناصر والقسمات ، ولكن اختلفتا فى قلة منهما مهما تضاءلت ، فليس علينا جناح أن نتكلم عن « تفرد » الشخصية فى كل منهما رغم التشابه الواسع المدى ، ودون ان يعنى ذلك اى تنافر أو تضاد بينهما .

ولهذا فان من الخلط ان نظن ان الحديث عن تفرد الشخصية الجغرافية وعبقرية المكان لهذا القطر العربى أو ذاك يعنى تدعيم الدعوة الانفصالية ، واننا اذا قلنا شخصية مصر فقد قلنا الفرعونية او اذا قلنا شخصية الشام فقد قلنا الفينيقية .. الخ ، وان القول بتفرد اى او كل قطر عربى هو تبرير للتجزئة السياسية أو سند للانفصال يتعارض مع القومية والوحدة العربية .

وحقيقة الامر أن الوحدة السياسية لا تاتى بالضرورة من الوحدة الطبيعية ، وانما من الوحدة البشرية تاتى . فالعبرة فى قيام دولة موحدة دستوريا هى وحدة الناس ، اى وحدة القومية بمعنى تجانسهم فى المقومات الاساسية من لغة مشتركة وتاريخ ملتحم ومصلحة مترابطة وعقيدة سائدة ، وهذه جميعا اركان متوفرة فى القومية العربية ربما كما لا تتوفر فى قومية اخرى معروفة . ولا عبرة بعد هذا بتجانس أو تباين الارض التى يحتلونها . ثم ان الوحدة السياسية وحدة وظيفية ، والوحدة الوظيفية فى اى مجال لا تاتى من الوحدة التركيبية بل من التنوع التركيبى . فأى جدوى من ان تتحد اقطار متشابهة منمطة فى انتاجها ومواردها وامكانياتها ، الا أن يكون مجرد تمدد اميبى عقيم ؟ وهذا بالدقة ما يعرف بمبدأ « التنوع فى الوحدة » او « الوحدة فى التنوع » .

ليس مما يضير قضية الوحدة العربية اذن او يخرب حركة القومية العربية ان يكون لكل قطر من اقطارها شخصيته الطبيعية المتبلورة بدرجة أو باخرى داخل الاطار العام المشترك . وهذا التنوع والتباين فى البيئات انما يثرى الشخصية العربية العامة ويجعلها متعددة الجوانب والابعاد . وهو فى نفس الوقت امر لا علاقة له بالتعدد الدستورى ولا يعنى التمزيق السياسى او تأكيد الانفصالية الراهنة بحال ، ولا يشجع الولاءات الوطنية او روح الاقليمية فى وجه الولاء القومى العربى الكبير او على حسابه . لا ، ولا هو يمهد لنعرة محلية وانعزالية فكرية وسياسية بقدر ما يضيف الى العزة القومية الواسعة وينميها .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد ان كلمة « الاقليمية » تستعمل عادة عند بعض الكتاب السياسيين كنقيض للقومية والعروبة ، وحينئذ تكاد لا تستعمل الا مقرونة بصفة « الضيقة » ، اشارة الى انفصاليتها الانانية او الجاهلة . وهذا كله صحيح . غير ان من الضرورى الا يختلط هذا الاستعمال مع الاستعمال العلمى لكلمة الاقليمية فى الجغرافيا . فهى فيها الاساس والمقياس، لان الاقليم هو قلب الجغرافيا . والاقليم الجغرافى هو الوحدة المكانية المتجانسة الكاملة والمثالية . ومن الزاوية السياسية والقومية ، فان «الاقليم» الوحيد بالمعنى الصحيح فى العالم العربى انما هو العالم العربى نفسه ، وليس دوله ووحداته السياسية الراهنة ، لانه هو وحده الوحدة الكاملة المتجانسة فى اسس القومية وهى اللغة واخواتها . ولذلك فان الاقليمية هنا تتناقض تماما مع مفهوم الاقليمية الانفصالية الضيقة بالمعنى الدارج ، وترادف تماما مفهوم القومية والوحدة ، ولا داعى للبس خطير نتيجة لاختلاف المصطلحات ومدلول المفردات .

كذلك فلقد اثبتت الاحداث المؤسفة التى شهدتها الساحة العربية فى السنوات الاخيرة خطر تبسيط الامور وتسطيح العلاقة المركبة بين الوطنية والقومية او الاستخفاف بأى منهما . فقد ثبت أن اكبر خطر يمكن ان يهدد القومية الصحية الصحيحة ، بعد خطر الوطنية الضيقة الشوفينية المنحرفة المنغلقة ، انما هو المغالاة فى ترجيح القومية والاسراف الكاسح فى تغليبها على الوطنية . المزايدة فى القومية ، يعنى ، لا تقل انحرافا عن المزايدة فى الوطنية .

بل لقد اتضح أن اكبر غلطة يمكن أن يرتكبها « صليبيو » القومية والوحدة من المثقفين التقدميين ، على سلامة مبدئهم ونيتهم ، هى المبالغة المتشنجة فى تسويد القومية وتغليبها على الوطنية الى حد محو هذه الاخيرة أو تآكلها وتهرئها ، اذ أن رد الفعل المضاد ادى الى التشبث المرضى الذى لا يقل تشنجا وتعصبا بالوطنية . وقد خلق هذا كله فى العقل العربى او اللاوعى العربى نوعا من الازدواجية والتضاد بين الوطنية والقومية ، حيث لا ازدواجية ولا تناقض بالتأكيد وانما ثنائية متكاملة او قطبان لمتصل مدرج واحد continuum .

والواقع ان على القومية ان تحترم الوطنية وتقرها ، بمثل ما ان على الوطنية ان تعترف بالقومية وتقربها . ولعل المطلوب ليس تذويب الوطنية فى القومية بقدر ما هو تزويدها بها . وعلى اية حال فان الطريق الصحيح الى القومية انما يبدأ من الوطنية ، يغذيها ولا يغزوها . ففى البدء كانت الوطنية، ثم اتسعت وامتدت ونمت الى القومية . والقومية بدورها تبدأ ــ كالاحسان

مرة اخرى ـ ببيتك ، بالوطنية . فانت لا يمكن ان تكون وحدويا طيبا دون ان تكون وطنيا بارا جيدا ، والعكس صحيح . وكما ان اكثر الاعمال عالمية فى الفن هى اكثرها محلية ، فلعل اشد الناس وطنية هو وحده الذى يمكن ان يكون اشدهم قومية مادام يحفظ النسبة والنغمة الصحيحتين بين الطرفين .

من هنا جميعا فاذا كنا قد جادلنا بان الكلام عن شخصية مصر لا يعنى اقليمية ضيقة فضلا عن شوفينية شعوبية ، ولا يضع الوطنية فى مواجهة ضد القومية ، فاننا نضيف الآن انه لا يؤكد الوطنية من خلال القومية فحسب بل ويؤكد القومية من خلال الوطنية تأكيدا صحيا بغير تعارض . واذا كانت بعض البلاد مثل الولايات المتحدة قد نجحت وحدتها لانها ـ كما قيل ـ قد تجاهلت عمدا وعن قصد كل الجغرافيا وكل التاريخ ، واذا كانت بلاد اخرى مثل كندا تعانى وحدتها لانها تتذكر الجغرافيا اكثر مما ينبغى وتتذكر التاريخ اقل مما ينبغى ، واذا كانت بلاد اخرى مثل غرب اوروبا تتعثر وحدتها لانها تتذكر كثيرا جدا من التاريخ وقليلا جدا من الجغرافيا(١) ، اذا كان هذا فاننا فى الوطن العربى يمكن ان تنجح وحدتنا اكثر كلما تذكرنا الجغرافيا والتاريخ معا اكثر واكثر ، لان التاريخ يجمعنا مثلما تفعل الجغرافيا، والمكان والزمان عوامل وحدة بيننا، بل وربما جاز لنا ان نقول ان الجغرافيا والتاريخ هما طوب وحدتنا العربية وملاطها او هما لحمتها والسداة .

وبعد ، فلقد كان ضروريا قبل ان نمضى الى شخصية مصر بافاضة ان نضغط على المغزى الفكرى للدراسة حتى لا نترك مجالا لتخريج او تأويل مبتسر . فما نرى فى شخصية مصر مهما تبلورت او تجوهرت الا جزءا من شخصية الوطن العربى الكبير الملحمية الثرى، وما نرى فى دراستها تعارضا اى تعارض مع امل الوحدة الشاهق . واذا كنا قد خصصنا مصر بالدراسة فهذا أمر طبيعى لجغرافى عربى من مصر . ومع ذلك فقد عقدنا بابا كاملا مطولا ذا فصول يضع مصر بين العرب فى الاطار التكاملى القومى الشامل مثلما يضع الوطنية فى اطارها الصحيح من القومية ويعقد صلحا علميا وعمليا وحياتيا ابديا بين قطبيهما المتجاذبين لا المتنافرين . واخيرا ، وفضلا عن ذلك ، فانه يبقى املا كبيرا من آمال هذا الكاتب ان تتاح له فى المستقبل سلسلة كاملة فى الشخصيات العربية واحدة تلو الاخرى ابتداء من المحيط الى الخليج . ولعلنا نبدأ ، بل لقد بدأنا بالفعل ، بشخصية الشام عموما وسوريا الحبيبة خصوصا .

---

(1) W.G. East, An historical geog. of Europe, Lond., 1950, p. 444 — 5.

ما يكتب وما لا يكتب

فاذا ما عدنا بعد هذا الاستدراك الواجب الى مصر ، فاننـا نصطدم بمشكلة مؤسفة وجسيمة كالعقبة الكاداء . فنحن كشعب — لابد لنا بصراحة ان نعترف — لا نحب فقط ان نمجد ونطرى انفسنا بحق وبغير حق ، ولكننا ايضا نحب إن نسمع عن انفسنا ما يرضينا ويعجبنا أو يرضى اعجابنا بذاتنا الوطنية وبشخصيتنا القوميـة . بل اننا لنكره اشد الـكره ان نسمع عن عيوبنا وشوائبنا ونرفض باباء ان نواجهها او نواجه بها . ولا تكاد توجـد فضيلة او ميزة على وجه الارض الا وننسبها الى انفسنا ونلصقها بهـا ، وايما رذيلة او عيب فينا — ان هى وجدت على الاطلاق ! — فلا محل لهـا لدينا من الاعراب او الاعتراف ، وان اعترفنا بها على مضض واستثناء فلها عندنا العذر الجاهز والمبرر والحجة المقنعة او المقنعة .

ومن طريف ما يلاحظ فى هذا الصـدد اننا ، حين نرجع مثلا فيما نكتب عن انفسنا الى كتابات الرحالة والمؤرخين العرب فى العصـور الوسطى او الكتاب الاجانب المعاصرين، ننتخب منها فقط تلك الاشارات الطيبة والمرضية ونحشدها حشدا « كفضائل مصر » ، مهملين ببساطة شديدة كل الاشارات العكسية او المعاكسة التى اوردها الكتاب نفسـه والتى قد تكون اضعاف الاولى كما وكيفا !

ليس هذا فحسب ، او ليت هذا فحسب . فما اكثر بعد ذلك ما نقلب عيوبنا عن عمد الى مزايا ونقائصنا الى محاسـن ، بل اسـوأ من ذلك قد نتباهى ونتفاخر بعيوبنا وسلبياتنا ذاتها ! ولعل هـذا تجسيد لقمة ما سماه البعض « الشخصية الفهلوية » . ويبدو عموما اننـا كلما زاد جهلنا بمصر كلما زاد تعصبنا لها . بل الملاحظ اننا كلما ازدادت احوالنا سوءا وتدهورا كلما زاد تفاخرنا بامجادنا وعظمتنا ، كلما زدنا هزيمة وانكسـارا كلما زدنا افتخارا باننا شعب محـارب ، وكلما زدنا اسـتسلاما وتسليما كلما زدنا تباهيا باننا شعب سـلام متحضر . . . الخ . اهو نوع من الدفاع الطبيعى عن النفس للبقاء ، أم خداع للنفس قاتل ، ام هو الاول عن طريق الثانى ؟

أيا ما كان ، فنحن معجبون بانفسـنا اكثر مما ينبغى والى درجـة تتجاوز الكبرياء الصحى الى الكبر المرضى . ونحن نتلذذ بممارسـة عبـادة الذات فى نرجسية تتجـاوز العزة الوطنيـة المتزنة السـمحاء الى النعرة الشوفينية الساذجة البلهاء او الهوجاء . انه مركب عظمة بكامل ابعـاده وبكل معنى الكلمة . وهذا — سنرى ، بل كما نرى حولنا بالفعل — مقتل حقيقى كامن للشخصية المصرية . فمن المحقق الذى لا يقبل جدلا او لجاجا

ان كل مركب عظمة فعلى او منفعل انما هو « مركب نقص مقلوب inverted inferiority complex » : انه تعويض مريض عن شعور هو اصلا مريض اكثر : شعور بعدم الثقة ، بالعجز والقصور ، باليأس والضمور والاحباط والانحدار . . . الخ .

وبديهي ان هذا الشعور يرجع فى حالتنا الى ميراث القرون والاجيال الكاتمة الكئيبة من الاستعمار والتبعية والاستبداد والمذلة والتخلف والفقر. ومن هنا جميعا تبدو الهوة هائلة والتناقض فاحشا الى حد السخرية بين واقعنا وحقيقتنا وبين ادعاءاتنا وطنطناتنا ، بل ذلك والى حد قد يذكر بمقولة « يا أمة ضحكت من جهلها الامم » ، تلك التى حرفها بعضنا مؤخرا — سنة التطور ! — الى « يا امة ضحكت من جبنها الامم » .

وبطبيعة الحال فان الموقف برمته لا يعدو ، موضوعيا ، قطعة من الطفولة او المراهقة الفكرية او عدم النضج ، من آياته اننا شعب قد يخفى أو يخفف عقده وعيوبه بسخريته من نفسه احيانا ، الاسلوب الذى قد يعده البعض جزءا من منطق « الفهلوة » الذى يذكرون . من آياته ، أكثر ، أن تقييمنا الذاتي لشخصية مصر والمصرى يخضع للذبذبة الحادة العنيفة بحسب المتغيرات العابرة من انتصارات أو هزائم بحيث نتردد او نتردى من النقيض الى النقيض المطلق . فنحن نضخم من ذاتنا الى حد السخف ونكاد نؤله مصر حين ننتصر ، بينما ننهار ونكاد نسب أنفسنا عند اول هزيمة أو انكسار . او لعله العكس احيانا من قبيل التعويض .

حتى عن مستقبل مصر ، نحن اما متفائلون باسراف يدعو الى السخرية والاشفاق او متشائمون الى حد متطرف قابض للنفس . ففى النظر الى مستقبلنا نلاحظ غالبا ان هناك من جهة خطر المتفائلين ، اما بسذاجة او بخبث شديد ، أولئك الذين يفضلون خداع النفس لراحة البال على مواجهة الحقيقة المرة « فى عينها » . ومن جهة اخرى هناك خطر المتشائمين المنذرين المحترفين الذين افقدهم التوتر حس النسبية الصحيح هم ايضا . باختصار، مصر اما « بخير » دائما ، او « فى خطر » ابدا . وكلا الحكمين لا يرى او يضع الحقائق فى حجمها الطبيعى السليم .

لا غرابة بعد هذا كله ان نجد معظم ما يكتب عن مصر غالبا ما يجنح الى المغالاة والتطرف اما نحو التهويل او التهوين ، التهليل او التقليل ، الايجاب أو السلب ، التمجيد او التنديد . فمصر اما ام الدنيا واما فتات التطور ، أما صانعة التاريخ واما « راووق » التاريخ ، اما اصل الحضارة او مثال التخلف الحضارى . . . الخ . موضوع بلا موضوعية !

عند هذه النقطة ، وبغض النظر عن التشـــهير والتشـــويه او النقد المغرض الهدام البادى الدوافع والاهواء والعداء ، لا يمكن لكاتب او عالم او مفكر ان يوجه الى مصر نقدا موضوعيا بناء صادقا ومخلصا الا وعد على التو والفور وللغرابة والدهشة : عدوا بغيضــــا او حاقدا موتورا ان كان اجنبيا ، وخائنا أعظم او أحقر ان كان مصريا ، وهذا وذاك انما « افتراءات على مصر والمصريين » او اكاذيب واباطيل ... الخ . وبالاختصار ، فنحن المصريون أكبر جدا من النصح ، ومصر فوق النقد .

موقف خطر للغاية ، يصل الى حد الارهاب الفكرى « والمصادرة على المطلوب » مسبقا . وهو ببساطة مفجعة أكبر ضمان بالتـدهور والانحدار الوطنى والتجمد والتخثر والتعثر القومى ، لاننا بمنطقه مطلوب منا ببساطة ان نصور مصر والمصريين كيوتوبيا على الارض ، كفردوس أرضى . فالخطر كل الخطر فى وجه هذا الموقف ان قد يصبح خط المقاومة الدنيا هو الطريق السهل ، خط الديماجوجية والنفاق الوطنى وتملق ودغدغة غرائز الشعب وارضاء غروره بتزيين عيوبه وتضخيم محاسنه .

حينئذ يمسى الكاتب ، كشاعر القبيلة فى الجاهلية ، « صناجة » الوطن وبوق الشعب كيفما كانت حقيقتهما ومهما كانت هذه حقا او باطلا . وبذلك يفقد الكاتب توا وظيفته الاجتماعية ومبرر وجوده الوطنى . هـــذا والا فهو الصــــمت الكظيم يفرضـــه على نفســـه فى اغتراب ونفى ذاتى عن حماة الشعوبية ولا نقول الشعب ، او ان يلوذ بالمنطق الوحيـــد المفتوح امامه ، المنطق الانتقامى والانهزامى معا للاسف او الانتحـــارى باختصـــــار ، وهو منطق « خير عقاب لهذا الشعب هو ما هو فيه » !

والحقيقة ان ابن مصر البار الغيور على امه الكبرى انما هو وحـــده الذى ــ لصالحها ــ ينقدها بقـــوة وبقســـوة اذا لزم الامر وبلا مداراة او مداورة . فصديقك من صدقك لا من صدقك ، ومن يك حازما فليقس احيانا على من يرحم . بل ان هذا الكاتب ليؤمن ايمانا مطلقا بان مصر لن تتغير ولن تتطور او تخرج من حماتها التاريخية الراهنة الا حين يأتيها المفكر والحاكم الصادق كلاهما مع نفسه والجرىء مع جمهوره فيـــواجهه علنـــا بعيـــوبه بلا وجل ولا دجل .

بالمقابل ، وان عن غير قصد بالطبع ، قد يكون اعدى اعداء مصر هم بعض المصريين المتعصبين ، اولئك الذين يدفنون باصرار رؤوسهم فى الرمال ويتغابون او يتغافلون عمدا عن عيوبنا ، زاعمين باستمرار أن ام الدنيا مصر بخير وأن ليس فى الامكان ابدع مما هو كائن ، متشنجين على كل مصرى ينقد مصر لصالحها ومتهمينه بتعنت او بتخابث بعدم الولاء أو بالخيانة ... الخ .

المثير ، والمؤسف اكثر ، أن على راس هؤلاء الاعـــداء لمصر بالجهل والجهالة وضيق الافق يأتى غالبا ولا نقول دائما الحكم والحاكم. فالسياسى، الذى ـــ بالتعريف ـــ يبيع الوطنية للمواطن ، لا يملك الا أن يقدم الاوهام الوطنية والمخدرات التاريخية للجماهير ، فمصر « أم الدنيا ، ام الاختراع ، أم الحضارة ، فاتحة التاريخ ، فوق الجميع ، خير امة اخرجت للناس » ، (« ام العرب » ايضـــا) . . . الخ . والحـــاكم ، فى الوقت الذى قد يكون اكثر من يسوم الشعب العسف والخسف والهوان والذلة والقهر الجسدى او المعنوى او كليهما ، بحيث يصبح هو مصدر كل عيوبه وسوالبه ، الحاكم لا يتورع بالديماجوجية مع ذلك عن ان ينافقه ويتزلف اليــــه ويتملق غرائزه الوطنية الطبيعية بتضخيم ذاته وتعظيم صفاته ومناقبه وأمجاده .

والقاعدة تقريبا عند كل حاكم أننا ـــ بزعمه ـــ نعيش دائما فى عصره اروع وامجد فترة فى تاريخنا وحياتنا بلا استثناء . كل عصر عند صــــاحبه هو ، وهو وحده ، عصر مصر الذهبى . تلك نغمة أزلية وبضــــاعة مزجاة يكررها كل حاكم منذ الفراعنة فى نقوشـــــهم وســــجلاتهم الهيروغليفية على جدران الآثار حتى اليوم فى أبواق الدعاية ووســــائل الاعــلام العميلة التى لا تتحرج ولا تخجل .

ولان الحاكم ، بالنظرية او بالتطبيق ، بالوراثة او بالممارسة ، يتوهم مصر دائما ملكا له ، ضيعته او قريته الـــكبرى ، هو الدولة وهو الوطن ، والولاء للوطن هو وحــــده الولاء للنظام ، فانه يعتبر ان كل نقد موجه لمصر انما هو موجه اليه شخصيا ، وبالتالى فهو خيانة وطنية ، خيانة عظمى . باختصار ، النظام او الحاكم هو بالضرورة والواقع العـــدو الطبيعى لناقد مصر الموضوعى ايا كان . والغالب انه يتخذ من المفكر الناقد المصر « صبى الضرب whipping-boy » التقليدى وكبش الفداء الدورى على مذبح الشعبية الرخيصة ومداهنة الشعب (وارهابه ايضا) .

الغريب المؤسف أن الشعب المخـــدوع الساذج نصف الجاهل قـــد يستأسد ويبطش بابنه ناقده الوطنى الذى يريد له الخير والسيادة فيدينـــه ويسلمه تسليما لسوط الحكم ، وذلك بالقدر نفسه الذى يخنع فيه ويخضع ويستكين تحت هذا السوط . وهكذا للغرابة والدهشة قد نجد الشـــعب المسكين المضلل (ولا نقول الخائف المروع) يتبـــادل مع قيــادته العاجزة الفاشلة الباطشة غالبا وجلاده الغاشم الخائن احيانا أنخاب خداع النفس وعبادة الذات ، الاول يتغابى عن عيوبه الجسيمة بل ويتغنى بها ، والثانى يلهيه ويخدره عن استبداده وقهره او خيانته وغدره بأحاديث المجد والوطنية والاصالة . . . الخ .

ولقد يشارك بعض زواحف الـكتاب الانهزاميين والماجورين والعلماء العملاء فى هذه المحـاورة المخزية او الديالوج المدمر ، فتمجد كل سلبياتنا ومثالبنا باى منطق ، بل وقد تزين لنا العبودية فى الداخل و/ او فى الخارج اى للحكم الغاشم او للعدو انغاصب على الترتيب . ولئن كان منطق عملاء الطغاة الزائف ليس الا منطق العبيد ، الا ان الناقد المثقف المفـكر الوطنى الحق يجد نفسه هكذا فى النهاية محاصرا ــ للغرابة والدهشة اكثر ــ بين قوسين من الارهاب والترويع الفكرى والجسدى ، الحاكم الطـاغية المفتر من جهة والشعب المـكبل المقهور المغلوب على امره من الجهـة الاخرى . وهكذا يعود الناقد الوطنى مرغما مرة اخرى الى المنطق المعكوس المرفوض، منطق « عيوب هذا الشعب وامراضه ومآسيه ومآله ومصـيره هى جميعـا عقابه الطبيعى المستحق » .

ولقـد اثبتت لنا التجربة بالفعل ان اكثر ما يهدد دراسـة « جغرافية الوطن » انما هى الشوفينية (اى النعرة الوطنية) والشوفينيون ، سواء منهم الدعاة وانصاف الكتاب المحترفين الذين يتعاملون فى الحماسـة ويبيعون المبالغات والاثارة او طبقة الحكام ممن لا يريدون تقليديا الا كل مدح وتعظيم للوطن كانمـا يتوهمونه ملـكهم الخاص او لانه ينعكس من خلاله عليهم لمشكلة الشوفينيين انك اذا نقدت اى شىء فى كيان البلد نقدا علميا موضوعيا بناء للاصلاح والتصحيح ، قالوا هدم لوجه البلد وتشويه وتشـهير وربما خيانة عظمى . وعلى النقيض ، فهم مزايدة او مبالغة منهم فى التعصب لمصر، يتوقعون منك ان تمجد كل حجر فى ارض مصر وكل حقيقة تحت سمائها ، بالغة مابلغت من الرثاثة او الركاكة ، وان تقدس حتى كل الاخطاء والخطايا، حتى تثبت ان « مصر فوق الجميع » ، وهـذا هو هدفهم الاصيل او الخبىء ان لم يكن شعارهم المعلن بالفعل .

هم اذن يريدون ان يحيلوا جغرافية الوطن الى نوع جديد من الوثنية الجغرافية التى تتمثل رقعة ارضه وترابه صنما جبارا يعبد ويؤله باسـم الوطنية ، وبهذا يفرضـون حجرا وارهابا فكريا على النقد العلمى النزيه للوطن ، ويخضعون العلم فى النهاية للوطنية لا الوطنية للعلم . ولكنهم بهذا انما يحـاولون عبثا ان يعيـدوا عقـارب السـاعة الى الوراء قرونا ــ فالشوفينيون ينتمون اساسا الى الماضى . كما ان الحقيقة ان الشـوفينية غير علمية نصا وروحا ، بل ضد ــ علمية راسا ، وهى علميا مجرد « مركب نقص » وطنى ، مقلوب احيانا واحيانا بادى الانتصاب . والاسوأ من هـذا انها ضمان جازم بالتجمد والتخلف وضد التغير الى الافضل والتطور نحو الامام .

غير ان هذا ليس كتابا لمن يحبون او يرجون خداع النفس او الغير .

ليس هذا كتابا فى النرجسية او عبـــادة الذات الوطنيــة ولا هو محــاولة شوفينية للتمجيد . ليس قطعة من « الغزل العلمى » ولا هو موســوعة فى « فضـــائل مصر » . ليس دفاعا بالحق والباطل عن مصر ، ولا هو هجوم عليها ايضا . وانما هو تشريح علمى موضوعى يقرن المحاسن بالاضداد على حد سواء ، ويشخص نقاط القوة والضعف ســواء بســـواء . وبغير هذا لا يكون النقد الذاتى ، بل ولا يكون العلم . فليس فى العلم « شعب مختار » ولا « أرض موعودة » . وكما انه لا حياء فى الدين ، لا حساسية فى العلم . وكما ان الوطن فوق الجميع ، فانه ايضا ملك للجميع ، ولا فضل لحاكم على محكوم الا بالصدفة . وقد لا يرضى هــذا الدعاة والسطحيين والامعات ، لكنا لهذا ندعم مناقشتنا دائما وبغزارة بالمصادر والاســانيد الواضــحة والمراجع القاطعة .

كلا ، لقد اعتمدنا اكثر مما ينبغى على تاريخنـــا وامجـــاده (علما بان هناك اليوم خطرا من ان نجرد من افتتاحيه هذا التاريخ على الاقل بفضـــل جهود بعض الاركيولوجيين النشــطة والدائبة ضــد مصر !) . ولعلنا كنا نستعمل تاريخنا المجيد وحضارتنا العريقة كســلاح سياسى ضد الاستعمار تأكيدا لذاتنا ورفعا لروحنا المعنوية فى الصراع . وهذا حق مشروع وواجب، الا أننا اسرفنــا على انفســنا فى استعماله حتى بتنا فى خطر الهروب من الحاضر الى الماضى بانتظام . فنحن ما زلنــا نعيش على اطلال واجــداث تاريخية ، « كام الدنيا » و « ام الحضــارة » ... الخ ، وما زلنا نتعــاطى هذه المكيفات التاريخية وندمن هذه المخدرات المعتقة التى اصبحت تســتثير اما السخرية او الاشفاق اما من الاعداء او من الاصدقاء (وحديثا ايضا من الاشـــقاء) .

وليست هذه بالتأكيد دعوة الى نبــذ روائع ماضينا او القاء امجـــادنا القديمة فى البحر ، ولكن هذا الادمان ما عاد يجدى فى القرن العشرين وامام متغيرات العصر . كذلك فنحن ما زلنا نتباهى بالاصــالة ونمجــد كل القيم المتوطنة الرثة المتهرئة وتقاليد واخلاقيات القرية المتهالكة المتهافتة المتخلفة المتحجرة التى لا تمثل الا رواسب الطغيان والذلة وقيم العبودية واخلاقيات العبيد وتقاليد الرياء والنفاق ... الخ .

وهذا كله لا يعكس الا افلاسا فكريا وحضاريا وسياسيا مروعا ، حتى تكلست مصر واصبحت كجثة راكدة خامدة خاملة وصارت بالاجماع تقريبــا « دولة ــ مشــكلة » . ومهما اختلفت الآراء بين الرضــا والرفض وبين التهويل والتهوين ، فلن تختلف على ان مصر اليوم ليست فى احسن احوالها بالقطع ، ان لم تكن حقا فى اسوئها . ولا داعى ولا جدوى من خداع النفس .

كفانا اذن حديثا عن مزايانا ومناقبنا ، فهى مؤكدة ومقررة وهى كفيسلة بنفسها ، ولنركز من الآن على عيوبنا ، لننظر الى عيوبنا فى عيونها فى مواجهة شجاعة ، لا لننسحق بها ولكن لنسحقها ، لا لنسىء الى انفسنا ولكن لنطهر انفسنا . فعيوب الشخصية المصرية خطيرة وليست بالهينة أو الشكلية، فهى التى أوردتنا مورد التهلكة فى الماضى ووسمت أو وصمت وسودت تاريخنا بالعبودية للطغيان فى الداخل دائما وللاستعمار فى الخارج غالبا ، وهى التى تهدد حاضرنا بنفس الشكل بالخضوع للديكتاتورية الغاشمة فى الداخل وبالركوع للعدوا الاجنبى الغاصب فى الخارج .

شخصية مصر

ام الشخصية المصرية ؟

وليست هذه اول دراسة من نوعها فى مصر او عن مصر بطبيعة الحال، وان حاولنا ان تكون وافية دون اطناب . كذلك لا يمكن لمثلها ان تكون نهائية ابدا ، غير أننا نامل ان تشع من الضوء مثلما تنفث من الحرارة على شخصية هى بكل المقاييس وباجماع الآراء من اغنى الشخصيات الاقليمية واكثرها ثراء وتعددا فى الجوانب والابعاد . المهم ، على أية حال ، انها دراسة عن شخصية مصر لا المصريين ، عن شخصية مصر لا الشخصية المصرية . والفارق حاسم كما هو دقيق . فرغم قدر من التداخل الحتمى منطقيا ومن حيث المبدأ ، ورغم فكرة الجغرافيا كجغرافية الانسان التى نصدر عنها هنا منهجيا ، ورغم تركيز الجزء الاكبر من مادة هذا الكتاب فعلا على ابناء مصر واهل مصر وسكان مصر بالضرورة عمليا ، فان هذه اساسا دراسة لشخصية مصر البلد والاقليم لا لشخصية المصرى أو الانسان المصرى من حيث هو .

اولا لان الجغرافيا اساسا « علم اشياء » لا « علم انسان » كما علم بصدق برون منذ وقت مبكر وكما يذكرنا بحق كل من اتى بعده . وليس معنى هذا ان الجغرافيا علم « يشييء » الانسان بلا تحفظ كما يفلسف البعض . فاذا كان الانسان يدخل الجغرافيا من اوسع ابوابها مع ذلك ، بل وليحتل مركزها وبؤرتها وقلبها الى ذلك ، فانما بمفهومين جغرافيين محددين واصيلين . فللانسان فى البيئة جانبان جغرافيا : الانسان كظاهرة جغرافية فى حد ذاته اى كعنصر جغرافى ، والانسان كعامل جغرافى . فالانسان كساكن الاقليم l'homme - habitant الاول والاخطر ، ليس فقط ابرز واوقع واكثف واهم « شيء » فيه كما هو اجله وارفعه ، ولكنه ايضا افعل واقوى

عامل فى تشكيله وتغييره وتثميره كمــا هوَ فىَ التعبير عنه . (١) فمصر اذن كوطن المصرى ، والمصرى كصاحب البيت المصرى والبيئة المصرية ، هذان هما محور كتابنا وحداه كما هما ايضا حدوده .

هذا من ناحية . من ناحية ثانية فان موضوع شخصية الانسان فى اى مكان ، تلك التى تتداخل بشدة مع فكرة « الطوابع القومية » ، هو موضوع لازال حتى الآن فى دائرة الدراسة الشخصية او الذاتية البحتة ولا يقوم بعد على اساس علمى موضوعى وثيق او مقنع . وفكرة « الطوابع » نفســها غامضة بدرجة مقلقة ، وقد لا تزيد فى النهاية عن مجرد « انطباعات » ذاتية أو سطحية عابرة ، والموضوع برمته ، فضلا عن هذا ، يمنح نفسه بسهولة لاغراض الدعاية الشوفينية أو الحرب الدعائية ، قابل للاستغلال السياسى، ويمكن أن يحرف كثيرا الى حد العنصرية كما اثبتت التجربة النــازية ، بل ويمكن أن يصل الى حد التشويه العامد والتخريب العدوانى الحاقد أحيانا مثلما تفعل بالدقة كل كتــابات « الباحثين » الاسرائيليين والصهيونيين عن شخصية المصريين والعرب عموما وبعد يونيو خصوصا ، تلك الكتابات التى تتغلف بغلالة العلم شكلا وادعاء ولكن تنضح بالتلفيق والتزوير والتضليل العلمى وتنتمى الى المخابرات اكثر مما تنتمى الى معاهد الابحاث وتعــد أداة للسياسة والتبرير الاستعمارى وتأتى ضد العلم الحقيقى بل وتقــع خارجه تماما كما اثبتت عمليا معركة اكتوبر .

الموضوع اذن مازال علميا فى مرحلة جدلية عنيفة ، ولا نقول هلامية ، وقد لا يمكن التوصل فيه الى انتهاءات علمية يقينية الى الابد . وعلى ايــة حال ، فهو فى الاســاس مجال الانثروبولوجى والاثنولوجى وعالم الاجتمــاع والنفس اكثر مما هو مسئولية الجغرافى أو مشكلته . ونحن لم نعرض لــه هنا الا فى أضيق الحدود الضرورية كمجرد مماس للدائرة الجغرافية .

ملامح شخصية مصر

ليس سهلا أن نركز الشخصية الاقليمية فى معادلة موجزة ، لا سيما اذا كانت غنية خصبة كشخصية مصر . ولــكن البعض كثيرا ما ردد ان مصر « ارض المتناقضات land of paradox » ، او بتعبير ملنر « ارض الاضداد

---

(1) Maurice Le Lannou, La géog. humaine, Paris, 1949, p. 11; P.W. Byran, Man's adaptation of nature, Lond., 1933, p. 9 - 13, 17.

« land of anomalies » (١) ، ربما تحت تأثير الفروق الاجتماعية الصارخة من ناحية ، او من ناحية أخرى التباين الشديد بين خلود الآثار القديمة وتفاهة المسكن القروى ، او كذلك بين الوادى والصحراء حيث يتجاوران جنبا الى جنب ولكن كما تتجاور الحياة والموت . (٢) ولكن اذا لم تكن هذه كلها نظرة جزئية سطحية ، فانها على الاقل ضيقة مخلة ان لم تكن مختلة ، لا تعرض الا لجانب واحد من مركب عريض جـدا . ولا تختلف محـاولة التشخيص « بارض الطغيان land of tyranny » عن ذلك كثيرا ، بل انها لتتعدى التبسيط الساذج الى حد التشويه السافر »

والذى نراه هو اننا ازاء حالة نادرة من الاقـاليم والبـلاد من حيث السمات والقسمات التى تجتمع فيها . فكثير من هذه السمات تشترك فيه مصر مع هذه البلاد او تلك ، ولكن مجموعة الملامح ككل تجعل منها مخلوقا فريدا فذا حقا . فهى بطريقة ما تكاد تنتمى الى كل مكان دون أن تـكون هناك تماما . وبهذا فانها تكاد تأخذ من كل طرف تقريبـا بطرف ، اى تأخذ بالحد الادنى على الاقل كميا من الحد الاقصى من الحالات والسمات نوعياً .

ثم هى تأتى عادة النموذج المثالى والمثل الكلاسيكى فى كل شىء تشترك فيه تقريبا ، بحيث تبدو فى حد ذاتها وكأنها بللورة شديدة التبلور مركزة مكثفـة منضاغطة على نفسها بدرجة نادرة ، وبالتالى كثيرا ما تذهب علما على نوع أو عينة لاكثر من نمط او بيئة او اقليم type-locality ، ومن ثم مقياسا نمطيا يقاس عليه وينسب اليه . قديما ، مثلا ، قالت الفرس « كل جميل يأتى من مصر » ، بينما تحدث الرومان عن « القمح من مصر » . وحديثا فان كل ماهو متميز بارز فى بابه او فى بلده فهو نيله او مصره ، ابتداء من « نيل السودان » (النيجر) الى « مصر امريكا » (نطاق القطن) . . . الخ .

وبهذا تعود مصر فتأخذ احيانا بالحد الاقصى كميا من الحـد الادنى من الحالات والسمات نوعيا . وبهذا وبذاك معا تجمع بين الحـد الاوسط على الاقل من التعميم والتخصيص الجغرافى، من العمومية والخصوصية الاقليمية. واذا كان لهذا كله من مغزى ، فليس هـذا المغزى انها تجمع بين الاضـداد والمتناقضات بقدر ما انها تجمع بين اطراف متعددة غنية وجوانب كثيرة خصبة وثرى ، بين ابعاد وآفاق واسعة ، بصورة تؤكد فيها « ملكة الحد الاوسط »

---

(1) W. Page May, Helwan & the Egyptian desert, Lond., 1904, p. 94.

(2) Maurice Hindus, In search of a future, Lond., 1949, p. 115.

ونجعلها « سيدة الحلول الوسطى » ، تجعلها امة وسطا بكل معنى الكلمة ، بكل معنى الوسط الذهبى ، ولكن ليس امة نصفا ! وسط فى الموقع والدور الحضارى والتاريخى ، فى الموارد والطاقة ، فى السياسة والحرب ، فى النظرة والتفكير ... الخ .

ولعل فى هذه الموهبة الطبيعية سر بقائها وحيويتها على العصور ورغمها. ان مصر جغرافيا وتاريخيا تطبيق عملى لمعادلة هيجل : تجمع بين « التقرير » و « النقيض » فى « تركيب » متزن اصيل . ونحن لهذا لا نملك الا ان نقول انك كلما امعنا تحليل شخصية مصر وتعمقناها استحال علينا ان نتحاشى هذا الانتهاء : وهى انها « فلتة جغرافية » لا تتكرر فى اى ركن من اركان العالم . وفى كلمة واحدة ، شخصية مصر هى التفرد : sui generis ، the uniqueness of Egypt . وهى ما يعبر عنه كل كاتب او زائر بطريقته الخاصة، ومن وجهة نظره : طبيعة خاصة ، طبوغرافية غير عادية ، نسيج وحده ، بلد مختلف ، بلد غريب ... الخ . « ثمة حقيقة مؤكدة » ، هكذا مثلا يكتب نيوبى B.H. Newby ، « وهى ان شعب مصر شعب خاص ، وقد جعلهم تاريخهم وجغرافيتهم يختلفون عن سكان اية امة من الامم » .

وحتى لا يكون شك او خلط ، نبادر فنقول ان كل اقليم او بلد هو يقينا متفرد ونسيج وحده الى حد او آخر . فالجغرافيا كما اسلفنا لا تكرر نفسها اكثر مما يعيد التاريخ نفسه . غير ان واقع الامر بعد ذلك هو ان درجة التفرد ومدى التمايز وحدة التباين هى التى تختلف . وهنا تأتى مصر بشكل سهولة على القمة . انها قمة التفرد . وتلك هى حقيقة عبقريتها الاقليمية .

والنظرية العامة التى نقدم فى تفسير هذه الشخصية الفلتة هى التفاعل — ائتلافا او اختلافا — بين بعدين اساسيين فى كيانها وهما الموضع site والموقع situation . فالموضع نقصد به البيئة بخصائصها وحجمها ومواردها فى ذاتها ، اى البيئة النهرية الفيضية بطبيعتها الخاصة وجسم الوادى بشكله وتركيبه ... الخ . او كما يقول احمد فخرى بحق فى « مصر الفرعونية » «لقد استمدت مصر شخصيتها الحقة من شخصية أرضها ونيلها » . اما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسبة الى توزيعات الارض والناس والانتاج حول اقليمنا وتضبطه العلائق المكانية التى تربطه بها . الموضع خاصية محلية داخلية ملموسة ، ولكن الموقع فكرة هندسية غير منظورة .

بهذين العنصرين الجوهريين والعلاقة المتغيرة بينهما نفسر شخصية مصرنا . فهما يختلفان حين نجد مثلا ان حجم الموضع كان لا يتكافأ دائما مع خطورة الموقع الحاسم على ناصية العالم ، وحين نجد ان الاول ينتظم قدرا ما

من عزلة ، والثاني يفرض فيضا من الاحتكاك . وهمـــا يأتلفان فى الاثر حين يدعوان الى الوحدة السياسية والمركزية العنيفة ، ومن حيث ان زمامهما ليس محليا تماما وانما يرتبط بعوامل خارجية بعيدة . وبين هذا الشـــد والجذب تخرج شخصية مصر الكامنة كفلتة جغرافية نادرة . فما هى اذن ملامح هذه الشخصية فى قائمة عرض اولية مقتضبة ؟

هى بالطبع ــ ايمكن على الاطلاق الا تكون كذلك ؟ ـــ مثال النهر الكامل ، هي البيئة النهرية بامتياز ، وبالتحديد نموذج البيئة الفيضية المطلق ، بل هى بكل سهولة « اكثر الفيضيات فيضية » فى الدنيا . فأكثر من اى بلد آخر ، حياتها كلها هى النهر ، لا وجود لها بدونه . فسواء كانت هبة النيل ، هبة النيل الازرق ، هبة الفيضان ، هبة التحاريق او الشراقى ، هبة الفلاح او هبة المصريين ، فان مصر تظل فى التحليل الاخير هى النيل .

وهى ، بعد ، عالم الرى الصناعى التام وتجسيم بيئة الرى المطلقـــة والمجتمع الهيدرولوجي البحت . بل ان مصر من الناحية العملية ترعة اكثر مما هى او بقدر ما هى نهر ، او قل الترعة هى الترجمة التنفيذية للنهر . حسبك فقط ان شبكة ترعها والمصارف ليست اول واقدم ما فى العالم فحسب ، وانما كذلك اكثفها الى اليوم حيث لا مثيل لاطوالها بحسب المساحة او السكان . انها ببساطة ابنة الرى جغرافيا ، وان كانت أمه تاريخيا .

مثال النهر الكامل هى اذن ، ولكنها بالدرجـــة نفسها مثال الصـــحراء التامة ايضا ـــ منتهى التناقض ، او لا تناقض على الاطـــلاق . فبنســـبة المساحة تعد مصر احصائيا اكبر واكثر الدول صحراوية فى العالم بلا استثناء، بما فى ذلك دول الجزيرة العربية . فنحن دولة الصحراء الاولى فى العالم ، بمثل ما اننا دولة النهر الاولى . وسيادة صحارينا ليست بالكم فقط ولـــكن بالكيف ايضا ، فمصر بصحراواتها تأتى قمة الصحراء الكبرى مثلما هى قلبها . ليس هذا فحسب ، وانما صحارينا عينة جامعـــة مانعة لكل انواع وانمــاط وتنويعات الصحراء الحارة ليثولوجيا ومورفولوجيا ومناخيا. مصر الصحراوية، باختصار ، تصغير نموذجي للصحراء الكبرى .

من داخل متناقضـة النهر ـــ الصحراء يترى رتل من المتناقضات التى لا تقل اثارة وان كانت اقل درجة . فمصر فى حكم الواحة الصحراوية : انها فى الصحراء وليست منها . انها واحة ضد ـــ صحراوية anti-desert ، بل ليست بواحة ، وانما شبه واحة هى . فلا هى تعتمد على المياه الباطنية اكثر مما تعتمد على المطر ، ولا هى تنفصل عن اطار الصحراء اكثر مما تبتعد عن البحر . انها ماء بلا مطر ، تجمع بين نقيضتى الجفاف والحياة . وبالتالى

فانها أرض الزراعة بالدرجه الاولى . مهدها على الارجح . واكثفهـا على وجه اليقين .

لكنها للسبب نفسه ارض المزروعات لا النباتات ، النبـاتات الطبيعية أعنى . فليس هناك غطاء نباتى او نبات طبيعى عمليا ، لا حشـائش ولا غابات ، ثمة فقط غطاء زراعى . مصر ، تكاد من ثم تقول ، زراعة بلا نبات . او بغير مفارقة لفظية ، مصر زراعة بلا رعى ، الا ان يكون الرعى المزروع او المصنوع ، اى زراعة العلف . وفيما عدا هذا الاستدراك ، فان مصر من ثم الى حد او آخر خبز بلا لحم وبقول بلا البان . فكان المصرى تقليـديا وتاريخيا من مشاهير « اكلة الخبز » المتخصصين ، ومن « العـواشب » لا « اللواحم » تقريبا أو نسبيا .

لا مطر اذن ، لا نبـات طبيعى ، لا مراعى طبيعيـة — ولا لاندسكيب طبيعى كذلك . ففى طبوغرافية الوادى المجهرية المضغوطة ، لا سيما الدلتا، تختلط التضاريس الطبيعية بالصناعية الى ابعد حد ، وفى بيئة الرى الصناعى تحول الانسان المصرى الى عامل جغرافى موجب يغير ويشكل ويعيد تركيب اللاندسكيب الطبيعى باستمرار . فبآلاف الترع والمصـارف المحفـورة ، بضفافها المصنوعة ، بسدودها وقناطرها العديدة ، وبالتسـوية الصناعية الحتمية للحقول ، يخرج اللاندسكيب بشريا بقدر ما هو طبيعى . وهـكذا يمتزج الطبيعى بالصناعى والجغرافى بالبشرى فى الوادى بصورة دالة موحية، مؤثرة ومؤشرة . والمحصلة النهائية : رى صناعى ، رعى صناعى ، تضاريس صناعية . ان مصر الفيضية هى بالضرورة والتراكم بيئة مصنوعة بقدر ماهى مطبوعة ، ومصنوعة « باليد » على وجه الدقة .

ليس هذا فحسب . ففى داخل هذه البيئة المتبلورة المثالية ، يبدو كل شىء فى مصر مكثفا الى اقصى حد ، مضغوطا متضاغطا على نفسه بشـدة ؛ ابتداء من التضاريس نفسها الى السكان مرورا بالتربة والمائية والزراعـة والسكن وسائر عناصر الحياة المادية . فتضاريسيا ، مصر الوادى مجـرد خدش بسيط ضحل على صفحة الصحراء ، خدش سطحى بقدر ما هو طويل مديد . فالتضاريس قزمية مجهرية ، والسطح كله من أعلاه الى ادناه يدور فى حدود الفيزيوغرافيا الميكروسكوبية .

حتى مصر الصحراء نفسها خارج الوادى لا تعد مرتفعة بشكل خاص . فاغلبها قطاع من « افريقيا السفلى » ، هضبة اقرب الى السهول العالية ، وأقلها الجبال والقمم الشاهقة التى تعد مجرد شريحة او حافة متواضعة من « افريقيا العليا » . بل ان اخص ما يتميز به سطح مصر الصحراوية انما هو المنخفضات الغائرة التى تقع تحت مستوى سطح البحر ، وبالدقة فانها تنفرد

باكبر عدد فى اى بلد من اعمق هذه المنخفضات . على ان هذه الهضبة المتواضعة تفرض فى مجموعها حدودا قاطعة صارمة بما فيه الكفاية للوادى، فتزيده تبلورا على تبلور ، وان زادته ايضا تحديدا على تحديد فى رقعته بحيث يبدو فى النهاية عالما متناهيا وسط تيه الصحراء أو جزيرة خطية وسط بحر الرمال المحيط .

ولكن اى خدش هو الوادى بعد ذلك ! ففى بيئة الرى ، حيث ارتفاع أو انخفاض منسوب الماء سنتيمترا واحدا قد يحدد الخط الفاصل بين الغرق والشرق أو الحياة والموت ، تكتسب ادق دقائق السطح قيمة حيوية غير عادية ، بحيث يعادل كل متر من الكنتور عشرات اضعافه فى البيئات المضرسة من حيث نتائجه البشرية والحيوية . كذلك لا تقل التربة الفيضية ، المنقولة المتجددة ، تركيزا فى خصوبتها ، حتى غدت مضرب الامثال بل وتحولت بالمبالغة الى اسطورة احيانا . وبعد هذا او قبله لا ننس ــ كيف ؟ ــ كثافة المياه : فمصر النيلية هى ببساطة مجمع وجماع هيدرولوجية الحوض جميعا ، هى الوريث الطبيعى والشرعى لصافى ايراده ، واليها آلت كل ثمار شبكة روافده الهائلة وفيضاناته التراكمية .

اعجب ، والحالة هذه ، ان تكون الزراعة المصرية من اكثف واغنى الزراعات فى العالم تقليديا ، مثلما هى من اقدمها واكثرها استقرارا وثباتا على العصور ؟ ان الزراعة المصرية ، حتى تحت الرى الحوضى المتوسط الكثافة ، كانت دائما اقرب الى فلاحة البساتين ، والفلاح المصرى بستانى محاصيل حقل وان لم يكن صاحب اشجار مثمرة ولا كان رجل فواكه بصفة خاصة .

لا عجب كذلك ان يأتى الغطاء البشرى من عمران وسكن وسكان اشبه بارسابة بشرية سميكة مكثفة متضاغطة لا تعرف التخلخل ولا الفجوات . ومنذ فجر التاريخ تبدو مصر الوادى كانبوبة مغلقة مكتظة بالسكان وتبدو السكان مكدسة كغابة متراصة من البشر فى ارخبيل غاص بالحلات والقرى والمدن . وكما كانت مصر القديمة تفوق فى عدد سكانها معظم بلاد العالم المعروف وتعادل وحدها العديد منها ، فان كثافة السكان فى مصر الحديثة تعادل أو تفوق مثيلتها فى اغنى الدول الصناعية واشدها تزاحما .

من الاساس الطبيعى والقاعدة الارضية ، اذن ، الى الهيكل الاقتصادى الى الغطاء البشرى والصرح الحضارى ، مصر بكل سهولة وبكل تأكيد كثافة لا مساحة ، مثلما هى بمورفولوجيتها الطبيعية مسافة قبل ان تكون مساحة . انها بللورة محدودة الرقعة وان كانت مفرطة الامتداد ، غير انها اساسا مكثفة مركزة بلا حدود وبلا هوادة .

بل انها لتزداد تكثيفا وتضاغطا باطراد . فكمالم متناه طبيعيا ، يبدو الوادى غير قابل للنمو جغرافيا الا بالكاد وفى اضيق الحدود ، ولكنه مع ذلك ينمو باستمرار وبتسارع ، وانما راسيا الى اعلى لا افقيا على الجانبين . فسواء فى الزراعة واستغلال الارض والمحاصيل والانتاج او فى السكن والسكان من مدن او كثافة ، بل حتى فى سمك طبقة الطمى النيلى ذاته ، فان كل ما يفعل النمو كوظيفة للزمن هو ان يرفع الكثافة ويزيدها تكثيفا على تكثيف بالارتفاع والتكدس والتراكم المطرد الى اعلى .

التجانس بعد التكاثف — تلك يقينا هى الكلمة المفتاح والنغمة الاساس داخل هذه البللورة المركزة المضغوطة . فرغم عديد الفروق الموضعية والمحلية والاقليميه ، يسود اجزاء الوادى قدر غير عادي من التشابه طبيعيا وماديا وبشريا . ففى هذه البيئة الفيضية ، النهر هو موزع كل شىء وضابط ايقاع كل شىء : الغرين والماء ، التربة والخصوبة ، الطبوغرافيا ذاتها ، الزراعة والانتاج ، العمران والسكان . ان النيل جغرافى مصر الاول وربما الاوحد ، انه النهر الجغرافى بامتياز . وبحكم قوانين الارساب النهرى ، تميل هذه التوزيعات جميعا الى الحد الاقصى من التجانس والعدالة والتشابه والى الحد الادنى من التنافر والاختلال والتباين . وبالتالى فلا انقطاعات داخلية حاسمة ولا نطاقات متبلورة .

وبطبيعة الحال فان هذا اصدق واصح عن المناخ : ذلك الغلاف الرتيب والغلالة الصافية من اقصى الشمال تقريبا الى اقصى الجنوب . ومن جانبه فان التركيب الجنسى او التوزيع الانثروبولوجى لا يكاد هو الآخر يقل تجانسا، رغم خضوعه لضوابط اخرى تماما بالطبع . فاهل مصر من اشد شعوب العالم تجانسا فى الصفات الجنسية والمقاسات الجسمية خاصة الراس ، ومن اكثرهم تشابها فى السحنة والتقاطيع والملامح ... الخ .

وفى كل هذه النواحى والجوانب بغير استثناء تقريبا ، فاذا كان ثمة تغيير او اختلاف فعلى الهوامش والاطراف . ومن ثم تبدو مصر الوادى طبيعيا وبشريا ، من التضاريس والمناخ حتى العرق والعقيدة والقرية والمدينة ، جسما متجانسا الى ابعد حد ممكن ، لا تتطور نحو التباين التدريجي الا على الاطراف وحدها حيث تبزغ او تبرز الملامح المحلية او الابتعادات الخاصة سواء فى المناخ او البيئة الطبيعية او المحاصيل الزراعية او الحرف والمهن او الموانى والمدن او حتى العناصر الجنسية والجاليات الاجنبية .

لهذا تبدو مصر الوادى من وجهة الجغرافيا الاقليمية اقليما رئيسيا سائدا واحدا على الجملة ، ينقسم فقط الى اقاليم ثانوية باهتة او شاحبة

نسبيا ، بل والى حد قد يتحدى الجغرافى الذى يتصـسدى لها بالتصنيف ، الامر الذى يلخص التجانس مثلما يؤكده . حتى مصر الصحراء ، هى الاخرى كما يتفق ، لا تتطور جديا نحو التباين والاختلاف الا على الاطراف سواء ذلك فى الارض والبيئة او فى العناصر الجنسية والاقليات الوطنية .

من التجانس الى الوحدة ، نقلة لا شك منطقية ونتيجة حتمية . وهكذا بالفعل كان ، وهكذا كانت مصر دائما . فمنذ فجر التاريخ ، وقبل اى بلد آخر بقرون على الاقل ، بزغت مصر كشعب واحد تجمعه وطنية واحدة فى وطن واحد على شكل دولة احادية : تلك اقدم امة فى اول دولة فى التاريخ ، الامة ــ الدولة والنموذج جيوبوليتيكيا ، قل ام الامم ، وان كانت ابعد شىء عن امة الامم ، بل انها لم تكن الاولى الا لانها بالدقة لم تكن الثانية .

وما من شك ان وراء هذه الوحدة السياسية العريقة الوثيقة والعروة الوثقى تكمن عوامل التبلور الجغرافى ووحدة البيئة الطبيعيـــة والوظيفيـــة والتجانس الارضى والجنسى والبشرى . كذلك فمنذ ولدت هذه الوحدة فانها قلما عرفت الانفراط او الانحلال ، كما لم تعرف التقسيم لا بالطول ولا بالعرض، لا بالتنصيف ولا بالتربيع ، لا فى ظل الاستقلال ولا حتى تحت الاستعمار . ان مصر لم تكن قط مجرد « تعبير جغرافى » وحسب ، بل كانت دائمـــا تعبيرا سياسيا منذ البداية والى النهاية .

من الوحدة الى المركزية ، جاءت خطـــوة منطقية اخـــرى الى الامام ؛ ولكن من المركزية الى الطغيان تمت خطوة اخيرة ومؤسفة الى الوراء . عن الاولى ، فلا جدال ان الدولة المركزية والمركزية العارمة ملمح ملح وظـــاهرة جوهرية فى شخصية مصر ، لا تنفصل ولا تقل خطرا عن ظاهرة الوحدة نفسها ولا تختلف فى عواملها وضوابطها الطبيعيـــة . فبقوة المركزية الجغـــرافية والوحدة الوظيفية وطبيعة الرى فى البيئة الفيضية ، وبرغم الامتداد الطولى الخطى الجسيم ، فرضت المركزية السياسية والادارية ثم الحضارية نفسها فرضا فى شكل حكومة طاغية الدور فائقة الخطر وبيروقراطية متضـــخمة متوسعة ابدا وعاصمة كبرى صاعدة الى اعلى صاروخيا وشامخة فوق البلد غالبا . يصدق هذا منذ الفرعونية حتى اليوم وبلا اسـتثناء تقريبا . ومنذئذ والى الآن كقاعدة ايضا ، اصـبحت المركزية ، الحـكومة ، البيروقراطية ، العاصمة اطرافا اربعة او مترادفة لمشكلة واحدة مزمنة ولمرض مســـتعص تقريبـــا .

على ان السمة الاكثر سلبية والمرض المدمر حقا انما هو تردى المركزية الى الاستبداد والطغيان . ومهما اختلفت التسميات بين الطغيان الفرعونى

او الاقطاعى ، وسواء عد هذا قطاعا عاديا من « الاستبداد الشرقى » بنمطه المعروف او عد قمته واعتى صوره كما يرى الكثيرون ، وايا كانت النظريات المطروحة فى تفسيره من « نمط الانتاج الاسيوى » الى «المجتمع الهيدرولوجى» وبيئة النهر والرى والزراعة الفيضية ، فان الطغيان والاستبداد الغاشم الباطش هو من اسف حقيقة واقعة فى تاريخ مصر من بدايته الى اليوم مهما تبدلت او تعصرت الواجهات والشكليات .

وسواء كانت مصر ام الدنيا او ام الديكتاتورية ، او كان حاكم مصر هو أقدم امراضها كما يذهب البعض ، فلا شبهة فى ان الديكتاتورية هى النقطة السوداء والشوهاء فى شخصية مصر بلا استثناء ، وهى منبع كل السلبيات والشوائب المتوغلة فى الشخصية المصرية حتى اللحظة ، ليس على مستوى المجتمع فحسب ولكن الفرد ايضا ، لا فى الداخل فقط ولكن فى الخارج كذلك .

ولقد تغيرت مصر الحديثة فى جميع جوانب حياتها المادية واللامادية بدرجات متفاوتة ، الا نظام الحكم الاستبدادى المطلق بالتحديد والفرعونية السياسية وحدها ، فهى مازال تعيش بين (او فوق ؟) ظهرانينا بكل ثقلها وعتوها وان تنكرت فى صيغة شكلية ملفقة هى « الديموقراطية الشرقية » او بالاحرى « الديموكتاتورية » . والمؤكد ان مصر المعاصرة لن تتغير جذريا ولن تتطور الى دولة عصرية وشعب حر الا حين تدفن الفرعونية السياسية مع آخر بقايا الحضارة الفرعونية الميتة .

تلك سلسلة متداعية من السمات والخصائص الاساسية البارزة او الكامنة فى شخصية مصر على مستوى الموضع او من الداخل . غير أن هذه الشخصية لا تقل فى خصائصها تبلورا وتميزا وتفردا على مستوى الموقع او من الخارج . وملامح الموقع تعد من اخطر مفاتيح تلك الشخصية . فهنا بالدقة يصل تعدد الابعاد والجوانب فى شخصية مصر الى حده الاقصى ، اذ تتفاعل جوانب الموقع مع جوانب الموضع اما فى تلاق وتلاقح او فى تعارض وتناطح ، وبهذا التفاعل الخلاق تكتمل تلك الشخصية حتى تبلغ منتهى مداها ومدى آفاقها ، وتخرج مصر من بينها وهى واسطة العقد ومتوسطة الدنيا وسيدة الحلول الوسطى .

هى أولا دون مدارية بعروضها وان لامست اطرافها المدار ، ولكنها متوسطية بعرضها وان تماست معه بالكاد . على انها ان تكن دون مدارية — متوسطية بجسمها، فانها موسمية بجذورها واصولها المائية وهيدرولوجيتها الحبشية . كذلك فلئن كانت قد تحولت بالرى الدائم حديثا الى « موسمية دائمة » على ما فى التعبير من تناقض ، فانها تظل — مجازا بالطبع — آخر

الموسميات شمالية . وهى بهذا وذاك جميعا من اقل المداريات مدارية ، واقل المتوسطيات متوسطية ، وآخر « الموسميات » شمالية ، بمثل ما وجدناها بالموضع من قبل اكثر الفيضيات فيضية .

وهكذا جمعت مصر فى آن واحد بين قلب افريقيا وقلب العالم القديم ، واخذت من المداريات زبدها دون زبدها ، فظفرت من النيل بجائزته الكبرى دون موقعه الداخلى السحيق المعوق واستبدلت به موقع البحر المتوسط المتقدم المتألق ، واكتفت من العروض السفلى بحرارتها الحيوية المشرقة دون تطرفها الوائد ثم استكملتها بمؤثرات عروض الخيل الملطفة المنعشة ، فكانت صيفا بلا سحاب وشتاء بلا صقيع مثلما هى اصلا حياة بلا مطر .

افريقية هى اذن بالموضع ، متوسطية بالموقع ، بيد انها كذلك اسيوية بالوقع . فكما انها تقوم بالجغرافيا فى افريقيا ، فانها تمت ايضا الى آسيا بالتاريخ . فهى البلد الوحيد الذى تلتقى فيه القارتان ويقترب فى الوقت نفسه من أوربا ، بمثل ما انها الارض الوحيدة التى يجتمع فيها البحران المتوسط والاحمر . الاول قلب البحار وبحر الانهار ، والثانى بحر بلا انهار ولكنه بطوله وامتداده وموقعه كالنهر بين البحار . مصر اذن ، وهذا من نافلة القول ، مجمع اليابس ومفرق البحار ، ارض الزاوية فى العالم القديم ، قلب الارض « ومتوسطة الدنيا » كما وضعها المقريزى .

اضف بالمثل انها البلد الوحيد الذى يلتقى فيه النيل بالمتوسط . الاول بالطول والثانى بالعرض . الاول بعد رحلة سحيقة شاقة مفعمة بالاخطار والمخاطر وبالعقبات والسدود ، الجيولوجية والطبوغرافية والمناخية والنباتية والهيدرولوجية ، كل منها كان يمكن وحده ان يشتته ، يجهضه ، يقطع عليه الطريق ، ولكنه يجتازها جميعا بالحاح ثم بنجاح — لمصر يجتازها . والثانى يصلنا فى اقصى نهايته ونهاية مطافه . الاول اوسط انهار الدنيا موقعا واطولها وأعظمها ، والثانى اوسط بحار الدنيا ، سيد البحار واعرقها . انه لقاء الاكفاء والانداد والافذاذ جغرافيا : ابو الانهار وابو البحار ، مهد الفلاحة ومدرسة الملاحة ، نهر الحضارة وبحر التاريخ (او نهر التاريخ وبحر الحضارة — سيان) .

وبهذا اللقاء ، مع التحام القارتين وتقارب البحرين ، فكانما كل اصابع الطبيعة تشير الى مصر وكأن خطة علوية عظمى قد رتبها « الجغرافى الاعظم » لتجعل منها قطبا جغرافيا اعظم فى العالم القديم . وبالفعل تحقق الوعد الجغرافى تاريخيا ، فكانت حضارة مصر النيل الفرعونية ، الحضارة الاولى فى التاريخ ، الرائدة والمشعل . وسواء أكانت صدفة سعيدة او نتيجة حتمية،

من اول امة فى التاريخ ، الى اول دولة ، الى اول امبراطورية ، ولكن ايضا ومن اسف الى اطول مستعمرة فى التاريخ بعد ذلك — الى هـذا اتى تطور مصر السياسى الالفى . وكثنائية السبق الحضارى — التخلف ، لا مفر من ان نعد ثنائية الامبراطورية — المستعمرة سمة اساسية من سمات شخصية مصر ، واسبابها كامنة مثلها فى ثنائية الموقع — الموضع . فعلى اساس من قاعدتها الجغرافية الانتاجية الحضارية العريضة والوثيقة ، مصر بالضرورة مركز حتمى وابدى من مراكز القوة الطبيعية فى العالم القديم ، لها دور جيوبوليتيكى مقدور ، بحيث كانت دائما مركز دائرة استراتيجية لها فلك ومحيط وظل وشبه ظل ومجال مغنطيسى وجاذبية .

ولكن هذا الدور كان دفاعيا فى الدرجة الاولى . فكانت الامبراطورية الفرعونية ، الامبراطورية الاولى فى التاريخ ، امبراطورية دفاعية غالبا . وفى العصور الاسلامية اصبحت مصر تلقائيا قلعة الدفاع عن المنطقة وعن العروبة والاسلام . وفى خلال هذا كله فانها اكثر من اى بلد آخر تكاد تلخص تاريخ العالم القديم مثلما تلخص جغرافيته : صراعات الرمل والطين ، البر والبحر ، الشرق والغرب . . . الخ .

غير ان مصر ، بعد الفى سنة من السيادة العالمية او الاقليمية ، عاشت الفى سنة اخرى فى ظل التبعية الاستعمارية وتحت السيطرة الاجنبية ، حتى تساءل البعض : اعرق امة فى التاريخ ام فى التبعية ؟ وسواء صح السؤال أو لم يصح ، فان هذا قد القى من اسف ظلالا كثيفة على الشخصية المصرية وعد اسوا نقطة سوداء فيها بجانب الطغيان الداخلى . والحقيقة انه لا وسط فى تاريخ مصر : اما قوة عظيمة سائدة رادعة ، واما تابعة خاضعة عاجزة .

هى بجسمها النهرى قوة بر ، ولكنها بسواحلها قوة بحر ، وتضع بذلك قدما فى الارض وقدما فى الماء . وهى بجسمها النحيل تبـدو مخلوقا اقل من قوى ، ولكنها برسالتها التاريخية الطموح تحمل راسا اكثر من ضخم . ومازالت تلك بالدقة مشكلة مصر المعاصرة . ففى عصر لم تعد فيه «أم الدنيا» فانها تبدو اليوم وقد اصبحت مشكلة سياسية للعالم ولنفسها . فهى أصغر من أن تفرض نفسها على العالم كقوة كبيرة ، ولكنها ايضا أكبر من ان تخضع لضغوط العالم لتنكمش على نفسها كقوة صغيرة ، أعجز عن ان تلفظ العدو الاسرائيلى ولكنها أكرم — نرجو ، أو كنا — من أن تركع له .

فى ابعادنا الاربعة ، اذا انتقلنا من عالم القوة الى قوة الموقع ، يتمثل تعدد ابعاد شخصيتنا كأكمل ما يكون . فلمصر أبعاد اقليمية اربعة تجسم وتختزل توجيهها الجغرافى بدقة وحساسية وان تداخلت بقدر او آخر مثلما

تداولت الاولوية فيما بينها على التعاقب تاريخيا . بعدان قاريان : الافريقى والاسيوى ، وبعدان اقليميان : النيلى والمتوسط . الابعاد الاولى تجعلها افريقاسية توا ، ولكن المتوسطى يجعلها اورافريقية ايضا . وحتى العصور الكلاسيكية كان المتوسطى مركز الثقل فى توجيهها ، الى ان استدار مع عقارب الساعة الى البعد الاسيوى بعد الاسلام ، مثلما يستدير اليوم قليلا فى نفس الاتجاه نحو البعد الافريقى بعد التحرير .

ثم هى ان تكن افريقية بارضها ومائها ، الا انها قوقازية اوربية بجنسها ودمائها ، والمصريون بهذا المعنى انصاف او اشباه اوربيين . هى اذن قطعة من افريقيا ، ولكنها بضعة من اوربا ، فى افريقيا وليست منها ، ومن اوربا وليست فيها . غير انها الى ذلك اسيوية التوجيه والتاريخ والتأثير والمصير، انها بآسيا واليها . وفى المحصلة الصافية فان مصر نصف اوربية ، ثلث أسيوية ، سدس افريقية . وفى داخلها تبدأ اوربا عند الاسكندرية ، وآسيا عند القاهرة ، وافريقيا عند اسوان .

وكما أن تعدد هذه الابعاد يعنى تعدد الجوانب وثراء الشخصية لا انفصامها ، فان مصر لا تشعر بينها « بدوار جغرافى » قط ، وانما تظل فى التحليل الاخير وفى نواتها الدفينة هى مصر ، مصر العربية فقط ودون ازدواجية . كيف ولماذا ؟

فرعونية هى بالجد ، لكنها عربية بالاب . غير ان كلا الاب والجد من اصل مشترك ومن جد أعلى واحد. فعلاقات القرابة والنسب متبادلة وسابقة للاسلام بل وللتاريخ . وما كان الاسلام والتعريب لا اعادة توكيد وتكثيف وتقريب . ولهذا فان التعريب ، وان كان اهم واخطر انقطاع فى الاستمرارية المصرية ، الا انه لا يمثل ازدواجية بل ثنائية . فلا تعارض ولا استقطاب بين المصرية والعربية ، وانما هما اللحمة والسداة فى نسيج قومى واحد .

ومنذ آلت اليها زعامة العالم العربى ، اصبحت مصر خير تصغير وتكبير له . خير تصغير ، لانها الوحيدة تقريبا التى تتمثل فيها معظم العناصر الجنسية والجاليات الوطنية من جميع الاقطار والشعوب العربية تقريبا ، وتحقق بذلك نموذج وأمل الوحدة العربية ، ان لم تعد حقا تجسيد الوحدة العملية قبل عصر الوحدة والقومية الحديثة . وخير تكبير ، لانها بالحجم والموقع والوقع هى الراس والقلب وضابط الايقاع . انها فى العالم العربى كالقاهرة فى مصر نفسها أو كفينا فى النمسا ، أم العرب أكثر منها ابنتهم . انها مرآة العالم العربى لا ظله ، ومرآة مكبرة بالتحديد فيها يستطيع أن يرى صورته المستقبلية .

ذلك انه ، كما تم تعريب مصر قديما فى عصر الاسلام ، فاننا نشهد تحت اعيننا بداية عملية تمصير العرب فى عصر البترول . وهذه العملية الهادئة البطيئة السارية تتم من خلال شبكة العلاقات والمصالح الجديدة المتلاحمة عموما والوجود المصرى الذى لاول مرة بزغ وانتشر فى ربوع الوطن الكبير خصوصا . والواقع أن مصير العرب مصرى حضاريا ، كما أن مصير مصر عربى سياسيا . فالعرب بغير مصر « كهاملت بغير الامير » ، ومصر لا مستقبل عالمى لها خارج العرب .

ومصر بالذات محكوم عليها بالعروبة وبالزعامة ، ولكن أيضا بتحرير فلسطين ، والا فبالاعدام . فمصر لا تستطيع أن تنسحب من عروبتها أو تنفضوها عن نفسها حتى لو ارادت — كيف ؟ وهى اذا نكصت عن أسترداد فلسطين العربية كاملة من البحر الى النهر وهادت وهادنت وخانت وحكمت عليها بالضياع ، فقد حكمت أيضا على نفسها بالاعدام ، بالانتحار ، وسوف تخسر نفسها ورصيدها ، الماضى كالمستقبل ، التاريخ والجغرافيا .

لكن مصر ، رغم ثلاثية النكبة فالنكسة فالكارثة العظمى ، لا يمكن أن نركع وتستسلم للعدو تحت أى شعار زائف او ستار كاذب . ومصر مستحيل أن تكون خائنة لنفسها ولشقيقاتها ، وليس فيها مكان لخائن أيا كان موقعه كما اتهمها البعض مؤخرا . ورغم كل شيء ، فان كل انحراف الى زوال ، أن عجز الشعب المغلوب على امره عن كسحه الى سلة قاذورات التاريخ ، فسوف يفعلها التاريخ نفسه .

غير أن على مصر ، كما على العرب ، ان ترتفع الى مستوى التحدى والمسئولية : الاولى بان تعطى العرب قيادة عبقرية جديرة قادرة لا قيادة عميلة عاجزة خائرة ، والثانية بأن تعطى مصر كل شحنة وطاقة من القوة المادية والمعنوية تدير بها الصراع . ان مصير مصر ومكانتها فى العالم سيحددها مصيرها ومكانتها فى العالم العربى ، ومصيرها ومكانتها فى العالم العربى سيحدده مصير فلسطين .

ولقد خلق البترول العربى نمطا جديدا ، وان يكن ثانويا ومؤقتا ، من توازن القوى السياسية داخل العالم العربى . وهذا الاختلال اثار وعرى كل كوامن الحساسيات الوطنية بين العرب ، حتى ليوشك أن يتحول الى عامل تفريق وتمزيق للعرب بعد ان كانت مأساة فلسطين عامل تجميعهم . وبين هذا وذاك فان فلسطين نفسها مهددة بخطر الضياع المطلق ، ولكن كذلك مصر ، فضلا عن العرب عموما .

فحجم مصر بين العرب مهدد فى عصر البترول الخرافى بالتضاؤل النسبى

(لا المطلق) : الدخل القومى والموارد والانتاج ، الموقع الاستراتيجى وقناة السويس ، الرقعة الزراعية ، حتى عدد السكان ... الخ . وليس أمام مصر من فرصة ذهبية لاستعادة كامل وزنها وزعامتها الا بتحقيق نصر تاريخى مرة واحدة والى الابد بتحريرها فلسطين كاملة ، تماما مثلما فعلت مع الصليبيات والمغوليات فى العصور الوسطى .

ولن تصبح مصر قط دولة حرة قوية عزيزة متقدمة يسكنها شعب أبى كريم متطور الا بعد أن تصفى وجود العدو الاسرائيلى من كل فلسطين. فبهذا، وبه وحده ، تنتقم لنفسها من كل سلبيات تاريخها وعار حاضرها . والى أن تحقق هذا فستظل دولة مغلوبة مكسورة راكعة فى حالة انعدام وزن سياسى تتذبذب بين الانحدار والانزلاق التاريخى ، دولة كما يصمها البعض شـاخت واصبحت من مخلفات التاريخ تترنح وتنزاح بالتدريج خارج التاريخ . وذلك ــ نحن نثق ــ لن يكون .

عن الخطـــة

التجانس الطبيعى والمادى والحضارى والبشرى ، الوحـدة الطبيعية والسياسية ، من السبق الحضـارى الى التخلف ، من أمبراطـورية الى مستعمرة ، من الطغيان الفرعونى الى الثورة الاشتراكية ، الاساس الطبيعى الخارجى للبناء الحضارى ، مركزية رغم الامتداد ، كثافة بلا هجرة ، تعـدد الابعاد ، التوسط والاعتدال ، الاستمرارية والانقطـاع ، ثنـائية الوطنية ــ القومية ــ تلك اذن ، فى رؤوس موضوعات ، هى أبرز خصائص شخصية مصر التى يتعين علينا الآن أن ندرس ونحلل بالتفصيل .

ولكى نحدد هذه الملامح لا يمكن أن نعرض عرضا تقليديا رتيبا لفصول جغرافية مصر الطبيعية او البشرية ، فليس هذا هدفنا على الاطلاق ، وانما علينا ان نتحسس هذه الملامح ونتقصاها أنى كانت : فى الماضى او فى الحاضر، فى الطبيعة أو العمران ، فى السياسة أو الاقتصاد ... الخ . وقد تقطـع دراسة الملمح الواحد عبر عدد من هذه العناصر او قد تتعامد عليها جميعـا بلا حرج . فدراسة الشخصية الاقليمية كما قلنا لا يمكن الا ان تكون دراسة فى الجغرافيا التكاملية ، عضوية هادفة لا آلية واصفة .

فى البدء ، مع ذلك ، لابد من مسح كامل شامل لكل شبر ، لكل حجر ، لكل حبة رمل ، فى أرض مصر . انه الاساس ، الف باء الجغرافيا ، بل هـو فى نهاية الامر جوهر شخصية مصر الطبيعية . لابد اذن ، يعنى ، من دراسة تقديمية لجغرافية مصر الطبيعية : ارض مصر من حيث هى وكما هى بتركيبها

وطبوغرافيتها ، بكل اعماقها وابعادها ، وبسمائها وهوائها أيضا ... الخ . وهذه الدراسة تؤلف وحدها الجزء الاول من هذا الكتاب تحت عنوان شخصية مصر الطبيعية .

هى تبدأ بطبيعة الحال بأركان الاساس الطبيعى وهى أوليات جيولوجية مصر : كيف نمت أرضنا وتكونت حتى بزغت وتشكلت . وفى هذا المقام يحتاج النيل الى وقفة خاصة أمام اصله ونشأته فى العصور الجيولوجية ثم تاريخه وتطوره فى العصور التاريخية . ثم تتقدم الدراسة لتشمل سطح أو طبوغرافية مصر : وجه مصر اجمالا ثم الصحراء فالوادى تفصيلا .

وهنا ، سيلاحظ ، تختلف دراسة الصحراوات عن دراسة الوادى فى الاسلوب والمضمون بالضرورة . فى الصحراء يستقطب مركز ثقل الدراسة الى أقصى حد فى الجغرافيا الطبيعية ، بينما تتوارى الجغرافيا البشرية فى الظل . على العكس الوادى تماما ، السواد الاعظم من جغرافيته هو تلقائيا الجغرافيا البشرية ، بينما تأتى الجغرافيا الطبيعية على الهامش نسبيا مهما توسعنا فيها . هكذا لان الظاهرات البشرية محدودة نسبيا فى الصحراء ، فلا مفر من ادماجها هنا مرة واحدة والى النهاية مع الجوانب الطبيعية . كذلك لابد من اتباع التحليل الاصولى للصحراوات بتقسيمها الاقليمى مباشرة . وهكذا تتحول دراسة الصحراوات الى مزيج من الجغرافيا الطبيعية والبشرية فالاقليمية .

أما الوادى فلأنه عصب كل شىء فى مصر ، فانه المحل الطبيعى للسواد الاعظم من مادتها الجغرافية ، أى من مادة الكتاب كله . ولهذا فلابد من تناوله بمنتهى التفصيل ، مقتصرين بالتالى فى هذا الجزء على نواحيه الطبيعية البحتة وحدها : فيزيوغرافية النهر ثم مورفولوجية الوادى وأخيرا أقاليم الوادى . الاولى تعالج على التتابع امتداد النهر وانحداره ، الاتجاه ، المجرى ، التعرجات والجزر النهرية ، مائية النهر والفيضان ، ثم أخيرا حمولة النهر . والثانية تغطى اطار الوادى واتساعه وتوزيعه بين الضفتين ، فتضاريس الوادى ثم تربته وأخيرا مياهه الجوفية . أما الثالثة فتشمل الصعيد والفيوم والدلتا ، كلا بأقسامها المختلفة .

ولئن حق لنا أن نبغى فى دراستنا هذه تفاصيل التفاصيل وأدق الدقائق وجزيئات الجزئيات عن كل قطعة من أرض مصر ، فحق علينا كذلك الا نغرق فيها أو نتوه ونضيع ، وانما علينا أن نتجاوزها ، نقفز منها وفوقها الى أعلى الكليات وأعم العموميات . فوصف المكان وحده ليس يكفى ، بل لابد بعده من فلسفة المكان . والى جانب النظرة التحليلية الميكروسكوبية والجغرافيا

المجهرية ، لا غنى عن النظرة التركيبية التلسكوبية والجغرافيا الماكروسكوبية الواسعة الافق macroscopic (*)

والملاحظ كظاهرة منهجية عامة ان الدراســة الاقليمية التحليليــة أو الداخلية التى تقسم البلد الى مناطق واقاليم قد تثرى معرفتنا اثراء سخيا بالمعلومات الغزيرة الفياضة عن كل وحدة منها ، غير انها قل أن تتقبض على روح المكان وعبقرية البلد الكامنة وتمسك بها وتجسدها لنا باحكام . انهــا تشرح الاقليم ، الا انها فى غمار ذلك تضحى بروح الاقليم .

وانما يتأتى هذا ويأتى من النظرة الكلية لمجموع الاقاليم الداخلية معا فى اطار موحد شامل جامع Zusammenhang — ومعروف فلسفيا أن الكل اكبر من مجرد مجموع أجزائه . ولهذا فان علينا ، لكى نقبس شخصية مصر فى الصميم ، ان نتحرك من التخصيص الى التعميم ، من الجزء الى الكل ، من « أقاليم مصر » الى « اقليم مصر » ، أو بالتعبير العربى الوسيط من « كورات مصر » الى « كورة مصر » .

وهذا بالدقة ما نفعل فى الأجزاء التاليــة من العمل . فاذا كان الجزء الأول أدخــل فى باب « تقويم البلدان » بالمفهوم العربى القديم ، أى بمعنى الحصر والوصف والتقرير ، فان الجزء الباقى محاولة فى « تقييم البلدان » بمعنى الوزن والتمثل والتقدير ، ولكن بنفس الموضــوعية العلميــة . ففيه تضع رقعة الوطن كلها فى بؤرة واحدة لننظر اليها من منظور سماتها وخصائصها وملامحها الرئيسية السائدة أو الغالبة ، أى ملامح شخصية مصر كما تعرفنا عليها وحصرناها من قبل .

هكذا نبــدأ بدراســة التجانس بجوانبه المختلفة : التجانس الطبيعى فى الارض والمناخ ، التجانس المادى فى الزراعة والمحاصــيل ، فالتجانس العمرانى فى توزيع السكان ، ثم التجانس الحضارى فى القرى والمدن ، ثم اخيرا التجانس البشرى فى السلالة والتكوين الجنسى. ومن التجانس نتقدم منطقيا الى الوحدة ، الوحدة السياسية بكل مقوماتها ومكوناتها من وحــدة اقليمية ووطنية ولغوية ودينية ونفسية ... الخ ..

تلى هذا سلسلة فصول التطورات التاريخية ، تل سلسلة « من ... الى » : من الســبق الحضــارى الى التخلف ، من الطغيان الفرعونى الى الثورة الاشتراكية ، من أمبراطورية الى مستعمرة . والموضوع الاخير بالذات يستدعى ويشمل وقفة مفصلة أمام الاستعمار الاوربى الحديث باعتباره آخر وأعلى مراحــل المستعمرة ، ثم وقفــة أخرى معممة عنــد شــخصية مصر

الإستراتيجية ككل . من السياسة والاستراتيجية ننتقل بعد هذا الى البناء الحضارى واساسه الطبيعى ممثلا اولا فى الموقع : قلب العالم ، ثم فى الموضع : هبة النيل .

وهذا الاساس الصلب يضعنا تلقائيا على الطريق الى دراسة شخصية مصر الاقتصادية : التطور العام والخصائص الرئيسية اولا ، ثم الزراعة فالصناعة والثروة المعدنية كل على حدة وكل بهياكلها ومشاكلها وتخطيطها ... الخ . ثم من الاقتصاد نتحرك منطقيا الى الاجتماع ، فنرسم خريطة المجتمع المصرى فى بحثين اساسيين ، الاول يعالج السكان تحت عنوان كثافة بلا هجرة ، والثانى محوره المدن تحت عنوان مركزية رغم الامتداد .

بعد هذا ننتقل بحرية وبسرعة محلقين بين آفاق الزمان وابعاد المكان، لندرس اولا تعدد الابعاد ، ثم التوسط والاعتدال ، ثم الاستمرارية والانقطاع . والموضوع الاخير ينقلنا منطقيا الى الباب الختامى فى العمل كله وهو موضوع مصر والعرب . فتدور فصوله بين الوطنية المصرية والقومية العربية اولا ، ثم مصر فى عالم عربى متغير ثانيا .

فى المنهج

لان الجغرافيا بمعنى ما فى النهاية فلسفة ، فان من اخطر قضاياها فلسفة الجغرافيا . ولهذا تصبح فلسفة المنهج من شروط اى عمل جغرافى كبير . والسؤال الآن هو : مثل هذا العمل الحالى ، اذا كان من المفيد كما هو من الضرورى ان نحدد مكانه فى منهج العلم الجغرافى ، فأين بالضبط نضعه وكيف نصنفه ونوصفه ؟ اقرب صيغة الى الصحة فى تصورنا ان نقول انه قطاع كامل من الجغرافيا الشاملة بجميع فروعها وتقاسيمها الاولية والثانوية والافقية والراسية ، يغطى دائرتها التامة من المركز الى المحيط . انه كل الجغرافيا مقسومة فقط على ، او مضروبة فى ، كسر مصر . ذلك كله ، دعنا نكرر ، لا كسرد تقليدى لجغرافية اصولية او اقليمية عامة ، ولكن بالدقة كعرض فى اطار الشخصية الاقليمية الخاصة ، ومن منظورها الموحد المحدد .

هكذا يفتتح العمل ، ابتداء ، بالجغرافيا الطبيعية ، ثم يمضى قدما ليخوض آفاق الجغرافيا البشرية بكل مراحلها ومراتبها . وهو اذ يضغط فى الشق الطبيعى على الارض والمناخ بنوع خاص — لا قيمة عمليا للغطاء

النباتي والحيواني في مصر الصحراوية — فانما ليضغط على علاقة التكامل والتواصل الحتمية والصحية بين الجغرافيا الطبيعية والبشرية من حيث المبدأ . فلقد تكون الجغرافيا الطبيعية صماء خرساء لا تنطق الا من خلال الجغرافيا البشرية ، ولكن الجغرافيا البشرية بدونها كسيحة أو عرجاء . ولهذا فلا غنى لاحديهما عن الاخرى ، وكلتاهما غاية ووسيلة معا ، بحيث تتكاملان لا كفاعل ومفعول به ولكن كمضاف ومضاف اليه ، هذه الاساس وهذه الصرح .

وسواء باسم الجغرافيا الطبيعية او الفيزيوغرافيا او الجيومورفولوجيا (كما تتعدد التسميات) ، وسواء عدت الاخيرة جزءا من الجغرافيا أو من الجيولوجيا أو علما وعالما مستقلا عن كلتيهما (كما تتعدد الآراء) (١) ، فان الارض لا مفر هي مركز الثقل الطاغي في هذا الجانب الطبيعي . (هل نقول الطبوجغرافيا topogeography كبديل وكحل لمشكلة المسميات السابقة ؟)

على الجانب البشري ، يمكن ان نصنف العمل كدراسة في الجغرافيا البشرية الاصولية او في الجغرافيا البشرية الاقليمية بمفهوم المدرسة الفرنسية . وهاهنا بالضرورة يرقد مركز الثقل في العمل ككل ، من ناحية لان تلك هي طبيعة جغرافية مصر ، ومن ناحية أخرى لان الشخصية الاقليمية انما تبرز وتترجم من خلال الانسان واعماله في الدرجة الاولى . وسواء صح أو لم يصح ما قاله البعض ، تظرفا او تطرفا لا ندري ، من ان الجغرافيا البشرية هي « النصف الحلو the better half » من الجغرافيا ، فالمهم داخل تلك الحدود ان نحتفظ بالتوازن السليم بين النظرتين الطبيعية geocentric والبشرية anthropocentric ، homocentrique ، بين دراسة اللاندسكيب الطبيعي واللاندسكيب الحضاري .

في أدبها التقليدي الراهن ، تكاد جغرافية مصر البشرية تعني الجغرافيا الاقتصادية تقريبا ، خاصة منها الزراعية ، مع رشاش أو تهميش وشذرات او جذاذات هنا وهناك من جغرافية السكان والمدن عادة . ذلك ، في رأينا ، تصور معيب لا يستقيم . من هنا حاولنا معالجة متكاملة متكافئة بقدر المستطاع لكل مراحل ومناحي الجغرافيا البشرية من الاقتصادية الى

---

(1) S.W. Wooldridge, The role & relations of geomorphology, in: London essays in geography, op. cit., p. 19 — 31; G.H. Dury, The face of the earth, Penguin, 1959, p. 2; R.J. Russell, «Geographical geomorphology», A.A.A.G., vol. 39, p. 1 - 11; K. Byran, «The place of geomorphology in the geographic sciences», A.A.A.G., vol. 40, 1950, p. 196 ff.

الاجتماعية ومن الجنسية الى السياسية ومن الحضارية الى الثقافية . وسيجد القارىء ، ربما لاول مرة ، اهتماما خاصا بتلك الجوانب المهملة أو المظلمة من جغرافيتنا البشرية : القرية والمدينة ، جغرافية (لا ديموغرافية) السكان ، الجغرافيا الجنسية (لا الانثروبولوجيا البحتة) ، جغرافية الدولة السياسية والاستراتيجية . . . الخ .

واخيرا ، وعند هذا الحد ، لابد من كلمة فى فلسفة المنهج . فما دمنا قد قلنا الجغرافيا البشرية ، فقد قلنا توا الايكولوجيا ، أى العلاقة بين البيئة والانسان . وما دمنا قد قلنا الايكولوجيا ، فقد قلنا اما فلسفة الحتم الجغرافى واما مدرسة الحرية ، امكانية كانت أو احتمالية او ضرورية(١) . وبهذا فان الايكولوجيا ، وان بدت بجاذبيتها الفلسفية والفكرية كالنصف الحلو بالقياس الى الكورولوجيا ، شأنها فى هذا شأن الجغرافيا البشرية نفسها بالمقارنة الى الجغرافيا الطبيعية ، فانها مثلها تأتى محفوفة بالمزالق العلمية التى تتطلب الحذر الشديد .

ونحن من جانبنا هنا نعتصم بمبدأ لابلاش الهادى من أن « كل ما مس الانسان فقد مسته الشرطية : Tout ce qui touche à l'homme est frappé de contingence » (٢) . والخط الذى تسترشد به هذه الدراسة هو انه ليس هناك حتم جغرافى ، ثمة فقط حسم جغرافى . وقضية الحتمية صفحة حسبناها طويت من قديم بعد أن ماتت ميتة طبيعية ، حتى لتكاد اثارتها بغير مبرر عند كل منعطف أن تعد نوعا من الافلاس الفكرى ، سواء ذلك من جانب الكاتب او الناقد . ولكن استنكار الحتمية الجغرافية لا ينبغى من الناحية الاخرى أن يتطرف الى انكار حد ادنى من الفاعلية الجغرافية نفسها ، لانه انكار للسببية العلمية برمتها ، وبالتالى هروب غير علمى وهدم . ولكن البعض ما زال من أسف يمارس هذه اللعبة غير المسئولة وتلك .

وعندنا باختصار أن الجغرافيا عامل هام فى تفسير الحياة والحضارة والتاريخ فى مصر ، ولكنها بالتأكيد ليست العامل الوحيد ــ فلا مكان فى العلم الاجتماعى للاحادية monism ، ولا هى العامل الاهم بالضرورة ــ وان كان لنا (أم علينا ؟) أن نقرر بأمانة أننا كامر واقع لا نعرف بعد تلك الدراسة غير الجغرافية التى تعالج وتغطى وتفسر شخصية مصر بطريقة علمية مقنعة وجامعة مانعة . ومهما يكن من أمر ، فسيرى القارىء لنفسه بالفعل خلال

(1) O.H.K. Spate, «The end of an old song ? The determinism possibilism problem,» G.R., April 1958, p. 280 — 2.

(2) P.V. de La Blache, Principes de géographie humaine, Paris, 1922, p. 16.

فصول هذا الكتاب ان بعضا من غير الجغرافيين هم ــ للمفارقة الساخرة ــ اكثر قربا من الجغرافيين انفسهم الى السببية الجغرافية ، بل واحيانا الى الحتم الجغرافى نفسه ، وكأنهم ملكيون اكثر من الملك !

وقد لا يعلم او يدرك البعض ان الكثير جدا من النظريات البيئية الجزئية الشائعة أو قليلة الانتشار ، أيا كان اتجاهها أو كانت صحتها ، ليست فى الاصل من وضع جغرافيين محترفين ، وانما وضعها علماء آخرون من سائر العلوم الاجتماعية والانسانية واحيانا الطبيعية ، كالمؤرخين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والبيولوجيا واحيانا الفلاسفة وحتى الادباء ، ثم تسربت بعد ذلك الى حيز الجغرافيا ودخلت فى حوزة الجغرافى. ومما له مغزاه ، وان كان من المثير للسخرية أو الاشفاق بالدرجة نفسها ، أن بعض من اتهموا آراء معينة فى هذا الكتاب بالحتم الجغرافى ، جزافا ودون اثبات فى الواقع ، تورطوا هم انفسهم بشكل بائس وفى اللحظة نفسها فى حتم جغرافى حقيقى واشد خطرا من حيث لا يحتسبون .

مثال ذلك الناقد الذى سئل عن « هدوء وسكون تلك الطبيعة (الجغرافية) المصرية السمحة وهذا السلام وانعكاسهما على شخصية المصرى » ، فجاء على لسانه ان « هذه البساطة الحلوة من طيبة ومجد وسلام تراها اوضح فى الريف المصرى . ولا شك انها اعطت الانسان طيبته وحبه للسلام . فالطبيعة (طيبة) معنا ، والطبيعة تدخل فى نسيج الشخصية . فانسان الزلازل قلق ، وانسان البركانات مشتت ، وانسان الارض المستوية هادىء .. وانسان الجبال والاحراش جاف » . ثم ، حسنا ، بعد هذه الجرعة العاتية المركبة فائقة التركيز من الحتم الجغرافى السافر والمطلق فى اعتى صوره ، والتى لا يمكن ان يرقى او يطمح اليها بل يحلم بها جغرافى قط منذ راتزل وسمبل وديمولان وبكل ، يستنكر ناقدنا الفاضل مبدأ التفسير الجغرافى لانه على حد قوله ما هو الا عامل واحد من بين عوامل عديدة (كذا) .

هذا اذن عن الجانب البشرى فى الدراسة . غير ان تلك الجغرافيا البشرية ، بل ومثلها الجغرافيا الطبيعية من قبل فى الواقع ، لا تقتصر مع ذلك على الحاضر ، وانما هى مضروبة فى الماضى، فى تاريخنا الطويل بمراحله المتعاقبة . ذلك ان الجغرافيا المعاصرة ــ تمييزا لها عن الجغرافيا التاريخية ــ لا تكفى لفهم الشخصية الاقليمية الكاملة . فشخصية اى بلد هى كجبل الجليد الطافى لا يظهر منه الا اقله وهو الجغرافيا المعاصرة ، اما الجسم الغاطس الاكبر فهو البعد او العمق او الوراء التاريخى .

والامر فى هذا ليس مجرد اهتمامات « انتيكية antiquarian » او ولع

بامجاد الماضى ، وانما الجغرافيا الحالية لاقليم ما هى الى حد أو آخر محصلة جغرافيات الماضى وارثها وتراكمها كما هو مقرر معروف . ومن اجل هذا قيل ان الخريطة الجغرافية وثيقــة اجتماعية ، الخطوط التى عليها هى خط يد التــاريخ(١) . ومن اجله ايضــا قيل كذلك ان التـاريخ هو البعــد الرابع للجغرافيــا(٢) . بل يذهب رودويل جونز الى حد القــول بانه « اذا كانت الجغرافيا قد اصبحت تعنى دراسة علاقات الانسان ببيئته الطبيعية ، فان كل الجغرافيا هى اذن جغرافية تاريخيــة »(٣) . ومن هنــا جميعا تصــبح الجغرافيا التاريخية عنصرا جوهريا فى دراسة الشخصية الاقليمية ، لانهــا بايجاز متوسط التاريخ مضروبا فى جذر الجغرافيا .

التاريخ ، بعبــارة اخرى ، هو منجم للجغرافيا ثرى لا ينضب ، منــه تستمد خامة ثمينة لا غنى عنهــا ، وهو الى ذلك معمــل الجغرافيا البشرية بالذات ، يقدم لها تجاربها التى لا بديل لها ، تجارب الماضى ، حيث يستحيل اجراء «تجارب» على الانسان الحى بطبيعة الحال . والواقع انه لا جغرافيا بلا تاريخ ، الجغرافيا البشرية اعنى ، اكثر مما هناك تاريخ بلا جغرافيا. او كما وضعها ديجول حديثا من موقع وواقع التجربة القمية الشاملة كرجل دولة عالمى « الجغرافيــا هى قدر الامم » وهى « العــامل الثــابت فى صــناعة التــاريخ »(٤) . ولعلنــا نذكر كذلك ما قاله احــدهم منذ وقت مبكر من أن الجغرافيا بلا تاريخ تبدو كجسد بلا روح ، بينما أن التاريخ بلا جغرافيا اشبه بروح هائمة بلا جسم تقر وتستقر فيه .

بصيغة اخرى فانه لا جغرافيا بلا تاريخ اكثر مما هنــاك جغرافيا بلا خرائط عموما . كل الفرق أن الخريطة اداة ، اما التــاريخ فمادة ، الخريطة وسيلة ايضاح واسلوب تعبير ، اما التاريخ فخامة للتشكيل ومصدر للتقنين. وكما ان تاريخ مصر ككل تاريخ لا يمكن فهمه بغير جغرافيتها كمــا يدرك كل مؤرخ واع ، فان جغرافية مصر ككل جغرافيا تفقد الــكثير جدا من معناها ومبناها ، من مغزاها ومحتواها ، بغير تاريخها .

غير ان الجغرافيا التاريخية بعد هذا ، دعنا نوضح ، ليست «جغرافية التاريخ » ولا هى « التاريخ الجغرافى » او « التفسير الجغرافى للتاريخ » كما

---

(1) Spirit & purpose of geog., p. 83 — 4.

(2) W.G. East, «A note on historical geography», Geog., Dec. 1933.

(3) L. Rodwell Jones, Economica, Nov. 1925.

(4) M.H. Heikal, «Egyptian foreign policy», Foreign affairs, July 1978, p. 715.

ذهب العرف أو التعريف الاكاديمي في وقت ما(١) . وانما هي ببساطة « جغرافية الماضي » ، او كما وضعها ماكيندر ببراعة « جغرافية الحاضر الذى كان » أو « الحاضر التاريخي »(٢) . وللمزيد من الدقة ، يحسن أن نضيف انها « جغرافية الماضي البشرية » على وجه التحديد ، اى الجغرافيا البشرية للماضي(٣) ، اى دون الجغرافيا الطبيعية ، وذلك لسبب بسيط ولكنه عملى ، وهو ان مظاهر التغير في جوانب البيئة الطبيعية ثانوية محدودة للغاية في مدى حياة الانسان على وجه الارض بحيث تعد عمليا من الثوابت لا المتغيرات ، وبذا لا تكاد تحتل مكانا ذا بال في هيكل الجغرافيا التاريخية . والنتيجة كما هي الخلاصة ان الجغرافيا التاريخية تأتى عمليا وفلسفيا وهى المرادف أو المكافىء الموضوعي للجغرافيا البشرية ، مترجما فقط الى الماضي القريب او البعيد .

وعلى اية حال ، فالجغرافيا التاريخية بهذا جغرافية ديناميكية متعددة الطبقات أو الاعماق كما قد نقول ، جغرافية الجذور والاصول أو جغرافية التطور التى تتتبع الماضي في الحاضر وتصل الحاضر بالماضي وتضيف الى الجغرافيا الراهنة جغرافيات عديدة تتضاعف بها اعماقا وأبعادا وآفاقا ، راسيا وافقيا ، كميا ونوعيا . وهى بهذه الطبيعة والصفة تعد مصلا مضادا للسكونية او الطابع الجامد الذى تتهم به الجغرافيا احيانا ، مثلما تعتبر ضمانا ضد السطحية التى يمكن ان تتردى فيها احيانا اخرى ، وفي الوقت نفسه تحتفظ باستقلالها التام عن التاريخ وبوجهة نظر جغرافية بالغة الاصالة والجدة والجدية .

ولعل الجغرافيا التاريخية ، لهذا كله ، هى من بين كل الجغرافيات اكثر ما يسبر روح اى اقليم ويعبر عن جوهر كيانه ، ليس فقط بكشف الثوابت المتكررة أو المتغيرات في سلوك الاقليم ودوره ، ولكن ايضا بالاحاطة والشمول والعمق الزمنى . وليس صدفة ان اغلب من درسوا الشخصية الاقليمية من الجغرافيين انما دخلوها من الجغرافيا التاريخية اساسا مثل

(1) E.W. Gilbert, «What is historical geography ?», S.G.M., May 1932, p. 129 — 135; J.B. Mitchell, Historical geog. Lond., 1954, pp. 11 - 12; «What is historical geography», Geog., March 1932, p. 39 - 45.

(2) Ibidem; W.G. East, «A note on historical geography», Geog., Dec. 1933, p. 282 — 292.

(3) John Myres, in: «What is historical geography», op. cit., p. 45; C. Daryll Forde, «Human geography, history & sociology», S.G.M., July 1939. p. 227; P.M. Roxby, «Scope & aims of human geog.», S.G.M. Sept. 1930, p. 289.

لابلاش وماكينــدر وفلير ، وفى معنى خاص الاركيولوجى ســيريل فوكس .
ولهذا فان دراستنا هذه دراسة فى الجغرافيا التاريخية كما هى دراســة فى الجغرافيا الطبيعية والبشرية . وهى فى ذلك الجانب تضغط بصفة خاصــة على النواحى السياسية ، اى الجغرافيا السياسية التاريخية او التاريخية الســياسية .

وعند هذه النقطة لابد من وقفة اخرى قصيرة . فالملاحظ ان دراســة الجغرافيا التاريخية لمصر او فى مصر ، بينما ابدت اهتماما معقولا بالجوانب الاقتصادية خاصة ، كالزراعة والرى والصناعة ، والاجتماعية الى حد ما ، كالســكان والمدن ، اهملت الجوانب السياسية الى حد بعيد . هــذا على الرغم من أن الجغرافيا التاريخية الســياسية لا تقل اهميــة ولا خطرا من الجغرافيا التاريخية الاقتصادية او الاجتماعية وتعــد شرطا اســاسيا لفهم الجغرافيا السياسية للاقليم السياسى المعــاصر ، كما انها تلقى احتفــالا شديدا فى اوربا والخارج، فى حين ان مصر بتاريخها السياسى المفعم والمترامى اجدر بهذا الاهتمام مثلما هى اخصب لهذا الغرض .

من أجل هذا فلقد حرصت دراستنا هنا على أن تضع الجانب السياسى من جغرافيتنا التاريخية فى البؤرة وان تسلط عليها ضوءا مركزا وكاشفا بما فيه الكفاية . فهى تتبع نمو الدولة المصرية واقليمها عبر العصور من الماضى حتى الحاضر فى ســعيها الحثيث نحو تحقيق « وطنها السياسى الانسب » ، كما تعالج استراتيجياتها السياسية والعسكرية فى صراع القوى التاريخى من حولها ، مثلما اخضعت مراحل الصــعود والســقوط ودورات المد والجزر التاريخيــة فى اقدارها ومصــائرها لمقاييس وتكنيك الجغرافيا السياسية المعاصرة . وبهذا وبغيره تنسج على مدى فصول الــكتاب شــخصية مصر الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية منذ تبزغ فى البداية الى أن تبرز لنــا تامة النضج والاكتمال .

واذا كنا هكذا قد اعطينــا الجغرافيا التاريخية ، ومعهــا الجغرافيا السياسية ، حقهــا الواجب من الاهميــة والاهتمــام كعنــاصر جوهرية فى شخصية مصر ، فلسنا بحاجة الى ان نقول حتى للقــارىء غير المختص ان هذا ليس كتابا فى التاريخ او السياسة ، اكثر مما هو محاولة فى « التفسير الجغرافى التاريخ السياسى المصرى » . وانما نحن نغترف بحرية من هــذين العلمين الاولين لننتخب الحقائق والاحــداث التاريخية والسياسية الدالة فنأخــذها ونصبها ، بعد تصنيعها تصــنيعا جغرافيا جذريا ، فى قوالبهــا الجغرافية الصارمة والواجبة : انماطا وادوارا وقيما اقليمية محددة واصيلة.

لا ، ولا هو كتاب فى فلسفة التاريخ كذلك ، رغم ان فلســفة التاريخ

بطبعها تقترب كثيرا من الجغرافيا ولايمكن ان تستغنى عنها سواء منذ الاغريق الى ابن خلدون أو عند مونتسكيو حتى كروتشه وشبنجلر وتوينبى(١) . بل ان التاريخ فى اقترابه هذا من الجغرافيا وتخصيبه بها ليتحول بالتدريج ، كما تنبأ ولز بحصافة ، الى ايكولوجيا : «History becomes Ecology»(٢) .

وبهذا وذاك تزداد فلسفة التاريخ بالضرورة اقترابا من فلسفة المكان ، دون أن تختلط بها او نخلط بينهما مع ذلك . ولهذا يظل كتابنا عملا كاملا فى فلسفة المكان ، وفلسفة المكان وحدها على الاطلاق ، كما بدانا فى اول هذه المقدمة . والخلاصة الصافية بالاختصار ، ليس هذا كتابا فى التاريخ ولكن فى الجغرافيا التاريخية ، ولا فى السياسة وانما فى الجغرافيا السياسية ، ولا فى فلسفة التاريخ بل فى فلسفة المكان .

اخيرا وليس آخرا ، لك بالطبع ان تعد هذا العمل برمته دراسة فى الجغرافيا الاقليمية ، تلك التى سميت حينا « بالجغرافيا الخاصة Specielle Geographie » (برنارد فارينيوس Varenius) ، والتى ترادف الكورولوجيا أو التباين الارضى ، والتى هى بالضرورة مصب ومجمع ونهاية وقمة الجغرافيا جميعا . أوليست هى ، فى التحليل الاخير ، دراسة عامة « لاقليم خاص » ؟ ومن هذه الزاوية فان للدراسة جانبين هما ما يمكن أن يسمى الجغرافيا الاقليمية « الداخلية » « والخارجية » .

الاولى تحليلية ، فيها نشرح كائنا عضويا ضخما macro-organism الى اعضائه الكائنة الدقيقة micro-organisms بهدف تقسيم مصر الى اقاليمها الداخلية بحسب خصائصها وتميزها المحلى . انها تتويج الجغرافيا المجهرية microgeog. ، او هى الجوانب الخاصة من جغرافية عامة ، او باختصار مباشر اقاليم مصر . اما الثانية فتركيبية اساسا ، تنظر الى مصر كلها كاقليم واحد فقط ، كاقليم مصر ، تبغى التعرف على مكانه وخصائصه وهيئته ودوره فى العالم الواسع عامة والوطن العربى الكبير خاصة . وهى بهذا تحاول أن تضع عالما صغيرا نسبيا microcosm فى مكانه الدقيق والصحيح من عالم اعظم macrocosm ، ومن ثم تقع فى دائرة ما سمى بالجغرافيا الملحمية macrogeography (٣) .

والواقع اننا فى هذا المجال ومن هذا المنطلق عنينا بصفة خاصة

---

(1) Lucien Febvre, La terre et l'évolution humaine, Paris, 1924, p. 5 et seq.

(2) H.G. Wells, The fate of Homo Sapiens, Lond., 1939, p. 33.

(3) W. Warntz, Geography, geometry & graphics, Princeton, 1963, p. 18.

وبصورة مستمرة بان نقارن بين مصر وبين كثير من البلاد والاقاليم الاخرى، سواء لتحديد اوجه التشابه الجزئية — ولا مفر من ان تكون جزئية دائما لا اكثر — او لتأكيد اوجه التناقض الجزئية او الكلية ،، فبضدها تعرف الاشياء — وبمثلها ايضا، وبالمقارنة نمنح المنطقة عمقا وبعدا عالميين ومنظورا كوكبيا مجسما . ومن هنا فان الدراسة الحالية تغدو ايضا دراسة فى الجغرافيا الاقليمية المقارنة ، Vergleichende Erdkunde بتعبير ريتر القديم الجديد(١) .

ذلك كله — الجغرافيا الطبيعية ، البشرية ، التاريخية ، الاقليمية ... الخ — على مستوى الجغرافيا البحتة ، اى المستوى النظرى الاكاديمى . غير ان المستوى التطبيقى لا يقل اهمية وخطرا . فمن المنطقى لا شك ، بعد ان تكون قد حللت شخصية المكان فى الماضى والحاضر بكل هذه الاستفاضة والاحاطة والشمول ، من المنطقى ان تتعرض بالتقييم والتقويم لنقاط القوة والضعف التى قد تتكشف فيها . وهذا ما يقودنا راسا الى الجغرافيا التطبيقية ، جغرافية التخطيط ورسم السياسة الاقليمية والاستراتيجية القومية .

ان الحكم — جزئيا — ما هو الا فى جوهره جغرافيا تطبيقية فى جوهرها ، جغرافيا فى التطبيق ، واليوم اصبحت السياسة جغرافية أكثر منها فى اى وقت مضى . ذلك لان السياسة اضحت الآن فن الاشتغال بالمستقبل والتخطيط . ولقد كان حتما لا صدفة ان يبزغ علم المستقبلية futurology بعد بروز علم التخطيط . وفى مصر، فان الجغرافيا ، لا التاريخ، هى أمل المستقبل . ولذا فان علينا ان نحترمها فى الحكم كما فى العلم ، وفى الادارة كما فى السياسة ، وفى التنفيذ كما فى التخطيط .

ومن جانبها فان الجغرافيا ان تكن نظريا فلسفة المكان ، فانها تطبيقيا هندسة المكان ، وما التخطيط الاقليمى ببساطة الا هندسة اقليمية ، بينما ان المخطط الجغرافى ليس سوى مهندس اقليمى تحت الجلد . وبهذا الشكل تصبح جغرافية التخطيط فى واقعها بمثابة جغرافية المستقبل geo-futurology ، وتغدو جغرافية المستقبل فى واقعها مستقبل الجغرافيا بل جغرافية المستقبل ايضا .

وفى دراستنا هذه سيجد القارىء بكثير من فصولها نماذج من «جغرافية المشكلات problems geog. » التى تركز على الجوانب العملية والتطبيقية

---

(1) Hartshorne, Nature of geog., p. 59.

والتخطيطية وتبحث عن الحلول والعلاج ، سواء فى مجالات الانتاج والموارد او الاستهلاك والتوزيع او السكان والمدن او النقل والمواصلات او الاستراتيجية والدفاع الوطنى والامن القومى ... الخ . كذلك فلقد ختمنا الكتاب بدراسة مستقبلية تحاول أن تتنبأ بمستقبل مصر وأن ترسم صورة الغد على اسس علمية منضبطة : مصر فى عالم متغير ، مصير مصر ووضعها العالمى ، مصر بين العرب ، خريطة مصر سنة ٢٠٠٠ ... الخ .

وليس المقصود بالطبع ان تضع الدراسة دستورا او بوصلة للعمل المادى والحضارى أو القومى لمصر — يكفى جدا فى مثل هذا مجرد مؤشرات ! المقصود فقط ان تستكمل المقدمات النظرية الى نتائجها العملية ، وأن تبرز ما ينبغى أن يكون الى جانب ما هو كائن ، باختصار أن تسقط الماضى والحاضر على المستقبل . وبهذا فلئن كانت دراستنا قد بدأت تقويم بلدان بمعنى الوصف والتقرير ، ثم تقدمت الى تقييم بلدان بمعنى الوزن والتقدير ، فانها الآن تعود فتنتهى تقويم بلدان ولكن بمعنى التعديل والتغيير والتصحيح .

وختاما ؟ فى هذا العمل اذن — وتلك حدوده وأبعاده — اجتمعت كل « الثنائيات » المعروفة فى الجغرافيا : الاصولية والاقليمية ، الطبيعية والبشرية ، التاريخية والمعاصرة ، الكورولوجيا والايكولوجيا ، اللاندسكيب والجيوفيزيقيا ، الكيفية والكمية ، المجهرية والملحمية ، البحتة والتطبيقية . فيه ايضا وظفت كل ادوات الجغرافيا ولواحقها فى خدمة جغرافية الحياة ، جغرافية الحياة اليومية والاشياء الصغيرة ، كيما تضفى الحيوية والاهمية والاهتمام على الحقائق الجامدة الصماء وتحيلها حية نابضة ناطقة . ومن أجل هذا ، وفى خلال هذا كله ، حاولنا دائما وعمدا أن ننظر الى الاقليم نظرة لاندسكيبية بالتحديد تعتمد على ، وتدعو الى ، الرؤية والحس المباشر . فمن الثابت أن المنهج اللاندسكيبى ، الذى يعالج الاقليم كظاهرة « مرئية وملموسة visible et tangible » بتعبير برون ، (١) يضفى على الدراسة حياة وحيوية ومعايشة قد تفتقدها بغير ذلك . مثال ذلك الآثار وأسماء الاماكن toponymie والفولكلور والامثال الشعبية وسائر مظاهر الحياة المحيطة بنا والتى نعيش فيهـا .

ثم تبقى فى النهاية « مذكرة تفسيرية » اخرى عن المراجع والمصادر . فمراجع هذا الكتاب ومصادره جغرافى معظمها بطبيعة الحال كما هو واضح من عناوينها واسماء مؤلفيها . غير أن بعضا منها ليس جغرافيا بالمعنى

---

(1) La géog. humaine, Paris, 1925, t.I, p. 11; Human geography, in: History & prospects of the social sciences, ed. H.E. Barnes, N.Y., 1925.

الحرفى او الحرفى المباشر . والذى نود هنا ان نذكره عن عمد للقارىء غير الجغرافى من باب التنوير هو أن مصادر العمل الجغرافى ، كما يعلم جيدا اى جغرافى ، ليست بالضرورة جغرافية اصلا واساسا . وانما كل معلومة او حقيقة علمية ، محققة ووثيقة بالطبع ، هى انى وجدت وأيا كان مصدرها غذاء جيد وخامة مشروعة للجغرافى مادامت تبدى له الطبيعة والمغزى الجغرافيين ويستطيع هو ان يهضمها ويصنعها ويشكلها الى مادة جغرافية اصيلة — أو بالتشبيه الانجليزى المطروق : لحم طيب للجغرافى fit meat for the geographer ، جرش صالح لطاحونته grist for the geographer's mill . . . الخ .

وهذا امر طبيعى بل بديهى ، لان الجغرافيا علم يستمد مادته الاولية اساسا من سائر العلوم الاخرى ، « العلوم الاولية » كما تسميها ، وتعتمد اصلا على الاستعارة بحرية من كل فروع العلم الطبيعى والاجتماعى — ومن هنا الكناية « بعلم العلوم » . وهذه الحقيقة قد لا يتعرف عليها القارىء فى معظم كتب الجغرافيا المدرسية التعليمية textbooks . ولكن ما من رسالة علمية فى الجغرافيا مهما كان موضوعها الا وتبرز بين مراجعها عشرات من المصادر غير الجغرافية باى مقياس . ومجرد مراجعة سريعة لمصادر أى عينة عشوائية من الابحاث والمقالات المنشورة فى دوريات ومجلات الجغرافيا العالمية الكبرى ، اى الاوراق العلمية الاصيلة ، كفيلة بأن تكشف أن معظمها مصادر عامة وشتى جدا ، احيانا اقلها جغرافى بالتصنيف الاكاديمى واكثرها ليس كذلك . وتلك فى حد ذاتها علامة الاصالة ، وكلما زادت كلما زادت احتمالات الجدة والابتكار فى البحث .

ولئن كان هدف العلم النهائى — نظريا وبالتعريف — هو ان يصل يوما ما الى الاكتفاء الذاتى التام فى مصادره ومراجعه ، وذلك حين يكون قد تم استنفاد كل خامة العلوم الاخرى بلا نقص ولا استثناء وتم تحويلها الى مادة جغرافية مطلقة ، الا ان هذا هدف للمستقبل البعيد جدا ، بل وربما كان مستحيلا عمليا ومنهجيا لان العلم ، العلوم الاولية نفسها ، فى تجدد وتوسع باستمرار والى ما لا نهاية . . .

وبعد، فان عملا بهذا الحجم والطبيعة قد يبدوموسوعيا بالضرورة. غير انه فى الحقيقة ابعد شىء عن أن يكون موسوعة ، بل هو بحق النقيض المطلق للموسوعة ، قل ضد — موسوعة . وانما هو ملحمة بكل معنى الكلمة ، الا انها علمية بالدرجة الاولى . هو ايضا وبطبيعة الحال بحث علمى أكاديمى مصنف ضاف يعتمد على مئات المصادر والمراجع ، الا انه قبل ذلك وبعده نظام فكرى ونسق منهجى ومعمار بنيوى يتغيا الاصالة والخلق والجدة والابتكار أساسا،

وان كان الحكم على مدى نجاحه فى هذا متروكا للقارىء بالطبع . المهم بعبارة جامعة انه بناء عقلى فى كبسولة ، يضع مصر برمتها كالبللورة فى البـــؤرة ويستقطر مكنون شخصيتها حتى تستقطب فى معادلة .

وانها يقينا لرحلة شاقة الا انها شيقة ، وعرة غير انها الى اقصى حد واعدة ، مجهدة لكنها بالقدر نفسه فيما نرجو مجزية .

عسى — دعنا نأمل — ان يجد كل مصرى نفســه فى هذا الكتــاب . ولسوف يرضى .

الباب الأول

من الچيُولوچيَا إلى الجغرافيَا

الفصل الأول

أرض مصـــر

قبل الجغـــرافيـــا

فى البدء كانت الجيولوجيا ام الجغرافيا ؟ قد يبــدو من البديهى للوهلة الاولى انها الجيولوجيا هى البداية وهى الاسبق ان لم تكن حقا أم الجغرافيا. على اننا ، مع الفكرة الثانية ، ندرك أن الفصــل بصرامة بين الجيولوجيــا والجغرافيا فى الزمان ليس اسهل ولا اصح من الفصل بينهما فى المكان . فمن الناحية المنهجية ، لا الماضى الارضى هو للجيولوجيا وحاضرها للجغرافيا ، ولا باطن الارض هو للجيولوجيا وسطحها للجغرافيا ، اكثر مما يجوز ان يعــد الماضى عموما للتاريخ والحاضر عموما للجغــرافيا . (١) كلتــا القســمتين « السليمانيتين » ضيزى ، مفتعلة ، وليست صحيحة علميا .

وبدلا من هذه القطبية الثنائية المطلقة ، يتــداخل العلمان الارضــيان جزئيا فى متصل زمانى ــ مكانى هو الاقــاليم الجيولوجية أو الجيولوجيــا الاقليميــة (هــل نقــول الجغرولوجيا geogrology او الجيولوغرافيا geolography ؟) ، كما يتقاربان ويشاركان فى فلسفة منهجية واحدة أساسا هى فلسفة « المناطق والطبقات zones & strata » (٢) . فالجيولوجيــا ، كالجغرافيا ، ليست فى التحليل الاخير الا طبقات تتتابع زمنيا على المستوى الرأسى فتترجم مكانيا الى مناطق على المستوى الافقى .

لا سبيل اذن الى الفصل بين الجيولوجيا والجغرافيا فى الزمان اكثر مما هو ممكن فى المكان . ومع ذلك ، ومن النــاحية الاخرى ، وعلى مســتوى

(1) Hartshorne, Nature of geog., p. 116 — 9.

(2) Griffith Taylor, Racial geography, in: Geog. in the twentieth century, ed. G. Taylor, Lond., 1951, p. 444 — 5.

تجاوزی خاص ، قد يمكن أن نرى فى الجغرافيا مجرد الفصل الأخير ، الفصل الحی المعاصر ، من الجيولوجيا . فلامر ما اعتبر بعض الجغرافيين البشريين أن جغرافية الارض ، كما ترتبط بالانسان وتتوقف على وجوده ، فانها لاتبدأ الا بالانسان ای بظهوره على مسرح الحياة ، (١) أما قبله فليس ثمة على وجه الارض الا الجيولوجيا ، او على الاكثر الجغرافيا البالية palaeogeography (*) وسواء صح هذا أو لم يصح ، فان علاقة الجغرافيا بالجيولوجيا او بالجغرافيا البالية تظل الى حد بعيد كعلاقة التاريخ بما قبل التاريخ pre-history ، وتظل الجيولوجيا بمعنى ما ودون تناقض منهجى ، هی ما قبل الجغرافيا pre-geography (*) وعلى هذا الاساس نبدأ .

التاريخ الجيولوجی

وأرض مصر ، جيولوجيا ، جزء مما يسمى « كتلة النوبة ـ الصحراء العربية Arabo-Nubian massif » ، التى هى بدورها جزء من « درع الصحراء الكبرى او الدرع الافريقى العظيم African shield or craton » (٢) ، والذی يعد بدوره هو الآخر جزءا من قارة جوندوانا الاركية القديمة . وهی بهذه الصفة تحمل وراءها تاريخا جيولوجيا طويلا ومعقدا ، الا انه قابل للتبسيط فى خطوطه العريضة الى معادلة بسيطة اكثر منها مركبة ، هى قصة التفاعل الحميم والمد والجزر عبر مئات ملايين السنين بين طرفين أو قطبين اساسيين ، كلاهما بالغ القدم ، أحدهما قارى فى الجنوب والآخر بحرى فى الشمال .

فالقطب الجنوبی هو الكتلة القارية او المركب القاعدى الجوندوانی socle, basement complex ، الذی يشكل الاساس السفلى الاعمق لارض مصر جميعا . أما القطب الشمالى البحرى فهو بحر التثيز ، ذلك البحر الجيولوجی العميق القديم geosyncline الذی كان يقع الى الشمال من قارة جوندوانا متوسطا قارات الزمن الاركی أو ما قبل الكامبری والذی يعد البحر الابيض المتوسط الحالى آخر بقاياه . ای أن نواة ارض مصر هی اساسا ، وان يكن بطريق غير مباشر جدا ، من النسل الجيولوجی لقارة جوندوانا ، كما أن البحر المتوسط الحالى هو بالمعنى نفسه سليل التثيز .

(1) Hartshorne, id.

(2) C.B. Bär; E. Klitzsch, Introduction to the geology of Egypt, in: Guidebook to the geology & archaeology of Egypt, Amesterdam, 1964, p. 71.

فى هذا الاطار ، وسواء عدت كتلة جوندوانا مؤخر الجبهة hinterland كما عند ارجان Argand او عدت كاوربا مقدم جبهة آخر foreland كما عند كوبر Kober ، وسواء تحركت جوندوانا وحدها شمالا نحو أوربا أو تحركت كلتاهما نحو الاخرى (١) ، فيبقى ان جوندوانا كتلة ثابتة اساسا ولكنها سالبة نسبيا فى حين كان التثيز هو الطرف الدينامى الموجب (٢) . ولكن من الناحية الاخرى اذا كان البحر هو الذى يطغى على يابس القارة مرة بعد اخرى ، فقد كان اليابس هو الذى يكسب على حساب البحر باستمرار ، وئيدا ولكن اكيدا . فالقاعدة ان البحر كان كلما تقدم خطوة الى الامام تراجع بعدها خطوتين الى الخلف . من هنا فبقدر ما كانت القارة تتقدم نحو الشمال بفضل رواسب البحر ، كان البحر يتراجع ويتقلص تدريجيا ولكن باطراد ، الى أن اتخذ كلاهما ابعاده واوضاعه الحالية .

على قاعدة اساسية صلبة قدمتها القارة ، وبفرشات متلاحقة قدمها البحر ، تكونت ارض مصر اذن بالنمو التدريجي المتصل خطوة خطوة ، افقيا من الجنوب الى الشمال وراسيا من اسفل الى أعلى ، حتى تحولت من نواة او بذرة جيولوجية اولية الى شرنقة ارضية مركبة مديدة .

وككتلة اساسية من الكتل الثابتة الراسخة ، لا مناطق الضعف ، فى القشرة الارضية ، كانت جوندوانا كتلة صلبة شديدة المقاومة لحركات واختلاجات الارض الباطنية ، سواء الافقية منها او الراسية ، فلم تخضع فى معظمها تحت سطح البحر ولا تأثرت كثيرا بحركات الرفع او الالتواء والانكسار الا على أطرافها وهوامشها الضحلة الضعيفة فى الحالين ، خاصة فى الشمال فى نطاق الصحراء الكبرى ، وبالاخص منه نصفه الشمالى . ولعل هذا اكثر ما يكون وضوحا فى منطقة مصر بالذات .

فهنا فى هذه الاطراف والهوامش طغى التثيز على شكل خلجان مختلفة متفاوتة العمق وترك رواسبه على شكل طبقات افقية تقريبا داخل احواض مغلقة تنفصل بينها وتطوقها السنة او نتوءات مرتفعة spurs . وليست ارض مصر فى معظمها الا احد ، أو جزءا من احد ، هذه الاحواض المغلقة هو ما يسمى الحوض الليبى او الحوض الليبى — النيلي ، وليست كتلة جبال البحر الاحمر الا احد تلك الالسنة او النتوءات التى تغلق الحوض .

كذلك فهنا فى هذه الاطراف والهوامش بدت على الكتلة الصلبة آثار

(1) S.W. Wooldridge; R.S. Morgan, The physical basis of geography, Longman's, 1937, p. 76 — 79.

(2) W.B. Fisher, The Middle East, Lond., 1950, p. 16.

العوامل التكتونية من حركات انكسار او التواء او بركنة ، وكلها يعد من عمليات تكوين الجبال orogenic بعد أن تكون يابس القارة من قبل epcirogenic . فرغم صلابة الكتلة ومقاومتها للضغوط ، غانها لم تنج تماما من هذه القوى الباطنية ، الا انها من الناحية الاخرى أتت محدودة الامتداد متواضعة المدى ، فاقتصرت غالبا على الاطراف ولم تصل الى حد اعادة تشكيل وجه الارض المصرية جذريا . ولا شك ان أهم واخطر مظاهر هذه النشاطات الباطنية هى تلك التى ارتبطت بنشأة وتكوين اخدود البحرالاحمر الافريقى العظيم الذى مزق القارة القديمة رشطرها اقليميا ففصل كتلة جزيرة العرب عن كتلة الصحراء الكبرى وترتب عليه شبكة معقدة من الانكسارات والالتواءات والطفوح البركانية على كلا جانبيه أو على أحد هذين الجانبين .

الدورة الجيولوجية

والسؤال الآن هو : كيف نمت ارض مصر وكيف تشكلت حتى ظهرت لنا على صورتها ومورفولوجيتها الحالية ؟ القصة اساسا وببساطة هى سلسلة طويلة ومركبة من عمليات طغيان البحر من الشمال على نواة اليابس القديمة الصلبة فى الجنوب ثم انحساره عنها بعد ذلك . وسواء تمت هذه العمليات نتيجة لارتفاع منسوب البحر أو لانخفاض سطح اليابس ، فانها جميعا تعد جزءا من عملية تكوين القارة . والمهم انه نظرا لاحادية مصدر الطغيان واتجاهه ، فقد جاءت القصة على تعقيدها بسيطة فى جوهرها ، ومعها جاءت خريطة مصر الجيولوجية فى النهاية بسيطة الى حد معين فى خطوطها العريضة.

وعادة ياخذ طغيان البحر شكل خليج بحرى مقعر يتعمق الى الداخل نحو الجنوب بقدر او بآخر . وفى الاعم الاغلب يقل مدى هذا التعمق كلما انتقلنا من عصر جيولوجى قديم الى عصر احدث . ومعنى هذا كقاعدة اساسية ان كل خليج لاحق يقصر قليلا أو كثيرا عن حدود سابقه ، وبذلك تقع تكوينات كل عصر جيولوجى الى الشمال دائما من سابقتها الى حد او آخر دون أن تتجاوزها الى الجنوب قط . وبهذا وذاك يظل تتابع التكوينات الجيولوجية المتعاقبة منتظما بصفة عامة وباقل قدر من التداخل أو التعقيد كما لو كانت هندسيا بمثابة دوائر تقريبية متحدة المركز ولكنها متناقصة الاقطار باطراد .

فحين تطغى مياه البحر تترسب على اليابس طبقات وتكوينات مختلفة من الارسابات التى تختلف نوعا وسمكا وامتدادا — ولونا ايضا . نوعا ، بحسب الكائنات البحرية المعاصرة ، سمكا ، بحسب مدة طغيان البحر ، وامتدادا ، بحسب مدى توغل البحر نحو الداخل ، أما لونا ، فلكل نوع من التكوينات لونه الذى يسوده ويميزه عادة . وفى المتوسط يتراوح سمك

تكوينات كل عصر عندنا حول بضعة الى عدة مئات من الامتار ، ولو انها تتفاوت بشدة محليا واقليميا .

وفى العادة ايضا تختلف طبيعة ونوعية هذه الارسابات بحسب العمق، فتختلف فى اعماق الخليج عنها فى اطرافه شبه القارية . وفيما عدا هذا فان الترسيب يستمر طوال طغيان البحر ، وينتهى ذلك عادة ببدء حدوث حركة ارتفاع او نهوض فى اليابس فى نهاية كل عصر جيولوجى الى ان يختفى الخليج تماما وينحسر البحر نهائيا . وعلى مدار دورة ارتفاع اليابس من تحت البحر تختلف انواع الرواسب مرة اخرى فى اتجاه انواع الاطراف شبه القارية . ولهذا كله فان صخور وتكوينات كل عصر جيولوجى واحد لا تتجانس أو تتشابه تماما بل تختلف وتتعدد ثانويا وان سادها نوع أساسى بعينه .

ونظرا لصلابة القاعدة الاركية وشدة مقاومتها للحركات الباطنية ، فقد جاء ترسيب هذه الرواسب فى طبقات افقية الى حد بعيد مع ميل طفيف نحو الشمال ، لكن دون أن تتعرض كثيرا للالتواء الشديد . ونظرا كذلك لانحدار سطح تلك القاعدة نحو الشمال ولوقوع مصدر طغيان البحر فى الشمال ايضا ، فان سمك هذه الرواسب الجيولوجية المتعاقبة جميعا يزداد كقاعدة كلما اتجهنا شمالا ، ولكن سطحها يظل ينحدر ايضا فى ذلك الاتجاه نفسه .

اخيرا ، وحين ينحسر البحر بصفة نهائية متراجعا نحو الشمال ، تظهر هذه الارسابات الطبقية او الطبقات الرسوبية على السطح ، فتتعرض لفعل عوامل التعرية الارضية والجوية بدرجة تتناسب مع مدة هذا التعرض ، كما قد تتعرض لاثر الظاهرات التكتونية الباطنية من التواء وانكسار وبركنة وزلزلة . والامر فى الحالين يعدل من طبيعة تلك الارسابات كطبقات ويعيد تشكيلها كسطح . ثم يعود البحر فى مرحلة لاحقة فيطغى على اليابس الجديد مرة أخرى وتتكرر دورة الترسيب فالانحسار فالتعرية ، وهكذا فى كل زمن أو عصر جيولوجى على التعاقب .

وفيما بين تعرض سطح الارسابات للتعرية ثم تكوين الارسابات اللاحقة عليها ، تتكون عادة سطوح تعرية جيولوجية قديمة محددة erosion surfaces ، وبالتالى يحدث احيانا شيء من عدم التوافق أو التناسق non-conformity بين طبقات المجموعتين من الارسابات . وفيما عدا ذلك تتكون ارض جديدة نحو الشمال باستمرار واطراد ، الى أن تتم آخر فصول القصة الجيولوجية فتكتمل ارض مصر نهائيا حتى خط الساحل فى أقصى الشمال .

ويفهم من هذا كله أننا حين لا نجد تكوينات عصر معين على وجه أرضنا،

فان معنى هذا انها على الارجح ، وان لم يكن حتما ، كانت يابسا صلبا فى ذلك العصر . نقول بلا حتم ، لان الامر انما يتوقف على امكانية العثور على التكوينات تحت السطح ، وكثير من تكوينات العصور الجيولوجية التى لاتعرف على سطح مصر يوجد بالفعل فى الاعماق السفلى دفينا تكشف عنه بالصدفة آبار الابحاث ومجساتها أو الشقوق الطبيعية الفائرة ... الخ . وعلى العكس من ذلك فان وجود تكوينات عصر معين فى تركيبنا الجيولوجي يعنى بيقين انها كانت تحت بحر ذلك العصر .

يعنى هذا ايضا من الناحية الاستراتيجرافية ان تكوينات كل عصر لاحق تغطى الجزء الاكبر من تكوينات العصر السابق وتقع فى الوقت نفسه تحت الجزء الاكبر من تكوينات العصر الذى يليها . وبذلك تتزايد وتتعدد طبقات أو تكوينات العصور المختلفة فى البروفيل الجيولوجى أو السلم الاستراتيجرافى كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال . فعلى حين نبدأ بأفق واحد من التكاوين فى اقصى الجنوب ، فانه يضاف اليه (أو بالاصح عليه) افق ثان ثم ثالث ... الخ ، واحدا بعد آخر كلما تقدمنا شمالا ، الى ان نصل الى العدد الاقصى من آفاق تكوينات العصور المختلفة فى اقصى الشمال عند الساحل .

بذلك كله ايضا تصبح الصورة النهائية لطبقات الارض وهى اشبه شىء بمجموعة من المجلدات الضخمة المتدرجة القطع ، صفت بعضها مائلة فوق بعض من الجنوب الى الشمال ، ومرتبة من اسفل الى اعلى من الاكبر الى الاصغر ، بحيث يغطى كل واحد منها جزءا فقط من كل المجلدات اسفله وبحيث يظهر جزء من كل منها للعيان على السطح وتختفى بقيته تحت الآخرين .

خريطة مصر الجيولوجية

وهذا بالفعل ما نجده على خريطة مصر الجيولوجية . فاقاليم مصر الجيولوجية أو جيولوجية مصر الاقليمية ترسم نمطا بسيطا نسبيا ، يتألف من سلسلة من النطاقات العرضية التى تمتد بصفة عامة من الشرق الى الغرب متتابعة من الجنوب الى الشمال ، تبدأ بالاقدم فى الجنوب وتتوالى نحو الاحدث فى الشمال . فحيثما كنت وانى بدأت فى مصر ، فانت تتقدم دائما من التكوينات الاقدم الى الاحدث كلما تقدمت شمالا . وهذه النطاقات جميعا تقوم فى أعمق اعماقها على أساس من المركب القاعدى الاركى الصلب الذى يميل نحو الشمال ميلا طفيفا وئيدا جدا بزاوية تقدرها درجة واحدة تقريبا .

لهذا تختفى هذه القاعدة تماما تحت تلك النطاقات ولا تظهر ، باستثناء

أعمق قيعان بعض منخفضات الصحراء الغربية كالخارجة ، الا فى اقصى الجنوب حيث كانت كتلتها اعلى من ان تغمرها التكوينات الاحدث وبذلك ظلت بارزة ظاهرة على السطح . ولهذا السبب ايضا يشذ النطاق الاركى الظاهر فى الجنوب وحده عن قاعدة الامتداد العرضى لظروف خاصة وبنتائج خاصة ايضا .

يترتب على هذا انه لما كان بعض او كثير من العصور الجيولوجية لا يتمثل فى مصر او لا يظهر بها الا على نطاق محلى محدود جدا ، فان السواد الاعظم من رقعة مصر يتكون عمليا من عدد محدود من العصور او النطاقات لا يتجاوز الستة او السبعة ، بها تتحدد ايضا الخطوط الرئيسية فى جيولوجية مصر الاقتصادية economic geology ، فلكل منها معادنه وثروته المعدنية الخاصة بما فى ذلك ايضا احجار البناء والزينة .

تلك النطاقات هى على الترتيب من الجنوب الاقدم الى الشمال الاحدث : التكوينات الاركية ، تكوينات الخراسان النوبى ، التكوينات الطباشيرية الكريتاسية ، تكوينات الحجر الجيرى الايوسينى ، تكوينات الاوليجوسين من الحجر الرملى ، ثم اخيرا الحجر الجيرى الميوسينى . فهذه النطاقات الستة تغطى فيما بينها نحو ٩٥٪ من مساحة مصر . ويكمل الباقى تكوينات محلية محدودة من عصور حديثة مثل البليوسين والبلايستوسين او الهولوسين (الحديث) .

والجدول التالى يقدم مساحات ونسب تكاوين العصور الجيولوجية المختلفة بالكيلومتر المربع .

العصر	المساحة	٪
البلايستوسين والحديث	١٦٥ر٠٠٠	١٦ر١
البليوسين	٧ر٠٠٠	٠ر٦
الميوسين	١١٣ر٠٠٠	١١ر٠
الاوليجوسين	١٦ر٠٠٠	١ر٥
الباليوسين والايوسين	٢٠٣ر٠٠٠	٢٠ر٠
الكريتاسى	١٣٠ر٠٠٠	١٢ر٦
الخراسان النوبى الكريتاسى	٢٩٠ر٠٠٠	٢٨ر٤
الجوراسى	٤٥٠	٠ر٠
الترياسى	٥٠	٠ر٠
الفحمى	١ر٢٠٠	٠ر١
ما قبل الفحمى	٩٣ر٠٠٠	٩ر١
المجموع	١ر٠١٩ر٦٠٠	١٠٠ر٠

على كل تلك اللوحة الحافلة المفعمة ــ سلسلة النطاقات الجيولوجية العرضية، خطوط الظاهرات الباطنية والبركانية ، الى آخره(١) ــ يأتى النيل اخيرا بواديه كحدث حديث للغاية وكخدش صغير ضحل نسبيا محفور فيهـا على السطح وليتعامد عليها جميعا تقريبا بالطول من الجنوب الى الشـمال كترافيرس أو كقطاع عرضى يكشفها ويظهر تكويناتها على طول قطـاعاته بتحديد واضح يمكن تعيينه احيانا بنقط معلومة منه ، كما يخلق منهـا حافتين منتصبتين على جانبيه escarpments ، وقد يقطع ويقتطع منها بالتعرية كتلا منفصلة أو شبه منعزلة تقف كشواهد التلال الامامية buttes-témoins . وبصفة عامة فان هذه الطبقات التى يجرى عليها النيل فى مصر تبلـغ زاوية ميلها فى المتوسط نحو ٤ ــ ٥ درجات .

كذلك فان النيل ، اذ يقطع فى رحلته عبر تلك النطـاقات الجيولوجية ويعمل بداب فى طبقات صخورها الافقية المختلفة فى تكوينها وبنيتها ودرجـة صلابتها ، فانه يخرج لنا نموذجا قويا من التعرية المتفاوتة differential erosion نتعاقب فيه الاودية والحـافات ridge — and — valley فى نمط من الطيات الاحادية المثـالية monoclines . ومن ابرز امثلة هـذه الظاهرة تلال المقطم شرق القاهرة ، حيث وقف نتوء outcrop من الحجر الجيرى الايوسينى بصلابة ومقاومة عنيدة فى وجه فعل تعرية النهر(٢) .

(وبهذه الصورة نستطيع ، عابرين ، أن نرى كيف يعمل الوادى ايضا كفاتح طبيعى للمناجم والمحاجر على جانبى النهر مبـاشرة حيث السـكان والاستغلال بالطبع . فهذا الوضع يمنح مواقعها قيمة كبيرة ، خاصة منهـا المحاجر التى ينبغى اقتصاديا ان تكون أقرب ما يمكن الى السـكان تفـاديا للرحلة القاسية الباهظة الى اعماق الصحراء . ولهذا السبب نجد كثيرا من مناجم مصر واكثر محاجرها يقع ويتركز فى نطـاقات التكوينات الجيولوجية المتتابعة عبر الصخور النارية والحجر الرملى والجيرى وذلك بالدقة فى جبهة التقائها بالوادى ، ومنها على التعاقب نحتت أو شيدت اضخم واروع الآثار القـديمة .)

---

(١) بغير تحديد صفحات ، المصدر الرئيسى فى دراسة هـذه الاقاليم الجيولوجية هو الفصول الأولى من :

John Ball, Contributions to the geography of Egypt, Cairo, 1939; Rushdi Said, The geology of Egypt, Amesterdam — N.Y., 1962 (henseforth referred to as : R. Said).

(2) W. B. Fisher, p. 14; P. Birot; J. Dresch, La Méditerranée et le Moyen-Orient, Paris, 1956, p. 225.

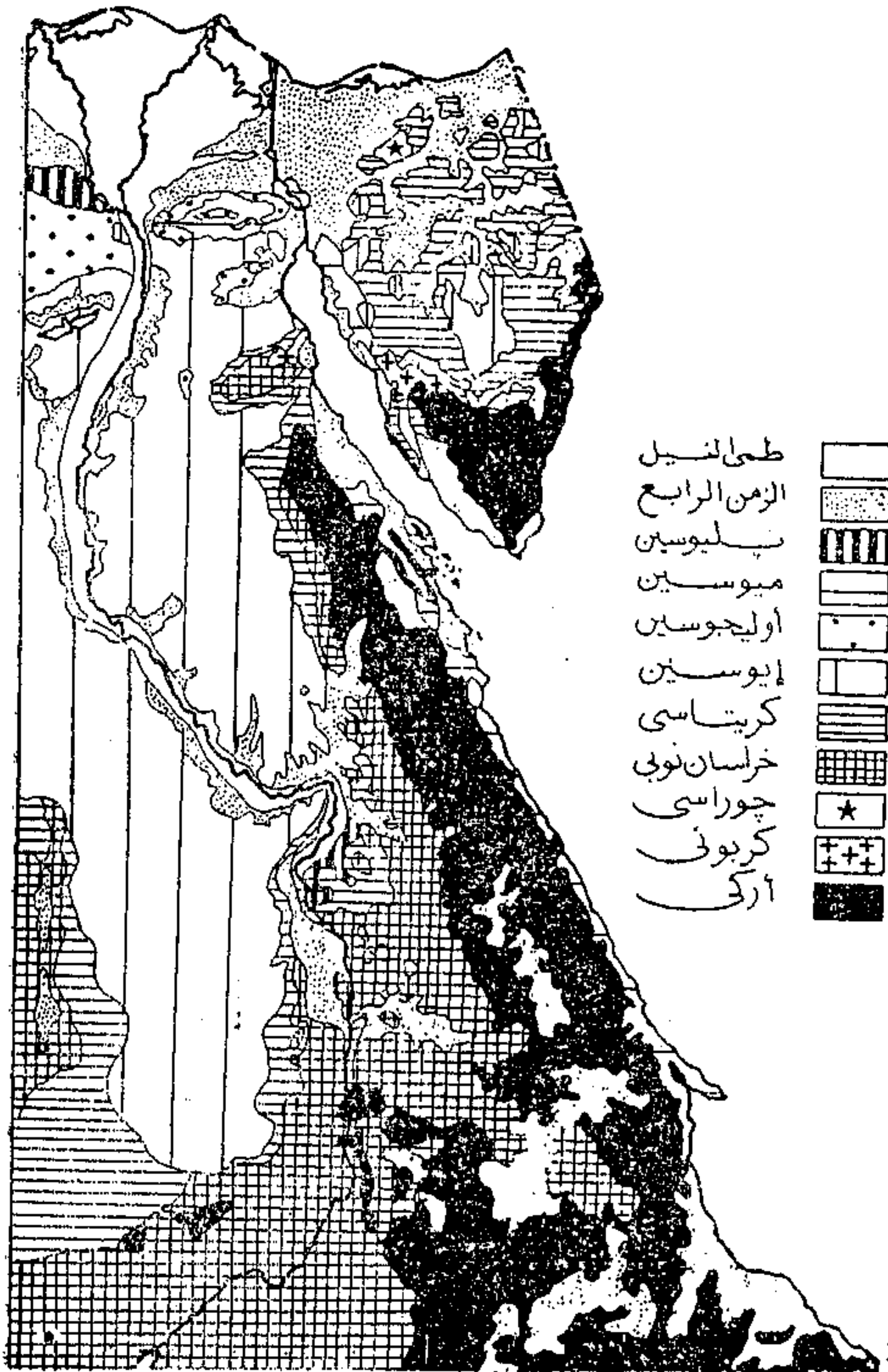
وفيما عدا هــذا ، فالمهم ان الوادى بهذا يقطـــع فى نطـــاقات مصر الجيولوجية اكثر مما يفصل بينها شرقا وغربا او يقطع استمراريتها . فهــذه النطاقات تستمر بعامة شرق النيل وغربه على السواء ، الامر الذى يعنى ، ابتداء وباستثناءات معينة ، التشابه الاســاسى بين الصــحراوين الشرقية والغربية . على سبيل المثال ، فان الهضبة المائدية الواقعة بين النيـــل والخارجة هى ، كما يلاحظ رشدى سعيد بحق ، استمرار لهضــبة المعازة شمال الصحراء الشرقية (١) . واذا كنا قد الفنا تلقائيا أو تقليديا ان نفصل ونميز بين صحراوينا بشدة ، فان من الواضح الآن أن هــذا جيولوجيا يثير شيئا من التساؤل ويستدعى بعض التعديل . ولهذا يحسن مبدئيا الا نبالغ كثيرا فى الضغط على التفرقة بين الصــحراوين ، على الاقل من النــاحية الجيولوجية البحتة ، كما ينبغى أن نتحفظ نوعا فى اعتبار الوادى خط التقسيم الحاسم بينهما ، فلا هو بالفاصــل الفيصــل تماما ولا هو بامتيــاز « خط الاستواء » فى أرض مصر .

النطــاق الاركــى

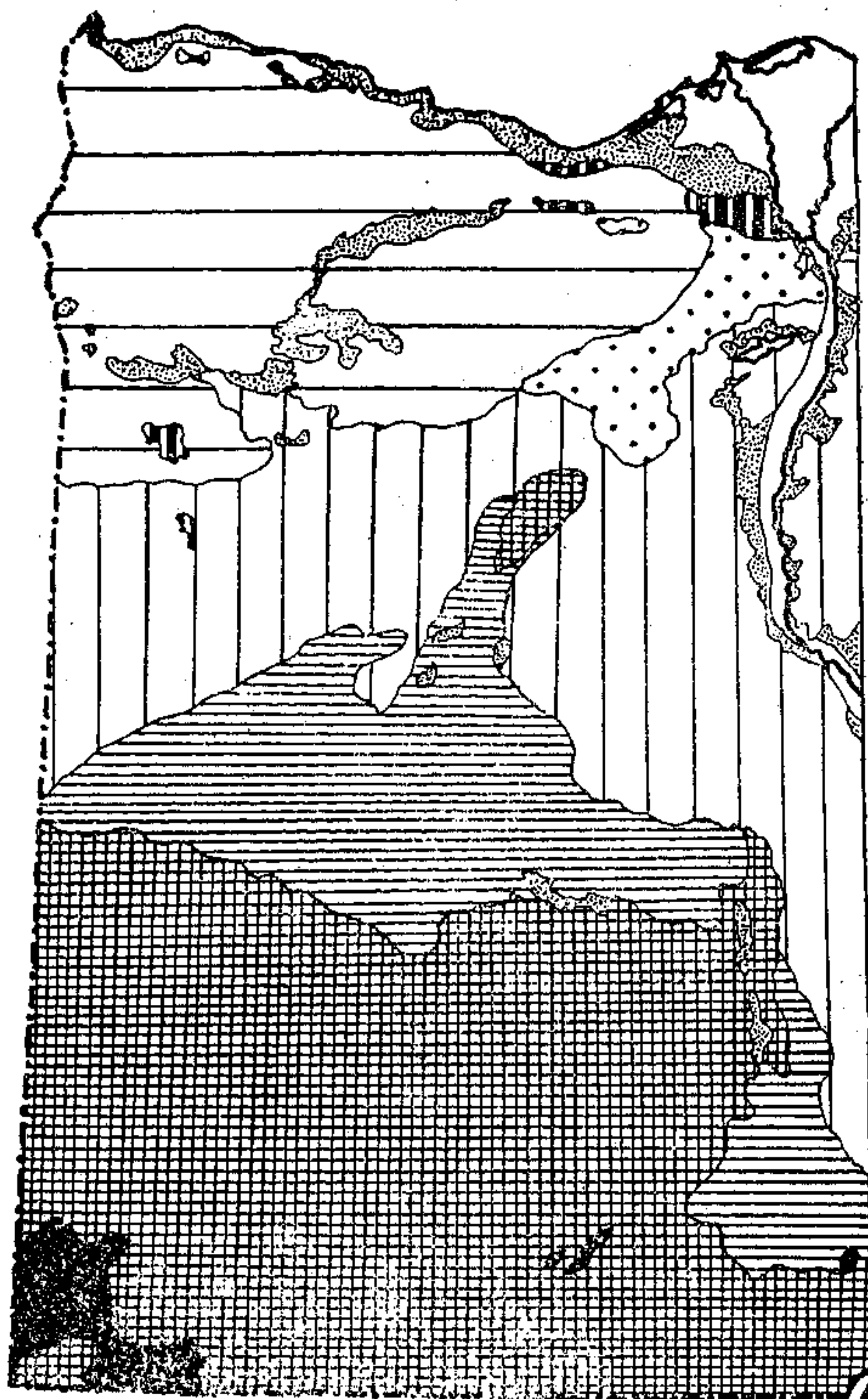
تكوينات الزمن الاركى أو المركب القاعدى أو الصخور القاعية تغطى نحو عشر سطح مصر ، ولكنها بالطبع ترقد اسفل جميــع تكوينات مصر ، الرسوبية اغلبها ، ومنها اشتق كثير من الرواسب القارية التالية ، وعليها مباشرة وغير مباشرة القيت الرواسب البحرية اللاحقة . لذلك فهى بالصفة الاولى مصدر الاشتقاق والمادة الخام فى بناء ارض مصر ، وبالصــفة الثانية قاعدة الاســـاس فى معمارها ، وبالصـــفتين معا « النــواة النــووية nuclear core » التى نمت عليها وحولها مصر جيولوجيا بنسبة تســعة الاعشار على الاقل . اما العشر الظاهر ، الذى ظل بارزا شامخا فوق كل تكوينات العمود الاستراتيجرافى الرســوبى اللاحق ، فانه « اوتاد مصر » (« والجبال أوتادا ») . وهو يتوزع فى اربع مناطق : اولا واساسا جبــال البحر الاحمر ، فجنوب سيناء ، ثم نيل اسوان ، فبعض نقط بجنوب الصحراء الغــربية .

فى الاولى ، جبال البحر الاحمر ، تمتد التكوينات الاركية بطول البحر من الحدود الجنوبية حتى آخر كتلها النارية شمالا وهى جبل ام التناصيب حوالى منتصف خليج السويس وعلى خط عرض ٢٨٫٥° تقريبا . وفى هذا النطــاق يتراوح عرضها ما بين ٤٠٠ ، ٢٠٠ كم ، محتلة بذلك نحو ثلث مســاحة

(1) Geology etc., p. 9.



شكل ١ ـ خريطة مصر الجيولوجية



شكل ١ ـ خريطة مصر الجيولوجية

الصحراء الشرقية . والى الشمال توا فى سيناء تحتل معظم الثلث الجنوبى الاقصى جنوب خط عرض ٢٩° شمالا ، ولكن مع لسان شريطى بحذاء ساحل خليج العقبة حتى راسه على خط عرض ٢٩٫٥° . وبهذا تعد تلك النقطة الاخيرة اقصى وجود وامتداد نحو الشمال للصخور الاركية فى مصر . وفيما بين كتلتى جبال البحر الاحمر وسيناء تظهر الصخور الاركية كنتوء محلى صغير للغاية فى جزيرة شدوان .

وعلى أقصى الجانب الآخر من كتلة جبال البحر الاحمر تنتشر الصخور الاركية فى منطقة نيل اسوان وخانق الكلابشة وذلك كبروز أو امتداد آخر لتلك الكتلة أو كمماس لها مع النهر . وهذا النتوء النهرى يؤدى بنا أخيرا الى مجموعة نقط جنوب الصحراء الغربية . هذه بضع ظهورات كالجزر طالعة من وسط الخراسان النوبى مبعثرة متباعدة قرب او على طول الحدود الجنوبية ، بالتحديد على خط عرض ٢٣° ، تنتهى بكبراها فى اقصى الجنوب الغربى بالعوينات اى على خط ٢٢° شمالا .

فيما عدا هذه البقع ، فان الصخور الاركية تظهر ، وان بالكاد احيانا، فى أعمق قيعان بعض منخفضات الصحراء الجنوبية كالخارجة . وهكذا نجد فى الصحراء الغربية انه على حين ترتفع هذه الطبقة القاعدية او القاعية فى نقط محلية الى مستوى ٥٠٠ متر فوق سطح الارض فى اقصى الجنوب ، اذ بها تنخفض الى عمق ٦٠٠ متر تحت سطح الارض فى الواحات الخارجة ، ثم الى ٢٠٠٠ متر فى البحرية ، بينما وصلت اعماق الحفر فى منخفض القطارة الى ٤٠٠٠ متر دون أن تصل اليها .

توزيع الاركى الحقيقى الفعال اذن حكر من الوجهة العملية على شرق مصر عموما والصحراء الشرقية خصوصا . ولئن بدا الاركى فى توزيعه العام لصيقا أو مصاقبا نظريا لضلعى مربع مصر الشرقى والجنوبى على شكل زاوية قائمة تقريبا من أقصى شمال شرق مصر عند راس خليج العقبة حتى أقصى جنوب غرب مصر فى العوينات ، فان هذا نمط رمزى أو شكلى بحت ، فليس ثمة فى الواقع سوى الضلع الشرقى ، أما الجنوبى فخط تجريدى صرف قوامه مجرد نقط قزمية منبثة على الطريق لا اكثر .

ثم لابد أن نلاحظ ان هذه التكوينات الاركية الصلبة ، وحدها تقريبا من بين كل تكوينات مصر الجيولوجية ، تنفرد بمحور طولى لا عرضى . وبهذا أيضا فانها فى جبال البحر الاحمر تعد حافة ، ولكن مجرد حافة ، هورستية انكسارية هائلة للبحر نفسه الذى تكون بعد ذلك كجزء من الاخدود الافريقى العظيم . والجبال بذلك ايضا امتداد واستمرار للحافة الجبلية أو الشفرة

الغربية للاخدود التى تبدأ شرق الهضبة الحبشية وتتصل عبر السودان البحرى . وأخيرا فنلاحظ ان التكوينات الاركية فى جنوب سيناء هى استمرار لكتلتها الرئيسية فى جبال البحر الاحمر ، انفصلت عنها فقط مع تكون خليج السويس كذراع لاخدود البحر الاحمر .

ليثولوجيا ، الصخور الاركية بللورية اساسا ، نارية ومتحولة بالطبع ، وبلا حفريات بتاتا ، أو فلنقل عمليا . ذلك انه يكاد يكون من المؤكد ان بعض الصخور التى تدخل فى تكوين هذا المركب المعقد ، كالنايس والشست ، كانت أصلا صخورا رسوبية ، الا انها فى ظل الضغوط الحادة والالتواء العنيف واندساس الصهير المتدخل اخضعت لقدر هائل من التغير حتى تحولت بدرجة فقدت معها تماما كل خصائصها الاصلية كما محى منها كل ما عسى قد كان بها من حفريات عضوية . صعب جدا ، بالتالى ، أن نميز بيقين بين صخورها التى كانت رواسب رسوبية فى الاصل وتلك التى بدأت نارية مباشرة . واصعب حتى من ذلك ان نحدد اعمارها بأى دقة أو حتى مجرد ترتيبها وتتابعها فى غمار هذا المركب الصخرى البالغ التعقيد والخلط .

تكوينات الاركى بعد هذا معقدة للغاية فى تاريخها وبنيتها الجيولوجية ؛ فهى ابتداء متعددة النشأة أو الدورات polycyclique, polygenic . فلقد أمكن التعرف فيها — هيوم وشيرمان Schürmann وغيرهما — على عدة دورات ، على الاقل دورتين ، من عمليات الترسيب وتكوين الجبال والجرننة granitization وتحول الصخور ، تماما مثلما وجد فى بقية أجزاء الدرع الافريقى . (١) لهذا التعقيد إختلف على عمرها ، فردها البعض أو حاول حينا الى أوائل الزمن الاول (الباليوزوى) ، ولكن التقدير السائد الآن ان صخور المركب القاعدى معظمها قطعا سابق للكامبرى . (٢)

المتفق عليه أن السياق العام يبدأ بتراكم الرواسب القارية فى حوض أرضى هابط ، ثم اندفعت انبثاقات من صهير الماجما magma خلال هذه الرواسب على شكل قواطع وشواطر مندسة intrusive وعروق بركانية وطفوح سطحية . هذه الانبثاقات اثرت على تلك الرواسب بالتحول فى طبقاتها العليا وبالجرننة فى طبقاتها السفلى . ومن هنا تكونت صخور النايس والشست والجرانيت وسائر الصخور المتحولة . ثم تكررت العملية فى دورة

(1) Birot; Dresch, p. 197;

أيضا قارن : ريمون فيرون ، الصحراء الكبرى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٨ .

(2) R. Said, p. 62 — 3.

اخرى او اكثر . ولطول تعرضها السحيق لعوامل التعرية ، سويت كثير من سطوح هذه التكوينات العتيقة الى اشباه سهول بالية peneplain تمثل سطوح تعرية قديمة يمكن التعرف عليها أحيانا فى مقاطع الاودية والانكسارات تحت الرواسب الاحدث ، كما فى اجزاء من سيناء .

لم يتفق بعد تماما على تاريخ التتابع الجيولوجى فى تلك الدورات ، لكن الاستراتيجرافية العريضة واضحة الآن بما فيه الكفاية . فى البدء كان النايس ، النايس الاساسى أو نايس الاساس fundamental gneiss : انه اقدم الصخور قاطبة هنا وفى كل مصر ، وهو بداية كل شىء . ويرى وهو يغطى مساحة كبيرة فى جنوب شرق مصر ويمتد عبر الحدود ليغطى مساحة اكبر فى شمال السودان . يلى ذلك الشست الذى لابد قد بدأ اصلا على شكل جريبويك greywakes وصخر الطين mudstone وغيرهما ، رسبت فى خليج جيولوجى قديم هابط باستمرار . وقد صحبت الشست مجموعة من اللواحق البركانية metavolcanics ، تبعتها اندساسات باطنية عديدة على شكل سدود وقواطع وشواطر وبحيرات صهير وطفوح .... الخ .

ثم جاءت نوبة اوروجينية من تكوين الجبال رفعت المنطقة ولوتها وحولت رواسبها ، فنجمت عن ذلك عملية الجرنته . وهذا الجرانيت الناتج يعد اقدم جرانيت بمصر ، ويسمى الجرانيت الشعيتى Shaitian نسبة الى الوادى المعروف حيث عينته النموذجية . وفى مرحلة اوروجينية أخرى لاحقة تعرض هذا الجرانيت الشعيتى على السطح ، ووقع نشاط بركانى عظيم اغل صخور الانديزيت andesites والبورفيرى التى تضم بورفيرى جبل الدخان البنفسجى الشهير .

وفى الاحواض المنخفضة التى اوجدتها هذه العملية الاوروجينية الاخيرة القيت رواسب هائلة السمك من الطبقات الحمراء والملتحمات conglomerates واشباه الجريبويك وصخر الطين . وهذه الرواسب واسعة الانتشار حاليا ، خاصة على شكل مجموعات الحمامات (نسبة الى الوادى) شرق قنا حيث يوجد صخر البرتشا الاخضر الشهير . والى هنا تقع كل المتتابعة السابقة فيما قبل الكامبرى ، ولكن ما بعدها يعد احدث من الكامبرى ويرجع الى أسفل الباليوزوى .

هذا يبدأ بمرحلة من النشاط البلوتونى اثر رواسب مجموعة الحمامات التى أعطتنا الجرانيت القطارى Gattarian (نسبة الى منطقته الممثلة جبل قطار) . واذا كان الجرانيت الشعيتى هو اقدم جرانيت مصر ، فان القطارى

الباليوزوى الاسفل هو احدثه بلا شك . والجرانيت القطارى واسع الانتشار يكون عديدا من ذرى جبال البحر الاحمر كجبل الشايب . وبعد المرحلة القطارية حدثت فترة من النشاط البركانى الذى رصع الصخور القاعية الاقدم والجرانيت القطارى نفسه بالشواطر والقواطع الحادة . ثم اخيرا وفى النهاية سادت فترة طويلة من الهدوء والتعرية السطحية ادت الى تسهيل peneplanation وتصلب كتلة الصخور القاعدية جميعا . (١)

الخلاصة اذن ان المنطقة عبر العصور السابقة للكامبرى الاسفل والاوسط والاعلى تعرضت عدة مرات للنشاطات الجرانيتية ثم بعد ذلك خضعت للالتواء والهبوط الجيولوجى geosynclinal الذى ارتبط بالنشاط البركانى واندفاع طفوح اللافا وصهير الماجما بالاضافة الى الضغوط التى اظهرت الصخور المتحولة بكثرة وبثت فيها عروق الكوارتز المتدخلة ... الخ. وعموما فان الصخور البللورية والمتحولة هى السائدة كالجرانيت والنايس والشست بالاضافة الى الميكا والكوارتز والكوارتزيت والديوريت والريوليت والبورفيرى ذات الالوان المتعددة المتالقة اللامعة ابتداء من الجرانيت الوردى الى البورفيرى الاخضر الى الديوريت الاسود ... الخ . (١)

اخيرا ، فان بعض هذه الصخور البللورية لها قيمتها منذ الفراعنة كمحاجر الانواع الممتازة والفاخرة للتماثيل والتحف والمقابر ، ومنها ما له شهرته العالمية كالجرانيت المحبب « والبورفيرى الامبراطورى imperial porphyry » او « البورفيرى الاحمر القديم porfido rosso antico » « والبريتشا الخضراء المصرية breccia verde d'Egitto o antico » . فضلا عن هذا ، واهم ، فانها منجم معدنى ثمين لكثير من معادننا الهامة ان لم يكن اكثرها كالحديد والمنجنيز والنحاس والرصاص والقصدير والزنك ، الى جانب الذهب والعديد من المعادن النفيسة التى ترتبط فى اصولها عادة بعملية تحول الصخور ، هذا بالاضافة الى الاحجار الكريمة كالفيروز والزبرجد ... الخ . والواقع ان شهرة الصحراء الشرقية وسيناء فى التعدين انما ترجع فى الدرجة الاولى الى وجود تلك التكاوين القديمة النارية بها .

من الكامبرى الى الكريتاسى

هذه الحقبة الهائلة ، التى تكاد تغطى نصف درجات سلم الازمنة والعصور الجيولوجية وتستوعب معظم عمره ، هى الفجوة الكبرى والفراغ

(1) R. Said; S.W. Tromp, «Preliminary compilation of the macro-stratigraphy of Egypt», B.S.G.E., 1951, p. 59 — 65.

(2) Bär & Klitzsch, p. 72 — 77.

الاساسى فى تاريخ مصر الجيولوجى . فتكويناتها ، باستثناءات معينة ومحدودة للغاية ، لا تكاد توجد بمصر ، مما يدل على ان معظم ارضها كان يابسا فوق البحر اغلب هذه الحقبة . وفيما عدا حالة وحيدة فى جبل العوينات ، يلاحظ ان هذه الاستثناءات النادرة تتركز فى أقصى شمال شرق مصر فى سيناء وغرب خليج السويس .

فمن عصور الزمن الاول لا يتمثل الا العصر الفحمى (الكربونى) ، ولكن بمساحة محض رمزية ، نحو واحد فى الالف من رقعة مصر . وتتوزع هذه المساحة بين ثلاثة مواضع . اولها واكثرها اهمية قطاع ام بجمة — ابو زنيمة فى غرب سيناء ، ثانيها على الجانب الآخر من خليج السويس فى وادى عربة والمنحدرات الشرقية للجلالة البحرية ، وثالثها واقلها اهمية فى جبل العوينات.

فى الاول تستقر التكوينات على المركب القاعدى الاركى مباشرة بينما يعلوها كريتاسى هضبة التيه . وهى تتألف من طبقتين من الحجر الرملى تفصل بينهما طبقة من الحجر الجيرى ، والكل يقع تحت الكريتاسى . فى الثانى نجد طبقة الحجر الجيرى الحاملة لحفريات العصر الفحمى تتخلل طبقات الحجر الرملى والمارل . أما فى الثالث فلم يعثر الا على نباتات من العصر الفحمى فى الطبقات السفلى من الحجر الرملى النوبى ، ولكن لعل تكويناته اوسع انتشارا تحت هضبة الجلف .

ومن الواضح على الفور أن الموضعين الاولين يصنعان معا نطاقا جيولوجيا واحدا فصله فقط أخدود خليج السويس ، بينما ينفصل الموضع الثالث تماما ، بحيث يستقطب التوزيع العام للعصر فى أقصى قطبى مصر على التقابل ، أقصى الشمال الشرقى واقصى الجنوب الغربى . الفرضية الحتمية الوحيدة ، مع ذلك ، هى اتصال المناطق الثلاث جميعا فى بحر واحد اثناء العصر . هذا البحر ، بالضرورة ، اما غطى معظم مساحة مصر من الشمال الى الجنوب ، الا أن رواسبه أزيلت بعد ذلك بالتعرية طوال الحقبة الفجوة الهائلة من الانحسار حتى الكريتاسى ، واما أن خليجا بحريا امتد بصفة خاصة الى منطقة العوينات ، لعله ايضا كان مصبا خليجيا يتلقى نهرا ما من الجنوب.

وأيا ما كان ، فيبدو من المؤكد أن انحسار بحر الفحمى قد اعقبته حقبة طويلة جدا من ارتفاع الارض . فحفريات البرمى لم يعثر عليها بمصر ، ولكن من المحتمل أن ترجع بعض الصخور الرملية غير الحفرية مما يعلو الفحمى الى العصر البرمى .

اما عن الزمن الثانى فان رقعة الترياسى محدودة للغاية ، وتتوزع بين عدة بقع . اهمها جبل عريف الناقة فى شمال شرق سيناء حيث تتكون نواة

الجبل من مجموعة من الحجر الزملى يتخللها المارل والحجر الجيرى وتنطوى على حفريات ترجع الى الترياسى . وفى جبل المغارة بشمال سيناء وفى خشم الجلالة على خليج السويس قطاع من مازل الحجر الرملى يحتوى على حفريات قد ترجع الى اللياس أو حتى الترياسى .

بالمثل الجوراسى ، تقتصر ظهوراته ، قليلة الحفريات والتى تتكون من الحجر الرملى والمارل والحجر الجيرى والطفل ، على بقع فى جبل المغارة والتلال المحيطة به ، ثم فى جبل المنشرح جنوب المغارة ، ثم اخيرا فى الطرف الشمالى الشرقى لهضبة الجلالة البحرية وكذلك فى سفوحها الجنوبية والشرقية . ويعنى هذا ان بحر الجوراسى امتد الى رقعة محلية محدودة من اقصى شمال شرق مصر .

الخراسان النوبى

اما عن تكوينات الخراسان النوبى ، التى تنتشر انتشارا بعيد المدى فى شمال القارة الافريقية خارج الحدود المصرية جنوبا فى السودان وغربا فى ليبيا والصحراء الكبرى ، فتغطى القطاع الجنوبى الاقصى من مصر ، نحو خمس مساحتها او ضعف مساحة الاركى ، ابتداء من الحدود حتى عروض ثنية قنا تقريبا مع انحناءات شديدة فى حدودها الشمالية .

ومعظم تكوينات الخراسان تقع فى الصحراء الغربية حيث تكاد تؤلف مستطيلا منتظما فى الركن الجنوبى الغربى من مصر او من الصحراء الغربية يمكن ان نصفه « بمربع الخراسان النوبى » او « الربع الخراسانى » . وتستمر تكوينات الخراسان بعد هذا عبر وادى النيل جنوب اسوان ، وبذلك يؤلف الخراسان تلقائيا غلاف النوبة . على انه يقتصر فى الصحراء الشرقية على رقعة اقل كثيرا تنحصر بين جبال البحر الاحمر والنهر حتى ثنية قنا، حيث يتحول شمالها الى شريط خطى ضيق بطول السلسلة الجبلية وتحت توجيه كتلتها الصلبة . ويوجد الخراسان ايضا فى سيناء ولكن بمساحة ضئيلة الغاية كشريط عرضى بالغ الدقة شمال الكتلة الاركية .

يتألف الخراسان النوبى اساسا من الحجر الرملى تتخلله محليا بعض طبقات من رقائق الطفل shale والكوارتزيت . والحجر الرملى النوبى اما خشن او ناعم ، مفكك عادة ضعيف التماسك يسهل تجويته الى رمل سائب من الكوارتز الخالص او المختلط ، وهو يتحول بالتجوية الى اللون البنى أو الاحمر عادة واحيانا الابيض . وبالطبع فانه مسامى شديد النفاذية للغاية . لكن النقطة الاساسية انه خال من الحفريات كلية ، بمعنى انه تكون تحت مناخ

هـوائى اى على اليـابس وليس تحت البحر . فهو من اصـول قـارية terrigenous . من هنا صعوبة تحديد تاريخه والاختلاف على « تسنينه » ، الا ان يكون بالاشارة الى طبقات الصخور البحرية المحلية التى تتخلله افقيا فى بعض المناطق . وفيما عدا ذلك فانه يقع مباشرة على القاعدة الاركية واسفل التكوينات الاحدث فى الشمال .

وقد كان الاعتقاد السائد ان الخراسان النوبى يرجع الى العصر الكريتاسى الاسفل فى الاعم الاغلب . كذلك كان سمكه يقدر على الارجح بما يزيد على ٥٠٠ متر . لكن الدراسات الحديثة اثبتت انه اقدم من ذلك بكثير ، يمكن ان يتراوح بين اى شىء من الكامبرى حتى الكريتاسى اى من اوائـل الباليوزوى حتى اواخر الميزوزوى . كذلك سمكه ، اكثر من ذلك جدا ، نحو ١٤٠٠ متر او اكثر .

بهذا تنقسم تكوينات الخراسان النوبى الى ثلاث مجموعات من الحجر الرملى . فمن اسـفل الى اعلى ، هناك أولا الحجـر الرملى الباليوزوى ، يستقر على القاعدة الاركية مباشرة ، واقصى سمكه ٢٠٠ متر . ثم يلى الحجر الرملى الباليوزوى — الميزوزوى ، وينتشر به الطفل والملتحمات ، واقصى سـمكه ٧٧٥ مترا . ثم اخيرا على القمـة ياتى الحجـر الرملى الميزوزوى (الكريتاسى الاعلى) ، وبه يكثر الطفل خاصة ، واقصى سمكه ٤٤٠ مترا . (١)

نشأة وبيئة تكوين الخراسان ، هى الاخرى ، موضـع خلاف . المتفق عليه ان ارسابه تم على سطح سهل تحاتى أو شبه سهل peneplain ، وان هذا الارسـاب كان نتيجة لعمليـة انخفـاض قارى epeirogenic subsidence ، وان مادة هذه الرواسب نحتت بالتعرية من جسـم الكتلة الجبلية الاركية القديمة الى الجنوب . لكن بيئة الترسيب تراوحت بين ثلاثة آراء : اما اصل ايولى هوائى ، واما قرب السواحل البحرية الضحلة ، واما هوائى — بحرى — نهرى على التعاقب . وربما تعاصرت الاصول الثلاثة فى القطاعات المختلفة من السهل التحاتى الذى ارسبت عليه . (٢)

اخيرا ، من مساميته ونفاذيته الشديدة ، ياتى دور الخراسان كخزان للمياه الجوفية ، اذ يمكن الوصول اليها حيثما امكن الوصـول الى طبقاته . ولئن كان الفضل فى هذه الثروة المائية ينسب بحق الى الخراسان النوبى ، فينبغى انصافا الا نغفل ايضا فضل القاعدة الاركية الصماء اسـفله ، فانما

(1) R. Higazy; A. Shata; «Remarks on the age & origin of ground water in Western Desert», B.S.G.E., 1960, p. 178.

(2) Birot & Dresch, p. 198; Bär & Klitzsch, p. 74, 78.

هى الطبقة الكاتمة acquiclude حيث الخراسان هو الطبقة الحاملة acquifer . الاولى هى التى حفظت على الثانية مياهها من التشتت وجعلت منها « مصيدة الماء » الممتازة تلك .

وفيما عدا هذا ، فلقد تكون هذه المياه الجوفية هى — مجازا — اثمن ثروة « معدنية » فى الحجر الرملى النوبى ، حيث لا يرتبط بنوع خاص من المعادن وتكاد قيمته تقتصر على محاجره من الصخور الرملية الجيدة التى تسود الآثار الفرعونية فى منطقة اسوان والنوبة ابتداء من معبد أبو سمبل المنحوت الى معبد الكرنك العظيم .

لطباشير الكريتاسى

الى الشمال مباشرة من منطقة الخراسان النوبى ، ولكن بمساحة أقل كثيرا ، تقع تكوينات العصر الطباشيرى أو الكريتاسى الاعلى التى ان تعاصرت تقريبا أو تقاربت جزئيا مع الخراسان النوبى فانها تختلف فى طبيعتها وفى ظروف ارسابها اختلافا تاما . فهى تكوينات طباقية من الحجر الجيرى اساسا والصخور الطباشيرية والطباشير والصلصال بعد ذلك ، غنية بالحفريات بالطبع ، يبلغ سمكها نحو ٥٠٠ متر ، تم ترسيبها تحت البحر — البحر الكريتاسى الذى تعمق فى أرض مصر الى أقصى مدى نحو الجنوب واكثر من اى بحر آخر لاحق .

ويبدو أن الفارق الجذرى فى النشأة بين تكوينات الخراسان النوبى التى امتد تكونها حتى الكريتاسى الاسفل وبين التكوينات الطباشيرية التى تمت فى الكريتاسى الاعلى فقط هو اساسا فارق فى ظروف البيئة الطبيعية التى رسبت كلتاهما فيها . ففى الاولى كان البحر الكريتاسى على شدة توغله نحو الداخل ضحلا نسبيا ، بينما كان فى الثانية شديد العمق رغم انحساره كثيرا نحو الشمال . والراجح أن طغيان وتوغل بحر الكريتاسى وهبوط اليابس بالمقابل حدث على مراحل عديدة وعلى مدى زمنى بالغ الطول وبتدريج شديد ، فكان أن اقتصر الارساب اولا فى الجنوب الاقصى الضحل على الصخور الرملية القارية ، بينما تحول الى الصخور الطباشيرية البحرية فى القطاع الشمالى الاعمق .

وتقع معظم منطقة الكريتاسى الطباشيرى فى الصحراء الغربية الوسطى حيث يرسم قلبها أو جسمها الاساسى شكل مثلث تقريبا قاعدته فى خطوط عرض ثنية قنا مرتكزة على مربع الخراسان النوبى وراسه عند واحة الفرافرة . ومن هذا الرأس يخرج نتوء كاللسان يمتد حتى الواحات البحرية شمالا . وبهذا يستوعب المثلث الكريتاسى كل واحات الصحراء الاربع الجنوبية

الخارجة ، الداخلة ، الفرافرة ، البحرية . وعلى الجانب الآخر من المثلث يخرج من قاعدته نطاق ضيق يدور حول حدود الخراسان النوبى ويلازمها حتى يستدير نحو وادى النيل حيث يعبره ليمتد على شكل لسان طولى ضيق جدا فى الصحراء الشرقية بموازاة لسان الخراسان النوبى بها . وكما يحتل الكريتاسى الطباشيرى قلب الصحراء الغربية ، يعود ليحتل وسط سيناء خاصة فى هضبة التيه .

الواضح والواقع اذن ان نطاق الطباشير الكريتاسى ككل ادنى الى ان يكون شريطا ضيقا او دقيقا فى معظمه يطوق اقليم الخراسان النوبى باحكام وانتظام سواء فى الصحراء الغربية او الشرقية أو حتى فى سيناء . او قل انه حزام قوسى يفصل بين جسمين مكتنزين هما كتلة الخراسان فى الجنوب والحجر الجيرى الايوسينى فى الشمال .

واخيرا ،وكتكوينات طباشيرية اساسا ، فان الكريتاسى يمتاز ببعض ظاهرات جيومورفولوجية خاصة فى بعض المناطق . فثمة فى منطقة الواحات الداخلة الجافة وعلى حافة وادى النيل فى الصعيد ظاهرة « الخرافيش » ، وهى نوع متميز من طبوغرافية الصحراء ينجم عن التعرية الخشنة وغير المنتظمة لسطح الطباشير . (١) اما فى المناطق الاقل جفافا مثل هضبة التيه بسيناء فثمة بعض الظاهرات الكارستية التى تميز الطباشير حيثما تأثر بالرطوبة . (٢)

يبقى فى النهاية جانب الجيولوجيا الاقتصادية . فى تكوينات الكريتاسى المستودعات الرئيسية لثروة الفوسفات والنترات فى مصر . الامثلة على ذلك منطقة السباعية والمحاميد شرق النيل مباشرة ، ومنطقة سفاجة — القصير قرب ساحل البحر الاحمر ، وكما اثبت مؤخرا اكتشاف هضبة أبو طرطور بين واحتى الخارجة والداخلة حيث الرصيد زاخر وضخم خارج كل حدود ومقارنات سابقة .

الايوســـين

تكوينات الايوسين هى ايضا من الحجر الجيرى اساسا والكلس عموما، لكنها احدث واكثر سمكا ، نحو ٧٠٠ متر . أبرز ما يميزها فجوة حادة hiatus بين طبقاتها السفلى والعليا تعد اوسع ما فى اى تكوين جيولوجى بمصر او الشرق الاوسط جميعا ، وترتبط بأولى قلقلات الباطن المؤشرة الى ظهور أخدود البحر الاحمر وشيكا . وتفسير ذلك أن ارض مصر بعد أن خضع قلبها

(1) Bär & Klitzsch, p. 82. (2) Birot & Dresch, p. 199.

للبحر الايوسيني عادت فارتفعت فى اواسط العصر فانحسر عنها البحر فتعرضت الارسابات الاولى للتعرية الموغلة ، فلما عاد البحر فطغى من جديد كانت تلك الفجوة — الهوة بين الطبقات السفلي والعليا . (١) من هنا الفروق الواضحة فى نوعية طبقات الايوسين راسيا ، الى جانب اختلافها افقيا لترامي امتدادها . ومن هنا أيضا كان التمييز بين ثلاث مراحل من الايوسين : الاسفل والاوسط والاعلى .

صخور الايوسين الاسفل متجانسة الى حد بعيد ، اغلبها الحجر الجيرى والمارل مع شرائط من الصوان . وهى تتمثل خير ما تتمثل فى الجروف والحواف الغربية لحوض طيبه (الاقصر) . طبقاتها غنية بالحفريات المتنوعة ، الا أنها فى وادى قنا أقل فى كلا الحفريات وشرائط الصوان . الى الايوسين الاسفل أيضا تنتمى طبقات الحجر الجيرى الوردية اللون التى توجد محليا فى بعض المناطق ، لا سيما فى الجروف والحافات التى تحد المنحدرات الشرقية والغربية لمنخفض الفرافرة . اصل هذه الطبقات الوردية نمو للشعاب المرجانية فى بيئة ساحلية reefal facies على هامش بحر الايوسين المفتوح .

الايوسين الاوسط أقل رقعة وانتشارا من الاسفل ، واقصى امتداده لا يتعدى فيما يبدو خط عرض ٢٧° ١٠' شمالا ، وهو بذلك يمثل اول دليل ملموس على رجحان كفة اليابس على البحر . صخوره الحجر الجيرى أساسا ، وهى تتالف من وحدتين شائعتين ، سفلى وعليا . السفلى من حجر جيرى ابيض كالثلج ، وتتمثل خير ما تتمثل فى المنيا وفى قطاعات أخرى على امتداد وادى النيل . وفى مواضع تتحول هذه الوحدة تدريجيا الى مارل وطفل سهل التجوية والتعرية .

اما الوحدة الصخرية العليا فمن الحجر الجيرى النوموليتى ، وتكون جزءا ضخما من هضاب صحارى مصر الشمالية . سميت كذلك لان هذا الصخر يزخر بحفريات كثيرة اهمها النوموليتية حتى ليعرف الحجر الجيرى الايوسينى احيانا بالحجر الجيرى النوموليتى . ابرز هذه الحفريات يدورها النوموليت الجيزى nummulites Gizehensis التى تعرف عند البدو « بقروش الملايكة » ، من شكلها الذى يشبه قطع العملة . ومن ابرز عينات هذه الوحدة الصخرية العليا ، الطبقات السفلى من جبل المقطم شرق القاهرة حيث ينتشر بها نوموليتى الجيزة وتعلوها احجار البناء الضخمة .

على أن تكوينات الايوسين الاوسط تبدى كثيرا من التفاوت والتنوع فى

(1) Tromp, op. cit., p. 75.

مناطق اخرى ، مما يوحى بأن تخصصا فى كتل اليابس المصرى كان قد حدث فى بداية وأثناء الايوسين الاوسط .

فى الايوسين الاعلى حدث مزيد من تراجع البحر ، من ثم لا تمتد صخور هذه المرحلة الى ابعد من عروض الفيوم . وكل ما فى صخور الايوسين الاعلى وحفرياته يشير الى عملية ارساب فى بحر يتراجع بسرعة فى سبيله الى الاختفاء . أما صخوره فمن الحجر الجيرى الرملى البنى يتخللها عدد من طبقات الرمل والطفل . المنطقة العينة أو العينة الممثلة هى جبل المقطم حيث تؤلف هذه الصخور الجزء الاعلى من التل ، ثم هى تنتشر انتشارا واسعا فى صحراء المعادى جنوب القاهرة .

استراتيجرافيا ، تقع طبقات الايوسين ككل فوق طبقات الكريتاسى فى الجنوب وأسفل طبقات الميوسين فى الشمال ، فى ميل واضح نحو الشمال . ونحو الشمال ايضا يزداد سمكها بانتظام . ليثولوجيا ، الانتقال من الطباشيرى الى الايوسين ، فى مصر كما فى كل الشرق الاوسط ، تدريجى بطىء جدا بحيث يتعذر تحديد الخط الفاصل بينهما بصرامة . وتعرف منطقة الانتقال بينهما احيانا أو محليا باسم رقائق طفل اسنا Esna Shales وما يجرى مجراها من تكوينات ثانوية موضعية .

يغطى الايوسين نحو خمس مساحة مصر ، اى نحو مساحة الخراسان النوبى ، معظمها ايضا فى الصحراء الغربية حيث تتمدد بعيدا طولا وعرضا ، ثم تستمر فى الصحراء الشرقية ما بين وادى النيل ووادى قنا ومن ثنية قنا حتى طريق القاهرة — السويس . ويستكمل الايوسين توزيعه فى وسط سيناء بهضبة التيه ، حيث تتقطع تكويناته بصفة خاصة الى هضيبات شتى ممزقة مبعثرة الى أقصى حد .

من هذا نرى ان كتلة الايوسين الاساسية تحف بوادى النيل غربا وشرقا ابتداء بالدقة من اسنا حتى القاهرة . ويلاحظ ان امتداد الايوسينى شمالا فى الصحراء الغربية يقصر نوعا دون امتداده فى الصحراء الشرقية ، ولكنه بالمقابل يتعمق اكثر جدا فى الجنوب . بالمثل يلاحظ ان طبقات الايوسين فى الصحراء الشرقية أعلى واكثر ارتفاعا من نظيرتها المقابلة فى الصحراء الغربية . ومع ذلك فلعل الايوسين هو التكوين الوحيد فى مصر الذى يتوزع بسمترية او تناظر ملحوظ على جانبى الوادى وبين الصحراوين . والواقع ان كتلة الايوسين الاساسية على جانبى الوادى اشبه فى مجموعها بخليج عظيم عريض عميق يتوسط قلب مصر ويكاد يتمحور حول خليج بحرى قادم ولكنه خطى بحت هو الخليج البليوسينى .

وعلى الوادى تطل كتلة الايوسين بحافتين عاليتين ، تأخذان من قسوة وبياض لونها ، هما الهضبة الغربية والشرقية . ان الايوسين غلاف الصعيد ، كما أن الخراسان غلاف النوبة . من هنا ايضا نجد ان كل محاجر الوادى الهامة ، خاصة من الحجر الجيرى والرخام والمرمر او الالباستر ، ابتداء من السباعية حتى أسيوط وبنى سويف الى طرة والمقطم ، انما تنتمى الى الايوسين . فالايوسين هو محجر مصر الاساسى فى الماضى والحاضر ، فمنه معظم الآثار الفرعونية الكبرى من معابد وهياكل وتماثيل واهرامات بطول الوادى (بما فى ذلك اهرام الجيزة ، فالاهرام — دعنا ننص — ايوسينية ، وكذلك أبو الهول هو ايوسينى) . وعلى الايوسين ايضا تعتمد اليوم صناعة الاسمنت والجير الحديثة ، فضلا عن التحجير .

يبقى اخيرا تذييل نهرى للايوسين . ففى طبقات رقائق طفل الايوسين التى تحف مباشرة بمنخفض الفيوم فى شماله الغربى بمنطقة قصر الصاغة وجدت بقايا حيوانات فقرية ارضية ضخمة واخرى شاطئية كالحيتان والتماسيح والسلاحف الى جانب القواقع البحرية . وتلك بقايا تدل على نهر قديم نقلها من اليابس الى البحر الذى كانته المنطقة وقتذاك . وعلى هذا الاساس افترض كل من بلانكنهورن وبيدنل وجود نهر محلى او اقليمى فى مكان ما من الصحراء الغربية الى الجنوب . ولعل هذا النهر من اول الانهار الجيولوجية الحفرية التى تشير اليها الادلة حتى الآن . ولكن الاهم من هذا انه ينبىء او يشى بنهر اكبر واخطر فى المرحلة التالية ، الاوليجوسين .

الاوليجوسين

الى الشمال الغربى والغرب والجنوب الغربى من منطقة القاهرة — الفيوم — الريان ، وعلى محور شمالى شرقى — جنوبى غربى كالقاطع ، يترامى نطاق شبه مستطيل طوله نحو ٢٠٠ كم ، يكمله على الجانب الآخر من راس الدلتا لسان متقطع وثانوى للغاية بامتداد طريق القاهرة — السويس الصحراوى — ذلك هو كل اقليم الاوليجوسين فى مصر ، اقل من ٢٪ من المساحة الكلية . وهذه التكوينات ، التى يبلغ سمكها نحو ٥٠٠ متر ، تقع بانتظام فوق الايوسين جنوبا وتختفى تحت الميوسين شمالا . وهى تنقسم ليثولوجيا الى مجموعتين : رسوبية وبلوتونية ، والاولى اقدم تكونت فى اوائل العصر ، والثانية أحدث تكونت فى أواخره .

الرسوبية قوامها الحجر الرملى والرمال الملونة اساسا مع قليل من الحجر الجيرى والمارل وكثير من العناصر الحطامية أو المفككة elastic

خاصة الصوان والزلط والحصى والحصباء والتشيرت والكوارتزيت ... الخ. وتعتبر منطقة الجبل الاحمر شمال شرق القاهرة هى العينة النموذجية لرواسب الحصباء والرمال . الرواسب فقيرة فى الحفريات والبقايا العضوية والرخوية بصورة ملحوظة ، ولكنها من الناحية الاخرى غنية بدرجة غير عادية ببقايا وجذوع الاشجار الضخمة المتحجرة المترملة silicified المنبثة فى تضاعيفها كالجزر الموضعية ، والتى يتجمع بعضها على شكل « الغابات المتحجرة » الشهيرة والتى تنتشر فى منطقة واسعة . ايضا يناظر هذه البقايا النباتية بقايا حيوانات برية اضخم من انواع منقرضة كالفيل القديم جنس الفيومى او الارسينويثيريم Arsinoitherium والحيوانات الامفيبية العملاقة كالتماسيح والسلاحف ... الخ .

اما التكوينات البلوتونية فتظهر كطفوح بازلتية سوداء غطائية معتدلة السمك . وكما هى احدث من التكوينات الرسوبية ، فانها اقل انتشارا بكثير ، مجرد خطوط دون اقليمية وامضة او نقط محلية مبعثرة ، وكلها يقع غالبا فى الشمال من النطاق ككل او على الاقل الى الشمال من تكويناته الرسوبية بالتاكيد . اهم هذه الخطوط جبل القطرانى شمال غرب بحيرة قارون بالفيوم (لاحظ الاسم) ، واهم النقط جبل ابو زعبل شمال شرق القاهرة (هل نكرر ملاحظة الاسم ايضا ؟) .

ولئن كان الاوليجوسين من اقل اقاليم مصر الجيولوجية شانا من حيث المساحة والرقعة ، فانه مع ذلك من اجلها شانا واكثرها اثارة من حيث دلالة تكويناته ، سواء منها الرسوبية او البلوتونية . فعن الاولى ، واضح بدليل بقايا الاشجار والحيوانات البرمائية الضخمة ان المنطقة ، منطقة الاوليجوسين او اقليم الفيوم الكبير عموما ، كانت خليجا بحريا من بحر الاوليجوسين يجرى ساحله فى عروض القاهرة — الفيوم بالتقريب وفيه ترسبت طبقاته ، اى فى شقة ساحلية ضحلة ، وترسبت فضلا عن ذلك من اصول نهرية عذبة بالتحديد. فى كلمة واحدة : الرواسب رواسب بيئة مصبية نهرية fluvio-marine او estuarine — fluviatile جلبهـا حتما نهر ما والتى بها قطعا فى خليج مصبى معين . هناك بالضرورة ، يعنى ، نهر اوليجوسينى يصب فى دائرة منطقة الفيوم وينبع من مكان ما جنوبها بالصحراء الغربية .

ولما كانت تكوينات الاوليجوسين تستمر جنوبا غربا خارج الفيوم على شكل مساحات شاسعة من الرمال والحصباء التى تمثل غالبا مسار نهر متعرج ، فلابد أن هذا النهر كان يصب فى الفيوم التى كانت خليجا بحريا استيواريا فى ذلك الوقت . وعلى الجانب الاخر فان صخور الاوليجوسين تعرضت فيما بعد الى عوامل التعرية ففككتها الى عناصرها الاولية من حصى وحصباء . ولكن جاءت مجار مائية نهرية فاعادت نقلها وتوزيعها نحو الشمال

والشمال الغربى ، الامر الذى يفسر شدة انتشار الزلط والحصى والحصباء فى منطقة شاسعة تمتد جنوب شرق منخفض القطارة وفى قاع المنخفض نفسه.

من هنا جميعا افترض بلانكنهورن لاول مرة وجود مثل ذلك النهـر ، وتتبع اصوله الى الايوسين ولكن على مقياس متواضـع حيث كان يصب فى البحر قرب بحيرة قارون ، كما تتبع نموه فى الاوليجوسين وما بعده حين انتقل مصبه الى قرب النطرون . وقد اطلق بلانكنهورن على هذا النهر اسم النيل القديم Ur-Nil . ولما كانت رواسب الاوليجـوسين المفككة من الصـوان والزلط والحصى والحصباء والتشيرت والكوارتزيت مشتقة اساسا كما يدل تحليلها من صخور الخراسان النوبى والايوسين الواقعة الى الجنوب ، فقد حدد منبعه من جنوب الصحراء الغربية ورسم مجراه من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى بحذاء النيل الحالى وعلى مسافة شبه ثابتة الى الغرب منه .

ومن الناحية الاخرى ، فلما كانت تلك الرواسب تخلو من بقايا الصخور النارية والمتحولة ، فلا معنى لهذا سوى ان الاور ـ نيل لم يكن على اتصال حينذاك بجبال البحر الاحمر وان حوضه اقتصر بالتالى على الصحراء الغربية اساسا . ورغم ان ربط هذا النهر ، من حيث التسمية على الاقل ، بنهر النيل الحالى قد سبب خلافا كبيرا حوله وخلطا اكبر بينهما ، فقـد قبل الكثيرون الفكرة من حيث المبدا وبصرف النظر عن التسمية .

من جهة اخرى اقترح بيدنل ان الى الجنوب من الفيوم كانت توجد كتلة يابس ارضى اثناء الايوسين الاعلى والاوليجوسين ، وكان يصرف هذه الكتلة نهر ينبع من ، أو على الاقل يمر خلال ، بحيرة كانت تحتل الواحـة البحرية الحالية . والارجح أيضا انه كان يمر بقارة الحمرة ، على طريق الفيـوم ـ البحرية ، قبل ان يصب فى الفيوم . اى أن نهر بيدنل على العكس من نهـر بلانكنهورن كان يجرى من الجنوب الغربى الى الشمـال الشرقى وبالتـالى متعامدا عليه وان اشترك معه فى دلتاه . وقد حدد بيدنل هذا المسـار على أساس ان كلا من جبل غرابى فى شمال الواحة البحرية وقارة الحمرة يتكون من رواسب بحيرية اوليجوسينية . غير ان البحث الحديث اثبت ان كلا الجبلين الاخيرين ايوسينى رسوبى بحرى عادى . ولذا لابد على الاقل من تعـديل مسار نهر بيدنل هو الاخر . (١)

ورغم هذه الانتقادات والتعديلات ، يبقى مع ذلك بحكم توزيع حصباء الاوليجوسين الواسعة الانتشار الى الجنوب والغرب من الفيوم حتمية وجود نهر ما متعرج يقع فى مكان ما الى الجنوب او الغرب من الفيوم ، ويجـرى

(1) R. Said, p. 103 — 4.

تابعا consequent على طبقات الايوسين المرفوعة فى هـذا الجـزء من الصحراء ، سواء أكان هذا النهر هو أور ــ نيل بلانكنهورن أو نهر بيـدنل الفيومى المعدل . ومن المسلم به الآن علميا انه بدون مثل هذا النهر لا يمكن فهم أو تفسير جيولوجية مصر الاوليجوسينية قط .

واخيرا ، فاذا كان الاوليجوسين هو عصر النهر الاول او الاكبر المعروف فى تاريخ مصر الجيولوجى ، فانه هو عصر الاضطرابات التكتونية والتدفقات البلوتونية الاول أيضا . فكما تدل تكويناته الرسوبية على العنصر النهرى ، تدل تكويناته البلوتونية على العنصر التكتونى بلا جدال . ففى الاوليجوسين تعرضت ارض مصر جميعا ، كارض افريقيا عموما ، للضـغوط والنوترات الباطنية الحادة التى ارتبطت فى اصولها بالاضطرابات العنيفة التى خلقت اخدود البحر الاحمر ، او الاخدود الافريقى العظيم عموما . وقد تفجرت هذه الضغوط فى مناطق الضعف والانكسارات المحلية على شكل تلك الطفوح التى ترصع النطاق الاوليجوسينى ابتداء كما راينا من جبل القطرانى الى ابو زعبل .

على ان هـذه الاضـطرابات والتـدفقات لا تقتصر بصرامـة على الاوليجوسين وحده ، لا زمنا ولا توزيعا . فقد تكررت نبضاتها ودفقاتها على امتداد أواسط الزمن الثالث كلها ، واخترق صهير الماجما طبقات الصخور من مختلف العصور حتى ، وبما فى ذلك ، الاوليجوسين ، ولكن دون ما بعده . وهكذا ظهرت الصخور البازلتية على السـطح فى مواقع تتباعد بمئـات الكيلومترات اما كسـدود وقواطع منعزلة أو كغطـاءات مديدة فسـيحة . والمعتقد كذلك أن المياه الحارة المصاحبة ، مشبعة بالسيليكا المذابة ، كانت هى السبب فى تحجر وتحفر وحفظ جذوع الاشجار والغابات المتحجرة واسعة الانتشار فى طبقات الاوليجوسين .

هكذا ، بالاضافة الى نطاق الاندساسات البازلتية الممتد من شـمال الفيوم الى شمال القاهرة ثم بعدها شرقا ، نجد كثيرا من البروزات والظهورات المنفصلة بل والنائية . ثمة منها واحد فى سمالوط . وعلى الجانب الآخر من النيل قرب البهنسا رقعة أكبر ، تعقبها عدة بقع منعزلة فى قارة السودة قرب منفلوط ثم جنوبا غربا حتى الواحة البحرية . وعلى طريق القـاهرة ــ السويس ، وفى خليج السويس ، ثم فى شمال وجنوب سيناء ، تظهر لوافظ البازلت المماثلة . ورغم أن هذه التـكوينات قد لا تكون جميعـا متعـاصرة بالضبط ، فالواضح أنها تشكل الحد الاعلى لتكوينات الاوليجوسين بمصر .

الميـوسـين

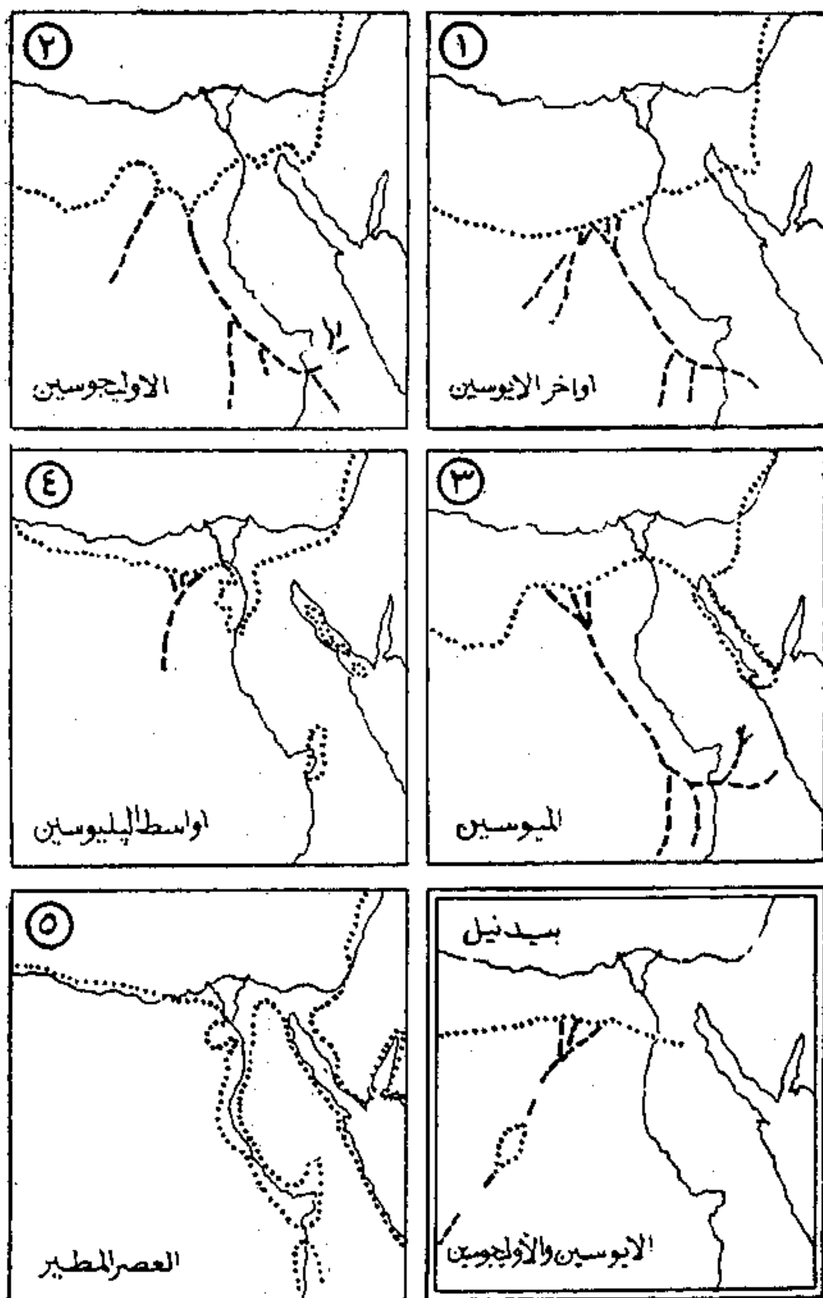
اخيرا ، وفى اقصى الشـمال من مصر ، تأتى تكوينـات الميـوسين .

مساحتها نحو عشر مصر أو ما يعادل مساحة الاركى فى الركن المقابل من اقصى مصر . كتلتها الاساسية تحتل شمال غرب مصر على شكل مثلث قاعدته فى الغرب ورأسه قرب راس الدلتا ، بحيث يصل الى أقصى اتساعه فى الغرب ويضيق ويدق كلما اتجهنا شرقا . وعلى الجانب الآخر من راس الدلتا يتوزع الميوسينى كنطاق صغير نوعا على طريق القاهرة ــ السويس ، ومنه يستمر كشريط ضيق على جانبى خليج السويس بطول ساحل سيناء الغربى وساحل الخليج الافريقى . ثم من الاخير يستمر بطول ساحل البحر الاحمر حتى راس بناس .

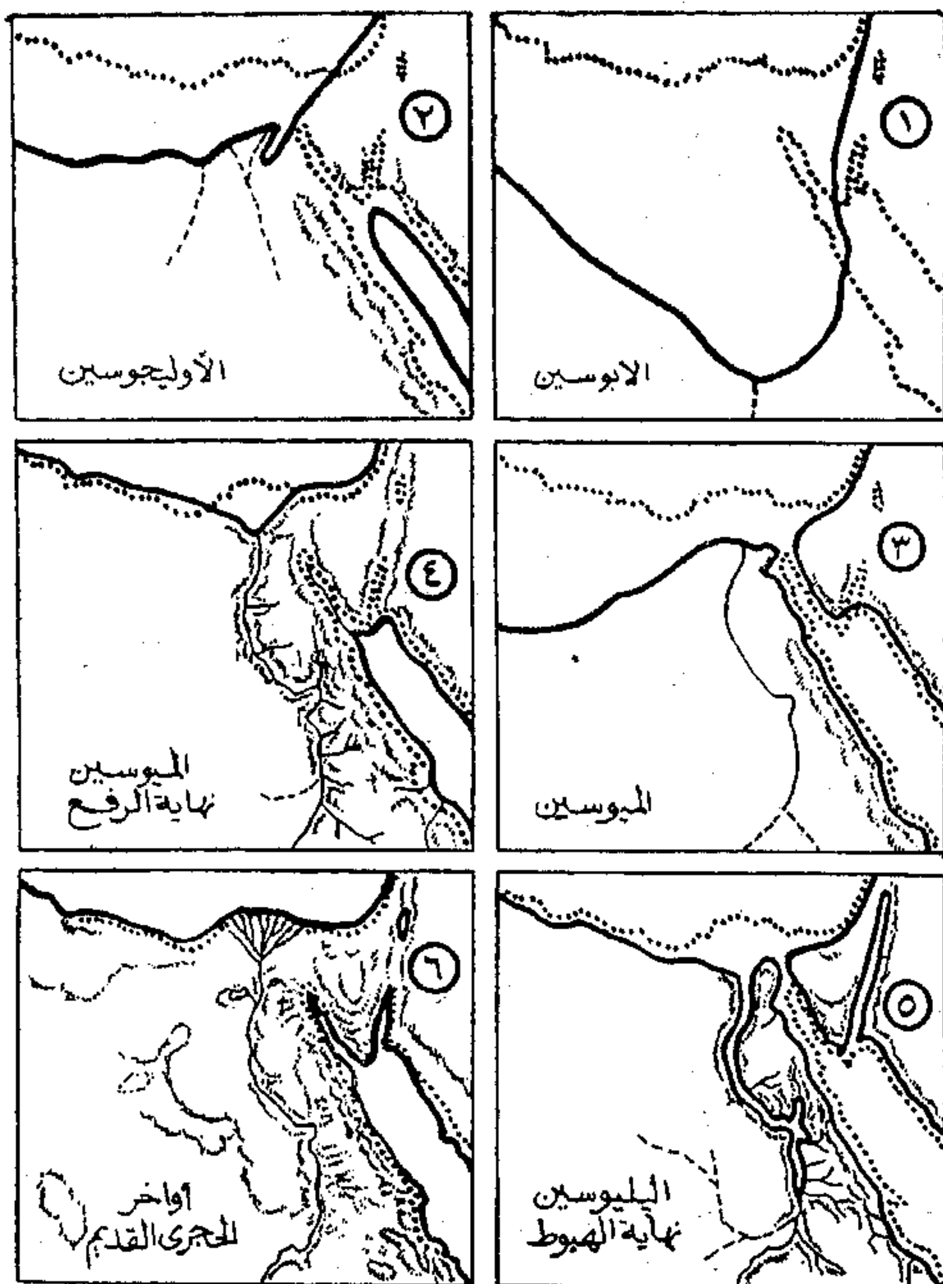
تتالف تكوينات الميوسين من الحجر الجيرى اساسا ، مع الحجر الرملى والحجر الرملى الدولوميتى والصلصال . سمكها يتراوح بين ٣٠٠ ، ٤٥٠ مترا ، مع زيادة ملحوظة كلما اتجهنا شمالا . تكونت هى الاخرى فى بحر كان يغطى اقصى شمال مصر خاصة شمالها الغربى وحتى خط عرض سيوة ، وذلك كخليج كبير يرسل ذراعا الى البحر الاحمر عبر برزخ السويس وبطريق خليج السويس بحيث اتصل البحران فى الشمال والشرق . ونظرا لترامى امتدادها ، تبدى تكوينات الميوسين بعض فروق اقليمية ملحوظة . لهذا قد يمكن تتبع القصة المريضة على محورين ، محور المتوسط العرضى ومحور الاحمر الطولى .

على محور المتوسط ، تتالف طبقات الميوسين الاسفل من الحصباء والرمال التى تشبه بشدة رواسب الاوليجوسين من قبل مباشرة . وابرز ما تتمثل هذه الوحدة الحصباوية الرملية تتمثل فى واحة المغرة عند أقصى الطرف الشمالى الشرقى للقطارة . وتشير وفرة بقايا الفقريات وجذوع الاشجار المتحجرة هناك الى وسط او بيئة دلتاوية ، تشير بدورها الى ان نظاما نهريا ، لابد انه ذلك الذى كان يصرف الى الفيوم فى الاوليجوسين ، قد شق طريقه تدما الى مدى ابعد شمالا حتى المغرة .

وتحتوى بعض طبقات هذه المجموعة، خاصة جنوب المغرة، على حفريات وقواقع وأصداف بحرية . وهذا مؤشر واضح الى الذبذبة المرحلية فى طغيان البحر أو رجحان اليابس اثناء عملية ارساب هذه المواد الحطامية الضخمة . ومثل هذه المواد الحطامية التابعة للميوسين الاسفل توجد ايضا على طريق القاهرة ــ السويس ، الا انها اقل سمكا وحباتها اقل غلظة . على ان تغييرا محسوسا حدث فى الايوسين الاوسط . فقد غطى شمال مصر حتى عروض سيوة على الاقل بحر ضحل أنقى بارسابة متجانسة من الحجر الجيرى المرجانى على هضبة مرمريكا وطريق القاهرة ــ السويس .



شكل ٢ ـ النيل الليبى القديم (الاور ـ نيل) : نهر بلانكنهورن المفروض ومراحله وتطوره من النشأة حتى الانقراض (١ ـ ٥). للمقارنة أضيف نهر بيدنل المخالف فى المجرى المشترك فى المصب .



شكل ٣ ـ تطور أرض مصر ونهر النيل في الزمن الثالث والرابع .
[عن جون بول]

على خلاف محور المتوسط العرضى ، يقدم محور البحر الاحمر الطولى فى خليج السويس وساحل الاحمر متتابعة متميزة . فهنا ، حيث تكونت المنطقة فى اعقاب حركات الاخدود الافريقى ومتأثرة بها ، غزت مياه المتوسط الزاحفة هذه الجبهة الشرقية مكونة خليجا متطاولا يمثله الآن خليج السويس، وامتد منه لسان بطول ساحل البحر الاحمر . وبحكم الشكل الجغرافى الضيق الخندقى المحصور ، جاءت رواسب الميوسين هنا ، خاصة فى الخليج، أكثر سمكا بكثير منها فى جانب الساحل الشمالى . هذه الرواسب هى التى تغطى اليوم كل سطح جانبى خليج السويس والقطاعات الاساسية من ساحل الاحمر .

ورغم فروق محلية عديدة ، تعود الى طبيعة الحوض والكتل الانكسارية به والقطاعات المرتفعة التى تقطعه ... الخ ، فان الصورة العامة جرت على هذا النحو . فى بداية العصر بدأ طغيان بحر الميوسين بارساب ملتحمات ورمال ، تلاها مارل سميك ، غطته أحجار جيرية ومتبخرات evaporites من بيئة بحيرات ساحلية بالضرورة . وفى نهاية الميوسين الاوسط ارتفعت الارض وانحسر البحر وبدأت التعرية النشطة الحادة . ولكن بصفة خاصة اثناء الميوسين الاعلى اخذ الارتفاع يعرو جبال البحر الاحمر نتيجة حركات الباطن من التواء وانكسار ، بينما تم ظهور برزخ السويس من تحت الماء بانحسار البحر المتوسط عنه وتراجعه شمالا . وبدلا من البحر ظهر نهر صغير يجرى نحو الجنوب على البرزخ والخليج وتغذيه روافد من الشرق من سيناء ومن الغرب من الصحراء الشرقية .

عند هذه النقطة ، نهايات الميوسين الاوسط ، وهذا هو الحدث الاهم، كان ميلاد النيل وظهوره لاول مرة على الارجح . وبعيدا عن قضية نيل بلانكنهورن الليبى ، وبعيدا أيضا عن قضية الاصل أهو التواء او انكسار ، فقد ظهر النيل المعروف بشكله الحالى حينذاك ، ثم اخذ فى الميوسين الاعلى وما بعده فى حفر مجراه وتعميق واديه فى تكوينات وصخور العصور السابقة. فالنيل اذن ، كقضية غير خلافية تقريبا ، وليد الميوسين . وبهذه الصفة او الصلة يكتسب الميوسين اهمية خاصة جدا فى اصول مصر المعاصرة . فلو جاز أن نرد الحاضر الحى البشرى الى الماضى الجيولوجى السحيق ، لجاز أن يعد الميوسين أخطر واجل عصور تاريخ مصر الجيولوجى . انه ببساطة واهب واهب الحياة فى مصر .

أيضا من ناحية الجيولوجيا الاقتصادية تتضح على الفور اهمية وخطورة الميوسين . فهو وحده وأساسا حقل بترول مصر ، سواء ذلك فى حوض بترول خليج السويس التقليدى ببريه السينائى والافريقى وكذلك بمياهه ذاته أو بحقول الصحراء الغربية الاحدث . وخليج السويس بالذات ، بتركيبه

الجيولوجى الخاص كحوض اخدودى شبه مغلق ، يمثل تركيبا مثاليا « لمصايد الزيت » ، يتجمع فيه ولا يتشتت . ان مصر البترولية ، على الاقل حتى الآن، هى ببساطة مصر الميوسينية .

البليــوسـين

مساحة البليوسين ، اذا انتقلنا الى نهاية الزمن الثالث ، محدودة جدا، بل هى اقل العصور الهامة رقعة فى مصر على الاطلاق . غير أنها قـد تكون من اهمها من وجهة العمران والحياة لارتباطها بوادى النيل . بعد هـذا تبدو معظم ارسابات البليوسين اقرب الى الاشرطة الخطية البالغة الطول والضيق والى حد ما التقطع ايضا . وهناك ثلاثة خطوط متميزة ، متوازية او متعامدة، هى على الترتيب التصاعدى الساحل الشمالى الغربى ، ســاحل الاحمر ، وادى النيل . ولكل منها وضعياته وظروفه الخاصة بالطبع ، لكن المفتــاح المشترك بينها هو طغيان البحر سواء من الشـمال أو من الجنوب ثم غزوه للارض المصرية على امتداد تلك الخطوط بالتحديد .

ذلك ان الحقيقة الحاكمة فى كل جيولوجية البليوسين هى أن البحـر ارتفع ارتفاعا كبيرا بالنسبة الى اليابس خلال هذا العصر . وقد وصل هذا الارتفاع الى اقصاه فى اواسط البليوسين الى نحو ١٨٠ مترا فوق مسـتوى سطحه الحالى . وبالتالى غمر البحر من ارض مصر المناطق الادنى من هذا المنسوب ، وهى تلك الخطوط الثلاثة .

فعلى الساحل الشمالى ترك طغيان البليوسين بعض جيوب ضـئيلة مبعثرة ، من اهمها منطقة وادى النطرون ، حيث تتألف رواسـبه من الرمل والصلصال الجبسى تضم بقايا حيوانات فقرية برية وبحرية تشير بالضرورة الى بيئة نهرية . والفرضية المطروحة بالطبع هى أن هذا النهر هو بعينه نيل بلانكنهورن . فكأن وادى النطرون فى تلك المرحلة كان مصبا خليجيا لهـذا النهـر .

اما على ساحل البحر الاحمر فان ارتفاع البحر المتوسط ادى الى غمر منطقة البرزخ من جديد ، وبالتالى دفن نهر خليج السـويس الميـوسينى الصغير نهائيا تحت المياه الملحة . من ثم نجد رواسب البليوسين فى شـمال خليج السويس قارية قليلة السمك . على الجانب الآخر اتصـل المحيط الهندى والبحر الاحمر لاول مرة . فهناك فى جنوب البحر انفتح مضيق باب المندب وغزت مياه المحيط الهندى البحر ومعهـا حيوانات واحيـاء المحيط الهندى ـ الهادى البحرية . من هنا تتكون رواسب البليوسـين على طول ساحل الاحمر من كسر الجير اساسا lime-grits ، مستقرة بلا تناسق

طبقات على متبخرات الميوسين . وهـــذه المجموعة الجيرية ابرز ما تـــكون انتشارا واكتمالا فى قطاع سفاجة ــ راس بناس بوجه خاص .

على محور خط وادى النيل ، اخيرا ، كان الغزو البليوسينى الاكبر . كل الدلتا برمتها ، ومعها على ضلوعها وادى النطرون ، ثم القطاع الاكبر من وادى الصعيد حتى اسنا ان لم يكن اكثر ، بما فى ذلك ايضـــا افواه اودية الصحراء الشرقية التى تفتح عليه ، تحولت جميعا الى خليج بحـــرى خطى طولى مسحوب . وفى هذا الخليج البليوسينى المحورى القى البحر رواسبه ثم تركها بعد انحساره معرضة على السطح على شكل ظهورات exposures وبروزات outcrops منعزلة على طول امتداد الوادى ، محصورة فيما بين حافته الهضبية وبين سهله الفيضى ، وموقعة على كنتور ارتفاع موحد تقريبا فوق مستوى السهل الفيضى الحالى .

وهذه الرواسب على نوعين تكوينا ونشأة وعلى قطاعين توزيعا . فى الشمال نوع بحرى من الحجر الجيرى والمارل مع الرمل والصلصال يـــدل على اصـــل بحرى ، ويمتـــد من القـــاهرة حتى الفشـــن . وفى الجنـــوب نوع من المتحمـــات الرمليـــة يشـــــير الى اصـــل نهـــرى منقـــــول من الجنوب ، ويمتد من الفشن حتى اسنا ويتوغل حول افواه ومصـــاب الاودية الصحراوية الرئيسية التى تنتهى الى النهر . ولكن عند ساندفورد وآركل ان الخليج البليوسينى توغل الى ادفو بل وكوم امبو ، بدليـــل وجود كتـــل من الرواسب البليوسينية قرب منيحه فى سهل كوم امبو . على أن الرواســـب البليوسينية لم يعثر عليها قط جنوب اسوان . (١)

على هذه الرواسب البليوسينية جميعا فرشت فيما بعد طبقة من الحصى والرمل من ارساب اودية الصحراء الشرقية . وفوق الجميع جاء النيل فشق مجراه فيها ونشر فوقها بدوره رواســـبه النهـــرية الفيضية . فالبليوســـين وتكويناته نرقد اذن تحت اعماق الدلتا والوادى ، ولو اننا لا نعرف ســـمكها ولا وصلنا الى تحديد هذا العمق . ومن هنا يقتصر ظهور تكوينات البليوسين فوق السطح على هوامش واطراف نطاقه وحدها كرقع وجيوب مشـــتتة ، وبهذا ايضا تتحدد مساحته على هذا النحو من الضآلة .

الـزمـن الـرابـــع

الزمن الرابع ، احدث الازمنة الجيولوجية واقصرها عمرا ، هو آخـــر

(1) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Paleolithic man & the Nile Valley in Nubia & Upper Egypt, Chicago, 1933, II, p. 8, 83.

فصل فى قصة تكوين ونمو وتشكيل الارض المصرية . دوره من ثم محدود نوعا، هو بالدقة اضافة « اللمسات النهائية » الى سطح الارض ، اى جيولوجيا عملية « التشطيب finishing » او « وضع النقط على الحروف » أن صح ذلك التشبيه أو جاز هذا التعبير . والواقع ان هذه العملية اما سطحية للغاية راسيا او حدية هامشية افقيا . سطحية ، بمعنى انها تقتصر اساسا على « قشرة القشرة » الارضية دونما كبير تعمق ، تصقل وتهذب هنا أو ترسب وتعيد تشكيل السطح هناك . وحدية ، بمعنى انها تنحصر غالبا فى اطراف وهوامش الارض المصرية ، تضيف اليها شريحة دقيقة خطية هنا او تسلخ من حوافها السابقة شظية هناك ، راسمة بذلك « الحدود » الجغرافية النهائية — اى السواحل الاخيرة — لارض مصر فى آخر مرحلة من مراحل عمرها وتطورها الجيولوجى ، تماما مثلما لم يأت رسم وتعيين الحدود السياسية العصرية للدولة على المستوى الجيوبوليتيكى الا فى آخر مراحل العصر الحديث فقط وبعد تاريخ الفى طويل سابق .

رغم هذه الطبيعة السطحية والحدية ، بل بسببها بالدقة ، فان تكوينات الزمن الرابع تعد على المستوى العلمى فائقة الاهمية بالنسبة الى الجغرافى اذا قيس بالجيولوجى . فانما هى مرتع الجيومورفولوجى الخصب وارضه المثلى بامتياز حيث يصول ويجول بتلقائية وحرية . ولا يعبر عن هذه الحقيقة بأبلغ مثلا من صكنا لتعبير « جغرافية الزمن الرابع » أو « جغرافية البلايستوسين » . اما على المستوى الحيوى فان تلك التكوينات المتواضعة نسبيا تعد بلا تردد اخطر قواعد وضوابط ومحددات الحياة البشرية من عمران وثروة واستغلال ، فانما هى بايجاز غنى عن كل تعليق التى ترسى وترسم خطوط الحياة والموت فى القطر ، اى حدود الوادى والصحراء أساسا .

تفصيلا (١) ، تكوينات الزمن الرابع رغم حداثتها ، وعلى العكس تماما من الاوليجوسين والبليوسين ، مساحتها كبيرة للغاية ، نحو سدس مصر ، بحيث لا تكاد تقل كثيرا عن الايوسين ذاته . والواقع انها ثالثة تكوينات مصر مساحة بعد الخراسان فالايوسين . لكن انتشارها واسع المدى مترامى الاطراف ، معظمه فى الداخل اكثر منه على السواحل ، وفى الاعم الاغلب من اصول قارية لا بحرية . والواقع ان تكوينات الزمن الرابع هى اقرب الى حد ما الى « رواسب الهشيم drift geology » ، اى مجرد رشاش او غطاءات ثانوية سطحية ضحلة فوق قاعدة جيولوجية صلبة قديمة solid geology

وترتبط الرواسب البلايستوسينية خاصة بضابطين أو متغيرين

(1) Tromp, p. 94 — 8

جوهزيين : ذبذبات البحر التوازنية وتغيراته اليوستاتية أولا ، وذبذبات المناخ من فترات مطر وجفاف ثانيا . كذلك تنقسم هذه الرواسب الى ثلاث مجموعات من الانواع : أولا ، رواسب فيضية نهرية فى الوادى والدلتا ، او بحيرية فى الفيوم ، او واحية فى منخفضات وواحات الجنوب . ثانيا ، رواسب هوائية رملية فى الاودية والمنخفضات الصحراوية ، او كثبان رملية صحراوية . ثالثا ، رواسب ساحلية على شكل تكوينات خاصة أو شواطىء مرفوعة .

فأما الرواسب الفيضية فان تاريخ النيل البلايستوسينى هو تاريخ دورات النحت والارساب تبعا لتغيرات المتوسط اليوستاتية كخط قاعدة . وقد اتخذت نتيجة هذه الآلية شكل مدرجات ومصاطب نهرية متعددة ، نحو العشرة ، على مستويات متفاوتة . والقصة نفسها تنطبق على الفيوم الا انها تأتى كنسخة بحيرية . أما الرواسب الواحية فقد تكونت اثناء الفترات المطيرة من البلايستوسين فى منخفضات الصحراء الغربية خاصة الفيوم وبالاخص الخارجة وكركر . وهى تأخذ فى الخارجة شكل التوفا الجيرية وغطاءات الترافرتين ، خرجت من عدد من الينابيع كدفقات على دفعات تتناوب مع مراحل الجفاف .

اما الرواسب الرملية ففى الصحارى بالطبع سواء داخلها او على سواحلها . ولها شكلان : ملء الاودية بالرمال فى الصحراء الشرقية وسيناء وقذفها فى منخفضات الصحراء الغربية ، ثم تكديس وتراكم الكثبان الرملية فى قلب الصحراء الغربية وشمال سيناء .

الرواسب الساحلية ، اخيرا ، تتخذ شكل سلاسل تلية من الحجر الجيرى الحبيبى oolitic على ساحل المتوسط فى قطاع مرمريكا مريوط، يبلغ عددها تسع سلاسل على الاقل . وقد رسبت هذه السلاسل كشطوط رملية ازاء الساحل فى خليج العرب البلايستوسينى الذى كان أكثر تعمقا نحو الجنوب ، بحيث ظهر كل واحد منها على التوالى كحاجز تنفصله البحيرات الساحلية عن الشاطىء . يقابل هذه التكوينات الخاصة على ساحل الاحمر شقة كالمدرجين ، اعلاهما واقدمهما شبيهة للغاية برواسب البليوسين المحلية ، والاوطأ والاحدث تشمل الشواطىء المرفوعة . وهذه الاخيرة تناظر مثيلاتها على ساحل المتوسط الا انها هنا مرجانية تمثل فترة كانت الشعاب المرجانية فيها انشط مما هى عليه الآن .

خلاصة الجغرافيا الجيولوجية

اكتمل لنا الآن فيما نأمل هيكل مبسط ولكنه واف لنشأة وتكوين ارض مصر . ومن هذا الهيكل نستطيع أن نخرج بالخطوط العريضة الآتية فى جيولوجيتنا الاقليمية او جغرافيتنا الجيولوجية .

فأولا ، فى أشد تبسيط وبأبسط تعبير ، تتالف ارض مصر من قاعــدة اركية صلبة سفلى اساسية سابقة للكامبرى ، تعرضت كثيرا للاضطرابات التكتونية وللتعرية فى الازمنة القــديمة ، ثم بعد الباليوزوى وخاصــــة منذ الكريتاسى حتى البليوسين تعرضت مرارا لعمليات الرفع والخفض وللخضوع تحت سطح البحر القديم ، فترسبت عليها تكوينات رسوبية ، معظمها بحرية، احدث واقل صلابة ، فاختفت تلك القاعدة تحتها كقاعدة « حفرية » لا تظهر الا فى أقصى الجنوب والشرق . وقد تتابعت هذه التكوينات الرســوبية على الترتيب الزمنى من الجنوب الى الشمال باطراد وبلا انعكاس . ومن واقع توزيع هذه الرواسب والتكاوين الجيولوجية ، فان الجــزء الاكبر من ارض مصر ينتمى الى الزمن القديم والثانى والثالث ، بينما يكاد يختفى الزمن الاول كمــا يقل الرابع .

وهذا التوزيع الجيولوجى نفسه يفسر توزيع الصخور السائدة كمــا يفسر توزيع الثروة المعدنية فى تلك الصخور . فاما من الناحية الصخرية ، فان الحجر الجيرى بانواعه المختلفة هو السائد الغالب على أرض مصر بحيث يغطى اكبر نسبة منفردة من مساحتها ، اكثر من النصف ، على عكس الحجر الرملى الذى يقتصر على نحو ربع المساحة ، بينما لا تزيد الصــخور النارية والمتحولة على العشر .

اما عن الثروة المعدنية ، فاذا كان وجود تكوينات الزمن الاركى القديم يفسر وجود الحديد فى مصر ، فان غياب تكوينات الزمن الاول تقريبا (الذى يشمل العصر الكربونى أو الفحمى) يفسر غياب الفحم الا بالكاد . والطريف أن القليل جدا من الفحم الــذى اكتشف فى مصر لا يأتى من تــكاوين العصر الفحمى وانما من الجوراسى ، لا فى وادى عربة أو منطقة ام بجمة بل فى جبل المغــارة .

وفيما عدا هذا ، فلقد جاء ترسيب معظم تكويناتنا الجيولوجية فى ظروف اشبه بالحوض المغلق على شكل طبقــات افقية تقريبا تميل بالتــدريج نحو الشمال مثلما يزداد سمكها عامة فى الاتجاه نفســه . ومن هنا نجد ان ميــل الطبقات لا يتفق معه انحدار السطح العام فحسب ولكن كذلك حتى انحدار طبقات المياه الجوفية تحت السطح وفى الاعماق . أى ان الطبقات والسطح والمياه الجوفية تميل ثلاثتها الى أن تنحدر بصفة عامة نحو الشمال .

كذلك فنظرا لصلابة القــاعدة الاركية لم تتعرض تلك التــكوينات الرسوبية ولا تاثرت افقيتها السائدة بالظاهرات الباطنية من التواء وانكسار أو بركنة الا قليلا ومحليا . اى انها لم تتاثر كثيرا بحركات الرفع التى يمكن

ان تضيف الى الارتفاع ، بينما تعرضت طويلا لعملية التعرية التى خفضت من مستوى السطح . وكنتيجة لهذا وذاك جاء سطح مصر فى النهاية وبصورة عريضة اقرب الى الهضاب المتواضعة المسطحة واشبه بالسهول العالية منه بالمرتفعات الشاهقة .

هذا ما يفسر بلا شك أن سطح مصر حاليا ، فيما عدا جبال البحر الاحمر الحافية ، لا يمتاز بالارتفاع الشديد ، ان لم يغلب عليه الانخفاض النسبى نوعا ما ، دع عنك انفراد سطحنا فى النهاية باكبر عدد فى دولة واحدة من المنخفضات الكبيرة المساحة التى تقع تحت مستوى سطح البحر ذاته . ويمكننا ان نعبر عن هذا كله بصيغة تصنيف بسارجه المعروفة ، فنقول ان مصر تجمع تضاريسيا بين « افريقيا السفلى » و « افريقيا العليا » ولكن بنسب اشد ما تكون اختلالا . فبينما تقتصر الاخيرة على شريحة هامشية محدودة هى حافة جبال البحر الاحمر وسيناء ، تبتلع الاولى السواد الاعظم من أرض مصر .

اخيرا وليس آخرا ، بل قبل وفوق كل شىء حقا ، فان الجيولوجيا فى مصر هى التى تحدد الطبوغرافيا بصورة حاسمة ومباشرة ، بمعنى أن التركيب الجيولوجى هو الذى يقرر ارتفاع السطح فيرسم خريطة التضاريس . والتشابه بين خريطتى الجيولوجيا والتضاريس لافت وشبه تام الى حد التطابق تقريبا . فالسطح فى مصر ينخفض شمالا باطراد كقاعدة عامة ، خطوة بخطوة فى نفس الاتجاه مع الطبقات الجيولوجية التى تزداد حداثة . واعلى اجزاء مصر جغرافيا هى مباشرة اقدمها جيولوجيا وهى القطاع الاركى النارى فى جبال البحر الاحمر وجنوب سيناء ، بينما أن اوطاها هى ببساطة احدثها فى الشمال . ولا يكاد يوجد استثناء للقاعدة سوى نطاق الهضبة الميوسينى فى شمال الصحراء الغربية حيث يعلو بعض الشىء عما جنوبه مباشرة ، غير انه استثناء محلى محدود لا ينفى العلاقة الاساسية الوثيقة بين البنية والتضاريس . كذلك لا ننس ان معظم اقاليمنا التضاريسية انما هى ببساطة وسهولة ، او على الاقل بغير صعوبة ، اقاليم جيولوجية الى حد بعيد : اقاليم السطح هى نفسها تقريبا اقاليم البنية .

ولنلاحظ هنا انه لا عبرة فى هذه العلاقة لا بتعدد الطبقات الجيولوجية ولا بسمكها ، وانما العبرة بعمق القاعدة الاركية الصلبة الدفينة والاساس . فرغم ان الطبقات الرسوبية يزداد عددها وسمكها عموما باطراد كلما تقدمنا من الجنوب الى الشمال ، الا أن السطح يظل يزداد انخفاضا . وهذا التعارض انما يرجع الى ان الطبقات رسبت كما نعرف فى بحر ينحسر فينخفض شمالا باستمرار واطراد . وهكذا يبقى فى النهاية ، وبرغم أن الطبقات الاقدم

تعرضت ايضا اطول واكثر لعوامل التعرية والتسوية والتخفيض ، يبقى أن سطح مصر يعكس فى طبوغرافيته وتضاريسه تركيبها الجيولوجى البـــاطنى بدقة وامانة ، هذا يتطور نحو الحداثة شمالا وهذا نحو الانخفاض .

ثانيا ، هناك فروق واضحة فى الجيولوجيا الاقليميـــة بين الصحراوين الغربية والشرقية . فالغربية تكاد ، عمليـــا ، تخلو من التكوينات الاركيـــة النارية التى تقتصر ، بالتالى ، على الصحراء الشرقية حيث تغطى مساحة شاسعة منها . وفى المقابل ، فان الخراسان النوبى اوسع انتشــــارا بكثير جدا فى الصحراء الغربية منه فى الشرقية . وهذا يصدق ايضا على التكوينات الكريتاسية . والواقع أن ما تنفرد به الصحراء الشرقية من الصخور الاركية النارية انما يأتى على حساب هذين التكوينين الاخيرين بالذات ، واتســـاع مساحتها هو الذى يقلص مساحتهما .

وعدا هذا فان جيولوجية الصحراء الشرقية اشــد تعقيدا وتداخلا من جيولوجية الصحراء الغربية بدرجة لافتة للغاية . ونظرة واحدة الى الخريطة الجيولوجية توضح مدى الازدحام المربك بل والتعدد والتعقد والتقطع المحلى ولا نقول الميكروسكوبى الذى تمتاز به (او تعانى منه) الصحراء الشرقية ، على عكس الغربية التى تسودها نطاقات مساحية بادية الاتساع والانبساط والبساطة ، فلا جيوب قزمية ولا جزر مقطعة مشـــتتة ولا أرخبيـــلات من التكاوين السديمية كتلك التى تغص بها الصحراء الشرقية .

هذا يرجع اولا الى اختلاف المساحة الكلية اصـــلا ، فالغربية ضعف الشرقية على الاقل ، ثم يرجع ثانيا الى فعل العوامل التكتونية من ناحية بما فى ذلك خاصة اثر تكوين اخدود البحر الاحمر ثم عوامل التعـــرية المـــائية والسيلية من ناحية اخرى فى الصحراء الشرقية ، فهى تعمل على اســـاس شبكة اقليمية كثيفة الخطوط دقيقة الفتحات ، بعكس التعرية الهوائيـــة التى تسود الصحراء الغربية وتعمل على أساس غطائى عموما اكثر اقليمية واقل محليـــة .

ثالثا ، رغم هذه الفروق الاقليمية ، فان التشابه العام بين الصحراوين الغربية والشرقية تشابه اساسى فى طبيعة التكوينات الجيولوجية وفى تتابع نطاقاتها من الجنوب الى الشمال . فترتيب معظم النطاقات الرئيســـية من الجنوب الى الشمال ليس واحدا فقط ، ولكنها ايضا مستمرة فيهما معا عبر وادى النيل ورغمه . ولهــــذا فان الفارق الجـــذرى الاكبر ينتهى ويقتصر فى التصفية الاخيرة على انفراد الصحراء الشرقية بكتلة التكوين الاركى الضخمة المتمثلة فى جبال البحر الاحمر ، التى باختلاف محور امتدادها الطولى الصلب

تعرضت ايضا على بعض نطاقات التكوينات التالية تعديلا محليا مماثلا فى الاتجـــاه .

على هذا ، ففيما عدا تلك الكتلة وبصرف النظر عن وادى النيل الذى ليس انقطاعا جيولوجيا بقدر ما هو قاطع جغرافى ، فان هناك وحدة اساسية بين الصحراوين ، أو قل ان الصحراء المصرية كلها وحدة جيولوجية واحدة حتى الحد الغربى لجبال البحر الاحمر ، او ان شئت فقل ايضا ان الصحراء « الغربية » انما تمتد جيولوجيا فى الواقع حتى اقدام جبـال البحر الاحمر الغربية ولا تنتهى شرقا عند خط النيل اكثر مما تنتهى غربا عند خط الحـدود السياسية . ان الصحراء الغربية ، بعبارة اخرى ، تبدا جيولوجيا عند وادى تنا اكثر منها عند وادى النيل ، وهى من هذه الزاوية « غربية » فقط بالنسبة لجبـال البحر الاحمر اكثر مما هى بالنسـبة لوادى النيل . اما الصـحراء « الشرقية » الحقيقية فهى وحدها كتلة جبال البحر الاحمر القديمة .

ولعل الاصح فى النهاية وعلى الجملة ان ننظر الى صحارى أو صحراء مصر جميعا كوحدة جيولوجية واحدة اساسا اشبه بقرص مستدير او بدائرة مرتفعة tourne-table ، لكن لها حافة اقليمية عريضة جـدا rim-land من الجبال الشاهقة تحف بها فى أقصى الشرق ابتداء من الحـدود الجنوبية حتى شمال سيناء . باختصار ، صحراء مصر هضبة مستديرة ميزوزوية — الى — كاينوزوية تحفهـا على ضـلوعها الشرقية حافة جبلية قافزة اركيـة سابقة للكامبرى .

رابعا ، بينما تختلف سيناء جذريا عن الصحراء الغربية ، فانها تعـد امتدادا جيولوجيا للصحراء الشرقية ، لا يغير من هذا وجود الفاصل المائى المتمثل فى خليج السويس . وجيولوجية سيناء ، من حيث طبيعة التـكوينات الصخرية وتتابعها الاستراتيجرافى وترتيب نطاقاتها من الجنوب الى الشمال ابتداء من الاركى النارى حتى الجيرى الايوسينى ، تكرر على نطاق مصغر جيولوجية الصحراء الشرقية الى حد بعيـد . كذلك يتكرر فى سـيناء ذلك الازدحام والتقطع والتمزق الفيزيوغرافى فى التكوينات الذى رايناه فى الصحراء الشرقية ، بل انها لاشد تعقيدا وتقطعـا الى حد يجعلها حيرة البـاحث والدارس ، وذلك لانها ايضا أقل ما تكون مساحة .

مع هذا ، أو لهذا السبب بعينه ، فالافضل ان نقول ان سيناء تصغير جيولوجى مضغوط ، اكثر منها امتدادا مصغرا ، للصحراء الشرقية . السبب ان سيناء وان بدات جغرافيا حيث تنتهى الصحراء الشرقية تقريبا ، الا أنها لا تبدا جيولوجيا حيث تنتهى هذه وانما تكررها من اول وجديد . وايا ما كان ،

فسواء عدت امتدادا او تصغيرا ، فانها في جيولوجيتها اقرب جدا الى الصحراء الشرقية منها الى الجزيرة العربية المجاورة او اى منطقة أخرى مشابهة فى جنوب الشام . وبهذا فانها جيولوجيا افريقية اكثر منها اسيوية ، على عكس ما يذهب البعض سطحيا ، أو هى على الاقل افريقية بقدر ما هى اسيوية .

هيكل مصر التكتونى

الاقاليم التركيبية

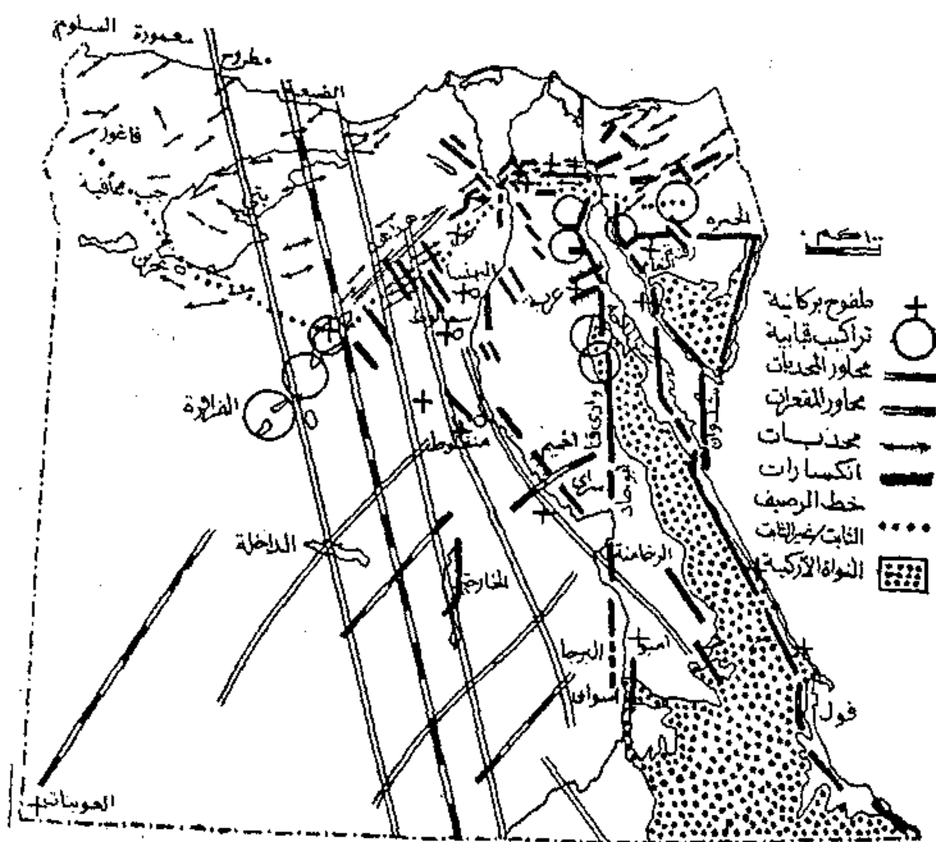
لان نطاقاتنا الجيولوجية تتدرج فى تقدمها او حداثتها من الجنوب الى الشمال ، فانها تتدرج ايضا فى مدى صلابتها وثباتها الجيولوجى وفى درجة مقاومتها للاضطرابات الباطنية والتعرية السطحية فى الاتجاه نفسه . فأرض مصر كقاعدة عامة تقل صلابة وثباتا كلما اتجهنا شمالا . وعلى هذا الاساس يمكن تقسيمها الى أقاليم تركيبية رئيسية متمايزة ، حددها رشدى سعيد (١) بثلاثة هى كتلة النواة ، الرصيف الثابت stable shelf ، والرصيف غير الثابت unstable shelf . والتقسيم نفسه ينسحب على سيناء سواء على حدة أو فى اطار مصر العام .

والرصيف الثابت هو الذى يحف ويحدق بالنواة الاركية مباشرة ، ومساحته ثلثا مصر ، اى يمثل الجزء الاكبر من جسمها . اما الرصيف غير الثابت فيقع الى الشمال من الرصيف الثابت اى فى اقصى شمال مصر ، ومساحته كسر بالقياس ضئيل . الخط الفاصل او جبهة الالتحام بين الرصيفين هى الخط الممتد من غاغور فى منتصف المسافة بين السلوم وسيوة الى بحرين جنوب القطارة الى الواحات البحرية الى القاهرة فالسويس فالجدى فأبو حمظ فى منتصف سيناء . وهذا الخط يتفق تقريبا مع حدود تكوينات الايوسين الشمالية كما يقطع فى حدود الاوليجوسين والميوسين الجنوبية على الجانبين .

معنى هذا ان الرصيف الثابت يشمل مناطق تكوينات الخراسان النوبى والكريتاسى والايوسين بل وشريحة من كلا الاوليجوسين والميوسين . هذا بينما يشمل الرصيف غير الثابت معظم مناطق تكوينات الاثنين الاخيرين مع

---

(١) وهو المرجع الرئيسى فى الصفحات القادمة . انظر :
Geology of Egypt, p. 28 — 38; Bär & Klitzsch, p. 71 — 2.



شكل ٤ ـ هيكل مصر التكتونى .
[عن سعيد ، شكرى ، شطا ، باللوز وكنتش]

البليوسين والبلايستوسين . وكلا الرصيفين جزء من حوض رسوبى منخفض يحيط بالنواة الاركية ويدور حولها ، وكلاهما يشبه الآخر فى جوانب ولكنه يختلف فى أخرى كالعمر ونوع الرواسب وسمكها ومدى صلابتها ورد فعلها لاضطرابات الباطن سواء على شكل التواء او انكسار ... الخ .

الرصيف الثابت

تفصيلا ، الرصيف الثابت هو المقدم الجيولوجى (الفورلاند) اى الذى يقع امام النواة الاركية . رواسبه من ثم مشتقة من كتلتها او من مواد اعيد نحتها من رواسب سابقة ، وبالتالى فهى قارية او شبه قارية epi-continental . الرواسب قوامها الرمال فى الجزء الاسفل والاكبر من العمود الرسوبى ، والباقى طفل ومارل وحجر جيرى . سمك العمود محدود نسبيا ، يزيد بعامة كلما بعدنا عن النواة واتجهنا شمالا . على سبيل المثال: قرب النواة يبلغ السمك نحو ٣٥٠ ـــ ٤٠٠ متر ، بينما يصل فى الخارجة الى

١٠٨٦ مترا ، يرتفع عند حدود الرصيف قرب البحرية الى ٢٦٤٠ مترا . بالمثل فى سيناء ، يبدأ السمك عند جبل الجنة والعجمة بنحو ٧٦٠ مترا ، وعند حافة التيه تجاه خليج السويس يبلغ ١٨٤٠ مترا ، بينما يرتفع عند ابو حمظ فى الشمال الى ٢٣٧٦ مترا .

من حيث الصلابة ، الرصيف الثابت صلب الاساس برواسبه التى ترجع الى ما قبل الكريتاسى والتى لا تبعد كثيرا عن السطح . لهذا فان رد الفعل الميكانيكى لهذا الغطاء الرسوبى فى وجه الاضطرابات الباطنية انما هو كثرة الانكسارات . ولئن كانت الانكسارات كبيرة المقياس غير شائعة على السطح ، فيبدو انها كثيرة تحته . وعلى العموم فان للانكسار والشد الدور الرئيسى فى تركيب الرصيف ، بما يفوق دور الالتواء والضغط بكثير . فالانكسارات من كل انواع المحاور شائعة ، وغالبا ما تحف بالالتواءات بقوة خاصة فى الشمال ، وكثيرا ما توازيها . كذلك يقطع الرصيف عدد من تراكيب الهورست والجريبن .

على العكس من الانكسار ، دور الالتواء ثانوى ، والالتواءات طفيفة ولا توجد محدبات حقيقية ، وانما قباب او تحدبات لطيفة جدا لا تكاد زاوية الميل فيها أن تحس . وعموما فان وجه الرصيف مغضن بالمحدبات والمقعرات التى هى فى الواقع قباب وان كانت اطوالها اضعاف عرضها احيانا . وهذه التراكيب القبابية الماثلة على السطح ترجع غالبا الى تقوس النواة القاعدية تحتها الى أعلى . ثم هى تزداد بخاصة على جبهة الالتحام مع الرصيف غير الثابت ، ومحاورها شمالية شرقية — جنوبية غربية ، سمترية ، صغيرة المقياس ، ميولها لطيفة ، وبعضها قد تحدده الانكسارات البسيطة الى المعتدلة كما فى سيناء .

الرصيف غير الثابت

اذا تقدمنا الى الرصيف غير الثابت ، فانه يقع بين الفورلاند والبحر الجيولوجى القديم ، وبهذا يعد miogeosyncline . اهم ما يميزه عن الرصيف الثابت أن البحر قد طغى عليه طوال تاريخه الجيولوجى ، وهو طغيان رئيسى وقديم منذ الباليوزوى . من ثم فان رواسبه بحرية ، كلسية فى معظمها ، ومن اصل كيماوى أو عضوى ، ويسودها الحجر الجيرى والمارل . اما الرواسب ذات الاصل القارى الحطامى فقليلة نادرة ، الا على جبهة الالتحام مع الرصيف الثابت حيث تتداخل رواسبهما كالاصابع المتشابكة : رمل وطفل الرصيف الثابت مع حجر جيرى ومارل الرصيف غير الثابت .

من حيث السمك فان قاع الرصيف غير الثابت يتألف من مجموعة من

الاحواض والمرتفعات basins & swells ، لذا يتفاوت سمك العمود الرسوبي فيه محليا مثلما يختلف طبيعة . الا انه على الجملة اكبر بكثير من سمك الرصيف الثابت ، كما يزداد مثله شمالا . على حدوده الجنوبية عند البحرية مثلا يبلغ السمك ٢٦٤٠ مترا ، وعند مرسى مطروح ٤٥٧١ مترا . بالمثل فى سيناء ، يبلغ عند ابو حمظ ٢١٧٥ مترا ، وعند الخبرة ٣١٣٤ مترا .

الاضطرابات التكتونية كثيرة ولكنها من المرتبة الثانوية . لذا فان دور الانكسار وان كان موجودا اقل مما فى الرصيف الثابت ، وعملية رفع الكتل والاسافين أقل شيوعا هى الاخرى بالمقارنة . على العكس دور الالتواء والضغط الذى يرى أثره بوضوح على السطح ومعالمه . فالالتواءات الخطية غير السمترية والقافزة upthrust شائعة . ذلك ان الاضطرابات الباطنية والضغوط الطويلة الامد أثمرت التواءات غير سمترية مصحوبة بانكسارات عكسية خاصة فى شمال الرصيف .

وأبرز النماذج هى لا شك تلك المجموعة من الالتواءات العديدة التى تقطع كل شمال مصر على محور شمال شرقى — جنوبى غربى والتى تدخل ضمن ما سماه كرنكل Krenkel بنظام القوس السورى Syrian arc system أو Syrian swells . والنظام يمثل نبضات القشرة الثانوية فى اعقاب الحركة الالتوائية الالبية العظمى ، وينتشر فى حوض شرق البحر المتوسط من اللفانت حتى المغرب . (١) وتمتاز محدبات القوس السورى بأنها جميعا على محور الشمال الشرقى ، غير سمترية حادة الميول على ضلوعها الجنوبية خفيفتها على الشمالية ، وكلها ممزقة بشدة بالالتواءات والانكسارات ، تكثر بها اخيرا الاندساسات البازلتية علىمحاور الانكسارات مثلما ترتبط بها سببيا.

خطوط الشبكة

اذا كان لنا الآن ان ننظر الى الهيكل التكتونى لمصر ككل وفى اطار موحد عام ، فان أرض مصر بحكم موقعها على الاطراف الاقل مقاومة نسبيا من كتلة جوندوانا تعرضت لكثير من اضطرابات البركنة والزلزلة ولاكثر منها من ظاهرات الالتواء والانكسار ، وغالبا ما ارتبطت المجموعتان نشأة وتوقيتا . ورغم أن هذه الظاهرات التكتونية قديمة تبدأ منذ الزمن الاول بل الاركى ولا يخلو منها زمن أو عصر جيولوجى بعد ذلك ، فلعل اهمها اثرا هى تلك التى ارتبطت بتكوين اخدود البحر الاحمر الانكسارى العظيم فى اواسط الزمن الثالث . على انها جميعا جاءت ، بفضل صلابة ومقاومة القاعدة الاركية القديمة ، محدود المدى والقوة فاقتصرت غالبا على الاطراف

---

(1) Fisher, Middle East, p. 14.

الهامشية او على نطاقات محلية بحيث لم تصل الى حد اعادة تشكيل وجه الارض المصرية جذريا .

وكقاعدة عامة ، فلقد جاءت كل الاضطرابات والمؤثرات الباطنية اقوى واشد فاعلية فى شرق مصر منها فى غربها ، اى فى الصحراء الشرقية وسيناء منها فى الصحراء الغربية . وجزء اساسى من السبب يرجع الى اثر القرب أو البعد من مصدر هذا الاشعاع او النبض الباطنى ، اخدود البحر الاحمر . وهذا ايضا ما يفسر أن شرق مصر جاء اعلى مستوى وسطحا من غربها .

واذا نحن حللنا الهيكل التكتونى الى عناصره الاولية الثلاثة ، الالتواء والانكسار والبركنة ، فان لنا أن نتصور سطح مصر وقد انطبعت او انطبقت عليه شبكة ضيقة الحلقات معقدة الخطة نسبيا من خطوط الالتواءات والانكسارات من كل الابعاد والمراتب والدرجات ابتداء من الاقليمى الرئيسى الى المحلى الثانوى ، تتوازى أو تتعامد او تتقاطع بحرية ، متقاربة متكاثفة هنا أو متباعدة متخلخلة هناك ، وفوق الشبكة ينتثر هنا وهناك رشاش متطاير من بقع أو نقط من اللوافظ والحمم والطفوح الباطنية تعطى اللمسات الاخيرة لوجه مصر الطبيعى ، كانما هى الشامات والبثور حيث الالتواءات والانكسارات هى تجاعيده والتغضنات . وكما ان ملامح الوجه وخصائص البشرة انما تعكس باطن الجسم فى الكائن العضوى ، فكذلك تعد هذه الشبكة السطحية انعكاسا الى ابعد حد لاعمق اعماق الباطن بتغضناته من محدبات ومقعرات وبقواه من ضغط وشد وفوران وقذف ... الخ .

ويمكن القول بصفة عامة بأن الالتواءات والانكسارات فى هذه الشبكة اقوى واوسع انتشارا فى الرصيف غير الثابت ، واقل فى الرصيف الثابت ، وأقل ما تكون فى الكتلة الاركية . بعبارة اخرى ، هى تزداد بصورة عامة من الجنوب الى الشمال . ونظرا لمقاومة القاعدة القديمة الصلبة ، فيبدو كذلك أن الانكسارات جاءت اكثر واوسع من الالتواءات التى بدورها جاءت اقرب الى مجرد التغضنات أو التجعدات المحلية الثانوية . واكثر ما تجتمع الالتواءات والانكسارات تجتمع فى شرق مصر ، خاصة سلاسل البحر الاحمر .

محاور هذه الشبكة المتعددة تتنوع فى كل الاتجاهات ما بين العرضى والطولى والقاطع ، ولكن تغلب عليها وتسود بينها بضعة انماط بعينها ، وان تفاوت كل نمط فى مدى انتشاره وسيادته واهميته . ورغم ان أسماء هذه الانماط كما وضعها فون فيسمان وراتينز Rathjens تطلق عادة على خطوط الانكسارات (١) ، فان من الممكن تعميمها لتشمل الالتواءات ايضا . وهناك

(1) Birot; Dresch, p. 205.

اربعة انواع اساسية من المحاور تتدرج فى الاهمية على الترتيب التنازلى الآتى.

اولا ، المحور الطولى الشمالى — الجنوبى ويسمى نوع شرق افريقيا وهو اكثرها شيوعا وانتشارا ، التواء وانكسارا ، ولعله محور نواة مصر القديمة ، وكثيرا ما حكم توجيه أو تحريف السواحل القديمة والحديثة الى جانب الكتل الكبرى والصغرى فى الداخل . ثانيا ، المحور القاطع الشمالى الغربى ، ويسمى النوع الارترى او الافريقى كما قد يطلق عليه محليا القلزمى Clysmic نسبة الى بحر القلزم . وهو بارز حاد للغاية فى قطعه للمعالم الطبوغرافية سواء على الساحل أو فى الداخل . ثالثا ، المحور العرضى الشرقى — الغربى ، ويسمى النوع التثيزى نسبة الى موازاته للبحر المتوسط اى التثيز القديم . وهو ابرز فى شمال مصر منه فى جنوبها . رابعا ، المحور القاطع الشمالى الشرقى — الجنوبى الغربى ، ويسمى نوع عوالى Aualitic او الصومالى ، وهو الآخر يظهر اكثر فى الشمال كلما ابتعدنا عن النواة الاركية القديمة .

الالتواءات

اذا تصفحنا وجه مصر على هذا الاساس ، بادئين بالالتواء ، لبدى لنا مغضنا بالطيات والثنيات الاقليمية الكبرى المديدة من الدرجة الاولى على شكل محدبات geanticlines ومقعرات geosynclines يصعب التقاط خطوطها أحيانا لفرط امتدادها ، تنطبع عليها وتكاد ايضا تخفيها طيات وثنيات اصغر ثم اخرى اصغر واصغر وهكذا حتى المستوى المحلى البحت . والصفة القبابية اوضح واصح فى هذه التحدبات الاصغر على الاقل ، والتى على اية حال تزداد وضوحا وتتكاثر اعدادا فى شمال مصر فى قطاع الرصيف غير الثابت .

هيوم مثلا — وهذه اكبر طية فى السلم كله — يتصور مصر كلها وقد اختطها او انتظمها محدبان عظيمان يفصلهما مقعر كبير : محدب فى الصحراء الشرقية مؤشره وادى قنا ، ومحدب فى الصحراء الغربية مؤشره الواحات الخارجة ، اما المقعر فوادى النيل شمال الاقصر . من مقياس اصغر ، يتراكب فوق ضلوع تلك الطية الاقليمية طية محلية من « الالتواءات التثيزية » بتسمية هيوم ايضا . تلك هى مركب الجلالتين وعتاقة . فكتلتا الجلالتين وبينهما وادى عربة يصنعان معا التواء باديا تميل فيه طبقات الجلالة القبلية نحو حتى اذا ما شارفنا مدخل وادى قنا اتخذت المحدبات اللطيفة المحور الشمالى الغربى . (١)

---

(1) W.F. Hume, «Surface dislocations in Egypt & Sinai», B.S.G.E., 1929, p 2 — 9.

بالطريقة نفسها تبدو هضبة الايوسين ما بين الجلالتين والنيل وقد تموجت كالثنيات اللطيفة في سلسلة من المحدبات والمقعرات اتجاهها العام نحو الشمال الغربى . وهنا نجد محور محدب الجلالة الكبير ، اذ يغادر وادى عربة صوب النيل ، يستدير من الشمال الشرقى الى الشمال الغربى، حتى اذا ما شارفنا مدخل وادى قنا اتخذت المحدبات اللطيفة المحور الشمالى الطولى المباشر .

وغير بعيد ، على الضفة الشرقية لنيل سمالوط — المنيا ، تعرف ساندفورد على قمتى محدبين يفصلهما مقعر . وعلى الضفة الغربية جنوب اسنا تصنع الصخور الكريتاسية كذلك سلسلة من المحدبات والمقعرات . وبالمثل يفعل الخراسان النوبى الى الجنوب فى اسوان ، حيث يتثنى فى متتالية من المحدبات والمقعرات المسطحة المديدة المترامية على محور الشمال الشمالى الغربى . (١)

فى الصحراء الغربية ايضا ، لن تخطىء العين المدربة بعض المحدبات والمقعرات الاقليمية المقياس فى الجنوب الثابت ، تترك مكانها بعد ذلك لاسراب لا تحصى كما لا تخفى من القباب الصغيرة فى الشمال غير الثابت . من الاولى تعرف شطا على خطين من الالتواءات او الثنيات المقعرة synclines يتوسطهما ويفصل بينهما خط من الالتواءات او الثنيات المحدبة ، وتمتد ثلاثتها على محور قلزمى شمالى غربى — جنوبى شرقى ، بحيث تؤلف معا مجموعة التوائية متموجة مركبة تنتظم بين دفتيها وفى طياتها الواحات الخارجة والداخلة .(٢) وعلى المحور الارترى نفسه يضيف شكرى الى ذلك خط انخفاض مقعر رئيسى فى المنطقة ما بين النيل والخارجة .(٣)

من الناحية الاخرى يتعرف يالوز وكنتش ما بين النيل والجلف الكبير على ثلاثة محاور ارتفاعات وتحدبات تحصر بينها على التعاقب خطين من الاحواض التركيبية اى المقعرات ، والكل على محور موالى شمالى شرقى — جنوبى غربى . فأما محور الارتفاع الاول فى الغرب فهو خط العوينات — الجلف فى الجنوب يتممه خط البحرية — ابو رواش فى الشمال . محور الانخفاض المقعر الذى يليه شرقا هو الداخلة ، الذى يفصله عن مقعر الخارجة التالى خط ارتفاع او محدب هضبة ابو طرطور .(٤) على ان

(1) Said p. 31. (2) A. Shata, «Remarks on .. Kharga & Dakhla oases» B.S.G.E., 1961, p. 155.

(3) N.M. Shukri, «Geology of Shadwan island», B.S.G.E., 1959, p. 44.

(4) M. Yallouze; G. Knetsch, «Linear structures in and around the Nile basin», B.S.G.E., 1954, p. 170 — 181.

الملاحظ ان هاتين المجموعتين من خطوط التحدب والتقعر ، مجموعة شـطا وشكرى فى جانب ومجموعة ياللوز وكنتش فى الجانب الآخر ، تتعارض فيهـا المحاور جذريا الى حد التعامد بحيث يتعذر التوفيق بينها .

هذا فى جنوب الصحراء الغربية . اما فى الشمال فى نطاق الرصيف غير الثابت فان المحدبات والمقعرات الصغيرة المحلية المتواضعة المقياس ـ نظام القوس السورى ـ تترى متتابعة بلا انقطـاع من عروض البحـرية حتى الساحل ومن أبو رواش حتى الحدود . ولا يضارع هذه المنطقة او يفوقها فى كثرة وكثافة المحدبات والمقعرات الموضعية أو القباب المحلية سوى قطـاع الرصيف غير الثابت من شمال سـيناء . فهى هنا تتـلاحق بالعشرات حتى لتؤلف ارخبيلا حقيقيا بيضاوى الشكل فى قلب شمال سيناء سـماه حسان عوض بحق « اقليم القباب » . (١)

الانكسارات

اذ ننتقل من الالتواءات الى الانكسارات ، فكأنما انتقلنا من المنـاطق الى الخطوط ، وبالتالى من التعميم الى التحـديد . فخطوط الانكسـارات قاطعة لا تحتمل التأويل ، وخطة شـبكتها ليست اقل وضـوحا . معظم الانكسارات الرئيسية واهمها يتوزع فى جبال البحر الاحمر وسـيناء بطول السواحل ، ثم على واجهة وادى النيل ، وكذلك فى قطاع القاهرة ـ السويس واخيرا بعض مناطق الصحراء الغربية . وفيما عدا مجموعة خطوط محدودة على المحور العرضى التثيزى ، فان معظم الشبكة يتوزع بين المحاور الطولية والقاطعـة .

المجموعة العرضية تبدأ بخط يعبر سيناء بتقطع من راس خليج العقبة الى راس خليج السويس . فتشمل انكسارا رئيسيا فى شمال شرق سـيناء يحدد جبل الحمرة ، ثم آخر على امتداده هو سد رقبة النعام الذى تصحبه الطفوح البازلتية طوال رحلته . والى الشمال قليلا على طول طريق القاهرة ـ السويس يجرى انكسار آخر يحدد الكتل التلية على جانبيه وتنقطه ايضا الطفوح البازلتية محليا . وعلى الجانب المقابل جنوبا يمكن ان نضيف انكسار وادى عربة الذى يتعامد على محدبى الجلالتين ويفصل بينهما .

عن المحاور الطولية السـائدة ، ففى شرق مصر يحف بكل من سـيناء وجبال البحر الاحمر محوران اساسيان من الانكسارات . فعلى كـلا جانبى

---

(1) H. Awad, La montagne du Sinai central, Le Caire, 1951, p. 15.

خليجى العقبة والسويس مجموعات من الانكسارات موازية للسواحل ، وعلى كلا ضلعى سلسلة جبال البحر الاحمر مجموعتان اخريان ، يضاف اليهم على امتداد وادى النيل سلسلة اخيرة من الانكسارات الاقل مقياسا واطرادا . على أن المجموعات كلها تتداخل او تتواصل حوالى منطقة خليج السويس بحيث يكمل بعض منها بعضا آخر .

فى أقصى الشمال الشرقى مجموعة انكسارات خليج العقبة ، حادة قاطعة ، وتعد أبرز نماذج النوع العوالى فى مصر . على الجانب الآخر من سيناء والاحمر يسود ، على العكس ، المحور القلزمى . وبالتالى تكاد مجموعتا انكسارات ساحلى سيناء تلتقيان فى الجنوب عند راس محمد . على أن المجموعة الغربية تستمر عبر جزيرة شدوان لتلتقى فى خط واحد مع مجموعة انكسارات ساحل الاحمر التى تترامى حتى الحدود الجنوبية . وعلى الجانب الغربى من خليج السويس نتصل الانكسارات بخط ساحل الاحمر ، ولكنها تتفرع أو تنحرف فى جنوبها لتتم على خط واحد مجموعة انكسارات وادى النيل التى تتخذ أولا محورا طوليا مباشرا اى من نوع شرق افريقيا .

يبدأ هذا الخط فى الشمال بوادى قنا الانكسارى الاصل ، ثم يستمر فى مجموعة كتل مهشمة شرق وجنوب ثنية قنا وحتى الاقصر كجبل سراى والقرن والرخامنة ، ثم يعبر النيل محتفظا بنفس المحور غرب النهر فى قطاع اسنا — جبل البرقة (البرجا) — كركر حيث وجد بيدنل فارقا سلميا حادا فى مستوى ارتفاع الهضبة الليبية غربا وتخوم الوادى شرقا شخصه على انه انكسار محلى ، واخيرا يعود الخط المستمر فيعبر النهر مرة اخرى ليظهر فى مجموعة انكسارات صغيرة تتراص شرقى اسوان . (١)

شمال ثنية قنا تستمر خطوط انكسارات وادى النيل ولكن محورها ينحرف شمالا غربيا متحولا من نوع شرق افريقيا الى النوع الارترى . هنا تتوالى مجموعات من الانكسارات القصيرة التى توازى الوادى أحيانا وتقطعه بانحراف أحيانا أخرى . هذه الانكسارات هى التى تحدد مجرى النهر مابين قنا واسيوط ، وتظهر فى منطقة اخميم ، وتتواتر شرق النهر فى منطقة المنيا وفى قطاع بنى سويف — حلوان ثم تعود فتتكاثر غرب النهر فى منطقة وادى الريان وفى منطقة الهداهد الى الغرب منها وكذلك فى ابو رواش ثم اخيرا على تخوم جنوب غرب الدلتا . (٢) ويلاحظ فى دائرة المنطقة الاخيرة غرب النهر أن الانكسارات هنا تجتمع مع الالتواءات ومحدباتها المحلية وغالبا ما تتقاطع معها وتتعامد عليها كما فى الهداهد والريان ولكن ابو رواش بصفة خاصة .

---

(1) Said, p. 32. (2) Id., p. 35.

فى الصحراء الغربية تقتصر الانكسارات الهامة على الواحات الخارجة والبحرية حيث يمتد بكل منهما انكسار بطول المنخفض ، الاول من الشمال الى الجنوب والثانى من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى . كذلك تظهر بضعة انكسارات أصغر على المحور الشمالى الغربى فى المنطقة ما بين النيل والفرافرة — البحرية . وفيما عدا محور البحرية العوالى النوع ، يلاحظ ان الآخرين يتبعان نفس محور الانكسار المجاور فى قطاع وادى النيل المناظر .

هذا واذا نحن ربطنا هذه الانكسارات المعدودة فى الصحراء الغربية بكثرتها العديدة فى وادى النيل ثم فى الصحراء الشرقية ، لامكننا — ربما باكثر من خيال العلماء —أن نتصور مع ياللوز وكنتش نطاقا كاملا شبه متصل من الانكسارات الارترية المحور يقطع وسط مصر بكامل عرضها تقريبا من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، من البحرية الى وادى نتش وخليج غول . (١)

البركنة

تبقى أخيرا مظاهر البركنة بأشكالها المختلفة خاصة الطفوح والغطاءات الباطنية . وهذه عرفتها أرض مصر فى معظم العصور الجيولوجية من اقدمها الى احدثها ، ولكن الاخيرة هى أهمها ، كما انتشرت فى كثير من ارجاء مصر من أقصى الجنوب الى الشمال ، غير أن الاخير هو أهمها . وعلى الجملة فقد تركزت أهم الاضطرابات الباطنية والطفوح البركانية الحديثة على جانبى أخدود البحر الاحمر سواء فى مصر او الجزيرة العربية . ومن ثم اقتصرت فى مصر على هذا القطاع .

لكن المهم انها جاءت على الجانب المصرى اقل قوة وانتشارا بكثير منها على الجانب العربى المقابل . فسلاسل جبال البحر الاحمر المصرية لم تعرف قط تلك الطفوح الباطنية البركانية ، حرات اللابة او اللافا ، الواسعة الانتشار الشاسعة المساحة والهائلة السمك والتراكم التى ترصع جبال السراة فى غرب الجزيرة ، الامر الذى يفسر ايضا ان جبال مصر لا تصل فى ارتفاعاتها الى مستويات نظيرتها عبر البحر .

تفصيلا ، اقدم حالات البركنة المعروفة فى مصر ترجع الى الزمن الاول ، وتوجد فى أقصى الجنوب الغربى بجبل العوينات على تخوم الكتلة العربية — النوبية الصلبة ، وذلك على شكل طفوح من الريوليت . فى الكريتاسى تجددت الاضطرابات الباطنية بدليل تخلل شرائح من اللافا والرماد البركانى لصخور الخراسان النوبى شرق كوم امبو وما يتاخمها من الصحراء الشرقية .

(1) «Linear structures etc.», loc. cit., p. 190 — 5.

على ان الزمن الثــالث عامة والاوليجوسين خاصـــة كان موطن تلك الاضطرابات بامتياز ، واليهما ترجع معظم حالات الطفوح الهامة ابتداء من خليج السويس حتى البحرية ومن غرب سيناء حتى القصير . واكثرها يرتبط عادة بالانكسارات بطبيعة الحــال ، كما أن معظمها تغلب عليه الطفــوح البازلتية بالتحديد . وابرز هذه الطفوح نجدها على امتداد سد رقبة النعام الانكسارى العرضى بشمال غرب سيناء ، وفى قطاع ام بجمة — ابو زنيمــة بغرب سيناء ، ثم فى وادى عربة بين الجلالتين ، وبعــدها على شكل طفوح الدولريت بطول ساحل البحر الاحمر جنوب القصير .

وعلى طريق القاهرة — السويس تتناثر الطفوح البازلتية الى ان تتكاثر خاصة فى منطقة الجبل الاحمر واكثر منها ابو زعبل . وفى منطقة الجبل الاحمر بالذات ارتبطت الظاهرات الباطنية بالنشــاطات المائية الحارة باشــكالها المختلفة وكان لها آثارها المتعددة فى اكسدة وتلوين الحجر الرملى ودولوميتية وترميل واعادة بلورة الحجر الجيرى والطباشير . اخيرا وعبر النيــل نعود فنجد الطفوح البازلتية فى جبل الخشب غرب القاهرة ، واكثر منه فى جبــل القطرانى شمال غرب الفيوم . (١)

أخدود البحر الأحمر

لا تتم قصة ارض مصر فصولا الا بوقفة خاصة عند اخدود البحر الاحمر، لانه مفتاح معظم الاضطرابات والظاهرات التكتونية فيها ، ولما له من تاثير جانبى على شرق مصر خاصة وعلى وضع مصر عامة فى الكتلة العــربية — النوبية . فعلى امتداد الازمنة والعصور الجيولوجية المتاخرة ابتداء من الزمن الثالث وحتى اليوم ، يمكن رد كل مظاهر وحركات القشرة الارضية فى مصر الى اثر الاخدود بطريقة او باخرى ، وذلك ابتــداء من تكوين البحر الاحمر نفسه وخلجانه وتمزيق جبال البحر الاحمر فى الماضى الجيولوجى نفسه ، الى حركات الرفع التى اصابت شرق مصر من النوبة حتى شرق الدلتا ومن النيل النوبى حتى فروع الدلتا فى العصور التاريخية وقلب العصور الوسطى . بل وحتى نبضات الزلازل الخفيفة العابرة التى تسجلها المراصد كل بضعة اعوام أو أيام ونحس نحن بهــا او لا نحس فى وقتنا هــذا هى ايضــا بالاخــدود ترتبط .

(1) Said, p. 43 — 4.

تطور الأخدود
النشأة والنمو

لا البحر ولا الاخدود ، بأبعاده الهائلة تلك ، نشأ دفعة واحدة بضربة واحدة فى يوم وليلة ، وانما هو محصـــلة عملية نمو اقليمى معقـــد وتراكم جيولوجى مفعم عبر عصور عديدة تتابعت فيها نبضـــات الباطن فى ثورات متقطعة تكون هو فيها جزءا جزءا ، جزء يسبق جزءا ، جزء أقدم وآخر احدث، وهكذا . والاخدود مع ذلك حديث النشأة بوجه عام ، ابن الزمن الثالث عامة، بينما أن البحر نفسه أحدث واحدث فهو يأتى فقط فى أواخر ذلك الزمن . وقد بدأ الاخدود يتكون من الجنوب الى الشمال ، فكان أقدم واسبق فى الجنوب بينما تأخر ظهوره فى قطاع البحر الاحمر ، ولهذا كان البحر هو احدث أجزاء الاخدود الافريقى العظيم نشأة .

ويبدو ان أقدم الانكسارات والفوالق فى هذا القطاع ترجع الى الايوسين وربما الى الكريتاسى (١) ، بينما لم تتكون حفرة الاخدود نفســـها الا فى عصر الاوليجوسين الذى شهد لذلك اعظم مراحل ومظـــاهر الاضطراب الباطنى والقلقلات الارضية التى انعكست بعيدا على كل المناطق الشرقية من أرض مصر . واذا كانت النظرية الكلاسيكية فى اصل البحر الاحمر ، منذ وكمـــا وضعتها المساحة الجيولوجية المصرية ، هى الاوليجوسين ، فانها قد أصبحت محل تســـاؤل منذ أعاد رشـــدى سعيد تســـنين اخدود البحر الاحمر بالميـــوسين . (٢)

فاذا صحت النظرية الاولى لكان معناها تعاصر نشـــأة البحر الاحمر وخليج السويس الذى هو أوليجوسينى بيقين أكثر . أما اذا صحت النظرية الثانية لكان خليج السويس كأخدود أقدم بالقطع من أخـــدود البحر الاحمر العام ولكان بذلك مظهرا مستقلا سابقا للبحر وليس تابعا لاحقا له كما يبدو لاول وهلة . والواقع ان لخليج السويس تاريخا جيولوجيا معقدا جدا وقديما للغاية قبل الزمن الثالث جميعا ، وان لم يكن ذلك كأخدود بالضرورة . (٣)

مهما يكن الامر ، فان البحر الاحمر نفسه كبحر هو اشد حداثة . فالواقع ان البحر المتوسط (التثيز) لم يغز حفرة الاخدود لاول مرة الا بعد أمد طويل فى الميوسين ، وحتى عند ذلك لم يتوغل كثيرا فى الجنوب الى ابعد من خليج

---

(1) Birot & Dresch, p. 203 — 4.

(2) Geology of Egypt; F.T. Barr, Geology of the Gulf of Suez area, in : Guidebook to geology etc., p. 128.

(3) Barr, p. 128 — 9.

السويس . اى ان البحر الاحمر جيولوجيا لم يعد فى الاصل ان يكون ذراعا مقطوعة أو مسدودة اكثر منها ممدودة من البحر المتوسط . ثم عاد البحر المتوسط فى نهاية الميوسين فانحسر عن البحر الاحمر ، بينما احتل موقع خليج السويس نهر صغير يجرى من الشمال ويصب فى الجنوب . وخلال البليوسين عاد البحران فيما يبدو فاتصلا ولكن بصورة متقطعة غير منتظمة ان لم نقل مبهمة .

كذلك ففى اواخر البليوسين وحده ، ان لم يكن حقا فى أوائل البلايستوسين ، تكون أخدود خليج العقبة ، الذى هو بذلك احدث بكثير جدا من خليج السويس . اى أن اخدود العقبة احدث قطعا من اخدود البحر الاحمر العام الذى قد يكون هو نفسه احدث من اخدود خليج السويس . واخيرا ، ومن الناحية الاخرى ، فقد تأخر اتصال البحر الاحمر بالمحيط الهندى الى البليوسين حين غزت مياه الهندى الاخدود فاصبح بحرا لاول مرة، ربما بما فى ذلك خليج العقبة . وعلى هذا فاذا لم يكن اخدود خليج السويس أقدم من اخدود البحر الاحمر ، فانهما على الاقل متعاصران . ومن جهة اخرى فاذا لم يكن اخدود خليج العقبة احدث من اتصال البحر الاحمر بالمحيط الهندى فانهما بدورهما متعاصران .

وهنا نلاحظ مفارقة هامة وهى ان البحر الاحمر ، وان كان أول اتصال له هو بالبحر المتوسط دون المحيط الهندى ، فقد انتهى فى النهاية واتصاله بالمحيط الهندى دون البحر المتوسط على نحو ما نجد اليوم . اى ان البحر الاحمر تحول من ذراع خليجية للبحر المتوسط الى خليج ذراعى من المحيط الهندى ، وفى الوقت نفسه تحول لسان السويس من مضيق بحرى الى برزخ ارضى بينما تحول باب المندب من معبر ارضى الى مضيق مائى . صورة معكوسة بالكامل . ولنا ان نضيف هنا بالمناسبة انه فيما بين اتصال البحر الاحمر بالمتوسط وقبل اتصاله بالهندى زادت ، تحت ظروفه المناخية وفى عروضه المدارية ، درجة الملوحة ، فكان أن اكتسب تلك الخاصية المعروفة التى احتفظ بها منذئذ وظل يتميز بها عن المتوسط .

قوة الدفع

السؤال الآن : اذا كانت نشاة الاخدود قد بدات من الجنوب ، فهل جاءت من الجنوب ايضا قوة الدفع ؟ الملاحظ ان البحر الاحمر بعامة اضيق نوعا فى الشمال منه فى الجنوب ، وهو فى نهايته ينشطر وينشعب الى فرعين دقيقين نحيلين حول سيناء . فلماذا انشطر ؟ أكيدا اما لضعف القوة أو لقوة المقاومة أو للاثنين معا ، والاخيرة الارجح . فلا شك أن صلابة كتلة سيناء القديمة الصماء قد وضعت حدا لنمو الاخدود وارغمت طاقته الباطنية على ان تستدير فتلف حولها لتبقىهى بين ذراعيه النموذج الكامل للهورست الاخدودى .

ولكن من المحقق ايضا ان معظم طاقة الاخــدود كانت قد اســتنفدت وانفقت نفسها من قبل وبدات تزداد تخلخلا ووهنا . فرغم ان اخدود السويس الاقدم يستمر شمال الخليج نفسه ، الا انه يختفى تحت برزخ السويس تجاه الاسماعيلية حيث يطمر تحت رواسب الطمى . ولهذا فانه يبدو فى خطـــة الاخدود العظمى شعبة جانبية على الهامش بل وعلامة انتهاء . وعلى الجانب الآخر ، فاذا كان خليج العقبة ، على شدة حداثته ، يبــدو المكمل الحقيقى لمحور الاخدود نحو الشمال ، فالواضح انه يزداد ضحولة ونحولة وتتطعا بل وينتهى فى النهاية بالشام وهو اخدود كاذب false rift ذو كتف واحدة لا اثنتين . (١)

فاذا ما عدنا الى الصورة الراهنة ، وجدنا الانكسارات الطولية العديدة تحف بأخــدود البحر الاحمر على كلا جانبيه بقــدر أو آخر من التنــاظر او السمترية اللافتة ، ليس فقط فى الحافتين الجبليتين المتناظرتين ايضا واللتين تقطعهما تلك الانكسارات تقطيعا ، ولكن كذلك تحت سطح البحر حيث تحمل قواعد تلك الانكسارات الجزر المرجانية العديدة الشهيرة التى تتاخم جانبى البحر . وحتى السهل الساحلى والرصيف القارى تمثل هى الاخــرى حافة escarpment غاطسة متدرجة نحو العمق . اما هذا العمق فتحدده حفرة وسطى كالهوة الغائرة توازى الساحلين ويتراوح عرضها بين ٤٥ ، ٦٥ كم ويدور عمقها حول ٢٠٠٠ متر مع اتجــاه الى زيادة العمق جنوبا وتناقصــه شمالا (٢) حيث نجد خليج العقبة ، وعمقه + ١٠٠٠ متر ، امتدادا لهــذه الهوة ، وذلك دون خليج السويس الذى يبلغ عمقه ــ ١٠٠ متر .

ولعل هذا العمق الضئيل والضحالة البالغة هى بعض الاسباب التى حدت بجون بول الى ان يرد اصل خليج السويس وحده ودون ســائر أجزاء حوض البحر الاحمر الى فعل التعرية . على ان هذا الراى الغريب لا يشاركه فيه أحد من الجيولوجيين الذيـن يرونه انكسارى النشأة كسائر اجزاء اخدود البحر الاحمر . ولعل هذه نقلة مناسبة الى مشكلة نشأة الاخدود عموما .

اصل الاخدود

كيف تكون الاخدود ؟ ان يكن المعروف ان البحر الاحمر جزء لا يتجزأ من الاخدود الافريقى العظيم الممتد من الزمبيزى حتى طوروس كما راده جريجورى، فان الذى ينبغى ان نضيفه الآن هو أن هذا الاخدود بدوره كمــا اثبتت آخر الدراسات الحديثة على يد هيزن Heezen انما هو جزء لا يتجزا من نظام

(1) W. B. Fisher, p. 15. (2) Birot & Dresch, p. 203 — 5.

او هيكل اخدودي انكسارى يطوق الكرة الارضية برمتها ويدور حولهــا اكثر من مرة تحت المحيطات ، وكل ما هناك أن الاخــدود الافريقى هو القطــاع القارى الوحيد او الابرز فيــه .

ومازال أصل الاخدود موضع نظريات عديدة متعارضة ، ولكنها لا تخرج، افقيا أو راسيا ، اما عن ميكانيزم الضغط (جريجورى ، بالارد Bullard ، هولمز ، ويلاند Wayland ، لستر كينج ، ديبرتريه Dubertret) أو الشد (فيجنر ، دى توا Du Toit ، هيزن ، مينارد Menard) . (١)

تظريات الضغط

فعند جريجورى أن اصــل الاخــدود زوجــان متوازيان من خطــوط الانكسارات العادية normal faulting ، او مجموعات من الانكسارات السلمية step faults اى جريبن Gräben ، نشأت نتيجة للضــغوط الجانبية على ضلوع ثنية او طية محدبة ، مما ادى الى انهيار قمة او قبــة المحدب وسقوطها رأسيا وانخسافها على شكل واد اخدودى rift valley . بصيغة اخرى ، الاخدود فى اصله كتلة طويلة كالاسفين ، تدق كلما زاد العمق، سقطت بين انكسارات حدية عادية كنتيجة لهبوط الضغط الجانبى على تركيب قوسى اصلا ، فازاغ الاسفين الغارق مواد الاعماق فى الباطن فتفجرت على شكل لوافظ بركانية بامتداد الشقوق . الاخدود ، ببساطة يعنى، خندق هابط او حفرة ساقطة foundered trough ، fossé d'effondrement . والواقع الجيولوجى يثبت أن البحر الاحمر برمته يتاطر على كلا جانبيه بأعداد لا حصر لها من الانكسارات العادية باستثناءات نادرة جدا ، كما يؤكد النظرية الشكل القبابى المشوه لتكوينات الميوسين على ساحل البحر فى مصر .(٢)

لكن بالارد وهولمز رفضا نظرية الانكسارات العادية وقالا بالانكسارات العكسية او القافزة reverse faulting التى تراكبت فوق بعضها البعض فى خطين متقابلين على مستوى سطح الوادى الذى لم يلبث كرد فعل أن هبط وهوى تحت ثقلهما حتى يتم توازن القشرة الارضية . وليس ثمة من دليــل واقع معروف على هذا الفرض سوى انكسار واحد زاحف وضــاغط تعرف عليه هيوم فى حقول بترولنا غرب خليج السويس .

كذلك راى بيلى ويلليز Willis أن الاخدود نشــأ بقوة الضغط فى الاعماق السحيقة ، وبالتالى بقوة الدفع من الجوانب الى أعلى upthrust مسلطة على كتلتين متوازيتين فانتصــبتا واثبتين بحافتين شــاهقتين تاركة

(1) Ibid; p. 205.

(2) Said, p. 118 — 120.

ما بينهما كهوة فى الحضيض . ويمكن ان نشبه قوة الوثب هذه بالاسد حين يرفع جسمه فى الهواء مرتكزا على قدميه الخلفيتين استعدادا للوثوب . الرفع، رفع الحافتين ، اذن ، لا الخفض ، خفض الحضيض ، هو الاساس . ولهذا فليست الانكسارات عادية بسيطة بل دافعة ضاغطة قافزة ، وليس الاخدود واديا اخدوديا كما عبر جريجورى rift valley ، وانما هو واد واثب ramp valley كما يدعوه ويلليز . غير ان الاعتراض الجوهرى على نظرية ويلليز هو ان الضغط الجانبى سحيق الاعماق انما يثمر انكسارات حدية حادة قافزة ، الامر الذى لا يثبته الواقع الجيولوجى .

آخرون مثل ليز ومودى وهيل Lees ، Moody ، Hill ، قالوا بالانكسارات الانخلاعية — مثلما تلوى الذراع — wrench faulting ، واعتبروا اخدود البحر الاحمر — البحر الميت انكسارا ملويا مخلوعا من الدرجة الاولى ، ولو ان بار لا يرى اى دليل على هذا . (١)

من الناحية الاخرى فان كثيرين ، مثل فون فيسمان V. Wissmann وكلوز Cloos فضلا عن ماكس بلانكنهورن وجون بول وهيوم ممن اشتغلوا على مصر ، لا يرون فى الاخدود أكثر من قبة أو قبو محدب هاو أو هار voûte anticlinale effondrée بصورة اقل أو اكثر تعقيدا ، اى نفس فكرة جريجورى الاولية . والواقع ان هناك الآن عودة عامة الى رأى جريجورى ببساطته وعلى بساطته . وفى هذا السياق ، يعتبر جوجل J. Goguel ان الضغط الرأسى ، الذى يزيد على الضغط الافقى ، يكفى تماما لتفسير محاولة التوسيع التى تفرض نفسها علىالتوزيع الهيدروستاتيكى للضغوط ، الناجمة عن اثقال الكتل الارضية وحدها دون اى عامل آخر . (٢)

نظريات الشد

أما عن ميكانيزم الشد فقد تبناه فيجنر كجزء من نظريته العامة الشهيرة فى زحزحة القارات . فالاخدود انكسار معقد نشأ عن شد كتل اليابس فى عملية الزحزحة ، مما أدى الى تمزيق قارة جوندوانا وفصل الجزيرة العربية عن القارة الافريقية ، او بالادق الى تباعد الجزيرة العربية نحو الشرق عن كتلة القارة الافريقية . وما البحر الاحمر وخليج عدن الا الفجوة التى تخلفت عن هذا التزحزح ، فليس البحر اذن حفرة بل فرجة أو انفراج ، والاخدود لاهو واد أخدودى rift valley ولا واد واثب ramp valley ، وانما هو وادى زحزحة drift valley .

---

(1) Barr, loc. cit., p. 124. (2) Birot; Dresch, p. 205.

من ناحيـــة اخرى يذهب بوجولبوف Bogolepov الى ان البحر الاحمر ليس اخدودا وانما شرخ عريض نشأ عن « انشقاق الدوران rotation rift » بالدقة ، اي انشقاق الطبقات العليا من الغلاف الصـــخرى للكرة الارضـــية نتيجة لدورانها حول نفسها . هذا ويسمى شالم Shalem مثل هذا المنخفض الناشيء عن تحرك كتل القشرة بعيدا عن بعضها البعض « بالبار paar ».

وعلى الجملـــة ، فقد تبنى دى توا من جانبه نظـــرية الزحزحة وان يكن مع تعديلات .

بالمثل طبق ديبرتريه على سوريا ، الا انه على العكس من فيجينر ثبت كتلة الجزيرة العربية وحرك كتلة افريقيا ، فزحزح سيناء اولا نحو الجنوب حوالى ١٥٠ كم ، ثم دور افريقيا على نفسها أو محورها نحو ٥ درجات مع عقارب الساعة (١) . اى انه حرك الكتلة الكبرى لا الصـــغرى ، وحولها نحو الغـــرب لا نحو الشرق . وقد ايده فى ذلك ويللينج Willing ، لكن كوينيل Quennell جاء فرأى أن محور حركة الزحزحة ليس على الجانب الغربى وانما الشرقى من الشام ، وليس الى الجنوب ولكن الى الشمال(٢).

من جهة ثالثة ، ادخل سوارتز وآردن Swartz ، Arden اربع كتل فى عملية الزحزحة : اولا كتلة شمال شرق افريقيا غرب الســويس والبحر الاحمر وشمال الاخدود الاثيوبى ، ثانيا كتلة شبه الجزيرة العـــربية ، ثالثا كتلة شبة جزيرة سيناء ، رابعا كتلة القرن الافريقى شرق الاخدود .

حديثا جدا ، فى النهاية ، اتى هيزن بنظرية الهيكل الاخدودى الكوكبى الذى ركب فيه الاخدود الافريقى ورد أصوله الى ضغوط الشد الناشئة عما افترضه من تمدد حجم الكرة الارضية ، وهو فرض من شأنه ايضـــا أن يدعم نظرية الزحزحة . واخيرا فان هناك نظرية مينـــارد عن التيارات او الخلايا الانقلابية الصاعدة فى القشرة الارضية التى تتركز عنـــدها ضغوط الشـــد فى القشرة . (٣)

مهما يكن اصل اخدود البحر الاحمر ، فالمهم انه اذ شطر الكتلة العربية النوبية الصلبة لم يغير من وحدتها الجيولوجية الاصلية وترك على جانبيهـــا تناظرا اصيلا بين طرفيها ينعكس اليوم فى التركيب الجيـــولوجى والهيئـــة

(1) L. Dubertret; J. Weulersse; Syrie, Liban et Proche-Orient, t.I, Péninsule arabique, Beyrouth, 1940, p. 11 — 16.

(٢) صلاح بحيرى ، جغرافية الصحارى العربية ، عمان ، ١٩٧٢ ، ص ٩٩ — ١٠٢ .

(3) Barr, loc. cit., p. 123 — 7.

الطبيعية لكل من مصر والجزيرة العربية . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى جاء تكوين الاخدود بمثابة « المهماز » او « فعل الزناد » المفجر لكل حركات الباطن التكتونية من اضطراب وقلقلة فى معظم جهات ارض مصر ، خاصة شرقها المصاقب ، حتى اصبح شرق مصر بالذات هو المحل المختار والموطن والمصدر التقليدى دائما لحركات القشرة الباطنية فى ادب الجيولوجيا المصرية .

اكثر من هذا واخطر ، فمن الاضطرابات الارضية الاقليمية العنيفة التى صاحبت مراحل نشأة وتكون الاخدود جاءت ،فى بعض الاراء ،الاختلاجة الاولى التى مهدت للنيل وجوداً وموقعا واتجاها . فالتواء او انكسار الوادى الاول الذى احتله النيل بعد ذلك نشأ ، كما سنرى ، كرد فعل لتلك الاضطرابات المجاورة . وبهذا المعنى قد يمكن أن يعد الاخدود الجد الاعلى جدا أو الابعد وغير المباشر جيولوجيا للنيل ، وبالتالى صاحب فضل غير منظور وعادة غير مذكور على مصر .

الفصل الثانى

تاريخ حياة نهر

على تلك الخلفية الارضية المعقدة ، وفوق ذلك المسرح الجيولوجى المعد ، ياتى النيل لا كحادث بالغ الخطر فحسب ولكن ايضا كحدث صغير السن للغاية . انه من أحدث الظاهرات الطبيعية الهامة فى مورفولوجية مصر ، ان لم يكن احدثها بالفعل ، وليس احدث منه بها فعلا سوى الانسان وحده تقريبا ، على الا نخلط بالطبع بين الحداثتين ، فالاولى انما بالمقياس الجيولوجى والثانية بالمقياس التاريخى ، وشتان ما بين المقياسين . ومن الناحية الاخرى ، فلئن كان من الخطأ على المستوى الجيولوجى البحت أن نقول بقدم النيل ، فان من الخطأ كذلك ان نبالغ فى تقدير حداثته .

وعلى حداثته هذه ، فان للنيل فى مصر ، كما فى خارجها ، تاريخا طبيعيا معقدا بالغ التركيب ، ولانقول الغرابة والشذوذ . فالنيل الاعظم بامتداده الهائل من العروض الاستوائية حتى البحر المتوسط ، بل من اطراف نصف الكرة الجنوبى حتى قلب العالم القديم ، لم ينشأ دفعة واحدة كنظام نهرى واحد ، وانما تكون أصلا من مجموعة من النظم النهرية الاقليمية ، بدأ كل منها منفصلا مستقلا عن الباقى ، وربما فى عصور جيولوجية وظروف طبيعية مختلفة كذلك ، ثم اتصلت تلك النظم ببعضها البعض وتلاحمت واتوحدت فى نظام نهرى واحد مركب لابسيط ، بالغ الضخامة كما هو شديد الخصوصية ، بحيث لا يكاد يدانيه نهر فى اتساعه وابعاده ، كما يوشك هو الا يخضع للقوانين الحاكمة التى تضبط تركيب الانهار العادية ولا للتصانيف الفيزيوغرافية التى تقع فيها الانهار عادة .

النيل اذن نهر فريد لامثيل له جيولوجيا مثلما هو تاريخيا ، نهر بصورته الراهنة بالغ الحداثة فى قارة بالغة القدم ، نهر شديد الحداثة جيولوجيا بقدر ماهو مفرط القدم تاريخيا . باختصار ، انه من احدث ، ان لم يكن أحدث ، انهار افريقيا جغرافيا (١) ، بينما هو أقدم انهار الدنيا كلها تاريخيا .

---

(١) محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤٢ .

ومن هذا المنظور وفى هذا الاطار ، وحدهما ، نستطيع أن نقدر مدى المشاكل العلمية والاسئلة العويصة التى تواجه الباحث فى نيل مصر ، ولماذا قد تتضارب الاجابات أحيانا أو تتعدد حولها الاجتهادات .

ميلاد نهر

والسؤال الاول الذى يلح علينا بلاشك هو : متى ظهر النيل فى مصر لاول مرة ؟ وكيف ظهر : من اصل محلي ام من اصل خارجى ؟ هل له اصل سابق أو اسبق ، ومتى كان ذلك ، ان كان ؟ ثم هل كان النيل فى مصر متصلا منذ بداية ظهوره بأنهار الحبشة ، فضلا عن منابعه العليا الاخرى ، أم لم يكن ؟ واذا لم يكن ، فلماذا ، ومنذ متى تم الاتصال ؟ ثم ما اصل هذا الوادى : التوائى أم انكسارى ؟ كيف ولماذا ؟ الخ ... الخ ...

الواقع ان الاجابات ، التى قدمها جيولوجيون غالبا ، تراوحت بين الافراط فى القول بقدم النيل وبين الافراط فى تحديد حداثته ، كما تأرجحت بين نظرية الاصل المحلى والاصل الخارجى ، وبين افتراض وجود أنهارسابقة للنيل وبين اصالته المباشرة ، واخيرا بين نظرية الالتواء وفرضية الانكسار . وكثير من هذه النظريات والفروض ثبت ضعفه أو تطرفه العلمى . والمهم فى كل الاحوال أن نحتفظ بالمقياس العلمى الدقيق بحيث نستبعد تباعا كل نظرية مشكوك فىصحتها حتى نصل فى النهاية الى « التسنين » والتقنين الصحيح لنيل مصر . ويمكننا هنا ان نعرض للموضوع فى اربع قضايا اساسية مترابطة ومتداعية على الترتيب الآتى : اصل سابق أم غير مسبوق ؟ القدم والحداثة ، بين الالتواء والانكسار ، مشكلة الاتصال بالمنابع العليا .

اصل سابق ام غير مسبوق ؟

ولعل من الخير لنا ، على هذا الاساس ، أن نبدأ بنظرية الاصل السابق المزعوم — فما هو الا زعم واهم كما سنرى — حتى ننفض أيدينا منه فورا ونتقدم الى النيل الحقيقى نفسه . ولقد كان الجيولوجى ماكس بلانكنهورن Blanckenhorn هو اول من نادى بهذه النظرية فى اوائل القرن الحالى وتبعه فيها نفر من الباحثين والعلماء . فمن وجود بعض الرواسب النهرية وحفريات المياه العذبة والاشجار المتحجرة فى التكوينات الجيولوجية القديمة فى أجزاء من الصحراء الغربية ، افترض بلانكنهورن كما راينا ان نهرا ضخما واحدا هو الذى كونها وكان يجمعها كما يجمع بعض الروافد من أودية

الصحراء الشرقية الكبرى ، ثم يجرى على صفحة الصحراء الى الغرب من مجرى النيل الحالى وموازيا له تقريبا متجها نحو الشمال الى البحر المتوسط الذى كان يمتد فى تلك العصور الى الجنوب من خط ساحله الحالى .

وقد بدا هذا النهر فى عصر الايوسين حين كان يصب فى البحر قرب بحيرة قارون ، ثم استمر فى الاوليجوسين ، ثم الميوسين حين بلغ اقصى نموه ، وكان مصبه حينذاك قد انتقل قريبا من وادى النطرون. واخيرا وفى البليوسين اخذ النهر يتضاءل ويتدهور حتى انقرض تماما فى آخره . وفى الوقت نفسه — أواخر البليوسين — طغت مياه البحر المتوسط من الناحية الاخرى على ادنى وادى النيل الحالى وغمرته بعض الوقت فتكونت فيه عدة انكسارات وغوالق هى التى مهدت مجرى النيل الحالى فى مصر .

وقد اطلق بلانكنهورن على ذلك النهر المنقرض اسم النيل الليبى او نهر النيل القديم الليبى Das Libische Ur-Nil ، واعتبره جد النيل الحالى . أما هذا الاخير فحديث العهد جدا عند بلانكنهورن ، لم يظهر الا فى أواسط العصر الجليدى او المطير فى البلايستوسين ، وان كان المؤلف قد عاد فعدل عن هذا الراى وعدله (١) .

ومن الناحية الموضوعية البحتة ، هناك شواهد وادلة كثيرة فى الصحراء الغربية على وجود نظم تصريف مائية قديمة ، يمكن للتصوير الجوى التقاط انماطها بسهولة (٢) ، فضلا بالطبع عن الادلة الحفرية المباشرة فى باطن الطبقات الجيولوجية نفسها . ولهذا فقد قبل بعض العلماء بوجود النهر الليبى القديم الذى « اكتشفه » بلانكنهورن ، وبعضهم حدد مجراه بانه يتبع غرد أبو محاريق الذى يمتد من الواحات البحرية حتى الخارجة .

والبعض الآخر مثل كايو Cailliaud اعتبر ان « البحر بلا ماء » الذى تواتر ذكره فى الروايات التاريخية والمحلية غرب النيل بالصحراء الغربية هو مجرى النيل القديم ، وذلك على اساس قواقع نيلية عثر عليها كما قال فى مجرى هذا البحر الجاف . وقد رسم كايو هذا المجرى بالفعل كخط مواز تقريبا لمجرى النيل الحالى ، يبدأ منه قرب ثنية كورسكو — الدر بالنوبة ثم يتجه شمالا مارا الى الشرق من الواحات الخارجة ثم البحرية ، ثم يستدير ليحتل مجرى الوادى الفارغ خلف وادى النطرون حيث ينتهى وشيكا قرب صحراء غرب الدلتا ، كما اضاف اليه رافدا صغيرا من الجنوب

---

(١) السابق ، ص ١٦٧ — ١٧٠ .

(2) C.H. Squyres; W. Bradley, Notes on the Western Desert of Egypt, in : Guidebook to geology etc., p. 101.

الغربى يبدأ من الواحات الداخلة الى أن يلتقى به قرب الواحات البحرية ». اى أن المجرى المرسوم يكاد يلم واحات الصحراء الغربية الرئيسية فى طريقه أو واديه ، كما أن هذا المسار لايبتعد كثيراً فى جزء منه عن مسار غرد أبو محاريق ايضا . غير أن تسبتل Zittel رفض وجود تلك القواقع النيلية المقولة ، كما رفض وجود البحر بلا ماء كلية كمجرى للنيل قديم أو حديث(١).



شكل ٥ ـ خطأ مشهور : « البحر بلا ماء » ، كما رسمه كايو ورفضه تسبتل .
[عن جاك دى مورجان]

ليس هذا فحسب ، بل ان بيدنل « اكتشف » هو الآخر كما نعرف نهراً قديما آخر عاش فى الايوسين والاوليجوسين فى الصحراء الغربية ويكاد يقطعها بكاملها من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، اى متعامدا على اتجاه نهر بلانكنهورن ، ويكاد ايضا يصب حيث كان يصب مشتركا معه فى دلتاه تقريبا بحيث يكاد يشكل رافدا غربيا له . وبتحديد اكثر ، كان هناك منذ ٦٠ مليون سنة نهر قديم فى الصحراء الغربية يكاد يوازى النيل الحالى ،

(1) Jacques de Morgan, Recherches sur les origines de l'Egypte, Paris, 1896, p. 17.

ينبع من بحيرة الى الجنوب الغربى من الفيوم يرجح انها الواحة البحرية الحالية ويصب فى الفيوم نفسها . على ان جون بول رفض فكرة النيل الليبى من حيث المبدا والمسار والمنتهى ، كما لم يجد دليلا علميا قط على وجود نهر قديم أى نهر فى الصحراء الغربية .

من المعقول والمتصور اذن ، أيا كان الامر ، ان تنشا عبر العصور الجيولوجية القديمة ، وهى سحيقة الطول ، انهار عديدة ثم تختفى ، فتنشا غيرها فى عصور أخرى ، وهكذا . فليس ثمة مايمنع علميا ومنطقيا من هذا . لكن الشىء المهم فى النيل الليبى القديم انه حتى ان صحت النظرية فان التسمية لاتصح ، لانه لاعلاقة بين نهر بلانكنهورن وبين نهر النيل الحالى . فلم يقل لنا بلانكنهورن أين كانت تلك العلاقة ولا كيف كانت .

فالنيل الليبى القديم ، بفرض وجوده ، نهر مختلف ومستقل تماما عن نيل مصر الحالى المعروف . فجذعه الاساسى يقع الى الغرب من نيلنا بنحو ١٠٠ كم على الاقل ، تصل الى ٢٠٠ كم فى بعض المواضع كما يتضح من خريطة بلانكنهورن نفسه . فهل « هاجر » النيل الليبى شرقا ، وكيف ، زحفا ام اسرا ؟ لكنه لم يهاجر ، وانما — بالنظرية — انقرض ، فما علاقته اذن بالنيل الحالى ؟

واضح ان الخطأ الجوهرى انما يكمن فى تسميته بالنيل ، فهذا مصدر الخلط كله . وكل ما فى الامر انه « نهر جيولوجى انقرض » ، أى « نهر حفرى ولايمت الى النيل بنسب ... وهو فى الحقيقة ليس اصلا للنيل ولا ابا ولاجدا » كما لخص عوض الموقف كله بحذق ووضوح رؤية — وبلاغة ايضا . (١)

على ان قصة حياة — او وفاة — النيل الليبى لم تنته عند هذا الحد ، بل اعاد بعث شبحه فى تجسيد جديد جيولوجى آخر هو تيودور آرلت Arldt . فقد أخذ آرلت نهر بلانكنهورن ووسعه ليمتدجنوبا حتى يشمل كل مجموعةانهار النوبة الرئيسية حتى عروض الخرطوم بكل اوديتها الجافة الحالية التى كانت روافد مغذية للنهر . وفى هذا النظام النهرى المتشعب كانت ثنية S — النيل النوبى الحالية تختزل فى مجارى مباشرة مع انعكاس انحدار المياه فى بعض قطاعاتها . فمنابع النيل الليبى القديم عند آرلت كانت هى هضبة النوبة . اى أن نيل آرلت كان نهرا نوبيا بقدر ما هو ليبى .

لكنه من الناحية الاخرى لم يكن على اتصال بقطاعات النيل الاخرى

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧١ — ١٧٥ .

سواء فى الحبشة او السودان او البحيرات . وقد ظل هذا هو الوضع منذ الايوسين ، الى ان طغى البحر على اليابس المصرى فى البليوسين حتى عروض وادى النطرون تقريبا ، فحدثت فى مصر وما حولها مجموعة من الانكسارات والشقوق الطولية على محاور شمالية — جنوبية ، جاء بعضها فى مكان النيل الحالى ، فاسرت مياه النيل الليبى وحولته من مجراه الغربى فى الصحراء الغربية الى مجراه الحالى . وبينما هاجر النيل الليبى الى النيل الحالى عن طريق الاسر ، جف الاول حتى باد وانقرض(١) . وبهذا كله يكون النيل الحالى قد تكون فى ومنذ البليوسين ، كما يكون وريث نيل بلانكنهورن الليبى المباشر أو غير المباشر ومن نسله او سلالته .

ولكن الواضح ان ما يقال عن نيل بلانكنهورن يقال بقوة اكبر عن نيل آرلت ، فهو يبنى نظرية ضخمة كاملة ولكنها هشة وتخمينية بحتة على نظرية اخرى محض افتراضية ولا تقل ضعفا . وهما معا لا يخلقان اشياء خطيرة للغاية من شواهد واهية للغاية فحسب ، وانما بالاحرى يخلقان شيئا كاملا من لاشىء على الاطلاق . والاعتراض الجوهرى هو انه ليس من الواضح تماما لماذا يتعين علينا بالضرورة والحتم ان نبحث عن اصل سابق للنيل ، ولماذا لا نقصد اليه هو مباشرة وانما فى عصور اسبق فقط . وهذا فى رأينا هو الاتجاه الصحيح ، وهو ما ينقلنا الى القضية الثانية فى تاريخ نشأة النيل فى مصر وهى قضية القدم والحداثة .

اصل حديث ام قديم ؟

نظرية الحداثة

ذهب بعض العلماء المبكرين الى ان النيل فى مصر نهر حديث جدا ، لم ينشأ بشكله الحالى او يتخذ شكله الحالى الا فى عصر حديث للغاية ، هو عصر البلايستوسين ، وبالتحديد منه العصر المطير او الجليدى . وربما بالغ البعض الاخر فجعله احدث حتى من ذلك ، وسننوا عمر النيل المصرى بعدة من عشرات الالاف من السنين فقط ، اى بما لايزيد كثيرا على عمر الانسان نفسه منذ اول ظهوره على المسرح . ولعل من ابرز ممثلى هذا الاتجاه عالم المناخ والمناخ القديم بروكس .

يرى بروكس ان النظام النهرى الحديث فى مصر لا يرقى الى ابعد من ١٢٫٠٠٠ سنة قبل الميلاد اى من نهاية العصر الجليدى ، وقبل ذلك كان

---

(١) المرجع السابق .

النيل الازرق لامر ما لا يصل الي مصر ، وان اتصال النيل فى مصر امر حديث العهد ولايمكن ان يسبق ذلك التاريخ . ومن الناحية الاخرى فلقد كان المطر فى مصر غزيرا من مصادره المحلية ، وكانت أودية الصحراء الشرقية أنهارا تجرى بالمياه الغزيرة من جبال البحر الاحمر الى سهول مصر حيث تلقى برواسبها من مفتتات صخور تلك الجبال . ولقد بلغ سمك هذه الرواسب نحو ١٣ — ١٧ مترا ، أى انها تتجاوز سمك طبقات الغرين الحبشى التى اتت بعدها وتقع فوقها . بل لقد كانت مياه ورواسب تلك الاودية الشرقية تتجاوز وادى النيل الحالى نفسه لتصل الى اطراف الصحراء الغربية ، وهذا دليل آخر على ان النيل لم يكن موجودا فى ذلك الوقت . ومعنى ذلك ، ضمنا ، ان أودية الصحراء الشرقية اقدم نشأة وتكوينا من وادى النيل .

اما متى ظهر النيل لاول مرة بعد ذلك ففى الفترة الثانية من فترات العصر المطير الاربع وهى فترة ميندل . واما ماذا كان قبل نهر النيل هذا فوادى النهر نفسه ، فهذا الوادى قد حفرته وكونته لاول مرة مياه انهار الصحراء الشرقية المطرية ، الى ان وصلت مياه النيل الازرق الى مصر واتصل النيل فى مصر بالنيل فى الحبشة ، فاتخذ النهر الحديث من ذلك الوادى واديه والمجرى . (١) .

معنى ذلك فى كل الاحوال ان وادى النيل فى مصر حديث للغاية يحتله نهر اكثر حداثة لم يتصل بالمنابع الحبشية الا فى فترة أحدث واحدث . ومعناه ايضا ان نهر النيل الحالى ليس بانى واديه الذى يحتله الآن ، وانما هو ضيف طارىء او دخيل على واد مستعار اقدم منه واعرق .

غير ان الابحاث الحديثة قد اثبتت خطأ معظم آراء بروكس ومعها خطأ نظرية الاصل الحديث للنيل فى مصر . كذلك فاذا كان لاشك فى حدوث العصر المطير بمصر — هذا من المسلمات العلمية الآن — فان من المشكوك فيه جدا ان يكون وادى النيل بحجمه الضخم وبقوس قاعه وجانبيه الفسيح هو من حفر أنهار الصحراء الشرقية القديمة . ان أودية الصحراء الشرقية ، وبعضها هائل الابعاد والاعماق ، لم تكونها على وجه اليقين السيول الصحراوية الدورية العابرة الان ، فهى اعجز ماتكون عن ذلك تماما ، وانما هى تراث

(1) C.E.P. Brooks, Climate through the ages, Lond., 1926, p. 314—7;. Evolution of climate, Lond., 1930, p. 72 — 3.

العصر المطير وبصمات أصابعه فى أبرز صـــورها . غير أنها بدورها أعجز ما تكون عن أن تحفر وتخلق وتعمق وادى النيل فى مصر بشكله المعروف وبضفافه العالية ومدرجاته المرتفعة . . . . . . الخ . (١)

وثمة دليل آخر حاسم ينفى ذلك الفرض . فالارض الزراعية السوداء فى الوادى يقع معظمها على الضفة الغـــربية لا الشرقية . فكيف يتفق هذا أو يستقيم اذا كانت اودية الصحراء الشرقية هى التى خلقت مجرى النيل الاول وواديه ؟ ولهذا كله فان علينا فى جميع الاحوال ان ننبذ نظرية الاصل الحديثة للنيل وان نبحث عن اصل قديم أو اقدم .

نظرية الأصل القديم

هنا ايضا اختلفت الآراء والتقديرات . فذهب فينيار فى دراسته لحوض كوم امبو وجبل السلسلة الى أن النيل لم يكن موجودا منذ مليون سنة ، وانما كانت تحتل حوض كوم امبو بحيرة ضخمة حبيسة امام سد جبل السلسلة ومن حصيلة مياه واديى شعيت ــ الخريط الاتية من جبال البحر الاحمـــر المطيرة حينذاك . والبحيرة بهذا تعد مجرد واحدة من البحيرات العديدة الكبيرة التى كانت ترصع وجه الصحراء فى العصر المطير . اما النيل فلم يظهر على المسرح الا منذ ٥٠٠ الف سنة (٢) .

من جهة اخرى انتهى كارل بوتزر الى ان واحة كركر التى عثر بها على اشجار متحجرة وقواقع مياه عذبة كانت بحيرة هائلة من بحيرات الصـــحراء قبل وصول النيل ، تكونت فى البلايستوسين وعمرها لايقل عن مليون سنة . ثم لما شق النيل طريقه الى مصر منذ مليون سنة ، يمضى بوتزر ، امتدت منه فروع عذبة الى الواحة ، بل وليس وادى سن الكداب الحالى سوى احد هذه الفروع القديمة .

بداية النيل ، مع ذلك ، اقدم بكثير . فبالابحاث الجيولوجية المعمقـــة والمكثفة فى باطن وادى النيل نفسه ، ثبت بما لايدع مجالا للشك ان النيل فى مصر قد نشأ لاول مرة فى عصر البليوســـين على الاقل ، ان لم يكن حقـــا فى سابقه الميوسين على الارجح . فمن ناحية عثر على رواسب بحرية بليوسينية فى قاع وعلى جانبى الوادى ما بين القاهرة والنشن ، ومن ناحية ثانية وجدت بقايا وحفريات بليوسينية اخرى معظمها من اصول نهرية عذبة مبعثرة ما بين

---

(١) السابق ، ص ١٥٣ ــ ١٦٦ .

(2) M. Vignard, «L'histoire du bassin de Kom Ombo», Bulletin de l'institut française d'archaeologie orientale, t. 32, 1910, p. 112.

اسيوط واسنا وربما امتدت حتى كوم امبو . والواقع الجيولوجى ان وادى النيل فى مصر بدلتاه وصعيده حتى اسنا على الاقل كان فى عصر البليوسين خليجا بحريا ضخما من البحر المتوسط ، الدلتا خليج مصبى استيوارى والصعيد خليج خطى بالغ الضيق والاستطالة .

ففى اوائل ذلك العصر ارتفع مستوى سطح البحر كما راينا نحو ١٨٠ مترا فوق منسوبه الحالى ، وذلك كنتيجة لانخفاض اليابس ، فطغى البحر واحتل المناطق والخطوط المنخفضة فتكون ذلك الخليج البليوسينى المدود الذى تراكمت فى قاعه وعلى جوانبه الرواسب البحرية البليوسينية على طول امتداده . وفى اواخر العصر عادت الارض ترتفع والبحر ينخفض ، فانحسر بذلك عن الخليج . ومعنى هذا ان وادى النيل نفسه ، بصرف النظر عن مياهه ، كان موجوداً منذ البليوسين على الاقل ، وربما منذ الميوسين او اواخره بالاحرى كما يرى كثير من الجيولوجيين وعلى راسهم بول .

هنا يكون السؤال : ماذا اذن قبل البليوسين ؟ يعتقد بول انه فى الميوسين ، حين امتد ساحل التثيز الى خط القاهرة ــ سيوة ، كان عدد من المجارى المائية الصغيرة يصرف هضبة اليابس المصرى نحو الشمال الى ذلك البحر . احد هذه المجارى ، ولعله اكبرها واهمها ، هو النيل الاول او النيل البدائى Proto-Nile . اى انه كان يصب قرب منطقة القاهرة ويحتل وادى الصعيد الحالى الى نهايته ، اى بغير الدلتا ، ولكن ربما بالاضافة الى جزء آخر من النيل النوبى جنوبه . وفى اواخر الميوسين حدثت عملية رفع فى ارض مصر خاصة فى الجنوب امالت الهضبة بعض الشىء وخلقت حافة مستعرضة تجرى من الشرق الى الغرب فى منطقة سبلوقه ، قرب بدايات النيل النوبى الحالية . هذا الميل وهذه الحافة المرفوعة زادا من قوة التعرية فى النيل الاول ، وكنتيجة لذلك حفر النهر قاعه وعمقه بضع مئات من الامتار فى سطح الهضبة (١) .

ولقد كان هذا النيل الاول نهرا مستقلا قائما بذاته ، مثله فى ذلك مثل سائر اجزاء نظام النيل الحالى ، ولم يكن له بها اى اتصال ، وكان فى اقصى امتداده ينبع من جيرة سبلوقة ويصب فى جيرة القاهرة . ومن البديهى انه كانت تغذيه روافد ترفده من الجبال المحيطة فى سلسلة البحر الاحمر . كذلك فان معنى هذا بوضوح اصل محلى وقديم ، اصل مصرى بحت للنيل المصرى الحالى .

فلما جاء الخليج البليوسينى اغرق هذا النهر وواديه وغمرهما تحت

(1) Ball, Contributions, p. 70 ff.

مياهه حتى الفشن على الاقل أو اسنا على الارجح . ويبدو ان هذا القطاع المغمور من النهر لم يفقد مع ذلك روافده الجبلية التى ظلت تقذف عند مصباتها فيه بالمياه العذبة ، بما يفسر حفريات المياه العذبة المنتشرة فى قطاع الفشن ـ اسنا من الوادى . فكأن النيل الاول لم يدفن أو ينقرض كله بفعل الخليج البليوسينى ، ولا كان هذا مقبرة مالحة كبرى للنهر العذب ، وانما قطاعه الاسفل فقط هو الذى طمر او اغرق ، بينما ظل قطاعه الاعلى (والاطول) من اسنا حتى قرب سبلوقه موجودا جاريا حيا . فقط اصبح شكل النيل الاول اشبه بخط او بخيط قصير دقيق ينتهى الى خليج طويل ضيق جدا ، قل مع الفارق الطبيعى كتكبير لاحد النهيرات التى تصب على راس فيورد طويل من فيوردات النرويج مثلا .

المهم ان هذا القطاع الاعلى كان بمثابة حلقة الوصل والاستمرار بين النيل الاول الميوسينى والنيل البليوسينى ، هذا الذى عاد بعد البليوسين سيرته الاولى فاستعاد مجراه القديم حافرا اياه فى قلب رواسب الخليج البحرى ، الى ان بدأ فى البلايستوسين يتصل بسائر نظم او اجزاء نظم النيل فى الجنوب والتى كانت فى الاثناء قد اتصلت والتحمت ببعضها البعض ، حتى اسرها كلها مرة واحدة تقريبا فشدها الى مجراه واتخذها منابعه العليا الجديدة والموسعة الى اقصى حد على نحو ما سنفصل بعد قليل .

كهامش اخير على نشأة النيل كما صورها بول ، يحسن ان نورد رايا مرتبطا لساندفورد وآركل . يذهب هذا الراى الى انالنيل النوبى حديث جدا، ربما احدث من النيل المصرى المحلى القديم . الدليل عندهما عدم وجود مدرج البليو ـ بلايستوسين (١٠٠ ـ ١١٠ امتار) فى النوبة بينما هو موجود فى مصر العليا والوسطى(١). ولكن البعض يرد بان النيل النوبى ربما كان وقتئذ فى دورة نحت لا ارساب فلم يترك مدرجا وانما ترك رصيفا صخريا فقط . غير اننا ، بغض النظر عن المناظرة الوجيهة فى حد ذاتها ، ينبغى الا ننسى الفارق الكرونولوجى . فهى تدور فى حدود البليو ـ بلايستوسين ، فى حين ان نهر بول ميوسينى اقدم بكثير . وهذا فارق يستدعى التحفظ او التنسيق على الاقل .

أصل التوائى أم انكسارى ؟

ايا ما كان ، فالسؤال الآن هو : هذا النيل الاول ، ابن الميوسين ، لماذا تحدد مجراه حيث جرى بالذات ، اى فى موضعه او موقعه الحالى بالدقة

(1) Paleolithic man.. in Nubia etc., I, p. 24.

ودون سواه ؟ طبوغرافيا ، من الواضح البديهى أن النيل ، كجسم مائى ، انما يحتل اخفض خط تضاريسى موجود أو متاح بين صفحتى الصحراوين الشرقية والغربية . وبهذا فان وادى النيل يمثل ، جغرافيا ، زاوية الاتصال وخط الالتقاء بين الصحراوين او القاع الاوطأ عند جبهة التحامهما ، قل كزاوية كتاب مفتوح .

ولكن السؤال ، جيولوجيا ، انما هو : ما أصل هذا الخط الاخفض ، من اين اتى وكيف نشأ ؟ ليس ثمة سوى طريقتين: اما بالالتواء واما بالانكسار . وبالفعل ، تنازعت اصل وادى النيل فى مصر منذ وقت مبكر نظريتان متناقضتان ظل الخلاف بينهما سجالا لفترة طويلة : نظرية الاصل الالتوائى ، ومن اعلامها بيدنل وبول وهيوم وساندفورد ، ونظرية الاصل الانكسارى ، ومن روادها سوس Suess وبلانكنهورن وآرلت قديما وجريجورى وليونز ولوسون Lawson بعد ذلك ، ومن انصارها جمهرة الجيولوجيين المحدثين مثل باللوز وكنتش وسعيد وعطية وعيسوى . وقد كانت النظرية الانكسارية اسبق ، ولكنها تراجعت طويلا أمام النظرية الالتوائية التى سادت حتى قريب، حين عادت النظرية الانكسارية فبرزت الى الصدارة حاليا .

النظرية الالتوائية

فى النظرية الالتوائية ان وادى النيل المصرى ظاهرة تعرية اساسا كما يصر بول ، ترجع الى التعرية النهرية وحدها وذلك على امتداد واد التوائى اى التواء مقعر syncline لطيف طولى شمالى — جنوبى المحور ، تعترضه ايضا بعض التواءات طفيفة . اما اذا وجدت انكسارات موضعية او اقليمية على حواف الوادى ، فان النظرية تقلل من دورها للغاية . فهى اما ليست بانكسارات صدعية rift او حوضية هابطة trough faults حقيقة ، وانما مجرد كتل انزلاقية سطحية سابقة للميوسين ، اى تشوهات نتيجة لانزلاق كتل ضخمة من الحجر الجيرى على طبقات الطفل اللينة اسفلها ، كما ذهب بول وساندفورد ، وبالتالى فلا قيمة لها فى تشكيل الوادى . أو هى فى معظمها انكسارات قاطعة للنيل لا موازية كما ذكر هيوم ، الذى لاحظ ان الانكسارات الطولية الموازية للوادى هى اقل حدوثا وانتشارا بكثير من الانكسارات والفوالق التى تعترض مجراه .

على ان هيوم لا يستبعد قدرا من ضبط البنية والتركيب لتشكيل الوادى . وفى هذا الصدد اقترح مجموعتين من الالتواءات ربما وجهتا عملية حفر الوادى ونحته فى مراحلها الاولى . كذلك فقد سلم بيدنل بأن فارق المستوى الكنتورى الواضح بين طبقات الايوسين على جانبى النيل فى الصعيد يوحى بأن وادى

النيل يقع اما فى التواء احادى الميـــل monoclinal واما فى واد انكسـارى ، اى يقبل التأويلين على حد سواء .

بل ان هيوم ذهب الى ابعد من ذلك ، فجمع تقـريبا بين النظـريتين الالتوائية والانكسـارية . فقد انتهى الى ان الوادى فى معظمه التوائى الاصل ، الا انه فى مواضع محلية انكسـارى اساسا كمـا فى منطقة ثنية قنـا ، حيث تمثل اضلاع الثنية الثلاثة محاور انكسارات محلية عرضية فطولية ثم عرضية اخرى ، بارزة بوضوح وخارجة عن محور التواء الوادى الطولى العام .

وفيما عدا هذه الاختلافات التفصيلية ، فان الصورة العامة المقدمة عادة فى نشـاة الوادى على اساس النظرية الالتوائية تفتـرض انه مع تكون اخدود البحر الاحمر وهبوطه حوالى الاوليجوسين اندفعت حافة الاخدود بقوة الى اعلى مكونة جبال البحر الاحمر . ومع هذا الاندفاع والتكون حدث كرد فعل توازنى حتمى التواء مقعر طفيف او ثنية مقعرة بســيطة syncline فى هضـبة مصر بطبقاتها الرسـوبية الجيرية الافقية ، وذلك على محور طولى من الشمال الى الجنوب اى مواز كما هو موازن لاندفاع مرتفعات البحر الاحمـر . حدث هذا فيما قبل البليوســين الى الميوســين . فكانت هذه الثنيــة المقعرة الطولية الخفيفة هى وداى النيل الذى تجمعت فيه مياه النهر لاول مرة ثم غزاه البحـر على شكل الخليج البليوسينى ثم احتله النيل بعد ذلك بصورته النهائية .

اما شذوذ ثنية قنا فليس انكسـارا ، وانما هو محدب بسيط فى الطبقات anticline حــدث كتحدب محلى اعترض التقعر الاقليمى الاســاسى على محور شمالى شرقى — جنوبى غربى ممثلا فى كتلة شــبه جزيرة طيبه البارزة كنتوء من كتلة الصحراء الغربية ، تماما ولكن على تصــغير شديد كما حدث فى ثنية النوبة الكبرى . وطبيعى عجز النهــر فيما بعد عن اختراق هــذه الكتلة ، فاستدار حولها شرقا الى ان تجاوزها فاســتعاد محوره الاصــلى الشمالى الجنوبى على امتداد الثنية المقعرة الاساسية .

وهكذا فان وادى النيل ، جيولوجيا ، ليس الا التواء مقعرا بســيطا اساسا وان تعقد نوعا فى قطاع منه . انه التواء طفيف نسبيا يدين فى نشأته الاولى لانكسـار اعظم مجاور قافز وحافز هو اخدود البحر الاحمر . اى اننـا ندين فى الحقيقة بوجود النيل للبحر الاحمر بطريقة ما او بمعنى جيــولوجى خــاص .

النظرية الانكسارية

جوهر النظرية الانكسارية ، اذا انتقلنا الى المدرسة المضادة ، هى ان

سلسلة من الحركات الارضية فى المنطقة قد ادت الى تكوين مجموعة من الانكسارات والعيوب والفوالق ، وهذه اساسا هى التى مهدت وادى النيل وشكلته . فالوادى تكتونى أنكسارى الاصل ، انكسار منخفض — trough والنيل انما حفر على امتداد خط من الانكسار أو الصدع fault . الادلة كثيرة ودامغة ، مباشرة وغير مباشرة ، ولئن كان قد انكرها الالتوائيون فمن خطأ فى التفسير او لعدم كفاية البحث لا اكثر .

من الادلة غير المباشرة ، هناك ، أولا ، وكما اشار سوس ولوسون مبكرا ، توازى وادى النيل وخليج السويس ، والاخير محور انكسار أساسى . ثانيا ، فارق الارتفاع الكنتورى فى طبقات الايوسين بين الصحراوين الشرقية والغربية بمغزاه المزدوج على الاقل . ثالثا ، حافات الوادى نفسها حادة القطع صقيلة « مشطوفة » . مثلا فى جبل كرارة ازاء مغاغة يدل الجرف العمودى الناعم والكتل المنزلقة عند اقدام الحافة على انكسار مواز للنيل . رابعا ، يؤكد الدلالة السابقة أيضا عدم وجود مدرجات نهرية مرتفعة . خامسا ، وجود طفوح بازلتية ازاء سمالوط ، اندفعت غالبا خلال انكسار قديم ، أوليجوسينى ربما ، يحدد الوادى فى قطاع المنيا . سادسا ، وبالمثل، وجود تدفقات الطوفا الجيرية على حافة الوادى فى قطاع نجع حمادى — سوهاج ، اندفعت على الارجح ايضا خلال انكسارات محلية . سابعا ، توزيع رواسب البليوسين نفسها كنواتىء وبوارز outliers على جانبى الوادى يوحى باصل انكسارى صدعى للخليج البليوسينى الاب ، الذى لابد تجدد شبابه بعد ذلك فى اواخر البليوسين .

اما الادلة المباشرة فهى وجود الانكسارات نفسها منتشرة انتشارا واسعا يغنى عن كل برهان آخر . فمن ناحية ، هناك ادلة على ان ما اعتقده سانفورد كتلا انزلاقية انما هى انكسارات وفوالق حقيقية . ومن ناحية أخرى ، فاذا كانت معظم ادلة الانكسار قد جاءت من منطقة القاهرة ، فان توزيعها يشمل جميع اجزاء الوادى على أوسع نطاق ، سواء فى ذلك الانكسارات القاطعة للوادى او الموازية له . (١) عن الاولى ، وجد ياللوز وكنتش تراكيب خطية تشير الى وجود منطقة كبرى تمتد مئات الكيلومترات من الواحة البحرية الى جبال البحر الاحمر تمتاز بالانكسارات ذات المحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى وتعبر وادى النيل جنوب منفلوط . (٢) بل ان البعض ليمد هذه المنطقة الى وادى حلفا جنوبا وحلوان شمالا .

(1) R. Said, p. 87 — 8.

(2) M. Yallouze; G. Knetsch, "Linear structures in and around the Nile basin", B.S.G.E., 1954, p. 175 — 7, 195.

وعن الثانية ، فاذا بدانا من الجنوب ، فأولا ، فى النوبة السفلى نطاق الحجر الرملى وجد سعيد وعيسوى انكسارات عديدة موازية للنيل وجهت مجرى ومسار النهر وروافده من الاودية الجافة . ثانيا ، على مدى أقواس تلال طيبه تنتشر الانكسارات بوفرة . ثالثا ، ومن قبل ، وجد لوسون كتلا انكسارية هابطة (Kernbuts) down — faulted blocks على جانبى الوادى فى مواضع عدة بين الاقصر والمنشاة ، هى تلك التى اساء تفسيرها ساندفورد وغيره . رابعا ، شمالا فى نطاق الحجر الجيرى يوجد ابرز انكسار يحف بالوادى جميعا ، وهو ذلك الذى يمتد من نجع حمادى حتى اسيوط على محور شمالى غربى . وقد كشف حفر ترعة قرب أخميم ان حافة الوادى حافة انكسارية . خامسا ، فى مجسات حفرت فى بنى سويف وجد عطية كتلة ايوسينية منزلقة تحت سطح الارض بعمق كبير ، مما يشى بانكسار آخر محدد الوادى هنا . سادسا ، واخيرا ، وفى طموه بالجيزة ، وجد سعيد تكوينات بليوسينية تشبه تماما النتوء البليوسينى للحافة ولكنها تقع على عمق ٣٢٥ مترا تحت طبقات احدث ، مما يدل على أن هاهنا انكسارا هابطا . (١)

الدلتا

هذا اذن عن الوادى ، الذى ظن فى الغالب التواء فانتهى محض انكسار ، فماذا عن الدلتا ؟ الطريف انها عدت ايضا خليجا التوائيا بسيطا فى الاصل ولكنها بالمثل انتهت مرتبطة بالانكسارات على حافتيها . ذلك أن الابحاث الحديثة فى السنوات الاخيرة قد ادت الى نظرية جديدة فى اصل الدلتا تجعلها اشبه فى تاريخها الجيولوجى بخليج السويس الميوسينى منها بدلتا الفيوم الاوليجوسينية ونهرها المنقرض القديم .

فمن ناحية كشفت الاقمار الصناعية عن مجموعة من الانكسارات تأخذ خطين محوريين كلاهما يحف بأقصى اطراف الدلتا الصلبة شرقا وغربا ولكنهما يستمران خارجها الى شمال سيناء من جهة والى خليج السويس من جهة اخرى . فخط الانكسار المحورى والاكبر يأخذ محورا جنوبيا شرقيا — شماليا غربيا ، فيمتد أولا على طول خليج السويس ثم يعبر الصحراء الشرقية الى راس الدلتا عند القاهرة ثم يستمر محددا لحافة الدلتا الغربية حتى قرب الاسكندرية . الخط الثانى محوره من شرق الشمال الشرقى الى غرب الجنوب الغربى ، ويكاد يتعامد على الخط الاول عند منطقة القاهرة . وهو يبدأ من منطقة جبل المغارة فى شمال سيناء ثم يستمر عبر قناة السويس شمال البحيرات المرة ثم يواصل اتجاهه ليحدد حافة الدلتا الشرقية حتى راسها . وبهذا وذاك يرتبط اطار الدلتا بالظاهرات الانكسارية الاساسية فى سيناء وخليج السويس .

---

(1) Geology of Egypt, p. 87 — 8.

من الناحية الاخرى كشفت المجسات الجيولوجية ، المرتبطة بالبحث عن البترول خاصة ، ان رواسب الدلتا مشابهة لرواسب خليج السويس والبحر الاحمر وذلك عبر العصور الجيولوجية السابقة لنشأة نهر النيل فى مصر . بالتالى فانها امتداد جيولوجى تركيبى لخليج السويس والبحر الاحمر حتى الميوسين على الاقل . من ثم ايضا فهى قد نشأت مرتبطة بنفس الحركات الارضية التى صاحبت تكوين الالب اى الالتواء الالبى فى الميوسين . وبعد ذلك فقط ، حين وصل النيل على محور مختلف عن محور البحر الاحمر وخليج السويس وأخذ يلقى برواسبه فى خليج الدلتا ، بدأ التاريخ الجيولوجى للدلتا يختلف عن تاريخ خليج السويس ويستقل على النحو الذى نعرفه منذ الخليج البليوسينى ثم التراكمات الارسابية البلايستوسينية ... الخ .

الاتصال بالمنابع العليا (١)

يبقى الآن فى تتبعنا وتحليلنا لتاريخ حياة النهر القضية الرابعة والاخيرة، وهى قضية الاتصال بالمنابع العليا عامة والمنابع الحبشية خاصة . وجوهر القضية ان بعضا من العلماء يرى ان اتصال النيل فى مصر بالنيل فى منابعه العليا اتصال حديث للغاية ، وقبل ان يحدث هذا الاتصال كانت منابع النيل موزعة بين نظم نهرية ونظم تصريف مشتتة جدا ، يكاد كل منها « يسلخ » من منابع النيل شعبة او شبكة يوجهها بعيدا جدا عن حوضه ويضمها او يصرفها الى بحار أو بحيرات منفصلة تماما ، وذلك على اسس او فروض مختلفة يطرحها كل منهم .

ويمكننا ان نحصر على الاقل اربع محاولات لعملية « السلخ » هذه : غربا الى الصحراء الكبرى فالبحر المتوسط ، وشرقا الى البحر الاحمر ، ثم بين الاثنتين فى الحبشة وما حولها على اليمين ، واخيرا وعلى اليسار فى حوض النيل الاوسط نفسه بالسودان . والاوليان تسلخان من النيل الى صرف بحرى خارجى ، والاخيرتان الى صرف قارى داخلى .

نحو الغرب والشرق

فأما غربا ، فقد ذهب هولز وستيجاند ، فى محاولة لتعليل تشابه اسماك النيل وبحيرة تشاد ، الى ان النيل كان يجرى من غربى بحيرة البرت ثم ينحدر نحو الشمال الغربى جاريا بين واداى ودارفور حتى يصل الى بحر

---

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٥٣ — ١٦٦ ، ١٧٦ — ١٧٩ .

الغزال الذي يصب فى بحيرة تشاد ، ومنهما كان النهر يجرى شمالا فى « الوادى الفارغ » الشهير بالصحراء الكبرى ، وبعده يعبر جبال تبستى شمالا بشرق الى البحر المتوسط . وبذلك فان النظرية تسلخ جزءا من منابع النيل الاستوائية وتلحقه بنظام نهرى خارج حوض النيل تماما .

ولكن الواضح ان النظرية تفتقد اى أساس علمى سليم . فالثابت أن بحيرة تشاد حوض مغلق ولم يكن له اتصال بحوض النيل فى اى وقت . كذلك فان من المستحيل ان يعبر اى نهر جبال تبستى بارتفاعها الهائل . واخيرا ، فما اكثر الاودية « الفارغة » فى الصحراء ، وكلها بقايا نهيرات محلية صغيرة من العصر المطير .

اما شرقا ، فلاسباب زولوجية مشابهة ، وهى تشابه بعض حيوانات الانهار فى النيل والاردن ، ذهب جريجورى الى أن نهرا هائلا — النهر الارترى — كان يمتد نابعا من فلسطين ومنتهيا الى المحيط الهندى قرب عدن . وكان هذا النهر يحتل منخفض البحر الاحمر الذى كان واديا جافا قبل أن يتكون بالاتصال بالمحيط عن طريق فتحة باب المندب . وقبل ان يصل النهر الى المحيط ، كان يرفده من الغرب رافد كبير يجمع بحيرة فيكتوريا والبحيرات الاستوائية وبعض انهار وبحيرات الاخدود الافريقى فى الحبشة . ثم اتت الحركات الارضية فقلبت انحدارات الارض ، فانفصل هذا الرافد وانصرف الى حوض النيل على نحو ما نرى الآن .

وعدا هذه النظرية ، فلقد ذهب آرلت من قبل الى ان النيل الازرق والعطبرة لم يكونا جزءا من النيل الاول ، بينما لم يكن النيل الابيض موجودا على الاطلاق . فقد كان الازرق والعطبرة ، فى رايه ، مجموعة نهرية مستقلة تجرى الى الشمال مخترقة منطقة منخفض البحر الاحمر الى ان تصب فى البحر المتوسط قرب شبه جريرة سيناء . وقد حدث هذا قبل تكون البحر الاحمر ، الذى لو كان موجودا لاسر هذين النهرين بحكم الانحدار ولما وصلا الى البحر المتوسط .

غير ان هذه النظرية لا تقل جموحا وتطوحا ، لا تفسر لماذا انعكس انحدار النهرين . كما ان الثابت الآن جيولوجيا ان البحر الاحمر يرجع الى الاوليجوسين او حسب ابحاث رشدى سعيد الى اواسط الميوسين ، (١) وان لم يتصل بالهندى الا فى أواخر البليوسين ، الامر الذى يستحيل معه ان يجرى فيه هذان النهران حتى سيناء .

---

(1) Geology of Egypt, p. 189.

عن الحبشة

اما عن الحبشة وما حولها ، فان البعض يجعلها فى الماضى منطقة صرف داخلى لا تصل مياهها لا الى النيل الرئيسى ولا الى النيل فى مصر . وهذا هو راى بروكس الذى اشرنا اليه من قبل عابرين والذى يحتاج هنا الى وقفة اكثر تفصيلا . ونقطة البداية عند بروكس ، كما عند كثير غيره من الباحثين مثل هيوم وكريج فى مصر نفسها ، هى سمك طبقات الغرين فى وادى النيل المصرى . فهذه الطبقات ، ذات المصدر الحبشى بالطبع ، لا تزيد فى سمكها بمصر عن ١٠ أمتار فى المتوسط . وعلى أساس معدل الترسيب السنوى المعروف والمحسوب ، وهو ١ مم كل سنة او مترا كل الف عام ، وعلى فرض اطراده وثباته ، فان هذا السمك لا يشير الى عمر اكثر من ١٤٫٠٠٠ سنه .

لماذا ، وما الذى يفسر هذه النتائج والاستدلالات ؟ السبب فى راى بروكس هو العصر المطير وطبيعة توزيعات المناخ القديم ونطاقات المناخ الكوكبية فيه . فعلى حين كان يسود مصر فى ذلك العصر البلايستوسينى مناخ ممطر اشبه ربما بمناخ جنوب اوربا الحالى ، كانت الحبشة نادرة المطر الى حد الجفاف شبه التام ، بل لقد كانت — فى تصوره — احدى المناطق القليلة فى العالم التى اتخذ تغير المناخ بها فى البلايستوسين اتجاها عكسيا لاتجاهه العام فى كل الدنيا .

يعلل بروكس هذا بأن نظام المناخ الموسمى بأمطاره الصيفية الغزيرة لم يكن موجودا حينذاك ، لان نظم الضغط الجوى الصيفى على قلب آسيا لم تكن موجودة ، وذلك لان هذا القلب حتى الهملايا كان يغطيه الغطاء الجليدى البلايستوسينى الدائم شتاء وصيفا . ومن ثم فقد كان النيل الازرق اما غير موجود واما نهرا داخليا ضئيلا مثل خور الجاش على الاكثر يفقد نفسه فى الصحراء قبل ان يصل الى مصر .

ولكن على النقيض تماما من كل فروض او تكهنات بروكس ، ثبت حديثا ان الحبشة كانت غزيرة المطر جدا فى البلايستوسين وانه لا صحة لنظرية جفافها حينذاك . اما عن عمر الغرين الحبشى ، فلا ضمان ولا دليل على اطراد معدل ترسيبه ، وهناك ادلة على انه تعرض للتعرية فى مراحل عديدة ، كما ان دراسة سمكه لم تكتمل علميا . وعلى هذا فلا شك ان عمره اكبر مما قدر حسابيا ، ولا شك كذلك فى ان الاتصال بالحبشة اقدم مما قيل . واذا كان من المسلم به ان نهر النيل ظل يجرى فى مصر لمدة غير معلومة وهو خال من الغرين الحبشى ، فلا محل للمغالاة فى حداثة الاتصال .

نظرية بحيرة السد

تبقى فى النهاية تلك النظرية او النظريات التى تسلخ نيل السودان او اواسط حوض النيل فى نظام صرف داخلى مستقل . فهناك ، اولا ، نظـرية قديمة متواترة عن « بحيرة السد » التى كانت تحتل منخفض بحر الغزال على الاقل ، اى قلب تلك المنطقة الرطبة التى سـماها ركلى « ببلاد الانهـار Pays des Rivières » فى جنوب السودان . واذا كان البعض يرفض هذه النظرية مثل ليونز وجريبهام — الاخير على اسـاس أن التربة الصلصالية الدقيقة الحالية غير الطباقية هى تربة هوائية لا بحيرية الاصل — فان كثيرا من الباحثين يميل الى قبولها .

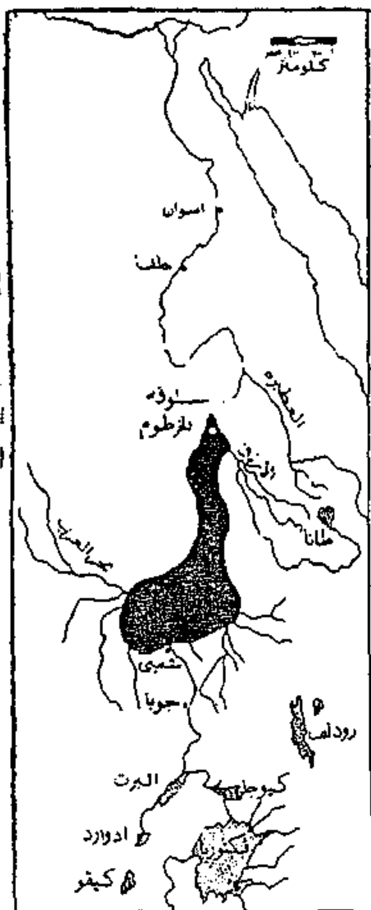
بل ان منهم من يوسعها لتشمل دائرة اكبر ، كما يفعل ويلكوكس الذى يرى ان بحيرة السد ، بالاضافة الى حوض بحر الغزال ، كانت تتلقى ميـاه بحر الجبل والسوباط من الجنوب والشرق ، وكذلك النيل الازرق والابيض من الشمال وذلك بعد ان يستدير الاول قرب الخرطوم لينحدر جنوبا فى مجرى النيل الابيض الحالى حتى يصب فى البحيرة . غير ان ويلكوكس لا يفسر لنـا سبب هذا الانقلاب الجذرى فى انحدار النهرين الاخيرين .

وهنا يأتينا جون بول ليستدرك هذا النقص وليوسع بحيرة السـد مرة اخرى واخيرة الى ما يمكن أن نسميه — فى غياب تسمية افضل — بحيرة بول أو سد بول . (١) فبدل ان يقلب النيل الازرق ليصب فى البحيرة ، مد البحيرة لتشمل حوض النيل الابيض برمته حتى يصب فيها النيل الازرق حيث هو . وبذلك تحولت البحيرة الداخلية الى بحر داخلى هائل الابعاد والاعماق ، اذ تقع فى حدود خط كنتور ٤٠٠ متر ، وتمتد من غابة شـامبى فى الجنوب حتى خانق سبلوقة فى الشمال ويربو طولها على الالف كيلومتر وعرضها على ٥٠٠كم بينما تناهز مساحتها حوالى ربع مليون كيلومتر مربع .

ولقد قدر أن بخر ٣ ملليمترات يوميا من سـطح هذه البحيرة كفيل بان يمتص كل المياه الداخلة اليها من جميع روافدها ، ومن ثم بان يبقى عليهـا كنظام مغلق دونما ادنى فيض أو فيضـان خارجها . ولما كان معـدل البخر اليومى فى السـودان الآن هو حـوالى ٥ ملليمترات فى المتوسط ، فان ذلك الفرض يبدو معقولا للغاية حتى ولو افترضنا مناخا ارطب فى الميوسين . كذلك فان ترسيب الطين فى قاع تلك البحيرة القديمة هو بلا شك الذى انتـج تلك التربة الخصـبة المعروفة الآن فى السـودان ، تربة القطن السـوداء black cotton soil .

---

(1) Contributions, p. 75 ff.



شكل ـ ٦ بحيرة السد
حسب بول

المهم انه طوال وجود هذه البحيرة كان العطبرة هو الرافد الحبشي وغير الحبشي الوحيد الذى يصل الى مصر ويتصل بنيلها . غير انه حدث بعد ذلك ، يمضي بول ، أن مياه بحيرة السد المتراكمة خلف خانق سبلوقه تعالت حتى فاضت فوق الخانق . لسببين تعالت : رواسب الطمى المتزايدة على قاع البحيرة اساسا ، وهى عملية تلقائية ولكنها تراكمية لا مفر من أن تتفجر آثارها ان عاجلا أو آجلا ، ثم احتمال زيادة المياه المنصبة فى البحيرة نتيجة لتحول مياه بحيرة فيكتوريا وهضبة البحيرات اليها . فلقد كان الظن الى قريب ان فيكتوريا تصب جنوبا شرقا الى المحيط الهندى ، ولكن منذ نحو ٢٠ ــ ٢٥ الف سنة شقت لنفسها مخرجا نحو السودان فاتصلت ببحيرة السد واضافت الى مائيتها .

فلما ارتفعت مياه البحيرة أخذت تفيض فوق خانق سبلوقة فى الشمال ، الذى ربما تصدع أيضا تحت ثقلها الضاغط . كذلك بدأت تأسرها رؤوس المجارى المائية القصيرة السريعة النشطة التى كانت تجرى جنوب حسافة

سبلوقة . ولا يقل عن ذلك اهمية فعل واسر المنابع العليا للنيل الاول المصرى لمياهها عن طريق النحت التراجعى . من ذلك كله نشأت فتحة غائرة عميقة طويلة ضيقة فى حافة سبلوقة — خانق سبلوقة نفسه — تم خلالها اخيرا تصريف بحيرة السد شمالا الى مصر .

هذا التصريف حدث على الارجح منذ نحو ٢١ الف سنة . فبهذا يشير نصب اثرى فرعونى عند سبلوقة معروف انه اقيم سنة ١٩٠٠ ق.م على مستوى النهر حينذاك ، ولكنه اليوم يقع على ارتفاع ٢٥ قدما فوق مستوى ماء النهر ، فى حين أن عمق الوادى حاليا يصل الى ١٤٨ قدما . فكأن اتصال النيل المصرى بالمنابع المدارية والاستوائية العليا الحالية لا يرجع الى ١٠ آلاف او ١٤ الف سنة كما قدر البعض ، وانما الى ضعف ذلك على الاقل او على التقريب .

هكذا اذن اتصلت منطقة بحيرة السد ببقية النيل حتى مصر ، ولم يلبث ان لحق بها العطبرة الذى ربما اسره هو الآخر احد المجارى العليا للنيل الاول المصرى . وبذلك كله تم اتصال كل منابع النهر بالنيل فى مصر ، كما تم اتصال قطاعات النهر كلها ببعضها البعض ، واكتمل لحوض النيل شكله الشجرى او العنقودى او الحويصلى المميز ذلك ، او ذلك الشكل الذى يشبه القصبة الهوائية بشعبها الرئوية المتمددة .

هذه النظرية ، ان صحت ، تعنى أن ماء النيل وغرين الحبشة ليسا بالضرورة حديثى الوصول الى مصر . فمن ناحية ، ربما كانت مياه بحيرة السد تنساب جزئيا عبر خانق سبلوقة لتصل الى مصر ، الا انها كانت خالية من الطمى الذى كانت تحتبسه البحيرة خلف الخانق . ومن ناحية اخرى ، فلقد كانت مياه العطبرة وطميه ، سابقة للبحيرة ، تصل مصر . ويعنى هذا ان اول طمى حبشى دخل تربة مصر هو من طمى العطبرة ، مختلطا لا شك برمال القطاع الصحراوى على الطريق ، وهو بهذا يؤلف الطبقة السفلى من غرين الوادى حاليا . ثم حين زالت بحيرة السد وتصرفت مياهها ، زاد حجم ايراد مياه النيل فى مصر ، كما تضاعف الطمى الحبشى الوارد اليها . وبذلك ايضا تصبح الطبقات العليا الاحدث نسبيا من تربة مصر من صنع العطبرة والازرق معا . وبذلك كله اكتمل بروفيل التربة فى وادى النيل بمصر على نحوه المعروف الآن .

قصة النيل باختصار

والآن فلنلخص . قصة النيل ، باختصار شديد وبأبسط التصورات وعلى ارجح النظريات ، تبدأ فى الميوسين بنهر مصرى بحت او مصرى — نوبى

على الاكثر ، اقصى منابعـه جنوبية تقع فى جبرة او عروض حافة سبـلوقة العرضية المرفوعة التى تعد بذلك خط تقسيم مياه حاسما فى المنطقة حينذاك. اما سائر اجزاء حوض النيل الراهن جنوب ذلك الخط ـ الحافة فلا علاقة له بها البتة ولا اتصال . فى مرحلة لاحقة ربما كان العطبرة الاستثناء الوحيـد فى هذا الصدد . ثم فى البليوسين يبتر او يقتطع نصف هذا النهر بابتلاعه او اختفائه تحت خليج بحرى انبوبى غاز من الشمال ، بينما يبقى نصفه الجنوبى الاعلى لا ليحفظ عليه وجوده فقط الى ان يستعيده كاملا فى البلايستوسين بعد انحسار الخليج البليوسينى ، وانما كذلك ليأسر له بمنابعه العليا وبفعل النحت التراجعى الذى اقتحم خط سبلوقة ثم اخترقه فحـوله من حافة الى خانق ، يأسر له كل النظم النهرية جنوب سبلوقة ، اى منابعه العليا الجـديدة ، اى حوض النيل الحالى بأسره .

ذلك فى خطوطه العريضة تاريخ حياة النهر منذ الميـلاد حتى اكتمـال النضج . فماذا ، فى الخلاصة ، يمكن ان نخرج منه ؟ فى كلمات : ليس للنيل فى مصر اب ولا جد ، لا « بروفة » ولا نواة ، وليس له اصـل سـابق لا من الغرب (النيل الليبى) ولا من الشرق (أودية الصحراء الشرقية) ، لا اور ـ نيل Ur-Nil ولا نيل مستعار Pseudo-Nile . ثمة فقط نيـل واحـد من البداية الى النهاية ، هو النيل الاول (البروتو ـ نيل) فى الحـالة الاولى ، والنيل الاعظم فى الحالة الاخيرة . فانما ولد النيل فى مصر مرة واحدة ولادة كاملة .

وهو الى هذا نهر قديم يرجع على الاقل الى اواخر الميوسين . وليس هناك انقطاع بعد ذلك فى وجوده او انقراض ثم بعث او نسخ ثم تناسخ ،وانما ظل النيل المصرى منذ بدايته الاولى محتفظا بوجوده وكيانه ، جزئيا على الاقل فى احرج مراحله الجيولوجية ، متحورا او متقلصا فى صورة او اخرى ، ولكن دون ان ينقرض او يبيد تماما ليبدأ جديدا من جديد .

لا ، ولا بدأ النيل الاول مصبا تابعا للنظم النهرية الداخلية الواقعـة جنوبه ، بل بدأ مستقلا منفصلا تماما . اكثر من هـذا ، هو الذى اسر تلك النظم جميعا وضمها اليه وثيقا ، فارجح حدود حوضه فى ضربة او قفزة واحدة عملاقة من خط سبلوقة الى هضبة البحيرات ، من الشـلال السادس وخط عرض ١٧° شمالا الى خط الاستواء وخط تقسيم مياه النيل ـ الكونغو . وفى هذا كله يبدو كم هى حرجة وحاسمة منطقة سبلوقة فى تاريخ حيـاة النهر ، فهى فى البدء منابع مرحلته المصرية الاولى ، وهى بعد مفتاح غزوه لكل بقيـة حوض النيل الراهن . تلك اذن نقطة حرجة جيولوجيا ، وقـد تكون اخطر نقطة تحول فى تاريخ حياة النيل المصرى والنيل الاعظم جميعا .

والنيل المصرى الاول ، بعد ، او قبل ، هو منذ بدايته نهر ضخم واسع المجرى والوادى وغير المائية ، رغم أنه ظل غير متصل بالمنابع العليا الحبشية وغير الحبشية حتى مرحلة متقدمة او متأخرة من البلايستوسين . واذا كان من المرجح ان العطبرة كان على اتصال بالنيل فى مصر منذ وقت مبكر فى البلايستوسين ، وكان هذا هو الرافد الحبشى الوحيد له ، فان الاتصال الكامل بين المصب والمنابع تأخر الى حين . غير انه على اية حال ليس بالحداثة المفرطة التى تصورها او صورها البعض .

وفى كل الاحوال فان النيل سواء فى صورته البدائية الاولية او فى صورته الحالية لا يدين بوجوده واصله للحبشة او غير الحبشة من المنابع بقدر ما يدين لجيولوجية مصر المحلية فى تطوراتها المتعاقبة . فلولا أخدود البحر الاحمر لما نشأت ثنية الوادى المقعرة اصلا ، ولولا الخليج البليوسينى لما تعمقت هذه الثنية ولما توطدت أركان الوادى ، ولولا حادثة خانق سبلوقة لما اسر هذا النيل المصرى النيل الاعلى ووحده ، ولولا الاثنان معا ، الوادى والخانق ، لما كان حتما ان يجرى النيل الاسير الجديد حيث يجرى الآن بالضبط ، بل ربما تارجح او تسكع يمينا او يسارا ، أو انتهى داخليا او خارجيا ، الى البحر الاحمر أو اعماق الصحراء الكبرى . وانما فضل المنابع العليا أتى تاليا ومن بعد ، اما الفضل الاول فكان للنيل المصرى المحلى المجتهد النشط ذاته ، ولولاه لما تفضلت المنابع العليا بدورها اللاحق هذا .

بعد الميلاد

امتداد النهر : الفيوم

نشاة المنخفض

بامتداد النهر نقصد ضم منخفض الفيوم الى « حوض الوادى » ان جاز التعبير . كيف دخل المنخفض فى حوزة النهر ودائرته ، ومتى وعلى اية مراحل ؟ ثمة ثلاثة رؤوس موضوعات او قضايا للبحث : نشأة المنخفض نفسه أولا ، ثم نشأة بحيرته بعد ذلك ، واخيرا اتصال الاثنين بالنيل فى النهاية . المنخفض فى الاصل لا يعدو أن يكون واحدا من منخفضات الصحراء الغربية العديدة ، الا انه اقربها موقعا الى وادى النيل واشدها التصاقا به . وكما فى بعض منخفضات الصحراء الغربية ، اختلف العلماء حول كيفية وتاريخ نشأة المنخفض . وهناك ثلاث نظريات مطروحة : الانكسار ، التعرية المائية ، التعرية الهوائية .

نظرية الاصل الانكسارى ان المنخفض فى هيكله الجيولوجى الاســاسى مثلث انكسارى متساوى الاضلاع هبطت الارض داخله ، فهو حوض انخفاضى أو منخفض هبوطى bassin d'effondrement . (١) غير ان البــاحثين لم يجدوا الا عيوبا موضعية لا يمكن أن تفسر تكوين المنخفض بحجمه هذا . من هنا انتقل الاهتمام من المجال التكتونى التركيبى الى مجال التعرية بنــوعيها المائية والهوائية . ولكن الخلاف فيما بين هاتين الاخيرتين لا يقل عن خلافهما مع النظرية التكتونية .

من البليوسين يبــدا الخــلاف . فالمنخفض يــكاد يخلو من رواسب البليوسين الا من خط ضيق متقطع على امتداد حافته الشرقية فى جبهة تقسيم المياه بينه وبين وادى النيل . وهذه الرواسب ، التى تبدو على شكل بروزات من الحجر الرملى تمتد من الشرق الى الغرب ، تتدرج فى اعلاها الى حصباء مصبية فيضية تقع على منسوب ١٧٠ — ١٨٠ مترا فوق مستوى سطح البحر . من هنا يستنتج بيدنل ان بحر البليوسين بلغ منســوبه نحو هذا الارتفاع ، ١٧٠ — ١٨٠ مترا فوق سطح البحر ، وأن هذه الرواسب رسبت فى بحيرة كانت تحتل المنخفض كجزء من الخليج البليوسينى الكبير الــذى غمر وادى النيل الرئيسى ، اى انها تنتمى الى هذا الخليج الكبير . (٢)

ولكن فى اعتقاد ساندفورد وآركل ان غياب رواسب البليوسين البحرية تقريبا من منخفض الفيوم فى معظمه انما يدل على ان المنخفض لم يكن موجودا فى ذلك العصر ، وانه كان يشكل هضبة عالية تصرف الى خليج وادى النيل ، ولابد ان مستوى سطح البحر وقتئذ كان اعلى من مستواه الحالى بنحو ١٠٠ متر كما يشير مستوى أعلى طبقــات بروزاتها بشرق المنخفض . اما رواسب الحصباء العليا التى تكسوها فانما هى ترسيب المجارى المــائية التى كانت تصرف هضبة الفيوم .

فى البلايستوسين الاسفل ايضا ، يستطرد ساندفورد وآركــل ، ظلت الفيوم هضبة مرتفعة مثلما كانت فى البليوسين . اما تكوين المنخفض كمنخفض فيبــدو لهمــا انه بدأ فى عصر البليو — بلايستوسين ، وتم حفره الى كامل عمقه فيما بين أواخر العصر الحجرى القديم وأوائل العصر الحجرى الحديث . أما كيف حفر فبفعل التعرية النهرية من جانب المجارى المائية التى كانت تصب

(1) H. Lorin, L'Egypte d'aujourd'hui, Le Caire, 1926, p. 56.

(2) H. Beadnell, Topography & geology of the Fayum province of Egypt, Cairo, 1905. p. 10 — 19, 98 — 100.

فى النيل ، الذى لابد كان منسوبه آنذاك اوطى بكثير مما هو عليه الآن . (١) التعرية المائية اذن هى حافر المنخفض وصانعه الاول والاخير .

ولكن الاعتراض هنا هو : كيف لمجرى خطى ان يحفر حوضا دائريا ؟ لهذا ذهب بول الى ان حفر المنخفض لا يمكن ان يرد الى التعرية المائية بواسطة المجارى الجانبية . ثم يضيف مفندا نظرية ساندفورد وآركل ان هذه المجارى الجانبية يستحيل ان تصرف من الفيوم الى النيل ، حيث ان منسوب النيل فى البليوسين واوائل البلايستوسين كان ، حسب نتائجهما ذاتها ، اعلى بكثير من منسوب قاع منخفض الفيوم .

بالمقابل ، يقترح بول أن المنخفض حفر بفعل الرياح فى فترة جفاف اثناء اواخر البليوسين واوائل البلايستوسين . وفيما بعد فقط اتصل المنخفض بالنيل بفعل النحت التراجعى لاحد الرويفدات عند مضيق الهوارة . (٢) والواقع أن الاتجاه السائد منذ بول وبيدنل هو الى اعتبار التعرية الهوائية المسئول الرئيسى عن خلق المنخفض فى أرضه الميوسينية اللينة الهشة .

نشأة البحيرة

على العكس من البليوسين ، تتحلق تكوينات البلايستوسين حول جنبات منخفض الفيوم من كل جهة بلا انقطاع ، وذلك على مستوى حدده بيدنل بمنسوب ٢٢ — ٢٣ مترا فوق سطح البحر . ومن ثم فهو يستنتج ان هذه التكوينات رسبت فى بحيرة عذبة كان يغذيها النيل الذى كان ولابد يجرى حينئذ على مستوى اعلى . وينتهى الى ان البحيرة البلايستوسينية هذه كانت بالضرورة فى مساحة بحيرة قارون الحالية ١٠ مرات على الاقل .

وبعد أن اثبت بيدنل وجود هذه البحيرة القديمة الشاسعة ، ذهب الى ان النيل ربما دخل المنخفض حينما كان ينحت ويعمق واديه الى اسفل ، وان الاتصال ربما انقطع لبعض الوقت ثم عاد من جديد حين ارتفع منسوب النيل نتيجة لارساب الطمى . وهو يرى ان هذه البحيرة استمرت حتى العصور التاريخية حين تم ضبطها اثناء الاسرة ١٢ وكانت تعرف ببحيرة موريس(٣) . ومعنى هذا أن بيدنل يقول لاببحيرة واحدة ولكن ببحيرتين تلت احداهما الاخرى.

---

(1) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Paleolithic man and the Nile-Faiyum divide, Chicago, 1929, p. 5 — 11, 66 — 77.

(2) Ball, Contributions, p. 204 ff.

(3) Topography & geology of the Fayum, ibid.

من جهة أخرى تتفق مس جاردنر وكيتون — تومبسون مع بيدنل فى القول بتعاقب بحيرتين ، واحدة فى العصر الحجرى القديم والاخرى فى الحجرى الحديث، وان اختلفت البحيرة الثانية عندهما فى اقتصارها على منسوب ادنى من الاولى نوعا . فهاتان الباحثتان انتهتا الى ان النيل دخل منخفض الفيوم فى البلايستوسين وملأته مياهه حيث كونت بحيرة متصلة به فى العصر الحجرى القديم . وفى البدء وصلت هذه البحيرة الى منسوب ٤٠ مترا فوق سطح البحر . ونظرا لان المياه تتباطأ بالطبع عند دخولها البحيرة قرب الهوارة فقد القت حمولتها الطمية وبنت بها دلتا هى تلك التى يحددها اليوم انثناء او انبعاج خطوط الكنتور الواضح حول الهضبة التى تقوم عليها مدينة الفيوم حاليا . ومن سمك هذه الرواسب يبدو ان البحيرة استمرت لفترة طويلة حقا. وهناك أدلة على جفاف المناخ فى وقت وجودها .

ولكن توالى هبوط البحيرة بعد ذلك بالتدريج على مراحل حتى منسوب ٥ امتار تحت مستوى سطح البحر . وعند هذا الحد انفصلت البحيرة عن النيل وانقطعت الصلة بينهما ، فانقطعت امدادات المياه وجفت البحيرة تدريجيا بالبخر ، بينما تصلبت الرواسب وتعرضت للتعرية . اما الرواسب البحيرية على كنتور + ٢٢ مترا التى اعتبرها بيدنل تحدد شواطىء البحيرة فى العصور التاريخية فليست سوى احدى تلك المراحل المتتابعة .

ومن المحتمل فى تقدير الكاتبتين ان هذه البحيرة القديمة تتفق مع بحيرة بيدنل الاولى التى تكونت والنيل يعمق واديه ، لاسيما ان برواسبها قواقع من نوع قواقع وادى النيل . واخيرا فان هذه البحيرة القديمة ، التى جفت قبل ظهور اهل الفيوم الاوائل ، ليست اذن جدة بحيرة موريس التاريخية كما كان الافتراض سابقا ، وما من بحيرة تالية بلغت هذا المنسوب .

فى العصر الحجرى الحديث ، تمضى كيتون — تومبسون وجاردنر، عاود النيل مبكرا اتصاله بالمنخفض ، فتكونت بحيرة جديدة وصل منسوبها — بدليل عدم وجود شواطىء بحيرية اعلى — الى ١٨ مترا فوق مستوى سطح البحر . وتقترح الكاتبتان بحيرة الفيوم اسما لهذه البحيرة الجديدة ، اذ أن أهل الفيوم الاول كانوا قد ظهروا وقتها .

على ان البحيرة منذ ان حققت ذلك المنسوب اخذت فى الهبوط على مراحل حتى العصور التاريخية . حدث هذا فى اواخر العصر الحجرى الحديث ، حتى وصلت البحيرة الى منسوب — ٢ مترا تحت مستوى سطح البحر . وحدث هذا نتيجة لتناقص التدفق السنوى من جانب النهر من جهة ولتزايد جفاف المناخ من جهة أخرى .

ومنذ بلغت البحيرة ذلك المستوى لم ترتفع اليه او فوقه قط بعد ذلك ، بل ظلت فى انخفاض مستمر دونه طوال العصور التاريخية . واخيرا ، فان هذه البحيرة الثانية والاخيرة والمستقلة والمنفصلة تماما عن البحيرة الاولى القديمة هى التى استمرت فى النهاية الى العصور التاريخية لتكون جدة أو أم بحيرة موريس التى هى بدورها جدة او أم بحيرة قارون الحالية . (١)

الاتصال بالنيل

السؤال الآن هو : كيف بالدقة والتفصيل اتصل المنخفض بالنيل ؟ ثمة نظريتان: نظريةبول ونظريةعوض. وكلتاهما تقولبالاسر النهرى عنطريقالنحت التراجعى ، الآسر هو احد رويفدات الفيوم والمأسور هو بحر يوسف وادى النيل . الا أن الاولى تفترض أن بحر يوسف فرع طبيعى بسيط للنيل ، بينما تجعله الثانية مصرفا مركبا للوادى . كذلك فان الاولى تفترض اتصالا بسيطا تم مرة واحدة ثم استمر بلا انقطاع بين النيل وبحيرة الفيوم ، فى حين تفترض الثانية الاتصال مرتين فصلت بينهما مرحلة انقطاع .

نظريه بول انه فى أوائل البلايستوسين كانت هناك رويفدات قصيرة عديدة تجرى على منحدرات المنخفض وسفوحه ، احد هذه الرويفدات الشرقية النشطة استطاع بالتعرية الراجعة نحو المنبع — يمضى بول — ان يتمدد باطراد شرقا تجاه النيل حتى دقت حافة المنخفض واصبحت كالثغرة أو الجدار الهش ، فانهارت تحت ثقل مياه بحر يوسف ، الذى كان فرعا طبيعيا من فروع النيل ، لتصبح تلك الثغرة هى فتحة اللاهون . هنا غزت المياه المنخفض ، وكان ذلك فى العصر الحجرى القديم الاسفل ، فكونت به بحيرة احتلت حوضه جميعا وبلغ ارتفاعها ٤٠ مترا فوق سطح البحر ، ولذا كانت ابعادها أضعاف أضعاف بحيرة قارون الحالية ، فالمساحة ١٤ مثلا تقريبا وحجم المياه ١٠٠ مثل على الاقل .

هذا ، ومنذ امتلأت بحيرة الفيوم لاول مرة بمياه النيل فى العصر الحجرى القديم الاسفل ، خضعت لعديد من الذبذبات الراسية صعودا وهبوطا بصورة متواكبة ومتزامنة مع ذبذبات النهر نفسه ، الى ان دخلت مرحلة هبوط مستمر وتقلص نهائى منذ العصور التاريخية . وعلى هذا يمكننا أن نقسم تاريخ البحيرة المائى الى ثلاث مراحل اساسية . الاولى مرحلة ارتفاع مطرد ،

(1) G. Caton — Thompson & E.W. Gardner, "Recent geology & neolithic industry of the northern Fayum district", J.R.A.I., 1926, p. 301 — 314; "Recent work on the problem of lake Moeris", G.J., 1929, p. 20 — 60; The desert Fayum, Lond., 1934, p. 36 ff.

وهى مرحلة الملء الاول فى الحجرى القديم الاسفل . الثانية مرحلة ارتفاع وانخفاض فى نبض وتذبذب متعاقب ، وهذه هى اطول المراحل تمتد من بداية الحجرى القديم الاوسط حتى بداية العصر التاريخى ، وكانت نهايتها الهبوط المستمر طوال الحجرى الحديث . المرحلة الثالثة مرحلة هبوط تدريجى ومطرد خلال العصر التاريخى ، الى ان وصلت البحيرة الى مستواها الراهن تحت سطح البحر ، وحتى أصبحت بركة قارون هى مجرد بقاياها الحفرية التزمية . (١)

تلك فى مجملها ومحملها النظرية الاولى فى اتصال الفيوم بالنيل ، نظرية بول . اما بحسب النظرية الثانية التى تدين بها لعوض ، ففى البدء لم يكن ثمة اتصال ، ولكن فى العصر الحجرى القديم الاسفل ، حين كان النيل أعلى من منسوبه الحالى بنحو ٤٠ مترا ، وصلت مياهه الى المنخفض فملأته مكونة به بحيرة ارتفاعها فى مثل ذلك المنسوب تقريبا . ولقد كان الاتصال بين النيل والفيوم مباشرا وحرا ، فحين يرتفع ماء النهر يكون التيار الى البحيرة ، ومن البحيرة الى النهر اذا انخفض . ولكن لم يلبث مستوى النهر أن انخفض كثيرا فانقطع الاتصال بينه وبين البحيرة تماما ، وظل هذا هو الوضع حتى أوائل العصر الفرعونى حين تكون بحر يوسف على الارجح .

فلقد كانت الرويفدات المطرية والمسايل المائية تجرى على جوانب منخفض الفيوم على النحو السابق المألوف . ومن الناحية الاخرى كان فيضان النيل سنويا يترك فى أقصى الهامش الغربى للوادى فى الصعيد الاسفل سلسلة طولية من المستنقعات والغدران back-swamps ، لان ذلك الهامش هو اشد اجزاء الوادى انخفاضا بطبيعته . من هنا نجح احد المسايل المطرية بشرق الفيوم فى أن يعمق مجراه تجاه المنبع نحو هذه المستنقعات ، فانحدرت اليه مياهها واحدة تلو الاخرى تباعا ، بحيث أصبحت مجرى واحدا ينحدر نحو منخفض الفيوم ، فكان هذا المجرى هو بحر يوسف . (٢)

أصل بحر يوسف

وهنا نصطدم بمشكلة أصل بحر يوسف . فمن ناحية نحن قد تعودنا أن نتحدث عن بحر يوسف « كفرع » من فروع النيل الطبيعية أو « كذراع » قديمة منه . فهذا المجرى ، شديد التعرج بل الاكثر تعرجا من النيل نفسه ، والذى يخرج حاليا من ترعة الابراهيمية عند ديروط ، والذى كان بلا شك يخرج من النيل نفسه رأسا، والذى يسير فى أقصى غرب الوادى على هوامشه

(1) Contributions, p. 180 et seq.

(٢) نهر النيل ، ص ٣٣٥ — ٣٣٧ .

الصحراوية حتى يكاد يلامسها احيانا ، هذا المجرى لا يمكن أن يكون قناة صناعية من صنع الانسان وانما هو من صنع الطبيعة . ونظرية الاصل الصناعي ، سواء على يد امنمحمت الثالث فى الاسرة ١٢ أو سيدنا يوسف فى الاسرة ١٧ او حواليها والذى ينسب البحر الى اسمه المفترض فى النظرية ، هى نظرية لا دليل عليها تاريخيا او جغرافيا رغم شيوعها . (١) ولهذا فان البحر لا مفر فرع طبيعى من فروع النيل . وهذا فعلا ما يقوله لوران (٢) ، وهو كما راينا الراى الذى أخذ به بول واعتمد عليه فى تفسير الاتصال بين النيل والفيوم .

غير اننا من الناحية الاخرى نرى كيف رفض عوض هذا الراى التقليدى وكيف طرح نظرية اصيلة وثاقبة فى اصل البحر . فهو يلاحظ بحق أن بحر يوسف يمثل ظاهرة شاذة فى جغرافية الوادى ، « يوشك الا يكون لها نظير فى جغرافية اى نهر آخر » ، فهو ليس « رافدا » للنيل بطبيعة الحال ، ولكنه فى الوقت نفسه ليس « فرعا » منه لانه يخرج من النيل فى منتصف جذع الصعيد وقبل راس الدلتا بنحو ٤٠٠ كم . (٣)

ولنا هنا ان نضيف انه لو صح ان بحر يوسف كان فرعا للنيل ، لكان معنى ذلك ان دلتا النيل انما تبدأ قرب اسيوط لا عند القناطر الخيرية ، ولكان نصف الصعيد الاسفل برمته جزءا من دلتا النيل ! وهذا بالطبع وضع غير مقبول ولا صحيح علميا ، اذ ليس هناك فى التضاريس والسطح ما يدعو الى أن يبدأ تفرع النهر فى تلك الاحباس العليا جدا ، كما ان اليوسفى نفسه مجرى متواضع الحجم والقطاع لا يقارن قط بفروع الدلتا الضخمة .

والحقيقة ان اليوسفى فى النيل الاسفل اشبه شىء باليازو Yazoo فى المسسبى الاسفل ، تلك الشعبة المتعرجة التى تخرج من النهر لتبتعد عنه كثيرا ثم لتعود اليه فى النهاية بعد مسيرة بضع مئات من الكيلومترات ، تاركة بينها وبين النهر الاب « جزيرة » نهرية ضخمة بالغة الطول . ولولا أن اليوسفى ينتهى الى منخفض الفيوم لعاد حتما الى النيل قبل القاهرة تاركا بينهما « جزيرة » نهرية ضخمة مماثلة .

ومن هنا تبدو نظرية عوض ولها وجاهتها . وهى بهذا انما تعنى ان اليوسفى فى الاصل بقايا ، ولا نقول نفاية ، صرف الفيضان الطبيعى ، جمع

---

(١) السابق ، ص ٣٣٨ ،

Karl Butzer, "Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times", B.S.G.E., 1960, p. 14.

(٢) ص ١١ — ١٢ ، ٥٣ .

(٣) ص ٣٣٤ — ٣٣٥ .

وصرف عقدا من المستنقعات والبرك والبحيرات الهامشية فى خط واحد ، وانه تكون من الشمال الى الجنوب اى من اسفل الى اعلى وليس العكس ، اى نشا عكسيا او رجعيا من المصب الى المنبع ، وانه ــ اخيرا ــ قد نجح فى ان يكون لنفسه بالتدريج ضفافا عالية تحمى مجراه بعد أن كانت مياه الفيضان تطغى عليه فيختفى تحتها تماما أو تقريبا . واذا كان المنخفض بمعنى ما قد « أسر » بحر يوسف فى البدء ، وبالتالى نهر النيل كله من خلفه ، فان النيل لم يلبث بكل معنى أن استولى عليه تماما فأدخله واديه « ودورته الدموية »، اقصد هيدرولوجيته ، وجعله جزءا لا يتجزأ من نظامه النهرى الموحد .

والبحر بهذا كله ليس فرعا للنيل ولا رافدا ، لا هو ابو الفيوم ولا هو ابنها ، ولكن وليد العلاقة الطبوغرافية والهيدرولوجية الخاصة بينه وبين النهر . فانما هو « مصرف » طبيعى نشأ بطريقة غير طبيعية ، ثم تحول على يد الانسان الى « رياح » غير عادى بطريقة عادية كما قد نقول .

ومن هذا الباب الاخير بالدقة يدخل العنصر الاصطناعى الوحيد فى تاريخ البحر او جغرافيته . فلئن كان هناك من قطاع صناعى فى اليوسفى فهو فقط مخرجه من النيل ، حيث وصله الانسان به بلا شك لتنظيم اعمال الرى . اول اتصال للبحر بالنيل كان طبيعيا بالتأكيد ، الا ان الانسان عدله بعد ذلك واعاد وصله ونقله كثيرا . وهاتان الحقيقتان مفتاح يفسر كثيرا من الظاهرات اللافتة .

فاولا ، من المرجح جدا ان اول اتصال طبيعى تم فى منطقة شمال مدينة اسيوط ، حيث يتحدد المأخذ الحالى اليوم ايضا ، وليس من مكان سواها سواء اعلاها او ادناها . ذلك لان هذا الموضع هو الوحيد الذى تصل فيه الصحراء الى حافة النهر مباشرة أو تكاد . فهاهنا فقط يمكن لليوسفى أن يحفر بأسهل طريقة اقصر مجرى يوصله بالنهر . بدليل آخر هام ، وهو أن هناك مايزال مجرى طبيعى شمال اسيوط يستخدم حاليا كالطرف الشمالى للترعة السوهاجية .

ثانيا ، من الثابت كذلك ومع ذلك ان مأخذ اليوسفى لم يكن دائما ثابتا ولا حيث هو الآن بالضرورة ، بل كان مذبذبا عادة واعلاه احيانا . ويبدو أن الانسان كان باستمرار يصعد بهذا المأخذ الى حبس اعلى واعلى كلما ساءت حال مجراه وضاقت سعته بالاطماء . يوحى بهذا نص النابلسى المعروف عن فشل فتح فوهة جديدة لراس المنهى ــ اى اليوسفى ــ تحت وليس فوق فوهته المختنقة بالرواسب . (١)

---

(١) السابق ، ص ٣٣٧ ــ ٣٣٩ .

بل إن لدينا ، على اية حال ، نصا صريحا وحاسما . فابن عبد الحكم ، بعد ان يميز فى بحر يوسف بين قطاعين : فرع الفيوم من اللاهون حتى نهايته فى الفيوم وفرع المنهى من اللاهون حتى ماخذه من النيل ، يحدد هذا الماخذ بمنطقة « صول » بين مراغة واخميم . ويجد المحقق ان هذا التحديد يتفق مع سوهاج الحالية ، وان المجرى الاضافى يتفق بالتالى مع الترعة السوهاجية ، وان السوهاجية اذن كانت جزءا من بحر يوسف . (١)

ومن الواضح ، ثالثا واخيرا ، ان فم البحر بعد هذا واثناء حركته المتكررة صناعيا ما بين الشمال والجنوب قد عاد الآن فاستقر حيث بدأ فى الاصل بصفة طبيعية عند اسيوط . عود على بدء يعنى ، الا ان المغزى الجغرافى هذه المرة غير مباشر او محتم ، فانما هى صدفة جغرافية بقدر ما هى صدفة تاريخية .

بناء الوادى

عملية البناء

حسنا ، منذ ظهر النيل فى الميوسين ، كيف اذن بنى واديه ؟ كيف ، بعبارة اخرى ، تكون « حشو الوادى او ملوه valley-fill » ، كما يسمى ، الى ان اتخذ سمكه وسمته واديه الراهن فى اللحظة الحالية ؟ فى الميوسين ، كما نعلم ، اقتصر النيل فقط على واديه الصعيدى الذى كان يجرى فوق ارضية ايوسينية هى التى يتكون منها سطح الهضبة ، بينما كانت الدلتا خليجا بحريا تركيبيا مثلث الشكل كجزء من بحر الميوسين . رواسب هذا الخليج الميوسينى لم يصل اليها الحفر اطلاقا ، ولهذا فلا دليل مباشر على وجودها تحت قاع الدلتا ، ولكن المرجح جدا انها توجد فعلا وانما على اعماق سحيقة . فيما عدا هذا فان رواسب الخليج البليوسينى الذى غمر كلا الدلتا والوادى هى نقطة البداية المشتركة بينهما ، وهى بذلك اول « بطانة » موحدة تبطن قاع وادى النيل المصرى بأكمله .

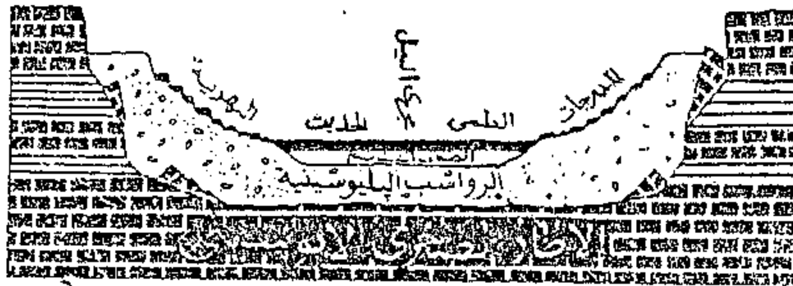
غير ان معنى هذا ، من جهة اخرى ، فارق استرتيجرافى ابتدائى بين الدلتا والوادى : فبينما تستقر طبقات البليوسين مباشرة على قاعدة ايوسينية بلا فاصل فى الوادى ، فانها فى الدلتا قد ترقد على الارجح على طبقة ميوسينية . وفيما عدا هذا فان تتابع التكوينات الجيولوجية بعد ذلك فى البلايستوسين والحديث واحد فى الدلتا والوادى على السواء . وبهذا يكون

(1) O. Toussoun, "Mémoire sur les branches du Nil. Epoque arabe" M.P.I.E., t. 4, 1923, p. 70.

بروفيل التتابع الاستراتيجرافي في المنطقتين هو كالآتي : الدلتا : ايوسين (أ) — ميوسين — فبليوسين — فبلايستوسين ، الوادي : ايوسين — لاميوسين — بليوسين — فبلايستوسين . (١)

فاذا عدنا بشيء من تحليل الى البليوسين ، وجدنا الخليج البليوسيني يمتلىء بالرواسب الفيضية والخليجية الاصل المكونة اساسا من الزلط والحصى والحصباء والرمال التي جلبتها اليه روافده ومجاريه الجانبية والردش المنهال عليه downwash . اي ان مصدر هذه الرواسب هو مصدر شرقي لا جنوبي ، هو أودية الصحراء الشرقية لا منابع النيل العليا . وبعض من هذه الرواسب يظهر على جانبي الوادي بامتداد بعض قطاعاته ، وكذلك عند فوهات اودية الصحراء الشرقية حيث كشفته التعرية للعيان ، كما يظهر على هوامش الدلتا الخارجية وأطرافها الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية .

هذه التكوينات البليوسينية بها وحدها فقط يبدا الاساس الصخرى القاعدي للدلتا اى الصخور القاعية bed-rock . وهذا الاساس لم يصل اليه الحفر قط في مكان ما من الدلتا بل والوادي حتى الآن . ففي الدلتا وصل الحفر ترب الزقازيق الى عمق ١١٥ مترا ، وقرب ابو قير الى عمق ١٦٣ مترا، وفي الصعيد في منطقة سوهاج الى عمق ١٥٠ مترا ، كل اولئك دون ان يصل الى الصخور القاعية . والشيء المؤكد ، لهذا ، ان الخليج البليوسيني كان أعمق مما قد يتبادر الى الذهن . ومن الناحية الاخرى ، فاذا كنا نفتقد بهذا الدليل المباشر على بليوسينية قاع الدلتا ، فان المرجح منطقيا انه يتألف من صخور جيرية بليوسينية اسفلها صخور جيرية اخرى ميوسينية مما نشاهده فعلا على جانبي الدلتا شرقا وغربا .



شكل ٧ — قطاع نموذجي لوادى النيل في الصعيد .

[من بول]

(1) Ball, Contributions, p. 25 ff.

بناء الدلتا

ثمة كذلك فارق آخر فى عملية البناء والنمو بين الوادى والدلتا . ففى الوادى ، العملية بسيطة نسبيا ، تتم افقيا نحو الجانبين اى بالعرض ، ربما بالاضافة الى اعلى اى بالارتفاع . اما فى الدلتا فان العملية معقدة تتم جانبيا واماميا اى على كلا المحورين العرضى والطولى ، فضلا عن الارتفاع الراسى. وغنى عن القول ان الدلتا بدأت تتكون من الجنوب اولا . وقد حتم هذا وساعد عليه انفساح الوادى فجاة عند منطقة القاهرة بين كتلتى المقطم شرقا وابو رواش غربا حيث تنتهيان هناك فجاة كذلك . وبالتدريج تقدمت الدلتا نحو الشمال على حساب البحر . ومن جانبه فقد ساعد هذا بهدوئه كبحر شبه مغلق يخلو من المد والجزر العنيف والتيارات المائية الحادة ، بالاضافة الى ضحولة الساحل نسبيا .

على انه ليكون من الخطأ الجسيم ان نتصور ان الدلتا بذلك نمت نحو الشمال باستمرار واطراد ودون ارتداد . فكما سنرى ، كان ساحل البحر خلال البلايستوسين وغيره خطا ديناميا الى اقصى حد ، يتأرجح ويتذبذب ما بين الشمال والجنوب ، متجاوزا حده الحالى تجاه الشمال بعدة كيلومترات احيانا وقاصرا عنه احيانا اخرى تجاه الجنوب بنفس الدرجة او اضعافها . اى ان الدلتا كانت تتذبذب فى نموها ما بين الشمال والجنوب والتمدد والتقلص والطول والقصر . فكانت احيانا تتقدم شمالا واحيانا تتراجع جنوبا، كانت احيانا اطول واكبر مما هى الآن واحيانا اخرى اقصر واصغر .

وفى البدء ، فى مرحلة التكوين والنشأة ، كانت عملية الارساب تأخذ شكلا وطبيعة مختلفة تماما عما نعرف اليوم . كانت فروع النيل عديدة للغاية وشديدة التغير . وكان كل واحد منها يكون لنفسه داخل الخليج الاستيوارى ضفتين طبيعتين مرتفعتين غير منتظمتين على جانبيه ، تتقدمان بالتدريج نحو البحر حتى حوالى الساحل الحالى . وبهذا كان الطمى يكون عديدا من الجزر المتطاولة التى اخذت تدريجيا تتصل ببعضها البعض . او بالعكس كانت فروع الدلتا العديدة تمزق اليابس الوليد الى كتل عديدة من الجزر الضخمة المتباعدة تفصلها مستنقعات وخلجان ومصاب خليجية شتى .

عموما كان نمو الدلتا يتم على شكل خطوط والسنة طويلة متراصة من الرواسب والشطوط على محاور طولية متشععة فى قلب الخليج وداخله . ولكن ما ان تصل هذه العملية الى حدود الاستيوارى النهائية حتى تتوقف ، حيث تلتقى رواسب الطمى بتيار البحر السفلى فتكف عن التقدم . (١) وهناك

(1) De Morgan, op. cit., p. 43 — 4.

تتحول بالتدريج وتحت تاثير التيـار البحرى الى شـطوط رملية وبحيرات ساحلية تتعاقب، وتتراص ممتدة على المحور العرضى لتغلق الدلتا الوليـدة بقـدر الامكان .

بعد هذا اخذت رواسب الفروع تردم ما بين تلك الجزر او الكتل الجزرية وتملأ فجواتها ، خاصة فى الجنوب ، وتلحمها فى كتلة واحدة رصيفة ، بينما راحت الشطوط والبحيرات الساحلية تتقدم خطوة خطوة الى الامام . ومن المحتمل ان ساحل الدلتا فى ظل هذا النمو كان أقرب الى التعرج الشـديد بروزا ونتوءا وخلجانا وشروما . ولعل نمط الدلتا فى ذلك الحين كان أقرب لذلك الى ما يسـمى نمط قدم الاوزة goose-foot delta ، على غـرار ما توصف دلتا المسسبى اليوم ولكن على نطاق اكبر واضـخم . (١) ولـكن توزيع رواسب الطمى بواسطة التيار البحرى هو الذى سوى الساحل بعد ذلك على شكله الخطى المنتظم المعروف .

اخيرا ، وفى المراحل التالية بعد ان اصبح الجنوب أكثر تماسكا والتحاما وتجانسا ، انتقلت الصورة الممزقة السابقة الى القطاعات الشمالية ، وهكذا بالتدريج الى ان اكتملت الدلتا بصورتها الحالية . وعلى الجملة ، يمكن القول بان الجنوب اقدم دائما من الشمال والشمال احدث دائما فى الدلتا ، كما ان الساحل كان يتطور باستمرار من خط شديد التعرج الى خط اكثر انسـيابية واستواء .

وفيما بين القطبين فلعل نمو ارض الدلتا لم يكن موحدا معدله فى كـل اجزائها من الراس الى القاعدة او فى كل مراحله من البداية الى النهـاية ، وانما كان يتباطأ ويقل كلما اتجهنا شمالا . وبالتالى كان تقدم الدلتا شـمالا يضعف ويتضاءل كلما تقادم بها العهد . تفسير ذلك ان معدل النمو فى الجنوب، فى حمى قلب الخليج الاسنيوارى الدفين ، لابد كان اكبر واسرع منه كلمـا تقدم شمالا واقترب من البحر العريض بتياراته المتلاطمة وخاصة تياره السفلى الجارف المتجه شرقا . ذلك ايضا بالاضافة الى تزايد عمق الخليج شمالا ، فضلا عن تزايد عرض الدلتا بانفتاح مروحتها .

لهذه الاسباب الثلاثة نستطيع ان نفترض مثلا أن تكوين قطاع الخمسين كيلومترا الاخيرة او السفلى او الشمالية القصوى من الدلتا بكامل عرضـه من ساحل الخليج المثلثى الى ساحله الآخر قد استغرق ارسابا وملئا وظهورا اضعاف الزمن الذى استغرقه قطاع الخمسين كيلومترا الاولى او العليـا أو

(1) E. de Martonne, A shorter physical geography, trans., Lond., 1948, p. 251.

الجنوبية القصوى من الدلتا بكامل عرضه من الصحراء الى الصحراء . وهذا هو السبب الذى يفسر بقاء المستنقعات والجزر العديدة فى شمال الدلتا الى وقت متأخر للغاية حتى فجر التاريخ البشرى وحتى الفرعونى .

كم استغرقت هذه العملية ، من المستحيل أن نحدد . ولكن يقينا كانت عملية ملء الدلتا بطيئة للغاية ، ولم تختف المستنقعات والبرك منها الا بالتدريج الشديد . ولعل ذكرى هذه المرحلة هى التى انعكست فى رواية كهنة المصريين القدماء لهيرودوت من ان الدلتا كلها ان لم تكن مصر جميعا كانت تحت المياه وان الدلتا أحدث عهدا ووجودا من الصعيد ، تلك الرواية التى اثارت جدلا كبيرا حول صحتها وتفسيرها سواء طبيعيا او بشريا .

فقد تساءل البعض عما اذا كان معنى هذا أن الدلتـــا لم تكن موجودة كليا او جزئيا حين كان الصعيد من قبل مسكونا ومعمورا فضـــلا عن كونه موجودا بالطبع . كذلك جادل البعض فى مقولة هوميروس على هذا الاساس عن تقدم الدلتا على حساب البحر وكسـبها منه ، « نظرية طغيان الدلتــا encroachment of the Delta » ، واختلفوا أصحيحة هى أم خاطئة .

وحقيقة الامر ان القضية كلها قضية توقيت لا حقيقة ، وان هذا الجدل انما يخلط البعد الطبيعى بالبشرى او الجيولوجى بالتاريخى . فمما لا شك فيه ان مينا حين دخل الدلتا وجد بها كثيرا من الجزر والمستنقعات ، اذ انه فى ذلك الوقت ، أى قبل ٥٠٠٠ سنة من الآن ، كان مستوى سطح الدلتا اقل من مستواه الحالى بنحو ٥ أمتار على الاقل (وليس ٧٠٠٠ سنة ، ٩ امتـــار على التوالى كما يقول دى مورجان) ، وذلك بحساب ارساب طمى الفيضان السنوى المعروف والبالغ ١ ملليمترا كل سنة . وعلى اية حال فمن المؤكد أن سطح الدلتا فى تلك المرحلة لم يكن ذلك السهل المنتظم المنبسط الـــذى نرى اليوم . بل كانت الضفاف الطبيعية العالية ترتفع على جانبى فروع النهـــر العديدة ، وكثبان الرمال الساحلية تمترضها فى كل اتجاه ، بينمـــا الجزر من مختلف الاحجام تترامى داخلها والمستنقعات والبحيرات تفصل بينها ... الخ .

من الناحية الاخرى ، فليس صحيحا ان الدلتـــا لم تكن قـــد تكونت أو ظهرت حين كان الصعيد قد اكتمل ارضا وسكانا . وانما الصحيح ان الدلتا وان كانت بداهة احدث نشأة واكتمالا من الوادى فيزيوغرافيا ، فان المقصود هنا هو المقياس الطبيعى لا البشرى . وفيما عدا هذا فلا جدال ان الدلتـــا كانت قد نشأت وتكونت جميعا قبل العصر التاريخى وظهور العمران وقيـــام الحضـــارة فى مصر الوادى . وهى بالقطـــع لم تتكون أو تبزغ فى وقت كان الصعيد فيه معمورا ماهولا على [illegible] . والمصريون انفسهم ذكروا لنا ان

بوصيريس وتابوصيريس وبوتو وبيلوزيوم ، وكلها فى اقصى الشمال ، وجدت حتى فى أوائل ايام اوزيريس وحورس الاسطورية ، يعنى انها قديمة جدا .

بالمثل ، فليس من شك أن شمال الدلتا تكون فى عصر لاحق لجنوبها وان المستنقعات بقيت فى الشمال الى عصر متاخر شهدته بدايات عصر الاسرات والفرعونية كما شهدت ايضا اضمحلالها وتقلصها وانحسارها تدريجيا نحو الشمال الاقصى . اما نظرية طغيان الدلتا على البحر فصحيحة هى الاخرى من حيث المبدأ طبعا ، ولكن فى حدود الخليج الاستيوارى المثلثى ، اما خارج ذلك وبعد ذلك فانها ليست واردة لان النمو قد تباطأ بشدة والى حد التوقف تقريبا . (١)

بنية الوادى

مكونات البنية

فوق هذا الاساس الصخرى ، هناك ثلاثة تكوينات اساسية ، تقابل ثلاث مراحل حاسمة ، تصنع معا جسم الوادى والدلتا وتتتابع من الاقدم الى الاحدث اى من اسفل الى اعلى على النحو الآتى : رواسب اسفل الدلتا ، الطمى القديم ، الطمى الحديث . وثلاثتها عالمية التوزيع فى الوادى والدلتا ، ولكن كلا منها يخفى معظم ما تحته ، ولهذا لا يظهر اقدمها الا بعيدا على الاطراف والهوامش القصوى ، بحيث تكاد تستقر فوق وداخل بعضها البعض كطاقم من الاطباق الطباقية الضحلة nest of saucers بصورة تقريبية .

وقبل ان نعرض بتفصيل لكل تكوين من هذه الثلاثية ، وكصورة عامة ، يعطى الجدول الآتى — عن فورتو — القطاع العادى السائد فى ارض مصر بحسب تكوين وعمق شرائحها من اعلى الى اسفل . (٢)

الشريحة	التكوينات
صفر — ٥ امتار	طين صلب يتراوح الى طين رملى
٥ — ١٠ امتار	طين رملى
١٠ — ١٥ مترا	رمل طينى
١٥ — ٢٠ مترا	رمل غنى بالميكا
٢٠ — ٢٥ مترا	حصباء
٢٥ — ٣٠ مترا	طبقة سفلى من الطين عادة
٣٠ — ٤٠ مترا	رمل خشن وحصباء غليظة

---

(1) De Morgan, p. 43 — 4, 173 — 4; Wilkinson, Manners & customs, p. 4 — 10.

(2) R. Fourtau, "Contributions à l'étude des dépôts nilotiques". M.I.E., t. VIII, 1915 p. 59 ff.

رواسب أسفل الدلتا

هذه تكون الفرشة الاساسية لرواسب الدلتا الاحدث جميعا ، ولهذا تعرف باسم « رواسب أسفل الدلتا او رواسب الدلتا السفلية او رواسب ما تحت الدلتا sub-deltaic deposits » . نشأتها ترجع الى البلايستوسين ممتدا حتى العصر الحجرى القديم الاوسط . (١) مصدرها روافد ووديان جبال البحر الاحمر الجارية فى العصر المطير ، حين لم يكن النيل فى مصر قد اتصل بعد بالمنابع العليا فى السودان والحبشة . اى ان اصلها محلى مصرى بحت ، اى شرقى لا جنوبى بالتالى .

وبحكم مصدرها ووسائل حملها ونقلها بالاضافة الى قصر رحلتها نسبيا، كانت رواسب خشنة غليظة من الزلط والحصى والحصباء والرمل ، جلبتها تلك الاودية السيلية القوية والقت بها فى قاع وادى النيل ودلتاه وفرشتها عليه كاول فرشة أو بطانة رسوبية اساسية وثيقة . ولهذه البطانة فائدة حيوية كبرى مرتين : الاولى انها بمساميتها الشديدة تمتص قدرا كبيرا من مياه الفيضان المتسربة راسيا ، فتمنع كما سنرى تحول الوادى الى مستنقع عظيم لا يكاد يصلح للاستغلال ، والثانية انها للسبب نفسه هى موطن المياه الجوفية الطبيعية الاول والامثل تحت سطح الوادى (كانما قدر للمياه الجوفية فى مصر جميعا واديا وصحراء ان ترتبط جيولوجيا بعناصر صحراوية ما بطريقة ما) .

رواسب أسفل الدلتا ليس معروفا بالضبط سمكها او مدى عمقها . لكن المؤكد ان هذا السمك ليس بالهين او البسيط ، كما ان من الثابت ان عمقها اسفل سطح الدلتا ، اى بعدها وغورها عنه ، يزداد كلما اتجهنا شمالا . فهى تبعد عن سطح الارض نحو ٨٫٥ متر فى منوف ، ١٥ مترا فى شبين الكوم وطنطا ، ٣٥ مترا فى اميوط ، ٤٢ مترا فى الشمارقة ، واخيرا ٤٣ مترا فى رشيد . (٢)

المهم انه فى هذه الرواسب ، بعد ان انحسر البحر عنها ، اخذ النيل خلال البلايستوسين يحفر مجراه النهائى ويعمق واديه اكثر فاكثر . فبدأت فروع النهر ومجاريه تقطعها فى طريقها الى الشمال وراحت تعرى الاجزاء الهشة اللينة منها وتفتتها ثم توزع مفتتاتها على وجه الدلتا ثم منها الى البحر . حدث هذا بصورة ناجزة فى العصر الحجرى القديم الاعلى حين هبط مستوى البحر بنحو ٤٣ مترا كاملة دون مستواه الحالى ، فجدد نشاط النهر بصورة

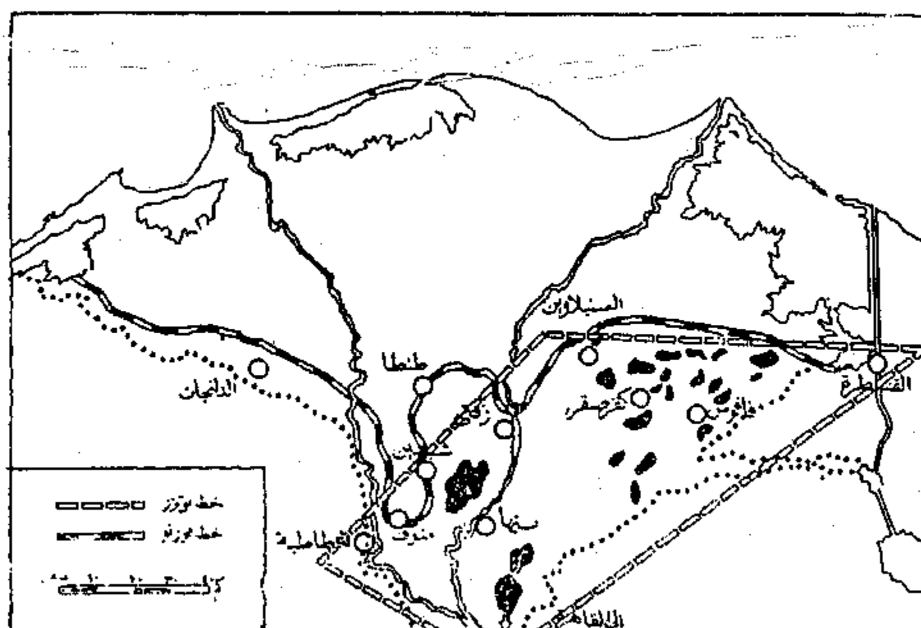
(1) Ball, Contributions, p. 25 ff.

(2) Fourtau, op. cit., p. 60, 90 ff.

عارمة ، فاخذت مياهه تكتسح تلك الرواسب اكتساحا يكاد يكون غطـائيا شاملا والقت بها فى البحر ، الا ما صمد منها لصلابته وخشـونته فعجز عن ازالتها وظلت باقية كالشواخص الجغرافية أو الشواهد الجيولوجية .

وربما ساعدت حركة نهوض الارض فى البلايستوسين على تصـديع وتشقيق هذه الرواسب ، مما سهل عمل التعرية المائية فى هذه الشقوق أو عجل بتعميقها . هذا بينما صمدت الاجزاء الصلبة منها للتعرية سواء منهـا النهرية أو الجوية وظلت تقاوم عملية التـآكل والتحات من حولهـا ، وان تقلصت رقعها بالتدريج الى ان بقيت منها نواتها الاصلب قائمة بين أذرع وفروع الدلتا وشاخصة فوق مستوى السـطح العام على شـكل جزر من الحصى والرمل الغليظ ، تتوالى وتتراكم حول وتحت اقدامها الرواسب النهرية التالية وتغطى أسافلها وتقلص باطراد من مساحتها لكن دون ان تنال منها كثيرا .

ويصل ارتفاع بعض هذه الجزر الى ١٣ مترا فوق مسـتوى سـطح الطمى الحالى . ومعنى ذلك أن هذه الجزر تكونت لابد فى وقت كان ارتفاع البحر يزيد على ارتفاعه الحالى ، وذلك بنحو ١٦ مترا على الاقل كما يقدر . كذلك فان معناه ان مساحة هذه الجزر اليوم هى اقل بكثير جدا مما كانت منذ ١٠٫٠٠٠ أو ٢٠٫٠٠٠ سنة . تلك الجـزر هى ما يعرف باسـم « ظهـور السلحفاة turtle — backs » — تسمية هيوم — وهى تسمية على مسمى حقا ، حيث تبدو وسط محيط الطمى كشطوط حصوية أو تلال رملية محدبة مقوسة .



شكل ٨ ـ الرمل فى الطين او الصحراء فى الوادى : ظهور السلحفاة .
[عن فورتو وموتزر]

وظهور السلحفاة ، التي تنتشر اساسا فى جنوب وجنوب شرق وشرق الدلتا كأرخبيل منثور يتبلور فى عدة بؤرات أو نويات معينة ، ظهور السلحفاة كما ذهب بول ما هى اذن الا الاجزاء الاصلب والبارزة من رواسب الدلتا السفلية بقيت كاندساسات محلية فوق مستوى التراكمات الطبنية التالية والاحدث . أولا بدليل تركيبها ، فهى تشبه فى تكويناتها الرملية الحصوية رواسب المدرجات النهرية التى تتعاصر معها ايضا فى النشأة . ثانيا بدليل موقعها فى جنوب الدلتا دون شمالها ، بحكم قرب طبقتها من سطح الارض فى الجنوب وغورها المتزايد فى الشمال . (١)

غير ان هذا يثير نظرية اخرى ، نظرية ساندفورد وآركل ، ترد نشأة ظهور السلحفاة هذه الى فعل السيول ، ولا تبدو بذلك متسقة فى سياق تكوين الدلتا الفيزيوغرافى والاستراتيجرافى السابق . فحسب هذه النظرية فان مياه السيول المندفعة فى أودية الصحراء الشرقية المجاورة والجارية اثناء البليوسين والبلايستوسين حملت مفتتاتها وارسبتها حيث هى اليوم جزرا رملية كظهور السلحفاة . وتستند النظرية الى قرب موقع هذه الجزر من الصحراء الشرقية حيث تنتشر الاودية الجافة بكثرة اليوم . (٢)

ولقد يمكن ان يضاف فى صفها أيضا نمط توزيعها الجغرافى . فاغلبيتها طولية ، محورها السائد جنوبى شرقى — شمالى غربى ، ثم هى تنتشر عادة فى ازواج متقاربة متوازية ، واخيرا فانها الى حد ما تقل حجما كلما اتجهنا شمالا . فبهذا النمط التوزيعى يمكن تصورها وقد جمع بينها واد سيلى آت من الجنوب الشرقى ثم رسبها على كلا جانبيه خطوة خطوة حتى نهاية مصبه.

غير ان الرد ان السيول انما تفرش ارساباتها النهائية افقيا فى دالات لا راسيا فى تلال وعلوات كظهور السلحفاة . ثم ان هذا الفرض يجعل هذه الرواسب نقطية بحتة داخل رقعة محلية محدودة من الدلتا ، فى حين ان المعروف انها توجد كفرشة غطائية شاملة فى كل الدلتا الا انها سفلية خفية هى طبقة رواسب ما تحت الدلتا .

من ناحية اخرى يذر شاهين سؤالا احتماليا — دون أن يجيب عليه — من شأنه ان يربط اصل ونشأة تلال ظهور السلحفاة بتلال الكثبان الرملية الساحلية . « . . . هل كانت هذه التلال » ، يتساءل هو ، « مناطق تحصرها المجارى القديمة لفروع دلتا النيل ، أو يمكن اعتبارها شريطا ساحليا للكثبان

(1) Ball, Contributions, p. 31 et seq.

(2) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Paleolithic man and the Nile Valley, Lower Egypt, Chicago, 1939, p. 41, 74.

الرملية الساحلية عندما كان الساحل القديم فى هذه المنطقة ؛ ولماذا لا توجد فى اجزاء اخرى على طول ذلك الساحل ؟ ، وهل عوامل التعرية المختلفة ازالت اجزاءها على طول ذلك الساحل ؟ ، ام ان الكثبان الساحلية لم تكن واضحة الا فى هذه المنطقة ؟ » . (١)

ولئن صح هذا الفرض الواعى ، لجاز لنا ان نتساءل بدورنا لم لم تظهر هذه الظهور على مدى عديد خطوط السواحل القديمة فى وقفاتها المتتابعة فيما بين جزرها الحالية فى الداخل وبين كثبان الساحل الحالى ؟ ولحق لنا ايضا ان نفترض أن مصير تلال كثبان الساحل الحالية ، فى المستقبل الجيولوجى البعيد طبعا ، هى الى أن تتمزق وتتفرق وتستحيل جزرا مبعثرة فى وسط محيط طمى الدلتا المتقدمة حينئذ اكثر كثيرا الى الشمال . ولوجب أخيرا أن تتجانس منيرالوجية الرمال والتلال فى كلتا المجموعتين تجانس القرابة ووحدة الاصل والتكوين : ظهور السلحفاة وكثبان الساحل . الى آخره ، الى آخره . قضية نيرة ، ولكن واضح بالدرجة نفسها انها بحاجة الى بحث حقلى معملى كامل .

الطمى القديم

على اية حال ، بعد وفوق طبقة رواسب ما تحت الدلتا ، تاتى الرواسب النيلية . وبها فقط يبدأ طمى النيل يساهم فى تكوين الوادى ، وبذلك وحده يبدأ المصدر الجنوبى للرواسب النيلية لاول مرة . اما قبل ذلك فلم يكن النيل المصرى على اتصال بالمنابع العليا والحبشة ، وكان مصدر رواسب الوادى هو المصدر الشرقى من اودية جبال البحر الاحمر . كذلك فمعه ، هذا الطمى النيلى ، ننتقل اخيرا الى نهايات البلايستوسين والهولوسين بمراحلهما المختلفة .

ولا يقل سمك هذه الرواسب النيلية فى مجموعها وبأنواعها المختلفة عن ٣٥ — ٣٦ مترا ، حيث وصلت آبار المجسات التى حفرت فى الدلتا الى هذا العمق دون أن تصل الى نهايتها ، مما يدل على أن سمك هذه الرواسب اعظم مما قد نظن لاول وهلة . غير انها تنقسم سواء فى الصعيد او فى الدلتا الى نوعين اساسيين : الطمى القديم ، والطمى الحديث .

---

(١) شاهين ، «نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الجيومورفولوجية» ، ص ٩٢ .

الطمى القـديم هو اول دفعة وصلت مصر من رواسب الحبشـة بعد اتصالهما ، ولذا فهو بلايستوسينى بحت ، ويعرف أيضا باسم طمى العصر الحجرى القديم الاعلى Upper Paleolithic Silt (تسـميه سـاندفورد وآركل) أو الصلصال السـبيلى Sebilian Silt (تسمية فينيار) ، كما يسميه البعض احيانا الطمى الطوفانى diluvial ، تمييـزا له عن الطمى الحديث alluvium .فيزيقيا ، لايختلف هذا الطمى القـديم كثيرا عن لاحقه الطمى الحديث ، الا انه اكثر خشونة وغلظة واشد صلابة وتماسكا لان نسبة الرمل به اكثر والطين اقل . كذلك لايفترق مظهره عن الطمى الحديث فيما عدا انه افتح لونا او بالاصح أقل سوادا وسـواده اقل قتامة ، ولكنه لايكاد يقل خصوبة . وهو اخيرا اكبر سمكا من الطمى الحديث بكثير .

يظهر الطمى القديم على السطح خارج مصر فى شمال السودان ممتدا منه الى اواسط الصعيد ، ثم يختفى شمال ذلك تحت طبقة الطمى الحديث ، كما يظهـر فى جميع القطـاعات على هوامش الوادى خاصة عند افواه الاودية الصحراوية وهو يـكاد يسـدها بعد ان كشـفته التعـرية . لـكنه حين وحيث يظهر على السـطح لا يظهـر كنطاقات متصـلة بل متقطعـة لان التعرية ، من قدمه ، أزالت قطاعات منه وقطعته . كذلك فقد يظهر مرتبطا ببعض المدرجات النهرية القديمة خاصة مدرج ٣٠ مترا .

بعد حلفا ، وداخل مصر ، يمكن رؤية الطمى القديم برواسبه ومدرجاته تلك فى بقع كثيرة من النوبة مثل أشكيت وابوسـمبل وقسـطل وبلانه وارمنا وتوشكى وعنيبه وكورسكو والدكه وقورته . وعند أرمنا بصفة خاصة تتسع مساحاته ويزيد سمك طبقاته . كذلك فانه هو هذا الطمى القـديم وحـده الذى يظهر على السطح ويملأ المجريين القديمين للنهر فى شرق حوض مدينة اسوان على ارتفاع نحو ٣٠ مترا فوق مستوى السـهل الفيضى(١) . ثم فى سهل كوم امبو ، الذى هو المصب المشترك لواديى شـعيت والخـريط ، تنتشر وتتكدس هذه التكـوينات بنوع خاص ، ولذا تاتى تسـميتها المرادفة بالطمى السبيلى مناسبة للغاية حيث تستمد الحضارة السبيلية اسـمها من احد مواقع ذلك السهل وهو قرية كوم سبيل .

عمق هذا الطمى تحت السطح يقل باطراد من الجنوب الى الشمال . فعند وادى حلفا يقع على ارتفاع ٣٠ مترا فوق مسـتوى الوادى ، تنخفض الى ٦ امتار فقط عند الاقصر ، حتى اذا ما وصـلنا الى نجع حمـادى وقعت

---

(1) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Paleolithic man and the Nile Valley in Nubia and Upper Egypt, Chicago, 1933, p. 18, 103 — 4.

عند مستوى السطح تماما ، ثم بعدها لاينتهى وجوده ولكن ياخذ فى الاختفاء تحت الطمى الحديث ، فلا يظهر الا على أطراف الصحراء عند مصاب الاودية كما فى المعادى حيث يقع تحت السطح بنحو ٣ امتار .

أما عن سمك هذا الطمى القديم فيبلغ ٢ — ٥ امتار عند المطاعنة ، ٣ — ٧ امتار عند الاقصر ، ١٢ مترا عند قنا ، ٦ امتار عند البلينا ، ٥ر٢ متر عند طهطا ، ٥ر١٠ متر عند اسيوط(١) ، ٦ امتار عند المعادى . واضح شدة تفاوت السمك محليا وعدم اطراده اقليميا . ولعل متوسط السمك فى الوادى ككل أن يناهز ٧ — ٨ امتار . أما فى قلب الدلتا فقد وصل سمكه المعروف الى ما لا يقل عن ٢٧ مترا .

متى وكيف جاء هذا الطمى القديم ؟ نقطة البدء الاساسية انه وصل وظهر فى مصر فجاة . فبانتهاء العصر الحجرى القديم الاوسط وخلال القديم الاعلى الذى يترادف ويتعاصر فى مصر مع الحضارة السبيلية — من هنا التسمية بطمى الحجرى القديم الاعلى او الصلصال السبيلى — اخذ النيل بلا سابقة وبلا سابق انذار يجلب الى مصر كميات من الطمى هائلة الى حد ان اكتظ بها مجرى النهر من وادى حلفا حتى نجع حمادى وارتفع قاعه ارتفاعا كبيرا . ووقوع هذا الطمى فوق مستوى الوادى بنحو ٣٠ مترا عند حلفا انما يعنى أن مياه النيل وصلت الى هذا الارتفاع اذ ذاك .

ما الذى اطلق الزناد خلف هذا السيل العرم من الماء والطمى ؟ عند بول انه تصفية وتصريف بحيرة السد — بحيرة سد بول — عبر خانق شبلوقة حين اقتحم النيل الاعلى العقبة والتحم بنيل مصر شمالا . . . الخ . وهو فرض معقول ومتسق مع نفسه ، يكمله اخيرا أن هذه العملية المباغتة انتظمت فارقا فى النشاط النهرى بين القطاع الجنوبى والشمالى من النيل فى مصر . فبينما كان النهر يرسب فى الجنوب ، كان يعمق فى الشمال . وهذا هو الذى يفسر ظهور هذه الارسابات المتراكمة على السطح فى الجنوب واختفاءها تحت السطح فى الشمال(٢) .

الطمى الحديث

بينما يبدأ الطمى القديم عند الشلال الثانى خارج الحدود ، لا يبدأ الطمى الحديث الا عند الشلال الاول فى منطقة اسوان داخل مصر . وبه ، وبه

---

(1) Id. (2) Contributions, p. 68 — 84.

وحده ، يبدأ السهل الفيضي بمعنى الكلمة فى الوادى وفى مصر . ومن هذه النقطة وحتى سيف البحر المتوسط ، ومن الصحراء الى الصحراء ، يمتد هذا الغطاء الرسوبى العلوى على صفحة الوادى كفرشة غطائية عالمية كاسية بلا انقطاع ولا ثقوب الا فى حالتين محددتين ، فيهما يتغلب راسيا ارتفاع الرواسب الاقدم والاسفل على سمك طبقة الطمى الحديث افقيا ، فتبرز من خلاله وفوقه كالجزر الناتئة النائية : منطقة جبل أبو صير فى شمال محافظة بنى سويف ومناطق ظهور السلحفاة العديدة فى جنوب وشرق الدلتا .

هذا بالطبع هو طمى السطح المألوف او التربة النيلية العليا او الغرين المعروف الذى كونه الفيضان بغشاء رقيق من رواسبه كل عام ، أى هو بايجاز الارض السوداء مهد الزراعة المباشر . لونه أسود قاتم او بنى شديد الاسوداد ، علامة الخصوبة العالية . تركيبه هش نوعا بالقياس الى الطمى القديم ، ولكنه دقيق التكوين وأكثر نعومة ومرونة منه بكثير ، اذ يتألف من نسبة اكبر من الصلصال واقل من الرمال ،كما انه أكثر لزوجة وغروية لاسيما كلما امعن صوب الشمال حيث تزداد فيه نسبة الصلصال باطراد فتغلب عليه معها كل خصائص الطين من تماسك وقلة نفاذية ولزوجة ورطوبة . مع نعومته وليونته التشكيلية الفائقة وهو رطب ، يتقلص حجمه ويتشقق بعمق كما يتصلب بشدة حين يجف حتى ليصبح ارضا صلبة جامدة جدا ، حسبها فى فى ذلك انها تكون ضفاف الترع والقنوات وتحمل الطرق الزراعية فضلا عن كونها خامة البناء الريفى الاولى ... الخ .

احيانا يفترق هذا الطمى الحديث عن الطمى القديم اسفله ويتميز عنه بحدة ، واحيانا يتدرج اليه ويمتزج فيه بهوادة وبلا فارق واضح . لكن سمكه يقل كثيرا عن سمك الطمى القديم ، اذ يتراوح فى المتوسط العام حول ± ٩ امتار فقط . المهم أنه يتفاوت محليا تفاوتا شديدا ، من ناحية لتجعد وعدم استواء سطح الطمى القديم المرسب عليه ، ومن ناحية أخرى لتغيير النهر لمجراه من حين الى حين بحيث قد يكتسح اليوم ما أرسبه بالامس هنا والعكس هناك ... الخ .

الاهم ان هذا السمك متغير اساسى على المستوى الاقليمى ، وذلك أيضا بانتظام مطرد . فهو يزيد باطراد من الجنوب الى الشمال ، فى الدلتا هو اعلى منه فى الصعيد ، وفى الجنوب منهما اعلى منه فى الشمال ، وهكذا ، كما يوضح جدول ليتل المبنى على نحو ١٠٠ عينة حفر .(١)

(1) Id., p. 163.

الوادى	مترا	الدلتا	مترا
من أسوان الى قنا	٦ر٧	جنوب خط عرض ٣١°	٨ر٥
من قنا الى المنيا	٨ر٥	شمال خط عرض ٣١°	١ر٢
من المنيا الى القاهرة	٩ر٧	متوسط الدلتا	٩ر٨
متوسط الوادى	٨ر٣	متوسط مصر	٩ر٠

على اننا ، مع ذلك ، ينبغى الا نغالى كثيرا فى تصور انتظام او اطراد زيادة سمك الطمى شمالا. فالاختلافات، المحلية حادة احيانا الى حد تختل معه هذه الوتيرة الرتيبة وتختفى عنده العلاقة الطردية بين خط العرض وسمك الطمى ، وذلك كما يوضح جدول ليونز التالى (١) . فرغم تقادم أرقامه ، فانها تبين امكان تساوى السمك عند رأس الدلتا وقرب قاعدتها بينما قد يأتى وسطها وهو اقلها سمكا .

المنطقة	مترا	المنطقة	مترا
الشمارقة	١٧	طنطا	٨
سمنود	١٢	بنها	١٧
محلة روح	٩	القاهرة	١٧

على اطرافها وتخومها الصحراوية ، لاتخلو طبقة الطمى الحديث من تداخلات من الرمل غزتها على مايبدو فى مراحل مختلفة على شكل شرائح تبدو افقية طباقية تعلو طبقة الطمى ثم تعود فتعلوها ، وهكذا فى عدة طبقات على التعاقب . مثلا فى الصعيد على امتداد نحو ١٧٥ كم بغرب مصر الوسطى كما فى البهنسا وكرداسة تندس داخل طبقة الطمى الحديث طبقة من الرمل سمكها بضعة أمتار وعلى عمق ٥و٠ — ٥و٣ متر تحت السطح . هذا فيما يرجح من غزو الكثبان الرملية فى مرحلة جفاف ساعدها من الجانب الاخر ضعف ارساب النيل فى مرحلة تراجع نحو الشرق لبحر يوسف . المهم ان الظاهرة منتشرة على التخوم الصحراوية كثيرا ومن الممكن احيانا تتبع وتاريخ

(1) H.G. Lyons, Physiography of the river Nile & its basin, Cairo, 1906, p. 339.

هذا التداخل الرأسي والتعاقب بين الطمي الحديث والرمل من العصور الفرعونية عبر اليونانية — الرومانية الى الاسلامية الى الحديثة . (١)

ماذا ، اخيرا ، عن عمر الطمي الحديث ؟ أيمكن « تسنينه » حتى نحدد متى بدأ في الوصول والتراكم ؟ على اساس معدل ترسيب الطمي السنوى المعروف ، نحو ملليمتر كل عام ، ثم بمده او رده الى الوراء extrapolation على اساس متوسط سمك طبقة الطمي الحديث كلها ، قدر بول عمرها بنحو ١٠ آلاف سنة ، اى انها هولوسينية بالتأكيد ونيوليثية بالتحديد (٢) .

على ان بوتزر يفرق بين شمال الوادى وجنوبه فى هذا الصدد ، فيقدر بداية ارساب وتكوين الطمي الحديث فى شمال الوادى حوالى ٧٦٠٠ ق . م وفى جنوبه بحوالى ٤٦٠٠ ق . م . تفسيره لهذه التفرقة انها استجابة لارتفاع مستوى سطح البحر المتوسط خلال العصور مابعد الجليدية ، ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يبدأ الارساب فى الدلتا اولا ثم يتقدم ببطء اعلى النهر . (٣)

على انه ايا كان الامر فان من الخطل ان نفترض معدلا ثابتا متجانسا لارساب الطمي الحديث طوال هذه السنوات الالفية ، فلا حجم فيضان النيل الازرق كان مطردا ولاسطح البحر المتوسط كمستوى قاعدة للتعرية كان ثابتا بلا ذبذبات . من هنا ينتهى بوترز على اساس السجلات التاريخية للمجاعات وفيضانات النيل بالافراط او التفريط الى ان ٦٠٪ من طمي النيل الحديث كان قد رسب قبل الاسرة الاولى (حوالى ٢٨٥٠ ق . م) ، وان ترسيب الطمي كان ضئيلا للغايةبين ١٩٦٠ ق . م ، ٩٠٠ق . م ، وان نحو ٢٠ — ٢٥٪ من طبقة الطمي رسب منذ حوالى ٥٠٠ ق . م وحتى الآن(٤) .

ديناميات النهر

يبقى فقط ان نتساءل الان : ماذا بعد تكون الوادى وبنائه ؟ والرد هو انه ، شأنه شأن كل الانهار الناشئة ، اخذ منذ بداية البلايستوسين وحتى الوقت الحالى يحفر واديه ويبنى ضفافه ويعمق مجراه فى رواسب قاعه البليوسينية ، وصولا الى خط مستواه القاعدى base level ، ووصولا بالتالى الى مرحلة النضج من حياته . غير أن هناك عاملا كان يمثل ضابط

(1) K. Butzer, "Environment & human ecology in Egypt during predynastic & early dynastic times", B.S.G.E., 1959, p. 66 — 7.

(2) Contributions, p. 32 — 3. (3) Op. cit., 57.

(4) Ibid., p. 57 — 8; K. Butzer, "Some recent geological deposits of the Egyptian Nile Valley", G.J., 1959, p. 75 — 9, 125.

ايقاع لحركة النهر هـذه ، وذلك هو تذبذب مستوى سطح البحر . فخلال البلايستوسين والعصر الحديث مابرح البحر المتوسط يغير منسوبه بالنسبة الى اليابس ارتفاعا وانخفاضا . ومع هذه الذبذبات الحاكمة كانت تحدث ذبذبات مرتبطة ومترابطة كحلقات السلسلة فى ثلاثة مظاهر : خط الساحل ، راس الدلتا ، المدرجات النهرية .

فحين ينخفض مستوى البحر ، يتقدم خط الساحل على الفور شمالا ويزداد طول الدلتا ، كما يزحف راسها اماما نحو اسفل النهر ، بينما يتجدد نشاط النهر اوتوماتيكيا فينشط فى التعرية وتعميق مجراه degradation تاركا على جانبيه أفقا جديدا من المدرجات النهرية . وعلى العكس حين يرتفع مستوى البحر : يتقهقر خط الساحل سريعا نحو الجنوب وتقصر الدلتا ، مثلما يتراجع راسها الى الخلف نحو أعلى النهر ، بينما يكف النهر فجأة عن التعرية ويتحول الى الارساب فيرفع قاعه فيرتفع مستواه aggradation .

والجدول الاتى — عن بول (١) — يجمل هذه الذبذبات جميعا ، مع ملاحظة أن أرقام منسوب البحر فيه بالموجب والسالب منسوبة الى مستوى البحر الحالى ، وان أرقام موقع ساحل الدلتا تشير الى بعده عن القاهرة .

العصر	المرحلة	مستوى البحر بالمتر	موقع الساحل بالكم
البليوسين الأوسط	—	+ ١٨٠	—
البليوسين الأعلى	مدرج ١٤٠	+ ١٥٤	٢٥
» »	» ١١٥	+ ١٢٩	٢٨
البلايستوسين الأسفل	مدرج ٩٠	+ ١٠٣	٣٣
» »	» ٦٠	+ ٧٢	٤٥
» »	» ٤٥	+ ٥٧	٤٨
الحجرى القديم الاسفل	مدرج ٣٠	+ ٤١	٥٣
» » »	» ١٥	+ ٢٥	٦٤
الحجرى القديم الأوسط	مدرج ٩	+ ١٨	٧٠
» » »	موستيرى اوسط	— ١٢	٩٠
» » »	» أعلى	+ ١٦	٨٢
الحجرى القديم الأعلى	سبيلى اسفل	+ ١٣	٨٥
» » »	» أوسط	+ ٣	١٠٣
» » »	» أعلى	— ٤٣	١٨١
الحجرى الحديث	أوائل الحجرى الحديث	— ١٠	١٧٣
العصر الحديث	--	صفر	١٧٠

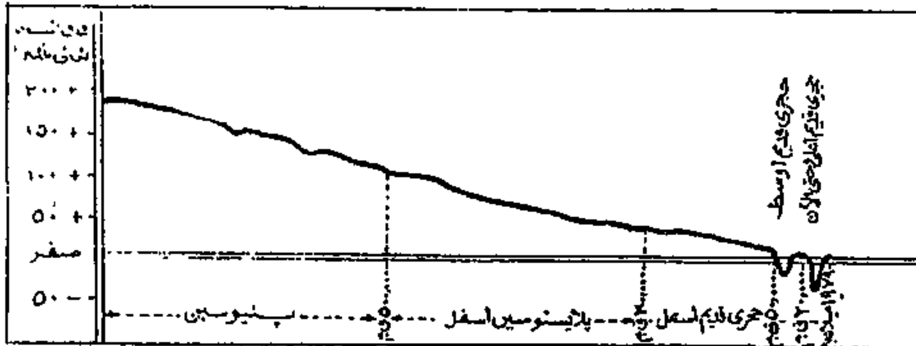
(1) Contributions, p.

مستوى البحر

فاذا بدانا بمفتـــاح هــذه السلسلة او هذا الميكانيزم الطبيعى ، وهو ذبذبات مستوى البحر ، فلنلاحظ اولا انها نسبية ، بمعنى انها تتحدد بالاشارة الى مستوى اليابس ايضا . فســـواء اكان اليابس هو الذى ارتفع والبحر انخفض ، او العكس ، فان النتيجة الفيزيوغرافية واحدة . ولنلاحظ كذلك ان هذه الذبذبات ما هى الا استمرار، ولكن على مستوى متواضع للغاية نسبيا، لما كان يحدث دائما لمستوى سطح البحر بالنسبة الى اليابس طوال العصور الجيولوجية القديمة والحديثة .

اما عن اتجاه التطــور ، فالاتجــاه العــام الســـائد عبر الجدول من البليوسين حتى اليوم هو اتجاه مستوى البحر الى الهبوط التدريجى ، وذلك باستثناء ذبذبتين ثانويتين نسبيا فى المراحل الاخيرة . فاجمالا ظل مســـتوى البحر يهبط باســـتمرار واطراد من ١٨٠ مترا فوق مســـتواه الحالى اثنــاء البليوسين الاوسط حتى وصل الى اقل من مستواه الحالى بنحو ١٢ مترا فى الحجرى القديم الاوسط . بعدها بدا البحر دورة جديدة قصيرة ومحدودة من الارتفاع النسبى . ولكنه سرعان ما عاود الهبوط الى ان بلغ ادنى مســـتوى حققه فى تاريخه الجيولوجى المعــروف وهو — ٤٣ مترا فى اواخر الحجــرى القديم الاعلى . ومن نقطة الحضيض هذه عاود الارتفاع النسبى المتواضع فى دورة صغيرة ثانية استمرت خلال الحجرى الحديث وظلت متصــلة حتى بلغ البحر مستواه الحالى . تغييرات ضـــخمة لاشك ، يعطى مدى الفــارق بين حديها الاقصى والادنى فكرة مجسمة عن جســـامتها . فلما كان الحد الاقصى للارتفاع هو + ١٨٠ مترا ، والحد الادنى للانخفـــاض هو — ٤٣ مترا ، فان الذبذبة وقعت فى مدى نحو ٢٢٣ مترا .

فى تفسير هذه التطورات ، يرى بول ان الهبوط الاول والاكبر من ١٨٠



شكل ٩ ـ مستوى سطح البحر المتوسط فى تذبذبه وتغيره من اواخر الزمن الثالث حتى اليوم .
[عن بول]

مترا فى البليوسين حتى ١٨ مترا فى الحجرى القديم الاوسط يرجع الى ارتفاع تدريجى فى الارض . اما الذبذبات المضطربة التالية بعد ذلك حتى اخريات الحجرى القديم الاعلى فترجع الى تغيرات مستوى البحر المتوسط فى حوضه الشرقى نتيجة تغير علاقته بحوضه الغربى ثم تغير علاقة كليهما بالمحيط الاطلسى بسبب نشأة المعابر الارضية فى وسط الحوض ونهايته . وهذه التغيرات جميعا ترتبط بذبذبات الجليد فى اوربا وما ترتب عليها من تغيرات فى نظم البخر وكميات المياه المتدفقة الى البحر . اما الارتفاع التدريجى اللاحق فى مستوى البحر منذ الحجرى الحديث وحتى العصر التاريخى فيرجع الى هبوط تدريجى فى الارض ، مثلما كان الحال فى السابق قبل تلك الذبذبات المضطربة (١) .

خط الساحل

خلال هذه التطورات فى مستوى البحر صعودا وهبوطا ، كانت الدلتا تاخذ بالمقابل اتجاها عكسيا — لاحظ كيف تتدرج ، ولا نقول تتناسب ، الارقام فى نهريهما عكسيا بالنسبة الى بعضهما البعض . ولهذا فكما غلب اتجاه الهبوط فى الحالة الاولى ، غلب الاتجاه الى زيادة الطول فى الثانية . أما الذبذبات المتاخرة فلم تبتر طول الدلتا الا بصورة ثانوية نسبيا . لكن الجدير بالملاحظة مرحلة اواخر الحجرى القديم الاعلى حين سجل البحر أدنى مستوى له ، فقد سجلت الدلتا حينئذ اطول أمتداد لها تجاوز طولها الحالى بنحو ١١ كم . واذا كانت الدلتا قد تراجعت بعد ذلك بصورة طفيفة ، فقد ظلت حتى الحجرى الحديث اطول مما هى الآن بنحو ٣ كم . ثم استمرت الحركة حتى بلغت الدلتا طولها الحالى .

غير انه ينبغى ان يكون واضحا من البداية ان الفكرة التبسيطية العامة عن دلتا ترسب وتدفع قدما صوب البحر خلال العصر الحديث اى الهولوسين وحده هى فكرة لاتبدو صائبة تماما . ذلك ان الدلتا وجدت بأبعادها الحالية على الاقل منذ آخر الفترات مابين الجليدية على الاقل inter-glacial ، ولم تفقد ارضا وتتراجع القهقرى الا فى العصور مابعد الجليدية post-glacial (٢) . فيما عدا هذا فان الدلتا كانت فى عملية نمو مستمر رغم بعض التوقف أو التراجع الطفيف احيانا .

واذا كانت الدلتا لم تبدا فى الظهور والتكون الا منذ البلايستوسين وليس قبله ، فانها كانت قد بلغت نحو نصف امتدادها الراهن منذ العصر

(1) Ibid., p. 66.

(2) Butzer, "Environment & human ecology etc.", p. 59.

الحجرى القديم الاوسط على الاقل ، اى فى عصر ظهور الانسان . وفى خلال الحجرى القديم الاعلى وحده فقط لم تستكمل كل رقعتهـــا الحالية فحسب بل وتجاوزتها بالفعل حين وصل ساحلها الى اقصى امتداد له نحو الشمال فى كل تاريخها على الارجح . لكنها عادت فتقلصت بعض الشىء فى منتصف الحجرى الحديث . ويبدو ان هذا الاتجاه قد استمر فى العصر التاريخى حيث أن من الثابت ان شريطا من ساحلها قد تعرض للهبوط والغرق .

بالاختصار ، فان الدلتا بدات تتكون بالتدريج منذ نهاية البليوســـين ، واخذت تنمو تدريجيا وتتقدم شمالا على حساب البحر على مراحل كان آخرها فى العصر الحجرى القديم الاعلى والحجرى الحديث . واذا كانت القصة تنتهى فى آخر فصولها بحركة ارتفاع تدريجى فى مستوى سطح البحر نتيجة لهبوط الارض تدريجيـــا ، وبالتالى بتراجع خط الســـاحل ، فان البعض يعتقد ان هذه الحركة لم تنقطع منذ ذلك الوقت بدليل ما اصاب مدن وبلاد ساحل مصر الشمالى اثناء العصر التاريخى كما سنرى فيما بعد .

راس الدلتا

اما عن موقع راس الدلتا ، فقد تذبذب هو الاخر كثيرا ، ولكن الاتجـــاه العام السائد هو الزحف شمالا مع التيار والى اســـفل . منذ كانت الدلتـــا خليجا بليوسينيا ، تحدد موقع راسها عموما بمنطقة القاهرة . وكان هذا فعلا هو موقعها فى اوائل الحجـــرى القديم الاوســـط . وفى اواخره اصبحت قرب منف . وكانت منف ايضا هى موقعها ايام الفراعنـــة ، اى جنـــوب القاهرة الحالية بنحو ٢٥كم . ثم اطرد التقدم شمالا وظل كذلك دون انعكاس اوانقطاع الا على مستوى محدود فى العصـــور الوســـطى . ففى القرن ٥ ق . م كان الموضع هو جزيرة الوراق الحالية ، ظل يزحف منها شمالا حتى القرن ٧ م ، حين قلب اتجاهه فتراجع جنوبا بضعة قرون حتى القرن ١٣ م ، ثم استعاد هبوطه نحو الشـــمال من جديد الى ان وصل الى بلدة شـــطانوف فى القرن ١٥ م ، عاد بعدها مرة اخرى الى الارتداد نحو الجنوب . (١)

واليوم فان راس الدلتا يقع قرب القناطر الخيرية عند نقطة التفرع أو راس جزيرة وسط الدلتا او شبه جزيرة بطن البقـــرة على بعـــد ٢٥ كم من القاهرة . ومعنى هذا انها تحركت فى مدى نحو ٥٠ كم خلال العصـــور الحجرية والتاريخية اى خلال نحو خمسة آلاف سنة او يزيد ، او بمعدل نحو كيلو متر كل قرن او ١٠ امتار كل سنة .

---

(1) M. Clerget, Le Caire, 1934, t. I. p. 14 — 5; W. Willcocks; J.I. Craig, Egyptian irrigation, Lond., 1913, I. p. 294.

المدرجات النهرية

يبقى اخيرا النهر نفسه ، النيل . هو الاخر مر فى دورات من الارتفاع والانخفاض تتساوق وتتعاصر مع دورات البحر . ولعل المهم هنا أن نسجل ان النيل وصل فى اقصى دورات ارتفاعه الى نحو ١١ مترا فوق مستواه الحالى ، وكان ذلك فى اواخر الحجرى القديم الاوسط ، بينما سجل أخفض او اعمق مستوى له بعد ذلك فى الحجرى القديم الاعلى حين كان على مستوى ٣٣ مترا تحت منسوبه الحالى . وهذا مدى هائل من التغير لاشك، كما يشير الى ضخامة عملية حفر النهر لواديه من ناحية ومدى تراكم الرواسب النهرية من ناحية اخرى . ولقد عاد مستوى النهر الى الارتفاع بعد ذلك، حيث بلغ ٨ أمتار فوق مستواه الحالى فى منتصف الحجرى الحديث. ومنذ ذلك الوقت اخذ يعمق مجراه حتى وصل به الى مستواه الحالى . اى أنه تعمق بهذا القدر خلال نحو الستة آلاف سنة الاخيرة .

على ان النتيجة المباشرة لارتفاع وانخفاض مستوى النهر كانت المدرجات النهرية . فمع تذبذب مستوى سطح البحر بالنسبة لليابس ، كان مستوى خط القاعدة يتذبذب ، فيتحول معه النهر ما بين التعرية والارساب. فاذا ارتفع البحر بالنسبة الى اليابس ، فقد النهر قوته على النحت والحمل فكف عن التعرية وتعميق مجراه والقى برواسبه فى قاعه .

أما اذا انخفض البحر ، فان شباب النهر يتجدد ويستعيد قدرته على التعريه فيحفر واديه اكثر ويعمق مجراه . وكنتيجة لهذا يترك مدرجات ممتدة على طول جانبيه ، ليس فقط على امتداد الوادى فى الصعيد ، ولكن ايضا على حافتى الدلتا وان يكن بدرجة اقل وضوحا واستمرارا حيث مزقتها آخر اودية الصحراء الشرقية . كذلك فهى تظهر كدوائر او حلقات حول منخفض الفيوم حيث تتحول الى شواطىء بحيرية مرفوعة ، بما فى ذلك حتى عنق او حلق اللاهون — الهواره . واخيرا فقد امكن التعرف على بعضها على جوانب الاودية الجافة فى الصحراء الشرقية .

وهذه المدرجات ، التى تبدو الآن مرئية فى اللاندسكيب الى حد او آخر، تتراص كالمصاطب او الرفوف بعضها فوق او اسفل بعضها الاخر ، بحيث يبدو الوادى كما لو كان مجموعة من الاودية المتدرجة الحجم مركبة داخل بعضها البعض valley-in-valley ، أو كطاقم من حروف V مستقرة اصغرها داخل اكبرها . والنمط فى مجمله يمنح بروفيل الوادى فى عين الرائى الانطباع بالامفتياترو او المدرج الكامل يمينا ويسارا ومن القاع الى القمة . هذا بينما يتحول الشكل فى منخفض الفيوم الكاسى الى الامفتياترو الدائرى التام او الحلقى المغلق كليا او جزئيا ، على غرار المدرجات الرومانية الدائرية التقليدية المعروفة .

وبطبيعة الحال فان هــذه المدرجات تترتب ترتيبا تنــازليا ، فاعلاها هو اقدمها واوطاها هو أحدثهـــا . ومن هنا فان الاولى يتكــون بعضها من الطمى القديم ، الطمى الســبيلى ، كما فى النوبة ، بينما تتكــون الاخيرة من الطمى الحديث . كذلك فنظرا لطول تعرضـــها للتعرية فان الاولى عادة اكثر تقطعا واقل وضــوحا ، بعكس الاخيرة . وعلى الجملة فانهـــا تبدو كمقياس مدرج لاينلى أو كترمومتر صخرى محفــوظ أو محفور لنبض البحــر المتوســط وتذبذبه .

ولقد تعرف الجيولوجيون والاركيــولوجيون على ٩ مدرجات بالوادى ، اعلاها يرتفع ١٥٠ مترا فوق مستوى الســـهل الفيضى الحالى ، وادناها لا يعلوه إلا بنحو ٣ امتار فقط . وفيما بين الطرفين تتباعد بقيتها بفاصل راسى يدور غالبا حول رقم ١٥ ومضاعفاته ، اى بايقاع منتظم رتيب تقريبا . فثمة هذه المتتابعة : ١٥٠ ، ١١٥ ، ٩٠ ، ٦٠ ، ٤٥ ، ٣٠ ، ١٥ ، ٩ ، ٣،٠ أمتار .

والمدرجان الاولان (فى مافوق علامة ١٠٠) يرجعان الى البليوســـين الاعــلى ، والثــلاثة التاليـــة (اى مابين علامتى ١٠٠ ، ٥٠) ترجـــع الى البلايستوسين الاسفل ، والمدرجان التاليان (اى بين علامتى ٥٠ ، ١٠) الى الحجرى القديم الاسفل ، بينما يرجع المدرجان الاخيران (اى تحت علامة ١٠) الى الحجرى القديم الاوسط. وبالطبع فان مدرجات الفيوم واودية الصحراء الشرقية تختلف فى ارتفاعهـــا بحكم اختلاف نقطة الصـــفر ، فهى هنـــا قاع المنخفض او الوادى الصحراوى لا قاع وادى النيل نفســـه ، لكن الترتيب والتباعد والعمر لاتكاد تختلف .

كذلك لا توجد كل المدرجات العليا بالضرورة فى تلك المواقع الهامشية . فمثلا فى النوبة السفلى بين وادى حلفا واســوان وجد ســـاندفورد وآركل المدرجات على مستوياتها المختلفة من ٣٠٠ الى ٢٠٠ الى ١٥٠ قدما الى مادون ذلك ، ولكن المدرجات العليا تختفى شمال اسوان حيث وجدا أن اعلاها هو مدرج ١٥٠ قدما فقط (١) . ومن جهة اخرى فقد عثرا فى مصر العليا والوسطى على مدرج ١٠٠ — ١١٠ امتار ، ولكنهما لم يعثرا عليه فى النوبة ، ربما لان النيل فى الاخيرة احدث ظهورا وعهدا (٢) ، أو لان النيل كان حينذاك فى دورة تعرية لا ارساب فلم يترك مدرجا وانما رصيفا صخريا(٣). واخيرا، ففى وادى قنا لم يعثر الا على المدرجات الاربعة السفلى . وهكذا وهكذا ... الخ .

اخيرا ، وفى الوقت الحالى ، اعنى فى العصر الحـــديث ، لايعد النيل فى

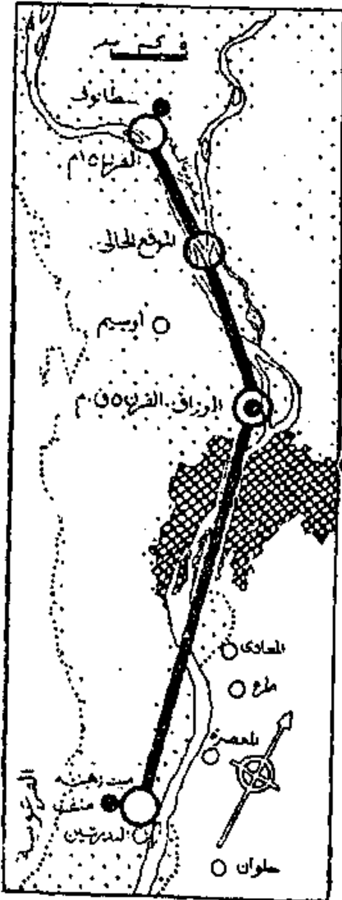
---

(1) Paleolithic man etc. in Nubia & Upper Egypt, p. 83.

(2) Id, p. 24. (3) S.A.S. Huzayyin, Place of Egypt in pre-history, Cairo, 1941, p. 151.

مرحلة تعرية بل ارساب ورفع لمستواه aggradation لا خفض .degrad (٥)
فقد كان يلقى كل عام بطبقتـــه الغشـــائية الدقيقـــة من الرواســـب فى كل من قاع مجراه وســـهل واديه ، وذلك رغم تناقص هذه الرواسب نوعا خلال القـــرن الاخير منذ بدأ الرى الدائم وعصر الســـدود والخـــزانات . غير أن السد العالى جاء اخيرا ليضع حدا نهائيا لهذه المرحلة وظواهرها ، وليحدث انقلابا جذريا طبيعيا صناعيا ، اعنى فى الطبيعة بطريقة صناعية . فأما وقد احتجز كل طمى النهر ، فان النيل قد تحول من آخر مراحل ارسابه الى مرحلة تعرية لا نهاية منظورة لها او من مرحلة رفع المستوى الى خفضه .

ومن الناحية الفيزيوغرافية البحتة ، فان هذا يرقى عمليـــا الى عملية تجـــديد لشباب النهر ، بينما ان استشراء « النحر » اى التعـــرية فى قاعه وجانبيه يعنى بالمفهوم الصارم انه على ابواب دور جـــديد من تعميق مجراه ، او بعبارة اخرى يعد (او يهدد) بان يكـــون « مدرجا » نهـــريا جديدا ، آخر واوطى مدرجاته التاريخية . وبصرف النظر عن أن هذه جميعا عمليات مدمرة للوادى نفســه وخطرة على الحياة والعمـــران والتربة والزراعة والمنشـــآت الهندسية النهـــرية ... الخ ، مالم تضبط ، فان هذا هو التفســـير العلمى الوحيد والحتمى لمعنى السد من الناحية الفيزيوغرافية والجيـــومورفولوجية ومن حيث جغرافية النهر .



شكل ١٠ – تحرك رأس الدلتا
منذ العصور الفرعونية
حتى الوقت الحالى .

الفصل الثالث

تغيرات النيل التاريخية

ككل المجارى الدنيا من الانهار الكبرى ، كان النيل فى مصر — ولم يكن له بد من ان يكون — نهرا ديناميا بالغ التغير معرضا للتحولات الفيزيوغرافية الحادة والعديدة . ولقد عرف النيل المصرى خلال العصور التاريخية او منذ ظهور الانسان كثيرا من التغيرات الهامة سواء فى مجراه او فى مستواه ، افقيا او راسيا ، اما فى بعض قطاعاته او كلها ، كما ان بعض هذه التغيرات مستديم موصول secular ، والبعض دورى فترى cyclic ، والبعض الآخر آنى مرحلى periodic .

غير ان هذه التغيرات على اهميتها وخطرها تعد بطبيعة الحال ثانوية بالقياس الى ما طرا على الوادى من تغيرات فى العصورالجيولوجية السابقة للانسان . والواقع أن الخطة الاساسية والشكل الحالى لجغرافية الوادى الطبيعية كانت قد اكتملت واتخذت معظم معالمها المعروفة قبل بداية التاريخ المكتوب بالف او ربما ببضعة آلاف من السنين(١) . اما ما طرأ من تغيرات وتحولات أو تعديلات وتحويرات بعد ذلك فلم يكن فى الحقيقة الا خطوات ومظاهر لانتقال النهر من مرحلة النشأة والشباب الى مرحلة النضج والاستقرار، من التوسع الى التكامل، ومن الاندفاع الى التهذب والاعتدال. وكما ينبغى منطقيا ، فالملاحظ اقليميا أن هذه التغيرات تزيد كلما هبطنا مع التيار شمالا ، اى من الاقدم فزيوغرافيا الى الاحدث ، فهى فى الدلتا اكثر واشمل منها فى الوادى ، وفى شمال الدلتا اكثر واوسع منها فى جنوبها .

كصورة عامة تمهيدية ، تبدأ هذه التغيرات وتنتهى بمستوى النهر نفسه مع بعض الظاهرات الاقليمية المرتبطة مباشرة . فكلحن اساسى مستمر فى الخلفية ، كان النيل يرفع مستوى قاعه وواديه بانتظام خلال العصر التاريخى ، بينما كانت ظهور السلحفاة للسبب نفسه تقصر كما تتقلص

---

(١) عبدالفتاح وهيبة ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ ، ص ٨ .

وتتضاءل وتزداد تباعدا بالتدريج على ضلوعه اليمنى ، فى حين كانت بحيرة الفيوم تنخفض وتنكمش معا على ضلوعه اليسرى . واستكمالا بل ونتيجة لهذه التغيرات الراسية المزمنة ، تعرض اقصى شمال الدلتا لتغيرات مماثلة ولكنها حادة . فبينما كان النهر يرفع مستوى قاعه وواديه ، كان شمال الدلتا فى ايقاع عكسى يهبط وينحط مستواه . وفوق هذه التغيرات الراسية العامة والمحلية جميعا ، فرضت نفسها التغيرات الافقية المتمثلة فى تحويل النهر لمجراه الرئيسى فى الصعيد ثم تغيير فروعه فى الدلتا .

على الاساس النوعى — الاقليمى اذن نستطيع للدراسة التحليلية ان نصنف هذه التغيرات الجوهرية فى سبعة عناصر هى على الترتيب المنطقى: ارتفاع مستوى الوادى ، انكماش بحيرة الفيوم ، تغيرات المجرى الرئيسى فى الوادى ، تغيرات فروع الدلتا ، هبوط ساحل وشمال الدلتا ، تكون بحيرات الدلتا ، واخيرا نشأة البرارى .

ارتفاع مستوى الوادى

معدل الارتفاع

منذ اتصل النيل المصرى بالحبشى والغرين يتدفق مع الماء ثم يترسب فى قاع النهر وينتشر على سطح الوادى فى غشاء سنوى رقيق للغاية ، ولكنه مع تراكمه الالفى يرفع مستوى القاع والوادى وئيدا ولكن اكيدا . (فى الاتجاه المضاد ، اذا صح ما يقوله بيترى ، تعمل الرياح . فهو يقدر ان الرياح ازالت من الرواسب من سطح دلتا النيل ما سمكه ٨ اقدام خلال ٢٦٠٠ سنة .) (١) والعملية مستمرة لا مقطوعة ولا ممنوعة، ولها نتائجها وتغييراتها الهامة . والمشكلة هى التحديد الكمى لمعدل ومجمل هذا الارتفاع . صعب بالطبع قياس سمك غشاء الطمى المرسب سنويا على صفحة الوادى مباشرة، ولكن كبديل امكن تقدير المعدل السنوى عبر التاريخ رغم الاختلافات السنوية والمرحلية ، وذلك بفضل قراءات مقياس الروضة وغيره من الشواهد .

فمنذ بدات قراءات المقياس فى سنة ٨٦١ ميلادية حتى اوائل القرن الحالى ، اى خلال ١٠٢٦ سنة ، ارتفع منسوب خط وفاء النيل الثابت بنحو ١٫٢٢ متر . هذا يعنى ان منسوب قاع النهر قد ارتفع خلال تلك الفترة بمعدل ١٢ سم كل قرن ، او نحو ١ سم كل عقد ، او حوالى ١ ملليمتر كل

---

(1) Cited in Wooldridge & Morgan, op. cit., p. 302.

عام (٠٣ر١ ملليمتر بالدقة) (١) . وبصـــيغة أخرى ، تكون الارض المصرية قد زاد سمكها وارتفع منسوبها نحو ٥ أمتار منذ بداية التاريخ المصرى(٢) .

غير المقياس ، هناك مسلة المطرية . فالمسلة تشير الى أن مســتوى السطح ارتفع ٣٥ر٣ متر فى ٤٠٠٠ سنة ، اى بمعدل ٨ر٨ سم كل قرن(٣). والفارق بين هذا المعدل ومعدل المقياس هو بالطبع الفارق بين ارســاب سطح الوادى وارساب قاع النهر على الترتيب . وللبعض فى هذا الصــدد حسابات أخرى . ففى تقــديرهم ان النهر يرفع مجراه الرئيسى lit majeur بمعدل يناهز ضعف معدل رفعه لمجراه الثانوى lit mineur ، اذ يبلــغ الاول ٣٠ سم كل قرن مقابل ١٦ سم للثانى . (٤)

الفروق الاقليمية

هذا الفارق الاخير يثير عموما نقطة هامة وهى اختلاف معدل تصــاعد سطح الارض بالارساب فى اجزاء مصر المختلفة اى على المستوى الاقليمى . ومن اسف ان هنا تضاربا بين الآراء غير مفهوم . فرغم ان معدل انحــدار النهر فى الدلتا اشد وسرعة التيار والتدفق فى فرعيها أعلى مما فى الصعيد ، فان البعض ينص على ان معدل رفع مستوى الارض واحــد فى الوجهين ، تفسيرهم لذلك ان ارتفاع مستوى الارض انما يحدده انتشار المــاء ، الذى يتوقف بدوره على معدل ومدى تدفقه وجريانه (٥) .

من الناحية الاخرى ، يشير ماكون من قبل مثلا الى أن معدل ارتفــاع تربة مصر يقدر فى الصعيد بنحو ٥ بوصات كل قرن ، فى حين انه فى الدلتــا اقل نظرا لشدة اتساع المساحة التى يفيض عليها النهر (٦) . ومن بعد يلح اوديبو على ان هذا المعدل اقل فى الدلتا منه فى الصعيد وذلك لشكل الدلتــا المروحى المفتوح مما يقلل سمك الغشاء السنوى المنشــور عليها (٧) . كذلك فانه يضيف ان هذا المعــدل اقل ما يكون فى شــمال الدلتا وخاصــة نطاق

(1) W. Willcocks; J.I. Craig, Egyptian irrigation, Lond., 1913, vol. I, p. 294.

(٢) وهيبة ، ص ٥٥ .

(3) A. Shafei, "Lake Moeris & Lahun", B.S.G.E., 1960, p. 195.

(4) Birot et Dresch, p. 278.

(5) Emil Ludwig, The Nile, Life-history of a river, trans., Lond., 1936, vol. II, p. 153.

(6) J.C. McCoan, Egypt as it is, Lond., 1877, p. 16.

(7) Charles Audebeau, "Nôte sur l'affaissement du nord du délta égyptien", B.I.E., 1918 — 9, p. 132

البرارى ، لان المياه لا تصل هنا الا بعد ان تكون قد ارسبت معظم طميها فى الجنوب (١) . المشكلة مع ذلك ، فيما يلوح ، هى كيف يتفق هذا مع الحقيقة الثابتة من ان مجموع سمك طبقة الطمى الحديث فى مصر جميعا يزيد كلما اتجهنا شمالا ويزيد فى الدلتا عنه فى الصعيد وفى شمال الدلتا عنه فى جنوبها . متناقضة تحتاج الى المزيد من التحقيق .

مهما يكن ، فنتائج عملية رفع مستوى قاع النهر وسطح الوادى هامة وغير خافية بطبيعة الحال سواء على جوانبه او فى داخله . على الجوانب ، هى أولا تعمل على توسيع رقعة الارض السوداء افقيا مهما كان ذلك بطيئا طفيفا ، تماما بمثل ما تعمل على تمديدها شمالا على حساب البحر .

التوسيع الافقى

على البحر

فاما عن التوسع اى التقدم شمالا ، فمنذ وقت مبكر ذهب سافارى الى ان مصر بارتفاعها الطفيف منسوبا قد توسعت بالطول اى زاد طولها . ففى سترابو مثلا ان الميليزيين او الملطيين الاغريق Milesians اتوا ايام بسماتيك فى ٣٠ سفينة وارسوا عند مصب الفرع البولبيتى وبنوا مدينة جديدة هى ميتيليس Metelis ،التى هى فوه الآن . ولما كانت تلك المدينة ميناء بحرية، بينما كانت تقع أيام سافارى فى أواخر القرن ١٨ الى الداخل بعيدا عن الساحل بنحو ٩ فراسخ ، فان هذا يبرهن تاريخيا على نمو وتوسع طول الدلتا (٢) . ولقد يشك البعض أو يشكك فى استدلال سافارى ، كما ذهب معاصره وزميله فولنى فعلا (٣) ، ولكن تراجع موانى فم المصبين الى الداخل تاريخيا حقيقة علمية لا شك فيها .

على الاطـــراف

أما عن توسيع الرقعة الزراعية افقيا على جانبى الوادى ، فذلك لان ارتفاع قاع النهــر يؤدى الى توسيع عرض الســهل الفيضى الذى يغمره بمائه . فرغم أن مستوى السهل الفيضى نفسه يرتفع هو الآخر برواسب

(1) C. Audebeau, "Etude hydrographique et agricole sur la region des Bararis," B.I.E., 1909, p. 46.

(2) M. Savary, Lettres sur l'Egypte, Paris, 1786, 1.

(3) M.C. — F. Volney, Voyage en Syrie et en Egypte, Paris, 1787, I, p. 20.

النهر ، الا ان مقدار هذا الارتفاع يقل عن مقداره في قاع النهر ذاته كما رأينا . ومن هذا الفارق الطفيف تطفو مياه النهر الى مدى أبعد وابعد باطراد على اطراف السهل الفيضي موسعة اياه في النهاية ولو بقدر طفيف للغاية .

ليس هذا فحسب ، بل ان معدل الاتساع لم يكن واحدا في كل قطاعات الوادي بالصعيد . فلأن شمال الصعيد اقل وعورة واكثر سهولة وانبساطا من جنوبه ، وانحدار حافتي الوادي الهضبيتين في الشمال الطف واكثر تدرجا منه في الجنوب ، كان مدى توسيع السهل الفيضي افقيا نتيجة ارتفاع مستواه راسيا اكبر واسرع نسبيا في الشمال منه في الجنوب . (١)

يترتب على هذه القاعدة الطبيعية الاساسية ثلاث نتائج منطقية . اولا ، ان مجمل مساحة الوادي لم تكن قيمة ثابتة طوال التاريخ بل كانت تتغير وتتطور في اتجاه الزيادة . فالوادي لم يولد كاملا مرة واحدة والى الابد ، وانما كان ينمو ويكبر ويتضخم مع الوقت طولا وعرضا وارتفاعا اي على الابعاد الثلاثة ، مهما كان ذلك بالغ البطء والضآلة او بدا مجهريا لا يكاد يرى او يحس على المدى القريب او المباشر . وتلك حقيقة اولية في حياة وتطور وادي اي نهر .

ثانيا ، في اقدم عصور الماضي كان اتساع ومساحة الوادي اقل بكثير او بقليل منها الآن ، وبالمقابل فان اتساع ومساحة الوادي اليوم هي اكبر مما كانت في اي وقت مضى وتمثل الحد الاقصى التاريخي لها (٢) . ثالثا ، لم تكن القيم النسبية لمساحات كلا الصعيد والدلتا ، ولا لقطاعات كليهما المختلفة ، ثابتة جامدة طوال التاريخ وعبر مراحله المختلفة ، وانما كانت في تغير ولو طفيف ، سواء مطرد او غير مطرد ، ولو انه لا سبيل الى تحديد وحساب هذا التغير بأي دقة .

هذا على المستوى النظري . اما عن الادلة والشواهد التاريخية فثمة بعض الاشارات والاجتهادات لبعض المؤرخين والكتاب . فيذكر ويلكنسن ، اكثر من اهتم بهذه القضية ، ان سهل طيبه في أيام امنحوتب الثالث ، اي حوالي ١٤٣٠ سنة قبل الميلاد ، لم يكن يزيد عن ثلثي اتساعه او عرضه الحالي ، بدليل ان تماثيل هذا الملك ، التي تراكم الطمي على قواعدها

---

(1) G. Maspéro, The struggle of the nations. trans., Lond., 1896, p. 82 — 3.

(2) J.G. Wilkinson, Manners & customs of the ancient Egyptians, Lond., 1836 — 7, 1, p. 222.

لارتفاع نحو ٧ اقدام ، تقوم على الرمال التى امتدت امامهـــا حينا ما بعض الامتـــداد .

وعموما يقدر ويلكنسن ان السهل الفيضى فى وادى النيل بالصعيد كان عرضه يتسـع ويزيد نحو الغرب كـل سنة ايام رى الحياض بمعـدل ٧ بوصات (١) ، اى نحو ٢٠ سم أو نحو متر كل ٥ سنوات . وهذا يعنى ان النهر قد اضاف الى عرض واديه فى الصعيد نحو كيلومتر فى ٥٠٠٠ سنة ، اى منذ بداية التاريخ الفرعونى تقريبا .

ولئن بدا فى هذا التقدير شيء من المبـــالغة ، فمن منظور اقـــرب يقول جونسون « من المحتمل ان مساحة وادى النيل فى العصر الرومانى كانت اقل مما هى الآن ، حيث ان انشاء ترعة الابراهيمية فى الجزء الاول من القرن ١٩ وسع المساحة المزروعة على الضفة الغربية » (٢) . وبالمثل يشير ماسبرو الى اطراد توسع الوادى افقيا عبر التاريخ القديم .

وايا كان المعدل ، فان لنا على الاقل ان نجزم بان توسيع النهر لعرض واديه افقيا كان فيه الكفاية وزيادة لموازنة ومعادلة طغيان الرمال السافية والزاحفة على أطراف الوادى . ففى معادلة الصراع بين رمال الصـــحراء وطين الوادى ، كان توسيع النهر لواديه افقيا نتيجة رفعه مستواه راســيا يحسم النتيجة لصالح الاخير .

أما نظرية ان رمال الصحراء الزاحفـة تهدد كيـــان البلد او رخاءه او ساهمت فى انحداره تاريخيا فما ابعدها لذلك عن الصحة . (٣) فرغم وجود خطر تلك الرمال لاشك ، الا انه لم يكن شديدا دائما ، اساسا بفضـــل هذا العامل النهرى المضاد . ونحن لا نسمع عن مواقع او بلاد هامشية على اطراف مصر وردت فى التاريخ القديم ثم بادت او انطمرت تحت الرمـــال ، لا ، ولا تعرض مجرى مائى كبحر يوسف مثلا لخطـــر الردم رغم موقعـــه على حافة الصحراء .

وعلى اية حال ، فان السد العالى اذ اوقف ورود الطمى فقـــد اوقف عملية التوسيع الافقى للارض المصرية على اطرافها الى الابد ، فاصبحت غير قابلة للزيادة ، ان لم تكن حقا قابلة للتنـــاقص فقط بفعل الرمال الزاحفـــة والسافية ، الا ان تتدخل المشاريع الاصطناعية بالاستصـــلاح والاستزراع ... الخ .

---

(1) Ibid., 1, p. 218 — 219, 112.
(2) Allan Chester Johnson, Roman Egypt, Baltimore, 1936, p. 7.
(3) Wilkinson, 1, p. 219.

الارتفاع الرأسى

ذلك فعل ظاهرة ارتفاع مستوى الوادى التدريجى على اطرافه ، اما فى الداخل فهى تمثل عملية زحف دائرى صاعد بهدوء واصرار على اقدام ظهور السلحفاة ، بحيث يحدد ويضيق بالتدريج من رقعتها ويغير من تركيب قاعدة تربتها ، وفى الوقت نفسه يباعد بين جزرها وقد يفصل المتقارب منها ، كما يقلل فى النهاية من ارتفاعها النسبى فوق منسوب الارض السوداء نفسها. وعلى هذا الاساس ، وعلى فرض بقاء الظروف الاخرى ثابتة ، نستطيع من الناحية النظرية البحتة ان نتنبأ بان مآل ظهور السلحفاة هذه على المدى السحيق هو فيزيوغرافيا الى اختفاء كامل بالردم الحتمى من اسفل الى اعلى بقوة هذه العملية وحدها ودون حساب فعل التعرية الجوية او الهوائية من اعلى . ففى غضون العشرة آلاف سنة القادمة تقريبا يكون مستوى الارض الزراعية السوداء قد ارتفع بفعل هذه الآلية الراسية الى مستوى اعلى قمم تلك الجزر الرملية وغمرها وطمرها واخفاها كلية .

من الناحية العملية ، مع ذلك ، يمكننا ان نستدرك بسرعة لنقول ان هذا لن يتحقق قط ، لا بالضرورة لتباطؤ العملية بشدة منذ ادخال الرى الدائم، ولكن اساسا لتوقف عملية تصاعد مستوى السهل الفيضى المصرى أصلا منذ توقف ورود طمى النيل بعد السد العالى . فلقد أوقف السد العالى عملية الرفع الراسى لمستوى الارض المصرية الى الابد ، وبذلك ثبت مساحة وارتفاع ظهور السلحفاة وأمن بقاءها الى ما لا نهاية ، بمثل ما أوقف نهائيا عملية توسيعها الافقى على الاطراف .

الفرق بين النهر والوادى

ان تكن هذه هى أبرز وأعم نتائج عملية ارتفاع مستوى الوادى ، فليس يقل خطرا ولا مغزى بالتأكيد ما ينجم عن اختلاف معدلها ، وابرزه لا شك ذلك الذى يحدث بين قاع النهر وسطح الوادى . فلأن الارساب على الاول مباشر وكثيف حيث الحمولة اغزر ما تكون ونسبة المواد الرملية الخشنة على اشدها، فان النهر يرفع قاعه بمعدل يفوق معدل رفعه لمستوى سهله الفيضى والدلتا. وفى النتيجة فان متوسط منسوب المياه فى النهر فى كل حالاته ، ولكن خاصة فى الفيضان وبالاخص فى الفيضان العالى ، « يكسب » بالنسبة لمستوى الوادى العام ، أى يزيد باستمرار ويصبح اعلى واعلى منه باطراد .

من هنا فان خطر الفيضان العالى المغرق يزداد اشتدادا على الزمن ، بينما يقل نسبيا خطر الفيضان الواطى الجاف . ومن هنا ايضا تتغير ، نحو

الزيادة بالطبع ، كل قراءات مقياس النيل عبر القرون والعصور ، لان نقطة الصفر قد ارتفعت . ويطرد هذا التغير الى حد الاضطراب والخلط في النهاية، بحيث تتعذر المقارنة بين الماضي والحاضر الا بتصحيح وتوحيد نقطة الصفر. ومن هنا لا تصح المقارنة على اطلاقها وبغير تصحيح .

على سبيل المثال ، ذكر هيرودوت انه في ايام موريس (المنسوبة اليه بحيرة الفيوم القديمة والذى يرجع الى ٥٠٠ سنة قبل حروب طرواده) كانت ٨ اذرع كافية لتفيض على الدلتا جميعا ، مقابل ١٥ ذراعا على ايام هيرودوت نفسه ، ثم فيما بعد كانت علامة الوفاء ايام الرومان واوائل العصر العربى ١٦ ذراعا ، ارتفعت الى ١٨ ذراعا في اواخر ذلك العصر كما وجدها سافارى مثلا في اواخر القرن ١٨ . وقد استنتج سافارى من ذلك ان الدلتا ارتفع مستواها ١٤ ذراعا في نحو ٣٠٠٠ سنة . (١) ولكن هذا ، كما ناقضه معاصره وزميله فولنى ، خطأ جسيم ، لانه اغفل تغير المقياس وعدم جواز المقارنة بين عصور مختلفة .

من الناحية الاخرى ، فلا شك في صحة المقارنة داخل حدود العصر العربى نفسه . وهنا نجد انه في العصر العربى المتقدم ، القرن ٩ الميلادى بالتحديد ، كانت علامة ١٦ ذراعا هي الحد الادنى لكفاية الفيضان للرى الحوضى في كل مكان ، اى لوفاء النيل . اما في وقتنا نحن الحالى والى ما قبل السد العالى فقد ارتفع هذا الحد الى علامة ٢٠٫٥ ذراع . (٢)

انكماش بحيرة الفيوم

قبل التاريخ

قد يكون مستوى بحيرة الفيوم في بداية العصر التاريخى اعلى فعلا مما كان عليه في العصر الحجرى الحديث حين ساد الهبوط المطرد . فرواية هيرودوت تشير بلا تردد الى ان البحيرة ، بحيرة موريس كما ذكر اسمها او بحيرة مى — وير Mi-wer في اصلها الفرعونى ، كانت قد استعادت الكثير من اتساعها وارتفاعها . على أن الآراء تختلف حول تطورات البحيرة في مرحلتى ما قبل التاريخ والتاريخ القديم . فيرجح بول أن هذا الاتساع يرجع الى مشروع الضبط الضخم الشهير الذى حققته الاسرة ١٢ ، الدولة الوسطى.

من جهة أخرى انتهى هانبرى براون من دراسة مستويات ورواسب

(1) Savary, 1, p. 13.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 294.

النيل فى الجانب الجنوبى من منخفض الفيوم الى ان البحيرة قبل الضبط لم تتجاوز منسوب ٢٣٠ قدما الا نادرا ان لم تتجاوزه على الاطلاق . كما رأى أنه لم تحدث تغيرات هامة فى مناسيب النيل منذ وجدت المياه طريقها الى الفيوم ، وان البحيرة القديمة العالية المنسوب كانت تحت الضبط وابقيت صناعيا على منسوب ٢٢٢ قدما ايام الاسرة ١٢ . (١)

من جهة ثالثة ايضا ، فبدلا من بحيرة سابقة للتاريخ على منسوب مرتفع ثابت الى حد او آخر ، قال فليندرز بيترى ببحيرة ظلت طوال عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية ترفع منسوبها تدريجيا متمشية فى ذلك مع منسوب النيل وهو يرفع مستوى قاعه . كذلك فانه يعتقد ان هذه البحيرة وصلت الى منسوب مرتفع فى اوائل العصر البطلمى وانها صرفت صناعيا للحصول على ارض للتعمير . (٢)

العصر التاريخى

ايا كان الامر مع ذلك ، فان العصر التاريخى من تاريخ بحيرة الفيوم هو مرحلة هبوط وانخفاض عام فى مستوى سطحها ، مع تقلص مواز بالطبع فى مساحتها ومكعب مائيتها . يؤيد هذا ويؤكده المدرجات المتخلفة المتحلقة حول البحيرة اليوم والتى كانت بلا ريب شواطئها فى مراحل انكماشها المتعاقبة ، او كانت بالدقة وقفاتها اثناء تلك المراحل . والمسألة اساسا وفى التحليل الاخير مسألة ميزانية ايراد الماء المتناقص ضد فاقد البخر المتزايد ، وضابطها هو تدفق بحر يوسف ، يطمى مجراه باطراد فيضيق قطاعه فتقل سعته . وما اكثر الوثائق والاشارات التاريخية ، خاصة فى العصر العربى ، عن اخفاق اليوسفى وعجزه المتزايد والمحاولات الفاشلة لتطهير مجراه او توسيع مأخذه . . . الخ .

بالتتابع التاريخى ، تشير الادلة الى المقياس المدرج الآتى . فى وقت ما بعد الحجرى الحديث وقبل العصر التاريخى ، كان شاطىء البحيرة يتراوح بين + ٢٥ ، + ٢٢ مترا حيث ترك ٥ مدرجات تعرف فى مجموعها اليوم نظرا لشكلها المميز « بجسر الحديد » . فى الدولة القديمة كان مستوى البحيرة + ٢١ مترا ، مقابل + ٢٠ مترا (١٧٫٥ فى رواية اخرى) فى الاسرة ١٢ التى ادخلت المنخفض فى نظام رى الوادى حيث حولته الى خزان لفائض الفيضان

(1) R. Hanbury Brown, Fayum & lake Moeris, Lond., 1892.

(2) W.M. Flinders Petric, "Observations on (Recent geology etc.)", J.R.A.I., 1926, p. 325 — 7.

من طريق بحر يوسف يحكمه سد ضابط عند فم الفيوم فى اللاهون (رو — هون الفرعونية Ro-hun) . والى هنا سيلاحظ تقارب مستوى البحيرة طوال تلك المراحل .

وقد تدخلت مشاريع استصلاح اراضى الفيوم على يد الاسرة ١٢ فى تحديد مستوى سطح البحيرة ، ولكن اثرها الاكبر جاء فيما بعد مع البطالسة ومشاريعهم الطموحة للاستعمار والتعمير الاغريقى . فاستمر الانخفاض وبشدة فى مستوى البحيرة حتى وصل أيامهم الى — ٢ متر ، حيث كانت مستعمرتهم كرانيس Karanis مثلا (كوم اوشيم حاليا) تقع على شاطئها مباشرة . (١) وفى رواية اخرى ان المنسوب انخفض الى اقل من ٤ متر قبل القرن ٣ ق.م ، ووصل تقريبا الى مستوى سطح البحر حوالى ٢٠٠ ق.م. (٢) على ان الجدير بالذكر ان كل مستعمرات البطالسة لم تهبط قط دون كنتور + ١٥ او + ١٨ مترا ، اما لان ما دون ذلك كان معرضا للغرق فى الفيضانات العالية او رديء الصرف واما لان مياه الرى المتاحة لم تكن تكفى للوصول بعيدا عن فم الفيوم . (٣)

المهم ان البحيرة ، لاول مرة فى العصر التاريخى ، لم تهبط الى حوالى أو دون مستوى سطح البحر الا أيام البطالسة بالتحديد . ومنذئذ اصبح تاريخ البحيرة كله تحت مستوى سطح البحر ، وبهبوط متزايد ومتسارع ذلك. وهذا التسارع فى المعدل يرجع الى ان سعة البحيرة فى متر كنتورى مرتفع تعادل اضعاف سعتها فى متر منخفض بحكم تضاؤل المساحة السريع فى الشكل القمعى . ففى القرن ٣ ق.م وصل المنسوب الى —١١ مترا . وفى العصر العربى هوى الى —٣٠ مترا أيام النابلسى فى القرن ١٣ الميلادى . واستمر الانخفاض بعدئذ حتى وصل الى — ٤٥ مترا حاليا ، وهو اخفض عمق واعمق نقطة فى مصر الوادى جميعا .

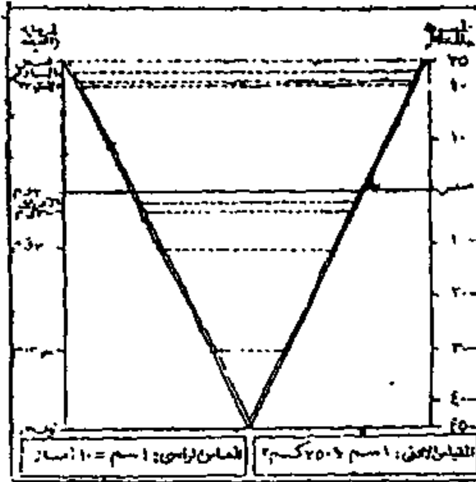
وينبغى هنا أن نسجل ان هذا الحد الادنى السالب — ٤٥ مترا يكاد يعادل ويناظر ، ولكن بالمعكوس، الحد الاعلى الموجب وهو مدرج + ٤٤ مترا. ولكن بينما استغرق تبخير وتفريغ النصف الاعلى من البحيرة فوق خط الصفر آلاف السنين منذ الحجرى الحديث على الاقل حتى بداية العصر المسيحى تقريبا ، لم يستغرق النصف الاسفل تحت خط الصفر سوى العصر المسيحى نفسه فقط وعلى الاكثر . كما ان هذا وذاك يعنى ان اقصى مدى الذبذبة الراسية التى شهدتها البحيرة طوال تاريخها المعروف يدور فى حدود ٨٩ مترا.

---

(1) Shafei, p. 190 — 3. (2) Boak, p. 357 — 8.

(3) Butzer, "Remarks on the geog. of settlement etc.", op. cit., p. 14.

أخيرا ، وكما فى العصر البطلمى ولكن على مستوى آخر ، فان حد الزراعة لم يهبط دون خط الصفر خلال القرن الماضى . (١) هكذا ولتصبح قارون فى النهاية مجرد ظل او بقايا حفرية لموريس ، مجرد « بركة » حقا . والطريف ان البحيرة بدات اخيرا يعود الى الارتفاع مستواها ، فى حدود تقدر بنحو ١ ـ ٢ مترا ، وذلك بفعل تدفق مياه الصرف فيها . (٢)



شكل ١١ ـ تذبذبات بحيرة الفيوم التاريخية .

تغيرات المجرى الرئيسى فى الوادى

لتغيرات المجرى الرئيسى فى الوادى حدود بالطبع ، فهى محكومة مضبوطة بتحديده الهضبى الصارم ، فلا مجال لتحولات متطوحة أو متطرفة فى المسار او السلوك . وقد سبق أن تعرض المجرى فى حالتين على الاقل ـ شلال اسوان وخانق السلسلة ـ الى ظاهرة « الهجرة غربا » حيث هجر النهر مجرى قديما يقع فى الشرق الى مجرى جديد يقع الى الغرب اكثر . على ان هذه الظاهرة ، كما قد تكون مرتبطة بالتعرية والارساب النهرى ، قد تكون أيضا من أصول تكتونية محلية ، فضلا عن أنها ظاهرة قديمة بلايستوسينية غالبا وسابقة للمرحلة الانسانية او التاريخية .

اما فى هذه المرحلة ، فقصارى التغيرات النهرية هى التغيرات المترتبة على ظاهرة التعرية والارساب فيما بين الضفتين . وحتى هذه تقل كلما ارتفعنا جنوبا حيث يضيق الوادى ويزداد صلابة بينما يزداد النهر سرعة وقوة . ولهذا نجد اهم التغيرات النهرية انما تقع عادة فى الصعيد الاوسط ، من ثنية قنا فشمالا ، والعملية هنا لا تخرج فى جوهرها عن تآكل شاطىء بفعل التعرية ونمو الآخر بفضل الارساب ، ثم ما يرتبط بهذا وبذلك من اقتطاع الجزر النهرية من الضفة او التحامها بها اى ظهورها واختفاؤها .

وطبيعى ان هذه العملية متبادلة بين الضفتين ومتعاقبة عليهما ، ومن

(1) Ibid., p. 15. (2) Shafei, idem.

ثم فان حساب الخسائر والارباح او التآكل والضمور والضم والنمو اقرب فى النهاية الى التعادل او التحايد . ولكن اذا اتفق وانحازت العملية بانتظام الى ضفة بعينها دون الاخرى ، فان الامر يكون مختلفا وتكتسب الظاهرة حينئذ دلالة جغرافية ونتائج اقليمية اكبر واخطر ، كما حدث بالفعل فيما يبدو .

فى العصور القديمة

فمن كتابات الرحالة والجغرافيين الاغريق والرومان امثال ديودور وسترابو وبلينى وبطليموس حتى جورج القبرصى ، والتى تحدد مواقع كثير من المدن والقرى على كلتا الضفتين وما اذا كانت على الشاطىء أو الى الداخل ... الخ ، امكن التعرف على كثير من حالات تغيير النهر لمجراه فى الصعيد خلال العصور الكلاسيكية .

لدينا أولا رواية هيرودوت عن تغيير مينا لمجرى النيل جنوب منف بنحو ٢٠ كم . فقد كان النيل يجرى قبل ذلك قرب الصحراء الغربية الليبية ، فاغلق مينا ذلك المجرى وجعله يسير فى الوسط بين الصحراوين . وقد ظن البعض مثل سافارى أن المجرى القديم للنيل هو « البحر بلا ماء » الذى تواتر ذكره فى الماضى طويلا فى الصحراء الغربية غرب النيل . ولكن هذا ، كما اعترض فولنى مرة اخرى ، محض وهم ، والاغلب ان مينا انما حول رافدا ضئيلا او فرعا غربيا فى اقصى غرب الدلتا ، حوله شرقا لكى يزيد حصة الدلتا من المياه (١) . ومهما يكن ، فان هذا تغيير صناعى بالطبع من فعل الانسان . لكن التغيرات الطبيعية اكثر واهم .

فمثلا لو صح ان المواقع الآتية كانت على ضفتها المذكورة فعلا فى تلك الكتابات ، لكان معنى ذلك أن النيل قد غير مجراه بضعة كيلومترات نحو الشرق فىحالات منف ، دلاص، القيس (Co) ، اهناسيا (Heracleopolis ، بحر يوسف) ، قاو الكبير (Antaepolis) ، والاخيرة دمرت فعلا فى عام ١٨٢١ ميلادية بتغيير فى المجرى مثل ذلك . هذا بينما يكون المجرى قد تغير نحو الغرب فى حالات طهنا الجبل (Acoris) ، الكوم الاحمر (Hebenu او Alabastropolis) ، والشيخ عبادة (Antinoopolis) . (٢)

تلك جميعا امثلة لتغيرات قديمة العهد فى مجرى النهر ، اهم منها ربما لماذا قامت فى الماضى عواصم ومدن هامة على الضفة الشرقية حيث لا ارض طينية اليوم تقريبا ، مثلا تل العمارنة فى الفرعونية ثم الكوم الاحمر والشيخ

(1) Volney, 1, p. 20 et seq.
(2) Butzer. "Remarks etc.", p. 26 — 8.

مثل (Cynopolis) وقراره (Hipponon) والشيخ عبادة كما يذكر الكتاب الكلاسيكيون السابقون وغيرهم . اكثر من هذا ، يذكر دليل طريق انتونين Antonine Itinerary المعاصر طريقا مستمرا يمتد بطول الضفة الشرقية للصعيد من بابليون عبر قرارة والشيخ عبادة حتى طيبة واسوان ، حيث لا مثيل اليوم لمثل هذا الطريق فيما بين الواسطى ومنفلوط .

لابد اذن ان الارض الزراعية ، اى الطينية ، كانت اعرض واوسع رقعة على تلك الضفة . والافتراض المحتمل هو ان النيل اما كان يجرى الى الغرب اكثر مما يفعل الآن ، واما كانت تعرجاته النهرية اكبر وابعد مدى مما يعطى الضفة الشرقية رقعا اوسع وافسح من الطين فالزراعة فالحياة ومن ثم المدن والطرق .

اما اليوم ، ومنذ القرن ١٤ الميلادى على الاقل ، فان كل مدن الضفة الشرقية فى قطاع الواسطى — منفلوط بالغة الضآلة والتفاهة . والمقول انه قد حدثت عملية ضخمة من تناقص وتفريغ السكان depopulation من الضفة الشرقية وانتقال لمدنها الهامة الى الضفة الغربية . (١) وكل هذا يفترض عملية تآكل وضمور حاسمة للضفة الشرقية جاءت لحساب ومصلحة الضفة الغربية . ولعل هذا كله ان صح أن يكون جزءا من التفسير المرحلى للظاهرة الطاغية حاليا وهى تركز معظم ارض الوادى فى الضفة الغربية وضآلتها فى الشرقية .

منطقة القاهرة

مهما يكن الامر : فان قصة القاهرة نفسها اقرب الينا — واوثق — من تلك الحالات الغابرة . ففى بداية العصر العربى كان شاطىء النيل عند القاهرة يبدأ من منطقة حصن بابليون فى الجنوب ثم يمتد نحو الشمال الشرقى باطراد حتى منطقة باب الحديد وغمرة فى الشمال . ومنذ ذلك الحين اخذ الارساب يضيف الى الضفة الشرقية اكثر من الكيلومتر مالئا المثلث المسحوب بين ذلك الخط وبين خط الشاطىء الحالى المتجه تقريبا نحو الشمال نصا . وبينما اخذت هذه الارض الجديدة تتخلق وتظهر من تحت الماء ، اخذ النهر يغير مجراه نحو الغرب باطراد .

وفى البدء كان الارساب يأخذ شكل جزر تفصلها ذراع مائية عن بر الضفة ، ما تلبث أن تطمى فتلتحم به . واهم تلك الجزر هى جزيرة بولاق

(1) Ibid.

شكل ١٢ — مجرى النيل
فى منطقة القاهرة
فى العصور الاسلامية .
[من كليبرجيه]

(بلاق لغة هى الارض المنخفضة) ، وقد ظهرت فى القرن ١١ الميلادى . وبعدها ببضعة قرون ظهرت جزيرة الفيل التى اصبحت فيما بعد أرض شبرا . كذلك فبينما كانت جزيرة الروضة موجودة كما هى تقريبا قبل العصر العربى، ظهرت فى القرن ١٤ الميلادى جزيرتان الى الشمال هما جزيرة حليمة التى هى الجزيرة او جزيرة الزمالك اليوم ، ثم جزيرة أروى بينهما الى الغرب التى التحمت ببر الضفة الغربية لتصبح اليوم منطقة الدقى . (١)

ولولا تحكم الانسان الحديث فى مجرى النهر لكان نفس المآل من نصيب جزيرتى الروضة والجزيرة ، الاولى لتندغم فى الضفة الشرقية حيث الفاصل المائى بالغ الضيق (سيالة الروضة) والثانية فى الضفة الغربية حيث على العكس يوجد الفاصل المائى الضيق (« البحر الاعمى » تمييزا له عن « البحر الاعظم » المقابل) . ولو قد حدث هذا كله لزاد تغير المجرى فى منطقة القاهرة برمتها الى حد الاعوجاج والانبعاج الشديدين حقا .

---

(1) Clerget, Le Caire, t. I, p. 57;

المقريزى ، خطط ، ج ٣ ، ص ٣٠٢ — ٣٠٥ ، وهيبة ، ص ٥١ — ٥٢ .

تغيرات فروع الدلتا

مع فروع الدلتا نرتفع الى درجة اعلى والى مقياس اكبر من التغيرات التاريخية . فالادلة الوثائقية التي تركهـا لنا المؤرخون والجغرافيون الكلاسيكيون ومن بعدهم العرب تثبت أن شبكة فروع الدلتا كانت فى حالة تغير وتطور لا تنقطع طوال العصر التاريخى . ولدينا على الاقل فى هذا الصدد اربعة او خمسة مصادر موثوقة : هيرودوت (القرن ٥ ق٠م) ، مخطوطة دليل سكيلاكس Periplus of Scylax المجهولة المؤلف (القرن ٤ق٠م)، بطليموس (القرن ٢ ق٠م) ، ديودور وسترابو (القرن ١ ق٠م) ، ثم جورج القبرصى (القرن ٧ م) . أما الكتاب العرب فلا يكاد أحد من أصحاب « المسالك والممالك » أو « تقاويم البلدان » أو « احسن التقاسيم » لم يتعرض للموضوع ابتداء من ابن عبد الحكم وابن سرابيون وابن خرداذبه والقلقشندى والمقريزى الى الادريسى والمسعودى وابن حوقل وابو الفدا ... الخ .

المشكلة ، فضلا عن غموضها الطبيعى وعدم دقتها الحتمى ، أن هذه الروايات تتضارب كثيرا . فاسماء الفروع يختلف بعضها ما بين المؤرخين المختلفين وبعضها يتفق . ثم ان مساراتها ليست دائما واضحة ، وقد تتعارض بينهم جميعا . ولكن لحسن الحظ امكن تحقيقها والتنسيق أو التوفيق بينها بما فيه بعض الكفاية ، كما فعل عمر طوسون ثم جون بول . (١) وقد أمكن لهما ذلك بفضل اشارات ومؤشرات وشواهد وتضمينات مختلفة ، كاسماء المدن والاماكن القديمة التي تحملها تلك الفروع أو نهاياتها، وكالوحدات الادارية الوارد ذكرها بين الفروع نفسها ، وكخطوط العوالى المرتفعة فى سطح الدلتا الحالى ... الخ .

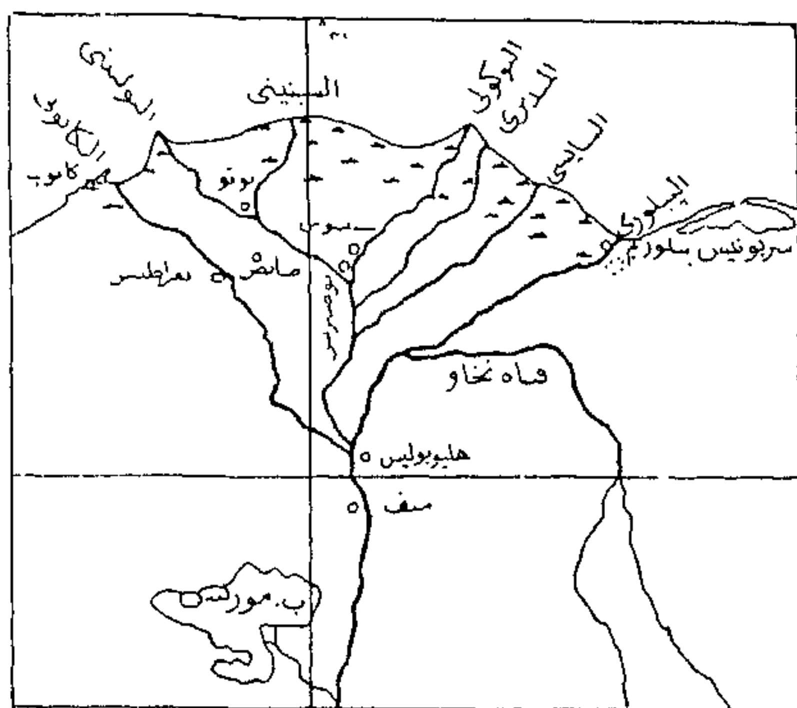
على ان الملاحظ ان اختلافات تفسير هذين المحققين قد لا تقل عن اختلافات نصوص المؤرخين القدماء انفسهم . والواقع ، موضوعيا ، ان الخرائط التى رسماها ربما تعبر عن اجتهاداتهما بقدر ما تعبر عن نصوص المؤرخين انفسهم ، وكلا النصوص والاجتهادات أو المتون والشروح قد لاتعبر عن الحقيقة العلمية ذاتها بصورة قاطعة بالطبع . ولهذا فلعل من الحكمة الا نحمل النصوص القديمة اكثر مما تتحمل او تحتمل . ففى مثل هذه المحاولات بطبيعتها قد يتعادل هامش الخطأ مع نصيب الصواب او حصة الصحة .

---

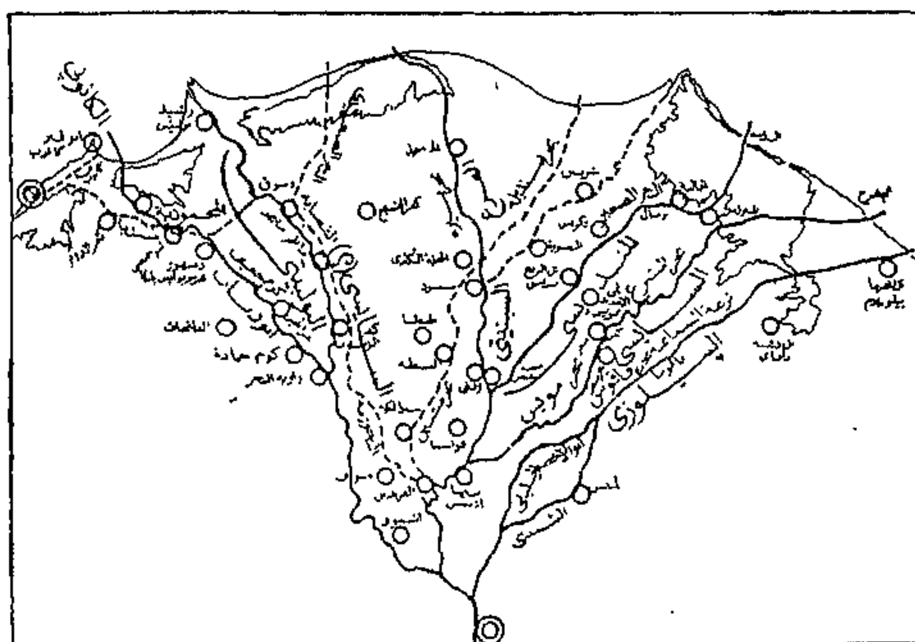
(١) وهذان بالفعل هما المصدران الاساسيان فى هذا الجزء جميعا :

O. Toussoun, "Mémoire sur les anciennes branches du Nil", M.P.I.E., t. 4, 1922, p. 1 — 60; J. Ball, Egypt in the classical geographers, Cairo, 1942, p. 17 — 176.

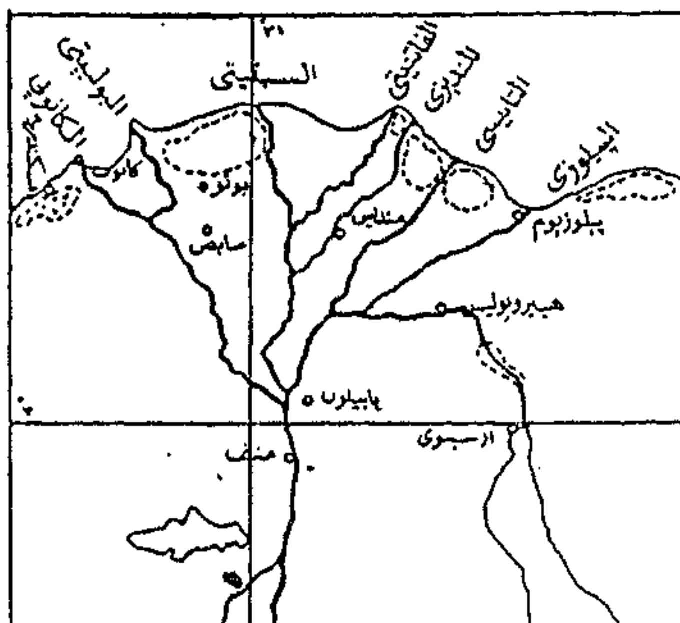
انظر ايضا : وهيبة ، ص ٠ ٤٠ــ ٤٧ .



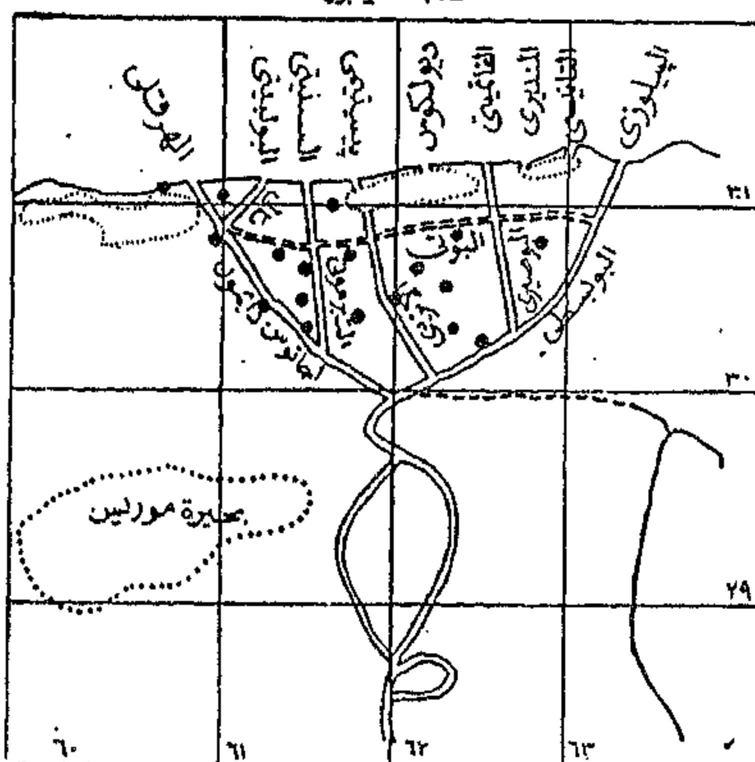
شكل ١٣ ـ فروع الدلتا عند هيرودوت ،
حسب تفسير بول .



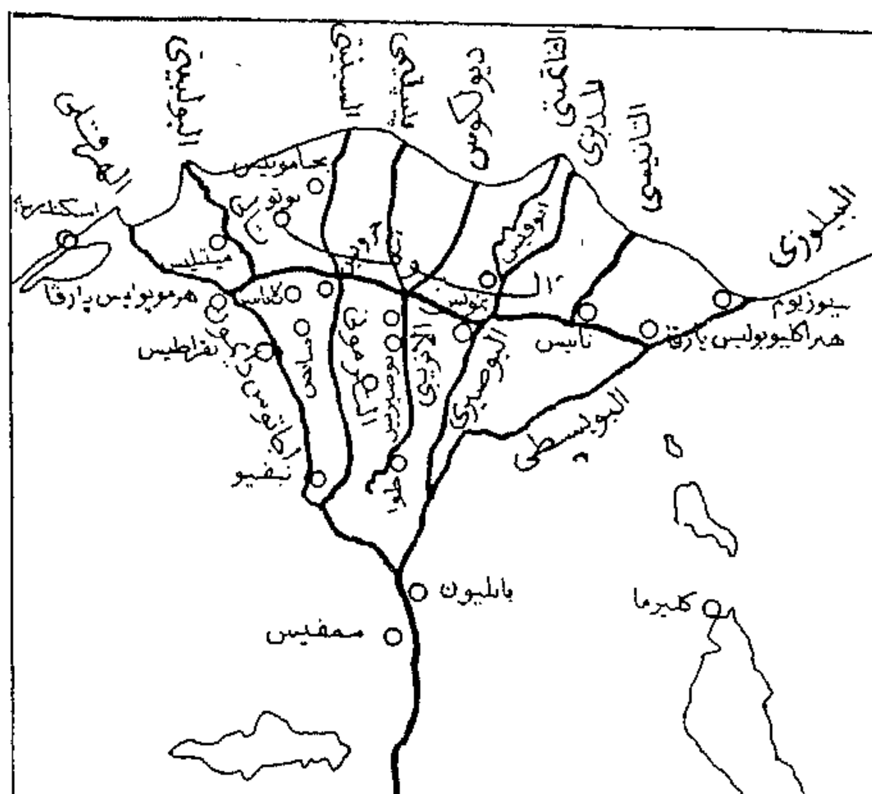
شكل ١٤ ـ دلتا هيرودوت في تفسير طوسون .



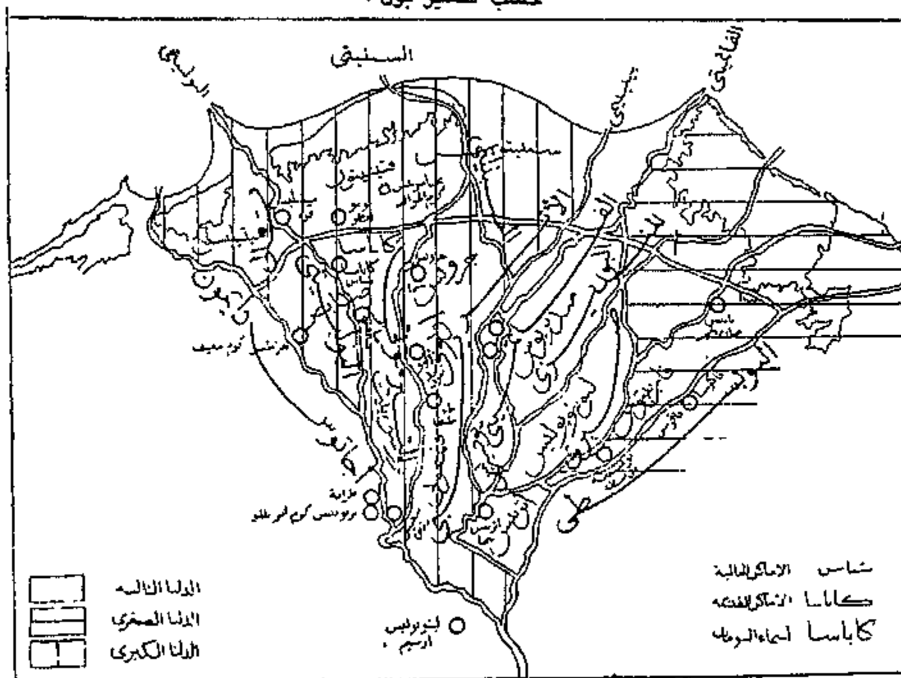
شكل ١٥ ــ فروع الدلتا عند سترابو ،
حسب تفسير بول .



شكل ١٦ ــ خريطة بطلميوس الاصلية لمصر وفروع الدلتا
[عن بول]



شكل ١٧ ـ فروع الدلتا عند بطليموس ،
حسب تفسير بول .



شكل ١٨ ـ فروع الدلتا واقسامها عند بطليموس ،
حسب تفسير طوسون

اما عن المقابلة بين الفروع القديمة والمجارى المائية الحالية ، فان من المؤشرات الهامة أن المجارى المتعرجة هى غالبا وريثة الفروع القديمة ، بينما ان المجارى الخطية المستقيمة هى من صنع الانسان على الارجح ان لم يكن بالقطع . موجه آخر هام فى التحقيق هو السنة الاراضى المرتفعة نسبيا أى خطوط العوالى الحالية ، فحتى اذا هى خلت من المجارى المائية اليوم فانها غالبا ما تدل على مجار قديمة بادت بعد ان كونتها بالارساب ، فهى وحدها التى يمكن ان تفسر وجودها .

العصور الكلاسيكية

هيرودوت

فى « تاريخه » ، بدا هيرودوت اولا بنقطة تفرع الدلتا ، فوضعها عند بلدة كركاسور Cercasore ، التى يرجح انها جزيرة الوراق الحالية شـمال غرب القاهرة . وفى الفروع ، يميز هيرودوت بين مجموعتين : رئيسية ثلاثة هى البيلوزى Pelusiac ، السـبنيتى Sebennytic ، الكانوبى Canopic ، وثانوية تتفرع من الرئيسية وهى أربعة هى السـايسى Saïtic ، المنديزى Mendesian ، البوكولى Bucolic ، البولبيتى Bolbitne ، والاخيران منهـا غير طبيعيين . فالمجموع ٧ ، ٥ طبيعية ، ٢ صناعية .

فاما البيلوزى ففى اقصى الشرق ، ويصب عنـد بيلوز (الفرما) التى ينسب اليها . يمثله حاليا عند طوسون البحر الشبينى والخليلى وترعة ابو الاخضر ثم بحر فاقوس وترعة السماعنة . اما السايسى والمنديزى والبوكولى فتتفرع ثلاثتها من السبنيتى فيما بين ميت غمر وسمنود منجهة نحو الشـمال الشرقى وبحيرة المنزلة ، ولذا فهى أنصاف فروع تقريبا .

فالسايسى ، نسـبة الى سـايس Xois (صـا الحجر) ، غامض فى هيرودوت ، فليس واضحا ايجرى شرق السبنيتى أم غربه . فبحسب الاسم، قد نفترضه يجرى الى الغرب مارا بسايس نفسها . لكن سـترابو يذكر أن البعض كان يسمى الفرع التانيسى فى ايامه بالسايسى . وعلى هذا يرجح بول انه يقع شرق السبنيتى فى شرق الدلتا ، ويجعله مرادفا لتانيسى سترابو ، لينتهى به قرب فتحة اشتوم الجميل بالمنزلة غربى بورسعيد .

على ان طوسون يخرج به من الجنـوب أكثر عند اتريب (قرب بنهـا الحالية) ، وبجريه فى بحر مويس ثم فى بحر المشرع ، لينتهى به على الساحل عند أم فرج فى منتصف المسافة بين بيلوز وبورسعيد . كذلك فانه يرسم فرعا

سايسا آخر يرتبط بسايس ولكنه يتحفظ فينبه الى انه قد يكون خطأ فى رأى البعض . وهو يجرى هذا الفرع الاحتياطى أو التبادلى فى ترع الباجورية والقضابة والبحر الصعيدي الحالية .

المنديزى ، حسب بول ، يصب فى حلق الوحل ، احد بواغيز بحيرة المنزلة الحالية جنوب شرق راس البر بنحو ١٣ كم . لكنه ، عند طوسون ، يبدأ قرب ميت غمر ثم يجرى ليمر بمنديس (تل الربع الحالية) وليحتل البحر الصغير ثم ليخرج فى النهاية من فتحة الديبة بالمنزلة . اما البوكولى ففرع كما يقول هيرودوت غير طبيعى من حفر الانسان . وهو يتمثل اليوم فى النصف الشمالى تقريبا من فرع دمياط الحالى ابتداء من شبرا اليمن ومارا بسمنود .

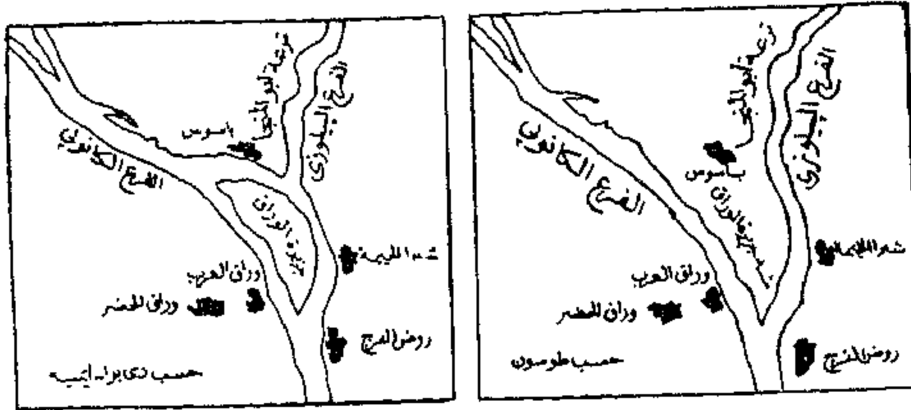
عن السبنيتى ، نسبة الى سبنيتوس Sebennytos ، سمنود الحالية ، فهذا هو الفرع الرئيسى الوحيد داخل الدلتا ، يبدا عند راسها ويكاد يتوسطها مارا بمدينة بوتوButo (ابطو الحالية او تل الفراعين) . يجريه بول من جزيرة الوراق الى ترعة الباسوسية حتى قرية كفر عليم ، ومنها فى النصف الجنوبى من فرع دمياط حتى شبرا اليمن جنوب سمنود بنحو ١٤ كم . ثم يقوسه بحدة نحو الشمال الغربى فى لفة عظمى ليمر بقرى شبرا بابل ونشيل قلين وشباس عمير ثم كوم الفراعين ، ليخرجه اخيرا عبر البرلس عند فتحة برج البرلس . ولكن طوسون يضع السبنيتى بامتداد فرع دمياط الحالى من راس الدلتا حتى سمنود ، ثم يجريه بعد ذلك فى بحر تيره مارا بالحامول ثم حافا بطرف بحيرة البرلس الشرقى الى أن يصب عند برج البرلس .

البولبيتى هو الفرع الصناعى الثانى فى رواية هيرودوت ، من الكانوبى يتفرع نحو الشرق . يبدؤه بول من الكانوبى قرب دمنهور متجها شمالا شرقا ليحتل الثلث الاخير من فرع رشيد الحالى ابتداء من الرحمانية . لكن طوسون يبدؤه عند زاوية البحر ليجرى مباشرة وكلية فى فرع رشيد حتى بولبيتين (رشيد الحالية) . غير ان بول يرفض هذا التفسير ، على اساس انه يجعل مدينة سايس على بعد ١,٥ كم من الفرع البولبيتى ، فى حين ان سترابو يقول لنا صراحة انها على بعد ١١ او ٢٢ كم من النهر .

الكانوبى ، اخيرا ، هو الفرع الغربى الاقصى والرئيسى فى غرب الدلتا ، ويصب عند كانوب — من هنا النسبة — او ابو قير الحالية فى خليج ابوقير . يمثله اعلى فرع رشيد حتى زاوية البحر ، ثم ترعة ابو دباب مارا بكوم حمادة ونقراطيس (نقراش او كوم جعيف) فدمنهور وابو حمص .

وعلى الجملة ، وبالمقارنة مع فرعى الدلتا اليوم ، يظهر لنا اتفاق جزئى او قطاعى مع بعض فروع هيرودوت . فالنصف الجنوبى من فرع دمياط يتفق

مع جزء من السبنيتى ، والنصف الشمالى مع البوكولى . كـذلك يتفق فرع رشيد فى ثلثه الجنوبى عند بول وثلثيه عند طوسـون مع الكانوبى ، بينما يتفق الباقى مع البولبيتى . واذا كانت اشارة هيرودوت الى اصطناعية البوكولى والبولبيتى هى اكثر ما فيه غرابة واثارة ، فان طوسون لا يستبعد ان يكون هذا المجريان برغم اصطناعيتهما قد انتهيا باجتذاب معظم الميـاه اليهما لان خطوطهما اكثر مباشرة وبالتالى اشـد انحدارا فقوة تيار من سـائر الفروع الاخرى ، ومن ثم زادت اهميتهما على حساب هذه الاخيرة التى تضاءلت على نحو ما نرى اليوم .



شكل ١٩ - راس الدلتا فى العصور الكلاسيكية
حسب تفسير الحملة الفرنسية وطوسون
[عن طوسون]

سترابو

كهيرودوت ، ذكر سترابو ٧ فروع ايضا ، يشـترك معظمها كذلك فى نفس الاسماء وبعضها فى مساراتها : البيلوزى ، التانيسى Tanitic ، المنديزى، الفاتنيتى Phatnitic او الفاتميتى Phatmétique ، السبنيتى ، البولبيتى ، الكانوبى . ونستطيع أن نستنتج من سترابو ان اربعة فروع ظلت على أيامه كما كانت أيام هيرودوت دون تغيير ، وتلك هى البيلوزى والمنديزى والبولبيتى والكانوبى . اما التانيسى ، نسبة الى تانيس (صان الحجر الحالية) ، فهو نفسه فرع هيرودوت السـايسى تحت اسم جـديد والا انه غير مأخـذه من السبنيتى الى البيلوزى فصار يأخذ من الاخير بعد أن كان يأخذ من الاول ، وهنا أصبحت نقطة التفرع الجديدة هى بوبسطه (تل بسطه قرب الزقازيق حاليـا) .

اما الفاتميتى ، والكلمة مشتقة من المقطعين القبطيين pha ، mi بمعنى « الشىء الاوسط » ، فاسم على مسمى لانه يتوسط الدلتا ويقسمها بمعـدالة

تقريبا . وسترابو يضعه فى الدرجة الثالثة من الاهمية بين فروعه السبعة . وهو يجمع بين اعلى سبنيتى هيرودوت حتى سمنود وبين البوكولى حتى البحر ، اى حل محلهما معا . ويعلل طوسون هذا التغير بان البوكولى المتواضع سابقا قد ابتلع اعلى السبنيتى بفضل قوته نتيجة لانحداره المباشر .

على ان الامر كله فى هذه الحالة لا يعدو فيما يبدو انتقال الثقل والاهمية من القطاع الاسفل من السبنيتى القديم الى القطاع الاسفل من الفاتميتى الجديد مع تغير الاسماء دون تغير الهيكل الهيدرولوجى نفسه . والفاتميتى بهذا يتفق فى معظمه مع فرع دمياط الحالى . غير انه اصبح يتفرع من البيلوزى عند كوم اشفين اى بعيدا قليلا عن راس الدلتا بعد ان كان يتفرع عند الوراق.

اما سبنيتى سترابو فيتفرع من الفاتميتى قرب سمنود ثم يتجه فى خط شبه مستقيم نحو الشمال الغربى ليشغل مجرى بحر شبين وبحر تيره الحاليين ثم ليمر عند الخاشعة بحذاء شاطىء بحيرة البرلس الشرقى لينثنى خارجا عند فتحة البرج . ومعنى هذا ان السبنيتى ، بعد ان بتر اعلاه وابتلعه الفاتميتى ، قد تحول الى مجرد فرع صغير منه فانزلق الى مرتبة متواضعة بين الفروع الجديدة . اما بول فيرى ان الجزء الاسفل من سبنيتى هيرودوت القديم ، لفة بوتو الضخمة ، اما اختفى على ايام سترابو او اصبح مجرى ثانويا .

بطليموس

كما يتفرد بطليموس بين مصادرنا الكلاسيكية بانه الجغرافى الوحيد بين مؤرخين ــ سيد الجغرافيا الكلاسيكية فى الواقع ــ فانه يتفرد بخريطة مختلفة تماما ، ليس فقط كمصور جغرافى مرسوم بخط يده هو نفسه ، ولكن ايضا كلوحة مختلفة فى الهيئة والهيكل والاسماء والمصطلحات . انه وخريطته، سواء لحسن الحظ أو لسوئه ، يقفان وحدهما بين مصادرنا القديمة .

فى « جغرافيته » يميز بطليموس اولا بين الفروع والمصبات ، فيذكر ٦ فروع ثم ٩ مصبات تنتهى اليها تلك الفروع . ومن الفروع ما هو غير طبيعى، كما ان من المصبات ما هو « زائف » . ولعل المقصود بالمصب الزائف انه مخرج صناعى حفره الانسان عبر الشريط الساحلى الضيق بين البحيرات والبحر ليوصل الى الاخير فرعا يصب طبيعيا فى احدى تلك البحيرات فقط ودون ان يكمل طريقه الى البحر نفسه . وكما ينفرد احد الفروع بمحور عرضى تماما ، يقسم بعضها الدلتا الى ثلاث وحدات او دالات اصغر .

الفروع هى البوبسطى ، البوصيرى ، الاتريبى ، التيرموتى ، تالى ، أجاثو دايمون ، ثم البوتى العرضى . اما المصاب فهى البيلوزى ، التانيسى ،

المنديزى ، الفاتميتى ، ثم المصبان الزائفان ديولكوس وبنبتمى ، فالسبنيتى والبولبيتى والهرقلى . واخيرا فبين فرعى اجاثو دايمون والاتريبى ثمة تقع « الدلتا الكبرى » فى الغرب ، وبين البوصيرى والبوبسطى تقع « الدلتا الصغرى » فى الشرق ، وفى الوسط بين الاثنتين اى بين الاتريبى والبوصيرى تقع « الدلتا الثالثة » .

ومن السهل ، لا سيما بتوجيه اسماء مصابها ، أن نتعرف فى هذه الشبكة الجديدة على ثلاثة فروع على الاقل لها ما يقابلها توا فى المصادر السابقة بحيث نستطيع ان نفرغ منها على الفور . فالبوبسطى هو البيلوزى عند هيرودوت وسترابو ، وتالى Taly هو البولبيتى ، واجاثو دايمون Agathodaemon او اجاثوس دايمون Agathos Daemon هو الكانوبى . الاول ينتهى الى المصب البيلوزى ، والثانى ياخذ من اجاثو دايمون عند دمنهور وينتهى بالمصب البولبيتى ، والثالث ينتهى بالمصب الهرقلى Herachleotic . ومن الناحية الاخرى ، فقد تحول التانيسى والمنديزى من فروع الى مجرد مصبات ، اى انها اصبحت فروعا شبه مندثرة .

أما التيرموتى Thermutiac ، Térénuthiaque ، نسبة الى ترنوتيس Térénuthis (طرانة الحالية شمال الخطاطبة على الضفة الغربية)، فيتفرع من اجاثو دايمون قرب قرية جريس . وبين الاثنين ينحصر النوم البروسوبيتى Prosopitis الذى ذكره هيرودوت من قبل كجزيرة هى جزيرة بروسوبيت . وحسب بول يشغل التيرموتى جزءا من مجرى بحر شبين ثم ترعة البتانونية حتى تلا ثم ترعة القاصد وبعدها يستمر شمالا مع بعض التعرج ثم فى نهايته يحتل مجرى سبنيتى هيرودوت القديم (وليس سبنيتى سترابو) الى أن يعبر بحيرة البرلس فى شرقها لينتهى بالمصب السبنيتى عند فتحة البرج .

الاتريبى ، حسب بول ايضا ، يتفرع من البوبسطى عند كوم اشفين ، ثم مارا بأتريب يتبع مجرى فاتميتى سترابو حتى سمنود ثم مجرى سبنيتى سترابو ايضا حتى الخاشعة قرب نهاية بحيرة البرلس الشرقية ، ومنها ينحرف بشدة نحو الشمال الشرقى ليصل الى البحر عند مصب بنبتيمى الزائف الذى يتفق مع مخرج مصرف الغربية الرئيسى الحالى شرق بلطيم بنحو ١٠ كم . ويذكر بطليموس هنا مصبا زائفا آخر هو ديولكوس Diolcus لكن دون أن يربطه باى فرع ما .

والواضح كما يرى بول انه مخرج مجرى ثانوى كان يتفرع من الفرع الاتريبى عند بلدة طنيخ الحالية ليحتل مجرى بحر بسنديله وليصب فى البحر عند اشتوم جمصه الحالية . اما عند طوسون فان الاتريبى يجرى اولا فى

الفاتميتى حتى مدينة اتريب ، وبعدها بقليل ينحرف غربا ليحتل مجرى بحر شبين وبحر بسنديله الحاليين الى ان ينتهى الى البحر بمصب بنبتيمى الزائف .

من البوبسطى ايضا يتفرع البوصيرى Busiritic ولكن عند راس الدلتا الصغرى . وفى طريقه يمر بمدينة بوصير وينتهى بان يصب خلال المصب الفاتميتى . نقطة ابتدائه من البوبسطى يضعها طوسون عند قرية النعامة على فرع دمياط قرب أتريب وبنها ، بينما يضعها بول فى كفر الشرابية . اما عن مساره ، فرغم نسبته الى بوصير الواقعة على الفاتميتى ، فان توصيف بطليموس يعطيه مسارا آخر ، يبدا عند طوسون بجزء من بحر مويس (الفرع التانيسى) حتى كفر صقر ، ثم ينعطف شمالا ليفرغ فى الفرع الفاتمينى ما بين شربين وفارسكور .

اغرب فروع بطليموس ، اخيرا ، واكثرها مدعاة للدهشة ولا نقول الشك هو البوتى يقينا Butic . فكل الفروع التى اوردها الكلاسيكيون مروحية الاه ، فهو الوحيد العرضى المحور بينها . يمتد من الغرب الى الشرق فى محاذاة او موازاة الساحل تقريبا وعلى بعد متجانس منه ، نحو ٥٠ — ٦٠ كم ، وواصلا بين كل الفروع الطولية الرئيسية الاخرى . يبدأ ، فى تحقيق بول ، من نهر تالى غير بعيد عن دمنهور ، او لعله تفرع منه عند كوعه قرب الرحمانية ، جاعلا نحو الشمال الشرقى ليمر ببوتو التى اليها ينسب ، وبعدها يمضى شرقا حيث يتقاطع على التوالى مع التيرموتى قرب الحمراء ومع الاتريبى قرب طنيخ ومع البوصيرى قرب تمى الامديد واخيرا مع البوبسطى قرب دفناى Daphnae (تل دفنه الحالية) .

واضح بالطبع أن مجرى كهذا لا يمكن أن يكون من خلق البيئة ، ولا الطبيعة يمكنها ان تصنعه . فهو يقع فى جميع قطاعاته وبطول امتداده على منسوب أو كنتور واحد تقريبا . هو اذن صناعى من عمل الانسان بالتاكيد ، حفره لاغراض الرى ، ربما لتحقيق توزيع اكمل للمياه اثناء الفيضان فى المناطق الواقعة جنوبه وصرف افضل لها بعده . فبه يمكن حفظ مياه الفيضان فى الجنوب وللجنوب بينما يمكن بسهولة تصريف الماء الزائد الى الشمال بفتحة فيه . لذا فلو ترك هذا المجرى وشانه لاطمى وشيكا ، ولا يمكن المحافظة عليه الا بالتطهير اليدوى الدائم كل عام .

يدعم نظرية الاصل الصناعى هذه وجود سلسلة من العوالى والحواف والتلال البارزة تعرف عليها بول فى شمال شرق الدلتا ، ترتفع فوق مستوى السهل المنبسط المحيط بنحو ٢ — ٣ أمتار ممتدة من الشرق الى الغرب تماما وذلك لنحو ٢٠ كم بين تمى الامديد وصان الحجر ، وتعرف محليا باسم تل

القنان . فهذا الخط لا شك بقـايا الجسر الجنوبي للفرع البوتي في هـذا القطاع تكون من القاء حفيره وحفير الضفة الشمالية ليكون سدا منيعا يحول دون ضياع المياه شمالي الفرع .

ختاما ، أهو حقيقة أم خرافة هـذا الفرع ، طبيعيا كان أو صناعيا حتى ؟ الحق ان الكثيرين شكوا في وجود هذا الفرع على الاطلاق ، كما لابد من التنـويه بأنه لا يظهر في خريطة بطليموس في بعض النسـخ الاولى من « جغرافيته » . ومع ذلك فثمة في جوزيفوس دليل على وجوده . فهو يشير الى حملة عسكرية رومانية قامت من الاسكندرية لتحطيم اورشليم (سنة ٧٠ ميلادية) ، وان الحملة نقلت بالسفن في النهر بامتداد النوم المنـديزى حتى ثمويس (تمى الامديد) حيث تركت السفن وبدأت السير على الاقدام . ولا ننسى كذلك شهادة تل القنان المقنعة .

جورج القبرصى

في « وصف للعالم الرومانى » كتبه في بداية القرن ٧ الميلادى : لم يشر جورج القبرصى الى فروع الدلتا الا اشارة مقتضبة موجزة ، ولـكن اهميتها ترجع الى تاريخهـا ، فهى تسبق الفتح العربي ببضعة عقـود فقط ، ولذا يمكن ان تعد حلقة في تطور فروع الدلتا بين الكلاسيكية والعصور الوسطى . وتختلف الاسماء التى اوردها جورج عن كل الاسماء السابقة ، ولـكن من السهل تحديد المقابلة بينها . غير ان اللافت ان البيلوزى لم يذكر بينها ، لذا يبدو ، كما يستنتج بول ، انه في بداية القرن السابع كان قد جف واندثر .

مهما يكن ، فان للنيل كما يقول القبرصى سبعة مصبات : الاسكندرية ، كولينثين Colynthin ، اجنو Agnu ، بارالوس Paralos ، كازماتوس Chasmatos ، تامياتى Tamiatc ، تينسى Tenese . وكما يحقق بول ، الاول جديد ولكنه واضح . والكولينثين لا يمكن الا ان يكون الكانوبى . أجنو هو البولبيتى حيث ذكر سترابو من قبل رأس أجنو سيراس Agnu ceras . بارالوس هو البرلس ، فما الاخيرة الا تحريف للاولى ، وهو بالتالى سبنيتى بطليموس . الكازماتوس اسم جديد ، ولكن بموقعه بين السبنيتى والتامياتى قد يكون مصب بنبتيمى بطليموس . اما التامياتى فدمياط طبعـا . كذلك فان التنيسى هو التانيسى بسهولة .

ابتداء ، واضح ان هناك اختلافات هامة وعديدة بين الروايات الثلاث ، سواء في مآخذ أو مسارات أو مصبات المجارى المختلفة . ومسـافة الخلف بين هيرودوت وسترابو أقل بكثير من مسافة القرب ، بينما يبتعد بطليموس ابتعادا جسيما عن كليهما . ولعل خريطة سترابو اقربها جميعا الى البساطة والوضوح ، وربما كذلك الى الخريطة الحالية . ومع ذلك كله فان هنـاك قاسما مشتركا محققا بين الجميع .

مقـــارنة وخلاصـــة

هيرودوت (ومصبه)	سترابو	بطليموس	المرادف الحالى
البيلوزى (الفرما)	البيلوزى	البوبسطى	الشرقاوية، أبو الاخضر، فاقوس
السايسى (الجميل)	التانيسى	التانيسى	مويس وحادوس جزئيا
المنديزى (راس البر)	المنديزى	المصــب المنديزى والفرع البوصيرى	البحر الصغير جزئيا
البوكولى (غير طبيعى)	الفاتميتى	المصــب الفاتنيتى والفرع الاتريبى	فرع دمياط جزئيا
السبنيتى (بوغاز البرلس)	السبنيتى	السبنيتى	بحر شبين وقيره
البولبيتى (غير طبيعى)	البولبيتى	تالى	فرع رشيد جزئيا
الكانوبى (أبو قير)	الكانوبى	اجاثو ديمـــون والمصب الهرقلى	بحر دياب والمحمودية
—	—	البوتى (عرضى من البيـــلوزى حتى الكانوبى)	—

والواقع اننا اذا امعنا النظر فى الخرائط الثلاث لوجدنا ان الاختلافات الجوهرية تكمن ، فيما عدا التسميات المتغيرة ، فى « الوصلات » بين الفروع والمجارى المختلفة ، بمعنى ان الفرع الذى يذكره احدهم قد يتألف فى معظمه من اجزاء من فرعين أو اكثر مما يذكره الآخر . وهذا قد يدل على تغييرات محلية فى المجارى تربط فرعا سابقا بفرع آخر أو تفصله عنه او تحول فرعا من مصبه السابق الى مصب فرع آخر .

وهناك بالطبع فروع ينفرد بها مصـــدر دون آخر ، مثـل البوتى عنـد بطليموس ، الذى يجرى من الشرق الى الغرب بكـل عرض الدلتا واصـلا اقصى الفرعين الهامشيين البوبسطى (البيلوزى) واجاثو ديمون (الكانوبى) . والارجح كما رأينا انه مجرى صناعى لاغراض الرى . لكن الذى يلفت النظر خاصة نص هيرودوت على الاصل الصناعى الانســانى للفرعين البـــوكولى والبولبيتى اى فرعى دمياط ورشيد فى معظمهما . فمن الغريب حقا ، ولعله من المستبعد أيضا ، ان يكون هذان الفرعان الاصطناعيان هما ورثة الشبكة الطبيعية كلها فى النهاية .

كذلك فكما نلاحظ كيف كان الفرع الشرقى الاقصى ، البيلوزى ، يتجاوز الدلتا ليصب فى الطرف الشمالى الغربى الاقصى من سيناء ، ينبغى الا ننسى ان كثيرا من النصوص تشير الى فرع ناقص أو متـدهور نوعا يخرج قبـل البيلوزى ليتجه شرقا ليتصل بالبحيرات المرة ثم ليخترقهـا جنوبا الى البحر الاحمر عند كليزما (السويس) . ويبدو ان هذا الفرع القلزمى ، الذى يسير بوضـوح فى وادى الطميلات الحالى ، يسـبق قنـاة سيزوستريس ونخاو الفرعونية الصناعية الى البحر الاحمر . فاذا صح هذا ، فان معناه أن النيل لم يكن نهرا متوسطيا فحسب بل واحمر ايضا ، اى كان يصب فى كلا البحرين فى وقت ما .

واخيرا ، وبنظرة شاملة ، من السهل ان نرى كيف كانت كثافة شبكة الفروع تصل الى اقصاها فى شرق الدلتا دون غربها ، اى ان الشرق كان مركز الثقل الهيدرولوجى فى نظام الدلتا كله ، كما كانت مساحة ارض شرق الدلتا بالتالى أكبر مما هى الآن كثيرا ومما كانت عليه مساحة غرب الدلتا اكثر واكثر . والمفارقة هنا أننا سنجد الانقراض انما يبدأ ويشتد فى شرق الدلتا بالذات . وختاما أيضا نرى كيف يختلف عدد الفروع فى الروايات المختلفة . فاكبر عدد هو ما يذكره بلينى الاكبر ، ١٦ فرعا لا اقل . لكن الكثرة تذكر ٧ فقط ، وهو بدوره ليس الا رقما « تمويذة » فقط فى رأى البعض ، صحته ٥ فقط ، اختزل على اية حال الى ٣ فى العصر العربى كما سنرى ، الى أن انتهى اليوم الى ٢ هما فرعا الدلتا الحاليان .

العصور الوسطى

الصورة فى العصر العربى ، هو الآخر ، لم تزل غامضة ، بل ربما كانت اكثر غموضا منها فى العصـور الكلاسيكية ، على كثرة الروايات العـربية نسبيا . والسبب هو شدة تضاربها مع عدم وضوحها غالبا . ولدينا على اية حال بعض اشارات متناثرة فى ابن عبد الحكم (القرن ٩ م) وابن سيرابيون (أول القرن ١٠ م) والادريسى (القرن ١٢ م) . وقـد جمعها وحققهـا طوسون (١) ، غير ان الصورة ما برحت بقمية مبهمة الى حد بعيد .

فأما ابن عبد الحكم فيتحـدث عن ٤ فروع : فرع سردوس (بالقليوبية غالبا) ، فرع دمياط ، فرع سـخا (الذى لا يمـكن الا ان يـكون تيرموتى بطليموس) ، ثم اخيرا فرع الاسـكندرية . ويذكر ابن سـيرابيون ٣ فروع رئيسية فقط ، أوسطها هو فرع شطانوف الذى يصفه بانه يبدأ من شطانوف

(1) O. Toussoun, "Mémoire sur les anciennes branches du Nil. Epoque arabe", M.P.I.E., t. 4; 1923, p. 70 — 100.

شكل ٢٠ - فروع الدلتا عند ابن سيرابيون ،
حسب تفسير طوسون

وينتهى الى البحر عند دمياط . ويعتبره طوسون الفرع الاتريبى القديم بلا شك ، الا انه بدل ان يصب فى البحر خلال مصب بنبتيمى تحول نحو الشرق فى ترعة المحلة التى يذكرها الادريسى ليصب فى فرع دمياط عند بلدة شرمساح .

ابن حوقل

اما ابن حوقل فيقول ان النيل يتشعب الى فرعين عند شطانوف : الشرقى فرع دمياط وتنيس ، والغربى يمر بالجريسات (اشمون جريس حاليا) ثم بأبو يؤانس حيث ينشعب الى ذراعين تعودان فتلتقيان فى الشمال عند أبيج مكونتين فيما بينهما جزيرة ضخمة لا يسميها ، ولكنها هى بلا شك جزيرة ابيار عند الادريسى ، وجزيرة بنى نصر عند ابن دقماق والقلقشندى ، ومن قبل جزيرة بروسوبيت عند هيرودوت ، والنوم البروسوبيتى عند بطليموس والذى كان ينحصر بين فرعى الاجاثو دايمون والتيرموتى .

وبينما يضع ابن حوقل نقطة التفرع عند ابو يؤانس التى لا وجود لها اليوم ، يخالفه القلقشندى فيضعها عند ابو نشابة (ثمة اليوم جزيرة فى فرع رشيد ازاء الخطاطبة تسمى ابو نشابة) . ولكن اتضح بالتحقيق ان الاسمين

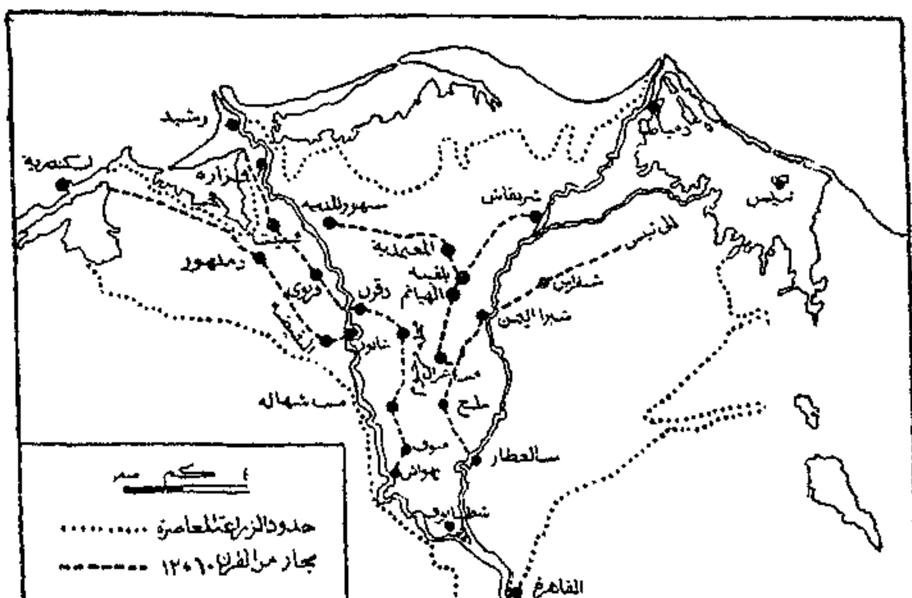
لشخص واحد ، وكلاهما قرب طهواى الحالية ، وثلاثتها لابد كانت بداية تفرع تيرموتى بطليموس . ومهما يكن ، فان الشعبة الشرقية بعد التفرع تسير فى ترعة البتانونية الحالية حتى تلبنت قيصر ، ومنها تستمر فى ترعة القاصد الى ان تعود فتتصل بالشعبة الغربية عند ابيج . وفى هذا المسار تمر الشعبة بمنوف ، طندتا (التى لا وجود لها الآن) ، البندارية ، فيشا سليم ، محلة مرحوم ، قليب العمال (التى هى بلا شك قليب ابيار) ، ثم أخيرا ابيج نفسها . ولكن مرة اخرى يخالف القلقشندى ابن حوقل فى نقطة الالتقاء الاخيرة هذه ، فيضعها فى فرستق . ولكن ، مرة اخرى ايضا ، لا خلاف حقيقى ، اذ الاثنتان لا تفصل بينهما سوى بضعة كيلومترات .

الادريسى

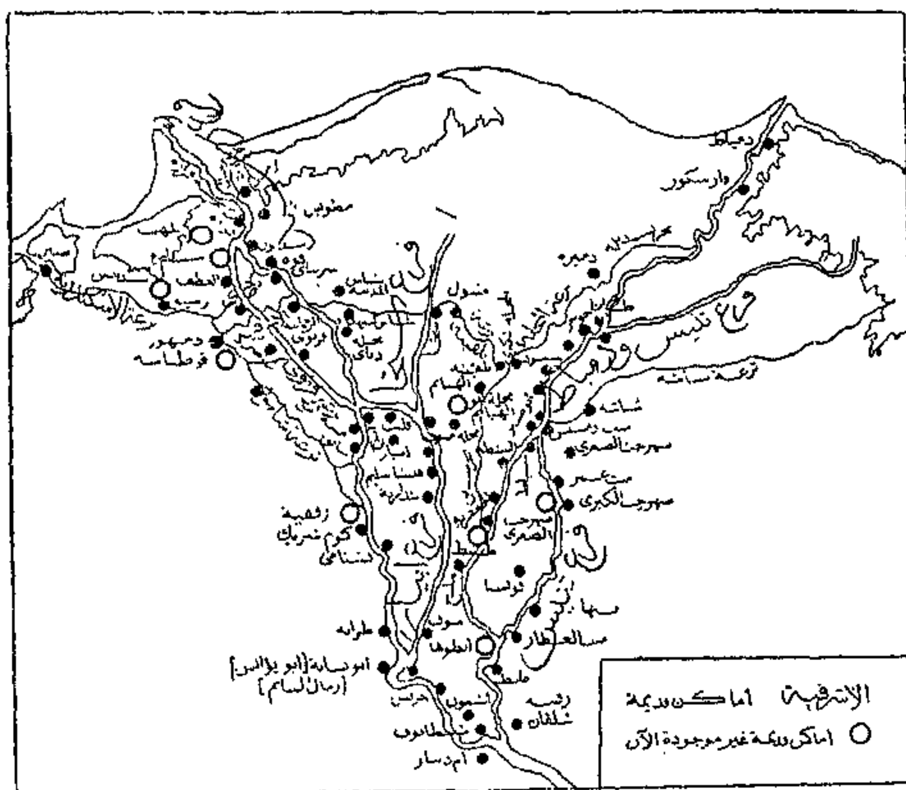
كما فى ابن حوقل ، نقطة تفرع الدلتا فى الادريسى هى شطانوف ايضا ، وهى تتفرع الى فرعين كذلك . ويذكر الادريسى ان الفرع الغربى (اى رشيد) كان اهم من الشرقى (دمياط) ، ولكن القلقشندى يقول بالعكس . وعلى اية حال فان رواية الادريسى للفرع الغربى تتفق كثيرا مع رواية ابن حوقل . فهو يمر بأشمون وجريس ثم رمال السائم (التى ترادف ابو نشابة وابو يؤانس بلا شك) . وعند هذه الرمال يتشعب الفرع الى شعبتين تعودان فتتصلان فى الشمال عند ابيج . وتسمى الشعبة الشرقية فرع ابيار ، والغربية فرع شابور وهو اسم كان يطلق على فرع رشيد كله . ويضيف القلقشندى هنا انه فى نهاية فرع رشيد كانت تخرج ذراع صغيرة تصب فى بحيرة نسطروه (البرلس) ، قد تكون هى خليج برمبال الحالى .

عن الفرع الشرقى يرسم الادريسى صورة مشابهة تقريبا للفرع الغربى من حيث انشعابه الى شعبتين تحصران بينهما جزيرة ضخمة . فالفرع بعد ان يمر بطنط ثم انطوها (اسطنها ؟) يتشعب الى شعبتين تعودان الى التلاقى عند شبرا (شبرا اليمن) ودمسيس (ميت دمسيس) . هذه الجزيرة لا يسميها الادريسى ، ولكنها هى جزيرة قويسنا فى ابن دقماق . اما عن مسار الشعبتين ، فان الشرقية تمر بينها العسل ، اتريب ، صهرجت الكبرى ، ميت غمر ، ميت دمسيس . أما الغربية او فرع مليج فتمر بطنط ، الجعفرية ، السنطة ، سنباط ، قبل ان تعود أخيرا الى الالتقاء بالفرع عند شبرا اليمن . ومعنى هذا ان الشعبة الغربية كانت تجرى فى جزء من بحر شبين الحالى او الفرع الاتريبى عند بطليموس .

هذا ومن فرع مليج بعد طنط كانت تخرج ترعة هامة هى ترعة المحلة ، وتمر بمحلة ابو الهيائم ثم بلقينه ثم المحلة الكبرى ، ثم تستمر الى ان تصب فى فرع دمياط تجاه شرمساح . وهى بهذا كانت تسير ابتداء من المحلة الكبرى



شكل ٢١ - فروع الدلتا في القرنين ١٠ ، ١٢ م ،
حسب تفسير جست ،



شكل ٢٢ - فروع الدلتا في العصر العربي
[عن طوسون]

فى جزء من بحر شبين ثم فى بحر بسنديله ، وهما معا كما نعلم فرع بطليموس الاتريبى القديم . اخيرا فمن ترعة المحلة بدورها ، وعند بلقينه ، كانت تأخذ ترعة أخرى هى ترعة بلقينه ، وتتجه غربا مارة بدار البقر ، المعتمدية ، متبول ، سخا ، ثم سنهور المدينة حيث تنتهى .

خلاصة مقارنة

حسنا ، فماذا تقول لنا هذه الروايات العربية فى مجملها ؟ على علاتها، واضح فى الصورة العامة على الاقل ان عدد الفروع لم يتعد الثلاثة قط ، وأن فرعى دمياط ورشيد احتلا الصدارة فى الشبكة المختزلة المخففة ، الا انهما لم يتشكلا بشكلهما المعروف ولم يبرزا الى هذا الوضع الا حوالى القرن ١٠ الميلادى كما وجد جست ، اى منذ نحو الف سنة الآن . (١) فاذا تذكرنا أن الالف السابقة على ذلك ، أى منذ بداية العصر المسيحى ، هى التى شهدت التغيرات العديدة والشديدة فى فروع الدلتا كما سجلها لنا الكلاسيكيون ، لاتضح لنا ان العصر العربى بالمقارنة عصر استقرار بل وجمود نسبى فى الخريطة الهيدرولوجية .

المهم فى هذه الخريطة الجديدة على اية حال ان الفروع القديمة الاخرى وقد اختفت او اختنقت لم تعد تصل او تصب فى البحر وانما بعد ان تتفرع من الفرعين الجديدين تعود فتصب فيهما داخليا تاركة بينها وبينهما جزرا نهرية هائلة المساحة تتقاسم فيما بينها جزءا كبيرا من رقعة قلب الدلتا . من هذه الفروع الداخلية او فروع الفروع ، فرع مليج الذى يتفق جزئيا مع بحر شبين الحالى ، ثم فرع سخا الذى ورثته جزئيا ترعتا القاصد والجعفرية الآن ، واخيرا فرع ابيار الذى تمثله اليوم جزئيا الباجورية . اضف فى النهاية فى أقصى الغرب فرع الاسكندرية الذى سبق ان أورده جورج القبرصى بنفس الاسم والذى ورث الكانوبى جزئيا . (٢)

مغزى التطور وأسبابه

ايا كانت الصورة التفصيلية فى هذه اللقطات التاريخية المتباعدة والمتتابعة ، فان الواضح المؤكد اذن ان عدد فروع الدلتا بدأ كبيرا ثم تطور من التعدد الى القلة فى عملية « كخفف الذرة » ، عملية اختزال الى عدد اقل من الفروع الاعمق والاوسع ، فانقرض بعضها واهمل البعض الآخر او ردم او حول الى قنوات رى صناعية . المهم ان ندرك ان هذه العملية هى دليل النضج الفيزيوغرافى وقرينته ، وهى من صميم تطور وتمام نضج اللاندسكيب،

(1) A. Guest, "The Delta in the Middle Ages", Journal of the royal Asiatic society, 1912, p. 941 — 5. (2) Id.

لانها انتقال من المركب والمعقد الى البسيط والابسط ، أو ان شئت فقل من النمو الافقى المسطح الى النمو الراسى المعمق ، أو من الكم الى الكيف ، أو اخيرا بتعبير جلوك Glock من مرحلة التوسع الى مرحلة التكامل .

السؤال الآن هو كيف حدث هـذا التطور ولماذا ؟ الذى يبـدو هو ان الانقراض بدأ من الشرق . ثمة كان الفرع الواهى الضعيف الطميلاتى — التلزمى ، ان صح وجوده ، وقد احتاج الى أن يعاد حفره كقناة صناعية منذ وقت مبكر فى الفرعونية . بعده اتى دور البيلوزى ، اقصاهم شرقا ، والذى ذكره الجميع الا جورج القبرصى ، مما يوحى بأنه كان قد اختفى قبل القـرن ٧ الميلادى على الاقل . يلى بعد هذا غربا التانيسى فالمنديزى : هـذان ، هما الآخران ، تحولا من فرعين رئيسيين مستقلين الى مجرد مصبين عند بطليموس لا ياخذان حتى من الفروع الاساسية الاخرى وانما من الفرع البوتى العرضى المشكوك فى طبيعته او طبيعيته . على النقيض من هذا كله ، نجد استمرارية محققة فى فروع الغرب القصـوى البولبيتى والكانوبى ، فهى متواترة تحت اسم او آخر منذ هيرودوت حتى جورج القبرصى بل وحتى قلب العصر العربى .

من الشرق اذن بدأ ضمور فروع الدلتا القـديمة ، وفى الشرق تركز . والغريب أن هذا يذكرنا بما اصاب الضفة الشرقية فى الصعيد من اضمحلال وضمور لحساب الضفة الغربية وذلك بسبب عملية التعرية والارسـاب . كانما الشرق من وادى النيل ككل هو ، لامر ما ، الـذى قدر له الانـكماش والتضـاؤل الفيزيوغرافى . على ان التفسـير فى الدلتا يختلف بالطبـع . والنظرية المتداولة هنا عادة هى نظرية ليونز .

أولا يربط ليونز مبـاشرة بين تغيرات فروع الدلتا الحادة خاصـة فى مجاريها السفلى وبين حركة انخفاض الساحل الشمالى التى حدثت قبل العصر الرومانى . ثم يرجح ليونز ان حركة رفع باطنية أو نهوض طفيفة اصـابت بالتدريج شرق الدلتا أو شرق مصر ، فعدلت انحدارات السـطح فاصـابت بالاضمحلال فالزوال حتى التلاشى تلك الفروع الشرقية بينما زادت من قوة ونمو الفروع الغربية . واذا كانت الادلة المباشرة على حركة الرفع هذه نادرة فى الدلتا نفسها ، فانها كما يقول متوفرة فى منطقة خليج السويس . فتـكون ملاحات عديدة جنوب راس غارب فى خليج السويس يشـير الى ان حـركة نهوض ورفع قد حدثت هناك حديثا جدا أو مازالت تحدث حتى الآن . (١) بل ان البعض ليمد هذا المنطق الى وقتنا هذا ليفسر الضآلة النسبية لفرع دمياط نفسه مقيسا بضخامة فرع رشيد . (٢) وهذا كله ما يقودنا تلقائيا الى القضية التالية فى تغيرات الدلتا التاريخية وهى هبوط الساحل والشمال .

---

(1) Lyons, p. 348 — 9.

(٢) عوض ، نهر النيل ، ص ١٩٠ — ١٩١

هبوط ساحل وشمال الدلتا

كما فى العصور الجيولوجية والاركيولوجية ، ولكن على مقياس أصغر بكثير ، تعرض النطاق الساحلى الشمالى من الدلتا خلال العصور التاريخية الى حركة هبوط وانخفاض بالنسبة الى سطح البحر المتوسط أدت الى غرق وضياع منـــاطق كثيرة منه . الحركة لا شـــك فيها علميا ، والادلـــة المادية والوثائقية ، اى كلا الشواهد والشهادات ، وفيرة مثلما هى يقينية ودامغة ، ولكن أسبابها وتفسيرها هى موضع الخلاف والتضارب الشـــديد ، كما أن هناك كثيرا من الغموض والشك يكتنف بعض جوانب القضية خاصة الجانب الكرونولوجى .

كذلك فان للقضية ثلاثة ابعاد او عناصر ، الفصل الصارم بينها صعب، ولكن تداخلها لا يساعد ايضا على وضوح الرؤية كثيرا . تلك الثـــلاثية هى : هبوط الساحل نفسه كخط ، تكون سلسلة البحيرات كظاهرة طبيعية ، واخيرا نشأة البرارى ككارثة على نطاق اقليمى عريض . فايها الاسبق حدوثا والاقدم تاريخا ؟ اترجع ثلاثتها الى عامل واحد أو الى عوامل مشتركة ، مترابطة أو منفصلة ؟ طبيعية ام بشرية ، ام هى الاثنتان معا ؟ واذا كانت هى العوامل الطبيعية ، فهل هو البحر الذى ارتفع ام اليابس هو الذى انخفض ، وكيف ولماذا ؟ واذا كانت العوامل البشرية ، فما هى بالضبط ، ومســـئولية من ؟ الى آخره الى آخره .

الشواهد والشهادات

منطقة الاسكندرية

بالاسكندرية تبدأ الشواهد والادلة المادية . هناك اولا المقابر الرومانية الشهيرة بكوم الشقافة catacombs والواقعة حاليا تحت مستوى الماء الجوفى (حيث تشاهد وتقاس موجة نبذبته المدية السنوية كمـــا فعل أوديبو) . ثم هناك المقابر البطلمية الغارقة تحت الماء بالشاطبى ، ثمة كذلك أرصـــــفة ضخمة لميناء الاسكندرية القديمة غارقة تحت ماء البحر على أعمـــاق متفاوتة تتراوح بين ١ر٣ ، ٥ر٦ ، ٥ر٨ متر كما قدرها المهندس جونديه ، تتناثر بينها ايضا بقايا التماثيل المهشمة . وشىء من هذا كله بطبيعة الحال لم يبن تحت سطح الماء او الارض . وعموما يقدر بريتشا Breccia ان الطابق الرومانى من الاسكندرية يقع تحت سطح المدينة الحالى بنحو ٦ ــ ٧ امتار ، بينما يرتد الطابق اليونانى البطلمى تحت مستوى سطح البحر . كذلك وفى المواجهة ، ياتى غرق جزيرة انتررودس Antirhodes التى كانت تتوسط الميناء الشرقية ايام الكلاسيكية ثم اختفت تحت البحر . وعلى الجملة يقدر بريتشـــا مدى

هبوط اليابس فى منطقة الاسكندرية بنحو ١ — ٥ر١ متر ، بينما يصل به اوديبو الى ٦ر٢ متر خلال نحو ١٨ قرنا الاخيرة اى بمعدل ١٤ سم كل قرن . (١)

ايضا ، غير بعيد فى خليج ابو قير ، نجد نهاية مصب الفرع الكانوبى القديم تستمر ممتدة تحت مياه البحر كاستيوارى غارق لمسافة ٨ كم الى ان تنتهى الى الجنوب من جزيرة نلسون بنحو ٣ كم . وهذه الجزيرة هى نفسها جزيرة كانوب القديمة التى ذكر الكتاب الاغريق انها كانت تقع عند مصب الفرع الكانوبى . ولما كانت نهاية الفرع الكانوبى تتحدد حاليا عند الطرف الشمالى الغربى لبحيرة ادكو والى الغرب من فتحة المعدية ، فان معنى ذلك أن نهايته القديمة كانت تمتد بعدها لمسافة ١١ كم تقريبا .

فضلا عن هذا ففى المنطقة المجاورة لخليج ابو قير والمصب الكانوبى هناك ٣ مدن كلاسيكية غارقة تحت مياه الخليج . اولاها هيراكليوم الى الجنوب الغربى من مصب الكانوبى القديم ، والى الجنوب الغربى منها ايضا كانت ثانيتها منوتيس Menuthis ، اما ثالثتها فمدينة كانوب الى الجنوب الغربى من بلدة ابو قير الحالية بنحو ٣ كم . (٢) ولا شك أن سيف البحر كان يصل على الاقل الى اكثر هذه المواقع شمالية .

وسط الدلتا وشرقها

نحو الشرق ، فى وسط الدلتا ، ينتشر فى قاع بحيرة البرلس عديد من البقايا والآثار المتناثرة التى تعرفت عليها وسجلتها الحملة الفرنسية نفسها، والتى تمثل اما جزرا غارقة او ارضا هابطة ، وكلها تشير الى غزو البحر للبحيرة . ثم قرب مصرف العموم رقم ٤ ، وعلى بعد ٢٤ كم من الساحل ، وبعيدا عن خرائب اية قرية قديمة ، وجد اوديبو بقايا سيقان وجذور قديمة فضلا عن بعض التماثيل الصغيرة تحت سطح الارض الحالى بنحو ٩ر٣ متر، اى تحت سطح البحر الحالى بنحو ٣ر٣ متر .

وفى شرق الدلتا ، بميت سلسيل جنوب بحيرة المنزلة بنحو ٦ كم ، وجد فيكتور موصيرى شريحة أو رقيقة من الاعشاب والنباتات المتفحمة على عمق ٤ر١ متر تحت مستوى سطح البحر فى حين يبلغ منسوب الارض نفسها ٤ر. متر فوق مستوى سطح البحر . اما بحيرة المنزلة نفسها فلعلها اكبر متحف مائى لبقايا واطلال القرى والمدن القديمة التى غرقت وبادت تحت سطح مائها . ويرى البعض ان كل جزيرة من جزرها التى تعد بالمئات كانت تحمل

---

(1) Audebeau, "Nôte sur l'affaissement etc.", p. 119 — 120.

(٢) محمد ابراهيم حسن ، « بعض الظاهرات الطبيعية فى دلتا النيل »، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٥ .

حلة او عمرانا ما فى الماضى حين كانت ارض البحيرة كلهـا حقـلا مزروعا كثيفا . (١) واهم تلك المدن الغارقة تنيس لا شك ، مدينة النسيج العظيمة ، التى تمثلها الآن بضع جزر تدعى كوم تنيس .

كذلك ونحو الشرق اكثر ، فالثابت ان سبخة البردويل بشمال سيناء — بحيرة سيربون Sirbonis الرومان — قد تعرضت لطغيان البحر حيث غمر بعض المستعمرات الرومانية حولها .

منطقة مرسى مطروح

على الجانب المقابل فى اقصى الغرب يبرز دليل آخر فى مرسى مطروح . فقرب هـذه المدينـة وجد جون بول قنـاة باطنية محفـورة تحت الارض subterranean acqueduct يقع قاعها على ارتفاع بضعة سنتيمترات فوق مستوى سطح البحر المتوسط الحالى ، وقد حفرت لامداد احدى المستعمرات الاغريقية — الرومانية هناك بمياه الشرب ، وذلك عن طـريق استمدادها طبقة مياه التصريف الرقيقة التى تجرى تحت الارض من تلال الداخـل الى البحـر .

هذه القناة الجوفية تستعمل الآن ، بعد إزالة الرمل الذى سـدها وطمرها ، كمصدر لمياه الشرب لمرسى مطروح . فلو ان مستوى سطح البحر فى وقت حفر هذه القناة الجوفية كان اوطأ بمترين او ثلاثة ، يقـول بول ، لاستحال على طبقة المياه العذبة الجوفية ، التى تقـع فوق طبقة ماء ملحية ولا يزيد سمكها عن متر او نحو ذلك ، ان تصل الى مستوى مرتفع بما يكفى لكى تبلغه تلك القناة الجوفية . (٢)

البرارى عموما

اخيرا ، وبالاضافة الى كل هـذه الحالات ، ففى كل نطـاق البرارى بشـمال الدلتـا عموما تنتشر الخرائب والاطـلال ، قرى باكملهـا ومدن وفيللات ... الخ ، تحملها مئات الاكوام ، الاكوام فيها مقابر جرانيت وحجر جيرى ومعمار قديم وحمامات رومانية وتماثيل وطوب نيىء ومحروق وفخار ، الفخار فيه مجوهرات وكنوز وبرونز وعملات بطلمية ورومانية (٣) ، البقـايا هذه كانها لمدن ضخمة غنية لا لمحلات بسيطة ، وذلك حتى بكثافة تصـل فى مواضع الى كثافة مثيلاتها الحية فى محافظة كالمنوفية نفسها كما يؤكد فيلليرز ستوارت ! (٤)

---

(1) Audebeau, id., p. 119. (2) Contributions, p. 67.

(3) Id.; Audebeau, "Etude etc.", p. 42 — 3.

(4) M Villiers Stuart, "Elevation & depression in Egypt", C.S.J., Sept. 1909, p. 230 — 1.

من أمثلة هذه المدن بوتو القديمة (كوم الفراعين) ، بينما أن منها ما كان يصل شمالا الى ساحل بحيرة البرلس تقريبا مثل علوة الذهب وكوم العرب شمال شرق دسوق بنحو ٢٥ كم وشرق برنبال بنحو ٢٠ كم ، حيث يبدو ان هنا كانت تقوم مدينة هامة لم تعرف على خرائط مصر القديمة . كل هذه المدن، يقينا ، لم يكن صيد الاسماك هو قوام حياتها ولا كان يمكن لسكانها أن يكونوا صيادين او رعاة (١) ، وانما هى التمم المدنية لفرشة قاعدية ثرية من الزراعة الكثيفة .

الشهادات التاريخية

هذا عن الشواهد والادلة المادية ، اما من الادلة التاريخية فلدينا شهادات المؤرخين . من اقدمها المخزومى (القرن ١٢ الميلادى) ، الذى ذكر أن كل المنطقة الواقعة بين بيلوز القديمة (الفرما) فى الشرق وترعة الاسكندرية القديمة فى الغرب كانت ارضا عامرة ماهولة مزروعة جميعها حتى سنة ٩٦١ ميلادية حين تركت وهجرت وحل بها الخراب والبوار (٢) .

اهم من ذلك شهادة المقريزى (القرن ١٤ الميلادى) . بعد دوكليشيان (دقلديانوس) بنحو ٢٥١ سنة — يقول المقريزى — غطى البحر جزءا من الاماكن التى تحمل اليوم اسم بحيرة تنيس (المنزلة حاليا) واغرقه . زاد الغزو البحرى كل عام حتى انتهت المياه بتغطية البحيرة كلها . كل القرى الواقعة على أماكن منخفضة غرقت ، بينما استمر باقيا منها المرتفع وحده مثل تونه وبورا وشطا وفوق الكل تنيس العاصمة الاقليمية والمدينة التاريخية العريقة . اما الغرق الكامل للاقليم فقد تم قبل فتح العرب لمصر بمائة سنة . اى ان غرق بحيرة المنزلة يرجع ، بحسب المقريزى ، الى سنة ٥٣٥ ميلادية بالتحديد . (٣)

نظرية هبوط الأرض

السؤال الآن : كيف حدث هذا كله ، وكيف نعلل له ؟ ان غزو البحر الذى تحدث عنه المقريزى ليس موضع شك او نقاش ، وانما المشكلة هى لماذا ، اى طبيعة تغير العلاقة بين البحر واليابس . الاحتمالات الممكنة لاتخرج منطقيا عن اربعة : اما ان البحر ارتفع ولكن اليابس ثابت ، واما أن البحر

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p. 42.

(2) Ch. Audebeau, "Terres du bas — délta restées fertiles à la suite de l'abandon de la culture dans le nord de l'Egypte au cours de l'époque mediévale", B.I.E., 1924 — 5, p. 205.

(3) Audebeau, "Nôte sur l'affaissement etc.", p. 117.

ارتفع وكذلك اليابس هبط ، واما ان البحر ثابت ولكن اليابس هو الذى هبط، واما ان الاثنين ارتفعا معا ولكن البحر ارتفع اكثر . وهناك بالفعل نظريتان اساسيتان كما هما متناقضتان : الاولى هبوط الارض نفسها وحدها ، وهى نظرية توازنية isostacy ، والثانية ارتفاع البحر وحده ، وهى نظرية يوستاتية eustatic .

نظرية هبوط الارض هى السائدة ، ويمكن ان نتعرف فيها من حيث التفسير والسببية على ثلاثة اتجاهات : العامل التكتونى ، رد فعل الارتفاع المجاور ، ثقل رواسب طمى النيل . فاما العامل التكتونى فخارج الموضوع تقريبا لبعد المنطقة نسبيا عن دائرة الزلازل والبراكين ، الا انه ليس غائبا تماما فى تقدير البعض . جونديه مثلا لا يستبعد ان تكون الهزات الارضية الخفيفة التى انتابت منطقة الاسكندرية عاملا مساعدا ادى الى انزلاق glissement تكوينات الطين الواقعة فوق القاع الصخرى للخليج الى المواضع المنخفضة فهبط بالتبعية كل ما فوقها من طبقات . (١)

اما عن نظرية رد فعل الارتفاع المجاور فيمثلها بول الذى يرى فى انخفاض الساحل تعويضا توازنيا عن ارتفاع الارض فى شرق الدلتا اثناء القرن ٦ ق.م (٢) . غير ان هذا الاتجاه لا يشارك فيه كثيرون .

نظرية ثقل الرواسب

اما الاتجاه الاغلب والاقدم فهو اثر الثقل الضاغط لرواسب النيل المتراكمة عبر العصور ، والمقدر معدل تراكمها بنحو ١٠ سم كل قرن كما راينا . ورغم بساطة ومنطقية النظرية البادية ، فهى معقدة للغاية فى الحقيقة لان تحديد حركة الهبوط ليس سهلا على الاطلاق . فالمشكلة ان النظرية تنطوى على متناقضة كامنة وهى ان رواسب الطمى المتراكمة مفروض انها تزيد سمك التربة وبالتالى ترفع مستوى الارض بالتدريج بينما ان ثقلها يهبط بمستوى الارض اكثر فتكون النتيجة الصافية عكسية سلبية .

مهما يكن الامر ، فان النظرية ليست بجديدة ، فهى ترقى على الاقل الى الحملة الفرنسية ، خاصة منها كورديه Cordier الذى لم يغفل ايضا احتمال ارتفاع فى الارض بتراكم الطمى ولكن مع ارتفاع البحر اكثر . (٣) ثم تجددت النظرية حديثا عند فايل Weill وليونز واوديبو وفيلليرز ستوارت وغيرهم .

---

(1) G. Jondet, "Les ports submergés de l'ancienne île de Pharos", M.I.E., vol. IX, 1916, p. 75 — 9.

(2) J. Ball, Egypt in the classical geographers, p. 176.

(3) Description, t. V, ch. XXIII.

اوديبو ، مثلا ، ينتهى الى أن كل ساحل مصر الشمالى خضع فيما يبدو ورغم انكار البعض الى حركة انخفاض منذ العصر الرومانى بسبب تشاقل وتضاغط الطمى المتراكم ليس فقط على يابس الساحل ولكن ايضا فى قيعان بحيراتها التى تتلقى فضلا عن ذلك رواسب الرمال النهرية بعد أن تقذف بها الرياح والتيار الغربى من البحر الى الساحل فيتضاعف بذلك ثقل الارسابات. المهم ان ارتفاع التربة المستمر هذا قد ادى فى اتجاه عكسى الى هبوط مستوى الارض نفسها . (١)

وهنا يلاحظ اوديبو التناقض الكامن بين الاتجاهين والمنطقين . فيذكر أن الارض حول كوم علوة الذهب مثلا قرب بحيرة البرلس تقع على ارتفاع نصف متر فوق مستوى سطح البحر . فاذا حسبنا منسوبها فى الماضى على اساس معدل الارتفاع السنوى ١ ملليمتر لكان على ارتفاع —٢ متر تحت مستوى سطح البحر ايام البطالسة . فلو كانت مناسيب اليابس والبحر ثابتة حينئذ كما هى الآن لاستحالت زراعة هذه الارض لفرط انخفاضها . هذا فى حين ان بقايا المدن الخربة حولها تدل على العكس . (٢)

كم يبلغ ، على اية حال ، معدل هذا الهبوط ؟ يقدر كل من ليونز واوديبو معدل هبوط الساحل بنحو ١٤ سم كل قرن ، مما عدل كثيرا فى شكل الساحل وسيف البحر . والمرجح ان معدل الهبوط كان يقل شرقا ، فكان بدرجة اكبر فى غرب الدلتا واقل فى شرق الدلتا . (٣) ولعل هذا الفارق ان يساهم فى تفسير ضمور فروع الدلتا الشرقية مقابل تجديد نشاط فرع رشيد .

يبقى اخيرا جانب الميكانيزم فى نظرية رواسب الطمى . هاهنا ايضا اتجاهان : الهبوط المستمر والهبوط المتقطع . نظرية الهبوط المستمر المطرد يمثلها رايموند فايل الذى يرى أن هبوط الساحل فى الاسكندرية كان حركة مستمرة منذ العصور القديمة وأيام ميناء فاروس حتى العصر الرومانى ، كما يرجح استمرار حركة الهبوط هذه حتى يومنا هذا . (٤)

أما نظرية الهبوط المتقطع فيمثلها جونديه الذى يرى أن الهبوط قد حدث على عدة دفعات متباعدة متقطعة « ريحت » فيها الارض من حين الى حين كلما تراكم الضغط والثقل عليها . والمقصود بالضغط والثقل هنا طبقات الطين المرسبة فى خليج الاسكندرية والمنطقة البحرية المتاخمة . فتحت ضغط

(1) "Nôte sur l'affaissement", p. 132 — 3.
(2) "Etude hydrographique", p. 46.
(3) Lyons, Physiography etc., p. 349.
(4) Bull. inst. franç. arch. orient., t. XVI, 1919 p. 1 — 37.

الطبقات العليا منه (المرسبة حديثا) فان الطبقات السفلى (الاقدم ترسيبا) تنقد ماءها فينكمش سمكها فتزداد تماسكا وتكاثفا وبالتالى يحدث هبوط التربيح .(١)

نظرية ارتفاع البحر

الآراء القديمة

ارتفاع مستوى البحر ، كالنظرية المقابلة ، فرضية اضعف عند الاغلبية وكانت دائما أقل ناصرا . فمنذ نصوص المقريزى والمخزومى ، لم يؤيدها من علماء الحملة الفرنسية مثلا سوى دولوميبه Dolomieu الذى انتهى من دراسته للمناطق الخربة القديمة عند سمنود وبحيرة البرلس الى أن مستنقعات برارى شمال الدلتا ، التى حلت على حد قوله محل اراض كانت خصبة وكثيفة السكان جدا ، انما ترجع الى ارتفاع مستوى سطح البحر (٢) .

الا ان زملاءه فى الحملة عارضوا نظرية ارتفاع مستوى البحر أصلا ، مثل تلميذه كورديه الذى اخذ بنظرية هبوط اليابس ، بينما ذهب سان جينى Saint Genis الى ان آثار الاسكندرية الغارقة هى نتيجة لهبوط بطىء ومعتدل فى الارض ، وأن تغير مستوى البحر ان صح على الاطلاق فدوره لا يمكن الا ان يكون طفيفا للغاية .(٣)حتى رينان فى أواخر القرن توصل من دراسة سطوح التعرية الافقية فى صخور الساحل السورى الى أن مستوى البحر المتوسط لم يتغير منذ عدة آلاف من السنين (٤). كذلك انتهى كل من كايى (٥) وسيس (٦) الى ثبات مستوى البحر المتوسط خلال العصور التاريخية .

ولكن ، على الهامش ، لماذا يرتفع أو ينخفض مستوى سطح البحر ؟ هذا التغيرات المناخية والهيدرولوجية المألوفة ، البعض يذكر تغيرات قاعه هو نفسه . لماذا ؟ ربما لتقلص الكرة الارضية ، بينما يثير البعض النظرية التراهيدية ذاتها بلا توضيح .(٧)

---

(1) Op. cit., p .75 ff.

(2) A. Lacroix; G. Daressy, "Dolomieu en Egypte", M.P.I.E., t. III, 1922, p. 121 — 2.

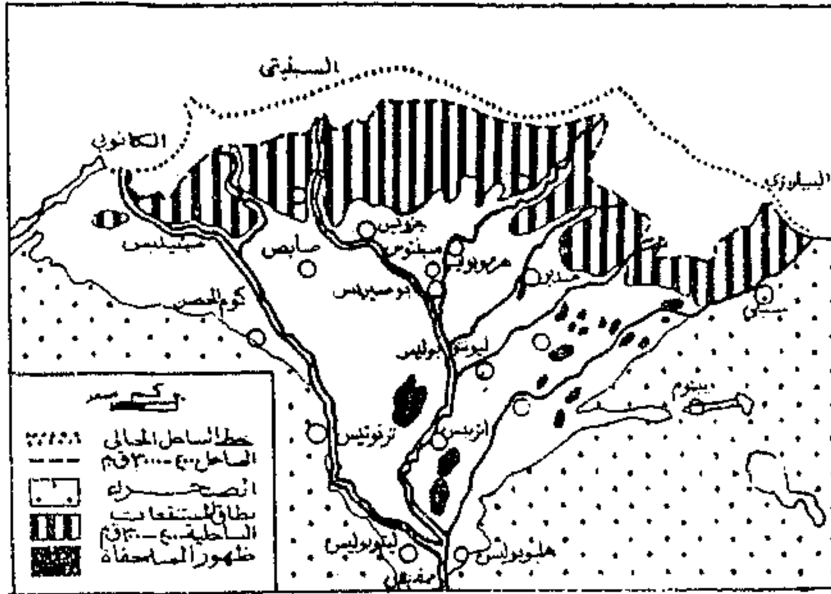
(3) Description, t. V, ch. XXVI.

(4) Ernest Renan, Mission de Phénicie.

(5) Cayeux, A.G., t. XXI, 1907.

(6) Suess, La face de la terre, t. II.

(7) Audebeau, "Nôte sur l'affaissement", p. 134.



شكل ٢٣ - الدلتا فى عصر ما قبل الاسرات واوائل العصور التاريخية .
[عن بوتزر]

الآراء الحديثة

على اية حال ، فقد عاد هيوم حديثا الى النظرية من جديد ، كما اعاد هافمان Hafemann وبوتزر مراجعتها وتأكيدها مؤخرا . فحسب الاخيرين ، كان مستوى البحر المتوسط حوالى ٣٥٠٠ ق.م ، اى حوالى بدايات التاريخ المصرى المكتوب ، هو + ٤ امتار بالنسبة لمستواه الحالى ، وظل على ذلك عدة قرون ، ثم هبط الى + ٢ متر وتوقف عليه طويلا من ٢٠٠٠ ق.م الى ١٠٠٠ ق.م ، ثم هبط من جديد الى ما دون سطح البحر الحالى بحوالى -٥ر٢ متر وذلك حوالى ٤٠٠ ق.م ، ارتفع بعدها قليلا الى -٢ متر فى القرن الاول الميلادى ، ثم استعاد مستواه الحالى فى أوائل العصر الاسلامى .

هذا بينما انتهى هافمان بادلة قاطعة من كل سواحل المتوسط الى ان ارتفاعا حقيقيا يوستاتيكيا قدره ٥ر٢ متر قد حدث بين ٥٠٠ ق.م ، ٥٠٠ م . ويرى بوتزر أن هذا القدر يعادل تماما مقدار هبوط آثار الاسكندرية الرومانية الذى حدده أوديبو بنحو ٦ر٢متر ، وأنه هو الذى يفسر ذلك الهبوط، كما يضع نظرية تثاقل طمى الدلتا الى حد هبوط الارض موضع الشك والتساؤل . (١) على أن نقطة الضعف البادية فى نظرية ارتفاع مستوى البحر هى لماذا اقتصر

(1) Butzer "Environment & human ecology etc.", p. 58 — 9.

اثره الاغراقى على ساحل مصر وحده ولم ينتظم كل سواحل البحر . وليس ردا أن يقال انه هو الساحل السهلى الرسوبى المنخفض الوحيد فى الحوض ، فمثل هذه النتائج يمكن أن تفرض نفسها على اضيق السواحل واوعرها .

تكوين البحيرات

على أن هذه المناقشة تنقلنا تلقائيا من الساحل نفسه كخط الى الظاهرتين المرتبطتين خلفه ولكن المختلفتين عنه كرونولوجيا وهما بحيرات الدلتا ثم برازخها . غزو البحر لبحيرة المنزلة حقيقة تاريخية بشهادة المقريزى حين نشأت على الاقل واحدة من بحيرات الدلتا الاربع . كذلك فان هبوط الساحل قد وسع مساحة بحيرات الشمال عموما ، استدلال منطقى بديهى . لكن المشكلة هى ان وجود البحيرات سابق لعملية هبوط الساحل فى العصر الرومانى . فالمعروف والثابت ان البحيرات الساحلية كانت موجودة فى القديم ، وان كان من الصعب معرفة حدود امتدادها جنوبا خاصة فىسنوات فيضانات النيل العالية .(١)

بل ان لنا ، اذ نرقى الى مرحلة موغلة فى القدم أكثر ، ان نفترض أن البحيرات كانت خلجانا من البحر مفتوحة تماما ، وربما جاز أن نتساءل عما اذا كان بعضها متصلا بالبعض الآخر مباشرة أو غير مباشرة فى خليج واحد أو بحيرة مشتركة ، خاصة منها مريوط وادكو والبرلس التى تتقارب اليوم تقاربا شديدا بل وتنتثر بينها بحيرات داخلية صغرى مبعثرة لعلها آخر بقايا تلك البحيرة الكبرى المتصلة الواحدة . لكننا بطبيعة الحال لا نملك الادلة التاريخية المباشرة على هذا التكهن المنطقى نظريا .

من ناحية أخرى يرى بوتزر انه فقط بعد ان ارتفع سطح البحر المتوسط الى مستواه الحالى ، وذلك فى اوائل العصر الاسلامى بعد أن كان قد بلغ أدنى منسوب حديث له وهو — ٢,٥ متر حوالى ٤٠٠ ق.م ، بعدئذ وبعدئذ فقط بدأت مياه النيل تحجز وتحبس خلف بحيرات الدلتا ، وحينئذ فقط غمر جزء كبير من شمال الدلتا . على انه حتى مع ارتفاع مستوى البحر المتوسط + ٤ أمتار ، فان الجزء المغمور لا يعدو فى تقدير بوتزر المساحة الحالية لبحيرات الدلتا المنزلة والبرلس وادكو وذلك بدون منطقة المستنقعات المحدقة بها . اما هذه المستنقعات فكانت محددة فى الجنوب بخط كنتور

(1) Audebeau, "Nôte sur l'affaissement etc.", p. 132.

٣ متر الحالى . على هــذا ، وعلى اساس من رواية المخزومى عن نشــأة بحيرات الدلتا فى ٩٦١ ميلادية بواسطة طغيان البحر ، ينتهى بوتزر الى ان هذه العملية كانت جزءا من ارتفاع مستوى سطح البحر منذ القرن الثــانى الميلادى .(١)

هــذا ، وفى « وصف مصر » بدا لجراســيان الاب Gratien le Père ان البحر يغزو بحيرة البرلس باطراد ، وذلك بدليل الاطلال والبقايا الغارقة التى وجدها بها (٢) . ولكن روايات الكتاب العرب عن المنزلة اكثر تفصــيلا مثلما هى اكثر توثيقا ، وان لم تخل من تضارب . فعن تنيس يقول ياقوت ، مثلا، ان التى اسستها وسمتها باسمها هى ابنة دلوكه، ملكة مصر الفرعونية القديمة بعد حادثة خروج موسى ، وكانت هى التى قادت اليها ميــاه النيل بينما كانت منطقة المدينة ارضا صلبة كلها . ثم يضيف أن الفراعنة اللاحقين، فى صراعهم بعد ذلك مع اليونان ، لجاوا للحمــاية الى « حفــر ترعة كبيرة تخرج من بحر الظلمات [كذا] لتكون الحــد الفاصــل بين مصر واليونان ، فاندفع بحر الظلمات فى هذه الترعة وطغى عليهــا فغزا البــلاد العــديدة المسكونة واقاليم شهيرة وخرب تنيس . وحين كان الفتح الاسلامى فى سنة ٢٠ هجرية لم تكن تنيس تتألف الا من اكواخ حقيرة . » (٣) . ويضيف محمد رمزى أنها كانت أكواخامن البوص، ولذا كانت تعرف «بذات الاخصاص» (٤). ويبدو بوضوح أن الخرافة تختلط بالحقيقة فى هذه الرواية ، بقدر ما تختلف ايضا عن سائر الروايات .

فحسب المسعودى والمقريزى من بعده ، كانت المنزلة جزءا من نطاق ظل الى قرن قبل الفتح العربى لا يضارع او يناظر فى مصر ، ربما باســتثناء الفيوم ، وذلك فى مناخه وخصــبه وثرائه . ففى مروج الذهب أن « تنيس كانت ارضا لم يكن بمصر مثلها اســتواء وطيبا وتربة ، وكانت نخــلا وكرما وشجرا ومزارع ، وكان فيها مجارى ماء على ارتفــاع من الارض ، ولم ير الناس بلدا احسن من هذه الارض ولا احسن اتصالا من جناتها ولا كرومها ، ولم يكن بمصر كورة يقال انها تشبهها الا الفيوم » .

لكن البحر ، تمضى الرواية ، اخترق خط التــلال الرملية التى كانت تعمل كمتاريس طبيعية ، وسنة بعد اخرى زحفت ميــاهه وتوغلت الى ان اكتسحت كل الاراضى المنخفضة الوطيئة ببلدانها وقراها ، تاركة فقط عدة

(1) Op. cit., p. 59, 62 — 3.
(2) Audebeau, "Etude hydrographique etc.", p. 47.
(3) O. Toussoun, La géographie de l'Egypte à l'époque arabe, p. 50.
(٤) القاموس الجغرافى .

جزر عالية بما فيه الكفاية لتنجو من الخراب ، تقوم عليها بضع مدن معدودة. من هذه المدن القائمة على البحيرة ، الى جانب تنيس اهمهـا ، ثمة تونة ، دميرة ، دبيق ، وكلها من مدن النسيج والمنسوجات الممتازة .

غير ان تنيس وحدها ، بحجمها الضخم وثرائها المعمارى وصناعتهـا العظيمة فى أفخر المنسوجات والاسلحة الصلب وتجارتها الواسعة مع العراق بالذات ، هى التى كانت تقارن بدمياط وشطا . ولقد كانت تنيس تقوم على جزيرة كبيرة المساحة ، ويتم الوصول اليها عن طريق قناة تسمى بحر الروم تنتهى الى الصالحية وربما كانت جزءا من الفرع التانيسى .

ولكن حتى فى وقت متأخر كالقرن ١٠ الميلادى ظلت تنيس عامرة بالآثار العظيمة من المساجد والكنائس والحمامات بالمئات والعشرات . وحتى بعـد قرن آخر ، فى القرن ١١ ، ذهل الرحالة الفارسى ناصرى خسرو لضـخامتها ورخائها حيث وجد بها كما ذكر ١٠٫٠٠٠ محل تجارى ، ١٠٠٠ سـفينة فى مينائها ، بينما بلغ عدد سكانها الذكور وحدهم ٥٠٫٠٠٠ تقريبا . وعلى الجملة فقد كانت « من اجمل مدائن مصر » . الاكثر اثارة ان هذه الجزيرة ، التى لم تكن تزرع شيئا واعتمدت فى كل غذائها وتموينها على التجارة ، كانت تعيش على الصهاريج فى مياه الشرب . فاثناء الفيضان كانت مياه النيل تكسح المياه المالحة المحيطة بها ، فتملأ الصهاريج الباطنية الشاسعة حيث تخزن للعام كلـه .

ولقد ظلت جزيرة تنيس تقاوم غزو مياه البحر ، ولكنها عجزت عن ان تواجه منفردة غزاة البحر ، اذ اصبحت معرضة لخطر غارات القراصـنة والصليبيين من صقلية وفلسطين . فامر صلاح الدين باخلائها فى نهاية القرن ١٢ ، وفى اوائل القرن ١٣ هدم الكامل حصونها وسورها وسـواها بالارض مجرد كومة من الحطام (١) ، لتظل بعدها جزيرة مهجورة خربة تعرف الآن بكوم تنيس او تل تنيس . لقد سقط آخر معاقل المقاومة ضد غزو ميـاه البحر ، واكتملت سيادة بحيرة المنزلة كفصل أو كجزء من نظرية طغيـان البحر على شمال الدلتا .

من ناحية اخرى ، يربط جاك دى مورجان نشـاة البحيرات ، المنزلة بالذات ، بعملية هبوط ساحل وارض شمال الدلتا . فهو يرى أن هذا الهبوط هو الذى خلق بحيرة المنزلة ، لان الفرع البيلوزى كان فى السابق يمر قرب

---

(1) A.J. Butler, The Arab conquest of Egypt, Oxford, 1902, p. 351 — 355.

مدينة تنيس فى حين يقع مجراه القديم على عمق ٥ر١ متر تحت مياه البحيرة حاليا .، وبالمثل الفرع التانيسى . غير انه يجد من الصعب تحديد الفترة التى بدات فيها حركة الهبوط البطينة هذه لغياب الادلة حاليا .

اما ما يمكن الجزم به فهو ان النهر كان قد كف عن مد مدينة بيلوز بمياهه فى العصر الرومانى ، بينما فى تنيس لم تحفر صهاريج الماء التى نراها اليوم فى خرائبها الا حوالى القرن ٣ الميلادى . معنى هذا انه فى ذلك الوقت كانت المياه المالحة قد خلفت المياه العذبة فى منطقة المنزلة . وعند ذلك فان مدينة تنيس ، وقد حرمت من المياه العذبة ، فقدت مبرر وجودها ، فاخذت تختفى رويدا رويدا وان لم تهجر كلية الا فى أوائل العصر العربى . (١)

من ناحية ثالثة ، هناك نظرية تجمع بين الاصلين النهرى والبحرى للبحيرات . فثمة راى يذهب الى ان بحيرة المنزلة مثلا — تنيس العرب ، نسبة الى مدينتها القاعدة — ظهرت كمجمع لمياه النيل بفروعه القديمة الثلاثة التى كانت تخترقها وهى البيلوزى والمنديزى والتانيسى ، ربما فى البدء كمجموعة من المستنقعات والبرك العذبة المنفصلة ، تواصلت بعد ذلك واندغمت فى بحيرة واحدة كبيرة . ولكن نتيجة لزلزال شهير فى القرن ٦ الميلادى انخفض مستوى قاعها فدهمها البحر .

بالمثل بحيرة البرلس — نستروه العرب — مازال هناك موضع فى منتصف اللسان الغربى الضيق شمال البحيرة يعرف الى اليوم باسم كوم مسطوره . كذلك ادكو التى ترتبط نشأتها بالفرع الكانوبى ، وربما البولبيتى ايضا ، الى أن كان ذلك الزلزال نفسه فانخسف مستواها قليلا ، فتحولت الى سباحة شاسعة تمتزج فيها مياه النيل خاصة أثناء الفيضان بمياه البحر خاصة فى الشتاء . وعموما ، يبدو أن كل البحيرات الشمالية كانت اقل مساحة مما هى الآن أثناء التحاريق ، ولكنها كانت اكبر أيام الفيضان . (٢)

مريوط المتفردة

فى العصور القديمة

لعل قصة مريوط وحدها هى التى تختلف كليا او جزئيا . فبديهى — والبحيرة بالتعريف وكسائر اخواتها خليج من البحر داخل الدلتا و / او قطاع

(1) J. de Morgan, Recherches sur les origines etc., p. 42.

(2) Audebeau, "Etude hydrographique, p. 47.

من الدلتا لم تردمه رواسبها بعد — بديهى انها فى الاصل كانت متصلة بالبحر بل وجزءا منه . لكننا ، فى حدود ابعد مدى تصل اليه ادلتنا ووثائقنا التاريخية، لا نملك اشارة محددة الى اى اتصال بين البحيرة والبحر . اى انها منذ اقدم عصورنا التاريخية المعروفة وهى بحيرة داخلية ، منفصلة عن البحر ولكنها متصلة بالنهر والنهر وحده . ما الذى عزلها واغلقها عن البحر ؟ لعله تكوين نطاق الكثبان الجيرية الحبيبية شمال البحيرة مباشرة ، والذى تنفرد به فى ظهرها دون سائر اخواتها ، والذى يترامى بموازاتها وعلى نفس محورها وبطولها وعلى مدى امتدادها تماما .

أيا كان ، فمنذ تلك اللحظة اصبحت البحيرة من عمل النهر وحده . معنى هذا ايضا انها كانت اعظم اتساعا بكثير مما نعرف واشد عمقا بما يسمح بالملاحة السهلة ، فضلا بالطبع عن انها كانت عذبة المياه تصلح للشرب وللرى . ومن الجائز فى تلك المرحلة او غيرها ان بحيرة مريوط كانت على اتصال ببحيرة ادكو ثم انفصلتا تاركتين بينهما بحيرة ابو قير الصغيرة كبقايا مستنقعية . (١)

وعلى اية حال ، ومنذ ٢٠٠٠ سنة على الاقل ، كانت شواطىء مريوط تصل الى مدينة ماريا العاصمة الناجحة لمنطقة مريوط المزدهرة والتى تقع بقاياها اليوم ازاء سيدى كرير ، كما كانت ذراعها (ذراع الملاحة) تصل فى نهايتها القصوى غربا حتى بلدة العميد الحالية . وقد كانت هذه الشواطىء مليئة بالموانى البحرية والقرى الخصبة العامرة ، البحيرة بحق هى حلقة الاتصال بين بعضها البعض وبينها وبين الاسكندرية نفسها بواسطة السفن، ذلك فضلا عن اتصالهم جميعا بداخل القطر عن طريق فروع النيل، حيث كانت شيديا Schedia فى الشرق قرب كفر الدوار الحالية هى الميناء النيلية للاسكندرية .

غير ان اتصال البحيرة بالنيل لم يكن عن طريق الفرع الكانوبى مباشرة، فقد كان هذا يمضى بعيدا الى الشرق منها حتى كانوب (ابو قير) ، وانما من طريق ترعة أو اكثر تتفرع منه ، هى الجد الاعلى للترعة التى كانت تغذى الاسكندرية بالمياه العذبة قبل المحمودية وهى الخليج الناصرى فى العصور الوسطى ثم الترعة القديمة ما قبل المحمودية ثم المحمودية نفسها فيما بعد .

المهم انه بفضل هذا الاتصال بالفرع الكانوبى كانت البحيرة تعكس فى مائيتها سلوك النيل ، يرتفع مستواها فى الفيضان وينخفض فى التحاريق .

---

(1) Egyptian irrigation, II, p. 490 ff.

بل كثيرا ما كان ارتفاع منسوبها فى الفيضان يعلو على مستوى سطح البحر نفسه ، بحيث خيف على الاسكندرية ذاتها أن تغرقها البحيرة . من هنا شق مصرف غربى المدينة يصلها بالبحر يعمل كمفيض فى حالات الذروة أو الخطر ، مثلما استغل بالمناسبة كمانع مائى ضد اخطار بدو الصحراء الغربية واطماعهم فى المدينـــة .

غير ان الفرع الكانوبى لم يلبث ان تعرض للاطماء ثم للضمور الى ان انقرض تماما ، فانقطعت صـــلة البحيرة بالنيـــل ، وتم ذلك فى القـــرن ١٢ الميلادى . ومنذ تلك اللحظة تحولت مريوط من بحيرة داخلية عذبة الى مجرد مستنقع مالح ضحل ومنكمش ابدا . ذلك ان البحيرة أصبحت بلا ايراد مائى، فصار الفاقد المائى بالبخر والتسرب هو العامل المحدد الوحيد لمصـيرها . فاخذت مياهها تقل وتتضاءل ، وراحت مساحتها تتقلص وتتحول اطرافها الى مناقع ومضاحل متقطعة ، بينما بات عمقهـــا يقل وملوحتهـــا تزداد تدريجيا بالتركيز . حتى اذا كان القرن ١٨ كانت قـــد جفت فى معظمها وتحولت الى مستنقع عظيم عقيم .

فى التاريخ الحديث

ومنذ هذا الوقت اصبحت البحيرة جزءا من التـــاريخ الحـــديث ، بل والتاريخ السياسى ـــ العسكرى بالتحديد . فقـــد اتخذ الانجليز من البحيرة اداة استراتيجية فى صراعهم الاستعمارى باغراقها بمياه البحر مرتين فى أواخر القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩ . المرة الاولى ضد الحملة الفرنسية فى مصر ، لحصارها فى الاسكندرية وحرمانها من المياه العذبة التى كانت تحملها الترعة القديمة السابقة للمحمودية ، وبالتالى لعزلها عن سائر القطر . والمرة الثانية أثناء حملة فريزر وضد مصر نفسها لحماية انفسهم فى الاسكندرية ، ولو انهم بهذا حرموا انفسهم ايضا من المياه العذبة .

وقد تم هذا فى الحالتين بحفر قناة فى منطقة بحيرة ابو قير والمعدية التى تقع شرق بحيرة مريوط وتمر بها الترعة العذبة القـــديمة . ولما كانت بحيرة أبو قير ـــ المعدية متصلة بالبحر ، فقد تدفقت مياه البحر عن طريقهـــا الى بحيرة مريوط حتى تساوت مع مستوى سطح البحر .

ورغم ان تلك القناة قد ردمت بعد كلتا عمليتى الاغراق واصلحت سدود المنطقة وأعيد مد الترعة العذبة الى الاسكندرية ، فقد كانت تلك التجربة ـــ مرتين من الغرق فى غضـــون عقد واحد ـــ بمثابة الضربة القاضـــية لبحيرة مريوط . فقد رفعت مياه البحر نسبة الاملاح بها اكثر واكثر ، كما عاودت هى الانكماش والجفاف بعد اصلاح السدود ، لتصبح بحيرة موسمية مؤقتة playa تجف معظم السنة .

وقد استمر هذا الوضع حتى أواخر القرن ١٩ ، حين اعيد تنظيم صرف غرب الدلتا فانهيت مجموعة من الترع والمصارف الى البحيرة اهمهـا مصرف العموم ، اى اصبحت مصرفا للمنطقة ، فعاد منسوبها الى الارتفـاع . ولكن حماية للاسكندرية من طغيـان البحيرة ، تقرر حفظ مسـتواها دائما عنـد منسوب -٣ أمتار تحت سطح البحر ، وذلك بضخ الزائد منها الى البحـر بطريق طلمبات المكس . ولولا هذا وذاك لكان مصير بحيرة مريوط كمصـير جارتها الصـغرى بحيرة ابو قير التى انتهت بان جففت فى اواخـر القـرن الماضى . (١)

بحيرة ابو قير

فلقد كانت بحيرة ابو قير هذه تقع الى الشرق من بحيرة مريوط بينهـا وبين ادكو . وكان طولها ٥ر١٢ كم ، وعرضها ٥ر٩ كم ، ومساحتها ٣٠ الف فدان . اما منسوبها ، وكان شديد الاستواء ، فنحو ١ مترا تحت مسـتوى سطح البحر ، يرتفع برفق تجاه أطرافها شرقا وغربا الى منسوب -٥ر. متر ، اى انها كانت فوق مستوى مريوط بمترين .



شكل ٢٤ ـ بحيرة ابو قير السابقة قبل تجفيفها في القرن التاسع عشر . لاحظ كيف كانت تتوسط بحيرتي مريوط وادكو .
[عن ويلكوكس وكريج]

(1) F.W. Hume; F. Hughes. Soils & water supply of Maryut district, Cairo, 1921, pp. 19 et seq.

البحيرة لم تكن دائمة ، فقد كانت مياه الصرف المتسربة اليها من الاراضى الزراعية فى الشرق ومياه الامطار الشتوية تتراكم فى قاعها الى ارتفاع ٣٠سم فى الشتاء ، ولكنها تعود فتتبخر فى الصيف تاركة قشرة ملحية بيضاء سميكة . وتؤكد آثار مجارى المياه القديمة وبقايا المبانى ان المنطقة كانت مزروعة ، ربما حتى القرن ١٨ حين اغرقت بالبحر فدمرت زراعتها بصفة دائمة . حتى اذا كان القرن ١٩ تم تجفيفها برمتها نهائيا لاستصلاحها واستغلالها . (١)

نشأة البرارى

قديمة أم طارئة ؟

عن البرارى ، أخيرا ، لا يقل الموقف غموضا وتضاربا ، ذلك ان لم يزد . فكل الادلة التاريخية تقريبا ابتداء من هيرودوت الى النقوش الفرعونية تجمع على أن شمال الدلتا عرف المستنقعات والبرك وشمل البرارى والفيافى دائما بصورة أو بأخرى والى حد أو آخر . قد يختلف عمق هذا الحد أو تتفاوت حدة هذا الوضع ، لكن ثمة دائما وابدا نواة صلبة باقية من المستنقعات فى مكان ما فى اقصى الشمال . وتلك على اية حال طبيعة الاشياء فى مصبات الانهار الرسوبية ، خاصة فى مراحل حداثتها الاولى نسبيا .

وحوالى بدايات التاريخ المصرى ، ٤٠٠٠ — ٣٠٠٠ ق.م ، يقدر بوتزر امتداد نطاق المستنقعات جنوبا بما يتفق وخط كنتور ٣ متر الحالى . وعلى اساس أن تقهقر وتراجع البحر المتوسط الحديث وصل الى ادنى مستوى له حوالى ٥٠٠ ق.م ، نجده يفسر تعمير واستعمار شمال الدلتا فى عصر الاسرات المتأخر والبطالسة على اعتبار أنه استجابة طبيعية للتصريف الطبيعى للمستنقعات والامتداد الشمالى لليابس . (٢)

كذلك يلاحظ ويلسون ان معظم « نومات nomes » الدلتا الفرعونية كانت تقع فوق كنتور ٦ متر ، أى فى الارض العالية الجافة ، بينما كانت الاستثناءات القليلة الواقعة اسفل أو شمال هذا الخط تحمل اسماء تدل على البيئة المائية الرطبة « كجزيرة المستنقعات » أو « جزيرة الرمل » ، ويبدو انها كانت ترتبط بطرادات النيل او بظهور السلحفاة ... الخ (٣) . وعدا ذلك ، فلقد كان النطاق الشمالى من الدلتا المتاخم للبحر يسمى فى الماضى القديم باسم

---

(1) Egyptian irrigation, vol. 2, p. 497.

(2) Butzer, "Environment & human ecology etc.", p. 61 — 3.

(3) Id., p. 62.

ايليارشيا Elearchia وذلك نسبة الى المستنقعات الشاسعة التى كانت تغطيه . وكانت البرلس Paralus (Paralou الاغريقية) هى التسمية التى تلت ايليارشيا . (١) كذلك ترى سمبل أن شمال الدلتا كان دائما محدود الخصوبة خاصة النطاق الساحلى الخفيض حيث يصعد الماء الباطنى المالح الى السطح بواسطة الجاذبية الشعرية ، وحيث الصرف الطبيعى صعب والرمال تسد المصاب وافواه الترع . (٢)

من الناحية الاخرى ، لا سبيل الى الشك عند البعض فى أن كل نطاق شمال الدلتا كان منذ فجر العصور التاريخية ارضا عامرة معمورة تزرع الى سيف البحر ذاته وتخضع لنفس نظام رى الحياض السائد جنوبها كما يحدد اوديبو . وكان توزيع المياه فيها أثناء الفيضان يتم عن طريق فروع النهر ، وكان يحف بهذه الفروع اراض ضفاف عالية لا تلبث أن تنخفض كلما ابتعدت عنها . أما تصريفها فكان يتم فى نوفمبر بواسطة قنوات صرف تقع فى الاراضى المنخفضة وتنتهى الى البحيرات الشمالية التى يبدو أن خلجانها الحالية هى وريثة مصاب تلك المصارف القديمة . (٣)

او كما يقول ويلكوكس وكريج ، فانه حسب الروايات المحلية ، التى يؤيدها وجود ترع صيفية فرعونية ، كانت اجزاء من المنطقة تغطى بحدائق الكروم فى حين كانت بقيتها مقسمة الى احواض هائلة كل منها مساحته ٥٠٠,٠٠٠ فدان ومزروعة بالقمح ، بينما كان السكان على درجة عظيمة من الكثافة . وفى ايام البطالسة والرومان ايضا كانت منطقة البرارى باكملها تزرع ، بينما عرفت المنطقة المتاخمة للبحيرات فى المراحل التالية (اى العربية بالطبع) باسم « أرض الزعفران » ، كناية عن الخصب والعطاء . (٤)

وحسبنا بعد هذا كله على اية حال شهادة المخزومى التى تحدد أيضا (بداية أو نهاية ؟) نشأة البرارى بحوالى ٩٦١ ميلادية حين كان قد تم الخراب واكتمل هجرها . وايا كان ، فلقد وقعت الواقعة وضاع الشمال وجاءت البرارى لتبقى .

---

(1) M. D'Anville, Mémoires sur l'Egypte ancienne et moderne, Paris, 1766, p. 87 — 8.

(2) E.C. Semple, Geography of the Mediterranean region, Lond., 1932, p. 160.

(3) "Terres restées etc." p. 219; Egyptian irrigation, vol. 2 p. 453-4.

(4) Egyptian irrigation, I, p. 358; II, p. 453 — 4.

النظرية الطبيعية

هنا ايضا نجد النظريتين المتناقضتين ، الاصل الطبيعى البحرى والاصل البشرى النهرى . عن الاول ، تتواتر الروايات المحلية بقصص طغيان البحر على البر فى الشمال المصرى . منها واحدة عن غزو البحر للمنطقة أيام دوكليشيان فى القرن ٣ الميلادى . تقليد آخر ان اتجاه طغيان البحر كان من شمال الشمال الغربى الى جنوب الجنوب الشرقى ، بالتقريب من منطقة كوم نقيزة الحالية الى سمنود (١) . وفى ابن اياس كما راينا أن تنيس كانت (كالاسكندرية) تختزن امدادات المياه من النيل فى صهاريج ، ولكن « قبل فتح مصر بمائة عام طغت عليها مياه البحر المالحة واغرقت هذه الاراضى » .

اما من العلماء المعاصرين ، فان هيوم ينص فيما ينص على نظرية الاصل البحرى فى نشأة البرارى . « يبدو من المحتمل جدا » ، يقول هو ، « ان تشبع هذه الاراضى بالقلوية ليس مرتبطا فقط بالتغيرات السياسية ، وانما كذلك بالتغيرات الطبيعية . فالروايات تدعى بقوة طغيان البحر على المناطق الارضية المصرية الشمالية فى القرن السادس حين ظهرت الى الوجود واحدة على الاقل من البحيرات الحالية (المنزلة) . » (٢)

(قارن نص ابن اياس ، ولاحظ ايضا اختلاف نقطة الأصل أو نواة البداية فى نشأة البرارى بين أوديبو وهيوم ، فحسب الاول تذهب الاولوية الى غرب الدلتا ، وحسب الثانى الى شرقها .) ولكن فى كل الاحوال ، فان نقطة ضعف نظرية طغيان البحر الواضحة هى ان معظم اراضى البرارى اعلى من مستوى سطح البحر بدرجة كافية ، فضلا عن ارتفاع نطاق الكثبان الرملية الحاجز شمالها ، فكيف لغزو البحر ان يكون ؟

من هنا اتجهت النظرية الطبيعية وجهات اخرى . فاوديبو ، الذى لايرى فى « اقصوصة غزو البحر المزعوم » للبرارى الا نوعا من الامتداد لنظرية الكهنة القدماء من أن الدلتا كانت فى الماضى خليجا من البحر ، انتهى من دلالة مقابر كوم الشقافة الى ان موجة من الهبوط اجتاحت النطاق الشمالى من الدلتا منذ القرن ٢ الميلادى . (٣)

---

(1) Mackenzie Wallace, Egypt & the Egyptian question, Lond., 1883, p. 14 — 5.

(2) Vol. I, p. 189.

(3) "Etude hydrographique", p. 44 — 5; "Nôte sur l'affaissement", p. 117 — 130.

وبصيغة مختلفة فان بول ، الذى يجزم بان الارتفاع النسبى فى مستوى سطح البحر المتوسط منذ القرن الثانى الميلادى قد حدث كنتيجة لهبوط محلى فى الارض التى تكون الجزء الشمالى من الدلتا ، وليس هبوط ارض مصر ككل ، ينظر الى هذا الهبوط كتعويض توازنى عن ارتفاع الارض فى شرق الدلتا فى القرن ٦ ق.م .(١) من ناحية اخرى ، هناك رواية تقليدية محلية تذهب الى أن مستوى ارض المنطقة هبط منذ ٩٠٠ سنة (اى حوالى القرن ١٠ الميلادى) اثناء زلزال عنيف .

النظرية البشرية

اما النظرية البشرية فترد نشاة البرارى الى الاهمال التراكمى ، حتى نقطة الانهيار ، فى الصرف والتطهير والعناية بشبكة المجارى المائية فى ذلك القطاع المنخفض قليل الانحدار من الدلتا . يقول هوجارث « لقد أصبحت مستنقعات الدلتا ، فيما يبدو ، اكثر اتساعا منذ العصور الوسطى ، ولكن بالاحرى نتيجة الاهمال اكثر من اى فعل للنيل غير قابل للعلاج » .(٢) ويقول اوديبو احد انصار هذا الراى « لقد ادى التقاعس الحكومى الى هجر نحو مليونى ونصف المليون فدان فى شمال البلاد » . (٣)

اما هيوم ، الذى يجمع بين النظريتين الطبيعية والبشرية كما راينا . فيقول « لقد ذكر انه ، كنتيجة لتدمير وانهيار جسور احواض الرى القديمة اثناء الفتح العربى فى القرن السابع الميلادى ، اتلف أكثر من ١٫٥٠٠٫٠٠٠ فدان بارتفاع الملح والقلويات من خلال الغرق والبخر الى حد أن زراعتها لم تعد ممكنة » . (٤) (لاحظ فارق المساحة المنكوبة بين المصدرين الاخيرين والبالغ وحده مليون فدان .)

بالمثل يعود ويلكوكس وكريج الى ربط الاصل البشرى بالعرب . فبعد الفتح العربى لمصر ، هكذا يقولان ، دمرت جسور الاحواض فى تلك المنطقة الشمالية الحساسة فانهار الرى والصرف فيها فزادت الملوحة باطراد حتى فقدت خصوبتها بالتدريج الى ان اكتمل فسادها نهائيا .(٥)

وايا كان التفسير الحقيقى لنشاة البرارى ، فان ربطه بالعصر العربى،

---

(1) Contributions, p. 67.
(2) D.G Hogarth, The Nearer East, Lond., 1902, p. 84.
(3) "Terres restées etc.", p. 215.
(4) Vol. I, p. 189. (5) Vol. 2, p. 83.

كما يفعل الكثيرون صراحة مثل ويلكوكس وكريج وهيوم وليونز أو فى غموض مثل بتلر واميلينو (١) ، اتهام — كنظرية حرق مكتبة الاسكندرية ؟ — شائع ولكنه باطل وغير مقبول ، ولا نقول وجهة نظر متحيزة .

« حين نتذكر » ، يقول ويلكوكس وكريج مثلا ، « أن كل مساحة ارض الدلتا المستزرعة جيدا هى ٢ر٥ مليون فدان فقط ، بينما ان لدينا ١ر٥ مليون تحت الاستصلاح وتنتج محاصيل ضعيفة او هى بور او تطغى عليها المياه الملحة من حين الى حين — وحين نعلم فوق هذا ان كل هذه الارض كانت يوما ما تزرع جيدا وكثيفة السكان — فاننا ندرك اى كارثة خطيرة لمصر كان ترك الرى الحوضى فى مثل هذه المساحات على يد العرب والاتراك . ليس فقط انهم سمحوا لنحو ٤٠٪ من ارض الدلتا المزروعة بان تسقط من حساب الزراعة ، وانما بالابقاء عليها خارج الزراعة لهذه السنين العديدة فانهم ايضا احالوها ملحية وجرداء الى حد ان اصبح استصلاحها مشكلة بالغة الصعوبة » .

ورغم انهما يعودان الى التحفظ بصدد ما اذا كان هذا التدهور راجعا الى ترك الرى الحوضى وحده أو ما اذا كانت هناك عوامل اخرى قد ضاعفت منه (٢) ، فان هذا الحكم يتنافى مع الادلة الكرونولوجية العديدة . اولا ، مع شهادة الكاتبين نفسيهما عن ارض الزعفران ، فهذا التعبير ، العربى بالطبع ، يشير بلا جدال الى أن الخصوبة كانت ماتزال قائمة ابان العصر العربى . ثانيا ، مع شهادة بتلر الذى يصف المنطقة بأنها لم يكن لها نظير أو منافس فى مصر جميعا حتى قرن واحد قبل الفتح ولكن كفت الحال عن أن تكون كذلك طوال ذلك القرن . (٣) ثالثا ، وعلى النقيض ، فاذا كانت شهادة المخزومى تنص على حلول الخراب وعمومه فى نهاية القرن ١٠ الميلادى ، فان ذلك انما يشير الى نهاية الكارثة لا بدايتها .

اخيرا ، وليس آخرا ، فاذا كان الفتح العربى هو المتهم بالنكبة ، فان خط سير الحملة لا يتفق مع مثل هذا التخريب المزعوم . فالعرب فى زحفهم التزموا حافة الصحراء ، غالبا متجهين نحو الصالحية — ومنطق طبيعى بالنسبة الى فاتحين رعاة أن يلتصقوا بطريق صحراوى . وفى قلب الدلتا ، فانهم زحفوا من نيقيو الى اتريب فبوصير فسخا ومنها الى دمياط . معنى هذا انهم لم يتقدموا فى الدلتا شمالا الى ابعد من سخا ، الامر الذى يوحى بانهم لم يكونوا بحاجة الى مثل هذا التقدم لان ما كان يقع فى اقصى الشمال انما كان ببساطة مهجورا من قبل ، كان برارى من قبل .

---

(1) E. Amélineau, La géographie de l'Egypte à l'époque copte, Paris, p. XXVI. (2) Vol. 2, p. 454.

(3) Butler, Arab conquest of Egypt, p. 351.

ومن الناحية الاخرى فنحن نقرأ فى بتلر أن « معظم غزاة مصر الاقدمين مثل قمبيز ، اتخذوا طريقا آخر ، ضاربين نحو الغرب نصا من بيلوزيوم الى سنهور وتانيس ، ومنها عبر الدلتا الى بوبسطه ، ولكن هذه المرة (العرب) كانت المستنقعات حول بحيرة المنزلة قد انتشرت بحيث جعلت ذلك الطريق اكثر صعوبة » . (١) فضلا عن ان النص صريح على وجود البرارى قبل الفتح العربى ، فانه يبعده عن طريقها تماما بما يبعد عنه اى شبهة او اتهام .

والخلاصة أن الارجح ، ان لم يكن المؤكد ، ان نشأة البرارى سابقة للعصر العربى . ومن الجائز انها ترتبط بتلك الفترة المضطربة كثيرا والغامضة نوعا التى كانت الدلتا فيها مسرحا للصراع المسلح الرومانى ــ الفارسى ، بكل ما تعنى من اخطار على الرى وعلى الزراعة . فيما عدا هذا فاذا كان للعرب ــ ومن بعدهم ــ ثمة من مسئولية يلامون عليها تاريخيا ، فتلك هى التقصير والجمود ازاء التوسع الثانوى البطىء للبرارى ثم التبلد العاجز والقعود المعيب عن استصلاحها قرون عددا .

زحف البرارى

وهذا ايضا ينقلنا الى السؤال المنطقى والوارد : هل تكونت البرارى دفعة واحدة أم على دفعات ؟ أظلت بعد نشأتها الاولى ثابته المساحة والحدود أم تذبذبت ما بين تقدم وتقهقر ؟ يفهم من المصادر التاريخية انه كانت هناك اكثر من ضربة واحدة فى مأساة البرارى ، توسعت فى كل منها بقدر او بآخر . والثابت ان هذه العملية الخبيثة السادرة insidious استمرت حتى القرن ١٣ الميلادى . ولعل الضربة الاولى بدأت فى الشرق حول المنزلة ، ثم تتابعت حلقاتها نحو الغرب . او لعله العكس ــ لا سبيل الى القطع ــ النواة فى الغرب ثم التوسع نحو الشرق .

هناك اذن وعلى اية حال عدة مراحل ونوبات أو بضع بؤر ونويات : انها دراما ذات فصول . وحتى بعد هذا فقد ظلت البرارى تزحف الى الجنوب ببطء ولكن باطراد ، نتيجة للعجز عن مقاومة هذا الزحف نفسه والاخلاء المستمر للمناطق المنكوبة ثم الاهمال اللاحق الذى زاد من مضاعفات فساد التربة وبوارها . فالعملية اذن ما ان بدأت حتى اكتسبت قوة التوسع الذاتى والاندفاع الآلى تلقائيا .

ففى قرون العصور الوسطى حتى نهاية القرن ١٨ كانت الحروب والاضطرابات الداخلية والانحطاط والاهمال تمنع باستمرار تطهير مصارف

(1) Butler. p. 214.

المنطقة فطمت بالتدريج لا سيما مع شدة ضعف الانحدار الطبيعى . فكانت المياه حين ياتى الفيضان كل سنة وتطغى على الارض لا تجد مجرى واضحا تتقتل فيه وتنصرف الى البحيرات ، فتطفو خارجه وتتجول وتنساح بحرية فوق الارض ، تتسكع وتتلوى معظم السنة ، فتكون ما بين التلول المختلفة التى تكومها الرياح مساحات شاسعة مبللة غير مصرفة وتتحول الى سياحات وبطائح ومستنقعات وبرك بلا ضوابط ولا حدود ، تتواصل او تنفصل ، ثم تتبخر فتستملح ، الى أن تغرق تحت الفيضان التالى وهكذا .. وكان البخر يشتد فى التحاريق او الربيع خاصة فى مارس وابريل حين يبدأ تصعيد الاملاح بالجاذبية الشعرية ويزداد تركيزها على السطح . فلا يرى سوى بعض اعشاب فقيرة هنا وهناك فى نوفمبر وديسمبر . وعلى خرائط الحملة الفرنسية، اى فى اواخر المرحلة ، تظهر مساحات عظيمة فى البرارى مغطاة بالمياه الملحة لمدة ٨ ـــ ٩ شهور فى السنة . (١)

من الناحية المضادة ، لم يعدم الامر محاولات كثيرة لمقاومة هذا الزحف المدمر ولكبح بور البوار . سلاطين العصور الاسلامية مثلا حاولوا مرارا ، اساسا بشق بعض الترع والقنوات فى قلب الاراضى البور لتوصيل مياه النيل اليها اثناء الفيضان لغسلها من الاملاح وتنبيلها . ولكن هذه المجهودات كانت غالبا ما تفشل بعد حين لتوقف المياه عن الجريان فى تلك الترع نتيجة للارساب والاطماء التدريجى الذى يحتم التطهير والتعميق الدائم ، وهو ما لم يكن يراعى دائما .

ومن الامثلة الناجحة ما يذكره المقريزى عن اعادة حفر ترعة الاسكندرية القديمة فى القرن ١٤ الميلادى حيث حشدت الحكومة بضع عشرات من الآلاف من الرجال للحفر ، فكانت النتيجة احياء اكثر من ١٠٠ الف فدان انتزعت من البوار ودقت فيها مئات السواقى وازدهرت حولها عشرات القرى الجديدة ، فضلا بالطبع عن احياء الملاحة الى الاسكندرية التى استغنت أيضا عن الحاجة الى تخزين المياه فى الصهاريج . (٢) على أن هذه فيما يلوح حالة نادرة ، كما انها هامشية على اطراف البرارى ، التى ظل جسمها الاساسى لا يمس بالكاد ، بل على العكس يترهل ، يستشرى ، ويتمدد نحو الجنوب ، زاحفا بانتظام من اسفل الى اعلى .

القاعدة والاستثناء

داخل هذا الجسم السائد الساحق ، ينبغى مع ذلك ان نسجل استثناء جوهريا وحيويا . فمن خواء أو خلاء البرارى الموحش ، ومن فراغ البور

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p. 44.

(٢) وهيبة ، ص ٦٢ .

الغامر ، تستثنى ثلاث نويات عامرة ظلت دائما وابدا صامدة مزروعة معمورة طوال العصور الوسطى والى الحملة الفرنسية ثم العصر الحديث دونما أدنى انقطاع . تلك الثلاثية هى مناطق البرلس شمال البحيرة ثم دمياط ورشيد على نهايتى الفرعين . الاولى جزيرة صغيرة منفصلة تماما فى أقصى شمال الدلتا ، والاخريان شبها جزيرتين جليلتا الحجم والخطر تخرجان على امتداد ادنى الفرعين كذراعين بارزتين من كتلة المعمور المتبقية فى الجنوب ومتصلتين بها جيدا . وثلاثتها ، سيلاحظ بالمناسبة ، اكثف وأعظم غابات النخيل فى اى مكان فى شمال الدلتا .

فاما منطقة البرلس وبلطيم — اقصى نقطة شمال مصر ، وأمطر بقعة فيها — فقد ظلت مزروعة ومسكونة طوال التاريخ بفضل اعتمادها على المطر — ١٥ — ٢٠ سم — المختزن فى كثبانها الرملية وان كان فصليا . اى انها كانت مستقلة عن رى النهر ، وبالتالى نجت من كارثة البرارى وافلتت من دائرة البور . ولقد كانت المنطقة دائما نواة لكورة من كورات مصر ، كورة البرلس او النستراوية او البشارود ، نسبة الى نستروه او البشمور اسم بحيرة البرلس اذ ذاك . وكانت عاصمة الكورة تتناوبها البرلس وبلطيم ونستروه ، والاخيرة هى كوم مسطوره الحالية على اللسان الارضى بين البحيرة والبحر .

وقد وصف ابن حوقل وياقوت نستروه بأنها جزيرة فى بحيرة البشمور ، الوصول اليها بالقوارب اثناء الفيضان وبالجسور بقية العام ، يأتيها الماء من النيل فى القوارب ، لا تزرع ولكن تعتمد اساسا على صيد السمك الوفير ، ودخلها منه لا يعادله دخل اى بحيرة اخرى ، وبها كثير من الاغنياء . ويضيف ابن دقماق انها كانت مدينة جميلة مزدهرة فيما مضى ، الا انها على ايامه (القرن ١٤م) كانت الرمال قد غزتها فى معظمها وهدمت معظم منازلها . (١) (المشكلة ، على هامش هذه الروايات ، انها تنص صراحة على أن نستروه جزيرة فى البحيرة ، بينما ان كوم مسطوره الحالية فى قلب اللسان اليابس . فهل اتسع اللسان جنوبا بالرواسب الرملية على حساب البحيرة الى ان تراجعت نستروه الى قلبه ؟ وهل الى هذا ، ان صح ، يرجع غزو الرمال المذكور لها اولا ، ثم ابتعادها عن البحيرة بعد ذلك ؟)

اما عن منطقتى دمياط ورشيد ، فهاتان دانتا ببقائهما واستمرارهما لكونهما استمرارا لفرعى الدلتا بالطبع ، ومن ثم لاتصالهما بهما مائيا على الدوام ، ريا وملاحة . تفصيلا ، تتحلل هذه الميزة الى عنصرين اساسيين .

---

(1) Toussoun, Géog. de l'Egypte à l'époque arabe, p. 112.

اولا ، ان جسر الطراد هنا ، فى منطقة فارسكور شرقا كما فى خليج برنبال غربيا ، يصل الى حد من الضخامة لا مثيل له فى مصر جميعا ، فسمكه نحو ٨ أمتار ، مما ساعد على استمرار السكنى هنا بمنأى ومنجى عن زحف البرارى . ثانيا ، ان مستوى مياه الفرعين هنا اثناء التحاريق قريب جدا من مستوى الارض ، وذلك لان المسنويين يتقاربان طبيعيا فى هذه الاحباس السفلى عند نهايتى او مصبى الفرعين على العكس مما يفعلان فى الاحباس العليا . ومن ثم كان الرى بالرفع ممكنا وسهلا فى الصيف ، وبالتالى تمتعت المنطقتان بالرى الدائم وكانتا على الدوام بؤرتين من الزراعة الكثيفة الغنية .

بفضل هاتين النواتين العمرانيتين فان نواتيهما النوويتين ، مدينتى دمياط ورشيد ، عاشتا وهما ميناءا مصر الاوليان ومدخلاها الرئيسيان طوال العصور الوسطى وحتى الحديثة بلا انقطاع . على خريطة الحملة الفرنسية، مثلا ، تظهر المنطقتان كخليتى عش الغراب من القرى العديدة المتاخمة المتقاربة حتى مسافة ٦ — ٧ كم على جانبى الفرع . ولكن لان انحدار الارض على شطى الفرع فى كلتا المنطقتين اشد بكثير — حوالى ثلاثة الامثال — نحو خارج الدلتا منه نحو قلبها ، كان اتساع شريط السكنى وكثافة الزراعة والعمران اكبر على الجانب الخارجى منه على الجانب الداخلى . ففى حالة دمياط كان اكبر على الشط الايمن فى شرق الدلتا ابتداء من دمياط الى فارسكور ، بينما كان اضيق بكثير على شطه الايسر فى وسط الدلتا . وفى حالة رشيد كان اتساع الشريط المسكون المزروع اكبر على الضفة اليسرى فى غرب الدلتا اى البحيرة منه على الضفة اليمنى فى وسط الدلتا . (١)

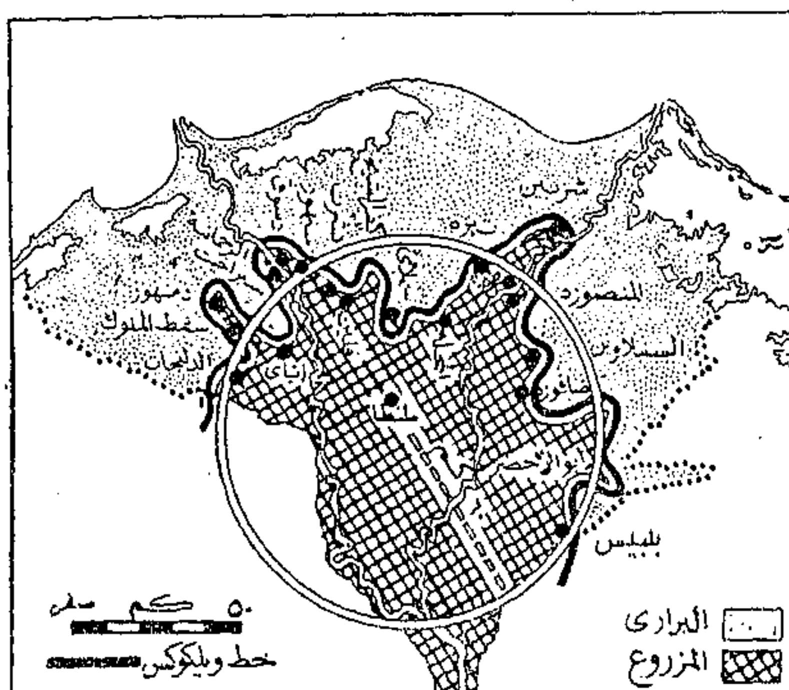
خط البرارى

فيما عدا هذه النويات الثلاث اذن ظلت البرارى خلال وطوال العصور الوسطى تزحف على الاطراف كبقعة الزيت وتتوسع متمددة نحو الجنوب ككرة الثلج . الى اى مدى فى الجنوب ؟ ما هو ، بعبارة اخرى ، موقع « خط البرارى » ، كما يمكن أن نسمى الحد الجنوبى للمنطقة البور او الحد الشمالى للزراعة المنتظمة ؟ اذا صحت حدود البرارى الواردة فى بعض الخرائط التاريخية المتعاقبة ، لامكن تتبع تأرجح هذا الخط خطوة خطوة نحو الجنوب الى أن بلغ حده الجنوبى الاقصى فى القرن الماضى ، القرن ١٩ . فعلى خريطة جست عن القرنين ١٠ — ١٢ الميلادى ، يبدو خط البرارى فى منتصف المسافة تقريبا بين ساحل البحر وبين خط القرن ١٩ .

اما هذا الخط الاخير ، خط ويلكوكس كما قد ندعوه اصطلاحا ، فيتحدد

(1) Audebeau, "Terres restées etc.", p. 205 — 215.

من خلال عدة نقط ومواقع منفصلة . فهو يمتد واصـــلا بالتقريب بين هـــذه السلسلة من المدن والبلاد : الدلنجات ــ سفط الملوك ــ دمنهور ــ ايتـــاى البارود ــ شبراخيت ــ الرحمانية ــ دسوق ــ سنهور المدينة ــ نشرت ــ قلين ــ ســـملاى ــ المحلة الكبرى ــ تيره ــ طلخـــا ــ المنصـــورة ــ السنبلاوين ــ صافور ــ فاقوس ــ ابو الاخضر . (١) وواضـــح أن الخط متعرج اساسا متخلج للغاية . كذلك فان نقطه تتراوح طبوغرافيا بين كنتورى ٣ر٥ ، ٤ أمتار فوق سطح البحر .



شكل ٢٥ ـ خط البرارى فى القرن ١٩ ، او خط ويلكوكس .
[عن ويلكوكس وكريج]

على ان اشـــد ما يلفت النظر فى الخط هو بلا شك دائريته ، وبالتالى قوســـية البرارى . فليس الخط افقيا كما قد نتصـــور بحيث يؤلف نطاق البرارى مع خط الساحل المحدب قطعا ناقصا يدق عند الطرفين ويتســـع فى الوسط ، ولا هو حتى مواز لخط الساحل بحيث يخرج النطاق متجانســـا فى عرضـــه ، وانما هو ، كربطة « البابيون » المتهدل ، يزداد ابتعـــادا عن الســـاحل كلما اقترب من جانبيـــه فى اقصى الشرق والغرب ، وبالتالى فان

(1) Egyptian irrigation, I, p. 358.

عرض نطاق البرارى يبلغ اقصاه فى شرق وغرب الدلتا وادناه فى وسطها . ومعنى هذا أن توسع البرارى لم يكن عملية زحف من الشمال بقـــدر ما كان عملية حصـــار شبه دائرى من الشمال ومن الشمال الشرقى والغربى فى آن واحد تســـعى الى أن تطوق قلب الدلتا كالكماشة . وقد كان لهـــذا النمط نتائجه البشرية العديدة كما سنرى . وسنرى ايضا انه من هذا الخط سوف يبدأ مد الاستصلاح الحـــديث ، بينما سياخذ هو يتارجح خطوة خطوة نحـــو الشمال ، عكس حركته التاريخية السابقة .

الفصل الرابع

وجه مصر

بقدر ما يمتاز تاريخ مصر بالتعقيد ، تمتاز جغرافية مصر بالبساطة(١). فمما لا شك فيه ان هيكل مصر الجغرافى العام وخطوط الطبيعة العريضة فيها اميل نوعا الى البساطة النسبية وتخلو على هذا المستوى من التعقيدات الفيزيوغرافية او الجيومورفولوجية البارزة والتناقضات الطبيعية الحادة . وهذه الطبيعة المبسطة ادركها حتى قدماء المصريين ، حتى فرضت نفسها على فكرتهم عن العالم المحيط بهم وانعكست فى الكوزموغرافيا الفرعونية وتراثها من الفكر الكونى (الكوزموجونى cosmogony) (٢) .

وهناك ، بالتأكيد ، آلاف التفاصيل والدقائق المتباينة التى لا تخفى على الجغرافى المبتدىء بل حتى على غير الجغرافى المختص ، ولكنها جميعا تأتى عادة فى المرتبة الثانوية ، وتظل مصر تبدى وجها جغرافيا بادى البساطة والوضوح محدد المعالم والملامح فى هدوء وايقاع متمهل بشكل غير عادى . على ان هذه البساطة الجغرافية اذا كانت سمة اساسية فى شخصية مصر ، فان علينا فى الوقت نفسه الا نبالغ فى تصويرها أو تقديرها فنخرج بها عن حدودها الصحيحة ونسبها السليمة . ايصح ، مثلا ، ان يقال كما قال مارش فيليبس « ان جغرافية مصر قد صنعت للاطفال » ؟ (٣) لا يستقيم ، وكل ما يمكن للجغرافى أن يقول هو أن وجه مصر ، ان لم يكن اقرب الى البساطة منه الى التركيب ، فانه على وجه اليقين اقرب الى التركيب منه الى التعقيد .

ولا تتبدى هذه البساطة النسبية كما تتبدى فى تلك السمترية او ذلك التناظر الذى يسود عناصر اللاندسكيب الطبيعى فى مصر وحولها . (٤) فعلى جانبى الوادى الذى تحف به حافتان هضبيتان فى توازن ملحوظ ، تتناظر

---

(1) Charles Issawi, Egypt. An economic & social analysis, 1946, p. 1.
(2) J.A. Wilson, in : Before philosophy, Pelican, 1949, 14, 59.
(3) L.M. Phillipps, The works of man, Lond., 1932, p. 45.
(4) Issawi, id.

صحراوان فى الشرق والغرب بصفة مستمرة وبصورة ملحة مثلما هى موحية. والوادى نفسه ، على وحدته الاساسية ، ينقسم ما بين الدلتا والصعيد اللذين يتوازنان بدورهما فى استقامة واضحة ما بين الشمال والجنوب . لا ، وليس هذا فحسب ، بل حول الجميع يتناظر بحران رئيسيان فى الشمال والشرق .

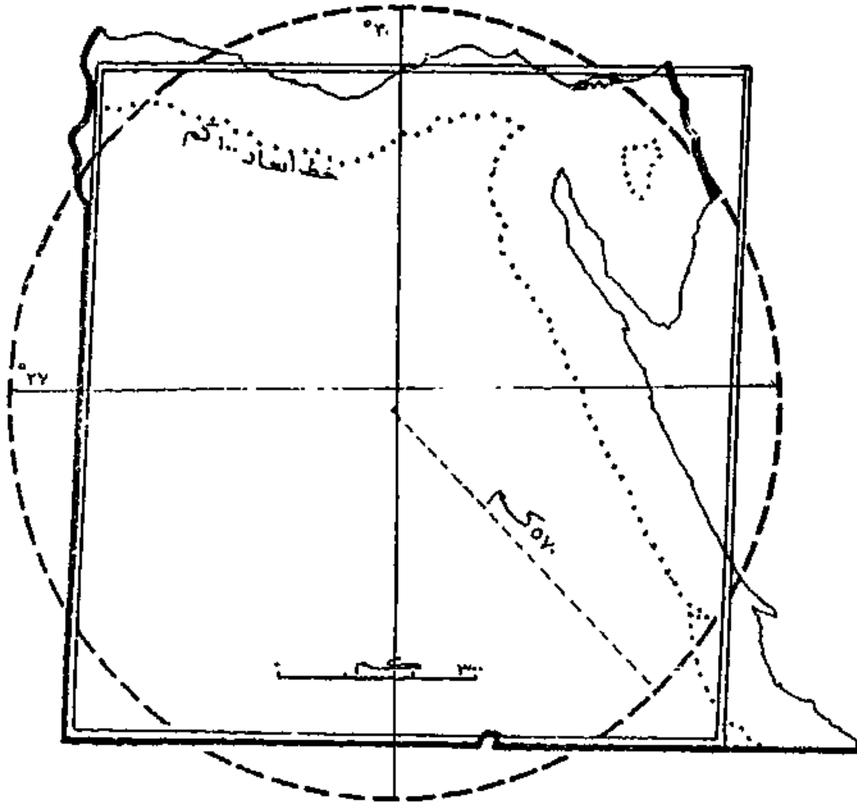
ولقد ألفنا ان ننظر الى صفحة مصر على انها تتألف من عنصرين طبيعيين اساسيين هما النهر والصحراء . ولكن البحر بالتأكيد عنصر ثالث ، بعد ثالث ، يكمل صورة مصر الجغرافية ولا يمكن لهذه أن تفهم بدونه . ولهذا فلابد لاى تحليل متكامل لخريطة مصر الجغرافية ان ياخذ فى اعتباره هذه الثلاثية من الخطوط الطبيعية : النهر ، الصحراء ، البحر . وعلى الفور يبدو قدر من النظام والترتيب أو الايقاع والتوازن العريض ، قدر من التناظر الهندسى العام باختصار ، فى كل واحد من عناصر تلك الثلاثية . فالتناظر اذن هو القاسم المشترك والنغمة الاساسية فى صورة مصر الجغرافية .

وجه مصر ، بعد ، مربع منتظم ، او قل ان جسمها ربعة مكتنز . فبسهولة تامة ، مصر مربع مليونى يحتل الركن الشمالى الشرقى من افريقيا ويمثل ٣٫٠٪ من مساحتها (مليون كيلومتر مربع بالضبط من ٣٠ مليونا بالتحديد). المربع ذو زوايا اربع قوائم أو اشباه قوائم هندسيا ، وطول كل ضلع من اضلاعه بالتالى نحو ± ١٠٠٠ كم نظريا .

عمليا ، بالطبع ، النمط يختلف او يختل قليلا او كثيرا ، اساسا بسبب ميل ساحل البحر الاحمر بالدقة عن الخط العمودى وانحرافه عن الزاوية القائمة . والنتيجة المثيرة لهذا الاختلال النسبى اننا نجد ان اقصى عرض مصر اكبر من اقصى طولها . فالاخير من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب يبلغ ١٠٧٣ كم ، مقابل ١٢٢٦ كم للاول من أقصى الشرق الى اقصى الغرب . ومع ذلك تظل مصر على الاغلب اقرب رقعة ارضية الى الشكل المربع ، واغنى شكل بالزوايا القوائم ، وحسبك فى هذا أن تنظر الى الحدود الغربية والجنوبية فقط .

الآن ، داخل هذا الاطار ، يسيطر على خطوط التضاريس الكبرى محوران اساسيان بحيث يبدوان وكأنهما « احداثيا مصر » : المحور الطولى والمحور العرضى ، أو محور البحر الاحمر (القلزمى عند الجيولوجيين) ومحور البحر المتوسط (التثيزى عند الجيولوجيين) . ومن تقاطع وتعامد هذين المحورين الفقريين تبرز شبكة مركبة من الاحداثيات الثانوية والثالثة

grid تغطي وجه مصر وتضبط ايقاع معظم معالم وملامح اللاندسكيب فى تناغم موحد وتمنحه خطة مهندسة بالطبيعة ولكنها مبسطة بالضرورة ، مما يؤكـد البساطة الكامنة فى صورة مصر الجغرافية جميعا . ومحور الاحمر بين الاثنين هو الاحداثي الطاغي الغلاب خارج كل مقارنة، فهو حاكم الخطوط الرئيسية، بينما يحدد المحور المتوسطى الخطوط الثانوية نسبيا .



شكل ٢٦ ـ رقعة مصر : ربعة يمكن تقريبها الى مربع طول اضلاعه ١٠٠٠ كم والى دائرة نصف قطرها نحو ٥٧٠ كم ومركزها قرب تقاطع خط طول ٣٠° وخط عرض ٢٧° . خط ابعاد ١٠٠ كم
يوضح قارية كتلة الارض المصرية .

فخطوط البحر الاحمر نفسـه ثم جبـاله ، والنيـل وواديه ، ومعظم منخفضات الواحات وبعض خطوط التضاريس الموجبة واقواس المحدبات فى الصحراء الغربية ، فضـلا عن بحـار وخطوط الرمـال بها ثم عشرات الانكسارات الطولية وشبه الطولية التى تتخلل وتتداخل فى الجميع ، كـل هذه تتبع محورا واحدا واضحا هو المحور الطولى . اما على المحور المتوسطى العرضى فتترامى خطوط الساحل الشمالى كالبحيرات وكثبان او تلال الرمال

او الجير الحبيبى ، وخط المنخفضات الشمالية فى الصحراء الغربية ، ثم معظم أودية الصحراء الشرقية ، الى جانب كثير من طرق المواصلات الطبيعية عبر الصحراوين ، ثم اخيرا كل خطوط الانكسارات العرضية .
والطريف ، بعد ، انه حتى الحدود السياسية تشارك هى الاخرى فى هذا العزف الطبيعى الموقع فتأتى موازية للمحورين او الساحلين ، الغربية مع محور الاحمر والجنوبية مع محور المتوسط .

واذا كانت ثلاثية النهر — الصحراء — البحر تنتظم هكذا فى نسق جغرافى موحد ، فان كل خط من هذه الخطوط الثلاثة يبدى وحدة أساسية تجمع بين طرفيه رغم كل الفروق والاختلافات العديدة والعميقة بينهما اقليميا ومحليا ، تعميما وتفصيلا . فبين الدلتا والصعيد فروق طبيعية شتى فى الاصل والتاريخ والتركيب الجيولوجى ، كما فى الظاهرات الجغرافية كالسطح والتربة والمائية والمناخ ، غير انها تأتى دائما فى مرتبة ثانوية . وبالمثل تختلف الصحراء الشرقية عن الغربية فى كثير جدا من الخصائص والملامح ، ولكن الصحراوية تجمع بينهما فى النهاية اكثر . كذلك يفعل البحران المتوسط والاحمر .

النتيجة النهائية هى انه فى كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة تأتى الاختلافات فى الدرجة الثانية من الاهمية ، او قل فى الدرجة اكثر منها فى النوع ، بينما تظل الوحدة الاساسية هى القاعدة الاصولية . وعلى هذا الاساس نبدأ فى هذا الفصل الدراسة التحليلية المقارنة للبحرين فالصحراوين وحدهما على الترتيب ، مرجئين الوادى بالضرورة الى دراسته التفصيلية المستقلة بحسبانه قلب مصر وكل شىء بها فى النهاية .

البحران

بين البحر المتوسط والاحمر اختلافات طبيعية مثيرة وعديدة تؤلف فى مجموعها مقارنة بالغة الطرافة والجدة . وتمتد هذه الاختلافات ابتداء من التركيب الجيولوجى نفسه الى التكوين التضاريسى الى الشكل الجغرافى حتى الموقع والمناخ والحياة المائية ذاتها . وكلها اختلافات لا تنعكس على سواحل مصر وشواطئها فحسب ، ولكنها تتجاوزها الى صلب البلد نفسه وتوجيهه ونظرته بحيث سنجدها تلعب دورا اساسيا فى تاريخه البشرى والحضارى والسياسى جميعا . ومحصلة القول فى هذه الاختلافات هى اننا سنجد أن البحر المتوسط — بحرنا الشمالى — هو بحر مصر الامامى حيث الاحمر — بحرنا الشرقى — هو بحرنا الخلفى اكثر حتى مما هو الجانبى .

وبهذه النسبة بالضبط يتحدد وزن وقيمة كل منهما فى كيانها سواء على المستوى الطبيعى او البشرى ، التاريخى او السياسى ، او الاقتصادى او الاستراتيجى .

جيولوجيا ومورفولوجيا

جيولوجيا

فمن حيث الاصل والتركيب الجيولوجى ، يلفت النظر بشدة ذلك الاختلاف بين قدم البحر المتوسط وحداثة البحر الاحمر . فالمتوسط بحر قديم النشأة جدا ، فهو فى الواقع وريث التثيز ، اى ترجع أصوله الى أقدم العصور الجيولوجية . اما الاحمر فأحدث بكثير جدا ، تكون فى الاوليجوسين او حتى فى الميوسين كما راينا ، ولم تغمره مياه المحيط الا فى البليوسين كذلك . وقد اتصل البحران ثم انفصلا اكثر من مرة خلال العصور الجيولوجية الحديثة او التالية .

البحر المتوسط ، بعد ، من اصل التوائى جيولوجى عميق geosynclinal ، تكون بين كتل اليابس الافريقى واليابس الاوربى القديمة . اما الاحمر فبحر انكسارى يمثل القطاع الاكبر من الاخدود الافريقى العظيم ، فهو اساسا جريبن أخدودى بين هورستين امتلأ بالمياه . الاول تخلف عن تراجع وانحسار بحر اقدم عهدا وأعظم أبعادا بكثير ، والثانى تخلق من لا شىء وسط يابس صلب قديم . الاول ، يعنى ، تشكل بالانكماش ، والثانى نشأ بالتمدد . بالاختصار ، المتوسط بحر « حفرى fossil » بالمعنى الصارم الدقيق ، حيث الاحمر بحر « حفرة fossé » بالدقة والتحديد .

وبطبيعة الحال ، يختلف الاطار الجبلى للبحرين فى التركيب والعمر الجيولوجى . فهو التوائى البى حديث حول البحر المتوسط ، بينما هو انكسارى من صخور قديمة حول البحر الاحمر . وهنا تبرز المفارقة مثيرة بين البحر واليابس فى الحالين . فبينما المتوسط بحر قديم جدا فان الحلقة الجبلية المحيطة سلسلة رسوبية حديثة للغاية ، هذا فى حين أن البحر الاحمر بحر حديث للغاية ولكن جباله النارية جزء من كتلة اليابس الافريقى ـ العربى الجوندوانية الصلبة البالغة القدم .

مورفولوجيا

البحران بهذا اذن جبلى كلاهما فى الدرجة الاولى . فبينما تحف بالبحر الاحمر كالحوائط الصماء سلسلتان جبليتان شديدتا الانحدار هما حافتا الاخدود ، تطوق البحر المتوسط حلقة جبلية كالسوار لا انقطاع لها تقريبا الا

فى مصر وحدها بالدقة ولحسن الحظ . وهذا الانقطاع النادر هو ما أعطى مصر ميزة جغرافية وتاريخية كبرى فى البحر المتوسط ، كما يميز جذريا بين سواحلنا الشمالية والشرقية ، فالاولى نلية أو هضبية او سهلية مكشوفة ومفتوحة ، أما الثانية فجبلية مغلقة عازلة كما هى معزولة .

من هذه النقطة بالتحديد ينبع فارق حيوى حاد فى قيمة ودور البحرين فى كيان مصر الطبيعى والبشرى على السواء . فالمتوسط ليس فقط « بحر النيل » ، أى بحرنا الذى يصب فيه ويلتحم به نهرنا العظيم ، ولكنه أيضا « بحر مصر » الاول والاساسى ، بمعنى أنه واجهة مصر الحقيقية . فلأن سواحله منخفضة متدرجة ، فان مصر تنفتح عليه تلقائيا بلا حواجز أو عوائق وترتبط به حتميا سواء على المستوى الطبيعى أو البشرى . مناخ مصر مثلا، حاكمه البحرى الاساسى هو المتوسط : رياحه « البحرى » ، أعاصيره العكسية الغربية ، أمطاره الشتوية ، حتى نسيمه وتلطيفه . . . الخ . اما الاحمر فهامشى من حيث الموقع ، معزول الى حد ما بحاجز الجبال والصحراء، ولذا فان تأثيره فى مصر محلى حتى على المستوى الطبيعى البحت كالمناخ ، فلا يتوغل فى الداخل وانما تكبته الجبال وتقصره على الشقة الساحلية بصرامة .

ولان كلا البحرين تحف به حلقة جبلية ، فان سهوله الساحلية ضيقة جدا بالضرورة ، واهم من ذلك أن انهاره غالبا قصيرة نوعا او قصيرة للغاية، مع ملاحظة الفارق الجذرى فى المناخ بين الاثنين . فالبحر المتوسط ، لغزارة أمطار حوضه ، الاكبر مساحة أيضا ، انهاره كثيرة عديدة ، الا انها غالبا قصيرة ، والاستثناء الاكبر هنا هو النيل . فهاهنا تختفى الحلقة الجبلية كما رأينا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يأتى النهر من جانبه وهو عملاق نادر المثال بحيث لا يكاد من الزاوية النهرية البحتة أن ينتمى الى البحر المتوسط .

أما البحر الاحمر فبحر صحراوى اساسا ، ولذا فهو بحر بلا انهار ، ولا تكاد سواحله أو حوضه تعرف الا السيول الموسمية العابرة القصيرة والاودية القزمية الجافة أو شبه الجافة . والواقع ان هذه الاودية الجافة هى من الكثرة بحيث تعد بالمئات ان لم يكن بالآلاف ، ويوشك الا يكون لهـا نظير فى كثافتها وتعددها بين كل البحار الجافة المماثلة كالخليج العربى أو بحر العرب . . . الخ . بصيغة مركزة ، ان يكن البحر الاحمر بحرا بلا انهار بالضرورة ، فانه بالمقابل بحر الاودية الجافة بامتياز .

لهذا السبب فان مياهه صافية الى اقصى حد ، حتى لترى شعابه وحيواناته بالعين المجردة قرب الساحلين . ولكن للسبب نفسه فان فاقد البخر الشديد تحت مناخه الحار لا يعوضه أى ايراد مائى نهرى يذكر ، ومن

ثم فلولا اندفاع مياه الهندى والمتوسط اليه بحكم الاوانى المستطرقة لانخفض مستواه نحو ١٨٠ سم كل عام . غير أن هذا من الناحية الاخرى يخلق فيه تيارا مائيا شديدا ويعرضه للمد والجزر القوى ، كما يجعله واحدا من اشد بحار العالم ملوحة .

حتى خط الساحل ، بعد ذلك ، يختلف بين البحرين طبيعة وخطة وشكلا . فساحل المتوسط العرضى يبدو فى مصر وهو ساحل مقوس متعرج فى سلسلة من التحدبات والتقعرات الانسيابية الحديدة ، بينما ساحلنا الاحمر الطولى خطى مستقيم بصرامة الا من الاستثناء السينائى بمثلثه المدبب كرقم ٧ .

ثم ان ساحل الاحمر متجانس فى طبيعته ، صخرى ومرجانى كله ، اما ساحل المتوسط فمتباين فى تكوينه بشدة : صخرى رملى فى قطاع الصحراء الغربية ، طينى بحيرى فى قطاع الدلتا ، رملى طينى فى سيناء . واخيرا ايضا فان ساحل المتوسط ، كما هو منخفض عموما ، تتصل به الاودية الصحراوية الجافة ، على العكس من ساحل الاحمر الجبلى الاعلى الذى تخدده مئات الاودية بلا انقطاع .

وحتى تحت الماء ، يتقوس عمق البحر المتوسط بعيدا عن الساحل فى جزئه الاكبر بسبب مقذوفات رواسب النيل والدلتا السفلى . فنجد خطوط الاعماق المتساوية تبتعد أمام ساحلنا فى محدب هائل ولا تعود اليه الا بالتدريج قرب العلمين غربا ورفح شرقا . اما عمق البحر الاحمر فيوازى الساحل بطريقة هندسية ميكانيكية لافتة بحيث تكاد خطوط الاعماق المتساوية تعكس خط الساحل بكل اخلاص وحتى ادق التفاصيل .

فى الاوقيانوغرافيا

التشابه

كلا البحرين بعد هذا هو خليج من محيط ، خليج هائل ولكنه مجرد خليج مهما ترامى او اختلف فى الشكل والامتداد والمساحة والطول . وكخليج ، فانه فى الحالين لا يربطه بمحيطه الا فتحة ضيقة حاسمة . فالمتوسط بحر شبه داخلى من بحار المحيط الاطلسى لا يفتحه الا مضيق جبل طارق ، والاحمر ذراع طويلة مهدودة من المحيط الهندى ، باب المندب هو « جبل طارقه » . الاثنان اذن بحار قارية continental seas (تمييزا لها من البحار الساحلية epi-continental seas) (١) .

---

(1) De Martonne, op. cit., p. 111.

من هنا ايضا كان كلاهما بحرا هادئا نسبيا يخلو من التيارات البحرية القوية العنيفة ولا يعرف ظاهرة المد والجزر الحادة . لكن المتوسط يتفوق فى هذا المجال ، ولذا كان بحر ارساب اكثر منه بحر تعرية ، ملائم لتكوين ونمو دالات الانهار الكبيرة مثلما هو صالح للملاحة ان لم يكن حقا مدرســة طبيعية للملاحة . اما الاحمر فان المد والجزر فيه اشد واخطر ، كما انه الوحيد بين بحار العالم الذى يتجه فيه التيار المائى من الجنوب الى الشمال فى حين ان الرياح السائدة تهب من الشمال الى الجنوب ، مثله فى هذا مثل النيــل فى الداخل وان اختلف المستوى بالطبـــع .

اخيرا فان كلا البحرين ، كخليج ، هو خليج طولى بدرجة او باخرى ، الاحمر الى اقصى حد ، والمتوسط الى حد ما رغم انه اطول بكثير كمـــا هو اعرض . فالبحر الاحمر طوله ١٢٠٠ ميل ، وعرضه يتراوح بين ١٣٠ ، ٢٠٠ ميل (١) . اما المتوسط فطوله ٢٢٥٠ ميلا (٢) ، ولكن عرضـــه يتفاوت كثيرا حتى يصل احيانا الى نصف طوله .

الاختلاف

ولكن ما اشد الاختلاف بين البحرين بعد ذلك كله . فاذا كان كلاهمـــا خليجا من محيط ، فان كلا منهما ياخذ فى طبيعته من طبيعة قارته ، مثلما ياخذ فى اتساعه واهميته من اتساع واهمية محيطه ، بحيث نجد — من هذه الزاوية الطبيعية وحدها — ان المتوسط هو بحر اوربا اكثر مما هو بحـــر افريقيا ، بينما ان الاحمر هو على العكس بحر افريقيا بدورها اكثر مما هو بحر آسيا . فالمتوسط ، كمحيطه الاطلسى ، اضخم ابعادا وامتدادا ومساحة بمثل ما يتفوق الاطلسى على الهندى الذى لا يعدو ان يكون « نصف محيط » فى الواقع . (٣) ودور المتوسط فى التاريخ اعظم بكثير جدا من دور البحر الاحمر بنفس نســبة دور المحيط الاطلسى الى المحيط الهندى .

ومن ناحية الشكل الجغرافى ، فاذا كانت قارة اوربا هى « شبه جزيرة من اشباه جزر a peninsula of peninsulas » كما توصف بجدارة (٤) ، فان البحر المتوسط — وان كان فى مجموعه مجرد خليج من الاطلسى — هو بحق « خليج من خلجان a gulf of gulfs » ، اعنى انه خليج يتكون من عدد كبير من الخلجان المحلية الصغرى ، أو هو بحر مركب من مجموعة متعددة من

(1) Barr, loc. cit., p. 123.

(2) André Siegfried, The Mediterranean, trans., Lond., 1948, p. 25.

(3) E. C. Semple, Influences of geographic environment, Lond., 1911, p. 99, 144.

(4) A.E. Moodie, Geography behind politics, Lond., 1947, p. 86.

البحار الصغرى أو هو كما يضعها هويتلزى جـراب أو كيس pouch من المحيط الاطلسى ، يتألف بدوره من عديد من الجرابات او الاكياس . بل ان البحر المتوسط هو اكبر بحر متشعب فى العالم ، ففيه اكبر عدد من البحـار الثانوية والخلجان الداخلية والتعرجات السـاحلية « والكهـوف والكوات والاقبية » البحرية والممرات والحنايا المائية ... الخ . (١) وهو فى هذا كله يعتبر نموذجا مثاليا يقاس عليه وينسب اليه ، بل يعد « نوعا » من الانواع الاساسية من بحار الدنيا ، « النوع المركب » ، ينتمى اليه على سبيل المثال البلطيق والكاريبى .

العكس تماما حالة البحر الاحمر : خندق مائى خطى متطاول صـقيل ، وكذلك ـ وباستثناء رقم ٧ حول سيناء ـ بحر بلا خلجان ، تماما كقارته افريقيا التى هى كتلة صماء مندمجة بلا أطراف أو نتوءات او خلجان . (٢) انه على كل ضخامته شبه بحر أو شبه بحيرة . بل ان البحر الاحمر هو الوحيـد فى العالم الذى لا تشعب او انثناءات او انحناءات هامة فيه . بل انه لا يـكاد يعدو ضعف الادرياتى ، الذى هو مجرد واحد من خلجان البحر المتوسط ، او ضعف خليج كاليفورنيا الذى يمتد على نفس عروض القطاع المصرى من البحر الاحمر . والاحمر بهذه الصفة يعد النموذج المثالى للنوع الاساسى الآخر من أنواع البحار فى الدنيا وهو « النوع البسيط » ، لا يكاد يأتى معـه فيه الا الخليج العربى . وفى النتيجة يأتى البحران وهما طرفا النقيض على الاطلاق بين بحار العـالم .

عن المناخ والأحياء المائية

اخيرا ، من حيث الموقع والمناخ والمائية ، فان الفروق أيضا واضحة . فالبحر المتوسط هو بحق اسم على مسمى ، فهو يتوسط يابس العالم القديم ، ومن هنا جاء دوره التاريخى والحضارى الهائل . وهو بالنسـبة لمصر بحيرة الى أوربا . كذلك فانه بامتداده العرضى وعروضه ، عروض الخيـل ، بحر معتدل دفىء ، تساعد الملاحة فيه بالطول رياحه الغربية السـائدة شتاء وبالعرض رياحه الشمالية المتدخلة صيفا ، ولو ان هذه الاتجاهات ـ خاصة ايام الشراع ـ ادعى الى تشجيع الملاحة من الساحل الشـمالى للبحر الى ساحله الجنوبى ومن حوضه الغربى الى حوضه الشرقى اكثر منها فى الاتجاه المضاد . وقد يفسر لنا هذا جزئيا لماذا كانت الملاحة تاتى الى مصر اكثر مما تذرج منهـا .

---

(1) D. Whittlesey, The earth & the state, Wash., 1944, p. 247.
(2) L. Dudley Stamp, Africa, N.Y., 1955, p. 14.

والمتوسط ، بعد ، اعمق كثيرا من الاحمر ، ومياهه اقل ملوحة ، ولذا تختلف حياته المائية واسماكه ، فهو بيولوجيا ومن حيث الاحياء المائية جزء من عالم المحيط الاطلسى ، حيث الاحمر جزء من عالم المحيط الهندى المدارى الحار . من هنا يمتاز الاول بالدولفين (الدرفيل) وبالتونة والسردين فى مقابل القرش والقشريات كالمحاريات واللوبستر والجمبرى فى الثانى ، وفى مقابل حقول الاسفنج الغنية موضعيا اسفل سواحل الاول تسود خطوط الشعاب المرجانية الخطرة تحت سواحل الثانى .

واخيرا ، فان المتوسط بحر تكثر به الجزر الفسيحة والارخبيلات الواسعة ، بما فى ذلك الجزر الساحلية offshore islands التى كان حتما لذلك أن تلعب دورا هاما فى تاريخ حوضه وشعوبه كمواطىء اقدام للغزو او التجارة ، مثل جزيرة فاروس أو نلسون امام الساحل المصرى ازاء الاسكندرية . ولا ننس فى النهاية خط البحيرات الفستونية الموزعة كحبات العقد على امتداد الساحل نفسه ، ليس فقط فى قطاع دلتا النيل وحده ولكن ايضا شرقا وغربا فى سيناء ومرمريكا بين الكثبان والتلال .

أما البحر الاحمر ، بامتداده الطولى من الشمال الى الجنوب ، فدهليز الى آسيا الموسمية والبحار الجنوبية ، وهو يكون مع البحر المتوسط خاصرة العالم القديم برمته والزاوية الحرجة فى كل الملاحة العالمية . ثم ان البحر الاحمر بحر مدارى حار تسوده الرياح التجارية الشمالية عموما ، ويبدو بحرارته ورطوبته الثقيلة داخل حوضه الجبلى الضيق العميق اشبه فى الصيف بحمام بخارى مشبع وممض (١) ، خانق كما هو مختنق ، بينما يتحول فى الشتاء الى مجرى محصور تتقتل فيه الرياح فتنطلق من عقالها بسرعة العاصفة ، الامر الذى كان يعاكس الملاحة طويلا ، خاصة ايام الشراع ، وبالاخص فى شمال البحر ، وبالاخص جدا فى خليج السويس أكثره ضيقا واختناقا ، حيث تدخل الاعاصير العكسية ايضا فى هذا السباق الجوى فتضاعفه ، مما انعكس على ملاحة مصر البحرية بنوع خاص ووجه الحركة واختيار الموانى فيها وجهة معينة .

وإذا كانت الجزر العديدة بل التى لا عدد لها تحف بسواحله وتنقط شواطئه ، التى تخلو بالمقابل من البحيرات تقريبا ، فانها جميعا من جزر الشعاب المرجانية الحادة المدببة التى كما تهدد الملاحة تخلو من الحياة ولا تكاد تصلح لشىء الا كقواعد للفنارات والمنائر ، ولذا فانها على العكس من جزر المتوسط لا قيمة لها بشريا أو تاريخيا . (يبلغ عدد الجزر المصرية الهامة نسبيا فى البحر الاحمر نحو ٤٠ جزيرة .)

---

(1) W.B. Fisher, p. 46.

على ان البحر الاحمر ، من ناحية اخرى ، يعوض بل ويتفسوق بثروته البترولية فائقة الاهمية التى كان ينفرد بها تماما الى وقت قريب جدا (دون ان نذكر هنا ثروته المعدنية القاعية من الركازات الثمينة كالذهب والحديد التى ثبت مؤخرا وجودها فى قطاعه الاوسط) . فخليج السويس كان ومايزال حوض بترول مصر الاساسى والتقليدى سواء برا على كلا شاطئيه او بحرا فى اعماقه . ومع ذلك فان من الطريف لا شك ان نلاحظ ، بالنسبة لمصر ، ان الاحمر ان يكن بحر البترول فقد اصبح المتوسط اخيرا جدا بحر الغاز ؛ وذلك بفضل حقل ابو قير البحرى فى اعماق الخليج ، وان كان ذلك على مقياس محلى متواضع لا يقارن بالطبع بخليج السويس .

الصحراوان

أولى دول العالم صحراوية

فى ابسط صيغة تقريبية ، مصر مربع مليونى من الصحراء ، يبلغ متوسط مطره السنوى ككل ونظريا نحو ١ سم فقط ، وان تركز معظمه بالفعل فى شقة ساحلية ضحلة الى اقصى حد . المربع يشطره عمود خطى دقيق الى شبه مستطيلين ، ثلث بالتقريب فى الشرق يشمل الصحراء الشرقية وسيناء ، وثلثين فى الصحراء الغربية . أما مساحة هذا الخط او الخيط العمودى الفاصل ، اى الوادى ، فلا تزيد عن ٣ر٥٪ من كل مساحة المربع، اى نحو ٠ر٣٪ من مصر ، اى نفس نسبة مصر الى افريقيا الام . اضرورى بعد هذا أن نستنتج ان وادى مصر او مصر الوادى لا تعدو ١/٣٠٠ من مساحة افريقيا ، اى بالكاد اكثر من ١٪ ؟

فمصر بهذا ليست فى جوهرها الا جزءا من نطاق الصحراوات الجافة فى العروض الوسطى من العالم القديم او « نطاق صحارى منتصف العالم » عند هربرتسن « mid-world desert belt » (١) ، ذلك الذى يمتد من قلب آسيا الوسطى حتى المحيط الاطلسى ، والذى يعرف القطاع الغربى منه احيانا بنطاق الصحراء الكبرى ــ صحراء العرب Saharo-Arabian belt .. ليست مجرد جزء فقط ، ولكن قلبه ووسطه . ليست قلبه فحسب كذلك ، وانما جماع مصغر لكل خصائصه وطبيعته وتلخيص مركز لنمط الصحراء الحارة من حيث هى نوع فريد من الاقليم الجغرافى الطبيعى . فاذا كانت

(1) A.J. Herbertson; O.J.R. Howarth, Senior geography, Oxford, 1926, p. 220.

الصحراء الكبرى — لانها النموذج العالمى الكامل للصحراء الحارة على وجه الارض — قد تحولت مناسم نوع الى اسم علم، «الصحارى The Sahara » ، فان صحراء مصر تكاد بدورها تكون التصغير النموذجى الكامل للصحراء الكبرى .

فالصحراء الليبية ، وصحراء مصر الغربية منها خاصة ، قد تكون اكثر اجزاء الصحراء الكبرى صحراوية ، اعنى اشدها جفافا ، ان لم تكن حقا اجف صحارى العالم الحارة جميعا . بل ان مصر لتعد، رغم النيل ، اولى دول العالم صحراوية وجفافا على الاطلاق ، تسبق فى ذلك حتى دول الصحراء التقليدية مضرب الامثال كالجزيرة العربية وليبيا ... الخ . ذلك انها ، بنسبة المساحة ، اكبر الدول الصحراوية فى العالم ، بما فى ذلك العالم العربى موطن الصحراء الاكبر . حقيقة مذهلة تاتى — فى بلد النيل والزراعة الاول فى العالم — كالمتناقضة المثيرة والاكتشاف الثورى . لكن مصر فعلا هى دولة الصحراء الاولى مثلما هى دولة النهر المثالية ، كما يوضح هذا الجدول ، جدول خريطة بيفريل مايجز الشهيرة عن النسب المئوية للاراضى الجافة بانواعها المصنفة وتصنيفاتها المدرجة . (١)

الدولة	الاراضى الجافة				الاراضى الرطبة
	صحراء قاحلة	صحراء	شبه صحراء	المجموع	
مصر	٨٦	١٤	—	١٠٠	—
ليبيا	٧٥	٢٣	٢	١٠٠	—
الجزائر	٥٠	٣٨	٩	٩٧	٣
السودان	٢٤	٣٤	٣٤	٩٢	٨
فلسطين	١٩	٤٢	١٥	٧٦	٢٤
الاردن	٥	٩٢	٣	١٠٠	—
المغرب	—	٢٧	٥٣	٨٠	٢٠
تونس	—	٧٥	١٤	٨٩	١١
لبنان	—	—	—	—	١٠٠
سوريا	—	١٦	٧٣	٨٩	١١
العراق	—	٨٠	١٦	٩٦	٤
الكويت	—	١٠٠	—	١٠٠	—
اليمن	—	٤٤	٤٢	٨٦	١٤
بقية الجزيرة	٢١	٦٩	١٠	١٠٠	—
العالم العربى	٣٧	٤٣	١٦	٩٦	٤
العالم	٤	١٥	١٤	٣٣	٦٧

(1) Peveril Meigs, World distribution of arid & semi-arid homoclimates, Unesco, Paris, 1953; Arid & semi-arid climatic types of the world, International geographical union, p. 136 — 7.

ليس هذا فحسب ، ليس الكم وحده ، ولكن الكيف ايضـا . فصحارينا عينة جامعة مانعة لكل أنواع الصحراء الحارة . الصـحراء المطلقة وشـبه الصحراء ، صحراء الاستبس وصحراء السـفانا ، الصـحراء الداخليـة والساحلية أو القـارية والبحرية ، صـحراء الواحات وصـحراء الاودية ، الصحراء الجبلية والسهلية ، الصحراء الحجرية والحصـوية والرملية ، وفى صحراء الرمل بحار الرمال والغطاءات والكثبـان ، ومن الكثبان السـيفية والهـلالية ، واخيرا ومن الواحات انواعها الثـلاثة : واحات المنخفضـات الكلاسيكية وواحات حضيض الكثبان وبطونهـا ثم واحات الجبـال والاودية المعلقة ـ كل اولئك يتمثل فى صحارينا بصـورة متحفية ولا نقـول بالضرورة نموذجيـة .

. صحراء الجبل والحوض او السلسلة والبولسون range - and - bolson هى وحدها التى تكاد تختفى عندنا كما فى كل الصحارى العربية . كما تختفى ، ولكن على العكس من الصحارى العربية ، صحراء اللافا او اللابة أى الطفوح البركانية أو الحرات التى ترصع صحارى المشرق والمغرب على السـواء ولا تكاد تخلو منها دولة عربية الا مصر والعراق .

بين البيداء والبادية

والصحراء ـ بالتعريف ـ ظاهرة مناخية اساسا ، هى حيث وحين يزيد البخر على التساقط ، اى الفاقد على الايراد فى ميزانية الرطوبة . ويحـدث هذا عادة اذا قل المطر عن ١٠ بوصة ، وان كان لدرجة الحرارة دور كبير فى تكييف هذا الحد الادنى ، حتى ليرفع البعض مثل اوستن ميللر حد الصـحراء الحارة الى الضعف أى الى ٢٠ بوصة (١) . والصحراء بهذا هى اساسا من صنع الرياح التجارية التى تهب بانتظام من الشمال أو الشرق ، الشـمال الشرقى بعامة ، اى من داخل وقلب القارات الى اطرافها وهوامشها وليس العكس ، فتكون جافة بالضرورة بل وتزداد جفافا كلما زادت توغلا فتسـخنا على اليابس . من هنـا قيل بحق عن التجاريات « صـانعات الصـحارى desert-makers » . (٢) وصحراؤنا هى بهذا ابنة الرياح الشمالية ـ رياحنا « البحرى » ـ السائدة التى قد تكون ملطفة منعشة ومرغوبة جـدا فى قيظ الصيف ولكنها فى الصـميم غير معطاءة ولا جواد بل اصـل الجفـاف واس الصـحراء .

على ان للموقع والتضاريس تاثيرهما فى تعديل الصـورة نوعا . فبحكم

(1) A.A. Miller, Climatology, Lond., 1963, p. 85.
(2) Preston James, A geography of man, Boston, 1949, p. 30.

موقع البحر المتوسط الى الشمال ، والى حد اقل الاحمر الى الشرق ، تلتقط رياحنا البحرى التجارية بعض الرطوبة اثناء رحلتها عليهما ، فتتلقى مصر قدرا محدودا من المطر الشتوى على الساحل الاول وآخر من المطر الربيعى والخريفى على الساحل الثانى . واذا كانت كمية الرطوبة فى حالة الثانى أقل لشدة ضآلة مسطح البحر الاحمر المائى ، فان تصادم الرياح بجبال البحر بارتفاعها الكبير يعوض من هذا النقص ويضاعفه الى حد ما . المهم انه ، كما يتكون شريط ضيق من المطر على الساحل الشمالى ، ينشأ شريط آخر أضعف واقل انتظاما على طول الساحل الشرقى .

ولقد الفنا ان نفكر فى مطر مصر اساسا كنطاق مختنق وباهت على ساحل المتوسط يقل بسرعة وبشدة نحو الداخل ، وهذا صحيح جوهريا ، ولكن الى جانبه ينبغى الآن ان نضيف نطاقا آخر اكثر تدهورا وتخلخلا على ساحل الاحمر . وبهذا يصبح هناك اطار هامشى متصل نوعا من المطر الخفيف يمتد كالزاوية القائمة على ضلعى مصر البحريين فى الشمال والشرق وان اختلف بينهما داخليا فى الدرجة والنوع . ولهذا السبب نفسه قلما تصل الصحراء المطلقة فى مصر الى سيف البحر كما فى سيرت ليبيا مثلا او صومال القرن الافريقى .

من هنا وهناك جميعا يظهر اطار هامشى من « الصحراء الساحلية coastal desert » يحف « بالصحراء الداخلية inland desert » شمالا وشرقا على طول البحرين . (١) وفى هذا الاطار تتعدل الصحراء المطلقة بدرجة او بأخرى الى صحراء مخففة أو شبه صحراء . ومن هنا بالتالى تنقسم صحراء مصر الى نوعين أساسيين : الصحراء الكاملة او المطلقة والصحراء المخففة او شبه الصحراء ، او قل البيداء والبادية على الترتيب . الاولى هى السواد الاعظم من الرقعة وتتبلور الى القمة فى الصحراء الغربية التى تعد من أجف صحارى العالم قاطبة وتكاد بذلك تمثل قمة فكرة الصحراء الحارة الجافة عموما وقلب الصحراء الكبرى خصوصا . والثانية هى الاطار الساحلى الضيق الذى يتحدد بصرامة بالموقع والتضاريس .

وهاهنا نستطيع ان نلاحظ اثر انخفاض سطح مصر العام على درجة سيادة الصحراء . الاصل فى الصحراء طبعا انها ظاهرة مناخية . وصحارينا ، بهذا المعنى ، صحارى « مناخية » (٢) — كما يذهب التصنيف — اى حددتها ابتداء دورة الهواء والرياح الكوكبية . ولكن الاصل ايضا فى الصحراء انها

---

(1) P. Meigs, Geography of coastal deserts, Unesco., Paris, 1966, p. 15.

(2) Wooldridge & Morgan, p. 296.

منخفضة متواضعة الارتفاع ــ والا لما كانت صحراء . وفى هذا المعنى فان صحارينا ايضا صحارى « تضاريسية » .

بعبارة جامعة ، يمكن القول ان صحارينا مناخية فى الدرجة الاولى : تضاريسية فى الدرجة الثانية . ويعنى هذا ان صحارينا كانت ستظل على اية حال صحراء بصرف النظر عن انخفاض سطحها العام . كل ما فعل هذا الانخفاض هو انه ضاعف الجفاف واكد الطبيعة الصحراوية . ومع ذلك فلو قد كان السطح اقل انخفاضا ، اى اكثر ارتفاعا ، لكانت سيادة الصحراء اقل نسبيا ، خاصة فى الصحراء الغربية المتواضعة الارتفاع .

لنا ايضا ان نلاحظ هنا اثر الموقع على درجة القارية . فالقارية فى مصر ، سواء بالمعنى الارضى او المناخى ، تقل على الساحلين نسبيا وتزيد كلما ابتعدنا عنهما وامعنا فى الداخل جنوبا او غربا ، اى على الجملة من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى . وفى هذا تاتى سيناء فى اقصى الشمال الشرقى والعوينات فى اقصى الجنوب الغربى وهما قطبا القارية المتناقضين والمتقابلين بين صحارينا، الاولى اقلها قارية واكثرها جزرية نسبيا والثانية اكثرها قارية وابعدها بل ابعد شىء عن الجزرية .

البيئة الصحراوية

حسنا ، فما هو بالدقة الفارق بين الصحراء المطلقة والمخففة ، وما ملامح كل منهما عمليا ؟ اما الصحراء المطلقة فعالم قائم بذاته : الجفاف تام ــ متوسط المطر فى الخارجة ملليمتر واحد فى السنة ، وقد تمضى بضع سنين دون قطرة واحدة . فالمطر منعدم كلية ، الا من السيول الهوج النادرة والفجائية التى لا يضاعف من فاعليتها وخطرها الا تلك الندرة والفجائية ذاتها. من ثم فان نظم التصريف ، ان هى عدت نظما ، بدائية مضطربة شبكتها ، ممزقة وحداتها ، غير متصلة او مترابطة اوديتها ، باختصار نظم تشنجات ونزوات تغير مجاريها بغتة ، فلا قاع واد حقيقى Thalweg ولا عمق ولا استقرار لخطوطها . والتصريف كله فى النهاية قارى داخلى بالطبع aretic ، endoeric .

الغطاء النباتى ، بعد ، فاقد تماما ، والارض عارية الا من بقع نادرة جدا من الاعشاب والعويشبات القزمية المقاومة للجفاف xerophytes او للملوحة halophytes . وحتى هذه قليل عدد انواعها بصورة لافتة . من ثم فلا تربة ايضا ، فغياب الماء والمادة العضوية النباتية التى يمكن ان تعمل عليها البكتريا وعمليات التخمر يمنع تكون التربة بالمعنى البيولوجى الصحيح . « فتربات الصحراء » ، كما تسمى ، ان هى الا القشرة السطحية lithosol ، regosol للقشرة الصخرية regolith فى مناطق الصحراء الحجرية او

الحصوية . أما الرمل فلا يمكن أن يسمى تربة الا « من قبيل المجاملة » ، فهو ــ كاللاتريت ــ لا يعرف أحد بالضبط اتربة هو أم صخر ، والتربة الرملية انما هى تربة معدنية على سبيل التجاوز . (١)

صورة الصحراء المخففة تختلف . اولا تتراوح بين ما دون الصحراء sub-desert او شبه الصحراء semi-desert بدرجاتها الملطفة attenuated والحادة accentuated ، وبين صحراء الاعشاب أو الحشائش الفقيرة او الزائفة بانواعها المعتدلة pseudo-steppe والمدارية pseudo-savanna . (٢) فلأنها ساحلية تفيد من ارتفاع الرطوبة النسبية وخاصة ظاهرة الندى ، ومرتفعة تتمتع ببضع بوصات من المطر ، فان الصحراء المخففة تعرف غطاء نباتيا مخلخلا رقعيا من الاعشاب والحشائش الصحراوية تتخلله فى المواضع المفضلة كالاودية وواجهات السفوح بعض الاشجار القصيرة او الشجيرات المبعثرة ، كما فى جبال البحر الاحمر وجبال سيناء وساحل مريوط .

وبحكم الموقع تميل النباتات فى المنطقة الاولى نحو النمط السودانى وحشائش السفانا ، وفى الاخيرة نحو نمط البحر المتوسط واعشاب الاستبس، بينما تقترب سيناء من نمط غرب آسيا. ومع الارتفاع يزداد غنى الغطاء النباتى نسبيا كما فى اقصى جنوب جبال البحر الاحمر وسيناء . وبذلك تميل هذه الاطراف الجبلية ، وهى نهايات الارض راسيا كما هى افقيا بالفعل ، الى أن تكون بيئات طبيعية مناخية ــ نباتية متميزة نوعا ، تمثل مناطق الانتقال بين مصر والاقاليم الجيران الاغنى مطرا جنوبا وشرقا وغربا .

ومع ذلك يبقى ان جبال مصر جبال صحراوية اساسا بسبب فرط الجفاف . ولذا فان الجبل المصرى التقليدى هو ، اذا استعرنا تسميات اقليمية معروفة ككنايات محلية مناسبة ، « الجبل الاقرع » لا « الجبل الاخضر » أو حتى « الجبل الاصفر » . والواقع انه لولا الجفاف القاسى لكانت منطقة مثل جبل علبة بمثابة « اثيوبيا مصر » على استحياء ، ولتحول جبل الطور فى جنوب سيناء الى شىء اشبه « بلبنان مصر » على تصغير ، بينما لصارت منطقة مريوط تقريبا « الجبل الاخضر » اى كنسخة متواضعة من جبل برقة الشهير .

الحمد ، الرق ، والعرق

اذا كانت تلك هى بصمة (ام وصمة ؟) المناخ على صفحة الصحراء ،

---

(1) Dury, p. 186.

(2) Unesco, Fao, Bioclimatic map of the Mediterranean zone, explanatory notes, vol. 12, 1963, p. 11 — 14.

فان لطبيعة الصحراء الليثولوجية او التركيب الصخرى بالمقابل اثرها البارز فى تحديد نوع الصحراء : اما صخرية أو حصوية او رملية . وابتداء ، فرغم أن الرمال تغطى مساحات شاسعة منها ، فليس صحيحا أن صحراءنا المصرية « بحر من الرمال » كما قد يتوهم البعض فى التصور الدارج . فالحقيقة أن صحارى مصر فى معظمها صحراء صخرية أساسا ، يغشاها محليا او اقليميا غشاء رقيق للغاية من الرمال ، مع رقع هنا وهناك من الزلط والحصى والحصباء .

بهذا تجتمع فى الصحراء المصرية انواع الصحراء الثلاثة المعروفة فى العالم : الصخرية او صحراء الحمد hamada ، والحصوية او صحراء الرق reg ، والرملية او صحراء العرق erg . غير ان نسبها تختلف بشدة جملة وتفصيلا ، اقليميا ومحليا . ماقلها مساحة ، مجرد كسر ضئيل ، هى صحراء الحصى السكاملة . وهى تقتصر على جانبى الدلتا فى تكوينات الاوليجوسين والميوسين وعلى الساحلين حتى البلايستوسين ، ثم على نطاقات وشرائح ضيقة ما بين وادى النيل وهضاب الصحراء فى الرواسب البلايستوسينية ، وأخيرا فى بعض اودية الصحراء الشرقية الكبيرة ودالاتها الساحلية .

أما الصحراء الرملية الصرف فاضعاف الحصوية مساحة ولكنها دون الصخرية اضعافا . وهى تسود منطقة متوسطة المساحة محددة فى غرب الصحراء الغربية وشمال سيناء . وفيما عدا هذا وذاك فانها هى الصحراء الصخرية أو الحجرية التى تسود . ويمكن القول ان نسبة الصحراء الصخرية الى الرملية فى صحارينا ككل هى كنسبة ٣ : ١ ، وهى نفسها النسبة السائدة بين الصحارى على مستوى العالم بصفة عامة . (١)

ومن المفيد هنا ان نتذكر ان الانواع الثلاثة هذه انما هى مراحل تطورية مختلفة فى تكوين الصحراء ولكن على تاريخ جيولوجى بعيد المدى جدا . فالاصل والمادة الخام فى الجميع هى مادة حطامية clastic تتيحها ظروف الصحراء المناخية بصورة مثالية ، الا انها متدرجة الاحجام بعد ذلك .

فالصحراء الحجرية هى اساسا نتاج عملية التجوية الهائلة فى ظل الجفاف ، أى تمدد وتقلص الصخور على التعاقب باستمرار مع المدى الحرارى الكبير بين الليل والنهار والشتاء والصيف وبالتالى تحطم الصخور الضخمة . وفى عز الظهيرة ، كثيرا ما تسمع اصوات كطلقات الرصاص هى

---

(1) De Martonne, op. cit., p. 281 ff.

اصوات كتل الصخور الهائلة تتمزق . وفى كثير من مناطق الصحراء الصخرية تتكدس حصيلة هذه الصخور كركامات من الجلاميد والكتل الضخمة حادة الزوايا بكميات وكومات طائلة عند اقدام المرتفعات . ونظرا لغياب المجارى المائية القادرة وحدها على نقل مثلها ، فانها تبقى حيث هى فى مكانهـا على شكل ركام من الردش scree ، talus ، عادة بزوايا ميل حادة للغاية . وهذه الظاهرة من ابرز خصائص الصحراء الحجرية .

اما الصحراء الحصوية فمرحلة متقدمة اكثر من تفكك وتفتت الصحراء الصخرية ، فيها تتضاءل احجام الصخور بالتدريج وتتلطف زواياها الحادة الى الاستدارة فتتحول الى الزلط والحصى والحصباء . اما الصحراء الرملية فهى آخر مراحل تطور الصحراء . فمن مفتتات الصحراء الحصوية تنقل الرياح ذرات الرمال الدقيقة الى أبعد المسافات لتتجمع هنـاك على شكل صحراء رملية . تاركة الصخور الاثقل حيث هى كصحراء حصوية .

معنى هـذا ان صحراء الحصى او الرق هى ابنة صـحراء الحجر او الحمد خرجت من رحمها جيولوجيا ، بمثل ما ان صـحراء الحصى او الرق هى بدورها ام صحراء الرمل او العرق . فالثلاثة من نسل واحد اصلا وعلى خط نسب متصل فعلا . اما الفصل بينها فهو ، بعد الاعـداد الجيولوجى ، عملية فرز وتصنيف ونقل تتم بواسطة عوامل النقل الميكانيكى او الهوائى ، الهوائى خصوصا .

ومعنى هذا بدوره على الفور أن صحراء الحمد هى الاقدم جيولوجيا ، والرق احدث ، بينما العرق هو الاحدث على الاطلاق . فاذا كان ذلك كذلك، فان الاستنتاج الوحيد هو أن صحراءنا بدات وكانت فى يوم ما صحراء حجر فقط ، ثم تطورت عنها فى اجزاء منها صحراء الحصى، ثم عن الاثنتين تطورت اخيرا صـحراء الرمل . ونحن نجـد الآن بالفعل ان السـواد الاعظم من صحرائنا هو صحراء الحجر . كذلك فاذا كان الباقى تسوده صحراء الرمل اكثر من صحراء الحصى فما ذاك الا لان الاخيرة مرحلة انتقالية اساسا اكثر منها بداية كصحراء الحجر او نهاية كصحراء الرمل .

وبالمقابل فان لنا ان نتصور ، جدلا ولكن عقلا ، ان مآل صحارينا — ككل الصحارى الحارة فى هذه الحالة — هو الى ان تصبح يوما ما صحراء رملية بحتة : صحراء الحجر تتضـاءل رقعتها ببطء وتتحول بالتـدريج الى صحراء حصى تتوسع رقعتها على حسابها ، والحصى الى رمل يتوسع بدوره على حسـاب الحصى ، وهكذا الى ان تكتمل نهـاية الدورة المورفولوجية المحتومة . الشرط الوحيد لهذه النبوءة ان تظل العوامل المناخية ثابتة كمـا

هى الى الابد ، والافتراض الوحيد فيها قبل ذلك وبعده هو ان هذا لن يتم الا بعد عصور جيولوجية تقدر بعشرات ملايين السنين وربما بمئاتها . ان مورفولوجية صحارينا، وهذا هو جوهر القضية ، فى تطور مستمر لا ينقطع. واذا كنا لا نحس بهـــذا عمليا الا بالكاد ، فمـــا ذاك الا لانه عملية جيولوجية ســـــحيقة الآماد تتجاوز حيـــــاة النـــوع البشرى على الارض بـــــداية ونهـــاية .

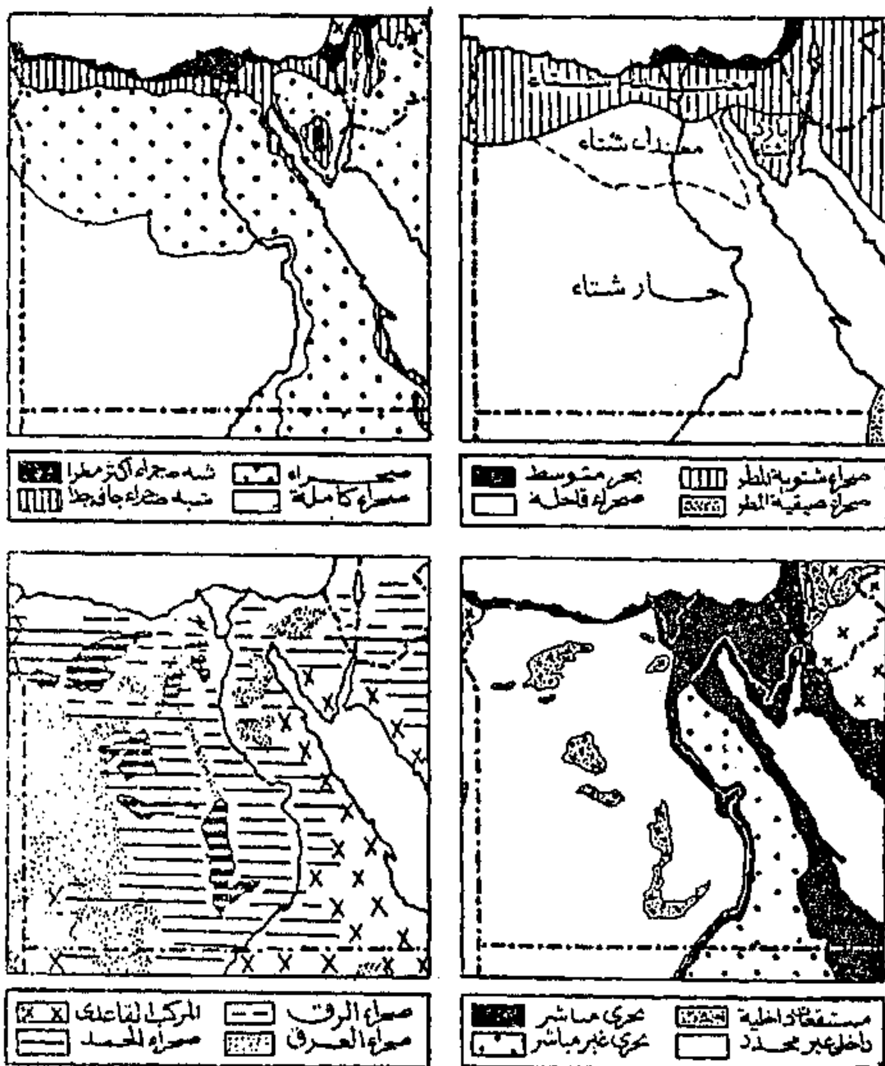
هذا الاستنتاج الزمنى يؤدى بنا بدوره الى استنتاج آخر مكانى لا يقل مغزى ودلالة . فلما كانت الرياح السائدة فى صحرائنا ، كأداة لعملية الفرز والنقل بين انواع الصخور او الصحارى ، هى الرياح الشمالية بعـــامة ، فان لنا ان نتوقع ــ جغرافيا ــ ان نجد الصحراء الام الاولى او الجـــدة ، وهى الحمد ، فى الشمال ، بينما تليها الصحراء الانتقاليـــة وهى الرق الى الجنوب ، فى حين ينبغى ان تقع الصـــحراء الحفيـــدة وهى العرق فى اقصى الجنوب من الجميع. الاقدم ، يعنى ، اكثر شمالية ، والاحدث اكثر جنوبية. ولسوف نرى فى المسح التفصيلى لصحارينا الى اى مدى تتحقق او لا تتحقق هذه الفرضية المنهجية او النتيجة المنطقية .

هذا ، وفى النهاية ، فلقد تكون الصحراء الرملية اكثر الانواع الثلاثة رتابة وبالتالى ادعاها الى الملل ، لكنها قد لا تخلو احيانا من بعض النباتات القصيرة بين بطون الكثبان او على حواشيها وعند اقدامها ، ان لم تزحف احيانا على ضلوعها .

اما الصحراء الصخرية فهى بلا شك اكثرها وحشة ووحشية وفحولة، كما ان اشكال التضاريس فيها تبدو عادة بكل ضراوتها وحـــدتها وغرابتها نظرا لحدة فعل الرمال السافية فيها، خاصة فى اسافلها، بحيث تبقى اعاليها معلقة كالافريز المتدلى over-hanging ، او متضخمة على قاعـــدة مختنقة كعش الغراب ، او معزولة كالتـــلال الكتلية او القلاعيـــة وهى ما يعرف بالقارات (الجارات او الجور) .. الخ . (١)

اما صحراء الرق الحصوية فهى بلا جدال اكثرها اســـتواء وتمهيدا ، فانما هى ما « رق » اصلا من اديم الصحراء ولان لحركة الابل والانســـان حتى لتسمى ايضا « بالسرير » . من هنا فهى وسط وطرق الحركة المفضلة فى الصحراء ، تسعى فى طلبها القوافل بقدر ما تنأى عن الصحراء الصخرية والرمليـــة .

(1) De Martonne, p. 231 — 5.



شكل ٢٧ ـ من ايكولوجية البيئة الصحراوية : الاقاليم والانواع المناخية ، انماط التصريف ، وانواع الصحراء
[عن مايجز واليونسكو ولينتون وبحيرى]

المياه الباطنية

اصالة الحياة فى الصحراء ، اى صحراء ، تكمن لا فى ماء المطر بالطبع ولكن فى المياه الباطنية . واذا كانت اصالة الصحراء الغربيــة على وجه الخصوص تكمن فى منخفضاتها وواحاتها ، فان اصالة منخفضاتها وواحاتها انما تكمن بدورها فى مياهها الجوفية ، فهى أساس حياتها ومبرر وجودها ،

بغيرها لا تتصور ولا تقوم . ومن المفارقات الغريبة ، ان لم يكن من السخرية حقا ، أن هذه الصحراء التى قد تكون أجف صحارى العالم تملك تحت اقدامها خزانا مائيا غنيا بأى مقياس . ويبدو ان الصحراء الغربية بالذات ، والتى تكاد تفتقر الى شبكة صرف سطحى قد عوضت بشبكة او بطبقة باطنية بحيث غاضت الدورة الهيدرولوجية من وجه الارض حتى غاصت تحت العمق . ورغم ان المياه الباطنية ترتبط اساسا وفى المحل الاول بالصحراء الغربية ، فانها لا تقتصر عليها بصرامة ، بل تشارك فيها الصحراء الشرقية ايضا بقدر ولو جزئيا فى اقصى الجنوب . لذا فقد يكون من المفيد أن نعرض لموضوع المياه الباطنية فى دراستنا العامة الاصولية هذه عن الصحراوين معـــا .

الطبقة الحاملة الأم

ترتبط هذه الطبقة ارتباطا حميما عميما ، بل نكاد نقول تتوطن وجودا وجـودة وعمقـا ووفرة ، بطبقة الخراسان النوبى الرملية المسامية التى « تبطن » قاع الصحراء برمتها على أعماق متفـاوتة والتى تستقر بدورها على قاعدة صخور الدرع الصماء القاعية الكاتمة غير المنفذة . فالخراسان النوبى هو مائيا خزان الصحراء ومستودع الواحات ، وطبقته هى حامل المياه والموصل الجيد للحياة .

ومن الصور الجوية الحديثة امكن مؤخرا رسم خرائط كنتورية للسطح العلوى لهـذا الخزان الجوفى ، اى « لسقف » المـاء الباطنى ، فوجد أن منسوب هذا السطح أو السقف يتراوح منحدرا من ١٠٠٠ متر فوق سـطح البحر عند العوينات الى ٢٥٠٠ متر تحت سطح البحر عند القطارة . وهذه الطبقة الخراسانية الحاملة للمياه تغطيها من أعلى طبقات سميكة صماء من الطفل هى التى تجعل المياه الجوفية دائما تحت ضـغط ارتوازى . فكأنها اذن محمية من اسفل ومن اعلى بطبقة كاتمة تحفظ عليها ماءها فتجعل منهـا « مصيدة ماء » نموذجية . وقد ثبت وجود ٨ طبقات حاملة للمياه فى طبقات الحجر الرملى او الخراسان النوبى هذه (١) ، تتخللها او تنفصـل بينها على التوالى طبقات من الطين والطفلة تستقر أخراها فوق القاع الصخرى .

عن عذوبة هذه المياه ، قد يكون من المثير ان نعرف أن درجة ملوحتها اقل من درجة ملوحة المياه الجوفية فى وادى النيل نفســه . كذلك ثبت انه

---

(١) محمود بسـيونى ، آفاق جـديدة للحياة ، القـاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٥٧ — ٥٨ .

كلما كان الحجر الرملى النوبى اقدم كان الماء اوفر واجود . (١) أما سمكا فيبدو ان هذه الطبقة الحاملة للمياه يقل سمكها كلما اتجهنا شمالا . (٢) ولكن المرجح انها تكاد تمتد اسفل الصحراء جميعا كفرشة غطائية واحدة ، كأنما ترقد الصحراء على « حشية » اسفنجية مشبعة بالماء ، وحتى ليمكن ان تعد الصحراء الغربية كها تقريبا حوضا ارتوازيا واحدا هائل الابعاد (٣) .

من هنا يمكنك الوصول الى المياه أنى حفرت فى الصحراء ، ولو انهـا ، عمليا لا يسهل الحصـول عليها الا فى التجـاويف الطبيعية أى المنخفضات والواحات التى تقربنا كثيرا من مستوى المـاء الباطنى او فى الانكسـارات الطبيعية التى تسـاعد على انبثاق المـاء تلقائيا . وفى كل الحالات هنـاك مسـتويان مختلفان ومنفصـلان تماما للميـاه الباطنية : مسـتوى قريب nappe phréatique وهو محدودالقيمة والقدرة، وآخرعميق nappe artesienne هو وحده الارتوازى حقا وهو المستودع الحقيقى للثروة المائية فى الصحراء الغربيـة .

ومن الناحية الطبيعية ، لهذه المياه الباطنية خاصتان هامتان ، كلتاهما دليل على ، ونتيجة ، لشدة عمق المصدر الجوفى الغائر . الاولى ارتفاع درجة الحرارة ، فهى أما فاترة أو دافئة دائما ، ان لم تكن حارة أحيانا، اذ تتراوح بين ٢٥° ، ٤٠° مئوية . الثانيـة كثرة الغـازات بها ، خاصـة الازوتيـة والكربونية ، مما يمنحها طبيعة فوارة الى حد او آخر . كذلك من الناحيـة الجيولوجية ، ثمة ايضا خاصتان . الأولى ان الميـاه الباطنية اغزر تدفقـا واجود نوعية فى منـاطق الانثناءات المحـدبة منها فى المقعرة . الثانيـة انها شديدة الارتباط بالانكسارات المحلية ، خاصـة على جانبها القافز الناهض upthrown . (٤)

وقد أمكن رسم خطوط اعماق متساوية دقيقة لمياه الصحراء الغربيـة الباطنية ، أبرز ما تعكسه هو تقوس القاعدة الاركية السفلى تحتها ، فهى غالبا منحنيات محدبة بالنسبة لساحل البحر المتوسـط بحيث تتخذ فى مصر محورا شماليا غربيا ــ جنوبيا شرقيا . ولكنها فى الشمال تكاد ترسم واديا يمتد من الفرافرة حتى القطارة ، وآخر يتبع وادى النيل (٥) .

---

(1) S. Youssef; M. El Saady, "Relation between ground water composition & geology of Dakhla oasis", B.S.G.E., 1963, p. 108.

(2) Squyres; Bradley, p. 100.

(3) W.B. Fisher, p. 455.

(4) Youssef; El Saady, p. 101 — 112.

(5) John Ball, "Problems of the Libyan Desert", G.J., 1927, p. 215.

والحقيقة الكبرى بعد هذا هى ان عمق المياه الباطنية يقل بانتظام من الجنوب الى الشمال ، من حوالى ٤٠٠ ـ ٦٠٠ متر فى الخارجة الى ١٥٠ ـ ٢٥٠ مترا فى الداخلة ، الى الصفر فى عروض القطارة ، الى ما دونه بعد ذلك . اى ان مستوى الماء الباطنى يقترب باطراد من سطح الارض كلما اتجهنا شمالا . ولهذا السبب تظهر هذه المياه تلقائيا فى قيعان المنخفضات غير المعمورة كالقطارة حيث تفسر الرطوبة والمياه الآسنة التى تنتشر بقاعه، او فى بطون الواحات المأهولة كسيوة حيث تتعدد البحيرات والسبخات الكثيرة . هذا بينما نحتاج الى دق آبار بالغة العمق حتى نصل الى الماء فى الخارجة مثلا . وبصفة عامة ايضا فان حجم الموارد الباطنية المتاحة او الكامنة اكبر فى الجنوب ويقل بانتظام نحو الشمال ، أى أن الكم بتناسب تناسبا طرديا مع العمق .

على أن علاقة الجودة بالعمق علاقة معقدة . فلأن الماء الباطنى يمر فى رحلته الى اعلى بصخور الطبقات المتتابعة التى تعلو طبقته الخراسانية فيختلط بأملاحها الذائبة ، التى تكثر خاصة فى الحجر الجيرى الأيوسينى . فانه يصبح باطراد اكثر ملوحة واقل جودة . ويزداد هذا كلما زاد عدد الطبقات العليا المخترقة . (١) ولما كانت هذه تزداد شمالا ، فان درجة الملوحة تزداد فى هذا الاتجاه . وهذا يعنى من اسف اننا حين نجد الوصول الى الماء سهلا مقربا نجده هو آسنا رديئا ، وعلى العكس لا سبيل الى الماء الجيد الا باعمق الحفر واصعبه وابهظه . اى أن ما يصلح العمق تفسده الملوحة ، وما تصلح التضاريس تفسده الكيمياء .

من هذا جميعا نجد ، على المستوى الاقليمى ، ان اكثر المياه كمية واجودها نوعية وان كانت أبعدها غورا هى على الترتيب التنازلى فى الواحات الخارجة فالداخلة فالبحرية فسيوة ، حيث يسود فى الاخيرة الوسط الايوسينى فتصل الملوحة الى أقصاها، بينما يتحول القطارة المجاور والمماثل الى ملاحة سبخة فعلا مفقودة للمياه كما هى للحياة . اى أن الترتيب هو من الجنوب الى الشمال ، فيما خلا الفرافرة قليلة المياه نوعا .

اخيرا ، ومن الناحية التاريخية ، يبدو ، كما وجد بول منذ وقت مبكر ، أن منسوب هذه المياه الباطنية قد انخفض . فهناك ادلة عديدة فى الواحات على هذا الهبوط خلال العصور التاريخية ، « منذ الرومان » كما يردد عادة (فقط لاننا نادرا ما نعرف كيف كان الوضع قبل ذلك ، كما يستدرك بوتزر) . والاغلب أن هذا الهبوط امتد على طول الخمسة آلاف سنة الاخيرة .

---

(1) Youssef; El Saady, p. 109.

ففى الخارجة تشير « ينابيع التلول mound-springs » الحفرية الى منسوب اعلى من المنسوب الحالى بنحو ٥٥ ــ ٦٠ مترا . وكثير من آبار وعيون العوينات والجلف وواحات الشب والطرفاوى قد جفت منذ عصر الاسرات . وقد بلغ انخفاض مستوى الماء الباطنى فى بير المساحة نحو ٢٢ مترا ، وفى بير العطرون والمرجا نحو ١٠ امتار ، وفى الفرافرة نحو ٥ امتار، وذلك كله منذ العصور الرومانية . وفى الصحراء الشرقية ايضا نجد المستوى الحالى دون مستوى العصر الفرعونى بنحو ٧٫٥ متر فى وادى العلاقى ، بينما جفت الآن الآبار الرومانية فى وادى قنا تماما . اما قرب ساحل المتوسط فان المستوى الباطنى لم يتغير كثيرا . والمقرر ان هذا الانخفاض العام فى مستوى المياه الباطنية الصحراوية لا علاقة له بنظرية « الجفاف المطرد progressive desiccation » الشائعة .

من الناحية الاخرى فقد انخفض المستوى فى الفترة المعاصرة اما نتيجة لافراط الضخ والسحب فى راى اولتناقص مصادر المياه الباطنية فى راى آخر . ففى البحرية قدر ان المنسوب انخفض ٥ امتار منذ سنة ١٩٠٠ ، وبالمثل فى الخارجة ، ونحو الضعف فى الداخلة (١) . وتناقص مياه الآبار الجديدة وجفاف مياه القديمة حاليا سنة بعد سنة هى حقيقة يومية ملموسة. والثابت ان مستوى المياه الجوفية انخفض نحو متر كامل فى الاربعين سنة الاخيرة ، كما ان المقدر انه سيهبط نحو ٥٥ سم اخرى حتى سنة ٢٠٠٠ .

مشكلة المصدر

مهما يكن الامر ، فان مشكلة المياه الباطنية ليست قضية الثبات او الهبوط ولا الوسط او التوطن وانما الاصل والمصدر . نعم هى تتوطن الخراسان النوبى ، ولكن القضية من اين جاءت للخراسان . حيث ان المنطقة كلها جافة اليوم تماما ، فليس امامنا الا احد احتمالين لمصدر هذه المياه : اما من مناطق جغرافية ممطرة بعيدة خارج المنطقة ، واما من عصور تاريخية (جيولوجية فى هذه الحالة) مطيرة .

هكذا ظهرت مدرستان اساسيتان متعارضتان يمكن ان نسميهما على الترتيب النظرية الجغرافية والنظرية التاريخية او نظرية المياه « الخارجية exotic ، allochtone » ونظرية المياه « الحفرية pluvial, fossil » . وكما تعددت الآراء داخل كلتا النظريتين ، فقد عقدت (او تعقدت !)

(1) K. Butzer, Climatic change in arid regions since the Pliocene, in : A History of land use in arid regions, ed. L.D. Stamp, Unesco, Paris, 1961, p. 45.

المحاولات التوفيقية التى تجمع بين اكثر من اتجاه . ولتحديد الرأى الصحيح بينها قيمة عملية قصوى ، فعليه يتوقف نجاح كل مشروعات الاستغلال وخطط المستقبل ، ذلك أن النظرية الاولى تعنى موارد متجددة بينما الثانية غير متجددة .

النظرية الخارجية : حوض النيل

فى النظرية الخارجية رأيان اساسيان : حوض النيل أو وسط افريقيا، والاول هو الاقدم . فمنذ اوائل القرن اعتبر الكثيرون مثل ليونز وبيدنل وجريبهام Grabham ، وأكدهم بعد ذلك سيريل فوكس وشطا ، ان حوض النيل هو المصدر الاساسى لمياه الصحراء الغربية أو الصحارى المصرية ، كما اضاف الاولان امطار السودان كمصدر آخر ممكن . (١)

وقد حدد البعض المصدر النيلى « بمنطقة مستنقعات السد فى النيل الابيض بالسودان » ، بينما اشار البعض ، على الاقل بالنسبة للواحات الخارجة والداخلة ، الى منطقة النيل النوبى بين الشلال الثانى والرابع ، وذلك بالارتباط مع خطوط المرتفعات والمنخفضات التركيبية التى تحتوى تلك الواحات ، على اساس ان مثل هذه الخطوط يمكن ان تسبب اضطرابات فى المنطقة المحصورة بين النيل والواحات بحيث تؤدى الى تسرب بعض مياه النهر فى تكوينات الخراسان النوبى (٢) . ويمكن هنا ان نضيف بحيرة السد العالى مؤخرا كمصدر تغذية محلى اضافى حديث لمياه الصحراء الغربية الباطنية ، خاصة الواحات الخارجة .

وعلى العكس من هذا كله ، رأى هيوم ان امطار السودان هى المصدر الاساسى ، وان اضاف البعض حوض النيل كمصدر تكميلي ، وآخرون اضافوا امطار الحبشة كبديل أو كمكمل . ومن ناحية اخرى ربط محمود ابراهيم بين المياه الباطنية « والقوس الاقليمى regional arch » ، على اساس أن التركيب الاقليمى وامطار مرتفعات الحبشة هى الضوابط الاساسية لمياه الصحراء الباطنية (٣) .

وسواء كان النهر او المطر هو المصدر الاساسى ، فان معنى نظرية حوض النيل هو أن مياه الصحراء الغربية الجوفية ليست الا امتدادا جانبيا لمياه النهر ، او ليست الا مياه النشع الهامشية للنهر ، على الاقل بالنسبة

(1) Higazy; Shata, loc. cit., p. 177.

(2) A. Shata, "Geological problems related to the ground water supply of some desert areas of Egypt", B.S.G.E., 1959, p. 257 — 8.

(3) Higazy; Shata, p. 178.

للواحات الشرقية القريبة . وبهذا فان مياه الصحراء الجوفية انما هى ، باكثر من تعبير مجازى ، « نيل باطنى » ، « نيل سفلى » غير مرئى دفين فى الاعماق ، « نيل يخرج من الارض » الى جانب « النيل الذى ينزل من السماء » ، اذا استعرنا النص الفرعونى الشهير .

بهذه الصورة ايضا فان موارد مياه الواحات ان هى الا « فروع » طبيعية للنيل تحت الارض الا انها غطائية متصلة ، الآبار هى « قنواتها » او ترعها الصناعية الا انها عمودية تبدأ فى منابعها فى الخراسان النوبى افقية وتصل الى السطح راسية ، على العكس من النيل نفسه الذى يبدأ بامطاره فى منابعه راسيا وينتهى على سطح مصبه افقيا . والجميع يرجع فى الاصل والنهاية الى منابع النيل العليا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وبهذا كله فان النيل ، كما هو مصدر ماء الوادى فى مصر ، فانه ايضا مصدر المياه الجوفية فى صحاريها ، اى مصدر كل ما يدخل ارض مصر من مياه سواء على السطح او فى الباطن ، فى الوادى او فى الصحراء .

وختاما ، فلعل من طريف ما يرتبط بنظرية النيل كمصدر لمياه الصحراء الجوفية فكرة اسطورية قديمة عن اتصال النيل فى الماضى بواحات الصحراء الغربية . فقد كان القدماء يعتقدون فى وجود فرع جوفى للنيل يخرج من المجرى الرئيسى جنوبى اسوان ، ثم يسير فى باطن الارض تحت الصحراء الغربية فى خط يصل بين واحاتها المختلفة ، التى انما تستمد مياهها من هذا النهر الجوفى ، الذى بدوره لا ينتهى عند ذلك الحد فقط وانما يستمر حتى يصب فى البحر تحت الارض ايضا .

ولقد عششت هذه الاسطورة ليس فقط فى الفولكلور الجغرافى المحلى — زعم بعض الاهالى لهيرست أن اناء فقد فى النيل باسوان ثم عثر عليه صاحبه فى العام التالى فى بئر باحدى الواحات (كذا !) (١) — ولكن ايضا فى الفكر الجغرافى العلمى نفسه حيث ظل هذا الفرع الموهوم او المزعوم يظهر على بعض الخرائط الجغرافية حتى منتصف القرن الماضى ذاته (٢) . وغنى عن القول أن الامر كله محض خرافة لا اساس لها من العلم ، ولكنها قد لا تكون منبتة الصلة تماما بنظرية الاصل النيلى لمياه الصحراء الجوفية .

وايا ما كان ، وبعيدا بالطبع عن الاسطورة الخرافية غير العلمية ، فقد

(1) Hurst, The Nile.

(٢) جمال مرسى بدر « نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى » ، المجلة ، اكتوبر ١٩٥٧ ، ص ٤٤ — ٤٥ .

رفض جون بول (١) نظرية المصدر النيلي جملة وتفصيلا على اساسين . أولا ، أن مياه الصحراء الغربية الباطنية ، كما راينا، اعلى فى درجة حرارتها من مياه النيل ، مثلما هى غازية نسبيا ، الامر الذى يعنى غور وعمق مصدرها بالمقارنة الى مياه النيل . ثانيا ، ان مستويات آبار الواحات نفسها اعلى بكثير من مستويات مثيلاتها فى وادى النيل بحيث يستحيل ان تصعد الاخيرة فى الخراسان الى الاولى .

وسط افريقيا

وبالمقابل ، طرح بول نظرية مرتفعات السودان الفرنسى الاستوائى او وسط افريقيا ، التى أيدها بعد ذلك الكثيرون ومنهم ساندفورد ثم هلشتروم Hellstrom . وخلاصة النظرية ان كل مياه الصحراء الغربية هى طبقة واحدة مستمدة جميعا لا من مياه النيل وانما من مياه الامطار التى تسقط على مرتفعات وسط افريقيا ، خاصة مرتفعات اردى وارديبى وانيدى فى اقليم بحيرة تشاد وغرب السودان . وهذه الامطار ، السودانية السافانية ، التصاعدية والتصادمية ، امطار غزيرة ، يذكر البعض انها تبلغ اكثر من متر فى العام (٢) . فحين تتسرب مياه هذه الامطار الى طبقة الخراسان النوبى تبدأ مع الانحدار وميل الطبقات رحلة طويلة تستغرق نحو ٥٠٠ سنة تسافر خلالها نحو الشمال بحيث لا تنتهى الا قريبا من ساحل البحر المتوسط وبحيث تظهر فى كل منخفضات الصحراء .

على ان جزءا من هذه المياه ، دعنا نستدرك ، يضيع فى المستنقعات والمنخفضات الشمالية بالصحراء الغربية ، كما انه لا جدوى من حفر آبار عميقة فى اقصى الشمال قرب البحر المتوسط ، لان مثلها ينبغى اولا أن تكون مفرطة العمق جدا حتى تصل الى طبقة الحجر الرملى النوبى ، وثانيا لان المياه لن ترتفع فيها كثيرا لشدة ضعف الضغط الهيدروستاتيكى او الارتوازى الواقع عليها على مثل هذا البعد السحيق عن منطقة المصدر .

ليس الشمال فحسب . فكما تسافر هذه المياه الباطنية نحو الشمال، فانها أيضا تنحدر شرقا نحو النيل حيث تظهر دائئة عند الدكه فى اسوان ثم تعبر تحت النهر كما لو كانت « سحارة siphon » طبيعية لتعود فتظهر شرقه فى الصحراء الشرقية على ارتفاعات تزيد كثيرا على منسوب مياه النهر ذاته وذلك كينابيع شرق حوض كوم امبو او كآبار داخل الصحراء بعشرات الكيلومترات مثل لقيطة وكنايس .

(1) "Problems of Libyan Desert", p. 22 - 37, 106 - 127, 210 - 220.

(2) Higazy; Shata, p. 183.

شكل ٢٨ - خطوط الاعماق المتساوية
لطبقة المياه الجوفية فى الصحراء الغربية .
[عن بول ومرى]

شكل ٢٩ - احواض المياه الجوفية الرئيسية في الصحراء الكبرى ، لاحظ كيف ان
اكبرها مساحة واشدها ثراء خارج كل مقارنة هو حوض صحرائنا الغربية
[عن امبروجى]

تلك فى اساسياتها هى نظرية بول . وبقــدر ما توارت نظرية النيــل كمصدر حتى اصبحت الآن مهجورة بل ومنبوذة عند الاغلبية ، اكتسبت نظرية أمطار وسط افريقيا كمصدر انتشارا طاغيا . ولقد تقدمت الدراسات حول النظرية كثيرا بعــد بول بطبيعة الحال . فتوصــل هارش بارجر الى ان الصحراء الكبرى ككل من الاطلسى الى النيل تخفى تحتها اعظم كتلة غطائية من المياه الجوفية فى العالم ، كما انتهى الى ان فى صحراء مصر الغربية وحدها ٤ انهار جوفية ضخمة منها ما هو قرب الســطح ومنها ما يتعمق الى ٢٠٠٠ قــدم [١] .

كذلك توصل امبروجى فى الستينات الى أن الصــحراء الكبرى ككل ، لانها تشتمل على تراكيب جيولوجية مختلفة وتعرضت لضــغوط معقــدة ، تحتوى على عدة أحواض مائية مختلفة ، غير انها رغم ذلك متصلة هيدرولوجيا ببعضها البعض وان باشــكال متباينة . وهى فى هــذا تختلف عن أحواض البترول المغلقة والمنفصلة عن بعضها البعض .

وقد وجد امبروجى أن هذه الاحواض المائية سبعة ، تتشابه فى العمر الجيولوجى للطبقات الحاملة للمياهلكنها تتفاوت بشدة مساحةوحجما ومخزونا. وهناك فضلا عن هذا اخدود مياه طبيعى يمتد من الكاميرون حتى القطارة ، ومياهه متجددة باستمرار . تلك الاحواض هى من الغــرب حوض النيجر ، تانزروفت ، العرق الغربى الكبير ، العرق الشرقى الكبير ، فزان ، تشاد ، وأخيرا صحراؤنا الغربية ، وهو اكبرها واعظمها خارج كل مقارنة .

فيه وجد ان الفرق بين منسوب طبقة الحجر الرملى النوبى فى شــمال منطقة تشاد بمرتفعات تبستى واردى وانيدى وبين منســوبها فى الواحات الخارجة ، والذى يبلغ نحو ٥٥٠ ــ ٦٥٠ مترا ، هو الاساس فى احــداث الضغط الارتوازى للمياه الجوفية . كذلك دلت الدراسات والمجسات العديدة على ان اتجاه التغذية الرئيسية فى طبقات الخراسان النوبى هو من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، وهذا بعينه هو اتجــاه التموجات الرئيسية فى الصخور القاعية الجرانيتية . اى ان اتجاه تحركات المياه الجوفية تحكمه تموجات الصخور القاعية . كذلك وجد ان سرعة تسرب هذه الميــاه داخل طبقة الخراسان تبلغ ١٥ ــ ٣٠ مترا فى السنة .

وفى احدث الدراسات المعاصرة لبعض الباحثين المصريين مثــل عزت والعيوطى أن مياه الصحراء الغربية الباطنية لم تكن فى الاصــــل عذبة بل

---

(١) عز الدين فراج ، تعمير الصحارى ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٩ .

ملحية ، ثم جاءت المياه العذبة من الجنوب فغزت الخزان الجوفى وازاحت تلك المياه الملحية القديمة . ولما كانت منطقة المصدر فى اردى واخواتها على بعد نحو ١٠٠٠ كم من الخارجة ، وبحسب معدل سرعة سريان المياه المعطى، فان رحلة المياه تستغرق نحو ٣٣,٠٠٠ — ٦٦,٠٠٠ سنة . وقد اكدت ابحاث الكربون المشع على مياه آبار الخارجة نفسها صحة هذا الحساب ، اذ تسننت بنحو ٢٥,٠٠٠ سنة . اى أن نقطة الماء التى نحصل عليها اليوم فى الخارجة مثلا هى نقطة مطر سقطت اصلا على منطقة المصدر منذ نحو ٣٠,٠٠٠ سنة على الاقل .

وبحسب معدل السرعة نفسه ، فان مخزون مياهنا الجوفية الحالى لابد ان استغرق تكوينه وتراكمه ، اى ايضا ازاحته للمياه الملحية السابقة ، ما لا يقل عن ١٣٠ الف سنة . وخلال هذه الفترة البالغة الطول وصل الخزان الى حالة من التوازن الهيدرولوجى ، بمعنى ان كمية المياه التى يكتسبها أو تدخله اصبحت تساوى كمية المياه التى يفقدها او تخرج منه . غير أن هذه وتلك برمتها لم تتم على نطاق الصحراء الغربية كلها حتى الآن ، فمازال النطاق الشمالى من الخزان شمال القطارة ملحى المياه كما كان فى الاصل . وفى القطارة بالتحديد يوجد ، فى الواقع ، فاصل جيولوجى بين المياه العذبة فى الجنوب والملحة فى الشمال .

والقطارة اذا كان بهذا يمثل الخط الفاصل بين العذب والغدق ، فانه يشكل ايضا المصرف والمخرج النهائى للماء العذب . الدليل على هذا أن آبارا كثيرة دقت فى المنخفض وحوله فوصلت الى طبقة المياه العذبة التى تدفقت تحت الضغط الارتوازى فوق سبخات المنخفض الملحة ، كما انها قد تندفع تلقائيا من الشقوق والانكسارات العديدة المحيطة بالمنخفض . والقطارة بهذا هو المنطقة التى تضيع فيها أكبر كمية من مياه الخزان الجوفى . وهذا ايضا هو السبب فى وجود مساحات ضخمة من الملاحات والسبخات ترصع ارضيته . (١)

تلك فى اصولها القديمة وفروعها الحديثة هى نظرية المصدر الخارجى المتجدد . وللبرهنة على صحة النظرية يسوق أصحابها ثلاثة ادلة : عمر المياه ، درجة حرارتها ، ودرجة ملوحتها . فعن العمر ، اعطى « تسنين » المياه الباطنية بواسطة الكربون المشع ١٤ وغيره اعمارا قديمة جدا ، مما يشير الى بعد مصادر تغذية الخزان بعدا سحيقا . غير ان هذه الاعمار

---

(١) محمد على عزت ، مشروع الوادى الجديد ، ١٩٦٤ ، ص ١٥ وما بعدها .

اختلفت تقديراتها . ففي الخارجة قدرت بنحو ٥٠ الف سنة . ولكن نتائج احدث ارتفعت بها الى ٢٠٠ الف سنة . واخيرا عاد بها البعض فى الواحات الاربع الجنوبية الى ٢٠ — ٣٠ الف سنة فقط .

اما من درجة الحرارة ، فانها لا تزداد فقط كلما زاد العمق ، ولكن ايضا بمعدل اعلى من معدلات ارتفاع الحرارة فى الخزانات غير المتجددة ، وذلك نتيجة للطاقات المكتسبة من ديناميات تحركها عبر الطبقة الحاملة لها ، مما يعنى المصدر الخارجى المتجدد . كذلك فان درجة ملوحة المياه الجوفية تقل عن مياه النيل ، كما تزداد نسبيا فى اتجاه حركتها الاساسى نحو الشمال الشرقى وذلك كنتيجة للتبادل بينها وبين الصخور التى تخترقها .

وعموما ، ومهما يكن من اختلاف فى التفاصيل او من جديد ، فمن الواضح ان النظرية ان صحت تعنى لكل من مياه النيل ومياه الصحراء الباطنية مصدرا مختلفا اختلاف الوادى عن الصحراء فى الحياة ذاتها، مصدرا منفصلا ومستقلا، مصدرا عنقودى الشكل يكاد أيضا يرتبط بخطوط اطوالهما المتعاقبة . كذلك فبدلا من أن يغذى النيل الصحراء بمياهه ، فان العكس هو الحادث : مياه الصحراء الباطنية هى التى تتصل بالماء الجوفى فى وادى النيل وهى التى تضيف اليه بعضا من رصيدها المائى . (١) وبعبارة أخرى ، مياه الصحراء هى التى تصب فى النهر وليست مياه النهر هى التى تصب فى الصحراء .

وتعنى النظرية بعد هذا ايضا ان مصر تستمد مواردها المائية لا من حوض النيل وحده فحسب ، وانما كذلك من الحوض الليبى — السودانى الداخلى الى جواره غربا ، والذى لا يقل كثيرا فى مساحته ، اى انها تتغذى بالمياه من نحو ضعف مساحة حوض النيل او نحو ٦ ملايين كم٢ اى نحو خمس القارة . ومصر بهذه الفرضية هى المصب وحوض التصريف الطبيعى للربع الشمالى الشرقى من القارة على السطح وفى الباطن معا ، مرئيا وغير مرئى .

وفى النهاية فلئن كانت النظرية تختلف جذريا عن نظرية حوض النيل كمصدر ، فانهما تشتركان فى انه مصدر دائم متجدد غير قابل للنفاد . كما تشتركان فى أنه مصدر اجنبى خارجى ، بمعنى أن كل مياه مصر فى الوادى أو الصحراء تدخلها من خارج حدودها . وأخيرا فانهما تشتركان فى ان مياه مصر جميعا واديا وصحراء تنحدر وتسعى باستمرار نحو الشمال .

---

(1) Birot; Dresch, p. 269.

ورغم ان نظرية بول قد لقيت قبولا عاما وسادت لفترة طويلة ، فقد تعرضت أخيرا لنقد هام . فلبوتزر عليها اعتراضان اساسيان . أولا ، علينا ان نتساءل عما اذا لم تكن هناك صخور نارية متدخلة فى طبقة الخراسان النوبى تقطع الطريق على مياهها اثناء رحلتها الطويلة تلك من مرتفعات أردى وانيدى ... الخ . ثانيا ، وعلى عكس ما ذكره البعض ، فان أمطار اردى اليوم نحو ٢سم فى السنة ، وانيدى نحو ١٠سم ، ومثل هذه المعدلات الهزيلة لا يمكن بحال ان تكون مصدرا لحوض ارتوازى هائل كالصحراء الغربية . ثم ان خمس هذه الكميات على الاكثر هو الذى يمكن ان يتسرب الى البــاطن ، وذلك نظرا لشدة البخر المحلى .

كذلك فلقد قدر البعض — يمضى بوتزر — ان المياه الباطنية تحتاج الى نحو ٣٠,٠٠٠ الى ١٠٠,٠٠٠ سنة ! وليس ٥٠٠ سنة كما اعتقد البعض) لكى تنتقل من انيدى الى القطارة ، وذلك بحسب مدى تشقق طبقة الخراسان الحاملة للماء . وعلى هذا ، وعلى اساس ان آخر فترة مطيرة ترجع الى نحو ٨٠,٠٠٠ الى ٢٠,٠٠٠ سنة مضت ، ينتهى بوتزر الى ان أصل خزان المياه الباطنية انما هو الاصل المطير pluvial . وهو ما ينقلنـــا الى النظـــرية الحفرية . (١)

النظرية الحفرية

على العكس من نظرية الاصــل الخارجى المتجــدد ، جاءت النظرية الحفرية لتقول بالاصل المحلى ولكن القابل للنفاد . فهى ترجع بأصول مياهنا الباطنية لا الى الوراء الجغرافى ولكن الى الوراء التاريخى أى الجيولوجى . وبمقتضاها تعد مياه الصـــحراء الباطنية ميـــاه حفرية ، تكونت وتراكمت فى العصور المناخية المطيرة القديمة ، النيوجين او الزمن الرابع ، اى الممتدة من ١٥٠ الف سنة الى ٦٠٠٠ سنة مضت . ولعل آخر مرة شحن فيها الخزان الجوفى كانت فى الفترة منذ ٩٠٠٠ — ٣٠٠٠ سنة مضت ، اى آخر مرة منــذ ٣٠٠٠ سنة . وعلى هذا فان تلك المياه الباطنية هى رأسمال معطى لا دخل متجدد ، ورصيد محدد قابل للسحب فقط لا للايداع وللنقص لا للزيادة . هى يعنى ، كالبترول مثلا ، ثروة ناضبة متناهية خاضعة لقانون النفاد .

وقد كان باللوز وكنتش على راس هذه النظرية . وقد اضاف بافلوف Pavlov ان المياه الباطنية تكونت خلال مرحلة او مرحلتين من مراحل العصر المطير . ثم زاد على ذلك أن هذه المياه المخزونة يعاد تعبئتها بكميات قليلة من مصادر عديدة منها أمطار اردى وانيدى ، وامطار شـــمال الحبشة وارتريا

(1) Butzer, Climatic change etc., p. 45 — 6.

وجنوب حوض النيل ، ثم مياه النيل نفسه ، واخيرا رخات المطر المحلية العابرة . (١) وفى هذه الحالة الاخيرة تكون المياه بالغة الحداثة نسبيا ، ولكنها لندرتها وتباعد تساقطها محدودة الاضافة للغاية . مثال ذلك مياه بير طرفاوى وبير مرجا ، فقد اثبت التحليل ان عمرها لا يتجاوز ٢٣٠ سنة ، اى انها مستمدة من امطار سقطت سنة ١٧٤٨ اى ايام المماليك .

اما عن الادلة التي تساق على صحة النظرية الحفرية فثمة منها اثنان : الانخفاض التاريخي فى مستوى المياه الجوفية ، وزيادة عمرها مع العمق . فشواهد انخفاض المستوى اليقينية ، كما عرضنا لها من قبل ، لا تعنى سوى أن الرصيد يتناقص لانه لا يتجدد ، اى انه ادخار حفرى . بل ان هذا الانخفاض هو الذى ادى بصورة غير مباشرة الى ازالة التعرية الجوية لسمك كبير من تربة الواحات ، وذلك من خلال علاقة التوازن الحرجة بين المياه الجوفية وعوامل التعرية ، حيث تتوقف الاخيرة عن النشاط عند حد معين من افق الاولى . ففى الخارجة مثلا ازالت التعرية ٥٥ مترا من التربة منذ الرومان ، اى خلال ٢٢ قرنا فقط ، نتيجة انخفاض المياه الجوفية بهذا القدر كما تشير ينابيع الاكوام أو التلول بها .

اما عن ظاهرة زيادة عمر المياه الجوفية مع العمق — ولكل بئر عمر على حدة — فقد اتضح من ابحاث فانس هاينز انه باستمرار السحب من البئر تصبح المياه اقدم عمراً باطراد . فمثلا اذا سجلت المياه المسحوبة اليوم عمرا قدره ٤٠٠٠ سنة ، فانه بالسحب غدا من مياه أعمق تخرج وعمرها ٥٠٠٠ سنة ، اى ان المياه الاعمق اقدم عمرا . ولا تفسير لهذا سوى ان المياه مخزونة متراكمة ، الاعمق اقدم والاقل عمقا احدث نشأة .

بين النظريتين

عند هذا الحد نجد ان البعض — وله الحق — يفضل ان يتحفظ بعض الشيء فى التفرقة بين نظريتى الاصل الخارجي والحفرى من حيث مسألة القابلية للنفاد او للتجدد . فالفرق عمليا بين المصدرين ، هم يقولون ، اقل مما يبدو لاول وهلة نظريا . فاذا كانت نقطة الماء المتاحة او المضخة اليوم هى نتج نقطة المطر التى سقطت علينا منذ عشرات آلاف السنين فى النظرية الحفرية ، فانها ايضا نتج نقطة تسرب بدات رحلتها الينا منذ تاريخ لا يقل بعدا وطولا فى النظرية الخارجية ، بحيث تكاد هى الاخرى ان تكون حفرية فعلا الى حد او آخر . جزء ، يعنى ، من الماء الذى نسحبه اليوم هو ، بشكل ما ولكن حتما ، قديم ادخارى تراكمى تكون عبر عصور غابرة وسحيقة .

(1) Higazy; Shata, p. 178.

وهناك اذن قاسم مشترك ، ادنى على الاقــل ، بين النظريتين الخــارجية والحفرية ، وليس التعارض أو التضــاد بينهما كليا مطلقا تعارض وتضــاد الابيض والاسود .

والواقع أن احد المعانى الدقيقة للنظرية الحفرية واكثر منها الخارجية هو ان قطرة الماء الباطنى التى تسـحبها وتسـتخدمها الآن مباشرة هى فى حساب الهيدرولوجيا كبعض نجوم السماء التى تراها بعينك فى التو واللحظة ولكنها اندثرت وانقرضت فى حساب الفلك . فمن المعروف أن بعض النجوم تموت فى كل لحظة ، ومع ذلك نظل نحن نراها بعد أن تم موتها تماما ، والسبب هو أن رحلة شعاع الضوء المنبعث منها تستغرق ملايين السنين الضــوئية حتى يصل الينا . وحين يصل الينا ، وفيما نحن نراها ، يمكن أن يكون النجم نفسه قد هوى وانتهى ، وانما نظل نحن نرى شعاع الضوء الذى خرج منه قبل موته وان لم يزل هو فى رحلته السحيقة الينا . هكذا نقطة الماء الباطنى الراهنة ، مخزونة كانت أو مستوردة ، وصولها الينا الآن لا يدل حتما على الحالة الراهنة لمصدرها الاصلى ، وانما هو يشير فقط الى مرحلة ســابقة وسحيقة لا اكثر ولا اقــل .

من هنا جميعا ، وكمحاولة للتوفيق بين هذه النظريات المتناقضة ، ونظرا ايضا لان حجم المياه الباطنية اكبر من ان يفسره عامل أو مصدر واحد ، يبدو أن الاتجاه الآن هو الى نظرية تعدد الاصول . ففى الخارجة وجد شــطا ثلاثة اصول لمياهها الباطنية ترتبط مباشرة بالمجموعات الثلاث التى تنقســم اليها تكوينات الخراسان النوبى بالواحة . ففى المجموعة السفلى الباليوزوى الماء حديث العمر للغــاية ، متجدد ، ومصـــدره امطار المنـــاطق المدارية والاستوائية جنوب مصر . وفى المجموعة العليـــا الميزوزوى فان الماء على العكس من اصل العصر المطير وغير قابل للتجديد . اما فى المجموعة الوسطى الباليوزوى ــ الميزوزوى فالماء خليط من المصدرين الآخرين . (١)

ومهما يكن الامر فان من شأن نظرية الاصـــول المتعـــددة هذه ان تحل مشكلة الادلة المتضاربة على سلوك مستوى المياه الباطنية هبوطا أو ثباتا منذ العصر الحجرى الحديث فى الصحراء المصرية عموما . اذ يبـــدو انه فى المناطق التى تتلقى اليوم امطارا يعاد شحن المياه الباطنية باستمرار ولذا يظل مستواها ثابتا ، بينما فى المناطق الجافة تماما تتعرض المياه الحفرية للاستنزاف المطرد صناعيا أو للفاقد المستمر طبيعيا ومن ثم يهبط المستوى فيها . (٢)

(1) Ibid., p. 185.

(2) Butzer. Climatic change etc. p. 46.

حساب الرصيد

على الجانب العملى ، اخيرا ، يبقى السؤال الحيوى وهو حساب الرصيد . هنا تختلف التقديرات بحسب النظريات الجيولوجية فى اصل الخزان اختلافا جسيما بل مطلقا ، فتتارجح بين المبالغة الشديدة التفاؤل والتى تصل الى أرقام فلكية حقا وبين التحفظ الذى يصل الى حد التشاؤم . فمن قبل قدر البعض أن هذه المياه من الثراء بحيث ان كل المياه المستخدمة فى كل الصحراء الغربية حاليا طوال عام ، وبمعدل ٥٠ الف متر مكعب يوميا ، لا تتجاوز كمية المياه التى يتشبع بها كيلومتر مربع واحد من طبقة الحجر الرملى، على فرض ان سمك هذه الطبقة ١٢٢ مترا فقط . وبالتالى فان استنزاف مخزون الطبقة يستدعى ٣٠٠٠ سنة على الاقل ، وذلك تحت منخفضات الواحات وحدها ودون الصحراء المحيطة نفسها والتى تمتد تحتها المياه بنفس الثراء ، كلما نضب قطاع منها تغذى من القطاعات المجاورة . (١)

من ناحية اخرى ، فعلى اساس نظرية الاصل المتجدد من مرتفعات شمال تشاد ، تمت فى الستينات ثلاثة تقديرات بأحدث الوسائل التكنولوجية. فقدر بالمألوف رصيد المياه الجوفية بالصحراء الغربية بنحو ٢١ مليار مليار متر مكعب ، أى ما يعادل مخزون السد العالى (البالغ ١٧٣ مليار متر مكعب) ١٣٠ مليون مرة . ويبلغ التقدير الثانى ٢٣٤ الف مليار متر مكعب . أما التقدير الثالث فبلغ ٥٣٠ الف مليار متر ، اى قدر السد العالى ٣٠٠٠ مرة . اما عن التغذية اليومية فقد قدرت بنحو ١,٨ مليون متر مكعب ، منها ١,٢ مليون تاتى من الغرب من الصحراء الليبية ، ٥٣٠ الفا من الجنوب من السودان ، ٥٢ الفا من الشرق من الصحراء الشرقية . وبذلك ايضا يكون مجموع التغذية السنوى هو ٦٥٧ مليون متر مكعب اى نحو ثلثى المليار .

وفى مصادر اخرى ان خزان الصحراء الغربية ، الذى يمتاز عموما بأن حدوده ليست مغلقة ، مساحته نحو ١,٨ مليون كم٢ ، وحجمه ١٣٨ × ١٠ متر مكعب او ٦٠٠٠ مليار متر . هذا بينما يقدر معدل تغذيته اليومية بنحو ٣ ملايين متر ، لا يدخل منها الى الواحات الا نحو مليون فقط فى حين يضيع المليونان الآخران فى الرمال وفى منخفض القطارة . أما عمر هذا الخزان فلا يقل عن ٢٠ الف سنة ، وعمر احتياطى مياه التغذية اليومية ٢٥ الف سنة. واخيرا ، فلما كان الخزان قد وصل الى مرحلة التوازن الهيدرولوجى كما راينا ، بمعنى ان ما يدخله الآن يساوى ما يخرج منه ، فانه لا يزيد حاليا . ولهذا فان القيد الوحيد على استغلاله ، ضمانا لعدم انخفاض ضغطه فى المستقبل وبالتالى زيادة عمقه وتكاليفه ، هو عدم الاسراف فى الاستنزاف .

---

(١) عز الدين فراج ، ص ٨ .

بهذه الابعاد او تلك الحدود ، على اية حال ، فان الخزان ككل يعد من اكبر خزانات المياه الجوفية فى العالم ، لا يقل عما باستراليا والولايات المتحدة الشهيرتين فى هذا المقام ، ولا مثيل له فى كل افريقيـــا حيث انه يفوق ضعف خزان تونس والجزائر . بل ان مياه خزاننا تتدفق طبيعيا ، على عكس خزان الجزائر مثلا ، الذى يزرع عليه مع ذلك ٣٠٠ الف فدان ، مقابل ٤٥ الفا عندنا على احسن الفروض . بصيغة اخرى ، كما يضعها البعض ، ففى صحرائنا نيل آخر ، نيل جوفى ، اكبر الف مرة من نيلنا الســـطحى ، وامكانياته اكبر آلاف المرات من بحيرة ناصر . . . الخ .

على هذه التقديرات ترد نظرية المياه الحفرية بانها ليست فلكيـــة فقط بل خرافية حرفيا ، فهى خاطئـــة تماما عمليا وعلميا . اولا لانهـــا بنيت على تصور جيولوجى خاطىء اصـــلا ، وهو تجانس التركيب الداخلى لطبقـــات الصحراء كلها ، فى حين ان باطن الصحراء يتكون من موزايكو مفتت معقـــد جدا من التراكيب المحلية والموضعية لكل منها ظروفه واشكاله ومســـاحاته واحجامه الخاصة ، وهذه الظروف تتمثل فى الآبار الموجودة بالفعل . والخزان الجوفى لكل بئر انما هو خزان محدود للغاية مرتبط بتركيب جيولوجى معين، البعد عنه يبعدنا تماما عن المياه .

اما القول بأن الخزانات الجوفية تتعدد وتتباعد ولكنها تتشابه جيولوجيا فلا اساس له من الصحة . فليس هناك اذن فرشة غطائية مائية مفترضـــة او حشية اسفنجية عالمية التوزيع من الحدود الى البحر ، وانما هى بقع او برك او جزر من المياه الجوفية المتباعدة هنا وهناك من تجمعات مياه الامطار القديمة او الحديثة . وللسبب نفسه فان مبدأ قياس مخزون الصحراء الجوفى هو فى ذاته مستحيل علميا .

اما عن التغذية اليومية للخزان الجوفى فهى ، فى نظر ذات النقـــاد ، مستحيلة من الجنوب والغرب لوجود حواجز طبيعية من الصخور الجرانيتية والسدود البازلتية تقف كســـد حائل بين الماء والتسرب شـــمالا او شرقا ، وتتمثل فى جبل العوينات وما حوله .

فأما من الجنوب فاذا كانت نظرية مياه الخراسان النوبى المتجددة تدفع بأن السدود الصخرية ليست مســـتمرة تامة الاعتراض بل متقطعة ومليئـــة بالشقوق والفجوات التى يمكن أن تمر منها المياه الى الشمال ، فان الرد هو أن سمك طبقة الخراسان فى هذه الانقطاعات والفجوات ثبت انه لا يعـــدو بضعة امتار فقط ، ومن ثم لا يستطيع أن يحمل من المياه الا تصريفا ضـــئيلا للغـــاية .

اما من الغرب فان حوض الكفرة المتاخم يرجـع الى الزمن الاول بينما حوض صحرائنا الغربية يرجع الى الزمن الثانى . اى ان الاول اعمق وأوطأ، وبالتالى لا يمكن للمياه ان تصعد منه الى اعلى لتصل الى الثانى .

وفى كل الاحوال فانه لم يثبت بعد علميا ان المياه تتسرب الى الصحراء الغربية من الجنوب او الغرب . ولو قد كانت هناك تغذية ، فلماذا لم تظهر المياه فى صحراء شمال السودان وشرق ليبيا وهى اشد جفافا من صحرائنا الغربية ؟ لا سيما ان هناك انكسارات عميقة عديدة على الطريق ، ومـع ذلك لم تظهر فيها المياه الجوفية ، واقتصرت على الواحات المعروفة . اما من الشرق فكيف تتاتى او تاتى التغذية والطبقات الحاملة تنحدر شمالا لا غربا ؟

وعلى الجانب الآخر من صـحرائنا ، فان المياه السـبخة فى منخفض القطارة ليست من نشع المياه الجوفية وانما من تسرب مياه البحر المتوسط الملحية . وبالقرب ، فان تزايد السحب والضخ فى سيوه مؤخرا قد ادى الى رفع ملوحة مياه الآبار الى نحو ثلاثة الامثال .

اخيرا ، وفى كل الحالات ، فان سمك طبقة المياه الجوفية فى الصحراء الغربية جميعا لا يزيد عن ٥ امتار ، وليست مئات الامتار كما تصـور نظرية المصدر الخارجى ، وبالتالى فكيف لها فيزيقيا وميكانيكيا ان تحمل كـل تلك الارقام الفلكية المزعومة ؟

من هنا جميعا تنتهى نظرية الاصل الحفرى الى ان ميـاه صحراواتنا موجودة ولكنها غير متجددة ، موجودة ولكنهـا محدودة ، الى اقصى حـد محدودة ، لا تكاد تزيد عما يعتمد عليه سكانها القلائل الآن بالفعل ، ولا تكفى على اكثر تقدير الا لنحو ٥٠ الف فدان . ويستنتج البعض من هذا انه لا أمل فى المياه الجوفية للتوسع فى الوادى الجديد ، ويتطرق من ذلك الى العودة الى دعوة توصيل مياه النيل كحل أوحد .

وهكذا يعود مستقبل استغلال الصحراء معلقا بعلامة استفهام كبرى . وفى منتصف الطريق بين المبالغة فى التفاؤل والتشاؤم ، يذهب الموقف المعتدل الى ان الثابت الآن علميا ، بصرف النظر عن نظريات الاصل والمنشـا ، ان بالصحراء موارد مائية معقولة تكفى لزراعة نصف مليون فدان حتى سـنة ٢٠٠٠ ، وبدرجة أمان فى حدود ٢٠٠ سنة . وتقدر هـذه الكمية بنحو ٥ر٢ مليار متر مكعب سنويا . ترى ، اين الحقيقة ؟ وهل تتكشف بصورة قاطعة يوما ما ؟ دعنا نأمل .

الانسان والصحراء

من مفارقات الارقام الغريبة ان نسبة عدد سكان الصحراء المصرية الى مجموع عدد سكان مصر تكاد ، كنفس نسبة مساحة وادى النيل الى مساحة مصر او مساحة مصر الى مساحة افريقيا ، تدور بدورها حول نفس الكسر : ٣٠/١ . فبينما لا تزيد مساحة الوادى عن ٣ر٥٪ تقريبا ، فانه يستأثر بنحو ٩٨ — ٩٧٪ من السكان ، وبينما تبلغ مساحة الصحراء ٩٧٪ ، فانها لا تظفر الا بنحو ١ — ٢٪ من السكان ، كما يوضح هذا الجدول .

السنة	سكان الصحراء	سكان مصر	٪
١٩٣٧	١١٠٫٠٠٠	١٥ر٩٣٢ر٠٠٠	٠ر٧
١٩٤٧	٢١٦ر٠٠٠	١٩ر٠٢١ر٠٠٠	١ر٢
١٩٧٦	٣٨٣ر٠٠٠	٣٨ر٢٢٨ر٠٠٠	١ر٠
١٩٧٦ (تقدير آخر)	٤٠٩ر٠٠٠	٣٨ر٢٢٨ر٠٠٠	١ر١

على الجانب البشرى ، اذن ، تكاد الصحراء تكون فراغا عمرانيا الا على اطرافها وهوامشها الساحلية شمالا وشرقا . ابلغ تعبير عن هذا واغناه عن التعليق ان علينا فى حساب كثافة السكان فى الصحراء ان ننسب بضعة كيلومترات من الارض الى كل نسمة (نحو ٧ — ٦ كيلومترات حاليا) ، فيما نحن ننسب بضع مئات من السكان الى كل كيلومتر مربع فى الوادى (نحو الالف نسمة فى المتوسط او على الاقل حاليا) . ومن السهل بعد هذا ان نرى كيف ان مجموع سكان صحارينا يقصر دون اقل محافظات وادى النيل سكانا، بل ولا يعادل مدينة كبيرة من مدنه الا بالكاد . ومن الممكن على هذا الاساس ان نقسم صحارينا الى نطاقين او منطقتين يتفقان بشكل عريض مع نطاقى الصحراء الكاملة وشبه الصحراء ، وهما اللامعمور وشبه المعمور .

المعمور واللامعمور

فاما اللامعمور فهو قلب الصحراء ، بل هو جسمها الاساسى السائد ، يخلو تماما من الحياة البشرية والحياة العضوية عامة ، الا فى الواحات المعدودة المتباعدة المعزولة والا على طرق القوافل الخطرة ودروب الصحراء النحيلة بينها . فالصحراء الحقيقية ارض بلا ساكن no man's land ، وليست حتى أرض رحل nomad's land ، بل انها لأبعد ما تكون عنها . اما الواحات فانها ابعد ما تكون عن الاثنين على السواء : انها فى الصحراء وليست منها . فهى نقيض الصحراء المطلق : زراعة كثيفة بلا رعى ، واستقرار عميق الجذور بلا قبائل على الاطلاق . انها كاجزاء من وادى النيل ، الا انها مجرد نقط فى محيط او كانها الجزر فى البحر .

اما عن شبه المعمور فهو شريط الحواشى الصحراوية أو الهوامش الساحلية ، ولكنه يستأثر بالسواد الاعظم من مجموع سكان الصحراء برمتها. وهو اساسا المجال التقليدى لحياة الرعى وعالم القطعان ومجتمع القبائل ، التى تمارس ايضا قليلا من الزراعة المطرية الجافة الواسعة شبه المتنقلة ، والتى تعيش حياة حدية هامشية غير مأمونة ولا مضمونة تحت خطر الجفاف والقحط الدورى وفشل المحاصيل المتكرر وهلاك القطعان النكبائى .

ليس صدفة بالتالى انها تعتمد دائما كصمام امن أخير على علاقاتها بوادى النيل وفائض حاصلاته ومعوناته المتواترة . وليس صدفة بعد ذلك ان حضارة الوادى قد غزت هذه الهوامش بطرق المواصلات الحديثة ومدن التعدين والسياحة فضلا عن مشاريع الاستصلاح والمياه . وبهذا وذاك اصبحت مزيجا من الاستقرار وشبه الاستقرار ونصف البداوة والبداوة الكاملة . ولعلها أيضا تعرضت لخطر التصحر desertification ، ان لم يكن بفعل الطبيعة فبفعل الانسان نفسه ، الراعى والحطاب ، خاصة الماعز وقطع الاخشاب ، ولو انها عادت فاصبحت الآن موطن التوسع الزراعى وتوطين البدو المتزايد .

مع ذلك كله فان الصحراء على الجملة تظل منطقة عزلة شديدة بدرجات متفاوتة وحياة قاسية متخلفة الى حد بعيد . وتكاد هذه العزلة تتناسب تناسبا طرديا مع درجة القارية . ومن الناحية الاخرى ، ربما بسبب هذه العزلة بالدقة ، ارتبطت أجزاء كبيرة من أطراف صحارينا بالبلاد المجاورة ومنها استمدت أحيانا بعض عناصرها البشرية كما جنحت الى طريق حياتها وتأثرت بمؤثراتها . كذلك ، والى وقت قريب ، ظلت الصحراء منطقة طرد بشرى تلفظ من السكان الى الوادى أكثر مما تمتص منه ، وان بدأ الاتجاه ينعكس أخيرا مع مشاريع التعدين العديدة والاستصلاح الزراعى . وعلى الجملة مازال التكامل بينها وبين الوادى ضعيفا واهيا .

غزو الصحراء

عملية غزو الصحراء او اختراقها حضاريا عملية جاءت بطيئة صعبة مترددة . فالخطوط الحديدية القليلة التى مدت فيها تأخرت طويلا ، كما اقتصرت على أطراف الصحراء الساحلية او تخومها الهامشية دون ان تتوغل فى اعماقها الحقيقية . ثم هى الى ذلك قد تذبذبت كثيرا ، فأكثر من مرة انتزع خط بعد مده ليلغى او ليستعار لخط آخر ... الخ . باختصار ، كانت معظم خطوطنا الصحراوية الحديدية اقرب الى المضاربات المضطربة وفيها عنصر واضح من الارتجال والتردد . وربما كان بعض السبب عدم اقتصادية اختراق الصحراء لقلة عائدها .

وعلى اية حال فلقد اصبح بالصحراء ما قد يعد تجاوزا « شبكة » حديدية تتالف من ثلاثة خطوط ، بعضها يخترق الصحراوين الشرقية والغربية أو يربطهما معا بالعرض ، وبذلك تتعامد على شبكة الوادي الام الطولية وتبدو كاشواك السمكة المتشعبة من سلسلتها الفقرية . فعلى الساحل الشمالى هناك خط سيناء على جانب ، وخط مريوط — مطروح على الجانب الآخر ، وان كان الاتصال بينهما غير مباشر بالطبع . وفى الوسط اصبح خط السويس يكمل محوره خط حلوان — البحرية الجديد . وفى الجنوب يكمل محور مواصلة الخارجة القديم خط فوسفات سفاجه الجديد .

والملاحظ ان نصف الخط الاوسط وكل الخط الجنوبى هى خطوط تعدينية مرتبطة اساسا بنقل خامات معدنية . كذلك فان الشبكة ككل يزداد ارتفاعها مع الكنتور خطا خطا من الشمال الى الجنوب . فبينما يبدا الخط الساحلى سهليا ، تنتهى الخطوط التعدينية وخاصة الخط الجنوبى وهى شبه « جبلية » ، بمعنى انها تصعد وتهبط كنتورات عالية ومعقدة فى قطاعات ضرسة ، خاصة عبر مرتفعات البحر الاحمر . ومن ثم يرسم قطاعها العرضى فى تضرسه شكل حرف M شديد الانفراج . وهى من هذه الزاوية الوحيدة والجديدة من نوعها فى مصر النهرية السهلية .

يبقى ، مع ذلك ، ان شبكة خطوط الصحراء الحديدية محدودة كما وكيفا ، كثافة وخدمة . وان دل هذا على شىء فانما يدل على ان الخط الحديدى قد لا يكون الرد الحقيقى على تحدى الصحراء . طرق السيارات وحدها هى التى تقدم البديل الافضل ، ولعلها مفتاح الصحراء الحقيقى .، والواقع ان السيارة ، وسيارة الجيب بالذات ، كما يلاحظ ويعبر محمود بسيونى ، هى « سفينة الصحراء الجديدة » التى حلت محل سفينتها القديمة الجمل ، الذى بدأ فى الوقت نفسه يختفى بصورة ملحوظة . (١)

ولقد بزغت او تبرعمت من قبل بالفعل شبكة طرق سيارات من خطوط الدرجة الاولى تتشكل على هيئة سلسلة شوكة السمك بامتداد صفحة صحارينا من واحات الصحراء الغربية الى ساحل الصحراء الشرقية . والمطلوب الآن هو تكثيف هذه الشبكة وملء فجواتها لتاكيد فاعليتها .

لا تكاد ظاهرة انابيب البترول والغاز فى الصحراء تختلف عن ظاهرة الخطوط الحديدية ، الا انها احدث عهدا واضيق مجالا واقل انتشارا وادخل فى باب التعدين وحده بالطبع . فمن انبوب بترول السويس — القاهرة ، أبيض واسود ، الى انبوب غاز ابو الغراديق — حلوان ، فضلا عن خط ترانزيت سوميد القاطع ، بدأت تختط صحراءنا شبكة وان لم تزل جنينية هشة من انابيب البترول والغاز .

---

(١) آفاق جديدة للحياة ، ص ١٢٨ .

ولئن كان طبيعيا ان تنتقل خامات ووقود الصحراء الى الوادى للتصنيع والصناعة ، الا ان هذه الشبكة تثير السؤال المنطقى ايضـا وهو : اليست الصحراء نفسها الموضع والمحل الطبيعى لتصنيع خاماتها وطاقاتها اذا اريد غزوها وتعميرها ؟ وما من شك أن الاجابة الصحيحة ستفرض نفسها فرضا يوما ما بالاقتسام والتقاسم على اساس معقول من التفاضل والتكامل .

ثمة تطور آخر — شبكى ايضا — طارىء حديثا على صفحة الصحراء المصرية ، ولا يقل خطرا ومغزى عن الخطوط الحديدية أو خطوط البترول .، تلك اعنى ظاهرة انابيب المياه الممدودة من الوادى الى اطراف الصـحراء واركانها ، والتى انتشرت خطوطها (ومشاريع خطوطها) بغزارة نسبيا فى السنوات الاخيرة . فاذا عد الخطان الافتتاحيان ، خط مرسى مطـروح فى شمال الصحراء الغربية وخط القصير وسفاجة فى قلب الصحراء الشرقية ، من الخطوط المخضرمة نسبيا منذ الحرب الثانيـة ، فان الخطوط الحديثة والمستقبلة تتكاثر بمعدل متسارع ، بل وكخطوط ميـاه للرى لا للشرب فقط كتلك السابقة .

وهذا هو الجديد فى الامر ، فالى جانب مشاريع ازدواج انابيب سفاجه والقصير ومشاريع برنيس وساحل البحر الاحمر ، تقرر أخيرا مد انبوب من المعادى الى السويس . والمشروع الاخير ، الذى يأخذ أمام المعادى وينتهى عند السخنة بالتحديد ، سينقل بين نصف وثلثى مليون متر مكعب من ميـاه النيل لتغذية منطقة السـويس الزراعية (الغـذاء المحلى) والصـناعية (الاسمدة) . وبعد توفير حاجات السويس ، سيعبر الانبوب الى سـيناء ذاتها خلال سحارة تحت قناة السويس ليمتد بطول السـاحل الى العريش ورفح ، وذلك للشرب وللرى معا فى الحالين . وسيكون الانبوب بهذا أضخم خط انابيب بمصر بعد ومنذ سوميد .

وكانابيب للرى ، واضح ان هذه فى واقعهـا انما « ترع انبـوبية » ، « ترع مغطاة » ، انها « ترع الصـحراء » بالضرورة والامتياز . فالاتجـاه الجديد اذن فى الصحراء هو الى تمديد مياه النيل انبوبيا . ليس فقط انه اوفر فى فاقد البخر والتسرب الجسـيم ، ولكنه ايضـا روح العصر وامكانيـاته التكنولوجيا . وبهذه الترع الاصطناعية يتوسع حوض النيل اصطناعيا ليس فقط هامشيا على تخومه ولكن ايضا فى قلب الصحراء والى اقصى الحـدود السياسية شرقا وغربا . وعلى الاقل فان الشبكة الحالية والمخططة تحيل نمط النيل من خط احادى طولى الى حرف T ، ان لم يكن الى شوكة سـمكة مخلخلة arête de poisson .

• اذا كانت انابيب البترول والغاز عابرة الصحراء تثير قضـية علاقة

التوطن الصناعى بالتعمير الصحراوى ، فان انابيب المياه الجديدة تثير قضية مناقضة وهى : الى اى حد يمكن لتعمير الصحراء ان يعتمد على استيراد مياه النيل ، والى اى حد ينبغى أن يعتمد ذاتيا على مياه الصحراء الجوفية نفسها؟ أن مفتاح غزو الصحراء المسيطر هو الماء بلا ريب ، بدونه لا شىء وبعده ممكن كل شىء . والذى يبدو هو ان نجاح هذا الغزو حقيقة على المدى البعيد وعلى المقياس الكبير انما محكه الماء الذاتى لا المستورد ، المياه الجوفية لا مياه النيل . كما لابد ان نحتفظ للصحراء بحق تصنيع قدر معين من خاماتها المعدنية موضعيا ، لابد يعنى أن تستقل الصحراء بنفسها فى موارد مياه التعمير والتثمير بقدر مقبول ومضمون محليا . على أن هذه فرضية متروك اثباتها للمستقبل .

على اية حال ، والى الوقت الحالى ، فلقد اخذت الصورة العريضة للاندسكيب الحضارى الصحراوى تتعدل فى السنوات الاخيرة بالتأكيد ، والنظرة الى الصحراء تتغير ، الا أن الموقف العام مازال فى انتظار ثورة حقيقية على الصحراء . ولربما تكون الصحراء ، ذلك الخواء البشرى السالب والخلاء الطبيعى الهائل ، هو الرصيد الذى احتفظ به القدر وادخره لمصر فى المستقبل القريب او البعيد . انها « المجال الحيوى » الطبيعى الوحيد المفتوح أمام الوادى الذى انغلق على نفسه الفيا واكتظ بسكانه مليونيا .

وما من شك ان الصحراء قد اهملت وطال اهمالها ، ومن الصعب أن نزعم أن الانسان المصرى ، هذا الانسان النهرى النيلى ، كان انسانا صحراويا بالدرجة الكافية او الواجبة . وحتى قريب ، اقتصر استثمار الوادى للصحراء تقليديا على الاستغلال لا التعمير ، على التعدين لا التوطين . ولكن هذه السياسة السلبية ، ولا نقول الاستلابية ، لم تعد يقينا لتكفى أو تصلح .

وفى هذا الصدد ، فان ثروة الصحراء الاقتصادية هى ، على عكس ثروة الوادى ، ثروة باطنية دفينة فى اغلبها ، سواء فى ذلك المياه الجوفية أو الثروة المعدنية . واذا كانت مصر الوادى هبة النيل ، فان الصحراء اساسا هبة الواحات والمعادن : الصحراء الغربية هبة الواحات ، والشرقية هبة المعادن .

ليس سهلا ، مع ذلك ، غزو الصحراء ، ليس نزهة جغرافية أو حضارية ، وانما هو صراع كفاحى ضد الطبيعة ومعركة حقيقية ضد العنصر . والعملية مخاطرة ريادية قد تحتمل من الفشل والنكسات قدر ما تحمل من النجاحات . ومن أسف أن المحاولات الثلاث الاولى لاستصلاح ارض الصحراء وتعميرها فى العقدين أو الثلاثة الاخيرة ، سواء على تخوم الوادى نفسه او

فى واحات قلبها ، وهى مشروع مديرية التحـرير ووادى النطرون والوادى الجديد ، تعثرت بدرجات متفاوتة وانتظمت كثيرا من الخسائر ولم تحقق فى تقدير الاغلبية النجاح المرجو أو المرموق »

لكن المزيد من الدراسة العلمية والتخطيط الرشيد ، بعيدا عن اليأس المثبط وعن الاسراف فى التفاؤل المجنح كذلك ، جدير بأن يفتح عصرا جديدا مجيدا « وعالما جديدا شجاعا » فى الصحراء . ففى امكانيات الصحراء يكمن واد جديد حقا ، ليس فقط بواحاته الزراعية ومياهه الجوفية ، ولكن أيضـــا بمشروع القطارة الضخم الذى يمكن ان يناظر السـد العالى كمصـدر للقوة والطاقة والتصنيع . فاذا اضفنا الثروة المعدنية المتنامية ومجالات الاسـكان اللامتناهية ، تجمعت لدينا العناصر الصـلبة لثورة حقيقية على الصـحراء تضاعف الثورة الكبرى على النيل ، فقط بالتصميم والتخطيط . ان المستقبل للصحراء ، ولكن الكلمة الاخيرة للمستقبل .

بين الصحراوين

فى ختام دراستنا الاصولية العامة للصـحراوين ، وقبل الدراســة الاقليمية التفصيلية لكل منهما على حدة ، نحتاج الآن الى مدخل مقارن يبرز الخصائص الاساسية والفروق الجوهرية بينهما ، تلك التى تحدد لكل منهما شخصيتها الاقليمية الخاصة فى نظرة شـاملة ولكنها محلقة كنظرة الطـائر bird's eye-view . وفى صيغة مركزة ، نستطيع أن نحصر تلك الخصائص والسمات وأوجه الشبه والاختلاف فى النقاط العشر الآتية .

فأولا ، يغلب على سطح مصر عموما الانخفاض المتواضع او الارتفاع المتوسط ، ولكن شرق مصر أو الصحراء الشرقية وسيناء اعلى كقاعدة من غربها اى الصحراء الغربية . من ثم فالصحراء الغربية هضبية أسـاسا ، وهضبية معتدلة الارتفاع عموما ، بل لعلها اقرب الى طبيعة « السـهول المرتفعة » ، خاصة لاتساعها الشديد . اما الصـحراء الشرقية وسـيناء فهضبية ـــ جبلية معا فى الدرجة الاولى ، ان لم تكونا اقرب حقا الى الطبيعة الجبلية فى الاعم الاغلب ، أكثر ارتفاعا وتضرسـا ووعورة بكثير . وبالتعبير المورفولوجى الدقيق ، الصحراء الغربية اقرب الى نوع صـحراء « الحمد » المائدية المستوية ، بينما الصحراء الشرقية وسيناء ادخل فى باب صـحراء « التاسيلى » الاشد علوا وتضرسا وخشونة وتدببا .

اكثر من هذا ، فبينما تعرف الصحراء الغربية نقطا عديدة بل ومنـاطق حقيقية تحت مستوى سطح البحر تحدد أوطأ جهات مصر ، ليس فى الصحراء الشرقية ولا فى سـيناء نقطة تنخفض عن ٢٠٠ متر باسـتثناء السـهول

الساحلية ، وعلى العكس فانها تسجل اعلى قمم مصر . ولعل من الطريف ان نلاحظ ان اعلى منطقة متصلة فى مصر ، وهى كتلة جبل طور سيناء ، واوطا مسطح منفرد فيها ، وهو منخفض القطارة ، يتناظران فى الصحراوين على جانبى الوادى فى خطوط عرض متقاربة . كذلك فان قمة مصر فى جبل سانت كاترينا فى اقصى جنوب الاولى تتناظر مباشرة مع قاع مصر فى أقصى جنوب غرب الثانى ، وذلك أيضا على خط عرض متقارب كثيراً .

ثانيا ، انحدار سطح مصر العام هو نحو الشمال ، ولكن الصحراء الشرقية ، لانها الأكثر ارتفاعا ، اشد انحدارا من الغربية ، اذ تبدأ الاولى من ۱۰۰۰ — ۱۵۰۰ متر فى الجنوب وتنتهى عند حوالى ۲۰۰ متر فى الشمال ؛ فى حين تبدأ الثانية من ۵۰۰ — ۱۰۰۰ متر وتنتهى عند نفس مستوى الاولى تقريبا . وسيناء بدورها اشد انحدارا من الصحراء الشرقية ، فانحدارها يبدأ من مستويات أعلى ولكنه يتضاغط فى نحو ثلث المسافة .

ومن الناحية الاخرى فاذا كان انحدار سطح مصر العام على المحور الطولى هو نحو الشمال ، فلا نستنتج من ارتفاع شرق مصر عن غربها أن الانحدار العام على المحور العرضى هو من الشرق الى الغرب ببساطة ، فانما هو انحدار مركب ، حيث تنحدر كلتا الصحراوين الشرقية والغربية نحو وادى النيل أى نحو الداخل فى قلب الارض .

كذلك فاذا كان الانحدار العام بسيطا نحو الشمال ، فليس معنى هذا ان كل نقطة فى مصر الى الشمال اكثر هى بالضرورة اقل ارتفاعا من كل نقطة تقع الى الجنوب منها ، أو العكس . فهناك استثناءات محلية ، لا تغير من القاعدة العامة حقا ولكنها قد تدخل تعديلات هامة . فالصحراء الغربية من جانبها مثقبة بالمنخفضات العديدة التى تعود الارض بعدها فى الشمال وهى أعلى منها بكثير . اما فى الصحراء الشرقية فنجد هذه المفارقة الغريبة وهى ان أعلى قمة فى جبال البحر الاحمر ليست فى الجنوب وانما فى الوسط ، كما أن قمم سيناء أعلى بدورها من قمم جبال البحر الاحمر .

ثالثا ، السطح فى كلتا الصحراوين ، ترتيبا على ما سبق جزئيا ، متقطع الى هضاب وهضيبات او الى كتل جبلية ممزقة . وهذا التقطع يتم فى الصحراء الغربية على محاور عرضية غالبا ، ولكنه فى الصحراء الشرقية يتم على محاور عرضية وطولية معا . غير ان المهم ان هذا التقطع يرجع فى حالة الصحراء الغربية الى خطوط المنخفضات ، بينما اداته فى الصحراء الشرقية وسيناء هى الاودية ، ولو أن كلتا الظاهرتين ترتبط كليا او جزئيا بجبهات التقاء التكوينات الجيولوجية المختلفة .

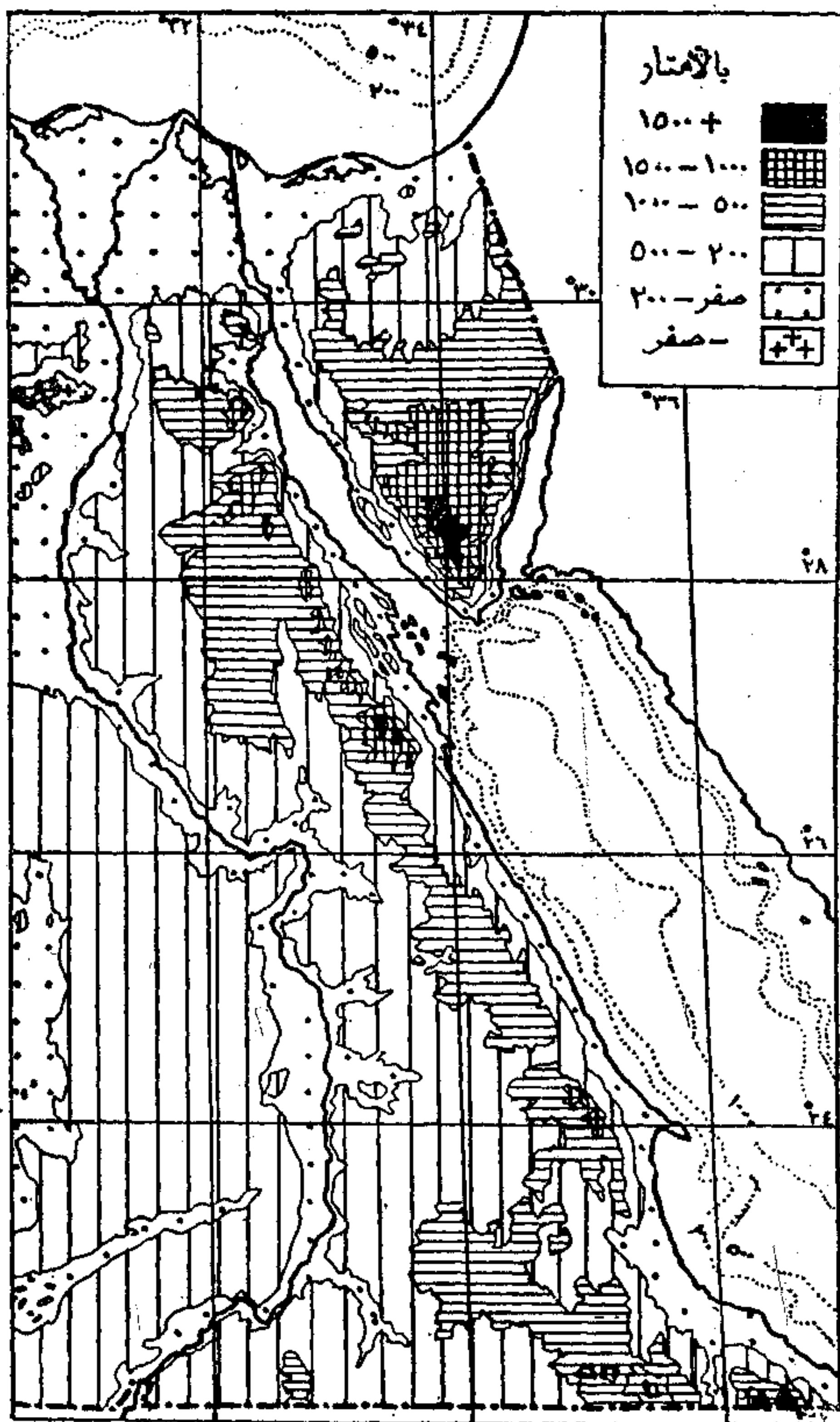
فالصحراء الغربية تنفرد بظاهرة المنخفضات ، بينما تنفرد الشرقية وسيناء بالاودية . وهذا التفرد مطلق تقريبا ، فليس فى الاولى أودية صحراوية الا اودية محلية ضئيلة داخل المنخفضات أو على حوافها أو فى اقصى الشمال الساحلى ، أما الاخيرتان فلا تعرفان المنخفضات على الاطلاق. ولقد يكون من الصعب بعد هذا أن نعمم بشأن العمر الجيولوجى لكل من المنخفضات والاودية ، وان كانت الاولى ابتداء من صنع عصر الجفاف والثانية من صنع العصر المطير . فاذا كانت الاودية بلايستوسينية النشأة أو حتى سابقة للبلايستوسين ، فان من المنخفضات – خاصة الجنوبية – ما هو اقدم من ذلك ، ومنها – خاصة الشمالية – ما هو معاصر او أحدث .

الصحراء الغربية اذن صحراء هضبة ومنخفضات اساسا ، بينما الشرقية وسيناء صحراء جبال واودية فى المحل الاول . من هنا نجد الصحراء الشرقية أكثر تقطعا وحدة وتعقيدا فى التضاريس ، تسودها الوحدات والخطوط المحلية الصغيرة المقياس ، بينما الغربية أكثر انسيابية واستدارة واقل تذبذبا وحدة وتمزيقا ، لا سيما لاتساعها البالغ ، تسودها الوحدات والخطوط الاقليمية الكبيرة المقياس .

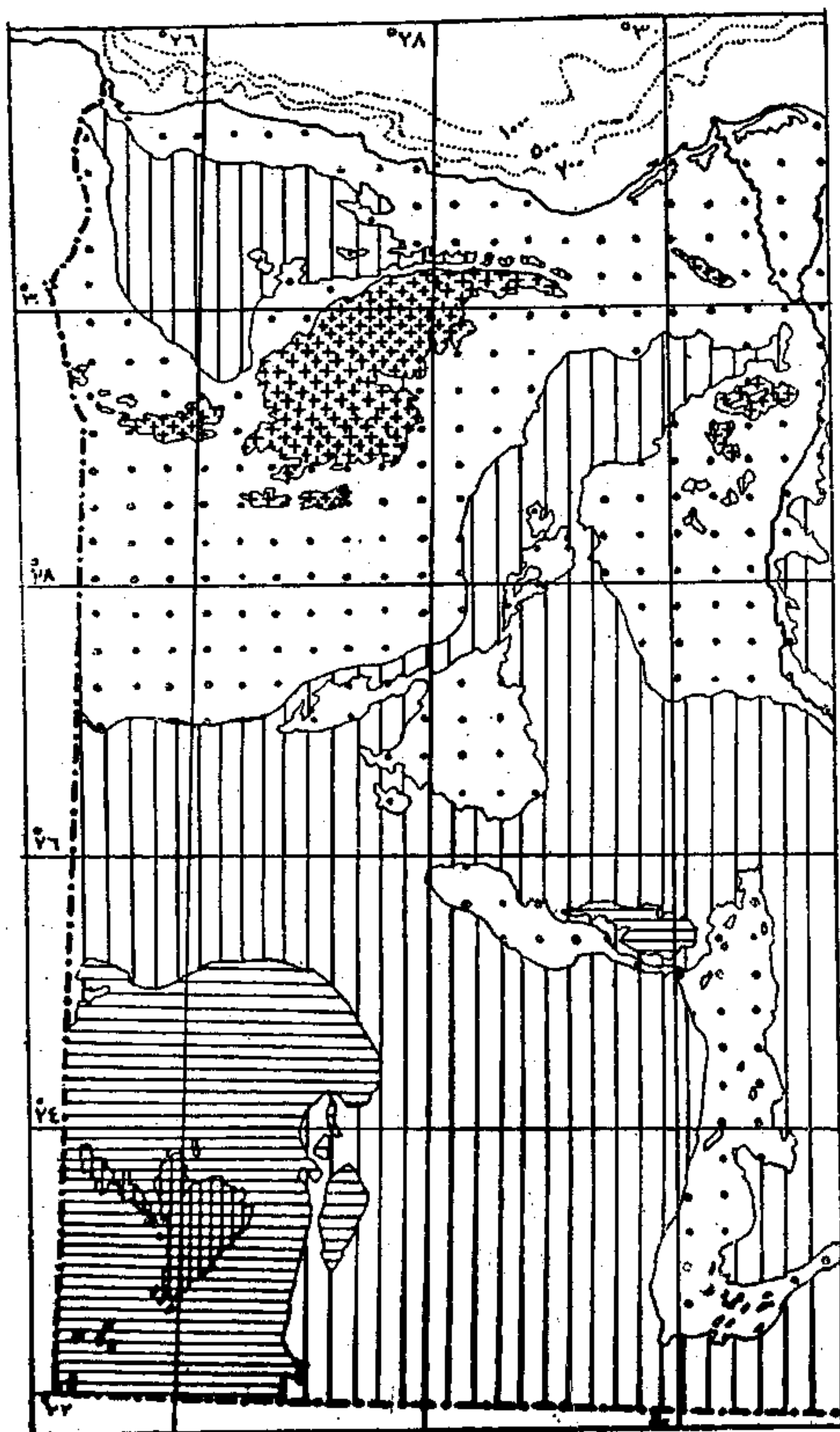
الاولى ، باختصار يعنى ، اقرب فى ملامحها الى الفيزيوغرافيا المجهرية micro-physiography ، بينما الثانية ادخل فى باب الفيزيوغرافيا العظمى – macro . وهذا الاختلاف الجوهرى يشير الى سيادة التعرية الجوية والهوائية فى الصحراء الغربية مقابل سيادة التعرية المائية بصفة خاصة او منفردة فى الشرقية وسيناء ، وهو أيضا ما يقودنا الى الفارق المناخى العام بين الصحراوين فى الرطوبة والنبات .

رابعا ، رغم أن الغطاء الصخرى الاساسى السائد فى صحارينا جميعا حجرى فى الدرجة الاولى ، فان الصحراء الغربية صحراء حمادة وعرق اولا وقبل كل شىء ، أى صحراء حجرية ورملية ، اما الصحراء الشرقية فصحراء حمادة ورق ، أى صحراء حجرية وحصوية . وتكاد سيناء ان تجمع بين كل هذه الانواع والبقاع بنسب مختلفة . ومعنى هذا أن صحراء الرمل الكبرى والاساسية فى مصر هى تلك التى تحتل غرب قلب الصحراء الغربية والتى تكاد فى مجموعها أن تتخذ شكل حرف C الافرنجى .

واللافت فى هذا النمط انه يشكل صورة معكوسة لتوزيعات الغطاء الصخرى فى الجزيرة العربية على الجانب الآخر من البحر الاحمر . فصحراء الرمل الاساسية فى الجزيرة العربية تأخذ فى قوسها المعروف من النفود عبر الدهناء الى الربع الخالى شكل حرف د العربى ، أى مقلوب النمط المصرى ، وهذا وذاك على فرشة اساسية من الصحراء الحجرية مع رقع من الصحراء الحصوية هنا وهناك فى الحالين .



شكل ٣٠ ـ سطح مصر



شكل ٣٠ - سطح مصر

خامسا ، وعلى صحراويتهما غير المنقوصة ، الصحراء الشرقية وسيناء اغزر مطرا ومائية نسبيا من الصحراء الغربية ، ليس فقط فى الوقت الحالى وانما على الارجح ايضا حتى فى العصر المطير . ويكفى للتعبير عن هــذا ان الصحراء الغربية تعد بالاجماع من أشد صحارى العالم جفافا وفقرا ، فى حين ان الشرقية ، وأكثر منها سيناء ، تتلقى قدرا ما من المطر وتكتسى بغطاء رقمى هش ولكنه معقول نوعا من النباتات الطبيعية ، كما أن موارد المياه السطحية بها اغنى على العموم ، ولذا فان شبكة الآبار بها اكثف نسبيا ، فبينما يحسب متوسط التباعد بين آبارها بعشرات الكيلومترات عادة ، يحسب فى الغربية بمئاتها .

والواقع أن الصحراء الغربية بمنخفضاتها ومياههــا البــاطنية هى صحراء واحات وزراع ، فيما أن الشرقية بجبالها ومطرها ونباتها صــحراء اودية ورعاة . وهذا فارق بشرى جذرى بما فيه الكفاية يضاف الى الفروق الطبيعية ويضاعفها كما يعكسها . وهذا ايضا هو بعينه السبب فى أن سكان الغربية مجمعون فى تركز عنيف صــارم فى الواحات ، مثلمــا هم بالضرورة مستقرون ترتبط جذورهم بالارض ، تماما كمــا تضرب جذور الزراعة التى يمارسونها . انهم زراع اولا ورعاة بعد ذلك فقط . اى ان توزيع السكان مكثف فى مجموعة من الحزم او الخصلات الكثة ، وهذا قمة التركيز النووى . اما خارج الواحات فلا شيء سوى الموت واللامعمور ، تماما كمــا فى وادى النيل نفســه ولكن على نطاق ميكروسكوبى . على العكس ســكان الصحراء الشرقية ، قمة التبعثر الســديمى هم . فهم مشــتتون كمنثور منتشر على صفحة الصحراء كلها فى الاودية والسنوح وحول الآبــار . وهم رعاة اولا وزراع بعد ذلك فقط او بالكاد .

من هذا النمط السائد فى الصحراء الغربية لا يستثنى الا هامشــــها الساحلى فى مريوط . والواقع أن منطقة مريوط والساحل الشمالى الغربى بالنسبة للصحراء الغربية تشبه او تناظر بمعنى ما منطقة جنوب شرق جبال البحر الاحمر بالنسبة للصحراء الشرقية . فكلتاهما حافة على هامش مصر وعلى هامش صحرائها ، وكلتاهما اكثر او اقل ارتفــاعا ، وكلتاهما شريط مطرى بدرجة أو بأخرى ، ولكلتيهما غطاء نباتى غنى نوعا اما من الاستبس واما من السفانا .

سادســا ، واستطرادا من نمط السكان كمــا تحكمه الفروق الطبيعية الى حجم السكان العام نفســه ، ثمة ظاهرة لافتة فى المقارنة تستحق التوقف والتحليل . فرغم أن الصحراء الشرقية امطر نسبيا وعلى العموم من الصحراء الغربية ، فانها اقل سكانا بكثير وباكثر حتى مما يتناسب مع المساحة أو مما

يمكن ان يفسره هذا العامل . حتى فى اضعف حالاتهـا ، كانت الصحراء الغربية اضعاف الصحراء الشرقية سكانا . بل أن سيناء ، على صغر مساحتها النسبية ، ولكن لا شك لانها الاغزر مطرا ، تتفوق هى الاخرى على الصحراء الشرقية ، وبشدة ايضا ، فهى لم تقل قط عن ضعفها سكانا .

وفى النتيجة ، وكما يوضح هذا الجدول الذى يعطى النسب المئوية لوحدات الصحراء الثلاث من مجموع سكان صحارى مصر ككل ، نجد الاوزان البشرية للصحراوات الثلاث تتبع هذا الترتيب بالحاح وصرامة : الصحراء الغربية اولا وخارج كل منافسة ، فسيناء ثانيا ، ثم الصحراء الشرقية فى المؤخرة دائما .

السنة	مجموع سكان الصحراوات	الصحراء الغربية		الصحراء الشرقية		سيناء	
		عددالسكان	٪	عددالسكان	٪	عددالسكان	٪
١٩٣٧	١٠٩٫٦٠٠	٨١٫٦٠٠	٧٤	٩٫٩٠٠	٩	١٨٫٠٠٠	١٧
١٩٤٧(١)	١٦٠٫٩٠٠	١٠٧٫٣٠٠	٦٧	١٥٫٩٠٠	١٠	٣٧٫٧٠٠	٢٣
١٩٧٦	٣٨٢٫٨٠٠	١٦٩٫٥٠٠	٤٥	٥٦٫٢٠٠	١٤	١٥٧٫١٠٠	٤١

غير أن من الواضح ايضا أن هناك تطورات حاسمة فى الاوزان النسبية للوحدات الثلاث . فرغم أن الجميع يتزايد فعليا ، فان هناك فروقا محسوسة فى معدلات هذا التزايد تنعكس على احجامها النهائية . فالصحراء الغربية نسبتها فى تناقص مطرد سريع ، بعكس سيناء التى هى اشد الجميع تزايدا واكثرهم كسبا ، فى حين تزحف الصحراء الشرقية الى الامام قليلا وبصعوبة وبطء . وبهذا فان الاخيرتين تكسبان على حساب الصحراء الغربية التى تعد من ثم الخاسرة الوحيدة والكبرى وان ظلت بالطبع فى الصدارة .

فبعد ان كانت الصحراء الغربية تحتكر نحو ثلاثة ارباع سكان صحارينا مجتمعة ، هبطت حصتها اخيرا الى النصف تقريبا . النقيض المقابل هو الصحراء الشرقية ، التى بدات اقل من عشر سكان صحارينا ولم تنته اكثر من ذلك الا بالكاد . وبين النقيضين تلفت سيناء النظر بشدة الى قفزتها الحديثة فى خطوات متلاحقة . فبعد أن كانت ضعف الصحراء الشرقية فقط واضعف شىء عن ان تقارن بالصحراء الغربية ، اصبحت اليوم ثلاثة امثال الاولى ومنافسا خطيرا للثانية لا يقل عنها الا بضع وحدات .

---

(١) لا يشمل « العربان الرحل المقدرون » وعددهم ٥٥٫١٠٠ تقريبا .

سابعا ، كل أو معظم هذه الاختلافات الطبيعية والبشرية بين الصحراوين ترجع اساسا وفى التحليل الاخير الى انفراد الصحراء الشرقية وسيناء بوجود الجبال القديمة العالية فيها . فهى بارتفاعها ، ثم ما يترتب عليه من أمطار ، أساس وجود الاودية بها سواء ذلك بأصولها البلايستوسينية أو بسيولها الحالية . والواقع أن النصف الغربى من الصحراء الشرقية كان من الممكن الا يختلف كثيرا عن الصحراء الغربية لولا ذلك ، لا سيما مع تشابه التكوين الجيولوجى القاعدى . اى انه لولا جبال البحر الاحمر لما اختلفت الصحراء الشرقية عن الغربية كثيرا ، ولربما كانت حافتها أشبه شىء بشريط مربوط كبيئة طبيعية بيوتية . ومن الناحية الاخرى ، فان هذا يعنى ويؤكد الوحدة الاساسية بين صحارى مصر رغم الاختلافات . فثنائية الصحراوين هى فارق فى الدرجة اكثر منه فى النوع ، والاختلاف انما يأتى فى المرتبة الثانية بعد التشابه .

ثامنا ، وفى المحصلة الصافية ، نجد انه بينما تختلف الصحراء الشرقية وسيناء اختلافا كبيرا عن الصحراء الغربية ، لا تكاد الاوليان تختلفان عن بعضهما البعض كثيرا جدا ، حتى لتعد أخراهما امتدادا او استمرارا لاولاهما الى حد او آخر . ومع ذلك فالمفارقة هى لا شك ان اعقد منطقة جيولوجية فى مصر ليست فى جبال البحر الاحمر وانما فى كتلة جبل سيناء ، وان أعلى قمم مصر ليست فى الاولى ولكن فى الثانية ، كما ان اطول واكبر واد صحراوى فى مصر ليس فى الصحراء الشرقية بل فى صحراء سيناء (قد يكون وادى العلاقى اطول مجرى واكبر حوضا من وادى العريش ، الا ان جزءا منه خارج حدود مصر كما أنه أقل تشعبا) .

على ان سيناء فى سهلها الشمالى بكثبانه وقطعانه ورعيه وزراعته الجافة تأخذ ايضا شيئا من طبيعة الصحراء الغربية فى سهلها الساحلى الشمالى ، وذلك الى جانب تشابهها الاساسى والاكبر مع الصحراء الشرقية . من هنا تخرج سيناء وهى « عقدة » بين صحارينا تجمع بين معظم خصائصها جميعا بدرجات متفاوتة مثلما هى عقدة بين قارتينا بالموقع . ومع ذلك وعلى الجملة تظل سيناء ككل اقرب بلا جدال الى الصحراء الشرقية منها الى الغربية ، بل لعلها فى النهاية أشد اختلافا عن الصحراء الغربية من اختلاف الصحراء الشرقية عن الغربية .

تاسعا ، يقودنا هذا كله فى النهاية الى قاعدة عامة تحكم صورة صحارى مصر عموما . فكل شىء فيها يختلف اساسا على اطرافها ، او قل ان كل شىء يختلف ويتباين فيها بصورة قوية انما يتم ويتبلور ويقع على اطرافها . فابتداء من كتلة سيناء المتفردة المتميزة كثيرا ، جنوبا الى كتلة

جبال البحر الاحمر التى تزداد اختلافا كلما بعدت جنوبا الى أن تشكل بيئة نباتية ومائية خاصة ، ثم على الجانب الآخر جنوبا فى منطقة العوينـــــات والجلف الكبير العالية ، ثم عبر بحر الرمال العظيم شمالها ، الى منخفضات سيوة والقطارة ، الى شريط مريوط والساحل الشمالى الغربى أخيرا بخطوط تلاله الجيرية الحبيبية وباستبسه المطرى الزاهى ـــ تلك جميعا حلقة واحدة واضحة تطوق ارض مصر وتجمـــع كل الاختلافات والابتعادات الطبيعيـــة الخاصة التى تعرفها مصر سواء فى السطح او المناخ او النبـــات ، تاركـــة قلب الارض المصرية وهو أكثر تجانسا وتشابها نسبيا وذلك كهضبة صخرية جيرية جافة أساسا تخف وتخفت فيها المفارقات والاختلافات الطبيعية .

ان كل شيء فى مصر الصحراء انما يتغير ويختلف على الاطراف بصورة حلقية . ولسوف نرى فيما بعد كيف أن هذا القانون الجغرافى يصدق ايضا على مصر الوادى ، ومن ثم على مصر الطبيعية كلها كما على مصر البشرية جميعـــا .

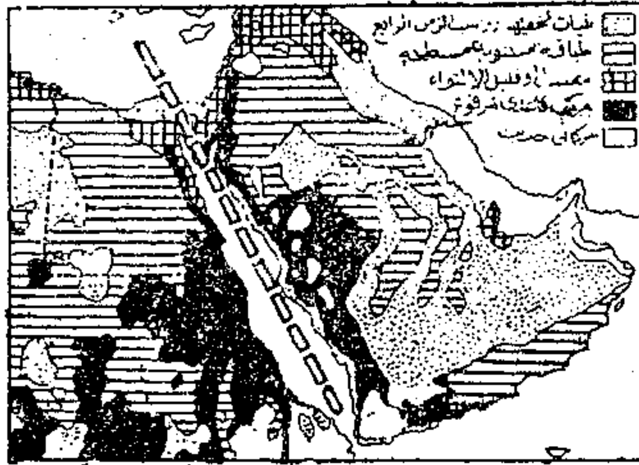
عاشرا ، واخيرا ، اذا وسعنا بؤرتنا من الاطار الداخلى العريض الى الاطار الاقليمى الاعرض ، فلن يفوتنا تناظر جغرافى دال وكاشف بين مصر الطبيعية والجزيرة العربية بحيث يتعين علينا أن نعدهما ـــ بصـــورة جزئية على الاقل ومع استثناءات محددة ـــ نظائر جغرافية او اشباه نظائر ، تبدو فيها الصورة مرآوية معكوســـة على جانبى خط المحور وهو أخدود البحـــر مقابل هضبة نجد المطرية نوعا بجبل طويقها المحـــدق هناك وذلك فى وسط الوحدتين . هذا فضلا بالطبع عن أن الجزيرة العربية تنتهى شرقا وجنـــوبا الى خليج وبحر ، بينما تتصل مصر غربا وجنوبا بسائر القارة . فاذا استبعدنا هذا التناقض المحلى ، وان يكن الجذرى جدا فى نتائجه البشرية بالطبـــع ، لاتضح التناظر الى حد يمكن معه ان نقول انه لولا النيل لكانت مصر الطبيعية نسخة مرآوية معكوسة enantiomorph من الجزيرة العربية أكثر منهـــا أي شيء آخر .

فأولا وابتداء هناك التناظر القـــاعدى فى تركيب وتتـــابع التـــكوينات والنطاقات الجيولوجية الاساسية من الجنوب الى الشمال على جانبى البحر ككتلة واحدة هى الكتلة العربية ـــ النوبية كما نعرف . ثم يأتى أخدود البحر بعناصره وطبيعته الانكسارية على الجانبين . فعدا الســـاحلين الصخريين بجزرهما المرجانية التى لا حصر لها ، فان الســـهل الســـاحلى الضيق على جانبنا هو نظير ساحل تهامة العربى مباشرة ، فهو تهامة مصر طبيعة ومناخا . وجبال البحر الاحمر بدورها هى المعادل المباشر لسلســـلة جبال السراة فى

الجزيرة وذلك بكل انحداراتها واوديتهما العرضية والطولية ، ولو ان الاخيرة أعلى نوعا كما تنفرد بكتل الحرات واللابات البركانية التراكمية .

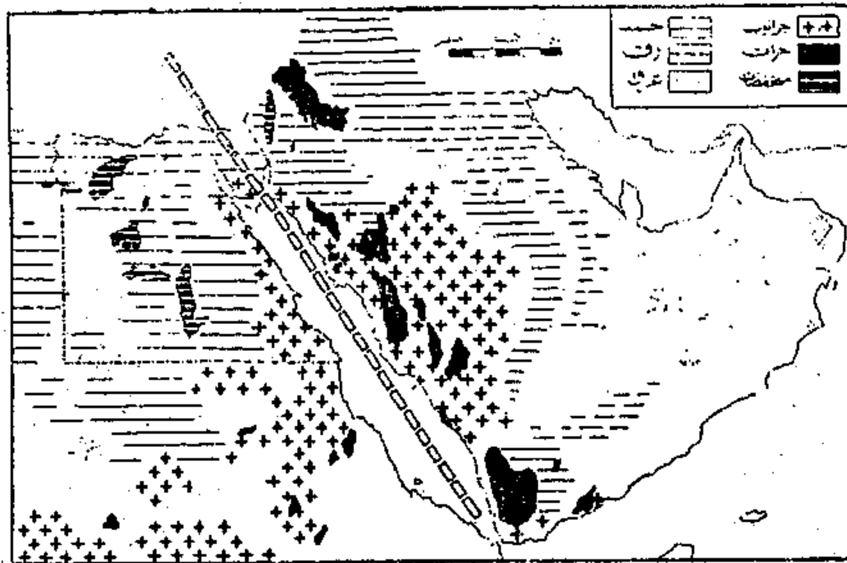
وكما ينحدر سطح الجزيرة بعد ذلك شرقا نحو الخليج ، ينحدر سطح مصر عموما نحو الصحراء الغربية ، وذلك ايضا على قاعدة من صحراء صخرية اساسية وصحراء حصوية محليا فقط ، يستقر على أطرافهما فى الحالين قوس محورى من الصحراء الرملية ، هذا مفتوح نحو الغرب وهذا نحو الشرق ، بل وعلى عروض متقاربة . واذا كانت هضبة الحمد العربية بعد ذلك تنفرد دون الحمد المصرية بالاودية العرضية المترامية ، فانهما تشتركان فى ظاهرة الواحات والمنخفضات المنتشرة كالشامات فى نمط غير مختلف الكثافة جدا ولا فى طريقة الحياة كثيرا بل وذلك ايضا على اساس مشترك من المياه الباطنية المرتبطة بالخراسان النوبى فى الحالين .

وأخيرا ، وبنظرة عامة ، فاذا كانت ارض الجزيرة تقسم تقليديا الى ثلاثة ــ بلاد العرب الحجرية A. Paetra ، وبلاد العرب الصحراوية A. Deserta ، الى جانب العرب السعيدة فى اليمن A. Felix ، فان بحر الرمال العظيم عندنا هو مقابل العرب الصحراوية ، وبقية صحارينا هى مصر الحجرية، بينما يأتى وادى نيلنا بداهة وهو مصر السعيدة الى اقصى حد.



شكل ٣١ ـ مصر والجزيرة العربية كاشباه نظائر جيولوجية الى حد ما . على جانبى محور البحر الاحمر يتشابه التركيب والتتابع الجيولوجى كصورة مرآوية معكوسة .

[عن لينتون]



شكل ٣٢ ـ مصر والجزيرة العربية كاشباه نظائر مورفولوجية الى حد معين . اذا استبعدنا النيل من مصر والحرات من الجزيرة ، يتضح التناظر النسبى فى وجه الارض على جانبى محور البحر الاحمر بحيث تبدو الصورة كلها كما لو فى مرآة عاكسة .

[عن لينتون ، درش ، البحيرى]

الباب الثانى

الصحراوات

الفصل الخامس

الصحراء الغربية

بمساحتها التى تزيد نوعا على ثلثى المليون كيلومتر (٦٨١٫٠٠٠ كم٢)، تمثل الصحراء الغربية على الاقل ثلثى مصر مليونية المساحة مربعة الشكل بالضبط . من ثم فانها تتخذ ايضا شكل المستطيل طوله نظريا ١٠٠٠ كم وعرضه ٦٦٦ كم . لكن الشكل بطبيعة الحال اقل انتظاما فى الواقع الجغرافى، فهى أكثر اتساعا فى الجنوب حيث ينثنى النيل متباعدا نحو الشرق قليلا او كثيرا . لذا يتراوح متوسط عرضها فى نصفها الجنوبى حول ٧٥٠ — ٨٠٠ كم، بينما تضيق نوعا فى نصفها الشمالى لتتراوح حول ٥٠٠ — ٦٠٠ كم .

والصحراء الغربية لربما اشد اجزاء الصحراء الكبرى جفافا ، وهى تعد عموما من اجف صحارى العالم جميعا وأكثرها قحولة وجدبا ، بل انها لتعتبر النموذج الكامل للصحراء المطلقة التامة . انها البيداء اكثر مما هى البادية . وفى داخل مصر ، فلا شك ان الصحراء الغربية أكثر تمثيلا وتجسيدا من الصحراء الشرقية لفكرة الصحراء الحارة والصحراء الكبرى ، كما لانزاع على انها اكثر صحارينا عزلة ووحشة — الركن الجنوبى الغربى منها بالذات فى الجلف والعوينات لم تطأه قدم انسان متحضر حتى ثلاثينات القرن الحالى، بل وكما وضعها احد العلماء الغربيين يعادل فى غموضه حتى الآن غموض صحراء القمر قبل ان يصل اليه الانسان (!) .

مع ذلك فينبغى هنا ، اكثر من اى صحراء اخرى من صحارينا ، أن نميز بين الساحل والداخل ، ولو ان احدهما لا يعدو أن يكون قلنسوة متواضعة جدا على قمة راس الآخر . فهناك شريط الصحراء الساحلية أو شبه الصحراء الاستبسية المتوسطية المطرية بأوديتها وصرفها الخارجى ورعيها . ثم هناك الصحراء الداخلية المطلقة ، التى تعتبر كلها حوض صرف داخلى واحداً هائل الابعاد ، وكذلك الوحيد فى مصر جميعا ، والذى يخلو من الحياة تماما الا فى نقط الواحات بزراعتها التى تعتمد كلية على الماء الباطنى .

واخيرا فهنا ، اكثر من اى منطقة اخرى من صحارى مصر ، يمكن ان نقول ، مع دى مارتون ودون المبالغة فى التقليل من العوامل الاخرى ، ان

الرياح هى سيدة طبوغرافية الصحراء بلا منازع (١) . فالجفاف المطلق يكاد يلغي التعرية المائية ، ويترك المسرح خاليا مكشوفا تماما للتعرية الهوائية ، التي يضاعف من انطلاقها انخفاض السطح وانبساطه العام أيضا . والغريب أن فعل الرياح يعود بدوره فيضاعف من هذا الانخفاض والانبساط بما ينحت من المرتفعات ويرسب في المنخفضات مما يؤدي في النهاية الى خفض السطح وتسويته واستوائه أكثر denivellement ، degradation, .

والواقع ان الرياح بالدقة هى اكبر عامل تشكيل لسطح الصحراء الغربية بالذات . انها « جاروف » أو « كباش » الصحراء الجبار الذى حفر تجاويفها الهائلة . ولا ينبغي ان يستخف أحد بقوة الرياح ، عنصر الحركة والحياة الوحيد هذا في عالم الموت والسكون كما وصفه جوتيه . فالطاقة الكامنة فيها ، خاصة أثناء العواصف الرملية حين تكتسب الرمال السافية قدرة نحتية مخيفة ، هى طاقة هائلة بأى مقياس ، ودورها في تشكيل الصحراء الغربية يعادل دور النيل في تشكيل الوادى . انها بحق مثال الصحراء الطبيعى ونحات معمار اللاندسكيب الطبيعى فيها ، وذرات الرمال ازميلها . وبعبارة اخرى واخيرة ، الغلاف الغازى هنا هو اكبر عوامل تشكيل الغلاف الصخرى .

صحراء هضبة ومنخفض

الصحراء الغربية ، في الدرجة الاولى ، صحراء هضبة ومنخفض plateau-and-depression . فجسمها مصوغ اساسا في قالب هضبة عظمى واحدة تفصصها الى عدد من الهضاب الاقليمية الثانوية سلسلة من المنخفضات الكبيرة او الصغيرة تستقر على سطحها او تغور فيه بدرجة أو بأخرى . ورغم صعوبة تحديد مساحات المنخفضات لتباين حدودها كنتوريا ، فالمقدر ان مجموعها لا يقل عن ١٠٠ الف كم٢ ، اى اكثر من سبع مساحة الهضبة كلها . الهضبة اذن « مائدة صحراوية » من مقياس عظيم ، الا انها مائدة « مخرم » سطحها — كقطعة جبن الجريير — بعديد من الثقوب المتفاوتة تتركها في النهاية متموجة متغضنة بوضوح .

مائدة الصحراء

الارتفاع المتواضع هو ابرز خصائص الصحراء الغربية . حسبنا مؤشرا ان نحو نصف مساحتها يقل عن ٢٠٠ متر فوق سطح البحر ، دع عنك

(1) A shorter physical geog., p. 232.

نحو « دستة » من المنخفضات الغائرة ، نصفها تقريبا يقع تحت مستوى سطح البحر . فلان طبقات الصخور هنا رسبت افقية الى حد بعيد ، دون أن تكون بالغة السمك كذلك ، ثم لبعد المنطقة نسبيا عن تأثيرات اضطرابات أخدود البحر الاحمر العنيفة ، جاء سطح الارض هنا اقرب الى الهضاب المنخفضة المنبسطة والسهول الفسيحة العالية قليلا ، مثلما جاءت الانحدارات هادئة متدرجة والافق واسعا مفتوحا مترامبا والمعالم الجغرافية كلها على مقيـاس رحب سخى مديد وكبير ، بحيث لا يخلو المنظر الطبيعى واللاندسكيب العام من رتابة مملة واحيانا قاسـية ، لا يكسر من حدتهـا هنا وهناك الا بعض الحافات او التلاع (الكويستات) حيثيعطى تكوين جيولوجى مكانه لتكوين آخر ، والا بعض المنخفضات التى تقع عادة فى ظل تلك الحافات او فى جيرتها . (١)

هذه الهضبة المترامية تنحدر عموما من الجنوب الى الشـمال بالدرجة الاولى ، ومن الغرب الى الشرق نحو الوادى بدرجة أقل . فعلى المحـور الطولى ، تتدرج من حوالى ١٠٠٠ متر قرب الحـدود الى نحو ٢٠٠ متر فى الشمال قرب السـاحل . لكن الجزء الاكبر من رقعتها انما يتدرج فى الواقع بين ٥٠٠ ، ٢٠٠ متر على الترتيب . ومن اجتماع انحدار السطح على هذين المحورين ، كانت اعلى قطاعاتهـا هى اقصى الجنوب الغربى ، خاصـة فى هضبة الجلف الكبير التى تزيد محليا عن ١٠٠٠ متر ارتفاعا ، تصـل فى قمة جبل العوينات الى ١٨٠٠ — ١٩٠٠ متر . وهنا فى الواقع نجد الجبـال الحقيقية فى كل المنطقة ، ففيما عداها لا تعرف الصحراء الغربية جبالا بمعنى الكلمة .

على المحور العرضى ، اخيرا ، انحدار الصحراء الغربية واضح ملحوظ تماما للمسافر مثلا من الوادى الى الواحات . ففى كل الحالات ، ابتداء من الفيوم أو حتى النطرون شـمالا الى الخارجة او حتى كركر جنـوبا ، فان المسافر بعد ان يترك أرض الوادى الزراعية المسـتوية يأخذ فى التصـعيد باطراد نحـو الغرب لعشرات وعشرات أو لمئـات من الكيلومترات بحسب الهدف . ثم فقط عند بدايات الحواف الخـارجية القصوى لمنخفضـات تلك الواحات ، التى ترقد خلفها واسفلها غير مرئية الا عند تلك البدايات وحدها، يبدأ المسـافر فى النزول محليا بسرعة او ببطء بحسب اتساع وعمق المنخفض وذلك وصولا نحو قلب التجويف أو عين المنخفض . ثم بعـد ذلك يعـود التصعيد كقاعدة مرة أخرى نحو الغرب باطراد ، الى ان يبدأ منخفض آخر ، وهـكذا .

فضلا عن هذا ، فالواقع ان الهضبة فى ارتقائها التدريجى العام نحو

(1) W.B. Fisher, p. 453 — 4.

الغرب ، يبرز على سطحها ، خاصة فى نصفها الجنوبى ، عـــدد من خطوط الارتفاعات والانخفاضات التركيبية structural highs & lows ، او قد يسميها بعض الجيولوجيين محاور علو swell axes واحـــواض تركيبيـــة structural basins على الترتيب . وابتداء من وادى النيل او قربه وحتى اقصى غرب الصحراء ، تتعاقب هـــذه الخطوط على التناوب او التبـــادل ، متدرجة أيضا فى الارتفاع فى نفس الاتجاه ، بحيث يخرج السطح فى انحداره متموجا فى طيات مركبة محدبة ــ مقعرة ، متتـــابعة ومتعـــددة — upfolds downfolds. وهذه الخطوط مديدة أطوالها تترامى احيـــانا لبضـــع مئات من الكيلومترات ، على محاور طولية تقريبا شـــمالية شرقية ــ جنـــوبية غربية يرتبط بعضها بمعالم القوس السورى .

فمن الشرق الى الغرب ، هناك اولا بين وادى النيـــل والخارجة خط ارتفاع بارز ، يليه خط انخفاض يتمحور على امتداد منخفض الخارجة الذى يمثل اهم قطاعاته . ثم بين الخارجة والداخلة خط ارتفـــاع آخر هو بالفعل الذى يفصل بين منخفضيهما . وعلى امتداد الداخلة يلى خط انخفاض جديد ليس منخفض هذه الواحة الا جزءا ابرز فيه . واخيرا والى الغرب يبرز خط ارتفاع عظيم الامتداد يتفق مع مرتفعات العوينات ــ الجلف الكبير ، يكمله او يتابع امتداده نحو الشمال الشرقى محور خط ارتفاع الواحات البحـــرية ــ أبو رواش (١) الذى يتبلور « كالفـــــهرة dorsale » الواضـــحة المميزة فى منتصف الصحراء الغربية جميعا .

كوكبة المنخفضات

فى انزلاقها التدريجى نحو الشمال يتناوب سطح هضـــبتنا المسطحات الواسعة كالسرير او التلال المسطحة mesas فى جانب والمنخفضات وحافاتها الكويستية فى الجانب الآخر . فلأن ميل الطبقات العام هو نحو الشمال ، فان الحافات الجرفية او الكويســـتات تتكون عند حـــدود التكاوين الجيولوجية المختلفة . ولان حضيض الكويستات يمثل مقعرات حـــادة ، فان الواحات تتكون بدورها تحت اقدام الكويســـتات وفى ظلها . وهـــكذا نجد ان كـــل المنخفضات تقريبا تتميز بحافة شمالية بارزة ، بينما أنها تنفتح على الجنوب بالتدريج الى مستوى الصحراء المحيطة . وصانع الحافات escarpment maker فى كل هذه الكويستات الشمالية هو طبقة من الحجر الجيرى الصلب التى تغطى الرمال المفككة أو الطفل السهل التعرية (٢) .

---

(1) Yallouze; Knetsch, "Linear structures etc.", p. 264.

(2) Said, p. 13.

والمنخفضات ، بعد ، تختلف بشدة فى المقاييس والابعاد ابتداء من النؤر والجورات المحض مجهرية ، التى لا تعدو « سنط تذرية deflation bowl » موضعيا والتى تشبه « ضـايات » المغرب و « خبرات » المشرق ، الى المنخفضات الاقليمية العملاقة طراز الواحات والقطارة ... الخ . لكنما هى هذه المنخفضات الكبرى بالذات التى تعد اقوى خطوط تقسيم الهضبة الى اقاليمها الرئيسية او الثانوية خاصة على المحور العرضى ، بمثل ما انها هى وحدها التى تمنحها أصالتها وتفردها وطابعها الاقليمى المميز .

وفى صحرائنا الغربية اكثر من عشرة ، قل « دستة » ، من المنخفضات الرئيسية تنتثر على سقف الهضبة من اقصى الشمال قرب البحر الى أقصى الجنوب قرب الحدود ، ومن أقصى الغرب على الحدود بل عبرها الى اقصى الشرق لصق الوادى بل فى التحام تام به . ثم هى قد تتقارب جدا حتى لتوشك تتماس مثل سيوة — القطارة أو تشترك فى حوض واحد مثل الفيوم — الريان ، او تتباعد بمئات الكيلومترات كما هو الغالب الاعم . كذلك فانها تتفاوت بشدة فى المساحة والعمق والشكل ، ما بين المنخفضات العملاقة والقزمية ، وما فوق مستوى سطح البحر وما تحته ، وما بين الخطية والمستديرة والطولية والعرضية .

اخيرا فان نصفها تقريبا غير ماهول بلا حياة ولا سكان مثل الريان وواحة كركر ودنقل غرب أسوان فضلا عن كبيرها القطارة بالطبع . اما النصف الباقى فماهول معمور ، وتلك بالطبع هى الواحات الخمس أو الست المعروفة ، وفيها تنحصر مناطق الاستقرار الوحيدة فى كل الصحراء بل مناطق المعمور الوحيد بها اذا استثنينا الساحل الشمالى وحده .

ملامح الخريطة

بهذه الكوكبة من المنخفضات تخرج الصحراء الغربية وهى حقا صحراء هضبة ومنخفض ، كما تبرز فى الوضعيات والعلاقات العامة بينهما أربعة ضوابط هامة .

اولا ، ان هذه المنخفضات تتوزع على خطين ثلاثيين أو على محورين اساسيين عرضيين ، بحيث تنقسم بهما هضبة الصحراء الغربية كلها تلقائيا الى ثلاث هضبات تتتابع كالنطاقات العرضية من الجنوب الى الشمال . فهناك خط واحات الخارجة — الداخلة — ابو منقار فى الجنوب ، وخط وادى النطرون — القطارة — سيوة فى الشمال ، الى جانب خط طولى بينهما هو خط الفرافرة — البحرية . والخطان الجنوبيان من هذه المنخفضات يقع كلاهما دائما فوق سطح البحر ، اما الخط الشمالى فوحده وكله تحت مستوى سطح البحر باعماق متفاوتة .

ولقد يمكن بنظرة شاملة لاقطة ان نجمع كل هذه الخطوط فى نمط جغرافى هندسى مركب واحد يتلخص فى منعرج zigzag يتألف من حرفى Z متصلين معا ومركب أحدهما فوق الآخر . فمن الجنوب يبدأ الحرف الاول بضلع يضم واحتى كركر ودنقل ، يكمله ضلعا الخارجة فالداخلة — ابو منقار ، وبالضلع الاخير يبدأ الحرف الثانى ، يكمله الخط القاطع ابو منقار — الفرافرة — البحرية — الريان — الفيوم — النطرون . أما الضلع الاخير فيشمل النطرون — القطارة — سيوة .

ثانيا ، هذه المنخفضات ، مهما اختلفت محاورها بين الطول والعرض او مواقعها بين هوامش الصحراء وقلبها وهوامش وادى النيل ، تتوزع بصورة لافتة فى ازواج او ثنائيات ، ولا نقول توائم بالضرورة . فلديك اولا ثنائى الخارجة — الداخلة ، ثم الفرافرة — البحرية ، كذلك سيوة — القطارة ، وبالمثل الفيوم — الريان ، حتى النطرون — الوادى الفارغ يمكن تجاوزا اعتباره ثنائيا آخر على ضلوع الدلتا وتخوم الوادى كثنائى الفيوم — الريان .

ثالثا ، تتحدد مواقع هذه المنخفضات بخطوط التقاء التكوينات الصخرية المختلفة formational boundaries . فهاهنا بطبيعة الحال تكون مناطق ونقط الضعف فى القشرة الارضية وخطوط المقاومة الدنيا امام عوامل التعرية ، تماما كالمفاصل بين صخرتين منفردتين . والواقع ان خطوط المنخفضات هذه هى فعلا « مفاصل الصحراء الغربية » كما هى مقاطعها ومكاسرها ، الا انها على نطاق اقليمى هائل . فالخارجة والداخلة تتكون عند التقاء حدود تكوينات الخراسان النوبى الرملية وطبقات الكريتاسى الطباشيرية ، بينما تقع الفرافرة والبحرية عند خط التحام الكريتاسى والايوسين ، فى حين تقع سيوة والقطارة فى « ظل حدود الايوسين — الميوسين » كما يضعها رشدى سعيد بصورة معبرة (١) . حتى منخفض الفيوم — الريان يقع بين الايوسين جنوبا والاوليجوسين شمالا ، كذلك يفعل وادى النطرون بين الاوليجوسين جنوبا والبليوسين شمالا .

رابعا ، واخيرا ، فان اقدار ومصائر هذه المنخفضات ، سواء مأهولة او مهجورة ، قد تحددت بعوامل عدة معقدة من اهمها عاملان مترابطان : الموقع الجغرافى والتركيب المورفولوجى . بالاول نقصد القرب او البعد من وادى النيل بالتحديد ، وبالثانى نقصد طبيعة ووضعية الحافات العالية المطوقة للمنخفض . فلجميع المنخفضات بلا استثناء تقريبا حافة شمالية حادة الانحدار الى جوفها ، ثم اليها قد تضاف حافة اخرى او اكثر على جانب آخر

(1) Geology of Egypt, p. 20.

او اكثر . وبالتالى فعلى وضعيات هذه الحافات يتوقف توجيه المنخفض الخارجي الى حد بعيد .

فالخارجة مثلا تقع حافتها الرئيسية فى الشرق دون الغرب ، ولو كان العكس فان من المحقق ان علاقتها بوادى النيل كانت تكون اشد واوثق . والفيوم دخلت دائرة وادى النيل وغمرها النهر بتربته ومائه وحياته لان حافة المنخفض الشرقية متواضعة سهلة الاقتحام . ولو تصورنا الحافة الشمالية العالية ، جبل القطرانى ، على ضلوع المنخفض الشرقية فلربما كان هذا قد اخرجها من دائرة الوادى وظلت منخفضا ميتا بلا حياة ، تماما كوادى الريان المجاور .

فهذا ، الذى لا يكاد يقل عن الفيوم قربا من النيل ، مشكلته بالدقة أن حافاته التلية تطوقه من كل الجهات ، فبقى معزولا عن الوادى الى الابد . كذلك ، ولكن بطريقة مختلفة ، لو ان الحافة الجرفية فى القطارة كانت على الجانب الجنوبى لا الشمالى لتغير بالتأكيد كل تاريخ المنخفض والساحل الشمالى الغربى ، خاصة التاريخ العسكرى . اما سيوة فان انفتاحها شرقا وغربا ، مع موقعها الهامشى على الحدود ، ادخل عنصرا ليبيا واضحا فى توجيهها الخارجى .

أصالة المنخفضات

وليس من شك بعد هذا ان المنخفضات واحدة من اخص خصائص الصحراء الغربية ، ان لم تكن حقا اخصها ، وهى التى تمنحها قدرا هاما من شخصيتها الاقليمية المتميزة . فمن الصعب ان نجد مساحة مماثلة يجتمع فيها مثل هذا العدد من المنخفضات الكبرى . على ان اصالة الصحراء الغربية تكمن بوجه خاص فى النصف الواقع من هذه المنخفضات تحت مستوى سطح البحر . بل ان هذه الاصالة الفريدة لتمتد الى مصر كلها بامتياز . فاذا كانت هناك علامة مميزة خاصة جدا فى سطح مصر جميعا تنفرد بها دون العالمين ، فليس الارتفاع الكبير بصفة خاصة هو تلك العلامة ، فان أعلى قمم مصر لا تتجاوز العشرة آلاف قدم أو الالفى متر الا بالكاد ، وانما هى يقينا تلك المنخفضات العميقة الغور الواقعة بعيدا تحت منسوب البحر ، ليس ذلك فقط ولكن أيضا شدة اتساعها ، ليس كذلك اتساعها فحسب وانما أيضا شدة تعددها ، لا ولا التعدد وحده كذلك بل اجتماعها كلها الى ذلك فى رقعة واحدة متقاربة هى ذلك الحضيض القوسى الممتد فى شمال الصحراء الغربية من سيوة — القطارة حتى النطرون — الوادى الفارغ والفيوم — الريان .

والجدول الآتى يقدم خامة لمقارنة احصائية داخلية بين هذه المنخفضات من حيث العمق والمساحة جنبا الى جنب مع الموقع والارتفـاع ثم من حيث العلاقة بينهم جميعا .

المنخفض		المساحة / كم٢	العمق بالمتر
النطرون		٥٠٠	— ٢٤
الفيـوم		١٧٠٠	— ٤٥
الريـان		٧٠٠	— ٦٤
سـيوة		١٠٠٠	— ١٧
المجمـوع		٣٩٠٠	— ١٥٠
القطـارة		٢٠٫٠٠٠	— ١٣٤
المجموع الكلى		٢٣٫٩٠٠	— ٢٨٤
البحـرية		١٨٠٠	+ ١١٣
الفـرافرة		١٠٫٠٠٠	+ ٢٥
الداخـلة	٤٠٠	٤٠٠٠ /	+ ١٠٠
الخارجـة	٣٠٠٠	٥٥٠٠ /	+ ٢
المجموع الكلى	١٥٫٢٠٠	٢١٫٣٠٠ /	——
اجمالى المجموع العام	٣٩٫١٠٠	٤٥٫٢٠٠ /	——

فأولا ، من حيث العمق تنقسم المنخفضات الى مجموعتين : خمـاسية تحت مستوى سطح البحر فى الشمال ، ورباعية فوق مستواه فى الجنوب ، الخط جنوب سيوة ــ الريان هو الحد الفاصل بينهما . وفى كلتا المجموعتين يتفاوت العمق بشدة . ففى المجموعة الجنوبية تصـل أقصى نقطة عمقا فى البحرية الى ١١٣ مترا ، ولكنها تهوى فى الخارجة الى مترين فقط اى تكاد تلامس مستوى سطح البحر . اما فى المجموعة الشـمالية فان اقلها عمقـا سيوة ، بينما بجوارها توا يأتى اشدها غورا وهو القطارة . بل يكاد عمق القطارة وحده يعادل عمق سائر المجموعة مجتمعة : ــ ١٣٤ مترا مقـابل ــ ١٥٠ مترا على الترتيب . وككل ، يبلغ اجمالى عمق المجموعة الشمالية الخماسية نحو ــ ٢٨٤ مترا تحت سطح البحر ، اى ما يناهز عمق البحـر الميت اشد أجزاء سطح الارض غورا على الاطلاق (ــ ٣٩٢ مترا) .

ثانيا ، من حيث المساحة ، وفيما عدا القطارة ، فان المجموعة الشمالية السفلى أصغر مساحات بكثير من المجموعة الجنوبية . لكن المجموعتين ككل تتقاربان فى مجموع المساحة العام : ٢٣٫٩٠٠ كم٢ للاولى مقابل ١٥٫٢٠٠ كحد ادنى ، ٢١٫٣٠٠ كحد أعلى للثانية . اما المجموع الكلى لكافة منخفضـات الصحراء الغربية فنحو ٣٩٫١٠٠ كحد ادنى ، ٤٥٫٢٠٠ كحد أعلى ، اى اكبر بكثير من مساحة وادى النيل على اقل تقدير .

بعد هذا فان النطرون أصغر منخفضات الصحراء الغربية مساحة والقطارة أكبرها . والواقع ان القطارة يعادل بقية مجموعة المنخفضات الواقعة تحت سطح البحر ٥ مرات على الاقل ، كما قد يعادل وحده ان لم يفق رباعية المنخفضات الجنوبية مساحة ، مثلما يبتلع وحده نحو نصف كل منخفضات الصحراء الغربية مجتمعة . وتعد الفرافرة اكبر منخفضات المجموعة الجنوبية ، تكاد تعادل بقية المجموعة معا وتساوى نصف مساحة القطارة ، وبذلك تأتى ثانى أكبر منخفضات الصحراء الغربية مساحة .

ثالثا ، هناك علاقة عامة عريضة بين العمق والمساحة ، غير أنها جزئية غير مطردة ولا محتمة . فلقد نفترض منطقيا ان عمق المنخفض يزداد كلما زادت مساحته ، والعكس ، لاسيما فى المجموعة الشمالية الواقعة تحت مستوى سطح البحر . لكن الواقع ان العلاقة مذبذبة متأرجحة على غير اطراد . ففى المجموعة الشمالية ، بل فى الصحراء ككل ، تصل العلاقة الى قمتها فى القطارة حيث اقصى مساحة مع اقصى عمق . لكننا من الناحية الاخرى نجد أن الريان من أصغرها مساحة ولكنه أعمق الجميع بعد القطارة . وهكذا شأن سائر منخفضات النطرون والفيوم وسيوة . بالمثل فى المجموعة الجنوبية. فلقد تكون البحرية اقلها مساحة وعمقا معا ، غير ان اكبرها مساحة وهى الفرافرة ليست أشدها — وان كانت من أشدها — عمقا، بينما ان أشدها عمقا وهى الخارجة ليست اكبرها — وان كانت من اكبرها — مساحة . والخلاصة الصافية ان العلاقة بين المساحة والعمق علاقة جزئية محدودة بصفة عامة ، فقد يتناسبان طرديا أو عكسيا بين حالة وأخرى .

رابعا ، فى العلاقة بين العمق والموقع والارتفاع نلاحظ بالمثل علاقة عامة عريضة ولكنها جزئية غير مطردة . فابتداء ، تكفى الاشارة الى المجموعتين الجنوبية العليا والشمالية السفلى . ولكن لا فى الاولى ولا فى الثانية يتناسب العمق مع الموقع / الارتفاع تناسبا طرديا على المستوى التفصيلى بقدر ما تبدو العلاقة مذبذبة متموجة ان لم تكن احيانا متناقضة متعارضة . ففى المجموعة الجنوبية نجد أعمق المنخفضات هو اقصاها جنوبية واعلاها فى مستوى الهضبة المحيطة وهو الخارجة (+ ٢ متر) . هذا بينما اقلها عمقا هو أقصاها شمالية واقلها فى مستوى الهضبة المحيطة وهو البحرية (+ ١٢٥ مترا) . وفيما بين الطرفين يبدو سلوك العلاقة موجيا متأرجحا عبر الداخلة والفرافرة . اما فى المجموعة الشمالية المنخفضة جميعا دون منسوب سطح البحر فيمكن أن نلاحظ علاقة عكسية مطردة بين العمق والموقع / الارتفاع على امتداد المحور الطولى النطرون — الفيوم — الريان ، اى اننا كلما اتجهنا جنوبا وارتفعنا اكثر كلما زاد لا قل غور المنخفضات بانتظام .

من هذه المقارنة الداخلية ، نستطيع الآن ان ننتقل الى مقارنة خارجية على المستوى الاقليمى والعالمى . بالارقام ، ثمة هذا الترتيب التنازلى بالمتر:

المنخفضات المصرية	خارج مصر
....	البحر الميت — ٣٩٢
....	مصب هواش — ١٨٠
القطارة — ١٣٤	....
....	بحر قزوين — ١٣٠
....	وادى الموت — ٨٥
الريان — ٦٤	....
الفيوم — ٤٥	....
النطرون — ٢٤	....
سيوة — ١٧	....
....	بحيرة آيسر — ١١

البحر الميت وحده ، أخفض نقطة على سطح اليابس ، يقف وحده اذن، فهو نحو ٣ امثال عمق القطارة ، اخفض نقطة على سطح مصر . وفيما عدا ذلك ، فان القطارة لا يقل كثيرا جدا عن أخفض نقطة فى افريقيا وهى مصب نهر هواش فى القرن الافريقى . فهو الثالث بعدهما فى العالم ، مع ملاحظة ان كليهما منخفض أخدودى يستقر فى قرار الاخدود الافريقى العظيم ، بينما هو منخفض تعرية هوائية فقط . اما بعد ذلك فلا يقارن بالقطارة سوى قزوين ، وهو فى الواقع اقرب سطح الى مستواه . وبعده توشك اعمق نقطة فى امريكا الشمالية ، بل فى العالم الجديد ، وهى وادى الموت ، الا تعدو نصف عمق القطارة الا بالكاد ، وان كادت تعادل ضعف عمق الفيوم . اعمق نقطة بعد هذا على وجه الارض اقل بسهولة من اى نقطة اخرى من نقط مصر العميقة .

بمصر الصحراء الغربية أو بصحراء مصر الغربية اذن ثالث اعمق نقطة فى العالم ، وخمسة من أعمق نقط العالم العشر جميعا . ولئن لم يكن القطارة اخفض نقطة فى افريقيا ، فانه يتفوق فى مساحته خارج كل حدود ، بل انه لاكبر مساحة من كل مناطق العالم المنخفضة دون سطح البحر باستثناء منطقة بحر قزوين . ثم انه ليس بالعالم منطقة منفردة تجتمع فيها ٥ منخفضات تحت مستوى البحر الا هنا فى شمال الصحراء الغربية . ان يكن البحر الميت اذن قاع العالم شكلا وموضوعا ، فان القطارة قاع افريقيا موضوعا وان لم يكن شكلا ، كما يظل شمال صحرائنا الغربية من اعمق بقاع الارض واكثرها تفردا فى هذا الصدد .

فى أصل المنخفضات

من أين اذن اتت هذه المنخفضات الفريدة شديدة التميز ، وكيف ؟ عن اصل المنخفضات ، اختلفت الآراء بشدة فى نشسأتها ما بين اربعة اتجاهات اساسية : الاصل التكوينى ، الاصل التكتونى الانكسارى ، الاصل التكتونى الالتوائى ، الاصل الهوائى . وواضح ان الاتجاهات الثلاثة الاولى ترتبط كلها بالغلاف الصخرى بينما ترتبط الاخيرة وحدها بالغلاف الجوى . ولهذا يمكننا أن نصنفها تجميعيا فى مذهبين أو مدرستين : النظريات الارضية والنظرية الهوائية .

النظريات الارضية

فالاصل التكوينى formational يقصد به طبيعة التكوينات الجيولوجية السائدة . وهذه نظرية بفاننشتيل Pfannenstiel الذى يرى انه لا الانخساف التكتونى ولا فعل الرياح ولا كسح المياه بقادر على ان يفسر أصل هذه المنخفضات . وبدلا من ذلك فانه يلاحظ انها تقع عند حدود التكوينات الجيولوجية المختلفة والمتباينة . ومن هنا انتهى الى ان اصل المنخفضات هو ببساطة نتيجة لتكون الكويستات اى الحافات العالية عند حدود تلك التكوينات الجيولوجية . والتكوينات الحادة الميل تبدى عادة تباعدا ضيقا بين الكويستات ، بينما تبدى التكوينات الاكثر افقية تباعدا اوسع بين الكويستات . ومن ثم كانت منخفضات الصحراء أعمق واكثر تباعدا فى الشمال منها فى الجنوب (١) .

ومن حيث المبدأ تبدو النظرية منطقية مقنعة الى حد بعيد ، فضلا عن انها تتفق مع الواقع . الا انها مع ذلك لا تجيب على سؤال جوهرى وهو موضع المنخفض المحلى المحدد بعينه من بين كل مواضع أو قطاعات خط الحدود التكوينية الجيولوجية . وهنا يجد سعيد الاجابة فى سمك الغطاء الصخرى الصلب المكون دائما من الحجر الجيرى . فعنده أن موقع المنخفض يحدده هذا السمك بالدقة ، فكل منخفض انما يوجد غالبا حيث يدق هذا الغطاء ويبلغ أدنى سمكه . مثال ذلك ان البرزخ أو البروز الارضى الذى يفصل سيوة عن القطارة انما يشكل اسمك قطاع من الحجر الجيرى ، وبالتالى اكبر مقاومة للتراجع بفعل التعرية . وهو يجزم بان دراسة خطوط السمك المتساوية isopachs لطبقات غطاء الحجر الجيرى على امتداد كل الحدود التكوينية فى الصحراء الغربية جديرة بأن تظهر وتثبت ان هذا الغطاء

(1) R. Said, "New light on the origin of the Quattara depression", B.S.G.E., 1960, p. 38 — 9.

هو رقيق دائما عند الاجزاء التى تحف بالواحات والمنخفضات . وعلى سبيل المثال فان الفرافرة والبحرية ، لانها كانت محدبات swells تقف مرتفعة فى بحر الزمن الثالث ، تلقت بالضرورة ارسابات اقل سمكا من مناطق الاحواض المجاورة فى البحر المفتوح المحيط نفسه (١) .

اذا انتقلنا الى نظرية الاصل التكتونى الانكسارى ، فان كنيتش وياللوز يبدآن بالمثل من موقع المنخفضات عند حدود التكوينات الجيولوجية ، الا انهما يربطان نشأتها بالانكسارات والتقلقلات التكتونية العنيفة التى تفتح بدورها الطريق امام العوامل السطحية وتسهل عملية الكسح والتعميق من الخارج exogene . (٢) على ان رشدى سعيد ، وان ايد بفاننشتيل فى ان نقطة البدء فى تكوين المنخفض ترتبط بتكوين كويستا عند حدود التكوينات الجيولوجية المحيطة ، لا يجد دليلا فى القطارة مثلا على ارتباط موقع المنخفض بتكوين جيولوجى أو وجه تركيبى facies معين كما اقترح كننش وياللوز (٣) .

وعلى العموم يستبعد سعيد امكانية الاصل التكتونى للمنخفضات ، ويعتقد انها حفرت فى هضاب لم يصحب عملية رفعها اى ضغوط شد مذكورة ، فلا الانكسارات تحد أو تخترق أيا من هذه المناطق ، على العكس ثبت ان الحواف التى تحدها هى ظاهرات تعرية ، ولا الانخفاضات نفسها ترتبط بوسط او بوجه تركيبى معين ، على العكس بعضها كالقطارة وسيوة محفور فى رواسب غطائية لا يعكس تركيبها ووضعها اى شىء من تاريخ باطنها الحوضى القديم . فضلا عن هذا — يضيف سعيد — فان هذه المنخفضات تنتثر مبعثرة فى كل ارجاء الصحراء الغربية ، فتوجد فى الرصيف الثابت الصلب كما فى الرصيف المتحرك كما على جبهة التحامهما على حد سواء . وهذا التوزيع انما يؤكد أن هذه المنخفضات ظاهرات حديثة العهد ، فرضت على المنطقة بالتعرية ولم تنبثق منها تكتونيا (٤) .

وهذا ما ينقلنا الى سائر اشكال نظرية الاصل التكتونى الانكسارى . هناك من جهة فكرة « انكسار باب المصيدة trap-door faulting » التى يشير اليها وولدريدج ومورجان باقتضاب (٥) . ثم هناك فكرة الحوض الانكسارى التى يطرحها محمود ابراهيم ، وبمقتضاها يرى ان منخفضات الصحراء الغربية أن هى الا احواض انكسارية مصدعة أو مهشمة shattered basins وأن اصلها جميعا تكتونى صرف . فالاحواض التى تتكون

(1) Id.; Geology of Egypt, p. 14, 27 — 9.

(2) G. Knetsch; M. Yallouze, "Remarks on the origin of the Egyptian oasis — depressions", B.S.G.E., 1955, p. 25 — 30.

(3) "New light etc.", p. 40 — 1.

(4) Geology etc., p. 14.

(5) P. 303.

بمثل هذه الطريقة تنمى لنفسها صرفا داخليا لا تلبث مياهه أن تتسرب الى الشقوق والفلوق التى تنجم عن انهيار وانخساف او تصدع هذه الاحواض المهشمة . عندئذ يؤدى تآكل الصخور بفعل البكتريا والذوبان الى تخلف ارسابات مختلفة يمكن للرياح ان تذروها . هنالك تستطيع الرياح ان تنقلها الى المنخفضات الواطئة . ورغم ان كلتا العمليتين يمكن ان تحدث فى آن واحد، فان المنخفضات قد تظل توجد او حتى تزداد اتساعا مع الوقت اذا ما توفرت عوامل تآكل الصخور الاخرى (١) .

غير انه ، بالنسبة للقطارة بالذات مرة اخرى ، لا يجد رشدى سعيد دليلا على فكرة الحوض المهشم أو المنهار . ففيما عدا بعض انكسارات محلية فى شمال المنخفض ، ليس ثمة انكسارات رئيسية بامتداد حافة المنخفض أو تختط هذا المنخفض الذى تكون فى طبقات افقية غطائية . والواقع ان فى كل منخفضات الصحراء الغربية انكسارات وفوالق عديدة ، الا انها جميعا انكسارات موضعية محلية الابعاد أصغر من ان تكون قادرة على تكوين منخفض اقليمى عظيم . وقصارى ما يمكن لها هو خلق منخفضات محلية جدا بل ميكروسكوبية كتلك التى تنقط بالعشرات سطح هضبة الميوسين شمال منخفض القطارة نفسه (٢) .

من الاصل التكتونى ايضا ، ولكن المركب من الالتواء والانكسار ، او هى كذلك انتقالية بينه وبين اصل التعرية ، نظرية الالتواء المحدب الذى تأثرت قمته أو قبته بالانكسار breached anticline ثم تآكل بفعل عوامل التعرية حتى انقلب عاليه سافله فاصبح نوعا من التضاريس المقلوبة inverted relief . فعند البعض ان منخفضى الخارجة والداخلة كلاهما طية أو التواء محدب لطيف عريض بأسماء مختلفة : dome ، upfold، flexure monocline ، anticline ... الخ ، ويرتبط بوجود انكسار طولى أو شبه عرضى على الترتيب (بول ، بيدنل ، ليتل ، بانلوف ، بيردون Burdon ، سياجيف Siagaev ، بيفر وبريتورياس Paver & Pretorius ، عطية ... الخ) .

وليس هناك شك فى وجود عدد من الانكسارات الطولية او شبه الطولية مرتبة كالمتدرج en échelon فى الخارجة ، ولو انها جزئية الامتداد فقط لا تختط المنخفض باكمله . وبالمثل فى الداخلة حيث الانكسارات عرضية او شبه عرضية . غير أن شطا يرفض نظرية تكوين الخارجة والداخلة كطية التوائية

(1) M.M. Ibrahim, Effect of static electrical charges on wind erosion & the origin of depressions in the Libyan Desert, Cairo, 1952.

(2) "New light etc.", p. 40 — 1.

محدبة ، ويرى أنهما يحتلان ويمثلان انخفاضين أو طيتين مقعرتين خفيفتين downfolds على جانبى أو ضلعى طية محدبة ناهضة upfold ، والخطوط الثلاثة ترتبط بمحور طولى أساسى بارز فى معالم الصحراء الغربية يمتد من شمال الشمال الغربى الى جنوب الجنوب الشرقى على مدى عدة مئات من الكيلومترات (١) .

من الناحية الاخرى ، فان من الثابت المتفق عليه ــ بول ، بيدنل ، سكوايرز وبرادلى ... الخ ــ ان منخفضا واحدا على الاقل ، البحرية الذى الذى هو وحده حوض مغلق تماما تحيط به الحافات العالية من كل جانب ، هو وحده الذى نشأ بطريقة الالتواء المشروخ او المكسور breached anticline . فهاهنا التواء محدب ، هو جزء من خط محدب البحرية ــ ابو رواش المعروف، اعترته الانكسارات فتعرض للذوبان ثم شققته أو شججته التعرية . وربما اضاف البعض الفرافرة أيضا الى نفس الاصل (٢) .

النظرية الهوائية

فيما عدا هذا فان النظرية الايولية اى الهوائية هى الراى السائد فى قضية نشأة منخفضات الصحراء (بول ، هيوم ، ساندفورد وآركل ، كيتون تومبسون وجاردنر ... الخ) . فمنذ بداها بول ، اصبحت هذه المنخفضات المغلقة التى لا تتصل بالبحر هى النموذج المرجعى الكلاسيكى لفعل التعرية الهوائية او التذرية deflation فى المناطق الجافة . ويعنى هذا ان الرياح، التى مهدت لها تحت هذا المناخ القارى المتطرف عملية التجوية الموضعية الحادة بتفكيك وتفتيت الصخور فى مكانها in situ ، جاءت فازالت هذه الصخور فى مناطق الضعف وحملتها بعيدا ثم حفرتها وجوفتها وعمقتها حتى تكونت هذه المنخفضات (التعرية الهوائية المتفاوتة differential wind erosion) .

يؤكد هذا أنه فى جميع الحالات قد توجد أو لا توجد حافة فى شرق المنخفض او غربه حسب الظروف المحلية ، ولكن دائما لا توجد حافة فى الجنوب ، بينما توجد حتما حافة شديدة الارتفاع شبه عمودية الانحدار فى شمال كل المنخفضات بلا استثناء ، يبدو كذلك انها تتراجع باستمرار نحو الشمال . فمن اين جاءت ، وكيف ولماذا تتراجع ؟ انها انما تكونت نتيجة لان الرياح الشمالية اذ تهوى منها الى المنخفض « كشلال هوائى windfall »

---

(1) A. Shata, "Remarks on the regional geologic structure of ground water reservoirs at Kharga & Dakhla oases", B.S.G.E., 1961, p. 152 — 5.

(2) Squyres; Bradley, p. 100, 103.

جبار فانها تنحت قامها فيتقوض أعلاها فتتراجع خلفا الى الشمال بالتدريج بينما يبقى أعلاها بارزا كالافريز المتدلى .over-hanging ، فلا يلبث بالضرورة أن يتقوض وينهار على شكل صخور وجلاميد وكتل صخرية تملأ قاع المنخفض عند اقدام الحائط مباشرة . (١) وبهذا وذلك تتراجع الحافة نفسها ككل بالتدريج نحو الشمال ، تماما كما يتراجع شلال النهر نحو المنبع .

واذا كانت الحافة هكذا تتراجع نحو الشمال ، فبديهى ان نقطة البداية فى تكوينها تكون من الجنوب ، ولو أن من الصعب ان نحددها بالضبط . على ان لنا أن نفترض انها ترتبط بطريقة أو بأخرى بحدود التكوينات الجيولوجية المختلفة المتباينة . كل هذا بينما تكتسح الرياح قاع المنخفض وتحمل مفتتاته وتلقى به خارجه بعيدا ، الامر الذى يلاشى حافته الجنوبية بالتدريج فيصبح مفتوحا فى ذلك الاتجاه .

وليس صدفة بعد هذا كله ان ركام الصخور المتساقطة من الحافة المتقوضة انما يتركز فى القطارة مثلا فى أقصى الشريط الشمالى الغربى من قاعه ، اى انه صحراء حمد ورق ، بينما يليه فى الوسط نطاق السبخات والمستنقعات ، فى حين يقتصر نطاق الكثبان الرملية على أقصى الجنوب ، أى انه صحراء عرق . بعبارة اخرى : تكون التعرية الهوائية على اشدها فى القطاع الشمالى من المنخفض وتصل الى ادناها فى القطاع الجنوبى ، ان لم نقل حقا ان الاول قطاع تعرية هوائية والثانى قطاع ارساب .

اذا صحت نظرية الاصل الهوائى وفعل الرياح ، فان معنى هذا ان المنخفضات لا تكف عن التوسع والنمو دائما نحو الشمال ، عن طريق تراجع الحافة الحائطية . لكنها من الناحية الاخرى قد كفت تقريبا عن التعمق ، نظرا لان مستوى المياه الباطنية الثابت فى قاع المنخفض يعمل كنوع من مستوى القاعدة base-level بالنسبة لعملية التعرية الرأسية . بل لعل العملية تنعكس بالتدريج الى ارساب رأسى طفيف نتيجة لتراكم الصخور المتهدلة وتكدس الكثبان الرملية السافية فى قيعان المنخفضات . اى أن التعرية الافقية مستمرة والتوسع الافقى مطرد ، بينما التعرية الراسية ومعها التوسع الراسى عوامل شبه ثابتة .

واضح من هذا على الفور ان المنخفضات لم تولد فى يوم وليلة ولا نشأت هكذا بأحجامها الحالية ، وانما هى نمو تاريخى (اى جيولوجى) مديد جدا وتطور موصول لا ينقطع ، بدأت صغيرة جدا ثم توسعت بالتدريج الى ابعادها الراهنة . نصل من هذا ايضا ، نظريا فقط ، الى أن مساحة

(1) Id., p. 104.

المنخفضات على المدى الجيولوجي البعيد جدا فى توسع دائم على حساب مساحة الصحراء عموما ، وهى بهذا فى تقارب دائب بينما يقل التباعد بينها .

اذا كان ذلك كذلك ، فهل لنا اذن ، وعلى الاساس نفسه ، أن نفترض جيولوجيا ان بعضها المتقارب ، خاصة كالمغرة ـ القطارة ـ سيوة ، وبدرجة اقل البحرية ـ الفرافرة ، ولا نقول الخارجة ـ الداخلة ، قد يتصل ويلتحم بعد مئات ملايين السنين ؟ أنستطيع ان نتصور القطارة ، فى تراجعه المتصل نحو الشمال ، وقد ضاق البرزخ المرتفع الذى يفصله عن البحر الى عنق مخنوق يظل يدق ويستدق تحت فعل التعرية الهوائية من الجنوب وضغط البحر من الشمال الى أن ينهار ويتلاشى ، فيتم غزو البحر للمنخفض ، الذى يتحول بذلك فى النهاية الى ذراع خليجية هائلة من اذرع البحر المتوسط ؟

حسنا ، الرد ببساطة هو بالنفى . ذلك لان هذه التساؤلات التنبؤية تغفل عاملا حائلا حاسما وهو صلابة ومقاومة التكوينات الصخرية الواقعة بين هذه المنخفضات وحولها . فالمنخفضات نفسها انما تقع حيث هى وكما هى لانها هى مناطق الضعف اللينة الهشة نسبيا فى سطح قشرة الصحراء الارضية ، ولولا ذلك لما نشأت فيها أصلا بالتعرية الهوائية ، وكذلك فلولا صلابة ما عداها من المناطق لظهرت امثالها فيها . ومعنى عدم ظهورها فيها أصلا هو أنه ، من باب أولى ، لا ينتظر للمنخفضات الحالية ان تتوسع فيها الى حد الاتصال والاندغام بين بعضها البعض . وقصارى ما يمكن أن يتوقع هو أن تظل هذه المنخفضات فى توسعها الراهن بتراجع حوافها الشمالية ولكن موضعيا ومحليا فقط وليس اقليميا او مناطقيا .

على أية حال ، فحتى هذا التوسع الموضعى المتواضع ، الذى يفترض بداهة عصورا جيولوجية سحيقة البعد تتجاوز تماما المقياس التاريخى والمستقبل الانسانى ، يذهب فى النهاية فى سبيل تغيير مورفولوجية وجغرافية الصحراء الغربية فى الداخل وقرب الساحل ، ولو ببطء شديد جدا ، ولو بصورة طفيفة مجهرية للغاية ، ولو نظريا أكثر منه عمليا . المهم من حيث المبدأ ان جغرافية صحرائنا الغربية ، بفضل أو بفعل التعرية الهوائية ، هى فى تطور وتغير خبىء خفى ، خافت صامت .

- تلك اذن هى النظرية الهوائية، وهذى بعض محمولاتها ومغزاها نظريا. ورغم أن التفسير الهوائى هذا يبدو مقنعا للاغلبية ، فان هناك انتقادات حادة أو جادة توجه اليه . فمحمود ابراهيم يستبعد اثر الرياح فى التعرية على أساس قوة الطرد بين ذرات الرمال كنتيجة لشحنتها الكهربية ، فهذا

« يقلل جدا من وقع الذرات المندفعة أثناء العواصف الرملية » (١) .

كذلك لا يشك وولدريدج فى قدرة الرياح والهواء على خلق منخفضات صغيرة ضحلة ، ولكنه يتساءل عما اذا كان من الممكن ان تتضخم هذه المنخفضات حتى ترقى الى مستوى أشكال الارض الاقليمية على غرار منخفضات الصحراء الغربية . قد تكفى الرياح ، يجادل هو ، لتمنع تراكم الرمال والرواسب فيها ، اى لتمنع ردمها وطمسها بالارساب الهوائى ، ولكن ان تخلقها بالحفر فتلك نظرية بادية الصعوبة والصعوبات (٢) .

نظرية تعدد الاصول

فى وجه هذه الانتقادات أو التحفظات ، يحتفظ البعض بالتفسير الهوائى كأساس ولكن مع محاولة اضافة عوامل تكميلية مساعدة له . من هذه عامل الاذابة solution . فكما يلاحظ وولدريدج ، حيث أن منخفضاتنا تقع فى وسط من الحجر الجيرى اساسا ، فليس من المستبعد قط احتمال أن يكون لعامل الاذابة يد فى تشكيلها . (٣) وقد كان بول نفسه يرى ، فى حالة القطارة مثلا ، أن الاصل الهوائى ممكن تماما فى تعرية وتجويف جسم المنخفض جميعا باستثناء غطائه الصخرى الصلد المكون من طبقة من الحجر الجيرى . وهنا يسهم رشدى سعيد بعامل تآكل واذابة الصخور بفعل المياه كميكانيزم لازالة ذلك الغطاء الصخرى .

فهو يجد على الهضبة الميوسينية شمال المنخفض مباشرة مئات من المنخفضات الميكروسكوبية او المحلية الضئيلة ، لعلها من طراز الضايات والخبرات ، ترصعها وتنقط وجهها بصورة لافتة للغاية على محاور شمالية — جنوبية ربما تعكس فى الاصل نمط الصخور الخطى . امتلاء هذه المنخفضات بالمياه فى العصور الرطبة الماضية يمكن ان يؤدى الى اذابة وتآكل صخورها حتى تتعمق راسيا ثم تتوسع افقيا أكثر ، على غرار فكرة محمود ابراهيم . وما بين التجوية والتجوير تلتحم وتنفتح على بعضها البعض مكونة منخفضات اكبر ، الى ان تزول وتتلاشى طبقة الغطاء الصخرى من الحجر الجيرى . عندئذ تنقض الرياح فتعمل بسهولة فى التكاوين اللينة اسفلها فيبدأ دور التعرية الهوائية منطلقا بغير حدود . وبهذا تمثل تلك المنخفضات المجهرية المرحلة الجنينية فى تكوين المنخفض الاعظم (٤) .

---

(1) Op. cit. (2) Physical basis of geog., p. 303.
(3) Ibid. (4) "New light etc.", p. 41.

ولقد نضيف هنا من جانبنا تلك الواحات القزمية التى تحف بالمنخفض أو تتبرعم على جانبيه كواحة القارة على ضلوعه الغربية ومغرة على أقصى طرفه الشمالى الشرقى . فهاتان الواحتان تكاد كلتاهما تماس المنخفض ولكنهما منفصلة عنه ببرزخ ضيق جدا ، لا ريب أنه فى سبيله الى التآكل ، وعندئذ فان الواحتين الى اندغام حتما فى جسم المنخفض الكبير .

ومن العوامل الاخرى المساعدة للرياح فعل المياه ، مثلما يشير بول فى الخارجة حيث يرى أن الاخيرة بدأت تكوين المنخفض فى العصر المطير من البلايستوسين ثم حل الجفاف فأكملت الرياح العملية . وفى الخارجة أيضا تضيف كيتون تومبسون وجاردنر الانكسارات المحلية كعوامل تكميلية مساعدة، ولكنهما ترفضان فعل المياه . وفى القطارة لا يفصل البعض دور الرياح عن عامل المياه الباطنية التى خلقت السبخات الملحية فى قاع المنخفض .

ومع التسليم بأولوية عامل الرياح فى تفسير نشأة المنخفضات ، فيبدو أن الاتجاه الاحدث هو من النظريات الاحادية الى تعدد الاصول . فالمنخفض فى الارجح ظاهرة تعرية هوائية أساسا ، ولكن القوى الطبيعية الاخرى من الباطن او على السطح اما مهدت واما ساعدت على حفره . اذ ان جوهر السؤال ليس : لماذا الرياح ، ولكن لماذا الرياح هنا ؟ بمعنى لماذا حدثت التعرية الهوائية فى هذا الموضع ، موضع هذا المنخفض ، بالذات دون سواه شرقا أو غربا ، شمالا أو جنوبا ، بعيدا أو قريبا ؟ وبعبارة أخرى : لماذا هى انتخابية selective التعرية الهوائية ؟

ويكاد الرد الوحيد أن يكون : لان هنا بالذات ظروفا طبيعية سابقة للرياح ولدور الرياح مهدت لها ومكنت لفعلها وضاعفت فاعليتها . وتلك الظروف لا يمكن أن تخرج عن الظروف الباطنية أو السطحية من ضعف أو لين أو انكسارات أو التواءات أو اذابة ... الخ . فكأن هذه الظروف السابقة القبلية الجاهزة أو المجهزة هى بمثابة الاطراف السالبة فى المعادلة والرياح هى العوامل الموجبة ، الاولى هى المفاصل والثانية هى المعاول ، غير أن هذه بغير تلك ما كانت لتحقق دورها وتفعل فعلها كليا أو جزئيا .

بدليل نقطة أخرى هامة . لو أن الرياح وحدها هى حافر تلك المنخفضات بداية ونهاية ، لجاز لنا أن نتوقع أن تتخذ محاورها الاساسية محاور الرياح السائدة ، أى لوجب أن تكون كل منخفضاتنا طولية أولا وطولية شمالية غربية — جنوبية شرقية ثانيا . ولكن الذى نجده يكاد يكون العكس، حتى لتكاد العلاقة فى الاعم الاغلب تكون عكسية بين محاور المنخفضات فيزيوغرافيا وبين محاور الرياح السائدة . فالاخيرة تتقاطع مع الاولى

وتتعامد عليها بحيث يمكن القول ان العلاقة بين محاور الرياح وبين التعرية الهوائية (أى حفر المنخفضات) علاقة عكسية .

ففى النطرون والريان فقط نجد محور المنخفض من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، اى كمحور الرياح السائدة ، اما باقى المنخفضات فمحوره اما شمالى شرقى — جنوبى غربى ، اى ضد وعكس الرياح تماما يكاد يرسم معها زاوية قائمة ، كالقطارة والبحرية والفرافرة ، واما شرقى — غربى يرسم زاوية حادة مع الرياح كسيوة والى حد ما الداخلة ، واما اخيرا شمالى — جنوبى نصا ينحرف عن محور الرياح قليلا ولكنه يقترب منها أكثر كالخارجة .

والملاحظة الهامة هنا أن حالتى الاتفاق الاوليين ، النطرون والريان ، هما منخفضات ثانوية الابعاد او الغور ، اى من مقاييس متواضعة نسبيا ، من المتصور تماما ان تنفرد الرياح بحفرها من البداية حتى النهاية دون عوامل مساعدة كما يشير وولدريدج مثلا . اما حالات التعارض ، وهى الاغلبية ، فكلها من مقاييس ضخمة جدا ابعادا واعماقا ، خاصة القطارة ، تستدعى عوامل قبلية تمهيدية مساعدة . وفى حالة الخارجة بالذات ، حيث الانكسارات وفيرة للغاية ، فان من الممكن ان نقول ان محور المنخفض هو الذى فرض نفسه على محور الرياح اكثر منه العكس .

اغلب الظن اذن ان هناك اكثر من عامل مساعد الى جانب الرياح فى نشأة المنخفضات ، وأن الكفة الراجحة هى لنظرية تعدد الاصول . غير أن الوزن النسبى لدور هذه العوامل المتعددة يختلف من حالة الى اخرى . ومن هذه الزاوية ، فالواقع ان منخفضات الصحراء الغربية تكاد تقع ، نشأة كما هى تركيبا ، وجيولوجيا كما هى جغرافيا ، فى مجموعة من التوائم أو الثنائيات . فلعل الخارجة — الداخلة اكثر تأثرا بعاملى الانكسار والتعرية البحيرية ، بينما الفرافرة — البحرية اقرب جدا الى طبيعة الالتواء المكسور ، فى حين ان القطارة — سيوة ادخلها جميعا فى عامل الرياح شبه المطلق ، اما النطرون — الفارغ والفيوم — الريان فقد تكون اشدها تأثرا بالنهر تكوينا مثلما هى موقعا .

سؤال اخير عن الكرونولوجيا : متى تم حفر منخفضات الصحراء الغربية ، أيا كان حافرها ؟ فى دراستهما للفيوم حدد ساندفورد وآركل عملية حفر المنخفض ، التى ارجعاها الى التعرية ، بالبلايستوسين الاسفل . ولكن من المشكوك فيه حقا ان تكفى هذه المدة او الفترة القصيرة لمثل هذه العملية ، ولابد انها اقدم من ذلك بكثير . فلو اننا حسبنا معدل التعرية ، كما فعل مرى مثلا ، لوجب ان نفترض مدى زمنيا أطول وابعد جدا .

فعلى اساس التاريخ الطبيعى الثابت للفيوم والريان وخط التقسيم الصخرى الفاصل بينهما ، انتهى مرى الى أن هذا المعدل يبلغ ٣٦ ملليمترا كل قرن . (١) وعلى هذا فمن غير المتصور ولا هو من الصحيح حسابيا أن ترجع منخفضات الصحراء الغربية الكبيرة كالقطارة مثلا الى البلايستوسين على الاطلاق . ولذا يرجح كل من مرى وسعيد أن عملية حفر هذه المنخفضات انما بدأت بعد أواسط الميوسين وذلك اثر عملية رفع الهضبة مباشرة (٢) ».

صحراء الحجر والرمل

من الناحية الليثولوجية ، فان الرمال فى الصحراء الغربية تسجل اعلى نسبة لها فى اى جزء من مصر على الاطلاق ، ٣٦٪ ، أى أكثر من الثلث ، مقابل اقل قليلا من الثلثين للصخور ، مع كسر ضئيل للحصى والزلط . الصحراء الغربية اذن صحراء حجر أو حمد فى الدرجة الاولى ، وصحراء رمل أو عرق فى الدرجة الثانية ، بينما لا تعد صحراء حصى أو رق الا فى الدرجة العاشرة على الاكثر . فى كلمة واحدة : انها صحراء حمد وعرق hamada - and - erg ، قل بنسبة الثلثين ـ الثلث على الترتيب .

ولما كان الرمل يتركز فى قلب الصحراء الداخلى مرتكزا على الحدود الغربية ومتمثلا اساسا فى بحر الرمال العظيم ، بينما يتوزع الحصى على نطاق الساحل الشمالى حتى جوانب الدلتا ثم ينثنى كشريط دقيق عند اقدام وخضيض هضبة الصحراء على مشارف وادى النيل ، مع بعض رقع فى أقصى جنوب الهضبة ، جاز لنا أن نقول ان الصحراء الغربية هى مستطيل هضبى من الصخر يغطى الرمل قلبه العميق غربا وتتاطر اطرافه المقابلة شمالا وشرقا وجنوبا باطار نحيل من الحصى ، يتفق ايضا مع اطار مطابق من الاودية الجافة ، بينما ترصع سقفه فى الوسط ما بين القلب الرملى والاطار الحصوى سلسلة المنخفضات الكبرى .

الصحراء الصخرية

فأما الصحراء الصخرية فيتحدد نوع صخورها ابتداء بطبيعة التكوينات الجيولوجية ، فتتتابع من الحجر الرملى أو الخراسان النوبى الى الحجر الجيرى والطباشيرى الكريتاسى فالجيرى الايوسينى فالميوسينى كلما تقدمنا من الجنوب الى الشمال . ان اختلفت هذه التكوينات فى صخورها ، حسنا ، فان خصائص صحراء الحمد تجمع بين سطوحها . فكنتيجة لتصعيد المياه

(1) G.W. Murray, "Egyptian climate. An historical outline", G.J., 1951, 117, p. 425 ff. (2) Id.; Said, Geology of Egypt.

الجوفية المحملة بالمحاليل المذابة بالجاذبية الشعرية ثم تبخرها تحت الشمس المدارية ، تتركز طبقة ملحية أو كلسية لاحمة على شكل قشرة صلبة hardpan ، duricrust اما اسفل السطح مباشرة او عليه . ولشدة صلابتها ومع استوائها ، مما يساعد الحركة كثيرا ، تبدو هذه القشرة ، وتسمى بالفعل ، « ارصفة أو دروع الصحراء desert pavement , armour » . وكثيرا ما تتاكسد هذه القشرة بالتعرض الجوى فتكتسب بشرة قاتمة ولونا داكنا ولكنه براق كالميناء اكسبها اسمها المعبر « طلاء الصحراء desert lac ، desert varnish » (١) .

من ظاهرات التعرية

بفضل هذه القشرة الصلبة ، يحمل لاندسكيب صحرائنا الصخرية ، خاصة منها الجيرية وهى السائدة ، بصمات أصابع التعرية الهوائية ، خاصة الرياح ، التى تساعدها هنا شدة الانبساط والاستواء فتنطلق انطلاقا . ومحور هذه الصياغة ، « موتيفها » ، هو « التعرية المتفاوتة differential erosion » التى تزيل الخطوط الهشة فيغور سطحها بينما تبرز الخطوط الصلبة كمظاهر ناتئة . ولهذه الاشكال الارضية المثيرة أعطى البدو المحليون قاموسا كاملا وشيقا من المصطلحات الطبيعية الدارجة ولكن المعبرة : الجارات ، حقول البطيخ ، الخرافيش . . . الخ .

فالجارات أو الجور ، جمع قارة ، كتل تلية او هضبية صلبة ناتئة برزت بازالة الرياح للاجزاء اللينة حولها . وهى من أكثر المعالم الطبوغرافية انتشارا فى الصحراء الغربية . وهى بعينها ما سماه فالتر الموائد الصحراوية Zeugen . ولما كان فعل الرياح ، المسلحة باسنان الرمال السافية الحادة ، قاصرا بالضرورة على الارتفاعات السفلى فى حدود أمتار لا أكثر ، فان قوة التعرية فيها تنحصر فى جذور النتوءات واقدامها دون اعاليها . من ثم تبدو احيانا واسعة السقف ضيقة القاعدة ، كتمثال بلا قاعدة ، فتأخذ شكل عش الغراب Pilzfelsen وغيره من الاشكال البالغة الغرابة والطرافة .

اما حقول البطيخ فشائعة فى نطاق الحجر الجيرى الايوسينى بصفة خاصة ، أحيانا على مساحات شاسعة ، مثلما ترى على امتداد مواصلة الخارجة الحديدية ما بين وادى سمهود والواحات نفسها . شكلها على السطح ككتل الجلاميد المكورة المنثورة ، واصلها الدفين انها ببساطة العقد الصوانية الصلبة بقيت وتخلفت فى مواضعها بعد ان ازالت التعرية المواد الرخوة المحيطة .

---

(1) W. B. Fisher, p. 60 — 2.

الخرافيش ، اخيرا ، هي نوع من التعرية الخطية linear يتركز على الاطراف والهوامش المنحدرة لهضبة الصحراء وليس فى قلبها المسطح ، ومن ثم تمتد عادة بانتظام ملحوظ لمسافات مديدة للغاية . لذا نجـدها على طول هامش هضبة الصحراء الغربية الجيرية المطلة على وادى النيل ابتداء من نجع حمادى حتى الجيزة . هى ضـلوع صـخرية حادة الجوانب متوضتها احيانا ، ارتفاعها عادة بضعة او عدة امتار ، تفصل بينها بتواز واضح حزوز غائرة فى السطح كالممرات او النجوات ، بحيث يبدو السـطح فى مجموعه مسننا مشرشرا بحدة كسطح الامواج أو الاسياخ . وهنا يلذ للبعض تشبيه الخرافيش بظـاهرة الياردانج yardang المعروفة فى صحارى وسط آسـيا مثل تكلا ماكان وغيرها من صحارى الحمد (١) .

الاودية الصحراوية

رغم هذه الصور المتعددة وغيرها من صياغة اديم اللاندسكيب ، فان استواء السطح وقلة خشونته ، ولا نقول نعومته ، تظل من اخص خصائص صحراء الحمد الصخرية بعد الارتفاع المتواضع . فمن الواضـح ان مظاهر التضاريس الموجبة والسالبة مضغوطة بالغة الاتضاع . الاودية مثـلا تكاد تختفى تماما من المسرح ، اما للجفاف المطلق واما لضعف الانحدار واما لكليهما معا . ثمة استثناءات اربعة فقط ، تتوزع حيث يتوفر بعض المطر او الانحدار الطبيعى الفعال ، ومعظمها يتجمـع بالتالى على هوامش وحواشى رقعـة الصحراء الغربية جميعا . فشمالا ، هناك نطاق الساحل المطر ، وشرقا ، حواف الهضبة المطلة على وادى النيل لا سيما فى القطاع الجنوبى من اسيوط حتى الحدود ، ثم جنوبا ، حول العوينـات والجلف بارتفاعاتها البـارزة ، واخيرا ، حول حواف المنخفضات الرئيسية فى وسط الهضبة .

وبهذا التوزيع الهامشى ، الذى لا يعدو نقش أو وشى الحواشى والحفر السطحى الضحل ، فان هضبة الصـحراء الغربية ، مثلما وجدناها مائـدة مخرمة بالثقوب من الداخل ، هى ايضا مائدة محززة بالوديان والخيران على الاطراف ــ قل على الجملة كخوان قديم متهـالك الحواف متاكلهـا مثقب السطح متقشره .

وتثير هذه الاودية الهامشية الضحلة قضية او اكثر ــ او لا تكاد تثير فى الحقيقة . فاذا كانت أودية الجنوب فى الجلف والعوينـات توحى بعصر

(1) S. Beheiry, " Geomorphology of the Western Desert margin between Sohag & Nag Hamadi, Egypt, " B. S. G. E., 1967 p. 54.

مطير بلايستوسينى وباصول قديمة ، فان اودية الساحل الشمالى اضال شأنا واحجاما وابعادا من ان تتجاوز فعل المطر الشتوى الحديث والمعاصر ومن ان تستثير نظرية الاصل البلايستوسينى ، بينما ان اودية الحافة الشرقية المطلة على وادى النيل ، كمثيلاتها المتحلقة حول منخفضات الداخل، هى بكل سهولة واقتناع ابنة الانحدار المحلى والتعرية الموضعية البسيطة لا اكثر . اذن لا دليل قاطع على وجود شبكة تصريف مائى جديرة بالذكر فى الزمن الرابع بالصحراء الغربية ، أو بالاحرى الادلة تتناقض ، والآراء من ثم مازالت تتضارب .

وايا ما كان فان من المغرى ، كما هو من الموحى ، ان نقارن فى هذا السياق بين اودية حافتى وادى النيل فى شرق الصحراء الغربية وغرب الصحراء الشرقية . لا نسبة ولا تناسب على الاطلاق ، ولا ادنى شبهة من تكافؤ أو تناظر . فرغم أن اودية الحافة الغربية بالصحراء الغربية لا تكاد تنقطع من الحدود الى الساحل على طول امتداد أجناب الصعيد وضلوع الدلتا ، فانها تقل وتتباعد وتتقزم كلما اتجهنا شمالا بعامة ، واغلبها الى الاخوار اقرب ، أو كان قد . ولذا فيما عدا الاقلية النادرة ، خاصة تلك الجنوبية القصوى ، فلا وجه للمقارنة بأودية الصحراء الشرقية العادية فضلا عن العملاقة .

احيانا ، بحكم الضرورة الهندسية أو الصدفة الجغرافية ، يتفق أن تقع بعض أودية حافتى الصحراوين ازاء بعضهما البعض تماما أو تقريبا على جانبى وادى النيل . وفى هذه الحالة فان اودية الصحراء الغربية تبدو وهى لا تعدو ان تكون تذييلا أو ذنبا هزيلا لاودية الصحراء الشرقية . هذا بالطبع شكلا محضا وعلى السطح فقط ، أما موضوعا فلا هى تتمة ولا هى استمرار البتة كما ظن البعض حينا . ليس فقط لان النيل يقطع بينهما كحد السيف ، ولكن اساسا وببساطة لان انحدار السطح على كلا الجانبين هو عكس الآخر تماما ، هذا من الشرق الى الغرب وهذا من الغرب الى الشرق .

الصحراء الرملية

من نوعين من التكوينات تتألف : الغطاءات الرملية والخطوط الرملية . والاخيرة تقع وتتحلق حول الاولى ، بحيث نستطيع أن ننظر الى الصحراء الغربية الرملية برمتها كنظام رملى حلقى concentric أو نصف دائرى كامل ، نواته ومركزه قلب بحر الرمال العظيم ، ثم يتخلخل ويضعف كلما بعدنا عنه تجاه الاطراف والاقواس الخارجية الى أن يتلاشى فى النهاية غرب وادى النيل . ويلاحظ فى عناصر هذه الصحراء الرملية أن مواقعها ثابتة اقليميا بصفة عريضة ، فهى تظهر على الخرائط بلا تغيير على السنين ، وسطحها

وحده هو الذى يتغير . ويبدو ان هذه المواقع قد حددتها التضاريس العامة، كما يرجح أن هذا حدث فى عصر مناخ ارطب نوعا حيث تم تثبيت هذه المسطحات الرملية الشاسعة (١) .

الغطاءات الرملية

الغطاءات الرملية ، او الرمال الغطائية ، تتمثل اعظم ما تتمثل فى « بحر الرمال العظيم » ، ذلك الذى يترامى لنحو ٥٠٠ كم من نهاية منخفض سيوة ــ الجغبوب شمالا حتى مشارف وتخوم هضبة الجلف جنوبا ، اى بنحو امتداد نصف طول مصر ، بينما يتسع عرضه الى ٢٠٠ كم تركب الحدود بين مصر وليبيا لتستمر فى الاخيرة على امتداد الشمال الغربى . فالمساحة شاسعة ، نحو سدس مليون كيلومتر مربع ، اى سدس مساحة مصر او ربع مساحة الصحراء الغربية أو ضعف مساحة منخفضاتها مجتمعة . وهو بهذا رابع اكبر بحار الرمال فى الصحارى العربية بعد الربع الخالى والعرق الشرقى العظيم والغربى العظيم بالجزائر . واهم ما يلفت النظر فى البحر بعد ذلك هو الموقع الداخلى القارى .

النمط الاساسى السائد فى البحر هو كثيب « السيف » الطولى الحاد الذى يترامى على محور الرياح السائدة ، اى شمالى غربى ــ جنوبى شرقى. الطول يتراوح بين الكيلومتر وعشرات الكيلومترات ، اما السمك فقد يصل الى عشرات الامتار ، والارتفاع الى المائة ، ولو ان السمك والارتفاع كلاهما يقل كلما اتجهنا شرقا . اكداس مكدسة لا عديد لها من هذه السيوف تتراص تباعا بلا فاصل او انقطاع ، الا من « فجاج » (المفرد « فج ») كالممرات المختنقة لا تبين الا بالكاد ، وقد يمكن السير فيها بطريق متعرج اذا تحتم اختراق البحر ، كما قد تظهر فى قيعانها بعض الاعشاب الصحراوية الهزيلة. احيانا تستقر السيوف على سطح ربوات رملية شاسعة مسطحة ، ظهور الحيتان whalebacks ، او حافات الرمل sand ridges ، وحينئذ قد تمتطيها اما منفردة واما متعددة مثنى وثلاث ورباع .

ولكن فى كل الحالات يندس ما بين تضاعيف السيوف نمط آخر من الكثبان هو الكثيب الهلالى أو « البرخان » الذى يعطى ظهره للرياح السائدة ويستطيل قرناه نحو الجنوب بحيث ترنو هذه الاهلة الى القطب الجنوبى . ففى فجوات الممرات والفجاج ما بين الكثبان الطولية تتقتل الرياح بصرامة واستقامة فتتوفر البيئة الطبيعية الملائمة لتفريخ البرخان . ومن مجموع هذه الانماط الهندسية المتداخلة ، ولا نقول النقوش والزخارف الطبيعية الملبسة،

(1) De Martonne, p. 238.

يبدو البحر كله فى النهـــاية بتموجاته وتعرجاته على صـــفحة اللاندسكيب كالصقيع على سطح زجاجى أو كالامواج المتلاطمة على سطح البحر (١) .

على اطرافه الخارجية « يتخلج » البحر اى يتمـــرج فى مجمـــوعة من الخلجان او الاذرع الناتئة او الغائرة ولكن بطول المحور العام للبحر . كذلك ينفصل عن جسمه ، ولكن يتحلق حوله ، عدد من « بحار الرمال الصغرى »، أو قل بحيرات الرمال المقتطعة ، اهمها اثنان او ثلاثة : واحد مستعرض يمتد جنوب منخفض القطارة وبعرض قاعدته ، والثانى متطاول يترامى جنـــوب الفرافرة بطول المنخفض وحتى المشارف الشمالية للداخلة ، وربما اضـــفنا مسطحات الرمال المنتشرة حول العوينات والجلف الكبير والتى يمتطى بعضها الحدود عبر السودان . وهذا وذاك يشير الى تخلخل الغطاءات الرملية فى الصحراء الغربية كلما اتجهنا شرقا بعيدا عن قلب بحر الرمال العظيم نفسه.

على أن المسطحات الرملية فى الجلف الكبير تستدعى وقفة خاصة ، كما تتود الى ملاحظة مثيلاتها فى شمال السودان . فغطاءات الجلف الرملية اعظم مساحة بكثير مما نظن ، كما تتجاوز حدود مصر الى شمال السودان . فهى رقعة شاسعة بين المستطيل والمربع ، تركب الحدود فى تناظر مثير ، حيث تترامى نحو درجة عرضية على كلا جانبيها من خط ٥٢٣ اى مدار السرطان الى خط ٥٢١ ، بينما بالعرض تتوسط المسافة بين النيل والحدود الغربيـــة متمركزة حوالى خط طول ٥٢٧ قرب بير المساحة . والمهم بعد ذلك انها تقـــع الى الجنوب الشرقى من بحر الرمال العظيم على محوره وامتـــداده تماما . انها بالنسبة اليه « بحر الرمال الصغير » بكل المقاييس . وهناك، بالاضافة، غطاءات رملية اخرى فى شمال السودان . ففى الركن الشمالى الغربى قرب الحدود بحر رمال اصغر ، بينما تجتمع مجموعة من البحيرات الرملية الصغيرة فى صحراء العطمور شرق النيل داخل ثنية النوبة .

خطوط الرمال

اما عن خطوط الرمال ، اذا انتقلنـــا الى الشكل الاســـاسى الثانى فى صحراء الرمل ، فهى خطية لا غطائية ، يتألف كل منها من عـــدد أو مجموعة من الغرود المنفردة اى الكثبان النحيفة ، بالغة الضيق ولكنها بالغة الطول . وقد تلتحم عدة غرود او تتعامد على بعضها البعض فى « عجرود » ضـــخم كالمقدة يزيد ارتفـــاعه عن ١٠٠ متر . ورغم أن الكثبان الخطيـــة من نوع السيف هى السائدة عموما فى خطوط الرمال الرئيسية بصحرائنا الغربية ،

(1) Id., p. 230.

فانها تعرف ايضا نوع البرخان القوسى ، مع ملاحظة ان النوعين لا يجتمعان، كقاعدة عامة ، فى منطقة محلية واحدة (١) .

واهم مناطق البرخان منطقة شاسعة الى الجنوب من سيوة ، يصل ارتفاع الجبهة الساقطة فى كثبانها الى ٣٠ مترا وزيادة . ولكن افضل نموذج لها هو يقينا ذلك الذى يقع جنوب الواحات الخارجة ، اذ تتكامل هنا بيئتها المثلى : رياح مطردة دائمة ، معتولة كلتا سرعتها وحمولتها من الرمال . على ان بعض هذه الاهلة يفقد شكله الكثيبى فى النهاية حين تفقد الرياح سرعتها فجاة ، فتتحول قرب الحدود وعبرها الى مجرد فرشات غطائية عشوائية ومسطحة . هذه الفرشات اذن ما هى الا سهول رملية منبسطة بقدر ما هى فسيحة ، اذ تغطى عدة آلاف من الكيلومترات . ولكنها لحسن الحظ تعطى ، بعكس الكثبان ، سطحا ممتازا للنقل الميكانيكى والحيوانى .

فيما عدا هذا فان الكثبان الطولية السيفية والسائدة تنقسم الى عدة مجموعات . فثمة مجموعة متعددة للغاية وواسعة الانتشار جدا تقع الى الجنوب الشرقى من منخفض القطارة متوغلة ايضا داخل جنوب شرق المنخفض نفسه وممتدة شرقا حتى جنوب وادى النطرون بل وحتى جنوب وادى الريان . واغلب هذه الكثبان ضيق قصير نسبيا ، ولكن يسود امتدادها جميعا المحور الشمالى الغربى ــ الجنوبى الشرقى .

وفى اقصى جنوب الصحراء غير بعيد عن الحدود وبامتدادها مجموعة اخرى من الكثبان المبعثرة الصغيرة التى تزداد حجما حتى تتعاظم على سطح هضبة الجلف الكبير . وفيها جميعا يسود المحور الشمالى الشرقى ــ الجنوبى الغربى ، تماما عكس المجموعة الشمالية .

وفيما بين الطرفين تاتى مجموعة الوسط ، خاصة جنوب البحرية والفرافرة ، وبالاخص عبر الداخلة حيث تكاد تنصفها مثلما تتجاوزها شمالا وجنوبا . وهناك خط آخر يمتد على طول الحافة الهضبية لوادى النيل فى الصعيد الاوسط ، خاصة فى سوهاج وقنا ، يتالف من ظلال الرمال sand shadows وهشيمها sand drift حين تدفعهما الرياح فى مسارات ومسارب اطراف تلك الحافة فتتخلق منها كثبان هلالية زاحفة ابدا (٢) .

على ان اهم خطوط المجموعة هو بلا شك خط ابو محاريق الذى هو اقصى خطوط الرمال الكبرى شرقية فى الصحراء الغربية واشدها اقترابا من

---

(1) Dury, p. 194.   (2) Beheiry, p. 58 — 9.

الوادى ، مثلما هو اطولها واضخمها ، كما هو اكثرها استقامة وانتظاما بل واصرارا . يبدأ الخط الى الشرق من الواحات البحرية حتى شمال الخارجة، اى لمسافة ۳٥۰ كم بمحور شمالى غربى ـ جنوبى شرقى . وعلى اساس معدل سرعة زحفه ، قدر بول عمر نشأته بنحو ۳٥ الف سنة .

لكن الخط يستمر ، فى الواقع وان يكن دون الاسم ، داخل منخفض الخارجة حتى نهايته لمسافة ۱٥۰ كم اخرى بمحور شمالى ـ جنوبى نصا . اى انه يمتد ٥۰۰ كم موازيا تقريبا للنيل من المنيا الى اسوان ، اى قدر امتداد بحر الرمال العظيم او نصف طول مصر . غير أن عرضه لا يزيد عن بضعة كيلومترات على الاكثر . ويلفت النظر فى مساره ، عدا انه فى نصفه الجنوبى يتبع منخفض الخارجة ، أنه فى نصفه الشمالى يتبع بامانة خط كنتور ۲۰۰ متر ، بينما يربط البعض وسطه بمجرى النيل الليبى القديم . هو اذن وككل خط رملى موجه تضاريسيا الى حد بعيد ، وقد يفسر هذا انتظامه الشديد فضلا عن بقائه وثباته .

تلك اذن خريطة الرمل فى الصحراء الغربية ، منها نضع ايدينا على اربع حقائق اساسية تمثل اركانها . فأولا ، وبصفة عامة ، تاخذ هذه الخطوط جميعا محورا اساسيا شماليا غربيا ـ جنوبيا شرقيا هو محور الرياح التجارية السائدة . وهذا المحور الاساسى يعنى أن الكثبان حين تعترضها الواحات الطولية كالخارجة فانها تختط المنخفض وتوازيه بانتظام ، بينما تتعامد على الواحات العرضية كالداخلة فتقطعها بلا تردد من الحافة الى الحافة .

ومع ذلك يلاحظ ان هذا المحور الاساسى يتعدل ثانويا من منطقة الى منطقة . فهو اذا كان اوضح ما يمكن فى الشمال ، فانه ادنى فى الوسط الى الاتجاه الشمالى ـ الجنوبى المباشر ، بينما ينحرف بوضوح فى اقصى الجنوب من الصحراء الى الاتجاه الشمالى الشرقى ـ الجنوبى الغربى . فكان المحور العام ينحرف باطراد مع حركة عقارب الساعة .

ثانيا ، لما كان المحور الاساسى للكثبان هو الشمالى الغربى ـ الجنوب الشرقى ، بينما المحور الفيزيوغرافى السائد لمعظم المنخفضات هو على العكس الشمالى الشرقى ـ الجنوبى الغربى ، فان النتيجة هى أن المحورين يتعامدان متقاطعين فى زاوية قائمة او شبه قائمة . اى أن العلاقة بين محاور الرياح ومحاور الكثبان علاقة طردية وايجابية دائما ، فى حين أنها باستثناءات محدودة ومحددة عكسية متعارضة بين محاور الرياح ومحاور المنخفضات .

وبتعبير آخر فان العلاقة بين محاور الرياح وبين الارساب الهوائى

(أى تكوين الكثبان) هى على النقيض تماما من العلاقة بين محاور الرياح وبين التعرية الهوائية (أى حفر المنخفضات) . ويرجع هذا بالطبع الى أن الرياح وحدها هى عامل تشكيل وتوجيه الارساب الهوائى ، ولكنها لا تنفرد وحدها بتشكيل التعرية الهوائية بل تدخل الى جوارها عوامل مساعدة اخرى كما رأينا . ولا شك ان عملية الارساب الهوائى أسهل من عملية التعرية الصعبة الشاقة .

ثالثا : كل منخفضات الصحراء بلا استثناء تمتاز حتما بخط او اكثر من خطوط الرمال يقع الى الجنوب منها . قد يبدأ هذا الخط شمال المنخفض ، وقد يخترقه ، وقد لا يفعل هذا او ذاك ، ولكنه دائما يمتد الى الجنوب منه ، بحيث يبدو والمنخفض « كالنجمة أم ذيل » . هذا واضح حتى فى الريان حيث يحف الذيل بأطراف الوادى حتى المنيا ، والى حد ما فى النطرون ، وهو واسع الانتشار جدا جنوب القطارة ، ولكنه بارز تماما فى الفرافرة والداخلة والخارجة .

رابعا ، وأخيرا ، رغم ان خطوط الرمال هذه لا حصر لها ، فان أبرز ما فى توزيعها ككل انها من ناحية تختفى تماما شمال منخفض القطارة بالذات ، ومن ناحية أخرى تقع الى الشرق والى الجنوب — الى الشرق اكثر — من بحر الرمال العظيم ، مثلما تقل بالتدريج كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب عموما . والواقع أن معظم هذه الخطوط ترسم اقواسا او انصاف دوائر متزايدة الاقطار حول بحر الرمال العظيم مركزها المتحد يقع فى قلبه . وبهذا يمكن القول ان كثافة الصحراء الرملية فى صحرائنا الغربية ككل تقل وتتخلخل كلما اتجهنا شرقا ، اى كلما ابتعدنا عن مركز الثقل وهو بحر الرمال العظيم واقتربنا من وادى النيل .

نشأة الكثبان

السؤال الآن : أصل الرمال ، من أين أتت ، وكيف تكونت ؟ بين نشأة المنخفضات ونشأة الكثبان علاقة عضوية مباشرة ، علاقة سبب ونتيجة : هذه تعرية هوائية ، وهذه ارساب . فمنذ طرحها بيدنل مبكرا فى أوائل القرن ، أيده معظم الباحثين فى نظريته التى ترى أن كل التكوينات والارسابات الرملية فى الصحراء الغربية انما مستمدة أصلا من الفتات الذى خرج من تكوين منخفض القطارة ، بعد ان حملته ونشرته الرياح على ذلك النمط . وبينما يقصد البعض بهذا تجمعات وغرشات الرمال السيافية والسائبة وخطوط الكثبان الاقليمية ، يضيف البعض ايضا مثل مرى بحر الرمال العظيم برمته (١) . الاستثناء الجزئى الوحيد هو كثبان الحافة الغربية لوادى النيل

(1) " Egyptian climate etc. ", p. 427.

بالصعيد حيث لا شك فى اجتماع الاصل النيلى الى جانب الاصل الصحراوى فى مصـــدر الرمال .

واذا كان قد قدر ان حفر منخفض القطارة قد ازال من المادة الارضية ما لا يقل عن ٢٠ الف كيلومتر مكعب ، فان المقدر ان جزءا فقط من مكعب هذا الحفر يكفى تماما كمصدر لكل رمال الصحراء الغربية المتحركة والسافية . هذا كميا . اما نوعيا فقد ثبت ايضـــا من ناحية التحليل المعـــدنى ان ذرات كثبان الصحراء الغربية مماثلة تماما لتركيب رواسب الميوسين التى حفر فيها المنخفض اصلا (١) . وليس مشـــكلة ان صخور الميوسين يســـودها الحجر الجيرى فى حين ان الرمال ـــ معدنيا ـــ من الكوارتز الذى يأتى اســـاسا من تفكك الحجر الرملى . ذلك لان صخور الميوسين تشتمل ايضا على نسبة من الحجر الرملى . ولنا ان نفترض ان معظم رمال الكثبان مســـتمدة فى الدرجة الاولى من ذلك القدر من الحجر الرملى فى تكاوين صخور القطارة . واخيرا ، فان غياب الكثبان الرملية كلية شمال القطـــارة نفسه ، ثم تناقص كثافتهـــا واحجامها جنوب المنخفض كلما ابتعدنا عنه ، جديرة بأن تؤكد صحة النظرية .

رمال الصحراء الغربية اذن هى ابنة منخفض القطـــارة ، خرجت من صلبه وحملتها امها الرياح الشمالية ، نكاد نقول كما خرج جســـم القمر من تجويف المحيط الهادى فى احدى النظريات على المستوى الكوكبى او كمـــا خرجت سلسلة كواكب المجموعة الشمسية من جسم الشمس على المستوى الفلكى . ولما كان تكوين منخفض القطارة يرجع الى ما بعد الميوسين ، فان بداية هذه الكثبان لا شك احدث ، والمرجح انها ترجـــع الى البلايستوسين على الاقـــل .

وعند هذه النقطة لن نخطىء حقيقة دالة ، وهى ان مصـــدر اشتقاق رمال صحرائنا ليس فقط ارضا منخفضـة لا مرتفعة كما فى كثير من الصحارى الحارة الاخرى ، وانما هى ايضـا تتقدم فى توزيعها صوب الجنوب من ارض منخفضـة الى ارض اكثر ارتفاعا بانتظام ، اى مصعدة ضد الانحدار ولا نقول ضد الجاذبية من كنتورات منخفضـة فى الشمال الى اخرى اعلى منسوبا فى الجنـــوب .

الآن ، ومع التسليم ابتداء بصحة النظرية العامة ، فثمة ملاحظـــة او اكثر تستدعى التساؤل . فاولا ، مفهوم جدا ان تكون الرياح الشمالية الغربية او حتى الشمالية السائدة هى التى حملت فتات القطارة ووزعته على صفحة

(1) R. Said, "New light etc.", p. 42.

الصحراء ، كما لا شك قد فعلت ، ولكن بحر الرمال العظيم يقع فى جسمه الاساسى الى الجنوب الغربى ، وليس الى الجنوب الشرقى ، من المنخفض. فكيف ولماذا ؟ ان خط طول ٥٢٧ شرقا يكاد يحدد نهاية المنخفض الغربية ونهاية بحر الرمال الشرقية ، اى انهما يقعان بالتقريب على التعارج en échelon . اخطر من ذلك ان البحر يستمر بعد ذلك عبر الحدود بليبيا مئات اخرى من الكيلومترات وذلك نحو الشمال الغربى اى فى عروض منخفض القطارة نفسه . وما يقال فى ذلك عن بحر الرمال العظيم يقال عن امتداده فى الجلف وشمال السودان ثم فى شمال غرب السودان .

أتنحرف الرياح هنا ، مثلما توحى كثبان الجلف الكبير فى اقصى الجنوب مثلا ، أو كما اقترح مرى بالفعل حيث افترض ان دورة الرياح فى العصور المناخية القديمة المختلفة التى تمت فيها العملية كان يسودها المحور الشمالى الشرقى لا الشمالى الغربى ؟ (١). أم ترى يكون لشكل منخفض القطارة ، كبوق أو قرن فتحته الضيقة فى الشمال والواسعة فى الجنوب ، اثر فى توجيه قذف فتاته نحو الجنوب الغربى هنا وعلى الرغم من توجيه الرياح نحو الجنوب الشرقى ؟

لا هذا ولا ذاك يبدو الراجح ، ولا هو بالمقنع تماما . ادنى الى المنطق ان يكون للبحر مصدر اشتقاق آخر الى الشمال الغربى منه ، لعله سرير كلنشو فى ليبيا جنوب هضبة برقة (؟) . انه أيضا ميوسينى جيرى كالقطارة ، واهم من ذلك صحراء رق وحصى ، اى بيئة تفريخ وتصدير طبيعية وجاهزة للرمال .

ثانيا ، اذا كانت خطوط الكثبان تظهر بانتظام جنوب كل منخفضات الصحراء بلا استثناء كذيل النجمة ، بينما قد تتقطع شمالها او بينها ، فلماذا لا تكون هذه الكثبان المحلية مستمدة مباشرة من حفر وفتات منخفضاتها الواقعة شمالها مباشرة تلك ، على الاقل جزئيا الى جانب مصدر القطارة ؟ لا شىء يمنع منطقيا — أليس كذلك ؟ — من ان تكون سائر المنخفضات ، الى جانب القطارة ولكن مثله ، مصدرا ثانويا محليا لبعض كثبان الصحراء ومسطحاتها الرملية .

بدليل نقطة اخرى هامة . اذا كانت الرياح هى التى حفرت المنخفضات جميعا ، فأين ذهبت مفتتات المنخفضات الجنوبية مثلا كالداخلة والخارجة ؟ بلا شك الى شمال السودان . بل انها لتبدو المصدر الوحيد المنطقى ، ولا نقول الحتمى ، لمجموعة بحار رمال صحراء المعمور الضئيلة الحجم .

(1) Op. cit. . p. 427.

فهذه من ناحية تقع الى الجنوب الشرقى منها مباشرة اى فى خط الرياح الشمالية الغربية نصا ، ومن ناحية أخرى ليس معقولا ان يكون القطارة على بعد ١٥٠٠ كم على الاقل هو المصدر . فلئن صحت هذه الفرضية ، وصحت كذلك نظرية سرير كلنشو ، لكانت صحراؤنا الغربية يصدر جنوبها رماله الى شمال السودان كما يستورد شمالها الرمال من شمال شرق ليبيا .

ايضا لئن صحت هذه التساؤلات والافتراضات وتلك ، ولا سبيل هنا طبعا الى الجزم النهائى بعد ، ولابد اولا من دراسة منيرالوجية مقارنة شاملة ، لكانت رمال صحرائنا الغربية بكل اشكالها ، سافية وسائبة ، ثابتة ومتحركة ، غطائية وخطية ، شركة مساهمة بين ثلاثية القطارة وكلنشو وسائر منخفضاتنا ، اكثر منها الاحتكار المطلق للاول وحده . فهل يثبت البحث ذلك فى المستقبل ؟

الرمال الزاحفة

اذا كانت عناصر الصحراء الرملية تتمحور بمحور الرياح السائدة ، فان العلاقة بينهما ليست مجرد علاقة توزيع وتوجيه ، وانما هى وراء نشأتها نحوية كما هى وراء تشكيلها ارسابا . الرمال والرياح طرفا معادلة لا حل لها وقطبان متجاذبان لا انفصال بينهما، والصحراء فعلا مملكة الرمال والرياح(١). والرياح التجارية الجافة هى اذن خير مثال تطبيقى للمقولة العامة الشهيرة من أن التجاريات هى صانعات الصحارى . من هنا أيضا قيل انه اذا كانت الرياح الشمالية هى « نعمة الوادى » فى مصر بما لها من تاثير ملطف منعش فى الصيف ، فانها « نقمة الصحراء » .

خذ العواصف الرملية الفجائية : تماما كارجال الجراد الصحراوية النكبائية ، سحابة هائلة سافية خانقة ، ليست مجرد اسفكسيا عارضة للحياة بكل اشكالها حتى النبات ، بل ايضا مقبرة جاهزة للقوافل (الهياكل العظمية للانسان والحيوان منظر مألوف بل تقليدى ينقط كل طرق القوافل)، بل وبالوعة متربصة للجيوش الضالة او الضليلة (جيش قمبيز الذى اختفى قرب الواحات البحرية أو الفرافرة ... الخ) .

كذلك تكفى قصة الكثبان وحدها لتؤكد الى أى حد تعد هذه الرياح لعنة الصحراء حقا . فليس أسوأ ما فى هذه الكثبان وجودها وحسب ، ولكن تحركها أيضا . فهى فى حركة دائمة وزحف مستمر دائب ، الكثبان تجاه الجنوب والرمال تجاه الشرق . انها أكبر وأخطر « زواحف » الصحراء

---

(١) البحيرى ، جغرافية الصحارى العربية ، ص ٥٨ .

الضارية كما قيل بحق – راجع التعبيرات الشائعة عن « الصحراء الزاحفة encroaching desert » « والرمال المتحركة shifting sands » ... الخ . ولئن كانت مناطق الصحراء الرملية ثابتة جغرافيا على المستوى الاقليمى العريض ، فان الكثبان المنفردة على أطرافها متحركة بشدة .

واذا كانت الكثبان الضخمة ، خاصة المشجرة ، تتوقف عند حجم معين عن الحركة تماما وتصبح ثابتة ، فان الكثبان الصغيرة الجرداء لا تكف عن الحركة . وكلما كان الكثيب اصغر حجما ، كان اكثر قدرة على الحركة وقابلية لها (١) . وفى منطقة الخارجة مثلا قدر بيدنل ان سرعة زحف الكثبان تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ مترا فى السنة . ومع ذلك فقد تغير الرمال اماكنها بين يوم وليلة .

الرمال اذن ، بالتعاون مع الرياح ، اداة تصحير كامنة كما هى فاعلة . من هنا كانت الخطر الدائم والداهم بصفة خاصة على الواحات التى تعيش فى حالة حرب ابدية ضد الرمل : آجام النخيل تطمر ، الآبار تردم وكذلك الترع والمساقى ، الحلات والقرى تهجر وتنتقل الى الجنوب اكثر فاكثر ... الخ . من هذا كله نفهم ، اخيرا ، سر « الواحات المفقودة lost oasis » التى يحفل بها تاريخ الصحراء والصحراء الغربية خاصة ، ابتداء من واحة زرزوره الاسطورية Zarzura الى واحتى اركنو والعوينات التى أعيد اكتشافهما فى الثلاثينات الماضية فقط .

واذا كان زحف الرمال نفسها هو الخطر الذى يهدد الواحات واطراف الوادى ، فان الغبار والعثير الخانق الذى تحمله العواصف الرملية هو الخطر الذى تصدره الى الوادى . اذ لما كانت الصحراء الرملية كجزء من الصحراء الغربية تقع غرب الوادى ، فان الرياح الشمالية الغربية السائدة تحمل عواصفها الرملية الى الوادى بحكم الموقع . وجزء من اضرار ومضايقات الخماسين مكتسب من رحلتها فوق الرمال الساخنة السافية . ولو قد كانت الصحراء الغربية صخرية فقط كالصحراء الشرقية ، او لو كانت الصحراوان الغربية والشرقية قد تبادلتا المواقع ، لكان تعرض وادى النيل للعواصف الرملية اقل بكثير . وضرر هذه العواصف الرملية الهوجاء على الصحة ، الصدر والعيون خاصة ، لا يقل عنه فى الزراعات ونظافة البيئة والتلوث ... الخ . وعلى الجملة ، فان الصحراء الغربية تكاد تصدر الى الوادى من الغبار والتراكوما اكثر مما تصدر من المحاصيل والانتاج .

من الناحية الاخرى ، مع ذلك ، فلعل هذه العواصف اذ تلقى بحمولتها

(1) Dury, p. 196 — 7.

من الرمال على الوادى ان تخفف نوعا من درجة طينية التربة الطمية اللزجة المتماسكة فى ربوعه ، خاصة قلبه الدلتاوى العميق . كذلك فلما كانت هذه العواصف لا تحمل ، لطول الرحلة ، من ذرات الرمال الناعمة الا أدقها واخفها، فلعلها أدنى الى جرثومة تربة الليس ، لولا جفاف جو الوادى . فلو قد كان هذا الجو رطبا مطيرا ، لعلقت هذه الذرات بقطرات المطر ، ولتحولت على ارض مصر الى نوع من هذه التربة الشهيرة على أطراف الصحارى . بل الواقع ان هناك بالفعل مؤشرات الى وجود تربة الليس فى اجزاء من شمال سيناء ، اقصى شمال شرق الساحل (١) ، وكذلك فى الواحات الخارجة حيث تكونت على الارجح نتيجة العصور المطيرة (٢) . وبالمثل ، فى الطبقات السفلى من الرواسب الطينية بقاع خليج الاسكندرية البحرى مؤشرات او آثار لويسية ، ترتبط لا شك كذلك بعصور سابقة للعصر الحديث وبظروف مناخية مختلفة .

صحراء واحات

اذا كانت الصحراء الغربية من اجف صحارى العالم ، فان الواحات العديدة المنتشرة داخل هذا الاطار القفر الموحش تاتى لتجعل منها واحدا من ابرز نماذج ذلك النوع من الصحارى المعروف بصحارى الواحات desert-cum-oasis ، اى نوع الصحارى التى تنقطها وتتبعثر فيها الواحات على مسافات شاسعة كالجزر فى البحر او كالشامات على وجه الارض . وعلى ذكر الشامات ، فلا سبيل هنا بالطبع الى المقارنة مع الشام حيث الاسم مشتق فعلا من انتثار الاراضى الزراعية والواحية تفصل بينها رمال الصحراء « كالشامات » على الوجه ولكن فى تعدد وتلاصق شديدين . وانما الادنى الى المقارنة صحراء الجزيرة العربية الشاسعة بواحاتها القليلة المتباعدة . وعلى مثل هذا المستوى فلعل صحراءنا الغربية هى النموذج المثالى الذى يقاس اليه ، ويكفى ان كلمة واحة ، فى العربية نفسها اولا ، ثم عنها فى كل اللغات الاوربية الهامة ، مشتقة من wet ، اصلها الفرعونى القديم هنا .

واذا كانت واحاتنا الخمس او الست المعروفة لا تمثل الا نحو نصف عدد المنخفضات الهامة بالصحراء الغربية ، فان هذا بالدقة هو ما يضع ايدينا على الفرق بين المنخفض والواحة . فكل الواحات منخفضات ، ولكن ليست كل المنخفضات واحات . وانما الواحة منخفض معمور ماهول مسكون،

(1) Birot; Dresch, p. 289.

(2) G. Caton — Thompson, Kharga oasis in prehistory, p. 10.

اما المنخفض فالأمر ما يظل بلا حياة وبلا عمران ولذا يظـــل مجرد منخفض :
الواحة ، باختصـــار ، منخفض حى ، والمنخفض منخفض فحسب ، منخفض ميت . للاولى ، يعنى ، جغرافيتها البشرية ، ولـــكن الثانى جغرافية طبيعية فقط .

ثم ما تتفاوت الواحات بعد هذا فى الاهمية والوزن ، ســـواء تاريخيا او مساحة او سكانا ، خاصة سكانا حيث قد تتراوح بين بضعة او عدة مئات وبين بضعة او عدة آلاف . كذلك ولنجد سيوة مثلا واحة التاريخ الاسطورى، « واحة آمون Ammonium » فى القديم ، بينما النطرون واحة الاديرة العتيقة. ثم هناك البحرية ، « الواح الصغير » عند القـــدماء ، او « واح البهنسا » نسبة الى مدينة راس الطريق الى الوادى ، تقابلها « الواحة الكبيرة » او الخارجة كبراها مساحة وامتدادا . ومن الناحية الاخرى فان الداخلة هى كبراها سكانا ، وعلى النقيض منها الفرافرة ، فهى صغراها سكانا (هـــل نقول مع بعض الساخرين « فرفور الواحات » ؟!) .

ثم ما تذبذب كذلك قـــدر الواحات وقدرها عبر التـــاريخ . والعصر الذهبى للواحات هو بلا شك العصر الفرعونى والرومانى ـــ راجـــع الآثار القديمة العديدة من معابد وهياكل وحصون ، وهى منتشرة بكثرة فى معظمها، ابتداء من معبد هيبيس Hibis وقبوات البجوات فى الخـــارجة الى معبـــد آمون جوبيتر فى سيوة ، فضـــلا عن شـــبكات الاقنية الرومانية الصناعية لواســـعة الامتداد المحفـــورة تحت الارض acqueducts فى بعضـــــها كالبحرية . . . الخ .

وفى اواخر الفرعونية ، اثناء فترات الفوضى والحروب فى جنوب مصر، حين كان طريق التجارة والمواصلات مع السودان يغـــدو خطرا غير آمن ، كايام الغزو الاشـــورى الذى احرق طيبه ، كان طـــريق الواحـــات ودرب الاربعين بديلا جاهزا لطريق الوادى . اما تحت البطالسة فيقال ان مساحة الارض الزراعية فى الواحات الخارجة وحدها بلغت مليون فدان ، بينما تحولت الواحات عموما فى عصر الشهداء تحت البيزنطية الى ملجا ومهجر لسكان الوادى هربا من الاضـــطهاد الدينى ، وكان هؤلاء اللاجئـــون هم الذين بنوا مدينة البجوات بكنائسها وصوامعها العديدة العجيبة فى الخارجة .

والمقول بعد هذا عادة ان الواحات اهملت ـــ للغرابة والدهشـــة ـــ فى العصر العربى ، عصر ابناء الصـــ ـراء ، الى ان تم الانهيـــار الكامل فى العصر التركى حين اصبحت الواحات معزولة مهملة كجزر المحيطات النائية . ومن الحقائق المثيرة ان الواحات فى كل مراحل اهمالها منذ الفرعونية وحتى العصر

الحديث تحت الانجليز وحتى الامس القريب — هذا وحده من علامات الاهمال والافول — كانت تستخدم دائما كمنفى للخطرين على الامن والخارجين على القانون الى جانب المعتقلين السياسيين ، اى « كليمان صحراوى » ، كأنما الواحات هى « سيبيريا مصر » حيث الصحراء نفسها هى « العالم الآخر » .

ومن الثابت بعد هذا ان عدد سكان الواحات كان اكبر مما هو عليه الآن بالقطع ، خاصة فى العصر الرومانى حين كانت تصدر القمح بوفرة وكما تشير بقايا المشروعات العمرانية . الواحات البحرية وحدها كان سكانها فى العصر الرومانى نحو ١٠٠ الف فى تقدير (١) . ولئن صح هذا الرقم ، فلربما جمعت الواحات فيما بينها نحو المليون . اما اكثر من ذلك ، كتلك التقديرات التى تذهب الى ٨ ملايين فى الخارجة والداخلة وحدهما ايام الفرس واليونان والرومان (٢) ، فتقع يقينا داخل دائرة المبالغة والخرافة غير العلمية .

مهما يكن ، فلا ريب ان الواحات كانت « مفيضا » أو « مضيفا » لفائض سكان الوادى ، بحيث كان تيار الهجرة يجرى من الوادى الى الواحات وليس العكس ، تستورد الرجال وتصدر الحبوب . وعلى الجملة ، فما من شك ان الواحات فى الماضى كانت تدخل باحكام ودقة فى دورة الوادى الدموية وظيفيا ، وتتكامل مع دائرته الكهربية اقتصاديا ، بعيدا عن العزلة او الانطواء المحلى أو الاكتفاء او الانكفاء الذاتى . لقد كان دور الواحات فى كيان مصر واقتصادها فى القديم شيئا اكبر من هامشى واكبر جدا مما نعرف اليوم .

فاليوم يروعنا بلا شك ضمور سكان الواحات رغم طفرة النمو الحديثه نسبيا فى السنوات الاخيرة . فى ١٩٤٧ مثلا كان مجموع الواحات اقل من ٥٠ الفا ، وهى اليوم اقل من ١٠٠ الف . معنى هذا ان كل الواحات فى تمتها الراهنة هى دون البحرية وحدها فى القديم ، وحتى دون سكان الساحل الشمالى من الصحراء الغربية نفسها (نحو ٦٠ الفا فى ١٩٤٧) ، وانها مما لا تكاد تعدل مدينة صغرى ولا نقول قرية كبرى فى وادى النيل .

والواقع ان الواحات فيما بينها اشبه سكانا باى حفنة عشوائية من قرى الوادى ، لا اكثر ولا اقل . بل ان بعضها ثابت عدد سكانه تماما على رقم معين لا يتجاوزه كما لو بقانون عرفى غير مكتوب ، لا شك لفقر الموارد

---

(1) Squyres; Bradley, p. 100.

(٢) عز الدين فراج ، تعمير الصحارى ، ص ٥ ، سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، القاهرة ، ص ٢٣٨ .

وجمودها . مثلا ، يقال ان فى واحة الفرافرة قانونا غير مكتــوب يقضى بالا يزيد عدد السكان عن ٨٠ ذكرا (٤) . (١) واحة القارة ، مثلا اقرب ، قارة أم الصغير ، توقف تعدادها على رقم ١٤٢ منذ اول القــرن العشرين حتى اليوم . ان الواحات للاسف ، وهذا هو الانتهاء الصــارم الصــادم الذى يفرض نفســـه علينا ، بقــدر ما هى حقيقة جغــرافية كبرى ، هى خرافة سكانية تقريبـــا .

المجمـــوع	٤٧ر٦٠٠	
الواحـــة	السكان ١٩٤٧	السكان ١٩٧٦
الخـــارجة	٢١ر٣٠٠	
الداخـــلة	١١ر١٠٠	
الفــرافرة		١٠٠٠
البحــــرية	٦ر٧٠٠	٣٠ر٠٠٠
النطـــرون	٤ر٧٠٠	
ســــــيوة	٣ر٨٠٠	٧٥٠٠

لا غرابة اذن ان يتسم نمو الواحات بالضمور والضآلة . حقا لاتناقص هناك ، بل ثمة تزايد ، لكنه بطىء ومحدود للغـــاية . ولا عجب كــذلك ان تتحول الواحات الى بيئة طاردة تلفظ ابناءها الى الوادى وتصدر من الرجال اكثر مما تستورد ، بينما يتجه السيويون حاليا الى ليبيا بحكم الموقع واغراء البترول . وهذا هو « الخروج الواحى oasis exodus » بكل ملامحه (٢) . واذا كان هذا الاتجــاه قد انعكس مؤخرا منذ بدات مشــاريع استصــلاح الصحراء والواحات ، فانه فى المرحلة الجنينية مايزال .

فمنذ ١٩٦٠ مثلا انشئت ١٢ قرية حديثة بالخارجة والداخلة لاستقبال المهجرين الجدد من كلا الوادى الجديد نفسه والقديم . وقد بلغ عــدد هؤلاء المهجرين ٢٣٤٢ اسرة ، تم تمليكها للاستزراع نحو ١٢ر٥٠٠ فدان مستصلحة بمتوسط ٥ افدنة لكل اسرة . من هذه الاسر ١٨١٢ من ســكان الصــحراء الغربية ، ٥٣٠ من سوهاج معظمهم من الخطرين سابقا . كذلك فقد عاد نحو ١٥ الفا من ابناء الواحات اليها من القاهرة واقاليم وادى النيل .

وعلى اية حال ، فمن المؤكد ان الواحات قد عادت لتلتحم بالوادى اكثر ، كما ان لها مستقبلا اكبر من اى وقت مضى . ان الواحات ، التى كانت منفى

(1) Semple, Influences, p. 504.

(2) H. Awad, "L'eau et la géographic humaine dans la zone aride", B.S.G.E. 1958, p. 205.

ومعتقلا أحيانا وضحية الوادى غالبا ، تتحول الآن بسرعة الى ضاحية كبرى وان تكن نائية للوادى او بالدقة الى ضواحى نائية لمدنه الكبرى .

فى هذا التحول المثير ، ستحدث تغيرات داخلية لا تقل اثارة فى الاقدار والاوزان والقيم النسبية للواحات المختلفة . فاذا كانت آفاق المستقبل الزراعى — امكانيات المياه الجوفية والنيلية واراضى الاستصلاح الزراعى والرعى — مشرقة فى الخارجة والداخلة تقليديا ، فقد اضيفت اليها الآن ثروة فوسفات ابو طرطور بمجمعها الصناعى مما سيثور مستقبلها تثويرا . بالمثل الواحات البحرية فى الشمال حيث اجتمعت امكانيات الزراعة والتعدين وبدا منجم الحديد ثورة محلية صغيرة .

لكن الانقلاب الفذ هو الفرافرة لا شك . فهذه الواحة القزمة ، « فرفور » الواحات سابقا كما رأينا ، تبشر بأن تقفز الى الصدارة بين الواحات جميعا . فقد اتضح من الابحاث الحديثة الاخيرة انها تنطوى على اكبر خزان جوفى بين واحاتنا من ناحية ، وانها تضم اكبر رقعة صالحة للزراعة بها على الاطلاق . فاذا اضفنا انها تتمتع باعدل مناخ واحى ، ثم الموقع المتوسط بين كوكبة الواحات ؛ ادركنا ما يمكن ان ينتظرها من مستقبل واعد ، حتى لقد رشحها البعض عاصمة للوادى الجديد (وذلك بغض النظر عن « حماقة » ترشيحها عاصمة لمصر الدولة !) .

كوكبة الواحات

النمط الجغرافى

للتوزيع الجغرافى للواحات فى مجموعها نمط جدير بالملاحظة . فبالنسبة الى خطوط الطول والعرض ، اولا ، يلاحظ ان المنخفضات الرئيسية الخمسة القطارة والبحرية والفرافرة والداخلة والخارجة تتوزع على هذا الترتيب بحيث يبدأ كل واحد منها او من اغلبها حيث ينتهى سابقه الى حد أو آخر ، وذلك سواء جنوبا مع خطوط العرض أو شرقا مع خطوط الطول . والنتيجة أن المنظومة فى مجملها تبدو سلمية الانتشار تقريبا أو متعرجة كالدرج zigzag . ليس بصرامة الطبع ، فهناك فواصل مسافية مختلفة بين الواحات المختلفة ، كما ان بعضها يبتعد قليلا أو كثيرا عن الخطة العريضة ، ولكن يظل الاتجاه العام ماثلا الى حد لافت .

فحيث ينتهى القطارة جنوبا ، تبدأ البحرية شمالا ، التى تبدأ ايضا فى الغرب حيث ينتهى القطارة فى الشرق باستبعاد لسان المغرة الضيق من جسم القطارة الاساسى . والفرافرة تبدأ شمالا حيث تنتهى البحرية جنوبا بالتقريب ، ولو انها تختلف بالنسبة الى خطوط الطول . على ان الداخلة تعود فتبدأ شمالا حيث تنتهى الفرافرة جنوبا ، والى حد ما غربا حيث تنتهى

الاخيرة شرقا . واخيرا تبدأ الخارجة شمالا حيث تنتهى الداخلة تقريبا ، وغربا حيث تنتهى الاخيرة شرقا .

وباعتبار نقطة ارتكاز كتلة الجسم الاساسى ، وباستثناء بعض الاطراف القصوى ، تكاد معظم الواحات تقريبا تقع كل على خط عرض معين بحيث تتراتب على التعاقب بلا انقطاع ، اى بفاصل درجة عرضية واحدة ، وبالتالى بفاصل مسافى متقارب الى حد بعيد يتراوح حول ± ٨٠ كم . وقد يقع أكثر من واحدة منها على خط عرض واحد مثل سيوة ـ الريان ، ومثل النطرون ـ المغرة ، والداخلة ـ الخارجة جزئيا . او قد تترامى واحدة منها على امتداد درجة عرضية كاملة كالخارجة او درجة ونصف كالقطارة ، لكن دون ان يكسر هذا من القاعدة او يخل بها .

وكما يتفق ، فان هذا ايضا يضع كل واحة على خط عرض واحد مع مدينة هامة فى الوادى ، مما يجعل ارتباط المواصلات بينهما ، الى جانب التبعية الادارية ، امرا منطقيا وطبيعيا . ولهذا نجد شبكة خطوط الطرق الصحراوية بين الوادى والواحات تتالف دائما وبلا استثناء من خطوط عرضية نصا تربط بين كل واحة ومدينتها المواجهة مستفيدة بقدر الامكان من الاودية الطبيعية الصخرية المتاحة ، تضاف اليها وتكملها مجموعة خطوط متشععة كتروس العجلة تخرج اساسا من اسيوط بحكم اهميتها وتوسطها متجهة الى اغلب تلك الواحات . وبذلك كانت اسيوط دائما ميناء صحراوية كبرى والمصب الاول لطرق الصحراء وخطوط القوافل . والجدول الآتى يلخص كل هذه العلاقات بصورة موجزة ومركزة .

الواحة	خط العرض	المدينة المواجهة	ملاحظات
النطرون	٣٠ر٥	الخطاطبة	بيرفيكتوريا يتوسط الطريق
القطارة	٣٠ر٥ ـ ٢٩	ــــــ	يترامى بين النطرون والريان ـ سيوة
الفيوم	٢٩ر٥	الواسطى	وصلة السكة الحديدية
الريان ـ سيوة	٢٩	بنى سويف	
البحرية	٢٨	المنيا	البهنسا وسمالوط نهايتا الخط الصحراوى
الفرافرة	٢٧	اسيوط	اسيوط ومنفلوط نهايتا الخط الصحراوى
الداخلة	٢٦	الاقصر	
الخارجة	٢٦ ـ ٢٥	الاقصر ، كوم امبو	استنا وادفو نهايتا الخط الصحراوى
كركر ـ دنقل	٢٤	اسوان (الشلال)	كركر يختطها مدار السرطان نصا

هذا بالطول ، أما بالعرض فان التوزيع الجغرافي لا يقل طرافة . فمعظم مجموعة الواحات الشرقية باستثناء أقصى طرفيها شمالا وجنوبا تقع الى الغرب من النيل بفاصل مسافي موحد تقريبا يبلغ نحو ± ١٥٠ كم ، أي نحو ضعف الفاصل الرأسي بين الواحات بعضها البعض . هذا يصدق ابتداء من الخارجة حتى البحرية ، وحتى القطارة يخضع لنفس القاعدة اذا اعتبرنا أقصى طرفه الشرقي . وبهذا التباعد الثابت ، ترسم هذه الواحات فيما بينها خطا يكاد يوازي النيل في انثناءاته وتعرجاته . غير أننا خارج هذا القطاع شمالا وجنوبا نجد الواحات تقترب بسرعة وبشدة من النهر حتى تلتحم به أو تكاد في نهايتيها كالفيوم ــ الريان تماما أو النطرون تقريبا في الشمال وكركر ودنقل الى حد آخر في الجنوب .

وبهذا الاقتراب والالتقاء يتحول خط الواحات الشرقية جميعا وعلى الجملة من خط متعرج مواز للنيل في وسطه ، الى قوس فسيح الانفراج ، مضلع ولكنه انسيابي بوضوح ، يرتكز على قاعدة النهر من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب . المثير أن هذا القوس ، المقعر بالنسبة للنيل ، يتقاطع تقريبا مع قوس آخر مماثل في الابعاد ولكنه مضاد في التوجيه والطبيعة هو آخر اقواس كثبان وخطوط الرمال في الصحراء الغربية ، غرد ابو محاريق . والواقع أن خطوط طرق الصحراء (أو القوافل ، سيان) التي تربط بين هذه الواحات بعضها البعض ترسم بالفعل هذا القوس بصورة معبرة كما هي مثيرة . ومن مجموع هذا القوس وشبكة طرق الواحات ــ الوادي يتألف هيكل شبكة طرق المواصلات الرئيسية في معظم الصحراء الغربية ككل .

شبكة الطرق

متوالية « الدروب » ــ « السكك » ــ « المدقات » الصحراوية المنسوجة فيما بين الواحات ، بالاضافة الى « نقوب » حوائط أو حافات الواحات التي توجهها في دخولها وخروجها ، هي التي تضع الهيكل العظمي لهذه الشبكة . وتاريخيا ، كانت هذه الشبكة طرق قوافل أساسا ، تتحرك عليها تجارة مرور بعيدة المدى جدا بين أقاليم سحيقة التباعد والتباين ، في الحقيقة تجارة عبور عابرة للقارة trans-continental بين السودان والبحر المتوسط وبين حوض النيل ومصر .

أما السلع التي تتعامل فيها فكانت حاصلات افريقيا المدارية التقليدية من ريش النعام وسن الفيل والعاج والذهب عدا الرقيق ، مقابل منسوجات ومصنوعات مصر والملح ... الخ . وقد تلقت هذه الطرق ضربتها القاضية منذ طريق الرأس ، ولكن بالأخص منذ القرن التاسع عشر . منذئذ تحولت

طرق القوافل التى تجارة محلية اكثر : درب الاربعين اصبح طريق الجمال ، ومحور الواحات مجرد طريق التمر .

ثم جاءت الخطوط الحديدية تغزو هذه الشبكة فى اطرافها من ناحية الوادى منذ وقت مبكر نسبيا فى اوائل القرن الحالى ولكن فى تعثر واضطراب نوعا . بدأت أولا من الجنوب بمواصلة الخارجة ، ثم من الشمال بخط الساحل ، ثم اخيرا جدا فى الوسط بخط الواحات البحرية . وعلى حين جاء الخطان الاولان وهما أول خطوط حديدية تغزو الصحراء الغربية على الاطلاق، جاء الخط الاخير احدثها على الاطلاق كذلك . غير ان خط الساحل عرف التمدد والتقلص والخلع واعادة المد بصورة مثيرة ، كما انه فى الوقت الذى تقرر فيه مد خط الوسط تم التخلى عن خط الجنوب ، ثم عاد فأعيد تشغيله مرة ثانية مع مشروع ابو طرطور .

على ان البديل الحقيقى لدروب الصحراء البدائية وطرق القوافل القديمة ليس القطار وانما طرق السيارات التى فرضت نفسها بالفعل على اهم قطاعاتها حتى الآن ، مثل طريق درب الاربعين الذى بدا رصفه لتحويله الى طريق سيارات شريانى . وهذه الطرق لا شك وارثتها جميعا يوما ما . وحينئذ تكون كل دروب الصحراء وطرق القوافل الرئيسية قد تحولت الى شبكة طرق سيارات .

نستطيع الآن ان نلخص خطة الشبكة العامة لمواصلات الصحراء فى هذه الخطوط العريضة . قوس محورى او محور قوسى يربط اساسا الخارجة — الداخلة — الفرافرة — البحرية ، ثم يتصل عند طرفيه بوادى النيل ، ثم من هذين الطرفين ايضا تخرج حزمتان تكميليتان شمالا نحو ساحل المتوسط وجنوبا الى السودان ، ثم اخيرا على جانبى المحور تخرج مجموعة من الطرق العرضية شرقا وغربا تربط الواحات بالوادى من ناحية وبعمق الصحراء الغربية من الناحية الاخرى .

فجنوبا يتصل المحور بالوادى بمواصلة نجع حمادى — الخارجة الحديدية الضيقة التى تبدا بالدقة عند بلدة القارة شمال نجع حمادى بنحو ١٤ كم والتى يبلغ طولها نحو ١٩٥ كم . وقد توقف العمل عليها منذ الستينات، وورثها طريق سيارات حديث هو طريق اسيوط — الخارجة (٢٢٠ كم) . غير أنها عادت الى العمل من جديد كقطاع من خط حديدى ابو طرطور — سفاجة . أما شمالا فيتصل المحور بالوادى بطريق صحراوى البحرية — الجيزة (القاهرة) ، مع شعبة الى الفيوم شرقا ورثها اخيرا خط حديدى وطريق سيارات البحرية — حلوان كجزء من مشروع استغلال حديد البحرية .

وهنا نلاحظ ان مركز تجمع وتجاذب الطرق التى تربط بين محور الواحات والوادى قد تحرك بانتظام من الجنوب عند نجع حمادى الى الشمال عند اسيوط ثم حلوان . ومع ذلك فان اكتشاف واستغلال فوسفات أبو طرطور قد اعاد الاهمية والحياة الى مواصلة الخارجة — نجع حمادى المهجورة ، وبذلك يعاد توزيع ثقل النقل على طول امتداد السلسلة بعدالة اكثر .

اما عن حزمتى النهايتين التكميليتين فكلتاهما ثلاثية . الشمالية تخرج من البحرية بشعبة الى الاسكندرية مرورا بوادى النطرون ، واخرى الى العلمين مرورا بالمغرة ، وثالثة تتخلل منخفض القطارة الى الساحل خلفه . اما الحزمة الجنوبية فتتجه الى غرب السودان . فمن الخارجة يخرج درب الاربعين التاريخى الشهير مارا بواحة سليمة ، ثم يلى الى الغرب منه درب الطرفاوى مارا ببير طرفاوى ، واخيرا ومن الداخلة يخرج طريق الى العوينات عبر الجلف الكبير . ويمكن ان نضيف الى هذه الثلاثية خطا منفصلا قرب النهر هو درب الجلابة (نسبة الى جلابة الرقيق) يبدأ من ادفو مرورا بواحتى كركر ودنقل ثم يعود الى النهر عند حلفا ليستمر الى السودان .

اخيرا ومن المحور الطولى الاساسى تخرج — على الطريق — مجموعة من الطرق العرضسية شرقا وغربا تربط الواحات بالوادى . فشرقا تنصب المجموعة الداخلية على دائرة اسيوط : البحرية — سمالوط ، البحرية — ديروط ، الفرافرة — القوصية ، الداخلة — منفلوط ، الخارجة — اسيوط ، والاخير هو قطاع ، القطاع الاخير ، من درب الاربعين . كذلك فلشدة استطالتها ، يخرج من الخارجة أيضا طريقان عرضيان الى الوادى جنوب ثنية قنا : جناح — اسنا ، المكس — ادفو .

اما مجموعة الطرق التى تخرج من المحور غربا فلعلها اقل « مفصلية » مع المحور القوسى واقل تركيبا فى دورته الدموية بعض الشىء ، كما تميل الى ان تتكامل فى دورة محلية متميزة نوعا ، لا سيما فى الشمال حيث تتميز هضبة الساحل الشمالى بشبكة اقليمية مستقلة نسبيا . اهم الخطوط فى الشمال طريق البحرية — سيوة الذى يحف باطراف القطارة الجنوبية ، كما تتفرع منه عدة شعب ثانوية تخترق المنخفض وتتجه الى الساحل الشمالى .

ولكن اهم منها حزمة الطرق التى تتشعع من نقطة النهاية نفسها وهى سيوة الى الساحل الشمالى . الاساس فى هذه الحزمة خطان على شكل رقم ٧ الى مطروح والسلوم ، ولكن عليهما تنسج مروحة كاملة من الخطوط الثانوية تترى من الحدود حتى العلمين ولا يقل عددها عن العشرة تقريبا . اما فى الجنوب فثمة طريق يخرج من الفرافرة يمر بمنخفض عين داله متجه

غربا حتى الحدود حيث ينثنى جنوبا نحو الجلف الكبير ، وهو عموما طريق ثانوى ، ويؤدى الى لكفرة فى جنوب ليبيا .

مورفولوجية الواحة

لننتقل الآن بعد النمط العام لتوزيع الواحات ووضعياتها وعلاقاتها الى النمط الخاص للواحة من الداخل ، الى مورفولوجية الواحة . الواحـــة فى المفهوم العام الدارج بقعة خصبة ومعمورة فى قلب الصحراء . غير أن الواحة بالاحرى وفى المفهوم العلمى منخفض كبير فى قلب هضبة صـــحراوية ، رقعة صغيرة جدا منه هى الخصبة حقا ، بينما الجزء الاكبر من مســـاحته محض صحراء جرداء . فالاصل فى الواحة انها ظـــاهرة تضـــاريسية ، بمثل ما أن الصحراء حولها ظاهرة مناخية . ان الواحة فى الصحراء وليست منها .

الاصح ، لذلك ، أن نقول ظاهرة تضاريسية ــ هيدرولوجية . فواحات الصحراء الغربية انما هى محصلة منخفضاتها الهائلة بالاضافة الى مياه طبقة خراساناتها النوبى السائدة . وهنا يتضح فضل المنخفضات الكبير ، فهى التى تقرب السطح من طبقة الصخور الحاملة للميـــاه الباطنية ، ولولاها لظلت هذه المياه حبيسة الباطن غائرة بلا فائدة . انها « مجسات » طبيعية لكنوز ومكنوز أعماق الباطن غير المرئية .

من الناحية الاخرى ، فلولا هذه الميـــاه الباطنية المذخورة المـــدخرة لما زادت تلك المنخفضات عن مجرد تجاويف جافة او احـــواض حائرة غائرة فى بطن الصحراء بلا فائدة ولا حيـــاة ، يعنى مجرد فراغ طبـــوغرافى فى فراغ مناخى او كمجموعة ضخمة من منخفضات قطارة اخرى . فقط بكلتا الناحيتين معا ، تتحول المنخفضات الميتة الى واحات حية . واصالة الواحة انما تكمن فى أنها تنتمى ــ نكاد نقول ، بالمعنى الطيب طبعا ــ الى « العالم السفلى » للصحراء : أعمق قيعانها ، واغور مياهها الجوفية .

ولان خصوبة الواحة تتوقف على وجود موارد المياه البـــاطنية ، فان الجزء الخصب من الواحة هو عادة اوطأ جزء من المنخفض . ولقد تنتشر حول الواحة بضع رقع متقطعة من مراعى الاعشاب الفقيرة الخشنة وخصلات او باقات الحشائش المنثورة tufts تتخللها الرمال على غرار « نبكات » صحارى المشرق والتى ترتبط أيضا بالمياه الجوفية وتقوم على رطوبة التربة الباطنية، مع الاستفادة كذلك من ظاهرة الندى الصحراوى الشهيرة . لكن هذا يقتصر غالبا على بعض الواحات الشمالية ، كما فى شرق الجارة وسيوة . والاغلب أن يكون التناقض حادا وفجائيا بين الواحة الحية والصحراء الميتة المحيطة ، تماما كما فى حالة وادى النيل .

وليست الواحة بعد ذلك مجرد منخفض أو تجويف مقعر بسيط في الصحراء ، وانما هي غالبا ، حتى في الواحات الصغيرة ، « منخفض من منخفضات » او « تجويف من تجاويف » ، أي مركب من عدد من المنخفضات أو التجاويف الداخلية الاصغر ، تفصل بينها الى حد او آخر حافات او رقبات داخلية col غليظة او دقيقة ، عالية أو واطئة ، مثلما يطوقها او يحف بها جميعا من الخارج حافة حادة أو كويستا عالية بدرجة او بأخرى من جانب واحد أو اكثر . ولهذا فنحن كثيرا ما نصعد ونهبط مرارا وتكرارا على أكثر من محور داخل حدود الواحة الواحدة . وداخلها أيضا قد نجد أودية محلية وتلالا او جبلايات موضعية ، آحادا أو أسرابا ، فضلا بالطبع عن البحيرات العديدة العذبة أو المالحة والسبخات والمناقع في القيعان ... الخ .

اقاليم الواحة

ورغم ان كنتور الواحة الخارجي لا يلتزم الشكل الدائري بالضرورة ، بل قد يكون ابعد شيء عنه احيانا ، فان النمط الحلقي concentric ، الذي يتتابع متدرجا من التعرية على الاطراف الى الارساب في القلب ، يكاد يسود مورفولوجية الواحة الطبيعية ولو بصورة مشوهة او محرفة او غير مكتملة . على ان النمط برمته من طبيعة الاشياء ، نظرا لطبيعة المنخفض كحوض trough او كصحن مقعر cuvette يتدرج سطحه في الانخفاض من المحيط الى المركز . ولهذا نستطيع عادة ان نتعرف على حلقات ثلاث على الاقل في تركيب ارض الواحة .

فالحلقة الخارجية هي بعينها الحافة الكويستا او الجرف الصخرى الحاد الذي يطوق منخفض الواحة كليا أو جزئيا. بجبهة ساقطة مهيلة تكاد تنقض ، يشرف الجرف على المنخفض ، تنقطه ثغرات النقوب التي تمثل مداخل ومخارج الواحة الحاكمة ، وتسننه وتخططه كالاسكالوب escalloped الاودية الشابة المتحدرة التي تزيده وعوره وتضرسا . (احيانا يحل محل هذه الحافة الصخرية على الجانب المقابل نطاق من الارساب والرواسب الرملية، فرشات أو كثبانا ، تتدرج الى أسطح رق نحو الخارج) .

الحلقة التالية تنتزعها وتبرزها التعرية من صلب وصميم الحلقة الخارجية . فالاودية الجافة ، لا سيما اذا تعامدت في خطوط شبكية عرضية واخرى طولية ، لا تلبث أن تقتطع من جدار المنخفض كتلا هضبية او تلية متخلفة residual منفصلة كليا او جزئيا ، اى اما كجزر جبلية كالمقدمات أو الاماميات outliers واما كاشباه جزر كالنتوءات أو البروزات outcrops ، تنتثر كالرشاش على مدى محيط الحافة التي لا تفتأ هي نفسها تتراجع نحو الخلف بالتآكل ، وبالتالي تتوسع نحو الخارج .

وبين حضيض الحافة المتراجعة هذه وهـذا المنثور الجبلى الطـالع . تتناوب المخاريط الفيضية والدالات المروحيـة المحلية التى تكونهـا رواسب الاودية fanglomerate مع ركامات الحجارة وصـخور الجـلاميد والكتل المتهدلة من الحافة scree . وقد تتلاحم هذه وتلك فى النهاية فى مسـطحات حصوية مدببة من الرق ، تتدرج احيانا بعد ذلك الى سفحيات صخرية مائلة pediments . واوضح ما تتجسم هذه الملامح والظاهرات تتجسم فى الواحات الجنوبية المرتفعة كالخارجة والداخلة .

الحلقة الثالثة والاخيرة تبدأ مع سيادة الارساب فى بطن المنخفض . فهنا تظهر الرواسب الطينية الدقيقة الذرات كمسطحات مديدة شبه رصيفة mud flats . ولان هذه الارسابات قليلة النفـاذية للغاية ، فان الامـلاح الشعرية تتركز فيها كلما هبط الكنتور نحو قلب المنخفض ، وقد يزداد تزهيرها الى ان تتكون عليها قشرة ملحية لامعة ناعمة او مشققة فتكون « السبخات » او « الملاحات » التى يتباين فيها بشدة سواد الطين وبيـاض الملح فيبـدو سطحها كثبج البحر او كزبد السـيل . ولقد تنضح هذه السبخات وتنز بمياه الرشح الجوفى كبرك أو « سياحات » أو كبحيرات مؤقتـة أو دائمة . وفى جميع الحالات فانها لا تصلح للنباتات حتى منها الملحية . وهـذه الظاهرات والخصائص ابرز ما تكون فى الواحات الشمالية المنخفضة خاصة سيوة .

تربة الواحات

اذا انتقلنا الى التربة ، فان تربة الواحات ، كتربة الصـحراء المحيطة وعلى عكس تربة وادى النيل ، تربة موضعية لا منقولة اشتقت اساسا من صخورها المحلية اسفلها . ولذا تسودها الترببات الجيرية ، ولكن اسـاسا الرملية التى تضاعف منها الرياح السافية المحدثة ، يضاف اليهما غالبا نسبة متواضعة من الطمى والصلصال . على أن هذه النسبة تتفاوت بشدة ، فهى لا ترتفع الا فى الخارجة والداخلة (٥٠ — ٧٠٪ احيانا) حيث يشبه الطمى ايضا فى طبيعته طمى النيل ، وتقل جدا فى الواحات الشمالية (١٠ — ١٥٪) بينما ترتفع نسبة الرمل اضعافا (+ ٥٠٪) . ومن هـذه الزاوية ، الطمى او الصلصـال ، تأتى تربة الواحات وسـطا بدرجة او باخـرى بين تربة الصحراء الصرفة وتربة وادى النيل ، مع الفارق الجسيم فى النسبة بالطبع .

على أن طمى الواحات لا يختلف عن الوادى فى النسبة وحدها ، ولكن فى الاصل ايضا . فالواحات ذات النسبة المذكورة من الطمى ، اى الخارجة والداخلة ، المصـدر فيها هو ارسـابات بحيرية من مخلفـات المـاضى البلايستوسينى ، مسطحة مستوية شديدة الانبساط احيانا . معنى هذا انها، كالمياه الجوفية اسفلها ، تكوينات « حفرية » . بالتالى فانها غير متجـددة.

ولا قابلة للتجديد ، ومن ثم أقل خصوبة . هذا فضلا عن تزايد نسبة الرمال فيها بالسفى المستمر . على ان هذا لا ينفى انها تربة جيدة ، وربما أيضا اقل تماسكا ولزوجة ، تصلح لكل المحاصيل الاساسية ما لم ينقصها الماء . بل ان بعضها ليفوق تربة وادى النيل نفسه خصوبة ، كما فى مناطق من الخارجة .

غير ان الاملاح هى القاسم المشترك الاعظم ، او الاسوأ ، بين كل انواع تربة الواحات ، وهى تزداد بشدة فى الواحات الشمالية مثل سيوة حيث تظهر تربة السولونشاك solonschack بل وقد تتحول التربة محليا بالفعل الى طبقة قشرية من الملح الصرف . ولعل الملح ، اكثر من الرمل ، هو لعنة تربة الواحات الحقيقية . وهذه حقيقة لا تنفصل عن ظروف البيئة الطبيعية العامة ، نقطتنا التالية .

بيئة الواحات (١)

لمورفولوجية الواحة اثرها المباشر ، صدى وانعكاسا ، انطباعا وانطباقا ، على بيئتها الحيوية . وعالم الواحة عالم غريب الطابع شديد الوقع على نفسية ابن الوادى عند الوهلة الاولى ، بحيث يبدو كبيئة جغرافية مختلفة تماما لها شخصية اقليمية متميزة . ومع ذلك فمن كثير من الزوايا تلوح له بيئة الواحة كبيئة الوادى مع درجة اكبر فقط من التطرف والعزلة والقارية . والواقع ان هناك جوانب شبه عديدة بين الطرفين اكثر من سطحية او جزئية احيانا رغم فارق المقياس والفارق الجذرى فى طبيعة مصدر المياه والحياة بين النهر الجارى والماء الباطنى .

فبقدر معين تكاد الواحة تبدو كالوادى الا انها تقوم على نهر راسى ؛ بينما الوادى مجازا واحة ترقد على نبع أفقى . والى حد معلوم تبدو الواحات كطلائع ومقدمات او بشائر متواضعة للوادى تنبىء به وتومىء اليه ممثلة حلقة او مرحلة انتقال بينه وبين الصحراء الصرف . وفى معنى ما ، أخيرا ، تتكوكب مجموعة الواحات حول الوادى الكبير الاب كأنها الاقمار التوابع حول شمس ممدودة او نهر مجرة . على الجملة ، وبالاختصار ، تبدو الواحات بالنسبة للوادى بمثابة منطقة حدية متدهورة الى الغرب ، اشبه الى حد ما بمنطقة النوبة فى الجنوب الا انها منفصلة جسميا معزولة تقليديا . انها بمثابة « الوادى فى الصحراء » ، او كان قد .

ومن الناحية الايكولوجية فان الواحة فى الصحراء ليست فى جوهرها

---

(١) جمال حمدان، انماط من البيئات، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٩٣—٩٧ .

الا عينا او بئرا تضخمت او تمددت اى تعددت ، وموارد المياه الباطنية ترقد من أسفلها كقاعدة الحياة والاساس ، أما تنبجس كينابيع او عيون طبيعية او تستدق بآبار ارتوازية عميقة . ومن هنا فان طبقة المياه الباطنية بالنسبة للواحات هى كالنيل بالنسبة الوادى ، بينما ان عيونها وآبارها هى كترعه وقنواته . فشبكة العيون والآبار هنا تعادل من الوجهة الجيوتكنية شبكة الرى فى الوادى ، وفن الآبار هنا منذ الفراعنة والرومان يصل الى درجة عالية من الكفاءة والكثافة .

هذه الكثافة مقروءة بسهولة فى ذلك العدد الضخم من الآبار والعيون القديمة التى تثقب أرض الواحات تثقيبا ، نحو ٤٠٠٠ ، وان لم يعد يعمل منها سوى ٨٠٠ تقريبا . فهذه الشبكة الكثيفة اذن تعادل فى الواحات شبكة الترع البالغة الكثافة فى الوادى ، مع الفارق فقط بين الراسى والافقى . بل يمكن القول ان آبار الاهالى الضحلة البدائية نوعا بالواحات — « بالدولاب » البلدى تحفر — هى بمثابة الرى الحوضى القديم فى الوادى ، بينما ان الآبار الميكانيكية الحديثة هى بمثابة التحول الى الرى الدائم بترعة « الصيفى » الكبرى . والواقع ان حفر بعض هذه الآبار العملاقة « بالبريمة » ، والذى لا يكاد يختلف عن حفر بئر بترول ، لا يكاد يقل مائيا عن شق ترعة رى صيفى . فمنها ما يصل الى عمق ١٠٠٠ متر ، ويتكلف أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، ويضخ من الماء ما يزيد تصرفه على ١٠,٠٠٠ متر مكعب يوميا .

الصحراء الغربية اذن ، صحراء الواحات بامتياز ، هى صحراء الينابيع والآبار بالضرورة . فهنا مثلا اكبر نسبة من الآبار فى مصر الصحراء . فمن نحو ١٣٥٦ من العيون المائية المعدنية والدافئة عدت فى مصر تقسم جميعا فى الصحراء نجد الاغلبية الساحقة فى الصحراء الغربية ، نحو ١٣١٠ بنسبة ٩٦٪ . وعلى راس واحاتها تاتى الداخلة (٤١٪) ، فالبحرية (٢٣٪) ، فالخارجة (١٣٪) ، فسيوة (٨٪) . اى ان الواحتين الاوليين تستأثران وحدهما بنحو ثلثى مجموع الصحراء الغربية او مصر جميعا .

المنطقة	عدد العيون	المنطقة	عدد العيون
الداخلة	٥٦٤	ام الصغير	١٥
البحرية	٣١٥	القطارة	٥
الخارجة	١٨٨	حلوان	٥
سيوة	١٠٦	الريان	٤
الفرافرة	٧٥	عين الصيرة	٣
الفيوم	٣٦	ابو السعود	٣
سيناء	٣٣	النطرون	٢
		خليج السويس الغربى	٢

الغريب المثير مع ذلك ان الماء هو مشكلة الواحات الاولى ، بل ويمكن القول بأن الماء لا الارض هو العامل المحدد للرقعة المزروعة مساحة كما هو موقعا . فاذا لم تكن الموارد الجوفية محدودة اصلا ، فقد تتركز فى محليات محدودة دون سائر الرقعة الصالحة للزراعة ، او قد تكون مشبعة برواسب او اكاسيد حديدية تفسد صلاحيتها . واذا لم يكن هذا او ذاك ، فان قدرة الاهالى الفنية متواضعة — دولاب الحفر البدائى — تقصر استغلالهم على الطبقة الاولى السطحية من الطبقات الحاملة للمياه ، فى حدود ٨٠ — ١٠٠ متر على الاكثر . والواقع انهم انما يعتمدون فى الاعم الاغلب على تجديد وأحياء الآبار الرومانية القديمة المطمورة اكثر مما يقتحمون آبارا جديدة بكرا .

حتى هذه يندر ان تغامر بعيدا او تبعد كثيرا عن الرقعة المزروعة فعلا وذلك بسبب قسوة الرحلة الى الحقل فى المناخ القارى المتطرف . واذا حدث أن ابتعدت فانها ادعى عادة الى خلق قرية جديدة بطريق الانشطار عن القرية الام . وعلى اية حال فان الاكثار من دق الآبار والعيون الجديدة يكون عادة على حساب القديمة التى سرعان ما ينخفض تدفقها بالمقابل . كذلك تفعل آبار المواضع المنخفضة — المفضلة لقربها من الطبقة الجوفية وسهولة الوصول اليها — بالنسبة الى آبار المواضع المرتفعة . ولكن الغريب بعد كل هذه العقبات والمعوقات هو اهمال صيانة الآبار ، فهى مكشوفة لما يتساقط فيها من أجسام غريبة ، ولا صنابير عليها بل تتدفق وتسيل ابدا وبددا (١) .

المشكلة الايكولوجية

بعد هذا فان الموقع الداخلى السحيق والجفاف المطلق وشدة انخفاض الرطوبة النسبية ، مع ضآلة المسطحات المائية المحلية ، كلها ترادف مباشرة القارية المتطرفة فى المناخ باكثر مما تعرف العروض المماثلة من الوادى . ولكن لان الواحات منخفضات صحنية مقعرة او غائرة ، فانها اشد حرارة ، حتى من هضبة الصحراء المحيطة ، ولو انها تتمتع بميزة الدفء فى الشتاء . ولان الحرارة أعلى ، فان البخر ايضا أعلى . وهذا يحتم ، زراعيا ، مقننات مائية للرى أعلى بكثير من معدلات الوادى ، ربما الى حد افراط الرى المزمن والمسرف .

من ثم فان الصرف أسوأ بكثير مما بالوادى مرتين . ذلك لان الواحة تصريف داخلى غير متصل بالبحر ، يحارب ضد الانحدار اقليميا ويحارب ضد الخصوبة والتربة محليا . والواقع أن الصرف ، لا اقل من الرمل ، مشكلة

---

(١) احمد ابو زيد ، « الانسان والبيئة فى الواحات الخارجة » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٨ ، ص ٦٥ — ٦٧ .

الواحة الخطيرة ، نكاد نقول موروثة فيزيوغرافيا أكثر مما هى مكتسبة زراعيا . تفسير ذلك أن قلب الواحة الاوطا هو مصرفها الطبيعى الاوحد ، وبالتالى ضحيتها الاولى : مستنقع آسن راكد غدق او اجاج أو مالح ، فى زحف وتوسع متقطع وغير متقطع . هذا عدا الجانب الصحى حيث تتوطن البعوضة وتستشرى الملاريا (مقابل الدودة والبلهارسيا فى الوادى) .

افراط الرى والبخر والحر مع تفريط الصرف يعنى على الفور تركز الاملاح فى المياه الباطنية باطراد وصعودها حثيثا الى سطح التربة بالجاذبية الشعرية الى أن تتكون قشرة ملحية رقيقة على السطح او اسفله مباشرة . من هنا فان زراعة الواحة ، أكثر من الوادى ، حرب مستمرة ضد الملح والاستملاح ، مثلما هى ضد الرمل والكثبان .

والذين يعرفون الواحات يرونها مرصعة بالعديد من دوائر وحلقات بيضاء ، واسعة الاقطار ، ترسمها الاملاح المتراكمة . دوائر الملح هذه تحدد انتقال الانسان وهجرة الزراعة والحقول من قطعة ارض بعد استملاحها الى قطعة اخرى طازجة ، وهكذا الى ما لا نهاية . انها اذ ترسم كل تاريخ انسان الواحة ، تلخص ايضا كل مشكلة الحياة بها .

وليس غريبا بعد هذا أن نجد ان اكثر انواع التربة شيوعا فى الواحة انما هى التربة الملحية من ناحية والرملية من الناحية الاخرى . والنتيجة الاقتصادية الحتمية هى فقدان المزيد من الارض للزراعة بانتظام واستشراء الاراضى البور والمهملة والفاسدة باطراد .

هذا هو الذى يفسد بالتأكيد ما نجده فى كل واحاتنا بلا استثناء ، وان بنسب متفاوتة، من شدة ضآلة الرقعة المزروعة فعلا بالنسبة للقابلة للزراعة، وانتشار الاراضى الفاسدة المهجورة فى نمط منثور متخلل متدخل فى كل تضاعيف الزراعة . آية ذلك ، كمجرد مؤشر ، أن مجموع كل الاراضى المزروعة فعلا فى جميع واحاتنا لا يعدو عدة عشرات من الآلاف من الافدنة ، بينما تقدر المساحة الصالحة للاستزراع والقابلة للاستصلاح بنحو ٣ ملايين فدان ، فى حين أن مساحة منخفضات الواحات الشاملة أو ما يسمى الوادى الجديد تجرى فى حدود ١٤ مليون فدان .

هكذا تجد زراعة الواحة نفسها محاصرة بين الرمال الزاحفة من الخارج والهابطة من أعلى وبين الاملاح المتمددة فى الداخل والصاعدة من اسفل ، الاولى تطاردها نزولا الى القاع والثانى تطردها مركزيا الى الاطراف ، وبينهما تزداد هى تقلصا وانكماشا حتى تتعلق فى النهاية على شفا برزخ حرج وسطى الموقع من علوات أو عليات ضيقة تعتصم بها حيث لا عاصم تقريبا .

المؤسف انه بينما تنكمش رقعة الزراعة افقيا ، تهبط ايضا طبقة المياه الباطنية وتزداد ابتعادا راسيا ، وذلك نتيجة الافراط فى دق الآبار واستنزاف الطبقة الحاملة مما يحتم التعمق الى طبقة ادنى وابعد غورا . فى الخارجة مثلا كان الفرس والرومان يحفرون الآبار على عمق لا يتجاوز ٤٠ مترا ، اما فى القرن الاخير فقد وصل الاهالى بالحفر الى ٢٠٠ متر احيانا ، بينما جاءت آبار الاستصلاح الحديثة فتعمقت الى اضعاف ذلك . ان الرقعة المزروعة من الواحات محكوم عليها تقليديا بالضمور التدريجى ، بمثل ما أن التدهور حتمى فى نوعية الانتاج — ما لم يتدخل الاستصلاح والمحافظة بانتظام فى الحالين .

زراعة الواحات

فى ظل هذه الظروف الايكولوجية ، تكتسب زراعة الواحات عدة خصائص متميزة . فرغم انها زراعة كثيفة تماما مستقرة اصلا ، الا انها نتيجة لاستنزاف التربة والاستملاح المطرد وغزو الرمل تكاد تتحول عمليا الى نوع خاص من الزراعة المتنقلة او المهاجرة ، كما انها تصبح رقعية متقطعة مبعثرة. وهذا ما يفرقها عن زراعة الوادى العريقة الثابتة الجذور . كذلك فرغم أنها زراعة رى كما فى الوادى ، الا انه رى آبار ، اما بالراحة او بالرفع ، ومن آلاته « الخطارة » وهى الشادوف فى الوادى ، والقنوات اما مكشوفة أو مغطاة على شكل فجارات او اقنية . اضف ايضا أن الارض غير مستوية ، وهذه مشكلة للرى والصرف معا ، تستدعى عمليات تسوية مستمرة وريا كنتوريا احيانا وصرفا راسيا احيانا .

ثم ان الماء هنا ، لا الارض ، هو سيد الموقف ، عكس الوادى ، لانه العامل السيد والمسيطر والمحدد معا . فالاقتصاد الواحى اقتصاد ماء قبل أن يكون اقتصاد ارض . فالماء فى الواحة سلعة تباع وتقرض وترهن مستقلة عن الارض ، بل واحيانا اداة نقد « سائل » (جدا !) للمعاملات والمبادلات والمقايضات ، بينما عقود الملكية والبيوع والمزارعة هى عقود رى (١) . وهناك تشريع باكمله صارم ودقيق ينظم حقوق الماء وتوزيعه . وبديهى بعد ذلك ان يكون الماء مدار ومناط السلطة فى المجتمع ومقياس الهيئة الاجتماعية عموما . فالملكية والثروة والميراث تقدر بالآبار وكيل الماء وقيراط الماء ، لا بالطين والفدان وقيراط الارض . فلا احد يعرف أو يعترف بملكية الارض ، بل لا احد يعرف حدود ارضه أين بالدقة تبدأ او تنتهى .

والزراعة ، فيما عدا تجارة القوافل التى اضمحلت كثيرا فى العصر الحديث ، هى ابتداء نمط الحياة الاساسى والحرفة الرئيسية ، تماما كما فى

(1) H. Awad, "L'eau et la géog. humaine etc.", p. 202.

الوادى . فلا مكان هنا للرعى ايضا ، فهو منفى من جغرافية الواحة حيث تحيط بها الصحراء القاحلة بحدة ودون تدرج أو استبس ، تماما مثلما فى الوادى . والقليل المتاح من الرعى يعتمد على المرعى الصناعى اى المزروع ، البرسيم الذى يدخل فى الدورة الزراعية على غرار الوادى . ولهذا فان التنظيم الاجتماعى هنا ليس قبليا على الاطلاق ، فلا قبائل فى الواحات ، على عكس الصحراء أو شبه الصحراء .

وفى الزراعة ، لا تكاد المحاصيل الرئيسية تختلف ايضا عما بالوادى : حبوب وبقول وبرسيم ثم فواكه وخضروات وحتى بعض القطن أحيانا . الحبوب تقليدية : قمح وذرة وشعير وارز ، مع ارتفاع نسبة الشعير كثيرا عن المألوف فى الوادى بفضل تحمله للملوحة والجفاف ، ثم تزايد الارز كمحصول استصلاح للتربة وغسيل للملوحة . الفواكه اشجار متوسطية بكافة انواعها، خاصة الزيتون ، بالاضافة طبعا الى النخيل ، « غابة الصحراء » ، الذى يعد بحق « مظلة الواحة » التى تقى المحاصيل من الشمس النارية والبخر الشديد ، مثلما يعتبر حواجز تكسير للرياح ومصدات للرمال . ولهذا تنطق آجام النخيل حول الواحة كالنطاق المحيط ، مثلما تبرز من خلال حقول التحم وفى تضاعيف المزروعات . ومن هذا كله تبدو زراعة الواحة اقرب الى الزراعة البينية المحملة interculture (١) .

رغم هذا التنوع فان البلح يعد محور الاقتصاد الزراعى الواحى ، فهو فى الواحة كالقطن فى الوادى ، بل ان موسم الزواج فى الاولى هو موسم البلح مثلما هو فى الثانى موسم القطن . ولا تكفى الواحة نفسها فى الغذاء الا بالكاد عادة ، وربما تحتم استكمال الاستهلاك من الحبوب بالاستيراد من الوادى .ولهذا فبدل ان تصدر الواحات المحاصيل الغذائية الى الوادى وتستورد منه الرجال ، فانها ماتزال فى الاعم الاغلب تصدر اليه السكان وتستورد التموين . لكن هناك غالبا فائضا من الفواكه وفيضا من التمر يصدر بالمقابل الى الوادى . وليس من شك مع ذلك ان امام زراعة الواحات آفاقا رحبة للتطور والتوسع ، لا سيما مع انتخاب المحاصيل الملائمة بيئيا .

وفى راى البعض ان انسب المحاصيل للواحات انما هى اشجار الفواكه الثمينة المعتدلة والمدارية على السواء ، لانها يمكن أن تحل مشكلة الرى بالغمر بواسطة الرى بالتنقيط ، كما انها اقرب بطبيعتها الجذرية الى الوصول الى المياه الجوفية والاعتماد عليها مباشرة ؛ عدا انها قابلة للتنوع

---

(١) حمدان ، انماط من البيئات ، ص ٩٤ — ٩٥ .

الشديد بحسب خطوط العرض ، مجزية العائد وقابلة للتصدير والنقل البعيد المدى ودون عطب (١) . ولئن كانت المسافة والبعد مشكلة اقتصادية فعلا ، فلعل للعزلة والانفصال مزاياها المتمثلة فى ان الواحات وسط ايكولوجى مستقل ومركب باثوجينى مختلف يخلو من امراض الوادى وآفاته المتوطنة ومعزول نوعا عن الاوبئة الوافدة .

ولكن للواحة مع ذلك مشاكلها الايكولوجية والباثوجينية الخاصة . فالرياح المنطلقة فى فراغ الصحراء اللانهائى سريعة قوية عنيفة غالبا ، بنسبة ٩ ايام من كل ١٠ « وطيابا » ـ كما تسمى ـ يوما واحدا فقط كما يذكر بيدنل عن الخارجة . وهذه الرياح العاصفة اذا لم « تفرط » الحبوب على اعوادها فى الحقول وتحتم بذلك اعادة البذر اكثر من مرة ، فانها بحرارتها الصيفية يمكن ان « تسلق » المحاصيل القائمة ، والا فانها تفعل ذلك كله واكثر منه بحمولتها من الرمال السافية . والحشرات الطفيلية ايضا من اخطر اعداء الواحة الطبيعيين : ارجال الجراد الصحراوى الوبائية ، طفيليات المن المتوطنة ، ثم جيوش النمل الابيض او الارضة الخفية التى يوفر النخيل لها بيئتها المفضلة من الاخشاب تنخرها حتى تتهاوى كأنها اعجاز نخل خاوية (٢) .

امكانيات الواحات اذن مشجعة ، ولكن لا ينبغى مع ذلك المبالغة فيها كما حدث . فالمشكلة المحورية ستظل قبل الاستصلاح والتعمير وبعده هى الماء . ولقد قدرت الرقعة الصالحة للاستصلاح والاستزراع فى الوادى الجديد بنحو ٣ ملايين فدان . وقيل ان الخزان المائى الجوفى اكثر من كاف . ولكن الآبار الجديدة العميقة التى دقت لم يلبث معدل تدفقها ان هبط سنة بعد اخرى حتى النصف . فالراجح ان الرصيد المائى ثابت معطى ، ينقص بقدر ما تسحب منه . (أيكون تناقص سكان الواحات عبر التاريخ عما كان عليه فى القديم نتيجة للتناقص المطرد فى خزان الماء ؟)

جزر الصحراء

العزلة الجغرافية والحضارية ، او الفيزيقية والنفسية ، هى بصمة ووصمة الواحة فى آن واحد . وتزداد هذه العزلة كلما بعدت عن وادى النيل ـ او « الريف » كما يسميه الواحيون . والفاصل الصحراوى العازل ، اكثر من المسافة البحتة احيانا ، هو العامل الفيصل ـ الخارجة مثلا اقرب الى

(1) A. M. Migahid; Shafei Ali; A. A. Abdel Rahman; M. A. Hammouda, "An ecological study of Kharga & Dakhla oases", B.S.G.E., 1960, p. 297 — 8, 307 — 8.

(٢) ابو زيد ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .

الوادى من القاهرة الى الاسكندرية كما يذكرنا أبو زيد (١) ، وسيوة اقرب الى الاسكندرية من الاسكندرية الى اسوان كما يمكن أن نضيف .

من هذه العزلة ينبع التخلف الحضارى ، حيث لا تتسرب التجديدات والتطورات الحديثة من الوادى الا بمشقة ومتأخرة جدا ، وهناك تخضرم طويلا بينما تكون قد هجرت او أصبحت بالية فى الوادى . ولهذا كثيرا مانجد الانماط الحضارية والحياتية العتيقة التى عفى عليها التطور او انقرضت فى الوادى مازالت معششة فى الواحات ، كأنها متحف جغرافى — تاريخى حى لحياة وادى النيل منذ عقود وربما أجيال . والواحات بهذا المعنى تعد بمثابة الهوامش المتخلفة للمنطقة الحضارية التى قلبها الوادى .

نتائج العزلة

ان شئت بعض الامثلة — الادلة ، ففى الزراعة ، ابتــداء ، مازالت الاساليب البدائية العتيقة هى السائدة ، وبعضها يكاد يذكر بالمصريين القدماء . فالفأس والمنجل هما الادوات الاساسية ، بينما لا يعرف المحراث الا القلة ، وتحل محله « الطورية » فى سيوة . والحيوان ، الذى يختفى منه الجاموس تقريبا ، يحل محل النورج فى الدراس . والارز يزرع بذرا ، اما الشتل فمجهول تماما . والفخار ، الذى يغلب على معظم اوانيهم المنزلية ، لا يعرف الطــلاء او الخزف .

بالمثل فى صناعة غزل ونسج الصوف تستخدم أدوات واساليب بدائية مما كان يستخدمه الفراعنة (٢) . والصناعات المحلية يدوية او بدوية كلها ، تعتمد على ابسط الطرق البدائية ، ابتداء من حفـر الآبار (الدولاب) الى عصر الزيتون (الحجر) الى تجفيف البلح والفواكه (المناشر) .

كذلك الامر فى جوانب الحضــارة اللامادية والاجتمــاعية . فمن تفشى الخرافات والخزعبلات والسحر والشعوذة والتمائم وكذلك الدروشة والفنون الشعبية الساذجة الى تقاليد زواج الخطف والمبالغة فى احتفالات الزواج الى الوشم والخزام وعادة عزل الارملة المنبوذة بعض الوقت (الغولة) . . . الخ . وخلف كل هذا التخلف تكمن العزلة بلا ريب .

من العزلة ايضا ينبع انطواء الكفاية اقتصــاديا وبشريا . فالتبــادل التجارى الخارجى عند حده الادنى ، والمجتمــع مغلق على نفســه بيولوجيا

---

(١) ص ٧٤ .

(٢) عز الدين فراج ، ص ٧٩ — ٩٢ ، ٩٨ — ٩٩ ، ١٠٢ .

يتزاوج داخليا ، بحيث قد تعد الواحة برمتها وحـدة زواج اقارب ، بل ان بعض قرى الواحة قد تكون احيانا بمثابة وحدة قرابية قائمة بذاتها . على ان تحسن المواصلات مع الوادى حديثا ، والتحام الواحات به أكثر ، مع زيادة هجرة الواحيين اليه ، بدأت تخفف من هذه العزلة وآثارها الاجتمـاعية فأخذت الانماط القديمة تتحلل بالتدريج : العائلة الضيقة تحل محل الواسعة (البدنة) ، الملكية الفردية للارض والماء تظهر بجانب الملـكية الجمـاعية ، النقود تزيغ التقايض ... الخ (١) . ان نمط الواحة التقليـدية يقترب اكثر واكثر من نمط الواحة العظمى الام ـ الوادى .

آفة الواحة عمرانيا ، بعد العزلة الصـارمة وما يستتبعها من التخلف القاسي ، هى غارات البدو النـاهبة التى تنقض كالسـيول المباغتة او تحط كأرجال الجراد المنتشر . وتاريخ الواحات ، لا سيما منها المتطرف الموقع ، معلم بهذه الغزوات او « الغزيات razzias » ، المتسللة عادة من الصحراء الليبية غربا وربما من القبـائل الزنجية السـافانية جنوبا . حتى « واحات الوادى » نفسها كالفيوم والنطرون لم تنج من هذا الخطر . وفى غيبة او بعد السلطة المركزية القوية ، ربما فرض البدو الغزاة نفـوذهم على الواحة : الجزية ، « الخوة » ، العبودية ، او تبعية الموالى ... الخ .

فى وجه هذه الاخطار يلعب عامل الحماية والدفاع دورا هاما فى حيـاة الواحة : الحلات نووية مجمعة ، الواحة كلها او حلاتها قد تسـور او تغلق طرقها ودروبها الضيقة المعتمة بالبوابات الداخلية ليلا ، كمـا تبدو المبـانى كالقلاع أو الحصون فى معمارها وذلك بجدرانها السميكة الغليظة وفتحاتهـا القليلة وابوابها الخفيضة وسطوحها المقببة أحيانا ـ راجع تسمية « قصر » الشـائعة مثل قصر البـاويطى وقصر الـداخلة وقصر الفـرافرة وقصر باريس ... الخ .

واكبر الواحات لا تزيد عادة عن عدة قرى وحلات او « حطيات » (جمع حطية وهى عكس علية) موزعـة اما بين قلبها وقاعهـا بحسب الكنتـور (كالحطية التحتانية والفوقانية مثلا فى الواحات البحرية) او على سـفوحها وحافاتها توفيرا للرقعة الزراعية المحدودة . وعامل اقتصاد المكان هو ايضا الذى يفسر شدة تكدس مبانى القرية وقلة الطرق وضيقها والتواءها بصورة لافتة للغاية . والغالب ان تتبـاعد قرى الواحة وحلاتها عن بعضـها البعض تباعدا شديدا ، احيانا عشرات الكيلومترات كما فى الخارجة خاصة . واذا لم يكن السبب فى ذلك هو تقطع الرقعة الصالحة للزراعة بطبيعتهـا الى جيوب

---

(١) أبو زيد ، ص ٧٥ ـ ٨٠ .

متباعدة ، فان تزايد الارض البور المطرد يؤدي الى النتيجة نفسـها . كذلك فان شكل الواحة يتكيف بقوة بنوع موارد المياه : فالآبار السطحية تؤدى الى حدائق وحقول مبعثرة متباعدة بمئات الامتار احيانا ولذا تكون حدود الواحة غير منتظمة ، بينما يؤدى استعمال الآبار الارتوازية الى تركيب ملموم اكثر (١) .

النتيجة النهائية ان تتضاعف العزلة الجغرافية العامة بعزلة محلية خاصة ، وتصبح كل قرية اشبه وحدها بواحة منفصلة داخل الواحة (٢) . وبالتالى فان الواحة ككل ، مثلما هى منخفض من منخفضات مورفولوجيا ، تصبح « واحة من واحات » عمرانيا . واللافت ان هذا التخلخل العمرانى فى جسم الواحة ككل يتناقض بشدة مع التكاثف والتكدس الضاغط فى مبانى كل قريه على حدة .

والقرية الواحية فى مورفولوجيتها العامة تبدى اوجه شبه دالة مع قرى وادى النيل . فلأن الارتباط بالآبار والينابيع اساسى فى توقيعها ، فانها تعد من « حلات النقط الرطبة wet point settlements » . ولأن مساكنها تتقارب وتتجمع للحماية والامن ، فانها من الحلات النووية المجمعة nucleated . واخيرا ، فان هذه القرى عادة مفلطحة تتألف من طابق واحد فقط . وعموما فان اى واحة تبدو كأى مجموعة من قرى الوادى شكلا وبناء (اللبن) وطريقة حياة .

على أن قرى الواحة من الناحية الاخرى تكاد تمثل حلات مغمورة او مغروسة فى الارض ، ولا نقول تحت الارض ، لانها دائما مسقوفة الشوارع الضيقة طلبا للظل والرطب تحت شمس الصحراء القاسية . بل ان بعضها محفور بالفعل — كسكان الكهوف troglodytes — فى باطن الارض . وعلى عكس الشوارع الضيقة ، مقاييس المساكن رحبة سخية للغاية ، ورغم الطابق الواحد فالسقف عال شديد الارتفاع ، بينما الجدران بالغة السمك — تماما كما فى نجوع النوبة القديمة . وكل ذلك ليوفر عازلا حراريا فعالا ويحقق مناخا مجهريا متبيئا .

مشكلة العمران

مشكلة الواحة العمرانية الحقيقية ليست ، مع ذلك ، الحرارة ، وانما الرمل والسيل . الاول كالمرض المزمن أو المتوطن ، مقيم ولكنه بطىء ، والثانى

(1) Lars Eldblom, "Notes on problems of irrigation in three Libyan oases", Ekistics, April 1967, p. 201.

(٢) ابو زيد ، ص ٧٥ .

كالمرض الحاد او الوباء ، فجائى ولكنه نكبائى . واذا كان الاول أمرا طبيعيا، فان الثانى يبدو غريبا وغير منطقى فى بيئة الجفاف الصحراوى المطلق هذه . لكن خطر السيول واقع ليس له دافع ، يضاعف منه هذا الجفاف بعينه لانه يجعل البناء أصلا غير معد لمقاومة الرطوبة . فحلات الواحات جميعا معرضة لخطر السيول الداهمة التى ، على ندرتها نسبيا ، تتقنل فى الاودية والمسارب العديدة التى تشرشر حواف المنخفض ، وامامها تذوب مبانيها الطفلية وبيوتها الطينية الهشة او تكاد . ولهذا لا يمقت الواحيون بعد الرمال السافية فى الطبيعة والبدو الناهبة فى الحياة سوى السيول والامطار .

أما الرمال ، بانواعها السافية والطائرة والزاحفة ، فهى الخطر الاكبر، قل الخطر الاصفر . والغريب ان خطر الرمال ليس الارساب وحده كما نظن عادة وان كان الاكبر بالتأكيد ، فهناك خطر التعرية ايضا . واذا كان الارساب يؤدى احيانا الى اثراء بل خلق التربة فى بعض الحالات المحدودة ، كما فى رقع من الساحل الشمالى كمطروح حيث نقل اليها تربة جيدة من تعرية الجبل الاخضر ببرقه ، فان خطر التعرية أشد ضررا خارج كل مقارنة .

فالرياح ، مسلحة بذرات الرمال ، تعمل ببطء على تآكل وازالة التربة الزراعية فى الواحات وبالتالى تناقص سمكها وخفض مستواها . والمقدر أن هذه العملية هى المسئولة عن اختفاء ما سمكه ٥٥ مترا من تربة الواحات الخارجة منذ العصر الرومانى ، حملتها الرياح وقذفت بها جنوبا على سهول شمال السودان . والعملية مستمرة بمعدل نحو بوصة كل سنة ، ويخشى أن يتآكل معها متر كامل من سطح تربة الواحات خلال نصف القرن القادم . والحل الوحيد هو التشجير الكثيف على اوسع نطاق حول الواحات .

على أن خطر التربة الطائرة هذا يتضاءل كثيرا بجانب خطر الرمال الوافدة . زوابع الرمال الثائرة قد تحط طبقة من ذرات الغبار والعثير الدقيق على وجه الواحة جميعا : الحقول ، سطوح المساكن ، الطرق ، وقد تردم فوهات الآبار ومسطحات القنوات والترع حتى تغص بالرمل فبالماء فتفشل وتشل ، كما تصفع الجدران وتعصف بها فاذا هى عصف مأكول الى ان تتقوض . من هنا جميعا قباب بعض المبانى ، والحوائط — المصدات التى تعلو البعض الآخر ، وكذلك تسقيف الشوارع وتقبية فتحات الآبار وتقوية جدران البيوت المغلظة المنخفضة الابواب الخالية ايضا من النوافذ ، فضلا عن احاطة القرية بخطوط النخيل من جميع الجهات الا الجنوب ... الخ . الغريب ، مع ذلك ، ان الرياح احيانا تصلح بعض ما افسدته ، اذ قد تحمل الرمال التى القت بها فوق الخصب او العمار لتكشفها او تطهرها من جديد ، غير ان هذا هو الاستثناء النادر .

لكنها هي الكثبان الزاحفة التي تهدد وحدها بان تطمر المباني الكاملة ، ان لم تدفن الحلة كلها حقا على المدى الطويل . فهي تزحف حتى تعترضها الكتلة المبنية فتتراكم خلفها ثم تتعالى حتى تنهال عليها فتطمرها . ان الحلة الواحية تعيش معلقة على حد سيف الكثيب . هنا يكتسب العمران الواحي ، تماما كزراعة الواحات ، صفة متناقضة فريدة ، فاذا هو « استقرار مترحل » ان صح التعبير ، واذا الحلات هي « رحل الواحات » ، والقرى — كالحقول — مهاجرة متنقلة .

وهي هجرة مزدوجة ، افقية وراسية . ففي وجه تكدس وتعالي الرمال في ظهر الحلة وانطمار دورها ، تترك طابقها الوحيد لتبني آخر فوقه ، وهكذا عبر الاجيال مثنى وثلاث ورباع ، حتى تبدو الحلة في النهاية من حلات الاكوام او قمم التلال . hill-top settlements ، تماما كما كانت تفعل قرى وادي النيل في وجه الفيضانات العالية وارتفاع قاع النهر برواسب الطمي . هذا راسيا .

اما افقيا ، فلما كان زحف الرمال من الشمال الى الجنوب ، فان مساكن القرية الشمالية تهجر ليبنى غيرها في اقصى الجنوب ، وهكذا تستطيل القرية بشدة أولا لتكتسب نمط الحلات الشريطية المتطاولة shoe-string settlements ، اشبه شيء هذه المرة بنجوع النوبة الخطية . وباستمرار العملية تجد القرية نفسها وقد انتقلت جسميا تماما وغيرت موضعها كلية . لقد اكتملت المعادلة : غرود زاحفة : قرى مهاجرة . ان الاستقرار الواحي جميعا ، العمراني كالزراعي ، يدور داخل دائرة الواحة في حلقة مفرغة .

كمجرد نموذج حي معاصر ومعاش لهذه الظاهرة — المشكلة ، خذ الخارجة . كل سنة تغلق الكثبان الزاحفة عدة طرق رئيسية بينها وبين الداخلة والوادي ، كما تقطع وسائل الاتصال المباشر مع المناطق النائية في باريس وغرب الموهوب وابو منقار . وكل حين تخرج الحملات الميكانيكية لكسح وتطهير الكثبان الرملية التي تظهر في يوم وليلة على الطريق الاسفلتي الشرياني الجديد الى اسيوط . اما القرى فرغم مصدات الرياح تغلبت العواصف والرياح العنيفة على ٥ خطوط منها لتصدع وتردم بالكامل اربعة من قرى التهجير الجديدة الاثنتي عشرة وهي بورسعيد ، الثورة ، ناصر ، دمشق . وقد ساعدت مياه الرشح المتسربة من الآبار على تقويض اساسات المباني الى ان اعطتها الرمال الضربة القاضية . وقد بدا انشاء قرى جديدة بديلة على مواقع جديدة ، كما تحاول الواحة تجربة تثبيت الكثبان بالبلاستيك السائل ، دون جدوى فيما يبدو حتى الآن .

ان الواحات ، فى خاتمة المطاف ، بيئة وسط بين بيئة وادى النيل وبيئة الصحراء . فهى فى الصحراء وليست منها ، لكنها كالوادى وليست مثله ، اذ تجمع بين نقيضتى الاستقرار والتنقل أو الثبات والترحل فى كلا الاستغلال الزراعى والعمران البشرى . وهى بالمثل وسط يقع بين الوفرة النسبية والصعوبة الدائمة . فهى فى صراع مستمر مع مشاكل البيئة وفى توقع دائم للخطر : ندرة الارض والمياه ، مشكلة الصرف والملوحة ، غزو الصحراء الطبيعى والبشرى او غزو الرمال والرجال ، العزلة والتخلف . انها ان لم تكن بيئة قلق خفيف وتوجس مكتوم أو محكوم ، فانها بيئة طاردة لمن بداخلها بقدر ما هى جاذبة لمن حولها . وفى الحالين فان الوادى هو الهدف الذى تتطلع اليه وترنو مثلما هو الفلك الذى تدور حوله وتستقطب .

الفصل السادس

اقاليم الصحراء الغربية

على أساس خطى المنخفضات العرضية الغائرة وحافتيهما الجرفيتين الشاخصتين (الكويستا) ، تنقسم الصحراء الغربية بسهولة الى ثلاثة اقسام طبيعية واضحة ، تتتابع كهضبات ثانوية من الجنوب الى الشمال ، وتتفاوت بدرجات مختلفة ليس فقط فى الموقع او التركيب الجيولوجى ولكن كذلك فى المناخ والنبات وانماط الحياة البشرية . ولهذا تعد بحق اقاليم الصحراء الغربية الجغرافية . تلك هى على الترتيب : الهضبة الجنوبية والوسطى والشمالية . الاولى جنوب خط الخارجة ــ الداخلة ــ ابو منقار ، والاخيرة شمال خط سيوة ــ القطارة ــ النطرون ، والثانية بين الخطين . وفى هذا التقسيم سيلاحظ فى الحالة الاولى ان سلسلة المنخفضات نفسها قد ضمت مع الاقليم الجنوبى ، بينما هى تضاف فى الحالة الاخيرة الى الاقليم الشمالى . وبهذا تكون حافة الكويستا لا تجاويف المنخفضات هى الحد الحقيقى الفاصل بين الاقليمين الجنوبى والاوسط ، فى حين ان نظيرتها فى الشمال تمثل العمود الفقرى فى الاقليم الشمالى وتتوسطه تماما او تقريبا .

الاقاليم الثلاثة ، على اية حال ، سيلاحظ بصفة عريضة ولكنها مقنعة انها اقاليم جيولوجية بقدر ما هى اقاليم تضاريسية ، وبالدقة فانها تعد اقاليم جيولوجية ــ جغرافية أو تركيبية ــ طبوغرافية معا . كذلك سيلاحظ انها وان قابلت بصورة ما اقاليم الصحراء الشرقية الرئيسية الثلاثة الا انها تختلف عنها فى غياب الاقليم الاركى الجبلى من جهة ، وفى أنها بالعرض وتلك بالطول من جهة أخرى ، ثم فى اختلال نسب مساحاتها من جهة ثالثة حيث تبلغ الهضبة الجنوبية هنا ثلث مساحة الصحراء الغربية بينما تفوق الوسطى الثلث بكثير وذلك على حساب الشمالية التى تقصر دونه بكثير . وبعامة يمكن تقريب ومقابلة الهضبة الجنوبية او هضبة الجلف الكبير بهضبة العبابدة وذلك موقعا وبنية ونسبة مساحة ، والهضبة الوسطى بهضبة المعازة . والحقيقة ان كلتيهما امتداد أو استمرار لكلتيهما على الترتيب من عديد النواحى .

الهضبة الجنوبية

كتلة الهضبة

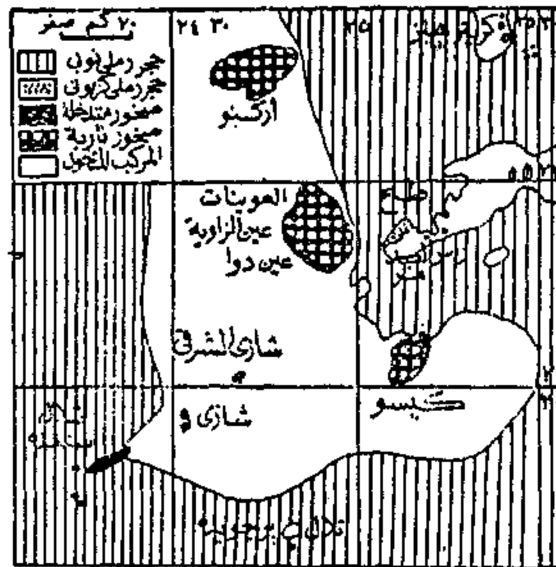
تمتد من الحدود حتى خط منخفضات الخارجة ـ الداخلة ـ ابو منقار الواقع على عروض ثنية قنا بالتقريب . يمكن ان نطلق عليها بصفة شاملة هضبة الجلف الكبير . المساحة نحو ربع مليون كيلومتر مربع ، اى نحو ثلث مساحه الصحراء الغربية ، أو نسبيا مثل نظيرتها هضبة المبابدة فى جنوب الصحراء الشرقية .

تتكون الهضبة من الحجر الرملى النوبى ، ولكن فى الشرق يظهر كثير من البروزات النارية وسط الخراسان . ولان الخراسان يسودها ، كانت أقدم وأعلى وأعرض هضاب الصحراء الغربية . متوسط الارتفاع لا يقل عن ٥٠٠ متر ، يرتفع الى ١٠٠٠ متر وأكثر فى الجنوب الغربى فى الجلف الكبير .

فى اقصى الزاوية الركن على الحدود ، وعلى قاعدة الهضبة ، تقع منطقه العوينات واخواتها (أركنو ـ كيسو ـ تشاتزى ـ صندرة ـ بابين ... الخ) ، ومعظمها يقع خارج حدود مصر فيما عدا اقصى شمال شرق جبل العوينات نفسه الذى يتجاوز الحدود ويدخلها بقليل . المنطقة تمثل جزيرة أو مجموعة جزر محلية او اقليمية من الصخور القديمة والمركب السابق للكامبرى وسط بحر الخراسان النوبى المحيط .

صخر المنطقة السائد country rock هو مركب متحول شديد الالتواء يحتل الرقع المنخفضة نوعا من المنطقة ، ثم يتدخل مندسا خلاله كتل بلوتونية غير مشوهة ، تخترقها بدورها صخور أعماق سحيقة ، واخيرا يلى المجموعة كلها قطاع من الحجر الرملى يرجع الى العصر الفحمى . وصخور المركب المتحول ، التى تنتمى الى منطقة تحول بالغة العمق katazone والتى تمتاز بدرجة عالية من اعادة التبلور ، تبدو مكشوفة معرضة فى السهل الممتد على جوانب كتلة العوينات من كل الجهات . وميل الطبقات فيها دائما شمالى وشديد الانحدار للغاية . كذلك تخترق المركب كله على محور شرقى ـ غربى عروق الكوارتز وشواطره وعقده وكتله bosses .

أما الصخور النارية غير المشوهة ، التى يسودها غالبا السيانيت والجرانيت ، فتبرز شامخة فوق سهل الطبقات المتحولة ، وعادة ما يكون الاتصال بينهما قاطع التحديد . والى الشمال الشرقى من العوينات ، وداخل محيط الجلف الكبير ، توجد منطقة معروفة بتل الفوهات البركانية Crater Hill ، وهى تسمية دالة حيث تمثل حقلا بركانيا قديما . فهنا تتألف الصخور



شكل ٣٣ - جبل العوينات ومنطقته : حجر الزاوية وزاوية الركن فى صحراء مصر الغربية .
[عن ساندفورد]

النارية من فوهات بركانية مفتوحة ومن فوهات ذات سدادات ثانوية جانبية من التراكيت trachyte واعناق من التراكيت ومن حوائط محددة من الحجر الرملى المتصلب بالاضافة الى تلال منعزلة لها غطاءات من اللافا التراكيتية . والمرجح ان هذه المجموعة البركانية ترجع الى الزمن الثالث (١) .

جبل العوينات

وسط هذه المنطقــة المميزة بأسرها ينتصب جبــل العوينــات الاركى الجرانيتى بقمة تبلغ ١٩٠٧ امتار ، اى حوالى ١٠٠٠ متر كاملة فوق مستوى الهضبة العام ، مسجلا اعلى نقطة فى صحرائنا الغربية جميعا ، وان كانت هذه القمة نفسها خارج حدود مصر السياسية .

الجبــل اذن اكبر مجموعة من الاعــلام المفردة الشــاخصة المثــالية Inselberge . فجيولوجيا هو ، كجزر المحيطات البركانية المحض نقطية ، او كمخاريط جبال « اقماع السكر sugar-loaf » ، مجرد نقطة مندســة او متداخلة من صخور المركب القاعدى الاركى اخترقت بالبركنة اثناء الزمن الاول غطاء الخراسان النوبى وشمخت فوقه عاليا . وبينما سوت التعرية بعد ذلك

(1) R. Said, p. 85 ff.

هذا الغطاء وحولته الى شبه سهل تحاتى peneplain ، بقيت كتلة الجبل الصلدة بارزة ناتئة . اما مورفولوجيا ، فالجبل علم صحراوى مفرد مثالى من حيث هو كتلة صماء عارية جرداء قشرتها التجوية الصحراوية الحادة ونضت عنها غطاءها الصخرى وكست به قاعدة على شكل ركام صخرى جليل القدر .

اودية الهضبة

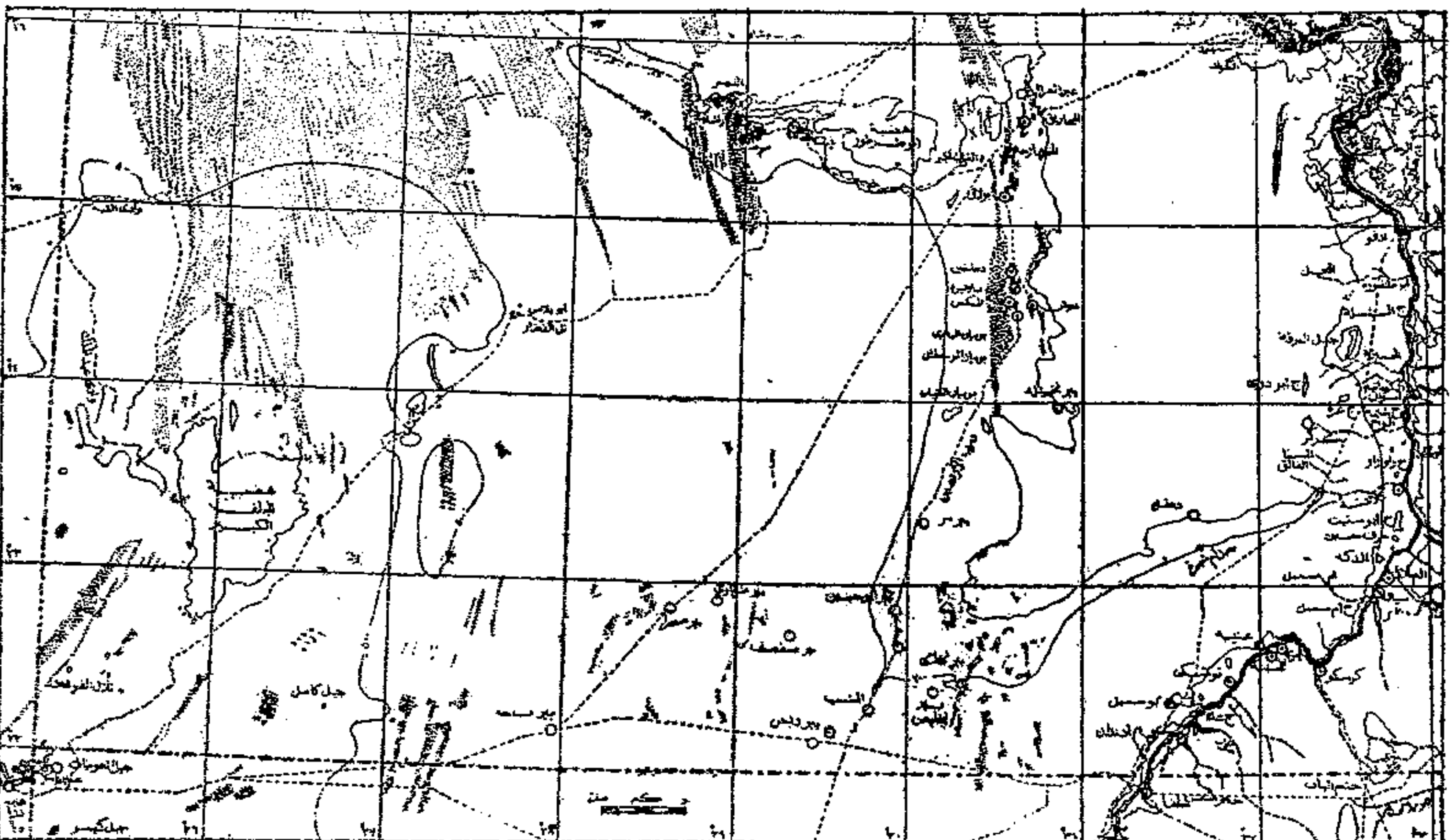
الى جانب عدد من خطوط الكثبان تغطى الهضبة ، خاصة فى وسطها ، لا يخلو السطح من بعض خطوط التصريف المائى مبعثرة او مجمعة هنا وهناك، خاصة فى الاطراف بحذاء او بحفاف النيل شرقا وعلى وحول الجلف والعوينات غربا . فكأن الكثبان والرمال تقع فى الوسط من الهضبة بين قوسين من الاودية على الجانبين .

وكما تنفصل اودية اليمين عن اودية الشمال هكذا جسميا ، فانها تختلف فى الاصل والنشأة . فاودية الحافة النيلية عديدة ولكنها ضئيلة اكثرها كالاخوار ، واهم من ذلك أنها حديثة النشأة على الارجح . اما اودية اجناب الهضبة الغربية فلعلها اقل عددا ولكنها اكبر ابعادا ، غير أن الاهم انها قديمة النشأة فى الاغلب ، تمثل بقايا نظم تصريف مائية قديمة من مخلفات العصر المطير .

فاذا بدأنا بالاخيرة ، فان هناك بضعة اودية تخدد الجلف الكبير قرب الحدود الغربية ، مثل وادى الملك (عبد الملك) الذى يجرى من الجنوب الى الشمال موازيا للحدود ، ثم وادى القبة الذى يترامى عبر الحدود شرقا بغرب عند أقدام الجلف الكبير الشمالية راسما بالتقريب حدودها الكنتورية .

اذا نقلنا الى اودية الحافة النيلية ، حيث الانحدار أقل والخرافيش منتشرة ، وجدناها لا تنقطع تقريبا من الحدود حتى ثنية قنا . وهى تبدأ قزمية كالاخوار وتبلغ اقصى اطوالها واحجامها فى الوسط بوادى كلابشه ثم تعود فتتضاءل شمالا كما بدأت . فبعد سلسلة من الاودية ــ الاخوار ، يكاد يكون وادى توشكى ، الذى اتخذه المفيض الجديد مجرى جزئيا له ، أول واد جدير بالذكر (٢٣ كم) . يليه وادى أم سمبل (وليس ابو سمبل قرين المعبد البعيد قرب الحدود) ازاء سيالة .

عند كلابشه نصل الى اكبر اودية الحافة الشرقية للهضبة الجنوبية بل وللصحراء الغربية جميعا ، وهو وادى كلابشه (١٠٠ كم) ، ثم نده الوحيد وادى كركر (٥٠ كم) . والاول يفتح على باب الكلابشه ، بينما لا يبعد الثانى كثيرا عن شلال اسوان . وكلا الواديين يجرى من الغرب الى الشرق



شكل ٣٤ - الصحراء الغربية : الهضبة الجنوبية .

تقريبا ، ويتصل الاول بنهايات منخفض الخارجة ــ الداخلة مفضيا الى واحة دنقل ، بينما على أعالى الثانى تقع واحته كركر . وفيما بين الواديين الكبيرين تندس بضعة أودية عرضية أخرى ولكنها ضئيلة مثل السنا والفالق ، كما تفصل بينهما بضعة تلال موضعية صغيرة مثل جبل راو راو .

ثمة بعد منطقة اسوان كوكبة من الاودية الصغيرة تستحق التسمية . فحوالى الخطارة شمال اسوان بقليل ينتهى وادى الكبانية ووادى الجميزة آخذين من مجموعة التلال المتواضعة المبعثرة فى الغرب مثل جبل غرة (الجارة) وجبل أبو دوى . ومن جبل البرقة (البرجا) الكبير يأخذ وادى السنجابة ليصب ازاء دراو . وشمال جبل السلسلة ينتهى وادى شط الرجال ، بينما ازاء سلوة يتناهى وادى المحل وابو طنقورة .

وفى حين تضرب كل هذه الاودية تقريبا شرقا بغرب نصا ، تنحرف معظم الاودية التالية ، والمتضائلة ابدا بعد ذلك ، نحو الشمال الشرقى . الى ان ندخل نجويفة ثنية قنا ، فاذا بها « تنقلب » بحكم توسط لسان المرتفعات فى قلبها ، فتستحيل شمالية نصا فى جنوبها جنوبية نصا فى شمالها . تجويف الثنية ، يعنى ، يمثل نمط التصريف المشع radial شأن كل الهضاب القبابية المدورة .

لمحة جيومورفولوجية

حسب كوتون ، فان للصحراء الغربية سطح تعرية شاسعا (شبه سهل نحاتى صحراوى) يترامى عاريا فى كثير من الاجزاء او يغطى بطبقة رقيقة من الرمل . وفى ظل ظروف الجفاف السائدة فان تقطيع الهضبة بالاودية والاخوار والمجارى العميقة يقتصر على حواف هضبة العوينات ــ الجلف الكبير . ففى هذه المنطقة كونت التعرية المائية سهلا محيطا على الحاشية يتالف من السفحيات الصخرية (بيديمنت) المتلاحمة . « وبين حافة الهضبة حديثة التقطيع فتيته وبين السهل المحيط توجد منطقة انتقالية من التعرية الناضجة فيها تنقط السهل تلول معزولة buttes عند حواف الهضبة الشبيهة بالمائدة (الميزا) . ويتالف السطح من حجر رملى أفقى الطبقات ، مع قشرة غطائية من الكوارتزيت هى صانعة الحافة او الكويستا » . والسطح الصخرى لشبه السهل الصحراوى وامتداداته الاخطبوطية فى المرتفعات قلما يختفى مدفونا بعمق تحت الرواسب الفيضية .

هكذا بينما تكثر السفحيات الصخرية (البديمنت) للغاية ، تندر نطاقات مخاريط الرواسب الفيضية (الباهادا) . فبقدر ضآلة انتشار الباهادا ، تنتشر السفحيات الصخرية الخبيئة وان تكن غير الدفينة فى كل مكان .

والسفحيات تبزغ أو تبرز عند حضيض الجروف وحافات المرتفعات الشبيهة بالميزا والتلول المنعزلة والحواف الجانبية لتخلجة كل واد متفرع . واقدام الحافة او الجرف مدفونة تحت مكدسات الردش ، تلك المكدسات التى تعجز الرياح فى ظل الجفاف المطلق عن تحريكهـا او نقلها . ولعـل عمليـة من « التسفيح pedimentation » فى ظل ظروف جفاف اقل قسوة مما هو سائد الآن هى المسئولة عن هذا « التسهيل planation » المطلق الذى حدث .

وعلى الجملة ، فان الصحراء الغربية كما تبدو هنا تقدم مثـالا لدورة التسفيح فى منطقة ذات تضاريس محدودة متواضعة اصلا ولكن ذات قدر من الانحدار الاقليمى . وقد ادى هذا الى تقطيع سطح المرتفعات بالاخوار التابعة consequent والداخلة insequent فى مرحلة مبكرة من الدورة . وبصفة عامة فان انحدار السفحيات الناتجة يعتبر اكثر لطفا وتدرجا من ذلك الذى ينجم عن عملية التسهيل فى الصحارى الجبلية ، اذ ان تلك السفحيات قلما تبدى تحدبات مروحية بارزة (١) .

خط المنخفضات

هذا الخط المنخفض المركب الذى يحدد الهضبة من الشـمال هو ابرز معالم المنطقة . يمتد كزاوية شبه قائمة بذراعين اساسيتين تكملهما ثالثة فى الجنوب متجهة نحو النيل بها تتحول الزاوية القائمـة الى شـكل حرف Z تقريبا . وتمتد كل ذراع بضع مئات من الكيلومترات . الشمالية منها يحتلها منخفض الداخلة العرضى وواحة ابو منقار فى اقصى الغرب ، ولو ان الواحة الاخيرة تكاد تكون منفصلة عن صلب المنخفض ، كما انها اقرب الى منخفض الفرافرة منها اليه . اما الذراع الطولية فيحتلها منخفض الخارجة الطولى ، بينما تمتد الذراع الجنوبية نحو الجنوب الشرقى حيث تتشعب الى شعبتين تشملان واحتى دنقل وكركر تجاه النيل عند اسوان .

ولقد كان السائد ان المنخفض مغلق فى نهايته الشرقية هذه وغير متصل بوادى النيل ، لكن ثبت اخيرا انه مفتوح على الوادى بالتدريج وعلى اتصال به . وهذا فى الواقع هو الاساس الطبيعى لفكرة تحويل جزء من مياه بحيرة السد العالى الى المنخفض المطروحة حاليا — مشروع مفيض توشكى .

المنخفض اذن يتكون ككل من واحتين كبيرتين فى القلب مع واحة ثانوية او اكثر عند اقصى الطرفين . وكما تتناظر واحتا القلب وتتشابهان فى عـديد

(1) C.A. Cotton, Climatic accidents in landscape — making, N.Y., 1942 p. 112.

من النواحى بحيث تبدوان كشقيقتين ، تتناظر واحات الاطراف فى الضآلة والانفصال النسبى عن جسم المنخفض .

المنخفض ككل يقع على عمق نحو ٢٠٠ — ٣٠٠ متر تحت مستوى سطح الهضبة المحيطة البالغ نحو ٣٠٠ — ٤٠٠ متر فى المتوسط . اى ان التعرية (الهوائية) ازالت على الاقل ما سمكه ٢٠٠ متر من الرواسب حتى نشأ المنخفض . والمهم ان المنخفض برمته فوق مستوى سطح البحر ، وان كاد يمسه فى نقطة . غير ان عمق المنخفض يزداد كلما اتجهنا شرقا ، متمشيا — يعنى — مع انحدار سطح الهضبة العام بالعرض وان تعارض نوعا مع انحداره بالطول .

بتحديد اكثر ، متوسط ارتفاع الخارجة اقل نوعا من ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، والداخلة اكثر من ٢٠٠ متر . اى ان الداخلة اعلى تركيبيا من الخارجة بنحو ١٥٠ مترا ، رغم انها شمالية اكثر ، ولكن السبب انها غربية داخلية اكثر . والواقع ان مستوى الخارجة فوق سطح البحر يقل فى معظمه عن ١٠٠ متر ، وهو فى المتوسط حوالى ٨٠ مترا ، بينما مستوى الداخلة دائما يفوق ١٠٠ متر ، وهو فى المتوسط زهاء ٢٣٠ مترا . واخفض نقطة فى الخارجة تصل الى + ٢ متر ، قرب قرية بولاق ، وبالتالى فهى اخفض نقطة فى المنخفض جميعا .

يفصل منخفض الخارجة عن الداخلة برزخ من المرتفعات عرضه نحو ١٢٠ كم ، يتعمق نحو الجنوب ككتلة بارزة بحيث لا يترك الا شريطا ضيقا جدا من الارض المنخفضة كممر او كخانق يصل بين الواحتين ، وهو الذى يتبعه درب القوافل بينهما . وتحتل هذه الكتلة هضبة ابو طرطور (+ ٥٥٠ مترا) وسهل عال هو سهل الزيات (+ ١٥٠ مترا) ، بينهما كويستا بارزة . لذا فالانحدار من ابو طرطور الى الخارجة حاد للغاية يبلغ نحو ٤٠٠ متر ، ولكنه اخف نسبيا الى الداخلة يبلغ ٢٥٠ مترا . وتكثر فى هذه الهضبة وهذا السهل بقايا نظم صرف قديمة طولية من الاودية الجافة ذات المدرجات الحصوية العديدة والبحيرات الحفرية ذات الرواسب البحيرية الصلصالية ، كما تنتشر بينها كتل القارات (الجور) الصخرية الناتئة .

على ان ابرز معالم المنخفض بلا شك هى تلك الحافة (الكويستا) العالية التى تطوقه بالعرض فى الشمال وبالطول فى الشرق على شكل زاوية شبه قائمة ، منحدرة بشدة نحو قاعه . هذه الكويستا تتكون وتتحدد بالدقة عند التقاء حدود الخراسان النوبى فى الجنوب ورقائق الطفل الطينى الكريتاسى والطباشيرى الباليوسينى فى الشمال (١) . اما على الجانب الآخر

(1) Said, p. 13.

جنوبا وغربا فلا حافة للمنخفض ، وانما يتدرج ببطء صاعدا نحو مستوى الهضبة المحيطة . بل ان هذا الجانب اميل الى ان يكون جانب ارساب هوائى بقدر ما يعد الجانب الآخر جانب تعرية مائية وهوائية على السواء .

وتشترك الخارجة والداخلة فى بعض الملامح الطبيعية والبشرية . ففى كلتيهما توجد طبقتان حاملتان للمياه الباطنية ، كلتاهما من الرمل والخراسان النوبى ، ولكن تفصل بينهما طبقة كاتمة غير منفذة من الطفل الرمادى والصلصال سمكها نحو ٧٥ مترا . الطبقة الاولى قرب السطح على عمق معتدل ، وعليها تعتمد آبار الاهالى القديمة الضحلة . اما الثانية فهى الطبقة الارتوازية ، سمكها قد ينساهز الالف متر ، وهى التى دقت فيهسا آبار الاستصلاح العميقة الحديثة .

وكما تعد الواحتان اغنى واحاتنا بالموارد المائية ، فانهما اكبرها سكانا مثلما هما مساحة وامتدادا . الداخلة هى الاكثر خصوبة ، ولذا كانت تقليديا هى الاكثر سكانا بين الاثنتين رغم انها الاقل مساحة ، ولكن يبدو انهما تبادلتا الوضع السكانى فى الفترة الاخيرة فاصبح المكان الاول للخارجة . ولا شك ان الواحتين هما مركز الثقل فى مشروع الوادى الجديد ، ومستقبلهما فيه يأتى فى الصدارة . كذلك فان مشروع فوسفات ابو طرطور على ضلعيهما يضيف الى امكانيات الزراعة امكانيات التعدين ويضاعف من آفاق هذا المستقبل .

فضلا عن هذا فان الواحتين ايضا من اقرب واحاتنا الى الوادى واشدها ارتباطا وتأثرا به بشرا وحضارة ، اى من اكثرها مصرية ، ولو ان بالخارجة بحكم شدة قربها من الحدود الجنوبية تأثيرات وعلاقات واضحة مع السودان، وبالداخلة مؤثرات ليبية اوضح . ومن المؤكد ان مشروعات التنمية الحديثة سواء زراعية او تعدينية تدخل الواحتين فى دورة وادى النيل الاقتصادية اكثر من اى وقت مضى كما تضاعف من تمصيرهما الى اقصى حد .

الخارجة

فى الهيئة العامة

على بعد نحو ١٥٠ ـــ ٢٠٠ كم من نيل اسوان ـــ قنا ، ولكن للغرابة الى الغرب توا من خط طول نيل اسيوط ـــ المنيا ، تقع الخارجة محصورة بين خطى طول ٣١° ، ٣٠.٥° شرقا . هى اذن تبدأ شرقا حيث ينتهى ابعد وآخر قطاع من الصعيد غربا ، لتجد نفسها بذلك على نفس خطوط طول الريان

والفيوم والنطرون وغرب الدلتـــا أو البحيرة . انها اقرب الى وادى النيـــل اقليميا اكثر مما يبدو محليا .

على المحور الآخر ، ممتطيـــا درجتين كاملتين من درجات العـــرض ، ٥٢٤ ــ ٥٢٦ شمالا ، أى بين عروض مدينتى أســـوان جنوبا ونجع حمادى شمالا ، يترامى هذا المنخفض الطولى ، اطول الواحات المصرية حقا . أقصى طوله من الحائط الشمالى او من جبل اليابسة فى اقصى الشمال الشرقى الى جبل بوبيان فى اقصى الجنوب يبلغ ١٨٥ كم .

لكن اتساع المنخفض بعيد جدا عن التجانس ، اذ يتفاوت بشـــدة الى جانب صعوبة تحديده . فلئن تكن حـــدوده الشرقية بالغة الوضـــوح وهى الحافة الشرقية شبه المستقيمة من الشـــمال الى الجنوب ، فان حـــدوده الغربية شـــديدة التعرج فى عـــديد من الرؤوس والخلجان الارضـــية promontories . ففى القطاع الشمالى خاصة تتوغل كتلة الهضبة الفاصلة بين منخفضى الخارجة والداخلة بعمق نحو الجنوب على شـــكل بروز ارضى مستطيل واســـع يشطر شمال منخفض الخارجة الى لســـانين او خليجين عريضين متعـــامدين عند منطقة المحـــاريق بزاوية قائمة ، الاول راسى فى الشمال حيث جبل اليابسة ويمكن ان نسميه لسان اليابســـة ــ المحاريق ، والثانى افقى يمتد نحو الغرب حتى عين عمور ويمكن ان نسميه لســـان ام الدبادب ــ عين عمور . والاخير يبدأ شمالا حيث ينتهى الاول جنوبا ، وبه يصـــل اتساع المنخفض الى اقصـــاه وهو نحو ٨٠ كم . هذا بينما يتراوح عرض سائر المنخفض عموما بين ٣٥ ــ ١٥ كم فقط .

على هذا يتراوح اتساع المنخفض ككل بشدة بين ٨٠ ، ١٥ كم كحـــد اقصى وادنى ، اى ان الاول يمكن ان يعادل الثانى اربعة أو خمسة الامثال . وهكذا أيضا يتفاوت تقدير المساحة الكلية للمنخفض ، من ٣٠٠٠ كم٢ على أســـاس خط كنتـــور ١٠٠ متر ، الى ٥٥٠٠ كم٢ (٣ر١ مليون فدان) على أساس متوسط عرض قدره ٣٠ كم (١) .

يقع المنخفض دون مستوى سطح الهضبة المحيطة بنحو ٣٥٠ ــ ٤٠٠ متر . حافتاه الشـــمالية والشرقية حائطية الشـــكل . على العكس غربا تتواضع ضـــلوعه الى حدود باهتة تتـــدرج اليها الارض من قلب المنخفض لتختفى تحت تكوينات الرمال السميكة التى تعد لذلك اصطلاحا بمثابة الحدود الغربية للمنخفض . اما الى الجنوب فيكاد المنخفض عمليا يكون مفتوحا على الهضبة بلا تحديد أو تمييز .

---

(1) A. Abd El-Samie, "Report on the survey & classification of the Kharga oasis soils", B.S.G.E., 1961, 54 — 5.

فى الداخل ، تتدرج ارض المنخفض عموما من قلبه الى أقدام حوافه فى كل الاتجاهات تقريبا وفى نفضن او نموج مستمر ما بين ارتفاع وانخفاض ، لكن مع انحدار عام من الجنوب الى الشمال الا انه طفيف للغاية غير مطرد ولا يكاد يبين ، وكذلك مع انحدار آخر اوضح قليلا من الغرب الى الشرق . وعلى الجملة فان متوسط ارتفاع قاع المنخفض يدور حول ٦٠ — ٨٠ مترا فوق سطح البحر . اما اخفض نقطة فيه فتكاد تماس مستوى سطح البحر الا قليلا ، + ٢ متر ، وهى قصر زيان قرب قرية بولاق فى منتصف امتداد المنخفض تقريبا (بلاق ، لغة ، تعنى الارض المنخفضة ، فهل يكون هذا مصدر تسمية بولاق هنا ؟) .

حول البنية والاصل الجيولوجى

جيولوجيا ، تمتاز طبقات المنخفض بالافقية التامة تقريبا ، مع ميل طفيف قدره درجة او درجتان نحو شرق الشمال الشرقى . من السطح الى الصخور القاعية الجرانيتية تتوالى طبقات الترافرتين واللوس فتكوينات طينية فرقائق طفل اسنا فالطباشير فطفل الداخلة فطبقات الفوسفات فالطفل الملون فالحجر الرملى النوبى . وتظهر هذه الطبقات جزئيا فى قطاعات كثيرة من جوانب المنخفض حيثما تعرضت ، لاسيما منها طبقات الفوسفات الفنية (٦٠ ٪) التى اصبحت مصدر ثروة المنخفض المعدنيه (١) .

وقد اختلف الجيولوجيون حول طبيعة المنخفض . فهو باسماء مختلفة التواء محدب لطيف عند بول وبيدنل وبافلوف وبيردون وسياجيف — dome, anticline, monocline, upfold . وقد عد بول عملية طى الخارجة « مرتبطة بانكسار ما احدث عهدا فى وادى النيل » ، بينما ربطه بافلوف وبيردون وسياجيف « بالبروز الليبى L. Swell » الكبير ذى الميل الشمالى » . ولكن شطا يرفض تشخيص المنخفض بالطية المحدبة ، ويعتبره طية مقعرة downfold ومنطقة منخفضة تركيبيا (٢) . كذلك يخلص رشدى سعيد الى ان المنخفض التواء لطيف ، او الافضل طية roll ، على محور شمال شمال غربى — جنوب جنوب شرقى (٣) .

على ان من ابرز ملامح المنخفض انكسارا طوليا بمتد وسطه ، واليه يرجع البعض غزارة مياه الخراسان النوبى فى آبار الواحة . غير ان هناك من لا يرى وجود مثل هذا الانكسار ، وبدلا منه يرى مجموعة من الخطوط الانكسارية شبه الطولية المتتابعة من الشمال الى الجنوب على التعارج

(1) R. Said, p. 76.

(2) Shata, 1961, p. 152, 155.

(3) P. 76.

ممتدة من المحاريق شمالا حتى بوبيان وبير مر جنوبا بل ومتجاوزة المنخفض الى دنقل (١) . ومهما يكن الأمر ، فالى هذه الانكسارات التكتونية الاصل يرجع كثير من مظاهر الاضطراب والقلقلة في ترتيب الطبقات فى أجزاء مختلفة من حواف المنخفض والجبال المنتثرة داخله . من هنا ، ورغم النظرية الايولية السائدة ، ورغم أن البعض يرى العكس ، فالمعتقد ان الانكسار كان عاملا حاسما فى بداية تكوين المنخفض ، ثم بعده فقط اتت العوامل الاخرى المساعدة سواء المياه الجارية او الرياح ، وان اختلفت الآراء حول هذه هى الاخرى .

فعن المياه الجارية ، وعلى اساس استطالته الشديدة ، هناك نظرية تجعل منخفض الخارجة جزءا من نهر جيولوجى قديم كان يجرى بطول المنخفض اولا ثم يستمر شمالا بامتداد غرد أبو محاريق الحالى ، ولعله نيل بلانكنهورن المقول . ولعل النظرية ايضا لا تبتعد كثيرا عن اسطورة « البحر بلا ماء » الذى كان ينتظم سلسلة منخفضات الصحراء الغربية حتى نهايتها شمالا ، او عن الاسطورة المماثلة عن نيل‌جوفى يأخذ من نيل‌اسوان ويجمعها حتى الشمال .

وبصرف النظر عن ان البحث لم يثبت وجود هذه الانهار ، فان الاستطالة فى ذاتها لا تكفى دليلا على الاطلاق ، هى نفسها ظاهرة تحتاج الى التفسير ، كما أن المنخفض اعرض بكثير جدا مما يمكن للتعرية النهرية أن تحفر ، فضلا عن انه مغلق ومن ثم بلا تصريف خارجى ، مثلما يخلو من الرواسب النهرية التقليدية من حصى مستدير وحصباء (٢) . ايضا ، فكيف للنهر المفترض فى انحداره من الجنوب الى الشمال ان يمتطى حائط الحافة الشمالية العمودية للمنخفض كى يواصل مسيره المدعى شمالا ؟

كذلك فلكى تكون النظرية منطقية مع نفسها ، فلم تقتصر على الخارجة، لم لا تمتد مثلا الى الداخلة لتجعل منها هى الاخرى وريثة رافد غربى مستعرض للنهر المزعوم ، وهى اقل عرضا من الخارجة ولاتكاد تقل استطالة كما تنحدر من الغرب الى الشرق ؟ لكن هنا مرة اخرى تسقط النظرية لاستحالة اعتلاء هذا المجرى لهضبة ابو طرطور العالية الفاصلة بين المنخفضين . وهذا كله انما يذهب ليؤكد بطلان الفرضية اصلا .

بالمقابل ، يذهب بول الى ان المياه لعبت دورها فى نشاة المنخفض ولكن فقط كدور وسط ووسيط بين الانكسارات من قبل وبين التعرية الهوائية من

(1) Shata, ibid., 152.

(٢) دولت صادق ، « الوادى الجديد . دراسة جغرافية لمنخفض الخارجة » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة ، ١٩٦٥ ، ص ١٢٧ .

بعد ، وذلك اثناء العصر المطير حين بدأ حفر المنخفض الى أن حلّ الجفاف بعده فاتي الدور الايولى الاهم لعمقه وشكله فى صورته وابعاده الحالية . الدليل على دور المياه وجود تكوينات الطوفا الجيرية والبرتشا الشهيرة على جوانب المنخفض بانتشار عظيم . فهى تدل على بيئة رطبة وارساب مائى ، الاولى ترتبط بالفترات الاكثر رطوبة والثانية بالفترات الاكثر جفافا . وهذا ما يتفق مع تعاقب الفترات المطيرة والفترات ما بين المطيرة فى العصر المطير. وعلى هذا ، ينتهى بول ، فان حفر المنخفض يرجع فى بدايته الى البلايستوسين حين احتلت قاعه بحيرة او بحيرات تركت بقاياها كارسابات سطحية تغطى وجهه الآن (١) .

من جهة اخرى تذهب مس جاردنر وكيتون — تومبسون على العكس الى ان الطوفا والبرتشا ، التى لا شك فى بلايستوسينيتها ، انما تكونت بعد لا قبل تكوين المنخفض ، وبالتالى فلابد ان تكوين المنخفض نفسه سابق عليها وعلى البلايستوسين . وهذا يعنى بتحديدهما ان نشأة المنخفض بدات فى الزمن الثالث لا الرابع . وهذا بدوره يعنى أن نشأة المنخفض من بدايته الى نهايته ايولية صرف (٢) ، وليست ثلاثية الاصل انكسارية — مائية — ايولية كما تذهب النظرية المركبة السابقة .

الحافة الشمالية

أيا كان الاصل ، فقد آن لنا ان نعكف على تحليل مورفولوجية المنخفض بالتفصيل ، بادئين بحافاته المحددة ثم هابطين منها الى قاعه بشتى تكويناته وملامحه . الحافة الشمالية ، اذا بدأنا مع عقارب الساعة ، حافة كويستية حائطية حادة الارتفاع والاندفاع ، الا انها ليست خطا واحدا مستعرضا مستقيما ، وانما لتخلج المنخفض هنا تتعرج فى خطين عرضيين يقع كل منهما على خط عرض مختلف . فالاكثر شمالية فى الشمال الشرقى يحدد نهاية لسان اليابسة — المحاريق ، والاكثر جنوبية فى الجنوب الغربى يحدد لسان أم الدبادب — عين عمور .

الخط الاخير اطول امتدادا واعلى ارتفاعا نوعا ، حوالى ٣٧٠ مترا فوق قاع المنخفض ، ولكن تميزه الاساسى انه من الحجر الرملى . الطرف الشرقى منه يعرف بجبل الرملية . يخدد الخط بشدة عديد من الاودية العكسية obsequent القصيرة السريعة ، التى تظهر على جوانب بعضها مدرجات

(1) J. Ball, Kharga oasis, its topography & geology, Cairo, 1900, p. 90 — 99.

(2) G. Caton — Thompson; E.W. Gardner, "Prehistoric geography of Kharga oasis", G.J., 1932, p. 398 et seq.

ومصاطب قد تصل الى الخمسة ، تغطى بالحصى المستدير الضخم بكثافة فرضت نفسها على اسم أحد تلك الاودية ـ وادى الحصى . فى بطون هذه الاودية الغائرة الطولية المحور تستقر بالضرورة ركامات الرمال السافية المضطربة ، الى أن تنتهى عند مصابها فى الجنوب ككثبان هلالية منتظمة بالغة الطول ، أحيانا بضعة كيلومترات (١) .

اما القطاع الشرقى من الحافة فاقل امتدادا وارتفاعا نوعا ما ، حوالى ٣٥٠ مترا فوق قاع المنخفض ، لكنه انما يختلف عن القطاع الغربى اساسا فى أنه من الحجر الجيرى والطباشير لا الحجر الرملى . عند كوع المنخفض أو راس زاويته القائمة فى أقصى شماله الشرقى ، حيث تنتشر ارسابات الطوفا بسمك كبير وعلى مستويات متعددة ، يفتح واد صحراوى غائر ومتحدر فجوة هامة هى ممر اليابسة بين حائطى الحافة الشمالية والشرقية ، تقدم نقبا يحمل الطريق القديم والحديث للقوافل والمواصلات شمالا الى اسيوط ونيل الصعيد الاوسط يعرف بعقبة الرملاية .

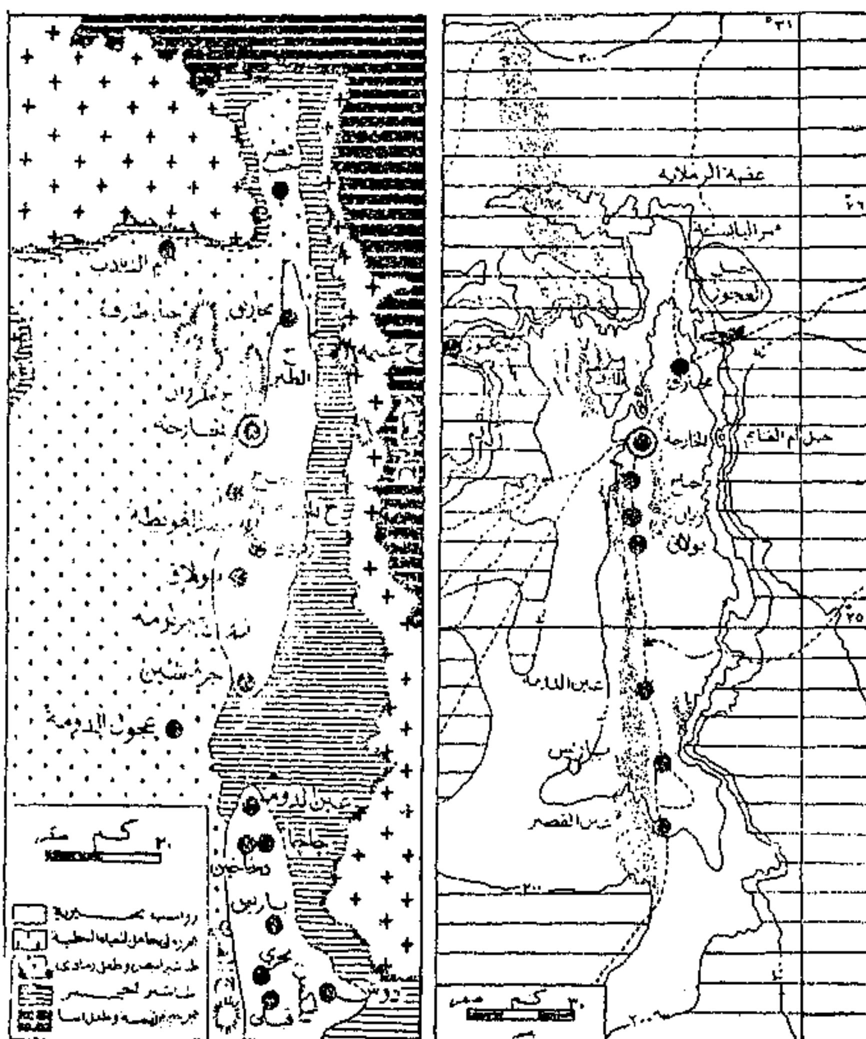
الحافة الشرقية

اذا استدرنا الى الحافة الشرقية وجدناها بسهولة أعلى وأضخم حافات المنخفض ، ومن أعلى وأكبر حافات الصحراء الغربية كلها ايضا ، لاسيما اذا قيس ارتفاعها الى مدى عمق منخفضها . متوسط ارتفاعها ± ٤٠٠ متر ، لكنها أشد ارتفاعا ووعورة فى نصفها الشمالى شمال نقب بولاق . هذه الحافة شديدة الاستقامة ترتبط بعدة خطوط أو سلاسل من الانكسارات الطولية يراها البعض ممتدة بطول المنخفض جميعا ، ولكن البعض الآخر يراها تنقطع فى الوسط لتنقسم بذلك الى مجموعتين واحدة فى الشمال والاخرى فى الجنوب .

على هذه الحافة الحادة تتعامد عشرات من الاودية الجافة جارية من الشرق الى الغرب . بعضها يمتد خارج الحافة على سطح الهضبة المحيطة لبضع عشرات من الكيلومترات ، وبعضها شديد الغور يبدو خانقيا فى مقاطع منه ، كما تظهر على سفوح كثير منها المدرجات والمصاطب الحصوية التى تحكى التاريخ المناخى القديم لانهارها الحفرية ، بينما يغص معظمها برواسب الرمال المتراكمة باشكالها المختلفة لا سيما فى ظل سفوحها الشمالية . بفضل هذه الاودية ، ورغم ارتفاع الحافة وسمكها ، فانها تبدو غنية بصفة غير عادية بالفتحات والنقوب التى تقدم ممرات طبيعية الى مراكز اسوان الهامة.

---

(1) G. Caton — Thompson, Kharga oasis in prehistory, Cambridge, 1950, part 1, p. 5 — 11.



شكل ٣٥ - الواحات الخارجة . معالم السطح
(يمين) ، وملامح البنية (يسار) . [عن بيدنل]

فهناك ٧ نقوب ، أهمها نقب الرفوف فى الشمال وهو بوابة مواصلة الواحات، ونقب بولاق فى الوسط ويؤدى الى اسنا .

وكما تخدد الاودية الحافة من أعلى بعمق ، فان بعضها الكبير ينجح فى الوصول الى حضيضها حيث ينتهى عنـــد اقدامها ببعض المراوح والمخاريط

الارسابية الصلصالية التى قد تتقارب فتتصل فى بعض القطاعات مكونة نطاقا من الباهادا الصحراوية التقليدية . المثل الواضح منطقة شرق بوبيان فى الجنوب ، وان اقتصرت الاودية على حضيض الحافة دون ان تتقدم كثيرا فى قاع المنخفض الكبير نفسه . وفيما عدا هذه المخاريط الرسوبية ، تتكدس فى نطاق الحضيض كل رواسب سفوح الحافة من ركامات طائلة من الجلاميد وكسر وفتات الصخور ومن مفتتات وردش وانهيارات ضخمة ودقيقة ، فضلا من ركامات الرمال بأشكالها المختلفة التى تحملها الرياح الشمالية بحذاء الحافه وتلقى بها عند اسافلها . وكل هذه الرواسب مجتمعة تعود فتوازن اثر التعرية فتخفف من حدة انحدار السفوح الدنيا من الحافة (١) .

فيما بين قمة الحافة وحضيضها ، فان من اهم الملامح ارسابات الطوفا الجيرية والبريتشا على سفوحها وجوانبها . التوفا جيرية اساسا ، رسبت اصلا فى فترات الرطوبة القديمة فى مياه عذبة تحتوى على كربونات الكلسيوم ذائبة فيها ، ثم بعد تبخر المياه رسبت الكربونات على شكل طوفا جيرية مختلطة بقواقع واصداف مائية عذبة وبقايا النباتات والاشجار من أوراق واغصان . اما البريتشا فنوع من الردش scree ، talus حاد الزوايا من صخور وحصى وزلط وحصباء تراكمت من المواد المنحدرة من الواجهة الصخرية للمنخفض بجرف الاودية الجافة فى فترات الجفاف القديمة .

وقد تتابع ارساب الطوفا والبريتشا فى فترات المطر وما بين المطر اثناء البلايستوسين على سفوح ومنحدرات الحافة الشرقية للخارجة وعلى سطحها وأوديتها ، حيث يتعاقب توزيعها كنتوريا فى آفاق طباقية . فنجد طوفا قديمة على صخور الزمن الثالث مباشرة وترجع الى أوائل البلايستوسين ، يعلوها افق من البريتشا ، ثم تعلو هذا طوفا حديثة مسامية تحتوى على البقايا النباتية والاصداف وترجع الى البلايستوسين المتاخر ، وهكذا .

وكلا التكوينين الطوفا والبريتشا ينتشر اليوم انتشارا واسعا على امتداد الحافة ، خاصة فى قطاعات معينة كاقصى الشمال ومنطقة نقب الرفوف كما يتوزع على مختلف المستويات والمناسيب متعاقبا الواحد مع الآخر ، بينما تتفاوت الطوفا ما بين « طوفا الاودية » و « طوفا الهضبة » ، الى أن يتلاشى الكل أو يمتزج عند اقدام الحافة بالرمال وسائر الهشيم والحطام الصخرى البيدمونتى (٢) .

---

(1) Caton — Thompson, Kharga oasis in prehistory, part 1, p. 17 — 24.

(2) Ibid., p. 47 — 50; Caton — Thompson; Gardner, op. cit., p. 400 — 3.

تبقى الآن ليثولوجية ومورفولوجية الحافة . ليثولوجيا ، تختلف تكوينات الطبقات العليا من الحافة عن تكوينات طبقاتها السفلى . فالسفلى كريتاسية من الصخور الطباشيرية ، والعليا ايوسينية من الحجر الجيرى . الاولى اقدم ولكنها كطباشير اكثر لبونة ، والثانية احدث لكنها اكثر صلابة ومقاومة . لهذا كانت التعرية افعل وامضى فى الطبقات السفلى منها فى العليا . وعلى هذا التتابع ترتبت عدة نتائج مورفولوجية هامة .

فلأن الطبقات السفلى اسرع دفتتا وتآكلا ، فقد كانت اسرع تراجعا من العليا ، مما منح انحدار الحافة ككل سقوطا عموديا تقريبا ، اى حافظ على حدتها على الجملة . وللسبب نفسه ، جاءت مفتتات الطبقات العليا المتساقطة الى السفوح السفلى محدودة الكم نسبيا ، مما ترك الاخيرة معرضة مباشرة لفعل التعرية بلا غطاء حائل ، الامر الذى اكد الظاهرة السابقة . ولئن جاءت مفتتات الطبقات العليا اقل كمية ، الا انها من الناحية الاخرى من احجام ضخمة كالكتل والجلاميد ، انهارت وتساقطت نسبة كبيرة منها بفعل التقوض undermining ، undercutting ، بينما أن مفتتات الطبقات السفلى اكبر كمية ولكنها ادق حجما . واخيرا ، فبفعل التعرية المتفاوتة differential erosion على الطبقات الافقية المتتابعة راسيا والمتفاوتة الصلابة ، تكونت على جوانب الحافة مدرجات ومصاطب متعاقبة ومتعددة كالرفوف الصخرية المتباينة الاتساع (١) .

التراجع نحو الشرق بفعل التعرية هو ، بعد ، اهم حقيقة دينامية فى تاريخ الحافة . وهذا لم يؤد الى توسيع المنخفض فقط ، ولكن ايضا الى نشأة ظاهرات معينة تميز جوانب الحافة ومنحدراتها . أهم هذه الظاهرات هى الكتل الجبلية المنفصلة كليا او جزئيا عن الحافة . والعملية دائما تتلخص فى واديين متوازيين من أودية الحافة العمودية ، يتعامد عليهما رافد او اكثر لهما ، ثم تعمل جميعها كالمنشار فى أجناب الحافة من جميع الجهات فتقتطع منها كتلة تخرج ناتئة كالبروز outlier أو تنفصل عنها وتقف ازاءها كميزات نمونجية mesas ، ولكنها جميعا تناظر الحافة الام ارتفاعا وطبقات بصورة دالة تماما على وحدة الاصل ، كما تمتاز بقمة مسطحة مستوية واسعة وجوانب شديدة الانحدار دلالة على افقية طبقاتها الاساسية .

من أمثلة هذه البروزات او النتوءات جبل اليابسة فى اقصى الشمال قرب طريق الخارجة ــ اسيوط ، ثم جبل غنيمة (٣٨٣ مترا) جنوبى نقب الرفوف ، ثم جبل ام الغنايم (٢٧٥ مترا) شمال نقب بولاق ، وهذان

---

(1) Ball, Kharga oasis etc., p. 28 ff.

الاخيران هما ابرز المجموعة . ثم فى الجنوب تقل ارتفاعاتها بوضوح ، فنجد تل الدابة الغربية (١٢٠ مترا) اللطيف الانحدارات جنــوب باريس ، وتل دوش (١١٠ أمتار) فى المنطقة المعروفة بنفس الاسم (١) .

على الضلوع الغربية

اذا تحركنا الآن الى الجانب الغربى من المنخفض ، وجدنا مجموعة من الجبال والتلال منتثرة من الشمال الى الجنوب تحل محل الحافة التى تختفى هنا . وترتبط هذه التلول ارتباطا وثيقا بانكسار رئيسى يحف بها او بأغلبهــا تاركا آثاره من الاضطراب والقلقلة على بعضها . فمن أبرز ملامح منخفض الخارجة التكتونية انكسار شمالى جنوبى يحد التخوم الغربية بادئا أولا من الحافة الشمالية وممتــدا فى قلب المنخفض لنحو ١٠٠ كم مارا بجبــال الطير فطروان فالناضورة فقرن جناح ثم جنوبا حيث يختفى تحت الرمال .

تبدأ مجموعة الجبال والتلال فى الشمال بثنائى جبل طارف ــ جبل الطير الذى يقع غرب قرية المحاريق وشمال مدينة الخارجة . والاول منهما يقــع الى الشمال الغربى وهو الاضخم مساحة وارتفاعا ، والثــانى الى الجنوب الشرقى منه . وبين الاثنين مباشرة يضرب محور خط الانكسار الذى لا شك فصل بينهما فى الماضى . آية ذلك تناظر التتــابع الطبقى فى الجبلين ، الا ان النسق كله أكثر ارتفاعا فى جبل طارف منه فى جبل الطير بنحــو ٢٠٠ متر . معنى هذا على الفور ان الاول يمثل الجانب الاندفاعى الصاعد من الانكسار بينما الثانى هو الجانب المنزلق الهابط (٢) .

على جانبى ثنائى طارف ــ الطير ، يظهر جبلان اقل اهمية هما جبــل الشيخ غرب طارف وجبل طروان جنوب الطير ، الاول خارج خط الانكســار الرئيسى ولكن الثانى عليه . ثم على نفس الخط يتتابع نحو الجنوب جبــل الناضورة جنوب شرق مدينة الخارجة بقليل ، ثم جبل القرن او قرن جنــاح شرق قرية جناح مباشرة وهو آخر الجبال الهامة . اما جبل الغراب الكبير ، الذى يقع بعيدا فى اقصى الغرب على طريق درب الجبارى الى الــــداخلة ، فخارج الخط والمنخفض نفسه تماما .

بعد قرن جناح تتحول مجموعة التلال الى ابعاد متواضعة على شــــكل تلال بيضــــاوية ، أهمهــــا عين الســــودة شرق بولاق ، ثم تل الدبية شرق جرميشين ، ثم تل القلعة الى الجنوب قليلا . وبعيــدا والى الجنوب الغربى

---

(1) Ibid; دولت صادق ، ص ١١٠

(2) Ball, id., p 91.

من باريس يقوم جبل اكبر نوعا هو جبـــل القرن ، قرن باريس تمييزا له عن قرن جناح .

على مستوى مختلف تماما من القوة والبروز ، ومن اصل مختلف كليـــة جيولوجيا ، تظهر فى اقصى جنوب المنخفض مجموعة من الجبال المنعزلة التى تحدد نهايته جغرافيا ، شاخصة كأنها الاعمدة على بوابته . فاذا كان شمال المنخفض يتميز بكثرة الكتـــل الجبلية المتخلفة ، فان الجنـــوب ينفرد ببعض الكتل الجرانيتية المنفردة اهمها جبل بوبيان بفروعه البحرى والوســـطانى والقبلى . أصل هذه الكتل بلوتونى لا شك ، طفوح باطنية من صخور أركية اندمجت أثناء الاضطرابات التى صحبت بعض الانكسارات الطولية واندست خلال القاع الرسوبى الى ان ازيل هذا بالتعرية فبرزت هى على الســـطح . هذه الجبال الصخرية الصلبة العارية لا تختلف كثيرا عن الجبـــال الجزرية المبثة على الجلف الكبير جنوبا والمندسة فى طبقاته بل تستبقها وتومىء اليها بل وتعد بمثابة نقط انتقال من الهضبة باعلامها الى المنخفض بواحاته . وهى مثلها جسم خصب لفعل التجوية خاصة التقشر الصـــخرى الذى يغل تحت (أو فوق) أقدامها غلالة ضافية من الردش والمفتتات الضخمة والحادة .

فى قاع المنخفض

اذا نزلنا اخيرا الى قاع المنخفض الكبير نفسه وجدناه بلا ملامح بارزة الا من ظـــاهرتين رئيســـيتين : الرواسب الطينية البحيرية فى قلب المنخفض اساسا وهى الاقل توزيعا بكثير ، ثم الرواسب الرملية وهى السائدة وتتوزع على كلا جانبى المنخفض كما تتداخل فى قلبه . وعلى هـــذا فان قاع الخارجة يتقاسمه بالعرض اكثر من نطاق طولى من التربة والتكوينات الارضية : اوسط من الرواسب الطينية البحيرية تتخلله وتمزقه الرمال ايضـــا ، وهامشـــان عريضـان بدرجة أو بأخرى من الرمال باشكالها المختلفة ، يتـــدرج الشرقى منهما خاصة الى الحصى والزلط والردش البيدمونتى عند اقدام الحافة .

فاذا بدانا بالتكوينات الطينية ، فان من اخص ما تمتاز به الخـــارجة رواسب طينية صلصالية داكنة سميكة تنتشر على السطح فى مناطق عديدة بمساحات كبيره ، تتكون من ذرات دقيقة ناعمة نسبيا ، وتبـــدو وقد قطعتها التعرية الهوائية والرياح الشمالية الســـائدة بحزوز عميقـــة grooves الى خطوط وشرائح وظهور طولية متغضنة ولكنها متجانســة السطح hummocks ، كأنما هى كثبان طينية ثابتة ، وان امتدت ايضا على شكل فرشات مسطحة منبســطة وممديدة . تلك هى « الكدوات » كما نعرفه محليا ، والتى تعـــد مشكلة فى الزراعة والاستصـــلاح الزراعى وان قدمت خامة جيـــدة للطوب المحـــروق .

اهم مناطق انتشارها اربع : منطقة ام الدبادب فى الشمال الغربى ، منطقة المحاريق فى الشمال ، سهل الشركة جنوب المحاريق ، ثم شمال سهل باريس فى الجنوب . وللاخير ، سهل باريس ، اهمية خاصة . فهو سهل خصب على رقعة فسيحة تمتد بين الكيلو ٧٥ ، ٩٠ على طريق الخارجة — باريس ، ويعد اكبر رقعة منفردة فى الواحة من الاراضى الصالحة للزراعة ، حيث لا تقل هذه المساحة عن ٣٥ — ٤٠ الف فدان ، وقد تصل الى ٥٠ الفا . التربة صلصالية مشققة بعمق لانتشار الكدوات باعداد عظيمة متراصة . الجذور النباتية المتحللة او البقايا النباتية غير المتحللة (١) .

رغم وحدتها العامة ، ثمة فروق محلية فى خصائص هذه الارسابات الطينية . فهى قد تحتوى على عنصر الرمل بنسبة ملحوظة وتكثر بها المفاصل الرأسية كما تعكس آثار عدم انتظام الترسيب ، وذلك مثلا فى منطقة ام الدبادب . او هى قد تعكس الترسيب المتموج ، كما فى منطقة سهل الشركة . او على العكس قد تسود بها نسبة الصلصال او تميل الى الاحمرار ، كما فى سهل باريس . ولكنها فى كل الحالات تخلو من الحفريات ، الا من بعض الجذور النباتية المتحللة او البقايا النباتية غير المتحللة (١) .

اصل هذه الرواسب موضع خلاف . عند بول ، هى وليدة وبقايا بحيرة كبيرة ضحلة او اكثر كانت تحتل قاع منخفض الخارجة فى العصور المطيرة ، تلقت الرواسب الهوائية من اعلى على شكل تراب ورمال ، بينما قذفت اليها الاودية الجارية والرويفدات المحلية التى تصب بها بالرواسب الصلصالية الغزيرة . ومن هذا الخليط تكونت هذه الرواسب الى ان جفت البحيرة مع عصر الجفاف فتركتها لنا على السطح (٢) .

من الجهة الاخرى تذهب كيتون — تومبسون الى الاصل الهوائى ونظرية تربة اللوس . فعندها ان اصل هذه الارسابات قد يكون بعض كثبان رملية قديمة ثبتتها النباتات فكفت عن الحركة ، كما قد يكون فعل ونقل الهواء للذرات الرملية مع فعل المياه فى نقل بعض الحصباء اليها ثم تعرض الجميع للتفتت والتشقق فى خطوط الضعف والمقاومة الدنيا (٣) .

وقبل ان نغادر الرواسب الطينية الى الارسابات الرملية ، تحسن الاشارة الى تكوين آخر منفصل ينتشر فى قاع الخارجة ، ولكنه لا ينفصل عموما عن التاريخ البلايستوسينى لتلك التكوينات الاخرى ، وذلك هو تكوين

---

(١) دولت صادق ، ص ١٢٠ — ١٢١ .

(2) Kharga oasis, p. 90 — 3.

(3) Kharga oasis in prehistory, part 1, p. 7 — 13.

الترافرتين . فالخارجة تضم عددا من الينابيع القديمة انبثق منها الترافرتين في فترات تدفقها الغزير في الماضي . وهذه الارسابات من الترافرتين تتناوب ما بين مراحل التعرية والارســـاب . وهناك ادلة على انه قد حـــدثت على الاقل خمس مراحل رطبة بدرجة ما تفصل بينها مراحل اكثر جفافا . وترجـــع اكثر تلك المراحل رطوبة الى الفترة الاشيلية ـــ الليفلوازية .

الرواسب الرملية

الرواسب الرملية ، أخيرا ، متعددة الاشكال تتنوع ما بين المسطحات والمساحات الرملية الشاسعة المتموجة او المســتوية وما بين الضـــهرات ridges والظلال shadows والكثبان ، ولكن الكثبان اكثرها شـــيوعا ، وبين الكثبان توجد الثابتة والمتحركة كما توجد السيفية والهـــلالية (البرخان) ، ولكن الاخيرة هي السائدة الى اقصى حد . وعموما تتوزع التكوينات الرملية في ثلاثة نطاقات اساسية بطول المنخفض وعلى محوره الذى هو ايضا محور الرياح الشمالية الغربية السائدة .

فيها جميعا تتناوب قطاعات الكثبان الثابتة مع البرخانات عدة مرات ، وذلك غالبا بحسب اعتراض أو توجيه الكتل الهضبية أو الجبلية او الاودية لها ، تلك العقبات والعوائق التى قد تصعدها الرمال وتهبط عليها بلا حرج ولا صعوبة . وهي كذلك قد تدق الى مجرد خط أو اكثر متجاورين او قـــد تتسع الى نطاق حقيقي ، كما قد تطول أو تقصر ، وهذا وذاك ايضا بحسب ما اذا كان الطريق امامها مفتوحا بلا عوائق او محكوما بحافات المنخفض .

هكذا نجد النطاقات الثلاثة تبدأ بالنطاق المحوري والعمـــود الفقرى في الغرب على تخوم المنخفض السهلية المكشوفة ، يقابله بحذاء اقـــدام الحافة الشرقية النطاق الشرقي الذى يأتي في الدرجة الثانية من الاهميـــة ، يتوسط قلب المنخفض بينهما النطاق الثالث والاخير درجة واهمية . معنى هذا على الجمله أن النطاقات الثلاثة تختلف عن بعضها البعض في السمك والكثافة وفي الاتجاه والانحراف وفي الامتداد والطول فضلا بالطبع عن القيمة والخطر وذلك كله بحسب موقعها من المنخفض أهي على تخومه المفتوحة الحرة الغربية أم على ضلوعه الشرقية المغلقة المحكومة أم في الوسط الذى وان كان ســـهليا ممريا فان نصيبه من الرمال في حكم البقايا التى تركها له النطاقان الطرفيان .

الاول اذن هو قمة الارساب الرملي في المنخفض كله ، والثاني يجمـــع بين الارساب والتعرية الهوائية بقدر ، والثـــالث الاوسط يأتي في المرتبة بين المرتبتين . فالرمال تدخل المنخفض من الشمال فترسب بحرية معظم حمولتها

على ضلوعه الغربية المكشوفة ، ولكنها تصـطدم فى شرقه بحافته الحائطية ،نضرب فى أسافلها بالنحت والتعرية بقـدر ما تلقى عليها من ارسـاب ، ثم سهل الاوسط ما بين الاثنين لا يتبقى الا ما يتخلف من حمولة فقط .

تفصيلا (١) ، النطاق الغربى انما هو الامتداد والاستمرار المباشر لغرد ابو محاريق الاقليمى — لاحظ ان اسمه ينسب الى بلـدة المحاريق بشـمال الخارجة . لذا فهو العمود الفقرى فى الهيكل الرملى كله ، ربما يبتلع اكثر من نصف رمال الخارجة جميعا . من هنا فهو يتقـدم كجبهة حقيقية قوية قادرة على ان تعتلى المرتفعات كما تهبط على المنحدرات الى المنخفضـات ثم على الاستمرار بعد ذلك متماسكة لرحلة بالغة الطول . لهذا يمتد النطاق بطـول المنخفض من حائطه الشمالى حتى نهايته اقصى جنوب بوبيان بلا انقطاع ، الا ان يختلف فى نصفه الشـمالى المضرس عنه فى نصفه الجنـوبى المتحرر من قسر الارض نسبيا .

فى دخوله المنخفض يهوى من سـطح الهضـبة الخارجية ومن سقف الحائط الشمالى الغربى ليستقر او يتقنـل فى اودية خليجه الارضى المنخفض الاول ، تلك الاودية ذات نفس محوره الشمالى الشمالى الغربى والتى تعمل كأوعية طبيعية معدة جيدا لاستقباله واحتوائه . ثم منها يرتقى النطـاق الى البرزخ الهضبى الثانى حيث يتحول الى خطوط عديدة من البرخانات الى أن يقطع الهضبة وينحـدر منها الى الخليج الارضى المنخفض الثانى فى لسـان أم الدبادب — عين عمور ..

مع اعتراض السلسلة الافقية من التلال الى الجنوب ، جبال طروان — الطير — طارف — الشيخ ، يتحول الخليج عمليا الى « حوض احتشـاد » رملى فيه تتراكم الرمال وتتصاعد بالتكدس الرجعى الى الخلف الى أن تعتلى سفوح هذه الجبال بالزحف خاصة منها السفوح الشمالية الى أن تسـتدير حولها . وهكذا تتحول اعالى تلك الجبال الى جزر صـخرية وسط نطـاق الرمل . وفى هذا التحشد والتكدس المتلاطم تفقد البرخانات اشكالها المنتظمة وتختلط وتتداخل فى كتله رملية مموجة باهتة الشكل مبططة الملامح بقدر ماهى شاسعة فسيحة . ولكنها بذلك انما تتهيأ للنصف الطلق المتحرر والاخير من رحلتها حيث تنظم خطوط زحفها وتستعيد الشكل البرخانى المنتظم من جديد .

---

(١) فى هذا الجزء كله راجع : نبيل امبابى ، « الكثبان الرملية المتحركة فى المناطق الصحراوية » ، المجلة الجغرافية العربية ، ١٩٧٠ ، ص ٦٤—٦٩ ،

N. Embabi, "Structures of barchan dunes at the Kharga oases depression", B.S.G.E., 1970 — I. p. 5-— 7

الاستقامة والخطية الصارمة بعد ذلك الاضطراب والتفلطح والتشتت هى السمة الاساسية هنا . فلنحو ١٠٠ كم ابتداء من مدينة الخارجة حتى باريس يتألف النطاق هنا من مجموعة من خطوط البرخانات المتلاحمة المتماوجة المنتظمة والمتوازية ، البرخانات ناضجة ضخمة طويلة ، والخطوط محورها من شمال الشمال الغربى ، والكل بموازاة ومحاذاة المحور الاساسى لخط العمران فى الواحة . التغير الجوهرى فى النطاق انه يبدأ ضيقا فى الشمال ، ٢ ــ ٣ كم ، ثم يأخذ فى الاتساع بشدة حتى يصل الى ١٥ كم فى نهايته . لماذا يتسع ، لماذا « يفرش » ؟ لا شك لانه قد انطلق متحررا من ضبط التضاريس محكوما فقط بفعل الهواء . ويطرد الانفراج بعد هذا أكثر واكثر الى حد أنه يتحول من الجبهة الموحدة المتماسكة الى خطوط متفرقة متشعبة كأصابع اليد المفتوحة وذلك فى نهاية الرحلة لمسافة ٥٠ كم من باريس حتى بوبيان (١) .

النطاق الاوسط هو اضعف الثلاثة نموا وكثافة وطولا ، فهو انما بقايا الكل . ثم هو أقرب فى محوره الى الشمالى ــ الجنوبى نصا ، على خلاف الميل الشمالى الغربى للنطاق الغربى ، لا شك لان الرياح تتقنل هنا فى منتصف المنخفض بلا قسر أو تحديد مباشر . لضعفه يتحلل او ينخلخل الى ثلاثة خطوط منفصلة متباعدة متضائلة الطول باطراد من الغرب الى الشرق ، فضلا عن انها جميعا متقطعة بوضوح . والنطاق ككل يقع الى الشرق قليلا او كثيرا من خط العمران الاساسى فى الواحة ، كما تسوده البرخانات عموما .

الخط الغربى يبدأ من الجروف الجنوبية للبرزخ الهضبى الشمالى حتى حول باريس ، ممتدا بطول خط التلال البيضاوية المتتابعة من جبل الطير حتى جبل قرن باريس . الخط الاوسط يمتد من لسان الخليج الارضى الشمالى بتقطع حتى منخفض قصر زيان الوطيىء الذى يضع نهاية له حيث يعمل « كمصيدة كثبان » (١) أو « كمقبرة رمال » تدفن فى قاعه فلا تقوم لها قائمة منه او بعده . الخط الشرقى بالغ القصر والضآلة والضعف ، بضعة آحاد من البرخانات بطول سهل الشركة جنوب شرق مدينة الخارجة .

النطاق الشرقى والاخير يتألف من خط وحيد ولكنه غليظ نسبيا من الكثبان والرمال ، يمتد أيضا بطول المنخفض بحذاء أقدام الحافة الشرقية ابتداء من جبل اليابسة حتى بوبيان . ابرز حقيقة فيه ، مع ذلك ، أنه محكوم تضاريسيا الى ابعد حد واكثر من اى نطاق آخر فى المنخفض . فاذا كان النطاق الغربى اكثر اخلاصا وامتثالا لمحور الرياح الاب التقليدى شمال الشمال الغربى ،

---

(١) امبابى ، ص ٦٤ ــ ٦٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

وكان النطاق الاوسط ادنى الى المحور الشمالى الجنوبى نصــا ، فان هــذا النطاق الشرقى ادنى فى مجمله الى القوس المحدب المركب المديد للغــاية اذ انه يتقوس أكثر من مرة تبعا لتقوسات وتعرجات ونتوءات الحافة الحاكمة . وفى النتيجة العامة تتقارب النطاقات الثلاثة نوعا ما فى طرفيها لاسيما الطرف الجنوبى وتتفرج اكثر فى وسطها ، فتبدو المنظومة كلها الى حد ما اشبه بهيئة قوس ضحل وتره غليظ ، أو قل على شكل حرف B بالغ الاستطالة .

الخط يبدأ كشريط من الرمال المتماسـكة ، ومن ازاء نقب الرغوف حتى بروز الحافة بازاء باريس يتحول الى مسلسل من البرخانات المركبة المشوهة بفعل التضرس المحلى . الى ان ينهار النظام الكثيبى نفسه تماما حول قاعدة ذلك البروز ، فيستحيل الى حقل رملى متلاطم يتصاعد بالتكدس الرجعى . بعد عبور الحافة تستعيد الرمال نظامها الكثيبى ولــكن تحت قسرها تنحرف الرياح من هنا بزاوية منفرجة لتصبح شمالية شرقية ، ومعها يتمحور الخط الى أن يجتازها فيكتسب المحور الشـمالى حتى نهايته . غير انه هنا يتقطع أكثر من مرة من اعتراض بروزات ونواتىء الحافة التلية او يعتليهــا الى أن اضع أخراها نهاية له (١) .

البيئة والعمران

الآن ، وعلى الجانب البشرى ، من الواضح ان نطاقات الرمال الثلاثة تترصد خط العمران الواحى وطريق المواصلات الطولى الشريانى الوحيدين فى المنخفض وتحاصرهما من يمين وشمال كما تتداخل معهما فى الوسط . ومن حسن الحظ نسبيا أن اقرب النطاقات الرملية الثلاثة الى خط المعمور وادخلها فيه ، وهو الاوسط ، انما هو اضعفها حجما واقلها خطرا . وعلى العموم ، فان معمور الواحة يبدو بهذا وكانه موضوع بين قوسـين غليظين من الرمال تقتحمه ايضا جملة اعتراضية فى الصميم . هــذا بالطول ، أما بالعرض فان ثلاثتها جميعا او آحادا تتعامد على ، وتتقاطع مع ، خطوط المواصلات العرضية فى قطاع او آخر منها . لا مفر ، يعنى ، لاى من الاستقرار او الحركة من أن يصطدم بالرمال بالطول أو بالعرض مما يهددهما فى الصميم .

من هنا عموما تتداخل الاراضى الزراعية والاراضى الرملية فى الواحــة تداخلا عميقا بعيد المدى بحيث تتفاقم مشــكلة زحف الرمال على الزراعــة والعمران ، الامر الذى يفسر أضا كثرة الاراضى البور المهملة المهجورة ومئات الآبار المسدودة . ولا تكاد توجد قرية او حلة بالمنخفض لا تحيط بها الرمال . اما المياه ، فقد كان بالخارجة فى مطلع الستينات ٢٨٧ بئرا ، جف منها نتيجة

---

(١) السابق ، ص ٦٨ — ٦٩ .

احفر آبار الاستصلاح العميقة ١٢٧ بئرا ، فبقى ١٦٠ بئرا . ولكن الخزان الجوفى كبير ، يكفى فى تقدير لزراعة ١٥٠ الف فدان لمدة ٢٠٠ سنة .

اما عن العمران فان الجزء الاساسى من المزروع والمعمور فى المنخفض هو القطاع الشمالى بوجه عام ، والشمال هو مركز ثقل العمران . وهنا تتركز اهم القرى مثل المحاريق والخارجة وجناح وزيان وبولاق وباريس ودوش . ويبلغ عدد سكان كل منها بضعة آلاف ومساحة زمامها بضعة آلاف او مئات من الافدنة ، الا العاصمة الخارجة التى يزيد سكانها على العشرة الاف وسهل باريس الخصب الذى يتجاوز ٥٠ الف فدان .

ومعظم هذه القرى ينتظم كالعقد فى خط واحد ووحيد ، يتوسط المنخفض بطوله من الشمال الى الجنوب ـ « خط الحياة » للواحة كما قد نقول . (الاستثناء الوحيد ، قرية جناح ، انما استمدت اسمها بالدقة كما يقال من انها وحدها التى « جنحت » خارج هذا الخط بانحراف قليل نحو الغرب!) (١) من هنا تبدو الخارجة فى مجموعها وبرقعتها الطينية الزراعية المتقطعة وبعقد حلاتها الطولى « كشارع من الواحات » كما يضعها لوران (٢) . وليس صدفة نهذا ان يتبعها طريق درب الاربعين باستمرار من البداية الى النهاية .

وعلى ذكر الدرب ، فان الخارجة تملك بسهولة اغنى واكثف شبكات طرق واحاتنا الصحراوية جميعا . ففضلا عن قربها من وادى النيل ، مع شدة استطالتها ايضا ، فانها بحكم الموقع كاولى الواحات تعد بوابة الصحراء الجنوبية . لذا تخرج منها او تلتقى فيها مجموعة متشععة كتروس العجلة او كخيوط العنكبوت ، قد تبلغ الدستة عددا ، وتتبع اما المحور الطولى او العرضى . فاذا بدانا من الجنوب الغربى : طريق العوينات ـ الكفرة ، درب الاربعين الى الفاشر ، الدر ، ادفو ، اسنا ، الاقصر ، نجع حمادى ـ فرشوط ، جرجا ، سوهاج ، اسيوط ، الداخلة عن الطريق الشمالى ثم الجنوبى (درب الجبارى) ثم تفريعته الجنوبية باريس ـ الداخلة .

غير أن هذه الطرق تتفاوت كثيرا فى اهميتها بالطبع ما بين الرئيسى والفرعى . فالمحوران الرئيسيان هما وحدهما الطولى طريق الاربعين (اسيوط ـ الفاشر) والعرضى (نجع حمادى ـ الداخلة) . وبين هذين الاخيرين كان هناك عادة شد وجذب مرحلى دخل فى توجيه علاقات الواحة الخارجية .

---

(١) عز الدين فراج ، ص ٩٨ .

(2) P. 100.

ففى البداية وجه درب الاربعين الحركة على المحور الطـولى ما بين غرب السودان ونيل اسيوط ، وعليه كانت الخطوط العرضـية شرقا وغربا تتعامد كأشواك السمكة على عمودها الفقرى . ولكن منذ ١٩٠٨ مدت مواصلة الواحات الحديدية الضيقة التى تخترق الخارجة بالعرض وتستفيد فى مسارها من وادى السمهود لتنتهى قرب فرشوط ، فجاءت لتؤكد المحور العرضى المجدد على حساب المحور الطولى التقليدى .

غير أن انشاء طريق اسيوط البرى للسيارات فى العقد الماضى ، والذى يخترق الواحة الى اقصى جنوبها تقريبا حوالى باريس ، وضع نهاية لحيـاة مواصلة الخارجة واعاد تأكيـد المحور الطولى من جديد . لقـد ورث طريق السيارات درب الاربعين البرى ، ولكنه بالقدر نفسه بعثه فى صورة معصرة .

ثم اخيرا جدا جاء فوسفات ابو طرطور ليعيد الحيـاة مرة اخرى الى مواصلة الواحات فى صورة معدنية ليعمل جنبا الى جنب مع طريق سيارات اسيوط الشريانى . وبذلك ولاول مرة اصبحت الخارجة مركزا لشبكة مواصلات محلية تكعيبية لا باس بها تجمع على قدم المسـاواة بين المحورين الطـولى والعرضى وتتعايش فيها الوسيلتان الحديثتان الخط الحديدى وخط السيارات على اساس واقعى من تقسيم العمل : الاول للخامة المعدنية والثانى للخدمة العامة .

الداخلة

الصورة العامة

بموقعها الى الغرب من الخارجة بنحو ١٢٠كم ، ومن النيل بنحو ٣٠٠كم ، تكاد الداخلة تتوسط المسافة بين ثنية قنا ــ التى تقع على عروضها تقريبا ــ وبين الحدود الغربية . تبدأ بالتقريب شرقا حيث تنتهى الخارجة غربا ، اى حوالى خط طول ٣٠° شرقا لتنتهى حوالى خط ٢٨° شرقا ، اى على امتداد درجتين طوليتين . أو بالاحرى على امتداد ١,٥ درجة طولية على جانبى خط طول ٢٩° الذى يكاد يقطعها فى وسطها بالضبط . هى بالتالى تصطف جزئيا على نفس خطوط طول الفرافرة والبحرية وقطارة المغـرة ثم خليج العرب ومنطقة العلمين على الساحل الشمالى .

كالخارجة ، حدها الشمالى خط عرض ٢٦° ، ولكنها جنوبا تقصر دون خط ٢٥° ، ولذا فهى لا تبدأ بالضبط حيث تنتهى الخارجة بقدر ما تصنع معها الضلع الشمالى من الزاوية القائمة المشتركة . على عكس الخارجة ، هى

بالطبع منخفض عرضى ، دافتها الوحيدة فى الشـمال وتمد امتـدادا لحافة الخارجة الشمالية . أما جنوبا فلا حافة ، مثلما فى الخارجة غربا ، ومن هنا ينفتح المنخفضان على بعضهما البعض بحرية فى الجنوب والغرب ، فى الوقت الذى يفرض عليهما انغلاقهما بالحافة الشامخة فى الشمال والشرق أن يتطلع كل منهما الى الآخر بصفة خاصـة ، ولذا تتكاثر بينهما هنا طرق القـوافل والمواصلات الصحراوية بصورة ملحوظة .

الداخلة ، مع ذلك ، منخفض اصغر ابعـادا بكثير . فطوله ٥٥ كم ، وعرضه ١٠ ــ ٢٠ كم ، فلا تزيد مساحته عن نيف وأربعمائة كيلومتر مربع (ــ ١٠٠ الف فدان) (١) . ولكن فى قياسات اخرى ان الطـول ١٥٠ كم ، والعرض أقصاه نحو ٥٤ كم وأدناه ١٨ كم ومتوسطه ٢٨ كم ، اما المسـاحة فنحو المليون فدان . ولعل المقصود بالابعاد الاخيرة « المنخفض » الطبيعى عموما ، بينما يقصد بالابعاد الاولى « الواحة » الزراعية اى الجزء المفيد من المنخفض . وعلى اية حال ، ورغم تعذر الدقة ، فالداخلة عموما وبالتقريب نصف الخارجة مساحة على الاكثر . المثير ، مـع ذلك ، انها كما سـنرى أخصب تربة وأغزر مائية وأكثر بالتالى سكانا بصفة تقليدية .

كالخارجة ايضا ، الداخلة منخفض جوف بامتداد خط حدود التكوينات الجيولوجية بين الحجر الرملى النوبى فى الجنـوب وبين الطفل الكريتـاسى والطباشير الباليوسينى فى الشمال . المنخفض نفسه محفور فى الحجر الرملى النوبى ، بينما أن طبقات الحجر الجيرى الصلبة الشمالية هى صانع حافته ، والطباشـير الباليوسينى هو الغطاء الصخرى الاصلب لهذه الحافة . طباقيا، تشترك الداخلة مع الخارجة فى معظم تكويناتها . ففوق الحجر الرملى النوبى الذى يشكل أرضية او قاع المنخفض ، تتوالى طبقات الطفـل الملون فطبقات الفوسفات فطفل الداخلة ثم الطباشير . وفيما عدا النوبى ، لا تظهر هـذه الطبقات بالطبع معرضة الا فى مقاطع حافة الكويستا الشمالية (٢) .

وتمتاز الداخلة باطراد واستمرار طبقاتها الارضية فى كل اجزاء المنخفض، مع قلة تغاير سمكها ، كما تمتاز تكتونيا بغياب الانكسارات الهامة . وهـذا وذاك يشير الى بساطة تركيبها ، والى انهـا لم تتعرض لكثير من القلقلة او التشويه . والواضح أن تاريخها الجيولوجى اقل تعقيدا من الخارجة بكثير . ومع ذلك فقد اختلف الجيولوجيون فى تشخيص طبيعة المنخفض . فهى عند

---

(1) M.S. Youssef; M.N. Elsaady, "Relation between ground water composition & geology of Dakhla oasis", B.S.G.E., 1963, p. 102.

(2) R. Said, p. 13, 67 — 71.

البعض التواء محـدب له نفس اتجـاه المنخفض ، ربطـه بامفلوف وبيردون وسياجيف مع الخارجة بالبروز الليبى الكبير . ولكن البعض الآخر يرى انـه يقع فى التواء مقعر محوره نحو الشمال الشرقى (١) .

الحافة العظمى

تضاريس المنخفض لا تقل بساطة عن بنيته . الحافة الشـمالية ، اذا بدانا بابرز المعالم يقينا ، هى ثانى اضخم كويستا فى الصحراء الغربية بعـد القطارة . فهى تتفوق على نظيرتها الشرقية فى الخارجة امتدادا وارتفاعا . استمرارا لحافة الخارجة الشمالية ، تمتـد لنحو ٢٥٠ كم فى اتجـاه غرب الشمال الغربى بعرض متوسطه ٧ — ٨ كم . متوسط ارتفاعها ٣٥٠ — ٤٠٠ متر فوق قاع المنخفض ، ولكنها تزداد ارتفاعا ووعورة فى القطـاع الاوسط حيث تصل فى مواضع الى ٤٧٠ — ٤٨٠ مترا .

انحدار الحافة من ذراها الى الهضبة الشـمالية الطباشيرية تدريجى مطرد حتى الفرافرة ، ثمة فقط بعض التلال المحلية مثل جيشان فى الغـرب وجبل شاوشاو فى الوسط (٤٠٠ متر) . وعلى سطح الهضبة المتاخم تنتشر الخرافيش (التى حرفتها بعثة رولفس هنا الى Caraschaff) ، وهى نوع من الصحراء غريب المظهر نشا عن تعرية الطباشير الصلب بشكل متغضن متموج كسطح البحر المضطرب . ابرز امثلتها فى اقصى شمال غرب المنخفض حيث اكتسبت المنطقة اسمها كعلم : منطقة الخرافيش .

رغم وحدة محورها العـام ، فليست الحافة خطية مسـتقيمة كحافة الخارجة الشرقية ، وانما تتعرج فى بضـع سلمات أو زوايا قوائم قصـيرة تتوالى على التعارج واحدة شمال الاخرى . وبهذا تبرز منها بضعة رؤوس صخرية ناتئة تحصر بينها بضعة خلجان أرضية واضحة اهمها ثلاثة : شمال وشرق قصر الداخلة ، شمال شرق بلاط ، شرق تنيدة .

فى هذه الخلجان تتكاثر الاودية القصيرة السريعة ، فتتحول الطبقات التى تكون جرفا حائطيا خارجها الى منحدرات متآكلة متهدلة بالنحت التراجعى، ومن ثم فبقدر ما تتراجع فيها الحافة باستمرار واطراد بقدر ما تتوسـع هى وتكبر . وفى النتيجة تتشكل عند اقدام الحافة عتبة موازية كالرف الضـيق عرضها بضعة كيلومترات ، فتبدو اشبه بهضيبة شريطية تمثل منطقة انتقـال بين الحافة والمنخفض .

---

(1) Idem.

ليس انتقال فقط ، بل ونقل ايضـــا . فهنا فى الواقع تتحـــدد الطرق والممرات الوحيدة التى يمكن منها اختراق الحافة واجتيازها من بطن المنخفض الى سطح الهضبة الصحراوية الشـــمالية . واهم هـــذه الممرات هى باب الجسمند فى الغرب شمال القصر وهو مجاز الطريق الى الفرافرة ، ثم فتحة العقبة فى الشرق شـــمال شرق بلاط وهى مجاز درب الطـــويل الى وادى النيـــل (١) .

هذا عن الحافة وتراجعها فى قطاعات خلجانها ، اما عنـــد رؤوســـها الاكثر صلابة ومقاومة بالتعريف فالظاهرة محدودة ، وتأخذ شكل الكتل المقتطعة من صلب الحافة ، اما منفصلة جزئيا او كليا ، اى كنواتىء او بوارز لهـــا نفس ارتفاع واستراتيجرافية الحافة الام . والحالة الوحيدة المعروفة تقع فى أقصى شمال غرب المنخفض ازاء منطقة الخرافيش . فثمة اولا ومباشرة نتوء مثلث متصل كشبه الجزيرة ، لكنه فى طريقه المحتوم الى الانفصال التام.

ثم الى الجنوب منه وعلى بعد ١٧ كم غرب قصر الداخلة تل منفصـــل تماما هو جبل ادمونستون Edmonstone (هكذا سمته بعثة رولفس نسبة الى أول مستكشف اوربى شاهده ، ولعله بات من المناسب أن نستبدل بهـــا تسمية محلية كجبل الداخلة مثلا) . وفى كل حوض الداخلة ، فان هذا الجبل هو الوحيد ، كأنه الاستثناء الذى يؤكد القاعدة . وفى هذا تختلف الـــداخلة عن الخارجة تماما حيث تنقط التلول والجبلايات جوانب المنخفض ووسطه(٢).

أرضية المنخفض

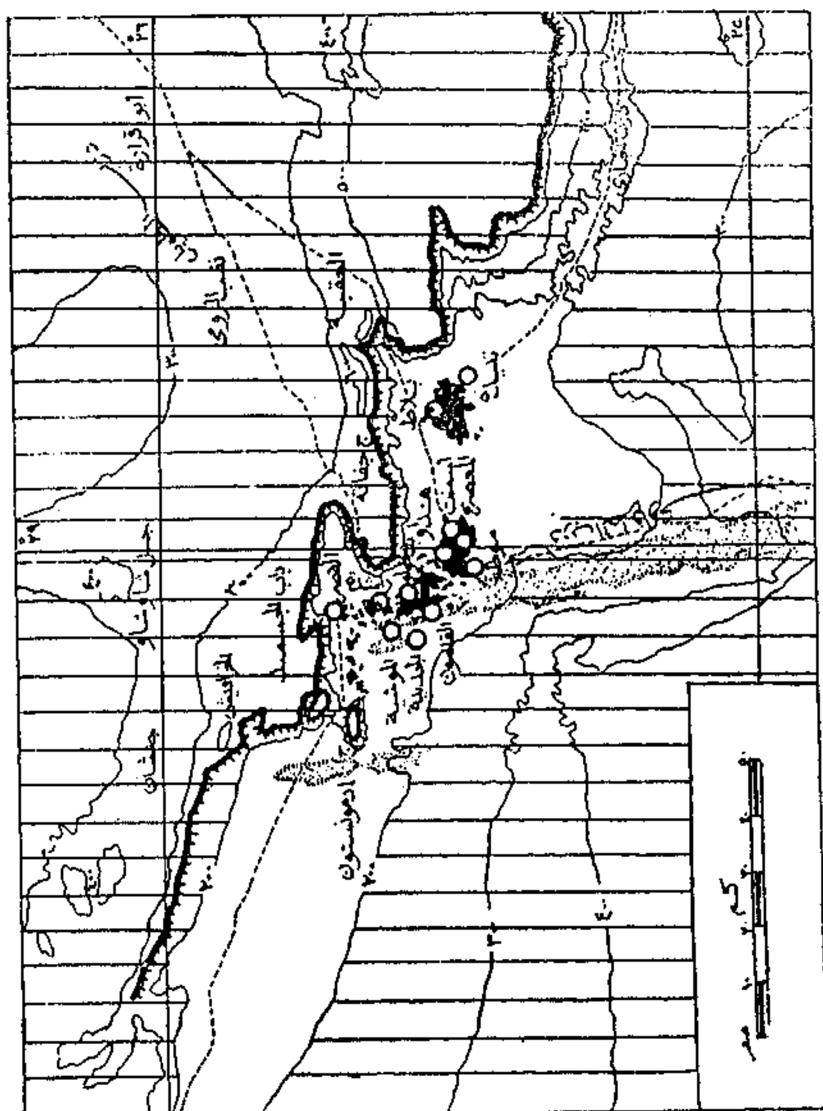
وهذا ما ينقلنا الى ارضية المنخفض نفسه . المستوى الاقليمى اعلى من الخارجة بكثير بالطبع ، بنحو ١٠٠ متر على الاقل . فاخفض نقطة فى الداخلة لا تقل عن ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، ترتفع فى أعـــلاها الى ١٥٠ مترا . الانحدار العام من الغرب الى الشرق ، فالقطـــاع الغربى اعلى من الشرقى حيث توجد ايضا اخفض نقطة فى كل المنخفض . السطح متموج بلطف عموما، كما يرقى الى هوامشـــه غالبا بالتدريج الوئيد . وهذا الاســـتواء ، دعنا نسجل ، دون أن يكون للداخلة تاريخ بحيرى قديم كالخـــارجة مثلا . وانما قاعها من الصلصال الاحمر فى معظمه ، يرجع الى الكريتاسى ، ويغطيه الطمى فى بعض المواضع بنسبة ربع مساحته تقريبا .

---

(1) H. Beadnell, Dakhla oasis, its topography & geology. Cairo, 1901, p. 4 — 9, 13 — 21.

(2) id., p. 29 — 41, 55 — 75.

الى الجنوب لا حافة البتة ، وانما ارضية تتدرج وئيدا ولكن اكيدا منـذ آخر المناطق الزراعية الى ان تندغم وتتلاشى بغير وضوح فى هضبة الصحراء الجنوبية . تحديد الحدود من ثم صعب ، وبالتالى اتساع المنخفض فمساحته. اتساع الواحة ، اذا قيس بحساب الاراضى الزراعية والعمران ، يبلغ اقصاه فى الغرب . فهنا نجد قصر الداخلة اكثر بقعة شمالية وموط اقصاها جنوبية ، والمسافة بينهما ٣٨ كم . أى أن الواحة تزداد اتساعا كلما اتجهنا من الشرق الى الغرب . أما بحساب خطوط الكنتور ، التى تجرى عموما من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى مع المحور العام للمنخفض ، فاذا كانت اقدام الحافة الشمالية تقارب عموما خط كنتور ٣٦٠ — ٣٧٠ مترا ، فان حدود المنخفض الجنوبية تقارب خط كنتور ٢٠٠ متر .



شكل ٣٦ - الواحات الداخلة . لاحظ استعراض المنخفض وحافته الشمالية العقلية .

على أن هذا الخط الاخير يمتاز فى وسطه بانبعاجة كبيرة يتقعر فيها نحو الجنوب فى لسان منخفض بارز كأنه واد صغير يخرج من منخفض الواحة متعامدا عليه . هذا بينما يعود الخط فى اقصى طرفيه شرقا وغربا ليقترب بشدة من خط الحافة الشمالية مضيقا بذلك اتساع المنخفض للغاية ومحددا مخارجها عرضيا بمضايق ارضية محصورة كفتحات البوابات .

ففى الشرق ثمة لسان نحيل وطويل يصل منخفض الداخلة بالخارجة ، يمثل الطريق الوحيد المباشر بينهما ، لذا يتتبعه درب الجبارى . اما فى نهاية المنخفض الغربية فان اقتراب كتلة جبل الداخلة (ادمونستون) وسلسلة من الكثبان الرملية من الحافة الشمالية يتركها اشبه بسرداب طويل بالغ الضيق والدقة كالخانق الحائطى defile عرضه فى نقط عدة امتار فقط يمثل نقب الدخول الوحيد من الغرب .

الرواسب الرملية

عن التكوينات الرملية ، التى تتنوع ما بين سهول رملية وخطوط كثيبية ، فانها بالقطع اقل انتشارا ومساحة منها فى الخارجة ، مثلما تختلف توزيعا بالضرورة . فبدلا من ثلاثة خطوط ، ثمة هنا خطان فقط ، كلاهما على محور نحو شمال الشمال الغربى ، ومن ثم يقطعان المنخفض بالتعامد بل وبزاوية تكاد تكون قائمة وليس بالتوازى كما فى الخارجة . الخطان اجنح الى غرب المنخفض منهما الى شرقه ، بل يقع الغربى منهما خارجه عمليا أو قل على عتبة بابه . والخطان ابعد شىء عن التقارب فى الاهمية .

فالشرقى هو العمود الفقرى ، وهو وحده الذى يقارن بخطوط رمال الخارجة . على محور قصر الداخلة ــ موط ، شاملا قطاعهما ، يمتد لنحو ٨٠ ــ ٩٠ كم صوب الجنوب . وصوب الجنوب يزداد عرضه بالتدريج حتى يبلغ نحو ١٠ ــ ١١ كم فى نهايته . داخل المنخفض يتقطع الخط الى جزر تتداخل فى فوضى شاملة مع جزر الواحات الزراعية . اما خارجه فالظاهرة الجديرة بالتسجيل هى أن الخط محكوم تضاريسيا بقدر ما هو موجه بالرياح . فهو هنا يستقر بكامله تقريبا فى ذلك اللسان الارضى المنخفض أو الوادى الذى ترسمه خطوط الكنتور جنوب المنخفض . وبهذا فان الخط فى مجموعه يبدأ داخل المنخفض وهو رمل الواحة وينتهى خارجه وهو وادى الرمل .

أما خط الرمال الغربى فثانوى للغاية ، طوله نحو ٢٠ كم وعرضه ٢ كم فقط . يقع الى الغرب من جبل الداخلة (ادمونستون) بقليل تاركا فتحة ضيقة صخرية بينهما وأخرى بين نهايته الشمالية وحافة المنخفض الشمالية .

وبهاتين الفتحتين تتحدد مداخل المنخفض الغربية كما رأينا . عدا الخطين ، هناك سهول رملية عديدة وكثبان شاردة في ارجاء المنخفض ، كما في وادى العاقولة وكما حول قرى الشمال خاصة كالقصر والجديدة والتلمون وبدخولو حيث يزيد خطر الرمال في هذا القطاع كلما اتجهنا شمالا (١) .

عند هذا الحد نستطيع ان نرى ان توزيع التكوينات الرملية في مجملها هو بالدقة ولسوء الحظ التوزيع الخطأ من وجهة نظر العمران . فهو لايتعامد فقط على هيكل المعمور وخط العمران ويتقاطع معه ويساهم في تمزيقه ، ولكنه ايضا اذ يجنح اساسا الى القطاع الغربي من المنخفض فانما يتوقع كما سنرى حالا مع القطاع الاساسي من العمران . وحتى اذا كان العمران قد نجا من خط الرمال الغربي بوقوع هذا خارجه تماما ، فان هذا هو الخط الضئيل خارج كل مقارنة ، بينما ان الذى يضرب في قلب المعمور انما هو الخط الاساسي البالغ الضخامة والخطر .

استغلال الأرض

غير الرمال ، المستنقعات الملحية والاراضى السبخة البور واسعة الانتشار هي الاخرى نتيجة لتبديد مياه الآبار وعدم ضبط تدفقها . حول موط والجديدة وغيرهما ، مثلا ، خلق تبديد مياه الآبار مستنقعات ملحية شاسعة وأراضى سبخة جدا . والواقع أن كل قرى الداخلة بلا استثناء تقريبا بها أراض صالحة مزروعة وأخرى فاسدة غير مزروعة . وعادة تقع الاراضى البور حول حدود الاراضى المزروعة . غير أن المستنقعات والسبخات الملحية ترتبط اساسا بالاراضى المنخفضة. فالاجزاء السهلية المسطحة من المنخفضات مزروعة عادة ، ولكن الاجزاء الاعمق بها عالية الملوحة غارقة بالمياه ولا تلبث أن تتحول الى مستنقعات ملحية .

من هذا نصل الى القاعدة العامة وهي ان الاراضى البور وسط في منسوب الكنتور وفي درجة الملوحة بين المستنقعات الملحية من جهة وبين السهول الرملية والهضبة الصحراوية من الجهة الاخرى (٢) .. وهناك ، اخيرا ، تداخل كبير بين الرقع الزراعية والرمال والمستنقعات جميعا . والمقدر ان الرمال والمستنقعات معا تشغل نحو نصف مساحة المنخفض الكلية .

ورغم ان هناك مساحات شاسعة تصلح للزراعة ، يقدرها البعض

(1) A.M. Migahid et al., "An ecological study of Kharga & Dakhla oasis", B.S.G.E., 1960, p. 290.

(2) Id., p. 291.

بنحو ٧٠٠ الف فدان ، لا ينقصها الا الماء والاستصلاح ، فان الرقعة الزراعية تبلغ تقليديا نحو ٤٠ الف فدان فقط . وهذه الرقعة تنقسم بوضوح الى قطاعين ، وان كانا غير متكافئين ، تنفصل بينهما رقعة من الصحراء الصخرية القاحلة عرضها ١٠ كم . فالقطاع الغربي يستأثر بثلاثة ارباع ارض الواحة الزراعية وبمعظم الآبار ، كما امتد مؤخرا بالاستصلاح الى منطقة غرب الموهوب . من ثم تتركز الغالبية العظمى الساحقة من القرى الهامة فى القطاع ، انه مركز ثقل الواحة فى الانتاج والعمران . اما القطاع الشرقى فلا يضم سوى ربع ارض الواحة الزراعية تقريبا ، وآباره قليلة ، ولذا لا يملك سوى قريتين اثنتين فقط من بين نحو « دستة » هى مجموع قرى وحلات الواحة (١) .

فيما عدا هذين القطاعين الاساسيين من الارض الزراعية ، يوجد فى اقصى شرق الداخلة وعلى الطريق بينها وبين الخارجة ثلاثة أودية خصبة صالحة للزراعة وان ظلت حتى قريب جرداء قاحلة لنقص المياه . تلك هى من الغرب الى الشرق وادى العاقولة ، وادى البليزيه ، سهل الزيات . فوادى العاقولة ، نسبة الى العاقول النبات المحلى السائد ، يقع على الطرف الجنوبى لمنخفض الداخلة عند الكيلو ١٥٠ من الخارجة ، وهو سهل رملى تصله بعض مياه الرشح من سيح آبار قرى الداخلة المجاورة . اما وادى البليزيه فيقع الى الشرق من تنيده بنحو ١٢ كم ابتداء من الكيلو ١٤٠ على طريق الخارجة . اما الزيات فسهل خصب فسيح منبسط حصا ، تربته صلصالية ثقيلة مشققة للغاية . وهو يقع بين الداخلة والخارجة من الكيلو ١٠٥ حتى الكيلو ٩٢ على طريق الخارجة ايضا (٢) .

هيكل العمران

بهذه الصورة تتحدد خريطة العمران فى الواحة . هيكل الخطة بسيط كما هو واضح للغاية : زاوية قائمة تقريبا مستقيمة الضلعين ، ضلعها الرأسى الاقصر فى اقصى غرب المنخفض ، والاطول افقى بامتدادها نحو الشرق مع انقطاع حاد قبل النهاية حيث فجوة الارض الجرداء غير الزراعية . الزاوية تكاد توازى وتتبع الحافة الشمالية فى بعض تعرجاتها ورؤوسها ، ولكنها بعيدة عنها بقدر ما نجنح الى الجانب الجنوبى من المنخفض . واخيرا فان هذه الزاوية تتألف دائما وفى جميع قطاعاتها من خطين متوازيين ، داخلى وخارجى ، يفصل بينهما نطاق من اللامعمور من الاراضى القاحلة الرملية والطفلية .

---

(1) Beadnell, Dakhla etc., p. 65 — 73.

(2) Migahid et al., op. cit., p. 302.

يبدأ الخط الخارجي في الشمال بقصر الداخلة ، فيجمع الموشية فالجديدة فالقلمون الى أن نصل الى موط على رأس الزاوية حيث نشرق الى معصرة الى ان نقفز فجوة الانقطاع الى تنيده في اقصى الشرق . اما الخط الداخلي فيبدأ في الشمال بحلتي برباية وقطامية ، ثم ينتظم بدخولو فالراشدة ثم ينثني شرقا الى هنداو فاسمنت الى أن يقفز الفجوة الى بلاط .

واضح أن الضلع الغربي ورأس الزاوية من القصر حتى موط هو مركز الثقل العمراني . والطريف أن هاتين القريتين الهامشيتين همـــا أكبر مراكز الداخلة : قديما كانت القصر وحاليا موط . القصر ، قصر الداخل أو الداخلة، تقع على نقب الغرب الضيق وعلى باب الجسمند الشمالي ، مسيطرة بذلك على بوابة الدخول الوحيدة هناك . فكانت من ثم بداية طرق القـــوافل غربا الى السودان وشمالا الى الفرافرة ، وكذلك نقطة الحراســـة المحصنة دائما ضد الهجمات والاغارات الآتية من الصحراء الليبية خاصة . وهذا ما يفسر الحصون الفرعونية والرومانية العديدة بها ، عدا اســـمها الدال القصر رغم تواضعها الشديدة كقرية بسيطة . ولعل هذا الموقع هو الذى يفسر اولويتها التقليدية في الماضي .

غير أنها موضعا تقوم على حافة كالجرف في منطقة تلال صخرية وكثبان رملية ، وذلك ايضا بلا واد خصب بقربها على خلاف سائر قرى الواحة . لذا تعاني دائما من تهديد الكثبان الزاحفة التي تستقر بجانبها على قاعـــدة من الصخر مباشرة ، على العكس مما في الخارجة حيث تستقر على الصلصال . الكثبان تزحف عليها من الشمال ، بينما تنتثر رقع المزروع حولهـــا في الشرق والجنوب والغرب . وقد ردمت الرمال كثيرا من آبارها ، ولذا كانت مواردها من المياه في تناقص (١) . ولعل هذا يفسر انتقال الاهمية منها الى موط مؤخرا .

على مرتفع مكشوف ايضـا ، بل واعلى ، تقـــع بدخولو ، فكانت من ثم مهددة ايضا بالكثبان الشاردة التي تزحف على الحلـــة والمزارع والآبار على حساب مواردها المائية المحدودة . الرقعة الزراعية حول بدخولو تمتد جنوبا لتتصل بتلك المحيطة بالراشدة الغنية بآبارها وبساتينها وفواكهها . القلمون، على العكس ، هامشية منعزلة تترصدها الرمال من كل الجهـــات ، وتتناثر رقعتها الزراعية بين تضاعيف وتجاويف كثبانها ، وقد تكاثرت حولها المستنقعات الملحية مؤخرا . بين القلمون وموط سهل رسوبي واسع للغاية ، الا انه قاحل لغياب الماء ، لكن من الممكن زراعته لو توفر .

---

(1) Id., p. 303.

اما موط فكبرى قرى الواحة حاليا وعاصمة الادارة المحلية . حولهـا منطقة واسعة من الاراضى الملحية المنبسطة تغطيها قشرة ملحية نتيجة لتبديد الآبار (١) . بحـكم موقعها فى اقصى الجنـوب ، كانت بـداية طريق درب الطرفاوى . وكما تتصل رقعتا بدخولو والراشدة فى الشمال ، تتصـل رقعتا ءمصرة واسمنت فى الجنوب وذلك فى مساحة أوسع بكثير هى نهاية القطاع الغربى من اراضى الداخلة الزراعية .

اخيرا وبعد فاصل اوسع من الانقطاع التام نصل الى اكبر رقعة زراعية منفردة فى الواحة ، وهى الاكبر لا لسبب سوى أنها تشكل القطـاع الشرقى كله من أرض الواحة الزراعية . عليها تقوم بلاط وتنيدة . وكلتاهما بحـكم الموقع بداية طريق صحراوى ، الاولى بداية درب الطويل الى وادى النيل ، والثانية بداية الطرق الثلاثة الى الخارجة ، الطريق الشـمالى عبر سـهل الزيات ، درب الجبارى الى مدينة الخارجة ، ثم فرعه الجنوبى الى باريس .

الداخلة ، اخيرا ، من اغنى ان لم تكن اغنى الواحات بموارد الميـاه العذبة . فلقد كان بها اكثر من ٩٠٠ بئر (٢) ، بعضها يعطى ماءا دائما كما فى منطقة القصر خاصة ، لكن كثيرا منها اندثر بالرمال السافية والاهمال . وكان المقدر أن هناك نحو ٢٤٠ ينبوعا ، ١٦٠ بئرا باقية . وفى مصدر آخر ان العدد ٩٤٠ بئرا ، منها ١٢٠ بئرا عميقة ، ٨٢٠ سطحية للاهالى . ولـكن فى مطلع الستينات كان عـدد الآبار ٦٩٨ ، ثم جف منها ١٣٧ بئرا بعـد دق آبـار الاستصلاح العميقة ، فبقى ٥٦١ بئرا . ومع تناقص عـدد الآبار عامة ، ثم تناقص معدلات تصرفها بشدة ، الجديدة منها كالقـديمة ، انكمشت الرقعـة المزروعة من ٤٢ الف فدان سنة ١٩٣٨ الى ١٢ الفا حاليا .

وعلى اية حال ، فبفضـل هذه الموارد المائية ، بالاضـافة الى تفوق خصب ارضها ، كانت الداخلة تقليديا تفوق الخارجة سكانا بكثير ، ومن ثم كانت كبرى واحات الصحراء الغربية كلها سكانا . فى ١٩٣٧ ، مثـلا ، كان حجم السكان فى الداخلة ١٩,٥٠٠ مقابل ٩٦٠٠ فى الخارجة ، وذلك من بين ٤٠,١٧٠ نسمة هى مجموع سكان واحات الصحراء الغربية الخمس . أى أن الداخلة كانت ضعف الخارجة ومثل باقى الواحات الاربع مجتمعة ، اى كانت وحدها نصف الواحات سكانا .

من هنا ، ولموقعها الهامشى المتعمق داخل الصحراء ــ لاحظ تسـمية « الداخلة » ــ والمتوسط فى الوقت نفسـه بين سلسـلة الواحات ، كانت

(1) Id., p. 303 — 5.
(2) Id., p. 280 — 305.

الواحة عقدة هامة فى شبكة مواصلات الصحراء . فهناك محوران للطرق : الطولى : جنوبا شرقا الى الخارجة فى ثلاث شعب ، وجنوبا الى غرب السودان بطريق درب الطرفاوى المتفرع من درب الاربعين ، ثم شمالا الى الفرافرة مرورا بابو منقار . والمحور العرضى : شرقا الى اسيوط بطريق درب الطويل ، وغربا الى العوينات والكفرة .

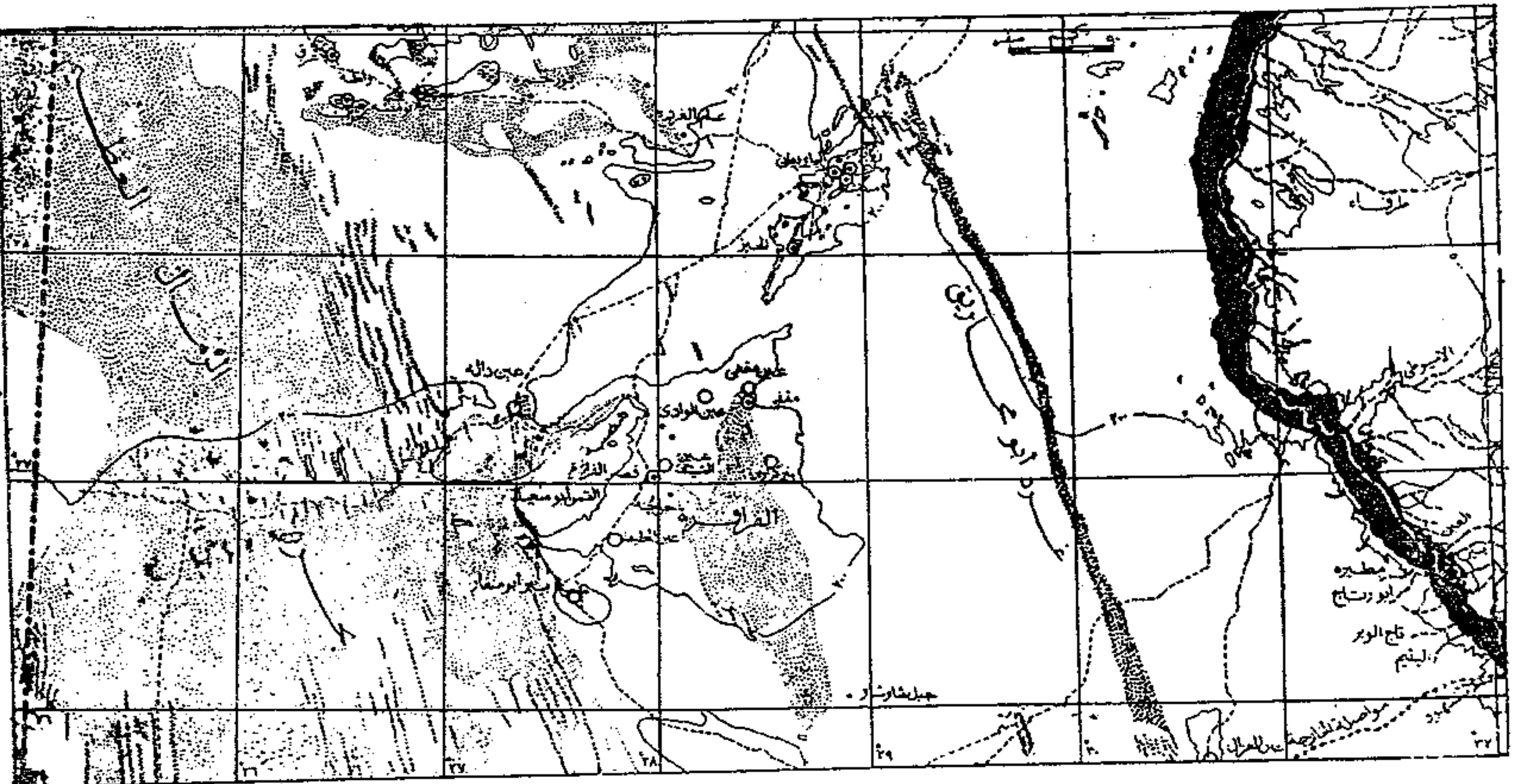
الهضبة الوسطى

كتلة الهضبة

تنحصر ما بين خطى منخفضات الخارجة — الداخلة الواقع فوق سطح البحر جنوبا ، والقطارة — سيوة — النطرون الواقع تحت سطح البحر شمالا . تتالف من نطاقى الحجر الطباشيرى الكريتاسى والحجر الجيرى الايوسينى معا . لذا تمتد امتدادا شاسعا ، من عروض ثنية قنا الى عروض راس الدلتا تقريبا ، محققة شكل مربع منتظم الى حد ما ، يحتل قلب الصحراء الغربية ، ويخرج منه لسانان : واحد عريض فى الجنوب الشرقى غرب النوبة والثانى يحدده خط كنتور ٢٠٠ متر ويندفع كالقاطع نحو الشمال الشرقى ، وهو ابعد امتدادا ، ويبدأ اكثر عرضا ولكنه يضيق بالتدريج حتى ينتهى كالمثلث المسحوب قرب راس الدلتا .

متوسط ارتفاع الهضبة ٢٠٠ — ٣٠٠ متر ، لكنها تتفاوت حوله كثيرا محليا واقليميا . والانحدار العام الى الشمال بالطبع ، لكن بروز اللسان القاطع وسطها يعقد الانحدار نسبيا . فهو يكاد يشطر جسم الهضبة الى قطاعين اقل ارتفاعا ، احدهما فى الشرق ينحدر تدريجيا الى وادى النيل ، والثانى غربا نحو الحدود ويحمل اساسا بحر الرمال العظيم حتى منخفض القطارة . والواقع أن هذا القاطع يبدو كطية محدبة شاسعة الامتداد تعلو وسط الهضبة ، وتتفق فى جزء كبير منها مع محدب البحرية — ابو رواش الشهير . والمحدب يمكن بسهولة أن يعد بمثابة « الضهرة dorsale » الواضحة لشمال الصحراء الغربية — شىء اقل من عمود فقرى واكثر من مجرد خط تضاريسى موجب .

بهذا كله فان الهضبة ككل ، مثلما هى احدث عمرا واكثر تنوعا فى بنيتها ، فانها اكثر تضرسا فى سطحها ، كما تحمل معظم تكاوين الصحراء الغربية الرملية سواء من بحار او خطوط رمال ، مما يزيد مورفولوجيتها وملامحها تنوعا بدرجة او بأخرى . وبينما تتركز التكوينات الرملية اكثر ما تتركز فى القطاع الغربى من الهضبة ، تتركز مظاهر التعرية السطحية من اودية وتلال فى حافتها الشرقية تجاه وادى النيل . واخيرا ، فلعل الهضبة



شكل ٣٧ ـ الصحراء الغربية : الهضبة الوسطى

الوسطى بموقعها الداخلى وامتدادها الشاسع هى اجف اجزاء الصحراء الغربية وافقرها فى موارد المياه . فلنحو ٨٠٠ كم طولا ، ٣٠٠ كم عرضا جنوب سيوة وغرب الفرافرة لا توجد نقطة ماء واحدة ، اذ تختفى الآبار والينابيع تماما (١) .

تفصيلا ، يمكننا ان نركز على القطاع الشرقى من الهضبة بصفة عامة ، ثم بصفة خاصة على ركنيه الجنوبى فى قطاع نجع حمادى — سوهاج (٢) والشمالى فى قطاع ابو رواش . ففى انحدارها نحو النيل تتدرج الهضبة فى عدد من سطوح التعرية التى تشى بمراحل متعددة من دورات التعرية فى ظل ظروف مناخية مختلفة وتبدو بقايا هذه السطوح على شكل حافات عديدة تمتد احيانا لمسافات كبيرة وتقع على مستويات متتابعة تبدأ من سقف الهضبة العالى وتنتهى بالصحراء الواطئة low desert غرب وادى النيل ، وعادة ما يبلغ فارق الكنتور بينها عدة عشرات من الامتار . على الكل ، بعدد ، تنتشر آثار التعرية الانتخابية فى محيط الجير : حقول البطيخ الصخرى ، الخرافيش ، الكهوف ... الخ ، مما يضاعف من تضاريس السطح الثانوية.

الركن الجنوبى الشرقى

ثم اخيرا تنتهى اقدام الهضبة غرب الوادى بعدد من الخلجان او التخلجات الارضية عادة ، تقترب فيها من حدود الزراعة برؤوس بارزة مدببة ثم تبتعد عنها فى اقواس نصف دائرية او متعرجة . من هذه الخلجان فى قطاع نجع حمادى — سوهاج خليجا سمهود وجرجا . واجزاء كبيرة منهما يغطيها حطام الرواسب البليوسينية النيلية ، بينما تتوسطهما تدفقات من الترافرتين والتوفا تبدو كخطوط من الحافات القاتمة اللون ، انبثقت اصلا خلال الانكسارات والنوالق التى تصدع اقدام الهضبة بموازاة الوادى .

على امتداد هذا النطاق تتكاثر الاودية الصغرى والقزمية بلا عدد ، منحدرة على ضلوع الهضبة الى الوادى بمحاور عرضية او شمالية غربية وبمختلف الانماط والتشكيلات ، ممزقة حواف الهضبة وتاركة بينها كتلها معزولة على شكل تلول مخروطية buttes او ربوات وهضيبات موضعية (ميزا) . ولتفاوت مستويات السطح الفجائى مع سيادة الجفاف وغياب التعرية المائية، فقد تبدو هذه الاودية احيانا معلقة ومجاريها كمساقط الشلالات الجافة ، بينما تغص بطونها بالرمال المكدسة المستمدة من تعرية سطح الهضبة دون ان

(1) Said, p. 12.

(2) Beheiry, "Geomorphology of Western Desert margin etc.".

تجد ما يكسحها . هكذا تتخندق التكاوين الرملية باشكالها المختلفة فى هذه الاودية ، متخذة ايضا محاورها . وعلى سبيل المثال ، يوجد بخليج جرجا ١٠ برخانات من شتى الاحجام ومراحل النمو والتطور .

من اهم هذه الاودية ، التى لا تقارن فى شىء بالطبع بأودية الصحراء الشرقية المقابلة ، نجد من الجنوب الى الشمال فى قطاع نجع حمادى — سوهاج : وادى كرنك وسمهود ازاء نجع حمادى وفرشوط ، ثم بنى حامل ودخان ، ثم اليتيم وتاج الوبر ازاء جرجا ، واخيرا ابو رتاج ورافده مطيرة ازاء سوهاج . ولا شك ان وادى السمهود ، الذى تتبعه مواصلة الواحات الحديدية ، هو اهمها طبيعيا كما هو بشريا . فهو يبدو واديا مركبا من اكثر من واد : واد أعلى على سطح الهضبة دائرى الحوض داخلى الصرف ، وواد اسفل خطى نشط على اقدامها ، فلم يلبث الثانى ان اسر الاول واقتاده الى النيل عبر عنق خانقى فى الوسط (١) .

الركن الشمالى الشرقى

اذ ننتقل الآن من الركن الجنوبى الشرقى الاقصى ازاء قطاع نجع حمادى — سوهاج الى الركن الشمالى الشرقى الاقصى فى منطقة ابو رواش ، فانما نصنع قطاعا طوليا مقارنا او نتبع ترانفيرسا مختزلا لكل مورفولوجية الهضبة الوسطى من الصحراء الغربية . مستوى الارتفاع هنا اقل كثيرا بالطبع ، حيث تتهادى الهضبة فى الانخفاض الوئيد شمالا . غير ان اندفاع ضهرة محدب البحرية — ابو رواش وتدخلها محليا يعود فيرفع الكنتور موضعيا ويعقد التضاريس نسبيا . ايضا نقترب هنا من تخوم الايوسين — الاوليجوسين مما يعقد الخطة التركيبية نوعا .

اهم من ذلك ، بالتاكيد ، ان هنا يتركز الاستثناء الاستراتيجرافى الوحيد فى شمال الصحراء الغربية ، وهو بروز نواة الكريتاسى وسط محيط الايوسين . فمنطقة ابو رواش ظهور كريتاسى على اقصى تخوم نطاق الايوسين ، اى الرقعة الوحيدة التى تمت الى الزمن الثانى فى كل شمال الصحراء الغربية الذى ينتمى الى الزمن الثالث ، مثلما هى منطقة التقاء نادرة بين الالتواء والانكسار فى هذا الجزء من الصحراء الغربية .

فى ابسط صيغة ، المنطقة ببساطة جزيرة من الكريتاسى يحيط بها الايوسين من كل الجهات ، ولكن فى تضاعيفها من الداخل يتداخل التكوينان

(1) Ibid., p. 37 — 58.

ما بين محدباتها ومقعراتها وتلالها ووديانها . وكما تتألف التكوينات الكريتاسية من مختلف الطبقات والصخور ، ترجع التكوينات الايوسينية الى كل المراحل والانواع ، بيد انها تقل سمكا كلما قاربت نواة المركب ومركزه الجغـرافى . اخيرا ، وعلى جانبى هذا المركب يسارا ويمينا ، تبـدأ تخوم الاوليجوسين بحصاه ورماله المفروشة وطمى وادى النيل على الترتيب ، بينما تظهر الطفوح البازلتية الواسعة فى شماله فى منطقة تل الزلط .

فى اقصر قصة اذن ، يدين مركب او محـدب ابو رواش باصـوله الى عملية التواء دون اقليمى او فوق محلى حدثت فى أواخر الكريتـاسى الاعلى وتركت المنطقة أرضا صلبة مرفوعة بعد ذلك حين دهم بحر الايوسين اسافلها دون اعاليها . ولعل ضغوط الطى اتت فى اتجاه الشمال الغربى اساسا ، مع اخرى مساعدة فى اتجاه الجنوب الغربى . والمحدب بهذا جزء اساسى من نظام القوس السورى . على ان المحدب برمته يقع ، كما اثبتت الصور السيسمية، فوق خالق او انكسار رئيسى تحت العمق واسفل القشرة subcrustal يمتد على محور الالتواء نفسه . ولذا يحتمل ان يكون الالتواء تعبيرا ميكانيكيا عن قوى الانكسار الدفين فى العمق .

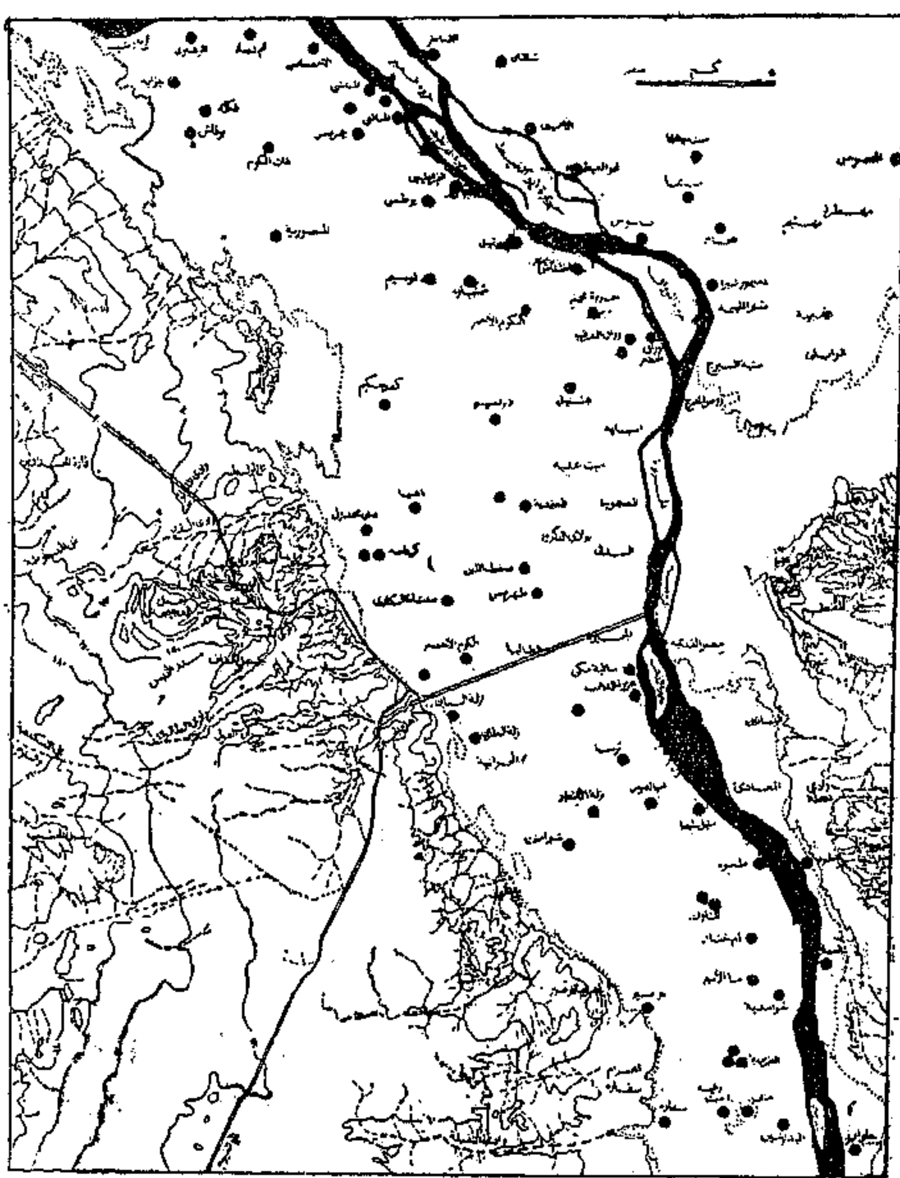
غير أن تعرض المنطقة للانكسار على السـطح بعد ذلك انما حـدث اساسا ، كما فى معظم انحاء مصر ، فى عصر الاوليجوسين ، وجاء محور هذا الانكسار افريقيا شماليا غربيا يتعامد على محور المحدب الالتوائى . وتظهر آثار هذا التعامد فى شدة تمزق ووعورة بعض اجزاء المنطقة خاصة فى الشمال والجنوب . اخيرا ، وفى فتحات وشقوق هذه الانكسارات ، تسلقت الطفوح والمسكوبات البازلتية ، خاصة فى منطقة تل الزلط (١) .

فى اطار هذه البنية ، تتغضن تضاريس المنطقة فى سلسلة معقدة ولكنها متعاقبة من محدبات التلال ومقعرات الوديان ، تترى من الجنوب الى الشمال ويسودها محور اساسى هو الشـمال الشرقى ــ الجنوب الغربى ، وتنتهى جميعا على حواف وتخوم وادى النيل حيث تبدأ الارض الزراعية وحيث يمرق ايضا طريق القاهرة ــ الاسكندرية الصحراوى . فبعيدا عن منطقة سقارة فى الجنوب حيث يجرى وادى التفلة ، وكذلك عن منطقة ابو قصير شمالها حيث يجرى واد آخر مراز ، وحيث يقع الى الغرب منهما جبل الخشب الضخم المرتفع ذو الطفوح البازلتية (٢٥٥ مترا) ، وابتداء فقط من اهرامات الجيزة ، هناك على الاقل ثلاثة او اربعة محدبات تفصلها المقعرات فى منطقتنا .

---

(1) Said, p. 197 — 201.

انظر ايضا : اسماعيل الرملى ، « دراسات هيدروجيولوجية لمنطقتى هضبة اهرام الجيزة ومرتفعات ابو رواش » ، الجمعية الجغرافية المصرية، المحاضرات العامة ، ١٩٦٥ ، ص ٨٥ ــ ٩٥ .



شكل ٣٨ ـ منطقة ابو رواش :
التخوم الشمالية الشرقية من الهضبة الوسطى بالصحراء الغربية .
لاحظ تعقد الحافة وتتابع محدبات التلال ومقعرات الأودية .

فالى الغرب نصا من اهرامات الجيزة بنحو كيلومترين أو ثلاثة ، والى الشمال من واد متوسط الابعاد يكاد ينتهى عندها شرقا ، يبـــدأ اول المحدبات على شكل تلال جران الفول (١٤٥ مترا) ، التى يحدها من الشـــمال وادى الطالون الفسيح الذى ينحدر نحو الشمال الشرقى ، ليفصلها عن جبل الحقاف شماله (١٧٣ مترا) . يلى الاخير مقعر سدر الخميس الواسع الضـــحل ليفصلة عن الجبل التالى شمالا وهو جبل المجيجة او الغجيجة (١٩٧ مترا) فى الغرب وكتلة القاع والمـدورة فى الشرق (١٣٠ ــ ١٥٠ مترا) . ثم الى الشمال يلى وادى الحسنة الصغير ايجنب على حدة جبل ابو رواش نفسه، اشهر المجموعة وان لم يكن اعلاها (١٥٠ مترا) . وكـــلا الاثنين ، الوادى والجبل ، يقع مباشرة غرب كرداسة وعلى عروض بولاق الدكرور والدقى .

مرة اخرى ، وعلى ضلوع وتحت أقدام جبـــل ابو رواش الشـــمالية ، يجرى واد كبير هو وادى القرن ، وهو فى مجراه الادنى فى الشرق يفصـــل جبل أبو رواش عن تل الزلط البازلتى (١٠٣ أمتار) الواقـــع على عروض ميت عقبة ، وفى مجـــراه الاعلى فى الغرب يفصـــل جبل العجيجـــة عن تل المبسوطة . واخيرا ، وكما يرسم وادى اللؤلؤ فى اقصى الشمال حدود تـــل الزلط فى ادناه ، فانه فى أعلاه يفصـــل تل المبسوطة فى الجنـــوب عن قارة النجارين فى الشمال .

ختاما ، وبالتدريج الوئيد ، تأخذ الارض فى الانخفاض شـــمالا وغربا ، وتتحول الى سهول متموجة يغطيها حصى وحصباء ورمال الاوليجوسين النهرية ــ البحرية الاصل ، ترتفع منها هنا وهناك بعض تلال متوسطة مثل جبل حمزى فى الشمال على عروض القناطر الخيرية وغرب طريق القاهرة ــ الاسـكندرية مباشرة ، ومثل التل الاسود ثم الى يساره جبل الرزة الرملى فى الغرب على عروض الاهـــرام .

خط المنخفضات

تلك فى خطوطها العريضة او الدقيقة هى خطـــة وخريطة الهضـــبة الوسطى وهذه معالمها وملامحها الاساسية . غير ان ابرز هذه الملامح جميعا هو بلا شك خط المنخفضات الذى يتوسط قلبها ، أو بالاصح يعتلى قاطـــع مرتفعاتها ، مستقلا بذلك تماما فى الموقع والمحور والتركيب عن خطى المنخفضات العرضيين اللذين يحدان الهضـــبة نفســـها من جنوب وشـــمال . ذلك خط الفرافرة ــ البحرية الذى يبعد ٦٠ كم على الاقل عن منخفض الخارجة ــ الداخلة فى أقرب نقطة بينهما . ولقد يضيف البعض هنا على أطراف الهضبة منخفض الفيوم ــ الريان ، الذى يقع على امتداد محور الخط ويكمله فى اقصى الشمال الشرقى ، لكن البعض الآخر قد يفضل ان يعتبرهما حلقة اتصال او منطقة انتقال بين منخفضات الصحراء وبين منخفض وادى النيل .

والواقع ان واحتى القلب الفرافرة والبحرية هما ، كالخارجة والداخلة الى حد بعيد ، بمثابة شقيقين اكثر منهما مجرد ثنائى متجاور . فرغم ان كلا المنخفضين ينفصل عن الآخر تضاريسيا ، فان الفاصل الارضى بينهما برزخ هضبى ضيق لا يتجاوز ٣٠ كم ، مثلما هو متواضع الارتفاع لا يعلو الا بضع عشرات من الامتار عن مستوى المنخفضين عند طرفيهما . وعبر هذه العلوة المحدبة يتصل المنخفضان بدرب وعر ، صخرى جزئيا رملى جزئيا ، مجمل طوله شاملا اياهما ١٨٥ كم .

والحق ان طرفى المنخفضين يتقاربان ويقعان على محور واحد الى حد تبدو معه الواحتان منخفضا واحدا اكبر يأخذ فى مجموعه شكل مروحة مفتوحة الى الجنوب ولها يد دقيقة محدبة فى الشمال ، الفرافرة بمساحتها الهائلة هى المروحة ، والبحرية النحيلة الضامرة المساحة هى اليد . واللافت فى هذه المروحة ، الموجهة على محور شمالى شرقى — جنوبى غربى ، انها «مقلوبة» الميل نوعا ، بمعنى ان البحرية اعلى فى منسوبها العام من الفرافرة رغم ان الاولى تقع الى الشمال والشرق اكثر والثانية جنوبية وغربية اكثر . فهذا بالطبع على عكس انحدار السطح العام ، وهو وضع يذكر الى حد ما بالداخلة بالنسبة للخارجة .

من هنا ، ورغم الاختلافات الكثيرة بينهما خاصة فى المساحة والسطح والمعادن ، فانهما يشاركان فى شخصية اقليمية ينفردان بها بحيث يحسن ان نحتفظ لهما فى الذهن بوضع خاص بين واحاتنا . فنشأتهما ، ابتداء ، اكثر ارتباطا بالالتواء المكسور . ثم هما تقعان فوق سطح البحر بكثير او بما فيه الكفاية . والاثنتان ايضا من اكثر منخفضات الصحراء انغلاقا بالحافات ، الفرافرة من كل الجهات الا الجنوب ، والبحرية حلقيا من كل الجهات بلا استثناء . وحافاتهما جميعا تمثل التقاء حدود الكريتاسى بالزمن الثالث الاسفل . كذلك فان كنتورهما اقرب الى الاستدارة منه الى الاستطالة كما ان محاورهما أميل أن تكون وسطا بين الطول والعرض . واخيرا فانهما اقل واحاتنا مياها وسكانا ، على الاقل حتى الآن .

الفرافرة

الامتداد والابعاد

تكاد الفرافرة تتوسط الصحراء الغربية بالطول والعرض . فهى تقع على عروض محافظة اسيوط تقريبا ، على بعد ٣٠٠ كم منها ، وعلى بعد متقارب من الحدود الغربية . هى كالداخلة اذن فى بعدها عن النيل كما فى توسطها للصحراء بين النيل والحدود ، رغم أن اتساع الصحراء هنا يقل كثيرا

عنه فى عروض الداخلة بسبب تغيز انثناءات النهر . ولكن للسبب نفســه فانها الى حد معين تبدأ شرقا حيث تنتهى الداخلة غربا ، ولذا تقع الى الشمال الغربى منها اكثر مما تقع شمالها مباشرة :

فى اقصاها من الشرق الى الغرب تترامى لمسافة نحو درجتين طوليتين بين خطى ٢٩° ، ٢٧° شرقا ، وبالتالى على خطوط طول الجــزء الاكبر من منخفض القطارة . فى اقصى امتدادها بالطول تمتد بين خطى عرض ٥ر٢٦° ، ٥ر٢٧° ، وسطا تقريبا يعنى بين عروض ساحل المتوسط (٣١° — ٥ر٣١°) والحدود الجنوبية (٢٢°) . هذا يعنى ايضا انها تمتد درجة عرضية واحدة فقط مقابل درجتين طوليتين ، اى ان اقصى عرضها يبلــغ نحو ضعف اقصى طولهـــا .

مساحة ، الفرافرة ثالث اكبر منخفضات الصحراء الغربية بعد القطارة والخارجة ، وربما فاق الاخير ، فمساحته حوالى ١٠ آلاف كم٢ . شكله ادنى الى صدفة المحارة ، او الى مثلث متساوى الساقين تقريبا وان كان ضــلعه الغربى اقل انتظاما واكثر تعرجا ، قاعدته فى الجنوب الغربى وراســـه فى الشمال الشرقى بحيث يضيق باطراد وانتظام شمالا . اتساع القاعدة الجنوبية بين اقصى طرفيها نحو ٢٠٠ كم . وهذا يعادل المسافة بين نهــاية الداخلة الشمالية وبين راس مثلث الفرافرة . ولكن اقصى ارتفاع المثلث نفســه من قاعدته الى رأسه يبلغ نحو ١٥٠ كم ، بينما يضيق اتساعه فى وسطه تقريبا فى عروض قصر الفرافرة الى ٩٠ كم .

الشكل والحواف

من ذرى حافة الداخلة الشمالية تاخذ هضبة الصــحراء فى الانخفاض التدريجى نحو الشمال ، لا يقطعها سوى بضعة تلال متناثرة ، حتى اذا كنا على بعد ٥٠ كم وابتداء من خط كنتور ٢٠٠ متر اخذنا ندخل فى تؤدة وهوادة وبصورة غير ملحوظة حــدود منخفض الفرافرة الجنوبية ، فضــلا عن برعم منخفض ابو منقار الصغير بجواره . وهنا نلاحظ ان واحــة ابو منقار أقرب بشدة الى الفرافرة منها الى الداخلة ، فهى تبعد عن غرب الموهوب ١٤٠ كم مقابل ١٠٠ كم فقط عن الفرافرة . على اننا لا نلبث ان ننحــدر الى كنتــور ١٠٠ متر بحيث يقع الجزء الاكبر من المنخفض تحت هذا المستوى .

وبينما يبدو المنخفض هكذا مفتوحا الى الجنوب ، فان كلا ضلعى المثلث الشرقى والغربى محدد بكل وضوح بحافة عالية حادة الانحدار نحو المنخفض متدرجة الانحدار الى هضبة الصحراء التى تتناظر شرقا وغربا فى ارتفاعها

نحو ٢٢٥ مترا فوق مستوى المنخفض فى عروض قصر الفرافرة ، كما تتناظر فى استوائها وفى رتابة مظهرها العام . فى الشمال عند راس المثلث تتقارب هاتان الحافتان ثم تتوازيان حتى تكادا تلتقيان وتبدوان كحافة مزدوجة ، حيث لا حافة مستقلة فى الحقيقة ، وانما هى اجتماع حافتى الاجناب . ورغم ان هذه الحافة الشمالية المزدوجة اقل ارتفاعا من الحافتين الشرقية والغربية ، فانها شديدة التحدر كما هى شديدة التميز بلونها الابيض الناصع الذى يبلغ درجة باهرة نادرة المثال (١) .

البنية

جيولوجيا ، الفرافرة تجويف محفور فى طبقة من الطباشير الكريتاسى الابيض تشكل ارضية او قاع المنخفض . فوق هذه الطبقة ، وعلى ضلوع الحافتين الشرقية والغربية ، تتوالى الطبقات الاحدث والتى منها تتكون الحافتان ومنحدراتهما. فعلى الطباشير ، بقدر معين من عدم تناسق الطبقات ، تأتى اولا طبقة من الطفل الاخضر متساوية السمك تقريبا فى الحافتين ، نحو ١٢٠ — ١٦٠ مترا فى الشرقية ، ١٥٠ مترا فى الغربية عند هضبة القس ابو سعيد ، يتخللها افق رقيق من الحجر الجيرى ، ويرجع تاريخها الى الايوسين على الارجح . ثم اخيرا وعلى طبقة الطفل تأتى طبقة السطح من الحجر الجيرى الايوسينى .

تركيبيا ، من الواضح ان الفرافرة قبة صغيرة . فالطبقات على كلتا الحافتين الشرقية والغربية ، خاصة فى الشمال ، تميل بتدرج شديد نحو الشرق والغرب على الترتيب . وهناك ميل اقليمى للطبقات نحو الشمال . هذا التناظر التام بين الحافتين يشير الى ان التركيب الذى حفر فيه المنخفض ، ولو انه مديد ، هو تركيب قبابى اساسا كما يذهب الاكثرون . ويبدو أن المحور الرئيسى للتقبية او التقبب ، الذى يمتد بطول الواحة البحرية فى الشمال ايضا ، مستمر جنوبا فى قلب منخفض الفرافرة حتى عروض عين مقفى على الاقل . ويشير وجود بعض من عدم التناسق فى الطبقات الى ان عملية رفع القبة حدثت فى الباليوسين (٢) .

التضاريس

جغرافيا ، يقع الجزء الاكبر من رقبة المنخفض تحت مستوى ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، حوالى ٩٠ — ٧٠ مترا غالبا ، مع انحدار تدريجى نحو

(1) H. Beadnell, Farafra oasis, its topography & geology, Cairo, 1901, p. 5 — 16.

(2) R. Said, p. 78 — 80.

الشمال ، استمرارا لانحدار سطح الهضبة المحيطة حوله . فبينما يقع قصر الفرافرة على منسوب ٧٥ مترا تقريبا ، تقع أخفض نقطة فى الشمال حول عين الوادى على مسوب ٢٥ مترا . وعلى هذا فان أعمق نقطة بالمنخفض تعلـــو من مستوى سطح البحر بما فيه الكفاية .

السطح على العموم اقرب الى الاســتواء المعقول منه الى التضرس الواضح . وكما ينصف خط عرض ٥٢٧ المنخفض تقريبا بين الشمال والجنوب فانه كذلك يقسم السطح الى منطقتين : شمالية منبسطة تكاد تخلو من المعالم البارزة ، وجنوبية اكثر تضرسا وتباينـــا بمرتفع هضبى فى الغرب وبكثبـــان رمليـــة فى الشرق .

فاما المنطقة الشمالية المسطحة ، التى تقع بالدقة شـــمال عروض بير الدكر ، فلا تتفاوت كثيرا فى الارتفاع ، منخفضة ، رتيبة باهتة التضاريس الا من بضعة تلول منعزلة قمعية الشكل على جانبها الغربى . وتتكون هذه التلال من طبقة الطفل نفسها التى تظهر على منحدرات الحافة المقابلة ، مما يدل على انها بقايا متخلفة من عملية حفر المنخفض . فالى الجنـــوب من قصر الفرافرة بنحو ١٢ كم يقوم جبل الجنســه المزدوج : الجنســه القبلى والبحرى . والى الشمال من القصر بنحو ٢٠ كم تقوم ثلاثة تلال اخرى لا اسماء لها .

ان بساطة المنطقة الشمالية ورتابتها تذكر ، فيما عدا انخفاض السطح، ببساطة ورتابة هضبة الصـــحراء المحيطة هنا شرقا وغربا . على أنهـــا من الناحية الاخرى تشمل نقطة العمران الوحيدة فى المنخفض باسره ، وهى قصر الفرافرة مع بعض عيون هامة حولها مثل بير الدكر فى الجنـــوب وعين مقفى وعين الوادى فى الشمال .

أما فى المنطقة الجنوبية ، التى ترتفع صعدا بالتدريج نحو الجنوب ، فان ابرز معالم المنخفض كتلة هضبية مستطيلة تندفع من الجنوب الغربى لتستقر فى هذا الركن منه على نفس محور المنخفض العام . تلك هى هضـــبة القس ابو سعيد المشهررة . شكلها اشـــبه بالابهـــام ، ويكاد يذكر بقطر فى الخليج العربى . تخرج كشبه جزيرة طبوغرافية من جسم الهضبة المحيطة على نفس ارتفاعه العام ، حوالى ٢٥٠ ـــ ٢٧٠ مترا ، لتشطر المنخفض محليا مجنبـــة على هامشه فصا أصغر او حوضا ثانويا شبه مغلق يعرف بمنخفض الـــدالة ويغطيه فى معظمه لسان من بحر الرمال العظيم الملاصق مباشرة الى الغرب .

وبينما تسيطر هضبة القس ابو سعيد على الجانب الغربى من منخفض الفرافرة ، يسود فى الجنوب الشرقى بحـــر محلى من الرمال ، لعـــله اكبر البحيرات المقتطعة من بحر الرمال العظيم ، اذ يـــكاد يحتل نصف مســـاحة

المنخفض ممتدا لنحو ١٥٠ كم اى بكل طوله تقريبا ومتجاوزا اياه جنوبا ، وذلك بعرض نحو ٥٠ كم لا تتناقص الا خارجه . واذا كانت كتلة القس تتبع محور الضلع الغربى لمثلث المنخفض ، فان بحر الرمال — اذ يتمحور بمحور الرياح السائدة — يوازى هنا ضلعه الشرقى نصا (١) .

بشريا

رغم مساحتها الهائلة ، الفرافرة تقليديا افقر الواحات ماء واقفرها سكانا ، تاتى فقط قبل القطارة ، اعنى تكاد تكون غير معمورة . وهذا مما يؤسف له حقا ، لان الواحة تمتاز بخلوها من المستنقعات وبالتالى من الملاريا أيضا . فالفرافرة هى واحة الحلة الواحدة ، فليس بها الا قرية واحدة هى قصر الفرافرة ، تكاد تتوسط المنخفض فى البرزخ الضيق بين كتلة القس من الغرب وبحر الرمل من الشرق . وهى تعيش على مجموعة من الآبار تتحلق حولها ، عددها نحو العشرين ، ولكن تصرف اغلبها لا يزيد على البوصة . من ثم لا تزيد المساحة المزروعة من ٢٠٠ فدان ، مقابل ٩٠ الفا صالحة على الاقل . من ثم لا يزيد عدد السكان عن ١٠٠٠ نسمة (تذكر سخرية « فرفور الواحات » !) .

لكل هذا كانت الفرافرة اقل الواحات قيمة . والواقع أنها لا تعدو طبيعيا ان تكون مجرد حوض رمل شاسع ، وبشريا شبه منخفض قطارة آخر . حتى من حيث الطرق الصحراوية كان دورها محدودا . من ناحية لقلة السكان ، ومن ناحية اخرى لانها بحكم الموقع مجرد خطوة على طريق الواحات العام . ولهذا كانت الطرق المؤدية اليها قليلة : جنوبا من الداخلة : شمالا الى البحرية ، شمالا غربا الى سيوة مرورا بالدالة ، مع طريق ثانوى غربا الى ليبيا ، لكن دون طريق شرقا الى النيل . ولعلها بذلك الوحيدة التى لم تكن تتصل مباشرة بالوادى . لكل هذا كان يبدو أنها محكوم عليها مستقبلا بأن « تسقط بين مقعدين » ما بين زحف التعمير على واحات الجنوب من جهة وواحات الشمال من الجهة الاخرى . غير ان اكتشاف اكبر خزان مياه جوفى واكبر رقعة صالحة للزراعة بها اخيرا قد غير الموقف وصورة المستقبل جذريا وبصورة انقلابية .

البحرية

الشكل والابعاد

الى حد ما ، تبدا شمالا وغربا حيث تنتهى الفرافرة جنوبا وشرقا على الترتيب ، واقعة بذلك فى ركن التقاء خط طول ٢٩° بخط عرض ٢٨° . هذا

(1) Beadnell. Farafra. p. 24 — 37.

يضمها بالتقريب على نقطة الثلث — الثلثين من المسافة بين كل من النيل والحدود الغربية بالعرض والحدود الجنوبية والبحر المتوسط بالطول . فبالعرض ، تبعد عن نيل المنيا ١٨٠ كم ، وعن الفيوم ١٦٠ كم ، فهى اذن اقرب الواحات الجنوبية الى الوادى ، وتقع منه على عروض المنيا ، بينما تكاد تتفق بالضبط مع مثلث هضبة طور سيناء الجنوبى الاقصى ، طرفها الجنوبى فى حذاء راس محمد وطرفها الشمالى فى حذاء مدينة الطور . اما بالطول فهى تصطف بسهولة فى خط واحد مع وسط الداخلة والمغرة والعلمين تقريبا .

الشكل غير منتظم تماما ، خاصة فى جانبه الغربى المتعرج المعقد جغرافيا ، ولكنه عموما اهليلجى اشبه بالبيضاوى اضيفت اليه زائدتان ضيقتان مسحوبتان فى اقصى طرفيه شمالا وجنوبا بحيث يقترب نوعا من شكل العدسة أو العين أو المغزل اليدوى فى النهاية ، والشكل على محور قاطع شمالى شرقى — جنوبى غربى . والزائدة الشمالية محدودة الرقعة طولها ٨ كم فقط ، اما الجنوبية فاكبر بكثير شكلها مثلث طويل مسحوب طوله ٣٧كم .

بهذا الشكل يتفاوت عرض المنخفض على عروضه المختلفة . فالزائدة الشمالية لا تعدو ٥ كم اتساعا ، بينما ينفسح المنخفض الى ٢٨ كم على عروض قصر الفرافرة ، مقابل ٣٥ كم فى آخر جسم البيضاوى فى الجنوب ، تضيق بسرعة الى ١٥ كم عند بداية مثلث الزائدة الجنوبية ، الى ان تنتهى فى اقصى طرفها الجنوبى بما لا يزيد على ٤ كم . اما اقصى عرض المنخفض فنحو ٤٢كم ، واقصى طوله نحو ٩٤ كم (١) . مساحة المنخفض حوالى ١٨٠٠ كم٢ ، اى مثل منخفض الفيوم تقريبا . من ثم كانت البحرية صغرى واحات الصحراء الغربية « الواح الصغير » .

متوسط منسوب المنخفض تحت مستوى سطح الهضبة المحيط يبلغ حوالى ١٠٠ متر الا قليلا . ابرز خصائصه ، وبها ينفرد بين كل منخفضات الصحراء ، هى تلك الحافة الحلقية التى تطوقه وتغلقه من جميع الجهات والتى تشير ببلاغة الى اصله الجيولوجى . ارتفاعها يتراوح بين ١٧٥ ، ٢٠٠ متر فوق قاع المنخفض ، واليه ينحدر بشدة . وقد كشفت التعرية فى قطاعات كثيرة منها عن مقاطع راسية يظهر فيها تتابع الطبقات الجيولوجية ابتداء من الخراسان النوبى حتى الحجر الجيرى الايوسينى .

فى التاريخ الجيولوجى

فجيولوجيا ، تتكون ارضية قاع المنخفض من اساس من الحجر الرملى

(1) J. Bali; H. Beadnell, Baharia oasis, its topography & geology Cairo, 1903, p. 7 — 20.

الكريتاسى الذى يتالف من عدة طبقات اسفل بعضها البعض يزداد عمرها قدما عن الكريتاسى كلما زاد عمقها ، ويصل مجموع سمكها الى أبعاد عظيمة،حيث وصل الحفر الى صخور المركب القاعدى على عمق يزيد على ١٨٠٠ متر تحت سطح الواحة . طبقات الحجر الرملى هذه تظهر مكشوفة فى بعض مقاطع حواف المنخفض ، كما تكون الجسم الاساسى لمعظم التلال المنتشرة فى قلبه ، لكن تعلو بعضها فى الحالين التكوينات اللاحقة . فعلى جوانب المنخفض الجنوبية تعلوها طبقات من الحجر الجيرى المتبلور ، تكسوها بدورها طبقات من الحجر الجيرى الطباشيرى . اما على جوانبه الشمالية فيكسو الحجر الجيرى الايوسينى طبقة الحجر الرملى الكريتاسى الاساسية مباشرة .ويضاف الى الجميع أخيرا بعض اندفاعات من الصخور البلوتونية الحديثة تظهر على شكل كتل تلية فى بعض المناطق خاصة فى الشمال .

من حيث التاريخ والتركيب الجيولوجى ، واضح أن البحرية ، التى تقع على جبهة التحام الرصيف الثابت والرصيف غير الثابت ، تعرضت لكثير من التعقيد والتشويه . فالمنخفض يمثل التواء محدبا بعيد المدى والابعاد . محور هذا المحدب يجرى نحو الجنوب الغربى ابتداء من جبل غرابى فى الشمال مرورا بالتلال الوسطى حتى نهاية المنخفض الجنوبية ، مستمرا فيما يبدو ليشمل الفرافرة . ويبلغ ميل الطبقات فى الشمال ٦٠ درجة ، ثم يقل فى الجنوب ، الامر الذى يدل على أن مركز الطى كان فى الشمال . وهناك ايضا عدة تراكيب ثوانية محدبة بطول الحافة الشرقية للمنخفض يصل ميل الطبقات بها احيانا الى ٥٠ درجة ، ويفصلها عن المحدب الرئيسى مقعر كبير الابعاد .

وخلال التاريخ الجيولوجى المعقد ، الذى تحول به التركيب من التواء محدب الى منخفض مجوف سواء بالعوامل الباطنية او الهوائية منفردة أو مجتمعة ، ادت ضغوط الشد ثم انفراجها الى حدوث انكسارات عديدة تتعامد على امتداد محور التركيب ضاربة نحو شرق الجنوب الشرقى . أهم هذه واحد يخترق الواحة عبر جبل الهفوف ، وآخر فى فتحة المنخفض الشمالية عند نقب غرابى ؛ كما أن الحافة الشرقية للمنخفض محددة بانكسار (١) .

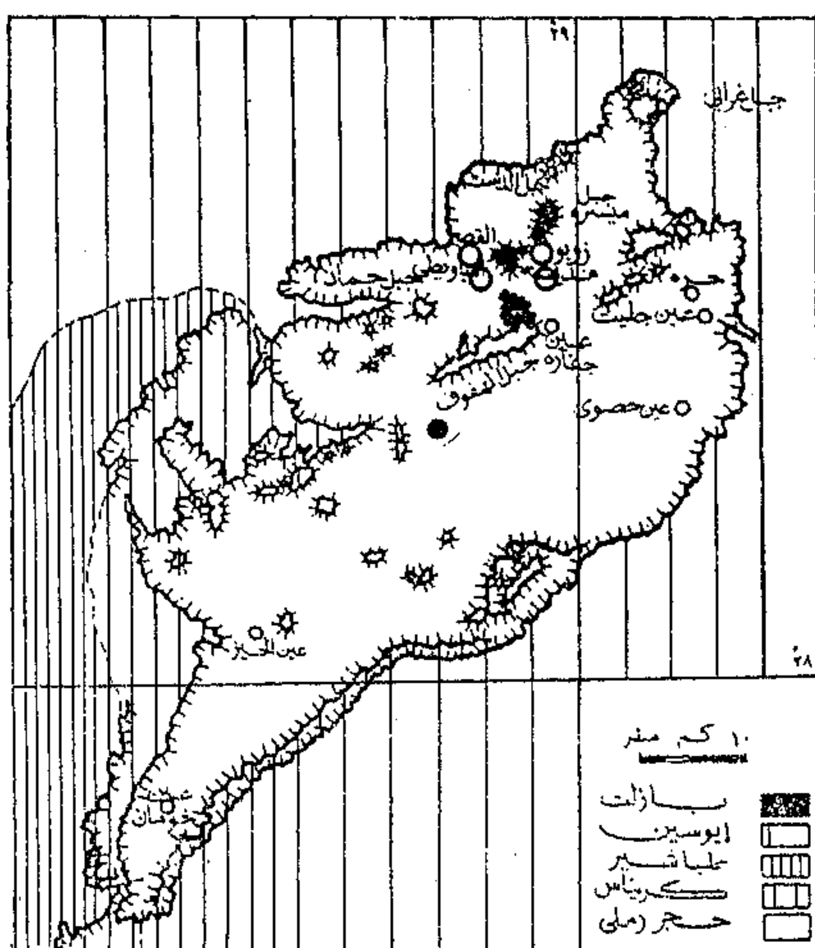
المهم أن هذه الانكسارات ، اذ صدعت التركيب المحدب ومزقت سطحه الايوسينى ، كانت اشارة البدء لعوامل التعرية بالهجوم عليه لحته وخفضه . بعدئذ تحول المنخفض فى الاوليجوسين كما يرى بيدنل الى بحيرة شاسعة تفترش أرضه جميعا بينما تشخص فيها اعاليه كارخبيل من الجزر البحيرية هى كوكبة جبال الواحة الحالية بعد ان جفت البحيرة(٢). هذه البحيرة لم تكن

(1) R. Said, p. 81 — 86.

(2) Topography & geology of the Fayum, p. 47 et seq.

داخلية مغلقة ، وانما كانت جزءا من النظـام النهرى الاوليجوسينى الـذى اقترحه بيدنل بادئا من ، او مارا ، بالواحة البحرية ثم بقارة الحمرة فى طريقه ليصب فى الفيـوم .

وقد بنى بيدنل نظريته جزئيا على أساس ان جبـل غرابى ، كقـارة الحمرة ، يتكون كلاهمـا من رواسب بحيرية اوليجوسينية . غير ان البحث الحديث أثبت من دراسة الحفريات ان جبل غرابى ليس اوليجوسينيا وانما ايوسينى . ولذا فان نظرية بيـدنل عن البحيرة الاوليجوسينية تحتـاج الى تعديل مثلما يحتاج كل مسار نهره الفيومى . وعلى اية حـال ، بحيرة او لا بحيرة ، فقد تكفلت التعرية الهوائية فى الزمن الرابع بقلب وجه المحدب القديم الى مقعر حديث هو منخفض الواحة الحالى .



شكل ٣٩ ـ الواحات البحرية : البنية والتضاريس .
[عن بيدنل]

الحافة الحلقية

فيزيوغرافيا ، البساطة تغلب على الحافة الشرقية ، فهى شبه منتظمة فى تقوساتها المديدة المعتدلة القليلة . وشكلها العام يذكر بالساحل الشرقى لامريكا الجنوبية ، الا من اختلال وتشوه ملحوظ فى النسب . على انتظامها ، لا تخلو الحافة من بعض الانقطاع خاصة فى الشمال ازاء منطقة عين جليت وفى الجنوب ازاء منطقة عين الحيز . ليتولوجيا ، يسود معظم سطح الحافة الحجر الجيرى الايوسينى الذى يمتد نطاقه الى الشرق منها جميعا .

الحافة الغربية ، على العكس تماما ، يغلب عليها التخلج الشديد المعقد فى خلجان بارزة نصف دائرية وطولية والسنة ورؤوس غائرة ، كما تختلف التكوينات الجيولوجية على قطاعاتها المختلفة ، فلا تقل تعقيدا من الناحية الجيولوجية عنها من الناحية التضاريسية . فالزائدة الضيقة باقصى الطرف الشمالى حوافها منخفضة واقل انحدارا مما يسود جنوبها . واليها يتدرج قاع المنخفض بتؤدة مما يسهل الحركة ، ولذا تتجمع معظم الطرق التى تربط البحرية بالنيل فى هذا المهبط الميسور ، ومنها تمرق خلال نقب غرابى فى أقصى الشمال الشرقى .

بعد الزائدة تتقوس الحافة الغربية فى خليج نصف دائرى كبير ينتهى بعد نحو ٢٥ كم براس غائر ازاء منطقة القصر . وهنا تصل الحافة الى اعلى ارتفاع لها فى كل حائط الواحة حيث تصل الى ١٧٥ مترا فوق مستوى أرض المنخفض . الى الجنوب يعقب هذا الخليج نصف الدائرى خليج ضيق متطاول كاللسان يعود فينتهى براس غائر ازاء جبل حماد . وبعد ذلك يتعاقب النمط نفسه اكثر من مرة ، خليج نصف دائرى كبير فآخر متطاول صغير ، الى أن ينتهى بآخر رأس غائر ازاء الحيز .

وعلى امتداد هذا القطاع المعقد تخدد الاودية المتحدرة جنبات الحافة ، محددة مخارج ونقوب الواحة غربا ، بينما تتكدس عند اقدامها ركامات الصخور المكسرة والمفتتة . ولكن ابتداء من زائدة المثلث الجنوبى تستقيم الحافة لاول ولآخر مرة ، الى أن تستدير لتتصل فى اقصى نهايتها الجنوبية بالحافة الشرقية لتحكم اغلاق المنخفض تماما الا من نقب ضيق يؤدى الى الفرافرة .

على امتداد الحافة الغربية يتفاوت التكوين الصخرى على التعاقب من الشمال الى الجنوب . ففى نصفها الشمالى يسود الحجر الجيرى الايوسينى

كما على الحافة الشرقية عموما . ولكن في نصـــفها الجنوبي يغطى ســطح الحافة طبقات من الحجر الجيرى المتبلور الصلب ، مكونا شبه عتبة او رف او سلمة عالية نوعا . وعلى نفس الامتداد في النصف الجنوبي تعلو الطبقات الاخيرة ، في غير تناسق طبقات ، طبقات اخرى من الحجر الجيرى الطباشيرى مؤلفة على البعد حافة ثانية او بالاحرى ثالثة اعلى للمنخفض شـديدة البروز والتميز بوعورتها وبتعرجها وبلونها الابيض الثلجي . وفي اقصى الجنوب تقترب هذه الحافة الاخيرة من حائط الحافة العامة الاولى للمنخفض ، وتمتد جنــوبا حتى الفرافرة .

معالم القاع

اذا نزلنا من الحافة الى قاع المنخفض نفســه ، فان الســطح العام ، كالفرافرة ، معتدل التضرس ، مع انحدار اقليمى عريض نحو الشمال ، وربما ايضا ولكن الى حد اقل من الشرق الى الغرب . مثلا تقــع الحيز في الجنوب على ارتفاع ١٥٦ مترا فوق سطح البحر ، بينما عين جليت وحرة في الشمال الشرقي على ارتفاع ١٣٥ مترا ، مقــابل + ١١٣ مترا في منطقــة القصر في الشمال الغربي حيث تعد اخفض نقطة في قاع المنخفض كله . ويضاعف من عمق هذه النقطة النسبى انها تكاد تواجه أعلى قطاع في حائط المنخفض كله . بصفة عامة اذن يتراوح عمق المنخفض ككل بين ١٥٠ ، ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، مثلما يقع تحت مستوى سطح الهضــبة المحيطــة بنحو ١٠٠ متر في المتــوسط .

ان تكن الحلقية المغلقة المطوقة هي ابرز سمات الحافة الحادة الانحدار، فان اخص خصائص القاع المموج، وبها ايضا ينفرد المنخفض بين سائر منخفضات الصحراء ويكتسب مظهرا وطابعا مميزا للغاية ، هي تلك الكوكبة المنتشرة من التلال أو الجبلايات المنفردة كالجزر Inselberge التى ترصع أرض المنخفض حتى شبهه البعض بغــابة او ارخبيل من التلال . نشــاتها قديمة ترجع الى الكريتاسى والبليوسين ، لذا تتفاوت في أشكالها وأحجامها وارتفاعاتها وألوانها. كذلك فان بعضها من فعل التعرية ، اما مقتطعة من اجناب الحافة او متخلفة بين جنباتها residual, relict عن التكوين القبابى الاب ، ولكن بعضــها بلوتونى من اصل تكتونى .

عددها بضع عشرات منثورة في ارجاء المنخفض بلا نظام واضح ، فمنها ما يحف بالحافة الشرقية ، ومنها ما يلاصق الحافة الغربية وهو أكثر ، ومنها ما يتبعثر عشوائيا في وسط المنخفض . غير انها اكثر في الشمال عموما منها في الجنوب حيث تكاد تختفى من زائدة المثلث الجنوبي بالذات . وفي الشمال فان

اهمها مجموعة تقع على قاطع من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى بحيث تكاد تشطر الواحة الى شطرين ، بل والرقعة الزراعية الضئيلة الوحيدة بها ايضا . وهذا القاطع يتفق مع خط انكسار رئيسى على المحور نفسه .

تبدا هذه المجموعة بجبل غرابى ، اقصاها شمالية واكثرها شهرة وان لم يكن اكبرها او أعلاها . الجبل يحتل وسط الزائدة الشمالية كأنه جزيرة صخرية شامخة وسط خليج عالى الحوائط . الجبل تل كبير اسود ، يرجع لونه الى ركاز الحديد به ، والذى يدين له بشهرته واهميته . وقد كان المعتقد ان هذا الركاز من اصل اوليجوسينى ، ولكن ثبت من وجود حفريات نوموليتية به انه ايوسينى معاصر لهضبة الحجر الجيرى المحيطة . كذلك فان الخام ليس رسوبى الاصل بل تكون بالاحلال والتأكسد . أما معدنيا فان عناصره تتفاوت بين السيديريت والهيماتيت والماجنتيت .

الى الجنوب ، فى دائرة القصر ، تبرز ثلاث أو اربع كتل تلية كبيرة تعلو مستواها بنحو ١٣٠ مترا ، هى من الشمال جبل ميسرة ثم جبل منديشة فجبل الهنوف (الهفهوف) . الاول على محور جبل غرابى ، الثانى يقع ويقطع فى رقعة الارض الزراعية بالواحة ، وكلاهما قاتم اللون يغطيه غطاء من الدولريت . اما الثالث فاكبر تلال الواحة جميعا ولكنه معقد التركيب يتألف من تل ضيق طويل من الحجر الجيرى يشبه الحافة في الجنوب وكتلة سوداء من الدولريت فى الشمال . هذه الجبال اذن هى اندساسات بركانية من الدولريت حدثت فى الاوليجوسين ، ظهرت فى حالة جبل الهنوف على شكل أفق اندساسى sill فى وسط صخوره الكريتاسية ، مما يدل على أصل لاكوليثى laccolith اى انبثقت كقبو او كقبة جوفية صخرية (١) .

على جوانب المنخفض ، وقرب مقدم الحافة الغربية ، ينهض جبل الدست الذى يتكون من نفس حجر رملى قاع المنخفض يكسوه غطاء من الحجر الجيرى الايوسينى . فهو بوضوح اذن نتوء مقتطع من الحافة نفسها وانفصل تماما عنها . على الجانب الآخر من القصر ، وعلى مسافة مقاربة ، يقوم جبل حماد ، وهو بداية مجموعة تنتثر نحو الجنوب الغربى قرب اقدام الحافة وفى خلجانها العديدة ، عددها نحو دستة أخرى على الاقل من التلال التى لا تعرف لها اسماء محددة فيما يبدو . ومعظمها كتل متخلفة من التعرية من نفس طبقات قاع المنخفض ؛ وبعضها نواتىء مقتطعة من الحافة المجاورة . وبالمثل ينقط الجانب الشرقى من المنخفض قرب الحافة او بعيدا عنها عدد اقل من الكتل والتلال ولكن بعضها من احجام اكبر مثل جبل حرة فى الشمال وكتلة ضخمة مترامية من الحجر الرملى فى الجنوب حوالى عروض الحيز .

---

(1) Idem.

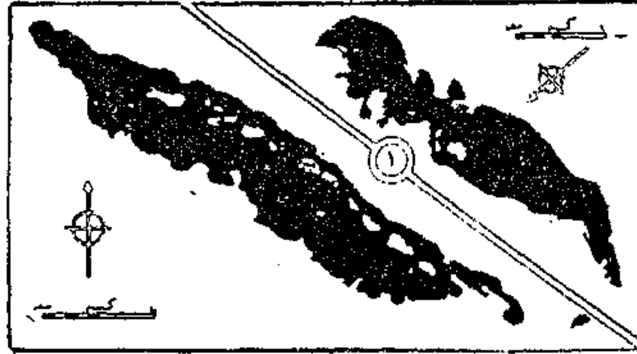
عدا التلال ، فان مما يميز البحرية ايضا قلة الرمال والكثبان داخلها أو حولها بصورة لافتة . ربما شكلها الحوضي المغلق هو الذى حماها ، فهنا في الواقع ولكن بعيدا الى الشرق بما فيه الكفاية يبدأ غرد ابو محاريق . على أن السكنى اذا كانت قد نجت من الرمل داخل الواحة ، فان الحركة خارجها لم تفلت من قبضته ، حيث تقطع الرمال بموقعها شرق الواحة طريق القوافل الرئيسي الى وادى النيل مما يفرض عليه لفة طويلة لتفاديها . المهم على أية حال ان نلاحظ هنا فى ثنائى الفرافرة ـ البحرية ، كما فى ثنائى الخارجة ـ الداخلة ، كيف تقل التكوينات الرملية فى الواحة الشمالية بالقياس الى الجنوبية .

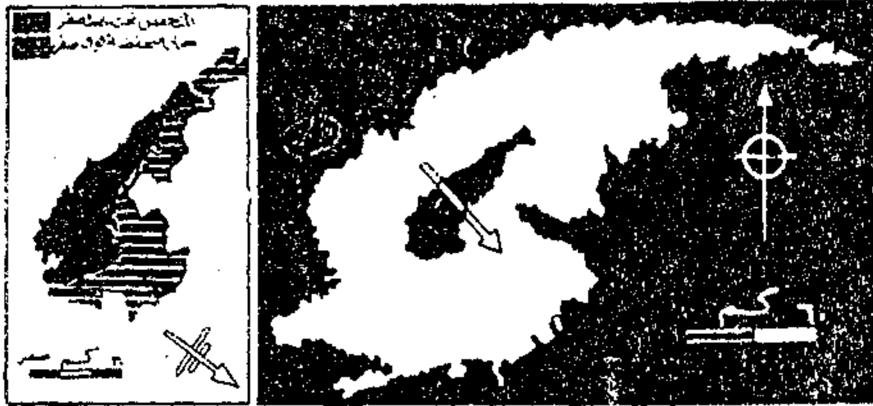
من الناحية الاخرى ، تكثر بالبحرية البرك ـ كالمسيلة كبراها ـ والمستنقعات والاراضى الملحية القشرية ، ومن ثم تنتشر الملاريا بشدة . على ان الحياة النباتية تبدى غنى نسبيا محسوسا بل غير عادى بالقياس الى سائر الواحات ، يتمثل فى انتشار الحشائش والاعشاب والشجيرات ، خاصة حول مناطق الآبار والعيون وفى مناطق المستنقعات . كذلك فان الموارد المائية متوسطة الوفرة والجودة والعمق ، عليها أقام الرومان نظاما جيدا ، اندثر الآن ، من الاقنية الجوفية والفجاجير والآبار الارتوازية المنحوتة أو المحفورة فى الصخر . وكبرى عيون الواحة حاليا هى عين البشمو ـ رومانية اصلا ومشقوقة بين الصخور ـ ولها منبعان واحد ساخن والآخر بارد تختلط مياههما فى قناة طويلة الى الحقول والحدائق .

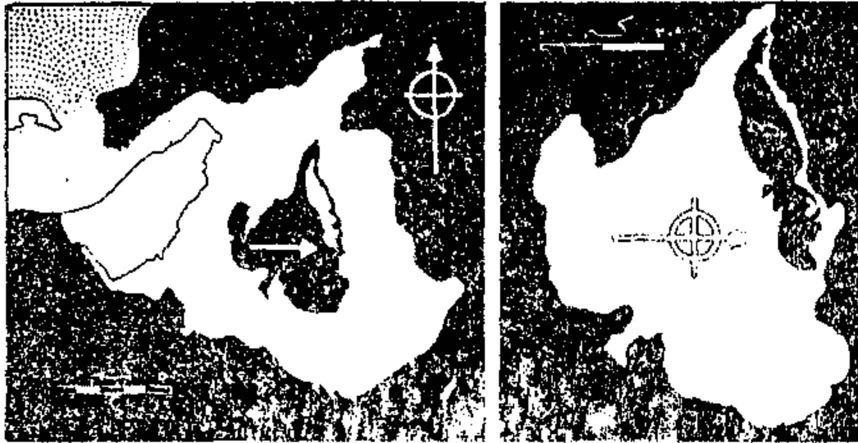
على هامش الحياة

بذلك التوسط الحيوى يتحدد العمران ايضا . فليس ثمة الا ٤ قرى هامة متقاربة التوزيع نوعا ، وتتجمع كلها بالشمال الاقصى فى زوجين : الباويطى (وهى العاصمة) والقصر ثم زوبو ومنديشه . وثمة بعيدا فى الجنوب قرية الحيز ، محطة على الطريق الى الفرافرة . الرقع الزراعية حول القرى محدودة والانتاج قليل ، لكن تجود معظم الفواكه جودة فائقة ، كما أن امكانيات الاستصلاح والتوسع الحديث كبيرة . كان مجموع السكان حوالى ١٩٥٠ نحو ٧٠٠٠ نسمة ، وهو الآن ٢٠ ـ ٣٠ الفا (قارن ١٠٠ الف فى القديم) . ولكن بفضل التعدين ـ حديد البحرية، خامة مصنع صلب حلوان ـ أمام الواحة مستقبل انقلابى كبير لعله يستعيد الماضى أو يتجاوزه . والمخطط الآن ان يصل السكان الى ١٠ امثال عددهم الحالى .

اخيرا ، وبحكم موقعها النهائى كآخر مجموعة واحات الصحراء الجنوبية واكثرها شمالية كما تشير تسمية « البحرية » ، وكذلك كاقربها الى النيل ،







شكل ٤٠ ـ اشكال المنخفضات المتشابهة في الصحراء الغربية .
بين بعض منخفضات الصحراء الغربية شيء من التشابه في الشكل العام بصرف النظر عن المساحة وعن التوجيه : النطرون ـ قارون (اعلى) ، القطارة ـ سيوه (الوسط) ، الفرافرة ـ الفيوم (اسفل) . لاحظ اختلاف او توحيد مقياس الرسم بحسب كل حالة ..

كانت الواحة دائما عقدة طرق صحراوية اساسية تكاد تناظر الخارجة جنوبا. فرغم ان طريقا واحدا هو الذى يربطها بالجنوب مع الفرافرة ، فان هنـــاك حزمة كاملة تتفرع نحو كل جهات الشرق والشمال والغرب .

فشرقا نحو الوادى هناك طرق عديدة ، ولو ان اغلبها يعانى من كثبان شرق الواحة وتدور حولها جنوبا فى لفة طويلة ، كمـــا يمر بعضـــها بمنخفض الريان . فثمة طريق الى المنيا ، وآخر الى البهنسا ، ثم طريق الى مغـــاغة والفشن ، ثم الى الفيوم ، واخيرا الى الجيزة والقاهرة . وشمالا هناك طريق الى وادى النطرون ، وآخر الى الاسكندرية . أما غربا فهناك طريق النقب ١٣ الى سيوة ، اما عبر منخفض القطارة ، واما مرورا بواحاته الصـــــغيرة الجنوبية .

واخيرا يأتى الخط الحديدى مع طريق الاســـفلت الى حلوان ليؤكـــد التناظر مع الخارجة فى المواصلات وربما غير المواصلات . فهو يجعل البحرية ثانية الواحات التى ترتبط بالوادى بمواصلات حديثة بعد الخارجة ، كما يبدو ايضا أنها تناظرها بالتالى فى مستقبل التنمية والتطور . ولم يكن غريبا لهذا كله أن تضم الواحة مؤخرا الى محافظة الجيزة اداريا .

الفصل السابع

أقاليم الصحراء الغربية

(تابع)
الهضبة الشمالية

سواء بخط منخفضاتها فى الجنوب او بنطاق هضبتها فى الشمال ، فان لهذه المنطقة شخصيتها الاقليمية المتفردة ، ان لم يكن فى مصر جميعا ففى الصحراء الغربية بالتاكيد . جيولوجيا ، هى احدث وحدات الصحراء الغربية ، ميوسينية يسودها الحجر الجيرى بصفة اساسية ، الطبقات لطيفة الميل نحو الشمال ، بعيدة المدى فى انتشارها الاقليمى ، ومعتدلة التجانس فى تركيبها الصخرى . والاقليم عموما بسيط فى تركيبه الجيولوجى السطحى رغم ما كشف أخيرا عن شدة تعقيد فى تاريخه الجيولوجى القديم وتركيبه الجيولوجى تحت الاعماق . ثم ان الاقليم ينتمى كله الى الرصيف غير المستقر من أرض مصر ، ومع ذلك فانه من اقل مناطقها تاثرا بالعوامل والاضطرابات التكتونية ، وخاصة الانكسارات الاقليمية الكبيرة ، كما أن التواءاته القليلة هى طيات خفيفة ثانوية لطيفة الميول رمياتها بعيدة المدى (١) .

جغرافيا ، المنطقة هى اقل وحدات الصحراء الغربية ارتفاعا ، أدنى الى السهل الرتيب الباهت الملامح ، لا يكسر رتابته الا حافة الكويستا العظيمة الاساسية ومجموعة المنخفضات الرئيسية . ومنخفضاتها ، فضلا عن هذا ، تنفرد بين كل منخفضات الصحراء بانها جميعا تحت مستوى سطح البحر ، بل فى احدها تتحدد اخفض واعمق نقطة فى مصر جميعا . ومناخيا وهيدرولوجيا ونباتيا ، هى اقل مناطق الصحراء الغربية جفافا أو اكثرها رطوبة سواء فى ذلك الهضبة بأمطارها او المنخفضات ببحيراتها وسبخاتها . فى كلمة : هى اقل اجزاء صحرائها صحراوية ، فهى الى شبه الصحراء والاستبس اقرب .

اخيرا ، وفى النتيجة ، فانها تبدى من الناحية البشرية ملامح جد متميزة . فهى اساسا اقليم رعى وقطعان وقبائل وبداوة وترحل ، بل اقليم الرعى

(1) R. Said, p. 197.

الوحيد فى الصحراء الغربية كلها . ومن هذه الزاوية ، فرغم انها طبيعيا اقل اجزاء هذه الصحراء صحراوية ، فانها اكثرها تمثيلا لنمط حياة الصحراء الرعوية الحقة . ثم هى موقعا اكثر انفتاحا على البحر ، واشد ارتباطا بوادى النيل وتأثرا به ، وفى النهاية اقل عزلة وتخلفا . انها ، باختصار ، قمة الصحراء الغربية بشريا وان تكن قاعها طبيعيا .

خط المنخفضات

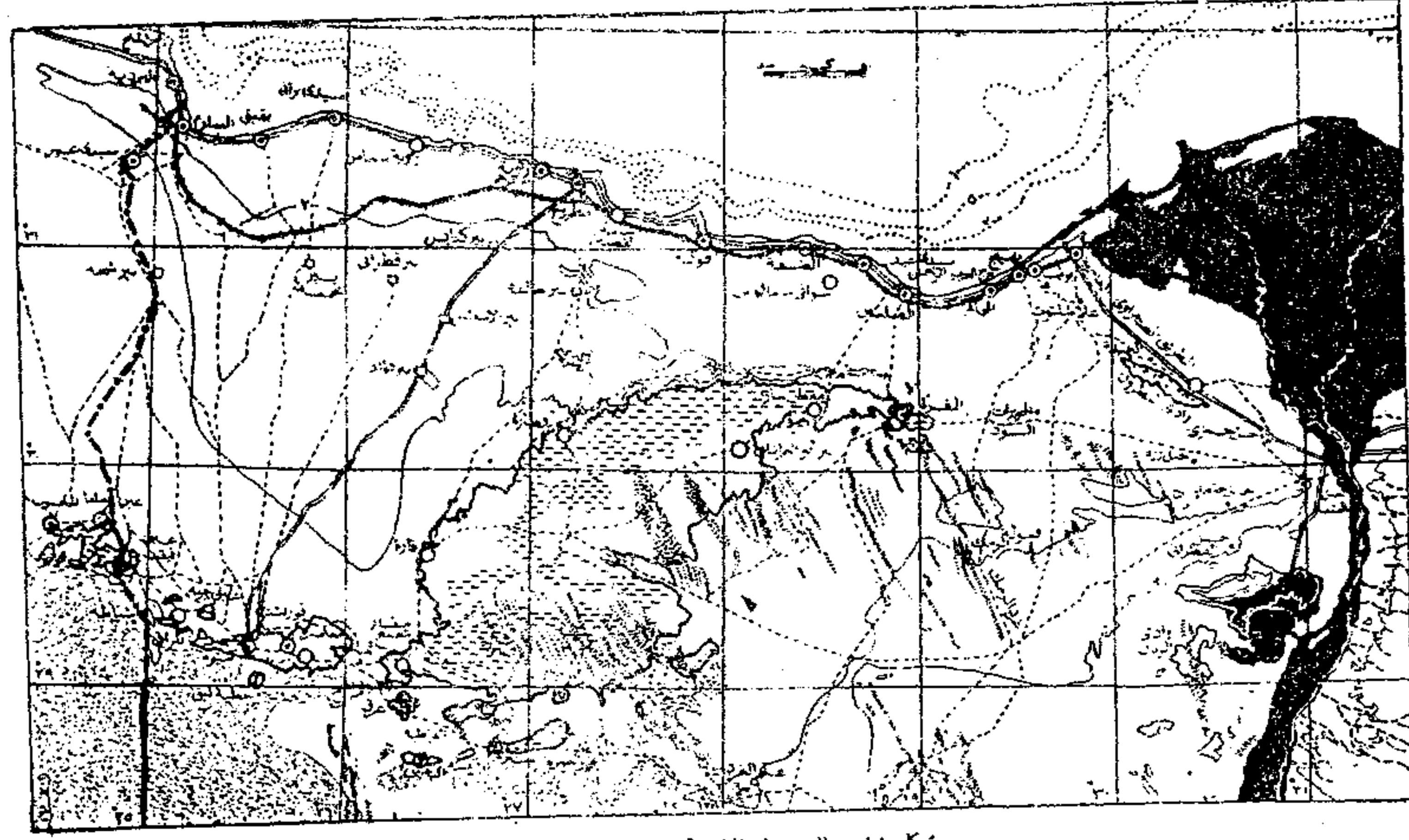
فاذا ما بدانا من الجنوب ، فان خط المنخفضات الذى يفصل الهضبة الشمالية عن الوسطى خط ثلاثى يشمل سيوة ، القطارة ، النطرون ، الاولى على عروض نهاية القطارة الجنوبية والاخير على عروض نهايته الشمالية . وثلاثتها تقع مباشرة فى ظل الحافة الجنوبية للهضبة الشمالية ككل ، وهى الحافة نفسها التى تمثل الحافة الشمالية لهذه المنخفضات ، والتى تنحدر اليها انحدارا شديدا ان لم يكن عنيفا احيانا . غير انه اذا عدت سيوة امتدادا بشكل ما للقطارة ، فليس صحيحا قط ان النطرون امتداد آخر. فبينما لا يعدو البرزخ الارضى الفاصل بين الاولين ٢٠ كم ، لا يقل الفاصل الارضى بين الاخيرين عن ١٠٠ كم .

والواقع ان قطاع سيوة ــ القطارة مركز ارخبيل كثيف من الواحات والمنخفضات الصغرى المنفصلة التى تترامى من اقصى الغرب فى الجنوب حتى اقصى الشرق جنوب وجنوب شرق القطارة نفسه . وفى هذا الارخبيل تؤلف سيوة والقطارة ثنائيا يتشابه من وجوه كثيرة ، رغم اختلافه فى وجوه أخرى عديدة ، ويذكر فى بعض منها بثنائى الخارجة ــ الداخلة فى اقصى الجانب الآخر من الصحراء .

ورغم اختلاف المساحة الشديد ، وكثير من النواحى الاخرى ، تشترك المنخفضات الثلاثة فى اربع خصائص متميزة ان لم نقل متبلورة . فكل مساحاتها جميعا تحت مستوى سطح البحر اولا ، وقيعانها جميعا تمتاز بظاهرة البحيرات أو السبخات التى تستمد مياهها غالبا من طبقة الخراسان النوبى، وجميعها يستطيل اكثر على المحور العرضى ، وكلها اخيرا تبدو من الناحية الجيولوجية احدث نشأة نسبيا من معظم منخفضات الصحراء الجنوبية .

سيوة

سيوة ــ والاسم تحريف عن سيوخ ، احد آلهة المعابد المحلية القديمة ــ نصف منخفض اكثر منها منخفضا واحدا تاما ، نصفه الآخر هو واحة الجغبوب



شكل ١١ – الصحراء الغربية : الهضبة الشمالية .

عبر الحدود ، فيما معا يشتركان فى حوض واحد مغلق عرضى المحور . بهذا فان سيوة ، ابتداء ، مفتوحة غربا على الجغبوب . والمنخفض السيوى يقع معظمه تحت مستوى سطح البحر ، أعمق نقطة فيه — ١٧ مترا . مساحته بالتقريب حوالى ١٠٠٠ كم٢ ، طوله نحو ٧٥ كم ، وعرضه فى المتوسط زهاء ١٥ كم ، لكنه يضيق فى الغرب الى أقل من النصف ، بينما يزداد اتساعا فى الشرق الى أكثر من الضعف حيث يتوغل منه نحو الشمال خليج ارضى دائرى فسيح . والغريب ان شكل المنخفض العام ، مع فارق الحجم الهائل ، يشبه الى حد ما شكل منخفض القطارة مقلوبا أو معوجا . فاذا حرفت الخريطة بحيث يكون الغرب فى الشمال لبدت حدود المنخفض السيوى الجنوبية المنتظمة اشبه بقوس حدود منخفض القطارة الشمالى ، بينما يبدو جسمه كبوق او كقرن على هيئة القطارة .

طبوغرافية المنخفض

تشرف على المنخفض من الشمال حافة عالية حادة الانحدار تخططها وتخددها الاودية والمسايل الطولية العديدة التى قطعتها بشدة المرات والنتوب كما اقتطعت منها التلال المنفصلة والقارات الناتئة . هى اذن حافة تعرية بوضوح تام . وهذه الحافة هى بعينها نهاية — جزء من نهاية — الهضبة الشمالية ، وهى التى ستستمر شمال القطارة . لكنها هنا تتعرج كثيرا اقترابا وابتعادا حول محورها العرضى العام . وفى اقصى الشرق بصفة خاصة تتوغل جنوبا كخليج او كبرزخ ارضى مرتفع هو الذى يفصل بقدر ما يصل بين سيوة والقطارة . وهذا ما يجعل المنخفض السيوى مفتوحا تقريبا على الشرق ايضا . أما جنوبا فلا تكاد توجد حافة بمعنى الكلمة ، اذ تدفن تحت بداية بحر الرمال العظيم . هذا الجانب اذن أقرب الى الارساب .

وثمة بعض الواحات الصغرى تبدو كالتوابع مبعثرة حول المنخفض الاساسى فى الجنوب والغرب كمنطقة انتقال الى منخفض الجغبوب . وبهذا كله يبدو المنخفض فى جملته كممر شريطى مفتوح بالعرض محصور بين حافة الشمال ورمال الجنوب . وفى هذا فانه يشبه الى حد ما منخفض الداخلة فى اقصى الجنوب من الصحراء .

بهذا الاطار الذى يتنافر فيه الجانبان الشمالى والجنوبى بشدة اكثر مما يتناظران ، تتحدد الى حد بعيد طبيعة ارض المنخفض من الداخل . فمن ابرز ملامح المنخفض الاختلاف اللافت بين منحدراته الشمالية والجنوبية . فالاولى تعرف المصاطب والمدرجات عند اقدام الحافة ، ويتراكم عليها وتحتها كسر الصخور والفتات، وتتعامد عليها عشرات الاودية العرضية والمسايل العديدة

بلا انقطاع . وهى اخيرا تنقطها عشرات من التلال المتقطعة والقارات المنعزلة المنفصلة او شبه المنفصلة ، المنخفضة أو العالية التى يناهز بعضها ارتفاع الحافة الام نفسها . اما المنحدرات الجنوبية ، فعلى العكس أكثر تدرجا واقل ارتفاعا ، تسودها الرمال باشكالها المختلفة من سهول رمال وكثبان سيفية وهلالية . ولا يكسر هذه القاعدة سوى بعض القارات التى تبرز من الغطاء الرملى .

وفيما بين نطاقى المنحدرات هذين ، يتحول قاع المنخفض الى منخفض من منخفضات ، اى يتالف من مجموعة من التجاويف الصغرى والاحواض الثانوية ، يعرف بعضها بالحطيات ، ويحتل قلبها عادة اما بحيرات او مستنقعات او سبخات ، وحولها ايضا تتركز الواحات العديدة التى تتكون منها واحة سيوة ككل . وبهذا يبدو قاع المنخفض كالغربال المثقب ، كما تسوده الاشكال المائية والبحيرية .

ويبدو أن قاع المنخفض كانت تحتله بحيرة واحدة كبيرة ، تقطعت بالتدريج الى عدد من البحيرات الاصغر ، ثم الى عديد من البحيرات الصغرى ، لا يقل عددها الآن عن ١٠ ، ولبعضها مدرجات بحرية مرتفعة نوعا من آثار عملية الانكماش . كبراها بحيرة سيوة نفسها فالزيتون فالمراقى فخميسة ، ثم اغورمى والمعاصر وقوريشت وتميرة ... الخ .

الموارد المائية والاقتصادية

الموارد المائية فى سيوة مصدرها كالمعتاد طبقة الخراسان النوبى ، الا انها تعانى من شىء ، مفرط احيانا ، من ملوحة ، نظرا لشدة البخر من جهة وللتاثير الكيماوى لبعض الطبقات الجيولوجية المتدخلة من جهة اخرى . لكن المياه الصالحة وفيرة للغاية ، وباكثر حقا من الاحتياجات الراهنة ، بل ان المشكلة ليست الرى بقدر ماهى الصرف . فالمقدر ان اجمالى الموارد المتاحة يبلغ ١١٣ الف متر مكعب يوميا ، فى حين أن اقصى الاحتياجات الجارية تناهز ١٠٠ الف متر . وهناك نحو ٥٠٠ عين ، نصفها صالح للشرب والرى ، وبعضها ساخن والآخر بارد . واحيانا تتجاور العيون العذبة والملحة ، وكذلك الباردة والساخنة بصورة لافتة .

هذه العيون والآبار موزعة على مساحة ٣٥ الف فدان ، لا يزرع منها سوى ١٦ الفا اى اقل من النصف . كذلك فان هذا الجزء المستغل من ارض الواحة الصالحة للزراعة لا يمثل سوى ربع المساحة القابلة للاستصلاح والزراعة . وهناك بالتالى مجال للتوسع فى ثلاثة امثال الرقعة المستغلة

والمنتجة حاليا . وثمة على الاقل ٢٩ الف فدان صالحة للاستزراع فورا ، منها نحو ٧٥٠٠ فدان من الدرجات الثلاث الاولى . وفيما عدا هذا فان الباقى تسوده الرمال والبرك والملاحات والمستنقعات والسبخات . ونظرا للاسراف فى الري وسوء الصرف ارتفع مستوى الماء الباطنى فى كثير من المناطق المزروعة الى حوالى نصف متر من السطح مما يضاعف من مشكلة الملوحة كما يؤدى الى انتشار الملاريا وتفشيها .

الامكانيات الزراعية والاقتصادية للواحة ، وان كانت محدودة نوعا ، لا بأس بها ، وبها يتحدد حجم السكان . فالى جانب ثروة النخيل ببلحهما السيوى الشهير – نحو ١٨٠ الف نخلة ، هناك الزيتون الممتاز – نحو ٢٠ الف شجرة مثمرة ينتج كل منها نحو ١٠٠ كيلو جرام سنويا وتجعل من سيوه فى واقع الامر اكبر مزرعة للزيتون فى مصر . غير ان المكابس والمعاصر بدائية متخلفة تحتاج الى تجديد وتحديث تام . هناك ايضا النباتات الطبية والعطرية التى يمكن ان نطور الى سلعة تصديرية مربحة جدا . ومجال الصناعات اليدوية والبيئية ، كمجال السياحة ، مفتوح بلا قيود ، لاسيما حين يتحقق المشروع المخطط لرصف الطريق الى مطروح حتى يكون شريانا للسيارات الى الساحل . وعلى الجملة فان سيوة اغنى واكبر نقطة منفردة فى ابعد منطقة من الصحراء الغربية عن وادى النيل .

العمـــران

عدد السكان نحو ٧٥٠٠ نسمة فقط ، فالكثافة ضئيلة للغاية بالنسبة الى المساحة والامكانيات . ومن المؤكد ان الواحة تتحمل اضعاف عدد السكان الحالى . من الناحية الاخرى يعد مستوى الدخل اعلى بالفعل من متوسط دخل الفرد فى مصر عموما . ورغم هذا وذاك فان مشكلة نقص الايدى العاملة بارزة بالحاح . ومع ذلك ايضا فان هناك مؤخرا خروجا واحيا الى برقة وليبيا البترولية عموما . ويتوزع هؤلاء السكان بين مجموعة من القرى والحطايا تكرر عادة أسماء البحيرات و / أو القارات المجاورة (أو العكس ، سيان) . وأهم هذه القرى هى مجموعة الواحات السبع : الاوردى ، الزيتون ، المراقى ، تيجزرتى ، أغورمى ، أمشندو ، بهى الدين .

ثمة بعد هذا نمط معمارى متميز يتكرر فى واحات سيوة ، يعكس ايضا خامة البيئة مباشرة . فالمبانى اساسا من القورشيف ، وهو طين طفلى رملى صحراوى عالى الملوحة من عائلة النطرون . اما السقوف والابواب والشبابيك والاسوار والاثاث فمن جذوع وجريد النخيل . ولكن لكلا العنصرين مشكلته الايكولوجية الخطيرة . فالقورشيف ، على صلابته بعد الجفاف ،

وعلى مزاياه كمادة عازلة للحرارة والبرودة وطـاردة للحشرات والذباب ، يذوب من املاحه تحت المطر النادر فتنهار المبانى تماما ، كما حدث عام ١٩٣٠ ، ١٩٧٠ .

اما جذوع النخيل فمشكلتها التى تعانى منها سيوة بصفة خاصـة هى النمل الابيض . فهذه الجذوع غنية بالسيليولوز ، غذاء النمل المفضل . وقـد استشرت هذه الآفة الى حد الوباء البيئى الحقيقى ، حيث اصابت الآن كـل منازل قرى الواحة تقريبا حتى تهدم معظمها فهجرها اصحابها وبنوا مساكن جديدة بعيدة عنها . بل يعد النمل الابيض احد العوامل الرئيسية فى تهـدم مدينة سيوة القديمة التى هجرت تماما وانشئت المدينة الحالية بدلا منها . ولعل هذا ايضا سبب هجر بلدة شالى القديمة التى لا تعدو اليوم كومة من الاطلال .

سيوة العاصمة هى بسهولة كبرى تجمعات الواحة ، وتعد نموذجا طيبا لها . فهى تكاد تتوسط المنخفض من الشرق الى الغرب ، ولكنهـا تجنح الى حافته الجنوبية . تتوسط بضع تلال وبحيرات مشهورة مثل جبل الموتى ثم جبل التكرور فى الشرق واغورمى فى الشمال ، والاخير هو الذى يعلوه معبد آمون الشهير . وتتكون سيوة من اثنتين : سيوة القديمة والجديدة . فسيوة القديمة تقع على ربوة عالية ، مساكنها طبقة فوق طبقة ، قليلة الفتحات للغاية ، تبدو ككتلة بناء واحدة مصمتة او كقلعة صماء بلا فتحات او ممرات الا واحدا عليه بوابة كبيرة محكمة المتاريس ، يفضى الى شوارع بالغة الضيق تغلقها بوابات من جذوع النخيل . اما سيوة الجديدة المبنية من الطين فاكثر اتساعا وانفتاحا .

القطـــارة

ليس هذا اكبر منخفض فى صحراء مصر فحسب ، ولكنه اكبر منخفض من نوعه فى العالم (١) . وهو كذلك ليس « قاع مصر » وحدها فقط ، بل ايضا قاع افريقيا برمتها باستثناء وحيد هو مصب نهر هواش فى القـرن الافريقى وان كان هذا لا يقارن قط بالقطارة مساحة . وعلى العموم ، فانه ثالث اعمق او اخفض نقطة على اليابس فى العـالم اجمـع ، بعـد البحر الميت فمصب هواش . لكن المثير انه ليس منخفضا اخدوديا تكتونيا مثلهمـا ، بل منخفض هوائى اساسا . ومن هذه الزاوية فانه يقينا اعمق منخفض من نوعه فى العالم ايضا . الاغرب ان هذا المنخفض الهائل يقع على هذه الدرجة من القرب من البحر ــ مسافة ٧٠ كم فقط ــ دون ان يتصل به قط ، سواء فى الماضى او فى الحاضر ، سواء فى النشاة الجيولوجية او فى العلاقات الجغرافية .

شكله المتميز اميل الى التقوس ، على محور عرضى اميل الى القاطع ،

(1) Squyres; Bradley, p. 99.

ورقعته غير المنتظمة اميل الى المثلث راسه مسحوب ضيق فى الشمال وقاعدته العريضة فى الجنوب ، وهو فى مجموعه اشبه شىء بالبوق او القرن . والواقع أن حدود المنخفض الشمالية والغربية الخطية الصقيلة تكاد ترسم قوسا مديدا مثير الانتظام من دائرة مركزها منطقة علم الغرد (فى منتصف المسافة بين واحة ستره والبحرية) ونصف قطرها ٢٠٠ كم بالضبط . اقصى طوله نحو ٣٠٠ كم، واقصى عرضه نحو ١٥٠ كم، ومجموع مساحته نحو ٢٠,٠٠٠ كم٢، اى نحو مساحة الدلتا ، او ثلث مساحة سيناء .

رقعة المنخفض كلها تحت مستوى سطح البحر ، ولكن متوسطها العام يدور حول — ٥٠ مترا ، ومعظمها دون ذلك ، بينما تصل اخفض نقطة به فى اقصى الجنوب الغربى الى — ١٣٤ مترا . ومعنى هذا ان عمق القطارة تحت مستوى البحر يكاد يساوى وحده مجموع اعماق المنخفضات الاربعة الاخرى الواقعة دون مستوى البحر ، وهى سيوة والنطرون والفيوم والريان ، والبالغ — ١٥٠ مترا . والواقع ان عمق القطارة يعادل اكثر من ضعف عمق الريان، او عمق الفيوم نحو ٣ الامثال، او عمق النطرون بين ٥ — ٦ الامثال، او سيوة نحو ٨ الامثال .



شكل ٤٢ ـ منخفض القطارة ، الذى يشبه فى شكله القرن أو البوق ، وربما ذكر الى حد ما بشكل تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب ، تتبع حدوده الشمالية الغربية بأمالة وانسيابية قوسا من دائرة مركزها علم الغرد ونصف قطرها ٢٠٠ كم تقريبا

الحافة العظمى

ابرز معالم المنخفض ، ومن ابرز حافات الصحراء الغربية جميعا ، حافته الشمالية او الشمالية الغربية بالاحرى . هي بعينها الحافة الجنوبية للهضبة الكبرى فى الشمال . وهى التى بقوسينها الانسيابية النادرة المثال قد حددت تقوس المنخفض العام . ويرجع هذا التقوس اساسا الى ان طبقة التكوينات الصخرية الميوسينية التى حفر فيها ، والتى تعرف هنا بتكوينات مرمريكا ، تزداد سمكا وبالتالى صلابة كلما اتجهنا من الشرق الى الغرب ، ولهذا كانت عملية النحت والتعرية اسهل واسرع واعمق فى الشرق عنها فى الغرب ، فتراجعت حافة المنخفض بشدة اكثر نحو الشمال فى القطاع الشرقى ، بينما ظلت صامدة متقدمة نحو الجنوب اكثر فى القطاع الغربى ، حتى اذا ما وصلنا فى اقصى الغرب الى البرزخ الارضى المتقدم promontory الذى يفصل القطارة عن سيوة بلغ سمك تلك التكوينات اقصاه بالفعل (١) .

ترتفع الحافة نحو ٣٥٠ مترا فوق سطح البحر ، وهى اعلى ما تكون فى قطاعها الشمالى (او الشرقى) وتميل الى الانخفاض نوعا فى قطاعها الغربى (او الجنوبى) . تهوى من حالق كالحائط العمودى ، حيث يبلغ مجموع السقوط ٤٠٠ — ٤٥٠ مترا فى مدى كيلومترات معدودة ، ولذا يصعب اجتيازها حتى على الاقدام . ولولا ان أعلى قطاع بالحافة وهو الشمالى لا يتفق فى موقعه مع اخفض قطاع فى المنخفض وهو الجنوب الغربى ، لزاد مدى الانحدار عن ذلك كثيرا . لكنه يكفى مع ذلك لكى يوضح شدة العمق على الجانب الغربى من المنخفض . وعلى هذا الجانب أيضا يلتحم بالحافة منخفضان ضئيلان فى اقصى الغرب والشرق ، هما واحة قارة (قارة أم الصغير) غير بعيد عن اخفض نقطة فى القطارة ، وواحة مغرة عند طرفه النهائى فى اقصى الشمال الشرقى تجاه البحر وجنوب العلمين .

على العكس من هذا الجانب المقابل فى الجنوب والشرق : لا حافة تقريبا ، والمنخفض مفتوح يتدرج وئيدا الى مستوى سطح الصحراء . كذلك فان حدود المنخفض الشرقية ، على النقيض من الغربية ، شديدة التعرج والتخلج كثيرة النتوءات والانثناءات . انها جانب ارساب بكل وضوح ، حيث الحافة الشمالية الغربية جانب تعرية بكل قوة . وفى الجنوب والجنوب الشرقى تتكاثر المنخفضات الصغيرة التى تبدو كالتوابع حول المنخفض الكبير، منفصلة احيانا وشبه متصلة احيانا . واهم هذه المنخفضات التوابع فى اقصى الجنوب سترة والبحرين ونوميسة والواطية والعرق .

---

(1) Said, "New light etc.", p. 41.

قــاع المنخفض

وكما فى سيوة ، ولكن على نطاق هائل ومع الفوارق المحلية ، يتحدد تكوين ارض القطارة من الداخل بهذا التناقض الحاد بين المنحدرات الشمالية والجنوبية . فارض المنخفض ، الذى حفر خلال البلايستوسين والحديث فى طبقات الميوسين الافقية اللينة ، تتفاوت بين الحجر الجيرى وبين الصلصال والحصى والرمال ، يضاف اليها السبخات الملحية المستنقعية التى تغطى مساحة ضخمة منه . ولكن المهم ان هناك تتابعا نطاقيا وترتيبا جغرافيا خاصا فى مكونات القاع بين جانبيه الشمالى والجنوبى .

فعند اقدام الحافة الشمالية مباشرة وبطولها نطاق عظيم من الجلاميد والصخور وخاصة كسر الصخور والفتات المتساقطة جميعها من تعرية الحافة . ثم يلى نطاق أعظم اتساعا وعرضا وعمقا من السبخات ، يرتبط معظمه بأعماق المنخفض الشديدة ، وان لم يكن بالضرورة باعمقها ، فهذه تحتكرها عادة تكوينات الصلصال . وبينما تسيطر السبخات على الشق الغربى تقريبا من المنخفض ، يسود الحصى الشق الشرقى بعامة — صحراء واسطح رق يعنى . واخيرا على اقصى الهوامش الشرقية من المنخفض يترك الحصى مكانه للرمال التى تتوزع فى كثبان طولية فى الاتجاه التقليدى — صحراء عرق يعنى . ومن الواضح ان للتعرية الهوائية التى تسود المنخفض وللرياح باتجاهها المعروف دورها الواضح فى فرز وترتيب مكونات ومواد التعرية من الاثقل الى الاخف ومن التعرية الى الارساب ابتداء من الحافة الشمالية الى الحدود الجنوبية .

عــن البيـئــة

القطارة ، بعد ، حوض بلا ماء . حقا يمتاز قاع المنخفض بالرطوبة التى تستمد اساسا من مياه الخراسان النوبى الباطنية . وهى تظهر على شكل بقع ملحية ، وفى الاغلب على شكل السبخات المالحة التى تغطى سطحها كنتيجة البخر الشديد قشرة ملحية صلبة براقة بقدر ما هى خوانة ، والتى تغطى وحدها نحو ربع مساحة المنخفض . كذلك فربما عرف المنخفض بحيرة فى مرحلة من مراحل تكوينه .

مع ذلك كله فان موارد المياه الصالحة فاقدة تماما ، فيما عدا واحة المغرة التى تميل مياهها الى الملوحة ويتكاثر عليها بعوض الملاريا ، ثم واحة القارة حيث المياه قليلة جدا . وعلى اطراف المنخفض بعض عيون وآبار مثل

عين تبغبغ فى الجنوب الغربى وبئر ابو الغراديق فى الشمال الشرقى ، ولكنها محدودة القيمة . ولذا كان القطارة خاليا من العمران تماما . انه ، كما قد نقول ، « وادى الموت » الاكبر فى الصحراء الغربية .

وأخيرا ، فان شدة الانحدار وانتشار السبخات الزلقة والرمال المتحركة تؤدى الى صعوبة وخطورة الحركة والانتقال فى المنخفض ، حتى لقد كان الظن تقليديا حتى ايام الحرب الثانية والعلمين انه غير قابل للعبور على الاطلاق . ومع ذلك فهناك بعض طرق تختط المنخفض على امتداد الارض الصلبة فيه . كذلك فان المنخفض قد عبرته منذ ذلك الوقت قوافل شركات البترول فى كل الانجاهات مرات لا حصر لها (١) . ومع ظهور البترول حول المنخفض ، وحين يتحقق مشروع الكهرباء العظيم به ، لن تتغير فقط كل الجغرافيا الطبيعية والبشرية لشمال الصحراء الغربية ولكن المنخفض نفسه سوف يتحول من وادى الموت الى بحيرة الحياة .

هيكل المشروع العظيم ، الذى يقرن ويقارن فى ضخامته وخطره بشق قناة السويس فى القرن الماضى وببناء السد العالى حديثا ، هو شق قناة من البحر المتوسط الى المنخفض لتحويله الى بحيرة داخلية يسقط اليها الماء باستمرار على شكل شلال جبار يولد الكهرباء من خلال مجموعة من التربينات الضخمة . القناة طولها ٧٦ كم ، تجتاز عنق هضبة الرويسات — العلمين فى اضيق وانسب مقاطعها ، وتمر فى قطاع منها خلال نفق محفور فى جوفها . عامود السقوط المخطط ارتفاعه ١٣٠ مترا ، يضبط معدل تدفق مياه البحر فى المنخفض بالنسبة الى فاقد البخر بحيث يحافظ على مدى السقوط هذا باستمرار . طاقة الكهرباء المولدة تبلغ ٥ر٢ مليار كيلووات — ساعة ، أى نحو الثلث من طاقة السد العالى حاليا أو من استهلاك مصر الراهن ، وبذلك يتدعم رصيد مصر من الطاقة .

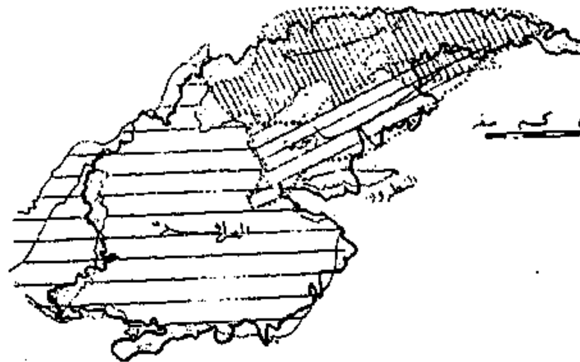
للمشروع ايضا مزايا جانبية هامة . فمن مياه بحيرة القطارة المالحة الجديدة يقترح البعض استخلاص عناصر عديدة قيمة للصناعة كأملاح البوتاسيوم والصوديوم والبروم والمغنسيوم فضلا عن ركاز الذهب والفضة بكميات اقتصادية ومجزية للغاية . وآخرون يقترحون من جهة أخرى تركيب محطات ضخمة على نهاية القناة او بداية المنخفض لتحلية أو تعذيب المياه المتدفقة اليه ، وبذلك يتحول الى بحيرة داخلية عذبة لا ملحة ، وعليها يمكن التوسع الزراعى البعيد المدى حول المنخفض وعلى منحدراته .

وفى كل الحالات فان بحيرة القطارة الصناعية الداخلية الجديدة ستكون

(1) Squyres; Bradley, p. 101.

تغييرا اساسيا فى اللاندسكيب الطبيعى بشمال الصحراء الغربية وثورة جذرية فى اللاندسكيب الحضارى للساحل الشمالى الغربى او مرمريكا مريوط. فهذه البحيرة الشاسعة المساحة ستكون بمثابة خليج صناعى جديد فى البحر المتوسط ، وتكاد بذلك تخلق ساحلا جديدا للبحر . وكالمعهود ، يتنبأ البعض بأنها ستغير المناخ الاقليمي أو المحلى للمنطقة نحو درجة اقل من الصحراوية واكثر من الرطوبة . بل يتصور البعض شرقها نطاقا جديدا من الاستبس الخفيف يصلح للرعى وتربية الحيوان ... الخ . واذا كان البعض يرفض هذه النبوءات المتطوحة ، فان البعض الآخر يحذر من انها على العكس قد تصيب بالخلل نظام المطر فى شمال وغرب الدلتا ... الخ .

وعلى اية حال ، مطر او لا مطر ، فان المشروع سيخلق نواة من العمران فى عمق الصحراء وعلى تخومها . فخطته تشتمل على انشاء ٧ مدن جديدة فى حوض القطارة . وعلى الجملة ، فبه يتحول القطارة من منخفض غائر جاف ميت الى شىء اقرب ما يكون الى البحر الميت المجاور ، الا انه حى الى ابعد حد بالطاقة والصناعة والعمران . بصيغة اخرى ، سيتحول المنخفض من مجرد فاقد جيولوجى الى اثمن عائد تكنولوجى .



شكل ٤٣ ـ يكاد القطارة يتسع لمعظم منخفضات الصحراء الغربية الاخرى ، فهو يستوعب فى مساحته كلا من الفرافرة والخارجة والداخلة والنطرون مجتمعين

مشروع القطارة

أما على المستوى العملى فان المشكلة الملحة هى أولا تطهير المنطقة من حقل الالغام الكثيف الذى كانته ايام الحرب الثانية . ثم ثانيا تحديد وسيلة شق نفق القناة ، ابالتفجير العادى التقليدى ام النووى النظيف . ولكل مزاياه وعيوبه ، فالاخير اسرع وارخص ، لكن اخطاره الاشعاعية واردة فى بعض الآراء المختصة . وفيما عدا هذا ، فان امكانية المشروع وجدواه الاقتصادية ليسا موضع شك . ولسوف يكون المشروع بالنسبة للصحراء الغربية كالسد

العالى لوادى النيل نفسه ، وبالنسبة لغرب الدلتا كتنساة السويس لشرق الدلتا . فى كلمة : انه مشروع القرن الحادى والعشرين بامتياز .

وادى النطـــرون

مثلما ننظر الى القمر ، قد يكون من الافضل ان ننظر الى وادى النطرون « كالجانب الذى يرى » عادة ، او يرى اكثر ، من منخفض ثنائى او زوجى طولى صغير ، كما هو ضحل نسبيا ، يقع تحت مستوى سطح البحر ، ويقبع على الضلوع الغربية البعيدة لدلتا النيل ، وعلى محور شمالى غربى — جنوبى شرقى ، وسط المسافة ، وعلى الطريق الصحراوى ، بين القاهرة والاسكندرية . فلئن كان وادى النطرون هناك هو الاشهر ، فانه ليس الاوحد .

فالى الخلف منه ، متواريا وموازيا له ، واد آخر يقع مثله تحت مستوى سطح البحر ، لا يفصلهما الا حافة ضيقة متوسطة الارتفاع ، ولذا يكاد يقع فى « ظله » جغرافيا كما هو شهرة ، فى حين يحتكر الاول « دائرة الضوء » . ذلك هو « الوادى الفارغ » الذى تصوره البعض حينا ما وهما من أساطير الصحراء ومده البعض غربا حتى برقة ، ربما تحت تأثير قربه من درب « الحج القديم » الى المغرب ، بينما ربطه البعض الآخر عشوائيا « بالبحر بلا ماء » الشهير فى الصحراء الغربية والذى لا يقل خرافة . واذا كان قد ثبت زيف هذه الاساطير ، فقد ثبت ايضا ان الوادى الفارغ حقيقة علمية الا انها محلية بحتة ومن مقياس متواضع للغاية .

النطرون والفارغ

على أن الواديين ، بمزيد من الدقة ، لا يتجاوران ولا يتوازيان تماما وكلية وانما جزئيا والى حد ما ، كما انهما اميل الى المحور غرب الشمال الغربى وشرق الجنوب الشرقى ، بل يكاد الفارغ بالذات يكون عرضيا شرقيا — غربيا فى مجموعه او على الاقل فى قطاعه الغربى . فالنطرون ، ٥٠ كم غرب الخطاطبة ، يتوسط المسافة بين القاهرة والاسكندرية تماما او تقريبا ، حيث يبعد كلا طرفيه عن مدينته المقابلة بنحو ٨٠ كم . اما الفارغ فاقرب الى القاهرة كثيرا وابعد عن الاسكندرية اكثر ، اذ يبدأ طرفه الجنوبى على بعد ٥٠ كم من العاصمة حيث يمتد موازيا النطرون الى منتصفه تقريبا ، بعده يبتعد عنه فى انفراج واضح متجها صوب الغرب نصا او تقريبا لمسافة ١٥ كم اخرى . والفارغ بهذا يقع الى الجنوب من النطرون اكثر مما يقع غربه . والواديان اذن يقعان على التعارج en échelon بقدر ما يقعان على التجاور ، والواحد منهما يمتد شمال الآخر او جنوبه بقدر ما يمتد شرقه او غربه . والشكل الذى يرسمه الاثنان معا اقرب الى حرف Y منحرف منه الى رقم ١١ مائل .

من حيث الابعـــاد ، الفارغ اطول قليلا من النطرون ، ٧٠ كم مقــابل ٥٥ ـــ ٦٠ كم على الترتيب . لكن النطرون اعرض ، ١٠ كم مقابل ٧ كم على التوالى . واذا كانت المساحة بعد هذا متقاربة ، فان الفارغ أعلى ارتفاعا ولكنه اضحل عمقا بكثير . فلأن انحدار السطح العام هنا هو من الغرب الى الشرق ، فان الفارغ يقع على منســوب أو كنتور أعلى من النطرون ، غير انه ضحل لا تزيد اعمق نقطة فيه على ـــ ٤ امتار تحت مستوى سطح البحر . اما النطرون فيقع تحت مستوى الهضبة المحيطة بنحو ٥٠ مترا ، ويقع الجزء الاكبر من رقعته تحت خط صفر ، بينما تصل اعمق نقطة به الى ـــ ٢٤ مترا تحت مستوى سطح البحر .

واذا نحن امعنا النظر فى هذه الابعاد ، لوجدنا ان معنـــاها الحقيقى ان الفارغ واد حقا ولكن النطرون ليس كذلك . الفارغ واد مفتوح له منبسع وله مصب بينهما روافد ، منبع ضيق اعلى ومصب أوسـع أوطى . وهو الى ذلك واد ينبع من الغرب ويصب فى الجنوب الشرقى ، أى من حافة الهضبة الصحراوية الى حافة وادى النيل . اما النطرون فليس واديا وانما ببساطة منخفض يستلقى على حافة الدلتا والصحراء المشتركة ، منخفض مغلق موحد الاتساع تقريبا وكذلك الارتفاع نسبيا ، فلا منبع له بصرامة ولا مصب ولا روافد ، بقدر ما له بداية ونهاية وحسب . واذا كان له اى انحدار داخلى محسـوس نوعا ، فهو انما ينحدر نسبيا من الجنوب الشرقى الى الشـــمال الغربى ، أى عكس الفـــارغ . فكلاهما اذن ، مثلمـــا يعطى ظهره للآخر ، ينحدر عكسه بعيدا عنه وفى الاتجاه المضاد .

صفوة القول بايجاز ان الفارغ واد صحراوى فعــلا ، حيث النطرون منخفض صحراوى فقط . الاول معظمه فوق مستوى سطح البحر ويستمد مائيته النادرة من اعلى من السيول الصحراوية العابرة ، والثانى كله تحت مستوى سطح البحر ويستمد مائيته من أسفل من الماء الباطنى مثلما تستقر فى قاعه عديد البحيرات . الاول اسم على مسمى فيزيوغرافيا ، والثـــانى تسميه شائعة ولكنها خطأ ، خطأ مشهور . لـكن تسمية الاثنين بالوادى بلا تمييز قد توحى ، مع شدة تلاصقهما وارتباطهما فى الذهن ، بتشابه بينهما كاذب جزئيا أو مبالغ فيه نسبيا . انهما مجرد جارين اكثر منهما قريبين فضلا عن ان يكونا شقيقين أو توأمين . والمنخفض المزدوج كله يمثل حالة فريدة يجتمع فيها أو يتجـاور على قدم المســـاواة تقريبا مبثـلان لاهم عنصرين طبوغرافيين فى الصـحراء وهمـــا الوادى الجـــاف والمنخفض الرطب ، والعادة فى الصحراء الغربية ان الاول ضئيل مجرد تابع على حواف الثانى ويصب فيـــه .

الفارغ ، أيضـا ، اسم على مسمى مرتين ، مرة طبيعيا ومرة بشريا ، فهو واد حقيقى طبيعيا وفارغ فعلا بشريا . من هنـــا يتفوق النطرون على

الفارغ هيدرولوجيا وبالتالى بشريا خارج كل حدود . فالوادى الفارغ يخلو الا من شبكة تصريف فقيرة مخلخلة ، على النقيض من النطرون الذى يمتاز بشبكة تصريف أغنى وأكثف ، فضــلا بالطبع عن سلسلة بحـيراته الملحية الشهيرة . ثم ان الفارغ على النقيض من النطرون واد ميت بلا حياة . وفى هذه النواحى الاخيرة ، كما فى الموقع والى حد ما فى الابعاد ، يكاد الثنـائى النطرون — الفارغ يذكر الى حد او آخر بالثنـائى الفيوم — الريان غـير بعيد ، الاخير فى كليهما مجرد ظل للأول .

البنية والتضـاريس

جيولوجيا ، الحقيقة الرئيسية فى تركيب هذا المنخفض المثنى هى بلا ريب موقعه الدقيق على جبهة الالتقـاء او الالتحام بين الاوليجوسين جنوبا والبليوسين شمالا ، بحيث يقع الوادى الفـارغ على الخط المشترك بينهما او هو محفور فعلا فى تكوينات الاوليجوسين كما يحدد ساندفورد وآركل(١)، بينما يقع وادى النطرون كله داخـل البليوسين وحده . وفى هـذا يختلف المنخفض المزدوج عن سـائر مجموعة منخفضـات الهضبة الشـمالية من الصحراء الغربية والتى حفرت جميعا فى أرض الميوسين ، مثلما يختلف فى أنه يقع على الضلوع الشمالية لتلك الهضبة بينما تقع هى على ضلوعها الجنوبية .

فيزيوغرافيا ، يبدو الواديان فى هذا المنخفض المزدوج وكأنهما يحتلان المنحدرين المتقابلين لحـدب ثانوى واحد او السفحين المتضـادين لهـرم مفلطح جدا ، النطرون الواجهة الامامية والفارغ الخلفية وكان كليهما يعطى ظهره للآخر . ذلك المحـدب يتراوح ارتفـاعه حول ±١٠٠ فوق سـطح البحر . ومن هذا المستوى ينحدر المركب كله جنوبا الى الفـارغ وشـمالا بشرق الى النطرون .

تضاريسيا ، يقع المركب عموما فى منطقـة منخفضـة سهلية مموجة انحدارها الاساسى العام من الغرب الى الشرق ومن الجنوب الى الشمال . الحصى والحصباء ، مختلطة بالرمال وببعض الطين والغرين ، تسود المنطقة مغطية نحو ثلاثة ارباع مساحتها ، ومنتشرة غرب المنخفض ووسطه وشرقه ، ولكن متجهة من القـدم الى الحـداثة كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق . المنطقة ، يعنى ، صحراء رق بالدرجة الاولى .

فالى الغرب من الوادى الفارغ ، اذا بدأنا دراستنا التحليلية (٢) من البداية ، تمتد سهول من الحصباء القديمة باهتة الملامح تتألف من الصـوان

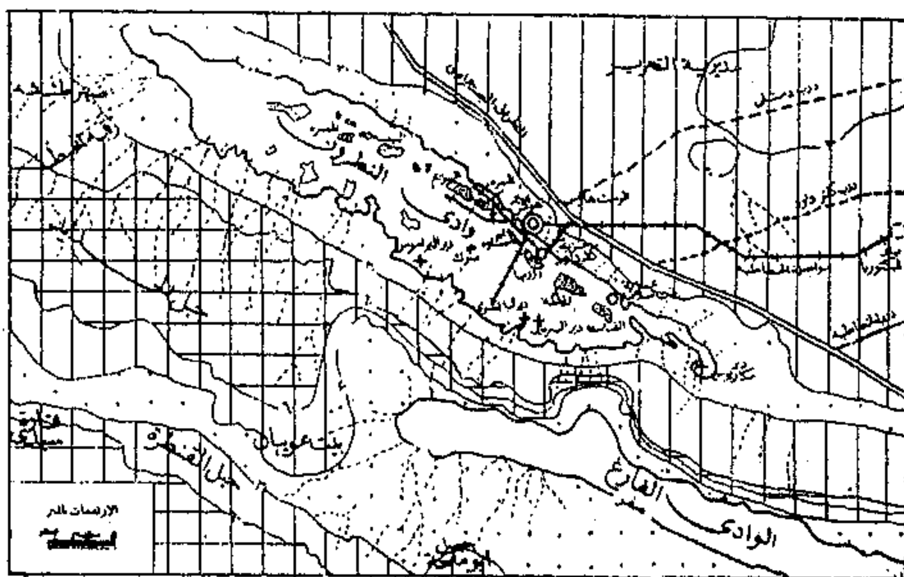
---

(1) Paleolithic man & the Nile valley in Lower Egypt, 1939, p. 47.

(2) M.G. Barakat; A.M. Abou-Khadrah, "Contributions to the geomorphological pattern & structural features of Wadi El-Natrun area", B.S.G.E., 1970 — 1, p. 130 — 135.

والزلط المستدير الداكن اللون والحصى الصغير مع بقايا اخشاب متحجرة .
من هذه السهول ، التى يربط البعض نشأتها بنيل بلانكنهورن القديم (الاور نيل) ، تنهض اول حافة تحدد الوادى الفارغ من الجنوب والغرب ، وهى سلسلة جبل القنطرة فى الجنوب الغربى وتتمتها جبل ابوبلحة فى الجنوب . الحافة متطاولة تتالف من الحجر الرملى تغطيه المتحمات (الكونجلومرات) والتشيرت .

ثم الى الشمال الشرقى من الوادى الفارغ الذى يقع شرق هذه الحافة ، تقع على نفس المحور حافة هضبية تركيبية اكبر واعرض بكثير ولكنها متطاولة ايضا هى كتلة جبل الحديد تفصل بين الواديين وتحدد حدود كل منهما . الكتلة تتالف من مجموعة من التلول المنفصلة التى تتراكم سلميا فوق بعضها البعض وتتكون من الحجر الرملى والرمال المفككة التى يكسبها الحديد لونا بنيا محمرا . ويتمم جبل الحديد فى اقصى الشمال منطقة رقبة الحيط ثم ضهر طشاشة ، وكلتاهما تحدد نهاية وادى النطرون فى اقصى شماله الغربى .



شكل ٤٤ ـ وادى النطرون والوادى الفارغ

اما الوادى الفارغ نفسه فيمتد نحو ٧٠ كم ، بعرض متوسطه ٧ كم . فى اتجاه اقرب بعامة الى الشرقى ــ الغربى . وكأى واد حقيقى ، يبدأ اتساعه فى الغرب فى المنبع ضيقا بوضوح ، ثم يزداد كلما اتجهنا شرقا او جنوبا شرقا نحو المصب . جزء محدود فقط من الوادى هو الذى يقع تحت مستوى سطح البحر ، واخفض نقطة به لا تهبط دون ــ ٤ متر تحت هذا المستوى . بطن المنخفض اضحل تغطيه الرمال السائبة والسافية والحصباء والحصى وبقايا الاشجار المتحجرة مع فرشات كاسية من الغطاءات الرملية . واليه تنحدر مجموعة من الاودية التى تتعامد على سفحيه واجنابه .

الاجناب الغربية للوادى الفارغ تنحـــدر برفق نحو الغرب منفتحة على سـهول الحصى القديمة المتموجة . اما الاجناب الشرقية فترتفـــع الى جافة محدبة تفصله عن وادى النطرون ، يغطيها الحصى القديم أيضـــا بتكويناته المختلفة ، وتصل الى اقصى ارتفاعها فى الوسط فى جبـــل المخيمين ، حوالى ٩٠ ــ ١٢٠ مترا فوق سطح البحر ، والذى يتكون من الحجر الرملى اساسا تغطيه رقع من كونجلومرات الحجر الجيرى .

اما وادى النطرون فاذا كانت تحده غربا حافات ضهر طشاشـــة ورقبة الحيط ثم جبل الحديد فجبل المخيمين على الترتيب من الشـــمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، فان أجنابه الشرقية تتدرج باعتدال شديد وتبدو شـــديدة التواضع بالمقارنة الى الاجناب الغربية ولا ترقى قط الى حد الحـــافة بالمعنى الصحيح اذ لا تزيد عن ٣٠ مترا فوق مستوى سطح البحر تنحدر بتؤدة وهوادة وباستمرار نحو حوض الدلتـــا الكبير . وبينما يغطى الحصى القـــديم حواف الوادى الغربية ، تتدرج اطرافه الشرقية من الحصى الحـــديث الى الاحدث على الترتيب من الغرب الى الشرق .

فسـهول الحصى الحـــديث تغطى خط التقســـيم الطبوغرافى بين وادى النطرون ودلتا النيل ، على شكل أرض منخفضة مموجة من الحصباء والرمال السائبة التى تبلغ سمكا عظيما والتى تتدرج شمالا الى الرمال الصرفة وجنوبا الى سهول الحصى الحديث التى تستمر شرقا حتى محاجر الخطاطبة المنتمية اليها جيولوجيا . ويتالف هذا الحصى الحديث من الحصباء الخشنة والصوان لونها بنى فاتح وتختلط بالرمال والطين والغرين .

تجويف الوادى نفسه ، الذى يحفـــه قليل من الالتـــواءات وكثير من الانكسارات المحلية ، قد يوحى تاريخه الجيولوجى بأصـــل تكتونى ورث من الاوليجوسين انكسارا أخـــدوديا ــ جريبن ــ قلزميا اى على محور أخـــدود البحر الاحمر ومعاصر له ايضا . ولكن البعض يرى أنه انما تكون بالانكسار ثم عدلته بعد ذلك التعرية الجوية خاصـــة فى البلايستوسين (١) ، وان كان الراى السائد انه من عمل التعرية الهوائية أساسا .

مهما يكن الاصل ، فان النطرون تجويف خفيف يقع معظمه تحت مستوى سطح البحر ، بعمق اقصاه ــ ٢٤ مترا . طوله ٥٥ ــ ٦٠ كم ، متـــوسط عرضه نحو ١٠ كم ، فمساحته نحو ٥٠٠ كم٢ . عرضه شـــديد التجانس ، لا يدق الا فى اقصى نهايتيه شمالا وجنوبا . شكله يكاد يـــذكر ببحيرة قارون الفيوم غير بعيد وعلى نفس خطوط الطول تقريبـــا ، وانما مقلوبة المحـــور والتوجيه ، وان زاد هو عن ضعفها مساحة .

---

(1) Ibid., 130 — 2.

من الفارق المحسوس في الارتفاع بين جنبي المنخفض يميل سطحه نحو الشمال الشرقي عموما ، أو قل ان نصفه الغربي أعلى من نصفه الشرقي . ونتيجة لهذا الانحدار ، نجد ان مجموعة البحيرات التي تمثل اهم ظاهرة طبيعية في الوادي لا تتوسط المنخفض بل تجنح بشدة الى الجانب الشمالي أو الشرقي منه ان لم تقع في احضانه تماما . وعلى العكس من البحيرات ، فان التلول القليلة التي قد ترتفع على قاع المنخفض انما توجد على الجانب المضاد ، الجانب الغربي الاعلى . وبالمثل ، نجد ان الاودية الجافة التي تنحدر على جانبي المنخفض تزيد كثيرا في الجانب الغربي عنها في الجانب الشرقي .

بحيرات النطرون

عن البحيرات تفصيلا (١) ، تلك التي تذكر بسيوة وربما تحتل نسبة مقاربة من مساحة المنخفض ، فانها ترصع قاعه كعقد منظوم على مدى نحو ٣٥ كم . عددها حاليا ليس محددا بالقطع لشدة ضآلة بعضها ، ولكنها تتراوح بين ١٦ ، ٢٠ ، « دستة » منها على الاقل كبيرة وواضحة بما فيه الكفاية . في عقدها تتراص على خط واحد تقريبا وبتباعد متجانس غالبا أكثر مما تتجمع في مجموعات او قطاعات وان تقارب بعضها أحيانا . كلها ، حتى الصغيرة منها ، طولية بمحور المنخفض .

عمقها لا يزيد عادة عن المترين . مساحاتها تتفاوت بشدة ما بين + ٢ كم٢ كحد اقصى ، ـــ ١ر٠ كم٢ كحد أدنى . ومجموع مساحاتها معا يناهز ١٠ كم٢ ، اى نحو ٠،٥/١ من مجموع مساحة المنخفض . بعضها يحمل اسماء الوان مختلفة كالحمرة والخضرة والبيضة ... الخ ، ولكنها جميعا تقريبا تميل مياهها الى الحمرة الخفيفة لاسباب زولوجية شتى ولكنها متشابهة . كلها مياهها ملحة لانها مشبعة بملح النطرون ، لكن درجة ملوحتها تتفاوت بشدة .

كلها تقريبا تستمد مياهها من المياه الباطنية لوادي النيل ، تلك التي تصل الى أطراف الدلتا والصحراء وحتى الاسكندرية والتي تظهر على السطح في قاع منخفض النطرون على شكل هذه البحيرات لشدة انخفاضه . وانما يتحول هذا الماء الباطني هنا من العذوبة الى الملوحة لتفاعله الموضعي مع تكوينات طبقات المنخفض السفلى البحرية الاصل بالضرورة . وليس ملح النطرون الا ثمرة هذا التفاعل الموضعي . وبسبب الاصل النيلي للمياه الجوفية، فان اهم خصائص هذه البحيرات أن مياهها تزيد في فصل الفيضان وتغيض حتى تجف تماما أو جزئيا أثناء التحاريق ، وذلك مع الموجة المدية السنوية لتلك المياه .

---

(1) A. Shata; M. Pavlov; K. Saad, Preliminary report on the geology, hydrogeology & ground water hydrology of Wadi El-Natrun, General desert development organization, Cairo, 1962.

اما الام يرجع هذا الانفصـــال والتقطـــع ، فالى غـــزو وردم الرمال الى عشرين تقريبا . فالشهادات التاريخية المتاحة منذ العصور الكلاسيكية حتى مطلـــع القرن ١٩ تشـــير الى وجود بحيرتين فقط بالغتى الاســـتطالة والمساحة . ولعلهما فى الاصل كانتا ، كما فى سيوة ، بحيرة واحدة ثم تكاثرت بالانشطار أو بالانكماش . فاذا كان ذلك كذلك ، لكان التكاثر الحالى حديث العهـــد للغاية ، ابن القـــرن الماضى فقط . معنى هـــذا ايضا ان البحيرات خضعت فى هذه الفترة للاتصال والانفصـــال كثيرا ، او بالاصح للانفصـــال المستمر ، وبالتالى تغير عددها فى اتجاه الزيادة .

اما الى ما يرجع هذا الانفصـــال والتقطـــع ، فالى غزو وردم الرمال السافية مما مزق أوصال البحيرات الكبيرة الى جيوب متباعدة باطراد . وبعد هذا الانفصال اختلفت درجات ملوحتها وكانت قبل واحدة . والثابت المعروف أن احدى البحيرات على الاقل قد انكمشت مساحتها فى العقود الاخيرة فعلا لهذا السبب (١) . ولكن ايكون هناك سبب مساعد ، كانخفاض مستوى مياه النيل الجوفية الطبيعية — نبذبة بضع بوصـــات تكفى — فى اقصى منـــاطق امتداده غربا ، لاسيما أن تكاثر البحيرات الفجائى تعاصر مع بدء عصر الرى الدائم الذى بقدر ما خلق من مســـتوى جوفى صـــناعى سطحى سحب من المستوى الجوفى الطبيعى العميق ؟

ورغم أن المنخفض لم ينشأ ، ولم يكن قط ، فرعا من فروع الدلتا كمـــا توهم البعض تحت ايحاء امتداده ومحوره ، وانما بالتعرية الهوائية نشـــأ ، فان النيل بمياهه الجوفية يظل مصدر مياه بحيراته . ولقد تضيف مياه امطار شمال الدلتا مصدرا آخر الى جانب مياه الفيضان . ولكن فى الحالين لا يعدو المنخفض ان يكون مجرد مصرف هامشى بعيد لغرب الدلتا ، باطنا وسطحا . المهم على اية حال أن لا علاقة لمائيته بمياه الخراسان النوبى ، وفى هذا يختلف الوادى اختلافا أساسيا عن بقية منخفضات الصحراء الغربية (٢) .

البيئة البشرية

اذا انتقلنا اخيرا من البيئة الطبيعية الى البيئة البشرية ، فان النطرون، على عكس الوادى الفارغ، الفارغ اسما وفعلا، ملىء نسبيا بالحياة البشرية، عمرانه قديم ، وكان دائما ومنذ وقت مبكر على اتصال وثيق بوادى النيل رغم بعده وانفصـــاله الجغرافى عنه . فمنذ أقدم عصـــور الفرعونية ادخله ملح النطرون فى دائرة حياة الوادى الكبير ونشـــاطه الاقتصادى الواسع . فلقد

(1) P.E. Lamoreaux, Reconnaissance report & recommendations for ground water investigations, Wadi El-Natrun, General desert development organization, Cairo, 1962.

(2) Hume, Geology of Egypt, 1, p. 152.

كان خامة أساسية فى صناعة التحنيط ــ كان اسم الوادى فى الفرعونية عين حورس أو حقل الملح . كذلك كان النطرون سلعة تصدير هامة الى أوربا فى العصور الوسطى .

ولقد خلق هذا النشاط التعدينى والتجارى دائما متجر وساطة نشطا على جبهة جنوب فرع رشيد ليكون حلقة اتصال بين الوادى الصغير والوادى الكبير . فكانت ترنوتيس فى القديم هى هذا المتجر ، ثم طرانة فى العصور الوسطى (التحريف العربى لترنوتيس) ، ثم الخطاطبة فى الوقت الحالى . طرانة مثلا كانت مركزا هاما فى العصر العربى ومحطة اساسية على الطريق الى رشيد والاسكندرية كما يذكر كل الرحالة والمؤرخين العرب ، ومنها تعددت الدروب الصحراوية الى وادى النطرون (١) . وقد ورثت وصلة سكة حديد الخطاطبة دور تلك الدروب الآن .

فيما عدا هذا ، فقد كانت السكنى المحلية الخفيفة تتمثل تقليديا فى حياة نصف بدوية ــ نصف مستقرة تجمع بين الرعى والزراعة ونقل القوافل . فالصحراء المحيطة بالنطرون ليست مطلقة الجفاف تماما ، فلا تخلو من بعض الاعشاب الفقيرة المخلخلة التى تزداد غنى كلما اتجهنا شمالا والتى تصلح للاغنام شتاء . والسكان هنا هم قبيلة الجوابيص نصف الرحل ، يخيمون حول المنخفض باغنامهم كل شتاء حين يعملون داخله ايضا فى حمل النطرون والاحطاب الجافة . والى جانب ذلك كانوا يشتغلون فى نقل التمر من سيوة الى وادى النيل ، كما يشاركون بدو أولاد على فى حركة نقل التمر من الواحة البحرية حيث يخصص لهم محصول قرية منديشة بالتحديد (٢) .

وفى العصر الحديث تحول استخراج ملح النطرون الى صناعة استخراجية عصرية هامة فى انتاج الصودا الكاوية والصابون . غير أن النطرون لم يكد يتحول الى صناعة متطورة حتى بدأ ينضب ، الى أن نفدت خامته تماما فى السنوات الاخيرة . لقد أصبح وادى النطرون ، الذى ترقى تسميته هذه الى المقريزى ، أصبح على عكس زميله الوادى الفارغ اسما على غير مسمى مرتين ، فلا هو أصلا بواد بالمعنى الصحيح كما رأينا ، ولا عاد فى الامر نطرون بعد أن نفد هذا العنصر ونضب .

ولقد دشن هذا التطور المفاجىء دورة تحول اقتصادى جديدة بالضرورة . فكبديل انشئت صناعات تجميعية خفيفة حديثة (كالراديو والترانزيستور

(1) Otto Meinardus, "Notes on Terenuthis — Tarrāna", B.S.G.E., 1966, p. 161 — 176.

(2) G.W. Murray, Sons of Ishmael, Lond., 1935, p. 279 ff.

والبطاريات) ، الى جانب صناعة الزجاج المنخفض الدرجة على رمال المنخفض . كذلك بدىء فى استصلاح أراضي الوادى للاستزراع ، وهناك مشروع لتوصيل مياه النيل اليه . وقد أخذ هذا التطور يستقطب بعض العناصر البدوية الرحل من الصحراء المحيطة للاستقرار به من قبيلة الجوابيص .

وما دمنا بصدد العمران ، فان معظم عمران الوادى يتركز بصفة عامة على جانبه الشرقى المواجه لعمران الدلتا من ناحية وحيث مدخله هو وبحيراته النطرونية من الناحية الاخرى . فهنا نجد أهم نقط العمران البشرى القليل من عزب ومدن ، مثل عزبة بنى سلامة وكفر داود وبلدة بير هوكر مدخل المنخفض ومحطة وصلة الخطاطبة . بل الطريف أن الوادى فيما يبدو كان يستمد بعض عمرانه تقليديا من تلك الجبهة الام المواجهة على فرع رشيد بالدقة ، حتى لنجد أن بعض حلاته تكرر بعض أسماء تلك الجبهة ، مثل عزبة بنى (بنت ؟) سلامة وكفر داود مما نلقاها مزدوجة مكررة على جانبى المنطقة .

من جهة أخرى فان الوادى منذ بداية العصر المسيحى اجتذب بعزلته الصحراوية الواحية العمران الدينى أو عمران الرهبان حيث قامت أديرته الشهيرة . وبينما يجنح العمران المدنى الاساسى الى الجانب الشرقى البحيرى من الوادى ، فالطريف ان مجموعة الاديرة ، الاربعة حاليا والتى يبدو أن عددها على عكس البحيرات كان فى تناقص عبر القرون ، تتركز فى أقصى جانبه الغربى التلى ، حيث تكاد حوائطها بالغة السمك تقوم على حافة الصحراء والرمل مباشرة ، وان لم يحمها هذا الموقع النائى أحيانا من غارات البدو الداهمة من الصحراء الغربية والليبية .

واضح اذن ، فى الختام ، أن النطرون كما يختلف كثيرا أو قليلا عن سائر منخفضات الصحراء من الناحية الطبيعية ، فانه يختلف أكثر من الناحية البشرية ، ان لم يكن بحكم الموقع الجغرافى لصق الوادى وشدة ارتباطه به نسبيا ، فبحكم البيئة المحلية . فمن جهة يجمع النطرون بين قدر من عزلة وقدر من عمران ، كانت ترجمة محصلتهما هى دور الملجأ الدينى أو عمران الرهبان . ومن جهة أخرى ، فعلى حين تسود الزراعة المنخفضات الاخرى المعمورة ، ساد هنا التعدين أساسا وطويلا ، وان انتهى الوادى أخيرا بسيادة الزراعة ، عكس ما بدأ وعلى نحو ما عرفت المنخفضات الاخرى .

فيما عدا هذه الفروق المميزة ، فان النطرون بين منخفضات وواحات الصحراء الغربية هو الوحيد أو آخر أقرب شبها بسيوة وأشبه قربا بالخارجة .

الاولى ، بمنسوبها تحت سطح البحر وببحيراتها العديدة ، فضلا عن عروضها الشمالية) دون أن نضيف دور الدين والتدين بصورة ما (زوايا السنوسية) . والثانية ، بموقعها اقرب ما تكون الى وادى النيل ، بالاضافة الى وصلة سكة حديدها ، ثم اخيرا بخط طولها . فى معنى ما جزئيا وبقدر من التجاوز ، وادى النطرون هو مجازا « سيوة وادى النيل » و « خارجة الدلتا » .

هضبة مرمريكا

نصف اقليم ونصف بيئة على الاكثر هى هذه المنطقة الهضبية المتواضعة الارتفاع والاتساع ، والتى تعرف « بالساحل الشمالى الغربى » فى العرف الدارج او بمرمريكا منذ الرومان (مراقية عند العرب) ، والتى تترامى لنحو ٥٢٥ كم من العامرية حتى السلوم اى لنحو ضعف طول اى من ساحل الدلتا او سيناء او مثل مجموعهما معا او باختصار نحو نصف ساحل مصر الشمالى البالغ ٩٥٠ كم . ذلك لانها نصف صحراء — نصف استبس طبيعيا ، وسكانها نصف رحل — نصف مستقرين بشريا . ومع ذلك فانها اكثر تمثيلا لنمط حياة الصحراء من واحات الصحراء فى الداخل ، تلك التى لا تختلف كثيرا عن نمط الوادى الزراعى نفسه .

البيئة الطبيعية

فلعمق نحو ٥٠ — ٦٠ كم من الساحل ، تمتاز المنطقة ببعض الامطار الاعصارية الشتوية ، تبدأ من ١٠٠ — ٢٠٠ ملليمتر على الساحل وتتناقص بسرعة شديدة حتى الصفر نحو الداخل . اى ان المطر يقتصر على نطاق يشمل كل شريط الساحل ثم الشريط الشمالى فقط من الهضبة الداخلية وليس كلها . ويمكن القول بالتقريب ان خط ١٠٠ ملليمتر هو الذى يفصل بينهما : + ١٠٠ ملليمتر للشريط الساحلى ، — ١٠٠ ملليمتر للشريط الشمالى من الهضبة الداخلية . وعلى محدوديته وعدم انتظامه ، فان هذا كاف لان يخرج النطاق كله من دائرة الصحراء المطلقة ويدخله دائرة شبه الصحراء او الصحراءالساحلية ويرفعه الىمرتبة النوعالمتوسطى المتدهور او شبهالاستبس

هذا المطر لا مفر يترك أيضا بصماته على شكل اللاندسكيب . فبينما تختفى الكثبان او تكاد ، يتحول النطاق من ارض مترية جافة فى الصيف الى ارض موحلة لزجة فى الشتاء . كذلك يتجمع المطر اعلى الهضبة ليسيل شمالا وجنوبا ، شمالا اكثر ، فى اودية تابعة تتعامد عليها consequent ، عديدة قصيرة وسريعة ، بعضها الى المسايل الضئيلة اقرب gullies ، تخدش وتخطط قشرة الارض ، وتقترح شبكة المدقات والنقوب الرئيسية فى المنطقة ، تلك التى تتجمع كالحزم المتراصة كل حزمة تلم عددا من نقط الساحل وتركزها على واحات الداخل ، خاصة سيوة .

والى جانب الاودية ، ورغم طبيعة الارض الجيرية الصلبة ، فان الامر لا يخلو ايضا من بعض الظاهرات المحلية الكارستية karstifié والخوانق الصغيرة كمجارى المياه الغائضة والمسطحات الجيرية المرسبة المستوية المعروفة « ببلاطة العرب » ... الخ ، مما يرتبط بمسامية الجير او قابليته للذوبان .

من حيث التربة تنتمى المنطقة بوجه عام الى نوع تربة الاستبس الجاف الصفراء قرب الساحل ثم تتدرج الى تربة الصحراء الرمادية او السيروزم sierozems كلما تقدمت نحو الداخل . وهذه التربات عموما جيرية بدرجة عالية ، لونها بنى خفيف عادة ، نسيجها السطحى يتراوح بين الخشونة المتوسطة والنعومة الدقيقة (١) .

اما نباتيا فان الامطار تكسو اللاندسكيب بغطاء فصلى استبسى خفيف ، يخفف من حدة جدب الصحراء ، تتوجه الابصال والازهار الجميلة كالسوسن والخزامى ، ويتميز بدورة حياة انفجارية قصيرة . وهذا ، الى جانب مناخها الساحلى المعدل وساحلها الرملى اللازوردى الفائق الذى يخلو من الطين والصخور ويغسله بانتظام تيار جبل طارق البحرى ، يكسب المنطقة جماليات سياحية نادرة المثال ومثالية الشهرة .

موارد المياه

عن موارد المياه وضبط الماء ، فان المصدر الاساسى - والوحيد عمليا - لموارد المياه فى مرمريكا مربوط هو المطر . اما المياه الجوفية العميقة الارتوازيه ، اى مياه طبقة الخراسان ، فلا محل لها هنا لفرط عمقها وضعف ضغطها . وللمطر كمورد للمياه شكلان رئيسيان : مباشر وغير مباشر . المباشر كتساقط عام او كانسياب سطحى فى المنخفضات ، وذلك لرى الزراعة الجافة من شعير بعلى واشجار فواكه مقاومة للجفاف ثم للمراعى الطبيعية . وقد تقام السدود الترابية فى مواضع منحدرة على طريق الامطار والسيول المندفعة لتوزيع مياهها على مساحات اوسع من الاراضى المنبسطة او المهده فى مصاطب متعاقبة .

اما الشكل غير المباشر فكمخزون ارضى اى باطنى ، اما طبيعى او صناعى . الطبيعى كتسرب راسى فى المناطق الرملية كنطاق الكثبان الساحلى أو فى المناطق الجيرية المسامية كالهضبة الداخلية . وفى الاولى يتراكم ماء المطر المتسرب مكونا طبقة رقيقة من الماء العذب تستقر عادة فوق ماء البحر

(1) A.G. Abd El-Samie, "Soil survey classification & management of Mariut agricultural project", B.S.G.E., 1960, p. 158.

المالح ، ولذا يستدق بآبار ضحلة او بطلمبات خفيفة والا ضخت ماء البحر المالح نفسه . وتعرف هذه الآبار الضحلة قرب الساحل « بالمعاطن » . اما فى الثانية فتكون الآبار اعمق بفضل الارض الجيرية فى الداخل ، وتعرف هذه الآبار « بالسوانى » ، مثل سوانى سمالوس بين العلمين وسيدى عبدالرحمن وسانية القصبة شرق مطروح .

اما المخزون الصناعى فيتم بتنظيم وتوجيه الانسان ، ويكون ضبط الماء بتكنيك وفى اشكال محلية مختلفة . وهناك نوعان رئيسيان من التخزين الصناعى : التخزين الارضى والصهاريج الرومانية . فالتخزين الارضى يتم عادة فى بطون الاودية والاخوار والمسايل باقامة سدود ترابية او حجرية تعترض سير الماء المنحدر الى البحر وتمنع ضياعه فيه ، فيتوقف ويغيض فى الطبقات المسامية فى بطن المجرى ، حيث يؤخذ بعد ذلك بآبار تحفر فى الارض المسامية أو تسحب بالسواقى او الطلمبات . ولقد تقام السدود على شكل رقم ٧ على اعالى الاودية احجز المياه وتجميعها فى صهريج جوفى ، ثم يعاد توزيعها بالرفع على الرقعة المزروعة .

وفى بعض المناطق ، كما فى هضبة مريوط ــ العامرية ، تنتشر « الكروم Krums, Karms » ، وهى نوع من السدود الطينية الحائطية الصناعية ترتفع الى ٣ امتار احيانا وترجع الى الرومان وتجمع الامطار لزراعة الشعير أيضا (١) . والثابت أن للتخزين الارضى عموما مجالا ومستقبلا كبيرين فى المنطقة برمتها ، لكثرة الاودية والاخوار فى كل مكان تقريبا ، وبالتالى لضخامة كميات المياه التى يمكن منها اقتناصها واستنقاذها واستقطابها .

اما الصهاريج الرومانية cisterns فهى اساسا تكنيك الاحواض المحفورة فى الصخر ، خاصة الحجر الرملى ، لاختزان مياه المطر ثم استمداد الماء من هذه الخزانات فى خطوة تالية اما بالسواقى او بالدلاء لتوصيله الى الحقول للرى او للشرب . موضع حوض الصهريج ينتخب بعناية اسفل المنحدرات التى تجرى عليها مياه الامطار الساقطة على اكبر مساحة ممكنة من الاراضى المجاورة والمحيطة . ولذا فان المواضع الصالحة ليست متوفرة فى اى او كل مكان ، وبالتالى كانت محدودة نسبيا .

بوجه الماء الى الصهريج بحفر خندقين طويلين على المنحدر حيث يلتقيان عند فتحة الصهريج على شكل رقم ٧ . الاحواض عادة مستطيلة ، تبطن

(1) Abd El-Samie, 156, 160; A. Shata, "Remarks on the physiography of El-Ameriya — Mariyut area", B.S.G.E., 1957 p. 70; Lorin, p. 99.

جدرانها بطلاء غير منفذ لمنع تسرب المياه خارجها . سعة الحوض تتفاوت ، بحسب الموارد المتاحة ، من بضع مئات من الامتار المكعبة الى عشرات الآلاف. من ثم فان مساحة الزمام الزراعى المرتب على الصهريج تتناسب مع سعته . يوجه مخزون الصهريج بقنوات ضحلة الى الآبار المحيطة ذات الفتحات الضيقة تقليلا للبخر ، ومنها تؤخذ المياه بالسواقى أو الدلو . الصهاريج تحتاج بالطبع الى العناية الدائمة والتطهير السنوى من رواسب الرمال والطمى المجروفة مع المطر ، والا تقلصت سعة الخزان بالتدريج الى حد الانسداد والتلاشى فى النهاية ، وتلك آفة الصهاريج الرومانية التى ختمت على مصير معظمها كما نعلم .

اقليميا ، يقدر عدد الصهاريج الرومانية ما بين الاسكندرية والسلوم بنحو الالف صهريج . وهى اكثر ما تكون انتشارا فى الهضاب الصخرية ، خاصة فى الهضبة الداخلية حيث يوجد الحجر الرملى . وتمثل الصهاريج حاليا نقطة ارتكاز اساسية للاستصلاح الحديث فى المنطقة ، حيث يمكن احياؤها بتطهيرها وتشغيلها ، ولو انه لا مجال كبير لحفر الجديد منها نظرا لعدم وفرة المواضع البكر الصالحة لمثلها بعد (١) .

الحياة البشرية

فوق هذا المسرح الطبيعى كله ، ارضا ومناخا ونباتا وموارد مياه ، تقوم حياة رعوية زراعية مختلطة تجمع بين الترحل والاستقرار ، قوامها قطعان الغنم وزراعة الشعير البعلى اى الزراعة الجافة الواسعة الى جانب اشجار الفاكهة المقاومة للجفاف كالتين والزيتون والكروم واللوز ... الخ ، أو قل بتركيز : مركب الضأن — الشعير — الفواكه . ويلاحظ ان سيادة الضأن هنا على الرعى ، لا الماعز ولا الابل ، تشير الى غنى موارد الرطوبة النسبى . أما زراعة الشعير فتتفاوت مساحتها سنويا بحسب الامطار ، ولكنها تصل فى المتوسط الى نحو ١٥٠ الف فدان . وهى ترتبط عادة بالمناطق المنخفضة نسبيا من سطح الهضبة . ذلك اذن نمط من الحياة كامل ، يتمثل باكمل صوره عند بدو اولاد على حتى اصبحوا علما عليه .

لا غرابة فى ظل هذه الظروف الايكولوجية ان نجد أن عدد سكان الهضبة هذه ساحلا وظهيرا يفوق مجموع سكان الصحراء الغربية الداخلية بكل واحاتها . ففى ١٩٤٧ كان الرقمان ٦٠ الفا مقابل ٤٧ الفا على الترتيب اى بنسبة ٥٥ — ٤٥٪ . وفى ١٩٧٦ تغيرت هذه النسبة لصالح الهضبة

---

(١) عز الدين فراج ، ص ٢٠ — ٢٦ ، ٤٤ — ٤٥

اكثر . فقد بلغ سكان مطروح ١١٢ر٨٠٠ مقابل ٥٦ر٧٠٠ للوادى الجديد ، اى بنسبة ٦٦ر٥ — ٣٣ر٥٪ على الترتيب ، اى ان الهضبة أصبحت ضعف الداخل سكانا أو ثلثى الصحراء الغربية جميعا . بل ان هذا التفوق الواضح يتعدى الكم الى الكيف . فالهضبة منصفة تقريبا بين الحضر والريف (٤٥ر٣ — ٥٤ر٧ ٪) ، فيما يغلب الريف على واحات الداخل تماما (٧٧ر١ — ٢٢ر٩ ٪) ، كما يكشف تعداد ١٩٧٦ .

والحقيقة أن هذه المنطقة ، منطقة الهضبة ، كانت اسبق اجزاء صحارينا جميعا ، والصحراء الغربية خصوصا ، الى التنمية والتطور ، حتى وان كان هذا قد مضى فى تردد وتعثر غالبا . وقد تقدم هذا التطور أصلا وأساسا على الخط الحديدى الساحلى الذى مد فى اوائل القرن الحالى ، ثم انتزعه الانجليز أثناء الحرب الاولى ليبنوا به خط سيناء ، كما تعرض بعد اعادته الى المد والجزر أثناء الحرب الثانية حيث مده الطليان الى الحدود ثم عاد فاقتصر حتى مطروح . ولعل هذه الذبذبات أن ترمز الى ذبذبة تنمية المنطقة عموما . وقد ضوعف الخط الحديدى بعد ذلك بطريق سيارات شريانى ، كما مد انبوب مياه على طول الساحل .

صفوة القول ان المنطقة تمثل امكانيات كبيره نسبيا للتنمية الاقليميه والزراعة الجافة وتوطين البدو وكذلك للسياحة والتوسع المستقبلى . وهناك مشروعات كثيرة بدأت لاستغلال موارد المياه ، بما فى ذلك مراوح الهواء للتوسع الزراعى ، خاصة زراعة اشجار الفواكه المتوسطية المثمرة كاللوز والتين والزيتون والكروم وكذلك النباتات العطرية والطبية كالخروع ... الخ . وقد انتشرت خلايا المزارع الجديدة حول برج العرب وبهيج وراس الحكمة وفوكه وغيرها من نوايا الساحل العمرانية . وهناك أيضا تجربة جديدة تجرى فى برانى والنجيلة لادخال زراعة فول الصويا الى المنطقة لكى تكمل دورة زراعة الشعير الشتوى الاساسى بقية العام ، ولكى تفيد ايضا من تخصيب الامطار الشتوية للتربة من ناحية وتعمل على تخصيبها من الناحية الاخرى .

أما عن الرعى فتقدر الثروة الحيوانية المحلية بنحو المليون ، ولو ان الخبراء قد حددوا طاقة المراعى الحالية بنحو ١ر. مليون الى نصف مليون رأس من الاغنام . وهناك مشروع لتنمية مليون رأس من « امهات » الاغنام لتصدير نتاجها السنوى من الذكور والمقدر بمليون مماثل الى الدول العربية بواقع ٢٠٠ دولار للطن . وينطوى المشروع على زراعة بضع عشرات من الآلاف من الافدنة بنباتات الرعى والحشائش البقولية وامدادها بالآبار الجديدة العاملة بمراوح الهواء ، مع ضبط الرعى الجائر ... الخ .

أما عن توصيل مياه النيل ، فمن نهايات النوبارية تم بالفعل مد قناة بهيج (أو برج العرب) لمسافة ٦٠ كم غرب الاسكندرية ، مع استزراع مساحات كبيرة على جانبيها . والخطة ان تصل الترعة الى العلمين سنة ١٩٨٣ ، ثم الى الضبعة . هذا بالاضافة طبعا الى أنبوب مياه الشرب الى مطروح ، والمقرر ازدواجه (كطريق الاسكندرية ـ السلوم الموازى) ، ثم مده الى السلوم ذاتها ، وبذلك يتم توفير مياه الشرب من النيل لكل الساحل الشمالى الغربى حتى الحدود .

من الناحية العمرانية ، أخيرا ، فان الخطط قد وضعت مؤخرا لانشاء عدة مدن ساحلية جديدة ، سياحية وسكنية وتحضيرية وصناعية ، صغيرة وكبيرة ، تستوعب فى مجموعها نحو نصف مليون نسمة تصل الى ٧٥٠ الفا فى سنة ٢٠٠٠ . ويبلغ عدد هذه المدن الجديدة ١٥ مدينة على امتداد الساحل الشمالى الغربى كله . منها مجموعة مدن وقرى سياحية صغيرة تتخذ من القرى الحالية نوايا لتحولها الى مراكز نصف حضرية ، ومنها مجموعة ترتكز على الصناعات الخفيفة وخامات البيئة . فالمدن والقرى السياحية ستمتد من العجمى وهانوفيل وابو تلات وسيدى كرير الى بهيج وبرج العرب والحمام والرويسات ثم العلمين . ومن التجمعات نصف الحضرية المقترحة بهيج والغربانيات والرويسات .

ولكن فوق الكل تأتى العامرية الجديدة العملاقة التى يصل بها مشروع التخطيط الى نصف مليون سنة ٢٠٠٠ . وهى تقع على بعد ٧٠ كم غرب قلب الاسكندرية ، فى منتصف المسافة بين ، والى الجنوب من ، برج العرب والحمام . وستكون مدينة صناعية كبرى ، خاصة للنسيج ، تخفف الضغط عن الاسكندرية من جهة وتقدم عاصمة قوية دافعة لاعماق ساحل مريوط .

ولا يبقى فى النهاية سوى ان نضيف ان كل هذا التخطيط الاقليمى الحديث يعجل الآن بتحقيقه وتنفيذه ظهور البترول على تخوم المنطقة جنوبا (ابو الغراديق ، أم بركة ، يدما ، رزاق ، مليحة) ، وظهور الغاز على مشارفه البحرية شمالا (ابو قير) ، فضلا عن انتهاء أنبوب بترول سوميد اليه عند سيدى كرير . وباختصار ، هذه المنطقة ، كما كانت دائما الاستثناء من القاعدة فى الصحراء الغربية ، فانها الآن جبهة الريادة الواعدة بها ، ولو أن الماء سوف يظل دائما مفتاح المستقبل ، مثلما كان فى الماضى البعيد .

العمران الغابر

فالثابت المعروف أن المنطقة كانت اكثف عمرانا وزراعة فى الماضى ، وبصفة خاصة فى العصور الكلاسيكية حين تكاثرت الصهاريج المحفورة فى

الصخر لاختزان مياه الامطار ، والتى تدل بقاياها وآثارها اليــوم على مدى كثافتها وغناها : مزارع الكروم والزيتون ، حــدائق البســاتين والفــواكه المتوسطية ، بل والحبوب ايضا ، فضلا عن اجود الانبــذة والزيوت فى مصر جميعا ، تلك التى كانت تتصدر صادراتها من هذه الاصناف وذلك حتى الى مناطق انتاجها الرئيسية فى المتوسط نفسه كاليونان وايطاليا . باختصــار ، كانت مرمريكا جزءا من « صومعة غلال روما » كما كانت لمريوط شهرة فائقة فى الكروم والمعاصر والنبيذ تصدره ... الخ . وفى هذا كله لدينــا شهادات المؤرخين الكلاسيكيين من هيرودت وسترابو الى بلينى وبطليموس الجغرافى .

اما عمرانيا وبشريا فقــد كان الاقليم من الاســكندرية حتى قورينــه (سيرين) نطاقا متصلا بلا انقطــاع من الاراضى المزروعة تتوجه سلســلة متلاحقــة من المدن الهــامة مثل بلنثين Plinthine فى تاينيــا Thainia ، تابوسيريس ماجنا Taposiris Magna ، خرسونيزوس Chersonesus ، وفوق الكل ماريا او مريوط Marea . ومن الثابت ان اقاليم مصر فى القرن الاول الميلادى مثلا كان يعد مستمرا لا ينتهى الا حيث يبدأ اقليم برقة . ولم يكن بين الاثنين انقطاع او عقبة ، لا فى وجه المواصلات السلمية التى كانت مرتبة فى مراحل بالغة التنظيم ، ولا فى الحملات الحربية بدليل ان غزو الفرس (خسرو) ثم العرب (عمرو) لبرقة من مصر تم بسهولة ودون اخطار طبيعية تذكر على الطريق (١) .

وفى هذا الاطار الغنى المشجع ، يكاد يلوح للمرء ان دور سيوة الدينى ـ السياسى ، مثلا ، كواحة آمون أو « كدلفى مصر » فى القديم ، بكل ما ينتظم من رحلة الحج الملكية الشاقة ، يبدو غير مفهــوم لو كان الوسط الطبيعى السائد حينذاك هو الجدب الصحراوى السائد اليوم ، بقدر ما يبــدو منطقيا كنهاية حافلة لرحلة ممتعة خلال حديقة غناء شاسعة .

لا شىء ابعد عن الصــحة اذن من الزعم بأن اقليم مريوط والســاحل الشمالى الغربى كان صحراء قاحلة سواء فى العصور الكلاسيكية او فى بداية العصر العربى . وعن الاخير ، لدينا فى هذا شهادات المسعودى والادريسى والقضاعى واليعقوبى والقلقشندى والمقريزى عن غنى وثراء المنطقة ووفرة المياه والزراعة والسكان والمدن بها . يقول الادريسى مثلا « وكان بلد مريوط هذا فى نهاية العمارة ، والجبال المتصلة بأرض برقة من بلاد العرب .. » (٢) . هذا بينما يذكر المقريزى أن « مريوط كورة من كور الاسكندرية كانت فى نهاية

---

(1) Butler, Arab conquest, p. 10 — 12.

(٢) مروج الذهب .

العمارة ، بها الجنان المتصلة . وهى اليوم من قرى الاسكندرية ، يزرع بها الفواكه وغيرها » (١) . وعن مراقية يضيف انها اقليم شـــديد الاتســـاع ، يحوى عددا كبيرا من اشجار النخيل والحقول المزروعة والعيون الجـــارية والفواكه الطيبة ، والتربة غنية الى حد ان كل حبة تبذر من القمح تغل من ٩٠ الى ١٠٠ سنبلة ، بل حتى الارز الممتاز يزرع بكميات غزيرة ... الخ .

على أن هذه الصورة الزاهية تغيرت بعد عدة قرون من الفتح العربى، وحلت بالتدريج الصورة الصحراوية التى تسود اليوم . ويرجع البعض هذا الى أسباب تاريخية مختلفة . فيذكر بتلر أن مراقية فى السابق كانت تسكنها قبائل البربر ، ولكن فى أوائل القرن الثالث الهجرى او العاشر الميلادى اشتط امير برقة فى معاملة ســـكان لوبيـــا ومراقية الى حد انهم انســـــحبوا الى الاسكندرية . ومنذ ذلك الوقت انحدرت مراقية وتدهورت باستمرار الى ان اصبحت كالخرائب والاطلال (٢) .

وآخرون يقولون انه دخول الرعاة والرعى الى الاقليم بعد تعرضـــه لغزواتهم وحروبهم المتكررة المدمرة ، ثم ما اصاب المنشآت العمرانية والمعمارية والهندسية خاصــــة من تخريب ثم اهمـــال ، واكثر منها اثر افراط الرعى او الرعى الجائر over-grazing وبخاصة اثر الماعز النهم الذى عرى المنطقة من الغطاء النباتى فزاده تحولة وجفافا وتعرية .

وعلى النقيض من هذا وذاك تذهب مدرسة اخرى الى ان مناخ المنطقة هو الذى تغير الى الاسوا وتحول الى الجفاف فتدهورت المنطقة تاريخيا . غير أن هذه قضية متشعبة أدخل فى باب تغير مناخ مصر عامة كما سنرى فيما بعد . وحسبنا هنا فقط الحقيقة التاريخية ـــ الجغرافية فى ذاتها ، وخلاصتها ان مرمريكا لا تعدو اليوم ظل نفسها فى القديم .

مورفولوجية مرمريكا

تلك اذن مرمريكا التى ان اقتضرت على مصر شـــكلا فانها تستمر عبر الحدود حيث تتعاظم اتســـاعا وارتفـــاعا فى برقة تحت اسم ســـيرنيكا . فيزيوغرافيا ، هى بوضوح احدث ، كما هى اوطأ ، هضاب الصحراء الغربية الثلاث . تنحصر بوضوح أكثر بين خط المنخفضات الشمالية وساحل البحر . ولان الاول يتقدم نحو الشمال باستمرار كلما اتجهنا شرقا ، بينما يتقدم الثانى

(١) الخطط ، حـ ١ ، ص ١١٠ .

(2) Id., p. 11

نحو الجنوب ، فانهما يتقاربان بسرعة فى هذا الاتجاه ، ومن ثم فان الهضبة تضيق بشدة وبسرعة أيضا . من هنا تبدو على شكل مثلث مسحوب شبه متساوى الساقين قاعدته عند الحدود ورأسه تجاه مشارف رأس الدلتا .

تنقسم الهضبة ككل الى نطاقين طبيعيين وان كانا أبعد شيء عن التكافؤ فى المساحة ؛ وهما نطاق الهضبة فى الجنوب ويحتل معظم المساحة ، ونطاق الساحل الشريطى فى الشمال . وقد تخص الاولى بتسمية مرمريكا ، او تسمى بالهضبة الليبية وهى تسمية شائعة ولكنها شائكة بل خاطئة ، بينما يعرف الساحل عادة بساحل مريوط .

نطــاق الهضــبة

فأما الهضبة ، المكونة أساســا من الحجر الجيرى الميوســينى الافقى الطبقات ، فتمثل تلك الوحدة المورفولوجية البارزة التى لا تبدأ عند الحــدود الا لتستمر تاركة منخفض القطارة على ضــلوعها الجنوبية والنطرون على ضلوعها الشمالية ، ثم لتنثنى فتحف بأطراف غرب الدلتــا الى ان تتــلاشى وتموت غرب القاهرة تجاه الجيزة ، فانما مرتفعات غرب العاصمة هى آخر نهاياتها بالفعل (١) . وتلك أيضا هى نفسها الهضــبة التى تحدد حدودها الشمالية الحواف الغربية لخليج الدلتا البليوسينى القــديم ولتخوم الدلتــا الحالية . وهى أخيرا تلك الطية المتجانسة homocline التى تعرف جيولوجيا باسم التواء مرمريكا . وهنا نستطيع ان نرى كيف يجتمع قرب راس الدلتــا وغرب القاهرة خطان تضاريسيان أساسيان من خطوط الصــحراء الغربية البارزة : الاول من الجنوب الغربى وهو محدب أو ضــهرة البحرية ــ ابو رواش ؛ والثانى هو هذه الهضبة الشمالية المترامية .

متوسط الارتفاع يتراوح حول ٢٠٠ متر ، واحيانا يبدو السطح حصويا شديد الاستواء خلوا من التضاريس فيما عدا بعض التلال والخطوط والربوات الصخرية التى تعلو سطح الهضبة بنحو ٢٠ مترا على الاكثر ، كما هى الحال فى صحراء الدافه التى تقع بين مطروح وسيوة . غير ان الهضبة فى مجموعها اعلى فى الجنوب منها فى الشمال ، وفى الغرب منها فى الشرق . فهى تنخفض وتنحدر بالتدريج نحو الشرق بحيث لا تزيد عن ١٠٠ متر جنوب الاسكندرية حيث تتحول الى سهل مرتفع متموج يعرف بهضبة مريوط .

هذه الهضــبة الاخيرة ليست ميوسينية بل بليو ــ بلايستوسينية ،

(1) Lorin, p. 98.

تربتها جيرية من الحجر الجيرى الرملى البنى ، تنتثر عليها بعض تكوينات الحجر الجيرى الحبيبى كالرقع المتقطعة المرتفعة التى تعرف محليا « بالعلوات » (١) ؛ ويبدو أنها كثبان جيرية قديمة تصلبت ، بينما تنتشر تربات الطفل الجيرى الحجرى والحصوى فى الرقع المنخفضة . وفى الشرق اكثر ، لصق طريق الاسكندرية ـ القاهرة الصحراوى ، يحتل قلب هضبة مريوط انخفاض حوضى كبير هو حوض أبو مينا الذى يمثل حوض تصرية مثلث الشكل يحدده كنتور ٥٠ مترا وتبلغ مساحته نحو ٥٠٠ كم٢ ، وتغشاه تربة طفلية جيرية لونها بنى خفيف وسمكها نحو ٧ أمتار (٢) .

هذا ، وعلى تخوم الدلتا الغربية مباشرة يزداد مستوى الهضبة انخفاضا واتضاعا حتى لا يكاد يعلو عنها هى نفسها كثيرا . فنجد التضاريس مسطحة باهتة خالية من المعالم البارزة فيما عدا منخفض النطرون والوادى الفارغ . فمثلا يحيط بالنطرون منطقة واسعة منبسطة من الحجر الجيرى الميوسينى تغطيها طبقة من رمال محلية مشتقة من تلك الصخور موضعيا . أما على السطح فنجد الغطاء النباتى يزداد فقرا وجدبا كلما اتجهنا جنوبا . فمن شجيرات صحراوية وأعشاب لا بأس بها فى الشمال قرب بحيرة مريوط وحوض أبو مينا تكفى قطعان أعداد محدودة من البدو الرحل ، يتخلخل النبات بسرعة حول منطقة وادى النطرون فتقل كثافة القطعان والبدو بوضوح ، حتى اذا وصلنا الى جنوب وادى النطرون سادت الصحراء المطلقة واختفى الغطاء النباتى تماما ومعه الغطاء البشرى بالتالى .

هذا كله على المحور العرضى . أما طوليا فان هضبة مرمريكا ككل تطل فى الجنوب على خط المنخفضات بحافة كوستية cuesta مرتفعة شديدة الانحدار ، بينما تنخفض بالتدريج شمالا نحو البحر حيث تشرف على السهل الساحلى بحافة انحدارية scarp يبلغ معدل انحدارها نحو نصف الزاوية القائمة وتقع أقدامها على منسوب ٥٠ ـ ٧٠ مترا فوق سطح البحر بحيث تبدو من الساحل كالواجهة الحائطية . وكما تخدد الاودية الصحراوية الجافة والسيليه بروفيل الحافة ، فانها ترصع أقدامها بسلسلة من المراوح الفيضية والمخاريط الارسابية البيدمونتية التقليدية fluviomarine .

على أن الهضبة عموما قلما تصل الى ساحل البحر ؛ وانما تقترب وتبتعد عنه على التناوب حتى تكاد تلاصقه فى أكثر من نقطة ، خاصة عند

---

(1) Abd El-Samie, p. 152.

(2) Shata, 1957, p. 68 — 9.

منطقتى فوكه والسلوم. وعادة، لاسيما فى الشرق ابتداء من منطقة الرويسات، يتلو أقدام الهضبة نحو الشمال سهل داخلى frontal plain هو بمثابة منطقة انتقال بينها وبين السهل الساحلى ، ويتراوح اتساعه بين ٣ ، ٦ كم ، ولعله يمثل بقايا السهل الساحلى فى الماضى . وهو يشكل مجمع تصريف لاودية حواف الهضبة جنوبا والسهل الساحلى شمالا .

شريط الساحل

اذا انتقلنا الى هذا النطاق الساحلى ، الذى يعد جيولوجيا احدث من الهضبة ، بليو ــ بلايستوسينى ، وجدناه سهلا ضيقا ولكنه مستمر من بحيرة مريوط حتى السلوم ، اى من نهاية الدلتا حتى الحدود . وهو يضيق بصفة عامة كلما اتجهنا غربا . فيبلغ أقصى اتساعه فى منطقة خليج العرب والعلمين حيث يصل الى ٢٠ كم ، ثم ابتداء من الضبعة يضيق بشدة ويزداد ضيقا عند فوكه حيث يختنق تقريبا ، ويظل بالغ الضيق من مرسى مطروح حتى السلوم حيث يعود مرة أخرى الى الاختناق ويصبح أشبه بالمر الحاد الذى تشرف عليه الهضبة الداخلية من عل فيكتسب على الحدود صفة استراتيجية بالغة ومحققة بالضرورة .

أما خط الساحل نفسه فرملى صخرى معا تتناوبه الرؤوس الصلبة البارزة والشواطىء الرملية الناعمة ، ولكنه ضحل على العموم لا يرتفع عن مستوى سطح البحر الا قليلا . ليس هو اذن بالساحل الملاحى ، بقدر ما هو السياحى ، ان كان يفتقر الى « المراسى » الجيدة اى المرافىء والموانى الطبيعية ولا يصلح لاستقبال السفن الكبيرة ، فهو من الناحية الاخرى ساحل الاسفنج بتلك « المشاتل البحرية » الممتازة ، بل ساحل اللازود والفيروز وذلك بشاطئه الناعم المتدرج المثالى للسباحة والترفيه ، ويمكن بامتياز ان يكون « ساحل الأزور الجنوبى » أو « ريفييرا مصر » . لذا فان اهم موانيه اصبحت مصايف هامة ، ابتداء من مطروح والسلوم الى سيدى عبد الرحمن وسيدى كرير ... الخ .

الملمح البارز فى خط الساحل نفسه هو لا شك تلك السلسلة المطردة من السامات النمطية التى تأخذ شكل مجموعة حروف L ممدودة القاعدة ، مرتبة بالتعاقب على التمارج او التراجع en échelon ، يتوج كلا منها راس صخرى بارز على شكل زاوية قائمة . والاغلب أن هذا السلوك النمطى أو النمط الطبيعى هو نتيجة تقاطع عدد من الانكسارات المحلية العرضية والطولية . والطريف ان كل سلمة تقل طولا وعرضا ، كما تزداد تراجعا نحو الجنوب ، كلما اتجهنا شرقا ، حتى تنتهى الى خليج العرب القوسى المقعر .

ولهذا يأخذ الساحل ككل ، الى جانب تعرجه ، اتجاها مائلا من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . وهناك ثلاث سلمات اساسية ، وان كانت الظاهرة تبدأ فى الواقع فى ساحل برقه الليبى منذ خليج البومبة حتى خليج السلوم . فالسلمة الاولى تبدأ من السلوم حتى مطروح عند راس علم الروم ، والثانية من مطروح حتى فوكه وراسها هو راس الكنايس ، والثالثة من فوكه حتى الضبعة عند راس الضبعة .

سلاسل الكثبان الرملية الحبيبية

ولابد لنا الآن من وقفة خاصة عند أبرز معالم نطاق الساحل ، وهى تلك المجموعة المتطاولة من خطوط الكثبان الرملية وسلاسل التلال الصخرية النحيلة المواضعة التى تتألف من الرمال والحجر الجيرى الرملى والحجر الجيرى الحبيبى ، والتى تتتابع من خط الساحل الى الداخل تفصل بينها على التعاقب خطوط من المنخفضات الضيقة الضحلة الموازية ، والتى تتبع فى مجموعها محور الساحل من الشرق الى الغرب . المجموعة كلها من مقياس محلى متواضع للغاية بالطبع ، فهى مضغوطة فى حدود الساحل الامامى foreshore ، اتساعها فى أقصى عمقها فى الشرق لا يزيد كله عن ٥ — ٨ كم ابتداء من الساحل ، ومنخفضاتها لا تعلو أو تنخفض كثيرا عن مستوى سطح البحر ، بينما لا يعدو علو مرتفعاتها ١٠ — ٣٥ مترا فى المتوسط .

مع ذلك ، ورغم تواضعها هذا الشديد ارتفاعا وعمقا واتساعا ، فان المجموعة بمحدباتها ومقعراتها المتعاقبة تغضن نطاق الساحل بصورة ملحوظة وتدمغه بطابع شديد التميز والتمايز . فهى تبدو حيث تكتمل أشبه بقطعة مستطيلة من الصفيح المغضن corrugated iron ، أو بموقعها على آخر ارض مصر وكأنها الثنية النهائية على طرف الثوب او الرداء . والواقع ان كتلة السلاسل فى اقصى شرقها كانت ، بارتفاعها وعرضها وصلابتها وكذلك بمحورها ، حاجزا طبيعيا منيعا وفر الحماية لنمو الدلتا هنا باطراد وثقة ضد فعل الرياح الشمالية الغربية السائدة والآتية من جهة البحر . وهنا نلاحظ انه ، كما تنتهى هضبة الصحراء الشمالية وتتلاشى جنوبا ازاء غرب القاهرة ، ينتهى لسانها التلى الساحلى شمالا عند الاسكندرية ، بل ان هذه كما سنرى انما تقوم بالدقة على شعبة من شعب هذا اللسان .

والنظام او المنظومة برمتها ككل تنحصر بين سهل ساحلى ضيق فى الشمال يدق احيانا الى بضع عشرات من الامتار فقط بحيث تشرف السلاسل على البحر مباشرة ، وبين سهل داخلى فى الجنوب frontal plain يفصلها عن الهضبة الجنوبية . وهذا السهل الاخير متسع نسبيا الا حيث تخنقه الهضبة نفسها ، ويبدو على شكل مجموعة من الاحواض الداخلية تتخذ اسماء

محلية مختلفة وتحددها وتعلوها ٣ او ٤ حافات متعاقبة بارزة اهمها حافتــا الطرفين . الحافة الاولى والشمالية يتراوح ارتفاعها حول ٦٠ ــ ٧٠ مترا ، وتعرف فى منطقة مريوط باسم حافة خشم الكبش (٦٠ مترا) . والثـــانية الجنوبية تتراوح حول ٩٠ ــ ١١٠ أمتار فوق مستوى سطح البحر ، وتعرف باسم حافة علم شلتوت (١١٠ امتار) . وهذه الحواف الاخيرة الاربع هى بمثابة خطوط تلالية اخرى تضاف الى منظومة السهل الساحلى فى الشـــمال الا انها اشد انفراجا وتباعدا عنها لاسيما كلما اتجهنا شرقا مع امتداد الهضبة الميوسينيه عن الساحل .

على أن المنظومة ككل ليست مستمرة على الاطلاق ولا متصلة بلا انقطاع على طول امتداد الساحل من طرف الدلتا عند الاسكندرية الى الحـــدود عند السلوم، وان كان الخط الساحلى هو أكثرها استمرارا واتصالا وبالتالى طولا، ولكن حتى هو لا يخلو من بعض التقطع . كذلك فان عدد خطوط او سلاسل التلال يختلف من قطاع الى قطاع ، وان تراوح غالبا بين ٣ ، ٢ . بالمثل يتسع الفاصل بينها ويضيق بلا قاعدة موحدة بصرامة ، وانما بحسب تباعدها هى وتقاربها محليا . أيضـا تختلف محاورها بحسب اتجاه خط الســاحل . لا ، ولا هى ومنخفضـاتها البينية تتبع فى تطورها وتغيرها سواء على المحور الطولى أو العرضى قواعد صارمة مطردة فى الارتفاع أو الانخفاض أو فى الانحــدار والميـــل .

على هذه الاسس المتغيرة بلا اطراد ، ينقسم نطاق السلاسل تلقائيا الى عدة قطاعات متباينة ، يمكننا أن نتعرف فيها على أربعة واضحة بما فيه الكفاية . الاول قطاع ابو قير ــ الحمام اى منطقة الاسكندرية ومريوط بالمعنى الضيق ، الثانى قطاع العلمين ــ راس علم الروم ، الثالث قطاع علم الروم ــ أم الرخم ، والرابع قطاع أم الرخم ــ السلوم . وكما يتفق ، فان القطاعات الاربعة تتتابع « على التناظر » ، ليس فقط ابعادا وامتدادا ولكن ايضا تركيبا وتشـــابها .

فالقطاع الاول والثالث كلاهما محدود الامتداد نسبيا ، وفى كليهما تظهر ٣ خطوط من السلاسل ، كما تمتد الثلاثية بلا انقطاع تقريبا أو بالحد الادنى منه . الاختلاف البارز هو فى الاتجاه والاتساع فقط ، فالاول محوره شمالى شرقى ــ جنوبى غربى ونظامه اعرض ، والثانى محوره شرقى ــ غربى نصا واتساعه اقل . اما القطاعان الثانى والرابع فيشتركان فى المحور العام من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، واهم من ذلك انهما أكثر امتدادا وطولا بكثير بحيث يجمعان فيما بينهما الجزء الاكبر من الساحل كله . ولـــكن فيهما يقتصر عدد خطوط السلسلة على ٢ فقط ، وذلك ايضـــا مع التقطع الشديد

الى حد الاختفاء فى بعض النقط والمناطق وحلول الغرود والكثبان الرملية العادية محلها أحيانا . كذلك تكثر بصفة خاصة ظاهرة البحيرات والمستنقعات والسبخات الداخلية الصغيرة المتناثرة بين خطى السلسلة .

فى هذه القطاعات المختلفة تأخذ السلاسل التلالية أسماء محلية مختلفة بطبيعة الحال . ولما كانت المجموعة تتبلور فى اكمل صورها فى اقصى الشرق خاصة أى فى قطاع الاسكندرية ومريوط ، حيث أصبحت ايضا وبطبيعة الحال معروفة ومدروسة أكثر ، فقد يطلق البعض اسماءها المحليــة على امتداداتها خارجها . للتوحيد وتفادى التعقيد والخلط ، قد يحسن مع ذلك ان نتبنى فى التسميات العامة الاساس الجغرافى البسيط ، فنميز عموما بين السلسلة الساحلية والوسطى والداخلية . وعلى هذا الاساس ، وللدراسة التفصيلية، سنركز بؤرتنا على القطاعين الاول بصفة أساسية والثالث بصفة تكميلية .

قطاع أبوقير ـ الحمام (١)

الخط الاول من خطوط تلاله الثلاثة يسمى السلسلة الســاحلية ، وهو وحده الخط الاقليمى شبه الكامل . يبدأ من راس العجمى غــرب الاسكندرية فلا ينتهى الا شرق السلوم بنحو ١٥ كم . عرضه يتراوح بين الكيلومتر ونصف الكيلو ، ومتوسط ارتفاعه ١٠ أمتار ولا يتجاوز فى اعلاه ٢٠ مترا .

واذا كانت السلسله تختفى فجاة عنــد راس العجمى . فما ذاك الا لان المنطقة هنا فى خليج الاسكندرية البحرى قد تعرضت لعملية هبوط غرقت معها السلسلة تحت الماء . لكن من الممكن تتبعها بسهولة فوقه فى بقاياها مجموعة الجزر النقطية التى ترسم خطا قوسيا يمتد ما بين راس العجمى فى الغرب وجزيرة فاروس فى الشرق بما فى ذلك فاروس نفسها . هــذه الجزر ، التى يحمل بعضها أسماء حيوانية مميزة ، هى : المرابط : الاكراش ، الفار ، القط، الكلب ، الحوت ، الاخوان ، الارامل .

بهذا كان للسلسله الساحلية الغارقة فضل كبير فى نشأة وقيمة مينــاء الاسكندرية . فجزرها البارزة واجزاؤها الغارقة تعد خط تكسير طبيعى وان كان غير مرئى تماما للامواج والتيارات البحرية ، كما أنها تستقطب حولهــا بعض الرواسب البحرية التى يحملها تيار البحر وتستلبها بدل ان تدفع كلها الى داخل الميناء وبذلك تحفظ عليهــا عمقها . هــذا فضـــلا عن أن جزيرة فاروس ، بعد أن ربطت صناعيا بصلب اليابس بجسر من الردم يزيد طوله عن

(1) W.F. Hume; F. Hughes, Soils & water supply of the Maryut district, Cairo, 1921; Shata, 1957, Abd El-Samie, op. cit.

الكيلومتر (الهبتاستاد او الاستادات السبعة) ، هى عمليا التى خلقت الميناء العظيمة بحوضيها الشرقى والغربى . ولان الميناء الشرقية بحكم الموقع فى حمى من دوامات وارسابات تيار جبل طارق ، على عكس الميناء الغربية المعرضة ، فقد كانت تاريخيا الميناء الرئيسية الكبرى للاسكندرية . غير أن الوضع انقلب تماما منذ العصور الوسطى بسبب هبوط الساحل وتراكم السفن الغارقة فى الميناء الشرقية ، الى ان اصبح ميناء الاسكندرية منذ محمد على والى اليوم وهو عمليا الميناء الغربية فقط ، بينما تحولت الشرقية الى بحيرة راكدة صالحة فقط للصيد وسباق الزوارق .

تتكون السلسلة الساحلية اساسا من الكثبان البيضاء ، بعضها ثابت وبعضها متنقل . الكثبان تتألف اساسا من حبيبات دقيقة oolites ، تتكون كل حبيبة منها من نواة او بالادق نوية من الرمل تغلفهـا شرنقة من اغشية جيرية رقيقة متعاقبة . وقد تكون الحبيبات مفككة هشة لم تتماسك بعد ، فتكون الكثبان متحركة ، وقد تكون تماسكت بفعل مياه الامطار والذوبان ، فتكون تكتلة جيرية صلبة . وبفعل الامطار تنبت على هذه الكثبان شجيرات متفرقة تتشعب جذورها كالعروق فى الطبقة العليا منها بصورة مرئية واضحة للعيان . رمل هذه السلسلة الساحلية الابيض الناصع هو ، اخيرا ، السبب فى ذلك اللون الازرق الشاحب الرقيق الذى يميز الساحل هنا ويمنحه طابعه اللازوردى . أما بشريا فان أهمية السلسلة تكمن فى مياهها الباطنية المحدودة المتسربة من الامطار . يتم الوصول اليها بالآبار العديدة ، نحو ٣٠ بئرا ، كلها ضحلة ، ٢ — ٤ امتار ، وعليها تعيش جماعات البدو الساحلية القليلة .

الخط الثانى هو سلسلة المكس — ابو صير او ابو صير (ساندفورد وآركل ، أو الدخيلة أو أبوصير — الدخيلة (هيوم وهيوز) . هو اكثرها تقدما نحو الشرق اذ يبدأ من ابو قير حتى الحمام ، ولذا فانه الوحيد الذى يتغلغل بكليته بين البحر وبحيرة مريوط ، ومن ثم تقوم عليه مدينة الاسكندرية برمتها تقريبا ، كما يجرى قرب أقدامه طريق الاسكندرية — مطروح للسيارات . المهم ان السلسلة تتحول فى قطاع العجمى — أبو قير الى سلسلة ساحلية بالفعل دون الاسم اذ أنها هى التى تشرف هنا على البحر مباشرة .

غير أن السلسلة تتقطع بعد الحمام غربا بحسب اقتراب او ابتعاد الهضبة الداخلية . متوسط ارتفاع السلسلة ٢٥ — ٣٠ مترا ، واقصاه ٥٠ مترا ، بينما يتراوح عرضها بين نصف كيلومتر وربع الكيلو . السلسلة تتكون من حجر جيرى كان فى البدء حبيبات من الجير الرملية كالتى تسود السلسلة الساحلية راكمتها الامواج والرياح على طول الساحل ، الا انها تماسكت وتصلبت بعد ذلك بفعل مياه الامطار الى صخر حقيقى يعرف بأحجار المكس .

هذه الاحجار هي التي منها انشئت معظم مباني الاسكندرية مثلما تقوم عليها . فالسلسلة هي المحجر الطبيعي للمدينة ، لاسيما لوقوعها على اقصى طرف الدلتا الطينية بلا احجار . لذا تكثر بها المحاجر ، خاصة في المكس وبهيج، مما زاد في تغضنها او افقدها استواءها الطبيعي القديم . والواقع ان سلسلة المكس — ابو صير بهذا هي بالنسبة الى الاسكندرية كالمقطم بالنسبة الى القاهرة ، ومحاجر المكس وبهيج في الاولى قل بمثابة محاجر طره والجبل الاحمر في الثانية .

الخط الثالث والاخير يسمى سلسلة جبل مريوط او جبل القرن ، ويقتصر على منطقة مريوط — العامرية ، بادئا « تحت ابط » بحيرة مريوط وملاحتها . القطاع الجنوبي منه تشغله منطقة بهيج والحمام ، كما تحمل ضلوعه الجنوبية طريق العامرية — مريوط للسيارات فضلا عن خط حديد مريوط . متوسط ارتفاع السلسلة ٣٥ مترا ، واقصاه ٥٠ مترا ، بينما يتراوح عرضها بين نصف الكيلومتر وثلثه . القطاع تمتاز بعض محلياته بتكوينات طباقية من الجبس استغلت كجباسات هامة اشهرها الغربانيات ترب الحمام (١) .

بنظرة شاملة اذن ، واضح ان السلاسل الثلاث متواضعة الارتفاع بصفة عامة ، ولكنها تزداد ارتفاعا كلما اتجهنا من البحر الى الداخل ، وكذلك كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق . وكلها ، بعد ، بالغ الضيق والنحولة لايزيد أعرضها عن الكيلومتر كحد اقصى ، وعرضها يزداد من الغرب الى الشرق . لكنها من الناحية الاخرى تزداد ضيقا ونحولة ، وكذلك تباعدا ، كلما انتقلنا من الساحل الى الداخل . والانحدار فيها جميعا تدريجي تجاه البحر حاد تجاه الداخل . ولكن الانحدار غربا يزداد كلما اتجهنا من السلسلة الساحلية الى الداخليـــة .

على ان الجدير بالملاحظة ان قمم هذه الكثبان جميعا ليست مدببة حادة كراس المثلث بل مقوسة كمحيط الدائرة ، بفعل تعرية الرياح أم بفعل اذابة مياه المطر لا ندري . كذلك فانها كلها تتكون أساسا من الحجر الجيرى الحبيبي الابيض والرمل المفكك ، ولكنها تزداد صلابة باطراد من السلسلة الساحلية الى الداخلية . ولذلك فانها جميعا ، خاصة السلسلتين الوسطى والداخلية ، مخرمة كعش النحل بالمحاجر العديدة ، اذ منها اتت مادة البناء الاساسية في الاسكندرية والمنطقة .

كذلك فانها جميعا تغطيها عادة ، كنتيجة لاثر الرطوبة ومياه المطر ،

(1) Shata, 1957, p. 66 — 8.

قشرة جيرية رقيقة متبلورة متصلبة داكنة اللون بين البنى الخفيف والثقيل . قد تعيد الرياح تفكيكها الى رمال حبيبية متماوجة . وعليها جميعا أيضا يتعامد كثير من الاودية الطولية consequent التى تنتهى مياهها آخر المطاف الى المنخفضات البينية .

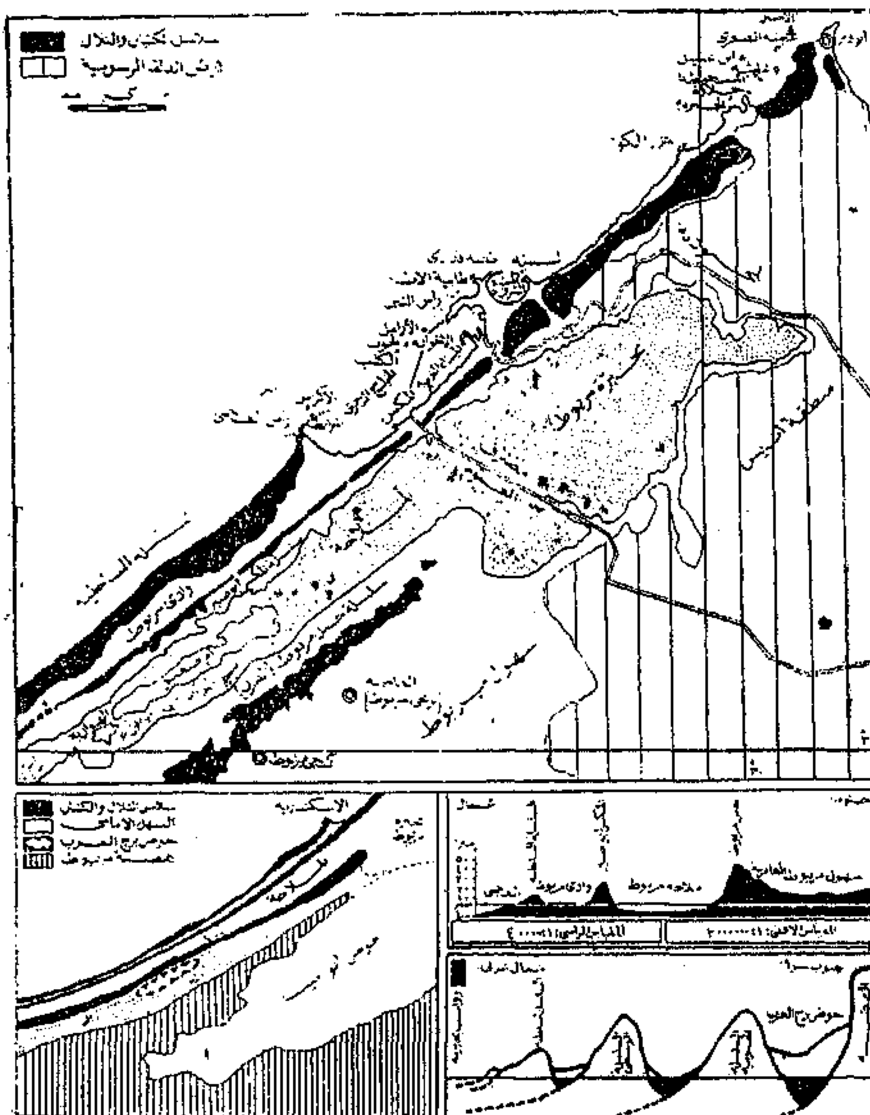
واخيرا ، فان للتربة على السلاسل جميعها بروفيلا مشتركا الى حد بعيد . فقممها جرداء عارية من التربة ، بينما سفوحها الدنيا غنية بتربة طفلية سميكة خصبة مشتقة من الصخر الاب وتجمعت عليها بكسح الامطار ، وفيما بين القمم والسفوح الدنيا نطاق انتقالى من الطفل الحصوى والحجرى . وعادة يجرف مطر الشتاء كميات كبيرة من تلك التربة الطفلية الجيدة ، التى تصلح خاصة لزراعة التين ، وتلقى بها فى قيعان المنخفضات البينية التى لاتعد مثالية للزراعة .

اما من حيث موارد المياه ، فهذه السلاسل غنية الى حد بعيد بالآبار الضحلة — بضعة امتار — ولو انها لا تخلو من شىء من ملوحة خفيفة . وتشير كثرة الآبار والاطلال المخربة عليها ، خاصة منها السلسلة الوسطى ، الى كثافة السكان قديما .

اما عن خطوط المنخفضات ، فان اولها منخفض الدخيلة — ابو صير . وهو ينفصل بين السلسلة الساحلية والوسطى ويتقطع وقد يختفى فى الساحل الشمالى الغربى خارج منطقة مريوط — العامرية حيث تحتله بعض بحيرات ومستنقعات محلية قد تغزوها احيانا أمواج البحر العالية . اما فى الشرق ، حيث ينتهى المنخفض عند خليج المجمى ، فانه يستمر تحت مياه خليج الاسكندرية . فهذا الخليج ليس الا القطاع الشرقى منه هبط وغرق تحت مياه البحر مع السلسلة الساحلية فى نفس حركة الهبوط المحلية .

اتساع المنخفض كيلومتر الى ثلث الكيلو . متوسط منسوبه ٥ امتار فوق سطح البحر ، لكنه يهبط الى مستوى سطح البحر فى بعض اجزائه . وفى هذه الرقع الواطئة تتجمع المستنقعات وتتراكم التكوينات الملحية . اما الرقع المرتفعة فخصبة التربة عذبة المياه ، فتنحصر فيها الزراعة خاصة حقول الشعير والبطيخ وحدائق التين .

الخط الثانى هو منخفض ملاحة مريوط ، وهو ينفصل بين السلسلتين الوسطى والجنوبية . تحتله فى الشرق ذراع بحيرة مريوط ، وكذلك امتدادها القديم فى الماضى . الاصح ، لهذا ، أن نقول ان الملاحة تشطر نظام السلاسل الى شطرين : سلسلتين شمالها مقابل سلسلة واحدة جنوبها .



شكل ٤٥ ـ سلاسل الكثبان الرملية وخطوط التلال الجيرية الحبيبية في قطاع مريوط، مع بعض قطاعات عرضية ممثلة
[عن هيوم وهيوز، شطا، عبدالحكيم]

اتساع المنخفض اضعاف الاول لانه اتساع الملاحة ، ولذا يفصل جبل مريوط عن الشمال بوضوح ، فمتوسطه يتراوح بين ٥ ، ٢ كم ، بالغا أقصاه فى الشمال الشرقى عند بحيرة مريوط وأدناه جنوبا غربيا . بالمثل يزداد قاعه ارتفاعا نحو الجنوب الغربى . فحتى بهيج غربا ، يقع المنخفض تحت مستوى سطح البحر ، وبين بهيج والحمام يتذبذب تحت وفوق مستوى البحر ، ثم بعد الحمام يرتفع بالتدريج الى نحو ٥ امتار .

ويلاحظ فى قطاع الملاحة ان البحيرة تتذبذب مياهها فصليا ، حيث تجف فى الصيف فتنحسر عن شقة كبيرة من ضفافها خاصة فى منطقة العامرية ، مخلفة وراءها قشرة ملحية ناصعة البياض . وفيما عدا هذا فان قاع المنخفض يتكون من صخور جيرية وطين جيرى ترتفع بها نسبة الاملاح . اما المياه الباطنية فغدقة وقريبة من السطح . على جوانب الملاحة التى تملو البحيرة تنتشر زراعة الشعير والتين ، اما القيعان الواطئة المشبعة بالملوحة فمهملة لا تستغل .

وأضح اذن أن خطوط المنخفضات تزداد اتساعا وعمقا كلما اتجهنا من الساحل الى الداخل ، وكذلك كلما اتجهنا من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى . وفضلا عن تسرب مياه الكثبان الباطنية اليها ، فان هذه المنخفضات هى بالطبع مجمع مياه وامطار السلاسل الحافة ، اذ تتدفق اليها فى النهاية ، مثلما تفعل التربة التى تتهدل اليها من منحدراتها . وغالبا تترك هذه المياه بعد البخر سلاسل من البرك والمستنقعات المالحة الضحلة المتقطعة . وبالمثل بينما يتمتع منخفض الدخيلة — ابو صير لارتفاعه نسبيا بتربة طفلية جيرية خصبة قد يصل سمكها الى ٥ امتار ، تتكاثف فيها زراعة التين ، يسود منخفض الملاحة الطين الجيرى المالح والمياه الغدقة ، خاصة فى القيعان الواطئة ؛ فلا يصلح لزراعة .

وكما على السلاسل ، الآبار كثيرة فى المنخفضات، وعلى اعماق مشابهة . واخيرا فانها كخطوط انخفاضات تقدم طرق مواصلات طبيعية . غير انه لكثرة المستنقعات والبرك بها فان تلك الطرق تسعى بالاحرى الى هوامشها قرب اقدام السلاسل المرتفعة . وكثيرا ما تقطع سيول اودية السلاسل هذه الطرق فى الشتاء .

ختاما . اذا نحن نظرنا الى النظام فى مجموعه من خطوط مرتفعات ومنخفضات ، لتبدت لنا حقيقة هامة سيكون لها مغزاها فى دراسة أصله ونشأته . ففى الاعم الاغلب ، وان لم يكن بصرامة حتما وذلك للظروف المحلية ، كل سلسلة او منخفض الى الجنوب فمنسوبه وارتفاعه والى حد ما عرضه اكبر من كل سلسلة او منخفض يقع الى الشمال منه . اى ان

النظام ككل سلمى مدرج ينخفض ويضيق خطوة خطوة من الجنوب الى الشمال ومن الداخل الى الساحل . وسنرى الى اى حد يتكرر هذا النمط فى منطقة مطروح ، نقطتنا التاليـة .

منطقة مطروح (۱)

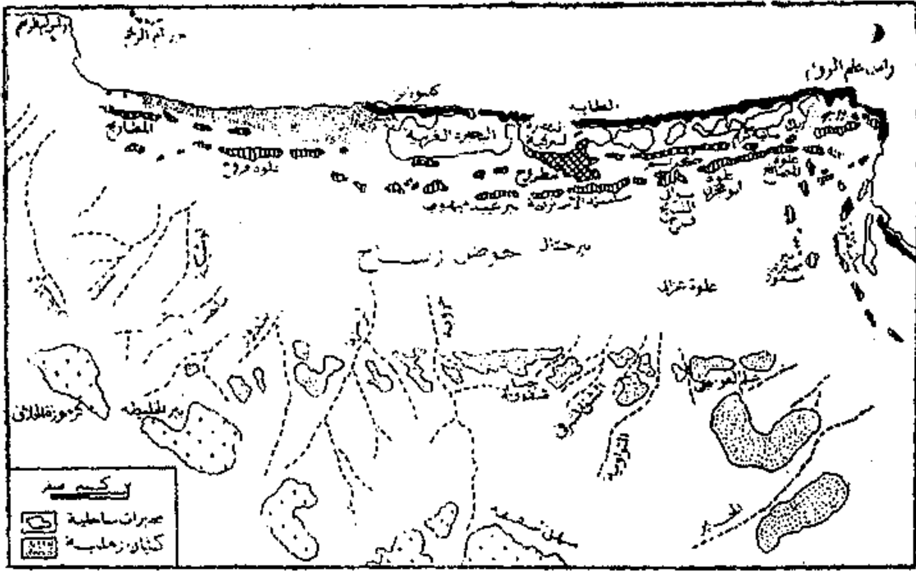
اذا انتقلنا من قطاع ابو قير — الحمام او منطقة الاسكندرية الى قطاع علم الروم — ام الرخم او منطقة مطروح ، الذى تتوسطه تقريبا هذه المدينة، وجدناه مشابها له كثيرا ولكن على تصغير . ففيه تكاد تتكرر نفس خطوط المرتفعات والمنخفضات البينية ، وتعد استمرارا ومناظرا مباشرا لخطوط المنطقة الاولى ، غالبا بنفس التركيب والبنية والتصريف والتربة والظاهرات الطبيعية المحلية . كذلك يبدى النظـام فى مجموعه نفس التركيب السلمى التنازلى من الجنوب الى الشمال ، الا انه اقل امتدادا ، نحو ۳۰ كم ، واقل عرضا ، نحو ± ۳ كم ، وذلك اخيرا على محور عرضى مباشر . كذلك فكما فى منطقة الاسكندرية ، ولكن فى نسخة بدوية ، تقوم القرى والحلات على قمم او ضلوع خطوط التلال الجرداء ، بينما تخصص قيعان المنخفضات للزراعة حيثما خلت من السبخات والبحيرات .

فالسلسلة الساحلية استمرار لمثيلتها فى منطقة الاسكندرية ، تمتد من رأس علم الروم حتى منطقة كليوباترا غرب مطروح اى نحو ١٥ كم ، ولكن تشطرها بحيرة مطروح الى قسمين غير متساويين اكبرهما هو الشرقى ويعرف بسلسلة الطابية (۱۰ كم) . اما فى الغرب فان السلسلة تترك مكانها المغرود والكثبان الرملية العادية .

اقصى عرض السلسلة نصف كيلومتر، متوسط ارتفاعها ۲۰ مترا، واعلى قممها ۳٥ مترا . تشرف على البحر مباشرة تقريبا الا من سهل ضيق قد لا يعدو عدة أمتار او عشرات من الامتار ومتوسط ارتفاعه ٥ امتار . ولانها تشرف هكذا على البحر ، تكثر بها ظاهرات التعرية البحرية من جزر ومسلات وجروف وكوات notches وشواطىء امواج ... الخ . ومن المرجح ، كما فى منطقة الاسكندرية ، ان هذه الجزر الساحلية كانت جزءا من السلسلة ملتحما باليابس ، ثم فصلتها عنها التعرية أو الهبوط .

كما فى منطقة الاسكندرية ايضا ، انحدار السلسلة اشد نحو الداخل منه نحو الساحل . تكوينها مثلها من حبيبات الجير البيضاء الدقيقة الهشة التى

(۱) حسن ابو العينين ، « منطقة مرسى مطروح وما جاورها . دراسة جيومورفولوجية » ، المجلة الجغرافية العربية ، يونيو ١٩٧٥ ، ص ٧ — ٢٣ .



شكل ٤٦ ـ سلاسل الكثبان الرملية وتلال الجير الحبيبى الساحلية فى قطاع مطروح. قارن بقطاع مريوط
[عن أبوالعينين]

تكثر بها القواقع والبقايا العضوية البحرية . ولهذين السببين معا ، تتعرض سفوحها الشمالية للتعرية الهوائية ثم لنقل ذراتها الى سفوحها الجنوبية من فوق قمتها بواسطة الرياح الشمالية الغربية السائدة .

الى الجنوب من السلسلة الساحلية مباشرة يترامى المنخفض البينى الاول أو الشمالى بطول امتداد القطاع تقريبا . اتساعه يتراوح بين كيلومتر وثلث الكيلومتر . متوسط ارتفاعه فوق مستوى سطح البحر ٥ امتار . وكما يحتل خليج الاسكندرية البحرى جزءا من المنخفض المماثل فى الشرق ، تحتل بحيرة مطروح المزدوجة وسط المنخفض هنا . البحيرة بحيرتان مستطيلتان مفتوحتان على البحر وعلى بعضهما البعض لا يفصلهما الا نتوء صغير ، بحيث تذكر الى حد ما بخليج الاسكندرية بمينائيه الشرقية والغربية . وعلى ساحل البحيرة الشرقية منهما يترامى مصيف مرسى مطروح ، بينما بدأ انشاء ميناء مطروح الجديدة على الغربية .

الى الشرق من مطروح تنقط بطن المنخفض ٥ بحيرات داخلية خطية أصغر مساحة، ومساحتها تزيد شتاء بالامطار وتنكمش صيفا بالبخر . ولاشك أنها كانت متصلة بالبحر قديما ، وبالتالى كانت اكبر مساحة ، ثم انفصلت عنه بالارساب . هى اذن بقايا خليج بحرى انحسر ، مثلما تحكى صورة مستقبل بحيرة مطروح نفسها الا أن تتغير الظروف . اما غرب مطروح فان

البحيرات تختفى تماما من المنخفض . ويصبح متاحا للزراعة فى رقعه الجيدة، تربة المنخفض ، كما فى منطقة الاسكندرية ايضا ، من الطفل المشتق من مفتتات سفوح السلسلتين المحيطتين الساحلية والوسطى .

السلسلة الوسطى بطول القطاع تمتد . الا انها بالغة التقطع للغاية بواسطة الاودية الجافة العديدة والعريضة . أبرز واطول وحداتها فى الشرق هو جبل كريم ، والى حد اقل جبل المطاريح فى اقصى الغرب . متوسط عرض السلسلة ثلث كيلومتر ، وارتفاعها ٢٠ مترا ، وأعلاها فى المطاريح ٢٨ مترا . كما فى نظيرتها بمنطقة الاسكندرية : تكوينات الحجر الجيرى الحبيبى هنا اكثر صلابة وتماسكا منها فى السلسلة الساحلية ؛ كما أن لونها مصفر أغبر نوعا لكثرة نسبة الرمل فى عناصرها . وبالمثل ايضا فانها تغطى بقشرة غطائية متصلبة قاتمة اللون تكاست تحت تأثير الرطوبة والمطر والذوبان ؛ ولكنها تعمل بصلابتها على حماية جسم السلسلة اللين من التعرية .

من السلسلة الوسطى نهبط جنوبا الى المنخفض الثانى فى المجموعة والذى يناظر منخفض ملاحة مريوط فى منطقة الاسكندرية . يبلغ اقصى اتساعه فى الوسط ، نحو نصف كيلومتر ، حيث يتسع لامتداد مدينة مطروح الحديث جنوبا ، بينما يضيق نحو طرفيه شرقا وغربا الى نحو خمس الكيلومتر . وهو على الجملة أضيق من سابقه المنخفض الاول أو الشمالى . متوسط ارتفاعه ٥ ــ ١٠ أمتار فوق سطح البحر : اى اعلى من منسوب المنخفض الشمالى بنحو ٤ أمتار . بدلا من البحيرات التى تختفى منه تماما ، تنقطه عدة تلال منفردة متباعدة تسمى محليا بالعلوات ، يصل ارتفاعها الى ٣٠ مترا ، اى تنهض فوق مستوى المنخفض بنحو ١٥ ــ ٢٠ مترا . وفيما عدا هذه التلال : فان ارضية المنخفض شديدة الاستواء .

أخيرا نصل الى سلسلة التلال الثالثة والجنوبية والتى تناظر سلسلة جبل مريوط أو القرن فى منطقة الاسكندرية . ومثلها ، فان هذه ابرز السلاسل الثلاث : اطولها امتدادا واكثرها استمرارا وأكبرها عرضا وارتفاعا مثلما هى أشدها تماسكا وصلابة . السلسلة تمتد بطول القطاع عمليا ، الا انها اكثر تقطعا بالاودية الجارية فى الغرب منها فى الشرق حيث تتمثل فى اكمل صورها فى جبل الاستراحة الذى يمتد لنحو ١٠ كم . متوسط الارتفاع ٣٠ ــ ٣٥ مترا، اقصاه فى الوسط نحو ٤٥ مترا ؛ ثم ينخفض تدريجيا شرقا وغربا . انحدار سفحى السلسلة شمالا وجنوبا يمتاز بالتناظر الشديد ، وذلك على جانبى قمة كستها التجوية الكيماوية بقشرة غطائية داكنة صقيلة .

ختاما . وكما تنتهى مجموعة سلاسل منطقة الاسكندرية الى حوض

ابو مينا كجزء من السهل الداخلى الذى يفصلها عن مقدم واقدام الهضبة الميوسينية فى الجنوب ، تنتهى المجموعة هنا فى قطاع علم الروم — أم الرخم الى حوض كبير فسيح هو حوض رباح . الحوض مستطيل الى بيضاوى يضيق فى طرفيه . طوله ٢٥ كم ، وعرضه يتراوح حول ٥ — ٧ كم ، ومنسوبه ± ٣٠ مترا فوق سطح البحر . سطحه شديد الاستواء ، ولكن ينقطه عدد من التلال المنفردة أو العلوات وتعلو سطحه بنحو ٥ — ١٥ مترا بالغة فى قممها ٣٥ — ٤٠ مترا كحد اقصى . كذلك يخلو السهل من الاودية ، ولكن ترصع حاشيته الجنوبية سلسلة من المخاريط والمراوح الارسابية التى ترتبط بحافة الهضبة الميوسينية .

مشكلة الأصل والنشأة

يبقى الآن هذا السؤال : ما أصل هذه الخطوط جيولوجيا ؟ بصرف النظر عما اذا كانت حبيبات oolites تكوينات هذه السلاسل حقيقية او كانت هذه التكوينات غير حبيبية حقا كما جادل البعض ، فان هناك نظريتين اساسيتين فى اصل خطوط المرتفعات : الاصل البحرى والاصل القارى ، يضاف اليهما نظرية توفيقية احدث وهى الاصلّ البحرىّ — النهرى المشترك fluviomarine . الاولى هى الاقدم ، وتعنى ان هذه السلاسل المرتفعة تطورت عن شطوط البحر الرملية sand bars . وكان هذا رأى فورتو، الذى أرجع نشأتها الى البليوسين ، ثم بلانكنهورن ، الى ان تبناه وجدده تزوينر Zeuner . ومن شأن هذه النظرية أن تحل مشكلة تفسير تقوس قمم تلك السلاسل .

اما نظرية الاصل غير البحرى ، اى القارى ، فهى الاحدث — هيوم ،هيوز ، ليتل ، جون بول ، ساندفورد ، وآركل ، بيكار Picard ، شفيجلر Schwegle . مؤداها ان تلكْ السلاسل هى نتاج تماسك وتصلب كثبان ملية ساحلية قديمة تكونت « على طول خط ساحل متراجع » . اما عمرها نقد وضعه كل من بول وساندفورد وآركل فى مراحل مختلفة من العصر الحجرى القديم .

وكما يوضح بول بتفصيل أكبر ، فقد نشأت هذه الكثبان الرملية ، كرواسب هوائية اصلا ، بمساعدة الرياح الشمالية الغربية السائدة من جهة ورياح الربيع الاعصارية الرملية الجنوبية الغربية من الجهة الاخرى ، بحيث صففتها فيما بينها بطول الساحل . ثم جاءت أمطار الشتاء فتسربت فى هذه الكثبان واذابت بما تحمل من حامض الكربونيك عنصر الجير فيها ، ثم صعد الجير بالبخر والجاذبية الشعرية الى السطح وترسب عليه كقشرة صلبة لاحمة .

هذا عن سلاسل المرتفعات . اما عن خطوط المنخفضات فهناك ايضا رايان . فقد ربطها هيوم وهيوز وبول بالحركات الارضية وردوها الى الهبوط القارى البطىء ، ولكنها فى رأى آخر بحيرات ساحلية اصلا lagoons ترجع الى الهولوسين . والواقع أن نشأة المنخفضات لا تنفصل عن نشأة سلاسل المرتفعات ، لان طبقة الحجر الجيرى الحبيبى التى تتكون منها الاخيرة تستمر تحت طبقة الطفل الجيرى التى تغطى قيعان الاولى ، وذلك لعمق كبير ايضا يبلغ ٤٣ مترا تحت مستوى سطح البحر فى بعض المواضع .

وليس لهذا الا تفسيرا واحدا ، وهو ان كثبان المرتفعات تكونت كرواسب قارية على طرف اليابس فى وقت كان البحر فيه دون مستواه الحالى بنحو ذلك القدر ، وبالتالى فلابد أن خط الساحل كان يتجاوز الخط الحالى بنحو ١٠ كم الى الشمال . ومنذ ذلك الوقت لابد ان سطح الارض قد هبط ببطء الى مستواه الحالى ، مما يفسر نشأة المنخفضات أيضا (١) .

وعلى الجملة يمكن تصوير القصة كلها بان منطقة السلاسل برمتها ان هى اصلا الا ارض ساحلية كان البحر يغمرها فى مراحل ثم ينحسر عنها متراجعا فى مراحل اخرى . فحين يغمرها تعمل أمواجه وتياراته على ترسيب رماله وذراته المفككة ، فتتولى الرياح من جانبها ترتيبها فى كثبان منتظمة بطول الساحل . وحين ينحسر البحر عن أرض المنطقة يترك الساحل القديم متراجعا الى ساحل حديث متقدم تبدأ عنده العملية نفسها من جديد ، ترسيب وترتيب فى خط جديد من الكثبان ، وهكذا . وبين الخط الكثيبى القديم والجديد يترك تجويف منخفض هو خط من خطوط المنخفضات البينية الفاصلة .

يستتبع هذا المنطق ان تكون خطوط المرتفعات والمنخفضات أقدم نشأة فى الجنوب واحدث فى الشمال ، فاقدمها هو أقصاها الى الجنوب واحدثها هى السلسلة الساحلية . ويترتب على هذا بدوره ان السلاسل الجنوبية الاقدم تكون أكثر صلابة وتماسكا والشمالية الاحدث هشة وأكثر تفككا . يترتب كذلك ان مستوى ارتفاع او منسوب كل خط جنوبى سواء من المرتفعات او من المنخفضات يكون اعلى من منسوب كل خط مماثل شماله ، ومن ثم يأتى النظام كله سلميا متراتبا بانتظام . وهذا وذاك جميعا ما نجد بالفعل .

والعملية كلها ، بعد ، ما هى الا جزء ، الجزء الاخير جدا والهامشى جدا ، من عملية بناء الارض المصرية ونموها تباعا نحو الشمال على حساب البحر . تماما كسابق فصول ومراحل الازمنة والعصور الجيولوجية القديمة

---

(1) Ball, Contributions, p. 30, 31.

فى الجنوب وفى قلب الارض . الا ان العملية هنا فى نهاية أطراف الرقعة وعلى مقياس مكانى وزمانى متواضع جدا ولا نقول مجهريا بالمقارنة . باختصار ، المنطقة فى مجملها ، وهى من عمل البلايستوسين . انما هى بمثابة اللمسات الاخيرة والاضافات النهائية الى معمار أرض مصر الجيولوجى كمـا قلنا . واقرب شبيه ونظير لها فى مصر هو ساحل البحر الاحمر المناظر الذى توسع خطوة خطوة على حساب البحر الهابط تدريجيا وذلك على شـكل مدرجاته الساحلية المرفوعة ، الا انها هنا من التكوينات المرجانية واعلى وهى هناك من الجيرية الحبيبية واخفض .

ولا يبقى أخيرا . الا تحديد توقيت او كرونولوجية تكون كل سلسلة من المجموعة تحديدا دقيقا . نقطة الابتـداء هى الحافة الشـمالية للهضبة الميوسينية التى هى الحد الجنوبى للسهل الساحلى من مرمريكا . اقدام هذه الحافة هى الساحل القديم لبحر البليوسين ، وكل الارض الحالية الواقعة شمالها انما كانت تحت هذا البحر ، حين وحيث تكونت قاعدة المنطقة جميعا والتى ترتكز عليها أحواض السهل الداخلى ومنظومة السلاسـل الجيرية الحبيبية كلها .

ثم فى البلايستوسين اخذ البحر ينخفض منسوبه ويتراجع نحو الشمال على مراحل ودفعات الى سواحل جديدة تاركا خلفه يابسـا جديدا ضـيقا كمدرجات بحرية مرفوعة متعاقبة . وقد تم هذا التراجع على ٤ مراحل تركت مدرجاتها على طول سواحل حوض البحر المتوسط ، أعلاها اقدمها واوطاها أحدثها ، هى على الترتيب : الصقلية ، الميلاتزية ، التيرانية ، الموناستيرية .

وفى مرمريكا مربوط فان سلاسـل التلال الجيرية الحبيبية المتتابعة من الجنوب الى الشمال انما تمثل محليا هذه المراحل والمدرجات المتوسـطية العامة وتتعاصر معها نشأة وتتفق وإياها منسوبا وارتفاعا . وكل سـلسلة منها تحدد ظهور ساحل جديد لمصر هنا أكثر تقدما نحو الشمال ، وتشير بذلك الى عملية نمو اضافى لارضها أحدث وأحدث [1] . بحيث اذا رسمنا خط كل سلسلة منها على حدة نكون آليا قد رسمنا خط ساحل مصر فى وقتها ، وما كان يابسا من أطراف مصر وما كان تحت الماء .

بالمنطق نفسه ، فكل سلسلة منها داخلية اليوم ، كانت هى السلسلة

---

(1) A. Shata, Introductory note on the geology of the northern portion of the western desert of Egypt, Publications Inst. Desert, t. V, no. 2, 1955; Geology & geomorphology of Wadi Kharrubah area, do., no. 10, 1957.

الساحلية يوما ما . ونظريا . ولولا تغير الظروف ، فمآل السلسلة الساحلية الحالية ان تصبح داخلية فى المستقبل الجيولوجى البعيد (الـــذى لن يتحقق على اية حال لتوقف عملية انخفاض منسوب البحر المتوسط) .

كذلك فكل منخفض او حوض داخلى حالى فى النظام كان بحيرة داخلية فى مرحلة ما ، شديدة الاســتطالة جدا بالطبع ، اقتطعت من البحر بظهـور سلسلة تلية ساحلية جديدة واحتبست خلفها كمستنقع ساحلى lagoonal شبه داخلى ثم داخلى تصب فيه أنهار وأودية سفحى السلسلتين المحيطتين ، خاصة انهار واودية السلسلة الجنوبية ، وتملؤها بالرواسب حتى تردمهـا تدريجيا فتتحول من بحيرة واحدة الى عدة بحيرات صغيرة متباعدة منكمشة الى سهل منبسط أو منخفض جاف فى النهاية ، بينما تبرز الجزر الصغيرة التى كانت تتوسط تلك البحيرات الداخلية على شكل تلال منفردة مبعثرة فى ارجاء المنخفض اليوم . والقواقع والبقايا البحرية فى صـــخور الجميـــع اليوم هى الدليل القاطع على هذا الاصل وتلك النشـــاة البحرية البحيرية المستنقعية البيئـــة .

ثم تتقدم العملية من جديد الى الشمال وتتكرر مرة أخرى ، وهكذا حتى تم تكوين المنظومة كلها ــ فقط مع اختلافات بيئية ثانوية . فكل بحيرة داخلية احدث تاتى على منسوب أوطا بالطبع ، وغالبا اضـيق . ولانها تقـدم خط قاعدة جديدا للتعرية ، تتقدم اليها الانهار الداخلية التى يتجـدد شبابها فى الحوض السابق فتزداد أوديته عمقا وخانقية ... الخ .

تفصيلا ، أول حافة من الجنوب فى مرمريكا واقدمها واعلاها ، وهى حافة علم شلتوت (١١٠ م) ، تمثل المرحلة او المدرج الصقلى ، كل ما شـــمالها كان بحرا ، أما ما جنوبها حتى اقدام الهضبة الميوســينية فتحول الى بحيرة ساحلية داخلية تصب فيها أنهار الهضبة النشـــطة القوية الى أن ردمتهـا بالرواسب السميكة وأحالتها الى سهل بحرى قديم تبدو بقاياه اليوم كسطوح تعرية عالية واضحة .

ثم فى المرحلة التالية وهى الميلاتزية انخفض البحر وتراجع الى ساحل جديد تكونت على طوله حافة جديدة هى حافة خشـم الكبش وامتـداداتها (٦٠ م) احتجزت خلفها بحيرة ساحلية جديدة ، بينما امتدت انهار الهضـــبة الداخلية الى الامام لتصب فى البحيرة الجديدة ، معمقة اوديتها فى الســـهل الحوضى السابق بعد ان تجدد نشاطها بخط قاعدة جديد ، وفى الوقت نفســه رادمة البحيرة الجديدة الى ان حولتها فى النهاية الى سهل بحرى جاف أوطأ منسوبا واوديته اقل عمقا من سابقه .

بالمثل فى المرحلة التالية التيرانية برزت على الساحل الجديد مع هبوط وتراجع البحر المتوسط سلسلة ســـاحلية جديدة هي حافة جبـــل مريوط او القرن واستمراراتها المختلفة الاسماء فى منطقة مرمريكا اى خط السلاســـل الجنوبية عموما (٣٥ ــ ٤٠ م) . وخلفها تكونت بالردم فى النهـــاية احواض السهل الداخلى المختلفة مثل حوض ابو مينا ورباح ... الخ .

فى المرحلة الموناستيرية التالية تكررت الالية نفسها ، فظهرت حـــافة ابو صير وامتداداتها فى المنطقة اى عموما السلسلة الوسطى حاليا (٢٥ م). وخلفها ، ولكن على منسوب اوطأ وباتساع اقل من سابقه ، تكون منخفض ملاحة مريوط واشباهه بنفس الطريقة السابقة . ولانه احدث فان ردمه لم يكتمل بعد تماما ، وما زالت بقـــايا البحر ممثلة فيه فى صـــورة بحيرة مريوط نفسها واشباهها من السبخات والبحيرات الداخلية فى سائر قطاعات مرمريكا.

اخيرا ، وفى نهاية المرحلة الموناستيرية ، انخفض منســـوب المتوسط لنخفاضته الاخيرة وتراجع ساحله لآخر مرة وذلك الى ساحله الحالى تقريبا حيث تكونت آخر واحدث سلسلة تلالية فى النظـــام الجيرى الحبيبى وهى السلسلة الساحلية الحالية (١٠ م) . ولانها على منســـوب اوطأ ، فانها الاقل ارتفاعا . ولانها الاحدث ، فانها الاكثر ليونة والاقل تماســكا . وخلفها تكون منخفض الدخيلة ــ ابو صير ونظائره فى المنطقة . ولان المنخفض حديث العهد للغاية ، فلا زال على اتصال بالبحر جزئيا كما فى حالة بحيرة مطروح المزدوجة أو تكثر به المستنقعات والسبخات الداخلية (١) .

وكصورة ختامية شاملة ، يلخص الجدول الآتى مورفولوجية خطـــوط المرتفعات والمنخفضـــــات فى نظام مرمريـــكا الجيرى الحبيبى بقطاعيـــه الاسكندرية ومطروح ، بالاضافة ايضا الى كرونولوجية نشأتها مرحلة مرحلة.

(1) G. Sogreah, Land development of the western desert coastal zone, Intern rep., Desert Inst., Cairo, 1961.

منطقة الاسكندرية				التكوين	المرحلة	منطقة مطروح		
الخط	الارتفاع بالمتر	اقصى ارتفاع	العرض بالكم			الارتفاع بالمتر	اقصى ارتفاع	العرض بالكم
السلسلة الساحلية	١٠	٢٠	١ - ٥ ر.	رمال حبيبية مفككة بيضاء	نهاية الموناستيرية	٢٠	٣٥	مر. - ٢٥ر.
منخفض الدخيلة — ابو صير	٥	١٠ — صفر	١ - ٣٣ر	تربة طفلية جيرية خصبة سمك ٥ م		٥	٢	١ - ٣٣ر.
سلسلة المكس — ابوصير	٢٥ - ٣٠	٥٠	مر. - ٢٥ر.	حجر جيرى حبيبى ابيض واصلب	بداية الموناستيرية	٢٠	٢٨	٣٣ر.
منخفض ملاحة مريوط	صفر	٤	٥ - ٢	صخور حبيبية وطين جيرى ومياه غدقة		١٠ - ٥	٢	مر. - ٢ر٥
سلسلة جبل مريوط	٣٥	٥٠	مر. - ٣٣و.	حجر جيرى حبيبى اصلب واصلب	التيرانية	٢٠ - ٢٥	٤٥	+ مر.

الفصل الثامن

الصحراء الشرقية

صورة الصحراء الشرقية

الشكل والامتداد

تقل مساحة الصحراء الشرقية بعض الشيء عن ربع المليون كيلومتر ـ نحو ٢٢٥ الف كيلو ، فهي اذن ربع مصر الا قليلا ، وثلث الصحراء الغربية تقريبا . تنحصر بين البحر والنهر على محور مائل شمالي غربي ـ جنوبي شرقي ممتدة بطول مصر من الحدود حتى نهاية بحيرة المنزلة، اى نحو ١٠٨٠كم، متجاوزة بهذا خط طريق القاهرة ـ السويس لتشمل مثلث صحراء شرق الدلتا بين الوادي والقناة . شكلها شريطي أكثر حتى مما هي مستطيلة ، وذلك لشدة طولها بالنسبة لعرضها الذي يتراوح في متوسطه العام بين ٢٠٠ ـ ٥٠٠ كم ، وفي معظمه بين ١٥٠ ، ١٨٠ كم . ورغم توازي البحر والنهر على جانبيها بصفة تقريبية أو على الاقل جزئية ، فانها تزداد اتساعا بوضوح كلما اتجهنا جنوبا ، كما يتفاوت اتساعها محليا بتقاربهما أو بتباعدهما .

فعلى حين يدق طرفها في اقصى الشمال حتى ينتهي عند خط عرض ٣١° وهي نظريا (او عمليا) شبه نقطة ، فانها تصل الى ١٣٠ كم بين السويس والقاهرة عند خط عرض ٣٠° ، والى ٢٥٠ كم اى نحو الضعف تجاه نهاية سيناء بين مضيق جوبال والمنيا على خط عرض ٢٨° ، ثم الى ٣٠٠ كم عند راس بناس ـ أسوان على خط عرض ٢٤° ، واخيرا تصل الى اقصى اتساعها على الاطلاق عند الحدود على خط عرض ٢٢° حيث تبلغ نحو ٦٠٠ كم بين حلايب ـ ادندان ، اى اكثر من ضعف المتوسط العام وما لا يقل كثيرا عن متوسط اتساع الصحراء الغربية .

وفيما بين اقصى الطرفين في الشمال والجنوب ، فانها لا تختنق الا عند ثنية قنا على خط عرض ٢٦° ، حيث تبلغ ١٥٠ كم فقط بين القصير وقنا

اى ما يعادل طول قناة السويس أو نحو نصف متوسط الصحراء الشرقية العام أو ربع اقصى اتساعها على الحدود . ومن ثم تكون تلك الخاصرة الحادة أو المحددة التى تميز الصحراء الشرقية عن الغربية والتى تكتسب هى نفسها مغزى تاريخيا خاصا الى جانب مغزاها الجغرافى المباشر والجيولوجى البحت .

ولئن كان هذا التفاوت الواضح فى عرض الصحراء يرجع اساسا الى انفراج وتباعد البحر والنهر باطراد تقريبا نحو الجنوب ، فان الملاحظ ان ساحل البحر يتخذ باستمرار محورا مطردا مستقيما تقريبا من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى بينما يتعرج النهر كثيرا يمينا ويسارا . ففيما يتأرجح النهر شمال ثنية قنا بين خطى طول ٣١° ، ٣٢° ، فانه يلتزم خط طول ٣٣° جنوبها . وفى النتيجة نجد أن قناة السويس ووادى قنا وثنية قنا ثم النيل جنوبها تكاد جميعا تقع على خط طول واحد ، خط ٣٣° ، يوشك بدوره أن يشطر الصحراء الى نصفين . ومن الناحية الاخرى ، يبدا الساحل عند رأس خليج السويس على خط طول ٣٢٫٥° ولكنه ينتهى على الحدود عند حلايب ورأس حدربة على خط طول ٣٧° ، اى ينحرف نحو الشرق نحو ٥ درجات كاملة اثناء مساره .

وهاهنا ، فى الواقع ، نجد أقصى نقطة شرقية فى مصر جميعا . فمن المثير ان نلاحظ أن اقصى نقطة تتطرف من مصر نحو الشرق ليست عند رأس خليج العقبة فى سيناء على خط طول ٣٥° كما قد يتبادر الى الذهن لاول وهلة، وانما على اقصى الحدود الجنوبية عند حلايب على خط طول ٣٧° . والحقيقة أن ساحل البحر الاحمر يكاد يرسم فى مجموعه بالنسبة لخطوط العرض والطول او مع خط الحدود زاوية قدرها ٤٥° ، اى نصف زاوية قائمة .

من هنا جميعا تنبثق الحقيقة المثيرة وهى ان النصف الجنوبى من الصحراء الشرقية يكاد فى معظمه أن يقع أيضا الى الشرق من نصفها الشمالى، اى على التعارج او التراجع en échelon . بل ان الجزء الاكبر من رقعة الصحراء الشرقية انما يقع على خطوط طول سيناء ، أى جنوبها أو حتى الى الشرق منها قليلا .

الاغرب من ذلك ان جزءا من هذه الرقعة يقع بالفعل على خطوط طول فلسطين والشام ومدين فى الجزيرة العربية ، بمعنى أن جزءا من يابس غرب البحر الاحمر يقع فعلا الى الشرق من جزء من يابس ما شرقه ، أو أن جزءا من ساحل غرب البحر يقع الى الشرق من جزء من ساحله الشرقى ، أو ان شئت فقل جزءا من الساحل المصرى يقع الى الشرق من جزء من الساحل السعودى .

التركيب الجيولوجى (١)

خريطة الصحراء الشرقية الجيولوجية يمكن تبسيط خطتها الاساسية فى كتلة نفرية عظمى أو نواة طولية كبرى تؤلف سلسلة جبال البحر الاحمر ، تحف بطولها على الجانبين وتدور حولها من الشمال مجموعة من النطاقات الرسوبية الاحدث التى تزداد حداثة كلما بعدت عنها والتى تتسع على الجانب الغربى وتضيق بشدة على الجانب الشرقى مؤلفة الهضاب الغربية والمنحدرات والسهول الساحلية الشرقية على الترتيب .

والمفترض أن هذه الطبقات الرسوبية كانت تغطى كل سلسلة جبال البحر الاحمر فى الماضى ، ثم ازالت التعرية الجزء الاكبر من هذا الغطاء الرسوبى فى معظم أجزاء السلسلة المرتفعة بحيث لم يتبق الا على جانبيها الاقل ارتفاعا حيث هو اليوم . وهذا الفرض هو الذى يفسر تواجد وتناظر التكوينات الجيولوجية على جانبى سلسلة الجبال شرقا وغربا .

هذه التكوينات المحيطة بالسلسلة الجبلية النواة تشمل الحجر الرملى النوبى فتكوينات الكريتاسى فالايوسين الاسفل ، وكلها يوجد على جانبى السلسلة وان بنسب وبمساحات شديدة التفاوت . لكن الشىء اللافت أن طبقات الايوسين الاوسط والاعلى ثم الاوليجوسين لا توجد قط فى اى مكان شرق السلسلة ، لا ولا هى تبدو غربها كذلك فى نفس خطوط العرض ، بينما هى تنتشر بكثرة تماما شمالها فى خليج السويس .

اختفاء هذه التكوينات هنا يعنى غالبا أن المنطقة الى الجنوب من خليج السويس كانت قد رفعت واصبحت فى تلك الفترات هضبة مرفوعة انحسر عنها التثيز من قبل . أثناء ذلك ، أيضا ، خضعت الكتلة الجبلية القاعدية وغطاؤها الرسوبى الكريتاسى الايوسينى لضغوط عنيفة كونت مجموعة من الكتل الانكسارية الشديدة الميل تمتد على محاور شمالية غربية . وخلال هذه المرحلة القارية تعرضت المنطقة بالضرورة للتعرية الشديدة قبل أن تغمر مرة أخرى بالبحر فى الميوسين كما سنرى .

فاذا توقفنا بقليل من تفصيل عند المجموعة الرسوبية الغطائية ، فان الحجر الرملى النوبى يكون دائما أدنى طبقاتها ، واقعا بلا تناسق طبقات على المركب القاعدى المسهل peneplained . ثم تعلوه عادة الصخور الكريتاسية التى تضم ، معدنيا ، رواسب الفوسفات الشهيرة فى قطاع القصير ـ سفاجه .

---

(1) Said, p. 107, 111 — 119.

ثم ياتى اخيرا الايوسين الاسفل . وبينما تأخذ هذه التكوينات شكل نطاقات عريضة فسيحة غرب السلسلة الجبلية وحتى النيل ؛ فانها تتحول فى شرقها وحتى ساحل البحر الى اشرطة ضيقة نحيلة متقطعة غالبا ، تظهر فيها على شكل عدة تلال ملتوية ومكسورة .

ويوحى توزيع ونمط هذه الطبقات على جانبى سلسلة جبال البحر الاحمر بأن عملية رفع المركب القاعدى حدثت على محور شمالى شمالى غربى بعد ارساب الايوسين الاسفل . وقد ادت هذه العملية الى تقوس الغطاء الرسوبى الذى كان منتظما من قبل ، ثم تعرضت المنطقة لفصل التعرية طويلا . وهنا ادى اثر التعرية المتفاوت على الطبقات الصلبة المقاومة واللينة الضعيفة الى تكوين حافات ومنخفضات مثل وادى قنا على الجانب الغربى بينما على الجانب الشرقى التوت الطبقات فى منطقة هامش الرفع واصيبت بالانكسارات الحادة. ثم جاءت التعرية اخيرا فأزالت الجزء الاكبر من الغطاء الرسوبى ، فلم تبق الا بقايا القطاعات العميقة الغائرة التضاريس وحدها .

فعلى السهل الساحلى الضيق شرق السلسلة اصابت التعرية من بين ما اصابت رواسب ما قبل الايوسين ، الا ان الانكسارات الظاهرة فى منطقة كالقصير — سفاجه ، كما ادت الى تعقيد الطبوغرافيا بشدة ، ادت ايضا الى حفظ رواسب الكريتاسى والايوسينى الاسفل . فهذه الطبقات الاخيرة تحتل هنا احواض وثنايا الالتواءات المقعرة بين سلاسل الجبال البللورية ، ومن ثم تدين ببقائها لهذه الانكسارات الحافظة. ولكن النتيجة، من الناحية الاخرى، اننا بينما نجد تكوينات الكريتاسى والايوسينى متصلة ومستمرة غرب السلسلة الجبلية ، فضلا بالطبع عن مساحاتها الشاسعة ، نجدها شرقها تتوزع وتتمزق بين مجموعة من النواتىء والبوارز المتباعدة المنفصلة ، فضلا عن قزميتها وضآلة مساحاتها أصلا .

بمزيد من التفصيل ، فان تكوينات الكريتاسى الايوسينى شرق السلسلة تظهر فى حمى متعراتها وانكساراتها الحافظة على شكل نواتىء منعزلة وحافات بارزة وهضبات صغيرة محلية كثيرة من الحجر الجيرى . وبفضل غطائها الايوسينى الابيض الناصع ، فانها عادة ما تبرز بوضوح وسط التلال والجبال البللورية الداكنة المحيطة من كل الجهات . ومن ابرز امثلة هذه الحافات والهضبات جبل ضوى الذى يمتد كحافة شمال غرب القصير شمال طريق قنا — القصير ، وجبل عطشان الذى يقابله على الجانب الجنوبى من الطريق ، ثم جبل حمادات جنوب غرب القصير بنحو ٢٠ كم فى النهاية الشمالية لمقعر محوره شمالى غربى وطوله نحو ٤٠ كم .

اذا انتقلنا الآن الى المراحل التالية ، فان غياب تكوينات الايوسين

الاوسط والاعلى والاوليجوسين قد تعنى من بين ما تعنى أن الاخـدود الذى يشكل البحر الاحمر جنوب الغردقة لم يكن قد تكون بعد ، وان كان خليـج السويس نفسه قـد تكون من قـديم بسبب حركات الارض فى الباليوزوى والميزوزوى ، فأمكن للرواسب الكثيفة المتتابعة أن تتراكم فيه ، وان لم يكن الى الجنوب منه حيث لم يغمر الا فى الكريتاسى .

أما بعد ذلك فان المنطقة شرق جبال البحر الاحمر وجنـوب الغردقة عادت فغمرت فى الميوسين . ففى الميوسين امتد لسان من بحر التثيز واتصل لاول مرة اتصالا كاملا بالبحر الاحمر عن طريق برزخ السـويس . وكنتيجة نجد طبقات الميوسين تمتد كنطاق على امتداد سـاحل الصحراء الشرقية ، واقعة على ما قبلها بدون تناسق طبقات ، ومؤلفة حاليا ابرز ملامح المنطقة جيولوجيا وطبوغرافيا .

وتتألف هذه التكوينات الميوسينية اساسا من طبقات من الرمال والحصى والحجر الجيرى المرجانى وكسر الجير lime-grits ، يضاف اليها طبقات من المتبخرات evaporites تتمثل فى الجبس . فأما الاولى فيزداد سـمكها جنوبا ، ويدل ترسيبها على أن خطوط التصريف فى ذلك العصر كانت كالحالية تقريبا ، فتوزيعها مرتبط ارتباطا وثيقا بالطبوغرافيا القديمة . فالرمال والحصى السميكة تتوزع على امتداد خطوط التصريف ودالات الانهـار ، بينما يتوزع الحجر الجيرى المرجانى وكسر الجير على قمم ومنحدرات التلال والسلاسل المغمـورة .

اما طبقات المتبخرات فتتشكل من الجبس الابيض الصلب الذى يستحيل سطحه بالتجوية الى اللون البنى المصفر . وهذه الرواسب تترامى لمئـات الكيلومترات على امتداد السهل الساحلى وتزداد سمكا نحو الشمال ، وهى طباقية ميولها نحو الساحل . عمرها ميوسـين أوسط ، وتدل طبيعتها على انها تكونت تحت ظروف ترسيب خاصـــة فى بحيرات ســاحلية ملحيــة ذات هيدرولوجيا معينة .

مثلما حدث فى الميوسين من قبل ، ومثلما حـدث فى الخليج البليوسينى النيلى على الجانب الآخر من الصحراء الشرقية ، حـدث فى البليوسين غزو بحرى من الشمال على امتداد الساحل الشرقى بحيث عاد الاتصال بين التثيز والاحمر . ومن الناحية الاخرى حدث الاتصال بين الاحمر والهندى فى الجنوب، بدليل حفريات البليوسين على طول الساحل . وقد ترك هذا بعض طبقـات من المحار والرواسب الساحلية من الشعاب المرجانية وشطوط الاصـداف ومراوح الدالات ، تمتد من جبل الزيت شمالا الى القصير جنوبا .

رواسب البلايستوسين ، أخيرا ، ترتبط نشأتها عموما بتغيرات مستوى البحر اليوستاتية أو بهبوط ارضي معتدل لم يعرف انكسارات حادة . وهي توجد على شكل مدرجين على الاقل . الاول افقي لا يختلف كثيرا عن تكوينات البليوسين ، قوامه الشعاب المرجانية التي كانت اكثر نشاطا بوضوح مما هي الآن . الثاني قوامه مجموعة من الشواطيء المرفوعة ، اعلاها قديم ممزق متقطع واوطاها حديث مستمر متصل .

وجه الصحراء الشرقية

التضاريس

مفتاح سطح الصحراء الشرقية هو تاريخها وتركيبها الجيولوجي المفعم الذي لا ينفصل بدوره عن تاريخ اخدود البحر الاحمر المجاور وتكوينه . فالاضطرابات الارضية والحركات الباطنية العنيفة التي اجتاحت المنطقة طوال عصورها الجيولوجية القديمة ، ولكن بالاخص ابان تكوين الاخدود الذي حولها الى حافة هورستية انكسارية قافزة ، كل هذا جعل مورفولوجية الارض هنا شديدة التعقيد والاضطراب مثلما هي بالغة العلو والارتفاع (بالمقياس المصري ذلك) .

فلقد ادت حركات الرفع والدفع المتعددة الى بروز الجبال والكتل الجبلية وبلوغها ارتفاعات سامقة لا نظير لها في الصحراء الغربية ، كانما لتعوض عن التوسع الافقي بالتوسع الراسي كما قد نقول . الصحراء الشرقية ، بعبارة اخرى ، تمتاز على الغربية بارتفاع السطح الابتدائي الى اقصى حد initial relief . وفي الوقت نفسه فان تلك الحركات قد مزقتها بالالتواءات والانكسارات العديدة والعميقة طولا وعرضا ، بحيث خرج اللاندسكيب في النهاية وعرا حادا شديد التضرس وغير منتظم الى حد بعيد .

وعلى الجملة ، يمكن القول ان الصحراء الشرقية صحراء جبلية — هضبية أساسا حيث الغربية صحراء هضبة ومنخفض ، أو هي من نوع « صحراء التاسيلي » ، مجعدة مضرسة ، حيث الغربية « صحراء حمد » ممهدة مسواة . بصيغة اخرى ، الصحراء الشرقية ، على عكس الغربية ، اقرب في مجموعها الى مرتبة المرتفعات العالية highlands منها الى المرتفعات المتوسطة uplands ، او هي للدقة والتحديد تتدرج من الاولى الى الثانية على الترتيب كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال . او اخيرا ، ان شئت تشبيها من قلب مصر يلخص الموقف في السطح والتضاريس ، فالشرقية هي « صعيد » صحرائنا حيث الغربية « كدلتاها » .

الانحدار العام نحو الشمال والغرب بالطبع ، الا انه غير مطرد بصرامة نظرا لشدة التضرس . والانحدار سريع حاد نحو البحر ، الا حيث يتسع السهل الساحلى نوعا كما فى اقصى الجنوب ، اما الانحدار نحو النيل فتدريجى ممتد . فى الجنوب تصل الارتفاعات فى اقصاها الى ۲۰۰۰ متر ، ويحدث هذا كثيرا فى قمم الجبال العديدة خاصة فى الجنوب الشرقى ، غير ان المعدل العام دون ذلك كثيرا ، بين ۱۵۰۰ ، ۱۰۰۰ متر غالبا ، ولكنه لا يقل عن ۵۰۰ متر ابدا فى الشرق تتدرج الى ۲۰۰ متر فى الغرب . اما فى الشمال فتصل اقصى الارتفاعات الى ± ۱۰۰۰ متر كما فى الجلالتين وعتاقة ، ولكن المتوسط يدور غالبا حول ۵۰۰ متر فى الشرق ولا يقل عن ۲۰۰ متر فى الغرب . والصحراء الشرقية بهذا يتقاسمها الجبل والهضبة ، الجبال فى الشرق والهضاب فى الغرب . اى ان التقسيم هو على محور طولى وليس عرضيا .

وتختلف الجبال عن الهضاب بنية وتركيبا اختلافهما فى الارتفاع . فالاولى اقدم جدا ، اركية ، نارية ومتحولة صخورها . اما الثانية فهضاب رسوبية ، احدث كثيرا ، واكثر حداثة فى شمالها عنها فى جنوبها ، حيث يسودها الحجر الرملى النوبى فى الجنوب والحجر الجيرى الايوسينى فى الشمال ، وخط التقسيم بينهما عند ثنية قنا . والى الشمال من خط القاهرة — السويس يستمر التدرج كذلك من الميوسينى والاوليجوسينى الى البليوسينى والبلايستوسينى . من ثم فاذا كان التقسيم بين الجبال والهضاب يتم على المحور الطولى ، فان الهضاب تنقسم بدورها على محور عرضى ، وخاصرة الصحراء لهذا خط تقسيم جيولوجى اساسى .

المناخ الخاص

اما عن المناخ : فان مناخ الصحراء الشرقية لا ينفصل عن حوض البحر الاحمر اكثر مما تنفصل بنيتها وتضاريسها عن تاريخ أخدوده . وكلا العاملين معا . السطح والمناخ ، هما اللذان يفسران طبيعة هذه الصحراء كصحراء حجر وحصى أولا ثم كصحراء جبل ووادٍ ثانيا كما سنرى . فوجود البحر الاحمر ، كمسطح مائى حوضى شبه مغلق مشبع بالبخار ، يخلق ظروفا مناخية خاصة او محلية من الضغط والرياح والرطوبة تمنح شرق مصر عموما لونا او نظاما مناخيا خاصا تبتعد به بدرجة معينة عن النمط السائد فى سائر اجزاء مصر .

والواقع ان بمناخ شرق مصر مسحة من الاضطراب والتعقيد والخلط لا تقل عما لاوروجرافيته وتضاريسه . على أن قيام جبال البحر الاحمر لصق الساحل توا كحائط شاهق يحصر اثر البحر المضطرب فى شقة ساحلية ضيقة نوعا ويتركه هو عنصرا محليا معزولا الى حد ما عن عمق مصر .

فمن ناحية ، تصل الى المنطقة ، وان تكن متدهورة منهكة ، آخر السنة الرياح العكسية الشمالية الغربية بأعاصيرها الشتوية المطرة . ومن ناحية أخرى ، فعلى شمال البحر الاحمر وحتى الركن الجنوبى الشرقى من البحر المتوسط وفوق سيناء بينهما ، تتكون منطقة محلية من الضغط المنخفض ، تتدفق اليها الرياح من الشرق والشمال فى فصلى الربيع والخريف مسببة اضطرابات محلية وعواصف رعدية شديدة تكون مصحوبة بالامطار السيلية التى يمكن أن تكون غزيرة وسيولها جارفة . ومن ناحية ثالثة ، فان آخر السنة الرياح الجنوبية الشرقية المدارية الرطبة بمصادرها السودانية تصل عبر البحر الاحمر الى اقصى جنوب الصحراء الشرقية .

بهذا كله تتلقى جبال البحر الاحمر وسفوحها قدرا لا بأس به من المطر الذى تتنوع مصادره وأصوله ما بين الاعصارى والتصادمى (الاوروجرافى) وما بين الشمال والجنوب ، مثلما تتعدد فصوله ربما من الشتاء الى الصيف ومن الخريف الى الربيع . غير أن كمية هذا المطر محدودة للغاية بالطبع ؛ لا تزيد عن ٢ — ٤ بوصات . وهى بعد سيلية غير منتظمة شديدة التفاوت غير مضمونة ولا مأمونة ولا يعتمد عليها . على أنها تبقى محسوسة بما فيه الكفاية لكى تخفف من سيادة طبيعة الصحراء المطلقة ولكى تميز الصحراء الشرقية قطعا عن الصحراء الغربية بكل ضراوة جفافها وفقرها المناخى والنباتى المدقع .

كذلك فان توزيع هذا المطر القليل يتفاوت بشدة بين أجزاء الصحراء الشرقية . فهو ابتداء وكقاعدة يزداد بالتدريج كلما اتجهنا جنوبا . ولذا كان الركن الجنوبى الشرقى منها هو اغزر قطاعاتها مطرا واغناها رطوبة ونباتا . وعلى الجانب الآخر فان قيام سلسلة جبال البحر الاحمر كالحائط وانحدارها الحاد نحو البحر يحصر معظم المطر فى الشقة الساحلية الضيقة ويركزه على سفوحها الشرقية بحيث يقل فجاة نحو الداخل ويكاد يحرم منها سفوحها الغربية ويحيل قلب الصحراء نفسها الى منطقة « ظل مطر » هائلة توشك ان تخلو من المياه وموادها ، والنبات أيضا بالتالى ، الا ان تتقنل فى خطوط الاودية المحددة بصرامة . هذا فضلا عن أنه يحرمها من تأثيره الملطف لدرجة الحرارة وبالتالى يضاعف من قارية المناخ الشديدة . وهذا يختلف الى حد بعيد عن مطر منطقة الساحل الشمالى فى الصحراء الغربية حيث يتلاشى المطر بالتدريج نسبيا نحو الداخل .

من هنا نصل الى متناقضة ملحوظة ولكنها مفهومة فى الصحراء الشرقية. فرغم أنها فى مجملها شريطية لا يبتعد معظمها كثيرا عن الساحل ، فانها ليست صحراء ساحلية الا جزئيا وعلى نطاق ضحل ضيق عند ذلك . ويكاد خط

تقسيم مياه البحر الاحمر ـ النيل ان يرسم الفاصل بين نوع الصحراء الساحلية شرقا والداخلية غربا . وهو ايضا ما ينقلنا منطقيا الى موضوع التصريف .

شبكة التصريف

بفضل أوديتها العديدة وعن طريقها ، الصحراء الشرقية برمتها ، على النقيض من الصحراء الغربية فى معظمها ، هى منطقة صرف خارجى exoeric . ويشطر خط تقسيم المياه هذا التصريف الى نطاقين : شرقا الى البحر الاحمر مباشرة ، وغربا (أو شمالا ؟) الى البحر المتوسط غير مباشرة عن طريق النيل . واذا كان من الواضح ان النطاقين ابعد ما يكونان عن التكافؤ ، حيث يتفوق الاخير مساحة خارج كل مقارنة بحكم انحدار السطح ، فان الاوضح منه انه لولا النيل واوديته لكانت الصحراء الشرقية فى معظمها منطقة صرف داخلى شأنها فى ذلك شأن الصحراء الغربية . فلولا النيل لانتهت اوديتها الغربية لتفقد نفسها فى الصحراء ولتنتهى الى سلسلة من البحيرات الداخلية الملحية الموسمية أو المؤقتة playas تحتل قاع وادى النهر ، ان لم تتجاوزه أحيانا الى تخوم الصحراء الغربية ذاتها .

ومهما يكن الامر ، فان المثير هنا فى النطاق الغربى من تصريف الصحراء الشرقية هو أن يكون على مثل هذه الدرجة من القرب من البحر الاحمر ثم يعطيه ظهره فى تلك « اللفة » الشاسعة الى المتوسط . كمجرد مثال ، خذ وادى العلاقى ، أقصى وديان الصحراء الشرقية النيلية جنوبية . ان رؤوس بعض منابعه لا تبعد عن ساحل البحر الاحمر أكثر من ١٠٠ كم ، ولكنه ينأى عنها وعنه ليصرف من خلال النيل فى المتوسط على بعد ١٢٠٠ كم تقريبا . كذلك وادى قنا فى الوسط : بعض رؤوس منابعه لا تبعد عن الاحمر اكثر من ٥٠ كم، بل وعن المتوسط نفسه أكثر من ٣٥٠ كم ، ومع ذلك يستدير فى لفة بالغة الطول وعبر رحلة شديدة التركيب لا تقل عن ١٠٠٠ كم ليصرف اخيرا فى المتوسط .

صحراء الحجر والحصى

بايجاز شديد ولكنه معبر للغاية، نستطيع أن نقول ان صحراءنا الشرقية لوحة هائلة (او لوح ؟) من الصحراء الحجرية يحيط بها اطار دقيق من الصحراء الرملية ، أو هى جزيرة ضخمة من الصخر يحيط بها الرمل من كل الجهات ، مع قطاع محلى على الجانب الايسر من الحصى .

تفصيلا ، لا تغطى الرمال الا كسرا ضئيلا من رقعة الصحراء الشرقية ، ربما عشرها . وهذه الرمال ، مختلطة عادة بالحصباء والحصى والزلط او الصوان ، ترتبط أساسا بالاودية الصحراوية ، وفي أحواضها ، بطونها ، وعلى جوانبها بطول امتدادها تتركز . ولهذا نجدها موزعة اساسا في شريطين هامشيين رئيسيين بلا انقطاع تقريبا ، أولهما على امتداد مجارى اودية النيل جميعا ، خاصة منها قطاعاتها السفلى ، وذلك من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ، ولكن بالاخص فى هضبة المعازة شمال ثنية قنا . وثانيهما على طول امتداد ساحل البحر الاحمر بكامله حيث تترى الاودية الساحلية بلا انقطاع .

وحيث يلتقى الشريطان فى اقصى الشمال عبر خط القاهرة ـ السويس فى مثلث صحراء شرق الدلتا يندغمان فى صحراء رملية غطائية شبه كاملة . كذلك وبالاضافة تمتد ما بين الشريطين ، واصلة بينهما احيانا بدرجة أو بأخرى ، خطوط عرضية محلية من الرمال على امتداد اودية الهضبة الداخلية الواقعة بين النهر والبحر . وبهذا كله يرسم توزيع الرمال اطارا هامشيا دقيقا ولكنه شبه متصل على أطراف كتلة الهضبة ، مع بعض قواطع ثانوية أو خطوط عرضية محلية عبر الاطار .

وواضح ان اصل نشأة هذه الرمال هنا هو عملية التجوية الميكانيكية الاولية فى مناخ الصحراء القارى ، ثم عملية التعرية المائية فى مجارى الاودية حيث تتراكم ارسابات الرمال المفككة ، يضاف اليهما على الساحل فعل الرياح التى تساعد على تكدسها وتوزيعها على طوله ، سواء فى ذلك الرياح الشمالية الغربية السائدة أو الجنوبية الشرقية المحلية او حيث يتلاقيان ويتحايدان فى بؤرات رهو أو هدوء محلى يسقط حمولاتهما على التو موضعيا. على ان هذه الرمال لا تعرف شكل الكثبان بمعنى الكلمة ولا الغطاءات الرملية تقريبا . وعلى الجملة فان الصحراء الشرقية بذلك كله لا تعد صحراء رمل أو عرق الا على نطاق ثانوى جدا ومحلى للغاية .

أما صحراء الحصى والحصباء البحتة ، اى سرير العرب ، فكالعادة لا تشغل الا نسبة محدودة من المساحة ، تتوزع فى رقع مبعثرة هنا وهناك . ولعل ابرز حالاتها فى الصحراء الشرقية هى ذلك النطاق السهلى المستوى نسبيا الذى يحف بوادى قنا الادنى الى الشرق منه وحول كتلة جبل ابو حاد وحتى طريق قنا ـ القصير . فهنا ، حيث التكوينات من الخراسان النوبى ، نجحت تعرية الوادى المائية خاصة فى كشف النواة الخراسانية المشبعة بانبساسات الصخور الجرانيتية المتدخلة intrusive حتى احالتها الى سهل هضبى من الحصى والصوان .

فيما عدا هذا فانها هى الصحراء الصخرية ، بكل خصائصها ومقوماتها وبملحقاتها من الحصى والصوان والجلاميد وركامات الفتات débris ، التى تسود سيادة مطلقة . ان الصحراء الشرقية هى بالضرورة والامتياز صحراء صخرية ، صحراء الحجر والحصى ، او صحراء الحمد والرق hamada - and - reg ، حيث الصحراء الغربية أساسا صحراء الحجر والرمل او الحمد والعرق . وليس صدفة أن تكون الصحراء الشرقية ، وليس الغربية، هى محجر مصر التاريخى والتقليدى مثلما هى منجمها الاساسى .

والواقع ان الصحراء الشرقية ، كصحراء صخرية ، شديدة التنوع والتلون والثراء ، وهى لذلك من اقل صحارينا املالا ورتابة نسبيا . وبفضل مطرها ومائها ونباتها ، على ملاتها ، قد تخلو احيانا من تلك الوحشة الكالحة التى ترين على الصحراء الحجرية كقاعدة ، بل قد يكتسب اللاندسكيب محليا شيئا من الحيوية والبهجة اذا قورن بمثيله فى الصحراء الغربية . على أنها من الناحية الاخرى لا تقل اثارة ولا رهبة وجلالا بجبالها الشاهقة وحافاتها الحادة الهاوية وكتلها العمودية القائمة التى تريد أن تنقض ... الخ .

صحراء الجبل والوادى

لا شك ان الاودية هى اهم وابرز معالم الصحراء الشرقية ، فهى بالنسبة اليها كالمنخفضات والواحات بالنسبة الى الصحراء الغربية . فثمة منها شبكة كثيفة بالعشرات ، بل حرفيا بالمئات ، تغطى وجهها من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ومن النهر الى البحر ، بعضها بالغ الطول شديد التفرع مفرط العمق شاسع الحوض بحيث يمثل نظم تصريف ناضجة فيزيوغرافيا الى حد بعيد . وكلها يترك سطح الهضبة فى النهاية كقطعة هائلة من النقش الصخرى أو الحفر البارز bas - relief او اشبه « بالدنتلا » أو المخرمات متقنة الصنع .

فخلايا هذه الشبكة تبلغ احيانا من الدقة والضيق بحيث تتضاءل بينها الفواصل المسافية وتتقارب الاودية وروافدها ومسايلها تقاربا شديدا حتى لتكاد تتشابك وتتداخل طبوغرافيا ، بل لولا الجفاف وفقر المياه لقلنا فى عمليات اسر نهرى جادة . والواقع انك انى كنت فى الصحراء الشرقية لايمكن ان تبعد عن واد ما اكثر من ٢٥ كم كحد أقصى ، وفى الاعم الاغلب ٥ او ١٠ كم، بحيث لا تكاد الاودية تغيب عن ناظريك من خلف او قدام .

نسيج الشبكة

على المستوى العام ، ابرز ملامح هذه الاودية خمسة . اولا ، انها تنقسم بواسطة خط تقسيم المياه الى مجموعتين اساسيتين ، واحدة على

المنحدرات الشرقية للجبال وعلى الساحل وتصرف شرقا الى البحر الاحمر ، واخرى على المنحدرات الغربية وسطح الهضبة الداخلية لتصرف غربا الى النيــل .

ثانيا ، انها اطول بعامة فى الجنوب وأقصر كلما اتجهنا شـــمالا وذلك بحكم اتساع الصحراء ، وسواء ذلك شرق السلسلة الجبلية او غربها .

ثالثا ، انها تزداد كثافة وتقاربا وكذلك مائية وغنى نباتيا كلما اتجهنـا جنوبا بحكم زيادة المطر فى هذا الاتجاه ، والعكس فى الشمال ، فالاولى اشد صحراوية والاخيرة اقل .

رابعا ، انها جميعا تجرى بالعرض مع الميول والانحرافات الثـــانوية المترتبة بحكم انحدار السطح ، اى انها اودية تابعة consequent ذات روافد متعامدة عليها كاودية عكسية obsequent (١) . وليس ثمة الا اســتثناء وحيد هو وادى قنا ــ حسنا ، ليس الوحيد تماما الا كواد رئيسى . ذلك ان هناك عدة حالات او مناطق اخرى تتجه فيها الاودية طوليا اما من الشـــمال واما من الجنوب .

اهم هذه الحالات فى الغرب وادى قبقبه رافد العلاقى ثم كل روافـــد العلاقى الثانوية المتعامدة عليه ، كل الروافد الشمالية والجنوبية لوادى عبادى ووادى الحمامات ، الاودية الموضعية الضئيلة شمال (وجنوب) قطاع قنا ــ نجع حمادى من ثنية قنا ، اما فى الشرق فهناك اعالى أودية دعيب ثم الحوضين ورحبـــة .

لا ، وليس صحيحا كذلك ان وادى قنا هو الوحيد الــذى يجرى من الشمال الى الجنوب عكس اتجاه النيل العام . فكل الروافد الشـــمالية من مجموعة الحالات الاستثنائية الثانوية الاخيرة انما تجرى بطبيعـــة الحال من الشمال الى الجنوب ، اى عكس اتجاه النيل هى الاخرى .

خامسا ، أودية الصحراء الشرقية ما لم تكن أحادية المجرى فانها يمكن ان تتخذ أيا من الاشكال النمطية المعروفة للاودية النهرية والجافة ابتداء من النمط المتـــوازى الى ما دون المتـــوازى sub-parallel ، او من النمط المستطيل الى نمط الزوايا angulate ، او اخيرا وبالتالى من النمط التكعيبى trellised الى النمط الشجرى المنتودى dendritic . وهذا كله يتوقف على طبيعة الصخور واشكال الارض ومآخذ ومحاور الاودية نفسها . . . الخ. ولكن فى الاعم الاغلب فان الذى يسود بلا جدال انما هو النمط الشجرى .

---

(1)Birot ; Dresch, p. 224.

وفى جميع الاحوال فان عدد روافد الاودية عموما يبلغ اقصاه عند منابعها . ولما كانت هذه المنابع تتوزع على جانبى خط تقسيم المياه ، فان كثافة شبكة الاودية ككل تصل الى قمتها حوالى وعلى طول ذلك الخط فى العمود الفقرى الاوسط تقريبا من الصحراء ، ومنها تقل وتتخلخل شرقا وغربا .

بين الشرق والغرب

وعند هذا الحد يبرز لنا عـــدد من الفروق الاســـاسية بين مجموعتى الاودية الشرقية والغربية . فأولا ، الشرقية بالغة القصر والسرعة والانحدار ، خاصة فى القطاع الاوسط من المجموعة ، ولو انها تميل الى الطول نسبيا فى القطاع الشمالى كوادى عربة وغويبة والجنوبى كوادى الحوضـــين وابيب ودعيب . اما الاودية الغربية فاعظم اطوالا بكثير ، ربما ٣ اضعاف الشرقيـــة فى المتوسط ، بل ان بعضها ينبع غير بعيد جدا عن البحر الاحمر ، احيـــانا على مسافة عدة كيلومترات فقط .

ثانيا ، الشرقية اكثر عددا بكثير ، نحو المائة ، اما الغربية فاقل بوضوح ، نحو الخمسين ، لكن الطويلة الرئيسية منها قلة محدودة لا تزيد عن العشرة . وعموما ، فان الغربية تعوض عن العدد بالطول .

ثالثا ، بالنسبة لاطوالها وابعادها ، تعد الاودية الشرقيـــة اغزر مطرا واغنى موارد مائية ونباتا من الغربية ، لان الاولى مستقبل الرياح والمطر فيما الثانية منصرف رياح وظل مطر ، الاولى اودية شبه صحراوية والثانية اودية محض صحراوية .

رابعا ، رغم أن بعض الاودية الشرقية ، خاصة فى اقصى الجنوب واقصى الشمال ، متعدد الروافد ، الا أن معظمها لاسيما فى القطاع الاوسط بسيط احادى المجرى بصرامة ، ولذا فاحواضه ضامرة قزمية . وتفسير هذا ان هذه الاودية لشدة قصرها لا تلبث أن تبـدأ حتى تنتهى الى البحر دون أن تجرى بما فيه الكفاية لكى تتجمع مع بعضها البعض فى واد اكبر موحد . اما الاودية الغربية فتمثل مرحلة أعلى من النضج والتكامل الفيزيوغرافى . فلأنها تجد امامها متسعا من الارض والجريان ، فانها تتقارب وتتجمع باطراد فى عنقود واحد ، ولذا فان اغلبها مركب متعدد الروافد واســـع حوضـــه ، بل يمثل احيانا ، خاصة فى الجنوب ، نظما معقدة شاسعة الاحواض اقليمية الابعاد بكل معنى الكلمة .

خامسا ، انحدار الاغلبية العظمى من الاودية الشرقية هو نحو الشمال

الشرقى ، بينما الاقلية المحدودة هى التى تجرى من الغرب الى الشرق نصا، لكن هناك بعد هذا استثناء واحدا هو وادى الحوضين ورحبة ، فهما وحدهما ولاسباب محلية فى شكل السطح يتجهان من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . اما الاودية الغربية فليس لها قاعدة سائدة وانما هى تتوزع وتتدرج فى الانحدار ما بين الجنوب الشرقى والمحور العرضى الشرقى — الغربى والشمال الشرقى فى الاعم الاغلب ، بالاضافة الى المحور الطولى المباشر اما من الشمال او من الجنوب فى اقصى الاطراف شمالا وجنوبا .

واضح من هذه الاختلافات ان محاور اودية المجموعتين الشرقية والغربية ليس من الضرورى ان تتفق حيث تتقارب ، الا انها احيانا تفعل ، وعندئذ تنفتح الطرق الطبيعية بينها عبر السلسلة الجبلية فى ممرات معقولة نسبيا . مثال ذلك ان اودية اعالى العلاقى واودية الساحل الجنوبى الشرقى المواجهة لها تتفق معا فى المحور الشمالى الشرقى — الجنوبى الغربى . وبالمثل تتفق اودية اعالى شعيت مع اودية الساحل المواجهة . هذا فى حين تتفق اودية اعالى الخريط مع واديى الحوضين ورحبة المقابلين ولكن على العكس على المحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى . واخيرا ففى بعض حالات اخرى تتفق المجموعتان الشرقية والغربية فى المحور العرضى الشرقى — الغربى كما فى واديى كريم والحمامات .

تاريخ الشبكة

هذه الشبكة كلها بطبيعة الحال ليست ، ولا يمكن قط ان تكون ، من صنع امطار اليوم السيلية المذبذبة المضطربة التى تخلف اكثر مما تنجز ، وما تنجز أعجز تضاريسيا عن أن يبرز . وانما هى ارث العصر المطير والبلايستوسين ، ان لم يكن عصرا اقدم حتما ، لعله البليوسين ان لم يكن الميوسين ذاته فى الزمن الثالث . وقتها كانت انهارا جارية وروافد للنيل ، وبعضها كان بلا شك بالغ الضخامة والقوة ، بل هى فى راى الجد الاعلى جدا للنيل المصرى . لكنها الآن اودية جافة ، أو ان شئت فقل « انهار شبه ميتة او نصف حفرية » ، اقرب الى الفتحات الهوائية wind gaps منها الى الفتحات المائية water gaps .

والواقع ان ابعادها طولا وعرضا وعمقا ابعد شىء عن ان تتناسب وحجم المياه الهزيلة التى تجرى بها حاليا ، وانما التناسب اصلا مع مياه العصر المطير . ولذا فانها تبدو الآن فضفاضة جدا كطفل يلبس ثوب ابيه او كوارث لقصر منيف دون دخل او بدخل ضعيف . من ثم تعد هذه الاودية مثلا نموذجيا حيا لما يسمى بالاودية غير المتناسبة او دون المتناسبة misfits , underfits .

ايضـــا تعكس مورفولوجية هـــذه الاودية الراهنـــة كل تاريخهـــا البلايستوسينى الغـــابر وتراث التعرية المائية الغـــامرة ، بكل ما تعنى من تغيرات مناخية او تغيرات فى مستوى القـــاعدة او كلتيهما معا . فمن آثار الاسر النهـــرى المحقق وزوايا الاسر الحادة ، الى نقط تجـــديد الشـــباب knick-points فى القطـــاع الطولى ، الى ظاهرات التقـــوض الجـــذرى under-cutting فى القطاع العرضى وبقايا الكتل المتخلفة كالاعمـــدة او الابر الصخرية stacks قرب السفوح خاصة عند حنايا الاودية المحـــدبة ، الى الاودية المعلقة . . . الخ . مثال صغير ولكنه جامع لكل هذه الظاهرات نجده فى وادى هلال الضئيل عند المحاميد (١) . وكثير من الاودية الكبرى خاصة يبدى نمط « الوادى داخل الوادى valley-in-valley » مما يرسم بدقة ذبذبات المناخ السالف .

اما المدرجات او المصاطب النهرية (او الوديانية بالاصح) ، والتى قد يصل عددها الى الستة او السبعة ، فظـــاهرة مشتركة بين معظم الاودية الرئيسية ، وان تفاوتت مستوياتها بحسب مستوى القاعدة الموضعى . فى وادى قنا مثلا عثر ساندفورد على مدرجات على مستويات ٢٣ ، ٣٤ ، ٥١ ، ٧٠ مترا فوق قاع الوادى (٢) . وفى وادى عباد وجد بوتزر وهانسن مدرجات على مستويات ٥ ، ١٠ ، ١٢ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ٥٤ مترا فوق القاع (٣) . وهكذا الى آخره .

اخيرا ، ومن الناحية الجيومورفولوجية ، فان بعض هذه الاودية يرتبط بالانكسارات العرضية فى المرتفعات ، كما يرتبط بعضها بجبهات الاتصال او الالتقاء بين التكوينات الجيولوجية المختلفة باعتبارها خطوط المقـــاومة الدنيا أمام التعرية شأنها فى ذلك شأن منخفضات الواحات فى الصحراء الغربية . والمثل البارز لهذا هو وادى قنا الذى يقع على جبهة الالتقاء بين الصـــخور الاركية النارية والصخور الجيرية الايوسينية . على أن هذا الارتباط وذاك بين بعض الاودية وبعض خطوط الانكسارات او الاتصالات التكوينية مقصور على حالات محدودة نوعا ، ولذا لا يغير من النمط الجغرافى الشجرى السائد للشبكة ككل ولا يحيلها الى النمط التكعيبى trellised كما قد يظن .

---

(1) A. A. W. Shahin, "Morphology of the lower section of Wadi Hilal," B. S. G. E., 1970-1, p. 10 — 20.

(2) K.S. Sandford, "Pliocene & Pleistocene deposits of Wadi Qena & Nile Valley between Luxor & Assiut," Quarterly journal geological society of London, 1929, p. 501 et seq.

(3) K. W. Butzer ; C. L. Hansen, Desert & river in Nubia, Madison, 1968, p. 14.

هضبة مقطعة

وفى كل هذه الحالات ، فان هذه الاودية دائبة على التعرية والنحت او الارساب كمنشار او مبرد حاد يعمل بلا كلل صاعدا هابطا على ضلوع المرتفعات واجنابها ، اداتها فى ذلك ، اسنان المنشار او المبرد يعنى ، هى بالطبع مياه السيول الجارية او الجارفة . وهذا يشير الى اهمية دور المياه كعامل تعرية فى الصحراء الشرقية . ففعل المياه هنا هو الاساس بلا جدال ، على حين ياتى دور الرياح ثانويا محدودا ، وهذا بالضبط عكس المعادلة السائدة فى الصحراء الغربية . ومن هنا ايضا نجد انه بينما تميل التعرية والارساب الى أن تقلل بالتدريج من حدة التضاريس وتزيدها بالفعل استواء وتسطحا فى الصحراء الغربية ، فانها فى الصحراء الشرقية تزيدها حدة وبروزا وتاكيدا على مر الايام .

الاودية بهذا ، كما تفصل بين كتل الجبال ، تعد اكبر عامل تمزيق لسطح الهضبة الى هضبات وهضيبات عديدة ، لاسيما ان بعضها شديد الغور قد يصل عمقه الى اكثر من ١٠٠ متر ، فيبدو الى الخوانق اقرب canyons ، مما يزيد اللاندسكيب كله تضرسا ووعورة . والمحصلة أن كتلة الهضبة تبدو كلها فى النهاية ككتلة خشب شرشرت أو خددت جنباتها وسطحها بطريقة موغلة من يمين ويسار ، بحيث تتعاقب فيهما الحزوز والبروز أو الاودية والحافات .

هذه البروزات والفواصل الجبلية والهضبية بين الوديانية interfluves ، التى تتفاوت بشدة فى مقاييسها واحجامها ما بين الحافة الموضعية الصغيرة والكتل الضخمة المديدة ، وكذلك فى سطوحها ما بين المضرسة الوعرة والموطاة المسطحة ، تاخذ عادة أسماء محلية معينة تنتشر فى الصحراء الشرقية من البحر الاحمر حتى النوبة مثل كولة ، كاب ... الخ ، وكلها تدل على الارتفاع والربوات .

بهذا كله نصبح ازاء حالة تامة من الهضاب المتطعة dissected ، بل والحادة التقطع . والواقع ان التقطع والتمزق هما اشد حدة مما توضحه الخرائط المتاحة او يمكن أن توضحه . وفى النتيجة الصافية فان الصحراء الشرقية من الناحية الجغرافية ليست فى جوهرها الا هضبة جبلية — وديانية ، هضبةجبل وواد او حافةوواد ridge - and - valley, mountain - and - valley ، حيث الصحراء الغربية بالمقابل هضبة حافات ومنخفضات . الصحراء الشرقية ، باختصار ، صحراء جبل وواد ، حيث الغربية صحراء هضبة ومنخفض .

الاودية وسيولها

كلمة اخيرة لابد منها عن سيول أودية الصحراء الشرقية قبل ان نغادر الجانب الطبيعى الى الجانب البشرى . فى وقتنا الحالى ، فان هذه الاودية الجافة لا تكتسحها السيول الا يوما او اياما فى موسم المطر مرة كل عام او كل بضعة أعوام ، والاخيرة الاغلب . وهذا الموسم هو عادة أواخر الخريف ثم الشتاء حتى أوائل الربيع حين يسود شرق مصر بعامة الطقس المضطرب وعدم الاستقرار الجوى وتكثر العواصف الرعدية .

وفى سنى الجفاف قد تفشل بعض الاودية فى الوصول الى النهر وتفقد نفسها فى الصحراء وتتحول الى صرف داخلى . ولكنها اذا كان المطر غزيرا — وأحيانا ينصب « كأفواه القرب » ، هذا هو التعبير الشائع فى هذه الحالة — فانها تمتلىء فجاة وقد تنتفخ وتطفح بالمياه فتكون مدمرة ، خاصة عند مصابها فى وادى النيل حيث تقاوم أو تقوم « بالمخرات » المناسبة .

وعلى الجملة ، ان عدت الاودية فى الصحراء الشرقية المكافىء الجغرافى للواحات فى الصحراء الغربية ، فان خطر السيول الداهمة فى الاولى هو المعادل الموضوعى لخطر الكثبان الزاحفة فى الثانية . وكان الوادى الاب ، وادى النيل ، محصور بهذا الشكل بين قوسين غليظين من الاخطار الصحراوية : الرمل والسيل ، زحف الكثبان وغزو الغبار من الغرب وكسح السيول والغرق بالمياه من الشرق .

وبمزيد من التحديد ، فان دور السيول فى أودية الصحراء الشرقية هو كدور الفيضان فى وادى النيل نفسه . فغياب السيول فى الاولى يعادل الفيضان الواطى الشحيح فى الاخير ، بينما تناظر السيول الجارفة الفيضان العالى الخطر . فكما قد يؤدى فيضان النيل الواطى الى القحط والمجاعة ، يؤدى انعدام السيول طويلا الى انخفاض مستوى المياه الجوفية فى بطون الاودية الصحراوية وبالتالى فى الآبار والعيون ، بالاضافة الى جفاف الاعشاب فهلاك القطعان والانسان . ومثلما يكتسح فيضان النيل الجامح المحاصيل والقرى او الحرث والنسل وتهرب السكان الى عوالى الضفاف ، فان السيول الكاسحة قد تغرق الانسان والقطعان على امتداد الاودية من رؤوسها الى مصابها فى النيل ، وبالمثل يهرع الناس الى المنحدرات والمرتفعات الجبلية كملجا اخير .

---

(1) W.B. Fisher, p. 452.

وعند هذا الحد ايضا ينعكس تدرج خطر السيول . فبعد ان كان يزداد من الشرق الى الغرب باطراد ، يقل بالتدريج الى أن يتلاشى عند النيل نفسه – الذى هو المخر النهائى اى المصب الطبيعى لكل السيول بالطبع . ذلك ان الحد الشرقى لارض الوادى المزروع اى تخوم الصحراء – الوادى هى التى تتلقى وتمتص الضربة الاولى للسيول الجارفة مما يكسر من حدتها وقوتها ومدى تخريبها بعد ذلك غربا حتى النهر . هذا فضلا عن ان مباغتة المفاجاة على حد الوادى الشرقى لا تدع مجالا للمقاومة ، فى حين تكون اعمال المقاومة وتقنيل السيل الى ترع الرى والصرف العرضية وتوجيهه الى النيل قد بدأت وتنبهت وانتظمت نوعا بعد ذلك .

لهذا فان خطر السيول يتركز اساسا ويبلغ حده الاقصى فى قرى ومدن حافة وادى النيل الشرقية الملاصقة للصحراء والجبال مباشرة ، خاصة منها تلك التى تقع على مصاب السيول نفسها وفى حضن الجبل بالدقة . اما قرى وسط وقلب وغرب الوادى فى العمق فلا يصلها الخطر الا محدودا او منكسرا بعد أن تلقته عنها الحواف . ولانها الضحايا التقليدية المروعة او الفدية الطبيعية التى نفتدى الداخل ، فان نجوع وقرى ومدن مصبات السيول واحضان الجبل هى عادة التى لا علاج لها سوى اعادة التوقيع re-siting والانتقال الى مواضع بعيدة محمية تلقائيا .

ولسنا بحاجة فى النهاية بالطبع الى ان ننص على ان هذا كله انما يقتصر على الضفة الشرقية من وادى النهر ، ضفة الصحراء الشرقية ، دون الضفة الغربية ، ضفة الصحراء الليبية ، التى تفلت بذلك من خطر السيول بقدر ما تقع فى قبضة زحف الرمال . او كما قلنا قبلا : الكثبان لحواشى الضفة الغربية من الوادى ، والسيول لحواف الضفة الشرقية .

هذا على المحور العرضى . اما على المحور الطولى فلا جدال ان الحدوث النسبى للسيول ومدى خطرها الفعلى تقل بانتظام من الجنوب الى الشمال على امتداد وادى النيل . فهى فى الوادى اكثر واعنف جدا منها فى الدلتا حيث تقتصر على مناوشات مخفوضة مخفوتة على حواشى مثلثها الشاسع ، وفى الوادى هى اكثر شيوعا وخطورة فى النوبة منها فى الصعيد ، وفى الصعيد الاعلى منها فى الصعيد الاوسط والاسفل . فقمة الحدوث والخطر تتركز عادة فى قطاع اسوان – قنا – سوهاج ، بعدها تقل حدة السيول بحدة فجائية نوعا . وعادة ايضا تتناوب تلك المحافظات الثلاث فيما بينها حالة او نقطة الذروة .

والسؤال بعد ذلك هو عن ضابط هذا الاتجاه العام للسيول نحو التناقص على مستوى مصر عموما : هل لان المطر اغزر فى جنوب الصحراء

الشرقية ، حيث الجبال والمرتفعات اكثر ارتفاعا ، منه فى شمالها الاجف والاقل ارتفاعا ؟ ام هل للفارق الليثولوجى فى نوعية التركيب الصخرى بين الهضبة الجنوبية والشمالية ، حيث يسود الاولى الحجر الرملى وقطاعات الاودية ضحلة ، بينما يغلب الحجر الجيرى على الثانية وتتعمق الاودية فتتسع قطاعاتها لاحتواء وامتصاص فورة السيول وعنفوانها ؟ ذلك دون أن ننسى بالطبع ضخامة الاودية فى الجنوب عنها فى الشمال . ثم هل للتضاريس المحلية او الفيزيوغرافيا المجهرية اثر فى تحديد مدى خطورة السيل ؟ ام هى تلك العوامل والضوابط كلها مجتمعة وغيرها ايضا ؟

أيا ما كان ، فيبقى ان نلاحظ اختلاف آثار السيول وتفاوت فعلها صورا واشكالا بحسب البيئة وطبيعة العمران . فبينما تعنى اخطار السيول فى عمق الصحراء الشرقية الرعوية القطعان والرحل اساسا بالاضافة الى معسكرات التعدين على الساحل ، فانها فى الوادى الزراعى تنصب أساسا على المحاصيل القائمة فى الحقول والغرس والدرس ، فضلا عن الحلات من نجوع وقرى — ومدن ايضا . وهاهنا قد تصل الخسائر الى عشرات الحلات وآلاف المساكن والمبانى ، بينما قد تتشرد عشرات الآلاف ويتحتم ايواؤها واعاشتها فى معسكرات ومخيمات مؤقتة ثم اعادة بناء هذا كله فى النهاية . وكما راينا ، فان هذا اعتى واوضح ما يكون عادة فى النوبة وجنوب الصعيد.

اما فى اقصى شمال الوادى كما فى منطقة القاهرة وطريق السويس فان ابرز آثار السيول ونتائجها تاخذ شكلا مدنيا حضريا او حضاريا اكثر . فالى جانب خطوط السكة الحديدية وطرق السيارات التى تقطع او تغمر ، فان السيول تجتاح عادة الاحياء السكنية الشرقية الاعلى من المدن كالقاهرة (من العباسية فشرقا) وحلوان والمعادى ، حيث نرى ونسمع كثيرا عن غمر السيول للشوارع وتدفقها الى الطوابق السفلى ثم يجرى تصريفها أو كسحها ... الخ .

صحراء الرعى والتعدين

الموارد المائية

رغم الجفاف الشديد ، لا تخلو الصحراء الشرقية من بعض موارد مائية تكفى لان تجعل منها منطقة غير نافية تماما للحياة . وليس ثمة هنا حوض ارتوازى كما فى الصحراء الغربية ، وانما ترتبط هذه الموارد اساسا بالامطار السيلية ، اى بالمياه السطحية وليس بالمياه الباطنية الا محليا فى اقصى الجنوب فى منطقة الخراسان النوبى المحدودة المساحة نسبيا . وفى هذا تختلف

الصـــحراء الشرقية عن الغربية اختـــلافا جوهريا . ففى حين تأتى الموارد الباطنية وهى الاساس العالمى فى الصحراء الغربية ولا تحتل الموارد السطحية الا دورا ثانويا ومحليا بصرامة، فان العكس تماما يصدق على الصحراء الشرقية.

ولانها ترتبط بالامطار السيلية ، فان هذه الموارد السطحية المحـــدودة ترتبط بالدرجة الاولى بالاودية المبطنة بالرواسب الرملية الحصـــوية ، وفى الدرجة الثانية فقط بالمرتفعات الصخرية (١) . فالغطـــاء الرملى فى بطـــون الاودية يعمل كخزان طبيعى — وقريب جدا ايضا من السطح — لمياه الامطار، لاسيما حيث تعترضها بروزات صخرية عارضة . ومن هنا تتركز معظم الآبار فى قيعان أو على جنبات الاودية ، وتكون كقاعدة ضحلة لا تعدو بضعة أمتار، ولو انها يمكن ان تتفاوت بين العذبة والملحة .

خارج بطون الاودية ، تقتصر موارد المياه الهامة فى الصحراء الشرقية على القطاع الجنوبى الاقصى منها حيث يوجد الخراسان النوبى الحامل أو الحافظ للمياه . ومنذ وقت مبكر لوحظ فى مناطق مناجم التعدين بالصـــحراء الشرقية ان آبارها تقع دائما قرب الخط الفاصـــل بين الخراســـان النوبى والصخور الاركية الاقدم منه (٢) . على أن تكوينات الخراسان هنا موزعة فى منطقتين رئيسيتين على ضلوع سلسلة جبال البحر الاحمر شرقا وغربا بحيث تفصلهما هذه فصلا تاما . ومن هنا تختلف مصادر مياههما بحسب الموقع .

فهى فى غرب السلسلة من المياه الباطنية المتسربة ، شـــأنها فى ذلك شأن الصحراء الغربية عموما ، ويمكن الحصول على المياه الارتوازية بالآبار العميقة . مثال ذلك منطقة لقيطة حيث توجد بها الآن ٩ آبار ، ثم منطقة شرق كوم أمبو حيث يمكن التوسع الزراعى عليها . اما شرق السلسلة فان الجبال تفصل الخراسان النوبى عن مصادر المياه الجوفية ، ولذا فان مياهها تستمد من الامطار المحلية التى تسقط على سفوحها وتنحدر نحو الشرق . وفى هذه الحالة فانها تظهر على شكل ينابيع طبيعية مثل بير ابرق وابو سعفة اساسا .

وهذا ما ينقلنا من الآبار الى الينابيع عموما ، فنقول انها نادرة للغاية ، اقل بالتأكيد منها فى الصحراء الغربية ، تظهر فقط عند خطوط اتصال بعض انواع الصخور الرسوبية المسامية مع صخور المركب القاعدى الصـــماء ، وعندئذ تبدو بارتفاع كنتورها الكبير « كالينابيع المعلقة » اشـــبه بتلك التى تكثر مثلا فى جبل لبنان . ومن الامثلة الهامة كما رأينا ينـــابيع منيحه وابرق وابو سعفة فى الجنوب . أما فى كتل المرتفعات الصخرية الصلبة نفسها فان

---

(1) W.B. Fisher, p. 452. (2) Hume, Geology, 1. p. 123.

المياه تتجمع تلقائيا فى التجاويف الملائمة ، وقد تبدو على شكل بركة مستديرة مؤقتـة أو دائمة .

من هنا يمكن القول بان الآبار والينابيع فى الصحراء الشرقية ، كمـا تستمد مياهها من التساقط من أعلى وعلى السـطح ، ترتبط حتى فى الاودية بسطوح مرتفعة وبكنتورات عالية ، بينما هى على النقيض تاتى اساسـا فى أوطى كنتورات المنخفضات الغائرة فى بطن الصحراء الغربية ، مثلما تستمد من أسفل ومن الباطن . واهم من ذلك انها عادة منفردة مبعثرة موزعة كـل منها وسط مساحة شاسعة جدا ولكن على أبعاد معقولة نسبيا تقدر بعشرات الكيلومترات فى المتوسط ، بينما هى مركزة بكل صرامة فى واحات الصـحراء الغربية وقاصرة عليها تماما ، ولذا تفصل بينها مئـات الكيلومترات غالبا . التبعثر ، يعنى ، هو القاعدة فى الصحراء الشرقية ، مقابل التركز فى الغربية.

رعـى بلا زراعـة

هذا النمط المميز المخلخل المشتت لا ينعكس كما ينعكس على نمط الحياة وحياة السكان كما وكيفا وحجما وتوزيعا . فموارد المياه هى هنا الضـابط المسيطر والعامل المحدد الصارم للحياة البشرية ، بل ويمـكن القول ان نمط هذه الحياة ليس الا ترجمة مباشرة لنمطها . فاولا ، لا مجال للزراعـة هنا اطلاقا ، فحتى الزراعة الجافة ، بل حتى الزراعة المهاجرة الرحـل لا تكاد تعرف حتى فى أغنى الاودية او سفوح الهضاب ، الا ان تكون بقعا محـدودة جدا والا من حالات نادرة وهزيلة للغاية .

مثال ذلك منطقة جنوب شرقى اقليم العبابدة ومنطقة البشارية ، حيث نجد — كما فى السودان الشرقى — زراعة مطرية من الدخن ، بدائية مخلخلة مهلهلة مهملة جدا ، مجرد مكمل للرعى ، لا يستقر الرعاة حولها بل يتركونها الى أن يعودوا اليها ، وهى مع ذلك كله غير مضـمونة بل ومعرضـة دائما لتطعان الرعاة الآخرين وللاحتكاك معهم (١) .

انها اذن صحراء حتى بلا واحات . وهى بهذا النقيض التـام لواحات الصحراء الغربية : رعى بلا زراعة ، مقابل زراعة بلا رعى على الترتيب . ومن ثم فهى صحراء الرعى المطلق والترحل الكامل ، بل وربما اضـفنا : وما دون الرعى والترحل ، فان حرف الصيد البرى والجمع والالتقاط لا خاصـة

---

(١) محمد رياض ، « العبابدة . دراسـة فى الاقتصاد الصحراوى » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٦١ ، ص ١٢١ .

الاشجار لصناعة الفحم النباتى والاعشاب الطبية كالسنامكى ... الخ) تفرض نفسها بجانب الرعى .

لهذا ، والى مدى اكبر جدا مما فى شمال الصحراء الغربية ، على الرعاة هنا ان يعتمدوا فى الحبوب وسائر الغذاء على زراع الوادى : الحيوانات مقابل الحبوب اساسا ، أو بتخصيص اكثر : الجمال مقابل الذرة ، ثم الاعشاب الطبية والفحم النباتى مقابل المنسوجات والبلح . من هنا تقوم بين الصحراء والوادى مدن الاسواق والتبادل التقليدية مثل اسوان ودراو ، وكلتاهما خاصة الاخيرة من اسواق الجمال المشهورة فى مصر (١) .

رعـى فقـير

ولكن حتى الرعى هنا هو من النوع الفقير ، يأتى وظيفيا فى مرتبة ادنى مثلا من رعى الهضبة الشمالية بالصحراء الغربية . فحتى حيث يزيد المطر نوعا كما فى الجنوب ، فان فاعليته الحقيقية rainfall effectiveness تنخفض بسبب البخر الشديد . من هنا فسفوح الجبال طاردة وسطوح الهضبة جرداء عارية من الغطاء النباتى الذى يقتصر بالتالى على الاودية حيث المياه وحيث بعض الظل الذى يحميها من البخر .

معنى هذا ان الاودية هى معقل (أم معتقل ؟) الحياة البشرية الحقيقى والرئيسى . والواقع ان الاودية بالنسبة الى رعاة الصحراء الشرقية لها تماما نفس القيمة الحياتية التى للواحات بالنسبة الى زراع الصحراء الغربية . لا عجب أن اكتسبت فى نظرهم نوعا من الحفاوة ولا نقول القداسة ينعكس فى طقوسهم الترحلية حين يدخلون وادى العلاقى مثلا .

حسنا ، المرعى اذن شديد الفقر ، وامكانيات الرعى محدودة كما وكيفا . فاحجام القطعان من ثم متواضعة ، وبدل الاغنام التى تسود فى شمال الصحراء الغربية يسود هنا الماعز سواء — وبصرف النظر عن الاسم — بين المعازة فى الشمال أو العبابدة والبشارية فى الجنوب ، بينما تأتى الابل والضأن بعد ذلك فقط .

فعلى الرغم من ان الابل هى محور المكانة الاجتماعية والثراء لدورها فى الترحل والنقل والتجارة والحرب ، فان السيادة العددية فى كل الصحراء

---

(١) السابق ، ص ١٢٥ — ١٢٦ ، ١٣٠ — ١٣١ .

الشرقية هي الماعز . واذا كانت هناك اختلافات محلية بعد ذلك ففي الترتيب النسبي لكل من الابل والضأن . فحيث تزيد موارد المياه نوعا يحتل الضأن المرتبة الثانية تليها الابل في المؤخرة ، كما في حواجر الوادي واقصى الجنوب الشرقي من الصحراء . اما حيث يشتد الجفاف فان الابل تصعد الى المرتبة الثانية بينما يتراجع الضأن الى الثالثة (١) .

على الجملة ، فان هذا الترتيب او ذاك يمثل تدرجا نحو الاسفل او الاسوأ ، لانه يعني درجة اكبر من الترحل واقل من الاستقرار . ولذا فبينما يعد بدو شمال الصحراء الغربية من انصاف الرحل semi-nomads ، بل ومن انصاف الزراع بالاضافة ، فان رعاة الصحراء الشرقية جميعا بدو رحل تماما يتجولون باستمرار في مجالات شاسعة وان تفاوت مداها كثيرا بحسب البيئة المحلية .

مثلا بين عبابدة الشمال والوسط والساحل حيث تقل الابل ، يقل مدى الحركات الرعوية وتدور حول الآبار والوديان المحلية . ولكن عبابدة الجنوب بابلهم اوسع مدى بكثير ، ومنهم من يتجاوز الحدود الى العتباي وشرق السودان حيث المطر اغزر مما هو في صحرائنا الشرقية بالطبع ، بل قد يطول هذا الى درجة ان بعضهم اصبح سوداني الاقامة اكثر مما هو مصريها (٢) .

الغطاء البشري المخلخل

ليس الترحل وحده الذي يفوق ترحل شمال الصحراء الغربية ، الاستقرار هو الآخر اقل درجة . فلا قرى حقيقية أو حلات دائمة ثابتة معروفة ، وانما نقط التقاء ومحطات فصلية حول الآبار والينابيع يعودون اليها دوريا أو فتريا . ولا تزيد تلك المحلات عادة عن بضع « خيشات » من اغصان الاشجار مغطاة بابراش سعف نخيل الدوم . والنكل يوقع غالبا في موضع مرتفع نوعا على حافة الوادي الجبلي ، أو الافضل على مصطبة احد أوديته الفرعية تفاديا لخطر سيول الوادي الرئيسي الفجائية (٣) .

بهذا الشكل ، فان السكان على قلتهم — بضع عشرات من الآلاف تقليديا — ينتثرون كآبارهم انتثارا شديدا بكثافة غطائية عامة ولكنها مخلخلة

---

(١) السابق ، ص ١١٥ — ١١٧ .
(٢) السابق ، ص ١١٩ — ١٢٠ .
(٣) سابقه ، ص ١٢٦ — ١٢٧ .

ومهلهلة الى اقصى حد . وهذا على العكس تماما من نمط الصحراء الغربية حيث يتكثف السكان فى عدة نويات مطلقة التركيز وسط فراغ عمرانى مطلق. اما هنا فالانتشار غطائى شبه عام مخلخل ولكن بلا نوايا على الاطلاق . ولئن كان من المستحيل عمليا أن نحسب هنا كثافة سكان بصيغة رقمية مقنعة ، فمما لا شك فيه أنها لو اتيحت لوجدناها تتناقص باطراد من الجنوب الى الشمال مع تناقص المطر والنبات والمرعى وقطعان الحيوان .

الى هذا الغطاء المخلخل ، اضف ايضا سيولته الرعوية الحتمية فى المناطق الصحراوية الجافة ، حيث تتخطى القبائل حدودها التقليدية احيانا وتطغى على مناطق بعضها البعض ، بكل ما يثير هذا من صراعات وصدامات . ولئن كان هذا ظاهرة عالمية بين الرعاة ، فان الطريف هنا ان عملية التخطى والاغارة على مناطق الآخرين تبدو مرتبطة فى الصحراء الشرقية بنمط الكثافة السابق . فتاريخيا ، معروف أن العبابدة فى الجنوب قد طغوا على أطراف منطقة المعازة فى الشمال وتوسعوا فيها ، وبالمثل فعل البشارية فى اقصى الجنوب بالعبابدة خلال القرنين ١٨ ، ١٩ (وكانت العملية الاخيرة هى الذريعة التى فرض الاستعمار بها بدعة أو خدعة « الحدود الادارية » بين مصر السودان) (١) .

هناك اذن عملية ازاحة أو زحزحة تتابعية حدثت على التتابع من الجنوب الى الشمال : البشارية ضغطت على العبابدة ودفعتها الى الشمال ، والعبابدة بدورها ضغطت على المعازة وقلصت منطقتها من الاطراف . مصدر الضغط اذن هو دائما من الجنوب ، الذى هو الفائز ابدا على حساب الشمال الخاسر ابدا . ايكون تفسير تفوق الجنوب على الشمال فى الحالين ان الجنوب هو الاغنى مطرا فموارد ومراعى فقطعانا وابل وفى النهاية سكانا ، وبالتالى الاقوى قتاليا ؟ احتمال وارد ، لكنه يستدعى المزيد من التحقيق .

منجم مصر

على ان الصحراء الشرقية ليست مجرد مرعى او مرتع أو مربع بدو هائل ، ولكنها ايضا منجم مصر الاول . وبهذا ، ابتداء ، كان اقتصاد الصحراء الشرقية ، كالصحراء الغربية ، مزدوجا دائما ، الا انه على اساس الرعى والتعدين هنا مقابل الزراعة والرعى هناك . وبهذه الثروة المعدنية ، التى كانت تقليديا تنفرد بها دون شقيقتها الغربية ، فانها تعوض عن فقرها الحيوى . او قل ان الجيولوجيا تصحح خطأ الجغرافيا . فمعادن الصحراء

(١) سابقه ، ص ١١٠ .

الشرقية النفيسة او الصناعية ، فضلا عن محاجرها واحجارها الكريمة ، هى هدية جيولوجيتها القديمة المنيفة المعقدة وباطنها المضطرب المضطرم . وكما شقت اودية الصحراء والتواءاتها وانكساراتها باطن الارض وفتحته أمام هذه الثروة ، فتحت ايضا طرق المواصلات والحركة اليها .

ولقد كانت هذه الثروة منذ فجر التاريخ المغناطيس الذى جذب الباحث والمعدن من الوادى . ولا تزال اودية الصحراء الشرقية تغص بالنقوش القديمة وحتى مخلفات الحملات التعدينية النشطة والعديدة عبر كل العصور، خاصة الفرعونية والرومانية . والواقع ان دور هذه الثروة المعدنية كان اساسيا فى صناعة الحضارة المصرية قبل التاريخ وبعد الفرعونية ، مثلما هى حيوية وأستراتيجية اليوم فى صناعتنا الحديثة المعاصرة .

ويلاحظ هنا ان التعدين فى الصحراء الشرقية تطور من المعادن النفيسة اساسا فى الماضى الى المعادن الصناعية فى الوقت الحالى ، من الذهب والفضة والفيروز والزبرجد الى الفوسفات والحديد والبترول وبعض المعادن الاخرى الصغيرة . وقد صحب هذا التطور انتقال فى مراكز التعدين من قلب الصحراء وداخلها بعامة الى ساحلها بصفة خاصة حيث تتركز معظم ركازات ورواسب المعادن الجديدة . وبهذا اصبحت الصحراء الشرقية ، اكثر من أى وقت مضى ، بمثابة « خرقة بالية حواشيها من الذهب » . والواقع ان اهم ما فى الصحراء الشرقية هو ساحلها وسهله الساحلى ، حتى ليمكن ان يقال انها مجرد ساحل بلا داخل ، بعكس الصحراء الغربية التى تتألف نسبيا من ساحل (مرمريكا) وداخل (الواحات) معا .

نمط التوطن الحديث

صحب هذه التطورات ايضا تطور مواز فى نمط العمران وتوزيع السكان . ففى الماضى قل ان خلقت عملية التعدين والتحجير عمرانا دائما وانما معسكرات مؤقتة غالبا رغم ضخامة بعضها احيانا ، كما ان تشغيلها اعتمد احيانا على السخرة والاسرى . اما الذى زرع لاول مرة فى الصحراء الشرقية استقرارا حقيقيا ، واستقرارا مدنيا بالذات ، فهو التعدين الحديث وحده خلال القرن الاخير ، وخاصة منه البترول . فظهرت مجموعة مدن وموانى التعدين الجديدة المعروفة ابتداء من جمسة وسفاجة الى الغردقة ورأس غارب ... الخ .

وبهذا التطور اصبح ساحل الصحراء الشرقية هو مركز الثقل الاساسى فى عمرانها ، ان لم نقل مركز العمران الحقيقى فيها ، كما اصبح التعدين والاستقرار للساحل والرعى والترحل للداخل . وهذا ، مرة اخرى ، عكس

النمط فى الصحراء الغربية ، حيث الرعى والترحل فى الساحل والزراعة والاستقرار فى الداخل . ان الاستقرار فى الصحراء الشرقية يرتبط اساسا بمدن التعدين ، فيما هو يرتبط فى الصحراء الغربية بقرى الواحات . وبالتالى فبينما يتركز الاستقرار فى الداخل والترحل على الساحل فى الصحراء الغربية ، يتركز الاستقرار فى الصحراء الشرقية على الساحل والترحل فى الداخل .

على ان لنمط الاستقرار الجديد هذا مشاكله الجوهرية . فمدن التعدين هنا يعيبها قصر عمرها المرهون بعمر ارسابات المعدن ، كما تظل أحجامها محدودة للغاية لا تعدو عدة آلاف ، وتعانى بازمان من صعوبات الحياة الخام وقسوتها . على أن مشكلتها الحرجة والباهظة هى نقص موارد المياه المتاحة . فحتى مياه الشرب اما تستقطر بالمكثفات الصناعية (سفاجة) أو تستورد بالسفن ناقلات الماء من السويس (جمسة ، الغردقة ، رأس غارب) .

ولقد مد بعد ذلك انبوب مياه من النيل عند قنا الى سفاجه الى الغردقة، مما ساعد على انعاش الحياة فى الميناثين ومنحهما المزيد من الاستقرار ، لاسيما انه سيزدوج قريبا . وهناك الآن مشروع لشبكة من انابيب المياه ، اهم خطوطها من المعادى الى السويس ثم من ادفو الى مرسى علم ، وآخر من أسوان الى برنيس ، ثم انبوب ساحلى من برنيس الى سفاجه يربط الكل فى النهاية . هنا اذن ، كما فى مرمريكا الصحراء الغربية ، لا تكتفى الصحراء الشرقية ذاتيا بالمياه ، والاستقرار والعمران فيها رهن كما فيها بمده وبوسائل مده من النيل ، الناقلات والانابيب هنا والانابيب والترع هناك .

بالموازاة ، واكب هذا الاستقرار والاستغلال الجديد تيار لا بأس به نسبيا من الهجرة من الوادى يتألف من الفنيين والعمال ، مثلما واكب حركة الاستصلاح الزراعى فى الواحات بالصحراء الغربية . والملاحظ ان معظم الفنيين هم من العاصميين ومعظم العمال من الاقاليم خاصة الصعيد وبالاخص منطقة قنا وسوهاج . لكن الغريب فى هذا ان كثرة الايدى العاملة بهذا التعدين الصناعى انما تأتى من الوادى لا من ابناء بدو الصحراء الشرقية نفسها ، ربما لان هذه الحرفة الشاقة تتطلب بنية جسمية قوية ولا تطيقها بنية الصحراوى النحيلة . على ان هذه الصناعة بدأت تجتذب بعضا منهم وتحولهم من الرعى والبداوة الى الاستقرار .

نحـــو الاستقرار

هذا الاتجاه الى استقرار التعدين والخدمات على الساحل يناظره على جانب الوادى اتجاه نحو الاستقرار الزراعى خاصــة مع استصلاح بعض

هوامش الوادى الصحراوية وتمليكها لبدو الصحراء . وبالفعل فلقد استقرت من قبل مجموعات من العبابدة والبشارية داخل الوادى شرق وغرب النيل فى مختلف الحواجر مثل حاجر قنا والاقصر ودراو وحاجر اسنا وادفو ... الخ اى من ثنية قنا حتى الحدود بل وعبرها .

بل لقد وصل هذا الاستقرار أحيانا الى مدى بعيد حقا . فمثلا قبيلة كاملة من قبائل العبابدة الاربع قد انتقلت نهائيا من البداوة والرعى الى الاستقرار والزراعة فى الوادى ، بينما ان كل رئاسات ومشيخات القبائل جميعا مستقرة الآن بالوادى ومدنه (١) . لا تجاوز اذن اذا نحن ميزنا منذ الآن بين عبابدة الهضبة والوادى او الصحراء والنهر .

والى جانب التفكك القبلى وذوبان القبلية detribalization الذى ينتظمه الاستقرار بشقيه المعدنى والزراعى ، فان اثره على النمط السكانى وخريطة الكثافة لا يقل عمقا ومغزى . فالى مناجم الشرق ومدنه والى ريف الغرب وواديه ، تفرغ الصحراء بانتظام من سكانها القلائل . أى أن هناك عملية اعادة توزيع للسكان ، وبالدقة عملية استقطاب وتركيز فى الهامشين شرقا وغربا وافتقار وتفريغ فى القلب .

بالتالى تشتد الفروق فى الكثافة وتزداد حدة ما بين الهوامش والقلب ، ويتطور النمط برمته من التجانس المخلخل العام الى التنافر المركز المحلى ، وكأنه أيضا يتطور بدرجة أو بأخرى من نمط الصحراء الشرقية التقليدى القديم نحو نمط الصحراء الغربية الحاد التركيز ، ولكن بينما الاخيرة خرقة بالية منثور على وسطها بضع لآلىء ثمينة ، فان الاولى هى أكثر واكثر خرقة بالية حواشيها من الذهب ، هذه قلب ميت وهذه على العكس قلب حى .

وعلى أية حال ، فكما ان هناك تيار هجرة تعسدين من الوادى الى الصحراء الشرقية ، هناك تيار هجرة زراعة منها اليه . هناك ، يعنى ، هجرة داخلة واخرى خارجة . ايهما الاقوى ، وهل الصحراء فى مكسب او خسارة صافية سكانيا ، لا ندرى بالضبط . ولكن فى كل الاحوال فان الصحراء الشرقية تظل فى مجموعها ، كما كانت دائما بالتاكيد طوال التاريخ ، اقل سكانا من الصحراء الغربية بكثير .

مثلا فى ١٩٤٧ لم يزد عدد سكان محافظة البحر الاحمر (بغير « العربان الرحل ») عن ١٧,٩٠٠ نسمة ، اى زهاء قسم مطروح وحده أو اقل من

---

(١) سابقه ، ص ١٠١ ـــ ١٠٢ .

الخارجة وحدها فى الصحراء الغربية التي كانت فى مجموعها تبلغ ١٠٧٫٣٠٠ نسمة . وفى ١٩٧٦ ارتفع تعداد المحافظة الى ٥٦٫٢٠٠ ، اى ما يعادل بشدة سكان الوادى الجديد (٥٦٫٧٠٠) ، وان كان لا يقارن بمجمل الصحراء الغربية البالغ ثلاثة الامثال (١٦٩٫٤٠٠ نسمة) . والمقول أن مجموع سكان محافظة البحر الاحمر يصل حاليا الى ٩٠ الفا .

صحراء عزلة ولكن إقليم عبور

بين العزلة والاتصال

لا تكتمل لنا شخصية الصحراء الشرقية من الناحية الجغرافية الاقليمية الا اذا اعتبرنا ابعادها الخارجية وعلاقتها المكانية فى اطارها الاكبر . فمن المحقق أن الصحراء الشرقية ، رغم كل شيء ، كانت طوال التاريخ طريقا هامة فى شبكة اتصالات مصر بالعالم الخارجى ، أهم على الاقل من نظيرتها الصحراء الغربية بالتأكيد . لقد كانت ممرا أكثر منها مقراً ، واقليم حركة أكثر منها اقليم استقرار . وبهذا جمعت بين طرفى متناقضة مثيرة ، وان لم تكن غير مألوفة ، وهى أنها صحراء عزلة ولكن اقليم عبور أو مرور .

دواعى العزلة

فأما العزلة ، فلوعورة تضاريسها وفرط جفافها وقلة عمرانها ، وتلك بديهية لا تحتمل الجدل ولا تتحمل التزيد . وقبل شق قناة السويس ، كان الاتصال الارضى المباشر بين الصحراء الشرقية وسيناء يكاد يجعل منهما معا جسرا أرضيا واحدا ، مما سهل حركة قبائل الرعاة والبدو والعرب بينهما والتفاعل داخلهما على المحور الطولى . ومن هنا تحولت الصحراء الشرقية فى العصر الاسلامى بوجه خاص الى معبر كثيف للقبائل العربية الى السودان وغيره ، حتى ليقدر مكمايكل عدد تلك القبائل التى مرت من هنا بنحو ٢٢٠ قبيلة . أما فى العصر الحديث فان من المحتمل أن قناة السويس ، بعد أن فصلت بين سيناء والصحراء الشرقية ، قد زادت من عزلة الاخيرة نسبيا ، على الاقل فى ذلك الاتجاه .

حتى الساحل أيضا غير المضياف غير المحمى لم يكن يصلح بشعابه المرجانية الخطرة الا « لاسطول من القراصنة » كما يقول لوران (١) ، بينما ان السهل الساحلى نفسه ، الى ضيقه ، كان معزولا أيضا بالجبال ، منعزلا على نفسه ، ويكاد يعطى ظهره للصحراء ويؤلف عالما صغيرا خاصا ، له الى حد ما حياته شبه المستقلة التى تمت قليلا الى حياة مصر (٢) .

---

(1) P. 104 (2) Id., p. 103.

وعلى الجملة ، وفى ابسط ترجمة ، تتضح لنا العزلة الطبيعية للصحراء الشرقية فى تلك المجموعة من الاديرة القبطية والخلوات الصوفية التى لجأت الى مغازاتها واعماقها منذ وقت مبكر للغاية والتى اصبحت الآن مزارا للحج عند البعض : ديرا أنبا أنطونيوس (سان انطوان) وانبا بولس (سان بول) بعيدا خلف منطقة خليج السويس فى الشمال ، ومعتزل الشيخ الشاذلى فى منطقة بير شاذلى فى الجنوب .

دوافــع العبور

على الجانب الآخر ، مع ذلك ، لم تكن الصحراء الشرقية معـــادية او مضادة تماما للانسان . فمن جهة ، اذا كان السـهل الساحلى يعطى ظهره للصحراء بحـكم ميول انحدارات جبـال البحر الاحمر بحدة نحــوه ، فان الصحراء نفسها للسبب نفسه لم تكن تعطى ظهرها لمصر ، بل وجهها ، اليها تنحدر تدريجيا متجهة نحو الوادى ومصرفة فيه . ومن جهــة ثانية ، فتحت الاودية الطرق وحددت المسالك الطبيعية بقوة فى تضاعيف الهضــبة وعلى ضلوع الجبال ، وهى طرق « فيزيوغرافية » تطرق ، أقوى واعمق من ان تترك . والواقع ان طرق الصحراء الشرقية مسألة موضـع بحت ، ممرات جبال ، رسمتها التضاريس بحدة وحسم ، حيث دروب الصحراء الغربية ، للمقابلة ، مسألة موقع فقط بين نقاط الواحات ، سطحية باهتة ، ولا نقول تائهة أو ضائعة ، على صفحة الرمال المستوية .

اخيرا ، وليس آخرا ، هناك موقع الطريق . فالصحراء الشرقية تقع على مشارف واحد من أكبر مفارق طرق العالم القديم ، وساحلها هو واجهة مصر على البحر الاحمر ، طريق آسيا وافريقيا ، والموسميات والمداريات ، والمشرق والهندى ، ثم فيما بعد طريق الحج الى الاراضى المقدسة والجزيرة العربية ، باختصار طريق البحار الجنوبية عموما . والواقـــع ان الصحراء الشرقية فى مصر « برزخ » ارضى لا يـــكاد يختلف أو يقل اهميـــة عن برزخ السويس — الخاصرتان متماثلتان تقريبا فى العرض ، نحو ١٥٠ كم كل — الا انها بين الاحمر والنيل وليس بين الاحمر والمتوسط (يتضح هذا اكثر إذا نحن قلبنا شمال الخريطة جنوبها أو شرقها) .

من هنا كان ساحل الصـــحراء الشرقية ، من وجهة نظـــر مصر ، هو أثمن ما فيها تقليديا ، ومن أجله كان عليها ان تعبر الصحراء بلا تردد ، وعلى الاول رغم كل معوقاته اقامت سلسلة موانيها عبر التاريخ ، وعلى الثـانية رغم كل وعورتها فرضت شـــبكة طرقها التاريخية بلا كلل . وبفضـــل كثرة الاودية العرضية عبر الصحراء لم يكن ينقص كل مينـــاء على البحر طـــريق مباشر خلفه الى النيل . ولكن لان الهوامش والاطراف هى الهدف ، والقلب

وعر كما هو ميت ، فقد كانت هذه الشبكة دائما تدور حول الصحراء الشرقية اكثر مما تخترقها او على الاقل بقدر ما تخترقها . وللسبب نفسه ، فرضت احيانا على شبكة الطرق العرضـيـة طرق قاطعة diagonal تفاديا للفـة الطـــويلة .

تلك الشبكة هى الشبكة العرضية بين الوادى والبحر ، وهى وان تكن الاساسية بالطبع فلا ننس الى جانبها الشبكة الثانوية الطوليـة التى تربط الصحراء الشرقية شمالا بسيناء وجنوبا بالسودان . ومن اهم خطوط الوجهة الاخيرة طريقان عبر صحراء العتباى والمعمور همـا طريق دراو — بربر وطريق كرسكو — ابو حمد . على أن مركز الثقل يظـل خارج كل مقـارنة للشبكة العرضية ، التى تستحق من ثم تفصيلة خاصة .

هيكل العلاقات الخارجية

شبكة الطرق والموانىء

عبر التاريخ ، على التعاقب او التعاصر ، كانت هناك خمسة مواضع او مرافىء أثيرة للموانى موزعة بتباعد متشابه تقريبا على طول ساحل الاحمر ، تتجاذب محاور الحركة من خلفها فى تنافس كلعبة شـد الحبـل ، فتتذبذب اقدارها ومصائرها فى مد وجزر ، ولكنها مهما نسخت فى عصر تعود فتتناسخ فى عصر آخر ، اذ لا بدائل لها فى النهاية . من هنا ظاهرة قدم هـذه الموانى جميعا ، ثم دورات سقوطها وقيامها بلا انقطاع . وخلف هـذه الموانى كانت تتحدد خمسة محاور اساسية لشبكة الطرق الصحراوية ، اثنـان منها على الاقل هما اكثرها قدما وعراقة وثباتا واستمرارا ، لانهما اكثرها استراتيجية ، وهما أولها واوسطها .

على انه كانت هناك دائما علاقة صراع جغرافى — تاريخى بين محاور القطاعين الشمالى والجنوبى من هذه الشبكة ، رغم ان كلا منهـا يمكن أن يخدم ظهيره المناظر من الوادى بلا منافس . السبب فى هـذا هو صـعوبة الملاحة فى البحر الاحمر كلما اتجهنا شمالا لعنف الرياح الشمالية وبالاخص فى خليج السويس الخندقى المختنق . فكان هذا يعطى الافضلية لموانى القطاع الجنوبى على القطاع الشمالى رغم بعدها المكانى . اضف ايضا فى العصور الوسطى اخطار الشمال السياسية والعسكرية . ولم ينسخ عامل الرياح لا فى العصر الحديث فقط بعد الملاحة البخارية ، ومنذئذ انتقلت الافضـلية والاهمية الى القطاع الشمالى موانى وطرقا على السواء .

تفصيلا ، نبدأ فى اقصى الشمال بطريق القاهرة — السويس أو رأس الدلتا — رأس الخليج . قديم هو قدم الفراعنة وكليزما (او كلوزما) الاغريقية والقلزم العربية . ويكفى للدلالة على خطره أن البحر الاحمر كله كان ينسب اليه : بحر القلزم . وبقدر ما كان هذا الطريق يعانى فى القديم ايام الشراع ، وفى العصور الوسطى أثناء الحروب والصراع ، بقدر ما استقطبت السويس كل الاهمية والسيادة بين موانى الاحمر منذ القناة والباخرة .

يلى طريق مدخل خليج السويس — ثنية قنا ، أو طريق ميوس هورموس الاغريقية Myos Hormos (ابو شعر قبلى الآن) — قنا ، وهو أهم طريق قاطع ، ويستفيد فى معظمه من وادى قنا . ثم يلى واسطة العقد بامتياز ، طريق الخاصرة ، قنا — القصير ، مستفيدا من واديى الحمامات — كريم ، او وادى ريهنو Rehenu الفراعنة . هنا يكفى ان القصير اقدم موانى مصر المعروفة ، اكثر من ۳۰۰۰ سنة . فلا يلخص قدم وخطر هذا الطريق الشريانى كخلود القصير منذ ليوكوس ليمن البطالسة Leukos Limen (اى المرفأ الابيض) الى القصير القديمة التى بناها سليم قرب وادى جاسوس والقصير الجديدة الى الجنوب منها ببضعة كيلومترات ، ومنذ طريق بونت عند الفراعنة الى طريق الحج منذ الاسلام . والى ما قبل قناة السويس كانت القصير أهم موانى البحر الاحمر جميعا . وحين دار البحث عن موقع لميناء كبرى حديثة لمصر على البحر الاحمر قبيل شق القناة كانت القصير مرشحا منافسا عنيدا للسويس .

الطريق التالى هو طريق اسوان — برنيس عند رأس بناس ، ومحوره الاساسى هو وادى الخريط . وقد ظلت برنيس (او بيرنيكه ، نسبة الى أم مؤسسها البطلمى) لبضعة قرون ميناء مصر الاولى على الاحمر ومركز كل تجارة الهند والجزيرة العربية الى أن تدهورت ثم بادت تماما فى العصر العربى بلا عقب ، ليرثها آخر الطرق موقعا ونشأة ونعنى به طريق أسوان — عيذاب .

هذا الاخير طريق قاطع يتجه من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى فى قلب صحراء النوبة الشرقية ، وشريانه الموجه هو كسابقه وادى الخريط مضافا اليه بعد ذلك وادى الحوضين . وقد أنشئت عيذاب ، الى الشمال قليلا من حلايب ، من لا شيء لتصبح مركز كل تجارة الشرق وطريق الحج ، وبلغت شأوا كبيرا فى العصور الاسلامية ، الى أن دمرت عمدا وهجرت تماما ايام المماليك لتبقى أطلالها كسابقتها برنيس .

بين الحاضر والمستقبل

هذه الشبكة التاريخية ، التي توضح مدى اختراق الصحراء الشرقية ودورها كاقليم عبور ، اما احيتها او ورثتها او اضافت اليها شبكة طرق السيارات الحديثة بحيث تضاعفت في مجملها حتى لتوشك ان تحرث الصحراء الشرقية جيدا . فضلا عن الطريق الشرياني الساحلي المستمر حتى الحدود السودانية والذي يزمع تحسينه واستكماله (٦٢٤ كم من برنيس الى بورسودان) ، وكذلك مجموعة من المدقات الصحراوية عبر اودية اخرى بينية تسعى ما بين الساحل والوادي ، فان مما اضيف ادفو ـ مرسى علم الذي تحدده أودية عباد في الداخل وأبو جريبة والعلم تجاه الساحل . بالمثل طريق كوم أمبو ـ الاحمر الذي ترسمه أودية شعيت والجمال . وهناك مشروع لاحياء برنيس وطريق اسوان ، بينما ضوعف منذ البداية طريق القاهرة ـ السويس بالخط الحديدي ، الذي هو الوحيد الذي يخترق الصحراء الشرقية.

وهنا نلاحظ أن هذه الصحراء هي حتى الآن أفقر صحاري مصر في الخطوط الحديدية . واذا كانت فترة الحرب الثانية قد شهدت مد خط حديدي بين قنا وسفاجة ، فانه قد رفع بعدها . واذا كان قد تقرر اخيرا اعادة مد الخط كمخرج لفوسفات ابو طرطور ، فان هذا وذاك انما يعود ليؤكد ظاهرة اضطراب وعدم استقرار الخطوط الحديدية نوعا في صحارينا بعامة .

وهنا ايضا نلاحظ في الآونة الاخيرة اتجاها نحو عدم التركيز على القصير والابتعاد نسبيا عن طريق قنا ـ القصير ، وهي التي كنا نحسبها كجغرافيين واسطة العقد وخط الخاصرة في الصحراء الشرقية . فالاتجاه متزايد بوضوح نحو سفاجه في الشمال من جهة (طريق سيارات وسكة حديد وانبوب مياه قنا ـ سفاجه) ونحو برنيس في الجنوب من الجهة الاخرى (مشروع طريق اسوان ـ برنيس البري والحديدي وانبوب المياه) ، وذلك على حساب القصير بالضرورة التي يخشى بذلك أن « تقع بين مقعدين » .

لكن التركيز على سفاجه بالذات هو الاكبر بلا حدود . فقد وسعت مؤخرا لاستقبال السفن الكبيرة ، ليس فقط لتصدير فوسفات ابو طرطور ولكن أيضا لاستيراد خام صناعة الالومنيوم بنجع حمادي (البوكسيت من استراليا خاصة) وتصدير انتاجها المصنع (الى الهند واليابان خاصة) ، فضلا عن استقبال شحنات القمح والحبوب المستوردة للصعيد (والتي تناهز المليون طن حاليا) ، وكذلك خامات ومعدات صناعة تعدين البترول في خليج السويس . والواقع ان سفاجة ، وليس القصير ، تعد الآن بوضوح لتكون ميناء المستقبل على البحر الاحمر .

ايكون هذا الاتجاه نحو التحول من طريق الخاصرة الى طريق القاطع الصحراوى ، ومن الميناء المتوسطة الموقع الى الميناء التى تجنح الى الشمال نوعا ، ايكون نتيجة لجاذبية حوض البترول قرب راس خليج السويس ؟ أم هى ببساطة مسألة موقع ومسافة ، حيث ان طريق الاودية الجبلية خلف القصير انما يفضى مباشرة الى قوص لا الى مدينة قنا ، التى هى قاعدة الاساس والانطلاق هنا جميعا ، والتى تجد فى روافد وادى قنا الجنوبية طريقا طبيعيا مائلا حقا نحو الشمال الشرقى ولكنه مفض مباشرة الى سفاجة ؟ قد يكون العاملان معا ، بالاضافة ايضا الى تقارب المسافة الخطية بين كل من قنا ـ القصير وقنا ـ سفاجة . فرغم أن الاول هو طريق الخاصرة العرضى المباشر ، الا أن ميل الساحل نحو الشمال الغربى يكاد هندسيا يقرب سفاجة الى قنا اكثر من قنا الى القصير .

يوما عن يوم ، واضح فى الختام وأيا ما كان ، ان جانب العزلة فى صحرائنا الشرقية يقل وجانب العبور يزداد . فطرق المواصلات الحديثة ، وعمليات التعدين المتنامية ، ومشاريع السياحة بامكانياتها النادرة ، وكذلك امكانيات الصيد الوفير ، كل هذا يدمجها اكثر فاكثر فى دائرة حياة الوادى . اضف الى ذلك الاهمية المتزايدة للبحر الاحمر استراتيجيا وتجاريا ، ثم انقلاب البترول والحياة والحضارة على الجانب الآخر من البحر فى الجزيرة العربية بما فى ذلك الشاطىء المواجه نفسه ـ تصور فقط كم كان يتضاعف تطور صحرائنا الشرقية لو كانت حقول بترول الجزيرة او بعضها مركزة على ساحلها الغربى المواجه مباشرة . ذلك فضلا بالطبع عن التنمية والتطور المادى الصاعد فى الصعيد ومشروع « جنوب مصر » بمجمعاته التعدينية ، فكل هذا لا مفر منعكس على قيمة وطبيعة الصحراء الشرقية .

فاذا ما أمكن حل مشكلة المياه فلسوف تكتمل الثورة البشرية والعمرانية المحلية الصغيرة التى وضعت جرثومتها ادوات الحضارة الحديثة ، لتتحول الصحراء الشرقية يوما ما من صحراء عزلة الى اكثر من اقليم مرور ، لتصبح « جبهة ريادة » جديدة على جبهة مصر الشرقية .

الفصل التاسع

اقاليم الصحراء الشرقية

الآن ، وعلى اساس من البنية والتضاريس ، نستطيع ان نقسم الصحراء الشرقية للدراسة التفصيلية الى اقاليمها الطبيعية الكبرى . فهناك اولا الجبال فى الشرق ثم الهضبة فى الداخل . فاما الجبال فانها ، كخط تضاريسى بحت ، تمتد كسلسلة بلا انقطاع من الحدود حتى رأس خليج السويس ، او من خط ٢٢° حتى خط ٣٠° ، اى نحو ٨ درجات عرضية ، او حوالى ٩٠٠ كم . الا انها جيولوجيا ومورفولوجيا وطبوغرافيا تختلف وتتغير فى قطاعها الاخير ابتداء من خط عرض ٥ر٢٨° ازاء منتصف خليج السويس ، فتصبح احدث تكوينا وصخورا بكثير واقل ارتفاعا للغاية بحيث تتحول من جبال حقيقية الى تلال نسبيا . ولهذا فلعل من الخير والمفيد ان نقسم السلسلة الى وحدتين داخليتين ، وان كانتا ابعد شيء عن التكافؤ : جبال البحر الاحمر من الحدود حتى خط عرض ٥ر٢٨° ، تلال البحر الاحمر شمال هذا الخط وحتى مشارف السويس .

اما الهضبة ، على تمايزها العام عن الجبال ، فتتفاوت داخليا بما فيه الكفاية لكى نقسمها الى ثلاث وحدات أصغر : فالى جانب الهضبة الحجرية الرملية الجنوبية والهضبة الجيرية الشمالية ، ينبغى أن نضيف ثالثة أصغر وهى صحراء شرق الدلتا ، تلك التى تكاد تكون « أرضا منسية » فى كتب جغرافية مصر التقليدية ، لا تدرس مع الدلتا بالطبع وتهمل فى دراسة الصحراء الشرقية غالبا ، وبذلك « تسقط بين مقعدين » عادة ، فى حين انها تمثل جزءا عضويا من الصحراء الشرقية .

على هذا وذاك يكون لدينا خمسة اقاليم طبيعية : جبال البحر الاحمر ، تلال البحر الاحمر ، الهضبة الجنوبية ، الهضبة الشمالية ، وصحراء شرق الدلتا . وبصفة تقريبية عريضة جدا يمكن القول بأن كلا من سلاسل البحر الاحمر فى مجموعها والهضبة الجنوبية والشمالية على حدة يحتل نحو ثلث مساحة الصحراء الشرقية ، او حوالى ∓ ٧٠ — ٧٥ الف كم٢ كل ، تزيد أو تقل هنا او هناك كثيرا أو قليلا .

جبال البحر الاحمر

ومازال البعض يصر على تسميتها «بتلال» البحر الاحمر Red Sea Hills تاكيدا على تواضع ارتفاعها بالنسبة لجبال العالم الكبرى . ولكن الحقيقة ان هذه السلاسل ، التى هى نهائيا تتمة الحافة الشرقية الشاهقة للهضبة الحبشية ، تبدأ فى الجنوب وهى جبـــال حقيقية بكل معنى الكلمـــة ، وان انتهت فى الشمال تلالا متواضعة نسبيا .

الاصح ، لهذا ، ان نميز فى السلسلة كما فعلنا بين وحدتين : الجبـــال وهى الوحدة الام والعظمى فى الجنوب ، والتلال التابعة فى أقصى الشمال . وعلى اساس هذا التحديد ، فان جبال البحر الاحمر ، كسلسلة اركية قديمة جبلية شديدة الارتفاع والوعورة ، تنتهى شمالا بكتلة جبل أم التناصيب ازاء منتصف خليج السويس وحوالى خط عرض ٥ر٢٨° ، ممتدة بذلك نحو ٧٥٠كم .

تبدأ السلسلة عند الحدود عظيمة الاتســـاع ، نحو ٣٥٠ ـــ ٤٠٠ كم ، فتكاد تصل من البحر الى النهر ، بل انها لتمس مجرى النيل بالفعل فى اكثر من موضع حيث تعترضه بصلابتها النارية على شــــكل بروز ناتىء outcrop هو ما يفسر شلال اسوان فى راى البعض . ولكنها بعد ذلك مباشرة يتقلص عرضها الى نحو النصف ، بحيث تكاد تحتل نصف عرض الصحراء بعامة ، ثم تضيق تدريجيا ولكن باستمرار حتى تدق كثيرا فى أقصى نهايتها .

نصل من هذا كله ، وكنقطة ابتداء وانتهاء معا ، الى ان جبـــال البحر الاحمر اذا كانت تؤلف « السلسلة الفقرية dorsale » للصحراء الشرقية ، فان الربع الجنوبى الاقصى منها جنوب خط اسوان ـــ راس بناس يكاد بدوره يؤلف « عقدة » جبلية للسلسلة نفسها . يؤكد هذا ويبلوره ان جبال البحر الاحمر فى شمال السودان اقل ارتفاعا بالفعل منها فى جنوب مصر .

واذا كانت السلســـلة تتصـــل بعد ذلك بهضـــبتى الجلالة الجنوبية والشمالية ثم بجبل عتاقة ، الذى يمكن اعتباره نهـــاية الخط الجبلى ، فمما لا شك فيه أن جبال البحر الاحمر نفسها تستمر بعد ذلك حول خليج العقبة لتتصل بجبال غرب الجزيرة العربية ، فكل هذه نظام جبلى انكسارى واحد فصل بينه اخدود البحر الاحمر فقط .

تركيب السلسلة

طبوغرافيا

وليست جبال البحر الاحمر بالسلسلة البســـيطة ولا هى بالمتصـــلة المستمرة تماما ، وانما مجموعة مركبة ومعقدة للغاية من الكتل الجبلية massifs

الوعرة التى تتراص على محورها العام فى ترتيب متداخل على التعارج أو التراجع en échelon . وتنفصل عادة بين هذه الكتل مجموعتان من الانكسارات المعقدة : العرضية المتوسطية والطولية التلزمية . وهذه الانكسارات المضطربة الغائرة ، التى تمثل خطوط ضعف القشرة ، كثيرا ما تتعامد أو تتشابك فتحدد بذلك حدود كل كتلة جبلية ، كما قد تفصل بعضها عن صلب السلسلة وتعزلها على ضلوعها . وعادة ما تحتل خطوط هذه الانكسارات مجارى الاودية الجافة .

وترجع كثرة هذه الانكسارات الى الاضطرابات الجيولوجية العنيفة التى انتابت النظام الجبلى كله فى الماضى ، خاصة منها ما يرتبط بالاخدود الافريقى ، والتى تنعكس كذلك فى كثرة السدود النارية والعروق والقواطع المعدنية والخوانق الغائرة . وكل هذا بالاضافة الى آثار التعرية الطويلة التى تعرضت لها المنطقة يضاعف من تمزيقها ووعورتها وقسوتها البالغة ، كما تقترب بها فى بعض المواضع القليلة من نوع صحراء الجبل والبولسون أى الجبال ذات الجيوب الحوضية المغلقة . وعلى الجملة تتحول المنطقة بهذا كله الى « متاهة او حيرة طبوغرافية topographic puzzle » حقيقية كما يعبر بارون وهيوم (١) .

وتعتبر جبال البحر الاحمر اعلى منطقة فى مثل مساحتها بمصر ، كما تتعدد فيها القمم الشاهقة البارزة الكتلية او المدببة التى تعد من أعلى ما بمصر والتى يكاد بعضها لفرط ارتفاعه ووعورته يوحى بانطباعات « البية » . تلك القمم تتزاحم بوجه خاص فى القطاع الجنوبى من النظام ؛ وان كان الملاحظ ان اعلى قمم السلسلة وهى جبل الشايب (٢١٨٤ او ٢١٨٧ امتار) انما تقع تجاه الشمال كثيرا قرب خط عرض مدينة اسيوط او ميناء الغردقة .

واذا كان جبل الشايب هو وحده الذى يتجاوز علامة الالفى متر ، فان المرء يستطيع ان يحصى على الخريطة الطبوغرافية نحو ١٢ قمة على الاقل من فئة ٢٠٠٠ — ١٥٠٠ متر ، وما لا يقل عن ١٥ قمة من فئة ١٥٠٠ — ١٠٠٠ متر ، اما ما يقل عن ذلك قليلا او كثيرا فلا يحصى ولا يحصر .

المهم ان معظم هذه القمم الكبرى ، ان لم يكن كلها ، تقع على خط تقسيم المياه بين الاحمر والنيل ، بل ليس هذا الخط اساسا الا مجموع هذه الذرى فى مجملها . هذا بينما قد تقع بعض القمم الصغرى ككتل منفصلة على جوانب السلسلة الاساسية . كذلك فنظرا لشدة عرض السلسلة وارتفاعها فى الجنوب الاقصى يمكن ان نميز احيانا خطين من القمم واحد فى الشرق والآخر فى الغرب .

---

(1) T. Barron; W.F. Hume, Topography & geology of the Eastern Desert of Egypt. Central portion, Cairo, 1902, p. 16.

مورفولوجيا

من حيث انواع الصخور ، تبدأ السلاسل فى الجنوب والجرانيت يسودها ، وتنتهى فى الشمال وقد سادتها الصخور المتحولة . وعموما ، لما كانت الصخور النارية والمتحولة من الجرانيت والنايس والشيست هى التى تغلب على تكوين جبال البحر الاحمر ، فانها تبدو شديدة التلون أو قاتمة احيانا . وينعكس هذا احيانا على أسماء بعض القمم والكتل الجبلية المحلية. « فحمرة » ، وتقابلها « أدار » فى التسميات المحلية البشارية ، تشير الى لون الجرانيت الاحمر ، مثل حمرة الدوم وجبل حمرة مكبود والحمراوين (حيث الفوسفات) ومثل أدار قاقا . هذا بينما تشير « زرقة » الى اللون القاتم مثل جبل زرقة النعام ... الخ .

جيومورفولوجيا ، الحقيقة الاساسية فى كل كتلة جبال البحر الاحمر هى ان نوع الصخور يحكم اشكال اللاندسكيب الى ابعد مدى ، أى ان الجيولوجيا تحكم الجيومورفولوجيا مباشرة . فمظهر الكتلة ابلاشى زائف أو يكاد يكون شبه ابلاشى pseudo-Appalachian ، مبديا كل علامات مرحلة الشباب الفيزيوغرافية . فالاودية العديدة العميقة ذات الجوانب والسفوح الحادة الانحدار تمزق الكتلة وتبدى فى كل مكان علامات الحفر الراسى والتعميق الدائب . وقليل من خطوط التصريف ما هو مطرد التدريج graded ، اما معظمها فحاد الانحدار مضطربه تعوق مساره الشلالات والمندفعات الجافة. وقيعان الاودية الكبرى وحدها هى التى تمتاز بأى قدر من الملو او الحشو الصخرى والحطامى ، أما الاغلبية العظمى من الاودية فقيعانها تتكون من صخور عارية .

هذا عن الخطوط السالبة ، اما عن المرتفعات فان اشكالها تعكس طبيعة الصخور مباشرة . فللجبال الجرانيتية اشكال مستديرة لطيفة الى حد أو آخر ، ولونها خفيف فاتح . اما الجبال التى يسودها الشست فلونها داكن ، وشكلها مدور عموما ولو انها مشرشرة بحدة . اما سدود الفلسبار الصلبة التى تعترض كلا من الجرانيت والشست فتنتج حافات طولية مرتفعة ينتمى اليها بعض من اعلى كتل السلسلة الجبلية جميعا . والكتل المسطحة القمم الهضبية الشكل ذات الحافات الوعرة كثيرا ما تغطى بغطاءات من البورفيرى الحامضى (١) .

---

(1) R. Said, p. 17.

ايكولوجية الجبل

على الجانب المناخي — النباتي ، تتلقى جبال البحر الاحمر بفضل الارتفاع قدرا لا بأس به من المطر ، الامطار التصادمية عموما ، ولكن الاعصارية اكثر في الشمال ، والعاصفية اكثر في الجنوب . هذه الامطار ، القليلة بالطبع ، تزداد كلما اتجهنا جنوبا ، ليس فقط مع خط العرض تجاه السفانا السودانية ولكن ايضا مع الارتفاع المطرد . وهي تميل عموما الى ان تزيد على السفوح البحرية الشرقية وتقل على الهضبة في الداخل .

الى جانب هذا تمتاز المنطقة بقدر غير عادي من الرطوبة ، بالدقة تكثيف الرطوبة ، التي تبدو اقرب شيء الى نوع من « واحات الضباب Nebeloasen, mist — oases » بتعبير كارل ترول (١) ، تنعكس بدورها في شكل غطاء نباتي محلي خفيف من الاعشاب والحشائش والحياة الشجرية تبدو في بعض الاودية الجبلية « كواحات معلقة » حقيقية بتعبير لوران (٢) . وتبدي هذه الحياة النباتية عادة انتماءات واضحة ، وان كانت متدهورة ، الى السفانا المدارية ، وتذكرنا باننا هنا على هوامش واطراف عالم السفانا السوداني .

ولا يقتصر هذا الغطاء النباتي على الجبال والمرتفعات فقط وانما يمتد كذلك الى اوديتها ، حيث يقفز الى الحياة بكثافة بل واحيانا بصورة انفجارية بعد السيول خاصة ، ولو ان هذه السيول متباعدة غير منتظمة بالطبع .وعادة تمتاز اعشاب اعالي الاودية بالقصر ولكنها غطائية كاسية تقريبا ، بينما يزيد طولها ولكن تتركز في خصلات وباقات وقباب متقطعة متباعدة في اسافلها . وعلى الجملة ، يبدو المنظر العام اقرب شيء الى السفانا الشجرية الفقيرة . اما أهم انواع الاشجار السائدة فهي السيال والسلم والسمر بجانب الاثل(٣).

كل هذه الخصائص والملامح المحلية لا تتبلور كما تتبلور في منطقة جبل علبة ، اقصى الجنوب الشرقي من مصر . حيث — للغرابة المثيرة — يخضع توزيع انواع النباتات على سفوحها لقانون الطبقات الراسية vertical zonation ، حتى لتعد بيئة بيوتية biotic قائمة بذاتها في ايكولوجية مصر النباتية . والواقع ان هذه المنطقة تبدي ملامح مشابهة بقوة لمنطقة اركويت المناظرة على جبال البحر الاحمر بالسودان ، ليس فقط في الارتفاع ولا في

---

(1) Butzer, "Environment & human ecology etc.", p. 76.
(2) P. 22.

(٣) رياض ، « العبابدة » ، ص ١٠٦ — ١٠٩ .

الرطوبة الناشئة عن اجتماع الامطار الصيفية من الجنوب والشتوية من الشمال ، ولكن ايضا فى أنواع الشجيرات والنباتات السائدة ، وكذلك فى ترتيبها الطبقى بحسب الارتفاع (١) .

حلقات السلسلة

رغم أن المحور العام لجبال البحر الاحمر هو من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، فان الواقع انها تبدأ فى اقصى الجنوب اقرب الى قوس دائرى هائل ما بين منطقة جبل علبة على الحدود ومنطقة راس بناس . فبينما تبدأ السلسلة عند جبل علبة قرب الساحل ، تأخذ فى الابتعاد عنه بسرعة وبشدة كلما تقدمت شمالا ولا تعود اليه الا جنوب رأس بناس ، تاركة بذلك « خليجا » هلاليا سهليا ساحليا عظيما تحتله مجموعة من الاودية الكبيرة . وبعد ذلك فقط تتخذ السلسلة محورها العام بانتظام شديد .

تبدأ السلسلة على الحدود بكتلة جبلية مثلثة متميزة ، يبرزها على حدة انخفاض عريض هو وادى دعيب ، وتحددها ثلاث قمم هامة هى جبل شنديب (١٩١٢ مترا) ، جبل شلال ، جبل علبة (١٤٣٧ مترا) ، والاول اعلاها بوضوح تام . والى الغرب من وادى دعيب تستأنف السلسلة امتدادها بالغة الاتساع ، تعلوها مجموعة من القمم العالية شرقا وغربا . فشرقا ، أولها على الحدود مباشرة جبل عس ثم جبل ادار قاقا فابو هديت وكورابكانسى وحمرة الدوم والجرف ونقروب . وغربا ، اولها جبل ايجات (١٤٢٠) ازاء الدراهيب عبر الحدود ، فجبل ام الطيور النوقانى . بعد هذا تبدأ كتلة جبل سيجه التى تمتد امتدادا عظيما نحو الشمال الغربى على شكل بروز ناتىء فى ذلك الاتجاه .

بعد كتلة سيجه تعود السلسلة فتسعى صوب الساحل ، ولكنها تدق كثيرا فى هضبة مسطحة قليلة الارتفاع لا نجد عليها من القمم الهامة الا جبل زرقة النعام ، بينما تنحدر على ضلوعها منابع وادى الخريط غربا ووادى الحوضين شرقا ، وبذلك يسهل عبورها والانتقال عبرها بين الداخل والساحل . وهى بذلك كله اشبه برقبة طويلة ضيقة col او بسرج saddle سهل الامتطاء يمكن ان نسميه سرج الخريط ــ الحوضين .

تجاه منطقة راس بناس تتسع السلسلة من جديد ، وتتكاثر القمم فى عقدة تتحلق حولها يمكن أن نسميها نسبة الى اعلاها عقدة حماطة . تبدأ

(1) M. Kassas, "Certain aspects of landform effects on plant water resources", B.S.G.E., 1960, p. 51.

مجموعة القمم من الجنوب بجبل ابو خـــــهر فى الداخل وجبل الفرايد تجـــاه الساحل . والفرايد (١٢٣٤ أمتار) الواقـــع تحت مـــدار السرطان تماما هو Pentadactylus الرومان ، من شكله ذى الاصابع الخمسة ، ولعـــل المعنى نفسه كامن فى التسمية العربية ايضـــا . ثم يلى شـــمالا جبل دهانيب فابو جوردى (١٥٦٠ مترا) الذى ياخذ منه وادي لحمى . ثم نصل الى جبل حماطه نفسه (١٩٧٧ أمتار) بلونه الوردى الاحمر وشكله الذى يشبه شكل ظهر الحوت .

الى الغرب والشـــمال الغربى من حماطه يقـــوم جبـــل ابو عرقـــوب (١٦٠٨ أمتار) وجبل ابو حميد (١٧٤٥ أمتار) الذى يأخذ منه غربا وادى ابو حميد احد رؤوس وادى الخريط وشرقا وادى حلوز رافد وادى الجمال . ثم يلى جبل راس الخريط (١٥٦٢ مترا) الذى يأخذ منه الخريط نفسه ، ثم اخيرا جبل ام سميوكى (١٤٨٦ أمتار) الشهير بمناجم النحاس .

ابتداء من منطقة راس بناس تستعيد الجبـــال محورها التقليـــدى ، ولكنها تقل نوعا فى عرضها ، وتعود تعلوها القمم البارزة . فنلقى أولا ثلاثى ســـكيت ، نقرص (١٥٠٤ أمتار) ، زبارة ، يحفـــه غربا جبـــل ابو خروج (٨٧٠ مترا) وشرقا جبل السكرى ، بالاضافة الى ام سويراب (١٠٢١ مترا) وحنافيت (٨٥٧ أمتار) ، والاخير على انخفاضه النسبى يمتد كالحائط لنحو ٥٠ كم بلا انقطاع . ثم الى الشمال تتوالى قمم جبل عطـــوط فابو دياب فأم نجات فصباحى واخيرا ابو طيور جنوب القصير (١٠٩٩ أمتار) .

على طريق قنا ــ القصير تضيق السلسلة ثم تعود لتتســـع بالتدريج تعلوها قمة جبل عطا الله ازاء قنا ، حتى اذا اقتربنا من الغردقة برزت عليها كوكبة اخرى من القمم اولها جبل الشـــايب ، شـــايب البنات (٢١٨٤ أو ٢١٨٧ أمتار) ، قرب خط عرض ٢٧° شـــمالا ، وقمة قمم سلاسل البحر الاحمر جميعا ، والوحيد بها الذى يتجاوز علامة الالفين ، وخامس اعلى جبـــال مصر بعـــد رباعية سيناء كاترينا ــ شومر ــ الثبت ــ موسى .

بعد الشـــايب نلقى جبـــل قطـــار (١٩٦٣ أمتار) وجبـــل فطيرى (كلاوديانوس الرومان Mons Claudianus) (١٦٢٠ مترا) حيث محجـــر وادى ابو خريف ، واخيرا جبل الدخان (بورفيرى الرومان Mons Porphyrites) (١٦٦١ مترا) . واهم القمم المفردة بعد ذلك جبـــل غارب (وليس غريب) الذى يقع جنوب غرب راس غارب (١٧٥٠ مترا) . ويعد جبل غارب آخر اعلى قمة منفردة فى سلاسل البحر الاحمر ، ثم هو ايضا مركز لكوكبـــة من القمم الاصغر تحيط به من كل الجهات .

فالى الجنوب منه تتواتر قمم جبل العرف (١٢٤٠ مترا) فداره (١٠٨٠) فالحرارة (١١٣٠) فمويرب (١٣٦٠) . والى الشمال هناك جبل سمرالعبد (١٠٧٠) فسمر القاع (٨٩٠) فأم ربول (٩٧٠) واخيرا جبل ام التناصيب (١١١٠) الذى يشتهر بأنه مجمع أو بالاصح منبع أودية نحو كل الاتجاهات : طرفاء وسنور غربا الى النيل ، عربة وحواشية شرقا الى البحر ، اى انه خط تقسيم مياه محلى . اما الى الغرب فيبرز جبل النهيدات السود (٨٧٠ مترا)، بينما نهوى فى الشرق الى جبل غرمول (٤٢٠ مترا) ومنه اخيرا الى جبل الزيت (Mons Oeleus القدماء) على الساحل نصا (٤٦٠ مترا) .

السهل الساحلى

تنحدر سلسلة جبال البحر الاحمر بسرعة وشدة نحو البحر فى منحدرات حادة وعرة مدببة . وبين اقدامها وبين الساحل ينحصر سهل ساحلى ضيق فى مجموعه ، يزداد او يقل ضيقا باقتراب او ابتعاد السلسلة موضعيا ، بحيث يتراوح عرضه حول ٥ ــ ١٠ كم . اقصى اتساع نجده فى اقصى الجنوب ، من راس حلايب الى راس بناس ، او من خط عرض ٢٢° الى ٢٤° تقريبا ، حيث يبدو السهل كقوس او خليج أرضى فسيح بقدر ما هو مديد ، خاصة فى قطاعه الاوسط بين واديى دعيب والحوضين حيث يناهز بضع عشرات من الكيلومترات . ومن راس بناس الى سفاجه يضيق السهل تماما مع تجانس وانتظام ملحوظين فى عرضه ، بحيث يبدو كشارع كورنيش بالغ الطول والضيق . ثم يعود السهل فيتسع قليلا أو كثيرا من سفاجه حتى منتصف خليج السويس بالغا اقصاه حول راس جمسه ، وان اختطته هنا بعض خطوط متقدمة من التلال والحافات ، تأخذ من اتساعه بقدر ما تضيف اليه .

السهل الساحلى فى مجموعه احدث تكوينا بكثير من كتلة السلسلة الجبية بطبيعة الحال ، تظهر فى غربه بعض تكوينات خطية من الخراسان النوبى الكريتاسى لصق ضلوع او اقدام السلسلة ، كما تندفن فيه بالعرض بعض تكوينات الكريتاسى والايوسين فى منخفضات الاودية العميقة الغائرة حيث حفظتها انكساراتها من التعرية . ولكن اغلب السهل الساحلى يتكون من الميوسين مع بعض رقع متقطعة من البليوسين ملصقة هنا وهناك بالتكوينات الاقدم او باقدام الكتلة الاركية مباشرة .

وكثير من رؤوس الساحل البارزة على شكل اشباه جزر تتكون عادة اما من نوية قديمة اركية او من نواة ميوسينية تلتصق بها او حولها الرواسب الاحدث ، كشبه جزيرتى راس بناس وجمسه على الترتيب . على

ان نسبة كبيرة من هذه التكوينات جميعا تغطيها الرواسب البلايستوسينية والحديثة على شكل غطاءات رملية او فيضية حصوية خاصة فى دالات وعلى امتداد مجارى الاودية المرضية التى لا عدد لها .

بصفة تقريبية يمكن أن نحدد بداية السهل الساحلى بخط كنتور ٢٠٠ متر ، ينحدر منه تدريجيا متموجا حتى خط الساحل . ولقد تظهر هنا وهناك على امتداد السهل بعض تلال منخفضة صغيرة منعزلة تقطع تدرجه او رتابته. الا أن مثل هذه الربوات والقبوات قليلة متباعدة لا تشكل اى سلسلة ساحلية بأى معنى — الا فى قطاع وحيد محدد يتمركز ازاء منطقة خليج جمسه وخليج الزيت اى حوالى مدخل خليج السويس .

السلسلة الساحلية الامامية

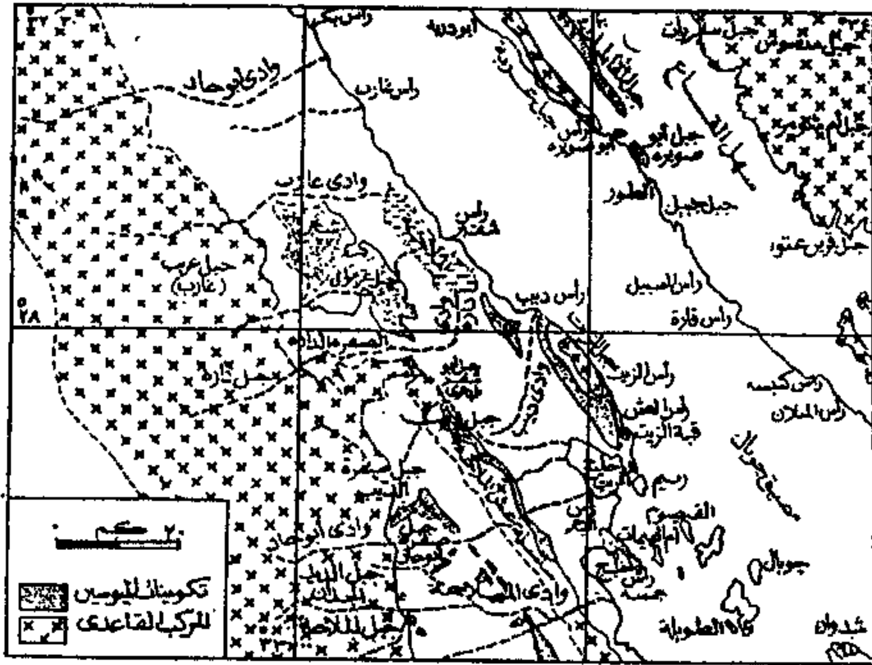
فهنا تبرز من السلسلة الجبلية الام مجموعة خطوط او حافات ضيقة من التلال العالية او الجبال المنخفضة ، منفصلة عنها ومتقدمة حتى الساحل ومتخذة محورها الشمالى الغربى العام نفسه . وعلى محليتها البحتة ، فلعل من الممكن تجاوزا أن نعد هذه المجموعة بمثابة « السلسلة الساحلية الامامية» من جبال البحر الاحمر ، قل « جبال البحر الاحمر البحرية » ، او على اية حال « طلائع جبال البحر الاحمر » ، حيث تمثل فى مجموعها آخر نبضة تموج محدب فى نظام السلسلة الجبلية الكبرى . وسنرى أن لهذه الطلائع الامامية المتقدمة نظيرا مماثلا بل شديد التناظر والتماثل على الجانب الآخر من خليج السويس فى السهل الساحلى لغرب سيناء .

تتألف هذه الطلائع من سلسلتين ثانويتين : جبال عش الملاحة غربا وجبل الزيت شرقا . تبدا سلسلة عش الملاحة جنوب جمسه بقليل ، قريبة جدا من الساحل ، ولكنها اذ تضرب شمالا بغرب تبتعد باطراد عن الساحل حتى تصبح داخلية فى معظمها . طولها ٨٠ كم ، تمتد من ابو شعر قبلى فى الجنوب حتى أبو شعر بحرى فى الشمال . متوسط عرضها ١٠ — ١٥ كم . على ان السلسلة تتألف فى الحقيقة من خطين متوازيين أو حافتين يفصل بينهما انخفاض طولى ضيق .

الحافة الكبرى هى الشرقية ، وهى جبل عش الملاحة بمعناه الصحيح، ولا تعدو ان تكون شظية من الصخور النارية والمتحولة تطوحت كبروز متقدم منفصل من كتلة جبال البحر الاحمر ، وان الصقت بها رقع من الصخور الميوسينية على ضلوعها الشرقية . من ثم تمتاز بقمم وعرة عالية تربو على ٥٠٠ متر .

الحافة الغربية اصغر واحدث ، تعرف بسلسلة الصفرة او الصفر ، مثل جبل صفرة الدارة فى الشمال وجبل صفرة الديب فى الوسط وجبل صفرة ابو حاد فى الجنوب . وهى تتكون من صخور رسوبيه كريتاسية وايوسينية ، ولعل من هنا لونها وتسميتها ، كما تصنع خطا من الجروف يصل ارتفاعه الى ٣٠٠ متر .

الى الشرق من سلسلة عش الملاحة ينفسح السهل الساحلى فى شقة فسيحة منبسطة يتراوح عرضها حول ١٥ ـ ٢٠ كم ، تغطيها الحصباء وتخططها بالعرض خطوط التصريف القليلة التى تأخذ من تلك السلسلة ، بينما تخططها بالطول بعض حافات متوازية من الصخور الكريتاسية والميوسينية تزداد انخفاضا من الشرق الى الغرب . عند نهاية هذا السهل وفى اقصى الشرق يقوم الخط الثانى من مجموعة طلائع جبال البحر الاحمر ، جبل الزيت .



شكل ٤٧ ـ الصحراء الشرقية : تفصيلة : قطاع جبل الزيت ـ عش الملاحة .

الجبل ، على غرار عش الملاحة ، شظية اركية متطايرة الى اقصى الشرق ، فنواته جرانيتية وان التصقت بضلوعه هنا وهناك رقع من الحجر الجيرى الدولوميتى والجبسى . لكنه ، على خلاف عش الملاحة ، سلسلة قصيرة ونحيلة وساحلية مطلقة . فطولها ٣٠ كم ، ومتوسط عرضها ٥ـ٦ كم وأعلى ارتفاعها ٤٦٠ مترا . وعلى قصرها تنشطر السلسلة بواسطة وهدة خفيضة من رواسب المتبخرات الى فقرتين : كبرى فى الشمال هى جبل الزيت الرئيسى ، وصغرى فى الجنوب تسمى جبل الزيت الصغير .

السلسلة ككل تلاصق الساحل مباشرة وتنحدر اليه بحافة جرفية عمودية تهوى بقوة الى مياه الخليج . ولهذا تبدو رغم قلة ارتفاعها منتصبة كالعامود الشاخص عند بداية مدخل خليج السويس حيث تسمى بصورة موفقة « قبة الزيت » . واذا كان جبل الزيت يغطس بغتة مختفيا تحت المياه الى الجنوب قليلا من ميناء الزيتية ، فان خط الجزر الغربى من ارخبيل جوبال وشدوان يشى بامتداده الجيولوجى السابق بعيدا نحو الجنوب (١) .

الشواطىء المرفوعة

تلك صورة موجزة للسهل الساحلى بتكويناته وربواته ، لا تكتمل الا بحاشية عن مدرجاته . فمن ابرز معالم السهل تلك السلسلة من المدرجات المرجانية التى تتعاقب فى نهايته على مدى بضعة كيلومترات من الساحل والتى تستبق شعاب البحر المرجانية ازاء الساحل نفسه . ولقد امكن التعرف على ٧ خطوط من هذه المدرجات تتوزع بين خط الساحل وخط ابعاد ٧ كم على ارتفاعات تتراوح بين نحو ٢٥٠ ، ٢٥ مترا فوق سطح البحر بفواصل رأسية غير منتظمة ولا مطردة . وهناك شواطىء مرفوعة اكثرها وضوحا يقع على مستويات ١٥ ـــ ٢٠ مترا ، ٦ ـــ ٨ امتار . والملاحظة الهامة فى كل هذه الخطوط هى ان اعلاها هو اكثرها تقطعا وادناها هو اكثرها اتصالا . وهذا الترتيب يشير الى تاريخها الجيولوجى مثلما يدل وجودها نفسه على اصلها الجيولوجى .

فهذه المدرجات ما هى الا خطوط من الشعاب المرجانية القديمة التى تكونت بلا شك تحت الماء ، اى فى وقت كان البحر يطغى فيه بالتأكيد على هذا الهامش من الساحل . ومعنى ذلك أن البحر فى وقت ما كان اعلى من منسوبه الحالى بما لا يقل عن ارتفاع أعلى هذه المدرجات ، اى نحو ٢٥٠ مترا ، ثم انحسر تاركا بقاياها على سطح اليابس . وقد تم هذا التكون ثم الانحسار على دفعات تبدأ من الميوسين فى حالة أعلاها ويتدرج حتى الحديث فى ادناها مرورا بالبليوسين فالبلايستوسين فيما بين . اى أن اعلاها هو اقدمها ولذا كان اكثرها تمزقا بالتعرية ، على عكس ادناها (٢) .

الاودية الساحلية

على السفوح الشرقية ، التى تنحدر بشدة الى السهل الساحلى الضيق ، تتتابع الاودية القصيرة السريعة السيلية بلا انقطاع ، تقطع

(1) R. Said, Geology of Egypt.

(2) J. Ball, Contributions etc.

السلسلة وتخططها بخطوط من الرمال والحصى وتزيدها تغضنا ووعورة وقسوة ، ولو انها قد تفتحها أحيانا فى ممرات مختنقة ولكنها ثمينة القيمة . فضلا عن أنها تعمل بمثابة فتحات shalts طبيعية للمناجم والتعدين تكشفها وتقربها ، فان لهذه الاودية قيمتها كطرق مواصلات مفيدة ليس فقط على اليابس ولكن ايضا فى الماء . ذلك انها بمياهها العذبة ورواسبها العكرة هى وحدها التى تفتح ثغرات فى خط الشعاب المرجانية الذى يغلق الساحل . وبذلك تتحدد « أودية » الشعاب المرجانية بأودية الجبال ، وبالاثنين وبين الاثنين تتحدد الموانى الحتمية وتمثل استمرارا لخطوطها .

نبدأ « بالخليج » السهلى الساحلى الكبير فى الجنوب الاقصى ، فنجد مجموعة من اكبر واهم الاودية . دعيب اولها ، وهو من اطولها واعرضها ، وكذلك ولذلك من ابرزها كممر . ينبع عبر الحدود فى السودان ، وتجمع شبكة روافده امطار جبال اويو واريب واسوتريبا فى السودان فضلا عن مياه جبل عس وشنديب وعلبة فى مصر . ولاتساعه الملحوظ ، يكاد الوادى يفصل كتلة علبة واخواتها عن جسم السلسلة ويفتح عبر الحدود ممرا جبليا هو اهم فتحة فى السلسلة تقريبا بعد طريق الساحل نفسه .

على ان ما يلفت النظر فى وادى دعيب هو اتجاه مجراه الرئيسى وروافده . فبينما يتخذ المجرى الادنى الاتجاه العام لاودية الساحل من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، توشك بقية المجرى أن تكون طولية من الجنوب الى الشمال الا قليلا . ثم على هذا المجرى الطولى تتعامد مجموعة الروافد الثانوية من الشرق ومن الغرب بزوايا شبه قائمة مثل وادى حريتره من الشرق ووادى عس من الغرب . ثم على هذه الاخيرة بدورها تتعامد الروافد الصغرى متجهة اما من الجنوب واما من الشمال . وفى النتيجة يبدو النمط العام اقرب الى التكعيبية المثالية trellis ، ولا نقول النادرة المثال .

بعد دعيب تتتابع أودية ابيب ثم شاب على المحور التقليدى من الجنوب الغربى . والواديان تفصل بينهما كتلة جبل حمرة الدوم . ويأخذ ابيب من جبل ادار قاقا وابو هديت ، بينما يأخذ شاب من جبل كورابكانسى وجبل الجرف حيث تقع فى أعاليه بير منيجه الهامة .

بعد ذلك ، وعلى العكس تماما من كل اودية الساحل الشرقى ، يلى واديا الحوضين ورحبة اللذان ينفردان بالمحور الشمالى الغربى ــ الجنوبى الشرقى . بل ان لكليهما روافد فى المجرى الاعلى تتجه من الشمال الى الجنوب نصا ، ولو أن من الضرورى ان نذكر ان أهم روافد الحوضين تأتى

من الجنوب نصا كذلك مثل وادى غيجوه وغيره . ولهــذا فلعل الاصـــح أن نقول ان نظام الواديين الحوضــين ورحبة هو النمط المشــع radial الذى يتشـعع من قطاعات قوس نصف دائرى ليتجمع فى مركز الدائرة عند المصبين على السـاحل .

السبب فى هذا النمط المتفرد واضح وبسيط ، وهو تقوس السلسـلة الجبلية بين عقدتى قمم فى الطرفين جنوبا وشمالا على شــكل سرج او عنق يترك السهل الساحلى حوضا نصف دائرى تقريبا ، قل كسـيرك صحراوى cirque . ومن ثم تنحدر روافد التصريف من جميع زوايا القــوس الى مركز الحوض ، فتتخذ الشبكة النمط المشع بالضرورة .

فيما عدا هذا فان الحوضين هو بلا شـك اطول وديان الســاحل واوسعها حوضا حيث لا تقل مساحته عن مساحة الصــعيد بكامله ، بينما تصرف روافده قوسا جبليا شاسعا يمتد من جبل الجرف ونقروب الى زرقـة النعام ودهانيب . وفى أعاليه ، عند اقدام القوس الجبلى ، تقــع عينا ابرق وابو سعفة العاليتان الشهيرتان ، بينما عند مصبه تقع بئر شلاتين الهامة .

والى مدى اكبر من دعيب ، يعتبر الحوضــين ممرا وفاتح طـريق من الطراز الاول ، ليس فقط لان رؤوســه تقترب بشدة من رؤوس الخريط فى الداخل لا تفصـــل بينها الا رقبة نحيلة ، ولكن ايضـــا لانهما يقعان على خط محور واحد من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . اما وادى رحبة فيأخذ من جبلى ابو ضـهر والفرايد .

الى الشمال من راس بناس تتعدد الاودية وتتقارب ، الا انها بالغــة القصر . من اهمها وادى لحمى الآخذ من جبل ابو جوردى ، ثم وادى الجمال الى الجنوب من مجموعة زبارة واخواتها ، وله رافد جنــوبى هام هو وادى حلوز . ثم هناك وادى العلم الذى تقع عنــده مرسى علم ، ثم يلى وادى ابو جريبة ودبر ، فالمبارك الــذى ينتهى عند راس المبـارك ، فوادى شرم البحرى ، فوادى عسل منتهيا عند بير عسل ، فوادى زوقل البحرى الذى ينبع من جبل حمادات ، ثم وادى زرايب الذى يأخذ من راس زرايب .

عند القصير نصل الى وادى كريم ، اهم هذه الاودية تاريخيا باعتباره مكمل وادى الحمامات على طريق الخاصرة . ويرفد وادى كريم من الجنوب اودية محش وام العش والحرامية وسودمين نابعة من جبل ام عرضة وجبل مر وكاب حمدان . اما من الشمال فيرفده وادى جاسوس ، ويلتقى الاثنان قبيل المصب بقليل ، كما يتصل به وادى النخيل وعمبجى نابعة كلها من جبل ضوى وجبل النخيل وجبل العنز .

شكل ٤٨ ـ الصحراء الشرقية : تفصيلة : أودية قطاع القصير ـ جسة

الى الشمال من القصير نرى الاودية الصغيرة : وادى ابو شجيله آخذا من جبل الحمراوين ، وكلاهما اسم جديد بارز فى تعدين الفوسفات ، وادى ابو حمرة ، وادى مريخة آخذا من جبل ام كوجوره ، وادى ابو حمرة البحرى ، وادى الساقى أو الساقية بروافده ابو عقارب وحميرية ، ثم وادى أبو شجيلة (آخر) ووادى سبيخة وأم عش ، ثم وادى جواسيس فوادى جاسوس . الاخير يأخذ من جبل جاسوس ، وله رافد شمالى هو وادى الابيض يأخذ من جبل الشيخ ، وتتوسط حوضه مناجم فوسفات ام الحويطات، وفى اعاليه يتصل بوادى واصف .

الى الجنوب قليلا من ميناء سفاجه ، وعند بير سفاجه ، يصب وادى سفاجه نفسه الذى يتصل فى اعاليه بوادى ابو غريد ويحف فى وسطه بجبل ام الحويطات . والى الشمال مباشرة يجرى الى البحر وادى نترة آخذا من جبل بنفس الاسم . ثم ازاء ميناء سفاجه نفسها وجزيرتها ينتهى وادى البارود برافده الجنوبى وادى ام طاغر الذى ينبع من جبل ام طاغر التحتانى . وبين سفاجه والغردقة تتوالى مجموعة أخرى من الاودية الصغيرة من ابرزها وادى بلى .

فى خليج جمسه نفسه يصب وادى الملاحة المتعدد المنابع التى يأخذ بعضها من جبل عش الملاحة وبعضها غربها ويقطعها فى أدناه قبل ان يصل الى البحر . بالمثل يفعل وادى ابو حاد الى الشمال مباشرة ليصب فى خليج الزيت ، يعقبه على التو وادى ديب نابعا من جبل ديب وصابا عند راس ديب شمال جبل الزيت . وعلى اعقابه يلى وادى داره نابعا من جبل داره وصابا جنوب راس شقير .

وبين راس شقير وراس غارب تظهر على امتداد الساحل وخلفه مباشرة بحيرة ساحلية داخلية ملحية lagoon تعرف بالملاحة وينتهى اليها عدد من الاودية الصغرى التى تعد من ثم ذات تصريف داخلى . وعند راس غارب نفسه ينتهى وادى غارب الآخذ من سميه جبل غارب ، بينما الى الشمال بقليل ينتهى وادى ابو حاد الطويل ، تعقبه عدة أودية مماثلة تنتهى بوادى حواشية الذى يأخذ من جبل ام التناصيب ويعد بذلك آخر أودية السلسلة الاركية . وعند هذه الخاتمة نستطيع بنظرة مقارنة ان نرى ان وادى الحوضين هو أهم هذه السلسلة جغرافيا ، حيث كريم اهمها تاريخيا ، بينما سيأتى عربة وهو أهمها جيولوجيا .

خط الساحل

اخيرا ، يبقى الساحل نفسه . ثمة خصائص ثلاث تميز هذا الساحل

الصخرى الخطى الصقيل ، وثلاثتها تعمل فى اتجاه واحد نحو تحديد المرافىء والموانى الطبيعية فى مواضع معينة ، وتلك هى : كثرة الرؤوس الخليجية ، كثرة الجزر الساحلية ، انتشار الشعاب المرجانية .

الرؤوس الخليجية

فمن الاولى ، اذا كان نمط الخلجان السلمية هو الـذى يميز تعرجات ساحل الصحراء الغربية ، فانه هنا نمط الرؤوس البارزة والخلجان المتداخلة او نمط الرؤوس الخليجية باختصار promontory . فعلى امتـداده تتكرر حالة او نمط او مركب جغرافى معين تتالف دائما من راس ناتىء من الساحل نحو الجنوب الشرقى على شكل شبه جزيرة ، ثم الى الجنوب منه يقع خليج محمى بدرجة او اخرى من التيارات وخاصة من الرياح الشـمالية وان كان مفتوحا للجنوبية .

النموذج المثالى هو بلا شك راس بناس وخليج فول فى الجنـوب حيث ياخذان ابعادا تستحق الذكر . ثم يلى راس جمسـة بخليجه ، ثم شـماله مباشرة راس جبل الزيت وخليجه ، ويمكن أيضا أن نضيف سفاجة والغردقة كحالات متدهورة من النمط .

الجزر الساحلية

ثانيا ، كثرة الجزر الساحلية ظاهرة لافتة ، بعكس ساحل الصـحراء الغربية . فعدد الجزر المصرية فى البحر الاحمر يبلـغ نحو ٤٠ جـزيرة ، معظمها على جانب الصحراء الشرقية . وتنقسم هذه الجزر الى مجموعتين : مجموعة خطية ولكنها مخلخلة فى نقط متباعدة بامتداد الساحل وموازاته من الحدود حتى مضـيق جوبال ، ومجموعة مركزة فى كوكبة متقاربة فى مضـيق جوبال نفسـه ، مع ملاحظة انه لا جزر فى خليج السويس نفسـه تقريبا . فاما المجموعة الخطية فمعظم جزرها صغير المساحة للغاية ، وتنقسم عموما الى خطين : خط فى العمق وخط ساحلى .

خط العمق لا يقل بعده عن الساحل عن ٦٥ كم ، ويكاد فى اعمقه يقترب من منتصف البحر ، ولذا يمكن رؤية معظمه من كلا الساحلين المصرى والعربى . لكنه محدود العدد ، يشمل ٣ جزر فقط . الاولى القـديس يوحنا (سـانت جون) أو جزيرة الزبرجد ، جنوب شرق راس بناس وعلى بعـد ٧٥ كم من الساحل فى الغرب ، وتتوسطها قمة من صخور نارية ارتفاعهـا ٢٠٠ متر . الثـانية ديدالوس Daedalus Reef شعب مرجـانى على خط عرض

مرسى علم ، وهى اشد جزرنا تقدما فى البحر اذ تبعد عن الساحل ٩٠ كم . الثالثة الاخوان تجاه القصير على بعد ٦٥ كم من الساحل .

اما الخط الساحلى فيلاصق الساحل ، اذ لا يفصله عنه الا بضعة كيلومترات على الاكثر . جزره اكثر عددا واكبر مساحة بكثير من خط العمق . يشمل من الجنوب : جزيرة حلايب لصق الميناء ، ثم سيال ، ميريار ، فالمتوع ازاء نهاية رأس بناس ، ثم جلهان شمالها ، فجزيرة وادى الجمال ازاء الوادى ، ثم جزيرة سفاجة ازاء الميناء ، واخيرا الجفاتين قبالة الغردقة .

واذا كانت المجموعة الخطية عموما صغيرة الحجم للغاية ، وكان أقلها فى العمق ومعظمها لصق الساحل ، فان اغلبها فى الحقيقة جزر مرجانية تتحلق حولها الشعاب أو هى تتكون منها فعلا ، كأنها مشروع حلقات مرجانية atolls تحت التكوين ، مثال ذلك شعب مرجان ديدالوس . هذا بينما ان الخط الساحلى كانت جزره جميعا جزءا من يابس الساحل نفسه كأشباه جزر ناتئة ثم انفصلت عنه بفعل التعرية — جزيرة المتوع مثلا واضح تماما انها امتداد منفصل للسان شبه جزيرة رأس بناس . بل ان هذا الانفصال قد تم احيانا فى وقت قريب جدا فى زمننا هذا ، كالقرن او القرنين الماضيين ، مثلما فى حالة حلايب .. الخ .

كوكبة مضيق جوبال ، اذا انتقلنا الى مدخل خليج السويس ، أرخبيل حقيقى وان على نطاق موضعى متواضع ، ففيه تتزاحم نحو ٢٠ جزيرة أهمها شدوان (شاكر الآن) والطويلة وجوبال والقيصوم والاشرفى وام الهايمة ورنيم . اغلبها ميوسينى رسوبى مسطح منخفض ، الا كبراها شدوان . فشدوان اولا طولية على محور شمالى غربى بموازاة خط الساحل نفسه ، طولها ١٥ كم وعرضها ٥ كم تقريبا . وهى ثانيا تمثل شظية بارزة من نطاق المركب القاعدى بصخوره النارية والمتحولة وسط أرضية ميوسينية ، ولذا فهى تلية ترقى فى أعلاها الى ٣٠٠ متر (١) .

واذا كان خط الجزر الساحلى من المجموعة الجنوبية ملتحما فيما مضى بيابس القارة ، فمن الواضح أن أرخبيل مضيق جوبال يرتبط بانخساف أخدود خليج السويس ثم ببقاء هذه الجزر ككتل متخلفة ، والكل يمثل فى مجموعه خط الساحل القديم . فمن ناحية يبدو خط جزر رنيم — أم الهايمة — الطويلة استمرارا مباشرا نحو الجنوب لسلسلة جبل الزيت ، ومن ناحية

---

(1) N.M. Shukri, "Geology of Shadwan island" B.S.G.E., 1954, p. 83 — 90.

اخرى فان خط الجزر الشرقى القيصوم ــ شدوان ــ جوبال هو على الارجح بقايا سلسلة اخرى مماثلة لجبل الزيت تمزقت وغرقت تحت مياه البحر(١) .

ختاما ، فلئن كانت جزر البحر الاحمر هذه القزمية مهجورة غير معمورة الا من بعثات المنائر وخفر السواحل ، فان لها قيمتها مع ذلك . فالملاحظ ان اغلبها يقع ازاء او حول مركبات الرؤوس والخلجان ، خاصـــة راس جبل الزيت وجمســة ثم بناس ثم الى حد ما سفاجة والقصير . وهى بذلك تتحول تلقائيا الى خط تكسـير طبيعى للامواج ومصدات للرياح ، مصححة بذلك خطأ او نقص الرؤوس الخليجية ومســاعدة على خلق جبهـــة بحرية محمية غير معرضة نسبيا .

الشـعاب المرجانية

ثالثا ، واخيرا ، هناك الشعاب المرجانية التى تتتابع نحو العمق بحذاء الساحل كخطوط او خيوط شبكة كثة من الاشـــواك الطبيعية المعقــدة ، او كحصيرة من الاسلاك الشائكة العضوية ممدودة اسفل سطح المــاء بنحو نصف المتر الى المتر ونصف المتر . انها كما توصف بحق « حدائق بحرية » ، الا انها حدائق من الصبار الشوكى . بلونها الوردى الخفيف تكاد ان تبين من خلال الماء الذى تحيله فوقها الى لون فاتح مقروء بوضوح وسط زرقة البحر القاتمة ، ولعل من هذا اللون اتت تسمية البحر الاحمر اصلا . وهذه الفرشة الغاطسة من الشعاب خطر شـــديد على الملاحة ، تحيل الســـاحل رغم صخريته ضحلا صعب الاقتراب حتى للسفن الصغيرة فضلا عن الكبيرة .

هذه الشـــعاب ، كما هو معروف ، هى كمقابلها الاسفنج فى ســاحل الصحراء الغربية ، افرازات حيوانية خاصة ، الا انها افرازات « صوفية » خشنة مجعدة حيث هذه افرازات « حريرية » انسيابية ناعمة ، والا انها فى بيئة مائية ليست معتدلة وانما مدارية مالحة رائقة . والواقع انهـــا اساسا ابنة البحار عالية الحرارة والملوحة والصفاء ، وهى شروط تتوفر مثاليـــا فى البحر الاحمر بحوضه المغلق الحار الجاف بلا أنهار او دالات طينية عكرة ؛ وهى مذكرتنا باستمرار بأن هذا البحر ليس فى النهـــاية ســـوى خليج من الهنـــدى .

وللاسباب نفسها فان هذه الشعاب تختفى من ساحله حيثما غلب الماء العذب العكر ، اى حيث تصب الاودية الصحراوية السيلية بالتحديد بمـــا

(1) H. Sadek, Miocene in the gulf of Suez region, Cairo, 1959, p. 14.

تقذف دوريا بعنف وبعمق من حمولة مكدسة من المياه والرواسب الطينية . فهنا تنفتح « أودية » متعرجة حرجة فى البحر ، امتدادا مباشرا لاودية البر ، تكتسب من ثم اهمية خاصة كالثغرات أو المداخل الوحيدة المتاحة الى الساحل . فتظهر المرافىء البدائية البسيطة أو « المراسى » كتسميتها على ساحل الصحراء الغربية ..

وهاهنا نصل الى النقطة التى تجتمع فيها تلك الظاهرات الثلاث التى تميز ساحل الاحمر — الرؤوس الخليجية ، الجزر الساحلية ، والشعاب المرجانية — لتلتقى على نتيجة واحدة مشتركة وهى قلة المرافىء والموانى الطبيعية الجيدة على هذا الساحل الخطى الخطر المعرض غير المحمى . ولحسن الحظ ، ففى المواضع المحدودة المحددة التى توجد فيها مثل تلك المرافىء تتضافر هذه العوامل لتصححها .

فكما راينا ، تتركز الجزر الساحلية امام الرؤوس الخليجية بصفة خاصة لتحميها من الرياح والامواج الهائجة ، بينما الاودية الصحراوية من خلفها تفتح لها المسالك فى الشعاب المرجانية . ولهذا تركزت كل موانى الساحل الهامة عبر العصور فى تلك المواضع وتعاقبت عليها بالحاح ، ابتداء من حلايب وعيذاب فى الجنوب الى برنيس الى القصير الى سفاجة والغردقة وجمسة فى الشمال .

ولكن لان افواه الاودية الاخيرة معرضة بالطبع لخطر جرف السيول الداهمة ، فالاغلب أن تقوم الميناء بعيدا عنها قليلا الى الشمال أو الجنوب . أو قد تزدوج الميناء بحلتين متباعدتين قليلا أو كثيرا ، كما فى حالة سفاجة ، لخير موانى البحر الاحمر حاليا ، حيث مدينة الميناء خلف حماية جزيرة سفاجة ومدينة المناجم والآبار عند فم وادى سفاجة عدة كيلو مترات الى الجنوب .

تلال البحر الأحمر

خط تقسيم مياه ام التناصيب علامة طريق فى سلاسل البحر الاحمر . فهنا تنتهى السلاسل الاركية القديمة العالية وتبدأ سلاسل احدث جدا كما هى أوطأ مثلما هى اكثر تقطعا بكثير . انها تلال البحر الاحمر ، وذلك قطاع الجلالتين وعتاقة ، الذى وان بدأ وبدا ملتحما تضاريسيا بقطاع الجبال الاركية بلا انقطاع ظاهر ، فانه ينفصل عنه جيولوجيا وينقطع تركيبيا .

والواقع ان بهذا القطاع يبدأ التناظر والارتباط المباشر فى التكوين الجيولوجى مع سيناء ، فهو استمرار للقطاع الاوسط والمقابل توا من سيناء

بنيه وسطحا . حتى خط تقسيم أم التناصيب يقع على عروض وادى غران ــ نصب الذى يمثل الحد الفاصل فى سيناء بين الجبال الاركية فى الجنــوب والتكوينات الاحدث فى الشمال . الاطرف ان وادى عربة ، ابرز ما يشــق القطاع ، يكاد محوره يستمر على الجانب الآخر من خليج السويس فى وادى سدر ، الفتحة الوحيدة تقريبا فى حائط غرب سيناء .

تمتد تلال الاحمر لنحو ١٥٠ كم ، وتشمل ثلاث وحدات بالتحــديد : الجلالتين وعتاقة . جيولوجيا ، ثلاثتها كتل من الحجر الجــيرى الايوسينى اساسا ، تظهر الصخور الكريتاسية فى الجزء الاسفل من حافاتها المحددة . فالجير والطباشير ، مع اشــكالهما وانواعهما المختلفة بما فى ذلك المــارل والدولوميت ، يسيطران على بنيتها . وحافاتها المحددة هــذه تحف بهــا الانكسارات العديدة على مختلف محاورها ، خاصة منها عتاقة . اما السطح، فرغم أن مستواه يمثل آخر محاولة لمعاودة الارتفــاع ، فانه يعتبر شــديد الانخفاض بالقياس الى قطاعات الجنوب من جبال البحر الاحمر ، كمــا ان تدرج الانخفاض نحو الشمال مستمر باطراد : من الجلالة القبلية الى البحرية الى عتاقة .

الخصــائص العــامة

وبهذه الهيئة فان ثلاثتها ايضا تأتى اقرب الى الهضــاب الجبلية او الجبال الهضبية منها الى الجبال الحقة او التــلال البحتة على الســواء . والواقع انها بهذا تكاد تكون وسطا نهائيا بين سلسلة جبــال البحر الاحمر الام فى الشرق وبين كتلة الهضبة الداخلية فى الغرب ، يجتمعان فيها بصورة ما فى آخر الرحلة . ومن ثم تبدو تلال البحر الاحمر تتويجــا نسبيا لــكتلة الهضبة الداخلية بمثل ما تمثل استمرارا متواضعا لسلسلة الجبــال الام . وفيما عدا هذا ، فان الجلالتين اقرب الى الهضاب المائدية الفسيحة نوعا ، بينما عتاقة كتلة محدبة محدودة الرقعة نسبيا . وفيما تأتى الجلالتان اشبه مورفولوجيا بالتوائم ، بحيث تبدو التسمية المزدوجة موفقة الى حد بعيد ، يجىء عتاقة كالاخ الاصغر .

اخيرا فان التقطع الشديد سمة غالبة جدا . فالواديان الفاصلان بين وحدات الثلاثية ، عربه وغويبه ، كلاهما انخفاض بالغ الاتســاع والعرض جدا كانه الفتحة او الخليج الارضى embayment . بل يكاد مجموع اتساع هذه الثنيات المقعرة فى السلسلة ككل ان يعــادل مجموع عرض ثنياتها المحــدبة تلك . من هنا تتباعد الكتل الثلاث بشدة لا نظير لها من قبل فى سلاسل البحر الاحمر ، بل وبفاصل يزداد اتساعا باطراد من الجنوب الى الشــمال . ان

السلاسل التى بدات شاهقة شامخة فى اقصى الجنوب قد اقتربت من نهاية رحلتها وآن لها ان تتواضع وتتخلخل اخيرا تكاثفا وتماسكا كما هى علوا وارتفاعا الى درجة التلاشى فى النهاية .

الملاحظ بعد هذا أن وحدات تلال البحر الاحمر الثلاث تقترب من الساحل ربما اكثر من اى قطاع فى جبال البحر الاحمر نفسها . فبامتداد النصف الجنوبى من خليج السويس يتسع السهل الساحلى بشكل ملحوظ ، كما ان السلسلة الجبلية توازيه على البعد فى مساره نحو الشمال الغربى . ولكن فى النصف الشمالى من الخليج تقع أطراف الوحدات الثلاث الشرقية على خط عمودى واحد تقريبا ، بحيث تغير السلسلة ككل اتجاهها نحو الشمال نصا ، مقتربة بالتالى من الساحل بشدة وبتزايد مطرد حتى توشك الا تترك سهلا ساحليا مذكورا لا سيما كلما تقدمنا شمالا .

للثلاثية ايضا وضعياتها ومحاورها التى تتطور من الجنوب الى الشمال فى نمط معين . فالجلالة الجنوبية ملتحمة تماما فى جسم سلسلة جبال البحر الاحمر من خلال عقدة أم التناصيب . فهى اذن بمثابة « شبه جزيرة » طبوغرافيا ، ان صح القول ، حيث كل من الجلالة البحرية وعتاقة «جزيرة» طبوغرافية منفصلة عن السلسلة تماما وسط وبواسطة الاودية المحددة ، ولو ان ثلاثتها اذ تبلغ اقصى ارتفاعها فى الشرق وتنخفض بالتدريج غربا فانها تندمج وتتلاشى فى النهاية فى جسم هضبة الداخل الايوسينية العامة .

كذلك فلأن الواديين المنخفضين اللذين يفصلان بين الكتل الثلاث يأخذان محاور مختلفة ، تأخذ الكتل نفسها محاور مختلفة ايضا ، تتدرج كأوتار متشععة فى قوس من دائرة مركزها ، لو مدت ، يقع حوالى جبل مجمر على الساحل المقابل فى غرب سيناء . فبينما تتخذ الجلالة الجنوبية محورا شماليا شرقيا ــ جنوبيا غربيا ، تكتسب الجلالة الشمالية اتزانا عرضيا ملحوظا على محور شرقى غربى نصا ، بينما يتمحور عتاقة من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى اى عكس الجلالة الجنوبية .

الجلالة الجنوبية

تفصيلا ، تبدأ هضبة الجلالة الجنوبية ملتحمة بجبال البحر الاحمر فى منطقة أم التناصيب ، ويحددها عنها واديا حواشية شرقا وطرفاء غربا . رغم أن رأسها يقترب بشدة من الساحل عند رأس زعفرانة ، فان جسمها يتراجع قليلا نحو الداخل ، لكن امتدادها الكبير نحو الجنوب الغربى ملحوظ بوضوح . متوسط ارتفاعها ± ١٠٠٠ متر ، وأعلاها ١٢٧٠ مترا .

يحدها من الشرق والشمال حافتان حادتا الانحدار صـــوب الخارج ، بينما لا حافة فى الجنوب بالطبع لالتحامها بكتلة جبال البحر الاحمر . الحافة الشرقية طولية نصا ، تقترب من الساحل كلما تقدمت شمالا . اما الشمالية فتمتد نحو الجنوب الغربى موازية لوادى عربة التى تمثل فى الوقت نفســه حافته الجنوبية ، وهى تبلغ اقصى ارتفاعها ووعورتها فى نهايتها الشرقيـــة ، ثم تنخفض بالتدريج غربا الى أن تتلاشى فى محيط الهضبة الداخلية العامة . المعـــــازة .

بين الجلالتين يجرى وادى عربة على محور شمالى شرقى — جنوبى غربى . الوادى الفسيح ، الذى تحدده حافتا الهضبتين المتوازيتين فى انتظام مثير ، اتساعه من الشمال الى الجنوب ٣٠ كم ، بحيث يمتد ازاء الســـاحل من راس زعفرانة الى راس ابو درج . يزداد سطح الوادى ارتفاعا بالتدريج غربا الى أن يتداح فى مستوى سطح هضبة المعازة ، معطيا فى الوقت نفسه صعودا معقولا ومباشرا الى أعالى وادى سنور ومنه الى بنى ســـويف التى تقع على خط عرض زعفرانة .

هذا الاتساع الفسيح لا يحتله ، مع ذلك ، سوى واد واحـــد هو عربة وحده بروافده العديدة . لكن اللافت فى هـــذا الوادى ، الذى يصب عنـــد الزعفرانه ، ليس فقط تعدد روافده ، وانما كذلك اقتصارها بصرامة تقريبا على المصدر او الجانب الجنوبى ، ربما لانه الواجهة الاغزر مطرا . فباستثناء رافد شمالى واحد فقط هو وادى أصفر ، فان معظم روافد عربة تنبـــع من المنحدرات الشمالية للجلالة الجنوبية دون المنحدرات الجنوبية للجـــلالة الشمالية .

اخيرا فان هذا الاتساع يرجع الى انه واد انكسارى ، كان فى الاصـــل التواء محدبا فتصدع منخسفا الى أخدود فسيح مصبه bray (١) . واذا كان الوادى بذلك يمثل حالة من الاستراتيجرافيا المقلوبة ، فقـــد ابرز هـــذا الى السطح بعض تكوينات نادرة جدا فى جيولوجية مصر السطحية. فاهم الصخور التى تبرز على السطح فى وادى عربة هى الحجر الرملى النوبى (الكريتاسى الاسفل) ، بينما تظهر فى الوسط فى منطقة روض الحمل طبقـــات من العصر الفحمى غنية بالحفريات . والاخيرة تكوينات يقتصر وجودها فى كل أجـــزاء الصحراء غرب البحر الاحمر على تلك البقعة وحدها ، ولا تستمر الا شرقها فقط فى بقعة مكملة من ساحل غرب سيناء .

---

(1) Birot & Dresch, p. 228.

الجلالة البحرية

للجلالة البحرية ، اذا انتقلنا الى وحدتنا التالية ، شكل مميز نادر الانتظام : مضلع خماسي كالمظروف المفتوح : قاعدته في الشمال ، وضلعاه في الجنوب كضلعي المثلث المتساوي الساقين ، وضلعه الشرقي يلاصق الساحل ويحاذيه في محوره نحو الشمال الغربي ، بينما ضلعه الغربي الطولي تشرشره بشدة الاودية الصحراوية المتجهة الى النيل خاصة وادي الرشراش المنتهي عند الصف .

على عكس الجلالة الجنوبية المتراجعة ، تقترب الجلالة الشمالية من الساحل بشدة . ومع انها اقل منها امتدادا نحو الداخل ، الا انها اكثر منها اقترابا من النيل ، بل أشد ما تكون اقترابا ، وذلك بحكم ضيق خاصرة الصحراء هنا . وكتلة الجلالة الشمالية هضبة شاسعة عالية ، متوسط ارتفاعها دون ١٠٠٠ متر ، وأعلاها ١١٠٠ متر . وعلى حين تحتفظ فى وسطها بمظهر الهضبة ، تبدو حوافها مقطعة بالاودية العديدة .

وهناك ، على خلاف الجلالة الجنوبية ، ثلاث حواف تحدها من الشمال والشرق والجنوب . الحافة الشمالية تنحدر عموديا تقريبا الى وادي غويبة ، ويبرز في شرقها جبل ام رصيص . وبالمثل تنحدر الحافة الجنوبية الى وادي عربة ، ويقطعها رافده اصخر . أما الحافة الشرقية فتنتهي عند البحر بغتة دون أن تترك اى سهل ساحلي يذكر ، وهي تمتد من راس أبو درج في الجنوب الى عين السخنة في الشمال حيث يعرف راس الهضبة الشمالي الشرقي بخشم الجلالة . وخشم الجلالة كتلة انكسارية صغيرة ، ولكنها تمتاز بنتوء أو ظهور نادر في جيولوجية مصر السطحية من الجوراسي والترياسي .

يفصل الجلالة البحرية عن عتاقة في الشمال واد فسيح اوسع من وادي عربة ذاته ، نحو ٤٠ كم رأسيا ، وينفتح شرقا على خليج قبة البوص الذي يصنع أول وأبرز زاوية قائمة في راس خليج السويس . الوادي تحده وتحدده جنوبا بكل وضوح الحافة الشمالية المترامية للجلالة البحرية ، لكن حافته الشمالية غير مكتملة النمو والبروز لضآلة امتداد جبل عتاقة . بطن الوادي يرتفع ، كالمعهود ، غربا بالتدريج الى أن يندمج في الهضبة الداخلية العامة ، مؤديا الى حلوان التي يقع في عروضها .

لكن من هذه الهضبة الاخيرة تندفع على سطح الوادي حافتان خطيتان من التلال تختطانه من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي وتقسمانه

بفواصل متساوية تقريبا الى ثلاثة احـــواض ثانوية ، بكل منهـــا يجرى الى البحر واد صحراوى . وبذلك يحتل المنخفض ثلاثة اودية لا واد واحد كمـــا فى حالة عربة . وهذه الاودية تقل اطوالها واهمياتها من الجنوب الى الشـــمال كما تزداد محاورها انحرافا صوب الشمال .

الحافة الجنـــوبية هى جبل كحيلية (٥٨٦ مترا) ــ جبـــل ام زيته ، والشمالية هى جبل النقرة ــ جبل الاخيضر (٣٦٧ مترا) (او جبل الشيخ ــ جبل الاخيضر) . اما الاودية فهى من الجنوب وادى غويبة اكبرها واشهرها ، ومحوره عرضى نصا ، ويصب عند عين السخنة . وكوادى عربة ، يستمد كل روافده من المنحدرات الشمالية للجلالة البحرية وحدها دون الشمال . الوادى الثانى هو الباضة ، ويصب عند بير عذيب . اما الثانى فوادى حجول الذى يكاد ينحرف شماليا ــ جنوبيا مستمدا روافده من ضلوع عتاقة الجنوبية .

عـــتاقـــة

كتلة جبل عتاقة نفسها ، اخيرا ، هى اقل وحدات تلال البحـــر الاحمر الثلاث امتدادا وارتفاعا . فلا تزيد اقصى ابعاده من الشرق الى الغـــرب عن بضع عشرات من الكيلومترات ، وأعلاه ٨٧٠ مترا . الكتلة انكسارية تغص بالانكسارات العديدة الحادة المحدقة والمعقدة . ولذا تبدو عليها آثار التعرية بشدة مضاعفة . من هنا كانت ، على تواضعها طولا وارتفاعا ، اشد تمزقا ووعورة وتضرسا واقرب الى الطبيعة الجبلية من الجلالتين . الجبل محدب هلالى الشكل تقريبا ، تنتهى حافته الشمالية الحادة فجاة على بعد نحو ٢٠ كم غربى مدينة السويس التى يشرف عليها ، واقعا بذلك على خطوط عرض جبل المقطم على جانب الوادى (١) . .

الهضبة الجنوبية

وتعرف ايضا بهضبة العبابدة ، نسبة الى قبـــائل الابل البـــدوية التى تسود المنطقة ، كما تتداخل تسميتها أحيانا فى أقصى جنوبها بصـــحراء النوبة العامة . هى هضبة مستطيلة طولها نحو ٤٧٠ كم تترامى الى الجنوب من ثنية قنا منحصرة بين وادى النيل وجبال البحر الاحمر ، وتكاد الا قليلا تتناصف مع الاخيرة شقة الصحراء بين الاثنين ، ولذا يتراوح عرضها حول ١٥٠ كم كمتوسط . اما ارتفاعها فيتفاوت بين ٥٠٠ ، ٢٠٠ متر ، فى انحدار تدريجى وئيد من الجبال الى الوادى . أرضـــها من الخراســـان النوبى بلونه الاحمر المغبر او البنى بدرجاته المختلفة ، وبمياهه الجوفية المعهـــودة وآبارها التى تمثل مورد المياه ومصدر الحياة الاساسى .

---

(1) R. Said, Geology of Egypt.

الهضبة على وحدتها تكاد تنقسم الى هضبتين شبه منفصلتين الا من فتحة ضيقة فى الوسط ، وذلك لان بروزا ضخما spur من جبال البحر الاحمر هو كتلة جبل سيجه يتقدم مندفعا نحو الغرب بشدة فى عروض جنوب اسوان فتختنق به الهضبة اختناقا ملحوظا . وفيما عدا هذا يتقطع سطح الهضبة بواسطة الاودية الكثيرة الى كتل وهضيبات ينفصل بعضها فى اقصى الغرب الى تلال وجبيلات منعزلة buttes تعلو السطح العام وتزيده تضرسا وخشونة . ومن ابرز هذه الجبال المتقطعة جبل النماج وحمرة مكبود فى الجنوب ، وفى الشمال جبل نزى وجبل الرخامنة جنوب ثنية قنا ما بين اسنا والاقصر .

دورة الاودية وخصائصها

ابرز معالم السطح بعد هذا هى الاودية الجافة التى تنبع من الجبال وتصب فى الوادى . والطريف ان اتجاهات هذه الاودية تظل تتغير بالتدريج الوئيد فيما بين اقصى الجنوب واقصى الشمال راسمة شبه دورة كاملة او فتحة مروحة تامة ، اى راسمة فيما بينها نمطا دائريا مشعا radial . فهى تبدا فى اقصى الجنوب من جنوب الجنوب الشرقى الى شمال الشمال الغربى حتى لتكاد تبدو جنوبية — شمالية نصا فى بعض الحالات ، ثم اذا بها تستدير بلطف لتصبح جنوبية شرقية — شمالية غربية ، ثم شرقية — غربية نصا ، ثم شمالية شرقية — جنوبية غربية ، واخيرا تنحرف لتجرى من شمال الشمال الشرقى الى جنوب الجنوب الغربى ، حتى اذا وصلنا الى وادى قنا باتجاهه الطولى المطلق من الشمال الى الجنوب لم يكن ذلك الا نتيجة ونهاية منطقية لعملية انحراف بدات وتطورت من قبل طويلا .

ثمة بعد هذا ثلاث خصائص عامة تميز اودية الشبكة ، وبها ايضا تتميز وتختلف كما سنرى عن شبكة اودية الهضبة الشمالية .

اولا ، فلان الهضبة الجنوبية بالغة العرض والاتساع ، فان الاودية اطول بكثير واكبر ابعادا بوجه عام من اودية الهضبة الشمالية ، سواء فى ذلك الاودية الساحلية فى الشرق او النيلية فى الغرب ، وسواء فى ذلك الاودية الكبرى او الصغرى . فمعظم الاودية الساحلية فى الهضبة الجنوبية اطول من مثيلاتها فى الهضبة الشمالية ، بينما فى حالة الاودية النيلية تكاد الاودية الصغيرة فى الهضبة الجنوبية — ودعك تماما من الاودية العملاقة التى لا نظير لها — تعادل اكبر اودية الهضبة الشمالية .

فمثلا لا يقل طول وادى الجفة الصغير فى الجنوب عن طول وادى اسيوط فى الشمال ، ووادى عباد عن وادى طرفاء اطول اودية الشمال ، بينما

يزيد وادى الحمامات وأخوته تفرعا وتشعبا عن وادى سـنور أكثر اودية الشمال تعدد روافد ، كما لا يكاد يقل عنه طولا .

ثانيا ، لان الاودية على الجملة اطول واكثر امتدادا بالعرض ، فـان ارضية مجاريها تتعدد في تركيبها الجيولوجي . فمعظمها ، أو بالـدقة الاطول منها ، يبدأ في اقصى الشرق على ارض الكتلة الاركية النارية ، ثم يجرى بقية مجراه في الخراسان النوبي ، بل وقد يمتد بعضها خاصـة الشمالى الاقصى على ارض الحجر الجيرى والطباشيرى الكريتاسي وذلك في مجراه الادنى . على ان القطاع الخراساني بالطبع هو كقـاعدة اطـولها واكبرها في معظم الحالات . وهذا التعدد في الخلفية الجيولوجية لن نجده في الهضبة الشمالية.

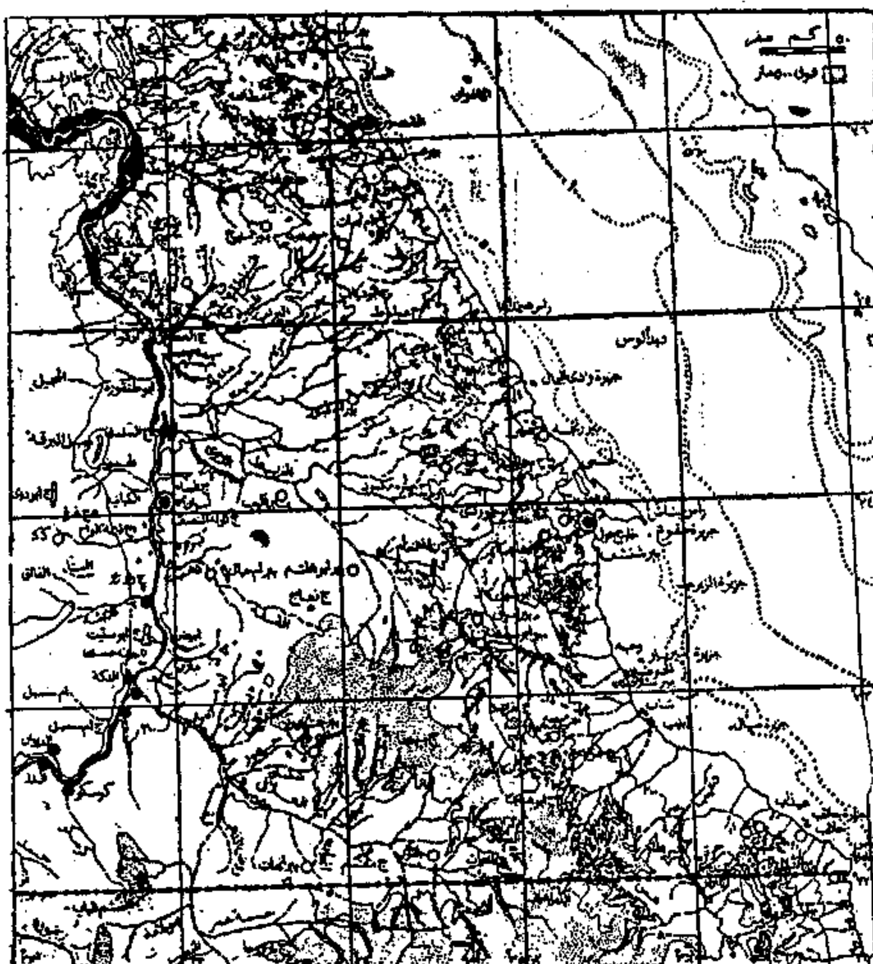
ويترتب على اختلاف الارضية الجيولوجية للاودية بالطبع اختلاف مقاطع قطاعاتها في العمق والعرض والبنية . فهى في مجاريها العليا الاركية عميقة جوانبها حادة مدببة ، اما في احباسها الخراسانية السائدة حيث يسيطر الحجر الرملي بمساميته ونفاذيته فان قطاعات الاودية تجنح الى أن تكون متسـعة عريضة وجوانبها متهدلة متدرجة معتدلة الانحدار . وبهذا وذاك فان قطـاع الوادي على الجملة يميل الى ان يقل عمقا وحدة تحديد ، ويزداد ضـحولة وعدم تحديد ، كلما تقدم من المنبع الى المصب .

ثالثا ، واخيرا ، لان معظم الاودية تأخذ رؤوسها على السفوح الغربية لجبال البحر الاحمر ، بالاضافة الى موقعها الجنوبى ، فانها تتلقى كمية اكبر من الامطار مما تتلقاه أودية الهضبة الشمالية . ولذا فهى نسبيا اقل صحراوية من هذه الاخيرة ، الا انها من الناحية الاخرى اكثر تعرضـا لخطر السـيول الداهمـة .

الاودية الصغيرة

عن أودية الشبكة بالتفصيل ، فانها تتباين كثيرا في الطول والاهمية ، متعاقبة ما بين مسيلات قصيرة كالاخوار وما بين أنظمة متشعبة بالغة الطول والامتداد . والواقع ان الشبكة في مجموعها تغلب عليها الاودية الصـغيرة القصيرة نسبيا ، يتوجها فقط واديان ثنائيان عملاقان بكل المقاييس ويتطلبان وحدهما وقفة خاصة بعد أن نفرغ سريعا من قاعدة الاودية الصغيرة .

تبدأ الاودية الضئيلة بمجموعة من الاودية النوبية البحتة ، وان نبعت على التعاقب تقريبا واحد من عبر الحدود ثم واحـد من داخلها ، ومعظمهـا يضرب نحو الشمال الغربى وان جرى بعضها نحو الشمال نصا . أولهـا ، ولعله اول أودية النيل المصرى ، وادى حجر شمس ، والطريف انه ينبـع



شكل ٤٩ ـ الصحراء الشرقية : الهضبة الجنوبية .

ويجرى على الارض المصرية ولكنه يصب فى لسان حلفا السودانى ازاء فرس. يلى ذلك وادى مور وهو اكبر المجموعة ، ثم وادى حمد الذى ينتهى ازاء توشكى ، ثم كورسكو الذى ينبع من مرتفع خشم الباب على الحدود ويصب عند كوع ثنية كرسكو الشهيرة ، ثم اخيرا وادى سيالة المنتهى عند النجع الذى يحمل نفس الاسم .

ما بين العلاقى العملاق والخريط ــ شعيت تندس بضع أودية صغيرة يسودها الاتجاه العرضى هى بوسكو وماريه وابيض فى الجنوب ، القفة وبرترم فى الوسط ، واللاوى فى الشمال . والقفة (الجفة) ياخذ قرب جبل نعاج ، ويعرف فى ادناه بوادى دهميت نسبة الى النجع الذى يصب عنده . وبرترم يحده من الشمال جبل كولة النصف . أما اللاوى فيمثل الخط المكمل لادنى مصب وادى الخريط ويتصل به فى النهاية عند المصب .

بين سلوه وادفو ، اذا انتقلنا شمال الخريط ــ شعيت ، يجرى واد ضئيل مزدوج الروافد هو وادى أم سليم الذى تفصله كتلة تلية صغيرة هى جبل عطوانى عن الوادى التالى والاكبر وهو وادى عباد . هذا ينتهى قرب الرديسية وازاء ادفو ، وهو يؤلف نظاما شجريا متعدد الروافد والشعب . فهو يتألف من وادى البرامية حيث مناجم الذهب القديمة الشهيرة فى الجنوب، ثم من وادى المياه النابع من جبل ابو دياب وام نجات فى الشرق . وفى ادنى المياه تقع بير كنايس قرب ملتقاه بالبرامية ، بينما قرب نهايته يرفده من الشمال وادى بتور ، الذى يتعامد عليه بدوره ثلاثة روافد صغيرة من الشمال على شكل أودية عكسية هى اودية الشلول فى الشرق والشعب فى الوسط وام تنيدبة فى الغرب .

ما بين وادى عباد جنوبا ووادى الحمامات شمالا سلسلة من الاودية الضئيلة تفصل بينها مجموعة من التلال الصخرية المقطمة التى سوت التعرية سطوح بعضها كما تعكس احيانا التسمية المحلية مثل « الحجرية المسطحة » ... الخ . فجنوب السباعية والمحاميد بقليل نجد ثنائى وادى المحاميد ــ هلال الذى يناهز طوله ٢٠ كم . وعلى ضلوع جبل عوينة الجنوبية يجرى وادى عوينة ، بينما الى الشمال وازاء اسنا يجرى وادى شاكى بين كتلتى جبل عوينة فى الجنوب وجبل الرخامنة فى الشمال . ثم عند الاقصر ينتهى واد صغير آخر هو وادى أم محمود ، الا انه يتجه من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى جاريا بين جبلى الرخامنة ونزى .

اخيرا ما بين قوص وقنا ننتهى الى وادى الحمامات الشهير ، ولو انه ليس فى الحقيقة الا احد عناصر شبكة ثلاثية اكبر تجمع وادى زيدون فى

الجنوب ولقنطة فى الوسط ثم الحمامات نفسه فى الشـــمال . وثلاثتها تلتقى تقريبا عند بير لقيطة المعروفة ، والتى بعدها يسمى قطاع الوادى المشترك الادنى بوادى المتولة . وفى هذا المجرى الادنى ، الذى يجرى على حجر الجير الطباشيرى الكريتاسى ، يغدو الوادى ضحلا متعرجا ، وتكثر به المسطحات الرملية . وينتهى الوادى بسهل دلتاوى فسيح يتدرج جنوبا الى كتلة جبل نزى الكريتاسية الايوسينية وشمالا الى مجموعة بروزات جبل الجير وسراى الجيرية .

ولا شك بعد هذا ان وادى زيدون هو اكبر الروافد الثلاثة ، وهو يبدا من جبل العرضية (١٠١١ مترا) وام لصيفة (١٢١٠ امتار) فى اقصى الشرق، ويرفده من الجنوب واديان طوليان عكسيان obsequent يتعامدان عليه هما عتدية فى الشرق ومشاش فى الغرب . وبالمثل يرفد وادى الحمامات ولكن من الشمال عدة اودية طولية عمودية عكسية ، اهمها يأخذ قرب جبل عطالله فى الشرق وسراى فى الغرب . واذا كان وادى الحمامات هو آخر اودية الهضبة الجنوبية الهامة ، فان هناك واديا ضئيلا ينتهى بعـــد قنا بقليل ويجرى بين جبل الجير جنوبا وكتلة سراى شمالا .

الاودية الكبيرة

الآن ، فوق هذه السلسلة المتواضعة وبين تضاعيفها ، يبرز الثنائيان العلاقى ـــ قبقبه وشعيت ـــ الخريط كأودية مركبة تعد من أكبر أودية مصر الصحراوية ، لا يقل مجمـــوع أطوال نظـــام كل منهما عن بضـــعة آلاف من الكيلومترات . ورغم أن نحو ١٥٠ كم تنفصـــل بين مصبيهما على النيل ، فان بعض منابعهما العليا تتقارب جدا فى حدود ١٠ ـــ ٢٠ كم أحيانا ، كما يقترب كلاهما بنفس الدرجة تقريبا من المنابع العليا لوادى الحوضـــين على الجانب الآخر من الكتلة الفاصلة بين ثلاثتهم وهى كتلة جبل سيجه الضخمة .

العلاقى ـ قبقبه

فأما الثنائى العلاقى ـــ قبقبه فمنابعه تكاد تكون سودانية بقدر ما هى مصرية . فالعلاقى يبدأ من خط تقسيم النيل ـــ الاحمر فى الشرق ابتداء من جبل سيجه وام الطيور الفوقانى وايجات بل وعس ، كما تبـــدا بعض روافده من الجنوب عبر الحدود فى السودان ابتداء من الدراهيب وحسمة أم عمر . أما قبقبه فينبع من منطقة جبال بارتازوجا وحسمة ام عمر بالسودان ويتجه شمالا حتى يلتقى بالعلاقى ليشتركا فى المجرى الادنى وفى المصب النيلى عند العلاقى . أو قـــد يعد قبقبه رافدا للعلاقى . المهم أن شبكة الوادى ضـــخمة ، طول المجرى بضع مئات من الكيلومترات ، ومساحة الحوض تناهز مجموع كل اراضى مصر الزراعية الحالية والقابلة للزراعة معا . ولذا فان هذا الوادى بشطريه على جانبى الحدود السياسية هو اكبر اودية الصحراء الشرقية .

ما يميز العلاقى ـ تبقبه بالدقة ، مع ذلك ، انما هو نظام الاودية الثانوية العديدة التى تتصل ببعضها البعض فى سلسلة متوالية من الدرجات التصاعدية وذلك بزوايا شبه قائمة . فرغم ان بعضا من هذه الاودية يتصل بزوايا حادة ، الا أن الاغلبية تتبع تلك القاعدة . ومعنى هذا أن معظم الاودية الثانوية التالية تصبح تلقائيا اودية عكسية تسير اما عكس اتجاه العلاقى ـ تبقبه او عكس اتجاه النيل نفسه .

فالمجرى الرئيسى للعلاقى يتخذ محورا شرقى الجنوب الشرقى ويصب فى النيل بزاوية قائمة تقريبا . ثم من الجنوب والشمال ترفده مجموعة كبيرة من الاودية الصغرى معظمها يكاد بدوره يتعامد عليه مثل اتجات وغيره . وبالمثل من الشمال ، حيث يأتى وادى سيجه بروافده الصغرى أبو حد وام علقة ثم وادى مرة فوادى شلمان وحيمور ثم وادى قليب فأم عركة فابو مرة .

اما تبقبه فمجراه الرئيسى يكاد يتجه من الجنوب الى الشمال متصلا بالعلاقى بزاوية شبه قائمة ، بينما تأتى معظم روافده عرضية تقريبا سواء من الشرق أو من الغرب فتتعامد من ثم عليه بدرجة أو بأخرى ، مثال ذلك وادى حسمة عمر من الشرق والخطيب والبحر بلا ماء وغيرهما من الغرب .

شعيت ـ الخريط

اذا انتقلنا الى التوام شعيت ـ الخريط فان اطواله وحوضه اقل ابعادا ولكن شبكته اكثر تشعبا وتعددا بصورة لافتة . ويجرى شعيت من الشمال الشرقى والخريط من الجنوب الشرقى ، نابعين من السفوح الغربية لجبال البحر الاحمر ، عند نقطتى رأس شعيت ورأس الخريط على الترتيب ، وعلى امتداد ∓ ٣٠٠ كم كل . فشعيت يجمع روافده ابتداء من أبو خروج فى الجنوب حتى أبو دياب فى الشمال مرورا بنقرص وحفافيت وعطوط . ومن روافده فى الشمال بيرج الذى يأخذ من جبل أبو دياب ثم مرة واخيرا مدرك .

اما الخريط فيجمع روافده من قوس مترام يبدأ من جبل سيجه فى الجنوب حتى أبو خروج فى الشمال مرورا بزرقة النعام وجوردى وحماطه . ومن أهم هذه الروافد وادى جرايه وخشب وعنتر ونتش . ومن روافد رأس الخريط العليا نفسه وادى أبو حميد الآخذ من الجبل الذى يحمل نفس الاسم ، ويقع فى حوضه بير شاذلى الشهيرة .

على أن الذى يلفت النظر خاصة فى الخريط انما هو ادناه ، حيث نجد وادى اللاوى يكمل خطه المباشر قرب نهايته ثم يشترك معه فى مصبه عند النيل وأن استقل بمنبعه الضئيل . فالذى يلوح وتوحى به الخريطة هو ان

اللاوى انما كان القطاع الادنى من الخريط فى اتجاهه الاساسى نحو الشمال الغربى وكان مصبه المباشر فى النيل . غير ان راس احد الروافد الصغيرة لوادى نتش (الرافد الشمالى الكبير للخريط نفسه) استطاع بالتعرية التراجعية النشطة ان يأسر نهاية الخريط ويحوله نحو الشمال ، مما ترك وادى اللاوى فى الجنوب مقتطعا منفصلا . على ان هذه بالطبع مجرد فرضية تحتاج الى التحقيق الميدانى القاطع (هل عرض اللاوى اكبر مما يتناسب وطوله ؟ هل هناك بقايا مجرى مهجور فى الشقة الضيقة جدا بين راس اللاوى وزاوية الخريط ، اى فى منطقة زاوية الاسر المفترضة ؟ ... الخ) .

مهما يكن الامر ، فان الخريط هو الوادى الاطول وصاحب الحوض الاكبر بين الاثنين ، فحوضه وحده يناهز وقد يجاوز مساحة الدلتا برمتها ، بينما يوشك حوض الاثنين معا أن يعادل مساحة مصر المعمورة . والواديان يلتقيان فقط عند نقطة المصب على النيل عند كوم امبو ، وليس حوض كوم امبو الزراعى المرتفع نفسه الا الدلتا النهرية المعلقة والمشتركة للواديين بما يجلبان من ارسابات ومفتتات كثيرة .

والمثير ان شبكة الواديين المتشعبة تذكر الى حسد بعيد بدلتا النيل بفرعيها . فاذا نحن قلبنا الخريطة ليصبح الشرق هو الشمال ، لوجدنا نظام الواديين يشبه شبكة الدلتا فى شكلها التقليدى ، بما فى ذلك اختلاف فرعيها فى الطول وكذلك بمروحة ترعها ومصارفها المفتوحة المترامية ... الخ .

الهضبة الشمالية

أو هضبة المعازة ، نسبة الى القبيلة العربية البدوية السائدة بها . تمتد فى مثل طول الهضبة الجنوبية اى نحو ٤٧٠ كم ، الى الشمال من ثنية قنا حتى طريق القاهرة ــ السويس ، منحصرة بين وادى النيل وبين وادى قنا وسلاسل البحر الاحمر . ولكن عرضها يتفاوت كثيرا حيث تضيق تجاه طرفيها وتتسع فى الوسط مع تقوس النيل البارز نحو الغرب . وهذا التفاوت سيحدد ايضا اطوال الاودية الى حد بعيد .

البنية والتضاريس

مما يلفت النظر ويستدعى التعليق مستوى ارتفاع الهضبة . فاذا كان نصفها الغربى يتراوح بين ٢٠٠ ، ٥٠٠ متر ، فان نصفها الشرقى يعلو كثيرا عن ٥٠٠ متر الى أن يرقى الى مستوى سلاسل البحر الاحمر . والهضبة بهذا اعلى بكثير من نظيرتها الايوسينية فى الصحراء الغربية على نفس العروض . وتلك نتيجة منطقية متوقعة نظرا لانخفاض مستوى الصحراء الغربية عموما عن الشرقية .

لكن اللافت انها بذلك ايضـــا اكثر ارتفاعا فى مجموعهـــا من نظيرتهـــا الجنوبية فى الصحراء الشرقية نفسها . وهذا يكاد يكون قلبا مثيرا لقـــانون السطح فى مصر عامة حيث الانحدار مطرد دائما نحو الشمال . ولعل هـــذا الشذوذ المحلى ان يفسر ايضا شذوذ وادى قنا فى اتجاهه كما سنرى .

تتكون الهضبة فى صـــلبها من الحجر الجيرى الايوســـينى ، الاســـفل فالاوسط فالاعلى من الجنوب الى الشـــمال على الترتيب . الا أنها تتعقـــد وتتداخل فى جنوبها الشرقى مع تكوينات الطباشير الكريتاسية والخراســـان النوبى ، ولذا تنفصل عنها هنا بعض كتل جبلية بفعل تعرية الاودية الكثيرة لاسيما حيث تتقارب ، مثل روافد وادى قنا العديدة . ففى زاوية أو كوع هذا الوادى نجد مجموعة من الكتل الجبلية المنفصلة مثل جبل ابو مجول وابو حاد وعراس وسراى والشهادين والجير . كـــذلك تعرضت الهضـــبة لكثير من الانكسارات ذات المحاور الطولية أو العرضية ، تأثرت بها حوافها بصـــفة خاصة فيما عدا الحافة الغربية غالبا ، كما ترتبط بها بعض اوديتها العـــديدة بما فى ذلك وادى قنا الطولى .

ولان ارض الهضبة جيرية سهلة الاذابة والتحلل ، فقد عمقت أوديتها مجاريها فيها فاصبحت على العكس من أودية الهضبة الجنوبية غائرة خانقية شديدة الانحدار جوانبها (١) . وبهذا أدى عمقها ، خاصة مع تعددها ، الى شدة تقطيع الهضبة الى هضبيات واضحة التحديد ، اى الى هضبة مقطعـــة بالمعنى الكلاسيكى dissected plateau . ولما كان سطح الهضبة الطبقية أميل اصلا الى قدر من استواء ، فان هذا التقطيع يجعل هضـــيبات ما بين الاودية interfluves اقرب الى الموائد الصـــحراوية المديدة المـــدودة tablelands, mesas . والى هذا فانه يؤدى الى تمزيق الحافة الغربية للهضبة وتآكلها وتهدلهـــا . من ثم تبدو هذه الحافة للرائى من وادى النيـــل أقل بروزا وحدة وحائطية وأكثر شرشرة وتهـــذبا من نظيرتها الخـــالية من الاودية على الضفة الغربية .

ومن الناحية الاخرى ، فلما كانت الاودية بســـيولها الكاســـحة تلقى بحمولات ضخمة من المفتتات الصخرية والحصى والحصباء على شكل سهول او مسطحات السرير التقليدية ، فان هذا يخلق على الفور نموذجا من صحراء الرق الحصوى واسع الانتشار فى الهضـــبة . ولما كان هـــذا يتم على اديم الصحراء الصخرية نفسها ، فانه يجعل من هضـــبة المعازة اقرب منـــاطق الصحراء الشرقية الى نمط صحراء الحمد والرق التى تسودها بصفة عامة .

ما بين انخفاضات هذه الاودية ومسطحات هذه الهضاب المتطعة ، يبدو

(1) Hume, Geology of Egypt, I, p. 106.

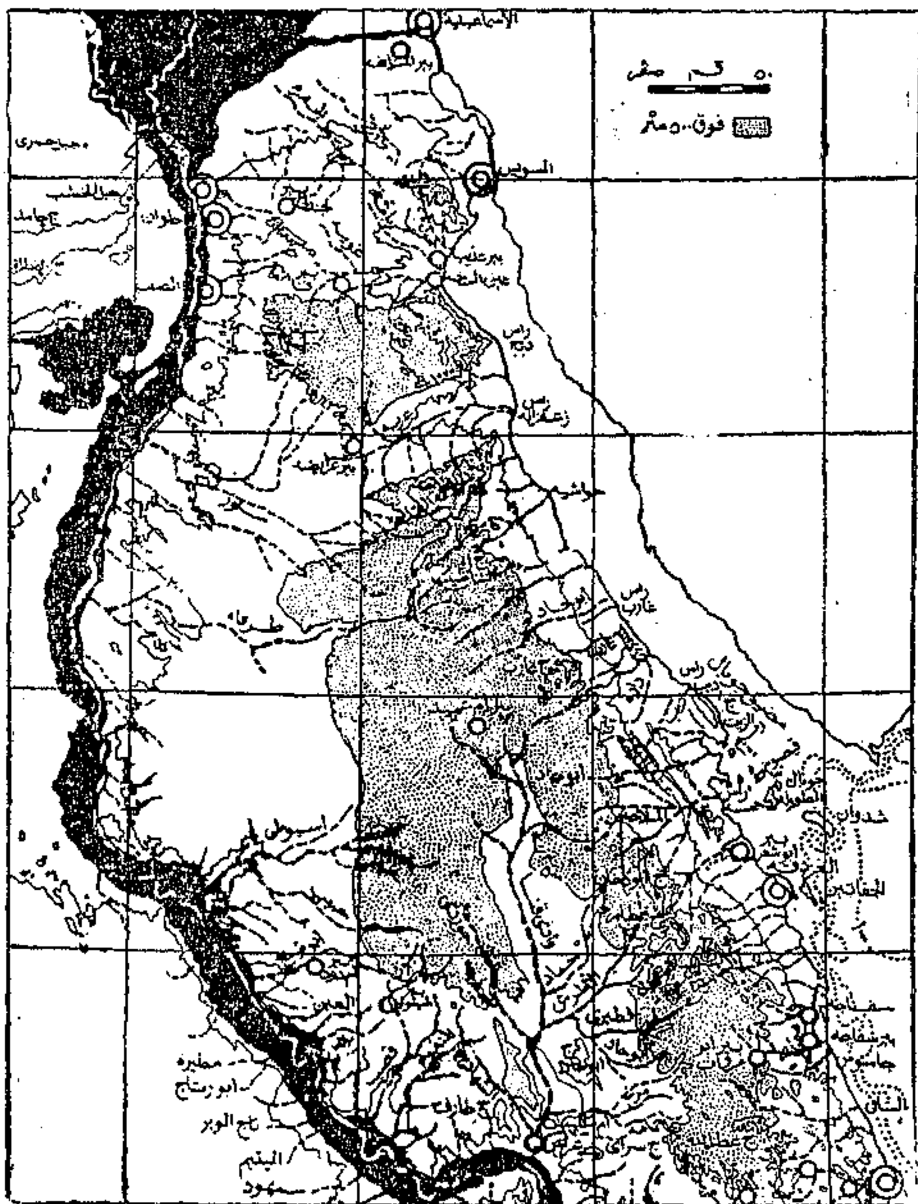
السطح عموما مموجا فى مجموعات متتابعة خفيفة من المحـدبات والمقعرات اللطيفة التى تظهر على الاخص فى شمال الهضبة بين الجلالتين والنيـل . وهكذا نجد على سطح الهضبة سلاسل وخطوطا متعاقبة وان غير منتظمة من التلال التى تفصل بينها روافد الاودية والتى تمثل طلائع خطوط التلال الاكثر انتظاما فى جنوب صحراء شرق الدلتا .

فى خطوط عرض حلوان ، مثلا ، نجد خطا معقـدا من التلال والكتـل المنعزلة يبدأ فى الغرب بجبل حوف (٣١٧ مترا) شمال شرقى حلوان وبجبل الحلاونة (نسبة الى المدينة) جنوب شرقيها . ثم يلى شرقا مجموعة جبل جبو، فأبو شامة فسد النعام فى الشمال ، وأبو مليسات ومسخرة فى الجنوب . ثم بعيدا نوعا الى الشرق يأتى جبل ام ريحيات فأم عرقوب فالرملية ، ثم اخيرا جبل النقرة واخيضر اللذان يحددان نهايات الوادى الانخفاصى العريض ما بين عتاقة والجلالة البحرية .

شبكة الاودية

ابرز ملامح الهضبة بعد ذلك هى بلا شك تلك المجموعة الـكبيرة من الاودية العرضية التابعة consequent التى تنصرف الى النيل فى اتجاه بسيط من الشرق الى الغرب تقريبا ، فى مجار بسـيطة منفردة غالبـا لا مركبة ، وباطوال تـكاد تتبع عرض الهضبة اتسـاعا وضيقا فتقصر نوعا فى اقصى الجنوب واقصى الشمال وتطول اكثر فى الوسط . ومعظم هذه الاودية يعرف، بفضل رطوبة قاعه ، حياة عشـبية من النباتات الصحراوية والحشـائش والازهار التى توفر مرعى معقولا لقطعان الحيوان التى يسـودها المـاعز خاصة ومنه استمدت قبائل المنطقة اسمها الدال .

وكما فى أودية هضبة العبابدة فى الجنـوب ، يلاحظ هنا ايضـا تدرج اتجاهات الاودية فى التغير والانحراف البطىء كلما تقدمنا ما بين الجنـوب والشمال فى نفس دورة النمط المروحى او الدائرى المشع مرة أخرى . ففى اقصى الجنوب تتجه الاودية بحدة من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى حتى لتكاد تكون من شمال الشمال الشرقى الى جنوب الجنوب الغربى ، ثم اذا بها تتغير بالتدريج الى الاتجاه الشرقى ـــ الغربى المباشر ، ثم « تنقلب » فتمضى من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، ثم يشتد انقلابها فى اقصى الشمال حتى تكاد تصبح جنوبية ـــ شمالية نصا على طول طريق القاهرة ـــ السويس الصحراوى ، اى تماما عكس اقصى الجنوب حيث وادى قنا المتجه من الشمال الى الجنوب راسا .



شكل ٥٠ ـ الصحراء الشرقية : الهضبة الشمالية .

ومن هذه الزاوية على الاقل ، يبدو هـذا الاخير تتمة طبيعية وقمـة منطقية لعملية تغير اتجاهات الاودية بصورة وئيدة ولكنها اكيدة ؛ ليس فقط على طول امتداد الهضبة الجنوبية ولكن الشمالية ايضا . وهذه العملية ، التى تغطى نحو ١٨٠ درجة كاملة ما بين اقصى الجنوب والشـمال ، ترتبط بطبيعة الحال بتطورانحدار سطح الهضبتين بحسـب المواقع النسبية بين منابع ومصاب الاودية او مرتفعات البحر الاحمر ووادى النيل .

وعلى النقيض من شبكة الهضبة الجنوبية ، وباستثناء وادى قنـا بوضعه الخاص ، تمتاز اودية الهضبة الشمالية بثلاث خصـائص هامة . أولاها انها اقصر على الجملة واقل امتدادا . الثانية وحدة وتجانس الخلفية الجيولوجية ، فجميعها يجرى بكامل مجراه من المنبع الى المصب على ارض الهضبة الجيرية الايوسينية . الاخيرة انها افقر مائية ونباتا ، وبالتالى اكثر صحراوية وقسوة ، من اودية الهضـبة الجنوبية ، وذلك لانها تقصر دون الوصول الى جبال البحر الاحمر الاغزر مطرا فتقتصر على الهضبة الداخلية الاشد جفافا .

وفيما عدا هذا فان اودية الهضبة الشمالية ، كالجنوبية فى هذا الصدد، اشد عورا وتحددا وحوافها اشد عمودية وحدة فى مجاريها العليا ، بينمـا تتدرج نحو الضحولة والتحديد الباهت فى مجاريها السفلى : حيث يشـتد ايضا تعرجها وتثنيها ، وحيث تندمج سـهولها الدلتاوية الفيضية فى وادى النيل نفسه . وفى قطاعاتها العرضية المحور ، يبدو ان هذه الاودية تعترض الرمال التى تحملها الرياح الشمالية السائدة ، فترسب كشطوط او كتـلال أو ككثبان رملية ، خاصة على الحافة الشمالية للوادى ، واحيـانا ما تثبت النباتات هذه الكثبان فتصبح دائمة غير متحركة (١) .

وادى قـنا

لوادى قنـا ، اذا بدأنا بالتفصيل من الجنوب ، وضـع خاص وقيمة بارزة فى هذه الخطة العامة . فهذا الوادى ، الذى يتوسـط الصـحراء الشرقية بتوازن تام تقريبا سواء بالطول بين الشمال والجنوب او بالعرض بين الشرق والغرب ، يكاد الا ينتمى الى اى من اودية السلسلة الجبليـة النارية شرقا او اودية الهضبة الجيرية الايوسينية غربا ، مثلمـا يختلف عن اودية الهضبة الجنوبية بالطبع ، ويوشك أن يجمع بين خصائصها جميعـا بدرجات مختلفة . ولكنه بعد ذلك ينفرد بخصائص مستقلة بحيث يأتى نسيج وحده بين اودية الصحراء الشرقية جميعا .

---

(1) M. Kassas; W.A. Girgis, "Studies on the ecology of the Eastern Desert etc..". B.S.G.E., 1972, p. 46.

فأولا ، هو الوادى الطولى الوحيد فى هذه الصحراء ، بل واكثر من ذلك الوحيد بين أودية وروافد نهر النيل الرئيسية الذى يتجه من الشمال الى الجنوب ، اى عكس اتجاه النهر وانحداره العام بل وانحدار سطح الصحراء العام ايضا . انه وادى مصر « العاصى » ، اذا استعرنا التسمية الدالة الشهيرة من جغرافية الشام . وهذا يؤكد ما اشرنا اليه من انعكاس السطح والتضاريس فى هذا الجزء من الصحراء الشرقية . والطريف مع ذلك انه من غير الجائز تصنيف هذا الوادى المعاكس كواد عكسى obsequent ، لانه ليس رافدا لواد تابع أو تال من اودية النهر ، وانما هو رافد مباشر للنهر نفسه .

ثم ان الوادى فضلا عن هذا هو خط التقسيم الجيولوجى بين التكوينات الاركية القديمة فى جبال البحر الاحمر شرقا والتكوينات الحديثة الرسوبية الايوسينية فى هضبة المعازة غربا ، مثلما يمثل الحدود الشرقية لهذه الوحدة الطبيعية الاخيرة . واخيرا ، فانه ليس مجرد خط ضيق من التضاريس السالبة بين تضاريس موجبة يمينا ويسارا ، بل نطاق ان لم نقل منطقة عريضة فسيحة الاتساع ، وبالتالى معلم اساسى فى الصحراء الشرقية جيولوجيا وجغرافيا على السواء ، مثلما هو معقد من الناحيتين على حد سواء .

جيولوجيا

كل هذا التفرد ولا نقول الشذوذ لا تفسير له بالطبع الا فى البنية والتاريخ الجيولوجى ، ولو أن هناك اختلافات جذرية بين الجيولوجيين على أصله . فيذهب ساندفورد الى أنه يحتل واحدة من الثنيات المحدبة البليوسينية الرئيسية فى الصحراء الشرقية (١) . غير أن هذا لا يتفق مع الواقع ، كما يعجز عن تفسير مظاهر شذوذه . والسائد الآن انه خط انكسارى أساسى من مجموعة الخطوط الانكسارية المتقطعة التى تخترق الصحراء الشرقية بالطول من خليج السويس حتى شرق اسوان .

والمرجح ان نشأة الوادى بدأت بالحركات الانكسارية التى خضعت لها منطقته بعد ظهورها عقب الايوسين الاسفل ، حيث أدت الى تكوينه كواد فى البليوسين . فالانكسار ، الطولى والعرضى ، داخل قطعا فى تكوين الوادى ، ممهدا بذلك لحفره وتعميقه وتشكيله النهائى بواسطة عوامل

---

(1) K.S. Sandford, Paleolithic man & the Nile Valley in Upper & Middle Egypt, Chicago, 1934.

التعرية بعد ذلك . وقد غزا خليج وادى النيل البليوسينى جزءا من مصب وادى قنا الاسفل تاركا على جانبيه وسطحه كثيرا من رواسبه (١) .

جيولوجيا ، ينحصر الوادى الفسيح بين تكوينات الايوسين اللينة نسبيا بهضبة المعازة غربا وبين النطاق الاركى البالغ الصلابة بجبال البحر الاحمر شرقا ، محتلا الشريط الخطى الطولى الضيق الذى يجمع لسانى الحجر الرملى النوبى والطباشير الكريتاسى النحيلين . وتقطع بعض من روافده العليا والوسطى فى طبقات الحجر الرملى النوبى بصفة خاصة . وتتداخل تكوينات الحجر الرملى والطباشيرى فى بعضها البعض بتعقيد ملحوظ فى وسط وشرق حوض الوادى ، الى ان يسود الحجر الرملى نهائيا فى الجنوب الشرقى متصلا بنطاقه الاساسى فى هضبة العبابدة .

على أن هناك ، بفعل الاودية العديدة من روافد الوادى الرئيسى ، بعض كتل منعزلة من الحجر الجيرى الايوسينى تقع على الجانب الشرقى من الوادى فى قطاعه الجنوبى تقف كبروزات ونواتىء منفصلة عن الهضبة الجيرية الام فى الغرب ومتدخلة كالجزر المبعثرة فى منطقة الحجر الرملى أو الطباشيرى .

قطاعات الوادى

يأخذ الوادى رؤوسه عند خط عرض ٢٨° شمالا ، وتنتهى دلتاه عند قنا حوالى خط عرض ٢٦° شمالا ، أى انه يغطى درجتين عرضيتين بكاملهما . طول محوره الاساسى ٢٠٠ كم ، او ربما ٢٤٠ كم ، ويعد بذلك اطول اودية الهضبة الشمالية ومن اطول ما بالصحراء الشرقية . ينحدر مجراه من الشمال الى الجنوب بمعدل ٢ر٥ متر للكيلومتر . أقصى اتساعه ٥٠ كم ، وادناه ٥ كم . وبصفة عامة يزداد اتساعه من المنبع الى المصب ، ولكنه يختنق او ينفسح قليلا او كثيرا باقتراب او ابتعاد الكتل الجبلية المتقابلة على جانبيه فى أحباسه الدنيا خاصة .

بمزيد من التفصيل (٢) ، الوادى فى أعلاه غائر محفور بعمق وشديد التحنيد والمدرجات واضحة الظهور . هذه المدرجات اعلاها بليوسينى على مستوى ١٠٠ قدم (+ ٣٠ مترا) ، بينما تمتاز المدرجات السفلى بتلال صغيرة هى بقايا اشجار وآجام الاثل المتحجرة غطتها الرمال ، وكثافتها

(1) R. Said, p. 110.

(2) T. Barron; W.F. Hume, Topography & geology of the Eastern Desert of Egypt (central portion), Cairo, 1902, p. 7 ff.

الملحوظة تشير الى غابة أثل قديمة . وكما يذكر بارون وهيوم فان هذه البقايا تستخرج وتسوق فى مدينة قنا كوقود .

فى القطاع الاوسط ، جذع الوادى الرئيسى اقل عمقا ولكن مجراه محدد جيدا بهضاب معتدلة الانحدار شرقا وغربا . وحشو الوادى السميك متماسك بوضوح لوجود بعض الصلصال الناعم به . اما القطاع الاسفل من الوادى فعريض ولكنه ضحل ، وتظهر مدرجاته السفلى على مستوى ٣ — ٤ امتار ، والعليا على مستوى ٥٠ قدما (حجرى قديم اسفل) .

نحو الجنوب يتحول القطاع تدريجيا الى سهل دلتاوى تغطيه رواسب فيضية سميكة من الرمال والحصباء وتقطعه شبكة من المجارى المائية المتعرجة . هذه الرواسب الفيضية تقع فوق الرواسب البليوسينية التى تظهر على شكل تلال ضخمة على هوامش مصب الوادى فى النيل . وفى هذا القطاع يوجد الماء الباطنى على عمق ٢ — ٥ امتار ، وهو فى الحقيقة نشع نهر النيل نفسه تمدد بفضل مسامية الرواسب المحلية . لذا فان النبات فى القطاع غنى نسبيا ، كما تكثر به الآبار نوعا .

اذا انتقلنا من المجرى الرئيسى الى الروافد ، فان الوادى يجمع روافده من رقعة شاسعة تبدأ فى الشرق من جبل دخان وقطار والشايب حتى جبل عطا الله . فترفده فى وسطه وادناه اودية ثانوية عديدة . ففى الوسط ؛ على الجانب الشرقى ، ياتى من الشمال الشرقى وادى حماد ثم الاطرش فى توازٍ ملحوظ ، آخذين من منحدرات جبل دخان (١٦٦١ مترا) وقطار (١٩٦٣ امتار) . والاطرش تكثر بمجراه الرقع الرملية ، كما يصبح ضعيف التحديد والعمق كثير التثنى فى مجراه الادنى . وهنا ترفده عدة اودية ثانوية اهمها فطيرى ، ولو ان البعض يعتبره توأمه ، ويفصل بينهما جبل ابو مجول . ياخذ فطيرى من جبل الشايب (٢١٨٧ امتار) وجبل ابو حمر (١٤٤٣ امتار) ، ويصب فيه من الجنوب اودية ابو راول والجضامى وجارية وأبو حاد الذى يحف بضلوع كتلة جبل ابو حاد الشرقية .

وتأتى آخر روافد وادى قنا الشرقية فى مجراه الاسفل قبل نهايته بقليل . فعند بير عراس يتصل به وادى القرية قادما من الشرق برافديه مرخ وحمامة اللذين يصرفان جبل ابو خراد (١٠٣٢ مترا) . واخيرا يجىء وادى أم سليمات العرضى الصغير ، ويحده جنوبا جبل سراى ، ويصب شمال مدينة قنا بقليل . هذا على الجانب الشرقى ، اما على الجانب الغربى فليس ثمة سوى واديين ضئيلين بالمقارنة : جوردى فى الشمال وهو فقير النبات جدا ، والشهادين فى الجنوب ويصب عند نفس مصب وادى ام سليمات .

واضح من هذا على الفور تفوق الروافد الشرقية خارج كل مقارنة عددا واطوالا وأحواضا ، وهو أمر طبيعي لان هذا جانب المطر والسيول ، كما انه يفسر شدة تقطع حواف الوادى الشرقية الى كتل عديدة منفصلة . والواقع ان الروافد الشرقية تنتمى جغرافيا الى تصريف جبال البحر الاحمر ، ولذا كانت عديدة مثلما هى غزيرة المياه ، بينما تنتمى الغربية الى تصريف هضبة المعازة القاحلة فكانت صحراوية قليلة العدد والرطوبة . على ان هذا يجعل الروافد الشرقية مصدر الخطر الحقيقى فى حالة السيول، كما يوضح سيل سنة ١٩٥٤ المخرب مثلا (١) .

يحد حوض الوادى من الغرب الحافة المتحدرة لهضبة الحجر الجيرى المسطحة المتجانسة ، بينما يحده من الشرق على العكس قمم جبال البحر الاحمر الجرانيتية المشرشرة المتعددة الالوان . تجاه الجنوب ينفسح بين هذه القمم والوادى سهل عريض تنتشر فيه بروزات مائدية بنية اللون من الحجر الرملى النوبى تكسوها الرواسب اللاحقة . وبين الحافة الغربية الحادة للوادى ومجراه تمتد مجموعة من التلال المنخفضة يحفها على جانب الوادى جرف بارز يتراوح ارتفاعه حول ٥٠ — ١٥٠ مترا . وقرب مصب الوادى يندفع هذا الجرف على شكل نتوء مرتفع يتمثل فى جبل الشهادين ثم جبل عراس (٥٢٠ مترا فوق سطح البحر) .

بالمثل على الجانب الشرقى ، يفصل مجرى الوادى عن جبال البحر الاحمر مجموعة من الكتل الجبلية المائدية اهمها من الشمال كتلة جبل ابو مجول فجبل ابو حاد وجبل قرية (٥٩٥ مترا فوق البحر) فجبل سراى (٦٢٤ مترا) واخيرا جبل الجير . ويفصل بين هذه الكتل الاخيرة روافد الوادى الشرقية العديدة والنشطة . ويرجح ساندفورد أن تكون كتلتا جبلى ابو حاد وسراى متصلتين معا حتى العصور الحجرية مكونتين حاجزا مستمرا . وفيما عدا هذا فان الجروف الغربية للوادى والجبال المائدية فى جنوبه الشرقى متجانسة متماثلة فى التركيب الجيولوجى والتتابع الطبقى (٢) .

رواسب الوادى

من الداخل ، يمتاز وادى قنا برواسبه الغنية المتنوعة سواء المنحوتة او المرسبة ؛ اى التى نحتتها أوديته الرافدة والسيول من جنباته أو التى رسبها غزو الخليج البليوسينى فى ادناه . عن الاولى ، فرغم موقعه على جبهة الاتصال بين تكوينات الصحراء الشرقية الجيولوجية المختلفة ، فان

(1) Kassas; Girgis, op. cit., p. 58 — 9.

(2) Said. p. 108.

اللافت كما أشار هيوم أن الرواسب التى تبطن قاع الوادى مشتقة جميعا من اصل جيرى ميوسينى دون اية اصول نارية من صخور جبال البحر الاحمر . ومعظم هذه الرواسب أتى بالتحديد من الكتل المنفصلة المصاقبة فى الشرق والجنوب الشرقى بصفة خاصة ككتلة ابو حاد وسراى ، اولا لليونة تكويناتها الجيرية الهشة وسهولتها للتعرية ، وثانيا لتمدد الاودية الرافدة فى هذه الاحباس . وهذه الرواسب هى كالمتاد غليظة حصوية ورملية فى اعالى الوادى ، اقل خشونة واعلى فى نسبة الرمل الطينى فى ادناه (١) .

أما عن الرواسب البليوسينية فتقع بلا تناسق طبقات على اقدام جبال ابو حاد وسراى شرقا وعراس غربا . وهى تبدى فروقا واضحة بالعرض ، فتتدرج من صلصال ومارل خشن غليظ على جوانب الوادى الى ناعم ودقيق تجاه وسطه . والهوامش الخشنة تتوغل ايضا كالسنة فى افمام الاودية الرافده ، حيث كثيرا ما تتفاعل مع الجير فتتماسك فى صخور صلبة من البرتشا الحمراء او الملتحمات conglomerates . وفى قطاع وادى قنا نفسه تؤلف الرواسب البليوسينية كتلا مائدية وربوات متفاوتة العرض ، بينما يصل ارتفاعها الى ١٦٥ مترا على الاقل . وهذه الرواسب البليوسينية، التى تخلو من الحفريات ، تنطوى على كميات ضخمة من الحصباء . الا ان مصدر هذه الحصباء ليس صخور جبال البحر الاحمر البللورية الى الشرق ، ربما لان اتصال كتلتى ابو حاد وسراى حجزها عنها . وقرب مصب الوادى عند قنا تغطى الرمال البلايستوسينية تلك الرواسب البليوسينية (٢) .

وعلى الجملة ، فان الوادى ، الذى تنتشر فى بطنه الاشجار والشجيرات والاعشاب المتناثرة ، وتنقطه عدة آبار يعتمد عليها البدو كأم عميد فى الشمال وام العباس فى الوسط وعراس فى الجنوب . الوادى تغطى مساحات ضخمة من قاعه تربة طينية صالحة للاستغلال . هذا عدا انه ينتهى عند وادى النيل بدلتا كبيرة من الرواسب الوديانية متوسط سمكها متران .

ونظرا ، مرة اخرى ، لموقعه على جبهة الاتصال بين تكوينات جيولوجية متباينة ، فان رواسب دلتاه تشتمل على مكونات خاصة ، ومن ثم تعطى تربة خاصة اذ تمتزج بطمى وادى النيل . ولعل هذه التربة الخاصة هى ما يفسر شهرة منطقة قنا بصناعة الفخار (٣) ، ويكفى أن نتذكر « القلل القناوى » وقرية « البلاص » هنا كرمز لهذه العلاقة . ففى قبلى قنا المدينة نفسها مستعمرة كاملة لصناعة القلل ، بينما تأتى البلاص (المحروسة حاليا)

---

(1) Hume, I, p. 117.
(2) Said, p. 110
(3) Lorin, p. 47.

اسما على مسمى رغم تسميتها الجديدة حيث تعد مركز صـــناعة البـــلاصى خاصة . كذلك تنتشر صناعة القلل فى الترامسة وصناعة القلل والبلاصى فى الطويرات غير بعيد .

الاودية الاخـــرى

فيما عدا وادى قنا فى اقصى الجنوب ، تتتـــابع اودية هضبة المعـــازة بالعرض بلا انقطاع حتى ضـــواحى القـــاهرة الجنوبية . وكمـــا فى هضبة العبابدة ، تقتصر الاودية الكبرى على قلة معدودة هى رباعية قنا ــ اسيوط ــ طرفاء ــ سنور ، غير ان بينها تندس منحشرة عشرات عديدة من الاودية الصغرى . والمجموعة الجنوبية منها حتى الاسيوطى تاخذ من خط التقسيم بين النيل ووادى قنا نفسه .

تفصيلا ، نبدأ من الجنـــوب بواديى النفوخ فقصب امام جرجا . وهما أقرب الى التوازى النادر ، ويتصلان بالنيل كل على حدة . ولقصب رافد شمالى طولى عكسى obsequent يكاد يوازى وادى قنا هو وادى ستون (زتون او شتون ؟) . وازاء اخميم ينتهى واد اصغر هو وادى بير العين ؛ ولعله يستمد اسمه من غنى البئر التى تتوسطه . ثم يلى وادى ابو شـــيح ازاء طمـــا .

اما وادى اسيوط نفسه (أو السيوطى) ، الذى يستمد اســـمه من المدينة الكبيرة التى يكاد يقع ازاءها تمـــاما ، فان مجراه الرئيسى شرقى ــ غربى تقريبا ، ياخذ من موضــــع عال على خط تقسيم النيل ــ وادى قنـــا ارتفاعه اكثر من ۷۰۰ متر . له شبكة روافد من الجنوب تشـــمل حبـــارة ، مراحيل ، حبيب ، والاخير اهمها على الاطلاق . اما مصب الوادى فســـهل مستطيل يندغم فى وادى النيل ، وتغطيه الحصـــباء الفيضية ، ورواســـبه تشمل مدرجات البليوسين وما بعد البليوســين . وللوادى ، اخيرا ، شهرة خاصة بمحاجر الرخام والالبستر الجيد . والطريف ان هذه المحاجر انما تقع عند مصب الوادى بالتحديد ، مؤلفة كتلة بيضاوية دفينة وســـط صـــخور الحجر الجيرى الايوسينى الاسفل المضيفة (۱) .

من الاودية الثانوية التى نلقـــاها بعد الاســـيوطى ثمة وادى جاموس مقابل ملوى ، ثم وادى الطير جنوب سميه جبل الطير وشمال مدينة المنيـــا

---

(1) M.K. Akaad; M.H. Naggar, "The deposit of Egyptian alabaster at wadi el Assyuti", B.S.G.E., 1963, p. 29 — 31.

وقبيل واديها الرئيسى طرفاء . وهذا الاخير ، وان ارتبط فى الذهن بمدينة المنيا ، انما يقع فى الحقيقة شمالها بقليل ، ازاء مطاى واقرب الى بنى مزار. وهو على اية حال اوسط اودية الهضبة الرئيسية موقعا ولذا اطولها على الاطلاق باستثناء قنا . وهو ياخذ راسه عند سفوح جبل ام التناصيب مؤديا الى وادى ابو حاد ومفضيا منه الى الغردقة . وقبيل مصبه فى النيل يحف به من الشمال جبل الرخامية ، بينما يرفده من الجنوب الشرقى رافده وادى مخرية .

بعد طرفاء تتوالى الاودية الصغيرة من جديد : وادى الشيخ شمال سميه جبل الشيخ والى الشمال من مغاغة ، وهو يمتاز بالحجر الجيرى المطعم بالصوان الغزير ، ثم ازاء ببا وادى سنعار برافديه الجنوبى العيد والشمالى الفقيرى ، فوادى المواثيل برافديه الجنوبى العيان والشمالى قمر . وقبيل بنى سويف المدينة نصل الى وادى سنور الشهير يليه وادى غراب الضئيل .

يقع سنور على عروض وادى عربة فى حين تنبع روافده الشمالية والجنوبية من الجلالتين على الترتيب . والواقع انه ان يكن طرفاء اطول اوديه الهضبة الشمالية ، فان سنور اكثرها تشعبا وتفرعا ، وذلك باستثناء وادى قنا فى الحالين بالطبع . بل ان سنور اشبه ان يكون واديا ثنائيا او توأم اودية ، شانه فى ذلك مثلا شان شميت — الخريط الذى ، فيما عدا فارق المقياس ، يذكر به فعلا فى شكله العام الى حد ما .

ثمة بعد هذا عدة اودية ضئيلة مثل الرشراش بين الواسطى والصف وقرب اطفيح ، آخذا من المنحدرات والنهايات الغربية للجلالة البحرية . ثم تلى اودية جبو وجروى ورشاد قبيل حلوان ، فابو سللى شرقها مباشرة . هذا بينما يقع الى الشمال الشرقى من المدينة واديها الشهير ، وادى حوف ذو المجرى العميق والحوض الممزق المكتل بشبكة روافده المتشعبة التى اهمها الحمادل وخاى من الجنوب وأم الجيفان وابو الرخام من الشمال .

واخيرا وازاء المعادى بالضبط ينتهى آخر سلسلة اودية الصحراء الشرقية وهو وادى دجلة الذى يجرى مجراه الرئيسى نحو غرب الشمال الغربى بعد ان يصب فيه بعض روافد صغيرة كروض الحمارة وتلات ستيتة وتلات حميدة وتلات النجا وتلات الغز . ثم قبل نهاية المجرى الرئيسى يتصل به اكبر روافده وادى التيه الذى يجرى شرقا بغرب نابعا من جبل الخشب ، كما يتصل به اخيرا وقبيل نهايته وادى ابو عويقل . وفى النهاية ، وكآخر اودية الصحراء الشرقية ، ربما كان لنا أن نضيف واديا صغيرا للغاية شرق

القاهرة هو وادى دويقة الذى يجرى من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى بين جبل الجيوشى (المقطم) جنوبا والجبل الاحمر شمالا فاصلا بينهما ومنتهيا شرق العباسية .

صحراء شرق الدلتا

هذه هى نهاية الصحراء الشرقية فى اقصى شمالها — وايضا فى اضعف صورها او اعدل قطاعاتها . شكلها اقرب الى مثلث قائم الزاوية تقريبا ، اضلاعه طريق القاهرة — السويس الصحراوى جنوبا ، وقناة السويس شرقا ، وحدود دلتا النيل غربا ، اما راسه فمند نهايات بحيرة المنزلة . والمثلث بهذا ينحشر بين مستطيل الصحراء الشرقية جنوبا ومثلث الدلتا غربا ومثلث سيناء شرقا ، وبذلك يمثل حلقة الوصل الطبيعية بين ثلاثتها .

والواقع ان المنطقة فى جوهرها هى الجسر البرى الذى ينقلنا بالتدريج من الصحراء الشرقية الى شمال سيناء شرقا ، وهى المنحدر الطبيعى glacis الى حوض الدلتا العظيم غربا . ومن هنا فانها فى بنيتها وتضاريسها وسائر خصائصها الطبيعية اقرب شىء الى اقليم شمال سيناء ولا تعدو ان تكون امتدادا له نحو الغرب عبر برزخ السويس وصوب دلتا النيل .

هنا ينتهى محيط الحجر الجيرى الايوسينى السائد فى هضبة المعازة ليحل محله نطاق عرضى من تكوينات الاوليجوسين والميوسين يمتد على جانبى طريق القاهرة — السويس ، يختفى شمالا تحت ارسابات البليوسين والبلايستوسين والحديث التى تغطى بذلك معظم المثلث . فالقاعدة ببساطة هى التتابع نحو الاحدث شمالا ، مما يشير الى بساطة فصول القصة الجيولوجية نسبيا ، وان كان هناك كثير من التعقيد والتداخل فى اقصى الجنوب فى الاوليجوسين والميوسين خاصة .

هذا جيولوجيا ، اما تضاريسيا فان المنطقة يحدها فى الجنوب خط كنتور ٢٠٠ متر بالتقريب ، ومنه تنحدر بالتدريج نحو الشمال الى قرب مستوى سطح البحر عند بحيرة المنزلة . كذلك ينحدر السطح تدريجيا من الشرق الى الغرب ، من قناة السويس حتى تخوم الدلتا . فالانحدار العام اذن هو نحو الشمال الغربى .

وعلى الجملة يعنى هذا ان هيئة السطح تتفق بصورة عريضة مع التركيب الجيولوجى ، بل وتعكسها فى الواقع ، فهى اذ تنخفض من الجنوب الى الشمال انما تتواضع من التكوينات الاقدم الى الاحدث ، اى ان اعلى

المعـــالم التضـــاريسية تصنعها اقدم التـــكوينات الجيولوجية واوطاها من صنع احدثها .

وبهذا كله تنقسم المنطقة الى ثلاثة نطاقات عرضية : نطاق تلى مرتفع نوعا فى الجنوب على امتداد وعلى جانبى طريق القـــاهرة ــ السـويس ، ونطاق سهلى متموج متواضع الارتفاع فى الوسط حتى لسان وادى الطميلات، واخيرا نطاق أو مثلث سهلى منخفض فى اقصى الشمال .

النطاق الجنوبى (١)

هو، جيولوجيـــا ، نطاق الاوليجوسين ــ الميوســين اساسا . مع حواشى ايوسينية مديدة على الهامش الجنوبى وحالة أو اثنتين من البروزات الكريناسية المحض موضعية . جغرافيا ، السطح عموما منخفض فيما عـــدا خطوط المرتفعات ونقط الارتفاع ، وخطوط التصريف ضـــعيفة التحـــديد . التركيب الجيولوجى هو الى أبعـــد حد الذى يحكم الطبوغرافيا ، فمنـــاطق الارتفاع التركيبى هى نفسها مناطق الارتفاع الطبوغرافى . فالمناطق المرتفعة تتكون باستمرار من حجر جيرى الايوسين الاوسط ، ورواسب الايوســـين الاعلى من الحجر الجيرى الرملى ، ورواسب الميوســـين البحرية تصـــنع الحافات الجرفية والمنحدرات وتظهر كتلال مصفرة اللون من الحجر الجيرى المارنى ، بينما يعطى حصى ورمل الاوليجوسين والميوسين غير البحرى تلالا مدورة قاتمة يكسوها الحصى المتخلف عن تذرية الرمال الناعمة . واخيرا ، وكقاعدة عامة ، فان كل المظاهر الطبوغرافية تحددها بالدقة الانكسارات ، فمعظم المعالم البارزة هى كتل انكسارية وهورستية .

التاريخ الجيولوجى

فى الايوســـين الاوســـط ، اذا فصلنا القول فى التاريخ الجيولوجى ، هبطت الارض بالتدريج ، فتم ارساب تكويناته ، التى تتألف من حجر جيرى ابيض صـــلب ومتبلور يقتم الى رمادى غامق بالتجوية ، مع حجر جـــيرى طباشيرى وطبقات مارل قرب السطح احيانا . ثم ارتفعت الارض فى أواخر الفترة ، فجاءت رواسب الايوسين الاعلى الســاحلية والبحرية الضـــحلة neritic من الحجر الجيرى الرملى المائل الى البنى مع بعض طبقات من الحجر الرملى احيانا . وبعد انتهاء الايوسين ســـادت الظروف القارية كل المنطقة وتعرضت الصخور الايوسينية للتعرية .

---

(1) Said, p. 216 — 226; Trip to gulf of Suez, in : Guidebook etc., p. 141 — 4.

ثم جاءت رمال وحصباء ألاوليجوسين النهرية ، طاغية على جزء من الطبقات الايوسينية ومغطية اياها بحسب مدى ما تعرضت له من تعرية . وهذه الرمال الاوليجوسينية متعددة الالوان ، غير طباقية او هى كاذبة الطبقية false-bedded ، مفككة غليظة الحبات . ويشير تركيبها المعدنى الى احتمال اشتقاقها من اصل من الخراسان النوبى . كما تشمل هذه الرمال وحصباؤها بقايا من جذوع الاشجار الضخمة المتحجرة المنتثرة غالبا والتى تتجمع أحيانا فى مواضع مركزة فتعرف «بالغابات المتحجرة» (جبل الخشب) . اشهرها تلك المعروفة شرق المعادى . وبعض هذه الاشجار يبلغ طوله ٣٠ مترا ، بلا اغصان او ثمار أو سائر الاجزاء اللينة ، مما يدل على انها نقلت من مسافات بعيدة وتعرضت لرحلة طويلة . والمتفق عليه أنها لم تتحجر أو تترمل او تسترمل الا موضعيا بعد عملية نقلها . ونقلها يؤكد نظرية النهر الاوليجوسينى القديم الكبير من الجنوب ... الخ .

فى نهاية الاوليجوسين تعرضت المنطقة بشدة للانكسارات العديده المتعددة المحاور ، العادية مع ذلك دون تقز او انقلاب . ورغم الاختلاف على عمرها ، فالرأى الغالب انها اوليجوسينية عموما . على انه لا خلاف على انها نتيجة قوى الشد لا الضغط ، كما لا جدال أنها هى التى تحكم كل تضاريس وتموجات سطح النطاق جميعا . وقد اقترنت هذه الانكسارات بصعود صهير السيما فى شقوقها ، فانبثقت على شكل طفوح بازلتية داكنة منتشرة فى كثير من اجزاء النطاق . كذلك صاحب انفجار الماجما نشاط المياه الحارة التى ادت فى النهاية الى ترميل silicification وتلوين رمال الاوليجوسين وغيره باللون الاحمر .

فى الميوسين الاسفل اخذت المنطقة فى الهبوط ، والقيت على تخومها رواسب بحرية شاطئية ضحلة يسودها الرمل مع بعض طبقات من المتحجرات ، كلها غنية بالحفريات وتزداد سمكا من الغرب الى الشرق ، كما تقل رملية وتزداد جيرية فى الاتجاه نفسه . ويرى بارون أن هبوط الارض الذى اتاح لبحر الميوسين الدخول بدأ فى الشمال الغربى ثم امتد بالتدريج شرقا وجنوبا اثناء ارساب الميوسين الاسفل ، وذلك على اساس ان الرواسب السابقة اكثر تعرية وتآكلا فى الشرق . ولكن لعدم كفاية الادلة فلعل الاسلم ان نقول ان غزو البحر بدأ من الشمال عموما دون تحديد .

مهما يكن ، ففى الميوسين الاعلى انحسر البحر وتلقت المنطقة طبقة رواسب نهرية غير بحرية من كسر الجير وحصى وحصباء صغيرة الحجم نوعا ، متماسكة الى حد ما بمادة جيرية . ويبدو ان حركة رفع الارض التى أغلقت خليج السويس خلقت عددا من الاحواض المغلقة ساعدت على

ترسيب الملحيات فى الخليج ، بينما فى المنطقة الشمالية الغربية من الخليج تكونت رواسب عذبة فى البحيرات التى كانت تتلقى صرفها من مناطق بعيدة ، فكانت أصل رواسب منطقتنا الميوسينية العليا غير البحرية .

اذا وصلنا اخيرا الى البليوسين ، فيبدو ان خليجا صغيرا من البحر امتد الى غرب المنطقة فى البليوسين يسميه ساندفورد وآركل « خليج هليوبوليس » ويحده جنوبا وغربا راسا الجبل الاحمر وجبل المقطم . ومن الممكن تتبع آثار البحر البليوسينى الى الشمال من هذه المنطقة حتى اقدام جبل أم قمر . وقد ترك هذا رواسب من الحجر الجيرى تغطى بعضها قشرة رقيقة صلبة كثيفة جدا من الحجر الجيرى الخزفى porcellaneous يبدو انها من ترسيب البحيرات الهامشية العذبة .

أما البلايستوسين فتغطى ارساباته من الرمال الكوارتزية مساحات كبيرة شمال شرق القاهرة كما تملأ كل اودية ودالات الاودية الصحراوية فى المنطقة . ولما كانت هذه الرمال محلية الاشتقاق ، فان هذا يدل على ان شبكة التصريف الحالية كانت قد تكونت من قبل فى البليوسين .

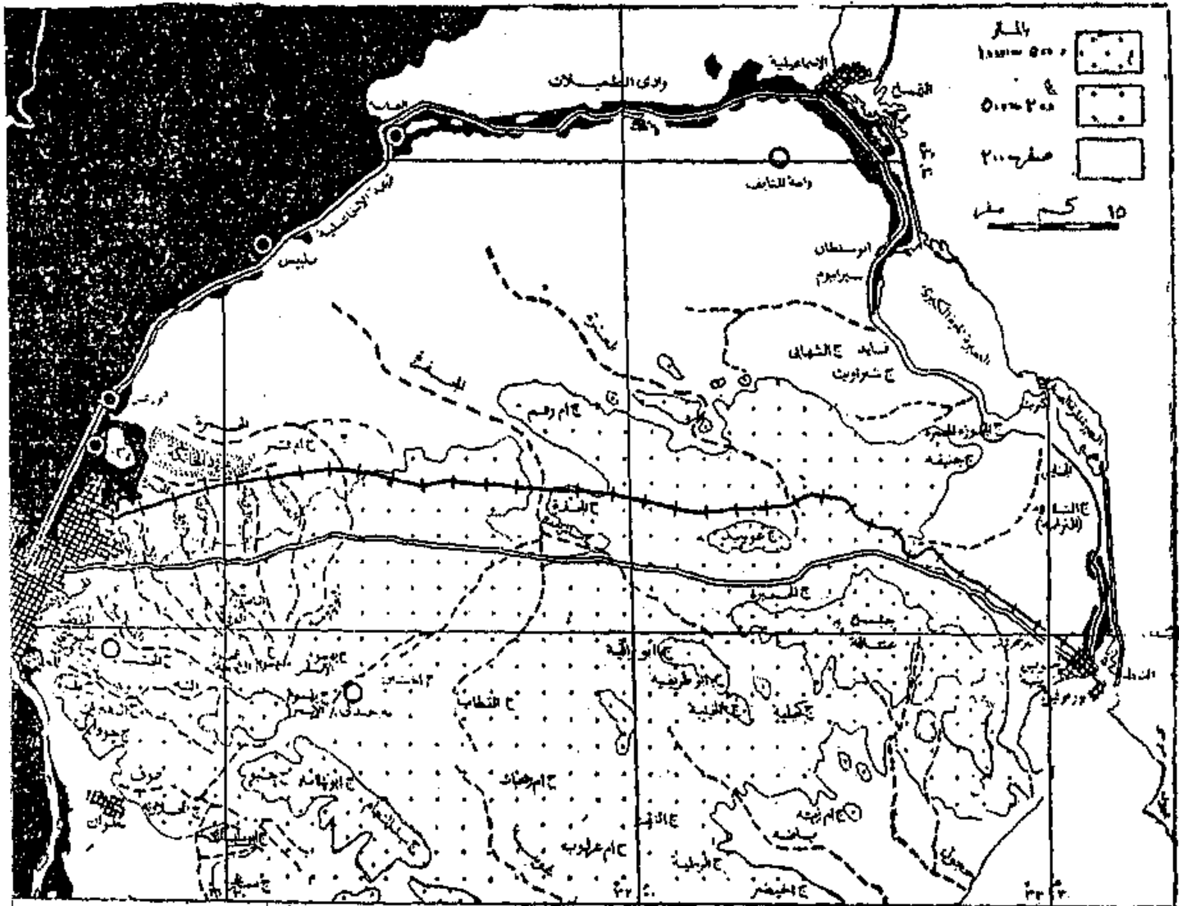
اذا انتقلنا من التطور الجيولوجى الى التوزيع الاقليمى، فان الايوسين الاسفل يغطى مساحات كبيرة فى أقصى جنوب نطاقنا ، ولذا يؤلف أعلى قطاعاتها تضاريسيا ويشكل اهم كتلها وحوافها التلية . اما الايوسين الاعلى فرقعته تتوسط منطقة الايوسين الاوسط بالتقريب ، مع امتداد الى قطاع جبل الناصورى ـ العنقبية فى الشمال . وعلى الجملة يحتل الايوسين بقسميه الاوسط والاعلى المنطقة جنوب خط عرض ٣٠° بين النيل وخليج السويس .

أما الاوليجوسين ، الذى تنقسم تكويناته الى نوعين: الرمال والحصباء ثم الطفوح البازلتية ، فان الاولى نطاقية بالطبع حيث الثانية نقطية بالضرورة . وهى على الجملة تغطى مساحة رئيسية من نطاق طريق القاهرة ـ السويس . وهناك رقعتان اساسيتان تقعان على التعارج : غربية جنوب طريق السيارات تمتد من شرق القاهرة الى العنقبية ، وشرقية شمال الطريق نفسه تبدأ من حيث تنتهى الاولى فتمتد من جبل الجفرة حتى قرب جبل جنيفة . وبهذا التوزيع تسيطر التكوينات الاوليجوسينية على بنية القطاع الاكبر من نطاقنا تقريبا .

أما الميوسين فينتشر انتشارا عظيما شمال خط عرض ٣٠° ، متوزعا بين مناطق الايوسين والاوليجوسين فى الجنوب ، الى ان يسود تماما فى الشمال . على ان تكويناته تعطى مظاهر طبوغرافية اقل ارتفاعا وبروزا من تكوينات الايوسين .

السـطح

اذا انتقلنا الآن من البنية الى السطح ، فان أهم مظاهره فى النطاق هى مجموعات متراصة كخطوط لا تنتهى من التلال او الجبيلات الجرداء تعرف محليا « بالجبال » ولكنها تلال مرتفعة نسبيا لا تزيد على الاكثر عن بضع مئات من الامتار ، تتماوج بينها سهول منخفضة من الرمال والحصى عارية الا من بقع قليلة من الاعشاب الصحراوية الفقيرة . والرمال هنا عموما فرشات عشوائية لا شكل لها ، الا أنها تنتهى فى أقصى الغرب ، على حواف الدلتا تجاه الجبل الاصفر بميدا شمال شرق منطقة القاهرة ، على شكل كثبان منتظمة هى ما يعرف « بغرود الخانكة » . ورغم ان غرود الخانكة مساحة محلية محدودة للغاية تمتد على شكل قوس طوله نحو ٢٥ كم ، فانها لا تكف عن الزحف والنمو صوب الجنوب الشرقى .



شكل ٥١ - صحراء شرق الدلتا

خطـــوط التلال

فاما خطوط التـــلال فنستطيع ان نميز منها ثلاثة عرضـــية تتوالى من الجنوب الى الشمال بالاشارة الى كل من الطريق البرى والطريق الحديدى، بينما يحتل الطريقان نفسهما ، كما ينبغى ، منخفضين واطئين يفصـــلان بين خطوط المجموعة بوضوح . فالخط الجنوبى جنوب طريق السيارات، والاوسط بين الطريقين فى قطاعه الشرقى وجنوب خط السيارات فى قطاعه الغربى ، والشمالى شمال الخط الحديدى . وبصفة عامة يقل متوسط ارتفاع كل خط كلما اتجهنا شمالا .

هذا ويتالف كل خط من مجموعة من التـــلال ، معظمها يمثل محـــدبات مستطيلة ، اغلبها على محور عرضى فى الوســـط ، يتحول الى طولى على الطرفين شرقا وغربا ، محور شمالى شرقى قرب وادى النيل ومحور شمالى غربى قرب قناة السويس . ثم ان اغلب هذه المحدبات تحدده الانكسارات وتحفه من جانب واحد او من جانبين ، اى من الشمال و / او الجنـــوب فى الوســـط او من الشرق و / او الغرب فى الطرفين ؛ وفى كل الحـــالات فانها تصبح بذلك كتلا هورستية . واخيرا فبينها او عليها تجرى اودية المنطقـــة الجافة باتجاهاتها المتغيرة .

الخط الجنوبى يبـــدا فى الغرب بجبل المقطم الذى يقع عنـــد اقدامه الشرقيـــة جبل الجيوشى (١٢٠ مترا) ، وكذلك بجبل طره (٢٧٢ مترا) وامتداده شرقا جبل البعيرات (٣١٠ امتار) . ثم يشمل الخط جبل الخشب (حيث الغابة المتحجرة ، ٣٣٩ امتار) ، ثم عجرة النعجة (٤٠٢ مترا) . تلى شرقا مجموعة يهموم: جبل يهموم نفسه ثم الى الجنوب الشرقى والغربى منه يهموم الاصـــفر فالاســـمر اعلاها (٤٨٠ مترا) فالصـــغير . وبعد جبل اخشين ياتى جبل القطامية (حيث المرصد الجديد) فابو تراقية فابو طريفية فالخيلية فكحيلية (٥٨٦ امتار) ثم اخيرا عتاقة اعلاها جميعا (٨٧٠ مترا) .

الاتجاه نحو زيادة الارتفاع كلما اتجهنا شرقا واضح تماما . اما تركيبيا فان المجموعة كلها ايوسينى اوسط ، فيما عدا ابو طريفية فهو اوليجوسينى وان احاطت به التكوينات الايوسينية ، كما يمثل اكبر منطقة طفوح بازلتية فى النطاق ويصل سمك الغطاء البازلتى فيه الى ٢٥ مترا . وتحف الانكسارات من كلا الشمال والجنوب بكل من طريفية وعتاقة بصفة خاصة ، حيث يمتاز الاول بصفة اخص بان محور الانكسارات حوله هلالى بحيث يبـــدو كجريين نصف دائرى ، ربما نتيجة لقسر الطفوح البازلتية المجاورة . هذا بينما ينفرد عتاقة بقطاع صغير من الكريتاسى عند اقدامه .

الخط الاوسط بجمع الجبل الاحمر فالعرفة (٢٣٢ مترا) ، ثم جبل الناصورى والعنقبية فالجفرة والى الجنوب منه مباشرة سميه مشاش الجفرة ، واخيرا عويبد وغرة والحسيرة . معظمها اما ايوسينى او اوليجوسينى او يجمع بينهما مع قطاعات ميوسينية احيانا . ومعظمها كتل هورستية تحف بها الانكسارات شمالا وجنوبا .. فالجبل الاحمر بالعباسية ، اوليجوسينى يمتاز برماله ذات الالوان المتعددة الثرية ، ورماله تمتاز بالانابيب المتحجرة التى تتخللها .

أصل هذه الانابيب اما مرور المياه الحارة خلال الرمال الرطبة ، واما السوائل الصاعدة الحاملة لاكاسيد الحديد والمنجنيز والكبريت على شكل نفاثات غازات fumaroles اولا ثم على شكل ينابيع مياه حارة بعد ذلك ، وذلك كله دون ان تحدث اضطرابا فى التركيب الطباقى للرمال نفسها . ايضا تكثر بالمنطقة بقايا نفاثات الغاز هذه ، كما يوجد بها بركان الغاز maar المعروف ببركان رينباوم Rennebaum volcano ، وهو اصلا فتحة احدثها انفجار باطنى فى بركان غاز ، امتلأت بالرواسب الاوليجوسينية اللزجه الزلقة التى تصلبت بعد ذلك ، ثم تعرض التركيب كله للتعرية الشديدة .

اما كتلة الناصورى والعنقبية فمعظمها من الايوسين الاعلى مع قطاعات من الاوليجوسين والميوسين والبليوسين . وتكثر طفوح البازلت حول محدب العنقبية حيث يصل سمكها الى ١٧ مترا . كذلك حال الطفوح فى جبل الجفرة حيث يصل سمكها الى ٢٥ مترا ، مندمجة قاتمة أو خضراء باهتة . والجفرة جسمه اوليجوسينى صرف ، بينما عويبد اقدامه اوليجوسينية وجسمه من الايوسين الاوسط والاعلى .

الخط الشمالى ، اخيرا ، يبدأ بجبل ابو زعبل شمال شرق القاهرة ، ثم يضم جبل أم قمر فجبل ام رقم ثم الجرية فالشهابى فشبراويت غرب البحيرات المرة الكبرى ثم جبل جنيفه جنوب غرب البحيرات المرة الصغرى ثم اخيرا جبل الشلوفة . والثلاثة الاولى اوليجوسينية وسط محيط ميوسينى ، وان ظهرت التكوينات البليوسينية عند اقدام أم قمر . وينفرد أبو زعبل بالطفوح البازلتية التى يبلغ سمكها ٦٠ مترا ، ولعله اكبر سمك فى كل النطاق . هذا بينما ينحصر كل من أم قمر وأم رقم بين انكسارات عرضية شمالا وجنوبا .

اما الجبال الاربعة الشرقية الاخيرة فكتل محاورها شمالية غربية ، تحفها الانكسارات من الجانبين شرقا وغربا . وينفرد شبراويت بأنه البروزا الكريتاسي الوحيد فى كل منطقة صحراء شرق الدلتا ، وطبقاته الحادة الميل تظهر بغتة من وسط طبقات الايوسيني الافقية المحيطة . والجبل محدب

يأخذ محور وتكوين نظام القوس السورى، تأثر بالالتواء وتكتنفه الانكسارات طوليا وعرضيا . وهو فى معظم هذا يذكر بجبل ابو رواش غرب القاهرة .

اما جبل جنيفه فمعظمه ايوسـينى أوسط مع بعض الاوليجوسـين والميوسين الاوسط . طبقاته افقية من الحجر الجيرى الناصع البياض ، يمتاز بأفق من الالباستر أصله من الحجر الجيرى الذى أعيدت بلورته ، ولذا يمثل محجرا هاما . وبالمثل محجر جبل الشلوفة الشهير « بترابة الشلوفة » المعروفة .

خطـوط الأودية

تلك هى خطوط التلال الثلاثة التى تختط النطاق الجنوبى من صحراء شرق الدلتا ، عليها تتعامد مجموعة من الاودية الصحراوية والاخوار الجافة التى تفصل بين وحداتها ويضرب معظمها مع الانحدار العـام من الجنـوب الشرقى الى الشمال الغربى واحيانا شمالا بجنوب نصا بينما يجرى بعضها عرضيا شرقا بغرب فى المنخفضين اللذين يفصـلان بين خطـوط المرتفعات الثلاثة خاصـة فى اقصى الغرب قرب منطقة القاهرة وفى اقصى الشرق على ضفاف القناة وبرزخ السويس .

وقد تجتمع بعض أودية المجموعة الطولية الاولى لتصب فى بعض اودية المجموعة العرضية الثانية التى قد تفقد نفسها بعد ذلك فى الرمال السائبة أو تختفى تحت كثبانها ، بينما قد ينجح بعضها الاقوى فى تجـاوز النطاق كله ليصـل بعيدا حتى تخوم جنـوب شرق الدلتا . وكذلك فان بعض الاودية الطولية قد يتبع الانكسارات الطبيعية الفاصلة بين كتل المحدبات والتلال ، بينما قد يقطع بعضها تلك الكتل نفسها .

من الناحية الاخرى ، فان المجموعة العرضية ـ وهى تتقل بالضرورة فى المنخفضين الفاصلين بين خطوط المرتفعات ـ تقـدم فى مجموعها الطرق الطبيعية للمواصلات سـواء خط السـكة الحديدية فى الشـمال او طريق السيارات البرى فى الجنوب . فالاخير مثلا تتالف بعض قطـاعاته من قيعان هذه الاودية وقد تسمى أحيانا بأسمائها كدرب الحمرة نسبة الى وادى الحمرة، كما تتتابع على مراحله نقط استراحة منبسطة تعرف « بالبسطات » ، ومغزى التسمية الطبوغرافى واضح .

ومعظم هذه الاودية، بعد ، تمتلىء قيعانها ومجاريها ومخاريطها الفيضية بالرمال الخشنة والحصباء او الحصى ، ولبعضها مدرجات واضحة فى نفس هذه الرواسب الرملية . وأخيرا ، فلأن غالبية هذه الاودية تتعامد على طريق القاهرة ـ السويس الشريانى ، فانها بالضرورة تقطعه بالسـيول الجارفة وتعطل المواصلات على نحو ما نسمع ونرى كل بضعة اعوام .

من أهم هذه الاودية مجموعة فى الغرب تصب شمالا فى واد عرضى واحد يجمع نهاياتها جميعا هو وادى الحمرة الذى ينحدر غربا الى ان يفقد نفسه ويضيع تحت رمال غرود الخانكة وكثبان الجبل الاصفر على تخوم الدلتا . من الغرب الى الشرق تبدأ المجموعة بوادى اللبلابة شرق اقدام المقطم . وهو يأخذ عند نقب الحجالة ويمر بقرب عين موسى ثم ينتهى شرق الجبل الاحمر بالعباسية . وينفرد اللبلابة بانه يجرى فى خط انكسارى محدد بقوة يفصل بين حجر جيرى الايوسين فى الجانب الغربى ورمل وحصباء الاوليجوسين فى الجانب الشرقى (١) .

يلى موازيا وادى النهادين ، ثم أهم منه وادى الاسيمر الذى يجمع روافده العديدة نسبيا من جبل الخشب جنوبا وقلعة الريان غربا وجبل العرفة شرقا . ومن عجرة النعجة يبدأ بعد ذلك وادى الحلازونى حيث يرفده هناك وادى أبو عازر ، ثم يمر بجبل العرفة الى أن يقترب فى نهايته من نهاية الاسيمر . ويبدو ان الحلازونى كان واديا داخلا insequent حيث يظهر فى مجراه كوع الاسر النهرى ثلاث مرات .

وبعد واديين من مقياس متواضع هما الاعدام غلم دسيس ، تأتى مجموعة من الاودية الكبيرة التى تميل الى الاتجاه الجنوبى — الشمالى اكثر والتى تبدأ من مجموعة جبال يحموم . فهناك وادى الناصورى ثم عنجبة الرويانة ثم عنجبية ثم أخيرا الفرن الذى يعرف فى احباسه العليا باسم وادى ابو درمة . والاولان يقطعان بوضوح فى كتلتى الناصورى والعنقبية على الترتيب ، بينما يمتاز الأخير بانه اقلها استطالة واكثرها استدارة نسبيا فى حوضه (٢) .

بعد هذه السلسلة من الاودية المنتهية الى الحمرة ، وفى وسط النطاق ما بين القاهرة والسويس ، تظهر مجموعة قليلة العدد من الاودية الاكبر والاطول التى تترامى جنوب النطاق وشماله على السواء وتنحدر عموما نحو الشمال الغربى ، وابرزها وادى الجفرة ثم وادى العشرة شرقه .

الجفرة هو بلا منازع أعظم أودية صحراء شرق الدلتا امتدادا كما هو أوسطها موقعا ، يكاد يحقق بينها أبعاداً فوق — محلية ، راكبا نهاية هضبة المعازة جنوبا وبداية صحراء شرق الدلتا شمالا ، اذ بينما يأخذ رؤوسه فى عروض حلوان ويعد ان يمر بمنطقة جبل الجفرة الذى يشاركه التسمية فانه لا ينتهى إلا قرب بلبيس . وشبكة منابعه المتعددة نسبيا تجمع روافدها ابتداء من بير جندلى غربا حتى جبل عتاقة شرقا ورؤوس وادى غويبة جنوبا .

(1) R. Said; S. Beheiri, "Quantitative geomorphology of the area to the east of Cairo", B.S.G.E., 1961, p. 129, 131.

(2) Id., p. 128 — 139.

والى الشرق لا يقارن العشرة بالجفرة الا من حيث انه يوازيه فى مجراه الادنى فقط . ثم الى الشرق اكثر تتضاءل الاودية باطراد وتصبح محلية ضحلة، الى ان تتحول فى منطقة برزخ السويس الى الاتجاه الشرقى — الغربى نصا .

النطاق الاوسط والشمالى

على عكس النطاق الجنوبى من صحراء شرق الدلتا ، ليس لدينا الكثير نقوله عن النطاقين الاوسط والشمالى . فأما النطاق الاوسط ، فكل ما يمكن ان يقال هو انه اقل ارتفاعا بكثير ، لا تسوده المعالم الصخرية بل التكاوين الرملية والحصوية التى تقل فيها التلال وتتواضع ، خصوصا كلما اتجهنا شمالا وغربا . ولعلنا نستطيع ان نلمح خطا تليا فى الجنوب ، يبرز فى الشرق خاصة على ضفاف البحيرات المرة الكبرى حيث جبل جوزة الحمراء وغيره .

اما الاودية هنا فلا تزيد عن اخوار ضحلة هزيلة ، والمظهر العام هو صحراء متموجة رملية جرداء ، قد تظهر فيها بعض الآبار الصحراوية مثل بير المنايف فى اقصى الشمال الشرقى قرب بحيرة التمساح والتى حول الاستصلاح والتعمير الحديث منطقتها الى واحة فى قلب الصحراء هى واحة المنايف .

اخيرا ، فان النطاق او المثلث الشمالى سهل صحراوى من الرمل والحصباء يمتزج بطين المستنقعات والبحيرات فى الشمال ، فيتحول الى ارض لزجة هشة متواضعة لا تعدو عادة عدة امتار تنتهى قرب مستوى سطح البحر . ولكنها لكل ذلك انسبها للاستصلاح والاستزراع . وهى الآن مسرح لبعض قبائل الرعاة والصيادين من انصاف البدو وانصاف المستقرين .

واذا كانت صحراء شرق الدلتا فى مجملها تظل جزءا من الصحراء الشرقية ، فان امكانيات انتزاعها من براثن الصحراء واردة وقائمة . فلئن كان لسان وادى الطميلات هو الانقطاع الوحيد فى قلبها الذى يكسر من حدتها واستمراريتها ، فقد خلقت القناة على طول ضفتها الغربية نطاقا من الاستصلاح والزراعة ، خاصة البستانية ، لا يكف عن التوسع وانتزاع الارض من الصحراء . وتمثل هوامش الدلتا قاعدة اخرى للتوسع ومهاجمة الصحراء ، هذا فضلا عن وادى الطميلات نفسه بالطبع .

والواقع أن المثلث الشمالى الاقصى ، او سهل الصالحية وبورسعيد ، هدف لمشروع استصلاح اساسى حاليا ، كما ان وادى الطميلات وطريق الاسماعيلية مدرج تخطيطيا كترسانة للتوسع الصناعى الكبير . ويوما ما — نحن نتكهن — قد تبدأ الصحراء الشرقية لا من اطراف بحيرة المنزلة ولكن من تخوم وادى الطميلات ، بينما تتحول صحراء شرق الدلتا برمتها او فى معظمها الى جزء لا يتجزأ من الدلتا الكبرى نفسها .

الفصل العاشر

سيناء

الهيكل العام

بين الشكل والموقع

سيناء — ٦١ الف كيلومتر مربع ، حوالى ٦٪ او ١/١٦ من مساحة مصر ، او نحو ٣ امثال مساحة الدلتا — تبدو على الخريطة كمثلث منتظم بدرجة او باخرى ، ارتفـــاعه من راس برون حتى راس محمد نحو ٣٨٠ — ٣٩٠ كم ، واقصى عرضـــه بين السويس والعقبـــة نحو ٢١٠ كم . اى ان طوله نحو ضعف عرضه الا قليلا ، قل بالارقام المدورة ٤٠٠ ، ٢٠٠ كم على الترتيب .

لعل الادق ، لهذا ، أن نقول مثلثا مائلا قليلا فى الجنـــوب ، يرتكز على قاعدة عريضة كالمستطيل تقريبا فى الشمال . المســتطيل الشـــمالى ، او « شمال سيناء » ، اضلاعه قناة الســويس غربا ، والحـــدود السياسية مع فلسطين شرقا ، ثم ساحل المتوسط شمالا ، واخيرا الخط المـــائل بين راس خليجى الســـويس والعقبة جنوبا ، او قل تجـــاوزا خط عرض ٣٠ درجة . ومتوسط طول هذا المستطيل نحو ٢٠٠ — ٢١٠ كم ، وعرضه ثلثا ذلك تقريبا اى نحو ١٥٠ كم . اما المثلث الجنوبى ، او « جنوب سيناء » ، فراسه عند راس محمد جنوب خط عرض ٢٨° بقليل ، وارتفـــاعه زهاء ٢٣٠ كم . أما ضلعاه فخليجا السويس والعقبة ، الاول طوله ٢٧٥ كم ، والثانى ١٨٠ كم .

بهذا الشكل تبدو سيناء ، بكتلتها المندمجة المكتنزة ، كثقل معلق او كسلة مدلاة على كتف مصر الشرقى فى اقصى الشمال لا تلتحم بها الا بواسطة برزخ السويس . ولقد الفنا لذلك ان ننظر الى سيناء على انها تمثل اقصى شمال شرق مصر . وهذا صحيح اساسا بالطبع ، ولكن مع تصحيحين ثانويين . فلأنها اكثر طولا منها عرضا ، نجد ثمة مفارقتين مثيرتين .

فاولا ، رغم انها من أكثر أجزاء مصر امتدادا وتطرفا نحو الشرق ، الا انها ليست الاكثر فى هذا المضمار ، فهـــذا الموقع انما يذهب كمـــا راينا الى

منطقة علبة فى اقصى جنوب شرق الصحراء الشرقية . فاقصى نقطة شرقيـة فى سيناء عند راس خليج العقبة تقع على خط طول ٣٥° شرقا ، بينما تتجاوز منطقة علبة خط ٣٧° شرقا .

ثانيا ، فرغم انها من اكثر اجزاء مصر شمالية وتمددا نحو الشمال ، الا اننا قليلا ما نذكر انها ايضا بالغة التعمق نحو الجنوب ، اكثر بالتاكيد مما نتصور تقليديا . فبينما هى تبدا مع ساحل مصر الشمالى حوالى خط عرض ± ٣١٫٥° ، اذ بها تنتهى عند راس محمد بعد خط عرض ٢٨° ، تقريبا على عروض ملوى فى وسط محافظة اسيوط ، اى انها تتعمق حتى عروض قلب الصعيد الاوسط . وانت عند راس محمد تكون فى الحقيقة اقرب الى قنا وثنية قنا منك الى القاهرة وراس الدلتا ، وذلك باى الطرق البحرية أو البرية المطروقة . وبعبارة اخرى فان سيناء تترامى عبر نحو ٣٫٥ درجات عرضية ، لتبلغ بذلك اكثر من ثلث امتداد او عمق مصر من الشمال الى الجنوب . وبالاختصار الشديد ، سيناء ١/١٦ من مصر مساحة ، ولكنها اكثر من ١/٣ مصر عمقا .

الجزرية النسبية

بهذا الشكل ايضا ، تاتى سيناء فريدة بين اقاليم مصر فى وضعياتها الطبيعية . انها شبه الجزيرة الكبيرة المتفردة الوحيدة فى يابس مصر القارى المندمج الرصيف المتصل بلا انقطاع . فليس فى مصر منطقة لها ثلاثة سواحل محيطة ، محدقة ، ومطوقة سوى سيناء (الطريف ان قناة السويس حولت هذه السواحل الثلاثة ، او ان شئت الساحلين المنفصلين فى الشمال والجنوب ، الى ساحل واحد متصل يلف شبه الجزيرة من جميع الجهات الا على حدود فلسطين) . وسيناء ، من ثم ، هى اكثر منطقة فى مصر يتداخل فيها اليابس والماء بشدة ، على التقاطع وفى اكثر من اتجاه . انها ، بسهولة مطلقة ، اكثر اقاليم مصر « جزرية » واقلها قارية ، النقيض المطلق لمنطقة العوينات على الركن المقابل تماما فى اقصى الجنوب الغربى .

اقرا هذه الجزرية النسبية ، ان اردت ترجمتها الجغرافية الحية ، بلغة الارقام . فلسيناء اطول ساحل بالنسبة الى مساحتها فى مصر ، وليس فى سيناء نقطة تبعد عن البحر الا قليلا . عن الاولى ، يبلغ طول سواحل سيناء ٧٠٠ كم ، من ٢٤٠٠ كم هى مجموع سواحل مصر . فسيناء بنحو ٦٫١٪ فقط من مساحة مصر تستاثر بنحو ٢٩٫٢٪ من سواحل مصر . لهذا ينخفض « معامل القارية » فى سيناء كثيرا اذا ما قورن بنظيره فى مصر ككل ، كما يوضح هذا الجدول .

النســــــبة	ســـــــــيناء		مصر (١)
نسبة السواحل الى المساحة	٧٠٠ كم : ٦١٠٠٠٠ر٦١كم٢	١ : ٨٧	١ : ٤١٧
نسبة الحدود البرية الى المساحة	٣٨٠ كم : ٠٠٠ر٦١كم٢	١ : ١٦٠	١ : ٣٨٧
نسبة السواحل الى الحدود البرية	٧٠٠ كم : ٣٨٠كم	١ : ٥ر٠	١ : ١ر١
نسبة السواحل والحدود الى المساحة	١٠٨٠كم : ٠٠٠ر٦١كم٢	١ : ٥٧	١ : ٢٠٤

فسيناء تملك كيلومترا ساحليا لكل ٨٧ كم٢ من مســـاحتها ، مقـابل كيلومترا لكل ٤١٧ كم٢ فى مصر عموما . بالمثل تنخفض نسبة حدود ســيناء البرية الى مساحتها عن نظيرتها فى مصر . فخلف كل كيلومتر من الحدود فى سيناء تترامى مساحة قدرها ١٦٠ كم٢ فقط ، مقـــابل ٣٨٧ كم٢ اى الضعف وزيادة فى حالة مصر . كذلك فبينما تكاد حدود مصر البرية تعادل سواحلها طولا ، فان سواحل ســـيناء تناهز ضعف حدودها البرية . وبالتـــالى فان مجموع السواحل والحدود البرية اذا نسب الى المساحة يعطى لسيناء قيمة احصائية اقل بكثير من القيمة المناظرة لمصر ، نحو الربع . ان سيناء ، من ايما منظور وبأى مقياس ، أقل قارية من مصر عموما ، بل هى اقلهـــا قاربة على وجه التخصيص ، وبالتالى اكثرها جزرية نسبيا .

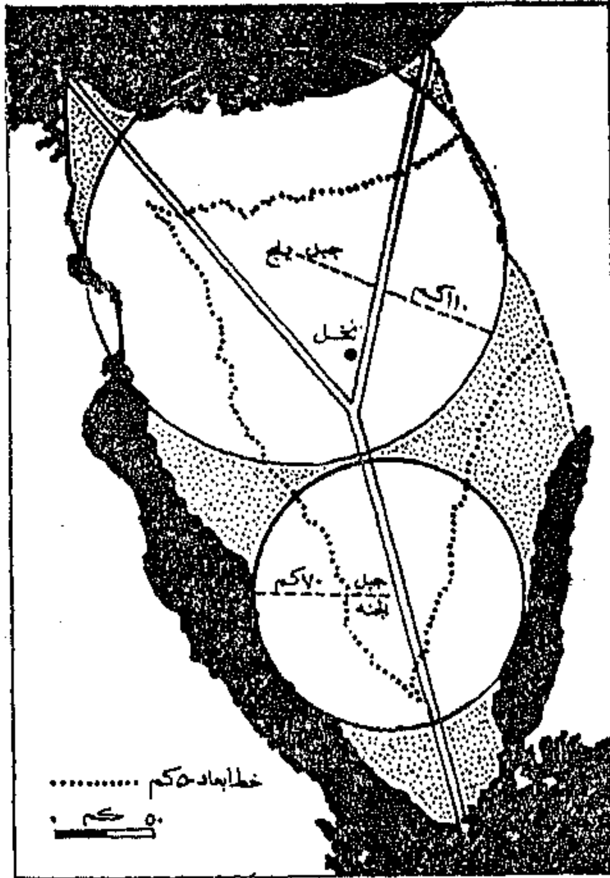
عن مدى القرب أو البعد عن البحر ، ارتكز على نقطة الى الجنـــوب قليلا من نخل فى قلب سيناء ، وارســـم حرف Y منتظما الى اركان شـبه الجزيرة ، تجد الخط الواصل الى كل من رفح وبورسعيد وراس محمد خطا متساويا تقريبا طوله نحو ٢٠٠ كم . معنى هذا أن ابعد نقطة عن الساحل فى سيناء لا تزيد على ٢٠٠ كم ، مع ملاحظة أن معظم رقعتهـــا يقل عن ذلك كثيرا فى مدى بعده عن البحر . قارن هذا بخط ابعاد ٢٠٠ كم على خريطـــة مصر isostade ، ستجد الرقعة الكبرى من المســـاحة ــ على العكس من سيناء ــ داخل الخط لا خارجه .

العزلة ضـد الاتصـال

وكمقياس الجزرية ــ القارية ، يذهب مقياس العزلة ــ الاتصـــال . فالعزلة الطبيعية فى صحارى مصر تقل ، كالقارية ، كلما اتجهنا من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، من العوينات الى سيناء كما راينا . فكما أن الصحراء الشرقية اقل عزلة من الغربية ، فان سيناء أقل عزلة من الشرقية . سيناء ، يعنى ، اقل صحارينا عزلة بالتاكيد ، وذلك لا شك بفضل الموقـــع

(١) انظر بعده ، الجزء الثانى .

البوابى البارز كمدخل مصر الشرقى والاول بلا نزاع . ولهذا كانت سيناء بعامة على اتصال مباشر ومتواتر عبر برزخ السويس مع وادى النيل . ومن ثم نجد معظم قبائلها العربية ، التى تتكرر غالبا فى فلسطين والجزيرة العربية، تمتد غربا الى شرق الدلتا ، وكان معظمها يعمل فى حرفة التجارة والنقل وخدمة قوافل الحج .



شكل ٥٢ ـ سيناء أقل أجزاء مصر قارية وأكثرها جزرية نسبيا . فكما يوضح خط أبعاد ٥٠ كم وحرف Y الدال ودائرتا الابعاد ، ليس فى سيناء نقطة تبعد عن البحر أكثر من ٢٠٠ كم بل من ١٠٠ ـ ١٢٥ كم .

على ان قناة السويس عزلت هذه القبائل على جانبيها نوعا ، فانحصرت قبائل سيناء فى دائرتها المحلية (١) ، ولو ان القناة من الناحية الاخرى عادت فاستقطبت حولها كثيرا من ابناء هذه القبائل من الجانبين وصهرتهم فى بوتقة

(1) M. Awad, "Settlement of nomadic etc.", p. 26.

نواتها البشرية الجديدة معجلة بذلك بعملية تمصيرهم ودمجهم فى مجتمع الدولة الحديثة . والقناة بذلك كله ان تكن قد وضعت حدا للعلاقات القديمة فقد احلت محلها تفاعلات جديدة انضج وارقى مستوى .

اخيرا وفى الاتجاه نفسه جاءت ماساة سيناء كارض المعركة فى الصراع العربى — الاسرائيلى لتزيد من عمق الارتباط مع ، والانصهار فى ، مجتمع وحياة وادى النيل ، ولتخفف من عزلة سيناء ، بل ولتعدل نوعا ما من نمط حياتها الرعوى البدوى وتطبعه بالطابع المصرى اكثر . فتهجير العديد من ابناء سيناء الى داخل وقلب الدلتا اثناء العدوانات الاسرائيلية ، واقامتهم فى القرى النيلية واختلاطهم بالفلاح المصرى ، علمهم الزراعة والاستقرار ، وهذا بدوره انعكس على حياتهم فى سيناء بعد العودة اليها .

الزراعة ، مثلا ، خاصة زراعة الخضروات ، بداوا يهتمون بها ، وكذلك تربية الاغنام المنتخبة والماشية المدخلة بدل الرعى المترحل . من ثم بدا بناء القرى الدائمة وتوسع المدن كالقنطرة التى ستصبح مدينة جديدة تستوعب ٢٥ الف نسمة بعد ازالة ثلاثة ارباعها فى توسيع القناة . وقد استدعى هذا العمران الاستقرارى انشاء مصنع هناك للطوب الطفلى . وهكذا الى آخره . وعلى الجملة فان سيناء فى المستقبل لن تعود سيناء التقليدية بحال ، والى اقصى حد سوف تخف عزلتها الى ادنى حد .

وهاهنا ياتى دور التخطيط القومى الواعى الفاعل كمذيب للعزلة . فبعد درس العدوان الاسرائيلى المتكرر وتجربة احتلال العدو التمسة ، اصبح ربط سيناء بالوطن الاب ودمجها فى كيانه العضوى وادخالها فى دائرة كهربائه الحيوية والحياتية بديهية اولية للبقاء . والمواصلات والتصنيع والزراعة والتعمير هى أدوات هذا التخطيط الحضارى الرئيسية .

فمن المواصلات ، تقرر أخيرا ولاول مرة مد ثلاثة خطوط حديدية بسيناء : الاول خط الساحل القديم الى رفح ، الثانى على محور الوسط من الدفرسوار الى ابو عجيلة ، والثالث يربط بين السابقين بطول شرق القناة ثم يمتد جنوبا بطول الساحل الغربى حتى الطور على الاقل . اما الصناعة فقد تقرر مبدا التصنيع المحلى ، اى انتقال الصناعة الى مناجم وخامات سيناء بدلا من نقل هذه الى الصناعة فى الوادى . اما الزراعة والتعمير فيسيران معا على اساس استصلاح كل ما هو صالح للزراعة بسيناء مع نقل اكبر حجم ممكن من الكثافة السكانية من الوادى إلى شبه الجزيرة . وبهذا كله تنقرض الى الابد عزلة سيناء ، جغرافية كانت أو تاريخية ، سياسية كانت او اجتماعية ، حضارية كانت أو حربية .

على ان سيناء اذا كانت تقليديا اقل صحارينا عزلة ، فان هـذا انما يصدق على المستوى العام فقط ، اما على المستوى التفصيلي فهو لا يصدق الا على شمالها وحده . ونستطيع لهذا أن نميز بين نطاقين : نطاق اتصال يتفق مع المستطيل الشمالى ، ومنطقة عزلة تتفق مع مثلث شـبه الجزيرة الحقيقي . وسيناء بهذا تذكر ، على نطاق مصغر جدا بالطبع ، بشبه الجزيرة العربية حيث الهلال الخصيب شمالها طريق حي مطروق عارم بالعمران بينما الجزيرة العربية جيب هائل معزول على جانبه الى الجنوب بين آسيا وافريقيا .

فأما نطاق الاتصال فهو القطاع الذى يحمل كل طرق سيناء التاريخية بين الشرق والغرب . وهى طرق ثلاثة اسـاسا تتحدد فى الواقع بمعـالم السطح . فحول نطاق الكثبان الرملية فى الشمال تدور الحركة وتتشعب الى طريقين : واحد شمالها هو الطريق الساحلى ، والآخر جنوبها هو الطريق الاوسط . ثم بين راسى الخليجين يجرى الطريق الثـالث الجنوبى والاخير ليحمل طريق الحج الى الاراضى المقدسة . اى ان الطريقين الاولين يؤديان الى فلسطين والشام « طريق الشامات » ، والاخير الى الحجـاز والجزيرة العربية « درب الحج » .

هذا ويكمل طريق الشامات الطريق البحرى الملاحى الى الشام ، لاسيما حين كانت الاخطار تهدد الطريق البرى ، بينما كان طريق خليج السـويس البحرى بديلا لدرب الحج احيـانا ، واحيـانا اخرى كان طريق النيـل ـ الصعيد ـ ثنية قنا هو البديل . وبديهى أن قيمة كل هذه الطرق قد قلت نسبيا فى العصر الحديث ، ولو انهـا تحولت من مدقات الى طرق سـيارات ممهدة ، كما ضوعف الطريق الساحلى خاصة بطريق حديدى . وهناك الآن كما رأينا مشروع لتحويل طرق سيناء المحورية الثلاثة الى خطوط حديدية فى المسـتقبل .

اما عن كتلة الجنوب الوعرة المتطوحة فانها ، كجبال هامشية ، تعد هنا نهايات الارض ليس فقط افقيا بل ورأسيا ايضا . لذا فهى فى الواقـع جيب معزول على جانب سـيناء لا يقل عزلة عن أعمق اعماق الصـحراء الشرقية بحال ، ان لم يزد ، وكان طوال التاريخ معقل عزلة والتجاء ابتداء من تاريخ اليهودية حتى المسيحية ، من موسى حتى سانت كاترينا .

والواقع أن هذا الجزء من سيناء هو الذى يحمل فى اسماء اماكنه كـل آثار قصة موسى وفرعون واليهود من البعث حتى الخروج ، ابتداء من عيون موسى قرب راس خليج السويس ، الى جبل حمام فرعون وجبل حمام موسى على الساحل الغربى لسيناء ، الى هضبة التيه فى الداخل ، الى جبل موسى

وجبل المنــاجاة فى عمق الجنــوب اى الطور ، بما فى ذلك لا شــك الوادى المقدس طوى وان كنا لا نعرف اين هو بالضبط .

وجـــه ســيناء

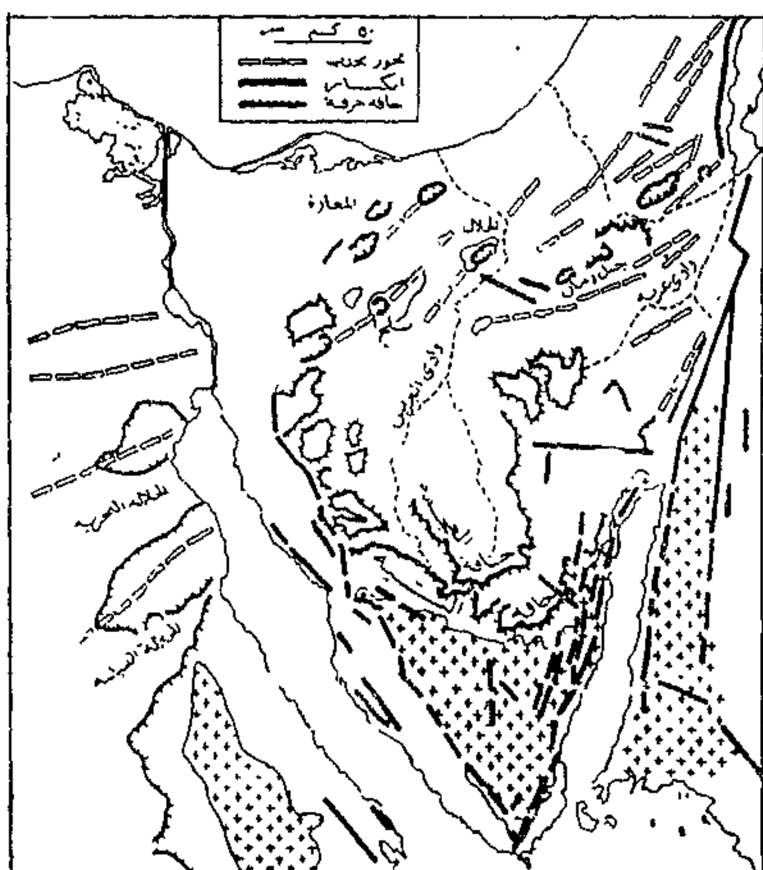
العقدية هي بلا شك اخص خصائص ســيناء ، ليس فقط فى الموقــع ولكن ايضا فى البنية والتضاريس ، ليس فقط على الارض ولــكن فى الجو ، اى فى المناخ ومعه بالطبع النبات . فسيناء بالتأكيد عقدة جيولوجية بارزة بل ومعقدة . هى اول وآخر جزيرة ـــ تقريبا ـــ فى صميم بحر الاخدود ، شأنها فى ذلك ـــ نكاد نقول ـــ شــأن جزيرة بريم بين دفتى او ضلفتى باب المندب على الطرف الآخر من البحر الاحمر ، الا انها على مقيــاس هــائل وبمعنى مجازى نوعا .

ذلك ان سيناء ، او بالدقة الكتلة الجنوبية منها ، ليست النموذج المثالى للهورست الاخدودى الانكسارى فى مصر وحدها فحسب ولكن ربما ايضا فى كل منطقة الكتلة العربية ـــ النوبية جميعا . فهى وحدها الكتلة القديمة التى يكتنفها الانكسار الاخدودى من الجانبين وعلى الضلعين ، خليج العقبة وخليج السويس ، تتخندق هى بينهمـــا كالجزيرة تقريبا وتتمترس خلفهما كالقلعـــة الشماء . وفى هذا تختلف سيناء عن سائر الاخدود الافريقى من حيث انهـــا يابس واحد بين بحرين وهو بحر واحد بين يابسين ، او قل من حيث انهـــا هورست واحد بين اخدودين وهو اخدود واحد بين هورستين .

حتى فى جيولوجيتها الاقليمية ، تكاد سيناء تختزل جيولوجية مصر كلها تقريبا . ففى داخل مساحتها المحدودة نسبيا تجتمـــع معظم انواع التكوينات الجيولوجية وطبقات الارض والصخور التى تتمثل فى مصر عموما . بل انهـــا حتى لتنفرد ببعض من انواع وعصور التكوينات التى لا تعرف فى بقية أجزاء مصر ، وان كان ذلك على نطاق ضيق للغاية كالعصر الكربونى والجوراسى .

كذلك من حيث ليثولوجية او مورفولوجية الصحارى ، يجتمع فى سيناء بنسب ممثلة معقولة نوع الصحراء الصخرية التى تسود الصحراء الشرقية ونوع الصحراء الرملية الكثيبية التى تميز الصحراء الغربية بالاضـــافة الى الصحراء الحصوية العامة والمشتركة . والمقدر أن الصحراء الرملية تغطى ١٣٪ من مجموع مساحة سيناء ، معظمها فى السهول الشمالية مع الســـنة ممتدة على القطاع الشمالى من الساحل الغربى .

بالمثل جغرافيا ، فان سيناء ادنى ان تلخص الصحراء الشرقية بصـــفة خاصــة ، فهى تمثل « تضاغطا » مكثفا ومصغرا فى مثلث للاقاليم الطبيعيـــة



شكل ٥٣ ـ خريطة مورفوتكتونية عامة لسيناء .
[عن حسان عوض ، جان درش]

والجغرافية التى تتمثل فى مستطيل تلك الصحراء بأسرها . انها ، كما قلنا ، تصغير مثلما هى امتداد للصحراء الشرقية . لكن سيناء ، فضلا عن ذلك ، هى « المفصل charniere » (المفصلة) (١) او العقدة الطبيعية التى تلحم افريقيا بآسيا ، ومصر عموما بالمشرق العربى مباشرة . بل ان فيها تجتمع مصر والشام والجزيرة العربية جيولوجيا وتضاريسيا . فالسهل الساحلى انما هو استمرار لسهول فلسطين ، والهضبة الوسطى امتداد مباشر لهضبة صحراء او بادية الشام ، اما كتلة الجبال الجنوبية فعقدة الالتحام المشتركة بين جبال حافتى الاخدود الانكساريتين فى حوض النيل والجزيرة العربية .

---

(1) Lorin, p. 106.

شـــبكة التصريف

كالصحراء الشرقية ، ورثت سيناء عن العصور المطيرة السابقة شبكة كثيفة من الاودية الجافة التى لا تجرى بالمياه الا فصليا وسيليا ، ترصع وجهها وتقطع مرتفعاتها وتخدد سفوحها بحـــدة . وهى بذلك تزيدها وعورة على وعورة وتمزيقا على تضرس ، لكنهـــا فى الوقت نفســـه تفتح لنا ، كمـــا فى الصحراء الشرقية ، داخلها وتقرب باطنها المعدنى وترسم خطوط الحـــركة والمواصلات ، وكذلك ترسى بمياهها وينابيعها مواطن الاستقرار والعمران .

على ان الغالبية العظمى من هذه الاودية اشبه باودية السفوح الشرقية لا الغربية من الصـــحراء الشرقية ، اعنى انها من النوع القصـــير الشـــديد الانحدار ، وذلك بحكم ضآلة المساحة النسبية . الاستثناء الوحيد هو وادى العريش الطويل المترامى المتشـــعب الذى ينتمى بجـــدارة الى نمط أودية المنحدرات الغربية من الصحراء الشرقية ويقارن باطولها ويوشك أن يبزها. وفيما عدا هذا فان أودية الساحل والســـفوح الغربية اطول دائما من أودية الساحل والسفوح الشرقية ، كما ان هـــذه وتلك جميعا تمتاز بالضـــحالة والاتساع فى الشمال الاقل ارتفاعا بينما تزداد عمقا وضـــيقا كلما أوغلت فى مرتفعات الجنوب الشاهقة .

كذلك فبحكم مورفولوجية ســـيناء العامة وشـــكلها الربعة ، فان نمط التصريف الذى يسود شبه الجزيرة برمتها هو النمط الدائرى المشع radial . فكل اوديتها تنبع من قلب المرتفعات أو ضلوعها متجهة الى سواحلها الثلاثة. ولذلك ترسم شبكة التصريف الهيدرولوجى خطة دائرية مثالية ، أكثر بالتاكيد واوضح من اى شىء مماثل فى الصحراء الشرقية .

وبطبيعة الحال فان سيناء منطقة صرف خارجى ، وهى فى هـــذا ، مرة اخرى ، تشبه الصـــحراء الشرقية من حيث ان الصرف مزدوج الى البحرين الاحمر والمتوسط ، ومن حيث أن التصريف الى الاول يجمع الاودية الصغرى فى الحـــالين بينما يســـتأثر التصريف الى الثانى بالاودية الكبرى . الفـــارق الاساسى ، مع ذلك ، هو ان تصريف سيناء المتوسطى تصريف مباشر ، حيث تصريف الصحراء الشرقية غير مباشر عن طريق النيل .

على أن الطريف هنا نقطتان او ثلاث على جانبى شبه الجزيرة فى أركانها المتقابلة ، تضيف أيضا الى صفة المعقدية البارزة فى هيدرولوجيتها . فالركن الشمالى الغربى الاقصى من سيناء ، مثلث سهل الطينة ، هو مورفولوجيا جزء

لا يتجزأ من دلتا النيل ، تكون صلبه أو سطحه من طميها ، وحمل احد فروعها القديمة ، ولذا فهو هيدرولوجيا جزء من حوض النيل ونظام تصريفه .

ثم على المنحدرات الشمالية والغربية لخط جبال شمال سيناء الممتد من السويس الى ابو عجيلة تجرى مجموعة من الاودية الجافة ، ابتداء من وادى الحاج الى وادى الحسنة ، وكلها تنتهى الى الصحراء ، فتمثل بذلك نطاقا من الصرف الداخلى .

اخيرا ، وعلى الركن المقابل شمال غرب راس خليج العقبة فى منطقة الكونتيلا ، ثمة للغرابة رقعة تحمل رؤوس عدة أودية يضمها وادى الجرافى الذى هو أحد روافد وادى عربة الذى ينتهى بدوره الى البحر الميت فى فلسطين . فالصرف هنا داخلى بحت . ولعل هذه هى منطقة الصرف الداخلى الصريح الوحيدة فى كل سيناء ، لكن وجه الغرابة ، على ضآلة الرقعة ، انها على مرمى حجر من البحر عند الخليج .

عقدة مناخية

نفس فكرة العقدية واضحة بعد هذا حتى على المستوى المناخى . فسيناء هى ركن الزاوية أو زاوية الركن فى اطار الرطوبة الساحلية الخفيف على ضلعى مصر البحريين ، وفيها تجتمع آخر السنة الرياح الشرقية بأمطارها العاصفية الربيعية مع فلول الغربيات العكسية بأعاصيرها الشتوية . ولهذا يضطرب جو سيناء بشدة فى الخريف والربيع حين تكثر فى هذين الفصلين العواصف الرعدية العاتية والسيول المدمرة ؛ هذا الى جانب امطار الشتاء برخاتها التى لا تقل عدم انتظام . ومن هنا تكاد سيناء تتميز ، على استحياء شديد وبمقياس ميكروسكوبى ، بقمتين فصليتين للمطر ، الشتاء والخريف .

وبكل المقاييس المناخية بالطبع ، فان سيناء منطقة صحراوية او شبه صحراوية على افضل الاحوال . فالامطار قليلة نادرة ، تتخلف احيانا واحيانا تتحول الى سيول فجائية عنيفة كأفواه القرب . لكن سيناء على اية حال اغزر مطرا من كلتا الصحراوين الشرقية والغربية بعامة ، اذ يتراوح المطر فيها بين ٦ بوصات فى الشمال ، ٣ — ٢ فى الجنوب . ولقد تكون فى كلتا هاتين الصحراوين رقع محلية تفوق كثيرا من اجزاء سيناء مطرا ، لكن سيناء ببقين هى اغزر صحارينا مطرا على وجه العموم .

وشريط الساحل هو اغزر سيناء مطرا ، خاصة كلما اتجهنا شرقا بحكم وضعيات محور الساحل المتغيرة بالنسبة الى الرياح الشمالية الغربية . واذا

كان المطر بعد هذا يقل هكذا كقاعدة من الشمال الى الجنوب ، فانه فى اقصى الجنوب المرتفع وبحكم التصعيد الاوروجرافى يعود الى قمة محلية ثانوية يزداد فيها من جديد ، تاركا الوسط بين الطرفين « كانخفاض » مطرى عميق يجعله اشد اجزاء سيناء جفافا . معنى هذا أن هناك قمتين للمطر اقليميا مثلما هناك فصليا . وفى هذا تختلف سيناء عن الصحراوين الشرقية والغربية ، أو قل هي تجمع بينهما ، حيث يقل المطر بانتظـــام نحو الشـــمال فى الاولى ونحو الجنـــوب فى الثانية .

وعقـــدة نباتية

هذا التعدل الطفيف او النسبى فى درجة الجفاف ينعكس بطبيعة الحال على الغطاء النباتي . فنسبة الكساء الخضرى ، الذى يختفى تماما فى المناطق القاحلة الجرداء ، يزيد نوعا فى رقع كثيرة حتى تصل الى ١٠٪ ، ٢٠٪ بل واحيـــانا الى ٣٠ ، ٤٠٪ . وحتى الكثبان الســـاحلية لا تخلو من بقع نباتية تنقطها ، واحيانا تمسكها وتثبتها . كذلك فرغم ان انواع النباتات والاعشاب السائدة هى انواع الجفاف عموما وانواع الملوحة فى المستنقعات الملحية ، فان انواع الرطوبة hygrophytes تنتشر فى المناطق الجبلية المرتفعة على السفوح والقمم والاودية الجبلية . وفى بعض الرقع نكاد نكون ازاء منطقة شـــجرية لا صحراوية ، حيث تتكاثف آجام الشجيرات والاشجار ، خاصــــة من الاثل والسنط ، بجانب النخيل العالى بالطبع ، فى شـــبه واحات ولا نقول شـــبه أدغال واضحة الغنى والوفرة ، كوادى فيران مثلا نموذجيا .

وعلى النقيض من جبال الصحراء الشرقية العارية الموحشـــــة ، تحمل جبال جنوب سيناء غطاء نباتيا غنيا على كل الارتفاعات من القاع الى القمة . وتزداد هذه النباتات غنى كلما اتجهنا الى أقصى الجنوب (١) . وحتى السطوح والسفوح الصخرية الصماء ، التى تخلو من التربة تماما ، لا تخلو من انبثاق نباتات الشقوق المتخصصة chasmophytes . كذلك فعلى سفوح ومنحدرات الجبال الجنوبية الشاهقة تعرف ظاهرة المناطق النباتية الطباقية التى تتوالى بحسب الارتفاعات المختلفـــة vertical zonation ، بل وتظهر الفـــروق البارزة بين السفوح الشمالية المواجهة للرياح والمطر بغطائها النباتى الغنى وبين السفوح الجنوبية فى منصرف الرياح وظل المطر فتبدو الخضرة عليهـــا أقل كثافة وربما تصبح ماحلة تماما (aspect) (٢) .

---

(1) A.M. Migahid et al., "Ecological observations in western & southern Sinai", B.S.G.E., 1959, p. 175.

(2) Id., p. 190.

على ان المثير حقا فى النبات الطبيعى بعامة هو غنى سيناء الشديد بالانواع النباتية . فلقد قدر أن هناك أكثر من ٥٢٧ نوعا ، ربعها على الاقل لا وجود له فى أى منطقة أخرى من مصر[١] ، مما يشير الى ارتباطات اقليمية خاصة ، ايكولوجية وبيئية ، بمناطق جغرافية مجاورة . والواقع ان سيناء تجمع فى نباتها عناصر من كلتا القارتين افريقيا وآسيا . انها ، مرة اخرى ، خاصية العقدية الاقليمية . فهى تنفرد عن سائر اقاليم مصر بانواع اسيوية ، فى الوقت الذى تنفصل فيه — كما يلاحظ مجاهد وزملاؤه — عن اقاليم مصر الجغرافية — النباتية بحاجز خليج السويس الفعال ، « بحيث تبدو معزولة تقريبا ولها نباتها الخاص وحدها » . وفى جبال الجنوب المنعزلة بالذات بقايا لنباتات غرب ووسط آسيا بوجه عام (٢) .

افريقية أم اسيوية ؟

افريقية أم اسيوية ؟ — هذا هو السؤال ، القديم الجديد ، الذى يطرح نفسه عند هذا الحد ويتطلب منا اجابة علمية شافية — وواعية ايضا . فلامر ما الح بعض الكتاب والعلماء الغربيين منذ وقت مبكر فى القرن الماضى على هذا السؤال الحاحا سافرا ومريبا ، ليس فقط بشريا ولكن طبيعيا ، ليس فقط جغرافيا ولكن حتى جيولوجيا . ومن أسف أن بعضا منا رجع التساؤل نفسه دون وعى فكرى وبلا نقد علمى كاف . لكن واقع الامر علميا أن المشكلة مفتعلة والقضية مزيفة ، اصطنعها الاستعمار تمهيدا وتبريرا فكريا لاغراض سياسية بعيدة ومبيتة تكشفت فيما بعد . اما الحقيقة الموضوعية فى الجدل كله فمسئولية العلم ، والعلم الجغرافى وحده .

فلأن سيناء ، كشبه جزيرة يطوقها خليجان متعمقان ، تنفصل أرضيا انفصالا جزئيا عن كتلة أرض مصر وتتصل بالدرجة نفسها تقريبا باليابس الاسيوى ، فقد الحقها البعض تصنيفيا بالجانب الاسيوى أو العربى ، بينما حار البعض الآخر فى تحديد موقفها أو موقعها جيوديزيا وغير جيوديزى . هذا فضلا بالطبع عن تشابه بعض ملامح التضاريس والسطح والمناخ ، وكذلك بعض أنواع النبات الاسيوية المتخلفة ، عدا تدفق قبائل البدو العربية السامية المتوطنة (ودعك من الاسم نفسه ، سيناء ، السامى الاصل من سين آله القمر عندهم ، اى بمعنى ارض القمر) .

حتى على المستوى الجيولوجى البحت ، حاول البعض ان يربطها بالجانب الاسيوى دون الافريقى . يقول لوران مثلا ، « شبه جزيرة سيناء

(1) Id., p. 175. (2) Id., p. 167.

تكمل شبه الجزيرة العربية ، التى تربطها بهـا كل خصائصها الجيولوجية ، فخليج العقبة ، الذى يحفها من الشرق ، هو الاستمرار لانكسار وادى الاردن الفلسطينى الكبير [...] ، ولا يختلف على الجملة عن البحر الميت ، المماثل تحت ابعاد مصغرة ، الا فى انه يتصل بالمياه المفتوحة » (١) .

من هنا جميعا اعتبر البعض سـيناء جزءا من بلاد العرب الصـخرية Arabia Paetra التى تقع شمال غرب الجزيرة العربية فى منطقة مدين والحجاز ، ومن ثم اصبحت عندهم جزءا من آسيا (٢) . بل هناك ايضا من شبهها بانهـا تصغير شديد للجزيره العربية بيئة وبنية وتركيبا (٣) . ولقد تبدو سـيناء بالفعل ، بحسبان اتصالها الارضى مع شبه القارة العربية بمعناها الواسـع الذى يشمل الهلال الخصيب ثم تشابه التركيب الارضى والهيئـة الطبيعية والطبيعة الجغرافية بين الاثنتين بدرجة او باخرى ، قد تبدو وكأنها نتوء بارز واستمرار مصغر لكتلة الجزيرة العربية على نحو ما تفعل شبه جزيرة آسيا الصغرى مثلا بالنسبة الى قارة آسيا . يعنى أن سيناء قد تبدو من هـذه الوجهة ولاول وهلة وكأنها « جزيرة العرب الصغرى Arabia Minor » . على وزن آسيا الصغرى Asia Minor .

مصـر الصـغرى

لكن الحقيقة مختلفة عن ذلك كثيرا . فالواقع ان سيناء انما امتداد او تصغير لصحراء مصر الشرقية اكثر مما هى امتداد أو تصغير للجزيرة العربية . وهى اقرب فى الجيولوجيا والطبوغرافيا والمناخ والمائية والنبـات الى الاولى منها الى الثانية ، فلا هى جزء لا يتجزأ أو يتجزأ من قارة آسيا ولا هى من بلاد العرب الحجرية اى العرب البتراء أو شبه القارة العربية فى شىء .

خذ الجيولوجيا اولا . ان خليج العقبة استمرار لانكسار اخدود البحر الميت ، كما يشير او يثير لوران ، انما يمعن لا فى فصل سيناء عن مصر ولكن فى فصل سيناء بل ومصر جميعا عن شبه الجزيرة العربية وعن الشام كليهما ، وذلك بحسـبان ان خليج العقبـة بعمقه الخنـدقى العظيم ، وليس خليج السويس الرصيفى الضحل ، هو المسـار الشريانى هنا للاخـدود الافريقى العظيم ، ومن ثم « خط الاستواء الجيولوجى » الحقيقى بل الوحيد اصـلا واساسا داخل الكتلة العربية ـ النوبية الجوندوانية الصلبة ككل .

اما تشابه مظاهر السطح والتضاريس فعـام ومشترك بين سـيناء

(1) P. 106. (2) Id.,

(3) J.L. Myres, The dawn of history, H.U.L., 1933, p. 47.

والصحراء الشرقية كما بينهما معا وبين غرب الجزيرة العربية . وفوق هذا فان الاخيرة والشام ينفردان دون سيناء والصحراء الشرقية بغطاءات اللافا البركانية وطفوح الحرات البازلتية الهائلة المساحة والانتشار ، بما يرجح كفة افريقية سيناء فى ميزان المقارنة .

اخيرا ، عن الانواع الاسيوية فى نبات سيناء ، نقول انها الاقلية لا الاغلبية كما راينا ، هذا الى ان ظاهرة الانواع النباتية الغريبة او الاجنبية فى مصر لا تقتصر على سيناء وانما تسرى على اركانها الهامشية الثلاثة كما راينا فى جبل علبة ومرمريكا ، وهى قانون عالمى عام فى كل مناطق الانتقال الحيوية اى البيولوجية على التخوم والاطراف .

والحقيقة ان الخطأ فى اتباع سيناء جيولوجيا او جغرافيا او طبيعيا للجزيرة العربية دون مصر انما ينبع من انكسار عام فى الرؤية العلمية مثلما يذكر « بخداع ارسطو » . فمصر والجزيرة كلتاهما كما راينا نظائر جيولوجية على ضلعى الاخدود الافريقى بعد ان كانتا اصلا وحدة جيولوجية واحدة فى الكتلة العربية ـ النوبية الصلبة . فالتشابه الجيولوجى مشترك بين الجميع، سيناء ومصر والجزيرة . وسيناء فى هذا هى العقدة الجيولوجية مثلما هى العقدة الجغرافية بين الجانبين ، الا انها دائما اقرب جيولوجيا الى صحراء مصر الشرقية مثلما هى ادخل جغرافيا فى مصر الام عموما .

ثم بعد هذا فاذا كانت سيناء تبدو كنتوء بارز من كتلة الجزيرة العربية بمعناها الواسع ، فان نظرة الى الخريطة لتوضح على الفور انها المتمم الطبيعى لجسم مصر الذى يكمل مربعها المنتظم فى اقصى الشمال الشرقى . تماما كما تكمل آسيا الصغرى مثلث قارة اوربا فى اقصى جنوبها الشرقى رغم انها تخرج ناتئة من كتلة القارة الاسيوية الكبرى . اكثر من هذا ، فتماما كما تعد شبه جزيرة آسيا الصغرى جغرافيا من اوربا ، شانها فى ذلك شان شبه جزيرة ايبيريا كما ينبهنا كريسى وذلك رغم انها من آسيا جيوديزيا (١) ؛ نستطيع ان نرى ان سيناء التى تلتحم باليابس المصرى بقدر ما تلتحم باليابس العربى هى من مصر وافريقيا جيوديزيا وجغرافيا اكثر مما هى من آسيا والجزيرة العربية. انها فى معنى حقيقى جدا «مصر الصغرى Egypt Minor» اكثر منها جزيرة العرب الصغرى .

وبهذا فان السؤال « افريقية ام اسيوية » محسوم علميا ، ولا مبرر لحيرة او لتناقض . فسيناء ، على المستوى الطبيعى ، افريقية اكثر مما هى اسيوية ، ومصرية اكثر واكثر منها عربية . كل هذا ، لاحظ ، على المستوى

(1) G.B. Cressey, Asia's lands & peoples, McGraw-Hill, 1952, p. 403.

الطبيعى فى الجيولوجيا والجغرافيا والارض ، اما فى التاريخ فتلك قصة اخرى نعرض لها فيما بعد . وكل ما يمكن ان نقوله هنا هو ان مصر كما هى فى افريقيا بالجغرافيا فانها فى آسيا بالتاريخ . وفى هذا المفهوم فان مصر تزداد اسيوية بالضرورة كلما اتجهنا شمالا بشرق ، فالصحراء الشرقية اكثر اسيوية الى حد ما من الغربية ، وسيناء اكثر نوعا من الاثنتين ، ولكنهـا فى النهـاية لا تزيد اسيوية ولا تقل افريقية من مصر . انها بكل بساطة جزء لا يتجزأ من مصر ، كما تذهب تذهب .

الموارد والاقتصاد

الماء ، ماء المطر بأوديته والينابيع ، والماء الباطنى بآباره والعيـون — ذلك هو ضابط الحياة الاولى فى سيناء ، وعوامله الاولية تلك ، اى الاودية اولا والآبار ثانيا ، هى ضوابط توزيعها الحاكمة . وفى سيناء ما لا يقل عن ٢٥٠ بئرا او عينا من مختلف القدرات والتدفقات (١) . ومعظم هذه الآبار والعيون يقع فى بطون الاودية كالعريش وفيران ، وبعضـهـا يقع فى المنـاطق الرملية كالنطاق الشمالى وكعيون موسى ، وبعضها خارج النوعين كالمناطق الجبلية فى الطور ، كما توجد صهاريج محفورة فى الصخر فى القصيمة والجديرات .

ومن المؤكد أن الامكانيات الكامنة لموارد المياه فى سـيناء تفوق الموارد المنتجة والمستغلة منها فعلا فى الوقت الحالى . فبعض الابحـاث فى منطقة العريش مثلا تدل على أن من الممـكن دق آبار تزيد ثلاثة الامثـال عما هو موجود حاليا (٢) . كذلك كشفت محاولات البحث عن البترول عن آبار جافة بتروليا ولكنها غنية بالمياه العذبة على اعماق مختلفة دون ان تستغل أو تعرف مصادرها . مثال ذلك بير حبشى شرق البحيرات المرة (عمق ٤٦٠ مترا) ، بير ابو قطيفة جنوب شرق السويس (٦٢٠ مترا) ، نخل وسط شبه الجزيرة (٩٠٠ — ١٣٥٠ مترا) .

ثم هناك المياه السطحية ، مياه السيول الجارية بالاودية العديدة والتى يمكن استغلالها بواسطة سدود صغيرة ، ولو أن التجربة اثبتت فشلها غالبا اما لاطمائها السريع أو لانهيارها تحت ضغط السيول الجارفة . ولذا يفضل البعض التوصية بالاتجاه الى الصهاريج الصخرية المتناثرة .

على انه يبقى فى النهاية بالطبع ان هذه جميعا موارد محدودة متواضعة نسبيا . ومع ذلك فان الموارد المائية فى سـيناء لا ترادف او تحـدد الموارد

---

(١) رشدى سعيد ، تعمير شبه جزيرة سيناء ، القاهرة ، ص ٦١ .

(٢) السابق ، ص ٥٠ .

الاقتصادية جميعا وانما الموارد الزراعية والرعوية فقط . فهناك ، بالاضافة، الموارد المعدنية التى قد تزيد اهمية بكثير جدا ، ثم موارد الصيد التى قد لا تقل اهمية بكثير جدا . الزراعة ، الرعى ، المعادن ، الصيد — بهذه الرباعية اذن تتحدد اقتصاديات سيناء وبالتالى امكانياتها العمرانية والبشرية.

عقدة اقتصادية

وبهذه الرباعية وبهذا التعدد البادى تجمع سيناء ايضا وبصورة دالة بين اقتصاديات كلتا الصحراوين الغربية والشرقية . من الاولى تأخذ رعى الساحل المختلط وزراعة واحات الداخل ، ومن الثانية تأخذ اقتصاد التعدين والصيد البحرى . انها « عقدة » اقتصادية ايضا ، تختزل مجمل صحارينا مرة اخرى .

والواقع ان ساحل سيناء الشمالى ، بأمطاره ومياه كثبانه ورماله وبتطمانه وزراعاته بل وبمدنه وبدوه ثم بامكانياته السياحية الجذابة ، يكاد يكرر الى حد ما نطاق مرمريكا على ساحل الصحراء الغربية الشمالى ، على الاقل فى ملامحه الاساسية ، كما لا يخلو من اشباه واحاتها الداخلية بمعنى ما أو بالادق من « واحات الكثبان » . حتى دور الرومان وطرقهم وآبارهم والصهاريج ، التى تعرف هنا « بالهرابات » ، وكذلك الدلائل على ان السكان والعمران كانت اكثر فى الماضى ، ثم ادلة تعرية النبات والتربة بافراط الرعى وازالة الاشجار ، كلها تتكرر هنا ايضا . فتاريخ الجفار او ساحل شمال سيناء عمرانيا هو كتاريخ مراقية او مرمريكا مريوط . خذ مثلا شهادة ابن عبد الحكم : « ... الجفار بأجمعه كان أيام فرعون موسى فى غاية العمارة بالماء والقرى والسكان » .

هذا من ناحية . من الناحية الاخرى ، فان كتلة جنوب سيناء ، بجبالها واوديتها وبسواحلها الصخرية وبمعادنها ومناجمها ومدن معسكرات التعدين وموانى صيد الاسماك ، تكرر بوضوح كاف نمط الاستغلال والاستقرار السائد فى الصحراء الشرقية فى جبال وسواحل البحر الاحمر . وهكذا تنتهى سيناء وهى تجمع بطريقة ما بين نمطى الصحراوين الغربية والشرقية الاساسيين فى الاستثمار والتعمير .

واخيرا ، ورغم اشتراك اضلاع مثلث سيناء الثلاثة فى الرعى والصيد بنسب مختلفة ، وكذلك فى الزراعة الى حد اقل ، يمكن القول بصفة تعميمية او تغليبية لا تنفى الاستثناءات ان الساحل الشمالى هو اساسا ساحل الزراعة ، والغربى هو ساحل التعدين ، والشرقى هو ساحل الرعى .

المركب الاقتصادى

اهم مناطق الزراعة فى سيناء هى الساحل الشمالى المطير حيث يوجد شريط من الاراضى الرملية ــ الطينية الصالحة للزراعة والتى لا تنقصها موارد المياه المعقولة . وهى زراعة امطار ــ آبار مشتركة او مزدوجة ، اكثر منها زراعة مطرية بعلية مباشرة كمريوط او زراعة واحات مياه جوفية مطلقة كواحات الصحراء الغربية . او قل هى زراعة مطرية غير مباشرة او زراعة شبه واحات .

فالامطار تسقط فتروى بعض المحاصيل مباشرة ، ثم تتسرب فى الكثبان الرملية حيث تختزن فى قاعها فتستدق بالآبار الضحلة لتروى محاصيل اخرى بين فجوات الكثبان . وفى منطقة العريش تسود الآبار واسعة القطر (٨ ــ ١٠ امتار) قليلة العمق (٦ امتار) ، ترفع منها المياه بالشواديف . ولكل مزارع عادة بئر خاصة تسقى نحو ٥٠٠ « تحويلة » ، اى لكل مزرعة بئرها او لكل بئر مزرعتها المسورة بسياج نباتى (١) .

ومياه هذه الآبار عذبة رغم شدة القرب من البحر ومن السطح على السواء . والقطاع الشرقى ، خاصة العريش ــ رفح ، هو اغنى النطاق ، بينما فى اقصى القطاع الغربى فى سهل الطينة الدلتاوى امكانيات جيدة للاستصلاح والاستزراع .

هكذا على طول الساحل ، والى جانب آجام النخيل الكثيفة وبينها وتحت ظلها intercuiture . تنتشر زراعات الفواكه والاشجار المثمرة من انواع البحر المتوسط (خاصة التين والزيتون) ، والخضروات والمقات (خاصة البطيخ الذى يمثل العلف الصيفى الاساسى للابل كما يصدر فائضه الى الوادى) ، فضلا عن الشعير الذى هو محصول الحبوب الرئيسى . وفى قطاع العريش ــ رفح المتميز يصل غنى الزراعة النسبى الى حد تعرف معه الدورة الزراعية التى تجمع بين الشعير شتاء والذرة الرفيعة صيفا . كذلك فهنا فقط من بين كل سيناء توجد الابقار والماشية وان كانت من الحجم الصغير نوعا ، ومثلها تفعل الخيل والحمير .

خارج هذا النطاق الساحلى تقتصر الزراعة على رقع او بقع متناثرة كالجزر حول الآبار فى بطون وجوانب بعض الاودية او فى دالاتها كزراعة شبه واحية ضئيلة ، اساسها الشعير وربما الذرة ، ثم النخيل وربما الزيتون ، الى جانب بعض الفواكه المختلفة . من اهم هذه النقط المبعثرة فى السهول

---

(١) عز الدين فراج ، ص ١١٦ .

الشمالية نخل وثمد والعوجة والقصيمة حيث مبن جديرات الشهيرة بالزيتون. اما فى الهضبة الجنوبية فهناك واحة وادى فيران الغنية بمياهها ونباتاتها ومزروعاتها خاصة الفواكه ، وواحة دير سانت كاترينا التى تغذى الدير ، ثم اساسا سهل القاع .

فيما عدا هذا فان امكانيات الزراعة فى سيناء رهن بمشروعات الرى والاستصلاح ، اما على اساس موارد المياه المحلية وهو اساس محدود ولكنه اقتصادى ، واما على اساس مياه النيل المنقولة وهو باهظ التكاليف بالطبع . الاولى محورها اما مضاعفة السحب بدق الآبار العميقة التى تتخطى الطبقة المطرية السطحية الى طبقة المياه الباطنية العميقة التى تعرف محليا باسم « الفجرة » (١) ، او اقامة عشرات السدود الصغيرة لحجز مياه الاودية الدافقة الفاقدة . واكبر هذه السدود كان سد الروافعة على وادى العريش ترب ابو عجيلة بطاقة ١ — ٣ ملايين متر مكعب ، وان كان الاطماء المتراكم فى خزان السد والرشح فى الترع قد ادى الى فشل المشروع . وهناك مشروع سد آخر على الوادى عند الضيقة اعلى الروافعة بكيلومترات .

اما مبدا توصيل مياه النيل اسفل القناة عبر سحارة خاصة من ترعة الإسماعيلية ففكرة قديمة ، وقد تحققت مؤخرا رغم اضطراب المشروع بسبب العدوانات الاسرائيلية . وبه عاد قطاع من سيناء ، كما كان فى القديم ، جزءا من حوض النيل . وكانت خطة المشروع زراعة ٥٠ الف فدان فى غرب سيناء، يمكن التوسع فيها مستقبلا لتشمل استصلاح سهل الطينة ، كما يمكن مده لينصل بوادى العريش نفسه مباشرة او حتى عن طريق وادى الحاج ووادى بروك (٢) . وهناك الآن تقديرات مليونية لامكانيات التوسع ، اذا تحققت فستقلب الصورة تماما .

رغم اهمية هذا الاقتصاد والاستقرار الزراعى ، فانه الرعى يسود ، بحيث يغطى الرقعة الكبرى من سيناء ويمثل الحرفة الاساسية للقطاع الاكبر ن السكان ، نحو الثلثين ربما . وهكذا تنتشر قبائل البدو الرحل التى تتحرك لا حدود او بانتظام وراء المرعى . واغنى نطاق من المراعى يتوزع فى ظهير لنطاق الساحلى ، ولكن مع المطر يقل المرعى داخله كلما اتجهنا غربا وتزداد خشونته وملوحته . ولما كان من الثابت أن سيناء قد ورثت غطاء نباتيا مخربا بمبددا بسبب تعرية الرعى اساسا ، فان البعض لا ينصح باعتماد اعادة تنمية لرعى من جديد (٣) . وربما كان رعىُ البحر اجدى ، فسيناء بسواحلها الثلاثة وبحيرات الشمال ذات امكانيات ضخمة فى صيد الاسماك .

---

(١) رشدى سعيد ، تعمير ، ص ٥١ .

(٢) السابق ، ص ٤٧ — ٤٨ .   (٣) السابق ، ص ٥١ — ٥٢ .

الثروة المعدنية

عن المعادن ، أخيرا ، فلعل سيناء اول مناجم مصر القديمة ، حتى قبل الاسرات ومنذ البدارى، ان لم تكن حقا أقدم مناجم العالم المعروفة فى التاريخ. وكما فى الصحراء الشرقية ، آثار وبقايا عمليات التعدين التاريخية ماتزال شاهدة شاخصة حتى الآن ، احيانا ببوتقاتها وقوالب السبك وكسر الخام، وذلك ابتداء من الذهب الى الفيروز والنحاس ، ومن المغارة الى سرابيت الخـــادم .

ورغم اهمية التعدين منذ القـــدم ، ثم فى العصر الحـــديث خاصـــة ، وبالاخص منذ البترول ، فانه يقتصر اساسا على نطاق ساحل خليج السويس وما وراءه من منحدرات على ضلوع الهضبة . فهنا كانت تتركز مناجم المعادن والاحجار الكريمة الفرعونية القديمة ، وهنا تتركز منـــاجم المنجنيز والحديد الحديثة ، واهم منها حقول البترول التى كانت فى وقت ما تقـــدم نحو ثلثى انتـــاج مصر .

على أن امكانيات سيناء المعدنية تتجاوز هذه المنطقة وتلك المعـــادن بكثير ، كما اثبتت الكشوف الحديثة التى اضافت آفاقا جـديدة فى المنجنيز والفوسفات والنحاس والحديد ثم الفحم ، عدا الكاولين والجبس والرمال السوداء والكوارتزية البيضاء .

ففى المنجنيز كشف عن مواطن جديدة فى جبل موسى وحول دير سانت كاترينا ، وكذلك فى منطقة شرم الشيخ حيث رصـــد منه ٣٠ الف طن خام . والفوسفات وجد ايضا فى السفوح العليا لهضبة التيه وحول هضبة العجمة فضلا عن شمال ســيناء . اما النحاس ففى الجنوب هناك وادى ســـمرة والجنوب الشرقى ، وفى الوسط المغارة وسرابيط الخادم ووادى الغيب ثم فى الغرب . وعثر على الحديد فى مناطق الكريتاسى الاعلى .

لكن الفحم يقينا هو مزية او هدية سيناء الخاصة . فقـــد جاء الكشف الثورى فى منتصف الستينات برصيد يبلغ نحو ١٠٠ مليون طن مؤكدة ، ١٠٠ مليون أخرى محتملة . حقل المغارة فى الصدارة ، ٥٢ مليون طن مؤكدة ، ٣٦ مليونا محتملة . تلى منطقة بدعة وثور ، ١٥ مليونا مؤكدة ، ٦٠ مليونا محتملة. اخيرا فى عيون موسى ٤٠ مليونا ، ولو انها فى تقدير آخر ١٨٫٥ مليون فقط . النوعية فى المغارة وعيون موسى تصلح لتشـــغيل محطات القوى الكهربائية ومجمعات الحديد والصلب . فى حقل المغـــارة بدا الاستغلال قبل ١٩٦٧ ، وذلك بمنجم الصـــفا وبطاقة ١٠٠٠ طن يوميا ، لكن العـدوان الاسرائيلى اوقفه . وقد تقرر الآن فتح ٥ مناجم جديدة الى جانب اعادة تشغيل الصفا

الذى يقدر ان انتاجه يمكن أن يلبى ٣٠٪ من احتياجات صناعة الحديد والصلب بحلوان ، ويمكن أن ينقل اليها تلقائيا ومباشرة على خط سكة حديد العريش بعد اعادة تشغيله .

اما عن الكاولين فهناك منجم من نوعية ممتازة تصلح لافضل انواع الخزف ، وكانت طاقته قبل العدوان ٤٠ الف طن سنويا . وفى الخبوبة ، وسط سيناء ، اكبر وانقى منجم للرمال البيضاء الصالحة لانتاج ارقى انواع الزجاج ، وكانت طاقته ٢٥ الف طن . اما الجبس ففى رأس ملعب ، والنوعية ممتازة تصلح للتصدير ، أما الانتاج فنحو ١٢٠ الف طن سنويا .

الهيكل العمرانى

الآن ، على هذه القاعدة الاقتصادية المخلخلة نسبيا ، يقوم الهيكل العمرانى وبها يتحدد . فمجموع السكان محدود جدا بالنسبة الى المساحة الشاسعة . وتتفاوت تقديرات السكان بشدة ، ما بين ١٠٠ الف ، ٢٠٠ الف قبل الاحتلال الاسرائيلى (الذى فرغ المنطقة من نحو نصف سكانها فيما يقدر بالتهجير الاجبارى والطرد والارهاب ، وبذا احال سيناء الى منطقة طرد بشرى تصدر السكان الى وادى النيل بدل ان تستوردهم) . اما فى تعداد ١٩٧٦ فقد قدر عدد سكان المناطق غير المحررة بنحو ١٤٧ الفا ، بينما بلغ سكان المنطقة المحررة ١٠ آلاف . اى ان المجموع الكلى نحو ١٥٧ الفا ، او ما يعادل بالكاد سكان مدينة متوسطة الحجم فى الوادى . لهذا فان متوسط الكثافة العام منخفض جدا ، ٢ر٥ نسمة فى الكيلو المربع .

يبقى ، مع ذلك ، أن رقم السكان المقدر ان صح يجعل من سيناء ، صغرى صحارينا مساحة ، كبراها سكانا على الارجح ، أكبر جدا بالتأكيد من الصحراء الشرقية ، وربما اكبر من الصحراء الغربية بواحاتها وساحلها او على الاقل قدرها . ولقد كانت سيناء دائما اكبر سكانا من الصحراء الشرقية (٣٨ الفا مقابل ١٦ الفا ، اى اكثر من الضعف ، فى ١٩٤٧) . ولكن لم يكن هكذا الوضع قط بالنسبة الى الصحراء الغربية التى عدت ٣ امثال سيناء تقريبا فى ١٩٤٧ (١٠٧ آلاف مقابل ٣٨ الفا) .

وان دل هذا على شيء فانما يدل على امكانيات سيناء الكامنة . والواقع انه لا غرابة فى بروز سيناء سكانيا ، فهى اغزر صحارينا مطرا . ولا غرابة بعد هذا أن تكون العريش — ٤٥ الفا الآن — هى اكبر مدينة صحراوية فى مصر او بالاصح كبرى مدن صحارى مصر ، فهى تعادل على

الاقل ضعف اى مدينة اخرى فى صحارينا سواء مرسى مطروح او راس غارب او أو . . . الخ .

ليس هذا فحسب . فمن المحقق ان نمو سكان سيناء فى العقود الاخيرة لم يعرض عليه ان يكون مضطربا مذبذبا بعنف فحسب ، أو حتى متوقفا فقط ، بل متناقصا قطعا . والاشارة بالطبع هى الى العدوان الاسرائيلى الكامن أو الجاثم . ولولا ذلك لكانت سيناء اكبر سكانا مما هى عليه او كانت عليه فى أوجها . وزوال هذا الخطر يعنى ان امام سيناء بالتأكيد طاقة سكانية لا بأس بها فى المستقبل ، وانها يمكن أن تتحول الى طاقة عمرانية تصب فيها مصر الوادى بعض فائضها البشرى .

الملاحظة الجديرة بالتسجيل فى النهاية ، مع ذلك كله ، هى ارتفاع نسبة سكان المدن فى شبه الجزيرة ككل ، الثلث على الاقل وربما النصف . ولقد يبدو هذا غريبا فى مثل هذه البيئة الصحراوية ، لكنما هى طبيعة بيئات التعدين والرعى . ففى مثلها ينقسم السكان بحدة عادة ما بين سكان مدن محتشدة فى كفة وبدو رحل مبعثرين فى الكفة الاخرى ، دونما سكان ريف أو زراع تفصل بين النقيضين بدرجة مكافئة أو مذكورة .

توزيع السكان

هذا عن حجم السكان وتركيبهم . أما عن التوزيع الجغرافى فان السواد الاعظم من ابناء سيناء مركز أساسا فى مواطن الانتاج والمياه التى ترتبط باطراف المنطقة وهوامشها ، بينما تخلو رقع كثيرة وشاسعة فى الداخل الهضبى والجبلى من السكان تقريبا وتكاد تعد من اللامعمور . الانتاج اذن حدى ، والعمران هامشى ، ونمطه الاساسى حلقى . فالعمران يتخذ بصورة تقريبية شكل الحلقة الضعيفة حول « القلب الميت » . وهذه صورة او متناقضة مألوفة فى الجغرافيا البشرية ، ولكنها هنا تبدو غريبة لان المنطقة جميعا ضعيفة السكان للغاية . وعلى العموم وبالتقريب يمكن القول انه من بين اضلاع مثلث سيناء الثلاثة يعد الساحلان الشمالى والغربى من المعمور والسواحل الحية فى حين يأتى الساحل الشرقى اقرب نوعا الى الساحل الميت أو شبه اللامعمور .

تحديدا ، تبدأ تلك الحلقة الهامشية من العمران على شكل شريط متصل نوعا على الساحل الشمالى الشرقى من رفح حتى البردويل ، تتوجه مدينة العريش ، كبرى مدن سيناء ، نحو ٤٥ الفا تمثل وحدها حوالى ٢٩٪ من سكان شبه الجزيرة . وينقطع هذا الشريط فى امتداده غربا ، ثم يتحول الى

عقد من النقط الماهولة على الضفة الشرقية لقناة السويس حيث مدن القناة الصغيرة ، وكبراها القنطرة شرق التى تعد ثانى اكبر مدينة فى سيناء (٥ آلاف) . وعلى ساحل خليج السويس ينتثر عقد مدن التعدين مثل ابو زنيمة (المنجنيز) ، ومستعمرات البترول الحديثة التى ابرزها ابو رديس وسدر ، بالاضافة الى الطور مدينة الصيد ومحجر الحج الصحى .

اخيرا ، وعلى ساحل خليج العقبة تزداد نقط العمران تضاؤلا وتباعدا ، واغلبها موانى الصيد او الموانى الحربية . وتكمل الحلقة على طول الحدود الشرقية مجموعة من نقط المخافر والمراكز العسكرية ابتداء من راس النقب وطابا والكونتيلا الى القصيمة وأبو عجيلة . وفيما عدا هذا ، فهناك شتيت منثور من الواحات ومراكز الاستقرار الصغيرة فى قلب الداخل أشبه بالجزر المنعزلة ، واغلبها مرتبط بالاودية الرئيسية وخاصة على نقط تقاطعها .

عند هذا الحد ، لن نخطىء بالتاكيد ذلك التناقض الحتمى الكامن بين موقع العاصمة والنمط العمرانى . فتقليديا كانت عاصمة سيناء القديمة هى نخل ، وسطية الموقع جدا ولكن فى عين القلب الميت ، وان دعمها نوعا درب الحج قبل ان ينقرض فى العصر الحديث . ولذا كان طبيعيا ان تنتقل العاصمة بعد ذلك الى العريش التى ، وان جاءت على العكس فى اغنى قطاع عمرانى من شبه الجزيرة ، الا انها تاتى من الناحية الاخرى متطرفة الموقع الى اقصى حد . على ان تقسيم سيناء اداريا الى محافظتين مؤخرا قد ادى الى ثنائية العاصمة ، العريش للشمال والطور للجنوب . ولعل هذه المعادلة الجديدة ادنى الى حل متناقضة توزيع السكان — توقيع العاصمة ، مثلما تعد دليلا عليها وتشخيصا لها .

اقاليم سيناء

سيناء على الخريطة وفى الحقيقة ثلاثية فى مثلث ، كتلة جبلية — هضبية — سهلية . ومن هذه الزاوية فانها ، وان كانت تشبه عموما شبه جزيرة العرب على تصغير شديد ، تذكر ايضا بشبه جزيرة الدكن فى الهند الى حد ما شكلا وسطحا . وعلى الجملة تبدو شبه الجزيرة فى مجموعها كتلة رصيفة مكتنزة من المرتفعات تترك سهولا واسعة نسبيا فى الشمال ، مقابل سهل ساحلى ضيق نوعا فى الغرب تنحدر اليه سلميا ويختنق بشدة فى وسطه ، بينما يكاد السهل يختفى تماما فى الشرق .

جغرافيا ، تنقسم سيناء بسهولة الى ثلاثة اقاليم طبيعية او فيزيوغرافية تتوالى من الشمال الى الجنوب : سهول واسعة تعرف اصطلاحا بسهول

العريش واحيانا بالصحراء ، هضبة وسطى يطلق عليها تعميما هضبة التيه، ثم اخيرا كتلة جبلية تسمى عموما جبل الطور . او على الترتيب : اقليم السهول ، اقليم الهضاب ، اقليم الجبال .

الاخير هو الثلث الجنوبى الاقصى من مثلث شبه الجزيرة بمعناها الدقيق ، اى ذلك المحصور بين خليجى السويس والعقبة . والثانى هو المستطيل الاوسط الذى يرسمه الثلثان الباقيان من هذا المثلث نفسه . والثالث هو المستطيل الشمالى الاكبر الذى يمتد حتى الساحل شمالى مثلث شبه الجزيرة بمعناها الضيق . اى ان هذا المثلث الاخير ، او ما يعرف عادة « بجنوب سيناء » ، يتوزع بين الاقليمين الجبلى والهضبى ، بينما ينفرد الاقليم السهلى بالمستطيل القارى الشمالى برمته وهو ما يعرف بالمقابل « بشمال سيناء » .



شكل ٥٤ ـ أقاليم سيناء الفيزيوغرافية : هيكل اقليمى .

ولقد يمكن القول بصورة تقريبية جدا ان هذه الاقاليم الرئيسية تتفق الى حد بعيد مع درجات العرض الثلاث الاساسية التى تغطى سيناء ، كل خط عرض يفصل بين اقليمين ، وكل اقليم منها يحتل درجة كاملة على الاقل :

السهول شمال خط ٣٠° ، والهضاب بين ٣٠° ، ٢٩° ، والجبال جنوب ٢٩° . الاستدراك الهام الضروري هو ان كلا الخطين الفاصلين بين الاقاليم الثلاثة يتقوس فى وسطه نحو الجنوب حوالى ربع درجة .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فلأن سيناء تمتد نحو ربع درجة اضافية شمال خط ٣١° وربع درجة أخرى جنوب ٢٨° ، فان التقسيم الحقيقى بين الاقاليم الثلاثة يتعدل ويبتعد فى وسطه بالدقة عن هذا النظام النظرى العرضى بأن يتقوس هنا منبعجا أو هناك متفلطحا . فيتسع اقليم السهول فى وسطه نحو ربع درجة شمال خط ٣١° وربع درجة جنوب خط ٣٠° ، بينما يتقوس كل من اقليمى الهضاب والجبال فى وسطه نحو الجنوب بحيث يصل الاخير الى نهاية ساحله متجاوزا خط ٢٨° بنحو ربع درجة .

ورغم تساوى عرض الاقاليم الثلاثة نسبيا كدرجات عرض ، فان مساحاتها بحكم الشكل المثلثى العام لشبه الجزيرة تتناقص بسرعة وبشدة جنوبا او تتزايد باطراد شمالا الى ان تصبح ابعد شىء عن التساوى . ولهذا ايضا نجد كلا من الاقليمين الجبلى والهضبى متجانسا فيزيوغرافيا ، ممثلا وحدة طبيعية متميزة تماما ، ومن ثم سهل التصنيف والتقسيم اقليميا رغم تعقده ووعورته طبيعيا ، بينما يأتى الاقليم السهلى الشاسع المساحة فى الشمال وهو على العكس غير متجانس فيزيوغرافيا بل متنوع بشدة ، وبالتالى صعب معقد فى تصنيفه وتقسيمه الاقليمى رغم سهولته الفيزيوغرافية .

شمال سيناء

على اساس التقسيم العام السابق ، يتحدد مستطيل شمال سيناء بخط الساحل فى الشمال وخط كنتور ٥٠٠ متر فى الجنوب حيث يبدأ اقليم الهضاب . والخط الاخير يتفق بصورة عريضة جدا مع خط عرض ٣٠° شمالا ، أو بصورة أدق مع خط مقوس يتقعر شمال خط العرض هذا فى وسطه ويتحدب فى شرقه ممتدا من راس خليج السويس حتى منطقة الكونتيلا شمال راس خليج العقبة ، او بمزيد من الدقة من ممر متلا حتى جبل عريف الناقة .

بهذا التحديد تبلغ مساحة المستطيل نحو ٢١ الف كم٢ ، اى نحو ثلث مساحة سيناء جميعا . وبهذا التحديد الكنتورى ايضا يتنوع الاقليم بشدة بين سهول ساحلية منخفضة وسهول داخلية عالية نسبيا يتوسطهما نطاق من المرتفعات والجبال القبابية المتميزة المنتثرة . وبالتالى فلا هو بالسهول

الصرفة ولا هو بالجبال المطلقة . بل يجمع بين العنصرين فى نمط معين خاص .

لهذا فان تسمية الاقليم الدارجة بسهول العريش تسمية قاصرة نوعيا وجزئية اقليميا يمكن أن تصدق على شـماله الساحلى وحده فقط . ومن الناحية الاخرى فان تسميته الشائعة بشمال سيناء ليست بالفضل ، فما هى بتسمية فيزيوغرافية او مورفولوجية وانما مجرد تسمية موقعية أو قطاعية فرضتها الضرورة على علاتها فى غياب تسمية موفقة دقيقة وجامعة .

ومهما تكن التسمية ، فان من الممكن تقسيم الاقليم بخطين قاطعين الى ثلاثة أقاليم ثانوية ، تكاد كلها داخل حدود المستطيل العام تكون هندسية الشكل بالضرورة : مثلث السهول الشمالية شمال خط مقوس يمتد من البحيرات المرة الى رفح ، مثلث السهول الجنوبية جنوب خط مقوس يمتد من ممر متلا الى عريف الناقة (١) ، ثم بين المثلثين اخيرا بيضاوى ضخم يتوسط رقعة المستطيل على محور قاطع محتلا نصف مساحته تقريبا وهو نطاق المرتفعات والجبال لقبابية .

الاول يقع تحت خط كنتور ٢٠٠ متر ، والثانى ينحصر بين كنتورى ٢٠٠ — ٥٠٠ متر ، بينما يتراوح الثالث بين ٢٠٠ — ١٠٠٠ متر . وعلى هذا تختلف السهول الشمالية عن الجنوبية فى ان الاولى اقل ارتفاعا ، بمثل ما ان الاولى ساحلية والثانية داخلية . هذا بينما يتراوح بيضاوى نطاق المرتفعات والجبال القبابية بشدة فى مستويات ارتفاعه ما بين مستوى السهول المحيطة والجبال المجاورة .

كذلك فلقد تختلف او تتعدد تسميات هذه الوحدات الثلاث . فالسهول الشمالية او الساحلية هى الساحل الامامى fore-shore عند شطا ، او اقليم الرمال والكثبان عند غيره . ونطاق المرتفعات البيضاوى هو نطاق الالتواءات الامامية frontal folds عند شطا ، وهو اقليم القباب region des domes عند حسان عوض (٢) وهى خير تسمية دالة ومعبرة . اما السهول الداخلية فتتفق مع النطاق المفصلى hingebelt أو اقليم الانكسارات عند شطا (٣) .

والمهم من الناحية التركيبية على اية حال ان اقليم شمال سيناء يبدا من الشمال او البحر كثنية مقعرة منخفضة فى السهول الشمالية ، يرتفع منها الى

(1) A. Shata, "Structural development of the Sinai peninsula", Bull. inst. désert Egypte, 1956, p. 117 ff. (2) H. Awad, La montagne du Sinai central, Le Caire, 1951, p. 15. (3) Shata, ibid.

ثنية محدبة عالية ومركبة فى نطاق المرتفعات والجبال القبابية ، يعود فيهبط جنوبها فى ثنية مقعرة اخرى ولكنها ضحلة فى السهول الداخلية قبل ان يرقى منها نهائيا الى اقليم الهضـاب او التيه الذى يتوسط قلب سـيناء . وكلا الاقليمين ، شمال سيناء بعناصره التركيبية المختلفة واقليم الهضاب او التيه، يصنعان معا فى تشخيص مون وصادق منطقة ثنية مقعرة عريضة واحـدة synclinal ، الا انها تتخفى وتتوارى خلف متاهة أرخبيل الجبال القبابية فى بيضاوى نطاق المرتفعات (١) .

السهول الشمالية

خط الساحل

من مياه ضحلة بفعل تراكم ارسابات دلتا النيل المحمولة شرقا بواسطة تيار جبل طارق الجنوبى ، يبرز ساحل سيناء الشمالى ببطء ، رمليا خفيضا واطئا ، يحمل هو الآخر بصمات تلك الارسابات بحيث يكاد يكون سـاحلا « نيليا » الى حد أو آخر ، لبس فقط تكوينا بل وشكلا ايضا كما سـنرى . فطمى النيل المنقول يمتزج برمل الساحل الاصيل فى شريط خيطى دقيق كأنما يضع خطا مسودا ثقيلا تحت نهاية (أو بداية) الصحراء السينائية المصفرة الشاسعة .

وكما يتوقع ، تقل نسبة هذا الطين والصلصال وتزداد نسـبة الرمل شرقا كلما بعدنا عن المصدر الدلتاوى . على ان فى هذا ما يكفى لكى يعطى خط الساحل عموما طابعا لزجا وليؤكد ضحولته ، كما ينقط خلفيته بسلسلة من المضاحل الآسنة والمستنقعات والسبخات والرقع الملحية . وهـذا كله ما يفسر عدم صلاحية الساحل لاستقبال السفن الكبيرة ، كما يفسر لماذا تبتعد كل موانيه ومدنه الى الداخل بضعة كيلومترات سـواء منها القـديمة مثل بيلوزيوم (الفرما العربية او بالوظة الآن) ورمانة او الحديثة مثل العريش ورفح ... الخ .

تبدا سلسلة المستنقعات والسبخات ، التى تعكس طبيعتها تلقائيا فى اسمائها ، بالملاحة ، جنوب بورفؤاد ، حيث تكاد تبدو بحيرة داخلية مقتطعة من جسم بحيرة المنزلة الكبير . والملاحة بدورها تحتل راس مثلث سهل الطينة الذى يشير اسمه الى اصله الدلتاوى كالسـهل الفيضى للمصب البيلوزى القديم . فكأن الطرف الدقيق الشمالى الغربى الاقصى من سيناء او بالـدقة من سهلها الساحلى هو نيلى صرف .

---

(1) F.W. Moon; H. Sadek, Topography and geology of northern Sinai, Cairo, 1921, p. 10 — 15.

شكل ٥٥ - شمال سيناء

ثم تلى سبخة البردويل وامتدادها الغربى بحيرة الزرانيق — البحيرتان بحيره واحدة فى الحقيقة ، وانما البردويل هى البحيرة الام ، مكتنزة عريضة، والزرانيق لسان ضيق متطاول منها . المساحة الكلية ٥٠٠ر١٦٤ فدان ، أى اكبر نوعا من بحيرة البرلس ، التى تشبهها بصورة لافتة فى كثير من النواحى، وذلك قبل التجفيف (٠٠٠ر١٤٠ فدان) ، واقل نوعا من المنزلة بعد التجفيف (٠٠٠ر١٨٠ فدان) . اى انها كانت دائما ثانيـــة بحيرات ســــاحل مصر الشمالي مساحة ، قبل كما بعد التجفيف . بل ولسوف تكون كبراها يوما ما، وحتى ضعف تاليتها ، اذا ما نفذ برنامج التجفيف الموضوع .

طول البحيرة ككل نحو ١٣٠ كم ، تمتد من المحمدية قرب رمانة وشرق بور ســـعيد بنحو ٤٥ كم فى الغرب حتى غرب العريش بنحــو ٥٠ كم . البردويل وحدها طولها ٧٦ كم وعرضها ٤٠ كم ، اما الزرانيق فطولها نحو ٦٠ كم وعرضــــها ٣ كم فى المتوسط . قرب القلس (راس برون) تتصــل البحيرة بالبحر بفتحة او بوغاز اتســـاعه نحو ١٠٠ متر . وفى الشتاء تؤلف البحيرة مسطحا مائيا واحدا ، تنحسر عن قطاعها الشرقى صيفا ، فتنفصــل الزرانيق عن البردويل مؤقتا .

البحيرة اذن تتوسط الساحل وتتوجه بقوسها المحــدب المتميز الذى يذكر توا بنمط بحيرة المنزلة وباكثر منه بنمط بحـــيرة البرلس . والواقع ان البردويل تكرر البرلس بالذات موقعا وشكلا ومورفولوجية ونشـــأة كبحيرة ساحلية يفصلها عن البحر لسانان ارضيان دقيقان متقابلان من الجانبين .

بل ان ساحل سيناء ككل ، فى خطه العام وتقوساته الانسيابية المديدة والمتغيرة الاتجاه ، التى ترسم فى مجموعها شكل رقم ٤ مديد الانفراج مفتوح نحو الشمال ، فضلا عن بحيرته الساحلية الطولية ، هذا الساحل يكاد ان يكرر ساحل الدلتا الوسطى ما بين الفرعين . واذا كان ســـاحل ســـيناء الشمالي يختلف بذلك كلية عن ساحل الصحراء الغربية الشمالى الصخرى الرملى السلمى ، فانه على الجملة يكاد يكون نمطا انتقاليا او مزيجا منه ومن ساحل دلتا النيل الى الغرب .

كلمة اخيرة عن السواحل القديمة قبل ان نغادر خط الساحل . الادلة متوفرة على ان الساحل القـــديم تحرك وتقـــدم كثيرا ومرارا خلال العصر الحديث على الاقل . فهناك اربعة مدرجات شاطئية مرفوعة raised beaches تحاذى الساحل الحالى وتتتابع على ابعـــاد مختلفة منه وعلى ارتفعـــات متفاوتة بالنسبة اليــــه . وهى ترتبط بمراحل هبوط مستوى ســــطح البحر

المتوسط ، كما امكن ربطها بسائر الشواطىء المرفوعة حوله خاصة غرب الاسكندرية ، على نحو ما يلخص هذا الجدول (١) .

المرحلة	الارتفاع فوق سطح البحر الحالى بالمتر	البعد عن الساحل الحالى بالكم
الصقلية	٨٢	١٠
الميلاتزية	٦٢ — ٥٥	٦
التيرانية	٣٣ — ٢٢	٢
الموناستيرية (او قبل الرومان)	١٢	١ر٠

نطــاق السهول

الآن ، بين خط الساحل وخط كنتور ٢٠٠ متر تقريبا ، تتحدد سهول سيناء الشمالية التى تعد استمرارا لصحراء شرق الدلتا ، آخر نهاية الصحراء الشرقية . مساحة النطاق ٨٠٠٠ كم . السهول تتراوح فى اتساعها حول ٥٠ كم ، ولكنها تتسع كثيرا فى الغرب لتبدا قرب السويس ، ثم تضيق قليلا فى الوسط ، وفى اقصى الشرق تندغم بلا انتطاع فى سهول جنوب فلسطين الساحلية . الارض تتدرج فى الارتفاع بهوادة نحو الجنوب ، ولكنها تظل بعامة سهولا منخفضة متموجة فسيحة . التربة السائدة على السهول الشمالية هى تربة السيروزم المتوسطية Mediterranean sierozem. لكن ابرز معالم السهول الشمالية ، تلك التى اعطتها اسمها العربى القديم « الجفار » والتى تعطى اللاندسكيب أخص ملامحه ، هى بلا شك نطاق الكثبان الرملية .

النطاق يترامى بعرض شبه الجزيرة من القناة حتى الحدود ، بادئا بطول القناة حتى جنوب مدينة السويس ، وممتدا شرقا بحذاء الساحل بعرض يتراوح بين ٨ ، ٢٤ كم ، ومبتعدا او مقتربا من الساحل قليلا حتى يصل الى سيفه فى قطاع العريش — رفح . ويلاحظ أن هذا النطاق يشكل فى الجزء الاكبر الشمالى منه رقعة متصلة بلا انقطاع تشبه أن تكون بحر رمال صغير ، بحر رمال سيناء ، فيما هو يتقطع ويتخلخل فى جزئه الجنوبى الى جزر رملية متفرقة ومجموعات كثبان متباعدة الانتشار .

من ابرز امثلة هذه الكثبان كوكبة على خط قاطع بعيدا شرق البحيرات المرة : كثيب الحبشى ، فالمخازن ، فالصبحة ، ثم الى الشمال كثيب الحنو .

---

(1) A. Shata, "Ground water & geomorphology of the northern sector of Wadi El Arish basin", B.S.G.E., 1959, p. 229 — 230.

وقد تظهر بين تضاعيف هذه المساحات الرملية بعض البرك أو المستنقعات المسطحة الضحلة تعرف محليا « بالمشاش » ، مثل مشاش السر قرب جبل لبنى .

والواقع ان الذى يضع نهاية لامتداد الكثبان ويحدد حدود النطاق جنوبا هو حاجز خط المرتفعات القاطع الذى يقع فى مقدمة الهضبة الوسطى ، ولولاه لربما توغل النطاق الى داخل سيناء الوسطى أكثر . وبالفعل تتسلل بعض السنة متلصصة ولكنها معزولة من الكثبان الى الداخل عبر الفتحات المنخفضة العديدة فى ذلك القاطع (١) .

ولنلاحظ اخيرا ان موقع نطاق الكثبان هذا فى سيناء هو عكس موقع كثبان الرمال فى الصحراء الغربية . فهو هنا فى سيناء على السهل الشمالى يرتبط بالساحل ، بينما يقع فى الصحراء الغربية بعيدا فى الداخل .

اما على المستوى التحليلى ، فثمة هذه النقاط الاساسية . جيولوجيا ، ترجع هذه الكثبان الى البلايستوسين والحديث حيث انها تقع فوق طبقات وارسابات بلايستوسينية . اما اصل رمالها ، فالمثير أنها مشتقة من ارسابات النيل التى تلعب دورا هاما فى تكوين الرواسب الشاطئية بساحل سيناء وسواحل شرق البحر المتوسط . وفى قطاع العريش — رفح تتحول بعض الكثبان الرملية القديمة تحت السطح الى نوع من الحجر الرملى الجيرى يعرف محليا باسم الكركر Kurkar ، بينما تتحول فى منطقة رفح الى ارسابات أشبه باللوس (٢) الذى يظهر ويتبلور أكثر فى النقب بجنوب فلسطين (٣) .

جغرافيا ، تصل ارتفاعات الكثبان احيانا الى ١٠٠ متر ، ورمالها كقاعدة مفككة غير متماسكة تغور فيها الاقدام الا فى الشمال حيث يربطها احيانا العشب الذى ينمو على سطحها . جيومورفولوجيا ، الى جانب الغطاءات الرملية المتموجة ، تتقاسم النطاق الكثبان الخطية (السيف) فى الشمال والهلالية (البرخان) فى الجنوب ، ومن امثلة الاخيرة كثيب الطير قرب وادى العريش .

اقتصاديا ، الكثبان هى خزان مياه الامطار الطبيعى ، خاصة كركر الساحل ، ومن ثم عماد أساسى للحياة الاقتصادية والعمران البشرى .

---

(1) A. Shata, "Geology & geomorphology of El Qusaima area" B.S.G.E., 1960, p. 104.

(2) Shata, ibid., p. 110. (3) W.B. Fisher, p. 60 — 1.

عمرانيا ، هي مع ذلك تهـديد دائم لطرق المواصلات والحلات والمسـاكن تقرضـها وتقوضـها وتدفنها وتفرض باستمرار حمايتها بجهد وثمن باهظ .

فيما عدا هذا فالواقع ان تواجد الكثبان هنا مع المطر قد دمغ الاستقرار والاسـتغلال البشرى بطابع متفرد ، اذ خلق نمطا متميزا من الواحات هو « واحات الكثبان أو الواحات الكثيبية oasis dunaires » الذى تعرف عليه وعرف به برون فى دراسته الشهيرة عن واحة سوف على تخوم العرق الشرقى الكبير بجنوب الجزائر . ففى تجاويف ووهاد ما بين الكثبان تستقر بعض نجوع وحلات البـدو ويزرع قليل من الشـعير فى ظل النخيل (١) . وعلى خلاف وادى النيـل حيث الملكيـة هى ملكية الارض ، وعلى خـلاف واحات الصحراء الغربية حيث الملكية هى ملكية المـاء ، فالطريف هنـا ان الملكية هى ملكية النخيل وحده واساسا (٢) .

والمثير هنا انهم ، تماما كما فى السـوف ، يلجأون الى تكنيك جناف بارع بقدر ما هو غريب ، اذ بدلا من أن يحفروا الآبار للوصول الى المياه الجوفية لرى النخيل ، يحفرون حفرا عميقة فى الارض يغرسـونها فيها بحيث تقترب جذورها من الماء الجوفى وترتوى منها مباشرة . بدلا ، يعنى ، من أن يرفعوا مستوى الماء الباطنى الى السطح ، يهبطون بمستوى السطح اليه . من ثم تصبح الواحة وهى نوع من « حدائق الحفائر jardins d'excavation » او « الواحات الجافة » ، المـاء فيها لا يرى ولـكن من شواطئ قاعها تبزغ باقات النخيل منتصبة سامقة (٣) .

أخيرا ، فان السهول الشمالية هى بالطبع الموطن الرئيسى للاستقرار الدائم الكامل فى سيناء، لا تتدهور على الاسوا الى اقل من نصف البـداوة او الترحل (٤) . هنا على الاقل نصف سكان سيناء جميعا (٥) . وهنا العقد الفريد من المدن والتجمعات الهامة بها . وهو عقد ساحلى بالضرورة ، اى اغلبه موانى ، وان كانت ضحلة متراجعة : بالوظة ، رمانة ، المسـاعيد ، العريش ، الخروبة، الشيخ زويد ، رفح . وهنا ايضـا الخط الحـديدى الوحيد الذى يربط هـذه المواقع جميعا ، خط فلسطين الذى بنـاه الانجليز

---

(1) Shata, ".. Wadi El Arish etc.", p. 234.

(2) H. Awad, "L'eau et la géog. hum. etc.", p. 202.

(3) Ibid., p. 201 — 2; J. Brunhes, La géog. hum., p. 345.

(4) M. Awad. "Settlement of nomadic etc.", p. 26.

(٥) عباس عمار ، المدخل الشرقى لمصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ١٥٨ .

للزحف عليه اثناء الحرب الاولى والذى ورث خط حديد مربوط . والواقع ان السهول الشمالية فى مجموعها تحمل شرايين الطريق التاريخى بين مصر وفلسطين .

اقليم القباب

هذا هو بيضاوى المرتفعات والجبال القبابية الشديدة التميز جملة وتفصيلا لا فى قلب شمال سيناء وحدها ولكن فى كل شبه الجزيرة جميعا . مساحة الاقليم ١٣ الف كم٢ ، يحده شمالا خط كنتور ٢٠٠ متر ، وتتراوح ارضيتهالعامة وسهولهالقاعدية حول ٢٠٠ — ٥٠٠ متر،ولكن علىهذه الارضية تبرز جزره الجبلية لترتفع الى اى شىء بين ٥٠٠ — ١٠٠٠ متر . من هنا فاذا كان المعلم البارز فى السهول الشمالية هو الكثبان الرملية ، وفى اقليم الهضاب الوسطى هو الهضاب الشاسعة الرتيبة ، فانه هنا الجبال القبابية المكورة والمحدبة الواسعة الانتشار والتى تتكون من الحجر الجيرى ويكثر بها الطفل والرمل .

فاهم ما يميزه مجموعة عديدة كالارخبيل السديمى من المحدبات البيضاوية الشكل تفصل بينها مقعرات منخفضة تتخذ جميعا محورا واحدا سائدا هو الشمال الشرقى — الجنوب الغربى . كل محدب منها كتلة بيضاوية متطاولة غير سمترية اى غير متناظرة الجانبين ، تبدو كظهور الخنازير hog-backs ، تنحدر طبقاتها نحو الشمال الغربى انحدارا معتدلا لطيفا يتراوح بين ٥ — ٢٠ درجة ، بحيث تتحول احيانا الى منحدر تقليدى من نوع السفحية الصخرية pediment ، بينما تنحدر نحو الجنوب الشرقى بحدة تتراوح بين ٤٥ — ٩٠ درجة ، بحيث توجد دائما منطقة حادة الانحدار على الضلوع الجنوبية الشرقية ترتبط غالبا بالانكسارات التى تخطط تضاعيف المنطقة بلا عدد .

فكل هذه المحدبات والمقعرات التى بينها اعترتها وصدعتها خطوط الانكسارات الكثيفة على نفس محاورها السائدة الشمالية الشرقية ، مثلما نالتها التعرية بالتآكل والتخديد . واغلب هذه الانكسارات بسيط عرضى يفترض انه ارتبط فى نشاته بعملية الالتواء نفسها . اما الانكسارات الطولية فنادرة ، وان وضحت فى جبلى المغارة والجدى ، وبعضها انكسارات عكسية reverse كما فى الجبلين نفسهما وكما فى جبل أم مفروث . وثمة سدود بازلتية تتعامد على محاور تلك التراكيب والانكسارات ، كما فى شمال شرق جبل يلج والمقعر الفاصل بين يلج والمغارة (١) .

---

(1) R. Said, Geology of Egypt, p. 227 — 9

وبصفة عامة تخرج هذه المحدبات فجاة من وسط طباشير وجير السهول على شكل جبال ومرتفعات تتفاوت جدا فى مساحاتها وارتفاعاتها بين الكتل الجبلية العريضة الشامخة وبين الجبيلات والتلال القزمية . وكقاعدة عامة تتكون محدبات الجبال من الكريتاسى ، فى حين تتكون المقعرات البينية من الايوسينى . ولكن فى حالات معينة معدودة ترجع المحدبات والمقعرات الى تكوينات اقدم خاصة الجوارسى واحيانا الترياسى .

والواقع ان هذه المنطقة هى واحدة من المناطق النادرة جدا التى تظهر بها تكوينات هذه العصور فى كل أرض مصر . وبهذا الشكل ، تصل الخريطة الجيولوجية هنا الى قمة تداخلها المريك ما بين جزر الكريتاسى والايوسينى فضلا عن شظايا الترياسى والجوراسى . هذا بينما تصل الخريطة الطبوغرافية بعدها الى قمة التعقد والتمزق حيث قطعت التعرية المنطقة واقتطعت كثيرا من اجزائها ككتل صغيرة منفصلة وكجبال منعزلة مبعثرة .

ولان هذه الجبال المقببة والمرتفعات المحدبة تنتشر باعداد كبيرة جدا على صفحة الهضبة ، بينما تفصل بينها وتجرى فى فجواتها روافد وادى العريش العديدة ، فان النتيجة ان تكتسب هذه الفتحات الجبلية قيمة استراتيجية كبرى كطرق المواصلات والحركة الطبيعية الى جانب تركز الآبار والينابيع والحياة فى باطنها . وتعبيرا عن هذا التداخل بين الجبال والاودية ، نجد عادة فى كل محلية جبلا وواديا وبئرا تحمل نفس الاسم .

ورغم ان هذه الجبال المنثورة تنتشر على وجه الهضبة بلا تحديد او نظام صارم ، فانها تقع فى ثلاثة خطوط أو نطاقات واضحة بدرجة او باخرى . فثمة فى الوسط يختط البيضاوى الكبير من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى خط قاطع شديد التبلور والبروز يتألف من كتل جبلية بالغة الضخامة والارتفاع والاتساع بحيث يعد محور النظام الجبلى كله . ثم على جانبيه من شمال وجنوب يتوزع خط مزدوج او مثلث ولكنه ثانوى بالمقارنة ، وبلا خطة تقريبا خاصة على تخوم البيضاوى ، فى شتيت من الجبال الصغيرة والجبيلات المنفردة المتواضعة .

والواقع أن هذه الخطوط الثلاثة تمثل ثنيات اقليمية محدبة upwarps او حافات طيات anticlinal ridges تحصر او تفصل بينها ثنيات مقعرة synclinal downfolds تشترك فى المحور الشمالى الشرقى — الجنوبى الغربى وتتفاوت فى حدة رمياتها وعلوها أو انخفاضها (١) .

---

(1) Shata, ".. Wadi El Arish etc.", p. 224 — 5.

القاطع المحوري

فالقاطع المحوري يترامى ما بين منطقتي السويس والصبحة ، وهو يقل عرضا واتساعا كلما تقدم شمالا شرقا حتى يدق في النهاية قرب الحدود الى منثور من التلال الصغيرة . يتألف من أربع كتل جبلية رئيسية ، هي كتلة واجهة السويس في الغرب ، ثم جبل يلق في الوسط ، فجبل الحلال في اقصى الشمال الشرقي ، واخيرا منثور التلال الصغيرة بين وادي العريش والحدود . وتنفصل بين هذه الكتل ، كما تجري على سفوحها الشمالية ، مجموعة من الاودية التي تنحدر غربا او شمالا غربا او شمالا لتضيع في الصحراء دون ان تصل الى البحر . وبذلك تؤلف نطاقا او منطقة من الصرف الداخلي على منحدرات القاطع الجبلي الشمالية .

وكتلة واجهة السويس ، التي يحدها وينفصلها عن جسم هضبة التيه الكبير في الجنوب ممر متلا ، هي اشدها تعقيدا وتقطعا . فهي كتلة طولية في محورها العام ، تنهض كالحائط المرتفع امام منطقة السويس ، ولكن يختطها عدد من الاودية المرية العرضية التي تقسمها الى عدة جبال منفصلة تتراوح اعلى قممها حول ± ٧٠٠ — ٨٠٠ متر .

فنبدأ في الجنوب بجبل الجدى الذي يواجه جبل حيطان عبر الممر ، الممر ، ذو الشهرة الاستراتيجية الفائقة كمفتاح مدينة السويس ، يمتد بضع عشرات من الكيلومترات ، لكنه يضيق حتى يصل احيانا الى عدة عشرات من الامتار فقط . ولان جبلي حيطان جنوبا والجدى شمالا هما اعلى جبلين في المنطقة ، كانت اهمية الممر الخاصة مضاعفة .

اما جبل الجدى نفسه فجسمه كريتاسي ٤ على قمته البالغة ٨٤٠ مترا برور خراسان نوبي نالته التعرية ، بينما تظهر الصخور الايوسينية في الانكسارات الارضية تحت اقدامه . على سفوحه الغربية ينحدر وادي الحاج الذي يتلاشى ازاء الشط ، والذي كان بداية درب الحج القديم ، بينما يحد الجبل من الشمال وادي الجدى نفسه الذي يضيع في الصحراء قبل البحيرات المرة الصغرى . ثم يلي جبل ام خشيب (٦٤٠ م) ويحده شمالا وادي أم خشيب الذي يفقد نفسه عند كثيب الحبشي ازاء البحيرات المرة الكبرى . واخيرا يأتي جبل سحابة (٦٨٠ م) .

هنا تنتهي كتلة واجهة السويس الطولية . اذ يأتي وادي المليز وامتداده وادي الحجاب ، جاريا نحو الشمال الغربي ومنتهيا قرب بير الجفجافة ، لينفصل الكتلة عن الكتلة الجبلية الرئيسية التالية وهي جبل يلق (يلج) . هذا ، الذي يظهر في نواته الخراسان النوبي بينما تتكون منحدراته السفلى

من الحجر الجيرى الكريتاسى ، كتلة جليلة الحجم والضخامة والاتســاع ، اضــخم وحدات ومحدبات النظام القبــابى جميعا . ينهض فى قلب الوسط كجزيرة جبلية قبابية على محور شمالى شرقى — جنوبى غربى ويبدو كعلم مفرد شامخ (١٠٩٠ مترا) . كما يفصــله من الغــرب وادى المليز ، ومن الجنوب وادى البروك ، يفصله من الشرق وادى الحسنة حيث بئر الحسنة المعروفة وجبل الحسنة الضئيل ، بينما تنحدر على سفوحه الشــمالية عدة أودية اخرى داخلية الصرف ينتهى احدها الى بير روض ســالم شــمالا بغرب وينتهى اهمها شمالا بشرق وهو وادى الاثيلى .

بعيدا عبر وادى الحسنة ، ياتى أخيرا جبل الحــلال . كتلة جســمه كريتاسى ؛ ضلوعه حجر جيرى ومارل كريتاسى ، على قمته طاقة ضيقة من الخرسان النوبى . محوره كيلق ، الا انه اقل طولا وعرضا ومساحة بكثير ، وكذلك ارتفاعا (٨٩٠ مترا) . كحافة طية محدبة ، نجد أن عشرات الانكسارات العرضية تقطعه . وكتركيب قبابى نمونجى ، نجد أن التعرية قد ازالت اعلى قمته المقوسة وحولتها الى « سيرك تعرية erosional cirque » مستدير اشبه بفوهة التركان الواسعة ويعرف محليا باسم الحضرة (أو الحدرة) (١). نهاية الجبل فى الشرق تشرف على وادى العريش مباشرة بحافة منحدرة عند الضيقة ، ولذا يتحول الوادى هنا الى خانق ضيق كما يتضسح من الاسم . وهنا فى الواقع تبدأ مجموعة التلال الصغيرة المبعثرة التى تختتم سلســلة القاطع المحورى .

فالى الشرق من وادى العريش وحتى الحدود تتفرق السلسلة وتتضاءل الى عدد من الجبيلات المتواضعة والتلال التى يتراوح ارتفاعها حول ∓ ٢٠٠ — ٤٠٠ متر ، تحصر بينها حوضــا تركيبيا morphotectonic هو حوض الصبحة الذى تصرفه عدة اودية تعرية تجرى بين تلك التلال وتفصل بينها ، مثل وادى الصبحة والجديرات والابيض والعمرو ... الخ . ولاغلب هــذه التلال غطاءات كاسية مدورة madra من الحجر الجيرى الاصلب (٢) .

اول هذه الجبال واكبرها جبل صلفة ، يواجه مباشرة جبل الحلال عبر وادى العريش ، وهما معا اللذان يكونان خانق الضيقة . ثم يلى جبــل ام قطف فقارة أم بسيس على خط الحدود . والى الجنوب قليلا يأتى جبل الوجير والابيض فجبل العمرو والصبحة ، الاخير على الحدود ايضا . والى الجنوب أكثر ، الى الداخل قليلا ، يظهر جبل أم خريبة فالقصيمة .

---

(1) Shata, ".. Qusaima area", p. 103.

(2) Id., p. 100 — 1.

خط المرتفعات الشمالي

اذا انتقلنا الى خط المرتفعات الشمالي على تخوم مقدم الالتواء ، نجد مجموعة من الجبال والتلال المحلية الصغيرة المتوسطة الارتفاع مبعثرة على محور عرضي ، تجرى وتنفصل بينها بضعة اودية داخلية التصريف ، والكل يتداخل مع ارخبيل من كثبان شمال سيناء المتناثرة . فالخط بهذا يمثل مؤخرة سهل سيناء الشمالي وطلائع اقليم التباب . والاودية المحلية المتخللة ، التى اهمها وادى الفتح وروافده وادى المســاجد والمغـــارة وبعض روافد وادى الاثيلى ووادى الحسنة ، تكاد تقسم مجموعة المرتفعات الى ثلاثة خطوط ، شمالي واوسط وجنوبي ، تدور أعلى قممها بين ٦٠٠ ـــ ٧٠٠ متر ، تقـل احيانا الى ٤٠٠ متر ، وقليلا ما ترتفع الى ٨٠٠ متر .

الخط الشمالي هو اكثرها تعددا ، يجمع محدبات وجبال قديرة (٤٣٤م)ـــ حمير (٦٢٦ م) ـــ البرقـــة (٤٦٠ م) ـــ الركوة ـــ اللجمـــة ـــ ام مفروث (٢٦٠ م) ـــ المستن (٢٩٠ م) ـــ ريســـان عنيزة (٣٧٠ م) ـــ ابو لهيمن (١٨٩ م) . وفى كل من ام مفروث وريسان عنيزة ينكشف الجوراسى فى نواته.

الخط الشمالي هواكثرها تعدادا ، يجمع محدبات وجبال قديرة (٤٣٤م) ـــ (٧٣٥ م) ـــ ام عصاجيل (٨٠٧ م) . والمغارة هو بلا شك اضـــخم وابرز حلقات السلسلة ، متوسط ارتفاعه ٥٠٠ ـــ ٦٤٠ مترا ، يصل الى قمته فى شوشة المغارة بالجنوب الشرقى (٧٣٥ مترا) . ترجع اهميته اولا الى كشف منجم الفحم به حديثا ، وثانيا الى أن به يوجد أعظم ظهور للصخور الجوراسية فى مصر مساحة وســـمكا . فنواة المحـــدب والجزء الاكبر منه من طبقـــات الجوراسى ، وسمكها ٢٢٠٠ متر ، تحيط بها صخور الكريتاسى فى المنخفضات عموما . (١) .

الخط الجنوبي هو خط ام مخاصة (٢٩١ م) ـــ الختمية (٤٢٦ م) ـــ فلج (٦٨١ م) ـــ منيدرة الاثيلى (٥٤٦ م) ـــ لبنى (٤٦٣ م) . ويلاحظ ان منيدرة الاثيلى يقع عند النهاية الشمالية الشرقية لجبل يلج يفصله عنه فقط مقعر ضيق . اما جبل لبنى فلا يذكر دون الشهرة الحربية التى اكتسبها فى معارك سيناء الحديثة .

---

(1) Ibid., p. 230.

خط المرتفعات الجنوبى

اذا انتقلنا الى الجنوب من القاطع الجبلى المحورى وجـدنا مجموعة جبال وتلال الخط الجنوبى من البيضاوى . وهى اقل عددا من مجموعة الخط الشمالى ، شـديدة الانتشار والتبعثر بين مجارى روافـد وادى العريش الوسطى والعليا . اغلب قممها تتارجح بين ٤٠٠ — ٧٠٠ متر ، لا تتجاوزها الى اكثر من هذا الا القلة المعـدودة . ويتـالف الخط العريض من خطين منفصلين ، شمالى وجنوبى .

الخط الشمالى يجمع محدبات وجبال حمرة (٦٠٠ م) — راس الجيفة — الجدى الجنوبى (٧٠٠ م) — ميتان — غرب يلج (٧٥٠ م) — المنشرح (٥٧٠ م) — أبو صويرة — الحسنة (٢٠٠ م) — طلحة البدن (٤٠٩م) — متمتنى — القصـيمة (٤٤٤م) — الصـبحة (٤٤٩ م) . ويلاحظ ان جبلى طلحة البدن ومتمتنى يتواجهان لا يفصـلهما الا وادى العـريش . غير ان المنشرح هو أبرزها جيولوجيا اذ يظهر الجوراسى فى نواته يحيط به الكريتاسى على الضلوع والسفوح .

الخط الجنوبى هو خط جبل الريه — جبل الحصن — البروك (٤٠٧ م) — شرم (٧١٠ م) — شريف (٤٣٨ م) — أم حصيرة (٥٩٣ م) — البرقة (٦٦٦ م) — عنيجه (٨٠٢ م) . وفى هذا الخط يقع البروك جنوب المنشرح يفصلهما وادى البروك ، كما يلاحظ أن البرقة كتلة هورستية تحددها وتحدق بها الانكسارات المديدة .

مثلث السهول الداخلية

لا يبقى الآن من مستطيل شمال سيناء سوى مثلث السهول الداخلية الواقع جنوبه وجنوبى شرقى بيضاوى المرتفعات والجبال التبابية . وهـذا المثلث هو النطاق المفصلى واقليم الانكسارات عند شطا، مساحته ٤٠٠٠ كم٢، ينحصر بين خط ممر متلا — عريف الناقة فى الشمال وحافة هضـبة التيه فى الجنوب . متوسط ارتفـاعه يتراوح بين ٢٠٠ — ٥٠٠ متر . وبهـذا يمثل سهولا مرتفعة نسبيا ، تنحدر بالتدريج من الجنوب الى الشـمال ، تختطها غالبا بالطول المجموعة الكبرى من الاودية المديدة التى ترفد وادى العريش وتفصصها الى شرائح طولية من السهول العالية بين الوديانية interfluves .

فيما عدا هذا فان المنطقة انتقـالية بالطبـع ، تختلف عن السـهول

الساحلية الشمالية فى انها داخلية قارية ، اكثر ارتفاعا ، كمـــا تخلو عمليـــا من الكثبان والرمال . وتختلف عن نطاق المحدبات والجبال القبابية فى انها قليلة المحدبات للغاية ، ومحدباتها متواضعة الابعاد ، لا ترسم خطوطا متصلة أو غير متصلة ، وانما بضع نقط متباعدة منتثرة هنا وهناك ، اما فى تضاعيف المناطق بين الوديانية واما على حوافها قرب اقدام حافة التيه .

على أن اهم ما يميز المنطقة كثرة الانكسـارات الطولية التى توازى محاور الالتواءات ، لا التى تتعامد عليها كما فى نطاق الجبال والمحدبات القبـــابية . وهذه الانكسارات الطولية تؤثر بشدة على مورفولوجية وتضـــاريس المنطقة؛ كما أنها هى التى أبرزت الى السطح الطبقات القديمة فى بعض المحليات مثل الجوراسى فى عريف الناقة . اما الانكسـارات العرضية فقليلة محدودة الرميات ولذا لا تأثير خاص لها على السطح . أيضا تمتاز المنطقة عموما بالســـدود البازلتية المختلفة (١) .

من الجبال القليلة التى تنقط المنطقة ، لا نجد بالداخل سوى جبل المطلة (٤١٠ م) الى الجنوب من جبل خرم ، اما الاغلبية الباقية فتحف بهـــا على اطرافها قرب اقدام هضبة التيه . فابتداء من الغرب ، هنـــاك ثلاثية تتوزع حول مدينة نخل : جبل الغرة (٥٢٥ م) غربها ، جبل راس ابو طليحـــات (٥٥٦ م) جنوبها ، جبل ام على (٥٦٠ م) شرقها . ثم بعيـــدا فى منتصف المسافة بين نخل والحدود الشرقية نجد جبل شعيرة (٥٢٦ م) .

اخيرا قرب الحدود وبموازاتها نجـــد من الجنوب الى الشمال جبـــل الاحيجبة (٦٥٨ م) ، فجبل ام حلوف (٦٤٢ م) ، ثم جبـــل عريف الناقـــة (٩٣٤ م) . وليس عريف الناقة أعلاها فحسب ، بل واكبرها أيضـــا حيث يبلغ طوله ٧ كم وعرضه ٤ كم . لكنه فوق ذلك اهمها جيولوجيا ، فهو احدى المناطق المعدودة فى مصر التى تظهر فيها طبقات الترياسى على السطح . ففى نواته يظهر الترياسى على شكل طبقـــات من الحجر الرملى والمارل والحجر الجيرى ، يعلوه الكريتاسى ، بينما اسافله ايوسينى . ويرجع ظهور الترياسى هنا الى فعل الانكسـارات الحادة الانقلابية (٢) .

اخيرا ، وفى ختام اقليم شمال سيناء بمناطقه المختلفة ، يقدم الجـــدول الآتى خلاصة مركزة لاهم محدباته مرتبة بحسب خطوطها الاقليمية (٣) .

---

(1) Shata, "Structural development etc.", loc. cit.
(2) Said, p. 229 — 230. (3) Id., p. 31, 39 — 42.

المحدب	الطول والعرض كم	اقصى ارتفاع م	ملاحظات
أم مفروث	١٥ × ٧	٢٦٠	الجوراسي ينكشف في نواته .
ريسان عنيزة	٢٠ × ٧	٣٧٠	الجوارسي ينكشف في نواته .
المغارة	٤٠ × ٢٤	٧٣٥	اعظم ظهور للجوراسي بمصر مساحة وسمكا .
أم مخاصمة	١٠ × ٥		نواته حجر جيري كريتاسي .
فلج	١٥ × ٧	٦٨١	على قمته يظهر الخراسان والحجر الجيري الكريتاسي .
منيدرة الاثيلي	١٢ × ٥	٥٤٦	ينفصله مقعر عن الطرف الشمالي الشرقي ليلج ، معظمه كريتاسي .
لبني	١٠ × ٧	٤٦٣	معظمه كريتاسي يحيط به الايوسين .
الجدي	٣٠ × ١٢	٨٤٠	جسمه كريتاسي ، يتوجه ظهور خراساني .
يلج	٤٥ × ٢٠	١٠٩٠	جسمه وضلوعه حجر جيري ومارل كريتاسي وقمته خراسان .
حلال	٤٥ × ١٥	٨٩٠	نواته خراسان ومنحدراته السفلى حجر جيري كريتاسي .
حمرة	١٢ × ٥	٦٠٠	في نواته يظهر الكريتاسي .
راس الجيفة	٢٫٥ × ١		في نواته يظهر الكريتاسي .
الجدي الجنوبي	٤ × ٢	٧٠٠	في نواته يظهر الكريتاسي .
غرب يلج	١٠ × ٤	٧٥٠	معظمه كريتاسي .
المنشرح	٨ × ٥	٥٧٠	في نواته يظهر الجوراسي . محاطا بالكريتاسي .
طلحة البدن	١٥ × ٨	٤٠٩	كريتاسي في نواته ومحيطه ، يتطعه وادي العريش .
البروك	٥ × ٢	٤٠٧	نواته كريتاسي ، تظهر السدود البازلتية في انكساراته .
خرم	٩ × ٥	٧١٠	خراسان نوبي اسفله كريتاسي مارلي .
أم حصيرة	٧ × ٥	٥٩٣	نواته كريتاسي .
البرقة	٣ × ١	٦٦٦	كتلة كريتاسية هورستية وسط الانكسارات المحددة .
عريف الناقة	٧ × ٤	٩٣٤	اهم ظهور للترياسي بمصر . نواته ترياسي ، واعاليه كريتاسي ، واسافله ايوسيني .

المصدر الاساسي هو رشدي سعيد :

R. Said Geology of Egypt, p. 31 — 42.

اقـليم الهضـــاب

يمتد بين خطي عرض ٣٠° ، ٢٩° بالتقريب ، ولكن مـــع تقوس نحو الجنوب فى الوسط ، اى عموما بعرض درجة وبعض درجة . بالتقريب ايضا، يتحدد بخطي كنتور ٥٠٠ ، ١٥٠٠ متر . المســاحة نحو ٢١ الف كم٢ ، اى حوالى ثلث سيناء . ولان الهضبة تجنح نوعا ما الى الشرق حيث تترك سهلا ساحليا مذكورا فى الغرب دون نظير له فى الشرق ، فان خط طول ٣٤° يكاد يتوسطها ويشطرها الى نصفين وان كان بعيــداً عن تنصيف شبه الجزيرة ذاتها ككل .

هنا تسود السطح هضبة مترامية ، او بالاصـــح هضبتان فى واحدة ، تتواصل من الخليج الى الخليج على شـــكل مستطيل يكاد يتوسط شـــبه الجزيرة من الشــــمال الى الجنوب . هذا هو اقليم « ســــــيناء المسائدية Sinai tabulaire » كما يسميه بحق حسان عوض (ص ١٢) . وهو وحدة طبيعية ، جغرافية ، ومورفولوجية واحدة ، تتباين بشدة وبكل وضوح مـــع كل من شمال سيناء بسهوله ذات القباب المسطحة واقصى جنوب ســـيناء بجباله ذات القمم المدببة . وهذه الوحدة تســـتمدها من تركيبها الجيولوجى من اسفل كما من سقفها السطحى من اعلى .

فهى تتالف اساسا من طبقات افقية تقريبا ، تميل باطراد نحو الشمال ميلا طفيفا لا يعـــدو درجتين فى اتجاه الشــــمال الشرقى دون أن يعتـــورها الاضطراب فيما عدا بعض الحالات المحلية المحدودة . هذه الطبقات تصنـــع متتابعة من التكوينات الرسوبية تلف النواة الاركية وتغلفها ، بادئة بالخراسان النوبى ثم الكريتاسى فالطباشير فالطفل فالحجر الجيرى ، ينقطها اخيرا بعض القواطع او السدود البازلتية . الهضبة اذن ، فى الغالب الاعم ، تســـودها صخور الطباشير الكريتاسى والحجر الجيرى الايوسينى بحيث تشكل كتلتها استمرارا واضحا لهذا النوع وذاك من التكوينات على الجـــانب الآخر من خليج السويس فى هضبة المعازة وسلاسل البحر الاحمر الشمالية .

السطح ، ترتيبا على البنية ، ينحدر بالتدريج من الجنوب الى الشمال لا يقطعه بالطول الا روافد وادى العريش وبالعـــرض الا مجموعتـــان من الحافات الجرفية أو الكويستات . فأما روافد الوادى ، تلك التى تنبع عند الحافة الجنوبية العظمى من هاتين الحافتين ، فكثير منهـــا يجرى عميقا فى الهضبة مكونا خوانق غائرة فى الاحباس العليا حيث يشقويحت بقوة فى طبقات الحجر الجيرى الكريتاسى الصلبة المتجانسة . ولشدة تعدد هذه الاودية شبه الطولية شبه المتوازية ، فانها تفصص الهضبة او تقلبها الى شرائح طوليـــة متراصة على شكل مناطق بين وديانية عريضة مسطحة interfluves .

لكنما هى حافات الكويستات بالتاكيد التى تمثل المعلم الابرز على سطح الهضبة المائدية . هما حافتان عظيمتان ، او بالاصح مجموعتان من الحواف ، تحيطان بالنواة الاركية القديمة من جانب بقدر ما تحفان من الجانب الآخر بالهضبة الوسطى بقسميها هضبة التيه وهضبة العجمة ، وذلك على شكل رقم ٧ مزدوج وبالغ التشويه .

كلتا الحافتين تواجه الجنوب بجرف حائطى شبه عمودى ، ولكن الجنوبية هى الاضخم والاعلى والاطول بينما الشمالية اقل ابعادا . الجنوبية تسمى كويستا جبل التيه نسبة الى جبل التيه الذى يشكل القطاع الغربى والابرز منها ، بينما تسمى الشمالية كويستا جبل العجمة نسبة الى جبل العجمة أهم معلم بقطاعها الشرقى .

معنى هذا ، حتى لا يحدث خلط او خطأ ، ان الحافتين غير منسوبتين الى هضبتى التيه والعجمة نفسهما كما قد يظن ، لا ولا تختص كل منهما بحافتها او أن هذه تحددها على حدة دون الاخرى ومنفردة عنها . وانما كلتاهما تقطع وتقع فى كلتا الهضبتين على السواء ، ولكن بمواقع ونسب مختلفة . بل ان ترتيب الحافتين الجغرافى لهو عكس ترتيب الهضبتين نفسهما ، فبينما تقع هضبة التيه شمال هضبة العجمة فان حافة التيه هى التى تقع جنوب حافة العجمة .

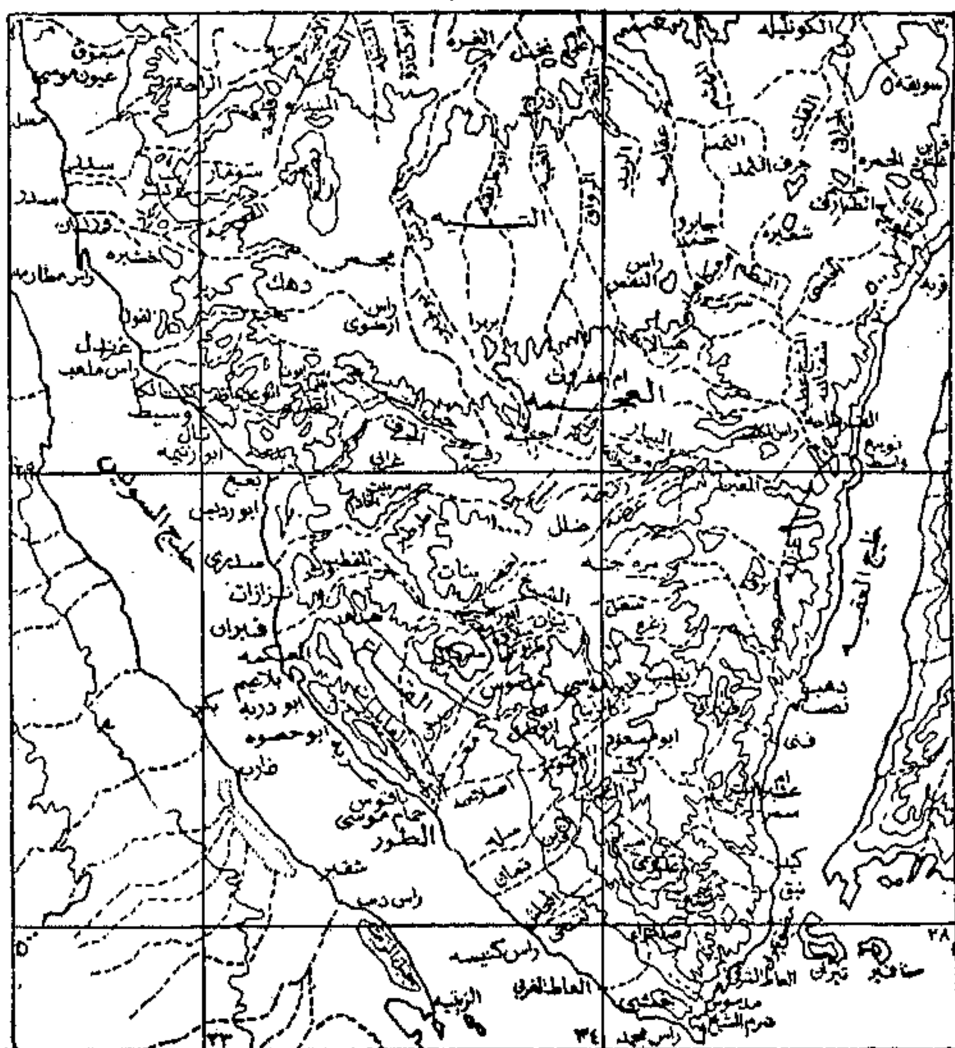
تمتد حافة جبل التيه بعرض شبه الجزيرة من الشرق الى الغرب نحو ١٤٠ كم مترسمة فى مسارها كله حدود الصخور الكريتاسية بهضبة التيه . وتبدو الحافة فى القطاع الغربى منها اى فى جبل التيه نفسه خطية مستقيمة للغاية بمحور شمالى غربى ، مستمرة نحو الجنوب الشرقى حتى جبل ضلل الذى يمثل راس زاوية الكويستا . هذا بينما يبلغ ارتفاع جرفها الحائطى نحو ٧٠٠ متر تمثل مدى عمق ما ازالت التعرية .

هذه الضخامة مع الاستقامة النادرة فى الغرب انما يفسرها ، كما وضح حسان عوض ، انها حافة انكسار مقلوب ، تطورت الى كويستا بفعل التعرية العميقة للسطح ما قبل الخراسان النوبى prénubienne (١) . فالحافة انما شكلتها فى معظمها التعرية ، مثلا الى الشمال من جبل الجنة ازيلت طبقات الخراسان النوبى الرخوة وبقى السطح وعرا . ويضاعف من وعورة ومنعة الحائط قلة الاودية التى تخترقه .

---

(1) Ibid.

الغربي جبلي ـ هضبي اكثر مما هو هضبي تماما ، فهو دائما مجموع كتل الحافة الغربية المضرسة المقطعة بفعل الاودية ، واوديته تتجه غربا ، وغربه سهل ساحلي واسع بدرجة او بأخرى . اما القطاع الاوسط فاقرب الى مفهوم الهضبة المائدية التقليدي ، تخططه الى فصوص مستطيلة روافد وادي العريش ، وأوديته شمالية جنوبية تصرف شمالا . اما القطاع الشرقي فقد يكون اقل ارتفاعا نسبيا ليس فقط من القطاع الغربي ولكن حتى من الاوسط أيضا ، وأوديته تتجه وتصرف شرقا ، الا انه بلا سهل ساحلي تقريبا .



شكل ٥٦ ـ جنوب سيناء .

لكنما هي حافات الكويستات بالتاكيد التى تمثل المعلم الابرز على سطح الهضبة المائدية . هما حافتان عظيمتان ، او بالاصح مجموعتان من الحواف ، تحيطان بالنواة الاركية القديمة من جانب بقدر ما تحفان من الجانب الآخر بالهضبة الوسطى بقسميها هضبة التيه وهضبة العجمة ، وذلك على شكل رقم ٧ مزدوج وبالغ التشويه .

كلتا الحافتين تواجه الجنوب بجرف حائطى شبه عمودى ، ولكن الجنوبية هى الاضخم والاعلى والاطول بينما الشمالية اقل ابعادا . الجنوبية تسمى كويستا جبل التيه نسبة الى جبل التيه الذى يشكل القطاع الغربى والابرز منها ، بينما تسمى الشمالية كويستا جبل العجمة نسبة الى جبل العجمة اهم معلم بقطاعها الشرقى .

معنى هذا ، حتى لا يحدث خلط او خطا ، ان الحافتين غير منسوبتين الى هضبتى التيه والعجمة نفسهما كما قد يظن ، لا ولا تختص كل منهما بحافتها او ان هذه تحددها على حدة دون الاخرى ومنفردة عنها . وانما كلتاهما تقطع وتقع فى كلتا الهضبتين على السواء ، ولكن بمواقع ونسب مختلفة . بل ان ترتيب الحافتين الجغرافى فهو عكس ترتيب الهضبتين نفسهما ، فبينما تقع هضبة التيه شمال هضبة العجمة فان حافة التيه هى التى تقع جنوب حافة العجمة .

تمتد حافة جبل التيه بعرض شبه الجزيرة من الشرق الى الغرب نحو ١٤٠ كم مترسمة فى مسارها كله حدود الصخور الكريتاسية بهضبة التيه . وتبدو الحافة فى القطاع الغربى منها اى فى جبل التيه نفسه خطية مستقيمة للغاية بمحور شمالى غربى ، مستمرة نحو الجنوب الشرقى حتى جبل ضلل الذى يمثل راس زاوية الكويستا . هذا بينما يبلغ ارتفاع جرفها الحائطى نحو ٧٠٠ متر تمثل مدى عمق ما ازالت التعرية .

هذه الضخامة مع الاستقامة النادرة فى الغرب انما يفسرها ، كما وضح حسان عوض ، انها حافة انكسار مقلوب ، تطورت الى كويستا بفعل التعرية العميقة للسطح ما قبل الخراسان النوبى prénubienne (١) . فالحافة انما شكلتها فى معظمها التعرية ، مثلا الى الشمال من جبل الجنة ازيلت طبقات الخراسان النوبى الرخوة وبقى السطح وعرا . ويضاعف من وعورة ومنعة الحائط قلة الاودية التى تخترقه .

---

(1) Ibid.

الغربي جبلي ــ هضبي أكثر مما هو هضبي تماما ، فهو دائما مجموع كتل الحافة الغربية المضرسة المقطعة بفعل الاودية ، واوديته تتجه غربا ، وغربه سهل ساحلي واسع بدرجة أو باخرى . اما القطاع الاوسط فأقرب الى مفهوم الهضبة المائدية التقليدى ، تخططه الى خصوص مستطيلة روافد وادى العريش ، واوديته شمالية جنوبية تصرف شمالا . اما القطاع الشرقى فقد يكون أقل ارتفاعا نسبيا ليس فقط من القطاع الغربي ولكن حتى من الاوسط أيضا ، وأوديته تتجه وتصرف شرقا ، الا انه بلا سهل ساحلى تقريبا .



شكل ٥٦ ـ جنوب سيناء .

هضـــبة التيه

تنحصر بالتقريب بين كنتورى ٥٠٠ — ١٠٠٠ متر ، ومن ثم كـذلك بين خطى ٢٩° — ٢٩,٥° او اكثر نوعا مع تقوس نحو الجنوب فى الوسط دائما . وبهذا التحديد فانها ترسم مستطيلا يستعرض بكامل اتساع شبه الجزيرة من الخليج الى الخليج ، كما يكاد يتوسطها بالضبط ما بين الشمال والجنوب . فهى قلب سيناء جغرافيا ، ولكن القلب الميت بامتياز ، لانها اشـدها جفافا وفقرا : انها بيداء التيه الكلاسيكية Wilderness of Tih ».

تكوينها من صخور الطباشير الكريتاسية اساسا . يحدها ويحـددها من الجوانب الاربعة تقريبا اما الحافات او الكويستات واما الانكسارات واما الاثنتان معـا وهو الاغلب . فالحـدود الشـمالية لهضـبة التيه تمتـاز بانكسارات عظيمة شرقية — غربية تقطع سيناء بكامل عرضها ، وتعـد فى تاريخها انكسارات قديمة تتعاصر مع انكسارات خليج السويس .

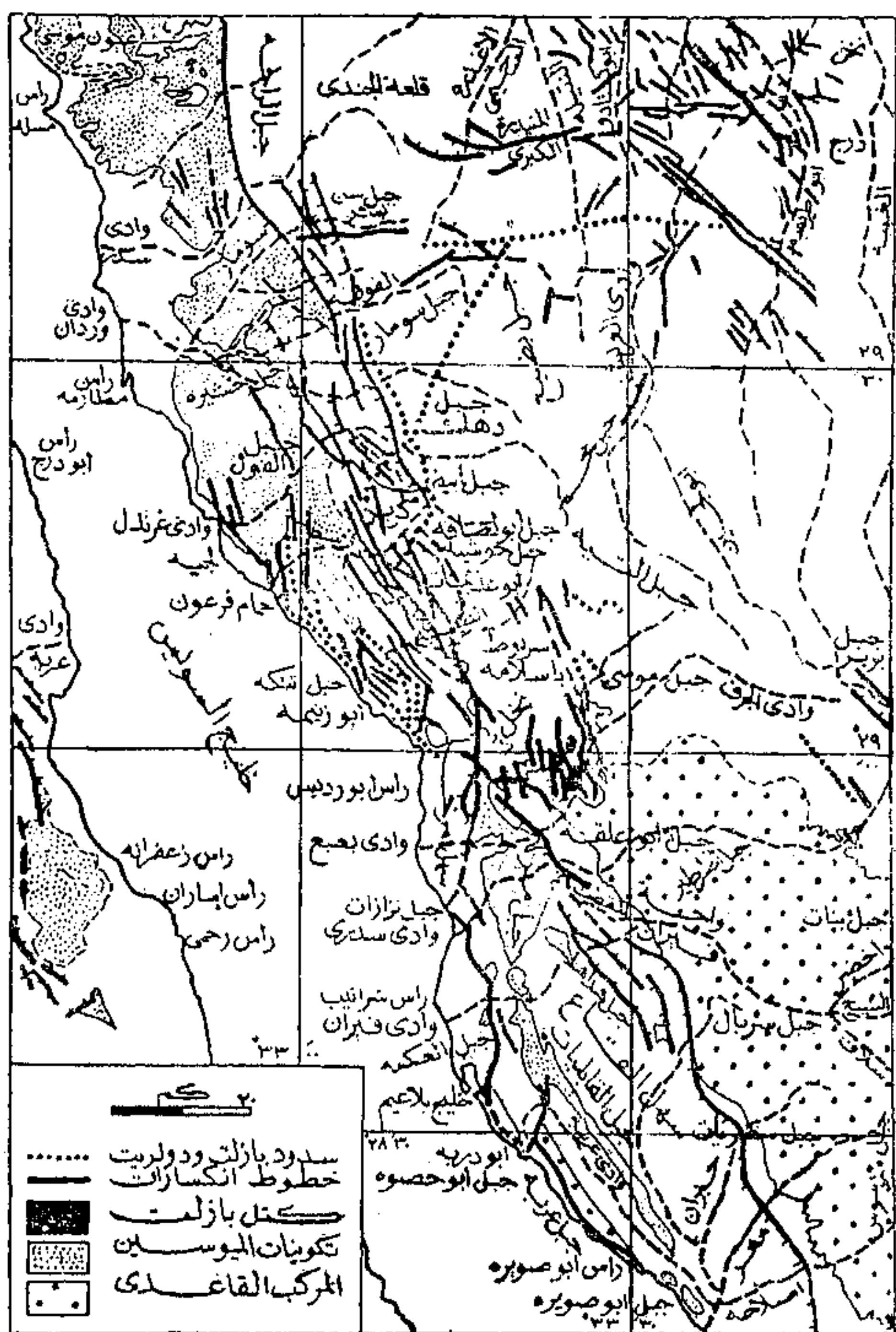
ابرز قطاعات هذا الانكسار فى الشرق فى جبل حمرة شمال غرب راس النقب مباشرة وبالقرب من راس خليـج العقبة . هناك يفصـل الانكسار الجرانيت القاعدى عن الحجر الجيرى الكريتاسى برمية تناهز ٢٠٠٠ متر . وعلى امتداد الانكسار فى قطاع حمره — الثمد يظهر الطباشير بمساحات كبيرة .

لكن الانكسار اقل حدة فى قطاعه الغربى ، غير ان الى جانبه هنا يظهر قاطع او سد بازلتى مترام هو سـد رقبة النعـام يمتد بضـع عشرات من الكيلومترات شرقا بغرب ويقطع بكلا انكساره وسده جبل بضـيع كاشفا كل تكويناته . ويرجع بازلت ودولريت هذا السد الى الزمن الثالث الاسفل .

هذا شمالا ، اما جنوبا وشرقا وغربا فتحف بالهضبة الجروف الحـادة شبه الراسية التى يصعب ارتقاؤها الا بنقوب معينة . وكلتا الحافتين الغربية والشرقية محددة بالانكسارات . الغربية يزداد ارتفاعها كلما تقدمت جنوبا ، فهى تبلغ ٨٠٠ متر فى جبل الراحة فى ركنها الشمالى الغربى ، بينما تصل الى ١١٠٠ متر فى ركنها الجنوبى الغربى الذى يطل على وادى ابو قضا احد روافد غرندل . هذا بينما تظهر غير بعيد فى راس ارضوى اندساسات البـازلت والدولريت على شكل سدادة بارزة متميزة plug . اما الحافة الشرقية فاقل ارتفاعا وبروزا ، وهى بحكم الموقع تشرف على وادى عربة اكثر مما تشرف على خليج العقبة . وثمة انكســار طولى يكتنفها بين كتـل الجرانيت يظهر شمال طابا (١) .

---

(1) Id., p. 120 — 6.



شكل ٥٧ ـ القطاع الغربى من مثلث شبه الجزيرة : تفصيلة طبوغرافية ـ مورفولوجية .

[عن رشدى سعيد وآخرين]

هضـــبة التيه

تنحصر بالتقريب بين كنتورى ٥٠٠ ـــ ١٠٠٠ متر ، ومن ثم كـــذلك بين خطى ٢٩° ـــ ٥ر٢٩° او اكثر نوعا مع تقوس نحو الجنوب فى الوسط دائما . وبهذا التحديد فانها ترسم مستطيلا يستعرض بكامل اتساع شبه الجزيرة من الخليج الى الخليج ، كما يكاد يتوسطها بالضبط ما بين الشمال والجنوب . فهى قلب سيناء جغرافيا ، ولكن القلب الميت بامتياز ، لانها اشـــدها جفافا وفقرا : انها بيداء التيه الكلاسيكية Wilderness of Tih .

تكوينها من صخور الطباشير الكريتاسية اساسا . يحدها ويحـــددها من الجوانب الاربعة تقريبا اما الحافات او الكويستات واما الانكسارات واما الاثنتان معـــا وهو الاغلب . فالحـــــدود الشـــمالية لهضـــبة التيه تمتـــاز بانكسارات عظيمة شرقية ـــ غربية تقطع سيناء بكامل عرضها ، وتعـــد فى تاريخها انكســـارات قديمة تتعاصر مع انكسارات خليج السويس .

ابرز قطاعات هذا الانكسار فى الشرق فى جبل حمرة شمال غرب راس النقب مباشرة وبالقرب من راس خليـــج العقبة . هناك يفصـــل الانكسار الجرانيت القاعدى عن الحجر الجيرى الكريتاسى برمية تناهز ٢٠٠٠ متر . وعلى امتداد الانكسار فى قطاع حمره ـــ الثمد يظهر الطباشير بمساحات كبيرة .

لكن الانكسار اقل حدة فى قطاعه الغربى ، غير ان الى جانبه هنا يظهر قاطع او سد بازلتى مترام هو ســـد رقبة النعـــام يمتد بضـــع عشرات من الكيلومترات شرقا بغرب ويقطع بكلا انكساره وسده جبل بضـــيع كاشفا كل تكويناته . ويرجع بازلت ودولريت هذا السد الى الزمن الثالث الاسفل .

هذا شـمالا ، اما جنوبا وشرقا وغربا فتحف بالهضبة الجروف الحـــادة شبه الراسية التى يصعب ارتقاؤها الا بنقوب معينة . وكلتا الحافتين الغربية والشرقية محددة بالانكسارات . الغربية يزداد ارتفاعها كلما تقدمت جنوبا ، فهى تبلغ ٨٠٠ متر فى جبل الراحة فى ركنها الشمالى الغربى ، بينما تصل الى ١١٠٠ متر فى ركنها الجنوبى الغربى الذى يطل على وادى ابو قضا احد روافد غرندل . هذا بينما تظهر غير بعيد فى راس ارضوى اندساسات البـــازلت والدولريت على شكل سدادة بارزة متميزة plug . اما الحافة الشرقية فاقل ارتفاعا وبروزا ، وهى بحكم الموقع تشرف على وادى عربة اكثر مما تشرف على خليج العقبة . وثمة انكســـار طولى يكتنفها بين كتـــل الجرانيت يظهر شمال طابا (١) .

---

(1) Id., p. 120 — 6.

شكل ٥٧ ـ القطاع الغربي من مثلث شبه الجزيرة : تفصيلة طبوغرافية ـ مورفولوجية .

[عن رشدي سعيد وآخرين]

الى الداخل وراء الراحة ، وجنوبنا ممر مثلا ايضا ، ينتصب كالحائط جبل حيطان ـ لاحظ الاسم ـ الذى تبلغ قمته ٨٠٦ امتار ، والذى يحدد خانق الممر نفسه مع جبل الجندى فى الشمال . ثم الى الجنوب من كتلة حيطان وخلف الراحة يقع جبل الزرانقة ، تفصله عن جاريه أعالى وادى الراحة ، وتبلغ قمته ٧٠٦ امتار .

تنتهى الكتلة الشمالية عند وادى سدر ، الذى تقع فى اعاليه عين سدر ، ويمتد على محور شمالى شرقى ـ جنوبى غربى ، ويصب عند راس السدر . الوادى يمثل أوسع واهم فتحة فى حائط غرب سيناء جميعا ، مناظرا فى ذلك لوادى عربة على الجانب الآخر من الخليج بل ومكملا له تركيبيا . وكما يضع الوادى حدا للكتلة الشمالية من غرب التيه ، يحدد بداية الكتلة الوسطى التى تنتهى عند المجرى الرئيسى لوادى وردان الذى يتخذ تقريبا محورا شرقيا ـ غربيا نصا وينتهى عند راس مطارمة .

وكما فى الكتلة الشمالية ، تتحدد الحافة الغربية للكتلة الوسطى بنفس الانكسار الرئيسى الطولى المستمر ، الا انه ينحنى هنا قليلا نحو الجنوب الشرقى . وفى النتيجة ، نلاحظ ان الكتلة تتراجع نوعا الى الداخل بالقياس الى سابقتها . على سطوح وسفوح هذه الكتلة تجرى روافد وردان وأهمها سومار (أو سمار) فى الشمال والفوقية (أو الفوجية) وسيح فى الجنوب . وكما تقع عين سدر فى اعلى واديها ، تقع كل من عين سومار وعين الفوقية فى اعلى واديها على التوالى .

نفس هذه الاودية تساعد على تقسيم الكتلة الى بضعة جبال هضبية . فالركن الشمالى الغربى ، شمال وادى سومار ، هو جبل سن بشر ، الذى يصل فى اعلاه الى ٦١٨ مترا . وفى أقصى الجنوب تنفصل بين وادى الفوقية ومجرى وردان الرئيسى كتلة محدب جبل حلفاية ، وهو ايوسينى النواة ميوسينى الضلوع . بقية الكتلة ، وهى جسمها الرئيسى ، هو جبل سومار .

الجبل متطاول نوعا كجبل الراحة ، الا انه لا يقع جنوبه بقدر ما يقع جنوب شرقيه . ومثله ايضا تتأثر حافته الغربية بخط الانكسار الرئيسى ، الا انه يختلف تركيبيا فى انه اساسا تركيب قبابى . والواقع انه اول وحدة من مجموعة تراكيب قبابية تسود ظهير القطاع الغربى من هضبة التيه . فالجبل قبة لطيفة ، كريتاسى الطبقات من الطباشير الابيض ، يبلغ اقصى ارتفاعه ٩٢٥ مترا ، ويعد بهذا من اعلى كتل الحافة الغربية لهضبة التيه . فى جنوبه الشرقى تقطعه على محور شمالى شرقى شعبة من سد رقبة النعام البازلتى .

(۹۱۲ مترا)) والاخير يشرف على الحدود شـمال راس النقب . واخيرا يأتي جبل ببويتة (۷٤۰ مترا) على الحدود أيضا ولكن بعيدا الى الشمال حوالى جنوب الكونتيلا .

غير اننا هنا على المنحدرات الشرقية لهضبة التيه نجـد نظام الصرف يختل أو يتعدل . ففى الشمال نجد منطقة الصرف الداخلى التى تنتهى الى البحر الميت عن طريق رافد وادى عربة وهو وادى الجرافى الذي يبدأ جنوب جبل ختم الطارف ثم يجمع عـدة روافد مجلية اهمها خريصـة ، خداخد ، القدانى ، والقلت الذى ينبع شمال جرف الثمد . اما فى الجنـوب فيتم الصرف عن طريق الروافد الشـمالية لوادى اواطـير الذى هو ادخل فى هضـبة العجمة . وفيما بين الجرافى شمالا واواطير جنوبا يخلو شرق هضبة التيـه عمليا من الاودية الساحلية الا ان تكون مجاري قزمية جدا مثل وادى طابا ونويبة وقرية الى الجنوب مباشرة من راس خليج العقبة .

هضـبة العجمـة

هذه هى آخر وحدات الهضاب الوسطى ونهايتها جنوبا ، تكاد تقـع وتتوزع على جانبى خط عرض ۲۹° بالتساوى شمالا وجنوبا . من ثم فهى اضيق واقل عرضا من هضبة التيه ، ولذا لا تزيد كثيرا عن نصف مساحتها. غير انها اكثر ارتفاعا للغاية ، اذ تنحصر بين كنتورى ۱۰۰۰ متر شـمالا ، ۱۵۰۰ متر جنوبا . والحد الاول هو آخر جروف سيناء الـكبرى ويتفق مع جبل التيه المستعرض . اما الحد الثانى فهو خط اودية فيران ــ نصب الذى يفصلها عن الكتلة الجبلية القديمة فى الجنوب . وهى بهذا الوضـع تمثـل بالنسبة الى هذه الكتلة الاخيرة « المقدم الثابت stable foreland » كمـا يسميه شيطا (۱) .

من ابرز ما يميز العجمة كذلك انها اكثر قطاعات مرتفعات سيناء بروزا وتقدما نحو الغرب ، تقترب بشـدة من خليج السـويس ، الذى يتفق ان يتأرجح هو الآخر هنا الى اقصى مداه نحو الشرق ليبلغ اقصى اتساعه . مما يضاعف من ظاهرة التقارب الشديد بين الهضبة والساحل . يحدث هـذا بالتحديد على خط عرض ۲۹° الذى ينصـف الهضبة بالتقريب ، وبالتالى يقع بالتخصيص ازاء قطاع ام بجمة ــ ابو زنيمة . من هنا لا تكاد الهضبة تترك سهلا ساحليا يذكر ، حتى ليوشك السهل ان يختنق الى مضيق او ممر محصـور فى منطقة ابو زنيمة حيث يشرف جبل حمام فرعون وجبل تال على البحر مباشرة .

---

(1) Op. cit., 1956.

الى الداخل وراء الراحة ، وجنوبه ممر مثلا أيضا ، ينتصب كالحائط جبل حيطان ــ لاحظ الاسم ــ الذى تبلغ قمته ٨٠٦ امتار ، والذى يحدد خانق الممر نفسه مع جبل الجندى فى الشمال . ثم الى الجنوب من كتلة حيطان وخلف الراحة يقع جبل الزرافة ، تفصله عن جاريه اعالى وادى الراحة ، وتبلغ قمته ٧٠٦ امتار .

تنتهى الكتلة الشمالية عند وادى سدر ، الذى تقع فى اعاليه عين سدر ، ويمتد على محور شمالى شرقى ــ جنوبى غربى ، ويصب عند راس السدر . الوادى يمثل أوسع واهم فتحة فى حائط غرب سيناء جميعا ، مناظرا فى ذلك لوادى عربة على الجانب الآخر من الخليج بل ومكملا له تركيبيا . وكما يضع الوادى حدا للكتلة الشمالية من غرب التيه ، يحدد بداية الكتلة الوسطى التى تنتهى عند المجرى الرئيسى لوادى وردان الذى يتخذ تقريبا محورا شرقيا ــ غربيا نصا وينتهى عند راس مطارمة .

وكما فى الكتلة الشمالية ، تتحدد الحافة الغربية للكتلة الوسطى بنفس الانكسار الرئيسى الطولى المستمر ، الا انه ينحنى هنا قليلا نحو الجنوب الشرقى . وفى النتيجة ، نلاحظ ان الكتلة تتراجع نوعا الى الداخل بالقياس الى سابقتها . على سطوح وسفوح هذه الكتلة تجرى روافد وردان واهمها سومار (او سمار) فى الشمال والفوقية (او الفوجية) وسيج فى الجنوب . وكما تقع عين سدر فى أعلى واديها ، تقع كل من عين سومار وعين الفوقية فى اعلى واديها على التوالى .

نفس هذه الاودية تساعد على تقسيم الكتلة الى بضعة جبال هضبية. فالركن الشمالى الغربى ، شمال وادى سومار ، هو جبل سن بشر ، الذى يصل فى اعلاه الى ٦١٨ مترا . وفى اقصى الجنوب تنفصل بين وادى الفوقية ومجرى وردان الرئيسى كتلة محدب جبل حلفاية ، وهو ايوسينى النواة ميوسينى الضلوع . بقية الكتلة ، وهى جسمها الرئيسى ، هو جبل سومار.

الجبل متطاول نوعا كجبل الراحة ، الا انه لا يقع جنوبه بقدر ما يقع جنوب شرقيه . ومثله ايضا تتأثر حافته الغربية بخط الانكسار الرئيسى ، الا انه يختلف تركيبيا فى أنه اساسا تركيب قبابى . والواقع انه اول وحدة من مجموعة تراكيب قبابية تسود ظهير القطاع الغربى من هضبة التيه . فالجبل قبة لطيفة ، كريتاسى الطبقات من الطباشير الابيض ، يبلغ اقصى ارتفاعه ٩٢٥ مترا ، ويعد بهذا من أعلى كتل الحافة الغربية لهضبة التيه . فى جنوبه الشرقى تقطعه على محور شمالى شرقى شعبة من سد رتبة الثمام البازلتى .

(٩١٢ مترا)) والاخير يشرف على الحدود شـمال راس النقب . واخيرا ياتى جبل ببويقة (٧٤٠ مترا) على الحدود ايضا ولكن بعيدا الى الشمال حوالى جنوب الكونتيلا .

غير اننا هنا على المنحدرات الشرقية لهضبة التيه نجـد نظام الصرف يحتل او يتعدل . ففى الشمال نجد منطقة الصرف الداخلى التى تنتهى الى البحر الميت عن طريق رافد وادى عربة وهو وادى الجرافى الذي يبدا جنوب جبل ختم الطارف ثم يجمع عـدة روافد محلية اهمها خريصـة ، خداخد ، القدانى ، والقلت الذى ينبع شمال جرف الثمد . اما فى الجنـوب فيتم الصرف عن طريق الروافد الشـمالية لوادى اواطـير الذى هو ادخل فى هضـبة العجمة . وفيما بين الجرافى شمالا واواطير جنوبا يخلو شرق هضبة التيـه عمليا من الاودية الساحلية الا ان تكون مجاري قزمية جدا مثل وادى طابا وطوبية وقرية الى الجنوب مباشرة من راس خليج العقبة .

هضـبة العجمـة

هذه هى آخر وحدات الهضـاب الوسطى ونهايتها جنوبا ، تكاد تقع وتتوزع على جانبى خط عرض ٢٩° بالتساوى شمالا وجنوبا ، من ثم فهى اضيق واقل عرضا من هضبة التيه ، ولذا لا تزيد كثيرا عن نصف مساحتها ، غير انها اكثر ارتفاعا للغاية ، اذ تنحصر بين كنتورى ١٠٠٠ متر شـمالا ، ١٥٠٠ متر جنوبا . والحد الاول هو آخر جروف سيناء الـكبرى ويتفق مع جبل التيه المستعرض . اما الحد الثانى فهو خط اودية فيران — نصب الذى يفصلها عن الكتلة الجبلية القديمة فى الجنوب . وهى بهذا الوضـع تمثـل بالنسبة الى هذه الكتلة الاخيرة « المقدم الثابت stable foreland » كمـا يسميه شبطا (١) .

من ابرز ما يميز العجمة كذلك انها اكثر قطاعات مرتفعات سيناء بروزا وتقدما نحو الغرب ، تقترب بشـدة من خليج السـويس ، الذى يتفق ان يتارجح هو الآخر هنا الى اقصى مداه نحو الشرق ليبلغ اقصى اتساعه ، مما يضاعف من ظاهرة التقارب الشديد بين الهضبة والساحل . يحدث هـذا بالتحديد على خط عرض ٢٩° الذى ينصـف الهضبة بالتقريب ، وبالتالى يقع بالتخصيص ازاء قطاع ام بجمة — ابو زنيمة . من هنا لا تكاد الهضبة تترك سهلا ساحليا يذكر ، حتى ليوشك السهل ان يختنق الى مضيق او ممر محصـور فى منطقة ابو زنيمة حيث يشرف جبل حمام فرعون وجبل تال على البحر مباشرة .

---

(1) Op. cit., 1956.

والعجمة هضـــبة مائدية من الحجر الجيرى الايوسينى اساسا ، على خلاف هضبة التيه التى يسودها الكريتاسي . وعلى الفور يلفت النظر هنا هذا الترتيب او التتابع الجغرافى المعكوس ، حيث يقع الكريتاسى الاقدم فى الشمال والايوسينى الاحدث فى الجنوب ، فى حين ينتظر العكس . السبب ببساطة ان التعرية قد ازالت الطبقة الإيوسينية فى حالة هضبة التيه بينما احتفظت بها هضبة العجمة ، فكان هذا الترتيب المعكوس .

هكذا نجد كل سطح هضبة العجمة الايوسينى يغطيه بشكل متجانس الحجر الجيرى المرصع بالصـــوان ، يعلوه فى بعض المحليات فقط الحجر الجيرى النوموليتى كمـــا فى بروز أم عفروش فى الجنـــوب . ويقطع هـــذه التكوينات محليا اندساسات البازلت ، واهمها تلك التى تعترض الخراسان الغربى جنوب غرب جبل رتمة فى الجنوب ، وتلك التى تجرى بامتـــداد حافة جبل التيـــه .

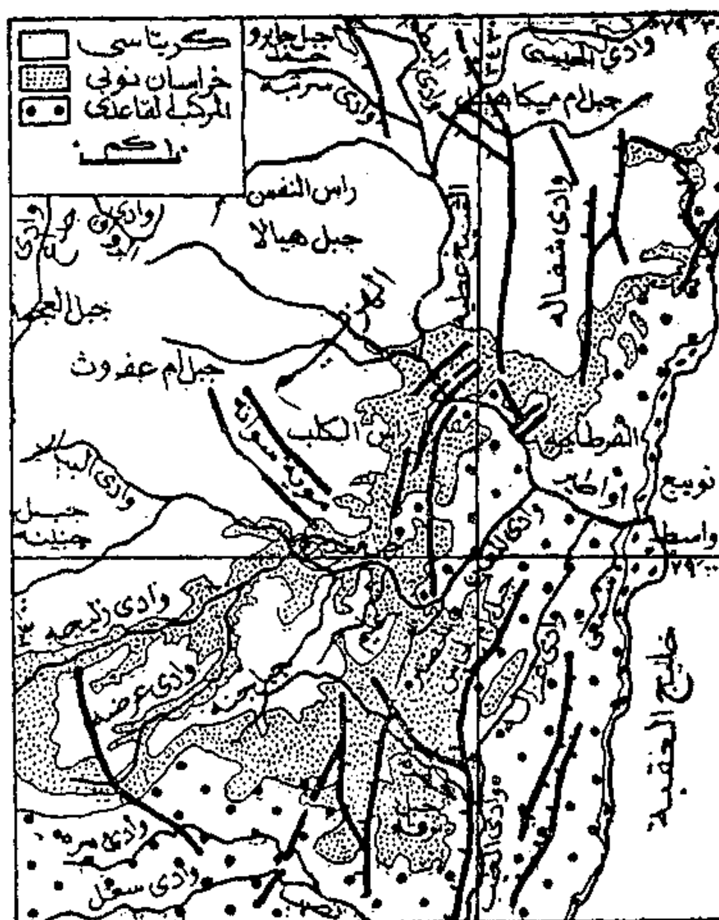
تضاريسيا ، العجمة اكثر وعورة وتقطعا ، مثلما هي اعلى مستوى ، من التيه ، كما انها اغزر مطرا ومائية . والواقع انها فى مجموعها تمثل خط تقسيم المياه بين روافد وادى العريش شـــمالا واودية الخليجين جنـــوبا ، تجتمع من ثم فيها رؤوس ومنابع كلتا المجموعتين ، بل وتتقارب احيانا الى درجة يمكن أن تغرى بالاسر النهرى ، خاصة مع طبيعة مياهها السيلية .

القطـــاع الغربى

وكالتيه ، تنقسم هضبة العجمة الى ثلاثة قطاعات ، الغرب والوسط والشرق . فالقطاع الغربى ، الذى ينحصر بين واديى غرندل شمالا وفيران جنوبا ، يتشكل من الحافة الناهضـــة البارزة من الهضبة وتمزقه الاودية والانكسارات الى عديد من الكتل الجبلية الواضحة ، ثم لا يترك الا ســـهلا ساحليا بالغ الضيق تكثر به السلاسل التلية الثانوية المنفصلة .

فاما السهل الساحلى فان خط الساحل الذى يبدأ ومحوره متجه نحو الجنوب الشرقى ينحرف بحدة عند مصـــب وادى بعبع ليصبح شـــماليا — جنوبيا نصا . ويتحدد السهل نفسه بنية وتضاريس بتأثير الانكسار الطولى الرئيسى والانكسارات المرضـــية الثانوية . ففى كل من ثلثه الشـــمالى والجنوبى تبرز لصق الساحل مباشرة سلسلة تلية منفصلة موازية ، بينمـــا يتسع السهل نسبيا فى ثلثه الاوسط .

فالسلسلة الشمالية ، التى تحف بها وتحكمها الانكســـارات المعقدة ويقطعها فى وسطها وادى وسيط ، تتالف من ثلاثة جبال صغيرة : جبل حمام



شكل ٥٨ ـ شرق العجمة وجنوب شرق سيناء.
[عن بيدنل ، سعيد]

من الجنوب الى الشمال ، اذن ، تتتابع الكتل والقمم الجبلية ، يجنبها هنا واد او يعزلها هناك انخفاض . فى اقصى الجنوب ، تجاه اليمين ، نجد وادى زليقة او زليجة (وليس زليخة) يجنب جبل الجنه على يساره او قبليه وسط هضبة عالية متموجة حتى يصل الى ١٥٨٣ مترا . وتجاه اليسار يقوم جبل ضلل كراس الزاوية فى كويستا جبل التيه وككتلة منعزلة فصلتها فتحة واد عكسى . وبينما يبلغ الجبل فى قمته ١٥٧٠ مترا ، تنحدر جروفه الحائطية وحدها نحو ٥٠٠ متر .

والى الشمال قليلا ، قد يبدو الوادى او المنخفض الذى يطل على حافة جبل التيه رتيبا شاحب الملامح ، غير انه لا يخلو احيانا من سد بازلتى أو بروز جرانيتى يكسر هذه الرتابة . مثال ذلك بروز جرانيتى جبل رقبة

والعجمة هضــبة مائدية من الحجر الجيرى الايوسينى اساسا ، على خلاف هضبة التيه التى يسودها الكريتاسى . وعلى الفور يلفت النظر هنا هذا الترتيب او التتابع الجغرافى المعكوس ، حيث يقع الكريتاسى الاقدم فى الشمال والايوسينى الاحدث فى الجنوب ، فى حين ينتظر العكس . السبب ببساطة ان التعرية قد ازالت الطبقة الإيوسينية فى حالة هضبة التيه بينما احتفظت بها هضبة العجمة ، فكان هذا الترتيب المعكوس .

هكذا نجد كل سطح هضبة العجمة الايوسينى يغطيه بشكل متجانس الحجر الجيرى المرصع بالصــوان ، يعلوه فى بعض المحليات فقط الحجر الجيرى النوموليتى كمـــا فى بروز أم عفروش فى الجنـــوب . ويقطع هـــذه التكوينات محليا اندساسات البازلت ، واهمها تلك التى تعترض الخراسان الغربى جنوب غرب جبل رقبة فى الجنوب ، وتلك التى تجرى بامتـــداد حافة جبل التيـــه .

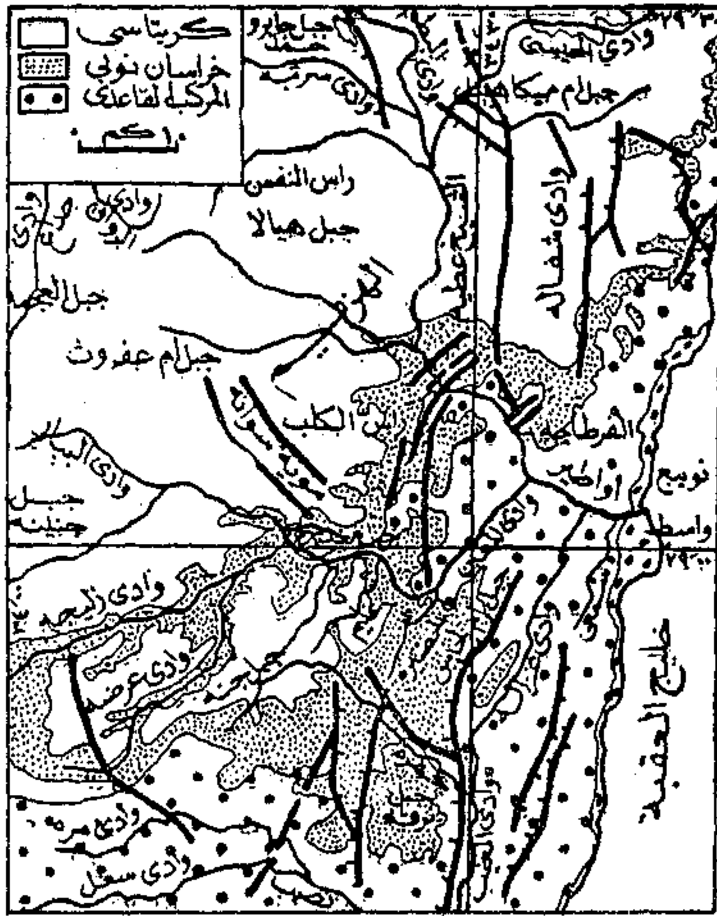
تضاريسيا ، العجمة اكثر وعورة وتقطعا ، مثلما هى اعلى مستوى ، من التيه ؛ كما انها اغزر مطرا ومائية . والواقع انها فى مجموعها تمثل خط تقسيم المياه بين روافد وادى العريش شـــمالا وأودية الخليجين جنـــوبا ، تجتمع من ثم فيها رؤوس ومنابع كلتا المجموعتين ، بل وتتقارب احيانا الى درجة يمكن أن تغرى بالاسر النهرى ، خاصة مع طبيعة مياهها السيلية .

القطـــاع الغربى

وكالتيه ، تنقسم هضبة العجمة الى ثلاثة قطاعات ، الغرب والوسط والشرق . فالقطاع الغربى ، الذى ينحصر بين واديى غرندل شمالا وغيران جنوبا ، يتشكل من الحافة الناهضـــة البارزة من الهضبة وتمزقه الاودية والانكسارات الى عديد من الكتل الجبلية الواضحة ، ثم لا يترك الا ســـهلا ساحليا بالغ الضيق تكثر به السلاسل التلية الثانوية المنفصلة .

فأما السهل الساحلى فان خط الساحل الذى يبدأ ومحوره متجه نحو الجنوب الشرقى ينحرف بحدة عند مصـــب وادى بعبع ليصبح شـــماليا - جنوبيا نصا . ويتحدد السهل نفسه بنية وتضاريس بتاثير الانكسار الطولى الرئيسى والانكسارات العرضـــية الثانوية . ففى كل من ثلثه الشـــمالى والجنوبى تبرز لصق الساحل مباشرة سلسلة تلية منفصلة موازية ، بينمـــا يتسع السهل نسبيا فى ثلثه الاوسط .

فالسلسلة الشمالية ، التى تحف بها وتحكمها الانكســـارات المعقدة ويقطعها فى وسطها وادى وسيط ، تتالف من ثلاثة جبال صغيره : جبل حمام



شكل ٥٨ ــ شرق العجمة وجنوب شرق سيناء .
[عن بيدنل ، سعيد]

من الجنوب الى الشمال ، اذن ، تتتابع الكتل والقمم الجبلية ، يجنبها هنا واد او يعزلها هناك انخفاض . فى اقصى الجنوب ، تجاه اليمين ، نجد وادى زليقة او زليجة (وليس زليخة) يجنب جبل الجنه على يساره او قبليه وسط هضبة عالية متموجة حتى يصل الى ١٥٨٣ مترا . وتجاه اليسار يقوم جبل ضلل كراس الزاوية فى كويستا جبل التيه وككتلة منعزلة فصلتها فتحة واد عكسى . وبينما يبلغ الجبل فى قمته ١٥٧٠ مترا ، تنحدر جروفه الحائطية وحدها نحو ٥٠٠ متر .

والى الشمال قليلا ، قد يبدو الوادى او المنخفض الذى يطل على حافة جبل التيه رتيبا شاحب الملامح ، غير أنه لا يخلو احيانا من سد بازلتى أو بروز جرانيتى يكسر هذه الرتابة . مثال ذلك بروز جرانيتى جبل رقبة

(١٣٩٨ مترا) على الجانب الايسر قرب وادى سيج رافد وادى سدرى ؛ وجبل مندرة على الجانب الايمن قرب وادى العين رافد الواطير .

الى الشمال اكثر ، على امتداد حافة جبل التيه نفسها ، تعاود الذرى تتويج سطح الهضبة . جبل الجنينة ، راس زاوية الحافة ، ياتى بلا شك في الصدارة . ففيه يصل انحدار جرف الحافة وجده الى ٤٠٠ متر ، بينما تصل قمة الجبل الى ١٦٢٦ مترا ، محددة بذلك واحدة من اعلى مواضع سيناء جميعا خارج كتلة جبل الطور النارية فى الجنوب (١) . قمة اخرى بارزة على خط الحافة جبل أم عيفروث الى الشمال الشرقى .

هذا بينما الى الجنوب الشرقى من ام عفروث وحتى جبل مندرة تتحدد منطقة موية سوانه بالانكسارات المتوازية العديدة . واخيرا ؛ وفى اقصى الشمال ، فى الوسط تقريبا ، قد يمكن اعتبار جبل بربرا (١٠١١ مترا) آخر جبال هضبة العجمة او اول تخوم هضبة التيه .

القطاع الشرقى

الى الشرق من هضبة العزيم ، ينخفض السطح نسبيا ، من حدود ١٥٠٠ — ١٠٠٠ متر الى حدود ١٠٠٠ — ٥٠٠ متر ، لكنه يظل عاليا هضبيا وعرا حتى مشارف ساحل الخليج تقريبا . كذلك فبدلا من سيادة الحجر الجيرى الايوسينى فى الداخل ، تتقاسم النواة الاركية معه الجناح الشرقى من هضبة العجمة ، اذ تمتد صخور النواة النارية هنا لتظهر على السطح فى القطاع الجنوبى تاركة القطاع الشمالى لايوسين الداخل .

اهم الملامح التضاريسية هنا اثنان هما مجموعة الانكسارات الطولية التى تخدد المنطقة ، ثم مجموعة الاودية العرضية التى تتعامد عليها كقاعدة ولكن قد تتبعها بعض روافدها كمجار محددة . الانكسارات هى من مجموعة انكسارات خليج العقبة الداخلية الاقدم ومحاورها شمالية — جنوبية غالبا . اهمها انكساران متجاوران متوازيان هما ، كما يسميهما بيدنل ، انكسار الشيخ عطية فى الغرب وانكسار شفا الله فى الشرق .

فاما انكسار الشيخ عطية فيمتد اولا من الشمال الى الجنوب من حوالى منطقة جبل ام بيكاهل الى جيرة عين الفرطاجة ، محتلا اياه وادى الواطير . ثم من نهايته فى الجنوب ينحرف الانكسار نحو الجنوب الغربى حتى جيرة منطقة جبل مندرة ، وفيه يجرى وادى العين رافد الواطير . والانكسار فى التفريعة الاخيرة سلمى تظهر فى مقاطعه الصخور الخراسانية ضد جرانيت النواة مباشرة .

---

(1) Ibid., p. 123 — 5.

انكســـار شفا لله لا يقل وضـــوحا ان لم يزد ، وان كان اقل طـــولا وامتدادا . فى قطاعه الاوسط يحـــدد لوادى الابرق مجراه ، ثم يستمر هو الى الجنوب منه لمسافة طويلة . ميل الطبقات على جانبى الانكسار يتراوح من ٢٠ درجة حتى العمودى التام . وبينما تميل الطبقـــات على شـــفرته الغربية نحو الشرق ، فانها تغدو افقية على شـفرته الشرقية . وعلى تلك الحافة الغربية للانكسار تكثر التلال المنعزلة المكونة من الطباشير الكريتاسى الابيض الذى يكسوه الحجر الجيرى الايوسينى الصلب (١) .

اذا نقلنا من الانكسارات الى الاودية التى تقطع شرق العجمة ، فان هذه لا تعنى الا واديا واحدا فى الحقيقة ، أواطير (الوتير) ، الوحيد الذى يصرف شرق الهضبة على مدى امتداد الساحل من رأس النقب حتى نويبع واواسط . ولئن كان الوادى وحيدا ، الا انه ليس احاديا ، بل على العكس تماما يمثل نظاما مركبا شجريا متعددا جدا بروافده التى تجاوز «الدستة» .

بعض هذه الروافد ينبع من الشـــمال توا من تخوم هضبة التيـــه ، وبعضها من الغرب مباشرة من قلب العجمة . اى ان حوضـه يتجاوز العجمة ليشمل التيه ايضا ، وممتدا فى اقصى اطرافه من جبل شعيرة فى الشمال الى جبل الجنة فى الجنوب ، اى على مدى اكثر من نصـــف درجة عرضـــية . والواقع انه اكبر واد فى الساحل الشرقى ، بل والغربى ايضا ، ويعد بذلك نعلا ثانى اكبر أودية سيناء جميعا بعد وادى العريش .

للوادى شعبتان رئيسيتان ، شمالية تجمع روافد شرق هضبة التيه ، وغربية تجمع روافد شرق هضبة العجمة . وتعزل الشعبتان بينهما قبـل التقائهما بضع كتل جبلية اهمها جبل راس الكلب (٩٩٩ مترا) . الشـــعبة الاولى تبدأ بوادى الحيسى قرب راس خليج العقبة ، ووادى البطم آخـــذا قرب جبل شعيرة ، ووادى سرتبه غير بعيـــد عن جبل راس النفس . ثم تتجمع الاودية الثلاثة بروافدها الصغرى فى مجرى رئيسى يحتل انكســـار الشيخ عطية ، الى أن ينثنى جنوبا شرقا حتى ينتهى الى البحر عند أواسط جنوب نويبـــع .

الشعبة الثانية تجمع بالترتيب من الشمال وادى البيار الذى ينبع غير بعيد عن جبل الجنينة ، فواديى زليقة وعرضة اللذين ياخذان من حوالى جبل الجنة . وبعد ان تجتمع ثلاثتها فى مجرى موحد باسم وادى العين ترفده من الجنوب عـــدة أودية صغرى مثل ابو طريفية وغليم والحضـــيرة . وعنـــد

(1) H. Beadnell, The wilderness of Sinai, Lond., 1927, p. 116 et seq.

القرطاجة يلتقى وادى العين بالمجرى النهائى للواطير الذى يرفده من الجنوب وقبل ان يصل الى البحر واديان ثانويان هما غزالة وسمى اللذان يأخذان قرب جبل أم لهاس .

وادى العريش

تلك بصورة عامة مورفولوجية الهضبة الوسطى من سيناء بأقسامها المختلفة ، لا تكتمل الا باضافة ذلك الوادى الكبير الذى يمنحها وحدتها العامة — وادى العريش . فوادى العريش ليس فقط اكبر الاودية الصحراوية طولا وتشعبا ومساحة حوض فى سيناء وحدها ، ولكنه من أكبر ما فى مصر كلها ، فلعله يتفوق على كل أودية جنوب الصحراء الشرقية فى هذه الابعاد ربما باستثناء العلاقى وحده . وهو على أية حال اكثر اودية مصر الصحراوية الكبرى شمالية واعتدالا واقلها مدارية . ولا غرابة بعد هذا أن كان يسمى منذ اقدم العصور « نهر مصر » ، ولعله المقصود « بنهر مصر الكبير » فى التوراة ، ولو أن هذا لا يصدق بالطبع الا على النيل. ومهما يكن ، فلعلنا لا نتجاوز كثيرا اذا قلنا ان العريش بمعنى ما — سنرى كيف — هو « نيل سيناء » .

وغنى عن الذكر ان روافد الوادى العديدة هى التى تفتح قلب سيناء للمواصلات والحركة سواء التجارية أو الاستراتيجية ، وبها يتحدد كثير من دروبه ومدقاته . لكن الجدير بالذكر أن الكثير جدا من مواقع وسط وشمال سيناء المعروفة ، على الحدود السياسية كما فى القلب الداخلى ، تقع على واحد او أكثر من هذه الروافد . مثال ذلك : نخل ، بير جبل الحصن ، بير الثمادة ، الثمد ، هذا فى الداخل ، ثم الكونتيلا ، القصيمة ، الصبحة ، على الحدود ، بينما تقع أبو عجيلة عليه قرب مصنه ، ثم بعدها بير لحفن قبل أن ينتهى اخيرا عند مدينة العريش التى يستمد اسمه منها كما استمدت هى اسمها من « العريشة » التى ضربها قوم ابراهيم أو يوسف فى طريقهم الى مصر .

طوله نحو ٢٥٠ كم ، وحوض صرفه يكاد يضم نصف مساحة سيناء او على الاقل ١٥ الف كم٢ ، ويجمع ثلثى مياهها جميعا أو نحو ١٦٠ مليون متر مكعب سنويا . ورغم انه جاف معظم السنة ، سيلى فى الشتاء ، فهو الى حد معين اكثر انتظاما من سائر الاودية الصحراوية . اما فى موسم «فيضانه» فيكاد يبدو نهرا حقيقيا جليل القدر عظيم الخطر ، يزحف كالسيل طوال شهر تقريب مقتلعا المبانى والمزارع . لذا تبنى الحواجز الحجرية فى مجراه الادنى

سد أكساحه ، مثلما ترمى الحدود الحجرية أو الطينية فى عرضه استفادة بمياهه وكسرا لحدته . من الاولى سد وادى العريش شرقى المدينة حماية لها ، وهو سد حجرى ضخم يمتد حتى البحر بطول ٤ كم وارتفاع ٥ أمتار . ومن الثانية سد الروافعه المعمارى الذى توقفت بعد انشائه اخطار السيول .

شجرة الوادى

اما تركيبه المورفولوجى فشجرى مثالى ، يتالف من عدد كبير جدا من الروافد التى تنتظم كالمروحة او العنقود أو الحزمة ، مما يشير الى سيادة النمط المشع على النظام كله ، الذى يعكس بدوره انحناء سطح الارض . فوادى العريش الرئيسى نفسه واد اولى تابع consequent يتبع ببساطة انحدار السطح العام ، ترفده شبكة من الاودية التالية subsequent من يمين ويسار (١) . ورغم ان الجزء الاكبر من حوضه يتوسط قلب سيناء تماما، الا انه فى مجراه الادنى يجنح بشدة نحو شرقها مقتربا جدا من الحدود ومبتعدا جدا عن قناة السويس ، تقريبا مثلما يفعل النيل بين صحراوينا الشرقية والغربية .

والطريف بعد هذا أن الوادى بقدر ما يبدا ويجرى بالغ التشعب بالروافد ، ينتهى فى مجراه الاسفل بعد خانق الضيقة وحيدا لا يكاد يرفده رافد هام . وهو فى هذا لا يشبه أودية الصحراء الجافة الكلاسيكية فحسب، وانما كذلك أنهارها بما فى ذلك بل وعلى راسها النيل نفسه الذى يبدا باكثف واعقد حزمة عنقودية من الروافد فلا ينتهى الا نهرا احاديا بحتا .

الاطرف من هذا ان شبكة روافد الوادى العليا حتى منطقة جبل خرم تكاد تذكر فى شكلها واوضاعها واتجاهاتها بنيل السد فى منطقة بحر الغزال، بل يكاد القطاع التالى حتى الضيقة يذكر بروافده الشرقية بمنطقة النيلين الابيض والازرق . ومن الناحية الاخرى ، فان للوادى فى مجراه الاوسط والادنى تقوسا شاسعا قبل أن يصل الى البحر يكرر فى الذهن هيئة نهر الفستيولا المعروفة .

قطاعات المجرى

تنبع روافد الوادى العليا من جنوب هضبة التيه على ارتفاع ١٠٠٠ متر ، ويكاد خط تقسيم مياهه أن يحدد جبهة التقسيم بين هذه الهضبة وهضبة العجمة الى الجنوب منها . وبهذا ينحدر فى رحلته نحو ١٠٠٠ متر فى

(1) Shata, "Wadi El Arish etc. , p. 227.

٢٥٠ كم ، اى بمعدل ٤ امتار فى الكيلو ، ولو أن معظم هذا الانحدار مركز فى مجاريه العليا .

للوادى رافدان رئيسيان . فبعد ان تقطع روافده العديدة هضبة التيه وتقطعها ، نتجمع فى مجمعين اساسيين هما وادى العقبة من الجنوب الشرقى ووادى البروك من الجنوب الغربى ، وهما يلتقيان قرب منطقة جبل خرم . الاول يأخذ من قلب العجمة ومشارف راس خليج العقبة ، والثانى من جبال راس خليج السويس الراحة وسومار ثم بضبع . الاول اهم روافده الثمد فالرواق فأبو طريقية فأبو لجين ، والثانى النتيلة فالسحيمى فالاغيدرة .

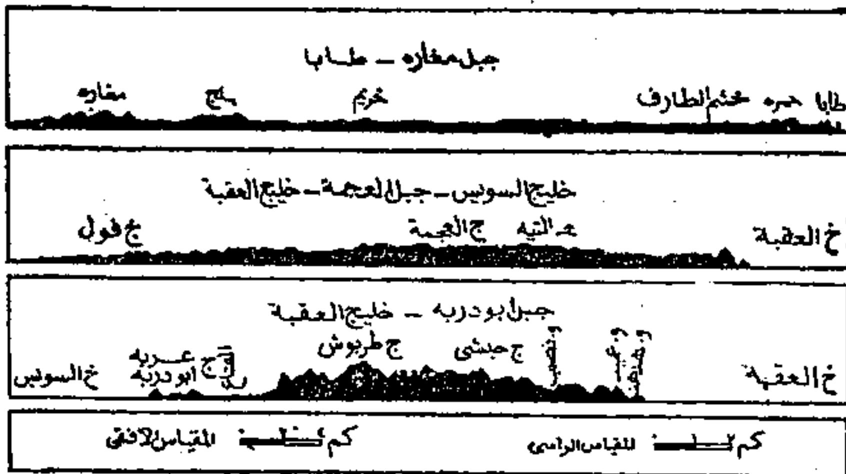
فى المجرى الاوسط بين خرم والضيقة يتجه الوادى نحو الشمال الشرقى ويتوسطه خانق متمتنى حيث ينحصر الوادى بين جبلى متمتنى غربا وطلحة البدن شرقا . يرفد هذا القطاع من الجنوب الشرقى عدد كبير من الاودية ، مثل وادى قرية الذى يلم مجموعة من الاودية الثانوية ، ثم وادى الشريف فالجرور فالجيفى فالمويلح فالحسانى . أما من الجانب الغربى فالروافد تليلة وصغيرة ، اهمها متمتنى والحضيرة وام مرجب التى تصرف جبل الحلال .

وعند الضيقة يبدأ الوادى يغير اتجاهه نحو الشمال الغربى ، كما يبدأ سلسلة من الخوانق يتحول بها الى نهر سالف antecedent ذى تاريخ جيولوجى معقد (١) . الضيقة نفسها ، بين جبلى الخلال وصلفة ، هى اول واهم تلك الخوانق لانها اضيقها واعمقها ، نحو ١٥٠ مترا فوق مجرى الوادى . ثانيها خانق الروافعة قرب ابو عجيلة ، ثالثها عند بير لحفن وهو يرتبط بخط مرتفعات ريسان عنيزه الى الغرب .

وترجع نشأة هذه الخوانق الى حركة رفع بطيئة ، هى التى يرتبط بها تكون خطوط المرتفعات القبابية المحيطة ، اصابت الارض فى أواخر الزمن الرابع ، فأخذ الوادى يعمق مجراه كرد فعل ، بينما تقدمت التعرية بنفس خطى الرفع . فى الضيقة مثلا عمق الوادى مجراه بنحو ٤٠ مترا تحت سطحه الحالى . وربما ساعدت بعض الانكسارات المحلية فى هذه العملية .

ومن الناحية الاخرى ، حصرت هذه الخوانق بينها بحيرة فى مجرى الوادى فى ذلك الوقت كونت دلتا مروحية كانت تصب فى بحر البليوسين : وهى التى شق فيها الوادى مجراه بعد ذلك . واذا كان الوادى بهذا يعد واديا سالفا ، فقد تركت عملية التعميق على جانبيه مجموعة من المدرجات ،

(1) H. Awad, La montagne du Sinaï.



شكل ٥٩ ـ قطاعات عرضية عبر سيناء.
[عن مون وصادق بتصرف]

تسجل ايضا عملية انخفاض مستوى البحر المتوسط المصاحبة خلال العصر الحديث . هذه المدرجات ، التى يمكن متابعتها اليوم لمسافات طويلة ، عددها ثلاثة ، على مناسيب ١٠ ، ٢٢ ، ٣٥ مترا فوق بطن الوادى (١) . وهنـاك عدا هذا بقايا سطح تعرية قديم يقع على ارتفاع ٥٠ مترا فوق قاع الوادى الحالى يفترشه غطاء عظيم من الحصى والحصباء .

وادى العريش ، اخيرا ، يكاد يكون احاديا فى مجراه الاسـفل ، فلا يرفده الا عدة اودية تالية صغيرة من الشرق مثل الدخاخين والفيهيدية ثم حريضين والازارق المترابطين واللذين يتصلان به بعـد خانق لحفن ، ثم فى النهاية المزار الذى يصب عند مدينة العريش نفسها . والطريف هنـا أن المجارى العليا من حريضين والازارق تقع عبر الحـدود فى نقب فلسطين . وعلى الضفة الغربية من جذع الوادى ، لا تبدو هناك روافد واضحة . ولكن يحتمل أن وادى الحسنة ، النابع من يلق والذى يبدو تصريفا داخليا شـديد البعد ، يستمر شمالا كواد خفى تحت الرمال ليصب مياهه بين الحين والحين فى وادى العريش (٢) .

---

(1) Shata, ibid., p. 230 — 244.
(2) Ibid.; Shata, ".. Qusaima area", p. 110.

جبل الطور

او اقليم الجبال ، أو الكتلة الجبلية الحقيقية ، كتلة الصخور الاركية النارية البللورية الجرانيتية الصلدة . تحتل الثلث الجنوبى الاقصى والاضيق من مثلث شبه الجزيرة ما بين الخليجين جنوب خط عرض ٢٩° بقليل . بل هى نفسها مثلث متساوى الاضلاع تقريبا ، مع تقعر خفيف نحو الجنوب فى الضلع الشمالى ، ومع ملاحظة ان من الضلع الشرقى يخرج لسان ضيق ولكنه متصل تماما وذلك بامتداد الساحل حتى راس خليج العقبة تقريبا ، فى حين أن الضلع الغربى أقصر بوضوح ولكن تخرج منفصلة عنه بالمقابل بعض شظايا موازية مستقلة .

الكتلة كلها محدودة المساحة نسبيا ، اقل من ١٩ الف كم٢ ، اى اقل من ثلث شبه الجزيرة بكثير ، لكنهما متميزة الى أقصى حد ، متبلورة الشخصية جدا . فالى الجنوب من خط اودية فيران ـ نصب ، الذى يفصلها عن الهضبة الوسطى ، يتغير فجاة كل شىء فى مورفولوجية الاقليم ومظهر البيئة . فهنا قل ان تقابل رمالا او هضابا مائدية كما فى الشمال ، بل حيثما اتجهت فثم قمم الجبال المدببة الشاهقة والكتل الجبلية الضخمة الحادة تتسلل أو تندفع بينها اودية عميقة غائرة ... الخ . باختصار ، هنا نواة سيناء الصلبة وقلعتها المعزولة الشماء .

وبينما يمتد تحت اقدام هذه القلعة على الجانب الغربى السويسى سهل ساحلى متسع نسبيا ، فانها تهوى بلا منحدر تقريبا glacis الى البحر على الجانب الشرقى لتشرف على خليج العقبة مباشرة كأنها قلعة مخندقة مائيا moated . أما فى الداخل فان مثلث الكتلة تخدده شبكة كثيفة من الاودية العميقة التى تصرف يمينا ويسارا فتبدو فى هيئتها كضلوع القفص الصدرى . وكما يتفق فان معظم هذه الاودية يبدأ حوالى خط طول ٣٤° حوالى منتصف المثلث ، فيصبح الخط بذلك تلقائيا بمثابة خط تقسيم مياه ـ ماذا نقول ؟ فلكيا ! ـ بين شبكتى تصريف السويس والعقبة ، أو فلنقل بالاصح مؤشرا عشوائيا الى ذلك الخط .

المهم ، فى النتيجة ، ان اودية الكتلة الجبلية الجنوبية على كلا جانبيها تبدى بانتظام اتجاها مطردا نحو القصر من الشمال الى الجنوب ، وذلك بحكم الشكل المثلثى من ناحية مع انتظام تنصيف عامود خط تقسيم المياه فى وسطه الهندسى من الناحية الاخرى . على ان هذا الاتجاه المنتظم ، دعنا نستدرك ، ظاهرة تقتصر على الكتلة الجبلية من سيناء وحدها دون سائر مناطقها ، وذلك لعدم التزام اودية جانبيها هناك بخط تقسيم موحد أو متقارب رغم سيادة الشكل المثلثى العام .

السهل الساحلى : القاع

على العكس من العجمة ، تنزاح الكتلة الجبلية او تنحاز الى الشرق كلية لتلاصق ساحل العقبة ، تاركة على الجانب الآخر السويسى سهلا ساحليا فسيحا مديدا يبدأ من رأس أبو رديس فلا ينتهى الا عند راس محمد. هذا هو سهل القاع ، وحدة مورفولوجية وحدء ، طوله ١٥٠ كم ، متوسط عرضه ∓ ٢٠ كم ، يصل الى اقصاه فى الوسط عند ميناء الطور بالغا نحو ٣٥ كم ، بينما يضيق ثم يدق عند نهايتيه شمالا وجنوبا الى ٣ — ٤ كم ، بحيث يبدو شكله العام اشبه بالسيجار تقريبا . هو بوضوح اذن اكبر رقعة منبسطة فى سيناء شبه الجزرية كلها .

السهل ميوسينى اصلا واساسا ، وهذا ما يفسر بتروله الغزير (حقول بلاعيم وابو رديس واخوتهما ... الخ) . يحدده عند اتصاله بالكتلة الجبلية شرقا خط الانكسار الطولى الرئيسى خاصة فى الشمال ، اما فى الجنوب فيبتعد الانكسار غربا مختطا وسط السهل نفسه الى ان ينتهى . سطحه تغطيه الرواسب الحديثة ، فهو حصباوى حصوى عموما ، يكسوه المارل الرملى والجبس واحيانا الزلط . والى الجنوب من الطور تغشاه الرمال السائبة وكتل رجم الجرانيت المتناثرة boulders ، وكلما اقتربنا من راس محمد فى اقصى الجنوب ظهرت بقع أو رقع من الصخور الجرانيتية تنقط السهل هنا وهناك . وبينما يبدو السهل فى الداخل فقيرا للغاية فى نباته لشدة انحداره وانفتاحه ، تحف الشعاب المرجانية الحديثة بساحله الخطى .

السلاسل الساحلية

الاستثناء الوحيد الذى يكسر رتابة السهل هو مجموعة من السلاسل الجبليه الساحلية المحلية فى اقصى شماله الغربى ، تتكون من صخور قديمة اركية أو كريتاسية الى ما بعد الكريتاسية ، ممثلة بذلك شظايا متطايرة من الكتلة الاركية الام الى الشرق تستقل على شكل بوارز او نواتىء منفصلة . وهنا نرى على التو ان المجموعة تاتى ، تكوينا صخريا وتعدد خطوط ومحاور امتداد ، نظيرا مباشرا للمجموعة المواجهة عبر خليج السويس على ضلوع جبال البحر الاحمر وهى مجموعة جبل الزيت — عش الملاحة ، وان وقعت هذه الى الجنوب منها تماما أكثر مما تقع الى الغرب أو حتى الجنوب الغربى. هذا التناظر ليس الا جزءا بالطبع من التناظر العام بين جانبى الخليج — خطوط الانكسارات ، تواجه الاودية والفتحات ، التكوينات الجيولوجية ... الخ — مما تفسره وحدة تاريخه الجيولوجى.

المجموعة تتبع محور الساحل من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى

وتتألف من سلسلتين جبليتين متوازيتين ، سلسلة ســـاحلية واخرى خلف ساحلية الى الشرق . وكلتاهما يقل ارتفاعها جنوبا ، كما تنقســـم الى ثلاثة قطاعات أوسطها يشمل معظمها بحيث تبدو الثلاثية كشرطة طويلة بين نقطتين .

السلسلة الساحلية هى سلسلة ابو درية ــ عرابة ــ حمام موسى ، وتمتـــد من خليج بلاعيم فى الشمال الى أن تنتهى شـــمال مدينة الطور بنحو ١٥ كم . هى كتلة من الجرانيت الوردى ، تنحدر بشدة الى الساحل وبالتدريج نحو الداخل . يقسمها انكســـار عرضى او اكثر الى قطاعاتها الثلاثة . كتلة الشمال هى جبل ابو درية ، وقمته ٤٥٠ مترا . الجسم الاســـاسى الاوسط هو سلسلة جبل عرابة ، وقمتها فى الشمال وتسمى جبل ابو حصـــوة وتبلغ ٦٩٦ مترا . كتلة الجنوب هى جبل حمام موسى ، وقمته ٢٥٦ مترا . وبالقرب منه يقع جبل صغير آخر هو جبل ابو صويرة ازاء راس ابو صويرة .

تنحدر السلسلة الساحلية بالتدريج شرقا الى واد ســـهلى هو مقعر ضيق يجرى فيه احد روافـــد وادى معر . ثم يرقى الوادى تدريجيـــا الى مجموعة من شرائح طولية ضـــيقة متتابعة من تكوينات الخراســـان النوبى والمارل والحجر الجيرى الكريتاسى ثم الحجر الجيرى الايوسينى فالميوسينى تكون معا حافة جبلية هى السلسلة الداخلية او خلف الساحلية او سلسلة العكمة ــ القابليات ــ ناقوس (١) . السلسلة تنحدر تدريجيا نحو الشرق حتى تختفى تحت رواسب ســـهل القـــاع الحديثة ، وهى اطول قليـــلا من الساحلية .

قطاعاتها الثلاثة تبدأ بالكتلة الشـــمالية وهى جبل العـــكمة ، واعلاه ٦٣١ مترا . فى الوسط السلسلة الرئيسية وهى جبل القابليات الذى يتجاوز سلسلة عرابة امتدادا ولكنه دونها ارتفاعا ، فلا تزيد قمته فى الشـــمال عن ٤٩٤ امتار . الكتلة الجنوبية الاخيرة هى جبل ناقوس ، ولا تعدو قمته ٢٤١ مترا . وبعيدا الى الجنوب بنحو ١٠ كم يقع الى الشرق من مدينة الطور جبل منفصل هو جبل جبيل .

سلســـلة الاوديـة

فيما عدا هذه السلاسل ، فان اهم معالم ســـهل القاع هى ســـلسلة الاودية التى تخترقه نابعة من قلب الكتلة الجبليـــة الاركية فى الداخـــل . الطريف ان اغلبها يأخذ رؤوسه حوالى خط طول ٣٤° ، وبالتالى فانها تزداد طولا كلما اتجهنا شمالا باطراد . كذلك فان معظمها يتجه نحو الجنوب الغربى

(1) Said, p. 154, 156.

اكثر منه نحو الغرب مباشرة ، بل يتجه بعضها نحو الجنوب كلية ، كما انها جميعا باستثناء وحيد تصل الى البحر .

اهم هذه الاودية هو اولها واطولها وهو فيران بالطبع ، الذى يحـدد الخط الفاصل بين هضبة العجمة فى الشمال وكتلة الطور فى الجنوب ، كما يعد فاتح الطريق الأساسى الى الأخيرة . فبفضل روافده اخضر والشـيخ وسلاف يتوغل فى قلب الكتلة فاتحا الطريق الى دير سانت كاترينا رأسا .

يلى بعد ذلك مركب حبران ـــ معر الذى يجمع نحو ٥ اودية بعضـها يجرى من الشمال بين او حول مجموعة السلاسل الجبلية الساحلية ويجرى بعضها الآخر من الشرق ، ثم تلتقى جميعا قبيـل المصب قرب جبلى ناقوس وحمام موسى على شكل اصابع اليد المفتوحة .

الى الجنوب من الطور تتوالى الاودية الاصغر : اصلاحه ، اسـله ، ثم واديا المحاش ولتحى اللذان يلتقيان بعيدا عن الساحل ازاء راس كنيسة ولكنهما يفشلان فى الوصول الى البحر . اخيرا وشـمال راس محمد يجرى اصغر المجموعة وهو وادى الماط الغربى الذى ينبـع من جبل المـاط فى الشـمال الشرقى .

الكـتلة الجـبلية

من سهل القاع الى جبل الطور نقلة سريعة فجـائية وكاملة من قاع سيناء الى سقفها بل سقف مصر جميعا . فهنا جسم الكتلة الجبلية الصلبة الصماء ، نواة سيناء النووية وعقدتها المعقدة التى تعد جيولوجيا كتلة بارزة من المركب القاعدى وتتألف من الصخور الاركية القديمة تغطيها فى الشـمال بعض الرواسب الاحـدث . لكن النواة تنكشف تماما فى الجنوب ، كمـا أن التعرية ازالت بعض هذه الرواسب تاركة خلفها سـطح تعرية على شـكل سقف شبه مستو نوعا له مثيله فى فلسطين بحيث سمى بالسطح السينائى ـــ الفلسطينى Sinai - Palestine erosion surface .

وبمزيد من التفصيل ، ففى اقصى الشمال من مثلث الكتلة يوجد شبه سهل رملى منبسط نسـبيا ، يتفق مع خط واديى فيران ـــ نصب ، تنتشر فيه كتل الحجر الرملى النـوبى . ثم يلى الى الجنوب نطـاق عريض من الحجر الرملى الداكن البنفسجى المحمر يخط شبه الجزيرة من الساحل الى الساحل . واخيرا يأتى مثلث الكتـلة الاركية العـارية التى تحررت من عبء غطـاء الارسابات السطحية ، ومساحته ٧٥٠٠ كم٢ . الصخور هنا بالطبـع قديمة

نارية ومتحولة يسودها الجرانيت بالوانه المختلفة ، بعضها خلاب ، كما تنتشر محليا بعض الطفوح البركانية البازلتية فى بعض الرقع الغربية متممة لنظيرتها فى وادى عربة غرب خليج السويس .

الاضطرابات التكتونية العنيفة التى تعرضت لها فمزقتها بالانكسارات التى لا حصر لها ، الى جانب التعرية الطويلة الامد بعيدة المدى ، جاءت كلها فملأت هذه الكتلة الصلدة بالاودية الخانقية العميقة الغور ، التى يصفها البعض باللولبية ويصمها البعض الاخر بالثعبانية serpentine ، والتى يقترب بعضها من « الاودية المعلقة » بينما يخلق بعضها الآخر « واحات معلقة » كنوع من الواحات الجبلية . وعلى أطراف الكتلة قد تفصل هذه العوامل بعض جبال مقتطعة مثل جبل هداهد فى اقصى الشمال الغربى جنوب وادى فيران .

النتيجة النهائية بالطبع هى لاندسكيب معقد وعر الى اقصى حد ، حتى ليعد من اشد مناطق العالم تعقيدا ووعورة . والواقع ان كتلة جبل الطور هى اشد اجزاء سيناء برية ووحشية وصعوبة مثلما هى اعقد منطقة فى مصر قاطبة .

غابة من الجبال

الارتفاع شاهق لا يقل كحد أدنى عن ١٠٠٠ — ١٥٠٠ متر ، يصل الى ٢٠٠٠ فى قلب الكتلة ، بينما يتجاوز ٢٥٠٠ فى قمم الجبال العليا التى تسجل عدة قمم هى أعلى ما فى مصر جميعا — سقف مصر . فأعلاها ، جبل كاترينا ، هو قمة قمم مصر كما هو قمة سيناء ، يليه جبل ام شومر ، وكلاهما يزيد على ٢٥٠٠ متر . وهناك بعدهما ايضا ٥ قمم فئة ٢٥٠٠ — ٢٠٠٠ متر ، هى على الترتيب التنازلى جبل الثبت فموسى فأبو مسعود فسربال فمدسوس . وبذلك فان الاربعة الاولى منها تفوق جبل الشايب اعلى قمم جبال البحر الاحمر . وهناك عدا تلك الجبال السبعة كوكبة كاملة أخرى من القمم الاقل ارتفاعا .

والواقع ان القمم الجبلية تتكدس هنا وتتلاحق فى مساحة صغيرة نسبيا بكثافة لا نظير لها فى اى رقعة أخرى من مصر الجبلية حتى لتكاد المنطقة تكون غابة صنوبرية من الاقماع الجبلية المخروطية . وتتراكم هذه الاقماع الجبلية أو تتراحم عادة فى مجموعات او كومات جبلية piles ، ابرزها اربع أو خمس.

فمن الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، ثمة اولا مجموعة جبل سربال (٢٠٧٠ مترا) جنوب واحة فيران ، وجبل مدسوس (٢٠٢٣ مترا) ، وجبل سفريات على تخوم سهل القاع . والى الشرق فى شمال الداخل حول

اعالى وادى فيران وروافده مجموعة جبل بنات (١٧٥٨ مترا) ، وجبل ابورا وهومركب كريتاسى ايوسينى على ضلوع الكتلة، ثم جبل طربوش (٢٩٣مترا). ثم هناك كوكبة جبل موسى (٢٢٨٥ مترا) ، وسانت كاترينا (٢٦٣٧ مترا) « اقرب نقطة فى مصر الى السماء » حيث الدير وجبل المناجاة حيث ناجى موسى ربه ، ثم جبل الحديد فى قلب الداخل . تلى مجموعة أم شومر (٢٥٨٦ مترا) ، وابو طبل (١٨٢٠ مترا) فى الجنوب . واخيرا تأتى مجموعة جبل الثبت (٢٤٤٠ مترا) وجبل صباغ فى اقصى الجنوب ، وجبل قرين عطوط (٤٧٩ مترا) فى الجنوب الغربى قرب سهل القاع .

الواحات الجبلية

اخيرا ، وبفضل هذا الارتفاع البالغ ، فان الامطار هنا أغزر بكثير مما هى عليه فى الهضبة الوسطى ، حتى لقد تتحول الاودية بسيولها مؤقتا الى نهيرات قوية واحيانا دائمة . اما موارد المياه فى الاودية فأكثر كما هى أعذب . وعلى حين يصل صفاء ونقاء الجو على الجبال صيفا الى درجة نادرة تسمح بالرؤية المديدة ، فما اكثر السحب الكثيفة التى تلفع القمم شتاء . بل ان تساقط الثلج نفسه ظاهرة شتوية ليست غير معروفة ، وقد يصل سمك طبقته على الارض الى المتر ، وربما دام غطاؤها طوال الشتاء ، حتى اذا ذابت فى الصيف اضافت بعض الشيىء الى موارد المياه . ويعتقد تزوهارى Zohary ان بعض القمم العليا من كتلة الطور تتلقى مطرا سنويا لا يقل عن ٣٠ سم (١) .

من هنا جميعا بعض الواحات وغابات الشجيرات المبعثرة التى اهمها اثنتان : واحة فيران ومنطقة دير سانت كاترينا . واحة فيران تقع بالتقريب فى اواسط واديها قرب المنحدرات الغربية للكتلة الجبلية ، تترامى نحو ٥ كم طولا لترسم أو لترسى قطب الخصوبة فى كل جنوب سيناء . يحيط بها على البعد جبل بنات من الشمال وجبل سربال من الجنوب وجبل هداهد من الغرب وجبل ابورا من الشرق . جبال سربال الصخرية الشاهقة التى تحف بها من الجنوب تنتهى قاعدتها بطبقة طميية سهلة الحفر ، بينما ان أرض الواحة صفراء سهلة الخدمة ، كما ان مياهها غزيرة ولو انها مهملة . الماء يخرج من عيون ، العيون أمامها خزان محفور تتجمع فيه كالبركة وسمى « محاش » ، ثم من الخزان تخرج قناة الى الحقول والحدائق الغنية بزروعها الخضراء .

اما منطقة الدير فحديقة فواكه وخضروات مشتركة بين الرهبان والعربان ، تعتمد على المطر والرى ، شديدة التنوع مثلما هى فائقة الجودة.

---

(1) Migahid et al., p. 170.

فالفواكه بحكم الكنتور تجمع بين اصـــناف البحر المتوسط كالعنب والزيتون واللوز وأصناف غرب أوربا كالتفاح والكمثرى ، بينما تكاد الخضروات تتسع بحكم الضرورة لكل أصناف وادى النيل المعروفة .

رغم هذه الواحات وامثالها فان اللاندسكيب عموما فقير عار والجبال جرداء . لولا فرط الجفاف ، اذن ، نكاد ننتهى ، بل نكاد نأسف ، لكانت كتلة سيناء الجبلية الجنوبية بمثابة لبنان مصر بمعنى ما ، الى حد أو آخر .

المنحدرات الشرقية

نحو الشرق ، اخيرا ، تميل كتلة جبل طور سيناء الى الانخفاض قليلا تمهيدا للانتقال الى منحدراتها الشرقية . ولكن حتى مع ذلك فانها تشرف على خليج العقبة بارتفاع بالغ تهوى منه اليه عموديا تقريبا غير تاركة أى سهل ساحلى يستحق الذكر ، على العكس تماما من الجانب السويسى . الاودية هنا من ثم اقصر ، كما هى أقل عددا ، مثلما تقل روافدها كلما اتجهنا جنوبا. على ان المثير ان معظمها يبدأ ، كمـــا فى أودية الجانب الغـــربى من الكتلة ، حوالى نفس خط طول ٣٤° تقريبا .

اول الاودية من الشمال نصب ، وهو اهمها واطولها واضخمها . تؤدى بعض روافده العديدة الى منطقة دير سانت كاترينا ، بينما يصب هو عنـــد دهب ، وبذلك يتمم وادى فيران كالطريق الرئيسى عبر شبه الجزيرة فى جنوب سيناء وكذلك كالحد الفاصل بين هضبة العجمة والكتلة الجبليـــة . للوادى على الاقل خمسـة روافد هامة : الغيب الذى يجرى طوليا من الشـــمال الى الجنوب نصا موازيا للساحل ، والذى تطوق منـــابعه كتلة جبلية صـــغيرة معزولة هى جبل برقه وجفرا . ثم هنالك وادى مرة ، ثم عسل ، ثم زغرة ، ثم اخيرا وادى النصب نفسه الذى يجرى نصفه الادنى طوليا ولكن من الجنوب الى الشـمال وتقع فى أواســطه بئر النصب ، بينما تقترب أعـــاليه من دير سانت كاترينا حيث ينبع من منطقة جبل الحديد وجبل كاترينا .

كثير من هذه الروافد يتحدد انكساريا ، فيتتبع مجراه انكسارا او اكثر من الانكسارات العديدة القديمة او الحديثة بمحاورها المختلفة . فالانكسارات هى التى تحدد مجارى وادى دهب والغيب ، بينمـــا يجرى وادى نصب فى جريين تظهر فيه الصخور الخراسانية معرضـــة ضـــد الحوائط الجرانيتية للانكســـار .

عدا وادى قنى الضئيل جنوب دهب ، وادى كد المروحى الشـــكل هو

التالى موقعا واهمية . ويبدو انه واد مركب ذو اكثر من مصب واحد ، اذ بينما ينتهى مصبه الرئيسى شمال نبق (نبك) وعلى عنق خليج العقبة المختنق ، يتصل به الى الشمال واد صغير هو وادى سمر ، وربما آخر هو وادى عرابى ، ليخرج الجميع عند راس اتانتور . فيما عدا هذا فان أول روافده وادى ملحج الطولى الذى ينبع من جبل فيرانى ويتجه جنوبا موازيا للساحل. ثم يأتى وادى كد نفسه ، ويأخذ من جيرة جبل ابو مسعود . وبين ملتقى الاثنين يقوم جبل كد . أخيرا فى اقصى الجنوب يأتى وادى تمسان من اقصى الغرب متخذا مجرى عرضيا مباشرا .

عند نبق نفسها يصب واد يجمع بين رافدين هما أم عدوى شمالا وليتح جنوبا ، والاخير يأخذ عند ممر جمال فى نهاية مثلث الكتلة الاركية وقريبا من مأخذ وادى لتحى المصرف غربا الى خليج السويس . ثم بين راس نصرانى التى تواجه جزيرة تيران وشرم الشيخ التى تحكم مضيق تيران ، يصب وادى العاط الشرقى الذى يناظر سميه على الساحل الغربى . آخر الاودية واد قرمى حقا هو وادى مدسوس ، يأخذ من جبل مدسوس ويندس بين شرم الشيخ شمالا ومرسى الغزلان وراس محمد جنوبا أو بين جبلى مدسوس وخشبى على الترتيب .

كما على الجانب الآخر من الكتلة الجبلية ، هنا ايضا تمزق الاودية المرتفعات الى كتل منفصلة لا تخلو من قمم عالية . فاذا كان جبل فيرانى فى اقصى الشمال قرب الساحل لا يزيد عن ٦٨٥ مترا ، فان جبل أبو مسعود اعلاها فى الداخل يصل الى ٢١٢٥ مترا . وقرب الساحل أيضا تتتابع القمم نحو الجنوب . فهناك جبل أم عشيرات (١١٢٠ م) وبجانبه جبل كد ، وفى اقصى الجنوب نجد جبل صحراء (١٤٥٩ م) وبجانبه جبل العاط (١٣٥٧ م) . وعند الطرف النهائى لسيناء أو نهاية الارض تقل الارتفاعات بسرعة ، فنجد جبل مدسوس (٧٤٠ م) ثم آخر جبل فى سيناء جبل خشبى (٣١٦ م) غرب شرم الشيخ وشمال راس محمد .

الخليجان

لا تكتمل لنا صورة سيناء بغير ذكر الخليجين . والدراسة المقارنة للخليجين هى بالضرورة دراسة فى الاختلاف لا التشابه . فلئن هما بديا كالتوامين البحريين حول سيناء ، فان الفروق بينهما جذرية ، الا ان يكون غياب الجزر بصورة لافتة هو وجه الشبه الوحيد . فيما عدا عند النهايتين، كالجزيرة الخضراء عند راس السويس وجزيرة فرعون على راس العقبة فى

الشمال ، فضلا عن جزر «ضيقى تيران وجوبال فى الجنوب ، يخلو الاثنان من الجزر . فيما خلا هذا فلا تشابه بل اختلاف كامل .

فعدا اختلاف المحور الى حد التعامد والتقاطع ، يظهر على الخريطة بوضوح كيف يمتاز ساحل خليج العقبة بالانتظام الشديد فى اتجاهه الواحد ، بينما تتعدد محاور ساحل خليج السويس حيث يغير اتجاهه فى الوسط الى الاتجاه الشمالى — الجنوبى نصا ، وبالتالى تكثر فيه الرؤوس البارزة ابتداء من رأس مسـلة حتى رأس بلاعيم ... الخ ، مما لا نظير له على ساحل العقبة . كذلك يمتاز خليج السويس بسهل ساحلى واسـع نسبيا على كلا شاطئيه ، بينما يكاد يختفى السهل الساحلى تماما على كلا شـاطئى خليج العقبـة .

وبينما يبدو حائط الجبال متقارب الارتفاع على جانبى العقبة ، يزيد ارتفاع الحائط الجبلى فى غرب سيناء كثيرا على نظيره على سـاحل خليج السويس ، الذى تكثر فيه ايضا الفتحات المنخفضة الواسعة نسبيا ، خاصة فتحة وادى عربة الفسيحة ، بعكس حائط غرب سيناء شبه المصمت . ويبرز هذا بصورة مؤثرة لمن يقف فى وسط الخليج ، حيث يروعه فارق الارتفـاع والاستمرارية على الجانب الايمن والانخفـاض والانقطـاع النسبيين على الجانب الايسر .

فى مياه الخليج

فاذا ما نزلنا نهائيا من ساحل كل خليج الى ميـاهه ، فان اول فارق هو ان السويس اعرض بكثير كما هو اطول . السـويس طوله ٢٧٥ كم ، اى نحـو درجتين عرضيتين وربع درجـة من خط ٣٠° الى خط ٤٥ ٢٧° تقريبا . اما العقبة فطوله ١٨٠ كم ، أو حوالى درجة ونصف درجة فقط من خط ٢٨° الى خط ٣٠ ٢٩° بالتقريب . اما عرضـا فالسـويس فى اقصى اتساعه يعادل ضعف العقبة فى اقصى اتساعه ، بل ان السويس فى أضيقه يفوق العقبة فى أوسعه . والواقع ان السويس فى أوسعه — خط ٢٩° ، عروض ابو زنيمة — ابو رديس — يكاد يتحول بالفعل من مجرد خليج محدد الى بحر عجاج ، نحو ٥٠ كم . والطريف ان الخليجين يتعارضان فى العرض، فحيث يتسع الواحـد يضيق الآخر ، والعـكس . وفى النتيجة فان خليج السويس يوشك ان يعادل ضعف خليج العقبة مساحة .

كذلك وعلى الجملة فان خليج السـويس فى شكله الجغرافى العـام اسطوانى مستطيل اكثر ، لا يقل اتساع طرفيه كثيرا عن اتساعه العام .

اما العقبة فرغم انه اكثر تجانســا فى عرضه العـــام ، فانه يضيق ويدق بوضوح عند الطرفين فى اختناقين كالعنق النحيل . والواقع ان مدخل خليج العقبة المخنوق انما يمثل جيولوجيا قواطع عارضة sill ، قواطع نيران التى تقع الى الجنوب من شرم الشيخ وجزيرة نيران وتنفصـــل الخليج عن البحر . ولذا فان الســـويس خليج بحرى اكثر انفتاحا وانفساحا ، فى حين يبدو العقبة كبحر شبه مغلق او كشبه بحيرة مقتطعة . ويتلخص هـــذا كله فى الشكل العام ، حيث يرتسم خليج العقبة صـــورة اذن الارنب الطويلة تقريبا ، بينما السويس اقرب الى ذراع القط المدودة .

اهم من الشـــكل واخطر ، فارق البنيـــة والتركيب الجيـــولوجى . فالسويس خليج رصيفى متوسـط العمق بل ضحل ، لا يزيد عن ٧٠ مترا بالـــكاد . أما العقبة فأعمق بكثير جدا ، اخـــدودى جدا ، نحو ١٠٠٠ متر عمقا ، اى اكثر من عشرة الامثال ، ولعله فى ذلك ، حسب رشدى سعيد ، « أعمق بحار الارض بالنسبة لاتساعه » (١) . ومن هنا فلا ريب أن حجم خليج العقبة اضعاف حجم خليج السويس . ان العقبة يعوض عن المساحة بالكتلة او عن التوسع الافقى بالراسى ان شئت . اما سبب هذا الاختـــلاف وغيره فهو التاريخ الجيولوجى عموما والعمر الجيولوجى خصوصا .

التركيب الجيولوجى

فاذا بدانا بالاقدم ، الاقدم جدا فى الواقع ، فان خليج السويس وحدة تركيبية وحده وعلى حدة ، ليس فقط اقليميا بل حتى على مســـتوى البحر الاحمر نفسه ككل . فالخليج تعرض لكل الحركات الباطنية التى وضـــعته تحت البحر طوال التاريخ الجيولوجى بأسره تقريبا ، مما رســـب فى قاعه سمكا هائلا من الرواسب المنوعة . ولقد كان الخليج دائما غارقا وفى حالة هبوط مستمر ، وان لم يتخذ شكله الحالى الا فى الزمن الثالث ، وما زالت جوانبه تهبط بقدر ضئيل جدا غير محســوس حتى اليوم .

اما القوى التى شكلت حوضه نهائيا فهى قوى الشـــد اساسا : انه اساسا بحر جيولوجى انكسارى مغلوق taphrogeosyncline . وهذه القوى اى الانكسارات قديمة للغاية يرجع بعضـــها الى الزمن الاول على الاقل ، وبعضها الاحدث ليس الا تجديدا لشباب بعضها الاقدم . اما الطى او اللى فلم يلعب فى تحديد تركيب الخليج الا دورا ثانويا ، ان لعبه على الاطلاق . فكل ما به من التواءات نجم اما عن ثنى الطبقات قبل حركة الانكسار او عن

---

(١) تعمير شبه جزيرة سيناء ، ص ١٥ .

حركات ادت الى ثنى الرواسب الاقل صلابة على شكل طيات محدبة او مقعرة .

ومن المؤكد عموما ان تاريخ خليج السويس مفعم ومعقد الى اقصى حد . فهناك ادلة على ان لكل جزء من اجزائه المختلفة تاريخه الجيولوجى المختلف ، الى حد أن احدا منها لا يمثله فى مجموعه . والواقع كما صور رشدى سعيد بنفاذية ثاقبة أن لنا ان ننظر الى الخليج كاقليم يتألف من عدد كبير من الكتل التى كانت باستمرار ترتفع وتنخفض فى أزمنة مختلفة وبأقدار متباينة وبحدة متفاوتة على كلا جانبيه . وما تاريخ هذا الاقليم الا تاريخ حركات الارتفاع والانخفاض هذه .

ويبدو ان نواة نشأة وتكون الخليج كانت فى اقصى شماله الغربى ، حيث أن كل رواسبه تقل سمكا نحو الجنوب الشرقى ، مما يدل على ان قلب الحوض كان تجاه الشمال الغربى حوالى منطقة عيون موسى . ومن المحتمل، بعد ، أن كتل الجانب الغربى كانت أكثر نشاطا من كتل الجانب الغربى فى العصور الجيولوجية المبكرة ، وبذلك ظل الخليج حينا ما وهو نصف جريبن half-gräben . ولكن الوضع انعكس فى العصور المتاخرة ، فاصبحت كتل الجانب الشرقى هى الاكثر نشاطا . بل ان الادلة تشير الى أن هذا الجانب الاخير آخذ فى الهبوط اليوم بمعدل أكبر من معدل الجانب الغربى . ويقدر هذا المعدل منذ البلايستوسين بنحو متر واحد كل ١٠٠٠ سنة .

ليس هذا فحسب . فخليج السويس تكتونيا يعد واحدا من اكثف مناطق العالم اجمع بالانكسارات وتعرضا للانكسارات . ذلك ، لاحظ ، بين كتلتين من اقل المناطق اضطرابا وتقلقلة ، وهما كتلة قلب ووسط سيناء وكتلة هضبة وسط الصحراء الشرقية (١). والواقع ان الانكسارات لا تخطط شكل الخليج فحسب بل تشكل حدوده نفسها . فالانكساران الرئيسيان على جانبيه ، واللذان يبعدان عن خط الساحل بمسافة متساوية تقريبا عند اقدام المرتفعات فى الداخل ، انما هما اللذان يرسمان خطوطه العريضة وحدوده الدقيقة على حد سواء .

والخلاصة أن السويس خليج قديم جدا ، بالغ العمر ، ومن ثم فقد امتلأ طويلا بالرواسب البحرية المتراكمة السميكة ، فارتفع قاعه كثيرا ، كما بنيت حواشيه الساحلية فى شكل سهل ساحلى واسع الى حد او آخر.

اما العقبة فخليج حديث النشأة جدا تأخر ظهوره كاخدود وظل يابسا

(1) Said, 151 — 2, 185.

الى عصور حديثة للغاية ، فهو ابن البلايستوسين ، اى لم يغمر الا منذ نحو مليون سنة ، ولهذا تخلو جوانبه من رواسب الميوسين والبليوسين التى تعد علامة مميزة على خليج السويس بضفتيه . فقط عند نهاية الخليج فى شرم الشيخ وجزيرة تيران الى الجنوب من قواطع تيران التى تفصل الخليج عن البحر الاحمر ، يوجد الميوسين ، وربما ايضا كان تحت الميوسين اوليجوسين . فيما عدا هذا فان غياب رواسب الميوسين او البليوسين لا يعنى الا ان الخليج كان هضبة مرفوعة فى تلك العصور ، وبالتالى ان الخليج ما تكون الا فى البلايستوسين فقط .

رواسب البلايستوسين ، بالتالى ، واسعة الانتشار متعددة الاشكال على جانبى الخليج . اولا ، دالات مروحية عند مصاب الاودية الرئيسية العديدة المصرفة اليه ، وهى تغص بالزلط والحصى النارى والمتحول وكذلك الكريتاسى والايوسينى . ثانيا ، مدرجات ومصاطب حصباء توجد على مستويين على الاقل : ٢٣ ، ٣١ مترا ، ويمكن تتبعهما على جوانب كثير من الاودية الرئيسية . ثالثا ، شعاب مرجانية تقع هى الاخرى على مستويين على الاقل : ١٥ ، ٢٥ مترا (١) .

فضلا عن هذا يبدو العقبة ذا تاريخ جيولوجى معقد بخطوط الانكسارات العديدة الحديثة التى تحف به فى موازاته ومتجاوزة فى رمياتها الكيلومترين الى الثلاثة احيانا (٢) . ومع هذا تظل الحقيقة قائمة وهى ان العقبة لم يكد فى المحصلة يعرف رواسب القاع فظل عميقا ، ولا رواسب السطح فلا يكاد السهل يبنى او يبين ، فيما عدا المخاريط الفيضية القزمية التقليدية على فم الاودية .

ولعل هذه الفروق التركيبية الجيولوجية كلها ان تفسر ايضا فارق الثروة المعدنية ، حيث السويس خليج بترول غنى أرضا وماء ، بينما ان العقبة خليج « جاف » بتروليا . ولا شك ان هذا الفارق يفسر بعض مظاهر الاختلافات البشرية والعمرانية على شواطىء الخليجين وفى مياههما ، ولو أن الفارق التاريخى والبشرى الحاسم انما اتى — يقينا — من تفرد خليج السويس بقناة ملاحة الشرق — الغرب العظمى ، فكان شريانا عالميا ، حيث ظل العقبة منزويا كزقاق مغلق مظلم شبه مهجور ، وان بدأ يتحول مؤخرا الى حارة او عطفة محلية لاسباب طارئة عابرة غالبا . هل نحن ، اخيرا ، بحاجة الى أن نضيف ان السويس خليج مصرى كله ، بينما أن العقبة نصف مصرى — نصف سعودى أساسا ؟

---

(1) Ibid., p. 126, 192. (2) Ibid., p. 125 — 6.

الباب الثالث

وادى النّيل

من المفارقات الصادمة ان وادى النيل فى مصر ، بكل ما يمثل من ثقل وخطر فى حياة الامة ووجودها ، لم يحظ بعد بالدراسة الطبيعية المفصلة والمعمقة والوافية التى تتكافأ مع هذه الاهمية الفائقة . افتح اى كتاب تقليدى فى جغرافية مصر ، تجد غالبا ان ما كتب عن الوادى من الناحية الطبيعية اقل بكثير مما يكتب عادة عن صحارينا ، اى من صحارينا على حدة ، هذا فضلا عن أنه أقرب دائما الى العموميات والمعالجة العاجلة .

وقد يرجع هذا ، جزئيا على الاقل ، الى ان الجيولوجيين ، الذين رادوا الكتابة عن ارض مصر عامة ، ركزوا بطبيعة اهتماماتهم على الصحراء ولم يعرضوا للوادى الا بقدر حجمه أو دوره الجيولوجى المحدود نسبيا بالطبع . وكمجرد مؤشر ، فلعل ما كتب عن واحة كالخارجة مثلا ، الخارجة بالذات ، يفوق حجما او كما ما كتب عن الوادى ذاته ! اما رجال الهيدرولوجيا ، الذين ركزوا على الوادى اساسا وبالضرورة ، فلعلهم اتجهوا منطقيا الى النهر أكثر من واديه ، الى الجوانب المائية أكثر من الجوانب الفيزيوغرافية ، والى الفيضان أكثر من السطح ، ومشاريع الرى أكثر من التربة .

وهكذا ، بين « المتمدين » سقطت جوانب حيوية تهم الجغرافى بصفة اساسية . فاين هى مثلا تضاريس الوادى بوضوح ودقة ؟ قد لا تكون هذه التضاريس الا ادق الملامح، لطيفة بل شاحبة ، لانها تضاريس بيئة فيضية ، ولكن بالدقة لانها كذلك ، فانها تعد المفتاح الجوهرى لفهم كل الوجود المصرى ابتداء من هندسة الرى والانتاج الزراعى حتى كثافة السكان وتوقيع المدن ... الخ . واين كذلك خريطة تربة الوادى بكل ما تعنى للزراعة والانتاج الزراعى؟ حتى الآن — وهذه حقيقة ، صدق أو لا تصدق — لا تملك مصر خريطة للتربة . وهكذا قل فى سائر المظاهر الطبيعية للوادى .

فاذا تذكرنا ان جغرافية الوادى هى لب جغرافية الوطن ، وانها بذلك جديرة بان تدرس قرية قرية بل وتحرث — حرفيا — شبرا شبرا ، أفلا يجوز لنا ان نزعم ان ارض الوادى ما تزال « ارضا بكرا » ولا نقول « ارضا مجهولة » ؟ أم ترانا ، وما نظن ، مبالغين ؟

ليس هذا فحسب . فما يقال عن الوادى ككل بين اقاليم مصر ، يقال بنفس القوة عن بعض أقاليم الوادى نفسه فيما بينها . فالجغرافى الواعى لا يمكنه ان يخطىء ملاحظة لافتة ومقلقة ، وهى أن تغطية أقاليم الوادى

المختلفة بالدراسة تتفاوت تفاوتا شديدا للغاية . فهناك اقاليم مدروسة بدرجة مرضية نسبيا واخرى مهملة أو شبه منسية . ويبدو أن فى الجغرافيين ميلا كامنا أو تلقائيا تحت الوعى الى التقاط وانتخاب الوحدات المكانية الواضحة التحديد او المنفصلة على حدة او على جنب أو الصغيرة المتميزة البارزة ليركز عليها عدسته ويضعها فى بؤرته .

ورغم ان هذا امر طبيعى الى حد معين لاسباب شتى ، فانه يترك الوحدات الام الضخمة المترامية او المتداخلة او باهتة التحديد كارض بلا صاحب أو حارس او حارث او دارس ، ارضا بورا من الناحية الاكاديمية باختصار . وفى المحصلة العامة نجدنا نجتزىء الزوائد والاطراف القاطعة التحديد أو الاسافين والجزر الصغيرة البارزة الملامح ونقتطعها من الجسم الاب الكبير نفسه الذى يظل ملقى كجثة مبتورة مثلما هى مجهولة . وعلى احسن تقدير تظل كثافة دراسة الوادى ككل دراسة مختلة غير متوازنة او متجانسة .

خذ مثلا منطقة النوبة او ثنية قنا فى الجنوب . كلتاهما لظروفها او لوضعيتها الخاصة من بيئة او موقع أو من طابع او وحدة اجتذبت الكثيرين للدراسة . بالمثل وربما أكثر من المثل الفيوم على جانب الوسط ، شبه منفصلة ، ملمومة ، بارزة ، متميزة ، كما لو كانت وحدة الدراسة النموذجية للجغرافى العملى ، فتكاثر عليها ربما الى حد التزاحم . كذلك على مستوى اصغر او اقل وادى النطرون ووادى الطميلات بل ومنطقة قناة السويس ، ولكن على مستوى أكبر واخطر بالطبع منطقة القاهرة الكبرى بكل ما تمثل وتعنى وتركز وترمز .

فى الدلتا ، ايضا ، اتجاه الى استقطاع وحداتها الصغرى او دالاتها الثانوية كمثلث غرب الدلتا على حدة أو كجزيرة وسط الدلتا أو اجزاء من شرق الدلتا ، وان كانت معظم هذه اضخم حجما ومساحة من المقياس المثالى المنشود للجغرافى العملى الذى يسعى الى خطوط المقاومة الدنيا لا يلوى على شىء . اقرب الى هذا المقياس والى قلب صاحبنا تلك الظاهرات الجغرافية الصغرى المبعثرة هنا وهناك أو المركزة على الهوامش والاركان كمناطق ظهور السلحفاة ، كالبحيرات الشمالية ، ككثبان الساحل ... الخ.

وفى النتيجة ، وبين زوائد واطراف الشمال والجنوب ووحداتهما الصغيرة الملمومة ، نجد جسم الوادى الاساسى يسقط مرة أخرى بين مقعدين . ولا شك أن جذع الصعيد من نجع حمادى الى الجيزة هو المثل الكلاسيكى لضحايا الدراسة الجغرافية الانتخابية . فرغم أنه العمود

الفترى فى هيكل الصعيد ، فانه بلا نزاع اقل مناطقه حظا فى الدراسة والبحث حتى باتت ملامحه وخصائصه وتبايناته وتقاسيمه الثانوية باهتة متميعة الشخصية فى ذهن جغرافى مصر حتى الآن . ربما لفرط امتداده : ربما لتجانسه الظاهرى نسبيا ، وربما لتعذر تفتيته الى وحدات الجغرافى العملى المثالية ، أو لعله فقره النسبى فى الظاهرات البارزة المنفردة كالبحيرات والكثبان وجزر الرمل ... الخ . المهم انه يبقى أرض الوادى المجهولة او المهملة اكثر من اى قطاع آخر ، ما كتب عنه قد يقل عما كتب مثلا عن بحيرات مصر الشمالية مجتمعة ولا نقول احداها على حدة . ولعل هذا كله للاسف وبالضرورة منعكس بما يغنى عن التعليق فى حجم فصلنا هنا عن اقليم الصعيد بالقياس الى اقليم الدلتا .

من هذا المنطلق ، فى هذا الباب محاولة اولية لمعالجة متوازنة للوادى تسد بعضا من هذه الثغرة بدرجة معقولة . فهى تسعى الى رسم صورة مجسمة حية ونابضة بقدر الامكان لمعالم الوادى الطبيعية ، لا تنفصل عن التفاصيل والدقائق المحلية تثرى بها وتتعمق ، ولكنها ايضا لا تضيع فيها عن الكليات الجوهرية والخطوط الاساسية . فالهدف هو ان يجد كل مصرى نفسه فى هذه الصورة ، كما يجد فى هذه الصورة شخصية مصر الوادى فى اكمل تجسيد .

بهذا المنطق انقسمت الدراسة تلقائيا الى مبحثين رئيسيين : النهر نفسه اولا ثم يلى واديه بعد ذلك : أو فيزيوغرافية النهر ثم مورفولوجية الوادى على الترتيب . فبعد ان يبدأ بالامتداد والانحدار ورصد اتجاهه العام ، يركز البحث فى النهر على مجراه عرضا وعمقا ثم على ما به من تعرجات وجزر ، ومنها جميعا يدلف الى مائيته نفسها وما بها من حمولة ثمينة . وهذا ما يسلمنا تلقائيا الى مورفولوجية الوادى ، التى نستهل برصد اطاره التلى المحيط ، ومنه تنزل الى أرضه نفسها اتساعا وتوزيعا ثم سطحا وتربة ، تغوص بعدها الى مياهه الجوفية الدفينة كخاتمة أخيرة . وبهذا تتم تغطية اصوليات الموضوع ، توطئة للانتقال فى الفصلين التاليين الى الدراسة الاقليمية أى اقاليم الوادى بالتفصيل اقليما اقليما .

الفصل الحادى عشر

فيزيوغرافية النهر

الامتداد والانحدار

الامـــتداد
نظـرة عـامـة

من الحدود الى البحر ، يبلغ طول النيل فى مصر نحو ١٥٣٦ كم (٩٥٢ ميل) ، يقطعها عبر نحو ٩,٥ من درجات العرض (من ٢٢° الى ٣١,٥° شمالا) . وهذا يعادل الا قليلا نحو ربع (٢٣٪) طول نهر النيل من أقصى منابعه حتى المصب والبالغ نحو ٦٧٠٠ كم (٤١٥٤ اميال) ، ونحو ثلث عدد درجات عرضه الا قليلا (٣٠٪) والبالغة ٣٥,٥ درجة (من ٤° جنوبا الى ٣١,٥° شمالا) . فكان مصر بهذا بين ربع وثلث النيل امتدادا ، وهو امتداد أكبر مما نتصور عادة .

وكان نيل مصر وحده يعادل بهذا ايضا طول نهر مثل نهر دفينا بأكمله فى اوربا (١٠٠٠ ميل) ، او نحو ضعف الابرو او اى من الرون او السين (٥٠٠ ميل) او مثلهما معا . والواقع ، كما يوضح الجدول الآتى (١) ، أن النيل المصرى وحده يفوق طولا معظم انهار أوربا المعروفة ، فيما عدا أربعة فقط هى الفولجا والدانوب والدنيبر والدون ، ومعظمها من انهار الروسيا الاوربيـــة :.

---

(1) Sidney E. Ekblaw; Donald J.D. Mulkerne, Economic & social geography, McGraw-Hill, 1958, p. 404.

النهـــــر	الطول بالميل
النيل المصرى	٩٥٢
الفولجا	٢٣٠٠
الدانوب	١٧٢٥
الدنيبر	١٤٠٠
الدون	١١٠٠
دفينـــا	١٠٠٠
الراين	٧٠٠
الالب	٧٠٠
الفستيولا	٦٥٠
الرون	٥٠٠
السين	٥٠٠
ابرو	٤٦٥
البـــو	٤٠٠
التمز	٢٠٠

وعلى النقيض كثيرا من هذه الابعـــاد ، ليس للنيل فى مصر الا حوض ضامر ولا نقول مبتورا . ولولا اودية الصـــحراء الشرقية بالذات لمـــا زاد الحوض عن الوادى الا قليلا او بالكاد . فعلى الجانب الغربى ، تكاد حدود الحوض تتفق مع حدود الوادى وهى اقدام او ســفوح او حافة هضـــبة الصحراء الغربية ، مع بعض الاضافات المحدودة هنا أو هنـــاك كمنخفض واحات كركر ودنقل وتوشكى غرب قطاع اســـوان وكوادى الريان جنوب غرب الفيوم وكوادى النطرون وما بعده غرب الدلتا (١) .

وقد يرى البعض ان تنقل هذه الحـــدود نقلة عريضـــة الى الغرب لتشمل معظم منخفضات وواحات الصحراء الغربية حتى سيوة نفســـها ، على اساس ان هذا النطاق الجاف ذا الصرف الداخلى لو كان ممطرا لصرف مياهه الى النيل بحكم الانحدار ، اى على اساس « خط تقسيم المياه الميت dead water-shed » . غير أن هـــذا فرض مشكوك فيه قليلا أو كثيرا ويجب أن ينتظر التحقيق الدقيق .

هذا غربا ، اما شرقا ، فان حدود الحوض تتسع الى خط تقسيم المياه بين النيل والبحر الذى يجرى ملتويا على ذرى جبال البحر الاحمر ، مضيفا بذلك الى الحوض نحو ثلثى رقعة الصحراء الشرقية على الاقل ، بما فى ذلك

(١) عوض ، النيل ، ص ١٢٨ .

أيضا السهول والنفوح والأودية الغربية لسيناء وجزء من سهولها الشمالية . ولما كانت مساحة الصحراء الشرقية هي نحو ربع المليون من الكيلومترات المربعة ، فلعل مساحة حوض النيل في مصر — هذا تقدير حدسي بحت — لا تبعد كثيرا عن نحو خمس أو ربع المليون كيلومتر مربع . وهذا ، من مساحة حوض النيل الكلية البالغة نحو ٣ ملايين كم^2 (٩ر٢ مليون بالتحديد) ، يعني أن حوض النيل في مصر لا يعدو جزءا من ١٥ جزءا أو نحو ٧ — ٨٪ من حوض النهر الكلي بالتقريب .

نظـرة داخـلية

بعد هذه النظرة العامة الخارجية الى امتداد الوادي في مصر ككل ، من المفيد أن ننظر نظرة داخلية الى تقسيم هذا الامتداد بين قطاعاته المختلفة خاصة الدلتا والصعيد . وهنا لابد أن نميز بين طول النهر نفسه بتفرعاته وتعرجاته وبين الطول الخطي المباشر بالكيلومترات وبدرجات العرض . وفي الحالين نجد أن الصعيد ± ٥ أمثال الدلتا طولا أو امتدادا . ففي الدلتا يبلغ طول فرع رشيد ٢٣٩ كم ، وفرع دمياط ٢٤٥ كم ، قل بمتوسط ± ٢٤٠ كم للدلتا ككل ، مقابل ١٠٥٢ كم للصعيد . أي أن امتداد النهر في الصعيد نحو ٤ر٤ مرة مثل امتداده في الدلتا . بالمثل تقريبا اذ اعتبرنا الامتداد الخطي المباشر . فطول الدلتا نحو ١٧٠ كم أو ٥ر١ درجة عرضية، مقابل ٩٠٣ كم أو ٨ درجات عرضية للصعيد . أي أن الصعيد مثل الدلتا نحو ٣ر٥ مرات ، كما يلخص هذا الجدول .

المنطقة	طول النهر بالكم	الطول الخطي بالكم	درجات العرض
الدلتا	± ٢٤٠	١٧٠	٥ر١
الصعيد	١٠٥٢	٩٠٣	٨
مصر	١٥٣٦	١٠٧٣	٥ر٩

هذه الصورة الهندسية ، مع ذلك ، تقريبية ان لم تكن تجريدية الى حد أو آخر . أما الصورة الحقيقية فتختلف . فلأن النهر من ناحية متعرج متعدد المحاور والاتجاهات في الصعيد ، ومن ناحية أخرى يزدوج في الدلتا بالفرعين ، فان الاطوال الفعلية مقيسة على واقع خريطة النهر تعطي نسبا مختلفة . فمجموع طول فرعي الدلتا ٤٨٤ كم ، مقابل ١٠٥٢ كم للصعيد ، بنسبة ٥ر٣١٪ مقابل ٥ر٦٨٪ على الترتيب من مجموع طول النهر في مصر ، قل نحو الثلث والثلثين بالتقريب . أي أن الصعيد نحو ٢ر٢ مرة مثل الدلتا، وفرعي الدلتا نصف نيل الصعيد بالكاد .

هذا على الفور يأتي عكس المساحة تقريبا ، حيث أن الدلتا ضعف

الصعيد مساحة بالتقريب . وفى النتيجة ، فرغم ان الدلتا خارجيـــة بحرية اكثر بالموقع ، والصعيد داخلى قارى اكثر ، فان الصـــعيد بالطبيعة اكثر « نهرية » من الدلتا . فكما يوضح الجدول الآتى ، ففى مقابل كل ٤٥٫٥ كم٢ من المساحة تملك الدلتا كيلومترا واحـــدا من مجرى النيل ، بينما يتمتع كل ١٠٫٤ كم٢ فى الصعيد بكيلومتر من النهر .

المنطقة	طول النهر بالكم	٪	المساحة بالكم٢	المساحة لكل كم نهرى
الدلتـــا	٤٨٤	٣١٫٥	٢٢٫٠٠٠	٤٥٫٥
الصعيد	١٠٥٢	٦٨٫٥	١١٫٠٠٠	١٠٫٤
مصر	١٥٣٦	١٠٠٫٠	٣٣٫٠٠٠	٢١٫٥

الانحـــــدار

فى رحلته الطويلة هـــذه التى تزيد على ١٥٠٠ كم ، لا يهبط النهر الا نيفا ومائة متر فقط (يجرى النيل فى مصر على طبقات تبلغ درجة ميلها نحو ٤ ـــ ٥ درجات) . فوادى حلفا التى تواجه ادندان ، آخر السودان واول مصر على الترتيب ، تقع على منسوب ١١٤ مترا فوق سطح البحر تقريبا ، بينما تقع اسوان على ارتفاع ٨٤ مترا ، والقاهرة حوالى ١٨ مترا . اى ان معدل انحدار النهر فى مصر هو فى المتوســـط ٧ سم لكل كيلومتر (١) ، اى يناهز فى مجموعه ١ : ١٤٫٠٠٠ تقريبا . وهو انحدار معتـــدل معقول ، فلا النهر ـــ كما يضعها عوض ـــ سريع الانحدار جدا كما فى الحبشة او اقليم الشـــلالات ، ولا هو بطىء جدا كالنيـــل الابيض او منطقة الســـدود . فلو كانت الاولى لكان عائقا خطيرا للملاحة الداخلية والاتصـــال الخارجى ، ولو كانت الثانيـــة لتحول الوادى الى مستنقعات ولـــكان الفيضـــان شـــديد الخطر جدا (٢) .

فى داخل هذه الحدود ، ومع ملاحظة ان معـــدل انحدار النهر نفســـه لتعرجه اقل وابطأ نوعا من معدل السهل الفيضى ، فان القاعدة العامة هى ان الانحدار يقل بالتدريج كلما تقدم النهر شمالا ، ولو ان هذه القاعدة ليست مطردة بالضبط بل تبدى قدرا من الشذوذ الاقليمى يكاد يصل الى حد القلب الكامل للقاعدة ، كما يعنى على اية حال ان الانحدار يختلف من قطـــاع الى قطـــاع .

ففى النوبة السفلى بين حلفا واســـوان (٣٤٥ كم) ،او بين ادندان

(1) Lorin, p. 9.

(٢) نهر النيل ، ص ١٣٣ .

واسوان (٣٢٠ كم) ، يكون المعدل نحو ١ : ١١٫٠٠٠ ، وان حسبه ويلكوكس وكريج ١ : ١٢٫٥٠٠ (١) . فمنسوب النهر فى النيضان عند حلفا ١٢٥ مترا وعند اسوان ٩٢ مترا ، اى بفارق ٣٣ مترا فى ٣٤٥ كم ، اى نحو المتر كل ١١ كيلومترا . على أن الانحدار يشتد بالطبع فى قطاعات الجنادل والمندفعات ضعف واحيانا اضعاف هذا المعدل العام . ففيها يصل الى ١ : ٦٤٤٠ فى المتوسط والى ١ : ١٠٠٠ فى قطاعها الحرج (٢) .

بين اسوان والقاهرة (٩٦٥ كم) ، أو بين اسوان والبحر (١٢٠٠ كم)، يقترب المعدل من ١ : ١٣٫٠٠٠ ، بينما يقدر بول متوسط انحدار السهل الفيضى عموما بنحو ١ : ١٠٫٦٠٠ (٣) . معنى هذا ان معدل الانحدار فى قطاع اندان — أسوان او النوبة السفلى يزيد عنه فى بقية نيل مصر الى حد معين، والعلاقة العامة اذن طردية بصفة عريضة بين الارتفاع والانحدار .

على أن اللافت فى هذا القطاع انما هو الانحدار شبه المقلوب نسبيا ، بمعنى أن معدل الانحدار يزيد كلما اتجهنا شمالا . فقد لاحظ بول أن معدل انحدار السهل الفيضى ما بين أسوان والاقصر اقل والطف منه بين الاقصر والقاهرة . فمثلا يبلغ الانحدار بين ادفو والاقصر ١ : ١٥٫٠٠٠ ، وبين الاقصر ونجع حمادى ١ : ١٢٫٠٠٠ ، وبين نجع حمادى واسيوط ١ : ١٠٫٦٠٠ (٤) .

الاغرب من هذا أن معدل الانحدار فى الدلتا اشد منه فى الصعيد ، وليس العكس كما قد ننتظر . بل تكاد الدلتا تكون اشد قطاعات نيل مصر انحدارا جملة وتفصيلا . فراس الدلتا يقع على ارتفاع ١٧ مترا تقريبا ، بينما يبلغ طولها حتى البحر ١٧٠ كم تقريبا . اى ان ارضها تنحدر مترا واحدا كل ١٠ كيلومترات فى المتوسط ، اى بمعدل ١ : ١٠٫٠٠٠ تقريبا . قارن هذا بمعدلات الصعيد وقطاعاته السابقة . او بصيغة اخرى ، فعلى حين يبلغ متوسط معدل الانحدار من اسوان الى القاهرة نحو ٥ بوصات فى الميل ، فانه يبلغ فى الدلتا ٨ بوصات فى الميل (٥) . فكان الانحدار يتناسب عكسيا ، لا طرديا ، مع الارتفاع الى حد بعيد .

على أن الانحدار داخل الدلتا يختلف كثيرا ما بين راسها ونهايتها ،

---

(1) Egyptian irrigation, vol. I, p. 48.

(٢) اطلس القطر المصرى ، مصلحة المساحة ، ١٩٤٥ ، ص ٨ .

(3) Contributions, p. 47. (4) Id., p. 47 — 9.

(5) Ludwig. 2. p. 153.

فيصل عند راسها الى ١ : ٧٫٠٠٠ وفى شمالها الى ١ : ١٩٫٠٠٠ فى بعض التقديرات (١) ، او فى بعض الحسابات الاخرى قد يصل عند راسها الى ١ : ١٠٫٨٠٠ ولكنه ينتهى عند البحيرات حوالى ١ : ٣٠٫٠٠٠ بل وحتى ١ : ٥٠٫٠٠٠ تقريبا (٢) . كذلك فلما كان الفرعان نفسهما اطول من الدلتا فى حد ذاتها ، نحو ± ٢٤٠ كم مقابل ١٧٠ كم ، كان انحدار النهر اضعف من انحدار الارض ، والفارق يترجم الى تلك التعرجات الشديدة التى لا نهاية لها فى مجرى الفرعين . وهنا يلاحظ ان انحدار فرع دمياط فى احباسه العليا أقل منه فى فرع رشيد (٣) .

ومن الواضح بصفة عامة ان انحدار الارض فى مصر يبلغ ادناه فى شمال الدلتا ، هنالك حيث قد يمكن بلا صعوبة رؤية استدارة الكرة الارضية مجسمة فى بعض سهولها البالغة الاستواء . وهنالك أيضا تعود العلاقة طردية بين مستوى الكنتور ودرجة الانحدار .

الاتجـــــــاه

لاتجاه النهر قيمة أكثر من شكلية ـ فكر فقط كم اذا كانت تتغير جغرافية مصر بل والمنطقة ، فضلا عن تاريخهما ، بل وكل مظاهر الحياة فيهما ، لو أن النيل كان يجرى بمصر أو خارجها بالعرض بدل الطول . فان قيل تلك معطيات الطبيعة ، لا نقاش لها ، تؤخذ كما هى وعلى علاتها ، فتبقى مع ذلك اختلافات الاتجاه الحالى بكل آثارها ومغزاها ، وهى جديرة بكل تحليل .

والاتجاه العام هو الى الشمال بالطبع ، اى طولى المحور ، لكن هناك انثناءات وتعرجات اقليمية بل واحيانا ابتعادات وانحرافات جديرة بالملاحظة . فبينما تقع أو تكاد كل من ادندان والقاهرة ، اى مدخل النهر فى مصر ونهاية الوادى على الترتيب ، على خط طول واحد تقريبا هو شرق ٣١° ، فان النهر يتأرجح بينهما فى مدى واسع بين غرب خط ٣١° وخط ٣٣° شرقا ، اى فى مدى درجتين طوليتين . هذا بينما تترامى الدلتا فى توازن ملحوظ بين خطى ٢٩٫٥° ، ٣٢٫٥° شرقا ، وكذلك يفعل فرعاها فى وسط هذا المدى بالتقريب .

هكذا نجد ان كل قطاع النهر ابتداء من ثنية قنا حتى ثنية كورسكو ـ الدر يقع برمته الى الشرق تماما من جسم بقية الوادى بما فى ذلك الدلتا نفسها

(1) Butzer, "Environment & human ecology", p. 47.

(2) Egyptian irrigation, I, p. 369.

(3) Id., p. 297.

وحتى اقصى اطرافها الشرقية . اى ان الاول ينتهى غربا حيث يبدأ الثانى شرقا ، اى انهما يقعان على التمارج او التعاقب بالنسبة لبعضهما البعض en échelon . بل الواقع ان ذلك القطاع الجنوبى انما يقع جزئيا على خطوط طول سبخة البردويل بل وغرب سيناء وخليج السويس فى اقصى اطرافها . بعبارة ابسط واوضح ، الصعيد الاقصى لا يقع « جنوب » الدلتا بله الصعيد الاوسط بقدر ما يقع « شرق » الدلتا أو « جنوب » بداية سيناء .

النتيجة المثيرة اننا نجد كل مدن الصعيد الاقصى ابتداء من قنا بل من نجع حمادى تقع فى الواقع شرق مدينة مثل بورسعيد بل حتى السويس ، وليس غربها كما قد نتصور . وهكذا ايضا نجد ان اقصى نقطة شرقية فى وادى النيل بمصر ليست اطراف بحيرة المنزلة وانما هى قطاع ادفو ـ العلاقى عامة وحوض كوم امبو خاصة (وليس ـ بالمناسبة ـ ثنية قنا) . وعلى العموم فان النهر فى كل قطاعه الجنوبى حتى نجع حمادى اكثر واسرع تغييرا لانجاهاته منه فى قطاعه الشمالى بعد ذلك .

وعدا هذا فاذا كان الاتجاه الجذرى للنهر هو نحو الشمال ، فثمة شذوذ محلى طفيف ولكنه طريف فى قطاع أو منطقة « ثنية » كورسكو ـ الدر ، حيث يعكس النهر اتجاهه ويرتد بالقطع فيجرى من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، ولو ان هذا يتم لبضعة او عدة كيلومترات فقط . كأنما هذا الشذوذ يكرر ، على مقياس قزمى بالطبع كما هو عكسى الاتجاه ، منطقة الشذوذ الكبرى فى نيل النوبة قبل ذلك ما بين ابو حمد والدبة او دنقلة القديمة . ولهذا الشذوذ انعكاسه المباشر على طبيعة وسهولة الملاحة النهرية الشراعية .

أما اتجاه النيل من الشرق الى الغرب فيما بين قنا ونجع حمادى بثنية قنا متعامدا على محوره العام ، فذلك استثناء اكثر منه شذوذا ، ولا يخرج على القاعدة بقدر ما يؤكدها . وهو بطبيعة الحال يرجع الى اعتراض تلك الكتلة الصلبة شبه الجزرية الناتئة من الصحراء الغربية ، مما فرض على النهر أن يتفاداها ويدور حولها فكانت الثنية الشهيرة . وهنا ايضا ، ولكن الى حد اقل مما فى ثنية الدر ـ كرسكو ، تتأثر الملاحة بهذا الاتجاه الخاص . ولكن كلتا الحالتين لا تعد مثالية لها على اية حال .

مع بوصلة النهر

ولنفصل قليلا . قطاع ادندان ـ الدر بمحوره الجنوبى الغربى ـ الشمالى الشرقى ليس الا استمرارا لمحور النيل النوبى العام منذ عكاشة ومنطقة بطن الحجر قبل الشلال الثانى فى النوبة السودانية . ولكن عند الدر

تبدا « ارتدادة » الدر ـ كرسكو نحو الجنوب الشرقي لمسافة نحو ١٥ كم ، يضرب النهر بعدها نحو الشرق نصا لمسافة نحو ١٠ كم حتى نجع السنجارى . وعلى ضآلة هذا القطاع المعكوس الاتجاه او المقلوب الانحدار فانه يمثل عقبة محلية امام الملاحة . فالرياح الشمالية الغربية السائدة تتضافر هنا مع انحدار التيار من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ضد الملاحة الصاعدة بالذات ، وقد يجرفان الملاحة الهابطة ايضا بعض الشيء .

بعد هذه الثنية البارزة يستعيد النهر محوره السابق تقريبا تمهيدا لتحول الى الاتجاه الجنوبى ـ الشمالى التام من العلاقى حتى ادفو . وبعد هذه الشقة يعود النهر فيتجه نحو الشمال الغربى حتى جذر ثنية قنا قبل ارمنت بقليل . ولو نظرنا نظرة شاملة الى شكل المجرى ما بين الدر وقرب ارمنت ، فسنجده اقرب الى القوس الضحل الممدود يكاد يرسم حرف ب .

ثنيـة قـــنـا

ثم تبدا ثنية قنا ، اكبر واخطر انثناءة فى اتجاه النهر بمصر ، بمحاورها الثلاثة التى تجرى معا فى دورة عكس عقارب الساعة كما قد نقول ، مؤلفة اضلاع مربع مفتوح غير كامل كما هو غير صارم ، حيث ان ضلعه الجنوبى اقرب الى المحور الجنوبى الغربى ـ الشمالى الشرقى ، بحيث يكاد يتشوه المربع الى مثلث ويكاد شكل الثنية برمتها يكون مزيجا غير عادى من نصف الدائرة المنبعجة والمربع الناقص والمثلث المنكسر ، قل على الجملة كحدوة الحصان . ومهما يكن ، فان الثنية تشبه الى حد بعيد ان تكون تكرارا مصريا ومصغرا للنصف الجنوبى من ثنية S ـ النيل النوبى الواقعة بين الخرطوم والدبـة .

وباستثناء تعرجات النهر الصغرى المحلية المرتبطة بالتعرية والارساب المائى ، فهاهنا نجد المثل الاكبر على كيف ينقلب الاتجـاه تماما بالعـرض فيتعامد النهر على محوره الطولى . ويحدث هذا مرتين ، وان بالمقلوب . من هنا الحالة الطريفة حيث ، مثلا ، تجد السفن الهابطة نفسها لا متعامدة على محور النيل الرئيسى فحسب ، ولكن ايضا معاكسة لبعضها البعض فى الاتجاه ما بين شمال الثنية وجنوبها رغم ان الرحلة الهابطة واحدة . الطريف ، مع ذلك ، انهم يظلون يميزون بين ضفتى النهر بنفس الطريقة السائدة فى سائر الوادى ، فيقولون شرق وغرب النهر (او البحر فى التعبير الدارج) وليس شماله وجنوبه او قبليه وبحريه .

الاطرف ان انقلاب الاتجاه هذا قد ادى فيما يبدو الى اختلاط الحس بالاتجاه أحيانا . ففى قطاع الوادى العرضى ما بين مدينتى قنا ونجع حمادى

يلفت النظر فى بعض القرى ذات الاسماء المشتركة على الضفتين ان التمييز بالجهات الاربع الاصلية مقلوب تماما . فمثلا « فاو قبلى » تقع على الضفة الشمالية (البحرى) بينما تقع « فاو بحرى » على الضفة الجنوبية المقابلة (القبلى) . وغير بعيد كذلك على الضفة الجنوبية نجد « الحفاية قبلى » على الشاطىء مباشرة ، بينما على حافة الصحراء والى الجنوب قطعا تقوم « الحفاية بحرى » ...

هذا من ناحية الشكل . اما وظيفيا فتكاد ثنية قنا تكون نقيض ثنية النوبة بغض النظر عن فارق الحجم الضخم . فالاخيرة ، وان امتصت الكثير من عنفوان وخطر الفيضان العالى المغرق ، تطيل النهر على غير طائل ، تفقده كثيرا من مائه بالبخر ، وتضاعف المواصلات فى « لفة » شاسعة باعدت نوعا بين مصر والسودان . انها باختصار « فاقد جغرافى » . اما ثنية قنا فكابح ايضا لاندفاع الفيضان الجامح الخطر محليا ، وان دفعت ثمن ذلك غالبا بالتضحية باغراق حياضها قبل الاوان . غير أنها على النقيض تماما ليست فقط كسبا مؤثرا فى المواصلات وانما هى ايضا كسب ثمين فى الارض . فرغم أنها ليست بصرامة اكثر نقطة شرقية فى نيلنا تماما ، الا أنها اقرب نقطة فيه الى البحر الاحمر ، حيث ان القطاع الواقع جنوبها ، وان وقع الى الشرق اكثر بقليل ، يجد البحر قد ازداد بعدا بحكم اتجاهه . من هنا جاء دور الثنية التاريخى مع البحر .

كذلك فلو تصورنا ان الثنية جاءت « مقلوبة » فى وضعيتها ، اى منحرفة فى ابتعادها عن خط النهر نحو الغرب لا نحو الشرق كما هى بالفعل ، لفقدت بالتأكيد دورها التاريخى فى المواصلات مع البحر الاحمر . ولو انها فى هذه الحالة كانت ستقترب بشدة من الواحات الخارجة ، ولادخلتها بذلك فى نظام الوادى ، أشبه شىء بالفيوم او النطرون شمالا ، او بعبارة شاملة لقربت الواحات الى الوادى بقدر ما باعدت الوادى عن البحر .

أما ارضيا ، فلو قد كان النيل يجرى مستمرا فى محوره نحو الشمال مباشرة فى خط مستقيم من اسنا الى نجع حمادى لاختزلت مساحة الارض الخضراء والزراعة والعمران ، الحياة باختصار ،من نحو ١٨٠ كم الى نحو ٦٠ كم كما يطير الطائر ، اى الى نحو ثلث مساحتها الحالية فى منطقة الثنية ، اى ان الثنية تضيف أكثر من ١٠٠ كم طولى من الارض الحية الثمينة للوادى . وبصيغة أخرى ، فعلى حين تغطى الثنية من طرف الى طرف اكثر قليلا من نصف درجة عرضية فقط ، فانها لو « فردت » لغطت اكثر كثيرا من درجة عرضية كاملة . ان ثنية قنا بوضوح ليست نزوة جيولوجية ضائعة من جانب النهر ، وانما هى ثروة واضافة جغرافية ثمينة محققة .

ابتداء من نهاية الثنية عند نجع حمادى ، يستقيم النهر فى خطوط طويلة منتظمة اكثر ، متجها اولا نحو الشمال الغربى حتى منفلوط ، اى لنحو ٢٠٠كم كما يطير الطائر . ثم يعتدل نحو الشمال نصا ما بين منفلوط ومدينة المنيا . وما بين المنيا والقناطر الخيرية يكون النهر اقرب الى التقوس اللطيف البطىء الواسع المدى ، راسما قوسين متضادين ، الاول مقعر والثانى محدب ، مدخل الفيوم هو خط التقسيم بينهما بالتقريب . اما فى الدلتا فان انفراج الفرعين اقرب الى التناظر ، ولو أن فرع رشيد قد يكون اكثر تعرجا وانثناء .

المجـــرى

القاعدة ، التطبيق ، والاستثناء

القـــاعـــدة

عرض النيل فى مصر يناهز فى متوســطه نحو ثلاثة ارباع الكيلومتر او نصف الميل . مثال جيد لهذا المتوسط ازاء مدينة بنى ســويف ، حيث يبلــغ العرض ٧٥٠ مترا بالضبط . لكنه بطبيعة الحال يتفاوت كثيرا اقليميا ومحليا . فالمتوسط فى النوبة نحو ٥٠٠ متر فقط ، وكمثال مباشر لهذا العرض خذ الجزء من السد العالى الواقع عبر مجرى النهر وحده ، فهو يبلغ ٥٢٠ مترا . ثم من اسوان الى القاهرة ، اى فى الصعيد ، يبلغ المتوسط ٩٠٠ متر . واخيرا فى الدلتا نجده ٥٠٠ متر فى فرع رشيد ، ٢٧٠ مترا فى فرع دمياط .

اقليميا اذن ، الاتجاه الاساسى هو ان المجرى عموما اضيق فى الجنوب ويزداد اتساعا كلما تقدم نحو الشمال . حتى الخريطة الصغيرة المقياس لا تخفى عن القارىء كيف يضيق النهر ويدق ابتداء من أسوان وطوال رحلتـــه جنوب ثنية قنا ، فاذا به يتسع خطوة خطوة عبر الثنية نفســـها ، ثم اذا هو ينفتح واحيانا ينفسح شمالها فى صلب جذع الصـــعيد باطراد عام ، الى ان يحقق اتساعا مؤثرا بالفعل عند القاهرة . وهذا يشـــير الى علاقة طبيعية دالة مثلما هى منطقية ، وهى ان عرض المجرى عموما وكقاعدة اصولية يكاد يتناسب تناسبا طرديا مع عرض الوادى نفسه بعامة ــ اليسا يخضعان فى النهاية لنفس الضوابط الطبيعية الحاكمة ؟

الاستثناء

واذا بدا أن هناك استثناءين لهذه القاعدة الاقليمية العريضة ، فذلك لاسباب خاصة ومفهومة . فعلى الخريطة ، وقبل السد العالى ، كان قطاع

النهر الى الجنوب من اسوان يظهر وهو شديد الاتساع للغاية ، حوالى ضعف معدله الى الشمال منها . على ان هـذا انما هو تاثير بحيرة خزان اسوان السابقة ، فاضت على الجانبين وملأت أيضا افواه الاخوار والاودية الصحراوية ، فانتفخ عرض النهر بها ظاهريا . ثم جاء السد العالى ببحيرته ناصر فلم يفعل سوى أن دفع بهذا الوضع الاصطناعى الى منتهاه .

الاستثناء الثانى هو فرعا الدلتا . فلقد ننتظر مع الاتجاه العام نحو الاتساع شمالا أن يكونا اوسع أو على الاقل فى مثل اتساع المجرى الرئيسى فى الصعيد . لكن الواقع ان العرض هنا ، بدل ان يتضاعف ، ينقسم على اثنين ، ببساطة لتوزع المياه على مجريين بعد واحد . فنجد اتساع كلا الفرعين يتراوح بين نصف وربع الكيلومتر ، اى ما يعادل معا متوسط اتساع النهر المنفرد فى الصعيد .

التطـبيق

اذا نقلنا الى المقياس المحلى ، فان الاتساع والضيق يتعاقبان بصورة لا حصر لها ، ولكن الملاحظ كقاعدة عامة ان الاتساع يشتد دائما وبالضرورة فى مواضع الجزر النهرية ، خاصة منها الكبرى . فرغم ان المجرى المائى المشطور نفسه فى هذه الحالة قد لا يزيد كثيرا جدا بالضرورة أو لا يزيد الا قليلا نسبيا ، بينما تحتل الجزيرة او مجموعة الجزر المعترضة الجزء الاكبر من عرض النهر ، فان مجموع عرضه العام بين الشاطئين قد يصل احيانا الى ثلاثة أو اربعة امثال متوسطه العام ، اى الى ٤ — ٥ كم احيانا .

امثلة هذا بلا عدد ، خاصة فى جذع الصعيد ، نذكر منها كمجرد عينات .واضح ابنوب مباشرة (٤ر٥ كم) ، المراغة (٤ كم) ، شـيبة (٤ر٥ كم) وزعفرانه (٤ كم) والاخيرتان جنوب أبو قرقاص مباشرة ، قلوصنا شمال سمالوط توا (٤ر٥ كم) ، شارونه جنوب مغاغة (٣ر٥ كم) ، وعند جزيرة الكريمات جنوب الواسطى (٢ر٥ كم) ، ثم شمالها قرب جرزه (٤ كم) . وعند رأس الدلتا شمال القاهرة ما بين امبابة والقناطر الخيرية ، حيث تتتابع وتتكاثف الجزر بلا انقطاع ، يتسع عرض النهر بوضوح شديد متراوحا بين ٢ ، ٥ كم .

أما فى الدلتا فالحالات اقل ، وتقتصر على اقصى الجنوب ، وكذلك لا يتعدى العرض الاقصى ٢ كم . مثال ذلك عند طحله وجزيرتها جنوب بنها على فرع دمياط ، وعلى فرع رشيد وردان وجزيرتها يتلوها مباشرة بنى سلامة فساقية المنقدى ، ثم أواسط الفرع قرب النجيلة وبعدها توا عند مشلا .

اين يضيق النهر ؟

اما اين ولماذا يضيق مجرى النهر بصفة خاصـــة ، فهناك عدة حالات موضعية معينة يحتاج كل منهـــا الى وقفة خاصـــة ، وابرزها هى الجنـــادل والخوانق فى الجنوب الاقصى ، ثم افواه الاودية الصحراوية فى الصعيد ، ثم اخيرا اختناقات الفرعين فى الدلتا . ولكن لان اهم امثلة الحالة الاولى وهى شلال اسوان له قصة خاصة تستحق تحليلا منفصلا مستقلا ، فسنعرض هنا لتلك الحالات الثلاثة تباعا نعود بعدها لنضع الشلال على حدة فى البؤرة .

الخوانق والجنادل

هذه ثلاثة مواضع حرجة ومعروفة جيدا : باب الكلابشه، الشلال الاول، خانق السلسلة . فأما الاول ، فان النوبة بعامة هى قطاع الخوانق والمخاضات بامتياز . فهى تعرف كثيرا من المخاضات فى التحاريق ، مثال ذلك مخاضـــة كشتمنه التى عبر عليها المماليك الفارون من مذبحة القلعـــة . ثم هى تغص بالخوانق والقواطع المخنوقة الضيقة من المجرى والتى وســـمتها التســـمية المحلية بكل بلاغة . مثال ذلك ــ لاحظ التسميات ــ منطقة « المضيق » شمال ثنية كرسكو ــ الدر وعلى خط ٢٣° مباشرة ، ثم منطقة « باب » ابو هـــور تحت مدار السرطان تماما .

على ان « باب » الكلابشه ، الى الشمال بنحو ١٠ كم والى الجنوب من اسوان بنحو ٥٠ كم ، هو بلا منازع اضيق خانق فى النـوبة المصرية ، فضلا عن مصر جميعا بالتالى . فهو اختناق فى المجرى يمتد لنحو ٥ كم يضيق فيه النهر الى ٢٠٠ متر فقط ، كما تتحول فيه جوانب النهر وقاعه من صخور الخراســـان النوبى السابقة واللاحقـــة الى صخور بللورية نارية صـــلبة . فاسفل طبقة من الحصى والرمال ســـمكها نحو ٢٠ مترا ، توجد الصـــخور الجرانيتية لعمق يزيد على ٣٠ مترا . والمرجح ان هذا القطاع من المجرى كان جندلا قديما نجح النهر فى ازالته بالتعـــرية (١) . على ان ظهور الصـــخور الجرانيتية لا ينتهى عند منطقة ابو هور وباب الكلابشه ، بل هى تبرز وسط الخراسان النوبى من جديد بعد نحو ٢٠ كم عند دهميت ، ويظل النهر يخترق هذه الصخور الجرانيتية لمسافة ٣٥ كم حتى اسوان والشلال (٢) .

---

(١) عوض ، النيل ، ص ١٢٤ .

(٢) محمد فاتح عقيل ، « بعض الظاهرات الجغرافية فى بلاد النـــوبة المصرية » ، المحاضرات العامة ، الجمعيـــة الجغـــرافية المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١٠٤ .

اما الشـــلال الاول ، الذى يقع جنوب اســــوان بنحو ٧ كم ، فما هو بشـــلال ولا هو باول ، بل جندل من جنادل ثنيـــة النوبة ، اى مجرد اسراب متواصلة او ارخبيلات نهرية من الصخور تعترض مجرى النهر دون سقوط ، وهو الى ذلك الجندل السادس والاخير . ايضا فانه اصـــغر الجنادل الستة امتدادا ، فهو يترامى لمسافة ١٢ كم فقط (قارن أكبرها الشلال الثالث الذى يترامى لمسافة ٣٨٠ كم) ، يضيق فيها مجرى النهر كثيرا كما يشتد انحـــداره اكثر . كذلك فهو يختلف عنهـــا جميعا فى نشـــأته ، فرغم وجود الصـــخور البللورية والبركانية فيه وحوله لمسافة ٣٥ كم ، الا انه نشـــأ كنتيجة لحدوث انكسارات طولية تكونت فيها اودية اخدودية ضيقة تدفق النهر خلالها .

يتكون الشلال من نحو «دستة» من الجزر الرئيسية الكبيرة اوالمتوسطة يتشعب النهر بينها الى عدة مجار ، يضاف اليها سديم من مئـــات من الجزر الميكروسكوبية التى لا تعدو ان تكون صخوراضخمة نوعا، والكلمن الصخور النارية خاصـــة الجرانيت والسيانيت او الصخر الأسوانى . ورغم هـــذا التركيب الصـــخرى ، فان بعض الجزر الكبرى وصـــل طمى النيل الى ان يغطيها وباتت تزرع وتسكن .

على بعد ٤٠ كم من اســـوان ، والى الشمال قليلا من كوم امبو ، يقع جبل السلسلة . وهو كتلة من الحجر الرملى النوبى من طبقات صلبة ضخمة تكثر بها المفاصل الراسية، ومنصخورها اتخذت حجارة كثير من المعابد المصرية القديمة فى المنطقة . ازاء الجبل يضيق النهر الى مجرى مختنق لا يعدو ٢٠٠ متر ، ولذا يعرف « بخانق » السلسلة (اما السلسلة ، بالمناســـبة ، فلعلها نسبة الى السلسلة الحديدية الحاجزة التى ، على غرار تقليد العصـــور الوسطى الشائع ، كانت تمتد عبر النهر هنا منعا لزحف السفن المعـــادية من الجنوب ، او هكذا على الاقل يذهب احد التأويلات) . ويجرى النهر هنا على منسوب ١٣ مترا اسفل مستوى سطح سهل كوم امبو الهلالى الشكل .

يحد السهل من الشمال حافة انكسارية من الخراســـان النوبى تتجه شرقا بغرب ، وهى التى شق النهـــر خلالها خانقه العميق الضـــيق . والى الجنوب ، على الجانب الهابط من الانكســـار ، ترتفع بعض التلال من وسط طمى السهل وفى قلبه ، مما يشير الى اصله التكتونى فى راى البعض . ثم اسفل طمى الســـطح تقع طبقة ســـميكة من الحصى والحصـــباء والرمال البلايستوسينية التى جلبها وادى شعيت ــ الخريط من اصولنارية من جبال البحر الاحمر ثم نشرها على رقعـــة السهل على ارتفاع نحو ٤٦ مترا فوق منسوب النهر الحالى . واخيرا ، وكما فى منطقة الشلال ، ثمـــة واد حفرى جاف مهجور ومواز شرق الحافة الانكسارية الشـــمالية ، تملؤه الرواســـب

النهرية القديمة ، وتفصله من مجرى النيل الحالى كتلة جبل السلسلة نفسه (١) .

الآن ، لا ريب ان هذا الوادى الشرقى المهجور كان مجرى قديما للنيل هجره الى مجراه الحالى . والمعتقد ان الخانق كان حينئذ جندلا يعترض النهر بينما كان جبل السلسلة يسد على الماء طريقه ، ولذا احتبس فى بحيرة جانبية تحتل ما هو الآن سهل او حوض كوم امبو . ثم شق النهر طريقه فى العائق الجبلى بضغط الماء المحجوز خلفه ، فنشأ الخانق كما صرفت البحيرة الى النهر وتحولت الى السهل الجاف الحالى (٢) .

ولعل هذا التاريخ المعقد ، مثلما يفسر اختناق النهر ، ان يفسر ايضا اتجاهه العرضى الفجائى والصارم حيث يكاد يرسم زاويتين قائمتين فى غضون كيلومترات قليلة فيما بين قبل كوم امبو وما بعدها . اما كيف حدث هذا كله فهنا ايضا ، كما فى حالة الشلال ، نجد التفسير التكتونى الانكسارى عند البعض وتفسير التعرية والارساب النهرى عند البعض الآخر (٣) .

عند هذا الحد سنلاحظ ان المواضع الثلاثة السابقة ، الكلابشة ، الشلال ، السلسلة ، تقع ثلاثتها فى قطاع واحد محدود من النهر لا يزيد مداه عن ١٠٠ كم . فكأنك فى النوبة السفلى المصرية لا تكاد تخرج من خانق الا لتدخل خانقا آخر ، على غرار ما تخرج من جندل الى جندل آخر فى النوبة العليا السودانية . فاذا اضفنا ايضا ان ثلاثتها كانت فى الماضى جنادل تعترض النهر ازالها باستثناء واحد منها هو اوسطها ، فلعل هذا ان يشير الى انها جميعا كانت على الارجح تنتظم فى جندل واحد مترام مؤلف من ثلاث مجموعات منفصلة نسبيا .

وليس هذا بالشىء الغريب او المستبعد ، فهكذا تفعل معظم جنادل نيل النوبة الاخرى ، تمتد وتترامى لمائة او مائتى كيلومتر او اكثر . اما لماذا زالت المجموعتان المتطرفتان ، فلأنهما كانتا الاضعف والاسهل تعرية ، بينما بقيت كبراها واصلبها ونواتها وهى مجموعة شلال اسوان . فكان الجندل الاول ربما كان قطاعا ضخما من النهر على نفس مقياس الجنادل الخمسة الاشقاء الاخرى ، ليس شلال اسوان الحالى الا بقاياه المحدودة .

---

(1) Said, p. 90 — 1.

(2) M. Vignard, "Histoire du bassin de Kom Ombo", Bull. inst. français d'archaeologie orientale, t. 32, p. 190.

(3) Lorin, p. 40.

هذه ، بما تلقى من حمولات — ضخمة احيانا — فى المجرى ، تكون بالتدريج دالات نهرية غارقة لا تلبث ان تتعالى فتصبح ظاهرة . ورغم ان هذه دالات قزمية فى نهاية الامر ، الا أنها تدفع بشاطىء النهر نحو الغرب بحيث تصبح تلقائيا قطاعات تعرجات محدبة بارزة فى مجرى النهر ، لا مقعرة بالطبع ، فيختنق المجرى نسبيا ، والا حافظ على اتساعه بالنحر فى الشاطىء الغربى المقابل . ولهذا فعلى حين تضيف الاودية الصحراوية محليا الى عرض وادى النيل وتوسعه ، فانها تقلل نوعا من عرض مجرى النهر نفسه وتضييقه .

فرعا الدلتا

ثالثا ، واخيرا ، نصل الى الدلتا . الحقيقة الاساسية والهامة هنا هى الفارق الحاد فى الاتساع بين الفرعين . فمتوسط اتساع فرع رشيد ٥٠٠ متر ، ومساحة قطاعه اثناء الفيضان ٤٠٠٠ متر مربع ، مقابل ٢٧٠ مترا ، ٢٧٠٠ متر مربع على الترتيب لفرع دمياط (١) . وكما يذكرنا عوض ، يستطيع المسافر بالقطار من القاهرة الى الاسكندرية ان يلاحظ لنفسه هذا الفارق بين الفرعين بمقارنة طول كوبرى بنها (٢٨٥ مترا) بطول كوبرى كفر الزيات (٥٣٠ مترا) (٢) . ففرع دمياط اذن لا يزيد الا قليلا عن نصف فرع رشيد عرضا وسعة (ومائية ايضا) .

بل انه ليزداد ضيقا كلما اسحل ، فمن ٤٠٠ متر عند راسه ، يختصر مجراه الى ٢٠٠ فقط فى احباسه السفلى . ومنذ تحويل كثير من ترع وسط الدلتا الآخذة من فرع دمياط لتصب فى فرع رشيد ، عدل الاول مجراه الاعلى بحيث يتكيف مع ضيق مجراه الاسفل . وقد فعل هذا عن طريق تحوله الى مجرى عريض ضحل . وفى النتيجة اصبح المجرى الاعلى يحمل من الماء فى الفيضان اكثر مما يستطيع المجرى الاسفل أن يستوعب دون ان يرتفع فيه رأسيا فوق مستوى الارض الى حد يهددها بخطر الاغراق . فبينما يعلو مستوى فرع رشيد فى أحباسه الوسطى بنحو ١ر٥ — ٢ متر فقط فوق مستوى الارض اثناء الفيضان العالى ، فان ارتفاع فرع دمياط المقابل يبلغ ٢ر٥ — ٣ أمتار (٣) .

والواقع ان فرع دمياط آخذ فى الانطماء بسرعة وبشدة . والبعض

---

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 296.

(٢) نهر النيل ، ص ١٣٦ .

(3) Egyptian irrigation, 2, p. 534; 1, p. 297.

يمثل هذا بحركة الرفع العامة او النهوض التى اصابت شرق الدلتا فى العصور الوسطى فاصابته بنوع من الضمور او الاختناق . هذا بينما ينحت فرع رشيد مجراه فى الفيضانات العالية ، اى يتحول ولو مؤقتا الى فرع تعرية لا ارساب . من هنا فانه يخرج وهو الشريان الجذرى او الجذر الشريانى بين الفرعين ، بل يعده ويلكوكس « وريث النيل heir » الحقيقى فى الدلتا (١) .

وعلى العكس من فرع رشيد ، الذى لا يعرف اى ضيق موضعى بل يبدى تجانسا واضحا فى اتساعه الملحوظ ، يظهر التباين الشديد والسريع فى مجرى فرع دمياط المتواضع اصلا ، بحيث يعانى فى قطاعات عديدة للغاية من الضيق الشديد ويكاد يختنق فى مواضع معينة . مثلا عند نوسا البحر وازاء المنصورة لا يزيد اتساعه بالكاد عن ٢٠٠ متر ، بينما يهوى دون ذلك كثيرا عند تفهنا العزب حتى لا يكاد يزيد كثيرا عن بحر كبحر الفرعونية ، الفرع القديم الذى كان يربط الفرعين عبر جنوب المنوفية ، وحتى ليوشك ان يذكر بباب الكلابشة فى اعالى النوبة فيما عدا فارق التضرس الاساسى بالطبع . ومن المثير حقا كيف ينجح النهر مع ذلك فى اجتياز هذه « الخوانق السهلية » ليتم رحلته الى البحر

نموذج فى البؤرة : شلال أسوان

خطوط الخريطة

اول ما يلفت النظر هنا انما هو النمط الجغرافى للمنطقة . فالى الجنوب من مدينة أسوان تتقدم الضفة الشرقية على شكل بروز ناتىء كشبه جزيرة يمكن أن نسميها اصطلاحا شبه جزيرة أسوان . وتكاد شبه الجزيرة هذه ترسم مثلثا متساوى الساقين رأسه عند المدينة نفسها فى الشمال وقاعدته عند الخط الذى يكمله خزان أسوان . ثم الى الجنوب من هذا المثلث يمتد مثلث آخر مناظر ولكنه مقلوب ، ومن الماء لا اليابس ، قاعدته هى نفس الخط المشترك ورأسه فى الجنوب حوالى نجع تنجار ، وتتوسطه مجموعة جزر سواض وبيجا والهيسا . . . الخ . والمثلثان معا يرسمان بالتقريب شكل معين اضلاعه النيل وعنق شبه جزيرة أسوان التى تحتل قلبه .

الآن ، فى هذا المنظور ، فبقدر ما تأتى الضفة الغربية بسيطة متجانسة

---

(1) Id., 2, p. 463.

حيولوجيا ، تاتى الضفة الشرتية على العكس مركبة بالغة التنوع والتعقيد . فعلى قاعدة الصخور النارية ينتشر الخراسان اقليميا والطمى القديم موضعيا . ونتالف الصخور النارية من النايس والشست كصخور سائدة ، ومن الجرانيت بانواعه المختلفة والديوريت والجرانو ديوريت (الجرانيت ـ الديوريت) كصخور بلوتونية . وقد سمى بليني هذا الجرانيت بالسيانيت syenite نسبة الى سيين ، أسوان القديمة . على ان مفهوم اللفظ قد تغير مع التداول الحديث الى حد افقده معناه المحلى . وكل ما يمكن أن يقال هو أن الصخر الاساسى فى منطقة أسوان هو الجرانيت ببساطة . وهو هنا بورفيرى غليظ الحبات وردى اللون عادة (١) .



شكل ٦٠ ـ البنية والتركيب الجيولوجى لمنطقة الشلال الاول وأسوان . [عن عطية]

(1) Said, p. 51 — 2.

المهم بعد هذا أن توزيع هذه الصخور يتخذ نمطا خاصا يعتبر مؤشرا هاديا الى الماضى . فالى الشرق من المعين يسود الجرانيت على شكل قوس هلالى مطوق يغطيه جزئيا الخراسان النوبى . اما شبه جزيرة أسوان فتتألف من بضعة خطوط طولية تتوالى على التعاقب من الجرانيت والخراسان والطمى القديم . فعلى الشاطىء الغربى خط أول مختلط من الجرانيت والخراسان ، يليه خط اول من الطمى القديم ، فخط اعرض من الجرانيت وحده ، فآخر من الخراسان وحده ، فآخر واخير اشد عرضا من الطمى القديم ، بعده فقط يبدأ طوق القوس الهلالى المركب العام .

هذا ، ويبلغ طول كل من خطى الطمى البينين حوالى ∓ ١١ كم ، ويقعان على منسوب حوالى ∓ ٢٩ مترا فوق مستوى الفيضان العادى الحديث . ولكن عرض الخط الغربى لا يزيد عن ٤٥ مترا فى المتوسط ، بينما يكاد الخط الشرقى يفوق مجرى الوادى الحالى نفسه اتساعا . ولنذكر أخيرا — عابرين — أن هذين الخطين ، اللذين يمثلان بطبيعة الحال خطى تضاريس سالبة منخفضة وسط السنةربوات الخطوط الجرانيتية والخراسانية الصلبة القديمة ، يجرى فيهما اليوم خطا السيارات والسكة الحديدية المؤديان الى مستعمرتى الخزان والشلال على الترتيب .

والذى ينبغى أن نضيفه بعد هذا على الفور هو ان على امتداد خطوط الجرانيت الثلاثة السابقة تقع جزر المثلث المائى الجنوبى — وهى جرانيتية ايضا — بانتظام واضح ومباشرة موحية . فجزيرتا عواض والهيسا تكملان خط الجرانيت الغربى ، وجزيرتا اجيلكيا وبيجا تتممان الخط الاوسط ، بينما تقع جزيرتا كنوسو وفيله على امتداد الخط الشرقى . ومن المنطقى جدا أن نفترض ان هذه الجزر كانت متصلة بتلك الخطوط تؤلف معها ثلاثة محاور صخرية طولية ممتدة من اقصى شمال المنطقة الى اقصى جنوبها وتفصل بينها منخفضات موازية ، ثم انفصلت هذه الجزر فيما بعد عن خطوطها الشمالية مثلما انفصلت عن بعضها البعض وغمرت المياه الانخفاضات البينية فاتخذت صورتها الحالية . لماذا انفصلت ؟ — اما لانخفاض منسوب المياه أو لتمزقها بالانكسارات المحلية .

معنى الخريطة

حسنا ، فماذا تقول هذه الخريطة ؟ لئن كان مجرى النيل هو مجرى الشلال الحالى ، فان من المحقق انه كان فيما مضى يتخذ مجرى آخر الى الشرق — والا فمن اين اتى خطا الطمى القديم الى الشرق ؟ فانما هما بوضوح تام واديان طوليان متوازيان ومحاذيان لمجرى النيل الحالى ، وتربتهما من الرواسب النهرية القديمة ، الامر الذى يدل على انهما كانا مجريين للنهر

سابقا ، اما على التعاصر واما على التعاقب ، اما بالاضافة الى المجرى الحالى واما كبديل عنه ، الشرقى كخط مضلع او كقوس محدب على عكس هيئة المجرى الحالى المقعر ، والغربى كخط مستقيم مباشر من الجنوب الى الشمال ، ثم لامر ما « هاجر » النهر غربا وتحول عنهما الى المجرى الحالى ليقتطعاهما كواديين حفريين جافين معلقين عاليا وبعيدا (« high and dry ») .

فان كانت الاولى – على التعاصر – لكان معنى ذلك ان مجرى النيل كان ذا ثلاث شعب ، ان لم تكن اربعة حقا ، وبذلك كان مجرى مشعبا braided stream ، تشقه وتتخلله جزيرتان طوليتان او اكثر من الجرانيت والخراسان ، بينما تبدو الخطة كلها كالمغزل او الحزمة او كالعدسة او البصلة ، حيث يبدأ التشعب فى اقصى الجنوب ثم ينفرج الى اقصاه فى الوسط ثم يعود فيلتئم فى مجرى واحد فى اقصى الشمال . واجتماع الشعب الثلاث فى الجنوب هو الذى يفسر وجود المثلث المائى الجنوبى الفسيح الذى يبدو بغير ذلك ظاهرة غريبة محيرة . وفيما عدا هذا فان الفروع او الشعب جميعا متساوية اصلا فى العمر قدما او حداثة . واخيرا فان اندثار المجريين الشرقيين واقتصار النهر على المجرى الغربى الحالى لا يعد اذن بالدقة « هجرة » من مجرى الى آخر بقدر ما هو « هجر » لمجرى لحساب آخر .

وان كانت الثانية – على التعاقب – لكان معنى ذلك ان النيل فى البدء كان يجرى فى الوادى الطميى الشرقى الفسيح ، ولعل بقاءه به طال كثيرا نظرا لشدة اتساع وعرض ذلك الوادى . ثم انتقل مجرى النهر الى الوادى الطميى الاوسط بينما انطمى الاول ، ثم تكررت العملية فانطمى المجرى الثانى وانتقل النهر مرة اخرى واخيرة الى المجرى الحالى .

وفى هذه الحالة فانه لم يكن للنيل فى المنطقة الا مجرى وحيد فى اى وقت ، ولا جزيرة تتوسطه الا واحدة فقط ظلت تتضاءل على مراحل بالتحام القطاع الشرقى منها بالبر الشرقى . وبذلك ايضا تختلف المجارى الثلاثة فى العمر ، فتزداد حداثة بانتظام من الشرق الى الغرب . واخيرا فان اندثار المجريين الشرقيين وتركز النهر فى مجراه الحالى الوحيد انما هو هجرة بمعنى الكلمة ، هجرة على مرحلتين ، وتحول حقيقى من الشرق الى الغرب .

فكيف اذن حدث هذا او ذاك ، ولماذا ؟ هناك نظريتان : اما تكتونيا واما نهريا ، ولكل مؤيدوها ومعارضوها . فأما الاولى ، فبتأثير الحركات الارضية الباطنية المرتبطة بتكون الانكسارات الطولية فى المنطقة بعامة ، بحيث ادى ظهور انكسار جديد اقل منسوبا الى تحول النهر اليه بحسبانه خط المقاومة

الدنيا . ولعل فورتو كان أول من اصل هذه النظرية فى مطلع هذا القرن (١) ، بينما جاء بول على اعتابه وشيكا فبلورها نهائيا حيث عثر على انكسار هام عند مجمع الواديين القديمين فى الشمال قرب مدينة أسوان (٢) .

ورغم ان البعض مثل ساندفورد وآركل انكر وجود الانكسارات ونبذ النظرية التكتونية أصلا ، الا أن البحث الاحدث اثبت وجود الانكسارات الطولية المعقدة والمتعددة فى المنطقة بما لا يدع مجالا للشك (٣) . كذلك فاذا صحت النظرية فانها يمكن ان تفسر احتمال اتصال ثم انفصال خطوط التكوينات الجرانيتية على البر وفى الجزر الجنوبية . ولربما اشارت ايضا الى ان خط الجزر الجرانيتية الشمالى الذى يتوسط مجرى النيل الحالى شمال الخزان حتى جزيرة الفانتين كان متصلا ملتحما فى مرحلة ما بخط انجرانيت الغربى المواجه الممتد على طول الشاطىء الشرقى ، ثم انفصلا عن بعضهما البعض بالمثل . وعلى اية حال فان النظرية التكتونية تظل ممكنة وواردة كفرضية عاملة الى أن نستعرض النظرية المضادة وهى النهرية .

محور هذه هو التعرية والارساب النهرى ، ومؤداها ان المجارى الثلاثة لا تعدو أن كانت ثلاث شعب فى جندل واحد اكبر واعرض ، ثم انطمى كل من الشرقى والاوسط على الترتيب تباعا برواسب النهر لارتفاع منسوبهما الى أن اقتصر النهر « وتقتل » اخيرا على مجرى وحيد هو الغربى اى الحالى . وتلك بالفعل هى نظرية ساندفورد وآركل .

فعندهما ان النيل فى البدء كان اعجز من أن يقتحم هذا الجندل الضخم بمجرى رئيسى وحيد ، فتوزع أو تمزق بين اكثر من مجرى مستديرا حول جزيرتيه الطوليتين فأصبح مجرى ذا ثلاث شعب . ثم لان المجرى الشرقى ارتفع قاعه تدريجيا بحمولة ورواسب النهر الخشنة ، لم يلبث أن انداح عنه الماء وتحول نهائيا حتى انطمى وجف تماما . وفى العصر الحجرى القديم الاسفل كان المجرى الاوسط يعمل الى جانب المجرى الغربى ، الا انه لفرط ضيقه عجز عن أن يستوعب كل تدفقات الماء خلاله وعن تمريرها عبره . من ثم تفرعت المياه وتوزعت الى المجرى الغربى الذى اصبح فى النهاية المجرى الوحيد حين اكتمل انطماء المجرى الاوسط . وهكذا وصلنا الى النمط الجغرافى الراهن والى المجرى الحالى الوحيد (٤) .

---

(1) M. Fourtau, "Cataracte d'Assouan. Etude de géographie physique", Bulletin de la société khédiviale de géographie, 1905, p. 325 et seq.

(2) J. Ball, A description of the first or Aswan cataract of the Nile, Cairo, 1907.

(3) Said, p. 50 ff.

(4) Paleolithic man etc. in Nubia & Upper Egypt, p. 55 ff.

والنظرية بعامة لا تفتقر الى الوجاهة والمعقولية ، وهى اذا صحت لكان لها محمولها المستقبلى الى جانب احتمالها الماضى . اذ لما كان المجرى الحالى فى قطاعه الشمالى ما بين قرية الخزان ومدينة اسوان ينقسم بواسطة خط جزره الصلبة الى مجريين ، فهل تعيد النظرية نفسها او بالاحرى تمد نفسها الى المستقبل الجيولوجى فتومىء الى انطماء الشرقى منهما بدوره الى ان يقتصر النهر على الغربى الاقصى مثلما تكرر فى الماضى الجيولوجى ؟ المؤكد ان المجرى الشرقى منهما ليس فقط اضيقهما خارج كل مقارنة ، وانما هو كذلك يختنق فعلا فى الوقت الحالى — هذا طبعا باعتبار ما قبل السد العالى — بالرواسب الى حد يتحول معه محليا الى مخاضة حقيقية فى التحاريق . والمنطقى أن هذا هو المعنى البعيد للنظرية — لولا ان جاء السد العالى فوضع حدا نهائيا للارساب واحل محله التعرية الدائبة .

بين النظريتين

ولكن ، فيما عدا هذه الجزئية ، فسواء قلنا بالنظرية التكتونية او النهرية ، فان ايا منهما لا تفهم خارج اطار تاريخ وتطور مائية النيل . اذ كيف نفسر أن امكن للنهر ان يحتفظ بثلاثة مجار فى آن واحد ، او حتى بمجرى واحد فى مراحل متتالية ، فى الوقت الذى يقع قاع أعلاها فوق مستوى قاع اسفلها بأكثر من ٣٠ مترا على الاقل ؟

والرد الحتمى الوحيد هو ان حجم مياه النيل فى البلايستوسين كان اكبر وكان مجراه اعلى ، ثم اخذت مائيته المتناقصة فى الهبوط مع مجراه المتعمق قاعه ابدا وباستمرار . والدليل على ذلك هو المدرجات النهرية العديدة التى تركتها لنا عملية الهبوط . ومعنى هذا ان ماء النهر كان يعم ويغمر كل واديه فى منطقة الشلال — كما فى سائر اجزائه بالطبع — على منسوب أعلى بكثير من منسوبه الحالى بحيث كان يغطى المجارى الثلاثة تلقائيا (١) . ومع تناقص المائية وانحسار المنسوب تدريجيا قصر دون المجرى الاعلى فالاوسط مرحلة بعد مرحلة بحيث جفا على التوالى وانطميا فانطمرا الى أن اقتصر النهر على المجرى الحالى الاخفض الغربى والاخير . ولهذا فليس الامر فقط أمر انكسار جديد اعلى او أوطى ولا امر ارساب أو تعرية متفاوتة differential erosion بقدر ما هو مسالة مائية منحسرة هابطة، وان كانت هذه لا تنفى تلك بالضرورة .

سؤال آخر واخير : أيا كانت ميكانيكية النظرية النهرية ، اتتعارض بالضرورة مع النظرية التكتونية ؟ واضح ان لكلتيهما وجاهتهما واحتماليتها ، بحيث يفترض حد أدنى على الاقل من التوافق بينهما . والذى

---

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٢٥

يبدو لنا انه لا تعارض حتميا ، وأن كلا منهما يمكن أن يصـــدق على مرحلة ، وبالتالى فان الامر بينهما ليس امر تناقض وانما امر اولوية . ففى البدء جاء الإنكسار ، ثم عليه عملت التعرية النهرية .

ذلك أن النظرية النهـرية تفسر لنا بيقين امتـلاء الواديين الشرقيين بالطمى القديم ، لكنها لا تفسر وجودهما أصلا بالضرورة كما هما وحيث هما . وهذا بالدقة ما يمكن ان تقدمه النظرية التكتونية باقتناع . فالانكسارات الطولية مهدت الطريق اولا وشعبت المجارى الثلاثة ، ثم جاء النهر فاحتلها وتوزع بينها الى أن اختزلها الارساب والتعرية النهرية الى المجرى الحـالى على النحو المرحلى السـابق .

مع ذلك ، وفى كل الاحوال ، فان من الواضــح أن نظرية تناقص حجم مياه النهر وانخفاض منسوبه تدريجيا ، وهى حتمية علمية ، يمكن وحدها أن تكفى لكى تفسر تحول النهر عن مجرييه القديمين الى مجراه الحالى ، ويمكن بذلك أن تغنى عن كلتا النظريتين التكتونية والنهرية والمناظرة بينهما ، وان لم تجبهما بالحتم والضرورة . بمعنى أنه لا يهم كثيرا ان كان أصـــل المجارى الثلاثة انكسار أو التواء ، ولا الهجرة ان كان أصلها حركات الباطن او فعل الارساب النهرى ، مادام من المحتوم على اية حال ان تحدث هجرة المجرى بحكم انخفاض منسوب النهر . المهم ، مهما يكن الامر ، ان هجرة النهر هنا غربا لا خلاف عليها ، بمثل ما أنها لا تقتصر عليهــا وانما تكررت فى منطقتين اخريين مجاورتين : شلال حلفا من قبل وجبل السلسلة من بعد .

التعرجات النهرية

لا تتم دراسة مجرى النهر الا بذكر ظاهرتين مترابطتين هما التعرجات والجزر النهرية . فلما كان انحدار النهر عموما فى تناقص وئيد كلما تقــدم ، وكانت مائيته هى الاخرى تتناقص فتقل قدرتها على الحمل كمـــا راينا ، فان ظاهرة الارساب والتشعب التى تتزايد كلما اتجهنا شمالا لا تنعكس فقط على إتساع الوادى نفسه ، وان كان هذا هو صلب الظاهرة كلها كما سنرى ، ولكن ايضا على النطاق الضيق جدا للمجرى نفسه .

فمن جهة نجد أن المجرى يزداد تعرجا وانثناء كلما اتجهنا شمالا ، اى تزداد التعرجات والانثناءات النهرية meanders باطراد مع كل ما يرتبط بها من اشباه جزر وشطوط رملية وبحيرات مقتطعة ... الخ . ومن جهة اخرى تبرز فى المجرى ظاهرة الجزر النهرية ، فنجدها تزداد باطراد نحو الشـــمال

عموما وذلك مع تناقص قوة التيار وزيادة عملية الارساب . وفي الوقت نفسه فان كلتا الظاهرتين ترتبط بالاخرى ارتباطا وثيقا ، بحيث تكاد العلاقة بينهما تكون طردية بانتظام .

فاذا بدأنا بالتعرجات ، فانها ظاهرة طبيعية تماما في مثل هـــذا الجزء الادنى من حوض النهر . ومن شـــأنها ان تزيد طول النهر الفعلي كثيرا عن طوله كما يطير الطائر ، وهي بالفعل التي تفسر اساسا لماذا كان طول مجرى النيل في مصر ١٥٣٦ كم في حين ان أقصى طول مصر نفســـها من الحدود الى البحر نحو ١٠٧٣ كم فقط .

ولقد تبدو هذه على السطح اطالة لا طائل من ورائها ، لكن الحقيقة انها ظاهرة صحية ومفيدة للغاية . نعم ، ربما هي « لفة » مسرفة وعناء للملاحة النهرية ، غير انها في الفيضان الخطر ماصة صدمات تمتص اندفاعته وتكسر من حدته ، وهي للري والصرف تقرب اكبر واجهة ومساحة ممكنة من الارض الى مصدره أو منصرفه الاساسي ، كما تضفي على جوها اكبر قدر ممكن من التلطيف والتأثير « البحري » ، فضلا عن انها منذ السد العالي اصبحت من القلة الباقية الفعالة من كوابح النحر في قاع النهر .

سـلوك التعرجـــات

لا تبدأ التعرجات الا بعد بداية السهل الفيضي عند اسوان ، اما قبلها في النوبة الصخرية المجرى المختنقة الوادي فلا ارساب بل تعرية ، ومن ثم فالمجرى شبه خطي مستقيم بل صقيل نادر الانحناء جدا . اما بعد اسوان فان القاعدة العامة بالتقريب هي أن التعرجات تزداد بالتـــدريج مع الهبوط أسفل النهر او مع التيار وذلك عددا وعرضا وعمقا . او قل بالـــدقة تتجه الى الزيادة العامة شمالا على موجات ، فتزيد اولا ثم تعود الى تناقص طفيف في قطاع ثم تتكاثر من جديد في القطاع الذي يليه وهكذا .

فمن أسوان حتى جذر ثنية قنا لا تظهر التعرجات الا على استحياء فلا تكاد تبين ، ولكنها تتضح وتكثر في الثنية تماما . حتى اذا ما دخلت جـــذع الصعيد قطاع نجع حمادي ـــ اسيوط وصلت الى قمتها بالتاكيد في كل الصعيد حيث تتعاقب بسرعة وتتعدد وتتبلور ابعادا واحجاما بصورة لافتـــة للغاية ، لا شك لاتساع السهل الفيضي البالغ . ورغم ان كثافة وضخامة التعرجات تظل شديدة في قطاع اسيوط ـــ القاهرة ، الا ان الملاحظ انها أقل نوعا من القطاع السابق .

واذ تنفتح الدلتا ويشتد ضعف التيار والانحدار تعود التعرجات فتتكاثر ربما الى حدها الاقصى فى مصر جميعا خاصة فى الاحباس العليا من الفرعين حيث تتضخم ابعادها واحجامها بدرجة غير عادية . ولكن هناك ميــلا محددا بعد ذلك الى التناقص الملحوظ فى الاحباس السفلى من الفرعين ، ولو انهــا تعود فتشتد أخيرا قرب المصبين . وفيما عدا هذا فان فرع رشيد تعرجاته اكثر ورمياته اكبر بالقطع من تعرجات فرع دمياط ورمياته .

تفسير ذلك كله انه حين يأخذ الوادى يتسع بالتدريج ثم ينفسح ، فان النهر يتهادى على صفحة الســهل الفيضى متثنيا بهوادة يمينا ويســـارا بين اقدام اطاره التلى فى انحناءات عديدة وتعرجات مديدة للغاية أحيانا ، تعرجات محدبة مرة ومقعرة بعدها ، واحدة حنية تعرية والاخرى حنية ارســاب على التعاقب . وحيث يتسع الوادى الى أقصاه ويزداد ضعف الانحدار والتيار ، فلقد يترنح النهر المتثاقل أكثر حتى مما يتارجح . وهنا يشــتد طول رميــات التعرجات amplitudes ، وقد تصــل الى عــدة كيلومترات كاملة بعرض الوادى كله ، كما قد تبلغ زاوية الانحناء نفسها حد الزاوية القائمة ، فيبدو المجرى كله متلويا كالثعبان أو الدودة يتحرك كحركة الامعاء الدودية . وهاهنا تنشأ عدة ظاهرات غريبة مثلما هى طريفة ، اهمها ثلاث : انعكاس الاتجاه ، اشباه الجزر ، البحيرات المقتطعة .

من نتائج التعرجـات

انعكاس الاتجاه

فأولا ، ينقلب اتجاه النهر محليا من المحور الطولى الجنوبى — الشمالى العام الى المحور العرضى تماما ، فاذا به يسير من الشرق الى الغرب او من الغرب الى الشرق .(بحيث لو وجد مركبان هابطان فى مجرى ضلعى ثنية نهرية واحدة لرأى كل منهما شراع الآخر عبر شريط الارض الفاصل وهو يبحر فى اتجاه وانحدار عكس الآخر تماما ، والاثنين معا عكس اتجاه النيل العام) .

مثلا فيما بين اخميم والمراغة يتحول النهر الى المحور العرضى مرتين ، وفيما بين اسيوط ومنفلوط ٤ مرات على الاقل ، وفى الحــالتين فانه يجرى غربا بينما يتخذ مجرى النهر شكل مجموعة من السلمات او الزوايا القوائم المتمارجة en écheion . وفى فرع رشيد ما بين بطن البقرة والخطاطبة يجرى النهر من الشرق الى الغرب ٣ مرات على الاقل ومرة واحدة من الغرب الى الشرق ، بعضها بطول لعدة كيلومترات . ويتكرر هذا على نطاق أصغر حوالى كفر الزيات ثم فوه . بالمثل على امتداد فرع دمياط يتعاقب تغير التيار ما بين

الاتجاه نحو الشرق ونحو الغرب عشرات المرات ، خاصة فى الجنوب جنوب بنها ، وفى الوسط بين زفتى وسمنود ، وفى الشمال شمال شربين .

اكثر من هذا ، قد ينعكس اتجاه النهر كلية وضد التيار والانحدار العام، غالبا بالاتجاه أولا نحو الجنوب الشرقى أو الغربى فى قطاعات من التعرجات، ولكن أحيانا حتى بالاتجاه الكامل نحو الجنوب المطلق . وحيث ان النهر يستعيد بعد ذلك اتجاهه الشمالى العادى ، فان النتيجة عادة نصف دائرة او هلال مفتوح نحو الشمال (وفى هذه الحالة يجد مركبانا بعضهما البعض الواحد « مبحرا » والآخر « مقبلا » بينما هما فى قافلة رحلة واحدة) .

امثلة ذلك فى الصعيد نجدها قبل البلينا بقليل ، وبين اخميم وسوهاج ، ثم بين الوليدية شمال اسيوط وابنوب . ومن قبلهم تنتهى ثنية قنا تجاه نجع حمادى بانثناءة تامة الاستدارة كحدوة الحصان ، الطريف فيها أن الاتجاه نحو الجنوب انما يأتى بعد المحور العرضى الاصلى لآخر أضلاع الثنية نفسها . وعند طحله جنوب بنها على فرع دمياط ، ثم بين شربين ودمياط ، تتكرر الظاهرة ، يقابلها على فرع رشيد قطاع فوه — رشيد .

باختصار اذن ، اذا كان من الصحيح أن نقول أن اتجاه النيل العام هو من الجنوب الى الشمال ، فما أكثر مع ذلك ما نجد فى مصر المواضع التى ينعكس فيها الامر ويختلط كل شىء ، وان يكن على نطاق محض محلى بالطبع، والسبب هو التعرجات النهرية .

اشباه الجزر النهرية

نتيجة أخرى مثيرة أن نطاق التعرجات برمته meander belt يتحول الى سلسلة لا نهاية لها من اشباه الجزر . وما قد لا يدركه المصرى العادى هو أن وادى النيل فى مصر مرصع على امتداده النهرى من الشلال الى البحر بعشرات اشباه الجزر على الجانبين ، لا اقل من الجزر التى يراها وسط النهر نفسه . وكل الامثلة المحلية التى سبق ذكرها هى نماذج لذلك . والواقع ان جزءا كبيرا من أرض ضفتى الوادى المتاخمة للنهر سواء فى الصعيد أو الدلتا هى أشباه جزر طبيعية من مختلف الاشكال والانماط والاحجام ، وان تكن فى النهاية من مقياس محلى بالطبع . وهذا ما يعرض اكبر واجهة ومساحة للجبهة المائية ، ويؤكد ما راينا من طبيعتها المناخية المعدلة الملطفة .

مع أشباه الجزر المتعاقبة هذه تتناوب ايضا وبالضرورة الجزر النيلية العديدة التى تظهر بالدقة والحتم عند زاوية الانحناءة النهرية حيث يصل

ضعف وتراخى التيار الى منتهاه فيعجز عن نقل حمولته فيكون الارساب على شكل تلك الجزر . جزر المجرى واشباه جزر الشاطئين ، يعنى ، مترابطة وظيفيا وموقعيا . فاذا اضفنا هذه الى تلك اشـتدت الطبيعة النهرية ، ولا نقول « البحرية » فى البيئة المحلية .

البحيرات المقتطعة

ثالثا ، واخيرا ، حين يشتد اعوجاج التعرجات النهرية وتفاقم انبعاجها وتقارب بداياتها ونهاياتها بالنسبة الى لفتها ويبلغ تثاقل التيار فيها حد الركود، كثيرا ما يحدث ان النهر بثقله المتضاغط المحتبس عند بداية الانحناءة يتدخل ليحسم الموقف المعلق بصفة نهائية ويختزل الثنية باسرها ، فيقتحم الشقة الارضية الضيقة عند عنق الثنية ويشق طريقه ويحفر مجراه مباشرة فى خط مستقيم فى اتجاهه الطبيعى ، هاجرا بذلك مجراه المتعرج القـديم ومختطا لنفسه مجرى جديدا ، اى ببساطة يغير النهر مجراه . هنا تتحول الثنيـة النهرية القديمة الى ذراع مائية مسدودة مقطوعة عن النهر كالبركة الآسنة أو الى بحيرة قوسية مقتطعة راكدة على هامشه لا تلبث أن تتقلص بالاطماء المتزايد الى ان تنقرض فى النهاية ، بينما تتحول شبه الجزيرة السابقة وسط الثنية القديمة الىجزيرة كاملة مرحليا ثم ترتد شبه جزيرة ولكن بصورة اخرى.

والمثل الكلاسيكى هو جزيرة الاعجام وطنط الجزيرة — لاحظ الاسم — الى الشرق قليلا من فرع دمياط والى الجنـوب كثيرا من بنها . فهنـا توجد بوضوح بحيرة مقتطعة مقوسة الى الشرق من احدى تعرجات الفرع الكبرى. والواقع أن هذه الذراع المائية المسدودة والتى تمثل مجرى مائيا لا يستعمل الآن تعرف باسم البحر الاعمى (١) ، وهى تسمية تغنى عن كل تعليق وتقابل التسمية الانجليزية للبحيرات المقتطعة الميتة mortlake (٢) .

ومن المرجح أن النهر فى هذه الثنية قـد غير مجراه فى الماضى . فلعله ليس مجرد خطأ أو سهو أن وضع الادريسى قرية طنط على الضفة الغربية بينما هى تقع اليوم على الضـفة الشرقية (٣) . كذلك توجد على الجـانب المقابل من الفرع فى الموضع نفسه وقرب بداية بحر الفرعونية عـدة اذرع مائية مسدودة تخلفت عن سد مآخذه ايام محمد على .

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .

(2) Wooldridge; Morgan, p. 173.

(3) Toussoun, "Mémoire sur les branches du Nil. Epoque arabe", loc. cit., p. 96.

ولئن جاء المثل الكلاسيكي هكذا من الدلتا ، فان الملاحظ ان بالصعيد عددا ملحوظا من الاذرع المائية المسدودة او « الازقة النهرية » المغلقة التى تشير الى تحولات محلية وتغيير للمجرى ، اما بعملية اقتطاع كجزيرة نهرية من بر الوادى او بعملية التحام لجزيرة نهرية بذلك البر ، لكن دون ان تكتمل كلتاهما . فالى الغرب من المديسات جنوب أرمنت بقليل يخرج لسان كالزقاق المغلق من النهر شاطرا من البر شبه جزيرة صغيرة بحيث يبدو الوضع كله كمشروع جزيرة تحت التكوين . وتتكرر الظاهرة عند منقباد غرب اسيوط ولكن بطريقة معقدة نوعا حيث يبدو الزقاق النهرى مزدوجا ذا شعبة شرقية واخرى غربية . وشمال منفلوط مباشرة تاخذ الذراع المسدودة شكل الخطاف او الزائدة الدودية . وجنوب شارونة (المنيا) تتكرر الظاهرة فى شكلها بنمط المديسات . وبالمثل ، وان على مقياس اصغر وعلى حافة الصحراء الشرقية مباشرة ، نجد الوضع شمال مدينة بنى سويف . ثم اخيرا غرب مدينة العياط توا يتكرر نمط منقباد ، الا انه هنا بالطول لا بالعرض .

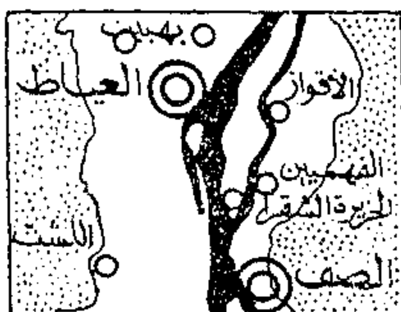
الجزر النهرية

نهر جزرى

النيل المصرى لاشك نهر جزر ، « نهر جزرى » ان صح التعبير ،اعنى أنه يغص بالجزر النهرية التى ترصع مجراه على امتداده من الشلال حتى البحر . هكذا هى كل المصاب السفلى من الانهار الرسوبية ، لكن قلة منها يقينا هى التى تقارن بكثافة وتعدد جزر النيل فى مصر . فباستبعاد مئات الصخور الجزرية المحضة فى جنادل اسوان ،هناك نحو من ٣٠٠ جزيرة تخنط المجرى من أدندان حتى المصبين . هذا ، فى نحو ١٥٣٦ كم هى طول المجرى المصرى بفرعى الدلتا ، يعنى فى المتوسط جزيرة كل ٥-٦كم . فكأن هذه اذن سلسلة او خط متقطع يتوسط النهربالتقريب ،تماما مثلما تتوسط «جزر المرور» شوارع المدن ، مؤلفا بذلك نطاقا ما من « الارض » وسط النهر ، ومضيفا نطاقا ثالثا ، واهيا مخلخلا بالمقارنة طبعا ، الى نطاقى الضفتين الصلبتين يمينا ويسارا .

من هنا فلقد يجوز لنا بطريقة ما ان ننظر الى السهل الفيضى للنهر على انه مؤلف من ثلاثة نطاقات اكثر مما هو من اثنين فقط . او فلنقل انه نطاق انتقال بين الضفتين ، مثلما هو موطىء قدم مفيد يسهل الملاحة عبره ويقدمجزئيا دعامات جاهزة للكبارى او يختزل ابعادها ، فضلا عن ان الجزر فى جميع الاحوال ارض زراعية ومزرعة خضروات وخامة للطوب الاخضر ومضارب وقمائن الطوب الاحمر .















صفر ١٠ كم

شكل ٦١ - نماذج من التعرجات النهرية وظاهرة الاذرع المسدودة والبحيرات المقتطعة.

والواقع ان خط الجزر النهرية هذا هو جزء لا يتجزأ من السهل الفيضى، بل هو اول مراحل هذا السهل ارسابا وتكوينا ، ويوشك الا ينفصل عن اراضى « السواحل » المواجهة على الضفتين . وهو مثلها نتيجة لغزارة حمولة النهر وتزايد قوى الارساب ، كما هو دليل عليهما . وهو مثلها ايضا اول مايتعرض لغرق الفيضان وآخر ما ينحسر عنه . وكاراضى السواحل كذلك ، بل اكثر ، تسود الجزر التربة الرملية ، فلانها اول ارساب لاثقل حمولة النهر ، فانها تأتى اكثر ما فى ارض الوادى رملية واقلها طينية . وليس صدفة لهذا ان تشيع بين هذه الجزر تسمية «الرملة» كجزيرة الرملة بفرع دمياط قرب بنها .

الجزاير والسواحل

والواقع ان اراضى « الجزاير والسواحل » مترابطة معا دائما فى الذهن والتنظيم والادارة ، مثلما تتشابه مع بعضها البعض فى كثير من الخصائص الطبيعية والزراعية والبشرية . وهما فى الحقيقة اقرب عنصرين فى جغرافية الوادى الى بعضهما البعض . مجموعهما معا يؤلف جملة الارض المحصورة بين جسرى الطراد على الضفتين يمينا ويسارا . غير أن هناك هامشا من الاختلاف بين المفهوم الجغرافى المنطقى وبين التحديد التقليدى الدارج لكل من الجزاير والسواحل .

فليست الجزاير هى الجزر الحقيقية وحدها ولا السواحل هى حواف الضفتين حتى الجسرين كما قد يفهم جغرافيا ، وانما هناك هامش من تداخل بينهما فى العرف التقليدى . فنطاق الاراضى الواقعة خارج جسر الطراد من قدامه حتى مجرى النهر يقسم اصطلاحا الى حوضين : حوض الجزيرة ويشمل الاراضى التى تغمرها مياه الفيضان حتما ، وحوض الساحل ويشمل الاراضى التى لاتغمرها مياه الفيضان عادة بصفة حتمية . (١) بالاضافة اذن الى الجزر الحقيقية فى النيل ، تشمل الجزاير الارسابات النيلية على الشواطىء المنخفضة المباشرة ، بينما ان السواحل هى الارسابات النيلية على الاجزاء الاكثر ارتفاعا نوعا من جانبى النهر .

مساحة ، الجزاير وحدها كانت تغطى فى فترة الحرب الكبرى الاولى نحو ربع مليون فدان او بالتحديد ٢٢٥ الف فدان ، منها ١٩٥ الفا فى الصعيد، ٣٠ الفا فى الدلتا . (٢) أى انها اساسا ظاهرة صعيدية اكثر منها بحيرية ،

---

(١) جرجس حنين ، الاطيان والضرائب فى القطر المصرى ، القاهرة ، ١٩٠٤ ، ص ١٢٥ .

(2) V. Mosséri, "Note sur les dépôts nilotique des gazayer et saouahel de l'Egypte", B.I.E., 1918 — 19, p. 151.

وترتبط بالســهل الفيضى اكثر منها بالدلتا . اما حاليا فتقدر مساحة الجزاير والســواحل معا بنحو ١٢٥ الف فدان ، ثلثاها أو ١١٠ آلاف فـدان تتركز أيضـا فى الصعيد وحده ».

اختلاف أو تغير المساحة الواضــح يرجع جزئيا الى انها بطبيعتها غير ثابتة تتذبذب من عام الى آخر بحسب حالة الفيضـان وتغيرات الارسـاب والتعرية النهرية التى تكتسب هنا تسميات معينة معروفة . فالارسـاب هو «طرح البحر» اذا كان سميكا او « طمى البحر » اذا كان رقيقا ، والتعرية هى «عجز البحر» اذا كان كبيرا او « اكل البحــر » اذا كان طفيفا . وفى كل الحــالات فان نوع الارساب يختلف : اما رمل مطلق (توالف) أو ارض سوداء بحتة (طينة عسلوجة) او ارض صفراء بين بين . وبهذه الاختلافات تتحدد فائدة الطرح ونوع المحاصيل الزراعية الصالحة له . (١)

وواقع الامــر ان الجــزر من المتغيرات النهرية البالغــة الدينامية ، متحركة أو قابلة للتحرك جدا . فهى عرضة لتغير الارساب والتعرية ، قــد تتآكل من الجنوب وتنمو من الشمال فيتحرك جسمها أى تزحف وتهاجر بالتدريج مع التيار ، ولكن ليس ضده بالطبع . وقد تتصل الجزر المتقاربة منها فتندغم فى جزيرة واحدة اكبر ، او على العكس تتفتت الى عدة جزر ، وقد يختفى بعضها تماما ، وهكذا . والدراسة المقارنة لخرائط النهر القديمة والحديثة تكشف عن تغيرات هامة فى اشكال واحجام بل ووجود كثير من هذه الجزر .

هذا ، وقد تعرض نظام الجزر النهرية الى هزة شديدة منذ السد العالى، فقد لوحظت زيادة (لا نقص) فى عددها رغم انقطاع الارساب . والسبب هو تمزق الجزر الكبيرة الى مجموعات من الجزر الصغيرة بفعل النحر المتزايد ، ولكن اساسا وفى الدرجة الاولى نتيجة لنحر قاع النهر وجانبيه بشدة وتجمع مفتتات هذا النحر المحلى الموضعى فى جزر جديدة بالضرورة .

الجزر النيلية الجديدة الان ،يعنى ، وليدة التعرية النهرية لا الارساب ، التعريــة الموضعية والمحلية داخل النيل المصرى نفســه لا الارساب المنقول المجلوب من خارجه كما كانت الحال قديما — انقلاب كامــل ومثير . وبصيغة جامعة ، فلقد كانت اراضى الجزاير والسواحل « كساء النهر » تقليديا ،فاصبحت « غذاء النهر » حاليا — أو تكاد .

انواع الجزر

على المستوى الاقليمى ، ينبغى أولا ان نميز تركيبيا بين نوعين من الجزر

(1) Id., p. 151 — 2.

فى النهر : الصخرية والرسوبية . على ان هذا التصنيف نوعى اكثر منه اقليميا فى الحقيقة ، لان النوع الاول انمـــا يقتصر على قطاع محدود جدا هو شلال اســوان وبعض النوبة ، بينما يشمل الثانى كل بقية النيل المصرى جنوب ذلك وشماله . فكان النوع الصخرى لا يعدو اقليميا أن يكون مجرد جملـــة اعتراضية قرب نهايات النوع الرسوبى ، او ان شئت فقل كنقطة نهاية الجملة او علامة التعجب . ولكن يبقى الفارق التركيبى بين النوعين اساسيا وجذريا. وباختصـار شديد ، الجزر الصخرية قطعة من المركب القاعدى وجزء لا يتجزا منه اندفعت كاندساسات قاعية راسية وسط النهر ، بينما الجزر الرسوبية قطعة من صميم السهل الفيضى استقطت وسط النهر .

فالجزر الصخرية ، اولا ، قديمة جدا مثلما هى صلبة الى اقصى حد : صخور نارية او متحولة اركية او على الاقل خراسانية جزئيا . اما الرسوبية فمن عمر السهل الفيضى الحـديث كما هى من مادته اللينة الـــرخوة الطينية الرملية . الاولى من اقدم صخور مصر اطلاقا ، والثانية من احدثها على الاطلاق.

الجزر الصخرية ، ثانيا ، منبثقة من اسفل الى اعلى من قـــاع النهر الاساسى الذى قدت منه ، كانها الاعمدة الصخرية المنتصبة والملتحمة بصميم صلب نواتـــه . امـــا الجزر الرسوبية فكانها المسكوبات السائلة او اللزجة القيت فى كومة فـــوق قاع النهر من أعلى الى اسفل لتستقر عليه وترتكز . أو بتشبيه ترسيبات الكهوف الجيرية الشـهيرة ، الاولى فى هذا الصدد كالصواعد stalagmites ، فيما الثانية كالنوازل stalactites .

ثالثا ، الجزر الصخرية لصلابتها الصماء ثابتة غير قابلة للحركـــة قط بالطبع ، ولكنها لصلابتها ذاتها قابلة للتناقص فقط بالتآكل والبرى لا للنمـــو (باستبعاد ترسيبات الطمى عليها أو حولها ان وجدت طبعا) . اما الجزر الرسوبية فقابلة لكلا النمو والتناقص بفعل الارساب والتعرية ، ولكنها للسبب نفسه وبالدرجة نفسها قابلة للحركة للغاية .

رابعا ، واخيرا ، فان للجزر الصخرية أيا كان صخرها ـــ نوعا او لونا ـــ قشرة صفيحية رقيقة صقـلة زلقة براقة قاتمة ســـوداء غالبا تغشاها ، ولكـن قط لاتنضوها ، تكتسبها من عناصر الحديد والمعادن المؤكسدة بفعل الحرارة الشديدة ورطوبة ماء النهر الدائمة . وتلك هى « صبغة أو طلاء النهر river varnish or patina » ، والتى تقابل « طلاء الصحراء desert varnish » فى ظل الحـــرارة والجفاف الشـــديدين . (١) أما الجـــزر الرســـوبية فلا طلاء لها البتة ، بل تظل خامة خاما على الدوام مغبرة كالحة كأى قطعة من أرض الوادى المحيط .

---

(1) Hume, Geology etc., I, p. 154 — 6.

الجزر الصخرية

تفصيلا ، اذا بدانا بالجزر الصخرية ، فان النوبة رغم انها منطقة تعرية كانت الجزر فيها تبرى بريا بفعل المياه والنحر ، الى أن غمرت كلهــا تحت الماء منذ سد اســـوان ثم السد العالى ، النوبة اغلب جزرها مع ذلك رملية أو طينية . وهى تكثر فى قطاع عنيبة وتوماس والدر ، بينما التصق بعضهــا بسهل الوادى الفيضى كما عند قسطل والجنينة ، فى حين تكثر الشطوط الرملية التى تعوق الملاحة فى الفصل المنخفض فى اقصى الجنوب خاصة عنــد بلانة وفرس(١) . وفى حين تكرس الجزر الرسوبية للزراعة بالطبع ، كان القليل الموجود من الجزر الصخرية يستخدم عادة كمراكز دفاعية محصنة أوكملاجىء عزلة وخلوة ، الا ان الجميع كان يهجر غالبا خلال الفيضــان . (٢)

على الجملة ، فقد كانت جزر القطاع النوبى محدودة العدد والحجم ، نحو ١٥ جزيرة من ادندان حتى أسوان ، او فى نحــو ٣٠٠ كم ، أى بمعدل جزيرة واحدة كل ٢٠ كم تقريبا ، وهذا بالتأكيد اقل كثافة فى مصر النيلية جميعا .

اضافة جزر قطاع شلال اسوان نفسه ، حيث نطاق الجـــزر الصخرية الوحيد بامتياز فى كل النيل المصرى ، قد تغير او لا تغير كثيرا او قليلا من النتيجة السابقة . ذلك يتوقف . «فدستة» جزر الشلال الرئيسية لا ترفع كثافة الجزر فى قطاع النوبة كله الى اكثر من جزيرة كل ١٥ كم بدلا من جزيرة كل ٢٠ كم ، ويظل القطاع بذلك كما هو اقل نيلنا جزرا .

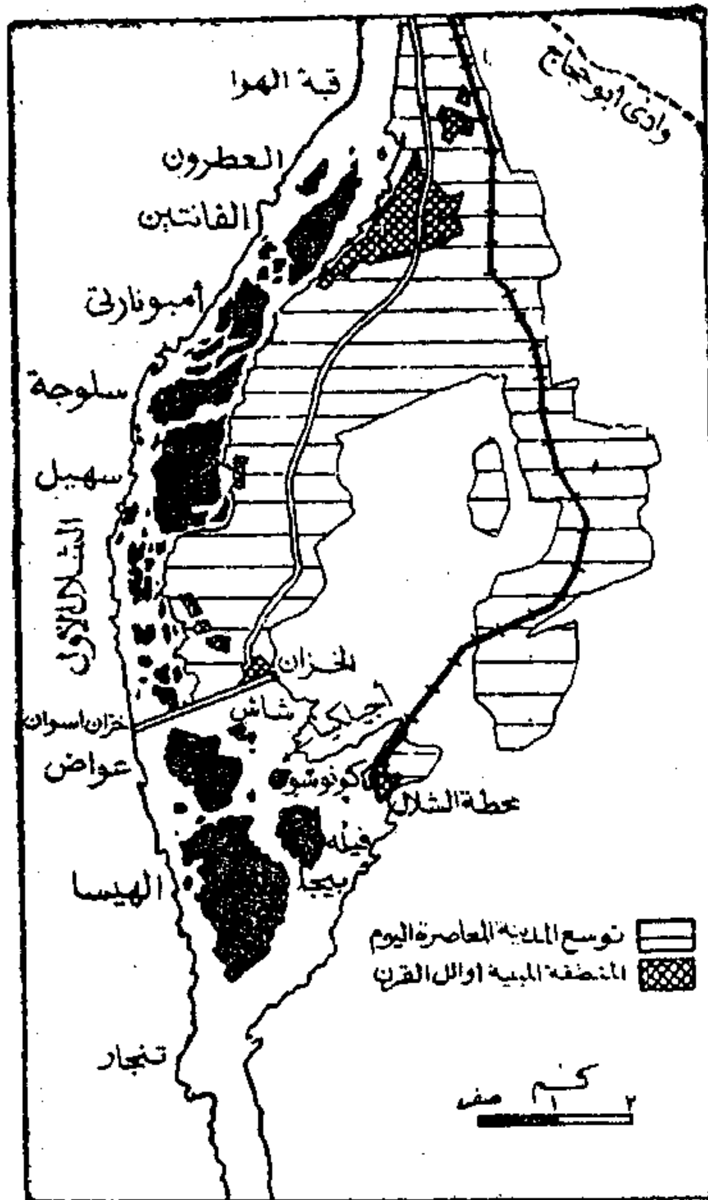
غير انك اذا شئت ان تعتبر الاف الجـــزر — الصخور القزمية الجرداء التى لا قيمة لها ولا حساب فى قطاع الشلال ، لارتفعت الكثافة يقينا الى أعلى معدلها فى مصر جميعا . الا ان هذا اعتبار مشكوك فى سلامته . وفيما عدا هذا ، فان جزر الشلال الرئيسية نفسها جديرة بنظرة مجهرية خاصة تضعها فى البؤرة .

تفصيلا ، ينقسم مجرى النهر فى منطقة الشلال الى قسمين يفصل بينهما جسم خزان اسوان . فالى الجنوب يتسع المجرى الى حوض اشبه بالمثلث رأسه فى الجنوب ارتفاعه ٦ كم وطول قاعدته نحو ٤ كم ، أمــا الى الشمال فيعود المجرى خطا متعرجا متشعبا . المثلث الجنوبى تتوسطه ٧ جزر رئيسية تصطف فى ٣ خطوط طولية تقل مساحتها من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق ، وتشق المجرى الى ٣ شعب تزداد اتساعا ، على العكس ، من الغرب الى الشرق .

---

(١) عقيل ، ص ١٠١ .

(٢) فاروق شويقة ، النوبة المصرية . دراسة فى تفاعل الانسان والبيئة ، رسالة دكتوراة منسوخة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٨٣ .



شكل ٦٢ ـ الجزر النهرية فى قطاع أسوان : النموذج الكامل والوحيد تقريبا للجزر الصخرية فى النيل المصرى .

الخط الغربى من الارخبيل يبدأ فى الجنوب بجزيرة الهيسا وهى كبرى جزر الشلال جميعا ، ثم يكمله الى الشمال منها جزيرة عواض . الخط الاوسط يضم جزيرة بيجا ثم اجيلكيا واخيرا شاش الصغيرة . الخط الشرقى المتواضع يقتصر على جزيرة فيلــه (فيلاى القديمة Philae او جزيرة انس الوجود الحديثة او جزيرة القصر حيث قصر انس الوجود الشهير) ، ثم على مجموعة

· صخور جزرية شمالها تعرف باسم كنوسو Knosso (اى الصخرة الضخمة). وفى مواجهة فيله على الضفة الشرقية تقع قرية الشلال حيث ينتهى الخط الحديدى .

شمال الخزان يضيق المجرى ويعود خطيا ممتدا على محور خط الجزر الغربى جنوبه ، ويبدأ بسديم من الجزر الصماء العديدة الصغيرة تتوسطه. لذا يشتد الانحدار والتيار مرتين : مرة لضيقه ومرة لجزره .وهنا يبدأ الشلال الحقيقى بمعنى الكلمة . وهنا ايضا اقيم جسم الخزان على بضع جزر من هذه الجزر الصخرية الصلبة ، تفصل بينها بضعة مجار تعرف محليا « بالابواب او بالمجارى » ، هذب المجرى الغربى الاقصى منها بنسف جـــزره وصخوره ورؤوسه وحول الى قناة ملاحية هويسية موازية وموازنة للخزان .

ثم عند نهاية هـــذا السديم الجزرى يتسع المجرى قليلا وتظهر سلسلة متتابعة كالعقد من الجزر الكبيرة او المتوسطة الحجم التى تجنح قليلا الى الشرق بحيث تترك المجرى الغربى اوسع بعامة من المجرى الشرقى .اولى هذه الجزر هى سهيل المستطيلة الشكل التى تقوم عليها قرية سهيل . تليهـــا سلوجة المستعرضة قليلا، ثم امبونارتى ذات الأصابع والخلجان غير المنتظمة الشكل.

ثم تلى الفانتين المتطاولة المسحوبة الشكل والتى تعرف تحريفا بجزيرة النيل ، اما لان المصريين القدماء شاهدوا الفيل لاول مرة عليها فى رواية ، واما لان شكلها يشبه قدم الفيل فى تأويل آخر ، واضــح انه تخريج محض لفظى لانه لا يتفق مع الشكل الحقيقى . وهى تقع بمواجهة وبطول مدينـــة اسوان ، ولذا تعرف ايضا بجزيرة أسوان ، كما تعرف كذلك بجزيرة الكوم . بأرضها تكثر « الحفر الوعائية » من فعل مياه الفيضان . وهى تبدو مخضرة بنخيلها الكثيف ، وعليها قريتان تتكلمان النوبية ، كما يقوم عليها مقيـــاس النيل الشهير .

أخيراً ، وعند الطرف الشمالى من الفانتين والى الغرب ، تقع جزيرة عطرون ، التى عرفت حينا باسم جزيرة السردار او جزيرة كتشنر ، وتعرف الآن بجزيرة النباتات حيث حديقة النبات المدارية الشهيرة . وبهذه النهاية نستطيع أن نرى أن جزر منطقة الشلال ، رغم انها صخرية التكوين جميعا ، يغشى الشمالى منها طبقة رسوبية من طمى النيل ، ولذا تعد بمثابة حلقـــة انتقال بين جزر الجنوب والشمال .

الجزر الرســوبية

أما الجزر الرســوبية فتبدأ ـــ بجزيرة بهريف ـــ مع بداية الســهل الفيضى وتتطور بتطوره نحو الشمال اتساعا وارسابا وانحـــدارا وتيارا بل

وحتى تكوينا فتقل رملية وتزداد طينية كلما اتجهنا شمالا، كما يثبت هذا الجدول الذى يوضح تباين توزيع الجزر النيلية وتفاوت كثافة هذا التوزيع فى قطاعات النهر المختلفة .

القطاع	عدد الجزر	طول القطاع بالكم	كثافة الجزر/كم
من ادندان الى اسوان	٢٠	٣٢٠	جزيرة كل ١٥ر٠ كم
من اسوان الى جذع ثنية قنا	٤٠	٢٣٠	جزيرة كل ٦ر٠ كم
ثنيـــة قنـــا	٢٧	١٧٠	جزيرة كل ٦ر٥ كم
من نجع حمادى الى القاهرة	١١٧	٥٥٥	جزيرة كل ٤ر٧ كم
فرع رشـــيد	٣٥	٢٣٩	جزيرة كل ٦ر٧ كم
فرع دميـــاط	١٥	٢٤٥	جزيرة كل ١٦ر٠ كم
جملة النيل المصرى	٣٠٠	١٥٣٦	جزيرة كل ٥ر١ كم

وواضح ان اعداد الجزر تكاد بصفة عامة تتناسب تناسبا طرديا مع تقدم واتساع السهل الفيضى . فالحقيقة الاساسية هنــا ان عدد الجزر ومعدلات تكاثفها تزداد باطراد واضح تماما كلمـــا اتجهنا من الجنـــوب الى الشمال ، بينما يقل متوسط تباعدها ، بل وكذلك تزيد أحجامها وابعادها طولا وعرضا بكل تأكيد . وهى اذا كانت تعود الى التناقص قليلا فى القطاع الادنى من فرعى الدلتـــا ، فان هذا لا يغــير القاعدة العامة بقـــدر ما يجعل منحنى توزيعها أقرب الى القوس المنتظم المديد ، اعلاه وقمته فى وسطه مركزا على منطقة القاهرة عموما واوطاه فى نهايتيه عند الحدود والسواحل .

وهناك بضعة قطاعات ونقاط فى هذا المنحنى تسترعى الانتباه . فجذع الصـــعيد الرئيسى هو اكثف قطاعات النهر بالجزر ، وكثير منها من ابعـــاد ضخمة . واحيانا تترى هذه الجزر تباعا بفاصل مائى صغير ، حتى ليبـــدو مجموع يابس الجزر اكبر من مجموع الفواصل المـــائية بينهـــا او على الاقل يعادله ـــ راجع مثلا قطاع المنيا ـــ سمالوط . لكن الظاهرة انما تصـــل الى قمتها يقينا فى قطاع القاهرة الكبرى حيث تعد اكبر ارخبيل نهرى فى مصر .

فمن جزيرة الشعير والذهب عبر جزيرة الروضة والجزيرة (الزمالك) ، التى تؤلف جزءا اساسيا من نسيج العاصمة وتلعب دورا هاما فى جغرافية المدينة الى جزيرة الوراق وغيرها حتى القنـــاطر الخيرية ، تتزاحم واحيانا تتكاثف نحو ١٠ جزر بعضها بادى الضخامة . تفسير هذه الكثافة النـــادرة يكمن فى القاعدة الاصولية العامة عنـــد رؤوس كل الدالات النهرية ، حتى الداخلية منها . فهنا حيث يتفرع المجرى ، تضعف سرعة التيار فجاة ويتغير

معدل الانحدار بصـــورة سلبية محســـوسة ، فتقل قدرة النهر على حمل حمولته فيلقى بها على شكل تلك الكوكبة الكثيفة من الجزر الضخمة (١) .

العكس تماما بعد هذا هو ، للغرابة والدهشة ، ما يحدث فى الفرعين نفسهما . فكما ينقسم عرض المجرى وحجم الماء وكمية الحمولة على اثنين ، تنقسم الجزر أيضا ، فنجد عددها فى الفرعين محدودا بصـــورة لافتة واقل بكثير مما قد نتصور أو نتوقع فى هذه المرحلة النهائية من المجرى حيث يشتد ضعف الانحدار والتيار للغـــاية . حتى مجموع جزر الفرعين يبـــدو ضئيلا بالقيـــاس الى طول المجرى : نحو ٥٠ جزيرة فى أقل قليـــلا من ٥٠٠ كم ، بمعدل جزيرة كل ١٠ كم تقريبا ، اى نحو نصف معـــدل الـــكثافة فى جذع الصعيد الرئيسى بين ثنية قنا ورأس الدلتا .

وكالمعتاد ، يذهب الثقل فى عـــدد واحجام الجزر ، جنبا الى جنب مع المائية والحمولة ، الى فرع رشيد ، بينما يتراجع فرع دمياط بشـــدة لقلة قطاعه وحمولته رغم شهرته بالانطماء والترسيب . على انه فى الفرعين على حد سواء تجبهنا حقيقة لافتة ، وهى ان أعداد الجزر ، واحجامها أيضا ، تقل بالقطع كلما اقتربنا من المصب ، فتتركز وتتضخم بوضـــوح شـــديد فى الاحباس العليا وتقل وتتباعد وتتضاءل كلما نزلنا فى الاحباس السفلى .

على مستوى الموضع

اذا انتقلنا من المستوى الاقليمى الى المحلى او التحليلى ، فان مواضع الجزر ترتبط بصفة خاصـــة بمواقع التغيرات الـــكبرى فى مجرى النهر ثم بتعرجاته العديدة . فالملاحظ ظهور الجزر دائما عند الانثناءات والانحناءات حيث يشتد ضعف التيار وبطؤه بالضرورة . ولذا فان هنـــاك علاقة ارتباط محققة بين توزيع وكثافة الجزر وتوزيع وكثافة التعرجات النهرية . والجزر هى المسئول الاول عن توسيع عرض النهر فى مواضعها على نحو ما رأينا .

لكن الجزر لا تتوزع بطبيعة الحال بنظام او فى انتشـــار معين ، بل قد تظهر منفـــردة او تتجمع فى اسراب فى الموضـع الواحـــد مثنى وثلاث ورباع واحيانا حتى ٥ جزر كما عند طليا فى أعلى فرع رشيد او حتى ٦ كما فى ثنية النهر قبيل البلينا ، اى شبه أرخبيل نهرى صغير . على ان الشـائع هو الثنائيات والثلاثيات .

وحين تتعدد الجزر فى موضع واحد يغلب ان تكون صغيرة الحجم أو

(1) G. Taylor, Urban geography, Lond., 1949, p. 168 — 172.

الا تتضخم منها الا واحدة فقط . والاغلب فى مثل هذه الحالة أن تكون الجزر الصغيرة انشطارية ، اى انفصلت عن جزيرة أكبر بالتعرية فسمت جزيرة واحدة كبيرة الى عدة جزر صغيرة . وتتفاوت احجام الجزر بشدة ما بين عدة افدنة وعدة آلافها .

كذلك لا تلتزم الجزر فى توزيعها احد الشاطئين او منتصف المجرى بالضرورة ، بل تنتثر بحرية بينهما ، وان كانت تميل بحكم التثنى والتموج الطبيعى للتيار الى أن تتتابع يمينا ويسارا على التعاقب مثلما تفعل قطاعات التعرية والارساب فى تعرجات النهر ، فمرة تجنح الى الوقوع قرب الضفة الشرقية وبعدها تميل جنب الغربية ، وهكذا . وفيما بين الجانبين قد تظهر جزيرة ثالثة تتوسط المجرى مكملة خط التقوس العام . وفى كل الحالات فانها تكسب النهر ، حتى اليوم ، مظهر النهر المنشعب او المشعب braided stream (١) .

دراسة تيبولوجية

اما عن الشكل فانه يتحدد بطبيعة الحال بشكل المجرى نفسه وتوجيه التيار . ولما كان شكل مجرى النهر العام طوليا ، كانت الجزر الطولية هى القاعدة العامة السائدة . ولكن حيث يستعرض النهر محليا أو فى تعرجاته الموضعية تظهر الجزر العرضية ، غير انها تمثل الاقلية المعدودة أو الاستثناء المحدود . وفيما بين النقيضين تظهر اشكال خاصة متنوعة ، كالمثلث والمثلث المقلوب ونصف الدائرة والجزيرة القوسية ، تنشأ عادة أو خاصة عند رؤوس الانثناءات الحادة او ضلوع الحنيات الانسيابية فى مجرى النهر . وعلى هذه الاسس وغيرها نستطيع ان ننشىء تصنيفا نوعيا او تحليلا فى تيبولوجية أو انواع جزرنا النيلية typology .

فاما الجزر الطولية السائدة فان محورها يأخذ محور قطاع النهر المحلى، فتكون شمالية جنوبية نصا او منحرفة نحو الشمال الغربى او الشمال الشرقى . وقد تكون منتظمة الاستطالة كالمستطيل تقريبا ، أو قد تدق عند الطرفين قليلا او كثيرا فتقترب من شكل المعين او العين او اللوزة . والأمثلة لا حصرلها ، من اهمها بالصعيد من الجنوب الىالشمال جزيرة الكلح والمحاميد واسنا وارمنت والكلاحين ، ثم جزر اولاد طوق شرق ، جرجا ، الأحايوة شرق ، صدفا ، القوصية ، ملوى ، ماتوسة ، البرجاية ، جزيرة شارونة ، ملاطية ، الكريمات. اما فى الدلتا فهناك جزيرتا أبو الغيط والقراطيين عند رأس الدلتا ، ثم جزر طليا ، وردان ، الخطاطبة ، زاوية البقلى ، عمروس ، ولكن بالاخص الرحمانية والوكايلة بجانبها ، وذلك فى فرع رشيد .

---

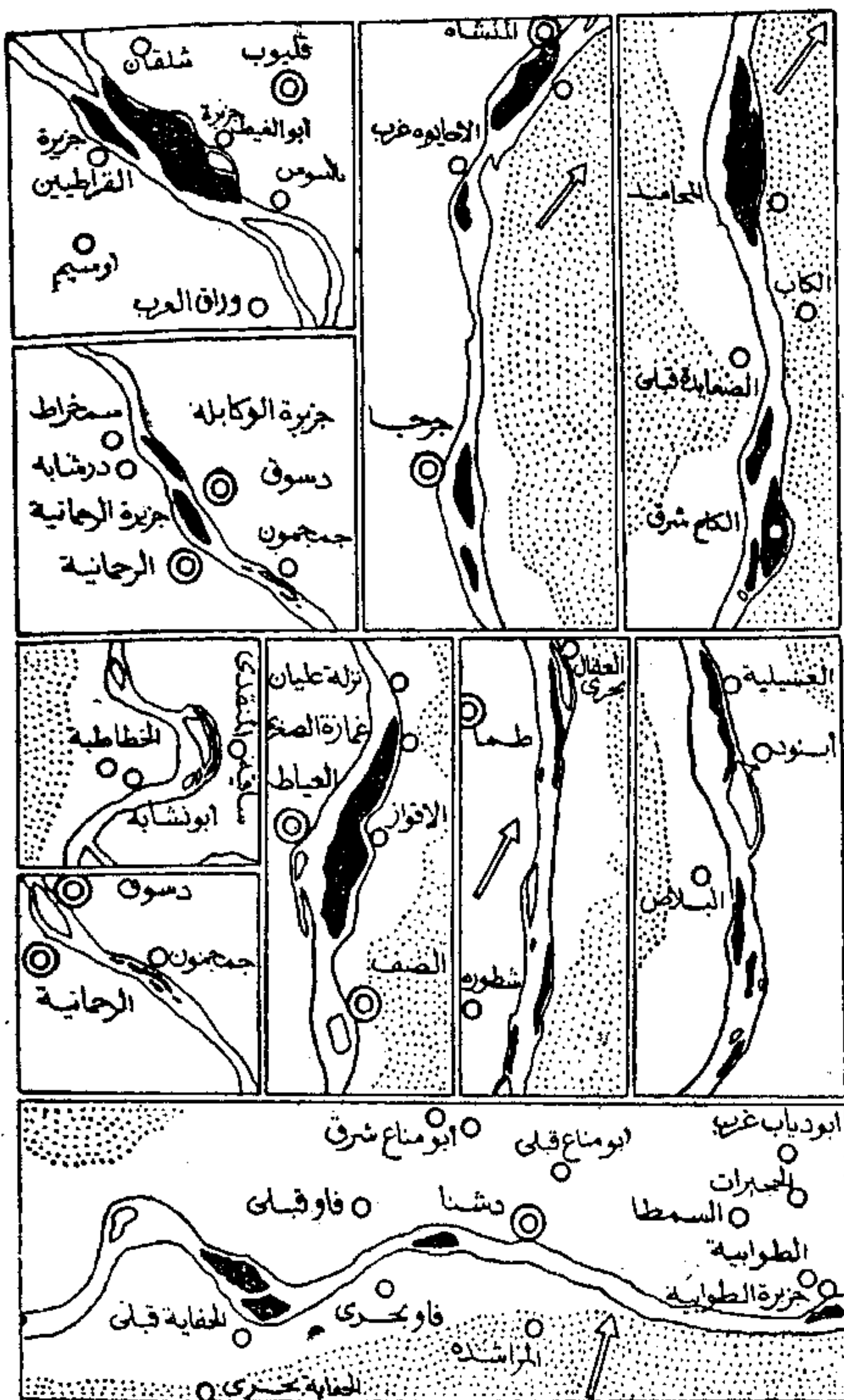
(1) Butzer, "Environment & hum. ecology etc.", p. 46.

هذا ولقد يشتد تطاول الجزيرة المستطيلة فتصل الى بضعة كيلومترات، الى حد تصبح معه خطية أو خيطية او شريطية . مثال ذلك جزيرة العياط التى تناهز ٢٠ كم وتعد بهذا من اطول الجزر النيلية فى مصر . فاذا ما تصادف اجتماع شدة الضيق بشدة التطاول بدت الجزيرة كنمط الدودة النحيلة . مثال هذا معظم مجموعة الجزر الواقعة فى قطاع قوص — قنا وتلك الواقعة فى قطاع طهطا — البدارى ، اما فى الدلتا فهناك فى فرع رشيد جزيرة المنقدى ازاء الخطاطبة وجزيرة جمجمون قبيل الرحمانية . وعلى العكس قد تتحول الجزر الطولية الى نصف دائرة وذلك بصفة خاصة عند التعرجات النهرية البارزة . فاذا كانت مترامية الأبعاد فانها تكتنز حينئذ وتكتسب مساحة لا يستهان بها . مثال ذلك جزيرة أبو نشابة قرب الخطاطبة فى أعالى فرع رشيد .

اما عن الجزر العرضية ، فانها تقتصر بالطبع على القطاعات المستعرضة من النهر اقليميا وعلى مواضع التعرجات النهرية العرضية محليا . والحالة الأولى تسود بالطبع فى قطاع قنا — نجع حمادى اساسا حيث تتراجع الجزر الطولية الى المؤخرة تماما . اما الحالة الثانية فأول امثلتها ، ولعلها أيضا ابرزها ، تلك الجزيرة الكبيرة التى تحتل كوع الزاوية القائمة الشهيرة التى يصنعها النهر جنوب غربى مدينة كوم أمبو مباشرة . مثال آخر جنوب وشمال مدينة اسيوط مباشرة . اما فى الدلتا فهناك جزيرة منيل عروس فى بداية فرع رشيد ، وجزيرة الرملة جنوب بنها فى فرع دمياط . على أن الملاحظ ان كثيرا من حالات الجزر العرضية تتداخل ايضا مع جزر رؤوس الثنيات النهرية الحادة او تدخل تحت بندها ، وهو ما ينقلنا الى هذه الفئة المميزة بدورها .

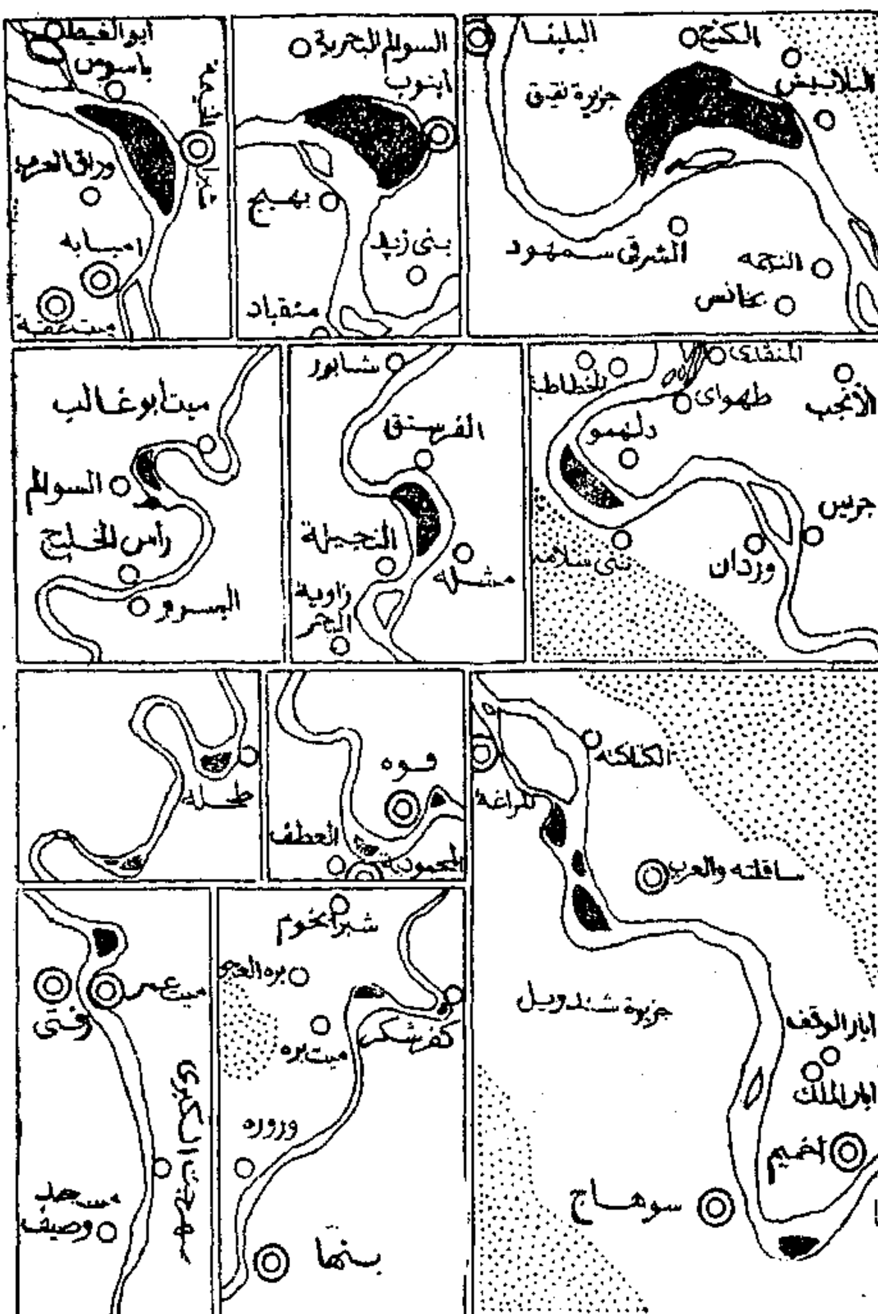
هى فئة خاصة فى أشكالها كما فى مواضعها هذه الجزر ، جزر التعرجات والانثناءات البارزة ، لا سيما منها رؤوسها الحادة . ثم هى بدورها تنقسم الى بضعة فئات أو انماط قد نتعرف منها على ثلاثة . ابسطها حين وحيث ينفرج النهر بعد اختناقة أو يختنق بعد انفراجة وذلك فى حنية طفيفة او انثناءة اولية لطيفة ، فيلقى بجزيرته أو بجزره فى وسط المجرى او على جانبيه على شكل لوزى او عدسى . وكثير جدا من الجزر الطولية يندرج تحت هذه الفئة ، ومن ثم فلا حصر لامثلتها .

على أن هذه الجزر تتفاوت بالطبع فى احجامها واعدادها ، فأحيانا تتكون منجزيرتين أو ثلاث صغيرة متجاورة أو متوازية او متعاقبة أو حتى متناظرة كفلقتى الحبة او كالتوائم السيامية ، واحيانا تكون جزيرة واحدة ضخمة ربعة مكتنزة كالبصلة اوكنصف الدائرة. فمن التوائم الواضحة الجزيرتان الصغيرتان ازاء نجع الحجندية شمال سلوة بحرى ، وتلك الواقعة ازاء البياضية شمال ملوى ، ثم تلك الواقعة مقابل ماقوسة جنوب مدينة المنيا .



شكل ٦٣ ـ نماذج من أنماط الجزر النيلية . أعلى : الجزر المستطيلة واللوزية . في الوسط : الجزر الخطية والخيطية . أسفل : الجزر العرضية .

شكل ٦٤ : نماذج من أنماط الجزر النيلية : أعلى : الجزر العرضية .
فى الوسط : الجزر التوأمية والبصلية الشكل . أسفل : الجزر الخليجية
أو المعششة



٦٠كم ــــــــــ صفر

شكل ٦٥ : نماذج من أنماط الجزر النيلية . أعلى : الجزر القوسية .
أسفل : الجزر المثلثية .
ملاحظة عامة : فى المجموعة كلها المقياس موحد (١ : ٣٠٠٫٠٠٠)
والاتجاه الشمالي صحيح الا فى الحالات الموضحة بالاسهم .

اما الأمثلة الأحادية الضخمة البصلية النمط فمن أولها جزيرة المراغة ، ثم من ابرزها ، ولعلها اضخمها ، جزيرة شيبة شمال الشيخ عبادة والروضة، فالجزيرة المماثلة شمالها مباشرة جنوب ابو قرقاص ، ثم تلك الواقعة شمال سمالوط ، ثم أخيرا جزيرة وردان فى بداية فرع رشيد .

النمط الثانى هو ما يمكن ان نسميه نمط « الجزر المعششة nestled او الخليجية » . فلقد ينحنى النهر بتؤدة ويتسع مجنبا فى شبه خليج او كوة جانبية جزيرة أو اكثر لا تكاد تعترض خط المجرى الرئيسى نفسه بل تقع خارجه تماما او تقريبا على امتداد خط البر ذاته . ومعظم هذه الحالات هى من الأحجام الصغيرة بالطبع ، ولكنها يمكن ان تكون كبيرة احيانا ، كما يمكن ان تكون مستطيلة أو نصف دائرية .

منها مثلا جزيرة نجع الدفيرة جنوبى مدينة اسنا ، والكلاحين فى منتصف المسافة بين قوص وقنا ، ثم الجزيرتان المتقابلتان قرب ابو تشت ، فتلك الواقعة على التوالى مقابل البدارى ثم القوصية ونزالى جنوب ثم ماقوسة ، وربما اضفنا جزيرة شارونة ثم جزيرة الفشن ثم اخيرا جزيرة الرقة الشرقية ازاء منيل سلطان شمال الواسطى . اما فى الدلتا فلا نكاد نجد ممثلا للنمط ، الذى يبدو من ثم صعيديا اساسا .

النمط الأخير هو نمط رؤوس الانثناءات النهرية القوية الرئيسية سواء منها التدريجية المقوسة او البارزة الحادة . فعند هذا القوس أو الزاوية يلقى النهر جزيرة على شكل قوسى أو مثلثى على الترتيب ، ويكون القوس محدبا أو مقعرا والمثلث معتدلا او مقلوبا بحسب موقع جانب الارساب او التعرية من النهر .. فمن النماذج القوسية ، التى تقترب أيضا من نصف الدائرة وقد تكتسب احجاما تذكر ، أرخبيل جزر تلك الثنية العرضية القوية فى النيل بعد ابو تشت وقبل البلينا ، حيث تصطف فى انتظام انسيابى لافت كوكبة من الجزر القوسية الصغيرة على كلا جانبى جزيرة قوسية كبرى هى جزيرة نقيق .

المثل التالى هو جزيرة ابنوب نصف الدائرية التى تحتل ثنية نهرية محدبة رئيسية . ولقد تعود جزيرة شيبة وتاليتها شمالا توا ثم جزيرة سمالوط لتندرج تحت هذا النمط الى حد او آخر . وعند راس الدلتا تعد جزيرة الوراق مثلا نموذجيا لجزر التمرجات القوسية . وبالمثل تفعل جزيرة وردان وبنى سلامة فى اعالى فرع رشيد وجزيرة مشلة فى أواسطه ، ثم اخيرا جزيرة ميت ابو غالب فى نهايات فرع دمياط .

واذا كانت الجزر القوسية اكثر شيوعا فى الصعيد منها فى الدلتا ، فان العكس صحيح بالنسبة للجزر المثلثية . فعند زوايا الانثناءات الحادة ورؤوس المنعطفات البارزة فى المجرى ، حيث قد يصل الامر احيانا الى حد

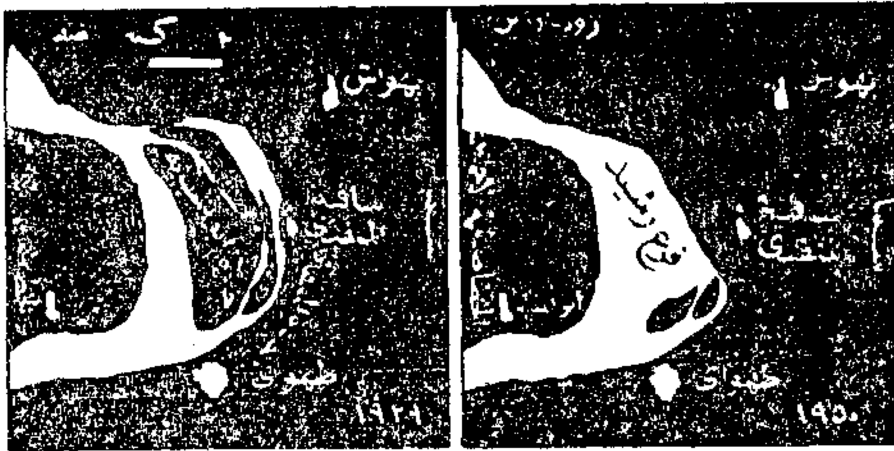
الزاوية القائمة او الحادة فعلا ، يصطدم التيار بالشاطىء بعنف فيرتد الى الاتجاه العكسي تاركا خلفه ارسابته على شكل جزيرة مثلثة واضحة التحديد، المثلث اما متساوى الاضلاع او الساقين ، ورأسه اما فى الشمال أو الجنوب وذلك بحسب موقعه من جانبى النهر ، ولكنه فى كلتا الحالتين يقع ناحية الشاطىء بينما تقع قاعدته على وسط وفى قلب المجرى المائى .

من الامثلة القليلة فى الصعيد جزيرة سوهاج جنوب ثنية النهر المقعرة قبيلها مباشرة . بالمثل الى حد ما الجزيرة الواقعة غرب ساقلته والعرب ، ثم تلك الواقعة قبيل مدينة اسيوط . على أن النمط الصق كما قلنا بالدلتا بحكم فرط تثنى النهر فى احباسه السفلى . ففى أعالى وأواسط فرع رشيد تتكرر الظاهرة مرارا ، لكن المثل النموذجى بالتأكيد هو جزيرتا فوه والعطف قرب المصب : الاولى ، شرق مدينة فوه ، مثلث متساوى الاضلاع تقريبا رأسه نحو الشمال عاكسا نفس شكل زاوية الثنية التى ترسم رقم ٨ ، والثانية ، جنوب غرب المدينة حيث تستقر فى قاع الثنية المضادة التى ترسم رقم ٧ ، اقرب الى المثلث المتساوى الساقين والمقلوب الراس تجاه الجنوب .

على امتداد فرع دمياط ايضا تتكاثر الجزر المثلثة عند رؤوس التعرجات النهرية ولو ان بعضها يجنح نوعا نحو النمط القوسى او نصف الدائرى . فمن الجنوب الى الشمال تتتابع هذه النماذج : جزيرة زاوية الانثناء الواقع شمالى طنط الجزيرة ، جزيرة طحله الضخمة (وكل منهما جنوب ثنيتها) ، ثم جزيرة ميت بره شبه القوسية فى الغرب تناظرها بعددها مباشرة فى الشرق جزيرة كفر شكر المثلثية المتساوية الاضلاع ، ثم جزيرة الحاجبى الضخمة حقا شمال زفتى وميت غمر عند تلك الثنية المميزة جدا فى منتصف الفرع والتى تكاد تذكر فى شكلها بشكل ثنية قنا على تصغير شديد ، ثم أخيرا والى حد ما جزيرة سمنود جنوبى المدينة .

جزيرة وما هى بجزيرة

على أن الجزر ، خاصة اذا كانت بالغة الطول والضيق ، حين تقترب من الشاطىء الى حد الالتصاق تقريبا ، يأخذ المجرى المائى الفاصل بينهما فى الاطماء فيزداد ضحولة وضيقا الى ان ينقرض تماما او يتحول مرحليا الى ذراع مسدودة ميتة بينهما . ومصير الجزيرة حينئذ هو الى الالتحام الفعلى الكامل بأرض الضفة الصلبة واندغامها فيها كجزء لا يتجزأ منها ، تكسبها على حساب النهر الذى عادة ما يعانى بالمقابل من ضيق نسبى فى مجراه هنا . والناظر فى لوحات أطلس مصر الطبوغرافى كان يستطيع ان يتنبأ بسهولة وأمان بمآل كثير من جزر النهر واندماجها فى الضفاف (هذا قبل السد العالى ، حيث قد الغى الارساب وضوعفت التعرية ، ولعله بذلك وضع نهاية للظاهرة برمتها) .



شكل ٦٦ : التحام الجزر الملاصقة بالبر : جزيرتا ساقية المنقدى وأبو نشابة .

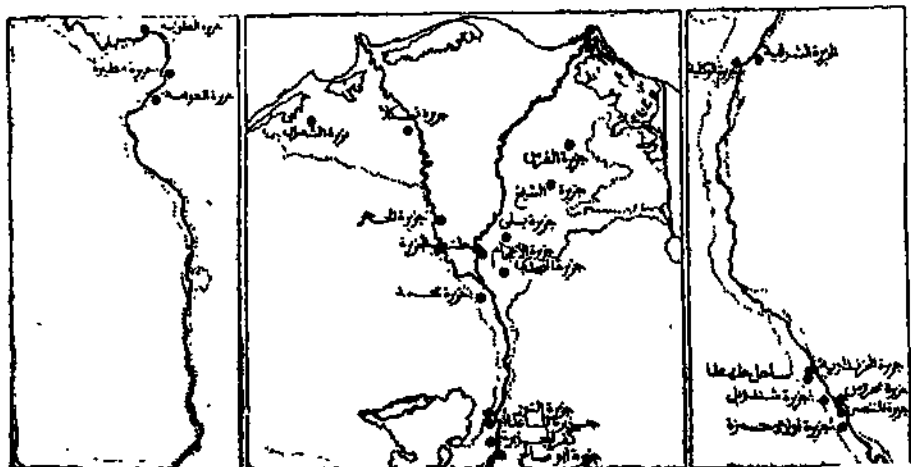
من النماذج الحية القريبة العهد جزيرة المنقدى فى الركن الشمالى الغربى الاقصى من مركز اشمون ، منوفية . ففى اطلس مصر الطبوغرافى طبعة ١٩٢٩ ، تظهر هذه الجزيرة الشريطية البالغة الاستطالة والضيق شديدة القرب من بر المنوفية محصورة بينه وبين جزيرة أبو نشابة الضخمة الى الغرب ، وكلتاهما معا تحتل ثنية بارزة للغاية من مجرى فرع رشيد ، بينما تقع قرية ساقية المنقدى الى الشرق مطلة على النهر مباشرة .

وعلى خريطة المساحة ١٩٥٠ للدلتا ، تظهر الجزيرتان كجزء من بر المنوفية ذاته وقد توسع على حسابهما ، بينما تراجعت قرية ساقية المنقدى الى الداخل ولم تعد تقع على فرع رشيد ، الذى أصبح بدوره أوسع وأعرض قطاعا وتغير شكله . وبدلا من الجزيرتين القديمتين ، ظهرت كبقسايا لهما جزيرتان قزميتان الى الجنوب . وسواء تم هذا الالتحام طبيعيا بفعل الارساب النهرى أو صناعيا بفعل الاستصلاح الزراعى ، فان القصة تلخص المصير الغالب للجزر النهرية الشديدة الالتصاق بالشاطىء .

من هنا ، وليس من هناك ، نفهم تلك الظاهرة الشائعة الحدوث والمحيرة بعض الشىء ، وهى تسمية بعض اجزاء من ارض ضفتى النهر فى الوادى والدلتا « بجزيرة » وما هى بجزيرة حقا . واذا كان من الطبيعى أن تسمى الجزر الحقيقية جزرا كقولنا جزيرة شارونة (جنوب مغاغة) ، فلماذا تسمى جزرا ارض صلبة غير جزرية بالمرة بل قرى تبعد عن النهر بضعة كيلومترات احيانا ، مثلا كجزيرة شندويل (جنوب المراغة وشمال سوهاج) ؟

أصل هذه المواضـع جزر حقيقية فى النيل التحمت تاريخيـا بأراضى الضفاف ولكنها ببساطة احتفظت بتسميتها التقليـدية كجزر . امثلة هـذه الظاهرة كثيرة ، خاصة فى الصعيد ، حيث ترتبط اكثر بالضفة الغربية وان عرفتها الشرقية ايضا ، كما توضح هذه القائمة المرتبة من الجنوب الى الشمال .

الاسم	المركز	ملاحظات
جزيرة العوامية	الاقصر	الضفة الشرقية
جزيرة مطيرة	قوص	الضفة الشرقية
جزيرة الطوابية	قنـا	الضفة الغربية
جزيرة أولاد حمزة	جرجا	الضفة الغربية
جزيرة المنتصر	اخميم	جنوب المدينة
جزيرة محروس	اخميم	شرق سوهاج
جزيرة شندويل	المراغـة	شمال اخميم
جزيرة الخزندارية	طهطـا	يجاورها ساحل طهطا
جزيرة ابو صالح	الواسـطى	الضفة الشرقية
كفر الجزيرة	الواسـطى	الضفة الغربية
جزيرة النور وجزيرة المساعدة	الواسـطى	الضفة الغربية
جزيرة محمد	امبـابة	غرب جزيرة وراق الحضر
جزيرة الاعجام وطنط الجزيرة	طـوخ	شرق فرع دمياط
جزيرة بلى	بنهـا	بعيدا شرق فرع دمياط
جزيرة الحجر	الشـهداء	غرب فرع رشيد
جزيرة نكلا	ايتاى البارود	قرب نكلا العنب
جزيرة سعود	الشرقيـة	فى قلب شرق الدلتا
جزيرة الفرس	كفر صقر	فى قلب شرق الدلتا
جزيرة عليوة	الشرقيـة	فى قلب شرق الدلتا
جزيرة الشيخ	ابوكبير ، شرقية	فى قلب شرق الدلتا



شكل ٦٧ - « جزر وما هى بجزر »

المائية

نهر متدخل

يعد النيل في مصر نموذجا مثاليا لذلك النوع من الانهار الذى يعرف بالانهار المتدخلة intrusive او المدودة projected او الغريبة allogène, exotic . فهو يجرى بالمياه فى وسط جاف تماما ، مستمدا ماءه من بعيد خارج الحدود، فليس مصدره موضعيا او محليا ولا هو يكاد يستفيد من الامطار المحلية حتى ان وجدت .

وبهذه الصفة فانه على عكس معظم الانهار العادية نهر يتقدم باطراد من اقاليم اكثر مطرا الى اقاليم اقل مطرا وأخيرا الى اقاليم بلا مطر على الاطلاق . وهو من ثم لا يكسب ، بل يفقد ، ماء كلما تقدم « وأسحل » ، لان موارده تقل بينما يزيد فاقده بالبخر والتسرب ، أى ان هيدرولوجيته تتناقص ويصاب بالانيميا الى حد او آخر ويصبح بمثابة نهر قليل الروافد كثير المصاب . ولولا انه ياتى اصلا برصيد هائل لتحولت الانيميا الى نزيف خطير ولما اتم رحلته .

والواقع ان النيل لا يتلقى أى رافد من بعد العطبرة ، فهو آخر روافده تجاه الشمال ، ولمسافة اكثر من ٢٧٠٠ كم يظل النيل نهر احاديا ، خطيا ، منفردا . واذا كان النيل فى مصر يتلقى كثيرا من الاودية الجافة من صحرائه الشرقية ، فهذه لا تفعل سوى أن توسع حوضه دون أن تضيف الى مائيته .

بالارقام : يقدر متوسط ايراد النيل الطبيعى السنوى عند اسوان بنحو ٨٣ مليار متر مكعب . لكن هذا الايراد يتفاوت حول متوسطه هذا تفاوتا عظيما : من عام الى عام ، وخلال العام ، ثم كلما اتجهنا شمالا حتى يصب فى البحر . يوضح مدى الاختلافات السنوية الفرق بين الحدين الاقصى والادنى للايراد : ففى ٨ — ١٨٧٩ سجل الايراد ١٥١ مليارا (اى بنسبة ١٨٠٪ تقريبا من المتوسط) ، وذلك ضد ٤٢ مليارا فقط فى ٣ — ١٩١٤ (أى نصف المتوسط بالضبط ٥٠٪) ، هذا بينما يزيد الفارق بين الحدين على المتوسط نفسه بكثير (١٠٩ مليارات ضد ٨٣ ، أى بنسبة ١١٠٪) ، وفى الوقت نفسه فان الحد الاقصى يعادل الحد الادنى اكثر من ثلاثة الامثال

او تقل ان الادنى اقل من ثلث الاقصى ، اى ان النسبة بينهما يمكن أن تتراوح فى حدود ٣ : ١٠ ، وبصيغة اخرى ، فبينما بلغ متوسط تصريف النهر فى سنة الحد الاقصى ابان ذورة الفيضان اكثر من المليار (٢ر١ مليار) متر مكعب فى اليوم الواحد ، لم يكد يزيد على ثلث ذلك فى سنة الحد الادنى (١) .

دور الفيضان ودورته

اما دورة المائية السنوية فهى فصلية الى اقصى حد ، حتى لنوشك لولا المبالغة أن نمد هذه الفصلية الى النهر نفسه . فالفيضان ظاهرة موسمية بصرامة ، ولكنه هو وحده الجسم الحقيقى فى هذه المائية . فمن متوسط ٨٣ مليارا ، نصيب الفيضان هو ٦٨ مليارا ، اى بنسبة ٨٢٪ ، والباقى وقدره نحو ١٥ مليارا أو ١٨٪ لموسم التحاريق (أول فبراير حتى آخر يوليو) . وبدوره ، يكاد نصف ايراد الفيضان يتركز فى الشهور الثلاثة اغسطس ، سبتمبر ، اكتوبر ، بنسبة ٤٠ — ٤٥٪ من المجموع السنوى كله .

معنى هذا انه ان تكن مصر عمليا هى النيل ، فان النيل بدوره ليس الا الفيضان أو يكاد . واذا كانت « مصر هبة النيل » ، فان لنا بكل تأكيد وصحة ان نضيف أن « مصر هبة الفيضان » . واذا صح انه لولا النيل لكانت مصر صحراء جرداء مطلقة الا من حفنة من الواحات الصحراوية وربما القرى الساحلية (٢) ، فان من الصحيح ايضا انه لولا الفيضان لكانت مصر مجرد نهر فصلى هزيل يولد ويموت كل سنة دون أن يضمن الوصول الى البحر دائما . الى حد يعنى أو آخر ، « النيل هبة الفيضان » هو الآخر .

فى رحلته داخل مصر يتعرض النهر لقدر معين من الفاقد سواء بالبخر او بالتسرب . وهو فاقد كبير ، قدره باروا بين اسوان والقاهرة بنحو ٥ر١٥٪ فى فترة التحاريق وبنحو ٢ر٢٦٪ اثناء الفيضان وذلك قبل بناء خزان أسوان وما تلاه . فالبخر السطحى يعادل فى المتوسط انخفاض منسوب الماء بنحو ٢ — ٥ر٢ ملليمتر فى اليوم فى مصر الوسطى . وهو بالطبع يصل الى أقصاه فى فصل الصيف ، وبالدقة اثناء الفيضان . اما التسرب الى الباطن فمسئول عن اختفاء ٥ مليار متر فيما بين اسوان واسيوط وحدهما فقط ، وأكثر من هذا بالطبع فى الدلتا ، وعلى الجملة يبلغ زهاء ١٢ مليارا من مجموع الايراد السنوى البالغ ٨٣ مليارا ، اى نحو ١٥٪ (٣) . ومثل هذه الكمية تقريبا تضيع فى النهاية هباء الى البحر ، ولو ان هذا الفاقد الى البحر يتوقف بالتحديد على حجم الفيضان نفسه بحيث قد يصل فى بعض

---

(1) Hurst, The Nile. (2) W. B. Fisher, p. 461.

(3) J. Barois, Les irrigations en Egypte, Paris, 1911, p. 70 — 2.

السنوات الى ٦٠ مليارا . اما باقى الكل فهو ما يذهب الى الزراعة ، وكان يقدر بنحو ٥٥ — ٦٠٪ من متوسط حجم الفيضان ، والباقى يذهب الى البحر .

ليس كل هذا الفاقد ، دعنا نتحفظ ، مفقودا تماما مع ذلك . فرغم ان جزءا منه لا يستهان به يذهب بددا الى الابد ، فان جزءا آخر يعود الى ميزانية المياه وايراد الدخل المائى بطريقة غير مباشرة وبصورة او بأخرى . ففى عالم الطبيعة ، كما ان المادة لا تستحدث من العدم ، فانها لا تفنى الى العدم . ففاقد البخر يذهب جزئيا فى صنع أو تشكيل المناخ ، ترطيبا أو رطوبة ، بغض النظر عما اذا كان هذا يلطف الجو او يثقله . اما فاقد التسرب فان منه ما يمثل مدخرات مائية تختزن فى باطن الارض على شكل مياه باطنية تعود فتدخل دورة الاستعمال كآبار وسواقى ... الخ ، بل منها ما يعود الى النهر نفسه فى موسم انخفاضه . ولعل فاقد الدافق فى البحر هو الاكثر ضياعا وتبددا ، ومع ذلك فمن خلاله على اية حال يتم بناء الدلتا أو على الاقل يمتنع تآكلها .

ولا شك بعد هذا ان الفيضان هو ابرز واهم ظاهرة فى مائية النهر . فبينما لا يكاد سكان المنابع الاستوائية يلحظون صعود النهر وهبوطه على مدار السنة ، تصل هذه الظاهرة الى القمة فى النيل المصرى حيث يمكن ان يصل مدى اختلاف منسوب النهر وحده الى ارتفاع منزل من طابقين أو حتى ثلاثة بحيث لا يمكن ان تخطئه حتى العين الغافلة .

ويبدا النهر فى الارتفاع عند اسوان فى العقد او الاسبوع الاخير من يونيو ، ثم يتعالى بسرعة وبشدة من منتصف يوليو الى ان يصل الى ذروته فى منتصف سبتمبر . ومن نهاية سبتمبر تبدأ المياه فى الهبوط ، اولا بسرعة ، ثم ببطء وتدرج بعد ذلك ، حتى اذا كان منتصف نوفمبر عاد النهر الى مجراه العادى . ثم يطرد الهبوط الى أن يصل النهر الى حضيض التحاريق فى أوائل يونيو . ويستغرق الفيضان من أسبوع الى اثنين ، بحسب حجمه وسرعته ، ليقطع المسافة من اسوان الى القناطر الخيرية (١) . ومنذ بدأ تحويل احواض الصعيد تباعا الى الرى الدائم ، اخذ الفيضان يصل الى الدلتا مبكرا اكثر فاكثر ، كما أضحى اكثر واكثر ارتفاعا (٢) .

وبصورة عامة يبلغ ارتفاع النهر فوق قاعه ، اى ارتفاع عمود الماء او سمكه او عمقه ، نحو ١٠ أمتار فى الفيضان العالى ، مقابل نحو ٩ أمتار فى الفيضان المتوسط ، تنخفض الى ٧٫٥ متر فقط فى الفيضان الضعيف . أما قيعان الترع الرئيسية فتبلغ فى أحواض الصعيد القديمة نحو ٤٫٥ متر فوق

(1) Hurst, The Nile. (2) Egyptian irrigation, 1, p. 103.

شكل ٦٨ - تصريف نهر النيل عند أسوان (مع استبعاد اثر خزان أسوان) (أعلى) تصريف روافد النيل بالقياس الى أسوان (أسفل) [عن هيرست]

قاع النهر نفسه ، بينما تعلو الارض الزراعية عند حواف النهر عن قاعه بنحو ٩ امتار . وفى الدلتا تقع قيعان الترع الآخذة من قناطرها على منسوب نحو ٥ ــ ٦ امتار تحت مستوى سطح الارض ، ويبلغ ارتفاع عمود الماء فيها صيفا ٢ ــ ٣ امتار (١) . واخيرا فلنتذكر أن النيل فى الفيضان يكون منسوبه اعلى بكثير من منسوب الارض المصرية عموما ، والتى لا يحميها بذلك من الغرق المطلق سوى جسور الضفتين اى جسور الطراد .

---

(1) Id., 1, p. 301.

اما الفروق الفصلية الاقليمية فى المائية فتعكس بالطبع فاقد الايراد او التصريف المطرد كلما تقدم النهر شمالا . ولهذا نجد كل هذه المعدلات تقل فى هذا الاتجاه ، من أسوان الى القاهرة ومن القاهرة الى البحر . فعند اسوان يبلغ متوسط عمق النهر فى الفيضان نحو ٩ أمتار وفى التحاريق نحو ٢ متر ، فمتوسط الفارق فى منسوب النهر بين الفيضان والتحاريق نحو ٩ر٧ متر ، تصل فى الحد الاقصى الى ٨ر٩ متر وفى الحد الادنى الى ٤ر٦ متر . وسبتمبر هو عادة اعلى منسوب ، ومايو هو الادنى ، بينما يقف متوسط منسوب التحاريق المعدل عند مستوى ٨٥ مترا فوق سطح البحر .

اما عند القاهرة فيبلغ متوسط الفارق فى منسوب النهر بين الفيضان والتحاريق ٧ امتار ، تصل فى الحد الاقصى الى ٦ر٩ متر وفى الحد الادنى الى ٥ر٣ متر . واكتوبر هو هنا اعلى منسوب ، ويونيو الادنى ، اى ان شهرى الذروة والحضيض يتخلفان فى القاهرة شهرا كاملا عنهما فى اسوان ريثما يقطع النهر رحلته . اما متوسط منسوب التحاريق المعدل فلا يزيد عن ٢ر١٢ متر فوق سطح البحر (١) .

المائية بين الضبط والضوابط

المائية وضبط النهر

تلك جميعا بطبيعة الحال هى الصورة التقليدية قبل مشاريع ضبط النهر المتتابعة والى ما قبل السد العالى . وقد عدلت تلك المشاريع كثيرا من تفاصيلها ، مثلا تناقص تفاوت المنسوب بين الفيضان والتحاريق من ٥ر٦ متر عند أسوان الى ٥ر٤ متر فقط (٢) . لكن السد العالى جاء اخيرا ليلغى الفيضان وكل اوضاعه ومظاهره من الناحية العملية ، اى وضع نهاية لفيزيوغرافية النهر الطبيعية وخلق بدلا منها نظاما نهريا جديدا اصطناعيا سنرى نسقه ونتائجه فيما بعد .

اما فى الدلتا فقد تعدلت الخريطة الهيدرولوجية كثيرا بعد اقامة القناطر الخيرية وقناطر محمد على . فقبل انشاء القناطر كان معدل التصريف الاقصى فى الفرعين متساويا تقريبا عند رأس الدلتا . غير انه بعد قليل جدا كانت المائية لا تلبث ان تنحاز انحيازا طاغيا الى فرع رشيد على حساب فرع دمياط . فبعد بضعة كيلومترات فقط كان يخرج من فرع دمياط فرع شلقان ليصب فى فرع رشيد . وبعد نحو ٢٠ كم اخرى يفعل بحر الفرعونية الشىء نفسه ، آخذا حوالى ثلث تصريف فرع دمياط باكمله ليضيفه الى فرع رشيد .

---

(1) Id., 2, p. 296. (2) W.B. Fisher, p. 461.

ولقد أغلق محمد على هذين الترعين البيئين ، ومع ذلك فقد ظلت هناك مجموعة ضخمة من الترع فى شرق ووسط الدلتا تخرج من فرع دمياط ، بحيث كان يفقد من مائيته كل كيلومتر يتقدمه نحو الشمال . أما فرع رشيد فعلى العكس لم تكن تخرج منه اية فروع تذكر سوى البحر الصعيدى قرب مصبه ، بينما يتلقى نهايات كثير من الترع ولذا كانت مائيته أكبر باستمرار .

ولقد اغلقت مجموعة الترع الدمياطية تلك بعد ذلك كليا او جزئيا ، مما قلل تصريفها كثيرا ، فادى هذا الى ان اصبح فرع دمياط يحمل فى احباسه العليا كثيرا من المياه الى حد لا تتحمله احباسه السفلى دون أن يرتفع فيها منسوب المياه فوق مستوى الارض الى حد الخطر . اما الآن ومنذ انشاء القناطر فانها تنظم تصريف الفرعين بحيث يغلقان خلال الصيف فلا يستقبلان سوى مياه التسرب القليلة العائدة من باطن التربة (١) .

المائية والانحدار

اخيرا ، وفى العلاقة بين المائية والانحدار ، مهم جدا أن ندرك حقيقة اساسية ، وهى ان النهر بفروعه وترعه « يكسب على الارض » كلما تقدم شمالا ، بمعنى انه كلما تقدم تجاه المصب كلما قل الفارق فى المنسوب بين مستوى مياه الفيضان وبين مستوى سطح الارض المحيطة (٢) . ذلك انه لما كان مستوى ماء النهر يبدأ بالضرورة وبالطبع عند اسوان دون مستوى سطح الارض بينما يلتقى المستويان فى النهاية عند فم البحر المتوسط على مستوى سطح البحر ، فان ماء النهر يقترب بالتدريج وباطراد من مستوى الارض كلما تقدم شمالا نحو البحر .

فكما سبق مثلا ، فى الدلتا تقع رؤوس الترع المتفرعة عند القناطر الخيرية على عمق ٥ — ٦ امتار تحت مستوى سطح الارض المحيطة . ولما كانت المياه تجرى فيها بعمق ٢ — ٣ أمتار ، فان منسوب الماء يكون دون مستوى الارض بنحو ٣ امتار (٣) . هذا بينما يتساوى المستويان عند البحر بطبيعة الحال . وكمؤشر عام نجد أن متوسط انحدار الارض فى الدلتا يبلغ ٩ سم فى الكيلومتر ، بينما لا يزيد متوسط انحدار الماء فى الترع من ٣ — ٤ سم فى الكيلومتر (٤) .

كذلك فاذا كان منسوب النهر فى الفيضان أعلى من المستوى العام

---

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 297.

(2) Id., 1, p. 410. (3) Id.

(٤) حسين سرى ، علم الرى ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٥٣

لارض الوادي ، فان هذا الفـــارق يزداد كلما اتجهنا شـــمالا . ففى جنوب الصعيد لا يزيد ارتفاع منسوب الفيضان العالى عن مستوى الارض أكثر من متر واحد عادة ، ولكن فى القطاعات الوسطى من فرعى دمياط ورشيد يصل ارتفاع الفيضــان العالى عن متوسط ارتفاع اراضى الدلتا الى ٥ر٣ متر (١) .

معنى هذا ان مصر المصبية ، وان كانت عموما اكثر من يشـــاهد أعنف ذبذبات النهر صعودا وهبوطا من بين سكان الحوض ، بعكس سكان المنابع الاستوائية تماما ، فان الصورة على المستوى المحلى داخلها تعود فتنعكس ، فيصبح سكان المصبين او فمى الفرعين كدمياط ورشـــيد هم الذين يلاحظون اقل هذه الذبذبات ، بعكس سكان النوبة والجنوب الاقصى كاسوان والاقصر .

ومنذ وقت مبكر جدا مثل الحملة الفرنسية ، كانت هذه الحقيقة بارزة للعيان . دولومييه مثلا ، احد علماء الحملة ، حدد خطـــا من الرحمانية الى المنصورة تقسم به الدلتا الى اقليمين : الشـمالى وفيه لا يختلف مستوى النيل فى الفيضــان عنه فى التحاريق الا بعدة اقدام ، ٣ ــ ٤ على الاكثر ، أى مترا تقريبا ، والجنوبى وفيه يصل الفارق الى ٢٥ قـــدما واكثر ، اى أكثر من ٨ امتار . ايضا فان الاقليم الشمالى ــ كما لاحظ ــ هو منطقة زراعة الارز ، والجنوبى هو منطقة زراعة القمح ــ الشعير ــ الكتان (٢) . وهو ما يشير الى أثر هذه المناسيب النسبية على الزراعـة ، ويثير بذلك نقطة اخرى حيوية .

فلهذه العلاقة الحساسة نتائجها الهامة والخطرة ايضا من وجهة الحياة والزراعة . فمعناها اولا أن رفع المياه وايصالها الى الارض أى الرى اصعب فى الاحباس العليا واسهل فى السفلى ، بينما الصرف على العكس اسهل فى العليا واصعب فى السفلى . فى الدلتا مثلا كان الرى الصيفى دائما اســـهل بكثير منه فى الصـعيد ، اذ الفرق بين منسوب مياه التحاريق والارض الزراعية فى الاولى قليل بحيث يسهل رفع مياه النيل والترع الى الارض بالآلات يدوية كانت او بخارية ، والعكس صحيح فى الصـعيد .

ومن الطريف أن آلات الرفـــع التقليدية تعكس هـــذه الفروق الاقليمية وتتناسب مع صعوبات الرفع . ذلك أن لكل آلة مدى رفعهـــا للماء بحسب ضخامتها وعمقها وقدرتها . فالساقية والطنبوشة مثلا (والاخيرة تنويعة على الاولى الا انها مقسمة الى جيوب بدل القواديس) تستعمل حين وحيث يزيد الرفع على ٥ر٣ متر ، يليها التابوت اذ يستعمل حين وحيث يقل الرفـــع عن

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 525 — 6.
(2) "Dolomieu en Egypte", op. cit., p. 82 — 3.

٣ امتار . على الجانب الآخر فان الشادوف والطنبور تخصص للرفع القليل فى حدود ١ — ٢٥ر١ متر ، بينما تأتى النطالة فى المؤخرة حيث يقل الرفع عن المتر (١) . من هنا نجد الساقية والطنبوشة هى التى تسود فى الصعيد ، بينما يسود التابوت والطنبور والشادوف والنطالة فى الدلتا . هذا فضلا عن ظاهرة رفع المياه الى الكنتورات العالية فى ادرجات أو سلمات متعددة على التتابع en échelon فى جنوب الصعيد خاصة ، وذلك على « بطاريات » متراتبة من الشواديف والطنابير او حتى السواقى (٢) .

كل هذه الفروق والصعوبات المتزايدة والمضافة فى الصعيد تنعكس بالطبع فى الجهد والتكاليف وصافى الربح فى النهاية . وكل هذا ايضا لا يفسر فقط اقليم الارز السابق فى الشمال عند دولوميه ، ولكن اكثر منه يفسر ما رأينا قبلا من بقاء واستمرارية نواتى المعمور المصبيتين حول دمياط ورشيد فى قلب نطاق البرارى طوال العصور الوسطى .

هذا على جانب الرى والصرف ، ولكن على الجانب الآخر هناك خطر الفيضان . فخطر الفيضان العالى ، اى خطر الغرق ، اكبر فى الاحباس السفلى منه فى العليا ، وبالتالى فى الدلتا أكثر منه فى الصعيد ، بينما أن خطر الفيضان الواطى ، اى خطر الشرق ، هو على العكس اكبر فى الاحباس العليا منه فى السفلى ، وبالتالى فى الصعيد أكثر منه فى الدلتا . فى الاخيرة مثلا ، حيث يصل ارتفاع الفيضان العالى فى بعض قطاعاتها عن متوسط ارتفاع الارض المحيطة الى ٥ر٣ متر كما رأينا ، فانه لولا جسر الطراد المفرط الضخامة لغرقت تلك الاحباس فى معظم السنين ان لم يكن كلها .

وحتى بعد هذا فان ادنى كسر فى الجسر أثناء الفيضان يكشف عن مدى الخطر الكامن هنا فى العلاقة بين منسوبى النهر والارض . ولهذا فليس من قبيل الصدفة أن معظم كوارث الغرق بالفيضان العالى كما سجلت فى أواخر القرن الماضى وأوائل الحالى انما تركزت أساسا فى الدلتا وبالاخص فى نصفها الشمالى الاسفل .

حمولة النهر

ينقل النيل الى مصر حمولة ضخمة كل عام هى حصيلة مفتتات التعرية فى منابعه العليا . وتلك هى « وجبة » الغرين الشهير التى بنى النهر بها واديه الرسوبى وسهله الفيضى ودلتاه عبر العصور ، والتى اليها ترجع

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 766.

(2) Hurst, Nile, 43 et seq.

خصوبة مصر المتجددة والخالدة . الى هذه الحمولة يضاف اثناء الطريق والى نهاية الرحلة قدر من رمال الصحراء السافية ، التي تذروها الرياح الشمالية الغربية وكذلك رياح الخماسين الجنوبية والجنوبية الغربية العاصفة المترية الرملية ، وتلقى بها على وجه مصر حيث تختلط بماء النهر كما بارض الوادى . وهذه الرياح هى مصدر حبات الرمال الخشنة الغليظة التى تحتوى عليها مياه النيل وحمولته فى النهاية .

المصـــــدر

اما مصدر مفتتات الوجبة الاساسية فهو هضـــبة البحيرات وهضـــبة الحبشة ، ولكن مع اختـــلاف جذرى بينهما كما وكيفا . فهضـــبة البحيرات الاستوائية صخورها من الجرانيت والنايس ، كما يكثر بها عنصر الحـــديد خاصة فى منطقة بحر الجبل وهضبة الحجر الحديدى Ironstone plateau (لاحظ الاسم) . ولهذا يأتى منها الصلصـــال مع نسبة كبيرة من الحـــديد واكاسيده ، والواقع انها هى مصـــدر معظم المواد الحديدية فى تربة مصر . لكن لضعف تيار بحر الجبل والنيل الابيض من حمل المواد الخشنة ، ولاستلاب سدود بحر الجبل لبعضها ايضا ، ثم اخيرا لطول الرحلة المفرط ، لا يصـــل مصر من هذه المفتتات الا الصلصال الدقيق للغاية وبكميات متواضـــعة فى النهـــاية (١) .

اما هضبة الحبشة فلها الاولوية المطلقة فى حمولة النهر بفضل انهارها الثلاثة الجبارة شديدة الانحدار والتيار والقوة ، تعرية وحملا ، اما لضخامة مائيتها او لطبيعة تكوينات صـــخورها . ولكن فى الحبشـــة بدورها تذهب الصـــدارة للعطبرة لا للازرق وان كان هـــذا اكثر مائية خارج كل مقارنة . فالعطبرة اطمى روافد النيل جميعا بالنسبة الى حجمه ، اى اكثرها طينا . مثلا فى اغسطس ، ذروة الفيضان ، تبلغ حمولة الرواسب العالقة به نحو ٣ كيلوجرام او اكثر فى المتر المكعب من الماء ، مقـــابل كيلوجرام واحد فقط للازرق ، مقابل عشر الى خمس الكيلوجرام فحسب للنيل الابيض (٢) .

على العكس من هضبة البحيرات ، الحبشة بركانية بازلتية اساسا ، فمفتتاتها غنية بالمواد الفلسبارية عموما . لكن منطقة السوباط خاصة تمتاز بالجير ، ولذا يغلب الجير على حمولتها مما انعكس فى تسمية النيل الابيض . هذا بينما يسود منطقة الرصيرص خاصـــة فى النيل الازرق الجرانيت الذى يعطى مفتتات رملية كوارتزية بالطبع . هذا فى حين أن مفتتات العطبرة ناعمة

---

(1) Hume, 1, p. 178.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 47.

وادق من مفتتات الازرق ، ولكنها اكثف واكثر سوادا بحيث يغلب ســوادها على لون الحمولة فى النهاية .

وعموما فان حمولة النهر فى مصر وتربتها لا تختلف كثيرا عن مفتتات أو تربة الحبشة ، الا ان حبيبات الاولى ادق واصغر حجما وزواياها مدببة أقل وذلك بحكم تعرضها للتفتت والبرى اكثر خلال الرحلة الطويلة . ولــكن من الناحية الاخرى فان مفتتات الحبشة ، خاصة تلك التى ينقلها النيل الازرق ، تمتاز بأن ذراتها أكبر قطرا وحجما وتدببا من مفتتات هضبة البحيرات التى ينقلها النيل الابيض . ذلك لسـببين : أن رحلة الاولى أقصر ولذا تتعــرض للبرى بدرجة أقل ، وأن شــدة الانحدار وقوة التيــار أكبر فى الحالة الاولى ولذا كان النهر أقدر على حمل المواد الاثقل .

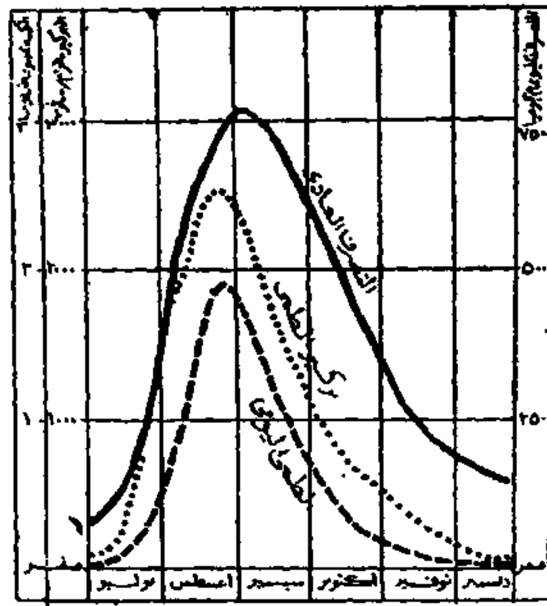
حجم الحمــولة

يتفاوت حجم الحمولة بعد هذا من عام الى عام بحسب حجم الفيضان ، كما يختلف بين موسم الفيضان وموسم التحاريق اختلافا تاما لانها أساســا من جلب الفيضان ، واخيرا فانه يختلف فى مصر محليا من قطاع الى قطــاع حيث تقل بانتظام كلما تقدم النهر فى رحلته من الجنوب الى الشــمال . أما نوعيا ، فان هذه الحمولة تنقسم الى قسمين : المواد العالقة وهى السواد الاعظم ، والمواد الذائبة وهى كسر ضئيل .

وقديما فى ظل رى الحياض كانت هذه الحمولة تنتشر كالغشــاء على أرض الوادى فتترسب عليها طبقة رقيقة تجدد خصوبتها وتزيد من ســمك تربتها ، ثم ينحسر معظمها الى مجرى النهر حيث تضيف الى « حمولة القاع bottom load » التى تترسب طبقة اخرى منها على القاع فترفع منســوبه كل عام بقدر معلوم . لكن منذ بدأ ضبط النيل اخذت حمولة النهر تتعدل فى توزيعها وتقل بالتدريج خاصــة فى القطاعات والاحبــاس الشمالية بتأثير ما تحتجزه الخزانات والسدود والقناطر من الطمى ، ولو أن هذه الكميــات المحتجزة يعود الفيضان التالى عادة فيكسحها فى مقدمته مما يزيد من حمولته نوعا عما كانت قبل ضبط النهر ذاته ، اى أنها حمولة مؤجلة (١) . تتاقص الحمولة هذا وصل الى منتهاه مع السد العالى الذى يحتجز امامه كل الحمولة تماما ، الحمولة العالقة اعنى دون الذائبة بالطبع . ومن هنا جاء السد تغييرا جذريا لفيزيوغرافية النيل وبالتالى لمورفولوجية الوادى .

---

(1) Ball, Contributions, p. 118 ff.



شكل ٦٩ ـ حمولة الطمى فى النيل عند وادى حلفا .
[عن هيرست]

فى الظروف العادية ، أى قبل عصر الضبط ، تقدر حمولة النهر العالقة السنوية فى المتوسط عند وادى حلفا بنحو ١١٠ ملايين طن ، يصل منها الى مصر عند اسوان نحو ١٠٠ مليون طن (١) . (يعطى بول ارقاما اكبر : ١٣٤ مليون طن عند حلفا ، ١٢٧ مليون طن عند اسوان او بالدقة عند الجمافرة شمال الخزان بحوالى ٢٨ كم) (٢) . وبالطبع يحتكر موسم الفيضان السواد الاعظم من هذه الحمولة : نحو ٦٨٪ فى شهرى اغسطس وسبتمبر وحدهما . ففى أثناء الفيضان تبلغ كثافة الطمى نحو ١٦٠٠ جرام فى المتر المكعب .

حتى اذا ما بلغنا القاهرة انخفضت حمولة الطمى الى ٥٧ مليون طن ، أى نحو نصف ما كانت عليه عند وادى حلفا او اسوان ، منها ٥٥ مليونا اثناء الفيضان (الشهور الاربعة اغسطس ــ نوفمبر) ، والباقى ٢ مليون اثناء بقية السنة كلها . وهناك عند القاهرة تكون كثافة الطمى اثناء الفيضان قد انخفضت الى ١٧٠ جراما فى المتر المكعب ، أى نحو عشر كثافته عند اسوان . وبطبيعة الحال فان هذا الطمى العالق هو سبب اللون المحمر العنبرى الداكن الشهير والقوام العكر التقليدى للنيل أثناء الفيضان turbidity ، على العكس أثناء التحاريق حين يكون الماء رائقا مخضرا بالالجا ذا رائحة نفاذة عضوية « سمكية » غير محببة .

---

(1) Hurst, The Nile, p. 75.

(2) Contributions, p. 132.

توزيع الحمولة

اما اين يذهب النيف وخمسون مليون طن الباقية ما بين وادى حلفا / اسوان والقاهرة ، او النصف المفقود ، فان نحو ١٦ مليونا ترقد مستقرة على سطح الارض ، خاصة الحياض التى تنسال فى المتوسط نحو ١٣ طن فى كل هكتار او نحو ٥ اطنان فى كل فدان . اما الباقى اى ٣٦ مليون طن او نحو ثلث كل طمى نيل مصر فيضاف الى حمولة القاع التى تؤلف حوالى ثلثى مجمل الحمولة العالقة فى النهر جميعا (١) . وبعد القاهرة تتوزع الحمولة على الفرعين بحيث يذهب الجزء الاكبر منها ، كما من الماء نفسه ، الى فرع رشيد والاصغر الى فرع دمياط ، تقريبا بنسبة الثلثين — الثلث على الترتيب . وفى النهاية ، عند المصبين ، يذهب جزء من الحمولة فى بناء ساحل واطراف الدلتا بينما يتدفق الجزء الباقى فى البحر ليبنى الدلتا السفلى الغاطسة او تتقاذفه امواج البحر وتياراته .

أين بالدقة يذهب الطمى الذى يصل الى الارض ؟ هناك ابتداء جزء هام من الحمولة العالقة يترسب فى كل الترع والقنوات قبل أن يصل الى الارض المروية نفسها . ومن الجزء الذى يصل الى الارض فعلا ، ثمة نسبة معينة تعود فتحمل ثانية مع مياه الصرف . ومعظم عوالق مياه الصرف هذه يترسب فى المصارف نفسها ، وقليل جدا ما يعود منها الى النهر . واخيرا فان الجزء الاكبر من العوالق المرسبة فى الترع والمصارف يستعمل فى صيانة وتدعيم الجسور والشطوط حيث ان نسبة ضئيلة للغاية هى التى تنتشر فعلا على سطح الارض (٢) .

ايضا عن الطمى الذى يترسب على رقعة الوادى فى مصر ، هناك اخيرا عدة تقديرات لمعدلات ترسيبه عبر الزمان والمكان . فالمعدل التاريخى هو ، فى التقدير السائد ، نحو ملليمتر واحد كل عام ، بالدقة ١٫٠٣ ملليمتر . أما اقليميا فيتفاوت معدل أو سمك الارساب بحسب قطاع الوادى ونوع الرى السائد . فهو يقل بشدة كلما اتجهنا شمالا من الصعيد الى الدلتا ليبلغ فى الاول اكثر من ثلاثة امثال الثانية ، كما يقل الى ابعد حد فى ظل الرى الدائم (٣) .

المنطقة ونوع الرى	المعدل السنوى	المعدل القرنى
مصر العليا (رى حياض)	١٫٠٣ ملليمتر	١٠٫٣ سم
مصر العليا (رى دائم)	٠٫٣١ «	٣٫١ «
مصر السفلى (رى حياض)	٠٫٣٠ «	٣٫٠ «
مصر السفلى (رى دائم)	٠٫٠٦ «	٠٫٦ «

(1) Ball, Contributions, p. 118 — 139; Birot & Dresch, p. 280.
(2) Ball, idem, p. 168, 172.
(3) Id., p. 172 — 3; W.B. Fisher, p. 460.

مكونات الحمولة

المواد العالقة

والآن ، ما مكونات هذه المواد العالقة فى حمولة النيل ؟ هى اربعة او بالاحرى ثلاثة عناصر رئيسية تتدرج تنازليا غلظة وحجما كالآتي : الرمل
او بالاحرى ثلاثة عناصر رئيسية تتدرج تنازليا غلظة وحجما كالآتي : الرمل
الخشن ، الرمل الناعم ، الغرين silt ، الصلصال clay . لكن نسبها المئوية تتدرج تصاعديا على نفس الترتيب ، ولو ان نتائج الدراسات المختلفة تختلف فيما يبدو .

فالرمل الخشن اقلها خارج كل مقارنة حتى لا يكاد يذكر ، والرمل الناعم محدود نوعا ، بينما يتنافس الغرين والصلصال على الصدارة ، فى حين يبلغ مجموع الاخيرين ضعف او اضعاف الرملين معا . وهذه النسب ، خاصة الصلصال ، تختلف أيضا ما بين الفيضان وبقية العام ، ولو انه ليس بالاختلاف الجذرى .

اخيرا ، فلما كان الرمل الناعم ، فضلا عن الغليظ ، هو اثقلها ، فانه كما لاحظ سميكه يعلق ويتحرك على ارتفاع ٨٠ سم ، قل مترا ، فوق قاع النهر ، اى فى اسفل عمق ، بينما يتوزع الغرين والصلصال بتجانس فى كل آفاق الماء (١) .

والجدولان الآتيان يعطيان تلك النسب المئوية بحسب مصدرين مختلفين ، الاول موصيرى عن متوسط الفترة ٢٤ — ١٩٢٧ ، والثانى سميكه عن الخمسينات ، بينما يعطى الجدول الثالث الارقام الحقيقية كما اوردها هرست مقدرة عند وادى حلفا (٢) .

الموسم	رمل خشن	رمل ناعم	غرين	صلصال
الفيضان (اغسطس/نوفمبر)	٢ر.	١٨ر٥	٢٦ر٣	٥٥ر٠
بقية السنة	٠ر٢	١٠ر٨	٢٤ر٩	٦٤ر٢
المتوسط السنوى	٠ر٢	١٢ر٧	٢٥ر٣	٦١ر٨

العنصر	القطر بالملليمتر	النسبة المئوية
رمل خشن	+ ٠ر٢	—
رمل ناعم	٠ر٢ — ٠ر٠٢	٣٠
غــــرين	٠ر٠٢ — ٠ر٠٠٢	٤٠
صلصـــال	— ٠ر٠٠٢	٣٠

(1) Y.M. Simaika, Suspended matter in the Nile, Cairo, 1953, Phys. Dept., Paper 40. (2) Hurst, The Nile, p. 276.

العنصر	طــــن
صلصــال	٣٠ مليــونا
رمل ناعم	٣٠ مليــونا
غرين (سلت)	٥٠ مليــونا
المجمـــوع	١١٠ ملايين

المواد الذائبة

اما عن المواد الذائبة ، فهى على اهميتها لا تقارن قط بالعالقة . تبلغ نحو ٥ر٧ مليون طن عند القاهرة ، او بمعــدل ١٧٠ جرام فى المتر المكعب ، كلها باستثناء عدة آلاف من الاطنان يأتى فى موسم الفيضان . ولــكن على العكس من المواد العالقة فانها اكثر اهمية فى فصل التحاريق من ابريل الى يوليو (٢٠٠ جرام فى المتر المكعب) ، بينمــا تقــل عن ذلك بين ســبتمبر وديسمبر . اهم مكوناتها بيكربونات الكلسيوم والمغنسيوم ، الى جانب الاملاح التى تصل الى ٣٧ جراما فى يوليو ضــد ٨ جرام فى سبتمبر — اكتوبر (١) . وبالمثل فان نسبة المواد العضوية ترتفع من ٨٪ اثنــاء الفيضان الى ٢٠٪ اثناء التحاريق .

اما عن العناصر الحيوية الهامة ، « فيتامينات التربة » ، فقد وجــد فوادن Foaden ان حمــولة النيــل تشــمل ١٠ر٠٪ نيتروجين ، ٢٠ر٠٪ فوسفات ، ٦٠ر٠٪ بوتاس (٢) . وبالارقام الحقيقية ، ينال فدان الحياض كل عام اثناء الفيضان نحو ٩٠ كيلوجراما من البوتاس ، ٢٠ كيلوجراما من حامض الفوسفوريك ، ٢٠٠ كيلوجرام من المادة العضوية ، تحتوى على نحو ١٠ كيلوجرامات من الازوت . ومن هذا يتضح ان مياه النيل غنية جــدا فى البوتاس ، اقل غنى نوعا فى الفوســفات ، ولــكنها فقــيرة بالقطــع فى الازوت (٣) .

مما يسترعى الانتباه ايضا تغير نسبة الصــودا الى البوتاس ما بين الفيضان والتحاريق . فكما وجد ماكنزى ، تبلغ النسبة فى مياه التحاريق : ٣ صــودا الى ١ بوتاس ، والعكس فى مياه الفيضان : ١ صــودا الى ٣ بوتاس . ويرجع ماكنزى ارتفاع نسبة البوتاس هذا اثناء الفيضان الى تاثير الحبشة البركانى . ولكن حيث ان صخور الحبشة قاعدية للغاية basic ، فان البعض يرد مصدر التاثير الى منطقة الجرانيت والنايس الواقعــة بين الحبشة والخرطوم .

---

(1) Birot; Dresch, p. 280. (2) Egyptian irrigation, 1, p. 37.
(3) Ibid.

على ان اهم ما فى المواد الذائبة يقينا انما هى املاح الصوديوم ، وكلوريد الصوديوم بالتحديد (ملح الطعام العادى) . فلقد قدر ماكنزى ان كل فدان يتلقى تحت الرى الدائم ٤٠٠٠ متر مكعب من الماء ، انما يعنى اضافة ما يعادل ٩٦ كيلوجراما (قل نحو قنطار مترى فرنسى) من ملح الطعام كل سنة (١) . والدلالة واضحة : الزراعة المصرية فى حرب ابدية ضد الملوحة وخطر الاستملاح ، والنتيجة اوضح : حتمية الصرف الصناعى .

اخيرا ، اذا نظرنا نظرة شاملة الى حمولة النيل ، فلا جدال فى ضخامتها المطلقة . مع ذلك يرى البعض انها محدودة بالنسبة الى ضخامة النهر الخارقة ، مثلا بدليل انها لم تستطع ان تنظم تلك العتبات الصخرية التى تعترض مجرى النهر فى النوبة والتى هى الجنادل او الشلالات كما تسمى (٢) . اهم من ذلك أن حمولة النيل لا تقارن نسبيا بحمولة نهر أصغر بكثير كالدجلة ورافده القارون — الكرخا الذى يعادل نحو ١٠ ملايين طن سنويا (٣) ، مقابل + ١٠٠ مليون للنيل عند أسوان رغم فارق الحجم الهائل . حتى الفرات ، اقل انهار العراق حمولة ، تبلغ حمولته من الطمى عند قرقميش ٥ امثال النيل (٤) ، وعند دير الزور ٨٦٫٩ مليون متر مكعب (٥) . يضاف الى ذلك ، كما يفسره ، ضآلة رقعة دلتا النيل فى رأى البعض بالنسبة الى الانهار المماثلة فى الضخامة . ولعل هذا كله يرجع الى طول رحلة مياه النيل من المنبع حتى المصب ، مما يوزع جزءا كبيرا من الحمولة على قطاعاته واحباسه العليا والوسطى اى ما قبل المصب ، كمنطقة السدود فى جنوب السودان ومنطقة الجزيرة فى وسط السودان .

---

(1) Hume, 1, p. 183 — 5.

(2) Birot; Dresch, p. 280.

(3) Raoul C. Mitchell, "Physiographic regions of Iraq", B.S.G.E., 1957, p. 85.

(4) R.O. Whyte, Evolution of land use in South-Western Asia, in: A Hist. of land use in arid regions, op. cit., p. 94.

(5) Dresch, p. 281.

الفصل الثانى عشر

مورفولوجية الوادى

إطار الوادى

الهيكل والبنية

يتحدد اتســــاع وادى النيل بمدى تقارب أو تبــاعد حافتى هضـــبتبه المحيطتين . وهذا بدوره يتحدد جزئيا بطبيعة الصـــخور التى تتــكون منها الحافتان ومدى ليونتها او صلابتها . فكلما كانت اصلب كلما عجز النهر عن نحتها وتعريتها فضاق واديه، وكلما كانت اكثر ليونة كلما نجح فى نحتها وحفرها فاتسع الوادى . ولهذا يعتبر الاطار التلى المحيط بالوادى المفتاح ، مثلما هو المدخل ، الطبيعى لدراسة اتساع الوادى .

وبوجه عام ، ليس مطردا بالضرورة ، يمكن القول ان هذا الاطار يزداد انفراجا وتباعدا حتى ليكاد يختفى تماما فى بعض المواضع فى احد الجانبين ، كما يقل ارتفاعا ، بينما تزداد صخوره حداثة ، وذلك كلما اتجهنا شـــمالا . ومن الناحية الاخرى يزداد النهر بطئا وارسابا . وبين الاثنين يزداد الوادى نفسه اتساعا بالتالى .

ومن الناحية البشرية فان حافة الاطار التلى ، اى نطاق الانتقال الحرج الضيق ما بين سقف الهضبة الصحراوية وقاع الوادى الفيضى ، تعرف محليا فى الجنوب الاقصى ابتداء من قنا فجنوبا باسم « الحاجر والحواجر » ، فيقـــال حاجر قنا ، حاجر ادفو ، حاجر اسنا ... الخ . وهى تسمية يبدو انها تجمع بطريقة ما بين مفهومى الحاجز والحجر فى واحد (؟) .

اما عن صخور الاطار التلى ، فان النهر يجرى فى رحلته الصعيدية عبر ثلاثة نطاقات ، اقدم واصلب فى الجنوب بالطبع ثم تزداد حداثة وليونة كلمـــا اتجهنا شمالا . فمنذ ان يدخل مصر ـــ قبلها بكثير فى الحقيقة ـــ وحتى اســـنا يجرى على نطاق الخراسان النوبى بصخوره الرملية القديمة المتصلبة . ثم

ما بين اسنا وارمنت يتحول الى الكريتاسى فتكون الحافتان فى هذه الشقة القصيرة من الصخور الطباشيرية . ثم من ارمنت وقنا شمالا حتى القاهرة ، اى لنحو ٧٠٠كم ، تسود هضبة الحجر الجيرى الايوسينى بحافتيها المتميزتين ، اللتين تصاحبان النهر بذلك فى اكبر قطاع منه فى مصر وتمنحه مظهره وشكله الخاص . ولذلك قد يمكن ، من وجهة نظر الوادى ، أن يعد الايوسين أهم تكوين فى خريطة مصر الجيولوجية .

ويلاحظ فى كل هذه النطاقات الثلاثة ان الحافة الشرقية دائما ممزقة مقطعة بشدة اكثر من الحافة الغربية ، لان الاولى مرصعة بعشرات الاودية بعكس الثانية التى تخلو من الاودية باستثناء بعض المجارى المحلية الصغيرة فى نطاق محدود يمتد بين اسنا ومنفلوط بصفة خاصة . لذلك تبدو الحافة الغربية رصيفة منتظمة اكثر . ومع ذلك يلاحظ ان الحافة الشرقية الايوسينية، التى هى فى حقيقتها الحافة الغربية لهضبة المعازة ، لا تكاد تعرف الانكسارات والعيوب تقريبا .

أما عن تقارب وتباعد حافتى الهضبتين، فلعل خير ما يلخصهما ويحددهما هو خط كنتور ٢٠٠ متر الذى يكاد يصاحب الوادى على الجانبين طوال رحلته فى مصر ، حتى ليمكن من هذه الوجهة ان يعد هو الآخر أهم خط كنتور فى خريطة مصر الجغرافية . ويمكن ابتداء أن نضعها قاعدة عامة اساسية ان الحافة الشرقية عامل ثابت constant ، والغربية متغير variable . فالشرقية تلازم الوادى وقد تقترب بشدة من النهر حتى تحتضنه احيانا وحتى ليكاد هذا فى مواضع أن يغسل أقدامها ، كما تنحدر هى اليه بحدة كالحائط العمودى أو شبه العمودى . أما الحافة الغربية فتقترب ثم تبتعد بشدة عن النهر تباعا عدة مرات على رميات مديدة اقليمية المقياس .

الحافة الشرقية

عن الحافة الشرقية بثباتها الملتزم ، فان نظرة واحدة الى كنتور ٢٠٠ متر توضح هذا على الفور ، وان كان هذا أوضح فى الجنوب منه فى الشمال عموما حيث تتراخى هذه العلاقة الحميمة بالتدريج . كذلك يستثنى من هذه القاعدة قطاعات مصبات الأودية الصحراوية خاصة المركب منها ، كالعلاقى وشعيت — الخريط وقنا وطرفه وسنور ، فعندها جميعا يتسع الوادى وتتراجع حافة الهضبة كثيرا كما تتهدل سفوحها وضلوعها أكثر فتكون الطف انحدارا واشد تدرجا .

فى القطاع النوبى تبدأ الحافة الشرقية محددة بالوادى على شكل

مدرجات او ارصفة صخرية تتصاعد من مستوى ١٠٠ متر فوق السهل الفيضى الى ٣٠٠ — ٤٠٠ متر ، وتغطى بالحصى والرمال الخشنة وأحيانا بالطمى القديم . وقد ازالت التعرية اجزاء من هذه الارصفة ، لكن بقاياها مرئية بوضوح خاصة عند ابو سمبل وبين ابريم وتوماس وفى ثنية كورسكو — الدر . ومن هذه المدرجات تتصاعد السفوح بسرعة الى مستوى ٦٠٠ متر فوق سطح البحر . والسطح هنا سفحا وهضبة وعر معقد تزيده حدة البروزات الجرانيتية من ناحية والاودية العديدة والكبيرة من الناحية الاخرى (١)

بعد النوبة يقل ارتفاع الحافة وتضرسها تدريجيا . فعند الاقصر ترتفع الحافة الغربية عن مستوى السهل الفيضى بنحو ٤٠٠ متر ، اما الحافة الشرقية فاقل ارتفاعا واكثر تدرجا . على العكس عند قنا ، تعود الحافة الشرقية الى الارتفاع النسبى فتبلغ ٤٠٠ متر . ثم من نجع حمادى حتى اسيوط يقل ارتفاع الحافتين على السواء بوضوح ، كما يتقارب فيهما نسبيا ، فيتراوح بين ٣٠٠، ٢٠٠ متر . واخيرا وبعد اسيوط وحتى القاهرة يطرد انخفاض الحافة الشرقية بالتدرج الوئيد ، بينما تكاد الحافة الغربية تختفى عمليا لشدة تباعدها عن الوادى .

الحافة الغربية

اما الحافة الغربية فتسلك سلوكا معينا وترسم نمطا محددا يتكرر ثلاث مرات عبر ثلاثة نطاقات بطول الوادى . فهى تقترب أولا فى كل نطاق اقترابا شديدا او شديدا جدا من الوادى ثم تبتعد عنه بالتدريج قليلا او كثيرا حتى تعود اليه ، لتبدا نفس السلوك فى النطاق التالى . وبذلك كله ، ومع ثبات الحافة الشرقية ، فان قطاع الوادى يضيق ثم يتسع تباعا ثلاث مرات ما بين الجنوب والشمال .

فالقطاع الاول هو من الحدود حتى ثنية الدر — كورسكو ، حيث تبدا الحافة ملاصقة للنهر تقريبا ثم تبتعد عنه قليلا حول توشكى وعنيبة الى أن تعود الى النهر عند الثنية . والحافة هنا ، وعلى امتداد القطاع النوبى عموما فى الواقع ، متوسط ارتفاعها ٢٠٠ — ٣٠٠ متر ، وقلما تصل فى اعلاها الى ٥٠٠ متر . فهى اقل بكثير من نظيرتها الشرقية ارتفاعا واكثر استواء . ايضا تقل بها الاودية الهامة فيما عدا وادى كلابشه ووادى توماس وعافية . ويغطى سطح الهضبة هنا كثير من الكثبان والتلال الرملية التى يصل ارتفاع بعضها

---

(١) عقيل ، ص ١٠١ — ١٠٢ .

الى ۳۰ مترا وزيادة ، خاصة عند بلانه وفرس ، وتتوج بعضها أشجار الاثل ... الخ (۱) .

ابتداء من ثنية الدر — كورسكو حتى جذر ثنية قنا يمتد القطاع الثانى . فهنا نبتعد الحافة نحو الغرب اكثر ، وتزداد ابتعادا كلما اتجهنا شمالا ، حتى ليصبح الفاصل بضع عشرات من الكيلومترات ازاء أسوان وادفو . والواقع انه بينما يتقوس مجرى النهر هنا تجاه الشرق فى حرف باثه المتميز ، يبدو خط كنتور ۲۰۰ متر كخط عمودى منتظم ، وهكذا يشتد الانفراج بينهما وتتطوح الهضبة غربا الى بعيد ، تاركة منحدرا لطيفا عريضا للغاية تنتثر فوقه بعض التلال المنعزلة المنفردة التى تبدأ صغيرة قرب الوادى ثم تزداد ارتفاعا ورقعة بعيدا عنه .

اذ ننتقل الى ثنية قنا فان الوضع يكاد يكون محايدا ، فلا الحافتان ملاصقتان للنهر بشدة او متباعدتان عنه بشدة ، ولا هما تختلفان كثيرا ما بين الشرق والغرب وان كانت الغربية أقرب وأعلى نوعا . ولكن منذ نجع حمادى يعود نمط الاقتراب اولا ثم الابتعاد ثانيا بأجلى صورة فى كل وادى النيل . فمن نجع حمادى حتى اسيوط تقترب الهضبة من النهر اقترابا شديدا بحيث تكاد ترتفع مباشرة من نهاية الارض الزراعية . وبهذا يصبح الوادى محددا محصورا جيدا بين حافتيه غربا وشرقا طوال هذه الرحلة الطويلة ، الى حد يبدو معه كطريق مجوف أو مفرغ (۲) ، او كشارع عريض فسيح نوعا ولكنه بالغ الطول تتراص العمارات العالية بلا انقطاع على جانبيه ، او قل كخندق منتظم واسع نسبيا يصبح مع وجود النهر اشبه بخندق مائى نموذجى moat .

فجأة عند اسيوط يتقوس خط ۲۰۰ متر تقوسا هائلا كخليج برى أعظم embayment تاركا النهر تماما الى قلب الصحراء الغربية وملازما خط كثبان ابو محاريق بل عبره حتى الواحات البحرية وأبعد منها ، ولا يبدأ فى العودة نحو النهر بالتدريج الا بعد ذلك حين يظهر بعيدا غرب الريان وشمال الفيوم حيث يتفق مع جبل القطرانى ثم اخيرا غرب القاهرة على شكل جبل ابو رواش . طوال هذا الخليج الاعظم من بدايته الى نهايته يكاد يصبح الوادى بلا حافة غربية ، حافته وحيدة هى الشرقية ، قل وحيد الكتف ، ولذلك يكون تدرج جانب الوادى على الضفة الغربية ملحوظا بشدة .

اطار الدلتا

هذا عن الوادى ، اما الدلتا فتختلف جذريا بالطبع . لا حافة هنا بالمعنى

---

(۱) السابق ، ص ۱۰۲ — ۱۰۳ .

(2) Lorin, p. 10.

التضاريسى ، اذ بعد راس الدلتا بقليل تأخذ حافتا الوادى فى الانخفاض بسرعة انخفاضا شديدا حتى تتلاشيا تقريبا على جانبى الدلتا نفسها . ومن جانبه يتدرج سهل الدلتا نحو جانبيه شرقا وغربا مندغما بتؤدة فى التكوينات الجيولوجية التى تقع اسفله والتى تظهر على السطح عند هذه الحواف والاطراف على شكل ما نسميه الصحراء بمعناها العام الدارج .

وهكذا تتعاقب تلك التكوينات تباعا من الجنوب الى الشمال ، من الاقدم الى الاحدث بادئة بالاوليجوسين ومنتهية بالهولوسين . غير ان مدى امتداد هذه التكوينات لا يتناظر فى سمترية على جانبى الدلتا ، فهى اكثر اكتمالا وبروزا وتقدما نحو الشمال على جانب غرب الدلتا منها على جانب شرقها حيث تنتشر الغطاءات البلايستوسينية والحديثة انتشارا أوسع بكثير فتخفيها تحتها وتحجبها عن العيان .

فأما التكوينات الاوليجوسينية فتمتد على الجانب الغربى منذ البدرشين تقريبا حتى امبابة ، وعلى الجانب الشرقى منذ نهايات المقطم حتى ابو زعبل. وفى هذا القطاع المرتفع نسبيا ، والذى تغطى أرضه بغطاء شاسع من الزلط والحصى والرمل ، تبرز بعض الظاهرات المحلية التى تضرس طبوغرافيته الى حد ما . فكما تعلوه فى اقصى الشمال الشرقى لوافظ البازلت البركانية فى ابو زعبل ، تعلو وسطه على الجانب الغربى كتلة ابو رواش التى يجتمع فيها الالتواء بالانكسار ليقلبا استراتيجرافية المنطقة فتظهر التكوينات الكريتاسية من الحجر الرملى النوبى والحجر الجيرى الطباشيرى على السطح وفوق طبقات الاوليجوسين نفسها والايوسين تحتها . كذلك وعلى آخر نهاية الاوليجوسين الشمالية ، اى على اقصى حده الشمالى عند التحامه بالتكوينات التالية وهى البليوسينية ، تتخدد الحافة بالوادى الفارغ الذى يقع تحت مستوى سطح البحر ، والذى يردفه ويوازيه على التو وادى النطرون ولكن متوسطا قلب القطاع البليوسينى .

هذا القطاع البليوسينى يمتد هنا من امبابه حتى مقابل جزى (منوف) شمال الخطاطبة بقليل ، وفيه يطرد انخفاض السطح كما يقل تضرسه الا من بعض العلوات من جهة ومنخفض النطرون نفسه من الجهة الاخرى . أما على جانب الدلتا الشرقى فان مساحة البليوسين اقل واقل ، كما هى أكثر تقطعا، فضلا عن أنها تبتعد جنوبا عن شرق الدلتا لتلتزم طريق القاهرة — السويس. وبالمثل ، بل من باب أولى ، تختفى التكوينات التالية الميوسينية تقريبا من حواف شرق الدلتا تحت التكوينات الرملية البلايستوسينية والحديثة التى تسود حتى برزخ السويس والبحر المتوسط .

أما فى غرب الدلتا فتظهر التكوينات الميوسينية الجيرية على امتداد

القطـــاع الشمالى (أو الشــمالى الغربى) الاقصى . والارض هنـــا تزداد انخفاضا واستواء حتى تكاد تختفى منها ظاهرات التضاريس المحسوســـة ، كما تغطيها رواسب شاسعة من الرمال المفككة المشتقة محليا من الصـــخور الميوسينية نفسها . وتستمر هذه الصورة حتى تنتهى عند اقصى طرف الدلتا الشمالى الغربى وعلى شقة ساحل البحر فى منطقة مريوط ، وذلك بسلاسل تلال الكثبان الجيرية الرملية الحبيبية التى ترتكز على تكوينـــات بليوسينية والتى ترجع فى نشاتها الى الزمن الحديث فى العصر الحجرى القديم .

اتساع الوادى

الهيكل العـــام

داخل هذا الاطار المحكم ، وبحكم هذه الضوابط المحددة ، نجد ان وادى النيل فى مصر يبدا ضيقا جدا ثم يأخذ فى الاتساع بالتدريج ثم باطراد شـــديد كلما اتجهنا شمالا حتى راس الدلتا حيث يبدأ فى الانفراج الشديد ليصل الى اقصاه عند قاعدتها . هكذا ففى حين يبدأ الوادى ببضـــعة كيلومترات على الاكثر (٢٠٠ متر عند كلابشه) ، ينتهى عند البحر باكثر من ٢٠٠ كم .

بهذا النمط تتخذ مصر النيلية شكلا مورفولوجيا غير مألوف ، خاصا جدا ، ومميزا للغاية . فهى على الجملة تقترب من شكل الكاس الطويلة او شـــكل مثلث مسحوب جدا ، بالغ الاستطالة ، ودقيق للغاية . وهذا الشـــكل هو ما يجعل مصر ابتداء وكأنها طول بلا عرض ، او كما وضعها عمرو « طولهـــا شهر وعرضها عشر » . ولكن لان تدرج الاتساع يختل ويتعدل محليا بطبيعة الحال فى مواضع معينة ، فان شكل مصر العام يعود فيبدو فى واقعه كالزهرة: الصعيد ساقها ، والدلتا زهرتها ، والفيوم برعمهـــا (١) . وآخرون يقولون كالنخلة : صعيد باسق ، ودلتا كالمظلة المفتوحة ، بينما الفيوم عرجونها .

وكما يتدرج اتساع الوادى من الجنوب الى الشـــمال ، فكذلك تتطور طبيعته الرسوبية . فرواسب الطمى او الغرين النيليـــة لا تكاد تظهر على جانبى النهر قبل اسوان ، وعندها فقط تبدأ فى الظهور على استحياء . انها بداية السهل الفيضى ، قبلها نطاق تعرية نهرية ونحات وبعدها نطاق ارساب. وهذا ما يخلق كل الفارق الجسيم بين الوادى اعلاها واسفلها . فلا ننس ، ابتداء ، أنه لا روافد للنيـــل فى مصر اكثر مما له فى النوبة منذ العطبرة آخـــر

(1) Ball, Contsibutions, p. 11.

الروافد ، ومع ذلك فشتان ما بين مصر والنوبة مجرى وو'ديا وبالتالى حياة وكيانا . لم تكن صدفة ، اذن ، التسمية الفرعونية الذكية لجزيرة فيله ، Pi - lak ، بمعنى الزاوية اى نهاية الارض ، شيىء مثل Land's End فى نهاية الجزيرة البريطانية بكورنوول او Finisterre فى نهاية فرنسا بريتانى .

هكذا اذن يبدأ الوادى عند اسوان ضيقا كالنقطة — هل نقول نقطة الصفر ؟ — ثم تظل الرواسب ضيقة نحيلة حتى ثنية قنا ، حيث تفترش ارض الوادى بسخاء ، ثم تتسع كثيرا ثم اكثر فأكثر كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة، الى ان نصل الى الدلتا فتنفرج كالمروحة بلا حدود . وبهذا ايضا ينقسم الوادى من حيث الارسابات النهرية الى ثلاثة قطاعات رئيسية : الوادى بلا سهل جنوب اسوان ، والسهل الفيضى من اسوان الى القاهرة ، ثم اخيرا الدلتا .

الاتساع شمالا

بالارقام ، يتفاوت عرض الوادى بشدة بين حده الادنى فى الجنوب وحده الاقصى فى الشمال ، سواء ذلك من حيث الابعاد الفعلية المطلقة 'و المتوسطات العامة . فالحد الادنى المطلق تسجله منطقة خانق السلسلة شمال كوم امبو حيث يتقلص كل عرض الوادى الى نحو ثلث كم . أما الحد الاعلى فيقع على العكس فى أقصى الشمال فى بنى سويف حيث يسجل ٢٣ كم، هى اعرض نقطة للوادى فى مصر . اى ان اعرض نقطة بالوادى تعادل نحو ٧٠ مرة اضيق نقطة . اما متوسط الحد الادنى فيقع ايضا فى الجنوب فى اسوان حيث يتراوح بين ٢ — ٣ كم . ومرة اخرى تسجل بنى سويف متوسط الحد الاقصى وذلك بنحو ١٧ كم ، اى اكثر من ٥ امثال نقيضه . ونظرا لهذا التفاوت يصبح من الصعب استخراج المتوسط العام لاتساع الوادى ككل . ومع ذلك فلما كان طول النهر فى الصعيد اكثر قليلا من ١٢٠٠ كم ، فى حين أن مساحته نحو ١١ الف كم٢ ، فان متوسط اتساعه الكلى يدور نظريا حول ١٠ كم .

الاتساع والمساحة

وطبيعى ، يترتب على تفاوت اتساع الوادى تفاوت مساحته فى قطاعاته المختلفة . ولما كانت اطوال المحافظات فى الصعيد تقل بالتدريج عموما نحو الشمال فى حين يزيد اتساع الوادى ، فان المساحات والاطوال بينها تتناسب تناسبا عكسيا كقاعدة عامة ، كما يوضح الجدول الآتى الذى يقارن النسب المئوية لاطوال المحافظات ومساحاتها . وقد اتخذنا فيه طول النيل فى كل محافظة مؤشرا تقريبيا ميسورا لطول المحافظة . ولئن كان الاول اطول نوعا بتعاريجه ، فان النسب تظل محفوظة والنتيجة واحدة عمليا . كذلك فقد استبعدنا الفيوم باعتبارها خارج خط الوادى نفسه .

المحـــافظة	طول النيـــل		مساحة المحـــافظة	
	كم	٪	كم٢	٪
الجـــيزة	٧٠	٦	١٠٢٨	٥ر٩
بنى سويف	٧٠	٦	١٠٧٠	٥ر١٠
المنيـــا	١١٤	١٠	٢٠٠٧	٥ر١٨
اســيوط	١٤١	١٢	٢٠٣٩	٥ر١٩
ســوهاج	١٠١	٨	١٥٤٠	٥ر١٤
قنـــا	٢٠٥	١٧	١٨٢٢	٥ر١٧
اســوان	٤٤٠	٣٨	٨٧٣	٥ر٨
جملة الصعيد بغير الفيوم	١١٤١	١٠٠	١٠٣٧٩	١٠٠

تكاد قنا ، يقول لنا الجدول ، تكون نقطة التعادل بين المساحة والطول، حيث أنها الوحيدة التى تتساوى فيها النسبتان المئويتان ، وبهذا فانها الاقرب الى تمثيل متوسط اتساع الوادى ككل . اما شمال قنا فان نسبة المســاحة تزيد ونسبة الطول تقل بانتظام تقريبا ، والعكس بشدة جنوبها . وهذا بالطبع لصالح الشمال وعلى حساب الجنوب . فجذع الصعيد الاساسى من سوهاج حتى الجيزة يعادل ٥٥٪ من طول الوادى اى اكثر قليلا من النصف ، ولكنه يكتنز بنحو ٧٤٪ من مساحته اى ثلاثة الارباع تقريبا .

على العكس الجنــوب الاقصى فى اســوان : وحده اكثر من ثلث طول الوادى ، نحو ٣٨٪ ، ولكنه لفرط ضـــيقه لا يستحوذ الا على اقل من عشر مساحته ، نحو ٥ر٨٪ فقط . بل اننا اذا اخذنا القطاع النوبى من اســوان على حدة ، اى من اسوان حتى أدندان ، لوصل ضيق الوادى وقلة مساحته الى اقصى حد والى حد مثير . فطول النهر هنا نحو ٣١٠ كم ، بينما مســاحة النوبة المصرية ٢١٧ كم ، أى ان متوسط عرض الوادى يقل حتى عن الكيلومتر الواحــد .

التقطع المحلى

على انه اذا كان الاتســـاع المطرد شـــمالا هو الظـــاهرة الكبرى فى مورفولوجية الوادى ، فان من أبرز خصائصه بعد ذلك تقطعه تقطعا تاما او جزئيا فى قطاعات محلية معينة . يحدث هذا حيث يضيق الوادى ضيقا شديدا غير عادى ، فتقترب الصحراء من شاطىء النهر بشدة حتى تكاد تلامســـه ، فيتمزق السهل الى أحواض صغيرة او كبيرة بينها فواصل قد تطول او تقصر .

هذه الظاهرة تصـــل الى قمتها فى بدايتها ، اى فى قطاع النـــوبة حيث

تصبح هى القاعدة لا الاستثناء وتغدو الاحواض القزمية اقل مساحة وامتداداً بكثير من الفواصل الصحراوية . ثم من اسوان حتى جذر ثنية قنا تخف الظاهرة نسبيا ، ولكنها تظل واضحة بما فيه الكفاية للتعرف على أحواض متميزة لها اسماؤها المختلفة ولها بداياتها ونهاياتها المحلية المحددة . وفى الثنية نفسها تختفى الظاهرة وان اختنق السهل اختناقا شديدا لمسافات طويلة احيانا . غير أن ظاهرة التقطع تعود من جديد لتصبح القاعدة المطلقة على امتداد الضفة الشرقية وحدها ابتداء من حوض ابنوب فشمالا حتى القاهرة .

وعلى عكس الضفة الشرقية تماما ، تمثل الضفة الغربية ابتداء من ثنية قنا حتى القاهرة كتلة واحدة متصلة دون أدنى انقطاع ، فهى بالغة الإتساع مهما ضاقت . غير ان هناك استثناء نسبيا طفيفا عند منقباد شمال مدينة اسيوط مباشرة ، فهنا يختنق الوادى والسهل بشدة بحيث لا يزيد عن الكيلومتر اتساعا . ولئن بدا أن هذا يشطر كتلة الضفة الغربية على المستوى الاقليمى العريض أو النسبى الى حوضين هائلين منفصلين تقريبا ، فالحقيقة ان الضفة برمتها تظل حوضا واحدا أعظم الا انه مختنق فى رقبة نحيلة جدا قرب منتصفه .

مع رحلة النهر

النوبة

ولنتتبع الآن عرض الوادى بشىء من تفصيل. يبدأ الوادى على الحدود وعلى امتداد النوبة ضيقا لا يكاد يملك سهلا فيضيا بمعنى الكلمة . فالحد الاقصى لعرض السهل هنا لا يزيد على بضع مئات من الأمتار ، بينما قد يصل الحد الأدنى الى بضعة امتار بالعدد . ويتسع العرض بالطبع حيث يزيد الارساب النهرى ، ويكون هذا عادة عند الانحناءات النهرية اوخلف النتوءات الصخرية البارزة وعند مصبات الاودية الصحراوية الكبيرة نوعا .

من ثم فهذا السهل ، الذى يقع على ارتفاع مترين فى المتوسط فوق مستوى الفيضان العادى ، يبدو كاشرطة بالغة الضيق شديدة التقطع . فالحواف والجروف الصخرية او المدرجات المتاخمة التى يغطيها الطمى القديم ورواسب الحصى والرمال الخشنة تخنقها فلا تتسع نسبيا الا عند توماس والدر . والصحراء تجور وتطغى الى شاطىء النهر لمسافات كبيرة من آن الى آخر فتقطعها وتفصلها عن بعضها البعض الى جيوب ضئيلة اهمها ابو سمبل وبلانه وتوشكى وتوماس والدر وابريم وكورسكو والدكه وقورته والعلاقى . والى هذا فعلى الضفة الغربية تكثر الكثبان والتلال الرملية ، فتتعرض رقع

السهل الفيضى لسفى الرمال البطىء مما ترك بعض الأراضى الزراعية بورا ، بينما سدت الكثبان مداخل بعض الاودية النهرية الصغيرة ،ولولا النيل لغزت الضفة الشرقية ايضا . (١)

من فرط هــذا الضيق والتقطع والاختناق ، اتت لاشك تلك الظاهرات العمرانية الخاصة التى نلحظها بقليل من الحيرة والتساؤل فى النوبة . واليك ثــلاثا منها : تسميات الوادى ، استطالة النجوع الفائقة ، ثنائيات تسميات النجوع .بالاولى نعنى ذلك التقليد المنتشر من وسم قطاعات عديدة من النوبة « بالوادى » ، كانما بامتياز او للتخصيص ، مثال ذلك وادى العرب ، وادى المالكى ، وادى السبوع . أما استطالة النجوع الفائقة الشهرة فلا ريب حرصا على الرقع الزراعية المتقطعة القزمية التى قد تفرض على النجع نفسه احيانا أن يتقطع الى بضع نويات تنفصــل بينها كيلو مترات . أما ثنائيات تسميات النجوع فمشاهدة مثلا فى حالة الجنينة والشباك ، توماس وعافية ، ولعل هذا التداخل والتواصل بين نجمين متجاورين هو صورة أخرى من تقطع وانتشار النجوع المشوائى ذاته .

الصــــعيد

من الشلال يتسع الوادى بالتدريج الوئيد ولكن بصفة مطردة حتى نهاية ثنية قنا .فيتراوح متوسطه بين ٢ ــ ٣ كم فى اسوان ، وبين ٥ ــ ٦ كم أى الضعف فى قنا . والاستثناء الوحيد هنا هو حوض كوم أمبو المكتنز نسبيا ، حيث تبلغ مساحته نحو ٥٠ كم٢ ومتوسط عرضه نحو ١٠ كم وطوله نحو ٢٥ كم ، بينما يبلغ ارتفاعه فوق منســوب النهر نحو ٢٥ مترا . التفسير بطبيعة الحال أن هذا هو السهل الفيضى الذى تخلف عن بحيرة الحوض القديمة ، كما يعد الدلتا النهرية المعلقة لوادى شعيت ــ الخريط .

بعد الثنية ، ثنية قنا ، يبدأ « جذع » الوادى الحقيقى وصلب الصعيد، فينفتح السهل حقا ويصبح فسيحا باستمرار ولكن بشكل أقرب الى التجانس نوعا حتى المنيا حيث يتأرجح متوسطه طوال هذه الرحلة حول ١٥ كم ، اى ثلاثة أمثال متوسط الثنية . ثم بطول بنى سويف يصل الوادى الى اقصى عرضه، بمتوسط قدره ١٧ كم ، وبحد أقصى قدره ٢٣ كم كما راينا يبلغه ازاء مدينة بنى سويف نفسها . لماذا هنا بالذات الحد الاقصى ؟ لثلاثة أسباب .

اولا ، واساسا ، لابتعاد الحافة الهضبية الغربية هنا الى اقصى حد بل والى حد التلاشى تقريبا ، حيث تتقوس فى خليجها الارضى الهائل المعروف موغلة فى قلب الصحراء الغربية . فهذا يترك هوامش الضــــفة منخفضة الى

---

(١) عقيل ، ص ١٠١ ــ ١٠٩ .

مدى بعيد ، مما يسمح لوادى النهر أن يتوسع سهله الفيضى فيها بلا عائق مباشـــر . وهذا بدوره لا ينفصل عن عملية رفع النهر لمستوى قاعه وواديه رأسيا باطراد وبالتالى لتوسيع عرضه افقيا على العصور .

ثانيا ، لعل لازدواج النيل هنا ببحر يوسف الذى يجرى فى اقصى غرب السهل الفيضى اثره المساعد فى اتساع الوادى . على ان هذا قد لا يكون الا مجرد تعبير عن العامل السابق او مظهر من مظاهر العملية السابقة . ثالثا ، قيام كتلة جزيرة جبل أبو صير هنا داخل الارض السوداء ، فهى تضيف الى اتســـاع الوادى بقدر ما تأخذ من مساحته . ولعل هذا أن يعد عاملا سالبا بالقياس الى العاملين الموجبين السابقين ، الا انه يفرض فى النهاية اضـــافة محققة الى مجمل عرض الوادى .

على أن الوادى ، بعد هـــذه الطفرة القمية القصوى ، يعود فى الجيزة فيفقد ما كسب فى بنى سويف ، اذ ينكمش فجاة وعلى غير المتوقع ، خاصة بين الصف وحلوان ، الى نصف متوسطه فى الاخيرة . فلا يتجاوز متوسطه ٨ كم الا بالكاد ، كأنما هو رقبة الوادى المختنقة التى تعلو جسمه النحيل الطويل . لكن حتى فى هذه الرقبة فان الوادى يظل أوسع بكثير مما هو عليه فى ذيله فى الجنوب الاقصى .

الـــدلتا

الدلتا ، أخيرا ، لها وضعها الخاص بطبيعة الحال . فهى مثلث منتظم ، وان يكن غير متساوى الساقين ، ارتفاعه نحو ثلثى قاعدته . فالارتفاع من القناطر الخيرية حتى برج البرلس يبلغ نحو ١٧٠ كم ، قل تقريبا بطول قناة السويس ، التى لا تنزلق عنها فى خطوط العرض نحو الجنوب الا قليلا بمقدار المسافة بين بلطيم وبورسعيد أو بين القناطر الخيرية والقاهرة التى تقع ، أى القاهرة ، على نفس خط عرض مدينة السويس . أما طول قاعدة المثلث من الاسكندرية الى دمياط فنحو ٢٠٠كم ،ومن الاسكندرية الى بورسعيد ٢٥٠كم . وهذا بالطبع اقصى اتساع لمصر النيل فى أى مكان . وهذا الاتساع يعادل بالقياس الاول عرض سيناء وساحلها ، وبالقياس الثانى يزيد عنه قليلا . وعموما فانه يعادل نحو ± ربع ساحل مصر الشمالى البالغ ٩٥٠ كم .

وبهذه الابعاد تبلغ مساحة الدلتا نحو ٢٢ الف كم٢ ، أى اكثر قليلا من ضعف مساحة الوادى فى الصعيد . فالدلتا اذن هى ثلثا مصر النهرية ، والوادى ثلثها فقط . ان الدلتا ــ هندسيا ــ مثلث حيث الوادى خط ، او هو خيط وهى كرة .

بين الضفتين

من ابرز خصائص السهل الفيضى فى الوادى ظاهرة هامة ، كان لعوض الفضل الاول فى تسجيلها وتحليلها ، كما كان خير من عللها (١) . تلك هى انه فى معظمه يقع على جانب من النهر دون الجانب الاخر . فنحو تسعة اعشار الارض السوداء فى الوادى تقع على الضفة الغربية ، ليس فقط بصفة منتظمة ولكن ايضا بصفة متصلة مستمرة . هذا بينما يخص الضفة الشرقية العشر فقط ، وبصورة متقطعة جدا عند ذلك .

معنى هذا ابتداء ان النهر ، أولاً ، لايتوسط واديه وانما يجنح مجراه بشدة الى ان يلزم الجانب الشرقى منه وقد يلامسه تاركا صلب الوادى غربه. ومعناه، ثانيا، ان الضفة الشرقية ضفة تعرية نشطة ونحت دائمودائب فى حين ان الغربية ضفة ارساب واطماء كثيف . ومن تحصيل الحاصل ان هذا بدوره يعنى ان الاختلال بين الضفتين ليس حتى ثابتا بل هو فى ازدياد مطرد . فالضفة الشرقية تخسر باستمرار من شقتها السوداء الضئيلة لحساب الغربية التى تكسب بالتالى مرتين او بالربح المركب .

ولقد راينا بالفعل ادلة تاريخية على هـذه العمليه الاخيرة ، التى لو استمرت فان الضفة الشرقية السوداء ستتجه نظريا الى الانقراض تقريبا فى المستقبل البعيد جدا ، المستقبل الجيولوجى لا البشرى اعنى ، بينما يقتصر الوادى فى النهاية على الضفة الغربية وحدها . وربما كان توقف الارسـاب وانطلاق النحر فى النهر منذ السد العالى من معجلات هذه العملية ، حتى وان كان هذا يفترض انه سيسلخ من الضفتين على السواء بنفس القدر . وعلى اية حال فان هذه النظرية ـ النبوءة تطرح نفسها للبحث والتحقيق الدقيق قبل ان يمكن القطع فيها براى نهائى .

القاعدة والاستثناء

تلك اذن هى القاعدة العامة فى العلاقات بين الضفتين ، الا انها تفصيلا اشد وضوحا فى قطاعات عنها فى اخرى . ففى النوبة ، اى قبل اسوان ، لا سهل فيضى كما نعلم سـوى جيوب قزمية جدا مبعثرة هنا وهناك على كلتا الضفتين دون انحياز واضح لاى منهما وان بدت اكثر قليلا على الضفة الشرقية بينما تختنق اكثر على الضفة الغربية التى تتعرض لسفى الرمال الا حيث تحجبها عنها التلال . لكن الطريف ان القرى والنجوع النوبية القليلة الصغيرة

---

(١) نهر النيل ، ص ١٢٩ ـ ١٣٣ .

فى هذا القطاع ، اذ تتحرر من ضبط السهل ، تتوزع بحرية ما بين الضفتين، بل تكاد تميل الى ان تتبادل التوزيع من ضفة الى الضفة الاخرى على التعاقب، فتقوم أحداها على هذه الضفة فتعقبها التالية على الضفة الاخرى وهكذا . وقد تتواجه قريتان على الضفتين تماما مع اختلاف الاسماء ، ولكن الأشيع أن تنشطر القرية الواحدة بين الضفتين .

فمثلا ، قبل الخزان والسد ، من بين ٤١ حلة وقرية ذات قيمة ، كان ١٧ على الضفة الشرقية وحدها ، ٩ على الغربية وحدها ، ١٢ مقسمة تحت نفس الاسم بين الضفتين ، ٣ مزدوجة على الضفتين مع اختلاف الاسماء . ولعل هذا النمط المتميز هو اصل وتفسير تلك التفرقة التقليدية المحلية ، والمحيرة بعض الشيء ، عند النوبيين بين الماتوك والتينوك ، والتى قد لا تعنى اكثر من سكان الضفة الشرقية والغربية على الترتيب (١) .

مع بداية السهل عند اسوان ، ورغم ضيق الوادى هنا عموما ، نجد السهل موزعا على الضفتين بنوع من التكافؤ تقريبا وان صعب التحديد قطعا. فهو اكبر بعض الشيء على الضفة الغربية اذا استبعدنا حوض كوم أمبو من الحساب باعتبار ظروفه الخاصة ، ولكن اذا ادخل فيه فان كفة الضفة الشرقية ترجح . وعلى اية حال ، فعلى الجانبين على السواء يتقطع السهل بشدة الى سلاسل متصلة او منفصلة من الاحواض ؛ وقد تسير الصحراء مع النهر لمسافات طويلة خاصة فى الجنوب وبالاخص على الجانب الغربى .

لكن الظاهرة اللافتة حقا هى أن هذه الاحواض تتتابع غالبا على التعاقب ما بين الضفتين الشرقية والغربية ، بمعنى أنها اذا بدأت على الشرقية كانت التالية لها على الغربية ، وهكذا . واذا حدث وازدوج سهل الوادى على الضفتين ، كما يتكرر مرارا ، فالاغلب ان يجنح الثقل الغلاب الى ضفة منهما فتكون « حوضا » حقيقيا ، بينما تكون الرقعة على الضفة المقابلة ضئيلة أو ضئيلة جدا فلا تعدو مجرد « حوضة » صغيرة .

ليس هذا فحسب ، بل المهم والاهم ان هذه الاحواض فى كلتا الضفتين على السواء يغلب أن تقع عادة ، حين توجد ، فى داخل ثنية مقعرة للنهر لا ثنية محدبة . وفى حالة تواجه حوض كبير مع حوضة صغيرة ، اى فى حالة ازدواج السهل ، فان الاول هو الذى يقع دائما فى داخل الثنية المقعرة بينما يجنب الثانى خارجها اى يكون فى ظل ثنية محدبة . وبهذا وبذاك كله تتعاقب

---

(١) محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الافريقية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٣٠٧ .

الاحواض ما بين الضفتين فى اتساق ايضا مع تعـاقب تعرجات النهر ما بين ثنيات مقعرة ومحدبة .

التطبيق : مع رحلة النهر

اســـوان

اذا تتبعنا الخريطة تطبيقا ، ففيما عدا بقعتين كالنقطتين لا تكاد تزيد كل منهما عن الكيلومتر طولا وعرضا حول مدينة اسوان نفسها وعند الخطاره شمالها ، لا تبدأ احواض الضفة الشرقية الحقيقية الا بحوض كوم أمبو العظيم المساحة والذى يحقق اعرض اتساع واكبر مساحة فى اى جـزء من الوادى جنوب نجع حمادى . ولكن لهذا الحوض كمـا نعلم ظروفه الباليوجغرافية والفيزيوغرافية الخاصة كحوض بحيرة قديمة وكدلتا واديى شعيت ـــ الخريط. على أن هناك حوضة صغيرة ، حوضة بنبان ، على الضفة الغربية فى حضن ثنية مقعرة صغيرة للنهر .

بعد فاصل صحراوى محدود ، تتحول الضفةالشرقية ابتداء من سلوه حتى جذر ثنية قنا الى شريط ممدود مسحوب بالغ الضيق ، يدق أحيانا حتى يتلاشى ويتقطع بطول الثنيات المحدبة من النهر ، وقد يتسـع قليلا داخل الثنيات المقعرة فى حوضات متطاولة مثل حوضة الكلابية ثم حوضة الطود عند جذر ثنية قنا . أما الضفة الغربية فى القطاع نفسه فهى الاكثر اتساعا واتصالا بكثير ، وان بدأت وانتهت ضيقة جدا ، ولذا تتسع لثلاثة أحواض طولية هامة هى حوض ادفو فالسباعية فاسنا . وكانعكاس مباشر وكمقياس دقيق لهذه العلاقات المتغيرة بين الضفتين ، نجد المدن الهامة تتعاقب عليهما بالتبادل ، فاسوان ودراو وكوم أمبو على الشرقيـــة ، بينما ادفو والسباعية واســنا واصفون على الغربية .

ثنيـة قـنا

فى ثنية قنا ككل تتفوق الضفة الشرقية على الغربية اتساعا ، رغم أن ارقام متوسطات محافظة قنا توضـــح العكس . فمتوسط اتســاع الضفة الشرقية ٢٨٣٠ مترا ، والغربية ٣٢٨٠ مترا (١) . غير أن هذا يرجع الى أن حدود المحافظة الادارية تتجاوز حدود الثنية الجغرافية لتضم قطاعات مغايرة. فعلى الضلع الجنوبى للثنية تتوزع الضفتان بعدالة ما بين حوضين من نمط عدسى يحتل كل منهما الثنية المقعرة فى قطاعه . الغربى هو حوض أرمنت ، والشرقى حوض الاقصر .

---

(1) Willcocks & Craig, Egyptian irrigation, vol. I, p. 210.

اما على الضلع الاوسـ؛ من الثنية فتكون السيادة المطلقة للضفة الشرقية حيث نجد حوضا واحدا كبيرا مركبا هو حوض قوص ــ قنا ، شكله هلالى ولو أنه أوسع فى قطاعه الجنوبى القوصي فى ظل ثنية مقعرة واضيق فى قطاعه الشمالى القنائى حيث الثنية محدبة نوعا . ويلاحظ هنا ان الضفة الشرقية هذه هى مجمع عدة أودية صحراوية هامة كالحمامات وقنا ، تضيف لا شك الى اتساعها بما يتراكم حولها من ارسابات . اما الضفة الغربية فتتضاءل الى سلسلة ، ولكنها متصلة ، من الاحواض الصغيرة والحوضات الشريطية ، كحوض قمولا ثم حوض البلاص .

اخيرا على الضلع الشمالى للثنية يقع السواد الاعظم من السهل شمال النهر ، اى على الضفة الشرقية ، كنطاق مديد سميك يعادل حوض قوص ــ قنا حجما وتتوسطه مدينة دشنا ، ولو ان ثنية محدبة تكاد الا قليلا تفصل عنه فى اقصى الغرب حوضة كروية الشكل تستقر داخل ثنية مقعرة تشبه الدائرة او شبه الدائرة المثالية . جنوب النهر ، على العكس ، اى على الضفة الغربية ، تتضاءل الارض الى رقعة شريطية متقطعة تستقر داخل الثنيات المتعرة وتتألف من حوضة دندره الصغيرة فى الشرق وحوض غاو بحرى فى الغرب تفصل بينهما الصحراء طويلا على امتداد ثنية محدبة . فكأن تركيب الضلع الشمالى لثنية قنا هو كتركيب ضلعها الشرقى ، الا انه معوج بالعرض بدل الطول .

جـذع الصـعيد

لا تتبلور ظاهرة انحياز السهل الفيضى للضفة الغربية كما تتبلور فى جذع الصعيد ابتداء من نجع حمادى حتى راس الدلتا . صلب السهل هنا نحتكره الضفة الغربية بلا ادنى توازن ، حيث تمثل نطاقا ضخما عريضا رصيفا لا نظير له فى سائر الوادى خارج الدلتا . انه الحقيقة الجغرافية الكبرى فى مورفولوجية الوادى ، ولا مجال اذن للافاضة فيه الا ان نذكر انه يضيق قليلا أو كثيرا فى نقطتين : ازاء مدينة سوهاج فى الجنوب حيث ينكمش عرضه الى ٥ كم ، ثم ازاء مدينة أسيوط فى الوسط حيث يتقلص الى ٣ كم . بعيدا تماما عن أى انقطاع ، قل اذن كخاصرة فى الحالة الاولى وكمنق فى الحالة الثانية. بل الطريف فى هذين الموضعين ان عرض السهل " يضى على الضفة الشرقية يصبح وهو الاكبر ، على خلاف القاعدة الطاغية فى جذع الصعيد برمته ، لكنما هو الاستثناء الذى يؤكد القاعدة لا الذى ينفيها .

على الضفة الشرقية ، على العكس ، علينا ان نميز بين ثلاثة قطاعات متباينة جذريا : من نجع حمادى حتى منفلوط ، من منفلوط حتى الواسطى ، ثم من الواسطى حتى القاهرة . فى القطاع الاول يتركز عمليا السواد الاعظم

من كل ارض الضفة الشرقية . وفى النتيجة ، فمن اجتماع هذا القطاع السميك نسبيا مع شقيقه الاكبر على الضفة الغربية تحصل على اضخم اطول قطاع مستمر من السهل الفيضى فى الوادى كله . كذلك تنعكس اهمية القطـاع فى كثرة المدن الهامة فيه بصورة غير عادية ، مثلا اخميم وابنوب .

تفصيلا ، القطاع يتقطع الى اربعة احواض طولية مدردة ، ولكنه يبدو شبه متصل تقريبا اذ تربط بين وحداته خيوط دقيقة جدا من الارض السوداء بحذاء النهر ولو انها لا تقل عنها هى نفسها طولا . تلك الاحواض هى من الجنوب حوض اولاد طوق بجنوب سوهاج ، حوض اخميم ــ ساقلته بشمالها، حوض البدارى بجنوب اسيوط ، ثم حوض ابنوب بوسطها . وحوضا الاطراف هما اكبرها ، وحوضا الوسط اصغرها .

هذه الاحواض بلا استثناء تستقر اساسا او فى معظمها داخل ثنيـات مقعرة للنهر ، بينما ان الثنيات المحدبة بينها هى اساسا التى تفصلـها عن بعضها البعض . اكثر من هذا فان تلك الاحواض تصل الى اقصى اتساعها حيث تتعمق ثنياتها المقعرة غربا ، بينما تضيق حيث تقترب من الثنيات المحدبة. بل بفضل تلك الثنيات المقعرة المعمقة قد يفوق عرض تلك الاحواض فى اقصاه عرض سهل الضفة الغربية المواجه موضعيا كما يحدث فعلا فى اربعتها باستثناء حوض البدارى . الحقيقة الثانية ، بعد ضبط الثنيات ، ان هـذه الاحواض تتفق الى حد بعيد مع مجامع بعض الاودية الصحراوية الهامة ، بحيث تمثل دالاتها ورواسبها اضافة تذكر الى رقعها . مثلا فى حوض اولاد طوق ينتهى وادى النفوخ ــ القصب ، وفى حوض ابنوب وادى اسيوط .

حين ننتقل الى القطاع الاوسط ، منفلوط ــ الواسطى ، تختفى الضفة الشرقية او تكاد عمليا . فالنهر هنا وحيد الضفة احادى الجانب بصفة شبه مطلقة ، وتوشك اقدام الصحراء الشرقية ان تغتسل فى مياه النهر . الاستدراك الوحيد بضع بقع او نقط موضعية متباعدة جدا ، مجرد جيوب قزمية قد لاتزيد عرضا او طولا او مساحة عن بعض الجزر النيلية المقابلة . او هى على الاكثر بضعة اشرطة خيطية نحيلة جدا منعزلة ومغلقة . والمثال الوحيـد الجدير بالذكر هو حوضة الشيخ فضل ــ شارونه فى شمال المنيا .

وفيما عدا هذا فالكل يعشش بوضوح فى احضان ثنيات مقعرة اساسا ، والكل ايضا يبدو كعقد منفرط الحبات او كواحات او جزر سوداء وسط رمال الصحراء او تحت اقدام الهضبة التى تصل بدورها الى حافة النهر مباشرة فى المسافات البينية الفاصلة والسائدة حيث يستطيع المرء حرفيا ان يضع قدما فى الماء واخرى فى الصحراء .

فى القطاع الثالث والاخير ، الواسطى ــ القاهرة ، تعود الضفةالشرقية فتبرز بوضوح وباستمرار ، ولكنها تظل متواضعة ودون الغربية عرضا واهمية. السهل هنا ينقسم الى حوضين طوليين ، جنوب وشمال مدينة الصف التى تتوسط الرقبة المختنقة التى تصل او تفصل بينهما والتى تعد المدينة الوحيدة الهامة على امتداد الضفة الشرقية ما بين ابنوب وحلوان . الحوض الجنوبى هو أكبرهما مساحة وامتدادا ، ويكاد حقا يعادل القطاع المواجه من الضفة الغربية نفسها . الحوض الشمالى هو حوض غمازة ــ الشوبك ، وينتهى بازاء حلوان . هو الاضيق والاصغر ، ويتضاءل بوضوح بالقياس الى نظيره على الضفة الغربية . وفيما بين حلوان والقاهرة يكاد السهل يختفى الا من حوضة متواضعة فى الشمال هى حوضة البساتين ، آخر واحات الضفة الشرقية شمالا .

الخلاصة

كنظرة عامة على الوادى ، نستطيع الآن ان نعمم فنقول ان السهل الفيضى ، أولا، ينحاز عموما الى الضفة الغربية ، اساسا على حساب الشرقية . ثانيا ، نجع حمادى نقطة افتراق وتقسيم حاسمة ، شمالها تتفوق الضفة الغربية خارج كل مقارنة ، بينما توزيع الضفتين جنوبها اقرب الى التعادل النسبى مع رجحان طفيف فى كفة الضفة الشرقية . ليس هذا فحسب، وانما هذا التحيز وذاك يزداد ، ثالثا ، كلما بعدنا عن نجع حمادى شمالا وجنوبا اى صوب أطراف الوادى . فشمالا يزداد انحياز الوادى للضفة الغربية باطراد الى ان يصل الى قمته فى بنى سويف ، وجنوبا يتطور التوزيع من التحايد النسبى فى ثنية قنا الى الاختلال النسبى لصالح الضفة الشرقية فى النوبة .

الاغرب ، رابعا ، ان هذا الانحياز فى الشمال الى الضفة الغربية يصل الى حد العلاقة العكسية بين اتساع الضفتين . فحيث يصل انحياز السهل للضفة الغربية الى اقصاه ، يكاد يختفى تماما فى الشرقية ، وحيث يقل انحيازه نوعا للضفة الغربية يتفق ان هذه بالدقة تكون القطاعات الذى يظهر فيها على الضفة الشرقية بدرجة معقولة او شبه معقولة . وحيث يجنح النهر نفسه الى اقصى الغرب ، تتسع أرض الضفة الشرقية الى اقصاها ، والعكس حيث يجنح الى اقصى الشرق فهنالك تتسع الضفة الغربية الى اقصاها . اتساع الوادى بين الضفتين ، باختصار ، يكاد يتناسب تناسبا عكسيا مع اتساعه على الضفة الاخرى .

واضح هذا فى حالة بنى سويف ، فهنا أقصى اتساع للوادى كله ، وهنا لا ضفة شرقية على الاطلاق . اما نقيض هذا فنجده فى قطاع نجع حمادى ــ

منفلوط . فكل احواض الضفة الشرقية المكتنزة هنا تقع بالذات حيث تضيق الضفة الغربية اكثر ما تضيق ويجنح النهر الى الغرب اكثر ما يجنح ، بينما نجد على العكس النقط الوحيدة فى كل الوادى التى تكاد تصل فيها الصحراء الغربية وهضبتها الى شاطىء النهر تقريبا .

واذا كانت تلك هى صورة الصعيد ، فان الطريف ان الدلتا تاتى على العكس منها تماما، رغم أنها حالة خاصة جدا بالطبع . فهنا لا يتوسط الفرعان السهل الرسوبى بصرامة ولا يشطرانها بعدالة ما بين شرق وغرب . فالواقع انهما يجنحان الى الغرب اكثر ، بحيث يأتى شرق الدلتا ضعف غرب الدلتا مساحة تقريبا كما تحف الصحراء الغربية تقريبا بالنصف الجنوبى من الاخير . اى أن الدلتا ، على عكس الصعيد ، الجانب الشرقى منها وليس الغربى هو الاوسع بكثير ، كما أن الجانب الغربى الاضيق وليس الشرقى هو الذى يتعرض لتقدم أو تدخل الصحراء .

التفسير العلمى

السؤال الآن : لماذا عدم التناظر هذا بين الضفتين ، وهل هو نمط لا نظير له ؟ اما ان له نظراء ، فهذا ثابت فى كثير من الانهار الطولية المتجهة شمالا أو جنوبا ، وبالاخص فى انهار الروسيا الاوربية وسيبيريا حيث يجنح سهل الوادى ، ومعه كل ما يحمل من زراعة ومدن وحياة ، الى أن يقع على الضفة الغربية (١) ، وكذلك الحال فى بعض انهار البرانس الفرنسية الصغيرة . . . الخ . أما عن التفسير ، فيستقطب عادة فى نظريتين : دوران الارض حول نفسها ودفع الرياح ، أو التفسير الفلكى والمناخى على الترتيب. ولكن ينبغى أن يضاف اليهما فى حالة النيل عاملان تكميليان هما الاودية الصحراوية وتركيب الدلتا ، أو التفسير الفيزيوغرافى والجيولوجى على الترتيب .

التفسير الفلكى : دوران الارض

فبمقتضى قانون فرل Ferrel Effect المشهور تنحرف الاجسام المتحركة غير الصلبة ، كالرياح ، الى يمين اتجاهها فى نصف الكرة الشمالى والى يسارها فى النصف الجنوبى نتيجة لدوران الارض حول نفسها من الغرب الى الشرق . وليس الماء كسائل رجراج باستثناء . فسرعة دوران الارض حول نفسها « تقذف » بمحتوى النهر يمينا ، فيكون الجانب الشرقى هزيلا ضامرا متآكلا بينما الغربى تاما متناميا . وقد يكون هذا التعليل مقنعا فى حالة النيل،

---

(1) G. Taylor, Urban geog., p. 220 — 2.

كما أن استثناء ثنية قنا لا يتعارض معه لانه انما ينصرف الى المجارى الطولية لا العرضية كالثنية . غير انه بالطبع لا يفسر لنا تلك القطاعات العديدة من السهل الفيضى المتناثرة او المتكاثرة على الضفة الشرقية (١) .

التفسير المناخي : الرياح

من هنا يطرح البعض التفسير المناخي ، متمثلا فى الرياح ، اما كبديل واما كمكمل . فالرياح السائدة فى منطقة ما من شانها أن تدفع بمياه أنهارها فى اتجاهها فتجنح وتنحاز الى ضفة دون أخرى . فالرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة بانتظام فى مصر ، خاصة فى الصعيد ، تدفع مياه النيل بحسب هذه النظرية نحو الشرق ملزمة اياه بتلك الضفة تاركا وراءه الجسم الاساسى من سهله الرسوبى على الضفة الغربية .

معنى هذه النظرية ، التى تمنح الرياح قوة اكثر مما قد نتوقع ، أن الرياح الشمالية فى مصر لم تحفر المنخفضات العميقة وتخطط الكثبان المترامية فى الصحراء فقط كعامل تعرية او ارساب ، ولكنها ايضا كعامل ميكانيكى قد شكلت او ساهمت فى تشكيل مورفولوجية الوادى بكل ضخامته . ويعنى هذا ايضا أن الرياح الشمالية ان تكن نعمة على الضفة الغربية فانها نقمة الشرقية ، أو ان تكن نعمة على جو الضفة الشرقية من حيث تلطيف الحرارة وتعديلها فانها نقمة على أرضها من حيث غيابها أو نقصها .

ومهما يكن ، فهكذا ياتى فعل الرياح متضافرا لا متنافرا مع فعل فرل ، ومضاعفا لا مضعفا له ، فى « طرد » النهر بعيدا عن الضفة الغربية والزامه بالشرقية ، وبالتالى فى طرد السهل الفيضى من الضفة الاخيرة وقصره تقريبا على الضفة الغربية . كذلك فان اثر الرياح يمكن ان يفسر باقتناع وقوع صلب السهل الفيضى فى قطاع قنا — نجع حمادى العرضى على الضفة الشمالية (الشرقية) ، حيث أن الرياح الشمالية تدفع بالنهر جنوبا ليلتزم الضفة الجنوبية (الغربية) .

المشكلة ، مع ذلك ، تظل قطاعات الضفة الشرقية من السهل ، فان عامل الرياح يعجز عن تعليلها مثلما عجز قانون فرل . ثم ان دور الرياح مركب أو معقد ولا نقول متعدد او متناقض . فمن جهة فان رياحنا الشمالية والشمالية الغربية ، كما تدفع بالنهر شرقا ، تدفع برمال وكثبان الصحراء الغربية لتغير على أطراف الضفة الغربية ، مما لا نظير له على الضفة الشرقية . واذا كان من المسلم به أن هذا عامل محدود المقياس ، الا انه لا ريب يحد من

---

(١) عوض ، النيل ، ص ١٣١ — ١٣٢ .

اتساع الضفة الاولى نوعا . وهناك فعلا بعض من الكثبان الزاحفة على حافة الوادى فى قطاع او اكثر من مصر الوسطى . هذه واحدة .

اخرى واخطر ان للرياح نفسها اكثر من محور ، كما ان تغيرات اتجاه النهر هو الآخر فى قطاعاته المختلفة تعقد الصورة اكثر وتضعف العلاقة بين النهر والرياح . قد لا يكون هناك تعارض او تناقض فى حالة قطاع الوادى من منفلوط الى القاهرة . ففى النصف الجنوبى منه حيث يتخذ النهر محورا شماليا — جنوبيا نصا تسود الرياح الشمالية الغربية ، وبذلك يمكن أن تسقط على النهر بزاوية حادة . بالمثل فى النصف الشمالى من القطاع ، حيث نجد ان محور النهر ينحرف نحو الشمال الشرقى ولكن الرياح السائدة تختلف هى الاخرى انصبح شمالية نصا وبذلك تظل الزاوية الحادة بينهما موجودة (١).

ولكن كيف للرياح أن تفسر الوضع فى قطاعات الوادى ابتداء من منفلوط فجنوبا ؟ انها ان تكن الرياح الشمالية التى تسود ، فانها لجديرة بأن تدفع بالنهر الى اقصى غرب لا شرق السهل الفيضى فى قطاع منفلوط — نجع حمادى وفى مثيله قطاع ارمنت — ادفو حيث محور الوادى شمالى غربى — جنوبى شرقى . اما ان تكن هى الرياح الشمالية الغربية التى تسود ، فانها تكون موازية للنهر وبالتالى ينبغى ان تكون محايدة او محيده الاثر . وعلى العكس اذا كانت الرياح الاولى الشمالية الغربية هى السائدة ، فلماذا يتوزع السهل الفيضى على الضفتين بتعادل تقريبا فى قطاعى شرق ثنية قنا وادفو — اسوان حيث محور النهر شمالى جنوبى نصا ؟

التفسير الفيزيوغرافى : الاودية

عند هذه الثغرة يظهر التفسير الفيزيوغرافى ليسد نقص العاملين الفلكى والمناخى . فلا ريب ان الاودية الصحراوية ، أودية الصحراء الشرقية، التى تنتهى الى وادى النيل ساهمت فى توسيع رقعته بما تجلب من رواسب تتراكم عبر العصور ، خاصة فى الماضى المطير . وكلما كانت الاودية اضخم واقوى كلما كانت اضافتها اكبر واوسع . ونحن نعرف ان مواضع مصبات الاودية الصحراوية تبرز عادة فى النيل كثنيات محدبة ناتئة ، كما راينا فى استعراض الضفتين كيف ان معظم احواض الضفة الشرقية من اسوان بل ومن النوبة حتى ابنوب بل وحلوان تقع داخل ثنيات مقعرة من النهر (أى محدبة من الارض) . وهذا كله يمكن أن يفسر وجود السهل الفيضى ، بل والى حد التفوق ، فى بعض قطاعات الضفة الشرقية . حوض كوم امبو هو المثل الكلاسيكى بالطبع ، لكن الضلع الاوسط من ثنية قنا مثل آخر ، واكبر منه أحواض قطاع نجع حمادى — منفلوط .

---

(١) السابق ، ص ١٣٢ .

التفسير الجيولوجي : الدلتا

ثلاثية دوران الارض ــ دفع الرياح ــ الاوديه الصحراوية مجتمعة يمكن اذن أن تفسر كل تفاصيل توزيع السهل الفيضي بين الضفتين في الوادي؛ اي في الصعيد . ولكن لا النظرية الفلكية ولا المناخية ، ودعك طبعا من الفيزيوغرافية ، بصالحة قط للدلتا ، حيث لا تفسير مقنع للوضع فيها سوى ظروف نشأتها وتكوينها وترسيبها كمثلث في خليج ، اي التفسير الجيولوجي .

فمن جهة نجد أن الدلتا أعرض جدا ، وفرعيها اعمق داخلها جدا ، من ان يؤثر دوران الارض او دفع الرياح على توسط مجرى النهر النسبي بهما تأثيرا فعالا . ومن جهة اخرى فقد يكون لدفع الرياح للرمال دور في اقتراب الصحراء من فرع رشيد في نصفه الجنوبي اقترابا شديدا ، وربما كذلك في تحديد نمو ارض غرب الدلتا في نصفه الشمالي بدرجة او بأخرى . وقد كشفت الاقمار الصناعية مؤخرا عن غرود زاحفة في شمال الصحراء الغربية تقترب من غرب الدلتا بمعدل ١٣ كم سنويا .

صحيح ان سفى الرمال ودورها التحديدي يصدق على ضفة الصعيد الغربية ، الا أنه دور محدود للغاية واضعف بكثير بالقياس الى دور دفع الرياح للنهر نحو الشرق . وهكذا بينما تلعب الرياح والنهر الدور الاساسي في تركيز السهل الفيضي في الوادي على الضفة الغربية ، تلعب الرياح والرمال في الدلتا دورا ما ولو ثانويا في تحديد وكبت نمو الجانب الغربي منها . على ان عامل التركيب المورفولوجي لحوض الدلتا يبقى في التحليل الاخير هو العامل والتفسير الاساسي لا جدال .

وجــــه الأرض

وهل لمصر النيلية سطح او تضاريس ، بمعنى الارتفاع والانخفاض ؟ حسنا ، على السطح يبدو الامر مجرد سهل فيضي مستو ينتهي الى دلتا اشد استواء وتسطحا بمثل وبقدر ما هي اكثر اتساعا واكبر مساحة ، والكل ينحدر بعد هذا في تدرج مطرد باهت لا يكاد يبين من الشلال الى البحر . وعلى السطح ايضا ، يبدو وجه الوادي شاحب الملامح فاقد المعالم تقريبا ان لم نقل بلا تضاريس فعلا . فانت حيثما نظرت فثم الانبساط السهلي والرتابة السائدة الا من خطوط أو نقط تعلو او تنخفض قليلا هنا وهناك عن المستوى المسطح العام ، ولكن لا يكاد يشعر بها السائر تحت قدميه ولا تكاد هي تكسر خط الافق في عين الناظر .

تضاريس مجهرية

الحقيقة، مع ذلك ، مختلفة الى حد او آخر. فلسطح الوادى تضاريسه، وتضاريسه السالبة والموجبة بل والايجابية جدا . صحيح ان هذه التضاريس هى تضاريس الحد الادنى minimal ، لا تعد حتى من تضاريس الدرجة الثالثة، وقد لا تقاس الا بالمتر واحيانا بالسنتيمتر . فاعلى نقطة فى الوادى كله فى اقصى الجنوب بالكاد تبلغ المائة متر . فمنطقة اسوان على بداية وقمة السهل الفيضى فى حدود ٨٠ — ٩٠ مترا ، وادندان على بوابة الحدود السياسية فى حدود ± ١٠٠ متر (وادى حلفا عبر الخط ارتفاعها ١١٤ مترا فوق سطح البحر) . فاذا اضفنا ان اعمق نقطة تحت مستوى سطح البحر فى اقصى شمال الدلتا ، وهى بحيرة مريوط ، لا يزيد عمقها عن ٣ امتار ، لكان مجموع كل الفارق بين اعلى واخفض نقطتين فى الوادى جميعا لا يزيد كثيرا عن ١٠٣ امتار . وللمقارنة ، فان مجموع الفارق بين اعلى واخفض نقطتين فى الصحراء المصرية المحيطة او فى مصر جميعا ، اى بين قمة سانت كاترينا (٢٦٣٧ مترا) وقاع القطارة (— ١٣٤ مترا) هو ٢٧٧١ مترا ، اى مثل مدى الوادى الاوروجرافى نحو ٢٧ مرة .

الطريف ، مع ذلك ، ان مدى التباين الاوروجرافى بين اعلى واوطى نقطتين فى الوادى هو اضعاف نظيره فى الصحراء نفسها . فنسبة اعلى نقطة فى الوادى على الحدوذ الى اوطى نقطة عند مريوط هى ١٠٠ : ٣ اى نحو ٣٣ مثلا ، اما فى الصحراء فان النسبة هى ٢٦٣٧ : ١٣٤ اى نحو ٢٠ مثلا فقط . وبطبيعة الحال فان هذا لا يمنع من ان الوادى يظل فى حد ذاته بالغ التواضع والضآلة والضحالة من حيث ارتفاعه ، ويظل سطحه دراسة فى الفيزيوغرافيا الميكروسكوبية micro-physiography ، وتضاريسه هى تضاريس مجهرية micro-relief ، متواضعة المقياس خفيضة ، خفيفة ، لطيفة ، ودقيقة nuancé الى أبعد حد ، لانها اساسا تضاريس بيئة نهرية فيضية .

ولكنها هى بالدقة دقائق هذا السطح الخفيض التى تحكم على سبيل المثال كل خريطة الرى والصرف فى مصر ، بمثل ما تعد خطوط هذه الخريطة مرآة عاكسة أو انعكاسا كاشفا لدقائق ذلك السطح يمكنك أن تطالعها من خلالها بطريقة غير مباشرة . والواقع ان خطوط الهيدرولوجيا من ترع ومصارف ومجار مائية ، والتى لا تقل فى مصر اهمية عن خطوط الكنتور كتعبير عن السطح ، انما هى بمثابة « كنتور سائل » بالفعل . والهيدرولوجيا فى مصر الفيضية الجافة اذن ليست فقط البديل او المكافىء الموضوعى للتساقط فى الاقاليم المطيرة ، ولكنها بالدرجة نفسها مجسم حساس للسطح والتضاريس ايضا ، أو قل فيها يجتمع ويندغم القطبان الاساسيان فى الجغرافيا الطبيعية عموما وهما التضاريس والمطر .

لكل هذا فان تضاريس الوادى عندنا على شدة تواضعها تعد ايجابية فاعلة ومؤثرة الى اقصى حد من النواحى الطبوغرافية والهيدرولوجية والبشرية . فمتر واحد ، أحيانا عدة سنتيمترات ، يمكن فى هذه البيئة الفيضية ان تصنع الفرق بين الحياة والموت وبين النجاة والضياع ، سواء بالغرق أو بالشرق . بقدر ما هى سالبة اذن هذه التضاريس طبيعيا ، بقدر ما هى موجبة بشريا .

من هناك جميعا تكتسب دراسة سطح وادينا ، على تواضعه ، اهمية فائقة . وهنا نجد تضاريس هذا السطح تخضع لمنطق مطرد بسيط ، وفى منطقها لضوابط أولية للغاية ، قلْ ان نجد لهندسيتها وميكانيكيتها نظيرا فى غير بيئات الانهار الفيضية . فكل شيىء فى تشكيل السطح يتوقف على قواعد الارساب النهرى ، ارساب حمولة النهر على صفحة الاقليم ، وهى قواعد تخضع لمعدلات ومعادلات ميكانيكية محددة واضحة تماما تتوقف اساسا على التفرقة فى ارساب تلك الحمولة بين مكونيها الرئيسيين وهما عنصر الرمل والطين فيها بحسب ثقلهما او وزنهما .

يترتب على هذا ، بالمناسبة ، أن التضاريس الطبوغرافية الناتجة ترتبط توا ارتباطا وثيقا جدا بطبيعة وتوزيع التربة أيضا الى حد التداخل الكامل واستحالة الفصل بينهما ، بحيث تصبح دراسة سطح مصر الوادى هى فى الوقت نفسه دراسة فى تربتها تقريبا ، وبحيث تعكس خريطتا التضاريس والتربة كلا منهما الاخرى الى حد او آخر . وحتى لا ننسى ، فكان هذا وذاك معا يعنى ان تضاريس الوادى وتربته كلاهما من صنع النهر وصياغته وتشكيله .

الضوابط الأساسية

ولنوضح تفصيلا . بطبيعة الحال فان انحدار سطح الوادى هو أول الضوابط المعطاة . وهو لا يختلف كثيرا عن انحدار النهر نفسه الا فى حدود معقولة هى الفارق المحدود وشبه المتجانس او المتدرج بين منسوبيهما ، فالاول يزيد على الثانى دائما بضعة او عدة أمتار . من هنا ينحدر سطح الوادى الهوينى وبهوادة من الجنوب الى الشمال . وهذا كما سنرى هو ما يحكم عملية الارساب النهرى فى الوادى فيكمل تشكيل تضاريسه . ويكفى فى تحديد هذا النمط ان نرصد مناسيب ارتفاع بضع نقط او مدن متتابعة على امتداد الوادى مثلما يفعل الجدول الآتى ، الذى تشير الارقام المزدوجة القليلة فيه الى منسوبى النهر والبر (١) .

---

(١) المصدر الرئيسى للارتفاعات :

Climatological Normals, Cairo, 1938.

الموضع	مترا
حلفا	١١٤ ، ١٢٥ر٦
ادندان	+ ١٠٠
اسوان	٨٤ ، ١٠٠ر١
كوم امبو	٨٩
ادفو	٨٣
وادى عباد	٨٣
وادى هلال	٨٠
اسنا	٨٢
الاقصر	٧٥ ، ٧٨
قنا	٧٣ ، ٧٥ر٤
نجع حمادى	٦٧
اسيوط	٥٥ر٢
المنيا	٤٣
بنى سويف	٢٨ر٤
الفيوم	٣٠ر٤
الجيزة	٢١ر٣

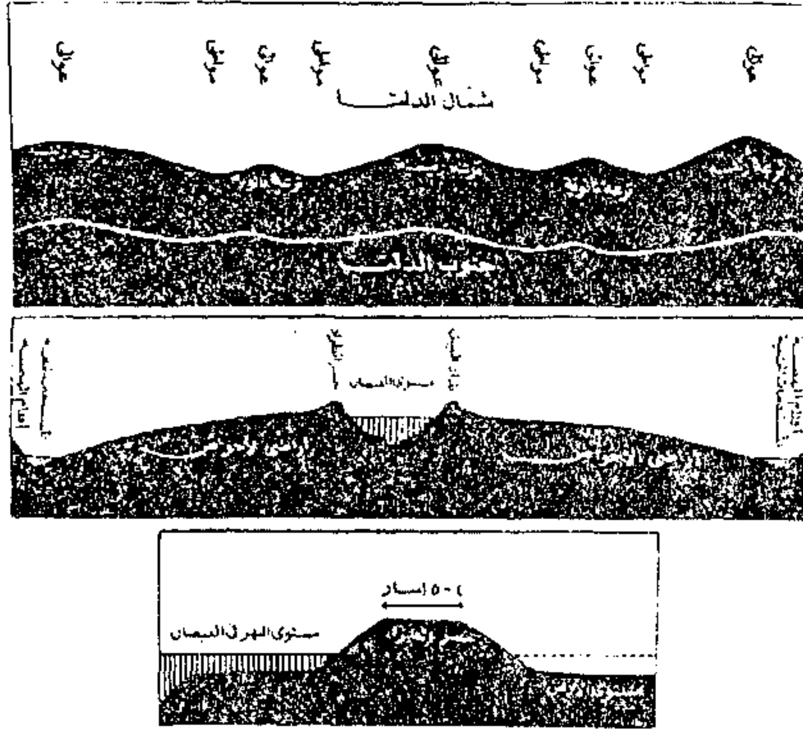
الموضع	مترا
القاهرة	١٨ ، ٢٠ر
الازبكية	٢٠ر٥
العباسية	٢٩ر٩
مصر الجديدة	٤١ر٠
الخانكة	٣٠ر٨
قناطر الدلتا	١٩ر٦
بنها	١٣ر٨
الزقازيق	١١ر٢
طنطا	١٤ر٥
الجميزة	٩ر١
القرشية	٧ر٦
المنصورة	٦ر٦
سخا	٦
دمنهور	٥ر٩
رشيد	٢
السرو	٢
بورسعيد	٣ر٥

اول ما يرسبه النهر بعد هذا من حمولته العالقة هو اثقلها ، وذلك اما فى احباسه العليا او على جانبى شطوطه المباشرة حيث التيار اقوى ما يكون . اما اذا اراد أن يمضى بحمولته بعيدا الى مدى رحلته او حتى حواف الصحراء، فانه لا يمكنه أن يحمل الا أخف واقل حمولته . اى أن آخر وابعد ما يرسبه هو اخف حمولته حيث التيار اضعف ما يكون . بعبارة اخرى ، ضابط التغر الميكانيكى فى العملية كلها هو ببساطة قدرة النهر على الحمل من جانب وثقل الحمولة من الجانب الآخر .

ولما كانت ذرات الرمل الخشنة الاكبر حجما هى الاثقل وزنا ، فضلا عن انها محمولة غالبا اقرب ما تكون الى قاع النهر ، فانها هى التى تترسب اولا ومبكرا سواء فى الاحباس العليا أو على الشاطئين المتصلين بالقاع والمتاخمين له مباشرة . عكس هذا ذرات الطين ، صلصالية دقيقة ناعمة ، فيستطيع النهر ان يحملها لمسافة اطول وابعد ، ومن ثم تزداد نسبتها فى الاحباس السفلى وتجاه حواف الصحراء (١) .

---

(1) Hume, 1, p. 179.



شكل ٧٠ ـ قطاعات عرضية تمثل سطح الارض فى الدلتا (أعلى) والصعيد (أسفل) .
[عن ويلكوكس وكريج]

على المحور الطولى

فاذا بدأنا بالمحور الطولى ، أى من الجنوب الى الشمال ، نجد الصعيد بعامة اكثر رملية فى تربته ، بينما الدلتا اكثر طميية . وبنفس التوازنات تختلف أجزاء كل منهما داخليا . فمثلا نجد ان التربة اخف ما تكون واكثر رملية ومسامية فى الجنوب الاقصى من الصعيد ، بينما فى اقصى شمال الدلتا ترتفع نسبة الطين والصلصال الى أقصاها ـــ ٨٠ ـــ ٩٠٪ جنوبى بحيرة البرلس مثلا (١) ـــ ولذلك تصل كثافة وتماسك التربة الطينية الى حد اللزوجة وعدم النفاذية تقريبا . ورغم مشاكل وصعوبات استصلاح مثل هذه الاراضى الطينية الصماء اذا ما تشبعت بالملوحة مرة ، كما فى برارى شمال الدلتا ، فانها من الناحية الاخرى وللسبب نفسه تعزل المياه الجوفية المالحة هنا عن السطح وتبعد عنها خطر البوار الى الابد .

(1) Audebeau, "Terres... restées fertiles etc.", p. 220.

ومن الطريف هنا ان نلاحظ داخل الدلتا فارقا موازيا بين فرعى رشيد ودمياط ، يمتد ايضا الى قطاع الســاحل المتاخم لكل منهما . فلما كان فرع رشيد هو الاقوى تيارا حيث يســتاثر بالقدر الاكبر من تصريف الميــاه ومن الحمولة العالقة ، فانه هو الاقدر ايضا على حمل ونقل ذرات الرمل الاثقل والاكثر خشونة ، بينما يعجز فرع دمياط الضعيف الجريان عن مثلها ويلتقط نسبة اكبر من ذرات الطمى والصلصال الناعم الخفيف . وهذا ينعكس مباشرة على تركيب التربة والارض على جانبى وضفاف كل من الفرعين فضلا بالطبع عن الجزر النيلية فيه : رشـيد اكثر رملية ورماله اكبر حجما ، ودمياط اكثر طينية ورماله ادق حجما .

الاطرف ان هذا الفارق يمتد الى قطاع ساحل الدلتا المتاثر ، تحت فعل تيار البحر المتوسط المتجه شرقا ، بكل من رواسب مصبى الفرعين . فقطاع رشيد ــ دمياط من الساحل (اى ساحل الدلتا الوسطى) يتاثر برواسب فرع رشيد ، ولذا كان اكثر رملية ورماله اكثر خشونة ، بينما ياتى قطاع دمياط ــ بورسعيد (اى ساحل شرق الدلتا) المتاثر برواسب فرع دمياط مباشرة وهو اكثر طينية ورماله اكثر نعومة (ولذا ــ بالمناسبة ــ كانت شواطىء السباحة فيه اقل جاذبية واغراء) (١) .

على المحور العرضى

اذا انتقلنا الآن من المحور الطولى الى العرضى ، فهنا نجد ان النهر يلقى باكبر قدر ونسبة من الرمل وذلك بالطبع باكبر سمك وبالتالى باعلى ارتفاع على شاطئيه المتاخمين مباشرة ، بينما تنقل ذرات الصلصال والطين الناعمة الدقيقة الخفيفة الى ابعد مدى لتنتشر على وجه السهل الفيضى جميعا مــع تناقص مطرد بالطبع فى الكمية والسمك والتراكم كلما بعدت عن مجرى النهر واقتربت من حافة الصحراء (٢) .

معنى هذا على الجملة ان اكبر كمية من الرواسب عموما باكبر ســمك وباكبر ارتفاع ، وفى الوقت نفســه باكبر نسبة من الرمل واقلهــا من الطين ، تترسب على جانبى الشاطئين مباشرة ، بينما تقل كمية الرواسب عموما ويدق سمكها ويتناقص ارتفاعها كما تزداد فيها نسبة الطين وتقل نسبة الرمل كلما ابتعدنا صوب حافة الصحراء . العملية اذن عملية فرز مرتب او توزيــع او

(1) Rushdi Said, "Remarks on the geomorphology of the Deltaic coastal plain between Rosetta & Port Said", B.S.G.E., 1958, p. 117.

(2) L.E. Bury, "Note on a problem of silt in canals", S.N., June 1911, p. 135.

تصنيف انتخابى للعنصرين الاساسيين الرمل والطين ما بين الطرفين النهائيين وهما شاطىء النهر وحافة الصحراء . وعلى هذه العملية الاساسية تترتب نتيجتان جوهريتان مترابطتان ، الاولى فى مستوى الارتفاع والثانية فى تركيب التربـــة .

هيكل السطح

فمنسوب الارتفاع يصل الى قمته على جانبى الشاطئين مباشرة فى خط او شريط ضيق يمتد بطول النهر وموازيا له وعلى بعد قليل منه بحيث يبـــدو كذروة الحافة التى تنحدر منها الارض بشدة وبسرعة نحو النهر وبتدريج وئيد نحو الصحراء فى انحدار لطيف جدا ، عادة فى حدود مترين أو ثلاثة على مدى عدة كيلومترات كاملة هى التى تكون أحواض الوادى حتى نهايته . وفى النتيجة فان سطح الســـهل الفيضى ككل على كلا جانبى المجرى النهرى يصـــبح فى مجموعه مقوسا محدبا cambered، اعلاه فى وســـطه واوطاه على هامشيه ، كسطح الشوارع أو الطرق الحديثة المخططة بميل لتصريف المطر (١) .

ورغم ان هذا النمط من الارساب يسرى على كلا السهل الفيضى والدلتا، فقد يسمى عموما بالنمط الدلتاوى ، بمعنى أن الارض فيه تكون أعلى على ضفاف النهر ثم يقل ارتفاعها بالتـــدريج كلما بعدت عنه نحو الاطراف ، مع استمرار انحدارها العام نحو الشمال بالطبع . وهذه الهيئة هى وحدها التى تجعل كلا الرى والصرف فى النمط الدلتاوى سهلا ممكنا بل وعملية طبيعيـــة بحتة تتم بالجاذبية الطبيعية والانحدار السطحى . فهى فى الحالة الاولى التى تسمح بوصول مياه النهر تلقائيـــا الى آخر مدى الوادى الزراعى ، وهى فى الحالة الثانية التى تمكن مياه الصرف بعد دورة الرى فى الاحواض ان تعود الى النهر من جديد عن طريق مصرف فى شمالها أو فى نهايتها عنـــد البحر فى الشمال .

ليس عبثا اذن هذا النمط ، وانما هو صميم سر حياة الوادى . فبه فى الواقع يبنى النهر ضفتيه العاليتين اللتين تحددان وتقتلان مجـــراه أولا ثم تحتويان فيضانه بعد ذلك فتحميان السهل الفيضى نفســه خلفهما من خطـــر الغرق واجتياح وطغيان النهر عليه . هاتان الضفتان العاليتان همـــا أرض الضفاف الطبيعية natural levée أو bermlands ، وهما اللتـــان تعرفان فى قاموس الريف المصرى الـدارج واصطلاحات هندســـة الرى والمســـاحة

(1) A.E. Crouchley, Economic development of modern Egypt, Lond., 1938, p. 3.

الطبوغرافية « بطراد النيل » او « جسر الطراد » الذى يحمى السهل الفيضى خلفه من الغرق أثناء الفيضان .

هذا الجسر ، الذى يمهد عادة على شكل مصطبة ، يتفاوت عرض سقفه كثيرا ، كما يزيد نوعا فى التربة الرملية . وفى الدلتا يتراوح هذا العرض من نحو ١٠ امتار قرب راسها الى نحو مترين قرب المصبين وان كان يصل هنا بالمقابل الى أقصى ضخامته حيث نجد فى منطقتى دمياط ورشيد اضخم جسور الطراد فى مصر جميعا . واخيرا فان هذا الجسر هو الذى يحمل سطحه دائما طرق المواصلات من طرق زراعية او طرق سيارات او سكك حديدية .

وفى المدن ، نظرا لاهمية الوقوع على الجبهة المائية ولغياب الزراعة ، يدفع هذا الجسر لصق النهر مباشرة حيث يرتفع من الماء توا ويدعم بالتكسيات الحجرية المائلة بينما يتحول سقفه تقليديا الى « الكورنيش » المعروف . اما فى الريف فان الجسر يبعد بطبيعته عن خط الماء نفسه مسافة قليلة ولكنها غير منتظمة تماما ، نحو بضع عشرات من الامتار فى المتوسط ، مثاليا ٤٠ مترا ، تاركا شقة منخفضة بينه وبين النهر هى التى تعرف باسم اراضى السواحل . ولهذه الشقة قيمتها الحيوية ، فهى تغرق تماما حين الفيضان وبذلك تمتص الجزء الاكبر من ارتفاع النهر وفورة علو مياهه الناهضة وتمثل صمام الامن الاول ضد الفيضان (١) .

الاقاليم التضاريسية

على هذا تنقسم تضاريس السهل الفيضى من النهر الى الصحراء تلقائيا وعلى هذا الترتيب الى اربعة قطاعات : اراضى السواحل ، طراد النيل ، اراضى الاحواض ، المستنقعات الخلفية . فاولا ، اراضى السواحل ، شقة ضيقة حادة الانحدار الى النهر ومنسوبها يعلو قاع النهر كثيرا ولكنها تغرق فى جميع الفيضانات .

ثانيا ، طراد النيل ، وهو ذروه السهل جميعا ، كما انه خط الدفاع الحقيقى والاخير عنه فى وجه الفيضان ، ويظل سقفه بمناى عن اعلى مائه الا فى سنوات الفيضانات العالية العارمة حين يعلى الماء قمة الطراد نفسه ويقفز فوقه أو يكسره ليغرق كل شىء خلفه حتى حافه الصحراء . وفى هذه الحالة يصبح جسر الطراد هو الملجا الاخير last resort للحياة جميعا ، فالى قممه وعواليه يهرع السكان الريفيون والفلاحون بكل مواشيهم وامتعتهم يقيمون عليها مؤقتا فى العراء فرارا من الغرق .

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 520 — 535.

ثالثا ، اراضي الاحواض ، وهي ليست أوسع النطاقات فحسب ولكنها اولا وقبل كل شيء هي الجسم الاساسي للسهل الفيضي نفسه والسواد الاعظم من رقعته ، بقاس عرضها بالكيلومترات حيث تقاس الاخرى بالامتار فقط . لذا فهي تنحدر بهوادة شديدة من عند أقدام الطراد الى حافة الصحراء ومائلة في ذلك الاتجاه نفسه أيضا . على ان النقطة الهامة هي ان منسوب هذا النطاق في معظمه يقع أسفل منسوب قاع النهر نفسه ، لان النهر كما نعلم يرفع قاعه بمعدل أكبر واسرع من معدل ترسيبه له . ولذا فانه غارق حتما في جميع الفيضانات لولا ضبط الطراد ، كما أن بقاعه تظهر أولى وآخر بوادر نشع المياه الجوفية قبيل الفيضان وبعده .

رابعا ، وأخيرا ، نطاق المستنقعات الخلفية ، وذلك في اقصى نهاية السهل الفيضي عند تخوم الصحراء واقدام الهضبة . هذه بالضرورة اوطأ نقطة في السهل ، لذا تتحول عادة الى نطاق ضيق من البحيرات والمستنقعات والبرك الدائمة أو المؤقتة المتقطعة او المتصلة كالعقد ، وتعرف «بالمستنقعات الخلفية back-swamps » تمييزا لها عن غيرها من تكوينات او تجمعات البرك والغدران والمضاحل في سائر أنحاء السهل (١) .

هذا اذن هو شكل السطح او منحنى الارتفاع كما تحدده طبيعة عملية الارساب النهري في السهل الفيضي في الوادي أي الصعيد . والامر في الدلتا لا يختلف كثيرا في الجوهر ، الا انه من مقياس اصغر ولكن في تركيب أعقد . فحكم كل من فرعي الدلتا مورفولوجيا هو حكم النهر في الوادي وان يكن على نطاق اقل ضخامة واصغر بالطبع . فلأن ارسابات النهر تتوزع فوق رقعة اوسع بكثير مما في الوادي المحصور ، كما أن جزءا منها ينتهي الى البحر ، فان اراضي الضفاف العالية أو الطراد تكون أقل ضخامة وارتفاعا بوضوح مما في الصعيد ، بينما تاتي الاحواض المنخفضة خلفها شديدة الانخفاض بحيث تتدهور احيانا الى مستنقعات وبحيرات شاسعة خاصة قرب المصاب حيث نجد بحيرات الشمال الدائمة (٢) .

كذلك فان حكم فروع الدلتا القديمة التي تحولت الى ترعها الكبرى هو حكم الفرعين ، وان تكن هي بدورها أقل حجما ووضوحا وانتظاما في خطوط ضفافها لما اصابها من تعرية وتهدل او انقراض موضعي . فاذا اضفنا فوق ذلك كل تغيرات المجاري القديمة وتعرجاتها وما تهجر من ضفاف قديمة وتخلق من ضفاف جديدة ؛ ادركنا كم هي معقدة مركبة ومتداخلة صورة السطح

(1) Butzer, "Environment & hum. ecology etc.", p. 46.

(2) Id., p. 46 — 7.

الفيضى والتضاريس النهرية فى الدلتا . فهى تتالف من عدد من الخطوط الطولية المتراصة بجانب بعضها البعض ترتفع الارض ثم تنخفض بها مرارا وتكرارا على التعاقب . وكمـا تحتل الفروع الحالية والقـديمة وترع الرى الكبرى الخطوط المرتفعة فى هذا الهيكل ، تحتل خطوطها المنخفضة شـبكة المصارف بالضرورة . بل وكلما زادت اهمية الترعة واتسع قطاعها كلما زاد احتمـال وجودها فى مستوى كنتورى اكثر ارتفاعا . فاعلى اراضى الدلتا على المحور الطولى هى ما يمر بها فرعا دمياط ورشيد اولا ، ثم نجد الرياح المنوفى يمر باعلى بقاع وسط الدلتـا ، وهـكذا على الترتيب سـائر الرياحات فالترع الرئيسية (١) . اكثر من هذا ، فاذا وجدت السنة من العوالى البارزة تخلو من الترع الهامة اليوم ، فيمكنك أن ترجح باطمئنان انها كانت تحمل مجارى مائية او فروعا ما فى القديم . اما المصارف فاذا وجدت فى خط مرتفع نسبيا ، اى فى غير المواطى الدنيا ، فلا يعنى هذا سوى انها سيئة التخطيط بلا نقاش. وعلى هذا فانك بخريطـة شبكة الترع والمصـارف وحـدها وبدون خريطة كنتورية ، تستطيع على الجبلة أن تقرأ وتحدد تضاريس الدلتا العريضة دون خطا كبير وبدقة كافية .

اخيرا ، فكما تمتاز الخطوط المرتفعة بارتفاع نسبة الرمل فيها وبالتالى بارتفاع درجة المسامية ، تمتاز الخطوط المنخفضة بارتفاع نسبة الطين ولذا فهى اكثر طمبية وتماسكا ولزوجة . ويترتب على هذا بدوره منطقيا وواقعيا أن الاولى ، التى تحمل ترع الرى بالطبع ، يمكن أن تتمتع بالصرف الطبيعى بالراحة اذا ما اجريت المياه فى ترعها على منسـوب معقول الارتفاع ، ولكن أراضيها من الجهة الاخرى تكون معرضة اكثر لخطر النشع والتشبع اذا ما اجريت تلك المياه على منسوب أعلى مما ينبغى . اما الثانية فتكون اشـد ما يمكن حاجة الى الصرف الجيد ، ولذا تستفيد تلقائيا من وجود المصـارف التى تجرى فى باطنها بالضرورة ، لكنها اذا حرمت منها فسدت الى حد يتعذر معه اصلاحها تعذرا شديدا .

وفى النهاية ، وكما فى الصعيد ، ترتبط كل من خطوط العوالى والمواطى هذه بمحاصيل خاصة الى حد معين ، ليس فقط بحكم التضاريس ولكن ايضا بحكم التربة والمائية والصرف . وكل هـذا يترجم حتما فى النهاية فى الحيـاة البشرية : كثافة السكان ، احجام المدن ، الحرف ، طرق المواصلات ، انماط الحياة . . . الخ .

---

(١) حسين سرى ، علم الرى ، جـ ١ ، ص ٥٤ .

التـــــربة

خـريطة التربة

بالموازاة مع هيئة الارض يسير تركيب التربة . فنسبة الرمل الاثقـل اعلى ما تكون قرب النهر وتقل بالتدريج بينما تزيد نسـبة الطين الخفيف كلما تقدمنا نحو حافة الصـحراء . وبالصـيغة البيدولوجية المحلية ، قرب النهر والفروع تسود التربة الرملية التى تتراوح نسـبة الطين فيها حول الربـع ± ٢٥٪ ، تتدرج بعيـدا عنهم الى الطفل loam حين تتعادل نسـبة الطين والرمل تماما ، ثم الى التربة الطينية او « الارض السوداء » التى ترتفع بها نسبة الطين الى النصف او اكثر + ٥٠٪ ،ثم فى النهاية على هامش الصحراء الواسعة تاخذ « التربة الصفراء » الخفيفة جدا فى الظهور (١) .

كل هذا ينعكس مباشرة على الزراعة بالطبع ، حيث سنجد لكل نطاق محصوله الامثل او محاصيله المثلى . هكذا تكون أراضى السواحل هى الاكثر رملية ، ولذا تتميز بمحاصيل خاصة ومتخصصة جدا ، شـانها فى هذا وذلك شأن الجزائر النيلية التى هى اقرب شىء اليها وشبها بها من بين كل نطاقات ارض الوادى .

مثل السواحل الى حد ما أرض الضفاف العـالية ، رملية او من الطين الرملى . بل انها لمثالية القوام تجمع بين الدرجة الصـحيحة من المسـامية والدرجة الواجبة من الغنى العضوى . محرومة هى حقا من الماء الاحمر عادة، حيث أن الفيضان لارتفاعها لا يطغى عليهـا الا مرة كل ٧ — ٨ سـنوات فى المتوسط . وحتى حين يطغى عليها فلقد تخسر محصـول هذا العام غرقا ، ولكنها تكسب فى نوعية وغنى محاصيل الاعوام التالية بتجدد تربتها . وهى تعتمد اساسا على الرى بالرفع الدائم فتتمتع تقليديا بالرى الدائم ، ولـكن الافراط فى الرى يصيبها بالفساد السريع نظرا لمساميتها . وفيما عدا هذا ، وعلى الجملة ، فان أراضى الضفاف العالية هذه ان تركت وشانها لكانت اغنى تربة فى أرض مصر جميعا (٢) .

اما عن الاحواض فتسودها التربة الطينية السوداء الثقيلة (٣) بنوعيها السميك (٦ — ٧ أمتار) وغير السميك (١ — ٣ أمتار) خاصة كلما تقدمنا

---

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 184 — 6.

(2) Id., 2, p. 536. (3) Id., 2, p. 451.

نحو الصحراء ، ولو انها اذ تختلط على حافاتها بقاعدتها الرملية السائدة تعود فتصبح مزيجا من طين النهر ورمل الصحراء فيسود هامش من التربة الصفراء الخفيفة .

ومرة اخرى فان هذه الصورة تبدو بشكل نموذجي مبسط فى الوادى بالصعيد ، كما تتخذ ابعادها الكاملة فيه على الضفة الغربية الاساسية بينما تتضاغط وتقتصر على قطاعات متقطعة بالطبع فى الضفة الشرقية ، ولكنها تتعقد كثيرا جدا فى الدلتا .

خريطة جغرافية

وعموما ، فقد تعرف ويلكوكس (١) فى محاولة تصنيفية شاملة للتربة المصرية على اربعة انواع اساسية هى : التربة الصلصالية السوداء الكثيفة السميكة ، والصلصالية السوداء الكثيفة متوسطة السمك ، ثم الصلصال الرملى ، واخيرا التربة الرملية او الحصباوية . ولكن ، بالنظر الى شدة تنوع وتعقد تركيب الاراضى المصرية الى اقصى حد ، فان هذا التصنيف على أهميته يعد تبسيطا الى درجة « البساطة او السذاجة » كما يعلق موصيرى (٢) . كذلك فان التصنيف نوعى اساسا ، لا يحدد التوزيع الاقليمى بدقة ، ولو ان موصيرى القى بعض الضوء على خطوط هذا التوزيع . وهذه هى أهم معالم تلك الرباعية .

اولا ، التربة الصلصالية السوداء الكثيفة السميكة ، سمك ٦ — ٧ امتار . غنية هى جدا ، ملائمة للقطن بصفة خاصة ، شديدة التماسك والقوام ، لا تفسد بافراط الرى الا ببطء شديد للغاية ، ولكنها اذا ما فسدت استعصت على الاستصلاح كأشد ما يكون الاستعصاء . وعمليا ، فان مثل هذه التربة لم تفسد اطلاقا بالرى المسرف الا حيث اجريت الترع على منسوب مرتفع طوال شهور السنة الاثنى عشرة . توزيعا ، تسود هذه التربة فى اقصى شمال الدلتا وفى أراضى الاحواض القديمة بها جنوب خط ويلكوكس القديم . ثم فى السنة الاودية المنخفضة فى معظم اجزاء الدلتا ، هذا بالاضافة الى اجزاء كبيرة من الاحواض فى كل الصعيد تقريبا .

ثانيا ، التربة الصلصالية السوداء الكثيفة متوسطة السمك ، سمك ١ — ٣ امتار ، والمستقرة فوق الرمل . هذه متماسكة غنية ايضا ، كانت قبل الرى المسرف حديثا مرصعة فى كل مكان بالآبار التى تعمل صيفا وشتاء .

---

(1) Hume, 1, p. 179 — 180.

(2) V. Mosséri, "Le draînage en Egypte", B.I.E., 1909, p. 104.

ولكن حينما أجريت النرع فيها على منسوب مرتفع تدهورت التربة بصـــورة ملحوظة . بيد انه حيث جرت الترع على منسوب منخفض عن سطح الارض بنحو مترين صيفا وشتاء ارتفع مستوى المياه الجوفية الى منسوب مياه الترع ذاتها ، وبذلك اصبحت الآبار أقوى واغزر ، فتحققت افضل النتائج للجميع . أما توزيعا فان هذه التربة تتفق الى حد بعيد مع توزيع التربة الاولى .

ثالثا ، الصلصال الرملى ، وهو تربة غنية جدا حين تكون مرتفعة ، كما انها تصلح للذرة جيدا . ادخال الترع العالية المنسوب صيفا وشتاء فى هذه التربة أحال الارض الى مستنقعات تتراكم على سطحها الاملاح . ولهذا لابد من خفض مناسيب الترع بها بحزم . توزيع هذه التربة يرتبط بشدة بالمجارى المائية ، فتظهر على حواف وجوانب النيل وفروعه وترعه الطبيعية والترع عموما . فى الدلتا مثلا نجدها تســـود فى العوالى على امتـــداد الترع ، بينما تسود التربة الصلصالية السوداء الكثيفة السميكة فى مواطى الاودية البينية.

رابعا ، التربة الرملية او الحصـــباوية البحتة ، وتشـــمل مناطق ظهور السلحفاة فى الدلتا ثم اطراف الوادى الهامشية سواء فى الدلتا او الصعيد .

خصائص التربة

اخيرا ، ومن هذا التداخل الاقليمى بعيد التشابك بين التضاريس والتربة لا يبقى لنا فى النهاية الا ان نخرج بالصورة العامة للتربة المصرية والقواعـــد والقوانين الأساسية الضابطة لها كما توصل اليها راؤول روش خاصـــة منذ وقت مبكر ثم اكدها واكملها اخصائيو التربة من بعده .

التربة المصرية ، اولا وقبل كل شيء ، تنطوى على متناقضة اساسية بين تركيبها الكيماوى والميكانيكى : الأول متجانس جدا ، والثانى بالغ التنافر الى اقصى حد . فكتربة منقولة ، مصدرها واحد ، تمتاز تربتنا بتجانس مطلق تقريبا فى التركيب الكيماوى : غنية جدا ــ كما راينا ــ فى البوتاس ، اقل غنى نوعا فى الفوســفات ، فقيرة قطعا فى الأزوت . كذلك فان نســبة الماجنيزيا والمنجنيز العالية متجانســة من اسوان حتى الدلتا . حتى نســبة الاملاح والملوحة لا تتفاوت كثيرا جدا خارج البرارى ، وان كانت اعلى فى الدلتا منها فى الصعيد دائما . (١)

على النقيض تماما التركيب الميكانيكى : يختلف ويتفاوت بشـــدة والى درجة مذهلة ليس فقط من محلية الى محلية او رقعة الى اخرى وانما كذلك

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 68.

داخل الحقل الواحد ، الأمر الذى يفسر الفروق الصادمة فى انتاجية الزراعة بين حقل وآخر(١) ، كما يعد حيرة باحث التربة ويفسر صعوبة تكوين بل غياب خريطة مقنعة لتربة مصر حتى الآن .

تنصيلا على جانب التركيب الميكانيكى ، ورغم الفروق الاقليمية والمحلية التى لا نهاية لها ، فان أهم ما تمتاز به الارض المصرية عموما هو غلبة وسيادة التربة الطينية الصلصالية عليها وضعف الشق الرملى فيها . ذلك أن التربة المصرية مشتقة مباشرة من حمولة النهر وتعكس مكوناتها بكل أمانة حتى ليوشك الا يكون هناك فارق تحليلى بينهما (٢) . ولما كان عنصر الطين والصلصال يغلب بشدة على عنصر الرمال فى حمولة النهر ، فقد جاءت التربة المصرية ــ لسوء الحظ كما يضغط موصيرى ــ طينية اكثر مما ينبغى (٣) .

فرغم أن الطين أغنى جدا بالمواد الغذائية للنبات واحفظ للماء من الرمل المسامى الفقير ، الا أنه شديد التماسك واللزوجة قليل النفاذية . ولهذا كانت التربة المصرية خصبة حقا ، سهلة الرى فعلا ، لكنها صعبة الصرف نوعا . وهنا يأتى فضل الشق الرملى المجحود او غير المنظور على تربتنا ، فهو الذى يخفف نسبيا من شدة تماسكها وصعوباتها وييسر صرفها نوعا . وكما يقول ويلكوكس وكريج ، ان يكن الماء الاحمر يحتوى على الكيماويات والرمل والبكتريا وغذاء البكتريا ، « فان الرمل من بين الاربعة ليس اقلها فائدة » (٤) .

معادلة الخصوبة

نسبة الأزوت

وهذا ما ينقلنا منطقيا الى موضوع خصوبة التربة : ما الذى يحدد خصوبة التربة فى مصر ؟ عاملان أساسيان : نسبة الازوت ودرجة الملوحة ، وهما فى النهاية غير منفصلين عن بعضهما البعض تماما . عن الاول ، فلأن التأزت عملية هامة جدا فى حياة النبات ، ولأن التربة المصرية فقيرة جدا فى الأزوت (النيتروجين) ، فان القاعدة العامة كما وجدها راؤول روش هى أن الاراضى المعروف عنها أنها أردأ ما يكون هى دائما الافقر فى نسبة الازوت أو

(1) Hume, p. 181 — 4.

(2) Ball, Contributions, p. 164.

(3) "Note sur l'assainissement des terres de la Basse Egypte" B.I.E., 1919 — 20, p. 97 — 103.

(4) Vol. 1, p. 426.

المنعدم بها بتاتا (١) . الازوت ، يعنى ، وليس البوتاسيوم أو المغنسيوم ... الخ ، هو العامل المحدد limiting factor للخصوبة فى التربة المصرية (٢) .

لكننا ، من الناحية الاخرى ، نعلم ان الفروق الكيماوية بين أجود الاراضى واردئها ليس كبيرا جدا ، ولهذا فان من الخطأ ان نرد كل فروق الخصوبة الى عامل نسبة الازوت وحده . والواقع ان هذه النسبة تتبع عاملا اوليا آخر هو عامل التهوية الداخلية للتربة . فعدم التهوية الكافية يعنى ان الارض محرومة من الهواء ، اى فى حالة اختناق دائم (اسفكسيا) . وعامل التهوية يتوقف بدوره مباشرة علىكمية الرطوبة فى التربة، اى على حالة الرى.

وقد اثبتت التجارب ان التربة المصرية تتازت بسهولة مع الرى الجيد ، وان الاراضى التى لا تروى تحتفظ بازوتها الطبيعى العضوى ، وهذه أيضا هى حال الاراضى التى كانت تروى حوضيا فقط . كذلك فان اضافة السماد الطبيعى أو الصناعى تزيد التأزت . اما الاراضى التى لا تروى بكفاية فلا تتازت جيدا . ولكن افراط الرى أكثر مما ينبغى يجعل التأزت يتم بسرعة جدا وبدرجة اكثر مما ينبغى بحيث تفقد الارض ميزة التهوية الداخلية . ولهذا فان الاراضى المعرضة للنشع او ذات التربة الصماء غير المنفذة يركد فيها ماء الرى أياما عديدة فلا يظهر فيها اى ازوت فتكون فى حالة الاختناق الدائم ، واضافة المخصبات هنا مجهود ضائع لا جدوى منه . وهذه الحقائق هى التى تعلل لماذا نجد مساحات كبيرة من الاراضى صرعها الجدب رغم أن التحليل الكيماوى لها هو نفس التركيب الكيماوى لاجود الاراضى (٣) .

درجة الملوحة

ان يكن الازوت ، مع ذلك ، هو العامل المحدد فى معادلة الخصوبة ، فان العامل المسيطر master factor هو الملوحة . وابتداء ، فان التربة المصرية عموما لا تخلو بحكم اصلها من الاملاح ، ولكن المهم هو درجة هذه الملوحة . فعند موصيرى ان درجة الملوحة هى أخطر عامل منفرد يشكل ويحكم خصوبة التربة فى مصر ، وان درجة الخصوبة انما هى درجة الملوحة لا اقل ولا اكثر تقريبا (٤) . وعند كيلينج أن وجود الاملاح الذائبة فى التربة أو غيابها

(1) R. Roche, "Etude sur la nitrification du sol d'Egypte", B.I.E., 1907, p. 107.

(2) V. Mosséri, "Le sebakh des koms ou sebakh koufri", B.I.E., 1920 — 1, p. 78.

(3) Roche, id., p. 108 — 110.

(4) V. Mosséri, "Drainage en Egypte", B.I.E., 1909, p. 108.

هو العامل الجوهرى فى تحديد خصوبتها . وقد وجد من دراسته للدلتا ان متوسط نسبة الاملاح فى التربة الجيدة هو نحو ٣ر٠٪ ، وفى التربة المتوسطة ٥ر٠٪ ، وفى التربة الرديئة ٨ر٠٪ ، اما فى التربة الجدباء فقد يكون اى شيىء حتى ٢٥٪ (١) . هذا مع العلم بأن كل ارض تزيد نسبة املاحها عن ٣٪ لا تنبت اى زرع مفيد ولا ترى فيها سوى الاعشاب البرية . فاذا ما هبطت النسبة الى ٢٪ امكن زراعة الدنيبة وحدها . ولابد ان تنخفض الى ٥ر٠٪ قبل أن تمكن زراعة الارز او البرسيم (٢) . ومن حسن الحظ عموما ان جميع الاملاح الضارة فى التربة المصرية هى من انواع قابلة للذوبان فى الماء بسهولة جدا ، ولذا يمكن غسلها وازالتها جيدا بالمعاملة الصحيحة .

والثابت بعد هذا ان الرى الدائم يعمل ، من خلال رفع مستوى الماء الباطنى ، على تركيز الملح فى التربة وعلى رفع نسبة الملوحة باستمرار . ومن ثم يتحدد التوزيع الراسى للملوحة فى التربة بعاملين : طبيعة التربة ثم عمق المستوى الباطنى (٣) . من هنا فان الخصوبة ، بسبب الملوحة ، قد تختلف حتى ولو تجانس التركيب الميكانيكى للتربة . فلقد توجد تربة طينية صلصالية بجوار اخرى طينية صلصالية مختلفة التركيب او متشابهته ، ولكنهما تختلفان فى الخصوبة بشدة ، السبب هو اختلاف نسبة الاملاح فيهما (٤) .

وها هنا يأتى الصرف ، بما فى ذلك الصرف الطبيعى اى انحدار الارض، كعامل اساسى فى تحديد درجة الملوحة . ولما كان الصرف الطبيعى يتوقف على منسوب الارض اى على عامل الارتفاع عن سطح البحر ، فاننا نجد كقاعدة عامة أن الارض الاعلى اقل ملوحة والاوطى اكثر ملوحة . ومن هنا ، ورغم أن نسبة الملوحة لا تتفاوت بين اجزاء مصر الا تفاوتا محدودا نسبيا ، فان الملوحة تزداد فى مصر عموما كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال، فهى فى الصعيد حيث النيل مصرف طبيعى عام اقل منها فى الدلتا ، وفى الدلتا فانها تزداد بانتظام كلما اتجهنا او قل هبطنا شمالا .

فارض الدلتا ، بمزيد من التفصيل ، تحتوى على املاح اكثر بالقطع من ارض الصعيد ، الى حد ان نسبة الاملاح فى مياه مصارف الاولى تبلغ بضعة الى عدة امثالها فى مياه مصارف الاخيرة فى المتوسط واحيانا عشرات امثالها

(1) B.F.E. Keeling, "The fertility map of the Delta", C.S.J., Jan. 1914, p. 2.

(٢) حسين سرى ، علم الرى ، جـ ٢ ، ص ١ .

(3) Mosséri, "Drainage etc.", p. 109.

(4) Mosséri, "Nôte sur les dépôts nilotique des gazayer et saouahel" B.I.E., 1918 — 19, p. 179.

فى الحدود القصوى والحالات المتطرفة (١) . كذلك ، مثلا ، فى اقصى شمال الدلتا تتتابع نسبة الملوحة من الجنوب الى الشمال على النحو الآتى . فى الاراضى المزروعة على منسوب متر واحد ، تبلغ نسبة كلورور الصوديوم ١٪ ونسبة المجنيزيا ٥ر٠٪ . فى الاراضى البور التى يتراوح منسوبها حول ١ ـــ ٥ر٠ متر ، تبلغ نسبة الملحين معا ٢ ـــ ٥ر٢٪ . واخيرا قرب البحيرات، تبلغ نسبة كلورور الصوديوم ٥ ـــ ٨٪ ونسبة المجنيزيا ١ ـــ ٢٪ (٢) .

بهذه الضوابط مجتمعة ومتداخلة تتحدد معادلة فخريطة الخصوبة فى نهاية المطاف . فالصعيد اكثر رملية والدلتا اكثر طينية ، ولكن الصعيد اقل ملوحة والدلتا اكثر . وفى المحصلة فان هذا يعوض ذاك تقريبا وتنتهى المعادلة الى توازنات اقرب الى التعادل النسبى . ولكن داخل الدلتا على حدة يتفق اثر الكنتور والملوحة فى تحديد الخصوبة . فنجدها تقل باطراد من الجنوب الى الشمال بحيث تبرز ثلاثة نطاقات اساسية من الخصوبة فى علاقة حاسمة مع الارتفاع والصعود وفى تدرج واضح من جنوب الدلتا الى وسطها الى شمالها . وخط التقسيم بين التربة الجيدة والمتوسطة هو بالتقريب خط كنتور ٦ متر ، بينما يتبع خط التقسيم بين التربة الرديئة والمجدبة كنتور ٥ متر . ليس هذا فحسب . بل ان السنة الاراضى الاكثر ارتفاعا على جانبى الترع الكبرى تكون دائما اكثر خصوبة من السنة الاراضى الاكثر انخفاضا بينها(٣) .

خصوبة مصر

الآن ، ختاما ، اذا كانت تلك هى معادلة الخصوبة وهذه خريطتها ، فالى اى حد تعد التربة المصرية خصبة بصفة عامة ؟ على عكس الشهرة الذائعة من خصوبة التربة المصرية ، تربتنا فقيرة فى عنصرين جوهريين الازوت والدبال (المادة العضوية humus) . ثم هى بعد أن تكن غنية بسائر « فيتامينات » التربة من الاملاح المعدنية الحيوية ؛ فانها سواء بالوراثة او بالبيئة غنية ايضا بالاملاح الضارة . هذا وذاك بينما يبدى قوامها الميكانيكى كل درجات الصلاحية والسهولة وعدم الصلاحية والصعوبة . ابولغ اذن فى تقدير خصوبة مصر وفى شهرتها التاريخية مضرب الامثال ؟ « وهل ، اولا ، مصر خصبة ؟ » ـــ يعترض جاى لوساك أصلا ، ثم يجيب بتحفظ « كلا ، ليس بصفة مطلقة » (٤) .

---

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 67 — 8.

(٢) حسين سرى ، نفس المكان .

(3) Egyptian irrigation, id.

(4) V. Mosséri, "Du sol égyptien sous le régime de l'arrosage par inondation", B.I.E., 1922 — 3, p. 22.

وهكذا نجد تقييم خصوبة التربة المصرية ، ومعها غرين الفيضان بالطبع، يقــع كالمادة بين طرفى نقيض من التهــويل والتهوين . ولكن الواقــع ان للخصوبة جانبين : معدن التربة نفسه وطريقة استغلال هذه التربة . لذا فان القضية ككل أدخل فى باب الزراعة . وكل ما يمكن ان نقوله هنا عن معــدن التربة وحده ، الجوهر الموروث الدفين نفسه ، هو انه جيد جدا ، دون ان يكون بالضرورة اجود ما يمكن، فلعل فى العالم تربات كثيرة اجود قليلا أو كثيرا.

المياه الباطنية

ليس النيل الذى تراه يتوج لاندسكيب الوادى هو كل النيل الحقيقى فى مصر . فقليلا ما نتذكر أن لهذا النهر المرئى أعماقا وجذورا دفينة وضــاربة تحت ارض واديه التى ندب عليها ونحن ننظر اليه ، حتى ليوشك هذا الوادى مجازا أن يكون جزيرة هائلة او كالجزيرة تطفو على بحيرة خفية من الميــاه العذبة . فهنالك تحت الوادى عوالم اخرى نيلية بأكملها تجعل من النيل نهرا ، لا نقول كجبل الجليد الطــافى لا يظهر منه الا اقله ، ولــكن نهرا ذا طابقين two-storeyed على الاقل ان لم نقل ثلاثة .

فليس فى مصر نيل واحد فقط ، ثمة فى الواقع « نيلان » : ظاهرى على السطح هو النيل السطحى ، وان كان ابعد شيىء عن السطحية ، فانما هو الاساس بالطبع ، والافضل أن نقول العلوى او الظاهر ، وباطنى خفى غير مرئى تحت التربة هو النيل السفلى أو الباطن ، وهو فيض وفائض النيــل العلوى او ظل النيل تحت الارض . وليست المياه الباطنية اذن قاصرة على الصحراء ، فللوادى ايضا طبقته أو طبقاته الجوفية الحاملة للمياه البــاطنية وان تكن على مستوى آخر ومن مصدر جد مختلف .

واخيرا فليس كل ما يختفى من مائية النيل الجارى بالتسرب هو فاقــد ضائع مفقود للانسان الى الابد ، بل هو كما نرى لا يغور او يغوص الى أسفل الا ليكون خزانا باطنيا بعيدا عن البخر والبحر بحيث يصبح بمثابة نهر سفلى ورصيد مدخر ، نكاد نقول حرفيا « تحت البلاطة » ، اعنى تحت الارض ، او قل بمثابة صهريج أو بنك ماء دفين محفوظ لوقت الحاجة ، الا انه بنك محلى خصوصى لكل قرية أو مزرعة أو حتى ساقية .

قيمة المياه الباطنية

لنوضح . ما يتسرب من مياه النيل والفيضان فى الارض لا يضيع بددا شتيتا فيما تحت التربة ، بل يعود الى التجمــع فى طبقــات معينة منها على

شكل موارد مائية جوفية تحت الوادى نفسه يمكن استغلالها ، وتستغل فعلا منذ القدم وعلى نطاق واسع للزراعة والشرب ، طوال العام وفى كل الفصول ، لا مقطوعة ولا ممنوعة ، لا منقوصة ولا مقصورة . وهى موارد لا يستهان بها ، بل هائلة بأى مقياس ، وقد لعبت دورا هاما فى الزراعة والحياة فى كل اجزاء مصر منذ فجر التاريخ وعبر كل العصور ، خاصة أيام الرى الحوضى ، وبالاخص فى شريط أراضى حافة النهر المرتفعة أو النبارى التى تعلو على مستوى الفيضان ، ثم فى اراضى النجوع او اراضى حافة الوادى على الصحراء شديدة البعد عن النهر وترعه . وفى هذه الحالات فانها تستدق بالسواقى وسائر آلات الرفع وبالآبار العميقة أو الضحلة . وعلى الجملة فان المياه الجوفية بهذا الشكل تمثل بحق حلقة الوصل التاريخية والجغرافية بين الرى الحوضى والرى الدائم (١) .

عليها ايضا كانت تعتمد المدن والعواصم المصرية الكبرى القديمة فى الشرب وتوفير الزراعة الكثيفة المستديمة ، خاصة منها تلك البعيدة عن النهر او الواقعة على أطراف الصحراء . والملاحظ فعلا ان كل عواصم مصر التاريخية العريقة قامت فى مناطق غنية بموارد المياه الجوفية الجيدة مثل طيبة وابيدوس ومنف نفسها . فمياه منف الجوفية ممتازة للشرب ، اما طيبة فهى الوحيدة فى كل الضفة الشرقية ذات الموارد الجوفية الجيدة ، بينما تتمتع ابيدوس بأفضل مياه جوفية على الاطلاق فى وادى النيل جميعا (٢) .

وحتى بعد الرى الدائم لم تفقد هذه المياه الجوفية اهميتها للزراعة فى مناطق كثيرة . ففى أحواض الصعيد سابقا كانت الآبار تحفر فى كل مكان للرى الصيفى ، وكان الماء عذبا وعلى عمق ٣ — ٧ أمتار من السطح . اما فى الدلتا فان الآبار من اجل الرى واسعة الانتشار للغاية اعلى خط كنتور ٦ متر، ومستوى الماء على بعد ٣ — ٦ امتار اسفل السطح ، وكلما كان المنسوب اعلى كلما كان الماء احلى . والآبار هنا تعتمد فى خزانها الجوفى على مياه الترع الكبرى مثلما على النيل نفسه تماما . اما أسفل كنتور ٦ متر فيندر جدا استعمال الآبار ، لأن الماء الجوفى مالح او مائل للملوحة (٣) . واخيرا ، وفيما عدا هذا ، فان المياه الجوفية هى الاساس والامل الحقيقى لاى توسع زراعى او عمرانى على حافة الوادى كله لا سيما فى الصعيد .

اما عن الشرب ، فعلى المياه الجوفية مازالت تعتمد مئات القرى فى كل اجزاء مصر ، سواء بالآبار أو الطلمبات . وتلك هى « المية المعين » ، نسبة

---

(1) Egyptian irrigation, vol. 1, p. 299.

(2) Id., p. 299. (3) Id., 1, p. 32 — 33.

الى العين بمعنى النبع ، وتمييزا لها من مياه الترع والنهر العادية الجارية . هذا بينما اعتمد عليها كثير من مدن مصر الحديثة فى شبكات ميـاه المدن حتى أوائل القرن الحالى ، كما فى طنطا وغيرها من مدن الاقاليم بل والقاهرة نفسها (منذ بدايته على قمة وأطراف الهضبة الصحراوية الغـربية ، اعتمد فنـدق مينا هاوس على المياه الجوفية) (١) . وفى الوقت الحالى فان ٢٠ مليون نسمة من سكان مصر ، أى نصفهم ، يعتمد على المياه الجوفية فى الشرب .

اليس اذن مما يستثير الدهشة او حتى مجرد الالتفات ، عند هذا المدى، ان تعتمد مصر النهرية الفيضية على المياه الجوفية الى هذا الحد ، وان تكون رقعة الوادى النهرى مثقبة بآلاف الآبار ، السطحية والعميقة ، الارتوازية وغير الارتوازية ، للرى وللشرب ، وان يحصل نصف السكان على ماء النهر من اسفل قاع النهر ، يعنى من تحت او من اسفل ماء النهر ، دون سطحه أو جنبه هو نفســه مباشرة ؟ الا يذكر هذا الى حــد او آخر بجوهر حيــاة الواحات ؟ ولكن ، حسنا ، اوليست مصر فى النهاية شبه ـ واحة ، او بهذا التحديد نصف ـ واحة ؟

الخصـائص العـامـة

مهما يكن ، فاهم ميزات هذه الموارد الجوفية ، فضلا عن توفرها محليا مباشرة وطوال الوقت ، خلوها من المواد العالقة مسببة العكارة ، فهى بحكم تجولها البطىء والطويل خلال طبقات التربة السفلى اشبه بالمكررة طبيعيا . كذلك فهى تخلو من الشوائب والآفات ودواعى التلوث الذى تتعرض له مياه النهر المكشوفة ، ولذا كثيرا ما يتحول الاستعمال اليها اثناء الاوبئة والطواعين والكوليرا . . . الخ ، لانها آمن واضمن من مياه النهر المعرضة لنقل الجراثيم.

على ان مميزات المياه الجوفية ليست ميزات كلها . فهى كقاعــدة عامة دون مياه النيل جودة ونوعية ، لانها اقرب الى الماء العسر hard water منها الى اليسر soft ، خاصة كلما كانت اعمق ، وذلك لكثرة الاكاســيد الحــديدية والمتجنزز بها . كذلك فانها اميل الى الملوحة نظرا لما يذوب فيها من امــلاح الباطن أثناء تجولها فيه . أيضا ، وبالتالى ، فانها اكثر ملوحة كلما ابتعــدنا عن النهر والوادى واقتربنا من الصحراء . ويمكن لهذه الــكيميائية ان تهدد انابيب المياه فى شبكات المدن بالانسداد او التآكل ، اى انها لا تلائم الاغراض الهندسية كثيرا . واخيرا فانها قابلة للتناقص والاستنزاف ، اى محدودة فى النهاية كموارد . لكل هذا تفضل مياه النيل حيثما اتيحت وحيثما امكن تنقيتها او تكريرها (٢) .

---

(1) Hume, I, p. 118 — 9.   (2) Ibid.

والتربة ضابط اساسي جدا فى ايقاع حركة المياه الجوفية راسية وافقية على السواء ، لاسيما انها تختلف بشدة كما نعرف من بقعـــة الى اخرى . فحيث توجد التربة الصلصالية المتماسكة المعهودة لا يكون لارتفاع فيضـــان النيل تأثير كبير على سطح الارض . فلقد يكون النيل على منســـوب ٣ أمتار فوق مستوى الارض ، ومع ذلك تظل الحقول جافة كمـــا فى عز الصيف . ولكن حيث التربة رملية فان هي الا بضعة أيام بعد ارتفاع النيل مترا واحدا فوق مستوى الارض حتى يكون كل حقل قد غدا بركة راكدة من الماء الاسود تصل الى مسافة نصف كيلومتر من النهر وفى بعض المواضـــع الى كيلومتر كامل . مع ذلك فما أن يهبط النيل حتى تهبط المياه الجوفية معه فورا .

الشيء نفسه يقال عن مياه الآبار بالطبع ، فهي تختلف كثيرا او قليلا فى مدى ارتفاع وانخفاض المستوى الباطني بها وفى مـــدى سرعته وبطئه وذلك بحسب التربة . قرب القاهرة ، مثلا ، وجد أن الماء ببئر فى تربة رملية ارتفع ٣ر٧ متر فوق منسوبه الادنى بينما ارتفع النيل ١ر٦ متر . كذلك فان الآبار فى التربة الطينية الصلصالية السوداء تعطي ماء اقل مما تعطيـــه فى التربة الرملية ، غير انه فى الاولى احلى منه فى الاخيرة [١] .

أخيرا ، وكما فى الصحراء الغربية ، ولكن مع الاختلاف المطلق فيما عدا ذلك بل وحتى فى بعض ذلك ، هناك مستويان للمياه الجوفية فى وادى النيل : واحد قريب من السطح ، والآخر بعيد فى العمق . وكل منهما منفصل تماما عن الآخر كقاعدة ، ولا يتلاقيان او يتماسان الا فى نقط أو آفاق محليـــة ولظروف خاصة . كذلك فلكل منهما خصائصه الطبيعية والكيماوية المتميزة ، وله ايضا حركته وسلوكه وتذبذباته او هيدروديناميكياته وهيدروستاتيكيته الخاصة ، اى دورته الباطنية bathyhydrique المستقلة بمدها وجزرها المختلفين . ولكن كليهما مصدره الوحيد والمطلق هو مياه النيل ، وكلاهما على اتصال مباشر او غير مباشر به ، أفقيا او راسيا . الاول يسميه فيرار وأوديبو مســـتوى الماء الجوفي الصناعي artificial water-table ، والثاني الطبيعي natural . والاول اقل اهمية ، والثاني أغنى واجل بكثير .

الطـبقة الطـبيعـية

فاما المياه الباطنية الطبيعية فتتوطن اساسا فى طبقـــة الحصى والرمل السفلية ، او طبقة حشو الوادى او ما قبل النيـــل او الطوفانية diluvial ، التى تبطن قاع الوادى تحت طبقات الطين والصلصال بتوليفاتها المختلفة .

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 32.

منسوبها ± ٤٠ مترا كأفق سائد ، ولكنها تتراوح كثيرا اعلاه واسفله فى حدود نحو ٢٠ مترا اخرى . فمثلا عند دشنا يصل هذا العمق الى ٦٠ مترا ، وعند فرشوط الى ٧٢ مترا (١) . وعموما لا يعرف بالضبط الى اى مدى تنساب هذه الطبقة المائية ، ولكنها على اية حال تتوقف عند اول طبقة صماء تلى طبقة الحصى والرمل الحاملة .

المهم انها تمتد كالفرشة الغطائية من الصحراء الى الصحراء تحت كل الوادى فى الصعيد ومعظم الدلتا حتى نحو ٥٠ — ٦٠ كم من الساحل . وفى كل هذا المجال فانها كقاعدة عامة تزداد ملوحة نسبيا كلما اقتربنا جانبيا من الصحراء أو شمالا من البحر ، الى أن تتحول فى الاتجاه الاخير الى ماء مالح اجاج فى النطاق الشمالى الاقصى الوطىء من الدلتا (عمق ٥٠ — ٦٠ كم من الساحل) ، وذلك بتأثير البحيرات المالحة وغزو البحر المتاخم ، بينما فشلت كل محاولات الوصول الى مياه عذبة من اعماق اكبر حتى ١٠٠ متر وزيادة (٢) .

لا خوف ولا خطر ، مع ذلك ، من هذه المياه الجوفية المالحة هنا على التربة العليا ولا على مشاريع استصلاح الاراضى البور سواء حول البحيرات او فى قيعانها نفسها . فلحسن الحظ ان طبقة الطين الصلصالية السطحية هنا فى شمال الدلتا ، على العكس منها فى وسطها وجنوبها ، صماء صلبة متماسكة وغير منفذة للغاية ، ولذا تعمل كعازل طبيعى بين طبقة المياه الجوفية المالحة وسطح الارض . ولو قد كانت على مثل درجة المسامية والنفاذية السائدة فى وسط وجنوب الدلتا لاختلف الامر تماما ولتعذر الاستصلاح ابدا بل ولضاعت المنطقة الى الابد (٣) .

أخيرا ، فان هذه المياه ليست « ارتوازية » حقا ، كما يسميها البعض خطأ ، الا فى بعض مناطقها الشمالية القصوى بالدلتا . وانما هى مياه « بارومترية » لأنها تعمل بالضبط كالآبار البارومترية (٤) . اما فى اقصى شمال الدلتا فقط ، بما فى ذلك حتى قيعان البحيرات ، فانها ارتوازية بالمعنى العلمى الصحيح لان مستواها البييزومترى niveau piézométrique هنا ليس مرتفعا فحسب بل واعلى من مستوى سطح الارض نفسه فى الرقع

(1) M.I. Attia, Note on the underground water in Egypt, Cairo, 1942, p. 18.

(2) Hume, p. 118 — 122.

(3) Audebeau, "Terres restées etc.", p. 215.

(4) V. Mosséri, "L'utilisation du reservoir souterrain de l'Egypte" B.I.E., t. VIII, 1914, p. 19.

المنخفضة (١) . على أن هذه الصفة الارتوازية لا قيمة لها عمليا حيث تقع فى نطاق المياه الباطنية الملحية .

أيضا فان هذه المياه الباطنية الطبيعية هى التى تعتمد عليها زراعة السواقى والآبار العميقة فى الصعيد ، وكثيرا ما « يبيعها » كبار الملاك للفلاحين فى شمال الدلتا حيث تستدق بالآلات البحارى ، كما انها هى التى يعتمد عليها كثير من المدن فى كل انحاء مصر فى مياه الشرب (كانت أولاها طنطا منذ أواخر القرن الماضى) (٢) . هيدرولوجيا اذن ، تلك الطبقة الحاملة العالمية هى للوادى كطبقة الخراسان النوبى للصحراء الغربية .

الحركة السنوية

ولعل الحقيقة الحاكمة بعد هذا ان هذه الطبقة تتصل اتصالا مباشرا بماء النيل من اسفل حيث يتسرب اليها افقيا على جانبيه ، بحيث تتاثر تماما بحركته وايقاعه صعودا وهبوطا فى الفيضان والتحاريق فتعكس ذبذباتها ذبذباته بأمانة . وهذه الحركة ، التى ترتبط بالجاذبية الشعرية ، تساعد عليها وتسهلها الطبيعة المسامية المنفذة لطبقتها الحصوية الرملية والتى هى أكثر مسامية فى الدلتا منها فى الصعيد وفى شمال الدلتا منها فى جنوبها اى باختصار كلما اتجهنا شمالا (٣) .

هذا المد السنوى فى طبقة المياه الباطنية هو اذن الضغط الموصل المنقول لفيضان النيل ، ومن الممكن ملاحظته فى الآبار والفتحات المتصلة بطبقة الحصى والرمل المسامية السفلى . اذا اعترضتها طبقة غير منفذة ، كالصلصال مثلا ، قل حجم هذا الضغط الهيدروستاتيكى بسبب زيادة الاحتكاك ، وترتب على ذلك ضعف ارتفاع الماء فى البئر (٤) .

ومن هنا تصبح تلك الطبقة اشبه بمقياس طبيعى ثابت للنيل الا انه مقياس باطنى ومنفصل . ويتجسم هذا كله فى ايما منخفضات رئيسية تعترض طريقها . ولعل بحيرات وادى النطرون على أطراف طبقتها الدلتاوية هى خير وآخر ما يعكس هذه الحقيقة .

غير ان ذبذبات الماء الجوفى لابد أن تتأخر بعض الوقت بالطبع ريثما تنتقل

(1) Ch. Audebeau, "Note complémentaire sur la nappe souterraine en Egypte", B.I.E., t. V, 1911, p. 87 — 8; "Terres restées", p. 215.

(2) Mosséri, "Utilisation", p. 20, 18, (3) Id., p. 41.

(4) H.T.Ferrar, "On the creation of an artificial water-table in Egypt", S.N., July 1910, p. 153.

اليها موجة النهر المدية الام . ويتناسب هذا الفارق الزمنى ايضا تناسبا طرديا مع المسافة الجغرافية ، فيزداد كلما ابتعدنا عن النهر او فرعى الدلتا ، وكذلك كلما اقتربنا من البحر فى الاخيرة . يصدق هذا على تاريخ بدء ارتفاع الماء الباطنى وعلى تاريخ قمة هذا الارتفاع . وبالنسب نفسها يتأخر هبوطه بعد قمة الفيضان وبعد انتهائه . وفى هذا الصدد وجد أوديبو أن الانحدار البييزومترى للماء الباطنى اثناء التحاريق فى الدلتا يبلغ ٦ سم فى الكيلو متر على المحور الطولى (شندلات — القرشية) ، مقابل ٣ سم فى الكيلو متر على المحور العرضى (عزبة طوخ — شنراق) . اى ان علاقة الانحدار بين الماء الباطنى والبحر أقوى منها بينه وبين النهر .

هكذا نجد انه بينما تظهر موجة المد والجزر فى الطبقة الجوفية على جانبى النهر توا فى الصعيد بعد بضعة او عدة ايام فقط ، فانها تتخلف فى منطقة الاسكندرية نحو ٤ شهور احيانا . فى احواض الصعيد ، مثلا ، تبدأ المياه الجوفية فى الارتفاع عموما بعد نحو ٤٠ يوما من وصول الفيضان الى مصر ، وتصل الى قمتها بعد مرور قمته . وفى الاسكندرية يحدث أعلى مستوى للماء الباطنى بعد ٣ شهور تقريبا من نهاية فيضان النيل ، ويظل كذلك لنحو المدة نفسها ، بينما يقع أدنى مستوى له حوالى منتصف الفيضان . وفيما بين طرفى النقيض هذين تتدرج العملية بانتظام بالنسبة لتواريخ فيضان النيل فى المنطقة المعنية على هذا النحو . (١)

المنطقة	البعد عن البحر	تأخر الارتفاع	مدى الذبذبة
السنطة	٩٥ كم	١ شهرا	؟
شندلات	٩٠ كم	٥ر١ شهر	٢٠ر٣م
القرشية	٨١ كم	٢ شهرا	٨٠ر٢م
الشمارقة	٥٠ كم	٢ — ٥ر٢ شهر	٨٠ سم
كوم الشقافة	—	٣ — ٥ر٣ شهر	٣٣ سم

مدى الذبذبة amplitude او حدة الموجة ، هى الاخرى ، تزيد فى سنى الفيضان العالى عنها فى سنى الفيضان الضعيف ، كما تزيد كلما تلا فيضان عال جدا تحاريق منخفضة جدا . كذلك فانها تضعف وتقل كلما ابتعدنا عن النهر وفرعيه الى اطراف الصحراء او اقتربنا من البحر شمالا . ففى منطقة الاسكندرية مثلا لا يزيد هذا المدى السنوى عن ثلث المتر تقريبا ، بينما يصل الى المتر على بعد ٥٠ كم من ساحل المتوسط ، يزيد الى ثلاثة الامتار فى وسط الدلتا تقريبا ، ثم يظل يزداد بعد ذلك حتى نقطة تفرع الدلتا حيث يبلغ ١ر٥ متر .

---

(1) "Note sur l'affaissement", p. 119, 129.

وأخيرا ، فان هذه الطبقة الجوفية المتصلة بالنيل مباشرة ، مثلما تاخذ منه حين يرتفع ماؤه في الفيضان influx ، ترد اليه بعض ما اخــذت حين ينخفض منسوبه عن مستواها فى التحاريق deflux ، فتعود الميــاه تتسرب منها منسابة على جوانبه بوضوح ، مرئى احيانا ، لتســاهم بعض الشيء فى دعم مائيته فى فصل الحاجة ، سواء ذلك فى الصعيد او فى فرعى الدلتا . بالمثل تجاه البحر ، مع الفارق الموضعى والموضوعى بالطبع . فطوال فصل الفيضان تنساب المياه الباطنية ، المالحة هنــا ، تحت ماء البحر بعمق كبير ، متحركة خلاله كماء نفاثيتدفق فى ماء متلاطم، بينما يغزوها هوأثناء فصل التحاريق. (١)

حقا اذن ما قاله لومبارديني Lombardini ، كم هى مذهلة كمية المياه الجوفية المرتدة الى النهر فى فصل الجفاف ، حسبها أنها كافيــة لتعادل كل فاقد البخر الحاد فى ابريل ومايو ويونيو، فضلا عن مساهمتها فىامدادات الرى الصيفى (٢) . ويقدر هذا الماء الباطنى المرتد الى النهر بنحو مليار متر مكعب سنويا ، نصفه فى الصعيد والنصف الآخر فى فرعى الدلتا . هذا بالطبع عدا البخر وما تتشربه النباتات المزروعة ثم الضائع المنتهى الى البحر .

من هذه الزاوية ، فان طبقة المياه الجوفية هــذه تعمل فى واقع الامر كخزان طبيعى مساعد وكمنظم جانبى بالمجان لمــائية النهر ، كما تمتص من حدة الفيضان الجامح وتخفف من شدة الفيضان الشحيح . هذا فضــلا عن انها بحركتها الراسية والأفقية تعد عملية غسيل وتصريف طبيعية وصحية جدا للتربة السفلى وباطن الارض ، اى انها بمثابة الدورة الدموية النشيطة التى تنقى جوف الوادى .

حجم الخــزان

اذا كانت تلك هى ضخامة العائد المرتد الى النهر من الميــاه الجوفية الطبيعية ، فما بالنا بحجم الخزان ككل ؟ على اساس متوسط سمك موجــة الماء الباطنى ، مضروبا فى المساحة المعنية ، تقدر موصيرى حجم الماء الباطنى السنوى بنحو ٨ مليار متر مكعب فى الصعيد ، ٥ر٤ مليار فى الدلتا (باستبعاد الاراضى المالحة فى الشمال) . المجموع ٥ر١٢ مليار متر مكعب ، اى اكثر من ضعف مخزون خزان اسوان سابقا (٣) ، واكثر من صافى اضافة السد العالى حاليــا ، واكثر من خمس حاجات مصر المائية السنوية تقليديا قبل الســد العالى وبعده .

هذا على المستوى السنوى فقط ، اما عن حجم الخزان الشــامل الدائم

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 60, 100 — 1. (2) Id.

(3) "Utilization du reservoir etc.", p. 34.

فلقد يبدو صعب التصديق ان النيل الباطن يفوق النيل الظاهر مائية ، ولكن هذه هى الحقيقة المقدرة كما يصل اليها الشواربى فى حسابه لحجم هذا الخزان . فعلى اساس مساحة وادى النيل ، مضروبة فى السمك المقدر للطبقة الحاملة للمياه الجوفية ، مضروبه فى درجة مسامية عامة مقدرة لهذه الطبقة هى ٣٥٪ . نجد الاتى (١) .

المنطقة	المساحة بالكم٢	السمك بالمتر	حجم المياه الجوفية بالمتر٣
الوادى	٩٫٢٤٠	٥٠	١٦٠ مليار
الدلتا	٢٢٫٠٠٠	٧٠	٥٤٠ مليار
مصر	—	—	٧٠٠ مليار

معنى هـذا ان المياه الجوفية الطبيعية ، عـدا انها فى الدلتا تزيد عن ٣ امثالها فى الوادى ، تحقق مع كل تحفظ حجما مذهلا . فهى فى الوادى وحده تكاد تعادل ضعف متوسط حجم الفيضان فى مصر جميعا فيما مضى (٨٣ مليارا)، ومثل حجم بحيرة ناصر حاليا (١٧٣ مليارا) . وفى الدلتا فانها تزيد على ٦ امثال حجم الفيضان كله ، ٣ امثال السد العالى . اما فى مصر ككل فانهـا تزيد على ٩ امثال الفيضان ، ٤ امثال السد العالى . فلو صح هذا لحق القول ان المياه الجوفية الطبيعية فى وادى النيل هى اكبر مستودع مائى فى مصر جميعا ،ولجاز القول بأن النيل الظاهر انما هو ظل النيل الباطن وليس العكس .

اى ثراء خفى خبىء ! ابسط دليل عليه حنفيات الماء الحقيقية التى تتحول اليها طلمبات الشرب العادية أحيانا فى ذروة الفيضان . فبعض هذه الطلمبات التى يستعملها الفلاحون فى الريف ، والتى تضخ هذه المياه الجوفية من عمق ١٠ امتار او اكثر ، تصبح بمثابة حنفيات دائمة تعطى المـاء باستمرار ودون ادارة الطلمبة باليد اذا ما ركب عليها صنبور عادى فقط (٢) .

من هنـا جاء الاقتراح الذى طرح مرارا بالاعتماد على هذا الرصـيد الهائل فى الزراعة ، ان لم يكن كبديل وكأولوية اولى قبل المشاريع والسدود والقناطر ، فعلى الاقل كعنصر تكميلى لها وكعامل مساعد للنهر يعمل كصمام امن فى الفترة الحرجة من السنة المائية . ولقد يبدو غريبا حقـا الدعوة الى الالتجاء الى المياه الباطنية فى عصر مشاريع ضبط النيل الضخمة ، ولكن الحاجة الى المزيد من الماء لم تزل قائمة ، فضلا عن ان المياه الباطنية ارخص بكثير فى

---

(١) محمـود يوسف الشـواربى ، الاراضى والمجتمع ، القـاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٦٤ .

(٢) السابق ، ص ٦٣ .

حساب النفقات والتكاليف الانشائية والتشغيلية. وحتا كذلك ان المياه الباطنية تستغل من قبل فى الزراعة والرى دائما ، ولكن ذلك على اساس فردى بحت، والمطلوب ترشيد وتقنين وتعظيم هذا الاستغلال عن طريق مشاريع حكومية ضخمة عميمة (١) . وحقا ايضا أن هذا التخطيط سابق للسد العالى ، ولكنه ما زال واردا بعده جزئيا .

فقبل السد العالى كانت هناك أربعة مجالات لتوظيف المياه الباطنية فى الزراعة . أولا ، الرى الصيفى وذلك كمكمل فى سنى التحاريق المنخفضة ، ثم فى طفى الشراقى فى سنى الفيضانات المتأخرة . وهذا وذاك فى الدلتا خاصة ، وفى شمالها بالأخص ، وللتبكير بزراعة الذرة بالذات ، لأن ثلاثتها اكثر ما يعانى من تلك الحالات اما بحكم الموقع النهائى أو التوقيت الزراعى .

ثانيا ، الرى الشتوى ، بما فى ذلك توفير مياه نقية للشرب اثناء السدة الشتوية (الجفاف) حين تغلق الترع للتطهير فلا يجد سكان الريف من مصدر لمياه الشرب سوى المصارف المالحة والبرك الملوثة مما يصيبهم بالامراض المتوطنة والمستعصية ويؤدى الى نفوق نسبة خطيرة من الثروة الحيوانية قد تصل الى ٢٠٪ (٢) .

ثالثا ، استبقاء اراضى الحياض المتخلفة فى الصعيد — مليون فدان — وذلك كرى حوضى فى الشتاء وكرى بالآبار العميقة والطلمبات التوية فى الصيف اعتمادا على المياه الجوفية . وبذلك تتحول الحياض عمليا الى زراعة دائمة دون اضرار وعيوب الرى الدائم (٣) .

رابعا ، استصلاح البرارى فى الدلتا اقتصاديا وبارخص مياه متاحة . ولهذا الهدف، اقترح موصيرى قديما اقامة « قناطر » من الآبار الباطنية تقتنص كل فاقد الخزان الجوفى الضائع الى البحر فى المكان المناسب ، وذلك على طول خط بعرض الدلتا ومواز للساحل على بعد ٨٠ كم منه ، أى على بعد ٢٠ كم من بداية منطقة المياه الباطنية المالحة . هذه القناطر تتألف من عدد محدود نسبيا من الآبار المتساوية التباعد المحفورة بماكينات الديزل والمركبة عليها طلمبات قوية تسيطر عليها بضعة وحدات أو مجمعات مركزية بواسطة خط كهربائى زهيد التكاليف . (٤)

---

(1) Mosséri, "Utilization etc.", p. 20 — 27.

(٢) السابق ، ص ٢٨ ، ٤٤ .

(٣) الشواربى ، ص ٦٥ .

(4) " Utilization ", p. 27 - 8, 40 - 1.

واذا كان السد العالى قد الغى الحاجة الى بعض هذه المشروعات ، فان بعضها مازال صالحا وضروريا كمياه شرب السدة الشتوية ولكن كاستصلاح البرارى اساسا . فمن الاسهل والارخص الاعتماد جزئيا على المياه الباطنية الموضعية فى استصلاحها بدلا من نقل مياه السد العالى اليها خليا أكثر من ١٠٠ كم . وهذا يمكن ايضا من توجيه مياه السد الى الوادى الجديد وغيره على الطريق كبعض مناطق الاستصلاح فى الصعيد ... الخ .

الطبقة الصناعية (١)

اما عن طبقة الماء الجوفى الصناعية او السطحية فهذه ترتبط بطبقة الطمى العلوية المادية التى تغطى سطح الارض ، ولهذا لا تبعد عنه اكثر من ٢ ــ ٣ ــ ٤ امتار غالبا ، قد تقل او تزيد قليلا . مصدر مياه هذه الطبقة هو ببساطة ماء الرى السطحى المباشر اذ يغرق الفيضان الاحواض قديما او تطلق مياه الرى بالراحة حديثا . فهنا يأخذ جزء من مياه الرى فى التسرب الرأسى المباشر من اعلى الى اسفل خلال طبقة الطين . ولكن حركتها تكون بطيئة صعبة لشدة تماسك التربة وعدم نفاذيتها فلا تتوغل الا لبضعة امتار الى اسفل تعود بعدها الى الارتفاع بالجاذبية الشعرية بعد انحسار مياه السطح او الفيضان . وخلال هذه العملية تتبدد وتنصرف هذه المياه من خلال ثلاث طرق : الصرف الباطنى الى النهر ثانية ثم الى البحر فى النهاية ، امتصاص النباتات والمزروعات ، البخر السطحى . والى هنا لا شىء غير طبيعى او اصطناعى فى الامر ، وهكذا بالفعل كان الوضع فى ظل الرى الحوضى .

غير أن الامر اختلف الى حد الانقلاب منذ الرى الدائم . فمع ادخال الرى الدائم اطلق على طبقة الطمى النيلى غير المنفذ نسبيا مزيد من الماء عما قبل ، وبالتالى أصبح الامداد من اعلى أكبر من قوى التبديد والتصريف من اسفل . من ثم اصبحت هناك كمية اكبر من الماء حبيسة بصفة مؤقتة فى طريقها الى البحر . وكل عام يضاف الى هذه الكمية جرعة اخرى تحتفظ بها الطبقة الطينية . وهكذا بالتدريج تظل المياه معلقة داخلها بصفة دائمة ، لا هى قادرة على التوغل الى اسفل حتى تلحق بطبقة المياه الجوفية الطبيعية وتنصرف معها الى البحر ، ولا هى مسموح لها بالوقت الكافى لكى تصعد الى السطح وتتبدد تماما . والنتيجة النهائية انها تتحول الى مستوى باطنى دائم ولو انه اصطناعى ، او اصطناعى ولكنه دائم ، مستقل تماما عن المستوى الطبيعى العميق ومنفصل عنه بواسطة طبقة طينية غير منفذة . وفى الوقت نفسه لا ينفتأ منسوبه يرتفع أى يقترب من سطح الارض وذلك مع زيادة حجمه .

---

(1) Egyptian irrigation 1, p. 58 - 96.

والى حد ما تساعد قناطر وسدود الرى الدائم على رفع هذا المستوى وان محليا او موضعيا . فرغم أن المياه الباطنية يمكن ان تتسرب ، وتتسرب بالفعل ، من اسفل اساسات المنشآت الهندسية المقامة على النهر ، فان جزءا منها يتحول الى « بركة » حبيسة امامها (١) . مثال ذلك عند خزان اسوان والسد العالى ثم قناطر اسنا ونجع حمادى واسيوط وقناطر الدلتا وزفتى .. على أن هذا التأثير يظل محليا فى محيط ضيق نسبيا . والعبرة فى النهاية انما هى بكمية المياه المطلقة فى مجارى الترع والواصلة الى سطح الارض المزروعة .

وليدة الرى الدائم

والدراسات والقياسات الاحصائية المتاحة لا تدع مجالا لادنى شك فى العلاقة الطردية الوثيقة والمباشرة بين ارتفاع منسوب الرى الدائم امام القناطر وفى الترع وبين ارتفاع مستوى الماء الباطنى الصناعى . ففى ١٨٨٤ ارتفع منسوب الحجز امام القناطر الخيرية مترا واحدا من ١٢ مترا الى ١٣ مترا ، وفى ١٨٨٩ سجل ويلكوكس ارتفاع الماء الباطنى فى كل مكان بجنوب المنوفية مترا واحدا . ومنذ ذلك الوقت رفع منسوب الحجز عند القناطر الى ١٤ مترا سنة ١٨٩٠ ، ثم الى ١٥ر٥٠ مترا فى سنة ١٩٠٠ . وبالتالى راح منسوب الماء الصيفى فى كل ترع الدلتا يرتفع بالتدريج ، الى ان لم يعد ثمة فارق يذكر بين منسوب الفيضان العالى ومنسوب الصيف .

وكل شيء يذهب ليثبت انه حوالى نهاية القرن ١٩ كان مستوى الماء الباطنى فى يونيو ويوليو يتراوح حوالى ٥ — ٦ امتار تحت سطح الارض عند الطرف الجنوبى للدلتا ، وحوالى ٥ — ٣ امتار فى قلبها عند السنطة وذلك بحسب ما اذا كانت تحت الزراعة او شراقيا . ولكن حوالى ١٩١٠ كان المستوى فى يونيو ويوليو فى منطقة السنطه قد ارتفع فاصبح على بعد ١ — ٢ متر من السطح فى الاراضى المزروعة ونحو ١ر٥ — ٢ر٥ متر فى الاراضى غير المزروعة . اى ان مستوى الماء الباطنى ارتفع مترا واحدا على الاقل ، مقتربا من سطح الارض فى مواضع كثيرة (٢) . وعلى الجملة فحوالى ١٩١٠ كان قد تكون فى وسط الدلتا بالمنوفية والغربية افق من الماء الجوفى الدائم على بعد مترين فقط من السطح . (٣)

طبقة المياه الباطنية الصناعية اذن هى ابنة الرى الدائم اولا ، ووليدة الاسراف فى الرى ثانيا . غير ان البعض ، من ناحية اخرى ، يعترض على

---

(1) H.T. Ferrar, "On the creation of an artificial water - table in Egypt" , S. N., July 1910, p. 155 - 6.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 99. (3) Ferrar, loc. cit.

اعتبارها طبقة دائمة ثابتة أصلا ، ثم على تسميتها بالصناعية بعد ذلك . وهذا موقف لوكاس . فهو يرى ان تشبع طبقة تربة الطين السطحية فى أوقات معينة بماء الرى انما هو أمر طبيعى متوقع ، ومثله يحدث فى أوربا ولكن من المطر . غير أن هذا ليس الا نتيجة مؤقتة للرى الغزير . ولذا فان تسميته بمستوى باطنى صناعى يعطى فكرة خاطئة مضللة (١) .

ومهما يكن ، فلا خلاف على ضخامة كمية هذه المياه المتسربة رأسيا . وللدلالة على ذلك يكفى أن نعلم أن بعض فتحات السواقى فى الحياض أو الرى الدائم تتدفق فيها المياه المطلقة كالمجرى او كالشلال الصغير دون ان تمتلىء قط ؛ ولا شك أن هذا يذهب فى النهاية الى طبقة المياه الجوفية الطبيعية السفلى .

واحيانا ، ومستوى ماء النهر يعلو اثناء الفيضان وقبل أن يطأ سطح الارض نفسه ، قد يتسرب الماء من جانبى شاطئيه الى طبقة الطمى السطحية ، وهنا تنشأ موجة سنوية افقية للماء الباطنى السطحى تفرض على مستوى الماء الباطنى السفلى . الا ان شدة مقاومة الطمى غير المنفذ لحركتها تكبت حدة موجتها وتمنع تمتها من الابتعاد كثيرا عن شاطىء النهر ولا تلبث ان تنحسر وتتراجع فى موجة الجزر السالبة . وقد قدر فيرار مدى هذه الموجة بنحو الكيلومتر . ومع ذلك فقد كانت تسهم وحدها بنحو ثلث مياه الاحواض بينما تسهم عملية الرى أو الاغراق الراسية بالثلثين الباقيين .

احيانا اخرى تظهر هذه المياه الجوفية المتمددة أفقيا كنشع أو كرشوح فى المواطى والمنخفضات وقيعان السواقى ، خاصة فى الرقع الاكثر مسامية والحقول الرملية ، وذلك بسرعة مذهلة بعد بضعة ايام فقط من الفيضان . ونفس هذه الموجة الجوفية هى التى كنا نراها تغمر بمياهها « بدرونات » المبانى والبيوت فى القاهرة ، خاصة منها الاحياء الشاطئية القريبة ، وكذلك فى سائر المدن النيلية ، وذلك طول فترة الفيضان ، وهى نفسها التى نراها فى المدن تنز وتنبثق ثم تتراكم كالبرك فى قيعان حفرات اساسات المبانى الكبيرة تمهيدا لعملية البناء .

الحركة السنوية

تلك اذن هى طبقة الماء الجوفى السطحية او الصناعية ، وعى الطبقة الضحلة القريبة التى تعتمد عليها ، وليس على الطبقة الطبيعية العميقة ، معظم آبار الاهالى فى الريف . وكتلك الاخيرة ، فانها تخضع لحركة الصعود

(1) A. Lucas, "An artificial water-table", S. N. Aug. 1910 p. 198-9.

والهبوط السنوى مع النهر ، كما تعرف ظاهرة الارتداد الى النهر حين ينخفض منسوبه عن مستواها فى فصل التحاريق . وأحيانا ، اذا وجدت طبقة مسامية اسفل طبقة الطمى السطحى الحاملة لهذه المياه الجوفية تتصل بالنهر افقيا ، فان تلك الطبقة المسامية تتحول تلقائيا الى مصرف طبيعى جيد لها . اما اذا وصل سمك الطبقة المسامية الى حد الاتصال بطبقة الحصى والرمل السفلية فان المستويين الجوفيين الطبيعى والصناعى يتشابكان فى مستوى واحد مشترك .

ولقد كانت حركة المياه الجوفية الصناعية تصل تقليديا الى مدى كبير راسيا الى اعلى والى اسفل ، حتى لتقترب وتبتعد عن سطح الارض اقترابا وابتعادا مناسبين ، ولو انها قد تقترب بشدة فى بعض الحالات والمحليات . والجدول الآتى يقدم عينة من مدى هذه الحركة فى الصعيد الاعلى ، حيث يوضح بعد طبقة الماء العلوى عن سطح الارض بالمتر اثناء الفيضان وفى التحاريق (١) .

القطاع	فى الفيضان	فى التحاريق
من اسوان الى الاقصر	٢ر٥	٦
من الاقصر الى قوص	٥	٨
من قنا الى نجع حمادى	٦	٩

من الناحية الاخرى ، ففى بعض مواضع من القاهرة كان المستوى يقترب من السطح حتى عمق ١ر٥ متر اثناء الفيضان ، غير انه كان يعود فيهبط بعده هبوطا شديدا . هذه الذبذبة السنوية الراسية الحادة هى التى كانت تصيب الارض احيانا بالتخلخل الفجائى نتيجة لهبوط المياه السريع ، مما كان يهدد بانتظام توازن اساسات بعض المبانى ، فيؤدى الى حوادث سقوط وانهيار الضعيف منها فى فترة ما بعد هبوط الفيضان مباشرة .

الآن فان السد العالى قد عدل كثيرا من حركة هذه المياه الجوفية الصناعية حدة وطبيعة ، راسيا وافقيا . فمع امتناع الفيضان فان هذه المياه، وان ارتفع منسوبها فى المتوسط قليلا عما كان عليه قبل السد ، قلت حدة ذبذبتها السنوية واصبحت أقرب الى الاتزان او فى حالة شبه توازن دائم ، مما قلل الخطر على اساسات المنازل بصفة عامة ، كما اختفت نهائيا ظاهرة غرق بدرومات المنازل الشاطئية فى كل المدن النهرية .

---

(١) عبد الله زين العابدين ، الاراضى ، منشؤها وتكوينها وخواصها ، القاهرة ، ص ١٨٢ .

كذلك فقد حدث تغير محسوس فى اتجاهات حركة المياه وعلاقتها بالنيل . فقبل السد كانت المياه الجوفية ترتفع مع الفيضان ، اى كان الماء يتجـه من النهر الى الخزان الجوفى . وبعد هبوط الفيضان كانت المياه الجوفية تهبط الى اسفل ، حاملة معها املاح الارض الزراعية ، ثم تتجه بها الى النيل . أما بعد السد وامتناع الفيضان فقداصبح المصدر الرئيسى للمياه الجوفية السطحية هو مياه الرى الزائدة فقط . كذلك فان انخفاض مستوى النيل على مـدار السنة بعد السد جعله أوطى من منسوب المياه الجوفية الصناعية . وبذلك انعكس اتجاه حركة الماء فاصبح من المياه الجوفية الى النيل ، وبالتالى أصبح النيل بمثابة مصرف كبير للاراضى المتاخمة .

الخطـر المستقبلى

اخيرا ، فان الطبقة السطحية الصناعية ، مثل الطبقة السفلية العميقة ايضا ، ظاهرة طبيعية فى الاصل وصحية لا ضرر منها ما ظل مستواها منخفضا وكان ارتفاعها موسميا مؤقتا كما كانت بالفعل فى حالة الرى الحوضى . الامر الخطير وغير الطبيعى انها ، مع استمرار الماء كما فى الرى الدائم وبالاخص مع ارتفاع منسوب المياه فى الترع الدائمة ، ياخذ مستواها فى الارتفاع التدريجى دون أن تعود فتنخفض قط ، وتظل تعلو حتى تقترب من سطح الارض ، الى ان تتشبع بها « وتتطبل » ، بالاضافة الى ما تجلبه الى سطح التربة من املاح مركزة ، فتودى بالخصوبة والزراعة .

من هنا فقط عدت طبقة « اصطناعية » . ومن هنا ايضا فلقـد يؤدى ارتفاع هذه الطبقة الجوفية الى سهولة دق الآبار للرى بالنسبة للفلاح ، ولكنها فى النهاية مقتل حقيقى لارضه . ولهذا كله فقد شاهد الرى الدائم مشـكلة خلق هذا المستوى الباطنى الصناعى ، وحتم بالتالى ادخال الصرف الصناعى كرد وحيد عليه .

غير ان الزراعة والارض الزراعية ، وان كانت موطن الخطر الاكبر ، فان المياه الجوفية الصناعية تهدد الارض المصرية جميعا بكل ما عليها ، اى بما فى ذلك المبانى والآثار وحتى الطرق نفسها بالتدريج . وبمعنى آخر فان هذه المياه تهدد ، فى بعض الآراء ، ذات المستقبل والوجود المصرى كله على المدى البعيد ، الامر الذى يستدعى منا وقفة خاصة .

فلقد لوحظ فى السنوات الاخيرة ارتفاع مستوى المياه الجوفية الصناعية تحت سطح الارض فى جميـع اجزاء مصر ــ برك الماء فى ايما حفرة ضـحلة تحفر، فى الانفاق ، تحت الكبارى، بعض الشوارع فى عديد من المدن .. الخ . والمقدر ان المنسوب أصبح الآن على بعد ٢ متر من سطح الارض فى كل مكان

من مصر ، بعد ان كان على بعد ٤ ــ ٥ امتار منذ ٥٠ سنة فقط . والسبب في هذا الارتفاع هو التراكم البطيء المطرد لمياه الرى المتسربة راسيا . وقد بدأ هذا التراكم مع الرى الدائم وما يرتبط به من الرى بالراحة والغمر ، ولكن بصفة خاصة ما ينطوى عليه من الاسراف الفاحش فى الرى والاهمال المخيف فى الصرف . فزادت كمية المياه الجوفية الصناعية المحقونة فى الارض دون ان تجد مخرجا او منصرفا ، فلم يكن امامها الا ان ترتفع الى اعلى .

وقد قدر الجيولوجى البهى عيسوى حجم هذه المياه الجوفية السطحية على اساس افراط الرى . فلما كان نصيب الفدان فى مصر من مياه الرى حاليا هو ٨٠٠٠ متر مكعب فى السنة ، بينما ان مقننه السليم ٥٠٠٠ متر فقط، فان هناك ٣٠٠٠ متر تدخل الارض كل سنة زيادة عن الحاجة . وعلى هذا فان نحو ١٨ مليار متر مكعب تتسرب الى باطن الارض كل سنة فى الستة ملايين فدان المزروعة . ومعنى هذا انه قد تكونت عبر الخمسين سنة الماضية فقط بحيرة من المياه الجوفية حجمها ٩٠ مليار متر مكعب ، اى نحو حجم الفيضان فيما مضى او نصف مخزون بحيرة ناصر حاليا . وعلى هذه البحيرة الخفية الصناعية تعوم الآن ارض مصر .

وهذه المياه الجوفية السطحية هى التى تظهر حاليا كنشع على اساسات وجدران كثير من الآثار والمبانى الاثرية وتشوهها وتطمسها ، وتسقط المنازل العتيقة بل وتهدد بتآكلها وسقوطها جميعا ، وسقوط المبانى والمنازل القديمة بل والحديثة ، اى كل شيء ، كل مبانى مصر ، فى غضون ٥٠ سنة من الآن ما لم يتغير الموقف جذريا . ففى هذه المدة سيكون حجم المياه الجوفية قد تضاعف واصبح ١٨٠ مليار متر مكعب ، وساعتئذ سيرتفع مستواها نحو المترين اى قرب سطح الارض مباشرة ان لم تغطه تماما (١) . صورة مقبضة ونبوءة مروعة . ولئن صحت هذه الصورة ، فاننا نخشى ان مصر ، التى زعمها بعض الشانئين بالباطل بناء سامقا على الرمال ، قد تستحيل بخطر المياه الجوفية الصناعية بدلا من ذلك الى بناء شاهق على المياه .

واذا كان هناك شبه اجماع على ان السد العالى برىء من رفع مستوى المياه الجوفية الصناعية هذا ، بل وقد ساعد على تدعيم اساسات المبانى نسبيا بتخفيفه حدة ذبذبته السنوية ، فان هناك رايا يذهب الى انه مشارك فى المسئوليه بصورة اخرى . ذلك ان بحيرة ناصر بمخزونها العظيم تمثل ضغطا هائلا على قاعها ، وتحت هذا الضغط ومن خلال بعض الفوالق والانكسارات القاعية تتسرب المياه الى باطن الارض ، فتؤدى فى النهاية الى

---

(١) الاهرام ، ١٩٧٨/٨/١٩ ، ص ٢

ارتفاع منسوب المياه الجوفية فى مصر جميعــا (١) . غير ان المقصــود بهذا الضغط ، اذا صح ، ليس المياه الجوفية الصناعية السطحية وانما الطبيعية العميقة التى يبلغ حجمها كما راينا عدة مئات من المليارات . ولــكن يبدو من المستبعد ان ترتفع هذه المياه العميقة الى مســتوى المياه الســطحية لهذا السبب وحده .

على اية حال ، وعلى الجانب الآخر من القضية ، فان الراى الرسمى ينفى هذه الصورة القاتمة وينفى الخطر حالا ومســتقبلا على ارض وعمران مصر . فرغم اتفاق المسئولين على افراط الرى وتفريط الصرف ، فان مايذهب الى المياه الجوفية السطحية كل عام بفعل الرى هو فى تقــديرهم ٦ مليارات فقط وليس ١٨ مليارا . ثم اننا نسحب سنويا من هذا الخزان ما يعادل هــذا الرقم وزيادة : ٥ر١ مليار فى كل من الدلتا والصعيد يعاد استخدامها فى الرى والشرب ، ٦ر. مليار لمرفق مياه القاهرة من خزان القــاهرة الكبرى المكون اساسا من بركة قناطر الدلتا ، هذا بالاضافة الى ٣ مليارات تعود تلقائيا الى النيل مرة اخرى كمصرف طبيعى على طول الوادى ، فالمجموع ٦ر٦ مليــار . وبهذا يظل مستوى المياه الجوفية فى حالة اتزان او تعادل ، بل انه غير قابل للزيادة لاسيما بعد السد العالى . وهكذا لم يحدث ارتفاع فى المستوى الباطنى الا بضعة سنتيمترات ، ولا خطر هناك لا على المبانى ولا على الآثار لا حــالا ولا مستقبلا . اما الخطر على خصوبة الارض الزراعية فحله ترشــيد الرى وضبطه وتحسين الصرف (٢) .

---

(١) الســابق .

(٢) الاهرام ، ١٩٧٨/٨/٢٩ ، ص ٣ .

الفصل الثالث عشر

الوادى والفيوم

بشكلها المورفولوجى الخاص والمميز جدا ، تقسم مصر نفسها بنفسها جغرافيا الى ثلاثة اقاليم رئيسية واضحة توفر على الجغرافى مشقة الاجتهاد: الوادى ، الفيوم ، الدلتا . غير ان مشكلة الجغرافى تبدأ مع تقسيم هذه الاقاليم الرئيسية الى اقاليم ثانوية او داخلية . وسنرى ان اصل هذه المشكلة انما هو التجانس الطبيعى الاساسى السائد فى تلك الاقاليم . وكتتويج تكاملى لجغرافية الوادى الطبيعية ، ندير فى هذا الفصل والفصل الذى يليه الدراسة الاقليمية لتلك الاقاليم الرئيسية الثلاثة واقاليمها الثانوية الداخلية ، بادئين كالمادة من الجنوب الى الشمال .

الوادى

البنية (١)

سواء اكان الوادى فى اصلهونشاته التوائيا او انكساريا أو وادى تعرية نهرية أو الثلاثة معا ، فانه موضوعيا التواء مقعر عظيم تحف به الانكسارات العديدة والمديدة فى معظم قطاعاته سواء بالموازاة او بالانحراف أو بالتقاطع ، ثم شارك النهر بالتعرية فى تكوينه بحفره وتعميقه وتشكيله . وسواء أفقيا من الجنوب الى الشمال على الخواف او راسيا من اسفل الى أعلى فى الداخل، فان التكوينات الجيولوجية تتجه وتتغير بانتظام واطراد من الاقدم الى الاحدث . غير أننا ، فى النتيجة ، نجد خلال رحلة الوادى بطوله تناقضا دالا بين نسيج أرضه وبين تركيب الاطار الهضبى المحيط . فالاول متجانس على الجملة باستمرار فى حين يتغير الثانى بانتظام .

---

(1) R. Said, Geology of Egypt.

التتابع الافقى

فاما الطبقات الجيولوجية التى تحف بالوادى فانها واضحة جيدا ، ميلها نحو الشمال ، وهو ميل يزيد قليلا على انحدار النيل نفسه . وفيما عدا سهل كوم أمبو حيث أدى انكسار عرضى أو قاطع الى عكس ترتيب الطبقات ، فانها عموما تصبح أحدث وأحدث باستمرار من الجنوب الى الشمال : من الخراسان النوبى الى الطباشير الكريتاسى الى الحجر الجيرى الايوسينى على التوالى. فمن الحدود حتى سلوه تسود السطح طبقات الخراسان مستقرة فوق الصخور النارية والمتحولة المسهلة التى لا تظهر على السطح الا محليا كاندساست ثانوية أحدث فى منطقة الكلابشة وأسوان . فالنوبة كما سبق خراسانية كما أن الخراسان نوبى .

الطبقات افقية تقريبا ، مع ميل طفيف نحو الشمال أو الشمال الغربى او الشمال الشرقى ، وتخلو عموما من التلقلات . بالمقابل تكثر بها التراكيب القبابية الثانوية ذات المحور الشمالى الشمالى الغربى . بالمثل تنتشر الانكسارات الواضحة التى يبلغ مدى الزحزحة فيها ٥٠ مترا احيانا ، ومعظمها شمالى – جنوبى بمحور النيل أو الوادى نفسه هنا ، غير ان بعضها شرقى – غربى ايضا.. واخيرا ، ففى طبقات الخراسان هذه توجد آفاق من ركاز الحديد الخام ، حديد اسوان ، كانت اساس صناعة الحديد والصلب الحديثة فى المنطقة .

ابتداء من سلوة وادفو يبدأ نطاق الطباشير الكريتاسى ، فيختفى الخراسان تحت طبقة غطائية كاسية من الحجر الجيرى والعظام ، ميلها الى الشمال قليل لا يزيد عن ميل طبقات الوادى نفسه . وعند المحاميد والسباعية تصبح طبقات العظام فوسفاتية بنسبة عالية ، ومن هنا رواسب ومناجم الفوسفات الشهيرة . وفى منطقة اسنا يأخذ الكريتاسى شكل الطفل الشهير ، طفل اسنا ، ويعد جبل عوينه ازاء اسنا العينة – النموذج لهذا الطفل .

اخيرا ، وابتداء من قنا وحتى القاهرة ، يمتد بلا انقطاع نطاق الايوسين، اى لمسافة ٦٦٠ كم أو نحو ثلثى امتداد الوادى كله : انه كما نعرف أطول تكاوين الوادى الجيولوجية وغلاف الصعيد بامتياز . معظمه الحجر الجيرى بالطبع ، وميل الطبقات فيه نحو الشمال بتؤدة شديدة جدا . وبدورها تتعاقب مراحل الايوسين الثلاث الاسفل فالاوسط فالاعلى على الترتيب من الجنوب الى الشمال . فمن قنا حتى منتصف المسافة ما بين ديروط ومنفلوط تمتد طبقات الايوسين الاسفل ، ثم تختفى بعد ذلك تحت طبقات الايوسين الاوسط التى تستمر حتى حوالى منطقة الفشن – بنى سويف ، حيث تغطس بدورها تحت الايوسين الاعلى الذى يستمر حتى منطقة القاهرة .

في البـــداية لا يكاد الانتقال من الايوسين الاســـفل الى الاوسط يكون ملحوظا أو واضحا ، ولكن حوالى سمالوط يصبح التغير كاملا حيث يحل الطفل اللين محل الحجر الجيرى ، وتتحول الضفة الشرقية الى سهول مترية بينما يظهر الحصى والحجر الرملى على الضفة الغربية . وفى منطقة المنيا يأخـــذ الايوسين شكله الكامل فى صورة « تكوينات المنيا » التى تتـــألف من الحجر الجيرى الأبيض الناصع كالثلج والذى تكثر به حفريات النوموليت بما فى ذلك الجيزى . وتستمر الطبقات الحاملة للنوموليت الجيزى على طول امتــــداد الوادى من المنيا حتى القاهرة .

والى الشمال من المنيا فى سمالوط ومغـــاغة تظهر طبقــات من المارل والطفل سهلة التعرية ، بينما تبدو بقايا الايوسين الاوسط على شكل جزر صلبة تعلو الطمى . من ذلك مثلا جبل كرارة بطبقاته الصلدة من الالباستر ازاء مغاغة ، ووادى الشيخ بحجره الجيرى الملىء بالصوان ازاء الفشن . على الضفة الغربية ، من الناحية الاخرى ، يأخذ الايوسين الاوسط شـــكل هضبات أو نجود مائدية mesetas تفصل النيل عن الفيوم ، ومن أبرز امثلتها جبل دشاشة . والى الشمال اكثر يظهر الايوسين الاوسط على نفس الضفة الغربية كبقع صغيرة معزولة ولكنها مرتفعة ، بعدها يعود فيغطى مســـاحة كبيرة من المنطقة ، الى ان يختفى نهائيا تحت طبقات الايوسين الاعلى ابتداء من بنى سويف تقريبا .

ومن هذا الحد حتى القاهرة يلاحظ ان سمك الايوسين على الضـــفة الغربية يقل كثيرا عنه فى الضفة الشرقية ، مما ينعكس على ارتفاع السطح ايضا . ولعل هذا يرجع الى ان محدب ابو رواش ، الذى يســـتقر ايوسين الضفة الغربية على اقدامه بلا تناسق طبقى ، كان نشطا اثناء تكوين وترسيب طبقات الايوسين . وفى هذا الوسط الايوسينى ، دعنا نتذكر ، تمت الاهرام وأبو الهـــول .

أما على الضفة الشرقية فيمد المقطم نموذجا للايوسين الاوسط والاعلى معا . فخلف القلعة يبدى جبل المقطم اختلافا حادا بين طبقاته السفلى والعليا فى الشكل واللون . فالثلثان السفليان حجر جيرى أبيض ، اما الثلث العلوى فحجر جيرى بنى محمر تكثر به طبقات حطامية عديدة . ومن هنا قسم تسيتل المقطم الى مقطم اسفل واعلى ، وسنتها جميعا بالايوسين الاوسط . على ان البحث الحديث اثبت ان المقطم الاسفل ايوسين اوسط فى معظمه ، بينما ان المقطم الاعلى ايوسين أعلى كله .

التتابع الرأسى

هذا من تتابع الطبقات أفقيا على حواف الوادى . بالمثل رأسيا داخله،

على نطاقات القاعدة السابقة تتتابع الرواسب البليوسينية ثم طمى النيل القديم فالحديث ، ولو ان هذه الرواسب ليست كلها عالمية التوزيع فى الوادى، فبعضها ينتشر فى كل ارجائه ولكن بعضها الآخر يقتصر على قطاعات منه دون اخرى .

فاما الرواسب البليوسينية ، فعلى امتداد الوادى من اسنا (وربما من اسوان) حتى القاهرة ، فان نواتئها وبروزاتها معروفة جيدا وبكثرة على الجانبين على طول حافتى الارض الزراعية . اذ بعد ان انحسر الخليج البليوسينى عن الوادى خلف رواسبه هذه وراءه على شكل كتل واشرطة تنحصر اليوم بين حواف السهل الفيضى الطينى وبين اقدام الحافة الهضبية المحددة . على ان تكويناتها تختلف نوعا أو نوعيا ما بين الجنوب والشمال ، فهى استيوارية خليجية الى الجنوب من الفشن ، وبحرية مصبية شماليها .

وعلى الجملة فانها تتكاثر بصفة خاصة فى قطاعات بعينها . مثال ذلك على الضفة الغربية بين ابو صير والجيزة ، ومن ابرز امثلتها كوم الشلول (اى الاصداف) فى وادى الملاحة . كذلك شرق النيل الى الجنوب من القاهرة عند حلوان وعند اقدام المقطم فى قايتباى تحد الرواسب البليوسيبية نطاق الزراعة مستقرة على حافة الايوسين .

هذا ، ولان الرواسب البلوسينية تحتوى على تكوينات غزيرة من المارل الذى تدخل فى تركيبه عناصر النترات ونترات الصوديوم بوفرة ، ففى كثير من مناطق الصعيد دأب الفلاح تلقائيا ومنذ القدم على حفر واستخراج هذا المارل واستخدامه كسماد طبيعى قيم . وفى قطاعات عديدة من الصعيد تشاهد فتحات الحفر هذه بلا عدد على بعد كيلومترات قليلة من حدود المزروع . واذا كان عصر الاسمدة الكيماوية قد وضع نهاية لهذه العملية الشاقة ، فانها تعود دائما فتفرض نفسها فى فترات الحروب وأزمات الاستيراد أو التصنيع مثلما حدث فى الحرب العالمية الثانية (١) .

أما طبقة رواسب طمى النيل الصلصالية الرملية التى تكسو ارض الوادى عبر السطح فتعم أرجاءه جميعا دون ان تتغير أو تتحول ، الا ان تختلف نسب عنصريها نحو المزيد من الصلصال والاقل من الرمل كلما تقدمت شمالا . وهى الى ذلك تمثل فرشة غطائية شاملة تغشى سطحه جميعا من بدايته الى نهايته دون أن تترك فجوات او « جزرا » داخله ، فيما عدا استثناء واحدا خاصا .

فقرب مدخل واحة الفيوم عند اللاهون ، واقرب الى الجانب الغربى

(1) Beheiry, op. cit., 1967, p. 38, 60.

للوادى منه الى وسطه ، تبرز من وسط الطمى وفوق مستوى السهل كتلة طولية عالية من الصحراء التلية اشبه بجزيرة ضخمة من الصحراء داخل الارض السوداء مثلما هى من اللامعمور داخل المعمور . تلك هى كتلة جبل ابو صير . طولها نحو ١٥ كم ، وعرضها بين ٣ الى ٥ كم ، ولكنها تضيق فى الوسط كثيرا . وهى تتكون بطبيعة الحال من تكوينات قاع الوادى البلايستوسينية القديمة ، ولكن لشدة ارتفاعها محليا عجزت رواسب الطمى عن تغطيتها ودارت حول اقدامها . وهى فى هذا تشبه تضاريسيا مناطق ظهور السلحفاة فى جنوب الدلتا ، وان اختلفت ظروف النشأة والتركيب وضعا أو موضعا . هذا ان لم تعد حقا سلحفاة الوادى الوحيدة او تذييلا صعيديا متطوحا لظهور سلحفاة الدلتا العديدة . وفى هذه الحالة فلنقل ان ظهور السلحفاة عندنا انما تتمركز بالدقة حول راس الدلتا اكثر منها فى جنوب الدلتا وحدها بصرامة .

التضاريس

من الحدود حتى راس الدلتا عند القناطر الخيرية يبلغ طول النيل ويمتد الوادى نحو ١٢٩٦ كم ، تنقسم بحسب طبيعته او اتجاهه الى عدة مراحل او قطاعات . فالنيل النوبى حتى شلال اسوان طوله نحو ٣١٥ كم ، بينما يبلغ طول النيل من الشلال الى القناطر ٩٨١ كم . اما الجنوب الاقصى من اسوان حتى جذر ثنية قنا فنحو ٢٣٠ كم ، وثنية قنا نفسها تمتد نحو ١٧٠ كم ، ومن نهاية الثنية حتى راس الدلتا يترامى جذع الصعيد الاساسى لمسافة ٥٥٥ كم . وفى هذه الرحلة الطويلة ينحدر الوادى من منسوب ∓ ١٠٠ متر الى ١٨ مترا ، اى نحو ٨٢ مترا ، بمعدل متر واحد كل ١٥ كيلومتر بالتقريب .

الخصائص العامة

هذا الانحدار التدريجى الاساسى نحو الشمال هو جوهر تضاريس الوادى . فادنى نقطة فيه اعلى من اعلى نقطة فى الدلتا ، ربما باستثناء القلة العليا والجنوبية القصوى من جزر ظهور السلحفاة بجنوبها . والصعيد ما سمى صعيدا الا لذلك ، فان الصعيد لغة هو ما علا من الارض . وفكرة رى الحياض كمبدا ، وتقسيم السهل الفيضى الى احواض وسلاسل احواض محصورة بين اقدام الهضبة وشطوط النهر ومحددة بجسور عرضية بينهما ، تتتابع مناسيبها تباعا من اعلى الى اسفل ، كل حوض فيها اوطأ من سابقه واعلى من لاحقه ، انما هى تعبير هيدرولوجى أولى عن الحقيقة التضاريسية الاولى فى جغرافية الوادى مثلما هى افادة اساسية منها .

والواقع ان الوادى او الصعيد باحواضه المتتابعة هذه اشبه تضاريسيا بقطار هائل الطول يتالف من صف لا عدد له من عربات البضائع ، ينزلق ببطء

على منحدر لطيف طفيف الميل للغاية . وفى الفيضان ، حين تمتلىء الاحواض، يتحول قطار عربات البضائع تلقائيا الى قطار عربات ماء او صهاريج مكشوفة .

الوادى بهذا ايضا تركيب خطى اساسا ، طول بلا عرض ، ويناهز نحو خمسة امثال الدلتا طولا . ولهذا النمط كما سنرى انعكاساته البشرية الهامة والمتعددة ، ولكن على المستوى الطبيعي يمكن ان نأخذ شبكة الرى كتعبير هيدرولوجي عنه . فترع الصعيد اما زوجية تخرج من خط واحد على الضفتين واما احادية منفردة على ضفة واحدة ، وذلك بحسب توزيع السهل الفيضى بين الضفتين . لكن المثير انها قصيرة غالبا ، وليس العكس ، اقصر جدا من ترع الدلتا . والسبب بطبيعة الحال هو انه لا داعى لاطالتها ، فكل نقطة على النيل هى مخرج مباشر ميسور لترعة جديدة كفء ، بعكس الدلتا التى تلتزم بدايات ترعها بقدر المستطاع براسها قبل أن تستنفد المياه ويهبط مستواها .

كذلك فلا رياحات فى الصعيد ، على عكس الدلتا ، فالنيل نفسه هو الرياح الاعظم والمباشر . وحتى على جانب الصرف ، فان النهر فى الوادى هو مصرفه الطبيعى المباشر ؛ وليس صدفة أن الحاجة الى المصارف لم تظهر فى الصعيد الا مؤخرا ومتأخرة جدا عنها فى الدلتا ، كما ان كثافتها به اقل بكثير .

وكقاعدة عامة ينحصر الوادى طوال معظم مراحل رحلته بين حافتى الهضبة ، اللتين تأخذان فى التباعد والانفراج باطراد ، وكذلك فى الانخفاض التدريجى ، كلما تقدمنا شمالا ، حتى تنفتحا تماما عند راس الدلتا وتتلاشيا بتؤدة على ضلعيها . وبالمقابل ، فان الوادى نفسه يأخذ كقاعدة عامة فى الاتساع المطرد والسريع فى الاتجاه نفسه ، ولو انه يعود فيميل الى الضيق قليلا فى نهايته فى قطاع الجيزة . لكن هناك خلال هذا التطور التدريجى عدة نقط حرجة او حاسمة يتغير فيها التطور فجاة ، واهم هذه النقط هى اسوان واسيوط .

عن اسوان ، فان النيل النوبى لفرط ضيق الوادى لا يكاد يعرف له سهلا فيضيا ، أو هو على اكثر تقدير سهل جنينى ، قل طلائع السهل الفيضى pre - flood - plain أو شبهة سهل فيضى pseudo - flood - plain . فقط عند اسوان يبدأ السهل الفيضى الحقيقى وتبدأ مصر الفيضية حقا . ولم يكن عبثا ان الفراعنة سموا جزيرة فيلة بمعنى نهاية الارض ، ولا كان اتفاقا أن جعل منها الرومان الحد السياسى واقاموا عليها قلعة منيعة وكانت عندهم عاصمة دينية لآلهتهم بمعنى ما كما كانوا يعتقدون انها منبع النيل بطريقة غامضة .

أما عن اسيوط ، فعندها يحدث اختلاف جذرى فى طبيعة ونظام الحافتين

الهضبيتين . فبينما تستمر الحافة الشرقية ماضـــية على وتيرتها وايقـــاعها التدريجى الهابط حتى القاهرة ، تتطوح الحافة الغربية بعيدا فى قلب الصحراء بحيث تختفى عمليا بالنسبة للوادى الذى يصبح بالتالى مفتوحا بلا تحديد على الصحراء وحده بالغ الانخفاض بالقياس الى نظيره على الضفة الشرقية .

فيما عدا هذا فان هناك اكثر من فارق آخر بين الحـــافتين . فالشرقيه مقطعة مخددة بعمق بنهايات أودية صـــحرائها الضخمة المعـــدودة ، بينما ان الغربية مشرشرة فقط شرشرة سطحية ضـــحلة اقرب الى خدوش المنشـــار المسننة وذلك بواسطة عشرات من الاودية القزمية الموضـــعية التى تكثر فى بعض القطاعات وتقل فى بعضها الآخر . ولفرط ضآلتها ، فان قليلا من هـــذه الاودية هو ما يحمل اســـماء محلية لا تظهر على الخرائط العادية المتـــداولة متوسطة المقياس ، بينما ان اكثرها لا تعرف له أسماء على الاطـــلاق لا على الخرائط التفصيلية ولا على الطبيعة .

اخيرا وبالاضافة الى خطوط الانكسارات التى تعتور كلتا الحافتين فى قطاعات مختلفة منها اما موازية او قاطعة لها او احيانا أقل متعامدة عليها ، فعلى كلتيهما تظهر هنا وهناك بعض بقع من الطفوح البركانية البازلتية القليلة الانتشـــار .

الحـــافتـــــان

فيما عدا هذا فان الحافة عبر قطاعاتها المختلفة تأخذ فى العادة اسماء محلية مختلفة بطبيعة الحال ، يرفعها الاصطلاح الدارج الى مرتبة « الجبل » ، وما هى بجبل بالطبع وانما تل او حافة فحسب . على ان الطريف ان الضفة الغربيـــة ، على عكس الشرقية ، لا تكاد تعرف مثل هـــذه التسميات الا فى الجنـــوب الاقصى والنوبة ، وذلك لسبب بسيط وهو ان الحافة تختفى منهـــا شمال ذلك فى الاعم الاغلب .

فاما على الضفة الشرقية ، اذا بدانا تتبع أسماء الحافة بالتفصيل ، فانها فى النوبة هى جبل عدة الذى يقع ويفصل بين مصبى وادى مور وحمد والذى يكاد يواجه معبد ابو سمبل على الضفة الاخرى ، ثم هى جبل حياتى بين مصبى العلاقى وبوســـكو ، ثم جبل كولة النصف (النص) جنوبشرقى الشـــلال واسوان .

الى الشمال قليلا من اسوان بحرى الخطارة ، تصبح الحافة هى جبل الحمام، ثم جبل السلسلة شمال كوم امبو ، ثم جبل السراج جنوب الرديسية، ثم جبل العطوانى شرق ادفو وبين وادى سليم جنوبا وعباد شـــمالا ، فجبل الشراوبة ازاء السباعية . ثم الى الشمال الشرقى من محطة السباعية بنحو

٩ كم والى الجنوب من وادى شـــاكى والى الشرق من اسنا نجد جبل عوينة الذى يبلغ ارتفاعه ٤٥٠ مترا ويعد العينة للنموذج لطفل اسنا . الى الجنوب من الاقصر يمثل الحافة جبل الرخامنة والى الشرق منها جبل نزى . بالمثل يفعل جبل سراى شرقى قنا وعراس شماليها .

اما الى الشمال من ثنية قنا فان الحافة هى جبل الطارف، وهى جبل طوخ ازاء جرجا ثم جبل هريدى ازاء طهطا ، وجبل سلين والرخام تجاه اسيوط ، وجبل مراج (مرج) قبالة منفلوط ، لتصبح جبل ابو فوده (أبو فدا ؟) بين منفلوط وديروط ، وجبل الشيخ سعيد مقابل الاخيرة، ثم جبل الطير فى مواجهة سمالوط، وجبل الرخامية ثم تملكية عند وادى طرفاء ، وجبل كرارة والشيخ عند مغاغة ، ثم جبال سخلان وحديد وأم الحوية مقابل الفشن .

مقابل مدينة بنى سويف تتخذ الحافة اسم جبل القبة فى الجنوب ، وجبل حمرة شيبون فى الشمال . ثم نجد جبل طربول جنوب مدينة الواسطى وجبل قرين شمالها ، ثم جبل هايدى شرق الشرفا والشوبك . الى ان نصـــل الى حلوان فنجد جبل الحلاونة جنوبها وجبل حوف شمالها . وبعدها نجـد جبل البعيرات فطره ازاء طره ، واخيرا جبل المقطم (الجيوشى) شرق القاهرة حيث تنتهى الحافة بالجبل الاحمر بالعباسية شمال شرقها .

هذا عن الحافة الشرقية . اما على الضفة الغربية فان الأمر كما راينا يختلف ، اذ تقتصر الأسماء المحلية للحافة على القطاع الجنوبى غالبا ثم تندر فى الشمال باستثناءات محدودة . فبدءا من الجنوب مرة اخرى ، الحافـــة هى جبل العصر (٢٦٤ امتار) غرب توشكى ، ثم جبل ام ســـمبل جنوب الوادى سميه والى الشمال نوعا من ثنية كرسكو ــ الدر ، ثم جرف حســـين الذى يشير اسمه الى طبيعته كحافة جرفية شمال العلاقى نوعا ، ثم من خلفه جبل ابو ستيت جنوب وادى كلابشة ، ثم شماله بقليل جبل راوراو الصغير ، ثم الى الشمال من وادى كركر جبل شيمة الواح جنوب غربى شلال اسوان .

فى عروض اسوان نفسها يلى الى الشمال الغربى جبل الجارة (القارة) ، ثم بعيدا اكثر فى الاتجاه نفسه جبل ابو دوى . ثم بعدها وازاء دراو ياتى جبل البرقة (البرجا) . والجارة والبرجا هما اضخم معالم القطاع ، يتراوح كلاهما حول ٥٠٠ ـــ ٥٥٠ مترا . اخيرا، تحمل الحافة اسم جبل ابو شقة ازاء سلوة ، فالجرنة الشـــهير ازاء الأقصر ، وفى النهاية درنكة جنوب غربى اســـيوط . والأخير هو فى الواقع نهاية الحافة الحقيقية وابرز رؤوسها اقترابا من النهر وتوغلا فى وادى الضـــفة الغربية حيث يـــكاد يشطره الى شريطين بدلا من شريط واحد .

بعـد اسيوط تتدنى الحافة وتنحط الى حد التلاشى احيانا وتتحول الى سهول مترية ، إلا من تلال موضعية متواضعة خاصـة فى جبهة خط التقسيم بين منخفض الوادى ومنخفض الفيوم . مثـال ذلك جبل دشـاشة قرب بنى سويف ، فجبل سدمنت فالنقلون جنوب عنق الهوارة ، فالروس شمالهـا . على أن حافة الهضبة الليبية تعود الى الاقتراب من النهر فى منطقة القاهرة فتتكاثر أسماؤها المحلية من جديد .

فبينما يتماوج سطح الحافة ما بين محدبات التـلال المعتدلة الارتفاع ومقعرات الاودية القصيرة التى تفصل بينها على التعاقب ، فانها ككل تقترب باطراد من حدود الوادى حتى تصبح شبه جرفية فى النهاية . فعلى عروض طره ، وعلى بعد اكثر من ١٠ كم من حدود الزراعة ، نجد جبل الخشب ، ثم الى الغرب من اهرامات الجيزة بكيلومترين او ثلاثة فقط نلقى جبل جران الفول، وبعدها تتتابع ثنائية التلال — الاودية من جبل الحقاف الى العجيجة الى ابو رواش الى تل الزلط . . . الخ .

الصعيد هو الضفة الغربية

ولعل ابرز حقيقة بعد هذا فى جغرافية الوادى ان السواد الأعظم من سهله الفيضى يقع على الضفة الغربية دون الشرقية ، تقريبا بنسبة ٩ : ١ . وبتحديد اكثر ، كانت مساحة الارض الزراعية أيام الحياض مثـلا تبلغ على الضـفة الغربية ١٫١٠٠٫٠٠٠ فدان مقابل ٢٨٠٫٠٠٠ فدان على الضـفة الشرقية ، اى بنسبة ٨٦٫٦٪ مقابل ١٣٫٤٪ على الترتيب . واذا كان لهذه الحقيقـة اسبابها الطبيعية المفهومة ، فان لها ايضـا نتائجها الهامة بشريا وجغرافيـا .

فعلى الجانب البشرى ، المعنى الحتمى هو أن الصعيد ليس ببساطة الا الضفة الغربية أو يكاد عمليا . اما الضفة الشرقية فليست سوى الجانب المظلم او المعتم ابدا من الصعيد ، لا نقول الضفة الميتة ولـكن مجرد ملحق أو ظل للضفة الغربية ، اشبه « بنوبة » أخرى شمالية متقدمـة انزلقت مع التيار والمقت بحذاء الضـفة الغربية . ذلك أن وقوع السـهل الفيضى فى معظمه على جانب دون الآخر من الوادى يعنى ان الارض السوداء بكل ما تحمل من مظاهر الحياة والعمران والحضارة تتركز وتتكدس فى جانب دون الآخر : الزراعة ، السكان ، المدن ، حتى الطرق . . . الخ .

بشـريا

بل الواقع ان بعض اجزاء الضـفة الشرقية ليست الا امتدادا للعمران

والسكنى الأم فى الضفة الغربية ، بمعنى ان بعض قراها وتجمعاتها البشرية هى مجرد خلايا انشطارية انفصلت تحت ضغط السكان وبواسطة الهجرة عن السكن الأساسى فى الضفة الغربية وعبرت الى الشرقية بحثا عن أرض جديدة للاستصلاح والتعمير . من هنا نجد بعض قرى على الضفتين تشترك فى الاسم الواحد مع التفرقة الطبيعية بين غرب وشرق . والمهم فى كل هذه الحالات تقريبا انها ترتبط بجيوب أرضية قزمية بالغة الضآلة على الضفة الشرقية مما يؤكد تبعيتها العمرانية للنواة الأم على الضفة الغربية .

أمثلة ذلك عديدة فى الجنوب الاقصى وجذع الصعيد . نبدءا من الجنوب، هناك الكلح شرق وغرب (شمال ادفو) ، الكلابية الشرقى والغربى (جنوب اسنا) ، الشرقى بهجورة وبهجورة والغربى بهجورة ، والاولى على هامش الضفة الشرقية والأخيرتان فى الغربية (قرب نجع حمادى) . وفى جذع الصعيد نجد أولاد طوق شرق وغرب ، والاولى يدل عليها اسمها ، وهى بلدة كبيرة نسبيا لانها الوحيدة فى جيب كبير بصفة خاصة على الضفة الشرقية (شرق البلينا) . ثم تلى الأحايوة شرق والعيساوية شرق والصوامعة شرق (وكلها ازاء اخميم — سوهاج) ، ثم هناك الحوطا والحوطا الشرقية فالعمارية والعمارية الشرقية ، والشرقيتان منهما على جيب أرضى قزمى واحد (ازاء ملوى) ، ثم المطاهرة الشرقية والبحرية والقبلية (جنوب المنيا) ، ثم تأتى بنى سليمان الشرقية (بنى سويف) ، فالشويك الشرقى والغربى (الجيزة) وكل الشرقى منها على جيوب ضئيلة للغاية على الضفة الشرقية .

صفوة القول أن الضفة الشرقية ان هى الا ملحق وتابع للضفة الغربية طبيعيا وبشريا . وهذا ما قضى منذ البداية والى النهاية على الضفة الشرقية بالتخلف والاهمال والذبول . وبالفعل ، وعلى الجانب التاريخى ، فلقد مرت بنا نظرية تعرض الضفة الشرقية فى العصور القديمة او الوسطى لعملية تناقص وتفريغ وهجرة السكان المزمنة الى الضفة الغربية .

اما على مستوى الحالة الراهنة ، فيكفى مؤشرا الى مدى فقر وعزلة وتخلف الضفة الشرقية انها تخلو من أى طريق شريانى متصل على امتداد النيل ، وكذلك من اى مدينة رئيسية فعالة فئة ٥٠ الفا طوال القطاع المحصور بين حلوان وقنا . وشكوى ابناء الضفة لا تنقطع : انها تكاد تكون ريف الصعيد الذى لا يعرف حياة المدن بقدر ما يعانى حياة العزلة ، ولا يتمتع بالخدمات المركزية الحديثة والتسهيلات العصرية بقدر ما يعيش فى الماضى المتحجر ، باختصار انها تكاد تكون نفاية ولا نقول منفى الضفة الغربية مثلما هى ملجأ « مطارديها » ومقبرة موتاها أحيانا . ومما له مغزاه الدال اننا نجد اصطلاح « شرق النيل » شائعا فى معظم الصعيد كرمز أو كناية عن التخلف والاهمال

والضآلة والتبعية . هذا فى حين أننا لا نكاد نسمع بتعبير « غرب النيل » ، كأنما هو تزيد وفضول لا محل له هنا حيث يوجد الأصل او الكل ، وكأنما هذا هو وادى النيل ولا وادى الا هو .

جـغـرافــيا

ومن الناحية الجغرافية يمكننا ، للتعبير عن هذه الظاهرة القاهرة ، أن ننتخب ثلاث شبكات محددة تعكس على تباينها النوعى نمطها الاساسى : الرى، السكة الحديدية ، المدن . فشبكة الرى تمتاز فى الصعيد بنطاقين مختلفين تماما .. فمن اسنا حتى مدينة سوهاج يســود نمط الترع المزدوجة المحدودة الطول نسبيا على كلا جانبى النهر والتى يأخذ كل زوج منهــا من أمام قناطر واحــدة . فثمة لدينا ترعتا اصفون والكلابية ابتداء من اســنا ، والفؤادية والفاروقية من نجع حمادى ، ومجموعها يخدم كل القطاع الممتد من اسنا حتى سوهاج .

ولكن ابتداء من سوهاج يتغير النمط تماما الى نمط الترع الشديدة الطول التى تتعاقب متسلسلة من الجنوب الى الشمال ، لتسلم كل واحدة منها الزمام للأخرى او لتأخذ منها ، ولتقتصر كلها فى النهاية على ضفة واحدة هى الغربية بالطبع . فعند سوهاج تبدأ السوهاجية ، وعند أسيوط تبدأ الابراهيمية التى تستمر حتى مشارف القاهرة ، بينما يأخذ منها عند ديروط بحر يوسف ليستمر الى أن ينتهى الى الفيوم .

هناك ايضا ظاهرة « الحياض المنعزلة » على الضفة الشرقية خاصة . فحيث تنفصل تماما جيوب الارض السوداء فى أهلة قوسية قزمية عن ســائر ارض السهل الفيضى ، كما يكثر فى اسوان وعلى الضفة الشرقية فى الصعيد الأوسط ؛ يستحيل توفير الرى لها عن طريق القنوات والترع العامة العادية ، فتخصص لها ترعة صغيرة تبدأ فى صدر الجيب وتصرف فى نهايته ويقسم الجيب كله الى سلسلة من الحياض بجسور عرضية . وقد كانت مساحة هذه الحياض المنعزلة نحو ٦٢ الف فدان اغلبها فى اسوان ، ثم تم تحويلها جميعا الى الرى الدائم على طلمبات الرفع . (١)

اما شبكة السكة الحديدية ، فان الصورة ابسط واوضح ولا تقل دلالة . فمسار خط السكة الحديدية من القاهرة حتى نجع حمادى يلتزم الضفة الغربية، وبعد نجع حمادى فقط يعبر الى الشرقية . ومع ذلك ، او لذلك بالدقة ، فانه بعد ثنية قنا يصبح فى واد ومظاهر العمران والمدن فى واد آخــر . فمدن مثل ادفو واسنا تقع على الضفة الغربية ، ولكنها تجد محطاتها الحديدية نفسها

(١) حسن الشربينى ، تطور الرى المصرى ، القاهرة ، ص ٦٢ — ٦٣ .

منفصلة على الضفة الشرقية ، وعلى المسافر اليهما بعد ان يغادر المحطة شرق النيل ان يعبر النهر بالزورق او المعديات . كذلك تواجه عملية استصــلاح الاراضى فى الضفة الغربية هنا ، ومعها بوجه خاص عملية التوسع فى زراعة القصب ، نفس العقبة والعائق . فهذا المحصول البالغ الضخامة والثقل لابد ان ينقل عبر النهر اولا قبل ان يصل الى خطوط الديكوفيل الضيقة لمصــانع السكر على الضفة الشرقية .

اما من شبكة المدن ، فان السواد الاعظم من المدن ، مع كتلة السكان الاســاسية بالطبع ، يقع على الضفة الغربية ابتداء من نجع حمادى حتى نهاية الوادى ، بينما تكاد الضــفة الشرقية تكون من اللامعمور باســتثناء قطاعين اثنين : قطاع الاحواض الشرقية فى اقصى الجنوب وقطــاع الجيزة فى اقصى الشمال . وعندهما بالتالى يزدوج العمران والمــدن على جانبى النهر . ففى قطاع الاحواض الشرقية فى الجنوب نجد مدن اخميم فالبدارى فابنوب ، كل تتوسط حوضا مستقلا وتواجه مدينة على الضفة الغربية . فنجد انفسنا ازاء ثنائيات من المدن : مثل اخميم ـ ســوهاج ، البدارى ـ طمــا ، ابنوب ـ اســيوط .

اما فى قطاع الجيزة فى الشمال ، حيث يثبت السهل وجوده بشدة على الضفة الشرقية ، فان المدن تكاد تتعاقب على التبادل ما بين ضفة واخرى . فبعد الواسطى على الضفة الغربية ، نجد اطفيح والصف على الشرقيــة ، فالعياط والبدرشــين على الغربية ، فحلوان على الشرقية ، فالحوامدية على الغربية ، فالمعادى على الشرقية ، الى ان نصل الى الجيزة على الغــربية والقاهرة نفسها على الشرقية .

اشكال الارض واسماء الاماكن

يبقى اخيرا أن نلاحظ سطح الوادى فى انحداره من النهر حتى اقــدام الهضبة شرقا وغربا . فرغم تقوسه الخفيف والمائل فى ذلك الاتجاه ، فهــو عموما سطح اقرب الى الاستواء . ورغم المواطى والعوالى الموضعية التى تسبب مشاكل عديدة فى تنظيم الرى وتستدعى التسوية دائما للزراعة ، فانه يظل غير مضرس بمعنى الكلمة . وينعكس هذا الاســتواء مباشرة فى نمو او تمدد أو انشطار القري ، فهو يتجه دائما افقيا لا رأسيا كقاعدة عامة فى بطن الوادى او قلبه . فعلى الضفة الواحدة مثلا ، المألوف فى قرانا حين تشترك فى اسم واحد ، دليلا على انشطارها عن أصل ابوى واحد عادة ، ان تشير اليها بالجهات الاربع الاصلية ، اى افقيا .

مثال ذلك بحرى او قبلى ، كالزينية بحرى وقبلى ، والاشراف بحرى وقبلى ، وغاو بحرى وقبلى ، وبلاد المال بحرى وقبلى (قنا) ، وكالبلابيش بحرى وقبلى ، والكوامل بحرى وقبلى (سوهاج) ، وكالعتال بحرى وقبلى، وبنى عدى البحرية والقبلية (اسيوط) ، وكالعرين بحرى وقبلى ، واسطال بحرى وقبلى ، وشم البصل البحرية والقبلية (المنيا) ، وكابو رجوان البحرى والقبلى (الجيزة) .

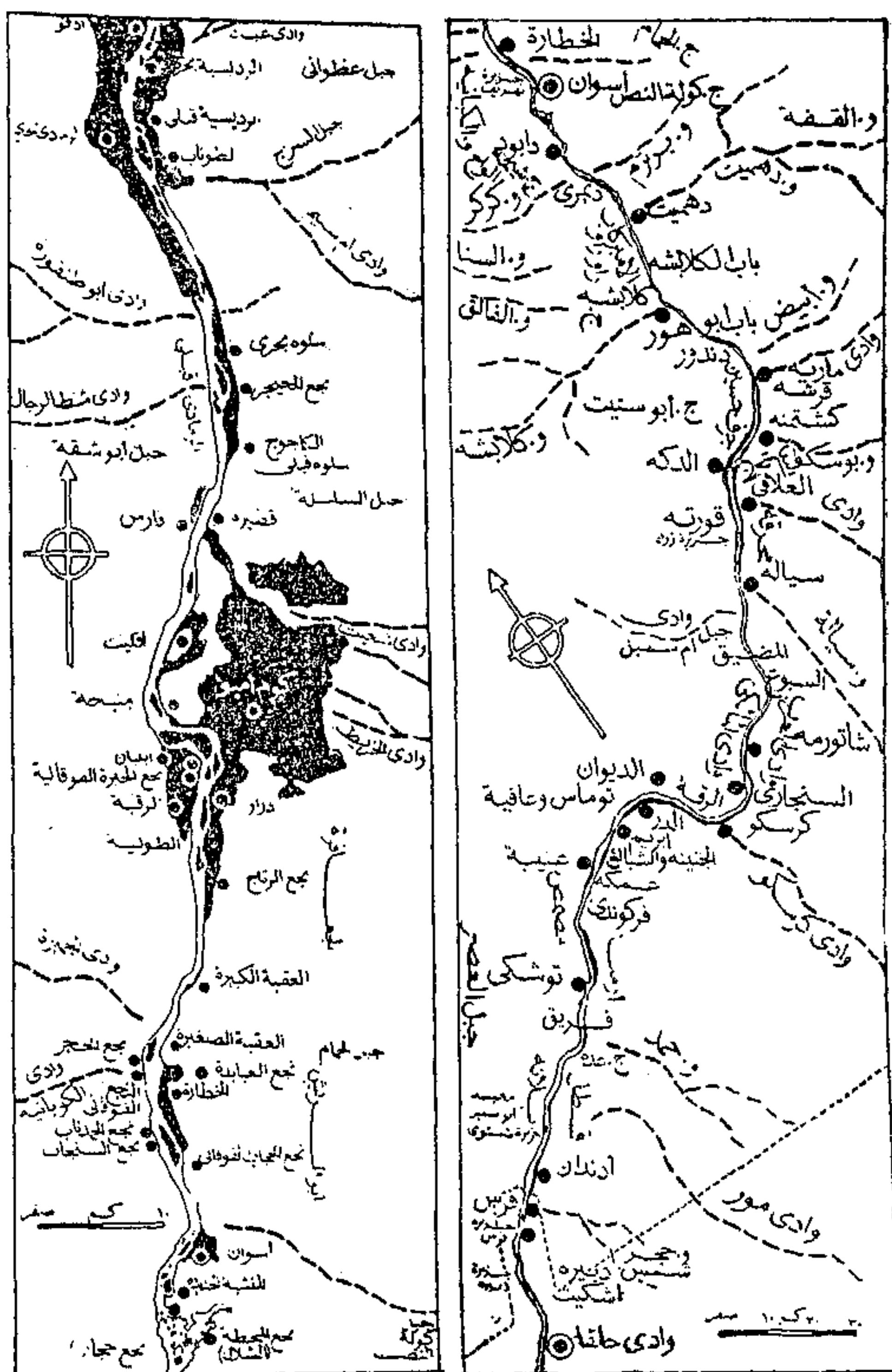
او قد تكون الاشـــارة شرقى وغربى ، مثل اولاد طوق شرق وغرب ، الحريزات الشرقية والغربية (سوهاج) ، ومثل بنى محمد الشرقية والغربية وتزمنت شرق وغرب (بنى سويف) . واحيانا قــد تجتمع الجهات الاربع : كالبحرى قمولا والاوسط قمولا والغربى قمولا والقبلى قمولا (قنا) ، وابــو مناع بحرى وقبلى وشرق وغرب (ثنية قنا) ، والسمهود والشرقى سمهود والغربى سمهود والقبلى سمهود (قرب نجـع حمادى) ، والغنـايم بحرى وقبلى والشرقية والغربية (اسيوط) .

هذا فى قلب الوادى المستوى ، غير أنه عند اقدام الهضبة ، خاصــة حيث يضيق الوادى بشدة ، يتضاغط الارتفاع بحدة ويشتد الانحدار . هنـا ينعكس التباين مباشرة فى اللاندسكيب الحضارى من مدن بل وقرى أحيـانا فينغير من النمو أو الامتداد الافقى الى الراسى ، وكذلك فى أسماء الاماكن فى اللاندسكيب الطبيعى نفسه فتشير الى تنوع واختلاف الوسط الطبيعى مابين النهر والتـل .

فحيث تقترب الهضبة من النهر بشدة ويضيق الوادى ، كما عند مدينة اسيوط والقاهرة ، ولكن بالاخص فى الجنوب الاقصى حتى ثنية قنا ، نجد كل المدن ابتداء من اسوان حتى قنا مضرسة تصعد من النهر الى الجبل فى طبقات ارتفاعية (١) ، وتحتكر المبانى والمساكن والاحيـاء الغنية الشريط السـهلى النهرى بينما تتراجع وتتعالى الاحياء المتوسطة والمتواضـعة والفقيرة آفاقا آفاقا على السفوح .

حتى القرى والكفور والنجوع على تلك المنحدرات والسفوح تعرف هذا النمو او التباعد الراسى بدل الافقى الذى يسود بطن الوادى . فهنا ، كمـا فى كثير من مناطق اوربا الجبلية ، نجد القرى المشـتركة الاصـل او الاسم تتمايز بالتفرقة بين العليا والسفلى بحسب الكنتور . فمثلا شمال مدينة اسوان نجد نجع الحجـاب الفوقانى ، وغرب كوم امبو نجد نجع الخبرة الفـوقانية والوسطانية، بينما تكثر قرب الاقصر حالات النجع الفوقانى والتحتانى.. الخ.

(1) Lorin, p. 42 — 7.



شكل ٧١ ـ قطاع النوبة   شكل ٧٢ ـ الجنوب الاقصى : قطاع أسوان ـ أدفو .

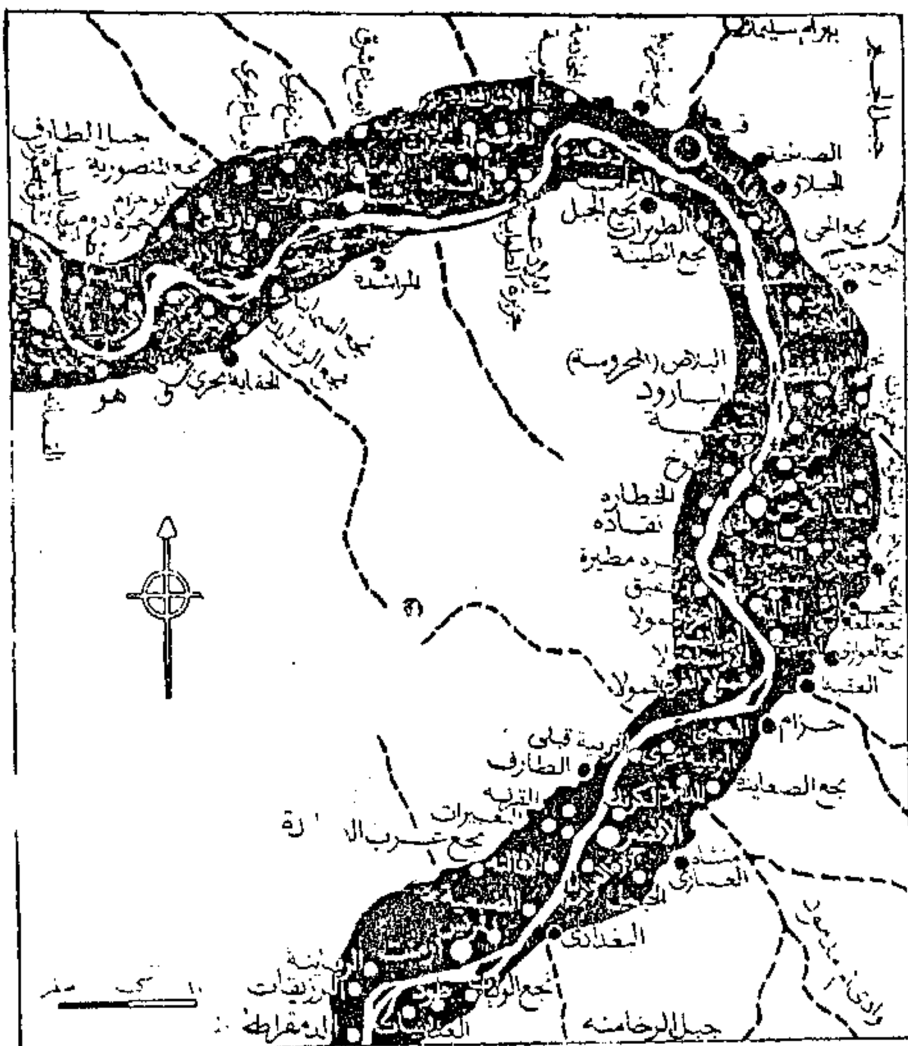
وهذا يقابل مباشرة Upper — Lower، Ober — Nieder، Haute — Basse في أسماء الاماكن الانجليزية والفرنسية والالمانية على الترتيب . والطريف ان الظاهرة نفسها عرفتها مصر الفرعونية فى أسمائها الهيروغليفية . فمثلا بوتشت (التى تستمد ابوتشت الحالية اسمها منها مباشرة) تعنى لغويا « المكان المرتفع » حيث تقع على اطراف الصحراء .

اسماء فيزيوغرافية

ليس هذا فحسب . فعلى امتداد الوادى ككل ، تتواتر التفرقة بين مجموعتين من اسماء الاماكن ترتبط احداهما بشاطىء النهر وبقربه وتعكس الوسط المائى او ظاهرة الانخفاض والسهولة بينما ترتبط الثانية بحافة الهضبة وتخوم الصحراء وتشير بلا لبس الى الارتفاع والتضرس . ويندر أن تتبادل هاتان المجموعتان المواقع . اما بين الطرفين فقد تتوسع احداهما ، كما قد تنتشر بعض الاسماء الاخرى الاكثر تعميما . فعلى الشاطىء او قربه تكثر مقاطع جزيرة ، ساحل ، منيل (من النيل) ، كما يمكن أن نضيف بركة ، ساقية ... الخ ، ودلالاتها جميعا فى غنى عن التوضيح او التعليق . كذلك قد تنتشر سفط التى تشير فى الاغلب الى وهدة منخفضة او مقعر من الارض .

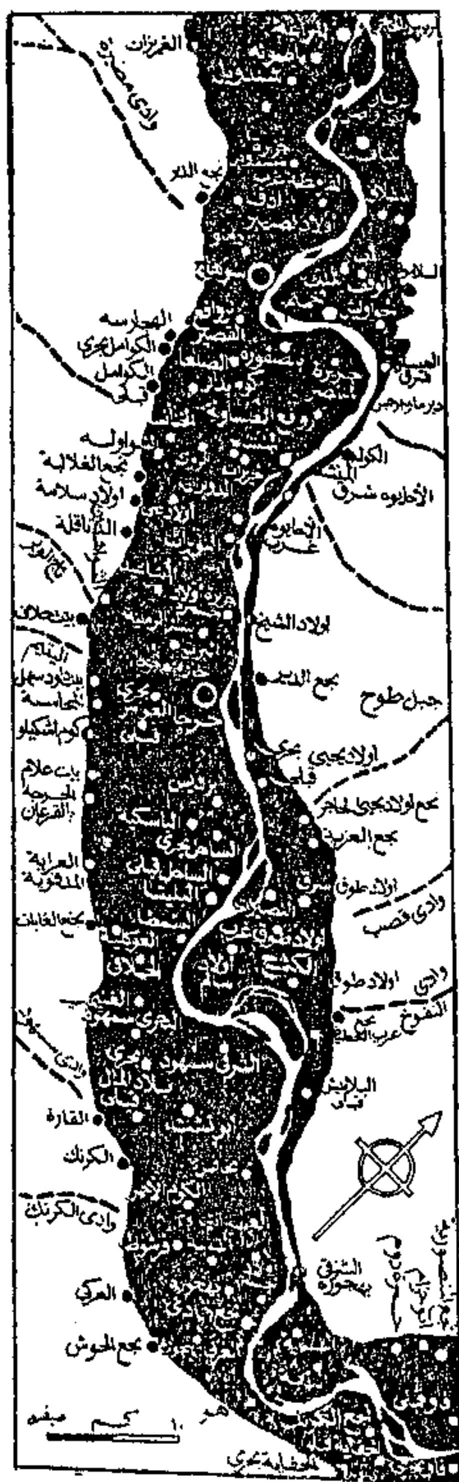
شكل ٧٣ ـ الجنوب الاقصى : قطاع ادفو ـ أرمنت .

الامثلة عديدة . من ساحل ، هناك ساحل البلينا (سوهاج) ، ساحل



شكل ٧٤ ـ ثنية قنا.

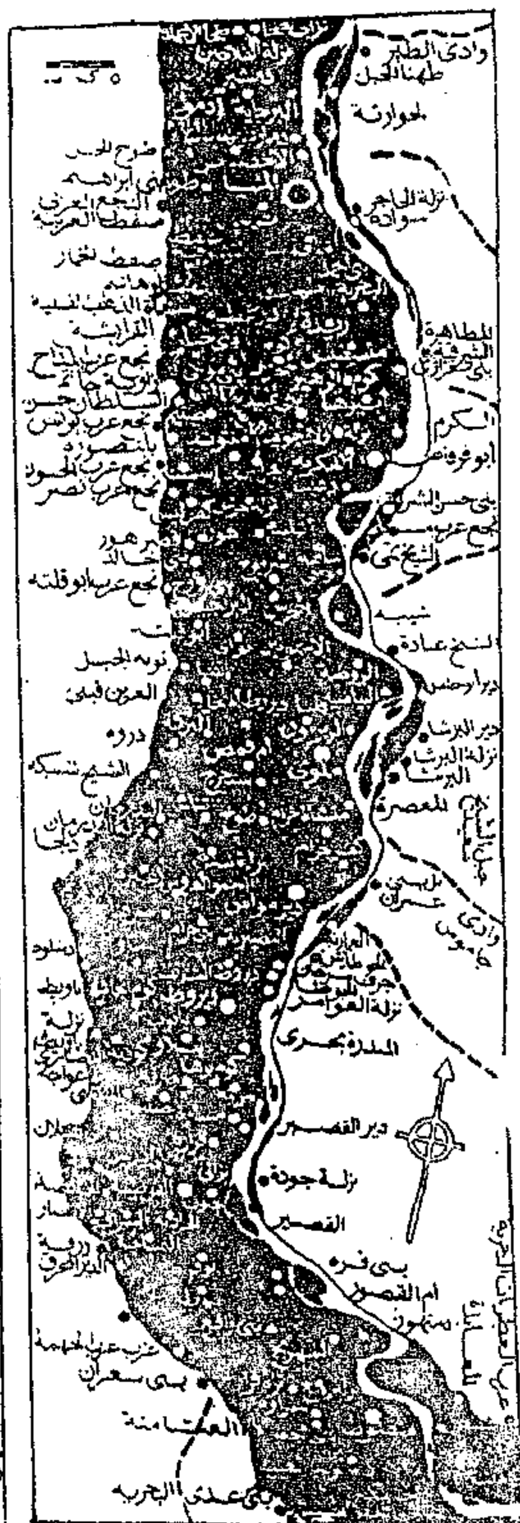
سليم ؛ ساحل طهطا ، الساحل (أسيوط) . من منيل . ثمة منيل هانى ؛ منيل غبضان ؛ منيل موسى (بنى سويف) ؛ منيل السلطان ؛ منيل شيحا (الجيزة) ، واكثرها على النهر مباشرة . اما بركة ، فمثلها برك الخيام (جيزة) ، وقريب منها ساقية ، مثل ساقية موسى على النهر ؛ ولو ان هناك ايضا ساقية داقوف على اطراف الصحراء (المنيا) . كذلك نجد سفط الخمار ، سفط الشرقية ، سفط الغربية ، سفط اللبن ، سفط ابو جرج (المنيا) ، ثم سفط العرفا ؛ سفط الخرسة ؛ سفط راشين (بنى سويف) ؛ سفط ميدوم (جيزة) . . . الخ .



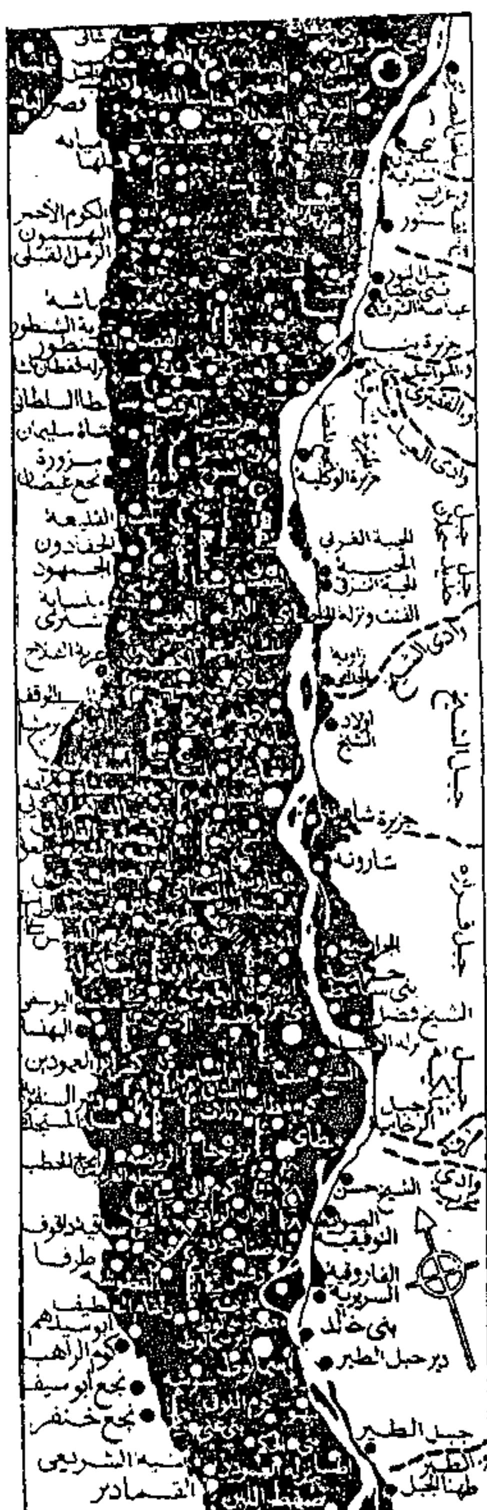
شكل ٧٥ ـ الجذع الجنوبى :
قطاع نجع حمادى ـ سوهاج .



شكل ٧٦ ـ الجذع الجنوبى :
قطاع سوهاج ـ منفلوط .



شكل ٧٧ ـ الجذع الشمالى :
قطاع منفلوط ـ المنيا .



شكل ٧٨ ـ الجذع الشمالى :
قطاع المنيا ـ بنى سويف .

وكما قد تتوزع سفط بين الشاطىء وقلب الوادى دون اقدام الهضبة ، فكذلك قد تنتشر كوم (أو كيمان ، الجمع) وتل (أو تلة) بحرية بين المواقع الثلاثة ، ولو أنها بالتأكيد أكثر ارتباطا بالموقع الاخير . وهذان المقطعسان بالذات قد « يتلونان » بحسب فيزيوغرافية الموضع ما بين الاصفر والاخضر والاحمر والاسود ... الخ ، ويكاد يكون لكل محافظة فى الصعيد بل فى مصر جميعا كومها الاخضر أو الاحمر على الاقل .

فهناك مثلا الكوم الاحمر (اسوان)، الكوم الاحمر ، الكوم الاصفر ، كوم الصعايدة ، كوم العرب ، كوم اشقاو ، كوم الحامض ، كوم بدر (سوهاج) ، كوم الشهيد ، كوم أسفحت ، كوم الاحمر ، كوم سعيد، كيمان سعيد ، كوم ابو حجر (اسيوط)، كوم الراهب ، كوم البصل ، كوم العرب ، كوم الرمل ، كوم الصعايدة، الكوم الاحمر (المنيا) ، كيمان الفروس (بنى سويف) ، الكوم الاسود والاحمر والاخضر ، وكذلك كوم بره ، كوم الرمل البحرى ، وذات الكوم (جيزة) . اما تل ، فهناك تل الزوكى (سوهاج) ، تل العمارنة ، التل (اسيوط) ، تله ، تل كفرى (المنيا) ... الخ .

فاذا ما وصلنا أخيرا الى حافة الهضبة أو الصحراء سواء شرقا او غربا ، فثمة تسود مجموعة مقاطع جبل ، تل ، حجر ، خور ، أو



شكل ٧٩ - اقليم الرقبة : قطاع بنى سويف - الجيزة .

مشتقاتها. مثال ذلك نجعحجار، نجعالحجر، نجع المغاورة، نجعالحيجر، جبل ابو شقة (اسوان) ، نجع الحجيرى ، نجع خور القضا ، نجع الجبل ، نجع الجبلاو (قنا) ، ثم تلى تونة الجبل ، طهنا الجبل ، جبل الطير ، برطباط الجبل (المنيا) ، ثم سدمنت الجبل (بنى سويف) ، واخيرا كفرة الجبل (الجيزة) . (أيمكن ـ هذا مجرد تساؤل تخمينى بحث يعوزه التحقيق ـ ان تكون برطباط الجبل بالذات تصحيفا او تحريفا لاصل مثل «بارتباط الجبل»؟ هذا ما لم تكن غير عربية الاصل على الاطلاق ، فرعونية او كلاسيكية .)

ودعنا فى النهاية لا ننس الحاجر فى جنوب الوادى ، حيث تطلق التسمية عموما على حافة الجبل وأقدام الهضبة عند تخوم الوادى . فهناك عدة مواضع ومحلات هامشية تحمل اسم الحاجر تتوزع من النوبة حتى المنيا شمالا ، وذلك على جانبى الوادى على حد سواء . ثمة مثلا نجع الحاجر شمال غرب مدينة كوم أمبو ، نجع حاجر ابو خليفة غرب مدينة ادفو ، نجع أولاد يحيى الحاجر شرق مدينة جرجا ، الرياينة بالحاجر شرق المراغة تقابلها نزة الحاجر غربها، ثم أخيرا نزلة الحاجر شرق مدينة المنيا ولعلها آخر الحواجر واقصاها شمالية. (الطريف ، مع ذلك ، أن هناك حالة استثنائية متطرفة فى بنى سويف . فعلى آخر اقدام كتلة جبل ابو صير الجنوبية التى تقع فى قلب الوادى يظهر حاجز خاص جدا هو حاجر بنى سليمان) . ومثل الحاجر ، الكولة ، التى تعنى الجبل أو المرتفع . مثال ذلك نجع الكولة قرب البلاص شمال قوص ، والكولة شرق مدينة سوهاج ... الخ .

ختاما ، ففى بعض الاحيان ، حين يقع التضاد بين اطراف هذه « المصفوفات » على خط العرض الواحد، فعندئذ تكتمل المفارقة الفيزيوغرافية ونجدنا بازاء قطاع عرضى جغرافى كامل من النهر الى الصحراء . مثال ذلك: نجع الطينة على حافة النهر مقابل الجبلاو على حافة الهضبة ، ونجع الجزيرة قرب النهر مقابل نجع الجبل على حافة الهضبة ، وذلك جنوب وغرب مدينة قنا على الترتيب . مثل آخر من المنيا : الروضة على النيل مقابل تونة الجبل على حافة الصحراء ، ثم سوادة على النهر مقابل نزلة الحاجر على حافة الهضبة .

اقاليم الوادى

كنظرة تركيبية ختامية ، لنا الآن أن نقسم الوادى الى أقاليمه الطبيعية الرئيسية والثانوية ، وذلك على أساس مشترك من البنية والتضاريس . وأسس التقسيم بهذا الشكل تشمل التكوين الجيولوجى من صخور وطبقات والتركيب التكتونى من انكسارات أو مسكوبات باطنية ، ثم حافتى الوادى وجودا وغيابا وطبيعة وارتفاعا وانحدارا بالاضافة الى أوديتهما الكبرى

والصغرى ، ثم أخيرا اتســـاع مجرى النهر والوادي وشـــكلهما واتجاههما وارتفاعهما وكذلك تغير التكوينات والرواسب الفيضية بالوادي وتوزيع ضفتيه.

ولان التضاريس غالبا ما تعكس البنية ، فان هـــذه الاســـس كثيرا ما تتفق مع بعضها البعض ، فتعطينا نقط انقطاع هامة تقدم مفاتيح التقسيم الاقليمى المنشود . على أن بعض هذه النقط قد تكون احادية الاســـاس أو متعددة الاسس ، فتكون قاطعة حاسمة بدرجات متفاوتة ، كذلك فهى قـــد تتقارب احيانا دون أن تتواقع تماما ، تاركة بذلك مناطق انتقـــال ثانوية بين الاقاليم الاساسية . وفى النتيجة تبدو هذه الاقاليم غالبا كوحدات تباين اقليمى نسبى لامطلق ، بمعنى ان مجموعة معينة من الخصائص الطبيعية والمورفولوجية تسود كلا منها سيادة غالبة ولكنها ليست مطلقة .

فاذا نحن تتبعنا اهم نقط الانقطـــاع فى مورفولوجية الوادى لوجـــدنا اسوان أولاها بلا شك ، فعندها يتحول النهر من التعرية الى الارساب ويبدأ السهل الفيضى الحقيقى ويتسع الوادى جديا . واسنا هى النقطة الفاصلة التالية ، فهنا ينتهى المحيط الخراسانى ويبدأ الكريتاسى ، كما قـــد تكون هى البداية الحقيقية لرواسب البليوسين شمالا دون الجنوب . النقطة الحاسمة التالية هى نجع حمادى ، ففضـــلا عن أن اتجاه الوادى واتســـاعه وطبيعة حافتيه وتوزيع ضفتيه تتغير كلها هنا جذريا ، فعندها أيضـــا يختفى الطمى القديم من على السطح ويغوص تحت الارض . بالمثل اسيوط ، عندها يتغير الاتجاه وتناظر الحافتين والضفتين ، كمـــا يعطى الايوسين الاســـفل مكانه للاوسط غير بعيد حوالى منفلوط ـ ديروط . نقطة التغير والانعطاف الاخيرة تتوزع بين الفشن وبنى سويف والواسطى بلا تحديد . فعنـــد الاولى تحل الرواسب البليوسينية البحرية محل الاستيوارية ، وعند الثانية يحل الايوسين الاعلى محل الاوسط ، وعند الاخيرة يضيق الوادى بعد ان بلغ اقصى اتساعه كما تعود ضفتاه الى الازدواج .

على هذه الاسس والمعطيات ، نستطيع الآن أن نقســـم الوادى الى ستة أقاليم طبيعية او فيزيوغرافية متميزة : النوبة ، الجنوب الاقصى ، ثنية قنا ، الجذع الجنوبى ، الجذع الشمالى ، العنق .

النـــــوبة

النوبة ، النوبة السفلى ، نوبة مصر ، أو مصر النوبية ، خراســـانية خالصة بامتياز ، فيما عدا قطاعا محدودا نسبيا من الصخور البللورية الاركية فى الشمال فى منطقة الكلابشـــة . الخراسان طبقاته شـــبه افقية لم تنلهـــا الاضطرابات الباطنية كثيرا ، فلا تظهر آثارها على السطح الا بمقدار .

تضاريسيا ، الاقليم « سقف الوادى » ان صح القول . فلأنه اقصى جنوب مصر على الاطلاق ، كان اعلى قطاع بمصر النيلية قطعا ، فهو يقع ككل بين كنتورى ١٠٠ ــ ٨٠ مترا بالتقريب . هو ايضا أطول اقاليم الوادى الطبيعية ، نحو ٣١٠ كم من ادندان حتى اسوان ، او بالضبط درجتان عرضيتان ٢٢° ــ ٢٤° ، اى بالتقريب خمس طول النهر و/او القطر . وهو بالطبع الاقليم المدارى الوحيد فى الوادى .

انحدار النهر شديد نوعا ، وعرضه اقل من المتوسط ، اقلّ منّ متوسط عرض النيل فى مصر عموما . والواقع انه اضيق اقاليم الوادى كله مجرى ، ولا يقل عنه عرضا فى مصر جميعا سوى فرع دمياط . فضلا عن هذا فانه يسجل اضيق نقطة فى مجرى النيل المصرى على الاطلاق ، وذلك فى باب الكلابشة . ايضا يعد المجرى من اكثر قطاعات النيل المصرى استقامة واقلها تعرجات وجزرا نهرية .

كالمجرى ، الوادى نفسه استمرار لنيل النوبة الكبير ، ولهذا فان خصائصه هى كل خصائصه بكل ما فيها من فقر طبيعى ومظاهر شحيحة . فالوادى ، الذى ينحصر بين حافتيه الخراسانيتين اللتين ترتفعان الى بضع مئات من الامتار فوق مستوى بطن الوادى ، ضيق الى حد الاختناق عمليا ، بحيث يوشك المجرى والوادى ان يترادفا ، ولولا اوديه الصحراء الشرقية الواسعة لاضفنا الحوض ايضا . وفى باب الكلابشة بالدقة يصل هذا الوضع النادر الى منتهاه .

اما الوادى نفسه فيخلو تقريبا من الرواسب النهرية الا من رقع ضيقة متقطعة للغاية هنا وهناك ، موزعة بشىء من العدالة تقريبا بين الضفتين مع تفوق طفيف للضفة الشرقية . بل فى هذه الرواسب يوشك الطمى القديم أن يعادل الطمى الحديث ان لم يفقه حقا مساحة واتساعا . والواقع ان هذا الاقليم منطقة تعرية نهرية اكثر مما هو ارساب ، بل انه اقليم التعرية النهرية الوحيد فى كل النيل المصرى .

بكل هذا فانه يصبح عمليا واديا بلا سهل رسوبى ويصبح النهر مجرد مجرى بلا ضفاف تقريبا . انه الوادى الصخرى ، وهو فى مجموعه لا يرقى الى اكثر من ذنب الوادى الطويل او ذنب مصر الوادى عموما . ولقد غرق هذا الذنب بالتدريج ، ولا نقول بتر ، اكثر من مرة ، حتى تحول نهائيا من خندق مائى جار وسط الصخر الى خزان مائى يستقر بين الصخر . حدث هذا مرارا بعد انشاء خزان اسوان وتعلياته المتعددة ، ثم حدث على نطاق اقليمى هائل بعد السد العالى حيث اصبح الاقليم كله جزءا من بحيرة ناصر التى تمتد بعيدا فى شمال السودان .

الجنوب الاقصى

هذا اقليم خطى شبه مستقيم يمتد بين الشلال وجذر ثنية قنا حوالى اسنا . كالنوبة ، هو اقليم خراسانى اساسا مع قطاع محدود من الصخور الاركية النارية ، ولكن على عكس النوبة يقع هذا القطاع فى اقصى الجنوب لا الشمال ، وذلك هو قطاع شلال اسوان . ايضا كالنوبة ، يمتاز الاقليم بخانق غائر فى مجرى النهر ، هو خانق السلسلة ، مقابل خانق باب الكلابشة . ولكن ، على عكس النوبة مرة اخرى ، ينفرد الاقليم بانه يجمع بين ظاهرتى الجندل والخانق مقابل الخانق فقط فى النوبة .

بالمثل كالنوبة غالبا ، لا يعرف الوادى هنا الرواسب البليوسينية ، وان ذهب راى آخر الى انه على العكس وعلى خلاف النوبة يعرفها جيدا . اخيرا ، فلعل المؤثرات التكتونية هنا اكثر مما هى فى النوبة ، الا انها معتدلة نسبيا ، تظهر خاصة كانكسارات موازية على الضفة الشرقية .

عرض مجرى النهر هنا اكبر منه فى النوبة ، وكذلك تمرجاته وجزره اكثر ، الا انها تظل متوسطة نسبيا . انحدار النهر ، على العكس ، اقل بكثير ، بل لعله — وهذا هو الملمح الغريب — اقل اقاليم الوادى فى هذا المجال . اما وادى النهر ، الذى تنخفض وتتباعد حافتاه الخراسانيتان كثيرا بالقياس الى النوبة ، فيتحول لاول مرة الى سهل فيضى حقيقى ، ولذا يتفوق اتساعه على النوبة خارج كل مقارنة ، وان ظل اضيق وافقر اقاليم السهل الفيضى نفسه بلا استثناء . مع ذلك ، فكالنوبة تقريبا ، تتقاسم الضفتان ارض الوادى بعدالة الى حد ما مع تفوق الضفة الشرقية نوعا .

ثنية قنا

اقليم بارز الشخصية الاقليمية مثلما هو بارز التركيب ، جيولوجيا كما هو جغرافيا . فاذ يبدأ جنوبا من اسنا ، فانما يبدأ ببنية مختلفة متميزة تماما . ففيما عدا بعض الاطراف الهامشية فان الطباشير الكريتاسى يغلف الجزء الاكبر من الثنية من الخارج ، بينما تبطنها من الداخل الرواسب البليوسينية الغزيرة الواسعة الانتشار . اما جغرافيا ، فكأنما لتصر على تفرد اقليمها ، لا تكتفى الثنية باتجاهها العرضى المعاكس لاتجاه النهر الطولى ، وانما تدخل فى دائرتها ايضا واديها ذلك المعاكس لانحدار الوادى الأب ، وادى قنا .

وعلى اية حال ، فكما تنفرد الثنية بانحناءتها المتميزة فى الوادى ، فقد تنفرد بانها قطاع انكسارى الاصل او متاثر بالانكسار فى بعض الآراء . وكما تنفرد بتداخل الصحراء الغربية فى قلبها فى الوقت الذى تتوغل هى فى

الصحراء الشرقية ، فانها تتميز « بحيادها » النسبي من حيث توزيع اتساع الضفتين . ثم هي تمثل منطقة الانتقال التدريجي بين الوادي الضيق الفقير جنوبا والواسع الغني شمالا ، وفي الوقت نفسه تمثل حلقة الاتصال بين الوادي والبحر .

بصيغة جامعة مانعة ، الثنية بين اقاليم الوادي وسط في كل شيء تقريبا : في مستوى الكنتور وارتفاع الحافتين وفي اتساع المجرى ودرجة تعرجه وكثافة جزره ثم في اتساع الوادي نفسه وفي توزيع الضفتين الى حد أو آخر ، بل وكذلك وقبل ذلك في الموقع بين الشمال والجنوب وبين النهر والبحر .

الجذع الجنوبي

هذا الاقليم ، الذي يمتد من نجع حمادي الى اسيوط او كبديل الى منفلوط — ديروط ، قد لا يقل تفردا واصالة وتبلور شخصية عن اقليم الثنية ، وان بطريقة مختلفة تماما . أولا ، هو بداية عالم الايوسين ، بل وهو وحده عالم الايوسين الاسفل كله . ثانيا ، هو اشد قطاعات الوادي ارتباطا بالانكسار ، فالانكسارات تحدق به وتحدده من الجانبين بلا انقطاع تقريبا كما قد تتطمه ايضا في بعض الحالات . وايا كان اصل وادي النيل بعامة ، فان هذا الاقليم تكتوني البنية ، وهو بالتأكيد اشد اقاليمه « انكسارية » .

من هنا محوره الاحادي المستقيم بصرامة من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي ، وكذلك واهم من ذلك طبيعته الخندقية المؤثرة . فرغم أن مستوى ارتفاع حافتي الوادي يتطامن هنا قليلا ، فان الوادي يبدو مغلقا تماما من كلا جانبيه بحافتيه المتوازيتين المطردتين بلا انقطاع . انه اكثر اقاليم الوادي تناظرا في الاطار التلي ، واذا تخلع فعلى الضفتين على حد سواء ، وهو من ثم « خندق » الوادي كله بالامتياز .

اذا نزلنا الى الوادي فانه من اوسع ما يكون في الصعيد . ورغم انه ينحاز أساسا الى الضفة الغربية ، فانه ينفرد في توزيعه باقل نسبة من الاختلال بين الضفتين اذا ما قورن ببقية الوادي ادناه ، حيث تصل نسبة أراضي الضفة الشرقية الى اقصاها في أي مكان شمال ثنية قنا . انه بدرجة أو باخرى أقرب اقاليم الوادي الى سمترية أو تناظر الضفتين اطارا وأرضا معا . أخيرا وليس آخرا ، فان الاقليم هو بلا منازع قمة التعرجات والجزر النهرية في الوادي كله من اقصاه الى ادناه . فالنهر هنا يترنح داخل خندقه اكثر مما يفعل في أي قطاع آخر بالصعيد ، كما يتفوق في كثافة الجزر خارج كل حدود .

الجـذع الشـمـالى

هذا الاقليم ، الممتد من منفلوط — ديروط الى الواسطى ، قد يكون من بعض نواحى البنية أقل تجانسا فى داخله من اقليم الجذع الجنوبى . ومع ذلك فقد لا يقل عنه كثيرا فى تبلوره وتفرده بنية وتضاريس معا . من حيث البنية ، تقل الانكسارات الحافية نسبيا ، ولكن تظهر الطفوح البركانية بوضوح اكثر خاصة على جانب الحافة الغربية (منفلوط ، سمالوط ، البهنسا). من الداخل ، يسود الاقليم فى معظمه الايوسين الاوسط بحجره الجيرى الناصع البياض غالبا . من الناحية الاخرى ، لا يتجانس حشو الوادى البليوسينى تماما ، وان كان التغير أو الاختلاف ثانويا . فهو فى القطاع الجنوبى الاكبر حتى الفشن من النوع الاستيوارى بينما يتحول فى القطاع الشمالى الاصغر الى النوع البحرى .

فيما عدا هذا فان الاقليم وحدة فريدة تضاريسيا . فعند بدايته بالضبط يغير النهر اتجاهه ليصبح شماليا نصا او مقوسا . واهم من ذلك ان الوادى يزداد اتساعا على اتساع الى أن يصل الى أقصاه فى مصر الوادى جميعا وذلك فى أقصى شمال الاقليم ببنى سويف . انه أشد أقاليم الوادى اتساعا .

بالمقابل ، فابتداء من أسيوط قرب بدايته تختفى الحافة الغربية للوادى تماما وتنحط الى سهول مموجة واهية الملامح ، فى حين تستمر الحافة الشرقية مطردة بلا انقطاع وان تطامنت قليلا فى الارتفاع . وبذلك يصبح الاقليم احادى الكتف . بالمقابل على العكس ، يختفى السهل الفيضى اختفاء تاما تقريبا من الضفة الشرقية ليبلغ اقصى تركزه على الاطلاق فى الضفة الغربية ، وبذلك يصبح الاقليم أحادى الضفة عمليا .

وهكذا : حافة ولا ضفة شرقية ، وضفة ولا حافة غربية : منتهى الاختلال بين الضفتين حافة واتساعا . انه بسهولة أشد أقاليم الوادى عدم تناظر وبعدا عن السمترية الجغرافية . الطريف ، مع ذلك ، انه مع بداية الاقليم يبدأ بحر يوسف ، فيتحول النهر لاول ولآخر مرة فى الصعيد من احادى المجرى الى ثنائى المجرى بمعنى ما او بشكل ما .

اخيرا ، وفى المحصلة ، فاذا ما نحن جمعنا اتساع هذا الاقليم الفائق الى تركزه شبه المطلق على احد جانبيه مع انحصاره بين النيل فى ناحية واليوسفى فى الناحية الاخرى ، لحق لنا ان نعده بمثابة « ميزوبوتاميا » الوادى او الصعيد اى ارض ما بين النهرين فيه ، شأنه فى ذلك شأن الدلتا الوسطى المحصورة بين الفرعين بالنسبة للدلتا عموما . وهو بهذا ارض ما بين النهرين اكثر منه أرض الضفتين .

اقليم العنق

آخر الصعيد ، من الواسطى حتى رأس الدلتا يمتد . قد يكون شديد التجانس فى تركيبه الداخلى جيولوجيا وجغرافيا ، ولكنه اقليميا يعد — باستثناء الجنوب الاقصى وحده — افقر واصغر اقاليم السهل الفيضى ، ولعله ايضا اضعفها فى حدة تميزه الطبيعى وتفرده الاقليمى ، وهو أدنى فى الواقع ان يكون « اقليم فضلة relict region » . جيولوجيا ، هو المجال الرئيسى لكل من الايوسين الاعلى والبليوسين البحرى . جغرافيا ، يبدو محدود الطول والامتداد ، وكذلك العرض والاتساع . الحافتان حوله أقرب الى الحياد ، فلا هما بالبعيدتين جدا ولا بالقريبتين جدا . كذلك توزيع أراضى الضفتين هو اقرب الى الحياد والتكافؤ .

الفيوم

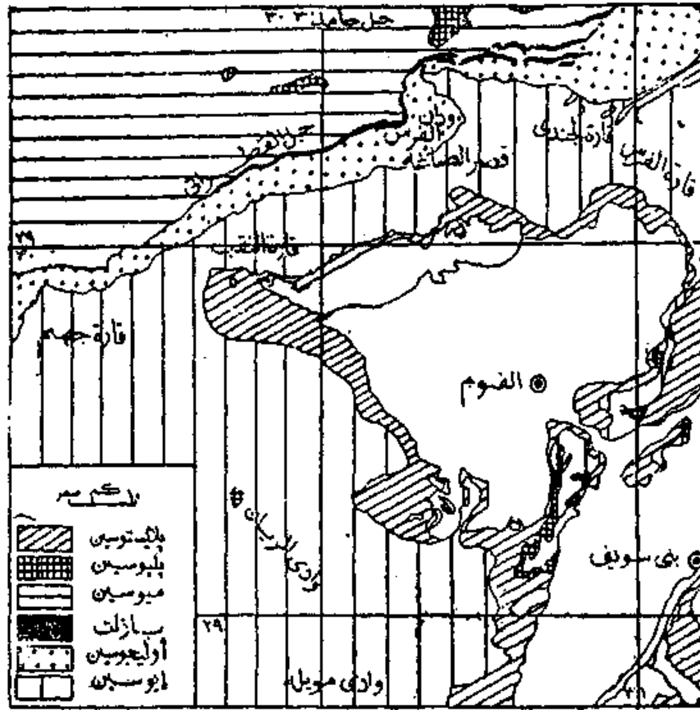
التركيب الجيولوجى (١)

الفيوم تجويف محفور فى نطاق الايوسين اساسا ، ولكن على اطرافه الشمالية غير بعيد جدا عن تخوم نطاق الميوسين . غير ان طبقات الايوسين تختفى فى معظمها تحت التكوينات التالية الاحدث ، فلا تظهر اساسا الا حول حافات المنخفض . اما هذه التكوينات الاحدث فتشمل الاوليجوسين والميوسين والبليوسين والبلايستوسين والحديث ، وتقع اما خارج المنخفض او على جوانبه أو داخله ، متخذة توزيعات مختلفة اما خطية جزئية مماسة واما حلقية او دائرية كاملة . وبهذا تتلخص خريطة المنخفض الجيولوجية فى نمط جغرافى محدد وبسيط .

فتبدأ من اعلى بحلقة ايوسينية خارجية عليا شبه مستمرة حول حافات المنخفض امتدادا لتوزيع النطاق الايوسينى الاقليمى على سطح الهضبة المحيطة . يتلوها الى الداخل حلقة اخرى بلايستوسينية على منحدرات المنخفض ، والاثنتان تدوران حول قرص كبير أو دائرة اساسية من طمى النيل الهولوسينى تفترش قاع المنخفض جميعا تقريبا وتمثل ارضيته المباشرة . ثم يحف بهذه المنظومة الحلقية — الدائرية ويحتويها اطار خطى مضلع يتألف من ثلاثة مماسات : خط أوليجوسينى فى الغرب ، وآخر ميوسينى فى الشمال ، وثالث بليوسينى فى الشرق .

---

(1) Beadnell, op. cit.; R. Said, op cit.



شكل ٨٠ ـ منخفض الفيوم ومنطقته : البنية والتركيب الجيولوجى .
[عن بيدنل ، بول ، هيوم ، سعيد]

تفصيلا ، الايوسين هو الذى يكون بطبقاته الحذرية أساس وجسم المنخفض سواء فى اعماق قاعه أو على منحدراته او بحافاته . لكنه لا يظهر على السطح الا فى حالتين : اساسا حول معظم جوانب المنخفض وفى حافاته الخارجية الرئيسية ، ثم بصفة ثانوية او استثنائية داخل المنخفض فى بعض نقط او خطوط من قاعه . ففى الاخيرة يبرز من تحت طمى النيل على امتداد المجارى المائية والاخوار العميقة التى تصل النيل ببحيرة قارون ، كما يظهر فى بعض جزر البحيرة نفسها .

اما حول المنخفض فيكاد الايوسين يحيط بحوافه من كل الجهات ، ولذا فتوزيعه حلقى اساسا وكامل تقريبا. بهذا فانه هو الذى يكون حواف المنخفض العليا والبارزة كما يكون بعض منحدراته الحادة . فشرقا نجده يدخل فى تكوين خط التقسيم المرتفع بين منخفض الفيوم ووادى النيل كما فى جبل الروس والنقلون وسدمنت . وشمالا يظهر كحافة عالية ضخمة مترامية الامتداد كما فى قارة الفرس وقارة الجندى . ثم يستدير الى غرب بحيرة قارون مؤلفا

منحدراتها العليا الصاعدة الى جبل القطرانى ابتـــداء من قصر الصـــاغة فى الشمال حتى قارة النقب فى الجنوب . واخيرا يدور ليـؤلف الحافة الجنوبية متراميا على مداها شاملا وادى الريان وما بعده .

وفى هذا التوزيع يلفت النظر ايوسين قصر الصاغة بصفة خاصة . ففى طبقات طفله بقايا حيوانية فقرية ارضية ضخمة وشاطئية اضـــخم كالحيتان والتماسيح والسلاحف فضلا عن القواقع البحرية ، مما يدل على نهر قـــديم نقلها من اليابس الى بحر كانته منطقـــه الفيوم حينـــذاك . كذلك تكثر بنفس الطبقات آثار نباتات قديمة بعضها ليجنيتى يشبه الفحم البنى ، بل هو فحم حقيقى فى بعض المواضع وعلى نطاق محدود .

على الضلع الشمالى الغربى لحلقـــة الايوسين ، يمتـــد الاوليجوسـين كمماس خطى وكشريط ضيق مواز يترامى من الشمال الشرقى الى الجنـــوب الغربى . تكويناته يدق سمكها تجاه طرفيه ، بالغة أقصاها فى الوسط حيث تبلغ اقصى ارتفاعها بالتالى فى صورة تلال ودان الفرس المخروطية البديعـــة الشكل (لاحظ التسمية) . وتنقسم تكوينات الاوليجوسـين الى مجموعتين : رسوبية وبلوتونية .

الرسوبية من الرمال الملونة والحجر الرملى أساسا مع قليل من الحجر الجيرى والمارل ، كما يكثر بها الزلط والصوان والحصى والحيباء والتشيرت والكوارتزيت . ورغم أنها فقيرة فى الحفـــريات ، فانها غنية ببقايا اشـــجار مترملة وحيوانات برية ضخمة كالارسينويثيريم والتماسيح والسلاحف ، وهذا كله يشير قطعا الى بيئة فيضية ـــ بحرية ، ويعنى حتمـــا نهرا اوليجوسـينيا قديما ـــ راجع أور ـــ نيل بلانكنهورن ونهر بيدنل .

أما التكوينات البلوتونية فاحـــدث من الرســـوبية ، تكونت فى نهـــاية الاوليجوسين حين تعرضت مصر للضغوط الباطنية العنيفـــة . وهى تترامى كخط دقيق يمرق وامضا ومماسا للتكوينات الرسوبية من الشمال وذلك على امتداد جبل القطرانى كطفوح بازلتية غطائية معتدلة السمك .

الى الشمال والشمال والغربى تختفى طبقات الاوليجوسين تحت نطاق مترام الى بعيد هو الميوسين ، الذى لا يدخل بذلك فى تكوين منخفض الفيوم تماما بقدر ما يمثل تخومه القريبة . هكذا لا يبرز الميوسين الا فى منطقة جبل الخشب شمال الفيوم ، حيث تضم طبقاته الرملية الحصباوية الحمراء بعض الصوان وجذوع الاشجار المترملة . ومن اعلامه ايضا جبل حامد .

بالمثل على الجانب الآخر ، يقتصر وجود تكوينات البليوسـين بالفيوم على

خط دقيق متقطع على امتداد الحافة الشرقية فى جبهة التقسيم بين المنخفض ووادى النيل . تبدو هذه الرواسب على شكل بوارز ونواتىء من الحجر الرملى ممتدة من الشرق الى الغرب ومتدرجة فى اعلاها الى حصباء مصبية ــ فيضية تقع على منسوب ١٧٠ ــ ١٨٠ مترا . والمرجح ان هذه الرواسب البليوسينية تنتمى الى خليج وادى النيل البليوسينى الكبير .

على عكس التوزيع الخطى المماس للاوليجوسين والبليوسين، وكالتوزيع الحلقى للايوسين ، يأتى البلايستوسين . فهو يرسم حلقة كاملة تدور حول جنبات المنخفض محصورة بين حلقة الايوسين الخارجية العليا على سطح او سقف الهضبة المحيطة وبين دائرة أو قرص الطمى النيلى الهولوسينى الحديث الذى يبطن ارضية المنخفض مباشرة . اى انه يقع تقريبا بين اقدم واحدث تكوينين فى المنخفض جميعا . وبالمثل يتراوح مستواه الكنتورى بين مستويهما.

الحلقة يدق عرضها بشدة فى الشرق والشمال حيث تتحول الى شريط دقيق يحف بشاطىء بحيرة قارون الغربى ، لكنه يتسع بوضوح على امتداد الضلع الجنوبى الغربى خاصة فى طرفيه غرب البحيرة وبمنطقة الغرق .

رواسبه بحيرية يغلب عليها الحصى والحصباء ، فهو وليد البحيرة العذبة النهرية الاولى مثلما هو موطن المدرجات البحيرية الحلقية المتراتبة راسيا على محيط المنخفض كشواهد على مراحل حياة تلك البحيرة وكعلامات لتوقيتها .

الاطار الاقليمى

الفيوم ، التى ينحدر اسمها عن الاصل الفرعونى Phiom ، بمعنى « البحيرة » ، والتى تقع جنوب غرب القاهرة بنحو ٩٠ كم وغرب بنى سويف مباشرة ، منخفض واحى من منخفضات الصحراء الغربية ، الا انه بفضل قربه الشديد من الوادى الى حد الالتصاق تقريبا يتصل بالنيل عن طريق فتحة ضيقة كالعنق هى فتحة اللاهون ــ الهوارة . المنخفض بهذا لا يختلف عن منخفضات الصحراء من حيث انه حوض مقعر مغلق تتحلق حوله الحافات الحادة والمرتفعات العالية ، وانه حوض صرف داخلى اصلا يقع جزء كبير منه تحت مستوى سطح البحر بكثير ، وان انحداره الاساسى نحو الشمال الغربى اى الشمال عموما ، هذا فضلا بالطبع عن اصله الايولى مثلها .

على الجانب الاخر ، فمن حيث انه يتصل بالنيل عن طريق بحر يوسف، فانه يكون جزءا من نظامه النهرى مثلما تبطن ارضه بطميه . وبهذا اضيفت الى مياهه الباطنية مياه النيل السطحية الجارية ، والى تحت التربة الحصباوية

الرملية الموضعية التربة الطينية النيلية المنقولة . وبهذا وذاك اصبح المنخفض فى واقعه « ملحقا » للوادى (١) « ودلتا داخلية » للنهر « وشبه واحة » صغرى تضاف كالبرعم الى شبه الواحة الكبرى التى هى الوادى نفسه . فهو اذن مجمع الوادى والمنخفضات وحلقة اتصال او منطقة انتقال بين النيل والصحراء .

ان يكن الوادى اذن هبة النيل ، فان الفيوم هبة المنخفض والنيل معا، ابنة التعرية الهوائية والارساب النهرى بنفس الدرجة ، وثمرة الزواج الطبيعى السعيد بين الصحراء والنهر . فشأن الفيوم فى هذا ، بمعنى خاص، هو شان قناة السويس ، التى هى هبة البرزخ والنهر ، الا ان هذه من صنع الانسان وتلك بفعل الطبيعة .

الطريف او المثير ايضا انهما هما الاقليمان الوحيدان فى مصر الداخلية المنفصلان جزئيا الا من برزخ ضيق عن جسم الوادى الكبير ، فانت تمر فى رحلتك منه اليهما خلال صحارى ممتدة بدرجة او باخرى تقطعها بالسيارة أو بالقطار فى نصف ساعة على الاقل فى حالة الفيوم وفى ساعة الى ساعتين فى حالة القناة . وبهذا كله يبدو تفرد الفيوم فى مصر من البداية والى النهاية كاقليم خاص وكبيئة متميزة لا نظير لها بين سائر أقاليمها وبيئاتها .

الفيوم والريان

وليست الفيوم فى موقعها هذا على ضلوع الوادى هى المنخفض الوحيد هناك فى الحقيقة ، بل هى احد منخفضين متجاورين ، ثانيهما هو منخفض وادى الريان الى الجنوب الغربى مباشرة . والاثنان معا يقعان بدورهما كذلك فى منخفض واحد مشترك اكبر واوسع من الصحراء الغربية غرب الصعيد الادنى تبلغ مساحته نحو ٣٠ الف كم٢ ، هو ذلك الذى يشكله كنتور ٢٠٠ متر اذ ينثنى فى تقوسه العظيم ابتداء من اسيوط ومبتعدا عن النهر غربا الى أن يعاود الاقتراب منه تجاه الجيزة . لكن منخفض الفيوم اكبر مساحة من وادى الريان بكثير : ١٧٠٠ كم٢ مقابل ٧٠٠ كم٢ على الترتيب ، اى مثله مرتين ونصف المرة .

بهذا التجاور ، وبغيره ، تبدو الفيوم والريان كالتوامين او كالشقيقين الاكبر والاصغر . فكلاهما ، كسائر منخفضات الصحراء الغربية ، من اصل اولى ومن حفر التعرية الهوائية ، وكلاهما يقع جزئيا تحت مستوى سطح البحر بكثير ، بل ويتشابهان فى عمق اخفض نقطة بهما : ٤٥ مترا فى الفيوم

(1) Lorin, p. 11 — 12.

مقابل — ٦٤ فى الريان . الا انهما بعد ذلك منفصـــلان عن بعضـــهما البعض اوروجرافيا انفصالا تاما بحاجز من الحجر الجيرى الســميك عرضــــه نحو ١٥ كم وارتفاعه ٢٤ مترا . والا كذلك ، وهذا هو الاهم ، أن وادى الريان فى الراى السائد لم يتصل قط بالنيل ولا عرف ارســاباته او طميـــه بل هو يخلو منها تماما .

لماذا لم يتصل ؟ — هذا هو السؤال ، لاسيما مع اتصال الفيوم المقاربة والمشابهة . الثابت أن المياه فى الفيوم ارتفعت فى الفترة الاشيلية الى منسوب ٤٢ مترا . فلماذا اذن لم تتقدم مياه النيل هذه لتغمر منخفض الريان الملاصق والاشد غورا ؟ السبب بلا ريب هو وجود الحاجز الصخرى الفاصـــل بين المنخفضين والذى يبلغ ارتفاعه حاليا ٢٤ مترا . ولـــكن لابد ايضـــا ، كما يفترض مرى ، أن هذا الحاجز كان فى ذلك الوقت اعلى مما هو الآن بنحو ٢٣ مترا على الاقل حتى يكفى لمنع مياه الفيوم المرتفعة من اعتلائه وتجاوزه الى الريان . ويترتب على هذا الفرض كذلك أن التعرية لابد قد ازالت نحو ١٨ مترا من صخور هذا الحاجز الفاصل منذ تلك العصور الاشيلية ، اى منـــذ نحو ٦٠ الف سنة ، او بمعدل ٣٦ ملليمترا كل قرن (١) .

أيا كان الامر ، فان النتيجة الصافية أن الريان على عكس الفيـــوم لم يتصل بالنيل . وبهذا الفارق على وجه التحديد اختلف مصيرهما الى الابد . فبينما تحولت الفيوم الى واحة حية رطبة والى خلية عضوية تغص بالحيـــاة والعمران ، ظل الريان منخفضا جافا عقيما يخلو تماما من المياه والحيـــاة ، فتحول من توأم الى أخ غير شقيق بل شريد ، وعلى الاكثر فلقد تحول اخيرا جدا الى مصرف خاص للفيوم . وفى هذا يقف الريان فى كنف الفيوم كما يقف غير بعيد الوادى الفارغ خلف وادى النطرون ، مجرد ظل او شبح .

بين السبق والتخلف

على ان الفيوم كمنخفض لا يتفوق فقط على الريان ، ولكنه من زاوية خاصة تفوق ، او حاول ، على وادى النيل نفسه . فكمنخفض منسوبه اوطأ من منسوب النيل ، كان للفيوم تلقائيا منذ البداية ، بداية التـــاريخ ، ميزة الرى الدائم على الوادى الذى لم يعرف سوى الرى الحوضى حتى القـــرن الماضى . واذا كنا قد الفنا أن نقول ان الرى الدائم دخل مصر من الشمال ، من الدلتا ، فانما نقصد بهذا الرى الدائم الحديث . اما الفيوم فتعرفه بصورة كاملة تقريبا منذ اقدم عصور الفرعونية . ولا شك ان هذا هو سر شـــهرة الفيوم التاريخية بالخصوبة الفائقة ، وهو الذى يفسر دورها البارز والمتميز فى القديم خاصة فى تعمير الدولة الوسطى وفى الاستعمار الكلاسيكى .

---

(1) Murray, "Egyptian climate", loc. cit., p. 430 — 4.

على أن الفيوم ايضا دفعت ثمن هذه الميزة الخاصة والسبق المبكر . فلطول ما مارست الرى الدائم بآلاف السنين ، وبالراحة ايضا ، فقد تعرضت التربة للاستملاح المطرد ، فضلا عن الاجهاد والاستنزاف الطويل . الاسوأ من ذلك انها ، وان تمتعت كمنخفض متعر بميزة الصرف بالراحة فى اجزائها العليا ، فقد دفعت الثمن أجزاؤها السفلى ، اذ بينما ازدهر الشرق تدهور الغرب وتحول كل السهل المتاخم لبحيرة قارون الى أراضى بور ملحية قلوية حيث تحولت البحيرة نفسها كمصرف داخلى الى بؤرة نشع دائم حولها . انها مشكلة كل منخفض صحراوى : الرى الجائزة ، والصرف الفضحية : للعالى الغنم ، وعلى الواطى الغرم . من هنا جميعا تخلفت الفيوم فى الخصوبة والانتاجية الزراعية والثراء وفقدت شهرتها القديمة بالخصب النادر . ومن هنا ايضا جاءت الحاجة مؤخرا الى مشروع وادى الريان ، الذى تحقق اخيرا ، كمصرف خارجى خاص للفيوم .

وجه الفيوم

بين الدائرة والمثلث والكاس ، يبدو شكل الفيوم اشبه على الجملة بورقة شجر الاسفندان maple ، غصنها أو عودها القصير هو وادى بحر يوسف من اللاهون حتى مدينة الفيوم ، وعروقها هى شبكة الترع والمصارف المتشعبة التى تتشعع داخلها . بهذا الشكل ، وبمساحتها البالغة ١٧٠٠ كم٢ ، يبلغ محيطها نحو ١٨٠ كم ، كما يحدد أو بالاحرى يتتبع معظم حدودها الخارجية بعض ترعها الرئيسية متاخمة تقريبا للصحراء المحيطة ، تماما كما هى الحال فى دلتا النيل .

تبدأ تلك الحدود من مستوى الصحراء المحيطة على ارتفاع نحو ٣٥ مترا ، لكنها لا تلبث ان تنخفض بشدة وبسرعة نحو قلب المنخفض ليقع جزء كبير منه ، اكثر من الثلث الشمالى الغربى ، تحت مستوى سطح البحر ، ثم يستمر الانحدار ويتسارع ليصل فى النهاية الى — ٤٥ مترا فى اقصى الشمال الغربى وذلك فى بركة قارون . واخيرا ، وكما يرتفع منخفض القطارة مباشرة من اقصى عمقه فى الجنوب الغربى الى اعلى حافاته فى الشمال الغربى ، يرتفع منخفض الفيوم فجاة من قاعه فى قارون الى اعلى حافاته المحيطة او الحائطية وهى جبل القطرانى البركانى الاصل ، فيكون تضاغط الانحدار مضاعفا وحادا .

روفيل الانحدار

هاهنا نلمس اول مظهر عملى من مظاهر تفرد الفيوم بين اقاليم الوادى . فالفيوم ، اولا ، وان لم تكن اعمق منخفضات مصر عموما ، فانها بسهولة

اعمق اقاليم الوادى جميعا ، وبها احدى منطقتين فيه تقعان تحت مستوى سطح البحر ـ الاخرى حول بعض بحيرات شمال الدلتا ـ وان تفوقت الفيوم فى ذلك خارج كل مقارنة مساحة وعمقا . بعد هذا فان الانحدار هنا ، اذ يقطع من الحواف على مستوى ٣٥ مترا الى القاع على منسوب ـ ٤٥ مترا ، فانما يقطع نحو ٨٠ مترا فىمدى نصف قطر لايعدو ٢٠ ـ ٢٥ ـ ٣٠كم، ودعك تماما من حافة القطرانى حيث يتحقق ضعف هذا الانحدار فى بضعة كيلومترات لا غير .

فهذا القدر من الانحدار يكاد يعادل انحدار وادى النيل باسره من اسوان الى المتوسط ، ويزيد بالتأكيد على انحدار الصعيد من اسوان الى القاهرة ، اى ما يتراوح بين ١٢٠٠ ، ١٠٠٠ كم على الترتيب . وبصيغة اخرى يتراوح معدل مجمل الانحدار داخل المنخفض فى المتوسط العام بين ١ : ٥٠٠ ، ١ : ٢٥٠ تقريبا . وبهذا فان الفيوم ، هذه الواحة الكاسية النموذجية cup-oasis ، تختزل انحدار الوادى باكمله فى كاس ولا نقول فى فنجان .

من هنا ايضا كان حتما ان يتحول سطح المنخفض الى سلم من الدرجات او المدرجات او المصاطب الطبيعية المتلاحقة سراعا بحيث يبدو بروفيل المنخفض متعدد الطوابق ، بالتحديد ذا ثلاثة طوابق . فهناك ثلاثة مدرجات اساسية تتسارع فى الانحدار باطراد من اعلى الى اسفل اى كلما زدنا هبوطا وانخفاضا . الاول بين كنتور ٢٥ ـ ٢٦ مترا عند اللاهون وكنتور ٢٣ ـ ٢٢ مترا عند مدينة الفيوم ، بمتوسط انحدار ٢ر٥ متر فى مسافة نحو ١٠ كم اى بمعدل ١ : ٤٠٠٠ تقريبا . الثانى بين كنتور ٢٣ ـ ٢٢ مترا وكنتور ١٠ متر الذى يمر بسنورس وسنهور وابو كساه ، ومعدل الانحدار هنا ١ : ١٤٠٠ تقريبا . المدرج الثالث بين كنتور ١٠ متر وشاطىء البركة (١) اى ـ ٤٥ مترا، اى بفاصل راسى قدره نحو ٥٥ مترا فى مسافة ١٠ كم ، بمعدل انحدار قدره ١ : ١٨٠ تقريبا . ولا شك ان هذه الشقة الاخيرة هى اشد رقعة فى مصر النيلية تحدرا واندفاعا .

بهذه الطوابق الثلاثة يستكمل المنخفض فى النهاية شكل المدرج الدائرى (امفتياترو) اشبه بملاعب الرومان القديمة البيضاوية او الدورة المدرجة والمنحوتة فى الصخر . والمرء لا يحس فقط بهذا التضرس والتحدر فى صعوده وهبوطه بسرعة لاهثة واحيانا بمشقة واضحة ، ولكنه ايضا يستطيع ان يراه راى العين فى اكثر من موضع مثلا فى تلك المصطبات او المدرجات المحلية

(1) Boak, op. cit., p. 353 — 4.

المنتشرة داخل القرى نفسها والمرتبطة عادة بالاخوار الكثيرة القديمة . مثال ذلك قريتا فديميين والسليين اللتان ينحدر زمامهما نحو ١٥ — ٢٥ مترا على عدة مدرجات مزروعة الى بحر سنهور المجاور الذى هو نفسه خور قديم (١) .

تضـاريس حقيقية

كل هذا يجعل الفيوم تنفرد فى وادى النيـل بانها الوحيدة التى لهـا « تضاريس » حقيقية بالمعنى الجغـرافى ، والتى يلعب الكنتور فيهـا دورا موجبا حاسما وواضحا فى الحياة سواء فى المواصلات او الرى او الصرف ، كما يظهر فيها نظام طبقات أفقى فى الزراعة altimetric—, vertical. zonation . فمثلا ينعكس هذا بصورة مرئية مباشرة فى اللاندسكيب على شبكة الرى التى تتحول مجاريها الى سلسلة طباقية من المساقط الصغيرة التى تستعمل كقوة محركة لسواقى الهدير التى لا مثيل لها خارج الفيوم — نحو ١٠٠ هدارة ، ولتشغيل المطاحن ولتوليد الكهرباء مؤخرا . هذا ولولا تلك المساقط ، ولولا انتشار مروحة الشبكة نفسها كذلك ، لتهـدلت جوانب المنخفض كثيرا او قليلا .

اخيرا ، وكسائر منخفضات الصحراء الغربية ، فان الفيوم منخفض من منخفضات ، اعنى ليست مجرد تجويف بسيط على ضخامته بل تجويف مركب يتقطع من داخله الى عدد من التجاويف المحلية الاصغر أو الحوضات الثانوية تستقر فى قاعه وعلى جنباته . وذلك بالطبع مما يزيد سطحه تضرسا وتعقدا كما يعدد اتجاه الانحدارات المحلية داخله رغم سيادة الانحدار العـام نحو الشمال الغربى . وبعض هذه التجاويف ينخفض فى اعمقه الى ما دون سطح البحر ببضعة امتار ، اى ان بالفيـوم اكثر من بقعة دون سـطح البحر غير حوض بحيرة قارون نفسها وان كانت اقل عمقا بكثير .

ولما كانت كل هذه التجاويف او المنخفضـات الثانوية الداخلية هى من مخلفات البحيرة التاريخية القديمة الكبرى التى كانت تملأ المنخفض الى الحافة ، فان الذى يفصل بينها كالحوائط الحاجزة هى عادة شطوط رملية عالية نوعا أو خطوط كنتورية بارزة كانت تمثل شـواطىء البحيرة فى مراحل توسـعها وانكماشها المختلفة ، بينما تكثر الاخوار فى قيعانها .

وهناك تجويفان رئيسيان على جانبى او جنـاحى المنخفض : تجـويف طامية — الروضة فى الشمال الشرقى ، وتجويف قلمشاه — تطون فى الجنوب ،

---

(١) المجلس الاعلى لرعاية الفنـون والآداب والعلوم الاجتمـاعية ، « الفيوم » ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٣ .

يضاف اليهما تجويف اشد انفصالا واستقلالا هو حوض الغرق السلطانى فى الجنوب الغربى . فاذا اضفنا الى ثلاثتها قطاع وادى بحر يوسف فى فتحة اللاهون ، ثم دلتاه فى قلب المنخفض الفيومى ، ثم اخيرا السهل الشاطئى لبحيرة قارون ، لاكتملت بذلك فى الواقع اقاليم الفيوم الطبيعية الرئيسية الست (١) .

هيدرولوجيا جغرافية

على تلك المنحدرات المتقبة والسفوح الدقيقة التى تنحدر بعامة نحو البحيرة فى الشمال الغربى ، فيتحدد بها الانحدار العام للمنخفض فى ذلك الانجاه ، تجرى شبكة المجارى المائية الطبيعية والصناعية فتعكس بامانة لا شكل سطحه فحسب ولكن ايضا شكل المنخفض نفسه . انما هيدرولوجيا جغرافية كاشد ما تكون الهيدرولوجيا تاثرا بالجغرافيا فى اى جزء من مصر النيلية .

وابتداء ، وكما فى دلتا النيل عن طريق راسها ، لا ماء يدخل الفيوم الا من مدخل واحد هو اليوسفى وفتحة اللاهون — اللاهون من Ro-hun او Le-hone الفرعونية بمعنى «فم الخليج» أو «فم الترعة» اى «فم البحر»(٢) . على ان اليوسفى قد ضوعف حديثا بترعة مساعدة هى بحر حسن واصف تحمل نحو ثلث دخل الواحة المائى مقابل الثلثين لليوسفى . الماء يدخل اذن من اقصى الشرق ، وكل الفيوم تروى من تلك البوابة ، اما من فوهتها مباشرة ، واما من نقطة المقاسم عند مدينة الفيوم حيث يتفرع البحر الى شبكته الواسعة ، والتى تقابل بذلك قناطر الدلتا . وبهذا الانحدار الطبيعى ايضا تتمتع الفيوم ، حتى من قبل عصر الرى الدائم فى وادى النيل ، بالرى المستديم وبالرى بالراحة معا ، اى بالجاذبية من أعلى الى اسفل .

وبالمقابل ، فان الصرف كله ايضا وبلا استثناء تقريبا ينتهى الى بركة قارون فى اقصى الغرب ، اى يتم من الشرق الى الغرب او من اعلى الى اسفل . فالبركة هى المصرف الطبيعى والوحيد للفيوم جميعا ، وهو مصرف داخلى بالطبع . وفيما عدا هذا الموقع الداخلى ، فانها بهذا الوضع تعد بالنسبة للفيوم بمثابة البحر المتوسط بالنسبة لدلتا النيل . ومن هاتين القاعدتين الاساسيتين فى الرى والصرف ، وكما فى دلتا النيل ايضا، لاتستثنى الا بعض جيوب محلية فى تجاويف اطراف المنخفض تحتاج اما الى الرى بالرفع أو الصرف بالضخ .

---

(١) السابق ، ص ٧ .

(2) A. Shafei, "Lake Moeris etc.", loc. cit., p. 188.



شكل ٨١ ـ الفيوم : الطبوغرافيا والهيدرولوجيا .

الشبكة المائية

ترجمة لهذه الضوابط ، ترسم خطة شبكة الرى والصرف نمطا محددا يشبه نمط دلتا النيل الا انه اكثر تعقيدا بعض الشيء . فترع الرى تبدأ كلها فى اقصى الشرق من قطاع اللاهون – مدينة الفيوم لتغطى كل المنخفض حتى اقصى الغرب بحيث تصل نهاياتها الى قرب بحيرة قارون نفسها . ومن ذلك القطاع تتشعب وتتفرع فى مروحة ، لا كمروحة دلتا النيل المثلثية البسيطة ، وانما مركبة اشبه فى مجموعها بهيئـة المزهر (الهارب) . فهى تتـألف من مجموعتين من الترع الرئيسية : الاولى هامشـية نصف دائرية والثـانية داخليـة خطية .

المجموعة الاولى تخرج من عند اللاهون ، واهمها ترعة عبد الله وهبى شمالا وبحر الغـرق وبحر النزلة جنوبا ، وهما تحفـان بأطراف المنخفض الصحراوية وتكادان تحددانه مثلما تفعل ترعتا الاسماعيلية والنوبارية فى دلتا النيل . المجموعة الثانية فى قلب المنخفض ، تتفرع أمام مدينة الفيـوم على شكل مروحة مثلثية بسيطة كمروحة دلتا النيل ، فتنتشر فروعها المستقيمة من الشمال الى الغرب ابتداء من بحر تنهلا فبحر سنورس فبحر ترسا فبحر سنهور الى بحر غديمين فبحر سنرو فبحر ابو كساه فبحر ابشواى وابو جنشو حتى بحر اهريت ... الخ .

مثل هذا تفعل شبكة المصارف ، ولكن فى نمط عكسى مقلوب يتداخل مع شبكة الرى تداخلا لصيقا كاصابع اليدين المتشابكتين . فهى ايضا تبـدأ من اقصى الشرق ، بل تتوغل نهايات بعضها داخل فتحة اللاهون – الهـوارة نفسها ، لتنتهى بعد كل هذه الرحلة الطويلة الى البحيرة . ومنها مجموعة هامشية قوسية تلف باجناب المنخفض ، اهمها مصرف طامية (او البطس) فى الشمال ومصرف الوادى فى الجنوب ، وهما فى الاصل خوران طبيعيان عميقان – خور طامية وخور الوادى – نحتا فى طبقة الطمى حتى ايوسين القاع ، ثم استفيد منهما كمصرفين اساسيين . ثم هناك فى قلب المنخفض ، كما فى دلتـا النيل ، سلسلة متشعبة من المصارف الاصغر والاكثر استقامة تتخلل ترع وسط الفيوم على التعاقب وتصرف مباشرة الى البحيرة .

مصر الصـــغرى

نصل من هذا كله وعند هذا الحد الى صـورة متكاملة مقارنة للفيـوم تذكرنا على نطاق مصغر ولكن بشدة بصورة دلتا النيل بل ووادى النيل كله . فمما يلفت النظر بلا شك ان بحر يوسف بواديه يشبه بالنسبة للفيـوم وادى الصعيد بالنسبة لمصر النيلية عموما : مجرى خطى طولى وحيد وضيق يختنق بين حافتين هضبيتين مرتفعتين . بل ان عنق او نهاية الوادى فى الحالين تكاد

تقع على كنتور واحد ، فكل من منطقة القاهرة وفتحة اللاهون ــ الهوارة تقع على منسوب + ١٨ مترا تقريبا . ثم عند مدينة الفيوم يتفرع البحر الى مروحة مركبة مفتوحة تؤلف دلتا حقيقية فى قلب المنخفض انتزعها بالارساب من البحيرة القديمة ، المنكمشة بالتالى . فهذه هى دلتا بحر يوسف ، وهى تناظر الى حد او آخر دلتا النيل الكبرى .

وحتى على مستوى التفاصيل ، نجد المقاسم تقابل القناطر الخيرية كصنبور مياه الرى الحاكم ، كما نجد نفس تداخل وتشابك الاصابع بين شبكتى الرى والصرف هنا وهناك ، فضلا عن جيوب الرى والصرف بالرفع المحلى فى الحالين . على اننا مقابل انحدار دلتا النيل الوئيد نحو الشمال ، نجد بالضرورة انحدارا مضغوطا فى حوض الفيوم على شكل مدرجاتها المديدة الفريدة . وللفيوم بعد هذا ، كما للدلتا ، « براريها » ، هى ذلك النطاق من الاراضى البور الملحية والقلوية الذى يحف ببركة قارون من الشرق . واخيرا فكما تنتهى دلتا النيل الى بحيرات الشمال فالبحر المتوسط ، تنتهى الفيوم الى بحيرة قارون فى اقصى الشمال الغربى ، فهى اذن بمثابة بحرها المتوسط ولكن الداخلى .

من هنا جميعا عدت الفيوم فى منخفضها المنعزل على جنب تصغيرا مركزا مكثفا ومتضاغطا لمصر النيل ، وجاءت التسمية الموفقة « مصر الصغرى Little Egypt » ، تماما كما تعد سيناء على ضلوع مصر الصحراء « مصر الصغرى الاخرى Egypt Minor» ، وان اختلف المعنى والوضع والطبيعة فى الحالين بالطبع . وفى هذه التسمية ايضا اختزال معبر بما فيه الكفاية عن جوهر شخصية الفيوم الاقليمية فى ذاتها ثم عن جوهر تفردها داخل شخصية مصر الاقليمية ككل .

مشكلة الفيوم

هى الصرف يقينا ، ولا شىء غير الصرف . كل الوجود المادى ، كل الجغرافيا البشرية ، للفيوم ــ دعنا نصر بكل قوة منذ البداية ــ لا يفسرها كما لا يقسرها سوى تلك المشكلة المزمنة المستحكمة ، هى حاكمها ، والسطح وسيطها ، وبركة قارون مفتاحها . فللفيوم مشكلة فريدة مثلما هى مستعصية تنفرد بها بين اقاليم مصر النيل جميعا ، وتعد أدق واعمق وان تكن من اسف اسوا واردا تعبير عن تفرد روح المكان بها وعن شخصيتها الاقليمية ، وتلك هى مشكلة الصرف . فالفيوم بشريا هى ببساطة صرفها ، وصرفها هو بامتياز اهم ضابط منفرد فى حياتها ومصيرها ، كما انه هو وحده حلقة الوصل الحاسمة والفعالة بين جغرافيتها الطبيعية والبشرية . ومن ثم لابد هنا من وقفة خاصة ازاءها قبل ان نغادر فصول البيئة الطبيعية الى الدراسة الاقليمية .

صميم المشكلة بالطبع هو الصرف الداخلى ، وقطبها هو بحيرة قارون . فبابسط صيغة ، الفيوم حوض داخلى مغلق « ممنوع من الصرف » أو يكاد . ذلك ان ليس للفيوم الا مصب واحد للصرف هو البحيرة ، والبحيرة هى مجمع كل مياه صرف الواحة جميعا ، من ناحية لانها أخفض بقاعها ومن أخرى لانها الجسم المائى الوحيد بها . ولكن لانها داخلية ، فان البخر هو العامل الوحيد لانقاص مائها ، غير ان هذا معامل ثابت محدد بمسطح البحيرة ودرجة حرارة المنطقة . كذلك فلأنها محدودة المساحة والعمق ، فانها محدودة السعة كما هى محددتها .

ولانها محدودة السعة ، فلا يمكن أن نتلقى من مياه الصرف الا قدرا محددا ومحدودا ايضا . كل زيادة على هذا القدر تؤدى حتما الى ارتفاع منسوب البحيرة عن مستواه العادى ، وكل ارتفاع يؤدى الى أن نطغى هذه المياه الملحة على المناطق المنخفضة المتاخمة لها فتغمرها وتغرقها كما تغزو النطاق التالى لها والاعلى منسوبا بالنشع والرشح ، الامر الذى يؤدى الى ملوحتها وتلويتها وبالتالى فسادها وتحولها الى بور وبرارى ، هكذا بازدياد صعدا من اسفل الى اعلى .

النتيجة الحتمية على الفور انك لا تستطيع أن تصب فى الفيوم من ماء الرى اكثر مما تتحمل بحيرة قارون دون أن يرتفع منسوبها الى حد الخطر . بمعنى آخر ، طاقة الصرف هى التى تحدد حدود الرى ، وليس العكس . الصرف لا الرى ، يعنى ، هو العامل المحدد والمسيطر فى المعادلة الهيدرولوجية بالفيوم . وهذا على النقيض بشدة من المعادلة السائدة فى سائر انحاء مصر . وبتحديد أدق ، فان منسوب مياه بحيرة قارون هو الذى يحدد كمية مياه الرى التى يمكن ان تطلق فى الفيوم للزراعة .

وبالارقام ، فان سعة البحيرة تناهز ٦٧٨ مليون متر مكعب اى ثلثى المليار ، وتتلقى سنويا نحو ٣٦٥ مليون متر أى نحو ثلث المليار من مياه الصرف هى محصلة صرف اراضى الفيوم جميعا . هذا بينما يبلغ حجم فاقد البخر من البحيرة سنويا ٤٠٠ مليون متر اى ما يوازى تقريبا ما تتلقاه من مياه الصرف . اما مجموع حجم مياه الرى التى تدخل الفيوم سنويا فلا يعدو المليارين أو نحو ١,٩ مليار متر مكعب (١) .

ولما كانت طاقة الصرف محدودة وثابتة بصرامة هكذا ، فقد بات من المستحيل زيادة كمية مياه النيل المطلقة فى الفيوم للرى والزراعة . ويترتب

(1) Ball, Contributions, p. 201.

على هذا بدوره استحالة تحسين شبكة الرى او الصرف بالمحافظة او تعديل المركب المحصولى بأنواعه ونسب مساحاتها ، ثم اخيرا استحالة التوسع الزراعى سواء الراسى بزيادة غلة الفدان او الافقى باستصلاح الاراضى البور والهامشية . ومعنى هذا كله أن الصرف ، وبالدقة منسوب بحيرة قارون ، يجمد كل شيء فى زراعة الفيوم ، وبالتالى يجمد كل شيء فى حياتها ابتداء من غلة الزراعة والدخل الزراعى وغير الزراعى بالتالى الى امكانيات التنمية الاقتصادية عموما ومعدل نمو السكان ذاته . . . الخ .

والذين يتعاملون بانتظام مع احصائيات مصر الاقتصادية والزراعية والسكانية عبر العقود الماضية ، كما سنرى فيما بعد ، تصدمهم بشدة حقيقة غريبة تتناقض مع شهرة الفيوم التقليدية بالخصوبة والثراء ، وهى أن كل ارقامها فى حالة توقف تام تقريبا net arrest ، فيما تتطور أرقام سائر المحافظات الى أعلى وثبا او طفرا . ومن هنا حتما تخلفت الفيوم حديثا بين اقاليم مصر تخلفا لا شك فيه .

بعبارة أخرى اصبحت الفيوم بسبب مشكلة الصرف عاجزة عمليا عن النمو أو التطور او التوسع ، فى حالة « تبريد عميق » أو « موضوعة فى النفتالين » كما قيل . وبتحديد اكثر ، فلأنها ممنوعة من الصرف ، كانت الفيوم ممنوعة من النمو . وبهذا الشكل فاذا كان الصرف هو نقطة الضعف الاساسية أو اضعف حلقة فى كيان الفيوم ، فان حياتها ومصيرها انما تتحدد من أسف بهذه الحلقة الاضعف وليس — للغرابة والدهشة — بكل سائر حلقات السلسلة الاخرى والاقوى .

وبهذا الشكل ايضا فلقد تعد بحيرة قارون اخطر اقاليم الفيوم ، ولكن بالمعنى السلبى السيىء بالطبع . فهذه البحيرة ، بخطر ارتفاع منسوبها ، أصبحت ضابط ايقاع اى ارتفاع فى مستوى حياة الفيوم . وهذه البحيرة الواقعة طبوغرافيا تحت اقدام الواحة غدت بمثابة قيد ثقيل كالاغلال فى اقدامها يجعلها مشلولة الحركة . وهذه البركة السائلة الرجراجة ، بضيتها وجمود سمتها ، قد وضعت المنخفض باسره فى « قفص حديدى Procrustean bed » حددت هى بحدة وصرامة ابعاده فلا تزيد ولا تنقص ، أو يمكن أن تنقص ولكن لا تزيد .

كيف الخروج اذن من هذه الحلقة المفرغة ؟ محليا ، ثمة فقط مخرجان . اما اقامة سد حاجز حول بحيرة قارون يسمح برفع منسوب المياه بها بمزيد او لمزيد من مياه الصرف دون خطر اغراق الاراضى المحيطة ، واما خلط مياه الصرف الزائدة بمياه الرى تخفيفا لملوحتها ثم اعادة استعمالها فى الرى .

ولكن وجد ان الاقتراح الاول انما يؤجل المشكلة ولا يحلها ، بينما ان الثانى يهدد الاراضى الزراعية على المدى الطويل بزيادة الملوحة والقلوية .

وهكذا عدنا من جديد الى المأزق القديم ، ذلك الذى ابرزه بحـــدة الى المقدمة قدوم السد العالى . ففى خضم وفرة مياه الرى الجديدة التى اتاحها السد ، أصبحت مشكلة تجمد الفيوم ريا وزراعة ونموا غير مفهومة ولا مقبولة اكثر من اى وقت مضى . ومن ثم بعث السد مشروع وادى الريـــان كمخرج خارجى وحيد لمياه صرف الفيوم ، حتى تحقق فى السبعينات .

اقاليم الفيوم الطبيعية (١)

وادى اليوسفى

بحر يوسف هو « الحبل السرى » الذى يربط الفيوم بالوادى ويمنحها الحياة . فعند اللاهون وهوارة عدلان المتقابلتين على ضفتيه ، يترك اليوسفى السهل الفيضى بالصعيد ويتجه غربا لمسافة نحو ١٠ كم خلال فتحة اللاهون ــ الهوارة (هوارة المقطع) ، او فتحة الهوارتين ان شئت ، هوارة عدلان ــ هوارة المقطع ، ثم يخترق تخوم منخفض الواحة مســـتمرا لمســـافة ١٠ كم اخرى حتى مدينة الفيوم . هذا هو وادى بحر يوسف ، أعلى أراضى الفيوم جميعا ، بل والى حد يتعذر معه الرى بالراحة ويتحتم الرفع بالآلات والسواقى العادية التى تنقط جانبيه بصورة لا تعرفها سائر اجزاء الفيوم .

هذا العنق الضيق هو برزخ او مضيق صـــحراوى حقيقى ينحصر بين اللسانين المتقابلين من هضبة الصحراء الغربية اللذين معا يفصلان الفيوم عن الوادى . اللسان الجنوبى هو جبل سدمنت وجبل النقلون (حيث يقوم دير النقلون وابو خشبة الصحراوى) (٢) . اما الشمالى فاكبر واوســـع ويعرف جزئيا بجبل الروس ، وتخترقه مواصلة سكة حديد الواسطى فى الجنـــوب ودرب جرزه الصحراوى فى الشمال .

دلتا اليوسفى

عند مدينة الفيوم يتشعب اليوسفى وتبدأ دلتاه ــ دلتا داخلية ــ كونها بارساباته النهرية المتوالية التى تراكمت فى قاع البحيرة القديمة حتى برزت

---

(١) الفيوم ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون ... الخ ، ص ٧ ــ ١١ .

(2) O. Meinardus, "The laura of Naqlun" B.S.G.E., 1967, p. 174 — 181.

على السطح ثم غطاها بطبقة اخيرة من الطين او الطمى الحديث . واحيانا تظهر الرواسب القديمة الحصباوية والرملية فوق مستوى السهل على شكل شطوط تمثل شواطىء البحيرة القديمة فى مراحلها المختلفة ، مثل شط العدوة وشط طامية . وهذا يذكرنا الى حد ما بتكوين دلتا النيل فى خليجها البحرى ، كما تذكرنا تلك الشطوط بظهور سلحفاتها . وتمتد دلتا اليوسفى حاليا حتى كنتور صـــفر غربا ، بينما يحـــدها من الجانبين مصرف طامية شرقا ومصرف الوادى غربا .

فهى بذلك فوق مستوى سطح البحر جميعا ، كما تتوسط قلب منخفض الفيوم هندسيا ، بينما يقترب شكلها من البيضاوى يتمركز حول مدينة الفيوم نفسها . ولانها اخصب اجزاء الفيوم ، فانها أغناها بالانتاج الزراعى واكثفها بالسكان ، كما تتجمع فيها اهم كوكبة من المدن الكبيرة مثل سنورس وترسا وسنهور وأبو كساه وابشواى ، فضـــلا عن سديم من القرى الضخمة مثل فديمين والعجميين وطبهار . انها ، باختصار ، « هارتلاند الفيوم » .

قارون وسهلها

استمرارا لهبوطنا غربا ، وابتداء من كنتور صفر حتى سيف البحيرة ، وبعرض نحو ١٠ كم بحذائها تدق فى نهايتها الى لسان غربى ضيق يصل الى اقصى طرف المنخفض فى منطقة قارون ــ قوته ، يمتد اخيرا السهل الساحلى او الشاطئى للبحيرة . هنا تنتهى الطبقة الغطائية السطحية لطمى النيـــل الحديث ومعها دلتا اليوسفى ، وتظهر بدلا منها على السطح رواسب الطفل والصلصال النيلية القديمة التى تكونت مع انحسار البحيرة القديمة . التربة ملحية قلوية حكمها حكم برارى الدلتا وتمثل نطـــاق الاستصلاح الزراعى فى الفيوم : انها بحق « برارى الفيوم » .

اما بحيرة، أو بالاحرى بركة، قارون نفسها ، سواء انتسبت الى قارون فرعون أو نسبت الى القرون كناية عن تعرجات شواطئها ونتوءاتها البارزة المميزة ، فهى كما نعرف بحيرة « حفرية » بمعنى ما ، مجرد بقـــايا البحيرة العظمى القـــديمة ومجرد مصرف العموم للفيـــوم . ولولا مياه الصرف هـــذه لانقرضت تماما بالبخر ، ومع ذلك فهى فى انكماش مستمر لان الايراد يظـــل اقل من الفاقد . بالتالى فانها تزداد ملوحة باستمرار الى حـــد أن انقرضت منها أسماك المياه العذبة واقتصرت أســـماكها على انواع الميـــاه الملحة . فمياهها آسنة لا تصلح للشرب ولا للرى ، بل تفسد بالنشع الاراضى الواطئة المتاخمة لها . على أن مشروع الريان قد غير الموقف اخيرا وصحح ميزانية مائيتها فانقذ البحيرة .



شكل ٨٢ ـ أقاليم الفيوم الفيزيوغرافية .
[عن أعمال المؤتمر الجغرافي العربى الاول]

البحيرة مساحتها نحو ٢٠٠ ـــ ٢٥٠ كم٢ ، أو ٥٥ الف فدان . طولها ٤٥ كم ، وعرضها يتراوح بين ٥ ، ١٠ كم . بهذا الشكل تعد قارون أشبه ما تكون نمطا ببحيرة البرلس بين بحيرات شمال الدلتا ، ولكنها بهذه الابعاد اقرب ما تكون مساحة الى بحيرة مريوط قبل التجفيف (٥٩ الف فدان) حيث تكاد تساويها ، ولكنها الآن اصبحت تساوى كلا من بحيرتى مريوط (١٧ الف فدان) وادكو (٣١ الف فدان) مجتمعتين بعد تجفيفهما ، وبذلك تعد حاليا ثالثة بحيرات مصر النيلية مساحة بعد المنزلة والبرلس او رابعة بحيرات مصر عموما باضافة البردويل .

فى وسطها تختنق البحيرة الى خاصرة معلمة بنتوءين ممتدين الى الجنوب ، تنقسم بها الى حوضين : شرقى اصغر واضحل وغربى اكبر واعمق . اما العمق فيتراوح حول ٥ ـــ ٦ امتار . تتوسط البحيرة عدة جزر اهمها جزيرة القرون او القرن الذهبى ، التى قد ترتبط باصل التسمية . اما الشاطئان ، بخلجانهما العديدة التى تعرف هنا كما فى البرلس بالجونات ، فيختلفان . فالشمالى اكثر ارتفاعا اذ ينهض الى حواف المنخفض واقدام القطرانى ، وهو من ثم ايضا الاكثر تعرجا « وقرونا » . اما الجنوبى فاكثر سهولة وانخفاضا كنهاية السهل الشاطئى ، كما أنه اكثر استقامة واقل تعرجا . وعموما فان بحيرة قارون أعمق بكثير من معظم بحيرات شمال الدلتا

فضلا عن انها بمنسوب ــ ٤٥ مترا اخفض اجزاء الفيوم بل واخفض بحيرات مصر جميعا واديا وصحراء .

تجويف الشمال

اذا انتقلنا الآن الى جناحى المنخفض بتجاويفهما البيضاوية شمالا وجنوبا على ضلوع الدلتا الداخلية ، فان تجويف طامية ــ الروضة يشمل التقوس الشمالى الشرقى من الفيوم ابتداء من الهوارة عند المدخل الشرقى حتى كوم أوشيم فى اقصى الشمال وعند النهاية الشرقية لبحيرة قارون ، وهو التقوس الذى يذكر فى شكله بتقوس ايست أنجليا فى جنوب شرق انجلترا من مصب التمز حتى الهمبر . ويحد التجويف غربا مصرف البطس وجنوبا شط العدوة.

تنحدر الارض من حواف المنخفض الى الداخل شمالا وغربا ، لكنهـا سرعان ما تنخفض منها الىمناسيب تحت مستوى سطح البحر تزداد انخفاضا نحو الداخل . لهذا فرغم ارتفاعه النسبى العـام ، تقع اجزاء عـديدة من التجويف تحت مستوى سطح البحر ، مثلا فى الشرق الروبيـات ــ ١ متر ، الروضة ــ ٢ متر ، وفى الشمال قصر رشوان ــ ١١ مترا ، طاميـة ــ ١٢ مترا . وفى هذه الاراضى الواطئة يكثر البور ومناطق الاستصلاح ، كما تنتشر على الحواف الخارجية للمنخفض التربة الصحراوية والرملية القديمة منبقايا شواطىء البحيرة الغابرة .

التجويف الجنوبى

اما تجويف قلمشاه ــ تطون الى الجنوب فيفصـله عن الدلتا الداخلية شماله مصرف الوادى ، بينما ينفصـل تماما عن حوض الغرق السلطانى فى الغرب .، على عكس التجويف المقابل ، ليس به مواضع تحت مستوى سطح البحر . لكن انحداره ، او هو لهـذا السبب ، ضعيف للغاية وسطحه قـد سوته رواسب الرى الحوضى قديما ، وهى الرواسب التى بسببها تسـوده التربة الطينية السوداء الثقيلة التى تميزه عن كثير من مناطق الفيوم الاخرى.

حـوض الغـرق

الغرق السلطانى ، اخيرا ، حوض بيضـاوى عرضى المحور كمنخفض الفيوم نفسه ، لكنه منفصل أو مستقل تقريباً ، اما داخل منخفض الفيوم الاب واما على ضلوعه . فهو فص أو برعم ناتىء بوضوح فى جنوب غرب المنخفض منعزل عن جسمه الاساسى بحائط سميك من الحجر الجيرى الا من فتحة أو رقبة ضيقة تصله بحوض قلمشاه ــ تطون .

كذلك فانه يستقل عن انحدار المنخفض الكبير العام بانحـداره المحلى نحو قلبه هو ذاته ، حيث يهبط المنسوب ايضا دون مستوى سـطح البحر

بقليل ، فتظهر البرك والمستنقعات — من هنا الاسم — وتتفاقم مشكلة الصرف ، بل ان الغرق هو المنطقة الوحيدة فى الفيوم التى يستحيل فيها الصرف بالراحة ، ويتحتم الصرف بالرفع والطلمبات . وفى هذا كله فان من الواضح تماما ان الغرق هو بالنسبة للفيوم كالفيوم نفسها بالنسبة لوادى النيل : انه بسهولة « الفيوم الصغرى » .

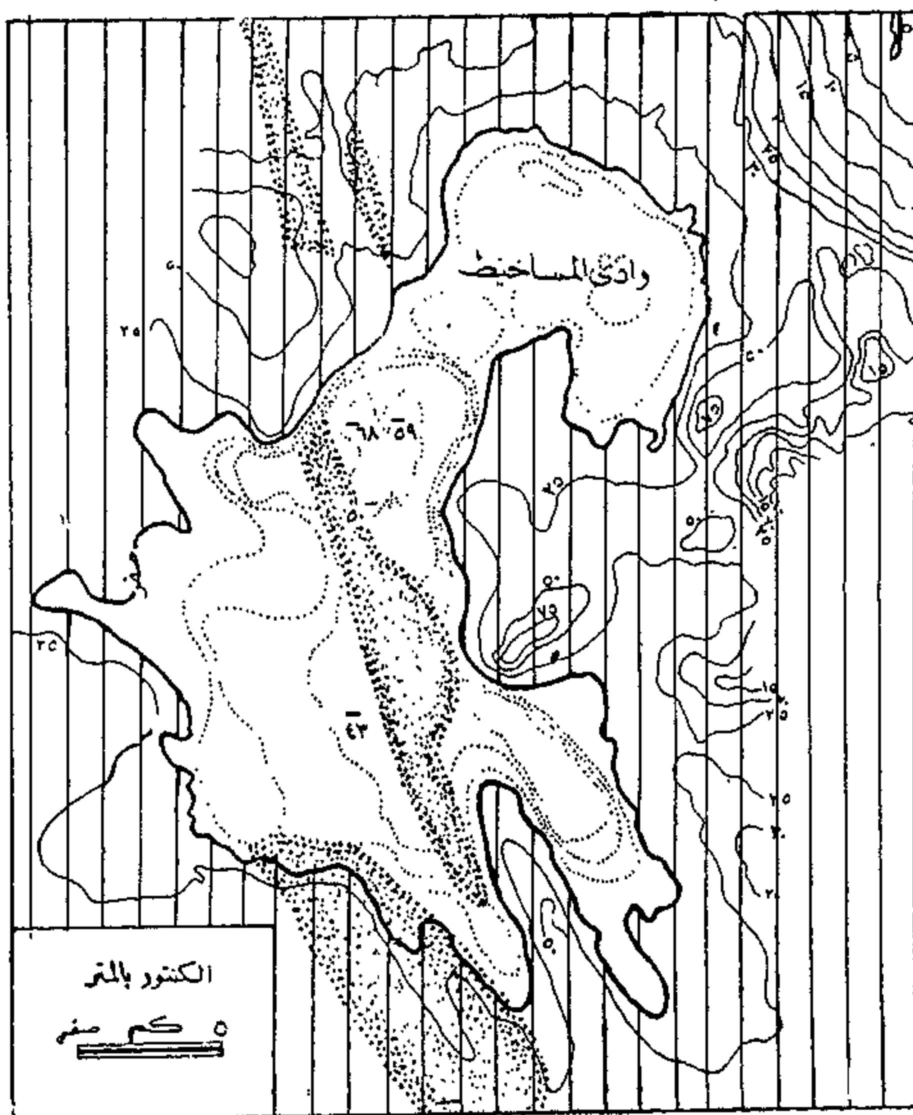
منخفض الريان

جغرافيا

كما يقع الوادى الفارغ بالنسبة الى وادى النطرون ، يقع الى حد ما منخفض الريان بالنسبة الى منخفض الفيوم : فى كنفه وظله ومتواريا خلفه نحو الجنوب الغربى . ففى الخليج الارضى المقوس الذى يرسمه الضلع الجنوبى الغربى من منخفض الفيوم الكبير ، يستقر منخفض الريان الصغير بقدر طيب من التوافق بحيث يكاد يحيل اطارهما المشترك الى مربع مختل نوعا ، يكمل هو الركن الجنوبى الغربى منه . ويبدو أن التقليد الشائع بين ابناء وادى النيل هو أن يسموا منخفضات الصحراء الغربية المتاخمة له « بالوادى » ، تجاوزا بالطبع ولكن خطأ بالقطع . ففى الريان ، كما فى النطرون ايضا ، ليس فى الامر واد لا جار ولا جاف ، لا معلق ولا غائر ، وانما هو ببساطة منخفض مغلق محكم الاغلاق من جميع الجهات ، مهما غار تحت مستوى سطح البحر ذاته .

الشكل والتضاريس

للريان شكل غريب معقد بعض الشيء . اذ يتألف من مجموعة من المستطيلات القاطعة المحاور diagonal والتى تتراكب متعامدة على بعضها البعض دائرة مع عقارب الساعة وفى ترتيب تنازلى من حيث المساحة ، بحيث يبدو الشكل العام فى النهاية اشبه بخطاف او بقفل مفتوح اليد معلق الىنهاية منخفض الفيوم بذلك الجسر الصخرى الفاصل بين المنخفضين . فهناك فى اقصى الجنوب مستطيل اكبر متخلج الاطراف محوره من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، يتعامد على نصفه الغربى مستطيل صغير محوره من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، عليه بدوره يتعامد مستطيل أصغر محوره من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، ثم أخيرا يتعامد على هذا مستطيل اصغر واصغر محوره بالعكس من الشمالى الشرقى الى الجنوب الغربى — طرف الخطاف . وعلى الجملة فان الريان بموقعه بالنسبة الىكتلة الفيوم وبشكله المعين وبمحوره وامتداده ثم أخيرا بأصابعه المتخلجة فى اقصى جنوبه يكاد الى حد ما يشبه أو يذكر بشبه جزيرة الموره بأصابعها وخلجانها الشهيرة فى الجنوب prongs وهى معلقة الى كتلة اليونان القارية .



شكل ٨٣ : منخفض وادى الريان : الطبوغرافيا والتضاريس .

من هذا الشكل المركب ، على اية حال ، ينقسم جسم المنخفض الى منخفضين ثانويين : وادى الريان الكبير فى الجنوب ، ووادى الريان الصغير فى الشمال حيث يعرف الجزء الشمالى الشرقى الاقصى منه بوادى المساخيط. مجموع المساحة الكلية نحو ٧٠٠ كم٢ . اقصى طوله من الشمال الى الجنوب ٢٥ كم . متوسط بعده عن الفيوم ١٥ كم . اعمق نقطة فيه تصل الى — ٦٤ مترا تحت مستوى سطح البحر ، وليس كما كان القياس القديم — ٤٢ مترا .

وبهذا التغيير الاخير ثبت أنه أشد عمقا وغورا من الفيوم (ــ٥٤ مترا) وليس العكس . وبهذا ايضا اصبح الريان ثانى أعمق منخفضات مصر تحت مستوى سطح البحر بعد القطارة وقبل الفيوم لا بعدها كما كان الظن سابقا. على أن مساحة أعمق نقطة ــ ٦٤ مترا محدودة ، نحو ٢٢ كم٢ فقط . أما مساحة المنخفض عند منسوب كنتور صفر فتبلغ ٣٠١ كم٢ ، وعند منسوب كنتور + ٣٠ مترا نحو ٧٠٣ كم٢ .

تضاريسيا ، تتدرج حواف المنخفض على كل الجوانب الى أرض عالية نسبيا تتفاوت بين السهل المرتفع والهضبة المنخفضة متراوحة بين ١٠٠ ، ١٥٠ مترا ، ولكنها عارية من النبات خالية من خطوط التصريف . ولكن الى الجنوب الشرقى من الريان ثمة منخفض آخر صغير فى قلب الهضبة يسمى وادى مويله ، منسوبه + ٢٥ مترا فوق سطح البحر ، بينما الى الغرب ترتفع الارض الى منطقة مليئة بالانكسارات تعرف بقصور العرب ، ثم الى الغرب منها منطقة أخرى اشد تمزقا بالانكسارات هى منطقة الهداهد .

ورغم ان منخفض الريان نفسه يرقى بتدريج وئيد الى هذه الحواف ، فان ارتفاعها النسبى يؤكد غور التجويف الكلى ، حيث يصل مجموع الفارق بين أعمق نقطة فى بطنه واعلى قمة فى حوافه الى نحو ٢٠٠ ــ ٢١٠ أمتار . أما قاع المنخفض نفسه فينحدر تدريجيا نحو اخفض نقطه ، وهى تقع تقريبا فى منتصفه وتمتد لنحو ٥ ــ ٦ كم . وكشأن كل المنخفضات ، يتحول قاع المنخفض الى مجموعة من المنخفضات الصغيرة تفصل بينها حافات ثانوية وان كان بعضها عاليا حادا صعب العبور .

يغطى هذا القاع المجعد غطاء من الرمال السافية والكثيبية الهولوسينية النشأة التى تقطع المنخفض على محور شمالى شمالى غربى ــ جنوبى جنوبى شرقى فى شكل خطوط طولية متوازية تترك بينها مسطحا رمليا يسهل المروق منه (١) . غير ان الملاحظ ان هذه الخطوط الرملية ، التى تتجاوز حدود المنخفض أيضا الى خارجه شمالا وجنوبا ، جنوبا اكثر ، لا تظهر الا حيث يتفق محور أرض المنخفض مع محور الرياح السائدة ، بينما تختفى منقطاعاته التى يتعامد محورها مع اتجاه الرياح .

البنيــــة

ماتزال جيولوجية الريان ، اذا انتقلنا الى البنية ، موضع خلافات . فرغم النظرية الايولية السائدة فى اصل المنخفضات عامة ، يرجىء البعض دور

(1) Beadnell, Topography & geology of Fayum, p. 52 et seq.

التعرية الهوائية فى نشأة الريان الى المرحلة الاخيرة فقط ويضـــمه فى مرتبة ثانوية مقدما عليها عوامل ومراحل اخطر واعقد . كذلك فبينما يذهب راى الى ان « وادى الريان خال من الرواسب النهرية ومن القواقـــع النهرية مما يدل على أن مياه النيل التى كانت فيما مضى تغمر جزءا عظيما من منخفض الفيوم لم تصل الى وادى الريان .. فلم يـسكن يوما من الايام جزءا من بحيرة موريس حتى فى وقت اعظم اتساع لها » (١) ، فان البعض يؤكد العكس تماما ، ولو أن الرأيين يشيران فيما يبدو الى تواريخ زمنية مختلفة . وهكذا تثير هــــذه التناقضات سلسلة من القضايا التى لم تحسم بعد .

فعنــد بعض الجيولوجيين ان المنخفض ، المحفور كالفيــوم فى نطـــاق الايوسين ، يبدأ تاريخه الجيولوجى فى وقت ما قبل البليوسـين بمحدب ، التواء محدب ، موجه غالبا على محور شمالى غربى — جنوبى شرقى ، عقده بعض الشيىء تركيب محدب آخر محلى موجه على محور شمالى شرقى — جنـــوبى غربى . والمفهوم أن المحدب الاول يتفق مـــع حوض وادى الريان الكبير ، والثانى مع الصغير . ثم فى البليوسين وأوائل البلايستوسين تكون المنخفض كمنخفض ، وذلك أولا بالعوامل التكتونية والتجوية الكيماوية ، اى ان خفض سطح المنخفض تم بالانكسار . وعندئذ تم ملء المنخفض بالمياه كجزء من بحيرة شاسعة تكونت فى المنطقة حين وصل منسوب النيل الى + ٤٥ مترا . اخيرا ، وفى نهاية البلايســـتوسين وفى الهولوسين ، جف المنخفض تمـــاما ، ومن ثم خضع لفعل تعرية الرياح فتكونت كثبانه الرملية (٢) .

اتصال الريان بالنيل ، قضـــيتنا الثانية ، واضـــح ضـــمنا فى النظرية السابقة . وبمزيد من التوضيح ، يحدد سيريل فوكس ان « فيوردا بليوسينيا كاللسان برز فانداح الى منطقة بحيرات فى المنطقة التى هى الآن محافظتـــا الفيوم وبنى سويف . ونتيجة للعصر الجليدى الكبير فى نصف الكرة الشمالى ، مع كل تلك الكمية الهائلة من ماء البحر التى اختزنت فى الغطاءات الجليدية ، [...] حفرت مياه النيل طريقها نحو الشـــمال فى البحر المتوسط خـــلال البلايستوسين منذ حوالى ٢٥٠,٠٠٠ سنة مضت . وربما قبل هـــذا الاندفاع نحو الشمال مباشرة ، كانت تلك المياه ايضا قد غمرت حوضـــا فى الفيوم . بالتالى ، ربما منذ ١٠٠,٠٠٠ سنة مضت ، غمر النيل الفيوم مرة اخرى وفاض الى وادى الريان » (٣) .

---

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٤٠ .

(2) M.A. Zahran, "Wadi El-Raiyan : a natural water reservoir", B.S.G.E., 1970 — 1, p. 85.

(3) S. Cyril Fox, Geological aspects of Wadi El-Raiyan project, Cairo, 1951, p. 1.

اثناء هذه الفمرة الاخيرة ، تمضي الصورة ، كان الريان مجرد منخفض ضحل فى الصحراء . ولهذا فمع الرياح الشمالية القوية ، مسلحة بالرمال ، سرعان ما تبخرت مياه وادى الريان . هنا بدات الرياح المحملة بالرمال فعلها فى التعرية ، ففرغت او جوفت المنخفض الى ابعاده وحجمه وعمقه الراهن ، كاشفة صخور القاع الايوسينية بطبقاتها الافقية ، وهى التكوينات الاقليمية التى حفر فيها المنخفض .

المنخفض الفارغ

أيا كان الامر فى التناقض البين فى قضية اتصال الريان بالنيل ، فانه يقودنا الى تناقض آخر فى قضية اخرى ولكن على الجانب البشرى . أكان الريان ، وهو الآن فراغ من اللامعمور المطلق ، مسكونا فى وقت ما ؟ بقاع المنخفض بقع عديدة من النباتات الطبيعية حول عيونه الارتوازية ، كما أن المياه الباطنية موجودة به على عمق مترين فقط من سطح الارض . اصل هذه المياه الجوفية هو طبقات الخراسان النوبى المشققة ، والتى قدر سيريل فوكس عمقها هنا بنحو ٦٦٠ مترا تحت سطح المنخفض (١) . وعلى أقصى الحافة الجنوبية الغربية لقطاع وادى الريان الكبير توجد اليوم ثلاثة ينابيع للماء العذب ، العين البحرية والوسطانية والقبلية كما تسمى . كذلك كان بقطاع وادى الريان الصغير حتى القرن الماضى عينان جاريتان ، الا انهما الآن مطمورتان تحت الرمال . ومن الواضح أن هذه العيون جميعا ظلت تستعمل طويلا . والى هذه الظاهرات مجتمعة يرجع البعض اصل اسم المنخفض ، الريان بمعنى الرى ، اى المشبع بالماء .

ثمة ، بعد ، اطلال لمبان قديمة تضم منازل ومقابر وبقايا فخار وأخشاب متحفرة واحجار مفككة تنتشر فى منطقة العيون خاصة العين الوسطانية ، تردها الاساطير الى ملك يدعى الريان عاش وجيشه هناك ، والى هذا الملك ينسب البعض اسم المنخفض كنظرية بديلة . وعلى هذه الاسس يرى بعض الباحثين ان المنخفض كان مسكونا فى القرنين الاول والثانى الميلادى ، وان جزءا من الارض كان مزروعا (٢) . كذلك يتحدث البعض عن رهبان وادى الريان المعتزلة . (٣)

ولكن يبدو ، رغم هذه الروايات والتاويلات ، ان الريان ، ان صح أن اسمه مشتق من الرى ، فقد لا يكون ذلك الا من قبيل التسمية بالضد

---

(1) Ibid.

(2) A. Fakhry, "Wadi El-Raiyan", Annales des services des antiquités de l'Egypte, 1947, p. 5 —9.

(3) Meinardus, op. cit., p. 173.

سخرية وتهكما ، فليس اجف منه . وان صح انه كان ماهولا ، فكيف لم « يكتشف » الا فى القرن الماضى فقط على يد لينان دى بلفون ؟ المؤكد ، على اية حال ، ان المنخفض كان كما هو اليوم فراغا بشريا طوال التاريخ المعروف، والاحرى أن يسمى « المنخفض الفارغ » على غرار ما يسمى « الوادى الفارغ » غير بعيد قرب النطرون ..

هيدرولوجيا

ماذا يبقى اذن من الريان للجغرافيا البشرية ؟ حسنا ، هو الجانب الهيدرولوجى بالتاكيد ، اى هندسة الرى والصرف . فلم يكد المنخفض يكتشف حتى صار الموطن المختار لمشروعات رى وصرف لا تنتهى منذ اول اقتراح الامريكى كوب — هوايتهاوس فى ثمانينات القرن الماضى بتحويله الى خزان وقائى لمياه فيضان النيل الى أن تحول فعلا الى مصرف طبيعى لمياه الفيوم فى السبعينات الحالية . فبفضل موقعه على ضلوع الصعيد الاسفل ، وبفضل موضعه كمنخفض مغلق منفصل قرب الفيوم ، يبدو الريان وكانه الاحتياطى الذى ادخرته الصحراء الغربية لخدمة وادى النيل هيدرولوجيا اما كمفيض وخزان لضبط الفيضان واما كمصب طبيعى لمصرف الفيوم ، اما كخزان عذب يعفى واما كخزان ملح . او كما وضعها سيريل فوكس ، « فكما أن مصر هبة النيل ، فان وادى الريان هبة الصحراء الغربية » (١) . وبين هذين القطبين المتنافرين تماما ، قطب الرى وقطب الصرف ، تذبذبت فكرة الاستفادة من الريان . وقد كانت الفكرة الاولى هى الاسبق والاكثر الحاحا دائما ، ولكن الفكرة الثانوية الثانية هى التى قيض لها ان تتحقق .

الريان والرى

هيكل مشروع خزان الرى الجانبى يتلخص فى ثلاثة عناصر . أولا ، اقامة قناطر على النيل الرئيسى جنوب مدينة بنى سويف بنحو ١١ كم . ثانيا، شق قناة تاخذ من امام هذه القناطر وتمتد الى وادى الريان طولها ٣٦ كم ثلثاها فى الارض المزروعة بالسهل الفيضى وثلثها الباقى فى الصحراء . هذه القناة هى قناة الملء والتغذية feeder أو الوارد inlet ، تنقل ماء النيل الفائض فى شهور قمة الفيضان الى الريان ليخزن فيه . ثالثا ، قناة اخرى للتفريغ أو للصادر outlet تحمل ماء بحيرة الريان المخزون الى النيل مرة اخرى اثناء شهور التحاريق . ولكن لا يلزم ان تكون كل هذه القناة الثانية جديدة ، بل جزء منها فقط . فهى نفسها قناة الوارد حتى بحر يوسف ، ثم تتبع بحر يوسف نفسه حتى اللاهون اى لنحو ٢٨ كم ، ثم من اللاهون تشق مجرى جديدا نحو الشرق ينتهى الى النيل جنوب الواسطى بقليل .

(1) Op cit., p. IV.

وقد قدرت سعة خزان بحيرة الريان حتى منسوب + ٣٠ مترا بنحو ٢١ مليار متر مكعب . ونظرا لشدة غور المنخفض ، فان ملأه يتطلب ٨ سنوات بمعدل ٣ شهور كل سنة ابان ذروة الفيضان . ولهذا ، ولانشاء القناطر والقناتين ، فان الاستفادة من المشروع لن تبدأ الا بعد ١١ سنة من البدء فيه . وعند ذلك فلن يستفاد من كل المياه المخزونة ، بل بشريحة الامتار الثلاثة أو الستة العليا فقط وحتى منسوب ٢٤ مترا . وهذا يعادل ٢ — ٤ مليار متر مكعب كل سنة زيادة فى الايراد الصيفى ، ثلثها ايضا مفقود بالضرورة للبخر والبحر .

بهذا الشكل تتحدد مزايا المشروع فى خمس . أولا ، حماية مصر من خطر الفيضان العالى ، حيث سيعمل خزان الريان كمفيض يمتص الفائض ، ثم يعود بعد ذلك الى النهر للانتفاع به بعد الفيضان . ثانيا ، يمكن رى الفيوم من خزان الريان بدلا من بحر يوسف الذى يبعد ماخذه عنها بضع مئات من الكيلومترات ، وبالتالى تخصص مياه البحر لرى اسيوط والمنيا . ثالثا ، يمكن توفير المزيد من مياه الرى للفيوم للتوسع الزراعى . رابعا ، يمكن تحويل رى غرب الجيزة ليرتب على خزان الريان . خامسا ، واخيرا وليس آخرا ، يمكن زراعة جوانب وادى الريان نفسه فى الشريحة التى تنحسر عنها مياه الخزان فصليا زراعة حوضية ، وتبلغ هذه المساحة نحو ١٠٠ الف فدان الا قليلا . وبذلك يحمل الخزان الحياة لاول مرة الى المنخفض الميت ويتم خلق محافظة جديدة فى مصر (١) .

بالمقابل ، هناك خمسة مثالب للمشروع . أولا ، وكما أشار او اثار ويلكوكس خاصة ، خطر النشع على الفيوم المجاورة من التخزين على مثل هذا المنسوب العالى ، مما يهدد خصوبة أراضيها وزراعتها . ثانيا ، قد توجد بمنخفض الريان شقوق وانكسارات عديدة يتسرب منها الماء فتمنع ملء الخزان كليا او جزئيا . ثالثا ، حتى عند ذلك ، فانه لن يغذى النيل الا فى شهرين فقط هما ابريل ومايو ، بعدهما وفى عز الحاجة يضعف تصريفه الى اقصى حد . رابعا ، الجزء الاكبر من مخزون الخزان لا يستفاد منه ، اما « كمخزون ميت » فى قاعه أو كفاقد بالبخر وللبحر . خامسا ، جزء محدود فقط من مصر المستفيد من المشروع ، هو ذلك الواقع شمال الخزان دون جنوبه (٢) .

بين هذه المزايا والمثالب ، ظل المشروع معلقا مدة طويلة الى أن حسم السد العالى الموقف . فقد الغى الحاجة اليه وجبه نهائيا ، ليتحول الى

(1) Zahran, op. cit., p. 88 — 90.

(٢) عوض ، النيل ، ص ٢٩٦ — ٢٩٧ .

صفحة مطوية فى هندسة الرى والى فصل ضائع من تاريخ الريان كاقليم .

ومن الناحية الاخرى ، فقد بعث السد العالى المشروع المضاد ، مشروع الريان كمصرف للفيوم الى ان تحقق واصبح الريان بذلك مصرفا خصوصيا للفيوم بدلا من بنك مائى عمومى لوادى النيل ، وهو هدف اقل طموحا وابعادا بالطبع ولكنه اقل شكوكا واكثر واقعية بلا ريب . لقد سقط مشروع تحويل الريان الى « بحيرة موريس جديدة » ، ونجح مشروع تحويله الى « بركة قارون بديلة » .

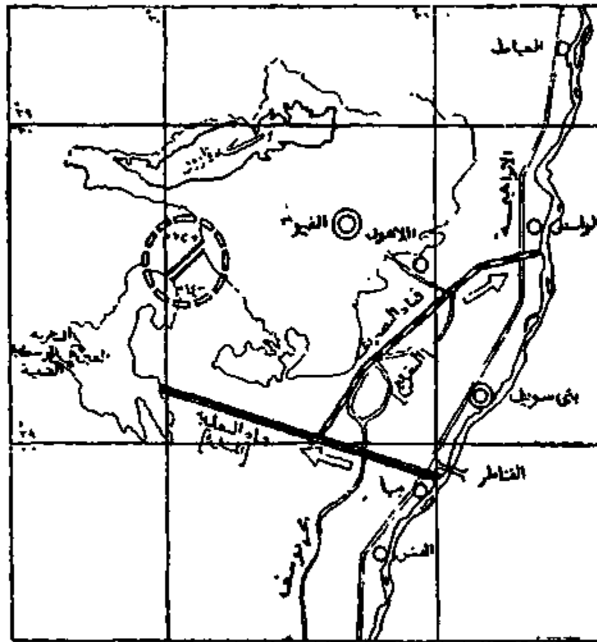
الريان مصرفا

لا ينفصل مشروع الريان كمصرف عن واحة الفيوم الام بالطبع ، بمثل ما ان الفيوم لا تفهم الا بالاشارة الى مشكلة الصرف بالقطع . هيكل المشروع، لانه اصغر ابعادا واقل اهدافا ، ابسط بكثير من مشروع الريان كخزان للرى . قوامه شق قناة من الفيوم الى الريان تتجه من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى حاملة اليه مياه صرفها الزائدة . القناة من قطاعين : قناة مكشوفة طولها ٩٫٥ كم من نهاية الطرف الجنوبى الغربى للفيوم الى حافة الصحراء ، ثم نفق محفور اسفل الحاجز الجيرى الفاصل بين المنخفضين طوله ٨ كم وقطره ٣ امتار وينتهى عند حافة الريان الشمالية الشرقية فى منطقة حطية البقرات على منسوب — ١٠ امتار .

على أن المشروع لا يتلقى كل مياه صرف الفيوم بل جزءا منها فقط ، فوق النصف ، او ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مجموع مياه صرف الفيوم البالغ ٣٦٥ مليونا . وهذا الجزء هو حصيلة ١٢٠ الف فدان فقط ، اى نحو الثلث، من اراضى المحافظة والبالغ مجموعها ٣٨٧ الف فدان . اى ان مشروع الريان لم يلغ كلية وظيفة قارون كمصرف ، وانما قسمت رقعة صرف المحافظة الى قسمين : الشمالى يظل موجها الى قارون ، والجنوب يحول الى الريان .

هذا التقسيم الثنائى لسببين : من ناحية استمرار تغذية قارون بقدر مناسب من المياه حتى لا تتلاشى بالبخر فى النهاية فتفقد كمصدر للثروة السمكية والسياحة ... الخ . ومن ناحية اخرى للمحافظة على مستوى بحيرة الريان الجديدة عند منسوب منخفض باستمرار هو — ١٣ مترا ، استبعادا لاحتمال اى تهديد لخصوبة الفيوم نفسها من التسرب الباطنى على منسوب أعلى، مثلما هدد مشروع الريان كخزان للرى على منسوب + ٣٠ مترا .

مزايا المشروع واضحة بلا شك . اولا ، حل المشكلة المباشرة والملحة وهى الصرف ، فالمشروع يؤدى الى تحسين الصرف فى الفيوم جميعا وبضربة واحدة . ثانيا ، حل المشكلة المزمنة ابدا والمتراكمة طويلا وهى عجز الرى ،



شكل ٨٤ ـ خريطة تخطيطية لمشروعى الريان كخزان وكمصرف .

وذلك بزيادة حصة الفيوم من مياه الرى بمعدل نحو ١٠٠٠ متر مكعب للفدان سنويا ، بحيث يرتفع من نحو ٥٠٠٠ الى ٦٠٠٠ متر . وهذا الى جانب تحسين الصرف يؤدى الى رفع غلة الفدان من جميع المحاصيل أى الى التوسع الرأسى . ثالثا ، التوسع الزراعى اى الافقى ، وذلك فى نحو ٣٢ الف فدان صالحة للزراعة ولكن كان ينقصها ماء الرى فقط . رابعا ، الاستصلاح الزراعى للاراضى البور والصحراء ، وذلك فى نحو ٢٧ الف فدان جديدة على هوامش المحافظة . خامسا ، اعادة تخطيط المركب المحصولى بالتوسع فى محاصيل معينة ، كزيادة مساحة الارز من ١٠ آلاف فدان الى ٤٠ الفا ، وتخصيص ٢٠ الف فدان لزراعة السمار الحلو لصناعة الحصر ... الخ [١]. وعلى الجملة ، انفتح باب الانطلاق فى الزراعة والتنمية الاقتصادية وبالتالى فى السكان والتطور أمام الفيوم بعد أن طال غلقه ، وبذلك وضع المشروع نهاية لعملية تجميد نمو الفيوم . باختصار ، لقد حل المشروع جوهر مشكلة الفيوم الخانقة .

على الجانب المضاد ، ثمة مشكلة واحدة واردة ، ولا نقول محتملة أو محتمة . تلك هى القضية القديمة ، قضية تسرب مياه بحيرة الريان الملحة

---

(١) وزارة الرى ، التقرير السنوى ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠ .

وخطر تهديدها لارض الفيوم . وابتداء ، ثمة حقيقة مؤكدة تاريخيا وعلميا ، وهى ان التسرب من الفيوم الى الريان واقع لا شك فيه . فتاريخيا ، اشار هيرودوت قديما الى تسرب المياه من بحيرة موريس . وعلميا ، هناك اجماع بين الجيولوجيين المختصين على ان المياه تتسرب من بحيرة قارون الى منخفض الريان باعتباره الاقرب والاوطا . وهذا التسرب ، بالمناسبة ، هو الذى يفسر تخلص بحيرة قارون من الجزء الاكبر من املاحها ، وبالتالى عدم شدة ملوحتهـا .

على ان هذا التسرب ليس بكمية كبيرة او خطيرة ، وانما هو بالقدر الذى يكفل تبخره مباشرة فى وادى الريان بنفس سرعة وصوله اليه ودخوله فيه . وبهذا فان هناك « توازنا هيدرولوجيا » بين حجم مياه التسرب من الفيوم الى الريان وبين معدل تبخره فى الاخير (١) . هذا والا لتكونت منذ القديم بحيرة كبيرة او صغيرة فى هذا المنخفض ، ما كانت لتخفى بالطبع على ملاحظة وتسجيل المؤرخين القدماء، ولما كان الريان اليوم حوضا جافا كما نرى .

لكنما السؤال الحرج هو : ماذا عن التسرب فى الاتجاه المضاد ، من الريان الى الفيوم ؟ هاهنا حقيقتان طبيعيتان حاكمتان : الاولى ان الريان اخفض منسوبا من الفيوم (وليس العكس كما كان الظن سابقا) ، والثانية ان ميل الطبقات فى المنطقة اسفل المنخفضين وبينهما هو (على العكس) من الجنوب الى الشمال . من هنا اختلفت آراء الجيولوجيين ، البعض ينفى احتمال التسرب والبعض يؤكده .

فيرى بيدنل ان التسرب الخطير مستبعد بحكم طبيعة طبقات الايوسين، وانه حتى لو حدث تسرب فان ميل هذه الطبقات نحو الشمال كفيل بان يحملها شمالا الى ما لا نهاية دون ان تصعد الى الطبقات الاعلى ومنها الى سطح الارض الزراعية بالفيوم (٢) . كذلك يرى سيريل فوكس ان طبقات الايوسين اسفل الريان غير منفذة ، ولا خطر بالتالى من التسرب .

اما عن العيوب والفوالق ، وهناك منها نحو ٢٦ مستوى انكسار فى المنطقة بين المنخفضين ، فبينما ينتهى بيدنل وفوكس الى انها متكلسة مسدودة وصماء (٣) ، يحذر البعض من ان تكلسها لا يعنى انسدادها ولذا فان خطر التسرب وارد . وفى ظل مشروع الريان كخزان للرى ، كان البعض يستبعد خطر الانكسارات والشقوق حتى لو وجدت على اساس ان رواسب الطمى

(1) Ball, Contributions, p. 288.

(2) Op. cit., p. 23 — 4.

(3) Beadnell, p. 24; Fox, p. VI — 2.

العالقة بالمياه جديرة بسدها تماما . على أن مثل هذا العامل الواقى الكاتم استبعد الآن فى مشروع الريان الحالى كمصرف ، من جهة لقلة الطمى العالق فى مياه الصرف ، ومن جهة اخرى لانعدام الطمى المتجدد اصـــلا بعد انشــاء الســـد العالى .

على ان العامل المطمئن الذى شجع على تنفيذ المشروع فى النهاية هـــو الفارق الكبير بين منسوب المياه الجديد فى الريان – ١٣ مترا وبين منسوبه فى مشروع خزان الرى القديم + ٣٠ مترا .

يبقى فى النهاية المغزى الجغرافى لتغير اللاندسكيب . عن الريان أولا، فانه تحول من منخفض جاف ميت غائر تحت مستوى سطح البحر الى بحيرة داخلية صناعية وان ظل سطحها تحت مستوى سطح البحر . وهذه البحيرة هى ثانية البحيرات الصناعية التى كونها الانسان المصرى فى حوض النيل بعد بحيرة ناصر والاولى فى الصحراء الغربية ، الا ان هــذه عذبة وعلى النهــر وهذه ملحة وبجواره . وبها على اية حال دخل المنخفض فى حـــوض النهر ، مثلما اتسع واديه هو بادخالها . وسواء اثرت بحيرة الريان مســـتقبلا على المناخ المحلى وعلى الحياة النباتية او لم تؤثر ، فانها تضيف الى مصـــايد الاسماك الممكنة مجالا جديدا ، كما قد يمكن استغلال حوافها فى زراعة بعض النباتات الصناعية كتلك الصالحة لصناعة الورق ، فضـــلا عن أنها جبهـــة جديدة للسياحة الصحراوية (١) .

هذا عن الريان ، اما الفيوم فقد تحولت لاول مرة من الصرف الداخلى الى الخارجى ، وان كان هذا الصرف الخارجى الجـــديد داخليا فى نهايتـــه بالريان . وهكذا بعد ان كانت الفيوم فى معنى مصرفا عموميا للصعيد ، أصبح الريان مصرفا خصوصيا للفيوم . او قل اصبح الريان ، على درجتين وعبر الفيوم ، مصرفا جزئيـــا جانبيا وغربيا لوادى النيل . كـــذلك فبـــدلا من ان تصرف الفيوم شمالا او شمالا غربا فقط الى بحيرة قارون وحدها ، أصبحت ايضا تصرف جنوبا غربا الى الريان ، كما لو أن انقـــلابا كاملا فى الطبوغرافيا والانحدار قد وقع فى أحد المنخفضين او كليهما . والطريف هنا أن هذه قـــد تكون اول حالة يتجه فيها الصرف فى مكان بمصر من الشمال الى الجنوب لا من الجنوب الى الشـــمال ، اى عكس الانحـــدار العام ، وكأنما هـــذا الصرف المعاكس يناظر على البعد الاتجاه العكسى لوادى قنا بالنسبة للنيل نفسه .

(1) Zahran, p. 96.

الفصل الرابع عشر

الدلتا

الدلتا ـ النموذج : النضج الفيزيوغرافى

لم يكن صدفة ولا عبثا أن اشتق الاغريق القدماء اسم الدلتا من حرفهم « △ دال » ، بعد أن اعتبروها مثال الدلتا النهرية بامتيـاز ، حتى تحـولت الكلمة فى النهاية من اسم علم الى اسم نوع . فالواقع أن دلتا النيل شـكلا وحجما وتركيبا هى من أقرب دالات الانهار جميعا الى فكرة الدلتا النموذجية ، بل وتبدو فى هذا كله فريدة الى حد بعيد بين دالات العالم . فشكلا هى أقرب ما يكون الى المثلث المنتظم نسبيا ، المتساوى الساقين اكثر منه المتسـاوى الاضلاع ، حيث يبلغ طول قاعدتها نحو مرة ونصف مرة طول ارتفاعها .

ومن الدالات بعد هذا ما هو وحيـد الفرع أو ثلاثى الفروع أو اكثر ، ولكن الدالات ثنائية الفروع نادرة كالسند مثلا ، واندر منها تلك التى يتوازن فيها الفرعان بدرجة معقولة كما هى الحال فى دلتا النيل . وهناك دالات كثيرة أشد بروزا من دلتا النيل بالنسبة لخط ساحلها ، كالبو والفولجا والدانوب والمسسبى والنيجر والايراوادى ، ولكنها جميعا تتضاءل مساحة واتسـاعا بالنسبة لدلتا النيل ، التى لا تكاد تفوقها فى ذلك الا دلتا الجانج .

شكلا وحجما وتركيبا ايضا ، تبـدو الدلتا على قدر كبير من النضـج الفيزيوغرافى . فدلتا النيل بصورتها الراهنة تعد ناضجة بدرجة غير عادية اذا ما قورنت بغيرها من الدالات . ويرجع هذا النضـج بطبيعة الحال الى تاريخ فيزيوغرافى خلفها طويل ومفعم اكتملت خلاله عمليات التكوين والنضج والتهذيب الطبيعية . ويمكن أن نحصر اربعة من مظاهر هذا النضج : العمق الفسيح واختزال الفروع فى الداخل ثم ضالة البحيرات وانسيابية السـاحل على الاطراف .

فبمساحتها الراهنة الكبيرة ـــ ٥٫٤١٩٠٫٠٠٠ فـدان أو نحو ٢٢ ـــ ٢٣ الف كيلومتر مربع ، بما فى ذلك البحيرات والكثبان (١) ـ تبدو دلتانا فسيحة

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450.

وعميقة بدرجة ملحوظة ، فهى تتعمق من ساحل البحر الى الداخل مسافة كبيرة ، لا شك بفعل او بفضل نشاتها الجيولوجية وأصلها كخليج بحرى غائر، الخليج البليوسينى القديم . اما اختزال الفروع عبر عمليات طويلة معقدة من التغير والاسر والتصفية كما نعرف من ٩ أو ٧ او ٥ الى ٣ ثم الى ٢ ، فهذا مظهر لعملية تبسيط وتقنيل وتصفية وتكامل هيدرولوجى بعيد المدى ودليل على النضج الفيزيوغرافى عموما .

من مظاهر نضج الدلتا كذلك مستنقعاتها او بحيراتها . فهذه ، اولا ، ساحلية الموقع ، لا تتعمق الى الداخل اكثر من ٥٠ كم كحد اقصى . أى ان الداخل وجسم الدلتا الاساسى يخلو من مثلها ، وهذا يعنى أنه قد تم ردمها وملء فجواتها المائية والبحرية تماما من قديم . ثم هى ، ثانيا ، محدودة المساحة نسبيا ، فمجموع البحيرات الاربع لا يعدو اصلا ثلثى مليون فدان (٦٦٠ الفا) ، أى نحو ٦ر١٠٪ من مساحة الدلتا كلها . ثالثا ، واخيرا ، فانها جميعا بالغة التسطح شديدة الضحولة لا تتجاوز فى أعمقها المتر او المترين ، اى انها الى المستنقعات الساحلية lagoons اقرب منها الى البحيرات الحقيقية .

ساحل الدلتا الهلالى المتوس او المحدب ، وهو قوس من اقواس ، اى قوس يتألف من مجموعة من الاقواس الصغرى ، مظهر آخر واخير من مظاهر نضج الدلتا ، وذلك بما يبدى من السمترية والتناظر الشديد على الجانبين سواء فى درجة التقوس أو الاتجاه او فى قطاعات اقواسه المحدبة والمقعرة اللطيفة او اخيرا فى الخلجان والبحيرات الغائرة والرؤوس البارزة . فهذه الانسيابية الخطية السائدة عليه دليل على مرحلة او درجة معقولة من نضج التوازن بين عملتى الارساب النهرى والتعرية البحرية .

فضلا عن هذا فانه يحف به نطاق قوسى هائل من الاعماق الضحلة تمتد من خليج العرب غربا الى « كوع » البحر عند سيناء وفلسطين شرقا . فخطوط أعماق ٢٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ متر تكاد كلها توازى خط ساحل الدلتا وقوسها التقليدى ، ولو انها تعود فتتقارب وتقترب من الساحل خارج نطاق الدلتا ، لاسيما على يسارها فى منطقة الاسكندرية بالقياس الى يمينها تجاه سيناء . وهذا بلا شك يعكس رواسب النيل الممتدة والمتقدمة بعيدا تحت الماء ، كانما هى تكمل مروحة الدلتا بالقوة او كأنها مشروع نمو أو امتداد للدلتا كامن وغاطس تحت البحر . وقد كان لضعف حركة المد والجزر هنا فضل كبير فى نمو الدلتا ، فمداها لا يزيد على نصف متر عادة وقد يصل الى نصف ذلك كما عند بورسعيد .

نضج مع التحفظ

المســاحــة

هذا النضج الفيزيوغرافى المعتدل ، لابد أن نعرف ونعترف ، بعيد مع ذلك عن الكمال التام . فالبعض يلاحظ ، أولا وبحق ، أن مساحة دلتانا هى على اتساعها اقل من ان تتناسب مع ضخامة نهر كالنيل . فلئن كان النيل اكبر انهار الدنيا بالتاكيد ، فان دلتاه بيقين ليست كبرى دالات العــالم . انهــا ، فيزيوغرافيا ، رأس كسيح لجسم كاسح ، او كان قد . ولعل هذا يرجع الى ان النيل فى مجراه الادنى ، بل ومنذ العطبرة كما نعلم ، يفقد ماء ويقل حمولة باطراد ، ولولا ذلك لكانت الدلتا اطول وأكثر بروزا على الارجح . كذلك فان وادى النيل بأحواضه فى الصعيد كان يستلب جزءا لا يستهان به من حمــولة النهر من الطمى قبل أن تصل الى الدلتا .

وفضلا عن هذا فان النيل على ضـــخامة حمولته من الطمى لا يعــد من اكثرها حمولة اذا قورن مثلا بالدجلة والكارون والكرخا . وأخيرا فان تيــار ساحل البحر الجنوبى المتجه شرقا أو تيــار جبل طارق كما يســمى يجرف ويكسح جزءا كبيرا بلا شك من طمى النيل وينقله بعيدا ليرسبه على ساحل فلسطين حين يتعامد عليه بحيث تعد سهول ساحل فلسطين من صلب رواسب النيل وامتدادا لها . من ثم فلولا هذا التيار لكانت الدلتا المصرية بلا ريب أطول واكبر واشد بروزا ، ولكانت سهول فلسطيا Philistia تقع ـ مجازا بالطبع ـ شمال دلتا النيل كتكملة طبيعية لها .

البـــروز

والملاحظ بعد هذا ايضا ان الدلتا لا تبرز او تخرج كثيرا عن خط الساحل المحيط ، ولعلها من هذه الزاوية اكثر تعمقا الى الداخل منها بروزا الى الخارج . وربما ارتبط هذا بأصلها الخليجى القديم ، ذلك المصب الاستيوارى الغــائر الذى لا شك انه كان بالغ العمق مما استنفد فى ملئه جانبا ضخما من رواسب النهر ذهب فى بناء الدلتا بالعمق اكثر منه بالاتساع . وسمك طبقات رواسب الدلتا الراسى العظيم يكاد بهذا يتناسب عكسيا مع امتدادها الافقى الراهن . ولربما أن هذا التعمق الغائر والعمق الشديد فى الخليج قد حمى الدلتــا اثناء نموها من التعرية البحرية ، الا انه قد حكم عليها فى النهاية والى الابد بالضالة النسبية فى المساحة والرقعة .

البحـــيرات

ثمة ايضا ملاحظة ثالثة ودقيقة قد تخفى على النظرة الوهليــة . فخط

الساحل الانسيابى ، حتى على تواضع بروزه نسبيا فى البحر ، لا ينبغى له ان يخدعنا عن ان جسم الدلتا الحقيقى اقل تقدما فى البحر مما يوحى لاول وهلة ، وبالتالى فهو اقل مساحة فى الحقيقة . فهذا الخط ان هو الا نطاق رقيق نحيل من الالسنة الدقيقة الهشة التى يتوغل البحر وراءها فى اليابس على شكل البحيرات الاربع . ولو استبعدنا هذه الالسنة لبان لنا خط الساحل الخلفى او الحقيقى على الفور وهو اكثر تعرجا وانثناء بكثير من خط الساحل الامامى أو الظاهرى بحيث يقترب كثيرا او قليلا من نمط « قدم الاوزة goose - foot » المشرشر والمميز المعروف فى دلتا المسسبى مثلا ، ولتحولت بحيرة المنزلة مثلا الى خليج مقعر مثل خليج ابو قير شمال بحيرة ادكو بل واكبر منهما معا بكثير، ولرايناا من ثم ارض الدلتا وهى اقل تقدما وبروزا نحو البحر مما تبدو شكلا . كذلك فلا شك أن نشأة البرارى تمثل نكسة أو خطوة الى الوراء من وجهة نضج الدلتا .

الساحل الانسيابى

رابعا ، واخيرا ، فحتى خط الساحل الحالى هو فى تقوسه المحدب العام خطى ، انسيابى ، صقيل ، ومهذب جدا اكثر مما ينبغى . بمعنى انه يخلو من الخلجان المتعمقة حقا ومن الرؤوس البارزة حقا promontory [*] فرغم تعدد الخلجان شكلا بحكم تعدد التقوسات المحدبة والمقعرة المتعاقبة ، فالملاحظ انها جميعا خلجان قوسية مديدة فقط ، شديدة الاتساع والانفتاح ولكنها شديدة الضحولة والهامشية . الاستثناء الوحيد هو خليج ابو قير ، فهو خليج نصف دائرى متعمق ومحمى .

أما الرؤوس البارزة فليس ثمة منها فى الحقيقة الا « فم » الفرعين نفسهما قرب رشيد ودمياط ، كما يبدو أن راس بوغاز البرلس ، اكثر نقطة فى مصر شمالية ، هو بقايا نهاية المصب السبنيتى القديم . فهذان اللسانان مخروطان من الرواسب الطمية cônes d'alluvion ، spitheads ، cônes de déjection على شكل شبه جزيرتين فى نهايتى المصبين ومن ثم يمثلان اكثر نقط الساحل كله بروزا وتقدما فى البحر ويتخذان شكل راس الحربة أو السهم التقليدى .

واذا كانت كلتا شبه الجزيرتين النهائيتين هاتين مشقوقة بواسطة فرع النهر الى شريحتين أو فلقتين على كلا جانبيه ، فالطريف أن الشق الشرقى فى كليهما هو كقاعدة اكبر مساحة وحجما ونموا من نظيره الغربى بوضوح شديد . السبب بالطبع ان تيار جبل طارق اذ يحمل رواسب الفرعين عند مخرجيهما فى اتجاهه نحو الشرق فانما يلقى بحمولته ويرسبها شرق المخرج لا غربه ، ولذا

ينمو هذا الجانب من لسان شبه الجزيرة ويتضخم اكثر من نظيره الغربى الذى ربما تعرض ايضا للتعرية اكثر (١) .

ليس هذا فحسب . بل الاطرف أن كــلا من هذين الشــقين الشرقيين الاضخم هو بدوره مشقوق بفعل السنة وخلجان دقيقة وطويلة من مياه البحر تتوغل على محور شمالى غربى — جنوبى شرقى . فشــبه جزيرة الجــزيرة الخضراء شمال رشيد ، والتى تذكر فى شكلها تقريبا بصــورة شــبه جزيرة فلوريدا مقلوبة ، تشققها الالسنة والخلجان بعمق فى وسطها وتكاد تشطرها الى شطرين شرقا وغربا . وتعرف هذه الالســنة محليا « بالبرك » . يناظر هذا على الجانب الآخر الركن الشمالى الغربى الاقصى من بحيرة المنزلة قبالة رأس البر. فهناك نجد الخلجان البحرية الدقيقة، والتى تسمى محليا«طوالات»، تمزق لسان اليابس الضيق الذى يفصل البحيرة عن البحر وتــكاد تحيله الى بضعة السنة نحيلة للغاية .

على اية حال ، تظل رؤوس فم الفرعين البارزة من مقياس متواضع فى النهاية ، كما يبقى خط الساحل فى جوهره اقرب الى التسطح العام . والواقع ان هذا الساحل بهيئته الراهنة ما هو الا حل وسط وانعكاس لمحصلة التوازن فى الصراع الحاد بين محورين متعامدين : ارســاب النيــل من الجنوب الى الشمال ، وتيار جبل طارق من الغرب الى الشرق ، وهو بين القوتين يمثل خط التحييد او الخمود . ولولا هــذا الخمود ولولا تيار جبل طارق لكان ســاحل الدلتا اشد تعرجا وانثناء كما كان يكون اكثر بروزا وتقدما نحو الشمال .

قمة النمو او نهايته ؟

مهما يكن الامر فى مدى نضج الدلتا الفيزيوغرافى ، فالارجح انها بلغت أوج نموها فى اوائل القرن الماضى قبــل ان يبدأ عصر الســدود والخزانات ومشاريع الرى الدائم التى سلبت النهر كثيرا من مائيته وحمولته فتباطأ بذلك معدل نمو الدلتا وتقدمها فى البحر . ولقد كان المقدر أن الدلتا تنمو نحو ٤ أمتار كل سنة . ولكن منذ بعض الوقت يبدو أن الدلتا لم تعد تنمو ، لاسيما أنهــا منذ وقت أطول بكثير لم تعد محمية حقا فى خليج ما بأية صورة (٢) .

ومنذ القرن الماضى بدأ ساحل الدلتا يتحول ، فى اجزاء منه على الاقل ، من ساحل ارساب الى ساحل تعرية . وحتى وقت قريب ، بضعة عقود فقط،

---

(1) R. Said, "Remarks on the geomorphology etc.", p. 116.

(2) Hogarth, Nearer East, p. 84.

لم يكن بالساحل او يبق بالساحل كله من قطاعات ارساب سوى قلة معدودة من المواضع المحلية شرق مصبى الفرعين ، تنحصر بالتحديد فى اللسان الشرقى المحمى من كليهما مع امتداد طفيف بعده شرقا ، وذلك بالاضافة ايضا الى منطقة لسان بورسعيد الصناعى البحت .

وفيما عدا ذلك فكل السجلات تتواتر بحالات تراجع الساحل هنا وهناك خلال القرن الاخير . فاللسان الغربى من مصب رشيد يتآكل ويتراجع . وفى برج البرلس نقل الاهالى قراهم الى الجنوب ثلاث مرات فى التسعين سنة الاخيرة ، كما توغلت التعرية البحرية بالبحر الى الشرق منها الى حد يهدد بتحويل البلدة نفسها الى جزيرة معزولة مقتطعة ، بينما اصبحت القلعة التركية القديمة والتى بنيت اصلا الى الداخل غارقة تتوسط البحر على بعد نصف كيلومتر من الساحل الحالى. وفى راس البر كان البحر يأكل من الشاطىء السياحى نحو ١٠٠ فدان كل عام ، الى ان بنى اللسان الذى لم يمنع تقدم البحر كلية (١) . وهكذا وهكذا الى آخره .

اما الآن فيبدو اننا نشهد بداية مرحلة توقف نسبى او شبه تام ان لم يكن نهائيا فى هذا النمو ، وذلك منذ انشاء السد العالى الذى احتجز كل الطمى . لقد ولى ، الى الابد فيما يلوح ، عصر تقدم ونمو الدلتا ، وبدا عصر جديد لا نعرف بالضبط حاليا الى اى حد سيكون عصر توقف وثبات ومقاومة او تراجع وانكماش وانهيار . الشىء المؤكد علميا كقاعدة اصولية هو انه قبل عصر ضبط النيل فى القرن الماضى كان الصراع بين اليابس والماء يتم على اساس غزو البر للبحر ، اما الآن فانه العكس ، غزو البحر للبر . لقد حدث انقلاب جذرى وتاريخى فى « التوازن البر — مائى او الامفيبى » كما قد نسميه.

هكذا اصبح الصراع بين البحر والارض او بين التعرية والارساب على حساب الثانى لاول مرة فى العصور التاريخية ، بحيث اضحى خطر التآكل الصامت والتراجع البطىء يهدد الساحل الشمالى لاسيما فى رؤوسه البارزة المعرضة لمعاول التعرية حتى ليخشى ان تسويها وتزيلها يوما ما ، دع عنك مشروع الدلتا الكامنة تحت البحر الذى لن يكون بعد الآن ابدا . هذا حقا ان لم تتراجع الدلتا نفسها وتفقد ارضا على المدى البعيد بدرجة او باخرى كما يخشى الكثيرون ، ربما حتى مروض المنصورة (كذا) كما يحذر البعض من المنذرين او المتشائمين (٢) .

---

(1) Said, ibid., p. 121.

(٢) الاهرام ، ٧ / ١٠ / ١٩٧١ ، ص ٣ .

مروحة الدلتا : الشكل والرقعة

جسم الدلتا الاساسي فرشة غطائية او رقعة واحدة متصـــلة ــ رغم « ثقوب » ظهور السلحفاة ــ من رأسها حتى اطرافها لا تنقطع او تتقطـــع حتى على الاطراف . غير انها قرب هذه الاطراف تميل الى ان تتخلخل وتنفرج كالاصابع القصيرة الغليظة ، بحيث تبدو الكتلة كلها اشبه بيد مفتوحة ضخمة الراحة شبه مبتورة الاصابع . فحدود الارض المعمورة او الصالحة تتثنى فى خط متعرج بسلسلة من التحدبات والتقعرات ، تمثل الاولى بروزات الارض السوداء بما فى ذلك عملية الاستصلاح من الجنوب ، وتمثل الثـــانية توغلات السنة البرارى او الصحراء واذرع البحيرات والمستنقعات من الشمال ومن الجانبين .

الاولى تمتد عادة على طول نهايات المجارى المائيـــة الرئيســـية وهى الفرعان والترع الكبرى ، والثانية « تشرشر » الحدود الخارجية لكتلة الرقعة على نمطها المحدد المتميز هذا . واهم الترع التى تمتد البروزات الناتئة على اطرافها هى من الغرب الى الشرق النوبارية فالحاجر فابو دياب فالخندقان فى غرب الدلتا ، ثم فرع رشيد نفسه فالبحر الصـــعيدى فبحر نشرت فترعـــة القاصـــد فبحر تيره فبحر بلقـــاس فبحر شبين فى وسط الدلتا ، ثم بعد فرع دمياط وفى شرق الدلتا نجدها فى البحر الصـغير فبحر حادوس فبحر البقر فبحر مويس واخيرا وليس آخرا فى وادى الطميلات على امتداد الاسماعيلية .

على ان الظاهرة انما تصـــل الى مداها على جانبيها شرقا وغـــربا ، وبالاخص شرقا ، حيث « تتخلج » الكتلة الســـوداء أكثر مما تتعرج . فمع زيادة الانفراج المروحى ، تتباعد وتدق السنتها البارزة بينما تتســـع وتتوغل الفراغات الصحراوية الفاصلة البينية بحيث تتحول الاولى الى مجرد اطراف وزوائد واقليات محاصرة وسط نطاق او محيط صحراوى شامل . هذا واضح فى كل ترع شرق الدلتا الكبرى الخمس التى تنتهى وسط صحراء شرق الدلتا، لكنها تبلغ ذروتها فى اخراها الاسماعيلية حيث يترك وادى الطميلات بمحوره الشرقى ــ الغربى جسم الدلتا الاساسى كذراع شبه منفصلة وسط صحراء كاملة من الشـــمال ومن الجنوب . وعلى الجـــانب الآخر من الدلتـــا ، تكاد النوبارية بالمثل ان تنفصل عن جسم سهل البحيرة وعن ترعة الحاجر بنطاق متطاول ولكنه اضيق من الصحراء الغربية .

بين شرق وغرب الدلتا

الحدود الخارجية

مثلث الدلتا المروحى ، اذ ينفسح ويتسع بشدة وبسرعة من القمة الى

القاعدة ، يمتاز بعد هذا بالانتظام العام فى شكله . ومـع ذلك فهناك بعض اختلافات هامة ما بين شرق وغرب الدلتا فى ثلاثة جوانب : مدى انتظام الحدود الخارجية ، مدى تناظر الرقعة ، وموقع الرقعة بالنسـبة الى خط العرض . فالحدود الخارجية ، أو الكنتور ، التى ترسمها على كلا الجانبين دائما آخـر ترع الدلتا الرئيسية ، أو قل ان هذه تترسم خطى تلك بأمانة بل وبصرامة ، هذه الحدود تمتاز بأنها فى الغرب اشد انتظاما واستقامة منها فى الشرق .

فحدود غرب الدلتا تتبع زاوية منفرجة خطية بسيطة نسـبيا . حوالى عروض جزيرة الوراق ـ اوسيم ـ المنصورية تقريبا يبدأ عنق الدلتا بظاهرة لافتة هى بركة الملاح ، وهى مجموعة برك ومستنقعات طولية تقع على أقصى الحافة الغربية للسهل الفيضى وتحت آخر اقدام هضبة الصحراء الغربية . ومن الواضح تماما أن هذه البحيرات الهامشية ، التى تستخدم وتعرف الآن كبركة نادى الصيد ، هى آخر بقايا البحيرات الخلفية back - swamps التى تتخلف على حواف السهل الفيضى بحكم انحدار سطحه . والمهم هنا أن بركة الملاح ليست الا نظيرا ومكافئا لبركة اخرى على الجانب الشرقى من الدلتا وفى نفس العروض تقريبا ، ونعنى بذلك بركة الحاج .

بعد ذلك تحف حدود غرب الدلتا بفرع رشيد فى اتجاه جنوبى ـ شمالى مباشر على شكل شريط ضيق جدا من وردان حتى النجيلة أو زاوية البحر . هذا الشريط هو فى الواقع استمرار او امتداد دقيق للغاية للضفة الغربية من السهل الفيضى فى الوادى بالصعيد . وهو يجمع زمام عـدة قرى دلتاوية ـ صحراوية مثل أبو غالب ، وردان ، بنى سـلامة ، الخطاطبة ، البريجات ، واخيرا النجيلة وزاوية البحر قرب كوم حمادة . فليس صحيحا اذن ـ وهذا هو المهم الذاكرة ـ أن الصحراء تصل تماما الى حافة فرع رشيد وان اقتربت منه اقترابا شديدا .

عند النجيلة / زاوية البحر تنحرف الحدود بحدة بزاوية واسعة ـ لعل من هنا اسم البلدة الاخيرة ـ نحو الشمال الغربى وذلك مع ترعة النوبارية حتى بحيرة مريوط . وبذلك تبدو رقعة غرب الدلتا كمثلث شـديد الانتظـام له ذيل دقيق مسحوب فى الجنوب . غير أن الملاحظ ان الارض السـوداء لا تغطى كل هذا المثلث باستمرار حتى حدوده الصحراوية . فالى الشمال توا من النوبارية ثمة كما رأينا نطاق شريطى من الارض الصحراوية يمتد كجزيرة طويلة على اطراف السهل الرسوبى ، ولو أن عمليات الاستصلاح الزراعى النشطة هنا بدأت تملأ هذه الفجوة الى حد بعيد .

غير أن مثل هذه الظاهرة انما تصل الى قمتها فى شرق الدلتا . فكنتور

الدلتا الخارجى هنا شديد التعرج تكثر به الخلجان والاذرع البارزة او الغائرة. فالدلتا تنفرج هنا مباشرة وبشدة متجهة نحو الشمال الشرقى وبعيـدة تماما عن فرع دمياط ، على العكس تماما من الوضع فى غرب الدلتا . لكن الحـدود هنا لا تلبث ان تتعرج بشدة تقدما وتراجعا .

فبعد راس الدلتا بقليـل عبر المطرية والزيتون ومصر الجـديدة وعين شمس يظهر بروز دائرى للارض السـوداء تمثله شبه واحة المرج والتلـج وتحتل طرفه بركة الحاج . وهذه البركة هى بقايا مستنقع كبير كان يشغل المنخفض حتى الحملة الفرنسية ويتلقى على التبادل فائض مياه الفيضان من جهة وتصريف وادى الحمرة الصحراوى المجاور من الجهـة الاخرى ، ثم تم استصلاحه حديثا (١) . ورغم فارق طفيف فى خط العرض المحلى ، فان بركة الحاج تناظر بسهولة بركة الملاح على الجانب الآخر من رقبة الدلتـا فى اقصى الغـرب .

بعد بروز دائرة بركة الحاج يلى توا وبالمقابل نتوء متعمق من الصحراء يتمثل فى منطقة الخانكة والجبل الاصـفر وابو زعبل ويرتبط بوضـوح بقسر الطفوح البركانية والرواسب الرملية الموضعية وطغيانها على الارض الفيضية. وفيما عدا هذا فان حدود الدلتا تتبع هنا ترعة الاسماعيلية التى تمثل حدودها القصوى بصرامة وعليها تصطف وتتتابع بالفعل آخر قرى وبلاد جنوب شرق الدلتا جميعا ابتداء من سرياقوس وشبين القنـاطر عبر الزوامل وانشـاص وبلبيس حتى أبو حماد والعباسة .

وهنا يبدأ ذراع وادى الطميلات الضيق الذى يدق شرقا باستمرار حتى يتقطع الى جيوب منفصلة فى نهايته قبل البحيرات المرة . ولـكن بعد الوادى يستعيد كنتور الدلتا اتجاهه نحو الشـمال الشرقى حتى اطراف بحيرة المنزلة متتبعا بحر البقر مباشرة وتاركا وادى الطميلات بمحوره العرضى كذراع شبه منفصلة وسط صحراء كاملة من الشمال والجنوب .

فبمساحته البالغة نحو ٢٣ الف فدان ، وطوله الـذى يناهز ٥٠ كم ، وعرضه الذى لا يعدو ∓٥ كم فى المتوسط ، يبدو الوادى كشبه واحة طويلة نحيلة دقيقة كوادى النيل نفسه فى مصر ولكن على تصغير شديد ، او كبرزخ ارضى وسط الصحراء كبرزخ قناة السويس ، يستتبعه ويومىء اليه ويتبعه ساهد عليه ، الا انه طبيعى وهذا صناعى ، قديم وهـذا حديث ، ترعته عذبة للرى وهذا ترعته مالحة للملاحة ، تربته سوداء بالاصل وهذا ارضه رملية صفراء منتزعة بالاستصلاح .

---

(1) O. Tousson, Mémoire sur l'histoire du Nil, op. cit.

من هنا وهنـــاك جميعا ما ذهب اليه البعض من ان الوادى ، الـــذى ينقطه عدد من البحيرات الصغيرة هنا وهناك ، انما يدل على فرع قديم للنيل كان يتجه الى منطقة السويس ــ والا فما الذى يفسر وجود هذا اللسان من الارض السوداء التى تبدو كشبه واحة ممدودة داخل الصحراء ؟

مدى التناظـــر

ثانيا ، ومهما يكن ، فان رقعة الدلتا نفسها بصفة عامة اقرب الى قدر من عدم التناظر اى غياب السمترية . وسط الدلتا نفسه المحصور بين الفرعين ، او « أرض ما بين النهرين » او « ميزوبوتاميا الدلتـــا » كما قـــد نعتبره ، شديد التناظر بوضوح تام ، نكاد نقول كأنه مثلث متساوى الساقين . فخط طول ٣١° شرقا ، ذلك الذى يمر ببوغاز البرلس فى الشمال وبطن البقرة فى الجنوب ، يكاد ينصفها ساحلا ومساحة .

ولكن الخط نفسه ابعد ما يكون عن أن ينصف الدلتا الكبرى ككل ، بل هو يوشك أن يشطرها بنسبة الثلث فى الغـــرب والثلثين فى الشرق . فشرق الدلتا يكاد يعادل ضعف غرب الدلتا مساحة : ٨٥١٦ كم٢ مقابل ٤٦٢٤ كم٢ على الترتيب . والنتيجة النهائية هى ان جســـم الدلتا ككل يجنـــح جدا الى الشرق اكثر منه الى الغرب .

السبب فى هذا بطبيعة الحال انما هو فرعا الدلتـــا ، فهما فى الواقـــع اللذان يجنحان بشدة الى الغرب من كتلتها . فبينما يجرى فرع دمياط فى قلب الدلتا بل واقرب بالتاكيد الى منتصفها منه الى ثلثها ، وبعيدا جدا عن اطرافها الشرقية ، فان رشيد حتى فى نصفه الشمالى يكاد يعد هامشـــيا فى الدلتا ، بينما يصبح بالفعل فى نصفه الجنوبى حد الصحراء تقريبا كما هو حدها .

أليس غريبا اذن ، عند هذا الحد ، ان يكون شرق الدلتا ، الذى تعرض تاريخيا كما نعلم لحركة الرفع وضـــمور المجارى المائية ، هو الذى يتفوق فى المساحة خارج كل مقارنة ، والا يبدو من اللافت ان فرع رشيد هو الاضخم هيدرولوجيا فى حين يأتى غرب الدلتا بجواره على هذا القدر من الضآلة ؟

لعل جزءا من الاجابة يكمن فى فعل الرمال السافية . ففى ظل الرياح الشمالية والشـــمالية الغربية الســـائدة يتعرض غرب الدلتا مباشرة للرياح السافية والزاحفة (١) التى لا شك تكبت وتكبح نمو النيلى او تجمـــده ان لم تكن حقا تعدو عليه وتصيبه بالتآكل والضمور . اما شرق الدلتا فهو بحـــكم

(1) Lorin, p. 18.

الموقع فى منصرف الرياح ، اى فى حمى من هـــذا الخطر ، الا ان تكون السنته الممدودة وبخاصة وادى الطميلات . وبهذا يكون العـــامل المحدد للرقعة فى الغرب هو دور الرياح الدائم ، بينما هو فى الشرق دور حركة الرفع التاريخية.

وكابرز استثناء من القـــاعدة على الجانب الشرقى ، يســـتحق وادى الطميلات وقفة خاصة . اذ يبدو ان هذا اللســـان العرضى الناتىء والطويل النحيل محكوم عليه بالضمور مرتين : مرة بالموقع واخرى بالموضع ، تاريخيا مثلما هو جغرافيا ، ليس فقط بالجغرافيا ولكن ايضا بالجيولوجيا . فجيولوجيا و/او تاريخيا ، من المؤكـــد ان هذا الوادى كان من أكبر الخاسرين بين فروع شرق الدلتا فى عملية الرفع الارضـــية المرجحة ، بحيث فقد فرعه الاتصـــال بالبحر الاحمر بينما دق شرقه وتقطع الى أقصى حد . اما حاليا فمن الواضح انه بحكم موقعه الجغرافى يعد ضحية موضعه كشبه جزيرة وسط الرمال ، اذ هو معرض اسفى وزحف الرمال من الشمال بفعل الرياح الشمالية الغربية وذلك دون سائر شرق الدلتا ، ثم هو فى الوقت نفســـه معرض لاغارة وغمر الرمال من الجنوب بحمل رياح الخماسين الجنـــوبية الغربية اكثر من ســـائر هوامشها جميعا . انه وحده فى صراع مزدوج مع الرمل ، محاصر به ابدا من الجانبين . ولولا الحماية المنتظمة والاستصلاح المطرد لتآكلت رقعته وتقلصت طفيفا ولكن يقينا على المدى الطويل .

بين خطوط العرض

ثالثا واخيرا ، عن الموقع بالنسبة الى خط العرض ، من الواضـــح ان غرب الدلتا يقع برمته على عروض النصف الشـــمالى فقط من شرق الدلتا ، اى ان رقعة هذا الاخير تمتد الى الجنوب أكثر جدا وأن نحو نصفها يقع الى الجنوب كلية من كـــل جسم غرب الدلتا . وبعبـــارة اخرى فان كل القليوبية ونحو نصف الشرقية لا نظير لها على الجانب الغربى من الدلتـــا ، وانما هى الصحراء والفراغ تسود .

بل قد يمكن ، كتعبير موضعى صغير عن هذه الحقيقة ، ان نضيف أنه بقدر ما يمـــد شريط الارض الســـوداء النحيل فى عروض المنوفية غرب فرع رشيد امتدادا بصورة ما للسهل الفيضى العريض للضفة الغربية من الصعيد، تعد جيوب الارض السوداء شرق النهر فى منطقة القاهرة وحتى حلوان كآخر امتداد لكتلة شرق الدلتا اكثر مما هى استمرار للضفة الشرقية من الصعيد . بصيغة اخرى ، فى غرب الدلتا تتقدم آخر السنة الصعيد نحو الشمال بقدر ما تتراجع كتلة الدلتا نفسها فى ذلك الاتجاه ، والعكس فى شرق الدلتا : تتقـــدم بداية الدلتا الى الجنوب حتى آخر مشارف الصعيد ذاته .

ثمة ، مع ذلك ، قدر من « خداع ارسطو » فى هـذا النمط . فاذا كان شرق الدلتا يبدو على الخريطة الشكلية وهو ضعف غرب الدلتا مساحة أولا ومغطيا كل عروضها فى الشمال ثم متجاوزا اياها بكثير الى الجنـوب ثانيا ، فالحقيقة أن الثلث الشمالى من شرق الدلتا يكاد يكون شبه فراغ ، اذ تحتله فى معظمه بحيرة المنزلة مع نطـاق بور كبير لا نظير لهمـا فى البحيرة الا على مقياس ضئيل للغاية .

من هنا فان الحدود الشمالية الفعالة لجسـم شرق الدلتا تبـدأ الى الجنوب أكثر مما تفعل الحـدود المماثلة لغرب الدلتا ، وبالتـالى فان تفوق شرق الدلتا فى المساحة الفعالة هو اقل نوعا مما يبدو على الخريطة العادية ، كما أن الجزء الاكبر من هذه المساحة يقع بالتالى الى الجنوب أكثر مما يبـدو لاول وهلة بالمقارنة الى نظيره فى غرب الدلتا . وفى النتيجة العامة فان جسم مروحة الدلتا الفعالة ككل اميل الى الانحراف نحو الجنوب كلما اتجهنا شرقا .

صفحة الدلتا : السطح

قد يبدو سطح الدلتا ، وهى « أسـفل الارض » فى العصر العـربى ، لاول وهلة مستويا « كسطح بحر هادىء » على حد قول لوران (١) . غير أن النظرة المدققـة تكشف عن قدر هام من الانحـدار والتغضـن — ولا نقول التضرس ، لان الامر كله على مستوى متواضع للغاية بالطبع ، ادخل فى باب الفيزيوغرافيا الميكروسكوبية منه فى باب التضاريس بالمعنى المفهوم . ولهذا فان سطح الدلتا فى نهاية الامر لا يخلو من الفروق والاختلافات الاقليميـة والمحلية والموضعية ، الاولية والثانوية ودون الثانوية . وهذا التباين يقـع ويتطور عادة على كلا المحورين الطولى والعرضى ، وفى الوقت نفسه على كلا الاساسين النطاقى والنقطى .

فاولا ، وبحكم شكلها المروحى ، تأخذ خطوط السطح ومعالم التضاريس ومظاهر اللاندسكيب الطبيعى على وجه العموم فى الدلتـا محورا طوليـا شماليا — جنوبيا فى البداية ، ولكن مع انفراجها يتحول المحور تدريجيا الى عرضى شرقى — غربى الى ان يكتمل تماما فى أقصى الشمال بحـذاء البحر ، أو قل على الترتيب المحور النيلى والمحور المتوسطى او النهرى والبحرى . وهذا التغير والاختلاف مرتبط بقوانين عملية تكوين ونمو الدلتا اصلا . فقد كانت مكونات الدلتا تتقدم طوليا الى الامام مع تيار النهر — الاب داخل خليجها — المهد دون عوائق ، الى ان تقترب من نهاياتها قرب البحر المفتوح فتخضع لضوابط تياره الساحلى فتنقلب اتجاهاتها وتتخذ المحور العرضى .

---

(1) P. 76.

هكذا نجد معالم السطح الرئيسية فى الدلتا تقع بالضرورة فى أحد هذين المحورين الاساسيين . ففى الجنوب يسود المحور الطولى على نحو ما يظهر فى الفرعين والترع والمجارى المائية الرئيسية وخطوط الارتفاع والانخفاض حولها وبينها . اما فى الشمال فيسود المحور العرضى على نحو ما يتمثل خاصة فى خط البحيرات الساحلية وخط كثبانها الرملية ، ويمكن أن نضيف نطاق البرارى بعد ذلك كحادث طارىء . ثم لا يكاد يخرج عن قاعدة هذين المحورين سوى استثناء واحد هو جزر ظهور السلحفاة التى تنتثر بينهما وتفرض نفسها عليهما ، لا كظاهرة خطية كمجارى الجنوب ، ولا كظاهرة نطاقية كبحيرات الشمال ، ولكن كظاهرة نقطية punktal مبعثرة بصورة غير مناطقية أصلا واساسا azonal .

مدرج نصف دائرى خفيض

على المحور الطولى تنحدر الدلتا اساسا نحو الشمال من حوالى ١٧ مترا عند راسها الى مستوى سطح البحر عند الساحل ، وان وصلت الى ما دونه بنحو مترين او ثلاثة محليا عند بعض بحيرات الشمال حيث يستحيل لذلك الصرف الطبيعى بالراحة او الجاذبية ويتحتم الصرف بالرفع والطلمبات. كم يبلغ مجموع مساحة الرقعة من الدلتا الواقعة تحت مستوى سطح البحر لا نعرف بالضبط ، لا بالتالى ولا نسبتها الى مجموع مساحة الدلتا ككل او مصر النيل عموما . على انها قد لا تعدو كثيرا بضع مئات من الكيلومترات المربعة ، كما قد لا تختلف نسبتها كثيرا عن نظيرتها فى الصحراء الغربية (نحو ٢٤٠٠٠ كم٢ من مليون أى حوالى ٢٫٥٪ او ٠٫٪ من مساحة مصر الكلية) . المهم ان فى الدلتا على المحور الطولى انحدارا قدره نحو ١٧ مترا فى المتوسط ، او ٢٠ مترا على الاكثر ، فى نحو ١٧٠ كم طوليا ، اى بمتوسط قدره نحو متر كل ١٠ كم . وهو انحدار تدريجى مطرد فى معدله اساسا ، ولذا فان الواقع بالفعل يقترب من هذا المتوسط .

الفاصل الراسى

فأولا : نجد خطوط الكنتور تتباعد عن بعضها البعض بفاصل افقى قدره فى المتوسط نحو ∓ ١٠ كم ، خاصة فى قلب الدلتا الوسطى ، ولو ان الفاصل اميل الى الزيادة الطفيفة كلما تقدم من الجنوب الى الشمال ، نتيجة لضعف الانحدار المطرد شمالا ودليلا عليه . كذلك فان الخطوط عامة تميل بحكم الشكل المروحى العام الى التقارب والتضاغط اكثر على الجانبين وعند نهاياتها فى غرب وشرق الدلتا ، خاصة فى الاخيرة بالذات ، وبالاخص فى قطاعها الجنوبى الشرقى التلى من راس الدلتا حتى راس وادى الطميلات او من القاهرة حتى التل الكبير .

ونظرا للشكل المروحي الذى يزيد فيه محيط الدائرة هندسيا كلما بعدنا عن مركزها ، فان المساحة المحصورة بين كل كنتورين تزيد فى ذلك الاتجـــاه رغم ثبات او تشابه الفاصل الافقى بين خطوط الكنتور . ورغم اننا تنقصنا احصـــائية هيبسومترية hypsometric تحدد النسب المئــوية لمســـاحات الارتفاعات بين خطوط الكنتور المختلفة وترسم لنا مصــورا بيانيا مجســـما لسطح الدلتا hypsogram ، فان الصورة العامة واضحة بما فيه الكفاية . فلذلك السبب الهندسي الاولى ، نجد ان نحو نصف مساحة الدلتا جميعا تقع تحت كنتور ٥ متر وحده ، ولا يزيد ما يعلوه حتى ١٧ مترا عن النصف الباقى تقريبا ، بينما ان اقل من ربع او ربما خمس الدلتا فعــلا هى ما يعلو عن ١٠ امتار . اى ان معظم رقعة الدلتا لا يزيد فى ارتفاعه عن ١٠ امتار فى الواقع .

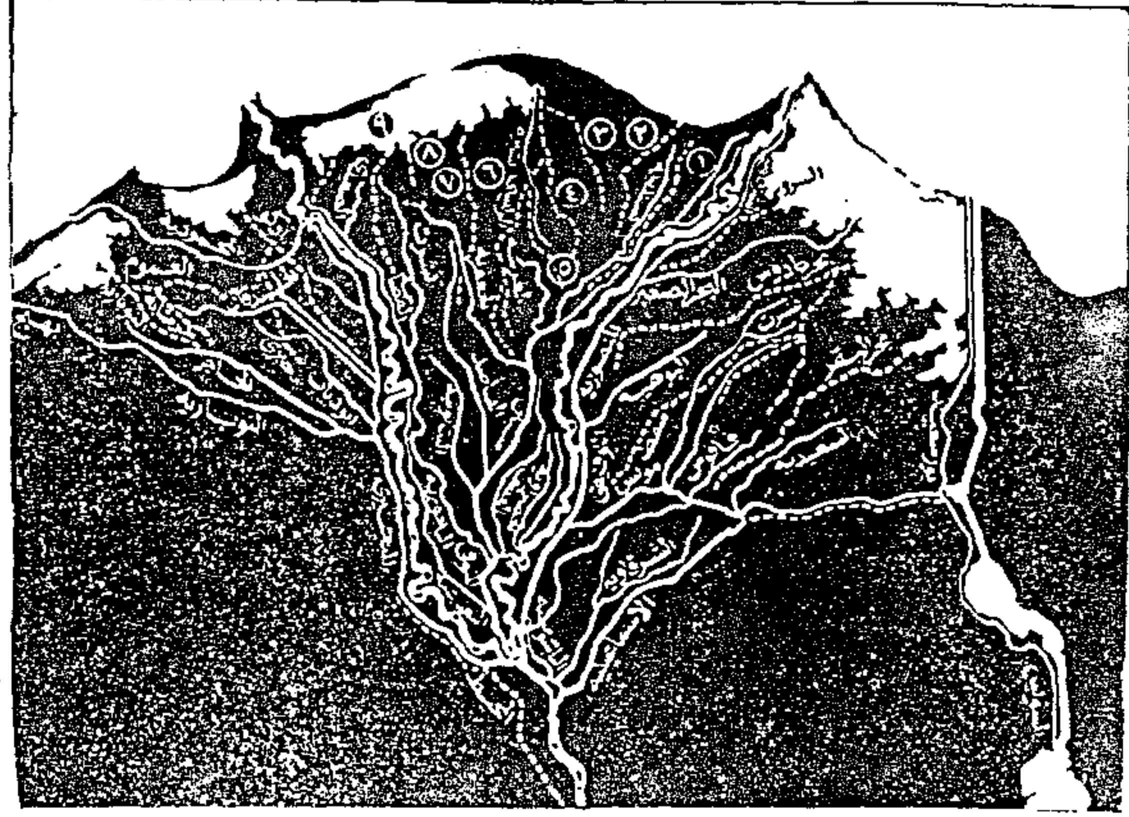
اقـــواس منتظمـــة

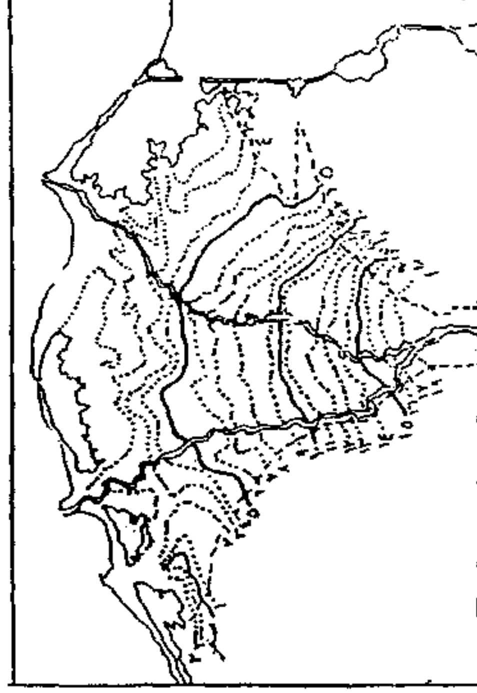
ثانيا ، نجد كل خطوط الكنتور تقريبا متوسة محدبة ، منتظمة التقوس ، خطية منسابة فيما عدا تعرجات محلية حادة متعاقبة تمثل تتابع السنة العوالى والمواطى . وهى فى تقوسها الاساسى ذلك انما تعكس شكل خط الســـاحل نفسه بأمانة ووضوح شديدين . وهذا بطبيعة الحال راجع الى طبيعة الارساب الخليجى اثناء تكون الدلتا ، فهو يتقدم اكثر واسرع فى قلب الخليج وابطأ على جانبيه . والنتيجة ان خطوط الكنتور تنحرف نحو الجنوب الشرقى فى شرق الدلتا ، ونحو الجنوب الغربى فى غربها ، بينما تضرب شرقا بغرب فى وسطها .

وهذا يعنى ان السطح ينحدر نحو الشمال الشرقى فى شرق الدلتـــا ، ونحو الشمال نصا فى وسطها ، ثم نحو الشمال الغربى فى غربها . ولكن ذلك يعنى ايضا ان سطح الدلتا الحالى اعلى قليلا فى وســـطها منه على جانبيها وذلك على نفس خطوط العرض . ولهذا السبب نجد ان الفرعين يحتلان اعلى الخطوط كل فى منطقته ، وبالتالى يمثلان قمتى سهل الدلتا ككل .

وهذا كله هو الذى يفسر انسياب المياه وانحدارها طبيعيا من الفرعين والرياحات الى سائر اجزاء الدلتا شرقا وغربا حتى اقصى اطرافهما . ولولا ذلك الانحدار الطبوغرافى لاستحال الرى وتوزيع المياه من قلب الدلتـــا الى اطرافها على النحو المعروف . من ثم فان السطح ككل هو محدب قليلا جدا ، ينخفض قليلا جدا من وسطه فى اتجاه جانبيه يمينا ويسارا وليس العكس .

ومع الانحدار الاساسى نحو الشمال ، فان السطح العام يصبح بالتالى اشبه فى هيئته بمدرج نصف دائرى (امفتياترو) وان يكن خفيضا جدا الى حد لا يكاد يرى او يحس . والواقع انه بالتحديد على اساس هذا النمط المدرج التاعدى ، وضع التخطيط الاساسى لنظام رى الحيـــاض فى الدلتا قديمـــا :





شكل ٨٥ ـ الدلتا : شبكة الرى والصرف (أعلى) ، وشبكة الكنتور (الى اليسار) .

صفوف قوسية من الاحواض تترى من الجنوب الى الشمال مرتبة مع خطوط الكنتور من ناحية ، ومقسمة من الشرق الى الغرب مع خطوط الارتفاعات من الناحية الاخرى .

مدرج مائل

لكنه ايضا ، وثالثا ، مدرج مائل او معوج tilted قليلا نحو الشمال الغربى ، ذلك المدرج الدلتاوى . فلأن خطوط الكنتور اكثر تقوسا وتضاغطا فى الشرق منها فى الغرب ، فان الارض أعلى قليلا فى شرق الدلتا منها فى غربها. وسواء ارتبط هذا الفارق فى الارتفاع سببيا بحركة الرفع الباطنية الخفيفة المقولة فى العصور الوسطى او لم يرتبط ، لا يهم هنا . المهم انه الى جانب الانحدار الاساسى نحو الشمال ، فان فى الدلتا ايضا انحدارا ثانويا طفيفا نحو الغرب ، او بعبارة ادق واشمل نحو الشمال الغربى عموما . ولهذا عدة نتائج اقليمية ، او هى من آياته الدالة ، سيان .

اولاها ان أعلى قطاعات وتخوم الدلتا تقع لا فى الجنوب نصا فى المنوفية ولكن فى الجنوب الشرقى فى منطقة القليوبية عموما ، حيث تحتضنها ايضا اعلى التلال الماسة لاى جزء من الدلتا . ومن هنا مشاكل هذه المحافظة الاخيرة فى الرى بالرفع التى تلخصها بما فيه الكفاية قصة او كلمة طلمبات ابو المنجا . ولكن بالمقابل فان من هناك ايضا ميزة المحافظة وشهرتها التقليدية فى زراعة الفواكه . هذا على الجانب المرتفع من الدلتا .

وعلى الجانب المقابل تماما ، فى اقصى الشمال الغربى فى منطقة البحيرة وبحيرتى ادكو ومريوط ، وليس فى الشمال الصريح فى الغربية والبرلس ، نجد اخفض قطاعات الدلتا . فسهل البحيرة مثلا يلفت النظر بشدة استوائه ، حتى ليشبهه لوران بسهول الفلاندر البحرية ، فسطحه بالغ الانبساط الا من الاكوام المنفردة التى تنقطه وتقوم عليها قراه (١) . اما ادكو ومريوط فهى ، وليست البرلس او المنزلة ، اشد بحيراتنا انخفاضا تحت مستوى سطح البحر ، بما فى ذلك بعض البرارى المحيطة ايضا ، ولذلك فهى اشدها اعتمادا فى الصرف على آلات الرفع والطلمبات .

ثانية نتائج انحدار الدلتا نحو الشمال الغربى ان فرع دمياط اعلى منسوبا من فرع رشيد ، بل انه هو بالدقة ليمثل على طول امتداده ذروة سطح الدلتا crest ، نكاد لولا التجاوز نقول حافتها ridge ، التى تنحدر منها شرقا وغربا . واذا كان هذا يفسر ضمور قطاع الاول وتفوق الثانى

(1) P. 90.

هيدرولوجيا ، فلا ننس أيضا أن الاخير كان للسبب نفسه أكثر تعرضا لاخطار الغرق اثناء الفيضان فى حالة حدوث كسر أو قطع فى جسور الطراد .

كذلك ينعكس ذلك الفارق بين منســوب الفرعين فى اتجاهات شــبكة مجارى المياه الكثيفة من ترع ومصارف فى الدلتا الوسطى . فنسبة كبيرة منها تأخذ من فرع دمياط أو الرياح المنوفى او بحر شبين وتتجه شمالا غربا نحو فرع رشيد . والواقع ان أكثر من النصف الغربى من الدلتا الوسطى يروى بترع تقع مآخذها فى نصفها الشرقى ، مثــال ذلك ترع الجعفرية والقاصد ونشرت والسرساوية على الترتيب من الشرق الى الغرب . وقديما كان بحر الفرعونية وبحر شلقان فى المنوفية يصلان بين الفرعين نابعين من فرع دمياط وصابين فى فرع رشيد .

ورقـة شـجر مقـلوبة

اذا نقلنا البؤرة اخيرا من المحور الطولى الى العرضى ، فاننا نجد سطح الدلتا مموجا مغضنا بنفس القــدر الطفيف الذى هو مقوس او محدب به . فنظرا لكثافة شبكة المجارى المائية ، بما تحمل على جانبى كل مجرى منهــا من ضفاف عالية، يتغضن وجه الدلتا بتعاقب خطوط الارتفاعات والانخفاضات والعوالى والمواطى من الشرق الى الغرب . وبطبيعة الحال يبلغ هذا التغضن اقصاه فى قلب الدلتا حيث اضخم المجارى ، ثم منها يتضــاءل ويتواضــع بالتدريج نحو الاطراف شرقا وغربا . من هنا تبدو صفحة الدلتا ككل أشبه فى شكل السطح « بورقة شــجر مقلوبة ، عروقها هى الضــفاف المرتفعة وارضيتها هى أحواض ما بين المجارى المائية » (١) .

كذلك فلما كانت الترع تعتلى ذرى الخطوط العالية بينما تستقر المصارف فى بطن الخطوط المنخفضة ، فاننا نجد ان هناك دائما مصرفا رئيسيا بين كل ترعتين هامتين وان كل مصرف ينحصر بانتظام بين ترعتين . من ثم تتكون لدينا شــبكتان متداخلتان كأصــابع اليدين المعقودتين (« المعشــوقتين » ؛ interdigitated ، واحدة آتية من الجنوب منفرجة نحو الشمال وهى شبكة الرى ، والاخرى ذاهبة وهابطة ومنفرجة فى آن واحد نحو الشمال هى شبكة الصرف ، الاولى بمثابة المنابع والثانية بمثابة المصاب ، ولكنها جميعا تمثــل انصاف اقطار مختلفة الطول والزوايا من دائرة مشتركة المركز نظريا عنــد راس الدلتــا .

(1) Crouchley, p. 3.

السطح والمائية

الى هذا المدى اذن يصل الارتباط القاعدى بين شكل السطح الدلتاوى وبين شبكة الرى والصرف ، حتى ليمكن أن نضعها قاعدة عامة ان كل اخطاء الاخيرة انما ترجع حيثما وجدت الى الخروج على تلك القاعدة بمثل ما ان مشاكلها الاساسية انما تنبع اصلا منها . عن الاولى ، فان كل ترعة رى رديئة انما هى كذلك لانخفاض كنتورها وهى اجدر بأن تحول الى مصرف ، وبالعكس فكل مصرف ردىء انما هو كذلك لارتفاع كنتوره وخير له أن يقلب ترعة رى (١) . عن الثانية ، فان ضعف أو عجز الرى والصرف على اطراف الدلتا سواء شمالا قرب البحر او هامشيا قرب الصحراء انما يكمن بالطبيعة فى ضعف انحدار السطح . مثال ذلك نطاق البرارى عموما ، بالاضافة الى وادى الطميلات .

الاخير ، مثلا تفصيليا ، يعانى مشكلتى الرى والصرف معا ، وان كانت الاخيرة الاسوا . فمنذ اجريت ترعة الاسماعيلية فيه بالرى الدائم فى القرن الماضى تعرضت تربته للتدهور الخطير بالنشع والرشح . اولا لمسامية التربة الخفيفة ، ثانيا لانها اجريت ليس فقط على منسوب مرتفع ولكن ايضا على الجانب المرتفع من الوادى ، وثالثا واساسا لانخفاض مستواه العام عن مستوى اراضى الدلتا لاسيما فى اقصى شرقه . ولولا المصارف والطلمبات لذهب الوادى ضحية الموقع والموضع مع سوء التخطيط ، أى ضحية الجغرافيا مع الجهل بها او تجاهلها .

درجة الاستواء

من نتائج نمط ورقة الشجر المقلوبة ، اخيرا ، ذلك التناقض الدال بين مستوى الارتفاع ودرجة الاستواء . فرغم ان جنوب الدلتا اعلى من شمالها كثيرا ، الا انه نسبيا وعلى عكس ما قد نتوقع لاول وهلة اكثر استواء واقل تغضنا . ذلك لان مجاريه المائية تتقارب وتتكدس فى رقعة ضيقة نوعا ، كما أن عملية الترسيب هنا أقدم، ولذا فان مرحلة التسوية nivellement ، levelling اكثر تقدما ونضجا . اما فى الشمال من الدلتا حيث تنفرج الرقعة بشدة فان المجارى تتباعد كثيرا بالضرورة كما ان عملية التسوية هنا اقل تطورا ، ولذا يبدو السطح على انخفاضه الشديد اكثر تغضنا واقل استواء (٢) . ويصل هذا الوضع الى اقصاه فى قطاعى مصبى فرعى دمياط ورشيد بصفة خاصة .

فكما لاحظ أوديبو عن الاول فى قطاع دمياط — فارسكور ، وويلكوكس

---

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450 — 2.

(2) Id., 1, p. 368.

من الثانى فى قطاع رشيد — خليج برنبال ، جسور النيل على الجانبين هنا بالغة الضخامة بصورة بارزة جدا ومؤثرة فى اللاندسكيب ، حيث يبلغ سمكها ٨ أمتار . وكما يؤكد الاثنان ، فلا مثيل لهذه الجسور فى اى جزء آخر من مصر . وهذا الحجم والارتفاع يغضن سطح الارض فى المنطقة ويؤثر مباشرة على انحداراته على المحور العرضى .

فانحدار الارض على الضفة اليمنى لفرع دمياط نحو بحيرة المنزلة شديد وحاد وسريع يبلغ ثلاثة امثاله على الضفة اليسرى نحو بحيرة البرلس حيث يتدرج السطح ببطء وتؤدة شديدة (١) . السبب بالطبع قرب بحيرة المنزلة المباشرة من الفرع وبعد بحيرة البرلس الشديد عنه ، بحيث يستغرق الانحدار فى الحالة الاولى مسافة يسيرة للغاية حتى يصل الى مستوى سطح البحر — مستوى البحيرتين المتصلتين به — بينما يقطع فى الحالة الثانية مسافة شاسعة قبل ان يبلغه .

ويختلف الوضع نسبيا على جانبى مصب فرع رشيد ، وذلك لان بعد بحيرتى البرلس شرقه وادكو غربه يكاد يكون متقاربا . ومن ثم تتقارب انحدارات وميول الارض على الضفتين الى حد او آخر . ومن الضفة الغربية للفرع يتوالى انحدار السطح سريعا نسبيا نحو الغرب بصفة عامة اى فى البحيرة ، حيث نجد بحيرة ادكو على مستوى سطح البحر : كانت تليها فى الماضى بحيرة ابو قير على مستوى — ١م ، ثم تليها بحيرة مريوط على مستوى — ٣م . ويترتب على هذا كله عموما أن انحدار السطح فى الاحباس السفلى من شمال الدلتا نحو الخارج (اى فى كلا شرق وغرب الدلتا) اشد واسرع منه نحو الداخل (اى فى وسط الدلتا) .

فى مرآة اسماء الاماكن

ختاما ، وكمطالعة تطبيقية عامة لوجه الدلتا ، يمكننا ان نستقرىء أهم معالم السطح منعكسة فى اسماء الاماكن . فهناك منها الكثير ذو الدلالة الفيزيوغرافية والجغرافية البينة والمباشرة ، والبعض الذى قد يكون ادخل فى باب التعمير والاستقرار السكنى ولكنه لا يخلو ايضا من مغزى طبوغرافى او طبيعى مباشر او غير مباشر .

عمران افقى

فاولا واساسا ، وعلى عكس الصعيد ، لا عمران راسى فى الدلتا ، بل هو افقى كله . فاستواء السطح العام يمنع ظهور مدن او قرى «عليا وسفلى» .

(1) Audebau, "Terres restées fertiles etc.", loc. cit., p. 206 — 210.

وبدلا من ذلك تتنوع صور التوسع او التباعد الافقى ـ كما تتجسد فى أسماء واعلام ـ فى ستة اشكال بحسب الموقع الجغرافى أو الجهات الاصلية الاربع او العمر أو الحجم . فهناك ثنائيات البحر وغير البحر ، نصف وربع ، القبلى والبحرى ، الشرقى والغربى ، القديم والجديد ، الكبير والصغير . ولعل الاوليان اكثرها طرافة رغم انها اقلها انتشارا ، اما اكثرها انتشارا فثنائيتا القبلى ـ البحرى والكبرى ـ الصغرى . ولكن لا يبدو ان ايا منها جميعا يرتبط فى توزيعه بمناطق معينة بخاصة وانما تتوزع بحرية فى ارجاء الدلتا عموما .

فمن ثنائيات البحر وغير البحر القليلة ، هناك نوسا البحر ونوسا الغيط على فرع دمياط وبعيدا عنه شرقا على الترتيب (جنوب المنصورة) ، ثم طرانيس البحر وطرانيس العرب ، ولكن التباعد بينهما اشد ، فالاولى على فرع دمياط جنوب شربين والثانية شرق السنبلاوين . اما الحالة الطريفة التى تميز بين القرى بالكسر والكسور ، فمنها اتريب ونصف اتريب (قرب بنها) ، والسكاكرة ونصف السكاكرة ، ونصف وربع المطاوعة (وكلتاهما شرق ههيا) ، ثم اخيرا نصف أول بشبيش ونصف ثان بشبيش (بيلا) .

اما القبلى والبحرى فكثير الانتشار للغاية . ثمة مثلا سلامون قبلى وبحرى (الشهداء ، منوفية) ، الصنافين القبلية والبحرية (شرق بنها) ، اكياد القبلية والبحرية (شرق فاقوس) ، صان الحجر القبلية (سايس القديمة) والبحرية (على بحيرة المنزلة) ، كفر الصارم القبلى والبحرى (سمنود) ، العتوة القبلية والبحرية (قلين) ، شنره وشنره البحرية ، ميت حبيش القبلية والبحرية (طنطا) ، الفقهاء والفقهاء البحرية (دسوق) ، جبارس ، زرقون ، زهرة ، القبلية والبحرية (البحيرة) .

وقد تكون ثنائية الشرقى ـ الغربى اقل انتشارا من ثنائية القبلى ـ البحرى ، ولكنها وفيرة للغاية . وهى قد تتقارب او تتباعد كثيرا او قليلا . فمثلا هناك كفر الشرفا الشرقى على حافة الصحراء شرق المرج بالقليوبية بينما يقع كفر الشرفا الغربى على النيل شمال القناطر الخيرية . كذلك تنفعل سماكين الشرق والغرب ، الاولى على تخوم الصحراء قرب الصالحية والثانية فى الداخل جنوب الحسينية . على العكس تماما طنامل الشرقى والغربى على فرع دمياط جنوب اجا ، فهما متجاورتان الى حد التلاصق . عدا هذا ، هناك ميت حبيب الشرقية والغربية (سمنود) ، الكفر الشرقى وبرية الكفر الغربى (بيلا) ، ابسوم الشرقية والغربية (جنوب البحيرة) .

اما القديم والجديد ، الاقل انتشارا ، فتتوزع فى القلب والجنوب القديم كما على الاطراف وفى الشمال الحديث . ثمة مثلا كفر سنجلف القديم والجديد

(منوفية) ، كفر زنقر القديم والجديد ، كفر دميره القديم والجديد (طلخا) ، كفر الترعة القديم والجديد (على فرع دمياط شمال شربين) ، برمبال القديمة والجديدة (بين دكرنس والمنزلة ، دقهلية) .

أما ثنائية الكبرى ـ الصغرى ، التى تشير ضمنا الى العمر والانشطار ايضا ، فلعلها اكثر الجميع انتشارا . ولامر ما يبدو انها تقتصر على نصف الدلتا الشرقى . هناك مثلا فيشا وفيشا الكبرى ، قلتى الكبرى والصغرى (منوفية) ، ثم أجهور ، وبرشوم ، الكبرى والصغرى ، والعمار وكفر العمار (قليوبية) ، وكذلك المنشاة الكبرى والصغرى (شمال بنها) . ثم تلى صهرجت الكبرى والصغرى ، ولكن بفاصل كبير ، نحو ١٧ كم ، فالاولى (مركز ميت غمر) على الفرع جنوب ميت غمر أما الثانية (مركز اجا) فبعيدا عنه الى الشرق . وعلى تخوم الصحراء بالشرقية نجد المناجاه الكبرى والصغرى شمال الصالحية ، الخطارة الكبرى والصغرى ، الحمادة الكبيرة والصغيرة ، ثم البعالوه الكبرى والصغرى فى وادى الطميلات . واخيرا نذكر المنشاة الكبرى والصغرى (قلين) .

أسماء فيزيوغرافية

هذا عن أسماء الاماكن التى تعكس التوزيع الافقى وتستبعد التوزيع الراسى للظاهرات الطبيعية والعمرانية على صفحة الدلتا . ولكن هناك ايضا ، كما فى الصعيد ، مقاطع معينة فى اسماء الاماكن تتدرج من قلب الدلتا نحو الاطراف الصحراوية بحيث يرتبط بعضها اكثر من البعض الآخر بهذه دون تلك وان لم يكن بصرامة بالطبع . فباستبعاد « جزر » شواطىء الفرعين وظهور السلحفاة ، تميل مقاطع منيل وساحل وبركة وساقية وسفط الى الانتشار فى القلب ، بينما تكثر تل وكوم ورملة وحجر على الاطراف .

مثال ذلك منيل عروس ، وجويدة ، ودويب (منوفية) ، منيل الهويشات (طنطا) ، المنيل (شمال طلخا ، وقرب انشاص على الاسماعيلية) . ومن ساحل ، هناك ساحل الجوابر (منوفية) وكفر الساحل (طنطا) . ومن النسبة الى الجزر نجد كفر الجزيرة (زفتى) وكفر الجزاير (قلين) . والى جانب بركة الحاج (المرج) ، هناك سنهوت البرك (جنوب منيا القمح) ، بركة السبع (منوفية) . ومن ساقية نجد ساقية ابو شعرة ، والمنقدى (منوفية) . أما سفط فمنها سفط جدام (منوفية) ، سفط الحنه (شرقية) ، صفط العنب ، والملوك ، وخالد (بحيرة) .

على الجانب الآخر ، ورغم ان من الصعب التميز بين تل وكوم بالمعنى الجغرافى كتضاريس موجبة وبالمعنى الاركيولوجى كاطلال حلات قديمة ، فان

الملاحظ انها غالبا تكثر على الاطراف شمالا وشرقا وغربا ، والملاحظ اكثر ان تل تشيع فى شرق الدلتا بنوع خاص . فمن تل اتريب (بنهـا) وتل اليهودية (شبين القنـاطر) ، الى تل روزن وتل اشـنيك (بلبيس) وتل الجـراد (انشـاص) والتلين (منيا القمح) ، الى تل حوين ، ومسـمار ، وبسـطه (الزقازيق) ، الى تل مفتاح (ههيا) وتلراك (تل راك او تل الاراك ، على اطراف الشرقية) ، نصل شرقا الى التل الكبير ، تل رطب ، وتل المسـخوطه (وادى الطميلات) ، بينما نواصل شمالا الى تل دفنه (دافناى القـديمة) وتل البطيخ ، والجارة ، ودنجو (جنوب بحيرة المنزلة) . وبالمقابل ، لا نجد فى وسط الدلتا الا تل الفراعين (بوتو القديمة) وفى غرب الدلتا الا تل المحرس.

وعلى العكس ، بينما تندر كوم فى شرق الدلتـا ، تتكاثر بوضـوح فى وسطها وغربها . ففى الشرق ليس ثمة الا كوم اشفين ، كوم السمن ، الكوم الاحمر (وكلها فى القليوبية المرتفعة) . اما فى الوسط فهناك الكوم الاحمـر والاخضر (منوفية) ، كوم الجزيرة الخضراء والكوم الطويل (بيلا) ، كوم المسك ، والجير (الغربية) ، وكوم على وسجين الكوم (قطور) . واخيرا وعلى الاطراف الصحراوية فى غرب الدلتا نجد كوم حماده ، الكوم الاخضر ، كوم الحلة ، كوم الثعالب (بحيرة) .

وفى النهاية ، ثمة تنتثر بعض اسماء ذات دلالات فيزيوغرافية موضعية ترتبط بالاطراف الصحراوية خاصة ولو انها قد تظهر فى الداخل ايضا .فهناك انشاص الرمل على اطراف الشرقية ، ولكن ايضا الرملة على فرع دميـاط جنوب بنها ، ورملة الانجب فى غرب المنـوفية ، كذلك سـوادة على تخوم الصحراء بالشرقية . وبينما نجد بريك الحجر فى طنطا بالداخل وبهبيت الحجر فى القليوبية ، يسود مثلها عادة فى الاطراف ، كالحجر المحروق ، الصخرة ، الكردود وكلها على تخوم البحيرة .

اقاليم الدلتا الطبيعية

كمجرد هيكل تخطيطى عريض وسريع فى ختام هذه الدراسة الطبيعية، نستطيع ان نقسم الدلتا الى ثلاثة اقاليم واضحة ، كل منها ينقسم داخليا الى اقليمين ثانويين : الجنوب والوسط والشمال ، تنعكس فى النهاية غالبا على الاقاليم البشرية والجغرافية العامة كذلك . وخطوط التقسيم الفاصـلة بين هذه الاقاليم هى خطوط كنتور اساسا ، وهى كنتور ٧ ، ٣ متر .

الاقليم الجنوبى

فالجنوب يقع فوق كنتور ٧ متر حتى راس الدلتا ، شاملا كل المنوفية

والقليوبية وثلث الغربية الجنوبى وآخر طرف كل من البحيرة والشرقية . هذا الاقليم هو أعلى ما فى الدلتا ، ١٧ ــ ٧ أمتار ، ومع ذلك فهو أشدها استواء نسبيا لانه اكثرها تسوية . تربته أكثر الدلتا رملية وتفككا ، أو بالاصح اقلها طينية وتماسكا ، ونسبة الملوحة بها اقل ما فى الدلتا ، وبالتالى اشدها خصوبة . ولانه اضيق اقاليم الدلتا اتساعا وأقلها عرضا ، فان الصحراء اقرب اليه منها فى اى اقليم آخر ، كما ان به اكبر قدر من جزر ظهور السلحفاة الكبيرة . داخليا ، يمكن أن نميز فيه اقليمين ثانويين يفصلهما كنتور ١٣ مترا تقريبا . يتميز الجنوب الاعلى منهما بالجزر الكنتورية المرتفعة التى تمثل مشكلة رى خاصة تستدعى الرفع بالطلمبات . وسنرى ان لهذه الجزر العالية دورها الهام والخاص فى توجيه وتلوين الحياة البشرية .

اقليم الوسط

أما اقليم الوسط من الدلتا فينحصر بين كنتورى ٧ ، ٣ امتار . يشمل جنوب البحيرة والثلث الاوسط من كل من الغربية والدقهلية والشرقية . وسط هو فى كل شىء : فى المنسوب الاقرب الى الانخفاض ، وفى نسيج التربة الاكثر طينية وتماسكا ، وفى وجه السطح الاكثر تغضنا . فاقليم الوسط اقليم انتقالى اساسا بين الاقليمين القطبيين فى الدلتا ، الجنوب والشمال . ولاتعنى انتقاليته هذه انه باهت الملامح أو ضعيف الشخصية ، فانما هو بوسطيته واسطة العقد فى كل الدلتا ، وذلك تقريبا فى كل شىء ، طبيعيا وبشريا .

الاقليم الشمالى

الشمال ، اخيرا ، دون ٣ امتار حتى الساحل عند مستوى سطح البحر ، ولكنه يطوى بين دفتيه مناطق دون سطح البحر نفسه . فهو أخفض نطاقات الدلتا ، بحيث نجد هنا ظاهرة الصرف بالرفع ، تماما عكس الحال فى اقليم الجنوب الذى يعرف ظاهرة الرى بالرفع . ورغم انخفاضه هذا ، فان الشمال هو اكثر اقاليم الدلتا تغضنا بالعوالى والمواطى الموضعية بالعرض . التربة اكثر ما فى الدلتا ، وما فى مصر ، طينية وتماسكا وعدم نفاذية ، مثلما هى اشدها ملوحة ، بل لعل البحر غسلها غسلا فى الماضى مثلما يتحتم الآن بالمقابل غسلها غسلا بالنيل .

الاقليم اذن اقل اقاليم الدلتا تجانسا فى التضاريس ، وبالتالى فى تركيب التربة فدرجة الملوحة فالخصوبة فالانتاجية الزراعية فالكثافة السكانية ... الخ . انه باختصار وفى المحصلة العامة اقل اقاليمها تجانسا طبيعيا وبشريا، وخريطته منثم دائما اكثر تنافرا او تباينا وتقطعا ، توزيعاتها اقرب غالبا الى مجموعة من الرقع والبقع المبعثرة او المتجاورة ، كل اولئك بعكس جنوب الدلتا الذى يمتاز بخريطة اكثر استمرارا واتصالا ونطاقية .

توزيعا ، الاقليم يجمع الثلث الشمالى من كل محافظات الدلتا الشمالية . ولكنه ينقسم بوضوح الى اقليمين ثانويين : الجنوبى هو اقليم البرارى بالمعنى الصحيح ، ولذا فهو أرض الاستصلاح الآن ، والشمالى هو اقليم البحيرات والكثبان التى تكاد تحتل معظم مساحته ، وهو بهذا اشد اقاليم الدلتا تباينا مع تركيبها العام وصورتها السائدة . الاول صحراء طينية او شبه صحراء ، والثانى صحراء رملية أو يكاد . والاقليم بهذا يعد بشقيه صحراء مصر الشمالية ، مجازا أو حقيقة ، طبيعيا و/او بشريا .

اقاليم خاصة

تلك اذن هى الخطوط العريضة لاقاليم الدلتا الطبيعية الكبرى . ولكن يبرز فيها ويكملها على المستوى التفصيلى بضع ظاهرات محلية او اقليمية خاصة نحتاج الى دراسة تحليلية معمقة على حدة . فبين الصحراوين شرقا وغربا والبحر شمالا ، تبدو الدلتا اشبه بجزيرة مثلثة من الطمى يحيط بها الرمل والماء من الجهات الثلاث . ولكن الرمال لا تقتصر على الاحاطة بها من الشرق والغرب فقط ، فالواقع ان هناك نطاقا ضيقا من الرمال فى اقصى الشمال يتمثل فى سلسلة الكثبان الساحلية الواقعة بين البحر والبحيرات . ولهذا يمكن أيضا ان نقول جزيرة من الطين يحيط بها الرمل من كل الجهات، وان بدرجات متفاوتة . لا ، ولا يقتصر الرمل كذلك على الاطراف ، وانما هو يتداخل فى قلبها على شكل جزر ظهور السلحفاة المنتثرة .

وعلى هذا كله يمكن ، للدراسة التحليلية ، ان نحصر فى الدلتا عدة ظاهرات بارزة تطوق او تنقط جسمها هى من الجنوب ظهور السلحفاة ، ثم البرارى ، فسلسلة البحيرات الشمالية ، ثم اخيرا نطاق الكثبان الرملية الساحلية . ولنا الآن وقفة مطولة عند كل منها تباعا .

ظهور السلحفاة

الحد الشمالى لظهور السلحفاة فى الدلتا هو خط فورتو : مريوط ـ النجيلة ـ منوف ـ شبين الكوم ـ طنطا ـ زفتى ـ السنبلاوين ـ الصالحية (١) . وجنوب هذا الخط بدوره يتركز توزيعها الاساسى داخل مستطيل بوتزر : القاهرة ـ الخطاطبة ـ السنبلاوين ـ القنطرة . ففى هذه المنطقة ، التى تبلغ مساحتها نحو ٥٠٠٠ كم٢ ، تتوزع الظهور كارخبيل او كاسراب جزر منثورة بلا خطة . وهى جزر لا عدد لها فى الواقع ، اذ تزيد كثيرا عما يبدو على الخرائط التعميمية عادة (٢) . واهم كوكباتها تتوزع قرب،

---

(1) Fourtau, op. cit., p. 41.

(2) "Environment & hum. ecology", p. 48 — 9.

بنها وقليوب وقويسنا والسنبلاوين وفاقوس ، ولكن بعضها يظهر بعيدا حتى جنوب المنوفية كآحاد منعزلة (١) . ويلاحظ ان معظمها او معظم كبراها يقع على محور او خط واحد قاطع من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ابتداء من قليوب حتى قويسنا .

رغم تعددها فان الجدير بالملاحظة ان اغلبها طولى الامتداد ، يتخذ محورا سائدا هو الجنوب الشرقى — الشمال الغربى . ولهذا فهى عادة مستطيلة الشكل ، قلما تكون مستديرة او مستعرضة ، خاصة منها الكبرى . كذلك فانها كثيرا ما تقع فى ثنائيات متقاربة او متوازية . ورغم شدة تفاوتها فى المساحة والارتفاع والحجم ، فان الارتفاع يتناسب دائما مع المساحة ، وبالتالى مع الحجم . فكلما كانت اكبر رقعة كلما كانت اعلى واضخم بصفة عامة . وداخل كل كوكبة منها يغلب ان تكون اكبر مساحة وارتفاعا وحجما فى الجنوب منها فى الشمال . وعلى مستوى المجموعة ككل ، ولكن الى حد اقل ، تصدق القاعدة نفسها تقريبا . ولهذا فان ارتباط الابعاد بخط العرض اقل اطرادا وسريانا .

التوزيع الجغرافى

تفصيلا ، فان كبراها هى تلك التى تقع جنوب شرق بنها المدينة فى مركزها نفسه ، ولا تقل عنها ضخامة تقريبا تلك التى حول مدينة قويسنا بمركزها ايضا . فكلتاهما يبلغ طولها وعرضها بضعة كيلومترات وترتفع الى ٢٢ مترا فوق سطح البحر اى نحو ١٣ مترا فوق مستوى الارض السوداء المحيطة . معنى ذلك انها تزيد بعدة امتار على اعلى منسوب للدلتا عند رأسها، اى انها فعلا اعلى نقط فى الدلتا جميعا ، قل مجازا جبال او بالاصح جبلايات قلب الدلتا الخفيض .

فالاولى ، بنها ، تعرف باسم تل بلى (لاحظ تسمية التل ، ثم العلاقة بقبيلة بلى العربية البدوية) . وهى تنقسم الى ٥ جزر محلية ، كبراها عند نزلة وادى راشد قرب ميت كنانة ، وصغراها فى الشمال عند نزلة عرب بتمدة (لاحظ انتماءات الاسماء البدوية مرة اخرى) . اما الثانية ، قويسنا ، فتضم ٤ جزر محلية ، كبراها رمال العرقى وتقع غرب ميت بره وقرب شرانيس ، بينما تقع ثانيتها رمال منشاة صبرى الى الغرب قرب شمنديل الفار وعلى طرفها الشمالى تقوم مدينة منشاة صبرى عاصمة قويسنا . وغرب مدينة قويسنا نفسها تقع ثالثتها رمال مقلد ، اما صغراها ففى الشمال عند قرية

---

(١) المرجع السابق .

شكل ٨٦ ـ نموذجان من ظهور السلحفاة : جزر قويسنا وجزر بنها .

الرمالى . (وحول الجميع وان بعيدا تنتشر اسماء الاماكن « الرملية » مثل عرب الرمل وأجهور الرمل والرمالى ... الخ) .

اما من الجزر الصغرى المنفردة خارج هاتين المجموعتين الكبريين ، فواحدة محصورة بين طحانوب وطنان ونوى فى جنوب القليوبية . كذلك نجد كوم المقدام والتل الاحمر جنوب شرق ميت غمر . وحول السنبلاوين ٥ جزر اهمها تل الاسود الى الجنوب الغربى ، وتل الناقوس الى الشمال الغربى ، وبر مكيم الى الجنوب ... الخ . وثمة اخيرا جزيرة واحدة جنوب فاقوس .

الصحراء فى الوادى

بحكم اصلها ونشأتها ، فان هذه التلال الرملية القديمة ، التى تبدو كشامات صفراء فاتحة اللون على وجه الدلتا الاغبر الداكن ، خاصة على اسفل خديها او صدغها ، هى فعلا جزر من الرمل وسط الارض السوداء . ولهذا تكثر فى مناطقها تسمية الرملة او الرمال كما راينا . اما الاهالى فيسمونها فعلا « الصحراء » ببساطة وعلى وجه العموم . وانها لكذلك بالفعل ، فان هى الا قطع من الصحراء بزغت من تحت الارض وفى قلب السواد ، تمثل « الرمل فى الطين » او « الصحراء فى الوادى » . وهى بهذا تعد نقيض الواحات فى الصحراء ، التى هى مجازا بمثابة « الوادى فى الصحراء » . فيما عدا ان كلتيهما مصدرها او اصلها الجيولوجى من اسفل ، من باطن الارض ، فان كلا منهما مقلوب الاخرى تضاريسيا وبشريا . فالواحات مقعرات تمثل تضاريس سالبة ، بينما ظهور السلحفاة محدبة وتضاريس موجبة . الواحات هى المعمور الوحيد فى قلب الصحراء ، فيما ان ظهور السلحفاة هى اللامعمور الوحيد تقريبا فى قلب الدلتا .

فاقتصاديا وعمرانيا تعد ظهور السلحفاة مناطق محدودة الاهمية شبه مهجورة وغير مستغلة . فنظرا لتربتها الرملية الحصوية تكاد لا تصلح للزراعة ولا تزرع الا بالكاد . لكنها لا تخلو مع ذلك من امكانيات ، واجزاء من بعضها استصلحت وزرعت بالفعل . فهى على أطرافها وعند اقدامها تختلط تربتها بالتربة السوداء بالتدريج ، ولذا تتدرج نسبة الرمل ـ الطين على منحدراتها السفلى فى هيئة حلقات دائرية متتابعة . ويمكن بوضوح تام رؤية هذه التركيبة من الجو حيث تظهر حولها حلقات واسعة من التربة والحقول الفاتحة اللون او الباهتة . ومن هذه الهوامش المختلطة بدات الترع تشقها والزراعة تغزوها ، بينما اخذت مساحاتها تتآكل وتتقلص بالتوازى . وامكانيات زراعة ظهور السلحفاة تكمن فى المحاصيل الشجرية بالطبع ، ويعنى هذا اساسا اشجار الفواكه وخاصة الموالح . ولذا يمكن ، مع خلطها ببعض الطمى المنقول وتوفير الماء المرفوع ، ان تتحول الى آجام فاكهة طيبة .

من الناحية الاخرى ، تمثل ظهور السلحفاة فى الواقع بيئة صالحة للبدو والرعى وتربية الخيل عادة ، كما يتضح جليا من بعض اسمائها السابقة التى ترتبط غالبا باسماء بدوية او عربية الاصل او الانتماء . وهذا ما يؤكد مرة اخرى انها امتداد كامل لبيئة الصحراء الا انه وسط الارض السوداء ، لاسيما اذا اضفنا طبقة المياه الجوفية اسفلها والتى ترتبط هى اصلا بتكويناتها.

ايضا فهى لجفافها تعد بمثابة مصحات طبيعية جيدة ، وربما كذلك « خزانات » طبيعية ملائمة لتخزين الحبوب ، فلعل شهرة قرية برهيم (منوف) بانها أكبر « مكامر » الفول المدمس فى مصر ترجع الى أن تربتها تمثل شظية من جزيرة متطوحة من ظهور السلحفاة ، شأنها فى ذلك ربما شأن رملة الانجب غير بعيد (اشمون). واخيرا فان رمالها الخشنة ، هذه الجزر ، بدات تستغل فى صناعة الطوب الرملى كما فى مصنع قويسنا الجديد . ويبدو أن ظهور السلحفاة بتكوينها الرملى وموقعها داخل المعمور مؤهلة ومقدرة لان تكون الوريث الطبيعى لطمى النيل فى صناعة طوب البناء بعد السد العالى.

نطاق البرارى

منذ بدايات القرن الماضى ، اخذت رقعة البرارى تتقلص نحو الشمال من « خط ويلكوكس » وذلك بفضل الاستصلاح باشكاله المختلفة . وحتى العقود الاولى من القرن الحالى كانت مساحة البرارى تقدر بنحو ١ر٢ مليون فدان (١) ، اى نحو ضعف مساحة البحيرات الشمالية مجتمعة . وهى تمتد كنطاق بعرض الدلتا من البحيرة حتى الدقهلية أو من بحيرة مريوط حتى المنزلة ، بعمق نحو ٥٠ كم من الساحل . ويحدها جنوبا بالتقريب خط كنتور ٣ متر . وفى قطاعات كبيرة منها فى الشمال جنوب البحيرات تقع الارض بالفعل تحت مستوى سطح البحر ببضعة امتار . فهى ارض منخفضة اصلا بقدر ما أن مستوى الماء الباطنى بها مرتفع .

لذا فانها لا تعانى فقط من النشع المستمر ، ولكن تتعرض ايضا فى شمالها الى فيض أو طفح البحيرات بالقرب منها سواء فى ايام الفيضان من النيل او فى الشتاء بفعل عواصف البحر القوية التى تطغى على الارض احيانا. من هنا فكما نسمى كل محلية منها « بالبرية » — مفرد برارى — مثل برية الاصيفر او برية العجوزين (مركز دسوق) ، فانها ترصع ايضا برقع من المستنقعات والبرك الطافحة تعرف بالسياحات غالبا وبالغراقات احيانا .

---

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450.

غير انها تتخذ اسماء مختلفة فى منطقتى مصبى الفرعين . فهى فى لسان رشيد بين نهايتى بحيرتى ادكو والبرلس تعرف بالغراقة أو الملقة او المستبحر ، وفى لسان دمياط بين الفرع ونهاية بحيرة المنزلة تسود تسميات شطوط ، بر ، بركة ، ملاحة ، لجة . ومن الناحية الاخرى تنتشر بين الجميع تلول مرتفعة بعض الشيء تكونت من الغبار المالح المتطاير تعرف باسم « الكراديد » ، جمع كردود او كردودة ، تعمل على تغضن السطح (١) .

الملوحة

افراط الملوحة هو اهم خصائص البرارى كما هو اساس نشاتها . ففى الدلتا عموما ، أسفل خط كنتور ٧ متر يصاحب تزهير الاملاح الصرف الردىء كقاعدة عامة . وأسفل خط كنتور ٣ متر ، الاملاح دائما بالغة حد الافراط ، والارض تحتاج الى عناية شديدة فى الصرف والى عديد من عمليات الغسيل . اما اسفل كنتور ٥ر١ متر فالارض كثيرا ما طغى عليها ماء البحر نفسه ، وهى بور لم تدخل بعد دور الاستصلاح (٢) .

لشدة تشبعها اذن بالمياه ، السطحية والباطنية على السواء ، تمتاز البرارى أساسا بارتفاع نسبة الملوحة فى التربة ، خاصة أملاح الصوديوم والكلسيوم ، وهذه تؤدى مباشرة الى القلوية ، التى تؤدى بدورها الى شدة تماسك التربة وعدم نفاذيتها ، مما يضاعف فى النهاية من التشبع بالمياه ذاته . كذلك تؤدى كربونات الصوديوم بوجه خاص الى تصلب التربة ، وهذا التصلب بدوره يؤدى الى تقلص حجمها ، وهذا بدوره يؤدى الى تكون احواض شاسعة جدباء قاحلة أوطأ من مستوى الارض العام ، فيؤدى هذا بدوره أخيرا الى تغضن سطح البرارى كما يساعد على ركود المياه فيها وزيادة التشبع (٣) — حلقة مفرغة كاملة .

القلوية

وعلى حسب درجة التشبع بالاملاح تنقسم اراضى البرارى الى نوعين اساسيين ، مع وجود درجات انتقالية عديدة بينهما ، هما التربة القلوية السوداء black alkali وتربة عروق الجبس gypsum-veined ، وكلها فى النهاية تمثل مراحل تطورية فى دورة تدهورية واحدة . فالتربة القلوية السوداء تتكون حيث يكون الماء الباطنى قد ارتفع الى السطح تقريبا ، ولذا فدرجة التملح فيها على اشدها ، وشدة الملوحة تعطى التربة رد فعل قلوى

(1) Id., p. 515 — 7. (2) Id., 1, p. 32. (3) Hume, p 197.

كما تذيب المادة العضوية (الدبال) فتحيلها الى قشرة ســـوداء تغطى سطح الارض ، ومن هنا التسمية بالقلوية السوداء .

اما تربة عروق الجبس فاحسن حالا او بالاصح اقل سوءا ، اذ تتكون حيث ارتفاع مستوى الماء الباطنى اقل . فى هذه الظروف تظل الطبقة العليا من التربة على السطح وقربه صلبة للغاية ، بينما يقع اسفلها افق مجزع او مخطط بعـــروق الجبس — من ثم الاســـم . وتربة عروق الجبس أســـهل استصلاحا من التربة القلوية السوداء ، ولكنها اذا تفـــاقمت تدهورت الى القلوية السوداء . وفى المناطق التى لم تتشبع بالمياه الا حديثا نسبيا ، توجد التربة القلوية السوداء فى المواطى المنخفضة حيث مســـتوى الماء البـــاطنى اقرب ، بينما تتركز تربة عروق الجبس على العوالى المرتفعة حيث المستوى ابعد عن السطح نوعا (١) .

هذا ، والقلوية مستقلة عن التركيب الطبيعى الميكانيكى للتربة . فلقد تكون الاراضى القلوية طينية او رملية أو طفلية دونما تمييز . المفتاح فقط هو نسبة تركز كربونات الصوديوم . ولكن لعل بحسب تركيبها الطبيعى تختلف أسماؤها فى قاموس الفلاح ، فثمة الشفص والجبص ، والحوار والصرميط ، ثم السباخ والقرموط ، والاخير اشـــهرها واكثرها شـــيوعا . وعموما فان التربة القلوية غير منفذة للماء الا بصعوبة ، فلا تتسرب الى الباطن الا قليلا وبطيئا . ولهذا فانها حين تجف لا تتشقق بعمق ، بينما يظل باطنها رطبا طريا يعلق بالمحراث فلا تكاد تجدى فيها حراثة (٢) .

البحيرات الشمالية

كما تمثل ظهور السلحفاة « الرمل فى الطين » او « الصحراء فى الوادى » ، تمثل البحيرات الشمالية « البحر فى البر » او « الماء فى اليابس » ، وان كانت هذه على الاطراف وتلك فى الداخل اكثر . فالبحيرات اساسا منطقة انتقال مختلطة ونطاق صراع بين الماء واليابس . فالاصل فيها انها مجرد خلجـــان هامشية من البحر لم تردمها بعـــد تماما رواسب النهر ، وحين تفعل هـــذه فستختفى هى نظريا ، لاســـيما أن الاســـتغلال البشرى يســـاعد على هذه

(1) Ball, Contributions, p. 166 — 8.

(٢) محمد محمود الصياد ، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٧ ؛ .

N. Nasr, "Markaz Qalioub.. land use etc .", B.S.G.E., 1967, p. 195.

العملية ويعجل بها — أو بالاحرى كان ، لان الموقف كله كما نعلم قد تغير منذ السد العالى .

وعلى اية حال فسواء ردمها الانسان صناعيا فى المستقبل بعد ان توقف النهر عن ردمها طبيعيا منذ السد ، او وسعها البحر طبيعيا بالنحر والتعرية بعد ان أوقف هذا السد الارساب صناعيا ، فان المهم انها تمثل نطاق صراع طبيعى وشد وجذب مستمر بين الماء واليابس وبين البحر والنهر ، ولنا أن نضيف : وبين الانسان والطبيعة ايضا .

بمساحتها البالغة أصلا ٦٤١ الف فدان اى ثلثى المليون او نحو ٦ر١٠٪ من كل مساحة الدلتا اى اكثر من عشرها ، وبموقعها الهامشى كسلسلة فستونية ترصع رأس الدلتا وتتوج قمتها أو كشريط الدنتلا او المخرمات يطرز طرف ثوبها ، وبطبيعتها كبيئة جغرافية متميزة تشكل عالما موحدا ، ترسم بحيراتنا الشمالية الاربع نطاقا طبيعيا اقليميا عريضا مستقلا ومعلما متبلورا من ابرز معالم الدلتا ، لا يقل عن نصف البرارى مساحة وامتدادا كما لا يقل وضوحا واختلافا .

وكما يعد ساحل الدلتا من خلفها وحدة فيزيوغرافية ومورفولوجية واحدة ، فان البحيرات جميعا تؤلف عائلة طبيعية واحدة تشترك فى الاصل والطبيعة والشكل الى حد بعيد . ويلاحظ ابتداء أن الثلاثة الغربية منها تتقارب تقاربا شديدا وملفتا للغاية بينما تبتعد رابعتها المنزلة ابتعادا شديدا بحيث تبدو منفصلة عنها تماما . فالفاصل بين مريوط وادكو ٥ر١٠ كم فقط ، وبين ادكو والبرلس ٥ر١٣ كم ، مقابل ٥ر٦١ كم تنفصل بين البرلس والمنزلة . وهنا نلاحظ أن البرلس لا تتوسط ساحل وسط الدلتا ، بل تجنح كلية الى نصفه الغربى ولا تبتعد عن فرع رشيد الا ببضعة كيلومترات . وعموما فلعل تقارب المجموعة الاولى الغربية دليل على ، او نتيجة ، لاتصالها فى الماضى البعيد جدا (؟) . والمهم على اية حال انها جميعا تتشابه تقريبا فى الصفات والسمات الاقليمية الاساسية ، ولا تختلف الا فى الملامح المحلية الثانوية .

جوانب مشتركة

الاستطالة والضحالة

ففى الجوانب المشتركة ، فانها كلها كبحيرات ساحلية lagoons أميل الى الاستطالة وان بدرجات متفاوتة ، فالاستطالة ابرز فى حالة مريوط والبرلس منها فى حالة ادكو والمنزلة . لكن الطريف محاورها ، فكل واحدة

منها تتخذ محور قوس الساحل المواجه وتوازيه مباشرة ، بحيث تتطور فى مجموعها بالتدريج مع تطور تقوس ساحل الدلتا المعروف . فبينما تمتد مريوط وادكو على محور شمالى شرقى — جنوبى غربى ، تتطور البرلس تدريجيا الى المحور الشرقى — الغربى البسيط تقريبا ، بينما تنقلب المنزلة الى المحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى .

الضحالة البالغة ، بعد هذا ، قاسم مشترك أعظم . فعمقها جميعا يتراوح حول المتر او اقل غالبا ، وقاعها قل أن يصل الى — ١ مترا الا فى رقع محدودة . بل ان بها عادة مساحات شاسعة لايزيد عمقها عن عدة سنتيمترات ، الى درجة ان الرياح القوية ، التى كثيرا ما تدفع مياهها وترفعها رفعا بل واحيانا ما ترفع مستوى المصارف التى تفرغ فيها (١) ، الرياح القوية هذه اذا استمرت قد تجفف مئات الافدنة منها أحيانا لبضعة أيام ، تهلك أثناءها بالطبع ملايين الاسماك (٢) .

هذه بحيرات لا تصلح اذن الا لمراكب الصيد الصغيرة المسطحة القاع جدا . اما اذا اريدت الملاحة المنتظمة ، كما فى حالة بحيرتى المدينتين المناءين الكبيرتين الاسكندرية وبورسعيد اى مريوط والمنزلة ، تحتم شق قنال خاص داخل ماء البحيرة عمقه بضعة أمتار . كذلك فلأنها تتصل بالبحر ، فان منسوب هذه البحيرات عادة هو منسوبه ، الا مريوط المنفصلة عنه فهى تقع تحت مستوى سطح البحر ، فكانت الوحيدة التى تحتاج الى صرف صناعى حيث تقذف بمياهها الزائدة الى البحر طلمبات المكس الشهيرة .

ولشدة ضحالة البحيرات عموما ، فانها تمتاز بأكبر مسطح مائى بالنسبة لسعتها ، ومن ثم تتميز بفاقد كبير من البخر . ولما كان متوسط البخر السنوى فى منطقتها يبلغ ١٫٢٧ متر ، فقد قدر فاقد البخر السنوى منها جملة بما لا يقل عن ٣٫٥ مليار متر مكعب ، اى اكثر من نصف سعة خزان اسوان سابقا (٣) .

الملوحة والصرف

بعد هذا ، فرغم فروق محلية طفيفة فى درجة الملوحة ، فانها جميعا تشترك فى كونها متوسطة الملوحة بالنسبة الى كل من مياه النهر ومياه البحر ، فهى أكثر ملوحة من الاولى واقل من الثانية . الطريف ايضا ان سواحلها

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p 46.

(2) G.W. Paget, "Delta lake fisheries", C.S.J., vol. XI, no. 108, 1922, p. 2.

(3) Egyptian irrigation, vol. 2, p. 461.

الشمالية تختلف عن الجنوبية فى درجة الملوحة ، فهى اعلى فى الاولى لانهـا اقرب الى ماء البحر واقل فى الثانية لانها اقرب الى ماء النهر بترعه ومصارفه وفيضانه . وهى بذلك بيئة صالحة للاسماك من كلا المصدرين .

وعموما فان الملوحة تختلف مابين فصل الفيضان وفصل التحاريق . غير أن هذا التغير ، الى جانب طبيعة ارض وتربة البحيرات نفسها ، يجعلها بيئة فقيرة نسبيا فى الطحالب وغذاء الاسـماك ، مما ينعـكس على كثافة الثروة السمكية بها (١) ، ولو ان هذه الثروة تزداد كلما قل عمق البحيرة وزادت مياه المصارف المتدفقة اليها ، كما هى حال المنزلة بصفة خاصة .

كذلك فالى كل منها جميعا تنتهى حزمة عظيمة من المصارف ونهايات الترع بحيث تعد مصارف ومصافى طبيعية لقطاع او شريحة هامة من الدلتـا ، ومن ثم فانها جميعا تتسع عادة فى فصل الفيضان وتنكمش فى فصـل التحاريق . ويكون هذا الاتساع والانكماش عادة على الجانب الجنوبى من البحيرة ، والذى من ثم تحف به المستنقعات الشاسعة دون الجانب الشمالى . هذا ايضا يفسر مواطن توالد البعوض الكثيفة على جوانبها الجنوبية ، الامر الذى يشـجع أو يبرر أو يعلل زحف عملية التجفيف عليها من الجنوب بالذات اولا .

الجوانب التركيبية

على الجوانب التركيبية للبحيرات، فانها تشترك اولا فى ان قيعانها تتألف من طمى النيل ورمال البحر مع غشاء سميك من القواقع والاصداف والتشريات البحرية بالطبع . كذلك فانها جميعا مرصـعة بالجزر العديدة الصـغيرة من مختلف الاحجام والاشكال ، معظمها طينى ، تغطى الحشائش البرية حوافه المائية غالبا ثم تقل نحو الداخل بسرعة الى أن تتلاشى فتبدو هناك عارية عادة .

اذا تقدمنا من القيعان الى الشواطىء ، فان الحقيقة البارزة المشتركة بين اربعتها هى اختلاف الشاطئين تركيبيا الى حد او آخر . فباستثناء مريوط، يميل الشاطىء الشمالى الى أن يكون رمليا اكثر بحـكم وجود نطاق الكثبان الرملية خلفه مباشرة ، بينما يميل الشاطىء الجنوبى الى أن يكون طينيا اكثر بحكم أنه امتداد مباشر لجسم الدلتا . اما فى مريوط فان الشاطىء الشـمالى متأثر فى تكوينه بنطاق الكثبان الجيرية الحبيبية ، بينما الجنوبى رملى او طينى اكثر فى قطاعه الشرقى جيرى حبيبى فى قطاعه الغربى .

---

(١) محمد ابراهيم حسن ، « التوسـع الزراعى فى نطـاق البحيرات الشمالية » ، مرآة العلوم الاجتماعية ، مارس ١٩٦٤ ، ص ١٨ — ١٩ .

ايضا يختلف الشاطئان شكلا وصورة . فالبحيرات الاربع تتصف جميعا بساحل شمالى خطى منتظم صقيل تقريبا وقليل التعرجات ، مقابل ساحل جنوبى شديد التعرج والتخلج قليل الانتظام (عكس بحيرة قارون) . وتعزى كثرة الخلجان ــ الخلاجين فى التسمية الدارجة محليا ــ فى الساحل الجنوبى الى ان بعضها تعد وريثة نهايات ومصاب الترع والمصارف العديدة القديمة التى كانت تصرف شمال الدلتا المنخفض حين كان يزرع قبل نشأة البرارى (١). كذلك فلقد يكون لاختلاف بنية الشاطئين ما بين رملى وطينى دخل فى اختلاف شكلهما هذا استقامة وتعرجا .

الاتصال بالبحر

اخيرا وليس آخرا ، فان البحيرات باستثناء مريوط كانت ومازال جميعا تتصل بالبحر عن طريق فتحة ضيقة أو أكثر (بوغاز) ، ويفصل بينها وبين البحر لسانان ارضيان دقيقان طويلان متقابلان ، وهذا وذاك باستثناء وحيد هو مريوط . ولا شك أن اتصال البحيرات بالبحر هذا كان أقوى بكثير قبل مصر الرى الدائم . فقبله لابد أن كميات المياه التى تنصب فى البحيرات كانت اضعافها بعده ، نحو ١٠٠ مرة ربما (٢) . من ثم كان عدد فتحات أو بواغيز كل بحيرة اكبر مما هو الآن . وبفضل هذه الفتحات العديدة الواسعة كان مستوى البحيرات على نفس مستوى البحر المتوسط وقادرا على المحافظة عليه باستمرار ، بل وكان يعلو مستوى البحر بنحو المتر اثناء الفيضان . ومن الناحية الاخرى كان يمنع هذا المستوى من اغراق الاراضى المتاخمة جنوبا اثناء العواصف العالية جسور ضخمة قوية جدا .

اما الآن وبعد ان قلت جدا كميات المياه المتدفقة الى البحيرات فانها قد تعجز عن شق تلك الفتحات التى ضاقت وضحلت بواسطة الرمال التى تقذفها الرياح الشمالية الغربية القوية . واذا وصل الردم الى حد طمس الفتحات أو ضمورها ، فقد يرتفع مستوى الماء فى البحيرات اثناء الفيضان الى حد يغرق معه مساحات شاسعة من الاراضى الزراعية جنوبها ، كما حدث مرارا فى منطقة البرلس بالذات (٣) . بل لقد وصل الامر حاليا الى حد ان معظم هذه البواغيز تنسد بالاطماء اثناء التحاريق الى ان يفتحها الفيضان التالى ويفتحها ، ولو أن الغالب أن كسرها يتم صناعيا . معنى هذا ان البحيرات ليست على اتصال بالبحر طوال العام فى الحقيقة ، لا يستثنى من ذلك سوى المنزلة فهى الوحيدة المتصلة به باستمرار (٤) (كما تستثنى مريوط بالطبع المنفصلة اصلا انفصالا مطلقا) .

---

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p. 43.

(2) Egyptian irrigation, 2, p. 454. (3) Ibid.

(4) Paget, p. 1 — 4.

ولاتصال البحيرات بالبحر اهمية أكثر من شكلية . فتلك الفتحة ــ البوغاز الضيقة انما هى السرة التى تحمل خط الحياة الى البحيرة ، بغيرها تتحول الى « بحر ميت » صغير او مصغر . فتيار ماء البحر عبرها هو الذى يجدد شباب ماء البحيرة بالاوكسجين ، ويجدد وينشط الدورة المائية فى البحيرة فتمنع ركود حركتها ، وبالتالى تمنع نمو وتكاثف النباتات والحشائش المائية الى الحد الذى يخنق المسطح المائى . ثم انه يمثل عملية غسيل منتظمة عميقة للبحيرة تمنع التلوث ، لاسيما ان قد أصبحت البحيرات مصبا مختارا لنفايات ومخلفات مصانع المدن الساحلية المجاورة .

والبوغاز قبل ذلك هو الذى يمد البحيرات بماء البحر وتدفقاته مما يعوضها عن فاقد المياه المتبخرة ، ولولا ذلك لتقلصت مساحة البحيرة تدريجيا من جهة ، ولتركزت ملوحتها بسرعة من جهة اخرى ، لاسيما ان البحيرات تتلقى مياه مصارف الدلتا الملحية باستمرار . ان تيار البوغاز هو الذى يحفظ توازن ملوحة البحيرة ويحافظ عليها مساوية لملوحة البحر ، وذلك بين قوى البخر المحلية وتدفقات المصارف الخارجية .

من هنا جميعا نفهم ضرورة تطهير فتحة البوغاز باستمرار ومنع انسدادها ضمانا لاستمرار اتصال البحيرة بالبحر . ومن هنا ايضا نفهم لماذا ساء مصير بحيرة مريوط بالذات حتى أوشكت تصبح بحرا ميتا ومرشحا اول للانقراض . ففضلا عن داخليتها وانفصالها عن البحر ، فانها بصفة خاصة ضحية موقعها بجانب كبرى مدن الساحل الاسكندرية التى حولتها الى مقلب مائى لمخلفات منطقتها الصناعية الكبرى بكل عوادمها وشحوماتها وكيماوياتها الكاوية . . الخ . فهى تتلقى لوافظ نحو ٧٠ شركة صناعية ، عدا مجارى المدينة التى فاقمت مشكلة التلوث الى حد جعل التطهير الكيماوى غير كاف ولابد من انشاء « سحارة » للمساعدة .

على جانب الاختلاف

هذا عن جوانب التشابه بين بحيراتنا الاربع . اما على جانب الاختلاف فالطريف أن هذه الاختلافات الثانوية تبدى تدرجا او تطورا مطردا فى نمط تصاعدى أو ايقاع موحد تقريبا الى حد مثير . فمن الغرب الى الشرق نجدها تباعا تزداد مساحة (باستثناء ادكو) ، ولكنها تزداد ضحولة ، كما تزداد درجة اتصالها بالبحر ، وكذلك تزداد تربتها طينية ، كما تزداد شواطئها تعرجا ويتزايد عدد الجزر بها .

فمن حيث المساحة والعمق ، تزداد البحيرات فيما عدا ادكو ضخامة

وطولا واتساعا كلما اتجهنا شرقا ، وفى الوقت نفسه تزداد ضحولة وان بدرجة طفيفة للغاية . فكأنما تتناسب المساحة مع العمق ، او التوســـع الافقى مع التوسع الراسى ، تناسبا عكســيا الى حد أو آخر . الطريف ، كمــا يلاحظ باجيت ، ان هذا ينعكس على انماط ومقاسات مراكب الصــيد المحلية فى كل بحيرة ، عمقا وشكلا . فهى فى المنزلة والبرلس اكبر ابعادا ، ولكنها رهيفة السطح جدا على نمط « الصحن المفلطح skimming dish » . اما فى ادكــو ومريوط فانها اصغر حجما بكثير واشــبه بالجندول ، ورغم انهـــا تعمل هى الاخرى بالشراع عادة فان المجداف على الواقف poling شائع للغاية (١) .

الشــــكل

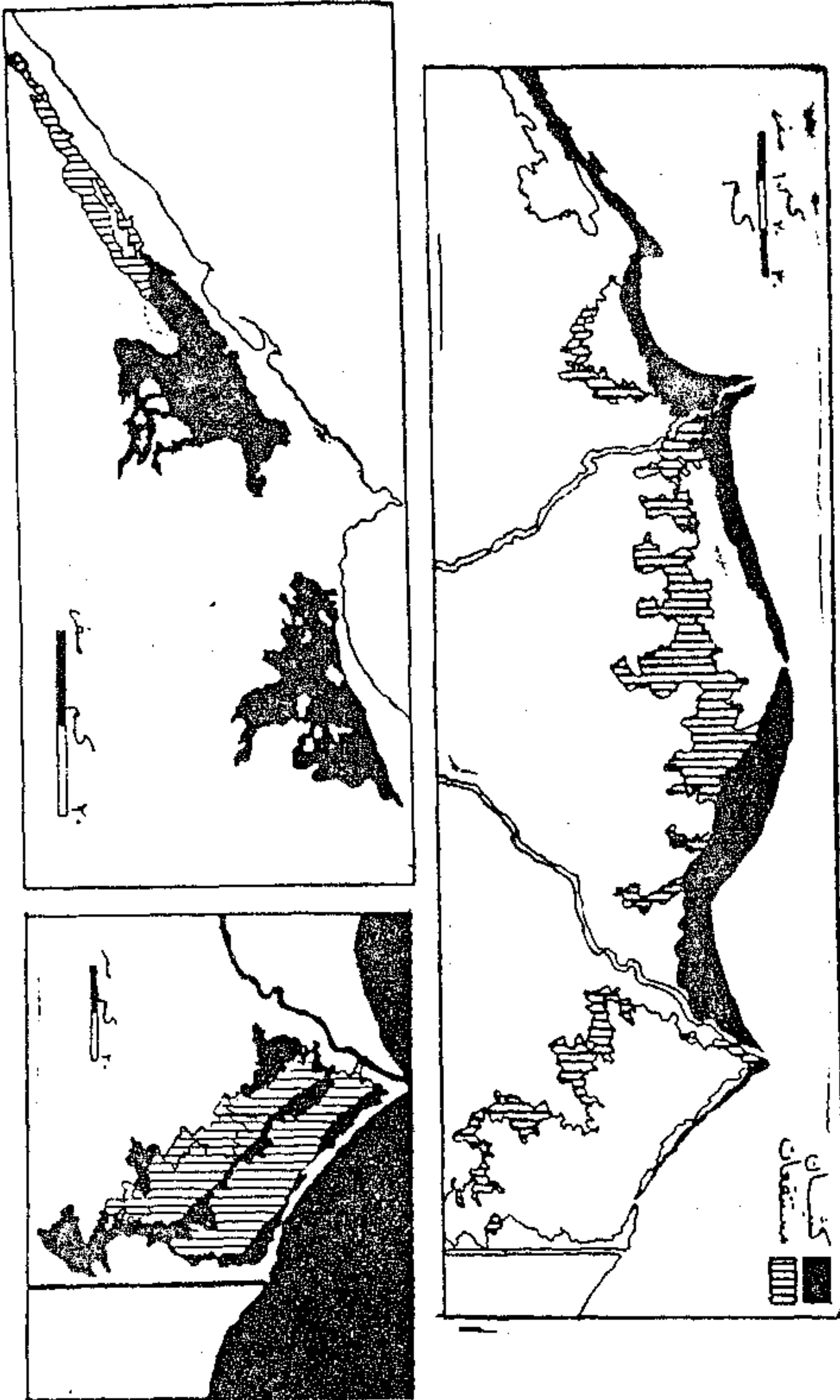
اما عن الشكل فانه يتنــاوب . فمريوط والبرلس اكثر خطية ، وادكو والمنزلة بينهما او بعدهما ربعة واكثر اكتنازا . فمريوط ، التى تشبه البلطة ، مركبة فى شكلها ، فطولها ٦٨ ــ ٧٠ كم ، اما اقصى عرضــها فنحو ٢٥ كم فى كتلتها الشرقية ، لكنها تضيق فى ذراع الملاحة فى الغرب الى ٥ ــ ٢ كم فقط . وقد انفصلت هذه الذراع عن البحيرة الام بعد انشاء طريق المكس البرى عبر البحيرة ، فاخذت منذئذ فى الضمور طولا وعرضا . وادكو ، المثلث المتساوى الاضلاع تقريبا والمرتكز على نصف دائرة خليـــج ابو قير ، ابعـــادها كاقصى عرض مريوط ، نحو ٢٥ كم .

اما البرلس ، التى تشبه الدودة الزاحفة او المتسلقة صــعدا ، والتى تعد كذلك اقرب بحيرات الدلتا شبها ببحيرة قارون من حيث الشكل ، فطولها ٥٥ ــ ٦٠ كم وعرضها ١٠ ــ ١٥ كم . والمنزلة ، الاقرب الى المستطيل ، طولها اقل قليلا ، نحو ٥٠ كم ، ولكن عرضها يتراوح حول ٣٠ ــ ٣٥ كم . وعلى الجملة ، فان البحيرات الاربع ترسم فى مجموعها شـــكل قرن او بوق مقوس نهايته الاوسع فى الشرق .

المســـاحة

اما مساحة ، فقبل عمليــات التجفيف والاستصلاح الاخير التى تأكلت بسببها رقعة بعضها خاصة ادكو ومريوط ، كانت مساحاتها على الترتيب من الغرب هى : مريوط ٥٩ الف فـــدان ، ادكو ٣٥ الفا ، البرلس ١٤٠ الفـــا ، المنزلة ٤٠٧ آلاف ، اى حسب المتوالية ٥ : ٣ : ١٢ : ٣٧ تقريبا . فكبراها المنزلة تبلغ مساحة صغراها ادكو نحو ١٢ مرة ، ومثل مساحة تاليتها مريوط نحو ٧ مرات ، ومثل مساحة ثانيتها البرلس نحو ٣ مرات . والاخيرة البرلس تعادل مساحة ادكو ٤ مرات بالضبط . ولما كانت البرلس تعادل المنزلة طولا

(1) P. 2.



شكل ٨٧ ـ نطاق الكثبان والبحيرات والبرارى بشمال الدلتا ، مع مقارنات فى الشكل والحجم بين مريوط وادكو وبين البرلس والمنزلة .

او تزيد قليلا ، فان المنزلة تمثل ثلاث بحيرات من مثل البرلس رصت ولصقت تماما الى بعضها البعض وهذا يؤكد خطية البرلس بقدر ما يؤكد اكتناز المنزلة وضخامتها .

ويبقى اخيرا أن المنزلة وحدها تعادل مساحة الثلاثة الاخرى مجتمعة مرتين الا قليلاً ، اى انها وحدها تمثل ثلثى مجموع مساحة بحيراتنا الاربع تقريبا . وقد لا يتصور البعض ، بعد ، أن المنزلة تعادل نحو عشر أرض الدلتا الصلبة ، لكنه الواقع ، فهى تعادل نحو ٨ر٧٪ من مساحة الدلتا كلها بما فيها البحيرات نفسها أو نحو ٩٪ من مساحتها بدون البحيرات .

العمــق والتربـة

على العكس من اتجاه المساحة ، تزداد بحيراتنا بعد هذا ضحولة نحو الشرق . وفى الاتجاه نفسه ، وربما ايضا فى علاقة سببية جزئيا ، فانها تزداد طميية . فمريوط اعمق البحيرات بالضرورة حيث تقع على منسوب ـــ ٣ أمتار تحت مستوى سطح البحر . ومما يضاعف من عمقها او الاحساس به انحصارها بين سلاسل الكثبان الحبيبية فى الشمال وجبل مريوط المرتفع فى الجنوب . وبحكم موقعها على تخوم الدلتا ، خلف نطاق التلال الجيرية الحبيبية ، تقع البحيرة فى دائرة التربة الجيرية الطفلية الخفيفة loam اكثر منها فى نطاق الطين النيلى . وفى هذا كله تختلف مريوط عن سائر بحيرات الساحل التى تقع على العكس فى وسط طينى اساسا على جانب وتحفها الكثبان الرملية الصرفة على الجانب الآخر .

اما ادكو فتربة وسطها اكثر طينية ، وبها رقع كبيرة المساحة بعمق ـــ ١ مترا تحت مستوى سطح البحر . أما البرلس فعلى قمة اشد اجزاء الدلتا طينية وتماسكا ، لكنها ضحلة يخلو قاعها من اية رقع ـــ ١ مترا . والمنزلة ، أخيرا ، هى قمة الضحولة بلا شك ، نحو متر فى المتوسط ، وقليلا ما ينخفض قاعها الى ـــ ١ مترا .

الخلجـان والجـزر

بالمثل عن الخلجان والجزر . فبينما لا تملك مريوط وادكو سوى قلة محدودة من الجزر ، الكبيرة نوعا بالقياس الى مساحتها ، كما تمتاز شواطئهما بقلة التعرج نسبيا ، نجد الجزر والخلجان البحرية الكبيرة والصغيرة بالعشرات فى البرلس وبالمئات فى المنزلة . ففى مريوط نجد اكبر الجزر هى الشعران والكلشعران المربعة او الربعة فى اقصى الشرق من البحيرة الام ، بينما ظهرت بعض الجزر الجديدة الطولية فى ذراع الملاحة منذ انفصلت بواسطة

طريق المكس ، واهمها ام صفيو وطولها ١٠ كم ثم الهوارية ومساحتها لا تزيد عن الكيلو المربع .

اما فى ادكو فهناك خط من الجزر الصغيرة قرب الساحل الشمالى ، بينما تتوسط البحيرة اقرب الى الساحل الجنوبى بضع جزر كبيرة مثل جزائر الطويلة والميت وحسن وفجنون ، كما يظهر خط قاطع من الجزر الشريطية يسمى جزائر الضاهرية . وكادكو ، تمتاز البرلس بخط من الجزر الصغرى لصق الشاطىء الشمالى ، على حين تكثر الجزر الكبيرة قرب الجنوبى ، اهمها من الغرب جزيرة وحيش ، دشيمى ، الداخلة ، الزنقة ، الكوم الاخضر وهى كبراها وتصل اعلى نقطة فى كومها الى ٨ امتار ، ثم تلى جزر اباك ، سنجار ، شخله ، دينار ، المحجرة (أبحدى) .

ففى البحيرات الثلاث اذن ترتبط الجزر والخلجان الكبيرة معا بالشاطىء الجنوبى فى الدرجة الاولى . وفى ثلاثتها أيضا تسمى الفواصل المائية الواقعة بين تلك الجزر باسم « باب » عادة ، بينما تسمى خلجان الشاطىء اما بخليج أو جونه أو بحيرة أو بركة .

على ان ظاهرة الجزر والخلجان انما تصل الى قمتها فى المنزلة ، حيث تنفرد ايضا باسماء محلية خاصة . فالمنزلة ، التى يتكاثر حولها ايضا عديد من البحيرات الصغرى المنفصلة والتى تعرف فى جانب شطوط دمياط «بالبركة» او « اللجة » او « الملقة » ، تمتاز بشدة تعرج شواطئها وكثرة خلجانها وضخامتها الى ابعد حد .

اما عن جزرها التى لا تعد فمنوعة التربة ما بين الرملية والطينية والمحارية المكونة من القواقع والاصداف البحرية . اما شكلا فتكثر بها الجزر « الدودية » ، ولكن اللافت حقا أنها تنتظم فى عدة خطوط انسيابية توازى خط الساحل نفسه أى على محور شمالى غربى — جنوبى شرقى ، ممثلة بذلك اما شواطىء البحيرة او سواحل البحر المتعاقبة قديما اى خطوط الشطوط الرملية المتوالية الاقدم فى عملية تكوين ارض البحيرة ونموها نحو الشمال قبل غرقها واما البقايا الاعلى من تلك الارض بعد ذلك الغرق .

هذا وتميل مساحات واحجام هذه الجزر عادة الى ان تقل من الغرب الى الشرق . ومن اهم جزر الصفوف الاولى الشمالية ، فى الاتجاه نفسه ، بر الحمار ، بر الرمل ، جزيرة كساب ، الشيخ حسان ، ثم تل تنيس فى أقصى الشرق او الشمال الشرقى . ومن اهم جزر الصفوف الجنوبية جزيرة تونة شرق المطرية .



شكل ٨٨ ـ الركن الشمالى الغربى من المنزلة : نموذج لطبوغرافية البحيرة أو الفيزيوغرافيا البحيرية .

والى جانب كلمة جزيرة ، تحمل الجزر هنا تسميات محلية خاصة لا تعرف فى سائر البحيرات . من ذلك بر ، ضهر ، علوة وعلاوى . وللفواصل المائية بين هذه الجزر تسمياتها الخاصة ايضا . فالممرات الطولية الضيقة والمتوغلة كالشوارع تعرف بالاسم المعبر طوال ، مجرة ، ديل ، ملق . أما الفتحات الضيقة التى تفصل بين الجزر بالعرض فهى اشتوم ، حلق ، دخلة ، قطع ، واحيانا شرم او وش . والكل يقسم البحيرة عموما الى عدد من المسطحات المائية الاصغر تسمى اما بحر او بركة واحيانا الميدان ، تعرف المواضع الاكثر عمقا منها بالنقرة او قعر ... الخ .

البواغيز

فى الاتجاه نفسه ، وبالايقاع نفسه ــ اذا عدنا الى مقارنتنا العامة بين الاخوات الاربع ــ نجد اتصال البحيرات بالبحر يشتد : مريوط داخلية ، ادكو فتحة ضيقة شبه مغلقة ، البرلس فتحة واحدة ، المنزلة ٥ فتحات . وتوضيحا، فان كل البحيرات تتصل بالبحر ، او كانت ، بفتحة او اكثر والا انسدت بالاطماء وتحولت الى بحيرات داخلية كما حدث لمريوط التى فقدت اتصالها بالبحر تماما واضحت بحيرة داخلية منذ اقدم العصور . اما ادكو فتتصل بالبحر ببوغاز المعدية، الا انه اتصال نقطى محلى محدود أقرب الىالانفصال منه الىالاتصال . ثم يلى بوغاز البرلس ، وريث المصب السبنيتى القديم ، كفتحة أوسع .

اخيرا وعلى قمة الاتصال بالبحر تأتى المنزلة بخمس فتحات ، ولو انها تتفاوت كثيرا فى الاهمية ، تعرف كل منها باشتوم (اى بوغاز) او حلق . ولهذا التعدد البالغ كانت المنزلة الوحيدة التى تتصل بالبحر طول العام بلا انقطاع . فهناك فى اقصى الغرب غير بعيد عن راس البر حلق البنا وحلق البوابير (او الجديد) ، ثم عند ربع الساحل اشتوم حدانى (او حلق الوحل او حلق عبده) ، ثم فى منتصفه فتحة الديبة وهى فتحة المصب المنديزى القديم ، واخيرا وعند الربع الاخير من الساحل تقع اشتوم الجميل وهى المصب التانيسى القديم كما انها اليوم أهم هذه الفتحات واشهرها .

مقارنة عامة

اذا نظرنا الآن الى البحيرات ككل نظرة عامة ، فسنجد بضع نقاط مقارنة جديرة بالتسجيل ، أولا بين مريوط وادكو فى الشكل والتركيب ، وثانيا بين البرلس والمنزلة فى هيئة الاتصال بالبحر ، ثم ثالثا بين البحيرات الاربع فى مدى تفرد الشخصية الاقليمية او المحلية .

بين مريوط وادكو

فاولا ، من المثير اننا اذا أخذنا القطاع الشرقى الرئيسى من بحيرة مريوط على حدة ، فسنجد شكله مشابها جدا ، ان لم نقل مطابقا تقريبا ، لشكل بحيرة ادكو المثلثى ، وذلك حتى بتعرجات وتخلجات الشواطىء ، فضلا عن تقارب المساحة جدا ، حتى لتبدو كلتاهما صورة مرآوية معكوسة للاخرى . الفارق بعد هذا هو الحاق ذراع الملاحة الطولية بمريوط .

وهنا نجد ان مريوط هى فى الواقع مركب من نمطين : نمط البحيرة الربعة الفسيحة فى الشرق بكل تاثراته وبصماته الدلتاوية من اتساع المساحة وقلة العمق وظهور الارسابات الطينية على الشواطىء ، ثم النمط غير الدلتاوى وبالدقة النمط الخندقى نسبيا الصخرى الحبيبى المتاثر بسلاسل نطاق الكثبان الجيرية الحبيبية فى الشمال والجنوب بكل مظاهره من شكل خطى طولى ضيق وشاطىء صقيل قليل التعرج .

وبالفعل ، فان البحيرة وحدها من بين البحيرات الاربع انما تمثل جبهة التقاء دلتا النيل بسلاسل البحر الكثيبية الصخرية ، وهى تعكس آثار هذا الالتحام فى تباين مظاهرها وتكويناتها ما بين شرقها وغربها وما بين شمالها وجنوبها على السواء .

بين البرلس والمنزلة

اذا انتقلنا ، ثانيا ، الى البرلس والمنزلة ، فان ما يسترعى الانتباه انهما فى علاقتهما بالبحر تنفردان بهيئة خاصة او تشتركان فى نمط متميز ، يتكرر ايضا فى بردويل سيناء . فكلتاهما تنفصل عن البحر بواسطة لسانين طويلين دقيقين متقابلين او ملتويين ينتهى كل منهما بطرف خطافى تقليدى . والبحيرتان بهذا الشكل تبدوان عموما أشبه ببحيرتى جنوب البلطيق الساحليتين المعروفتين Kurisches Haff, Frisches Haff .

اما تلك الالسنة التى تغلقها وتحددها فانها تتكون من الصخور والرمال، وتعمل كخطوط تكسير طبيعية للامواج تطوق البحيرة وتحميها . عن اصلها ، فهى حواجز وشطوط رملية sand bars وجزر رملية sand spits تراكمت كخطوط عرضية منتظمة من رمال الرواسب النهرية والبحرية ، وتمثل خطوط التوازن الدقيق بين قوى الامواج والرياح من الشمال والرواسب والرياح من الجنوب ، كما ساعد على تشكيلها وتوجيهها بهذه الانسيابية والصقل تيار جبل طارق فى اتجاهه سرقا بحذاء الساحل (١) . وتنحدر هذه الالسنة بجبهة حادة

(1) De Martonne, p. 251 — 2.

نسبيا نحو البحر شمالا ، وبنؤدة وتدرج نحو البحيرة جنوبا . ولذا يندر ان تغطى امواج البحر الحافة الشمالية ، التى عليها تقوم فعلا معظم مدن وقرى الساحل .

الالوان المحلية

تبقى ، ثالثا واخيرا ، زاوية الشخصية الطبيعية المحلية . رغم أن البحيرات الاربع تقع فى عائلة فيزيوغرافية واحدة اساسا بما تبدى من ملامح مشتركة ، فان الفروق الثانوية بينها تمنح كلا منها شخصية او لونا محليا متميزا الى حد او آخر . لكن الغريب أن مدى هذا التميز يتدرج بالترتيب فى ايقاع متصاعد من الغرب الى الشرق بحيث تاتى بحيرتا الطرفين مريوط والمنزلة وهما اشدها تميزا وتفردا وكانهما — نسبيا بالطبع — طرفا النقيض او القطبان المتنافران .

ولعل مريوط بالتحديد اكثرها انفرادا بشخصية طبيعية مغايرة او بالغة البروز : بحيرة داخلية ومن ثم اشدها ملوحة اولا ، تحت مستوى سطح البحر ثانيا ، عميقة نسبيا ثالثا ، جيرية — حبيبية الوسط اكثر منها رملية او طينية رابعا ، تاريخها الفيزيوغرافى مفعم ومتقلب اكثر من غيرها خامسا ، ثم هى ادنى الجميع او اوشكهم الى الانقراض سادسا .

على الطرف، القصى الآخر ، المنزلة هى كبرى البحيرات مساحة وأبعادا، طولا وعرضا ، لكنها اشدها ضحولة وتسطحا . هى من أكثرها طينية ، الا انها اشدها اتصالا بالبحر . هى اكثرها تخلجا وجزرا ، بيد انها اكثرها انتظاما فى الشكل العام تقريبا . وبين هذين النقيضين تتدرج كل من ادكو والبرلس فى ترتيب تصاعدى او تنازلى رتيب كمراحل انتقال أو كوسط فى المنزلة بين المنزلتين .

بعد التجفيف

تلك هى صورة البحيرات الاصلية قبل التجفيف ، صورة تاريخية الآن تقريبا ، فان هذا قد عدلها كثيرا ، ولربما غيرها يوما ما تغييرا جذريا . ولهذا فلابد من كلمة ختامية عن ديناميات البحيرات المعاصرة . فلقد تقدم التجفيف فى العقود الاخيرة على دفعات وخطوات مضطربة غير مطردة وبنسب غير متساوية او متكافئة ، وبذلك تغيرت مساحات البحيرات الحقيقية والنسبية باستمرار ، كما يلخص هذا الجدول (بالفدان) .

البحيرة	المساحة الاصلية	اول تجفيف	الباقى	ثانى تجفيف	المساحة الحالية	التجفيف المقترح	الباقى
المنزلة	٤٠٧ر٠٠٠	٩٣ر٠٠٠	٣١٤ر٠٠٠	١٣٤ر٥٠٠	١٧٩ر٥٠٠	٦٥ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠
البرلس	١٤٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠	١٣٦ر٠٠٠	—	١٣٦ر٠٠٠	٨١ر٥٠٠	٥٥ر٠٠٠
ادكو	٣٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	(١) ٢٠ر٠٠٠	—	(١) ٣١ر٣٠٠	١٤ر٣٠٠	١٧ر٠٠٠
مريوط	٥٩ر٠٠٠	٢٦ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	٢٠ر٢٠٠	١٣ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	٨ر٠٠٠
المجموع	٦٤١ر٠٠٠	١١١ر٩٠٠	٥٢٩ر١٠٠	٦٧ر٧٠٠	٤٦١ر٤٠٠	٢٦٥ر٩٠٠	١٩٥ر٥٠٠

(١) ارقام متضاربة .

مــــدى العمـلية

فلانها كبراها ، تقلصت المنزلة باكثر من ربع مليون فدان اى باكثر من نصف مساحتها الاصلية لتصبح حاليا نحو ١٨٠ الف فـــدان أو ٢ر٤٤٪ فقط من مساحتها الاصلية . وهى بهذا لم تعد تزيد عن البرلس الا قليلا . وحسب التجفيف المقترح ستتضاءل الى ١١٥ الف فدان فقط اى ٢ر٢٨٪ من مساحتها الاصلية . وحينئذ فستكون اقل مما كانت عليه البرلس اصـــلا . ويلاحظ ان مشاريع خطوط الطرق البرية والحديدية التى تخترق البحيرة وتمزقها بذلك الى احواض وحوضات منفصلة صغيرة تساعد على التعجيل بالتجفيف وتكاد تختم نهائيا على مصير البحيرة .

اما البرلس فاقل البحيرات تناقصا ، بل لم تكد تمس عمليا . لكن اكثر من نصفها مقترح للتجفيف ، بحيث لن يتبقى منها ســـوى ٥٥ الف فدان ، اى ما يعادل مريوط أصلا . على العكس ادكو ، فقـــدت ربع الى ثلث مساحتها ، والمقرر تخطيطيا ان تفقد نصفها الحالى ، وبذلك ستتحول الى بقـــايا بحيرة لا اكثر .

على أن مريوط هى بلا شك اشدها تآكلا واقربها الى الاندثار ، اكيدا بحكم قربها من الاسكندرية بحاجتها الى الارض للتوسع الزراعى والعمرانى ، وربما ايضا تعجيلا بالتخلص من تكاليف صرفها المستمر بالطلمبات . ففى ربع القرن الاخير اقتطع منها نحو ٣٠ الف فدان ذهبت فى الاستصـــلاح الزراعى لمنطقة ابيس . يضاف الى ذلك فى الشرق منطقة سموحه التى كانت مستنقعا شاسعا واطئا شرق ترعة المحمودية يسمى بحيرة الحضرة ، فصرف الى بحيرة مريوط بمصرف سيفون تحت الترعة ، وتحول الى تقاسيم لاراضى البنـــــاء للتوســـع العمرانى . وهكذا فقـــدت البحيرة ، مريوط ، نحوا من ٨٠٪ من مساحتها الاصلية ، ولم يبق منها الا خمسها ، ٢٢٪ . ومجموع مساحة ادكو ومريوط الحالى يعادل مساحة الاولى وحدها اصلا .

على ان اللافت ان مريوط اصبحت ، بـــدل ادكو ، صـــغرى البحيرات الاربع ، بل وبنسبة لم تعرفها هذه الاخيرة قط . فمريوط اليوم اقل من نصف ادكو ، نحو ٤٢٪ . واكثر من ادكو ، فان مريوط اذا تحقق برنـــامج التجفيف الموضوع ستصبح اقرب الى بركة كبيرة منها الى بحيرة حقيقية ، ستصـــبح بحق « البحيرة المفقودة » .

النتـائج والمسـتقبل

وكنتيجة لتبادل المراتب بين ادكو ومريوط فى المســـاحة ، اصبح تدرج مساحات البحيرات الأربع ككل مطردا منتظما بلا اســـتثناء الآن ، فهى تزيد

بانتظام من الغرب الى الشرق . وكنتيجة ايضا لهذه الاستقطاعات المتباينة فقد اختلت مساحات البحيرات الأربع النسبية ، فاصبحت على الترتيب التصاعدى من مريوط الى ادكو الى البرلس الى المنزلة تتبع المتوالية ١ : ٤ر٢ : ٥ر١٠ : ٨ر١٣ تقريبا . وبهذا تضاءل فارق المساحة بين البحيرات المختلفة مع تضاؤل مساحاتها جميعا .

اما عن مجموع البحيرات الكلى الذى كان يفوق ثلثى المليون فدان فقد هوى دون نصف المليون ، من ٦٤١ر٠٠٠ الى ٤٦١ر٠٠٠ ، بنسبة ٧٢٪ من الاصل ، اى اقل من ثلاثة الارباع . واذا تحقق برنامج التجفيف كاملا ، فلن يتبقى منها جميعا سوى نحو ١٩٥ الف فدان ، أى ٤ر٣٠٪ من الاصل اى اقل من الثلث . عندئذ لن تكون بعيدة نهاية بحيرات الشمال . بل يخشى البعض — البعض الاخر يود ! — ان تختفى البحيرات يوما ما تماما من ساحل مصر .

ولو حدث هذا فستصبح الشقة من بورسعيد حتى الاسكندرية ارضا صلبة من اليابس المصمت تماما ، وسيختفى شريط الدنتلا الذى يطرز نهاية الدلتا ويتوج راس مصر . كذلك فلو انه حدث فستكون البحيرات قد انتقلت من الجغرافيا الطبيعيّة الى الجغرافيا التاريخية ، لا بفعل الطبيعة ولكن بفعل الانسان ، لا بفضل الارساب وانما بمعول الاستصلاح .

أخيرا فان المفارقة هنا هى انه فى الوقت الذى تنكمش او تختفى بحيراتنا الساحلية البحرية الطبيعية فى الشمال ، تنشأ وتتكاثر بحيراتنا الداخلية النهرية الصناعية فى الجنوب ابتداء من بحيرة ناصر الى بحيرة الريان الجديدة، دون أن تذكر مفيض توشكى وبحيرة القطارة المحتملة فى المستقبل . والكل — دعنا لا ننس ان نلاحظ — تغييرات اصطناعية بيد الانسان . وهذا دليل ومظهر آخر على أن الانسان الآن اكثر من الطبيعة هو الذى يشكل وجه اللاندسكيب فى مصر ، الانسان المصرى هو العامل الجغرافى الرئيسى فى مصر المعاصرة .

نطاق الكثبان الرملية

كما أن المنخفضات التى تقع تحت مستوى سطح البحر ظاهرة لا تقتصر على شمال الصحراء الغربية وانما تعرفها ايضا شمال الدلتا حول بعض بحيراتها ، فكذلك لا تقتصر الكثبان الرملية على سواحل الصحراوين بل تمتد ايضا الى ساحل شمال الدلتا ابتداء من السنة بحيرة مريوط حتى السنة بحيرة المنزلة . وبذلك تكمل سلسلة الكثبان الدلتاوية هذه سلسلتى الكثبان

الصحراوية على جانبيها من يمين وشمال ، شمال سيناء وشمال مرمريكا ، او الجفار ومراقية على الترتيب ، ليؤلف مجموعها نطاقا شريطيا شبه كامل من الكثبان الرملية الساحلية بطول ساحل مصر الشمالى تقريبا من الحدود الى الحدود .

وبهذا الوضع كصحراء رملية ساحلية لا شك فيها ، وبهذا الموقع فى اقصى شمال الدلتا ، قد يعد هذا النطاق بمثابة « صحراء مصر الشمالية » ، « صحراء مصر الصغرى » ، تضاف على ضآلتها وهامشيتها الى الصحراوين الغربية والشرقية لتتم او تحكم حلقة الصحراء حول واحة مصر النيلية وتفصلها تقريبا عن البحر .

الهيكل العام

هذه الكثبان ، مع السهول التى بينها وحولها فى كل الدلتا ، لا تقل مساحتها العامة عن ٢٤٠ الف فدان (١) ، اى اكثر نوعا من ثلث مساحة بحيرات الدلتا مجتمعة ، او نحو ٣ر٩٪ من مساحة الدلتا كلها بما فيها تلك البحيرات ذاتها . اما من حيث النشأة فان النطاق الرملى كله يعد بحكم موقعه من احدث تكوينات الدلتا ، احدث بداهة من رواسب الدلتا الطينية نفسها التى يستقر فوقها ، اذ لم يرسب ويتكون عليها الا بعد ان كانت هى قد رسبت وتكونت فى مياه البحر . وعلى الارجح فان النطاق هولوسينى حيث قاعدته الطينية بلاستوسينية متأخرة .

التوزيع

توزيعا ، يغطى النطاق فى قطاع غرب الدلتا كل اللسان القوسى الارضى المحصور بين خليج ابو قير وشاطىء ادكو الشمالى حتى امتداد خط هذا الشاطىء الى الحماد قرب فرع رشيد . والواقع ان بلدتى ادكو والحماد تقعان مباشرة على نهاية وفى ظل النطاق الرملى وتحددان آخر امتداده جنوبا ، بل وتتشكل كلتاهما بامتداده فتتخذ رقعتها المبنية المحور العرضى بشدة . ولقد يعبر النطاق هنا بحيرة ادكو ليمتد الى جزيرة رملية محدودة ومعزولة على منتصف شاطها الجنوبى فى « ابطه » الشرقى .

اما فى الشرق فان القطاع يقترب من فرع رشيد على شكل لسان يمتد من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى متراميا من برج رشيد فى الشمال الى الحماد فى الجنوب ومماسا للنهر نفسه مباشرة فى منتصفه بطول احدى

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450.

تعرجاته المحدبة حيث يطوق مدينة رشيد نفسها من الغرب ويحـدد نموها فى شكل مثلث مسحوب ضلعه الشرقى النيل والغربى الكثبان ، وتاركا فقط بضع جزر صغيرة من أرض السهل الفيضى السوداء فى ظل وحمى ثنياته المتعرة .

فى قطاع وسط الدلتا يحقق النطاق اعظم امتداده طولا وعرضا ومساحة، متراميا بلا انقطـاع ما بين المصبين وبحيرة البرلس ، تاركا فقط شريطين ضيقين بطول المصبين نفسهما تتداخل على اطرافهما السنة الكثبان وجيـوب الارض السوداء كما تنتظمها البحيرات والمستنقعات العديدة . ويلفت النظر شرق بحيرة البرلس ان النطاق يأخذ شكلا منتظما الى حد بعيد ، فحدوده الجنوبية تكاد توازى خط الساحل حتى مجرى بحر بسنديله ثم منه تجرى افقية للغاية حتى كفر البطيخ .

لكن الجدير بالملاحظة هنا بخاصـة أن نطاق الرمل ، وان اشرف على فرع دمياط مباشرة فى المسافة الاخيرة منه ، فانه لا يعبره الى شرق الدلتا . ففى الشقة الارضية الضيقة المثلثة باقصى شمال غرب الدقهلية ودمياط والمحصورة بين فرع دمياط وبحيرة المنزلة لا وجود للرمال ولا لنطـاق الكثبان على الاطلاق . وهذا على العكس من الوضع فى غرب الدلتا . ومن هنا فعلى حين تحف الكثبان الرملية بمدينة رشيد ، لا تعرف مدينة دمياط هذه الظاهرة . وواضح أن وجود فرع دمياط كحاجز مائى قد وضـع حدا لامتداد النطاق فلم يعبره الى شرق الدلتا مع حاملته الرياح الشمالية الغربية .

بالمقابل ، نجد ان اللسان الارضى الذى يفصل بحيرة المنزلة عن البحر المتوسط هو وحده الذى تغطيه الرمال ويشمله نطاق الكثبان ، بينما نجت منها خطوط الجزر العديدة داخل البحيرة نفسها .

الخصـــائص

الموقع الساحلى الشمالى ، بعد ، هو بلا شك الحقيقة الكبرى والمفتاح فى النطاق ، فهو الذى يحدد كثيرا من خصائصه . فهذا النطـاق من الكثبان الرملية الساحلية يختلف عن الكثبان الصـحراوية الداخليـة ككثبـان قلب الصحراء الغربية من حيث الظروف المناخية التى يتعرض لها ، خاصـة من ناحيتين : نسبة الرياح السائدة ودرجة الرطوبة .

فعن الرياح ، فرغم ان الشمالية والشمالية الغربية هى السائدة كما فى داخل الصحراء الغربية الا انها هنا ليست الوحيـدة تماما بل تظهر بجانبها الرياح الغربية والجنوبية الغربية خاصة فى الشتاء كجزء من تاثير اعاصير الساحل المتوسطية . اى ان محور الرياح ليس احادى الاتجاه uni-directional

كما فى قلب الصحراء الغربية بل متعدد الاتجاهات الى حد ما multi-directional. من هنا ، ورغم سيادة المحور الشمالى الغربى ــ الجنوبى الشرقى على الكثبان الساحلية عموما ، تظهر أو تندس متداخلة بينها احيانا كثبان مستعرضة تتخذ المحور الشرقى الغربى أو تنويعاته ، خاصة فى غرب الدلتا كما فى لسان كثبان غرب مدينة رشيد .

أما عن الرطوبة ، فان النطاق الساحلى ، على عكس كثبان الصحراء الداخلية ، يعرف بعض الرطوبة الى حد ما بفعل امطار الشتاء من جهة ورطوبة البحر من جهة اخرى . من ثم ظاهرة ذوبان بعض أملاح الكثبان وتماسك ذراتها أكثر وانتشار شيىء من الكساء النباتى والاعشاب عليها فثباتها نسبيا، خاصة فى الشتاء ، ولو أن جفاف الصيف يساعد على نشاط عملية نقل وسفى رمالها من واجهاتها الشمالية الى الجنوبية . ولكن على الجملة فان الكثبان الساحلية اقرب نسبيا الى الثبات او عدم الحركة من كثبان الصحراء الداخلية. بالاضافة ، فانها كثبان رطبة لا جافة ، تختزن المياه بوفرة نسبيا فى بطونها وقيعانها .

ومن الملاحظ بهذه المناسبة ان الضلوع الجنوبية بالذات للنطاق باسره من مدينة ادكو حتى راس البر تحمل نطاقا كثيفا وموصولا من النخيل . وهذا التوزيع يحد بالضرورة من خطر زحفها على الاراضى الزراعية جنوبا ، ولو أن هذا الخطر كما يتفق يقل نسبيا فى وسط الدلتا لا لشيىء سوى سيادة البرارى غالبا فى هذا القطاع بينما يشتد ذلك الخطر قرب فرعى الدلتا حيث تمتد كتلة المزروع والمعمور فنجد بعض القرى أو المساكن فضلا عن آجام النخيل نفسها مطمورة كليا او جزئيا تحت الكثبان .

وهناك اخيرا بعض اختلافات محلية فى قطاعات النطاق المختلفة سواء فى نسبة الرمال أو اشكالها . فاقتراب النطاق من ارض الدلتا السوداء او وقوعه عليها فى اطرافه يجعل هوامشه الداخلية تختلط فيها ذرات الرمال بالطين فتكتسب لونا مغبرا مخضرا نوعا ، بينما يشوبها لون بنى مسود قرب الساحل عند المصبين بتاثير رماله السوداء ، فى حين تغشاها مسحة مصفرة فاتحة فى غرب الدلتا بتاثير المناطق الجيرية المجاورة .

أما من حيث اشكال التكوينات الرملية ، فبينما تسود الكثبان الهلالية فى قطاع وسط الدلتا ، فانها لا تعرف فى قطاع غرب الدلتا حيث تسود الكثبان القبابية والطولية ، ولو انها فى الحالين قد تتراكب على بعضها البعض فى اكثر من طابق او اثنين ، الاحدث فوق الاقدم .

قطاع وسط الدلتا

لان النطاق انما يبرز ويتجسم بصفة قوية فى الدلتا الوسطى ، يمكننا ان نتخذ من هذا القطاع نموذجا جيدا وعينة ممثلة للدراسة التفصيلية . ففى اقصى شمالها ، بين البحيرة والساحل ، تنتهى الدلتا الوسطى بنطاق من الكثبان الرملية يمتد بطول الساحل من الفرع الى الفرع ،طوله من ثم نحو ١١٠ — ١٢٠كم ، يحتل اللسانين الارضيين اللذين تفصل بينهما بحيرة البرلس ؛ ولــذا فانهــا وعنقها تشطره أيضا الى قطاعين شرقا وغربا . ويبدو ان القطـــاع الشرقى ينشطر بدوره الى قطاعين ثانويين أو أكثر بواسطة مصرف البرلس ومجرى مصرف بحر بسنديلة الذى ينتهى على الساحل بفتحة اشتوم جمصه .

النطاق يضيق بشدة فى قطاعه الغربى وفى اقصى قطاعه الشرقى ، حيث يتراوح حول ∓ ٥ — ٦ كم ، بينما يبلغ اقصى عرضه فى قطاعه الاوسط حيث يصل الى ١٠ كم . بهذا تبلغ مساحته نحو ١٨٠ الف فدان (١) ، اى اكبر من بحيرة البرلس كثيرا . وفى نهايتيه عند الطرفين يمكن مشاهدته ومتابعته طوال الطريق من الجزيرة الخضراء وبرج مغيزل حتى نهاية اليابس ناحية رشـــيد ، ومن راس الخليج حتى راس البر ناحية دمياط .

وعلى طول هاتين الجبهتين بالذات سيرى كيف تتداخل اطراف الكثبان المهيلة المائلة بزاوية حادة بين فجوات غابتى النخيل الحقيقيتين والكثيفتين جدا اللتين تميزان بصفة استثنائية جدا نهايتى مصبى الفرعين وشبه جزيرتيهما — مثلث الجزيرة الخضراء عند رشيد يعرف محليا باسم « بلد الثلاثة ملايين نخلة » حيث لا يكاد يخلو متر واحد منه من نخلة على الاقل .

عـــن الـرمـــال

يتألف النطاق اساسا من بحر من الكثبان الرملية الهـــلالية التى تعطى ظهرها للشمال ، مصدر الرياح ، وتنفتح قرونها نحو الجنوب . اصل هـــذه الرمال ليس بحريا وانما هو دلتاوى بالتطـــع ، حيث يمثل خليطـــا من ذرات الكوارتز الصغيرة الحادة الزوايا وحبيبات الماجنتيت . ولعل هذه الرمال هى ادق ما يحمل النيل من رواسب فى نهاية رحلته الطويلة . ويبدو انها مشـــتقة ومستمدة لا من النيـــل مباشرة وانما من ذرات الرمال المحمـــولة فى رواسب الدلتا السطحية والتى تذروها الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية لمســـافات طويلة — من هنا لونها المتسخ نوعا .

أما توزيعها الراهن فقـــد حددته الرياح الشمالية الغربية الســـائدة .

---

(1) Id.

فالنطاق اذن تشكل من عملية الصراع والتوازن بين فعل النهر ورواسبه من الجنوب والرياح والبحر من الشمال . وليس من المستبعد تماما ان يكون نطاق الكثبان هذا امتدادا ارضيا للسان رملى ضحل فى البحر تكون بفعل التيار (١) .

اما ارتفاع النطاق فمتواضع بعامة ، لكنه شديد التفاوت . فهو يدور فى المتوسط حول ٢ — ٣ أمتار ، ولو انه يصل احيانا الى ٥ — ٦ امتار ، وفى اقصاه الى ٩ — ١٠ أمتار ، بل وربما ١٥ مترا . وفى هذه الحالة الاخيرة فانه اذن يكاد يطاول اعلى نقطة فى منسوب الدلتا عند راسها . غير أن هذا يقتصر على محليات محدودة جدا كما فى شرق البرج ، برج البرلس ، مباشرة وكما فى منطقة ابو ماضى وقلبشو على الضلوع الجنوبية للقطاع الاوسط .

وعلى تواضع ارتفاعه العام ، يبدو سطح النطاق شديد التضرس أو فلنقل التموج موضعيا ما بين ارتفاع وانخفاض . فبين ضهرات الكثبان « وعلواتها » كما تسمى محليا — جمع علوه — أو « كيمانها » — جمع كوم — تتخلل وتنتشر رقع من المنخفضات والمواطى تصل احيانا الى مستوى سطح البحر ، واحيانا اخرى نادرة الى ما دونه بقليل . وفى كثير من هذه التجاويف تتركز عادة مياه المطر المختزنة على شكل مياه جوفية قريبة من السطح .

عـــن المـــياه

هذه المياه تنبهنا الى ان نطاق الكثبان هذا ليس بلا فائدة تماما ولا هو فاقد جغرافى كلية . فهذه الكثبان تمثل موارد المياه الوحيدة او الاساسية هنا، لاسيما مع بعد واستنزاف النيل فى آخر رحلته الطويلة الى البحر . لهذا تعد هذه المنخفضات واحات النطاق الحقيقية وان كانت شديدة الضآلة والتواضع — اوليست نجاويف منخفضة طبوغرافيا وسط بحر الرمل ، تعتمد على مياه جوفية هيدرولوجيا ، مع سائر اخطار الكثبان الزاحفة ومعالم العزلة والفقر بشريا ... الخ ؟ انها ببساطة واحات صحراء مصر الشمالية .

والنموذج المثالى لهذه الواحات الساحلية هو بلطيم والبرلس . ففيهما وفى امثالها تتركز مظاهر الحياة الخفيفة فى النطاق ، وعليها تقوم حياة الزراعة والاستقرار المحدودة مع بعض الرعى والصيد . وتعتمد هذه الزراعة اساسا على الشعير والمقات ، خاصة البطيخ ، ثم العنب وكذلك الطماطم ، وكثير من الثلاثة الاخيرة يصدر الى مدن الدلتا حتى القاهرة نفسها .

تقوم هذه الزراعة عادة فى ظل آجام النخيل الكثة التى لا يكسر خط

(1) Hume, p. 57 — 8

السماء هنا غير رؤوسها الريشية الشعثاء ، كما يضعها هيوم (١) . وعادة ما تقوم هذه الآجام بدورها فى ظل الكثبان ، اى الى الجنوب منها وليس العكس حماية لها من زحف الرمال وسفيها . وهنالك يعمد الاهالى الى تثبيت الكثبان بخطوط متعامدة او معترضة من حطب الذرة وغيره ، تنجح مؤقتا فى ايقاف زحفها ، اذ يتراكم خلفها خط جديد حاد الانحدار من الكثبان الثانوية ، الا انها تفشل عادة فى النهاية كما تشى بل تشهد آجام النخيل المدفونة ذاتها فى الرمال .

هذا عن تجاويف ومواطي النطاق « الحية » كما قد نسميها ، غير أن كثيرا من تلك التجاويف المنخفضة لا يحتله الا برك او مستنقعات ملحية صغيرة او كبيرة مؤقتة أو دائمة . لكن اللافت ان هذه البرك تختفي تماما أو تقريبا فى اللسان الغربى من النطاق ابتداء من برج البرلس حتى النهاية الغربية لبحيرة البرلس .

هذه المسطحات المائية النقطية تعرف بأسماء مختلفة محليا . فهى البرك والملاحات والغراقات فى غرب النطاق حول رشيد وبحيرة ادكو ، وهى الملاحات فقط فى لسان برج البرلس — الخاشعة ، وهى النقعات فى شرق النطاق من الخاشعة الى راس البر ودمياط . هذا بينما يطلق اسم السياحات عادة على المسطحات المائية الساحلية التى تتكون بفعل غزو عواصف البحر الشتوية لشمال النطاق والتى تصل احيانا الى مساحات شاسعة حقا خاصة فى اللسان الشرقى من برج البرلس حتى راس البر . والسياح والسياحات تطلق أيضا على امتداد البحيرات الاربع نحو الجنوب كمستنقعات فصلية وكجزء من البرارى حيث تختلط تسمية برية مع سياح بسهولة وبلا تمييز .

دور النطاق

ذلك اذن هو نطاق الكثبان الرملية الدلتاوى فى شكله وتركيبه وتوزيعه العام . أليس مثيرا ، أولا يبدو غريبا — اذا نحن نظرنا اليه فى النهاية نظرة طائرة محلقة — ان ينتهى وادى النيل الطميى ، الوادى الاسمر ، بنهاية أو بافريز أو حافة رملية صفراء ؟ كأنما هو ، هذا النطاق ، سدادة الفلين التى تغلق فوهه زجاجة الوادى الضخمة ، أو على الاقل رغوة الزبد الفوارة التى تعلو سطح كاس من العصير الداكن ، أو فلنقل قلنسوة خفيفة صفراء على راس الدلتا السوداء . بالفعل ، فبهذا الشكل يتنافر النطاق بشدة مع سهل الدلتا الخصب ولكن الرتيب فى الجنوب ، مثلما يتنافر لونه الملحى أو الزجاجى

(1) P. 129.

الابيض البراق مع لون ارضها السوداء القاتمة (١) ، أو لونه الذهبى الاصفر مع السماء الزرقاء الصافية (٢) .

وبهذا الشكل ايضا يمثل النطاق حاشية مرفوعة بعض الشيء تضع نهاية عمودية فجائية لانخفاض وانحدار سطح الدلتا المطرد نحو البحر ، كأنه — مثل نظيره نطاق الكثبان الحبيبية فى مرمريكا مريوط — ثنية طرف الثوب السميكة التى تمنع تهدله او تنسله . وبهذا الوضع فانه يشكل اطارا طبيعيا او افريزا رصيفا للدلتا تتكون هى داخله ، وحاجزا اماميا حاميا لها من التعرية البحرية وطغيان البحر الذى كثيرا ما يغزوها لعمق نحو الكيلومتر (٣) .

سلاسل كثبان الشمال الاقصى ، يعنى ، انما متاريس ramparts الدلتا الطبيعية ، والنطاق اذن ليس فاقدا جغرافيا او غير وظيفى تماما كما قد نظن لاول وهلة . ومنذ السد العالى بالتحديد وانقطاع الارساب النهرى تماما ، زادت بلا ريب قيمة هذا النطاق كحائط متواضع يحمى ارض الدلتا من خطر التعرية والتآكل : انه خط الدفاع الاخير .

ليس طبيعيا فقط ، ولا ضد التعرية وحدها . فهذا الشريط المرتفع قليلا هو ايضا « تبة او طابية مصر الطبيعية » ، ولا نقول سورها المتواضع . عليه ، أولا ، تقوم معظم مدن الساحل وقاية لها من البحر ورفعا لها عن الماء . وهذا هو السبب فى تلك الظاهرة الملحة ، والمحيرة نوعا بغير هذا التفسير ، التى تغلب على معظم مدن ساحلنا الشمالى ، وهى ان ارتفاع مواضعها اى مستوى كنتورها يعلو عادة بضعة امتار فوق مستوى سطح البحر ، رغم اننا قد نتصور أو نتوقع أنها فى مستواه تقريبا : الاسكندرية ، ادكو ، رشيد ، البرلس ، دمياط . . . الخ .

من المنطق نفسه ، نجد هذا الشريط منقطا بلا انقطاع بطوابى مصر الدفاعية التاريخية خاصة الوسيطة . فهو يحمل العشرات منها من مختلف الاحجام والقدرات ، ابتداء من قلعة قايتباى والاطه وثكنات مصطفى باشا وغيرها فى الاسكندرية الى طابية قايتباى (فورسان جوليان Fort St. Julien) شمال رشيد ، حتى دمياط وتنيس وبيلوز (الفرما) القديمتين ، مرورا بعشرات الطوابى الصغرى على طول الساحل ، التى تبدو فى بعض القطاعات انها تتباعد بفاصل مسافى شبه ثابت ، نحو ± ٥ كم ، والتى تعرف اما بطابية واما ببرج مثل برج البرلس وبرج جمصه وعزبة البرج بدمياط . . . الخ . واضح اذن انه خط الدفاع ، او فلنقل الانذار ، العسكرى الاول عن الدلتا ، ذلك النطاق الساحلى المنسى المهجور من الكثبان الرملية الذى قد يبدو على السطح بلا فائدة ولا دور .

(1) Lorin, p. 18. (2) Hume, p. 129. (3) Id., 217.

الجـــزء
الثـــانى

شخصـــية
مصـــر
البشـــرية

الباب
الرابع

التجانس

الفصل الخامس عشر

التجانس الطبيعي

التجانس الطبيعي صفة جوهرية فى البيئة المصرية، البيئة المصرية الفعالة يعنى.. فالوادى كله وحدة فيضية، أرضه من تشكيل مائه مثلما هى من صنعه وصلبه.. فالنهر هو بانى واديه الوحيد، والنهر هو الضابط الأساسى إن لم يكن المطلق لشكل اللاندسكيب الطبيعي بنفس الدرجة التى يبرز بها فيه للعيان.. ولهذا فان النيل يمنح أرض مصر من تجانسه بقدر ما يسيطر على حياتها.. والواقع - كما يقول جورج - أنه «ليس هناك مثل آخر لبلد هو كلية وإلى هذا الحد من خلق ظرف جغرافى واحد» (١).

من الناحية الأخرى يقول بيرجرن «مصر بلد مفارقات طبيعية درامية» (٢) .

ولا تناقض.. فهذا أيضا صحيح كل الصحة اذا نحن اعتبرنا مصر الصحراء والوادى معا.. فالاختلاف بين الصحراء والوادى اختلاف جذرى كامل.. فكما أن التباين بين الدلتا والصعيد هو تباين ثانوى وليس أوليا، أو هو فى الدرجة لا فى النوع، فكذلك التباين بين الصحراوين الشرقية والغربية.. أما التباين الأولى حقا والثنائية الحقيقية فعلا فى مصر فهى تلك التى بين وادى النيل ككل والصحراء ككل.. ومصر بهذا تتألف عامة من بيئتين أساسيتين هما: الصحراء والوادى.

واذا كان من الجغرافيين الألمان مثل بنك وبارتش من يميزون بين الأقاليم المتعددة البيئات وبين قليلتها، أو كما يعبرون بين الأقاليم ذات النغمة الثلاثية Dreiklang والثنائية Zweiklang إلخ(٣) ، فإن مصر بهذا المعنى هى من الأقاليم ذات النغمة الثنائية.. ومع ذلك فان هذه الثنائية تترك مكانها فى

---

(1) HB. George, Relations of geography & histiry , Oxford, 1910 ,p277.
(2) Berggren loc. cit . , p40.
(3) Hartshorne , Nature of geog . , p . 261.

الحقيقة لأحادية مطلقة اذا نحن اعتبرنا الحياة فى مصر،أى مصر المعمورة.. وفى استطاعتنا إذن أن نعد مصر الفعالة بيئة أحادية بمعنى الكلمة، ذات نغمة واحدة Einklang النيل .. والنيل وحده ضابط إيقاعها.

أما من أين يأتى عنصر التجانس أو التجنيس فى تشكيل النهر، فمن طبيعته الارسابية أساسا، فكما رأينا، عملية الترسيب النهرى، ككل عمليات الترسيب المائى، تخضع لمبدأ التدرج الوئيد طبيعيا وميكانيكيا.. فاذا كان ثمة تغيير فانه يكون طفيفا وتدريجيا جدا على المستوى المحلى، بحيث لا يصبح محسوسا إلا على مدى مسافات مديدة.. يضاعف من هذا ويؤكده فى حالتنا أن الوادى الفيضى، أولا، رقعة واحدة متصلة من الشلال الى البحر لا تكاد تعرف الانقطاع، وأن النيل فى مصر الجافة هو، ثانيا، مصب بلا روافد، أى بلا مصادر تدخل التعديل أو الاضطراب على تدرجه الرتيب.. ولهذا نجد فى كل جوانب ومظاهر السطح فى مصر النيل تدرجا هادئا على المحور الطولى من المنبع الى المصب بحيث يبدو بروفيل الوادى كله كمقياس مدرج.. وبحيث يمكن أن نلخص كل مورفولوچيته فى سلسلة من الانحدارات المنتظمة والمعادلات التدريجية البسيطة التصاعدية أو التنازلية.. يصدق هذا على انحدار الوادى، وحتى على اتساعه.. كما يصدق على تكوين تربته ومائيته، مما سينعكس أيضا وبالضرورة على المحاصيل الزراعية والانتاج، بل والسكان والحياة... إلخ.

وفى النتيجة، فان من الصعب أن نجد بلدا يخضع فى ملامحه لقانون التدرج كوجه مصر.. فاذا كان التجانس هو قانونه الأول، فان التدرج قانونه المكمل، أو فلنقل إنه التجانس فى تدرج أو التدرج داخل التجانس.. فالتغير لا يحدث - ابتداء - بصورة فجائية، ولذا لا يعرف لاندسكيب مصر التحول المفاجىء أو الجزر الضالة الغريبة فضلا تماما عن الانقطاع.. ويترتب على هذا أن التغير لا يتراكم حتى يتبلور فى فروق محسوسة بدرجة أو بأخرى إلا فى أقصى الطرفين من مصر فقط.. وهكذا نعود فنجد أن كل شىء فى مصر الوادى، كما رأينا فى مصر

الصحراء لا يتغير إلا على الأطراف القصوى ليس فقط فى النواحى الطبيعية.. بل والبشرية أيضا.. واذا جاز اطلاقا أن نتحدث عن قطبين متنافرين فى اللاندسكيب المصرى، فهما «تجاوزا» القطبان الشمالى والجنوبى فى برارى الدلتا وفى النوبة السفلى، ومع ذلك فليس الأمر تنافرا ينقض مبدأ التجانس القاعدى ويخرج عليه تماما، بقدر ما هو اختلاف اقليمى ثانوى الدرجة، ويظل الجسم الأساسى من مصر والتجانس جوهره والتدرج مظهره.

فى ضوء هذا المفهوم، وعلى أساس هذا المنطلق، نستطيع الآن أن نعرض بتفصيل لمظاهر التجانس وجوانبه فى كيان مصر الطبيعى والمادى.. ولعل خير ما نفعل فى هذا السبيل أن نتتبع كل جانب من هذه الجوانب على حدة.. فنحلل مظاهر التجانس أو التباين داخلها مع الموازنة بينها ووزنها وتقييمها، بادئين بالجوانب الطبيعية من تضاريس ومناخ ونبات، ثم نتقدم الى الجوانب البشرية كالزراعة والرى والسكان و السكن والقرى والمدن... إلخ حتى اذا فرغنا منها جميعا كنا بحيث نستطيع أن نصب كل هذه الجوانب فى هيكل مركز من أقاليم مصر الجغرافية، وذلك كاطار عريض ونهائى يلخص فكرة التجانس كما يصححها ويضعها فى حجمها الطبيعى بغير مبالغة أو تقليل.

فى الجغرافيا الطبيعية

فأما اللاندسكيب الطبيعى، أى الجغرافيا الطبيعية من أرض وسطح، فإن دراستنا المطولة السابقة تحت باب «شخصية مصر الطبيعية» ما هى برمتها الا تطبيق تفصيلى كامل لمبدأ التجانس فى هذا المجال.. ولا يبقى لنا هنا إلا أن نجمل خطوطها الأساسية العريضة فى صورة موجزة مكثفة، قبل أن نستانف العرض المفصل لسائر المجالات الطبيعية والبشرية.

فاذا بدأنا بالانحدار العام والسطح والاتساع، فسنجد التدرج فى الوادى نفسه كما سنجده فى اطاره التلى على حافتى الصحراء .. فالوادى يبدأ فى الجنوب ضيقا مختنقا ـ كل العرض عند كلابشة ١٠٠ متر فقط! ـ تحتضنه المرتفعات

والحواف من الشرق والغرب، ثم لا يلبث أن يتسع باطراد بينما يأخذ الاطار التلى فى التواضع، حتى اذا بدأ الانفراج عند رأس الدلتا لم يكن اتساع السهل فيها واتضاع التلال حولها إلا استمراراً لاتجاهات تحددت منذ البداية.. وفيما بين الوحدتين، الوادى والدلتا، يستمر انحدار السطح العام متصلا مطردا من الجنوب الى الشمال بلا انقطاع ظاهر.

وبنظرة عامة ، وبرغم صرامة الشكل الخطى الضيق للصعيد ومروحية الدلتا والفارق الاساسى بينهما فى الهيئة ، يتضح لنا أن مجموع الوادى يوشك تجاوزا أن يكون مثلثا مسحوبا جدا ولكنه غير منتظم جدا ، أو – كبديل – قمعا مخروطيا أنبوبه بالغ الاستطالة ولكنه منتظم نوعا بل إن البعض يشبه شكل الوادى فى مجمله بشكل الحيوان المنوى الذكرى برأسه الغليظ المفلطح وجسمه الخيطى الدقيق الطويل المتعرج .. المهم أن شكل الوادى المميز والخاص جدا ، والذى يعد مظهرا من مظاهر تفرد طبيعة ومورفولوچية مصر مثلما هو رمز اختزالى لها ، إنما استمد فى الأصل من القالب الچيولوچى الصارم الذى صب فيه وهو ذلك الخليج البليوسينى العتيق الذى امتد قديما من البحر حتى إسنا على الأقل .

وحواف هضبتى الوادى أيضا تخضع هى الأخرى لظاهرة التدرج تباعدا وارتفاعا . فهما تزدادان تباعدا بوجه عام كلما اتجهنا شمالا ، كما تقلان ارتفاعا .. ثم أخيرا ومع انفراج الدلتا تزداد الحواف التلية تواضعا بمقدار ما تزداد تباعدا .. كذلك يتدرج انحدار السطح باطراد نحو الشمال .

بالمثل لا ينعكس مبدأ التجانس مع التدرج فى تركيب مصر كما ينعكس على التربة الرسوبية سواء سمكا أو تكوينا .. فسمك طبقات طمى النيل الذى يكسو وجه أرض مصر يزداد كلما اتجهنا شمالا كقاعدة عامة .. أى كلما انخفض الكنتور .. وفى الوقت نفسه يتغير التركيب الميكانيكى لنسيج التربة من المزيد من الرمل الى المزيد من الطين – أما التركيب الكيماوى فمتجانس أساسا فى كل

الوادى لاشتقاقه من مصدر واحد هو الحبشة

في الهيدرولوجيا أيضا وما يرتبط بها من رى وصرف ، تتكرر قاعدة التجانس مع التدرج .. والضوابط الأساسية هنا هى انحدار السطح المطرد من الجنوب الى الشمال ، ثم القرب أو البعد عن النهر .. وأخيرا مستوى الارتفاع أو الانخفاض بالنسبة اليه .. فباستثناء الجنوب الأقصى الضيق الذى يرتفع كثيرا عن مستوى النهر .. يجد الصعيد ريه بسهولة .. وصرفه بسهولة أكثر ، فإن النهر نفسه هنا مصرف طبيعي ضخم الى حد كبير .. أما الدلتا فلا تجد صعوبات الا فى قطاعها الشمالى الأسفل حيث تجتمع مشكلتا الرى والصرف معا: الرى لأن نهايات الترع يصلها الماء منقوصا بعد أن استهلكت معظمه الأحباس العليا والصرف لأن انخفاض السطح وشدة استوائه وقلة انحداره تعوق التخلص من الماء الزائد وتخلق مشكلة الاستملاح المزمنة .

وعدا هذا ، فقديما وفي ظل الرى الحوضى كانت وحدة البيئة وتجانسها تتجلى فى تمامها حين تتحول أرض مصر تحت الفيضان الى بحيرة هائلة متصلة أو خليج عذب واحد لا تقطعه إلا سطوح السدود وقمم المدن والقرى ، بينما تعود بعد انحسار النيل فترسم صورة سلسلة مترامية لا نهائية من الأحواض المتشابهة سواء فى الصعيد أو فى الدلتا .. واذا كان الرى الدائم قد خلق اختلافات اقليمية فى شكل اللاندسكيب ، حيث بدأ من الشمال وظل يغزو الجنوب على دفعات فقد كان ذلك أمرا موقوتا بالضرورة ، ونحن اليوم نرى آخر بقايا الحياض وقد اختفت مع السد العالى ، وعاد أديم مصر الزراعية غطاء متجانسا من أطرافه الى أطرافه ، ترصعه – كوحدات زخرفية متكررة – نقوش الحقول والزراعات الدورية ، وتمنحه آجام النخيل العالية «موتيف» موحدا من النوبة حتى فم البحر .. بينما تمثل ترعة الرى والمصرف – الأولى فى الألسنة العالية والثانى فى المواطى البينية سواء ذلك فى الدلتا أو فى الصعيد – موتيف هيدرولوجيا آخر يؤكد وحدة

اللاندسكيب المصرى الحضارى .

ليس هذا فحسب فالمثير أن هذا التجانس الطبيعى القاعدى ، اذا كان ينعكس على الحياة الزراعية والمادية .. فان هذه بدورها تعود فترتد على اللاندسكيب بالمزيد من التجانس أو التجنيس الواعى العامد .. فسطح الوادى كما يرسبه النهر متغضن مجعد بكتل الطمى مليء بالحفر والعليات فضلا عن الانحدارات الطفيفة المستمرة ، وهو بهذا أدخل كما رأينا فى باب التضاريس المجهرية وأبعد شىء عن التضاريس الضخمة أى Macro - relief .

وبهذه الصفة فانه قد يصلح لزراعة الحياض فيما مضى ، أما لزراعة الرى الدائم فهو لايصلح البتة ، ولابد دونها وقبلها من تسوية الأرض تسوية مطلقة ليس فقط على مستوى الحوض .. بل والحقل أيضا فعملية التسوية الصناعية – التقصيب والتزحيف كما تسمى – شرط حتمى للزراعة الدائمة ، وبدونها تموت الزراعة غرقا فى أجزاء من الحوض أو الحقل أو شرقا فى الأجزاء الأخرى .

المهم فى النتيجة أن السطح يصبح مسوى فوق أنه مستو ، أو قل مسطحا أكثر مما هو سطح بالمعنى الجغرافى المعروف ، ويصبح تعبير «صفحة» اللاندسكيب حقيقة كما هو مجاز .. وبعبارة أخرى تغدو «التضاريس» داخل الوادى «مبططة» كالطرق المرصوفة المبلطة . أى تصبح التضاريس أو بالأحرى اللاتضاريس خلقا اصطناعيا من صنع الانسان تماما .

سطح مصر ، إذن هو «شغل يد» يد الفلاح .. واذا كان جسم الوادى نفسه من صنع النيل فإن سطحه من صنع الانسان وتشكيله الى أبعد حد .. فاذا أضفنا ان الرى نفسه صناعى ، أدركنا ان البيئة كلها مصنوعة ومن عمل الانسان - Man made وان اللاندسكيب «الطبيعى» « إنما هو «بشرى» الى اقصى حد ممكن أو متصور .. وهكذا يتضاعف التجانس الطبيعى بتجانس صناعى مضاف.

الوحدة الطبيعية

نصل من هذا كله الى أنه وان كان التغير المتدرج ملموسا فى مصر ، فانه

لايخرج عن حدود التجانس القاعدى .. والوادى كله وحدة طبيعية فيضية واحدة . اما التفرقة التقليدية بين الدلتا والصعيد فاختلاف فى الشكل والمساحة قبل أن يكون فى التركيب والنسيج ، ولا يبرر مايقوله كون من أن «مصر من الوجهة الجغرافية ليست موحدة» (١) أو مايقوله مايرز من أن مصر «كانت تتألف دائما من أرضين متميزتين ومتباينتين ، العليا والسفلى ، والوادى والدلتا» (٢) ، والأصح ما يقوله ممفورد من أن «الوادى كله كان وحدة واحدة ، رغم الفروق بين مصر العليا والسفلى» (٣) واذا كان ثمة فارق فهو فى الدرجة لا فى النوع ولا محل لأى شىء كثنائية فى اللاندسكيب المصرى الذى يسوده النهر سيادة مطلقة ولايغيب فيه عن عين الرائى أينما كان .. وليس هناك انقطاع أو تغير فجائى مابين الوادى الفيضى وسهل الدلتا .. ولندع الحكم للمقارنة ..

كلاهما ، أولا ، كان خليجا بحريا قديما ملأته رواسب البحر .. وإن اختلفا مابين خليج مثلثى ساحلى عريض مكشوف وآخر خطى داخلى غائر كالشق .. ثم جرى عليهما النيل فأعاد تكوين وتشكيل غطائهما الصخرى ، فأعاد بذلك توكيد وحدتهما التركيبية القاعدية والسطحية مرة أخرى .

كلاهما ، ثانيا ، ينحدر أساسا نحو الشمال ، ولكن بميل طفيف نحو الشمال الغربى ، فان ترع الصعيد - الابراهيمية وبحر يوسف بصفة خاصة - تضرب مبكرا منذ بداية أعاليها نحو الشمال الغربى لتجرى على أطراف الوادى الغربية ، تماما مثلما تنحدر شبكة ترع الدلتا من فرع دمياط الى فرع رشيد .

---

(1) C.S Coon , Races of Europe , NY., 1939, p . 92.
(2) JL Myres, Dawn of hist ., H.U.L., 1933 , p . 45.
(3) L Mumford, City in history, Pelican , 1966 , P . 102 .

كلاهما ، ثالثا ، له - أيضا - «ميزوبوتا مياه» الخاصة أي أرض مابين النهرين ، وسط الدلتا هنا وأرض مابين النيل واليوسفى هناك .. وكلاهما ، أخيرا ، كان نهره ديناميا بدرجة أو بأخرى : فى الصعيد «هاجر» النيل غربا فى أكثر من موضع ابتداء من شلال أسوان الى خانق السلسلة الى القاهرة .. وفى الدلتا فقد النيل خمسة فروع قديمة على الأقل أو الأرجح وبقى له فرعان اثنان فقط .

كل الفارق إذن أن الصعيد شق غائر ضيق ، بينما الدلتا مروحة مبسوطة مسطحة ، وهى أكثر طميية فى قلبها من الصعيد ولكنها أكثر منه رملية فى الأطراف .. وفيما عدا هذا فالدلتا تنحل فى النهاية الى مجموعة مخففة مصغرة متراصة من «الصعيدات» فى نمط أشبه مايكون بورقة الشجر المقلوبة سابقة الذكر .. والتباين المحلى المحسوس لا يبين حقا إلا فى أقصى الأطراف الهامشية شمالا فى الدلتا وجنوبا فى الصعيد الأقصى .. فالأولى نطاق مستنقعى بحيرى ، والثانى شريط جنادل صخرى ، وكل بيئة حدية أساسا تركيبا كما هى موقعا .. أما الفيوم «مصر الصغرى» لا بانفصالها الواضح عن الوادى كدلتا داخلية فحسب وإنما كذلك من حيث هى تصغير جامع للدلتا والصعيد .. فانها بصيغة رياضية الجذر الجبرى لمصر Integer of Egypt ! .

وليس معنى هذا بطبيعة الحال أنه لا توجد فروق بين أجزاء مصر أو بين الدلتا والصعيد ، فليس هذا هو المقصود بالتجانس ، ولا هو وارد حتى فى نظرية الاقليم كفكرة جغرافية .. المقصود فقط أن الفروق فى حالتنا أقل كثيرا من جوانب التشابه .. وهناك اختلافات هامة بلا شك بين الدلتا والصعيد من الناحية الطبيعية ، وإن كانت لا تخرج عن حدود التجانس القاعدى العريض ، فاذا كان الصعيد ببساطته واستقامته يمكن أن يعد نموذجا للوادى الفيضى ، فان الدلتا هى بلا شك المثال الكلاسيكى للدالات .. الصعيد كما سبق شقى غائر عميق بالهضبتين ، بينما الدلتا سهلية مبسوطة مكشوفة .. والمعمور - الأرض السوداء الزراعية - يقع السواد الأعظم منه فى الصعيد على الضفة الغربية ، ولكنه العكس فى الدلتا ،

حيث نجد شرق الدلتا أكبر مساحة من غرب الدلتا بنسبة محسوسة .

كذلك الصعيد أكثر ثباتا من حيث تغيرات مجرى النهر ، فلم يعرف النهر فيه إلا التغيرات العادية في تعرجاته المحلية وبعض حالات موضعية ومحدودة من تغيير أو هجرة المجرى .. أما الدلتا فكانت ديناميكية جدا من الناحية الفيزيوغرافية كما رأينا فى دراستنا الطبيعية المفصلة من قبل .

وهناك بعد هذا فارق دال بين شبكة الرى فى كل من الدلتا والصعيد .. فكقاعدة تقريبية عريضة يمتاز الأخير بالنمط التكعيبى Trellised بحكم وجود ترع طولية تأخذ من الجنوب الى الشمال وترع عرضية تتعامد عليها من النهر إلى الصحراء .. أما فى الدلتا فالنمط فى مجموعه شجرى أو عنقودى Dendritic بحكم الشكل المروحى ولكن يبقى فى النهاية أن ذلك كله فروق من الدرجة الثانية لا تجب التجانس الأسى والأساسى .

وهذا كلهماينقلنا خطوة أخرى وأخيرة لنحدد – فى الخلاصة الصافية – معنى التجانس فى البيئة المصرية عامة وفى اللاندسكيب الطبيعى خاصة .. إن التجانس الطبيعى حقيقة ملموسة ، فذلك أمر لاشك فيه فى بيئة احادية تعد بسيطة الى حد ما اذا ما قيست ببيئة أحادية أخرى ولكنها مركبة فى ذاتها كبيئة البحر المتوسط فى الشام حيث يجتمع السهل والجبل ، والصحراء والواحة ، والنهر والوادى ، والعشب والغابة .. أما أن نبالغ فى تقدير ذلك التجانس الى الحد الذى نصل فيه الى صورة باهتة الملامح خالية من هزة التباين ومفاجآت التغير فذلك أمر ينفيه التدرج الأساسى الذى وجدناه داخل ذلك التجانس .. فضلا عن دقائق التفاصيل المحلية والموضعية التى لا تنتهى.

يقول روبين فيدن «نظرا لشفافية التباين ودقائق التغير فى اللاندسكيب المصرى ، فقد يظن المرء خطأ أنه لا ملامح له ، وقد يصلُ الظن به أخيرا الى أنه لم ينتقل أبدا وأن تقدمه لم يكن إلا وهما .. فبعد سفر طول النهار، قد تحسب أنه

لم يكن ثمة إلا منظر واحد عبره شاهدت تلاعب الضوء والنور والشكل اللانهائي " هذا فجر وهذا ظهر وهذا غروب» (١) فهذا الحكم أقل من نصف الحقيقة ، والا فماذا نقول عن هولنده أو الدنمارك السهليتين مثلا ، ولعلهما أكثر من مصر تجانسا طبيعيا بل ورتابة ؟

والواقع أن من الخطأ أن نقلل – كما فعل هيرودوت قديما – من «جماليات الاقليم Aesthetics of landscape » في مصر .. حقا أن مصر تخلو من الغابات والجبال – قطبي السياحة الباردة – ولكنها تملك في النيل مايمكن أن يعد بمثابة عقد متصل لا ينفرط من البحيرات السويسرية او الايطالية مجتمعة .. الخ .. وحقا إن اللاندسكيب المرئي فيها زراعي مصنوع منتظم مهندس «داجن» من صنع الانسان ،ولكنه دائم الخضرة والروعة والثراء ، وليس متوسط الجمال أو بسيطا كما يصوره البعض .. ومن ثم فاللاندسكيب المصرى سياحى بدرجة كبيرة .. وموهبة مصر السياحية تكمن في الأرض بقدر ما تبرز في المناخ ، و السياحة في مصر جغرافية في كل معنى بمثل ماهي «تاريخية» الى أقصى حد .

ولا ننسى في النهاية أن جانب المنفعة في اللاندسكيب المصرى يرجح الجانب الجمالى على قوته .. فهو منتج غزير الانتاج وليس مجرد زخرف طبيعى فحسب ككثير من البيئات الجبلية والغابية التى تعطى ظلا بلا ثمر كما توصف أحيانا ويمكن القول انه اذا وضعت الوظيفة في كفة والزخرفة في كفة ، فان مصر تختار الاولى في الدرجة الاولى ولكنها لا تهمل الثانية بعد ذلك .. وكثيرون – يقينا – يغبطوننا على طبيعتنا او يودون لو استبدلوا بيئاتهم المشجرة المضرسة بكل جمالياتها ببيئة كمصر تجمع بين روعة المناخ وبراعة الانتاج دون أن ينقصها جمال المنظر الطبيعى مع ذلك .

مناخ مصر

إن لم يكن مناخ مصر هو نموذج التجانس النادر، فإنه على الأقل أكثر عناصر البيئة المصرية تجانسا بالتأكيد، أكثر يقينا من الأرض سطحا وتربة.. وربما كذلك من المائية ريا وصرفا، بالاضافة الى الزراعة أيضا.. فكما يلخص فيشر، فإن

(1) Robin Fedden , Land of Egypt , Lond., 1939 , P. 11 .

«الظروف المناخية متجانسة أو متشابهة بشكل ملحوظ فوق كل أرض مصـر»(١)، أو كما يحدد مابرو «لا يتنوع المناخ فى مصـر تنوعا كبيرا، وان كان أقل اتساقا من تنوع التربة»(٢).

ذلك ، أولا وبوجه عام، فى طبيعة المناخ من حيث هو، وهو، ثانيا وبالدقة، فى طبيعة مصـر الجغرافية، وهو ، ثالثا ولكن فوق الجميع، فى طبيعة موقع مصر الفلكى.. فعن الأولى، فان القاعدة العامة فى الغلاف الغازى أن صفاته وخصائصه لا تتغير أو تتطور مكانيا إلا بالتدريج والبطء الشديدين وعلى مدى اقليمى شاسع بالضرورة.. عن الثانية، فان انخفاض السطح وتواضعه وانبساطه عموما، فيماعدا أو الرقعة الجبلية المحدودة الموزعة على الأطراف، ثم انتظام السواحل الخطية وقلة تعرجها أو تغلغلها، أى عدم تداخل اليابس والماء بشدة، كل هذا يستبعد أو يقلل من حدة الاختلافات والفروق المحلية فى المناخ بين أجزاء البلد المختلفة (٣).

والواقع أن أهم الاختلافات المناخية الاقليمية فى مصـرهى تلك التى ترتبط باختلاف خطوط العرض من الجنوب الى الشمال، وهو اختلاف عالمى كوكبى عام بطبيعة الحال، يتصف بأنه منتظم وعريض وتدريجى للغاية فى جوهره.. أما أثر اختلافات التضاريس أو السواحل فلا يعدو التعديل المحلى والطفيف لتلك الاختلافات القاعدية المطردة العامة التى ترسمها خطوط العرض.

لهذا السبب سنجد، مثلا، أن خطوط الحرارة المتساوية تسير أفقية بانتظام شديد من الشرق الى الغرب أو فى موازاة الساحل الشمالى سواء ذلك صيفا أو شتاء دونما اضطراب أو تعدل تقريبا إلا فى أقصى الشرق.. من هذا كله تصبح لاختلافات خط العرض تلك أهمية كبرى، وبعبارة أخرى يصبح الموقع، الموقع الفلكى، الموقع الكوكبى، هو أهم ضوابط مناخ مصـر.

عن هذا الأخير بشىء من تفصيل، فان الجزء الأكبر على الاطلاق من رقعة مصـر يقع تحت سيادة نوع مناخى واحد هو المناخ الصحراوى، ومن هنا التجانس الأساسى العام فى مناخ البلد.. الاستثناء الوحيد هو شريط الساحل الشمالى المتوسطى الدقيق الذى يتضاءل مساحة مثلما يتدهور كنوع مناخى بحيث يعد إقليما مناخيا هامشيا أو حديا أكثر منه إقليما أوليا متبلورا، ولهذا فاذا جاز أن نتكلم عن ثنائية فى مناخ مصـر، فانها تتألف من نوعين أو إقليمين مناخيين، هما النوع الصحراوى المتبلور والمتوسطى المتدهور، أو مناخ BWh ، Csa بتصنيف كيبن

---

(1) The Middle East, P . 460 .

(٢) ص ٧٦ .

(3) Birot & Dresch , P . 257 .

غير أنه لا مقارنة بينهما البتة جغرافيا، حيث لا يزيد الأخير عن مجرد ملحق أو تذييل أو تهميش للأول، فضلا عن أنهما يندغمان ويندمجان فى بعضهما البعض بتدرج شديد جدا.. والواقع أن نسبتهما المساحية الى بعضهما البعض على المستوى المناخي هى تقريبا كنسبة مساحة وادى النيل الى الصحراء على المستوى الطبوغرافى.

من هذه العوامل الثلاثة مجتمعة يخرج مناخنا بقدر كبير وسائد من التجانس والتشابه المكاني، لا يخفف منه الا تدرج وئيد ولكنه أكيد من الجنوب الى الشمال.. فلأن مصر تترامى نحو ١٠ درجات عرضية كاملة...فإنها تصبح بمثابة «ترافيرس» عريض أو قطاع طولى ذى بال، مما يخلق بالضرورة بعض فروق محلية، بل إقليمية لا تنكر، ولو أنها لا تبين بالضرورة أيضا إلا فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال.

فيما عدا هذا فالواقع كما سنرى أن الفروق الحقيقية فى المناخ فى مصر إنما هى الفروق الفصلية قبل أن تكون الفروق الإقليمية، بمعنى أن الفرق بين مناخ الصيف والشتاء فى نقطة واحدة من القطر قد يكون أوضح وأهم من الفرق بين مناخ أى نقطتين فيه فى فصل واحد، ذلك أيضا والى حد أن البحث عن أقاليم مناخية متميزة لمصر بارزة الحدود والمعالم يصبح وهو حيرة جغرافى مصر عادة.

مناخ انتقالى ، قارى ، مطرد

داخل هذا الإطار، يمتاز مناخ مصر عموما بثلاث خصائص قوية: الانتقالية، القارية، الاطراد، بعبارة جامعة، مناخنا انتقالى فى جوهره،إلا أنه قارى أساسا، ولكنه على قاريته مطرد للغاية، فبحكم الموقع، مصر من الناحية المناخية منطقة انتقالية بالدرجة الأولى.. فمدار السرطان (٢٣.٥ْ) يقع على باب مصر الجنوبى توا، بعد الحدود أو داخلها (٢٢ْ) بأقل من درجة ونصف درجة.بينما يمتد جسمها حتى ساحل البحر عند خط ٣٢ْ، أى على أبواب عروض الخيل شمالا (٣٠ْ ـ ٤٠ْ)، بذلك فإنها فى معظمها تقع أساسا فى المنطقة دون المدارية Sub- tropical ، ولكن عمليا كمنطقة انتقال بين المنطقة المدارية (أو ما بين المدارية inter- tropical) والمنطقة المعتدلة الدفيئة.. وعلى الجملة، مصر معظمها يقع فى المنطقة المعتدلة، ونحو ربع الى خمس مساحتها فى المنطقة المدارية.

وبلغة الحرارة، يعنى هذا أن مصر فى معظمها تتبع أنواع المناخات عالية الحرارة macrothermal مع حافة دقيقة من المناخات متوسطة الحرارة

Mesothermal فى أقصى الشمال، وعلى المستوى الكوكبى، يعنى هذا أن مصر تقع فى وضع متوسط بالتقريب بين المناخات المدارية شديدة الحرارة فى أقصى الجنوب (وهى التى تتميز بالحرارة المرتفعة طول العام) وبين المناخات المعتدلة الباردة أو شديدة البرودة Microthermal فى أقصى الشمال (وهى التى تتميز بالحرارة المنخفضة والبرودة الشديدة طول العام).. ومناخنا فى الواقع يتراوح فصليا ما بين هذين القطبين النقيضين، بحيث يتناوبه كل منهما فى أحد الفصلين، فيسود المناخ المدارى الحار صيفا بينما يسيطر المناخ البارد شتاء (١) .

من ثم تمتاز مصر، على عكس هذين القطبين نفسهما، بفصلية حادة فى المناخ ما بين فصلى الصيف والشتاء.. كل ما هنالك أن المناخ الحار هو الذى يغلب ويسود لأنه يغطى الجزء الأكبر من السنة، ولذا تذكر مصر أولا وأساسا كبلد حرارة ومناخ حار لا العكس، فنسبة الفصل الحار أو الصيف الى الفصل البارد أو الشتاء عندنا هى تقريبا بنسبة ٧: ٥ شهور (من إبريل الى أكتوبر ومن نوفمبر الى مارس على الترتيب) ولا نقول بنسبة ٨: ٤ أى الثلثين : الثلث (من مارس الى أكتوبر ومن نوفمبر الى فبراير على الترتيب).

وفى غياب المطر كلية وسيادة الجفاف الصحراوى، تصبح الحرارة دون الرطوبة هى العامل الأساسى أو الوحيد تقريبا فى التمييز بين فصول السنة، إذ تكاد تندغم الفصول الأربعة فى فصلين أساسيين اثنين هما الفصل الحار والفصل البارد، فلا نكاد نعرف إلا الصيف والشتاء على الترتيب، وذلك على خلاف المناخات المدارية الحارة الجنوبية حيث الحرارة ثابتة والرطوبة هى المتغيرة فتنقسم السنة الى فصلين هما: الفصل المطير والفصل الجاف، وعلى خلاف المناخات الباردة الشمالية أيضا حيث تبرز الفصول الأربعة بوضوح تام .

تلك الفصلية الثنائية الحادة هى بالدقة ما نسميه بالقارية. فالمناخ القارى المتطرف سمة أساسية فيها، ونتيجة منطقية، لموقعنا الكوكبى فى العروض الوسطى، وكذلك لموقعنا الجغرافى من اليابس الشمالى بين القارات والبحار، مثلما هو قرينة لازمة للظروف الصحراوية السائدة، والحق-أن كل عامل من هذه الثلاثية يكفى وحده ليفرض القارية الحادة، فكيف باجتماعها؟

فمن الناحية الأولى، نجد أن مدى الحرارة الكبير، سواء بين فصلى السنة

(1) V.C . Finch; G . Trewartha et al Elements of geography , Mcgraw - hill , 1957 P . 150.

الصيف والشتاء أو بين نصفي اليوم الليل والنهار، هو من خصائص العروض الوسطى التي تتناوبها المناخات الحارة والباردة على مدار السنة.

ومن الناحية الثانية فان موقع مصر بين قارتي افريقيا وآسيا مباشرة أي وسط كتلة يابس هائلة بلا انقطاع وبعيدا جدا عن المحيطات، مع ضآلة مساحة البحرين الداخليين المحيطين المتوسط والأحمر.. يجعلها خاضعة بالدرجة الأولى للمؤثرات القارية المدارية والتجارية التي يسودها الانتظام والهدوء، بينما يتراجع تأثير البحر الملطف والمعدل ومعه جبهاته الاعصارية المضطربة الى الخلف ليقتصر على الأطراف والهوامش الساحلية (١) ومن هنا تكون القارية متطرفة بشكل غير عادي.

من الناحية الثالثة فان سيادة الصحراء على مصر مضاعف خطير للقارية في حد ذاته، فالجفاف الكامل وانخفاض الرطوبة الجوية وقلة السحب وشدة السطوع، مع ما يترتب عليه أيضا من غياب الغطاء النباتي وتعرض السطح العارى الأجرد، كل هذا يصل بالاشعاع الشمسي سواء الموجب أو السالب الى حده الأقصى، فتفقد الأرض حرارتها ليلا وشتاء بنفس السرعة التي تكتسبها بها نهارا وصيفا.

في ظل ذلك المناخ الانتقالي، ورغم هذه الطبيعة القارية، فان لنا أن ننتظر اطرادا أو انتظاما وتشابها مستمرا في دورة مناخنا ،Constancy، أقرب ربما الى الرتابة منه الى التجانس، وبالفعل، فكثيرا ما يقال ان لمصر مناخا ولكن ليس لها طقس، أو قل ان الفارق بين المفهومين أو المضمونين طفيف ضئيل، وعلى أية حال، فليس للطقس بها مثل تلك الطقوس الاجتماعية التي تعرفها أوروبا، فجو أية أربع وعشرين ساعة يكاد يشبه جو أية أربع وعشرين أخرى في الفصل الرئيسي الواحد، وجو الغد لن يختلف كثيرا على الأرجح عن جو اليوم، الذي لم يتغير تقريبا عنه بالأمس.

ولعل الاستثناء الوحيد هو انخفاضات الأعاصير الشتوية، فهي المتغير الاساسي وسط كل هذا الثبات والاطراد، أو كما يضعها عوض باحكام «مرور الأنخفاضات الشتوية والربيعية بالقطر المصرى هو أكبر ظاهرة تسبب تغييرا في طقس مصر وفي مناخ مصر، ولو لم تكن هذه الانخفاضات لما حدثت بمصر أمطار شتوية، ولا هبت بها رياح الخماسين ولا العواصف الرعدية البرقية، ولما اختلفت مهبات الرياح، وبدونها يكون مناخ مصر عبارة عن شيء واحد مطرد على

(1) Birot & Dresch , P . 257

طول السنين: مناخ حار فى الصيف دافىء فى الشتاء مع اختلاف كبير بين حرارة الليل والنهار ورياح شمالية دائمة لاتتغير (١) .

والحق لقد يصل اطراد واستمرار المناخ فى مصر الى حد أن المرء كثيرا ما يشعر أن الطقس الذى يحس به فى لحظة ما ، فى أى فصل من فصول السنة، بل فى أى يوم، قد سبق أن مر عليه فى عام سابق، ويكاد يجزم بأنه قد عاينه وعايشه بحذافيره، كأنما هو إعادة أو استعادة لقطاع أو لشريحة من جهاز آلى غريب لتسجيل الجو أو من ذاكرة الكترونية للمناخ، يحدث هذا فى أيام من الخماسين كما من الخريف، وفى أى يوم من قلب الشتاء كما من عز الصيف، وهو يحدث، بعد هذا، لا مرة كل بضعة أعوام وإنما تقريبا من عام الى عام.. وذلك لا شك قمة الاطراد والرتابة.

فى الميزان

الانتقالية مع القارية مع الاطراد باجتماعها تطبع مناخ مصر بالضرورة بملامح جوية وطقسية معينة تمنحه مذاقه الخاص الذى اشتهر به والذى يضفى أيضا لوناخاصا على اللاندسكيب الطبيعى نفسه، وبالتالى يضيف الى شخصية البيئة بعدا يستحق التوقف والتحليل، كذلك فان هذه الخصائص الأساسية، بكل أسبابها ونتائجها، قد تسم أو تصم مناخ مصربعض سلبيات قد توحى بأنه ليس المناخ الأمثل، كما أنها تمنحه بالمقابل مزايا فريدة، إن لم تقترب به اقترابا من المناخ المثالى للنشاط البشرى، فانها تجعله مثال المناخ الصحى بالتأكيد، وبين «جماليات» المناخ تلك و«مثالياته» هذه التى قد تكون قيما شخصية، يمكن أن يختلف الرأى، ولكن هناك على الأقل بضع حقائق موضوعية بحتة.

فأولا، من الحدود الى البحر يظل مناخ مصر مناخا مداريا الى دون مدارى، وبالتالى فان مصر، حتى فى الشتاء وحتى على الساحل، تتلقى قدرا عظيما من الاشعاع الشمسى وسطوع الشمس وتقل بها السحب بصورة ملحوظة.. ولقد يصل هذا فى الجنوب خاصة.. الى حد الضوء الباهر أكثر مما ينبغى، بينما قد تختفى السحب هناك تماما معظم السنة.. وعموما فان مصر كلها تمتاز على مدار العام بالشمس الساطعة والجو المشرق والسماء التى تبدو «عالية» لقلة السحب حتى فى الليل، مما يفسر أيضا شهرتها بنجومها المتألقة البراقة.

من هنا أيضا نفهم ضرورة الشباك الخشبى - «الشيش» - فى المسكن المصرى

(١) نهر النيل ، ص ٢٤٢ .

المدنى وقلة الفتحات والشبابيك أصلا فى المسكن القروى وذلك تقليلا لكمية الضوء الباهر والحر اللافح فى الداخل.. تماما على عكس البلاد الشمالية حيث تصل الفتحات والنوافذ الى أقصاها ويختفى الشيش دون الزجاج طلبا للحد الأقصى من الضوء الطبيعى والدفء.

ولعل الى هذا السطوع أيضا ترجع تلك الملاحظة التى تسترعى انتباه الأوروبيين خاصة وهى هبوط الظلام فى الليل فجأة بحيث يبدو الفارق بين النهار والليل حادا مثلما هو سريع، بعكس البلاد الشمالية حيث النهار كله داكن قاتم مقبض والسماء «منخفضة» ملبدة بالغيوم، بحيث لا يكاد هبوط الظلام حين يحل الليل يكون محسوسا، لاسيما مع خط الأفق الباهت الشاحب أصلا بسبب الجبال والمرتفعات، فلا يلج النهار فى الليل إلا بتدرج شديد ولا نقول دون اختلاف شديد(١).

ثانيا: رغم الرتابة السائدة، فانها ليست مطلقة، وهناك من الناحية العملية عملية تغير متجدد وتجدد دائم فى الطقس لها قيمتها الكبرى فى الحياة اليومية المباشرة كمصحح وكابح للرتابة.. فعدا ذبذبات الطقس العادية المستمرة طوال العام من يوم الى يوم والتى تخفف تلقائيا من حدة الرتابة كقاعدة عامة، سواء ذلك بموجات الدفء أو البرد النسبى شتاء أو بالموجات الحارة أو اللطيفة نسبيا صيفا، فان انقسام السنة الى فصلين متناقضين بحدة من حيث الحرارة يقسم تلك الرتابة ابتداء على اثنين، ثم يكسر حدتها كل يوم فى كلا الفصلين الفارق الجسيم بين حرارة الليل والنهار.. أى أن مدى الحرارة الكبير ، السنوى واليومى على السواء، يعدل المتوسط العام فى الواقع ويكيف الرتابة، والقارية بالتالى تصحح الاطراد.

لهذا فان القارية كما سنفصل ليست شرا محضا.. فبفضلها لا يعيش الانسان المصرى عمره ولا عامه ولا حتى يومه فى صوبة زجاجية ملتهبة أو تحت ناقوس زجاجى كالأتون، لا، ولا فى ثلاجة فوق خط الثلج الدائم أو تحت الصفر المطلق.. وهذا التغير المستمر فى الحرارة والجو صحى ومفيد ومجدد للجهاز البشرى العضوى والعصبى، ومنشط و حافز للنشاط البشرى.. ويعتبر مصلا مضادا للإملال والركود والكسل.

ثالثا: ليست مصرمحرومة تماما من الأثر الحافز والمنشط للتغيرات المناخية الفجائية الاعصارية كذلك الذى تعرفه أوروبا الغربية واليه يعزو البعض تفوقها

(1) Berggren , loc . cit., P . 40 .

البشرى والحضارى، فبغض النظر عن النظرية البيئية التى ترى أن «الانسان الأمثل (السوبرمان) إنما هو الإنسان الأعصارى » (١) ، فان لمصر نصيبها من مسالك الاعاصير العكسية والغربيات الاعصارية التى تدخل عنصرا من التغيير الصحى والمفيد على مناخنا المدارى على مدار السنة.. واذا كان قدر من هذا التغيير يأخذ من أسف شكل الخماسين.. التى تمثل بعواصف ترابها ورملها وقيظها عنصر اضطراب أكثر منها عنصر تجديد، فان هذا لا يعنى أن المناخ المصرى غير صحى أو جذاب.

فلا شيء أبعد من هذا عن الصحة.. بل ان مصر لتعد مصحا عالميا على مقياس اقليمى هائل لأمراض عديدة كالروماتيزم والبرد وأمراض مناطق الشمال عامة.. كما أنها ذات طبيعة سياحية مزدوجة مناخيا،لاشك بفعل (أم نقول بفضل؟) قاريتها المتطرفة.. فهى مشتى كما هى مصيف .واذا كانت هذه الطبيعة المزدوجة تتبلور الى حدها الأقصى فى القطبين المتنافرين فى أقصى الطرفين، الاسكندرية فى الشمال وأسوان فى الجنوب، فان الأولى تحاول أن تجمع بين الصفتين، بينما تحولت القاهرة بينهما الى مزار ومحج على مدار العام.

رابعا: اذا صح أن الأتربة والرمال العالقة والسافية هى آفة جو مصر، أو اذا عد البعض الخماسين «نقطة سوداء» فى مناخها، فان هذا كله ومثله إنما يعود ليذكرنا بأن مصر فى النهاية إنما واحة صحراوية، أى واحة جافة من الطين يحيط بها الرمال من كل الجهات، ولهذا فان التراب أو الغبار الذى تعانى منه فى الخماسين وغير الخماسين، ولكن فى الخماسين أكثر .. إن هو إلا الثمن الطبيعى الذى تدفعه مقابل ميزة الماء بلا مطر.. فالتراب والرمل يتقاسمان هواءها كما يتقاسمان أرضها.. وأثناء العواصف الرملية يمكن للوادى كله من الشلال الى البحر أن يبدو أحيانا كحزمة كثيفة من الحياة تغلفها لفافة سميكة من الغبار.

وكما أن هذا قد يفسر أمراض العيون والرمد المتفشية خاصة التراكوما والعمى، فلعله كذلك يفسر ـ بالانتخاب الطبيعى ـ نمو أهداب المصرى، إن لم يكن

(1) E . Huntington , Civilization & climate , New Haven , 1924 P . 301 ; Mainsprings of civilization , New Haven , 1945 . P . 370 - 85.

سعة عينيه أيضا، ليس فقط بين المصريين المحدثين ولكن أيضا القدماء (تذكر «لوحات الفيوم ») والسبب نفسه نستطيع أن نفهم لماذا يجمع الشباك المصرى حتما بين الشقين الخشبى والزجاجى فى آن واحد.. فالمشكلة ليست الضوء أو الحر المفرط فقط، وإنما الغبار والتراب المتسلل كذلك.

خامسا: وأخيرا، فكما أن الضوء الساطع يغمر مصر فيمنح اللاندسكيب إنعكاسا تأثيريا معينا، فان أثر غبار الجفاف يطبعه بطابع أقوى وأشد كما هو مناقض كل التناقض، فاللاندسكيب المصرى، خاصة منه الغطاء النباتى، وكذلك المبانى رغم طلائها الفاتح والمتجدد فى المدن، يبدو غالبا كالحًا قاتم اللون بما يكسوه من غلاف ترابى دائم.. الأمر الذى يبدو شديد المفارقة فى هذا الجو الساطع دائما الباهر أحيانا.

ولهذا فعلى حين تمتاز البلاد الشمالية الباردة المطرة بغطاء نباتى مغسول نظيف لامع براق شديد الاخضرار دائما مثلما هو شديد الكثافة دائم الخضرة evergreen وذلك رغم قتامة الجو الداكن المقبض، فان مصر على العكس تمتاز لجفافها الشديد بغطاء نباتى ولاندسكيب مترب مغبر متسخ وباهت ever - dusty رغم الجو المشرق الوضاء المحيط، ولعل هذا كله ما يفسر لماذا تبدو مصر عامة ومدنها خاصة ـ القاهرة علم شهير على هذا ـ متربة متسخة كالحة بالنهار، جميلة أخاذة متألقة بالأنوار فى الليل، أو فلنقل أجمل بالليل الساتر منها بالنهار الكاشف.

استراتيچية المناخ (١)

من أين تستمد مصر عناصر ومعالم مناخها الرئيسية، وما هى القوى والضوابط الأساسية التى تحكم هذا المناخ؟ بحكم موقعها قرب وسط العالم القديم، تتأثر مصر على بعد أو قرب وبدرجات متفاوتة بالقوى والضغوط المناخية الكبرى التى تحكم مناخ النصف الشمالى من نصف الكرة الشرقى.. وهناك أربع قوى حاكمة تربض وترابط فوق أركان هذه المنطقة وتتنازع السيطرة عليها.. وبعلاقات التفاعل والشد والجذب والصراع بينها تتحدد، ان صحت الاستعارة «استراتيچية المناخ» فيها وفى مصر بالتالى، تلك القوى ـ الأركان هى «الكتل الهوائية» السائدة والتى هى بالنسبة للغلاف الجوى بمثابة كتل القارات والمحيطات بالنسبة الغلاف الصخرى، ثم نظم الضغط الجوى المرتبطة بها والتى هى بدورها أشبه فى المناخ بحركات الباطن التكتونية والتيارات البحرية فى الچيوفيزيقا.

(1) W. B . Fisher, P.28 , 52 ; Birot & Dresch , P.250 ff.

وهذه الكتل تمثل وتلخص في الواقع كل أنواع وتوليفات الكتل الهوائية الأربعة الممكنة على سطح الكرة الأرضية، وهي القارية والبحرية والمدارية والقطبية.. فهناك منها اثنتان بحريتان رطبتان واثنتان قاريتان جافتان.. وفي كل منهما واحدة مدارية وأخرى قطبية، وكل منهما تقع على التقاطع مع الأخرى، وبذلك تتنضد أربعتها كأقطاب محورين متقاطعين على شكل علامة × فهناك أولا كتلة الهواء الموسمي الحار في جنوب آسيا، وهي بحرية مدارية رطبة، تقابلها كتلة هواء الأطلسي في شمال ووسط المحيط الاطلسي وهي بحرية قطبية رطبة اعصارية وان تحولت ايضا في الجنوب الى كتلة مدارية نوعا.. ثم هناك كتلة هواء سيبيريا الباردة، وهي قارية قطبية جافة، تقابلها أخيرا كتلة افريقيا الشمالية على النصف الشمالي من القارة أي الصحراء الكبرى، وهي قارية مدارية حارة وجافة.

سيلاحظ بعد هذا أن عند تقاطع هذه الكتل الأربع يقع البحر المتوسط.. الذي يتحول بالتالي الى مجمع لتأثيراتها المتباينة نظرا لطبيعته الخاصة، مثلما تتأكد بها طبيعة المنطقة الانتقالية، فكبحيرة من الماء يحيط بها اليابس من كل الجهات تقريبا، يتحول حوض البحر الى وسط مناخي اقليمي خاص له قانونه المستقل تقريبا وسط نظام العالم القديم، أكثر منه مجرد امتداد أو لسان مناخي للمحيط الأطلسي كما هو شائع،

فكجسم مائي يسخن ويبرد أبطأ من اليابس المحيط، يكون البحر أبرد من اليابس في الصيف وأدفأ منه في الشتاء.. ولذلك يتحول، على الأقل نسبيا وعلى الأغلب جزئيا، الى بحيرة من الضغط المرتفع في الصيف وسط محيط الضغط المنخفض المحدق على اليابس المجاور.. ثم الى بحيرة من الضغط المنخفض في الشتاء وسط محيط الضغط المرتفع على اليابس المحدق.

هذا، الى جانب تداخل اليابس والماء بشدة داخل حوض البحر نفسه، بالاضافة أيضا الى تداخل الجبال والسهول حوله ، وكذلك جيوب الجدب والرطوبة، يحيل الحوض الى بؤرة اضطراب جوي على نطاق محلي أو اقليمي بحيث تستقطب المؤثرات المناخية الكبرى المحيطة وتسمح لكتلها الهوائية بأن تغزوها من جميع الجهات على مدار السنة بحسب فصولها المختلفة.

على أن الجدير بالذكر هو أن منطقة حوض المتوسط، لشدة تعمقها وبعدها عن

المحيطات وأطراف القارات، لا تصل اليها هذه المؤثرات إلا ضعيفة معدلة ومنهكة أو مستهلكة بدرجة أو بأخرى، وذلك كنهايات أو ذيول أو كألسنة متلصصة، بمافى ذلك مؤثرات الكتلتين البحريتين الرطبتين اللتين يتفق لهذا أنهما على السواء وعلى اختلاف طبيعتهما تفقدان رطوبتهما بسرعة كلما اقتربتا من المنطقة فلا تصلاها إلا وهما أقرب الى الجفاف نسبيا.

بهذا يصبح حوض المتوسط عامل تعديل مناخى كما هو عامل جاذب لتلك التيارات والمؤثرات، ولو أن أثره يظل فى النهاية محدودا محليانوعا لأن حلقة جباله المطوقة تكبت مجال نفوذه المناخى وتقصره على شقة ساحلية ضيقة ومدى اقليمى ضحل.. واذا كان هذا الحاجز الجبلى يختفى أمام مصر بالذات، فان هذا لا يغير كثيرا من الوضع، ويظل دور البحر والمؤثرات البحرية فى مناخها ثانويا بالقياس الى دور القارة والمؤثرات القارية الطاغية.

وعلى أيةحال، فبين هذين القطبين الأخيرين بالدقة، القارة الافريقية والبحر المتوسط، تنحصر معظم المؤثرات المباشرة فى مناخ مصر فى الواقع (هل نقول كما فى تاريخها الجيولوجى أيضا؟) وعلى هذا المسرح الجوى البسيط - المعقد إذن،تمضى دراما المناخ فى مصر، دون انفصال بالطبع عن المنطقة ككل.

الصيف

ففى الصيف، حين تتعامد الشمس على مدار السرطان ويشتد تسخين اليابس على العروض الجنوبية من نصف الكرة الشمالى فيتكون نظام الضغط الموسمى العميق على جنوب آسيا، يمتد انخفاض هذا النظام غربا حتى يشمل شرق حوض المتوسط، ممثلا بوجه خاص فى نوية شهيرة منفصلة متميزة على قبرص نظرا لما تمتاز به من إحاطة الماء باليابس والجبال بسهول الداخل.. ولهذا نجد أن خطوط الضغط تسير فى مصر وحولها شبه طولية من الشمال الى الجنوب.. مثلما تتناقص قيمها كقاعدة من الغرب الى الشرق كلما اقتربت من قلب المنخفض الموسمى فى آسيا.

ومن الناحية الأخرى يضعف أثر منطقة الضغط الأزورى المرتفع الدائم على الأطلسى بعد إذ تأرجح شمالا وانحسر غربا، فلا يكاد يحس فى حوض المتوسط الغربى إلا لماما، بينما تطرده رياح النظام الموسمى طردا من حوضه الشرقى فتصبح هى وحدها المسيطرة المطلقة على مناخ المنطقة.

فتحت جذب منخفض قبرص هذا نجد أن الرياح الموسمية التى بدأت مطيرة

جدا من المحيط الهندى تستكمل رحلتها غربا حتى الحوض الشرقى من المتوسط ، ولكنها تصله معدلة جافة تماما قد فقدت صفتها الموسمية وتحولت إلى رياح تجارية عادية ، كما يتغير اتجاهها فتدور عكس عقارب الساعة لتتحول من شرقية إلى شمالية أو شمالية شرقية تعبر البحر متجهة إلى الجنوب حتى تصل إلى مصر .

وتلك بالدقة هى الرياح الإتيزية Etesian الشهيرة عند اليونان القدماء ، والرياح «البحرى» عندنا اليوم ، والتى ليست إلا امتدادا جنوبيا أفريقيا على التتابع لرياح بدأت في أوروبا ومن قبلها فى آسيا (١) . وهذه الرياح تسود مصر جميعا طوال الصيف باطراد وانتظام مثيرين . ومن هنا الاستقرار النادر الذى يتصف به صيفنا مناخيا . وهو استقرار لاحظ ، يلفت النظر فيه أنه إذ يحدث فى الفصل الحار فانما يرتبط بفصل الضغط المنخفض، والضغط المنخفض كما هو معروف مولد كل الاضطراب والتغير فى الجو عموما.

مهما يكن، فإن مما يساعد على هذا الانتظام والاطراد أن الرياح الشمالية تلك تستمد فوق أرضنا المزيد من الدفع وقوة الانطلاق تحت جذب منخفض جوى آخر هائل هو منطقة حوض النيل والسودان فى شرق الصحراء الكبرى الشديدة السخونة،وهو المنخفض نفسه الذى يرجع أنه يجتذب من الجنوب أمطار الحبشة الموسمية التى تحدث فيضان النيل العظيم، إمامن الجنوب الشرقى من بحر العرب والمحيط الهندى مباشرة كما كان الرأى السائد قديما، وإمامن الجنوب الغربى من خليج غانة والمحيط الأطلسى كما هو الاعتقادالسائد حديثا.

المهم أن رياح الشمال هذه ، كما تبدأ رحلتها القصيرة عبر المتوسط الشرقى جافة، فانها تصلنا بعدها جافة أيضا، من جهة لضيق البحر، فلا تتمكن من التقاط رطوبة تكفى لتساقط المطر، ومن جهة أخرى لأنها إذ تتقدم من عروض أعلى الى عروض أدنى فانها تزداد سخونة فتزداد من ثم قدرة على امتصاص الرطوبة لا على تكثيفها.. على أن هذا لا ينفى أن للبحر تأثيره على رطوبة هذه الرياح.. وإنما فى طبقات الجو السفلى فقط.

ذلك أنها حتى ارتفاع نحو ٢٠٠٠ قدم تتشبع بقدر لا بأس به من الرطوبة، إلا أنها رطوبة لا تكفى لسقوط المطر، وبدلا من ذلك تنشىء كثيرا من السحاب و«الشابورة» التى تعرف جيدا على سواحلنا خاصة فى الصباح، كما ترفع بها

(1) Birot & Dresch , P. 261 .

الرطوبة النسبية الى درجة يمكن أن تكون مرهقة لولا سرعة الرياح ونسيم البحر الذى يصل مفعوله الى عمق ١٥ ـ ٢٠ كم (من هنا تدين مصايفنا بالكثير من قيمتها لسرعة الرياح ونسيم البحر).

أما فوق ٢٠٠٠ قدم فإن الكتلة الهوائية تظل جافة، ولا تلبث كلها أن تجف تماما بعد مسيرة قصيرة فوق الداخل وفى النهاية ولأنها تتقدم باستمرار من عروض أبرد الى عروض أسخن، فإن رياح الشمال تأتينا ملطفة منعشة مرغوبة للغاية (١) فهى مرطبة وان لم تكن رطبة، تحمل قدرا من قطرات بخار الماء والندى دون أن تجلب قطرة مطر واحدة.. على أن قوة تأثيرها تضعف تدريجيا كلما أوغلت داخل البلد، فتكون أفعل فى الدلتا منها فى الصعيد.

وعلى الجملة، فكما أدرك المسعودى مبكرا «ما يهب من أسفل النيل ويسمى أسفل الأرض فهى شمال وتفعل أضداد هذه الأفعال (يقصد الخماسين) من تختير الأبدان.. وأهل مصر يسمونها البحرية.. وتداومها فى الصيف يطيب هواءهم ويبرد ماءهم فى الليل والنهار.. فقد تفعل ذلك الريح الغربية فى هذا الفصل، إلا أن الأغلب فى ذلك الشمال»(٢)، من هنا قيمة وشهرة هذه الرياح الأثيرة التى يعرفها مراكبية النيل والواحيون على السواء «بالطياب» أى الريح الطيبة: إنها «صبا مصر».

بصفة عامة إذن يمكن القول فى الختام والخلاصة إن مصر برمتها تتحول فى الصيف الى اقليم مناخى واحد.. هو جزء من مناخ اليابس الإفريقى الحار.. لا يعدله ويخفف منه إلا رياح الشمال المنعشة الملطفة، وبتحديد أكثر، تتحول مصر كلها فى الصيف الى جزء من مناخ الصحراء الكبرى، بكل ما يعنى هذا من حرارة قائظة وجفاف مطلق.

الشتاء

هذا الانتظام والاطراد مع التجانس المناخى شبه التام يعطى مكانه فى الشتاء، على العكس تماما، للاضطراب والتباين الواضح.. وهذا بدوره وضع لافت ابتداء، لأنه يتفق والفصل البارد أى فصل الضغط المرتفع، وهو الضغط الذى يخلق عادة

(1) W . Fitzgerald , Africa, 1961 P. 30 .

(٢) التنبيه والإشراف ، جـ ٨ ، ص ١٨ .

ظروف الاستقرار لا الاضطراب في المناخ.. ففي هذا الفصل، حين تنزلق نطاقات المناخ الكوكبية جنوبا مع حركة الشمس نحو مدارالجدى، يتأرجح نطاق الغربيات والعكسيات بانخفاضاته الاعصارية في غرب أوروبا لينتظم حوض البحرالمتوسط بما في ذلك معظم ساحله الجنوبي.

وفي الوقت نفسه، ورغم أن مستوى الضغط الجوي الحقيقي على البحر نفسه يكون أعلى فعلا في الشتاء البارد منه في الصيف الحار بطبيعة الحال، يكون البحر الآن أدفأ من اليابس المحيط.. ولهذا يتحول حوضه الى بحيرة متصلة بدرجة أو بأخرى من الضغط المنخفض نسبيا Winter lake تقع بين كتلة الضغط المرتفع على أوروبا الثلجية في الشمال، وبين الضغط المرتفع في الجنوب والذي يمثل نطاقا مستمرا تتصل فيه ثلاث كتل من الضغط المرتفع: الأزوري (المنزلق الآن جنوبا) على الأطلسي، وكتلة الصحراء الكبرى الباردة، وأخيرا نظام الضغط الموسمي ضد الاعصاري على وسط آسيا(١).

من ثم تغزو البحر كتل الهواء القطبية الباردة الرطبة من شمال الأطلسي والمدارية الحارة الرطبة من جنوبه، فيصبح بذلك مفتوحا لأعاصير الغربيات من الأطلسي تقتحمه بكامل طوله حتى اللفانت وشرق السويس لتحتل الحوض بكامل عرضه، مزيغة الرياح التجارية الشمالية التي تدور بصفة عادية حول خلية الضغط الأزوري ومزيحة إياها بعيدا الى الجنوب.

بهذا تصبح الانخفاضات هي المسيطر الرئيسي على مناخ المنطقة، ليس بدورها هي الذاتي المباشر والحاسم وحده فحسب، ولكن أيضا بما تجذب الى الحوض من كتل هوائية أخرى من خارجه سواء من الشمال الأوراسي المتجمد أو الجنوب الافريقاسي الأقل قسوة.. وبهذا أيضا يصبح دور هذه الانخفاضات العكسية ثلاثي الأبعاد في الحقيقة، كما يصبح هناك ثلاثة أنواع من الكتل الهوائية والرياح تدخل في تشكيل الطقس اليومي طوال الشتاء وحواليه.

وأحيانا يطلق على كل هذه الكتل ذات الأصول القطبية والمدارية عند وصولها الى حوض المتوسط أسماء محلية مناسبة مثل الجبهة المتوسطية أو جبهة

(1) Fitzgerald , P.30.

الأليزية Alizes أو الجبهة الانتقالية وأحيانا أخرى الجبهة المعتدلة أو الجبهة الصحراوية (١) المهم أن البحر يتحول حوضه الى بؤره من الاضطراب والجبهات والأعاصير المتقلبة التى تجعل الجو أبعد ما يكون عن الاستقرار والثبات الذى يعرف الصيف.

فأما عن دور الأعاصير الذاتى المباشر، ففى هذه الانخفاضات تلتحم كتل الهواء الدافئة من الجنوب بكتل الهواء الباردة من الشمال فى «جبهات»اعصارية تمثل مفتاح المناخ السائد.. ففى هذه الجبهات يكمن «فعل الزناد» فى عملية تكثيف الرطوبة وتساقط المطر.. وبذلك تكون الأعاصير هى مصدر المطر الرئيسى الذى يميز شتاء البحر المتوسط.. أما أعاصير الأطلسى فتصل عن طريق غرب أوروبا أو أيبيريا أو شمال افريقيا، ولكنها ما أن تلامس ماء البحر من جديد حتى يتجدد شبابها وتنبعث قوتها، كما أن تدفق الأهوية المختلفة المصادر من الأقاليم المجاورة على حوض البحر يساعد على تغذيتها أو تدعيمها فى رحلتها شرقا.

ورغم أن حوض المتوسط يتحول بهذا الى شبه خليج أو امتداد للأطلسى، فنادرة هى الأعاصير العكسية التى تستمد مباشرة من المحيط الأطلسى، ومعظم الأعاصير التى تكتسح المتوسط إنما تنشأ فيه موضعيا فى الواقع وذلك نتيجة لتداخل اليابس والماء الشديد فيه.. ولهذه الأعاصير المحلية النشأة عدد من البؤرات المعروفة تتولد فيها، أهمها حوض البو وقبرص (منخفض قبرص الدائم) ثم جنوب الجزائر وخليج سيرت ، والأخيرأكثرها تأثيرا على مناخ مصر بحكم الموقع، كذلك فان لها، على زئبقيتها، مسارات ومسالك شبه تقليدية إما مع الساحل الشمالى أو الجنوبى أو تتوسط البحر بينهما.. وتتحدد طبيعة كل إعصار من هذه الأعاصير بموقع بؤرة الأصل ومسارات التقدم.

التفرقة بين الأعاصير الغازية الأطلسية المنشأ وتلك المحلية المتوسطية المنشأ هى من الأهمية بمكان، فعليها يتوقف فارق كبير فى نوع الطقس المصاحب أو المترتب ..فالأولى قطبية بالغة البرودة إنخفاض الضغط فيها شديد الغور ، عنيفة القوة والسرعة ، رياحها هوج قارسة.. والقطاع الدافىء منها عالى الرطوبة ملبد بكتل هائلة من السحب الكثيفة القاتمة، كما يصحبها كثير من الضباب، ثم هى

(1) Birot & Dresch , P. 258.

أخيرا شاسعة الامتداد طويلة الاقامة مما يطيل فترات الطقس الردىء المتقلب.

أما الأعاصير المتوسطية الأصل فانخفاضاتها أقل غورا وعنفا ورياحها أقل حدة وقسوة.. وهي غالبا ما تعطي طقسا مشرقا وضاء وسماء صافية حيث أن قطاعاتها الدافئة قد تكون جافة تقريبا وبلا سحب تماما وأخيرا فان مساحتها أقل امتدادا واقامة بحيث تقصر فترات الطقس الردىء وتزداد فرص الصحو والتغير.

على هذه الأعاصير جميعا تضعف وتتدهور بسرعة كلما أمعنت شرقا وابتعدت عن مصدرها الأصلي في الغرب.. ولذا لا تصل مصر الا مخففة متواضعة، كما أنها تمسها مسا خفيفا كمماس الدائرة دون أن تتوغل في الداخل، مقتصرة على النطاق الساحلي لا تتجاوزه الى أبعد من عمق الدلتا على الأكثر، والمرجح، بحكم الموقع، أن أغلب ما يصيب مصر منها هو من النوع المتوسطي المنشأ.

وبعض الأعاصير قد يتخذ مسارا بحريا أو ساحليا بحتا فتكون ممطرة عادة.. وبعضها قد يتوغل الى مسلك قاري بحت على الصحراء فيكون جافا متربا في الغالب وإن تراوح بين البرودة والدفء بحسب الظروف المحلية، هذا، والى جانب انخفاضات الشمال الغربي الأساسية.. تتعرض مصر أحيانا لانخفاضات من الشمال الشرقي من قبرص أو ساحل الشام.. وأحيانا أقل لانخفاضات من الشرق، ومن سيناء بالتحديد.

والمقدر أن مصر تتعرض لمرور انخفاضات الأعاصير هذه طوال شهور الشتاء بمعدل ٤ انخفاضات في الشهر في المتوسط ، قد ترتفع الى ٧ في الذروة.. والملاحظ أن عددها يزيد ابتداء من سبتمبر حتى تصل الى قمتها في يناير، حين تأخذ في التناقص.. وتدلف الأعاصير تباعا وسراعا في فبراير خاصة.. بينما تمضي بطيئة متثاقلة في نوفمبر بالذات.. ومتوسط المكث عموما نحو ٥ أيام.. للطقس فيها شبه دورة ثابته وايقاع منتظم.

فهي تبدأ بيوم أو اثنين من الصحو الملحوظ والدفء والشمس المشرقة نسبيا، هي في الواقع ثمرة ومحصول، مثلما هي إعلان عن، قدوم الجبهة الدافئة من

حيث يتخلف الى أواخر الشتاء.. هذا الهواء ليس قاريا تماما، بل شبه قاري، فأصله كتل هواء الأطلسي البحرية الرطبة إلا أنها تعرضت للتبريد الشديد على قلب أوروبا.. فمن حين الى حين تنجذب تيارات من هذا الهواء الأوروبي في مؤخرة دورة من دورات انخفاضات الأعاصير المتوسطية.. فتكتسب كثيرا من الرطوبة أثناء مرورها فوق البحر الدافيء الى جانب شيء من الدفء في طبقاتها السفلي.

هذا الاختلاف الرأسي في التسخين يؤدي الى عدم استقرارالجو، وهذا مع الرطوبة المكتسبة يؤدي الى كثير من المطر من طرازالرخات الفجائية الغزيرة.. وكثير من أمطارناالشتوية، وكل ماعسى قد يسقط من الثلج القليل، يرجع أساسا الى هذا المصدر. نوبات الهواء الباردالرطب القادم من وسط وشرق أوروبا.. وغالبا ما تكون أواخر الشتاء وأوائل الربيع فصلا غير محبب على الاطلاق، تنقطه فترات مطولة من الجو البارد اللاذع، مع كثير من المطر المنتشر.

إذ ننتقل الى الهواء المداري القاري، الجاف عادة، نلقاه غالبا في أواخر الشتاء وأوائل الربيع قادما من الجنوب، من الصحراء، وهو يرتبط أساسابتكون انحدار محسوس في الضغط من الجنوب الى الشمال ما بين يابس الصحراء وانخفاضات البحر المتوسط، ولذلك عادة طريقتان :

الأولى أن يجتذب الهواء المداري من الجنوب باعتباره القطاع الدافيء من انخفاضات أعاصير البحر المتوسط.. ولذا فهو أكثرارتباطا بالشتاء، وهذا يعطي طقسا متطرفا متقلبا للغاية.. إلا أنه عادة قصيرالعمر.. وفي المناطق الصحراوية يحمل معه عواصف رملية قوية تلخصها عبارة «أمشير الأرعن» (فبراير) المتداولة في فولكلور الطقس عندنا.. أما الطريقة الثانية فأكثرارتباطا بالربيع حين تبدأ الصحراء الجنوبية في التسخين بينما الشمال مازال باردا، فتصبح الظروف ملائمة لاختلاط التيارات الهوائية المختلفة.. فتندفع الرياح الجنوبية الدافئة بسرعةحاملة الغبار والرمال.

الرياح في الحالين جافة جنوبية أساسا ، مع تنويعاتها الفرعية من جنوبية غربية وجنوبية شرقية ، وفي الحالين يتحول جزء كبير من الطاقة الحرارية الى مجال الضغط مثيرا رياحا قوية قد تصل أحيانا الى سرعة العاصفة وقوة

الأنواء Gale Force، وفى ساعات معدودة قد ترتفع درجة الحرارة ١٥ – ٢٠ درجة مئوية لتتجاوز علامة الـ ٤٠ْ بينما تنخفض الرطوبة النسبية الى ١٠٪ وربما الى ٢٪ وبهذا قد تسجل درجة الحرارة فى أبريل أو مايو نهاية عظمى أكبر مما تصل اليه فى عز الصيف نفسه أى فى يوليو أو أغسطس.

بعد مرور الانخفاض يتحسن الجو فتنخفض الحرارة نفس القدر الذى ارتفعته وتعود الرطوبة ٩٠٪ وأحيانا لا يصلح الجو ولا يبدد الغبار إلا سقوط المطر السريع من الجبهة الباردة (١)، ولعل هذه الموجات الحارة المبكرة السابقة للأوان طلائع وبواكير الصيف نفسه.. أو هى إيذان باقترابه.. إنها تذكرنا بالصيف بقدر ماتذكرنا بالصحراء.

تلك الرياح المحلية إنما هى رياح الخماسين ـ خمسون يوما أو خمسون مرة أو خمسون يوما بعد الاعتدال الربيعى أو شم النسيم أوحول عيد الفصح أو القيامة لاندرى.. لا، ولن نذكر هنا النظرية البالية التى تشتق الكلمة من اسم قمبيز.. بحسبان أو زعم أنه فقد جيشه فى الصحراء بسببها فارتبطت باسمه منذ ذلك الحين (٢) .

وإنما يجوز لنا أن نضيف أن الخماسين هى على الأرجح وكما ألمح فانزلب Vansleb رحالة القرن الـ ١٧، وهى «مريسى» العصور الوسطى والعرب (٣) نسبة الى أرض المريس أى الجنوب، أو كما يضعها المسعودى «مضافة الى بلاد مريس من أوائل أرض النوبة فى أعالى النيل وهو صعيد مصر» ورغم أن مرجع هذا الاشتقاق هو المصدر الجنوبى الذى يغلب على الخماسين، ورغم شهرة المريسى غير الأثيرة حيث «يعمل لها حساب» بعكس «الطياب» أى رياح الشمال مثلما يذهب المثل الشعبى، وبحيث يقع الوباء إذا هى دامت بمصر مثلما يذكر المسعودى، فالمحير أن المسعودى نفسه يصفها أنها «باردة تقطع الغيوم وتصفى « الهواء وتقوى حرارة الأبدان» (٤).

وعلى أية حال، خماسين اليوم تقابلها تسميات مختلفة فى البلاد العربية المجاورة ـ الجبلى (القبلى) فى ليبيا، الهبوب فى السودان، الشلوق فى الشام، الطوز فى الكويت والخليج، السموم فى الجزيرة العربية وإيران... إلخ.

تمتد فترة الخماسين من منتصف فبراير الى منتصف يونيو، لكن قمتها تتركز

(1) Birot & Dresch , P.260, 263.
(2) M.G. Daressy , Les maladies frequentes au Caire au XVIIE siecle B.I.E., 1922 -- 3 , P . 77 .
(3) Ibid .
(٤) التنبيه والإشراف ، جـ ٨ ص١٨

فى قلبها أبريل.. فهى تتواتر بمعدل نحو ٢,٥ انخفاض فى فبراير ٢,٧٥ فى مارس ،٣ انخفاضات فى أبريل، انخفاضين فى مايو، وانخفاض واحد فى يونيو.. وفى المتوسط يتراوح عمر الانخفاض الخماسينى الواحد بين يوم واحد وثلاثة أيام.. من هنا فان فترات سيادة الخماسين الفعلية طوال تلك المدة لا تتجاوز ٢٥ يوما فى السنة الا بالكاد، بمعدل ٥ ـ ٦ أيام فى كل من فبراير ومايو، ونحو ٧ أيام فى كل من مارس وأبريل(١)، ان الخماسين فى الحقيقة إنما «نصف خماسين» إن أردنا الدقة.

والمهم عمليا أن انخفاضات الخماسين تنقسم الى نوعين: واحد بحرى المسار يسود فى الشتاء، وآخر قارى صحراوى المسار أكثر فى الربيع.. فالأولى خفيفة قصيرة العمر قد تمر دون أن يحس بها أحد.. وهى على الأسوأ مثيرة غبار وعثير فقط.. أما الثانية فحارة طويلة العمر يمكن أن تكون مرهقة للغاية بالحر والغبار معا(٢).

وبهذه الخصائص مجتمعة تؤكد الخماسين الطبيعة الانتقالية لربيعنا كجسر من برد الشتاء الى حر الصيف، ليس فقط بصفة عامة من شهر الى شهر ولكن أيضا بصفة تفصيلية من يوم الى يوم، ومن ثم بطريقة مضطربة غير متدرجة.. إذ تظل الحرارة ترتفع ثم تنخفض ما بين حر كحر الصيف القادم وبرد كبرد الشتاء الذى انقضى.. وليس كانخفاض تدريجى مستمر مطرد حتما وكل يوم ما بين الطرفين النقيضين، ذلك أن موجات الخماسين هى جبهات حارة تتبعها فورا جبهات باردة يعود بعدها الطقس الربيعى المعدل، بحيث نجد يومين أو ثلاثة من الحر، ثم مثلها من البرد ثم غيرها من الاعتدال، وهكذا على التعاقب لشهور.

وبهذا الشكل أيضا يجتمع الشتاء والربيع والصيف معا فى غضون أيام فقط بطريقة اختزالية قصيرة المدى.. فموجات البرد والأعاصير العكسية الأوروبية المصدر تعادل الشتاء، وموجات الحر الصحراوية المصدر تعادل الصيف، وبين الاثنتين يمثل الطقس المعتدل الربيع شبه الخريفى نفسه.. وهذا الاستقطاب الاختزالى لا يحدث بطريقة منتظمة ولكن بصورة عشوائية، فلقد يسبق الصيف الشتاء وذلك بموجة حر تعقبها موجة برد، أو العكس أحيانا... إلخ، وكما رأينا فإن

(1)L.J. Sutton ,« A barometric depression of the Khamasin type » ,C.S.J. ,1912 , P.25 .
(2) J.I. Craig , « Types of weather in Egypt » C.S.J.., 1909,P.12. F.W. Oliver, Dust storms in Egypt , »G.J., 1947 , P. 207

أكثر ما يتجسد اجتماع الفصول هذا يتجسد في ابريل قلب الربيع وقلب الخماسين.

أخيرا، فان هذه الرياح الشهيرة أو ذات الشهرة السيئة، فضلا عن مضايقاتها من رمال وغبار وقيظ، لها أثرها السيء على الصحة، خاصة الأمراض الصدرية والتنفس والأعصاب.. بل وعلى معدل وفيات الأطفال، وأحيانا أيضا على الاتصالات الكهربائية والتليفونية، وكذلك على الزراعة لا سيما أنها تأتي في فصل الانبات والمزروعات في بداية النمو ماتزال، فهي، وليس الصقيع، العدو الحقيقي للزارعة في مصر.

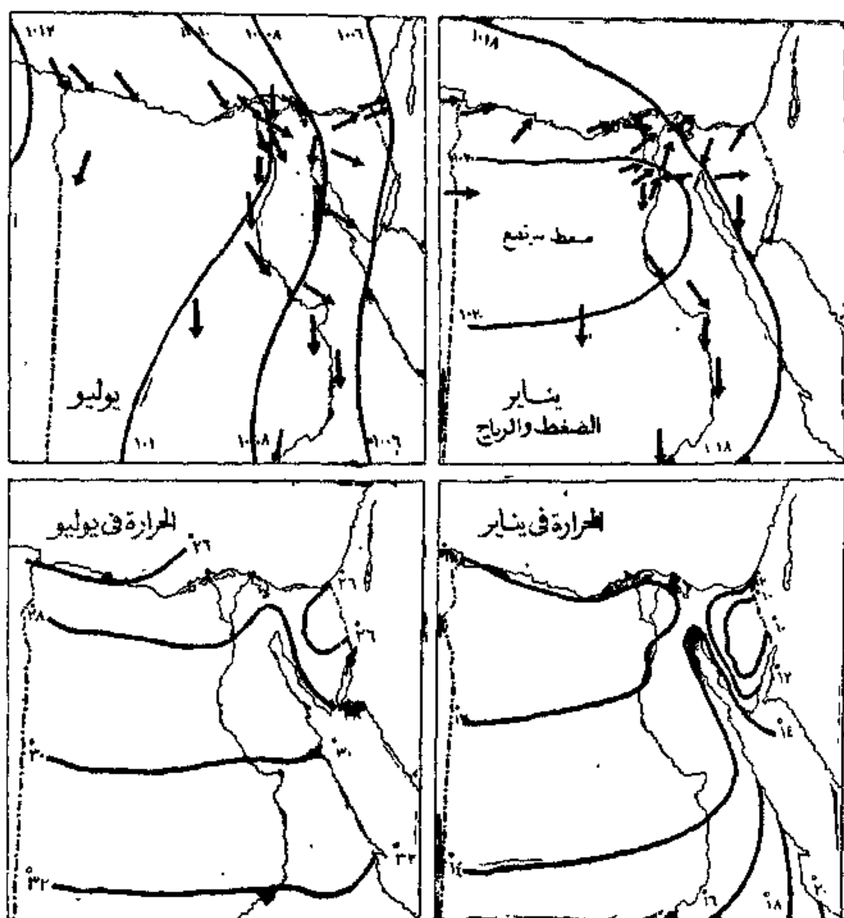
إن الخماسين هي «زفير الصحراء» كماتوصف و فضلا عن أنها إعلان مزعج صاخب وغير مريح في قلب الربيع عن بداية نهاية الشتاء وعن تباشير مقدم الصيف.. فانها بحق وبلا تردد «سموم» مصر حيث الرياح البحري هي «الصبا» ولكنها مع ذلك ليست «بالنقطة السوداء» في صفحة مناخنا الناصعة كما يبالغ بعض المتذمرين بالطبع من المرفهين (١) وعلى الأقل فانها أبعد شيء عن الرتابة وأقرب شيء الى الجو الاعصاري المتغير رغم الغبار، ومن ثم فقد تعد منشطا وحافزا وان بطريقة استفزازية.

دورة الحـــرارة

لعل الحرارة أقرب عناصر المناخ الى التجانس، رغم الفروق المحلية والإقليمية التي تعد طفيفة نسبيا والتي تخضع لمبدأ التدرج بصورة قوية.. وأهم عاملين في الفروق الحرارية هما خط العرض ثم أثر البحر شمالا وشرقا .. وعموما يتفق أثر الاثنين خط العرض والبحرالمتوسط في توجيه الحرارة نحو الانخفاض شمالا في الصيف، ولو أن أثر البحر يقلب العلاقة في الشتاء بحيث يحيد أثر خط العرض أو يتغلب عليه.

لهذا نجد خطوط الحرارة المتساوية تتبع بصفة عامة خطوط العرض حيث تتابع تنازليا بالتدريج، سواء في الصيف أوالشتاء، من الجنوب الى الشمال.. غير أنها في أقصى الشمال قرب الساحل ينقلب ترتيبها أو تدرجها انقلابا طفيفا في الشتاء حيث نجد الساحل أدفأ من الداخل كنتيجة لأثر البحر.. كذلك فانها في أقصى نهاياتها الشرقية قرب البحر الأحمر تنحرف نحوالشمال.. قليلا في الصيف وكثيرا

(١) عوض، نهر النيل، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.



شكل (١) مناخ مصر : الضغط والحرارة والرياح

في الشتاء، وذلك بتأثير البحر.. كما قد تتبع خط الكنتور الى حد ما وبصورة محلية فوق جبال البحر الأحمر وسيناء.

وكما ألمحنا من قبل، تنقسم السنة المناخية في مصر الى فصلين أساسيين طاغيين، أكثر منها الى أربعة فصول شبه متقاربة أو متكافئة.. إذ بقدر ما يبرز الفصلان النقيضان الشتاء والصيف، يشحب الفصلان الانتقاليان الربيع والخريف حدة ومدة.. من الناحية الأخرى فان هذين الأخيرين، كفصول انتقالية وكشهورجسور بين الحرارة والبرودة، أدنى الى قدر من التشابه والتقارب نوعا فى الحرارة وبعض عناصر الجو الأخرى، و إن اختلفا بالطبع فى جوانب وعناصر أكثر.. وهذا ما يمنح مجرى الحرارة السنوى كله نوعا من السمترية والانتظام، أشبه بدورة الموجة البحرية المتتابعة المتناظرة، حيث تقع على جانبى كل من الشتاء والصيف مرحلتان وسطيتان تجمعان خصائص كليهما.

فكلا الربيع والخريف نهاره صيف وليله شتاء الى حد أو آخر.. ثم فى نهار الربيع يولد الصيف بالتدريج الوئيد، وفى ليل الخريف يولد الشتاء بنفس الوتيرة.. فاذا كان فبرايرشتاء بحتا.. فإن مارس شتاء +ربيع بنسب مختلفة.. وابريل شتاء نسبيا + ربيع أساسا + صيف فرعيا، ومايو ربيع جزئيا + صيف جزئيا.. بينما أن يونيو صيف صرف.. أى أن النصف الأول من مارس شتاء، والنصف الأخير من مايو صيف، وقلب الربيع هو من منتصف ابريل الى منتصف مايو.

على الجانب الآخر من الصيف، نجد مقابل هذا الترتيب التصاعدى ترتيبا تنازليا عكسيا يؤدى من الصيف الذى يغطى يونيو ويوليو وأغسطس بصفة أساسية الى قلب الشتاء الذى يجمع أساسا ديسمبر ويناير وفبراير.. فاذا كان أغسطس صيفا صرفا، فان سبتمبر صيف + خريف بنسب متفاوتة، وأكتوبر صيف + خريف + شتاء.. ونوفمبر خريف + شتاء، فى حين أن ديسمبر شتاء مطلق . أى أن النصف الأول من سبتمبر عندنا صيف ، والنصف الأخير من أكتوبر شتاء ، وقلب الخريف من منتصف سبتمبر إلى منتصف أكتوبر تقريبا .

وهكذا نجد على جانبى قمة الصيف يوليو ، أو على جانبى الصيف عموما ، تناظرا نسبيا بين كل مايو وسبتمبر ، وإبريل وأكتوبر ، ومارس ونوفمبر . وفى هذه الثنائيات المتناظرة يأتى إبريل وأكتوبر وهما قمتا الانتقالية ، وبالتالى أشد شهور السنة تغيرا واختلاطا وعدم استقرار ، حيث يجمع كل منهما بنسب متفاوتة وبطريقة اختزالية غير متدرجة تماما بين ثلاثة فصول . على أن الربيع وشهوره بعد

هذا تختلف عن الخريف وشهوره من حيث أن الأول صعود من البرودة نحو الحرارة ، والثاني هبوط من الحرارة إلى البرودة ، كما أن الأول ينفرد بانخفاضاته الخماسينية المتميزة للغاية .

أخيرا فان لنا أن نلاحظ أن فصول السنة المناخية الأربعة بطبيعتها وبدورتها هذه لاتتفق بداياتها ونهاياتها ومواقعها عندنا بالضبط مع تواريخها الفلكية العامة عالميا . فبحكم الموقع الجغرافي وخطوط عرض مصر ، فإنها عادة تسبق تلك التواريخ بنحو شهر تقريبا أو ثلاثة أسابيع . فالصيف مثلا يبدأ فلكيا فى ٢١ يونيو، ولكننا جميعا نشعر بالصيف الفعلي وقد بدأ فى أواخر مايو ، قل منذ ٢٠ مايو أو على الأقل من أول يونيو . وهكذا سائر الفصول الأربعة .

الصيف

يولج الصيف فى الشتاء بالتدريج الوئيد، ولكن أيضا بالانتقال العنيف، خلال موجات الخماسين الربيعية الحارة.. لكن الصيف الحقيقى إنما يولد من الجنوب الحقيقى فقط، حين تعبر الشمس حدودنا الجنوبية لتتعامد على تخومنا فى أقصى نقطة شمالية تصل إليها فى رحلتها السنوية وفي داخل أرضنا، أى على خط عرض ٢٣.٥ْ يوم ٢١ يونيو، حيث وحين تفقد العصا ظلها تماما وحيث قاس إيراتوستينى قديما أبعاد الشمس ومحيط الأرض.

قبل ذلك، من أواخر الشتاء الى أوائل الربيع، لا ترتفع الحرارة إلا ببطء وبقلة ومع ذلك فان صيفنا فى الواقع الجغرافى يسبق صيفنا الفلكى بنحو شهر كما أوضحنا.. فمنذ أوائل يونيو تسود الحرارة الشديدة كل أرض مصر بصورة تنفى أى بقاء أو بقايا للربيع.. فبعد أن كان متوسط درجة الحرارة اليومية القصوى والدنيا يدور الثنائى٣٠ْ– ٢٠ْ ترتفع بالتدريج لتتراوح حول الثنائى٤٠ْ– ٣٠ْ فى المتوسط.

تفصيلا، سلوك الحرارة خلال الصيف يرسم منحنى كالقوس السمترى تقريبا، يكاد يتناظر فيه تصاعدها وتنازلها على جانبى قمته المركزة فى يوليو.. فهناك دائما فجوة، قفزة، واضحة فى متوسط درجة الحرارة اليومى بين مارس وابريل أو بين ابريل ومايو فى بداية الصيف، نحو ٣ – ٤ درجات مئوية.. وفى الأغلب الأعم يحدد مايو بداية درجات الثلاثنيات المئوية، التى تستمر عادة حتى سبتمبر، بعده فقط تهبط عائدة فى أكتوبر الى العشرينات.. وبهذا تظل الحرارة مرتفعة وأقرب الى الاطراد والثبات فوق المائة الفهرنهيتية طوال الفترة مايو – سبتمبر.

من مايو تزحف الحرارة ببطء وتدريج بمعدل نحو درجتين مئويتين أو ثلاث كل شهر الى قمتها فى يوليو.. ولكن يلاحظ أن هذا المعدل يتناقص بوضوح كلما اقتربنا من يوليو حيث قد لا يتجاوز درجة واحدة.. وبعد قمة يوليو تعود الحرارة فتهبط منها بنفس التدريج حتى نهاية سبتمبر أو أكتوبر.. على أن متوسط الحرارة اليومى فى يوليو لا يعلو كثيرا جدا فى الواقع عنه فى أغسطس، خاصة قرب الساحلين أو البحرين ،كما أن أغسطس بدوره لا يعلو كثيرا على يونيو.. والواقع أن كلا من يونيو وأغسطس ثم مايو وسبتمبر على جانبى قمة يوليو أدنى الى التقارب نسبيا (١) .

فيما عدا هذا المجرى العادى العام، فان الترمومتر قديتجاوز علامة الأربعين فى بعض الحالات، بل ولقد يسجل علامة الخمسين، ولكن فقط كرقم قياسى نادر جدا لا يقاس عليه ويسجل بتواريخه.. والأغلب والأغرب أن هذا الحد الخارق لا يحدث فى قلب الصيف وانما إبان الخماسين.. وذلك كله بوضوح معدل من الحرارة «صحراوى» ببساطة، يرجع الى التسخين الشمسى المباشر الشديد تحت سماء صافية تماما خالية من السحب تقريبا، عبر غلاف جوى جاف كلية لا يخفف من جفافه أى قدر يذكر من الرطوبة النسبية، وذلك فى النهاية على أرض عارية جرداء تقريبا من أى غطاء أو كساء نباتى ناتح أو مرطب.

والواقع أن الجفاف وحده أو أساسا هو الذى يضاعف من الحرارة، وهو الذى يفسر لماذا كانت مصر أشد حرارة فى هذا الفصل من كثير من المناطق الاستوائية والموسمية المطيرة التى تملأ السحب سماءها فتكسر من حدة الإشعاع والتسخين.. قارن القاهرة مثلا بمدينة بنما أو فريتاون أو دلهى أو حتى بيروت.. فالرطوبة النسبية فى الصيف تنخفض الى حدها الأدنى عموما.. وهى لا ترتفع بدرجة محسوسة الا على وقرب الساحلين حيث ترتفع كمية بخار الماء وكذلك القدرة على التشبع، ولو أن المفارقة المثيرة أن الرطوبة هنا إنما ترتفع فى الصيف أى فى فصل غياب المطر تماما.. فيما عدا هذا فإن نسبة الرطوبة تقل باطراد كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب أو من الساحل الى الداخل عموما.

وفى كل الأحوال فان فقر الرطوبة الجوية يطلق العنان للحرارة اللافحة فى معظم أنحاء القطر.. تلك التى تدفع الإنسان الى الهروب منها فى شكل نومة الظهيرة «القيلولة Siesta » الشهيرة.. على أن شدة الحراره هذه مع شدة الجفاف

(1) Climatological normals , Cairo , 1950

خير بالتأكيد كما يعرف الجميع من شدة الحرارة مع شدة الرطوبة.. تلك التوليفة المناخية المضة التي تعد أقسى ما يمكن على الجسم البشرى.

تلك الصحراوية العارمة فى الحرارة تؤكدها، ولكن تخفف منها وتلطفها فى الواقع، شدة انخفاض الحرارة ليلا.. فبقدر ما تسخن الأرض نهارا، بقدر ماتبرد ليلا - القارية - ولنفس الأسباب تقريبا.. من هنا المدى الحرارى اليومى الذى يزيد كثيرا فى الصيف عنه فى الشتاء، والذى يزيد كلما بعدنا عن البحر وتعمقنا جنوبا نحو الداخل - نحو ٧ درجات مئوية فى الاسكندرية، ١٥ درجة كاملة فى أسوان.

وتلك هى الفائدة الحقيقية والكبرى للقارية.. فلعل هذا المدى اليومى الجسيم هو الذى يجعل رحلة حرارة الصيف عندنا معقولة أو محتملة.. بفضل الليل الذى يصبح واحة الصيف.. مبردا ومنعشا وملطفا يعوض عن حر النهار اللافح.. لا عجب إذن أن تمتد الحياة الى ساعة متأخرة للغاية من الليل بدرجة لا يعرفها أو يفهمها الأوروبيون مثلا.. ولاعجب أن تشتهر القاهرة مثلا بلياليها الساحرة الساهرة.. واذا كان من الصحيح أن للتعرض المستمر للحر الشديد مع الجفاف الشديد بلا انقطاع أثرا سيئا ومهيجا أو موترا على الجهاز العصبى والنفسى للإنسان - فإن ما سمته الفرقة الأجنبية بالجزائر قديما «بالكفار Cafard » (١) - فان برودة ليلنا تكسر هذه الحلقة المفرغة من الحرارة الجهنمية .

معنى هذا على الفور ان القارية الصغيرة أو القارية اليومية تصحح تلقائيا القارية الكبيرة أو القارية الفصلية ، وان مدى اليومى الكبير يصلح ما أفسد مدى الحرارة السنوى الأكبر.. وبالتالى يعنى هذا أن ذبذبات المدى الحرارى اليومى السريعة والواسعة، بقدر ما هى مصحح لمتوسط الحرارة العالى، هى حافز ومنشط مناخى طبيعى يكاد يعادل فى بيئتنا أثر الأعاصير الصحى فى بيئة مثل غرب أوروبا.

قارن هذا على سبيل المثال ببيروت التى لا تبتعد كثيرا عن القاهرة فى متوسط درجة الحرارة اليومى نحو ٨٢ ف مقابل ٨٣ ف على الترتيب.. فالحرارة فيهما تبدو متقاربة للغاية.. ولكن هذا المتوسط يكاد يكون مضللا لأنه يغفل المدى الحرارى اليومى.. فنهار القاهرة غالبا ما يتخطى علامة المائة فهرنهيتية.. لكن الليل لطيف منعش عادة لحدة المدى الحرارى الذى يصل الى ٢٥ درجة فهرنهيتية.. أما بيروت فلا تتجاوز ٩٠ ف نهارا.. إلا أن ليلها لا يهبط عن نهارها أكثر من ١٠ درجات فقط لضعف المدى الحرارى بسبب ارتفاع رطوبتها الشديد، الذى هو فى ذاته أكبر سوالب مناخها.

(1) Fisher, P . 47

القارية إذن ليست شرا مطلقا كما قد نتصور، وإليها أيضا ترجع ظاهرة الندى – ذلك التساقط الخفى أو الخبىء precipitations occultes (١) على سطوح النبات والبيوت، وكذلك شابورة صباح الصيف فى وادى النيل وساحل البحرين.. على أن القارية حين تصل الى أقصاها يمكن أن تكون لاذعة كما فى الصحراء والواحات، فليل الصيف بها يمكن أن يكون شديد البرودة الى حد يتحتم معه الغطاء الثقيل أثناء النوم.. كذلك الاختلاف الفجائي والحاد بين حرارة النهار والليل يمكن أن يعرض الإنسان لخطر البرد (لعل من هنا المثل المعروف «برد الصيف أحد من السيف»).

هذه المعدلات الحرارية العالية بعامة لا تتعدل وتنخفض قليلا إلا على السواحل شمالا وشرقا، ولو أن الرطوبة النسبية ترتفع من الناحية الأخرى كما رأينا.. ولولا أن ارتفاع هذه الرطوبة فى سواحلنا محدود نوعا لأفسدت الرطوبة ما أصلحت الحرارة.. وفى هذانجد أن ساحل المتوسط أحسن حظا من ساحل الأحمر.. لأن الأول سهلى مفتوح تنتشر عليه الرطوبة انتشارا واسعا نحو الداخل دون عائق وبلا تركيز مفرط.. بعكس الثانى الذى يخنقه الحائط الجبلى مباشرة فتتركز كل رطوبة البحر فى الشقة الساحلية الضيقة حتى تتجاوز الحد المناسب فيسود شىء من الجو الخانق الثقيل Mujjy الذى يشتهر به حوض الأحمر عامة.. وفى هذا الصدد سيلاحظ أن ساحلنا الاحمر أقرب من ساحلنا المتوسط الى حالة ساحل الشام – تذكر جو بيروت الخانق المشبع بالذات –وذلك رغم اختلاف البحر وخط العرض بشدة.

وبالمناسبة، فان أثر النيل كمسطح مائى على الحرارة أثر محدود ومحلى بصرامة.. ولكنه محسوس مع ذلك من وجهة توزيع السكان أنفسهم.. فهو يلطف من شدة الحر نوعا، وفى هذا تمتاز الدلتا المتعددة المجارى على الصعيد الضيق، لكن النيل، إذ يرفع الرطوبة النسبية المحلية.. قديجعل الجو مكتوما ثقيلا ممضا بعض الشىء خاصة فى ذروة الفيضان – سابقا – حيث كانت تلك «الزمتة» المعروفة كما تسمى.. ومع ذلك فلعل درجة الحرارة تعود فترتفع داخل المدن الكبرى على الأرجح نتيجة للتكدس الكثيف كما هى القاعدة العامة فى كل التجمعات البشرية النقطية (تزيد درجات حرارة المدن عن الريف المحيط نحو درجتين عادة)(٢).

أما جغرافيا فان سلوك الحرارة يرسم توزيعا محددا وبسيطا.. فكقاعدة

(1) Birot & Dresch , P . 261 .
(2) E. Hahn , Handbuch der Klimatologie , P . 39 -- 32

أساسية، تنخفض درجة الحرارة بانتظام واطراد كلما اتجهنا شمالا، أي مع خط العرض.. فمثلا يتدرج متوسط درجة الحرارة اليومي في يوليو من ٢، ٣٣في أسوان الى ٣، ٣٢ في الأقصر الى ٢٩،٨ في أسيوط الى ٢٩،٠ في المنيا الى ٢٧،٢ في القاهرة، الى ٢٦،٥ في طنطا الى ٢٥،٤ في الاسكندرية.. فبين القاهرة والاسكندرية بهذا فارق نحو ٥ - ٧ درجات مئوية (١٠ - ١٥ ف) ولهذا كانت الإسكندرية هي عاصمة الصيف الطبيعية.. ولكن من المؤكد في هذه الحالة.. كما في كل نطاق الساحل الشمالي، أن أثر البحر يشارك هنا مع أثرخط العرض.

على أن دور البحر وحده يظهر بكامله في حالة ساحل البحر الأحمر ، رغم أنه قد يقل فعلا عن دور البحر المتوسط . ففي كل مدن ومحطات ساحل الأحمر نجد درجة الحرارة أقل منها في نظيراتها على نفس خطوط العرض في الداخل ،أي في الوادي ، دع عنك الواحات بالطبع التي تسجل هي والصحراء الغربية المحيطة أعلى درجات الحرارة في البلد بحيث تعد « قطب الحرارة » في مصر . وهذا هو السبب في انحراف خطوط الحرارة المتساوية عند ذلك الساحل نحو الشمال قليلا أو كثيرا .. فمثلا في يوليو يبلغ متوسط درجة الحرارة اليومي في القصير ٢٩،٨ مئوية مقابل ٣٢،٠ في قنا، وفي السويس ٢٦،٣ مقابل ٢٧،٢ في القاهرة.. من هنا كان ساحل البحر الأحمر مصيفا طبيعيا، ولو أنه بالضرورة يأتي في المرتبة الثانية بعد ساحل المتوسط(١).

كما يولد الصيف من الجنوب، يبدأ الحر مبكرا في الجنوب ويتأخر كلما اتجهنا شمالا.. فرغم أن أعلى الشهور حرارة في المتوسط العام في الجزء الأكبر من أرض مصر هو يوليو، فانه هو يونيو في أقصى الجنوب حيث يشي بانتماءات وأوضاع مناخية سودانية أو بالأدق بين - مدارية، بينما هو أغسطس في أقصى الشمال على الساحل والى عمق دمنهور تقريبا حيث يتخلف تسخين الماء عن تسخين اليابس نحو الشهر فيتخلف شهر الذروة الى أغسطس، أسوان، القاهرة، الاسكندرية.. تمثل هذا التدرج على الترتيب.. ويشارك ساحل الأحمر ساحل المتوسط في ذروة أغسطس المتأخرة هذه، فأثر البحر في الحالين واحد.. وكما في الاسكندرية أو بورسعيد، نجد في السويس والقصير(٢).

أخيرا فكما يبدأ الصيف بفجوة حرارية واضحة بين ابريل ومايو، ينتهي بفجوة

(1) Climatological normals .
(2) J. I . Craig "Effect of the Mediterranean Sea on the temperature in Egypt ", C. S . J . ., 1913 P. 105 ff ; " Notes on temperature at Alexandria "S . N . ,Jan 1911 , P . 8 -- 12 .

مماثلة بين سبتمبر و أكتوبر.. فينخفض معدل الحرارة في المتوسط اليومي فجأة من الثلاثنيات الى العشرينات.. ورغم تناظر الحرارة التقريبى العام على جانبى يوليو، فان المهم هنا أن الخريف المصـرى أدفأ وأعلى درجة حرارة من الربيع، رغم أن الأول هو الجانب الصاعد من الحرارة والثاني هو الهابط.. السبب أن الأول يأتى بعد برد الشتاء الشديد فيكون ارتقاء شاقا وئيدا، أما الثانى فيمثل محصلة حرارة الصيف التراكمية بكل لهيبها.

على أنه مع تراجع الشمس بعيدا الى الجنوب أكثر وميلها عن السمت أكثر.. تهبط الحرارة بصفة محسوسة.. ومنذ سبتمبر تبدأ السحب تظهر بصورة جدية فى الصباح والمساء.. فى حين يتحول ليل الصيف اللطيف الى برودة محسوسة تتدرج الى لسعة لاذعة فى الهزيع أو الربع الأخير من الليل، بينما على الساحل الشمالى قد يعلن بعض المطر والزوابع الرعدية نهاية الصيف نهائيا.

الشــتاء

فى هذا الهزيع أو الربع الأخير من ليل الخريف بالدقة يكمن أو يتكون جنين الشتاء فى الحقيقة.. فبالتدريج ولكن باطراد، تنخفض درجة الحرارة نهارا وليلا وتتزايد السحب ويتناقص سطوع الشمس حتى يصبح الليل كله أقرب الى برد الشتاء، بينما النهار مازال أقرب الى دفء الصيف.. فأواخر الخريف نهارها صيف وليلها شتاء.. كما فى أكتوبرخاصة.. ولكن ابتداء من نوفمبر يتدهور الجو بوضوح ويسود البرد طوال اليوم ويبدأ الشتاء الحقيقي كـاملا، أى قبل بدايته الفلكية فى ٢١ ديسمبر بنحو شهر تقريبا.

والواقع أن هناك فجوة ملحوظة فى درجة الحرارة بين أكتوبر ونوفمبر، تبلغ نحو ٤ درجات فى المتوسط اليومى، بحيث يحدث انكسار ملموس فى حدة الحرارة، وينتهى متوسط العشرينات مع أكتوبر فى معظم أنحاء البلاد باستثناء الجنوب الأقصى.. ثم يظل منحنى الحرارة فى انخفاض سريع بمعدل نحو درجتين أو ثلاث فى المتوسط اليومى كل شهر الى أن يبلغ حضيضه فى يناير.

فيناير هو أبرد شهور الشتاء وذلك فى جميع أنحاء البلاد دون استثناء، على عكس قمة الصيف التي تختلف أو تتخلف ما بين الجنوب والشمال.. وفى المتوسط العام السائد تتراوح درجات الحرارة القصوى و الدنيا فى يناير حول الثنائى ٢٠° – ١٠° مئوية، مع اختلافات اقليمية ومحلية معينة.. والجدير بالملاحظة هنا أن متوسط

درجة الحرارة اليومي في يناير يكاد يكون نصف نظيره في يوليو على السواحل وفي الشمال، بينما يقل عن النصف باطراد كلما أوغلنا في الداخل ونحو الجنوب.

ولا تقل برودة فبراير كثيرا عن يناير - الفارق نحو درجتين في المتوسط اليومي- ولذا ربما كان فبراير أشد برودة من ديسمبر.. ولا تبدأ الحرارة في الارتفاع الطفيف الا في مارس،ولكنهامتي بدأت تنطلق بسرعة في ابريل.. ولعل بدايات الخماسين هي التي تعلن نهايات الشتاء بمثل ما أن نهاياتها هي التي أعلنت بدايات الصيف.

جغرافيا، توزيع الحرارة في الشتاء أكثرتعقيدا بعض الشيء عنه في الصيف نظرا للتعارض بين أثر خط العرض وأثر البحر.وذلك على العكس من العلاقة بينهما في الصيف.. فبحكم خط العرض تقل الحرارة بالتدريج من الجنوب الى الشمال، ولكن بفعل البحر الملطف تعود درجة الحرارة فترتفع نسبيا في النطاق الساحلي الشمالي، ولو أن الفروق المطلقة طفيفة نوعا وليست كبيرة بدرجة خاصة.

من ثم فان انحدار الحرارة مركب لا بسيط، يرسم منحناه مقعرا غير متناظر قمتاه في أقصى الجنوب وأقصى الشمال، بينما يتوسط حضيضه قلب القطر.. ولهذا فعلى حين نجد قطب الحرارة في الصيف في أقصى الجنوب، نجد قطب البرودة في الشتاء في وسط البلد.. حوالي وسط الصعيد ووسط الدلتا ابتداء من المنيا حتى القاهرة وربما امتد حتى طنطا.. فهذه أبعد منطقة في الوادي عن دفء الجنوب الشمسي وعن تلطيف الشمال البحري على السواء.

اعتبر مثلا متوسط درجة الحرارة اليومي في يناير في هذه السلسلة من المحطات المتتابعة بالترتيب من الجنوب الى الشمال: أسوان ١٥,٥، الأقصر ١٣,٠، قنا ١٣,٢، أسيوط ١٢,٩، المنيا ١٢,٢، القاهرة ١١,٦، طنطا ١١,٦، الاسكندرية ١٣,٧، فالأقصر وقنا توشك كلتاهما أن تشبه الاسكندرية رغم فارق خط العرض الجسيم، بينما أن الاسكندرية نفسها ما من منطقة في مصر كلها أدفأ منها سوى أسوان وحدها في أقصى الجنوب.. هنا إذن على الساحل الشمالي يتغلب أثر البحر على أثر خط العرض.

بالمثل على المحور العرضي، يلعب البحر الأحمر دورا هاما في تعديل الحرارة نحو الارتفاع النسبي.. وهذا هو السبب في أن خطوط الحرارة المتساوية تنحرف في نهاياتها الشرقية نحو الشمال بشكل حاد للغاية حتى ليكاد بعضها، خط ١٤ مئوية مثلا، يتبع الساحل بأمانة ويوازيه سواء بحذاء البحر الأحمر أو على جانبي

خليج السويس.

يترتب على هذا أن أى نقطتين على خط عرض واحد فى وادى النيل وعلى الساحل تكون الأخيرة منهما الأعلى حرارة دائما، بينما اذا أضيفت ثالثة فى قلب الصحراء الغربية فانها تأتى فى ذيل القائمة أى الأشد برودة.. قارن مثلا متوسطات درجة الحرارة اليومية فى يناير فى القصير ١٧,٨، قنا ١٣,٢، الواحات الداخلة ١٢,٣، أو مثلا السويس ١٣,٨، القاهرة ١١,٦، سيوة ١٠,٤ درجة.

على أن الصورة الفعلية لا تكتمل بغير مدى الحرارة اليومى.. فرغم أنه أقل عموما فى الشتاء منه فى الصيف، فانه خصوصا من خلال الحد الأدنى للحرارة اليومية هو الذى يحدد بدقة درجة البرودة وشدة الاحساس بالشتاء.. وكما فى الصيف، القاعدة العامة هى أن مدى الحرارة يقع عند أدناه على الساحلين، خاصة الشمالى، ثم يزداد بسرعة وإطرد كلما اتجهنا نحو الداخل جنوبا وغربا، خاصة جنوبا، ففى يناير يبلغ مدى الحرارة اليومى فى الاسكندرية نحو ٨ درجات، مقابل ١٣,٥ فى طنطا، ١١,٥ فى القاهرة، ١٣,٥ فى المنيا، ١٤,٠ فى أسيوط، ١٦,٠ فى قنا، ١٨,٠ فى الأقصر، يعود بعدها الى الانخفاض قليلا تجاه الجنوب الى ١٦,٠ فى كوم أمبو.. ثم الى ١٣,٥ فى أسوان.. كذلك يبلغ المدى فى السويس نحو ١٠ درجات فقط مقابل ١١,٥ فى القاهرة.. وفى القصير نحو ٩ درجات فقط مقابل ١٦ فى قنا مقابل ١٧ فى الواحات الداخلة (١).

واذا كان هذا المدى اليومى الواسع تعبيرا مباشرا عن درجة القارية، فانه لايشير الى برودة النهار بقدر ما يعد مؤشرا الى ليل قارس.. حقا ان ارتفاع الرطوبة النسبية فى الشتاء عنها فى الصيف كثيرا يضاعف عموما من الإحساس بالبرودة، لكن النهار يظل دافئابما فيه الكفاية.. فنسبة وكثافة السحب فى القبة السماوية تظل معقولة لا تزيد فى أقصاها فى الشمال عن نصفها، كما فى الاسكندرية، تتناقص بسرعة نحو الجنوب حتى تصل نسبة السماء الصافية الى تسعة الأعشار كما فى أسوان(٢).

وعموما لا يكاد يعرف يوم لا ترى فيه الشمس لبضع ساعات أو لحظات على الاقل فى أى مكان.. من ثم ترتفع درجة ومدة سطوع الشمس ساعات طويلة من النهار مما يمنح الدفء والحرارة – تذكر شمس أسوان السياحية الرائعة – بل لقد

(1) Climatological normals .
(2) L.J. Sutton , Climate of Helwan Cairo , 1926 , P . 12 M . Hamed Mohamed , Climate of Alexandria , Cairo , 1925 , P . 20 .

يصبح الطقس بالفعل حارا في الظهيرة أثناء فترات سطوع الشمس المباشر خلال السحب.

والواقع أنه لولا السحب لكان شتاء مصر بفضل سطوع الشمس ربيعا تقريبا والغريب أن نسبة تلبد السماء بالغيوم ليلا أقل منها بالنهار.. بل تكاد السماء الصافية تسود ليلا (ربما من هنا شهرة سماء مصر بنجومها المتألقة) ولو قد كان العكس، لكان نهار الشتاء أكثر من ربيع بالفعل.. ولكان الليل أيضا أقل برودة وقسوة نظرا لانخفاض الاشعاع الأرضى تحت غطاء السحب المدثر.. ولكاد الشتاء بهذا وذاك يكون ربيعا كله.

وها هنا مرة أخرى نرى فضل القارية، وإن بطريقتها السلبية، من خلال المدى الحرارى اليومي الحاد.. فكما أن الليل هو الذى يصحح حر النهار القائظ فى الصيف، فان نهار الشتاء الدافىء المشمس هو الذى يعادل برد الليل القاسى ويعوض عنه.

على الجانب الآخر فان شدة انخفاض النهاية الصغرى للحرارة تعنى شدة برودة الليل.. يساعد على هذا ويضاعف منه صفاء السماء الليلى.. ولهذا يمكن فعلا لشتاء مصر أن يكون قارسا بالليل أكثر مما تعرف أو قل مثلما تعرف العروض الشمالية التقليدية البرودة، مع هذا الفارق وهو أن مصر - لغلبة الفصل الحار على مناخها - لا ترتب حياتها اليومية والمادية على مثل الوسائل المعقدة ضد البرودة التى تعرفها تلك المناطق فى التدفئة أو الملبس أو المسكن، مما قد يضاعف الاحساس البشرى بشدة بردنا.

وعلى أية حال فالملاحظ أنه، كما يندر أن تصل النهاية العظمى للحرارة فى يوليو الى علامة الخمسين، يندر جدا أن تصل النهاية الصغرى للحرارة فى يناير الى نقطة الصفر فى أى جزء من مصر، باستثناءات معدودة تسجل بتواريخها كالفلتات الشاذة، لاسيما لحدوثها على هذه الدرجة من القرب من مدار السرطان أو تحته مباشرة.

من ذلك مثلا أن المياه تجمدت ليلا فى قربها فى سيوة ، وأن التربة الزراعية تتجمد عدة ليال كل شتاء في الدلتا، هذا عدا ظاهرة الثلج والبرد التى لا تقتصر فقط على جبال سيناء والبحر الأحمر أو على قممها المرتفعة، ولكن أيضا تعرف فى كل شمال الدلتا من الاسكندرية حتى قناة السويس مرة كل سنة تقريبا، بل وقد تصل الى القاهرة في شكل عواصف ثلجية مرة كل بضع سنين.

لكن الأغلب، حتى في الواحات، أن تتأرجح النهاية الصغرى حول ±٥ مئوية دون أن تصل الى نقطة الصفر.. وفى كل الأحوال فانها لا تصل اليها قط أو تقترب منها فى أى من النطاق الساحلى فى أقصى الشمال والجنوب الأقصى قرب الحدود، الأول بحكم البحر والثانى بحكم خط العرض.

خريطة المطر (١)

ما من شك أن المطر، على ضآلته وتواضع دوره وأهميته، هو العنصر الجوهرى فى تباين المناخ بين أجزاء مصر، وذلك على عكس الحرارة التى هى أميل الى التجانس الاقليمى سواء صيفا أو شتاء، فالمطر ظاهرة محددة بصرامة اقليميا مثلما هى فصليا، تقتصر على شريحة نحيلة أو نطاق ضيق من الساحل الشمالى مثلما تنحصر كلية فى فصل الشتاء وحده.. ولهذا فنحن اذ نقول المطر فى مصر، فانما نقول المطر فى شتاء شمال مصر لا أكثر ولا أقل.

بالتالى فعلى حين تمثل أرض مصر جميعا اقليما مناخيا واحدا ولا نقول موحدا فى الصيف، فانها تنقسم شتاء الى اقليمين بسبب المطر والمطر وحده وأساسا، بذلك أيضا يكون الشتاء و/ أو المطر أساس أى تصنيف حقيقى ننشده لأقاليم مصر المناخية الرئيسية.وبهذا كله كذلك وفى النهاية لا تخرج خصائص المطر فى مصر عن ثلاث: أنه متدهور نوعيا، شتوى فصليا، اقليمى جغرافيا.

الخصائص الأساسية

متدهور نوعيا، أولا، لأن الأعاصير العكسية التى تحمله لا تصلنا إلا كانخفاضات ضحلة ضعيفة ومستنزفة حيث تقترب من نهاية رحلتها، رغم أنها تمر طويلا فوق البحر.. ثم إنها لا تمس أرضنا إلا بالكاد بطول الساحل دون أن تتوغل كثيرا، كما أن انخفاض هذا الساحل لا يعوض بتصادم أو غير ذلك.. ويبدو أن لهذا العامل الأخير دورا هاما.. وإلا فكيف نفسر قلة المطر رغم الرحلة البحرية الطويلةالسابقة؟

على أية حال.. فان لذلك التدهور مظهرين، الكم والكيف.. فأما الكم، فان أغزر كمية سجلت فى تاريخ أى نقطة فى أى سنة بمصر هى ٣٧٥ ملليمترا فى الاسكندرية، بينما أن أمطر نقطة فى مصر لا تتجاوز ٢٤٠ ملليمترا فى المتوسط أى ٢٤ سم أى + ١٠ بوصة، وهذا الحد الأقصى هو كما نعلم الحد الأدنى لمطر الصحراء فى التصنيف العلمى.. ولولا أنه يأتى فى الشتاء أى فى الفصل البارد لاالحار، لقلت فاعلية المطر بالبخر الى ما دون حدالصحراء.

---

(1) L.J .Sutton , Rainfall in Egypt , Cairo , 1947

لهذا فلا وجه ولا سبيل الى المقارنة بين مطرنا ومطر الساحل الشمالى المتوسط.. بل إن ساحلنا ليعد أقل قطاع فى كمية المطر حتى على الساحل الجنوبى نفسه.. وبذلك تأتى مصر وهى أقل منطقة فى حوض البحر كله مطرا، كما أن مساحة مناخ البحر المتوسط من رقعة أرضها تعد أقل نظيراتها فيه.. وإن كان من الانصاف أن نتذكر أن مناخ البحر المتوسط كاقليم طبيعى هو بطبيعته محدود الرقعة للغاية سواء فى حوض المتوسط نفسه أو فى سائر القارات . يبقى مع ذلك أن مصر مناخيا ، كما وكيفا ،أقل بلاد البحر المتوسط متوسطية كما قد نقول (١).

أما عن الكيف ، الذى يعنى درجة الانتظام ، فان مطرنا القليل يتصف أيضا بعدم الانتظام والتذبذب الشديد ، أى بمعدل تفاوت Variability مرتفع للغاية ، إلى حد تفقد معه المتوسطات الحسابية معناها كما يتعذر رسم خطوط مطر متساوية بمعنى الكلمة .فالمطر قد يقل أو يزيد من سنة إلى أخرى فى نزوات جامحة، يمكن أن تصل به على الجانب السالب إلى حد الامتناع التام فى بعض السنين أى إلى حد الجفاف أو القحط الحقيقى، بكل ما يعنى هذا من أثر على الرعى والزراعة فى حياة بدو الساحل خاصة .

والمقدر أن مقياس التفاوت يتراوح بين الواحد الصحيح فى قلب نطاق المطر وبين ٤ على أطرافه، بمعنى أن المطر فى سنة ما قد يقل أو يزيد عن المتوسط الطويل بما يعادل هذا المتوسط نفسه أو أربعة أمثاله على الترتيب .. بل لقد وصل هذا المقياس فى القاهرة الى ١٠ الأمثال، إذ بلغ المطر فى احدى السنوات ٣٥٥ ملليمترا، بينما أن المتوسط السنوى يدور عادة حول ٣٢ ملليمترا.. وفى النتيجة قد يمتنع المطر تماما فى بعض السنين فى بعض مناطقه التقليدية بينما قد يصيب مناطق أخرى لا تعرفه تقليديا.. إنه مطر عشوائى مكانيا كما هو ذو نزوات حجميا.

بل لقد تصل هذه الذبذبة العنيفة الى المستوى المحلى البحت فيكون بقعيا رقعيا للغاية.. فرب واد فى سيناء مثلا، كماذكر جارفيس، ينال حظا معقولا من المطر ويغل محصولا وفيرا، بينما على بعد كيلومتر أو اثنين يحتبس المطر كلية فى واد آخر فتموت البذور أو البادرات عطشا.. بل أحيانا قد يسقط المطر على جانب من

(1) Birot & Dresch , P . 257 .

الشارع دون الجانب الآخر!(١).

الفصلية، بل والتركيز الشديد داخلها في قلب الشتاء، بل وكذلك التركز المكثف في عدد وحجم الرخات، هي بعد من أبرز خصائص هذا المطر.. ومنطقة الاسكندرية مثال نموذجي، ففي سبتمبر أو أكتوبر قد تحدث بعض رخات من المطر الخفيف، مصحوبة أحيانا بعواصف رعدية، معلنة انتهاء الصيف تماما، لكن يعقبها غالبا فترة هدوء وجفاف واضحة.. أما موسم المطر الحقيقي فلا يبدأ إلا في نوفمبر ويستمر نحو ٤ شهور حتى فبراير، يسقط خلالها نحو ٨٠ - ٩٠٪ من مجموع المطر السنوي، أكثر من نصفها على الأقل يتركز في شهري ديسمبر ويناير.

ويبدو، كما في كل الشرق الأوسط عامة، أن شهر قمة المطر يبدأ مبكرا في الغرب، ويتأخر كلما اتجهنا شرقا(٢)، فهو ديسمبر في الاسكندرية (وإن تفوق يناير في عدد الأيام المطرة)، بينما هو يناير في دمياط وبورسعيد.. كذلك فان موسم المطر يطول نوعا سواء غرب منطقة الاسكندرية في مرسى مطروح أو شرقها في رشيد، ففيهما يبدأ المطر مبكرا قليلا في أكتوبر ويستمر حتى بدايات الربيع في مارس، كما يصبح أكتوبر ومارس أغزر مطرا فيهما مما في الاسكندرية، وإن ظلت قمة المطر مركزة في ديسمبر و/ أو يناير.

وعموما، فنظرا لأنه يحدث تحت ظروف من عدم الاستقرار الجوي، فان المطر يمتاز في سقوطه بالتركز الملحوظ في عدد محدود من الرخات الغزيرة الكمية القصيرة المدة.. فعدد الأيام المطرة بالاسكندرية، أعلى ما بمصر.. يتراوح في المتوسط حول ٦٠ يوما في السنة، تقع بمعدل مرة كل ٣ أيام في يناير.. وقد يستمر المطر عدة أيام متوالية.. ولكنه في هذه الحال يكون بكميات قليلة للغاية.. بيد أن عدد الأيام المطرة ينخفض الى النصف في سائر المناطق الساحلية، نحو ٢٥ يوما، بينما لا يزيد عن ١٠ أيام في القاهرة.. تنتهي الى يوم أو يومين في أسوان.

التوزيع الجغرافي

توزيعا، يقتصر المطر على نطاق ضحل جغرافيا ضحالة انخفاضات أعاصيره متيورولوجيا. فهو متواضع للغاية امتدادا وعمقا، اذ لا يعدو امتداده شريط

(1) Jarvis , Yesterday and Today in Sinai, P 17
(2) Fisher , P 48

الساحل الشمالي بعمق بضع عشرات من الكيلومترات نحو الداخل.. هذا فضلا عن أنه يقل في الحالين بسرعة شرقا وجنوبا مع الابتعاد عن المصدر الأساسي للرطوبة.

فعلى المحور العرضي، يتراوح المتوسط بين ٢٠٠، ١٠٠ ملليمتر، ويكاد بعامة يكون في النصف الشرقي من الساحل ككل نصف حجمه في النصف الغربي.. ويمكن القول بأن المطر يميل الى أن يتناسب مع طول خط الساحل، أو بالأحرى مع طول خط الساحل المواجه للغرب (قارن ساحل برقه غربا وفلسطين شرقا)(١). ذلك أن لدرجة تعامد الرياح على الساحل أو موازاتها له أكبر الأثر في تحديد كمية المطر زيادة أو نقصا.. وفي هذه العلاقة فان الرياح السائدة باتجاهها الشمالي الغربي هي الثوابت، بينما أن اتجاه خط الساحل بتعرجاته المعروفة هو المتغيرات.. وهذا هو الذي يفسر الاختلافات البينة في حجم المطر على قطاعات الساحل المختلفة، وكيف يتعاقب قطاع غزير نوعا مع قطاع فقير نسبيا واحدا بعد الآخر.

فبدءا بقطاع مطروح – سيدي براني يبلغ متوسط المطر ١٥٠ ملليمترا.. ولكن في قطاع خليج العرب يتراجع الساحل جنوبا، فيقل المطر الى ١٣٠ ملليمترا.. ثم في قطاع الاسكندرية – رشيد، البارز المتقدم نحو الشمال ذي المحور الشمالي الشرقي – الجنوبي الغربي شبه المتعامد مع محور الرياح، نصل الى أغزر أجزاء النطاق ربما، حيث يسجل المطر في الاسكندرية ٢٠٤ ملليمترات، وفي رشيد ١٥٣ ملليمترا.. وفي قطاع البرلس يعود المطر الى قمة منافسة إن لم تكن متفوقة..فهنا، حيث أكثر نقطة شمالية في أرض مصر، على نتوء متعمق في البحر كشبه جزيرة تواجه الرياح أيضا بوضع شبه عمودي.. نجد أمطر نقطة في مصر جميعا، ٢٤٠ ملليمترا أي ٢٤ سم أو أكثر من ١٠ بوصات.

ومع تغير اتجاه الساحل عكسيا في قطاع دمياط – بورسعيد بحيث يتوازى والرياح، يعود المطر فينخفض بصورة محسوسة: الى ١٢٤ ملليمترا في دمياط، ٨٣ ملليمترا في بورسعيد، ومرة أخرى وأخيرة، إذ يتغير خط الساحل الى غربي – شرقي في سيناء يعود الى الزيادة النسبية فيصل الى ١٠٠ ملليمتر في العريش.

على المحور الطولي، النمط بسيط، إذ يقل المطر بانتظام وبسرعة نحو الداخل،

(1) Ibid ., P 49.

أى نحو الجنوب والشرق أو الجنوب الشرقى باختصار.. بذلك تصبح خطوط المطر المتساوية موازية بالتقريب لخط الساحل، ومتدرجة أو بالأصح متحدرة متضاغطة بحسب خطوط الأبعاد.. لكن المشكلة هى صعوبة تحديد أو رسم تلك الخطوط. فمتوسط المطر السنوى يتدرج فى ذلك الاتجاه على النحو الآتى بالملليمتر:دمنهور ٩٩، سخا ٨٧، القرشية ٦٠، كفرالزيات ٥٦، الزقازيق ٢٩، الاسماعيلية ٤٣، السويس ٢٣، القاهرة ٣٢، حلوان ٣٤، الجيزة ٢٦، الفيوم ١٠.

وعلى هذا الأساس يمكن ان نتتبع خطوط المطر المتساوى بالتقريب.. فمن دمنهور الى حوالى بورسعيد يمتد خط ١٠٠ ملليمتر، محددا بذلك شريحة ساحلية هى نطاق مطر٢٠٠ – ١٠٠ ملليمتر.. ومن كفر الزيات الى الاسماعيلية بالتقريب، أى حوالى منتصف الدلتا، يمتدخط ٥٠ ملليمترا، فاصلا بذلك بين نطاق مطر ١٠٠ –٥٠ ملليمترا شماله ونطاق ٥٠ – ٢٥ ملليمترا جنوبه، وهذا الأخير يرسم حدوده الجنوبية خط مطر ٢٥ ملليمترا الذى يمتد بين الفيوم والسويس بالتقريب.. أما جنوب ذلك، أى كل الصعيد والصحراء المحيطة.. فدون ٢٥ ملليمترا(١).

ولقد يمكن أن نلخص خريطة المطر المصرية كلها فى صورة ذهنية مبسطة فنقول إن الاسكندرية أو الساحل تمثل بالتقريب خط ١٠ بوصة.. والقاهرة أو رأس الدلتا تمثل حد البوصة، بينما يقع حد السنتيمتر فى عروض الفيوم بالتقريب (مدينة الفيوم ١٢مم، وقصر الجبالى ١١ مم، وشكشوك ٨ مم) فى حين تحدد أسيوط خط نصف السنتيمتر (٥ – ٧ مم) وثنية قنا موقع خطوط ٥ – ١ ملليمتر، وأسوان علامة الصفر نفسها.. على هذا فإن رأس الدلتا ونهاية الصعيد – خط البوصة – يمثل فاصلا هاما.. فها هنا تبدأ الصحراء الحقة.. فجنوب هذا يتناقص المطر بشدة كلما توغلنا جنوبا حتى يكاد لا يعرف فى الجنوب الأقصى، حيث قد تمضى عدة أعوام دون أن تشهد قطرة مطر واحدة.. بل ويقال فى النوبة – بشىء من مبالغة ربما – إن من الممكن أن يأتى جيل ويذهب دون أن يرى من المطر إلا سيول الأودية الصحراوية وحدها.

أقاليم مصر المناخية

تلك المناطق المطرية الأربع تكاد تكون هى نفسها أقاليم مصر المناخية الى حد بعيد.. فنظرا لتجانس توزيع الحرارة اقليميا صيفا وشتاء، ولغياب المطر كلية فى

(1) J.I. Craig . « Rainfall in Lower Egypt » C.S.J. , April 1912 , P. 85 - 9.

الصيف، فان مطر الشتاء هو وحده الذى يصنع أقاليمنا المناخية.. غير أن المنطقتين المتطرفتين من تلك المناطق الأربع فى أقصى الشمال (+ ١٠٠ ملليمتر) وفى الجنوب (ـ ٢٥ ملليمترا) هما وحدهما اللتان تمثلان أقاليم مناخية حقة أو متبلورة بدرجة معقولة، وهما على الترتيب مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوى، وإن عد البعض المنطقة الأولى مجرد شبه متوسطى لا متوسطيا كاملا.. أما المنطقتان البينيتان اللتان تؤلفان معا جسم الدلتا فليستا أكثر من مناطق انتقال بين القطبين، أى مناطق ظل وشبه ظل المتوسطى أو الصحراوى: فالأولى (١٠٠ – ٥٠ ملليمترا) شبه متوسطية، والثانية (٥٠ ـ ٢٥ ملليمترا) شبه صحراوية.. أى أن الدلتا فى معظمها منطقة انتقال تدريجى بين النوع المتوسطى المعقول على حافتها الساحلية وبين النوع الصحراوى الكامل جنوبها على الاطلاق.

فأما الاقليم المتوسطى فهو أعدل أجزاء مصر مناخا بالضرورة، وتتلخص خصائصه فى عدة جوانب.. فهو أولا أكثر أجزاء مصر تعرضا للانخفاضات والأعاصير العكسية الغربية، وبالتالى لتغير الطقس، وكذلك لأقل نسبة من الرياح الشمالية من ناحية، ومن الناحية الأخرى لأكبر نسبة من الرياح الغربية ومعها الرياح الجنوبية فى فصل الربيع.. كذلك فانه يتلقى أكبر نسبة من الانخفاضات البحرية وأقلها من الانخفاضات الصحراوية.. كما أنه يتعرض شتاء لأسرع وأقوى الرياح فى مصر ويعانى من «نوات» (أنواء) البحر العاصفة التى يعرفها الملاحون والصيادون بأسماء معينة وبتوقيتات معلومة والتى تسبب هياج البحر وقد تعطل فى الاسكندرية حركة دخول وخروج السفن من الميناء بعض الوقت.

ولأنه أكثر أجزاء مصر تأثرا بالبحر، فانه أكثرها تعدلا وتلطفا فى حرارته.. فحرارة الصيف أقل ما فى مصر.. بينما أن حرارة الشتاء من أدفأ ما فيها.. فالمدى الحرارى الفصلى واليومى أقل ما فى مصر جميعا.. وبتأثير البحر تتأخر قمة الحرارة فى الصيف الى أغسطس بدلا من يوليو.. أماالرطوبة النسبية فأعلى ما فى مصر، وهى أعلى ما تكون فى الصيف لا فى الشتاء.

الإقليم بعد هو الوحيد الممطر حقا فى مصر، إذ يتراوح حول ١٠٠ – ٢٠٠ ملليمتر، وهو بذلك الوحيد الذى يمكن أن يقارن نسبيا بسائر سواحل البحر المتوسط.. وعلى قلته، فان المطر هنا منتظم لاينقطع فى عام إلا كشذوذ عارض بحت.. قمة المطر تتركز فى نواته فى قطاع الاسكندرية – البرلس، ومنها يقل شرقا وغربا، ولو أن فصل الأمطار يزداد طوله نوعا فى الاتجاهين وذلك نحو الربيع والخريف.

الإقليم الصحراوى، على العكس، أكثر رتابة فى نظامه المناخى، فهو أكثر خضوعا للرياح الشمالية المطردة طوال العام، وإن قل انتظامها بالتدريج كلما اتجهنا فيه شمالا.. أما الانخفاضات والرياح الغربية فنادرة فيه لا تمس إلا شماله.. ولكنه يتعرض بكثرة للانخفاضات البرية الخماسينية الحارة بينما لا تكاد تصله الانخفاضات البحرية.. القارية.. بعد، هى كلمة السر.. فالحرارة شديدة فى الصيف والبرودة شديدة فى الشتاء، وكلتاهما تزيد عموما كلما اتجهنا جنوبا، لذا فالمدى الحرارى الفصلى واليومى على أشده ، وهو أيضا يزداد نحو الجنوب.

السماء، كالأرض، تكاد تكون عارية، فنسبة السحب حتى فى الشتاء قليلة، ودرجة السطوع عالية.. الرطوبة النسبية منخفضة بعامة، ولكنها أعلى فى الشتاء منها فى الصيف، وذلك عكس الأقليم المتوسطى ، وهذا ما يترك العنان للجفاف المطلق الذى هو أخص خصائص الأقليم جميعا، فالمطر يكاد يكون منعدما، إلا من السيول الصحراوية الجارفة.

مصر إذن فى الخلاصة تستقطب فى إقليمين مناخيين أساسين اثنين فقط، المتوسطى والصحراوى، وإن كانا أبعد شىء عن المقارنة من حيث المساحة، فالأول ليس إلا شريحة ساحلية دقيقة بينما الثانى هو جل جسم مصر عمليا، وحتى عند ذلك.. فان الإقليم المتوسطى فى صميم نواته الساحلية ليس إقليما كاملا بقدر ما هو نصف إقليم، لأنه إنما يختلف فى فصل واحد فقط.. فاذا نحن أضفنا نوعيته المتدهورة كأقليم هامشى حدى، ثم رقعته الضئيلة المحلية.. لهوى الى ربع أو عشر إقليم ربما.

فاذا ما أضفنا أيضا شريط المطر المحدود جدا وشبه الصحراوى على طول سواحل ومرتفعات البحر الأحمر.. ذلك الذى يصنع مع النطاق المتوسطى على الساحل الشمالى زاوية قائمة على ضلوع مصر الشمالية والشرقية، لإتضح لنا أن المطر فى مصر، وأكثر منه الحرارة ربما، تتغير فقط على الهوامش والأطراف أساسا دون القلب والبدن.. بعبارة أخرى، مصر فى المناخ أيضا.. كما فى كثير من الظاهرات الطبيعية وغير الطبيعية، إنما تختلف وتتغير على أطرافها أساسا.. وهذا كله ما يعود عمليا فيؤكد سيادة التجانس المناخى على معظم رقعة مصر.

الفصل السادس عشر
التجانس المادى

خريطة مصر الزراعية

ذلك التجانس الطبيعى الأساسى فى البيئة، خاصة منه التجانس المناخى، ينعكس بالضرورة والطبع فى الزراعة فضلا عن النبات الطبيعى من قبلها ومن باب أولى، عن الأخير، مع ذلك، فلا حاجة بنا بالتأكيد الى القول إنه لا «نبات طبيعى» فى مصر الوادى والصحراء على حد سواء تقريبا، ففيما عدا بعض الأعشاب الفقيرة والشحيحة جدا والبالغة التبعثر هنا وهناك باستثناء الساحل الشمالى الغربى والمرتفعات الجنوبية الشرقية، لا تكاد تعرف مصر، وبالأخص الوادى، قاموس النباتات الطبيعية بكل مفرداته العديدة والمعروفة فى المناطق المطرة ابتداء من كلمة النباتات نفسها Vegetation الى التفرقة بين الزراعى والانتاجى Cultivable , arable وبين الأعشاب والحشائش والاستبس والسفانا وبين المروج Meadow والمراعى Pasture وبين الأدغال Jungle والآجام Grove، ودعك من التفرقة بين مجتمعات الاشجار من مثل : Forest, Wood , Scrud.. إلخ، فالكل عندنا «غابات» وليس فى لغتنا مرادفات محددة لها على ما يبدو.. فاذا حاولنا العثور أو الحصول على غابات أو مراعى فى مصر.. فلن تكون إلا تكون صناعية مزروعة من خلق الإنسان ،كغابة أوشيم وقنا أو كحقول البرسيم على الترتيب.

ولعل أبسط وأوضح تعبير عن هذا كله أن أى محاولة فى مصر لتطبيق أسس تصنيف استعمال الأرض Land use ، كما أصبحت موحدة دوليا فى العالم، تصطدم وتتكسر على صخرة البيئة الصحراوية، فلا تلبث أن تتحول (أو تتدهور؟) إلى دراسة تقليدية فى الجغرافيا الزراعية.. فمصر إما زراعة بلا رعى فى الوادى، وإما رعى بلا زراعة فى الصحراء، أو تكاد . إن فصل النبات الطبيعى محذوف عمليا من كتاب جغرافية مصر، وأنت تنتقل فجأة وبانقطاع تام من جغرافية المناخ إلى جغرافية الزراعة دون حلقة اتصال أو انتقال من جغرافية النبات.. وتلك بحد

ذاتها حقيقة هامة لها، على سلبيتها، دلالتها الايجابية.

أو كما يلخص شارل عيسوى الموقف فى صورة: «بكل إخلاص يعكس نبات مصر انتظام مناخها.. فالمسافر إذ يجوس خلال البلد تصدمه رتابة اللاندسكيب، ولا يكاد يحس بأى فرق بين جيرة الاسكندرية وجيرة أسوان» ثم يضيف ليبرز نقطته «وأسوف يصدم هو بصفة خاصة بالمفارقة بين مصر وفلسطين، حيث لا تبعد أقاليم جبل حرمون (الشيخ) دون الألبية سوى أميال معدودة عن أقاليم وادى الأردن دون المدارية» وهذا كله ما يعيدنا مرة أخرى الى نقطة البداية فى موضوعنا وهى تجانس الزراعة المصرية كانعكاس لتجانس المناخ والبيئة الطبيعية.

الضوابط الإيكولوچية

وهنا يكون سؤالنا المنطقى الواجب هو: ما الذى، أولا، يضبط الزراعة المصرية؟ يرتبط توزيع محاصيلنا الزراعية بضوابط شتى طبيعية وبشرية، على رأس الاولى تأتى التربة والمناخ بعنصريه الأساسيين الرطوبة والحرارة، مع ملاحظة أن الرى قد حيد العنصر الأول منهما تقريبا وحل محله عمليا.. اما العوامل البشرية ففى قلبها تأتى كثافة السكان وتوزيع المدن خاصة الكبرى المتروبوليتانية، وعلى هذا يمكن للدراسة التحليلية أن تحصر هذه الضوابط الخمسة الأساسية فى إيكولوچية الزراعة المصرية: التربة، الرى، الحرارة، السكان، المدن.

التربــة

فاذا بدأنا بالعوامل الطبيعية، فان التربة تأتى لاشك فى المقدمة، فللتربة الطينية (الصلصالية) السوداء الخصبة الغنية محاصيلها الأثيرة، كالقطن والقمح والذرة والقصب التى لا تصلح قط للأراضى الرملية.. هذا بينما ما يجود فى الأراضى الرملية الصفراء لا ينجح فى الطينية، كالفول السودانى والسمسم والترمس والحناء والبقول والمقات عموما فضلا عن الشعير . وتصلح الأرض الرملية ، خاصة الخشنة العالية ، للفواكه بصفة خاصة جدا ، لأنها مثالية الصرف .

أما التربة الملحية القلوية فلا تكاد تصلح لشئ سوى الدنيبة أو الأرز كمحاصيل استصلاح شبه مائية . على أن قليلا جدا من الملحية فى التربة السوداء الثقيلة

لايضر القطن بالذات ، بل قد يفيده بل وحتى طويل التيلة منه ، بينما أن أى نسبة من الأملاح تؤذى الذرة بوجه خاص لأنه حساس جدا من ناحية الملوحة .

هذا عن إيكولوچية التربة . أما عن توزيعها فان تدرجها واضحة انحداراته . فلأراضى الجزاير والسواحل ، أولا ، تربتها الخاصة ، إما رملية بنسبة عالية لاتصلح إلا لمحاصيل المقات ، وإما طينية ثقيلة جدا مشبعة بالرطوبة يشتد فيها النمو الخضرى لا الثمرى ، فلا تصلح للقطن مثلا حيث يتكاثر اللوز المتأخر فيقدم بيئة خصبة لدودة اللوز فيفشل المحصول ، ولذا تتخصص فى زراعة الخضروات والفواكه ، لاسيما الأولى.

وفيما عدا أراضى الجزاير والسواحل ، فان التربة ومعها درجة الخصوبة تتدرج بانتظام من سيادة الرمل على الطين فى الجنوب إلى سيادة الطين على الرمل فى الشمال ، سواء ذلك فى الصعيد أو فى الدلتا . وفى الأخيرة خاصة تسود التربة الرملية الصفراء فى الأطراف والهوامش الشرقية والغربية.. ولهذا تحتل الأراضى السوداء فى الدلتا محاصيل القطن والقمح والذرة والبرسيم، ولكنها تقل كلما اتجهنا نحو الأطراف الرملية شرقا وغربا، كما يقل أيضا متوسط غلة الفدان منها عموما .

على أن هناك كما نعرف فروقا ثانوية فى هذا الصدد بين هوامش الدلتا الغربية والشرقية.. فالاولى ترتبط أكثر بالتربة الرملية نظرا لأنها تتعرض لسفى الرياح الغربية المحملة برمال الصحراء الغربية مما يرفع نسبة الرمل فى أراضيها وهوامشها.. أما أطراف الدلتا الشرقية فعلى العكس تهب عليها الرياح الغربية، بحكم الموقع، من قلب الدلتا الى الصحراء.. وهذا أحد الضوابط التى ستميز بين البحيرة والشرقية مثلا فى الاقتصاد الزراعى.. فبينما تنفرد البحيرة بنسبة أكبر من زراعة الشعير، تتميز الشرقية بالفول السودانى والسمسم والحناء والمقات.

أخيرا ففى شمال الدلتا ابتداء من كنتور ٤، ٣ أمتار تقريبا فان التربة، رغم أنها سوداء ثقيلة أصلا وتكوينا، تتحول الى تربة ملحية قلوية مشبعة بالمياه الجوفية القريبة من السطح وبالمستنقعات والأملاح بحيث لا تصلح للزراعة التقليدية، وإنما هى مناطق استصلاح فقط.. ومحاصيل استصلاح بالضرورة.. بل ومناطق تربية ماشية وألبان أساسا أكثر منها مناطق زراعة.. وهذا هو نطاق البرارى، الذى تم استصلاح جزء كبير منه من الجنوب عامة فأصبح نطاق الأرز أساسا.

وعلى هوامش النطاق تجاه الجنوب حيث تتدرج نسبة من الملوحة الخفيفة ،

لاتمتنع زراعة القطن.. بل تبدأ فى الظهور تدريجيا لتحتل بعدها قلب الدلتا بينما يتراجع ظهور الذرة الى الجنوب أكثر.. وفى بعض مناطق الشمال غير المتطرف من الدلتا، حيث لاتزال نسبة طفيفة من الملوحة الخفيفة، تخصص العوالى أى ألسنة الأراضى الأكثر ارتفاعا للذرة، وتخصص المواطى أى ألسنة الأراضى الأكثر انخفاضا للقطن.. وكما نعرف، فان العوالى هى عادة ضفاف الترع الرئيسية العالية، بينما المواطى هى مجارى المصارف المنخفضة المحصورة بينها.. والأولى عادة أخشن تربة.وأجود صرفا وبالتالى أقل ملوحة ولذا أنسب للذرة، بينما الثانية أكثر طينية ونعومة وملوحة ولذا أنسب للقطن.

وكما فى الدلتا أيضا ، فان جزءا كبيرا من أراضى الفيوم الأكثر انخفاضا والأقرب الى بحيرة قارون قلوى ملحى غير صالح للزراعة أو قليل الخصوبة لا يصلح إلا لمحاصيل المراعى والألبان، وهذا ما يحد من خصوبة الواحة عامة.. ولعله أيضا ما يفسر انخفاض متوسطات معظم المحاصيل فى الفيوم بلا استثناء تقريبا، فهى عادة تأتى فى مرتبة وسط تتناقض مع شهرتها الواسعة كحديقة غناء وواحة خضراء... إلخ.

الـــرى

باستبعاد مناطق الزراعة المطرية الفقيرة خارج الوادى كمريوط وسيناء أو داخله كالبرلس وبلطيم، فان مطر الشمال الشتوى القليل لا قيمة زراعية له إلا كعامل ثانوى تكميلى لا أكثر.. بل هو أحيانا معرقل أكثر مما هو مكمل.. لأنه وإن كان مفيدا للزراعات الشتوية كالقمح والبرسيم، فان المحاصيل الصيفية قد تضار به، كالقطن الذى قد تتأخر زراعته بسبب هذا المطر، فضلا عن أنه يؤذى النبات وهو صغير، المطر إذن مجرد جملة اعتراضية فى الزراعة المصرية أو تهميش على جانبها ، ويعود الرى وهو العامل السيد والسائد . لقد حيد الرى بالفعل عنصر المطر من بين عنصرى المناخ الرئيسيين ، ثم ورث دوره وحل محله .

وعلى جانب التطور التاريخى ، لعلنا نستطيع أن نقول إن تجانس الزراعة المصرية من خلال تجانس الرى كان أشد وأقوى فى ظل الرى الحوضى . فباستبعاد منطقة البرارى بعد نشأتها ، وباستثناء رقع الرى الدائم بالرفع فى أراضى النبارى ، كان الرى الحوضى يغطى الوادى برمته بصورة أقرب إلى التكافؤ والتجانس . ولكن مع إدخال الرى الدائم الحديث فى القرن الماضى وما ترتب عليه من إدخال محاصيل جديدة عديدة ، ثم مع استصلاح البرارى بمحاصيلها الخاصة فى العقود الأخيرة ، اشتد الاتجاه نحو المزيد من التنوع والتباين فى خريطة الزراعة المصرية .

وفي الوقت الحالى فان الفروق الإقليمية بين أجزاء مصر فى مياه الرى محدودة بطبيعة الحال بفضل المشاريع الهندسية وتكنولوجيا الضـ ط الحديثة وهى على أية حال فروق محلية فى الغالب ، أبرزها مشكلة نهايات الترع عامة ، خاصة فى هوامش الوادى الصحراوية وبالأخص فى شمال الدلتا . أما على المستوى الإقليمى فلعل أبرزها كان توطن رى الحياض طويلا فى نحو مليون فدان فى مصر العليا ، كان يستحيل فيها بالطبع زراعة المحاصيل الصيفية كالقطن والقصب إلا بالرفع بالآلات فى نقط محلية ، كما كانت فصلية الزراعة بها تقلل الحاجة نسبيا إلى العمل الحيوانى ، ومن ثم تقل كثافة الحيوان الزراعى ، وبالتالى كثافة البرسيم فى المركب الزراعى ، وهكذا . وقد تم أخيرا فقط مع السد العالى تحويل نطاق الرى الحوضى هذا إلى الرى الدائم ، وبذلك عاد عامل الرى أكثر تجانسا من أى وقت مضى.

وعموما فان عامل الرى رهن عادة بعوامل أخرى كالارتفاع والتربة، رأينا بوضوح كيف تخضع لمبدأ التجانس مع التدرج.. وهذا ما يضع أيدينا على نقطة بالغة المغزى عميقة الدلالة فى شخصية مصر الجغرافية يمكن أن نلخصها فى هذه المقولة: فى الوادى تتحول جغرافية مصر أو تكاد الى هيدرولوجيا، بمثل ما إنها فى الصحراء تكاد تتحول الى جيولوجيا.. يصدق هذا فى الواقع إلى حد أن تقسيم العمل الجغرافى فى مصر يوشك أن يتم على أساس أن الصحراء فى الأعم الأغلب للجغرافيا الطبيعية والوادى فى معظمه للجغرافيا البشرية.

فكما رأينا فى دراستنا لصحارينا، أغلب مادتنا الجغرافية تنبع وتصب فى الجيولوجيا، والسبب ببساطة هو خلو الصحراء عمليا من الحياة والعمران والسكان.. واذ ننتقل الآن الى الوادى حيث تتكدس الحياة البشرية، نجد أن الرى يحل محل المطر، يأخذ مكانه ودوره كاملين.. وتصبح الخريطة الهيدرولوجية أى خريطة شبكة الترع والمصارف هى المكافىء الموضوعى لخريطة المطر فى بيئات الزراعة المطرية، وتغدو مفتاح خريطة الحياة أى خريطة السكان.. وكما يتفاعل المطر والتضاريس فى الزراعة المطرية، يتفاعل الرى والتضاريس وبالأهمية نفسها فى زراعة الرى.

ولكن عند هذا الحد تفترق الزراعتان.. ففى الأقاليم المطيرة تضبط التضاريس المطر بصورة عريضة، فيزداد المطر مع الارتفاع بمعدل معروف.. أما فى بيئة مصر الزراعية فان التضاريس هى كما رأينا «لا تضاريس» أعنى مسطحة مستوية ومسواة بالضرورة.. وأقل اختلاف فى السطح ينعكس على الزراعة بنتائج خطيرة للغاية، خاصة فى المحاصيل «شبه المائية» كالأرز حيث يتحتم أن يسوى الحقل

كالبلاطة، وكل سنتيمتر أو بوصة من الارتفاع أو الانخفاض في أرض مصر الفيضية يعني كل شيء بالنسبة للري، ومن ثم الحياة أو الموت بالنسبة للزراعة.

من هنا فان أدق دقائق التفاصيل في المنسوب تختزل وتعادل في أثرها أعرض الاختلافات في الكنتور في المناطق المطرية، خاصة منها المضرسة، بحيث لا نغالي اذا قلنا ان السنتيمتر أو البوصة في الأولى تساوي في دورها ونتائجها دور ونتائج عشرات الأمتار في الأخيرة، إنها تضاريس ضاغطة جدا في تأثيرها على الري وعلى الزراعة، مثلما وبقدر ماهي مضغوطة جدا في ذاتها ومتضاغطة على نفسها في أقل مدى من الاختلاف.. ولكن لما كان لسطح الوادي الحد الأدنى من التضاريس المجهرية، فان الري يعود فيصبح العامل المسيطر الحاسم في كل العملية، بل تصبح التضاريس نفسها متضمنة وكامنة في صميم فكرة الري وجزءاً لا يتجزأ منها.

الحـــرارة

وهكذا، بفعل الري، لا تبقى إلا الحرارة كضابط مناخي مهم في الانتاج الزراعي.. وهذه لا تكاد تمثل مشكلة في مصر، واذا كان ثمة مشكلة فهي يقينا ليست الندرة بل الوفرة، بمعنى أن هناك فيضا وفائضا من الاشعاع والطاقة الحرارية في كل عروض البلد، حتى الشمالية القصوى منها.. ومع ذلك فان هذه الوفرة إن لم تمثل الأنسب الزراعي في الأعم الأغلب، فانها لا تتجاوزه الى حد الافراط إلا في النادر الشاذ، مثلا كما يحدث في بعض موجات الحرارة الشديدة أثناء الخماسين حيث تضر كثيرا من المحاصيل، فافراط الحرارة يصيب القطن مثلا بسقوط الأزهار وذبول اللوز وجفافه.

وعلى الجانب المقابل، فان الزراعة المصرية لا تعرف من الناحية العملية شيئا كقلة السطوع أو الفصل الميت saison morte أو الصقيع.. «فموسم» الزراعة ليس فصليا أو حوليا، بل هو مستديم مستمر طول الحول year-long أي لا «موسم» في الحقيقة.. ورغم البرودة التي يمكن أن تكون قارسة في الشتاء و«عضة البرد» اللاذعة، ثم ندى الشابورة الكثيف الذي يمكن أن يصل إلى حد الصقيع الذي يؤذي بعض المحاصيل لاسيما في شمال الدلتا البارد وقلب الصعيد القاري، فان مصر الزراعية تقع خارج نطاق الصقيع في مناخ العالم - تعبير «خال من الصقيع frost-free» نفسه يكاد يبدو غير معروف أو مفهوم للمصري العادي.

على أن النقطة المهمة والمؤثرة في الحرارة إنما هي اختلافها المحسوس مع خطوط العرض العديدة التي تمتطيها أرض مصر.. فترامي الوادي عبر هذه

العروض كترافيرس ممدود، أو كمحور خطى طولى ذى قطبين، القطب الشمالى والجنوبى، يمكن لظهور اختلافات اقليمية محددة فى الزراعة المصرية.. ولعل هذا هو المتغير أو عامل التغير الأساسى فى خريطة مصر الزراعية، وبهذا تصبح الحرارة أهم الضوابط المناخية فى الزراعة المصرية.

وبطبيعة الحال فان الحرارة تنخفض فى تدرج شديد كلما اتجهنا شمالا، وهذا هو السبب فى أن زراعة معظم المحاصيل تتأخر عادة بضعة أسابيع فى الدلتا المعتدلة عنها فى الصعيد الحار، حيث تبدأ مبكرا وحيث تزداد كذلك حاجتها من المياه ومقننات الرى.. وبينما تقل الحرارة شمالا، ترتفع على العكس نسبة الرطوبة الجوية ونسبة السحب والغيوم.. بالتالى يجتمع قطبا الحرارة والجفاف فى الجنوب الأقصى، وقطبا البرودة والرطوبة فى الشمال الأقصى، من ثم نجد أن المحاصيل التى تتطلب رطوبة أكثر وحرارة أقل تزداد كلما اتجهنا شمالا، والعكس بالنسبة للمحاصيل التى تفضل الحرارة الشديدة والرطوبة المحدودة.

من هنا نجد، كقانون عام يغطى مصر جميعا من أقصاها الى أقصاها، أن القطن والبرسيم وربما الذرة الى قريب تزداد نسبة مساحتها فى المركب المحصولى كلما اتجهنا شمالا وتقل كلما اتجهنا جنوبا، وغالبا ما يرتبط بهذا التزايد أو التناقص تزايد أو تناقص مواكب فى غلة الفدان كما وكيفا (القطن مثلا تزداد تيلته طولا وترتفع رتبته شمالا وتقل جنوبا بوجه عام، أى مع كثافة زراعته نفسها تقريبا)(١)، وهذا كله يصدق غالبا على أجزاء الدلتا وحدها والصعيد وحده أيضا.. أما القمح، وهو المحصول الانتقالى بامتياز وصاحب أوسع توزيع جغرافى فى العالم كله، فانه فى مصر يعد بكل سهولة من أكثر محاصيلها انتظاما وانتشارا فى توزيعه.

ليس هذا فحسب، وإنما يعد العامل المناخى كذلك أهم محدد لترتيب مواقع تلك المحاصيل بالنسبة الى بعضها البعض شمالا أو جنوبا، وكذلك مدى امتدادها ما بين الشمال والجنوب.. فالقطن أكثر هذه المحاصيل شمالية فى موقعه، فهو يبدأ أكثرها شمالية، ولكنه أول ما ينتهى منها تجاه الجنوب، وليس ثمة إلا الأرز وحده الذى يتقدم عليه نحو الشمال، غير أن ذلك لأسبابه المحلية الخاصة المرتبطة بالتربة الملحية وليس للعامل المناخى الحرارى بالدقة والضرورة.. ثم يقترب من القطن فى ذلك التوقيع البرسيم، وذلك لشدة ارتباطه بالرطوبة العالية والحرارة المعتدلة الى المنخفضة.. ثم يلى أخيرا القمح فالذرة، ذلك كله.. دعنا نستدرك، ودون الاخلال

---

(١) الصياد ، الموارد الاقتصادية للجمهورية ... إلخ ، ص ١٠٥ — ١٠٦

بمبدأ تداخل وتجاور الجميع بنسب مختلفة على امتداد رقعة الوادى جميعا.

السكـــان

اذا نقلنا الى العوامل البشرية، فان لكثافة السكان وقعا لاشك مباشرا على الزراعة، وابتداء، دعنا لا ننسى أن ضغط السكان التقليدى البالغ قد جعل من الزراعة المصرية باستمرار وباطراد متزايد زراعة غذاء فى الدرجة الأولى وزراعة تجارة أو زراعة نقدية فى المحل الثانى فقط، بمعنى أن المحاصيل الغذائية لاسيما منها عددا محدودا بالضرورة من المحاصيل الأساسية هى التى تستولى على السواد الأعظم من الرقعة المزروعة.

ثم داخل هذا الإطار المحكم الحاكم، تختلف المحاصيل الزراعية أى المركب المحصولى بحسب كثافة السكان الى حد بعيد.. وبالتالى فان انحدارات كثير من المحاصيل فى كثافاتها تتبع الى حد أو آخر انحدارات كثافة السكان الأساسية المعروفة شمالا أو جنوبا وشرقا أو غربا.. غير أننا ينبغى أن نلاحظ هنا أن العلاقة الوثيقة بين كثافة المحاصيل وكثافة السكان، طردية كانت أو عكسية، هى أصدق بطبيعة الحال على المحاصيل الرئيسية منها على المحاصيل الثانوية المحدودة المساحة والانتشار، وحتى عند ذلك فان بعض هذه العلاقة، كما هى القاعدة مع المحاصيل الثانوية.. قد لا تكون إلا عرضية أو عفوية أكثر منها حتمية وظيفية.

ولنفصل، مناطق الكثافة السكانية الشديدة، التى ترتبط أيضا بالملكيات الزراعية الصغيرة وتفتت الحيازات ، تنتخب المحاصيل الغذائية للكفاية الغذائية بالضرورة ، خاصة الذرة غذاء الفلاح . قارن فى هذا الصدد شمال الدلتا بجنوبها ، وجذع الصعيد بذيله فى الجنوب الأقصى فارق جذرى لاشك.

ويرتبط بالذرة عادة البرسيم كغذاء الحيوان الزراعى الذى يتبع كثافة العمل الزراعى وبالتالى كثافة السكان . ولهذا يتناسب البرسيم ، أو كان ، مع الذرة تناسبا طرديا فى الغالب ، وإن لم يكن بصورة مطلقة أو كاملة طبعا . والقمح أيضا مرتبط بالاثنين إلى حد ما ولكن بدرجة أقل نوعا ، فهو أكثر استقلالا نسبيا عن كثافة السكان وأكثر ارتباطا بالعوامل الأخرى . من هنا كان أكثر تحررا ، ولا يقل انتشارا ، فى توزيعه .

غير أن من الضرورى أن نتذكر أن هذه السلسلة من العلاقات الترابطية ، التى لم تكن قط كاملة بطبيعة الحال ، قد اهتزت بشدة وازدادت تخلخلا فى العقود الأخيرة بسبب الاعتماد المتزايد فى الحبوب الغذائية على الاستيراد الخارجى . فبعد أن أصبح الاستيراد يشكل صلب الاستهلاك القومى من القمح ، وجزءا أساسيا من استهلاك الذرة، لم تعد العلاقة الوثيقة بين كثافة زراعتهما المحلية وبين

كثافة السكان واردة بالضرورة أو الحتم، خاصة فى حالة القمح، وإن وردت فقد تكون مضطربة متعثرة أو واهية للغاية.

على العكس من هذا كله القطن، فهو لا يجد مكانا له فى مناطق كثافة السكان الشديدة حيث تطرده المحاصيل الغذائية، خاصة الذرة، الى حد أنه قد يتناسب معها تناسبا عكسيا، إن الأفواه تطرد الألياف.. والمثل الأبرز هو جنوب الدلتا المكتظ.. أما ارتباط القطن الأساسى فبمناطق كثافة السكان المتوسطة والخفيفة فى وسط وشمال الدلتا، حيث الملكيات أيضا أكبر وأوسع، والملاك بالتالى أغنى وأقدر على زراعة هذا المحصول الباهظ التكاليف.

إذا تقدمنا لنعتبر الأرز، فان علاقته بكثافة السكان المخلخلة فى أقصى شمال الدلتا غنية عن التعليق، ولكن ما يحتاج الى التعليق هو طبيعة هذه العلاقة.. فالأرز بطبيعته لا يتعارض أصلا مع الكثافة السكانية الشديدة، بل إنه حقا ليولدها ويدعو إليها ويؤكدها، غير أن ارتباطه هنا بتخلخل السكان إنما هو ارتباط عرضى غالبا، يأتى من خلال ارتباطه الحتمى ببيئة البرارى والاستصلاح الزراعى فحسب.

بالمثل، وإن يكن بطريقة عكسية، القصب، فأدغاله الكثيفة فى الصعيد الأعلى، وإن واكبت شريحة من الكثافة البشرية العالية التى تشترطها مثلما تحث عليها، فانها إنما تعكس عامل الحرارة العالية فى الدرجة الأولى أو بالدرجة نفسها، أى تعكس العامل الطبيعى قبل العامل البشرى أو مثله على الأقل.

ومثل هذا قد يقال الى حد أو آخر عن المحاصيل الصغرى الثانوية أمثال الفول والشعير، والسمسم والسودانى، العدس والبصل والثوم، الحلبة والترمس، الكتان والصويا... إلخ، فهذه لكل منها ارتباطاته بالضرورة بكثافة السكان المحلية السائدة، سواء عالية أو منخفضة.. غير أنها فى الأعم الأغلب قد تكون ألصق ارتباطا بضبط العوامل الطبيعية أو التقليدية التاريخية، أو على الأقل فقد لا يكون عامل الكثافة ملزما أو محتما أو مانعا محددا وإنما هو أدنى أن يكون سامحا أو محايدا.

المــدن

لعل أثر العواصم المتروبوليتانية على الزراعة محلى أو موضعى جغرافيا، إلا أنه حاسم ومطلق احصائيا، فهنا، ونقصد أساسا القاهرة والاسكندرية، نجد أن سوق المدينة البورجوازية هى ضابط الزراعة المطلق فى دائرة نفوذها، وجغرافية الزراعة

تخضع تماما لجغرافية المدن، بحيث يظهر مايسمى «زراعات المدن» وهى الخضروات والفواكه والألبان أساسا، ولأن هذه محاصيل ثمينة غالية كما هى سريعة التلف ولا تصلح للنقل البعيد، فانها تفرض نفسها على الزراعة التقليدية ومحاصيل الحقل فتدفع بها بعيدا عن المدينة وقد تزيفها وتطردها تماما.

المدن إذن وزراعات المدن إنما قوى طاردة مركزية لمحاصيل الحقل، فكما أن الأفواه فى الريف تطرد الألياف لحساب الحبوب، تطرد أفواه المدن كليهما من حولها لحساب المحاصيل الحضرية البستانية.. وبهذا تتخلق وتتحلق حول المدن الكبرى أقاليم ومناطق دائرية من زراعة الخضر والفواكه والألبان، تتناسب أقطارها طرديا مع أحجام ومستويات معيشتها، كما لا تكف عن التوسع مع نموها وازدهارها باطراد.

قمة القمم فى هذا القاهرة الكبرى بالطبع، حيث نجد أجزاء كبيرة من محافظات القليوبية والمنوفية والجيزة، وربما الفيوم الى بعيد، تسيطر عليها زراعات المدن، وتكاد بعض مراكزها تتكرس لها برمتها.. بل وذلك الى حد قد تحرم معه زراعة القطن بالذات بقوة القانون، كما هى حال الجيزة فضلا عن القاهرة نفسها بالطبع، بالمثل تفعل البحيرة بالنسبة للاسكندرية، أو بالاصح تفعل الاسكندرية بالبحيرة، بالإضافة طبعا الى محافظة الاسكندرية نفسها ومريوط، وإلى حد معين تبدو مثل هذه العلاقة بين منطقة القنال المدنية وبين أطراف شرق الدلتا من القليوبية الى الشرقية حتى الدقهلية، كذلك وعلى نطاق أصغر تستقطب دمياط حولها اقتصاديات الألبان بصفة خاصة، وعلى الجملة، فحول كل مدن الأقاليم المتوسطة، خاصة عواصم المحافظات فى قلب الدلتا وجوف الصعيد، تتجرثم منطقة مماثلة ولكن على مقياس متواضع عادة.

ولنا هنا بعد أن نتساءل: أيها ألصق بالمدن وأشد ارتباطا: الخضر أم الفواكه أم الألبان؟ كسلعة استهلاكية، الخضر أكثر ضرورة وكمية وشيوعا فى الغذاء اليومى لكل طبقات المدينة بلا استثناء، على عكس الفواكه التى قد تعد كمالية عند الطبقات الأفقر، ولهذا تحتل الأولى دائما مساحة أكبر.. فضلا عن أنها بطبيعتها كنبات أشد كثافة فى الحقل.. ولهذا تأتى خضر المدن دائما سابقة على الفواكه موقعا، فتحتل الحلقة الداخلية المباشرة، تاركة الخارجية للفواكه.

أما منتجات الألبان من جبن وزبد وحليب فترتبط بالطبع بمركب الزراعة المختلطة أى الزراعة مع تربية الحيوان وفى قلبها البرسيم والعلف، من هنا ترتبط بالضرورة بالريف الحقيقى الأبعد.. لتحتل بذلك الحلقة الثالثة والقصوى بين

الحلقات الثلاث، ولعل هذه المتتابعة بعناصرها وأبعادها الثلاثة لا تتمثل فى مصر كما تتمثل حول القاهرة: من خضر الجيزة القريبة، الى فواكه القليوبية الأبعد، الى ألبان المنوفية الأكثر بعدا - على هذا الترتيب.

بالإضافة، ثمة فارق آخر هام بين الخضروات والفواكه، فالخضر فيما عدا التربة الخصبة والرى الوفير، لا تتطلب غالبا أرضا بعينها من حيث السطح أو المناخ أو الوجهة Aspect... إلخ، ولهذا تجد مجالها متاحا حيثما وجدت المدن الكبيرة فى الوادى المنبسط المسطح.. ثم إن الخضر بطبيعتها مختلطة بقدر ماهى متنوعة، تجتمع وتتجاور كل أصنافها فى الحقل الواحد أو فى الإقليم المدنى الواحد بحرية وبلا تخصص صارم . إن الخضر هى أساس زراعة الحضر، وزراعة الحضر هى أساسا زراعة الخضر.

أما الفواكه فأكثر تخصصا وصرامة فى شروطها الطبيعية من أرض ومناخ، فمنها ما يحتاج الى تربة طينية ثقيلة وسطح مستو، كالموز، ولذا تسعى الى أراضى الجزاير والسواحل وقلب الدلتا، لكن أكثرها، خاصة الأشجار المثمرة كالموالح والمانجو، يحتاج الى تربة رملية خفيفة مضرسة منحدرة سهلة الصرف، ولذا تلتزم حتما أطراف الدلتا كالشرقية والاسماعيلية والبحيرة... إلخ، ثم ان منها ما يرتبط بالمناخ المعتدل فى الشمال أو الحار فى الجنوب .

فضلا عن هذا فان للفواكه زراعيا متطلبات أكثر فنية وتخصصا ، وتحتاج إلى رأسمال أكبر ومساحات مزرعة أوسع نظرا لانخفاض كثافة النبات بها ، خاصة إذا كان من المحاصيل الشجرية المتباعدة بطبعها ، الأمر الذى يجذبها إلى أطراف وتخوم الدلتا الفسيحة بأراضيها الرملية الخفيفة الرخيصة . وهكذا يميل توزيع الفواكه فى النتيجة ، وسواء على الجملة أو تفصيلا كأصناف ، إلى أن يكون إقليميا أكثر منه مدنيا ، أى يقع فى نطاقات أو أقاليم جغرافية بعينها من الوادى خاصة هوامشه ، أكثر مما ينتثر عموما حول المدن الكبيرة مدينة مدينة.

إلى أى مدى ، فى الختام ، يبرز أثر زراعات المدن المتروبوليتانية على اللاندسكيب الزراعى ، يكفى فقط أن ننظر إلى بروفيل انحدار المحاصيل الرئيسية فى مصر بطولها من الشمال إلى الجنوب . خذ مثلا تأثير منطقة القاهرة الكبرى على «الأربعة الكبار» القطن والقمح والذرة والبرسيم . فنحن عادة ما نجد أن النسب المئوية لهذه المحاصيل فى المساحة المحصولية العامة تهبط قليلا أو كثيرا فى جنوب الدلتا كلما اقتربنا من منطقة القاهرة ، وقد توشك أحيانا أن تنقطع وتتلاشى حولها ، نتيجة لسيطرة زراعات الخضر والفواكه والألبان الطاغية.. ثم بعدها تأخذ تلك النسب فى الارتفاع من جديد قبلى الجيزة بعد أن تحررت من

مطاردة تلك الزراعات لها.

في النتيجة، يحدث غالبا أن يتحول بروفيل انحدارات محاصيل الحقل تلك من خط أو قوس واحد هائل المدى يغطي مصر من أقصى شمالها حتى أقصى جنوبها، الى خطين أو قوسين أو أكثر، واحد للدلتا والآخر للصعيد، لكل منهما قمة أو أكثر، الى هذا الحد إذن يصل دور وأثر زراعات العاصمة على خريطة مصر الزراعية، كأنما هى بصمة أو ضغطة ابهام ثقيلة على عجينة رغيف افرنجى عند منطقة رأس الدلتا والصعيد.

بل إلى أبعد من هذا الحد، فلقد أصبحت قوة زراعات العاصمة الطاردة المركزية بحيث أحدثت بالفعل انقطاعا كاملا وحاسما فى حقل القطن المصرى بالذات، فشطرته الى حقلين منفصلين، واحد للدلتا وآخر للصعيد بينهما ثغرة أو فجوة بلا قطن تماما.. ولئن كان القطن لأمر ما أو لأسباب مفهومة هو على قوته أول ضحايا «مطاريد» زراعات العاصمة، فلن يكون الأخير فيما يبدو، فالقمح، وإن لم يزل يمثل للآن حقلا واحدا مستمرا موصولا على امتداد مصر، هو المرشح التالى للتقطع والتمزق، وربما أتى دور الذرة بعده... إلخ.

وهكذا قد لا تأتى سنة ٢٠٠٠ مثلا إلا وقد تحولت منطقة القاهرة الكبرى، بفرض استمرار الاتجاهات الراهنة، الى سلة عظمى من الخضروات والفواكه تتوسط الوجهين بقدر ما تحيلهما الى حقلين منفصلين، فان حدث هذا فستكون العاصمة وزراعاتها المتروبوليتانية هى أول وأكبر عامل تآكل فى تجانس الزراعة المصرية، لا على أطرافها كما هو السائد حاليا ولكن فى صميم قلبها، قلب البلد.

تركيب الزراعة المصرية

على ضوء هذه الضوابط الإيكولوجية، نستطيع الآن أن نمضى قدما الى دراسة تشريحية أو تحليلية لهيكل الزراعة المصرية لنرى مدى نصيبها من التجانس أو التباين الاقليمى ومدى نصيب فرضية التجانس المطروحة هذه من الصحة أو غير ذلك وكمدخل تمهيدى، يلزمنا أن نتعرف على هرم محاصيلنا كفئات أحجام أو مساحات، تؤدى بنا الى قلب الموضوع وهو مدى نصيب تلك المحاصيل من الانتشار الجغرافى أو التركز الاقليمى، ثم لا يبقى سوى أن نضع هذه الظاهرة برمتها موضع القياس الاحصائى بالأرقام والمنحنيات.

وعلى ذكر الأرقام، فلسوف نعتمد هنا في هذا الفصل جميعا على احصائيات سنة ١٩٧٥ باعتبارها آخر الأرقام المنشورة المتاحة(١)، بالإضافة الى التقديرات الأولية المعلنة لسنة ١٩٧٩، مع الاشارة إلى إحصائيات سنتى ١٩٥٤، ١٩٥٧ للمقارنة التاريخية(٢)، وهنا لابد من تنبيه هام الى حساب المساحة المحصولية في مصر الذى اعتمدنا عليه خلال الدراسة كلها.. فالرقم الذى تعطيه نشرة «الاقتصاد الزراعى» لهذه المساحة لسنة ١٩٧٥ هو ١١,١٦٣,٠٠٠ فدان(٣)، غير أن مجموع مساحات المحاصيل المختلفة للمحافظات المختلفة من واقع الأرقام التفصيلية التى أوردتها النشرة نفسها يبلغ في السنة نفسها ١١,٤٧٨,٢٩٨ فدانا.. ولعل الفارق يرجع الى أن الرقم الأول لا يضم بعض المحاصيل المستديمة في الأرض لأكثر من حول أو بعض محاصيل التحميل... إلخ، ومن جانبنا هنا فلقد اعتمدنا فى استخراجنا للنسب المئوية لجميع محاصيلنا سواء فى المحافظات أو فى القطر على الرقم المفصل ١١,٤٧٨,٢٩٨ فدانا .

هرم المحاصيل

ينقسم مركبنا الزراعى التقليدى ابتداء الى مجموعتين أساسيتين احصائيا:المحاصيل الكبيرة والصغيرة، أو الأولية والثانوية، أو الرئيسية والتكميلية.. ومن الممكن أيضا أن نضيف فئة أو طبقة وسطى من المحاصيل المتوسطة، وربما كذلك بعدها طبقة صغرى من المحاصيل القزمية. فالمحاصيل الرئيسية الكبيرة تمثل المركب القاعدى أو قاعدة الأساس فى المركب المحصولى، أو إن شئت قاعدة الهرم المحصولى العريضة – فهرم هو الى حد بعيد كما سنرى، أما المحاصيل الصغيرة فهى التى تكمل بقية جسم الهرم.

فأولا، تشمل المحاصيل الكبيرة أو محاصيل الدرجة الأولى أربعة محاصيل، تقليديا – «الأربعة الكبار» – هى على الترتيب التنازلى بحسب المساحة المحصولية البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن، لحق بها فى العقود الأخيرة الأرز فأصبحت بحق أو الى حد «الخمسة الكبار» وكما يتضح من الجدول التالى فانها – بالتعريف – محاصيل مليونية على الأقل، وقد يتجاوز بعضها المليونى فدان، بل ويناهز الثلاثة ملايين، كما لا تقل نسبتها المئوية كل عن ١٠٪ من المساحة المحصولية القومية كحد أدنى، وقد تصل الى ٢٦٪ كحد أعلى، وفى مجموعها فان الأربعة الكبار لا تقل أبدا

---

(١) الاقتصاد الزارعى ، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزارعى والاحصاء ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٨، جزءان.

(٢) النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع ، وزارة الزراعة ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ .

(٣) الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٨ ، ج١ ، ص ٨١ .

عن ٧٠٪ من المساحة المحصولية القومية، بينما ترتفع الخمسة الكبار الى نحو ٨٠٪.. إن المحاصيل الكبرى أو الكبيرة تحتكر وحدها أربعة أخماس مساحة المحاصيل الزراعية في مصر.

المحصول	بالفـــدان	٪
البرسيم	٢٩٩٤٧٣٧	٢٦,١
الذرة	٢٣١٨٩٠٨	٢٠,٢
القمح	١٣٩٣٩٥٠	١٢,١
القطن	١٣٤٥٩٩٠	١١,٧
الأرز	١٠٤٧٤٧١	٩,١
المجموع	٧٩٧٧١٠٨	٧٩,٢

ثانيا: المحاصيل المتوسطة أو محاصيل الدرجة الثانية هي تلك التي تتراوح مساحتها بين نصف وربع المليون، أي بين ٥,٥٪، ٢٪ تقريبا.. وعددها خمس هي بالترتيب التنازلي: الخضروات فالفواكه فالفول فالقصب فالدريس.. ويبلغ مجموعها معا + ١,٥ مليون فدان، أي نحو سبع المساحة المحصولية وزيادة، أو أكثر من القمح بقدر محسوس.

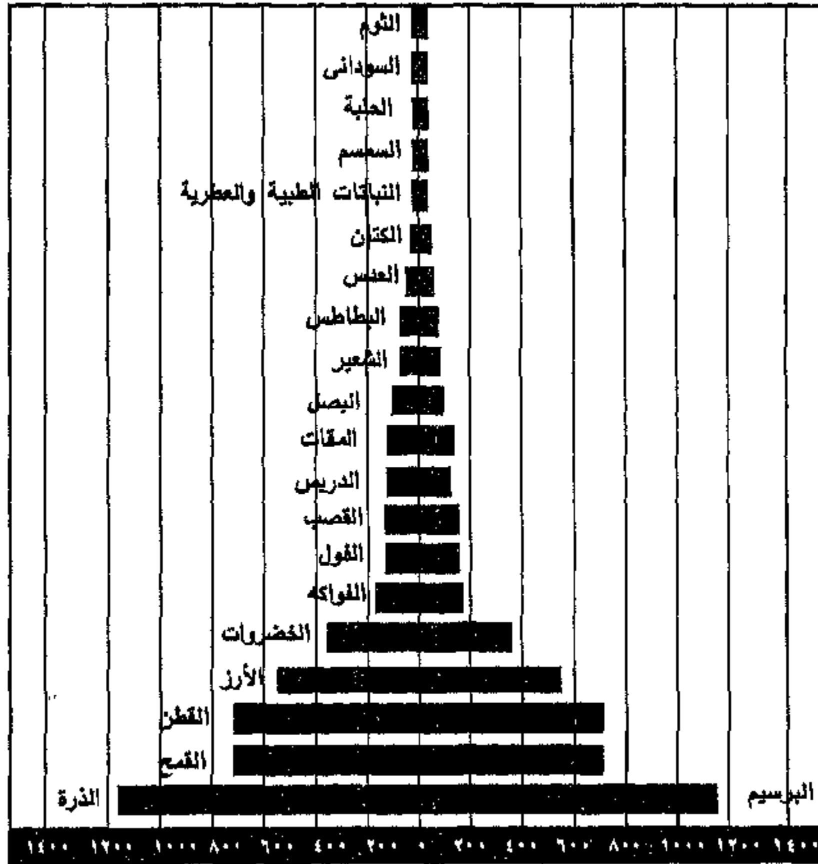
المحصول	بالفـــدان	٪
الخضروات	٦١٩٧٤٦	٥,٤
الفواكة	٢٨٥٢٧١	٢,٥
الفول	٢٤٥٥٧٤	٢,١
القصب	٢١٨٠٢٤	٢,٠
الدريس	٢١٥٥٥٢	١,٩
المجموع	١٥٨٤١٦٧	١٣,٩

ثالثا: المحاصيل الصغيرة أو محاصيل الدرجة الثالثة يقل كل منها غالبا عن المائة ألف فدان أي نحو -١٪ من المساحة المحصولية، وبعضها ضئيل للغاية فعلا، عددها وحدها يناهز جملة مجموعتي المحاصيل الكبيرة والمتوسطة، أي نحو العشرة الى الدستة، ولكنها تجمع فيما بينها نحو ثلاثة أرباع المليون فدان، أو نحو ٧٪ فقط من المساحة المحصولية القومية.. فكأنها بهذا لا تزيد كثيرا جدا على الخضروات على حدة، وهي كبرى المحاصيل المتوسطة.

المحصول	بالفــدان	٪
المقات	١٦٥٤١٨	١,٤
البصل	١٣٦٠٧٥	١,٢
الشعير	٩٩٥٧٦	٠,٩
البطاطس	٩٨٤٢٨	٠,٩
العدس	٥٨٣٦٧	٠,٥
الكتان	٥٤٤٦٤	٠,٥
النباتات الطبية والعطرية	٤١٠٣٥	٠,٤
السمسم	٣٢٦٥٠	٠,٣
الحلبة	٣١٩٥٤	٠,٣
السودانى	٣١٧٩٠	٠,٣
الثوم	٢٢٨١٨	٠,٢
المجموع	٧٧٢٥٧٥	٦,٩

رابعا وأخيرا: فلقد نلحق بالمحاصيل الصغيرة، أو نميز عنها، مجموعة قليلة من المحاصيل القزمية حقا، توشك أن تكون رمزية لا وزن لها تقريبا، ومجمل مساحتها لا يتجاوز ٢٠ ألف فدان إلا بالكاد.

المحصول	بالفــدان
الترمس	٧٩١٢
الحمص	٥٩٢٢
الشعير ذو الصفين (النبوى)	٤٩٥٩
الحبة السوداء	١٢٢٤
الحناء	٤٥٨
المجموع	٢٠٤٧٥



شكل ٢ - هرم المحاصيل (بآلاف الأفدنة سنة ١٩٧٥)

المحاصيل بين الانتشار والتركز

من تفاعل الضوابط الإيكولوجية والمركب الزراعى يخرج توزيع المحاصيل الجغرافى، ولا يخرج هذا التوزيع بدوره عن نمطين أساسيين جغرافيا: الانتشار والتركز، فبعض المحاصيل عامة أو عالمية التوزيع فى كل أنحاء الوادى، والبعض الآخر يقتصر على رقعة أو بقعة محددة أو محدودة، أى أنها اقليمية التوزيع أو محليته، فالأولى «محاصيل عميمة» والثانية «محاصيل خصيصة» وبقدر التوازن بين هذه المحاصيل العميمة والخصيصة، أى بقدر التوازن بين قوى الانتشار والتركز أو التداخل والاستقطاب، يتحدد مدى التجانس أو التباين الزراعى على أرض مصر عموما.

والنقطة الهامة الآن لكى نحسن فهم وجه مصر الزراعى هى أنه لا المركب

المحصولى ولا الضوابط الإيكولوچية بالتى تمنع الانتشار، فالمركب المحصولى إن لم يفرض الانتشار فرضا فى الأعم الأغلب، فان البيئة لا تمنعه بل تسمح به الى أقصى حد، بينما اذا حدث بالمقابل أن حتمت البيئة الطبيعية التركز فلن تجد ذلك إلا فى حالات القلة المحدودة من المحاصيل، ذلك مفتاح الموقف برمته، وبدونه لن نفهم جوهره.

ثمة قدر متيقن، نستطيع من ثم أن نقول، من «السيولة المحصولية Crop mobility على غرار « السيولة الصناعية industrial mobility » كامن فى هيكل الزراعة المصرية، بمعنى أنه لا البيئة الطبيعية (خاصة الأرض والمناخ والرى) ولا المركب المحصولى (من حيث أنواع محاصيله) بالتى تفرض حدودا أو مواضع صارمة قاسية على انتشار المحاصيل وتوزيعها، يؤكد هذا، ويلخصه أيضا، توالى المتغيرات على الثوابت من سنة الى أخرى ومن مرحلة الى مرحلة فى هيكل المركب وفى خريطة المحاصيل على السواء.

ومن الناحية التوزيعية، فبديهى أن المحاصيل الرئيسية الكبرى لا مفر حتما من أن تكون عميمة التوزيع فى معظم أجزاء مصر، ولا يمكن بحال أن تقتصر على جزء منها فحسب، كما لا مفر من أن تتداخل جميعا مكانيا الى أبعد حد وعلى كل المستويات حتى الحقل الواحد.. يصدق هذا إلى أقصى حد على الأربعة الكبار، ولايستثنى منه سوى الأرز لطبيعته الاستصلاحية الخاصة.. ولهذا تزرع تلك المحاصيل، وإن بكثافات متفاوتة، فى معظم محافظات مصر فيما عدا بضع حالات هنا وهناك لأسباب محلية مفهومة.

ولئن كان من شأن هذا الانتشار العالمى العميم أن يضعف أحيانا أو نوعا من العلاقة الإيكولوچية بين المحاصيل والبيئة، بالإضافة أيضا الى انخفاض متوسط المحصول كما وكيفا فى مناطقه الحدية، فان مما يساعد على هذا الانتشار ويعوض عن سلبياته عادة تعدد وتنوع أصناف تلك المحاصيل وسلالاتها أو حتى أنواعها بما يلائم الظروف الطبيعية لكل منطقة من مناطق الوادى المختلفة.

فاذا حللنا بقليل من التفصيل، فان القطن محصول نقدى ثمين على أية حال، كان كل فلاح يرغب تقليديا حتى السنوات الأخيرة، بل وحتى فى السنوات الأخيرة، فى أن يزرع به جزءا من أرضه مهما كانت طبيعة أو مساحة أو ظروف هذه الأرض، ولهذا لا يختفى القطن أو لا يظهر إلا رمزا سوى فى قلة معدودة من المحافظات الهامشية أو الحدية كالاسكندرية والإسماعيلية والسويس وأسوان،

ولاشك أن أنواع القطن وسلالاته المتعددة والمتجددة أبدا تساعد على هذا الانتشار وتفسره في آن واحد.

كذلك القمح بأنواعه المتعددة من بلدى الى هندى الى هجين الى مكسيكى... إلخ، يعد أوسع انتشارا، فلا تخلو منه محافظة على الاطلاق مهما تضاءل فى بعضها كالسويس.. والسبب بالطبع أنه أساس الخبز، على الأقل لسكان المدن، والذرة، أساس خبز الفلاح تقليديا، أوسع وأوسع انتشارا، فلا تخلو منه أى محافظة قط وبمساحات أكبر من رمزية حتى فى حده الأدنى، وهو فى كل الحالات يتكيف ويتلاءم مع ظروف البيئة المختلفة بفضل أنواعه المختلفة من شامية ورفيعة ومن صيفية ونيلية.. وأخيرا وفوق الكل يأتى البرسيم كقمة الانتشار حيث يزرع فى كل المحافظات بلا استثناء وبلا استخفاف، ذلك أنه ضرورة حتمية وحيوية من ضرورات الدورة الزراعية كمجدد للخصوبة فضلا عن كونه غذاء الحيوان الأساسى.

إذا انتقلنا الآن إلى المحاصيل المتوسطة والصغيرة، فلقد يبدو منطقيا أنها محاصيل خصيصة أساسا، تقتصر على أجزاء ومناطق فقط من مصر الزراعية، وإنها لكذلك بالفعل الى حد بعيد.. ومع ذلك فان المثير أن كثيرا منها يبدى انتشارا أوسع مما تظن أو تتوقع، أو هو على الأقل كان كذلك فى الماضى بشهادة هجرة المحاصيل أو سيولتها، فاذا كان الأرز محصولا رئيسيا كبيرا ولكن إقامته محددة جغرافيا فى شمال الدلتا والفيوم كمحصول برارى استصلاحى، فانه يزرع مع ذلك فى أغلب المحافظات خارجهما، بل وربما بغلة فدان أكبر أحيانا.

بالمثل، بل أكثر، تفعل الخضروات والفواكه، فهى تزرع فى جميع المحافظات بلا استثناء بمساحات تذكر، ليس فقط لأنها محصول نقدى ثمين جدا ومجز للغاية، ولكن أيضا وببساطة لأن كل منطقة ومدينة يجب أن تحمل على أكتافها أو خلف ظهرها حديقة خضارها وبستان فاكهتها، كما أن تعدد الأصناف والأنواع الحافل يسمح دائما وفى كل مكان ولا يمنع، حتى البصل والقصب فائقا التركيز تقليديا، ما من محافظة تقريبا إلا وتزرعهما ولو بمساحة ضئيلة للاستهلاك المحلى أو اليومى.

الأكثر مدعاة إلى الالتفات الفول والشعير، فهما على وضعهما الخاص يتوزعان فى جميع المحافظات بلا استثناء، وإن بصورة متواضعة أحيانا، الأغرب من ذلك أن عدد المحافظات التى تزرع فيها تلك المحاصيل من أمثال السمسم والسودانى والكتان، والى حد أقل الحلبة والترمس والحمص والعدس والثوم والنباتات الطبية والعطرية، هو عادة أكبر من عدد المحافظات التى تختفى منها زراعتها.. والواقع

أنها هى وحدها المحاصيل بالغة الضآلة والخصوصية أمثال الشعير ذى الصفين والحبة السوداء والحناء التى تقتصر زراعتها بصرامة على قلة أو آحاد معدودة من المحافظات أو المناطق.

ليست كل المحاصيل الكبيرة إذن عميمة بصرامة، ولا الصغيرة هى خصيصة دائما، وإن كانت أغلبية هذه وتلك كذلك، معنى هذا أن معظم محاصيلنا على الجملة أدنى أن تكون عميمة التوزيع منها خصيصته، وعلى أية حال فان صورة اللاندسكيب الزراعى المصرى تبدو لا مفر فى النتيجة كفسيفساء الموزايكو أو كرقع اللحاف المنقوش Patch - quilt ، إذ تتألف من أرضية أو خلفية عامة مشتركة طاغية وصلبة من المحاصيل الأساسية الكبرى، ينتثر أو ينتشر عليها هنا وهناك رشاش متفاوت أو رذاذ متطاير من المحاصيل الصغيرة، وقليلا ما يجنب داخلها أو يتأطر على أجنابها محصول خاص.

ومعنى هذا على الفور أن الصورة العامة أقرب الى التجانس منها الى التنافر، وأن التباين يتراجع الى المرتبة الثانية، مثلما يتراجع غالبا الى الأطراف والهوامش فى أقصى الشمال والجنوب أو إلى حد أقل فى أقصى الشرق والغرب، أما فى القلب فلعل عامل التباين الرئيسى هو منطقة القاهرة الكبرى بزراعات المدن المركزة والمتميزة فيها.. إن التجانس مرة أخرى، هو نغمة الأساس فى الزراعة المصرية، مثلما هو من قبل فى الأرض والسماء المصرية.

ليس هذا فحسب.. وإنما يبدو أن خريطة مصر الزراعية، كخريطتها السكانية، تتجه ببطء وبالتدريج نحو المزيد من التجانس النسبى، فكما فى الخريطة السكانية، يلوح لنا أن ضغط السكان المتصاعد من أجل الغذاء قد بدأ يخفى أو يخفت ويبهت الفروق الإقليمية والمحلية فى خريطتنا الزراعية، فتزايد السكان الشديد يدفع بالمركب المحصولى فى كل مكان نحو المزيد من المحاصيل الغذائية، خاصة على حساب القطن الذى بدأ يتناقص مساحة ونسبة حتى فى أحسن مناطقه.. هذا فضلا عن إدخال محاصيل جديدة باستمرار كالصويا والبنجر والكتان، ذلك فى حين يبدو أن المحاصيل الصغيرة التجارية والصناعية، التى هى أصلا محدودة المساحة ومحلية جغرافيا، لا تكاد تتأثر مثلما هى لا تكاد تؤثر، أى أن زراعتنا تتحول بازدياد وأكثر من أى قت مضى من زراعة المحصول الواحد monoculture إلى تعدد المحاصيل المنوعة polyculture.

وفى المحصلة العامة أصبح نمط المحاصيل أو المركب المحصولى يتجه باطراد نحو المزيد من التقارب والتشابه فى عناصره ونسبه بمعظم المحافظات، إلا أن

مساحات المحاصيل المختلفة بالفدان سنة ١٩٧٥

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة ش - ص	الذرة ش - ن
الاسكندرية	١٨٧	٦٣٢٨	٦٠٩٢	٣٠٨٢	٧٥١٧	٣١١٦
البحيرة	١٧١٩١٧	١١٩٣٦٢	٣٧٣٠٠	١٨٣٦٤٦	١٦٨٦٩٩	٢٦٥٥٠
الغربية	١٣١٥٦٧	١٠٢٨٦٧	١١٤٩	٩٢١٩٩	١١٢٠٩٨	٢٥١٧٦
كفر الشيخ	١١٨٢٠٣	١٠١٦٦٦	٤٦٨١	٢٣٧٥٧٤	٧٤٩٥٤	٤٥٨٥
الدقهلية	٢٠٣٢١٩	١٤٧٠٣٦	٥١١٢	٢٨١٦٧٦	٧٦٢١٧	٢٦٢١٩
دمياط	١٨٣٩٤	١٣١٥٣	٩٤٣	٤٨٥٣٦	٦٩٥٣	٤٤٨٢
الشرقية	١٣٧٧٧٠	١٦٢٧٢٣	١٣٩٢٦	١٧٤٩٥٣	٢٠٦٦٥٨	٣٣٩٣٣
الاسماعيلية	٥٧٥	٩٢٨٢	٥٦٧٥	٣٤٤٥	١٢٤٤٠	٩٩٤٨
السويس	——	١١٥٧	١٢٧	١٩٢	١٢٧٨	١٠٤٥
المنوفية	٦٩٢٨٠	٨٣٧٦١	٩٠٦	٧٠٨	١٩٠٨١٣	٢٠٥٣
القليوبية	٢٩٨١٦	٣٩٣٩٩	١٤٥٢	٤٨٠٧	٩٠١٣٧	——
الجيزة	٢٤٦١	٢٥١٠٤	١٣١٤	٤٠٠	٦٧٢١٧	٣٠٦٨٧
بنى سويف	٧٤٠٧٣	٥٥١٨٩	٢٣٣١	٩٨	٧٨٢٨٢	٥٨٨٦٧
الفيوم	٦٦١٢٠	٧٦٨٨٨	٥٣٥١	١٥٧٦٧	٢٥١٩٣	٧٦٣٩٨
المنيا	١٤٠٥٦٦	٩٥٦١٧	٢٢١٤	٣٦٠	١٧١١٣٤	٣٠١٠١
أسيوط	٩٨١٢٦	٨٣٧٧٦	١٣٢٥	———	٤٣٨٦٤	٩٣٦٧
سوهاج	٧٧٣٠٩	١١٩٤٦٨	٤٥٠٩	———	٤٣٥٦١	٣٩٩٢
قنا	٦٣٩٧	١١٧٠٠٩	٣٢٦٧	٢٨	٤٤١٢٩	٤٩٢٨١
أسوان	١٠	٣٤١٦٥	١٩٠٢	———	٤٦٠٩	٨١٩٤
مصر	١٣٤٥٩٩٠	١٣٩٣٩٥٠	٩٩٥٧٦	١٠٤٧٤٧١	١٤٢٥٧٥٣	٤٠٣٩٩٤

(١) ش ـ ص = شامية صيفية ، ش ـ ن = شامية نيلية ، ر ـ ص = رفيعة صيفية ، ر ـ ن = رفيعة نيلية .

الذرة ر - ص	الذرة ر - ن (١)	الذرة جملة	الفول	البصل	العدس	السودانى
——	——	١٠٦٣٣	٤٠٩٨	——	——	——
——	——	١٩٥٢٤٩	٢٢٥٩٠	٥١١٩	١٢	٢٣٥٣
——	——	١٣٧٧٧٤	٧٦٦٦	١٢١٩٤	٥٢	٢١
——	——	٧٩٥٣٩	١٢٢٣٨	١٠٧٣	٢٧٩	——
——	——	١٠٢٤٣٦	٢١١٣	٢٠٨٨٥	١٩	١
——	——	١١٤٣٥	٤٨٢	٩٠٠	——	١
——	——	٢٤٠٥٩١	٢٤٨٣٩	٢٧٥٤٨	٦	٦٦٠٦
——	——	٢٢٣٨٨	٣٣٢	——	——	١٢٠٨٥
——	——	٢٣٢٣	٢٨٤	٦٦	——	١٤٠
——	——	١٩٢٨٦٦	٢٨٥٩	٢٢٢٦٤	٢٨	١٥٩
——	——	٩٠١٣٧	٩٤٢	٧٢٧٧	——	٤٣٥
١٠٧٨٦	٢٧٠١	١١١٣٩١	٢٠١٨	٥٣٩٦	——	٤٥٤٣
١٨٠٠٧	٤٤٤٣	٥٩٥٩٩	٢٩٧٤٢	٦٦٢٢	——	——
٤٨٦١٧	١١٥٩١	١٦١٧٩٩	١٦٤٨٣	١٥٠٦	——	٦٦٣
٩٠٧٧	١٢٥٠	٢١١٥٦٢	٦٦٣٩٢	٥٥٠٢	٥٧٠	٥٥٢
١٣٣٨٢٧	——	١٨٧٠٥٨	٢٦٧٦٩	٥٥٤٠	٣١٣٥٨	٥٨٣
١٤٦٩٨٩	——	١٩٥٥٤٢	١٤٨٣٧	١٢٥٦٢	٣٧٢	١٢٨٠
٧١٦٨٤	——	١٦٥٠٩٤	٨٩٠٤	١٠٤٥	٢٥٦٠٩	١٧٢٠
٢٩٧٦٩	٤٢٠	٤٢٥٧٢	١٩٨٦	٥٦٦	٦٢	٦٤٨
٤٦٨٧٥٦	٢٠٤٠٥	٢٣١٨٩٠٨	٢٤٥٥٧٤	١٣٦٠٧٥	٥٨٣٦٧	٣١٧٩٠

المحافظة	الكتان	الحمص	الترمس	السمسم	الحلبة	القصب
الاسكندرية	١٢٧٨	----	----	----	----	٣٥٧
البحيرة	٨٩٥٠	١٤٦١	----	٦٨	١٧٦	٢٢٣١
الغربيـة	٦٧٩٥	----	----	----	----	١٠٥٤
كفر الشيخ	١٨١٠٩	----	----	----	٢٠	١٥٦١
الدقهليـة	٧٥٢٥	----	----	----	----	١٥٤٦
دميـاط	١٤٧٨	----	٤	----	----	٧٠٤
الشرقيـة	٤١٥٤	٩٦٦	٣٤٣٢	١٧٥	١١١١	٨١٥
الاسماعيلية	----	١٢٥	١١٣٤	٣٠٤٦	٥٦	٣٢
السويـس	----	----	----	٢٠٧	----	٣٠
المنوفيـة	١٥٧٠	----	٣١	----	٢٩	١٧٠٤
القليوبيـة	١٨٥٩	----	----	----	١٠	١٣٩٢
الجيزة	٦٤١	٦	٨٣٨	٣١٥	٦٦٩	٣٠٤١
بنى سويف	----	----	٤٥٠	١٢٦	٢٩٥١	١٢٨٥
الفيوم	١٩٦٣	----	٣٥٤	٧١٢	٦٢٣٣	٤٠٩
المنيـا	----	١١٢	٢٠٨	٤٦٢	٨٥٥٣	٢٨٤٠٢
أسيوط	١٤٢	٢٠٦٩	١٢٨	٧٩١	١٣٢٥	٢٠٩١
سوهـاج	----	٦٦١	٣٩٥	٦٠٤	٢٩٨٠	٢٤٣٤
قنا	----	٤٦١	٣٥٨	٢٣٩٧٦	٧٢٧٦	١١٦٥٧٠
أسوان	----	٦١	٥٨٠	٢١٦٨	٥٦٥	٥٢٣٦٦
مصـر	٥٤٤٦٤	٥٩٢٢	٧٩١٢	٣٢٦٥٠	٣١٩٥٤	٢١٨٠٢٤

البرسيم	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	البطاطس	الخضروات
٢٥٥٥٠	١١٤	—	—	—	٢٥٨٠	٢٢٣٢٩
٤١٣٧٤٦	١٩٨٨٩	١١٠٦	—	٧٦٨	٢٩٠٥٠	١٠٧٩٣٨
٢٦٢٠٦٦	١١٣٢٤	١٥٥٨	—	١٧٣	١٢٧١١	٢٨٣٠٨
٢٩٥٠٩٠	٦٠٢٩١	٥٠٥	—	—	٣٣٨	٢٤٦٩٢
٤٠٦٥٨٩	٧٦٥٤٣	٦٠٢	—	١٧١	٥٤٩٧	٣٧٢٢٠
٧٣٠٦٩	٣٧٥١٠	٣	—	٢	١٠٨٤	١٨٩٩٧
٣٧٥٤١٤	٩٤٦٨	١٠٤١	٣٧	٢٤٧	٥٥٩	٧٨٩٣٥
١٩٠٠٩	٢٩٥	—	—	—	١١	٧٨٧٥
١٣٨٦	—	—	—	—	٣	٢١٤٦
٢٠٧٩٦٠	—	٣٢٧	—	٦٠٧	١٩٤٦٢	٣٠١٢٠
٩٠٤٢٢	٢٥	٢٠٥٩	—	٣٧١	٢٤٥٦	٥٦٩٥٤
٧٩٥٣٤	٢٥	١٧١	—	٢٠٨	١٧٠٩٣	٨٢٩٧٣
١٤١٧٥٢	—	٤٤٤٧	—	١٤٥٥	١٠٤٣	١٨٨٦٣
١٦٤٩٢٣	٥٢	١٧٠	—	٢٤١٧	٣٩	٣٧٠٧٨
١٦٦٧١٢	١٦	١٠٢٨٤	—	٨٨٤٠	٥٨٠٠	١٧٢٦٧
١٠٧٠١٤	—	١٥٦	—	٢٥٣٧٠	٩٣	١٤٥٢٩
١٢١٧٦٢	—	١٥٦	—	٥٥	٥٩٨	١٠٩٨٠
٣٤٩٤٤	—	١٩٢	—	٣٢٥	١١	١٧٥٩٨
٨١٩٥	—	٥١	٤٢١	٢٦	—	٤٩٤٤
٢٩٩٤٧٣٧	٢١٥٥٥٢	٢٢٨١٨	٤٥٨	٤١٠٣٥	٩٨٤٢٨	٦١٩٧٤٦

المحافظة	المقات	الفواكه	المساحة المحصولية
الاسكندرية	٥٧١٥	١٦٧٣١	١٠٥٥١٨
البحيرة	٥٠٩٢٠	٥٠٣٣٦	١٤٢٤١٨٧
الغربيـة	٤٠٥٤	١٧٠٤٢	٨٣٠٣٧٤
كفر الشيخ	٨٦٦٨	٤٠٧٧	٩٦٨٦٣٤
الدقهليـة	٧٣١٢	١١٨٦٩	١٣١٧٤٢٤
دميـاط	٩٨١	٣٤٧٣	٢٣٥٠٨٨
الشرقيـة	١١٢١٧	٣٣٠٩٤	١٣٠٩٧٧٣
الاسماعيلية	٨٨٥٦	٦٧٦٨	١٠٠٩٨٩
السويـس	٢٧٩	٣٦١	٨٧٠١
المنوفيـة	٦٢٣٤	٢٥٧٩٩	٦٦٦٦٧٤
القليوبيـة	٣٢٥٢	٣٧٢٩٨	٣٧٠٤٠٥
الجيزة	١٤٤٣٥	١٧٥٨٤	٣٧٠٢١٣
بنى سويف	١٠٦٠٠	٥٧٧١	٥١٦٣٩٧
الفيوم	٩٠٣٣	١٥٩٤١	٥٨٣٩٥٦
المنيـا	١٤٤٣٣	١٤٠١٠	٧٩٨٤٦٢
أسيوط	٢٣٠١	١٣٧٩٢	٦٠٤٦٨٣
سوهـاج	٢٣١٣	٥٤٧٣	٥٧٣٣٩٠
قنا	٣٩٩٥	٤٦٢٣	٥٣٩٦٧٣
أسوان	٨٢٠	١٢٢٩	١٥٣٧٥٧
مصـر	١٦٥٤١٨	٢٨٥٢٧١	١١٤٧٨٢٩٨

تكون من الحالات الخاصة جدا كحواف الصحراء ومناطق المدن أو من المحاصيل الخاصة جدا كالأرز والقصب، إن التخصص الإقليمى يقل نسبيا، بينما يزيد التجانس الجغرافى نوعا، بصيغة أخرى فان فعل كثافة السكان الغامرة المتضاغطة أنها دفعت أو تدفع معظم المناطق نحو قالب منمط نسبيا Stereotype من الزراعات المتشابهة وتقسرها نوعا ما فى «قفص حديدى» غير حساس بالضوابط البيئية أو كاشف لها نسبيا.

وبصيغة أخيرة، فكما غمرت كثافة السكان الفائقة التضاغط فروق البيئة الجغرافية والأرض حتى طمستها فى كتلة سميكة صفيقة شبه متجانسة بقدر ماهى غير شفافة تماما لضوابط الأرض والتربة، فكذلك هى قد دفعت بالخريطة الزراعية نحو المزيد من التنميط والتجانس المفروض الذى قد لا يكون بالضرورة صحيا أو مرغوبا فيه إيكولوچيا وزراعيا ولكنه أمر واقع ليس له دافع جغرافيا.

مقياس التجانس

أيمكن، بعد، أن نقيس درجة هذا التجانس ومداه إحصائيا، وكيف؟ ثمة طريقان أو طريقتان: المقارنة المحلية والمقارنة القومية، أى أن نقارن الفروق والاختلافات القائمة فى كثافة زراعة أى محصول إما بنسبة مساحته فى كل محافظة الى جملة مساحة المركب المحصولى داخل تلك المحافظة نفسها، وإما بنسبة مساحته فى كل محافظة الى جملة مساحته هو فى مصر عموما.. والأول «مقياس التكاثف» والثانى «مقياس التركز» والاثنان معا يصنعان «مقياس التجانس» المطلوب.

وللاختصار والتيسير، نستطيع هنا ودائما أن نشير الى مساحة المحافظة المحصولية – أى محافظة – بالرمز (م ح ل) والى مساحة المحصول القومية – أى محصول – بالرمز (م ل ق) وكخامة أساسية للدراسة ومفتاح عام للبحث، يقدم الجدولان السابقان لوحة شاملة لتركيب وتوزيع الزراعة المصرية سنة ١٩٧٥، فالجدول الأول يعطى الأرقام الحقيقية لمساحات المحاصيل المختلفة بالفدان.. والجدول الثانى يعطى نفس الأرقام محولة الى نسب مئوية، أى النسب المئوية لكل محصول بكل محافظة من جملة المساحة المحصولية فى تلك المحافظة (م ح ل) وهذا الجدول الأخير بصفة خاصة سيكون مرجعنا دائما فى بقية هذا الفصل حيث يرتكز عليه كلية وبالضرورة.

مقياس التكاثف

بعيدا عن تعقيدات «الإنحراف المعيارى Standard Deviation» ومشقته

النسب المئوية لمساحات المحاصيل المختلفة بكل محافظة

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة ش - ص	الذرة ش - ن
الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	٥,٧	٢,٩	٧,١	٢,٩
البحيرة	١٢,١	٨,٤	٢,٦	١٢,٩	١١,٨	١,٩
الغربية	١٥,٨	١٢,٧	٠,١	١١,١	١٣,٥	٣,٠
كفر الشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٠,٥	٢٤,٥	٦,٨	٠,٤
الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٠,٤	٢١,٠	٥,٧	١,٩
دمياط	٧,٩	٥,٦	٠,٤	٢٠,٦	٣,٠	١,٩
الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١,٦	١٣,٤	١٥,٨	٢,٦
الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٥,٦	٣,٤	١٢,٣	٩,٨
السويس	ـــ	١٣,٣	١,٤	٢,٢	١٤,٧	١٢,٠
المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٠,١	٠,١	٢٨,٦	٠,٣
القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٠,٤	١,٣	٢٤,٣	ـــ
الجيزة	٠,٦	٦,٨	٠,٣	٠,١	١٨,١	٨,٢
بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٠,٤	صفر	١٥,١	١١,٣
الفيوم	١١,٣	١٣,١	٠,٩	٢,٧	٤,٣	١٣,١
المنيا	١٧,٦	١١,٩	٠,٢	صفر	٢١,٤	٣,٨
أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٠,٢	ـــ	٧,٢	١,٥
سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٠,٨	ـــ	٧,٦	٠,٧
قنا	١,٢	٢١,٧	٠,٥	صفر	٨,١	٩,١
أسوان	صفر	٢٢,٢	١,٢	ـــ	٣,٠	٥,٣
مصر	١١,٧	١٢,١	٠,٩	٩,١	١٢,٤	٣,٥

من جملة المساحة المحصولية لتلك المحافظة سنة ١٩٧٥ (م ح ل)

الذرة ر - ص	الذرة ر - ن	الذرة جملة	الفول	البصل	العدس	السودانى
ــــ	ــــ	١٠,٠	٣,٩	ــــ	ــــ	ــــ
ــــ	ــــ	١٣,٧	١,٦	٠,٤	صفر	٠,٢
ــــ	ــــ	١٦,٥	٠,٩	١,٤	صفر	صفر
ــــ	ــــ	٧,٢	١,٢	٠,١	صفر	ــــ
ــــ	ــــ	٧,٦	٠,١	١,٦	صفر	ــــ
ــــ	ــــ	٤,٩	٠,٢	٠,٤	ــــ	ــــ
ــــ	ــــ	١٨,٤	١,٩	٢,١	صفر	٠,٥
ــــ	ــــ	٢٢,١	٠,٣	ــــ	ــــ	١١,٩
ــــ	ــــ	٢٦,٧	٣,٣	٠,١	ــــ	١,٦
ــــ	ــــ	٢٨,٩	٠,٤	٣,٣	صفر	صفر
ــــ	ــــ	٢٤,٣	٠,٢	١,٩	ــــ	٠,١
٢,٩	٠,٧	٢٩,٩	٠,٥	١,٤	ــــ	١,٢
٣,٤	٠,٨	٣٠,٦	٥,٧	١,٣	ــــ	ــــ
٨,٣	١,٩	٢٧,٦	٢,٨	٠,٢	ــــ	٠,١
١,١	٠,١	٢٦,٤	٨,٣	٠,٧	٠,١	٠,١
٢٢,١	ــــ	٣٠,٨	٤,٤	٠,٩	٥,٢	٠,١
٢٥,٦	ــــ	٣٣,٩	٢,٦	٢,٢	٠,١	٠,٢
١٣,٢	ــــ	٣٠,٤	١,٦	٠,٢	٤,٧	٠,٣
١٩,٣	٠,٢	٢٧,٨	١,٣	٠,٣	صفر	٠,٤
٤,١	٠,٢	٢٠,٢	٢,١	١,٢	٠,٥	٠,٣

المحافظة	الكتان	الحمص	الترمس	السمسم	الحلبة	القصب
الاسكندرية		——	——	——	——	٠,٣
البحيرة	١,٢	٠,١	——	صفر	صفر	٠,٢
الغربية	٠,٧	——	——	——	——	٠,١
كفر الشيخ	٠,٨	——	——	——	صفر	٠,١
الدقهلية	١,٩	——	——	——	——	٠,١
دمياط	٠,٦	——	——	——	——	٠,٣
الشرقية	٠,٦	٠,١	٠,٣	صفر	٠,١	صفر
الاسماعيلية	٠,٣	٠,١	١,١	٣,٠	صفر	صفر
السويس	——	——	——	٢,٤	——	٠,٣
المنوفية	——	——	صفر	——	——	٠,٢
القليوبية	٠,٢	——	——	——	صفر	٠,٤
الجيزة	٠,٥	صفر	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٨
بنى سويف	٠,١ ——	——	٠,١	صفر	٠,٦	٠,٢
الفيوم	٠,٣	——	صفر	٠,١	١,١	٠,١
المنيا	——	صفر	صفر	٠,١	١,٠	٣,٥
أسيوط	صفر	٠,٣	صفر	٠,١	٠,٢	٠,٣
سوهاج	——	٠,١	صفر	٠,١	٠,٥	٠,٤
قنا	——	٠,١	صفر	٤,٤	١,٣	٢١,٦
أسوان	——	صفر	٠,٤	١,٤	٠,٤	٣٤,٠
مصر	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣	٢,٠

البرسيم	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	البطاطس	الخضروات
٢٤,٢	٠,١	——	——	——	٢,٤	٢١,٢
٢٩,١	١,٤	٠,١	——	صفر	٢,٠	٧,٦
٣١,٥	١,٤	٠,٢	——	صفر	١,٥	٣,٤
٣١,٤	٦,٢	صفر	——	——	صفر	٢,٥
٣٠,٣	٥,٧	صفر	——	صفر	٠,٤	٢,٨
٣١,١	١٥,٩	صفر	——	صفر	٠,٤	٨,١
٢٨,٧	٠,٧	٠,١	صفر	صفر	صفر	٦,٠
١٨,٨	٠,٢	——	——	——	صفر	٧,٨
١٧,٧	——	——	——	——	صفر	٢٤,٧
٣١,٢	——	صفر	——	٠,١	٢,٩	٤,٤
٢٤,٤	صفر	٠,٥	——	٠,١	٠,٧	١٥,٤
٢١,٥	صفر	صفر	——	٠,١	٤,٦	٢٢,٤
٢٧,٤	——	٠,٨	——	٠,٣	٠,٢	٣,٦
٢٨,٢	صفر	صفر	——	٠,٤	صفر	٦,٣
٢٠,٩	صفر	١,٣	——	١,١	٠,٧	٢,١
١٧,٧	——	صفر	——	٤,٢	صفر	٢,٤
٢١,٢	——	صفر	——	صفر	٠,١	١,٩
٦,٤	——	صفر	——	٠,١	صفر	٣,٣
٥,٣	——	صفر	٠,٣	صفر	——	٣,٢
٢٦,١	١,٩	٠,٢	صفر	٠,٤	٠,٩	٥,٤

المحافظة	المقات	الفواكه
الاسكندرية	٥,٤	١٥,٨
البحيرة	٣,٦	٣,٥
الغربية	٠,٥	٢,٠
كفر الشيخ	٠,٩	٠,٤
الدقهلية	٠,٥	٠,٩
دمياط	٠,٤	١,٥
الشرقية	٠,٩	٢,٥
الاسماعيلية	٨,٧	٦,٧
السويس	٣,٢	٤,٢
المنوفية	٠,٩	٣,٩
القليوبية	٠,٩	١٠,١
الجيزة	٣,٩	٤,٧
بنى سويف	٢,١	١,١
الفيوم	١,٥	٢,٧
المنيا	١,٨	١,٧
أسيوط	٠,٤	٢,٣
سوهاج	٠,٤	٠,٩
قنا	٠,٧	٠,٨
أسوان	٠,٥	٠,٨
مصر	١,٤	٢,٥

الرياضية، من الممكن أن نكتفي هنا بأن نحسب مجموع ابتعادات كثافة كل محصول عن متوسط كثافته العامة بمصر.. وذلك بأن نحدد النسب المئوية للمساحة المزروعة بكل محصول في كل محافظة من مجموع المساحة المحصولية لتلك المحافظة (م ح ل) ثم نحسب مجموع الفروق بالموجب أو بالسالب بين هذه النسب المئوية وبين النسبة المئوية العامة لذلك المحصول في مصر عموما وننسبها مئويا إلى هذه القيمة الأخيرة.

ومن البديهي أنه كلما انخفضت القيمة الناتجة كلما زادت درجة التجانس أو الوحدة في توزيع المحصول الجغرافي أي في كثافته، وكلما إرتفعت القيمة كلما زادت درجة التنافر أو التباين.. والجدول الآتي يقدم بالترتيب التنازلي - التصاعدي مقياس التجانس في كثافة محاصيلنا المختلفة.. وذلك كنسبة مئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية لكل محصول في المحافظات المختلفة عن متوسط نسبته القومية العامة، وإذا كان لابد هنا من تحفظ معين، فهو أن جبر الكسور العشرية الحتمي يعطي نتائج غير دقيقة في حالة المحاصيل الصغيرة ذات القيم المنخفضة، ولذا قد يحسن استبعادها من المقارنة مع المحاصيل الكبيرة التي لا تكاد تتأثر في دقة نتائجها.

مقياس تجانس الكثافة

(النسب المئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية للمحصول الواحد في المحافظات المختلفة عن نسبته المئوية في مصر)

المحصول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	٪
البرسيم	٢٩٩٤٧٣٧	٢٣,٤
القمح	١٣٩٣٩٥٠	٢٨,٦
الذرة جملة	٢٣١٨٩٠٨	٤٢,١
الذرة الشامية	١٨٢٩٧٤٧	٤٤,٠
القطن	١٣٤٥٩٩٠	٤٥,٢
البصل	١٣٦٠٧٥	٧٥,٠
الفول	٢٤٥٥٧٤	٧٦,٢
الكتان	٥٤٤٦٤	٨٠,٠
الأرز	١٠٤٧٤٧١	٩٠,٠

النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية لكل محصول سنة ١٩٧٥ (م ل ق)

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة	الفول	البصل
الاسكندرية	صفر	٠,٥	٦,١	٠,٣	٠,٤	١,٧	——
البحيرة	١٢,٧	٨,٥	٣٧,٤	١٧,٥	٨,٤	٩,٢	٣,٧
الغربيـة	٩,٨	٧,٤	١,١	٨,٨	٥,٥	٣,١	٨,٩
كفر الشيخ	٨,٨	٧,٣	٤,٧	٢٢,٦	٣,٤	٥,٠	٠,٨
الدقهليـة	١٥,١	١٠,٥	٥,١	٢٦,٩	٤,٤	٠,٨	١٥,٣
دميـاط	١,٣	٠,٩	٠,٩	٤,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٦
الشرقيـة	١٠,٢	١١,٦	١٤,٠	١٦,٧	١٠,٤	١٠,١	٢٠,٢
الاسماعيلية	صفر	٠,٦	٥,٧	٠,٣	١,٠	٠,١	——
السويـس	——	٠,١	٠,١	صفر	٠,١	٠,١	صفر
المنوفيـة	٥,١	٦,٠	٠,٩	٠,١	٨,٣	١,٢	١٧,١
القليوبيـة	٢,٢	٢,٨	١,٥	٠,٤	٤,٠	٠,٤	٥,٣
الجيزة	٠,٢	١,٨	١,٣	صفر	٤,٨	٠,٨	٣,٩
بنى سويف	٥,٥	٤,٠	٢,٣	صفر	٦,٩	١٢,١	٤,٨
الفيوم	٤,٩	٥,٥	٥,٣	١,٥	٧,٠	٧,٠	١,١
المنيـا	١٠,٥	٦,٨	٢,٢	صفر	٩,١	٢٧,٢	٤,٠
أسيوط	٧,٣	٦,٠	١,٣	——	٨,١	١٠,٩	٤,١
سوهـاج	٥,٧	٨,٥	٤,٥	——	٨,٤	٦,٠	٩,٢
قنا	٠,٥	٨,٤	٣,٢	صفر	٧,١	٣,٦	٠,٧
أسوان	صفر	٢,٤	١,٩	——	١,٨٠	٠,٨	٠,٤

العدس	السوداني	الكتان	الحمص	الترمس	السمسم	الحلبة	القصب	البرسيم
—	—	٢,٣	—	—	—	—	٠,٢	٠,٨
صفر	٧,٤	١٦,٤	٢٤,٨	—	٠,٢	٠,٥	١,٠	١٣,٨
٠,١	صفر	١٢,٥	—	—	—	—	٠,٤	٨,٩
٠,٤	—	٣٣,٢	—	—	—	صفر	٠,٧	٩,٨
صفر	صفر	١٣,٨	—	—	—	—	٠,٧	١٣,٦
—	صفر	٢,٧	—	صفر	—	—	٠,٣	٢,٤
صفر	٢٠,٧	٧,٦	١٦,٤	٤٣,٥	٠,٥	٣,٥	٠,٤	١٢,٥
—	٣٨,٠	—	٢,١	١٤,٣	٩,٤	٠,٢	صفر	٠,٧
—	٠,٤	—	—	—	٠,٦	—	صفر	صفر
صفر	٠,٥	٢,٩	—	٠,٣	—	٠,١	٠,٨	٧,٠
—	١,٣	٣,٤	—	—	—	صفر	٠,٦	٣,٠
—	١٤,٣	١,٢	٠,١	١٠,٦	٠,٩	٢,١	١,٤	٢,٦
—	—	—	—	٥,٧	٠,٤	٩,٣	٠,٦	٤,٨
—	٢,١	٣,٦	—	٤,٥	٢,٢	١٩,٥	٠,٢	٥,٥
٠,٩	١,٧	—	١,٩	٢,٦	١,٤	٢٦,٨	١٣,٤	٥,٦
٥٣,٧	١,٨	٠,٢	٣٥,١	١,٦	٢,٤	٤,١	٠,٩	٣,٦
٠,٦	٤,٠	—	١١,٢	٥,٠	١,٨	٩,٣	١,١	٤,١
٤٣,٨	٥,٤	—	٧,٨	٤,٥	٧٣,٥	٢٢,٨	٥٣,٤	١,٢
٠,١	٢,٠	—	١,٠	٧,٣	٦,٧	١,٨	٢٣,١	٠,٣

المحافظة	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	الخضروات	البطاطس	المقات	الفواكة
الاسكندرية	٠,١	ــــ	ــــ	ــــ	٣,٦	٢,٦	٣,٤	٥,٨
البحـــيرة	٩,٢	٤,٨	ــــ	١,٩	١٧,٤	٢٩,٥	٣٠,٨	١٧,٦
الـــغربيـة	٥,٣	٧,٠	ــــ	٠,٤	٤,٥	١٢,٩	٢,٤	٦,٠
كفر الشيخ	٢٧,٩	٢,٢	ــــ	ــــ	٤,٠	٠,٣	٥,٢	١,٤
الدقهــلية	٣٥,٤	٢,٦	ــــ	٠,٤	٦,٠	٥,٦	٤,٤	٤,١
دميــــاط	١٧,٤	صفر	ــــ	صفر	٣,١	١,١	٠,٦	١,٥
الشـــرقية	٤,٤	٤,٥	٨,١	٠,٦	١٢,٧	٠,٦	٦,٧	١١,٦
الأسماعيلية	٠,١	ــــ	ــــ	ــــ	١,٢	صفر	٥,٣	٢,٣
الســويـس	ــــ	ــــ	ــــ	ــــ	٠,٣	صفر	٠,٢	٠,١
المـــنوفية	ــــ	١,٤	ــــ	١,٥	٤,٨	١٩,٨	٣,٧	٩,٠
القلــيوبيـة	صفر	٩,٠	ــــ	٠,٩	٩,٢	٢,٥	٢,٠	١٣,١
الجـــيزة	صفر	٠,٧	ــــ	٠,٥	١٣,٤	١٧,٣	٨,٧	٦,١
بني سويف	ــــ	١٩,٥	ــــ	٣,٥	٣,٠	١,٠	٦,٤	٢,٠
الفـــيوم	صفر	٠,٧	ــــ	٥,٩	٦,٠	صفر	٥,٤	٥,٥
المـــنيا	صفر	٤٥,١	ــــ	٢٠,٥	٢,٦	٥,٩	٨,٧	٥,٠
أســـيوط	ــــ	٠,٦	ــــ	٦١,٩	٢,٣	٠,١	١,٤	٤,٨
ســـوهاج	ــــ	٠,٦	ــــ	٠,١	١,٧	٠,٦	١,٤	١,٩
قـــــنا	ــــ	٠,٨	ــــ	٠,٨	٢,٨	صفر	٢,٤	١,٦
أســـوان	ــــ	٠,٢	٩١,٩	صفر	٠,٨	ــــ	٠,٥	٠,٤

المحصــول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	٪
الفواكـه	٢٨٥٢٧١	٩٢,٠
الحمـص	٥٩٢٢	١٠٠,٠
المقـات	١٦٥٤١٨	١٠٥,٧
البطاطـس	٩٨٤٢٨	١١١,٠
الشعير	٩٩٥٧٦	١١١,١
الحلبة	٣١٩٥٤	١١٣,٠
الخضروات	٦١٩٧٤٦	١١٤,٨
الثـوم	٢٢٨١٨	١٣,٠
الدريـس	٢١٥٥٥٢	١٣٤,٨
النباتات الطبية والعطرية	٤١٠٣٥	١٣٥,٠
العدس	٥٨٣٦٧	١٨٠,٠
القصـب	٢١٨٠٢٤	٢١٦,٠
الترمـس	٧٩١٢	٢٣٣,٠
السمسم	٣٢٦٥٠	٢٤٣,٠
السودانـي	٣١٩٧٠	٣٠٠,٠

فيما عدا ذلك التحفظ، فواضح مدى الاختلاف الشديد في درجة تجانس أو تباين كثافات المحاصيل المختلفة، حتى ليصل الى أكثر من عشرة الأمثال في أقصى حديه، واضح كذلك بشكل عام أن أكبر المحاصيل مساحة هي في الأعم الأغلب أقلها تباينا أو أكثرها تجانسا في الكثافة التوزيعية، وذلك نظرا لانتشارها على أكبر رقعة ممكنة من القطر، والعكس عموما المحاصيل الضئيلة المساحة، فهي أشدها تنافرا لتركزها في منطقة معينة أو أكثر.

فالبرسيم والقمح والذرة والقطن - الأربعة الكبار - هي أكثر محاصيلنا تجانسا في كثافة توزيعها، كما أنها متقاربة للغاية في درجة هذا التجانس، النقيض المقابل هو خماسية العدس - القصب - الترمس - السمسم - السوداني.. وفيما بين القطبين تكاد درجة التجانس تتناسب طرديا وفي تدرج عريض مع أهمية المحصول مساحيا، إلا من حالات الشذوذ أو التشوه الإحصائي.

مقياس التركز

في كم محافظة من مجموع محافظات القطر يتركز كم في المائة من مجموع

مساحة محصول ما في كل القطر، ومن كم محافظة يأتي كم في المائة من الانتاج القومي من هذا المحصول؟ أسئلة هامة ودالة ينبغي إثارتها والرد عليها لأنها تعبر عن جوهر التركز الجغرافي مباشرة، فها هنا يبرز بشدة الفرق بين محصول ومحصول في درجة التركيز، فرب محصول يأتي ٩٠٪ من مساحته أو إنتاجه من محافظة واحدة، بينما أن محصولا آخر قد لا يجمع نصفه وبصعوبة من أقل من محافظات القطر جميعا، فالأول هو بوضوح قمة التركز العنيف، والثاني منتهى الانتشار والتكافؤ.

على هذا الأساس نحتاج أولا إلى تحديد وحصر النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية العامة لكل محصول (م ل ق) ثم من واقع هذا التحديد يتعين علينا أن نستخرج مجموع النسب المئوية لأهم وأكبر المحافظات مساحة في المحصول المعني، وفي هذا الصدد يحسن أن نتبنى طريقة الحساب التراكمي Cumulative في المحافظات العشر الأولى، بمعنى أن نضيف الى نسبة المحافظة الأولى ترتيبا نسبة المحافظة الثانية، ثم اليهما نسبة الثالثة، وهكذا حتى العاشرة، وهذا ما يفعل الجدولان السابقان.. فالأول يعطي لكل محافظة حصتها كنسبة مئوية من المساحة القومية لكل محصول.. والثاني يقدم النسب المئوية التراكمية للمحافظات العشر الأولى في كل محصول محسوبة من الجدول الأول.

في هذا الجدول عنصران يتعين علينا أن نعتبرهما، هما عدد الحالات أي المحافظات في كل نهر، ثم الحد الأقصى لقيمة النسب المئوية في كل نهر.. والعلاقة بينهما في الحدوث النسبي هي علاقة عكسية غالبا، فعن العنصر الأول، من المحاصيل ما يظهر في كل أو معظم خانات النهر، فهي محاصيل عميمة واسعة الانتشار جغرافيا، ومنها ما يظهر في نصفها أو بعضها، أي أنها محاصيل خصيصة ضيقة الانتشار جدا.

وعن الثاني، فان من المحاصيل ما لا تزيد قيمة أي محافظة فيه على ١٠٪ إلا قليلا أو بالكاد، أي أن قيمها في معظم الحالات تتقارب نسبيا مهما كانت، وهذه بالطبع هي المحاصيل الرئيسية الكبرى عادة، وعلى العكس، ثمة محاصيل تقفز فيها نسبة بعض المحافظات الى أي شيء بين ٢٥٪، ٥٠٪، إن لم يكن أحيانا الى ٩٠٪، وهذا قمة التنافر والتركز والاحتكار الجغرافي بالطبع، غير أنه يرتبط عادة بالمحاصيل الثانوية أو الثالثة الضئيلة المساحة والأهمية كما نعرف.

ومن تفاعل عنصري تعدد الحالات وقيمها الإحصائية يمكننا أن نصنف محاصيلنا الى مجموعتين تنقسم كل منهما بدورها الى فئتين.. فهناك أولا المجموعة العميمة أو واسعة الانتشار جغرافيا، نجدها في معظم المحافظات، ويتجانس أو

تقارب معقول فى كثافاتها.. ولكن بعضها أكثر أو أقل تجانسا من الآخر، فالفئة الأكثر تجانسا تشمل البرسيم والقمح والذرة والقطن أى الأربعة الكبار.. والفئة الأقل تجانسا تشمل الفواكه والخضروات (وإن تفاوتت درجات هاتين الأخيرتين بحسب أصنافهما المختلفة) ثم الفول والشعير ثم أخيرا القصب.

أما المجموعة الثانية فهى المحاصيل الخصيصة أو محدودة الانتشار جغرافيا، إذ يقتصر وجودها على قلة من المحافظات، وبعضها قد يكون صعيديا صرفا أو بحيريا بحتا، ولكنها فى جميع الأحوال تبدو بعيدة جدا عن التقارب فى كثافاتها.. غير أنها تقع فى فئتين من حيث درجة التركز، فثمة فئة شديدة التركز، وأخرى عنيفة التركز.

الأولى تشمل على الترتيب التصاعدى : البصل فالأرز فالكتان فالسودانى فالثوم..

والثانية تشمل: الحلبة والترمس والحمص، ثم من فوقها العدس فالسمسم، ثم فوق الكل النباتات الطبية والعطرية فالحناء.. كما يلخص الجدول الآتى.

محاصيل عميمة		محاصيل خصيصة	
متجانسة	أقل تجانسا	شديدة التركز	عنيفة التركز
البرسيم	الخضروات	البصل	الحلبة،الترمس،الحمص
القمح	الفواكه	الأرز	العدس
الذرة	الفول	الكتان	السمسم
القطن	الشعير	السودانى	الطبية والعطرية
ـــــ	القصب	الثوم	الحناء

منحنيات المحاصيل

وبمزيد من التحليل يمكننا أن نتقصى العلاقة بين مدى الانتشار الأفقى للمحصول وكثافته الرأسية فى صيغة من العلاقة بين القاعدة والقمة، فلو أننا رسمنا منحنيات بيانية لكل محصول بحسب مدى انتشاره على الإحداثى الأفقى ومدى ارتفاعه على الإحداثى الرأسى، لخرجنا بعدة أنماط مختلفة الهيئة والسلوك تماما، فمنها ما هو عريض القاعدة أو ضيقها، أو مرتفعها أو منخفضها، ثم منها ما هو بلا قمة تقريبا أو هو كله قمة واحدة ليس إلا، أو هو متعدد القمم المعتدلة الارتفاع والتى تتقارب فى هذا الارتفاع أو تتباعد... إلخ.

وكقاعدة عامة، فلما كانت المحاصيل الكبرى الرئيسية، التى هى المحاصيل

العميمة بالضرورة، تبتلع السواد الأعظم من المساحة المحصولية الكلية، بعكس المحاصيل الصغيرة والصغرى التى هى بطبيعتها المحاصيل الخصيصة، فان مستوى القاعدة يتناسب عادة تناسبا عكسيا مع مستوى القمة، بمعنى أنه كلما كانت القاعدة أكثر ارتفاعا كانت القمة خفيضة أو متواضعة معتدلة غالبا، وكلما كانت القاعدة خفيضة كلما كانت القمة أكثر ارتفاعا وشموخا، ومن هذه الزاوية، وتأسيسا على هذه الأركان، يمكننا أن نصنف محاصيلنا إلى سبعة أنماط بيانية أو هيكلية.

أولا : قاعدة عريضة عالية بلا قمة تقريبا أو متواضعة القمة.. هذا يعنى الأربعة الكبار فورا، والقاعدة فيها كاملة تماما، ولكن الارتفاع يتفاوت نوعا بحسب أهميتها، غير أنها جميعا متواضعة القمة أو تخلو من القمم البارزة، وبذا تكاد تكون بلا قيادة إقليمية حاسمة.

ثانيا: قاعدة عريضة ولكنها منخفضة، إلا إنها معتدلة القمم عددا وارتفاعا، هذا يشمل مجموعة عديدة من المحاصيل هى الخضروات والفواكه، الشعير والفول، البصل والسودانى.. ولتعددها تقع فى بضع تنويعات داخلية، فتقل قاعدتها عرضا وتزداد قممها تباعدا على ذلك الترتيب، فالخضروات والفواكه قاعدتها كاملة تماما، وقممها متقاربة نوعا، وللشعير والفول قاعدة تامة أيضا.. ولكن قممها أكثر تباعدا. أما البصل والسودانى فقاعدتها منقوصة نوعا، وقممها أشد تباعدا.

ثالثا: قاعدة متوسطة الاتساع لكنها عالية، والقمم متعددة، هذا يذهب الى الأرز وحده، فهو المحصول الوحيد الرئيسى من حيث المساحة والإقليمى من حيث التوزيع.. وقممه المتعددة تتقارب أكثر مما تتباعد.

رابعا: قاعدة متوسطة الاتساع ولكنها منخفضة، متعددة القمم.. هذا ينصرف الى الكتان والثوم، فالقاعدة تتسع لنحو نصف محافظات القطر، لكنها بالطبع شديدة الانخفاض لضآلة مساحة المحصول.. والقمم فيها متعددة تتدرج فى تقارب نسبى.

خامسا: قاعدة ضيقة منخفضة متعددة القمم، هنا تأتى حزمة الحلبة، الترمس، الحمص، وهى تقتصر بالطبع على عدد محدود من المحافظات، بمساحات بالغة الضآلة، لكنها شديدة التركز فتمتاز عادة بقمتين عاليتين متقاربتين كالحلبة والحمص أو متباعدتين كالترمس.

سادسا: قاعدة خفيضة ضيقة جدا أو «كاذبة» تقريبا مع قمة أو اثنتين عاليتين

متقاربتين.. القصب والعدس كلاهما علم على هذا النوع، مع اختلافات، فللقصب قاعدة تبدو عريضة تكاد تغطى معظم المحافظات، لكن الحقيقة أنها باستثناء القمم قزمية، ولذا شبه وهمية أو كاذبة.. أما العدس فقاعدته، الأشد انخفاضا بالطبع، تقتصر بصراحة وبصرامة على بضع محافظات معدودة، ولكن الاثنين يتركزان بلاهوادة فى قمتين أكثر (العدس) أو أقل (القصب) شموخا وتقاربا.

سابعاً: قمة واحدة شاهقة بلا قاعدة تقريبا، هنا ينقلب الهرم تماما فيتكدس فى مسلة نحيلة سامقة وتختفى القاعدة ويتحول المنحنى كله الى قمة عليا.. النباتات الطبية والعطرية فالسمسم فالحناء على هذا الترتيب التصاعدى هى أبرز الحالات، ففيها تسود قمة طاغية على أخرى متواضعة (كالنباتات الطبية والعطرية) أو تنفرد وحدها تقريبا (السمسم) أو على الاطلاق (الحناء) والسماء هنا هى السقف، فقد يصل ارتفاع القمة الى ٧٠٪ أو حتى ٩٠٪ من المساحة الكلية.

النسب التراكمية

إذا انتقلنا الآن إلى جدول النسب المئوية التراكمية، فلعل أهم ما ينبغى أن نركز عليه انتباهنا هو «القيم الحرجة» فى كل متوالية تراكمية (وهى الواردة بالبنط الأسود فى الجدول)، أولاها هى قيمة المحصول الأول، الذى هو الأكبر بالتعريف.. فهى فى بعض المحاصيل متواضعة لا تزيد على ١٠ – ١٥٪ من مجموع مساحة المحصول الكلية فى مصر، بينما قد تطفر أحيانا الى ٥٠٪ ونادرا الى ٩٠٪ فى محاصيل أخرى، بمعنى أن محافظة واحدة تحتكر نصف أو جل مساحة المحصول فى البلد بأسره، وبعد ذلك تأتى القمة الحرجة الثانية وهى ٥٠٪، فبعض المحاصيل تحققها بسرعة فى وثبة أو اثنتين، فتجمعها بسهولة المحافظات الثلاث أو الأربع الأولى.. وعلى العكس قد يتثاقل إيقاع البعض الآخر، فلا يحققها إلا بسبع أو حتى عشر محافظات، وبالمثل سلوك التراكم وصعوده الى القيمة الحرجة التالية، ٧٥٪ من مساحة المحصول، وصولا فى النهاية الى القيمة الحرجة الأخيرة وهى ٩٠٪.

هذا، وقد يحدث أحيانا أن يتحقق النصف بسرعة فائقة ثم يتباطأ التصاعد إلى القيم التالية تباطؤا ملموسا، أو هو قد يتدرج، أو ربما انقلب الإيقاع تماما، فبدأ بطيئا متثاقلا للغاية، ثم قفز فجأة الى قمة سامقة... إلخ، وسيرى فى النهاية أنه كلما تكدست القيم الحرجة السوداء البنط فى الأنهر اليمنى من الجدول كلما دل ذلك على شدة التركز وسرعته، والعكس كلما تأخرت إلى آخر أنهر الجدول.

واضح أن الجدول، وإن اختلف أحيانا فى الجزئيات والتفاصيل عن الجدول السابق، فانما يذهب ليؤكده فى نتائجه العريضة والجوهرية، فكمثله، تقع

النسب المئوية التراكمية لنصيب كل محافظة

من المحافظات العشر الأولى فى كل محصول من مساحته القوميه

المحصول	المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
الأرز	الشرقية ١٠,٤	المنيا ١٩,٥	سوهاج ٢٧,٩	البحيرة ٣٦,٣	المنوفية ٤٤,٦	أسيوط ٥٢,٧	قنا ٥٩,٨	الفيوم ٦٦,٨	بنى سويف ٧٣,٧	الغربية ٧٩,٢
القمح	الشرقية ١١,٦	الدقهلية ٢٢,١	البحيرة ٣٠,٦	سوهاج ٣٩,١	قنا ٤٧,٥	الغربية ٥٤,٩	ك. الشيخ ٦٢,٢	المنيا ٦٩,٠	أسيوط ٧٥,٠	المنوفية ٨١,٠
البرسيم	البحيرة ١٣,٨	الدقهلية ٢٧,٤	الشرقية ٣٩,٩	ك. الشيخ ٤٩,٧	الغربية ٥٨,٦	المنوفية ٦٥,٦	المنيا ٧١,٢	الفيوم ٧٦,٧	بنى سويف ٨١,٥	سوهاج ٨٥,٦
القطن	الدقهلية ١٥,١	البحيرة ٢٧,٨	المنيا ٣٨,٣	الشرقية ٤٨,٥	الغربية ٥٨,٣	ك. الشيخ ٦٧,١	أسيوط ٧٤,٤	سوهاج ٨٠,١	بنى سويف ٨٥,٦	المنوفية. ٩٠,٧
الخضروات	البحيرة ١٧,٤	الجيزة ٣٠,٨	الشرقية ٤٣,٥	القليوبية ٥٢,٧	الدقهلية ٥٨,٧	الفيوم ٦٤,٧	المنوفية ٦٩,٥	الغربية ٧٤,٠	ك.الشيخ ٧٨,٠	الاسكندرية ٨١,٦

المحصول	المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
القمح	البحيرة ١٧,٦	القليوبية ٣٠,٧	الشرقية ٤٢,٣	المنوفية ٥١ر٣	الجيزة ٥٧,٤	الغربية ٦٣,٤	الاسكندرية ٦٩,٢	الفيوم ٧٤ر٧	المنيا ٧٩,٧	أسيوط ٨٤,٥
الكتان	البحيرة ٣٠,٨	الجيزة ٣٩,٥	المنيا ٤٨ر٧	الشرقية ٥٤,٩	بني سويف ٦١,٣	الفيوم ٦٦,٧	الاسماعيلية ٧٢,٠	ك. الشيخ ٧٧ر٢	الدقهلية ٨١,٦	المنوفية ٨٥,٣
البطاطس	البحيرة ٢٩,٥	المنوفية ٤٩ر٣	الجيزة ٦٦,٦	الغربية ٧٩ر٥	المنيا ٨٥,٤	الدقهلية ٩١ر٠	الاسكندرية ٩٣,٦	القليوبية ٩٦,١	دمياط ٩٧,٢	بني سويف ٩٨ر٢
البصل	الشرقية ٢٠,٢	المنوفية ٣٧,٣	الدقهلية ٥٢ر٦	سوهاج ٦١,٨	الغربية ٧٠,٧	القليوبية ٧٦ر٠	بني سويف ٨٠,٨	أسيوط ٨٤,٩	المنيا ٨٨,٩	الجيزة ٩٢ر٨
الفول	المنيا ٢٧,٢	بني سويف ٣٩,٣	أسيوط ٥٠ر٢	الشرقية ٦٠,٣	البحيرة ٦٩,٥	الفيوم ٧٦ر٥	سوهاج ٨٢,٥	ك. الشيخ ٨٧,٥	قنا ٩١,١	الغربية ٩٤,٢
الشعير	البحيرة ٣٧,٤	الشرقية ٥١ر٤	الاسكندرية ٥٧,٥	الاسماعيلية ٦٣,٢	الفيوم ٦٨,٥	الدقهلية ٧٣ر٧	ك. الشيخ ٧٨,٣	سوهاج ٨٢,٨	قنا ٨٦,٠	بني سويف ٨٨ر٣

المحصول	المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
الكتان	ك.الشيخ ٣٣,٢	البحيرة ٤٩ر٦	الدقهلية ٦٣,٤	الغربية ٧٥ر٩	الشرقية ٨٣,٥	الفيوم ٨٧,١	القليوبية ٩٠ر٥	المنوفية ٩٣,٤	دمياط ٩٦,١	الإسكندرية ٩٨ر٤
الترمس	الشرقية ٤٣,٥	الإسماعيلية ٥٧ر٨	الجيزة ٦٨,٤	أسوان ٧٥ر٧	بنى سويف ٨١,٤	سوهاج ٨٦,٤	قنا ٩٠ر٩	الفيوم ٩٥,٤	المنيا ٩٨,٠	أسيوط ٩٩ر٦
الحلبة	المنيا ٢٦,٨	قنا ٤٩ر٦	الفيوم ٦٩,١	سوهاج ٧٨ر٤	بنى سويف ٨٧,٧	أسيوط ٩١ر٨	الشرقية ٩٥,٣	الجيزة ٩٧,٤	أسوان ٩٩,٢	البحيرة ٩٩ر٧
السوداني	الإسماعيلية ٣٨,٠	الشرقية ٥٨ر٧	الجيزة ٧٣,٠	البحيرة ٨٠,٤	قنا ٨٥,٨	سوهاج ٨٩,٨	الفيوم ٩١ر٩	أسوان ٩٣,٩	أسيوط ٩٥,٧	المنيا ٩٧ر٤
الثوم	المنيا ٤٥ر١	بنى سويف ٦٤,٦	القليوبية ٧٣ر٦	الغربية ٨٠,٦	البحيرة ٨٥,٤	الشرقية ٨٩,٩	الدقهلية ٩٢ر٥	ك.الشيخ ٩٤,٧	المنوفية ٩٦,١	قنا ٩٦ر٩
الحمص	أسيوط ٣٥,١	البحيرة ٥٩ر٩	الشرقية ٧٦ر٣	سوهاج ٨٧,٥	قنا ٩٥ر٣	الإسماعيلية ٩٧,٣	المنيا ٩٩,١	أسوان ٩٩,٩	الجيزة ١٠٠ر٠	—

المحصول	المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
القصب	قنا ٥٣ر٤	أسوان ٧٦ر٥	المنيا ٨٩ر٩	الجيزة ٩١ر٣	سوهاج ٩٢,٤	البحيرة ٩٣,٤	أسيوط ٩٤,٣	المنوفية ٩٥,١	ك.الشيخ ٩٥,٨	الدقهلية ٩٦ر٥
الأرز	الدقهلية ٢٦,٩	ك.الشيخ ٤٩ر٥	البحيرة ٦٧ر٠	الشرقية ٨٣ر٥	الغربية ٩٢ر٥	دمياط ٩٧,١	الفيوم ٩٨,٦	القليوبية ٩٩,٠	الإسماعيلية ٩٩,٣	الإسكندرية ٩٩ر٦
الطماطم العروة	أسيوط ٦١ر٩	المنيا ٨٢ر٤	الفيوم ٨٨,٣	بنى سويف ٩١ر٨	البحيرة ٩٣,٧	المنوفية ٩٥,٢	القليوبية ٩٦,١	قنا ٩٦ر٩	الشرقية ٩٧,٥	الجيزة ٩٨ر٠
العدس	أسيوط ٥٣ر٧	قنا ٩٧ر٥	المنيا ٩٨,٤	سوهاج ٩٩ر٠	ك.الشيخ ٩٩,٤	أسوان ٩٩,٥	الغربية ٩٩ر٦	—	—	—
السمسم	قنا ٧٣ر٥	الإسماعيلية ٨٢,٩	أسوان ٨٩ر٦	أسيوط ٩٢,٠	الفيوم ٩٤,٢	سوهاج ٩٦,٠	المنيا ٩٧,٤	الجيزة ٩٨,٣	السويس ٩٨,٩	الشرقية ٩٩ر٤
الحناء	أسوان ٩١ر٩	الشرقية ١٠٠ر٠	—	—	—	—	—	—	—	—

محاصيلنا تصنيفيا فى مجموعتى المحاصيل العميمة المتجانسة نسبيا والمحاصيل الخصيصة المركزة، وفى كل أيضا فئتان أو درجتان من الاعتدال أو التطرف، وأعضاء كلتا المجموعتين هى أيضا نفسها تقريبا فى التصنيف السابق.

فالمحاصيل العميمة المتجانسة تشمل نفس الأربعة الكبار، لأولى محافظاتها دائما، بداية متواضعة فى حدود ١٠ – ١٥٪ من مجموع المساحة القومية، ثم هى ببطء ومشقة بادية تجمع نصف مساحتها من محافظاتها الأربع الى الست الأولى على الأقل، وثلاثة أرباعها من محافظاتها السبع الى التسع الأولى، وقل أن تلم محافظاتها العشر الأولى أكثر من ٨٠٪ من المساحة القومية.

وهنا سنلاحظ أن ايقاع التركز متشابه الى حد بعيد بين كل من الذرة والقمح وكل من البرسيم والقطن.. ففى الأولين يأتى نصف المساحة مع المحافظة الخامسة أو السادسة، وثلاثة أرباعها مع المحافظة التاسعة.. وفى الأخيرين يأتى النصف مبكرا أكثر مع المحافظة الرابعة، وثلاثة الأرباع مع السابعة أو الثامنة.

وعموما تتصاعد درجة التركز فى المحاصيل الأربعة على هذا الترتيب: الذرة فالقمح فالبرسيم فالقطن، ولهذا نلاحظ أن سلسلة القيم الحرجة المتشابهة تكاد ترسم بين أربعتها خطا قاطعا من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين.. معنى هذا أن القطن أقلها تجانسا نسبيا أو أشدها تركزا، والواقع أنه هو وحده الذى يحقق ٩٠٪ من مجمل مساحته القومية من محافظاته العشر الأولى.

بالترتيب التصاعدى نحو المزيد من التركز، ولكن أيضا فى اعتدال واتزان نسبيا، تأتى الخضروات والفواكه، واللافت هنا هو التشابه الشديد بين هذين القرينين أو القريبين زراعيا فى توافق القيم الحرجة وتطور المنحنى العام، فالقمة معتدلة، وايقاع التراكم بعدها أكثر اعتدالا.. فالمحافظة الأولى فى كليهما تبدأ بنحو ١٧,٥٪ من جملة المساحة المحصولية القومية.. ثم بالمحافظة الرابعة يحقق كلاهما علامة النصف، وبالثامنة الثلاثة الأرباع، وعند العاشرة يتوقف حوالى الأربعة الأخماس.

غير أن هذا التحليل يختلف ويختل حين نحللهما كلا الى أصنافه المختلفة والمتعددة.. فاذا أخذنا المقات على حدة سواء كفرع من الخضروات أو من الفواكه، والبطاطس كفرع من الخضروات، وجدناهما أشد تركزا من كلتا عائلتيهما، كما نجد البطاطس أشد وأقوى تركزا من المقات.. فالمقات تبدأ محافظته الأولى بداية

عالية بنحو ثلاثة الأعشار أى ضعف بداية الفواكه أو الخضروات تقريبا، ثم مع المحافظة الثانية فقط يحقق علامة النصف، ومع الثامنة يتجاوز ثلاثة الأرباع، ومع التاسعة أربعة الأخماس.. أما البطاطس فهو أعنف الكل تركزا.. يبدأ كالمقات بثلاثة الأعشار، ثم إذا به يتسارع بلا هوادة ليسجل علامة النصف بالمحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع بالرابعة، وتسعة الأعشار بالسادسة، حتى إذا ما بلغ العاشرة كان قد استنفد المساحة القومية كلها تقريبا.

بعد الخضروات والفواكه عموما، وفى الاتجاه التصاعدى نفسه، يلى البصل، فالمحافظة الأولى فيه تفسر وحدها خمس المساحة، وبالثالثة يحقق النصف، وبالسادسة ثلاثة الأرباع، وبالعاشرة تسعة الأعشار، والفول أكثر تركزا، حيث يبدأ بأكثر من الربع ويسجل سائر القيم الحرجة مع المحافظة الثالثة فالسادسة فالتاسعة.. ومع العاشرة يكون قد جمع أكثر من تسعة الأعشار من المساحة القومية، والشعير بدوره أكثر تركزا من الفول: يبدأ بأكثر من الثلث، ويحقق النصف مع المحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع مع السادسة، ونحو ٩٠٪ مع العاشرة.

وهنا تنتهى المحاصيل العميمة وتبدأ المحاصيل الخصيصة، ومعها يشتد التركز ويعنف.. والواقع أن درجة التركز تبدأ هنا تتقارب وتتنافس وتتسابق بشدة حتى ليصعب ترتيبها ، سلميا ، غير أنها تتفاوت بشدة فى الايقاع . فعلى أول السلم الصاعد نجد الكتان ، بادئا بالثلث ، ومنصفا بالمحافظة الثانية ، وبالرابعة يسجل ثلاثة الأرباع ، وبالسابعة ٩٠ ٪ ، وبالعاشرة نحو ١٠٠ ٪.

والترمس والحلبة فرسا رهان ، وإن أتى السودانى بينهما بالتداخل ، والجميع أشد وأعنف تركزا . فالترمس يبدأ أشد تركزا من الحلبة ، ولكنه ينتهى متباطئا عنها . فالأول يبدأ بأكثر من الخمسين ، ويكمل النصف مع المحافظة الثانية ، والثلاثة الأرباع مع الرابعة ، وتسعة الأعشار مع السابعة ، ونحو ١٠٠٪ مع العاشرة . أما الحلبة فتبدأ بالربع فقط ، ولكنها لا تلبث أن تحقق النصف مع المحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع مع الرابعة، وتسعة الأعشار مع السادسة، ونحو ١٠٠٪ مع العاشرة.. أما السودانى فأقل تركزا من الترمس ولكنه ليس أكثر من الحلبة بوضوح.. فهو يبدأ بأكثر من الثلث، ويتجاوز النصف بالمحافظة الثانية، ويناهز ثلاثة الأرباع بالثالثة، وتسعة الأعشار بالسادسة، والواحد الصحيح بالعاشرة.

يلى بعد ذلك صعدا الثوم، وهو بذلك أعنف تركيزا بكثير من قرينه البصل، فمحافظته الأولى تكاد تحتكر وحدها نحو نصف مساحته القومية، والثلاث الأولى

ثلاثة أرباعها، ومن المحافظة السادسة الى العاشرة يكون قد طفر من تسعة الأعشار الى الواحد الصحيح، وفوقه بيقين يأتى الحمص، بادئا بأكثر من الثلث، ثم فى كل محافظة تالية على التوالى يحقق القيمة الحرجة التالية، ومن المحافظة السادسة أكثر منها التاسعة يكون قد بلغ الواحد الصحيح عمليا.

هذا، وإذا كان عنف التركز أمرا منطقيا بل وحتميا فى مثل هذه المحاصيل الضئيلة أو القزمية شديدة التبعثر أو ضيقة القاعدة، فانه مدعاة للإثارة فى حالة المحاصيل الضخمة المساحة والاقليمية أو النطاقية التوزيع، كالقصب والأرز، اللذين يفوقان كل المحاصيل السابقة تركزا، الاثنان فرسا رهان، غير أن القصب يسبق فى البداية، ولكن الأرز يسبق فى النهاية، فالقصب يسجل أكثر من نصف مساحته القومية من أول محافظة، وثلاثة أرباعها مع الثانية، وتسعة أعشارها مع الثالثة، ثم لا يضيف كثيرا بعد ذلك حتى العاشرة، أما الأرز، وهو أربعة أمثال القصب مساحة على الأقل، فيبدأ أكثر اعتدالا بالربع، فالنصف فى الثانية، فثلاثة الأرباع بين الثالثة والرابعة، فتسعة الأعشار فى الخامسة، وبعدها وفى العاشرة يكون قد بلغ الواحد الصحيح تقريبا.

بعد هذين المحصولين الرئيسيين، نعود مرة أخرى وأخيرة إلى المحاصيل الضئيلة والقزمية، لنصل الى قمة التركز فى محاصيلنا جميعا، فمن النباتات الطبية والعطرية نرقى تباعا وسراعا الى العدس فالسمسم فالحناء، فأكثر من ٦٠٪ من النباتات الطبية والعطرية يتركز فى محافظتها الأولى، وأكثر من ٨٠٪ فى المحافظتين الأوليين، وأكثر من ٩٠٪ فى الأربع الأولى، ونحو ١٠٠٪ فى العشر الأولى، نصف العدس وزيادة يتركز فى محافظته الأولى، ولكنه سرعان ما يطفر الى ٩٧,٥٪ مع الثانية، والى ٩٩٪ مع الثالثة أو الرابعة، والى ١٠٠٪ مع السابعة والأخيرة.

ولعل السمسم أعنف تركزا بدوره من العدس فهو يبدأ بثلاثة الأرباع فى ضربة واحدة، أعنى فى محافظة واحدة، وفى الثالثة يبلغ تسعة الأعشار، ويتم الواحد الصحيح مع العاشرة، غير أن الحناء، صغرى محاصيلنا المعروفة على الاطلاق، تأتى، ولا عجب، على قمتها جميعا من حيث التركز، فأكثر من ٩٠٪ من مساحتها يتركز فى محافظة، والباقى فى أخرى.. إنها مجرد نقطة وظل نقطة.

ختاما: وكتلخيص لمقياس التركز التراكمى، نورد هذا الجدول الذى يعطى عدد المحافظات التى يتركز فيها ٩٠٪ من بعض المحاصيل فائقة التركز.

عدد المحافظات	عدد المحاصيل	أصناف المحاصيل
١	١	الحناء
٢	١	العدس
٣	٢	السمسم ، القصب
٤	٢	الحمص، الطبية والعطرية
٥	١	الأرز
٦	٤	الحلبة ، السودانى ، الثوم ، البطاطس
٧	٢	الترمس ، الكتان

قاعدة التجانس

بم نخرج، فى النهاية والخلاصة، من هذا التحليل الاحصائى لمحاصيلنا الزراعية؟ ماذا تقول لنا خريطة مصر الزراعية بكل عناصرها وجزئياتها، وكيف تتكامل فى كلمة أو تتبلور فى بؤرة ؟ بعيداً جدا عن الرتابة المملة أو التنميط الجاف الأجوف، رقعة الزراعة المصرية واضح تماما أنها غنية الى حد الثراء بالتفاصيل والجزئيات المحلية وبالاختلاف والتنوع المكانى.. ولا تقل ديناميات المحاصيل خصوبة وغنى.. فهى حافلة بالتغيرات والمتغيرات من التطور التدريجى الزاحف حتى الثورة الصاخبة الحادة.. ولكن لا المكان ولا الزمان، مع ذلك، بالذى يتسم بالتنافر أو التباين الجذرى أو الذى يخرج فى نهاية المطاف عن مبدأ التجانس الأساسى.. والدليل على هذا نلمسه فى ثلاثة عناصر أو جوانب جديرة بأن نحللها تباعا: كثافة الزراعة أو المحاصيل، ديناميات المحاصيل، توزيع المحاصيل.

كثافة الزراعة

كثافة الزراعة نفسها، أى عمق القاعدة الأرضية، قاعدة الأساس ذاتها، هى أولى آيات وأركان هذا التجانس، وابتداء، فلا انقطاعات ولا فجوات داخل الأرض المصرية إلا تخلجات الأطراف الطبيعية فى شمال الدلتا أو على جانبيها.. كذلك فلاغابات ولا مراعى ولا مستنقعات، إلا أن تكون برك القرى المحلية أو مستنقعات البرارى فى الشمال، وفيما عدا هذا فان الأرض المصرية حقل واحد موصول من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال مساحته نحو خمسة ملايين وثلثى المليون فدان.

ثم إن هذا الحقل يزرع بكثافة متجانسة أو شبه متجانسة، وهذا يضيف إلى التجانس الأفقي تجانسا رأسيا لا يقل مغزى، وابتداء، فلا تدرج بين الوادى والصحراء أو الطين والرمل، بل انتقال مفاجىء قاطع وحاد كما نعلم.. من ثم فلاتغير جوهرى فى التربة إلا أن يكون محليا للغاية فى أطراف الدلتا خاصة ومن الدرجة الثانية أو الثالثة عامة.. ومن ثم فلا مناطق حدية أو دون حدية بمعنى الكلمة فى مصر، وبالتالى فلا زراعة حدية أو دون حدية[1] إلا أن تكون مناطق الاستصلاح الزراعى التى تمثل بطبيعتها مرحلة استغلال عابرة.. بل ليس فى مصر عموما شيء كزراعة كثيفة وأخرى واسعة، وإنما هى زراعة كثيفة فقط تلك التى تسود فى كل مكان تقريبا من القلب إلى الأطراف.

بالأرقام: بلغت المساحة المحصولية فى مصر ١٩٧٥ نحو ١١,٤٧٨,٠٠٠ فدانا، خرجت من مساحة مزروعة قدرها ٥,٦٦٠,٦٦٠ فدانا فقط، بنسبة ٢٠٢,٧٪ أى الضعف.. فالزراعة المصرية إذن هى مجملها «زراعة المثنى» إن شئت، ولا تكاد توجد «شلالات أو مطبات» أى فروق حادة أو تباينات عنيفة، داخل هذه التثنية.. بل تدور الكثافات المحلية فى حدود متقاربة للغاية على جانبى علامة المضاعف أو المتوسط القومى، كما يوضح الجدول الآتى عن كثافة الزراعة ١٩٧٥ كنسبة مئوية بسطها المساحة المحصولية ومقامها المساحة المزروعة.

فكما يتضح من الجدول، تقع معظم المحافظات التسع عشرة قرب علامة المضاعف أو المتوسط القومى تلك، وذلك بالتوزيع الآتى:

النسبة	عدد الحالات
٢٥٠+ ٪	١
٢٥٠- ٢٠٠ ٪	٧
٢٠٠ - ١٥٠ ٪	١٠
١٥٠ - ١٠٠ ٪	١

فهناك ١٧ محافظة فى فئتى الوسط ، معظمها أدنى أكثر إلى علامة المضاعف والمتوسط القومى حيث تتراوح بالفعل بين ٢٢٠ - ١٨٠ ٪ . وداخل هذه المجموعة تأتى دمياط صاحبة أعلى كثافة (٢٤٣,٢٪) لأنها زراعة مدينة فى الواقع ، وقنا

(١) مابرو ، ص ٧٥ .

المحافظة	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية	كثافة الزراعة٪
الإسكندرية	١٢٩٠٠	١٠٥٥١٨	٨١٧,٩
البحيرة	٧١٦٧٢١	١٤٢٤١٨٧	١٩٨,٧
الغربية	٤١٦٠٨٥	٨٣٠٣٧٤	١٩٩,٣
كفر الشيخ	٤١٩٠٩٠	٩٦٨٦٣٤	٢٣١,٢
الدقهلية	٦١٣٠٧٣	١٣١٧٤٢٤	٢١٤,٨
دمياط	٩٦٦٦٧	٢٣٥٠٨٨	٢٤٣,٢
الشرقية	٦١٦١٩٨	١٣٠٩٧٧٣	٢١٢,٥
الإسماعيلية	٤٤١٧٤	١٠٠٩٨٩	٢٢٨,٤
السويس	٧٧١١	٨٧٠١	١١٣,٨
المنوفية	٣٢٣٥٩٩	٦٦٦٦٧٤	٢٠٦,١
القليوبية	١٩٨٢٥٤	٣٧٠٤٠٥	١٨٦,٩
الجيزة	١٨٥٧٤٧	٣٧٠٢١٣	١٩٩,٣
بني سويف	٢٥٩٣١١	٥١٦٣٩٧	١٩٩,١
الفيوم	٣١٥٠٢٦	٥٨٣٩٥٦	١٨٥,٤
المنيا	٤٢١٠٣٧	٧٩٨٤٦٢	١٨٩,٦
أسيوط	٣١٥٤٦٥	٦٠٤٦٨٣	١٩١,٦
سوهاج	٢٨٠٣٧٥	٥٧٣٣٩٠	٢٠٤,٥
قنا	٣٠٩٣٦٩	٥٣٩٦٧٣	١٧٤,٤
أسوان	٨٥١١٢	١٥٣٧٥٧	١٨٠,٦
مصر	٥٦٦٠٦٦٠	١١٤٧٨٢٩٨	٢٠٢,٧

د ساحبة أدنى كثافة (١٧٤,٤٪) لا شك لفقر الجنوب النسبى.. أما حالتا الأطراف أو التطرف فتقتصر على الاسكندرية والسويس.. ففى الأولى تنتفخ النسبة المحصولية إلى أقصاها فى مصر (٨١٧,٩٪ أى أكثر من ٨ أمثال المساحة المزروعة) نتيجة لسيادة الخضروات والفواكه متعددة العروات، ولو أن الرقم يظل غير مفهوم إلى حد بعيد مع ذلك ويبقى شذوذا لا يقاس عليه.. وفى الثانية (١١٣,٨٪) تكاد تختفى الزراعة المثناة وترتد إلى الزراعة الواحدة، وذلك كجبهة ريادة شبه صحراوية جديدة (قارن مع ذلك جارتها ومثيلتها الاسماعيلية حيث الكثافة الضعف بالضبط ٢٢٨,٤٪) وفيما عدا هذا وذاك على أية حال.. فان مصر مثلما هى حقل واحد متصل تماما، تعد مزرعة واحدة تزرع بكثافة واحدة أو متقاربة إلى أقصى حد.

ديناميات المحاصيل

لا المركب الزراعى ولا الخريطة الزراعية بالشىء الاستاتيكى الجامد الذى لايعرف التغير أو التطور.. على العكس تبدى الزراعة المصرية كثيرا من مظاهر التطور الدائم الدائب، وتبدو حافلة بالمتغيرات رغم الثوابت بل وبالمتحركات إلى جانب الرواسخ والرواسى.. وهذه التغيرات فى مجموعها إنما تعنى سيولة كامنة فى محاصيلنا، تشير بدورها الى تجانس بالقوة إن لم يكن بالفعل فى زراعتنا.. بمعنى أنه مادامت هذه المحاصيل تتغير وتتعاقب على الأرض بحرية أنواعا أو نسبا أو مواقع.. فانها تبرهن على حد أدنى على الأقل من التشابه الكامن والاستعداد الطبيعى للتقارب، أي التجانس الأساسى باختصار.

ونستطيع أن نرصد أو نصنف مظاهر هذه السيولة أو تلك الديناميات فى ثلاث: دخول أو إدخال محاصيل جديدة بكر، توسع بعض المحاصيل مساحة إلى حد التسيد أو التعميم وانكماش بعضها الآخر إلى حد الانزواء أو حتى الانقراض، ثم أخيرا هجرة بعض المحاصيل من منطقة إلى أخرى بعد توطن طال أو قصر.

المحاصيل الجديدة

فعن المحاصيل الجديدة ، لن نذهب بعيدا إلى الوراء التاريخى لنرصد الأرز والقصب منذ العصور الوسطى، ثم الذرة الشامية بعدهما، ثم عديد الفواكه المدارية كالمانجو منذ القرن الماضى.. حسبنا أن نذكر البطاطس منذ أوائل القرن الحالى، والصويا والبنجر حاليا والتى ينتظر لها أن تغدو محاصيل مائة ألفية فى المستقبل القريب.

التوسع والتقلص

أما عن توسع أو تقلص المحاصيل، فان لدينا المحاصيل المتوسعة مساحة فى جانب والمنكمشة فى الجانب الآخر.. وعادة ما تكون الأولى على حساب الثانية، وهذا ما يرتبط بظاهرة طرد المحاصيل، فالمتوسعة الغالبة تطرد المحاصيل المغلوبة إلى رقع ضئيلة وتحتل أرضها وتحل محلها.. من الأولى الأرز والمحاصيل البستانية بعد ثورتهما الخطيرة فى العقود الأخيرة، ثم الذرة الصيفية على حساب النيلية فى العقد الأخير منذ السد العالى.

ومن قبل طرد القطن فى توسعه الكاسح المحاصيل القديمة كالكتان والشعير والفول والحلبة التى أصبحت محاصيل متناقصة المساحة تقع مع تلك المحاصيل الضئيلة أمثال الترمس والحمص.. ومن قبل كذلك انقرضت تماما بعض المحاصيل التى كانت واسعة الانتشار حتى القرن الـ ١٨، وأهمها محاصيل الأصباغ الطبيعية كالنيلالج (النيلة) Indigo والكركم (القرطم) Saffron فضلا عن التبغ الذى انقرض بالمنع والتحريم القانونى (١).

هجرة المحاصيل

على أن هجرة المحاصيل هى أبرز مظاهر أو ظاهرات السيولة الزراعية، لأنها وإن كانت لا تنفصل سببيا عن الظاهرتين السابقتين، فلعلها تتميز بأن تأخذ شكلا إقليميا أو جغرافيا مباشرا، وعادة تتحقق هجرة المحصول من خلال ميكانيزم النسب المحصولية المتغيرة بالتدريج الوئيد أو بالانقلاب العنيف، فتخف زراعته إلى أن تتلاشى من منطقة، وتتكثف إلى أن تتكدس وتتركز فى منطقة أخرى، فتتم الهجرة.. ولذا نستطيع دائما أو عادة أن نحدد مرحلة انتقالية على الطريق قد نسميها نصف الهجرة.

وأحيانا تقع الهجرة عن طريق طرد محصول أقوى للمحصول الأضعف من الأرض.. ولذا كانت معظم حالات هجرة المحاصيل هى من المحاصيل الصغيرة أو المتوسطة المساحة والقيمة على الأكثر.. وأحيانا أخرى تقع الهجرة بهدف السعى

(1) Crouchley P . 28 ff ; G . H .thomas, Changing values in Egyptian agriculture from 1800 to the present time M.A. thesis, typescript London Univ . 1939 , P 97 ff.

عن وعى أو غير وعى نحو البيئة الجغرافية الأمثل للمحصول المعنى وتحقيق تلاؤم إيكولوچى أفضل ينعكس عادة فى إزدياد متوسط محصول الفدان.

وفى حصر وتصنيف حالات هجرة المحاصيل يحسن أن نميز أولا بين الهجرة الكاملة ونصف الهجرة، وهو تمييز على الأساس النسبى الغالب غالبا أكثر منه المطلق تماما، إذ يندر أن تكون هجرة المحصول مطلقة وكلية بصورة قطعية.. ثم داخل كلتا المجموعتين ينبغى أن نميز بين محاصيل هاجرت إما من الدلتا إلى الصعيد أو العكس وإما داخل أى منهما محليا.

غير أن اللافت أن حالات الهجرة الكاملة تقتصر على اتجاه واحد هو من الدلتا إلى الصعيد وليس العكس، فى حين أن معظم حالات نصف الهجرة هى على النقيض من الصعيد إلى الدلتا، ومعنى هذا أن الهجرة الحقيقية إنما هى من الدلتا إلى الصعيد أو من الشمال إلى الجنوب وليس العكس.

ولكن فى جميع الحالات فان المحصول يبدأ محصول دلتا وصعيد دائما، أى عميما فى القطر كله، ثم ينحسر عن أحد الوجهين ليقتصر على الآخر فقط.. فلسنا نعرف أو نجد حالة واحدة لمحصول كان صعيديا صرفا فانقلب بحيريا بحتا أو العكس.. وعلى هذه الأسس نجد التصنيف الثلاثى الآتى: الهجرة الكاملة، نصف الهجرة، الهجرة المحلية.

فأولا: الهجرة الكاملة، وكلها من الدلتا إلى الصعيد، وهى النمط الغالب عدديا خارج كل مقارنة، فهى تشمل خماسية الذرة الرفيعة والعدس والسمسم والحلبة والحناء، وجميعها كان يزرع قديما أو إلى قريب فى كلا الدلتا والصعيد بنسب متفاوتة، ثم تم طرده من الأولى بنسب متفاوتة أيضا حتى اقتصر على الصعيد إما كله أو جزء منه.

فالذرة الرفيعة كانت تسود مصر جميعا، إلى أن دخلت الذرة الشامية فدهمتها فى الدلتا حتى انقرضت منها تماما وانحسرت إلى جنوب الصعيد.. بالمثل لم يجد العدس فى الدلتا بيئته التقليدية الصالحة بعد إدخال الرى الدائم بها فى القرن الماضى، فتحول إلى محصول صعيد فحسب حيث اعتصم بأراضى الحياض المتخلفة.. والحلبة طردها القطن فى القرن الماضى من الدلتا إلى أطرافها وهوامشها [1] حيث أخذت تتناقص بها تدريجيا إلى حد الانقراض الآن تقريبا،

(1) I.A. Farid Intiroduction of perennial irrigation in Egypt and ind its off ects on the rural economy & population problems etc ., p.hd thesis, typescript London Univ ., 1937 , P. 135 - 8 .

فصارت محصولا صعيديا صرفا أو توشك، كذلك فان السمسم، وإن كان دائما محصول صعيد أساسا ودلتا في المحل الثاني فقط، قد تحول مؤخرا إلى محصول صعيد أساسا وحسب.. وأخيرا فان الحناء التي كان مركز ثقلها الشرقية بالدلتا، قد هاجرت أخيرا هجرة كلية تقريبا إلى أسوان في أقصى الجنوب.

هؤلاء المهاجرون الخمسة سيلاحظ الآن أنهم عموما محاصيل حبوب أو بقول تقليدية أو عتيقة، صغيرة أو متوسطة المساحة أصلا، هاجرت تحت ضغط أو طرد القطن والقمح والبرسيم أو الذرة الشامية أي الأربعة الكبار، ولقد يبدو من هذا أن الصعيد هو ملجأ المحاصيل المستضعفة في الأرض، ولا نقول منفى مطاريدها من الشمال، فهل هذا صحيح؟

من الممكن على العكس أن نقول، وهو الأحرى بالفعل، أنها، هذه المحاصيل، إنما تحركت بحثا عن البيئة الجغرافية الأنسب، إذ أن معظمها محاصيل تتطلب الحرارة الشديدة صيفا أو الشتاء الدفئ الذي يتوافر جنوبا في الصعيد، بدليل إضافي آخر: وهو أن معظمها توطن في أعماق الصعيد الجنوبي بالذات دون شماله وأحيانا دون وسطه، كالذرة الرفيعة والعدس، أو تحرك مركز ثقله بالصعيد الى موقع أكثر جنوبية، كالسمسم الذي انتقل قطبه من الجذع الجنوبي إلى الجنوب الأقصى.. هذا بينما يندر العكس أو يكاد يقتصر على الحلبة التي بعد أن انتقلت إلى الصعيد كلية تحرك مركز ثقلها فيه من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط.

ثانيا: نصف الهجرة، على العكس من الهجرة الكاملة، يتجه معظمها من الصعيد إلى الدلتا، ثم هي جميعا ظاهرة حديثة جدا ومعاصرة ترتبط بالستينيات، أو السبعينيات وبفعل السد العالي.. المجموعة تشمل رباعية الفول والبصل والشعير والحمص.. والأصل في معظمها أنها كانت تنتشر في كلا الدلتا والصعيد ولكن في الأخير أساسا، إلا الأخير الحمص فقد كان محصولا صعيديا صرفا وحسب.. ثم جاء السد، فأخذت نسبة الدلتا تتفوق على نسبة الصعيد في عملية نصف هجرة واضحة من الجنوب إلى الشمال، بحيث أصبحت محاصيل دلتا في المحل الأول وصعيد في المحل الثاني. وهذا يصدق على البصل والشعير والحمص، ولكن دون الفول.

فالبصل الذي كان محصول صعيد بتفوق وامتياز تقليديا، أصبح الآن من حيث المساحة على الأقل دون الانتاج أو النوعية محصول دلتا أولا ثم صعيد ثانيا فقط.. والشعير في العقود الأخيرة يكاد يهاجر من الصعيد إلى الدلتا كأساس، وفي الدلتا

ينتقل مركز ثقله أيضا من شرقها إلى غربها.. كذلك الحمص، الذى كان حتى الخمسينيات محصولا صعيديا صرفا، انتشر أخيرا إلى الدلتا وتوسع فيها حتى صار منصفا بين الوجهين بالتقريب.. أما الفول فهو وحده الذى اتخذ تيارا عكسيا، حيث ازداد تركزا فى معقله التقليدى بالصعيد إلى حد يقارب الهجرة والجلاء الكبير عن الدلتا، وفى الصعيد أيضا يتحرك مركز ثقله من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط..

ثالثا: الهجرة المحلية، هى أصغر الأنماط الثلاثة مدى وخطرا بالطبع حيث تتم داخل كل من الوجهين محليا وعلى حدة.. وكظاهرة نسبية، فانها بالضرورة واسعة الانتشار تتعلق بتغير كثافات الزراعة المحلية من وقت إلى آخر.. وبهذه الصفة فان كثيرا من حالات هجرة المحاصيل الكلية ونصف الهجرة السابقة تنطوى على عديد من نماذجها.. غير أنها أندر بالطبع كهجرة كلية.. وعادة ما ترتبط فى هذه الحالة بتفشى الآفات فى الموطن القديم إلى حد التدهور والانقراض، فيظهر موطن جديد مختلف.

أبرز الأمثلة القصب الذى كان يتوطن وسط الصعيد فى القرن الماضى، فتحرك مركز ثقله جنوبا إلى قطب الحرارة فى الجنوب الأقصى حاليا.. وتتواتر الظاهرة بين الفواكه خاصة، ولعل أبرز أمثلتها التين الذى كان مركزه الطاغى قليوب وبالدقة مركز طوخ، فانقرض منه على دفعات(١) حتى هاجر كلية إلى منطقة الاسكندرية حيث يتركز الآن بنسبة أكثر من ٩٠٪ من مساحته القومية.

توزيع المحاصيل

توزيع المحاصيل، إذا انتقلنا من الديناميكى إلى الاستاتيكى، هو بلا نزاع أهم عناصر وعوامل التجانس الزراعى فى مصر، أى أخطر مظاهره وأسبابه فى آن واحد.. فالحقيقة الكبرى الحاكمة هنا هى أن المحاصيل العميمة هى التى تسود المركب الزراعى وتغطى وجه المزروع المصرى كله بلا استثناء تقريبا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.. فالأربعة الكبار - البرسيم، الذرة، القمح، القطن - تؤلف معا ٧٠٪ من المساحة المحصولية.. وكلها عميمة أو عالمية.. ويكاد الفول والبصل والشعير أن يلحقوا بهذه الرباعية كتذييل أو مكمل.. وكذلك تفعل الخضروات والفواكه.. هناك إذن قاسم مشترك أعظم، وتلك فرشة قاعدية مشتركة،

(١) جمال الناصوري ، فى : دراسات فى جغرافية مصر، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٩٢ .

فى اللاندسكيب الزراعى جميعا.. وهذا وحده ومن البداية يحكم على زراعتنا بالتجانس الأساسى دون تردد أو جدال.

ملامح مضاعفة

بالإضافة، وللمزيد من التأكيد، ثمة لهذه القاعدة العميمة ملامح ثلاثة تضاعف أيضا من تجانسها الأساسى، هى التداخل الجغرافى والترابط الوظيفى والتقارب الإحصائى.. فأما الأول، فان هذه المحاصيل لا تتجاور بقدر ما تتواقع، فلا يبدأ أحدها حيث ينتهى الآخر، وإنما هى تتراكب على نفس الرقعة بل وتتعاقب بالفعل على الأرض الواحدة خلال العام ومع الدورة الزراعية.. أى أنها تتداخل وتتشابك إقليميا فى مركب زراعى موحد شبه نمطى بحيث يستحيل الفصل بينها، هناك، باختصار، تداخل لا استقطاب.

ترابط المحاصيل لا يقل وضوحا ولا مغزى.. فمن المحاصيل كما نعلم ما يتناسب مع الآخر تناسبا طرديا، ومنها ما يتناسب تناسبا عكسيا.. كذلك فقد يكون هذا الترابط بنوعيه كليا أو جزئيا.. فالقمح والذرة وإلى حد ما البرسيم.. أى الحبوب والعلف، تتناسب فيما بينها تناسبا طرديا بدرجات متفاوتة.. ولكن القطن يتناسب معها، وبالأخص مع القمح، تناسبا عكسيا (أى الحبوب مع الألياف) كذلك يتناسب القطن مع المحاصيل البستانية تناسبا عكسيا إلى حد أو آخر.. وهكذا إلى آخره.

ولقد يبدو أن هذا الترابط المركب يؤلف شبكة معقدة من العلاقات التوزيعية التى قد تضاعف من التباين أو على العكس قد تضعف منه.. وهذا صحيح غالبا، ولكن الأغلب أن هذه العلاقات تعوض بعضها البعض وأن تلك الشبكة تحيد نفسها بنفسها إلى حد بعيد فى النتيجة الصافية، بما يسود التجانس ويعيد إليه دوره الطاغى.

أما التقارب الإحصائى، أخيرا، فلا يقصد به تقارب النسب المئوية لهذه المحاصيل الرئيسية من جملة مساحة مصر المحصولية فحسب، ولكن أيضا تقارب كل منها فى توزيع كثافته على صفحة البلد.. فالملاحظ أن فروق هذه الكثافات محدودة نسبيا، إذ أن مدى ابتعاد قممها عن متوسطاتها لا يعدو غالبا كسرا معتدلا من أصل هذه المتوسطات الأخيرة، فكما يوضح الجدول الآتى، الذى يشير الى النسب المئوية للمحاصيل المختلفة من المساحة المحصولية لمحافظاتها (م ح ل) تتراوح نسبة الفرق بين القمة والمتوسط بين ٢١، ٨٣٪ من المتوسط كحد أدنى وأقصى على الترتيب وذلك فى حالة الأربعة الكبار، فى حين أنها تطفر إلى أضعاف

أصل المتوسط في حالة المحاصيل الصغيرة أو الضئيلة مساحيا حتى وإن كانت عميمة توزيعيا.

المحصول	القمة	المتوسط	الفرق	الفرق ٪
البرسيم	٣١,٥	٢٦,١	٥,٤	٢٠,٧
الذرة	٣٣,٩	٢٠,٢	١٣,٧	٦٨,٨
القطن	١٧,٦	١١,٧	٥,٩	٥٠,٤
القمح	٢٢,٢	١٢,١	١٠,١	٨٣,٤
الفول	٨,٣	٢,١	٦,٢	٢٩٥,٢
الشعير	٥,٧	٠,٩	٤,٨	٥٣٣,٣
البصل	٣,٣	١,٢	٢,١	١٧٥,٠
الخضروات	٢٤,٧	٥,٤	١٩,٣	٣٥٧,٤
المقات	٨,٧	١,٤	٧,٣	٥٢١,٥
الفــواكـــه	١٥,٨	٢,٥	١٣,٧	٥٤٨,٠

بروفيل المحاصيل

تفاعل هذه الخصائص الثلاث، التداخل والترابط والتقارب، ينعكس بصورة اختزالية في بروفيل المحاصيل، فيعكس هذا بدوره مجمل التجانس العام في زراعتنا.. فهذه المنحنيات البيانية، التى تمثل توزيع انحدارات كثافات المحاصيل المختلفة، تميل غالبا كما رأينا إلى أن تتدرج على المحور الطولى من الشمال إلى الجنوب فى اتجاه واحد محدد أو أكثر سواء بالزيادة أو بالنقص.. وتختلف أنماط هذه المنحنيات اختلافا هيكليا معبرا ودالا.. فمنها ما يرسم خطا بسيطا مائلا باستمرار كالمنحدر هابطا من الشمال إلى الجنوب - كالبرسيم.. ومنها ما يرسم كثيبين متواجهين فى كل من الدلتا والصعيد شبه منقطعين فى منطقة القاهرة - كالقطن.. ومنها ما يرسم كثيبا فى الدلتا وهضبة متموجة في الصعيد مع انخفاض بينى طفيف فى منطقة القاهرة - كالقمح والذرة بدرجتين متفاوتتين.

وبهذا الشكل تتوازى أو تتقاطع خطوط هذه المنحنيات كليا أو جزئيا، وتتداخل قممها المختلفة وتتشابك، وتتعانق أو تتلاحق، وإلى هذا المدى ، فان تزايد أو تناقص كثافاتها كلما اتجهنا شمالا أو جنوبا هو بلاشك مدعاة إلى ظهور فروق إقليمية

حاسمة فى المركب الزراعى.. غير أنها بالمقابل تعمل بتداخل مساراتها وتشابك قممها - كالأمواج على سطح البحر - على تحييد بعضها البعض وتقريب هيكلها العام نحو قدر أكبر من التجانس العام.. وهذا يصدق أيضا على كثافة المحصول كما على كثافة زراعته، أى على متوسط محصول الفدان كما على نسبة المحصول من المساحة، ذهب الكيف هنا مع الكم أو ذهب عكسه.. وبهذا نصل إلى تجانس عام مزدوج أو مثنى: كما وكيفا.

أما اذا كان ثمة تباين محسوس أو ابتعاد حقيقى عن هذا التجانس الأساسى، فانما يتركز ويتبلور بالضرورة فى أقصى الشمال والجنوب، فى القطبين المتناقضين من المحور، أى أساسا فى أطراف مصر القصوى وهوامشها القصية.. وهذا بالدقة ما تأتى المحاصيل المحلية أو الخصيصة لتؤكده بشكل قاطع.. فهذه المحاصيل التى لا توجد إلا فى قطاعات ونطاقات أو رقع وبقع محددة بصرامة من أرض مصر، تشترك فى ثلاثة ملامح تحدد دورها بداية ونهاية فى تشكيل اللاندسكيب الزراعى ككل، وهى: موقع الأطراف والقلب، ووضع الاستقطاب أو التداخل، وضآلة الوزن.

فأما الموقع فانها تنقسم إلى فئتين: الأطراف وهى الأغلبية السائدة، والقلب وهى الأقلية المعدودة.. فمعظمها يشارك فى الموقع الهامشى على أطراف المزروع إما شمالا وجنوبا وهو الأغلب، وإما شرقا وغربا كما فى الدلتا خاصة.. فالأرز والقصب كما رأينا هما بيساطة القطب الشمالى والجنوبى فى الزراعة المصرية. ويكاد الكتان والعدس يتبعانهما أو يتلوانهما اذا اتجهنا من كلا القطبين نحو الداخل.. وفى أعقاب هذين يأتى السودانى والبصل، ثم السمسم والحلبة على نفس الترتيب.. أو قل، فى حالة الصعيد، إن المجموعة الداخلية من هذه المتتابعة، أى العدس والبصل والسمسم والحلبة، بالإضافة إلى أمثال الثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية، ترصع قلب الصعيد الأوسط، أو قل، فى حالة الدلتا إن إطارا من المحاصيل المحلية يحف بها من الأطراف: الأرز فى الشمال، وعلى الهوامش الشرقية السودانى والسمسم والحناء، وعلى الهوامش الغربية الفول والشعير، حتى الخضروات والفواكه، التى تمثل وضعا خاصا وسطا بين المحاصيل العامة والمحلية والتى ترتبط وظيفيا بعامل المدن الكبرى أكثر منها بأى عامل منفرد آخر.. هى الأخرى تتوقع أكبر كثافاتها عمليا وكأمر واقع على الأطراف والهوامش، سواء على ضلوع الدلتا شرقا وغربا أو على رؤوس مثلثها شمالا وجنوبا.

وغنى عن النص بعد هذا أن هذه المحاصيل الصغيرة جميعا تتداخل فى قاعدة المحاصيل الرئيسية الكبرى العريضة تداخلا عضويا لا انفصام له، قل «مغروسة»

فى صميم جسمها الكبير سواء كأسافين وجزر أو كجيوب ونطاقات.. غير أنها فيما بينها تنقسم ما بين الاستقطاب والتداخل.. فأغلبيتها الهامشية الموقع تمتاز بالطبع بالاستقطاب على حدة أو على جنب، بينما تتداخل بقيتها الداخلية فى بعضها البعض بالضرورة بدرجات متفاوتة.. فمعظم جيوب الحلبة والثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية تتقارب أو تتداخل ثم تلتئم جميعها تقريبا كتوابع لنطاق الفول فى قلب الصعيد.

يبقى أخيرا ولكن فوق الكل عامل الوزن أو الحجم.. فكل هذه المحاصيل الصغيرة بل والمتوسطة، والتى تناهز أو تجاوز العشرين عددا، لا تغطى فيما بينها أكثر من ربع مساحة المزروع فى مصر أو المساحة المحصولية القومية.. وهذا يحكم عليها ابتداء بالضآلة، ويحدد مع العاملين السابقين دورها بصرامة فى معمار اللاندسكيب الزراعى: إنه مجرد وشى أو نقش بديع شديد التنوع متعدد الألوان للغاية، ولكنه غالبا مقصور على أطراف الثوب، قل «كشغل البرودرى» أو «مخرمات الدانتيلا» الدقيقة، أو هو مرصع على وسطه وقلبه كوشم الوردة، تاركا صلب النسيج نفسه أقرب إلى التجانس وتجانسه أقرب إلى البساطة.

إن الزراعة المصرية، ككل عناصر الطبيعة أو الحياة التى سبق أن عرضنا لها، إنما تتغير على أطرافها وهوامشها، وعلى الأطراف والهوامش وحدها وأساسا.. وتبقى زراعتنا فى مجملها، وبعيدا عن أى طمس للمعالم الثانوية والتباين المحلى، وهى أقرب إلى التجانس العريض منها إلى التنافر الحاد أو غير ذلك، وهو تجانس يرتبط وثيقا بالتجانس الطبيعى العام فى مورفولوچية مصر، ذلك الذى لا ينفصل بدوره عن ضبط النيل أو ضبط المناخ أو كليهما معا.

أقاليم مصر الزراعية

من فعل هذا التجانس الغالب، وبرهانا عليه أيضا، صعب جدا أن نجد أو نحدد فى مصر أقاليم زراعية متبلورة صارمة الحدود على نحو ما نجد مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت المحاصيل الرئيسية العامة تتداخل مع بعضها البعض بنسب مختلفة فى توليفات وتشكيلات مختلفة تعطى مركبات محصولية تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تمنح كلا منها بالتأكيد لونا محليا خاصا ومختلفا، فان المشكلة هى أن هذه الفروق تتطور بالتدريج الوئيد جدا بحيث تتداخل هذه الألوان المحلية وتندغم فى بعضها البعض فتتحول مناطقها جميعا إلى مناطق انتقالية

متصلة بلا انقطاع بين بعضها البعض.. والمحصلة النهائية لهذا ليست «نطاقات زراعية» بالمعنى الدقيق للكلمة، أى أقاليم جامعة مانعة قاطعة الحدود، وإنما نسب ومركبات زراعية مختلفة بقدر أو بآخر، أو هى على الأكثر أشباه نطاقات، أو أقاليم من الدرجة الثانية أو الثالثة داخل إقليم زراعى رئيسى واحد كبير.

حتى المحاصيل المحلية، المتفردة بطبيعتها، هى الأخرى لا يمكن أن تعد نطاقات إلا من قبيل التجاوز أو المجاز، فان هى إلا أسافين أو جيوب موضعية صغيرة مغروسة كما رأينا فى جسم الإقليم الزراعى الواحد الكبير، أو هى ترصع حواشيه، ولئن كانت هذه الجيوب تتداخل عادة فى بعضها البعض مثلما تتداخل فى أرضية المحاصيل الرئيسية القاعدية، فان المحاصيل المحلية بهذا النمط تؤكد اللون المحلى لمنطقتها حقا، لكن دون أن تسلخ أو تصنع منها أى شىء كأقاليم أولية بالمعنى الصحيح.

حتى تلك المحاصيل المحلية الواسعة المساحة و المتطرفة الهامشية الموقع كالأرز لا تسود سيادة مطلقة فى منطقتها المعزولة، وإنما تؤلف مجرد عنصر بارز فى مركب محصولى متعدد العناصر، وقصارى ما تفعل هذه المحاصيل المحلية الهامشية أنها بقدر ما تؤكد التباين والتغير فى صورة مصر الزراعية على الأطراف القصوى، تؤكد أن جسم البلد وصلبه أدنى أن يكون إقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس.

حقا هناك مناطق ورقع زراعية متميزة فى مصر، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن نطاقات زراعية حقيقية، شمال الدلتا، مثلا، هو بسهولة «صحفة أرز مصر» وجنوب الدلتا هو إلى حد أقل «سلة خبز مصر» بينما إلى حد أقل وأقل يمكن أن يعد وسط الدلتا بينهما «حقل قطن مصر» الأول باعتبار الكثافة والتيلة.. كذلك الجيزة هى نسبيا «مزرعة خضروات مصر» والمنوفية بالمثل «مزرعة ألبانها» فى حين تأتى القليوبية والفيوم على جانبى العاصمة وكلتاهما «حديقة فواكه مصر» وتكاد البحيرة أخيرا أن تشارك الجميع فى تلك الأوصاف بنفس الدرجة تقريبا، ولكن أيا من هذه ليس نطاقا جغرافيا بمعنى الكلمة، وكلها مختلطة متنوعة المحاصيل أكثر منها زراعة المحصول الواحد أو السائد.

ولئن كان قد قيل بحق إن مصر بامتدادها الطولى الواضح من الشمال الى الجنوب تكاد تطوى نطاقات القمح والذرة والقطن والقصب الأمريكية الشهيرة فى طية واحدة، فان هذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية فى الحقيقة.. أما صميم البلد فنطاق زراعى واحد متباين التشكيلات والتوليفات محليا،

هذا ـ بالمناسبة ـ مع ملاحظة أن ترتيب محاصيلنا الرئيسية هو جغرافيا عكس ترتيب «النطاقات» الأمريكية: هنا القطن أكثر شمالية من القمح، والقمح من الذرة، وهناك القمح فى الشمال والذرة فى الوسط، والقطن فى الجنوب.. كذلك فان مناطق محاصيلنا الرئيسية أكثر تنوعا واختلاطا وعمومية وأقل تخصصا بكثير من النطاقات الأمريكية.

مصر إذن، نخلص ونختتم، إقليم زراعى واحد شبه متجانس مديد الاستطالة ينقسم إلى عدة أقاليم ثانوية sub - regions أو ثالثة، أكثر مما هى عدة أقاليم أولية متجاورة متضاغطة داخل أنبوب طويل.. ومن هنا فقط.. وعلى هذا الأساس وحده، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليمة، يمكننا أن نحدد المناطق أو الأقاليم الزراعية فى مصر كتجميع ختامى وتطبيق تكاملى وتعبير اختزالى عن مبدأ التجانس المادى فى زراعتنا.

أسس التصنيف الزراعى

وأسس التصنيف الإحصائية هنا هى بالطبع النسب المتغايرة للمحاصيل الرئيسية والثانوية المختلفة، أى توليفات المركب المحصولى، فى كل منطقة.. والأقاليم الناتجة، التى لا تعدو أن تكون قراءة أو توزيعا رأسيا لتركيبة المحاصيل فى منطقة واحدة، حيث قراءة كل محصول على حدة على امتداد البلد هى التوزيع الأفقى، هذه الأقاليم الناتجة هى أقاليم من الدرجة الثانية، يمكن أن تنقسم داخليا إلى أقاليم من الدرجة الثالثة أو ما دون ذلك بحسب الأحوال، والاساس فى هذا التحديد هو «ميزان المحاصيل» أو ـ أفضل ـ «ميزانية المحاصيل» أى وزن وثقل كل محصول فى المركب المحصولى، وذلك كما يتمثل فى نسبته المئوية من المساحة المحصولية فى كل محافظة (م ح ل).

غير أننا إلى جانب هذا نحتاج فى تصنيفنا إلى مقياس إشارى وميزان إحصائى موحد نقيس عليه ونقارن إليه أقاليمنا لتبرز لنا الفروق الاقليمية الدالة، ولا شك أن هذا المقياس هو بامتياز ميزانية المحاصيل القومية العامة نفسها.. فمدى اقتراب أو ابتعاد كل محافظة عنها يحدد موقعها التصنيفى بين أقاليمنا تلقائيا.. ولحسن الحظ فان لميزانية محاصيلنا القومية هيكلا بسيطا وواضح المعالم والحدود للغاية.

فهناك أولا قاعدة الأساس، الأربعة الكبار أو رباعية البرسيم ـ الذرة ـ القمح والقطن.. فهى تؤلف وحدها نحو ٧٠٪ (٧٠,١٪) من مساحة مصر المحصولية.. فاذا أضفنا إليها مساحة الأرز القومية وهى نحو ١٠٪ (٩,١٪ بالدقة) لكان المجموع ٨٠٪ تقريبا (٧٩,٢٪ بالضبط) فاذا ما أضفنا إلى ذلك مساحة المحاصيل

البستانية من خضروات وفواكه وهى أيضا حوالى ١٠٪ (١٠,٢٪ بالتحديد)، لكان المجموع الكلى زهاء ٩٠٪ (٨٩,٤٪ بصرامة) هذا يترك لبقية المحاصيل أو مجموعة المنوعات نحو ١٠٪ أخرى (١٠,٦٪ بالدقة).

داخل هذه الحدود الأولية، نستطيع أن نمضى فى تصنيفنا إلى مدى أبعد، وذلك بأن نحدد وزن كل محصول على حدة فنرصد نسبته وترتيبه.. وفى الميزانية القومية نجد أن الترتيب العام داخل الرباعية القاعدية هو دائما كالآتى: البرسيم أولا أو نحو الربع (٢٦,١٪) فالذرة نحو الخمس (٢٠,٢٪) والاثنان معا يجمعان نحو ٥٥٪ من المساحة المحصولية (٥٦,٣٪ بالضبط) ثم بعيدا بين الثمن والعشر يلى القمح (١٢,١٪)، فالقطن (١١,٧٪)، ولكليهما معا أقل من الربع (٢٣,٨٪).

كذلك فان هناك الميزان البستانى ما بين الخضروات معها البطاطس فى كفة والفواكه معها المقات فى الكفة الأخرى، وهو يبلغ نحو الثلثين - الثلث على الترتيب (٦,٣٪ مقابل ٣,٩٪) .

وهكذا بالمثل فى مجموعة المنوعات التى تضم ١٤ محصولا تجمع فيما بينها الـ ١٠٪ المتبقية من مساحة القطر المحصولية، فنصفها تقريبا (٥٪) يذهب لمجموعة البقول بالإضافة إلى القصب، فللبقول الخمس ٣,١٪ كالآتى: الفول ٢,١٪، العدس ٠,٥٪، الحلبة ٠,٣٪، ثم كل من الحمص والترمس ٠,١٪.. أما القصب فله ٢٪، والنصف الباقى منصف بدوره بين مجموعة الدريس ١,٩٪، والكتان ٠,٥٪، والمحاصيل الزيتية ٠,٣٪ لكل من السمسم والسودانى، وبين مجموعة البصل ١,٢٪ والثوم ٠,٢٪ والنباتات الطبية والعطرية ٠,٤٪.

تلك بالتبسيط هى خطوط التقسيم القومية العريضة، فكل ابتعاد عن هذه الهيراركية يمثل فروقا إقليمية تصنع لنا أقاليمنا المطلوبة تلقائيا، وبهذا المقياس المقارن الثابت ستبرز لنا على الفور فروق أساسية بين محافظاتنا المختلفة ستنعكس على شخصياتها الزراعية كما سترسى وترسم حدود أقاليمنا الزراعية النهائية.

الرباعية القاعدية

وأول تلك الفروق وأهمها بالتأكيد فى أغلب الحالات هو حجم أو ثقل الرباعية القاعدية نفسها، فذاك هو الذى سيحدد جوهر الأقليم الزراعى الذى تنتمى إليه المحافظة أو المنطقة.. والواقع أن نسبة الرباعية - هذا أمر بديهى - تتناسب تناسبا عكسيا مع نسبة بقية عناصر ميزانية المحاصيل جملة و/ أو تفصيلا.. وهنا نجد

فروقا إقليمية هائلة أحيانا.. فالحد الأدنى للرباعية نجده فى أقصى الشمال بالاسكندرية (٤٠,٤٪) يقابله الحد الأقصى فى أقصى الجنوب بسوهاج (٨٩,٤٪)، أى أكثر من الضعف.. غير أن هذين القطبين المتنافرين، كما سيلاحظ، هما من مواقع الأطراف جغرافيا، مثلما تقع أيضا أغلب الحالات المتطرفة المماثلة وهى الإسماعيلية والسويس والجيزة وقنا وأسوان.

على أن هذه الحالات هى عموما الأقلية، أما الأغلبية فأقل تطرفا فى ابتعادها عن المعدل القومى كما أنها تقع غالبا فى وسط البلد لا أطرافه.. وعلى الجملة فان محافظاتنا تنقسم من هذه الزاوية الى مجموعتين: واحدة تزيد على المستوى القومى (٧٠٪) وأخرى تقل عنه، كل بدرجات متفاوتة للغاية أيضا.. وليس ثمة سوى الشرقية وحدها يقع على قب الميزان بالضبط (٧٠٪).

والحقيقة الهامة هنا أن المجموعة السالبة يقع معظمها فى الدلتا كما أن هذه بدورها تكاد تقتصر عليها، بينما تنتمى المجموعة الموجبة فى معظمها الى الصعيد ويكاد هذا أيضا أن يقتصر عليها وحدها.. أما الاستثناءات فقليلة فى الحالتين، كالغربية والمنوفية فى الدلتا، وكالجيزة وقنا وأسوان فى الصعيد.. غير أن هذه الاستثناءات إما حالات معتدلة غير متطرفة كالغربية.. وإما حالات خاصة جدا مفهومة مثل الجيزة كمحافظة خضروات ثم قنا وأسوان كمحافظتى قصب.

معنى هذا، بعد استبعاد الاستثناءات، هو ببساطة أن الاقتصاد الزراعى السائد فى الصعيد اقتصاد تقليدى، كلاسيكى، بمعنى أنه يبتلع فى رباعية المحاصيل الرئيسية المعهودة المؤلفة من محاصيل الغذاء والعلف والألياف.. هذا بينما يبتعد النمط السائد فى الدلتا عن هذا القالب التقليدى ليطعم بعناصر غير تقليدية أكثر كالمحاصيل البستانية والأرز وسائر المحاصيل الصغيرة.

ليس هذا فحسب، وإنما يشتد الاتجاه غير التقليدى فى الدلتا ويقوى كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة وعلى الأطراف الساحلية بصفة خاصة.. بينما يقل تدريجيا تجاه الجنوب.. تتبع مثلا نسبة الرباعية من القليوبية (٦٧,٣٪) الى السويس (٥٧,٧٪) والاسماعيلية (٥٠,٦٪) على محور الشرق، وعبر الشرقية (٧٠٪) الى الدقهلية (٦٣,٧٪) ودمياط (٤٩,٥٪) على محور الوسط، ثم أخيرا الى كفر الشيخ (٦٠,٣٪) والبحيرة (٦٣,٥٪) فالاسكندرية (٤٠,٤٪) على محور الغرب.. وليس فى الصعيد تدرج انحدارى أو انحدار تدريجى كهذا الذى يميز الدلتا، غير أننا نجد أعلى درجة من الزراعة التقليدية به وبمصر جميعا فى سوهاج حيث تبلغ نسبة الرباعية القاعدية حوالى ٩٠٪ (٨٩,٤٪).

أخيرا فان من أبرز نتائج (أو أسباب؟) تطرف نسبة الرباعية القاعدية تغير أو اختلال عدد عناصرها المكونة بالزيادة أو بالنقص.. فقد يختفى عنصر أو أكثر من عناصر الرباعية ولكن يحل محله محصول آخر، فتظل التركيبة الأساسية رباعية كما هى الحال فى الإسماعيلية والسويس حيث يختفى القطن وتسد المحاصيل البستانية مسده.. ولكن هذه الحالة فردية، والقاعدة عموما أنه اذا تعدلت الرباعية فانما تتوسع إلى خماسية أو تنكمش إلى ثلاثية.. الحالة الأولى تحدث عادة فى شمال الدلتا باضافة الأرز كمحصول رئيسى، كما فى الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية، أو فى جنوب الدلتا باضافة المحاصيل البستانية كما فى القليوبية والمنوفية.. وقد تتفق إضافة الاثنين معا فتكون سداسية كما فى البحيرة.. أما الحالة الثانية فتحدث باختفاء أو تضاؤل القطن والقمح وحلول المحاصيل البستانية محلهما كما فى الاسكندرية والجيزة، أو القمح والذرة وحلول الأرز محلهما كما فى دمياط، أو القطن والبرسيم وحلول القصب محلهما كما فى قنا وأسوان.

ولا يبقى، بعد هذه النظرة الخارجية الى الرباعية القاعدية، سوى أن ننظر إلى عناصرها ومكوناتها نظرة داخلية تتعرف على توازناتها وتراتبها ، وذلك كمتغيرات أو ثوابت للقياس الإقليمى، فأولا، وعلى غرار القاعدة القومية، القاعدة العامة فى كل الدلتا، فيما عدا محافظتى الاسماعيلية والسويس كحالة وكبيئة خاصة.. هى أن نسبة مساحة البرسيم تزيد على الذرة، وفضلا عن هذا فان الفارق بينهما يزيد كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل فى بعض الحالات إلى ستة الأمثال (دمياط) بينما يقل جنوبا حتى يكادا يتساويان فى القليوبية.

العكس تماما أو تقريبا فى الصعيد.. فباستثناء محافظتى القطن المنيا وأسيوط، تزيد نسبة الذرة على البرسيم، وذلك على عكس القاعدة القومية.. بل وكذلك يزيد الفارق بينهما كلما اتجهنا جنوبا حتى ليبلغ الأول نحو خمسة أمثال الثانى فى أسوان.. ولا يتساوى المحصولان تقريبا سوى فى الفيوم فقط.. وفى كلتا الحالتين الدلتا والصعيد، فان المتغير الذى يخلق هذه الفروق هو بالدقة تناقص نسبة البرسيم على مستوى القطر كلما اتجهنا جنوبا بصفة عامة.

ثانيا: فارق المساحة بين ثنائى القمح ـ القطن أقل منه بين ثنائى البرسيم ـ الذرة، ولكن الأهم أن القمح يزيد على القطن كقاعدة عامة وفى كلا الوجهين البحرى والقبلى على السواء، إلا فى محافظات القطن المتخصصة.. ففى البحيرة والغربية وكفر الشيخ والدقهلية بالإضافة إلى دمياط فى الدلتا.. ثم فى بنى سويف والمنيا وأسيوط فى الصعيد.. تنقلب القاعدة القومية فيتفوق القطن على القمح.

وفيما عدا هذا الاستثناء، فالملاحظ بعامة، ولكن فى أقصى الأطراف شمالا وجنوبا بخاصة، أن الفارق بين المحصولين يزداد كلما اتجهنا من قلب البلد شمالا وجنوبا، والسبب فى هذا هو تناقص نسبة القطن كلما اتجهنا جنوبا لا سيما فى الصعيد، وتناقص نسبة القمح كلما اتجهنا شمالا لا سيما فى الدلتا.

المحاصيل الإقليمية

المحاصيل الإقليمية الخصيصة حاسمة فى إحداث وتوليد التباين الأرضى بدرجة أكبر من المحاصيل العميمة، لأنها بصفة خاصة تمثل حالات استقطاب جغرافى متطرف الموقع والدرجة، مثلما يفعل الأرز فى أقصى الشمال والقصب فى أقصى الجنوب.. ففى الشمال يحل الأرز محل القمح والذرة وينافس القطن، وفى الجنوب يحل القصب محل القطن ولا ينافس أحدا كما لا ينافسه أحد.. وبهذا كله ينقلب ميزان المحاصيل الإقليمى رأسا على عقب مبتعدا تماما عن نمطه القومى السائد.

فأما الأرز فانه فى محافظاته يتحول توا الى محصول أول، بل ويحتل مكانة القطن كالمحصول الرابع، بل وكذلك مكانة القمح كالمحصول الثالث، وذلك باستثناء وحيد هو الغربية.. بل إنه ليبلغ فى بعض هذه الحالات ضعف إلى ثلاثة وأربعة أمثال هذا المحصول أو ذاك.. بل إن الأرز ليتفوق على الذرة نفسه وبنفس النسبة أحيانا ليصبح المحصول الثانى بعد البرسيم فى المحافظات الثلاث كفر الشيخ والدقهلية ودمياط، غير أن الأرز فى جميع الحالات يظل دون البرسيم بالتأكيد.. ففى أكثف محافظاته الثلاث السابقة لا يعدو ثلثى مساحة البرسيم إلا بالكاد، بينما يهبط الى نصفها أو ثلثها فى سائر محافظاته.

أما القصب فى الجنوب الأقصى فوضعه أشد حسما وجزما، فهو فى قنا يمثل أكثر من خمس المساحة المحصولية ويكاد يأتى المحصول الثانى مكررا مع القمح بعد الذرة (القمح ٢١,٦٪ والقصب ٢١,٧٪) أما فى أسوان فانه - أى القصب - يمثل وحده ثلث المساحة المحصولية (٣٤٪) ويعد المحصول الأول بلا منازع متفوقا على الذرة الذى يأتى بعده بمسافة (٢٧,٨٪).

وبهذا الشكل، وفى غياب الأرز تماما من الجنوب بالطبع، نستطيع أن نرى ونفهم مدى وسر اختلال ميزان المحاصيل فى المحافظتين: فرباعية الكبار التقليدية تختل جذريا بحيث لا تجمع أكثر من نصف المساحة المحصولية إلا بصعوبة (٥٥ - ٦٠٪ تقريبا، فى حين أنها تصل فى الميزانية القومية الى ٧٠٪، ترتفع فى بعض

الحالات الى ٨٠٪ بل والى ٩٠٪ تقريبا)، بل إن تلك الرباعية التقليدية لا وجود لها هنا في الواقع، حيث ينقرض القطن وينزوى البرسيم.. وإنما تتحول إلى ثلاثية الذرة - القمح - القصب كما فى قنا أو حتى القصب - الذرة - القمح كما فى أسوان.

وينعكس ثقل القصب الحاسم والفيصل فى ميزانية المحاصيل حين نضيف نسبته الى نسبة الرباعية التقليدية، إذ يطفر المجموع على الفور الى ٨١,٣٪ فى قنا، ٨٩,٣٪ فى أسوان.. أى ما يجاوز نسبة الرباعية مع الأرز فى أقصى شمال الدلتا أو الرباعية وحدها فى أقصى حالاتها مثل سوهاج.

المحاصيل البستانية

بنسبتها القومية العامة، ١٠٪ تقريبا، ترفع المحاصيل البستانية حصة الرباعية القاعدية مع الأرز من ٨٠٪ الى ٩٠٪ كمتوسط تقريبى عام، غير أننا نعلم أن نسبتها الإقليمية تتفاوت بشدة، فهى فى رأس الجدول بالاسكندرية ٤٤,٨٪ من ميزانية المحاصيل، وفى ذنبه بأسوان ٤,٥٪ فقط، أى بنسبة عشرة الأمثال وزيادة - وهذان أيضا هما الحدان الأقصى والأدنى تقريبا مثلما هما القطبان الشمالى والجنوبى فى البلد جميعا، من هنا، وبهذا التفاوت الشديد، تأتى المحاصيل البستانية إما لتصحح ميزانية المحاصيل حيث هى مختلة أصلا، أو على العكس لتزيدها اختلالا على اختلال، وذلك بحسب حالة كل محافظة أو مجموعة من المحافظات.

ولعل المثل الأبرز هو حالة التطرف الأقصى الاسكندرية، فهنا حيث تتقزم الرباعية القاعدية إلى أدناها فى مصر (٤٠,٤٪) ولا يكاد الأرز يضيف إليها شيئا مذكورا، فان المحاصيل البستانية وحدها بنسبتها البالغة ٤٤,٨٪ تأتى لا كالمحصول الأول المطلق فقط وإنما لترجح إن لم نقل لتزيح الرباعية برمتها أصلا.. وبفضلها تستقيم ميزانية المحاصيل المحلية (٨٨,١٪) الى معدلها القومى السائد (٨٩,٤٪).

وإلى حد أقل نوعا، وبالترتيب التنازلى تقريبا، تصدق هذه القاعدة على حالات الإسماعيلية والسويس فالقليوبية فالجيزة فالبحيرة، حيث تتحول المحاصيل البستانية تلقائيا إلى المحصول الأول بلااستثناء فيما خلا البحيرة التى تقنع فيها بالمركز الثانى بعد البرسيم.. ففى محافظتى القناة، حيث الظروف البيئية خاصة جدا، تتضاءل الرباعية القاعدية الى النصف أو أكثر قليلا، فلا يسعفها سوى المحاصيل البستانية التى تقفز الى الربع أو الثلث تقريبا.. فنسبة الرباعية فى الإسماعيلية تبلغ ٥٠,٦٪ فقط، ونسبة البستانية ٢٣,٢٪، فالمجموع الكلى (بالاضافة الى الأرز القليل) هو ٧٧,٢٪، وفى السويس فان هذه النسب هى على

الترتيب ٥٧,٧٪، ٣٢,١٪، والمجموع ٩٢٪.. أما فى القليوبية فهى على الترتيب نفسه ٦٧,٣٪، ٢٧,١٪، والمجموع ٩٥,٧٪، وفى الجيزة ٥٨,٨٪، ٣٥,٦٪، والمجموع ٩٤,٥٪.. وفى نهاية القائمة تأتى البحيرة بنسب ٦٣,٣٪، ١٦,٧٪، والمجموع ٩٢,٩٪.

داخل هذا التباين الأولى الذى تولده المحاصيل البستانية، لاننسى فى النهاية ذلك التباين الثانوى الذى يضفيه أو يضفيه الميزان البستاني، فلا شك أنه فارق إقليمى هام أن تكون محافظة ما منطقة خضروات أو منطقة فواكه.. بل حتى حيث يتعادلان فان لذلك دلالته الخاصة.. حيث أن المفروض بالتعريف أو بالتعريفة القومية أن يكون الميزان بنسبة الثلثين ـ الثلث تقريبا.

فمن محافظات الخضروات، لديك الجيزة (٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية)، ثم الاسكندرية (٢١,٢٪) فضلا عن السويس (٢٤,٧٪) والى حد أقل القليوبية (١٥,٤٪) هذا بينما تعد الإسماعيلية مثلا نموذجيا لمحافظة الفواكه، حيث تفوق نسبة المقات وحدها نسبة كل الخضروات، أو ٨,٧٪ مقابل ٧.٨٪ على الترتيب، بينما لا تقل نسبة سائر الفواكه عن ذلك كثيرا، ٦,٧٪ بمجموع قدره ١٥,٤٪ للفواكه مقابل ٧,٨٪ للخضروات، أى الضعف بسهولة.

مجموعة المنوعات

لا يبقى فى الختام سوى هذه المجموعة الشديدة التعدد والتى تغطى نسبة الـ ١٠٪ المتبقية فى ميزانية المحاصيل.. ولا جدال أنها أشد محاصيلنا تخصصا وتركزا إقليميا، إذ أن أغلبها هى المحاصيل الخصيصة والضئيلة، ولولا ضآلة مساحتها ووزنها لكان لها شأن كبير فى التباين الاقليمى الزراعى، ولكنها على أية حال تضفى الطوابع والألوان المحلية وتضيف «اللمسات الأخيرة» الى شخصيات أقاليمنا الزراعية المختلفة.

الحقيقة الرئيسية فى المجموعة ارتباطها الى حد كبير بطرفى القطر فى أقصى الشمال وأقصى الجنوب.. فى حين تقل بوضوح فى وسط القطر.. فاذا كانت نسبتها فى الميزانية القومية هى ١٠٪، فانها تبلغ ضعفها وزيادة فى الإسماعيلية (٢٢,٨٪) ودمياط (١٩,٥٪) فى الشمال، وفى المنيا (١٦,٩٪) وأسيوط (١٦,٤٪) فى الجنوب...وذلك دون أن نذكر الجنوب الأقصى قنا وأسوان حيث يختلط الأمر كله وينقلب انقلابا بفضل القصب، الذى لا يدرج هنا فى خانة المنوعات إلا من قبيل

ضرورات الجدولة البحتة، فتصبح مجموعة المنوعات ندا أو منافسا تقريبا للرباعية القاعدية ذاتها.

هذا كله بينما تقل نسبة المنوعات فى محافظات الوسط أمثال الغربية (٥٪)، المنوفية (٥,١٪)، القليوبية (٣,٤٪)، الجيزة (٥,٥٪)، الفيوم (٦,٦٪)، ومرجع هذا بلاشك قوة الرباعية القاعدية ومكملاتها من المحاصيل الوسطى بحيث لا تترك للمنوعات إلا هامشا ضيقا للغاية.

ومن المهم بعد هذا أن نرصد الفارق الإقليمى بين مجموعة منوعات يسودها محصول أو اثنان، وأخرى يجتمع فيها معظمها فى تقارب نسبى محسوس.. هذا فضلا بالطبع عن أنواع المحاصيل ذاتها ، فالشعير والفول والبصل تكاد تكون قاسما مشتركا فى معظم محافظات الدلتا والصعيد على السواء.. غير أن الدلتا وخاصة شمالها تنفرد بعد هذا أكثر بالسمسم والسودانى والكتان، بينما يتميز الصعيد أكثر بالعدس والحلبة والثوم والنباتات الطبية والعطرية فضلا بالطبع عن القصب.. وفى هذا المضمار يبدو جنوب الصعيد بالذات وكأنه «عطار و/ أو علاف مصر» بامتياز.

شخصيات المحافظات الزراعية:
دراسة تيولوچية تطورية

تلك إذن ميزانية المحاصيل فى التحليل كأساس للتصنيف أو التقسيم الإقليمى، ولا يبقى إلا أن نضع ذلك التكنيك فى التطبيق.. فبمثل هذا المفتاح الاحصائى نستطيع أن نفتح مغاليق الشخصيات الزراعية الإقليمية، ممثلة فى المحافظات، حتى نؤلف منها أقاليمنا الزراعية الجغرافية العامة فى النهاية.

فبحسب نسب عناصر المركب الزراعى فى كل محافظة وتوليفاتها وتوازناتها المختلفة، يمكننا أولا أن نحدد خصائصها ومعالمها، وهذه الأخيرة نستطيع بعد ذلك أن نجمعها فى «عائلات» أى فى مجموعات متقاربة أو متشابهة من الأنماط، يمكن أخيرا أن نصنفها بدورها تصنيفا تراتبيا فى هيراركية أو عقد أو سلم تطورى، يبدأ من الاقتصاد الزراعى التقليدى الى اللاتقليدى، أو من المتخلف الى الأكثر تطورا، أو على أية حال من الأكثر اقترابا من النمط القومى العام الى الأكثر ابتعادا وتباينا.. وبصيغة أكثر تحديدا، السلم كله متصل متدرج Continuum بين قطبين أساسيين متناقضين هما زراعة الريف البحتة فى طرف وزراعة المدينة الصرفة فى الطرف الآخر.

ميزانيــــة

النسب المئوية للمحاصيل بحسب مجموعاتها الوظيفية

النمط	المحافظة	القطن	القمح	الذرة	البرسيم	الرباعية	الارز	المجموع	البستانية
المدن الطرفية	الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	١٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٤	٢,٩	٤٣,٣	٤٤,٨
	الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٢٢,١	١٨,٨	٥٠,٦	٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٢
	السويس	—	١٣,٣	٢٦,٧	١٧,٧	٥٧,٧	٢,٢	٥٩,٩	٣٢,١
المدن المركزية	الجيزة	٠,٦	٦,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٥٨,٨	٠,١	٥٨,٩	٣٥,٦
	القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٢٤,٣	٢٤,٤	٦٧,٣	١,٣	٦٨,٦	٢٧,١
	البحيرة	١٢,١	٨,٤	١٣,٧	٢٩,١	٦٣,٣	١٢,٩	٧٦,٢	١٦,٧
العادى المتطور	المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٢٨,٩	٣١,٢	٨٢,٧	٠,١	٨٢,٨	١٢,١
	الفيوم	١١,٣	١٣,١	٢٧,٦	٢٨,٢	٨٠,٢	٢,٧	٨٢,٩	١٠,٥
	دمياط	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٣١,١	٤٩,٥	٢٠,٦	٧٠,١	١٠,٤
	الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٧,٦	٣٠,٣	٦٣,٧	٢١,٠	٨٤,٧	٤,٦
	كفرالشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٧,٢	٣٠,٤	٦٠,٣	٢٤,٥	٨٤,٨	٣,٨
	الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٧	٧٠,٠	١٣,٤	٨٣,٤	٩,٤
	الغربية	١٥,٨	١٢,٧	١٦,٥	٣١,٥	٧٦,٥	١١,١	٨٧,٦	٧,٤
العادى التقليدى	بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٣٠,٦	٢٧,٤	٨٣,٠	صفر	٨٣,٠	٧,٠
	المنيا	١٧,٦	١١,٩	٢٦,٤	٢٠,٩	٧٦,٨	صفر	٧٦,٨	٦,٣
	أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٣٠,٨	١٧,٧	٧٨,٥	—	٧٨,٥	٥,١
	سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٣٣,٩	٢١,٢	٨٩,٤	—	٨٩,٤	٣,٣
الفقير العادى	قنا	١,٢	٢١,٧	٣٠,٤	٦,٤	٥٩,٧	صفر	٥٩,٧	٤,٨
	أسوان	صفر	٢٢,٢	٢٧,٨	٥,٣	٥٥,٣	—	٥٥,٣	٤,٥
	مصر	١١,٣	١٢,١	٢٠,٢	٢٦,١	٧٠,١	٩,١	٧٩,٢	١٠,٢

المحاصيل
في المحافظات المختلفة ١٩٧٥ (م ح ل)

أهم المنوعات	المنوعات	المجموع الكلي
الشعير ، الفول ، الكتان .	١١,٩	٨٨,١
السوداني ، الشعير ، السمسم .	٢٢,٨	٧٧,٢
الفول ، السمسم ، السوداني ، الشعير .	٨,٠	٩٢,٠
البصل ، السوداني ، القصب.	٥,٥	٩٤,٥
البصل ، الأرز ، الثوم ، الكتان .	٤,٣	٩٥,٧
الشعير ، الفول .	٧,١	٩٢,٩
البصل ، الفول ، القصب ، الكتان .	٥,١	٩٤,٩
الفول ، الشعير ، الطبية ، الكتان .	٦,٦	٩٣,٤
الدريس ، الشعير ذو الصفين ، الكتان.	١٩,٥	٨٠,٥
الدريس ، البصل ، الكتان ، الشعير .	١٠,٧	٨٩,٣
الدريس ، الكتان ، الفول ، الشعير .	١١,٤	٨٨,٦
البصل ، الفول ، الشعير ، الدريس .	٧,٢	٩٢,٨
الشعير ، الدريس ، الكتان ، الثوم .	٥,٠	٩٥,٠
الفول ، البصل ، الثوم ، الحلبة .	١٠,٠	٩٠,٠
الفول ، القصب ، الثوم ، الطبية .	١٦,٩	٨٣,١
العدس ، الفول ، الطبية ، البصل .	١٦,٤	٨٣,٦
الفول ، البصل ، الشعير ، الحلبة .	٧,٣	٩٢,٧
العدس ، السمسم ، الفول ، الحلبة .	٣٥,٥	٦٤,٥
السمسم ، الفول ، الشعير ، الحناء .	٤٠,٢	٥٩,٨
الفول ، القصب ، البصل ، العدس .	١٠,٦	٨٩,٤

وابتداء، ليس هناك محافظتان متماثلتان تماما أو حتى تقريبا فى التوليفة أو التركيبة الزراعية، غير أن هناك من الناحية الأخرى أوجه تقارب، إن لم تصل أحيانا إلى حد القرابة فالى حد التشابه، فنسبة الرباعية القاعدية تشير الى أى حد تعتبر التركيبة تقليدية أو لا تقليدية، وكذلك تبين نسبة الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب الى أى حد هى مختلفة مغايرة أو عادية نمطية.. أما نسبة المحاصيل البستانية فلعلها مؤشر معقول الى مدى تقدمها أو تخلفها أى مدى تطورها الحضارى أو التكنولوچى، هذا بينما تدل نسبة المنوعات الباقية على مدى تنوع وتلون التشكيلة عموما.

وعلى هذه الأسس نجد أن محافظاتنا، بصرف النظر عن الفروق الداخلية الهامة بها أحيانا، تقع تلقائيا فى سلسلة متراتبة تطوريا تبدأ بالاسكندرية فى طرف وتنتهى بأسوان فى طرف النقيض، ولو أنهما تتشابهان مع ذلك فى أنهما أشد ما يكونان إبتعادا عن النمط القومى العام المألوف، وذلك من حيث أنهما اطار الأطراف ومنتهى التطرف جغرافيا ونوعيا، موقعا وزراعة، أو بحسبانهما ـ بالتعبير الديالكتيكى الجامع ـ بمثابة الأضداد المتماثلة Identical opposites وفيما بين النقيضين هذين تتراتب المحافظات على إيقاع وفى وتيرة مطردة نحو ذلك النمط القومى العام حتى يصل إلى أقصى مراحله إتباعية وتقليدية.

وفى تراتبها هذا تقع تلك المحافظات فى عائلات قرابة نسبية تتشابه فيما بينها بوضوح، وتمثل غالبا ثنائيات أو أزواجا من المحافظات ونادرا ثلاثيات، وتقع كل مجموعة منها فى نمط مشترك، كل نمط يمكن أن يعد انتقاليا بين سابقه ولاحقه، ومن ثم يؤدى كل منها تطوريا الى تاليه، الى أن تكتمل المنظومة تصاعديا أو تنازليا، تلك الأنماط وثنائياتها أو ثلاثياتها خمسة هى:

(١) نمط زراعات المدن المتطرفة، ويشمل ثلاثية الاسكندرية ـ الإسماعيلية ـ السويس

(٢) نمط زراعات المدن المركزية، ويشمل ثنائى الجيزة ـ القليوبية ثم البحيرة .

(٣) النمط العادى المتطور، ويشمل ثنائى المنوفية ـ الفيوم ثم دمياط وثنائيات الدقهلية ـ كفر الشيخ ، والشرقية ـ الغربية.

(٤) النمط العادى التقليدى، ويشمل بنى سويف وثنائى المنيا ـ أسيوط ثم سوهاج .

(٥) النمط غير العادى غير التقليدى، ويشمل ثنائى قنا ـ أسوان.

فاذا نحن رتبنا ميزانيات محافظاتنا المحصولية بحسب هذا الترتيب، مثلما يفعل الجدول السابق، فسنجد أن الأرقام غالبا تتزايد أو تتناقص فى انحدارات أو

اتجاهات محددة. فنسبة الرباعية القاعدية تبدأ من أعلى الجدول ضعيفة جدا أو ضعيفة للغاية، وغالبا ما تكون بلا قطن أو بأقل القليل منه، ثم ترتفع بالتدريج حتى تصل الى التضخم والتخمة والتقليدية المطلقة، وعلى العكس من ذلك نسبة المحاصيل البستانية، فهى تبدأ مرتفعة جدا أو للغاية ثم تتواضع حتى تتطامن فى النهاية دون المعدل القومى بكثير.. أما الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب.. ثم المنوعات فى الجميع، فلها ايقاعها المستقل كثيرا أو قليلا بالطبع، ولكنها تؤكد علاقات القرابة والتشابه داخل عائلات الأنماط المتعاقبة عبر السلم التطورى كله.

نمط زراعات المدن المتطرفة

المتطرفة موقعا وزراعة على السواء، فالاسكندرية والاسماعيلية والسويس ثلاثتها ساحلية متطرفة الموقع، ورقعها الزراعية محدودة للغاية بعضها معزول جغرافيا الى حد ما عن معمور الدلتا، والواقع أنها إما جزء لا يتجزأ من ظهير مدينة كبرى تمثل هى الحلقة الأولى المباشرة منه ولكنها اقتطعت منه إداريا فقط، كالاسكندرية، وإما ظهير مدينة متوسطة الحجم مقتطع أصلا من الصحراء بالاستصلاح الحديث ولكنه إداريا يضم شريحة شبه صحراوية هامشية، كالسويس والاسماعيلية.. من هنا جاء تطرف زراعات المدن بها، الى جانب تطرف موقعها الجغرافى نفسه، تلك إذن فى مجملها محافظات مدن أساسا، أو بالأحرى محافظات مدينة واحدة تسودها تماما أو تقريبا.

من ثم كان حتما أن تنصرف الى زراعات المدن وتتكرس لها الى أقصى حد تسمح به اعتبارات الدورة الزراعية واقتصاد المكان.. وبالمقابل، يتضاءل دور الرباعية القاعدية التقليدية الى حده الأدنى.. ولذا كان النمط متطرفا أيضا فى ميزانية محاصيله، فهو يمتاز بأعلى نسبة فى مصر من المحاصيل البستانية (٢٣ - ٤٥٪)، وبأدنى نسبة من الرباعية القاعدية (٤٠ - ٥٨٪) ويعد المركب الزراعى عموما متنوعا بدرجة فوق الوسط الى عالية جدا، وذلك بفضل مجموعة محاصيل المنوعات التكميلية ذات الطبيعة الخاصة، والنمط بهذا هو نهاية التطور الزراعى فى مصر أكثر مما هو قمته.. وهو، بعد، يختلف داخليا بطبيعة الحال بحسب الظروف المحلية من محافظة الى محافظة.

الاسكندرية

فالاسكندرية قمة النمط، ولا يكاد يكون لها مثيل فى مصر، إذ أن محافظتها إنما تجتزىء الحلقة الداخلية المباشرة من حلقات زراعات ظهير المدينة الكبير الذى

يستوعب معظم البحيرة، من هنا تسجل أدنى نسبة للرباعية فى البلد وهى ٤٠,٤٪ أى أكثر نوعا من نصف المعدل القومى وأقل فعلا من نصف الحد الأقصى فى سوهاج (٨٩,٤٪) وبديهى، لا قطن عمليا، ولا أرز كذلك إلا رمزا، بينما تنكمش الحبوب الرئيسية الذرة والقمح الى نصف معدلها القومى وتعد بذلك من أدنى كثافاتها فى القطر، بل إن مجموع الحبوب كلها ليقل كثيرا عن البرسيم الذى يعد فى الواقع محور الرباعية وجسمها الحقيقى.. على أن تراتب الرباعية يظل كالنمط القومى، البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن على هذا الترتيب.

بالمقابل، تسجل المحاصيل البستانية ذروتها فى مصر ٤٤,٨٪، متفوقة بذلك على الرباعية التقليدية ذاتها، وممثلة نحو نصف المساحة المحصولية وأكثر من أربعة أمثال المعدل القومى، وهى منصفة بالتقريب بين الخضروات والفواكه، ولذا فان المحافظة تتلخص محوريا فى مزرعة خضر وحديقة فاكهة مشتركة، وأهم الفواكه هى التين (٩٠٪ من المساحة القومية) فالزيتون (٤٣,٧٪) فالعنب فالجوافة، وأخيرا، فان نسبة المنوعات عادية ولكنها شبه مركزة، فنصفها للشعير والباقى للفول والكتان.

الإسماعيلية والسويس

كمحافظات قنالية منعزلة وجبهة ريادة واستصلاح هامشية، تعد الإسماعيلية والسويس أقرب شبيه بالإسكندرية فى المركب الزراعى، ولكن مع اختلافات محلية، فالرباعية القاعدية أعلى قليلا تحقيقا لبعض الكفاية الذاتية فى الحبوب نظرا للعزلة الجغرافية النسبية، ولكن كالإسكندرية لا قطن ولا أرز عمليا، وعلى عكس الاسكندرية وكل الدلتا تزيد مساحة الذرة على البرسيم بل ويبلغ مجموع الحبوب ضعف البرسيم وزيادة.

أما المحاصيل البستانية فأقل قليلا عما فى الإسكندرية، فهى وإن ظلت أكبر محصول منفرد على الاطلاق، فانها لا تعدو نصف نسبة الرباعية القاعدية.. ويرجع هذا الفارق بالطبع إلى ضآلة أحجام مدن المنطقة النسبية بالقياس إلى الإسكندرية، كذلك فان ميزانها البستانى مختلف كثيرا، وخضرواتها على عكس الإسكندرية بلا بطاطس قط، وفواكهها أكثر مدارية حيث الأخيرة متوسطية أكثر، أما المنوعات فأعلى هنا كثيرا نظرا لملاءمة التربة الصفراء الخفيفة لأنواع خاصة منها، على رأسها المحاصيل الزيتية السودانى والسمسم ثم الشعير والفول.

حاسمة فى المركب الزراعى.. غير أنها بالمقابل تعمل بتداخل مساراتها وتشابك قممها ـ كالأمواج على سطح البحر ـ على تحييد بعضها البعض وتقريب هيكلها العام نحو قدر أكبر من التجانس العام.. وهذا يصدق أيضا على كثافة المحصول كما على كثافة زراعته، أى على متوسط محصول الفدان كما على نسبة المحصول من المساحة، ذهب الكيف هنا مع الكم أو ذهب عكسه.. وبهذا نصل إلى تجانس عام مزدوج أو مثنى: كما وكيفا.

أما اذا كان ثمة تباين محسوس أو ابتعاد حقيقى عن هذا التجانس الأساسى، فانما يتركز ويتبلور بالضرورة فى أقصى الشمال والجنوب، فى القطبين المتناقضين من المحور، أى أساسا فى أطراف مصر القصوى وهوامشها القصية.. وهذا بالدقة ما تأتى المحاصيل المحلية أو الخصيصة لتؤكده بشكل قاطع.. فهذه المحاصيل التى لا توجد إلا فى قطاعات ونطاقات أو رقع وبقع محددة بصرامة من أرض مصر، تشترك فى ثلاثة ملامح تحدد دورها بداية ونهاية فى تشكيل اللاندسكيب الزراعى ككل، وهى: موقع الأطراف والقلب، ووضع الاستقطاب أو التداخل، وضآلة الوزن.

فأما الموقع فانها تنقسم إلى فئتين: الأطراف وهى الأغلبية السائدة، والقلب وهى الأقلية المعدودة.. فمعظمها يشارك فى الموقع الهامشى على أطراف المزروع إما شمالا وجنوبا وهو الأغلب، وإما شرقا وغربا كما فى الدلتا خاصة.. فالأرز والقصب كما رأينا هما ببساطة القطب الشمالى والجنوبى فى الزراعة المصرية. ويكاد الكتان والعدس يتبعانهما أو يتلوانهما اذا اتجهنا من كلا القطبين نحو الداخل.. وفى أعقاب هذين يأتى السودانى والبصل، ثم السمسم والحلبة على نفس الترتيب.. أو قل، فى حالة الصعيد، إن المجموعة الداخلية من هذه المتتابعة، أى العدس والبصل والسمسم والحلبة، بالإضافة إلى أمثال الثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية، ترصع قلب الصعيد الأوسط، أو قل، فى حالة الدلتا إن إطارا من المحاصيل المحلية يحف بها من الأطراف: الأرز فى الشمال، وعلى الهوامش الشرقية السودانى والسمسم والحناء، وعلى الهوامش الغربية الفول والشعير، حتى الخضروات والفواكه، التى تمثل وضعا خاصا وسطا بين المحاصيل العامة والمحلية والتى ترتبط وظيفيا بعامل المدن الكبرى أكثر منها بأى عامل منفرد آخر.. هى الأخرى تتوقع أكبر كثافاتها عمليا وكأمر واقع على الأطراف والهوامش، سواء على ضلوع الدلتا شرقا وغربا أو على رؤوس مثلثها شمالا وجنوبا.

وغنى عن النص بعد هذا أن هذه المحاصيل الصغيرة جميعا تتداخل فى قاعدة المحاصيل الرئيسية الكبرى العريضة تداخلا عضويا لا انفصام له، قل «مغروسة»

في صميم جسمها الكبير سواء كأسافين وجزر أو كجيوب ونطاقات.. غير أنها فيما بينها تنقسم ما بين الاستقطاب والتداخل.. فأغلبيتها الهامشية الموقع تمتاز بالطبع بالاستقطاب على حدة أو على جنب، بينما تتداخل بقيتها الداخلية في بعضها البعض بالضرورة بدرجات متفاوتة.. فمعظم جيوب الحلبة والثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية تتقارب أو تتداخل ثم تلتئم جميعها تقريبا كتوابع لنطاق الفول في قلب الصعيد.

يبقى أخيرا ولكن فوق الكل عامل الوزن أو الحجم.. فكل هذه المحاصيل الصغيرة بل والمتوسطة، والتي تناهز أو تجاوز العشرين عددا، لا تغطي فيما بينها أكثر من ربع مساحة المزروع في مصر أو المساحة المحصولية القومية.. وهذا يحكم عليها ابتداء بالضآلة، ويحدد مع العاملين السابقين دورها بصرامة في معمار اللاندسكيب الزراعي: إنه مجرد وشي أو نقش بديع شديد التنوع متعدد الألوان للغاية، ولكنه غالبا مقصور على أطراف الثوب، قل «كشغل البرودري» أو «مخرمات الدانتيلا» الدقيقة، أو هو مرصع على وسطه وقلبه كوشم الوردة، تاركا صلب النسيج نفسه أقرب إلى التجانس وتجانسه أقرب إلى البساطة.

إن الزراعة المصرية، ككل عناصر الطبيعة أو الحياة التي سبق أن عرضنا لها، إنما تتغير على أطرافها وهوامشها، وعلى الأطراف والهوامش وحدها وأساسا.. وتبقى زراعتنا في مجملها، وبعيدا عن أي طمس للمعالم الثانوية والتباين المحلي، وهي أقرب إلى التجانس العريض منها إلى التنافر الحاد أو غير ذلك، وهو تجانس يرتبط وثيقا بالتجانس الطبيعي العام في مورفولوچية مصر، ذلك الذي لا ينفصل بدوره عن ضبط النيل أو ضبط المناخ أو كليهما معا.

أقاليم مصر الزراعية

من فعل هذا التجانس الغالب، وبرهانا عليه أيضا، صعب جدا أن نجد أو نحدد في مصر أقاليم زراعية متبلورة صارمة الحدود على نحو ما نجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت المحاصيل الرئيسية العامة تتداخل مع بعضها البعض بنسب مختلفة في توليفات وتشكيلات مختلفة تعطي مركبات محصولية تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تمنح كلا منها بالتأكيد لونا محليا خاصا ومختلفا، فان المشكلة هي أن هذه الفروق تتطور بالتدريج الوئيد جدا بحيث تتداخل هذه الألوان المحلية وتندغم في بعضها البعض فتتحول مناطقها جميعا إلى مناطق انتقالية

متصلة بلا انقطاع بين بعضها البعض.. والمحصلة النهائية لهذا ليست «نطاقات زراعية» بالمعنى الدقيق للكلمة، أي أقاليم جامعة مانعة قاطعة الحدود، وإنما نسب ومركبات زراعية مختلفة بقدر أو بآخر، أو هي على الأكثر أشباه نطاقات، أو أقاليم من الدرجة الثانية أو الثالثة داخل إقليم زراعي رئيسي واحد كبير.

حتى المحاصيل المحلية، المتفردة بطبيعتها، هي الأخرى لا يمكن أن تعد نطاقات إلا من قبيل التجاوز أو المجاز، فان هي إلا أسافين أو جيوب موضعية صغيرة مغروسة كما رأينا في جسم الإقليم الزراعي الواحد الكبير، أو هي ترصع حواشيه، ولئن كانت هذه الجيوب تتداخل عادة في بعضها البعض مثلما تتداخل في أرضية المحاصيل الرئيسية القاعدية، فان المحاصيل المحلية بهذا النمط تؤكد اللون المحلي لمنطقتها حقا، لكن دون أن تسلخ أو تصنع منها أي شيء كأقاليم أولية بالمعنى الصحيح.

حتى تلك المحاصيل المحلية الواسعة المساحة و المتطرفة الهامشية الموقع كالأرز لا تسود سيادة مطلقة في منطقتها المعزولة، وإنما تؤلف مجرد عنصر بارز في مركب محصولي متعدد العناصر، وقصارى ما تفعل هذه المحاصيل المحلية الهامشية أنها بقدر ما تؤكد التباين والتغير في صورة مصر الزراعية على الأطراف القصوى، تؤكد أن جسم البلد وصلبه أدنى أن يكون إقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس.

حقا هناك مناطق ورقع زراعية متميزة في مصر، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن نطاقات زراعية حقيقية، شمال الدلتا، مثلا، هو بسهولة «صحفة أرز مصر» وجنوب الدلتا هو إلى حد أقل «سلة خبز مصر» بينما إلى حد أقل وأقل يمكن أن يعد وسط الدلتا بينهما «حقل قطن مصر» الأول باعتبار الكثافة والتيلة.. كذلك الجيزة هي نسبيا «مزرعة خضروات مصر» والمنوفية بالمثل «مزرعة ألبانها» في حين تأتي القليوبية والفيوم على جانبي العاصمة وكلتاهما «حديقة فواكه مصر» وتكاد البحيرة أخيرا أن تشارك الجميع في تلك الأوصاف بنفس الدرجة تقريبا، ولكن أيا من هذه ليس نطاقا جغرافيا بمعنى الكلمة، وكلها مختلطة متنوعة المحاصيل أكثر منها زراعة المحصول الواحد أو السائد.

ولئن كان قد قيل بحق إن مصر بامتدادها الطولي الواضح من الشمال الى الجنوب تكاد تطوي نطاقات القمح والذرة والقطن والقصب الأمريكية الشهيرة في طية واحدة، فان هذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية في الحقيقة.. أما صميم البلد فنطاق زراعي واحد متباين التشكيلات والتوليفات محليا،

هذا ـ بالمناسبة ـ مع ملاحظة أن ترتيب محاصيلنا الرئيسية هو جغرافيا عكس ترتيب «النطاقات» الأمريكية: هنا القطن أكثر شمالية من القمح، والقمح من الذرة، وهناك القمح في الشمال والذرة في الوسط، والقطن في الجنوب.. كذلك فان مناطق محاصيلنا الرئيسية أكثر تنوعا واختلاطا وعمومية وأقل تخصصا بكثير من النطاقات الأمريكية.

مصر إذن، نخلص ونختتم، إقليم زراعي واحد شبه متجانس مديد الاستطالة ينقسم إلى عدة أقاليم ثانوية sub - regions أو ثالثة، أكثر مما هي عدة أقاليم أولية متجاورة متضاغطة داخل أنبوب طويل.. ومن هنا فقط.. وعلى هذا الأساس وحده، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليمة، يمكننا أن نحدد المناطق أو الأقاليم الزراعية في مصر كتجميع ختامي وتطبيق تكاملي وتعبير اختزالي عن مبدأ التجانس المادي في زراعتنا.

أسس التصنيف الزراعي

وأسس التصنيف الإحصائية هنا هي بالطبع النسب المتغايرة للمحاصيل الرئيسية والثانوية المختلفة، أي توليفات المركب المحصولي، في كل منطقة.. والأقاليم الناتجة، التي لا تعدو أن تكون قراءة أو توزيعا رأسيا لتركيبة المحاصيل في منطقة واحدة، حيث قراءة كل محصول على حدة على امتداد البلد هي التوزيع الأفقي، هذه الأقاليم الناتجة هي أقاليم من الدرجة الثانية، يمكن أن تنقسم داخليا إلى أقاليم من الدرجة الثالثة أو ما دون ذلك بحسب الأحوال، والاساس في هذا التحديد هو «ميزان المحاصيل» أو ـ أفضل ـ «ميزانية المحاصيل» أي وزن وثقل كل محصول في المركب المحصولي، وذلك كما يتمثل في نسبته المئوية من المساحة المحصولية في كل محافظة (م ح ل).

غير أننا إلى جانب هذا نحتاج في تصنيفنا إلى مقياس إشاري وميزان إحصائي موحد نقيس عليه ونقارن إليه أقاليمنا لتبرز لنا الفروق الاقليمية الدالة، ولا شك أن هذا المقياس هو بامتياز ميزانية المحاصيل القومية العامة نفسها.. فمدى اقتراب أو ابتعاد كل محافظة عنها يحدد موقعها التصنيفي بين أقاليمنا تلقائيا.. ولحسن الحظ فان لميزانية محاصيلنا القومية هيكلا بسيطا وواضح المعالم والحدود للغاية.

فهناك أولا قاعدة الأساس، الأربعة الكبار أو رباعية البرسيم ـ الذرة ـ القمح والقطن.. فهي تؤلف وحدها نحو ٧٠٪ (٧٠,١٪) من مساحة مصر المحصولية.. فاذا أضفنا إليها مساحة الأرز القومية وهي نحو ١٠٪ (٩,١٪ بالدقة) لكان المجموع ٨٠٪ تقريبا (٧٩,٢٪ بالضبط) فاذا ما أضفنا إلى ذلك مساحة المحاصيل

البستانية من خضروات وفواكه وهى أيضا حوالى ١٠٪ (١٠,٢٪ بالتحديد)، لكان المجموع الكلى زهاء ٩٠٪ (٨٩,٤٪ بصرامة) هذا يترك لبقية المحاصيل أو مجموعة المنوعات نحو ١٠٪ أخرى (١٠,٦٪ بالدقة).

داخل هذه الحدود الأولية، نستطيع أن نمضى فى تصنيفنا إلى مدى أبعد، وذلك بأن نحدد وزن كل محصول على حدة فنرصد نسبته وترتيبه.. وفى الميزانية القومية نجد أن الترتيب العام داخل الرباعية القاعدية هو دائما كالآتى: البرسيم أولا أو نحو الربع (٢٦,١٪) فالذرة نحو الخمس (٢٠,٢٪) والاثنان معا يجمعان نحو ٥٥٪ من المساحة المحصولية (٥٦,٣٪ بالضبط) ثم بعيدا بين الثمن والعشر يلى القمح (١٢,١٪)، فالقطن (١١,٧٪)، ولكليهما معا أقل من الربع (٢٣,٨٪).

كذلك فان هناك الميزان البستانى ما بين الخضروات معها البطاطس فى كفة والفواكه معها المقات فى الكفة الأخرى، وهو يبلغ نحو الثلثين ـ الثلث على الترتيب (٦,٣٪ مقابل ٣,٩٪).

وهكذا بالمثل فى مجموعة المنوعات التى تضم ١٤ محصولا تجمع فيما بينها الـ ١٠٪ المتبقية من مساحة القطر المحصولية، فنصفها تقريبا (٥٪) يذهب لمجموعة البقول بالإضافة إلى القصب، فللبقول الخمس ٢,١٪ كالآتى: الفول ١,٢٪، العدس ٠,٥٪، الحلبة ٠,٣٪، ثم كل من الحمص والترمس ٠,١٪.. أما القصب فله ٢٪، والنصف الباقى منصف بدوره بين مجموعة الدريس ١,٩٪، والكتان ٠,٥٪، والمحاصيل الزيتية ٠,٣٪ لكل من السمسم والسودانى، وبين مجموعة البصل ١,٢٪ والثوم ٠,٢٪ والنباتات الطبية والعطرية ٠,٤٪.

تلك بالتبسيط هى خطوط التقسيم القومية العريضة، فكل ابتعاد عن هذه الهيراركية يمثل فروقا إقليمية تصنع لنا أقاليمنا المطلوبة تلقائيا، وبهذا المقياس المقارن الثابت ستبرز لنا على الفور فروق أساسية بين محافظاتنا المختلفة ستنعكس على شخصياتها الزراعية كما سترسى وترسم حدود أقاليمنا الزراعية النهائية.

الرباعية القاعدية

وأول تلك الفروق وأهمها بالتأكيد فى أغلب الحالات هو حجم أو ثقل الرباعية القاعدية نفسها، فذاك هو الذى سيحدد جوهر الأقليم الزراعى الذى تنتمى إليه المحافظة أو المنطقة.. والواقع أن نسبة الرباعية ـ هذا أمر بديهى ـ تتناسب تناسبا عكسيا مع نسبة بقية عناصر ميزانية المحاصيل جملة و/ أو تفصيلا.. وهنا نجد

فروقا إقليمية هائلة أحيانا.. فالحد الأدنى للرباعية نجده فى أقصى الشمال بالاسكندرية (٤٠,٤٪) يقابله الحد الأقصى فى أقصى الجنوب بسوهاج (٨٩,٤٪)، أى أكثر من الضعف.. غير أن هذين القطبين المتنافرين، كما سيلاحظ، هما من مواقع الأطراف جغرافيا، مثلما تقع أيضا أغلب الحالات المتطرفة المماثلة وهى الإسماعيلية والسويس والجيزة وقنا وأسوان.

على أن هذه الحالات هى عموما الأقلية، أما الأغلبية فأقل تطرفا فى ابتعادها عن المعدل القومى كما أنها تقع غالبا فى وسط البلد لا أطرافه.. وعلى الجملة فان محافظاتنا تنقسم من هذه الزاوية الى مجموعتين: واحدة تزيد على المستوى القومى (٧٠٪) وأخرى تقل عنه، كل بدرجات متفاوتة للغاية أيضا.. وليس ثمة سوى الشرقية وحدها يقع على قب الميزان بالضبط (٧٠٪).

والحقيقة الهامة هنا أن المجموعة السالبة يقع معظمها فى الدلتا كما أن هذه بدورها تكاد تقتصر عليها، بينما تنتمى المجموعة الموجبة فى معظمها الى الصعيد ويكاد هذا أيضا أن يقتصر عليها وحدها.. أما الاستثناءات فقليلة فى الحالتين، كالغربية والمنوفية فى الدلتا، وكالجيزة وقنا وأسوان فى الصعيد.. غير أن هذه الاستثناءات إما حالات معتدلة غير متطرفة كالغربية.. وإما حالات خاصة جدا مفهومة مثل الجيزة كمحافظة خضروات ثم قنا وأسوان كمحافظتى قصب.

معنى هذا، بعد استبعاد الاستثناءات، هو ببساطة أن الاقتصاد الزراعى السائد فى الصعيد اقتصاد تقليدى، كلاسيكى، بمعنى أنه يبتلع فى رباعية المحاصيل الرئيسية المعهودة المؤلفة من محاصيل الغذاء والعلف والألياف.. هذا بينما يبتعد النمط السائد فى الدلتا عن هذا القالب التقليدى ليطعم بعناصر غير تقليدية أكثر كالمحاصيل البستانية والأرز وسائر المحاصيل الصغيرة.

ليس هذا فحسب، وإنما يشتد الاتجاه غير التقليدى فى الدلتا ويقوى كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة وعلى الأطراف الساحلية بصفة خاصة.. بينما يقل تدريجيا تجاه الجنوب.. تتبع مثلا نسبة الرباعية من القليوبية (٦٧,٣٪) الى السويس (٥٧,٧٪) والاسماعيلية (٥٠,٦٪) على محور الشرق، وعبر الشرقية (٧٠٪) الى الدقهلية (٦٣,٧٪) ودمياط (٤٩,٥٪) على محور الوسط، ثم أخيرا الى كفر الشيخ (٦٠,٣٪) والبحيرة (٦٣,٥٪) فالاسكندرية (٤٠,٤٪) على محور الغرب.. وليس فى الصعيد تدرج انحدارى أو انحدار تدريجى كهذا الذى يميز الدلتا، غير أننا نجد أعلى درجة من الزراعة التقليدية به وبمصر جميعا فى سوهاج حيث تبلغ نسبة الرباعية القاعدية حوالى ٩٠٪ (٨٩,٤٪).

أخيرا فان من أبرز نتائج (أو أسباب؟) تطرف نسبة الرباعية القاعدية تغير أو اختلال عدد عناصرها المكونة بالزيادة أو بالنقص.. فقد يختفى عنصر أو أكثر من عناصر الرباعية ولكن يحل محله محصول آخر، فتظل التركيبة الأساسية رباعية كما هى الحال فى الإسماعيلية والسويس حيث يختفى القطن وتسد المحاصيل البستانية مسده.. ولكن هذه الحالة فردية، والقاعدة عموما أنه اذا تعدلت الرباعية فانما تتوسع إلى خماسية أو تنكمش إلى ثلاثية.. الحالة الأولى تحدث عادة فى شمال الدلتا باضافة الأرز كمحصول رئيسى، كما فى الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية، أو فى جنوب الدلتا باضافة المحاصيل البستانية كما فى القليوبية والمنوفية.. وقد تتفق إضافة الاثنين معا فتكون سداسية كما فى البحيرة.. أما الحالة الثانية فتحدث باختفاء أو تضاؤل القطن والقمح وحلول المحاصيل البستانية محلهما كما فى الاسكندرية والجيزة، أو القمح والذرة وحلول الأرز محلهما كما فى دمياط، أو القطن والبرسيم وحلول القصب محلهما كما فى قنا وأسوان.

ولا يبقى، بعد هذه النظرة الخارجية الى الرباعية القاعدية، سوى أن ننظر إلى عناصرها ومكوناتها نظرة داخلية تتعرف على توازناتها وتراتبها ، وذلك كمتغيرات أو ثوابت للقياس الإقليمى، فأولا، وعلى غرار القاعدة القومية، القاعدة العامة فى كل الدلتا، فيما عدا محافظتى الاسماعيلية والسويس كحالة وكبيئة خاصة.. هى أن نسبة مساحة البرسيم تزيد على الذرة، وفضلا عن هذا فان الفارق بينهما يزيد كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل فى بعض الحالات إلى ستة الأمثال (دمياط) بينما يقل جنوبا حتى يكادا يتساويان فى القليوبية.

العكس تماما أو تقريبا فى الصعيد.. فباستثناء محافظتى القطن المنيا وأسيوط، تزيد نسبة الذرة على البرسيم، وذلك على عكس القاعدة القومية.. بل وكذلك يزيد الفارق بينهما كلما اتجهنا جنوبا حتى ليبلغ الأول نحو خمسة أمثال الثانى فى أسوان.. ولا يتساوى المحصولان تقريبا سوى فى الفيوم فقط.. وفى كلتا الحالتين الدلتا والصعيد، فان المتغير الذى يخلق هذه الفروق هو بالدقة تناقص نسبة البرسيم على مستوى القطر كلما اتجهنا جنوبا بصفة عامة.

ثانيا: فارق المساحة بين ثنائى القمح ـ القطن أقل منه بين ثنائى البرسيم ـ الذرة، ولكن الأهم أن القمح يزيد على القطن كقاعدة عامة وفى كلا الوجهين البحرى والقبلى على السواء، إلا فى محافظات القطن المتخصصة.. ففى البحيرة والغربية وكفر الشيخ والدقهلية بالإضافة إلى دمياط فى الدلتا.. ثم فى بنى سويف والمنيا وأسيوط فى الصعيد.. تنقلب القاعدة القومية فيتفوق القطن على القمح.

وفيما عدا هذا الاستثناء، فالملاحظ بعامة، ولكن فى أقصى الأطراف شمالا وجنوبا بخاصة، أن الفارق بين المحصولين يزداد كلما اتجهنا من قلب البلد شمالا وجنوبا، والسبب فى هذا هو تناقص نسبة القطن كلما اتجهنا جنوبا لا سيما فى الصعيد، وتناقص نسبة القمح كلما اتجهنا شمالا لا سيما فى الدلتا.

المحاصيل الإقليمية

المحاصيل الإقليمية الخصيصة حاسمة فى إحداث وتوليد التباين الأرضى بدرجة أكبر من المحاصيل العميمة، لأنها بصفة خاصة تمثل حالات استقطاب جغرافى متطرف الموقع والدرجة، مثلما يفعل الأرز فى أقصى الشمال والقصب فى أقصى الجنوب.. ففى الشمال يحل الأرز محل القمح والذرة وينافس القطن، وفى الجنوب يحل القصب محل القطن ولا ينافس أحدا كما لا ينافسه أحد.. وبهذا كله ينقلب ميزان المحاصيل الإقليمى رأسا على عقب مبتعدا تماما عن نمطه القومى السائد.

فأما الأرز فانه فى محافظاته يتحول توا الى محصول أول، بل ويحتل مكانة القطن كالمحصول الرابع، بل وكذلك مكانة القمح كالمحصول الثالث، وذلك باستثناء وحيد هو الغربية.. بل إنه ليبلغ فى بعض هذه الحالات ضعف إلى ثلاثة وأربعة أمثال هذا المحصول أو ذاك.. بل إن الأرز ليتفوق على الذرة نفسه وبنفس النسبة أحيانا ليصبح المحصول الثانى بعد البرسيم فى المحافظات الثلاث كفر الشيخ والدقهلية ودمياط، غير أن الأرز فى جميع الجالات يظل دون البرسيم بالتأكيد.. ففى أكثف محافظاته الثلاث السابقة لا يعدو ثلثى مساحة البرسيم إلا بالكاد، بينما يهبط الى نصفها أو ثلثها فى سائر محافظاته.

أما القصب فى الجنوب الأقصى فوضعه أشد حسما وجزما، فهو فى قنا يمثل أكثر من خمس المساحة المحصولية ويكاد يأتى المحصول الثانى مكررا مع القمح بعد الذرة (القمح ٢١,٦٪ والقصب ٢١,٧٪) أما فى أسوان فانه - أى القصب - يمثل وحده ثلث المساحة المحصولية (٣٤٪) ويعد المحصول الأول بلا منازع متفوقا على الذرة الذى يأتى بعده بمسافة (٢٧,٨٪).

وبهذا الشكل، وفى غياب الأرز تماما من الجنوب بالطبع، نستطيع أن نرى ونفهم مدى وسر اختلال ميزان المحاصيل فى المحافظتين: فرباعية الكبار التقليدية تختل جذريا بحيث لا تجمع أكثر من نصف المساحة المحصولية إلا بصعوبة (٥٥ - ٦٠٪ تقريبا، فى حين أنها تصل فى الميزانية القومية الى ٧٠٪، ترتفع فى بعض

الحالات الى ٨٠٪ بل والى ٩٠٪ تقريبا)، بل إن تلك الرباعية التقليدية لا وجود لها هنا فى الواقع، حيث ينقرض القطن ويذوى البرسيم.. وإنما تتحول إلى ثلاثية الذرة ـ القمح ـ القصب كما فى قنا أو حتى القصب ـ الذرة ـ القمح كما فى أسوان.

وينعكس ثقل القصب الحاسم والفيصل فى ميزانية المحاصيل حين نضيف نسبته الى نسبة الرباعية التقليدية، إذ يطفر المجموع على الفور الى ٨١,٣٪ فى قنا، ٨٩,٣٪ فى أسوان.. أى ما يجاوز نسبة الرباعية مع الأرز فى أقصى شمال الدلتا أو الرباعية وحدها فى أقصى حالاتها مثل سوهاج.

المحاصيل البستانية

بنسبتها القومية العامة، ١٠٪ تقريبا، ترفع المحاصيل البستانية حصة الرباعية القاعدية مع الأرز من ٨٠٪ الى ٩٠٪ كمتوسط تقريبى عام، غير أننا نعلم أن نسبتها الإقليمية تتفاوت بشدة، فهى فى رأس الجدول بالاسكندرية ٤٤,٨٪ من ميزانية المحاصيل، وفى ذنبه بأسوان ٤,٥٪ فقط، أى بنسبة عشرة الأمثال وزيادة ـ وهذان أيضا هما الحدان الأقصى والأدنى تقريبا مثلما هما القطبان الشمالى والجنوبى فى البلد جميعا، من هنا، وبهذا التفاوت الشديد، تأتى المحاصيل البستانية إما لتصحح ميزانية المحاصيل حيث هى مختلة أصلا، أو على العكس لتزيدها اختلالا على اختلال، وذلك بحسب حالة كل محافظة أو مجموعة من المحافظات.

ولعل المثل الأبرز هو حالة التطرف الأقصى الاسكندرية، فهنا حيث تتقزم الرباعية القاعدية إلى أدناها فى مصر (٤٠,٤٪) ولا يكاد الأرز يضيف إليها شيئا مذكورا، فان المحاصيل البستانية وحدها بنسبتها البالغة ٤٤,٨٪ تأتى لا كالمحصول الأول المطلق فقط وإنما لترجح إن لم نقل لتزيح الرباعية برمتها أصلا.. وبفضلها تستقيم ميزانية المحاصيل المحلية (٨٨,١٪) الى معدلها القومى السائد (٨٩,٤٪).

وإلى حد أقل نوعا، وبالترتيب التنازلى تقريبا، تصدق هذه القاعدة على حالات الإسماعيلية والسويس فالقليوبية فالجيزة فالبحيرة، حيث تتحول المحاصيل البستانية تلقائيا إلى المحصول الأول بلااستثناء فيما خلا البحيرة التى تقنع فيها بالمركز الثانى بعد البرسيم.. ففى محافظتى القناة، حيث الظروف البيئية خاصة جدا، تتضاءل الرباعية القاعدية الى النصف أو أكثر قليلا، فلا يسعفها سوى المحاصيل البستانية التى تقفز الى الربع أو الثلث تقريبا.. فنسبة الرباعية فى الإسماعيلية تبلغ ٥٠,٦٪ فقط، ونسبة البستانية ٢٣,٢٪، فالمجموع الكلى (بالاضافة الى الأرز القليل) هو ٧٧,٢٪، وفى السويس فان هذه النسب هى على

الترتيب ٥٧,٧٪، ٣٢,١٪، والمجموع ٩٢٪.. أما في القليوبية فهي على الترتيب نفسه ٦٧,٣٪، ٢٧,١٪، والمجموع ٩٥,٧٪، وفي الجيزة ٥٨,٨٪، ٣٥,٦٪، والمجموع ٩٤,٥٪.. وفي نهاية القائمة تأتي البحيرة بنسب ٦٣,٣٪، ١٦,٧٪، والمجموع ٩٢,٩٪.

داخل هذا التباين الأولى الذى تولده المحاصيل البستانية، لاننسى فى النهاية ذلك التباين الثانوى الذى يضفيه أو يضفيه الميزان البستاني، فلا شك أنه فارق إقليمى هام أن تكون محافظة ما منطقة خضروات أو منطقة فواكه.. بل حتى حيث يتعادلان فان لذلك دلالته الخاصة.. حيث أن المفروض بالتعريف أو بالتعريفة القومية أن يكون الميزان بنسبة الثلثين ـ الثلث تقريبا.

فمن محافظات الخضروات، لديك الجيزة (٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية)، ثم الاسكندرية (٢١,٢٪) فضلا عن السويس (٢٤,٧٪) والى حد أقل القليوبية (١٥,٤٪) هذا بينما تعد الإسماعيلية مثلا نموذجيا لمحافظة الفواكه، حيث تفوق نسبة المقات وحدها نسبة كل الخضروات، أو ٨,٧٪ مقابل ٧.٨٪ على الترتيب، بينما لا تقل نسبة سائر الفواكه عن ذلك كثيرا، ٦,٧٪ بمجموع قدره ١٥,٤٪ للفواكه مقابل ٧,٨٪ للخضروات، أى الضعف بسهولة.

مجموعة المنوعات .

لا يبقى في الختام سوى هذه المجموعة الشديدة التعدد والتى تغطى نسبة الـ ١٠٪ المتبقية فى ميزانية المحاصيل.. ولا جدال أنها أشد محاصيلنا تخصصا وتركزا إقليميا، إذ أن أغلبها هى المحاصيل الخصيصة والضئيلة، ولولا ضآلة مساحتها ووزنها لكان لها شأن كبير فى التباين الاقليمى الزراعى، ولكنها على أية حال تضفى الطوابع والألوان المحلية وتضيف «اللمسات الأخيرة» الى شخصيات أقاليمنا الزراعية المختلفة.

الحقيقة الرئيسية فى المجموعة ارتباطها الى حد كبير بطرفى القطر فى أقصى الشمال وأقصى الجنوب.. فى حين تقل بوضوح فى وسط القطر.. فاذا كانت نسبتها فى الميزانية القومية هى ١٠٪، فانها تبلغ ضعفها وزيادة فى الإسماعيلية (٢٢,٨٪) ودمياط (١٩,٥٪) فى الشمال، وفى المنيا (١٦,٩٪) وأسيوط (١٦,٤٪) فى الجنوب.. وذلك دون أن نذكر الجنوب الأقصى قنا وأسوان حيث يختلط الأمر كله وينقلب انقلابا بفضل القصب، الذى لا يدرج هنا فى خانة المنوعات إلا من قبيل

ضرورات الجدولة البحتة، فتصبح مجموعة المنوعات ندا أو منافسا تقريبا للرباعية القاعدية ذاتها.

هذا كله بينما تقل نسبة المنوعات فى محافظات الوسط أمثال الغربية (٥٪)، المنوفية (٥,١٪)، القليوبية (٣,٤٪)، الجيزة (٥,٥٪)، الفيوم (٦,٦٪)، ومرجع هذا بلاشك قوة الرباعية القاعدية ومكملاتها من المحاصيل الوسطى بحيث لا تترك للمنوعات إلا هامشا ضيقا للغاية.

ومن المهم بعد هذا أن نرصد الفارق الإقليمى بين مجموعة منوعات يسودها محصول أو اثنان، وأخرى يجتمع فيها معظمها فى تقارب نسبى محسوس.. هذا فضلا بالطبع عن أنواع المحاصيل ذاتها ، فالشعير والفول والبصل تكاد تكون قاسما مشتركا فى معظم محافظات الدلتا والصعيد على السواء.. غير أن الدلتا وخاصة شمالها تنفرد بعد هذا أكثر بالسمسم والسوداني والكتان، بينما يتميز الصعيد أكثر بالعدس والحلبة والثوم والنباتات الطبية والعطرية فضلا بالطبع عن القصب.. وفى هذا المضمار يبدو جنوب الصعيد بالذات وكأنه «عطار و/ أو علاف مصر» بامتياز.

شخصيات المحافظات الزراعية:
دراسة تيولوچية تطورية

تلك إذن ميزانية المحاصيل فى التحليل كأساس للتصنيف أو التقسيم الإقليمى، ولا يبقى إلا أن نضع ذلك التكنيك فى التطبيق.. فبمثل هذا المفتاح الاحصائى نستطيع أن نفتح مغاليق الشخصيات الزراعية الإقليمية، ممثلة فى المحافظات، حتى نؤلف منها أقاليمنا الزراعية الجغرافية العامة فى النهاية.

فبحسب نسب عناصر المركب الزراعى فى كل محافظة وتوليفاتها وتوازناتها المختلفة، يمكننا أولا أن نحدد خصائصها ومعالمها، وهذه الأخيرة نستطيع بعد ذلك أن نجمعها فى «عائلات» أى فى مجموعات متقاربة أو متشابهة من الأنماط، يمكن أخيرا أن نصنفها بدورها تصنيفا تراتبيا فى هيراركية أو عقد أو سلم تطورى، يبدأ من الاقتصاد الزراعى التقليدى الى اللاتقليدى، أو من المتخلف الى الأكثر تطورا، أو على أية حال من الأكثر اقترابا من النمط القومى العام الى الأكثر ابتعادا وتباينا.. وبصيغة أكثر تحديدا، السلم كله متصل متدرج Continuum بين قطبين أساسيين متناقضين هما زراعة الريف البحتة فى طرف وزراعة المدينة الصرفة فى الطرف الآخر.

ميزانيـــة

النسب المئوية للمحاصيل بحسب مجموعاتها الوظيفية

النمط	المحافظة	القطن	القمح	الذرة	البرسيم	الرباعية	الارز	المجموع	البستانية
المدن المتطرفة	الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	١٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٤	٢,٩	٤٣,٣	٤٤,٨
	الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٢٢,١	١٨,٨	٥٠,٦	٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٢
	السويس	—	١٣,٣	٢٦,٧	١٧,٧	٥٧,٧	٢,٢	٥٩,٩	٣٢,١
المدن المركزية	الجيزة	٠,٦	٦,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٥٨,٨	٠,١	٥٨,٩	٣٥,٦
	القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٢٤,٣	٢٤,٤	٦٧,٣	١,٣	٦٨,٦	٢٧,١
	البحيرة	١٢,١	٨,٤	١٣,٧	٢٩,١	٦٣,٣	١٢,٩	٧٦,٢	١٦,٧
الفلاحى المتطور	المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٢٨,٩	٣١,٢	٨٢,٧	٠,١	٨٢,٨	١٢,١
	الفيوم	١١,٣	١٣,١	٢٧,٦	٢٨,٢	٨٠,٢	٢,٧	٨٢,٩	١٠,٥
	دمياط	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٣١,١	٤٩,٥	٢٠,٦	٧٠,١	١٠,٤
	الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٧,٦	٣٠,٣	٦٣,٧	٢١,٠	٨٤,٧	٤,٦
	كفرالشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٧,٢	٣٠,٤	٦٠,٣	٢٤,٥	٨٤,٨	٣,٨
	الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٧	٧٠,٠	١٣,٤	٨٣,٤	٩,٤
	الغربية	١٥,٨	١٢,٧	١٦,٥	٣١,٥	٧٦,٥	١١,١	٨٧,٦	٧,٤
الفلاحى التقليدى	بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٣٠,٦	٢٧,٤	٨٣,٠	صفر	٨٣,٠	٧,٠
	المنيا	١٧,٦	١١,٩	٢٦,٤	٢٠,٩	٧٦,٨	صفر	٧٦,٨	٦,٣
	أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٣٠,٨	١٧,٧	٧٨,٥	—	٧٨,٥	٥,١
	سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٣٣,٩	٢١,٢	٨٩,٤	—	٨٩,٤	٣,٣
الفلاحى الفقير	قنا	١,٢	٢١,٧	٣٠,٤	٦,٤	٥٩,٧	صفر	٥٩,٧	٤,٨
	أسوان	صفر	٢٢,٢	٢٧,٨	٥,٣	٥٥,٣	—	٥٥,٣	٤,٥
	مصر	١١,٧	١٢,١	٢٠,٢	٢٦,١	٧٠,١	٩,١	٧٩,٢	١٠,٢

المحاصيـــل

في المحافظات المختلفة ١٩٧٥ (م ح ل)

الجموع الكلي	المنوعات	أهم المنوعات
٨٨,١	١١,٩	الشعير ، الفول ، الكتان .
٧٧,٢	٢٢,٨	السوداني ، الشعير ، السمسم .
٩٢,٠	٨,٠	الفول ، السمسم ، السوداني ، الشعير .
٩٤,٥	٥,٥	البصل ، السوداني ، القصب.
٩٥,٧	٤,٣	البصل ، الأرز ، الثوم ، الكتان .
٩٢,٩	٧,١	الشعير ، الفول .
٩٤,٩	٥,١	البصل ، الفول ، القصب ، الكتان .
٩٣,٤	٦,٦	الفول ، الشعير ، الطبية ، الكتان .
٨٠,٥	١٩,٥	الدريس ، الشعير ذو الصفين ، الكتان.
٨٩,٣	١٠,٧	الدريس ، البصل ، الكتان ، الشعير .
٨٨,٦	١١,٤	الدريس ، الكتان ، الفول ، الشعير .
٩٢,٨	٧,٢	البصل ، الفول ، الشعير ، الدريس .
٩٥,٠	٥,٠	الشعير ، الدريس ، الكتان ، الثوم .
٩٠,٠	١٠,٠	الفول ، البصل ، الثوم ، الحلبة .
٨٣,١	١٦,٩	الفول ، القصب ، الثوم ، الطبية .
٨٣,٦	١٦,٤	العدس ، الفول ، الطبية ، البصل .
٩٢,٧	٧,٣	الفول ، البصل ، الشعير ، الحلبة .
٦٤,٥	٣٥,٥	العدس ، السمسم ، الفول ، الحلبة .
٥٩,٨	٤٠,٢	السمسم ، الفول ، الشعير ، الحناء .
٨٩,٤	١٠,٦	الفول ، القصب ، البصل ، العدس .

وابتداء، ليس هناك محافظتان متماثلتان تماما أو حتى تقريبا فى التوليفة أو التركيبة الزراعية، غير أن هناك من الناحية الأخرى أوجه تقارب، إن لم تصل أحيانا إلى حد القرابة فالى حد التشابه، فنسبة الرباعية القاعدية تشير الى أى حد تعتبر التركيبة تقليدية أو لا تقليدية، وكذلك تبين نسبة الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب الى أى حد هى مختلفة مغايرة أو عادية نمطية.. أما نسبة المحاصيل البستانية فلعلها مؤشر معقول الى مدى تقدمها أو تخلفها أى مدى تطورها الحضارى أو التكنولوچى، هذا بينما تدل نسبة المنوعات الباقية على مدى تنوع وتلون التشكيلة عموما.

وعلى هذه الأسس نجد أن محافظاتنا، بصرف النظر عن الفروق الداخلية الهامة بها أحيانا، تقع تلقائيا فى سلسلة متراتبة تطوريا تبدأ بالاسكندرية فى طرف وتنتهى بأسوان فى طرف النقيض، ولو أنهما تتشابهان مع ذلك فى أنهما أشد ما يكونان إبتعادا عن النمط القومى العام المألوف، وذلك من حيث أنهما اطار الأطراف ومنتهى التطرف جغرافيا ونوعيا، موقعا وزراعة، أو بحسبانهما ـ بالتعبير الديالكتيكى الجامع ـ بمثابة الأضداد المتماثلة Identical opposites وفيما بين النقيضين هذين تتراتب المحافظات على إيقاع وفى وتيرة مطردة نحو ذلك النمط القومى العام حتى يصل إلى أقصى مراحله إتباعية وتقليدية.

وفى تراتبها هذا تقع تلك المحافظات فى عائلات قرابة نسبية تتشابه فيما بينها بوضوح، وتمثل غالبا ثنائيات أو أزواجا من المحافظات ونادرا ثلاثيات، وتقع كل مجموعة منها فى نمط مشترك، كل نمط يمكن أن يعد انتقاليا بين سابقه ولاحقه، ومن ثم يؤدى كل منها تطوريا الى تاليه، الى أن تكتمل المنظومة تصاعديا أو تنازليا، تلك الأنماط وثنائياتها أو ثلاثياتها خمسة هى:

(١) نمط زراعات المدن المتطرفة، ويشمل ثلاثية الاسكندرية ـ الإسماعيلية ـ السويس

(٢) نمط زراعات المدن المركزية، ويشمل ثنائى الجيزة ـ القليوبية ثم البحيرة .

(٣) النمط العادى المتطور، ويشمل ثنائى المنوفية ـ الفيوم ثم دمياط وثنائيات الدقهلية ـ كفر الشيخ ، والشرقية ـ الغربية.

(٤) النمط العادى التقليدى، ويشمل بنى سويف وثنائى المنيا ـ أسيوط ثم سوهاج .

(٥) النمط غير العادى غير التقليدى، ويشمل ثنائى قنا ـ أسوان.

فاذا نحن رتبنا ميزانيات محافظاتنا المحصولية بحسب هذا الترتيب، مثلما يفعل الجدول السابق، فسنجد أن الأرقام غالبا تتزايد أو تتناقص فى انحدارات أو

اتجاهات محددة. فنسبة الرباعية القاعدية تبدأ من أعلى الجدول ضعيفة جدا أو ضعيفة للغاية، وغالبا ما تكون بلا قطن أو بأقل القليل منه، ثم ترتفع بالتدريج حتى تصل الى التضخم والتخمة والتقليدية المطلقة، وعلى العكس من ذلك نسبة المحاصيل البستانية، فهي تبدأ مرتفعة جدا أو للغاية ثم تتواضع حتى تتطامن فى النهاية دون المعدل القومي بكثير.. أما الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب.. ثم المنوعات فى الجميع، فلها ايقاعها المستقل كثيرا أو قليلا بالطبع، ولكنها تؤكد علاقات القرابة والتشابه داخل عائلات الأنماط المتعاقبة عبر السلم التطورى كله.

نمط زراعات المدن المتطرفة

المتطرفة موقعا وزراعة على السواء، فالاسكندرية والاسماعيلية والسويس ثلاثتها ساحلية متطرفة الموقع، ورقعها الزراعية محدودة للغاية بعضها معزول جغرافيا الى حد ما عن معمور الدلتا، والواقع أنها إما جزء لا يتجزأ من ظهير مدينة كبرى تمثل هى الحلقة الأولى المباشرة منه ولكنها اقتطعت منه إداريا فقط، كالاسكندرية، وإما ظهير مدينة متوسطة الحجم مقتطع أصلا من الصحراء بالاستصلاح الحديث ولكنه إداريا يضم شريحة شبه صحراوية هامشية، كالسويس والاسماعيلية.. من هنا جاء تطرف زراعات المدن بها، الى جانب تطرف موقعها الجغرافى نفسه، تلك إذن فى مجملها محافظات مدن أساسا، أو بالأحرى محافظات مدينة واحدة تسودها تماما أو تقريبا.

من ثم كان حتما أن تنصرف الى زراعات المدن وتتكرس لها الى أقصى حد تسمح به اعتبارات الدورة الزراعية واقتصاد المكان.. وبالمقابل، يتضاءل دور الرباعية القاعدية التقليدية الى حده الأدنى.. ولذا كان النمط متطرفا أيضا فى ميزانية محاصيله، فهو يمتاز بأعلى نسبة فى مصر من المحاصيل البستانية (٢٣ - ٤٥٪)، وبأدنى نسبة من الرباعية القاعدية (٤٠ - ٥٨٪) ويعد المركب الزراعى عموما متنوعا بدرجة فوق الوسط الى عالية جدا، وذلك بفضل مجموعة محاصيل المنوعات التكميلية ذات الطبيعة الخاصة، والنمط بهذا هو نهاية التطور الزراعى فى مصر أكثر مما هو قمته.. وهو، بعد، يختلف داخليا بطبيعة الحال بحسب الظروف المحلية من محافظة الى محافظة.

الاسكندرية

فالاسكندرية قمة النمط، ولا يكاد يكون لها مثيل فى مصر، إذ أن محافظتها إنما تجتزىء الحلقة الداخلية المباشرة من حلقات زراعات ظهير المدينة الكبير الذى

يستوعب معظم البحيرة، من هنا تسجل أدنى نسبة للرباعية فى البلد وهى ٤٠,٤٪ أى أكثر نوعا من نصف المعدل القومى وأقل فعلا من نصف الحدّ الأقصى فى سوهاج (٨٩,٤٪) وبديهى، لا قطن عمليا، ولا أرز كذلك إلا رمزا، بينما تنكمش الحبوب الرئيسية الذرة والقمح الى نصف معدلها القومى وتعد بذلك من أدنى كثافاتها فى القطر، بل إن مجموع الحبوب كلها ليقل كثيرا عن البرسيم الذى يعد فى الواقع محور الرباعية وجسمها الحقيقى.. على أن تراتب الرباعية يظل كالنمط القومى، البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن على هذا الترتيب.

بالمقابل، تسجل المحاصيل البستانية ذروتها فى مصر ٤٤,٨٪، متفوقة بذلك على الرباعية التقليدية ذاتها، وممثلة نحو نصف المساحة المحصولية وأكثر من أربعة أمثال المعدل القومى، وهى منصفة بالتقريب بين الخضروات والفواكه، ولذا فان المحافظة تتلخص محوريا فى مزرعة خضر وحديقةٍ فاكهة مشتركة، وأهم الفواكه هى التين (٩٠٪ من المساحة القومية) فالزيتون (٤٣,٧٪) فالعنب فالجوافة، وأخيرا، فان نسبة المنوعات عادية ولكنها شبه مركزة، فنصفها للشعير والباقى للفول والكتان.

الإسماعيلية والسويس

كمحافظات قنالية منعزلة وجبهة ريادة واستصلاح هامشية، تعد الإسماعيلية والسويس أقرب شبيه بالإسكندرية فى المركب الزراعى، ولكن مع اختلافات محلية، فالرباعية القاعدية أعلى قليلا تحقيقا لبعض الكفاية الذاتية فى الحبوب نظرا للعزلة الجغرافية النسبية، ولكن كالإسكندرية لا قطن ولا أرز عمليا، وعلى عكس الاسكندرية وكل الدلتا تزيد مساحة الذرة على البرسيم بل ويبلغ مجموع الحبوب ضعف البرسيم وزيادة.

أما المحاصيل البستانية فاقل قليلا عما فى الإسكندرية، فهى وإن ظلت أكبر محصول منفرد على الاطلاق، فانها لا تعدو نصف نسبة الرباعية القاعدية.. ويرجع هذا الفارق بالطبع إلى ضآلة أحجام مدن المنطقة النسبية بالقياس إلى الإسكندرية، كذلك فان ميزانها البستانى مختلف كثيرا، وخضرواتها على عكس الإسكندرية بلا بطاطس قط، وفواكهها أكثر مدارية حيث الأخيرة متوسطية أكثر، أما المنوعات فأعلى هنا كثيرا نظرا لملاءمة التربة الصفراء الخفيفة لأنواع خاصة منها، على رأسها المحاصيل الزيتية السودانى والسمسم ثم الشعير والفول.

الإسماعيلية

فأما الإسماعيلية فلها ثانى أخفض رباعية قاعدية بعد الإسكندرية ٥٠,٦٪ أى نصف المساحة المحصولية، بينما تناهز المحاصيل البستانية الربع، ٢٣,٢٪ أى أكثر نوعا من الذرة، وهى مقسمة بعدالة تقريبا بين كل من الخضروات والمقات وسائر الفواكه، بنسبة الثلث لكل (٧,٨٪، ٨,٧٪، ٦,٧٪ على الترتيب) وهذا ما يجعل الإسماعيلية بحق أرض الجناين وأرض المقات فى الوقت نفسه.. وأهم الفواكه هى المانجو (١٦,٢٪ من مساحتها القومية) فالشمام (٨٪) فالبطيخ (٦,٤٪).

غير أن أبرز ما فى الزراعة الإسماعيلية نسبة المنوعات العالية جدا، ٢٢,٨٪، أى مثل المحاصيل البستانية تقريبا.. ويستتبع هذا تشكيلة عريضة من المحاصيل الصغيرة والخاصة التى تنوع المركب بشدة كما تلونه بلون محلى متميز للغاية.. فنصف هذه المساحة للسودانى وحده (١١,٩٪) أى أكثر من مساحة القمح نفسه (٩,٢٪)، ولا غرو، فالإسماعيلية تقود البلد فى هذا المحصول خارج كل مقارنة.. النصف الباقى يستولى عليه الشعير أولا ثم السمسم ثانيا.

السويس

إن تكن الإسماعيلية أقرب من السويس إلى الإسكندرية فى انخفاض نسبة الرباعية القاعدية، فان السويس أقرب بالتأكيد من حيث ارتفاع نسبة المحاصيل البستانية ومن حيث تركيبة مكوناتها، مثلما هى فى ضآلة مساحتها القابلة للزراعة أصلا، لذا يمكن اعتبار المحافظتين الشقيقتين على درجة واحدة من القرابة العائلية أو التشابه الزراعى مع الإسكندرية، سيان أن توضع إحداهما قبل أو بعد الأخرى فى سلم التراتب التطورى القومى.

فنسبة الرباعية ٥٧,٧٪، نصفها لكبيرها الذرة وحده (٢٦,٧٪) وهذه النسبة، بما فيها أهم أنواع الحبوب، أكبر نوعا مما بالإسماعيلية، لا شك لأن حجم السكان هنا أكبر، بالمقابل، هامش المنوعات، وإن اشترك فى الأنواع، ضيق ودون ما بالإسماعيلية بكثير جدا (٨٪ مقابل ٢٢,٨٪)، وهذه المساحة مقسمة بتقارب متدرج نسبيا بين الفول والسمسم والسودانى والشعير.

وعلى العكس، تزيد نسبة المحاصيل البستانية بالسويس عما بالإسماعيلية بدرجة محسوسة، حيث تبلغ ٣٢,١٪ أى ثلث المساحة المحصولية.. لكن الاختلاف الأكبر حقا بل والجذرى هو بالتأكيد فى سيادة الخضروات سيادة مطلقة، فهى تبلغ ٢٤,٧٪ أى ثلاثة أرباع المساحة البستانية أو ثلاثة أمثال مساحة الفواكه، وهى

بهذا تأتى على رأس القطر فى نسبة مساحة الخضروات من جملة مساحة المحافظة المحصولية، كما تأتى صاحبة ثانى أخفض ميزان بستانى فى مصر بعد دمياط.. ولا شك أن هذا يرجع إلى ضرورة اشباع الكفاية الغذائية وسد حاجة الاستهلاك المحلى اليومى المباشر لمدينة هى أشبه بالواحة الساحلية أو القنالية المعزولة نسبيا كالجزيرة البشرية المكتظة.. وهذا على خلاف الإسماعيلية التى، بتوجهها نحو الفواكه لا الخضروات، إنما تتوجه إلى التصدير وتموين سائر المنطقة والبلد.

نمط زراعات المدن المركزية

هذا النمط يمثل الوضع الطبيعى المتكامل حول المدن الكبرى، دون الاجتزاء فالتطرف اللذين يميزان النمط السابق.. ولذا فرغم سيطرة زراعات المدن على مركبه الزراعى، فانه يتميز بالاعتدال والاتزان النسبى.. ولهذا فانه هو، وليس النمط المتطرف، الذى يعد بجدارة قمة السلم التطورى الزراعى فى مصر، وهو ينصرف أساسا إلى القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى، شاملا بالترتيب التنازلى ثنائى الجيزة ـ القليوبية ثم البحيرة.

أبرز خصائص النمط التى تميزه عن سابقه هى ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية وانخفاض نسبة المحاصيل البستانية كل إلى مستوى أكثر اعتدالا، ثم انكماش المنوعات إلى هامش ضيق أو ضيق جدا.. وتحقيق قدر معقول من الكفاية المحلية فى الحبوب هو الذى يكمن خلف هذا الاعتدال أو الاتزان، فالرباعية القاعدية تتراوح بين ٥٩، ٦٣٪ أى دون المعدل القومى، والمحاصيل البستانية بين حوالى ٣٦، ١٧٪ أى أضعاف المعدل القومى، والمنوعات بين ٧، ٤٪ أى دون المعدل القومى أو نحو نصفه.

وعلى هذه الأسس تقع الجيزة على رأس النمط وعلى خط التطور المباشر من أو نحو النمط السابق، تليها القليوبية فالبحيرة، غير أن الفروق المحلية تظهر بين الثلاثة لاسيما فى بروز الأرز فى الأخيرة وحدها، ثم فى نسبة القطن واختلاف تراتب عناصر الرباعية القاعدية، ثم أخيرا فى أنواع المحاصيل البستانية والمنوعات.

الجيزة

فالجيزة أقلها فى نسبة الرباعية القاعدية (٥٨,٨٪) ثم هى محافظة بلا قطن تماما أو تقريبا (٠,٦٪) والقمح بدوره (٦,٨٪) نصف المستوى القومى تقريبا..

ولذا فان الرباعية تكاد تختزل عمليا إلى ثنائية الذرة والبرسيم، حيث تؤلف وحدها نحو ٥١,٤٪ من المساحة المحصولية.. غير أن الذرة هنا يفوق البرسيم.. وذلك كما فى معظم الصعيد وعلى عكس معظم الدلتا.. فيحتل الذرة ٢٩,٩٪ من المساحة المحصولية، والبرسيم ٢١,٥٪.

أما المحاصيل البستانية فتبلغ ٢٥,٦٪، وهى ثانى أعلى نسبة فى بابها بعد الاسكندرية، وتجعل هذه المحاصيل أكبر محصول منفرد فى المحافظة.. لكن أبرز ما فى هذه المحاصيل هو يقينا طغيان الخضروات عليها.. فالجيزة محافظة خضروات أولا وفواكه بعد ذلك فقط.. والتقسيم بينهما يتم على أساس الثلثين ـ الثلث تقريبا.. فللخضروات ٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية، بحيث تأتى ثانى أكبر كثافة خضروات في مصر بعد السويس وقبل الإسكندرية ومعادلة ٥ أمثال المعدل القومي، يستأثر البطاطس منها بأكبر نسبة من نوعها فى القطر وهى ٤,٦٪ أى ٥ أمثال المعدل القومي، وما يعادل ١٧,٣٪ من مساحته القومية.. ومن أهم الخضروات الأخرى الطماطم ٨,٩٪.

أما الفواكه فلها ٨,٦٪ من مساحة المحافظة المحصولية، أى ضعف المعدل القومي، منصفة بالتقريب بين المقات وسائر الفواكه.. ويسود المقات هنا الشمام لا البطيخ.. فالجيزة تقدم ٤١,٩٪ من مساحة الشمام في مصر، ١٠,٢٪ من الخيار.. وأهم الفواكه الأخرى المانجو (٢١,٥٪) والبرقوق (٢٨,٨٪) ثم الموز والتفاح بالإضافة إلى نصف التين الشوكى فى مصر.

طبيعى لا يتبقى للمنوعات بعد هذا كله سوى هامش ضيق للغاية، ٥,٥٪، قوامه البصل فالسودانى فالقصب، تكمله كسور عشرية من الفول والشعير والحلبة والترمس والأرز والكتان والنباتات الطبية والعطرية، قائمة شديدة التعدد والتنوع، ولكنها بالغة الضآلة فاقدة التركز.

القليوبيـة

مع القليوبية ننتقل تنازليا إلى رباعية قاعدية أكبر، نحو ٦٧,٣٪ أى الثلثين من المساحة المحصولية، كما يظهر القطن لأول مرة وإن دون المتوسط (٨٪) كما يرتفع القمح إلى ضعف نسبته فى الجيزة تقريبا ١٠,٦٪.. أما الذرة والبرسيم فلهما معا نصف المساحة كما فى الجيزة تقريبا أو أقل قليلا، نحو ٤٨,٧٪ غير أنهما هنا يبلغان حد التساوى التام، حيث ينخفض الذرة قليلا إلى ٢٤,٣٪ بينما يرتفع البرسيم قليلا إلى ٢٤,٤٪.

بالمقابل، تنخفض المحاصيل البستانية قليلا إلى ٢٧,١٪ (مقابل ٣٥,٦٪ في الجيزة) ولكنها تظل أكبر محصول منفرد في المحافظة، كما تناهز ٣ أمثال المعدل القومي إلا قليلا، من الناحية الأخرى، يتجه الميزان البستاني نحو المزيد من الاعتدال والتقارب، بنسبة ثلاثة الأخماس للخضروات والخمسين للفواكه، أو ١٥,٤٪ مقابل ١١٪ على الترتيب، وكلتاهما تعادل نسبة المتوسط القومي نحو ثلاثة الأمثال.

ولكن هذا الميزان يكفي مع ذلك لكي يجعل من المحافظة محافظة فواكه في الدرجة الأولى اتساقا مع شهرتها ومكانتها التاريخية التي شحبت أخيرا، على أن القليوبية، على عكس الجيزة، لا هي محافظة بطاطس في الخضروات ولامقات في الفواكه، وإنما هي تتخصص في الخضروات الأساسية المنوعة وفي الموالح بأنواعها المختلفة.. فللقليوبية من المساحة القومية ١٧,٥٪ في البرتقال، مقابل ٦,٨٪ فقط في الشمام.. أما من المشمش فلها ٢٩,٦٪، ومن البرقوق ١٤,٥٪، ومن الجوافة ١٢٪، هذا عدا الموز والمانجو ثم نصف التين الشوكي في مصر.

هامش المنوعات هو أضيق ما في بابه في مصر جميعا، ٤,٣٪ فقط، قوامه قليل من البصل ١,٩٪، والأرز ١,٣٪، ثم كسور من الثوم والكتان فالشعير والقصب فالفول فالسوداني فالنباتات الطبية والعطرية.

البحيرة

البحيرة واقعيا وعمليا هي إقليم الاسكندرية الزراعي، وبهذا لا تختلف جوهريا عن محافظات اقليم القاهرة الأكبر، ولكن، بحكم أبعادها الجغرافية الأربعة، فان مفتاح شخصية البحيرة الزراعية، أو بالأحرى مثلث غرب الدلتا كله باضافة شريط محافظة الاسكندرية المقتطع اداريا، يكمن في أنها تجمع بنسب متقاربة بين خصائص أربع زراعات مختلفة: زراعة الأرض السوداء (القطن والحبوب الرئيسية)، زراعة برارى الشمال (الأرز)، زراعات المدن (الخضروات والفواكه)، ثم زراعة هوامش الوادي شبه الصحراوية (الفول والشعير).

نسبة الرباعية القاعدية وسط بين الجيزة والقليوبية، ٦٣,٣٪، ولكن تراتب عناصرها يختلف، فهنا يتفوق القطن على القمح لأول مرة، ١٢,١٪ مقابل ٨,٤٪ على الترتيب.. كما يطرد الاتجاه نحو رجحان البرسيم على الذرة فيصل الى قمته في النمط حتى ليبلغ ضعفه وزيادة أو ٢٩,١٪ مقابل ١٣,٧٪ على الترتيب،

ولاغرابة فى كثافة أى من القمح أو البرسيم، فهى لا تزيد على المعدلات القومية كثيراً، ولكن اللافت هو هبوط القمح والذرة دون معدلاتهما القومية بشدة، وتفسيره لاشك يكمن فى الأرز.. فهنا يظهر الأرز لأول مرة كمحصول رئيسى ١٢,٩٪ أى الثالث بعد البرسيم والذرة وقبل القطن.. هذا يرجع بالطبع الى الموقع فى نطاق البرارى والأرز، وهو أيضا ما يميز البحيرة عن زميلتيها فى النمط الجيزة والقليوبية.

بالمقابل، تنخفض نسبة المحاصيل البستانية الى نصف زميلتيها تقريبا، فتبلغ ١٦,٧٪ غير أن هذا الانخفاض النسبى إنما يرجع إلى عظم مساحة البحيرة الحقيقى بالقياس إليهما من الناحية الأخرى، فان الاتجاه نحو تعادل كفتى الميزان البستانى يزداد اطرادا، فالمساحة البستانية منصفة تقريبا بين الخضروات والفواكه، ٩,٦٪ مقابل ٧,١٪ على الترتيب.. وكما يبرز دور البطاطس فى الخضروات نسبيا، يبرز دور المقات فى الفواكه الى حد أبعد، فله وحده نصف مساحتها (٣,٦٪)، والنصف الآخر لسائر أصنافها (٣,٥٪) وفى المقات يسود دور البطيخ أساسا، حيث تقدم البحيرة ثلث بطيخ مصر على الأقل، وأهم الخضر والفواكه الأخرى الطماطم والخيار والبرتقال والعنب والزيتون ثم البرقوق والجوافة والموز والتفاح بالإضافة إلى ثلثى كمثرى القطر.

النمط العادى المتطور

هذا النمط انتقالى عريض بين أنماط زراعات المدن كقطب وبين أنماط زراعات الريف العريض كقطب مضاد.. بالتالى تزداد نسبة الرباعية التقليدية بهدف تغذية السكان المحليين والريفيين بالحبوب والألياف الأساسية.. كذلك ترتفع نسبة البرسيم (بما فى ذلك الدريس فى الشمال خاصة) وذلك بفضل الموقع الشمالى والمناخ الرطب.. وفى الشمال أيضا يظهر الأرز كمحصول رئيسى بحكم بيئة استصلاح البرارى.. هذا بينما تزداد نسبة المحاصيل البستانية انخفاضا لتواضع نسبة سكان المدن عامة والمدن الكبرى خاصة.

ينتظم النمط ٧ محافظات هى بالترتيب التطورى التنازلى المنوفية - الفيوم، دمياط، الدقهلية - كفر الشيخ، الشرقية - الغربية.. وواضح أنه يغطى معظم جسم الدلتا بالإضافة إلى واحة الفيوم.. وهو بذلك يطوى فى دفتيه معظم نطاق الأرز فى الشمال حيث تصبح محافظاته محافظات قطن وأرز وبرسيم أكثر منها محافظات قمح وذرة، بينما تصبح فى الجنوب محافظات قمح وذرة وبرسيم أكثر تحت ضغط

كثافة السكان العالية.

واضح كذلك أن كل محافظة من محافظات هذا النمط تشكل رقعة أرضية فسيحة كاملة لمجتمع زراعي ريفي عادي ولكنه تطور حضاريا وفنيا تحت تأثير الموقع ونوايا المدن الإقليمية داخله والمدن المتروبوليتانية المحيطة به.. واذا كان ضغط السكان الكثيف في الجنوب قد حتم هذا التطور، فان قلته في الشمال قد سمحت به وأتاحته دون عوائق أو عقبات عتيقة.. فالاقتصاد الزراعي من ثم منوع عريض بحكم البيئة أو السكان، ومعاشي وتجاري معا بحكم تيارات الحضارة الحديثة.

المنوفيـة - الفيوم

في المقدمة تأتي المنوفية، رغم ما يبدو من سيطرة المركب التقليدي على زراعتها أكثر مما يظن عادة.. والواقع أن المنوفية متأثرة جيدا بتوجيه القاهرة نحو زراعات المدن، غير أن هذا التأثر جزئي مقصور على القطاع الجنوبي الأقصى منها، أما انعكاسه على المحافظة ككل فمحدود بصورة جلية.. ومن هنا فلاشك أن درجة ارتباط البحيرة بتوجيه مدينة الاسكندرية أقوى من درجة ارتباط المنوفية بتوجيه القاهرة.

وفي هذا تبدو المنوفية أقرب شبها بالفيوم، بحيث يكونان معا ثنائيا زراعيا واضح المعالم والتناظر على كلا جانبي القاهرة بالتقاطع، ففي كليهما ترتفع نسبة الرباعية القاعدية الى آفاق عالية جدا، نحو أربعة أخماس المساحة المحصولية، ولقد يبدو الانتقال اليهما من البحيرة في نهاية النمط السابق نقلة فجائية شاذة في مثل هذا الوضع.. لكن الواقع أنه لا أرز هنا عمليا بالطبع، ولو أننا أضفنا الأرز الى الرباعية في البحيرة لتقاربت نسبة المجموع بين الجانبين ولبدا التدرج التطوري أكثر اطرادا واقناعا.

في كل من المنوفية والفيوم تزيد نسبة الرباعية على ٨٠٪ وفي كلتيهما يسود التراتب العادي بالتنازل من البرسيم الى الذرة الى القمح الى القطن.. كما تتقارب نسب هذه المحاصيل فيهما تقاربا ملحوظا، وفي النتيجة تمثل الحبوب نصف الرباعية في كلتيهما على السواء.. ففي المنوفية تبلغ نسبة القطن ١٠,٤٪ مقابل ١١,٣٪ في الفيوم، أي على تخوم المعدل القومي بالكاد.. وكذلك تفعل نسبة القمح تقريبا: ١٢,٢٪ مقابل ١٣,١٪ على الترتيب.. على العكس من هذا الذرة والبرسيم، فهما يتجاوزان المعدل القومي بكثير، فنسبة الذرة ٢٨,٩٪ في المنوفية، ٢٧,٦٪ في الفيوم، ونسبة البرسيم ٣١,٢٪، ٢٨,٢٪ على الترتيب.. وبهذا أيضا يكون مجموع

القمح والذرة نحو ٤١,١٪ فى الأولى ٤٠,٧٪ فى الثانية.. أى نحو نصف مساحة الرباعية القاعدية فى الحالتين.. وهذا يعكس ضغط السكان، خاصة فى المنوفية، وبروز اقتصاد الزراعة المعاشية كقاعدة حتمية. .

فيما عدا الأرز الذى تنفرد الفيوم بقليل منه (٢,٧٪) مثلما تنفرد فيه بالعروة النيلية، فان المحاصيل البستانية هى القاسم المشترك التالى بين المحافظتين.. ورغم تأثير القاهرة على الاثنتين، ورغم شهرة الفيوم التاريخية، تبدو النسبة أقل من المتوقع عادة.. ولهذا لم تلحق المحافظتان بنهاية نمط زراعات المدن المركزية وقنعتا برأس النمط العادى المتطور.. وعلى أية حال، فان التفوق النسبى يذهب للمنوفية لاالفيوم: ١٢,١٪ مقابل ١٠,٥٪ أى أكثر قليلا جدا فقط من المعدل القومى على أحسن الحالين .

ولكن فى الحالين يتم تقسيم المساحة البستانية بين الخضروات والفواكه بنسبة متقاربة تتراوح حول ثلاثة الأخماس - الخمسين، غير أن المنوفية تنفرد فى الخضروات بالبطاطس حيث تعد ثانية محافظات القطر فى كثافتها بعد الجيزة ٢,٩٪ بينما تعد الفيوم أرضا بلا بطاطس، وبالمقابل تتفوق الفيوم كثيرا فى نسبة المقات، بينما تتخلف المنوفية فيها بوضوح، فالمنوفية تساهم بنحو ١٩,٨٪ من مساحة البطاطس بمصر ، ١٢,٥٪ من البرتقال، ١٤,٣٪ من الخيار، ٣٨,٢٪ من البرقوق، ٢٣٪ من الموز.. أما الفيوم فلها ٩,٦٪ من مساحة الطماطم بمصر.. ثم ٦٦,٢٪ من المشمش، ٤٠,٣٪ من الزيتون، ٧,٧٪ من العنب.

هامش المنوعات، أخيرا، ضيق للغاية فى كلتا المحافظتين، فنسبته فى المنوفية ٥,١٪ مقابل ٦,٦٪ فى الفيوم.. وكلتاهما تمتاز بتركز قوى فى قلة من المحاصيل، مع تعدد ملحوظ على الجملة، كذلك تشترك المحافظتان فى أغلب هذه المحاصيل الضئيلة، وإن بنسب متفاوتة، إلا أن الفيوم تنفرد ببضعة منها، ولذا يأتى مركبها أكثر تنوعا من المنوفية.

ففى الأخيرة يمثل البصل وحده أكثر من نصف المنوعات (٣,٢٪) يليه بعض الفول، فقليل من القصب والكتان، وأقل من ذلك من الشعير والنباتات الطبية والعطرية.. أما فى الفيوم فالفول فى الصدارة ٢,٨٪، يليه الشعير ٠,٩٪ فالنباتات الطبية والعطرية ٠,٤٪ فبعض الكتان والبصل والقصب.. ثم تنفرد الفيوم بنسبة من الحلبة ١,١٪، ثم بشىء من السودانى والسمسم.

دمياط

من رأس الدلتا ننتقل الى طرفها فى دمياط التى تنفرد بوضع خاص نوعا، حيث تكاد تكون حلقة الاتصال أو حالة الانتقال بين النمط العادى المتطور وبين نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية معا وعلى السواء.. فهى تبدى جوانب تشابه قوية مع كل منهما بنسب شبه متكافئة، ذلك أنها محافظة محدودة الرقعة.. تسودها مدينتها العريقة دمياط بدرجة تكاد تقربها من حالات مدن المحافظات المنعزلة أو المقتطعة كالإسكندرية أو القنال ولكن على مستوى آخر، وفى قلب الزراعة القديمة العادية.. والواقع أن المحافظة تكاد تكون جزءا لايتجزأ جغرافيا وعمرانيا أو قل إسفينا كبيرا نوعا.. من الدقهلية، وكانت بالفعل تابعة لها فى السابق.

من هنا نفهم انخفاض نسبة الرباعية القاعدية ٤٩,٥٪ أى نصف المساحة المحصولية، أو على غرار نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية، وكمثلها تنخفض نسبة القطن والقمح بشدة دون المستوى القومى ٧,٩٪، ٥,٦٪ على الترتيب، كما يبدو أيضا انقلاب ترتيبهما عن الترتيب القومى.. لكن أخص ما فى دمياط تدنى الذرة الى حد التقزم، ٤,٩٪ فقط أى ربع المعدل القومى، مما يجعله أصغر محاصيل المحافظة جميعا بما فى ذلك حتى معظم المنوعات، كما يجعلها هى صغرى المحافظات فى مصر فى كثافة هذا المحصول.

يفسر هذا، ويعوضه، الأرز بلا شك، فهو يبلغ هنا خمس المساحة المحصولية ٢٠,٦٪ ويعتبر بذلك المحصول الثانى بعد البرسيم، كما يرجح محاصيل القطن والقمح والذرة مجتمعة ١٨,٤٪ ودمياط بهذه الكثافة الأرزية تأتى حلقة الانتقال بين البحيرة فى آخر نمط زراعات المدن المركزية وبين سائر زميلاتها هى فى نمط الزراعة العادية المتطورة.

مع ذلك كله فان البرسيم، لا الأرز ولا المحاصيل البستانية التى لا تعدو المعدل القومى ١٠,٤٪ وإن تميزت بغلبة الخضروات عليها تماما دلالة على توجيه المدينة الأم واستهلاكها المحلى ـ البرسيم بالدقة والامتياز هو أخص خصائص دمياط.. ليس فقط لارتفاع نسبته بها الى ثالث أعلى ما فى مصر ٣١,١٪ ولكن أيضا ـ وربما أكثر ـ بارتفاع نسبة الدريس الى أعلى ما بمصر اطلاقا ١٥,٩٪ أى أكثر من ٨ أمثال المعدل القومى ١,٩٪، فاذا نحن جمعنا نسبة البرسيم الى نسبة الدريس لبلغتا ٤٧٪ أى زهاء نصف المساحة المحصولية بالمحافظة، وأقل نوعا من ضعف المعدل القومى ٢٨٪ التفسير، بالطبع، هو المناخ الرطب البارد نسبيا، ومنه الى اقتصاد تربية الحيوان والألبان الذى اكتسب شهرة متوطنة فى دمياط حتى

صار علما عليها وصارت هي تقود فيه القطر بسهولة تامة.

بسبب الدريس - وتلك مكانته - ينفسح هامش المحاصيل المنوعة في دمياط الى أقصى أقواسه اتساعا في مصر باستثناء الاسماعيلية والجنوب الأقصى، إذ تبلغ نسبته ١٩,٥٪ أي خمس المساحة المحصولية، إلا أنها للسبب نفسه محاصيل مركزة بعنف بالطبع رغم تعددها وتنوعها.. فعدا الدريس، هناك الشعير ذو الصفين ١,٦٪ الذي تبرز فيه بل تكاد تنفرد به دمياط في القطر كله باستثناء ضعيف هو الاسكندرية، ثم يلي الكتان ٠,٦٪ فكل من البصل والشعير ٠,٤٪، فالفول ٠,٢٪، فالقصب ٠,١٪.

الدقهلية - كفر الشيخ

بين الدقهلية وكفر الشيخ قدر غير عادي من التشابه في المركب الزراعي يجعل منهما بحق ثنائيا، إن لم نقل توأما، جديرا بالرصد والتحليل، كما يجعل من الصعب أن نقرر أيهما يسبق أو نبدأ به، وإن بدت الدقهلية هي الأجدر، فهما تقعان من السلم القومي على خط نسب تطوري متشابه أو واحد تقريبا بين دمياط من جهة وثنائي آخر مماثل هو الشرقية والغربية من الجهة الأخرى، فكل منهما نموذج لمحافظات الأرز والقطن، بل إنهما نواتا الأرز النوويتان بالذات.. ولعل الفارق النسبي الملحوظ هو أن الدقهلية أكثر تفوقا نوعا في القطن، بينما كفر الشيخ أكثر تفوقا في الأرز.. ومن المثير بعد هذا تقارب أرقام نسبهما المحصولية الى درجة لافتة.

فنسبة الرباعية القاعدية في الدقهلية ٦٣,٧٪ وفي كفر الشيخ ٦٠,٣٪ وتراتب عناصرها واحد: فكما في سائر أعضاء النمط، تنقلب مواقع القطن والقمح ليتفوق الأول على الثاني، بينما يتضاءل وزن الذرة لا إلى حد الضمور أمام البرسيم فقط، ولكن الى أصغر عناصر الرباعية كلها مساحة وشأنا.. ففي الدقهلية تبلغ نسبة القطن ١٥,١٪، وفي كفر الشيخ ١٢,٢٪، هذا مقابل ١٠,٧٪، ١٠,٥٪ على الترتيب للقمح.. أما الذرة فيهوي الى ٧,٦٪ في الدقهلية.. ٧,٢٪ في كفر الشيخ.. هذا بينما يرتفع البرسيم الى ٣٠,٣٪، ٣٠,٤٪ على الترتيب، أي نحو أربعة أمثال الذرة - منتهى الاختلال المحصولي.

غير أن الأرز هو التفسير والتعويض معا.. فها هنا في هاتين المحافظتين المصبيتين يبلغ الأرز ذروة كثافته في الدلتا جميعا: إنهما النواتان النوويتان، فنسبة الأرز في كفر الشيخ ٢٤,٥٪ أي ربع المساحة المحصولية للمحافظة، وفي الدقهلية ٢١٪ أي الخمس، وتفوق كفر الشيخ هنا يقابل أو يقابله تفوق الدقهلية في القطن

تقريبا.. ولا عجب بعد هذا أن يخرج مجموع الخماسية ككل شديد التقارب فى المحافظتين: ٨٤,٧٪ فى الدقهلية، ٨٤,٨٪ فى كفر الشيخ.

ولا غرابة كذلك أن تأتى المحاصيل البستانية على استحياء، وإن كانت أبرز فى الدقهلية.. فهى فى الأخيرة ٤,٦٪، وفى الأخرى ٣,٨٪، أى بين نصف وثلث المعدل القومى على الأكثر.. وتكاد مساحتها فى كلتا المحافظتين تتوزع بنفس النسبة بين الخضروات والفواكه وهى الثلثان - الثلث.. وتتميز الدقهلية بنحو نصف مساحة الخوخ القومية ٤٦,٢٪، بينما تكاد كفر الشيخ تخلو من الفواكه إلا من قليل من الجوافة.

وأخيرا وليس آخرا، فلا مفاجأة فى أن يتشابه هامش المنوعات، ليس فقط اتساعا ولكن كذلك تعددا وأنواعا، فهو على الجملة معتدل الاتساع والتنوع ولكنه شديد التركز.. فنسبته فى الدقهلية ١٠,٧٪ وفى كفر الشيخ ١١,٤٪، اى حوالى المعدل القومى.. ونصف المساحة فى الحالين يذهب الى الدريس الذى يميز هذا النمط كما نعلم، فنسبته فى الدقهلية ٥,٧٪ وفى كفر الشيخ ٦,٢٪، ثم يكمل القائمة بضعة محاصيل ضئيلة بنسب متقاربة أو متبادلة، أهمها الكتان والبصل والفول ثم أخيرا بعض الشعير وقليل من القصب. فالدقهلية تتفوق فى البصل فقط (١,٦٪ مقابل ٠,١٪) لكن كفر الشيخ تسبق فى الكتان (١,٩٪ مقابل ٠,٦٪)، وفى الفول (١,٢٪ مقابل ٠,١٪) بينما تتساوى الاثنتان تقريبا فى كل من الشعير والقصب.

الشرقية - الغربية

كثنائى الدقهلية - كفر الشيخ يلى تشابها ووضعا، أى تركيبا ودرجة، ثنائى آخر يعد آخر أعضاء عائلة النمط وهو ثنائى الشرقية - الغربية.. فمعهما يطرد الاتجاه نحو تزايد نسبة الرباعية القاعدية ولكن مع تناقص نسبة الأرز لصالح الذرة خاصة، وفى الوقت نفسه تتزايد المحاصيل البستانية وإن ظلت دون المستوى القومى.. كما يضيق هامش المنوعات وإن إشتد تعددا وتنوعا.. ومن الصعب هنا أيضا أن نحدد من منهما الأسبق أو الأشد تطورا، على أن الفارق الرئيسى أن الغربية تتفوق نوعا فى القطن ولكن الشرقية تتفوق بالمقابل فى الأرز، تماما كما فى ثنائى الدقهلية - كفر الشيخ، كما تتفوق الشرقية على الغربية فى المحاصيل البستانية بمثل ما تتفوق الدقهلية على كفر الشيخ.

فأما الرباعية القاعدية فتبلغ ٧٠٪ فى الشرقية، ٧٦,٥٪ فى الغربية، وفى ذلك

تكاد الشرقية تمثل نقطة توازن دقيق، لأنها تقع على نفس خط المعدل القومى العام ٧٠,١٪ وهنا يعود الى الرباعية اتزانها وتراتبها العام بعودة الذرة الى الأهمية نسبيا وإن ظل دون المعدل القومى قليلا أو كثيرا، فهى تتوالى تنازليا من البرسيم الى الذرة الى القمح الى القطن.. باستثناء الأخيرين فى الغربية حيث ينقلب ترتيبهما.

ففى الغربية تبلغ نسبة القطن ١٥,٨٪ هى أعلى ما فى الدلتا، مقابل ١٠,٥٪ فى الشرقية أى دون المعدل القومى نوعا.. أما نسبة القمح فمتقاربة: ١٢,٧٪، ١٢,٤٪ على الترتيب.. كذلك هى تقريبا حال الذرة التى ترتفع الى ضعف معدلاتها فى الثنائى السابق الدقهلية - كفر الشيخ، فنسبتها تبلغ ١٨,٤٪ فى الشرقية، ١٦,٥٪ فى الغربية، بالمثل تقريبا يفعل البرسيم الذى يناهز نصف الرباعية إلا قليلا فى الحالتين: ٢٨,٧٪ فى الشرقية، ٣١,٥٪ فى الغربية (١).

من الناحية الأخرى يتطامن دور الأرز نوعا بوتيرة متقاربة.. مع تفوق الشرقية فى الكثافة بعض الشىء، فنسبته تبلغ ١٣,٤٪ فى الشرقية، مقابل ١١,١٪ فى الغربية.. وبهذا يتراجع فى الأولى الى المرتبة الثالثة بعد البرسيم والذرة، وفى الثانية الى المرتبة الخامسة بعد الرباعية جميعا.

وفى المحافظتين على أية حال تلى المحاصيل البستانية كالمحصول السادس.. وإن تفوقت الشرقية بالطبع بحكم البيئة الهامشية والتقليد العريق فى الفاكهة خاصة.. فنسبة المحاصيل البستانية فى الشرقية ٩,٤٪ غير بعيد جدا عن المعدل القومى ١٠,٢٪، بينما تبعد عنه أكثر فى الغربية بنسبتها المتوسطة ٧,٤٪، على أن مساحة الفواكه فى كلتيهما تبلغ نصف مساحة الخضروات تقريبا.

وبينما يبرز دور البطاطس فى الغربية، فانها تختفى عمليا فى الشرقية وتحل

---

(١) راجع فى هذه الأرقام والنسب :

الاقتصاد الزراعى ، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الجزء الأول ، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع : وزارة الزراعة ، ١٩٥٨ وما بعدها . قارن أيضا :

G . hamdan Irrigation agriculture in Egypt , in : A history of land use in aridregions ed . L . Dudley Stamp Unesco , Paris , 1961 , loc . cit .

محلها الطماطم.. وبالمقابل يبرز دور المقات فى الأخيرة عنه فى الأخرى، وذلك بفضل التربة الصفراء، على أن لكل من المحافظتين فواكهه وخضره المتخصصة بحكم فروق البيئة العامة من تربة ومناخ.. فللشرقية ١٥,٧٪ من مساحة الطماطم بمصر، ٢٩,٩٪ من المانجو، ١٤,٨٪ من البرتقال، ٥,٣٪ من البطيخ.. أما الغربية فلها ١٢,٩٪ من مساحة البطاطس بمصر، ٤٢,٢٪ من التفاح، ١٩,٥٪ من الخوخ.. بالإضافة الى الكمثرى والموز.

أخيرا وليس آخرا ففى كلتا المحافظتين يتقلص هامش المنوعات مساحة، خاصة فى الغربية، ولكنه يتوزع على أكبر عدد ممكن من المحاصيل التى تتقارب غالبا فى ضآلتها النسبية دون تركز ملحوظ.. وهنا أيضا تتكرر معظم هذه المحاصيل الصغيرة فى المحافظتين، ولكن مع تناوب التفوق بينهما أحيانا وتغلب الشرقية نهائيا.. أهم المحاصيل المشتركة هى تنازليا البصل فالفول فالشعير فالدريس فالكتان فالثوم، ولكن الشرقية تتفوق فى الثلاثة الأولى منها بنسبة الضعف غالبا الى أضعاف الأضعاف فى الشعير، بينما تتفوق الغربية فى الثلاثة الأخيرة بنسبة الضعف عادة، وفى هذا الحساب واضح أثر البيئة الجغرافية من تربة ومناخ.. ويتكرر دور البيئة أيضا فى تلك المحاصيل التى تنفرد بها كل محافظة على حدة.. فللشرقية بقول الترمس والحمص والحلبة بنسب تنازلية، وللغربية القصب بنسبة لاتذكر.

النمط العادى التقليدى

فى هذا النمط، الذى يطوى شمال الصعيد ووسطه من بنى سويف حتى سوهاج، ترتفع نسبة الرباعية القاعدية الى أعلى مستوى لها على الجملة فى مصر جميعا، بين ٧٥٪ على الأقل الى ٩٠٪ أحيانا، نصفها على الأقل وكحد أدنى للحبوب، الذرة والقمح.. بذلك يسود اقتصاد زراعى عادى تقليدى قوامه الحبوب والعلف والألياف الأساسية المعهودة فحسب.. دون مدخلات الحضارة الحديثة والزراعة الطموح أو المكلفة.. ولئن حلت محلها محاصيل ثانوية.. فلعلها هى الأخرى أن تكون أكثر تقليدية ومحلية.. ولضغط كثافة السكان العالية هنا دورها فى توجيه وتشكيل هذا الاقتصاد، ولكن للتخلف الحضارى النسبى دورا آخر على الأرجح، وكقطاع من الصعيد.. فان النمط فى معظمه يعكس هيراركية الرباعية الصعيدية السائدة، فنجد القطن يتفوق على القمح مساحة، والذرة على البرسيم.. وهذا ما يميزه إضافيا عن كثير من الأنماط الأخرى.

مع تضخم الرباعية التقليدية الفائق، تتقلص بالضرورة المحاصيل البستانية الى الحد الأدنى اللازم للكفاية المحلية فقط.. بالمقابل، غالبا ما يتسع هامش المنوعات بصورة غير عادية حتى لتكاد تحل محل المحاصيل البستانية وتأخذ دورها المعروف فى أنماط زراعات المدن.. ولما كانت المنوعات السائدة هنا هى البقول خاصة الفول والعدس والبصل والثوم بالاضافة الى النباتات الطبية والعطرية والقصب، فلعل من الجائز أو المجاز أن نعتبر البقول والعطارة بمثابة خضروات وفواكه جنوب الصعيد.. ولشدة تكاثر هذه المحاصيل الثانوية يبدو النطاق كله مرصعا بأسافينها بصورة مكثفة للغاية ولا تخطئها العين، خاصة كلما اتجهنا جنوبا.

بنى سويف

بنى سويف، إذا بدأنا من الشمال، نموذج جيد للنمط، وإن كان من الصعب أن نحدد أهى أكثره تطورا نسبيا أم هى المنيا وأسيوط فى قلبه، نسبة الرباعية ٨٣٪ لأقل، كل من عناصرها الأربعة فوق المعدل القومى كثيرا أو قليلا، إلا القمح فهو دونه بوضوح.. من هنا فان مساحة الذرة ٣٠,٦٪ نحو ٣ أمثال مساحة القمح ١٠,٧٪، ومساحة البرسيم ٢٧,٤٪ ضعف القطن تقريبا ١٤,٣٪، بينما تضم الحبوب معا ٤١,٣٪ من المساحة المحصولية أى نصف الرباعية، فالمحاصيل البستانية أعلى ما فى النمط ٧٪، ولكنها تظل دون المعدل القومى بوضوح.. ورقعتها منصفة بين الخضر والفاكهة، غير أن أبرز ما فيها أن المقات وحده يؤلف ثلثى الفواكه جميعا، وهو هنا من الشمام أساسا (٢٠,٩٪ من مساحته القومية).

نسبة المنوعات فى المستوى القومى بالضبط ١٠٪ شديدة التنوع للغاية، لكنها مركزة بعنف فى محصول بعينه هو الفول، فله نصف المساحة وزيادة ٥,٧٪.. بينما يتفتت النصف الباقى بين بقية المحاصيل الضئيلة، فهناك البصل ١,٣٪، فالثوم ٠,٨٪، فالحلبة ٠,٦٪، فالشعير ٠,٤٪ فالنباتات الطبية والعطرية ٠,٣٪، فالقصب ٠,٢٪. فالترمس ٠,١٪.. وبهذا الشكل تأتى بنى سويف المحافظة الثانية بمصر فى كل من الفول والثوم بعد المنيا، والثالثة فى النباتات الطبية والعطرية بعد أسيوط والفيوم.

المنيا ـ أسيوط

بكل المقاييس تقريبا، المنيا ـ أسيوط ثنائى زراعى شديد التبلور، ولولا اختلاف

عناصر قائمة المنوعات فقط لقلنا «توأم زراعي».. هذا إذن قلب الصعيد موقعا.. ولعله كذلك نمطا. التشابه يبدأ من نسبة الرباعية عبر عناصرها وتراتبها حتى نسبة البستانية وتوازناتها انتهاء بنسبة المنوعات أيضا.

فللرباعية في المنيا ٧٦,٨٪ مقابل ٧٨,٥٪ في أسيوط.. أهم ما فيها أن نسب محاصيلها الأربعة تتقارب في الحالتين على السواء بدرجة ملحوظة.. فبالقياس الى بني سويف، ترتفع نسبة كل من القطن والقمح، والواقع أن هذا القطاع هو قمة الصعيد في هذين المحصولين، هذا بينما تنخفض نسبة الذرة كثيرا، والبرسيم كثيرا جدا.. في النتيجة تتسطح نسب الأربعة وتتقارب وتقل فروقها حدة نوعا، وإن ظلت الهيراركية الصعيدية الأساسية تحكمها كالمعتاد.. والواقع أن نسبة القطن بعد إرتفاعها تقترب بشدة من نسبة البرسيم بعد انخفاضها.. بينما يغدو الذرة الآن وهو لا يعدو ضعف القمح إلا بالكاد.. هذا كله فضلا بالطبع عن شدة تشابه أو تقارب هذه النسب الجوهرى بين المحافظتين، وإن تفوقت المنيا قليلا في نسب القطن والبرسيم وتفوقت أسيوط قليلا في نسب القمح والذرة. فالقطن تبلغ نسبته ١٧,٦٪ في المنيا، مقابل ١٦,٢٪ في أسيوط، والقمح ١١,٩٪ مقابل ١٣,٨٪ على الترتيب.. أما الذرة فتبلغ نسبتها في المنيا ٢٦,٤٪ مقابل ٣٠,٨٪ في أسيوط، والبرسيم ٢٠,٩٪ مقابل ١٧,٧٪ على الترتيب.

المحاصيل البستانية تنكمش إلى حوالى النصف من المعدل القومى : ٦,٣ ٪ في المنيا ، ٥,١ ٪ في أسيوط . وهى منصفة تقريبا في الحالين بين الخضروات والفواكه ، إلا أن المنيا تنفرد بنسبة مذكورة من البطاطس ، كما يبرز المقات في فواكهها بشدة بحيث يمثل أكثر من نصفها . فللمنيا ٥,٩ ٪ من مساحة البطاطس بمصر ، وللبطيخ ١٠,٩ ٪ ، ولكن مساهمتها في العنب أكبر فهى ٢٤,٣ ٪ أى ربع مصر . ويقابل هذه المتناقضة المناخية في أسيوط حالة التفاح الذى يبلغ ٩,١ ٪ من مساحته القومية ، إلا أن الرمان هو احتكارها الحقيقى بنسبة ٦٢,٧ ٪ قوميا.

بالمثل تتشابه نسبة المنوعات المرتفعة ارتفاعا شديدا : ١٦,٩ ٪ في المنيا ، ١٦,٤ ٪ في أسيوط . كذلك تتشابه قائمة عناصرها شديدة التنوع، نحو «دستة» من المحاصيل الصغيرة، وإن إختلفت النسب بحيث تجىء في المنيا أشد تركزا وإختلافا وفي أسيوط أكثر توزعا وتقاربا.. ففي المنيا يأتي الفول على رأس القائمة، له وحده نصف المساحة ٨,٣٪، أى ٤ أمثال المعدل القومى، ويتفوق بذلك على مجموع المحاصيل البستانية ويكاد يناطح القمح ويناهز نصف القطن، ولاغرو، فالمنيا عاصمة الفول في مصر دون منازع.

يلى ذلك القصب ٣,٥٪، وفيه تأتى المنيا الثالثة فى القطر، ثم الثوم ١,٣٪ بكثافة تبلغ ٧ أمثال المعدل القومى مما يجعل المنيا عاصمة الثوم مثلما هى عاصمة الفول فى القطر.. وللنباتات الطبية والعطرية نسبة ١,١٪، مما يجعلها الثانية فى مصر بعد أسيوط، والحلبة ١٪ مما يجعلها ثالثتها.. وأخيرا يأتى الشعير ٠,٩٪، فالبصل ٠,٧٪، فقليل من العدس والسمسم والسودانى ٠,١٪ لكل.

أما فى أسيوط فان الصدارة فى المنوعات هى للعدس ٥,٢٪ بكثافة ١٠ أمثال المعدل القومى، ولذا تأتى الأولى فى القطر بسهولة.. ثم يلى الفول ٤,٤٪، أى نحو نصف كثافته فى المنيا، وبهذا تأتى المحافظة الثالثة بعد المنيا وبنى سويف.. وقريب من هذه النسبة مساحة النباتات الطبية والعطرية، نحو ٤,٢٪ وهى قيمة عالية جدا نسبيا إذ تعادل ١٠ أمثال المعدل القومى، مما يجعل أسيوط الأولى فى القطر بلاقرين.. والواقع أن أسيوط هى عاصمة العدس والنباتات الطبية والعطرية بمثل ما أن المنيا عاصمة الفول والثوم.

للبصل بعد هذا ٠,٩٪ ولكل من القصب والحمص ٠,٣٪ وهذا ما يمنح الأولوية لأسيوط فى المحصول الأخير. ولكل من الشعير والحلبة بعد ذلك ٠,٢٪، مقابل ٠,١٪ لكل من السودانى والسمسم والحبة السوداء، والأخيرة تقود فيها أسيوط.. بل تنفرد فى الواقع بانتاجها من البصل فى القطر كله .

سوهاج

أعلى نسبة للرياعية القاعدية فى مصر على الاطلاق عامة، وللذرة خاصة، وأدنى نسبة من المحاصيل البستانية عامة ومن الفواكه خاصة - تلك هى أخص خصائص سوهاج زراعيا.. ومن ثم فتلك قمة التقليدية وقاع النمط بلاشك، وربما كذلك قاع السلم التطورى فى الزراعة المصرية عموما.. فهذا بوضوح اقتصاد معاشى أساسا يستهدف الكفاية الغذائية الذاتية أولا وأخيرا دون تطلعات تجارية أو ترفيهية تذكر سوى الحد العادى من القطن، ولا ريب أن كثافة السكان الثرى هى التى تكمن خلف هذا التركيبة، فالمحافظة كانت فى وقت ما أعلى كثافة للسكان فى مصر، وهى الآن الثالثة بعد الجيزة والقليوبية.

نسبة الرباعية ٨٩,٤٪ قل تسعة أعشار المساحة المحصولية، وهى نسبة لا مثيل لها فى أى محافظة أخرى، تزيد ٢٠ درجة على المعدل القومى، ٦ درجات على

تاليتها بنى سويف، كما تزيد على ضعف أدنى محافظة وهى الإسكندرية، تراتب الرباعية أيضا يختلف جزئيا عن سائر النمط.. فبينما تظل الذرة أعلى بكثير من البرسيم.. يصبح القمح أعلى بكثير أيضا من القطن الذى يتراجع من ثم من المرتبة الثالثة كما فى النمط الى المرتبة الرابعة.

الذرة أعلى ما فى مصر نسبة ٣٣,٩٪ أى وحده ثلث مساحة المحافظة المحصولية جميعا.. بل ويعادل وحده مجموع نسبة الذرة والقمح معا فى المعدل القومى والبالغ ٣٢,٣٪ البرسيم الثانى ترتيبا، إلا أنه أدنى بكثير من المتوسط القومى، حيث يبلغ ٢١,٢٪ والواقع أن القمح، الثالث فى الترتيب، يكاد يناطح البرسيم، إذ يبلغ ٢٠,٨٪، أما القطن فينخفض الى ١٣,٥٪ أى فوق المعدل القومى بقليل فقط.. ومعنى هذا أنه بينما يفوق كل من الذرة والقمح المعدل القومى بشدة، يقل البرسيم عنه كثيرا ولا يتجاوزه القطن إلا بالكاد.. فى النتيجة تحتل الحبوب أوسع قوسين فى الرباعية.. بل وفى مصر جميعا، فهى تبلغ ٥٤,٧٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية جمعاء (مقابل ٣٢,٣٪ فى المعدل القومى) هذا بينما ينخفض مجموع نسبتى البرسيم والقطن معا عن المعدل القومى قليلا: ٣٤,٧٪ مقابل ٣٧,٨٪ على الترتيب.

لا مكان تقريبا، بالتالى، للمحاصيل البستانية، فهى تسجل أدنى نسبة لها فى مصر قاطبة ٣,٣٪، يكرس الجزء الأكبر منها للخضروات الأساسية ١,٩٪، فلايتبقى للفواكه والمقات سوى نسبة من المساحة هى أيضا من أقل ما فى مصر إن لم تكن أقلها بالفعل.. ولعل الرمان وحده هو الذى يستحق الذكر ٢٠,٩٪ من مساحته القومية.. حتى المنوعات، وإن كانت دون المعدل القومى، تفوق المحاصيل البستانية مرتين، فهى تبلغ ٧,٣٪ وهى موزعة دون تركز قوى على نحو ١٠ محاصيل ثانوية، أولها الفول ٢,٦٪، وثانيها البصل ٢,٢٪، وثالثها الشعير٠,٨٪، ثم تأتى الحلبة ٠,٥٪، فالقصب ٠,٤٪، فالسودانى ٠,٢٪، ثم السمسم والعدس والحمص ٠,١٪ لكل.

النمط التقليدى غير العادى

يحار المرء فى تسمية النمط الزراعى السائد والمتوطن فى ثنائى قنا ـ أسوان، أيسميه النمط الخاص أو المتخصص على أساس تفرد محاصيله؟ أم المنقوص أو المقصور على أساس غياب بعض أركان الرباعية التقليدية ونقص عدد محاصيله

الرئيسية واقتصارها على ثلاثة فقط؟ أم التقليدى غير العادى على عكس النمط السابق، أم غير التقليدى غير العادى على الاطلاق على أساس اختلاف ولا نقول اختلال تركيبته اختلافا جذريا؟ أم يسميه ببساطة النمط المدارى أو نمط الجنوب الأقصى على أساس طبيعة المناخ والبيئة الجغرافية الحاكمة والمتفردة؟

أيا ما كان، فان للمنطقة شخصية محلية قائمة بذاتها، والنمط الزراعى متوحد لا شبيه له فى مصر، فهنا، فى القطب الجنوبى من البلد، ينقلب المركب الزراعى انقلابا جذريا، إذ يحل القصب محل القطن تماما، بينما يتضاءل البرسيم الى حد الاختفاء هو الآخر أو يكاد، فلا يتبقى من الرباعية القاعدية التقليدية سوى الذرة والقمح، وفى النتيجة النهائية تتحول الرباعية الى ثلاثية خاصة هى ثلاثية القصب - الذرة - القمح.

انخفاض نسبة «الرباعية القاعدية» التقليدية السابقة إلى أدنى حد تقريبا - بعد اختفائها الفعلى أو انهيارها تماما - نتيجة بديهية.. فهى تبلغ ٥٩,٧٪ فى قنا، ٥٥,٣٪ فى أسوان، ولكنها إنما تعنى الآن فى الحقيقة ثنائية الذرة - القمح عمليا، تلك التى تتضخم هنا الى حد يفوق المعدل القومى بكثير.. ففى قنا تبلغ الذرة ٣٠,٤٪، والقمح ٢١,٧٪، مقابل ٦,٤٪ فقط للبرسيم، ١,٢٪ للقطن.. أما فى أسوان فان للذرة ٢٧,٨٪، وللقمح ٢٢,٢٪، مقابل ٥,٣٪ للبرسيم وصفر للقطن، كبديل يصبح القصب «ملكا» فهو ليس المحصول الأول مساحة فحسب وإنما محور المركب الزراعى كله، نسبته فى قنا ٣٥,٥٪ أى فوق الثلث، وفى أسوان ٤٠,٢٪ أى الخمسان.. وهذه نسب تعادل المعدل القومى - إن جاز القياس على الاطلاق - ١٨، ٢٠ مرة على الترتيب.

المحاصيل البستانية نصف المعدل القومى بالكاد: ٤,٨٪ فى قنا، ٤,٥٪ فى أسوان، ثلثاها فى الحالتين للخضروات والثلث للفواكه، مما يجعل الأخيرة من أقل ما فى مصر نسبة مساحة.. بل إن ثبت المنوعات، بل بعض عناصره على حدة، ليفوق مجمل المحاصيل البستانية مساحة وأهمية.. ولكن قنا هنا تأتى ضعف أسوان، رغم اشتراكهما فى أصناف المحاصيل العشرة تقريبا التى تشكل القائمة.. فنسبة المنوعات فى الأولى ١٣,١٪ مقابل ٦٪ فقط فى الثانية .

والواقع أن قنا معقل مجموعة لا بأس بها - ثلاثة بالتحديد - من المحاصيل الصغيرة التى تستأثر فيها بالأولوية المطلقة أو نحوها فى مصر، وهى العدس

والسمسم والحلبة.. فللعدس ٤,٧٪ من المساحة أى نحو ٧ أمثال المعدل القومى أو الثانية مباشرة بعد أسيوط.. وللسمسم بعده ٤,٤٪ أى مايوازى ١٥ مرة مثل المعدل القومى، وللحلبة ١,٣٪ أى ٤ أمثال ذلك المعدل.. ويشغل الفول ١,٦٪ من المساحة، والشعير ٠,٥٪، والسودانى ٠,٣٪، والبصل ٠,٢٪، وأخيرا الحمص ٠,١٪.. أما أسوان فلا تسجل الأولوية إلا فى الحناء التى تنفرد بها هنا رغم أنها من أقل محاصيلها مساحة (نحو ٠,٣٪) وفيما عدا ذلك فان السمسم هو الذى يتصدر ٤,١٪، يليه الفول ١,٣٪، فالشعير ١,٢٪، فالحلبة والسودانى والترمس (٠,٤٪، لكل) فالبصل والعدس (٠,٣٪ لكل).

أقاليمَ الزراعـة الجغرافيـة (١)

من البديهى أن المحافظات وحدات مساحية ضخمة تخفى من الفروق الاقليمية والمحلية الدقيقة والهامة ما قد يشوه الأقاليم الجغرافية الحقيقية، وما دراستنا السابقة، من ثم، سوى دراسة فى الأقاليم الإحصائية أكثر مما هى فى الأقاليم الجغرافية.. أما الوحدة الإدارية المثلى لتحديد هذه الأخيرة فهى المركز، غير أنها تتطلب مسحا معمقا مكثفا بدرجة تتجاوز حدود هذا العمل.. وفى غياب هذا الأساس سنكتفى هنا، كختام، بتخطيط عريض للأقاليم الجغرافية الرئيسية فى زراعتنا.

من هذه الزاوية يمكننا أن نتعرف على ثمانية أقاليم زراعية فى مصر، كلها ثانوية بالطبع أى من أقاليم الدرجة الثانية داخل هيكل الإقليم الواحد الكبير الذى حددنا من قبل، من هذه الأقاليم ثلاثة عرضية فى الدلتا، وثلاثة طولية فى الصعيد، يضاف اليها ويربط بينها إقليم دائرى فى منطقة القاهرة وآخر على جنب فى الفيوم.. ولربما جاز أن نعد منطقة القنال بمحافظتيها الطوليتين الإسماعيلية والسويس إقليميا تاسعا مستقلا.. ولكن لعل البعض يراه أدخل فى نهايات أقاليم الدلتا العرضية المتتابعة باعتبارها قطاعاتها الشرقية القصوى.. وعلى هذا تصبح أقاليمنا كالآتى بدءا من الشمال: شمال الدلتا، وسط الدلتا، جنوب الدلتا، مثلث العاصمة، الفيوم، شمال الصعيد، وسط الصعيد، جنوب الصعيد، أو الجنوب الأقصى.

هذه الأقاليم، وإن تكن من معطيات الجغرافيا أساسا، فانها أيضا من متغيرات

(1) G . Hamdan ,Evolution of irrigation agriculture in Egypt , in : A history of land use in arid regions , Unesco, Paris , 1961 , P . 130 ff

التاريخ الى حد أو آخر، بمعنى أنها أقاليم متطورة ليست بجامدة ولا ثابتة وإنما تتغير رقعها وحدودها وأوزانها وإن ببطء شديد عبر العقود أو العصور، فلأن المحاصيل تهاجر أو تتخلخل أو تتكثف أو يغزو بعضها بعضا، فان أقاليمنا الناتجة يمكن أن تتوسع أو تنكمش أو تتبلور وتتدهور، ولعل إقليم القاهرة هو أبرز الأمثلة، فرغم أن المنطقة كعاصمة كانت دائما نواة للخضروات والفواكه عبر القرون، فانها لم ترق الى مرتبة الإقليم الزراعى البارز إلا منذ الثلاثينيات والحرب الثانية الى أن أصبحت اليوم إقليما طاغيا وسائدا حقا بين أقاليمنا الزراعية التقليدية الأقدم.

ولأن هذه الأقاليم هى محصلة اجتماع عدد من العناصر الزراعية التى، بقوة ضوابطها الطبيعية والبشرية ، تبدى انحدارات منتظمة على المحور الطولى من الشمال الى الجنوب، فانها ترسم هيكلا جغرافيا محددا تبدو فيه بعض الأقاليم بمثابة نظائر أو أشباه إقليمية الى حد أو آخر.. وبحكم موقع هذه النظائر المتقابل داخل هذا الهيكل، فان هذا الأخير يخضع فى مجموعه لمنطق النظام الحلقى Concentric ، الذى يتألف من نواة فى القلب تتراتب حولها سائر الأقاليم فى دوائر أو حلقات متزايدة الأقطار.. وإذا كان شكل المعمور المصرى المتطاول يشوه هيئة هذا النظام بالانبعاج الشديد، فانه مع ذلك لا يجبه أو يخفيه، التحفظ الوحيد هو أن ترتيب بعض الأقاليم داخل هذه الحلقات يأتى معكوسا، غير أنه أيضا لا يلغى الصورة العامة.

فاذا بدأنا بإقليم مثلث العاصمة كنواة القلب الذى يتميز بخصائص فريدة فى زراعته، نجد حوله مباشرة حلقة أولى داخلية تجمع اقليمى جنوب الدلتا فى الشمال وشمال الصعيد فى الجنوب، ثم حول هذه حلقة ثانية وسطى تجمع إقليمى وسط الدلتا ووسط الصعيد، وأخيرا تأتى الحلقة الثالثة الخارجية جامعة إقليمى شمال الدلتا والجنوب الأقصى كأشد أقاليم مصر خصوصية وابتعادا عن النمط العام.

المشكلة الأساسية التى تستدعى الاستدراك هنا هى أن اقليم جنوب الدلتا إنما يناظر فى خصائصه الوظيفية، لا ترتيب موقعه، إقليم وسط الصعيد وليس شمال الصعيد، وأن هذا الأخير إنما يناظر وسط الدلتا لا جنوبها.. وعدم الاتفاق هذا بين الموقع والوظيفة لا شك يخل كثيرا بالبناء العام للنمط الحلقى، غير أنه يبقى مع ذلك هيكلا مفيدا يحسن الاحتفاظ به فى الذهن، وهو على أية حال يؤكد لنا مرة أخرى أن التباين الرئيسى فى مصر الزراعية إنما يقع على أقصى طرفيها شمالا وجنوبا، أى فى الحلقة الخارجية بصفة خاصة.

شمال الدلتا

يشمل كل محافظة الجيب الإسكندرية ثم شمال البحيرة ومعظم كفر الشيخ ثم النصف الشمالى الأكبر من الدقهلية بما فى ذلك كل المحافظة الإسفين دمياط ثم أخيرا أقصى شمال الشرقية.. أى أنه لا يكاد يشمل شيئا ذا بال من الغربية الحالية أو هو يشمل كل نصفها الشمالى كما كانت فى التقسيم الإدارى التقليدى الأقدم، وهو بهذا يشمل جبهة الريادة وهامش الاستصلاح والأراضى الجديدة، حيث يضم معظم البرارى والجسم الأساسى من نطاق الأرز.

ولأن كثافة السكان منخفضة والملكيات كبيرة ماتزال، كان إستعمال الأرض «واسعا» نسبيا، والمحاصيل السائدة تجارية لا اكتفائية أو غذائية، وبحكم الموقع فى أقصى الشمال حيث قطب البرودة والرطوبة النسبى فى البلد.. وكذلك بحكم ظروف التربة الملحية ومشكلة الرى والصرف، كان الإقليم شديد التميز والتبلور فى ذاته، وبنفس القدر شديد التباين والتمايز عن سائر أقاليم مصر.. إنه إقليم متفرد بالتأكيد، بارز الشخصية بيقين.

ولأنه أعرض أقاليم الدلتا، وبالتالى أبعدها تراميا ومساحة، كان من أقلها تجانسا فى داخله ومن أكثرها تباينا وتلونا محليا، لا سيما لتباين تركيب التربة وتوزيع الرى والصرف بين العوالى والمواطى وبين القطاعات النهرية والبحرية وبين البرارى والأرض السوداء، بالإضافة أخيرا إلى مدن الساحل وريف الداخل، ولذا يبرز داخل الإقليم، ربما أكثر من أى إقليم آخر بمصر، أكبر عدد من الأقاليم الثانوية والثالثة التى تمثل بيئات محلية على كلا المحورين العرضى والطولى.

فنستطيع أن نتعرف على قطاعين على الأقل على الساحل متميزين بشدة، محافظة الإسكندرية الميناثية بالعرض، ومحافظة دمياط المصبية بالطول، وكلتاهما محافظة مقتطعة إداريا، ومحافظة مدينة الى حد أو آخر عمرانيا، وكالجيب أو الإسفين بشريا وزراعيا، وبالتالى تمثل نموذجا أو نمطا متطرفا فى الإقليم، ولعل كفر الشيخ، لأنها المحافظة الكبيرة الوحيدة شبه الكاملة اداريا فى الإقليم، هى الى حد أو آخر خير ما يمثل تركيبه الطبيعى والبشرى والزراعى العادى السائد.

مركب البرارى

جوهر الإقليم وعلامته المميزة بين سائر الإقاليم أن به يجتمع الحد الأقصى من

كل من البرسيم والأرز والحد الأدنى من الذرة والقمح، الأولان بحكم المناخ الأرطب والتربة الملحية، والأخيران بحكم كثافة السكان المنخفضة والملكيات الكبيرة، بالتالى فان مركبه المحصولى هو ما يمكن مجازا أو تعميما ومن قبيل إطلاق الجزء على الكل أن نسميه «بمركب البرارى» فهو يتألف من خماسية البرسيم ـ الأرز ـ الذرة ـ القطن ـ القمح.. بهذا الترتيب غالبا، بمعنى أن البرسيم يفوق الأرز مساحة، وكليهما يفوق الذرة، بينما يفوق القطن القمح دائما.. أما الرباعية القاعدية التقليدية فى مصر فلا تمثل فيه إلا نسبة معتدلة من المساحة المحصولية تقع غالبا دون المعدل القومى ٧٠٪ بدرجة محسوسة.. ولكن باضافة الأرز تصل الخماسية الى المعدل القومى بسهولة ٨٠٪.

البرسيم كالمحصول الأول والأكبر مساحة لا يقل عن ٣٠٪ من المساحة المحصولية عادة، بحيث قد يناهز ٣ أمثال المحصول الأصغر وهو القمح، وهذا إن دل على شىء فانما يدل على أن امكانيات الإقاليم الحقيقية، بحكم المناخ والبيئة، إنما تكمن فى تربية الماشية ومنتجات الألبان أكثر مما، أو بقدر ما.. تكمن فى الزراعة التقليدية والحبوب العادية، والمثل الكامل لهذا هو محافظة دمياط برمتها، حيث تجتمع أعلى نسبة من البرسيم والدريس فى مصر جميعا ـ الدريس نصف البرسيم، والاثنان معا نصف المساحة المحصولية تقريبا ـ بحيث يكتسحان سائر المركب المحصولى بكل سهولة (٣١,١٪ + ١٥,٩٪ = ٤٧٪) وتتحول المحافظة الى محافظة منتجات ألبان وجبن وجلود... الخ.

إن يكن البرسيم الأكبر مساحة، فان الأرز هو الأكبر أهمية مع ذلك.. نسبته فى الإقليم قد لا تقل عن ٢٥٪ من المساحة المحصولية، كما تمثلها كنموذج محافظة كفر الشيخ ٢٤,٥٪ وقبل ثورة الأرز كان الذرة هو المحصول الثانى مساحة، ولكنه تراجع له منذئذ الى المرتبة الثالثة.. بل إنه أى الذرة ليترك هذه المرتبة أحيانا للقمح ذاته منزلقا الى المرتبة الرابعة أو الخامسة كما فى كفر الشيخ ودمياط والدقهلية، وعلى الجملة فقد يقنع كل من الذرة والقمح بنسبة ٥ ـ ١٠٪ فقط من المساحة المحصولية، ومثل هذا قد يفعل القطن محليا، ولكنه غالبا لا يقل عن ١٠٪ وأحيانا يناهز أو يجاوز المعدل القومى، على أن المؤكد أن هذا الإقليم ليس هو نطاق القطن الأكثف ولا الأجود فى الدلتا.

تلك الخماسية تكملها بعد ذلك نسبة معتدلة من المحاصيل البستانية، دون المتوسط القومى قليلا فى العادة، لكنها كافية للاستهلاك المحلى وبعض التصدير.

الخضروات، بما فيها البطاطس، ترجح الفواكه هنا تماما، إلا أن هذه تمتاز بتنوع ملحوظ وتحتكر نوعيات معينة كالخوخ فى الدقهلية والجوافة فى دمياط وكفر الشيخ فضلا عن معظم أنواع المقات والموالح وفواكه البحر المتوسط فى البحيرة.

وأهم من المحاصيل البستانية تأتى فى النهاية مجموعة مترابطة كالحزمة من المحاصيل الثانوية الصغيرة تلون قطاعات الإقليم بألوان محلية متباينة، خاصة فى أقصى أطرافه وهوامشه شبه الصحراوية شرقا وغربا.. فبالاضافة الى الدريس الهام والذى تتضاعف أهميته فى قطاعات خاصة كدمياط كما رأينا، هناك محاصيل الجفاف والتربة الخفيفة الشعير والفول على الأطراف الصحراوية ثم محاصيل الرطوبة والتربة الثقيلة الكتان والبصل فى الداخل.

جيوب الإقليم

ذلك إذن مركب البرارى كالطابع السائد عموما فى إقليمنا هذا، إقليم شمال الدلتا، غير أنه ينسخ كليا أو جزئيا فى حالات الجيوب والقطاعات المتطرفة التى يرصع بها الإقليم على هوامشه، ولكن خاصة وأساسا بفعل المدن، فهنا ينحرف المركب نحو زراعات المدن بدرجة تتناسب مع قوة وحجم تلك المدن بحيث تغدو المحصول الأول بلا منازع.. وبهذا الانحياز يختل المركب المحصولى فى نسب سائر عناصره اختلالا جذريا، فتضمر نسبة الرباعية القاعدية وحتى الخماسية الإقليمية إلى إدنى حد تسجله فى مصر، ربما نحو نصف المساحة المحصولية، والواقع أن هذا التوجيه يرقى عمليا إلى مرتبة الاستقطاب والتخصص الجغرافى الحاسم مع العزل المكانى المطلق ما بين محاصيل الحقل والمحاصيل البستانية، تاركا الأولى لجسم الإقليم عموما ومكثفا الثانية فى قطاعات المدن المميزة تلك.

المثل الأدنى بالطبع دمياط التى تحيلها مدينتها.. من خلال رفع نسبة البرسيم والدريس حولها الى الحد الأقصى، تحيلها الى زراعات مدن فرع منتجات الألبان أساسا.. لكن محافظة الاسكندرية يقينا هى المثل الأعلى بل الصارخ.. حيث تحيلها مدينتها الطاغية الى حديقة خضروات وفواكه بنسبة نحو النصف من مساحتها المحصولية، بينما ينقرض القطن تماما ويختفى الأرز عمليا ويوشك القمح أن يلحق به تقريبا.

وسط الدلتا

يشمل جنوب البحيرة وكل الغربية تقريبا والنصف الجنوبى الأصغر من الدقهلية، ثم وسط الشرقية.. ولأن الغربية بحدودها الإدارية الحالية هى المحافظة

الوحيدة شبه الكاملة فى الاقليم، فلعلها خير ما يمثله زراعيا مثلما هى قلبه جغرافيا، الإقليم انتقالى وسطى بين إقليمى شمال وجنوب الدلتا ويحمل خصائص كل منهما بنسب متفاوتة سواء من حيث البيئة الطبيعية والبشرية وضوابطها من تربة وملوحة ومائية ومناخ ورطوبة وكثافة سكان وحجم ملكيات أو من حيث عناصر ونسب المركب الزراعى السائدة .

فأولا: وبفضل اعتدال كثافة السكان وضغطهم من أجل الغذاء، تجتمع هنا المحاصيل التجارية والغذائية فى توازن وعلى قدم المساواة تقريبا.

وثانيا: من أبرز خصائص الإقليم انخفاض الأرز قطعا وبشدة عنه فى إقليم شمال الدلتا بحيث يهبط الى المرتبة الخامسة بعد الأربعة الكبار التقليديين، لكنه مع ذلك يظل محصولا رئيسيا فى بعض قطاعات الإقليم على الأقل.. وعلى الجملة فان المركب الزراعى هنا يرتد من خماسية شمال الدلتا الى رباعية المحاصيل التقليدية أو ربما بدا خماسية ضعيفة فى بعض المحليات.

ثالثا: بينما لا تختلف نسبة البرسيم هنا كثيرا عنها فى الإقليم السابق، ترتفع بشدة وإن بدرجات متفاوتة نسب سائر المحاصيل الرئيسية باستثناء الأرز، ولعل الذرة أشدها ارتفاعا، يليه القمح فالقطن، غير أن الأخير يبقى مع ذلك الثالث فى المساحة بعد البرسيم والذرة إن لم ينافس الأخير حقا ويناطحه وقد يتغلب عليه بالفعل محليا، فالتراتب السائد إذن هو البرسيم فالذرة فالقطن فالقمح، أو البرسيم فالقطن فالذرة فالقمح، ولكن المهم فى جميع الأحوال أن البرسيم أكبر من الذرة، والقطن من القمح.

رابعا: وفى المحصلة، هذا الإقليم هو إقليم البرسيم والقطن فى الدرجة الأولى، حيث كان إقليم شمال الدلتا إقليم البرسيم والأرز أساسا.. فهنا تجتمع أعلى نسبة من كل من البرسيم والقطن فى مصر جميعا، فنسبة البرسيم تكاد تماثل نسبته فى إقليم شمال الدلتا، بينما ترتفع نسبة القطن الى حدها الأقصى قوميا تقريبا، فضلا عن هذا فان الإقليم هو بامتياز نطاق الرتب العليا الفاخرة والتيلة الطويلة الممتازة فى الدلتا ومصر جميعا كذلك.

خامسا: مع ارتفاع نسب معظم محاصيل الرباعية القاعدية يرتفع مجموعها الى ما فوق المتوسط القومى بدرجة ملحوظة، قل فى حدود = ٧٥٪ من المساحة المحصولية، وباضافة الأرز، تجاوز الخماسية بدورها المتوسط القومى غالبا،

ومناهزة ٨٥٪ أحيانا، فى النتيجة، لا يتبقى للمحاصيل البستانية إلا قدر متوسط يقل عادة عن المعدل القومى.

سادسا: تتواضع بالمثل نسبة محاصيل المنوعات الى ما دون المعدل القومى، غير أنها متعددة الأنواع بشدة، آخذة بطرف يسير من كل نوع، وهى تتكاثر بنوع خاص فى طرفى الإقليم شرقا وغربا.. فالى جانب قليل من الشعير والدريس والفول والبصل التى تميز إقليم شمال الدلتا أكثر.. نجد بعض الثوم والقصب خاصة فى الغرب وشيئا من السودانى والترمس والحمص والحلبة فى الشرق.

جنوب الدلتا

يشمل الشريط الجنوبى الأقصى من جنوب الغربية وأقصى جنوب الشرقية ثم شمال ووسط المنوفية وأخيرا النصف الشمالى الأكبر من القليوبية، فالاقليم إذن أصغر أقاليم الدلتا مساحة، والواقع أنه كان أصلا يكتمل فى الجنوب حتى القاهرة.. شاملا يعنى كل المنوفية والقليوبية تقريبا.. ولكن هذا القطاع سلخ منه ليصنع مع مثله على الجانب المقابل إقليما مستقلا هو مثلث العاصمة كما سنرى.. بل إن الإقليم ليعد فعلا فى حالة تآكل وتقلص مستمر من ناحية الجنوب تحت ضغط وغزو وابتلاع هذا الإقليم الأخير.

الإقليم بارز الملامح والخصائص الزراعية. ومن ثم متبلور محدد الشخصية، ولو أنه إقليم سلبى أو استاتيكى بمعنى ما، إذ أنه بالضرورة إقليم الزراعة التقليدية البحتة والمركب المحصولى العادى جدا، إنه إقليم الزراعة المعاشية Subsistence بكل معنى الكلمة، وهو بهذا النقيض الكامل لإقليم شمال الدلتا، والسبب، فى كلمة، هو عامل السكان، فالتربة من أجود ما فى الدلتا، وكذا الرى والصرف، ولكن ضغط السكان العالى، كنتيجة لارتفاع الكثافة الشديد ، وصغر رقعة المساحة الزراعية مع ضآلة حجم الملكيات للغاية وضعف نمو المدن الكبيرة داخل الإقليم، هو الموجه الأساسى للاقتصاد الزراعى والمركب المحصولى هنا، فانتاج الغذاء هو المسيطر تماما على حساب المحاصيل التجارية التى تتقلص الى حدها الأدنى فى كل الدلتا.

والواقع أن ها هنا حالة أخرى من الفصل المكانى أو العزل الجغرافى بين محاصيل الحقل المعاشية التقليدية وبين المحاصيل البستانية والتجارية، حالة كتلك التى وجدنا بين إقليم شمال الدلتا وحافته المتروبوليتانية فى الإسكندرية، إلا أنها

تتسع هنا لتأخذ شكلا وبعدا إقليميا كاملا يتجسد فى التضاد التام بين إقليم جنوب الدلتا وإقليم مثلث العاصمة القاهرة.

من ثم تطغى رباعية المحاصيل القاعدية طغيانا ساحقا على المركب الى حد لامثيل له فى أى إقليم آخر بمصر خلا إقليم جنوب الصعيد، إذ تصل بسهولة الى ٨٠٪ وزيادة أى أربعة أخماس المساحة المحصولية على الأقل، فمن جهة يختفى الأرز تماما أو تقريبا، ومن جهة أخرى لا يكاد يكون للمحاصيل المحلية أو الثانوية قيمة أو وجود، وكذلك البستانية، إلا رمزا، بالتالى فان المركب الزراعى تقليدى بسيط جدا، قليل التعدد والتلون للغاية.

ترتيب المحاصيل فى رباعيته أيضا تقليدى تماما: فالذرة يناطح البرسيم بعد أن كان العكس هو الصحيح إلى أقصى حد فى الإقليمين السابقين الى الشمال، بالمثل تماما يتراجع القطن بشدة أمام القمح ليصبح فى ذيل القائمة بل يصل الأمر الى حد أن يتراوح الذرة بين أكثر من ضعف الى ثلاثة أمثال القطن فى المساحة كما يكاد يناهز ضعف القمح أيضا، وبالتالى تصبح المتتالية مقلوبها فى إقليم شمال الدلتا، أى كالآتى: البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن.

فالبرسيم يظل على مستواه فى الإقليمين السابقين، أى فى حدود ٣٠٪ من المساحة المحصولية.. أما الذرة فترتفع صاروخيا لتحقق نفس النسبة تقريبا، وربما أكثر بقليل محليا، والحالة الأخيرة تصبح بذلك الحالة الوحيدة من نوعها فى كل داخل الدلتا، وتلخص وحدها كل ضغط السكان بكل بلاغة.. والى مدى أقل بكثير يرتفع القمح ليحقق المستوى القومى كحد أدنى، على النقيض تماما القطن، فهو الوحيد الخاسر أو المتناقص، بحيث يقع بيقين دون المعدل القومى، والواقع أن كسب الذرة والقمح الكبير هنا إنما يتم على حساب القطن فى الدرجة الأولى وغياب الأرز فى الدرجة الثانية، وكنتيجة لهذا يتسع قوس الذرة والقمح، أى قوس الحبوب، ليبتلع نصف المساحة المحصولية على الأقل (مقابل الثلث فى إقليم وسط الدلتا وبدون ذلك فى إقليم شمال الدلتا).

ماذا يتبقى للمحاصيل البستانية والمنوعات بعد هذا سوى أقل القليل؟ مجرد هامش ضيق من الخضروات وأضيق منه من الفواكه للكفاية المحلية.. لاسيما مع قلة المدن الكبيرة داخل الإقليم، وأضيق من الاثنين هامش المنوعات.. بل لعله أضيق ما فى أقاليم مصر كلها، قوامه قليل من البصل والفول والأرز، ثم أقل من القليل من القصب والكتان والثوم والشعير والسودانى والنباتات الطبية والعطرية.

من ناحية أخرى وأخيرة، فما أشد الاختلاف بعد ذلك في متوسط محصول الفدان، فهو هنا من أعلى ما بمصر في كل المحاصيل تقريبا، وذلك بفضل خصوبة التربة الفائقة والشهيرة تقليديا وعراقة الفن الزراعي المتوطن، وبهذا العائد الغزير بحسب وحدة المساحة يعوض الأقليم في الواقع عن تقليدية مركبه المحصولي وقلة تلونه.

مثلث العاصمة

لهذا الاقليم، الذي يلم أقصى جنوب المنوفية والنصف الجنوبي الأصغر من القليوبية ثم شمال الجيزة، طبيعة خاصة جدا، تخصية جدا، لا تكاد تتكرر في سائر أقاليم مصر إلا على مقياس أصغر بكثير في الاسكندرية، فهو ليس إقليما زراعيا «طبيعيا» أعني من صنع الطبيعة أو معطياتها، وإنما هو من صنع المدينة، صنعته القاهرة كسوق متروبوليتانية عظمي، وذلك بأن إقتطعته بالتدريج من محيط الزراعة المعاشية التقليدية حولها وحولته الى إقليم من زراعات المدن المعهودة.. ولذا فهو أيضا ليس إقليما ثابتا بل دينامي متنام باستمرار، حدوده في توسع دائما مع تضخم نواته المدنية وزيادة استهلاكها من الخضروات والفواكه، والإقليم ككل يبدو حول نواته كزهرة ثلاثية الأوراق trefoil متفتحة الأكمام، هذا إذن إقليم العاصمة الخصوصي بكل تأكيد، وهنا أكثر من أي إقليم آخر يصح القول بلا تردد بأن المدينة هي التي صنعت الإقليم، خلقته وشكلته، لا الإقليم المدينة.

هنا، بقوة ربحيتها الفائقة، تطرد المحاصيل البستانية محاصيل الحقل العادية الى حد بعيد والى مدى أبعد وتستبقيها عند الحد الأدنى فقط، فتنخفض نسبتها من المساحة المزروعة الى أقل من أي معدل لها في أي إقليم آخر من أقاليم مصر الزراعية.. وفي بعض أجزاء الإقليم قد يقنن التشريع هذا بالتحديد الصارم أو حتى بالمنع الكامل، كما رأينا في حالة القطن في بعض أو كل مراكز القليوبية والجيزة.. كذلك تنخفض المحاصيل الثانوية والصغيرة الى أدنى حد.. وتبقى الخضر والفاكهة لتسود سيادة مطلقة، فتسجل أعلى نسبة ممكنة من المساحة، وهي نسب أعلى في الواقع مما تظهره إحصائيات المحافظات التي تدخل في حدودها بالضرورة أجزاء كبيرة من خارج الإقليم ومن داخل الزراعة التقليدية، وعلى أية حال، فان هذه الأخيرة تتراوح بين الثمن من مساحة المحافظة المحصولية كما في المنوفية ١٢,٣٪ وبين الربع كما في القليوبية ٢٦,٩٪ الى الثلث في الجيزة ٣٥,٧٪.

من ثم فلا مجال هنا للحديث أو للبحث عن رباعيات أو خماسيات تقليدية أو غير ذلك.. فجميع مثلها ينهار هنا ليتحول الى ثلاثية أو ثنائية فريدة من الخضروات

والفواكه والبرسيم، ربما مع قليل من الذرة، والأخيران لتغذية حيوان الألبان والفلاح البستانى أى أدوات إنتاج الأولين، فاذا صح أن نفترض أن الأغلبية العظمى من إحصائيات محافظات الاقليم الثلاث الخاصة بالمحاصيل البستانية تمت الى هذا الاقليم فعليا وجغرافيا، وهو افتراض سليم فى جوهره، فان هذا الاقليم الذى يعد من صغار أقاليمنا الزراعية مساحة، يأتى فى مقدمتها انتاجيا.

فعلى هذا الأساس ينفرد الاقليم بنحو ٢٧,٤٪ من مساحة الخضروات القومية، ٣٩,٦٪ من البطاطس، وبنحو ٢٨,٢٪ من مساحة الفواكه، ١٤,٤٪ من المقات، ومساحة الخضروات الفعلية والنسبية تفوق مساحة الفواكه بالطبع بنحو الضعف الى ثلاثة الأمثال.. وكلتا الخضروات والفواكه ، تضاف اليها منتجات الألبان، تتنوزع فى وحدات وقطاعات الإقليم جميعا، ولكن مع اختلافات جذرية فى الكثافة، فالجيزة تتخصص أساسا وتتفوق فى الخضروات والمقات، والقليوبية فى الفواكه بخاصة والموالح بالأخص.. أما المنوفية فأقلها كثافة وتخصصا ولكنها تتقدم فى البطاطس وتركز على منتجات الألبان.

الفيـوم

إقليم قائم بذاته زراعيا مثلما هو مجنب على انفراد جغرافيا.. بل لعله له شخصيته الزراعية التى لا تقل بروزا عن إقليم المثلث العاصمى، إلا أنه نقيضه تماما من حيث أن هذا شديد التخصص ضيقه جدا وهذا شديد التنوع واسعه الى أقصى حد، الأول لا يكاد يتكرر فى كل مصر والثانى يكاد يلخص كل مصر.. والواقع أن الفيوم كما تختزل مصر جميعا فيزيوغرافيا وطبيعيا، فانها للسبب نفسه تختزلها زراعيا: إنها «مصر الصغرى» زراعيا مثلما هى طبيعيا، وهذا بالدقة هو مفتاح شخصيتها كإقليم زراعى مستقل.

فبحكم التضاريس المتضاغطة والبيئة والتربات المنوعة ثم الموقع المتوسط بين الشمال والجنوب، يكاد المركب المحصولى يمثل هرما مدرجا ومصغرا لهرم مصر الأكبر، آخذا من كل منطقة ببعض خصائصها ومحاصيلها المتخصصة.. فعند القاعدة تأتى رباعية المحاصيل الأساسية، عريضة كأعرض ما فى مصر، حيث تتسع لأربعة أخماس المساحة المحصولية ٨٠,٢٪ وكإيقاع مصر عموما، يأتى تراتب المحاصيل عاديا ينحدر تباعا من البرسيم الى الذرة القمح الى القطن، ولقد أتيح لنا من قبل أن نلاحظ أن الفيوم تمتاز دائما فى زراعتها بأنها دون المتوسطات السائدة فى منطقتها المحيطة وهى مصر الوسطى فى نسبة القطن، ولكنها أعلى

منها فى نسبة القمح، الا أن الفارق فى المساحة بين كل من البرسيم والذرة وبين كل من القمح والقطن ضئيل للغاية، فى حين أن الفارق بين المجموعتين كبير جدا، إذ تجاوز المجموعة الأولى ضعف المجموعة الثانية بسهولة، فالذرة ضعف القمح مساحة، والبرسيم نحو ثلاثة أمثال القطن إلا قليلا.

وتعود الذرة على حدة وبالتحديد من بين تلك الرباعية لتؤكد طبيعة الفيوم الاختزالية لخصائص مصر العامة، ففيها تجتمع فى قدر من التوازن والاعتدال كل رباعية الذرة النوعية المعروفة فى مصر، فهى تجمع بين الذرة الشامية التى تسود فى الدلتا وبين الرفيعة التى تسود فى الصعيد، وكما فى مصر الوسطى، تزيد نسبة الأولى على الثانية ولكن دون تطرف: ١٧,٤٪ مقابل ١٠,٢٪ على الترتيب.. ثم هى تجمع فى تقارب أيضا بين عروتى الذرة الصيفية والنيلية وإن تفوقت الأخيرة نوعا: ١٢,٦٪ مقابل ١٥٪، والواقع أن الفيوم معقل تقليدى للزراعة النيلية ليس فقط فى الذرة ولكن فى الأرز كذلك.

هذا المحصول الأخير لا يمثل مع ذلك سوى كسر ضئيل من المساحة، بصورة لاتكاد تشير الى وجود جغرافي بقدر ما تشير الى وراء تاريخي.. فنسبة الأرز هنا ٢,٧٪ فقط، غير أنها تظل بها منطقته الوحيدة الجديرة بالذكر فى كل مصر خارج شمال الدلتا، وهو هنا أيضا كما هو هناك «محصول برارى» وتربة ملحية قلوية وأوطى الكنتورات.. بل إنه بالنسبة الى سائر المحاصيل وترتيب نطاقاتها ليحتل من دلتا الفيوم الداخلية نفس موقع الأرز فى دلتا الوجه البحرى: الطرف الأقصى تجاه وقرب البحيرة أو البحر، ولكن على العكس من أرز الدلتا الصيفى، تنفرد الفيوم بأنها مركز الأرز النيلى الأساسى والوحيد فى مصر، تماما كما فى الذرة، وهذا ما يعود فيشير الى أن الفيوم دائما تأخذ من خصائص الوادى والدلتا بطرف وتحتفظ فى الوقت نفسه بتفردها، جامعة بذلك بين العمومية والخصوصية والاختزال والأصالة.

ذلك أيضا ما تشى به بقية محاصيل المنوعات بالإقليم، فهى على محدوديتها مساحة ٦,٦٪ تتعدد نوعيا، بحيث يأخذ كل نوع من مصر بطرف تقريبا، فالفول والحلبة والنباتات الطبية والعطرية تمثل جانب الصعيد الأوسط المجاور، ثم الأعلى من بعده، بينما يمثل الشعير والسودانى والسمسم جانب هوامش الوادى والدلتا الفقيرة التربة، فى حين يمثل الكتان والبصل والقصب جانب قلب الوادى والدلتا الرطب القوى التربة.

غير أنها هى المحاصيل البستانية بالتأكيد، والفواكه بالتحديد، التى تعبر أدق

تعبير عن شخصية الفيوم الزراعية، وعلى رأس هذه الفواكه يأتى المشمش والزيتون والعنب،تقابلها الطماطم فى الخضروات، ولكن يبقى مع ذلك أن نسجل أن المحاصيل البستانية فى الفيوم إحصائيا لا ترقى الى مستوى شهرتها تاريخيا وجغرافيا، فهى تبلغ ١٠,٥٪ فقط، أى فى حدود المعدل القومى لا أكثر، أتكون تلك الشهرة التقليدية تاريخية أكثر مما هى جغرافية، أى تشير هى الأخرى الى الماضى أكثر منها الى الحاضر؟

أيا ما كان، فمن الانصاف أن نسجل أن زراعة الفيوم تقليدية أكثر مما نتوقع، وربما مما ينبغى أيضا، ومن الزاوية الأخيرة، على أية حال، فهناك محاولة تخطيطية كبرى لتحويل الفيوم الى ضاحية بستانية للقاهرة الكبرى بالتوسع العظيم فى مساحة الخضروات والفواكه واستبعاد المحاصيل غير المجدية أو المواتية كالقطن، وقد بدأ الاهتمام بالفعل بطماطم الأسلاك الفائقة المحصول،كما تحولت الفيوم الى مركز هام من مراكز ثقل البصل مؤخرا... الخ.

تبقى كذلك فى الختام نقطة ضعف خاصة بارزة فى هذه الشخصية الفيومية - أو لعلها تختزل مصر فيها كذلك.. فمن المفارقات المثيرة أن متوسط محصول الفدان بالفيوم فى معظم المحاصيل تقريبا منخفض عن المتوسط المصرى إنخفاضا شديدا ومؤسفا، إذ يقل عنه غالبا ما بين أردب أو اثنين أو قنطار أو اثنين، وأحيانا أكثر، مقتربة فى هذا عادة من منطقة شمال الدلتا أو الجنوب الأقصى وذلك بحسب نوع المحصول.. وبذلك تقع الفيوم دائما فى مؤخرة قائمة المحافظات أو على الأكثر فى وسطها، وقد كان هذا نتيجة مباشرة لمشكلة الصرف الخاصة التى تعانى منها الفيوم كواحة شبه داخلية.. وقد حلت هذه المشكلة مؤخرا بمشروع الريان، ولكن مازالت مشكلة متوسطات الانتاج قائمة.

ولعل هذا يضع تحفظا هاما على خصوبة الواحة، تلك التى توحى بها - بقدر ما تقنعها فيما يبدو - شهرتها الذائعة كحديقة فواكه ممتازة، على أن إنخفاض متوسطات الفدان قد لا يكذب الخصوبة بالضرورة تماما، فقد لا يعنى أكثر من أن القطاع الأكبر من الواحة المنخفض المنسوب الملحى التربة سيىء الصرف هو وحده المسئول عن خفض المتوسط العام للمحافظة، فى حين أن القطاع الجيد الأعلى لايقل خصوبة ولا متوسط عائد عن الأراضى المناظرة فى جنوب الدلتا مثلا.. ومن المحقق أن تصحيح الصرف بعد الريان سوف يصحح هذا الوضع غير الطبيعى ويؤكد هذا الفرض المنطقى.

شمال الصعيد

يضم النصف الجنوبي من الجيزة وكل بني سويف والمنيا والنصف الشمالي من أسيوط أي حتى مدينة أسيوط نفسها وثنيتها النهرية البارزة.. استطالته البالغة واضحة، الأمر الذي يخلق داخله انحدارات محققة من الشمال الى الجنوب في كل عناصر مركبه الزراعي تقريبا.. ولكن لأن هذا الانحدار تدريجي وئيد للغاية.. فانه لا ينسخ أو يجب وحدته الأساسية كإقليم متجانس بوجه عام. زراعيا، يسوده النمط العادي التقليدي، ولكن مع إختلافات معينة عن سائر ممثلي النمط في الصعيد، أي عن إقليم وسط الصعيد التالي.

ينعكس الاقتصاد التقليدي في ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية في المركب الزراعي، وشدة ضآلة المحاصيل البستانية، وفي الوقت نفسه شدة اتساع نطاق المنوعات، فالرباعية تتراوح بين ٧٧، ٨٣٪ أي حوالي أربعة أخماس المساحة المحصولية، في حين لاتزيد المحاصيل البستانية على ٥ ـ ٧٪ فقط.. وبهذا تصل جملة المجموعتين الى ٨٣ ـ ٩٤٪ بالمقابل تتراوح نسبة المنوعات المتبقية داخل مدى واسع من ٦٪ الى ١٧٪.

تراتب الرباعية «صعيدي» نموذجي: الذرة أولا فالبرسيم فالقطن فالقمح، مع ملاحظة أن الذرة هنا لا تقتصر على الذرة الشامية كما في الدلتا، ولكن تجمع بينها وبين الذرة الرفيعة وإن ظلت الأولى هي السائدة خارج كل مقارنة.. وعموما، فعلى عكس الفيوم ومعظم الدلتا، يبدأ البرسيم هنا يفقد مكانته للذرة، إشارة إلى تناقص أهميته في مصر عموما بانتظام من الشمال الى الجنوب، بالإضافة أيضا إلى ضغط كثافة السكان في الإقليم لا سيما كلما اتجهنا جنوبا. والواقع أن البرسيم في أكثف قطاعاته بالإقليم لا يبلغ المعدل القومي إلا بالكاد، في حين يتجاوز الذرة معدله القومي بكثير حتى في أقل قطاعاته كثافة.

والشيء نفسه يقال عن القطن والقمح، فالأخير لا يحقق المعدل القومي إلا بصعوبة بينما يتخطاه الأول بكل سهولة، وهكذا بينما تأتي الذرة المحصول الأول والأكبر، يأتي القمح الأخير والأصغر.. ولا تقل نسبة الذرة عن ضعف نسبة القمح، وقد تصل الى ثلاثة الأمثال، بينما يتراوح مجموعهما معا كحبوب بين ٣٨٪، ٤٣٪، أي دون نصف المساحة المحصولية بكثير قطعا، ولعل ارتفاع نسبة القطن هي المسئولة عن ذلك.. ورغم تواضع مكانة القمح هكذا في الرباعية.. لا سيما بالقياس إلى جاره المباشر القطن، فلنتذكر أن كلا المحصولين على السواء له هنا ميزة

مناخية وتوطن تقليدى عريق وشهرة خاصة بالجودة النوعية والانتاجية.. والواقع أن جنوب الإقليم فى المنيا وشمال أسيوط بوجه خاص هو نطاق القطن متوسط التيلة الشهير فى قلب الصعيد، ونطاق قمحه الصعيدى الجيد أيضا.

يبقى فقط أن نرصد انحدارات عناصر الرباعية على محور الإقليم من الشمال إلى الجنوب، البرسيم وحده هو الذى يتناقص باطراد كلما اتجهنا جنوبا، أما الذرة والقطن والقمح فتتزايد وإن بغير اطراد صارم دائما، فالذرة والقمح تنخفض نسبتهما انخفاضا طفيفا فى المنيا، بينما يبلغ فيها القطن قمته ثم يهبط بعدها نوعا فى أسيوط، وفى المحصلة فان نسبة الرباعية ككل تسجل قمتها فى بنى سويف ٨٣٪، ثم تتموج بعدها قليلا تجاه الجنوب.

أما عن المحاصيل البستانية المتواضعة المساحة عموما فتقل بوضوح كلما اتجهنا جنوبا داخل الإقليم، على أن الطريف أن الميزان البستانى يبدى انحيازا أوضح للفواكه على حساب الخضروات، ففى بنى سويف لا تتفوق الخضروات على الفواكه إلا تفوقا ضئيلا، بينما تزيد نسبة الفواكه (بما فيها المقات) على الخضروات فى كل من المنيا وأسيوط وإن بهامش ضيق بطبيعة الحال.

أخيرا فلعل محاصيل المنوعات هى ما يمنح الإقليم طابعه المميز، ليس فقط بتوسعها البالغ بحيث تفوق المحاصيل البستانية بكثير ولكن أيضا بأنواعها وشدة تركزها فى نوع بعينه، فهى أولا تكاد فى مجموعها تعادل القطن مساحة، وتتفوق بالطبع على القمح، وقد تعادل أضعاف المحاصيل البستانية، ثم هى ثانيا تزداد فى نسبتها قطعا كلما اتجهنا جنوبا، من حوالى ١٠٪ فى بنى سويف الى نحو ١٧٪ فى المنيا وأسيوط، ثم إن نصفها، ثالثا، للفول وحده عادة.. والواقع أن الإقليم يكاد يتفق مع، أو يطوى، صلب نطاق الفول الصعيدى الشهير، حيث تأتى المنيا أيضا قلبه وقمته، فنسبة الفول فى بنى سويف ٥,٧٪، ترتفع فى المنيا الى ٨,٣٪ أى أكثر من الحاصيل البستانية مجتمعة، ولكنها تعود فتهبط الى النصف فى أسيوط، ٤,٤٪.

ثم الى الفول تضاف تشكيلة خاصة ولكنها مبعثرة من المحاصيل الصغيرة أهمها فى الجيزة بعض السودانى والقصب، وفى المنيا القصب (القصب المنياوى الشهير رغم ضآلة مساحته حاليا، ٣,٥٪) والثوم (١,٣٪، «عاصمة الثوم») وفى أسيوط العدس (٥,٢٪ أى أكثر من المحاصيل البستانية قليلا) ثم النباتات الطبية والعطرية.

وسط الصعيد

يضم النصف الجنوبي من أسيوط وكل سوهاج، وهو كإقليم شمال الصعيد ينتمي زراعيا الى النمط العادى التقليدى، ولكن بدرجة أقوى نوعا.. والى جانب توطن نظام الحياض هنا إلى وقت قريب، فلعل كثافة السكان هى منبع التفرقة بين الإقليمين، فهى هنا فائقة حقا، لا سيما فى سوهاج التى تسجل ذروة الكثافة فى مصر الريفية الآن، أى بإستبعاد محافظتى العاصمة الجيزة والقليوبية، من ثم اتخذ المركب الزراعى انعطافة معاشية غذائية حادة، والإقليم فى هذا إن لم يوشك أن يناظر نطاق جنوب الدلتا فإنه يذكر به بقوة، حيث كانت المنوفية بالتحديد ولفترة طويلة أكثف محافظات مصر سكانا الى أن رجحتها سوهاج مؤخرا.

والحق أن الإقليم يمثل قطاعا من الانقطاع بل ومن الانقلاب الصغير فى انحدارات معظم الاتجاهات الزراعية المختلفة فى الصعيد ابتداء من محاصيل الرباعية الى مجموع الرباعية الى المحاصيل البستانية وحتى المنوعات، وهذا كله ما يؤكد تفرده كإقليم مستقل عن إقليم شمال الصعيد على وجه التحديد والتخصيص.

فمن جهة تسجل الرباعية القاعدية ذروتها فى مصر، حيث تناهز ٨٠٪ فى جنوب أسيوط، تطفر الى نحو ٩٠٪ فى سوهاج ٨٩,٤٪ وضمور المحاصيل البستانية بعد هذا، وحتى محاصيل المنوعات، حتمية مفروغ منها.. ثم يختلف تراتب الرباعية عن إقليم شمال الصعيد فى عودة القمح الى التفوق على القطن أولا، ثم ثانيا فى بلوغ الذرة ذروة كثافته فى الصعيد بل فى مصر جميعا مع تحوله أساسا الى الذرة الرفيعة، ثم ثالثا وأخيرا فى بلوغ الحبوب عموما ذروة كثافتها فى الصعيد ومصر كذلك.. وبثلاثتها جميعا، سيلاحظ أعراض الضغط السكانى والاقتصاد المعاشى الذى شخصنا.

فبينما يواصل كل من الذرة والقمح اتجاه التزايد والارتفاع الذى بدأه فى الإقليم السابق ليتابعه فى الاقليم التالى، ينعكس اتجاه كل من البرسيم والقطن، فأما البرسيم فبدلا من أن يواصل اتجاه انخفاضه المعهود نحو الجنوب، يشذ فيرتفع قليلا على غير المتوقع فى سوهاج (١٧,٧٪ فى أسيوط مقابل ٢١,٢٪ فى سوهاج) ربما تحت تأثير تقاليد بقايا نظام الحياض أو تطامن كثافة الفول.. أما القطن فيهبط هبوطا ملحوظا من ١٦,٢٪ فى أسيوط الى ١٣,٥٪ فى سوهاج، ولئن ظل القطن بذلك فوق المعدل القومى، فانه هنا يمثل آخر أو نهاية نطاق القطن المصرى كله قبل أن يتلاشى فى الجنوب الأقصى.

على العكس الذرة، إذ يتابع ارتقاءه الى ذروته الصعيدية والمصرية جميعا بالغا ٣٣,٩٪ فى سوهاج ، أى ثلث المساحة المحصولية ومعادلا بذلك أيضا مجموع البرسيم والقطن تقريبا ٣٤,٧٪ بل وكذلك المعدل القومى لمجموع الذرة والقمح معا.. وإذا كان الاقليم قمة مصر فى كثافة الذرة.. فانه كذلك قمة سيادة الذرة الرفيعة بل إقليمها الحقيقى الوحيد فى البلد، حيث تبلغ نسبته أكثر من ثلاثة أرباع مجمل الذرة (٢٥,٦٪ من مجموع ٣٣,٩٪) بينما تهوى الذرة الشامية الى الربع فقط، وهو وضع انقلابى لا نظير له قط فى إقليم شمال الصعيد ذاته، وكالذرة يفعل القمح فى اتجاهه، فيغطى خمس المساحة مسجلا ٢٠,٨٪ أى ثالث أكثف محافظة فى القطر بعد الجنوب الأقصى، وفى المحصلة يبلغ المحصولان معا ٥٤,٧٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية، وهذه أعلى نسبة للحبوب فى أى إقليم فى مصر بلا استثناء (المعدل القومى ٣٢,٣٪).

النتيجة النهائية طبعا تورم حجم الرباعية الى حد لا نظير له فى مصر كذلك، ٨٩,٤٪ فى سوهاج أى تسعة أعشار المساحة المحصولية، وأكثر من المعدل القومى بنحو ٢٠ درجة أى بنحو الخمس، بالمقابل تتقزم المحاصيل البستانية الى ٣,٢٪، وهى أدنى نسبة فى مصر جميعا، أدنى حتى من الجنوب الأقصى، كذلك تمثل المنوعات ٧,٣٪ انخفاضا حادا بين قمة الإقليم السابق ١٦ - ١٧٪، والإقليم التالى (١٣,٦٪) وفى القطاع السوهاجى من الإقليم تتألف هذه المنوعات من الفول (٢,٦٪، والبصل ٢,٢٪، والشعير ٠,٨٪ كصف أول.. تليها الحلبة ٠,٥٪، فالقصب ٠,٤٪، فالسودانى ٠,٢٪ ثم العدس والسمسم والحمص ٠,١٪ لكل.

الجنوب الاقصى

هو الإقليم - النمط أو النمط - الإقليم، بمعنى أنه وحده يشكل نمطا كاملا برمته من أنماط الزراعة المصرية.. وهو فى هذا صنو نفسه فقط ولا مثيل له فى سائر مصر، ثم هو من أشد الأقاليم تجانسا فى داخله بمثل ما هو من أشدها تبلورا وتميزا عن خارجه، شأنه فى هذا شأن إقليم شمال الدلتا أو المثلث العاصمى، إنه إقليم متفرد متوحد فى مصر.. على أن تفرده هذا أقرب نوعا الى الجانب السلبى، بمعنى أنه إقليم متدهور فقير نسبيا فى كل شىء تقريبا.. فهذا الإقليم «القطبى» كما هو حدى فى الموقع، حدى فى التربة والمناخ والظروف البشرية.. وبالتالى فى الزراعة، خاصة فى أسوان.

ففضلا عن انخفاض عائد الفدان فى معظم المحاصيل أحيانا الى ذيل القائمة ربما باستثناء القصب أحيانا وبعض القطن مؤخرا، فإنه المركب الزراعى كله ينقلب

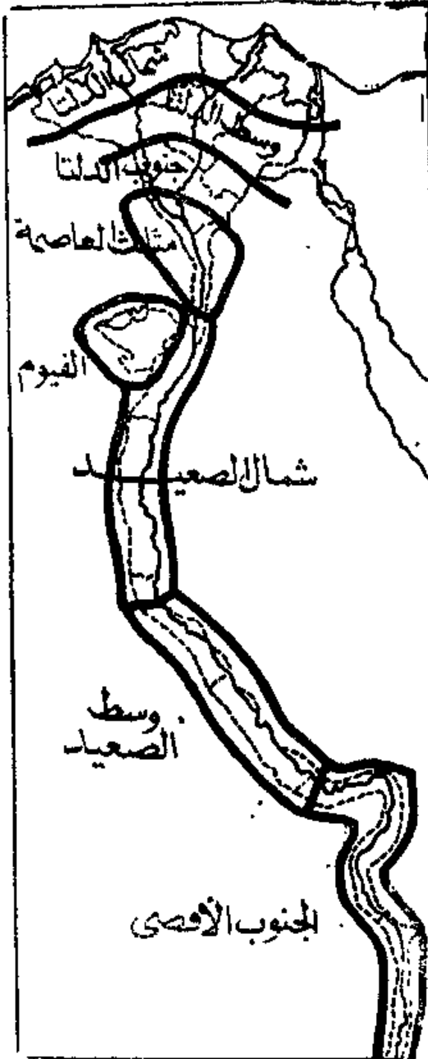
على رأسه بل وعلى نفسه أيضا، أى ينقلب مرتين، مرة جغرافيا ومرة تاريخيا، ذلك أنه لا يبتعد فقط عن التركيبة القومية السائدة في الزراعة المصرية ابتعادا جذريا، ولكنه أيضا قد أبدى في العقدين الأخيرين ثورة زراعية محلية صغيرة ولكنها كاملة ابتعد بها عن مركبه الزراعي المألوف في الماضي.

المحصول	قنـا				أسوان			
	١٩٥٧		١٩٧٥		١٩٥٧		١٩٧٥	
	بالفدان	٪	بالفدان	٪	بالفدان	٪	بالفدان	٪
مساحة المحافظة المزروعة	٣٥٥٤٩٠	–	٣٠٩٣٦٩	–	١٠٧٠٩٣	–	٨٥١١٢	–
الذرة	٦٧٧٧٠	١٩,١	١٦٥٠٩٤	٥٣,٣	٢١٥١٣	٢٠,١	٤٢٩٩٢	٥٠,٥
القمح	٧٣٧٨٠	٢٠,٧	١١٧٠٠٩	٣٧,٨	٢٠٢٧٩	١٨,٩	٣٤١٦٥	٤٠,١
الشعير	٢٠٣٧٣	٥,٧	٣٢٦٧	١,٠	١٥٥٢١	١٤,٥	١٩٠٢	٢,٢

فكما يتضح من الجدول السابق، الذى يعطى النسب المئوية لحاصيل الحبوب الثلاثة في سنتى ١٩٥٧، ١٩٧٥ وذلك من المساحة المزروعة (وليس من المساحة المحصولية) حدث تغير جذرى يصل الى حد الانقلاب.. ففى ١٩٥٧ كان كل من الذرة والقمح يدور فى حدود خمس المساحة المزروعة فى كلتا المحافظتين، أما الشعير، وان كان ضئيلا فى قنا، فانه كان يصل الى نحو سدس المساحة المزروعة في أسوان، ولم يكن يقل بذلك كثيرا عن القمح (١٤,٥٪ مقابل ١٨,٩٪ على الترتيب). وبهذا كانت المحافظتان أقل أقاليم مصر فى نسبة الذرة والقمح، بينما كان جنوب الاقليم فى أسوان يعد أعلى مناطق الشعير فى مصر، الى حد أن الشعير فيها كان يحل فعلا محل القمح تقريبا والذرة نوعا.

الآن قارن ١٩٧٥، لقد إختفى الشعير عمليا من الجنوب الأقصى (١٪ فى قنا، ٢,٢٪ فى أسوان) أما الذرة فقد ارتفعت فيه من خمس المساحة المزروعة الى أكثر من نصفها (٥٣,٣٪ فى قنا، ٥٠,٥٪ فى أسوان) أى أكثر من تضاعف، والقمح بدوره ارتفع من خمس المساحة المزروعة الى نحو الخمسين ٣٧,٨٪ فى قنا، ٤٠,١٪ فى أسوان.. أى تضاعف تقريبا.. بهذا وبذاك أصبح كل من الذرة والقمح أضعاف الشعير عشرات المرات بعد أن كان أربعة أمثاله فقط فى قنا ومثله مرة ونصف المرة فقط فى أسوان.. لقد حلت الذرة والقمح اليوم محل الشعير التقليدى

فى الجنوب الاقصى، وبعد أن كان هذا أقل أقاليم مصر فى كثافة الذرة والقمح وأعلاها فى كثافة الشعير، انقلب الوضع تماما فأصبح أعلى أقاليم مصر فى كثافة الذرة والقمح وأقلها في كثافة الشعير.



شكل ٣ - أقاليم مصر الزراعية

هذا تاريخيا ، أما جغرافيا فان الإقليم اليوم يستقل فى ملامحه الزراعية تماما عن سائر أقاليم مصر . فلا قطن عمليا ولا برسيم تقريبا . وعلى النقيض هناك أعلى نسبة بمصر من القمح بلا استثناء ولا تحفظ ، ومن الذرة باستثناء وسط الصعيد . لارباعية تقليدية بالتالى ، وإنما ثنائية حبوب فقط. ولكن فوق الجميع يأتى القصب ، ليصبح الإقليم جوهريا مملكة القصب وإقليم ثلاثية القصب - الذرة - القمح . ولأنه الإقليم - النمط أو النمط - الإقليم كما بدأنا ، فلا حاجة بنا إلى أن نكرر هنا فى باب الإقليم ما سبق أن فصلناه من قبل تحت باب النمط . حسبنا أن نلخص فنقول إنه إن لم يكن أشد أقاليمنا الزراعية تفردا وتبلورا ، فانه من أشدها بالقطع . إنه قطبنا الجنوبى الذى يناظر فى هامشيته وتباينه قطبنا الشمالى فى إقليم شمال الدلتا .

الفصل السابع عشر
التجانس العمرانى

الغطاء البشرى

والان ماذا عن الانسان ؟ هل يتفق هو الآخر مع مبدأ التجانس والتدرج الأساسى فى مورفولوچية مصر ؟ أيرسم النيل خريطة الحياة - أعنى السكان ، بما فيها المدن والقرى - أيضا ؟ ان نظرة إلى خريطة توزيع السكان أو كثافة السكان فى مصر جديرة بأن تضع أيدينا على حقيقة جذرية كأنها القانون : إن النيل ليس فقط مانح الحياة فى مصر ولكنه أيضا موزع الحياة على وجهها . إنه ، إن صح التعبير ، «جغرافى» مصر الأول ولا نقول الأوحد . فالغلاف البشرى عندنا يبدو وكأنه غطاء فصله النيل على قد مصر تماما ، شكلا وموضوعا، جملة وتفصيلا ونبادر على الفور لنستدرك أن هذا لا يعنى أن النيل هو العامل الوحيد فى تفسير توزيع السكان ، فهناك عوامل أخرى عديدة طبيعية وبشرية ، اقتصادية واجتماعية وحتى تاريخية .. الخ ، و لكن النهر يظل يكمن خلفها غالبا مباشرة وغير مباشرة، ، وهو وحده العامل المفتاح والمسيطر .

درجة التجانس

ولننظر أولا إلى الخريطة نتحسس تضاريس الغطاء البشرى على وجه مصر (١). خريطة كثافة السكان فسيفسائية بطبيعتها ، مليئة بالفروق المحلية والتباين المتجاور الذى قد يصل كثيرا إلى حد التنافر ، وهناك اختلافات محلية واقليمية هامة وكثيرة فى توزيع الكثافة فى مصر وان كان بعضها من صنع خداع الارقام ، ومع ذلك فانها لا تبتعد بها كثيرا عن التجانس العام او النسبى .

---

(١) جمال حمدان ، نمو وتوزيع السكان فى مصر ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٥ — ٢٠ .

مقياس هذا كله منهجيا هو معامل التجانس Coefficient of uniformity ، وهو كما سبق شكل آخر من مقياس «الانحراف المعيارى standard deviation » الا انه أكثر تبسيطا ، فهو مجموع ابتعادات ارقام كثافات الوحدات الإدارية فى الاقليم عن المتوسط العام لكثافة ذلك الاقليم مقسوما على عدد تلك الوحدات ، ثم منسوبا مئويا إلى هذا المتوسط الاخير ، وقد انتخبنا للتحليل و المقارنة هنا تعدادى ١٩٤٧ ، ١٩٧٦ ، ولنبدأ بمصر الوادى عامة ، اى باستبعاد الصحارى ، كما يفعل الجدولان التاليان .

١٩٤٧

المنطقة	الكثافة / كم٢	الابتعاد
محافظة القاهرة	١١٧٠٤	+ ١١١٦٤
محافظة الاسكندرية	١٢٩١٠	+ ١٢٣٧٠
محافظة القناه	٧٠٧	+١٦٧
محافظةالسويس	٣٤٩	- ١٩١
محافظة دمياط	٢٤٨٢٩	+ ٢٤٢٨٩
مديرية البحيرة	٢٦٩	- ٢٧١
مديرية الغربية	٣٣١	- ٢٠٩
مديرية المنوفية	٧٣٤	+ ١٩٤
مديرية الدقهلية	٥٣٨	- ٢
مديريةالشرقـية	٢٧٢	- ٢٦٨
مديرية القليوبية	٧٢٦	+ ١٨٦
مديرية الجيــزة	٧٨٩	+٢٤٩
مديرية بني سويف	٥٧٢	+ ٣٢
مديرية الفيوم	٣٧٧	- ١٧٣
مديرية المنيـا	٥٢٠	- ٢٠
مديرية أسيوط	٦٧٥	+١٣٤
مديرية جـرجا	٨٣٣	+ ٢٩٣
مديرية قنــا	٦٠٧	+٦٧
مديرية أسـوان	٣٣١	- ٢٠٩
مصر الوادى	٥٤٠	٥٠٤٨٨
معامل التجانس	ــــ	٪ ٤٩٢

١٩٧٦

المحافظة	الكثافة / كم٢	الابتعاد
القاهرة	٢٣٧٣٧	+ ٢٢٦٩١
الاسكندرية	٨٦٥	- ١٨١
بورسعيد	٣٦٤٢	+ ٢٥٩٦
الاسماعيلية	٢٤٤	- ٨٠٢
السويس	١١	- ١٠٣٥
البحيرة	٢٤٩	- ٧٩٧
كفر الشيخ	٤٠٨	- ٦٣٨
الغربية	١١٨١	+١٣٥
دمياط	٩٤٦	- ١٠٠
الدقهلية	٧٨٧	- ٢٥٩
الشرقية	٦٢٧	- ٤١٩
القليوبية	١٦٧٢	+٦٢٦
المنوفية	١١١٧	= ٧١
الجيزة	٢٣٩٦	+ ١٣٥٠
بني سويف	٨٣٩	- ٢٠٧
الفيوم	٦٢٤	- ٤٢٢
المنيا	٩٠٩	- ١٣٧
أسيوط	١١٠٨	+ ٦٢
سوهاج	١٢٤٤	+١٩٨
قنا	٩٢٢	- ١٢٤
أسوان	٩١٤	- ١٣٢
مصر الوادى	١٠٤٦	٣٢٩٨٢
معامل التجانس	—	٪ ١٥٠

واضح ان قيمة معامل التجانس فى التاريخين مرتفعة بشدة اذ تزيد على اصل متوسط الكثافة القومي المنسوبة إليه كثيرا او قليلا ، والسبب انها منتفخة فى الواقع بكثافات محافظات المدن الكبرى القاهرة والاسكندرية والقنال التى تمثل مستوى من الكثافة يختلف جذريا عن مستوى «المديريات» قديما او محافظات الأقاليم الريفية او العادية حاليا ، ولهذا فان دلالتها الاقليمية محدودة نوعا . غير انها بالمقابل ، ذات دلالة بالغة تاريخيا .

فتطوريا ، نستطيع أن نرى ان نسبة معامل التجانس فى كثافة سكاننا قد هبطت هبوطا عظيما من ٤٩٢٪ فى ١٩٤٧ إلى ١٥٠٪ فى ١٩٧٦ ، اى من نحو خمسة امثال اصل المتوسط القومى إلى مثله مرة ونصف المرة فقط ، والمعنى هو اتجاه محقق وساحق نحو المزيد من التجانس او التجنيس ، وبعبارة أخرى ، لقد قلت فروق الكثافات الاقليمية وخفت حدتها وتقاربت مستوياتها مع الزمن ومع زيادة السكان .

بصيغة رقمية ادق ، انخفضت نسبة التباين فى كثافة السكان إلى دون الثلث بعد ان زاد عدد السكان نفسه إلى نحو الضعف (او من ١٩،٠٢٢،٠٠٠ سنة ١٩٤٧ إلى ٣٨،٢٢٨،٠٠٠ سنة ١٩٧٦) . اى ان توزيع السكان مكانيا اتجه نحو المزيد من التجانس والمساواة مع نموهم حجما ، والعلاقة من ثم طردية مؤكدة بين كثافة السكان ودرجة تجانس هذه الكثافة .

وهذا الاتجاه الحاسم نحو المزيد من التجانس فى توزيع كثافة السكان على المستوى القومى يصدق بدرجات متفاوتة على المستوى الاقليمى . فرغم انه غير واضح فى الدلتا ، فانه قاطع فى الصعيد . فكما يوضح الجدول التالى بعد قليل ، انخفضت نسبة معامل التجانس فى الصعيد من ٢٤٪ فى ١٩٤٧ إلى ١٢٪ فى ١٩٧٦ اى إلى النصف . اما فى الدلتا فانها ارتفعت من ٤١٪ إلى ٥٢٪ ، غير انها زيادة محدودة نوعا ، ومن الممكن اجمالا ان نقول إن الغطاء البشرى فى مصر ، ذلك الذى يشبه بقعة زيت واحدة متصلة ، سميكة وغليظة ، ممدودة ومتجانسة ، يزداد تجانسا كلما زاد كثافة على الايام .

وعلى العموم ، فلعل هذا كله يقترب بنا فى الواقع من قانون راتزل المعروف فى كثافة السكان ، ومؤداه ان كثافة السكان حين تزيد عن الحد وتبلغ حد الافراط فانها من فرط طفحها تغمر كل المناطق بغلظة تطمس الفروق الاصلية فى معادنها وامكانياتها الدفينة (١) ، فتتقارب كثافات المناطق المختلفة وتتشابه مؤلفة غطاء متجانسا سميكاغليظا ولكنه صفيق غير حساس ، لايعكس جوهر قدرات التحميل الكامنة ولا يعبر عنها بقدر مايعبر عن الطفح السكانى الشامل والغامر ، ولا جدال ان كثافة السكان فى مصر قد بلغت هذا الحد ، ان لم تكن قد تجاوزته بكثير حقا .

اذا انتقلنا الان من المستوى القومى إلى المستوى الاقليمى ، فحتى تكون المقارنة صحيحة ومنصفة لابد ان نستبعد محافظة القاهرة من كلا الوجهين

(1) F. Ratzel, Anthropogeographie vol . II , P 240

البحرى والقبلى ، كما يحسن كذلك استبعاد محافظات الاسكندرية والقنال من الدلتا ، وسنلاحظ على الفور كيف ينخفض مستوى نسب معامل التجانس انخفاضا عظيما ويختلف جذريا نتيجة لهذا الاستبعاد ، هذا مايقدمه الجدول التالى على مختلف هذه الاسس .

المنطقة	المساحة	السكان ١٩٤٧			السكان ١٩٧٦		
	بالكم ٢	التعداد	الكثافة كم٢	التجانس ٪	التعداد	الكثافة كم٢	التجانس ٪
الدلتا (عدا القاهرة والاسكندرية والقناه)	٢١,٧٥٣	٨,٢٤١,٠٠٠	٣٨٠	٤١	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٧١٤	٥٢
كل الدلتا (عدا القاهرة)	٢٢,٤٧٩	٩,٥١٣,٠٠٠	٤٢٣	؟	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٨٣٠	؟
الصعيد (عدا القاهرة)	١٢,١٥٦	٧,١٩٨,٠٠٠	٥٩٢	٢٤	١٢,٦٧٠,٠٠٠	١٠٤٢	١٢
مصر (كل الوادى بالقاهرة)	٣٤,٨١٤	١٨,٨٠٢,٠٠٠	٥٤٠	٤٩٢	٣٦,٤٢١,٠٠٠	١٠٤٦	١٥٠

الحقيقة البارزة على الفور هى ان الصعيد اكثر تجانسا فى كثافته من الدلتا . ففى ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة الصعيد ككل وعلى حدة ٥٩٢ نسمة مقابل ٣٨٠ أو ٤٢٣ للدلتا ، كان معامل التجانس فى الاول ٢٤٪ مقابل ٤١٪ فى الثانية ، اى ان مجموع الابتعادات عن متوسطها فى الدلتا كان نحو ضعف مثيله فى الصعيد ، وفى ١٩٧٦ ازداد الصعيد تجانسا على تجانس ، حيث هبطت نسبة معامله إلى النصف ، او من ٢٤ ٪ إلى ١٢٪ اما الدلتا فعلى العكس زاد تباين الكثافة فيها نوعا ، اذ ارتفعت النسبة من ٤١٪ إلى ٥٢٪ .ولكن المعنى فى الحالين واحد ، وهو ان فى الدلتا مناطق شديدة الكثافة واخرى شديدة التخلخل ، فى حين يسود الصعيد توازن وتقارب عام فى مستوى الكثافة . فلماذا ؟

السبب الأساسى وراء هذا أن الصعيد ضيق محدود المساحة صارم الحدود

لايعرف مناطق هامشية او انتقالية بين الارض السوداء والصحراء تتدرج فيها الكثافة ، اما الدلتا فتضم نسبة كبيرة من الاراضي البور وشبه البور في الشمال ، وشبه الصحراوية بل والصحراوية في الشرق والغرب ، بحيث تنخفض فيها الكثافات بشدة ان لم تقع خارج المعمور والمزروع تماما.

اضف إلى هذا ان الصعيد اكثر تجانسا في ظروفه الطبيعية ،فبحكم ضيقه الشديد، ما من رقعة فيه تبتعد عن النهر اكثر من عدة كيلومترات او اميال على الاكثر ، وكل قطاعاته تقع على النهر مباشرة ، ولذا فلا فروق هامة في امكانيات الرى رغم تخلف جيب مديد من الرى الحوضي في جنوبه إلى وقت قريب . كذلك فان الصرف سهل ومباشر على النهر على امتداد قطاعاته . اما الدلتا فتختلف فيها امكانيات الرى والصرف ، وكذلك نسبة الملوحة والقلوية ، مابين الشمال والجنوب ومابين القلب والأطراف ، اختلافا شديدا .

مستوى الكثافة

وهذا ما ينقلنا منطقيا إلى مستوى الكثافة نفسه . هنا نجد ان الصعيد ليس فقط اكثر تجانسا من الدلتا ، ولكن ايضا اعلى بكثير في متوسط الكثافة ، بل انه ليأتى دائما او حتى قريب ومتوسط كثافته اعلى من متو سط مصر وادى النيل كلها، في حين تاتي الدلتا دائما دون هذا المتوسط بكثير ففي ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة مصر وادى النيل عموما ٥٤٠ نسمة للكيلو ، ومع استبعاد محافظة القاهرة مساحة وسكانا من كلا الوجهين ، كان متوسط الكثافة نحو ٤٢٣ في الدلتا مقابل ٥٩٢ في الصعيد ، اى ان كثافة الدلتا لم تزد على ٤ر٧١٪ من كثافة الصعيد (تنخفض إلى ٢ر٦٤٪ اذا استبعدنا الاسكندرية ومحافظات القنال من حساب الدلتا) .

وفي ١٩٧٦ ، حين بلغ متوسط كثافة مصر وادى النيل ١٠٤٦ نسمة ، جاء متوسط كثافة الدلتا ٨٣٠ مقابل ١٠٤٢ للصعيد ، اى ان كثافة الدلتا لم تعد ٦ر٧٩٪ من متوسط الصعيد (تنخفض إلى ٥ر٦٨٪ اذا استبعدت الاسكندرية ومحافظات القنال) الصعيد لاشك اذن اكثر اكتظاظا بالسكان من الدلتا ، والدلتا لاتعدو في المتوسط ثلاثة ارباع إلى اربعة اخماس متوسط كثافة الصعيد ، تهوى إلى الثلثين اذا استبعدنا الاسكندرية ومحافظات القنال .

ولقد تبدو هذه النتيجة مفاجئة بعض الشيء بالنظر إلى شهرة الدلتا التقليدية

والفائقة فى خصوبتها وغناها وتعدد مواردها ، لاسيما وأن الرى الحوضى خضرم طويلا فى قطاع كبير من الصعيد . لكن الذى يفسر هذا ان الصعيد الاعلى منسوبيا ، لايعرف مشكلة الملوحة ،والقلوية التى يعانى منها شمال الدلتا ، كما انه يجد ريه وصرفه بسهولة نسبيا ، على عكس الدلتا التى تتفاقم فيها مشكلة الصرف، خاصة فى اسفلها . ايضا ربما كان لانخفاض مستوى المعيشة فى الصعيد عنه فى الدلتا دور فى رفع كثافة الاول ، واخيرا ولكن ليس آخرا بالتاكيد كماسنرى توا فان هناك الفارق بين الوجهين فى نسبة المزروع والمعمور إلى المساحة الكلية فى كل منهما .

على ان هذا الفارق الاخير بالذات ، ان فسر جزءا من تفوق الصعيد فى الكثافة، فانه ايضا ينبهنا إلى أن جزءا من تفوق الصعيد هذا انما هو وهمى مفتعل لان اساس المقارنة الاحصائية بينهما ليس موحدا تماما فادخال جزء كبير من البور والصحراء اى شبه الفراغ العمرانى فى حساب كثافة الدلتا يضخم من مساحتها الكلية ويحسب عليها ، ولكنه يخفض من متوسط كثافتها العامة بحيث يبدو اقل من الحقيقة ، وبالتالى دون متوسط الصعيد بدرجة اكبر مما ينبغى .

ولو اننا استبعدنا من حساب الكثافة الصف الأول ، وربما الثانى ايضا ، من مراكز شمال الدلتا المتاخمة والموازية للساحل ، ومعظمها فراغ ، لارتفع متوسط كثافة الدلتا إلى قرب متوسط الصعيد ، وان لم يرق إلى مثله ، ولبدا الغلاف السكانى الاساسى للدلتا وبالتالى لمصر جميعا ،وهو إلى حد او اخر اكثر تجانسا او بالدقة اقل تنافرا فى توزيعه عما توحى به الارقام الخام .

وهذ كله مايفسر بعض الحقائق التى تبدو متعارضة او متناقضة إلى حد ما فى المقارنة بين الوجهين ، كما يفرض علينا بعض التعديلات والتحفظات فى افكارنا السابقة او المسبقة عن اوزانهما النسبية ، والجدول الاتى يلخص الموقف ويقدم مادة لتحليله ، مع ملاحظة ان كل النسب المئوية به منسوبة إلى مجموع مصر وادى النيل اى باستبعاد الصحارى.

المنطقة	المساحة		السكان ١٩٤٧			السكان ١٩٧٦		
			العدد			العدد		
	كيلو متر مربع	٪	نسمة	٪	الكثافة	نسمة	٪	الكثافة
الدلتا (عدا القاهرة والاسكندرية والقناه)	٢١,٧٥٣	٦٢,٥	٨,٢٤١,٠٠٠	٤٣,٨	٣٨٠	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٤٢,٦	٧١٤
كل الدلتا (عدا القاهرة)	٢٢,٤٧٩	٦٤,٥	٩,٥١٣,٠٠٠	٥٠,٥	٤٢٣	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٥١,٣	٨٣٠
الصعيد (عدا القاهرة)	١٢,١٥٦	٣٤,٩	٧,١٩٨,٠٠٠	٣٨,٣	٥٩٢	١٢,٦٧٠,٠٠٠	٣٤,٧	١٠٤٢
مصر (كل وادى النيل بما فيه القاهرة)	٣٤,٨١٤	١٠٠,٠	١٨,٨٠٢,٠٠٠	١٠٠,٠	٥٤٠	٣٦,٤٢١,٠٠٠	١٠٠,٠	١٠٤٦

واضح ان الدلتا اكبر مساحة وسكانا من الصعيد ولكن من الواضح اكثر ان التفوق هنا فى السكان اقل مما يتناسب مع التفوق فى المساحة . فباستبعاد محافظة القاهرة من الطرفين ، تبلغ الدلتا نحو ثلثى مساحة مصر وادى النيل ويبلغ الصعيد الثلث فقط ، ومع ذلك لا تضم الدلتا فى اوسع ابعادها اكثرمن نصف سكان وادى النيل وبصيغة اخرى ، لاتزيد مساحة الصعيد بالنسبة إلى الدلتا على ١ر٥٤٪ اى اكثر قليلا من النصف ، ولكنه كان يعادل ٦ر٧٥٪ من سكانها اى ثلاثة الارباع فى ١٩٤٧ ، وان هبط إلى ٩ر٦٧٪ فى ١٩٧٦ الذى يفسر هذا بالطبع هو تفوق الصعيد فى متوسط الكثافة ، فهو يحد ويقلل من تفوق الدلتا المطلق ، اذ يعنى ان غناها فى السكان والموارد اقل من ان يتناسب مع مساحتها وامكانياتها .

نمط الكثافة

الصعيد

اذا انتقلنا الان إلى نمط توزيع الكثافة ، بادئين بالصعيد الخطى الاكثر كثافة وتجانسا ، وجدناه يقسم نفسه بسهولة تلقائيا وتقليديا إلى ثلاثة قطاعات من الكثافة : أسوان ، قنا – سوهاج – اسيوط – ، المنيا – بنى سويف – الجيزة + الفيوم . والفروق بين هذه القطاعات اقل حدة بكثير من مثيلاتها فى الدلتا ، والواقع

انها تزداد تلطفا ولانقول طمسا مع ارتفاع الكثافة العام عبر العقود المتعاقبة بل ان القطاع الاول منها فى الجنوب الاقصى تلاشى فعلا واندغم بالتدريج فى القطاع الثانى ، فما عاد لدينا الان فى الصعيد كله سوى قطاعين اثنين فقط .

القطاع الجنوبى

لا مفر من تجنيب اسوان على حدة كقطاع سكانى كامل قائم بذاته ، فتقليديا كانت اسوان هى اقل وحدات الصعيد كثافة باستثناء الفيوم . ثم اخيرا جدا بعد السد العالى فقط تعرضت لإنقلاب او لثورة ديموغرافية محلية صغيرة رفعتها إلى مستوى الكثافة السائد فى الصعيد ، فالتحمت تصنيفيا بالقطاع الكثافى التالى شمالا ، وبهذا وذاك يعد القطاع من اكثر قطاعات الكثافة تفردا وتباينا من الناحية المكانية ، وكذلك تذبذبا وتغيرا من الناحية الزمانية

فتقليديا ، كانت اسوان دائما وعبر التعدادات الحديثة اقل محافظات الصعيد فى كثافة السكان ، وذلك حتى ١٩٦٦ وباستثناء الفيوم ، فطوال معظم هذه الفترة لم تكن لتقارن بمعظم سائر وحدات الصعيد فى مستوى الكثافة فقد عاشت فى حدود آفاق ٢٥٠ - ٤٥٠ نسمة فى الكيلو متر المربع منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٦٠، ولم تبلغ مستوى الـ ٦٠٠ نسمة الا فى ١٩٦٦ . وعموما كان متوسط كثافتها نصف متوسط سوهاج ، اكثف محافظات الصعيد تقليديا .

المثير فى هذا انها احدى المحافظات القلائل فى الصعيد التى تحولت عن الرى الحوضى إلى الدائم منذ وقت مبكر للغاية . كذلك فانها احدى المحافظات القلائل فى مصر التى خبرت نقصا حقيقيا فى كثافة السكان ، حيث انخفضت الكثافة من ٣٦٥ فى ١٩٣٧ إلى ٣٣١ فى ١٩٤٧، ولو أن هذا أمر مفهوم بالنظر إلى تناقص السكان بسبب النزوح المزمن والهجرة الخارجة نتيجة انشاء ثم تعلية خزان اسوان

باختصار اذن ، كان القطاع قاع الصعيد وذيله سكانيا ، ولو انه قمته ورأسه طبوغرافيا ، تماما عكس نظيره فى الدلتا ، فهاهنا فى نهاية المعمور كانت الظروف الحدية بكل معالمها من اختناق الوادى وتقطعه واحواض الرى الحوضى المنعزلة فى بعض جيوب الشمال .. الخ .

على أن أسوان مع ذلك كانت دائما أكثف من شمال الدلتا بيقين ، فلقد كانت ومازال تتفوق على محافظاته الثلاث او الأربع البحيرة وكفر الشيخ والغربية والشرقية من البداية وإلى الان ، وذلك باستثناء وحيد محفوف بالتحفظ وهو

تطور كثافة السكان فى الفترة الحديثة

(بحسب الوحدات الادارية فى الكيلو متر المربع)

الوحدة	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٣٣٠٠	٣٧٩٨	٤٤٢٨	٥٩٦٠	٧٣٤٥	١١٧٠٤	١٥٦٣٤	١٩٥٩٤	٢٣٧٣٧
الاسكندرية	٤٤٣٢	٤٩٦٥	٦٢٣٨	٨٠٤١	٩٦٢٢	١٢٩١٠	٥٢٣٧	٦٢٢١	٨٦٥
القناه	١٤٤	١٧٦	٢٦٢	٢٧٦	٤٦٣	٧٠٧	–	–	–
بورسعيد	–	–	–	–	١٥٣٩	٧٠٧	٦١٧	١٧٢	٣٦٤٢
الاسماعيلية	–	–	–	–	–	–	٣٤٣	٤١٦	٢٤٤
السويس	٥٧	٦٠	١٠١	١٣١	١٦٢	٣٤٩	٦٦٢	٨٦٠	١١
دمياط	١٥٦٣٢	١٣٥٨٩	١٤٣٤٤	١٦١٦١	١٨٦٧٢	٢٤٨٢٩	٦٤٨	٧٢٢	٩٤٦
البحيرة	١٤٠	١٧٠	١٩٨	٢١٧	٢٣٦	٢٦٩	٣٦٧	٤٣١	٢٤٩
كفر الشيخ	–	–	–	–	–	–	٢٧٩	٣٢١	٤٠٨
الغربية	١٨٤	٢١١	٢٣٦	٢٥٥	٢٨٠	٣٣١	٨٦٠	٩٤٩	١١٨١
المنوفية	٥٤١	٦٠٩	٦٧٣	٦٩٣	٧٢٨	٧٣٤	٨٩٠	٩٦٩	١١١٧
الدقهلية	٢٨٢	٣٣٣	٣٧٥	٤١٠	٤٦٣	٥٣٨	٥٨٧	٦٥٨	٧٨٧
الشرقية	١٤٤	١٦٩	١٨٩	٢٠١	٢٢٢	٢٧٢	٣٨٧	٤٥٢	٦٢٧
القليوبية	٤٢٣	٤٩٥	٥٦٤	٥٩٦	٦٥٠	٧٢٦	١٠٤٧	١٢٨٣	١٦٧٢
الجيزة	٣٧٣	٤٣٠	٥١٦	٥٨٢	٦٧٥	٧٨٩	١٢٢٨	١٥٢٦	٢٣٩٦
بنى سويف	٢٨٣	٣٤١	٤١٤	٤٦٥	٥١٤	٥٧٢	٦٥٥	٧١١	٨٣٩
الفيوم	٢١١	٢٥٢	٢٨٩	٣١٦	٣٤٣	٣٧٧	٤٦٨	٥١٩	٦٢٤
المنيا	٢٦٣	٣٢٩	٣٨٥	٤٢٣	٤٦٧	٥٢٠	٦٨٦	٧٤٩	٩٠٩
أسيوط	٣٧٣	٤٣١	٤٨٢	٥٣٠	٥٩٣	٦٧٤	٨٥٦	٩١٢	١١٠٨
سوهاج	٤٤٤	٥١٦	٥٦٢	٦٢٩	٧٢٦	٨٣٣	١٠٢٥	١٠٩٤	١٢٤٤
قنا	٣٩٤	٤٣١	٤٦٩	٥٠٥	٥٦٩	٦٠٧	٧٤٦	٨١٢	٩٢٢
أسوان	٢٤٧	٢٧٩	٣٠٣	٣٢٠	٣٦٥	٣٣١	٤٣٧	٥٩١	٩١٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

الغربية . فقد تساوتا تماما فى ١٩٤٧(٣٣١ نسمة كل) ، ثم تفوقت الغربية تفوقا ساحقا منذ ١٩٦٠ ، غير هذا التفوق ظاهرى جزئيا على الاقل ، اذ يعود إلى اقتطاع كفر الشيخ المخلخلة السكان من رقعة الغربية القديمة.

فى ١٩٧٦ انقلب موقف وموقع اسوان جذريا ، فقد طفرت من آفاق الـ ٦٠٠ إلى الـ ٩٠٠ نسمة ، متفوقة بذلك على كل من بنى سويف والمنيا فضلا عن الفيوم بالطبع ، كما قاربت قنا بشدة ، والواقع ان هذه النقلة رفعتها إلى مصاف قطاع الكثافة الأوسط والقمى السابق بالصعيد والحقتها به منهية انفرادها كقطاع كثافة منفصل وأدنى ، وغنى عن البيان ان هذا هو اثر السد العالى وتدفق الهجرة الداخلة ، وبصفة خاصة فى مدينة اسوان نفسها.



شكل (٤) - كثافة السكان فى مصر بحسب المحافظات سنة ١٩٧٦ .

القطاع الاوسط

حتى الستينيات كان هذا القطاع يتألف من قنا - سوهاج - اسيوط ، ولكنه منذئذ استوعب القطاع الجنوبى فى اسوان ليتحول فى مجموعه إلى قطاع جنوب الصعيد عامة ، شاملا بذلك كلا من الجنوب الاقصى والجذع الجنوبى من الوادى ،

ولقد كان القطاع دائما والآن اكثر من أى وقت مضى ، نطاق الكثافة العظمى فى الصعيد، وهو يتراوح حاليا حول ٩٠٠ - ١٢٠٠ نسمة ، انه بلامنافس قمة الصعيد سكانيا ، يعادل فى كثافته مرة ونصف المرة على الاقل متوسط نطاق شمال الصعيد التالى ، ونحو ضعف نطاقه الجنوبى السابق حيث وجدنا سوهاج بانتظام تعادل ضعف كثافة اسوان او اكثر أو اقل قليلا.

كذلك فان هذا النطاق هو وحده فى الصعيد الذى يناظر ، ان لم يفق حقا ، نطاق جنوب الدلتا الذى يعد اكثف نطاقاتها ، من ثم فهو يمثل احدى قمتى الكثافة فى مصر جميعا وفيما عدا المنوفية والقليوبية ، فلم يكن بالدلتا محافظة الا وتتفوق عليها كل محافظة من محافظات القطاع الثلاث وذلك عبر كل التعدادات بلااستثناء.

قنا هى اقل القطاع كثافة ، ولكنها كانت دائما تمثل انقطاعا حادا نسبيا عن اسوان، كما كانت ومازالت تتفوق باستمرار على كل محافظات القطاع الشمالى من الصعيد اى المنيا وبنى سويف والفيوم فيما عدا الجيزة ، بل انها كانت تتفوق على الاخيرة فى البداية عام ١٨٩٧ ، ثم تعادلتا فى ١٩٠٧ ، إلى ان تغلبت الجيزة باطراد وخارج كل مقارنة ابتداء من ١٩١٧ ، كذلك فلقد كانت قنا تفوق اسيوط داخل القطاع فى ١٨٩٧ ، إلى ان تعادلتا (كما تعادلتا معا مع الجيزة) ، الا انها تخلفت عنها ابتداء من ١٩١٧ وان بفارق محدود لا يعدو ١٠٠ نسمة فى الوقت الحالى .

وعلى الجملة فقد كانت قنا دائما أو غالبا ثالث او رابع اكثف محافظات الصعيد بعد سوهاج واسيوط والجيزة . ومن حيث النمو ، تكاد قنا - راجع الجدول - تنتقل كل عقد من مستوى مئوى إلى المستوى الذى يليه ، بحيث ارتقت تباعا من آفاق ٤٠٠ نسمة فى البداية إلى ان دخلت دائرة ٩٠٠ نسمة فى النهاية.

اما سوهاج فهى معا قمة القطاع دائما وقمة الصعيد تقليديا باستثناء الجيزة مؤخرا . وقد بدأت فى حدود ٤٥٠ نسمة ، وانتهت حوالى ١٢٥٠ نسمة ، مضيفة إلى كثافتها + ١٠٠نسمة كل عقد على التوالى تقريبا ، ومحققة مع الجيزة علامة الالف نسمة لأول مرة فى الصعيد سنة ١٩٦٠، حين تفوقت عليها هذه الاخيرة لاول مرة ايضا فى الفترة الحديثة ، ففى ١٨٩٧ لم تكن الجيزة لتقارن بسوهاج ، بل كانت تعادل باسيوط فى الكثافة بالضبط (٣٧٣ كل) وظلت سوهاج على تفوقها باصرار بعد ذلك محتفظة بأولويتها الصعيدية بعناد وان ضاقت الفجوة بينهما باطراد ، إلى ان تم الانقلاب فى ١٩٦٠ وفقدت هذه الاولوية .

اما بالنسبة إلى الدلتا ، فقد كانت سوهاج تتفوق باستمرار تقريبا ، وان بفارق محدود ، على القليوبية ثانى اكثف محافظاتها . إلى ان انقلبت كفتاهما ابتداء من ١٩٦٠ وفى ١٩٧٦ لم يعد ثمة وجه للمقارنة بينهما بعد ان تربعت القليوبية على قمة الكثافة فى القطر كله وبتفوق ساحق ، بالمقابل ، كانت سوهاج إلى ماقبل ١٩٣٧ دون المنوفية اكثف محافظات الدلتا ومصر حينذاك ، غير انهما تعادلتا فى ذلك التاريخ ، ثم ابتداء من ١٩٤٧فقدت المنوفية إلى الابد أولويتها لسوهاج بفارق نحو ١٠٠ نسمة ، وبذلك اصبحت سوهاج اكثف محافظات مصر قاطبة فى ١٩٤٧، بيد انها لم تتمتع طويلا بهذه الأولوية حيث قفزت فوقها كل من الجيزة والقليوبية منذ ١٩٦٠

ولا تختلف قصة اسيوط ولا وضعها كثيرا ، فهى الثانية كثافة فى القطاع الاوسط وكذلك فى الصعيد عامة بعد سوهاج ، إلى ان تغلبت الجيزة عليهما واحدة بعد الاخرى وقد بدأت اسيوط فى ١٨٩٧ وهى دون علامة الـ ٤٠٠ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ وقد تجاوزت علامة ١١٠٠ نسمة وبذلك تكون قد بدات وهى دون قنا كثافة ، وعلى مستوى الجيزة تماما (٣٧٢ كل) ، وفى ١٩٠٧ تعادل الثلاثة بالضبط (٣٤٠ كل) غير ان اسيوط كما تقدمت لتسبق قنا باطراد ، تراجعت منذ ١٩١٧ امام زحف الجيزة الصاعد المتسارع ابدا .

وبالقياس إلى الدلتا ، فكما كانت سوهاج تاتى تقليديا بعد المنوفية ، كانت اسيوط تاتى بعد القليوبية ، ولكن بينما تغلبت سوهاج على المنوفية لفترة إلى ان غلبتهما القليوبية فى النهاية ولم تفعل الفجوة بين اسيوط والقليوبية سوى ان تحولت إلى هوة حيث يصل الفارق إلى نحو ٥٠٠ نسمة بحيث تبلغ الاولى قدر الثانية نحو مرة ونصف المرة .

نطاق الوسط اذن ، فى الخلاصة الصافية ، هو قمة الصعيد كثافة واحدى قمتى مصر سكانا ومن السهل ان نعلل لهذا التفوق البارز : تربة اقل رملية من نطاق الجنوب ولكنها ليست مفرطة فى نسبة الطين ، سهولة الرى والصرف الطبيعى تقريبا ، اتساع الوادى بدرجة معقولة مع ملاحظة أن هذا هو أقرب نطاقات الصعيد إلى ازدواج ضفتى الوادى ... الخ ، لكن الغريب بعد هذا ان النطاق كان إلى قريب جدا اكبر واخر معقل للرى الحوضى فى كل الصعيد ، فقد كان بكل محافظة من محافظاته الثلاث نحو ربع مليون فدان على الاقل من اراضى الحياض، والمفروض ان يخفض هذا من قدرة الارض على التحمل بالسكان وان تنخفض الكثافة بالتالى ، على عكس الواقع ، ولعل العامل التعويضى هنا هو سيادة الملكيات الصغيرة وغياب الملكيات الاقطاعية . ولاشك ان الاولى باقتصادها المعاشى وزراعتها التقليدية تساعد على تكاثر السكان وتزايدهم.

القطاع الشمالى

كثيف جدا ولكنه ليس الاكثف وإنما الأوسط ، او بالاحرى الاكثر والاقل كثافة فى ان واحد – ذلك هو النطاق الثالث والاخير ، نطاق شمال الصعيد من المنيا حتى الجيزة ملحقا به على جنبه شبه واحة الفيوم ، ذلك اننا نعود فنهبط كثيرا او قليلا بعد قمة القطاع الوسط ، ولكننا تنتهى فى نهايته الشمالية بقمة الكثافة فى مصر قاطبة والواقع انه ينتظم اقل محافظات الصعيد كثافة وهى الفيوم ، واعلاها واعلى مصر كثافة وهى الجيزة ، ولهذا تتراوح فيه الكثافة حاليا فى مدى هائل بين ٦٠٠ ، ٢٤٠٠ نسمة . ومن هنا فان الفروق الكثافية بين وحداته شديدة للغاية حتى لتهدد وحدة القطاع تصنيفيا وحتى ليكاد يتألف من مجموعة من الحالات الاستثنائية .

كذلك فقد كان لانحدار الكثافة داخل القطاع ايقاع منتظم ومحدد خلال المراحل الاولى من الفترة الحديثة ، الا انه تعرض للانقلاب فى المرحلة الاخيرة ، فإلى ١٩٤٧ كانت المنيا قاع القطاع ، ومن ثم ايضا حضيض جذع الصعيد منذ ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، بينما تاتى الجيزة على العكس رأس القطاع وقمته ، وفى المنزلة بين المنزلتين تاتى بنى سويف ولكن ابتداء من ١٩٦٠ تفوقت المنيا على بنى سويف ، بينماطفرت الجيزة إلى قمة الكثافة فى القطر بأسره وبهذا تحول المنحنى إلى قوس مقعر قاعه فى وسطه ببنى سويف .

اما الفيوم فلها كما نعرف قانونها الخاص على حدة ، فهى ليست فقط اقل القطاع كثافة ولكن ايضا اقل الصعيد جميعا بما فى ذلك اسوان ، وبذلك تعد الفيوم والجيزة طرفى النقيض داخل القطاع ، بمثل ما ان الجيزة واسوان هما طرفا النقيض على نهايتى خط الصعيد كله .

غريب ان تكون المنيا ، اذا بدانا بالتفصيل من الجنوب ، على هذه الكثافة المتواضعة نسبيا ، فباستثناء الفيوم الاكثر غرابة ، فانها لم تكن تتفوق على محافظة فى الصعيد سوى اسوان الحدية ، لاسيما وان الوادى يتسع فيها اتساعا محسوسا ، عكس اسوان تماما ، ولئن كانت المنيا قد تفوقت على بنى سويف منذ ١٩٦٠ ، فقد جاء ذلك متأخرا وبفارق طفيف نوعا كما انها من الناحية الاخرى تخلفت عن اسوان فى النهاية فى ١٩٧٦ وان كان الفارق طفيفا ايضا .

تفسير هذا كله يكمن فى عاملين ، الاول طبيعى ، وهو ان اتساع الوادى فى المنيا يضمنها هامشا شبه صحراوى خفيف التربة نسبيا كثير البدو تاريخيا

وبالتالى قليل السكان تقليديا ، الثانى اجتماعى ، وهو ان المنيا ظلت طويلا منذ اسماعيل ودائرة قصبة السنية وهى معقل من اعتى معاقل الملكيات الاقطاعية الكبرى التى تعد من كوابح تكاثر السكان .

فى بنى سويف يزيد الوادى اتساعا ، بل يصل إلى اقصاه كما نعلم ، ولكن على عكس المنيا ، لا هامش صحراوى ولا اقطاع بصفة خاصة ، ومن ثم ترتفع الكثافة طبيعيا ثم تصل إلى قمتها فى الجيزة حيث تسجل الآن الرقم القياسى لمصر وهو ٢٣٩٦ نسمة ، وهذا الرقم يفوق ثانى اكثف محافظة وقمة الدلتا وهى القليوبية بأكثر من ٧٠٠نسمة ، ويعادل نحو ضعف ثالث اكثف محافظة وقمة الصعيد وهى سوهاج .

لماذا الجيزة ؟ – لا لشىء سوى فعل القاهرة ، فانما هى باطراد امتداد وفى النهاية جزء لا يتجزأ من مجمعها المدنى الصناعى الطاغى . فالجيزة لم تصبح رأس الصعيد سكانا الا لانها ذيل القاهرة مدنا ، والواقع ان المراكز الشمالية من الجيزة المتأثرة بمد العاصمة هى وحدها التى تنتفخ فيها الكثافة إلى هذا الحد الذى ينعكس على متوسط المحافظة ككل ، بينما تهبط الكثافة فى مراكزها الجنوبية إلى المستوى العادى السائد مثلا فى بنى سويف المتاخمة .

والحقيقة انه فى البداية ، فى التعدادات الاولى ، لم تكن الجيزة كما راينا لتزيد عن اسيوط او لتقارن بقنا الا بالكاد ، ولكنها مع ابتلاع القاهرة لها اخذت تقفز فوق رؤوس الجميع تباعا : قنا مبكرا منذ ١٩١٧ ، فاسيوط بعدها منذ ١٩٢٧ ، ثم القليوبية منذ ١٩٣٧ ، فالمنوفية منذ ١٩٤٧ ، ثم سوهاج مؤخرا منذ ١٩٦٠ ، ومنذئذ لم تحتفظ الجيزة بالأولوية فى مصر فقط وانما ضاعفتها بقوة واقتدار خارج كل حدود وكل مقارنة .

حالة الفيوم ، أخيرا ، لاتقل استثنائية ولا اثارة فطوال التعدادات الحديثة وهى اقل الصعيد كثافة ، اقل حتى من اسوان التى لم تكد هى تتفوق عليها منذ ١٩٤٧ فقط حتى عادت دونها من جديد منذ ١٩٦٦ حين غير السد العالى وضع اسوان ، وقد بدأت الفيوم فى ١٨٩٧ فى حدود آفاق ٢٠٠ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ فى حدود ٦٠٠ نسمة وهى بهذا الآن نصف كثافة سوهاج بالكاد ، وربع كثافة الجيزة بالتقريب . على ان الفيوم ، بالمقابل ، كانت متفوقة دائما على الشرقية فى الدلتا ولو ان الفارق بينهما كان فى تضاؤل مطرد ، إلى ان تغلبت الشرقية قليلا فى ١٩٧٦ ، او قل هما عمليا قد تعادلتا ولا تتفوق الفيوم إليوم بين محافظاتنا الا على البحيرة وكفر الشيخ .

الجدير بالتوقف هنا ان فقر الفيوم هذا فى الكثافة ، كما فى كثير حقا من جوانب الانتاج الزراعى ، يناقض تماما ، ويكاد يكذب ، شهرتها التقليدية الفائقة بالخصوبة والزراعة بحسبانها «حديقة مصر» و«جنة الفواكه» .. الخ ولكن الواقع ان شهرة الفيوم الزراعية ليست خرافة تماما ، كما ان ضعف كثافتها ليس الا نصف الحقيقة.

اما الحقيقة الكاملة فهى ان الفيوم ، مثلما هى طبيعيا تصغير الدلتا ، فانها تصغير لها سكانيا ، بمعنى انها مثلها تنقسم إلى نطاقين متناقضين اشد التناقض : نطاق مرتفع الكثافة فى الجنوب والشرق واخر منخفض الكثافة للغاية فى الشمال الغربى . الاول اقل مساحة ويضم رأس او وادى بحر يوسف ودلتا الفيوم ، والثانى والاكبرمساحة هو «برارى» الفيوم ، الارض الملحية القلوية رديئة الصرف التى تقع بين كنتور صفر وبحيرة قارون ، بالاضافة إلى هوامش واطراف المنخفض الصحراوية من شمال وجنوب ، الاول لا يقل كثافة عن اخصب اراضى الصعيد والدلتا ، ٨٠٠ - ١١٠٠ نسمة ، و الثانى لايزيد على كثافة برارى شمال الدلتا وهوامشها الصحراوية ، او نحو ٢٠٠ - ٣٠٠ نسمة .

بروفيل الصعيد

تلك خريطة كثافة الصعيد باقاليمها الثلاثة المتغيرة ، لا يبقى إلا أن ننظر إليها كبروفيل جانبى او قطاع طولى يجتمع شتاتها ويبرز تضاريسها ، واضح أن منحنى الكثافة قد طرأت عليه تعديلات جوهرية خلال المرحلة ، ولكنه دائما يرسم قوسا مديدا مابين اقصى الجنوب واقصى الشمال ، الا انه قوس غير متناظر الجانبين ولا موحد الانحدار.

فحتى ١٩٤٧ كانت الكثافة تبدأ منخفضة فى القطاع الجنوبى ، ثم ترتفع كثيرا ابتداء من ثنية قنا لتصل إلى قمتها شمالها مباشرة فى القطاع الاوسط خاصة فى سوهاج ، ثم تتناقص قليلا حتى تصل إلى نقطة شبه الحضيض فى المنيا ، ومنها تعود فترتفع بتؤدة وهوادة إلى ان تنهض فجأة وبحدة فى الجيزة ، حيث ينتهى المنحنى فى اقصى الشمال بأعلى ذروته مثلما بدأ فى اقصى الجنوب بأدنى مستواه ، ولكن منذ ١٩٦٠ ارتفعت بداية المنحنى فى اسوان إلى مستوى سقفه فى جنوب الصعيد ، كما اصبح هذا السقف ينحدر بتدرج معقول نحو الشمال إلى المنيا فبنى سويف ، وان عاد يقفز عموديا او صاروخيا فى نهايته بالجيزة .

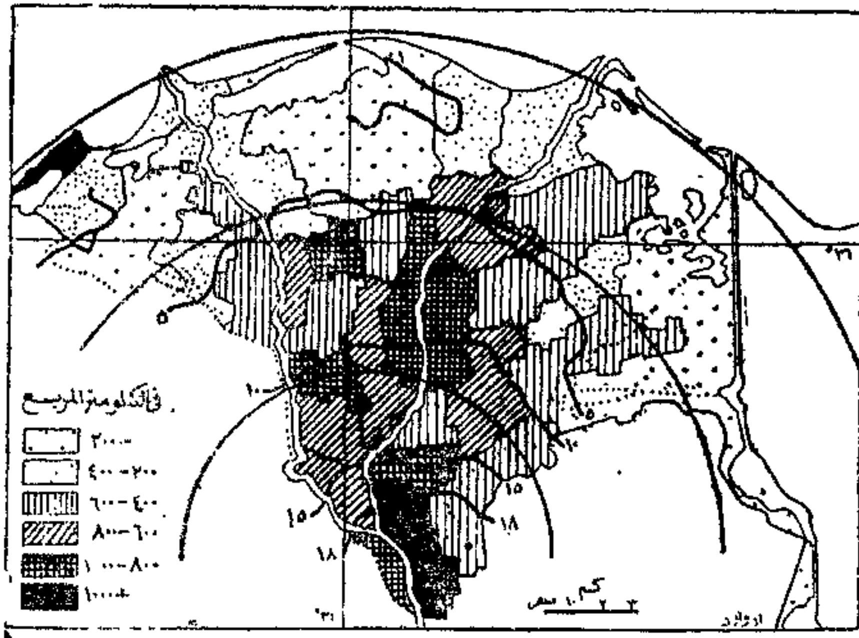
ومن الوجهة الجغرافية ، المهم فى هذا السلوك وذلك انه مستقل تماما عن عامل الارتفاع . فبينما مستوى السطح او منسوب النهر فى هبوط مطرد متدرج بصرامة من الجنوب إلى الشمال ، فان مستوى الكثافة يرتفع او ينخفض بحرية ، او بالاحرى تحت ضغط عوامل ومتغيرات اخرى طبيعية او بشرية ، ولكن دون ان تكون هناك علاقة ثابتة مع الارتفاع سواء طردية او عكسية ، والسبب ان الصعيد كله من الارتفاع بحيث لا يعرف مشكلة الملوحة اساسا ، ومن ثم لا يصبح الكنتور ضابطا حاسما للهيدرولچيا او للخصوبة والانتاج الزراعى ، وبالتالى لكثافة السكان .

هذا على المحور الطولى ، اما كقطاع عرضى فان الوادى هنا فى الصعيد اضيق جدا من ان يتسع لنطاق هامشى حقيقى يمتزج فيه الرمل بالطين او لانحدارات واضحة فى توزيع السكان .ومع ذلك فان الوقوع على النهر مباشرة يعنى وفرة وسهولة الماء للرى ، حتى بالرفع لاراضى الضفاف العالية (النبارى) ، كما ان طبقة الرواسب النيلية اكثر سمكا منها عند الأطراف الصحراوية ولهذا نجد ان تكدس السكان اشد تجاه النيل ، واقل نوعا تجاه الصحراء ، فكأن سمك الغطاء البشرى يكرر سمك الغطاء الطينى من اسفله ، يغلظ ويدق معه ، ولو اننا رسمنا عدة قطاعات عرضية لتوزيع كثافة السكان على عدة محاور عرضية فى الصعيد تقطعه من حد الصحراء إلى الحد الاخر ، لوجدنا سطح كلا الغطائين مقوسا محدبا كالاخر بدرجة او بأخرى ..

الدلتا

ارتكز على رأس الدلتا عند القناطر* الخيرية، التى تقع على منسوب ١٧ – ١٨ مترا فوق سطح البحر ، وارسم ثلاثة انصاف دوائر ذوات انصاف اقطار تتراوح حول ٥٠ – ٦٠ كم ومضاعفتها ، اى ١٠٠ – ١٢٠ كم ، ١٥٠ – ١٨٠ كم . هذه الاقواس الثلاثة – سيلاحظ – تكاد بالتقريب توازى خط ساحل الدلتا القوسى المحدب كما تكاد تقترب بشكل عريض من خطوط كنتور ١٠ امتار ، ٥ امتار ، صفر (الساحل) على الترتيب ، فى الوقت نفسه فانها – سنرى – ترسم بصورة مبسطة الهيكل العريض لأقاليم الكثافة فى الدلتا ، وهو هيكل لن نخطىء على الفور انه حلقى اساسا Concentric أى يتدرج فى الانخفاض مع الاتساع من المركز إلى المحيط كموجات الماء الدائرية المتلاشية حول حجر القى فيه ، فهناك ثلاثة أقاليم متعاقبة : النطاق الجنوبى شديد الكثافة ، الاوسط متوسطها ، الشمالى قليلها ..

على هذا الهيكل القاعدى النطاقى ، يتركب ايضا هيكل ثانوى خطى متعامد مؤلف من خمسة محاور منفرجة كاصابع إليد المفرودة على اتساع مروحة الدلتا



شكل ٥ - كثافة السكان فى الدلتا

وعلى امتداد خطوط الماء الكبرى بها ، فهناك محوران اساسيان على جانبى فرعى دمياط ورشيد ، بينهما ثالث يختط الدلتا الوسطى ، ثم على كل ضلع من اجنابهما محور اصغر واقصر يتوسط شرق الدلتا وغربها على الترتيب ، واذا كان هذا الهيكل الفوقى يقطع فى نطاقات هيكل الاساس التحتى ، فانه ايضا يتقطع تبعا لها ، فيتخذ كل محور منه نفس التقسيم الثلاثى المتدرج من الجنوب إلى الشمال ، وهو بهذا لا يعدل او يهز تركيبها الجوهرى ، وانما يؤكده ويمثل ويحدد خطوط القوة العظمى فيه . ومن اجتماع وتداخل ثلاثية النطاقات القاعدية وخماسية المحاور الخطية ، تتألف بالفعل الشبكة الكاملة لخطة وخريطة كثافة السكان فى الدلتا بكل نسيجهاومعالمها وارتفاعاتها وانخفاضاتها وتراكماتها وفراغاتها . الخ .

المثلث القمة

فالمثلث الجنوبى ، الذى يشمل المنوفية والقليوبية وجنوب الشرقية والطرف الجنوبى الاقصى من الدقهلية هو اقليم شديد الكثافة جدا تتراوح فيه الكثافة بين ٨٠٠ ، ١٦٠٠ فى الكيلو متر المربع ، لاتقل عن ذلك ولكن قد تزيد فهذا اقدم قطاعات الدلتا عمرانا وتوطنا ، وهنا موطن الكثافات الثرى التقليدية ، وربما لم

يكن بمصر رقعة واحدة متصلة فى مثل مساحتها (نحو ٣٥٠٠ كم٢) على مثل هذا المستوى العام من الكثافة العالية جدا ، الا أن تكون منطقة اسيوط – سوهاج – قنا على وجه الاحتمال.

لهذا فرغم ان مساحة النطاق لا تزيد على نحو سدس مساحة الدلتا فقط (١٦٪) ، فانها تستأثر بنحو ثلث سكانها (٣٢٪ ، باستبعاد القاهرة والاسكندرية والقنال) أى أن متوسط كثافة النطاق ضعف متوسط كثافة الدلتا عامة. والواقع أن هذا المتوسط يبلغ نحو ٥ر١ متوسط كثافة نطاق الوسط التالى ، ونحو ثلاثة امثال متوسط نطاق الشمال الاخير ، بسهولة جدا ، اذن ، هو قمة الدلتا سكانيا مثلما هو موقعا كما انه اقرب اجزائها إلى مستوى الكثافة العام فى الصعيد ككل بحيث يغدو تلقائيا المكمل الذى يتوج او يختتم محور نطاقه البالغ الكثافة

خلف هذه الكثافة الثقيلة تكمن عدة اسباب طبيعية وبشرية مقنعة ، فالتربة خصبة غنية معتدل قوامها بالنسبة المثالية من مركب الطين – الرمل . والمائية اغنى ما فى الدلتا بحكم انها مجمع الفرعين وكل الرياحات والترع الكبرى ، كذلك الصرف جيد بحكم ان المنطقة اعلى قطاعات الدلتا ، بل ان المشكلة اذا وجدت فهى رى بعض الجيوب المحلية المرتفعة كما فى اشمون بالمنوفية ومنطقة ابو المنجا بالقليوبية حيث يلزم هناك رفع الماء بالطلمبات ، وللسبب نفسه تخلو التربة من الاملاح الزائدة اما بشريا ، فان المنطقة تسودها الملكيات الصغيرة بينما تقل الكبيرة ، ولذا فالاقتصاد السائد هوالمعاشى التقليدى : زراعة حبوب او فواكه إلى جانب البرسيم مع الحد الاوسط من القطن .. ثم ان محصول الفدان من اعلى ما فى مصر ، وهذا كله يعنى على الفور كثافة سكانية عالية ان لم يكن حقا ضغطا سكانيا هائلا .

ولقد كان للمنوفية بخصوبيتها الفائقة واقتصادها الزراعى المكثف او المنوع والمنطورشهرة تقليدية كأكثف محافظات الدلتا بل مصر جميعا ، وبالفعل فلقد كان لها فضل السبق المبكر فى الاقتصاد الزراعى وخصوبة التربة كما فى كثافة السكان وغير السكان ، لكنها كان حتما بالمقابل ان تتخلف فى النهاية مع تزايد ضيق هامش النمو وامكانيات التوسع امامها ، فنجدها تبدأ فى ١٨٩٧ بنحو ٥٥٠ نسمة ، وكانت بذلك الوحيدة التى تزيد على ٥٠٠ نسمة بين مديريات مصر جميعا ، كما كانت تزيد بنحو ١٠٠ نسمة على تاليتها سوهاج (٤٤٤ نسمة) وباكثر من ذلك على ثالثتها القليوبية (٤٢٣ نسمة) ، فضلا عن انها كانت تعادل بذلك ضعف كثافة اى من اسوان او الفيوم وثلاثة امثال اى من الشرقية او البحيرة .... الخ .

وحتى ١٩١٧ كانت هى ايضا الوحيدة فى مصر التى تزيد كثافتها على ٦٠٠ نسمة.. الا انها كانت تتزايد ببطء واضح وصعوبة بادية ، فلم تكن تضيف إلى نفسها اكثر من ٥٠ نسمة كل تعداد فى البداية ، اخذت تتناقص بالتدريج إلى نصف ذلك فى فترة مابين الحربين . هذا فى حين كانت بعض المديريات الاخرى ، ومنها الجيزة والقليوبية وسوهاج ، تضيف إلى نفسها + ١٠٠ نسمة فى كثير من التعدادات .

لهذا اخذ تفوق المنوفية المبكر ينكمش تدريجيا ، حتى اذا ما كانت سنة ١٩٣٧ وجدت سوهاج على اعقابها مباشرة ، حيث بلغت كثافتهما ٧٢٨ ، ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، اى فى حالة تعادل ، حتى اذا ما كان التعداد التالى لم تتغلب عليها منافستها فحسب بل وكذلك تاليتها الجيزة ، ففى ١٩٤٧ بلغت كثافة المنوفية ٧٣٤ مقابل ٨٣٣ لسوهاج اى بفارق ١٠٠ نسمة ، مقابل ٧٨٩ للجيزة اى بفارق نحو ٥٠ نسمة ، وبهذا لم تفقد المنوفية أولويتها السباقة لسوهاج فقط ، وانما كذلك انزلقت إلى المرتبة الثالثة بعدها وبعد الجيزة كذلك ولتلفت إلى الخلف فتجد القليوبية على اعقابها مليا حيث بلغت كثافة هذه ٧٢٦ نسمة ..

ولقد كان هذا كله ايذانا بزوال تفوق المنوفية القديم نهائيا وتدهور مركزها باطراد ، ففى كل من ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بات ترتيبها الرابعة بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج وفى ١٩٧٦ انحدرت إلى المرتبة الخامسة بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج فالغربية ، وذلك رغم ثقل كثافتها الذاتية البالغة ١١١٧ نسمة ، على ان الملاحظ ان هذا الرقم الاخير لا يعدو ضعف رقم البداية سنة ١٨٩٧ وهو ٥٤١ ، فى حين ضاعفت بعض المحافظات الاخرى نفسها ثلاثة او اربعة الامثال خلال المرحلة ، مما يلخص بما فيه الكفاية بطء او تباطؤ نمو المنوفية ..

القليوبية بالفعل على رأس من ضاعفوا كثافتهم نحو اربعة الامثال فى المرحلة، ذلك انهاكانت تضيف إلى كثافتها كل عقد من ٧٠ إلى ٥٠ نسمة على الاقل فى البداية ، ارتفعت إلى ٢٠٠ ، ٣٠٠ فى النهاية فلقد بدات فى ١٨٩٧ بكثافة قدرها ٤٢٣ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ بكثافة ١٦٧٢ نسمة ، وبذلك تكون القليوبية قد بدات وهى الثالثة فى القطر بعد المنوفية وسوهاج ، وكانت رابعتهم قنا ، وهكذا ايضا ظل الترتيب فى ١٩٠٧ إلى ان تفوقت القليوبية على سوهاج او بالاحرى تعادلت معها فى ١٩١٧ ، اذ بلغت كثافتها ٥٦٤ مقابل ٥٦٢ نسمة لسوهاج ..

وفى ١٩٢٧ قاربت القليوبية آفاق الـ ٦٠٠ نسمة ، حيث بلغت ٥٩٦ محققة بذلك المرتبة الثانية بعد المنوفية التى بلغت ٦٩٣ نسمة بفارق ١٠٠ نسمة تقريبا ، واذا

كانت القليوبية بذلك قد خلفت سوهاج وراءها بعيدا . فقد وجدت الجيزة من الناحية الاخرى على اعقابها بالحاح ، حيث حققت هذه ٥٨٢ نسمة ، وكان هذا ايذانا بالفعل بتغلب الاخيرة الوشيك .

ففي ١٩٣٧ انتزعت الجيزة ، وان بفارق ضئيل ، المركز الثاني في القطر من القليوبية لتنزلق هذه إلى المركز الثالث ، فقد بلغت كثافة القليوبية في ذلك التاريخ ٦٥٠ نسمة ، مقابل ٧٢٨ للمنوفية ، ٦٧٥ للجيزة . على ان الجميع لم يلبثوا ان فقدوا مراكزهم في ١٩٤٧ حين قفزت سوهاج إلى صدارة القطر في الكثافة ، وتم تنزيل المنوفية عن عرشها نهائيا لا إلى المرتبة الثانية فحسب بل إلى الثالثة بعد الجيزة ، بينما تراجعت القليوبية تبعا لذلك إلى المرتبة الرابعة وان ضاق الفارق بينها وبين المنوفية إلى ادنى حد : ٧٣٤ مقابل ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، تمهيدا لاشك لتبادل المواقع الوشيك بينهما .

ففي ١٩٦٠ بلغت كثافة القليوبية ١٠٤٧ نسمة ، مقابل ٨٩٠ للمنوفية، مضيفة بذلك إلى كثافتها اكثر من ٣٠٠ نسمة دفعة واحدة ، ومحققة علامة الالف نسمة لاول مرة في الدلتا ، وكذلك التفوق على المنوفية بفارق نحو ١٥٠ نسمة ، ثم محققة اخيرا المركز الثاني بعد الجيزة (١٢٢٨ نسمة) وقبل أو بالاصح قبيل سوهاج (١٠٢٥ نسمة) ..

ومنذ ذلك التاريخ وإلى الآن اصبحت القليوبية تقليديا ثانية القطر بعد الجيزة وقبل سوهاج ، ففي ١٩٦٦ بلغت كثافتها ١٢٨٣ نسمة ، أي بزيادة ٢٥٠ نسمة اضافية ، وفي ١٩٧٦ سجلت رقمها القياسي ١٦٧٢ نسمة ، اى بزيادة ٤٠٠ نسمة اضافية بضربة واحدة ، ولكن هذه القفزات المذهلة لم تكن لتقارن بالطبع بطفرات الجيزة العارمة من ١٥٢٦ إلى ٢٣٩٦ على التوالي .

على ان في بعض من هذا كله ، دعنا لا ننسى ، شيئا من خداع الارقام المفهوم او من تمويه جغرافية الصناعة المألوف للجغرافيا الزراعية ، فتفوق القليوبية في الكثافة انما يعكس تحول الجزء الجنوبي منها إلى الصناعة كجزء من مجمع القاهرة المتروبوليتاني .. ولو استبعدنا هذا الجزء لظلت كثافة السكان الزراعيين في المنوفية أعلى منها في القليوبية بكثير ، بل ان هوامش القليوبية الجنوبية الشرقية شبه الصحراوية تبدى انخفاضا محسوسا في الكثافة ، ووضع القليوبية في هذا كله هو تماما كوضع الجيزة ، الا انه ياتي مقلوبا على الطرف المقابل من القاطع الذى تتوسطه وتحكمه القاهرة (١).

---

(١) انظر قبله ، التجانس المادي

النطاق الأوسط

يشمل بنسب متفاوته الاجزاء الجنوبية من كل من البحيرة والدقهلية والشرقية ، بالاضافة إلى كل رقعة الغربية الحالية ، اى بعد سلخ شمالها سابقا لكل من كفر الشيخ والدقهلية ، وبذلك تكون الغربية الحالية هى المحافظة الوحيدة الكاملة التى يتضمنها النطاق ، وهى بالفعل أقرب قطاعاته إلى تمثيله عموما من حيث مستوى كثافته العام ، ولو أن أرقامها قد تغيرت جذريا بهذا التعديل الإقليمي بشكل لا يتيح متابعة تطور كثافتها هى تاريخيا ..

النطاق أقل كثافة من الجنوبي بكثير لكنه شديدها بالتأكيد ، إذ يتراوح متوسطه حول ٦٠٠ – ٨٠٠ –١٠٠٠ نسمة ، مع فروق محلية كثيرة بالطبع ، ولعل كثافة الغربية الراهنة ١١٨١ نسمة تمثل قمة كثافة النطاق أكثر منها متوسطه .. وهذا المتوسط اذن هو نحو ثلثى متوسط النطاق الجنوبى من جهة ، بينما يعادل ضعف الشمالى من الجهة الاخرى .. مساحة النطاق تزيد نوعا على ضعف مساحة النطاق الجنوبى اى يبلغ نحو ثلث مساحة الدلتا ، بينما يكاد فرع دمياط ينصفه إلى قطاعين متقاربين كثيرا فى المساحة كما فى الكثافة .

فى مجموعه يضم النطاق نحو ٤٥٪ من سكان الدلتا (بمعناها المضيق) فى نحو ٣٣٪ من مساحتها ، أى أقل من نصف السكان فى نحو ثلث المساحة ، هذا اذن صلب الدلتا ديموغرافيا كما هو وسطها جغرافيا ، وهو اقرب بالتأكيد فى طبيعته ومستواه السكانى إلى النطاق الجنوبى منه إلى الشمال .. ولئن كان لايقارن بأكثف قطاع فى الصعيد ، فانه يتفوق على سائر قطاعاته كثيرا أو قليلا.

الظروف والضوابط الطبيعية هنا قد تكون اقل مثالية منها فى القطاع الجنوبى، ولكنه جيدة بما فيه الكفاية ، الارتفاع اقل ، بين ١٠ – ١٢ ، ٥ – ٦ امتار ، فامكانيات الرى والصرف معتدلة ومشاكلها معقولة والتربة جيدة ميكانيكيا وكيماويا، فهى تقع بالضبط فوق «خط الملح» الذى يحدده كنتور ٥ – ٦ أمتار .. السكنى هنا قديمة والاستقرار البشرى ناضج ، تختلط فيه الملكيات الصغيرة بالمتوسطة بالكبيرة .. اما اقتصاديا فهو اساسا نطاق القطن والبرسيم والحبوب ، كما تتركز به معظم المدن الكبرى بالدلتا وكل هذا يفسر كثافته السكانية المرتفعة دون إفراط..

عن تطور كثافة النطاق بالتفصيل ، فلأن المحافظات الداخلة فى تكوينه تقع أجزاء متفاوتة منها خارجه ، وذلك باستثناء الغربية ، فان ارقامها العامة لا تعكس

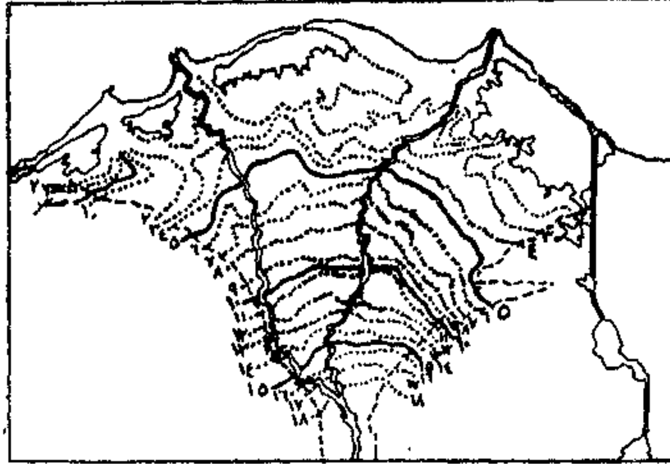
كثافته فى شىء ، فكثافات البحيرة والدقهلية والشرقية انما تمثل متوسط كثافة النطاقين الأوسط والشمالى معا ، ولا تمثل ايا منهما على حدة ، وبذلك تعد جغرافيا ارقاما مضللة إلى حد او اخر وهذا ولاشك هو مايفسر ان كثافات معظم وحدات شمال الدلتا كالبحيرة والغربية كانت دون كثافات كل من أسوان والفيوم فى الصعيد عبر كل التعدادات ، ولا يستثنى من ذلك سوى الدقهلية التى كانت مع ذلك تأتى دون بنى سويف بالقطع وتتنافس مع المنيا على الاكثر حيث فاقتها فى البداية ثم تخلفت وراءها فى النهاية وان بفارق طفيف .

وذلك بعينه كان أيضا شأن الغربية بالفعل ، إلى أن تم تعديل حدودها وسلخ نصفها الشمالى على الأقل ليكون محافظة كفر الشيخ ويكمل الدقهلية وهذا ايضا مايفسر تغير ارقام كثافتها فجأة تغيرا جذريا . فمن ١٨٩٧ حتى ١٩٤٧ كانت الغربية تدور فى آفاق ٢٠٠ - ٣٣٠ نسمة .أى هى الأخرى دون كل من الفيوم وأسوان أى دون ادنى وحدات الصعيد ، كما كانت الرابعة دائما فى الدلتا بعد المنوفية والقليوبية والدقهلية لا تسبق سوى الشرقية والبحيرة .

غير أن الوضع تغير بغتة منذ ١٩٦٠ ، فقد ارتفعت الكثافة من ٣٣٠ نسمة تباعا إلى ٨٦٠ فى ١٩٦٠ ، إلى ٩٤٩ فى ١٩٦٦ ، إلى١١٨١ فى ١٩٧٦ ، ولكن هذالا يعنى سوى اعادة تقسيم الوحدة الادارية القديمة على أساس الأقاليم الجغرافية الحقيقية . ومنذئذ تقدمت الغربية إلى المرتبة الثالثة فى الدلتا بعد القليوبية والمنوفية ، حتى اذا ما كانت ١٩٧٦ تفوقت على المنوفية نفسها متقدمة إلى المرتبة الثانية بعد القليوبية وحدها ، ومنذئذ ايضا باتت الغربية، وان تفوقت قليلا ، اشبه كثافة باسيوط فى الصعيد وتاتى الرابعة فى القطر بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج ..

نطاق الشمال

يجمع القطاعات او المراكز الشمالية من البحيرة والدقهلية والشرقية بالاضافة إلى معظم محافظة الإسكندرية وكل دمياط وكفر الشيخ ، ولعل الاخيرة ، بكثافتها البالغة نحو ٤٠٠ نسمة ، هى خير ما تمثله كثافة لانها وحدها المحافظة الكبيرة المساحة التى تقع برمتها داخله . اما كثافات معظم تلك المحافظات الأخرى ، ونعنى بذلك البحيرة والدقهلية والشرقية ، فرغم انها تقع بين نفس القوسين من الكثافة فهى لاتعبر عن النطاق وحده اذ تنتمى إليه وإلى النطاق الاوسط معا على الاقل ، ومن ثم فهى مجرد متوسطات احصائية لا إحصائيات جغرافية وبالتالى لاتعنى شيئا إن لم تكن مضللة حقا .



(شكل ٦) خطوط الكنتور فى الدلتا . قارن مع خطوط ونطاقات كثافة السكان

فمثلا تبدو البحيرة مع الشرقية فرسى رهان فى كثافاتهما الشديدة التقارب عبر كل التعدادات ، والتى كان السبق الطفيف فيها للبحيرة فانتقل بعد ذلك إلى الشرقية ولكن هذا لا يعدو تقاربا عاما جدا ان لم يكن مجرد صدف احصائية ، وتبقى كفر الشيخ وحدها وهى التى تمثل النطاق بكثافتها المتواضعة التى بدأت نحو ٢٨٠ نسمة فى ١٩٦٠ وانتهت حوالى ٤٠٠ فى ١٩٧٦ .

صفوة القول اذن أن النطاق هو اقل نطاقات الدلتا بل مصر كثافة ، أقل حتى من أسوان قبل السد ، فيه تدور الكثافة فى المتوسط حول ٣٥٠ - ٤٥٠ نسمة هذا يعنى حوالى نصف متوسط النطاق الاوسط وثلث متوسط النطاق الجنوبى من الدلتا من هنا فرغم ان النطاق يبتلع وحده نحو نصف مساحة الدلتا جميعا ، فانه لايضم بين دفتيه أكثر كثيرا من ربع سكانها (٤٩ ٪ مقابل ٢٨ ٪ على الترتيب) .

يختلف النطاق عن سابقيه فى انه شديد التباين فى توزيع كثافته ، فكما تتهاوى الكثافة بسرعة وبشكل شبه عمودى من الجنوب إلى الشمال ، تتفاوت بشدة عرضيا فترتفع على جانبى الفرعين والترع الكبرى وتنخفض بعيدا عنهما خاصة تجاه الاطراف الصحراوية شرقا وغربا ففى الشمال خاصة يتقطع الغطاء البشرى ويصبح بقعيا Spotty ، حيث يتحول إلى مجموعات من الجزر السديمية المتفرقة

والمتباعدة وسط المستنقعات وسياحات البرارى ، تترامى بينها اجزاء شاسعة مخلخلة جدا ان لم تكن من اللا معمور المطلق .

ولعل محافظتى الاسكندرية ودمياط الحالتين أن تمثلا هذه الحواشى او الاسافين البارزة فقد كانتا محافظتى مدن صرفة ، ولكن اضيفت إلى كل منهما مؤخرا شريحة اقليمية ، فتحولت كثافتهما من كثافة مدن مطلقة إلى كثافة مدن وظهير ريفى ، ففى ١٩٧٦ بلغت كثافة الاسكندرية ٨٦٥ نسمة ، ودمياط ٩٤٦ نسمة ، وعلى طرف النقيض الاخر من هذه الجيوب الخاصة ، فلقد تصل الكثافة على الاطراف الصحراوية من النطاق فى غرب وشرق الدلتا إلى ١٠٠ أو ٥٠ أو ربما ٢٥ نسمة في بعض المراكز ، كما فى أبو حماد والحسينية شرقا وأبو حمص وأبو المطامير غربا .

واضح إذن أن النطاق هو القطب السالب فى جغرافية الدلتا الطبيعية والبشرية. فانخفاض المنسوب دون خط الملح يجعل الأملاح زائدة عن الحد المناسب فى كل مكان ، وذلك أيضا فى اكثر تربات الدلتا طينية وتماسكا ، ومن ثم كانت مشكلة الملوحة والقلوية تصل إلى حد الأرض البور . كما كانت عملية الغسيل والاستصلاح اصعب ماتكون ، وبقدر ماتتعقد مشكلة الصرف بكل هذا ، يصبح الرى أيضا مشكلة حرجة ، لان النطاق هو مجمع ومجمل نهايات ترع الدلتا جميعا ، فلا يصله الماء الا بقايا مستنزفة ، انه بإختصار نطاق البرارى .

أما بشريا ، فهو ببساطة نطاق الاستصلاح ، وبذلك يمثل جزئيا خليطا من جبهة الريادة الزاحفة والظروف الحدية الصعبة ، فهو حديث السكنى والتعمير نسبيا ، بدأ غزوه العمرانى من الجنوب بالتدريج وبالتجربة والخطأ وعلى جبهات متقطعة قافزة وبملكيات اقطاعية شاسعة للافراد او شركات الاستصلاح الاجنبية، تسوده العزب اكثر من القرى ، وتقل فيه المدن الكبيرة بوضوح اما زراعيا فانه نطاق الارز والقطن والبرسيم اساسا وكل هذا على حدة ومجتمعا عامل مباشر من عوامل التخلخل السكانى وضعف الكثافة ..

خماسية المحاور الخطية

من نطاقات الكثافة الحلقية هذه ، التى تقدم قاعدة الاساس فى خريطة الدلتا ، ننتقل الآن إلى مجموعة المحاور الخطية التى تتعامد عليها وتتركب فوقها كخطوط القوة بها والارتفاعات البارزة فيها وهذه المحاور ، التى يبدأ معظمها عند رأس

الدلتا عددها خمسة ، وان كان من الممكن التعرف على المزيد من الخطوط المحلية والثانوية بينها ، خاصة فى اطراف الدلتا الخارجية شمالا وشرقا وغربا حيث تتحلل النطاقات العرضية إلى عواملها الاولية كخطوط دقيقة متكاثرة كالاصابع البينية، عادة على طول الترع والمجارى المائية الهامة .

كذلك فإنها ، هذه المحاور، تميل إلى التقطع والشحوب نوعا على اطراف الدلتا بينما تتبلور وتبرز بقوة فى قلبها ، ولكنها جميعا تقل فى كثافتها بالتدريج من الجنوب إلى الشمال ، عاكسة فى ذلك ارضية الكثافة النطاقية العامةخلفها بحيث يمكن أن نقسم كلا منها إلى ثلاثة قطاعات متعاقبة واضحة بدرجة أو بأخرى ، وأخيرا فعلى حين تنفرج هذه المحاور وتتباعد بشدة فى الشمال ، تتقارب وتظل تتقارب فى الجنوب صوب راس الدلتا إلى أن تتلاحم وتتشابك فى كتل او كتلة سكانية مكثفة عظمى هى التى فى الواقع تغل نطاق الكثافة الجنوبى بكل ما يمثل من قمة وقيمة سكانية فى كل الدلتا .

تفصيلا ، لنبدأ بواسطة العقد ، فرع دمياط ، فإنه بلا نزاع المحور الشريانى والعمود الفقرى فى الشبكة جميعا ، نظرة واحدة إلى الخريطة تكفى لتوضح أن قاطع فرع دمياط يستقطب حوله أكثف قطاع سكانى فى الدلتا بعمق نحو ١٠كم على ضفتيه فهنا تتكدس كتل الكثافة العظمى وتترى تباعا على امتداده حتى قرب المصب بلا انقطاع او اتضاع سواء على جانب وسط الدلتا او على جانب شرق الدلتا ، بهذا فانه يجمع كل او معظم مراكز قليوب وطوخ وبنها وقويسنا وزفتى والسنطة وميت غمر والمنصورة ، وطلخا واجا.. الخ ، وهى مراكز لا تقل كثافاتها بحال عن ١٠٠٠ فى الجنوب ، ٨٠٠ فى الوسط ، ٥٠٠ فى اقصى الشمال ، ولو اتيح لنا ان نرسم خطى ابعاد متساوية Isostades على مسافة ١٠ كم على جانبى الفرع ، لضما بين دفتيهما نسبة ضخمة من مجمل سكان الدلتا لا تتناسب بحال مع مساحتها وانما تعادلها اضعافا.

يؤكد هذا ، ويرمز إليه ، تكدس المدن الكبرى والمتوسطة ، كما سنرى فيما بعد بالتفصيل ، على طول الفرع اكثر من اى خط مماثل فى سائراجزاء الدلتا ، انه بكل وضوح وقوة إذن خط الذروة فى خريطة الكثافة «خط الاستواء السكانى» فى الدلتا ، منه تنحدر الكثافة بالتدريج شرقا وغربا ، وواقع الامر انه اذا كان الصعيد اكثف من الدلتا على الجملة ، فان محور فرع دمياط هو وحده الامتداد والاستمرار الخطى الوحيد والحقيقى فى الدلتا لمحور الصعيد السكانى بتكدسه البالغ ، بمثل ما ان نطاق جنوب الدلتا هو نهاية هذا المحور وتاجه العرضى .

قارن الآن فرع رشيد ، بقع الكثافة العالية على امتداده اقل استمرارا او اكثر تقطعا بوضوح ، فضلا عن انها اخف وزنا بكثير فعموما تقل معدلات الكثافة بها ، خاصة على ضفته اليسرى ، بنحو ١٠٠ - ٢٠٠ نسمة عن نظيراتها على فرع دمياط . والواقع انه لا مجال للمقارنة بين الفرعين ، فمحور رشيد خط من الدرجة الثانية بالقياس إلى محور دمياط ، بل ويكاد محور وسط الدلتا يتفوق عليه هو الآخر كثيرا او قليلا وهذا ينعكس في المدن ايضا ، فهى اقل عددا وحجما بكثير مما ينتظم فرع دمياط ..

وهنا وجه المفارقة المثيرة ، ففرع رشيد، كما هو اوطأ منسوبا ، هو الاكثر اتساعا ومائية ، بينما ان فرع دمياط الاعلى منسوبا اضيق بكثير واقل مائية إلى حد بعيد فكأن الكثافة السكانية عكس الكثافة المائية هنا ، والمحور الديموغرافى نقيض المحور الهيدرولوچى ، أو كأنما يعوض فرع دمياط بتضخمه بشريا عن ضموره فيزيوغرافيا ، أيكون ارتفاع ارض فرع دمياط ، بما يعنى من خفض نسبة الملوحة ، هو السبب ، ام هى جودة التربة الضفافية الاقل رملية والاكثر طينية ، ام هو العامل التاريخي المحض ، ام هى ببساطة كل تلك العوامل مجتمعة ؟

ايا ما كان ، فبين محورى الفرعين يجرى محور وسط الدلتا او الدلتا الوسطى العمودى ، ولكن بتقطع نوعا حتى ليكاد يتلاشى في اقصى الشمال ، المحور يجمع مراكز أشمون ومنوف وشبين الكوم فى المنوفية ثم طنطا بمدينته وقطور فى الغربية، ويحدده بوضوح مجموعة الترع الكبرى فى قلب الدلتا الوسطى مثل بحر شبين وترعة القاصد والجعفرية والباجورية والبتانونية .

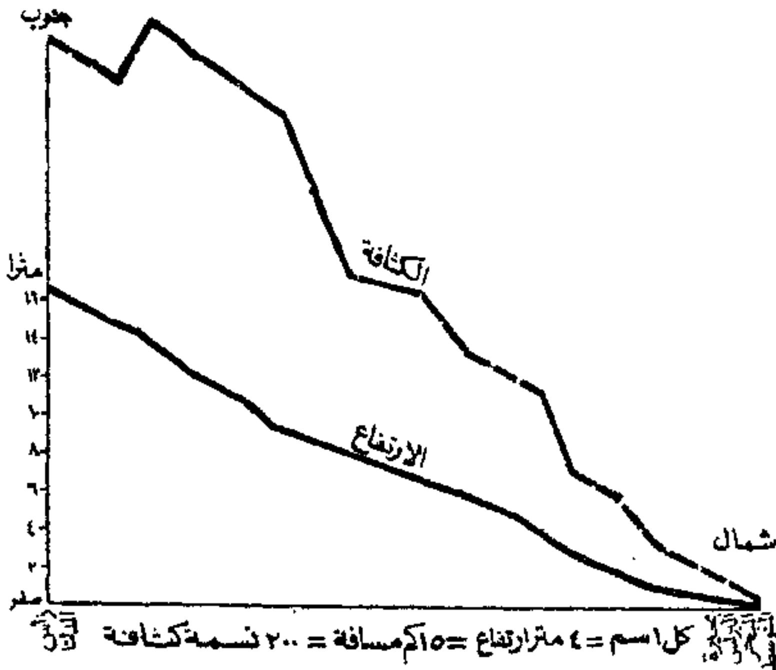
أما محور غرب الدلتا ، الذى يتوسط قلب البحيرة بعيدا عن كل من شمالها البحيرى وجنوبها الصحراوى ، فهو ليس فقط اقصر محاور الدلتا الخمسة امتدادا ولكن أيضا أكثرها تقطعا وشحوبا واقلها وزنا وبروزا ، ومن الواضح انه يرتكز على فرع رشيد ، ويتحدد بترع الحاجر ودياب ، ويتأثر بثقل دمنهور ثم بهالة الاسكندرية في نهايته ، على أن ضعف هذا المحور انما يعبر عن ضعف كثافة البحيرة عامة ، تلك التى كانت تقليديا من اقل محافظات القطر كثافة..

رغم ضعف كثافة الشرقية العامة نسبيا فإن محور شرق الدلتا يأتى على النقيض تماما من محور غربها ، فهو خط عريض مديد بارز بوضوح في وسط شرق الدلتا ويتميز بمعدلات كثافة عالية ، وهذا بدوره يعبر عن ضخامة رقعة شرق

الدلتا ، وكذلك عن ضخامة سكانها وكثافتها بالقياس إلى غرب الدلتا والواقع أننا إذا رسمنا خطا من القناطر الخيرية إلى جمصة ينصف مساحة الدلتا كلها ، لضم النصف الشرقى الجزء الاكبر من سكانها جميعا ، وذلك بفضل احتوائه على محورى فرع دمياط وشرق الدلتا السكانيين .

شبكة العلاقات والانحدارات الإيكولوچية

اذ تكتمل لنا هكذا صورة الدلتا السكانية ، نستطيع من هذه الصورة الشبكية، المجسمة فى تقريب شديد والمقربة فى تعميم اشد ان نضع أصابعنا على عدة انحدارات وضوابط وعلاقات هامة ودالة فاذا بدانا على المحور الطولى ، فان اولها بلا مراء هو الانحدار الواحد المطرد المنتظم الايقاع بدرجة نادرة غير مألوفة ، فالكثافة تتناقص بانتظام كلما اتجهنا شمالا وكلما انفرجت المروحة ، سواء ذلك وسطها او شرقها او غربها ، بل وحتى على طول فرعى الدلتا والترع الكبرى ، ولانكاد نعرف لهذا استثناء الا مركز اشمون فى اقصى جنوب المنوفية ، حيث تقل



(شكل ٧) قطاع طولى فى كثافة السكان ومنسوب الارتفاع في الدلتا على خط طول ٣١ منحنى الكثافة مركب على منحنى الارتفاع . لاحظ العلاقة الطردية الحاسمة .

الكثافة نسبيا – على شدة ارتفاعها – عن مستواها إلى الشمال منها مباشرة فى شبين الكوم ومنوف .. الخ لكن هذا الشذوذ المحلي ، الذى يرتبط بصعوبة نسبية فى رفع المياه نظرا لارتفاع الكنتور الموضعى لا يقلب الانحدار الاساسى ..بهذا ، وعلى خلاف الصعيد ، تكون العلاقة بين كثافة السكان وخط الكنتور علاقة طردية وثيقة بل وحميمة ، يتزايدان معا ويتناقصان معا ، إلى حد يمكن معه رياضيا تحديدكل خط كنتور بقيمة كثافية معينة تقريبا . فلما كانت الكثافة تبدأ عند راس الدلتا فى حدود ١٢٠٠ – ١٣٠٠ نسمة وتنتهى فى الشمال قرب البحيرات فى حدود ٢٠٠ – صفر ، فمعنى هذا ان هناك على الأقل نحو ١٠٠٠ – ٨٠٠ نسمة من الانحدار السكانى فى مدى نحو ١٨ – ١٦ مترا ، بمعدل نحو ٥٠ نسمة تقريبا لكل متر من الارتفاع (او الانخفاض) اى ان صعودك أو هبوطك مترا واحدا فى ارجاء الدلتا ينقلك من وسط كثافى إلى آخر يزيد او يقل ٥٠ نسمة تقريبا

وبالفعل ، فإننا اذا تتبعنا خطوط الكنتور المرسومة على خريطة الكثافة بالعين المجردة واحدا واحدا ، او اذا حصرنا كل النواحى الواقعة على كل خط كنتور واستخرجنا متوسط كثافتها ، لوجدنا ان النتائج الحسابية الواقعية لا تبتعد كثيرا عن ذلك المعدل النظرى ، خط كنتور ١٦ مترا ، مثلا ، يمر وسط كثافات تتراوح حول + ١٠٠٠ – ١١٠٠ نسمة ، مقابل + ٥٥٠ – ٧٠٠ لخط ١٠ امتار ، ٣٥٠ – ٤٠٠ لخط ٥ امتار ، بينما يكاد يختفى السكان ويسود اللامعمور شمال كنتور ١ – ٢ متر .

على ان هذا الارتباط المحكم بين الكثافة والتضاريس ليس مجرد علاقة ثنائية مباشرة وبسيطة بين طرفين اثنين فقط ، وانما هو فى الواقع علاقة اختزالية ايضا تلخص مثلما تعكس فى آن واحد مجموعة معقدة من علاقات الارتباط الاخرى ، مترابطة هى الاخرى ، بحيث تشكل فيما بينهاجميعا سلسلة متلاحمة ومتداعية من العلاقات السببية المتبادلة والرياضية المتناسبة اما طرديا واما عكسيا .

فمن ناحية ينطوى الكنتور على علاقة هيدرولوجية محققة وحاسمة للغاية ، فالكثافة اذ تتناقص شمالا مع انخفاض السطح او منسوب الارض ، فانما تتناقص مع تناقص امكانيات الرى ومياهه من جهة ومع تزايد صعوبات الصرف ونسبة الملوحة فى التربة من جهة اخرى .. واذا كان هذا يعنى فى الوقت نفسه ان الكثافة تتناسب عكسيا مع سمك طبقة التربة الطينية شمالا ،فذلك لتغلب العامل الهيدرولوجى من رى وصرف إلى الحد الذى يلغى العلاقة مع سمك التربة .

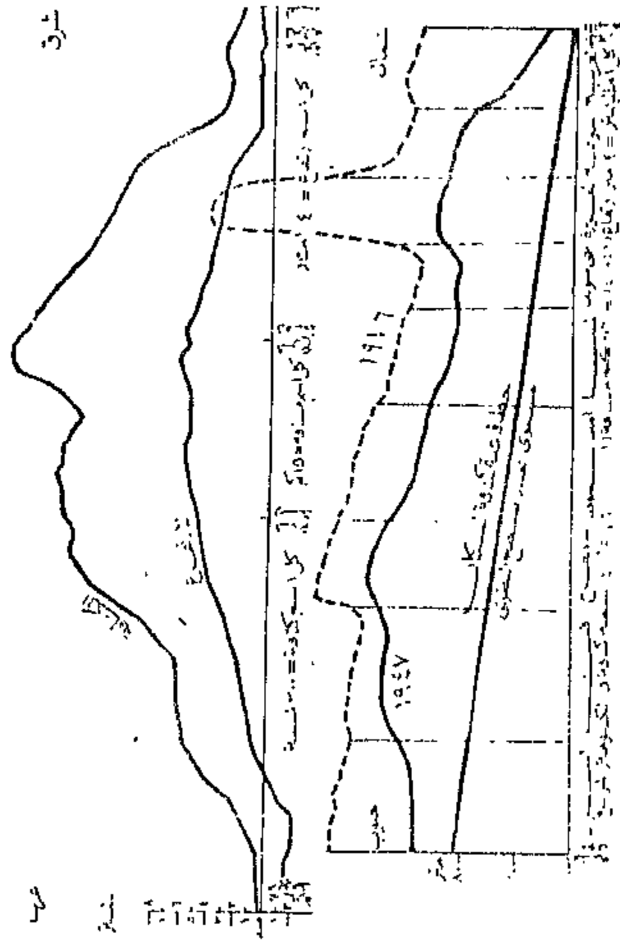
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ينتظم العامل الهيدرولوجي بدوره علاقة قاطعة مع الانتاج الزراعى ، ليس فقط من حيث متوسط محصول الفدان الذى يقل بعامة من الجنوب إلى الشمال ومن العالى إلى الواطى ، ولكن أيضا واهم من حيث نوع المحصول نفسه أو المركب المحصولى كله . فبروفيل المحاصيل فى الدلتا واضح تماما في تدرجه ومنطقه : فانت كلما تحركت من الجنوب إلى الشمال قلت نسبة الحبوب وزادت نسبة القطن ، اى كلما قلت نسبة المحاصيل الغذائية وزادت نسبة المحاصيل التجارية .

بل ان نسبة الحبوب فى كل مكان جنوبا او شمالا تزداد على الزمن كلما زاد السكان طبيعيا ، اى كلما زادت الكثافة وعلى العكس ، نجد خريطة القطن تقل كثافة من عقد إلى عقد تقريبا ، وربما من عام إلى عام فى الفترة الاخيرة ، بينما تزداد خريطة السكان تكاثفا وتكدسا فى كل مكان تقريبا ، وبهذا وذاك جميعا تتناسب نسبة الحبوب تناسبا طرديا مع كثافة السكان ، فى حين تتناسب معها تناسبا عكسيا نسبة القطن .

ولقد يقال إن كثافة زراعة الحبوب في الجنوب كما فى المنوفية خاصة إنما هى نتيجة حتمية لكثافة السكان العالية وذلك توفيرا للغذاء الاساسى ، فى حين أن قلتها فى الشمال هى نتيجة منطقية لقلة الكثافة مما يترك مجالا واسعا من الارض للمحاصيل غير الغذائية اى التجارية ، وهذا صحيح تماما بالطبع ، غير ان العكس ايضا وارد: زراعة الحبوب تؤدى إلى ، وتساعد على ، زيادة السكان ورفع كثافتهم .

ولايغير من هذه القاعدة العامة ان الارز ، وهو محصول غذائى من الحبوب ، يسود فى الشمال المنخفض الكنتور والكثافة معا وذلك لان للارز طبيعته الخاصة مرتين .. فهو محصول استطلاع أى منخفضات و مواطى وبرارى أساسا، ثم هو محصول تجارى إلى جانب كونه غذاء ، بعبارة اخرى ، الارز ، كالقطن إلى حد ما ولكن على عكس القمح والذرة إلى اقصى حد ، محصول كثافة سكان منخفضة ، ولكن فى الوقت نفسه محصول كنتور منخفض ايضا .

اخيرا ، ومع هذه العلاقات الهيدرولوجية والمحصولية ، تذهب علاقات الكنتور بالملكية الزراعية ، وقد لا يكون هذا الارتباط وظيفيا مباشرا بالضرورة، ولكنه فى النهاية ترابط جغرافى سار وسائر ، فبصورة عريضة تتقزم الملكيات الزراعية وتندر بينها الملكيات الكبيرة كلما صعدنا جنوبا ، ولكن متوسطها العام يزداد بالتدريج وتتكاثر فيها الملكيات الكبيرة والكبرى باطراد كلما هبطنا شمالا حيث تسود الأخيرة بالذات فى برارى الاستصلاح خاصة ، وبطبيعة الحال فإن هذه العلاقة تتم من خلال



شكل ٨ – بروفيل الارتفاع والكثافة في مصر من الشلال إلى البحر . منحنى الكثافة مركب على منحنى السطح . لاحظ قمتين للكثافة في جنوب الدلتا ووسط الصعيد ، بينهما عنق هابط في شمال الصعيد ، وعلى جانبيهما كتفان متهدلان في الطرفين في أقصى شمال الدلتا وجنوب الصعيد .

شكل ٩ – قطاع عرضي في ارتفاع السطح وفي كثافة السكان في الدلتا على خط عرض ٣١° من الصحراء إلى الصحراء منحنى الكثافة مركب على منحنى الكنتور . لاحظ الشكل القوسي في الاثنين والتطابق بينهما .

طبيعة التربة والملوحة وعوامل الرى والصرف وكثافة العمالة الزراعية فضلا عن العامل التاريخى بما فى ذلك عنصر كثافة السكان نفسه .

نمط الملكيات الزراعية إذن سبب ونتيجة لكثافة السكان فى آن واحد . ومع ذلك يبقى أساسا أن الملكيات الكبيرة والإقطاعيات الضخمة هى فى كل مكان وكقاعدة عامة بل عالمية عامل مضاد إن لم نقل وائد لكثافة السكان بحيث يتناسبان دائما تناسبا عكسيا (١) . وإنما تكمن أصالة العلاقة عندنا فى الدلتا أساسا فى ارتباطها التدريجى المطرد والوثيق بسطح الأرض المنحدر بانتظام على محور معين وثابت .

ذلك كله على المحور الطولى ، أما على العرضى فالعلاقة أبسط نسبيا ، ففى الدلتا يمكن أن نضعها قاعدة عامة أن الكثافة تقل باطراد كلما بعدنا عن قلبها إلى أطرافها شرقا وغربا . وهذا يعنى وظيفيا أنها تتغير مع متغيرين: التربة والماء . التربة – أى كلما بعدنا عن التربة الطينية السوداء الغنية إلى التربة الرملية الصفراء الفقيرة نوعا والماء – أى كلما بعدنا عن فرعى الدلتا ومجارى المياه الرئيسية من رياحات وترع تغذية إلى الترع الصغرى المحلية ونهايات الترع أى كلما قلت وفرة مياه الرى . وفى الحالة الأولى فإن الكثافة ، عكسها على المحور الطولى ، تتناقص مع تناقص سمك الطبقة الطينية، أى أن سمك الإرسابة البشرية يتناسب طرديا مع سمك الرواسب النهرية ، بل ويكاد بروفيلها يكرر بروفيلها . وفى الحالة الثانية فإن نسيج كثافة السكان يتناسب طرديا مع كثافة شبكة المجارى المائية ، ويكاد هيكل كل منهما يعكس الآخر .

تلك أساسيات الصورة بالطبع ، لكنها أكثر تعقيدا على المستوى التفصيلى ، فبعض الترع الحالية هى وريثة لفروع حفرية من فروع الدلتا القديمة ، وتمثل لهذا ظروفا محلية من التربة كذلك فلا ننسى جزر ظهور السلحفاة كمعدل محلى لانحدارات الكثافة العامة ، وهناك الفرق الموضعى بين ألسنة المواطى والأراضى العالية حيث تتعاقب المصارف والترع على الترتيب . وقد كانت الألسنة العالية أسعد حظا فى المياه وبالتالى فى الكثافة ، على حساب المواطى ، ولكن الاهتمام بالمصارف أعاد التوازن ، بحيث يمكن أن نقول أن التقدم الهيدرولوچى بعامة يميل إلى تحييد الفرق بين العالى والواطى غير أن من الواضح أن هذا كله دقائق تفصيلية على المستوى المحلى ، قد تملأ الصورة العامة بالتفاصيل والتعديلات الثانوية ، دون أن تغير من خطوطها العريضة .

(1) M. Vahl (Distribution of pop . in Denmark) Intern . geog congress, Cambridge,1928, p.332.

ثم لا يبقى لنا فى النهاية واختتاما لموضوع الغطاء البشرى إلا أن ننظر إلى صورة السكان وكثافتهم العامة فى مصر ككل دلتا وصعيدا . أقرب وأبسط تشبيه جامع لهيكل جسم السكان في مصر هو مذارة - كمذراة القمح - ذات يد غير عادية الطول وشوكة خماسية الاصبع - هذه هي المحاور الخطية الأساسية - يلف حولها شريط اطول من القماش السميك الغليظ فى عديد من اللفائف والطيات الكثيفة - هذه هى النطاقات العرضية - التى تتفاوت من جزء إلى آخر ، فتقل طبقاتها حول بداية اليد وتزيد بصفة خاصة قرب منتصف اليد وعند رأس الشوكة وقاعدتها ، ثم تقل وتدق بالتدريج حول نهايتها .

أما عن بروفيل الكثافة فيرسم منحنى مركبا بعض الشيء نتيجة لانخفاض الكثافة نسبيا فى القطاع الشمالى من الصعيد كعنق هابط نوعا بين قمتها جنوب الدلتا ورأس الصعيد ،وعلى هذا يكون لبروفيل الكثافة عبر كل مصر بطولها قمتان شامختان : الاولى عند ثنية قنا وشمالها مباشرة فى جذر - جذع الصعيد بسوهاج وأسيوط ، والثانية حول رأس الدلتا جنوبا وشمالا أى عند وحول «عقدتى» مصر الطبيعيتين الرئيسيتين . ثم بين هاتين القمتين يأتى انخفاض مقعر واضح فى شمال الصعيد ، بينما منهما تنحدر الكثافة بشدة وبسرعة نحو طرفى أو نهايتى المنحنى فى اقصى الجنوب واقصى الشمال . فى مجملها اذن تبدو الصورة كظهر الجمل ذى السنامين ، مفلطحة بعض الشيء فقط على اننا اذا اضفنا كتلة القاهرة بكل ماتعنيه من تركز بشرى بين الدلتا والصعيد ، لأمكننا ايضا ان نرى منحنى الكثافة العام فى مصر يقترب بشكل ما من هرم مدرج تزحف فيه الكثافة وترقى حثيثا من اقصى طرفيه من البحر ومن الشلال حتى تصل إلى ذروتها هى وقمته هو فى منطقة القاهرة .

النهر الجغرافى

تلك إذن ، فى صيغة كثافة ، صورة مصر العمرانية كغطاء بشرى متصل ممدود وفكرة الغطاء البشرى تشبه فكرة الغلاف الصخرى الذى يغطى صفحة الاقليم ذاته ، له تضاريسه التى تدق فتنخفض هنا أو تتكثف وتتكدس (١) فتعلو هناك حتى تصل إلى قممها فى شكل المدن فالمدن الكبرى هى بحق جبال الغلاف البشرى . ونحن واجدون فى مصر ، اذا نحن انتقلنا من دراسة الغطاء البشرى إلى وحداته السكنية من قرى ومدن ، ان النهر يضبط توزيعها وأثقالها وانتشارها بنفس القوة التى يضبط بها كثافته ، ومن هنا يمكن ان نتوقع مسبقا - هذا بديهى

(1) C.B Fawcett, Frontiers, Oxford,1921. P.9

حتى – علاقة وثيقة بين توزيع كثافة السكان العامة وبين توزيع القرى والمدن التى تؤلف وحداتها الخلوية .

فعن القرى ، لاشك اننا نعرف كم تتكاثر وتتزاحم القرى الضخمة الحجم ، التى قد تصل إلى حد ٣٠ –٤٠ ألفا أو أكثر ، فى مناطق بعينها من الريف المصرى ، كالمنوفية بخاصة (سرس الليان مثلا) وفى الصعيد الأوسط ، فى حين تتدهور القرى إلى حلات صغيرة الحجم وربما مبعثرة للغاية فى المناطق الحدية فى أقصى الشمال من برارى الدلتا وفى اقصى الجنوب فى النوبة المختنقة ، بل ان العزبة كما سنرى اصبحت هى الشكل السائد السكنى الريفية فى شمال الدلتا عامة ليس فقط لعوامل الملكية او الاستصلاح ، ولكن ايضا استجابة لضوابط البيئة بل فى بعض اعماق البرارى وكذلك فى جزر مثلثى مصبى دمياط ورشيد والبرلس ، يظهر المسكن المنفرد اما لشدة تقطع المعمور وتداخل الرمل والطين او لشدة فقر التربة والبيئة . بالمثل فى النوبة تتحول القرى إلى نجوع خطية تترامى متناثرة على طول النهر الذى يتحول بدوره إلى شارع رئيسى يربط بينها .

ولنا أن نلاحظ هنا أن اتجاه أحجام الحلات إلى التضاؤل على اطراف المعمور هو عكس اتجاه مساحاتها . غير انه لا تناقض بين الاتجاهين ، فالاول يشير إلى الحجم المطلق والثانى إلى المساحة النسبية ، وبالاختصار، ففى معظم انحاء وادى النيل تميل الحلات الريفية إلى أن تتضاءل حجما كما تتباعد مسافة ، على اطرافه الهامشية الفقيرة ، او بلغة لا بلاش ، تسود التجمعات البشرية الضخمة molaire صلب الوادى وقلبه ولكنها تتقزم إلى تجمعات ذرية moleculaire على هوامشه المتدهورة المخلخلة (١)

كثافة السكان وتوزيع المدن

ولعل هذا القانون أصدق وأوضح فى حالة المدن ، كما أنه أسهل اثباتا ومن المفيد هنا ان نعتبر طبقات المدن طبقة طبقة على حدة فإذا بدأنا من أسفل بقاعدة الهرم ، فسنجد طبقة المدن الصغرى، فئة – ٣٠ ألفا بل وحتى – ٤٠ ألفا ، تتناسب تناسبا طرديا مع كثافة السكان أسفلها أو خلفها ، والسبب بسيط : هذه غالبا «مدن اسواق market towns عامة ،اى مراكز للخدمات المحلية المتواضعة تخدم مناطقها المحيطة مباشرة فى حاجاتها العادية اليومية البسيطة ، ولذا فان حجم نشاطها لا يمكن أن يتجاوز امكانيات مناطق نفوذها بل هو يعكسها بحساسية فائقة . هى اذن مجاج طبيعى للبيئة المحلية ، وبالتالى نبت الكثافة السكانية المباشرة .

---

(1) P.V.de la Blache, « repartition des hommes sur leglobe» A.G., July 1917 . p. 242.

ففى الدلتا نجد هذه المدن اكثر حدوثا وأكبر أحجاما فى الجنوب الكثيف ، ثم تقل وتتضاءل كلما اتجهنا شمالا وفى الصعيد تتألف الشبكة المدنية من الجيزة حتى المنيا من مدن ضئيلة لا تعدو ١٥ - ٢٥ ألفا باستثناءات قليلة جدا كمغاغة وبنى مزار . ثم من المنيا حتى ثنية قنا تتضخم وحدات الشبكة بصورة قاطعة فيرتفع متوسط احجامها إلى ٢٥ - ٣٥ - ٤٥ الفا وهذا يتفق مباشرة مع منطقة كثافة السكان العظمى فى الصعيد ، والواقع أن هذه هى المنطقة التى قادت البعض إلى التعميم غير الدقيق من ان مدن الصعيد كقاعدة اكبر واضخم حجما من مدن الدلتا ،وبعد ثنية قنا تعود الاحجام الضئيلة بل والقزمية تسود المدن مع هبوط كثافة السكان (١) .

· فضلا عن هذه العلاقة الوثيقة بين احجام المدن الصغيرة وكثافة السكان العامة، تعكس تلك المدن تجانس هذه الكثافة بنفس النمط . فرغم ان الدلتا اكثر تمدينا من الصعيد ، اى عكس الوضع فى كثافة السكان ، فان الصعيد اكثر تجانسا فى أحجام مدنه ، تماما مثلما هو أكثر تجانسا فى الكثافة ، فكما يوضح الجدول الآتى لفئات أحجام المدن فى الوجهين بحسب ارقام ١٩٤٧ ، تملك الدلتا باستبعاد العاصمتين ومدن القنال عددا ونسبة اكبرمن كل من المدن الصغرى (-٣٠ ألفا) والكبرى (+ ٧٥ الفا) ، فى حين يتفوق الصعيد فى المدن الوسطى (٣٠ - ٧٥ ألفا) . اى ان الاحجام اكثر تقاربا وتساويا فى الصعيد ، واكثر تباينا واختلافا فى الدلتا ، وهذا يعنى ايضا ان درجة التركز او المركزية فى الصعيد الخطى اضعف منها فى الدلتا الفسيحة .

فئة الحجم	الدلتا	الصعيد
٢٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠	٣٣	٣١
٣٠,٠٠٠ -٢٠٠,٠٠٠	١١	٨
٤٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠	٢	٥
٥٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠	١	٢
٧٥,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	١	٤
١٠٠,٠٠٠ - ٧٥,٠٠٠	٢	١
١٠٠,٠٠٠ +	٣	-

أما عن المدن الكبيرة نسبيا (+ ٥٠ ألفا) ، فلأنها تقوم بوظائف إقليمية بعيدة المدى وليست رهن الخدمات المحلية الضيقة ، فإنها تستقل عن كثافة السكان

(1) G. Hamdan, Studies in Egyptian urbanism, Cairo,1 960,p.657 .

العامة المباشرة ولا تتناسب معها بالضرورة، وانما تخضع لضوابط أخرى نسبية هى التباعد ، والتباعد يعنى فيما بينها ، بحيث تغطى كل منها منطقة خدمات متساوية المساحة أو الامتداد بالتقريب ، وذلك بحسب عامل الخدمات المركزية كما حدده كريستالر فى وسط طبيعى واقتصادى وحضارى متجانس ، وهاهنا مرة اخرى نجد قدرا مثيرا من التجانس فى التباعد وإن اختلف ، مرة اخرى كذلك ، مابين الدلتا والصعيد .

فإذا نحن اخذنا مجموعة مدن + ٥٠ ألفا (بحسب تعداد ١٩٤٧) وجدناها تتباعد عن بعضها البعض بفاصل موحد تقريبا هو كما يطير الطائر ٥٠ كم فى الدلتا ، هكذا تتباعد ازواج المدن التالية : الاسكندرية – دمنهور ، دمنهور – طنطا، طنطا – المنصورة ، المنصورة – دمياط ، طنطا – الزقازيق ، الزقازيق، القاهرة . الأستثناء الوحيد هو المحلة الكبرى التى تقع فقى منتصف الطريق بين طنطا والمنصورة ولكن تفسير هذا بسهولة هو العامل الصناعى الذى لا يخضع لعامل الخدمات المركزية كما هو معروف .

أما فى الصعيد فهناك أيضا الفاصل الموحد إلا أنه ضعفه فى الدلتا، أى ١٠٠ كم تقريبا ، فبهذا الفاصل تتباعد أزواج المدن الآتية : القاهـرة – بنى سويف – بنى سويف – المنيا ، المنيا – أسيوط – أسيوط – سوهاج / اخميم (باعتبار المدينتين التوأمين معا) واخيرا سوهاج / أخميم – قنا ، وهناك فقط استثناءان للقاعدة : الاول مدينة الفيوم التى تقترب بشدة من مدينة بنى سويف ، ولكن انفصال شبه واحة الفيوم الطبيعى يفسر هذا بصورة مقنعة تماما ، والثانى هو حالة قنا – كوم أمبو (وكلتاهما تدخل المقارنة تجاوزا لان حجمها كان ٤٠ألفا فقط) فالفاصل بينهما هو ضعف الفاصل الصعيدى السائد اى نحو ٢٠٠ كم كاملة ، ولكن فقر الوراء الطبيعى والبشرى فى الجنوب الاقصى يعلل هذا الفقر المدنى الشديد .

وإذا كانت الظروف الجغرافية المحلية تفسر الاستثناء ، فان الظروف الاقليمية هى التى تفسر القاعدة وتجيب على السؤال الاول : لماذا كان الفاصل المسافى بين المدن الكبيرة فى الصعيد ضعفه فى الدلتا ؟ السبب بلاشك هو الاختلاف الجذرى فى الشكل الجغرافى وطبيعة التركيب والوسط العمرانى فالتباعد فى الصعيد يتم على محور خطى احادى بسيط ، بينما هو الدلتا بمساحتها الفسيحة يقع على عدد من المحاور وفى كل الاتجاهات ، فهو مركب ، مضلع : من هنا فان تربيع المساحة يقابله ويستتبعه ويعوضه تنصيف المسافة فى معادلة رياضية اشبه بالآتى :

(المساحة)٢ = $\frac{\text{المسافة}}{٢}$ (١)

---

(1) Ibid., P 70 - 1 .

الى هذا المدى إذن يذهب الغلاف البشرى وشبكة المدن عندنا فى التجانس، وذلك كالوراء الطبيعى من تحتها ، كالغطاء الزراعى من قبلها ، وكمثلها ايضا ، فلاشذوذ ولاتباين محسوس الا على أقصى أطراف مصر شمالا وجنوبا ، ان جسم مصر العمرانى على طول امتداده ورغم اختلاف شكله ، جسم مبسط التركيب ، لاتتغير معالمه وخصائصه لا عشوائيا ولا فجائيا ، بل فيه منطق طبيعى بالغ القوة والوضوح ، له نظام وخطة محددة فى كل خطوطه وملامحه ، ويتبع فى تطوره وتغيره ايقاعا موحدا ، ويبدى انحدارات انسيابية ، وئيدة التدرج للغاية ، بحيث يكاد ذلك الجسم يؤلف نموذجا رياضيا مثاليا تختزله مجموعة من المعادلات الاولية السهلة المترابطة ويلخصه عدد من المنحنيات البيانية القوسية السمترية المديدة ، وبحيث يبلوره قانون واحد بسيط هو التجانس او التماثل فى الداخل والتدرج او التباين على الاطراف والهوامش .

الموقع النهرى

ولسنابحاجة بعد هذا إلى أن نذكر ان هذا التجانس يمتد ايضا إلى مواقع مدننا ، الموقع النهرى ، من الشلال إلى البحر .مدن الصعيد جميعا بالتقريب ، صغيرها والكبير ، تقع على النهر مباشرة ، فذلك لا مفر منه بالضرورة ، والنيل شارعها وشريانها المشترك ، اما الدلتا ، حيث سلسلة من الموانىء الكبرى على الساحل والقناة قد تبدو مرتبطة حياتها بالبحر مباشرة اكثر منها بالنهر ، فان قبضة النهر لا تقل احكاما ، اما لضرورات الحياة والشرب وإما لدواعى المواصلات قديما . فحتى هذه الموانئ تستمد حياتها من ترع النيل التى تنتهى اليها، ومدن القنال هى من خلق الترعة الحلوة بقدر ماهى من خلق القناة المالحة الملاحية ، وبقدر ما ان الاسكندرية من خلق ترعة المحمودية والبحر المتوسط معا .

اما فى الداخل فكل المدن الكبرى والبنادر تقع إما على فرعى النيل أو على ترعه الاولية او الثانوية ، ولا نكاد نعرف لذلك استثناء ، خذ على سبيل المثال فقط هذه السلسلة من العقد الهيدرولوجية hydrological nodalities او مواقع الملاقى او المقرن confluence situations المنصورة على ملقى فرع دمياط والبحر الصغير ميت غمر (فرع دمياط × البوهية) ، طنطا (ترعة القاصد × الجعفرية) ، شبين الكوم (بحر شبين × القاصد) ، المحلة الكبرى (بحر شبين × بحر الملاح) . كذلك فى الوادى نجد اسيوط على مخرج الابراهيمية من النيل ، وديروط على مأخذ بحر يوسف من الابراهيمية .

من المنطق والمنطلق نفسه نجد المدن التوائم twin towns منتشرة بكثرة على

امتداد مصر النهرية كتعبير عن الحد الاقصى من جاذبية النهر رغم شدة اتساعه محليا فى بعض مواضعها . وفرعا الدلتا بالطبع هما المثال النموذجى ، مع ملاحظة ان فرع دمياط، مثلما يتفوق بشدة على فرع رشيد فى كثافة السكان العامة وفى عدد واحجام المدن عامة ، له الغلبة فى المدن التوائم ايضا ثمة على دمياط الثنائيات البارزة : المنصورة – طلخا ، ميت غمر – زفتى ، مقابل فوه – المحمودية ، دسوق – الرحمانية على رشيد . اما فى الوادى فهناك سوهاج – اخميم ، دون أن نذكر مجمع العاصمة العملاق الذى يمتطى النهر تماما.

حتى على مستوى المراكز الصغيرة من أشباه المدن او انصاف المدن ، سواء على نفسه أو ترعه ، تتكرر الظاهرة بالحاح : شبراخيت – محلة دياى على فرع رشيد ، ابو صيرينا ميت ابو الحارث على فرع دمياط، بركة السبع – ديا الكوم على بحر شبين ، قلتى الكبرى – كفر قلتى الصغرى وفيشا الكبرى – فيشا الصغرى على بحر الفرعنية ، شنوان – كفر شنوان على بحر شعب شنوان ، نفيا وكفر ابو داود – ميت حبيش القبلية على ترعة القاصد جنوبى طنطا .. الخ

بل حتى حيث لم يصل النمو المدنى إلىٰحد المدن التوائم او المزدوجة ، تحاول المدينة المصرية بقدر الامكان ان تكون مدينة ضفتين : بنواة على ضفة وضاحية او نوية صغيرة على الضفة المقابلة لا سيما اذا ضاق عرض النهر نوعا ، مثال ذلك شبين الكوم ، طنطا ، سنمود ومنية سمنود ، السنبلاوين على البوهية ، حتى على قناة السويس تتكرر الظاهرة باصرار بليغ ، حيث نجد غالبا على الضفة الشرقية ضاحية صغيرة امتدادا للنواة الام على الضفة الغربية : بور فؤاد ازاء بورسعيد ، بورتوفيق مقابل السويس ، ثم القنطرة غرب وشرق.

لكن اللافت حقا بعد الموقع النهرى ان اكبر المدن انما هى تلك التى تقع على اهم المجارى النهرية فى حين تجنح احجام المدن عامة إلى التضاؤل التدريجى على اطراف العمران فى الدلتا فكبرى المدن هى فى قلب الدلتا غالبا ، والاغلب ان مدن الهوامش هى الصغرى . قارن على سبيل المثال المحدود : طنطا (٢٣٠ ألفا) ، المحلة (٢٢٥ الفا) ، المنصورة (١٩١ ألفا) فى قلب الدلتا ، مقابل الزقازيق (١٥١ألفا) ، دمنهور (١٤٦ألفا) فى شرق وغرب الدلتا (تعداد ١٩٦٦) ، ومن هنا نستطيع ان نتصور ان شبكة المدن الداخلية فى الدلتا (اى باستبعاد مدن السواحل) تبدو كالهرم المدرج او كبروفيل المدينة العادى نفسه ، اعلى ماتكون فى الوسط والقلب وتدق نحو الاطراف وذلك بعينه ، او فلنقل بعامة ، نمط كثافة السكان الممدودة تحتها كفرشة قاعدية.

النيل ومورفولوچية المدن

بل ابعد من هذا نستطيع ان نلمس اثر النهر ونفوذه اذا نحن تركنا شبكة المدن الاقليمية لندخل اى مدينة منها ، فلا يحتاج المرء إلى ان يكون جغرافى مدن ليدرك ان اغلب المساكن والمبانى والاحياء السكنية الممتازة والعمارات الضخمة متعددة الطبقات وفيها اهم الخدمات الحيوية والطبقات الغنية والراقية ، تحتشد وتتكدس على شاطىء النهر لتؤلف بحق ، اذا استعرنا تعبير تزورباو الشهير ، «ساحل الذهب» فى المدينة (١) هذا بينما تأخذ الطبقة الاجتماعية ومستوى العمارة بل وارتفاع المبانى فى التناقص كلما بعدنا عن النهر ، ومعها بطبيعة الحال قيم الارض وايجارات العقارات ، وعادة ما تتوقع الاحياء الفقيرة ، فضلا عن المناطق الصناعية ، فى ابعد قطاع من المدينة عن النهر .

فى النتيجة ايضا يقترب بروفيل المدينة من مثلث قائم الزاوية ضلعه العمودى يقع على الشاطىء ووتره ينخفض بالتدريج بعيدا عنه وفى حالة ما اذا كانت المدينة مدينة ضفتين او مدينتين توائم فان المثلث يزدوج على جانبى النهر فى مثلث متساوى الساقين او هرم يشطره النهر فى منتصفه حيث قد يبدو هو بينهما كالخندق المائى العميق اذا ارتفعت المبانى بشدة كما فى المدن الكبرى خاصة القاهرة .

طبوغرافية القاهرة الاجتماعية

وعلى ذكر القاهرة لتكن هذه المدينة الكبرى المعروفة معالمها جيدا لكل مواطن تقريبا نموذج لطبوغرافية المدينة المصرية كما يرسم خطوطها ويرسى تضاريسها النهر (٢) لاسيما و أن هذا النمط الايكولوچى ان يكن نمط العاصمة بالدقة ، فانه ليس الا الصورة المكبرة لما نجده مخففا او معدلا فى معظم مدننا الاقليمية النهرية.

ولنبدأ سياحتنا الجغرافية القاهرية هذه من القلب إلى الاطراف اى من النهر إلى الصحراء ، على الشاطىء مباشرة ابتداء من جاردن سيتى وقصر الدوبارة حتى مابعد مبنى التليفزيون ، اى تقريبا من كوبرى الجامعة جنوبا حتى كوبرى

---

(1) Harvey Zorbaugh the gold coast N . Y . 1950 .

(٢) جمال حمدان ، القاهرة (مقدمة) ، مترجم ، ١٩٦٩ ، ص ٦٢ إنظر أيضا :

M . Clerget Le Caire , t II , Pierre George La Ville , Paris ,1952 . P . 282 - 294; Janet Abu- Lughod , Cairo , 1972

ابو العلا شمالا، ثم على الشاطىء المقابل ايضا من شمال الجيزة البندر حتى مداخل امبابة الجنوبية مرورا بالدقى فالعجوزة فميت عقبة بما في ذلك مدن المهندسين والاعلام والصحفيين والقضاة الحديثة خلفها ، اى مابين كوبرى الجيزة وكوبرى الزمالك بالتقريب ، يضاف اليهما وبينهما خط الجزيرتين الزمالك والروضة (الاخيرة إلى حد ما) نقول على هذا الشاطىء يمتد شريط من السكن الراقى ، الدرجة الاولى إلى (اللوكس) ذى المكانة العريقة والشهرة التقليدية التى يطالعها المرء او المار فى العمارات الحديثة الشاهقة العصرية الطراز أو ڤيللات الحدائق الفخمة والقصور الارستقراطية و «الاستيل» ، بكل طبقاتها الاجتماعية الغنية والمترفة بما فى ذلك الشرائح العليا من الجاليات الأجنبية فى الماضى وبكل لواحقها وتوابعها من سيارات وخدم ، وبكل مايعشش فيها من سفارات وقنصليات وأجهزة دولية ومقار شركات عالمية و «انفتاحية» مؤخرا ، والكازينوهات والمسارح ووسائل الترفيه المنتقاة والاندية الاجتماعية والرياضية الكبرى ، بالاضافة ايضا إلى بعض مرافق الحكم والوزارات وادارات ومؤسسات الدولة ، وغير ذلك مما يقتفى اثر الوظيفة السكنية الراقية ويعد علما (او عالة) عليها .

واذا كان هذا النطاق من السكن الراقى او الارقى يتوسط اليوم قلب المدينة فان الأساس في توقيعه إنما هو الموقع النيلى الممتاز وإذا كان هناك من استثناءات لهذه القاعدة ، فهى محدودة يفسرها اما القصور الجغرافى او الاندفاع التاريخى ، فعلى نهايتى النطاق فى اقصى الشمال فى امبابة القديمة والجيزة القديمة ، ثم بولاق - السبتية - القللى ومصر القديمة ، ينخفض المستوى اما إلى الطبقة الوسطى او السفلى بشرائحهما المتعددة ، بينما على العكس ينعزل فى اقصى شمال شرق المدينة فى ابعد مدى عن النهر نطاق ضخم من السكن الراقى ابتداء من القبة حتى مصر الجديدة وكل امتداداتهما وتوسعاتهما الحديثة كمدينة نصر وغيرها ، فاما الأولى فهى إرث الماضى البعيد حين كانت بعض هذه الأحياء الشعبية المنخفضة هى موطن الطبقات الغنية الراقية ثم تدهورت فى نمط جغرافية المدينة الجديد ، أما الثانية فحكمها حكم الضواحى العصرية التى مكنت لها وسائل المواصلات الحديثة واصبحت تطلب لذاتها كموضة للسكن الراقى .

الآن إذ نبتعد عن نطاق السكن الراقى النهرى على الضفتين شرقا وغربا ، نجد انخفاضا واضحا ومحققا فى مستوى السكن ، ففى الحلقة المحيطة تسود الطبقة البورجوازية الوسطى بشرائحها المختلفة العليا والوسطى والسفلى من الموظفين والمثقفين او التجار واصحاب الأعمال .. الخ . فعدا الجانب الخلفى من الضفة الغربية ، تغلب أو تسود هذه الطبقات الاجتماعية ابتداء من فم الخليج والمبتديان والمنيرة وكل ما حولها ثم تسيطر على كل النطاق العرضى الممتد من الفجالة

والظاهر وغمرة عبر السكاكيني حتى الوايلي والعباسية ثم فى قطاعات كبيرة من ضواحي الشمال الشرقي ، هذا بالاضافة إلى القطاع الاكبر والجنوبي من شبرا وروض الفرج .

اخيرا ، نحو الشرق اكثر في القاهرة الشرقية او القديمة ، تنخفض الطبقة إلى قاع السلم الاجتماعي فمن الجنوب ابتداء من بعض أجزاء مصر القديمة حتى السيدة زينب ، مرورا بابو السعود والمدابغ والمذبح والبغالة ، ثم فى اقصى الشرق من الخليفة حتى الحسينية ، مرورا بالقلعة والدرب الاحمر والجمالية ، ثم اخيرا فى اقصى الشمال فى اطراف شبرا الخيمة وشبرا البلد والساحل وما حولها وامتداداتها عبر مسطرد والاميرية ومهمشة والشماشرجي ، فى كل هذا النطاق تسود الطبقات الشعبية والرقيقة الحال والفقيرة او البروليتارية من العمال والحرفيين وصغار الموظفين او التجار .. الخ هنا يستشرى البلى المدنى وتكثر جزر الوباء المدنى urban blight بكل ملامحها المعروفة فى المبانى والسكان ونمط الحياة بالمثل فى أقصى غرب الضفة الغربية كما بين السرايات وابو قتادة وبولاق الدكرور وعزبة اولاد علام وامبابة .. الخ .

تلك ، مع هامش عريض من التبسيط والتعميم ، هى خريطة القاهرة الاجتماعية ابرز ملامحها لاشك ذلك الانحدار الاجتماعي المطرد والملح من النهر إلى الصحراء ومن التل إلى الشاطيء فالطبقة الراقية تستاثر بقدر الامكان بالجبهة النهرية المثلى، وان لم تحتكرها تماما لاسباب من الماضى وعلى طرف النقيض تماما تتكدس الطبقات الفقيرة فى اقصى الشرق او الغرب من المجمع المدنى ، ابعد ماتكون عن النيل واقرب ماتكون إلى المقطم او ابو رواش ، ليس بعدها شرقا ، وان لم تتداخل حقا فى هوامشها ، الا مدينة الموتى ، اعنى سلسلة المقابر والجبانات المعروفة المتصلة من الامام الشافعى حتى الغفير ، وفيما بين النقيضيين ، الاحياء الرقيقة الحال والغنية ، تنتشر او تنحشر الاحياء المتوسطة بحيث تأتى متوسطة فى الموقع الجغرافى مثلما هى فى الموقع الاجتماعي.

هكذا ، فى المحصلة الصافية ، ان يكن العالى اجتماعيا هو الواطى طبوغرافيا والواطى اجتماعيا هو العالى طبوغرافيا ، اى ان تكن العلاقة عكسية بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية ، فذلك ليس الا نتجا جانبيا لجاذبية النهر الآسرة وتعبيرا عارضا عن القاعدة الجوهرية والاصولية عندنا ، وهى ان العالى اجتماعيا هو النهرى جغرافيا والواطى اجتماعيا هو الهامشي البعيد عن النهر جغرافيا ، وفى هذا تختلف القاهرة وكل المدن المصرية توا وتماما عن المدن الاوروبية والامريكية وغيرها من مدن البلاد الجبلية الباردة الممطرة حيث النهر مجرد مواطى للتلوث ومجمع للضباب والرطوبة . ومن ثم ينبذه الاغنياء القادرون إلى المنحدرات المرتفعة المشمسة الصافية ويتركونه للفقراء ، فيصبح العالى اجتماعيا هو ايضا

العالى طبوغرافيا والواطى اجتماعيا هو كذلك الواطى طبوغرافيا ، اى فى علاقة طردية بين الكنتور والطبقة (١) .

وهكذا ايضا تاخذ مورفولوچية المدينة الاجتماعية وخريطة طبقاتها النمط الحلقى الذى يتنضد فيه توزيع مناطق الطبقات المختلفة كحلقات دائرية متعاقبة من الداخل الى الخارج حول نقطة المركز المتحدة وهى جبهة النهر الذى يتوسطها، وهذا بعينه هو النمط الاساسى السائد فى مورفولوچية معظم المدن الحديثة فى اوروبا وامريكا واشباهها كما حدده بيرجس وبارك وماكنزى وغيرهم ومن تلاهم من رواد إيكولوچية المدن (٢).

الا ان المهم هنا ان القاهرة تختلف بعد ذلك مرة اخرى عن تلك المدن فى ترتيب تلك الحلقات اختلافا جذريا يرقى إلى حد القلب او الانعكاس الكامل ، ففى المدينة الاوروبية - الامريكية تقع الطبقات الفقيرة قرب وحول قلب المدينة ، ثم منها ترتفع الطبقة بالتدريج كلما بعدت عن القلب إلى الاطراف واقصى الضواحى ، اما فى القاهرة فان العكس هو الصحيح فيماعدا الاستثناءات المحدودة التى سبق تحديدها ، والسبب الجوهرى بالطبع نفسه ما رأيناه من أن النهر فى بيئتنا الصحراوية الحارة الجافة هو قطب الجاذبية الغلاب ، بينما ان مثله فى البلاد الباردة والمطيرة منطقة طرد غير مفضلة أو محببة .

النيل ومحاور المدن

النهر اذن مغنطيس فعال له جاذبيته المؤثرة الغلابة ، وبها يرسم هيكل التوزيع الجغرافى الطبقى للمدينة ويشكل طبوغرافيتها الاجتماعية ، وسواء فى العاصمة الضخمة القاهرة او فى العواصم الاقليمية كالمنصورة أو اسيوط والمنيا وشبين الكوم .. الخ أو حتى فى البنادر الصغيرة مثل زفتى وميت غمر وكفر الزيات ، فلن تجد لهذا النمط تبديلا إلى حد بعيد ، ومعنى هذا اننا نستطيع ان نتصور معظم مدن مصر الواقعة على النيل وهى تصل إلى قمتها على شاطئه فى حين يقل وزنها وثقلها بعيدا عنه ، وان النهر على طوله هو الشارع الرئيسى للمدينة المصرية وهو ساحل الذهب فى مصر بعامة .

ليس هذا فحسب : وانما النيل موجه فعال للمدينة المصرية مثلما هو محور

---

(1) A.E. Smailes, Geography of towns, Lond., 1953, P. 120 et seq.; E.G. Ericksen, Urban behavior, N.Y., 1954, P. 220 et seq.

(2) R.E. Park, E.W. Burgess, R.D. McKenzie, The City. 1925; R.E. Dickinson, City region & regionalism, Lond., 1947, P. 117 ff. ; E.E. Bergel, Urban sociology, MeGraw-Hill, 1955, P. 77 ff.

ارتكازها وقطب جاذبيتها ، فاذا نحن تتبعنا الخرائط التفصيلية للمدن المصرية النهرية لوجدنا اغلبها يجنح إلى الاستطالة ، احيانا إلى حد الانسياح والتفلطح ، لكي تفيد إلى أقصى حد من الجبهة المائية على النيل ، وهذا امر بديهي ، ولاشذوذ عنه الا نادرا و لظروف محلية خاصة .

حتى في الماضي البعيد ، في حدود ما لدينا من اشارات او الماعات متاحة ، كانت تلك هي القاعدة ، منف القديمة مثلا ، كما يقال لنا ، «كانت ثلاثين ميلا بيوتا متصلة» (١) ، او اذا تواضعنا مع ديودور الصقلي كان محيطها ١٧ ميلا مما يعني طولا يتراوح بين ٦ ، ١٠ اميال (٢) واذا كان من الصعب علميا ان نقبل هذه الرواية التاريخية ، حيث لاتجعلها فحسب اكبر مدينة في القديم ولكن ايضا اطول مدينة في التاريخ ، وهي مورفولوچية مدن مستحيلة عمليا قبل عصر المواصلات الحديثة ، فانها على اية حال وتؤكد استطالتها وبشدة خارج كل شك ، بالمثل فيما بعد يقول ابن سعيد الاندلسي عن القاهرة في منتصف القرن الـ ١٣ الميلادي انها «مدينة مستطيلة يمر النيل مع طولها» (٣) .

تمديد النيل اذن للمدن المصرية حقيقة مؤكدة مثلما هي متوقعة ، غير ان الذي ليس ملحوظا بنفس الدرجة ان محور تلك الاستطالة يوجه في معظم الاحيان بحسب اتجاه النهر في موضع المدينة المعنية ، وبعبارة اخرى فان توجيه امتداد مدننا يتحدد بموقعهامن زهرة اللوتس الكبيرة التي هي شكل النهر ، حتى ليمكننا ان نتنبأ باتجاه امتداد اي منها بمجرد تحديد موقعها عليه .

فأغلب مدن الصعيد مستطيلة على محور شمالي - جنوبي نصاً او تقريبا ، لان هذا - فيما عدا الانحناءات الموضعية - هو اتجاه النهر السائد ، ولكن طرافة العلاقة انما تتبدى في الدلتا ، مثلما تعد اختبارا لمدى قوتها ، والواقع ان محاور معظم المدن الهامة في الدلتا هي ببساطة محاور مروحتها المائية ، بشبكة فروعها وترعها الكثيفة فلما كانت هذه تتخذ محورا شماليا شرقيا - جنوبيا غربيا في شرق الدلتا ، فان المدن التي تقع عليها تتبنى المحور نفسه : مثلا الزقازيق ومنيا القمح على بحر مويس ، واجا على الترعة المنصورية ، والسنبلاوين على البوهية وفي غرب الدلتا تضرب الترع الرئيسية على العكس شمالا بغرب ، فتتبعها المدن

(١) الطهطاوي ، مناهج الالباب ، ص ١٧٧ .

(2) W. Page May, Helwan, op. cit., P. 9.

(٣) المغرب في حلى المغرب القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص٨ - ١٠

بأمانة : مثال ذلك دمنهور التي تتطاول على ترعة الخندق من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي(١)

أما في وسط الدلتا فان المحور السائد - بعيدا عن التعرجات الموضعية - شمالي جنوبي ، فينعكس مباشرة على مدنه : مثلا شبين الكوم على بحر شبين ، طنطا وسخا وكفر الشيخ على ترعة القاصد ، المحلة الكبرى على بحر الملاح ، تلا والبتانون على الترعة البتانونية ، الباجور على الباجورية ، فيشا الكبرى على بحر الفرعونية . هذا عدا بنها ودمياط (الأخيرة مع انحراف طفيف نحو الشمال الغربي تبعا لثنية النهر الموضعية) ، ثم كفر الزيات وشبراخيت وإدفينا ورشيد على الفرعين نفسهما .

وعلى هذين الأخيرين بخاصة ، فان محاور المدن لاتتعدل بداهة الا بحسب تعرجات النهر المحلية أو الموضعية وحدها . مثال ذلك زفتي ، ميت غمر ، دسوق ، الرحمانية ، التي تتخذ محورا شماليا غربيا - جنوبيا شرقيا (وكذلك بيلا على بحر بيلا وإن بعيدا على الفرع في الداخل ثم هناك سمنود وفوه وغيرهما التي تتخذ محورا شماليا شرقيا - جنوبيا غربيا . أما العطف وغيرها من مدن التعرجات على فرع رشيد ، ولكن فوق الكل المنصورة - طلخا على فرع دمياط . فان المحور ينقلب فيها تماما مع قطاع النهر إلى عرضي نصا يمتد من الشرق إلى الغرب .

قارن ذلك كله ، على سبيل المقابلة ، بمدن الساحل الشمالي التي يغلب عليها تلقائيا ان لم نقل حتميا المحور العرضي الشرقي - الغربي أو تنويعاته : الإسكندرية ، البرج (البرلس) ، بلطيم ، بورسعيد ، العريش ... الخ . والطريف أن لنطاق كثبان الرمال الموازي للساحل في شمال الدلتا نفس أثر الساحل فيما يبدو على توجيه المدن والبلدان . فكل من إدكو على الشاطيء الشمالي لبحيراتها ، والحماد إلى الشرق منها ، تقع مباشرة على الحد الجنوبي لنطاق الكثبان المستعرض في شمال من غرب الدلتا ، فنجدها مثله تلتزم المحور الشرقي - الغربي نصا .

مورفولوچية مصر البشرية

لعلنا الآن وفي النهاية في موضع يسمح لنا بان نصل إلى قانون هام للغاية في كيان وتكوين مصر، وفي شكلها وتشكيلها. إن النيل يكاد يحكم تشكيل كل مظاهر

(1) G. Hamdan, Egypt. The land & the people, in: Guidebook to geology etc., P. 26. .

العمران تقريبا وتوزيع الحياة من حوله ويضبط ايقاعها فى كثافة معينة تقل بصورة عامة كلما بعدنا عنه شرقا وغربا ، فكل شيء في مصر تقريبا يميل إلى ان يقل وزنا وقامة وربما قيمة كلما بعد عن النهر : عدد السكان . كثافتهم ،احجام المدن ومعدل تباعدها ، بل واحجام القرى ، مستوى احياء المدن وثرائها والتوزيع الجغرافي للطبقات الاجتماعية داخلها ، ومن تحت ذلك كله سمك رواسب التربة الفيضية ونسبة الطمي المخصب فيها ، ماء الري نفسه ، فضلا عن منسوب الارض الطبوغرافي البحت . (حتى اللغة ، بالمناسبة او الاستطراد ، النيل يحكمها هى الأخرى بنفس النمط والايقاع فيما يبدو ، فلقد لاحظت نعمات فؤاد ان «اللغة ترق وتترقرق كلما قربت من النيل ، وتجف ألفاظها وينضبُ ماؤها كلما بعدت عن النيل . والدليل لهجة القاهرة الجميلة ، ولهجة الصحراء عند اطراف البحيرة») (١)

ذلك اذن هو ايقاع الحركة الاساسية في مورفولوچية مصر الطبيعية وفي وجه مصر البشرى ، إن الوادى كله ، بفضل وحدة الاصل النيلي يخضع لايقاع ونغمة موحدة تتطور ببطء وبتدريج شديد فى الطبيعة واللاندسكيب والمجتمع . اى ان النمط البشرى العمرانى اعلى واكثف مايكون في الوسط وينخفض كلما اتجهنا نحو الاطراف ، وسمكه يكاد يتناسب طرديا مع سمك غطاء التربة النيلية من تحته، وسطحه محدب كسطح الوادى اسفله ، ومصر فى مجمل جسمها البشرى ، بشكله الخطى الدقيق النحيل ، المكثف المتضاغط مع ذلك ، وبانحدارات كثافته الموقعة والموزعة ، مصر اقرب شيء إلى سلسلة جبلية طويلة عالية تنحدر بانتظام من ذروتها فى الوسط عبر سفحين متناظرين إلى سند الجبل واقدام السلسلة على الأطراف .

واذا كان معنى هذا ان التدرج الهامشى هو قاعدة الحياة البشرية وقانون مورفولوچية جسم مصر فان معنى آخر أن النيل ، كما هو مانح الحياة موضوعا life-giver فانه شكلا موزع أو رشاش الحياة life- sprayer على وجه الدقة حيث يقل عطاؤه نوعا بالتدريج على الاطراف ، ان طبوغرافية النهر ترسم تضاريس المجتمع او الطبوغرافيا الاجتماعية ، النهر . مرة اخرى ، هو جغرافى مصر الأول والأكبر : انه النهر الجغرافى .

معنى هذا ، ايضا واخيرا ، ان النيل على كل امتداده من الشمال إلى الجنوب هو قمة مصر طبيعيا وبشريا ، وان بدا القاع تضاريسيا ، انه محور مصر وعمودها الفقرى الصلب ، على سيولته الرجراجة ، يمثل خط الذروة فيها كسلسلة السمكة او الجبال او كالهرم ، منه تنحدر وتدق وتخف شرقا وغربا فى كل شيء .

---

(١) شخصية مصر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٧٣

باختصار ، النيل هنا هو «اللحن الأساسى فى السيمفونية الجغرافية» كما يضعها هوارث (١) وإن المرء ليشعر بسهولة تامة ، بل لايملك إلا أن يشعر بأن كل قوة مصر وحياتها وكيانها تحتشد وتتركز بكل كثافة في خط واحد محدد هو النيل، ما من اقليم فى العالم بالتأكيد تتركز كل قوته فى خط وحيد مثلما تفعل مصر النيلية إنه «خط القوة العظمى » بها فى الاستقرار ، مثلما هو «خط المقاومة الدنيا» فى الحركة ومصر بدورها اذن نيلية التركيز والاستقطاب Nilo - centric فالنيل ليس عصب وشريان مصر أو شارعها الرئيسى فحسب ، ولكن كذلك مرآتها ومغنطيسها وموجهها وهو الذى يمنحها التجانس التركيبى ويعطيها نسيجا شبكيا متدرجا فى آن واحد وتقع هذه العلاقة الحميمة كلها لا من خلال حتم جغرافى موهوم أو مزعوم ، وإنما ببساطة من خلال مطلق السببية العلمية .

(1) O.J.R. Howarth , The world about us Lond , 1926 , P. 38

الفصل الثامن عشر

التجانس الحضارى

القرية المصرية

وحتى إذا انتقلنا إلى «أعمال الانسان works of man » من قرى ومدن ، أو «الثوابت الحضارية cultural immobilia» كما تسمى ، باعتبارها مظهرا للتفاعل المادى المباشر بين البيئة والإنسان أو رد فعل جغرافى للنشاط والفعل البشرى ، فلن نخطىء وحدة التجانس القاعدى ، فالقرية المصرية ، خلية مصر ، خلية أولية ، ولا نقول أميبية ، تكاد، كما وصفها البعض، تمثل امتدادا رأسيا تشكيليا تكعيبيا للأرض السوداء الأفقية، بينما توشك وحدتها السكنية أن تكون كما وضعها فيدن استمرارا للحقول بشكل آخر (١). فجسمها وارضيتها من تربة مصر مباشرة، والكل مرتبط تماما بالبيئة النيلية الأم ويستمد تجانسه من تجانسها.

تشريح القرية المصرية

الربوة الصناعية

فالقرية التقليدية تقوم دائما على ربوة مرتفعة ، إن لم تكن طبيعية أحيانا «كالتل» أو «الكوم» فإنها غالبا صناعية مرفوعة، ولكنها فى الحالين محدبة كالصحن المقلوب . وتزداد الربوة علوا وارتفاعا عبر الزمن وعلى تعاقب الأجيال، وذلك مع اندثار المساكن القديمة وبناء المساكن الجديدة فوق ركامها ورديمها ، ويستطيع المرء عادة أن يحس بتحدب السطح ، إن لم يره حقا بالعين أحيانا، وهو يصعد طرق القرية ودروبها فى اتجاه ويهبط عليها فى الاتجاه المضاد .

تلك الربوة الحتمية – حتى لا ننسى – هى إرث الماضى الحوضى الطويل

(1) Land of Egypt. p.11

بالطبع، وهى مجمل وجوهر جغرافية المسكن القروى (بل والمدنى أيضا) فى القديم وحتى القرن الماضى فقط . ضرورتها الملزمة نشأت من طبيعة مصر الفيضية ، أو بالأصح أو بالأحرى الحوضية ، حيث كان الفيضان يغرق حياض الوادى كله شهورا ، لا تبرز منها إلا المدن والقرى والحلات السكنية على قمم الأكوام، كأنها الجزر الأرخبيلية كما شبهها الإغريق، أو كنجوم السماء كما شبهها العرب – كل ، كما يتفق ، من وحىَ بيئته الأم ، بينما الى وحى شكلها هى وهيئتها العالمية أرجع البعض – طرافة أكثر منها جدا لاشك – فكرة الأهرامات فيما بعد!

فهيرودوت حين راعه منظر الوادى مغمورا برمته تحت ماء الفيضان إلا من المدن والقرى الكومية الشاخصة ، شبه مصر بأرخبيل اليونان بجزره المبثوثة على صفحة البحر . أما عند العرب ، فإن النيل إذا تناهى مده وغشى الأرض ، «أحدق بالقرى فأصبح كأنه سماوات كواكبها الضياع» كما يذكر السيوطى (١) ، «ولم يكن وصول اهل بعض القرى الى بعض الا فى خفاف القوارب وصغار المراكب» كما حكها عمرو. او اخيرا كما اجمل المسعودى «صارت القرى كالنجوم فوق الروابى والتلال ،والمراكب تجرى بأهلها فى حاجاتهم من بعض الى بعض ، قد أعدوا قبل ذلك من أقواتهم وعلوفة حيوانهم مايفكيهم الى حسوره عنهم» (٢).

بهذه الصورة ، ولسبب نفسه ، كانت القرية المصرية أساسا من الحلات «النووية المجمعة nucleated » اى تلك التى تكون المساكن والمبانى فيها ملمومة فى كتلة واحدة متلاحمة ، وفضلا عن ان هذا التجمع كان يضمن الامن والحماية ايضا ضد اخطار السرقة والنهب او العدوان فى عصر المواصلات البدائية . فان الفصل بين مكان السكن والعمل الذى ينطوى عليه ، والرحلة اليومية الى العمل التى تترتب على ذلك ، لم تكن بالعقبة او المشكة الخطيرة ، نظرا لان العمل الزراعى فى ظل النظام الحوضى كان عملا موسميا فقط يقتصر على نصف السنة الشتوى (٣) .

ويهذا وبذاك كانت القرية المصرية ايضا من حلات النقط الجافة أساسا dry point settlements (٤) لان البيئة هيدرولوچية رطبة ، وبذلك تجمع بين ، وتحل فى ان واحد متناقضة . الاقتراب من الماء كشرط للحياة والبعد عنه كشرط للحماية .وهى بعد تكاد تكون نسخة مكررة منثورة بالآلاف فى كل أرجاء الوادى

(١) حسن المحاضرة، جـ ٢، ص ٢٦٤

(٢) التنبيه والإشراف، جـ ٨، ص ٢٠

(3) IA. Farid, The Population of Egypt, Cairo,1948, P.24-6 .

(4) M. Aurousseau. Arrangement of roral Population G. R., oct.1920,P.228.

وعلى صفحته وان اختلفت احجاما واوضاعا . وباستثناء حلات الصعيد فى اقصى الشمال ونجوع النوبة فى اقصى الجنوب ، لانكاد نجد اختلافات تركيبية ملموسة بين قرى الوادى او المسكن الريفى فيه ، حتى قال بعضهم ، فى مزاح قد لا يخلو من جد ، إن قرانا إنما تختلف وتتباين أساسا فى الأسماء

الشكل الدائرى

فالى حد بعيد حددت تلك القاعدة الأرضية أيضا شكل القرية ، وربما خطتها كذلك ، فهى عادة أميل إلى الشكل الدائرى التقريبى . ورغم الزوائد والأطراف المتمددة هنا وهناك أحيانا . وهذا الشكل الدائرى . إن يكن منطقا طبيعيا للنمو الحر على ارض سهلية مستوية ، فانه تلاؤم منطقى اكثر ، بل والى حد الحتمى ، على سطح ربوتنا القبابية المحدبة المعهودة ، ولا يلخص هذا الشكل الدائرى ، كما لا يعبر عنه ابلغ وادق تعبير ، كتلك التسمية الفلاحية المصرية التلقائيةالذكية «داير الناحية» ، الطريق الدائرى المطوق لكتلة سكن القرية و الفاصل بينها وبين الحقول المحيطة والذى تلقاه عالميا فى كل قرى مصر وحتى مدنها .

ورغم ان كثيرا جدا من قرى الوادى والدلتا نفسها تقع على الفروع والرياحات والترع والمصارف وتلتصق بها التصاقا ، وبعضها يتخذ الشكل الشريطى ، الا ان معظمها لا يبتعد عن الشكل الدائرى عادة ، وذلك لضآلة رقعة الحلة نفسها من ناحية ولعدم حتمية الارتباط الوظيفى بالماء كجبهة من ناحية اخرى ، وفى هذا تختلف القرية اختلافا جوهريا عن المدينة كما سنرى . من امثلة القلة الخطية او المخططة تلك شطانوف ، مركز اشمون ، على ترعة النجار ، فخطة شوارعها مستطيلة damier ، لاشك تحت تأثير الترعة ، فهى توازيها وتتعامد عليها ، وهناك حالة طريفة هى جزى ، منوف فقد انشأها محمد على كقرية نموذجية مخططة على شبكية مستطيلة ، لكنها تدهورت على الزمن فارتدت الى الخطة الدائرية المشعة المضطربة (١) . وهكذا حتى فى الحالات الفردية البحتة تعود القرية الدائرية التقليدية تؤكد وتفرض نفسها على الريف المصرى جميعا .

من هذا الشكل الدائرى الاساسى السائد تستثنى ، مع ذلك ، منطقتان اثنتان فقط:

---

(1) J . Lozach ; G . Hug , LHabitat rurale en Egypte,Le Cair , 1930 . P 38 .

قرى وحلات الصيد البحرية والبحيرية الشريطية فى شمال الدلتا حيث تعد بعضها من «حلات المستنقعات Marchhufendorfer» ثم قرى ونجوع النوبة النهرية المتطاولة والفريدة جدا فى اقصى الجنوب (سابقا) . الخاشعة على بحر تيرة قرب بحيرة البرلس مثال نادر للاولى ، والثانية هناك سيالة التى تترامى نجوعها المتعددة والمنفصلة على امتداد ١١ كم على الضفة الشرقية بعرض متوسطه ٢٠٠ متر فقط واقصاه ٤٠٠متر ، وعلى امتداد ١٢ كم على الضفة الغربية بعرض اقصاه ١٠٠ متر ليس الا (١) . فهذه جميعا تميل الى الاستطالة الشديدة التى قد تصل احيانا الى حد الخطية المطلقة بل حتى المنفردة ،وذلك تحت تأثير ارتباطها الوظيفى الحتمى بالجبهة المائية سواء البحر او البحيرات اوالترع والمصارف او النهر نفسه ، فتبدو «كحلات الصفوف Reihendorfer» أو «حلات رباط الحذاء shoe-string settlements» ، كما تسمى (٢) .

الكتلة المبنية

اما عن كتلة المبانى نفسها فى القرية المصرية المتوسطة فمسطحة من طابق واحد ، قد ينقطها رشاش من البيوت ذات الطابقين على الاكثر، ولكن تظل الافقية المطلقة – كما فى أرض سهل الوادى المحيط نفسه اخص خصائصها وابرز معالمها، هذا، وكلما امكن توجه ابواب ونوافذ المسكن نحو الشمال للافادة من الرياح البحرية الملطفة خاصة فى الصيف ، لا يستثنى من ذلك الا اقصى شمال الدلتا حيث الرياح قوية وباردة فى الشتاء فتوجه الابواب والنوافذ جنوبا (٣) .

اما الأسطح فمستوية بالطبع بحكم الجفاف الشديد السائد، ولكن ربما ايضا لطبيعة الخامة الطينية وعلى اية حال فان هذا السطح الافقى ، فى مناخ مصر الحار الجاف، هو الذى يعطى «السطوح» ذلك الدورالاجتماعى التقليدى فى حياة القرية المصرية وكذلك البندر ، وان تدهورت فى الاولى الى عادة نشر وتشوين الحطب الجاف اعوادا واكواما ، تلك العادة العميمة السيئة المسئولة عن ظاهرة انتشار الحرائق فى كثير منها ، خاصة فى الصيف فصل الجفاف التام ، وحتى فى

---

(١) محمد رياض وكوثر عبدالرسول ، « سيالة . مساهمة فى دراسة إيكولوجية النوبة المصرية » ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٦٢ ، ص ٨٢.

(2) A. Demangeon « Geog . de lhabitat rural » A . G . Jan . 1927 P . 2 - 4 , Marguerite Lefevre Principe et probleme De geog humaine , Bruxelles1945 P . 44 et seq .

(3) Lozach , Hug op . cit .,

الشتاء فصل الرياح القوية .

واذا كان ثمة لهذا النمط البنائي من استثناء ، فهو محلي محدود ولا يأخذ كثيرا من مبدأ التجانس الاساسي ، والطريف انه يعود مرة اخرى فيتكرر في شمال الدلتا والنوبة ، والاطرف ان النمط البديل يتشابه الى حد بعيد في الحالين رغم اختلاف الاسباب المناخية والخامات البيئية ، ففي شمال الدلتا الممطر نجد اكواخ حلات الصيادين قبابية احيانا او قمعية مخروطية الشكل احيانا (١) ، اشبه شيء بالمسكن القروي في كثير من المناطق المطيرة في العالم العربي كسوريا والسودان او غير العربي مثل ايطاليا واسبانيا ، بل قد تكون الاكواخ احيانا ولكن نادرا ، مضلعة او منشورية ،اشبه شيء بـ «سفردق savardak رعاة الجبل الاسود اثناء الترانس هيومانس (٢) . اما في النوبة فان القبة او بالاحرى القباب المتعددة علامة مميزة وتقليد معماري حتمي للمسكن القروي كالمدني على السواء ، فالفراغ الكبير اسفل القبة حيز تكييف طبيعي وعازل حرارة مثالي ، وبهذا يلائم هذا المناخ المداري القاري اللاهب صيفا القارس شتاء .

بالمثل عن المادة الخام في القرية : تجانس سائد لا يتعدل الا محليا فقط ، وعلى الاطراف والهوامش بالتحديد ايضا ، فمادة البناء الاساسية هي الطوب الاخضر او النيىء بطبيعة الحال . وهو نبت البيئة مباشرة وقديم قدم تاريخنا ، حتى لقد غزت كلمة الطوب - وهي فرعونية الاصل - معظم اللغات الهامة ، فوصلت الى الانجليزية adobe عن طريق الاسبانية عن طريق العربية ، وميزة هذه الخامة التشكيلية (البلاستيك) ، سهلة الصب والتداول ، انها المادة العازلة بامتياز ، فهي اداة تكييف طبيعية للحر والبرد على السواء ، هذا فضلا عن انها الخامة المحلية المتاحة الوحيدة تقريبا في معظم الوادي مباشرة ، وذلك في غياب الخشب دائما والحجر غالبا .

ولعل خامة الطين ايضا هي التي تفسر شدة سمك جدران المسكن الريفي المصري بدرجة غير عادية وربما ايضا قلة وضآلة الفتحات فيها ، والاهم انها هي التي في واقع الامر تدمغ القرية المصرية بقوة ، وبقسوة ايضا للاسف ، فتعطيها طابعها التقليدي ذلك القاتم القابض الكئيب الرتيب من الشلال حتى البحر ولقد كان هذا اللون الكالح مثار تعليق وموضع انتقاد الغرباء دائما ، ابتداء من رحالة

(1) E.M. Dowson « Plans of Egyptian houses » C.S.J. no 15 , Dec 1907 , P .360 .

(1) J . Civijic , La Peninsule balkanique , Paris , 1918 P . 226 - 7

الاندلس العربية فى العصور الوسطى الذين لم يكفوا قط عن مقارنته فى غلظة حادة ببيوت الاندلس المشرقة بطلائها الابيض الحتمى ، الى الكتاب المعاصرين من الأوروبيين والاجانب الذين لخصوا الموقف كله ببساطة بان دمغوا الفلاح المصرى بانه يعيش من الطين وعلى الطين وفى الطين .

على اطراف الوادى فقط يترك الطين مكانه لخامات اخرى ، البوص والجريد واكياب المستنقعات وربما جذوع النخيل فى حلات الصيد بشمال الدلتا ولكن الحجر اساسا على سائر الهوامش الصحراوية او الهضبية ، فعلى هوامش الوادى شرقا وغربا سواء فى الدلتا او الصعيد ، ولكن الصعيد اكثر ، فضلا عن كل النوبة بالضرورة يحل الحجر لوفرته مباشرة محل الطين كخامة للبناء، وبه يكتسى المسكن القروى لونا ابيض او فاتحا اكثر اشراقا واقل اكتسابا لحرارة الصيف . ولذا ليس اقل عزلا وترطيبا وتكييفا.

خطة بلا تخطيط

اما عن الخطة ، فلئن بدت القرية المصرية المتوسطة للنظرة العابرة ركاما عشوائيا لاشكل له amorphous ، فانه لها فى الحقيقة خطتها التقليدية ، خطة بلاتخطيط كما قد نقول فمن داير الناحية الحتمى الذى يلف بمحيط السكن ، تزحف طرق القرية من اطراف الحلة صاعدة الربوة الصناعية فى التواء معقد ومربك ، ولكن فى اتجاه واع هادف نحو وسطها الهندسى، لا تتصل عنده ولكن لتنتهى قبله فى نهايات مسدودة dead ends وأزقة مغلقة cul-de-sacs تترك قلب القرية كتلة مبنية مصمتة يحتلها او يتوسطها ويعلوها عادة مسجد القرية ، والنمط كله على التأكيد يرسم هيكل خطة مشعة دائرية radio - concentric وان كانت شديدة التميع والبدائية وقد لا تكون هذه بالخطة العضوية تماما ، ان لم نقل عفوية حقا ، غير انها ملائمة ومتلائمة الى حد بعيد بالتأكيد ، والهدم والتعديل المستمر فى المساكن القائمة او حشر واضافة مساكن اخرى على الطريق قد يحيل الخطة التلقائية الى فوضى ضاربة ومربكة لكنها قط لاتطمس او تخفى هيكلها الاساسى ولامثلة لا حصر لها ، ولكن خذ مثلا شروداسرسموس، منوفية ، على الباجورية بين شبين الكوم وتلا (١)

والكل بعد هذا جسم مضغوط متحوصل كأنه تل النمل ، تختنق فيه الطرق اختناقا بعامل اقتصاد المكان ولكن ايضا طلبا للظل ، ولعل ضيق الطرق هذا يتلاءم ايضا مع سيادة الحمار كحيوان النقل والحمل الاساسى فى القرية المصرية،

(1) Hamdan . Pop . of the Nile Mid - Delta , vol . 2 , P . 176 .

فهو وحده الذى يصلح بحجمه الضئيل للمرور او المروق فيها ، مثلما يتناسب مع الطرق الزراعية الضيقة خارج القرية ومسالك الحقول الدقيقة فى الريف المكشوف ، والواقع ان اقتصاد المكان ومجاعة الارض تفرض التجمع والتكدس على القرية المصرية فرضا ، حتى كل الاستعمالات والخدمات الفردية التى تتطلب حيزا ويمكن ان تجمع على اساس جماعى ، تتحول الى مرفق عام كالجرن مثلا او حتى القبور نفسها .. الخ .

على اطراف الوادى الرملية وهوامشه الصحراوية فقط قد يتراخى ضغط الارض فتنفسح رقعة القرية وتتسع طرقها ، وقد تستبدل الحجر خاما بدلا من الطين ، الامر الذى يزيد من توسع الرقعة بالضرورة ، ومن الطريف ان الجمل هنا كثيرا ما يحل محل الحمار كدابة او اداة النقل ليس فقط لتوافره فى بيئة هذه الهوامش شبه الصحراوية ، ولكن ايضا لان اتساع الطرق والرقعة يمكن لذلك ان لم يحتمه احيانا ، ومثل هذا يحدث ايضا فى القرى الكبيرة الحجم فى قلب الدلتا لاسيما قرب مناطق ظهور السلحفاة الرملية حيث يكثر الجمل بصورة ملحوظة . مثال ذلك سرس الليان وقويسنا ... الخ (١) .

انشطار القرى : عائلات الأسماء

لأن تضخم حجم القرية ومساحة زمامها الزراعى بعد نقطة معينة يعنى اطالة رحلة العمل اليومية من المسكن الى الحقل الى حد مرهق وغير اقتصادى ، كانت قرانا تنمو عادة الى الاحجام والاقطار التى بعدها يتحتم التكاثر بالانشطار ، وقد يحدث هذا الانشطار كنتيجة لنمو او افراط السكان ، او احيانا للخلاف والانشقاق بينهم (٢) . من هناك تنفصل عن القرية الام نويات جديدة تبدأ كبراعم فى مواضع مجاورة تحت اسماء مختلفة ولكنها دائما نسخ مصغرة من الخلية الام ، سواء وظيفة او تركيبا او نسيجا ، سواء فى قاعدة الربوة الصناعية او الخطة الاولية والشكل الدائرى او مادة البناء او نمط الملكية والانتاج والحياة ووحدة العائلة ... الخ ...

أهم واشهر فئات هذه الحلات المشتقة هى كفر، منية وميت ، محلة ، منشاة، زاوية ، خلوة ، حصة ، كنيسة ، واخيرا نجع ونزلة ، فاما «الكفر» فكلمة مصرية قديمة فى راى ، وقيل معربة عن السريانية ، ولكن الثابت انها عربية بمعنى الستر البسيط المؤقت تتخذه جماعة تنزل بموضع جديد ثم ينمو بالبناء الى حلة او قرية

(1) Ibid., P. 179 .
(2) Toussoun Memoire sur les anciennes branches du Nil, op. cit., P. 75.

ثابتة ، وفى تعريف ادق ان الكفر لغة هو «بقعة لم توطأ من الارض المهجورة» او «التراب يغطي ماتحته» اى بقعة من الارض العالية نوعا (١).

على ان الغريب ان الكفر كان نادرا جدا فى العصور الوسطى كما يبدو مثلا على خريطة عصر الاشرف شعبان (القرن الـ ١٤ م) ، التى يتضح منها ايضا ان كثيرا من الكفور الحالية كانت تحمل اسماء مختلفة ذات معانى دالة ، خاصة «بركة» مما يشير الى عملية ردم وتغيير اللاندسكيب بقصد اغراض التعمير (٢) . اما اليوم فلاشك ان الكفر هو اكثر فئات الحلات شيوعا وانتشارا خارج كل مقارنة ، ويكاد يكون لكل قرية الان كفر او اكثر ، ومن تنويعاته الاقل حدوثا كفور ، مثل كفور نجم (شرقية) ، كفور حشاد (شرقية)، كفور العرب (طلخا) ، كفور عابد (القليوبية) ، كفور البهايتة ، والمعصرة وكفورها (ميت غمر).

اما « ميت » فليست إلا تخفيفا أو تحريفا دارجا لمنية ، وكلتاهما تشير إما إلى حلة « قبالة » الحلة الأم أو إلى حلة تقوم على « بقعة قريبة من الأرض كانت مهجورة غير مستعملة من قبل »(٣) . أما « محلة » فواضح أنها هى أقرب التسميات إلى حلة Settement ، وقد كانت بالفعل اكثر التسميات شيوعا على الاطلاق فى العصور الوسطى ولكنها انقرضت تقريبا واقتصرت على قلة معدودة من الاماكن الكبيرة نوعا مثل المحلة الكبرى ومحلة روح ومرحوم وابو على القنطرة ودياى ومسير ومنوف .. الخ . « ومحلة » بتطورها هذا تاتى نقيض «كفر» تماما.

كذلك «منشاة» قليلة مبعثرة لكنها حديثة للغاية ، تدل على حلة بدأها او «أنشأها»احد الاعيان او الوجهاء ، وفى «زاوية» و «خلوة» ، واضح الاثر الدينى ، حيث ينسحب بعض الصوفية او المعتزلة من الشيوخ الى بقعة نائية مهجورة فيتجاذب اليها وحولها اتباعه ومريدوه ، فاذا هى حلة جديدة بعد حين (٤) من التسميات المحدودة الانتشار ايضا «كنيسة» و«حصة» ، وكلتاهما تعنى ببساطة بقعة من الارض ، وغالبا ، وان لم يكن دائما بالضرورة ، ترتبط «حصة» بالاقباط كحلة او سكن لهم قائم بذاته .

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، طبعة القاهرة ، جـ ٦ ، مادة كفر ، ص ٤٦١.

(2) Hamdan id II , P . 175 .

(٣) لسان العرب : مادة ميت ، جـ ٢ ص ٤٠٠ ، ومادة منية جـ ٢٠ ص ١٦٣ .

(4) A . Boinet, Dictionnaire geographique de LEgypte, Le Caire, 1899,P.XXI

اخيرا فان «نزلة» و«نجع» تقتصر فقط على الصعيد دون الدلتا ، وفى الصعيد تزداد كلما اتجهنا جنوبيا الى ان تسود الاولى فى الصعيد الاوسط والثانية فى الجنوب الاقصى ، حيث نجدهما بالمئات ، ومن تنويعات نزلة المعدودة نزالى ، مثل نزالى جنوب (اسيوط) ونزالى طحا (المنيا) ، وكلتا التسميتين ترتبط باستقرارقبائل البدو والعرب ، مما فى ذلك العبابدة ، وتحولهم من المضارب إلى الحلات ، ثم تكاثر هذه الحلات بالانشطار .

انقلاب العزبة

تلك بأشكالها واصولها المختلفة هى القرية المصرية التقليدية كالنمط الاصلى والأصيل فى سكنى ريفنا . الا ان انقلابا تاريخيا جذريا فى نمط السكنى بدأ مع انقلاب الرى من الحوضى الى الدائم فغير كثيرا من تفاصيل الصورة ، فمع الرى الدائم وضبط النهر . انتهت ظاهرة غمر الحياض ، وبذلك تحررت القرية المصرية من عامل الحماية ضد الفيضان ، فتخلصت اولا من اسار الكوم الصناعى واصبح من الممكن ان تقوم افقيا على الارض المسطحة المستوية ، التى مكنت بدورها لظهور الاشكال المستطيلة وخطة الشوارع المستقيمة المنتظمة .

ومن ناحية اخرى فقد تحول العمل الزراعى الى نظام دائم طول العام ، وباتت الرحلة من القرية المجمعة الى الحقول البعيدة عبئا اكثر من اى وقت مضى ، واشتدت الحاجة الى التقريب بين مكان العمل ومكان السكن ، بين «الغيط والبيت» (يقول المثل الشعبى الفلاحى الواعى «اللى غيطه على باب داره هنياله») . وفى الوقت نفسه تغير نظام ملكية الارض من ملكية الدولة الى الملكية الفردية ، بحيث امكن للسكن الجديد ان يقوم بحرية فوق ارضه الملك مباشرة.

لكل ذلك امكن للحلة الجديدة ان تظهر باحجام صغيرة ، بحيث اقترب السكن بصورة او بأخرى من النوع «المبعثر dispersed ولكن لما كانت الملكيات السائدة هى اما القزمية او الاقطاعية الضخمة ، فقد استبعدت فى حالة الاولى منذ البداية امكانية قيام المسكن المنفرد الذى يتوسط حقل صاحبه اى التبعثر الحقيقى ، فهذا لا يعرف الا كشذوذ عارض فى بعض المناطق عند بعض متوسطى الملاك من الفلاحين كما فى بعض قرى المنوفية والقليوبية ، هذا بينما انفتح الطريق فى الحالة الثانية امام شكل وسط بين القرى المجمعة والمسكن المنفرد.

وهنا ولدت العزبة التى هى بنت المائة سنة الاخيرة او المائة ونيف على الاكثر

والتى ارتبطت فى البداية بأراضى الاستصلاح الزراعى فى شمال الدلتا والابعاديات والوسايا وملكياتها الفردية الشاسعة الاقطاعية او التابعة للشركات الاجنبية والعزبة بذلك تمثل شكلا جديدا ليس فقط من اشكال السكنى ولكن ايضا من الاقتصاد الزراعى الحديث يختلف جذريا عن القرية .

طبيعة العزبة

فاقتصاديا ، تعد العزبة ، التى لا تقل قانونيا عن ٥٠ فدانا ، وقد تصل الى عدة الاف من الافدنة ،تعد قرين الملكية الفردية الضخمة والملكية الغيابية احيانا بل غالبا، بل هى لم تظهر الا بعد ومع تطور الملكية العقارية فى مصر الحديثة ، انها شكل من اشكال الرأسمالية الزراعية الحديثة ، وتنتمى بهذا الى نفس عائلة اللاتيفونديا الايطالية latifundia والفادزندا البرازيلية fazend والاستانسيا estancia والهاسيندا اللاتينية ..hacienda الخ . انها باختصار مصنع تجارى اكثر منها مزرعة عائلية (١).

اصولها ، بعد ، ليست ديموغرافية كالكفور واخواتها ، بل اقتصادية – اجتماعية . وسكانها ليسوا متوطنين دائمين من صغار الفلاحين ملاك الارض او مستأجريها او اجرائها كما فى القرية ، ولا هم مشتقون منها بالانشطار ، وانما هم «رحل الزراعة» : مستأجرون او عمال مقيمون مؤقتون عابرون يعملون بالعقود فى مشروع زراعى كبير يديره ويحكمه المالك الوحيد صاحب العزبة – كل العزب تسمى كقاعدة بأسماء اصحابها الافراد رجالا كانوا من مختلف الالقاب والرتب او نساء او اجانب خاصة اليونانين .. الخ واذا كان للعزبة اى علاقة او قرابة مع القرية فهى فقط ان سكانها بالضرورة مستمدون اصلا منها .

بالمثل سكنيا ، العزبة والقرية طرفا نقيض لا وجه للمقارنة بينهما البتة ، فالاصل فى العزبة هو البعد والتطوح : لغويا من عزب يعزب اى ابتعد ، ثم امتدت لتعنى «منطقة مرعى نائية» ثم لتشمل اكواخ الحقول المؤقتة اى «الاخصاص والخص » التى يقيمها الفلاحون من البوص والحطب فى فصل الحصاد ورعى الشتاء . (وفى كل الاحوال ، فلا صحة على الارجح لنظرية الاصل السلافى التى تردها إلى كلمة isba الروسية التى ادخلت عن طريق الاتراك والتى تطلق على

(1) C.B Fawcett , « Distribution of rural settlements » G.J Fed .1939 , P 155

كوخ القرغيز الخشبى (١) .

ثم ان معظم القرى قديمة الأصول سابقة للرى الدائم ، بينما العزبة حديثة تالية له من ثم فلا ربوة صناعية وارضيتها مسطحة وخطتها هندسية منتظمة مستطيلة او مربعة الشكل عادة ، وعادة ايضا تصطف المساكن على ضلوعها فى اربعة صفوف حول فناء يتوسطه سكن المالك وربما طلمبة بجواره ، او قد تتجمع المساكن فى عدة بلوكات يفصلها عن بعضها البعض بضعة امتار ، وفى شمال الدلتا المطير قد تبنى سقوف العزبة من الاسمنت على جدران من الطوب الاخضر (٢) ، وللفلاح حين يأتى للعمل فى العزبة مسكن مجانى يتركه فور تركه العمل (٣) ، والعزبة المتوسطة الحجم تتسع عادة لنحو من ١٠ الى ٣٠ أسرة فلاح .

والعزبة بهذا كله ليست مزرعة فردية يشغلها ويشغلها مزارع وعائلته وحدهم كما فى الولايات المتحدة وكندا مثلا farmstead انها ، كما يذكر ديمانجون ، ليست تفتيتا للقرية ، وانما خلية تعمير حديث (٤) . كذلك فهى ليست تصغيرا للقرية او قرية مصغرة ولا هى من اقارب الكفر كما توهم لوزاك وهيج (٥) ، ومن الناحية اخرى فهى وان لم تكن شكلا من السكنى المجمعة , agglomeration concentration على غرار القرية واخواتها ، فانها بالقطع ليست شكلا من التبعثر الحقيقى dispersion ، وانما هى خطوة انتقالية تقع فى منتصف الطريق بين التجمع والتبعثر

زحف العزب

ومهما يكن ، فان العزبة دليل مؤكد مجسم على تطور الريف المصرى الحديث، ولذا لم تلبث ان خرجت عن دائرة البرارى واطار الاستصلاح ، حتى حوالى ١٩١٠، مثلا ، لم يكن بالمنوفية كلها عزبة واحدة ، وكانت العزب مقصورة على شمال

(1) V . Mosseri Ch . Audebeau , Quelpues notes sur Lhistoire de Iezdeh egyptienne » B.I.E. t, III 1920 - 1 p . 27 - 30 ; Oxford English dictionary ,

supplement & bibliography 1933 , p . 511 .

(2) lozach et Hug , p 39, 49 - 52 .

(3) Samir Saffa « Exploitation econ.& agricole dun domaine rural egyptien » E.C.1949 ,P.432 - 3 .

(4) A. Demangeon « Problemes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte » A.G., Mars 1926 , P. 171 - 2 .

(5) P. 36

الدلتا فقط . لكنها بعد ذلك اخذت تتقدم وتنتشر جنوبيا بسرعة وبقوة حتى غزت تضاعيف الريف المصرى كله وانتثرت باعداد هائلة وسط القرى المجمعة القديمة .

وفى هذا الغزو المتداخل قد تقتطع العزبة الجديدة جزءا من زمام القرية القديمة وذلك تفقد القرى ارضها للعزب باطراد بينما تتحول القرى بالقوة الى عزب ، ومن الناحية الاخرى فان العزبة قد تتحول بالتدريج الى قرية ، وذلك اذا ما تحللت ببيع اراضيها او عن طريق الوراثة كما يحدث كثيرا فى الواقع ،حتى اذا ما استهلكت مبانى مساكنها المخططة، وهذه مسألة ١٠ – ١٥ سنة . أعيد بناؤها عشوائيا بلانظام او تخطيط على النمط التقليدى المكدس ، وبذلك تتدهور العزبة وترتد قرية عادية مجمعة ، لاسيما مع تضخم عدد سكانها فوق حدودها المقننة السابقة (١) ، وهكذا يعود «التبعثر الاولى » فيرتد الى«تجمع ثانوى» .

على ان هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، ويظل الاتجاه العام هو تكاثرالعزب وزحف المد العزبى، حتى اصبحت العزبة من ابرز معالم الاندسكيب الريفى من البحر حتى اسوان بما فى ذلك حتى مناطق الحياض المتخلفة فى الصعيد الاوسط قبل تحويلها ، وحتى اصبح سكان العزب يمثلون نسبة هامة من سكاننا الريفيين ، اكثرمن الثلث الى النصف فى بعض مراكز شمال الدلتا مثل شربين وبلقاس . اما على مستوى البلد ككل ، فالى جانب نحو٤٠٣٢ قرية ، هناك الان نحو ٢٨٫٠٠٠ حلة صغيرة مبعثرة اغلبها من العزب .

بهذا ايضا تغير هرم احجام القرى والحلات فى مصر تماما،فلما كان عدد سكان الريف بحسب تعداد ١٩٧٦ هو ٢٠٫٥٦٠٫٥٦٧ نسمة ، فان متوسط حجم القرية يتراوح بذلك بين ٤٠٠٠، ٥٠٠٠ نسمة ، واذا كانت هناك قرى تصل اليوم الى ٢٠ ، ٣٠ الفا ، فالواقع ان حوالى ٦٥٪ من قرانا تتراوح فعلا بين ٢٠٠٠، ٥٠٠٠ فى المتوسط . على الجانب الآخر فان كثيراً من العزب والحلات المبعثرة لاتزيد على مائة أو بضع مئات .

بصيغة ايكولوجية اذن ، اذا كانت عناصر المسكن الريفى هى ثلاثية القرية – العزبة – المنزل المنفرد ، فيمكن القول عن الجزء الاكبر من مصر باستثناء شمال الدلتا ان القرى هى السوائد dominants ، والعزب الثوابت constants، والمنازل العوارض casuals اما فى شمال الدلتا فتنقلب المعادلة لتصبح العزب هى السوائد، والقرى الثوابت ، بينما تظل المنازل العوارض ، على ان الكل يختلط

(1) Lozach et Hug, P.53- 140 - 2 .

ويتداخل بلا عزل او تمييز في فرشة غطائية موحدة ولوحة واحدة اقرب الى التجانس منها الى التنافر. وبذلك يكون ثنائي القرية – العزبة علما عالميا على ريف مجدد ولكنه من جديد متجانس بصورة اخرى .

القرية والعزبة :
او التجمع ضد التبعثر

وليس الامر بالطبع صراعا او تنافسا بقدر ما هو تكامل او تزاوج بين شكلين لازمين في النهاية من اشكال الحياة الاجتماعية في الريف . لكن لا جدال في ان المد العزبي الكاسح اتى كأمر واقع على حساب القرية ، وان التبعثر انما وقع في ارض التجمع ، وفضلا عن هذا فلقد نادى بعض المخططين في مصر منذ بعض الوقت بتبني الشكل المبعثر في تعمير الاراضي الجديدة المستصلحة في براري شمال الدلتا ، وطبقت الدعوة فعلا وبصورة مافي بعض «اقطاعيات» الخريجين الزراعيين (١) ، كما اثيرت مؤخرا بمناسبة مشروع اعادة بناء القرية .

ولنا ان نعلم ان لكل من التجمع والتبعثر مزاياه وعيوبه ماديا واقتصاديا واجتماعيا بل ونفسيا ، فالتجمع يسمح بقيام حياة اجتماعية حميمة ، غنية بالخدمات المركزية الاجتماعية والتعاونية ، كالتجارة والتسويق والتعليم والعبادة والتعاونيات ، فضل عن الامن والادارة... الخ ، ولكن يعيب التجمع بالمقابل الفصل بين مكان السكن ومكان العمل ، مما يحتم رحلة الصباح والمساء ذهابا وايابا بين القرية والحقل،وتزداد الرحلة طولا ومشقة كلما تضخمت القرية واتسع قطرها وكلما ترامت مساحة زمامها. وهذا قد لا يتيح للفلاح العناية الكاملة والتواجد الدائم بزراعته ،وقد يحول دونه وانواعا ثمينة بعينها من الزراعات، كالمحاصيل البستانية من خضروات وفواكه مما تتطلب رعاية خاصة.

على العكس من هذا التبعثر ، يلغي الفصل بين السكن والعمل ، ويختزل الرحلة اليومية الى الحقل ، ويتيح للفلاح حرية الحركة والاختيارمحصوليا ... الخ . الا انه من الناحية الاخرى يتركه في عزلة قاسية ، وحياة فردية قاحلة بلا تعاون

(١) « مشروع القرية السعيدة » ، مجلة التعاون ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ٤١ – ٤٢ ، « الاقطاعيات الزراعية » ، مجلة التعاون ، ابريل ١٩٤٨ ، ص١٨١ – ١٨٢ ، أغسطس ١٩٤٨ ، ص ٤٢٨ ، ٤٣٩ ، عثمان أباظة ، « الإقطاعيات الزراعية » مجلة التعاون ، يونيو ١٩٥٠ ، ص ٤٣٦ – ٤٤٢ ، محمد رياض الغنيمي « مشروع الإقطاعيات الزراعية»، التعاون ، مارس ١٩٤٨ ص ، ١٤٥ – ١٤٧ .

ولا تجاور ، فقيرة في الخدمات المركزية ، تحتم عليه كثرة الانتقال الى اقرب الحلات النووية المركزية للتسويق او التسوق او التعليم ... الخ . وقديما قيل «ساكنو الكفور، ساكنوالقبور» اشارة الى حياة العزلة والوحدة الموحشة.

واضح إذن ان هناك دائما وبالضرورة قدرا ما من التعارض بين متطلبات العمل الزراعى نفسه وبين حاجات الحياة الاجتماعية بين الانتاج وبين الخدمات ، وواضح كذلك ان التجمع اصلح للاخيرة ، وان التبعثر اصلح للاغراض الاولى ، وبعبارة اخرى ، التجمع انجح اجتماعيا ، ولكن التبعثر انجح اقتصاديا وواضح اخيرا ان التجمع انسب للمجتمعات الزراعية المتخلفة الكثيفة السكان حيث مساحة الارض محدودة والملكيات صغيرة والميكنة ضئيلة ،بينما ان التبعثر ملائم جدا للمجتمعات المتقدمة خاصة البلاد الجديدة الشاسعة المساحة حيث الملكيات بالاف الافدنة والمزارع كالمستعمرات (الابعاديات) والميكنة على اشدها (١).

وفى مصر ، فلقد اثبتت التجربة الواقعية عدم نجاح التبعثر كشكل للسكنى ، وذلك لافتقاره الى الخدمات المركزية والتعاونية ، واكثرمنها الى الخدمات الشبكية بالذات كالكهرباء والماء والمجارى والمواصلات التى تصبح تكاليف مدها باهظة وغير اقتصادية على الاطلاق .

بل لقد لوحظ ان المساكن المنفردة التى بنيت للخريجين الزراعيين وسط «اقطاعياتهم» فى شمال الدلتا لم تلبث ان هجروها وتجمعوا تلقائيا فى نواة مركزية ملموسة بقوة هذا العامل وحده . والدرس نفسه كررته تجارب الاراضى المستصلحة اخيرا فى مابعد يوليو بشمال الدلتا .ان العزبة تتراجع امام القرية : لقد تحول المد العزبى الكاسح اخيرا الى جزر .

وعلى مستوى العالم ، فان الاتجاه الحديث هو ايضا الى ترجيح السكنى المجمعة، حيث لا مكان الان للعزلة ، والاتجاه التخطيطى الحديث فى مصر يدعو حاليا الى اختزال او تخفيض عدد القرى بالجمهورية الى ٢٠٠٠ قرية فقط ، اى الى نصف عددها الراهن ، على ان المشكلة عندنا فى الواقع ليست هى الحجم الكبير ، فيما عدا ان القرى الضخمة تحتاج الى مزيد من الخدمات الحديثة والمرافق والتسهيلات (ولا نقول المرفهات الحضارية) . الاحجام الصغيرة هى

(1) Finch Trewarthe et al ., Elements of geog ., P. 654 - 5.

المشكلة الحقيقية ، وهذه كما رأينا تكاد ترادف العزب والحلات القزمية . فهذه التجمعات الضئيلة ، التى نشأت عادة فى ظل الاقطاع ولخدمة ابعادياته وملكياته الشاسعة ، محرومة من ابسط الخدمات العادية ، فضلا عن الخدمات المركزية ، وتعيش فى عزلة كئيبة خاصة فى وحل شتاء الشمال.

وقد أثبتت الابحاث التخطيطية أن هناك حدا ادنى من الحجم ،أسفله يعجز كثير من الخدمات المركزية عن الظهور ،لان عدد السكان وحاجاتهم وامكانياتهم لاتمكن لها ببساطة ،فالمدرسة الابتدائية او الاعدادية تحتاج على الاقل الى بضع مئات من التلاميذ وبالتالى بضعة الاف من السكان ، حتى تقوم ، وهكذا قل عن المستشفى، عن عيادة الطبيب حتى عن بعض انواع المتاجر ..الخ وكلما ارتفع المستوى النوعى للخدمات ، كلما تحتم زيادة حجم السوق ، اى الرواد ،اى السكان.

على ان التعليم بالذات يعد مقياسا حساسا فى هذا الصدد وقد وجد ان٥٠٠ نسمة هو بصفة تقريبية الحد الادنى الذى يكفل مدرسة اولية (ابتدائية) بصورة معقولة . ولهذا نجد كثيرا من اطفال تلك العزب والحلات الصغيرة يتكبدون مشاق رحلات طويلة وخطرة ومكلفة الى اقرب القرى الكبيرة للتعليم – او قد «يتسربون». وفى مجال آخر لايقل اهمية ودلالة ، اذا كانت الوحدات الصحية المجمعة ، التى تخدم كل وحدة منها عددا من القرى والعزب فى دائرة واحدة ، قد حلت بعض صعوبات هذه التجمعات ، فان المشكلة الاساسية تظل قائمة .

من هنا يجمع الكثيرون على ضرورة اخضاع وحدات ريفنا لعملية خف (كخف الذرة) من ناحية ، وعملية ضم (كضم القمح) من ناحية اخرى ، وكما حدثت عملية تجميع للملكيات الزراعية المبعثرة remembrement، يحتاج السكن الى عملية تجميع مماثلة ، وهناك من هذه الزاوية آلاف الحلات تنتظر مشروع اعادة بناء القرية .

ومن الممكن فى هذا الصدد ان ننتهز الفرصة لكى نضع خطة طويلة المدى لاعادة توزيع احجام قرانا ومدننا فى نظام تركيبى متماسك ، تخدم فيه كل مدينة اقليمية هرما عنقوديا او شُجريا متدرج الطبقات من المدن الصغرى والقرى ، ونظام كريستالرالسداسى الشهير هو هنا انسب الانماط واكثرها كفاءة ، لاسيما وقد طبق بنجاح وفاعلية فى التخطيط الاقليمى فى اجزاء كثيرة من اوروبا .

عـود على بدء

ذلك اذن تشريح القرية المصرية وتلك مورفولوچيتها ،التجانس جوهرها والتوحد منتهى تطورها . فهى لا تبتعد عن نمطها الاساسى الا على اطراف الوادى خاصة فى الشمال الاقصى من الدلتا والجنوب الاقصى من الصعيد ، ثم هى حين تتطور لا تلبث ان تستعيد في النهاية تجانس تركيبها العام ، ويظل الشعور بتجانس القرية المصرية المتوسطة قائما . مثل هذا ايضا - سنرى - يمكن ان يقال عن المدن.

ولكن لنذكر اولا ان هناك وحدة عريضة ولكنها اساسية فى التركيب المورفولوچى بين القرية والمدينة المصريتين ، ففيما عدا الحجم ومادة البناء ثم درجة التعقيد والتطور، فان المدينة المصرية العادية تكاد تبدى الصفات والسمات الاساسية التى نجدها فى القرية المصرية المتوسطة ، سواء ذلك فى الموضع او الخطة او الشكل بل واحيانا فى بعض ملامح التركيب الوظيفى نفسه بل إننا سنجد ان المدينة المصرية المعاصرة فى تطورها الحديث انما تجمع بصورة او بأخرى بين النمطين الاساسيين فى تركيب القرية المصرية وهما القرية القديمة والعزبة الحديثة ، وانما على مستوى اعلى بالطبع وفى ابعاد اكبر بالضرورة.

وليست مصر بهذا بدعا ولا هى فى هذا باستثناء ، فلقد لوحظ فى كثير من البلاد ان هناك كقاعدة عامة وحدة عريضة فى التركيب المورفولوچى بين القرى والمدن ، بمعنى ان القرية والمدينة تميلان فى البلد الواحد الى ان تتشابها نسبيا فى الملامح والخطوط العريضة ، الا ان القرية اكثر بساطة وربما سذاجة ، بينما المدينة اكثر تركيبا وتعقيدا (١). ولعل هذا انسب نقلة الى موضوعنا التالى ، المدينة.

المدينة المصرية

ماقلناه عن تجانس القرية المصرية يصح ان نقوله عن المدينة ، فباستثناء العاصمتين وقلة من الموانىء ومدن القناة ، تشكل المدينة الاقليمية المصرية المتوسطة - البندر التقليدى - وحدة مورفولوچية ثابتة الطابع والقالب والجو العام ، حتى ليؤكد جان لوزاك ان واحدة منها لا تعرف شخصية مدنية تنفرد بها عن سواها (٢) ومثله يفعل لوران الذى يضغط بشدة على تشابه المدن المصرية ابتداء من اسيوط والمنيا وبنى سويف الى مدن الدلتا (٣) . وقبل ان

(1) L mumford, Culture of cities , London ., 1946 , P 51.

(2) L . Lozach, Delta du Nil , Le Caire , 1935 , P. 209.

(3) Lorin P. 54 , 79 .

نحكم على هذا الحكم ، دعنا اولا نرى الخطوط العريضة في تكوين المدينة المصرية العادية، ولنبدأ اولا بالتطور والنمو ثم نثنى بالوظيفة والتركيب او التركيب الوظيفى عموما .

التطور والنمو (١)

الى ما قبل العصر الحديث ، اى حتى الحملة الفرنسية تقريبا ، لم تكن المدينة المصرية لتختلف كثيرا جدا عن زميلتها القرية لا فى الحجم ولا المساحة ولا فى الشكل او التركيب او الجو العام . الفارق المحسوس الوحيد كان الوظيفة ،وحتى هذا لم يكن مطلقا تماما . فقد كانت مدننا الوسيطة فى نهايات عصر الانحطاط اشباه مدن على الاكثر ، اشبه بقرى مضخمة مفخمة بعض الشىء .وكان معظمها شديد التجانس فى الهيئة العامة ونمط الحياة الى حد الرتابة المملة ، بسيطا بساطة الفقر والتواضع ولانقول الضعة .

غير انه مع عملية التحضير والتمدين الحديث بدأت عملية تباين مطرد ما بين المدينة والقرية ، عملية ابتعاد متسارع للمدينة عن النمط البدائى المنمط المشترك مع القرية stereotype ، الى ان اكتملت التفرقة التامة بين النوعين فى العقود الاخيرة ، بل وحتى وصلت الى حد الهوة السحيقة بينهما فى بعض الحالات القصوى . المهم ان العملية لم تصب كل مدننا بدرجة واحدة ولا بمعدلات او توقيتات موحدة ، وانما جاءت ابكر واسرع وابعد مدى جدا فى العواصم والمدن الكبرى ، وتخلفت وتباطأت وكانت محدودة القوة والمدى فى المدن الصغرى والبنادر المتواضعة ، الى حد ان بعضها لايزال يبدى شيئا من ملامح القرية وحياة الريف بل ومن مظاهر النمط البلدى البدائى القديم ، والى حد ان مدننا نفسها اصبحت فيما بينها اقل تجانسا واشد تباينا منها فى اى وقت مضى .

على هذا نستطيع ان نميز بين نوعين او نمطين اساسيين فى هذا التطور المدنى الخلاق : النمط العتيق archetype والنمط الحديث neotype الاول هو النمط التاريخى التقليدى القديم ، الاصلى او الاصيل او «الوطنى» او «البلدى» ، وهو النمط المتنحى recessive والثانى هوالنمط العصرى الدخيل او المستورد على الطراز «الاوروبى» او «الافرنجى» وهو النمط السائد والكاسح dominant الاول هو النمط شبه القروى البدائى غير المخطط بربوته الصناعية الدائرية المحدبة نفسها وخطته الدائرية المشعة وشوارعه المتعرجة الضيقة وأزقته المسدودة ، أيضا

(1) Hamdan Pop . Nile Mid - Delta , vol . II , P. 205 ff .

ببيوته التى لقلة نوافذها تكاد تعطى ظهرها للشارع بينما تطل على افنيتها واحواشها الداخلية التى تتلقى منها الشمس والضوء والهواء وذلك تأمينا لعزلة «الحريم» ... الخ (١) ، اى على نسق واسس العمارة الاسلامية المعروفة عموما .

اما النمط الحديث فهو الشكل الهندسى المنتظم المخطط على مستوى الارض الطبيعى المسطح والمهندس على نموذج شبكة المربع او المستطيل echequier , damier grid- iron بشوارعه المستقيمة الواسعة الفسيحة وزواياه القائمة وميادينه المركزية، بيوته متعددة الطبقات وفيللات الحدائق والعمارات الشاهقة فضلا عن التى تسعى الى اكبر قدر من الانفتاح على الخارج وعلى الشارع ، فهذا اذن هو نسق العمارة والتخطيط الاوروبى الحديث .

وسيتضح على الفور ان هذين النمطين المتناقضين فى مدننا ان هما الا الشكلان المدنيان المناسبان ، ولكن المرادفان والمقابلان للنمطين الاساسيين فى تطور وحدات ريفنا وهما القرية والعزبة على الترتيب وذلك فى الخطة والشكل والوظيفة كما فى المثل الحضارية والعقلية والنفسية العامة وفلسفة الحياة ، يعنى هذا ايضا ان المدينة المصرية انتقلت من البسيط الى المركب ، اصبحت مدينة مركبة اساسا فالمدينة تبدو أو تبدى ثنائية لاتخلو من انقطاع فى النمو وهذه الثنائية أو الازدواجية فى المدينة المصرية انما تشير بطبيعة الحال الى الانقطاع الحضارى العام نتيجة للاحتكاك الاوروبى .

هذا ولما كان للجمع او المزاوجة بين هذين النمطين نسقان اساسيان سواء بالموجب او بالسالب او افقيا او راسيا ، فاننا نحصل على اربع توليفات اساسية بها تتحدد فعلا الاشكال الرئيسية السائدة للمدينة المصرية المعاصرة ، اثنتان بسيطتان والاخريان مركبتان . الاوليان هما اما النمط العتيق البحت وحده ودون اضافة اى لاجديد ولاتجديد ، واما النمط الحديث على حدة ودون سابق اصل او اصل قديم فيكون «التخطيط الاولى .primary planning » والاخريان هما الجمع بين النمطين ، اما رأسيا بأن تفرض شبكة الحديث فرضا على فرشة القديم وذلك بالتعديل والتقويم الجزئي ، فيكون «التخطيط المفروض او الانطباقى super-imposed planning» واما ان يكون الجمع بين النمطين افقيا فى تجاور كقطاعين متلاصقين ، فيكون «التخطيط المركب complex ordinance .

(1) S. Hassid The pro..em of rural housing in Egypt thesis Cairo 1942 vol . I P. 30 - 7 .

الشكل العتيق

وقلة معدودة الان جدا من مدننا هى تلك التى لم يمسسها التطور الحديث ،خاصة منذ الحرب الثانية ثم حركة يوليو ، بدرجة ما او بلمسة ولو يسيرة ، بحيث تظل تقتصر على النمط الاولى العتيق ، فقل ان تجد اليوم مدينة مهما تضاءلت لم تضف الى نفسها على اطرافها حيا او احياء جديدة حديثة ،او اسافين عصرية داخل جسمها القديم، او اخضعت شبكة شوارعها البالية لجراحة تجميل وعملية تقويم وتصحيح بشق بعض الشوارع المستقيمة الهندسية .. الخ ، وكلما كانت المدينة اكثر نموا وحيوية كلما زادت نسبة هذا الجديد الى القديم ، وكلما اتجه هذا الاخير الى الانكماش او الانقراض ، حتى ليكاد يتحول فى العاصمتين وخاصة القاهرة الى اسافين محاصرة زاوية هى مايعرف عادة بالاحياء القديمة او الشرقية او التاريخية او الشعبية .

من هنا فان الشكل العتيق ،وان كان هو الشكل السائد والوحيد قبل العصر الحديث ، ولايكاد يكون له وجود اليوم عمليا الا بشىء من التجاوز والا فى المدن الضعيفة التى اصيبت بالجمود والتوقف عن النمو . حتى الحرب الثانية مثلا كانت تنتمى الى هذه الفئة مدن مثل دسوق ، فوه ، الحامول ، بلقاس ، شربين ،قلين ، السنطة ، زفتى ، اشمون ، وكثير غيرها فى الدلتا واكثر منها فى الصعيد ولكنها اليوم تجاوزتها كثيرا او قليلا الى الفئات الاخرى .

التخطيط الاولى

التخطيط الأولى المطلق ، والنقيض المباشر للشكل العتيق ، محدود الانتشار بالطبع ، ولعله مقصور بالتعريف على المدن الجديدة البكر تماما ، وهى بدورها قلة معدودة فى بيئة بشرية الفية عريقة معتقة كمصر ، هنا لا تاريخ للمدينة تقريبا ، اذ لم تنشأ الا خلال الفترة الحديثة معاصرة على اكثر تقدير لمدن الغرب الامريكى مثلا ، مرتبطة اصولها بانقلاب الرى او الاستصلاح او الصناعة او التعدين أو النقل او الادارة الحديثة . فهنا كل المدينة من النمط الحديث ، صممت ككل وعن عمد على اسس التخطيط الهندسى العصرى متخففة من كل قيود الماضى ورواسبه.

على انها اذا خططت – كما هو السائد عادة – على نمط رقعة الشطرنج اى شبكة المربعات أو المستطيلات ، فانها بالضرورة تصبح مدينة بلا قلب ، مشتتة لابؤرة مركزية لها ، خدماتها المركزية على اطرافها غالبا بحيث يتحول قلبها الى قلب هامشى ، الامر الذى يشكل صعوبات خطيرة فى الحياة اليومية والمواصلات

والانتاج ... الخ ، كما يتمثل بصفة خاصة في كفر الزيات ، ومع ذلك فليست كل المدن الجديدة حديثة التخطيط بالضرورة ،فبعضها انبثق تلقائيا على الخطوط «البلدى»القديمة مثل الزقازيق التى نشأت ايام محمد على كمعسكرلعمال وانفار الرى والاستصلاح الزراعى (١).

فيما عدا هذا فلعل ابكرهذه الفئة هى كفر الزيات التى بناها محمد على كمدينة نموذجية ولم تكن موجودة قبله (٢) . وقد بدات على شكل مربع ، ثم نمت على امتداد النيل فاتخذت شكل المثلث ولكن اهم واخطر الحالات هى مدن القناة الجديدة بورسعيد والاسماعيلية التى هى تخطيطيا خلق اوروبى عصرى كامل مثلما هى وظيفيا خلق القناة . ولانها ترتكز على القناة كشريان بدل النيل وتمتاز كل كتلتها المبنية بالتخطيط الهندسى المنتظم ، فان رقعتها تأخذ تلقائيا شكل مثلث قائم الزاوية فى بورسعيد ومتساوى الساقين فى الاسماعيلية ، القناة قاعدته ، ورأسه المسحوب تجاه الوادى ، اما من الداخل فكل كتلتها المبنية تمتاز بالتخطيط الهندسى المنتظم كشبكة مربعات فسيحة سخية الابعاد.

ومن الامثلة الاحدث كوم امبو التى بداتها شركة السكر «كمدينة شركات» مخططة منضبطة بصرامة ،ومن الامثلة الصناعية الاحدث كفر الدوار التى تكاد تكون من خلق شركة الغزل الرفيع اثناء ومنذ الحرب الثانية ، ومن المدن الادارية الاصغر منشأة صبرى التى انشئت كعاصمة لمركز قويسنا ، وهى اذ ترتكز وتتعامد على سكة حديد بنها – طنطا ، تأخذ فى نموها شكل المثلث المسحوب وفى خطتها شكل سلسلة السمكة arete de poisson وهناك بعد هذا سلسلة مدن التعدين ، خاصة الفوسفات ثم البترول على ساحل البحر الاحمر ابتداء من الغردقة وراس غارب الى أبو رديس ، فهذه جميعا من مدن الشركات المخططة العصرية الحديثة بالضرورة (٣).

التخطيط المفروض

اقلية محدودة كذلك هى فئة التخطيط المفروض ، فهى تقتصر ايضا علي بعض المدن التى توقفت عن النمو بحيث يظل النمط العتيق هو الخلفية الاساسية ، فهنا يتم التحديث لا بضم قطاع او شريحة حديثة جيدة بل بهندسة النواة القديمة ، وذلك بشق عدة شوارع جديدة شريانية فسيحة مستقيمة فى قلب جسمها ، او تهذيب وتقويم بضعة شوارع قديمة ، مع تجنيب بعض الميادين المركزية وربما بعض المتنزهات العامة .

---

(1) Lozach Delta , P. 209.

(2) Lozach ; Hug , Haditat rurale, P. 39.

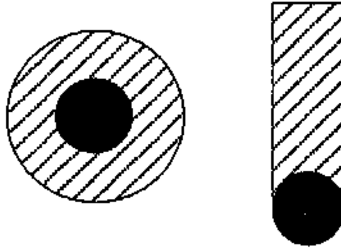
(3) Hamdan, Studies in Egyptian urbanism , P. 28 - 30 .

نتائج هذه العملية التجميلية كثيرا ماتكون غريبة مهزوزة ، فحيث تحل الشوارع المستقيمة المنتظمة محل الحارات القديمة الضيقة الملتوية قد تتخلف رقع بناء مثلثة دقيقة مسحوبة تعطى مبانى شاذة الاشكال والانماط...الخ وحتى الحرب الثانية كان من امثلة هذه المدن سمنود ومنوف فى قلب الدلتا ، وكثير غيرهما فى سائر الدلتا ومعظم الصعيد ، ولكن اغلبها نما منذ ذلك الوقت وتطور فى اتجاه الشكل الاخير وهو التخطيط المركب .

التخطيط المركب

فى هذا الشكل المركب نجد نواة المدينة من النمط العتيق ، ولكن نموا كبيرا قد حدث خارجهامباشرة على اسس النمط الحديث بذلك يصل التباين والتنافر الى مداه ، حيث تجمع المدينة بين القديم والحديث ويتجاور ويتعاصر الماضى والحاضر فاذا هى بحق تجسيد وبلورة للزمن، تلخص كل تطور مدننا الحديث وترمز اليه اكثر من اى شكل اخر. فعلى النقيض من التخطيط الاولى المطلق ، هى قديمة جدا، وعلى عكس التخطيط المفروض ، هى نامية بلاشك ، ولكن على العكس من المدينة الاوروبية حيث نجدالنواة القديمة فى قلب المدينة غائرة دفينة والنمو الحديث يحيط بها دائريا من كل الجهات وحيث يبدو التركيب العام للقديم والحديث حلقياً متصلا بلا انقطاع ، على العكس من ذلك نجد النمو الحديث يقع هنا خارج النواه القديمة على جانب واحد منها فقط وذلك تعبيرا عن الانقطاع الحضارى العام الكامن.

والواقع ان التخطيط المركب ليس فقط اكثر اشكال مدننا شيوعاوانتشارا ، ولكنه ايضا الوريث الطبيعى والحتمى ان آجلا او عاجلا لكل الاشكال الاخرى ولهذا فبينما تتجه هذه الاشكال الأخيرة بسرعة الى التناقص والانقراض ، يتجه التخطيط المركب الى ابتلاعها ونحو السيادة المطلقة بين المدن المصرية ، وبهذا التطور تعود المدن المصرية فتكتسب التشابه والتجانس التركيبى فيما بينها وان فقدته كل واحدة منها فى داخلها اى ان التجانس الذى كان للمدن المصرية قبل العصر الحديث يعود اليها ولكن فى شكل جديد اكثر تعقيدا .



شكل (١٠) مورفولوجية المدينة المصرية (إلى اليمين) والمدينة الغربية(إلى اليسار) . النمو الحديث شمال النواة القديمة فى الأولى ، وحولها فى الثانية .

ولان المدينة المركبة الجديدة المزدوجة التخطيط هذه هى السائدة الآن فنحن فى حل علميا من ان نعتبرها باستثناءات محدودة وموقوته الشكل والنموذج الاساسى العادى للمدينة المصرية المتوسطة جميعا . ولنا على هذا الاساس ان نتخذها محورا للدراسة التفصيلية لمورفولوچية مدننا عموما ، ولنا كذلك ان نميز داخل المدينة المصرية العادية بين القطاعين القديم والحديث او المدينة القديمة والحديثة على الترتيب .ومن هذا المنظور ، فلئن كان من الصحيح بعامة وكقاعدة عالمية ان «قلب المدينة يحكى تاريخها ، بينما تلخص منطقة الاطراف مستقبلها » (١) ، فان لنا أن نضيف عن المدينة المصرية المعاصرة ان المدينة القديمة بها هى التى تحكى تاريخها بينما تلخص المدينة الحديثة مستقبلها .

مورفولوجية المدينة المصرية

المدينة القديمة

فاما القطاع القديم فجوهر خطته ، وربما الى حد ما جوه ، هو خطة وجو القرية المصرية التقليدية ، الا انه يلبس عمارة من الطوب الاحمر بدل الاخضر، ويعمل فى وظائف غير زراعية اساسا وان لم يكن بصورة مطلقة بالضرورة . ففى المدن الصغيرة الراكدة الناعسة فى قلب الريف ،مثل اشمون بل وحتى منوف،كثيرا مايتحول محيط المنطقة المبنية إلى نطاق من الاستعمالات الزراعية فتصبح مساكنه من الطوب النئ ويسوده نمط الحياة الريفى المحض أو المخفف . بل وأحيانا ترى قطعان الحيوان والماشية فى الصباح والمساء داخلة خارجة من المدينة إلى الحقول فى رحلة الترانس هيومانس الزراعى التقليدية المعروفة فى القرى البحتة ، الظاهرة التى تستلفت بشدة – إن لم تصدم – ساكن المدينة الحقيقية حين يواجهها لأول مرة .

المنطقة المبنية

وكالقرية أيضا ، تقوم المدينة القديمة على ربوة صناعية دائرية إلا أنها أكبر وأعلى .

وكلما نمت المدينة عبر العصور كلما علت الربوة واتسعت ، وكلما اتسعت انتقل داير الناحية إلى محيط جديد خارجى أكثر وتحول القديم إلى شارع حلقى داخل المنطقة المبنية . وبالتالى فانه كلما تعددت الشوارع الحلقية الداخلية كلما دل ذلك على نمو المدينة الكبير مثلما تحدد هى مراحله . والمثل الواضح على ذلك تماما هو

(١) سعاد الصحن ، « موقع صناعات العواصم » ، المجلة الجغرافية العربية ١٩٧٥ ، ص ٧٩.

طنطا . أما فى المدن المسورة كالقاهرة فقد كان السور يحتل مكان داير الناحية . هذا وكلما كانت رقعة المدينة أكبر ، قامت على أكثر من ربوة متجاورة ، بحيث يصعد المرء ويهبط شوارعها أكثر من مرة فى الاتجاه الواحد ، كما فى المحلة الكبرى مثلا.

أما الشوارع المشعة فقد يمكن بالعين أحيانا ملاحظة صعودها وهبوطها بحسب كنتورها ما بين القلب والأطراف . وأحيانا قد يختزل انحدار الربوة فى قطاعات سلمية مدرجة وذلك على مسافات مناسبة ، قد يصل ارتفاعها أحيانا من ٣ الى ٤ أمتار ، كما فى كثير من شوارع طنطا القديمة . وهذا وسط سهل الدلتا شديد الاستواء حواليك من كل الجهات ، يعطى شعورا غريبا يذكر توا بشوارع مالطه أو قبرص وغيرها من المدن الجبلية المدرجة رغم اختلاف البيئة الجغرافية المطلق .

وفى مدن الوادى الواقعة عند أقدام الهضبة الصحراوية سواء على الضفة الشرقية أو الغربية ، بما فى ذلك القاهرة وأسيوط وأخميم وأسوان ، كانت المدينة القديمة تستغنى بالطبع عن الربوة الصناعية وتفيد من التلال البارزة أو ألسنة الهضاب الطبيعية ، ومنها بالتالى تنحدر أرضية المدينة صوب النهر إما غربا أو شرقا . وهنا تصبح الشوارع المنحدرة والسلمية ظاهرة مألوفة شائعة للغاية وطبيعية تماما ، كما فى الأحياء الشرقية من القاهرة فى أحضان المقطم : القلعة ، الدراسة ، السيدة زينب ، الخليفة ... الخ .

هذه المدينة القديمة لا ريب نواة المدينة ككل ، ترجع أصولها على الأقل إلى العصور الوسطى كالقاهرة الفاطمية ، وهى اليوم المدينة «الوطنية» او الاحياء «البلدية» التى يسودها طابع الحياة الشعبية الفولكلورية وتفوح منها رائحة الماضى فى المبانى والعمارة ، فى الوظائف والحرف ، فى العادات والتقاليد ، فى مستوى المعيشة والدخل .. الخ .فمورفولوجيا ، ابرز مايميز المنطقة المبنية انها كتلة مصمتة غير متمايزة او متباينة undifferentiated من المبانى السكنية المتواضعة عمارة وارتفاعا ، لا تزيد فى المدن الصغرى عادة على طابق او اثنين تصل فى المدن الكبرى الى ثلاثة او اربعة ، والاعم والاغلب ان بروفيل المدينة مخروطى او هرمى الشكل ، اعلى المبانى فى الوسط ثم تنخفض نحو الاطراف الى طابق واحد اساسا ، وطرز المعمار هنا شرقية عتيقة (فانتية) بواجهاتها الخشبية البارزة (الشكمات) واشغال الارابسك المخرمة المميزة (المشربيات) .

كثير من هذه المبانى القديمة التى قد يبلغ عمرها بضع مئات من السنين ،

وبعضها من الاحكار والاوقاف ، متهالك متداع رث يحمل كل اعراض البلى ويمثل بؤرات تقليدية من ظاهرة «الوباء المدنى urban blight» : لا صيانة او تجديد ، قليل من الاحلال والابدال ، كثير من الانهيارات وحوادث سقوط المساكن ، ثم خلايا العشش والاكواخ ومدن الصفيح على الاطراف .. الخ ، وهذا الوباء قد يصل الى حد اصابة المبانى الاثرية القيمة التي ، كما سنرى ، تغص بها المنطقة عادة ، وبقدر ماتبدو الكتلة المبنية صماء لخلوها تماما او تقريبا من الحدائق والمساحات الخضراء العامة او الخاصة الا مافرض عليها مؤخرا بالتخطيط الحديث ،تبدو مثقبة مخرمة بفراغات المبانى الخربة والمتهدمة (الخرابات) التى تتحول الى مقالب للقمامة واوكار للقذارة والفساد .. الخ

مدينة العصور الوسطى

فى الاصل والقديم كانت المنطقة ، وظيفيا ، سكنا لسراة التجار والاعيان وطبقات الحكام والفرسان وعليه القوم الى جانب سائر طبقات مجتمع العصور الوسطى او عامة الناس ، وربما كانت الطبقة الغنية العليا آنذاك تتوسط قلب المدينة على اعلى الربوة أو التل حول المسجد الجامع او الجامع الكبير حيث يقوم عادة ، ثم من حولها ينحدر الوزن الاجتماعي تدريجيا نحو الاطراف . كان العالى اجتماعيا ، يعنى ، هو العالى طبوغرافيا ايضا ،والواطى اجتماعيا هو كذلك الواطى اجتماعيا، مثلما هو الوضع الان فى المدن الاوروبية المضرسة .

معنى هذا ايضا ان نمط الطبوغرافية الاجتماعية كان حلقيا الى حد بعيد ، وان تكن تلك العلاقة عارضة نوعا او من نوع خاص لان الربوة صناعية فى العادة ، وفى المدن الكبرى كالقاهرة خاصة كان الاغنياء والكبراء فى مراحل لاحقة يهجرون سكن القلب الى الاطراف النائية حيث تتبرعم ضواح منفصلة ممتازة .

وفى ذلك العصر ، عصر الدين بامتياز ، كانت المساجد ، تماما كالكنائس فى المدينة الاوروبية الوسيطة ، تنبت وتنمو بغزارة فى كل انحاء المدينة بلا استثناء حتى لتكاد تتبع كثافة السكان بل وربما تجاوزتها فى بعض الحالات ،ومن هنا فان المدينة القديمة تبدو اليوم كمتحف اثرى جامع وتعد مزارا دينيا وسياحيا من الدرجة الاولى ،ونحن حين نتكلم مثلا عن القاهرة «مدينة الالف مئذنة» فانما نقصد القاهرة القديمة بالدرجة الاولى .

واذا كان هذا شأن العاصمة ، فان اصغرالمدن الريفية لاتخلو من دستة على

الاقل من المساجد ، بينما ترصع العواصم الاقليمية بالعشرات والعشرات منها خاصة حين تكتسب مسحة دينية كطنطا ودسوق ولأمر ما فى المحلة الكبرى بالذات ، تتكاثف المساجد فى المدينة القديمة بدرجة مذهلة لا مثيل بها بالتأكيد فى أية مدينة مصرية مماثلة فى الحجم .

كذلك كان الفصل الدينى عنصرا بارزا فى الطبوغرافيا الاجتماعية ، حيث كان لطوائف الاقباط وسائر المسيحيين وكذلك اليهود جزر او اسافين سكنية خاصة فى جسم المدينة ،تتجاذب عادة حول كوكبة من مؤسساتهم الدينية ومدارسهم المجمعة، ومازال بعض هذه المستعمرات والتجمعات او بقاياها وآثارها محفوظة فى اسماء الاماكن ،مثل «درب النصارى» ، «حارة اليهود» ، «شارع كنيسة الاقباط او الروم» (طنطا المنصورة..... الخ) او منطقة الديورة وديرابو سفين وكنيسة مار جرجس والكنيسة المعلقة فى مصر القديمة بالقاهرة .

ولامر ما نجد تجمعات هذه الاقليات الدينية فى القطاع الجنوبى من المدينة اكثر منها فى اى قطاع اخر ، والطريف ان بعضها قد يلاصق احيانا بعض المجمعات الاسلامية . ففى طنطا نجد «درب النصارى» الذى يؤدى الى كنيسة ومدرسة الاقباط يتفرع من «شارع المسجد» ، وكلها تقع الى الجنوب الغربى من المسجد الاحمدى غير بعيد عنه كثيرا .

نواة المدينة القديمة فى الاصل هى «السوق » او«البازار» الوطنى ، اى القلب التجارى فى مدينة العصور الوسطى ،والذى كان يقوم عادة فى ظل الجامع الكبير بمثل ما تنتثر حوله غابة من المساجد الصغرى ، وغالبا مايحتل الجامع الكبير قمة ربوة المدينة او يتوسطها ،مثال ذلك الاحمدى فى طنطا والدسوقى فى دسوق ، عدا الازهر بالطبع وعشرات المساجد المحيطة والمجاورة فى القاهرة القديمة ،وهذا الارتباط بين السوق والمساجد علامة على العلاقة الحميمة القديمة بين التجارة والدين ، والتى تتجسم خاصة فى مناسبات الاعياد والمواسم والاحتفالات الدينية كما فى مولد السيد البدوى بطنطا والدسوقى بدسوق والقنائى فى قنا وابو الحجاج فى الاقصر .. الخ . ولا تكاد مدينة مصرية هامة تخلو من «شارع الجامع» بصفة عامة.

هذا القلب التجارى قد يقتصر- فى المدن الصغرى - على شارع واحد رئيسى او شارعين متقاطعين كما كان فى اشمون حتى الحرب الثانية ، ثم يتدرج حتى يصل الى احياء برمتها شاسعة كما فى طنطا والاسكندرية ولكن القاهرة اساسا . هاهنا كانت تتركز وكالات و«خانات» التجار «كخان الخليلى» و «المسافر خانات» ،

الى جانب تجارة الجملة والتجزئة بشتى انواعها وفروعها ، كما تنتشر بينها وحولها مناطق الصناعة الصغيرة والكبيرة من طراز الحرف والحرفيين السائدة ، والتى تختلف بالطبع من مدينة الى مدينة بحسب التخصصات المحلية والاقليمية ، وهنا ايضا كان يسكن التجار والمهنيون والحرفيون ، عادة فوق متاجرهم وحوانيتهم او خلف ورشهم ومعاملهم مباشرة ، فلقد كان التداخل قويا بين مكان السكن ومكان العمل دون فصل جغرافى واضح .

واذا كان التقسيم -الجغرافى - الاجتماعى هكذا شاحبا الغاية فى المدينة القديمة ، فقد كان التقسيم المهنى حادا فائق التبلور ، فهذه المناطق التجارية والصناعية ، التى كانت غالبا تدار وتجرى على نظام الطوائف المهنية والحرفية guilds التى تجمع «المعلمين والاسطوات والصبية» واصحاب الاعمال والعاملين وتقابل النقابات اليوم ، وكانت تتخصص عادة بحسب الشوارع والحارات ، لكل مهنة او حرفة شارع او اكثر او جزء من شارع ، ولايقل اهمية ولا بروزا مبدأ التجاور الجغرافى بين الحرف والنشاطات المترابطة فنيا او اقتصاديا (١).

من ثم تخرج الصورة النهائية كالموزايكو او الفسيفساء المرصع برقع المهن المتعاقبة كالجزر المتلاصقة . الوحيدة التى تقع خارج المدن على هوامشها او فى ظاهرها هى الحرف الضارة او المقلقة او التى ترتبط وظيفيا بالجبهة المائية ، فهذه كانت ، كالمقابر ، تعزل على حدة : مثال ذلك المدابغ والمعاطن ومضارب الطوب والجيارات التى توقع عادة على الترعة او النهر او فى سند الجبل على الترتيب .

وهذا كله هو فى جوهره قانون مدينة العصور الوسطى الاوروبية ايضا، وهو نفسه الصورة التى نرى بقاياها اليوم معدلة او كاملة فى لاندسكيب النواة القديمة فى كل مدننا الحالية ، والتى كثيرا ماتنعكس فى اسماء الشوارع والاماكن بصورة معبرة ومختصرة بل وربما تكررت بحذافيرها فى كثير منها . وبطبيعة الحال فقد زال معنى بعض هذه الاسماء وفقد مغزاه ومدلوله بعد اندثار وظائفها التى كانت ترتبط بعصر الكفاية الذاتية ونقل الدواب ونمط حياة العصور الوسطى ، ولكن ماتزال لبعضها، من الناحية الاخرى ، شهراتها المتوطنة المتخصصة فى السلع والمنتجات والمتاجر البلدية .

ففى القاهرة : التوابل والعطارة فى الغورية والحمزاوى ، والاقمشة والملابس

(1) H.A.R. Gibb H, Bowen , Islamic society and the West , O.U.P.1963 I,P.22 34 .

والادوات المنزلية والحلي والمصوغات في الموسكي والتربيعة ، والمجوهرات والذهب في الصاغة ، والتحف والهدايا والتذكارات في خان الخليلي ، هذا بينما يتخصص تحت الربع في الادوات المنزلية ،والنحاسين في النحاس والالومنيوم والموائد ولوازم المقاهي ، والدرب الجديد في الشنط والجلديات ، والفحامين في الأحذية ، والرويعي في لوازم الخياطة وماكيناتها ، ووكالة البلح في الخردة والمنسوجات الشعبية والخرنفش في الخيش والكهنة ، وفي حين تنصرف الصنادقية الي الكتب القديمة ، ودرب سعادة الى تجارة الاخشاب ، يتجه شارع التمبكشية كما يدل اسمه الى التمباك والدخان ، وبالمثل تختص الخيامية بالخيام حتى الان (هل نضيف اخيرا : حتى الباطنية لها شهرتها غير الاثيرة في تجارة المخدرات ؟)

وعموما فان الامثلة على اسماء الشوارع لاحصر لها في اى من مدننا ، خذ ان شئت ابرزها فقط : شارع السوق ، الصاغة ، الصنادقية ، القزازين (النسيج) ، ثم شارع السروجية والمدابغ وهما عادة متجاوران لارتباطهما بخامة واحدة وهي الجلود ، وقد يضاف اليهما شارع المغربلين (صناعة الغربال من امعاء الحيوان) ، شارع السمكرية والحدادين وهما ايضا متجاوران ، وغير بعيد قد تجد شارع الفحامين وسوق السلاح ،وفي بعض الحالات كما في دسوق قد يضاف شارع الخنزيرة حيث تصنع انواع السواقي (ومنها الخنزيرة) ، حارة الغلال ، شارع الجرن ، الخبازين ، الدقاقين ، الكحكيين ، ثم هناك الفوالة ، البرسيم ، البغالة ، الجمالة ، شارع الصيادين والمراكبية ، درب اللبانة اللبان (اللبن) ودرب التبانة (التبن) ، وهما عادة على الاطراف قرب الريف واخيرا وعلى الاطراف ايضا يأتي شارع الجبانة و/ أو شارع جبانة المسلمين ، شارع مقابر المسيحيين ، شارع جبانة الاروام ... الخ

انحدار المدينة القديمة

منذ العصرالحديث بدأ جزرالمدينة القديمة فأخذ كل من يستطيع أن يتركها الى الحديثة يهاجر منها ، بحيث صفيت سريعا من معظم طبقاتها العليا والوسطى ولم يتبق الا الطبقات الفقيرة والبسيطة وغير القادرة ، فنشأة المدينة الحديثة كانت هي اشارة البدء لتدهور المدينة القديمة وانزلاقها بسرعة الى مرتبة متواضعة في المكانة الاجتماعية والقيمة السكنية والعمرانية. في النتيجة أصبحت نسبة كبيرة من مؤسساتهاومنشآتها بلا رواد او ممولين او بما فيه الكفاية منهم ، وبالتالي اصبحت تقدم خدمات اقل من طاقتها وتتلقى الصيانة اقل مما يجب ، ولذا تسير هي الاخرى في طريق الذبول والتدهور . من ابرز الامثلة المساجد الاثرية المهملة الآن وشبه المقفرة من روادها ، الا ان يكونوا من زوار المدينة الحديثة او السياح .. الخ

على اننا ينبغى ان نضيف ان المدينة القديمة اذا كانت قد فقدت الكثير من سكانها ووظائفها وصناعاتها للمدينة الحديثة فى البداية ، فان نمو الاخيرة المتزايد وعجزها عن استيعاب كل الجديد داخلها لا يلبث بعد حين ان يضطره الى الاتجاه الى أطراف المدينة القديمة على شكل حلقات او زوائد حديثة وقد يغزو اجزاء من قلبها احيانا ، واذا كان هذا يعيد بعض الحياة الي المدينة القديمة وبعض التوازن بين المدينتين ، فانه عادة انما يجعل من المدينة القديمة مجرد «مقلب dumping ground» ميسور وملائم للمدينة الحديثة تلفظ اليه كل ما لا تتسع له او لا تريده من النشاطات والاستعمالات غير المرغوبة كالصناعات الثقيلة والمزعجة او الضارة والمخازن والشون الى جانب السلخانات ومستشفيات الامراض المعدية والجبانات ... الخ.

اخيرا ، ففى هذه المدينة الام تتكدس اليوم غالبا الطبقات العمالية والبورجوازية الصغيرة والفقراء ، والقليل جدا من الجاليات الاجنبية الذى قد يقيم هنا هو قطعا من الشرقيين وحدهم ، كالعناصر المتوطنة شبه المتمصرة والآخذة فى الذوبان من فقراء الشوام والايرانيين والافغان والمغاربة .. الخ درجة التزاحم مرتفعة واحيانا مروعة ومعدلات المواليد والوفيات والتزايد مرتفعة ، بقدر ما ان مستويات المعيشة والدخول والخدمات منخفضة متواضعة . حتى المياه والكهرباء لم يدخل بعضها الا مؤخرا جدا، بينما تفتقر المنطقة الى خدمات المواصلات الشبكية ، وفى ظل هذه الطبقات المتواضعة المتقاربة يختفى الى حد بعيد التمايز الاجتماعى جغرافيا ، فليس هناك مناطق سكنية خاصة بكل طبقة او حرفة وانما التوزيع اقرب الى التداخل والاختلاط نسبيا ، فالمدينة القديمة اليوم كتلة غير متمايزة او متباينة اجتماعيا مثلما هي بنائيا .

المدينة الحديثة

هذا هو القطاع الثانى من المدينة المصرية ، وهو ابن القرن الماضى او الاخير عادة ، واخو النمط الاوروبى فى تخطيط المدن دائما ، تحرر من ضرورة واسار التل الصناعى او الكوم بعد ان انتهى عصر الرى الحوضى ، ولذا فأرضيته منبسطة غير مضرسة وشوارعه فى مستوى الريف المحيط خطته هندسية منتظمة مخططة ، مستطيلة او مربعة ، وشوارعه مستقيمة واسعة نوعا . هذا الامتداد الجديد هو الجزء العصرى من المدينة وقطب الجاذبية السائد والغلاب فيها ، بحيث احتل قمة السلم الاجتماعى بها على حساب المدينة القديمة باختصار ، ان تكن المدينة القديمة هى المدينة «الشرقية» ، فان المدينة الحديثة هى المدينة «الغربية» او «الاوروبية» بالمعنى الدارج .

هذا ولما كانت الاولى بحكم التل الصناعى هى الاعلى طبوغرافيا بينما الثانية

أوطأ لاستوائها ، فان العلاقة بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية هنا – رغم انها اصطناعية عرضية كما نعرف – تنقلب بين المدينتين ابتداء ، فيصبح العالى اجتماعيا هو الواطى طبوغرافيا والعالى طبوغرافيا هو الواطى اجتماعيا ، وهذا على النقيض تماما مما تعرف المدن الاوروبية المضرسة الباردة المطيرة ، حيث يرتبط الاغنياء «بأعلى التل» بعيدا عن الضباب والرطوبة التى تتجمع فى «قاع الوادى» فتترك للطبقات الفقيرة .

وعموما ، فان مساحة المدينة الحديثة بالنسبة الى مساحة القديمة تتحدد بدرجة نمو وحيوية وازدهار المدينة عموما مثلما تعكسها ، فكلما كانت المدينة ككل اكبر حجما واعظم نموا وتطورا ، كانت الرقعة الكبرى منها للمدينة الحديثة بينما تتقلص المدينة القديمة الى مجرد نواة محدودة ضامرة دفينة فى نسيجها. مثال ذلك القاهرة والاسكندرية الى اقصى حد ، وطنطا والمنصورة واسيوط وسائر العواصم الاقليمية المتوسطة الى حد اقل ، بينما فى المدن الصغرى وشبه الريفية محدودة النمو تقتصر المدينة الحديثة على رقعة محدودة وتظل المدينة القديمة هى الكتلة الكبرى .

البنية والبناء

مورفولوجيا ، العمارة هنا فى المدينة الحديثة ارقى واحدث فنا ، بالوسائل المسلحة والخامات العصرية ، متراوحة بحسب اهمية المدينة بين العمارات الضخمة العديدة الطبقات والابراج الشاهقة وبين فيللات الحدائق الجميلة والقصور الفخمة ، ولا تقل على اية حال عن المساكن والمبانى المتوسطة .حتى من الخارج تمتاز المبانى بالطلاء الجديد بحيث تبدو المدينة كلها اكثر اشراقا وبهجة من المدينة القديمة الى ابعد حد . من هنا فالمدينة اعلى بكثير من المدينة القديمة فى قيم الارض واغلى فى الايجارات واثمان العقارات .

الطرز المعمارية العصرية الوظيفية هى السائدة ، تنقطها احيانا طرز «الاستيل» الغربية ابتداء من اللفانتى والشرقى saracenic الى الاوروبى والريفى rustique وطرز العصور period styles .. الخ ، وذلك كنزوات تقليدية فجة غالبا .الشوارع واسعة مبلطة ومسفلتة واحيانا مشجرة ، تكثر بينها الميادين الدائرية والمضلعة الفسيحة ، وتتناثر على امتدادها الحدائق العامة المهندسة – يكاد «منتزه البلدية» يكون موتيفا حتميا فى معظم مدننا الاقليمية وعواصم المحافظات ، مثلما اصبحت ضواحى«الجاردن سيتى» من المعالم الشائعة على الهوامش والاطراف .

وعموما فان كثافة البناء مخلخلة كثيرا بالقياس الى المدينة القديمة ، ونسبة

الفراغ الى البناء والمساحات الخضراء الى الكتلة المبنية اعلى بكثير . على ان ضغط سكان المدن المتزايد فرض فى العقود الاخيرة عملية تكثيف حاد للبناء فى معظم الحالات ، فحدائق الفيللات تنكمش ثم تختفى ، ثم تحل العمارات الضخمة محل الفيللات المتقلصة ... الخ.

الموقع الشمالى «البحرى»

موقعا، اهم شيء ، هو انه ، باستثناءات معدودة جدا ومحددة تماما بضرورات الموضع المحلية ، تقع المدينة الحديثة دائما او غالبا الى الشمال من القديمة ، فتصبح بذلك وهى تمثل القطاع الشمالى من المدينة ككل . ونحن عادة نستطيع ان نتعرف على جبهة الالتحام بين المدينتين القديمة والحديثة بتقوس الشارع العريض الذى يفصل بينهما ، فهذا القوس ليس الا جزءا من داير الناحية الكبير الذى كان يلف المدينة القديمة .

من دمياط ورشيد والمحلة وطلخا وبلقاس وبيلا وفوه ودسوق ودمنهور وغيرها فى الشمال ، الى طنطا وكفر الزيات وزفتى وميت غمر وبنها وشبين الكوم ومنوف وغيرها فى الجنوب من الدلتا ، لن تجد لهذه القاعدة تبديلا ، وعلى امتداد الوادى برمته فى الصعيد من الجيزة حتى اسوان لا تفعل القاعدة سوى ان تزداد تاكيدا ووضوحا ، اما الاستثناءات القليلة فمفهومة بالطبع ولا حكم لها الا حكم الموضع . فمدن الساحل الشمالى . كموانىء نشأت نواتها على الماء مباشرة ، لامجال امامها للنمو بالطبع الا جنوبا و/ او على الجانبين ، كالاسكندرية وبورسعيد مثلا . بالمثل المنصورة التى تقع على قطاع مستعرض تماما من مجرى الفرع تقوم هى على ضفته الجنوبية بحيث يستبعد النمو شمالا منذ البداية .

الشمال ، بوضوح قاطع اذن هو قطب الجاذبية فى المدينة المصرية ، وهى تنمو بالضرورة وربما تزحف ببطء نحو القطب الشمالى ، والقطاع الجديد والحديث والعصرى منها يقع دائما فى الشمال والقديم الوطنى فى الجنوب بلا استثناء ذلك بلاشك هو قانون المدينة المصرية الاول ، جاذبية الشمال ، وهو بها – نكاد نقول – لا يقل صحة وقوة وسريانا عن قانون الجاذبية العام بين الاجسام والاجرام .

وواضح ان اولى نتائج اتجاه نمو المدينة المصرية هذا نحو الشمال انها تتحول بالتدريج الى الشكل الطولى الشريطى ، وهواتجاه يدعو اليه ايضا ويدعمه ويتفق معه توجيه وجاذبية نهر النيل من هنا فان شكل المدينة المصرية الصغيرة او

المتوسطة يتألف عادة من دائرة فى الجنوب هي المدينة القديمة ، ويستقر عليها مربع او مستطيل في الشمال هو المدينة الحديثة (شكل ١٠) وفى المدن الاكبر يطرد مستطيل المدينة الحديثة فى النمو حتى اذا بلغ حد الافراط بدأ يضيق ويدق بحيث يتحول فى النهاية الى مثلث مسحوب كما كان الحال فى طنطا .

لا استثناء تقريبا لهذه القاعدة بدورها ، وهو بالاحرى تعديل ، الا فى المدن الاكبر حجما والاسرع نموا حيث وحين يبتعد النمو نحو الشمال بأطراف المدينة عن قلبها ابتعادا شديدا غير اقتصادى ، فحين يصل طول المدينة من الشمال الى الجنوب الى بضعة او عدة كيلو مترات ، يتحتم على النمو ان يستدير عائدا الى الجنوب لينتشر حول محيط المدينة القديمة ،لكنه فى هذه الحالة لا يقارن قط بالنمو الشمالى مساحة بل يظل رقعة ثانوية ، كما انه غالبا ما يخصص للاستعمالات المتواضعة او غير المترفة كالسكن الاقتصادى والمتوسط وكالصناعات بأنواعها ومستشفيات الحميات والامراض المعدية وكالمدارس الاولية والمجازر والقمائن وماشاكلها .

هذا نجده بصورة قاطعة فى طنطا ، والى حد اقل فى شبين الكوم ، اما فى القاهرة بنموها الهائل فلا مفر من البداية ان يطوق النمو الجديد المدينة القديمة ليس فقط من كل الجهات ولكن ايضا اكثر من مرة والقاهرة فى هذا كما فى كل مجال آخر تقريبا هى قانون قائم بذاته على ان هذا كله استثناء او استكمال للقاعدة ، قاعدة النمو الحديث نحو الشمال ،لاينفيها بقدر مايؤكدها .

ويبقى السؤال هو : لماذا الشمال ؟ لا تفسير لهذا بيقين سوى الرياح الشمالية السائدة (البحرى) فرغم كل جاذبية ومغنطيسية شاطئه المحققة فى كل مدننا تقريبا، فانها لاتعمل الا على ضلع واحد من المدينة بالضرورة ،كما لا مجال للنمو ناحيتها بعد حد معين ، وهى على اية حال يمكن ان تجمع بين الحسنيين دون تعارض : الموقع النهرى والبحرى ، الجبهة المائية ، وجبهة الرياح ، وهكذا لا يتبقى الا الشمال المكشوف المفتوح وحده برياحه المنعشة الملطفة المرغوبة جدا فى صيف مصر المدارى الحار من ثم يسعى القطاع الاحدث والاقدر من المدينة الى ان يكون فى مستقبل هذه الرياح ، طازجة نقية ، وبذلك تحتكر المدينة الحديثة الموقع والمناخ الامثل من المدينة ككل ، تاركة للمدينة القديمة في الجنوب منصرف الرياح بتلوثه وتراكم نفاياته وافرازاته الجوية فضلا عن قيظه المكتوم .

ليس صدفة ولا عبثا بعد ذلك ان المدينة الحديثة تدفع – حرفيا – ثمن الرياح فى صورة قيم الارض وايجارات المبانى . فلو اتيح لنا ان نرسم خريطة لخطوط القيم

العقارية المتساوية isovals للمدينة المصرية المتوسطة ، لوجدناها تزداد ارتفاعا باطراد بل وبحدة من الجنوب الى الشمال ، وللسبب نفسه فإن السكن داخل المدينة الحديثة نفسها كما سنرى يرتفع مستواه باطراد في الاتجاه نفسه اى من الجنوب الى الشمال ، بذلك تجد ترتيبا طبقيا تصاعديا فى السكن والسكان من الجنوب الى الشمال تحكمه قوة جاذبية الرياح الشمالية المحسوسة وإن تكن غير المرئية.

ولما كانت المدينة القديمة هى قاع المدينة ككل موقعا وقيمة ، فان المنحنى الاجتماعى يطوى المدينة برمتها ككل طيا من اقصى شمالها الى اقصى جنوبها كترافيرس شامل فى انحدار حاسم وحاد من الاعلى والاغلى والارقى الى الادنى والارخص والشعبى .باختصار ،الشمال فى المدينة المصرية هو دائما القمة والجنوب هو القاع والقطب الشمالى منها هو القطب الموجب والجنوبى السالب تماما كما فى خريطة العالم الحضارية وإنما على مقياس محلى بعبارة أخرى واخيرة لما كانت المدينه القديمة عندنا هى المدينة «الشرقية» والحديثة هى «الغربية» اى الاوروبية ، فان «الشرق» فى المدينة المصرية كقاعدة عامة هو الجنوب و«الغرب » هو الشمال .

ومرة اخرى واخيرة ايضا ، الاستثناء هنا هو المدن االساحلية او النهرية النواة، ففيها تنعكس العلاقة او تنقلب ، وهناك ايضا القاهرة التى تنمو نحو الغرب بقدر ماتنمو نحو الشمال ، فهنا «الشرق (شرق) والغرب (غرب) » – وقد يلتقيان ، فى وسط المدينة يلتقيان ...

عند هذا الحد ، والى هذا المدى ، فلنا ان نعلم ان قانون الشمال هذا فى المدينة المصرية ليس الا تعبيرا محليا عن قانون عام عالمى فى جغرافية المدن . ففى معظم مناطق العالم لوحظ اثر جاذبية مستقبل الرياح السائدة على السكن الراقى والقطاع العصرى من المدن ، ففى معظم مدن بريطانيا واوروبا الغربية عموما حيث تسود الرياح العكسية الغربية ،نجد الغرب قطب الجاذبية فى المدينة والشروق القطب السالب من هنا مثلا حى «الوست اند» الفاخر فى لندن مقابل «الايست اند» الفقير (١) . فالشمال فى المدينة المصرية هو «وست اندها» والجنوب هو الايست اند.

القلب التجارى

وظيفيا ، تركز المدينة الحديثة بعد القلب التجارى على السكن والادارة

(1) Smailes, Geog. of towns . P . 91- 3 .

والخدمات مع بعض الصناعة الخفيفة فأولا تبدأ تنمي لنفسها قلبا جديدا عصريا ليصبح مبرر وجودها ومحور ارتكازها ومركز خدماتها ومحرك نموها الدافع ، باختصار ليكون نواتها الجديدة ونواة التجمع او المركب المدني برمته على السواء،انه من المدينة بمثابة العاصمة من الدولة ، ففي هذا القلب يتركز كل ثراء وتفوق المدينة الحديثة ، فهو القوة الضاربة فيها . مساحته تتفاوت بالطبع بحسب حجم وثراء المدينة من بضعة او عدة شوارع مكتظة متقاطعة او متعامدة او متشعبة في المدن الصغرى الى اقليم جغرافي حقيقي هائل في العاصمة ، وبالتدريج نفسه تتعدد وتتنوع فيه النشاطات والخدمات المتخصصة .

ها هنا بالطبع تتركز تجارة التجزئة اساسا ، وحولها او خلفها تجارة الجملة والاستيراد والتصدير ، ثم بينهما الخدمات المركزية والادارة المركزية بالاضافة الى خدمات الترفيه والمال والمهن الحرة ومركز النقل والمواصلات الداخلية والخارجية . فالى جانب المحلات والمتاجر و المستودعات المختلفة ، تجد البنوك والشركات والسينمات والمسارح والاندية الاجتماعية وعيادات الاطباء ومكاتب المحامين والمهندسين والمطاعم ومحطات السكك الحديدية والاوتوبيس والترام ... الخ.

ولا تصل مورفولوجية القلب في مدينة ما من مصر الى قمة النضج والاكتمال والتبلور الايكولوجي كما تصل في القاهرة بالطبع ، وذلك بحكم عراقتها وضخامتها، اى بحكم الكيف والكم على السواء ان قلب العاصمة هو ببساطة وبلا مبالغة قلب مصر ، والقاهرة في هذا لا تقل الآن مستوى عن اكبر وانضج العواصم والمدن الغربية في اوروبا وامريكا وسائر العالم فلنلق اذن نظرة سريعة محلقة على مورفولوجية قلب القاهرة كمثال نموذجي لقلب المدينة المصرية الحديثة بعامة ، وان تسلسلت هذه دونها بالطبع في مستويات ودرجات لا حصر لها .

بداية ، تتخذ من منطقة القلب في القاهرة شكلا بيضاويا متطاولا يعكس شكل كتلة المدينة المبنية المختنقة بين النيل والمقطم ، وهي تتحدد بالتقريب حاليا برؤوس مثلث محطة مصر – العتبةالخضراء – ميدان التحرير .كما تطوقها حلقة محطات المواصلات الرئيسية من سكك حديدية ومترو وترام واتوبيس ،ابتداء من محطة مصر وكوبرى الليمون في الشمال الى العتبة الخضراء والازبكية في الشرق الى محطات باب اللوق ثم ميدان التحرير في الجنوب.

والحقيقة الكبرى في التركيب الاقليمي لهذه المنطقة هي بلا ريب التقسيم

الثلاثي أفقيا ورأسيا . فهي تنقسم الى ثلاث حلقات او اقاليم وظيفية وتركيبية على المستوى الافقي ، تقابلها ثلاث طبقات او آفاق على مستوى الرأسي ، فعلى المستوى الاخير ، فان بنايات وعمارات منطقة القلب ككل تتخصص وظيفيا بحسب الطوابق الى ثلاثية راسية محددة . فالطابق الارضي بطبيعة الحال لتجارة التجزئة من محلات وحوانيت وبوتيكات ومؤسسات من كل الانواع والخطوط والاحجام مما يتطلب الاتصال المباشر والدائم مع الشارع والجمهور اليومي ، ثم تخصص الادوار الوسطى غالبا للمكاتب بانواعها من مقار شركات وادارات وعيادات ومحامين ووسطاء ونقل وتجارة جملة ... الخ واخيرا تترك الطوابق العليا ،البعيدة نسبيا عن جمهور الشارع وضوضائه في أن واحد ، تترك للسكن بمختلف أنواعه خاصة السكن التجارى أى الفنادق والبنسيونات إلى جانب السكن الارستقراطي القديم وسكن الاجانب سابقا والعرب حاليا ، فضلا بالطبع عن سكن العائلات العادى المستقر .

اما على المستوى الافقي ، فهناك ثلاثة اقاليم جغرافية او مناطق ايكولوجية تتابع حلقيا من الداخل الى الخارج ، ولاتقل وضوحا وتبلورا رغم تداخلها واختلاطها احيانا وتغير حدودها بالتوسع والنمو نحو الخارج دائما ، ففي عين القلب تسود تجارة التجزئة بكل انواعها وخطوطها من اصغر الحوانيت الى اكبر المحلات المسلسلة ومتاجر الاقسام بالاضافة الى محال الخدمات المتعددة من ترفيه وتغذية كالمطاعم والكافتيريات ودور السينما والمسارح والاندية الاجتماعية.

ثم تلي المنطقة او الحلقة الوسطى المحيطة بعين القلب وهي عادة الشوارع الخلفية والجانبية الاقل ارتيادا بعيدا عن شوارع العين الشريانية والمحورية ، فهذه تكرس لتجارة الجملة وخدماتها من كل الاصناف كالوساطة والتصدير والاستيراد واجنسات السيارات وورش التصليح وقطع الغيار ، كما في منطقة شوارع الجلاء والتوفيقية وعرابي وزكريا احمد والبوسطة شمالا وحي معروف وشوارع شامبليون وما حوله جنوبا .

ثم اخيرا وعلى اطراف القلب في الحلقة الخارجية تسود الوظيفة الادارية المركزية بكل اشكالها واجهزتها المباشرة وغير المباشرة . فعدا دولة الموظفين النووية السائدة في حي الوزارات والبرلمان بقصرالعيني ومجمع التحرير في الجنوب بكل امتداداتها حتى وزراة الخارجية والجامعة العربية غربا وحتى قصر عابدين شرقا ، يمكننا ان نتتبعها على محور شارعي رمسيس والجلاء في مجموعات المتحف المصرى ومصلحة التليفونات والجمعيات العلمية والدينية العديدة،

وإزاءها الشهر العقارى والقضاء العالى ، ثم فى سلسلة النقابات المهنية المتعاقبة ودور الصحف الكبرى حتى قسم الازبكية قرب محطة مصر .

تلك تضاريس قلب العاصمة،وهذه طبوغرافيتها ، ان تكن اقل بروزا وتبلورا فى سائر المدن المصرية فان خطوطها العريضة وخطتها العامة تتكرر بدرجة او بأخرى نزولا من الاسكندرية حتى عواصم المحافظات والبنادر الكبرى على الاقل وعلى اية حال وباستبعاد مدننا الكبرى المعقدة والتى تحوى كل مجالات وخطوط النشاط بكل ثراء ، ففى مدننا الاقليمية المتوسطة ، تماما كما فى نظيراتها بغرب اوروبا ، نجد «البنك» علامة دالة على القلب التجارى (١) بينما هو «المطعم» فى مدننا الصغرى ،وهذا الفارق انما يعبر بطريقة اختزالية عن الفارق بين الخدمات الاقليمية الواسعة خارج المدينة في الحالة الاولى وخدمات الكفاية الذاتية والمعاشية المتواضعة فى الحالة الثانية.

كذلك فلأن للقطن دورا حيويا وجذريا ، خاصة فى مراحل النشأة الاولى، فى اقتصاد معظم مدننا وعواصمنا الاقليمية – التجميع والحلج والاعداد والشحن ..... الخ فان بصماته تبرز على قلبها تماما ، فلا يكاد يخلو على اطرافه، خاصة بالقرب من محطة السكة الحديدية ، من «حلقة» القطن الشهيرة ، وربما «بورصة» القطن فى المدن الكبرى كطنطا واسيوط ، ثم مجموعة من المحالج او «الوابورات» وربما كذلك عدد من «شونات» القطن غير بعيد.

وفى القلب الحديث ميل الى التخصص الجغرافى فى كثير من خطوط وانواع النشاطات المختلفة يزيد وضوحا ويشتد تبلورا كلما كان القلب اكبر واضخم ، فلكل نشاط منطقة سائدة وان لم تكن مطلقة بالطبع ،والنشاطات المترابطة تتقارب ، مثلما فى القلب القديم ولكن على مستوى ارقى واحدث ، غير ان تقليد اسماء الشوارع الحرفية يختفى هنا ،وتسود اسماء تعبر عن الهيكل المدنى الحديث بمعالمه وعلاماته الجديدة ، ففى معظم مدننا ستجد غالبا شوارع : المديرية (سابقا) او البلدية ، المحكمة ، المركز ، المحطة ، البوسطة ، حلقة القطن ، الوابورات الكوبرى، البحر ، الترعة ، الجنابية ، المستشفى (او السبتالية) مدرسة الصنايع .. الخ ..

ذلك قلب المدينة المصرية الحديثة من حيث الدور والشكل . اما من حيث الموقع

(1) A.E. smailes. « Urban hierarchy in England & Wales », Geog., Vol XXIX, 1944 , P. 42 ff .

فان هناك ثلاثة قوانين اساسية حاكمة " الموقع الاستراتيجي بين القطاعين القديم والحديث ، القلب المزدوج ، النمو نحو الشمال فأولا ، يتحتم ان يكون موقع القلب استراتيجيا وحاكما الى اقصى حد ، فنجده فى معظم مدننا يقوم بالدقة عند وعلى طول جبهة الالتحام بين كتلة النواة الوطنية والامتداد العصرى ، اى بين المدينة القديمة المدورة الجنوبية والمدينة الحديثة المربعة الشمالية ولهذا كثيرا ما نجده يتركز بوضوح تام ، كما فى طنطا وشبين الكوم والمحلة وأسيوط ، على قطاع قوسى عريض من داير الناحية المحيط بالمدينة القديمة.

بعبارة اخرى يتوقع القلب الحديث فى اقصى الشمال من المدينة القديمة واقصى الجنوب من المدينة الحديثة . وبهذا يكون موقعه استراتيجيا بالنسبة للطرفين حيث يحقق افضل مكان وأداة للتكامل بينهما ، لاسيما وان المدينة القديمة بطبيعة خطتها الدائرية المشعة تميل الى ان تنعطف وتنطوى على نفسها وظيفيا بينما تعانى المدينة الحديثة بخطتها الهندسية المربعة من التشتت الجغرافى وتفتقد المركزية والبؤرية الصالحة لقلب تجارى غلاب .

ظهور القلب الجديد يعنى انه قد اصبح للمدينة ككل قلبان ، وطنى قديم وعصرى جديد ، وهذا هو القانون الثانى فى قلب المدينة المصرية المعاصرة ، وهو مايرمز الى ثنائية المدينة المركبة اساسا ، ولعل هذه ايضا هى المرحلة السائدة فى معظم مدننا بدرجات متفاوتة ، اما عمليا فان بزوغ القلب الجديد لا مفر يحدث حركة دينامية ترج التوازنات الوظيفية المستقرة فى القلب القديم ، فبفضل قوته الطاغية وامكانياته واغراءاته العصرية و«الموضة» يفرض القلب الحديث جاذبيته على تجارة ونشاط القلب القديم المتوطن فى المدينة القديمة ، فيبدأ فى جذب واسر الكثير من متاجره واعماله ، خاصة منها الاكثر تقدما وطموحا ، وتفريغه منها بالتدريج لتهاجر شمالا لكى تتوطن فى القلب الحديث النامى.

والصاغة والجواهرجية ثم تجار الاقمشة والملابس ،كما لوحظ فى معظم مدننا ، من اول رجال الاعمال تركا للقلب القديم وتلهفا على الهجرة الي الجديد ، وقد يفتتح بعض المؤسسات التجارية فرعا جديدا له في القلب الحديث مع الاحتفاظ بالاصل القديم الي حين وهذا النزيف والنزوح من القلب القديم من الناحية الاخرى هو الذى يفسر وجود مساحات وبقع شاسعة من الخراب والخواء في القلب القديم ومدينته هى مخلفات عملية الاخلاء ،وهذا كله يعبر عن الصراع الحاد والمنافسة بين القلبين خصوصا وبين القديم والحديث عموما .

ولقد يظل القلب القديم يقاوم طويلا ، وقد يستمد تماسكا خاصا أو نادرا من

بعض «الاوتاد » والثوابت العريقة كالمؤسسات الدينية الكبرى كالجامع الاحمدى فى طنطا واكثر منه القلب الدينى الكامل فى القاهرة القديمة .ولكن حتى مع ذلك فان القلب القديم انما يخوض معركة خاسرة ، يقاوم الانقراض الحتمى ان عاجلا او آجلا وهو آسن عاجز لا يخدم الا سوقا منكمشة متدهورة فعادة يقتصر القلب القديم باطراد على النشاطات والخدمات المتواضعة البسيطة والانواق غير الموضة او الشعبية كما يصبح ارتباطه الغالب هو بسكان الريف المجاور اكثر منه بسكان المدينة نفسها ، فضلا عن انه يتحول من تجارة التجزئة الى الجملة ... الخ .

كذلك فلعل منطقة القلب القديم نفسها تزحف وتهاجر ببطء لتقترب اكثر ما يمكن من تخوم القلب الحديث حتى تذوب فيه او يبتلعها هو الى ان يتوحد القلبان فى النهاية فى قلب واحد مشترك متطور متجانس ولعل مدينة فى مصر لم تصل بعد الى هذه المرحلة ولكن القاهرة بالذات قد تكون اقربها اليها . ولهذا تعتبر قصة قلب القاهرة قمة لتطور المدينة المصرية عموما ونموذجا دالا يرسم مستقبلها بالتقريب .

فقبل العصر الحديث .وقبل نشأة المدينة الحديثة كان القلب التجارى يقع فى وسط القاهرة القديمة حول الازهر والحسين ممتدا حتى شارع الازهر والموسكى ، ولكن منذ بزغ القلب العصرى الحديث فى المدينة الحديثة حول شوارع فؤاد وسليمان ، وبدأ القلب القديم يفقد الكثير من وظائفه وقوته وبريقة واخذ يتوارى فى الظل ، ولعله حاول ان يتقدم غربا الى منطقة العتبة وشارع عبد العزيز ليقترب من قطب الجاذبية الجديد لكن دون جدوى فلم يعد هو منطقة الشراء والتسوق العادى shopping للقاهرى الحديث وقل ان يطرقه الا فى مناسبات ولأغراض محدودة .

من الجهة الاخرى ، انتقل كثير من متاجره نهائيا الى القلب الحديث فى منطقة الاوبرا وعماد الدين وفؤاد وسليمان حيث تجددت وتعصرت ، والبعض الاخر احتفظ بفرعه الاصلى فى القلب القديم الذى تراجع نشاطه هو بالتدريج الى خدمة الطبقات الشعبية من القاهريين وكذلك من ابناء الريف والاقاليم الزائرين وغيرهم من اصحاب الطلبات والقدرات المتواضعة والانواق التقليدية او العتيقة هذا شأن الموسكى اليوم مثلا والصاغة والسكة الجديدة ، بينما تحولت مناطق كالغورية وتحت الربع وخان الخليلى وغيرها الى تجارات متنحية كالعطارة والقديم المستعمل من الملابس والاثاث والتحف الشرقية ، فى حين انحسر معظم نشاط شارع الازهر الى تجارة الجملة ومعاملات الاقاليم والريف كالمنسوجات اليدوية والبلدية ... الخ.

النمو نحو الشمال هو القانون الثالث والاخير فى قلب المدينة المصرية ،

فباستثناء بعض الحالات الخاصة ، تتوسع منطقة القلب في نموها بل وفي النهاية تهاجر في زحفها ، تجاه الشمال اساسا في كل مدننا تقريبا ، وبذلك ينتقل القلب بالتدريج بعيدا عن جسم المدينة القديمة متوغلا داخل جسم الحديثة اكثر فاكثر ليس ذلك مع الاتجاه العامل نمو المدينة الحديثة فقط ، ولكن ايضا واساسا مع السكن الراقي ونحو الاحياء السكنية الغنية وهذا يتفق تماما مع مايحدث في المدينة الاوروبية والامريكية ، حيث وجد ان القلب التجارى ينمو ويزحف تجاه السكن الراقي وتحت مغناطيسيته (١) ، وان كان هذا كما رأينا يقع في الغرب من المدينة وليس في الشمال كما في المدينة المصرية (٢) .

واذا كان قلب القاهرة الحديث يتوسع ويزحف صوب الغرب اكثر منه نحو الشمال فان هذا من الاستثناءات القليلة وابرز الحالات الخاصة ، فمنذ الحربين وخلال العقود الاخيرة تحرك قلب القاهرة وئيدا ولكن اكيدا من منطقة العتبة - الاوبرا الى منطقة عماد الدين - فؤ اد ثم الي منطقة فؤاد - سليمان واخيرا الي منطقة سليمان - التحرير . يفسر هذا الزحف غربا نمو الاحياء السكنية الراقية والغنية في الغرب ونحو الغرب باطراد ابتداء من الزمالك وجاردن سيتي الى الامتداد الجديد على الضفة الغربية في العجوزة والدقى والجيزة ... الخ (٣) . وفيما عدا القاهرة ، فان نمو القلب في المدن الساحلية والعرضية كالاسكندرية وبورسعيد والمنصورة لا يمكن بالطبع الا ان يكون بالتمدد على الجانبين بطول الواجهة المائية او بالعمق الى الجنوب . ولكن هذا كله هو الاستثناء لا القاعدة .

الوظيفة السكنية

القطاع الاكبر من المدينة الحديثة منطقة سكنية اساسا ، وسكن راق او بورجوازى عامة ، يجمع الطبقات الغنية والموظفين اى الطبقات القادرة والمتوسطة والمتعلمة والمتطلعة التى تمثل القوى الاجتماعية القيادية والصاعدة في المجتمع الجديد باختصار المدينة الحديثة هى موطن الطبقات الاجتماعية الاكثر تقدما وثراء، إليها ايضا هاجرت كل العناصر الاكثر تطورا و امكانيات وتطلعات من المدينة القديمة وهى هجرة تلخص ببلاغة ، وترمز الى ، منحنى التطور الحضارى والاجتماعى عند كثير من العائلات عبر الاجيال القليلة الاخيرة.

(1) Dickinson , City region & regionalism , P.150 .

(2) Clerget , t . I, P. 267.

(٣) ديزموند ستيوارت ، القاهرة ، ترجمة يحيى حقى ومقدمة جمال حمدان ، سلسلة كتاب الهلال ، ١٩٦٩ .

وإذا كانت اسماء الشوارع فى المدينة القديمة تشتق غالبا من الحرف والصناعات والنشاطات السائدة بها ، فلا شيء من هذا عادة في المدينة الحديثة ، وبدلا منه يسود تقليد متفش جدا وهو اسماء الاشخاص والافراد من اوائل المعمرين ورواد المتوطنين الذين بدأوا البناء في هذه التخوم الجديدة وكثافة السكان، فضلا عن مستويات الدخول والمعيشة والتعليم ، لا تقارن البتة بالمدينة القديمة ، ويتمشى مع هذا بالطبع كل المقاييس الحيوية والاجتماعية المألوفة كمعدلات المواليد والوفيات والتزايد وحجم الاسرة وضبط النسل وانماط الحياة ومثلها ، فتقل نسبة الاطفال الى الكبار بينما ترتفع نسبة الخدم الى السكان .. الخ .

على خلاف المدينة القديمة ايضا ، تمتاز المدينة الحديثة بالفصل السكنى الواضح على الاساس المادى و/ او الادبى ، فلكل طبقة منطقة ، وهناك عادة ثلاث درجات من السكن ، اولى وثانية وثالثة، تتوالى تنازليا من حيث نوع وحالة المبانى ونسبة المساحات الخضراء واتساع الشوارع والايجارات ... الخ. وأحيانا تفرض قوانين الاسكان والتخطيط حدودا ومقاييسات دنيا لكل هذه المواصفات بالنسبة لكل درجة ، فتختلف الاحياء مابين الاسكان الشعبى او العادى الى فوق المتوسط الى الفاخر و«اللوكس» .... الخ.

وعادة ايضا ماتترتب مناطق الدرجات الطبقية ترتيبا جغرافيا محددا ، بحيث تكون ادناها هى اقربها موقعا الى المدينة القديمة ثم يرتفع مستواها كلما بعدنا عنها حتى نصل الى اقصى الضواحى النخبة او شبه الممتازة او فوق المتوسطة اى ان المكانة الاجتماعية ترتفع كلما بعدنا عن قلب المدينة الى اطرافها، او ان المسافة الاجتماعية تتناسب تناسبا طرديا مع المسافة الجغرافية هذا تجده فى القاهرة بدءا من محطة مصر شمالا عبر شبرا وشمالا شرقا نحو مصر الجديدة . كما تجده فى طنطا الجديدة تجاه قحافة ، وكذلك شمال كل من شبين الكوم ودمياط ورشيد وحتى فوه ودسوق ثم الجيزة وبنى سويف والمنيا واسيوط حتى اسوان .

على خلاف المدينة القديمة ايضا وعلى خلاف الفصل الطبقى كذلك ليس فى المدينة الحديثة فصل طائفى واضح ولا اثر له على اية حال فى اسماء الاماكن والشوارع تقريبا ، واذا كانت هناك تجمعات او تركزات تلقائية فى بعض الاحياء ، فانها لاتصل الى حد الفصل الحقيقى فضلا عن العزل ، ولقد تنمو لبعض هذه الاحياء شهرة عامة او خاصة بهذا التركز ، كالاقباط فى شبرا او المسيحيين عموما فى الظاهر وغمرة وذلك فى حالة القاهرة ، ولكن هذه الشهرة على صحتها العامة عادة ما تنطوى على شيء من مبالغة كما تثبت الاحصائيات فى الغالب .

ومرة اخرى على خلاف المدينة القديمة التى هى وطنية صرف ، تجمع المدينة الحديثة كل الجاليات الاجنبية حين توجد سواء فى العاصمة اوالاقاليم بل الواقع ان بداية المدينة الحديثة فى كثير من الحالات فى القرن الماضى كان للجاليات الاوروبية بالذات دور كبير فيها ، حيث لم يكن لهم لاسباب عديدة مكان فى المدينة الوطنية ولاكانوا هم على استعداد للمغامرة او القبول بالعيش فيها ، وهكذا ظهر احيانا «الحى الافرنجى » فى كثير من مدننا ولعل هذا العزل او الانعزال الاجنبى كان صارما فى البداية ، ولكنه باستثناءات قليلة خف وتخلخل بالتدريج بحيث تداخل ولا نقول اختلط المقيمون الاجانب بالسكان الوطنيين ، فتحولت مستعمراتهم عادة الى جزر او اسافين واضحة بدرجة او بأخرى فى وسط الاحياء السكنية الوطنية العريضة .

اما اجتماعيا ففى العاصمتين القاهرة والاسكندرية كانت تلك الجزر تتبع المستوى الطبقى العام للاحياء من الدرجة الاولى فنازلا ولذا فانها تتوزع بين اكثر من منطقة من مناطق المدينة وان كان هذا لا يمنع من تبلور تجمعاتهم هنا وهناك ، اما فى المدن الاقليمية المتوسطة حيث الحجم الكلى للجالية محدود ، فقد كانت جنسياتهم المختلفة اكثر تقاربا وتداخلا فى نطاق سكنى واحد ، تنتثر فيه ايضا مؤسساتهم وخدماتهم الخاصة من كنائس واديرة ومدارس ومستشفيات وربما اندية ، هكذا على جميع خرائط مدننا الاقليمية كانت تكرر اسماء «المدرسة الايطالية» ، «مدرسة الراهبات الفرنسية» ، «كنيسة اللاتين» ، الكنيسة الانجيلية» ، وكلها مؤشرات مباشرة الى توزيع وتوقيع جالياتها المقابلة بل كثيرا ما حملت الشوارع اسماء بعض الافراد من اقطاب تلك الجاليات ، كما فى المنصورة وطنطا والمحلة واسيوط .. الخ

الادارة

اذا كانت الوظيفة السكنية هى التى تحتل الجزء الاكبر من رقعة المدينة الحديثة، فان الوظيفة الادارية تأتى بعدها مباشرة ، فيما هى تختفى او تكاد من المدينة القديمة فالمدينة الحديثة هى مقر الادارة المحلية والمصالح الحكومية والدواوين وسائر اجهزة الدولة العصرية ، ففى كل مدننا تقريبا تتركز معظم هذه الاجهزة والمؤسسات القطاع الحديث في الشمال من المدينة ، عادة فى شكل عدة تجمعات منفصلة ولكنها متقاربة : دور المحافظات (المديرية سابقا) ،المحاكم بانواعها ، مراكز الامن واقسام البوليس ، فروع المصالح الحكومية المختلفة والاستراحات الحكومية ... الخ وكثيرا ماتنعكس هذه المعالم فى أسماء الشوارع كما رأينا .

والعادة ان المبانى الادارية تظهر فى البداية على الأطراف الخارجية من المنطقة السكنية وقد تستقر على ذلك الموقع طويلا اذا كانت المدينة صغيرة او بطيئة النمو كما فى فوة وطلخا ومنوف مثلا ولكن فى حالة المدن الكبيرة عالية النمو لا يلبث مد المبانى السكنية ان يستدير حولها ويتجاوزها بعيدا الى الخارج لذا فحين تتوسع الاجهزة الادارية تضطر الي ان تقفز فوقها الى نطاق جديد خارجها ، وهكذا دواليك وهذا مايفسر انشطار التجمعات الادارية الي عدد من المجموعات المتفرقة .

وفى المدن الاكبر قد تضطر المؤسسات الادارية تفاديا للمواقع المتزايدة التطرف الى التحول عائدة الى الجنوب والالتفاف حول اطراف المدينة القديمة لتنتشر فى جيوب بارزة هنا وهناك ، كما فى طنطا بصورة واضحة حيث تتوزع الاجهزة الادارية بكثرة لا فى المدينة الحديثة فى الشمال فقط انما كذلك الى الغرب والشرق من المدينة القديمة فى الجنوب ،وانتشار الادارة الدائرى هذا يصل بالطبع الى قمته فى القاهرة التى لها وضعها الخاص فى هذا المجال كما فى كل مجال عمرانى آخر.

الخدمات

للخدمات بعد هذا مكان اساسى فى المدينة الحديثة ، على خلاف المدينة القديمة حيث لاتكاد تعرف الا على المستوى الشعبى المتواضع والمحدود وفى المدينة الحديثة بدورها يختلف هذا المكان بالطبع من حالة الى حالة ومن حى الى حى بحسب درجة الثراء والرفاهية ولكن عموما تتوزع الخدمات على رقعة المدينة بحسب كثافة السكان ومستوى المعيشة وطبيعة ونوع الخدمة (١) «فخدمات الجيرة neighbourhood services» التى تلبى الحاجات اليومية العادية المباشرة تنتشر بتجانس ملموس داخل الاحياء السكنية ، كحوانيت البقالة والتموين والمكوى والحلاقة ......الخ وكذلك مدارس الصغار بدرجاتها المختلفة ثم المساجد والكنائس.

ويلاحظ هنا ان المساجد تقل بدرجة ملحوظة جدا بالمقارنة الى امثالها فى المدينة القديمة ، وقد تصبح نادرة للغاية فى بعض الاحياء الغنية ، بينما على العكس قد تزيد نسبة الكنائس بالمقارنة ، اما الخدمات المتخصصة او الاعلى مستوى فبحكم طبيعتها تتركز غالبا على اطراف المنطقة السكنية او المدينة : المدارس الثانوية والصناعية والكليات ، الملاعب والاندية الرياضية واحيانا المتنزهات والحدائق العامة، المستشفيات العامة والخاصة غيرالمعدية ، الملاجىء والاديرة ان وجدت ... الخ (٢) .

(1) Dickinson . City region etc ., P. 152.
(2) Ibid .

الصناعة (١)

الصناعة أخيرا ، هى بلا ريب اضعف الوظائف فى المدينة الحديثة، وان وجدت لا تعدو الصناعة الخفيفة اساسا ، وهى عادة تتوزع جغرافيا بين مجموعتين : صناعات القلب وصناعات الاطراف ، من الاولى حلج الاقطان كإرث من ايام النشأة الاولى ، ولكنها عادة مايتضح قصور توقيعها مع نمو وتطور المدينة ، ولذا كثيرا مايعاد توقيعها بعيدا خارج المدينة وترثها استعمالات غير صناعية انسب للقلب اما صناعات الاطراف فاغلبها الصناعات الغذائية البسيطة كالتعليب والحفظ والمكرونة والثلج والمثلجات ... الخ تلك هى الصورة العامة فى معظم مدننا المتوسطة ، والاغلب كما رأينا ان تتحلق الصناعة الحديثة حول المدينة القديمة او تستعمر فراغاتها المهجورة .

غير أنه اذا وجدت الصناعة على نطاق كبير وثقيل كما في القاهرة والاسكندرية او المحلة ، ففي هذه الحالات الخاصة تنفرد الصناعة فى الواقع بمدينة كاملة قائمة بذاتها تقع حيثما اتيح لها خارج المدينة الحديثة فضلا عن القديمة . ففى المحلة تقع مدينة الغزل والنسيج ، كمدينة شركة واحدة هائلة الى الشرق من ثنائية المدينة القديمة – الحديثة ، وبذلك تحول التجمع المدنى ككل الى ثلاثية اشبه فى هيئتها بالزهرة ثلاثية الاوراق .

اما فى القاهرة والاسكندرية فقد استقطبت الصناعة في قطبين هامشين على المحور الطولى فى الاولى والعرضى فى الثانية ففى القاهرة هناك شبرا الخيمة بكل توابعها وملحقاتها فى الشمال (النسيج ومعظم الصناعات الاخرى) ثم حلوان (الصلب والحديد والسيارات وتوابعها) وذلك بالاضافة الى سوابقها طره والمعصرة (الاسمنت) فى الجنوب ،وفى الاسكندرية هناك مدينة السيوف في أقصى الشرق (النسيج) والمكس في الغرب (منوع) . وكل قطب من هذه الاقطاب يعد عمليا بمثابة مدينة كاملة تضاف الى المدينة الحديثة اكثر مما تؤلف جزءا منها .

الشخصية المدنية

بماذا ، في النهاية نخرج من هذه الصورة المفصلة للمدينة المصرية ؟ تطورا ، واضح ان النغمة الاساسية هى التجانس فى البداية ثم فى النهاية وان اختلف

(1) E.W. Miller A geog. of manufacturing , U,S.A., 1962; Geog of industrial location , 1970 .

أنظر أيضاً : سعاد الصحن « صناعات العواصم » المجلة الجغرافية العربية ، ص ٢٦ وبعدها ، « موقع صناعات العواصم » المجلة نفسها ، ١٩٧٥ ، ص ٦٦ وبعدها .

مفهوم التجانس فى الحالين بعد رحلة تطورية حافلة ومعقدة تحولت بها من جسم بسيط الى هيكل مركب ، اما توزيعا ، فيما عدا اقلية معدودة هى العاصمتان، ومدن القنال وبعض حالات خاصة ،او قل على الجملة المدن الكبرى بما فيها العقدالساحلى المتوسطى - القنالى فان التشابه الوظيفى والتركيبى يعود فيسود معظم مدننا تقريبا رغم كل الفروق والالوان المحلية ،والخاصة بالطبع .

وهذا مايعود بنا الى رأى لوزاك ولوران وغيرهما فيما تصوره أو صوره من غياب الشخصية المستقلة بين المدن المصرية ولعل وارين تومبسون اقرب الى الحقيقة حين لاحظ ان المدن فى معظم البلاد القديمة انما تتشابه فيما بينها لأنها نشأت ونضجت ، واكتسبت طابعها المميز قبل عصر المواصلات الحديثة والاتصال العالمى السريع (١). ومهما يكن ، فالحقيقة ان هذا التشابه العائلى عندنا لايعنى الرتابة او التنميط ، بقدر مايعنى ان للمدينة المصرية طابعا عاما مشتركا قويا وشخصية متميزة قد لاتختلف جذريا بين مدينة واخرى ولكنها تميز المدينة المصرية اساسا عن سائر مدن البلاد الاخرى وتلك نقطة اصالة لا ضعف ، ومثلها نجده بسهولة فى المدينة الانجليزية أو الفرنسية او الايطالية بل وحتى الامريكية ..الخ (٢)

ذلك ان مورفولوچية المدينة فى أى اقليم هى ، كما يؤكد لنا فلير ، من اقوى الطوابع التى تمنحه شخصيته وتعكس روح المكان فيه (٣) اما التجانس الداخلى العريض فذلك لوحدة الضوابط والمؤشرات الطبيعية والبيئية ،والامر كله في النهاية انما هو - بغير حتم جغرافى - هذه العلاقة البسيطة : وحدة البيئة الطبيعية : وحدة البيئة العمرانية ،تجانس البيت الجغرافى الكبير : تجانس البيت السكنى الصغير.

(1) Warren Thompson, Population problems N.Y. 1930 . P. 115.
(2) Smailes, Geog. of towns, P. 68 - 71 .
(3) H.J. Fleure, « Some types of cities in temperate Europe » G.R., vol. 10 , 1920 , P. 103 .

الفصل التاسع عشر
التجانس البشرى

تاريخ مصر الجنسى القديم

نحن المصريين ، من نكون؟ ما الأصل والعرق والنسب، ومنذ متى ظهر المصريون كشعب وكشعبة من البشر؟ كيف يبدون اليوم شكلا، وأين يقع الإنسان المصرى فى العائلة البشرية؟ أيبدى المصريون من التجانس البشرى الجنسى مثلما تبدى مصر من التجانس الطبيعى والمادى والحضارى وغير ذلك؟

قد لا تكون مصر مهد الجنس البشرى أو الموطن الأول للإنسان، بل إن من المسلم به أنها ليست كذلك، ولكن الإنسان المصرى يعد بالتأكيد من أقدم سلالات الأرض، فمن المحقق أن تعمير مصر بدأ مبكرا جدا منذ وقت بالغ القدم، يسبق فجر التاريخ المكتوب بمراحل سحيقة على أقل تقدير، فالإنسان ظهر على مسرح الحياة فى هذا الجزء من العالم فى عصر البلايستوسين أى فى العصر المطير على الأقل.

ومنذ أوائل العصر الحجرى القديم بالقطع تظهر مصر وهى منطقة معمورة مسكونة بواسطة جماعات مختلفة منتشرة فى معظم أجزاء الوادى، تدل على ذلك بقايا الأدوات الصوانية والآلات الحجرية ومخلفات السكن والمساكن التى تركتها تلك الجماعات، رغم أننا لم نجد لها بقايا جثمانية من جماجم أو هياكل عظمية.. من هنا، للأسف، فلسنا نعرف شيئا محددا عن إنسان العصر الحجرى القديم المصرى من الناحية الأنثروبولوجية، وكل ما يمكن أن يقال عنه إنما من قبيل التنظير والتكهنات العلمية.

وعلى العكس، وللأسف أكثر، فان البقايا الجثمانية لا تتكاثر، بل والى حد لامثيل له فى أى بلد آخر.. إلا فى العصور التاريخية أيام الفراعنة، أى حين وحيث لاجدوى منها كثيرا فى معرفة الأصول الجذرية الأسبق والجذور الأولى السابقة للسلالة والسكان.. هذا وذاك فضلا بالطبع عن الصعوبات الأكاديمية التى تتمثل فى اختلاف اجتهادات العلماء، بل ومحض اختلاف تسمياتهم للجماعات أو الجنس الواحد اختلافا يجعل من الصعب توحيدها أو التنسيق بينها.

لا يمكن القطع إذن بشأن الأصول الجنسية الأولى لسكان مصر فى عصور ما قبل التاريخ، أو ما يمكن أن نسميه مع بيجهوت «فترة تكوين الأجناس - race making period ، إذ تتكاثر النظريات المتعارضة وتقل الأدلة اليقينية.. والباحث فيما كتب عن تعمير مصر وأجناسها الأولى يدخل - فى معنى حقيقى جدا - فى متاهة كلها ضباب.. ولو أنه أخذ ببعض النظريات القديمة التى شاعت زمنا، لكانت مصر ما قبل التاريخ مثلا بل أمثولة لاختلاط الأخلاط والأمشاج الجنسية ابتداء من البوشمن والزنوج الى الليبيين والآسيويين والى الهللينيين والبلقان... إلخ.. وفارق جذرى بين أن تتسرب بعض هذه الدماء إلى العرق المصرى وأن يكون هذا العرق أنبوبة مزج واختبار لها بلا تحفظ أو استثناء.

وكثير من هذه النظريات يصر على استيراد سكان مصر الأول من مصدر خارجى، إما من الجنوب من افريقيا أو من جهة البحر الأحمر.. أى نظرية الأصل الافريقى للمصريين، وإما من الشمال من آسيا أو عن طريق الدلتا، أى نظرية الأصل الآسيوى للمصريين، ومنها ما يستمد السكان الأول من اختلاط وتصادم تلك الأجناس الدخيلة الوافدة (١)، وبالتالى يصور سكان مصر الأول على ثنائية جنسية تتألف من عنصر قوقازى وعنصر زنجى... إلخ، غير أن الأبحاث الحديثة أثبتت جموح كثير من هذه النظريات، وأنها إنما بنيت على شبهات ثم نمت بالتأويلات حتى سقطت بالفعل علميا.

ومن الطبيعى، مادامت مصر ليست مهد الجنس البشرى، أن سكانها الأوائل والأولين جاءوها من خارجها، أى كانوا عناصر وافدة مستوردة أتت عن طريق الهجرة، ولا شك أيضا أن هذا الوضع استمر طويلا، بقدر ما يختفى كذلك فى ضباب الماضى، ولا ضير فى هذا ولا مشكلة.. إنما المشكلة هى إلى أى مدى ظلت العناصر الوافدة تظهر على المسرح، ومنذ متى أصبحت متوطنة توطدت جذورها فى المنطقة حتى أصبحت أصيلة بالمعنى المفهوم عن قدماء المصريين منذ العصر التاريخى أو عصر الأسرات.. فلئن صح أن يقال عن أوائل المعمرين الذين دخلوا مصر البكر إنهم وافدون، فليس يصح على الاطلاق أن يقال هذا عن مصر الفراعنة مثلا وبهذا الشكل المباشر.

---

(1) W. M . Flinders Petrie , "Migrations ," Jour Roy . Anthroop . Inst, 1906,P. 5ff, A.G. Haddon, Wanderings of Peoples, P.56-7, A.H. Brodrick, Early Man, 1948.

انسان العصر الحجرى

العصر الحجرى القديم

عن إنسان العصر الحجرى القديم المصرى، ثمة من يرى أن كل سكان إفريقيا الشمالية فى ذلك العصر وفدوا إليها من وسط القارة، وكانوا ينحدرون مما يسمونه الجنس الأورافريقى Eurafrican الذى يعد بمثابة الجد الأعلى لجنس البحر المتوسط فيما بعد أو بمثابة طلائعه (بمثل ما يعد البروتو ـ نورديين Proto - Nordics فى شمال أوروبا أسلاف وطلائع النورديين بعد ذلك).

ورغم أن هؤلاء الأورافريقيين لم يخلوا من تأثيرات زنجية ما تسربت إليهم من خلال اختلاطهم بالأجداد القدماء للبوشمن، فان العناصر التى وصلت منهم الى مصر خلت من تلك المؤثرات بالذات، فظلت مصر خالصة فى ذلك العصر لجنس الأورافريقى النقى، أى الحامى، ومع ذلك لا يستبعد البعض أن تكون قد تسربت إليها عناصر تحمل بعض صفات زنجية – قزمية حملتها معها بعض الهجرات من شمال إفريقيا (١).

على أنه فى أواخر العصر الحجرى القديم، أى فى الحجرى القديم الأعلى، يمثل السبيليون فى جنوب الوادى نمطا من جنس البحر المتوسط المنسق، يسبق أنماط الحجرى الحديث، بل ويستبق نمط ما قبل الأسرات ويكاد يبشر به جنسيا(٢).

وبتحديد أكثر، يمكن القول إنه فى العصر الحجرى القديم كانت هناك وحدة أساسية فى كلا التاريخ والتركيب الجنسى فى كل افريقيا شمال الصحراء من الأطلسى حتى الأحمر أو من أطلس حتى النيل، وذلك رغم الفروق المحلية، كذلك كانت مصر على اتصال وفى احتكاك وثيق مع سائر أجزاء القارة الافريقية سواء المتوسطية أو الصحراوية أو جنوب ذلك.

أما التركيب الجنسى فى العصر الحجرى القديم الأعلى كما يتمثل فى السبيليين فيرسمه لنا روبير شارل على النحو الآتى، كان الجسم الأساسى من السكان يتكون من العنصر الحامى القديم Paleo-Kamitique، تختلط به عناصر متوسطية عتيقة Sub-mediterraneenne وأخرى من شمال الصحراء Nord-saharienne، وقد كان العنصر المتوسطى دائما أقوى وأكثر إنتشارا فى الدلتا منه فى الصعيد.

---

(1) A.C Haddon, Races of man, Cambridge. 1924, P. 35.
(2) C.S Coon, Races of Europe, N.Y., 1939, P. 92.

ثم من أواخر الحجرى القديم ، ومع تزايد الجفاف في منطقة الصحراء الكبرى، أخذت الجماعات التى كانت تسكنها أصلا تهاجر شمالا إلى أطراف الصحراء تجاه وقرب ساحل المتوسط، وقد وصل التيار الرئيسى منها الى منطقة خليج قابس، حيث انشعبت جماعاته شعبتين: غربا الى اقليم أطلس، وشرقا الى النيل، والأخيرة لم تتجه الى الدلتا وإنما الى مصر الوسطى، كذلك اتجه تيار مباشر من الصحراويين الى مصر العليا آتيا من الجنوب الغربى.. بذلك اجتمعت على مصر العليا مؤثرات جنوبية أكثر مما عرفت الدلتا.

وهكذا أضيفت دماء جديدة الى قاعدة السكان، فحدث تطور تدريجى فى التكوين الجنسى خلال الألف الخامس والرابع قبل الميلاد، ويتلخص هذا التطور فى تراجع القاعدة الحامية القديمة الأصيلة قليلا، وبروز العنصر المتوسطى العتيق، وكذلك العنصر المتزنج Sub-negroide، وقد كان بروز العنصر المتوسطى أقوى ما يكون فى الدلتا، وبروز العنصر المتزنج أقوى ما يكون فى الصعيد(١).

العصر الحجرى الحديث

تتضح الصورة أكثر، ولكنها لا تختلف كثيرا، فى العصر الحجرى الحديث، فقد تركت جماعاته المنتشرة مواقعها فى أرجاء الوادى بقاياها العظمية كاملة الى جانب بقاياها الحضارية، وأول وأقدم هذه البقايا هى التاسيون فى جنوب الوادى أيضا، ورغم قليل من عرض الأنف وربما بروز الفك، فانها تشير الى جنس أبيض قوقازى عموما، ويتكهن كون بأن هذا النوع قد يكون به عرق من جنس الأفالو Afalou الذى عاش فى العصر الحجرى القديم الأعلى فى الجزائر، أو يمثل امتدادا للجنس الناتوفى Natufians الذى عاش فى فلسطين فى العصر نفسه، وبهذا يكون التاسيون حلقة وصل فى تطور السلالات بين المغرب والشام، كما بين العصرين الحجريين القديم والحديث، غير ان جماعة التاسيين هذه لا قيمة لها على أية حال فى تكوين المصريين، إذ يبدو أنها اختفت بعد ذلك جنسيا كما اختفت حضاريا.

بالمثل أيضا اختفت جماعتان أخريان معاصرتان تقريبا للتاسيين وان كانتا تنتميان الى الشمال، هاتان هما أهل مرمده وأهل الفيوم. وعند البعض أنهم ربما اختفوا لأنهم هاجروا غربا حتى وصلوا الى أوروبا حيث أدخلوا حضارتهم الزراعية الحديثة، ومهما يكن، فان بقاياهم تشير الى رأس طويل، أكبر نوعا من رؤوس

(1) Robert - P. Charles , « Recherches sur lunite de structure et dorigine du peuplement de lAfrique mediterraneenne » B.S.G.E., 1963 P.79 - 86 .

مصريى ما قبل الأسرات، وتدل على جنس البحر المتوسط دون أدنى شبهة من أثر زنجي قط (١)، وعن التكوين الجنسى لأهل مرمده بالذات، فانه يتألف حسب روبير شارل من عناصر حامية قديمة وحامية وليبى - بربر وصحراوى شمالي ومتوسطى عتيق (٢).

غير أن الأثر الزنجي يتضح فى الجماعة التالية زمنيا لمرمده والفيوم وهم البداريون فى قلب الصعيد، فالأنف عريض كثيرا، وبهم بروز قوى فى الفك، مما يوحى بقدر من تزنج، غير أن الجزم صعب، إذ أن الشعر غير زنجي على الاطلاق، فهو خشن مموج، أسود وبنى قاتم، أما البشرة فأبيض برونت، ولذا يعتقد مورانت أن جماجم البداريين شديدة الشبه برؤوس أقباط شمال الحبشة أو الدرافيديين فى جنوب الهند أو حتى الفدا فى سيلون (سرى لانكا) هذا بينما يرى كون أنهم أقرب ما يكونون إلى الصوماليين، والى حد ما الى سكان سردينيا من بين الأوربيين.

وعلى هذا الأساس يرجح كون أنهم جاءوا من الجنوب من قرب منابع النيل الأزرق ، كموجة حامية مبكرة مازالت بقايا أصولها موجودة فى الحبشة والصومال وان كانت قد دخلتها هناك ومنذ ذلك الوقت دماء زنجية كثيرة . وعلى أية حال فقد كان البداريون قادمين جدا الى وادى النيل بالقطع ، وقد أزاغوا التاسيين وربما سابقيهم وحلوا محلهم.. والمهم أنهم مرتبطون قطعا بنمط وسلالة ما قبل الأسرات التى تلى بعد ذلك رغم خلو هذه من المؤثرات أو المؤشرات المتزنجة(٣).

ما قبل وقبيل الاسرات

أما أولى سلالات ما قبل الأسرات هذه فهى أهل نقاده فى ثنية قنا، والنقاديون يشبهون البداريين كثيرا فى جوانب، كما يختلفون عنهم فى جوانب، مما يجعلهم فى الواقع جماعتين مختلفتين من أصول مترابطة أو متقاربة، فأهل نقاده طوال، ربما أطول من البداريين، والأنف أضيق، وكذلك بروز الفك أقل، أما الرأس فطويل ويخلو تماما من عرض الرأس، ولأن عددهم أكبر، فيبدو أنهم قد امتصوا البداريين فى النهاية.

أما عن مصر ما قبيل الأسرات، فان روبير شارل يقدم لنا صورة خاصة من

(1) Coon, P.101 .
(2) 1963 P. 82 .
(3) Coon , P. 93 - 6 .

دراسة على عينة عظمية من مقابر حلوان، فأولا، ٩٠٪ هم من طوال الرؤوس ومتوسطيها، بينما لا يزيد عرض الرأس على ١٠٪ من السكان، ثانيا، فان معظم السكان نحو ٦٠٪ من العينة ينتمى الى النوع الحامى، بينما ينتمى العشر الى مجموعة الكرومانيون بأنواعها المختلفة من المتوسطى القديم والألبى - المتوسطى والألبى، يكملها عناصر جريمالدية وأخرى أطلنطية - نوردية.

بصيغة أخرى، فان ثلث السكان تقريبا يشير الى أصول افريقية خالصة من الأثر الزنجى، والربع الى أصول افريقية بها تأثيرات زنجية أو متزنجة، ونحو الخمس الى أصول متوسطية، والعشر الى أصول هللينية HeIladique، والباقى إلى أصول من الشرق الأوسط Nord-canaaneenne ، و تبلغ نسبة العناصر الأصلية فى العينة نحو أربعة الأخماس، مقابل الخمس للعناصر الوافدة، وهى نسبة عالية تشير الى ارتفاع نسبة المقيمين الأجانب فى مصر، خاصة من العالم الهلينى، منذ وقت مبكر.

الخلاصة النهائية أن الغالبية العظمى وقاعدة الأساس تتكون من عناصر أصيلة من افريقيا البيضاء والبحر المتوسط Sub-mediterraneenne ، أضيفت إليها عناصر ثانوية من افريقيا السوداء متزنجة بل وأحيانا زنجية، ثم أخيرا عناصر من عالم البحر المتوسط كالسورية - الكنعانية وحتى البلقانية واليونانية (١).

تلك صورة مبسطة للتكوين الجنسى فى عصر ما قبل وما قبيل الأسرات على الترتيب، فى نقاده ثم فى حلوان.. ومن الناحية الأخرى هناك نظريات وآراء أخرى مختلفة.. فمن دراسة بعض الجماجم فى منطقة طيبة ترجع الى ما قبل الأسرات حتى العصر الرومانى، وجد طومسون وماكيفر منذ وقت مبكر مجموعتين: مجموعة ذات وجه عريض قصير وأنف عريض، وأخرى ذات وجه طويل ضيق وأنف ضيق، تضاف اليهما مجموعة أخرى وسط بين الاثنتين.. أما مورتون فيلخص الصورة فى أن المصريين فى الشمال كانوا وسطا بين العنصر الهندو - أوروبى والعنصر السامى، بينما كان المصريون فى الجنوب أقرب الى العنصر الهندى - العربى، ثم منذ الدولة الحديثة وقع الاختلاط بين الطرفين بالتدريج، مع تسرب آثار زنجية باستمرار من الجنوب.. بالمثل ذهب رايزنر من دراساته على منطقة الاهرام بالجيزة الى أن هناك مؤثرات زنجية وأخرى أرمينية دخلت فغيرت التركيب الجنسى للمصريين فى عصر الأسرات عما كان عليه فى عصر ما قبل الأسرات، ولكن

(1) Robert - P. Chaarles, "Contribution `a l'anthropologie de l'Egypte ancienne. Etude des cranes protodynastiques d'Helouan", B.S.G.E., 1961, P. 218 - 221.

البعض يرفض هذا الرأى (١).

غير أن أهم النظريات المطروحة فى التاريخ والتكوين الجنسى لمصر فى تلك المراحل المبكرة قد تكون نظرية مورانت والبطراوى، وهى تبدأ من الثنائية العنصرية فيما قبل الأسرات، ولكنها تنتهى بالوحدة الشاملة فى العصر التاريخى، فيجد مورانت أن هناك عنصرين فى مصر ما قبل الأسرات : واحد فى الدلتا ومصر الوسطى، والآخر فى مصر العليا، ثم توغل العنصر الشمالى بالتدريج جنوبا فحدث الاختلاط بين الاثنين.. من هنا لا نصل الى العصور التاريخية إلاوالمصريون قد أصبحوا جماعة بشرية متجانسة بالمعنى السلالى.

بالمثل يشير البطراوى الى شعبين أو قومين منذ ما قبل الأسرات، شعب الشمال وشعب الجنوب، فأما شعب الشمال فيتركز فى ٣ مجموعات فى مصر الوسطى ما بين رأس الدلتا والفيوم، والنسبة الرأسية بينه ٧٥، والأنف معتدل.. أما شعب الجنوب فيتوزع بين ٤ مجموعات تمتد من المنيا حتى وادى حلفا أى الشلال الثانى، والنسبة الرأسية بينه ٧٢ أى أن الرأس أطول، والأنف أعرض نتيجة للأثر الزنجى الذى تسرب من الجنوب خاصة فى النوبة وبالأخص بين النساء، وقد ظل هذان الشعبان - يمضى البطراوى - فى عزلة حتى الدولة الوسطى، حين أخذ شعب الشمال يتوغل سلميا نحو الجنوب حتى ظهر فى طيبة فى ذلك العصر، ثم فى دندره فى عصر الدولة الحديثة، ومن ثم تم الاختلاط بين الشعبين الى أن أصبح سكان مصر العليا وسطا من الناحية الأنثروبولوجية بين شعبى الشمال والجنوب (٢).

ولعلنا نستطيع أن نلخص مجمل نظرية مورانت والبطراوى فى تاريخ مصر الجنسى المبكر فى أنه كانت هناك سلالتان من مصريى العصر الحجرى القديم، متميزتان ولكن مترابطتان، واحدة فى الشمال فى مصر الوسطى، والثانية فى الجنوب فى مصر العليا، والأخيرة تمتاز بنسبة رأسية أقل، ونسبة أنفية أعلى مع بعض بروز فى الفك، أى مؤثرات أكثر زنجية، وقد استمر هذا الفارق بين الشمال

---

(1) G. Elliot-Smith, in : the archaeological survey of Nubia, Cairo, 1910, vol. 2, P. 16-28.

(2) A. Batrawi, " The racial history of Egypt & Nubia", J.R.A.I., vol. 75, 1945, P. 91 ff., "The racial relationships of the ancient & Modern population of Egypt & Nubia," J.R.A.I vol. 76, 1946, P. 1137 ff.

والجنوب حتى عصر ما قبل الأسرات.. حتى اذا ما كان عصر الأسرات أخذ العنصر الجنوبى يتقهقر ويتراجع نحو الجنوب، وإن تخلفت منه جيوب فى الصعيد، بينما أخذ العنصر الشمالى يزحف تدريجيا أعلى النهر حتى صار سائدا فى كل أنحاء مصر منذ حوالى الدولة الوسطى.

وعلى الجملة، يبدو أن بداية تاريخ مصر الجنسى تتلخص أساسا وفى الاتجاه السائد فى أنه بينما كانت هناك جماعات من طوال الرؤوس فى الصعيد، كانت بالدلتا جماعات أخرى من جنس البحر المتوسط أيضا إلا أنها أعرض رأسا نوعا والأنف أضيق نسبيا، ولئن كان هذان النمطان هما طرفى النقيض فى سكان مصر الأصليين أو الأولين، فقد أصبحا منذ بداية عصر الأسرات وحتى العصر المسيحى قطبى أنثروبولوجية مصر جميعا.. وكل تطورها إنما هو محصلة التفاعل بينهما.. فكل تاريخ مصر الجنسى عبر ٣٠٠٠ سنة كان ببساطة إحلال نمط مصر السفلى بالتدريج محل نمط مصر العليا، بمعنى أن الرأس يزداد عرضا باستمرار مع الاتجاه الى ضيق الأنف المطرد.

من هذا نرى أن بعض الدراسات الأنثروبولوجية، وكذلك الأركيولوجية، نشير إلى أنه قد لا يكون هناك اتصال واستمرار بالضرورة بين سكان العصرين الحجرى القديم والحديث، إذ ترجح أن الجماعات الأولى ربما اختفت أو انقرضت وحلت محلها الجماعات الثانية، كما أن بعض الدراسات الأخرى تشير الى العكس، غير أن هذه وتلك فروض نظرية غير قاطعة أو يقينية.

على أن الأدلة توحى قطعا ، من الناحية الأخرى ، بأن ثمة استمرارية جنسية ما بين سكان العصر الحجرى الحديث وما بين عصر ما قبل وما قبيل الأسرات إلى عصر الأسرات ، بمعنى أن هذه العناصر جميعا قد دخلت بدرجة أو بأخرى وبصورة ما فى تكوين سكان مصر التاريخية . ولسنا بحاجة طبعا إلى أن نضغط على استمرارية الجنس المطلقة بين ما قبل الأسرات والأسرات (١) .

المصريون القدماء

هذا إذن، بشكل عام، عن المصريين «الأقدمين» فماذا - إن صحت التفرقة - عن المصريين «القدماء» بالمعنى المعروف، أى أولئك الذين انحدر منهم مباشرة مصريو

(1) C.S. Myers, "Contributions to Egyptian anthropology", J.R.A.I., 1905,P. 91, 1908, P. 130.

ما قبل وما قبيل الأسرات، والذين يعد فراعنة الأسرات نفسها تتويجا تاريخيا لهم؟ (كان المصريين التاريخيون أى الـفرعونيون بناة الأهرام الأنو Anu أى البدائيون) (١) ثمة هنا حقيقتان أساسيتان أو ثلاث ينبغى أن تعلو فوق كل التفاصيل، الأولى كما يقول شانتر، هى أن المصريين القدماء شعب أصيل فى مصر autochtone ولم يفدوا إليها من مكان آخر (٢)، الثانية كما يقول مايرز، هى أن المصريين القدماء الأصليين يبدأون وهم جنس متجانس أساسا فى صفاته وتركيبه (٣) الثانية كما يقول كون، هى أن احتمالات الاختلاط الهامة قلت مع ومنذ بداية عصر الاسرات التاريخية.

فيما عدا هذا، فان هنا أيضا تختلف النظريات اختلافا بعيد المدى، ويمكن على سبيل التيسير والتبسيط أن نصنف معظم النظريات المتاحة والآراء المطروحة فى تيارين رئيسيين على طرفى نقيض، الأول يذهب الى وحدة النوع أو الأصل، بمعنى أنه نشأ عن عنصر نقى واحد فقط أو رئيسى، والثانى يذهب الى تعدد العناصر الجنسية التى دخلت فى تكوين ذلك الأصل، وبين هذين القطبين المتنافرين تتراتب النظريات المختلفة بصورة انتقالية من البسيط الى المركب الى المعقد فالأعقد، وكلها، على أية حال لم ينج من النقد أو الاستبعاد علميا.

فأما وحدة الأصل فان أول وأقوى من يمثلها هو شانتر، الذى انتهى الى أن المصريين القدماء - كالمحدثين - يمثلون جنسا أو عنصرا واحدا رغم كل الهجرات الدخيلة، على أن الملاحظ أنه عاد فميز فى التركيب الجسمانى للمصريين بين نوعين أساسيين، واحد دقيق ضئيل الجسم، وآخر ربعة أقصر وأكثر امتلاء، كذلك اعتبر بول Boule أن المصريين ينتمون الى عنصر متوسطى واحد هو ممثل نقى للجنس الأبيض.

ثم جاء سيرچى بجنسه الشهير جنس البحر المتوسط، وأدخل فى فرعه الافريقى المصريين القدماء والمحدثين على السواء، ومن بعده قسم چوفريدا - روچيرى ذلك الجنس الى شعبتين: الليبيين والإثيوبيين، وأدخل المصريين القدماء، مصريى ما قبل

(1) Haddon, P. 39.
(2) E. Chantre, Recheerches anthropologiques dans l'Afrique orientale, Egypte, 1904, P. 302 - 3.
(3) C.S Myers, "Contributions to Egyptian anthropology", J.R.A.I., 1905, P. 91, 1908, P. 130.

الأسرات، فى الشعبة الاثيوبية (١) وهاتان الشعبتان تقابلان بالتقريب شعبتى الحاميين الشماليين والشرقيين على الترتيب عند سليجمان فيما بعد، الذى صنف المصريين القدماء والمعاصرين فى الشعبة الأخيرة، وهو التصنيف السائد الآن والمقبول كقاعدة عامة.

أما نظريات تعدد الأصل فتبدأ بحسب ترتيبها من البسيط الى المركب، بنظرية تومبسون وماكيفر التى ترى فى سكان طيبة القديمة دليلا على تواجد جنسين مختلفين تماما فى التكوين الجنسى هما الأبيض والأسود، وترى كذلك أنهما ظلا بلا تغيير بسبب الانعزال الجنسى بينهما(٢).

ثم تلى نظرية إليوت - سميث المعروفة والتى تتلخص فى أن أهم العناصر الجنسية، أى القاعدة الأساسية، فى تكوين المصريين القدماء عنصر يشبه أكثر الأنواع شيوعا بين البربر المحدثين غير أنه فى أوائل عصر الأسرات غزت مصر السفلى موجة من العناصر الأرمينية (أى اللفانتية) عدلت فى القاعدة الأساسية، أما مصر العليا والنوبة فقد تأثرت فى الأصل ومنذ البداية بخليط طفيف من نوع البوشمن، كما دخلت مؤثرات زنجية من عناصر طويلة القامة إبان الأسرة الثالثة، وأخيرا وفيما بعد أدخلت هجرات الليبيين وأهل البحر Sea Folk جنس البحر المتوسط، ومن هذه العناصر جميعا تشكل التركيب الجنسى لمصر القديمة (٣).

ثم أتى دارت Dart بتركيبة أكثر تعقيدا واختلاطا، فعلى أساس قياس نحو ٣٠٠٠ جمجمة، حاول دارت أن يحدد تذبذبات التكوين الجنسى لسكان مصر عبر ٧٠٠٠ سنة، فانتهى الى أن هناك ٩ أنواع جنسية دخلت فى هذا التكوين هى بحسب تسمياته: البوشمنية Bushmenoid ، البوسكوبية Boskopoid، المتوسطية، الأرمينية، المغولية، أقزام افريقيا الشرقيون Eastern Negritoes، النوردية، ثم ٣ أنواع مختلطة بين تلك السابقة.. ولكن عند فيرتشنسكى أن هذه النظرية غير محتملة ولا مقبولة، ويكفى كما يقول أن أهل البدارى يظهرون فى تصنيف دارت كنورديين فى معظمهم.

(1) V Giuffrida - Ruggeri, "Were the predynastic Egyptians Libyans or Ethiopians ?", Man, 1915, P. 51 - 6.

(2) R. Thompson, D. Randall-Maciver, The ancient races of the Thebaid, Oxford, 1905.

(3) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, Lond., 1923, P. 14 et seq.

وبعد دارت جاءنا فالكنبورجر Falkenburger بخلطة لا تكاد تقل تعقيدا . فعلى أساس دراسة ١٨٠٠ جمجمة ، تعرف على ٤ أنواع أو عناصر أساسية تدخل في تكوين المصريين الأقدمين : عنصر الكرومانيون ، عنصر الزنوج ، نوع البحر المتوسط ، ثم نوع يمثل خليطا من الثلاثة الأخرى . وقد وجد فالكنبورجر أن نسبة العناصر الثلاثة الأولى مجتمعة تؤلف الغالبية العظمى من السكان ، بينما يتراوح العنصر الرابع والأخير بين نحو الربع والنصف من المجموع . غير أن هذا يشكك البعض في نتائج وقيمة الدراسة كلها ، إذ أن القاعدة العامة في جميع المجتمعات البشرية هي أن الأغلبية العددية أو النسبية هي دائما للعناصر المختلطة لا النقية (١) .

أخيرا وليس آخرا ، توصل فيرتشنسكي من دراسة مجموعات من الجماجم تمتد مما قبل الأسرات حتى الدولة الحديثة ، إلى أن التركيب الجنسي لمصر القديمة يشتمل على ٨ أنواع مختلفة هي : المتوسطي ، الحامي (أو البربرى) ، الشرقي (أو السامي) ، الأرميني ، الكرومانيون Cro-Magnonoid ، النوردى ، القزمي ، الزنجي (أو السوداني أو النيلوتي) ، هذا طبعا بالاضافة إلى كل توليفات الخلط الممكنة بين تلك الأنواع الأصلية . أما من حيث الأهمية النسبية ، فانه يجد أن العنصر الحامي هو أكثرها شيوعا وله الصدارة ، خاصة في شكل خليط مع المتوسطي والشرقي والأرميني. وعلى العكس ، فان أثر العرق الزنجي ظل ضئيلا جدا حتى الدولة الحديثة .

غير أن فيرتشنسكي يجد للحامي مفهوما خاصا يختلف عن المفهوم التقليدى . فبدلا من التصور السائد للحاميين كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية إلى الجنس الأسود ، فانه ينظر إليه كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية إلى الجنس الأصفر ، وذلك على أساس وجود بعض الملامح المغولية الطفيفة في المصريين المحدثين كما رآهم ويراهم . وتنحصر هذه الملامح أو المؤثرات المغولية ، أولا وقبل كل شيء ، في الأرضية المصفرة المحققة – على حد تعبيره – في قاع لون البشرة . ثانيا ، هناك عرض الوجه الذى لا يرجع إلى تأثير زنجي وإنما إلى شدة ارتفاع عظام الوجنتين . ثالثا ، بروز الفك الأعلى ، ولكن دون الأسفل ، الأمر الذى لا يعد ظاهرة زنجية . رابعا ، ضيق إطار العين ،المائلة أيضا في بعض الحالات ، مع درجة أو أخرى من الطية المغولية أحيانا .

(1) A . Wiercinski, "Introductory remarks concerning the anthro pology of ancient Egypt", B.S.G.E., 1958, P. 77-78.

ورغم أن مجموع هذه الصفات يشير إلى مؤثرات من الجنس المغولى الأصفر ، ورغم أن البوشمن يعدون تقليديا بمثابة عنصر انتقالى بين الجنسين الأصفر والأسود ، فان فيرتشنسكى يستبعد كلية إمكان ردها إلى مؤثرات بوشمنية قديمة فى أصول المصريين الأقدمين . أولا لخلو المصريين تماما من الشعر المفلفل ، وثانيا من قصر القامة كذلك ، فضلا – على الجانب الأركيولوچى البحت – عن غياب رسوم الصخور الملونة (الشهيرة الارتباط بالبوشمن) من كل الآثار المصرية القديمة .

وبدلا من ذلك فانه يجد تشابها مثيرا فى الجمجمة بين العنصر المصرى والعنصر الحامى من درافيد الهند الذين يحملون مؤثرات مغولية . ومن هنا ينتهى إلى أن العنصر الحامى لابد قد نشأ بين مجموعة بشرية قديمة جدا فى مكان يمكن فيه تبادل الچينات مع عناصر مغولية صفراء . وأكثر المناطق احتمالا لهذا الموطن الأصلى هى الأجزاء الغربية من وسط آسيا ، خاصة التركستان ، وعلى هذا يفترض أن واحدة من أولى هجرات العصر الحجرى الحديث جلبت الحاميين من هناك إلى مصر ، حيث لم يكونوا بها من قبل .

معنى هذا ، حسب فيرتشنسكي ،أن الحاميين و/ أو أقدم حضارات العصر الحجرى الحديث فى مصر وافدة لا أصيلة ، كما أن مهد الحاميين الأول ليس أفريقيا كما كان الاعتقاد السائد ، وبالمثل لا يصح الحديث عن مهد أفريقى لجنس البحر المتوسط أو الشرقى حيث أن موطنه الأصلى غرب آسيا وجنوب أوروبا (١).

ومن قبل فيرتشنسكى ،كان لآرثر كيث رأى يقترب من بعض هذه الآراء ويبتعد عن بعضها الآخر . فعنده أن الحاميين الأفريقيين كانوا فى أواخر عصر البلايستوسين مرتبطين بالعناصر الدرافيدية الهندية عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية . وهكذا يكون المصريون على علاقة قرابة بعيدة مع سكان الهند. لكن علاقتهم مع الحاميين السمر الشعث كانت أقرب وأكثر مباشرة . وحتى إلى اليوم فانهم مرتبطون بجماعات قلب إفريقيا عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية تترامى بطول وادى النيل . ولعل أوثق قرابة لهم هى مع الليبيين الذين يترامون غرب الدلتا بطول ساحل المتوسط . ثم لما تحولت الهضاب المحيطة إلى صحراء واتجهت مختلف الجماعات إلى أوطان جديدة فى وادى النيل وعلى ساحل البحر الأحمر والمتوسط انقطعت بقوة صلة أجداد مصريى ما قبل الأسرات بسائر أعضاء جنسهم من الليبيين غربا وجماعات البحر الأحمر شرقا ، إلا أن صلتهم بأفريقيا المدارية استمرت بلا انقطاع .

---

(1) Ibid., P. 81 - 3.

وفيما عدا هذا ، فان كيث يرى أن تكوين الجنس القوقازى إنما حدث وتم فى غرب آسيا ، وأن من غرب آسيا انتشر العنصر القوقازى لا إلى أوروبا وحدها ولكن أيضا إلى أفريقيا شمال الصحراء . فاذا كان ذلك كذلك - والأدلة قوية على ذلك فى تقديره - فلا يستبعد أن القوقازيين قد استقروا فى مصر السفلى فى تاريخ أسبق بكثير لعصر ما قبل الأسرات ، ولهذا فقد يكون العنصر ذو الرأس الكبير الذى عثر عليه بمصر السفلى هو من أصل قوقازى (١) .

النظرية الأصولية : الحاميون الشرقيون

هذا حصر ومسح واف لمعظم الاجتهادات العلمية فى أصول المصريين القدماء أجداد الفراعنة المباشرين ، ولكن الرأى السائد بين جمهرة الأنثروبولوچيين والأكثر قبولا لديهم كان ولا يزال حتى الآن هو رأى سليجمان (٢) ، أى أنها النظرية الكلاسيكية يعنى . جوهر النظرية أن المصريين القدماء ينتمون أساسا إلى مجموعة الحاميين الشرقيين ، الذين ينتشرون حاليا فى كل شمال شرق أفريقيا حتى القرن الافريقى ، والذين يؤلفون مع الحاميين الشماليين فى شمال غرب أفريقيا (أى إقليم أطلس أو البربر أو المغرب) مجموعة لغوية واحدة .

ورغم فروق محلية كثيرة فى اللغة كما فى الجنس، نتيجة للانتشار الجغرافى الواسع المدى لكلتا الشعبتين، الأولى على المحور الطولى والثانية على المحور العرضى، فانهما معا وحدة اثنية أو اثنولوچية واحدة لاشك، من أصل واحد مشترك بلا جدال، بل من أصل ضيق وتشعبهم وتباينهم لم يقع إلا منذ عهد حديث للغاية نسبيا، ربما فى أواخر عصر الجفاف بالصحراء .

ففى العصر المطير كان العمران فى النصف الشمالى من افريقيا على عكس نمطه الحالى: كانت الصحراء هى المعمور، ووادى النيل وإقليم جبال أطلس هى اللامعمور، فكان سواد السكان ينتشر فى رقعة شاسعة تغطى الصحراء المصرية ـ الليبية.. فلما حل الجفاف تحولت هذه الرقعة الى بؤرة انتشار وتوزيع لكتلة سكان الصحراء يمينا ويسارا، يمينا الى النيل ويسارا الى أطلس، وبذلك انشطرت الكتلة الأم الى جزيرتين بشريتين منفصلتين انفصالا تاما وواسعا هما على الترتيب الحاميون الشرقيون والحاميون الشماليون، ولعل هذا أن يفسر الأصل الجنسى

---

(1) Arthur Keith, Anew theory of human evolution, Lond., 1948, P. 305 - 6.
(2) C.G. Seligman, Races of Africa, H.U.L., 1939, P. 96 ff.

ا شترك ثم الانفصال الجغرافى الذى لا يغير مع ذلك من وحدة المجموعة الحامية ككل.

وهذه الوحدة بدورها تقابل وتقارب وحدة أخرى كبرى وشقيقة هى المجموعة السامية فى الجزيرة العربية أو غرب آسيا العربية، وكلتاهما معا تؤلف فرعا من جنس البحر المتوسط الأوروبى القوقازى، وإن كان البعض ـ خطأ ـ يقصر العلاقة مع الأوروبيين على الحاميين الشماليين دون الشرقيين مميزا إياهم باسم الجنس الليبى.

ومن المسلم به أن الحاميين والساميين تعديلات من أصل واحد مشترك، وأن هذا التفرع والتباين لم يحدث هو الآخر إلا منذ فترة حديثة للغاية نسبيا وإن كانت أقدم بالطبع من تفرع الحاميين الشرقيين والشماليين، ولو أننا لا نعرف على وجه الدقة أين كان البيت الجغرافى المشترك للحاميين والساميين قبل أن ينفصلوا ويتباعدوا ويتخصصوا.

وحتى من الناحية اللغوية نفسها فان الحامية، التى تنقسم الى ثلاث مجموعات هى البربرية والمصرية القديمة والكوشية، يتشابه كل فرع منها مع السامية بقدر ما يتشابه مع الفرع الآخر، الى حد دعا البعض الى اعتبار الحامية والسامية مجموعة كبرى واحدة مع ضم السامية كفرع رابع.. بل إن أوزفالد منجين كان يعتبر اللغة المصرية القديمة مجرد خليط من الفروع الثلاثة الأخرى، أى البربرية والكوشية والسامية (١).

والمتفق عليه بعد هذا هو أن الموطن الأصلى للحاميين آسيوى، لعله فى جنوب الجزيرة العربية أو ربما فى منطقة إلى الشرق من ذلك أكثر، على أن هناك، مثل سيرچى أو معه، من يضع هذا الموطن فى القرن الإفريقى، ومهما يكن فلابد للحاميين فى الحالين من أن يمروا بمنطقة القرن الإفريقى وصولا إلى أوطانهم النهائية سواء فى حوض النيل أو فى اقليم المغرب.. وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للحاميين الشرقيين فى طريقهم إلى مصر.

فأغلب الظن أنهم استداروا مع ساحل البحر الأحمر الغربى ثم تتبعوه حتى دخلوا مصر عن طريق الصحراء الشرقية ومنها انحدروا إلى وادى النيل عن طريق وادى الحمامات على الأرجح . وبهذا كان المحور الجبلى المحصور بين حوض النيل والبحر الأحمر منذ أقدم العصور ممرا للرعاة نحو الشمال مثلما كان وادى النيل

(1) Coon, P. 445.

نفسه ممرا للزراع فى الاتجاه نفسه بعد ذلك (١) . ومنذ ذلك الوقت شكل هؤلاء الحاميون الشرقيون الفرشة الأساسية والأساس القاعدى فى تكوين مصر الانثروبولوجى .

غير أنهم تركوا قبل ذلك على امتداد الطريق أجزاء من جسمهم الأنثروبولوجى تنتشر كالجزر البشرية فى الصحراء ابتداء من ارتريا حتى جنوب صحراء مصر الشرقية . وهذه الجماعات ، التى تعرف فى مجموعها باسم البجا ، هى التى تعد اليوم بمثابة الممثلين الأحياء لقدماء المصريين فى عصر ما قبل الأسرات ، أو هم كما يعبر سليجمان « قدماء المصريين الأحياء » (٢)

ويجوز لنا هنا أن نتسائل : ما الذى جذب أو دفع الحاميين من الجنوب إلى مصر فى الشمال ؟ لعل نظرية العصر المطير ثم عصر الجفاف ، مرة أخرى ، هى التى يمكن أن تقدم إجابة معقولة . فأثناء عصر الجفاف أخذ نطاق المطر ينحسر عن الصحراء الكبرى تدريجيا فى اتجاهين : نحو الشمال ونحو الغرب ، أى أنه بدأ فى الجنوب قبل الشمال وفى الشرق قبل الغرب . وعلى العكس استمر نطاق من المطر إلى وقت متأخر أكثر فى الشمال وفى الغرب (٣) . وربما من هنا بدأ الجفاف يدهم منطقة القرن الأفريقى مبكرا وأولا ، فاضطر السكان إلى الهجرة التدريجية من الجنوب إلى الشمال خطوة بخطوة ونطاقا بنطاق مع تأرجح المطر فى هذا الاتجاه .

هكذا تحرك الحاميون باطراد نحو الشمال على طول امتداد البحر الأحمر وعبر كل الصحراء حتى أوصلتهم الرحلة فى النهاية إلى مصر وصحاريها أولا، إلى أن تم الجفاف النهائى واكتملت الظروف الصحراوية فتراجع بعضهم عائدين من الصحراء المصرية – الليبية إلى الوادى بينما تقدم البعض الآخر إلى اقليم أطلس على نحو ما رأينا فى انشعاب الحاميين الشرقيين والشماليين.. وبهذا وذاك تكون هجرة الحاميين من القرن الأفريقى شمالا إلى مصر قد تعاصرت مع البدايات الأولى لعصر الجفاف ، بينما انشعابهم إلى شرقيين وشماليين قد تعاصر مع نهاياته الأخيرة .

نقطة أخرى لابد أن تستوقفنا فى موجة الحاميين الشرقيين : مصدرها الجنوبى فمصر القديمة ، مصر ما قبل الأسرات ، عمرت بهذا أساسا من مصدر جنوبى شرقى عبر القارة وعن طريق وادى الحمامات فى النهاية . اللافت هنا هو أن

(1) Coon, P. 458.
(2) Races of Africa, P. 109.
(3) V.G Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1935, P. 90.

الرواية الشعبية التقليدية تتفق مع النظرية العلمية وتدعمها . فالمصريون القدماء فى رواياتهم الشفوية لبعض الرحالة المتأخرين من الاغريق وغيرهم أشاروا إلى تقليد قديم شائع بينهم مؤداه أن أجدادهم إنما أتوا من الجنوب والشرق ، وأنهم دخلوا وادى النيل من خلال وادى «رهنو» ، الحمامات ، وقد كان من هنا تقديسهم لهذا الطريق طريق الأجداد حتى سموه « طريق الآلهة » .

وقد يكون من الطريف بعد هذا أن نربط هذا التاريخ الافتتاحى للتعمير بتسميات أصحابه وبتسميات وطنهم الجديد . فالحاميون من ناحية هم نسبا أبناء حام بن نوح ، ومن ناحية أخرى يقول لنا كثير من المؤرخين العرب إن مصر سميت باسم مصر بن بيصر بن حام بن نوح ، ثم قبط ثم أتريب (١) . فاذا كان ذلك كذلك فلعلنا نستطيع أن نتصور أن الحاميين الشرقيين عندما دخلوا وادى النيل من وادى الحمامات عند ثنية قنا أطلقوا اسم قبط على أول مدخل لهم فكانت قفط ، المدينة المعروفة . ثم أطلق اسم مصر (ابن بيصر) على البلد كله بعد أن تقدموا فيه وعمروه نهائيا ، مثلما أطلق اسم أتريب ضمن ما أطلق فيما بعد على المدينة المعروفة جنوب شرق الدلتا ...إلخ .

النظريات المضادة

تبقى وقفة أخرى لازمة لنناقش ونفند نظرية علمية حديثة مضادة ، ولا نقول ضد – علمية فلبيترى نظرية خاصة يفسر بها ظهور حضارة الأسرات الفرعونية حولتها من ظاهرة حضارية إلى ظاهرة جنسية . فقد جاء بحضارة الأسرات على يد جنس جديد من عراض الرؤوس «الجنس الجديد New Race » أو «جنس الأسرات Dynastic Race » كما سماه، استورده من مصدر آسيوى، لعله من منطقة العراق، أتى به عن طريق البحر الأحمر وأدخله عن طريق وادى الحمامات (٢)، فكأن هذا الجنس الجديد لا يمثل فقط انقطاعا تاما فى الاستمرارية الأنثروبولوجية فى تكوين مصر، بل وحضاريا كذلك. وعلى الجانب الأول نقصر مناقشتنا هنا.

فأما عرض الرأس كظاهرة أنثروبولوجية فموجود فى مصر منذ ما قبل الأسرات من خلال المؤثرات الأرمينية، ولا حاجة بأحد الى استيراد جنس جديد الى مصر لتفسيرها، ولذا ينتهى فيرتشنسكى مثلا الى أن نظرية غزو الجنس الجديد

(١) المسعودى ، مروج .
(2) W. M. Flinders Peetrie, "Migrations", J.R.A.I. vol XXXVI, 1906, P. 12.

عريض الرأس «بعيدة عن الاحتمال» (١) والأحرى أن يقول محض خرافة وخيال، وفيما عدا هذا الجانب الطبيعى، فان كل دليل بيترى وكل أساسه لهذه النظرية الضخمة لا يعدو وجود رسوم فرعونية لسفن مرتفعة المقدمة والمؤخرة مما لم تعرف مصر وكان شائعا فى السفن السومرية بالعراق ، إلى جانب أسطورة الرواية المصرية عن طريق وادى الحمامات كطريق الأجداد.

ومن الواضح كم هى هشة دلالة رسوم السفن ، كما أن دلالة طريق الحمامات تحتمل تأويلا آخر أكثر إقناعا ، وأهم من ذلك أن طريق الحمامات طوال التاريخ المعروف لم يكن مدخلا هاما أو حتى ثانويا لمصر ، ولم تدخله حتى غزوة حربية عابرة واحدة . وليس من المعقول أن تعمر مصر البرية بجنس كامل عبر طريق بحرى يدور بالضرورة حول كل الجزيرة العربية برمتها ، فى حين أن الطريق البرى عبر الهلال الخصيب مطروق منذ فجر التاريخ وكان منذ ما قبل التاريخ طريق الغزاة والمعمرين إليها .

هذا ، وقد عاد هنرى فرانكفورت فيما يبدو إلى نظرية شعب وادى الحمامات ، فأتى بهجرة لجماعة من البشر عن طريقه فى أواسط عصر ما قبل الأسرات انتهى بها إلى وادى النيل . وفى الفترة نفسها أتانا نيوبرى ، من الناحية الأخرى ، بموجة من المهاجرين من سوريا ، شمال سوريا ، استوطنت مصر ، بل ذهب إلى أبعد من هذا فزعم أنها هى التى اخترعت الكتابة الهيروغليفية (٢) . وفضلا عن هذا فان نيوبرى نفسه تصور موجة مهاجرين أخرى أتت من حافة الدلتا الغربية من منطقة مريوط ، كما تكررت كنتيجة لفترة من قلة المطر موجة مماثلة حملت بدوا ليبيين بهم ميل إلى قدر من الشقرة هم التحنو (أو التمحو) (٣)

وهناك نظرية ، أشد تعقيدا وأبعد احتمالا ، تربط أو ترادف بين التحنو والعموريين . فتذهب النظرية إلى أن العموريين المعروفين فى تاريخ الشام هم نورديون أتوا إلى الشام إما مباشرة من الاستبس الأوراسى وإما لفوا عن طريق غرب أوروبا وأيبيريا وشمال إفريقيا فليبيا حيث ظهروا كالتمحو الذين أسقطوا الأسرة السادسة فى مصر كما يقال إلى أن طردوا فى الأسرة العاشرة ثم ظهروا كالعموريين شرق الأردن فى النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد(٤).

---

(1) P. 83.

(٢) هارولد بيك، هربرت جون فلير، الأزمنة والأمكنة، مترجم، القاهـرة، ١٩٦٢، ص ١٦٧.

(٣) السابق ، ١٥٧، ١٧٠ .

(4) Haddon, P. 98.

وأيا كان الأمر فى هذه الموجات أو تلك ، فان فلير يرى أن هؤلاء المهاجرين الجدد ، القادمين من جبال البحر الأحمر بطريق الحمامات من جهة ومن الاتجاه السورى من جهة ومن حافة الدلتا الغربية من جهة ثالثة ، قد أضافوا إضافة هامة كبيرة لسكان مصر فى عصر ما قبل الأسرات . كما يضيف أن هذا انتظم كثيرا من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين من ناحية وبين المهاجرين بعضهم البعض من الناحية الأخرى كما تشير نقوش وآثار عديدة (١) . غير أن المفهوم أن هذه الاضافات كانت مكملة فقط ، ولم تغير الأساس الحامى القاعدى .

الانثروبولوچيا التشريحية
مصريو ما قبل الأسرات

كيف كانت تبدو هيئة المصريين القدماء فى عصر ما قبل الأسرات ؟ قدم لنا إلليوت سميث الاجابة فى هذا البروفيل الواضح . كان أقدم من عرفنا من سكان مصر العليا قوما دون متوسط الحجم المعتاد للإنسان ، كما لم يكن تكوينهم العضلى بادى النمو بل كان ضعيفا إلى حد يصعب معه جدا أن نحدد إلى أى الجنسين تنتمى بقاياهم من جماجم أو عظام ، وإلى حد أن دعاهم البعض – ربما دون مبرر لائق – « بالجنس النسوى Feminine rac » . على أن صفاتهم الطبيعية تبدى قدرا عظيما من التجانس . فالقامة عموما حوالى المتوسط ، ١٦٣سم . أما النسبة الرأسية فحوالى ٧٥ ، أى رأس طويل . غير أن الرأس كان صغيرا نوعا وضيقا ، مع مؤخر بارز وجبهة غير عادية الضيق ، بحيث يبدو شكل الرأس كله حين ننظر إليه من أعلى فى نمط متميز جدا هو نمط « صندوق كفن الموتى » المعروف كما سمى بالفعل coffin-shaped . كذلك كان الوجه بيضاويا طويلا وضيقا نوعا . أما الأنف فأعرض قليلا وأكثر تسطحا من الأنف الأوروبى ، دون أى ميل متزنج مع ذلك . وكان الشعر بنى اللون داكنا أو أسود ، إما مسترسل وإما مموج ، لكن بلا أدنى شبهة من الصفات الزنجية . أما شعر الوجه فخفيف ، إلا الذقن حيث تتكثف لحية كثة كتلك التى تتواتر فى لوحات الرسوم الفرعونية (١) .

من هذا التشريح نرى بوضوح أن المصرى القديم قبل الأسرات إنما ينتمى إلى تلك المجموعة الجنسية متوسطة القامة داكنة الشعر والعين التى توجد على شاطئ

---

(١) الأزمنة والأمكنة، ص ١٦٩ .

(2) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, P. 50 - 61.

البحر المتوسط . كذلك نرى أن المصرى القديم يشبه بقدر ما الأوروبى المتوسطى كما يؤكد سليجمان ، وأيضا بربر المغرب حيث أن الجماجم التى عثر عليها فى ليبيا واقليم أطلس والتى تعود إلى نحو ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد تشبه جماجم مصريى ما قبل الأسرات كما يمكن تتبع وجود نمط مصريى ما قبل الأسرات فى بربر المغرب حتى اليوم (١) .

كذلك نرى أن المصرى القديم يشبه إلى حد بعيد قبائل البجا التى تسكن بين النيل والبحر الأحمر ، لاسيما منها الأكثر نقاوة (٢) . هذا بينما تتبع كون تشابه المصرى القديم ، على الجانب الآخر ، إلى الطبقات العليا من الصوماليين وأرستقراطية رعاة البقر فى أوغندا معلقا على ذلك بأن « العنصر الكوشى فى اللغة المصرية كان له مقابله الجنسى» (٣) .

ومن بين الجماعات الرئيسية الأربع التى ينقسم إليها البجا ، وهى العبابدة والبشارية والهدندوه وبنى عامر ، لما كان العبابده قد مصروا إلى حد بعيد ، وكان بنى عامر هم أقل جماعات البجا تعديلا واختلاطا ، فان من الممكن أن نعدهما أقرب البجا شبها بمصريى ما قبل الأسرات وأشدهم تمثيلا لهم . ولاشك أن الذى يلفت النظر فى هذه المقابلة الأنثروبولوجية ليس التشابه بين طرفيها وحده ، وإنما كذلك استمرار وبقاء هذا التشابه عبر آلاف السنين . لكن هذه الخاصية النادرة أدخل من باب أولى فى دراسة المصرى نفسه على نحو ما سوف نتتبعه كما سنرى.

غير ان لنا هنا ان نتساءل اولا عن نقطة اللون، فمن الواضح رغم تشابه الصفات التشريحية والطبيعية بين المصريين القدماء والبجا المعاصرين ان هناك فارقا محسوسا فى لون البشرة، فالأولى أميل الى الابيض الداكن والثانية الى البنى القاتم على الاقل.. فأى اللونين الاصلى والاصيل، الموروث، وايهما المكتسب؟ من البديهى ان اللون القاتم لايفقد على مر الزمن فى بيئة مناخية أكثر اعتدالا واقل حرارة، وإنما هو يكتسب من اصل فاتح فى بيئة أشد حرارة وشمسا.

لهذا فان الاستنتاج هو ان المصريين القدماء جنبا الى جنب مع البجا بدأوا فجر تاريخهم الجنسى ببشرة مشتركة فاتحة اللون أقرب الى بشرة الطرف الأول الذى احتفظ بها الى حد أو آخر فى بيته الجديد وبيئته المعتدلة، بينما اكتسب الطرف الثانى سمرته الشديدة فى بيئته المدارية الحارة عبر تلك الآلاف من السنين،

---

(1) Races of Africa, P. 128, 132 , 140

(2) Id., P. 100.

(3) Races of Europe, P. 459.

يضاف كذلك بلا شك فى الحالين تأثير الاختلاط الجنسى مع الجيران والوافدين، اى تأثير الوسط الجنسى المحيط.. حيث كان فى الحالة الأولى ادخل فى محيط العناصر القوقازية البيضاء وفى الثانية فى محيط العناصر الزنجية السوداء.

مصريو الأسرات : مصر الفرعونية

حسنا، فماذا ـ بعد مصريى ما قبل الأسرات ـ عن مصريى عصر الأسرات أى العصر الفرعونى نفسه؟ مصريو عصر الأسرات هم ببساطة نسل وسلالة مصريى ما قبل الأسرات، فهم استمرار وامتداد لهم، بكل ما يعنى ذلك من صفات جسمية محددة مميزة ولقد ترك لنا التحنيط وعادة دفن الموتى عند قدماء المصريين متحفا أنثروبولوجيا كاملا لمصر الفرعونية وعينة احصائية لا مثيل لها عددا واطرادا وتمثيلا فى أى بقعة أخرى فى مثل مساحتها فى العالم كما يقول مورانت، وفضلا عن هذا ترك لنا المصريون القدماء صورة كاملة لنمطهم الجسمي الطبيعى لا نظير لها ولثرائها كذلك عند أى شعب آخر، هى تلك الآلاف من الرسوم والنقوش وكذلك التماثيل، بحيث ينبغى لنا كما يقول كون أن نتعرف عليهم جنسيا تماما كما نعرف المصريين المحدثين (١).

ومن هذه العينات والرسوم نستطيع ان نرى أن النمط الجسمى السائد هو الجسم النحيف المعروق Wiry، ذو الحوض الضيق والأيدى والأقدام الصغيرة نوعا، مع الرأس والوجه الانسيابى الكنتور، البديع الشكل، المتوسطى القالب جيدا.. كذلك فبينما تشير الرسوم الى التنوع الفردى فى النمط الجسمى وشكل الرأس والوجه ما بين الطويل والمتوسط، فان أبرز ما توحى به هو أن الموظفين ورجال القصر والكهنة وغيرهم من الطبقة العليا من المجتمع الفرعونى كانوا كما يقول كون يبدون الى حد لافت بشدة كالأوروبيين المحدثين، خاصة منهم طوال الرؤوس، ولعل هذا يرجع، كما يضيف الى أن المصريين القدماء لم تكن جذور أنوفهم عالية مرتفعة على نحو ما كان العراقيون القدماء مثلا (٢).

ولقد كان تلوين الرسام المصرى القديم للبشرة تسجيلا دقيقا للخريطة الجنسية لذلك الجزء من العالم الذى يتوسطه هو، وهى حقيقة لا يكاد كتاب عن مصر القديمة يخلو من الإشارة إليها.. فبينما كانوا يصورون الليبيين باللون الأبيض أو الافتح مع الشعر الاصفر والعيون الملونة، والاسيويين الساميين بلون مصفر خفيف

(1) Races of Europe, P. 91.
(2) Ibid., P. 96 - 8.

مع شعر اسود كث ملفوف، والنوبيين والإثيوبيين والزنوج بالأسود، كان المصريون القدماء يصورون أنفسهم باللون الأحمر أو بالدقة بالأبيض البرونت، فالرجال بالأحمر والنساء بلون أخف، بل حتى أبيض، ولو أن الشعر دائما أسود أو بني داكن للجنسين، والعيون بالبني دائما.

المثير مع ذلك أن ابنة خوفو تبدو في النقوش كبلوند تماما، فالشعر أصفر محمر أي أصهب ، والبشرة بيضاء، والأكثر إثارة أن هذا هو أول دليل وتسجيل للبلوندية في العالم، والمرجح أن هذه الحالة النادرة هي شذوذ بحت يرجع الى أصول غير مصرية ربما ليبية، وان دلت في الوقت نفسه على أن المؤثرات الاجنبية داخلت الدماء المصرية منذ وقت مبكر جدا، على الأقل في الطبقات الحاكمة أو المالكة (١).

صورة مصر الأسرات من الناحية الأنثروبولوچية إذن هي امتداد لصورتها ما قبل الاسرات، كما أنها لا تكاد تختلف عن صورة مصر المعاصرة، غير أن الأدلة والشواهد قاطعة بأن هناك تغيرا تدريجيا حدث في تركيب السكان منذ بداية عصر الأسرات، بحيث نجد حين نصل الى عصر الاهرامات أن السائد بين السكان هو عنصر أعرض وأضخم بنية، وجمجمته أيضا أكثر عرضا وانتفاخا، وكذلك وجهه أعرض، كما كان فكه أشد وأغلظ.. وهذه الصفات الأجنبية التي ظهرت فجأة في أوائل عصر الأسرات أيام الدولة القديمة وعصر الأهرام أخذت تتسع وتنتشر نحو الجنوب إبان الدولة الوسطى حتى بلغت النوبة في نهايتها . وقد استمر المزج الذي بدأ حينذاك حتى وقتنا الحالي بتجانس شديد (٢) . ولايعد هذا التغيير ابتعادا عن الأصل القاعدي مما قبل الأسرات بقدر ما يعد تعديلا له وإضافة إليه ، لاسيما وأن عرض الرأس عامل موجود ولو بنسبة محدودة للغاية من قبل ذلك.

وقد أتت هذه التغيرات عن طريق المؤثرات الأجنبية الدخيلة ، التي يفترض عادة أنها أرمينية ألبية ، لعل مصدرها الشام أو على أية حال الشمال . ورغم استعراض الرأس البازغ هذا ، فان من الخطأ الجسيم جدا ما ذهب إليه فيرشوف Virchow من أن المصريين القدماء كانوا جنسا عريض الرأس – بنى فيرشوف زعمه على أساس قياس رؤوس « التماثيل » الفرعونية القديمة ! (٣)- فهم بكل تأكيد طوال الرؤوس بقوة وتجانس نادرين .

ذلك النمط هو بحذافيره الذي رسمته لنا روائع أعمال الدولة القديمة الفنية ،

---

(1) Id.
(2) Haddon, P. 38.
(3) J. Deniker, Les races et les peuples de la terre, Paris, 1926, P. 530.

وإليه ترمز ببراعة تماثيل « الكاتب الجالس القرفصاء » و« شيخ البلد » . وهو نمط يمثل جزءا كبيرا من سكان مصر فى عصر الدولة القديمة ، على الأقل فى مصر العليا ، حيث لم تترك لنا رواسب الدلتا السميكة أدلة مباشرة من بقايا هياكل ، وإن كان من الأرجح جدا أنه كان أكثر وأوسع انتشارا بها منه فى الصعيد بحكم الموقع على طريق تلك المؤثرات الشمالية . ولا سبيل إلى الشك فى أن هذا النمط قد تكاثر عدده وساد خلال عصر الأسرات . والواقع أنه هو بعينه نمط الفلاحين المصريين المحدثين اليوم بالفعل .

وعند هذه النقطة نستطيع أن نلمح أن نوعا من الانفراج ، ولا نقول الازدواج ، قد حدث فى نمط سكان مصر الجنسى عبر العصور ، بحيث نستطيع أن نميز طوال العصر التاريخى بين شعبتين أو شبه نمطين . الأول هو رجل الصحراء النحيل القوام الضئيل الجرم نوعا ، الذى هو بحق طراز أو نوع حى من مصريى ما قبل الأسرات . والثانى هو الفلاح زارع وادى النيل بجرمه وجمجمته الأضخم وتكوينه الربعة العريض ، وهو على خط النسل المباشر لأجداده من عصر الدولة القديمة والوسطى .

وإذا كان هذا التمايز قد بزغ أو برز نتيجة للمؤثرات الدموية ، فلسنا نستطيع أن نتجاهل عامل البيئة على الأقل بالنسبة للصفات غير العظمية . إذ لاشك أن بقاء النوع الأول فى بيئة الصحراء والرعى والترحل ، بفقرها وحركتها الدائبة ، يستبقى الجسم ضامرا نحيلا ، وهذا يختلف عن بيئة الوادى الزراعية بغناها ووفرتها واستقرارها وراحتها التى هى أدعى إلى اكتناز الجسم واكتساب الوزن .

وعند هذا الحد أيضا يمكننا أن نضيف أن المؤثرات الدموية الدخيلة التى ابتعدت قليلا بسكان مصر الأسرات عن النمط القاعدى المشترك ما قبل الأسرات قد تكررت أيضا بين بعض جماعات البجا، أقارب أو أخوة مصريى ما قبل الأسرات.. فقد تعرض الهدندوه بوجه خاص لدماء أرمينية أتت من عبر البحر الأحمر، فأدت الى زيادة عرض الرأس بينهم مع ظهور الأنف الأقنى الأرمينى.. هذا بينما ظل العبابدة وبنى عامر كما رأينا أشد نقاء وبالتالى قربا من النمط الأصلى الأول.. من ثم فاذا كان العبابدة وبنى عامر أقرب الى أجداد المصريين القدماء من عصر ماقبل الأسرات ويمثلون نمطهم الحى، فان البشارية والهدندوه هم بمعنى ما أقرب الى مصريى عصر الأسرات أنفسهم وهم أوضح ممثل لهم بين الأحياء.

التاريخ الجنسى الحديث

التجانس والتجنيس

تلك إذن قصة الإنسان المصرى وصورته كما تطورت حتى تبلورت فى عصر الأسرات، ومنذ ذلك الحين والتاريخ الجنسي المصرى ليس إلا عملية نمو و«تجنيس» داخلى وتطور تدريجى طبيعى خال من العقبات أو الهزات الى درجة جعلته مضرب الأمثال، يقول كون «[illegible] أن تظل مصر القديمة أبرز مثال معروف فى التاريخ حتى الآن لمنطقة معزولة طبيعيا أتيح فيها للأنواع الجنسية المحلية الاصيلة أن تمضى فى طريقها لعدة آلاف من السنين دون أن تتأثر اطلاقا باتصالات أجنبية» وفى النتيجة - يضيف الكاتب نفسه - فان «التغيرات التى لحقت النمط الجنسى فى أى جزء من أوروبا خلال السنوات الخمسمائة الأخيرة كانت أكبر منها فى مصر خلال خمسة آلاف» (١) ، وفى نفس المعنى، وربما بتأكيد أقوى، يقول برودريك: «... من الواضح طوال الستة آلاف سنة الأخيرة أو يزيد أنه لم يكن هناك أى تغير ملحوظ فى مظهر جمهرة المصريين، فالبداريون، وأهل النقادتين، ومصريو الأسرات والفلاحون الذين تراهم يعملون فى الحقول اليوم، كلهم من نفس النمط القاعدى - المتوسطى » (٢) وببساطة ومباشرة أكثر، يعبر كيث عن هذه الاستمرارية الجنسية، «فالفلاحون الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم هم النسل المباشر لفلاحى سنة ٣٣٠٠ ق . م »(٣).

وليس معنى عملية التجنيس تلك القول بأن اختلاط أو امتزاج عدد من العناصر الإثنية المختلفة على مدى الزمن الطويل، ينتهى الى ذوبانها وانصهارها فى نمط موحد ومتجانس أى كنوع من المتوسط العام المشترك بالضرورة، فمثل هذه النظرية البسيطة أو التبسيطية، التى يسميها فيرتشنسكى بنظرية الاختلاط الشامل Panmixionist ، هى كما يدمغها بحق غير علمية لأنها سابقة للمندلية Pre -Mendelian (٤) وسواء بدأ سكان مصر الأوائل بعدد من العناصر الإثنية المتباينة أو بعنصر واحد أساسى مع عدد من العناصر الثانوية، ثم امتزجت بالتزاوج الداخلى، فلاشك أن أجزاء من هذه العناصر كانت وتظل تعود فتظهر من جديد، وذلك بحسب قوانين مندل فى عزل

(1) P. 96.
(2) A.H. Brodrick, Tree of human history, Lond., [illegible]. P. 118.
(3) P. 303.
(4) P. 73.

الصفات الوراثية ثم تفاوتها وبقائها وعودة ظهورها، كما كانت أجزاء أخرى تندمج وتذوب في نوع مشترك موحد متوسط.

وعلى هذا فان عملية التجنيس عندنا، كما تستبعد التنافر الشديد بين الأنماط والأنواع الجنسية من مصر، لا تعني التنميط المطلق أيضا، ويتضح هذا من الدراسات المقارنة بين المصريين القدماء والمحدثين ودرجة التغير ومدى الابتعاد أو التباين الذى حدث بينهما عبر آلاف السنين، فمثلا وجد مايرز أن شكل الرأس وحجمه السائدة من البحر الى الشلال اليوم هى نفس ما كان سائدا فى العصور القديمة، كما وجد أن درجة التباين داخل المحافظة الواحدة فى الصفات الجسمية المختلفة ثابتة وواحدة ما بين القدماء والمحدثين (١)، كذلك وجد جريج ميلا فى كل محافظة، لاشك نتيجة للزواج الداخلى المحلى، الى أن تنتج نمطها الجسمى الخاص المتميز(٢).

وأهم من ذلك ما توصل اليه سيدنى سميث، فقد انتهى الى أنه برغم التغيرات الجمجمية الثانوية فان المصرى المحدث قد عاد فارتد بالمعنى الجنسى الى نمط ما قبل الأسرات Reversion، حدث هذا برغم كل الإضطراب وتدفق الدماء الغريبة خلال ٧٠٠٠ سنة، ففى نهاية هذه المدة كان نمط ما قبل الأسرات، «كبقرات فرعون العجاف» قد ابتلع وتمثل الكل فى كيانه الذاتى(٣)، وهذا نتيجة لقوة امتصاص غير عادية، مثلما هو دليل عليها، وعلى الجملة، وفى الميزان الختامى، فكما ينتهى مورانت «خلال الستة آلاف سنة الأخيرة يبدو أنه كان هناك تغيير طفيف فى درجة تفاوت الجماعات الجنسية»(٤).

منذ فجر التاريخ إذن يبرز الشعب المصرى كوحدة جنسية واحدة الأصل متجانسة بقوة فى الصفات والملامح الجسمية، وقد ظل محافظا على هذا التجانس حتى اليوم دون أن تحدث أى ابتعادات ملموسة عن النمط الأول أو تتنافر معه تخصصات محلية ضيقة.. والواقع أن من أطرف الحقائق الأنثروبولوجية بقاء أو ثبات النمط المصرى عبر العصور persistence ، إذ لم يكد يتحرك منذ آلاف السنين ، حتى أن ثمة من التماثيل الفرعونية من عصر الأهرامات حين كشفت فى

(1) C.S. Myers, "Contributions to Egyptian anthiopology" J.R.A.I., 1905, vol. 55 P. 80, 1908, vol. 58, P. 99

(2) J.I. Craig, "Anthropometry of modern Eggyptians"., Biometrika, 1911, vol. 8, P. 121.

(3) Sydney Smith, Journal of anatomy, 1926. vol. 60 P. 121.

(4) G.M. Morant, Biometrika, 1927. vol. 27, P. 306.

القرن الماضى ما تعرف الفلاحون وعمال الحفائر على بعضه كشبيه وممثل لبعض أفراد من بينهم (١).

وهذا الثبات وحده جدير بالدهشة والتساؤل، لا لأنه يتحدى البعد الزمنى الطويل فحسب، وإنما لأنه يتحدى كذلك القاعدة الأصولية من أن الهجرة الخارجة تؤدى الى التجانس والداخلة الى التنافر (٢)، وأن البيئات الغنية بالتالى تجنح كمناطق اغراء وجذب بشرى الى الخلط والتنافر الجنسى (٣)، ولكن الذى يفسر هذا هو التعارض بين أثر الموقع وأثر الموضع، فالموقع مركزى مطروق بل قلب دوامة بشرية، والموضع غنى ولكنه محمى معزول بدرجة لعبت غلالة الصحراء حوله دور «ماصة الصدمات أو المصفى» الذى غربل الموجات الداخلة وكسر حدتها، وأخضعها للون قاس ولكنه صحى من الانتخاب الطبيعى، وحال دون أن تتعرض مصر للمصير الذى تعرضت له بلاد أخرى كثيرة من اجتياح الموجات البشرية الكاسحة التى تزيغ السكان الاصليين أو تخلطهم تخليطا (٤) واذا كان النطاق الساحلى الشمالى ابتداء من سيناء حتى مريوط ممرا عبوريا مطروقا، فمن الراجح كما حدث فى عصور ما قبل التاريخ أن كثيرا من الموجات التى انتقلت من غرب آسيا الى شمال افريقيا اخترقته دون أن تمس جسم مصر تماما أو أن تؤثر فيه بكثير أو قليل.

وبين هذه الضوابط وتلك، كان الحل الوسط هو أن مصر لم تتعرض أساسا للهجرات البشرية وإنما للغزوات الحربية، الأولى تتغلغل وتسرى غالبا فى الريف كما تسرى فى المدن، أما الثانية فتقتصر على المدن تقريبا، الأولى تمثل حركات ضخمة الحجم كما، أما كيفا فهى «هجرات كلية» أى تشمل الجنسين ولهذا يكون تأثيرها الجنسى محققا، أما الثانية فبضعة محدودة من حركة «ذكرية» بحتة ولذا تذوب ان لم تبد، واذا كان من المسلم به أن الأثر الجنسى للغزوات الحربية محدود للغاية فى الأساس، فربما كان من المغالاة أن نغفله تماما، لاسيما وأن بعض الغزوات كان يتحول الى استعمار طويل العمر نسبيا، كما أن حروب الماضى كانت تنتظم قدرا كبيرا من الأسر والسبى والاسترقاق وبالتالى اختلاط الدماء بقدر أو آخر، وذلك فى وقت كانت روح العصر لا تعرف فيه الحواجز العنصرية أو اللونية ولا الوعى القومى الحاد بالمفهوم الحديث.

هذا، والى جانب الهجرات والغزوات ينبغى أن نضيف نوعا ثالثا من الحركات

---

(1) H. Vallois, Races humaines, Paris, 1948, P. 40

(2) Corrado Gini, in : Population . Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930.

(3) W.B. Fisher, Middle East, P. 77.

(4) G. Elliot-Smith, Ancient Egyptians, P. 51.

أو التحركات الوافدة، ليس له قوة الهجرات بشريا ولا وقع الغزوات عسكريا ولكنه قد لا يقل خطرا جنسيا، ذلك هو التسرب أو التسلل السلمي الهادىء البطىء المستمر غير الملحوظ الذى عرفته تخوم مصر عبر العصور بلا انقطاع، والذى كان يشتد أحيانا فى أعقاب الهجرات والغزوات وأحيانا أخرى كان يحل محلها حين تنقطع مثلما يسبقهما جميعا من الناحية التاريخية. وبينما كانت الغزوات تأتى من قريب أو بعيد، من بعيد أكثر، كان التسلل قريبا مصدره فى العادة، عبر تخوم مصر مباشرة، أى على ضلوعها الثلاثة، ليبيا، السودان، الجزيرة العربية والشام.

فاذا نحن نظرنا الى تاريخ مصر وجدنا فعلا أن الغزوات لا الهجرات هى السائدة تماما، بل بقدر كثرة الأولى بقدر ندرة الأخيرة، وحتى فى المراحل التى تحولت مصر فيها الى مستعمرة من الناحية السياسية، فان الاستعمار إنما يدخل تحت هذه الصفة من الناحية الجنسية، أى أنه يعد غزوا لا هجرة.. أما الاستعمار الاستيطانى فى مصر فكان شذوذا نادرا للغاية، لا يكاد يستثنى من ذلك إلا اتجاه محدود أيام الاغريق.. غير أنه ليس من السهل دائما أن نميز تماما بين الهجرات والغزوات والتسللات أو أن نضع الخط الفاصل بينها بصفة قاطعة.

فمعظم الغزوات مثلا كانت تأتى بعديد من الجيوش المتجددة التى يبدو أنها فى معظمها أو بعضها كانت تستقر ، خاصة عن طريق اقطاعها أراضى بور أو غير بور ، وبذلك تندمج وتذوب فى النهاية فى السكان ، لاسيما وأننا لا نكاد نسمع عن عودتها بعد زوال دولها ولا نعرف بالضبط أين ذهبت . ثم إن بعض الغزوات استطالت وتعمقت إلى حد يقترب بها كثيرا من الهجرة ، كالاستعمار الاغريقى بصفة خاصة .

كذلك فان بعض التسللات ، على هدوئها وضآلتها ، استمرت تياراتها المتصلة تتراكم حتى لترقى فى محصلتها النهائية إلى آثار جنسية لا تكاد تقل عن آثار الهجرات الحقيقية . وبعض العناصر الوافدة والمتجددة باستمرار كالجند المرتزقة والمماليك فى العصور الوسطى ، لا ندرى أنصنفها تحت بند الغزوات أو التسللات . والإشارات التاريخية متوافرة بغزارة على كثرتها العددية وعلى تزاوجها مع المصريين واستقرارها فى النهاية .

من هنا جميعا يختلف الباحثون فى تحديد عدد الهجرات الحقيقية كما يختلفون على تحديد آثارها الجنسية بالمقارنة إلى الغزوات والتسللات . والواقع أن الذى يطالع تاريخ مصر بتفصيل يكاد ينتهى إلى أن الأثر البيولوجى للغزوات ، بحكم تعددها الشديد – نحو الأربعين– ورغم محدوديته النوعية ، بالإضافة إلى أثر التسللات

المتسربة التي لاتنقطع ، قد لا يقل في مجموعه عن مجمل أثر الهجرات الحقيقية . وفي كل الأحوال فليس من الواقعي أن نهمل أو نقلل من الأثر الجنسي للغزو والتسلل وأن نقصره على الهجرة . وإذا لم تكن مصر تنفرد بهذه الخاصية غير المألوفة ، فانها على الأرجح تعد ملمحا خاصا في كيانها وتكوينها .

ومهما يكن من أمر ، فمن بين نحو ٤٠ موجة دخيلة أو داخلة عدت في تاريخنا هناك على الأقل ثلاث هجرات حقيقية لا شبهة فيها هي الهكسوس فالإسرائيليون ثم العرب . لكن البعض يضيف الاغريق قبل العرب ، جاعلا منها أكثر من مجرد غزوة استعمارية ، كما يضيف بعد العرب ما يسميه بالموجة المغولية ، جامعا تحتها العناصر الآسيوية الوافدة طوال العصور الوسطى من الأتراك والأكراد والشراكسة والغز والديلم ، وهي التي تتراوح أصلا ما بين الغزو والتسلل . فاذا صح هذا لكان لدينا خمس هجرات في تاريخنا . ولكن لعل الصحيح أن نقول : ثلاث هجرات رئيسية هي الهكسوس واليهود والعرب ، واثنتان ثانويتان هما الاغريقية وتلك المسماة المغولية أو لعل الأصح أن نعتبر الآخيرتين نمطا انتقاليا بين الهجرة والغزو والتسلل ومزيجا من أنواعها الثلاثة .

الغزوات

فاذا بدأنا بالغزوات ومعها التسللات وما تطور عنهما معا من حالات اقتربت من الهجرات، فان العصر الفرعوني يحفل بالإشارات التاريخية إليها ويشير بوضوح إلى آثارها الإنثولوجية . فلقد تواترت الحروب والفتوح المصرية وتعددت سواء شرقا مع الأسيويين من سوريين وفرس أو غربا مع الليبيين أو جنوبا مع الإثيوبيين (النوبيين) . ومع هذه الحروب ، خاصة المنتصرة منها ، كانت أفواج الأسرى تتدفق بالآلاف ، خاصة في العاصمة . فيشير مارييت إلى الفراعنة المحاربين من التحامسة والرعامسة والمحاتبة أو المنافسة « يسحبون خلف عرباتهم الحربية أسرى من جميع الأجناس التي عرفها ذلك الزمان » وبالمثل يقول مابرو إن الآلاف من العبيد كانوا يجلبون إلى المدن المصرية الكبرى كل عام بحسب مصائر الحروب (١) . والوثائق التاريخية تسجل مثلا أعدادا أكبر من ضخمة من الأسرى في طيبة ، كما تسجل تسرب أو توطن ثم تمصر كثير من الليبيين في فترات أخرى ...إلخ والراجح عموما أن ظاهرة أسرى الحروب لعبت في مصر القديمة دورا شبيها بدور تجارة الرقيق فيما بعد في العصور الوسطى . وفيما بعد كذلك لم يخل الغزو الفارسي على ما يبدو من أثر خلفه وراءه.

(1) G. Maspero, Life in ancient Egypt and Assyria, Lond., 1892, P. 31 .

وفى أخريات العصر الفرعونى ، حين أخذت بعض الأسرات تعتمد على الجنود المرتزقة ،ازداد تدفق الأجانب، خاصة من حوض البحر المتوسط الشرقى وجزره ، وبالأخص ، الاغريق الذين يرقى ظهورهم إلى القرن السادس ق.م على الأقل أى لثلاثة قرون قبل الاسكندر ، والذين أقاموا بصفة أساسية فى مدن الدلتا . وتحت الأسرة الـ ٢٦ كان بسماتيك أكبر من شجع اليونانيين على الهجرة إلى مصر لمساعدته فى حروبه الداخلية ، ومنح الجنود منهم أراضى يزرعونها ، وسهل للتجار منهم سبل الاقامة .

ويبدو أن هذه الأعداد لم تكن ضئيلة ، حيث واجه أمازيس من بعده مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة أثارها اتساع نطاق هجرة اليونانيين إلى الدلتا ، فعمل على تركيزهم فى مناطق معينة أهمها ما عرف بعد ذلك بنقراطيس (نقراش الحالية قرب نبيره فى البحيرة) . حتى إذا جاء الاسكندر كان سكان المدن المصرية « خليطا من أجناس مختلفة وخصوصا من الاغريق والفرس » (١) .

الغزوة - الهجرة الاغريقية

على أن التسلل الاغريقى بالذات لم يلبث أن تحول إلى غزو فالى هجرة مع الاسكندر نفسه والبطالسة من بعده . فكما يذكر جوجيه ، شهدت مصر فى القرن الثالث ق.م هجرة يونانية قوية وحقيقية . ولقد تراخت هذه الهجرة بعد ذلك فى أواخر العصر البطلمى ، لكن بعد أن كانت قد حققت حجما مؤثرا بالفعل وتحولت إلى استعمار استيطانى لاشك فيه (٢). فمثلا يقدر سيجرى Segre عدد الاغريق البالغين الذين أقاموا بمصر فى تلك الفترة بنحو ١٥٠ ألفا، فى حين يعادله بوتزر بأقل من ٢٪ من مجموع سكان مصر(٣) . ولو صح هذا - أسس التقدير غير واضحة - لكان معناه أن الاستعمار الاغريقى الكلاسيكى قد يتجاوز مجموع الاستعمار الاستيطانى الأوروبى الحديث فى القرن الأخير حيث بلغ هذا فى أوجه ربع المليون ونسبة ٢٪ من مجموع السكان .

ورغم أن الاغريقى ، نتج بيئة الجزر والبحر ، كان معمرا مستوطنا بالطبع بل

(1) G. Hanotaux, Histoire de la nation egyptienne,

صبحى وحيده، فى أصول المسألة المصرية، نشر مكتبة مدبولى، ص ٢٥ - ٢٧.

(2) P. Jouguet, La vie municipale dans L'Egypte-romaine, Paris, 1911, P. 110.

(3) Butzer, «Remarks on the geog. of settlement. Hellenistic etc». P. 8,

وأقدم وأنجح معمر مستوطن ، طالما انتشرت منه خلايا صغيرة زرعت نفسها فى مستعمرات حول سواحل البحر المتوسط « كالنمل والضفادع حول بركة » كما وضعها أفلاطون (١) ، ورغم أن مصر فى هذا المجال لم تكن بالتأكيد باستثناء ، فيبدو أن هذه التقديرات مبالغ فيها بدرجة أو بأخرى .

وعلى أية حال فقد تركز الوجود الاغريقى فى الدلتا فى الدرجة الأولى ، وفى النطاق شبه المتوسطى من شمال مصر بصفة خاصة ، وفى منطقة مريوط - البحيرة والفيوم على الأخص . وعموما أقام الاغريق كطائفة منعزلة مميزة إلى حد كبير . والملاحظ فى المنطقتين الأخيرتين بالفعل أنهما تمثلان دائرتين منعزلتين على حدة أو على جنب إلى حد ما جغرافيا ، ربما ضمانا للعزلة عن جسم الشعب المصرى ولعدم الاحتكاك به . كذلك فانهما وحدهما إقليم الزيتون والكروم فى مصر الكلاسيكية ، بحيث قد يصح أن نصف الاستعمار الاغريقى من حيث توزيعه الجغرافى الأساسى بأنه كان « استعمارا زيتونيا » إلى حد معين (٢).

على أنه فى كل الأحوال جاء التوطن الاغريقى مدنيا فى الصف الأول . ثمة كانت نقراطيس - التى هى مؤسسة اغريقية أصلا وأساسا - ثم الفيوم (أرسينوى Arsinoe) وفى الصعيد الأوسط بطلمايس Ptolemais (المنشاة) ، وذلك بالطبع عدا العاصمة الاسكندرية التى وصفها بوليبيوس بأنها «شعب هجين». كذلك كان للاغريق أحياء كاملة فى منف ومدن الدلتا الكبيرة ومدن الصعيد حتى أمثال تونا الجبل .

ورغم انعزال اليونانيين فى المدن ، فان هذا لم يمنع شيوع التزاوج مع المصريين. فرغم أن الزواج المختلط بين العنصرين كان ممنوعا داخل المدن الاغريقية ، فقد كان للاغريق المقيمين خارجها حق الزواج من المصريين. ومن الثابت أن هذا كان يحدث على نطاق واسع ، خاصة بعد تراخى الهجرة الاغريقية الوافدة . وبهذا نشأت فى الريف جاليات مختلطة من المصريين والاغريق ، امتصت فيما بعد بالتدريج فى جسم السكان الوطنيين.

بل يصل البعض بهذا التزاوج والاختلاط إلى « حد الفناء فى جيل اغريقى مصرى جديد يذكرنا بما حدث بعد ذلك فى مصر نفسها من امتزاج الترك

---

(1) W. Gordon East, An historical geography of Europe, Lond., 1950, P. 3.

(2) M Rossovtzeff, Social & economic history of the Hellenistic Wo1ld, Oxfoord, 1941, vol, I, P. 265, 287, 360-2.

والشراكسة بالمصريين رغم ما بين العنصرين من تنافر» (١). وهذا يفسر بعض البللة التى حدثت وشملت تبنى أسماء الأشخاص اليونانية كما تخلفت عنها الديموطيقية كثمرة زواج بين اللغة الهيروغليفية وشكل الكتابة الاغريقية . بل يذهب ماسبرو إلى حد القول بأن «المصريين كانوا سائرين إلى اليونانية كما ساروا إلى العربية بعد ذلك»(٢).

ولقد يكون هذا تأويلا مبالغا فيه باسراف ، ولكن المقريزى يأتى من الجانب الآخر ليخبرنا أن مصر على قدوم العرب كانت خليطا من القبط والروم والنوبة ، حيث يقول بالتحديد « وأهل مصر حينئذ مصريون واغريق فى الغالب من ناحية الجنس » (٣). كذلك كان العرب يدعون جميع أهل مصر قبطا دون أن يفرقوا قبل فتحهم لها بين مصريين واغريق (٤). وهذا كله ، كما يوحي بأن الاغريق النازحين إلى مصر لم يغادروها إلى وطنهم الأصلى بعد نهاية سيطرتهم وعصرهم وإنما أقاموا بها نهائيا حتى ذابوا فيها ، يذهب ليشير إلى حد أدنى على الأقل من الأثر الجنسى للوجود الاغريقى فى مصر أيا عد نوعه ، غزوا أو تسربا أو هجرة.

(فى هذه الفترة التى تبنى فيها المصريون الأسماء الاغريقية تبدو معظم هذه الأسماء وقد اتخذ الشكل اليونانى المنتهى عادة بالمقطع os . غير أن هذا لا يعنى أنها جميعا يونانية الأصل ، بل كان بعضها على العكس مصرى الأصل استعاره اليونان بالمقابل وحرفوه إلى قالبهم ذلك . وعلى أى الأحوال ، فان هذه الفترة هى ، بين قوسين ، التى تفسر تلك الأسماء التى انحدرت إلينا بعد ذلك محرفة كما نجدها اليوم بين الأقباط وتبدو غير مفهومة الأصل والمعنى بغير ذلك ، والتى ترتبط من ثم وبطريق غير مباشر بكثير من الأسماء الشائعة بين الأوروبيين فى صور أخرى منوعة ، وذلك تمييزا لها جميعا عن الأسماء المسيحية التوارتية والانجيلية Biblical names المشتركة بين الطرفين الأخيرين.

(مثلا : باخوم (Pachomius) ، اسطفان ، اسطفانوس (Stephen Stefan , Stevens) ، باسيلي ، باسيليوس ، وسيلي ، بسالي (Basilius , Bazil , Ba-zille , Vassili , Vesalius) ، مقار ، منقريوس مغاريوس (Macaire , Mak-arios) ، تيطس (Tito , Titus) ، مكسيموس (Maxmilien , Massimi , Maximus) ، بقطر (Vittorio , Victor) ، سرجيوس (Serge , Sergi , Ser-

---

(١) وحيده ، ص ، ٤.

(٢) خطط .

(3) Butler, Arab conquest etc.

(gius) ، مرقص (Marx , Marcus) ، بطرس (Pierre , Peter , Perdo , Pietro , Petros) .

(أمثلة أخرى : أرمانيوس (Armando , Armand) ، فلتس ، فلتاؤوس (Philtheos = حبيب الل ، تاوفيليس ، مقلوب السابق (Theophilius , Theo-phile = محب الله) ، أندراوس (Andreotti , Andreossi , Andrews , Andre , Andrea , Andreas) ، إقلاديوس ، قلدس (Claudia , Claudel , Claude , Claudius) ، ساويريس (Severus) ، سلوانس (Sylvia , Silvana , Sil-vanos) ، إثناسيوس (Athenaeus) ، بولس (Powell , Paul , Paulos) ، إغناطيوس (Ignazio , Ignatius) ، تادرس ، تاوضروس (Tudor , Theore , The-odorus , Deodorus) ، غرغورى (Gregory) بســطوروس (بستاورو ، باستير) ...إلخ (١) .

العصور الوسطى

من الاغريق نقفز فوق الرومان ، الذين كانوا مجرد غزو عسكرى بحت لم تصحبه هجرة ما ولا كان له أثر جنسى يذكر ، لنصل إلى تلك الفترة العجيبة التى تلت الفتح العربى وهجرته الكبرى واستطالت طوال العصور الوسطى والتى امتزج فيها الغزو الثانوى بالتسلل المجلوب وربما بالهجرة الخفيفة ولا نقول الخفية ، وذلك فى نمط جديد غير مألوف ولا مسبوق بعد أن زال الحاجز الدينى تماما وانفتحت مصر على العالم الإسلامى جميعا بلا عوائق ولا عقد .

يصدق هذا على أتراك الطولونية والاخشيدية ، وأكراد الأيوبية ومعهم الغز والديلم ، ثم على أتراك وتركمان وشراكسة وقوقاز وقجاق (قوزاق) المماليك ، كمايصدق على مغاربة وبربر الفاطمية ومعهم بعض الصقليين والصقالبة والأندلسيين ، حتى أتراك العثمانية ومعهم بعض الألبان والبلقان ....إلخ .

ففى كل هذه الفترات كانت كل دولة تأتى بجيوشها التى تعد بعشرات الآلاف ، تتجدد وتتعدد من حين إلى آخر ، تبدأ كمجرد غزو وأجلاب ولكنها لا تلبث لأسباب أو لأخرى أن تستقر وتتحول إلى نوع من الهجرة المتسربة أو التسلل المقيم . ورغم

---

(١) فى أصول هذه الأسماء ، راجع :
Encyclopaedia Britannica, Dictionnaire Larousse.

أن مثل هذه العناصر الوافدة أو المجلوبة كانت محدودة العدد نسبيا ، مذكرة غالبا، تتركز فى المدن أساسا ، وتمثل مستعمرات مغلقة تتزاوج داخليا فى العادة ، إلا أنها كانت بالتدريج تفقد خصائصها تلك ومعها وظائفها الحربية وتنزلق اجتماعيا وتستقر فى الأرض وتتزاوج من الأهالى الوطنيين فتندمج وتضيع نهائيا فى جسم السكان الرئيسى ومن الجهة الأخرى فاننا لانسمع كثيرا عن هجرات راجعة بين هذه العناصر تعود بها إلى أوطانها الأصلية (التى قد لا يعرفها بعضهم أحيانا).

أضف إلى هذا أن الأخطار المغولية والتترية التى اجتاحت وسط وغرب آسيا فى تلك المراحل قذفت إلى مصر بسيول من اللاجئين من دار الإسلام اتخذتها ملجأ وملاذا ومقرا ، كما أن هجرة المغاربة المتسربة من الجانب المقابل لم تكد تنقطع طوال العصور الوسطى .

وأخيرا ، وإلى هذا كله ، ينبغى أن نضيف الرقيق كنوع خاص من التسرب . فقد ظلت تجارة الرقيق واستخدامه قاعدة عامة خلال أغلب مراحل مصر الإسلامية - كان بالقاهرة وحدها كما يذكر المقريزى ٢٨ سوقا للعبيد وتجارة الرقيق . كما كان هذا شديد التنوع فى أصوله متراوحا ما بين الرقيق الأبيض (الغلمان) من الشراكسة والاسبان والسلاف ... إلخ وما بين الرقيق الأسود (العبيد) من إفريقيا والسودان والحبشة . ويبدو أن الأخير ، لأنه كان أرخص كثيرا ، كان الأكثر عددا وانتشارا ، لاسيما بين طبقات العامة الفقيرة . وعموما فلقد كان عامل الرقيق أشبه باللحن الخلفى ولكن المستمر الايقاع طوال العصور الوسطى وحتى القرن الماضى نفسه .

لذا فان هذه العناصر ، التى وصلت أحيانا إلى أرقام لا يستهان بها والتى استوطنت نهائيا ولم تغادر البلاد فى الأعم الأغلب (١) ، لا يمكن إلا أن تكون قد ذهبت فى تكوين السكان العام وساهمت فى تلوين النمط الجنسى بعد أن انصهرت فى البوتقة المصرية سواء قبل أو بعد تحرير الرقيق . ومازالت هذه الحالات تنعكس فى بعض أسماء الأشخاص حتى اليوم ، مثال ذلك : أغا ، عتيق ، معتوق ، العبد ... إلخ ومعظم أصحابها بالفعل متطرفو اللون ، إما بيض البشرة تماما ويوشكون أن يكونوا كالأوروبيين ، وإما شديدو السمرة أو حتى السواد ، وذلك على الرغم مما عسى أن يكون قد حدث من اختلاط بعد ذلك فى الحالين .

من هنا وهناك جميعا ، فاذا كان لنا أن نقيم الوزن الجنسى لدور هذه الغزوات

(1) Coon, P. 459.

-التسللات - الهجرات المركبة خلال العصر العربي والإسلامي ، وبدون أن نبالغ في قيمة الغزوات وحدها من حيث المبدأ ، فان علينا أن نفترض بحكم طبيعة الأشياء أنها تركت بعض أثر في تكوين أو تلوين مصر مهما يكن محدودا أو ثانويا كذلك فلما كانت معظم هذه العناصر آسيوية الأصل والمصدر ، وكانت تلك هى الفترة التى برز واشتد فيها البعد الآسيوى فى توجيه مصر ، فلعلها هى التى تفسر بعض الملامح والسحنات الآسيوية التى تميز بعض المصريين فى الوقت الحالي . وفى هذا المجال فان تاريخ مصر التفصيلي ملئ بالاشارات والمؤشرات وبالشهادات والشواهد .

عن جيوش بن طولون ، مثلا يقول المقريزى إنها كانت تتكون من ٤٠ ألف أسود،٢٤ ألف تركى ،٧ آلاف مرتزق ، وعن قوات الاخشيديين يقول إنها ٤٠٠ ألف مقاتل من السود والترك المرتزقة . أما الغزو الفاطمي فيكاد بذاته يصل إلى موجة هجرة ، وهو على أية حال قد انتهى كذلك عمليا . ويكفى أن نذكر أن جيش المعز بلغ ١٠٠ ألف ، أغلبهم من البربر (كتامة وزويلة) مع بعض الصقليين والصقالبة والأندلسيين. هذا بينما مال العزيز إلى استخدام الجنود الديلم والترك مقدما إياهم على المغاربة والصقالبة من جند أبيه .

أما أيام المستنصر فقد كانت القوات تتألف ، كما يروى لنا ناصرى خسرو ، من ٢٠ ألف فارس كتامى ،١٥ ألف مغربى ،٢٠ ألف أسود ، ١٠ آلاف مشرقى بين تركى وعجمى « ولد غالبهم فى مصر » ، بالاضافة إلى ٣٠ ألف عبد أسود ومشترى ، ٥٠ ألف بدوى من الحجاز ، ١٠ آلاف رجل من أجناس مختلفة ، ثم فرقة كاملة من أبناء الملوك وأمراء المغرب واليمن والروم والسرب والحبشة والهند وجورجيا ودلماسيا وتركستان ممن كانوا يقيمون بالقاهرة (١).

من هذه الأخلاط والأجلاب ، التى تشير إلى أن الموجة التركية لم تكن قد بدأت بعد ، لا نعرف كم عاد على وجه الدقة وكم أقام وذاب . ولكننا نعرف ، من الناحية الأخرى أن تيار الحجاج والمستقرين المغاربة لم ينقطع بعد ذلك قط . وهذا التيار ، الذى يشمل أبناء المغرب الكبير جميعا، كان يضم أيضا الشناقطة أهل موريتانيا وبعض التكرور من السودانيين فضلا عن الأندلسيين العائدين (الأندلوسى) . هذا بالإضافة إلى تيار متسلل باستمرار تقريبا من الليبيين لا يمكن أن يقل فى مجموعه النهائى عن بضع مئات من الآلاف موزعة آثارها على معظم جبهة مصر الغربية ابتداء من البحيرة حتى الفيوم والصعيد الأوسط . وعلى سبيل المثال ، فإن قرية

(١) وحيده ، ص ١٠١

كتامة الغابة مركز بسيون وقرية كتامة الشرقية مركز شربين إنما تستمد اسمها اليوم من قبيلة كتامة البربرية التى استقرت بالمنطقة أيام الفاطمية. بل يرى بعض العلماء أن كثرة بدو مصر كانت في وقت ما من المغاربة وليس من عرب الجزيرة ، نزحت في القرون ١٦ - ١٨ بصفة خاصة . كذلك كان فى القاهرة دائما عنصر مقيم من المغاربة حتى أنه كان يسمى أيام الجبرتى « بالمغاربة البلدية »(١).

مع الأيوبية يبدأ المد التركى كما يسميه البعض أو المغولى كما يسميه البعض الآخر، ومرة أخرى كان المصدر الأساسى هو منطقة جنوب غرب آسيا عامة وهضاب أرمينيا وكردستان إلى الأناضول خاصة . ولابد أن ندرك أن هذه المنطقة الطاردة الفقيرة هى ، بطبيعتها الجبلية المعقدة وبموقعها كملتقى طرق قارى ، من أكثر مناطق العالم تعقيدا وتركيبا فى تكوينها الجنسى ، ففيها تتعدد السلالات والعناصر وتتداخل كالموزايكو.

وكان هذا يترجم مباشرة فى إثنولوچية الجند والجيوش الداخلة إلى مصر وسائر الأجلاب والمرتزقة التى كان معظمها يأتى تحت باب الرقيق باسم المماليك . فلم يكن الأمر لهذا يقتصر على الأتراك وحدهم ، بل امتد إلى التركمان والغز Oghuz والديلم والأوزبك والخوارزمية ، فضلا عن الأكراد والشراكسة والقفقاز (القوقاز) والقجاق (القوزاق Cossaks) والكرج (چورجيا) وحتى الأرمن ...إلخ . ورغم آسيوية هذه العناصر جميعا ، فهى لم تكن مغولية بالمعنى الحقيقى على الإطلاق ، وإنما طورانية وتركية على الأغلب ، وربما ألبية فى حالة الأتراك .

كذلك فرغم أن المصدر الآسيوى سائد على هذه العناصر ، فإن منها الأوربيين ابتداء من الروس والصقلب (كلمة سلاف فى اللغات الأوروبية أصلها كلمة عبد slave) إلى الإسبان والصقليين وأحيانا الجرمان ، والذين كانت البندقية تتخصص فى جمعهم من الشرق والغرب وتوريدهم إلى مصر وغيرها . وأيام العثمانية ، حين امتدت سياسيا داخل أوروبا إلى البلقان برمته وعبر الدانوب ، انعكس هذا على تكوين الجاليات والجيوش الوافدة . فإلى جانب الأتراك والبوشناق والتختجى واليوروك والقيزلباش والبكتاشية وغيرهم من الأناضول (٢) ، أضيف الألبان والأرناؤوط وأهل الجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومسلمو البلقان واليونان وحتى المجيار المجلوبون أو الوافدون من كل بقاع الإمبراطورية المخلطة .

وقد تصاعد تيار المماليك المجلوبين والوافدين إلى مصر بعد الطوفانات المغولية

(١) الجبرتى ، عجائب الآثار ، القاهرة، ١٨٨٤ ، ج ٣ ص ٩٤ .

(2) Coon, P. 620 - 1 .

المخربة في غرب آسيا وشرق أوروبا، حيث كثر الأسرى والهاربون والمقتلعون وأصبحت تجارة الرقيق ملمحا أساسيا من ملامح العصر وركنا في طريقة حياة العصور الوسطى، وكان كل حاكم جديد أو دولة جديدة يأتي بجيش من عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف من المرتزقة والمماليك، بحيث تتجدد من حين إلى آخر.

مثلا قدم صلاح الدين مصر في نحو ١٢ ألف فارس من الأكراد والأتراك أحلهم محل الجند الذين وجدهم من المصريين والعربان والأرمن والسود، وفي أيام الدولة المملوكية نفسها، حين اشتدت أيضا وطأة الغزو المغولي، ارتفع عدد المماليك بمصر الى أقصاه فكانت القاهرة تعج بهم أيام أيبك وقطز وبيبرس وكتبغا... إلخ، وكان مماليك قلاوون عشرة آلاف، ومماليك ابنه اثنى عشر ألفا وهكذا(١).

ولما كان هؤلاء المماليك يستجلبون أصلا كأفراد محاربين فقط، فقد كانت الوظيفة الحربية، فضلا عن حياة المؤامرات والاغتيال المنتظم بين صفوفهم، تعني الوفاة المبكرة للغالبية في الميدان أو في الديوان.. كذلك فقد كان المماليك أحيانا وفي البداية يمارسون الزواج الداخلي كما لوحظ كثيرا أنهم كمستعمرة مغلقة كانوا خلية عقيمة لا تعقب، مما استلزم استيراد دفعات جديدة منهم بانتظام من الخارج حتى لا ينقرضوا، وقد قيل منذ وقت مبكر - بروكا - إن هذا العقم يرجع إلى مناخ مصر، ولكن العلم أثبت خطأ هذه النظرية، وأكد أن هذه الظاهرة إنما ترجع إلى الزواج الداخلي الضيق من جهة وإلى أخطار الوظيفة الحربية من الجهة الأخرى (٢).

ومع ذلك فقد كانت نهاية معظم المماليك هي الحياة العادية، الحياة المصرية، والتزاوج مع المصريين إلى أن يضيعوا فيهم ويتوحدوا معهم في النهاية، دون أن ينسخوا بالطبع لون الشعب الأساسي وان ساهموا في تعديله بعض الشيء، فالنص صريح على أنهم كانوا يتزوجون من المصريات - «مصريات لم يمسهن الرق» - بحرية تامة وعلى نطاق واسع للغاية، كما كان المصريون يتزوجون من بناتهم حيث أنهم - كالأمراء أنفسهم - «افتتنوا بهم لصورهم الجميلة» بل و«اشتدت الرغبة في الكافة في أولادهم على اختلاف الآراء في الإناث والذكور»(٣).

كذلك فإن هذه العناصر الحاكمة أو المحاربة كثيرا ما كانت تفقد سلطتها

---

(١) وحيده ، ص ٧٠ وما بعدها .

(2) A . Nubar Pasha, in : W. Muir, Mameluke dynasty in Eggypt, Lond., 1896, P. 228, W.Z. Ripley, Races of Europe, Lond , 1899, P. 580.

(٣) المقريزي، خطط ، وصبحي وحيده، ص ٨٥ - ٩٢ .

السياسية فى صراعاتها المتصلة من أجل القوة، كما كانت تفقد صفتها العسكرية بالسن أو بالعجز، فتنزلق اجتماعيا فتتحول إلى الحياة المدنية إما فى إقطاعيات الأرض أو فى التجارة والأسواق أو حتى قد يصل بهم الانحدار إلى حد التسول والاستجداء... الخ، وفي النتيجة كانوا يندمجون في الشعب ويذوبون فيه، والتاريخ حافل بهذه الحالات والتحولات سواء في عصر المماليك أو العثمانيين.. فمثلا كانت الأجيال القديمة من المماليك، التى تزيحها أفواج الأجلاب الجديدة عن السلطة، تتحول تدريجيا إلى المماليك المتمصرين ويعرفون باسم «الأمراء المصرلية» كما يخبرنا الجبرتي.

وعدا المماليك، فإن الأخطار والإغارات المغولية فى آسيا، خاصة بعد سقوط بغداد حولت مصر بالذات إلى ملاذ المسلمين من جميع البلاد والأجناس، فانصبت عليها موجات متوالية من الفارين واللاجئين «كفى من هبط منها القاهرة وحدها، بعد سقوط بغداد، لتعمير ما كانت مجاعات العهدين الفاطمى والأيوبى خربته من أحيائها، وبلغ من قدم منهم، تحت كتبغا، عشرة آلاف عائلة... واتصل إقبالهم هذا على مصر حتى صاروا العنصر الغالب فى جيوشها، وظلوا كذلك إلى أن هبط الفرنسيون مصر في القرن الثامن عشر بفضل من كان يجلبه الحكام إليها منهم لهذا الغرض» (١).

وطوال هذه العصور، فلقد كانت صراعات القوة الدامية بين هذه العناصر جميعا، كما تنتهى إلى فناء بعضها، كانت تنتهى ببعضها إلى الهرب فى أعماق الوادى خاصة فى الصعيد والنوبة، الأمر الذى ترك أثره حتى الآن فى ملامح بعض السكان المحليين حاليا، مثال ذلك «الكشاف» الأتراك فى النوبة وجماعات «المجيار» في الصعيد الأقصى، كذلك فمن الثابت أن بعض العناصر الوافدة أو المجلوبة كانت توطن فى الريف، خاصة فى أطراف الدلتا، كالمورالية (من المورة) فى ههيا والابراهيمية بالشرقية (٢)، والأبازة (الأباظة ، من أبخازيا والأبخازيين من القوقاز Abkhasians) فى الشرقية ، والهنادى القبيلة الليبية التى نقلها محمد على من البحيرة إلى الشرقية ليضع حدا للصراع الدامى بينها وبين قبيلة أولاد على . أيضا كان البعض الآخر ، خاصة فى القرن الماضى ، يقطع إقطاعيات ضخمة فى برارى الشمال لاستصلاحها ، فكانت تخرج إليها من العاصمة لتستقر فيها بالتدريج ، ومنها تأصلت بالفعل بعض الأسر الاقطاعية الكبيرة التى كانت معروفة هناك إلى وقت قريب .

كذلك فنحن نعرف الانتشار النسبى لظاهرة زواج البورجوازية المصرية من

(١) وحيده ، ص ٧٠ .

(2) A. M. Ammar, People of Sharquiya, Cairo 1944, P. 67

الأتراك في القرن الماضي وحتى أوائل هذا القرن، ولعلنا نذكر جيدا كيف كانت مثل هذه البورجوازية الإقطاعية إلى عقود خلت فقط هي «التعلم في المدارس الفرنسية والزواج من فتاة تركية» وليس هناك شك أن الأتراك كانوا من أكبر التيارات التي وفدت على مصر من منطقة غرب آسيا طوال العصور الوسطى والحديثة، وأغلب الظن أن أعدادهم التي أقامت بمصر كانت كبيرة بأي مقياس.. من هنا فإذا كان البعض يرى أن كثرة بدو مصر كانت في وقت من المغاربة وليس من عرب الجزيرة، فإن البعض الآخر يذهب الى حد أن مصر - في حدود تأثرها بالعناصر الداخلة - قد تكون تركية أكثر منها عربية.

وبدون التوقف للحكم على هذا الفرض، الذي يعوزه البرهان على أقل تقدير، فإن كل ما يمكن أن يقال هو أن الأثر الدموي للأتراك، وربما للمغاربة بدرجة أقل، على فرض تساوي العدد أو تساوي العوامل الأخرى، حري بالطبع أن يكون أشد وضوحا من الأثر العربي، لا لشيء سوى أن العنصر العربي قريب للغاية من العنصر المصري أنثروبولوجيا، بينما أن العنصر التركي مختلف عن المصري للغاية سواء في الصفات الجلدية كلون البشرة والعين والشعر أو في الصفات العظمية كالرأس الألبي العريض.. ولهذا السبب بالدقة فإن من السهل الوقوع في خطر المبالغة في تقدير وزنه الحقيقي ومجموع أثره النهائي.

على أن الذي ينبغي أن يتوقفنا هنا هو أن التيار التركي، كالمغربي، يكاد كلاهما يرقى في النهاية إلى مرتبة مخففة من الاستعمار الاستيطاني، ويوشكان بذلك أن يخرجا من مجرد مرتبة الغزو، دون أن يدخلا مع ذلك في مرتبة الهجرات، أو قل إنهما في المنزلة بين المنزلتين أو إنهما تحولا إلى مرتبة انتقالية بين الهجرات والغزوات والتسربات، إنهما أقل من الهجرة العربية وأكبر من الغزوات العادية، فاذا كان ذلك كذلك، فلعلهما بين غزوات العصر الإسلامي أن يشبها بذلك التيار الإغريقي بين غزوات العصور القديمة.

وفي النهاية، لا ننسى ما حدث لكثير من الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر منذ العثمانية وفي ظلها حين اكتسبت الجنسية المصرية بالجملة في أوائل القرن الحالي، وهذا يصدق على الرعايا الأتراك أنفسهم كما على الشوام من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين، وكذلك السودانيين، كما ينطبق على بعض عناصر الجاليات الأوروبية الحديثة الدخول من يونانيين وإيطاليين خاصة ومن رعايا الامبراطورية البريطانية كالمالطيين والقبارصة... إلخ فبينما عادت الأغلبية العظمى من هذه العناصر الأخيرة من حيث أتت، تجنس كثير من العناصر الأولى قانونيا ودخل بلاشك في مرحلة الذوبان والانصهار في الجسم المصري الكبير وإن لم تنقطع بعد جذورهم تماما بأوطانهم الأصلية.

وبين الحين والحين - لعلنا نضيف - نرى ترجمة بسيطة لهذه الحقيقة فى الحياة اليومية حين نطالع مثلا فى صفحة الوفيات نعيا يشير إلى أقارب المتوفى فى مصر ولبنان وسوريا أو فلسطين، وربما كذلك فى المهجر بأمريكا أو أستراليا... إلخ، وأحيانا ما يكون النعى للزوجة اليونانية أو الايطالية التى عائلتها من أثينا أو نابولى أو ميلانو... إلخ.

الهجـــرات

إذا انتقلنا الى الهجرات، الهجرات الحقيقية أو الرئيسية الثلاث الهكسوس واليهود والعرب، فسنلاحظ على الفور أن ثلاثتها من الرعاة أصلا، أى أن الهجرات الحقيقية فى تاريخ مصر البشرى تقتصر على الرعاة، بينما تتفاوت الغزوات التى تعرضت لها مصر بين الرعاة والزراع بصفة عامة وبلا تحديد، وهذا ارتباط منطقى إلى حد كبير لأن الرعاة عنصر حركى جدا بالطبع Mobile واحتمالات الهجرة الكلية عنده واستبدال وطن بوطن احتمالات أقوى منها عند الزراع المستقرين الثابتة جذورهم فى الأرض، ومن الناحية الأخرى فإن الزراع هم الأقدر ماديا وعدديا على التطلع إلى الغزوات الحربية .

يلاحظ بعد هذا أن الهجرات الثلاث هى جميعا من عناصر سامية، وأنها آسيوية أتت من الشمال الشرقى ودخلت عن طريق سيناء، وأهم من ذلك أن الهجرتين الأوليين قد طردتا تماما بعد حين، وكان الاستقرار فيهما محليا أساسا، كما أن كلتيهما كانت هجرة سالبة من ناحية آثارها ونتائجها الجنسية وانتهت إلى مجرد جملة اعتراضية عابرة فى تاريخ مصر الأنثروبولوجى، وعلى العكس من ذلك تماما الهجرة الثالثة والأخيرة، الهجرة العربية، فهى وإن كانت أحدثها إلا أنها جاءت الوحيدة الموجبة فى نتائجها الجنسية، وتعد بذلك أول وآخر إضافة حقيقية وفعالة إلى تكوين مصر البشرى منذ وضعت قاعدة الأساس فى عصر ما قبل التاريخ وما قبل الأسرات.

الهكسوس

فأما الهكسوس فقد جاءوا فى القرن الـ ١٧ ق. م (١٦٧٥ تقريبا) - آخرون يقولون القرن الـ ١٨، ولأمر ما كانت هذه فترة بارزة من الاضطراب البشرى العام فى التاريخ القديم، فقد خرج الرعاة الآريون من وسط الاستبس الآسيوى، ربما بسبب موجة جفاف، كطوفان من المستعمرين المعمرين، وكهجرات كلية شاملة تستهدف الاستيطان النهائى الدائم فى مناطق الاستقرار الزراعى الغنية إلى الجنوب.. فاتجه الآريون الى الهند، وعلى العراق تدفق الكاسيون، بينما انقض الهكسوس على مصر، وفى تصوير آخر أن الهكسوس إنما دفعوا من سوريا أو

من منطقة ما شرقها تحت ضغط الكاسيين فى العراق والميتانى فى الأناضول(١)، وعلى أية حال فلقد تعاصرت هذه الموجات الثلاث تقريبا (القرن ١٧ ـ ١٨ ق . م) ونجحت جميعها حربيا بفضل الخيل والعجلة أدوات الاستبس، ولكن نتائجها ومصائرها البشرية اختلفت كثيرا فيما بينها.

ففى مصر احتل الهكسوس الدلتا وتوغلوا فى جزء كبير من الصعيد أيضا، أما إقامتهم فقد طالت إلى ١٥٠ سنة، أما قوتهم العددية فغير معروفة بالطبع، ولكنها كانت ضخمة بلا شك، ويقدرها فليندرز بيترى فى قمتها بنحو مليونين أو ثلاثة، وذلك على أساس عددهم عند الخروج وهو كما يذكر ٢٤٠ ألفا (٢) غير أن الواضح أن التقدير الأول هو مجرد تخريج تخمينى صرف لا سند له علميا، أما الثانى بدوره فرقم لا ندرى مصدره أو أساسه، وفى الاثنين قدر كبير من المبالغة على الأرجح.

وليس من الممكن القطع إلى أى جنس ينتمى الهكسوس، فالآراء العلمية فيهم، كما فى كثير جدا من شعوب الشرق القديم، تختلف اختلافا جوهريا، والرأى الغالب أنهم ساميون، لكن البعض يربطهم بالآريين وهجراتهم، بينما يعدهم آخرون سوريين ببساطة(٣)، وسواء كان هذا أو ذاك، فإنه لا يغير من الأمر شيئا من وجهة تكوين مصر الجنسى، إذ إن الهكسوس خرجوا من مصر كما دخلوها بلا أثر، دمويا كما هو حضاريا .. فالثابت أن الهكسوس من جانبهم، أو «العامو» كما سماهم المصريون، أقاموا فى مصر كمجتمع مكتف بذاته أنثروبولوجيا، بمعنى أنه كان يتزاوج داخليا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد عاشوا فى عزلة تامة فرضها عليهم المصريون من جانبهم ولم يختلطوا بهم جنسيا، فظلوا كجزيرة بشرية مقاطعة ومحاصرة، إلى أن نجح المصريون فى هزيمتهم وطردهم نهائيا من البلاد، حيث عادوا إلى فلسطين والشام من حيث كانوا قد أتوا مباشرة، وبهذا يمكن الجزم بأنهم لم يتركوا أثرا جنسيا فى تكوين الشعب المصرى ولم يدخلوا دماءه، كما لم يتركوا بقايا أو فلولا منهم بين السكان.

أما النظرية الغريبة التى تذهب إلى أن قبائل الهوارة الحالية فى صعيد مصر هى من نسل بقايا الهكسوس، على أساس أن اسم هوارة هو تحريف لكلمة أواريس (أفاريس) عاصمة الهكسوس فى شرق الدلتا، فتخريج فيلولوچى فج وسقيم.وزعم علمى أشد فسادا، ولسنا نعرف لهما سندا أو دليلا أو مبررا.

وفى النهاية لابد أن يسترعى انتباهنا ذلك الفارق الجسيم فى مصير الغزاة

(1) Haddon, P. 97.
(2) Petrie, "Migrations", P. 14 .
(3) Haddon, P. 101.

المهاجرين في كل من مصر والهند ـ حالة العراق غير واضحة تاريخيا، فبينما لفظت مصر الهكسوس كجسم غريب دخيل احتوته وعقمته حتى طردته، كان الغزو الآرى للهند هو أساس تشكيل كيانها الأنثروبولوجى كله بعد ذلك وكما نعرفه اليوم، فقد كان هو الذى خلق الثنائية العنصرية الأساسية فى شبه القارة: الآريين ضد الدارفيديين، وكان هو الذى شطرها رأسيا إلى طبقات اجتماعية على اساس اللون والعنصر كما شقها فيما بعد أفقيا كدول منفصلة مستقلة.

بعبارة أخرى، لقد نجح رعاة الاستبس الآريون فى الهند أنثروبولوچيا حيث فشل رعاة الاستبس الهكسوس فى مصر، رغم أن النسبة العددية إلى سكان المهجر كانت على الأرجح أكبر جدا فى الأخيرة منها فى الأولى، فلماذا؟ لا شك أن بعض هذا راجع إلى الفارق بين قوة الغازى وقوة المقاومة ومدى الانحدار الحضارى بينهما، ثم الى مدى صلابة وتماسك النسيج البشرى لسكان المهجر، ولعل هذا أول دليل تاريخى، من سلسلة كاملة، على حيوية الشعب المصرى وطاقته الكامنة منذ القدم وقدرته على لفظ الأجسام الدخيلة إذا شاء وقدرته على امتصاصها إذا أراد.

اليهــود (١)

وما قيل عن الهكسوس يقال، بقوة أكبر، عن اليهود أو العبريين أو الاسرئيليين الذين هم ساميون بلا جدال والذين كان المصريون يسمونهم الهابيرو Habiru أو الخابيرو Khabiru أى البدو ـ والكلمة تحريف واضح لعبرى، فلقد دخل اليهود مصر فى ١٧٨٥ ق.م، أى القرن الـ ١٨ ق. م، فى فترة أخرى من الاضطراب العام فى العالم القديم، ربما أيضا بسبب موجة جفاف أخرى، بل إن البعض يربط بصورة ما بين أولئك وهؤلاء، الهكسوس واليهود، فالمقول أن الاسرائيليين دخلوا مصر أثناء فترة سيطرة الهكسوس عليها، حيث سمح لهم هؤلاء بدخولها كتابعين أو عملاء لهم، ثم خرجوا مع طرد حماتهم الهكسوس أو بعد ذلك بقليل (٢).

ولكن هذه العلاقة إن صحت على الإطلاق فهى غامضة تماما إلى حد يثير الشك، ليس فقط للفارق الجنسى إذا صحت نظرية آرية الهكسوس، ولكن أيضا للفارق الزمنى الكبير بين الجماعتين، فالتضارب الكرونولوچى تام بين الموجتين، فإذا صحت التواريخ المعطاة السابقة لكان اليهود أسبق دخولا من الهكسوس وليس العكس، وحتى إذا تعاصرا بالتقريب فى الدخول، فقد طالت إقامة اليهود إلى

(1) Coon, P. 495 ff.
(2) Haddon, P. 99.

٣ أمثال إقامة الهكسوس على الأقل، فكأنهم خرجوا بعد خروج الهكسوس بقرون، وأخيرا فإن المؤرخين يختلفون حول هذا الخروج، أكان فى الأسرة ١٨، ١٩، أم الـ ٢٠.

أيا ما كان، فقد اقتصر الوجود الإسرائيلى فى مصر على «أرض جاشان Land of Goshen» (وادى الطميلات والشرقية)، فكانت بحق «حظيرة اليهود» Jewish Pale الأولى فى التاريخ، بل إنها باعتبارها ممرا لهم اكثر منها مقرا، كانت «حارة اليهود أكثر منها «جيتو» كبيرا، وقد مكث اليهود بمصر نحو ٤٣٠ سنة فى التقدير الشائع، أما حجما، ففى التوراةسفر الخروج، أن اليهود عند طردهم لم يكن عددهم ليزيد على ٦٠٠ ألف.

واضح، فى الختام، أن وجودهم كان هامشيا على أطراف المعمور المصرى، كما كان هامشيا فى حياة المصريين نفسها، حيث تشرنقوا على أنفسهم فى خلية متكيسة ومن ثم لم يتركوا أى أثر جنسى فى البلد(١)، لقد دخلوا مصر «لاكأعضاء فى أسرة واحدة، ولكن كجماعة قائمة بذاتها» كما يقول كيث.. وبعدها عادوا سكان صحراء مثلما كانت تفعل دوريا كثير من القبائل العربية، تحط حينا على أطراف الدلتا ثم ترحل، كما يشبه كيث أيضا (٢).

الهجـرة العربيـــة

لا يمكن المبالغة فى قيمة وخطر هذه الموجة من الناحية اللغوية، فهى التى غيرت لسان مصر القديمة وعربتها كليا ونهائيا.. لكن فى الناحية الجنسية بالذات مجالا للخلاف فى التقييم، والواقع أن موجة أو هجرة ما فى تاريخ مصر لم تتعرض للاختلاف على تقييمها جنسيا كما تعرضت الموجة العربية، فهناك دائما أحد اتجاهين.. إما الى المبالغة المفرطة فى تقدير أثرها ووزنها، وإما إلى المغالاة الشديدة فى التقليل من خطرها ونتائجها، والاتجاه الأول، وهذا طبيعى، يظهر غالبا فى كتابات بعض المصريين أنفسهم أو العرب، بينما يسود الثانى بداهة عند بعض كتاب الغرب والعالم الخارجى.

من جانبنا، فان بعض من يكتب منا عنا يصورنا أحيانا كما لو كنا عربا مستوردين من الجزيرة العربية أو أن عملية إحلال وإبدال كاملة أو حتى جزئية قد حدثت بين المصريين القدماء والعرب القادمين.. وليس هذا صحيحا بالطبع والقطع، بل ليس أبعد منه عن الحقيقة سوى النظرة العكسية الغربية التى تقلص الوجود العربى الجديد فى مصر إلى مجرد قشرة رقيقة هشة على السطح لا وزن لها لاكما ولا نوعا.

---

(١) جمال حمدان، اليهود أنثروبولوجيا، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٨ – ١١.

(2) A new theory . P. 379 .

فعلى هذا الجانب الأخير، أما أكثر ما يشكو الأنثروبولوچيون الأوروبيون مثلا من إطلاق بعض الأفراد والجماعات في افريقيا الشمالية، بما في ذلك مصر، لتسمية عربي على أنفسهم وهم أبعد ما يكونون عن ذلك ظاهريا أو تاريخيا، وبعض أولئك الأنثروبولوچيين أقنع نفسه بأن كلمة عربي إن هي إلا ادعاء شائع يكاد يصل إلى حد العقدة النفسية - الاثنولوچية بين الأفريقيين ، ولا يعدو أن يعني متعربا باللسان أو أن يرادف الإسلام، أي مجرد تعبير ثقافي لا جنسي، وعلى هذا الأساس يبالغ في التحفظ في تقييم الوزن الحقيقي للعرب، يقول شانتر مثلا «أما عن العرب الذين كثيرا ما يطلق اسمهم بطريقة غير سليمة على المصريين، فقد نسب اليهم تأثير أكبر بكثير مما كان لهم في الحقيقة» (١)، بينما يقول بيترى بلاتحفظ «إن الفتح العربي كان تغييرا في السادة الحكام أكثر منه تغييراً في الجنس» (٢).

والحقيقة أن كلا الاتجاهين متطرف تعوزه الدقة، وربما الموضوعية.. أما الحقيقة العلمية، حين تفهم صحيحة، فليست فقط وسطا بين النقيضين، ولكنها كذلك أبسط من أن تمثل مشكلة خلافية معقدة، فالذي لا شك فيه هو أن الهجرة العربية أول وآخر وأخطر هجرة استيطان موجبة فاعلة وناجحة في تاريخ مصر، ومن ثم أهم وأخطر إضافة، ولا نقول بالضرورة تغيير أو تعديل، إلى تكوين الدم المصري منذ عصر ما قبل الاسرات، وبالتالي في تاريخ الشعب المصري برمته بعد أن وضعت فرشته الأساسية، أو كما يقول بحق كيث مشيراً إلى الفتح العربي «في فترة واحدة فقط من تاريخ مصر اللاحق كان هناك تدفق كبير من الدماء (أو الچينات) الجديدة» (٣)، لا يقلل أو يغير من هذا أنها لم تغير أو تبدل بأي قدر مذكور من تركيب المصريين ذاته، ولذا فهي دون تناقض نقطة انقطاع، مثلما هي وبقدر ما هي، نقطة اتصال في تاريخنا الجنسي.

أنثروبولوچية التعريب

تفسير ذلك هو التشابه الجنسي بل والقرابة الانثروبولوچية الأساسية بين طرفي العملية، فعرب الجزيرة من الساميين، بل هم قلب السامية إن لم يكونوا أصلها، وليس من شك أن الساميين والحاميين، الذين ينتمي المصريون إلى المجموعة الأخيرة منهم، هما تعديلان من عرق جنسي مشترك أو فرعان من شجرة واحدة، وأن التمايز بينهما إنما تم في زمن ليس بالبعيد جدا، بدليل أوجه التشابه العديدة بينهما لغويا وحضاريا، فضلا عن الصفات الجسمية ذاتها التي تجعلهما معا أقارب للأوروبيين من جنس البحر المتوسط كما رأينا (٤)، إنهما أقارب بعيدون نوعا.

(1) Chantre, Recherches etc., op. cit, P. 202 - 3 .
(2) "Migrations", P. 15
(3) P. 303 .
(4) Seligman, P. 98.

وإذا كان الحاميون ينقسمون إلى شرقيين وشماليين، وكان الساميون ينقسمون بدورهم إلى شماليين وجنوبيين، فإن من الواضح أن الساميين الشماليين مع الحاميين الشرقيين هم الأقرب بين المجموعتين انثروبولوجيا كما هم جغرافيا.. كذلك فإذا كان البحر الأحمر قد فصل بين الساميين والحاميين، فإن الاستثناء الوحيد كان سيناء، وبالتالى لم ينفصل ساميو الجزيرة عن حاميي مصر أبدا، وفى النتيجة النهائية، فإن عرب الجزيرة ومصريي النيل يمثلون معا المجموعتين الأكثر تشابها وتداخلا والأشد تقاربا وقرابة من بين كل الساميين والحاميين معا، انهم الأقارب الأقرب على الإطلاق بين مجموعة من الأقارب البعيدين نوعا بدرجة أو بأخرى (١).

وعند هذه المرحلة قد نستطيع أن نغامر، أو دون مغامرة بالأحرى، بأن نتفهم لماذا نجحت موجة الهجرة العربية فى مصر حيث فشلت سابقتاها أو سابقاتها. أمن المبالغة، او يكون من المستكثر، أن نقول إنها مسألة «قرابة عائلية»؟ نريد أن نقول إن من الراجح جدا أن جزءا من تقبل المصريين للعرب الوافدين يرجع إلى إحساسهم وإدراكهم بأنهم بعض أقاربهم وأصولهم وليسوا بغرباء أجانب حقا أو تماما كسابقيهم، إنهم من الناحية الشكلية على الأقل، أى من حيث اللون، بنو «جلدتهم» كذلك فلا شك أن حاجز اللغة، فضلا عن الدين، ساعد على إزالة حاجز الجنس، بمعنى أن قرب اللغة العربية السامية من اللغة المصرية القديمة الحامية السامية - عد البعض ١٠ آلاف كلمة مشتركة بينهما - قد سهل التقريب بين العنصرين وشجع الامتزاج الكامل بينهما بحيث تحول التعريب إلى بوتقة للشعبين.

ولئن قد يشكك فى هذه الاعتبارات أو يقلل من أثرها، نلفت النظر إلى كيف سادت العروبة كل العالم السامى والحامى خارج الجزيرة العربية، بينما توقفت عند سفوح زاجروس الآرية وأقدام الأناضول التركية كما ارتدت عن الأندلس القوطية، كل ذلك بصرف النظر عما يصاحب تلك الاعتبارات من علاقات أو ملابسات تضاريسية أو مناخية أو دينية.. بل وحتى فى مصر نفسها من قبل، أقام اليونان ثم الرومان بأعداد لا يستهان بها بلا شك ولنحو ٣ أو ٤ قرون كل، ومع ذلك لم تحدث «أغرقة» ولا «رومنة» لغويا أو دمويا، وقصارى ما نجح اليونان والرومان فى تحقيقه هو مزج الكتابة الإغريقية واللاتينية باللغة المصرية القديمة فى شكل الديموطيقية التى لم تلبث أن إختفت هى الأخرى.

وأخيرا فإن هذه القرابة الأنثروبولوجية والتقارب الاثنولوجى هو الذى يفسر

(1) Ibid.

«متناقضة» الأثر الجنسي العربي في مصر، فرغم الأعداد الكبيرة التي انصبت من العرب في مصر، ورغم الاختلاط البعيد المدى الذي تم مع المصريين، فإن هذا لم يغير من التركيب الأساسي لجسم السكان أو دمهم، لماذا؟ - لا لسبب سوى أن العنصر العربي من أصل قاعدي واحد مشترك مع العنصر المصري الذي لايختلف جسميا عن «البدوي» كما يضعها كيث (١)، فكلاهما كما رأينا أقارب جنسيا منذ ما قبل الإسلام بل وما قبل التاريخ، والصفات الجسمية الرئيسية متشابهة متقاربة خاصة الرأس الطويل ولون البشرة والشعر والعين والطول والقوام... الخ، حتى عنصر الرأس العريض السائد في عرب الجنوب - وهي منطقة عرض رأس مؤكدة - لم يكن غريبا على مصر، حيث رأينا في المصريين القدماء عنصرا بازغا من عرض الرأس منذ عصر الأسرات المبكر، وقد كشفت الأبحاث في بعض المقابر العربية قرب القاهرة عن مجموعات كبيرة من جماجم متطرفة في عرض الرأس، ولكن لها يقينا مثيلاتها بين المصريين أنفسهم.

هكذا كان الاختلاط الجنسي المصري - العربي بمثابة زواج بين أقارب بعيدين، ولهذا قيل إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا (٢)، وأيا ما كان، فإن هذا لاينفي قدرا، وقدرا كبيرا، من أثر جنسي للعرب، ولو أنه لم يغير من التجانس الأصلي للسكان، ويتضح هذا أكثر إذا قارنا بالسودان مثلا، فالأثر الجنسي البحت - الأثر الدموي - للعرب في السودان واضح تماما رغم أن ما انصب منه فيه قد يكون أقل مما انصب في مصر، والسبب في ذلك أن هنا في السودان يختلف الأساس الجنسي القاعدي اختلافا عظيما ما بين السكان الأصليين والعرب الوافدين.

مراحل الهجرة

ومن المسلم به بعد هذا أن الهجرة العربية إلى مصر سبقت الإسلام بكثير، بل ترقى إلى أقدم عصور تاريخ مصر الفرعونية على الأقل، فسجلات التاريخ الفرعوني تشير باستمرار وبانتظام إلى جماعات البدو الشرقية تطلب الإذن بالدخول إلى مصر أو تتسلل عبر سيناء من الجزيرة العربية والشام إلى صحراء مصر الشرقية وأطراف الوادي والدلتا حيث تضرب بجذورها إلى الأبد، ومعنى ذلك أن «تعريب» مصر، إن جاز التعبير في تلك المرحلة، هو سابق للإسلام، أو على أية حال فإن الاختلاط الجنسي والدموي بين المنطقتين والشعبين هو كذلك .

(1) P. 303 .
(2) Encyclopaedia of Islam, art. Egypt.

من أمثلة هذه المرحلة، قبل الميلاد، هجرة الإسماعيليين من منطقة الحجاز، ثم النبطيين من منطقة مدين، وبعد الميلاد، انتقل فرع من قضاعة الحميرية بالحجاز هو قبيلة بلي الى سيناء حيث امتدت منازلها الى الفرما، وكان ذلك في القرن الأول، في القرنين الثانى والثالث أيضا وصلت إلى منطقة العقبة قبائل «جذام ولخم وربيعة وثعلب وبنو صخر».

ومن المسلم به كذلك أن الموجة العربية الإسلامية، مثلما بدأت غزوا لا هجرة، بدأت بأعداد محدودة كعملية فتح عسكرى بحت وكغزوة ذكرية مطلقة أقامت كحاميات مدن حربية أساسا، وقد كانت سياسة عمر هى الحفاظ بصرامة على التقليد العسكرى للجند بعيدا عن الزراعة والأرض، بينما كان عمرو هو واضع تقليد «الارتباع» كنوع من الترانس هيومانس البشرى ينتقل به العرب كل ربيع إلى الصحراء ومراعيها حفاظا على تقاليد البدو والبداوة (١) وقد ظلت هذه السياسة سارية ونافذة لمدة قرن كامل عقب الفتح، بعده فقط بدأ التحول إلى الزراعة والاستقرار بالتدريج .

غير أن عملية الوفود كانت قد تحولت إلى هجرة واسعة النطاق مختلطة النوع، فقد اخذت مجموعات وبطون من القبائل العربية تنزح إلى مصر، أولا فى موجات محدودة، ثم راح الخط البيانى يتصاعد إلى أن أصبحت موجات مدية زاحفة إلى حد بعيد، غير أن هذا الزحف الذى ارتبط ارتباطا وثيقا بالوضع العربى والقوة السياسية العربية فى المجتمع، يرتفع معها ومعها ينخفض، ولهذا نستطيع أن نقسم تاريخه وتذبذبه بحسب تقسيم عصور الحكم المتعاقبة، ولكنه على الجملة يرسم خطا هابطا باطراد وإن دون انتظام من البداية إلى النهاية.

فالعصر العربى نفسه، الذى امتد زهاء قرنين ونصف قرن، كان بيقين العصر البطولى فى تاريخ نزوح القبائل العربية وتدفقها، فلقد كان هناك ميكانيزم خاص يتكرر كالقاعدة ويحكم عملية النزوح. فكل حاكم عربى كان يستحضر معه أو يستدعى إليه أهله وعشيرته - أحيانا عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف - بحسبانها عصبيته وعزوته، وكانت كل قبيلة تقطع إقطاعات من الأراضى البور أو الزراعية لاستغلالها، خاصة على أطراف الدلتا فى «الحوف الشرقى والغربى» ولكن أيضا فى قلبها أو «بطن الريف».

ولقد كان هذا كله عاملا جوهريا فى الاتجاه التدريجى نحو الاستقرار والتحول

(١) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، القاهرة، ١٩١٤ ، ص ١٤١ - ١٤٣ .

دن الرعي إلى الزراعة.. بل لقد اتبعت الأموية سياسة عامدة لتشجيع القبائل على الاستقرار، وهي سياسة «العطاء» أى المساعدات والمنح المالية المباشرة، على أن العباسية، على العكس، بدأت تفرض الضرائب على البدو مثلهم مثل الفلاحين، مما بدأ الصدام والصراع الخالد بين الحكومة والبدو(١).

وعلى أية حال، فهكذا كانت القبائل المختلفة تتقاطر وتتراكم تباعا، ولو أن بعضها كان ينسحب أحيانا إلى الجزيرة فى النهاية أو يترك إلى المغرب أو السودان، نتيجة لضياع نفوذها، أو للمنافسات القبلية والأسرية وصراع القوى السياسية، كالصراع بين الأمويين والعباسيين والعلويين، وبين السنة والشيعة، وبين قيس وطيىء، وقد ظل هذا الميكانيزم سائدا ساريا ما ظل الحكم والسلطان للعرب، ولم يتوقف الا حين أديل من العرب إلى الترك فالمماليك.

أما عن القبائل التى دخلت خلال العصر العربى، فلقد كان أهمها أيام الفتح هى جذام ولخم وبلى بالإضافة إلى قريش (٢)، واللافت هنا أن أغلب هذه القبائل كانت لها تدفقاتها على مصر قبل الاسلام، كذلك فلقد كانت قريش هى السائدة فى الهجرة العربية أيام الأموية والعباسية، مثال ذلك قيس عيلان فى القرن الـ ٨ تحت الأموية وكنز ربيعة في القرن الـ ٩ تحت العباسية (٣)، وفى العصر الأموى ككل قدم مصر ١٢ قبيلة من قريش وقيس وجهينة والأزد ولخم وحمير.

هذا وقد كانت قيس، التى استقرت في منطقة بلبيس وهى بور وخراب، من أوائل من تحولوا إلى الزراعة، كما عادت فانتقلت من الحوف الشرقى إلى منطقة قفط لإعادة الهدوء هناك بعد غارات البجا، كذلك فإن أزد من القبائل المبكرة التى اندمجت في حياة المدن، وبالمثل بنى جمعة (وهى بطن من كنانة) (٤).

وإذا كان العنصر العربى قد انزوى على هامش السلطة في أواخر المرحلة العربية وضعف مد القبائل الوافدة، فقد جاءتهم الفاطمية، وهى أصلا عرب وبدو، عصرا ذهبيا جديدا، ففى هذه الفترة، التى امتدت نحو قرنين، كانت القبائل الداخلة

---

(1) A. H. Saleh, " Quelques remarques sur les bedouins d''Egypte au moyen age", Studia Islamica, Paris, XLVIII, 1973, P. 55.

(٢) القلقشندى، صبح الأعشى ، القاهرة، ١٩١٤ ، ج ٣ ص ٣٢٩ وما بعدها .

(٣) المقريزى، البيان والإعراب عمن بأرض مصر من الأعراب .

(4) Saleh, op. cit.. P. 48-54.

كثيرة، والخارجة قليلة، واتسعت أملاك القبائل وزادت ثرواتها، فتحت الفاطمية، هبطت مصـر قبائل من عرب الشام والمغرب إلى جانب بنى سليم وهلال وخزام .

ولقد كان للفاطمية بعد هذا سياسة خاصة تواترت كثيرا فى نقل وإعادة توطين القبائل المختلفة تأديبا لها أو مضاربة بينها، وذلك كجزء من اللعبة السياسية والأمن الاستراتيجى داخل إطار صراع الخلافات، المثل الأكبر بنو هلال وسليم، فقد استدعوهم ليسكنوا مصر أولا، ثم منها وجهوهم نحو المغرب فيما بعد، بالمثل نقلوا عدة بطون من طيء إلى مصر، من أهمها قبيلة سنبس التى هجرت من غزة إلى البحيرة غرب الدلتا، كذلك كانت كنانة فى عسقلان، فانتقلت إلى دمياط .

وعلى الجملة، فمنذ الفتح وإلى نهاية الفاطمية كان قد تراكم بمصـر عدد كبير من القبائل يعدده المقريزى فى قوله «ولما قدم الغز صحبة أسد الدين شيركوه إلى مصـر، كان بأرض مصـر من العرب طلحة وجعفر وبلى وجهينة ولخم وجذام وشيبان وعذره وطيىء وسنبس وحنيفة ومخزوم، وفى جرائد الدولة الفاطمية منهم ألوف» (١) .

ولعل من الممكن بعد هذا اعتبار الأيوبية مرحلة انتقال فى وضع القبائل العربية بمصـر، وذلك ما بين العصر الذهبى السابق وعصر الحضيض اللاحق أيام المماليك، فلقد عامل صلاح الدين البدو العرب بحزم وقوة بقصد تحييدهم فى صراعه ضد الصليبيين، ذلك أن بعض القبائل تعاونت مع الصليبيين وساعدتهم بالأخبار وأمدتهم بالغلال، ولهذه الأسباب السياسية والاستراتيجية كرر صلاح الدين تكتيك نقل وإبعاد بعض القبائل العربية من جنوب فلسطين وسيناء إلى داخل مصـر.

فأولا نقل ثعلبة من منطقة الخروبة بجنوب فلسطين، وجرم من غزة والداروم (دير البلح حاليا) وكلتاهما من طيىء، إلى الشرقية حيث كان بعض جذام، وهذه الأخيرة كانت لها إقطاعات فى هربيط وتل بسطه ونوب وأم رمادة، إلا أنها أيضا كانت تبيع من حبوبها للصليبيين، فصادر أراضيها ومحاصيلها، ثم نقـلها أخيرا إلى البـحيرة (٢).

على أن نقطة التحول الحقيقية فى وضع وحال القبائل العربية كانت بلا ريب هى بداية العصر المملوكى فى منتصف القرن الـ ١٣ الميلادى، فمنذ البداية رفض العرب حكم المماليك باعتبارهم عبيدا لا أحرارا، واعتبروا أنفسهم أصحاب مصـر

---

(١) البيان والاعراب، ص ٢٢ -٢٤ .

(2) A . H . Saleh , "Saladin et les bedouins d'Egypte" , Atti della accademia nazionale dei lincei, Roma, 1979, P. 2-5.

الحقيقيين وأولى بالحكم، بينما نظر المماليك إليهم بدورهم باعتبارهم أجانب وجسما غريبا عن مصر مثلهم لا أكثر (١).

لهذا كانت العلاقة بين العرب والمماليك هي العداء المطلق، ولم تنقطع «تجريدات» المماليك ضدهم قرونا، وتعددت المعارك الدامية والإبادية بينهما، وكانت أبرزها في دمروط وسخا حيث انتصر المماليك وقتل الكثير من البدو العرب أو هربوا إلى الصحراء، فمثلا يذكر إبن إياس أن نصف العربان في الصعيد قتلوا (٢)، بينما يسجل المقريزى أنه في القرن الـ ٨ الهجرى (١٥ الميلادى) لم يعد هناك بدوى واحد في الصعيد كله (٣)، أما في الدلتا فقد تشتتت سنبس مثلا بعد معركة سخا واختفت في ثنايا الغربية.

وهكذا منذ بداية عصر المماليك انكسرت شوكة العرب وانحطت هيبتهم كما قلت أعدادهم إلى أدنى حد، ذلك أنه بعد أن انقلب الوضع السياسي للعرب تماما، انحصرت الاختيارات أمامهم في ثلاثة: فبعضهم ترك مصر نهائيا إلى الجزيرة العربية أو السودان أو المغرب.. والبعض الآخر انسحب من وادى النيل إلى أعماق الصحراء بعيدا عن المماليك، والبعض الأخير تحول إلى الزراعة واستقر نهائيا، أو كما يلخص عبدالحميد صالح الموقف ببراعة في بحوثه الرائدة: كان الخيار في النهاية «اما ان يظلوا بدوا فيرحلوا، واما أن يصبحوا مستقرين فيبقوا» أى «إما بين بداوة مضطهدة أو استقرار مقبول» (٤).

مع من بقي من القبائل، اتبع المماليك أيضا تكتيك النقل والإبعاد للأسباب السياسية، ففي القرن الـ ١٥ الميلادى طرد السلطان قبيلة زنارة المشاغبة، وهي بطن من لواتة البربرية، طردها من البحيرة وأتى محلها بقبيلة لبيد من برقة، وهي بطن من بني سليم، ومن ناحية أخرى، فكنتيجة للحروب الداخلية بين قبائل البحيرة والغربية، فرت بعض قبائل البحيرة إلى برقة.

ولكن أهم من هذا كله نقل قبيلة الهوارة البربر من البحيرة إلى الصعيد في جرجا وأخميم، وكانت المنطقة الأخيرة خرابا وبورا بعد أن فرغتها مذابح المماليك ضد العربان، فكان للهوارة فضل إعادة تعميرها وإدخال زراعة وعصر القصب

---

(١) المقريزي ، البيان والاعراب، ص ٩

(٢) بدائع الزهور ، ص ١٧١ – ١٧٢ .

(٣) السلوك، ج ٣ ، ص ٩١١ .

(4) Saleh, " Quelques remarques.. etc", , P. 48 , 65.

بها.. ولفترة طويلة أصبحت الصدارة والسيطرة بين قبائل البدو فى الصعيد لهوارة دون سواها (١).

خريطة التوزيع

ختاما، ومن خلال هذه الذبذبات التاريخية الحادة والعنيفة أحيانا والانتقالات الجغرافية الواسعة المدى أحيانا أخرى، مضى توطن تلك القبائل العربية البدوية المتجولة يأخذ توزيعه النهائى بالتدريج، ربما واضعا كذلك الخطوط العريضة لتشكيله الحالى، وكلوحة عامة على التتابع أو التعاصر، يمكن أن نرسم هذه الخريطة التخطيطية لتوزيع أهم القبائل عبر العصور الوسطى وحتى العصور الحديثة، بادئين بالدلتا ثم مثنين بالصعيد.

فى أقصى تخوم شرق الدلتا فى الجفار والفرما، كانت بلى وبياضة وبنى صدر والأهاريسة، وفى سواحل تنيس والمنزلة حتى دمياط، نجد عذرة وكنانة وخزيمة وبنى عدى ثم مدلج.. أما فى شرق الدلتا أو الحوف الشرقى، فهناك فى الشرقية جذام ومن بطونها سعود جذام وبنى سعد، كما نجد بنى وائل (من ربيعة) وبطونا من جهينة، ثم ثعلبة وجرم من طيىء ، بالإضافة إلى فروع من كنانة وعذرة.. وفى القليوبية نجد بنى سليم مع بطون من بنى وائل.. أما فى الشمال فى الدقهلية والمرتاحية فليس ثمة سوى بنى بقر والحمارنة، بالمثل تقل القبائل فى وسط الدلتا أو بطن الريف، فنجد بعض اللواتة والمزاتة البربر ثم فزارة العربية فى المنوفية، ثم سنبس وبنى عمر فى الشمال بالغربية.

ثم تعود القبائل فتتكاثر فى غرب الدلتا أو الحوف الغربى حيث «عربان البحيرة» الذين لا ينفك ذكرهم يتواتر فى معاجم التاريخ، كما يبرز فيها العنصر البربرى إلى جانب العربى على قدم المساواة تقريبا، فثمة من القبائل العربية بنى عباد وبنى جفاجة وبنى سليم، ثم فايد وابيد وسنبس، ومن البربر هناك لواتة وزنارة ومزاته ثم أساسا الهوارة.

ومن الواضح عموما أن توزيع القبائل يرتبط بأطراف وجانبى الدلتا شرقا وغربا فى الحوفين ويقل فى قلبها بطن الريف، كما يرتبط فى المحل الثانى بأراضى البحيرات والمستنقعات فى الشمال حيث تكثر مراعى البرارى، وواضح كذلك أن

---

(1) A . H . Saleh, "Les relations entre les Mamluks et les bedouins d'Egypte", Annali dell' istituto orientale di Napoli", vol. 40 , 1980, P. 380-4.

الجانب الشرقي من الدلتا حكر تقريبا على القبائل العربية، بينما يجتمع العنصران العربي والمغربي بشدة على الجانب الغربي، ولنا أن نضيف أخيرا أن شرق الدلتا بخاصة يغص اليوم بأسماء الأماكن المستمدة من توطن تلك القبائل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، استمدت دار البقر وبحر البقر أسماءها من بني بقر، وقرية السعديين اسمها من بني سعد (سعود جذام)... الخ.

إذ ننتقل إلى الصعيد، نجد حيا من عرب العزالة فى الجيزة، ثم جماعات من اللواتة في كل من الجيزة والبهنسا، وفى كلتيهما أيضا نجد قبيلة محارب (وهى بطن من بنى سليم) ثم نجد بنى عدى (من لخم) فى إطفيح، وفى الفيوم استقر بعض بنى سليم وبنى كلاب، ويمتد بنى سليم أيضا إلى المنيا مع الهوارة والعكارمة، وفى العثمانية تركزت قريش(١).

ومن أسيوط عبر منفلوط حتى إخميم تمتد جهينة، تشاركها فى الأولى ربيعة، وفى الثانية بنى كلب، وفى الثالثة بلى وبنى قرة وبنى عامر، والواقع أن جهينة، وكذلك الهوارة، اقامت كلتاهما من أسيوط حتى قوص، ثم بالتدريج تركزت جهينة فى وسط الصحراء الشرقية أساسا، والهوارة فى قنا أساسا.

أما إلى الجنوب من ثنية قنا فقد أقام بنى عقبة في إسنا، وبنى جميلة فى أصفون، ثم من قوص حتى السودان استقرت قبائل العليقات والجعافرة والكنوز (بنى كنز)، بالإضافة إلى بنى هلال وسليم فى أسوان، وأخيرا، وعلى جانبى الوادى، انتشرت الجوازى والفوايا وأولاد على من اسيوط حتى السلوم، فى حين ترامت قبائل الحويطات والسنارى والنبعات من أسيوط حتى العريش(٢).

وكنظرة عامة سيلاحظ أن معظم قبائل شرق الدلتا والنيل هى من قحطان، أما معظم تلك التى غربه فمن عدنان والبربر، وكما فى الدلتا، وربما أكثر، تعيش أسماء كثير جدا من هذه القبائل والبطون فى أسماء الأماكن الحالية بصورة تتجاوز الحصر، بل التمثيل.. ولقد سبق أن عرضنا لمحة او قائمة منها فى دراستنا للسكن والمسكن الريفى، كما سنزيدها تفصيلا فى أواخر هذا الفصل والقارىء المعنى أن يرجع إلى تلك الفقرات وجداولها.

تقييم عام

من المستحيل بالطبع أن نقدر العدد المطلق أو النسبى للعنصر العربى الوافد

(1) A.H. Saleh, "Les Migrations bedouinses en Egypte au Moyen Age", Annali dell' istituto orientale di Napoli, vol. 41 1981, P. 18-32.

(٢) احمد لطفي السيد، القبائل العربية فى مصر.

عبر عدة قرون، ولكنه بلا ريب لم يكن هينا أو بسيطا (١)، رغم محاولات التقليل العامدة من جانب البعض، فمثلا يقدر فليندرز بيترى حجم الموجة العربية فى مصر فى مجملها طوال تاريخها من ذكور وإناث بنحو ١٥٠ ألفا (٢) وهذا التقدير الجزافى أو الخرافى، الذى يسرف فى التقليل من قوة الموجة بقدر ما بالغ فى تقدير قوة سابقتيها، مرفوض بالتأكيد ولا عبرة به شكلا أو موضوعا، ولعل الأقرب إلى الصواب تقدير مرى بنصف المليون(٣).

هذا عن جانب الكم، أما عن الاستقرار، ففى البدء ظل الطابع العسكرى سائدا، فالعرب إما مقاتلون للجهاد لا فلاحون للزراعة وإما بدو للرعى فى الصحراء، ثم حل دور من شبه استقرار على أطراف الصحراء وحواف المدن، خاصة الحوف الشرقى أى شرق الدلتا، وكشبه معسكرات فى المدن، ثم لم تلبث أن إستقرت فى بطن الريف أى داخل الأراضى الزراعية وقلب الدلتا كما انتشرت فى المدن، لاسيما منذ انتهى العصر العربى وبدأ العصر التركى وحل الجند الأتراك محل الجند العرب، وكنموذج لهذا الشريط التطورى، فبينما كانت قيس فى منطقة بلبيس أول من مارس الزراعة بعد الفتح، تأخر العهد بقبائل الحوف الشرقى بممارسة الزراعة إلى ما بعد عصر المماليك رغم قدمهم هناك، على حين كان العيايدة فى جنوب الحوف هم آخر من تحول إلى الاستقرار والزراعة.

وقد ظلت القبائل العربية البدوية طويلا تمارس لونا خاصا من الانتخاب الجنسى فى الزواج، فكانوا يتزوجون إناث الفلاحين ولا يزوجونهم إناثهم، غير أن هذا التقليد بدأ يتراخى من قديم نسبيا حتى انتهى أخيرا، كما أنه لم يعق عملية الانصهار، وساعد على هذا تحول المصريين بتزايد مطرد إلى الإسلام، وهكذا تم الاختلاط، لا فى بؤرات المدن وحدها كما فى حالة اليونان والرومان من قبل، وإنما كذلك فى تضاعيف الريف، ولهذا كتب للتعريب أن يكون تحولا خالدا لا ظاهرة عابرة كالهللينية.

غير أن الأمر لو كان قد اقتصر على موجة الفتح الإسلامى لما كان للعروبة والتعريب هذا الشأن الذى بلغته فى مصر، ولكن موجة مدية جديدة عارمة حقا

(1) S . Lane - Poole , A history of Egypt in Middle Ages , Lond . 1901 P . 28 - 37 .

(2) « Migrations » , P . 15 .

(3) G . W . Murray . J.A.R.I 1937 . vol , 57 , P . 39 : Sons of Ishmael , Lond ., 1935.

دفعت بالعملية إلى مرحلة ومستوى جديدين تماما، لا تقل إن لم تزد فى أثرها الجنسى عن موجة الفتح الإسلامى نفسه، بحيث يمكن أن نفترض أو نتصور لمنحنى عملية تعريب مصر قمتين بارزتين لا قمة واحدة، أو خطا متعرجا لا خطا واحدا صاعدا كان أو هابطا، تلك هى موجة بنى هلال وسليم فى القرن الـ ١١ أيام الفاطمية.

فقد استقرت هذه القبائل الضخمة أولا فى الصعيد، ثم لأسباب التوازنات والتنافسات السياسية دفعت بها السلطة الحاكمة ووجهتها كلية من الصعيد إلى المغرب تخلصا من أخطارها ومناوأة لأعدائها، «فمد كل رجل بجمل» كما ينقل سليجمان، «ومنح قطعة ذهبية، والشرط الوحيد هو أن عليه أن يستقر فى المغرب» - من هنا «التغريبة» الهلالية، وإذا كان ذلك قد وضع الأساس الحقيقى لتعريب المغرب، إلا أن موجة راجعة من الهلالية قد عادت إلى وادى النيل حيث عادت سيرتها الأولى، فكان لها دور كبير للغاية فى عملية التعريب به، ولو أن هذا كان ألصق خاصة بالسودان منه بصعيد مصر(١).

ولقد ظل النفوذ العربى فى مصر مستمرا نحو ٧ قرون بعد الفتح، أى حتى القرن الـ ١٤ تقريبا، حين بدأ العصر التركى، وهنا بدأ المد العربى الصاعد فى الهبوط، أو قل دخل مرحلة الاستقرار، مثلما دخلت عملية الاستقرار فى الأرض والانصهار فى المصريين دورا جادا، وبدأ التعريب يتحول على العكس إلى تمصير، أى انقلبت كفتا الميزان، وكما يقرر المقريزى فى إشارة موحية «إعلم أن العرب الذين شهدوا فتح مصر قد أبادهم الدهر وجهلت أحوال أكثر أعقابهم » وعلى هذا يمكن تقسيم تاريخ التعريب إلى أربع مراحل، كل منها طوله بضعة قرون وتفصل بينها انخفاضات ثانوية: الأولى ما قبل الإسلام، الثانية الفتح الإسلامى، الثالثة موجة بنى هلال وسليم، الرابعة مرحلة التوازن والاستقرار.

وإذا أردنا ، فى النهاية الصافية، تقييما شاملا لدور الموجة العربية ووزنها فى تكوين مصر البشرى، فلنا أن نقول إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا، وأن التعريب (تعريب المصريين) تحول فى النهاية إلى تمصير (تمصير العرب)، أو كما يعبر شانتر «يمكن القول بأن العرب هم الذين اختلطوا بالمصريين أكثر من المصريين بالعرب»(٢)، وصحيح كما يقرر فون كريمر

(1) Seligman, Races of Africa, P. 230-1, A.H. Saleh, "Le role des bedouins d'Egypte a` l'epoque fatimide", Rivista degli studi orientali, Roma, vol. LIV, 1980, P. 52-6.
(2) Recherches, P. 302-3.

A.Von Kremer «إنه لخطأ أن نسمي المصريين عربا» ولكن الموجة العربية تقف في الحقيقة وحدها من حيث ثقلها ووقعها، وهي نقطة تحول هامة في أنثروبولوچية مصر الطبيعية وإن يكن بدرجة أقل كثيرا منها في انثروبولوچيتها الحضارية، وعلى هذا الأساس وحده ينبغي أن ينظر إليها.

ولعل من المفيد بعد هذا أن نذكر اختلاف السرعة بين الفتح والتحول إلى الإسلام والتعريب، فاذا كان الفتح قد تم في ضربة واحدة، فقد تطلب التحول الديني نحوا من قرنين إلى ثلاثة أو أربعة، والمقدر انه اكتمل على عصر المماليك، أما اللغة فكانت أثقل خطوة وتأخرت عنه (١)، ولعلها لم تسد تماما ونهائيا إلا حوالى القرن الـ ١٤، أي في الوقت نفسه الذي اكتمل فيه اتجاه العرب من جانبهم إلى الإستقرار النهائي والتوطن والانصهار، فكأن الطرفين التقيا في نقطة واحدة وكأنما على ميعاد، هذا وكما في بقية المشرق العربي، وبعكس ما نجد في المغرب العربي، سيلاحظ أن عملية التعريب في مصر جاءت أقوى من صبغها بالإسلام، فبينما نجد الإسلام كاملا في المغرب والأقلية لغوية (البربر)، نجد العربية كاملة تماما في مصر بينما الأقلية دينية (الأقباط)، وبهذا يمكن أن نلخص الموقف كله في مصر في أنه كان عملية تغيير لسان أولا، وقلب ثانيا، ثم كان عملية تغيير جلد في المرتبة الثالثة، بينما لم يكن تغيير دم إلا في المرتبة الرابعة.

والواقع أننا ينبغي أن ننظر إلى الموجة العربية كشيء نادر خارق بطريقة ما، فمصر الفرعونية التي سيطرت على مناطق كثيرة من الشرق الأوسط وصدرت حضارتها المادية إليها، لم تستطع أن تمد لغتها خارج حدودها، في حين أن العرب الذين جاءت سيطرتهم الحربية فجأة، ولم يكن لهم حضارة مادية خارج الدين واللغة، استطاعوا أن يفرضوا لغتهم حيثما ذهبوا، وربما يذكرنا هذا الوضع بالفارق بين اليونان والرومان، فقد كان للأولين حضارة مادية كاملة، وكان لهم امبراطورية هللينية، ولكن رغم بعض «الأغرقة» اللغوية المؤقتة لم تستطع اللغة اليونانية أن تعيش نهائيا خارج اليونان، في حين أن الرومان الذين بدأوا كقوة عسكرية فقط بلا حضارة ثم استعاروا حضارة الاغريق وبنوا عليها، استطاعوا أن يعمموا اللغة اللاتينية في كل امبراطوريتهم.

وإذا كان يقال إن روما وإن استعمرت اليونان حربيا فقد استعمرتها اليونان حضاريا، فكذلك إذا كانت العرب قد عربت مصر لغويا ودينيا فقد مصرتهم مصر

(1) Philip K. Hitti, The Arabs, 1948, P. 106.

حضاريا وماديا.. أما الفارق بعد هذا بين دور العرب والرومان، بين التعريب و«الرومنة»، فهو أنه بينما تشعبت اللاتينية إلى لغات محلية منفصلة، ظلت اللغة العربية شيئا واحدا بين كل العرب بفضل قوة جاذبة مركزية، بفضل «چيروسكوب» لغوى خالد هو القرآن.

شخصية مصر الجنسية

من واقع هذا التاريخ الجنسى الموجز، تبرز لنا عدة قواعد عامة أو هامة فى تكوين مصر الجنسى، هى بمثابة الأبعاد التى تحدد شخصيتها الانثروبولوچية، وتعد دليل الرجل المصرى إلى أصله ونوعه وجسمه ورسمه، أو قل ترسم صورته الذاتية فى المرآة، ونستطيع أن نجمل ثم نحلل هذه المبادىء تحت خمسة بنود هى على الترتيب المنطقى: التكوين الجنسى الأساسى، المؤثرات الثانوية، النمط الجغرافى للموجات البشرية، ميكانيزم التجانس، ثم أخيرا القالب الجغرافى والقالب الجنسى.

التكوين الجنسى الأساسى

تكوين أساسى قديم سابق للتاريخ

استمدت مصر الفرشة الأساسية القاعدية الدائمة والباقية فى تعميرها من الجنوب، من الحاميين، من افريقيا.. وإذا كان يقال عادة ان تاريخ افريقيا إنما هو أساسا تاريخ الحاميين (١)، فان هذه المقولة لا تصدق كما تصدق على مصر، وبحكم تعميرها الأساسى هذا، فإن التكوين الجوهرى للشعب المصرى تم قبل الفراعنة.. ففى عصر ما قبل الاسرات كان العنصر الجوهر فى جسم الشعب قد نشأ وتبلور واتخذ قالبه وشكله الذى استمر بعد ذلك دون تعديل جذرى إلا من إضافات وتغييرات ثانوية، أى أن الشعب المصرى التاريخى أصله يرجع إلى ما قبل التاريخ، وبحكم تعميرها الأساسى هذا أيضا، فإن مصر القديمة بدأت وهى تبدى قدرا نادرا من التجانس الجنسى، إذ لا دليل على أن مصريى ما قبل أو قبيل الاسرات كانوا مخلطين أو مختلطين بدرجة مذكورة أو غير عادية.

فترات تكوينية ثلاث

هناك بعد هذا ثلاث فترات أساسية وحاسمة فى تكوين مصر الجنسى والثقافى تبرز تماما كالقمم فوق كل تاريخها الطويل المعقد بكل مؤثراته الثانوية الجانبية والهامشية، تلك الفترات هى مرحلة ما قبل الأسرات، ثم الفتح العربى فى القرن

(1) Seligman, Races of Africa, P. 96.

الـ ٧، ثم موجة بنى هلال وسليم فى القرن الـ ١١، فالأولى هى التى وضعت أساس تكوين مصر الجنسى ذاته، والثانية هى التى عربت مصر، والثالثة هى التى أكدت هذا التعريب بصفة حاسمة وقاطعة، ولقد يفضل البعض أن يدمج المرحلتين الأخيرتين فى مرحلة واحدة ذات قمتين ثانويتين، وفى هذه الحال تكون الفترتان الحاسمتان فى تكوين مصر كشعب هما الفترة ما قبل الفرعونية والفترة العربية عموما.

وعلى هذا الأساس، فإذا كانت مصر قد استمدت الفرشة الأساسية فى تعميرها من الجنوب، من الحاميين، من افريقيا، فقد استمدت تعريبها الحاسم من الشمال، من الساميين، من آسيا، الجنس، يعنى، من الجنوب، والثقافة من الشمال، ومثلما كان تاريخ افريقيا كما رأينا هو تاريخ الحاميين، فإن تاريخ غرب آسيا هو أساسا تاريخ الساميين، ولكن مصر تتميز بأن فيها اجتمع بصورة متوازنة جناحا العائلة اللغوية الكبيرة الواحدة الحامية ـ السامية.

ويرجع هذا، ضمن ما يرجع إليه، إلى أن الساميين كانوا أكثر حركية وايجابية من الحاميين، تماما بمثل ما كان هؤلاء الأخيرون أكثر نشاطا وفاعلية بالنسبة إلى الزنوج جنوبا، فالساميون قد تحركوا وهاجروا من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق الى الغرب، وضغطوا وأثروا بالتالى على الحاميين جنوبا أو غربا.. وهذا نفس ما فعله الحاميون من الشمال والشرق على افريقيا الزنجية جنوبا وغربا حيث كانوا هم العنصر الحركى الموجب، متوالية تنازلية من التأثير والفاعلية من الشمال إلى الجنوب وعكس عقارب الساعة على ما يبدو.

ولقد لوحظت فى كل التاريخ البشرى عامة قاعدة متواترة كأنها القانون، مؤداها أن الحضارة دائما من الجنوب، والهجرات من الشمال (١)، أو إذا أردنا الدقة: الحضارة والثقافة والأديان من الجنوب والشرق، والهجرات والغزوات والحروب من الشمال والشرق، غير أن هذه المقولة مستمدة على الأخص من تجربة أوروبا، وهى صادقة عليها إلى حد بعيد.. أما فى مصر فمن الصحيح أن الهجرات من الشمال، لكن الحضارة لم تأت من الجنوب لسبب بسيط، وهو أن الحضارة نفسها ما نشأت إلا فى مصر وعلى يد المصريين بعد أن أتوا من الجنوب وليس قبل ذلك.

المؤثرات الثانوية

الحوض البشرى التاريخى

من حيث المؤثرات الثانوية، يمكن اعتبار المنطقة الممتدة من جبال القوقاز شرقا

(1) Ripley, P. 135.

حتى جبال أطلس غربا والتى تمس أطرافها أشباه الجزر الأوروبية الثلاث شمالا وهوامش السودان جنوبا ، يمكن اعتبارها بمثابة « الحوض البشرى التاريخى » لمصر، فأغلب الموجات والمؤثرات الثانوية التى انصبت فيها بعد أن تحدد تعميرها الأصلى والقاعدى لا تخرج كثيرا عن هذا النطاق، وليس معنى هذا أن ذلك الحوض يدخل فى تكوين مصر الأساسى بحال، وانما هو يحدد المجال الجغرافى للمؤثرات الثانوية جدا، سواء هجرات أو غزوات، والتى أضيفت إلى هذا التكوين فيما بعد.

والملاحظ أن الحوض كله، ابتداء من خط الألب - الهملايا الجبلى فى الشمال حتى خط الصحراء - السفانا فى الجنوب، يكاد يكون منطقة طرد بشرى مزمن وهجرة خارجة بطبيعته، فالمنطقة تبدأ شرقا وغربا بجبال طاردة تنتظم بينها كل حوض البحر المتوسط بأشباه جزره الفقيرة، ثم تنطوى فى داخلها على مناطق طرد أخرى وأشد فقرا هى الصحراوات الشاسعة التى تحف بمصر، والحوض كله إلى هذا ينحدر تضاريسيا من الجهات الأصلية الأربع أى وسطه حيث مصر، وهنا فى قلب المنطقة لا تكاد توجد منطقة جذب حقيقى سوى مصر وإلى حد آخر العراق، فلا عجب إذن فى تدفق الجماعات البشرية الطامعة نحو هذا القلب وانصباب العناصر المتباينة على مصر بصفة خاصة.

على أن الملاحظة الأساسية بلا شك هى أن معظم منطقة هذا الحوض تتبع الجنس الرئيسى الذى تنتمى إليه مصر وهو جنس البحر المتوسط القوقازى، والواقع أن هناك مبدأ أو قاعدة عامة فى توزيعات السلالات كثيرا ما نغفلها فى الجغرافيا الجنسية ولكنها ذات مغزى هام، فمن طبيعة الأقاليم الجنسية ومن قوانين توزيعاتها الأولية أن المناطق المتجاورة - إلا حيث توجد حواجز وفواصل طبيعية فجائية وعاتية كالهيملايا - مثلا - تتقارب فيها السلالات والأنواع الإثنية بحيث تؤدى كل منطقة تلقائيا إلى ما جاورها فى انتقال تدريجى شديد، وبحيث لا يظهر الاختلاف الجنسى ويشتد إلا حين يزداد البعد الجغرافى ويشتد، من هنا فإن كل منطقة جغرافية واسعة نوعا هى بالضرورة متقاربة، ولا نقول أقارب أو أشباه أقارب، جنسيا، وهذا يصدق على الحوض البشرى التاريخى لمصر، على الأقل فى قلبه، وهو أخيرا ما يفسر ضعف أثر المؤثرات الثانوية التى أتت منه وقلة تغييرها للأساس القاعدى الجنسى لمصر.

أنثروبولوچية الأسماء

هذا، وفى الإطار الاقليمى لهذا الحوض التاريخى، يمكننا أن نطالع نتائج

علاقاته ومؤثراته كما هى موجودة الآن بين السكان فى أسماء الأشخاص، أو بالأصح أسماء العائلات، فكثير من أسماء المصريين اليوم تنتهى بأسماء مشتقة من أصول جغرافية واضحة، واضح بعد ذلك أنها أسماء أماكن غير مصرية، وتدل بذلك على أصل خارجى وافد ثم هجرة فاستقرار فتمصر فانصهار، وبطبيعة الحال فليس كل اسم شخصى يحمل جذرا جغرافيا يعد بالضرورة مباشرا جغرافيا أو ذا دلالة على الأصل الوافد («حجازى» بنوع خاص مثلا) ولكن الأغلبية هى كذلك.

وأغلب الظن بعد هذا أنه إذا أتيح للباحث أن يستقصى مثل هذه الحالات على الطبيعة لوجد انعكاس هذه الأصول الجغرافية والإثنية على ملامح أصحابها وصفاتهم الجسمية الحالية إلى حد أو آخر، مع عدم إغفال أثر الاختلاط والانصهار عبر الأجيال أو القرون بالطبع.

والحق أن أسماء الأشخاص قد تكون أحيانا بالنسبة إلى الأنثروبولوچيا أو الأنثروبوجغرافيا كأسماء الأماكن بالنسبة إلى الجغرافيا او الجغرافيا الطبيعية، فالواقع أن مثل هذه الأسماء الشخصية، التى هى فى الحقيقة أسماء أماكن بطريقة أخرى، يمكن أن ترسم لنا خريطة جغرافية تكاد تكرر الحوض البشرى التاريخى لمصر كما حددناه، وكما هو المتوقع، فإن أغلب هذه الأسماء هى من مصادر وأقاليم عربية وتشير إلى تدفق وانصهار العرب فى المصريين، ولكن البعض منها يقع فى الحلقة الخارجية من الحوض التاريخى وخارج الوطن العربى، لاسيما المجال التركى، غير أنها ليست أقل دلالة ومغزى، وكل ما علينا أن نفعل لنحقق هذه الظاهرة هو أن نتتبع نماذجها فى اتجاه مطرد بانتظام.

فإذا بدأنا من المغرب مثلا، فسنجد من الأسماء الشائعة أو المعروفة بين العائلات المصرية المعاصرة مايلى: الشنقيطى (شنقيط هى الاسم العربى الوسيط لموريتانيا الحالية) ، المغربى ، الوليلى (وليلة بالمغرب)، اللواتى (قبيلة لواتة)، الجزايرلى، التونسى أو التوانسى أو الطوانسى، التاجورى (تاجورة بطرابلس ليبيا) الطرابلسى (ليبيا ولبنان معا)، الترهونى (طرابلس ليبيا)، والأمثلة من الجنوب أقل ربما، منها: الحلفاوى (حلفا)، السنارى (سنار)، حبشى، السودانى، برنو أو برناوى (البورنو، تشاد).

حتى إذا عبرنا إلى المشرق، تكاثرت الأسماء ذات الأصول الأقليمية حتى تتكاثف بالنسبة للشام بالذات، فثمة من الأولى مثلا: حجازى، النجدى، المدنى، مكاوى ومكى، التهامى (تهامة)، اليمنى أو اليمانى، عراقى أو العراقى، البغدادى أو البغدادلى، الموصلى، النقشبندى، الكردى، التكريتى.. ومن الثانية هناك :

الشامى، غزاوى أو غزى، العسقلانى أو عزقلانى، النابلسى، القدسى، الطبرانى، عكاوى، صيدناوى (صيدا) حاصبانى، حموى (حماه) حمصى، الحلبى، البابى (الباب قرب حلب)، لادقانى (اللاذقية).

أما خارج الوطن العربى شرقا، فلإيران تأثير واضح فى أسماء مثل: تبريزى، نمازى، كازرونى، الشيرازى، أصفهانى، تفتازانى (تفتازان) الجيلانى (جيلان مقاطعة جنوب بحر قزوين)،رشتى (رشت على ساحل قزوين الجنوبى) الداغستانى (داغستان بالقوقاز غرب بحر قزوين) الكورانى (نهر الكور بالقوقاز)، الكرجاتى (الكرج، جورجيا)، الكابلى (كابل، أفغانستان) ذلك ودون أن نذكر هندى أو هنداوى بعد ذلك أو أبعد من ذلك.

غير أن أكبر إضافة من خارج العالم العربى هى بلاشك الإضافة التركية، سواء من الأناضول نفسها أو من جبهة الالتحام بينها وبين الشام والقوقاز أو غرب آسيا عموما أو من البلقان والعالم الإيجى، وجميعها عادة ما يحمل بصمات الطابع التركى فى لام النسبة أو المقطع - لى كاسم صفة، ها هنا نجد من الأولى، بالطبع، تركى، ثم العنتبلى أو عنتباوى (عينتاب)، المرعشلى (مرعش)، المردنلى أو الماردينى (ماردين)، أورفلى (أورفا، الرها قديما)، الخربوطلى (خربوط)، البابلى (الباب، حلب)، موشلى (موش)، الملاطيلى (ملاطية)، وانلى (بحيرة وان)، الشيشينى (شعب الشيشن Chechen المجاور للشراكسة)، أباظة (ابخازيا)، الشوباشى (شعب الشوفاش Chuvach على الفولجا).

أما من الأناضول والبلقان فلدينا الكثير: الدرمللى (مدينة دراما بمقدونيا)، السلانكلى (سلانيك)، الجريدلى أو الجريتلى أو الكريتلى (كريت)، الاسلامبولى (اسلامبول، اسطنبول)، المناسترلى (موناستر فى البلقان)، الازميرلى (أزمير)، البورصلى (بورصه)، القبرصلى (قبرص)، البوسنلى (البوسنه)، الكولى (من كافالا وهى قوله)، المورالى (من الموره).

النمط الجغرافى للموجات البشرية

إعصار بشرى عكس عقارب الساعة

فى مجموع تاريخها الجنسى تعميرا وإضافات، تبدو مصر أشبه بإعصار بشرى تنصب فيه أسهم الموجات ليس فقط من الخارج إلى الداخل، ولكنها كما فى الأعاصير المناخية فى نصف الكرة الشمالى تدخل باتجاه عكس عقارب الساعة، فأولا ومن الجنوب الشرقى أتت موجة التعمير الحامية الأساسية، ثم إلى الشرق

منها جاءت الموجة العربية الإسلامية من قلب الجزيرة العربية، ومن قبل فى التاريخ القديم تلاحقت هجرات الهكسوس والعبرانيين من الشمال الشرقى، ومن بعد ومن نفس الاتجاه جاءت غارات الفرس، وفى تاريخ أحدث الغزو التركى.

ثم إلى الغرب اكثر، جاء من اليونان الاستعمار الاغريقى، ثم إلى الغرب منه الاستعمار الرومانى، ومن منطقة شرق البحر المتوسط ووسطه كانت غارات شعوب البحر قد تدافعت فى التاريخ القديم، وأخيرا ومن الغرب مباشرة أتت الموجة الفاطمية، كما استمر تسلل المغاربة طوال العصر الإسلامى، كذلك ينبغى أن تضاف فى النهاية المؤثرات الافريقية التى تسللت باستمرار من الجنوب نصا مع انحدار النيل، ومجموع هذه الموجات أو المؤثرات يرسم نمطا مركزيا جاذبا أسهمه تدور باطراد عكس عقارب الساعة.

«وردة الرياح» الأنثروبولوچية

ورغم صعوبة القطع واستحالة التحديد، فيبدو أن وزن المؤثرات الثانوية ووقعها من الناحية الجنسية يختلف كثيرا، وان لم يكن كثيرا جدا، ما بين الجهات الأصلية الأربع فى هذا الحوض، ولقد كان هناك دائما ثلاثة مداخل للمؤثرات الوافدة من الشمال، وثلاثة أخرى من الجنوب، كل مجموعة منها تتلاقى كالحزمة داخل مصر.

ففى الشمال هناك طريق الشمال الشرقى أو سيناء وهو أهمها خارج كل مقارنة، ثم طريق الشمال أو البحر نفسه، ثم طريق الشمال الغربى أو المغرب وليبيا ومريوط، وهذه الطرق هى التى حملت إلى مصر، خاصة شمالها، المؤثرات السامية والأرمينية والتركية الآسيوية من ناحية، والليبية والمغربية الافريقية من ناحية ثانية، وأخيرا المؤثرات الأوروبية البيضاء، ولهذا فإليها مجتمعة يرجع بعض عرض الرأس فى مصر، وكذلك الأنف الأقنى، فضلا عن لون البشرة والشعر والعين الفاتح بما فى ذلك بعض الشقرة البازغة.

أما حزمة الجنوب، فثمة من الجنوب الشرقى طريق الصحراء الشرقية بمؤثراته الحامية، وفى الوسط طريق النيل نفسه بمؤثراته النوبية والزنجية وهو بلا ريب عمودها الفقرى، ثم من الجنوب الغربى طريق درب الأربعين من السودان بمؤثراته السودانية، وبطبيعة الحال فإن هذه الأسهم هى المسئولة عن حمل الدماء المتزنجة أو شبه الزنجية إلى مصر، خاصة جنوبها، بما فى ذلك اللون الداكن والشعر المجعد والأنف العريض المقعر.

وبالمقارنة، يبدو أن أثر الأسهم الشمالية كان أقوى وأكثف من أثر الأسهم

الجنوبية، لأن تياراتها كانت أكثر عددا بكثير وأكبر حجما وتدفقا، كما أن مقاومتها أو التحكم في دخولها كانت غير ممكنة لاتساع جبهتها المترامية، وذلك رغم خطوط الحصون الحربية التي كانت مقامة في الشرق والغرب، أما أسهم الجنوب فقد كانت تياراتها أقل عددا بكثير وأضعف ثقلا، وأغلبها تم بالتسرب البطيء المتخفي، فضلا عن أن طريق النيل المحدد الضيق كان قابلا للضبط والتحكم، ولقد كان الفراعنة منذ وقت مبكر يحتفظون بقلاع حربية عند الشلال الأول والثاني، واعتبروا الشلال الثاني هو الحد الشمالي الأقصى لعالم الزنوج وحرموا عليهم التقدم بعده إلى مصر، كما يدل شاهد قائم عند سمنه قرب الشلال الثاني (١).

ويلفت لوران أنظارنا كذلك إلى أن أسرى الحروب التي تظهر في رسوم ونقوش احتفالات النصر على جدران المعابد والمقابر الفرعونية يأتي معظمها من الآسيويين والآشوريين واليهود وأحيانا من الإغريق، ولكن من النادر جدا من الزنوج، ويضيف أن مصر القديمة لم تعرف بالكاد الجنس الأسود، تماما مثلما لم تعرف منابع النيل (٢)، من هذا كله، ورغم طبيعة اللون الأسود التي تميل إلى الانتشار كالبقعة، ورغم شدة وضوحه النسبي ضد أرضية بيضاء، فالغالب أن الوزن الكلي للمؤثرات الجنوبية أقل بكثير مما للمؤثرات الشمالية.

هذا على المحور الشمالي - الجنوبي.. أما على المحور الشرقي - الغربي فأهمية الدماء التي انصبت من الجزيرة العربية والمشرق العربي، أي السامية عموما، قد تتكافأ مع تلك التي تسربت من المغرب ابتداء من ليبيا حتى مراكش، أي البربرية والحامية الشمالية عموما، بل إن هناك من يرى أن الأخيرة قد ترجح الأولى، وعموما، وعلى كل المحاور طولا وعرضا، فقد وازنت جميع هذه المؤثرات الثانوية بعضها بعضا وربما حيدتها أيضا، بحيث كانت محصلة وقعها النهائي على الجسم الأساسي لسكان مصر محدودا ومتعادلا.

الشمال الشرقي مركز الثقل

ورغم أن المؤثرات الخارجية أتت هكذا من كل الجهات الأربع تقريبا، فقد كان الشمال الشرقي هو المصدر الأساسي لأغلبها عددا وأخطرها نوعا، فمن هذا الاتجاه جاءت موجات الهجرة الثلاث الوحيدة، بالإضافة إلى أكبر عدد من الغزوات

---

(1) Seligman, P. 111
(2) Lorin, P. XII.

وحركات التسلل، ولا يقارن بهذا البتة وزن المصدر الغربى أو الجنوبى، وهذا يتفق إلى حد بعيد مع قاعدة عامة لوحظت فى كل التاريخ البشرى، وهى أن الهجرات والحركات البشرية تأتى دائما من الشمال (١)، أو بالدقة من الشمال والشرق أى الشمال الشرقى جملة، قل إن شئت مع حركة الشمس الظاهرية أو عكس دوران الأرض حول نفسها!

ففى كل مراحل التاريخ وأكثر مناطق العالم، بالأخص أوروبا، وكذلك معظم افريقيا، كانت الهجرات والغزوات والغارات تأتى من الشمال والشرق وتنقض على الجنوب، كل تاريخ أوروبا تقريبا يرسم أسهم موجات وهجرات من ناحية آسيا شرقا أو المانيا شمالا على جنوب وغرب القارة، وكل تاريخ الأجناس فى افريقيا هو غارات الحاميين من الشمال على الجنوب سواء فى الصحراء أو جنوب الصحراء.. وهذا فى الوقت نفسه هو حركة رعاة رحل ضد زراع مستقرين.

وسواء كان موجه هذا الاتجاه هو الصلابة التى يكتسبها أهل الشمال من صراعهم الدائم مع مناخهم القاسى كما يزعم بيترى فى حتم جغرافى أو عنصرى لا نـدرى، أو كان هو الغنى المتزايد فى المطر والبيئة الطبيعية كلما اتجهنا غربا فى أوروبا وجنوبا فى أفريقيا، أو طمع الراعى فى الزراع، أو لأسباب حضارية أو غير ذلك، فإن القانون يصدق على مصر الى درجة مثيرة، فتاريخ الموجات الوافدة على مصر، هجرات كانت أو غزوات أو تسللات، هو ببساطة وفى الأعم الأغلب تاريخ رعاة الشمال والشرق ينقضون تحت إغراء البيئة الطبيعية واستجابة لنداء النهر.

ميكانيزم التجانس:
الامتصاص ضد التدفق

دخول بلا خروج

بحكم موقعها المتوسط وموضعها الغنى، كانت مصر اقليم جذب لا طرد، ومن ثم اقليم حركة داخلة لا خارجة، من هنا تعرضت لما رأينا من طوفان الموجات البشرية المختلفة سواء الهجرات الاستيطانية أو الغزوات الحربية أو التسلل السلمى.. ولكن كما نعرف بقدر ندرة الأولى، بقدر تعدد الأخيرة، على أنه فى أغلب الأحوال كانت هذه الموجات من أصول جنسية لا تختلف أو تبتعد كثيرا عن العرق المصرى الأساسى.

(1) Ripley, P. 135. W.M. Flindeers Petrie, Revolutions of civization, Lond., 1922, P. 125-6.

كذلك فبحكم نداء النهر وجاذبيته وثرائه، جنبا الى جنب مع العزلة الصحراوية، كان من السهل الاغراء بدخولها ولكن من الصعب القبول بالخروج منها، لهذا كانت القاعدة تقريبا أن من دخلها لا يخرج منها فى الغالب والا فى النادر، لا يستثنى من ذلك سوى موجتى الهكسوس واليهود ثم عودة بعض القبائل العربية الاسلامية الى الجزيرة شرقا وخروج موجة الهلالية الى المغرب غربا، ومعظم الخارجين هم من الغرباء المصريين.

وعلى أية حال فان علينا علميا أن نفترض أن كل عنصر دخل مصر وترك أثرا مهما تضاءل فهو داخل فى تكوينها النهائى، لأن الدم - كالمادة - لا يفنى ولايستحدث من العدم، إلا أن يكون الأمر عملية إبادة جسدية كاملة، وهذا أمر غير وارد، فبغير الابادة التامة لا جنس أو عنصر ينقرض حتى وان اختفى بالاذابة أو الانصهار، والمصريون فى التحليل الأخير والمحصلة النهائية هم ببساطة كل أولئك الذين استقروا بمصر وذابوا فيها واقاموا عليها بصفة دائمة ونهائية.

ورغم هذا كله، فمنذ وضع الاساس الجنسى للسكان فيما قبل التاريخ ،لم تؤد المؤثرات الوافدة بعد ذلك الى تغيير حقيقى أو هام فى التكوين الأنثروبولوجى لمصر، ذلك أن معظم هذه المؤثرات الوافدة كانت تنصب فى المدن وتتحول الى سكان مدن، ولما كان الريف، كما فى كل الدنيا، هو الذى يغذى المدن بالسكان، فان النتيجة كما يقول كون هى الاستمرارية الجنسية بين فلاحى الأرض فى مصر القديمة وبين الفلاحين المحدثين (١) ومن هنا الاستمرارية الاساسية فى التركيب الجنسى، مع التجانس القوى دائما، رغم كل المؤثرات والتداخلات الأجنبية المتواترة، ومن هنا وهناك جميعا تخرج مصر من أعماق التاريخ وحتى نهاية التاريخ وهى «أم الأمم»، ولكن أبعد شيء عن أن تكون «أمة الأمم» أى أمة من أمم، إنها أقدم الأمم، ولكنها قط لم تكن عصبة أمم.

وبديهى أنه من المستحيل علميا تقدير الحجم العددى أو أرقام وأوزان العناصر البشرية التى وفدت على مصر عبر التاريخ، وكل ما يطرح أو يذكر فى هذا الصدد إنما هو محض تخمين، هامش الخطأ فيه لا يقل عن هامش الصواب، فضلا عن أنه يخضع للعامل الشخصى ولا نقول التحيز الشخصى مثلما رأينا فى أرقام بيترى عن الهكسوس والعرب، وبالمثل فان الارقام التى نشرت فى الصحافة المصرية فى السنوات الأخيرة من أن عدد المصريين المعاصرين من أصل ليبى يصل الى ٨ ملايين، ليست فقط من أوهام العوام ولاحتى من أوهام الفولكلور، لا ولا تخرج عن

(1) Races of Europe, P. 459.

حدود العلم، وإنما هى تخرج عن حدود العقل، وصحة الرقم، إن كان ولابد من أرقام، لا تعدو بضع أو عدة مئات من الآلاف على الأكثر.

على أن المشكلة بعد ليست مشكلة أرقام واحصاء فقط، ولكنها كذلك مشكلة الكيف والتطور البيولوجي: مدى الاختلاط والانصهار والانقراض أو التكاثر وآثار الانتخاب الطبيعى والاجتماعى والجنسي،.. الخ، باختصار الجوانب الاثنوجينية فى تطور السكان Ethnogenics، وهكذا تزداد القضية تعقدا وتعذرا، ومع ذلك فاذا كان لنا أو علينا أن نغامر بتقدير تقريبى جدا، مع كل التحفظ العلمى، فلعلنا لانبعد كثيرا عن الحقيقة اذا تصورنا أن المجموع الكلى الشامل لجميع المؤثرات الخارجية الاجنبية الوافدة والداخلة على مصر منذ بداية عصر الأسرات حتى الآن تناهز نحو + ١٠٪ من مجموع سكانها فى أى وقت خلال هذه المدة، وهذا قصارى ما يمكن أن يتصور أو يقال.

ملكــة الامتصـاص

فى مواجهة موجات الغزو الخارجى، كانت مصر تمارس «الغزو من الداخل»، بمعنى أنها كانت دائما تتمتع بقوة امتصاص نادرة وحيوية بيولوجية تبتلع وتهضم بها معظم العناصر الوافدة حتى تصهرها ـ كأنها البوتقة ـ فى الجسم الكبير، على حد تعبير جوستاف لى بون «شعوب مختلفة غزت مصر، لكن البلاد استطاعت مع ذلك أن تهضم هؤلاء الفاتحين جميعا، محتفظة بفنونها ولغتها وعقائدها، فلم يتح لأولئك الغزاة أن يؤثروا فيها، فيما عدا العرب الذين فرضوا عليها دينهم ولغتهم وفنونا أجنبية، وحتى مع ذلك فقد ظلت مصر رغم هذا الاخضاع فرعونية الدم»(١) وعلى حد تعليق شانتر، «لقد استطاع تراب وادى النيل بصفة خاصة أن يمتص كل الأنواع أو العناصر الأجنبية تقريبا»(٢).

أو كما يصور بيترى «شعب مجد قوى، يعتريه الضعف كل بضع مئات من السنين ـ طبيعة الاشياء ـ فتتعرض بلاده للغزاة من الجنوب والغرب والشرق، فيتعرض هو لمؤثرات مختلفة، لكنه بالرغم منها ظل يحتفظ بطابعه وصفاته القومية وبشخصيته المتميزة البارزة المعالم » (٣) وأخيرا فكما يعلق كيث على تصوير بيترى، «لقد عد فليندرز بيترى القدرة على امتصاص وتمثل العناصر الأخرى فى

(١) الحضارات الأولى ، مترجم، القاهرة، ص ١١٤.

(2) P. 305.
(3) Social life in ancient Egypt, London., 1923, P. 111.

العنصر الأصلي الذاتي كعلامة من علامات الأمة أو الجنس، ويقينا كان للمصريين هذه القدرة » (١) وإن عممها البعض على معظم الشعوب الشرقية والآسيوية(٢).

هكذا كانت العناصر الوافدة تحتوى وتمصر فى النهاية، دمويا كما هو حضاريا، وبدلا من أن يفرضوا شخصيتهم الجنسية على مصر كانت هى التى تفرض شخصيتها عليهم، وحتى اذا فرضوا عليها سيادتهم كانوا يعجزون عن أن يفرضوا عليها قالبهم، وكانوا هم الذين تقولبوا بقالبها الاثنولوجى كما بقالبها الحضارى.

ولعل من مصادر هذه الحيوية أن مصر لم تعرف بصفة عامة الحاجز اللونى أو الحضارى القومى ولا التمييز العنصرى، ومن ثم فقد كانت تمثل وحدة كبرى من التزاوج الداخلى على المستوى الاقليمى، وفى الوقت نفسه كانت - فى حدود ما تعرضت للعناصر الوافدة - وحدة من التزاوج الخارجى على المستوى الجنسى ، وبهذا كانت مصر - القديمة المخضرمة - تتجدد بمقدار بواسطة الهجرات والعناصر الداخلة، وتكتسب عروقها دماء جديدة مهما كانت كميتها ضئيلة محدودة، وتلك ظاهرة صحية ومفيدة ومنشطة للبنية البشرية للسكان، وفى الوقت نفسه وبهذا المعنى يمكن أن نقرر أن مصر لم تكن «مقبرة للغزاة» بالمعنى السياسى فحسب، بل وبالمعنى الجنسى أيضا .

ختاما، نقطة ضوء كاشف يلقيها هنا بيترى على ميكانيزم عملية الامتصاص الحيوية هذه، فاذا كان الاختلاط الجنسى مستحيلا بعد الغزو بسبب حواجز الكراهية والعقيدة والمكانة الاجتماعية، فان حواجز الاختلاط هذه تسقط جميعا مع مرور الزمن، فاذا فرضنا بعدئذ أن متوسط الجيل ٣٠ سنة، فيكون لكل فرد فى عملية الاختلاط - يحسب بيترى - ١٠ أجداد فى مدى القرن الواحد، وذلك حتى باستبعاد زيجات الأقارب، من ثم يكون لكل فرد مليون من الاجداد فى ٦ قرون، ١٠ ملايين فى ٧ قرون، ١٠٠ مليون فى ٨ قرون، معنى هذا أنه فى غضون سبعة أو ثمانية قرون يضمن الاختلاط أن كل عرق فى احدى السلالتين قد امتزج بكل عرق فى السلالة الاخرى (٣)، فاذا صحت هذه الحسابات المثيرة، ثم طبقناها على تاريخ مصر الطويل، لأدركنا مدى عمق عملية امتصاص الغزاة والدخلاء والوافدين.

عوامل الترشيح والامتصاص

كل هذه المؤثرات التاريخية التى أضيفت الى تكوين مصر بعد أن تم تعميرها

(1) P. 305.
(2) K. Marx, On colonialism, Moscow, 1963, P. 84.
(3) Revolutions of civilization , Lond., 1922, P. 127-8.

الاولى القديم تعد فى النهاية عنصرا ثانويا للغاية مهما أبرزها التفصيل، فمن ناحية أدت مصفاة الصحراء حول مصر الى تباعد الفاصل الزمنى بين الموجات والغزوات التى دخلتها، ومن ناحية اخرى فان ترامى البعد التاريخى لمصر قد باعد زمنيا بين تلك المؤثرات وخفف بذلك من وقعها، وكلا الاثنين - المصفاة والبعد الزمنى - أدى الى هضم وتشرب العناصر الداخلة بالتدريج دونما هزات فجائية عنيفة، فكأن العامل التاريخى كان عامل ترشيح جنسى، بمثل ما كان العامل الجغرافى مصفى وعامل امتصاص، لقد حفظت عزلة الموضع النسبية على مصر شخصيتها الجنسية وحدد تبلوره تجانسها فى النمط الجثمانى.

كذلك فلا شك أن ضخامة عدد السكان فى مصر فى أغلب مراحل تاريخها كانت من العوامل الهامة فى تحديد نتائج المؤثرات الجنسية الوافدة، فمهما تكن هذه قد بلغت من قوة، فان ضخامة المحيط المصرى ديموغرافيا كانت كفيلة بابتلاعها وامتصاصها دون أن تحرف النمط الاصلى تحريفا جوهريا أو مبالغا فيه.. ولنا أن نضيف أيضا أن قصر متوسط الاعمار فى مصر والزواج المبكر - وهى ظاهرات قديمة مزمنة - كان معناها سرعة تعاقب الاجيال، مما قد يعنى زيادة تثبيت النمط الجنسى بها.

ثم يبقى أخيرا أن مصر عموما ومن الوجهة العملية كانت دائما وحدة كبيرة واسعة من التزاوج الداخلى، مما لا شك ثبت وكثف فيها صفاتها وملامحها الخاصة المعطاة (١)، يقول كيث «انهم (المصريين) قوم معزولون متزاوجون داخليا، كانوا كذلك منذ عصور ما قبل الاسرات، ومحكوم عليهم بأن يظلوا كذلك» بل ويستطرد مضيفا «وكل قوم هكذا هم أمة»(٢) المهم هنا، على أية حال، أن الزواج الداخلى الضيق عبر آلاف السنين يحيل السكان فى نهاية المطاف أقارب لا مجرد جيران، ويحول الشعب كله أو يوشك الى عائلة واحدة كبرى.

وظاهرة الزواج الداخلى على المستوى المحلى والاقليمى ماتزال ملحوظة حتى اليوم، بل وتعد متفشية فى أقاليم مصر وريفها بدرجة لافتة، وقد أوضحت الدراسات الحديثة أن ٣٢٪ من مجموع الزيجات فى مصر، قل الثلث، يتم بين أقارب، وما أكثر ما يطالع المرء مثلا فى صفحة الوفيات بصحفنا ذلك النعى التقليدى الذى يشير الى أن المتوفى «قريب ونسيب جميع عائلات» قرية أو بلدة كذا،

(1) E.M. East D.F. Jones, Inbreeding & outbreeding, Philadelphia, 1919.
(2) P. 303.

بل وأحيانا تمتد هذه القرابة الى أكثر من قرية، عادة او غالبا متجاورة او متقاربة فى نفس المركز او المحافظة.

هذا ملاحظ بشدة فى كل محافظات الصعيد بلا استثناء، كما يتواتر كثيرا فى الدلتا خاصة فى المناطق النائية المعزولة نسبيا على اطرافها كجزر المعمور حول مصبى الفرعين والبرلس، وكذلك فى مدن سيناء وقطاعات ساحلها كالعريش مثلا، فضلا عن واحات الصحراء الغربية حيث التزاوج الداخلى أشد وأضيق بالضرورة وحيث نجد سكان كل واحة شبه اقارب جميعا او تقريبا.

ومعنى هذا كله على كل المستويات أن سكان القرية الواحدة هم جميعا شبه عائلة كبيرة واحدة، وأن القرية وحدة دموية بيولوچية تقريبا مثلما هى وحدة سكنية جغرافية، أو كأنما هى قبيلة ولكنها مستقرة، وبارتباط العديد من عائلات محافظة ما هكذا بكثرة عائلات المحافظة المجاورة، يصبح كل الناس تقريبا اقارب بعض على مستوى المنطقة، ونصل بالتالى الى نوع خفيف من قرابة عائلية دموية متصلة سارية وزاحفة بين كل محافظات مصر بالتجاور والالتصاق، وهى قرابة تتم فى الصعيد على محور خطى وفى الدلتا على خطة دائرية بالتقريب، وأخيرا، ومن مجموع هذه القرابات المتشابكة والمتدرجة نصل فى النهاية الى أن مصر كلها، على مستوى اقل كثيرا بالطبع، توشك ان تكون شبه عائلة كبرى واحدة أو قرية عظمى موحدة بالتصاهر وقرابة الدم، وذلك قمة التجانس البشرى لاشك.

القالب الجغرافى
والقالب الجنسى
أنبوب مغلق لا صندوق مغلق

كما رأينا، بينما أتى تعمير مصر القاعدى من الجنوب، أتت معظم المؤثرات الثانوية التكميلية بأشكالها المختلفة من الشمال، ولقد تعاقبت هذه المؤثرات تباعا عبر التاريخ، تدخل الوادى من الشمال وتتوسع فيه تجاه الجنوب بامتداد هذا «الأنبوب المغلق» وفى مثل هذه الحالات التى يتتابع فيها الغزاة على السيطرة على اقليم محدد أو مغلق جغرافيا، يحدث كثيرا أن تدفع كل موجة لاحقة بكل موجة سابقة، أو أن يدفع الكل بالسكان الاصليين الى اعماق الاقليم وهوامشه غير المرغوب فيها أو الفقيرة التى تتحول بالتالى الى أقاليم عزلة والتجاء للعناصر المستضعفة المغلوبة، وبذلك يخلق هذا الميكانيزم القاسى ترتيبا جغرافيا صارما

لعناصر السكان المختلفة فتظهر على شكل نطاقات اقليمية هى ترجمة مكانية لنوع من الطبقية العنصرية، مثل هذا حدث على اوسع نطاق فى الهند والى حد ما فى بريطانيا.

ولكن شيئا منه لم تعرفه مصر أبدا، ولا كانت قط مسرحا لصراع الاجناس والعزل الجغرافى أو البيولوجى بين الغالب والمغلوب، ولقد كان من الممكن مع الامتداد الطولى المفرط فى وادى النيل، أن يبزغ أو يبرز هذا النمط الجغرافى - العنصرى - الطبقى، وأن تظهر نطاقات أو قطاعات أو أشباه ذلك جنسيا وبشريا، ولكن على العكس تماما كانت مصر دائما تمتص كل موجة وافدة وتصهرها فى بوتقتها الأم، وليس هناك جزر ولا جيوب ولا أسافين بشرية داخل كتلة المعمور أو جسم السكان، وبالتالى لا تكاد توجد فروق هامة أو حادة فى الشكل أو البنية أو الملامح بين أجزاء البلد المتجاورة.

قارن هذا مثلا بسوريا وفلسطين المجاورة حيث لكل قرية تقريبا كما يقول شارل عيسوى «طريقتها الخاصة المتميزة فى الكلام وحيث يمكن أن يرى البدوى الأسمر أجعد الشعر يتدافع بالمناكب مع اهل المرتفعات زرق العيون بيض البشرة»(١)، ولعل هذا ينطبق بصورة أقوى على المغرب العربى الكبير، وقد كان جغرافيا وبشريا «شاما» أكبر دائما، أما مصر فلا هى «شام أكبر» ولا«مغرب أخر».

ولا شك أن حيوية مصر البيولوجية وطاقتها الامتصاصية النادرة هى المسئولة أو صاحبة الفضل هنا، ومن القوانين الاساسية فى صراع الاجناس أن أكبر عائق لتوسع الانسان إنما هو الانسان(٢)، ولقد كانت كتلة وتماسك الجسم البشرى المصرى تحتوى كل المؤثرات الدخيلة فتذيبها وتمنع تجمدها أو تحجرها كأجسام غريبة فى نسيجها.

كذلك لا جدال فى أن اتصال أرض مصر نفسها فى الداخل، وعدم وجود عقبات طبيعية متخللة كالغابات أو المستنقعات أو الجبال أو غيرها من أقاليم العزلة الطبيعية ومعاقل الالتجاء، كان مما ساعد على تجنيس السكان وتحقيق التجانس البشرى العام رغم المؤثرات الدخيلة، وقصارى مشكلة الدخول أو الولوج فى الوادى هى تزايد شقة المسافة كلما تعمقنا فى محوره المتطاول، مما قد يصيب قوة اندفاع الحركة ووقعها ببعض الفتور والبطء لكن دون أن يمنعها قط، والنتيجة هى التدرج

Issawi, P. 4.
(2)Ripley, P. 31.

لا الانقطاع.. ان قانون الارض نفسها كما رأينا هو التدرج الفيزيقى، وانعكاسه على الانسان إنما هو نتيجة منطقية من باب أولى، ولا ننسى أيضا ضآلة مساحة مصر المعمورة بصفة عامة، فهذه مضروبة فى تاريخها الالفى الطويل، عامل رئيسى آخر فى تجنيس الامة واستبعاد الانقطاعات أو القطاعات والنطاقات أو المناطق النشاز فى تكوينها البشرى.

ثبات بلا قفص حديدى

رغم كل التحفظ الواجب، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليم، كانت المؤثرات الثانوية التاريخية تؤدى الى تغيير بطىء جدا، بقدر ما كان طفيفا جداً، فى التركيب الجنسى، فهو تغيير على جرعات ضئيلة للغاية، من النوع التدريجى الوئيد وليس فجائيا أو كبيرا، ولعل الاستثناء الوحيد هو التأثيرالعربى، فقد جاء ضربة واحدة وبجرعة ضخمة نسبيا، ولكن سواء وئيدا أو سريعا، فان ذلك التغيير الطفيف أمر منطقى، فالشعوب دائما أكثر تغيرا من الأوطان، والجنس أكثر مرونة من الأرض، الأولى أقرب الى المتغيرات، والثانية أقرب الى الثوابت، وليس هناك شىء اسمه النقاوة الجنسية عموما.

بل اننا ليمكننا أن نذهب الى حد القول إنه ما من شعب - مهما كان منعزلا أو معزولا - الا وهو مختلط بدرجة أو بأخرى، دون أن يعنى هذا بالضرورة التخليط أو «السلاطة» الجنسية، ومصر وان لم تكن شعبا مخلطا بالقطع، فقد عرفت الاختلاط يقينا، وليس من الدقة العلمية فى شىء أن نصور مصر بوعاء جامد يتشكل كل من دخله بشكله، فليس هناك أطر ثابتة الى هذا الحد كأنها الاقفاص الحديدية، واذا كان النمط الجنسى المصرى قد امتاز بالثبات لاشك، فذلك بالمعنى العريض ولا يرادف الجمود المطلق.

استمرار مع تجانس رغم اختلاط

المحصلة النهائية أن مصر - اذا استعرنا تشبيها شائعا عن الخلية عند علماء الوراثة - لم تكن حصانا تغير عليه عدد من المسافرين أثناء الرحلة أو عدد من الركاب اثناء سباق التتابع، وإنما استمر راكبه - المصرى القديم والمعاصر - هو الأول والاخير والوحيد طوال الرحلة دون أن يتغير، وقصارى ما تغير فيه رداؤه ولونه وجلده ربما، وبعبارة أخرى، فان التكوين الاساسى لمصر يظل كما كان منذ مصر القديمة، أما الاضافات الدموية الثانوية بعد ذلك فلا تغير جوهره وان عدلت بعض لونه.

فكما يقول هادون «رغم تسرب الزنوج والعرب والعناصر الأرمينية ، واجتياح

الاثيوبيين والآشوريين والإغريق والرومـان لطيبة ، فمـازال يوجد فى الاقليم الطيبى Thebaid أعداد كبيرة من أهلها يبدون ملامح وهيئة جسمية شبيهة بالضبط بتلك التى كانت لاجدادهم الاقدمين، طلائع المصريين أو البروتو ـ مصريين» (١). هذا بينما يقول شانتر، «إن نمط المصريين القدماء والمحدثين مدموغ بوحدة وبشخصية نادرتين، رغم التغيرات العديدة والهجرات المتعددة التى خضعتا لها» أو أخيرا كما يقول إرمان «إن الشعب الذى سكن مصر القديمة يعيش حتى الآن فى السكان الحاليين».

مصر القديمة والمعاصرة، اذن جنسيا وغير جنسى، جسم متجانس أساسا، دون أن يرادف هذا التجانس النقاوة الجنسية، وكذلك دون أن يكون هذا التجانس مطلقا، إنه نسبى كتجانس اللاندسكيب الطبيعى فى مصر، وان كان من الصعب أن نحدد من أكثر تجانسا: مصر أم المصريون، التراب أم الدم.

وشخصية مصر الجنسية هى فى التحليل الأخير، نهاية وبداية كلتاهما متجانسة، يفصل أو بالاصح يصل بينهما قدر ضئيل من الاختلاط لا التخليط، والاستمرار، مع التجانس، رغم الاختلاط ـ تلك اذن فى معادلة ذات ثلاثة حدود هى شخصية الانسان المصرى الانثروبولوجية، وهذه المعادلة فيها من البساطة ومن التركيب معا ما يجعلها أقرب الى نوع من التفاضل والتكامل الانثروبولوجى Anthropological calculus، ومصر فى هذا كله أشبه شىء بالصين وأبعد شىء عن الهند: إنها الى حد بعيد «صين صغرى» بقدر ما لم تكن قط «هندا أخرى».

وختاما، قد لا يعبر عن تجانس مصر الجنسى ووحدتها البشرية، كما يعبر كيث، وان يكن ذلك بطريقته الخاصة التى لايمكن أن يقبلها الكثيرون، ونحن منهم، فلسنا على استعداد لأن نذهب الى المدى المتطرف الذى ذهب اليه، ولكن المغزى وارد أو مفهوم على الأقل، فعنده أن المصريين ليسوا فقط أمة، أقدم أمة سياسية فى التاريخ، ولكنهم أيضا «جنس» بكل معنى الكلمة، بل بكل معانيها.

ذلك أن كيث ينفرد بفهم خاص مزدوج لكلمة الجنس، فأولا، كل جماعة أو شعب من نسل أصل واحد، تتزاوج داخليا وتتسل نوعها منفصلة عن غيرها، هى عنده

(1) P. 38.

جنس بالمعنى اللغوى الصارم الدقيق، وثانيا، هناك المعنى العلمى السائد فى الأنثروبولوچيا، وهو مجموع أمثال تلك الجماعات والشعوب التى تتشابه فى صفاتها الجنسية الاساسية، وبهذا المعنى المزدوج، فان الأمة، لاسيما مع العزلة الجغرافية والتزاوج الداخلى، هى صانعة جنس بالقوة، هى جنس بازغ، بل ونوع Variety تحت التكوين.

وبهذا المنظار يجد كيث أن المصريين من أكثر الشعوب فى درجة اختلافهم وتمايزهم في المظهر الجسمي، والشكل الجنسي عن جيرانهم، عربا كانوا أو سوريين أو ليبيين أو أتراكا أو يونانيين «فالامة المصرية إذن» يخلص هو «يمكن أن تدعي أنها جنس بكلا معنيي تلك الكلمة، لقد نجحت صناعة الجنس في أن تحولها الى «نوع» متميز Variety من العائلة البشرية» (١).

ولأكثر من سبب منهجي، فضلا عن الخلط الاقليمي، لا يمكننا أن نوافق على هذه النظرية مقدمات ونتائج، ولكن كحد أدنى نستطيع أن نتخذ منها مؤشرا تقريبيا على علاته الى مدى تجانس مصر البشرى وكم هي دامغة في وحدتها الانثروبولوچية.

نحن المصريين :

مصر المعاصرة

فى ضوء هذه المؤشرات والضوابط، نجد داخل قاعدة التجانس العام أن كل شيء في مصر لا يختلف ولا يتباين نسبيا الا على الاطراف، سواء أطراف الوادى المعمور نفسه أو رقعة الوطن الجغرافى كله، ففى أقصى الشمال وأقصى الجنوب فقط من الوادي نفسه، تتبلور نسبيا الفروق الثانوية فى الصفات الطبيعية للسكان، وكذلك الى حد ما على أطراف الوادى يمينا ويسارا سواء في الدلتا أو في الصعيد، ذلك لأن هذه الأطراف هي التى تلقت أكثر ما تلقت المؤثرات الوافدة من الخارج ومن الصحراء، خاصة من عرب الجزيرة شرقا والمغاربة غربا، وكذلك من بدو الصحراء الشرقية والغربية على الترتيب.

ويترتب على هذا أن الريف المصرى العميق فى قلب الدلتا وفى قلب الصعيد هو الى حد او آخر المعقل الاول للعنصر المصرى الاصلى أو الاصيل حيث الحد الادنى من مؤثرات الدماء الوافدة، واذا كان هذا هو الرأى السائد فى النقاوة النسبية للريف، فيحسن أن نذكر أن هناك رأيا آخر يناقضه ويرى أنه «كان على عكس ذلك

(1) A new theory, P. 319-321, 327.

تماما» فهو البقعة التى «إستوطن فيها مرتزقة المحاربين من الاغريق، وكذلك رجال القبائل من العرب، وبدو الصحراء» (١) ومهما يكن، فلا جدال فى أن أطراف الوادى أكثر تأثرا بالعناصر الوافدة وبالاختلاط من الريف العميق، وفى المحصلة ولكن بصورة مخففة وطفيفة جدا، تبدو مصر نوعا ما أكثر مصرية ونقاوة فى أصولها الجنسية قرب النيل فى قلب الوادى، وتزداد أصولها المصرية اختلاطا ولكن بنسبة محدودة للغاية كلما بعدنا عن النيل واتجهنا الى الاطراف الصحراوية.

داخل هذا الاطار الواحد والموحد والمحدد، يبقى فقط أن نتساءل عن الفارق بين الدلتا والصعيد، طفيف هو الاخر أيضا، وان كان مؤكدا، فسعة الدلتا وغناها الطبيعى المغرى، الى جانب موقعها المتقدم المفتوح والمكشوف، قد عرضها لمؤثرات خارجية أكثر بيقين مما عرف الصعيد الداخلى العميق غير المطروق والضيق غير الفسيح، ولذلك كانت الدلتا ايضا أكثر تعرضا للاختلاط والامتزاج، والصعيد أدنى الى العزلة والنقاوة النسبية، غير أن اتساع الدلتا وضخامة عدد سكانها مكناها، بالمقابل، من هضم تلك العناصر الوافدة والدخيلة على كثرتها، هذا فى حين أن ضيق الصعيد وقلة سكانه نسبيا كانت كفيلة بأن تحفظ على المؤثرات الاجنبية الدخيلة شخصيتها، وتميزها متى وصلت، على صعوبة وقلة وصولها (٢) أضف الى هذا الفروق المناخية الطبيعية التى تجعل لون البشرة مثلا يزيد سمرة فى الصعيد عنه فى الدلتا، فى الوقت الذى يزيد فيه الرأس استطالة على الترتيب، وفى هذا كله فان الفيوم سواء فى الماضى أو الحاضر اقرب الى الدلتا عامة والبحيرة خاصة منها الى الصعيد فضلا بالطبع عن نطاق الساحل الشمالى الغربى، فهى أشد ارتباطا بالدلتا منها بالصعيد فى موجات التعمير القديمة والمؤثرات التاريخية الحديثة وكذلك فى التركيب الجنسى المعاصر(٣).

هذا عن الوادى ككل، حتى اذا ما خرجنا من الوادى الى الصحراء نفسها وجدنا بحكم اختلاف البيئة والعزلة أنماطا مختلفة نوعا، أو قل أشد ابتعادا عن النمط السائد فى الوادى، من هنا فاذا كان ثمة اختلافات محسوسة أو نسبية بين السكان فى مصر فانها ليست داخل الوادى بقدر ما هى بين الوادى ككل والصحراء ككل... وعلى هذا فان التباين فى مصر بين الوادى والصحراء هو الذى

---

(١) محمد شفيق غربال، تكوين مصر، القاهرة، ص ٤.
(2) Cf. S.A.S. Huzayyin, The place of Egypt in prehistory, Cairo, 1941, P. 314.
(3) Robert-P. Charles, "Structure cephalique des populations du Fayoum et de l'oasis du Beheira", B.S.G.E., t. XL, 1967, P. 121.

يعادل أو يقابل مثلا التباين فى بريطانيا بين المنخفضات والمرتفعات أو فى الهند بين الشمال الغربى والجنوب الشرقى، مع هذا الفارق الجذرى وهو أن التباين الأخير تباين اثنولوجى حقيقى لأنه بين معمور ومعمور، بينما هو فى مصر تباين أجوف فارغ يكاد يكون شكليا لأنه ببساطة بين معمور ولا معمور تقريبا، اذ أن مجموع سكان الصحراء لا يعدو حفنة ضئيلة لا تذكر بجانب سكان الوادى، ولا يقارن بالتالى بالثنائية الجنسية الحقيقية فى أى من بريطانيا أو الهند.

وعلى هذا كله يمكننا أن ننظر الى نمط جغرافية مصر الجنسية فى جوهره كنمط حلقى أساسا، تتوسطه نواة دفينة كثيفة سميكة شديدة الأصالة والنقاوة، تتحلق حولها دوائر تزداد اتساعا وتقل فيها درجة النقاوة وترتفع بها نسبة الاختلاط والدماء الدخيلة بالتدريج الوئيد على أطراف المعمور، حتى نصل الى دائرة الصحراء الأوسع، ثم دائرة أطراف الصحراء الاكثر اتساعا واختلاطا ومن ثم ابتعادا عن نوع منطقة النواة، وبذلك يكون قلب الوادى هو معقل العنصر المصرى الاكثر نقاوة، بينما قلب الصحراء وأطرافها المتطرفة هى معقل العنصر غير المصرى الأكثر نقاوة.

وبطبيعة الحال، فليس معنى هذا أن النمط الجغرافى برمته دائرى منتظم، وإنما هو بأكمله ينبعج الى هيكل خطى متطاول تحت تأثير شكل الوادى الجغرافى، دون أن يغير هذا من مبدأ تداعى الانحدارات والتدرجات الحلقية من الداخل الى الخارج، وهذا هو النمط نفسه الذى وجدناه حتى فى مورفولوچية مصر الطبيعية نفسها بأرضها وحتى بمناخها ونباتها وزراعتها الى حد أو آخر.

أخيرا، وعلى هذا الأساس أيضا، يمكننا للدراسة التفصيلية أن نقسم خريطة مصر الجنسية الى اقليمين رئيسيين نسبيا هما الوادى والصحراء، ثم ينقسم الوادى بدوره الى اقليمين ثانويين هما كتلة جسمه المصرى الكبرى أو الوادى المصرى، وذيل صغير فى الجنوب هو النوبة المصرية، وبالمثل تنقسم الصحراء بدورها الى الشرقية والغربية.

مصرى الوادى

الخريطة العامة (١)

المصرى المتوسط العادى المعاصر متوسط القامة فى الأعم الأغلب الى فوق

(1) Coon, P. 458-461.

المتوسط، ومن المحتمل أنه أطول نوعا من أجداده الفراعنة، وتتراوح متوسطات المقاسات بحسب المناطق بين ١٦٥ ، ١٦٨ سم، اما المتوسط القومى فبين ١٦٦ ، ١٦٧ سم، ولا توجد فروق اقليمية منتظمة فى القامة، فيما عدا أن سكان المدن أقصر كقاعدة من سكان الريف والفلاحين.. أما القوام والبنية فأميل الى الاعتدال عموما، مع ميل إما الى بعض النحافة أو بعض الامتلاء بحسب الظروف البيئية والمعيشية.. وعموما فان الفروق الاقليمية والمحلية فى القامة والقوام محدودة للغاية.

وأقل منها بالتأكيد ما يعرفه شكل الرأس، فعن هذا الأخير، وهو مقياس أنثروبولوچى بالغ الاهمية ولعله أهم الأسس على الاطلاق، فان المصرى طويل الرأس، حوالى ٧٥، وبدرجة نادرة من التجانس ذلك، فكل الاختلاف بين الدلتا والصعيد لا يعدو وحدة واحدة، حيث يوجد بعض عرض الرأس فى الدلتا نتيجة تأثير العناصر الآسيوية الوافدة من الشمال، ومتوسط النسبة الرأسية السائد هو ٧٤ ، ٧٥ ، وهى لا ترتفع عن ذلك الا فى الاسكندرية والقاهرة ومدينة أسوان الهامشية فتصل الى ٧٦، أما عرض الرأس الفردى فنادر للغاية، وأبعاد الرأس كبيرة عادة، وقبة الجمجمة أكبر نوعا منهاعند معظم عرب جنس البحر المتوسط، وهى تتفق مع شكل وأبعاد المصريين القدماء.

الوجه، كالرأس، طويل مائل الى البيضاوية، أما الأنف فان الاقنى والمقعر قلة، والسائد هو الانف المستقيم أو المتعرج، أما عن العرض فمتوسط معتدل أميل الى الاستطالة، ولكنه يزداد اتساعا وامتلاء فى الجنوب خاصة، دليلا على، ونتيجة، لبعض المؤثرات الافريقية المتسربة، التى تظهر أيضا فى خشونة الشعر المتزايدة، وفى امتلاء وأحيانا غلظ الشفاة، دون أن تصل مع ذلك قط الى حد الشفة المقلوبة Everted وعموما فان الصفات اللحمية قوقازية منسقة أساسا وهى الغالبة على المصرى دائما، تتضاءل فيها المؤثرات الزنجية الى حد التلاشى فى الغالب الاعم، ولو أن شعر الجسم يظل عادة قليلا خفيفا على عكس السائد بين الاوروبيين (١).

أما عن اللون، فلعل المصرى العادى أميل فى بشرته غالبا الى البياض الباهت المنطفىء منه الى السمرة الخفيفة، أو هو باختصار أبيض برونت Brunet White يسود بينه اللون القمحى الحنطى أو العاجى الشمعى.. ولكن البعض يضغط على السمرة أكثر مثل سميث فى «جنسه الاسمرBrown Race» بينما يود البعض

(1) J.I. Craig, "Anthropometry of modern Egyptians", Biometrika, vol. 8, 1911, P. 60-69.

الآخر - فيرتشينسكى - أن يضغط بشده على «الارضية المصفرة فى قاع لون البشرة» فى حين يؤكد البعض الآخر على الجمع بين ايحاءات السمرة والصفرة الخفيفة فيضمن المصرى العادى بين ما يسميهم العناصر «السمراء الصفراء Yellow Browns» والراجح، بعد، أن لون المصرى المتوسط لم يتغير تغيرا يذكر خلال الخمسة آلاف سنة الأخيرة.

اما من حيث لون الشعر والعين فالمصرى بروينت على الأقل، فالشعر اما أسود أو بنى قاتم، كذلك العيون، اللوزية الشكل عادة، على أن الملاحظ هو سواد أو سمرة الشعر باستمرار، فمهما اختلف لون البشرة بين الابيض التام والاسمر الداكن، فان لون الشعر ثابت لا يكاد يتغير.

هذا ودرجة اللون عموما أفتح بطبيعة الحال فى المرأة عنها في الرجل - هذه قاعدة عالمية بل وفارق جنسى من الدرجة الثالثة - كما أنها أخف دائما فى أجزاء الجسم المغطاة منها فى الاجزاء المكشوفة المعرضة، ولهذا الاعتبار الاخير فان المصرى العادى هو فى الواقع افتح لونا مما يبدو من وجهه ويديه، وهو نفسه السبب فى أن المصرى العادى يولد وهو أفتح لونا نسبيا منه حين يموت، وللسبب نفسه فان معظم الاقباط أفتح لونا من المسلمين على العموم، وذلك فقط لاحترافهم اعمالا داخلية وابتعادهم عن الزراعة.

تلك هى الصورة اللونية السائدة أو الشائعة، ولكن على جانبيها توجد فروق وتدرجات اقليمية ومحلية لا نقول حادة ولكن ملحوظة، فلون البشرة فى مصر، بامتدادها الطولى الشاسع عبر نحو ١٠ درجات عرضية، يكاد يبدو كمقياس مدرج يتبع خط العرض من الجنوب الى الشمال، ومن البنى الداكن الى الابيض الكامل مرورا بكل درجات السمرة بين النقيضين أو بكل درجات «القهوة باللبن» كما يذهب التعبير الانثروبولوجى المأثور، وهذا يصدق على الاقباط كما يصدق على المسلمين، ففى نطاق الساحل الشمالى، خاصة فى المدن الكبيرة أو القديمة مثل الاسكندرية وبورسعيد ودمياط، تعرف البشرة الفاتحة والشعر المذهب نسبيا والعيون الرمادية الفاتحة أو العسلية الخفيفة، وتقدر نسبة البلوندية البازغة Incipient Blondism فى العيون بنحو ١٠٪، معظمها فى الدلتا بالطبع(١) .

وفى الدلتا نفسها يسود الابيض البرونت المشرب بصفرة خفيفة أو مسحة عسلية، ثم تزداد البشرة سمرة كلما اتجهنا جنوبا فى الوادى، الى أن تصبح فى أقصى الجنوب بنية محمرة أو بنية برونزية أو بلون الشيكولاتة، وبطبيعة الحال فان

(1) Coon, P. 460.

هذا التدرج والترابط ليس استبعاديا مطلقا، فكما أن في الشمال والدلتا عناصر كثيرة بادية السمرة، فان هناك في اعماق الصعيد الجواني عناصر كثيرة تامة البياض، وكما أن بين المسلمين من هم اغمق لونا من الاقباط، فكذلك فان بين الاقباط من هم أشد سمرة او أغمق بكثير من المسلمين.

وكصورة عامة، فان لدينا نتائج دراسات البعثة المصرية البولندية التي قامت في الخمسينيات بمسح علمي شامل للتركيب الانثروبولوجي لمصر، وهي نتائج حاسمة ودالة، فقد صنفت اللون الى مجموعتين أساسيتين: المجموعة البيضاء والمجموعة السوداء، مضمنة الأولى ٦ أنواع هي النوردية، الكرومانيونية، البربرية، المتوسطية، الشرقية، الارمينية، ومضمنة الثانية ٤ انواع هي: الزنجية، القزمية، السودانية، الاستوائية، وعلى هذا الأساس وجدت البعثة أن نسبة العناصر البيضاء في مصر ككل هي ٨١,٥٪ مقابل ٣,٤٪ للعناصر السوداء، وتبلغ نسبة العناصر السوداء أقصاها في محافظة أسوان (التي تشمل النوبة) حيث تصل الى ٢٥٪، بينما هي تهبط في تاليتها سوهاج الى ٧,٩٪، مقابل ٦٧,٥٪ للعناصر البيضاء (١) .

وليس من شك في أن جزءا من تفاوت اللون هو بيئي يرجع الى الفروق المناخية، ولو قد كان المعمور المصري يساحل الساحل أي يوازيه كما هي الحال حول معظم سواحل البحر المتوسط، بدلا من أن يتعامد عليه، لكان المصريون بالتأكيد أكثر تجانسا في لون البشرة وما يرتبط به من صفات اخرى كالعين والشعر، ولاقتصر اللون السائد بينهم على الدرجات الافتح وحدها، ولكانوا بذلك أشبه بمعظم سكان الساحل الجنوبي ابتداء من الشام حتى المغرب ، وعلى أية حال، فاذا كان هذا هو دور البيئة والمناخ، فان جزءا آخر من تفاوت اللون بيولوجي مستمد من الدماء الدخيلة، ففي الشمال تشتد المؤثرات الشمالية ويكثر اللون الفاتح، بينما تظهر المؤثرات الجنوبية شبه الزنجية أو المتزنجة على استحياء في الجنوب ، في حين أن المدن الكبرى العاصمية هي نسبيا أشد المناطق خلطا وانصهارا، اى أن أثر وطبيعة المناخ والمؤثرات الخارجية يتفقان ويتواكبان في اتجاه واحد نحو اللون الافتح في الشمال والاغمق في الجنوب.. ولكن يخفف من وقع المؤثرات الدخيلة في أقصى الشمال والجنوب.. بل ومن أثر المناخ ذاته كذلك، أنها جميعا تتفق الى حد بعيد مع أقل المناطق كثافة سكان، وفضلا عن هذا فان الهجرة الداخلية والهجرة الى المدن الكبرى تعود فتعيد توزيع الكل.

وبصفة عامة يصل تباين لون البشرة إلى حد قد يقال معه إن المصريين المحدثين

(1) I. Michalski, Remarks about the anthropological structure of Egypt, in Publications of the joint Arabic-Polish anthropological expedition, 1958, Cairo, 1964, vol. 2, p.2.P. 220-1.

يتصفون بتناقض خفيف بين الصفات العظمية والملامح الجلدية: تجانس كبير فى شكل الرأس وطول القامة ولون الشعر، وتباين محسوس فى لون البشرة، الأولى من الثوابت، والثانية من المتغيرات، أو لقد يقال إن المصريين نصف ـ بيض، ونصف ـ سمر، أو قد يصنفون أو ينصفون الى نصفين: نصف ابيض ونصف ملون، كذلك تظهر بحكم الاختلاط وتعدد أو تعارض المؤثرات الدموية او المناخية توليفات غير مألوفة من الصفات الجسمية اى ظاهرة «عدم التناسق disharmony » كالشعر الناعم المستقيم او العيون الفاتحة مع البشرة الشديدة الاسمرار او شبه السوداء، او كالانف العريض أو الشعرالخشن مع بشرة شديدة البياض... الخ.

وعلى أية حال، فلأن لون البشرة هو الابرز للعيان، فان الاختلافات فيه تبدو ملحوظة بوجه خاص للعين الاجنبية، فهى اول ما يحببهم فى شكل المصرى وسحنته واكثر ما يثير انتباههم وتعليقهم، ولعل هذا هو السبب أيضا فى تضارب كثير من الرحالة قديما، وحتى بعض الانثروبولوچيين، الى حد التناقض التام فى تصنيف المصريين جنسيا، فبينما جعلهم البعض بين السلالات البيضاء، ولم يضمهم البعض الى القوقازية إلا بعد تردد كما يقرر كيث(١)، اعتبرهم البعض ـ خطأ بالتأكيد ـ من الجنس الزنجى أو الافريقى، بينما سماهم البعض الآخر بالقوقازيين السود Black Caucasians (!) (٢)، وربما كان عذرهم أن من دخل مصر من الجنوب قد يظنها إفريقية الجنس، بينما سيراها أوروبية من يدخلها من الشمال.

مهما يكن، فمخطىء لا شك من قد يرى المصريين ـ من خلال اللون وحده ـ مخلطين بقدر يذكر، فى حين قد يبدو الاوروبيون فى نظر المصرى العادى متجانسين تماما فى لون البشرة وان الكل أبيض سواء بسواء، ولكن هذه الرؤية ليست أصح من تلك، فهناك فروق فى لون البشرة بين الاوروبيين يدركونها فيما بينهم بوعى تام، بينما تكاد فروق لون الشعر والعين تكون هى البديل عن فروق البشرة فى مصر وهى التى تثير الاختلاف الشديد بين سنحهم.. بل ان كلمتى بلوند وبرونت، اى ذهبى الشعر وأسمره، اللتين تعبران عن هذه الاختلافات وتنصرفان أصلا الى الشعر والعين، أصبحتا تمتدان الآن الى لون البشرة، ولو أنهم حين يصفون شخصا منهم بأنه «أسود» فانما يقصدون أسود الشعر فى حين بشرته بيضاء مطلقة بالطبع .

وعدا هذا فان الابيض البرونت لون شائع كثيرا فى جنوب اوروبا المتوسطية

(1) P. 240 .
(2) J.W. Greggory, Geography, structural, physical & comparative, Lond., 1908, P. 205-6.

ابتداء من قبرص الى صقلية وجنوب شبه الجزيرة الايطالية، بل وحتى ساحل فرنسا الجنوبي في بروفانس، وفي كل هذه المناطق كثيرا ما نجد افرادا سمر البشرة بالفعل وأشد سمرة من بعض المصريين.. بل ان المسافر المصري العادي هناك قد يؤخذ لأول وهلة على أنه من مواطني تلك البلاد.

وعموما، وعلى أية حال، فان الفروق السطحية في لون البشرة بين المصريين لاتقلل ولا تعدل من الوحدة الجنسية الاساسية للشعب المصري، حيث أن الصفات الوراثية الدفينة والحيوية تكشف عن وحدة قاعدية نادرة، واذا كانت هذه الصفات الاخيرة تثبت انتماء المصري المتوسط الى جنس البحر المتوسط بصورة أساسية Basic Mediterranean ، كما يصنف مونتجيو (١)، وأنه شبيه الى أقصى حد بالاوروبيين الجنوبيين، كما يقول سليجمان(٢)، فان الأولى تؤكد أيضا ما يقوله كون من أن جنس البحر المتوسط بدوره ما هو إلا «نسخة ملونة» بدرجة طفيفة جدا من الجنس النوردي الشمالي(٣).

والواقع أن المصري العادي أقرب شيء من الناحية الانثروبولوجية الى أن يكون اوروبيا ملونا بصبغة خفيفة للغاية أو بطبقة باهتة من السمار، أي نسخة ملونة بدرجة او بأخرى من الاوروبي غير الالبي، واذا كان من نافلة القول ان المصري والاوروبي كليهما قوقازي، وكان من البديهي أيضا أن المصري ليس اوروبيا، فلعل التشخيص الدقيق يتلخص في ان نقول ان المصريين جنسيا هم أساسا أنصاف أو أشباه اوروبيين، أو Europinoids بتعبير كيث (٤).

تفاصيل محلية

تلك هي الأرضية أو الخلفية الأساسية لصورة مصر الجنسية المعاصرة، ولكنها لاتكتمل إلا بلمسات وتفاصيل محلية او اقليمية تتعدل بها قليلا او تملأ فجواتها هنا وهناك، وذلك نتيجة في العادة للمؤثرات الخارجية التي تسربت وتوطنت عبر التاريخ، ولذا فان هذه التعديلات او الاضافات تعد حالات خاصة وتوزيعها الجغرافي موضعي أساسا، على عكس الأرضية العامة التي هي عالمية التوزيع بالطبع، ويمكن

---

(1) Ashley Montagu, Intruduction to physical anthropology, Springfield, 1951, P. 327.
(2) P. 100.
(3) P. 83.
(4) P. 237.

أو نحدد هذه الحالات الخاصة بثلاث: العاصمة، بعض بقع محلية معينة، أطراف الوادى.

فأما العاصمة، فباعتبارها البؤرة والمصب الأول للوافدين والمؤثرات الاجنبية، فانها تعد اليوم أكثر اختلاطا فى تكوينها وأصولها الجنسية، ويندر اليوم بين الكتاب الاجانب عن مصر من لا يشير الى اختلاف وتعدد الأنماط الجنسية كأول ما يفاجئه فيها، بل لقد يتطرف بعضهم فيعتبرها تنافرا وتخليطا(١)، ولكن هكذا هى العاصمة عموما فى كل الدنيا، متعددة الدماء كما هى كوزموبوليتانية الحضارة بدرجات متفاوتة، ويسرى هذا الى حد ما على العواصم القديمة، اذ كما يقول ماسبيرو «لاشىء يمكن أن يكون أكثر اختلاطا من سكان مدينة مصرية كبرى» ففيها كان أسرى الحرب والتجار الاجانب والعناصر الدخيلة تمتص دائما فى السكان الاصليين حتى تضيع فيها نهائيا(٢) ، وبالمثل يقول شفاينفورت عن العصر الحديث «هكذا يتفق أن مواطنى المدن المصرية يتكونون من كل لون من البنى الداكن الى الابيض، بملامح من عبدة أوزيريس أو بروفيل البدو الحاد، وبجسم الفلاح النحيل أو سمنة التركى»(٣) .

ولا شك أننا فى القاهرة، أكثر من أى بقعة أخرى من مصر، نجد اكبر تنوع وتعدد فى الانماط والعناصر الجنسية المختلفة كل الاختلاف، ابتداء من الاشقر والأصهب الذى لا يفترق عن الاوروبى الابيض فى شىء تقريبا الى الاسود الفاحم الذى لا يختلف عن الزنجى فى شىء كذلك، ليس ذلك فقط لأن العاصمة أكثر ما تستقطب العناصر والمؤثرات الدخيلة، ولكن لأنها أيضا أكثر ما يختزل الشعب الوطنى نفسه جميعا، فالعاصمة أكبر عينة مجمعة من كل أقاليم الدولة، وبالتالى من عناصر سكان القطر، والقاهرة بهذا إنما هى أكبر كبسولة مكثفة مضغوطة ممثلة للشعب المصرى برمته، والى حد ما يسرى هذا على الاسكندرية، ثم المدن الكبرى الاخرى بدرجات متفاوتة.

أما عن البقع المحلية الخاصة فهى غالبا نقطية بحتة أو محدودة الانتشار، تبلورت نتيجة لظروف وملابسات أو صدف تاريخية صغيرة أو محدودة، وطنت أو صبت بعض العناصر أو المؤثرات أو الدماء الخارجية فخلفت وراءها بقاياها وآثارها، من أشهر الأمثلة منطقة المنصورة وريفها المحيط الذى يمتاز بمظاهر

(1) Maurice Hindus, In search of a future, Lond., 1949, P. 120, Harry Hopkins, Egypt, the crucible, 1960, Desmond Stewart, Cairo.

(2) Life in ancient Egypt etc., P. 31.

(3) G. Schweinfurth, in " Baedeker, Egypt & the Sudan, 1914, P. lix.

جسمية شبه أوروبية، كالشعر الفاتح والعيون الخفيفة الزرقة أو الخضرة والبشرة البيضاء، كما تشتهر بارتفاع مستوى ونسبة الجمال الطبيعي... الخ، والمقول إن هذا يرجع الى تأثير الحملة الفرنسية في أواخر القرن الـ ١٨، وعلى غرار ما فعلت الصليبيات في الشام عموما على نطاق أكبر بكثير جدا، وفي البحيرة بقعة أخرى من اللون الفاتح وشبه الخضرة في العيون في منطقة حوش عيسى، وهي تمثل حالة محلية متبلورة نوعا من التأثير الليبي العام المنتشر انتشارا خفيفا في غرب البحيرة وهوامشها(١).

وفي الصعيد، يذكر لنا لوران حالة البلينا، أقصى جنوب سوهاج، حيث تبدو وما حولها كجزيرة دقيقة من اللون الفاتح في البشرة والشعر والعين، نتيجة لآثار بعض العناصر الاوروبية من الهاربين من سجن كبير كان يحشد فيه معظم المجرمين المحكوم عليهم أيام العثمانية وبعدها(٢) ، كذلك فان حالة «المجيار» في الجنوب الاقصى من الصعيد بأسوان هي بقايا مستعمرة عسكرية من الهنغاريين من جند الدولة العثمانية، ألقت بهم الظروف السياسية والحربية في المنطقة، ثم تركوا بها حتى ذابوا فيها، ولعلهم الوحيدون في مصر الذين ينطقون اسم المجر بنطقه الاصلي الصحيح وهو المجيار.

وعدا هذا ففي الصعيد أيضا، كما في الدلتا أكثر، عائلات كثيرة منتشرة من بقايا الاتراك والمماليك وربما الشراكسة والاكراد وغيرهم ممن أتت بهم تقلبات الظروف السياسية عبر القرون، ثم تصاهروا وانصهروا، ومن هذه بعض العائلات الشهيرة المعروفة، وكثير منهم يبدو غريبا وسط المحيط الاسمر بلونه الابيض وملامحه الفاتحة... الخ، وحتى في حالة الاقباط، فقد تم الاختلاط أحيانا مع العناصر السورية واللبنانية المسيحية، وربما أيضا مع اللفانتية واليونانية والايطالية وإن يكن على نطاق أضيق.

وعلى العكس من هذه المؤثرات المحلية الشمالية أو «البيضاء» قد تكون المؤثرات الجنوبية أو «السوداء» أقل حدوثا وانتشارا، ومن الامثلة مدينة السويس والى حد ما بورسعيد، فمنذ شق القناة،تجاذبت أعداد كبيرة من السودانيين عن طريق بورسودان والبحر الاحمر للعمل في مدن القناة، ثم استقرت واندمجت، ولكن آثارها تظل باقية مقروءة في كثير من العائلات ذات البشرة البرونزية أو السمراء الى حد السوداء أحيانا مع سائر ما يصاحبها من ملامح الوجه وشكل الشعر... الخ.

ولما كانت مدن القناة، لا سيما بورسعيد، تضم كثيرا من العناصر الفاتحة اللون

---

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الإفريقية ص ٤٤٣.

(2) Lorin, P. 49.

بشدة من أصل مهاجرى السواحل المصرية خاصة دمياط ومنطقتها، فانها تبدو بسهولة وهى تشمل كل درجات لون البشرة فى مصر، بحيث تكاد تختزل كل ترافيرس مصر اللونى فى قطاعها، وتذكر فى هذا الى حد معين بالعاصمة القاهرة نفسها.

أما أطراف الوادى، أخيرا فمناطق تخوم جنسية مثلما هى تخوم طبيعية وزراعية وسكانية، شديدة التدرج واضحة الاختلاط، فسيحة الامتداد نسبيا على جانبى الدلتا شرقا وغربا، ولكنها مترامية الطول ضيقة مضغوطة بشدة ومتضاغطة بسرعة على امتداد الصعيد، وهى أساسا مناطق اختلاط وتداخل بين النواة المصرية الأصيلة وبين القبائل العربية أو المغربية التى استوطنت واستقرت منذ القدم، يمكن أن نميز منها ثلاثا، فى كل منها يسود طابع اثنى خاص: شرق الدلتا، غرب الدلتا والفيوم، الصعيد الاوسط والاعلى.

ففى شرق الدلتا نجد الطابع المصرى - العربى الذى يمثل الاختلاط مع قبائل الجزيرة العربية وسيناء وربما كذلك جنوب فلسطين، وتقل نسبة العنصر العربى فى هذا المركب الاثنى كلما توغلنا غربا فى الارض السوداء، بينما يزداد كلما ابتعدنا عنها الى هوامش الصحراء حيث مازالت توجد قبائل توطنت واستقرت ولكنها تحتفظ بالاصل العربى النقى، مثل حويطات المطرية المستقرة الآن قرب بحيرة المنزلة، ومثل بعض جماعات صيد السمك بالبحيرة نفسها والذين يتتبعون أصولهم الى سيناء (١).

وعموما يمتد هذا النطاق بطول تخوم شرق الدلتا، ابتداء من مشارف وضواحى القاهرة نفسها مرورا بالقليوبية حتى شرق الشرقية والدقهلية، والقليوبية بالذات معروف عنها من قديم كثرة العائلات الاقطاعية الكبيرة ذات النفوذ والثروة من ذوات الاصول العربية، والتى هى فى الواقع سلالة القبائل البدوية التى أقطعتها الدولة فى الماضى أراضى زراعية شاسعة لكى تستقر وتكف عن الترحل وإثارة المتاعب لها.

ولا تعكس هذا النطاق برمته مثلما تعكسه أسماء الأماكن، فكثير منها يشير الى العنصر العربى فى الاستقرار كما فى التكوين الاثنولوجى.. ففى النصف الشرقى من شرق الدلتا تتعدد هذه الاسماء بصورة دالة للغاية، بينما تقل كثيرا فى غربها، ثم تكاد تتلاشى فى وسط الدلتا وحتى فى غرب الدلتا حيث لا نجد، على عكس شرق الدلتا، صدى للاستقرار الليبى فى أسماء الأماكن، وكثير من تلك الاماكن يلتصق

(1) Seligman, Races of Africa, P. 235.

بحد الصحراء مباشرة فى القليوبية والى حد ما فى الشرقية، بينما يرتبط البعض الآخر بمناطق ظهور السلحفاة فى شرق الدلتا أو وسطها، ومن الممكن، كما يفعل الجدول الآتى، أن نصنف تلك الاسماء بحسب المقاطع الدالة فيها الى فئات مختلفة مثل عرب (أو عربان) وبنى، وأولاد، ونزلة (أو منزل أو دوار)... الخ.

شرق الدلتا				وسط الدلتا
عرب	بنى	أولاد	نزلة	عرب الرمل
				كفر العرب
عرب الحصن	بنى عامر	أولاد عابدين	نزلة سليمان زايد	كفور العرب
عرب العراق	بنى صالح	أولاد خلف	نزلة عودة حمود	بنى غريان
عرب العبايدة	بنى أشبل	أولاد حمام	نزلة المقابلة	بنى بكار
عرب الشعارة	بنى قريش	أولاد حانا	نزلة غانم أبو راس	
عرب فودة	بنى هلال	أولاد موسى	نزلة والى راشد	غرب الدلتا
عرب ابو طويلة	بنى نقا	أولاد العدوى	نزلة شومان	
عرب التربة	بنى عباد	أولاد مهنا	نزلة السباعات	فزارة
عرب جهينة والصوالح	بنى عبيد	أولاد سيف	نزلة بنى أيوب	بنى سلامة
عرب القليعات	تل بنى تميم	أولاد صقر	نزلة العارين	منية بنى موسى
عرب الحمامشة	كوم بنى مراس	كفر أولاد حجى	نزلة خيال	كفر بنى هلال
عرب الحويان الحساينة	بنى عياض	كفر أولاد موافى	نزلة الشراقوة	
عرب بتمدة			المنزل	
عزبة عرب القديرى	بنى حسن		منزل حيان	
عزبة عربان اولاد على	بنى جرى		دوار جهينة	
عزبة العرب	بنى عليم			
العربان				
كفر العرب				
طرانيس العرب				
برج نور العرب				

أما في غرب الدلتا فان اثر الاختلاط الليبي هو البارز، وينعكس في انتشار الالوان الافتح في الجلد والشعر والعيون بصفة عامة خفيفة في معظم البحيرة الغربية، مع تركز خاص في نقط معينة منها مثل ما ذكرناه عن حوش عيسى، غير أن الأثر الليبي يمتد جنوبا الى الفيوم، حيث تكثر نسبته بدرجة هامة بلاشك، وحيث نجده يتوزع في داخل الواحة وخارجها وعلى الاطراف شبه الصحراوية، ففي الداخل نجد كثيرا من العائلات الكبيرة الغنية المعروفة من أصول ليبية استقرت، وفي الخارج مازالت توجد القبائل شبه البدوية الرعوية الأكثر نقاوة كالحرابي والسمالوس والبراعصة والضعفاء... الخ، وعلى طول أطراف بني سويف والمنيا الغربية يمتد هذا الأثر الليبي بلا انقطاع ايضا ولكن بصورة أخف.

وأخيرا، في الصعيد الاعلى، تتوزع على أطراف الوادي غربا وشرقا كثير من القبائل العربية الاصل التي تدفقت في العصور الوسطى وظلت طويلا على بداوتها، ثم تحولت عنها بالتدريج واختلطت بالفلاحين فاستقرت وتمصرت، دون أن تفقد كل ذكريات الماضي واصوله حتى الآن، مثال ذلك عرب الهوارة البربر في قنا وحولها، ولهم شهرتهم المعروفة في منازعات الثأر المزمنة مع الفلاحين، بقايا آخر حلقة في سلسلة صراع الرمل والطين حتى بعد الاستقرار.

وتكاد أسماء الاماكن مرة أخرى ترسم هنا خريطة توزيعية للتداخل الاثني كما لجغرافية السكن، فالاسماء العربية الاصول او الاشتقاق تملأ الصعيد الاوسط والجنوبي، وحتى الشمالي، بالمئات سواء قرى أو مدن، سواء على الضفة الشرقية او الغربية، والمهم اللافت هنا أنها تزيد في الصعيد عنها في كل الدلتا أضعافا مضاعفة، مما قد يوحي بأن استقرار العناصر العربية في الصعيد، خاصة جنوبه، جاء أكثف بكثير منه في الدلتا، بما في ذلك حتى شرقها: فاذا صحت دلالة اسماء الاماكن هذه، لكان معنى ذلك أن توغل المد العربي في وادي النيل عموما كان أقوى واعظم كلما اتجهنا جنوبا، على العكس من الوضع في الصحراوين المحيطتين شرقا وغربا.

ومهما يكن الامر، فان اسماء الاماكن العربية الاشتقاق او الدلالة تزداد بصورة مطردة جدا في الصعيد كلما اتجهنا جنوبا، فهي تعرف في الجيزة، ولكنها أكثر بوضوح في بني سويف، ثم أكثر وأكثر في المنيا، وابتداء من اسيوط حتى مدينة أسوان تتكاثر بحيث تتجاوز الحصر ويتحتم الاكتفاء ببعض الامثلة البارزة، على أن هذه الاسماء تختلف نوعا من منطقة الى منطقة، كما تتفاوت بين اسماء ترتبط بجغرافية السكن وأخرى باسماء القبائل والعائلات اى باثنولوچية السكان، والملاحظ أن الأخيرة اكثر حدوثا وانتشارا بكثير من الأولى.

فمن اسماء السكن نزلة (او نزالى او منزل او بيت) ثم نجع، وارتباطها جميعا بمنازل البدو ومنتجعات الكلأ واضح، وتشير بالتأكيد الى أصول ما قبل الاستقرار العربى، بل ويبدو ان نزلة، لفرط تغلغلها وتفشيها، قد انتقلت الى اسماء الحلات الحديثة جدا حتى توشك ان تصبح بديلا محليا أو صعيديا عن عزبة، اذ نلقاها بكثرة شديدة مرتبطة باسماء اشخاص حديثة بما فى ذلك القبطية، ومعظم الحلات التى تبدأ بنزلة تتوزع بين محافظتى المنيا واسيوط، بينما لا تبدأ معظم حلات نجع الا مع أسيوط او بالاحرى بعدها بالتدريج الى أن نصل الى اسوان فنجدها تتواتر بالعشرات والعشرات

أما اسماء الاماكن المشتقة من اسماء القبائل والبطون او الافراد العرب، وهى وحدها بالمئات، فتقع عادة فى ثلاث فئات: بنى، اولاد، ثم الـ أى أل، بالاضافة الى قلة من مقاطع عرب، بيت، أو اسم القبيلة فقط، وكما يتضح من الجدول الآتى أدناه، فان مقاطع «بنى وأولاد وعرب» تتوزع عموما فى جذع الصعيد من الجيزة حتى بداية ثنية قنا، وقلما تتجاوزها الى الجنوب، ولكنها تختلف فى كثافتها وفى مناطق تركزها.

فالمقطع «بنى» هو الى ابعد حد اكثرها حدوثا وانتشارا، ويبلغ اقصى كثافته فى اسيوط، وهو يكاد يختفى تماما بعد سوهاج حيث يحل محله ويسود تماما المقطع «نجع» الذى يقترن به كثيرا فى نوبة اسوان المقطع «آب» فى نهاية الاسم، مثل الحمدناب، المراداب،.. الخ.. اما المقطع «اولاد» فاقل حدوثا من «بنى»، كما أن اقصى كثافته تقع فى سوهاج، واقل من الاثنين انتشارا مقطع «عرب»، الذى يسبقه عادة اسم «نجع» على ان اهم خصائص توزيعه ارتباطه بصرامة بأطراف الوادى وحد الصحراء سواء شرقا أو غربا، وكذلك يفعل «بيت» المحدود الانتشار.

اما عن فئة «الـ» فانها تحتشد بصفة خاصة فى سوهاج، ولكن بصفة أساسية فى اسوان، فمن امثلة الاولى الكوامل، النواصر، العوامر، الشواهين، المغاربة، المحاسنة، الخوالد، ومن أمثلة الثانية الفارسية، الكلابية، السباعية، الحميدات، الهلايلة، الشراونة... الخ، وأخيرا فان اسماء القبائل المجردة قلة معدودة نجدها فى مزغونة (الجيزة)، فزارة، جهينة (سوهاج).

أسماء الأماكن ذات المقطع «بني»

بني سويف	بني سويف	المنيا	أسيوط
بني محمد البحرية	بني قاسم	بني سعد	بني عدى
كفر بني عتمان	بني مؤمنة	بني عبيد	بني سند
بني غنيم	بني صالح	بني حسن الشروق	بني رزاح
بني جدير	بني منين	بني خالد	بني حسين
بني نصير	بني وركان	بني روح	بني زيد
بني سليمان الشرقية		بني حرام	بني عليج
بني خليف	**المنيا**		بني مر
بني عدى		**أسيوط**	بني طالب
بني زايد	بني عامر		بني غالب
بني موسى	بني خالد	بني يحيى	بني سميع
بني رضوان	بني خلف	بني هلال	بني فيز
بني حمد	بني واللمس	بني صالح	
بني بخيت	بني سامط	بني يحيى	**سوهاج**
بني عفان	بني مزار	بني زيد بوق	
بني هارون	بني على	بني قرة	بني حرب
بني سويف	بني عمار	بني رافع	بني عمار
بني أحمد	بني خالد	بني شقير	بني هلال
بني عوض	بني الحكيم	بني شعران	بني وشاح
بني محمد	بني حماد	بني مجد	بني زار
بني خليل	بني موسى	بني ابراهيم	بني عيش
بني ماضى	بني خيار	بني محمديات	

أسماء الأماكن ذات المقاطع «أولاد» ، «عرب» ، «بيت»

أولاد		عرب	
المنيا	سوهاج	الجيزة	سوهاج
نزلة اولاد الشيخ	اولاد سلامة	وراق العرب	كوم العرب
اولاد نوير	اولاد الشيخ	عزبة عرب اسكر	نزلة عرب العمايم
نزلة اولاد جويد	اولاد حمزة	عرب الديسمى	عرب نجواج
اسيوط	نجع اولاد بكر	**بني سويف**	عربان بنى واصل
القوط واولاد بدر	اولاد يحيى	عزبة عرب البخايتة	نجع عرب العطيات
نزلة اولاد سراج	اولاد طوق	**المنيا**	العراية المدفونة
اولاد ابراهيم	(شرق وغرب)	نجع عرب الجهمة	**قنا**
البارود واولاد إلياس	اولاد عليو	نجع عرب المداح	نجع عرب العبابدة
اولاد إلياس	اولاد سالم	نجع عرب يونس قاسم	نجع العرب
سوهاج	اولاد خلف	نجع عرب الحسون	**بيت**
اولاد اسماعيل	**قنا**	نجع عرب يونس عقيلة	**سوهاج**
اولاد نصير	اولاد نجم	نجع عرب مسلم امبارك	بيت خلاف
اولاد عزاز	اولاد عمرو	نجع عرب أبو قلتة	بيت الخريبى
اولاد ماس	نجع اولاد نصير	**أسيوط**	بيت داود سهل
اولاد شلول		نجع عرب الجهمة	بيت علام
اولاد علي		عزبة عرب الجهمة	
		عرب العطيات البحرية	
		عرب الشنابلة	
		عرب مطير	

النوبة المصرية

تبدأ النوبة المصرية عند مدينة أسوان وتمتد على جانبى النهر حتى الحدود أى نحو ٣٥٠ كم، أو بالدقة من الشلال الأول عند أسوان الى الشلال الثانى عند حلفا.. ولكن تكملها عبر الحدود النوبة السودانية حتى ثنية النيل عند الدبة، وبهذا تترامى النوبة والنوبيون لمسافة نحو ١٠٠٠ كم، ومن الثابت تاريخيا ان النوبيين كانوا ابعد انتشارا من حدهم الجنوبى الحالى، ربما امتدوا الى الشلال السادس، أى نحو ضعف امتدادهم الحالى(١) وعلى الجانب الآخر، اذا كان وطنهم قد تقلص نحو الشمال، فقد كان ثابتا فى حده الشمالى فى مصر، وليس هناك دليل على انه تقلص من هذه الناحية.

تاريخ النوبيين فى النوبة قديم جدا تتعاصر بداياته المعروفة مع بدايات التاريخ المصرى القديم فيما قبل الاسرات على الاقل، وفى دراساته الاركيولوجية على النوبة، قسم رايزنر Reisner هذا التاريخ الى عدة مجموعات أو مراحل تتعاصر مع مراحل التاريخ المصرى القديم وترتبط بها ارتباطا حضاريا وثيقا، وقد تعرض النوبيون عبر هذا التاريخ المترامى لكثير من المؤثرات الجنسية الاجنبية التى عدلت نمطهم ودخلت فى تكوينهم الى ان صار على ما هو عليه الآن، فهم بصورتهم الحالية اذن - ورغم عزلتهم الجغرافية وفقر وطنهم الطبيعى - شعب مخلط شديد التخليط.

وقد اختلف العلماء طويلا حول أصل النوبيين جنسيا، وكذلك حول أصل النوبية لغويا.. وجزء من هذا الاختلاف مرده الى العلاقات بين النوبة والنوبا، فبين النوبيين فى وادى النيل والنوباويين فى دارفور تشابه لغوى محقق وان كان جزئيا، يؤمىء اليه حتى الاسم ذاته، وقد ارجع البعض هذا التشابه الى مجرد العلاقات التجارية المتواترة بين المنطقتين، لاسيما وأن الاودية الصحراوية تربط بينهما وعليها يمتد طريق درب الاربعين جزئيا، لكن البعض الآخر ارجع ذلك التشابه الى الاصل الجنسى الواحد، محددا منطقة التخصص فى دارفور أساسا(٢).

وهكذا كانت هناك دائما نظريتان متعارضتان: الأولى ترجعهم الى أصول زنجية افريقية أتت من الجنوب، ثم تعدلت بعناصر ودماء حامية من الشمال، وعلى الجانب اللغوى أيضا، ترى النظرية أن النوبية من أصل زنجى أضيفت إليها عناصر

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٣٠١ ــ ٣٠٢

(٢) شويقة ، النوبة المصرية ، ٢٠٨ ــ ٢٠٩

حامية.. أما النظرية الثانية فترى ان الاساس القاعدى هو على العكس حامى قوقازى أتى من الشمال، بينما ان العنصر التكميلى الذى عدل وشكل نمطهم فى النهاية انما هو المؤثرات الزنجية الوافدة من الجنوب، والرأى نفسه ينطبق على اللغة، فهى اساسا لغة حامية داخلتها مؤثرات شديدة من اللغات السودانية من الجنوب(١).

ولقد حسمت الدراسات الحديثة الموقف نهائيا لصالح النظرية الأخيرة، بينما سقطت النظرية الزنجية بشقيها الجنسى واللغوى الى الابد، فقد أثبتت الدراسات الانثروبولوجية التى قام بها اليوت - سميث على جماجم وهياكل المجموعات الاقدم من التاريخ النوبى أنها لاتختلف فى شىء عن مقاسات المصريين القدماء فيما قبل الأسرات، ثم اثبت سليجمان وحدة السلالتين الجنسية وتعاصرهما، ومعنى هذا ان النوبيين يبدأون تقريبا من نفس نقطة البداية ونفس الاصل الجنسى الذى بدأ منه المصريون القدماء، أى من الحاميين الشرقيين بكل صفاتهم المعروفة، كما أنهم لم يكونوا غرباء عنهم كثيرا، فمنذ البداية وهم على علاقة وثيقة بمصر، تأثروا بحضارتها حتى مصروا الى حد بعيد على عهد الدولة الحديثة، أى أننا نستطيع أن نقول انهم بدأوا وهم «ظل» مصر حضاريا كما كانوا جنسيا.

غير أن النوبيين من الناحية الأخرى تعرضوا لمؤثرات دموية كثيفة من الجنوب السودانى كما من البجا فى الجنوب الشرقى، فكان هذا هو الذى باعدهم وابتعد بهم عن النمط المصرى، ولعله لهذا السبب أن صور المصريون القدماء النوبيين فى رسومهم باللون الاسود والملامح المتزنجة بشدة، وهكذا اجتمعت فيهم او عليهم ثلاثة مؤثرات مختلفة دمغت طابعهم الجنسى منذ البداية، البجاوية، المصرية، الزنجية.. ومن هذا الخليط تحدد نمطهم التاريخى السائد، الى أن أتى العرب - ربيعة أساسا، ثم مضر وجهينة - بعد فتح مصر(٢)، فأضيف البعد الرابع فى الخلطة.

ولا جدال فى أهمية الدور العربى البالغة فى تركيب النوبيين الراهن، وان لوحظ الميل التقليدى الشائع الى ادعاء الانتساب الى العرب، كما بين المحس مثلا حيث يزعمون أنهم من بنى أمية، وعلى أية حال، فرغم هذه الاهمية المحققة، فإن من المحقق أيضا أن فقر النوبة الطبيعى فى المرعى بالقياس الى غنى السودان به الى الجنوب قد حد منها نوعا، ذلك أن القبائل العربية، وهى رعاة أولا وأخيرا، كانت تنزح عن النوبة سريعا الى السودان سعيا وراء مراعى السفانا الأغنى، متخذة منها بالتالى ممرا أكثر منها مقرا، وبالمقابل، فلقد كان من دوافع اتجاه العرب الى النوبة فى العصور المتأخرة زوال نفوذهم السياسى بمصر والميل الى استبدال الاتراك

(١) عوض، السابق، ص ٣٠٥

(٢) المسعودى، مروج، جـ ١، ص ١٩١

والمماليك بهم في الدولة والجيش حتى آثر بعضهم النزوح بعيدا الى الجنوب الأقصى(١) .

حتى الأتراك تركوا أثرهم الجنسي في النوبيين، ولو كرذاذ خفيف، فكشافهم الغز والبوشناق والألبان من البلقان والاناضول كانوا يوفدون بانتظام الى مراكزها الرئيسية مثل قصر ابريم وعنيبة للحكم والإدارة، ولكنهم كثيرا ما كانوا ينتشرون في المنطقة ويقيمون بها حتى ينوبوا، ولايزال اسمهم - «الكاشف» - موجودا حتى الآن بين السكان (٢) بالمثل المماليك الفارون دوريا الى اعماق النوبة، على أن هذه وتلك ليست سوى لمسة ثانوية، ويبقى أن النمط الانثروبولوجي الحالي للنوبيين تحدد بتلك الرباعية الأولية: البجا، المصريين، الزنوج، العرب.

النوبي المعاصر قامة متوسطة وقوام أميل الى النحافة لا يخلو من رشاقة تميزه بسهولة عن نمط الفلاح المصري شماله الاكثر امتلاء، الا من كان منهم شديد التزنج، الرأس طويل، قد يكثر فيه نمط رأس مصريي ما قبل الاسرات شكل «صندوق الكفن» دليلا لاشك على علاقة الاصل أو النسب مع المصريين القدماء، الوجه طويل اكثر استطالة من وجه المصريين.. أما اللون فداكن شديد القتامة كالقهوة، ولكنه ليس أسود.. أما الشعر فرغم أنه مجعد، إلا أنه يندر أن يكون كشعر الزنوج، أما الملامح والتقاطيع فقوقازية بعيدة تماما عن الصفات الزنجية، فالانف مستقيم غير عريض والشفاة معتدلة(٣)، وعلى الجملة، فلعل تعبير «القوقازيين السود» أقرب ما يكون الى الصحة في حالة النوبيين، كما قد يكون أصدق تلخيص لحالتهم.

أخيرا، فان النوبيين غير معروف مجمل عددهم على وجه الدقة، ولكن البعض يقدره في مصر والسودان بنحو ربع المليون، وعلى أية حال فان النوبيين المصريين هم الاقلية عدديا، فهم لا يتعدون ١٠٠ الف تقريبا، والنوبيون عموما ينقسمون الى خمس مجموعات، قل قبائل بمعنى ما، هي من الجنوب الى الشمال: الدناقله، المحس، السكوت، الفديجه، الكنوز، والثلاث الاولى في النوبة السودانية، والاخيرتان هما النوبيون المصريون، وخط التقسيم بينهما هو ثنية كرسكو - الدر ، أو بالاحرى اسفين وادي العرب الذي يختلف عن كلتا المجموعتين، وهذا التوزيع كله بالطبع هو توزيع النوبة القديمة قبل الانتقال الى النوبة الجديدة.

---

(١) شويقة ص ٢٠٦ ، ٢١٠ .

(2) H.A. MacMicael, A history of the Arabs in the Sudan, N.Y , 1967, vol. 2. P. 325.

(٣) عوض السابق، ص ٣٠٤، شريقة، ص ٢٣٠ وما بعدها، وسليجمان ص ١١١ - ١١٣.

فأما الكنوز فكانت منطقتهم تمتد من الشلال واسوان حتى كم ١٤٥ عند بلدة المضيق، وكانت تضم نحو ١٧ قرية ونجعا، لهم لهجتهم الخاصة هى الماتوك او المتوكية، ورغم الخطأ الشائع، فلا علاقة لاسمهم ببنى كنز (ربيعة) وانما هى تسمية عارضة تاريخيا، والكنوز هم نوبيو مصر القدامى، ومن ثم الاكثر تعريبا لغة وجنسا، كما أن ملامحهم هى الاكثر تنسيقا وتعديلا واعتدالا، بحيث لا يكادون يختلفون كثيرا فى مظهرهم الطبيعى عن جيرانهم من صعايدة الجنوب الاقصى.

أما الفديجة، نسبة الى لهجتهم، فتمتد منطقتهم السابقة من ك ١٨٣ حتى الحدود، وتضم ١٩ قرية، غير أن الفديجة مهاجرون جدد فى مصر، فهم أصلا جماعة من المحس والسكوت لجأوا الى الشمال هربا من اضطرابات المهدية فى القرن الماضى، وأقاموا فى جنوب النوبة المصرية حيث اكتسبوا اسمهم الجديد (فديجة تعنى ببساطة: سنهلك!) (١).

أخيرا، المنطقة الفاصلة بين الكنوز والفديجه، منطقة وادى العرب، تمتد من كم ١٤٥ حتى كم ١٨٤، وتضم ٦ قرى هى: وادى العرب، السبوع، المالكى، شاتورمه، السنقارى، كرسكو، ووادى العرب اسم على مسمى، فسكانه اصلا من قبيلة العليقات - يحرفونها الى عرب العقيلات - التى هاجرت من سيناء فى أوائل القرن الـ ١٨ (٢)، وبينما يؤكد عليقات سيناء صحة هذه القرابة، تذهب روايات عليقات النوبة أنفسهم الى أن العليقات الاول هاجروا الى مصر أيام الحجاج، ثم انقسموا الى ٧ شعب (رايات) واحدة استقرت بجبل الطور، واخرى بأبو زعبل بالقليوبية، واثنتان بوادى العرب بالنوبة، وخامسة فى بلانة، وسادسة فى أدندان، والسابعة فى السودان (٣).

وفى كل الاحوال فان هذا الاصل العربى ينعكس بوضوح فى تركيبهم الجنسى، فلون بشرتهم أفتح نوعا من جيرانهم شمالا وجنوبا على السواء، شعرهم مموج أكثر مما هو مجعد، وهم قلما يمارسون الزواج المختلط مع جيرانهم من النوبيين، بل وتصل نسبة الزواج الداخلى بينهم الى ٩٤٪ للذكور ، ٨١٪ للاناث، ولعل كروسكو هى الاستثناء الوحيد، فلأنها نقطة التقاء وطن العليقات فى الشمال والفديجة فى الجنوب والعبابدة فى الشرق فقد اختلطت العناصر الثلاثة بها محليا، وأخيرا فانهم

---

(١) عوض ، ٣٠٤ - ٣٠٦ .
(٢) عقيل ، ص ١١٩ - ١٢٠ .
(٣) شويقة، ص ٢١١ .

يتكلمون العربية وحدها(١)، وبهذا يمثلون جزيرة صغيرة من اللغة العربية دفينة فى قلب جزيرة اللغة النوبية التى تنحصر بدورها فى وسط جزيرة العربية الكبرى بحوض النيل.

يستوقف النظر، فى النهاية، ذلك التناقض الحاد فى تعمير النوبة بين قدمها التاريخى الشديد فى قاعدة الاساس وبين حداثة سكنى بعض جماعاتها السابقة الذكر، ففى هذه المنطقة التى ارتبطت بالنوبيين منذ فجر التاريخ الفرعونى على الاقل، تبرز بلاشك غرابة قدوم عرب العليقات منذ قرنين او ثلاثة والفديجة منذ قرن فقط، ومن ناحية اخرى، ولانقول بالمثل، فرغم تعرب النوبيين عموما الى حد بعيد، فلا تزال اسماء الاماكن فى النوبة تعكس اختلاف لغتهم الاصلية، فمعظمها غير عربى لا معنى له بالنسبة للمصرى العادى، مثل الامبركاب، كرسكو، توشكى، كورته، أرمنا، أشكيت، دهميت، ولا يكاد يستثنى من ذلك سوى حالات قليلة من أصول فرعونية نادرا، مثل أبوسمبل (ابسامبول)، أو عربية مثل عنيبة، الديوان، سيالة، المضيق (هل نضيف قسطل، بلانة، عافية؟).

سكان الصحراء

على العكس من الوادى، يدخل العنصر المصرى فى التكوين الجنسى لأهل الصحارى المصرية كعامل تكميلى أكثر مما هو أساسى، بينما يصبح العنصر العربى والبجا فى الصحراء الشرقية والعربى والليبى فى الصحراء الغربية هو قاعدة الاساس، ولعل على هذا الاساس الانثروبولوچى أى الجنسى، بجانب الاساس الجغرافى أى الموقع، ولكن بعيدا تماما عن الاساس السياسى اى الحدود، كان تمييز هيرودوت بين الصحراء «العربية» والصحراء «الليبية» كما سمى صحراوينا الشرقية والغربية على الترتيب، وهى التسمية التى قيض لها أن تبقى حتى العصور الحديثة والعقود الاخيرة.

وبهذا أيضا يكون العنصر العربى مشتركا بين الصحراوين، ولكن لأنه جاء من الشمال فهو يقل فيهما على السواء جنوبا تاركا الجنوب نفسه فى كليهما للعناصر الاقدم الاخرى، البجا يمينا والواحيين يسارا، غير ان الدفع العربى جنوبا، وبالتالى الوجود العربى، كان أقوى فى الصحراء الشرقية الاقرب الى مصدره منه فى الغربية الابعد، فهو فى الاولى يتوغل حتى منتصف الصحراء تقريبا، بينما يقتصر فى الثانية على النطاق الساحلى.

(١) عقيل، ص ١١٩ ــ ١٢٠، شويقة، ص ٢١٢ ــ ٢١٣

وهذا وذاك يعكس ببساطة النمط الحلقى لانثروبولوجية مصر العامة، كما ينعكس هو ببساطة فى اسماء الاماكن، فكثير من اسماء الاماكن فى الصحراوين ينتمى الى لغات غير عربية كالبجاوية فى جنوب الصحراء الشرقية وكالبربرية فى بعض واحات الصحراء الغربية، وهذا ما يعود فيؤكد ما رأيناه من ان كل شىء فى مصر، حتى أسماء الاماكن، لايختلف الا على أطراف الرقعة الجغرافية.

ويبلغ عدد القبائل البدوية الآن فى مصر جميعا نحو ٥٠ قبيلة (١)، معظمها فى الصحراء وأقلها يتداخل ويشارك فى الاطراف الصحراوية لوادى النيل، ومن الملاحظات الهامة ان قبائل كل من الصحراء الشرقية والغربية لا تعبر أو تجتاز الوادى لتمتزج ببعضها البعض أو لتتبادل المواقع إلا نادرا وبالكاد، فتقدم قبائل سيناء والصحراء الشرقية يقتصر على أطراف الوادى الشرقية وخاصة شرق الدلتا، بينما يقتصر تقدم قبائل الصحراء الغربية على اطراف الوادى الغربية وخاصة غرب الدلتا، الاستثناء الوحيد المعروف هو قبيلة الهنادى التى نقلت عمدا من البحيرة الى الشرقية لأسباب تاريخية معروفة (٢).

الصحراء الشرقية

فأما الصحراء الشرقية فتكاد تنصف بين عنصر البجا الحامى فى الجنوب والعنصر العربى فى الشمال، وخط التقسيم هو خاصرة الصحراء عند ثنية قنا، الأول قديم تاريخى مصدره من الجنوب، أما الثانى فأحدث وأتى من الشمال، ونظرا للعزلة الشديدة فى الحالين، فقد احتفظ كلاهما بنقاوته وطابعه الى حد بعيد، وكل يعتبر ممثلا جيدا لعنصره الكبير الحاميين والساميين على الترتيب بصفاتهما المعروفة.

والبجا، الذين يمتازون بالبشرة السمراء الضاربة الى الحمرة بصفة خاصة، وبالشعر المرجل بطريقة خاصة «كالكمبوشة» (فظى - وظى Fuzzy-Wuzzy البحارة الانجليز قديما)، ينقسمون الى مجموعتين هما البشارية فى الجنوب والعبابدة فى الشمال، والبشارية عموما وعلى قلة عددهم المطلق - يضع عشرات من الآلاف - يحتلون منطقة شاسعة جدا بين النيل والبحر الاحمر تمتد من أسوان حتى الخرطوم تقريبا، ولكن الجزء الاكبر الى أقصى حد من أرضهم يقع فى السودان، ثم هم ينقسمون الى مجموعتين ثانويتين: بشارية أم ناجى فى الجنوب وبشارية أم على

(1) Murray, Sons of Ishmael.
(2) M. Awad, "Settlement of nomadic etc." op. cit., P. 23.

فى الشمال، وهذه الأخيرة تتوزع بدورها على جانبى الحدود بين السودان ومصر، فالبشاريون فى الصحراء، كالنوبيين على النهر، يمتطون الحدود، ولذا فهم مشطورون، وبنفس النسب كالنوبيين، بين بشارية مصر وبشارية السودان، وبشارية مصر ينتشرون بين البحر الاحمر وأسوان، ورغم أن معظم البشاريين يتقنون العربية، فان لهم مازالوا لغتهم البجاوية الخاصة، التبداوى Te Bedawi أو البداويت.

أما العبابدة فهم جميعا فى مصر، يحتلون بقية الصحراء الشرقية حتى الخاصرة، أو هضبة العبابدة كما تنسب اليهم، وهم لايختلفون عن البشارية جسميا، ولكنهم اصبحوا مختلفين كلية فى الثقافة، فقد فقدوا لغتهم البجاوية تماما وتبنوا العربية وتم تمصيرهم الى حد بعيد منذ وقت طويل، خاصة تجاه النيل، ولو أن البعض فى معازل الجبال تجاه البحر الأحمر مازالوا يحتفظون بطريقة حياتهم العتيقة.

الى الشمال من خاصرة الصحراء يبدأ العنصر العربى ويتمثل هذا العنصر اساسا فى قبائل المعازة، ولكن هناك أيضا قبيلة جهينة وسط الصحراء الشرقية فاصلة بين العبابدة فى جنوبها والمعازة فى شمالها، وبهذا ينتشر المعازة، الذين يحتلون الهضبة التى تحمل اسمهم، بحيث يصلون الى مشارف القاهرة والسويس، والمعازة من القبائل القليلة التى تمتاز بنقاوتها وعروبتها التامة، حفظتها عليها عزلة البيئة، وهى فى هذا أشبه ببعض قبائل جنوب سيناء العربية التى انعزلت فى جيب شبه الجزيرة المثلث، وعلى العكس من قبائل شمال شبه الجزيرة التى تقع على طريق مطروق فاختلطت كثيرا أو قليلا بمؤثرات خارجية.

بسيناء، أخيرا، ١٧ قبيلة، كلها كما يقول مرى من أصول آسيوية، ومعظمها مرتبط أصلا بقبائل جنوب فلسطين والاردن وشمال السعودية، كما تمتد فروعه الى قبائل اطراف شرق الدلتا المستقرة، ولا تكاد توجد اليوم قبيلة سينائية واحدة رحل حقا، فكثيرها مستقر وقليلها نصف رحل - نصف مستقر (١)، وقبائل الشمال، على الطريق التاريخى المفتوح طريق الشام وطريق الحج، أكثر اختلاطا مثلما هى أكثر تطورا وأبعد استقرارا، بعكس قبائل الجنوب المنعزلة فى معقل المثلث الجبلى، فهى أكثر نقاوة، ولكنها أشد تخلفا وترحلا.

(1) Sons of Ishmael, 247.

أما توزيعا، فان بعض القبائل موزع ابتداء في أكثر من منطقة فى سيناء، وتعد السواركة كبرى قبائل شبه الجزيرة، تليها الرميلات فالبياضية، ومن أهم قبائل الشمال المساعيد وعرب قطية والترابين، وللأخيرة فروع بالجيزة، وفي الوسط تسود فى هضبة التيه الحويطات التى تمتد بعض فروعها الى القليوبية (الشدايد) ثم التياهه ـ نسبة الى التيه حيث تنتشر حول نخل وجبل الحلال ووادى العريش.. أما فى الجنوب فهناك حول جبل الطور الجباليا ـ نسبة الى الجبل، ثم العليقات، هذا بينما يجتمع فى وادى فيران عدد كبير من القبائل والبطون يشمل الحويطات والحوارشة والصوالحة ومزينة واولاد سعيد والعليقات، ولأولاد سعيد فرع فى قليوب، بينما تمتد فروع العليقات الى النوبة فى أقصى الجنوب.

الصحـراء الغربيــة

تنقسم الى منطقتين: الواحات فى الجنوب والساحل فى الشمال، والفارق الانثروبولوچى بينهما طريف، فالأولى خلت تقليديا من أى تأثير متوسطى آسيوى المصدر، أى سامي من عرب الجزيرة أو المشرق، بمعنى أن أثر العنصر العربى فى مصر لم يصل تقريبا الى واحات الصحراء الغربية، هذا فى حين أن المنطقة الثانية عربية المصدر تماما، ومن الناحية الاخرى فلا عبرة بالتساول القديم عما اذا كان سكان الواحات أصلا مصريين أو ليبيين أيام الفراعنة، إذ أن من الثابت أنهم كانوا مصريين تماما، على الاقل منذ الرومان.

ويمكن القول بعد هذا على الفور بأن الواحات، التى تتباعد منتشرة على مساحة شاسعة، هى اثنولوچيا شركة بأسهم وبنسب متفاوتة بين ثلاثة مؤثرات أساسية، مصرية من الشرق، بربرية من الغرب، وزنجية من الجنوب، رغم أنها جميعا تتكلم العربية وممصرة تماما حضاريا وثقافيا، وبحسب موقع كل واحة يتحدد توازن الشد والجذب بين هذه القوى الثلاث، بينما تعكس أسماء الاماكن ـ مرة أخرى ـ نتيجة هذا التوازن، فاقربها الى النيل أكثرها مصرية، وأبعدها عنه أكثرها بربرية، وأكثرها جنوبية أكثرها زنجية.

فالخارجة مصرية مطلقة تماما، لا تختلف فى شيء عن صعايدة الوادى، ولو أن القامة أقصر قليلا والرأس أصغر نوعا، فى حين أن لون البشرة أفتح بعض الشيء كما أن الشعر أكثر استقامة، وفيما عدا ذلك فإن الملامح هى نفس ملامح المصريين، كذلك تتميز الخارجة بعرق زنجى واضح فى نحو ثلث السكان، كما وجد هدلتشكا بروز الفك الاسفل Prognathism فى نحو خمس السكان، وهذا يرجع الى المؤثرات

السودانية من الجنوب، بما في ذلك أثر تجارة الرقيق نتيجة الموقع على طريق درب الأربعين، والمؤكد أن هذا الاثر الزنجــي لـم يكتسـب الا منـذ العصر الرومــانى، إذ لاوجود له فى جماجم وهياكل العصر الفرعونى.

وعلى العكس تماما من الخارجة سيوه، فهى بربرية أى مغربية أو ليبية من الحاميين الشماليين، وهى فى هذا امتداد جنسى كماهى امتداد جغرافى للواحة التوأم الجغبوب عبر الحدود، كما أنها آخر «جزيرة» ومحطة من لسان الجزر والمحطات البربرية الناتىء من كتلة المغرب الكبير فى أقصى الغرب، وبين هذين الطرفين، الخارجة وسيوه، تكاد تتكافأ العناصر المكونة الثلاثة فى الواحات الوسطى بصورة انتقالية وتدريجية (١).

أما عن الساحل، أخيرا، فهو نطاق قبائل اولاد على الذى يستمر عبر الحدود فى برقة. ويبلغ عدد اولاد على + ١٠٠ الف، اى فى حجم النوبيين فى مصر، وهى بهذا كبرى قبائل الصحراء الغربية بل قبائل مصر عموما . وهى تنقسم تقليديا إلى أولاد على الأحمر والأبيض . وليس من الصحيح أن هذه قبيلة ليبية كما يظن البعض (أو يدعى البعض الآخر)، على أساس امتدادها فى ليبيا ، مع وقوع الجزء الأكبرمنها فى برقة ، وكذلك مع تشابه حياة البداوة لديها مع البداوة الغالبة على ليبيا . وإنما الصحيح أنها قبيلة عربية منقولة مزروعة ، أتت أصلا من الجزيرة العربية واستوطنت منذ العصور الوسطى غير أنها تداخلت بدرجة مذكورة فى وسط العنصر المصرى واختلطت به خاصة فى أقصى الشرق تجاه الاسكندرية . ويمكن اعتبار هذا بمثابة الخطوة الأولى فى عملية تمصير تدفعها قدما التطورات الحضارية الحديثة فى المواصلات والاتصالات فضلا عن عملية التطور الاقتصادى والانتاجى المتسارعة فى المنطقة .

إلى جانب أولاد على ، ثمة أخيرا عدد من القبائل الصغيرة تنتثر أو تنتشر فى تضاعيف نطاق الساحل الشمالى الغربى أو إلى الجنوب الشرقى منه حيث تتداخل فى أطراف الدلتا والفيوم وشمال الصعيد وتشارك بذلك تصنيفا فى فئتى قبائل الصحراء وقبائل أطراف الوادى . ثمة منها الجميعات حول مريوط ، ثم الجوابيص حول وادى النطرون وبه ينزلون ويعملون فصليا فى استخراج النطرون والصناعة أو نقل التمر من الواحات البحرية وغيرها. ثم هناك السمالوس الذين ينتشرون فى معظم المنطقة حتى الفيوم . وحول الفيوم وداخلها تتكوكب فى النهاية مجموعة القبائل نصف الرحل – نصف المستقرة التى سبق ذكرها كالبراعصة والضعفاء والحرابى ... إلخ .

(1) A. Hrdlicka, The natives of Kharga, Wash., 1912, P. 100 - 117.

بروفيل مقارن

منذ بداية التعمير حتى نهاية التعريب ، تمت لنا دراسة تاريخ مصر الجنسي والثقافي كفصل إما في الجغرافيا الجنسية أو جغرافية السلالات ، وإما في الجغرافيا التاريخية وهي المأتى الأكثر شيوعا حاليا والذي يفضله كثير من الجغرافيين مثلما هي الأكثر شمولا.. ثم من تحليل القواعد والخصائص الأساسية في أنثروبولوجية مصر انتقلنا إلى رسم وتشريح خريطة مصر الجنسية المعاصرة . وبهذا وذاك تم الجانب الديناميكي ثم الاستاتيكي من الدراسة ، واكتملت لنا بذلك القصة والصورة ، الماضي والحاضر . وعند هذه المرحلة ، وكنظرة أو قفلة ختامية ، يحسن بنا أن نرفع أعيننا قليلا عن الصورة التحليلية المحلية لنضعها في إطار تركيبي مقارن أوسع وأشمل ، به تزداد أبعادها هي نفسها وضوحا وعمقا ، كما تزداد شخصية مصر الجنسية تبلورا وتجسما ، فبضدها – كما بمثلها – تعرف الأشياء.

فمما يسترعي النظر بشدة ، بحيث يستدعي البحث والدراسة ، وجود جوانب معينة، عديدة أحيانا ، من التشابه أو التناظر في الوضع الجغرافي والخريطة الجنسية بين مصر وبعض بلاد بعينها كالهند وإيطاليا وبريطانيا . والواقع أن البلاد الأربعة ، التي تكاد تقع على محور قاطع واحد يمتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي ، توشك أيضا أن تؤلف معا متوالية جغرافية في درجة التجانس الجنسي والثقافي تتراتب ترتيبا تصاعديا إلى أن تصل إلى قمتها في مصر . وهذا التشابه النسبي أو الجزئي المتدرج، الذي لا يتجاهل أو يقلل مع ذلك من الاختلاف على الجانب الآخر ، يرجع أساسا ورغم اختلاف المساحات والأحجام إلى تشابه بعض الظروف العامة في الموقع والبيئة الجغرافيين .

مصر والهند (١)

ونبدأ مقارنتنا بالهند فنقول إن أول ما يقفز إلى الذهن في هذا الصدد هو يقينا «صندوقها المغلق». فكشبه جزيرة هائلة يعزلها البحر المحيط كلية ويغلقها حائط الهملايا المصمت إلا من فتحة ممر خيبر، تبدو شبه القارة الهندية أقرب عمليا إلى الجزيرة المنفصلة على ضلوع القارة الآسيوية لايربطها بها إلا بجسر أرضي بالغ الدقة ولكنه بالغ الأهمية هو ذلك الممر الحاسم الذي أصبح بذلك مدخل الهند الأساسي إن لم يكن الوحيد . إنها إذن كالعلبة المقفلة أو الصندوق المغلق مفتاحه خيبر .

---

(١) جمال حمدان، بين أوروبا وآسيا، دراسة في النظائر الجغرافية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٤ – ٧٨ .

ونظرا بعد هذا لغناها الطبيعي وثرائها الزراعي الشديد كقمة الموسميات ، خاصة في سهولها النهرية الفيضية الهائلة الجانج والسند ، فقد اجتمعت فيها « جاذبية السهل » و« نداء النهر » ، فكانت قبلة الهجرات ومطمع الغزاة عبر التاريخ، ولهذا تقاطرت عليها الموجات البشرية والهجمات الحربية بلا انقطاع أولا ، ومن مدخل وطريق واحد هو الشمال الغربي ثانيا ، وبحيث أن من دخلها لا يخرج منها ثالثا ،سواء ذلك لأنه «انحبس» في الصندوق المغلق أو لأنه لا معنى لأن يخرج طائعا من الجنة ليعود بقدميه إلى البيداء

وهكذا إلى حد بعيد كانت مصر . فهي كشبه واحة أو كواحة في الصحراء ، يفصلها البحر أيضا من الشمال ، تبدو هي الأخرى أقرب من الناحية العملية إلى الجزيرة أو شبه الجزيرة على ضلوع قارتها . ورغم تعدد مداخل مصر الجغرافية نوعا وكثرتها عن الهند نسبيا فان لها كالهند مدخلا أساسيا واحدا فقط هو سيناء وطريق الشمال الشرقي يقابلان خيبر وطريق الشمال الغربي الخالدين في حياة الهند . فمصر إذن كالهند من حيث تحديد الإكيومين وصرامة هذا التحديد ، ثم من حيث المدخل الجغرافي وجاذبية هذا المدخل . إلا أن مصر بعد هذا ، ولإختلاف الشكل الجغرافي مابين شريط وادى النيل الخطي ومعين الهند المضلع ، مصر « أنبوب مغلق » حيث الهند « صندوق مغلق » .

أما من حيث الجاذبية الجغرافية والإغراء الطبيعي ، فمصر لاشك تتفوق ، حيث يصل نداء النهر إلى أقصى درجة وحدة يعرفها نهر في العالم . ولهذا لا يقل ،إن لم يزد جدا ، تدافع الموجات والغزوات على مصر . وفي الحالين كان أغلب هذه الهجرات والغزوات هي لرعاة رحل على جانب الحركة دائما . لقد يزيد تواتر الغزوات كثيرا في حالة مصر عنه في حالة الهند ، بينما قد يكون عدد الهجرات أكثر ودورها أكبر وأخطر في الهند منها في مصر ، ولكن هذا يرجع إلى الظروف المحلية والاقليمية .

كذلك يختلف موقع الهند المتطرف النهائي terminal في العالم القديم بطبيعة الحال اختلافا جذريا عن موقع مصر الوسطى المركزى central. ولهذا فبينما تلقت الهند موجاتها وغزواتها من مصدر واتجاه واحد هو الشمال الغربي ، مع استثناءات مغولية محدودة الوزن جدا من الشمال الشرقي تجاه الصين . وأخرى أجنبية من جهة بعض السواحل ، فان مصادر واتجاهات الحركات البشرية المتدفقة على مصر تنوعت أكثر ما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب . ومع ذلك فان الأغلبية العظمى من الهجرات البشرية والغزوات الحربية التي انصبت في مصر إنما أتتها من مصدر واحد وأساسي هو الشمال الشرقي ، السينائي ، الآسيوى .

لهذا تظل الخطوط العريضة فى الصورة الجغرافية ـ التاريخية ـ الجنسية متقاربة، وتظل مصر كالهند اقليم تدفق واحتشاد وتراكم بشرى، فيه تتكدس وتتراكم الموجات والهجرات الدائمة او العابرة وعليه تمر الغزوات العارضة وترحل، باختصار اقليم بشرى من دخله لم يخرج منه إلا مضطرا أو مطرودا.

وأخيرا، نستطيع ان نضيف ان مصر كما استمدت تعميرها القاعدى وفرشتها الاساسية من الجنوب ممثلا فى مصريي ما قبل الاسرات بينما تلقت معظم موجاتها وغزواتها من الشمال بما فى ذلك تعريبها ، فكذلك على الارجح تفعل الهند، فرغم اننا نعرف ان الدرافيديين والسابقين للدرافيديين هم اول من عمروا الهند وقدموا فرشتها الاساسية، الا اننا لا نعرف بالضبط من أين أتوا، ولكن المصدر الجنوبى هو الراجح، فاذا صح هذا فان معناه ان التعمير الاساسى الاول جاء من الجنوب، بينما جاء من الشمال كل اضافة وتعديل، كل هجرة وغزوة، بعد ذلك.

غير ان التشابه بين مصر والهند ينتهى عند هذا الحد، ففى الهند تعددت الموجات البشرية والهجرات الاستيطانية أكثر كثيرا مما عرفت مصر، واهم من ذلك أنها كانت شديدة التنوع والاختلاف فيما بينها واشد تنوعا واختلافا فى مجموعها عن الاساس القاعدى للسكان الاصليين، وهم الدرافيديون وما قبل الدرافيديين الذين تصل فيهم الخصائص والتأثيرات الزنجية فى البشرة والشعر والملامح الى حد بعيد جدا احيانا، فعلى هذه الفرشة الاساسية انصب الآريون باسم الهندو ـ آريين أو الهندو ـ أوروبيين فى التاريخ القديم، وهم كما يتضح من التسمية من الاصول الجنسية نفسها التى نشأت منها العناصر الاوروبية القوقازية البيضاء، وهناك ايضا مؤثرات قوقازية قديمة افغانية وايرانية وبلوخية تدفقت باستمرار من الشمال الغربى، الى ان اضيفت اليها بعض المؤثرات العربية الاسلامية مع الفتح الاسلامى ثم مع الغزو الغزنوى، وهناك اخيرا مؤثرات مغولية تسربت باستمرار من فتحات الشمال الشرقى الى ان جاء الغزو المغولى وامبراطورية المغول «اكبر» التى ارتبطت ايضا بالاسلام.

لهذا كله تعددت وتعقدت الصورة الجنسية ما بين بيضاء وصفراء وسوداء، بجميع درجاتها وتدرجاتها، حتى تحولت الهند الى متحف جنسى حقيقى يكاد يلخص ويختزل اجناس النوع البشرى جميعا ولا يخلو من عينة ممثلة لكل عناصرها وسلالاتها، حتى قيل ان كل المجموعات البشرية فى العالم موجودة فى الهند لايستثنى من ذلك سوى الهنود الحمر والاسكيمو! ومعنى هذا بوضوح ان الهند ابعد ما تكون عن التجانس الجنسى واقرب ما تكون الى التنافر البشرى.

ليس هذا فحسب، فقد كانت كل موجة غازية تدخل الهند تطمع فى أرض

الشمال الخصبة السهلة الغنية، فتطرد سابقتها الى الجنوب اللانهائى بأدغاله والسفانا، حيث تتدهور وتنحط فى فجواتها المعزولة القاسية، ومن هذا ادى تعاقب الموجات من الشمال الغربى الى دفع السكان نحو العمق والجنوب باستمرار، فكانت الهند اقليم تــراكم بشــرى وســكانى بالــدفع والتضــاغط population par refoulement وأدى هذا بدوره الى ترتيب الاجناس ترتيبا جغرافيا من الشمال الى الجنوب كنطاقات متميزة جدا، تبدأ من الابيض فى اقصى الشمال وتنتهى بالاسود فى اقصى الجنوب.

اكثر من هذا، فنظرا لشدة تباين هذه الاجناس المتعددة المتعاقبة الى حد التنافر فى السحنة والهيئة والمظهر، وكذلك بالتأكيد فى الحرفة والحضارة والمستوى المادى فضلا عن مستوى القوة، فقد نشأ منذ وقت مبكر جدا، على الاقل منذ الآريين، حاجز لونى متبلور منع التزاوج والاختلاط بينها، لم يلبث ان تحجر حتى تحول فى النهاية الى نظام حياة اجتماعى كامل بين الغالب والمغلوب والراعى والزارع، هو نظام الطبقات الشهير الذى تنفرد به الهند caste system.

فقد كرس هذا النظام الصارم الغريب الفصل بين المجموعات الجنسية وذلك بطرق وبطقوس دينية وحولها الى طبقات اجتماعية جامدة مجمدة الى اقصى حد، وبذلك اصبح الفصل بين الجماعات مزدوجا، جنسيا واجتماعيا، رأسيا وافقيا، جغرافيا وبشريا، الى ان جاء الاسلام فازداد هذا التنافر والفصل حدة، ثم الى ان كان عصر القوميات أخيرا فترجم هذه التناقضات البشرية العميقة فى ثنائية ثم فى ثلاثية سياسية هى الهند والباكستان وبنجلاديش.

أما مصـر فما أبعدها عن هذا النمط كله، ففيها تعددت الهجرات واكثر منها جدا الغزوات، ولكنها جميعا لم تخرج اولا واساسا عن النوع الانثروبولوجى الاساسى للمصريين انفسهم، فقد كانت معظمها مؤثرات متقاربة ومتشابهة فى أصولها واجناسها، اما من جنس البحر المتوسط ذاته غالبا او على الاقل من الجنس الاب القوقازى عموما، اى ان معظمها كانت مؤثرات بيضاء، اما التأثيرات الزنجية او المتزنجة من الجنوب فكانت محدودة جدا، بينما لا تكاد تعرف المؤثرات المغولية الحقيقية فى تكوينها كله.

وللتبسيط، يمكن أن نبلور الفرق بين البلدين فى معادلة بسيطة كالآتى: مصـر كل الالوان ولكن لونا واحدا رئيسيا، والهند كل كل الالوان ولكن كلها بنسب رئيسية، مصـر كل الالوان ولكن جنسٌ واحد، والهند كل الالوان ولكن ايضا كل الاجناس، مصـر تعدد لونى ولكن وحدة جنسية، والهند تعدد لونى وتعدد جنسى كذلك،

مصر قمة التجانس الجنسى، والهند قمة التنافر البشرى، واخيرا فاذا كان الملاحظ ان كثيرا من المصريين يبدون فى السحنة والملامح واللون أشبه ببعض الهنود، فان معظم المصريين يختلفون تماما فى الشكل عن أغلب الهنود، والخلاصة ان مصر متجانسة منذ البداية وحتى النهاية، ومن ثم فهى جنسيا لا تلخص حتى قارتها رغم ان منها استمدت قاعدتها الجنسية، وكل ما يمكن ان يقال فى هذا الصدد هو انها انما تلخص نفسها اساسا.

ليس هذا فقط، اذ لا يقل عنه اهمية ان مصر لم تعرف الفصل او العزل الجنسى او الثقافى، فرغم ان الموجات الداخلة انصب اغلبها من الشمال وتقدمت نحو الجنوب حيث تعاقبت وتراكمت، فلم تحدث قط عملية ازاحة او زحزحة للقديم على يد الجديد او للسكان على يد الغزاة، ولا تحولت الموجات الى مناطق جغرافية محددة أفقيا أو طبقات إجتماعية محددة رأسيا كالهند، وإذا كان لون البشرة يبدو اليوم متدرجا من الأفتح إلى الاغمق كلما اتجهنا جنوبا، فان هذا انما بفعل تدرج المناخ لا بفعل تضاغط الموجات، وليس هناك اى دليل مثلا على ان النوبيين كانوا اكثر انتشارا تجاه الشمال، ثم ازاحهم العرب نحو الاتجاه المضاد، ولا القبط كذلك ازاحهم المسلمون جنوبا.

على النقيض من هذا تماما، تحولت مصر الى «بوتقة melting-pot» انصهرت فيها كل عناصرها ومكوناتها الرئيسية بالاختلاط والذوبان والامتصاص، فاندمج الكل فى مزيد من التجانس الجنسى والحضارى، الطبيعى والثقافى، الدينى واللغوى، والسبب الاساسى فى هذا هو التقارب الجذرى بين معظم العناصر والموجات التى دخلت مصر، فما عرفت الحاجز اللونى او الدينى او اللغوى.. هذا فضلا عن صغر حجم البلد والسكان وانبساط الرقعة السهلية، على العكس تماما من الهند شبه القارة الضخمة الحجم مساحة وسكانا الشديدة التنوع والتقطع والتضرس جغرافيا وبشريا، من هنا، فليست مصر، ولا كانت قط، هندا اخرى او هندا صغرى، والواقع ان مصر جنسيا احرى بأن تشبه بحوض السند على حدة، بينما ان الهند ان كان ولابد من التشبيه فهى اقرب الى حوض النيل برمته بشريا الى حد معلوم وطبيعيا الى حد آخر.

مصر وايطاليا (١)

ونحن نتقدم خطوة اخرى نحو المزيد من التشابه النسبى حين ننتقل بالمقارنة من

(١) المرجع السابق.

الهند الى ايطاليا، وان كانت وقفتنا أقصر نوعا، فهناك كما هو معروف، تشابه أساسي بين الهند وايطاليا يوشك ان يجعلهما فى أكثر من ناحية بمثابة نظائر جغرافية، ولما كنا قد رأينا ـ رغم الاختلافات ـ قدرا معينا من التشابه بين مصر والهند جنسيا، فقد بات منطقيا ان نتوقع قدرا او آخر مماثلا بين مصر وايطاليا، وانه لكذلك بالفعل، بل انه لأشد واكبر، من ناحية لتقارب المقياس النسبى أرضا وسكانا، ومن ناحية اخرى لتقارب الشكل الجغرافى الخطى المتطاول، فضلا فى النهاية عن التشابه الاساسى فى نوع جنس البحر المتوسط الذى ينتمى اليه الطرفان على شاطئى البحر المتقابلين.

فكالهند، تنفصل ايطاليا عن القارة بحائط الألب ولكنها تتصل بها بممراته، وكشبه جزيرة طويلة ضيقة معزولة بالمياة من جهات ثلاث، فانها تقترب نوعا من وادى النيل الخطى الضيق المعزول بالصحراء من جهات ثلاث أيضا، فايطاليا هى الاخرى اذن اقرب الى نمط العلبة شبه المقفلة، وهى لها أيضا سهلها الشمالى العظيم الجاذبية والإغراء للجميع، بحيث تدفقت عليه موجات التعمير والغزو بلاانقطاع حتى عد حوض البو أرض المعركة والصراع فى اوروبا Cockpit Of Europe وبالمثل كان المدخل الشمالى هو الاساس فى معظم الموجات، رغم أن مصادرها متعددة كما فى مصر بحكم الموقع المركزى الوسطى، كمصر كذلك.

النتيجة الصافية هى أن التعدد الجنسى والبشرى الذى عرفته الهند بصيغة منتهى الجموع أو افعل التفضيل خفف فى حالة ايطاليا الى ثنائية عريضة ولكنها بسيطة، كما أنها من جنس أكبر واحد أساسا هو الأوروبى القوقازى بالطبع، الجنس الألبى عريض الرأس الاكثر بياضا، والمتوسطى طويل الرأس والذى يمتاز بسمرة فى الشعر والعين ـ برونت ـ دائما وحتى فى البشرة أحيانا، والسلالتان تتقاسمان ايطاليا بالتنصيف تقريبا، بين الحوض وشبه الجزيرة، وليس من الواضح تماما ما اذا كان قد حدثت عملية ازاحة او زحزحة بين الطرفين، واذا كان فمن ازاح من، فالمفروض ان الالبيين سكان الجبال اندفعوا فى قلب القارة كاسفين هائل على محور الالب فشطروها جنسيا ثم هبطوا من الجبال الى السهول بالتدريج، وهذا يشبه الى حد بعيد ما حدث فى الهند، ويختلف الى أبعد حد عما عرفت مصر.

وعموما فمازال الفرق بين الشمال والجنوب فى ايطاليا متبلورا ليس فقط على المستوى الجغرافى الطبيعى او الجنسى الدموى، ولكن أيضا حضاريا وثقافيا واجتماعيا بشكل مثير، وعليه، يمكن ان نلخص الموقف كله فى أنه فى موقع وسط

بين مصـر والهند من حيث درجة التجانس أو التنوع البشرى، اقرب فى نواح الى الاولى والى الثانية فى نواح اخرى، وان كانت إلى الاولى اقرب فى الجملة وعلى وجه العموم.

مصـر وبريطانيا (١)

مع بريطانيا نصل الى قمة التشابه النسبى، وقد تبدو هذه نتيجة ثورية او اكتشافا مثيرا، ولكن الواقع ان بين مصـر وبريطانيا تقابلا نادرا فى تاريخ وجغرافية التعمير والاستعمار البشرى رغم ما يبدو لأول وهلة من اختلاف كامل، فبريطانيا تعد أكثر بلاد اوروبا تجانسا من الناحية الأنثروبولوچية كما يضغط بشدة كل من ريبلى وكون، مثلها فى ذلك مثل أيبيريا، وعلى النقيض جدا من فرنسا التى تعد من أشد بلاد أوروبا خلطا وتنوعا وتنافرا اثنولوچيا، وهذا يضع الاساس الاول والنهائى للتشابه بين مصـر وبريطانيا، ويرجع هذا فى الحالين الى ان معظم الموجات الداخلة تنتمى الى عائلة جنسية واحدة أساسا، هى فى مصـر سلالات البحر المتوسط وفى بريطانيا سلالات الجنس النوردى، فباستثناء جزيرة أيرلندا (المستبعدة دائما من مقارنتنا هنا) تمتاز بريطانيا بأنها نوردية تماما، فهى تخلو من أى أثر للجنس الالبى، أما المؤثرات المتوسطية فتدخل فقط فى الاصول القديمة ما قبل التاريخية.

ثم ان جزيرة بريطانيا تنفصل عن القارة تماما، منها وليست فيها، بمثل ما أن مصـر جزيرة وان يكن مجازا بين الصحراء والبحر، من القارة وليست فيها، كل الفارق ان الاولى استمدت تعميرها واستعمارها من القارة عن طريق البحر، بينما أتت معظم هجرات مصـر وغزواتها عن طريق البر، ولقد يكون البحر فى حالة بريطانيا فاصلا أوضح من الصحراء فى حالة مصـر، ولكن اتساع الصحراء يعوض، وعلى أية حال فقليلة جدا هى الحالات المعروفة التى خرجت فيها الموجات البشرية من البلدين بعد ان دخلت، كبعض القبائل العربية بعد زوال سلطتها السياسية وكذلك الهلالية عندنا، يقابلها بعض العناصر الكلتية من كورنوول الى بريتانى فى فرنسا لأسباب خاصة ايضا ... الخ.

وفيما عدا هذا فلاشك ان العزلة الجغرافية فى الحالين هى المسئولة عن (أو صاحبة الفضل فى ؟) ذلك التجانس البشرى الكبير، فقد كانت الصحراء هنا والبحر هناك بمثابة المصفاة التى تكفلت بتنقية وإنتخاب الموجات الداخلة وباعدت بينها زمنيا بحيث لاترج الوجود الجنسى القائم، مما أعطاها الوقت الكافى أيضا

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٩ ــ ٢٢٦.

للاختلاط والهضم او التشرب، كذلك فان ضآلة المساحة فى بريطانيا - «جزيرة الجيب» كما توصف - ساعدت، كما فى مصر، على تجنيس السكان وتوحيدهم وصهرهم فى بوتقة لا مفر منها، ونقول لا مفر، لأن بريطانيا كمصر، بل أكثر من مصر، إذا دخلتها الموجات أو الغزوات أصبح من الصعب عليها جدا أن تخرج منها بسبب الفاصل البحرى المانع المنيع.

ولسنا بحاجة بعد هذا الى أن ننص على أن موقع بريطانيا يختلف جذريا عن موقع مصر طوال التاريخ، فلقد كانت الاولى على أطراف اليابس الاوروبى وعلى نهاية العالم القديم Land's End، فهى المثال النموذجى للموقع النهائى المتطرف Terminal، بينما مصر فى قلب الدنيا وعلى ناصية القارات ونموذج الموقع الوسطى المركزى الكلاسيكى، ومع ذلك فليس ثمة فارق كبير بين الاثنتين فى تعدد المداخل الجغرافية الطبيعية او حتى مواقعها النسبية الاساسية.

ففى مصر كما رأينا أتت الهجرات والغزوات من جميع الجهات نظريا، ولكنها عمليا استقطبت فى المدخل الشمال الشرقى، كذلك فلقد تلقت بريطانيا تعميرها من القارة، من الشرق أساسا بالطبع، ولكن ايضا من الجنوب ومن الشمال بل ومن الغرب استدارة حول الجزيرة كما فعل الفايكينج النورس والنرويجيون.. بل ان من الجنوب يحتمل ان تكون بريطانيا قد تلقت تعميرها الاول قبل التاريخ، من منطقة أيبيريا ومن الكلت بالذات، ولو أن الكلت وأصلهم مازالت نقطة غامضة، ومهما يكن، فاذا صح هذا فان بريطانيا تكون، كمصر، قد تلقت تعميرها القاعدى من الجنوب، بينما أتت الاضافات التكميلية التالية من الشرق، كمصر أيضا.

ثم نمضى قدما الى استعراض الموجات والغزوات التى تدفقت على الجزر البريطانية لنجد ان التشابه مع مصر يصل الى حده الاعلى والى درجة التناظر الغريب، مع ملاحظة ان معظم الموجات فى حالة بريطانيا بدأت غزوات وتحولت دائما الى هجرات، على العكس من الحال فى مصر حيث تقل الهجرات جداً وتتعدد الغزوات بلا حدود، فالى جانب عشرات من الموجات الثانوية القديمة والحديثة التى لعبت دورا ثانويا تكميليا فقط فى التاريخ الجنسى، هناك فى كلا البلدين ثلاث مراحل حاسمة فى تكوينها الجنسى هى التى حددت وشكلت كيانها من البداية الى النهاية.

ففى مصر كما رأينا ثمة الاساس القاعدى الفرعونى وما قبل الاسرات، ثم الموجة العربية الاسلامية التى عربت مصر، وأخيرا موجة الهلالية التى اكدت تعريبها، أما فى بريطانيا فالاساس القاعدى ما قبل التاريخ هو الكلت وما قبل

الكلت، واليه ينتمي البريطانيون القدماء Brythonic Briton على نحو ما ينتمي القدماء المصريون الى قاعدة ما قبل الاسرات.

ثم حملت فترة القرنين الخامس والسادس الميلاديين موجة الانجلز والساكسون من السهل الالماني العظيم، وقدر لها ان تقلب التاريخ الانثروبولوچي للجزيرة، فقد تم لها السيادة عليها وكانت هي التي وضعت نهاية لبريطانيا الكلتية والتي أعطتها لغتها وطبعتها بطابعها الانجلو ـ سكسوني الذي ساد منذ ذلك الوقت، وهذا يناظر مباشرة الموجة العربية الاسلامية في القرن السابع الميلادي التي وضعت نهاية لمصر الفرعونية القبطية، كما تكاد تعاصرها أيضا: هذه عربت مصر وهذه «جلنزت» أو «نجلزت» بريطانيا.

ثم أخيرا، وفي القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، أتى الفتح النورماندي من شمال فرنسا (وليم الفاتح) وكان النورمانديون او النورمان شعبة الا أنها محلية من النورس او النرويجيين او النورديين، أي من نفس المصدر الجرماني، وكل ما فعلت الموجة النورماندية، عدا السيادة السياسية، أنها اكدت التحول الجنسي واللغوي والثقافي الذي فرضته الموجة الانجلو ـ سكسونية، وبهذا فان دورها يشبه تماما دور الموجة الهلالية ـ السليمية العربية في تأكيد وتعريب مصر نهائيا والى الابد، كما أن تاريخها لا يبتعد كثيرا عن تاريخها.

تلك الثلاثية السائدة هنا وهناك هي اذن التي وضعت اركان التكوين الجنسي والثقافي في البلدين، ابتداء من التعمير الاولى فيما قبل التاريخ حتى تركيبته الراهنة، ولكن فيما بينها أتت الموجات والغزوات والمؤثرات الثانوية لتكمل الصورة وتضع التفاصيل او اللمسات المحلية، وهنا أيضا نجد تشابهات لافتة، فكما توالى الليبيون والاثيوبيون والفرس والاغريق والرومان على مصر قبل العرب، ثم الفاطميون المغاربة والايوبيون الاكراد والمماليك الشراكسة ثم العثمانيون الاتراك بعدهم، فكذلك تدفقت على بريطانيا عدا الرومان من الجنوب عناصر من كل غرب القارة ابتداء من النورس والفايكينج النرويجيين الى الدينز والجوت من الدنمرك وجوتلاند، وغيرهم من الجرمان والتيوتون.

وكما كان أثر الرومان في مصر عابرا لا يعدو الغزو العسكري، كذلك كان في بريطانيا، وكل تراثهم بها لا يعدو الآثار والمدن والطرق الرومانية الشهيرة، وكذلك فكما خرجت موجتهم من مصر، خرجت من بريطانيا في النهاية، أما بقية الموجات والغزوات فكان تأثيرها في الحالين ثانويا، اما لضآلة حجمها واما لتشابهها جنسيا مع أغلبية السكان السابقين واما لأنها كانت مجرد غزو لا هجرة.

ورغم ان معظم هذه الموجات التى دخلت بريطانيا واستقرت فيها قد تزواجت واختلطت فيما بينها فى كل متجانس فى النهاية مثلما حدث فى مصر، فعند هذه النقطة يبدأ الافتراق بين الحالتين وينتهى التشابه، ففى بريطانيا كانت كل موجة غازية تنتزع السيادة السياسية وتنتزع معها السهل الجنوبى الشرقى الخصب الغنى الدافىء طاردة منه سابقتها أو سابقاتها الى الداخل نحو الغرب الجبلى الوعر المطير، وكانت عملية الزحزحة والازاحة البشرية هذه عملية دموية قاسية تتم كقاعدة من خلال الحرب والصراع القبلى المسلح الذى كثيرا ما وصل الى حد الافناء والابادة، وبهذا تحول الغرب او الشمال الغربى الجبلى الى اقليم طرد تراكمت فيه العناصر الاقدم المغلوبة وخاصة الكلت القدماء أول سكان الجزيرة.

من هنا نشأت تلك الثنائية الدائمة والخالدة فى بريطانيا والتى مازالت تقسمها جنسيا وثقافيا وتاريخيا بل وسياسيا وتلعب دورا خطيرا فى الحياة اليومية والعادية لبريطانيا لا يدركه عادة الاجانب والزائرون، وتلك هى ثنائية الكلت فى مرتفعات الشمال الغربى والانجلو - سكسونية فى منخفضات الجنوب الشرقى: فمازال للعناصر الأولى لغاتها وثقافاتها المختلفة تماما كاللغة الاسكوتش والويلش (الويلزية) كما أن لها حتى الآن انعكاساتها السياسية العكسية الى تأخذ شكل الحركات أو المطالب الانفصالية فى سكوتلند وويلز.

وفى هذا تذكر بريطانيا بالهند، حيث أدت موجات وغزوات التعمير فى صندوق مغلق الى شق البلد على محور أفقى كما فى بريطانيا الشمال الغربى الكلتى - الجنوب الشرقى الانجلو سكسونى هنا، مقابل الشمال الغربى الآرى - الجنوب الشرقى الدرافيدى هناك، والفارق الوحيد، وهو فارق هام، هو أن الفارق الجنسى الأساسى طفيف جدا فى الحالة الاولى، ولكنه شاسع للغاية فى الحالة الثانية.

ليس هذا فحسب، فرغم امتزاج وتزاوج العناصر والموجات المختلفة التى دخلت فى تكوين بريطانيا، فإن هناك مازالت توطنات إقليمية ومحلية بارزة، بحيث يكاد يكون لكل عنصر منطقة جغرافية محددة يسود فيها، الأمر الذى يدل على أن الاندماج والانصهار لم يكتمل كلية، بل ان كل نطاق منها يكاد فى موقعه يناظر موقع مصدره من القارة، بحيث يوشك ترتيب هذه النطاقات يعكس ترتيب تلك المصادر من الشمال الى الجنوب ابتداء من سكندينافيا وألمانيا حتى أيبيريا وايطاليا، فمثلا يسود النرويجيون فى الشمال الشرقى والغربى واقليم البحيرات، والدانمركيون فى يوركشاير وما جاورها، والانجلوسكسون فى الجنوب الشرقى بمنخفضاته الفسيحة حيث تركز الرومان أيضا من قبل ثم النورمان (النورمانديون) من بعد.

وليس كأسماء الأماكن الجغرافية فى الجزيرة كاشفا يعكس هذه النطاقات ويرمز اليها، ففى كل منها تسود أسماء من اصول لغوية مختلفة وضعها عنصرها السائد، وهى اسماء تمتاز عادة بمقاطع ونهايات مختلفة معروفة جيدا لدارس الجزيرة، وكمجرد إلماعة مركزة بكل شدة، فان تشستر Chester ـ رومانية، ing ـ ham ـ ton ـ أنجلوسكسونية، بينما أن by ـ thorpe ـ fell ـ دنمركية ـ beau ـ هى نورماندية، وهكذا الى آخره (١).

الآن، فى هذا كله، تختلف مصر، فكما رأينا، لا أزاحة ولا ازاغة للعناصر الاقدم او الاسبق، ولا نطاقات بشرية داخلية ثانوية او غير ثانوية، بل اندماج وتشرب وهضم كامل، حتى أسماء الاماكن فى مصر، رغم اختلافات أصولها واشتقاقاتها، لاتبدى نطاقات اقليمية ملحوظة، بل تتوزع عموما بلا تخصص جغرافى، وفى هذا كله تتفوق مصر على بريطانيا فى درجة التجانس البشرى عموما، جنسيا وثقافيا، حضاريا ولغويا، ولاشك ان اتساع مساحة الجزيرة البريطانية بالنسبة الى مصر يفسر هذا الفارق جزئيا، فرغم ان الطول واحد تقريبا، فان بريطانيا اعرض بكثير جدا، ومساحة المعمور المصرى لاتعدو شريحة أو شريطا من مساحتها.

ومع ذلك، وعلى الجملة، تظل بريطانيا من أقرب البلاد الى مصر فى هذا الصدد ويكفى من الناحية الجنسية ان نذكر، مع ريبلى، ان فروق النسبة الرأسية بين أجزاء بريطانيا لاتعدو وحدتين اثنتين فقط، وهو أمر لا مثيل له فى أى بلد أو مساحة مماثلة فى بقية أوروبا، وهذا بلاشك مؤشر قاطع الى نسبة عالية من التجانس الإثنى، غير أننا إذا تذكرنا، مع سليجمان، أن الفروق فى النسبة الرأسية نفسها بين الدلتا والصعيد فى مصر لا تعدو وحدة واحدة، لأدركنا مدى تجانس مصر النادر.

(1) J .B. Mitchell, Historical geog, P. 67, Wooldridge & East, Spirit & purpose, P. 91 - 6.

الباب الخامس

ثوابت جغرافية ومتغيرات تاريخية

الفصل العشرون

من السبق الحضارى الى التخلف

قضية العزلة

كثيرون ممن كتبوا عن مصر يضغطون على العزلة كملمح أساسى فى شخصيتها وتاريخها ، وانها بصورة او بأخرى عالم كامل وحده قائم بذاته وربما مكتف بذاته ان لم يكن مستغرقا فى ذاته ، ولعل هيرودوت – كالعادة – اولهم ، فاحاطة الصحارى ،والجبال والبحار بها جعلتهم كما قال «يختلفون عن بقية الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم» (١) . ومن بعد يقول هويتلزى ان مصر «كانت دائما عالما وحده وبذاته ، وهى اليوم تعطى برهانا متزايدا على تميزها عن بقية القارة .. وكالواحات الأخرى فانها مقطوعة عن العالم بحواجز الصحراء ، ولكنها فريدة فى امتلاكها لمخرج عند كلتا نهايتيها لتسهيل التجارة الخارجية» (٢) ، وبالمثل يذهب فلير (٣) وجان درش وغيرهم كثيرون ، فى حين يتكلم مايرز عن مصر «كإقليم معزول بدرجة غير عادية وذى تركيب خاص» (٤).

وهذا وذاك بينما اولى الاوليات التى لا تحتاج الى تكرار وان تحملته دائما ان موقعها من العالم هو موقع القلب من الجسم او العاصمة من الدولة ، وانها حجر الزاوية وارض الركن ، مجمع القارات ومفرق البحار ، وملتقى الشرق والغرب ... الخ . وبديهى ان هناك تعارضا مابين الحقيقتين ، غير انه فى الحقيقة تعارض على السطح . ويعبر جوبليه بنفاذ ثاقب عن هذا التعارض فيقول : «وعزلة مصر المفترضة، تلك التى تعرف عليها المؤرخون القدامى بل حتى المحدثون ، لم تكن قط اكثر من ظاهرية ، لان البلد من اقدم العصور كان له علاقاته الدائمة مع جيرانه» (٥) ، ومثله يؤكد كون : « ابدا لم تكن مصر معزولة حقا» (٦) .

---

(1) Herodotus, The historices, Lond , 1954, P. 115
(2) P. 372.
(3) H.J. Fleure, "GGeogg. study of society and world problems", G.R., Sept. 1932, P. 262.
(4) J.L. Myres, Dawn of history, H.u.L 1933 . P. 833.
(5) Yves M. Goblet, Political geography & the world map, Lond., 1955, P. 83.
(6) P. 458.

والواقع أن العزلة المطلقة ،كالنقاوة المطلقة ، شيء لا تعرفه ولم تعرفه الجغرافيا قط ، فالحقيقة الجغرافية الأساسية هي انه ما من إقليم معزول تماما ، حتى في اقصى اركان الارض او في الماضي السحيق ، ودعك تماما من قلب الارض وقلب العصر الحديث . كل عزلة ، باختصار ، هي إذن عزلة نسبية .

وواقع الأمر ان عزلة مصر الجغرافية ، التي يتردد عنها الحديث بالفعل في معظم مايكتب عن مصر ، مبالغ فيها جدا ، دون ان تجد من يتصدى لها بالتوضيح او التصحيح ، والا فماذا نقول ، مثلا ، عن الصين او الهند او افريقيا برمتها جنوب الصحراء ، عن اليابان او الجزر البريطانية قبل الكشوف الجغرافية، فضلا عن سكانديناقيا والبلطيق دع عنك القارات الجديدة في العالم الجديد والاوقيانوسية ؟ إنها جميعا بصورة أو بأخرى يمكن ان تعد من «نهايات الارض Land,sEnd Finisterre» مضرب الامثال في العالم ، ولاتنس ايضا ان العزلة ، حتى بالمعنى النسبي ، كانت ظاهرة عالمية في القديم ، بمثل ما انه لا عزلة الآن على الاطلاق ، كما ان هناك تدرجا تاريخيا مابين النقيضين ، وذلك كله بحكم تقدم المواصلات وتطور الحضارة .

ولهذا فنحن حين نعترف كجغرافيين ببعض عزلة لمصر خفيفة لا نقصد اكثر من ذلك ، لانقصد عزلة «رهبنة» ولكن عزلة حماية فما كانت مصر قط «دولة رهبنة hermit state» وانما كانت «دولة طريق route state » ، كما يعبر جوبليه مرة ثانية، وبمزيد من الدقة ، كانت مصر في آن واحد «اقليم مرور او عبور region de passage» و« اقليم عزلة region d, isolement » ، مثلها في ذلك الى حد معين مثل سويسرا التي توصف تقليديا بانها اقليم عزلة تحول الى اقليم عبور ، او كلبنان الذي يوصف بدوره تقليديا بانه «سويسرا الشرق الاوسط» وذلك مع الفارق الاساسي بالطبع بين بيئة الجبال المضرسة الوعرة هنا وبيئة النهر السهلية هناك .

مصر اذن تكاد تنفرد بأنها تجمع في تناسب نادر بين قدر من عزلة في غير تقوقع ، وبين قدر من احتكاك لا يصل الى حد التميع ، وبهذه المعادلة الدقيقة تحتفظ بكيان وشخصية متميزة قوية ، ومرة اخرى نرى اصل هذه الخاصية يكمن في الجمع بين نقيضتي الموقع والموضع ، فالموضع كواحة صحراوية يعني – وحده – لونا من العزلة الجغرافية ويرسم ملامح اقليم عزلة ، فشرنقة الصحراء تغلفها لمئات الاميال شرقا وغربا وجنوبا ، ولاينفي هذا ان هناك في كل من هذه الاتجاهات شريطا ضيقا ما يربطها بالخارج العربي ، كنطاق كثبان سيناء الساحلية شرقا ، مرمريكا مريوط غربا ، ونيل النوبة جنوبا . اما شمالا فهناك دائما مستنقعات

الشمال والبرارى التى فصلت مصر عن البحر الى حد ما . هى اذن «جزيرة» فى الصحراء (١) .

وفى مراحل الحضارة المبكرة وتخلف المواصلات ، كان طبيعيا ان تنمى هذه العزلة الجغرافية الطبيعية الشعور بالذات فى المصريين القدماء ، ربما الى درجة الاستغراق الذاتى ethnocentrism ، وقد انعكس هذا فى اسم مصر ذاتها " فكانت كيمى khemi تعنى معا ارض مصر السوداء وعالم الارض الكوكب ، كما كان المصريون يقسمون العالم ببساطة الى «الارض السوداء كيمى» ، مصر ، فى القلب ، و«الارض الحمراء دشرت» وهى الصحراء والبرابرة ومن يعيشون على المطر حولها ، بل كان المصريون احيانا هم «الناس» والاخرون الاجانب ، ومثل هذه النظرة عرفتها في الواقع شعوب كثيرة اخرى ، اى أن تلك العزلة تحولت الى عزلة مترفعة superior isolation أحيانا ، او - اذا استعرنا وصف بريطانيا فيما بعد - تحولت إلى عزلة رائعة splendid isolation .

والواقع ان النيل بما منح مصر من حياة مستقرة ومتجددة معا ومن غنى ووفرة مع ترف وجمال ، وبالتالى من امن وطمأنينة (٢) مع تفاؤل بالمستقبل وثقة بالنفس ، ربما جنح بهم الى قدر من غرور فأوحى اليهم انهم اكرم عنصرا وارقى معدنا ممن حولهم من افريقيين وأسيويين ومن صحراويين ورعاة ومن أجانب وبرابرة .. الخ (٣) . بل تذهب روث بينيديكت فى تصوير نظرة المصريين الجينية الاستعلائية الضيقة فى ظل عزلتهم الجغرافية الى حد القول بانهم استسلموا للاغراء باعتبار انفسهم جنسا اسمى super - race وشعبا مختارا chosen people (٤) .ولكن الحقيقة أن هذه العزلة والشعور بالتفرد والانفصال فى مصر القديمة لم تتحول قط الى نظرية عنصرية او الى كراهية للاجانب ، بل بمجرد دخول الاجانب واستقرارهم كانوا يعدون مصريين ، فالوعى - الحاد نوعا - بالذات فى مصر كان اقليميا اكثر منه عنصريا ، وجغرافيا قبل ان يكون جنسيا (٥).

ولقد كان من الممكن لهذا كله ان يجعلها تنعطف على نفسها فى انطوائية تاريخية تجتر فيها حضارتها المحلية ، دون ان يصبح التطور والتغير وظيفة للزمن

(1) O.J.R. Howard, The world around us, Lond., 1925, P. 48.

(2) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptieenne, Paris, 1931, t.I. P. 5 - 6.

(3) Before philosophy, P. 41.

(4) Ruth Benedict, Patterns of culture, 1935, P. 111.

(5) Before philosophy, ed. J. A. Wilson, pelican, 1949, P. 35.

فيها ، كان يمكن ان يسير خط التاريخ فيها فى زقاق مغلق تدور فيه حول نفسها ، وإذا كانت العزلة فى التاريخ ، كما فى البيولوجيا ، يمكن ان تكون نقطة البدء فى تأصيل انماط وابتعادات جديدة تتبلور الى انواع او حضارات جديدة ، فان هذا النوع من التطور تدهوري في الغالب ، لانه لايلبث ان يتحول من التبلور الى الجمود والتحجر ، ومن الحيوية الى التكيس او التكلس ، وكما وجد داروين ان الجزر المحيطية المتطرفة المنعزلة هى مواطن الانواع القديمة المنقرضة ، فكذلك يمكن ان تكون الجزر الصحراوية المنعزلة متاحف جغرافية لحضارات بائدة منقرضة (١) ، او كما يضعها فلير ، ان مجتمعا مكتفيا بذاته اذا ترك وشأنه قد يطور روتينا ، ولكنه قد «يستنقع» فيه ، والضمان الوحيد ضد هذا هو الاتصالات الخارجية (٢).

ولكن مصر ، وان كانت جزيرة صحراوية بالموضع ، فانها بالموقع اقليم مرور وعبور ، فى قلب الدنيا وعلى ناصية كل التيارات الحضارية والثقافية ، انها برج مراقبة او مرصد يغطى العالم القديم برمته ، ولهذا فلم تملك ان تنعزل ابدا عن تيارات التاريخ وحركات الحضارة ، ومن هنا فان وعى مصر القديمة بنفسها اقليميا سرعان ماتضاءل مع التاريخ وتطور المواصلات وانفتاح مصر على الشرق القديم ، حتى اذا ماوصلنا الى مراحل التاريخ الوسيط والحديث لم تعد تلك العزلة الجغرافية - التى لم تكن قط كاملة او حادة - الا ظلا باهتا وكما محدودا لا سبيل الى المبالغة فيه ، وفى الحضارة ، كما فى البيولوجيا ، ان البديل الوحيد للعزلة كعامل فى تأصيل الانماط والانواع الجديدة الخصبة الثرية انما هو الاختلاط والاحتكاك (٣) . ولكن الافراط فى الاختلاط ، كالافراط فى العزلة ، ليس تطورا خلاقا : اذ يمزق الاحتكاك الخارجى الشديد خيوط التقاليد ونسيج الاصالة ، فتتحول المرونة الى تميع والحيوية الى تحلل ، ويصبح التزاوج خلاسية والاتصال انحلالا ، وتكون المحصلة النهائية حضارة لا فقرية لا قوام لها .

ونحن نستطيع ان نرى ان التناسق الدقيق بين اثر الموقع والموضع فى مصر قد زاوج فيها بين العزلة والاحتكاك فى زواج سعيد ، اخذ من كل منهما محاسنه دون اضداده ، وجعل منها منطقة اتصال zone of junction ومنطقة انفصال disjunction فى الوقت نفسه وبالتالى منطقة توصيل وتأصيل معا فلم تكن مصرمجرد منبع لحضارة حفرية آسنة ، ولامصبا فقط لكل وباء او نزوة حضارية

(1) P.V. La Blache, Principes de géog. Humaine.

(2) H.J. Fleure, The peoples of Europe, Lond, 1922, P. 5.

(3) La Blache, loc. cit.

وافدة ، بل كانت دائما منبعا ومصبا معا ، تأخذ وتعطى ابدا ، ومن هنا حيويتها التاريخية وبقاؤها . ان هذا التناسق الدقيق هو مفتاح جوهرى لشخصية مصر التاريخية ، وبه نستطيع ان نحلل كيانها الحضارى ما كان منه وما سيكون .

واذا نحن اردنا ان نلخص القول فى قضية العزلة الجغرافية سواء فى الماضى أو الحاضر ، فلعل خير مانفعل ان نضعهافى اطار العالم العربى حتى تتحدد بالمقارنة ابعادها لاسيما وان للقضية اهميتها السياسية كما سنرى فيما بعد فنحن حين نقول ان مصر جزيرة او واحة في الصحراء ، فلسنا نضفى عليها تفردا طبيعيا شاذا ، وانما هى صفة تشارك فيها معظم البلاد العربية كأمر واقع . فكل البلاد العربية ايضا جزر صحراوية مبثوثة فى تضاعيف المحيط الصحراوى الكبير من المحيط الى الخليج ، وكل منها يبدو ككتلة من المعمور واضحة الحدود والتباعد عن غيرها .

وبالتالى فكل منها يعرف قدرا من عزلة جغرافية بالضرورة ، دون ان تكون هذه صفة تنفرد بها مصر . بل ربما كان منها ، خاصة على الاطراف ، من هو اكثر عزلة من مصر ، وفى النتيجة فان العالم العربى فى مجموعه ارخبيل بشرى كبير يترامى فى بحر الرمال او بالاحرى بين بحر الرمال وبحر الماء ، ان امتاز بقدر محدود من عزلة داخلية خفيفة مابين وحداته ، فقد الغتها من الناحية العملية ثورة النقل والمواصلات الحديثة بعد ان ظلت تنكمش وتتقلص عبر التاريخ ، فضلا عن انه ككل يشارك ، مع مصر ، فى موقع بؤرى هو كالقلب من العالم القديم .

من ثم فان مصر ، ككثير من شقيقاتها العربيات ، قد تعرف قدرا من العزلة الجغرافية بالموضع ، اى بحكم الموضع ، ولكن هذه عزلة يصححها تلقائيا وطرديا الاحتكاك بالموقع ، اى تصحح بقوة وبفضل الموقع ، صحيح ان مصر ، لانها بلد بلا أمطار ، شعب بلا جيران – اعتبر شرنقة الصحراء الكثيفة العميقة كفاصل طبيعى عازل حول الوادى من كل الجهات . ولكن كما كان لهذا سلبياته ، كان له ايضا ايجابياته – نعمة احيانا ان تكون بلا جيران – حيث وفر لها الحماية والامن واتاح التبلور لاسيما فى مراحل النشأة الاولى ، غير ان تلك كانت اصلا عزلة خفيفة نسبية فقط كما كانت فى تناقص وشحوب مع الوقت ، فى حين كان الاحتكاك والاتصال فى ازدياد باطراد ،اى ان عزلة الموضع كانت دائما وباطراد تتناسب على العصور تناسبا عكسيا مع احتكاك الموقع ، الى ان تحولت مصر نهائيا من دولة حماية الى دولة طريق ، واصبحت دولة برزخ مثلما هى دولة نهر .

ثم أنها ، تلك العزلة ، عزلة من طرف واحد عزلة من الداخل فحسب إذ

أن العالم لا ينفك يأتى الى مصر ، صحيح ان مصر ، لانها كثافة بلا هجرة ، كانت لاتصدر الرجال وانما الحضارة ولكن لانها من الناحية الاخرى منطقة دخول لاخروج، كانت دائما مصبا للرجال ، والحقيقة ان مصر يكاد يأتى اليها كل شىء ، وان قل ان تذهب هى الى احد : التجارة ، البحارة ، الهجرات والغزوات ، الاستعمار (هل نضيف حتى النيل ، حتى الرياح ؟!) كلا يقينا ، لم تكن مصر قط فى عزلة حقة ، انما هى «عزلة بلا اعتزال» كما قد نقول .

السبق الحضارى : «أم الدنيا»

اول مانرى حضارة مصر الزراعية الراقية نراها مع بداية عصرالاسرات (٣٢٠٠ق . م) ، حين تبرز لنا فى صورتها المتطورة الكاملة التى ترتبط فى اذهاننا بمصر الفرعونية عموما ، وبديهى ان وراء هذه اللوحة التامة تاريخا تطوريا سحيقا، وتبدأ الجرثومة الاولى فى هذا التاريخ فى نهايات العصر الحجرى القديم ، غير ان هنا بالضبط تبدأ المشكلة العلمية ، فكما راينا فى دراسة الاصول الاولى لتعمير مصر ، ربما اكثر ، تبدو الاصول الحضارية الاولى غامضة سديمية الى اقصى حد. فبقدر ماتتعدد النظريات والآراء ، بقدر ماتتعارض وتتضارب ، بل لقد غير بعض العلماء آراءه او حتى قد يناقض نفسه احيانا ، ومن اسف ان المزيد من البحث لم يعن الا المزيد من الغموض والتعقيد لا المزيد من الوضوح والبساطة .

كذلك فبعد ان كانت النظريات الكلاسيكية تعطى مصر مكانة الصدارة فى مجال الحضارة ، تتجه بعض النظريات الحديثة الى ان تسلبها الكثير من هذه المكانة ، سواء فى ذلك الحضارة الفرعونية نفسها او حتى الحضارات الحجرية القديمة السابقة عليها ، والواقع اننا هنا فى باب الحضارة ، اكثر من اى باب آخر ، نلمس الاتجاه العام الى المبالغة فى تقدير مصر اما بالايجاب واما بالسلب ، اما بالمغالاة فى تقييم دورها واما بالافراط فى التقليل من هذا الدور ، فبينما يجنح البعض الى أن يجعل مصر بداية وأصل كل شىء ، يصر البعض اصرارا – مريبا ؟ – على تجريدها من كل فضل تقريبا ويجعلها مجرد صدى او صورة منقولة .

لهذا فلا مفر لنا من ان نعرض لأكثر من رأى ونظرية على حدة فى الحالين ، ثم بعد التحليل والنقد نستخلص منها النتائج الضرورية والمواقف والاحكام النهائية ولنبدأ بالنظرية الكلاسيكية فى نشأة الحضارة فى العصور الحجرية ، ثم نتبعها بالآراء الحديثة المضادة أو المعارضة .

النظرية العاملة (١)

من العصر الحجرى القديم الى الحديث

العصر المطير

نقطة البداية فى تطور الحضارة هى ما لحق المناخ من تغير جوهرى فى نهايات العصر الحجري القديم ، تغيرت معه البيئة الطبيعية تغيرا جذريا هى الاخرى ، والصورة العامة السائدة والمتفق عليها بين اغلب الاركيولوجيين يمكن ان تبسط فى أن ماهو اليوم نطاق الصحارى فى وسط العالم القديم كان يعيش فى ذلك الوقت فى ظل «عصر مطير Pluvial Age » يقابل «عصر الجليد Ice Age» فى العروض الشمالية بأوروبا ، ذلك ان نطاقات المناخ الكوكبية كانت – كما وضح بروكس اولا او مبكرا – قد انزلقت وتأرجحت جنوبا ، بحيث كان نطاق مناخ البحر المتوسط الحالى ينطبق على نطاق الصحراء الكبرى – صحراء العرب (٢).

من ثم كان وجه الإقليم كالسفانا او الاستبس او البامبا المكشوفة ، تغطيه الحشائش والاعشاب الغنية والحيوان الغزير ، وعليهما عاش الانسان صيادا عرف القنص دون الاستئناس وجامعا عرف الحصاد قبل البذر ، هذا بينما كانت أودية الانهار كثيفة بالمستنقعات والآجام او الادغال ، اشبه شيء باقليم السد الحالى فى اعالى النيل او مستنقعات بحيرة بنجويلو فى وسط افريقيا الجنوبية ، ولذا كانت على العكس خالية من الحيوان والانسان ، وربما كان الحيوان يقترب من حواف الاودية للشرب ، كما كان الانسان يرتادها للصيد ، ولكنها جميعا لم تكن لتخترقها او تدخلها ، اى ان صورة الحياة كانت عكس الصورة الحالية ، او قل كانت نسختها السالبة .

وفى مصر ، فلقد انتهت الابحاث الحديثة الى ان العصر المطير عصران ، الاول والاكبر حدث فى البليوسين الاعلى والبلايستوسين الاسفل ، اما الثانى فوقع فى البلايستوسين الاعلى ، ويفصل بين الاثنين فترة جفاف فى البلايستوسين الاوسط ، ولئن كان العصر المطير الثانى فى البلايستوسين الاعلى هو الاقصر ، الا انه الاخطر بشريا وحضاريا اذ أنه تعاصر مع وجود وظهور الانسان،ولذا فهو محور

---

(1) V.G. Childe, Man makes himself, Lond., 1955, What happened in history, pelican, 1948, H. Frankfort, Birth of civilization in the Near East, 1951, P 34 - 40, Dorothy Davison, Story of prehistoric civilization, 1951, P. 2 ff, Huzayyin, Place of Egypt, P. 263 ff., Butzer, "Environment & human ecology etc." P. 63 ff. Elise J. Baumgarlel, Cultrrues of prehistoric Egypt, Lond., 1947 .

(2) C.E.P. Brooks, Evolution of climate Lond . 1925 .

كل دراستنا الاركيولوجية هنا ، والمقدر ان هذا العصر المطير قد غلف الصحراء المصرية لنحو ١٢٠ الف سنة ، من حوالي ١٣٠ الف سنة الى ١٠ الاف سنة مضت، حين حل الجفاف الحالي ، والمرجح ان للعصر قمتين من الرطوبة او ثلاثا .

وبطبيعة الحال فان البيئة الطبيعية في مصرتغيرت في ظل العصر المطير تغيرا جذريا فقد كانت الصحراء مرصعة ببحيرات عديدة ، بعضها من مقياس عظيم يقارن ببحيرة فيكتوريا او تشاد حاليا ، ومن اهم هذه البحيرات التي امكن تحديدها بحيرة بير طرفاوى ، التي يقدر ان مساحتها بلغت ٥٠ الف كم٢ اما زمنيا فالمقدر ان هذه البحيرة ظهرت منذ ٤٠ الف سنة ، وعاشت ١٥ الف سنة ، ثم جفت مرتين، مرة منذ ٣٥ الف سنة ، واستمر ذلك الجفاف لمدة ١٢ الف سنة ، ثم عادت الى الوجود بعد انتهاء الجفاف ، وظلت موجودة حتى ١٠ الاف سنة مضت حين جفت واختفت نهائيا .

على الجانب البشرى ، فان تلك الفترة من العصر المطير يقابلها حضاريا العصر الحجرى القديم بمراحله الاربع " الاسفل ، الاوسط ، الاعلى والنهائى او الختامى Final Palaeolithic ، والمقدر في مصر ان الاسفل انتهى منذ ٥٠,٠٠٠ سنة ق. م ، والاوسط منذ ٢٠,٠٠٠ سنة ق . م ، والاعلى منذ ١٠,٠٠٠ سنة ق . م ، بينما امتد النهائى او الختامى من ١٠,٠٠٠ الى ٨٠٠٠ او ٧٠٠٠ ق . م ، وقد وجدت الادوات الحجرية القديمة منتشرة في كل جهات الصحراء الكبرى ، مما يدل على ان الانسان كان يغطى وجهها جميعا ، حيث كان يجتمع ويتركز بصفة خاصة حول مناطق البحيرات الكبرى السابقة في قطاع الداخلة والخارجة وبير طرفاوى وبير مساحا وجبل العوينات .. الخ

كذلك تدل تلك الادوات على شدة قدم انسان العصر الحجرى القديم بمصر ، خاصة في صحاريها الجنوبية ، ربما منذ ٢٠٠ - ١٨٠ الف سنة . ففي قرية بلاط بالداخلة عثر حديثا جدا في بئر مطمورة مرتفعة على بقايا الات شيلية واشيلية ترجع الى ١٥٠ الف سنة مضت ، وهذا فيما يقدر اقدم انسان حجرى قديم بمصر . ثم في بير طرفاوى عثر على صناعة موستيرية ترجع الى نحو ٨٠ الف سنة مضت . وفي تفسير آخر ان انسان بير طرفاوى قد يكون معاصرا لانسان بلاط ، جاءا الى الصحراء الغربية منذ ٧٥ الف سنة ، ولعلهما من اصل واحد ، وهما على اية حال اقدم انسان وطىء ارض مصر.

كذلك عثر في الخارجة على صناعة عاطرية ترجع الى ٣٠ الف سنة مضت .

والمعتقد ان الانسان العاطرى هو اول من استقر فى الخارجة فى ذلك الوقت ، وبعدها بقليل منذ ٢٥ الف سنة كان الانسان قد بدأ يتسرب الى وداى النيل ، غير انه لم ينتقل اليه ويستقر به نهائيا الا منذ ١٥ الف سنة ، وهنا فى الوادى فان ابرز ماترك لنا الحجرى القديم من آثار هى الحضارة السبيلية ، من القديم الاعلى ، فى منطقة كوم امبو ، تضم ادوات حجرية وصوانية مصنوعة كأدوات للصيد .

وختاما فلعل هذا التتابع الحضارى لمواقع العصر الحجرى القديم ان يشير فى مجمله الى تعاقب فترات الرطوبة والجفاف أثناء العصر المطير ، بحيث حدث جفاف بعد الاشيلية لمدة ١٠٠ الف سنة ، ثم عاد المطر فظهر معه الانسان الموستيرى ، ثم حل الجفاف مرة اخرى لمدة ٤٤ الف سنة ، ثم عاد المطر لآخر مرة قبل ان يحل الجفاف النهائى وينتهى العصر الحجرى القديم ، وعموما فواضح من طول العصر الحجرى القديم شدة بطء التطور الحضارى عامة فى تلك المراحل الاولية السحيقة ، وهذا ماينقلنا الى المرحلة التالية وهى عصر الجفاف والعصر الحجرى الحديث .

عصر الجفاف

فلقد بدأ الجليد فى اوروبا ينحسر ويتراجع تجاه القطب ، فأخذ العصر الجليدى في الشمال والعصر المطير فى الجنوب فى الانتهاء بالتدريج الشديد ، على شكل ذبذبات متعددة Oscillations بينها وقفات مؤقتة ولها قمم متتابعة اولية maxima وثانوية sub- maxima ، ولكنها جميعا هابطة فى ترتيب تنازلى بصفة عامة ، بينما اخذ الجفاف على العكس يسود بالتدريج ، هكذا منذ ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، اى منذ نحو ٩٠٠٠ سنة الان ، بدأ مايسمى «عصر الجفاف Desiccation» الذى تقدم بالتدريج الوئيد تنقطه او تقطعه فترات عابرة او عارضة من زيادة المطر المحدودة او تحسن المناخ النسبى الى ان سادت الظروف الصحراوية فى كل النطاق الجنوبي . لقد تم «تصحير desertification » المنطقة وتبلورت الصحراء كما نعرفها اليوم .

هنا تحتم على كلا الحيوان والانسان ، مطرودا بالجفاف ، أن يهاجر بسرعة ليتجمع فى الاودية النهرية التى على العكس تحسنت بالجفاف ظروفها من خلال صرف المستنقعات واختفاء أو تخفيف الادغال، وكان النيل والرافدان اهم تلك الاودية فى المنطقة ، ولذا كانا القطبين او البؤرتين الاساسيتين اللذين احتشدت فيهما مظاهر الحياة الجديدة ، ولما كان مصدر المطر سابقا هو من الغرب ، فان بعض العلماء يرى ان الجفاف بدأ من الشرق مبكرا وتقدم بعد ذلك نحو الغرب ، وبذلك حل الجفاف فى الرافدين مبكرا عنه فى وادى النيل حيث تاخر بعض الوقت ، وان كان هذا يستدعى ان نفترضً كذلك ان الصحراء المصرية خلال العصر المطير

كانت بالضرورة اكثر مطرا من صحراء العراق .

المهم على اية حال انه لم يعد فى البيئة الجديدة المحصورة والمحدودة من مجال للحرفة القديمة الصيد ، بل لزم الاعتماد على جمع النباتات البرية ثم تقليد الطبيعة باستنباتها ، فكان اكتشاف الزراعة ، ومع اجتماع الانسان والحيوان ، تم استئناسه ، وربما تم ذلك اول الامر بصيد صغار الحيوان الرضع ثم تربيتهم فى الاسر ، وربما ارغم هذا امهاتهم من الاناث على الخضوع للاسر والايلاف فى مرحلة تالية ، مكنت بدورها من استدراج ذكورهم الكبار الي الوقوع في الاسر فى مرحلة اخيرة ، ربما مع الخصى ، وخاصة منهم الصغار .

المهم انه مع استئناس الحيوان اصبح الانسان يملك « حجرة كرار حية ودولاب ملابس يمشى على اربع living larders and walking wardrobes» كما يضعها جوردون تشايلد ، ومع الجمع بين الرعى والزراعة اصبح الانسان يفلح مزرعتين : كراع يفلح «مزرعة حية» بتعبير ارسطو القديم (١) ، وكزارع يفلح مزرعة حقة. وبذلك تمت نقلة ثورية من «اقتصاد استهلاك الغذاء food- producing economy»الى اقتصاد انتاج الغذاء food-gathering economy». لقد بدأت «الثورة الزراعية» او «الثورة الاقتصادية» كما يسميها تشايلد (٢) .

هذا ، ومن الثابت والمسلم به انه قد حدثت في المناطق الجافة فترات او دورات من الرطوبة والمطر فيما بعد البلايستوسين ، ولو ان ذبذباتها طفيفة لاتقارن بذبذبات العصر المطير نفسه ، وتشير كل الادلة الجيولوجية فى مصر الى حدوث قمة ثانوية مطيرة اثناء العصر الحجرى الحديث ، مايسمى Neolithic Wet Phase or Sub-pluvial تقابل ، وتتفق مع مايعرف فى العروض الشمالية باسم Climatic Optimum ، والمقدر ان تلك القمة وقعت فيما بين سنتى ٥٠٠٠ ، ٢٣٠٠ ق . م، وان كان البعض يضعها بين ٥٥٠٠ ، ٢٥٠٠ ق . م .

بهذا كانت الفترة هذه من العصر الحجرى الحديث وماقبل الاسرات وحتى الدولة القديمة تمتاز بمناخ اكثر رطوبة ومطرا مما هو الآن ، وقد بلغت هذه الرطوبة اقصاها قبل حضارة العمرة ، بينما كانت نهاية الفترة الرطبة كلها فى حوالى

(1) J. Mogey, The study of geography, H.U.L. 1950 P. 67.
(2) V.G. Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1954.

الاسرتين الخامسة والسادسة اللتين شهدتا بذلك اشتداد الجفاف ، ذلك الذى وصل الى قمته في عصر الدولة الوسطى حيث زحفت الرمال على نطاق مترام من ارض الوادى .

فى خلال تلك الفترة ايضا زاد المطر في الصحراء الى حد كبير ، خاصة المرتفعات ، واكتست الصحراء بغطاء نباتي سفاني خفيف تكثر فيه اشجار السفانا، كما انتشرت الحيوانات السفانية المعروفة . وقد سجلت الرسوم والنقوش الفرعونية ورسوم الكهوف وغيرها كل هذه المظاهر بدقة ، كما ظهرت مؤشرات على وجود الانشوطة lasso ، دليل الصيد . وبالاختصار فلم تكن الصحراء فى تلك الفترة صحراء كاملة.

ولكن من الناحية الأخرى حدثت عدة ذبذبات ونبضات ثانوية داخل تلك الفترة ، فقد وقع داخلها نوبتان من الجفاف القوى ، الأولى فى فترة حضارة جرزة حوالى ٣٦٠٠ ق . م والثانية بين الاسرتين الاولى والثالثة ، وفي كلتا هاتين النوبتين هلكت النباتات والحيوانات السفانية وانقرضت وحلت محلها انواع افقر واصغر على الترتيب .

ولقد يلاحظ عند هذا الحد أن فترة رطوبة الحجرى الحديث تتعارض الى حد ما مع منطق نظرية الجفاف كأصل للزراعة ، او هى على الاقل لا تتوافق معه كل التوافق . فالزراعة بدأت تحت ضغط ازمة مناخية هى الجفاف ، وبفضل الجفاف تخفف الوادى من غطائه النباتى الاسفنجي المصمت المشبع القديم ، ولكن فترة رطوبة الحجرى الحديث تعنى تحسن المناخ النسبى وعودة الرطوبة وبالتالى تدهور الوادى من جديد الى حالة شبه مستنقعية . غير ان الحقيقة ان فترة مطر الحجرى الحديث كانت قمة متواضعة محدودة او شبه قمة لا تقارن قط بمستويات العصر المطير .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلقد دلت الدراسات الفيزيوغرافية على ان النيل منذ اواخر الحجرى القديم لم يكن يتعرض للجفاف فحسب ولكن ايضا لعملية نحت وتعميق وتخفيض لمجراه degradation ساعدت كثيرا على تصريف مياهه ومستنقعاته . وفي فترة رطوبة الحجرى الحديث توقفت هذه العملية وانعكست نسبيا الى عملية ارساب وتعلية للمجرى ، aggradation لاشك اعاقت تصريف مستنقعاته بعض الوقت بعض الشيء .

ويخرج حزين من هذا المأزق ، بحل مقنع لايبدو بعيد الاحتمال ، فهو يهبط ، مع النظرية العامة ، بالانسان فى عصر الجفاف من الهضبة الى القلب الوادى الذى صرف واصبح صالحا للسكنى ، وهناك يتم اكتشاف الزراعة والاستئناس ، الى آخر النظرية .

ولكنه بعد ذلك يخرج به مهاجرا من قلب او قاع الوادى الي اطرافه وحوافه اى اطراف الدلتا وحواف الصعيد حيث يقيم الانسان ابان فترة رطوبة الحجرى الحديث تلك تاركا لنا آثار حلاته بطولها . ثم اخيرا حين تنتهى فترة الرطوبة العارضة هذه ويستعيد الجفاف منحناه ، يعود صاحب النظرية بالسكان الى قلب الوادى مرة ثانية وأخيرة حيث يبدأ الاستقرار النهائى بلا انقطاع بعد ذلك (١) . فكأنها ليست تعميرا وانما اعادة تعمير re-settlement وبهذا نعود من جديد الى صلب النظرية العامة فى عصر الجفاف – الثورة الزراعية ، وفضلا عن ان هذه النظرية التكميلية الحصيفة تحل مأزق التعارض بين طرفى المعادلة الاساسية ، فانها ايضا تفسر لنا لماذا سنجد كل حلات الحجرى الحديث فى مصر موقعة على اطراف الوادى وحوافه الصحراوية دون قلبه بالتحديد .

فلسفة التطور

تلك بايجاز هى النظرية العاملة الاساسية فى اصل الحضارة والزراعة كما يتفق عليها معظم العلماء والباحثين ، وان نقد البعض شيئا من جزئياتها او اختلف على تفاصيلها . فعند بريدوود مثلا ان الصورة المناخية فى البلايستوسين لم تكن على تلك البساطة التى تصورها او صورها بروكس ، وان من الصعب جدا ان نجد دليلا قاطعا على عملية الجفاف اثناء فترة بدء الزراعة الراقية . أما هانز بوبك فيشك كلية فى أن « حزما مطيرا » متجانسا حول العروض دون المدارية قد وجد على الاطلاق أثناء البلايستوسين (٢).

على ان هذه الاعتراضات او التحفظات لم تنل من القبول العام لجوهر النظرية الاساسية ، تلك النظرية التى سيلاحظ – حتى لا ننسى – انها نظرية مناخية اساسا، المناخ سبب والزراعة نتيجة ، كما لن تفوتنا طرافة المتناقضة الأساسية فيها ، شكليا بالطبع ، من حيث ان الذى خلق الزراعة انما هو الجفاف ، هذا ، ومن ابرز أنصار هذه النظرية عدد كبير من الاعلام مثل جوردون تشايلد وتوينبى وفرنكفورت وغيرهم .

فمثلا ، عن عصر الجفاف بعد عصر الجليد كحافز للسكنى الاولى النهر ، تلك التى انبثقت عنها حضارة الحجرى الحديث ، يقول تشايلد : «عندئذ قد يدفع

(1) Place of Egypt etc., P. 319 - 322.
(2) R.O Whyte, Egolution of land use in south - western Asia, in: Ahist. of land use in arid regions, op. cit. P. 67.

الحيوان والانسان الى الاحتشاد معا حول البرك والاودية التى كانت تزداد عزلتها بفواصل من الرقع الصحراوية ، ومثل هذا التجاور الجبرى من شأنه فى حد ذاته ان يدفع بذلك النوع من التبيؤ بين الانسان والحيوان الذى تنطوى عليه كلمة الاستئناس » (١).

اما توينبى ، انطلاقا من تشايلد ، فيصوغ فكرة التحدى المناخى والاستجابة البشرية . «فلما تحولت مراعى الاعشاب التى تطل على وادى النيل الادنى الى الصحراء الليبية» ، يقول هو ، «قفز هؤلاء الرواد البطوليون – تحفزهم الجسارة او اليأس – الى مستنقعات الادغال فى قاع الوادى ، التى لم يخترقها الانسان قط من قبل ، والتى قدر لديناميتهم ان تحول إلى ارض مصر ...» (٢)

اما فرنكفورت فيقول «امتازت الفترة منذ ٧٠٠٠ ق .م فصاعدا علي الارجح بالجفاف المطرد (...) جاعلا أودية الانهار الكبيرة صالحة للسكنى ، وحين بدأت المروج واراضى الشجيرات تبرز من المستنقعات ومسطحات الطين على طول مجارى الانهار ونزل الانسان من المرتفعات » (٣).

واذا كانت نقطة التحول من العصر الحجرى القديم الي الحديث هى حوالى ٧٠٠٠ق . م ، فان العلماء يختلفون فى تقدير بدايات ونهايات واطوال العصرين ومراحلهما المختلفة ، وفى مصر يقدر بصفة عامة ان الحجرى القديم بمراحله الاربع قد استمر حتى ٨٠٠٠ – ٧٠٠٠ ق . م ، بينما استمر الحجرى الحديث حتى ٤٥٠٠ ق . م ، ولو ان البعض يحدد بدايته فى النصف الاول من الالف الخامس قبل الميلاد (٤) . وبصفة عامة يمكن القول بان الزراعة بدأت فى مصر حوالى ٥٠٠٠ ق . م (٥) . اما بعد ٥٠٠٠ او ٤٥٠٠ ق . م فيبدأ عصر ماقبل الأسرات الذى يستمر حتى قيام الاسرات وبداية التاريخ المكتوب فى ٣٢٠٠ ق . م اى ان الالف ونيفا السابقة على مينا هى تقريبا عصر ماقبل الاسرات .

هذا العصر الأخير لا يختلف عن الحجرى الحديث الا فى ظهور الآلات النحاسية الى جانب الادوات الحجرية ، ولذا يمكن ان يعتبر عصر النحاس Chalcolithic مع

---

(1) The most ancient East, London., 1929, P. 42.
(2) A.J. Toynbee, A study of history, 1945, Vol. I, P. 305.
(3) Frankffort, Birth etc., P. 29.
(4) Robert-P Charles, "Eassai sur la chronologie des civilisations predynastique D'Egypte", Jour. Near Eastern Studies, vol XVI, 1957, P. 240 - 253.
(5) Butzer , op. cit., 1959, P. 43.

ملاحظة ان كلتا الخامتين .. الحجر والنحاس ظلت مستخدمة لفترة طويلة خلال العصر الفرعونى نفسه ، كذلك يمتاز عصر النحاس فى مصر ماقبل الاسرات كما فى فلسطين المعاصرة بأنه هو الذى بدأ فيه شق الترع وإنشاء الجسور ، ولهذا يسميه البعض مثل اولبرايت بعصر «حضارة الرى irrigaton culture » (١) وعموما ، وبمصطلحات تشايلد الخاصة نوعا فى التطور الحضارى ، يقابل العصر الحجرى القديم عصر الهمجية Savagery، ويقابل عصر ماقبل الأسرات عصر البربرية Barbarism، بينما يقابل عصر الاسرات عصر الحضارة Civilization (٢).

ومن الواضح تماما شدة قصر الحجرى الحديث ولواحقه زمنيا بالنسبة الحجرى القديم ، فالاخير اضعاف اضعافها طولا ، وهذا بطبيعة الحال بقدر مايشير الى بطء عملية التطور الحضارى فى المرحلة الاولى الى حد الجمود ، بقدر مايشير الى الطبيعة الانفجارية للتطور بعد ذلك ، حيث تتدافع التغيرات والتطورات الجديدة فجأة بعد ان تعبر النقطة الحرجة ثم تتسارع وتتراكم بحيث يلد كل تطور او يولد تطورا جديدا ، وبذلك ترتفع الحضارة باطراد الى آفاق اعلى واعلى دائما حتى لايكاد يبدو لها سقف منظور بعد ان ظلت طويلا جدا عند قاع الارض بلا حراك . ذلك قانون عام فى الجيولوجيا والباليونتولوجيا ، اى فى النبات والحيوان القديم ، وليست الحضارة باستثناء ، وهو مايعرف جملة بقانون التطور الانفجارى explosive evolution (٣).

كذلك لابد لنا هنا ان نلاحظ طبيعة وميكانيزم التطور الجديد ، فلقد كان العالم كله يغطيه اقتصاد الصيد والجمع خلال العصر الحجرى القديم ، وهكذا ضمنا كانت مصر ، الى ان عرفت الزراعة والرعى ، فاخذ اقتصاد انتاج الغذاء الجديد يزيغ اقتصاد جمع الغذاء ويزيحه بالتدريج عبر التاريخ بعيدا نحو الخارج حتى انحسر فى النهاية واقتصر اليوم على اطراف الدنيا جميعا فى اقصى اركان الارض المعزولة فى الشمال والجنوب ، والمهم فى هذه العملية التاريخية هو من اين بدأت ، والرد هو من القلب الى الاطراف ، فسواء كانت من مصر وحدها بدأت او من مصر وغيرها ، فذلك يعنى انها انما بدأت من وسط العالم ، ثم بعملية طرد

---

(1) W.P. Albright, Archaeology of Palestine, Pelican, 1956.
(2) Social evolution, Lond., 1951, P. 136.
(3) F.E. Zeuner, Dating the past, an introduction to geochronology, Lond., 1950, P. 361 - 9.

مركزية اكتملت حتى اطراف الدنيا ونهاية الارض (١) . ومن هنا ، حتى فى تلك المراحل الباكرة الافتتاحية جدا من تاريخ البشرية ، فان الموقع الاوسط لم يكن فى النهاية والنتيجة باقل اثرا ولا اهمية من الموضع الامثل .

العصر الحجرى الحديث

سلسلة حضاراته

ترك لنا كل من الحجرى الحديث وما قبل الأسرات فى مصر عددا من آثار الحلات الزراعية تضم مخلفات من الحبوب والفخار والفؤوس والمناجل الحجرية وقطع النسيج والأدوات المنزلية ، الى جانب الاقواس والسهام وكذلك الخطاف والسنارة ، مما يدل على أنهم جمعوا الى حين بين الزراعة وتربية الحيوان - بما فى ذلك الخنزير - وبين الصيد البرى وصيد الاسماك يستكملون بها غذاءهم ، وتمثل هذه الحلات او المواقع مراحل متراتبة من نمو وتطور الحضارة الزراعية ، وبصفة محددة مراحل انتقال من اقتصاد الزراعة، والجمع الى اقتصاد الزراعة والتربية والصيد (٢) .

واهم حضارات الحجرى الحديث أربع هى على الترتيب الزمنى دير تاسا ، مرمدة ،الفيوم ، البدارى . فاما حضارة دير تاسا فى مصر العليا فيؤرخ لها بحوالى ٦٠٠٠ - ٥٠٠٠ ق. م . وتشير مخلفاتها إلى ان المستنقعات مازالت تغطى الوادى ، أى انها اقرب الى فترة الانتقال بين العصر المطير وعصر الجفاف . وتمتاز أوانى دير تاسا الفخارية ، التى وجدت بها بقايا حبوب ، بدرجة ملحوظة من التطور الفنى .

أما مرمدة على أطراف الحافة الجنوبية لغرب الدلتا ، والوحيدة التى عثر عليها فى الدلتا عموما ، فحتى وهى مسكونة كان المناخ يتغير والصحراء تطغى وتزحف ، إذ كثيرا ما دفنتها العواصف الرملية إلى نصفها تقريبا ، حتى أضحت الحياة فى النهاية غير محتملة فتركها أصحابها ، إلى أين لا نعلم ، ولكن الذى نعلمه هو أن نسل هذه الجماعات أثر فيما يعد تأثيرا كبيرا على حضارات غرب أوروبا (٣) . وتمتاز مرمدة ، على أية حال ، بقرية مخططة تتوزع بيوتها فى صفوف منتظمة على جانبى شارع مستقيم . وقد أرخ الكربون المشع حضارة مرمدة مؤخرا بحوالى ٧١٠٠ ق.م . هذا ولقد تم فى السنوات الأخيرة كشف حديث فى هضبة أبو غالب

(1) Mogey, P. 84.
(2) V. G. Childe, Progress & archaeology, Lond., 1945, P. 17-8.
(3) Dorothy Davison, P. 27 .

إلى الجنوب من مرمدة بني سلامة بنحو ١٠كم ، يبدو معاصرا للمحطة الأم إن لم يكن حقا امتدادا لها .

كرونولوجيا ، قد تقترب ، أو بالأصح قد لا تبتعد ، مرمدة كثيرا عن حضارة الفيوم « أ » ، التي قامت قريتها غير المنتظمة على أطراف بحيرة موريس (١) ، والتي قدر الكربون المشع عمرها بنحو ٦٥٠٠ سنة بالنسبة ليومنا هذا (٢) . والاثنتان ، مرمدة والفيوم ، قد لا تبتعدان كثيرا عن دير تاسا ، وعموما كان يؤرخ لهما بحوالي ٥٠٠٠ ق.م ، كما يقدر البعض أنهما أقدم حلات زراعية معروفة في إفريقيا .

أما البداري بمصر العليا فأحدث الحجرى الحديث ، حوالى ٤٠٠٠ ق . م ، أو بين ٣٧٠٠ - ٣٤٠٠ ق . م في تقدير آخر (٣) ، ولذا كان المناخ فيها جافا للغاية بالقياس إلى دير تاسا . وقد عرف البداريون النحاس ، أي أن المرحلة انتقالية من الحجرى الحديث إلى عصر المعادن . كذلك عرفوا السفن والملاحة في النيل .لكن المقول أنهم حضارة جديدة وافدة مع جماعة دخيلة أتت من الجنوب ، ربما من منطقة القرن الافريقى أو منابع النيل الأزرق .

وإذا نحن نظرنا الآن إلى هذه الحلات وحضاراتها نظرة شاملة ، فسنجد أنها تنتثر على أطراف الصعيد وهوامش رأس الدلتا ، لاسيما عند نهايات الأودية الصحراوية الصغيرة التي تصب في وادي النيل . وإذا لم يكن قد عثر على مثل هذه الحلات الحفرية في معظم الدلتا ، فليس ذلك لأنها لم تدخل دائرة الثورة الزراعية ، وإنما لتآكل الحفريات وصعوبة البحث تحت طميها الرطب السميك . بل إن هناك ، مثل فون روزين ، من يتساءل عما إذا كانت حضارة مصر ما قبل الأسرات قد بزغت في الأصل بين سكان المستنقعات في شمال الدلتا (٤) .

وأيا ما كان ، فإن المهم أن ذلك الموقع الهامشى المتواتر قد يشير إلى المرحلة الانتقالية في حركة هجرة السكان من قلب الهضبة الصحراوية في قلب الحجرى القديم من قبل ، إلى صميم وادى النيل في صميم الحجرى الحديث فيما بعد . وهذه

(1) Huzayyin, Place, P. 300.
(2) Butzer, P. 43.
(3) Robert-P. Charles, "Essai sur la chronologie.. Prédynastique etc." loc. cit.
(4) Eric von Rosen, "Did prehistoric Egyptian culture sppring from a marsh-dwelling people ?" Riksmuseets ethnografiska etc ., Stock - holm, no. 8, 1929, P. 3 -13.

الحركة النازلة نحو الوادى تشبه حركة الهبوط التى حدثت فى أوروبا فيما بعد فى عصرها الحجرى الحديث من خطوط التلال والمرتفعات إلى الأودية والسهول (كسهل سولسبرى مثلا فى انجلترا) (١) . وعدا هذا فان انتخاب مواضع اتصال الأودية الصحراوية الصغيرة بوادى النهر قد يشير إلى مرحلة متقدمة كان الفلاح الحجرى الحديث فيها أقدر على مغالبة مشاكل الرى على نطاق محلى صغير وأعجز عن مواجهتها فى خضم النهر الكبير نفسه . إنها جميعا مرحلة الانتقال فى الزحف التاريخى والجغرافى التدريجى من الرمل إلى الطين ، ومن الرويفدات إلى النهر الأب .

أصل محلى أم مستورد ؟

وقبل أن نغادر الحجرى الحديث ، لابد من كلمة أخيرة عن أصوله التاريخية أو الجغرافية . فالبعض يعتقد أن فخار دير تاسا ، نظرا لتقدمه الكبير ، يوحى بفترة طويلة من التطور سبقت ظهوره ، ثم يضيف أن ذلك ربما حدث فى جنوب غرب آسيا وليس فى حوض النيل (٢) . كذلك فقد كان الرأى السائد وقتا ما هو أن الزراعة واستئناس الحيوان دخلا مصر أثناء عصر ما قبل الأسرات الأوسط . ولكن العثور على حبوب فى فخار دير تاسا هدم هذا الرأى ، إذ أن تاسا حجرى حديث أقدم بكثير من ما قبل الأسرات الأوسط (٣) .

مع ذلك يعود أصحاب الرأى القديم عن دخول الزراعة إلى مصر فيجادلون بأن آثار تاسا والبدارى لا تخلق أى صعوبات فى وجه النظرية الجديدة التى تؤكد أهمية النطاق الممتد من قيليقيا إلى شمال إيران فى نشأة الزراعة . فهم يرون أن هذه الآثار تدل بشكل واضح على أثر حضارى آسيوى (٤) . هذا فى حين تشير آثار البدارى إلى مصدر جنوبى من منطقة القرن الافريقى أو منابع النيل الأزرق كما سبق .

على أن هناك كشوفا جديدة بمصر خلال السبعينيات ترجع إلى العصر الحجرى القديم ولكنها تتجاوز كل حضاراته السابقة فى القدم ، بحيث تنسخ ببساطة كل نظريات أصولها الأجنبية . وأهم هذه الكشوف ثلاثة : سيوة ، النوبة ، جنوب الصحراء الغربية .

---

(1) M. Aurouseau, "Distribution of population", G R., Oct. 1921, P. 568.

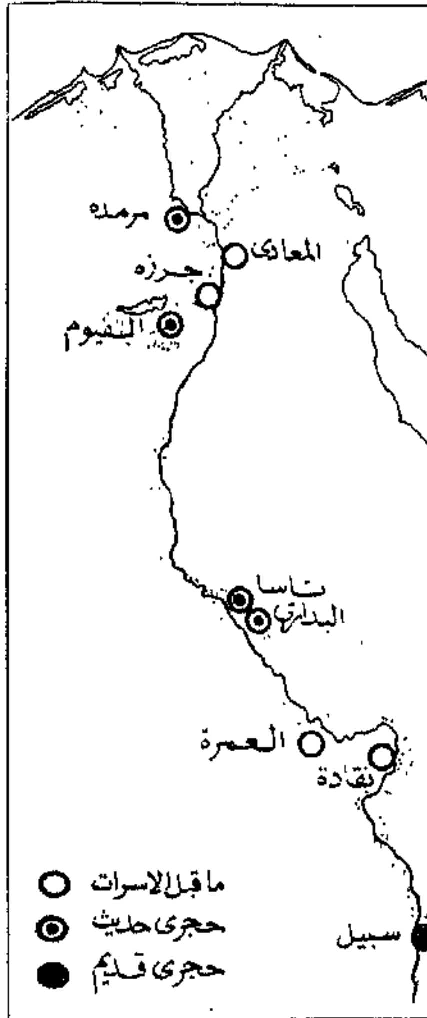
(٢) بيك وفلير ، الازمنة والأمكنة، ص ١٦٤ .

(٣) السابق ، ص ١٦٦،

(٤) السابق ، ص ١٦٤ .

ففى سيوة عثر على بقايا حضارة زراعية تم تحديدها بالكربون المشع ١٤بنحو ١٢ ألف سنة قبل الميلاد ، أى على الأقل ضعف عمر اقدم الحضارات التى سبق العثور عليها فى الوادى ، وبهذا ، وبعد ان كان اتجاه الرأى يذهب إلى أن الزراعة بعد ان بدأت فى مصر منذ ١٢ الف سنة قبل الميلاد ماتت على ضفاف النيل نتيجة الفيضانات المدمرة والجفاف المستشرى وصعوبة الحياة بالتالى ،اثبتت هذه الابحاث الحديثة استمرار وبقاء الزراعة المصرية كاملة فى الواحات حتى ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد على الاقل ، فلئن كان الوادى هو المشتل الأول للزراعة المصرية ، فلقد لعبت الواحات دور الخزانة الحافظة لها حتى عادت منها إليه كالمعقل الاخير فى نهاية المطاف .

اما فى النوبة فلقد كشفت الحفائر عن ادوات صوانية بوادى الكوبانية شمالى اسوان يرجع تاريخها الى اكثر من ٣٠ الف سنة كذلك عثر على رحايات قديمة فى منطقة توشكى ترجع الى نحو ١١,٥٠٠سنة وتدل بذلك على طحن الغلال ومعرفة زراعة الحبوب . واخيرا فقد عثر فى جبل عدى بالنوبة على مقبرة بها آلاف من الجماجم قدر عمرها بنحو ١٠ آلاف سنة ، وقد دعا هذا كله البعض الى القول بأن الزراعة نشأت اول ما نشأت فى النوبة ، وان اول انسان زرع الارض كان هناك وليس فى اى مكان آخر كفلسطين او العراق .. الخ .



شكل ١١ — مواقع حضارات مصر القديمة فيما قبل التاريخ .

اما فى جنوب الصحراء الغربية ، فإلى الغرب من ابو سمبل بنحو ١٠٠ كم وجدت بمنطقة جبل النبطة أدلة على استئناس الحيوان منذ ٨١٠٠ سنة وعلى هذه الأسس الجديدة لايستبعد ان يكون الانسان المصرى هو أول من عرف

الزراعة وإستئنس الحيوان ، وقد تغنى هذه الاسس ايضا عن نظرية الواحات وتعود بالنشأة الى الوادى نفسه مباشرة.

قبل الأسرات

اذ ننتقل الى الحضارات ماقبل الأسرات ، التى تنقسم الى المبكرة او السفلى والمتأخرة او العليا ، نجدها تمثل تطورا ارقى وترتبط مراحلها ببعضها البعض تطوريا .كما تشير على الجملة الى بداية العلاقات الخارجية الواسعة النطاق شمالا وجنوبا خارج مصر ، فضلا بالطبع عن تميزها باضافة النحاس الذى يدل دائما على الاتصال بسيناء وقد كانت اكواخ القرى تبنى اولا مغروسة فى التربة بعمق متر تقريبا ، وتبطن جدران الحفرة بالقش او الحطب ، ثم يستكمل البناء مرتفعا فوق الارض مغطى بالطلاء ، وكان هذا المسكن اولا دائريا او كروى الشكل ، ثم تحول بالتدريج الى الشكل المربع ، كما استخدمت فيه مواد اقوى كالخشب والحجارة (١).

واهم حضارات ماقبل الاسرات اربع هى العمرة ، جرزة ، سماينة ، المعادى . فالعمرة اقدمها ، وهى حضارة محلية ظهرت فى جنوب الصعيد ، وتسمى احيانا بنقادة الاولى (٣٤٠٠ - ٣٠٠٠ ق . م) (٢) ، وبها تأثيرات بدارية واضحة . أما آثارها فتشمل مساكن ومقابر وانواعا مختلف من الفخار الملون عليها رسوم لحيوانات مثل فرس البحر والزراف والتمساح وكذلك لنباتات وقوارب واشخاص . هذا عدا الالات والادوات والاوانى الحجرية ، الى جانب الذهب الذى يشير إلى الاتصال بالنوبة ، وهناك اخيرا بعض نباتات غريبة تدل على الاتصال بشرق البحر المتوسط .

اما حضارتا جرزة وسماينة فى مصر الوسطى فمتداخلتان بحيث تمثل الاخيرة امتدادا للاولى ، حتى اطلق عليهما معا حضارة نقادة الثانية (٣٠٠٠ - ٢٨٠٠ ق . م) بل ثبت عند البعض ان سماينة ليست الا خرافة chimera والمهم ان مصدر هذه الحضارة المركبة قد يكون شمال مصر فى الدلتا وتخومها الصحراوية ثم انتشرت فى مصر الوسطى (٣) . وهى بعامة ارقى من العمرة ، كما يبدو ان كثافة السكان فيها كانت اعلى والنمو اكبر (٤) ففيها ارسيت قواعد الزراعة المصرية :

(1) Butzer, P. 51, A. Badawy, A history of Egyptian architecture, Cairo, 1954, vol. I.
(2) Robert-P. Charles, I oc, cit.
(3) Huzayyin, P. 312..
(4) Frankfort, P. 42.

استصلاح الاراضى الزراعية بازالة الاحراج وتجفيف المستنقعات وحفر الترع وبناء الجسور ، تحديد المواسم الزراعية حسب الفيضان ، تحديد السنة والشهور ، تعدد الحرف والصناعات والمهن بما فى ذلك التجارة البعيدة المدى مع الشرق الادنى ، تطور المساكن وظهور البيوت ذات الجدران الاربعة ، تطور الحياة الدينية وظهور المقابر ، بل وربما معرفة الكتابة ، يضاف الى هذا تطور بالغ فى الآلات الحجرية والفخار اشكالا والوانا ورسوما ، ومن الاوانى الفخارية مايشبه الاوانى السورية حتى ليظن ان تجار الزيت السوريين هم الذين ادخلوها الى مصر ، وان استبعد البعض ذلك لطول الرحلة واحتمالات كسرها .

اما حضارة المعادى فتمثل حضارة الشمال او الدلتا ، وهى تتبع نقادة الثانية ، بينما يراها البعض من نسل حضارة مرمدة وابو غالب احدث حضارات الحجرى الحديث ، تشمل آثارها قرية كبيرة بهامساكن ومقابر ومواقد ومخازن حبوب ، عدا الفخار الملون والادوات والاوانى الحجرية والخشبية والتماثيل ، وكذلك بقايا حيوانات الزراعة ويشير الفخار بصفة خاصة الى اتصالات مع فلسطين ، كما تشير المعادن الى الاتصال بسيناء بطبيعة الحال .

وكما حاول البعضُ رد اصول حضارات مصر الحجرية الحديثة الى مصادر خارج مصر ، فكذلك فعلوا بحضارات ماقبل الاسرات ، وكذلك لا تعليق لنا إلا ماسبق ان قلناه فعلى اساس انواع الفخار التى عثر عليها خلال الفترة والمنقوش على نمط السلال ، هناك مثل بيترى من يرى لها اثرا ليبيا ، كما يرى نيوبرى ان هناك جماعة هاجرت من حافة الدلتا الغربية ومريوط ، ولكن الرد أن ليبياصحراوية جافة بدرجة لا تتفق بيئتها مع انماط السلال ، كذلك فعلى أساس انواع اخرى من الفخار، ذهب البعض الآخر الى انها سورية الاصل ، ربما وفدت من شمال سوريا فى عصر ماقبل الاسرات الاوسط ، بل وربماجلب اصحابها معهم زراعة الكتان اذا لم تكن قد عرفت من قبل فى مصر . بل يذهب نيوبرى الى ابعد من هذا فيدعى ان هؤلاء المهاجرين قد اخترعوا الكتابة الهيروغليفية بعد ذلك حين استوطنوا مصر ، وفى عصر ماقبل الاسرات الاوسط ايضا ، الذى امتاز بالاوانى الحجرية ، يأتى البعض بسكان جبال البحر الاحمر او شعب وادى الحمامات الذى هبط الى وادى النيل بعد ذلك (١).

تلك بايجاز هى حضارات ماقبل الاسرات ، وبنظرة عامة نستطيع أن نرى أنها

(١) الأزمنة والأمكنة ، ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .

تمثل مرحلة انتقالية من الناحية التكنولوجية وواضح انها هى المرحلة التكوينية الشاقة التى تسد معظم تلك الثغرة او الفجوة الواسعة بين سنة ٧٠٠٠ ق . م وسنة ٣٢٠٠ ق . م ، وتمثل الحلقة الصلبة بين حضارة الحجرى الحديث بمستواها المحدود بالضرورة وبين مستوى الحضارة الفرعونية كما انفجرت مع الاسرات بمركبها المعروف ، او قل بين المرحلتين الجنينية والانفجارية فى تاريخ الحضارة المصرية القديمة ، او بين مرحلتى الهمجية والحضارة عند تشايلد او - افضل - بين «الثورة الزراعية الاولى» و«الثورة الزراعية الثانية» ، او اخيرا - وخيرا - بين «الثورة الزراعية» و «الثورة المدنية» كما يعبر تشايلد ايضا ، والواقع ان هذا التصنيف الاخير هو خير تقسيم يكفل لنا الوضوح والدقة ولهذا فليكن نقطة ارتكازنا فى دراستنا للحضارة الفرعونية فيما بعد .

النظرية المضادة

غير ان من الضرورى اولا ان نتوقف هنا لنعرض لنظرية احدث تناقض كثيرا من معطيات النظرية الكلاسكية السابقة فى نشأة الحضارة الاولى وتكاد تنقضها . وقد كانت البدايات الطبيعية للنظرية الجديدة هذه على يد الجغرافى الألمانى بسارجة، ثم استكمل آخر نهاياتها الحضارية الاركيولوچى بوتزر ، وعلى هذا يمكن ان نقسم المناقشة الى جانبين : الاساس الفيزيوغرافى والفرضية الاركيولوچية (١).

الأساس الفيزيوغرافى

فلقد أعاد بسارجة النظر فى نظرية تشبيه بيئة النيل قبل التاريخ ببيئة السد الحالية ، ووجد أنها خاطئة ولا صحة لها ، وذلك لسببين جوهريين ، اولا ، ان النظام النهرى للنيل يتألف من فصلين ، فصل المياه العالية فى الفيضان حين يغرق الوادى كله ، وفصل المياه المنخفضة فى التحاريق حين تنحسر المياه ، وكنتيجة لهذا يمتاز الوادى بثلاثية الشطوط الطبيعية العالية جنب النهر ، ثم الاحواض الواسعة ، ثم سلاسل البرك والغدران او المستنقعات الخلفية فى اوطأ حواف الوادى عند حد الصحراء كذلك كان لكل نطاق من هذه الثلاثية مركبه النباتى الخاص الملائم ، فعلى الشطوط المرتفعة تجمعات من السنط والاثل والجميز ، وفى الاحواض اعشاب قصيرة وحشائش طويلة وشجيرات صغيرة وفى المستنقعات الخلفية فقط يظهر البردى واللوتس والبوص والغاب .

(1) Butzer, P 47 - 85.

اما اقليم السد ، على العكس ، فلا يعرف ، اولا ، نظام المياه العالية والمنخفضة الفصلي نظرا لأن كل مياهه تأتي من بحيرات هضبة البحيرات ، ومن ثم فإن الاقليم غارق كله تحت المياه باستمرار وطوال العام ، مع حياة نباتية مناسبة بالطبـع ، ثانيا ، يمتاز إقليم السد براوسب بحيرية بلايستوسينية شديدة السمك والامتداد ، فالحوض الحالي يمثل بحيرة قديمة تحولت الى مستنقع عظيم ، وهذا المستنقع لا يفتأ يمتلىء بالرواسب العضوية وغير العضوية ، ومن هنا جاءت الجزر النباتية العائمة ومستنقعات البردى وغير ذلك من معالمه النباتية الشهيرة ، ولكن لاشطوط طبيعية عالية هناك ولا احواض ، وهذا بالدقة هو الفارق الحاسم بين مورفولوچية السهل الفيضي الطبيعي لنهر النيل قبل التاريخ وبين اقليم بحيرة السد القديمة التي تحولت الي مستنقعات بحر الغزال اليوم .

وعلى هذا فان التشبيه الكلاسيكي الشائع لوادى النيل فى مصر ماقبل التاريخ بمستنقعات السد الحالية والذى يمثل فكرة محورية فى كل اركيولوچيتها وقبله «من أسف» كثير من الجغرافيين والعلماء ، انما هو محض خطأ فى رأى بسارجه . واذا كان لارسن Larsen قد عثر على نوع من النبات يدل بطبيعته على بيئة مستنقعية او كالادغال في وادى النيل فى عصور جرزة ، فقد وجد بوتزر ان الرواسب التى تم فيها هذا الكشف ليست نيلية بل بلايستوسينية . كذلك فان اية ادلة على ان مستوى قاع النهر او منسوب الفيضان كانا اعلى فى اى وقت مضى مما هما عليه الأن لا تغير من مورفولوچية السهل الفيضي .

معنى هذا كله ان مساحة المستنقعات والبرك والبحيرات الدائمة في الوادى كانت صغيرة ، ان لم تكن تافهة ، حتى فى بداية التعمير والسكنى قبل فجر التاريخ . وكان الجزء الأكبر من السهل الفيضي يتألف من الاحواض التى تغرق فصليا كل عام كما هي الحال الآن تماما ، وبالتالي فليس اخطأ من فكرة ان الوادى كان غاصا مختنقا بالأدغال والآجام الكثيفة الكثة سوى فكرة انه كان منطقة طرد للحياة خاليا منها ، على العكس ، كما يقول بوتزر ، كان بيئة صالحة جدا وجاذبة تماما للحيوان والانسان .

فعلى الشطوط المرتفعة التى لا يغرقها الفيضان إلا بضعة اسابيع كل عام كان يمكن منذ فجر الحياة ان تقوم القرى والحلات والسكنى ، بالمثل على حافة الصحراء، حيث تقدم المستنقعات أيضا رصيدا من طيور وحيوان الصيد ومابين الاثنتين كان يمكن للانسان دائما بعد ان تنحسر مياه الفيضان أن يبذر حبوبه فى التربة الرطبة أو يرعى ماشيته وقطعانه على الحشائش والاعشاب الغنية المرعة ،

وقبل حلول الفيضان التالى يكون المحصول قد تم حصاده ، بينما تنسحب القطعان للمرعى اما على الشطوط العالية أو على الحافة الصحراوية .

على هذا كله - تستطرد النظرية - فإن عملية إزالة واستصلاح المستنقعات لم تكن ، كما هو الظن الشائع ، النشاط الاساسى للانسان فيما قبل الاسرات او الدولة القديمة . والادلة التاريخية متوافرة على استمرار وجود هذه المستنقعات الخلفية حتى نهاية الدولة الحديثة والرعامسة والأسرة العشرين ، بدليل رحلات الصيد العديدة إلى هناك .

واخيرا ، فلئن كانت هذه الصورة الايكولوجية مثالية فى بيئة الوادى اى الصعيد، فقد عوضت مناطق ظهور السلحفاه في الدلتا عن ضعف نمو الشطوط العلية وعن انخفاض الأحواض الى ذلك الحد الذى تتحول معه الى مستنقعات وبرك ولقد كانت ظهور السلحفاة ، الى جانب هذا ، أوسع مساحة مما هى الآن بكثير ، حيث ان رواسب الطمى من حولها كانت اقل سمكا وارتفاعا ، فعلى حواف هذه الجزر الرملية اذن كان يمكن للقرى ان تقوم ، بينما كانت الارض الصالحة فسيحة ، دون منطقة مستنقعات على الاطلاق او على الاغلب ، وبعبارة اخرى ، لم تكن الدلتا اقل صلاحية وجاذبية للحياة والسكان من الصعيد .

الفرضية الأركيولوجية

حسنا ، اذا كان ذلك كذلك ، فان السؤال الذى يثور هو : لماذا اذن لم نجد حلات السكنى القديمة قبل التاريخ الا على اقصى اطراف الوادى الصحراوية؟ الرد ، اولا، ان هذا الحكم يتجاهل كثيرا من المقابر التى عثر عليها دون قرى معها ، غير ان هذا يحتم ان نفترض لها قرى بادت واندثرت ، ثانيا ،أن ليس من المحتم ان الدفن كان يتم فى الصحراء اذ ليس ثمة مايمنع ان يكون فى قلب السهل الفيضى . ثالثا ، من المؤكد ان هناك حلات كثيرة مطمورة تحت الطمى سواء فى الصعيد او الدلتا ، والاستنتاج كما ينتهى اصحاب النظرية الجديدة هو ان كل الدلتا ، فضلا عن الصعيد ، كان كلها مرصعا بالقرى والحلات منذ بدأ اقتصاد انتاج الغذاء من نحو ٧٠٠٠ سنة على الأقل .

اما عن حجم وكثافة السكان ، مادام الأمر كذلك فإن بوتزر يقدر كل سكان الوادى والدلتا من آخر جامعى الغذاء النهائيين terminal food- gatherers بعد نهاية الحجرى القديم الاعلى حوالى ٥٠٠٠ ق . م بنحو ١٠٠٠ نسمة فقط ، والتقدير مبنى على أساس معدل الكثافة العالمى الذى يعطيه بريدوود وريد لمثل هذه

الجماعات والذى يبلغ ٥ نسمة لكل ١٠٠ كم٢ ، وعلى اساس احتساب نحو ثلث مساحة وادى النيل لبند المستنقعات وللاستصلاح اللاحق فى الفيوم ثم توسع السهل الرسوبى الطبيعى فيما بعد ، وهذا الرقم المتواضع جدا يكفى للدلالة على مستوى الحضارة الى ماقبل العصر الحجرى الحديث .

وقد يكون من المفيد هنا ، على سبيل المقارنة ان نذكر تقديرا آخر لسكان مصر فيما قبل اقتصاد الزراعة ، ففى تقدير كيث ان كثافة السكان فى هذه المرحلة البالغة الطول ، التى سادها اقتصاد الجمع والصيد ، والتى يسميها بالعصر الاولى primal period تمييزا لها ككل عما بعدها ككل وهو العصر مابعد الاولى post-primal، فى تقديره ان الكثافة هى شخص واحد فى كل ميل مربع من الاراضى الصالحة . وعلى اساس ان الظروف الصحراوية كانت قد حلت ، وتحددت السكنى بمساحة الوادى البالغة ١٢ الف ميل مربع ، فان مجموع سكان مصر فى ذلك العصر يناهز ١٢ الف نسمة وهذا يبلغ ١٢ مرة مثل تقدير بوتزر .

ورغم ان اكثر من نصف هذه المساحة فى الدلتا وأقل من النصف فى الصعيد، فقد كان الصعيد أفضل كأراضى صيد ، ولذا يمكننا ان نقسم عدد السكان بين الاقليمين بالتساوى تقريبا ، ولما كان طول الصعيد نحو ٥٥٠ ميلا ، فان سكانه الـ ٦٠٠٠ تتوزع تلقائيا فى مجموعات بمعدل ٩ اشخاص على مدى كل ميل من النهر . واذا فرضنا ان كل مجموعة محلية تحتل رقعة تمتد نحو ١٠ اميال بطول النهر ، فان حجمها الكلى رجالا ونساء واطفالا جدير بأن يدور حول ٩٠ نسمة ، وبهذا يكون سكان الوادى فى الصعيد مقسمين بين نحو ٥٥ جماعة محلية منفصلة ، ولنا بعد هذا ان نفترض نفس التقسيم فى الدلتا ، مما يعطى مصر كلها مائة ونيفا من هذه الوحدات المحلية الاولية ، ولسوف تتضخم هذه الوحدات فى الحجم ، ولكنها ستقل فى العدد بالالتحام والاندماج ، وذلك مع الزراعة فى العصر الحجرى الحديث (١)

مع هذا العصر الاخير . نعود من جديد إلى تقديرات بوتزر فعلى اساس تقدير بريد وود وزميله ايضا لكثافة ١٠٠٠ نسمة لكل ١٠٠ كم٢ ، فان سكان وادى النيل فى مصر يصلون الى مابين ١٠٠،٠٠٠ ، ٢٠٠،٠٠٠ نسمة ، وهى نسبيا ثورة سكانية بلاشك ، اما فى عصر ماقبل الاسرات فمن الصعب التقدير لكن يمكن الجزم بأن لا اكثر من نصف سكان مصر كانوا يعيشون على حافة الصحراء ،

(1) A new theory, P. 301.

أخيرا ، ومن دراسة توزيع الأدوات الحجرية السابقة للحجرى الحديث يصل بوتزر إلى أن الإنسان كان قد سكن وادى النيل نفسه بصفة عامة منذ ٢٥,٠٠٠ ق . م على الأقل ، وبصفة مطلقة منذ ١٥,٠٠٠ ق. م أى أن الإنسان كان قد تحرك إلى داخل منطقة وادى النهر قبل مجئ العصر الحجرى الحديث بنحو ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف سنة . وهذا يتعارض تماما مع كل أسس نظرية عصر الجفاف – العصر الحجرى الحديث الكلاسيكية التى يسخر منها بوتزر ومن دعاتها ابتداء من تشايلد وتوينبى إلى فرنكفورت وغيره .

فعنده أنه لا اجتماع الانسان والحيوان فى الوادى أدى ، كما قال تشايلد ، إلى استئناس الحيوان ، بل ظلاهيه معا لنحو ١٠ آلاف سنة على الأقل قبل بدء الزراعة. ولا هو اندفع إلى الوادى ، المهجور فرضا ، ليحوله بديناميته إلى ما أصبح أرض مصر كما يصور توينبى ، بل لقد كان يقطن هذا الوادى فى قناعة وبلا دينامية كما يبدو قبل أن يبدأ طريقه إلى الحضارة الزراعية . لا ، ولا الجفاف حول الوادى من كتلة كثة إلى أرض صالحة للسكنى كما يقول لنا فرنكفورت ، فان الجفاف لا يؤثر على نهر متدخل exotic كالنيل يستمد ماءه من خارج منطقته .

بالمثل – يستطرد بوتزر – تنهار وتسقط نظرية « هبوط » الانسان أو نزوله من الهضبة إلى الوادى ، تلك النظرية الفجة الأسطورية كما يدمغها . كذلك فان نظرية سكنى الانسان للمدرجات النهرية البلايستوسينية فى طريق نزوله إلى الوادى هى مجرد جهل بمعنى ومغزى المدرجات ، لا أكثر . وإنما كان الانسان ، يضيف بوتزر ، على راحته الكاملة على كل من الصحراء والوادى منذ العصر الحجرى الأسفل فصاعدا ولو أنه تركز قرب الأخير فى المراحل الأكثر جفافا كما منذ نهاية الحجرى القديم الأوسط على نحو ما رأينا .

من هذا كله يصل بوتزر إلى أن هناك فجوة كبيرة فى مصر بين آخر جامعى للغذاء وأول زراع الحجرى الحديث الأصلاء مثل مرمدة . أى أن مرحلة الحضارة النباتية vegeculture ومرحلة الزراعة البازغة incipient agriculture الانتقالية تمثل حلقة مفقودة فى مصر . ولذا فانه يتساءل عن أصل الحجرى الحديث بها ، ويذهب فى تفسيره إلى تيار حضارى من نوع ما من الهلال الخصيب حيث عثر على مثل تلك المرحلة الانتقالية . ورغم أن هذه مجرد نظرية بلا برهان ، فانه يشير إلى أن مرمدة ظهرت بعد بدء فترة العصر الحجرى الحديث المطيرة بوقت طويل ، وكذلك متأخرة عن أول زراع فى الهلال الخصيب بألفى سنة على الأقل ، وأن عصر الجفاف ما بعد الجليد لم يدفع إلى الانتقال من جمع الغذاء إلى انتاج الغذاء بأى

شكل ، لا ولا حفز الانسان إلى أن يسكن وادى النهر لأول مرة ليبدأ عملية صرف المستنقعات ، تلك العملية غير الضرورية أصلا . وكل ما فعل جفاف نهاية البلايستوسين أنه أعطى دفعة لضرورة تركز السكان فى أنسب المناطق وهى النهر وذلك قبل بداية الزراعة المحلية بعشرة آلاف سنة على الأقل .

وعلى النقيض تماما من نظرية الجفاف والاتجاه إلى النهر كأصل الحجرى الحديث - يمضى بوتزر - فان سكنى الصحراء حققت كثافة وأهمية لم تعرفها وذلك بعد الانتقال إلى انتاج الغذاء . فهناك كثير من المحطات الحجرية الحديثة والنحاسية على طول هوامش الوادى من مرمدة حتى النوبة العليا وعلى امتداد الصحراء ابتداء من الجلف إلى الخارجة وسائر الواحات وهضاب الصحراء الليبية إلى صحراء مصر الجنوبية الشرقية ووادى الخريط ...إلخ . وقد تعرف هانز فينكلر Winkler على ست مجموعات إثنية على أساس رسوم الكهوف والصخور ، من أهمها « الصيادون الأوائل » المعاصرون للحجرى الحديث المصرى وحضارة العمرة ، وكانوا يسكنون أصلا صحارى النصف الجنوبى من مصر. ومنها كذلك من يسمون « سكان الجبال الأصلاء » ، وهم رعاة ماشية ظهروا أيام العمرة وربما كانوا أجداد البشاريين ، وسكنوا أراضى الصيادين الأوائل ولعلهم امتصوهم بالتدريج . ومنها أخيرا « سكان النيل الأوائل » الذين يبدو انهم كانوا أهم من نشر حضارة جرزة ، ويرتبطون بما يسمى سفن نقادة

ولقد شهد العصر الحجرى القديم الأعلى والعصر الحجرى الأوسط الصحراء الكبرى وهى شبه خالية من السكان ، ولم يتم إعادة تعمير مرتفعاتها بالانسان إلا مع قدوم أول المجتمعات الزراعية إلى وادى النيل . والواقع أنه قد حدث انفجار سكانى بعد ٥٠٠٠ ق . م يوازى السكنى الجديدة فى كل أجزاء الصحراء الكبرى ، لا بسبب زيادة امكانيات اقتصاد انتاج الغذاء ، وإنما بسبب تحسن المناخ وزيادة المطر فى بعض مرتفعات الصحراء . وبذلك شهد الألف الخامس قبل الميلاد مجموعة حضارية مترابطة نوعا من « الصيادين الأوائل » يحتلون مرتفعات الصحراء من الأطلسى حتى البحر الأحمر . وقد بلغ السكن والاتصالات الحضارية عبر الصحراء الكبرى قمة نادرة خلال العصر الحجرى الحديث بفضل فترة مطرها ٥٠٠٠ - ٢٣٠٠ ق.م

وخلاصة القول عند بوتزر أن جماعات عديدة ولكنها غير معروفة من البشر سكنت الجزء الأكبر من مصر فى عصر ما قبل الأسرات ، مثال ذلك التامحو الليبيون الذين سكنوا الواحات أثناء الدولة القديمة ، كل ذلك قبل ختام فترة مطر الحجرى الحديث . وقد أدى انتهاء هذه الفترة نهائيا إلى إخلاء مرتفعات الصحراء

الكبرى ، كالجلف والواحات ، من السكان قبل الألف الأولى قبل الميلاد ، الأمر الذى كان له انعكاساته التاريخية على مصر فى الأسرة السادسة . وفى الدولة الحديثة لم يعد جيران مصر الصحراويون يلعبون أى دور فى مصر العليا ، واقتصر الصراع مع الرحل على استبس الساحل الشمالى .

ولقد اتفق التوسع الفجائى والدرامى فى حضارات الحجرى الحديث القائمة فى الهلال الخصيب منذ ۷۰۰۰ ق .م على الأقل ، عبر الشرق الأوسط والبحر المتوسط وأوروبا وعبر مصر إلى الصحراء الكبرى ، اتفق مع بداية الظروف الرطبة بعد ٥٠٠٠ ق . م . وبالمثل ، لعل الظروف نفسها دفعت الانسان إلى ملء فراغ الصحراء الكبرى ونشر الحضارة عبر كل النطاق الجاف من العالم القديم .

نقد النظرية

تلك هى الخطوط الرئيسية فى النظرية الجديدة فى الانتقال من العصر الحجرى القديم إلى الحديث فى مصر . واضح تماما أنها النقيض المطلق للنظرية الكلاسيكية السائدة ، قل كالصورة وسالبها . ولعل أخطر ما فيها أنها لا تجعل الحضارة الزراعية نبتا أو انبثاقا محليا كالنظرية الكلاسيكية ، بل تعود إلى نظرية الأصل المستورد، الأصل الآسيوى ، من الرافدين ، لتفسير بدء الزراعة فى مصر . فهى تجرد مصر من أبسط بذور أصالتها الحضارية . ولعل هذه أيضا هى أضعف ما فى النظرية ، لأنها ترتبها على أسس واهية للغاية وهى الحلقة المفقودة فى مصر من العصر الحجرى الأوسط .

كذلك فإنها لا تفسر كيف ولماذا يقيم الانسان فى وادى النيل ، الصالح للسكنى تماما كما تذهب النظرية ، عشرة آلاف سنة أو أكثر دون أن يعرف الاستئناس ثم ما الذى يمنع أصلا من تعدد الأصول أو الاختراع المستقل ؟ ولماذا يكون كل من يدخل مصر قبل التاريخ وبعده من الرعاة ، إلا هؤلاء الزراع القادمين وحدهم من الرافدين ؟ على أن هذا كله أدخل فى مناقشة أصل الحضارة عامة كما سنرى .

كل ما نستطيع أن نقوله الآن هو أنه بينما يبدو الجانب الطبيعى من النظرية الجديدة معقولا وممكنا ، فان الجانب الحضارى لا يترتب ولا يلزم بالضرورة مثلما يبدو غير مقنع إلى حد بعيد . بل يمكن القول إنه نجح فقط فى هدم النظرية القديمة دون أن يقدم بديلا إيجابيا لها.

وعلى الجانب الحضارى ، فان الكشوف والبحوث الحديثة فى السبعينيات فى

أرجاء مصر الصحراء والوادى قد جاءت كما رأينا نقلة خطيرة إلى الأمام (أم نقول الخلف ؟) لكل كرونولوجيا الحضارة المصرية وضعتها من جديد فى مقدمة السباق الحضارى فى كل منطقة الشرق الأوسط والأدنى القديم ، كما سدت الثغرة الواسعة المقولة فى مصر بين نهايات الحجرى القديم وبدايات الحجرى الحديث ، عبر الحجرى الأوسط ، وبين ما قبل الأسرات فالأسرات، فأكدت بذلك أو أعادت تأكيد الاستمرارية الأساسية فى الحضارة الزراعية المصرية ، مبرزة كذلك عنصرا جديدا فى القصة هو التكامل البيئى - الحضارى أو الجغرافى - الأركيولوچى بين الوادى والواحات أو بين النيل والصحراء ، وناسخة بذلك كله فى النهاية نظرية استيراد الحضارة الزراعية من خارج مصر .

أصل الحضارة ؟

السؤال الآن : هل كانت هذه الثورة الحضارية المصرية الوحيدة فى العالم ؟ وإذا لم تكن ، فهل هى الأولى ؟ لقد كشف البحث عن حضارات من الثورة الزراعية الأولى والثانية فى أكثر من منطقة خارج مصر ، تكثر بينها جميعا أوجه التشابه - ولكن ليس التماثل - وأهمها العراق حيث حضارة سومر وبابل وآكاد ، ثم حوض السند حيث حضارة هارابا وموهنجو دارو . وسيلاحظ أن ثلاثتها أودية أنهار فيضية فى نطاق صحراوات العالم القديم ، وثلاثتها كالأحواض تحيط بها الجبال أو الصحراء من ثلاث جهات أما الجهة الرابعة فتتصل بالبحر مباشرة (١) ، فالنهر يعطى قاعدة الحياة ، والجبل والصحراء قاعدة الحماية ، والبحر قاعدة الاتصال .

نشأة الحضارة إذن فى هذه المناطق لم تكن صدفة أو اعتباطا . فبغير حتم جغرافى ، كانت البيئة الجغرافية هنا مثالية لقيام الحضارة فى القديم ثم لاستمرارها وبقائها بعد ذلك لآلاف السنين . المناخ المعتدل المتغير ، وجود أنسب أنواع النبات والحيوان فى العالم للزراعة والاستئناس ، الأنهار المتدخلة التى تدعو إلى الرى ، ندرة المعادن والأخشاب التى تؤدى إلى التجارة ، إلى جانب الحماية الصحراوية - تلك جميعا هى خامات مثلما هى عناصر البيئة ، بينما كانت البيئة مسرحا طبيعيا لما حدث فعلا بالضبط . أو كما يقول كون « ليحرص المؤرخون والأركيولوچيون على ألا يتركوا الانطباع بأن نظم النيل والدجلة - الفرات أصبحت مواطن الحضارات القديمة الراقية بطريق أى نوع من أنواع الصدفة . وإنما كان

(1) East, Geog. behind hist., P. 156.

الأمر خطة عامدة وضعها الجغرافي الأعظم » (١).

على الجانب الآخر ، هناك اتجاه نحو التوسع في تحديد المواطن الأولى الممكنة لاكتشاف الزراعة خارج منطقة الشرق الأوسط القديم . فعند كارل ساور أن من المراكز الممكنة ، إلى جانب منطقة البحر المتوسط حتى السند المركزية ، هناك جنوب شرق آسيا والصين وإثيوبيا (٢) ، بينما يضيف ميردوك مركزا آخر في غرب إفريقيا عند ثنية النيجر . وفي تقدير بريد وود أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تكون جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا مراكز ممكنة ، إلا أن الدليل الأركيولوجي الفعلي يعوزها تماما (٣). كذلك فحتى في حدود الشرق الأوسط القديم ، يترك البعض كلا من مصر والعراق ليعطي الأولوية إلى كل من فلسطين وسوريا ، بينما يعطيها البعض الآخر لكل من قزوين والتركستان .

ومهما يكن الأمر فليس من السهل أن نعرف على وجه اليقين أين نشأت الحضارة بالتحديد في أي من تلك الأودية النهرية ، وإن كان الأرجح أن نشأة الزراعة لم تخرج عن إطارها العام . فهل نشأت في موطن واحد ثم انتشرت منه إلى المواطن الأخرى ، أم نشأت مستقلة في أكثر من موطن واحد ثم انتشرت حتى تقابلت وتقاربت ؟ ومن الأسبق إذا تعددت الأوطان ؟ حول هذه القضايا الخلافية تعددت المدارس وتضاربت ، ويمكن القول إن لكل نظرية بلا استثناء مدرستها ، إن لم نقل إن لكل باحث « موقعه المدلل pet site » (٤). على أننا نستطيع منهجيا أن نصنف كل هذه الاتجاهات في مذهبين أساسيين متعارضين وعلى طرفي نقيض : الانتشارية diffusionism ، والتطورية evolutionism . فالأخيرة ، على أساس وحدة العقل البشرى ، تؤمن بأن أي مجتمع في المرحلة المناسبة من النمو التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي قادر على أن يصل إلى نفس الاختراع الواحد إذا ما توافرت امكانياته . أما الانتشارية فتجادل بأن كل اختراع أساسي إنما حدث تاريخيا وكأمر واقع مرة واحدة فقط ، ولا حيلة لنا في هذا الأمر الواقع (٥) .

وبمزيد من التفصيل ، فان مدرسة الانتشاريين لا ترى إلا موطنا وحيدا للحضارة انتشرت منه إلى مراكز ثانية فثالثة حتى غطت وجه الأرض . وإذا كانت

(1) Coon, Caravan, P. 19, 23.
(2) Carl O. Sauer, Agricultural origins and dispersals, N.Y., 1952.
(3) Whyte, P. 74.
(4) Ibid., P. 75.
(5) Childe, Progress & archaeology, P. 57-8.

مصر والعراق هما عادة الموطن المختار لهذه المدرسة ، فقد ظهر اتجاه محدث نسبيا ولكنه ضعيف نوعا يرى أصلا مشتركا وأوليا لحضارات مصر والعراق والسند مركزه سوريا وأطراف هضبة الأناضول (١). أما من التطوريين ، فثمة أولا مدرسة « الاكتشاف أو الاختراع المستقل parallelism , origination » التي ذهبت إلى تعدد المواطن مع استقلالها التام في النشأة . وقريب منها اتجاه يقول بالتعدد والاستقلال ولكن على أساس أن كل موطن نشأ نتيجة لتفاعل أصحابه النهريين والجماعات المحيطة به مباشرة (٢) . وأقوى منهما الاتجاه الذي يذهب إلى التعدد والاستقلال دون أن يستبعد بعض تفاعلات وتبادلات ثانوية لا تنال من مبدأ النشأة المستقلة . ولعل هذا هو الاتجاه السائد الآن والمقبول . وهو في جوهره حل وسط وموقف توفيقي بين الانتشارية والتطورية . وإذا كانت مواطن النشأة المستقلة بحسب نظرية التعدد قد تحددت عموما في مصر والعراق والسند ، فيبدو أن الأبحاث الحديثة تتجه إلى اعتبار حضارة السند أحدث بكثير أو قليل ، بحيث لاتقف على قدم المقارنة مع الأولين ، إن لم تستبعد حقا كموطن أصلي على الاطلاق ، حيث يرجح البعض أن الزراعة إنما أدخلت إليها من الغرب (٣).

وهكذا نجد أن المناقشة قد صفت نفسها بنفسها بالتدريج لتنتهي في الأعم الأغلب عند جمهرة العلماء إلى تعدد مستقل ثنائي ينحصر في قطبي مصر والعراق. وهنا صار السؤال هو : في البدء كانت مصر أم العراق ؟ أي أن المشكلة أصبحت مشكلة الأولوية . وهذه ترددت بينهما جيئة وذهابا من وقت إلى آخر في ذبذبات ثلاث . فحتى الثلاثينيات أو الأربعينيات كان الاجماع أقوى على أن مصر هي أصل الزراعة والحضارة ، ومنذ الحرب الأخيرة مال البندول إلى العراق ، وأخيرا وفي السنوات القليلة الماضية فقط عاد يجنح إلى مصر من جديد .

المدرسة المصرية

فالجولة الأولى تمثلها « الانتشارية » التي قادها إليوت – سميث وبري ويفرز . ولئن كان الأول بالذات قد أصبح علما على هذه المدرسة أو معلما ، فيحسن أن نذكر أن كثيرا من العلماء قبله بكثير كانوا يعدون مصر أم الحضارة والمهم أن المدرسة ترى في مصر ، مصر العليا بالذات ، أصل الحضارة في العالم أجمع قامت منذ

(1) East, op. cit., P. 155, 173.
(2) Childe, Man makes etc., P. 135-6.
(3) Whyte, P. 109.

٦٠٠٠ سنة على يد « الجنس الأسمر » أو « أبناء الشمس » كما يسمون المصريين القدماء ، وقد اطلق سميث على هذه الحضارة «حضارة الشمس والحجر Heliolithic culture» ، وهي تسمية قد لا تعبر عنها تماما كما لاحظ هـ . ج . ولز ، ولذا دعاها برى «بالحضارة الآركية Archaic» . وجوهر النظرية ان هذه الحضارة هى من خلق البيئة النيلية اكثر منها صنع الجنس الاسمر ، فلقد كان تفرد النيل دون كل انهار العالم القديم بنظام فيضى معين هو الذى جعلها رائدة المدنية .

سيناريو الزراعة

كيف ؟ ببساطة فإن النيل يقدم كل عام درسا عمليا فى أوليات الزراعة ، والطبيعة قد رسمت الطريق للانسان والقت عليه محاضرة زراعية متكررة من خلال النيل ، والزراعة من جانبها إنما تأصلت عن طريق تقليد الطبيعة ، فهى اكتشاف أكبر مما هى اختراع ، اذ ان ماكانت تقوم به الطبيعة تلقائيا بدأ الانسان يقوم به صناعيا فلقد وجدوا انه حيثما فاض ماء النهر اصبحت الارض خصبة وخرج منها النبات الطبيعى فالزراعة اذن من صنع وخلق نظام الفيضان الدورى للنيل .

وفى كل الاحوال فإن الزراعة ، كالنار ، هى عند سميث اكتشاف حدث فجأة وطفرة ، وليس نتيجة عملية تدريجية تطورية ، فإنه إما زراعة وإما لا زراعة كما يقول . والمصريون لم يجلسوا يفكرون فى وسيلة لفلاحة الارض ، كلا وانما عرفوا الزراعة بالصدفة وعلى غرة ودون جهد أو مشقة عرفوها ، يعنى ، بقانون الصدفة الرياضى البحت الذى من المحتم بمقتضاه ان يقع أحد ما مرة ما على حل ما لمشكلة ما ، والخلاصة من ثم ان النيل هو استاذ الفلاح ، والفلاح تلميذ مقلد للطبيعة ، وخير تلميذ هو ذلك العبقرى الذى لاحظ الفيضان وضبط النهر ، فكانت جائزته الملك والألوهية . لقد علم النيل المصريين الزراعة والرى .

ولقد كانت الخطوة الأولى الصعبة ، واهم فترة فى تاريخ الانسان ، هى حين بدأ يشق قنوات ضحلة لينشر الماء على مساحة اوسع فبعدها عرف بالتجربة والخبرة اين يجب ان تعمق او ترفع مستوياتها ... الخ أى نشأ نظام الحياض ، ولعل معرفة معالجة التربة بعصا او بفأس بدائى نشأت بعد ذلك عن ملاحظة سكان الوادى ان الأرض التى تطؤها اقدام وحوافر الحيوان تفره فى محصولها من الشعير اكثر من غيرها ، فبدأوا يقلدون الحافر hoof بالفأس hoe، وقد كانت الحبوب ، القمح والشعير اساسا ، هى اساس كل شىء ، وليس صحيحا فى هذا الصدد مايقال من ان الانسان عرف زراعة الكروم والنبيذ اولا ثم طبق طرق زراعته هذه على

الحبوب فيما بعد ، ولو ان تزوينر يقترح ان زراعة الخضروات ربما سبقت زراعة الحبوب (١).

ومن المشكوك فيه عند سميث بعد ذلك ان يكون الانسان قد استأنس الحيوان ، اى حيوان ، الا بعد ان عرف الرى على شاطىء النيل ، فالأرجح ان الصيادين من قبل لم يعرفوا قيمة اللبن كغذاء . كذلك فلربما كان الانسان حينذاك يعتمد على الغذاء الحيواني اكثر منه على الغذاء النباتي كالفواكه البرية والجذور ، اى لم يبدأ كآكل اعشاب ، لان علم التشريح والفيزيولوجيا المقارنة قد اثبتا ان تركيب القناة الهضمية للانسان تعادل في طولها بالنسبة لجسم الانسان نسبتها فى الحيوانات آكلة اللحوم أكثر منها فى الحيوانات آكلة الأعشاب.

ولربما كذلك سكن الانسان البدائى فى الاعم الاغلب عند شواطىء البحار وضفاف الانهار ، معتمدا فى غذائه على السمك والمحار والزواحف ، بينما كانت حصته من النباتات ضئيلة ، وعلى اية حال فالملاحظ عموما أن البلاد التى تنمو بها الفواكه النباتية بريا كالموز والجوز لم تقم فيها حضارة ومن ثم فقد كان الاعتماد على الحبوب فى مصر ، إلى جانب الحيوان المستأنس ، عاملا طفريا وجديدا تماما في التاريخ البشرى .

ولقد كانت اولى نتائج هذه الطفرة ثورة ديموغرافية كبرى بمقياس العصر ، هى بلا شك الاولى من نوعها فى العالم ، كما لم تلبث ان تحولت إلى ثورة عالمية حين انتقلت حضارة الزراعة المصرية الجديدة الى بقية اجزاء العالم ، وقبل ذلك فى العصر الحجرى القديم كان كل سكان العالم قلة محدودة جدا ، متباعدة عناصرها تماما فى عزلة كاملة كالجزر ، مما كان له تأثيره على عملية تكوين وتشكيل الأجناس ، اما بعد تلك الثورة الديموغرافية فلم يطفر سكان العالم عدديا فحسب ، بل وتقاربوا ايضا جغرافيا وتواصلوا وتداخلوا فاختلطوا ، فكان ذلك نقطة تحول فى عملية تشكيل الأجناس والسلالات .

صرح الحضارة

اما داخل مصر ، فقد تقاطرت بعد الزراعة كل إنجازات الحضاره ، فإغراق الفيضان للاراضي المنخفضة كل عام اضطر السكان إلى السكنى على الاكوام ،أى

(1) E.E. Zeuner, Cultivation of plants. In Singer et al A history of technology, Oxford, 1954, I : 353-375.

دفعهم إلى التجمع على شكل قرى . وفي القرية بدأ التنظيم الاجتماعي يظهر ، بما في ذلك حتى عادة ارتداء الملابس بعد ان كان العرى عند الرحل حالة طبيعية ، ثم الزراعة كما تطلبت كثيرا من الفنون والاختراعات والآلات التابعة ،اعطت وقت فراغ كافيا لتوجيه النشاط البشرى الى اشباع هذه الحاجات ، ومنها المعادن.

وعن الأخيرة ، يرى اليوت – سميث أن لون النيل الأخضر ولون الشعير الأخضر جعلا للون الاخضر اهمية خاصة في حياة المصريين ،هى التي امتدت الى الملاكيت ، ذلك الحجر الاخضر الذى ربما من فرط استعماله عرفوا استخراج النحاس من مادته الخام ، فكان هذا بدوره بدء عصر المعادن والانقلاب الهائل الذى ترتب عليه فى الصناعة .

وفي النيل كذلك ظهرت السفن ، وفى كتابه «الملاحون القدماء Ancient Mariners» اثبت درايل فورد بيقين أن السفن عرفت واخترعت لأول مرة بمصر . وصناعة السفن غير ممكنة الا بعد معرفة صناعات التجارة والمعادن جيدا ، والادلة كافية على أنها عرفت لأول مرة بمصر ايضا ، بل ان المصريين ايضا، يضيف سميث ، هم اول من عرف الذهب ، وهم الذين اعطوه تلك الأهمية السحرية التى اصبحت صفة عالمية له بعد ذلك .

ومن الناحية الاجتماعية ، كان توزيع المياه الفيضية بعدالة ضرورة أولية لبقاء المجتمع . فالزراعة الفيضية تفرض تركيز السلطة كلها فى يد رجلٌ واحد لضمان العدالة المائية والتنبؤ بحجم الفيضان القادم والنظر إلى الامام التخزين . من هنا ظهرت الملكية من ناحية ، ومن ناحية اخرى منح الملك الصفة غير البشرية أو الطبيعية اى ظهر التاليه ، وهذا وذاك يرتبط كلاهما بنظام الطوطمية التى يؤكد سميث ان مصر هى الوحيدة التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلقها . ومن تاليه الملكية ظهرت الحاجة الى الحفاظ على جسمه ، فكان التحنيط ، ففكرة الملكية والتحنيط كلتاهما إذن من صنع الزراعة والبيئة النيلية.

فضلا عن هذا ، ففى القرية ايضا ظهرت الافكار الدينية والدين ، فعلى حين كان الرحل يتركون الميت حيث مات وكما مات ، فالان مع اجتماع الناس فى قرية فلقد استحال ذلك لاسباب صحية واقتصادية ، فكان لابد من دفن الموتى بعيدا فى الصحراء ولكن الصحراء «فريچيدير» طبيعى ممتاز حفظ الاجسام ، فخيل الى عقلية المصرى البسيط ان الميت لم يمت حقيقة مادام جسده كما هو ، من ثم اتجه الى الاهتمام به فى حياته الاخرى بوضع الطعام والشراب والادوات معه فى القبر ، ومنذ ... مع التحنيط زيادة فى ... للاهتمام بمساكن الموتى هذه ، كان تشييد المقابر التي تحولت الى مصاطب ثم إلى اهرامات ... الخ

الدين وعقيدة الحياة الاخرى وحفظ الموتى هكذا اذن ادت الى خلق او دفع النجارة (صنع الاكفان) والى فن البناء (المقابر بأشكالها) . كذلك فان ادراك العلاقة بين النهر والزراعة خلقت الحساب والتقويم ، حين ربطوا بين الفيضان وبين الشمس والنجوم وحيث كانت الشعرى اليمانية تعين بدء الفيضان ، وهنا سلبت الشمس الاهمية من القمرالذى ربما كانوا يربطون بينه وبين النهر فى السابق ، مثلما سلبت من النهر قدسيته فيما بعد فأخذت عبادة الشمس وأشعتها تحل محل عبادته.

تفرد مصر

تلك سيناريو نشأة الزراعة والحضارة كما يصوره اليوت - سميث . ولكن يبقى السؤال الجوهرى : لماذا مصر، ومصر بالذات ؟ يرد سميث بأنه قد يبدو من غير المحتمل لأول وهلة ان يبدأ الانسان الزراعة بالرى ، ومع ذلك فإن الحقيقة الثابتة هى أن أول آثار الحضارة انما وجدت فى اقاليم جافة تماما مثل مصر والعراق . ويؤكد سميث ان من الخطأ الجسيم تلك الاراء الحديثة التى تبحث عن ارض خرافية او اسطورية اخذ عنها المصريون معرفة الزراعة والحبوب ثم اقلموها هم حسب بيئة النهر اقلمة رى بدل المطر ، وقد اثبت توماس تشيرى Cherry ان الرى والزراعة عرفت لأول مرة بمصر ، وبالتالى الحساب والهندسة واوجه القمر والشمس والنجوم .. الخ .

اما لماذا مصر ، مرة اخرى . فلأنها هى الوحيدة فى العالم كله التى تنفرد بنظام فيضان نهرى دورى سنوى يتفق مع دورة المناخ الفصلى السنوية بحيث يلائم الاثنان معا دورة النمو الفصلى للحبوب خاصة القمح والشعير والدخن والكتان باختصار دورة الفيضان تتلاءم تماما مع دورة زراعة القمح والحبوب ، فالفيضان يتم فى اواخر الصيف وأوائل الخريف ، ثم تبدأ المياه فى الانحسار فى اواخر الخريف ، حيث يكفل انحدار الوادى الطبيعى الصرف الجيد والخلو من المستنقعات الراكدة . فتكون الارض جاهزة تلقائيا لتلقى البذور ، وذلك ايضا فى انسب موعد لبذر القمح ، ثم ان جفاف المناخ صيفا يجعل هذه البذور فى الأرض بمأمن من الحشرات والآفات ، وبعد ذلك يكون الفصل البارد فى الشتاء قليل البخر جدا ومناسبا جدا لنمو النباتية بينما خلال الربيع وأوائل الصيف ترتفع الحرارة بالتدريج فى ايقاع يلائم نضج المحصول ثم حصاده .

مثل هذه الظروف الطبيعية ليس لها مثيل فى العالم القديم برمته سواء فى الرافدين او الجانج والسند أو انهار الصين . ففيها جميعا لابد من وسائل صناعية للرى .

ومن الصعب ان نتصور ان يصل الانسان فيها فجاءة الى هذه المعرفة المعقدة . بل الادنى الى المنطق ان يتعلم الانسان اولا من الطبيعة بالتقليد فى بيئة تقوم بالعملية تلقائيا ، ثم بعد ذلك تنتشر معرفة الرى ، ومعهاالزراعة ، الى هذه البلاد ، والطبيعة تعطى هذا الدرس فى مصر ، ولكنها لا تعطيه فى اى من تلك البلاد جميعا.

فى العراق ، مثلا ، مصدر الفيضان هو الثلوج الذائبة فى مرتفعات ارمينيا فى اواخر الربيع ، اما صيفا فان المطر منعدم ، واذا كان ثمة مطر قليل ففى الشتاء . هكذا يصل الفيضان الى قمته فى نهاية مايو ، وفى يونيو ترتد المياه فتنحصر بين ضفتى النهر ، ولكن هذا انما يكون فى قلب الصيف ، ولذا تجف الارض بسرعة جدا ويتحول الطمى الى تراب تذروه الرياح فى ايام معدودات ، لهذا فاذا ظهرت بعد الفيضان بادرات فى السهل الفيضى فإنها لا تلبث ان تذوى وتموت قبل ان تبلغ مرحلة النضج ، اى ان الفيضان وحده وبطبعه لاينبت نباتا ، من هنا فاذا ما اريد استغلال هذا الفيضان للزراعة فلابد اولا من معرفة التحكم فيه وضبطه ، والحضارة السومرية لم يمكن ان تقوم الا بعد معرفة الرى الصناعى وضبط الفيضان ، وهذا غير ممكن محليا .

ومايقال فى هذا عن الدجلة والفرات يقال تماما عن الجانج والسند ، اما انهار الصين ، حيث الفيضان من صنع المطر الموسمى الصيفى ، فلا محل لزراعة حبوب القمح والشعير بطبيعة الحال . وهكذا ، فى الخلاصة ، فان الظروف الطبيعية والبيئية لا ولم تسمح بقيام زراعة الا فى مصر ، ثم منها انتقلت معرفة الرى والزراعة الى بقية اجزاء العالم الخارجى.

ولقد جاءت حاجة مصر بعد ذلك الى الاخشاب لبناء السفن وغيرها فدفعت بها الى الشام وسواحل اللفانت وكريت وشرق افريقيا وبلاد العرب حتى وصلوا الى الخليج العربى ليبذروا هنا وهناك بذور الحضارة فى كريت مرة وفى عيلام وسومر مرة اخرى ، وفى كل هذه المناطق لم يأخذ المستقبل كل حضارة مصر بل انتخب منها عناصر معينة ، فهذا هو ميكانيزم الانتشار الطبيعى ، ولذا لم يلبث الرأسمال الحضارى المستعار فى كل حالة ان تطور فى خط خاص به كالحضارة السومرية فى بابل والمينوية فى كريت ، فلم تكن تلك اذن مجرد مستعمرات حضارية مصرية انتقلت .

هكذا يصل اليوت – سميث ، بعد نشأة الحضارة لاول مرة فى مصر ، الى عملية انتشارها منها الى الخارج مع التجارة والملاحة . وقد اطلق سميث على هذه العملية اولا هجرة الحضارة ، ولكن انتقال الحضارات ممكن بمجرد الاحتكاك ، ولذا عاد فدعاها انتشار الحضارة ، وقد بدأ الانتشار اولا الى كل اركان الشرق القديم

المهمة ابتداء من سومر وعيلام فى العراق الى كريت ، ومن تلك المحطات ازداد انتشارا الى كل اركان العالم القديم ، ثم عبر من الاخير الى العالم الجديد ، وبهذا انتهى سميث الى ثلاثة مبادىء عامة هى عالمية انتشار الحضارة المصرية ، ثم وحدة الحضارة العالمية لاشتقاقها من جذر واحد ، ثم استمراريتها مع انتقال المشعل دائما من يد الى يد (١).

تقييم نقدى

هذه النظرية الكاسحة – وكاسحة هي بالتأكيد ! – لقيت رواجا كبيرا واكتسحت الميدان العلمى فى حين ما . ولكن الانتقادات لم تلبث ان وجهت اليها بعنف ، وكانت أهم هذه الانتقادات ثلاثة . اولا ، ان القول بأن كل اركان وعناصر وافكار الحضارة برمتها قامت فى موطن واحد هو مصر قول بالغ التطرف والمغالاة ، وقد ردت المدرسة الانتشارية بأن الزراعة فرضت بالفعل كثيرا من الاختراعات والافكار الحضارية ولكن ليس كلها .

ثانيا ، ان النظرية تنفى إمكان اعادة أى اختراع او فكرة مرة أخرى مما يتنافى مع وحدة العقل البشرى وحتى مع قانون الصدف ، وقد دفع الانتشاريون بأنهم لم يقولوا بهذا ، غير ان الذى حدث بالفعل ان ذلك لم يحدث تاريخيا .

ثالثا ، استحالة وصول الآثار الحضارية من مصر الى المناطق البعيدة كأطراف القارات وكالعالم الجديد مثلا بسبب عامل البعد الجغرافى السحيق ، ولكن الانتشاريين يجيبون بأن الامر ليس انتقالا او احتكاكا مباشرا بل غير مباشر عن طريق عديد من الحلقات والمحطات الثانوية والثالثة ... الخ

فى وجه هذه الانتقادات او على ضوئها ، قبل البعض الانتشارية بتعديلات خاصة فهناك من أخذ بها مع اضافة العراق وسوريا واليونان كمراكز اختراع جنبا إلى جنب مع مصر ، وهناك من قبل الانتشار من اى من هذه المراكز الاربعة مع نفى حدوث العكس ، اى الانتشار من اى مركز آخر إلى اى من هذه المراكز . واخيرا فإن هناك ، مثل برستيد فى كتابه Conquest of civilization من قبل الانتشار من اصل واحد هو مصر الى كل العالم القديم ، ولكن ليس الى العالم الجديد حيث المركب الحضارى والزراعى مختلف جذريا ومستقل النشأة ، وعلى

(1) In the beginning, Lond., 1928.

العكس من هذا تماما موقف امبلونى Imbelloni الذى ينفى حدوث اى انتشار حضارى داخل العالم القديم ، ولكنه يقول به بين العالم القديم ككل والعالم الجديد (١).

الطريف بعد ، انه فى خضم هذا المعترك الفكرى حول الانتشارية من مصر ، مازال هناك الى وقتنا هذا من يعود اليها بصورة لا تقل اصرارا وان تكن اشد اختلافا . ففى السنوات الاخيرة فقط اعلن استاذ بهارفارد ، بارى فيل Bary Fell، نظرية جديدة وغريبة عن الانتشار الحضارى بل والجنسى لمصر فى المحيط الهادى والعالم الجديد فى عصر تاريخى متأخر للغاية هو العصر البطلمى ، وفيما يبدو لنا فإن النظرية محض اسطورية ، غير علمية على الاطلاق ، ولا تستقيم مع حقائق الانثروبولوجيا الطبيعية فضلا عن الادلة التاريخية ، لكننا نوردها هنا لمجرد السجل وكنموذج للانتشارية المتطرفة .

فعلى اساس مزدوج من التراث الفولكلورى واللغة ، انتهى فيل الى أن سكان نيوزيلند الاصليين ، الماورى ، هم فضلا عن حضارتهم المادية سلالة منقولة بالكامل من نسل المصريين القدماء ، فمنذ ٢٢ قرنا ارسل بطليموس الثالث بعثة بحرية لكشف المجاهل المجاورة ، خرجت من الاسكندرية بقيادة الضابط ماوى ، فاجتازت البحر الاحمر الى الهندى حيث تتبعت سواحله حتى الهند وماجاورها ، لكن العواصف الموسمية قذفت بالبعثة الى جزر اندونيسيا وماشرقها حتى دخلت الهادى، فعبرته بكامله الى السواحل الغربية للامريكتين الجنوبية كالشمالية (حيث أعلنت ضمها لمصر!) ثم عادت البعثة فتخللت جزر الاوقيانوسية حتى استقرت فى نيوزيلند واقامت بها نهائيا ، وربما شجع على هذا الاستيطان الدائم اعتدال المناخ فى الوطن الاب .

ومن نسل هذه المستوطنة جاء الماورى ، الذى ينتسب اسمهم الى قائدها ماوى نفسه ، والذين هم بذلك من سلالة مصرية لا من اصل بولينيزى كالمقرر انثروبولوجيا وكما أن اساطير الماورى انفسهم تشير الى ان اجدادهم دخلوا الجزيرة من وراء البحار (أية اساطير لاتفعل ؟) ، فان تحليل فيل للغتهم يؤكد كما يقول تشابهها مع لغة مصر البطلمية السائدة حينئذ وهى الديموطيقية وبالتالى اشتقاقها منها .

مهما يكن الامر ، فليس من شك اذن فى ان النظرية الانتشارية ، بقدر ماتضم من حقائق راسخة وآراء سديدة ، تنطوى ايضا على كثير من المبالغة والتطرف وربما الاسراف فى الخيال ، ولذا فهى اليوم شبه مهجورة ، يرفضها الاكثرون

(1) G. Elliot-Smith, The diffusion of culture, Lond., 1930.

ولايكاد يذكرها احد ، وانما نذكرها هنا لا قولا او قبولا بها جميعا ، بل استكمالا للمناقشة العلمية ، ولتكون مثالا حيا على نظرية نصف ميتة ، وحتى ندرك انه لانهائية مطلقة فى الاصول الاولى السحيقة ، وعندنا ان من الممكن ان ناخذ من النظرية جانب النشأة دون الانتشار ، او الاصل بغير النقل ، بمعنى ان مصر وان تكن اصل الزراعة الراقية ومهد قاعدة الحضارة فليس من الضرورى ان تكون اصل كل شىء فيها ولا فى العالم بعد ذلك .

وليس معنى هذا ان الانتشار كعملية حضارية لا وجود له بل ، هو حقيقة تاريخية ثابتة ، وانما على نطاق محلى او اقليمى ، واغلب الباحثين يقبلون حدا ادنى من الانتشار ، ومن مصر بالدقة ، لكنهم يرفضون الحد الاقصى الذى ذهبت اليه مدرسة سميث وبيرى ، ولهذا فنحن ننتهى معهم الى القول بالانتشارية الاقليمية دون الانتشارية العالمية ، وليس هناك اقل شك او اعتراض على ان الحضارة المصرية قد انتشرت فى حوض البحر المتوسط الشرقى والشرق الاوسط القديم وخاصة فى مراكز اشعاع استراتيجية مثل جبيل فى فينيقيا وكريت فى ايجه (١).

اما نحو الجنوب ، فان المتفق عليه ان حضارة شاهيناب قرب الخرطوم فى السودان والتى يؤرخ لها بأواخر الالف الرابع ق. م انما تمثل انتشارا او هجرة فى اوائل الالف الثالث لحضارة دير تاسا والبدارى ، كما ان القمح والشعير منذ ذلك التاريخ والكتان والعدس والعنب والنخيل بعده دخلت السودان من مصر القديمة . وبالمثل انتشرت الحضارة المصرية المبكرة غربا على طول ساحل البحر الى شمال أفريقيا .

كذلك فخلال الالف الاول ق . م وصلت معرفة الحديد من مصر ، كما تؤكد سونيا كول ، الى السودان (حضارة مروى) ومنها الى السودان الغربى (تشاد) وغرب افريقيا (النيجر) غربا ، ثم جنوبا الى هضبة البحيرات (حضارة الباجندا) بل وربما إلى منطقة روديسيا (حضارة زيمبابوى) فى اقصى افريقيا الجنوبية (٢) . وفيما بعد خلال العصر الفرعوني وصلت سائر المعادن المصرية الى كثير من اجزاء افريقيا جنوب الصحراء ، كما تدل التماثيل الفرعونية البرونزية والنحاسية التى عثر عليهاهناك ، والخلاصة ان الانتشار الحضارى من مصر فى حدود اقليمية معينة هو حقيقة تاريخيةلا تقبل الجدل .

---

(1) Brodrick, Tree of human history, P. 104.
(2) Sonia Cole, Pre-history of East Africa, Lond., 1954, P. 278 ff.

المدرسة المعارضة

غير ان المشكلة ان هناك من لا يرفض الانتشارية من مصر فحسب ، وانما ايضا مصر كأصل للحضارة بل وحتى كموطن لحضارة اصيلة على الاطلاق ، وهذا الاتجاه الذى يجعل من حضارة مصر حضارة مستوردة مستعارة مجلوبة ودخيلة بالضرورة ، بدأ مبكرا فى فترة مابين الحربين لكنه تزايد باطراد فى السنوات الاخيرة ، فمن قبل لخص كيث الموقف بأنه ، وقد زاد علمنا بحضارات جنوب غرب آسيا زيادة هائلة فيما بين الحربين ، فقد اتضح ان وادى السند انما يقع على نهاية منطقة الحضارة ومصر على النهاية الاخرى ، بينما ان هضبة ايران بموقعها المركزى المتوسط هى الموطن المرجح لبدء انقلاب الزراعة التاريخى والحضارة . «وكان المصريون والهنود مقلدين اكثر منهم خالقين» .

وفى حالة مصر – يستطرد كيث – فان هناك ادلة على انها تلقت مهاجرين فى وقت مبكر ، وذلك من غرب آسيا عموما ومن العراق على وجه التخصيص ، ففى ابيدوس عثر على هياكل ترجع الى الالف الخامس ، اى فى وقت جاء السومريون الى بابل بحضارة عبيد Ubaid وقد وجد من الناحية الانثروبولوجية ان هذه الهياكل تختلف تماما عن هياكل مصريى ماقبل الاسرات ولكن تشبه هياكل اور الكلدانية ، فلقد كان الرأس والمخ كبيرين ، الاخير فى حجم مخ الاوروبى الحديث ، فى حين ينقص حجم مخ ماقبل الاسرات عن هذا المتوسط بنحو ١٠٠ سم٣ . بالمثل حضارة تاسا ، التى ترجع الى اوائل الالف الخامس معاصرة بذلك حضارة تل خلف فى العراق ، او قد تكون من اواخر الالف السادس ، ففيها ايضا تبدو الجماجم آسيوية اكثر منها مصرية الاصل.

أما أن البقايا الاسبق لفن الزراعة فى مصر اقدم من اى شىء عثر عليه فى آسيا – يضيف كيث – فأمر مشكوك فيه وعلى هذا ينتهى الى أن لآسيا فى الحسابْ الصافى والختامى الادعاء الاقوى ، ثم يعود الى مزاعمه العنصرية المرفوضة عن تلك الخصائص العقلية التى قصر فيها المصريون وبرز البابليون ، القيادة والمبادرة والخلق والابتكار ، فيختتم مفسرا او مفلسفا «واضح ان اضافة قليل من الخميرة البابلية الى العجينة المصرية كفيل بأن يكلل بالنتائج السعيدة ولقد كان شىء من هذا القبيل هو الذى حدث بالفعل فى فجر الحضارة » (١).

هذه النغمة نفسها ، ولكن بصيغة اخرى ، يعبر عنها بوتزر بإصرار فى تاريخ

(1) N new theory, P. 299-300.

احدث . «مما يزداد ادراكنا اليوم» يقول هو ، «ان جراثيم الحضارة المصرية كانت نتاج احتكاك مثمر بين قوم أصلاء من صيادى آخر العصر الحجرى القديم من ناحية والجماعات الحضارية والإثنية الجديدة التى جاءت من منطقة الهلال الخصيب من الناحية الاخرى ، فهؤلاء يبدو انهم احضروا معهم الافكار الاساسية فى استئناس النبات والحيوان» ، وهو لا ينسى ، بعد ،ان يشبه هذا التلاقى او التلاقح بما حدث فيما بعد ايام الفتح العربى والعصر الاسلامى حين «سبق تلاحم مشابه بين العنصر المصرى وعنصر الشرق الادنى المرحلة الثانية من حضارة مصر الحضارة الاسلامية» (١).

وكالعادة ، فان منهم من يجادل بأنه إذا كانت آثار الحضارة الفرعونية هى اقدم الآثار الراقية التى عثرعليها ، فما ذاك الا لأن مناخ مصر الصحراوى الجاف هو ببساطة الذى ساعد على حفظ جميع ماكان من حضارتها ، بحيث تصور البعض انها اصل الحضارة ، (ولكن من الممكن الرد على هذا موضوعيا بأن هناك مناطق بها كثير من البقايا مع ان مناخها ليس صحراويا) (٢).

وعدا هذا كله فان هناك مشاكل عويصة خاصة بالموطن الاصلى لاستئناس كل من النبات والحيوان على حدة ، ثم بكل نوع او صنف منها وحده ، فابتداء يرفض البعض وحدة الموطن الاول لاكتشاف الزراعة ولاستئناس الحيوان معا ويفصل بينهما تماما ، مثال ذلك منجين الذى يرى موطنا منفصلا لكل من الزراعة والرعى على حدة (٣). كذلك ، وسواء الزراعة او الاستئناس ، فأن النظرية الاصولية من دى كاندول حتى فافيلوف تفترض ان الموطن الاول لابد ان يكون حيث تكثر وتتنوع الانواع البرية ، فمنها وحدها يمكن للانسان ان يستأنس ثم ينتخب ويهجن .. الخ (٤) .

وعلى هذه الاسس ، يرى البعض ان من الممكن ان تكون مصر الموطن الاصلى للشعير الذى ثبت نموه بها بريا ، اما القمح فلا (٥) ، ومع ذلك فثمة ادلة على قدم وأصالة بعض انواع القمح فى مصر وانتقالها منها الى كثير من المناطق المجاورة ومن جهة اخرى فلقد عثر على الزيتون والتمر ضمن مخلفات الالف الرابع قبل

(1) Butzer, P. 44 - 45.
(2) Elliot-Smith, Human history.
(3) Whyte, P 74.
(4) Sauer, loc. cit.
(4) Coon, Caravan, P. 34

الميلاد فى كل من مصر وفلسطين على قدم المساواة على انه يبدو ان فلسطين هى المهد الاصلى للبرسيم الذى تعرفه مصر الآن جيدا (١).

ثم هناك آخرون يقولون بامكانية نشأة الزراعة فى مصر ، اما استئناس الحيوان فلا (٢) ، ولكن الثابت ان الحمار وحيوانات اخرى اصيلة فى مصر ، فالحمار استؤنس بها وبالنوبة منذ الالف الخامس قبل الميلاد وبقايا الخنزير شائعة فى ماقبل الاسرات ، كما ان استئناس الاغنام استئناسا مستقلا فى مصر امر غير مستبعد رغم الادلة على تأصله فى مناطق اخرى عديدة كذلك ، ويعتقد هايشلهايم ان استئناس القط والبط والاوز فى مصر تأخر نسبيا (٣) ، لهذا كله يعود آخرون فيقبلون بامكانية استئناس الحيوان فى مصر كموطن اول ، ولكنهم من الناحية الاخرى لا يرجحون مصر كموطن اول للزراعة المختلطة نظرا لغياب الاغنام البرية بها (٤) .

كذلك فثمة رأى يشكك فى امكانية بدء الزراعة فى مرحلتها الجنينية فى انهار ضخمة يصعب التحكم فيها كالنيل ، وان الانهر الصغيرة قد تكون مشتلا معقولا ، أو على الاقل ففى الاودية الصحراوية الصغيرة التى تصب فى النيل على حواف الهضبة مثل هذا المشتل وعدا هذا وذاك يحتج آخرون بأن من الصعب أن نرى كيف ان نظاما تطور تحت الظروف الاستثنائية والخاصة بوادى النيل يمكن زرعه فى العراق او ايران او غيرهما بظروفهما المختلفة جدا والاقل ملاءمة (٥) ، وعموما ، وعلى اية حال ، فهناك من قد لا يرفضون احتمال نشأة الزراعة فى مصر ، ولكنهم بكل تأكيد يرفضون الزعم بانتشارها على النحو الكاسح الخرافى الذى تصوره الانتشاريون .

المدرسة البابلية

ومن ثم انتقل الجدل الى العراق حيث ظهرت مدرسة الاصل البابلى للحضارة Panbabylonians، ومنها جاك دى مورجان وشفاينفورت ولينارد وولى وكرفورد وغيرهم . ومن هذه المدرسة اتجاه يقول بأصل آسيوى للحضارة المصرية ، وأنها مشتقة من حضارة سومر ، كما فعل دى مورجان ، ورتب البعض لهذا هجرات

(1) Whyte, P. 87-89.
(2) Davison, P. 33.
(3) Whyte, P. 90 - 91.
(4) Childe, Man makes, P. 67.
(5) Id., P. 66.

بشرية لغزاة من بابل وسومر اقتحمت مصر ونشرت فيها تلك الحضارة ، ومنهم من أتى بهذا الغزو من الشمال عن طريق الدلتا ، ومنهم من جاء به - تحت اسم «جنس الاسرات» او «الجنس الجديد» - من الجنوب عن طريق البحر الاحمر - ثنية قنا ، بل هناك من جمع بين الغزوين والطريقين في وقت واحد ! (١) وبغير تفاصيل ، فان هذه النظريات جميعا لا تعتمد الا على الاساطير الخرافية .

بالمقابل ، يحاول البعض ان يربط بين النظرية البابلية وبين نظرية عصر الجفاف بطريقة اقليمية معينة ، فلما كان المطر في نطاق الصحراء قد اخذ يتناقص في اعقاب العصر الجليدى ابتداء من الشرق اولا ثم تجاه الغرب بعد ذلك ، فمعنى هذا أن الجفاف قد اصاب حوض الرافدين قبل وادى النيل ، وبذلك بدأت دورة العصر الحجرى الحديث في الاول اولا ، فكان أسبق الى الزراعة والحضارة الزراعية بكل مركباتها وعناصرها .. الخ . على ان هذا الاساس الطبيعي للنظرية لا يكفى وحده وبهذه الميكانيكية المفرطة البساطة ،والا لكان منطقيا ان يكون السبق لحوض السند اكثر وذلك بحكم موقعه الشرقي اكثر .

ومن الناحية الاخرى فلم يثبت بأى دليل قاطع أو مقنع سبق الحضارة البابلية تاريخيا ، ولا ان الحضارة المصرية القديمة انحدرت عنها او اشتقت منها ، فان نقول بأن الحضارة المصرية جاءت من اصل بابلي او سومرى لمجرد ان المصريين القدماء رواية قديمة بأن اجدادهم اتوا من الجنوب ، او لأن رسومهم ونقوشهم تتضمن سفنا ذات مقدم او مؤخر مرتفع كتلك التى عرفتها بابل ، او لأن الصقر حورس بكل ماله من وزن في الميثولوچيا المصرية القديمة مشتق من الطائر العربي المعروف حتى الآن بالحر ، فذلك ادعاء عريض جدا يقوم على اساس واه جدا بحيث تبدو النظرية كلها فجة بالغة الركاكة.

ثم ان هناك فيما يلوح حلقة مفقودة فى المناقشة كلها ، لعلها هى أصل اللبس كله . فاذا كانت هناك عناصر معينة في الحضارة المصرية تبدو شمالية أدخلت فى مصر العليا ، فليس بالضرورة أن تدل على مصدر آسيوى أيا كان ، فلعلها ان تكون من اصل دلتاوى لا نعرف عنه شيئا بعد ، والواقع أن الدلتا هى الحلقة المفقودة الحقيقية في سلسلة تطور الحضارة المصرية حتى الآن ، وقد يسفر البحث فى المستقبل عما يملأ هذه الثغرة .

وحتى اذا افتراضنا الاصل البابلى جدلا ، فليس من المعقول ان يأتى عن طريق

(1) Myres, Dawn, P. 64 - 5.

البحر ، وبهذه اللغة المتطوحة ، في فجر التاريخ وبدايات الحضارة ، ولقد كان اتصال مصر والعراق عبر كل مراحل التاريخ المعروف هو عن طريق البر ، طريق الهلال الخصيب ، ولم يكن قط عن طريق البحر . كذلك فلقد كانت كل الحركات والمؤثرات التي دخلت مصر مبكرا او متأخرا هي لرعاة اساسا ، فلماذا نستثنى شذوذا واحدا للزراع على هذا البعد ودون اى دليل مباشر ؟

اما ان اجداد المصريين القدماء اتوا من الجنوب ، فهذا كما رأينا يمكن أن ينصرف الى الحاميين الشرقيين ، وهو بالفعل الذى يصدق عليهم ، وهذا بدوره يعنى ايضا أن اجداد المصريين الاوائل دخلوا مصر اولا كرعاة ، مثلهم مثل البجا الآن ، ولم يحضروا معهم الزراعة وانما هم قد اكتشفوها وطوروها فى بيئتهم وبيتهم الجديدين فى مصر كانجاز حضارى محلى اصيل ، وهذا دليل آخر على ان الزراعة في مصر لم تبدأ مستوردة دخيلة ، على الاقل فى حدود مايخص هذا المصدر الجنوبى .

على الجانب الاخر ، فان البابليين انفسهم يقولون ان الحضارة اتتهم من رجل برز من مياه الخليج العربى ، والثابت ان المصريين هم الشعب الوحيد الذى عرف بناء السفن في فجر التاريخ ، كذلك فان بيئة العراق الجغرافية كما راينا ابعد ماتكون عن المثالية لزراعة الحبوب ولا تصلح لمعرفة الرى الصناعى وضبط الفيضان الا منقولة عن بيئة اخرى اصلح وانسب بالطبع ، اما عن تشابه الحضارتين القديمتين المصرية والسومرية – البابلية تشابها شديدا فحقيقة تاريخية لاشك ، ولكن مجرد التشابه وحده كما يعرف كل انثروبولوچى لايكفى لوحدة الاصل (١) . وحتى اذا دل على وحدة الاصل ، فالارجح ان يكون التأثير فى اتجاه مصر – العراق لا العكس .

كذلك فحتى لو كانت حضارة سومر ارقى من الحضارة المصرية ، كما يعتقد البعض خطأ، فليس ذلك دليلا على الاولوية ، والواقع ان حضارة سومر وبابل ظهرت فجأة وبصورة ناضجة ، بحيث قد تبدو من ناحية ارقى ولكن من ناحية اخرى بلاجذور محلية او اصول ذاتية ، فمثلا يؤكد جوردون تشايلد التشابه بين حضارة مصر ماقبل الاسرات وبين حضارة سوسة ماقبل الطوفان Pre-diluvian ويرى ان الاخيرة ارقى واقدم ، ثم ينتهى الى ان الاولى نشأت عنها .

غير ان الواقع ان حضارة مصر ماقبل الاسرات تنقسم الى ثلاث مراحل متطورة ، المبكرة، الوسطى ، والمتأخرة ، وحضارة سوسة كما شخص تشايلد انما

---

(1) Clark Wissler, American Indian, N.Y., 1922, P. 152.

تشبه حضارة مصر الوسطى من هذه المراحل ، ولعل هنا ، كما يقترح اليوت - سميث ، مكمن الحل الحقيقى ، فحضارة مصر الوسطى قبل الاسرات لها اصل سابق محلى عنه تطورت ، هو حضارة ماقبل الاسرات المبكرة ولقد اكد رايزنر استمرارية الحضارة المصرية قبل الاسرات تاكيدا نهائيا ، فما اصل حضارة سومر تلك التى ظهرت ناضجة فجأة ، الا ان تكون عن الاصل المصرى المبكر فيما قبل الاسرات ؟ .

وحتى اذا فرضنا جدلا اى اثر بابلى على مصر ، فكيف يستقيم ان يتفوق الفرع المنقول على الاصل الاصيل ، ونحن نعرف ان تراث الحضارة المصرية الفرعونية ارقى واعلى بكثير من كل ما وصلت اليه حضارات العراق قبل التاريخ وبعده ؟ يقول برستيد «لم يكن فى ذلك العصر السحيق ، من القرن الـ ٣٥ الى القرن الـ ٢٥ ق.م ، نمو مطرد متتابع فى اى بقعة اخرى (غير مصر) من بقاع العالم القديم ، وهذه الالف سنة هى التى وضعت مصر معنويا وحضاريا فى مرتبة تفوق بمراحل ما كان ببابل حيث كان الصراع على أشده بين بعض المدن وبعضها الآخر » . لكن الاغرب ان تشايلد نفسه يعود فيرى ان «سومرماكان ليمكن ان تكون مسرح ثورة الحجرى الحديث » ، بل وان سكانها لابد قدموا اليها من مكان آخر فى غرب آسيا شرقا او غربا (١).

لهذا كان يعود سميث فيؤكد ، بحق فيما يبدو ، اولوية مصر على اسس اربعة : ان حضارة مصرترقى الى زمن ابعد من اية حضارة اخرى معروفة ، ان الظروف التى خلقت فيها الزراعة لا تتوافر جغرافيا الا فى مصر ، ان الرى يستحيل ان يكون قد عرف او اخترع فى بيئة مناخية مثل عيلام وسومر ، ان المصريين كانت لديهم الوسائل الكافية للوصول برا وبحرا الى سومر وعيلام والعكس غير صحيح .

وأخيرا ، فاذا كان البعض يتساءل عن كيفية زرع نظام نمى وطور فى ظل بيئة النيل الخاصة فى بيئة الرافدين المختلفة ، فان من الممكن ان نرد التساؤل فى الاتجاه العكسى ، اذ كيف يمكن لنظام طور فى بيئة الرافدين الخاصة ان يزرع بسهولة فى بيئة النيل بظروفها الخاصة جدا والمختلفة تماما ؟

لكل هذه الاسباب مجتمعة يعود فرانكفورت أيضا فينتهى الى ان العلاقات بين الحضارتين المصرية والعراقية ، وان تكن مؤكدة ، فان من الخطأ ان نرى مولد الحضارة المصرية كنتيجة للاحتكاك مع العراق ، فلسنا نعرف متى كان هذا

(1) New light on the most ancient east.

الاحتكاك ولا كيف كان (١) ، ولو قد هناك اى نصيب من صحة فى نظريات الاصل المستورد ، لكان اولى بالحضارة ان تظهر فى تلك المصادر المفترضة قبل أن تظهر فى مصر، بينما ان العكس هو الصحيح ، ولهذا فان الحاح بعض الاثريين حتى الآن على ان كل شيء فى مركب الحضارة المصرية هو مستعار مستورد ، ابتداء من المدينة وعمارة الحجر والطوب الضخمة الى شق الترع والرى الى الكتابة والتنظيم العسكرى والتجارة والصناعة (٢) (!) ، امر غير مفهوم تماما من الناحية العلمية .

وغير مفهوم كذلك ان تظل نظرية الاصل الآسيوى للحضارة المصرية «معلقة» على رؤوسنا اكثر من نصف قرن دون اى دليل مقنع ، تطل علينا فترة ثم تختفى ، دون ان يقتنع اصحابها بخطئها فيدفنوها الى الابد ، ولولا شبهة الشوفينية لظن المرء ان هناك محاولة منتظمة ومنظمة لتجريد مصر ليس فقط من اصول حضاراتها الفرعونية التاريخية ، ولكن ايضا حتى من اصول حضارتها الاولية قبل التاريخية .

ومن الطريف ان نلاحظ ان اغلب من يزعمون اصلا مستوردا للحضارة المصرية او يذهبون الى انها نتيجة التفاعل والالتحام بين حضارتين ، واحدة وافدة من آسيا من الشمال واخرى محلية او وافدة من افريقيا من الجنوب ، هؤلاء هم انفسهم الذين يؤكدون ان الحضارة المصرية كانت «شيئا مصريا خاصا» او انها فى كل تطوراتها اللاحقة « كانت مرتبطة بظروف وادى النيل المناخية الفريدة الى حد ان الحضارة المصرية لم تصدر كما صدرت حضارة سومر» (٣) فالتناقض هنا صريح بين خلاصية وتهجين الاصل المزعوم ، وبين اصالة وتفرد بل و «غرابة» التركيب المقول.

اما عن تصدير حضارة سومر دون مصر ، فيتناقض بدوره مع الواقع التاريخى. صحيح، كما يلاحظ تشايلد ، ان مصر اكثر عزلة نسبيا عن جيرانها من العراق (٤).ولكن ذلك انما بالموضع المحلى المباشر ، اما بالموقع العريض فالعكس هو الصحيح تماما. فاذا كان العراق اسهل اتصالا بالسند والهند وما خلفها بآسيا، فمصر كانت دائما اسهل اتصالا باليونان وما خلفها بأوروبا ، واليونان باعترافها اخذت حضارتها عن مصر ، وأوروبا أخذت أصول حضارتها كما هو معروف عن اليونان ، ولهذا فان دين أوروبا الحضارى لمصر اكبر منه للعراق وخير مايعبر عن هذا ماقاله بِرستيد من انه لو كان الفرات يصب فى البحر المتوسط ، لكان ديننا

(1) Birth of civilization . P. 110.
(2) Lewis Mumford, City in history, Pelican, 1966, P. 74.
(3) Brodrick, op cit, P. 196 - 7.
(4) Man makes, P. 159.

لبابل عظيما بنفس القدر الذى ندين به لوادى النيل (١).

فى التحليل الأخير

هذا، واذا كان الاتجاه الاقدم الى اشتقاق الحضارة المصرية من البابلية قد سقط ، فان الاتجاه الاحدث إنتقل الى القول بنشأة مستقلة لكل منهما تتسع لتفسير التشابه الكبير بينهما جنبا الى جنب مع الفروق ، الا ان هذا الاتجاه يعطى السبق الزمنى – عدة قرون فقط قد تصل الى الخمسة – لحضارة بابل ، كما يرى تفوقا وسبقا زمنيا لبابل فى معرفة واستعمال المعادن بوجه عام . وقد لا تكون المقولة الاولى مقبولة ، ولكن الثانية معقولة جدا .

فمما لاشك فيه ان العراق متفوق على مصر فى مجال المعادن عموما ،ربما لوفرتها بجباله الغنية من ناحية ولقربه من مرتفعات الاناضول ذات الميزة المحققة فى جغرافية وتاريخ الثروة المعدنية من الناحية الاخرى ، والحقيقة ان كلا البلدين كسهل فيضى يعد فقيرا فى الثروة المعدنية ومواردها ، وكان يعتمد على منطقة جبلية خارجه ولكن بجانبه كمورد للمعادن ، ولقد كانت مرتفعات وجبال الاناضول كمنجم للعراق بمثابة سيناء لمصر ولكن على مقياس هائل .

ويتضح هذا التفوق تاريخيا فى ان سومر مثلا بدأت عصر البرونز كاملا حوالى ٣٥٠٠ ق . م ولم يدم بها الا عدة قرون بدأ بعدها عصر الحديد حوالى ١٤٠٠ق . م أما مصر فلم تبدأ عصر النحاس إلا حوالى ٤٠٠٠ ق.م أيام البداريين ثم استمر بها حتى ١٨٠٠ ق . م حين بدأ عصر البرونز اى ايام الاسرة الخامسة ، اما الحديد فرغم انها عرفته فى اواخر عصر ماقبل الاسرات كمجرد مادة نادرة الا انه لم يعمم ويستعمل كصناعة وآلات واسلحة الا فى الدولة الحديثة وزاد خاصة فى عصر اليونان (٢).

ومهما يكن الامر ، فثمه رأى أن من الصعب ان نرى لأى من الحضارتين المصرية او البابلية اصلا محليا اصيلا وان كانا لاشك اصيلين فى معنى محدد وهو قيام حضارة المدن فى كل منهما (٣) . كما ان هناك من يرى ان توقيت الفيضان وعلاقته بمواعيد الزراعة الشتوية انسب فى مصر منه فى العراق ويعطى الاحتمال

---

(1) J.H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948, P. 3.

(2) Coon, Caravan, P. 34, Childe, Progress & archaeology, P. 34.

(3) Coon, id. P. 34 - 5.

الاقوى للاولى كمهد وموطن اول ، ومن الناحية الجغرافية وظروف البيئة الطبيعية عموما ، فلا يمكن ان يكون هناك شك او خلاف على ان مصر هى الانسب نظريا لظهور الزراعة والحضارة الزراعية .

وهكذا ، اذا كانت المدرسة البابلية قد تخلت عن الزعم بأنها أصل الحضارة المصرية وانتهت الى الاكتفاء بسبق زمنى قصير عليها ، فقد عادت الاسبقية فيما يبدو مرة اخرى الى مصر فى السنوات الاخيرة مع كشوف النوبة والواحات والصحراء . ولاشك ان هذه تشير الى مرحلة اولية بعيدة عن مركب الزراعة الكاملة وحضاراتها المتطورة التى هى موضع الجدل ، غير أنه من الواضح بعد هذا كله ان نظرية عصر الجفاف التى اتخذت اساسا للمناقشة كلها ، تفترض - منطقيا - ان كشف الزراعة انما كان محليا بالضرورة حين انحصر الانسان فى شقة الوادى (١) ، كذلك فان سبق العراق الى المعادن بنحو ٥ قرون ، يقابله سبق مصر الى الوحدة السياسية بنحو ٥ قرون على الاقل كذلك .

الاتجاهات الحديثة

واخيرا ، فاذا كان الجدل ، ولا نقول الصراع ، حول أصل الحضارة قد استقطب تقليديا بين قطبى مصر والعراق ، وحاول البعض تجريد الاولى من أولويتها وأصالتها لحساب الثانية، فمن الضرورى ان نعلم كذلك ان الحلبة قد انتقلت برمتها فى العقود الاخيرة خارج الاثنتين كلتيهما ، والمحاولة الآن هى لتجريدهما على حد سواء من الاولوية والسبق الحضارى . فمركز الثقل اليوم فى البحث عن اصل الزراعة والحضارة ومصب النظريات الجديدة فيها انما يستقطب ، لا فى الاودية النهرية النيل او الرافدين ، ودعك من السند ، وانما فى منطقة المرتفعات الواقعة بينها والممتدة من قيليقيا حتى فارس ، اى فى مرتفعات الاناضول وسوريا وايران (٢) والبعض يمد منطقة اقدام المرتفعات المرشحة كأصل الزراعة الى هضبة ايران بل والى هضبة الحبشة ، او بصورة عامة إلى المثلث الهضبى الاناضول - إيران - الحبشة، أو بصيغة اخرى مثلث بحر قزوين - الخليج العربى - البحر الاحمر(٣).

(1) Brodrick, Early man P 176.
(2) Coon, Caravan, P. 78.
(3) Mogey, P. 73.

فعند ريد مثلا ان الزراعة بدأت على ضلوع التلال فى منطقة نواة مركزية فى جنوب غرب آسيا ، وهى تسبق معرفة استئناس الحيوان جميعا عدا الكلب ، وأن فى المنطقة نفسها تم استئناس الاغنام والماعز فى الالف السابع قبل الميلاد ، بينما تأخر استئناس الماشية بها عن ذلك نوعا والخنزير كثيرا . ثم ينتهى الى ان مجتمعات زراعية كثيفة وناجحة نسبيا من الزراع ورعاة الحيوان ظهرت فى تلال ومقدم زاجروس العشبية قبل ان يظهر اى نظير من نوعها فى اى مكان آخر ، وأنه وإن ظهرت حضارات مشابهة ايرانية ومصرية الا انها كانت «متأخرة وهامشية » (١) .

كذلك يذكر تشايلد ان حضارة فلسطين (اريحا) قديمة وتنافس عمرا كلا من مصر والعراق ، ولعلها ترقى الى الناتوفية (الحجرى الاوسط) بحيث قد تكون نشأة الزراعة والاستئناس بدأت هناك فى الالف السابع الى السادس قبل الميلاد (٢) ، وربما حتى فى الالف الثامن ، بينما لم تظهر فى العراق (جارمو بكردستان) الا فى منتصف الالف السادس ، وفى مصر (مرمدة والفيوم) الا فى اواخره. من ثم ذهب البعض الى ان الحضارة المصرية الزراعية استعيرت من فلسطين وادخلت عن طريق برزخ السويس .

وهم هنا يضيفون ان الفخار ظهر مع الزراعة فى مصر منذ بدايتها ومن اول لحظة ، بينما نشأت الزراعة فى اريحا بلا فخار اولا ثم ظهرت صناعته بالتدريج بعد ذلك فقط ، وهذا التدرج الاخير يدل على تطور طبيعى محلى ، بينما تدل الطفرة المصرية على الاستعارة الجاهزة ولقد يبدو هذا فهما شكليا وضيقا للتطور ، ولكن الاعتراض او التعارض الهام هو ان الزراعة فى فلسطين اعتمدت كثيرا كما هو مقرر على الاستعارة من مصر فى فنون الرى بالذات (٣) .

على ان اقدم من فلسطين بدورها تأتى سوريا كالموطن الأول للزراعة والحضارة فالرأى الآن كما توحى الابحاث الاحدث ان سوريا هى منشأ كل من الاستقرار والزراعة والمدن والابجدية : الاستقرار حيث عثر على اقدم سكن بشرى فى العالم يرجع الى ٩٠٠٠ ق . م فى تل المريبط ، والزراعة واستئناس الحيوان معا فى تل الرماد والمدن فى تل خلف ، والابجدية فى رأس شمرا على الساحل .

---

(1) C. Reed, " Animal domestication in the prehistoric Near East", Science, vol. 130, 1959, P. 1629-39.
(2) New light etc.
(3) Whyte, P. 99.

وسواء كانت الاسبقية لفلسطين او لسوريا ، فعموما وعلى الجملة تتجه الابحاث الحديثة الى اعتبار منطقة غرب اسيا ابتداء من الاناضول والشام حتى التركستان وايران بمثابة «منطقة النواة » core area فى نشأة الحضارة والزراعة الراقية ، بينما ان مصر (بفضل الحفظ الجيد بها والتحنيط) استثناء نوعا ما ، ولكن كانت بداهة خارج منطقة النواة» (١).

اما اودية الانهار القديمة النيل والرافدين فلم تصبح فى نظر هذه الاتجاهات الحديثة، مراكز هامة للحضارة الا فيما بعد فقط ، لأن الفيضان النهرى وتجدد الغرين منع الزراع البدائيين طويلا من استنزاف وانهاك التربة ، فكانت بيئة ممتازة للزراعة الراقية حين ادخلت من مناطق الاصل بالمرتفعات ، كذلك فلأنها تحتاج الى مشاريع جماعية ضخمة لضبط النهر والرى ، كان عليها ان تنتظر نشأة الزراعة خارجها .

على أن الرد على هذه النظريات جميعا ، اولوية فلسطين او سوريا او منطقة النواة ، هو الكشوف الاحدث فى سيوة التى رجعت «بسنة الصفر الأركيولوجى» فى الشرق القديم الى ١٤٠٠٠ ق . م ، اى قبل اقدم كشف آخر معروف حتى الآن فى المنطقة ببضعة آلاف كاملة ، فوضعت هذه الآراء الحديثة موضع التحفظ واعادت مصر من جديد الى قلب منطقة النواة بدلا من هامشها .

ومهما يكن من امر . فالحقائق الراجحة التى يمكن ان نخلص بها من هذا العرض كله هى انه وان كان من الممكن والمتصور ان تعرف الزراعة البسيطة بمراحلها الاولية فى اكثر من موطن كاكتشاف مستقل ، فان مركب الزراعة المتطورة الذى يحدد بدء الحضارة الحقيقية قد ظهر فى مصر مبكرا بما فيه الكفاية كنمو محلى مستقل غير مشتق ولا منقول من مصدر خارجى على سبيل القطع ، وغير مسبوق على الارجح، ونقول على الارجح ،لان الذى يبدو جليا هو أن لكل من الموطنين الاولين او المواطن الاولى سبقا وتفوقا فى خط ما او عنصر بعينه من المركب الحضارى الكبير ، بحيث يتعذر الحديث عن الاسبقية المطلقة . وان كان مجموع نقاط السبق المصرى ارجح عند جمهرة العلماء وعلى رأسهم برستيد خاصة وفى كل الاحوال فان الحضارة المصرية القديمة لا هى آسيوية المصدر ، ولا هى حتى بالمقابلة افريقية الاصل ، وانما هى ببساطة ولكن بصرامة مصرية الاصل والمصدر والنشأة والمهد جميعا – على الاقل الى ان يثبت العكس بصورة علمية قاطعة موضوعية وغيرة متحيزة

(1) Whyte, P. 58.

الثورة الزراعية

بصرف النظر اذن عن قضية الاصول الخلافية وعن الجدل النظرى الهش غير المحسوم وربما العقيم حولها ، فان علينا الآن ان نواجه ونعالج الطفرة الحضارية الجديدة فى فجر التاريخ المصرى كحقيقة واقعة او طالعة ، هى تينك الثورتان الزراعيتان الاولى والثانية او الثورة الزراعية والمدنية على الترتيب بتسميات جوردون تشايلد .

بصرف النظر يعنى عن الاسبقيات المطلقة ، التى ربما لن تتوافر الادلة اليقينية على تحديدها بسهولة ، وبصرف النظر عن اولوية الدلتا او الصعيد ، فالذى لاشك فيه ان الزراعة ، ان لم تكن قد ولدت بالفعل فى تربة النيل وأحضانه وعمدت لأول مرة بمياهه ، فان مصر كانت بأى مقياس من البلاد الرائدة السباقة إلى تأصيل الثورة الزراعية وإقامة أسس حضارة العصور القديمة التى فاجأت العالم بها مكتملة او شبه مكتملة مع بداية عصر الاسرات . لقد أعطت مصر العالم دولته الاولى بالقطع، وثورته الزراعية الاولى وثورته المدنية الاولى على وجه الاحتمال ، عدا سلسلة مطولة من الاولويات الاخرى على وجه اليقين ، والسبق الحضارى اذن سمة أصيلة من سمات شخصية مصر التاريخية - من هنا تلك الكنية الشهيرة والاثيرة عند المصريين اليوم «أم الدنيا» وإذا نحن قسمنا الاقاليم - كالدول - إلى موجبة وسالبة (١) ، فلقد كانت مصر دائما إقليما موجبا بقوة ، وشخصية مشعة منذ البداية .

غير ان من الضرورى أولا ان ندرك ان كلمة الثورة هنا لا تنفى التطور ولا تعنى حرفيا انقطاعا فجائيا فى تسلسله وإنما هو تعبير مكثف عن تضاغط التطور فى مرحلة حاسمة من عملية نمو ذاتى طويل ، وبهذا فإن الثورة الزراعية الثانية هى نتج محلى مباشر للثورة الاولى وهذه استمرار متصل ولكنه قمى لما قبلها وبمعنى آخر فان حضارة مصر الزراعية فى العصر الفرعونى هى تطور ذاتى داخلى ومحلى لحضارة مصر الزراعية فيما قبل الاسرات ، فى الحجرى الحديث ، وفيما قبله فهناك - حضاريا - استمرارية اساسية وجذرية ، محلية وداخلية ، بين الحجرى القديم والحديث والفرعونية ، بين الثورة الاولى وبين الثانية التى خرجت من رحمها، وكل من صلب مصر الذاتى خرج .

ورغم التشكيك المضاد ، والى ان يثبت العكس بأى قدر ، فليس هناك أى مجال

(1) A.E. Moodie, Geography behind politics, Lond., 1947 P. 67.

للقول بدخول أى حضارة أجنبية أو بأى استعارة خارجية من عناصر وافدة والجذور الاولى بل البذور الام فى حضارة مصر الفرعونية مستمدة أصلا وإطلاقا من تربة مصر الذاتية ، وحضارة مصر التاريخية أصيلة الأصول والفروع منذ ماقبل التاريخ وليست قط نبتا دخيلا او مستوردا ، ولا كانت طفرة فجائية كذلك ، وإن تحدث البعض عن «المعجزة المصرية» أو بدت مصر للبعض الآخر وكأنها «صين أخرى ولدت مكتملة النمو – وكأنما ولدت شيخا هرما وان اتسمت بسمات من الشيخوخة والطفولة معا» (١) فهذه الصورة المكتملة انما هى القمة المنظورة لتاريخ تطورى طويل ومعقد للغاية .

الثورة الزراعية الأولى : الحجرى الحديث

فأما الثورة الأولى ، ثورة الحجرى الحديث ، والتى تبدأ ٧٠٠٠ ق . م وتنتهى ٣٢٠٠ ق . م ، فتعنى أن الاستقرار الزراعى فى مصر بدأ منذ ٩٠٠٠ سنة على الأقل ، واستمر بعدها فى توطن نادر دون انقطاع وربما دون نظير فى العالم فى التاريخ أو ماقبل التاريخ (٢) . (وهذا – بالمناسبة – يجعل من النظرية التى تربط اسم مصر فى اللغات الأوروبية باسم الغجر Gitanes- Gypsies - Egypt تخريجا فيلولوچيا سقيما ليس كمثله خطأ ، فهذه من اقدم بلاد العالم ارتباطا بالأرض وهؤلاء من اقدمهم تشرداً فى الارض !)

تمتاز ثورة الزراعة الأولى بمركب حضارى أساسى يتألف من ثلاثية الرى شبه الطبيعى – الزراعة البسيطة – القرية فالزراعة هنا تعتمد ، بعد إزالة الآجام والأدغال وتصريف المستنقعات وتطهير البردى ، على الحد الأدنى من الرى الصناعى والاقصى من الرى الطبيعى ، بمعنى ان الجسور والترع كانت أولية بسيطة ومحلية ولم تكن الزراعة تغطى كل ارجاء الوادى ، بل كانت المستنقعات والأدغال بحيواناتها القديمة لاتزال تتخللها جزئيا ، وإن كانت فى انكماش مطرد.

اما مركب الزراعة البسيطة فيعنى الزراعة والصناعات المرتبطة ، ويتألف أساساً من ثلاثية الحبوب – النسيج – الفخار (٣) الى جانب بعض صناعات وفنون تكميلية كالأخشاب والسلال .. الخ . والنسيج هنا فى مصر يعنى الكتان ، بينما كان يعنى القطن فى الهند . كما ان الفخار هنا ايضا يدوى الصنع لم يعرف عجلة الفخرانى

(١) رينان ، مقتبس فى : غربال ، ص ١٤

(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géog. de L'Histoire, Paris, 1921, P. 130, 144.
(3) Childe, P. 75.

بعد وهنا نلاحظ ارتباط الحبوب بالأياف دائما ، او القمح والشعير بالكتان ، كما نلاحظ ارتباطها جميعا بالفخار ، وكل ارتباط عضوى لا عفوى فقديما فى الحجرى القديم كان الانسان يستمد ملبسه من جلد الحيوان ، حيوان الصيد ، أما الآن بعد ان انتقل إلى الزراعة وقل الحيوان فقد تحتم زراعة محصول نباتى للملبس .. ولهذا فلم يكن صدفة ارتباط ظهور الحبوب مع الكتان .او ان صناعة النسيج قديمة قدم الزراعة تماما . اما ارتباط زراعة الحبوب بالفخار فللتخزين من ناحية ومن ناحية اخرى بفضل طمى النيل الذى قدم الخامة الطبيعية الموحية والملائمة (١) ، وكذلك بفضل الجفاف الذى ساعد على حفظ اوانى الفخار طويلا .

ولولا الفخار ، فى الحقيقة ، لما امكن التخزين ، تخزين الغذاء والحبوب خاصة ، ولولا التخزين لما زاد ضمان توافر الغذاء باستمرار وطوال العام كثيرا عما كان عليه قبل الزراعة ، لاسيما وأن الزراعة كانت حولية والانتاج مقصورا على موسم واحد من العام ، وبالتالى لما تقدمت الحضارة تقدما يذكر ، باختصار ، الفخار اعطى الزراعة معناها كاملا وترجم كل امكانياتها الكامنة الى حقيقة واقعة ولولاه لما استطاع الانسان ان يعتمد على الزراعة اعتمادا تاما (٢).

اما القرية ، أخيراً ، فهى الشكل الأساسى للاستقرار الزراعى فى ظل الثورة الاولى . فلقد اصبح للأرض قيمة الحياة ، فما انتزعت من اللاندسكيب الطبيعى البدائى الاَّ بالجهد الجماعى الشاق المضنى ، وغرين الفيضان المتجدد يحفظ ويجدد خصوبتها ، فضلا عن أن الربوة الصناعية التى تقوم عليها القرية تثبتها فى التربة ابداً كأنها «اوتاد» الارض . ولكن هذا يعنى ان الثورة الأولى ثورة ريفية بالدرجة الأولى ، ولذلك فان تقسيم العمل وظهور الطبقات ، وتعدد الحرف الثانية والثالثة أى الصناعة والتجارة ، محدود نوعا قوامه الاكتفاء الذاتى ، وان لم ينف هذا تطورات اجتماعية وصناعية مهمة ونشاطات وتبادلات تجارية بعيدة المدى نسبيا داخل الوادى وخارج مصر ، ويتصور تشايلد وادى النيل من الشلال حتى القاهرة تحف به سلسلة من قرى الفلاحين المزدهرة ، بدأت كلها فيما يبدو فى الحجرى الحديث، و كلها ينمو باستمرار حتى حوالى ٣٠٠ ق . م . ومع القرية ، كان الشكل السياسى الأساسى هو الوحدات الإقليمية المحلية أو الصغيرة التى تطورت عن الوحدات القبلية السابقة فى الحجرى القديم .

---

(1) J. H.G. Lebon, Introduction to hum. geog, London, 1955, P. 72.
(2) Huntington, Mainsprings, P. 582.

ختاما ، ومن الناحية البشرية ، فلاشك فى أن أخطر وأبرز نتائج الزراعة البسيطة هى الثورة السكانية ، وهى ثورة بكر وكبيرة لعلها الاولى فى التاريخ ، فوفرة الغذاء تحولت إلى فورة فى السكان ، وقديما فى ظل اقتصاد الصيد فى الحجرى القديم كان حجم السكان ضئيلا محدودا جدا ، فقد كانت عوامل الموت تحصد السكان حصدا بسبب اخطار الطبيعة والحرفة والحياة نفسها حتى منذ الطفولة دون ان تترك لهم فرصة للنمو بالكاد ، إذ أن فرص الموت بلا حدود وفرص الحياة فى أضيق الحدود ، ولقد لوحظ فى مجموعات البقايا العظمية التى عثر عليها فى الحجرى القديم سيادة هياكل الأطفال والصغار بينهم ، الأمر الذى لا يدل إلا على ارتفاع معدل وفيات الاطفال ارتفاعا مخيفا فوق مستوى ارتفاع معدل الوفيات العام ، اما فى الحجرى الحديث فقد وفر الرعى غذاء الأطفال الأمثل وهو اللبن (١). مثلما وفر الغذاء والاستقرار والأمن للمجتمع عموما، فترجم هذا كله إلى الطفرة السكانية تلك .

الثورة الزراعية الثانية : الفرعونية

المركب القاعدى

وهذا ماينقلنا إلى الثورة الزراعية الثانية ، او الثورة المدنية ، التى تتفق مع توحيد مصر السياسى ، اى مع بداية عصر الأسرات ٣٢٠٠ ق . م إنها هى المركب الحضارى الفرعونى بالمعنى المعروف فى أذهاننا ، وهى القمة الانفجارية المنظورة لتطور طويل وئيد – ولكنه غير منظور لنا تماما – طوال الثورة الزراعية الاولى ويمكن ، تمييزا لها عن الثورة الاولى ، أن نوجزها فى ثلاثية الرى الصناعى – الزراعة المركبة – المدينة ، فقد بدأ مينا بالتوحيد ، ثم كان هو الذى وضع هيكل نظام الحياض المعروف بجسوره الطولية والعرضية وترعه وقنواته الشبكية على الضفة اليسرى ، بينما ستمده الاسرة الـ ١٢ فيما بعد إلى الضفة اليمنى (٢) ، فضبط النيل إذن قد اكتمل أو هو فى طريقه الى الاكتمال ، وأصبح الرى صناعيا محكما أكثر منه طبيعيا أو بدائيا وكان معنى هذا تمام الاستقرار وشمول الزراعة لكل الوادى ، ونهاية المستنقعات والنباتات البرية ، ووضع هذا كله أساس ثورة سكانية ثانية وكبرى ، ورفع كثافة السكان إلى مستويات العصور التاريخية التالية عموما .

أما الزراعة المركبة فتمثل تقدما كبيرا على الزراعة البسيطة ، فحل الفأس

(1) Dorothy Davison, P. 231.
(2) H.F. Hurst. The Nile, London., 1952, pp.. 39 ff.

الخشبى اليدوى، محل المحراث الذى يجره الحيوان ، وبذلك حلت الزراعة الحقة أى زراعة الحقول محل الفلاحة اى زراعة الحدائق الصغيرة ، وحتى ١٥٠٠ ق . م كانوا يحصدون الحبوب بالمنجل الصوانى المثبتة أحجاره فى ذراع خشبية أو عظمية ، ولكن بعد ذلك التاريخ عرف المنجل البرونزى . كذلك عرفت عجلة الفخار منذ الألف الثالث ق . م وحلت محل الفخار اليدوى (١).

وفى النتيجة فلقد تفجرت ثورة اخرى مترابطة فى الاقتصاد والانتاج ، وزاد الفائض الانتاجى إلى حد نسخ الكفاية الذاتية القديمة ووسع آفاق وأعماق التبادل التجارى داخليا وخارجيا وكانت أحادية البيئة النيلية ، وفقرها فى المعادن والأخشاب خاصة ، من محركات التجارة والتبادل المبكر (٢) ، وتشير الأدلة الأركيولوجية إلى ان لبنان منذ فجر التاريخ الفرعونى كان يصدر أخشاب الارز والسرو وغيرهما إلى مصر ، وإلى أن فلسطين منذ ٣٠٠٠ ق . م وكريت منذ ٢٠٠٠ ق . م كانت تصدر زيت الزيتون او النبيذ إلى مصر ، ومنذ ١٥٠٠ ق . م كان الفخار الميكينى يستورد بكميات كبيرة من ميكيناى وكريت واليونان ورودس ، وبالمقابل عثر على كميات هائلة من الفازات الحجرية المصرية فى سوريا وكريت واليونان وإلى جانب نحاس سيناء وذهب النوبة وارز لبنان ، كانت مصر تستورد اللازورد من افغانستان والرخام من جزر ايجه (٣) .

بهذا كله بدأ تكتيل الثروة ينعكس فى تبلور الطبقات ، او كما يقول تشايلد زحفت طبقات جديدة على ظهر الفلاحين لقد قام نظام اقتصادى جديد . كذلك توسع تقسيم العمل وبدأ بروز الحرف الثانية والثالثة إلى المقدمة ، وانعكس هذا بدوره على الحياة الاجتماعية ، فكانت المدينة بالضرورة ، المدينة الاولى فى التاريخ ، وظهرت عمارة الحجر بدل الطين ، وقد ساعد النقل النهرى كثيرا على نمو وتضخم المدن حيث سهل عملية تجميع الغذاء لها من دوائر واسعة تصل أقطارها أحيانا إلى ٣٠ أو ٥٠ ميلا والرسوم المصرية القديمة كثيرا ماتقدم لنا صورا للماشية والاغنام تنقل فى سفن وصنادل على النيل (٤) حقا ، وبجدارة اذن ، استحقت الثورة كلها ان توصف بالثورة المدنية .

وهى ثورة مدنية أصيلة بلا شك ، غير مستعارة ولا منقولة . ويسخر معفورد من

(1) Childe, Progress & archaeology, P. 21, 23, 37.
(2) Ibid., P. 63, 65, Smailes, Geog. of towns, P. P. 8.
(3) Childe, id., p. 63-5.
(4) Id, p. 22.

النظرية الجزافية التى تزعم ان المدينة المصرية لم تظهر قبل ١٥٠٠ ق . م (١) ، بينما يقول تشايلد عن المدن «حوالى ٢٥٠٠ ق . م سطعت امثالها كالنجوم المنعزلة او كالكوكبات الدقيقة فى ليل البربرية الامية وذلك فقط على النيل ، وادى الدجلة والفرات ، وعلى نهر السند» (٢).

ولربما صح ان التحولات الحضارية العظيمة فى مصر لم تؤد إلى تحول السكان والتنظيم الاجتماعى إلى حضارة مدن وإلى التركز الشديد فى المدن على نحو ماحدث فى العراق ، ولربما ظلت الصفة الغالبة على مصر هى حياة الريف ، غير أن المدن الكبيرة والكثيرة ، مدن الاسواق والمدن الاقليمية والمدن العواصم ، كانت بلاحصر (٣) . كذلك تؤكد ج . ب ميتشل أن مصر كانت غاصة بالمدن والمدن الكبرى حين كانت حتى أوروبا المتوسطية (اليونان ، ايطاليا ، اسبانيا) لاتعرف إلا القرى بل والقرى الصغيرة ، بينما لم تكن بريطانيا فى الوقت نفسه تعرف بعد حتى الزراعة والزراع على الاطلاق (٤).

والواقع ان المدينة فى مصر قديمة قدم الكتابة الهيروغليفية على الأقل ، لأن الحرف الأبجدى الدائرى فيها يدل على المدينة ويشتق شكله من شكلها وسورها (٥). ومنذ ذلك الحين والحضارة ترتبط بالمدن ارتباطا لا انفصام له ، أبسط مظاهره الاشتقاق اللغوى فسواء فى العربية أو فى اللغات الاوروبية تأتى المدينة والمدنية او الحضارة والحاضرة من جذر واحد ، أضف أيضا ، ومع التوحيد وتكوين الدولة ، ظهور المدن العواصم ، وكان الفراعنة عموما من «مؤسسى المدن» – مينا نفسه هو الذى أنشأ «الحائط الأبيض» أو «المكان الجميل » (منف فيما بعد)

بل لقد سجل المصريون القدماء تقدما كبيرا حتى فى تخطيط المدن ، فمدينة كاهون Kahun (اللاهون الحالية) تعد اليوم نموذجا غير مسبوق لتخطيط مدن العمال على الخطة الهندسية المربعة (٦) ، وكذلك فإن مدينة إخناتون الملكية

---

(1) City in history, P. 98.

(2) Progres & archaeology, P. 77.

(3) Frankfort, Birth etc., P. 83.

(4) Historical geography, P. 170.

(5) Janine Monnet-Saleh, "Fortresses ou villes-Proteggées thinites", Bull. inst. français arch. orient., t. LXVII, 1969, P. 180-1.

(6) P. Abercrombie, Town & country planning, H.U.H., 1933, P. 11, 30.

اخيتاتون (تل العمارنة) تقوم كلها على الخطة الهندسية المنتظمة ، التى تسود ايضا كل مدن الموتى المصرية القديمة ، بل إن هناك نظرية محدثة – لأفيدان – تذهب إلى أن مورفولوچية المدينة الفرعونية لم تكن على خطة مدينة العصور الوسطى العشوائية المعقدة الضيقة ، بل كانت فسيحة مترامية واسعة الشوارع تلتزم الخطة المربعة او المستطيلة الهندسية بصرامة كأنها نسخة مبكرة جدا من المدينة الامريكية المعاصرة . أما لماذا ، فاستجابة لأغراض الوظيفة الدينية من احتفالات ومواكب ومعابد .. الخ (١) اضف ما اكتشفه موريه من «سياسة مدن جديدة new towns policy » موضوعه ومنهجه فى مصر الفرعونية . فإن صح هذا كله، فلا مفر من ان نعتبر تخطيط المدن فنا مصريا اصيلا وسبقا حضاريا مبكرا .

العلوم والتكنولوچيا

على أن هذا الانقلاب الخطير ما كان ليتم لولا سلسلة تطورات مهمة فى العلوم والفنون ، مثلما حتم هو بدوره المزيد منها ، لقد كانت الحضارة المصرية الوليدة تنمو ككرة الثلج وبمعدل الربح المركب ، وكان لوفرة الانتاج الزراعى الى جانب فائض وقت الفراغ فى ظل نظام الحياض دور أساسى وجذرى فى هذه التطورات الحضارية وتطور الفنون ، فلقد كان نظام الزراعة الحوضية يترك الفلاح أغلب العام، او لنصفه على الأقل ، فى حالة فراغ تقريبا ، دون ان ينتقص هذا من حجم الانتاج ، ولهذا امكن توجيه طاقة بشرية كبيرة نحو الانصراف إلى ، والتخصص فى ، فنون الحضارة الراقية بل والمرفهات والكماليات الحضارية ، وهذا هو السبب الذى مكن الفراعنة من تشغيل مئات الألوف من العمال فى بناء الاهرامات والمعابد والمقابر بكل تحفها وملحقاتها .. الخ ، دون ان يتأثر اقتصاد الانتاج قط مع ذلك.

حتى النظام الطبقى شبه الاقطاعى الحاد الذى ساد مصر الفرعونية ، شأن النظام الطبقى كقاعدة سوسيولوچية عامة ، كان على علاته وشروره الاجتماعية من دواعى ودوافع تقدم فنون الحضارة والرفاهية والذوق والجمال بما يخلق من طلب الطبقات الحاكمة والغنية عليها ، الامر الذى ينعكس فى ، مثلما يفسر ، كنوز اثار الفراعنة المتراكمة المذهلة التى تغص بها المتاحف الآن (٢).

---

(1) P. Lavedan, Historie de l'urbanisme, Antiquité-Moyen Age, Paris, 1926, P. 51, P. Deffontaines, Géog. et religion, Paris, 1948, P. 156,
(2) Childe, Man makes, P. 126.

ومن هنا وهناك جميعا كوكبة متألقة من الانجازات المترابطة اتخذت من البيئة النيلية خامة ووحيا في آن واحد ، فالزراعة المرتبطة فصولها بالفيضان تستدعى التنبؤ بمواقيته التى ربطوها بنجم الشعرى اليمانية ، والفلك والمراصد من ثم ضرورة شرطية ، بينما ان السماء الصافية إمكانية مواتية . ولكن دورة الفيضان لاعلاقة لها بالقمر ، وانما مع الشمس علاقتها ، من هنا وضع المصريون التقويم الشمس لأول مرة في التاريخ ، وانفردت به مصر عن سائر المجتمعات المعاصرة التى اعتمدت التقويم القمرى وأعتمدت عليه ، وبينما جنح التقويم القمرى ببعضها إلى التنجيم قبل الفلك ، وخاصة في العراق حيث كان الفيضان الجامح خطرا يصل إلى حد الذعر (تذكر قصة الطوفان) (١) ، لم ينحرف الفلك في مصر عن الاتجاه العلمى ، وليس غريبا بعد ذلك ان يكون تقويم عالمنا اليوم هو التقويم المصرى مباشرة وبلاتعديل ، او كما يقول تشايلد : «فالمصرى ، لابد لنا ان نعترف ، هو ابو كل تقاويم العالم القديم الشمسية ، بما في ذلك تقويمنا نحن انفسنا» (٢) . لقد اعطى النيل التقويم لمصر ، واعطته مصر للعالم .

ومع الأرض الزراعية وتقسيم الحقول والمحاصيل والضرائب والبناء وتوزيع المياه وتوريث الكل ، اتى علم الحساب والمساحة وابتكار المقاييس والأطوال والمكاييل بل والنظام العشرى ، فضلا عن الكتابة بالطبع ، والواقع ان اختراع الكتابة ، مثله مثل علوم الرياضيات ، كانت ضرورة حتمتها الثورة الاقتصادية والمدنية ، وهو يرتبط عموما بالتحول من الاساس الدموى وعامل القرابة إلى الاساس الإقليمى فى تنظيم المجتمع (٣)

ومن جانبه ، قدم النيل خامة الكتابة جاهزة تقريبا وهى البردى ، الذى لولاه لتحتم الاعتماد على الواح الطين كما اعتمد العراق مثلا ومن ثم ففى حين امتازت الكتابة المصرية بلفائف البردى ، امتاز العراق بألواح الطين المحروق (٤) ، ولقد كان البردى هدية مصر إلى صناعة الورق فى العالم فيما بعد ، فهو اصلها غير المباشر او جدها الأعلى ومازال هذا النسب شاخصا إلى اليوم فى تسمية الورق فى اللغة الاوروبية (paper papyrus)

الصناعة أيضا كانت وحدها ثورة كبرى ، كانت نتيجة وسببا ووسيلة وغاية :

---

(1) Wilson, in : Before philosophy.
(2) Man makes, P. 112.
(3) Ibid., P. 152-3.
(4) E. Huntington, Mainsprings of civilization, N.Y , 1945, P. 583.

اختراع النسيج ، واختراع الزجاج ، والتعدين ، والحلى ، والاثاث ،والملابس ، الصباغة والدباغة ، الاسلحة والآلات ، وسائر الفنون الصغرى التى وصلت بالذات إلى درجة من الإتقان والمهارة يقول عنها ديورانت أن « أحدا فيما نعرف لم يصل إليها من قبلهم ، وقلما باراهم فيها من جاء بعدهم» (١).

كذلك دفع التحنيط والتطور عامة، بالطب والكيمياء كثيرا ، وكلمة الكيمياء نفسها مشتقة اصلا من كيمى ، اسم موطنها الأول مصر ، أيضا فإن التجارة النشطة أعطت دفعة قوية لفنون الملاحة ، فقد كان النهر شارع مصر الرئيسى ، فظهرت مراكب البردى على النيل لأول مرة فى التاريخ (٢) ، وكان النهر بذلك مشتل الملاحة كما كان الوادى مشتل الفلاحة.

ولئن كان النهر كطريق سائل قد اضعف الحاجة إلى الطرق البرية ، ولم يكن المصرى القديم بالتالى مهندس طرق بالدرجة الأولى (قارن الرومان فيما بعد) ، فقد جعله النيل مهندس رى ومعمار من الطراز الأول ، وكانت العمارة والهندسة المدنية المتطورة العلامة المميزة حقا لمركب حضارة الاسرات ، وليس صدفة بالتأكيد أن المصرى القديم كان مهندس أكثر منه فيلسوفا ، ومعمارا أكثر منه نجارا ، مثلما رأيناه فلكيا اكثر منه منجما ، فأما هندسة الرى فكل انقلاب اللاندسكيب الطبيعى فى مصر ، بل كل الثورة المدنية ، إنما تدفقت منه ، وظلت فنونه واشكاله الأساسية قائمة معنا حتى العصر الحديث ، بينما لم تزل مصر مدرسة سباقة فى كل فنون الرى الحديث .

العمارة ·

وأما العمارة فهى عمارة الطين والحجر ، والواقع أن حضارة مصر القديمة ، بقدر ما كانت حضارة نباتية من حيث الغذاء والملبس (عكس بيئة الاستبس والرعاة) ، كانت من حيث المعمار والبناء والمسكن حضارة الطين والحجر لاحضارة خشب (عكس بيئة الغابات والأدغال) وكلا الطين والحجر مستمد من البيئة مباشرة، ويعد خامة تشكيلية لينة قابلة للتطويع ، فضلا عن انه عازل ممتاز فى مناخ قارى متطرف

وليس من قبيل التبسيط أو التطرف أن تعد العمارة المصرية القديمة فنا جغرافيا إلى حد بعيد ، ليس فقط من حيث المادة الخام بل وكذلك فى الشكل والتكوين كما

(١) ويل ديورانت، قصة الحضارة، مترجم ، القاهرة ،

(2) Man makes, P. 104, J.H. Breasted, C. Huth. S.BHarding, European history atlas, Chicago, 1951, P. IV.

يرى البعض ، ولنا بلا تجاوز أن نعتبرها نوعا من الجغرافيا التشكيلية البشرية الدقيقة أو طبوغرافيا الفن بتعبير الجغرافي الأمريكي جون ب . ليلي ، والحقيقة أنه اذا كان المنهج اللاندسكيبي في الجغرافيا لازما لفهم الهيئة الطبيعية في مصر ، وألزم لتمثل الهيئة الحضارية بها ، فإنه ألزم وألزم بالتأكيد لتفهم الهيئة المعمارية والأثرية التي تنفرد بها والتي تعطي وجه الإقليم في بعض قطاعاته طابعه الخاص والمميز جدا .

ولقد حدث نوع من تقسيم العمل بين الخام والموقع وبين الحياة والموت ، او تداخل بين الفنون التشكيلية والعقيدة الدينية . فقد كانت المساكن تبنى من الطين واللبن او الطوب النييء – الخامة الطبيعية المتاحة – في الوادي نفسه ، يكملها عادة البوص والبردي أو الطفل كخلطة (او كثوع من «الأسمنت الباكر» كما يضعها لوران) (١) . ومنذ الالف الثالث قبل الميلاد كانت البيوت تبنى من طابقين عادة ، غير ان تقدم البناء الحقيقي لم يعرف الا في المدن ، اما الإسكان الريفي فلم يتقدم أو يتطور كثيرا منذ العصر الحجري في الواقع (٢) ، وفيما عدا الطوب النييء فقد عرفت مصر القديمة الطوب المحروق ، وإن لم يعمم استعماله إلا منذ العصور الهلنستية (٣) .

وليس معنى الطوب النييء ، بالمناسبة ، عمارة بدائية بالضرورة ، فلقد شيدت به بعض الاهرام ، ولعل طين الانهار العظمى كان ، كما يقول ليذابي ، أنفس هدايا وهبات الطبيعة للإنسان البناء ورجل البناء (٤) ولن نكرر هنا ماسبق ان عرفناه عن كلمة الطوب وأصلها الفرعوني في معظم اللغات الحية الهامة .

على ان الخامة الاخرى الاكثر بقاء ، والتي برز المصريون في تطويعها ، هي الحجر ، حتى ليقال : إن عمارة الحجر المنحوت هي فن مصري إلى درجة كبيرة (٥) ولعله كان في هذا المعنى ماقاله كورت لانجه من ان «مصر القديمة ، حتى نهاية حياتها الفرعونية ، ظلت ابنة العصر الحجري» (٦) غير أن فن الحجر يقتصر غالبا على حافتي الوادي الهضبيتين حيث المحاجر الطبيعية ، كما اقتصر عادة على الموتى ، فكانت الأرض السوداء مدينة الأحياء ، وكان الرمل مدينة الموتى .

---

(1) Lorin, P. 121.
(2) Progress & archaeology, P. 48-51.
(3) W.R. Lethaby, Architecture, H.U.L., 1953, P. 58.
(4) Id. , P. 20.
(5) Id. P. 65.

(٦) مقتبسة في حسين فوزي، سندباد مصري القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٤٩،

فعلى طول الحافتين ، وخاصة الغربية حيث «العالم الآخر» ، حفر الفراعنة المقابر في الصخور وبنوا المعابد بالحجارة ، ونحتوا التماثيل الضخمة الثابتة أو المنقولة ، ويبدو كما يقول ليذابى ، ان مصر كانت أرض المقابر حيث كانت بابل أرض المعابد (١) ، ولقد كان غنى مرتفعات وتلال الحافتين الهضبيتين وجبال الصحراء الشرقية بأنواع الصخور المختلفة المتتابعة من جرانيت فأحجار رملية فجيرية ، بكل درجات ألوانها وعروقها المتعددة ، عاملا طبيعيا هاما قدم المادة الخام المباشرة لفنون العمارة والنحت الفرعونية الباذخة ، بل وأوحى اليها ايضا بالشكل والتكوين فيما يرى البعض .

فعن الخامة ، كان الحجر الجيرى الإيوسينى الابيض ، بحكم أنه الأطول امتدادا على جذع الوادى من ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، هو المادة الرئيسية التى بنيت أو نحتت منها معظم المعابد والهياكل والتماثيل بما فى ذلك الاهرامات فى الشمال ، ولكن الحجر الرملى الخرسانى الصلب وكذلك الجرانيت الفولاذى ، المتطوحين والمقصورين على الجنوب الاقصى ، قدما الخامة الانسب للأعمال الأضخم والأصلب.

اما عن الشكل ، فالبعض يعتقد أن البيئة الجغرافية المحيطة لم تكن ، وما كان ليمكن أن تكون ، بلا أثر على الفنون التشكيلية الفرعونية عموما وعلى العمارة خصوصا . الأولى بشمسها الساطعة وجفافها وحدة ألوان السماء وضخامة المقياس الطبيعى وأفقية السطح التضاريسى ... الخ والثانية فى أحجامها وألوانها وأشكالها، خاصة ذلك الشكل التقليدى والمميز جدا للمعابد والمبانى الفرعونية ، شكل المعين trapezoid الذى لا تتعامد فيه الحوائط بل تميل تدريجيا بحيث يتسع المبنى عند قاعدته عنه عند أعلاه ، فكانت اعمال العمارة والفنون لاتقل درامية وعظمة وضخامة عن البيئة نفسها .

او كما يقول بيرجرن «إن العمارة تعكس اللاندسكيب فى تأكيده الأساسى على الأفقية غير المنكسرة (اطر الكورنيشات الغليظة ، الابراج ، الجدران) وفى تأكيده على أوضاع العناصر الرأسية (التماثيل ، المسلات ، الأعمدة) ، إذ أنها صممت من أجل المفارقة وتوازن الخط فى معظم الحالات » ثم يضيف إن «التأكيد على الخطوط الأفقية جنبا إلى جنب مع الضخامة والصلابة الهائلة فى هذه المبانى كانت تعكس خطوط اللاندسكيب المستقيمة غير المنكسرة وأحجامه ، والواقع ان هذه البنايات

(1) P. 69.

كانت تبدو وطيدة منيعة البنيان ولا تعرف التغير ، تماما كالقلاع والسهول الشاسعة التى تكون قاعدتها وإطارها (١) أو كما يلخص ويلسون الموقف كله ، فإن «التناسق او السمترية فى الطبيعة المصرية طبع الفنان المصرى على التقسيم المتناسق والتوزيع المنسجم» (٢) ومهما يكن من أمر ، فإن المؤكد أن المصرى القديم كان على وعى وإحساس كاملين ببيئته الجغرافية المحيطة.

وفى هذا كله رادت الحضارة المصرية القديمة كثيرا من فنون العمارة التى انتقلت بعد ذلك الى العالم الذى لايزال يدين لها بابتكارها وتطويرها ، ومن أبرز هذه التأصيلات وأخلدها العقود والاقواس والأقبية ، فهى تظهر منذ أقدم مراحل عصر الأسرات والقوس الحجرى الكامل لاشك فى ان مصر هى موطن نشأته ومركز انتشاره وتوزيعه ، والمرجح ان القباب ايضا ظهرت اول ماظهرت فى مصر ، والأرجح أنها كانت تستعمل فى بناء صوامع الغلال بصفة خاصة ، بالمثل كان طراز عمارة الأعمدة المتراصة ، كما يتمثل فى معبد هرم سقارة وبنى حسن ، النموذج الرائد الذى انتقل عبر البحر ونقله الاغريق والاتروسكيون والرومان وتوسعوا فيه حتى ظن علما عليهم (٣)، وكل هذه الابتكارات الأصيلة آلت فيما بعد إلى الاغريق، لقد أخذوها عن مصر ، ولكن «ظاهرة مصر» ، كما يعترف ليذابى «لم يكن لتحدث مرة أخرى، رسالة اليونان كانت بالأحرى ان تعكف على مهمة جمع وتلوين وتجويد هبات مصر وكريت والشرق » (٤).

غير أن خريطة طبوغرافية الفن فى مصر القديمة لاتكتمل ، يقينا ، بغير الاشارة إلى الأهرامات ، أو بالأصح دون رسم حدود ومعالم «إقليم الأهرامات» ، نعم ، فانه يكاد يكون إقليما بالمصطلح الجغرافى المعروف ، فمن أبو رواش شمالا حتى اللاهون والهوارة جنوبا ، اى على امتداد نحو ٨٠ كم ، يرصع وجه اللاندسكيب نحو ٨٠ هرما (٥) ، بكثافة هرم لكل كيلو تقريبا ، هاهنا ، يعنى نهر مجره صخرى فريد ، أو غابة حجرية او متحجره لا مثيل لها ، أو سلسلة جبلية من صنع الانسان .

---

(1) Lois Berggren, Some summary comments on dynastic Egyptian, art, in " Guidebook to geology & archaeology in Egypt, P. 40 - 46.
(2) In : Before Philosophy, P. 27.
(٣) محمد حماد، مصر تبنى ، القاهرة، ١٩٥٨.
(4) Lethaby, P. 53. 110, 56 - 7.
(5) A. Fakhry, The pyramids, In " Guidebook etc. op. cit., p. 53.

والاهرام كقاعدة من الحجر الجيرى الايوسيني ، إلاّ أن بعضها من الطين أو اللبن مع تكسية من الصخر ، وهي تنتثر عادة في أسراب أو كوكبات تتباعد او تتقارب وتتفاوت حجما وتألقا ، اهمها بعد كوكبة الجيزة أو أهرام العاصمة أو عاصمة الأهرام ، مجموعات زاوية العريان ، ابو صير ، سقارة ، دهشور ، اللشت ، ميدوم .

بهذه الكثافة ، وبأحجامها التى تعد أضخم بناء بشرى على وجه الأرض حتى الآن (١) ، وبأشكالها الهندسية التى تعد شكلا رابعا للمادة وبأعمارها الألفية المتحدية التى تعد البعد الرابع للمكان ، تصبح هذه الاهرامات بلا ريب عنصرا فى صميم اللاندسكيب الحضارى ، ولا نقول الطبيعى نفسه ، ويصبح قطاع الوادى من رأس الدلتا حتى ، واحة الفيوم هو بغير تجاوز اقليم الاهرامات بين اقاليم مصر الجغرافية ، لا تكاد تقل فيه الاهرامات كعنصر من عناصر التباين الاقليمى عن الخضروات مثلا فى مركب استغلال الأرض .

أو قل ان هذا الاقليم الجغرافى الحفرى ، الذى يشكل بوظيفته جغرافية دينية منحوتة او معلقة ، قد ترك لنا بصورة ما «ماكيت» لمصر القديمة او هو متحف جغرافى للتاريخ على نطاق اقليمى ضخم ، او اخيرا ، هو بتعبير برون وفاللو «التراب الجغرافى للتاريخ poussiere geographique de l`histoire» (٢) ، تضافر الصخر والرمل والجفاف على حفظه .

طبوغرافية الفن

من العمارة والآثار ننتقل تلقائيا إلى الفن عموما ، الفن التشكيلى والتطبيقى ، دون أن نبتعد مع ذلك عن البيئة أكثر بأى درجة محسوسة ، فالفنون التشكيلية الفرعونية هى ايضا وإلى حد بعيد «فن جغرافى» موصولة مظاهره بالبيئة الطبيعية وغائرة جذوره فيها ، فضلا عن أنها متحف جغرافى طبيعى حفظ لنا صورة حية أو نسخة باقية من البيئة المصرية المعاصرة .

فالفن الفرعونى كان فنا طبيعيا سواء فى خامته أو أشكاله او الوانه ، فالأوانى والأوعية والفازات والفخار كلها من خامة البيئة ، الطفل أو الطين أو الحجر أو

---

(1) Berggren, P. 46.
(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géographie de l'histoire, Paris, 1921, P. 4.

الرخام والالباستر . كذلك دخل البردى فى بناء المساكن وصناعة الورق والأثاث والحصر والسلال ، أى فى العمارة والديكور ، بينما الأثاث الخشبى من أشجار الوادى ولبنان ، أما التحف الدقيقة فمن معادن الصحراء وأحجارها الكريمة .

اما التلوين والنقوش والزخارف المرسومة على كل هذه الاشياء ، فضلا عن اللوحات الحائطية ورسوم الجدران ، فكل موضوعاتها وموتيفاتها تعكس معالم البيئة الطبيعية المحيطة والحياة اليومية مباشرة من نباتات وحيوانات الوادى والنهر ، خاصة البردى واللوتس والأسماك والتماسيح ، بالاضافة إلى حيوانات الصحراء والسفانا المجاورة بما فيها انواعها المنقرضة الآن كالفيل والأسد والخرتيت والزراف والغزال والنعام ... الخ ، دون ان ننسى قرص الشمس وأشعته العالمية . كل أولئك بألوان زاهية قوية شديدة التباين تناظر ، فى تفسير البعض الوان اللاندسكيب الطبيعى بشمسه الساطعة واضوائه الباهرة ومعالمه المحددة بحدة وتباين (١) .

وعلى الجملة ، كما يقول ليذابى ، فان «النيل ، فيضاناته وشطوطه الصخرية المرتفعة ، طبعت نفسها بعمق على العقول التى انتجت الفن المصرى . (فهناك) فخار ماقبل الاسرات المرسوم بمناظر النيل وكانت النباتات التى ينعشها الفيضان ، بالحيوانات التى تمرح فيها ، موضوعا اثيرا «لزخرفة» الجدار والأرضية . اما الاهرام فكانت جبالا اصطناعية من الحجر .. لقد ادى وجود الحجر المتاح من ارقى الانواع إبتداء من الجيرى حتى الجرانيت الى نوع من عبادة الاحجار الضخمة – إلى المونوليثية» (٢).

الدين

واذا كان الفن المصرى القديم برمته لا انفصال له عن الدين ، فلا انفصال لكليهما عن البيئة الجغرافية ، ولقد كانت انجازات الثورة الزراعية الثانية او الثورة المدنية الاولى فى الدين والنواحى الروحية جديرة بالذكر ، فقد عرف المصريون القدماء فكرة الخلود والبعث مبكرا وكانوا أول المتدينين (٣) ويحاول بعض المؤرخين ان يربط هذا بالبيئة الجافة ، الرمل والشمس على افتراض ان المصرى الاول كان يدهش حين يرى اجساد اجداده المدفونة فى بطن الصحراء فى حالة حفظ جيدة ، فجعله هذا «يعتقد فى حياة خالدة بعد الموت وبالتالى آمن بالبعث» (٤).

(1) Berggren, P. 40 - 41
(2) Legthaby, p 34.
(3) Leon Aufrére "Le paysage spirituel de l'Occident", A.G., Sept. 1936. P. 453.
(٤) سيد توفيق ، الاهرام ، ٢٤ اغسطس ١٩٦٩، ص ٧ .

وآخرون يردون فكرة الخلود إلى إحساس المصريين ببهجة الحياة فى بيئتهم الرخية الرغدة ، وبالتالى تعلقهم بها إلى حد اسقاطها على حياة أخرى بعد الموت وتمديدها فيها ، ومن ثم كل إعدادهم الغريب لها إبتداء من التحنيط إلى مراكب الشمس إلى أثاث المقابر وأطعمتها .. الخ (١) . «فالنيل قد علم قدماء المصريين حب الحياة يلقونها دائما بين يديه ، فيتعلقون بها ولايرضون بها فى الآخرة بديلا .. فجنة المصريين مصر خالدة » (٢).

كذلك فإنه «لولا الفراغ الآمن الذى اعان عليه الموقع الجغرافى والغنى الحافز والترف القادر .. لولا هذه الامكانيات التى هيأها النيل» لمافكروا فى الخلود ، و «لو كانت مصر قطعة مكررة من الصحراء المشابهة تحيا حياة محروبة متنقلة ... ما كانت هذه الحياة تستحق الحرص عليها والسعى إلى تخليدها» (٣)

ومن هذا المنطق نفسه يحاول بعض الجغرافيين الربط بين عدم تفسير المصريين القدماء للموت وبين إحاطة الموت - ممثلا فى الصحراء - بالوادى (٤) . غير أنه قد لا يكون من الضرورى فيما يبدو ان نذهب إلى هذا الحد من الحتم الجغرافى ، فلعل هذه ومثيلاتها محاولات غير مقنعة تماما ، وغير مجدية حقا وربما غير عملية ايضا حسبنا ان البيئة الطبيعية المصرية بكل عناصرها كانت منعكسة تماماً فى الديانة المصرية القديمة .

والواقع ان هذه الديانة كانت ديانة «جغرافية» ، «محلية» ، أو «بيئية» إلى حد بعيد ، فقد بدأت ديانة طوطمية كديانات أفريقيا البدائية الحالية ، بل يجزم إليوت - سميث ان «مصر هى الوحيدة فى العالم التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلق الطوطمية» (٥) غير انها لم تلبث ان اصبحت ايضا ديانة استحيائية animism تكاد ترى الحياة فى كل عناصر الطبيعة .

من هنا تعدت الالهة بالمئات والمئين (بلغ عدد الالهة خلال العصر الفرعونى نحو ٢٠٠٠ إله !) معظمها مستمد من عناصر ومعالم البيئة المحيطة من حيوان ونبات اما لكثرتها وإما لندرتها (هل عبدت مصرالقديمة العجل ابيس لندرته فى بلد بلا

(1) E. Ludwig, On Mediterranean shores, P. 100.

(٢) احمد بدوى ، فى موكب الشمس .

(٣) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٦٩ .

(4) Rachel M. Fleming, "Geoggraphic aspets of tradition". G .R ., Oct 1921,P .244

(5) Human history.

مراع . مثلما يعبد البقر فى الهند الهندوسية حاليا؟) ولكن الملاحظة الهامة هى أنه على كل هذه الالهة جميعا كانت تسيطر فى الدرجة الاولى الشمس (رع) والنهر (حابى) .

على ان هناك خلافا حول عبادة النيل ، ففى بعض التفاسير أنه إله وعبد بل وعد احيانا «أبا الآلهة» ، وفى أخرى انه لم يؤله ولا كانت له معابد كسائر الآلهة ، ولكن الثابت فى كل الأحوال أنه ظفر بأعظم التقديس والتقدير النابع من واقع الحياة سواء مع الاساطير والمعتقدات وداخلها او بعيدا عنها وبالرغم منها .

وكما كان طبيعيا جدا ان تؤله الشمس والنهر مانحا الحياة ويعبدا ، كان طبيعيا ايضا ان تصطبغ الديانة المصرية عموما بدورة الخصوبة والفناء والحياة والموت المستمدة من دورة الفيضان وعلاقته بالأرض ، فلقد كان المصرى القديم يرى فى هذه العلاقة السنوية نوعا من الزواج المقدس ومن الولادة ثم الوفاة ثم البعث والمرجح ان ملحمة ايزيس وأوزريس ليست الا تجسيدا لهذه الفكرة ، فهى رغم أسطوريتها لا تنفصم عن الارض والنهر والزراعة المصرية ، حتى فكرة البعث إذن ربطوها بالنيل .

بل إن النهر ، كما لم يكن يغيب قط عن عين المصرى ، لم يكن ليغيب أبدا عن فكره او عن عقله الباطن او وجدانه االدينى فيما يبدو ، فمن المثير للغاية ان نعلم ان اتجاه النهر فى مصر كان دائما يوحى الى السكان بالتوجيه فى ادق تفاصيل الحياة ، حتى فى الدفن وقبور الموتى ، ذلك ان القبور كانت تمهد او تمد ومحورها الطولى يتبع محور النهر عادة (١)

وأخيرا ، وبالمثل فلقد كانت الكوزمولوچيا المصرية ، كالميثولوچيا المصرية ، تعبيرا مباشر عن البيئة الطبيعية المصرية ، فقد كانت فكرة المصريين القدماء عن الوجود الخارجى ونشأة الكون والكوكب مكيفة إلى حد مثير بجغرافية الوطن المحلى الضيقة بعناصرها واشكالها ومكوناتها المألوفة الأليفة والساكنة الداجنة (٢).

وختاما ، فاذا كانت الديانة الوثنية المصرية القديمة تعد اكثر بدائية نوعا من مثيلتها الاغريقية مثلا ، فقد كادت مصر الفرعونية ، من الناحية الاخرى ، تتوصل فيما بعد إلى ارهاصات التوحيد (اخناتون) فيما يقدر ، وكادت تكون هى وعراق ابراهيم – وكل بيئة فيضية زراعية لا صحراء رعوية – الاولى فى العالم وقبل عصر الرسالات . بل ان برستيد ليرى فى حركة الاصلاح الدينى التى قام بها اخناتون

(1) Seligman, Races of Africa, P. 101
(2) Wilson, loc. cit.

«انقلابا بعيد المدى لايقل عن الانتقال من الوثنية إلى المسيحية وابعد مدى من الانتقال بعدها من المسيحية إلى الاسلام » ولكن يبدو أنها كانت بادرة لم تجد التربة الصالحة بعد أو اللحظة الحضارية الصحيحة فانقرضت مباشرة .

وعلى العموم ، فان هناك من يرى ان الديانة الفرعونية ليست وثنية مطلقة ولانقول مطلقا ، فاميلينو يقرر انه رغم تعدد الآلهة كانت الكهانة المصرية دائما على إدراك بوحدانية الله ، هذا بينما تذهب «نعمات فؤاد» الى ان الديانة المصرية القديمة «يظلمها من يسميها وثنية» وان «الحضارة المصرية هى القاعدة الكبيرة للديانات السماوية» ، « تبشر بالمسيحية والاسلام » بل «ان الديانة المصرية القديمة فى آخر عهدها أوشكت ان تكون مسيحية قبل المسيح» ، وانه لهذا كله لم يكن اى من المسيحية والإسلام جديدا تماما على مصر فيما بعد ، ففيهما منها الكثير ، وكلاهما مانجح بها إلا - جزئيا - لما هو فيه منها «وبما فيه منها» ، وفى مجمل النتيجة ، فإن المصريين كانوا منذ البداية مؤمنين بالفطرة ، وكانت مصر دائما بلد الايمان قبل وبعد الاديان (١).

مراحل تاريخنا الحضارى :

أنثروبولوچى ينظر إلى مصر

إذا كان السبق الحضارى سمة أصيلة فى شخصية مصر ، فإن التخلف الذى حدث وأزمن طويلا بعد ذلك إنما يأتى ليؤكد القاعدة اكثر مما ينفيها ذلك اننا نعود لنجد ذلك السبق يعود ليؤكد نفسه فى اكثر من مرحلة لاحقة ليس اقلها اهمية الفترة الحديثة المعاصرة ولهذا فلنستعرض ، وفى نظرة تلسكوبية شاملة ، مراحل الحضارة المصرية ككل لنتعرف على نبضها وضوابطها واتجاهاتها .

ومراحل تاريخنا الحضارى ليست إلاَّ النتيجة المتغيرة على العصور للشد والجذب بين قوتى العزلة والاحتكاك ، اى الموضع والموقع على الترتيب ، ويمكننا فى الواقع ان نقسمها الى اربع نناقشها تباعا هى مرحلة صناعة الحضارة ، ثم مرحلة تصدير الحضارة ، ثم مرحلة الاكتفاء الذاتى ، واخيرا مرحلة استيراد الحضارة ، والجدير بالملاحظة ان هذه المراحل ترتبط وثيقا بمراحل تطور المواصلات باعتبارها

---

(١) شخصية مصر ، ص ٨٤، ٨٩، ٢٧٢، ٩٣، ١٤٠، ٦٩.

من دوافع الاحتكاك ومذيبات العزلة مع العلم بأن دور العزلة يقل ويضعف كاتجاه عام على مدى التاريخ بينما يزداد الاحتكاك ويتضاعف .

مرحلة صناعة الحضارة

فأما مرحلة صناعة الحضارة فتتفق مع مرحلة التاريخ النهرى potamic حين كانت مصر مشتلا ممتازاً لتأصيل حضارة مبكرة سباقة ، مادتها الخام هى فيض الثروة الفيضية ، وصوبتها الزجاجية التى تحمى طفولتها هى الغلاف الصحراوى ، فالعزلة النسبية كانت لازمة فى المراحل الأولى لضمان الطمأنينة والاستمرار حتى تنضج البادرة بعد ان تجرثمت وحتى تتحول فى النهاية إلى عود صلب لقد كان ظهور الحضارة هنا «خـطة عـامدة متعمدة وضعها الجغرافى الاعظم » كما يقول كون (١).

وكانت مصر اذن «مصنع» الحضارة وهكذا حين بدأت الحضارة المصرية الفرعونية تخرج من مشتلها ظهرت فجأة فى مرحلة نامية متطورة راقية انبهرت لها الشعوب المجاورة ، كما كان لها طابع خاص قوى الشخصية والتفرد بحكم العزلة التى تأصلت فى ظلها ، ولعل هذا التفوق المبكر مع العزلة النسبية الخفيفة هو السبب فى تلك العزة والشعور بالعظمة التى عرفت عن مصر القديمة دون أن تصل الى حد الاستعلاء والعنصرية مع ذلك على الاطلاق (٢).

ولن نذكر هنا بطبيعة الحال تلك النظرية الهازلة التى تقول : إن حضارة الفراعنة من اصل خارج الارض ، اتى بها خلال الفضاء الخارجى رواد فضاء من كوكب آخر أعلى حضارة من سكان الارض وأسبق تطورا (!) فهذه النظرية الخرافية تذكرنا بنظرية قديمة ميتة عن أصل البترول أرجعته إلى سقوط أجرام فلكية على سطح الكوكب الأرضى (!) ، وكلتاهما إما سابقة لعصر العلم او تقع كلية خارج دائرته ، ولكن اذا كان لتلك النظرية ، على سفهها ، من مغزى ، فهو بلاشك روعة الانجازة المصرية الى حد الظاهرة الخارقة للتاريخ والتطور ، تلك مجرد تذكرة لمن يحاولون كما رأينا التقليل من هذه الانجازة .

---

(1) Caravan, p. 19.
(2) Ruth Benedict, Patterns of Culture, 1935.

مرحلة تصدير الحضارة

وقد كان طبيعيا مع توسع شبكة الاتصالات فى العالم المعروف وخروجها من مرحلة الانهار الى البحار thalassic أن يزداد احتكاك مصر بالخارج وكانت حاجتها إلى كثير من الخامات التى لا تتوافر فى البيئة المحلية كالاخشاب والبخور مما دفعها إلى الملاحة البحرية والتجارة البعيدة المدى ، وكان طبيعيا أن يأخذ هذا الاحتكاك شكل «تصدير الحضارة » المصرية . فأصبح مصنع الحضارة «متجرا» لها أيضا وبهذا الدور ظهرت مصر الفرعونية «جدا اعلى لجميع الامم» كما قال مارييت والاستعارة من المركب الحضارى المصرى حقيقة عرفتها فينيقيا والشام حتى ميديا وأرض الحيثيين ، وامتدت عناصرها الى بابل وآشور ، وفى رأى أن الفينيقيين ، الذين سيكونون امة بحرية وملاحة من الطراز الاول ، انما اخذوا فن الملاحة عن مصر ، بعد ان ترجموا صناعة السفن من البردى النيلى إلى الأرز اللبنانى .

ومن المعروف أن جاليات مصرية من التجار أو الموظفين او المحاربين كانت توجد بالشام من فترة الى اخرى فى العصور الفرعونية ، كما كانت بيبلوس (جبيل) قاعدة امامية للتبادل والنفوذ المصرى ، وقد قدمت اللغة المصرية القديمة احدى الخامات القاعدية للابجدية التى تفاعلت مع الفينيقية حتى تحورت الى الابجدية السينائية التى ستكون عنصرا اساسيا فى تطوير الكتابة فى اوروبا ، ففى سيناء تحولت الهيروغليفية لاول مرة حوالى ١٨٠٠ ق . م من ابجدية تصويرية الى ابجدية صوتية ، وعموما فلقد كان الشام كله مشبعا بالفكر المصرى على ايام التوراة والعهد القديم .

وبالمثل كان نفوذ مصر الحضارى على يهود العهد القديم ، الذين كانوا تابعين لمصر سياسيا اغلب تاريخهم سواء كانوا داخل ارضها او فى ارض فلسطين ، فالحضارة المصرية دمغت كل وجودهم المادى والادبى بل والدينى نفسه المشبع بتأثيرات مصرية عميقة ابتداء من معمار سليمان إلى مزامير داود ... الخ ، وقد كان تشتت اليهود وانتشارهم فيما بعد عامل نشر وتمديد غير مباشر للمؤثرات المصرية على نطاق العالم الاووربى بدرجات مخففة او مختلفة .

اما غربا فقد تشبعت حضارة كريت واليونان - والأولى هى أقرب شريحة من أوروبا إلى مصر - بالمؤثرات المصرية . والثابت على الأقل ان الحضارة المينوية اقتبست كثيرا من دفعتها وعناصرها من الحضارة المصرية بالذات . بل إن آرثر ايفانز ، المرجع الحجة فى حضارة كريت ، يرى ان الكريتيين مستعمرة من مصر

أصلا (١) ، وأن التحنو الليبيين قد هاجروا من حافة الدلتا الغربية إلى كريت أيام مينا ، وربما لم يتم هذا إلا أيام الأسرة الثالثة التى حدثت فيها تغيرات كثيرة ومهمة (٢) . وعلى أية حال ، فمن المسلم به أن كريت كجزيرة لم يكن ليتم تعميرها والوصول إليها إلا بعد معرفة السفن القوية ، وهى اختراع لابد عرفه قوم لهم حضارة متطورة من قبل . كذلك فمن الثابت أن رأسمال كريت الحضارى مشتق معظمه من مصر وغرب آسيا .

أما عن اليونان ، فثابت أيضا أن الحضارة اليونانية قامت على أسس من الاستعارة الصريحة من المينوية . كذلك فقد كانت الرياح الإتيزية هى التى حملتهم منذ وقت مبكر إلى مصر ، ومن ثم بدأ الاحتكاك الحضارى الكبير . والواقع أنه منذ عرفت « لعبة الإتيزية » هذه ، لم تكد حضارة الاغريق تنفصل عن الحضارة الفرعونية (مثلما تأثرت حضارة الهند الحديثة بالأوروبيين منذ اكتشفت « لعبة الموسميات »).

ولهذا مثلا كانت حضارة ميكيناى ، حضارة الآخائيين الذين عرفهم المصريون باسم الأكواواشى ، شديدة الشبه بالحضارة الفرعونية وخاصة فى العمارة والمعمار لكل هذا لم يكن غريبا أن يعترف هيرودوت ، الذى يقول إن الاغريق كانوا أول شعب فتح لهم المصريون صدورهم ، بفضل الحضارة المصرية علىّ اليونانية ، بل لقد شبه الاغريق بالنسبة إلى المصريين حضاريا بالأطفال بالنسبة إلى الكبار .

من هوميروس ، مثلا آخر ، يستفاد أن مقاتلى إلياذته كانوا يستوردون عرباتهم الحربية من مصر (٣) ، فى حين يذكر ديودور أن أرجوس Argos كبرى مدن اليونان فى وقت ما هى أصلا مستعمرة مصرية ضمن مستعمرات عديدة أنشأها المصريون على سواحل المتوسط ، كما يروى أن المصريون أنفسهم كانوا على عهده يدعون أن أهل أثينا نفسها منحدرون من مستعمرة أقامها بعض المهاجرين من مدينة سايس المصرية القديمة (صا الحجر) .

هذا بينما يلخص ماسبرو الموقف كله فى أن العلاقات بين مصر واليونان ، التى يرقى بها إلى القرن الـ ١٦ ق.م على الأقل ، بلغت مدى « أبعد بكثير مما قد يحب

---

(1) Margaret A. Murray. The splendour that was Egypt, Lond., 1949, P. 70.

(٢) بيك وفلير، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٧٥.

(3) A. Moret, Au temps des Pharaons.

أن يتمثل محبو أو أحباب الثقافة الاغريقية اليوم Philhellenes » (١) . والحقيقة أن اليونان كانت تقف بالنسبة إلى مصر - دورا وموقعا حضاريا - كما تقف اليابان اليوم بالنسبة إلى الغرب (٢) .

عدا هذا وبعده فلقد عبرت الديانة المصرية القديمة ، عبادة إيزيس ، البحر لتغزو جنوب أوروبا بعض الوقت تحت اسم إلويزيس المحرف Eleusis (مثلما حرف قرينها أوزيريس إلى سيرابيس Serapis) ، بل ولتصبح الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية حينا ما . بالمثل ومن قبل الكتابة . فالإتروسكيون ، الذين سكنوا إيطاليا خاصة ليجوريا قبل الرومان وأصحاب فن الكتابة الإتروسكية السـابقة على الكـتابة اللاتينيـة ، الإتروسـكيون فى رأى ليسـوا سوى جماعة « الترشو » أبناء طور سيناء انتقلوا إلى إيطاليا عبر البحر حاملين معهم الأبجدية السينائية . كذلك وختاما فلقد امتدت المؤثرات الحضارية المصرية غربا إلى ليبيا ، كما تسربت جنوبا حتى بونت الصومال وسودان العالم الزنجى .

لعلنا إذن ، وبدون أن نلتزم بنظرية الانتشاريين الكاسحة ، لا نبعد عن الحقيقة كثيرا إن قلنا إن مصر الفرعونية فى الجزء الأكبر من تاريخ الأسرات كانت بمثابة نواة وقلب لمنطقة حضارية بالمعنى الأنثروبولوجى Kulturkreise تترامى عبر كل هذه الآفاق ، منها تتوزع التجديدات والعناصر الحضارية المادية واللامادية وواقع الأمر أن مصر ، بحكم موقعها المتوسط وإحاطة الصحراء بها ثم العمران من بعد الصحارى ، هى هيكل طبيعى جاهز لمنطقة حضارية مثالية بكل خصائصها التقليدية المعروفة للأنثروبولوجيين . فهى أساسا منطقة دائرية لها مركز ثم انحدارات ومحاور ، وهناك بعد النواة النووية منطقة الظل ثم شبه الظل ثم الصدى ...إلخ . ففى هذه النطاقات والمناطق كان النبض الحضارى يعكس النبض التاريخى والسياسى لمصر صعودا وسقوطا ، ارتفاعا وهبوطا ، ومدا وجزرا .

ولقد كانت تلك المنطقة هى الأولى والعظمى والمسيطرة فى العالم ، شأنها بالتقريب شأن منطقة الحضارة الغربية الأوروبية - الأمريكية فى عالم اليوم ، ولقد رأينا كيف كانت تقع اليونان منها كاليابان من الأخيرة . وكما تقول مارجريت مرى فان كل المناطق المحيطة تدين فى حضارتها لمصر ، ابتداء من الحضارة الأوروبية الحديثة إلى روسيا وفارس والعرب والهند بل والصين أيضا (٣).

(1) Causeries D'Egypte.
(2) Lethaby, P. 82.
(3) P. 5.

ومن الضرورى هنا أن نعرض للاتجاه الذى ظهر منذ سنين إلى التقليل من انجازة الحضارة المصرية ، وإلى التقليل أكثر وأكثر من أثرها خارج حدودها . فهناك من ينتقد فقرها النسبى فى النواحى العقلية ، وهناك من يرى أنها كان ينبغى أن تقدم أكثر مما قدمت بوجه عام . أما عن أثرها الخارجى فيدور النقد على أساس أن « الحضارة المصرية ظلت شيئا على حدة فى العالم القديم » ، فلم تصدر كما صدرت حضارة سومر ، وأن « من الغريب أن نتذكر أن مصر ، رغم كل أمجادها ، لم تمدين حتى أى جزء من إفريقيا ، بينما أن السومرية ترقد عند أصل وأساس الحضارة الغربية » (١) .

لكن هذا الاتهام يتناسى حقيقتين بارزتين . الأولى جغرافية ، وهى ذلك الفاصل الصحراوى الهائل الذى يقع بين مصر وإفريقيا جنوب الصحراء ، مما لا مثيل له حول سومر وبابل . والثانية تاريخية ، هى أنه رغم ذلك فقد كانت أولى نبضات الحضارة التى تلقتها إفريقيا السوداء هى من مصر الفرعونية ، بل إننا إذا استعرضنا تاريخ القارة الحضارى لوجدنا أن أكبر شحنة من الدفع والوقع التمدينى فى القارة عبر التاريخ وحتى قدوم الأوروبيين كانت لمصر والحضارة المصرية . ويلخص كورت لانجه الموقف برمته كما يحسمه بقوة فيقول «ليست بمصر حاجة إلى إثبات أثرها الظاهر فى الحضارات التالية لحضارتها - وما أكثر ما ينكرون عليها هذا الأثر - ولكن الرأى مجمع ، حتى عند أولئك الجاحدين ، على أن أثر مصر القديمة مازال يعمل إلى اليوم » .

مرحلة الاكتفاء الذاتى

منذ نهاية الفرعونية وعصر الأسرات ، بدأت مرحلة تعاقب فيها الغزاة والحكم الأجنبى على مصر . وإذا كانت قوة مصر السياسية قد هبطت بالضرورة فى ظل هذه المرحلة ، فان قوتها الحضارية لم تتراخ كثيرا ، وظلت حضارتها القديمة قائمة مستمرة ، ربما بلا زيادة ولانقصان . بل قد يمكن القول : إن حضارات هذه القوى الأجنبية صنعت جزئيا على أرض مصر ، إما بالأخذ منها أو بالمشاركة معها .

فالحضارة الهللينية الإغريقية والهللنستية المتوسطية من بعدها لم تصنع فى العالم الإيجى وحده أو اللفانت حوله ، وإنما كانت الاسكندرية المصرية وظهيرها المصرى كله أحد أركانها وأقطابها الأساسية والفعالة . وبالمثل كانت روما والاسكندرية . والدور نفسه يتكرر بقوة أكبر مع العرب ثم الأتراك . فالحضارة

(1) Brodrick, Early man, P. 177, Tree etc., p. 125.

الاسلامية العربية ثم الاسلامية التركية صنعت جزئيا على أرض مصر وبقوة الدفع المصرى وعلى رصيد من الرأسمال الحضارى المصرى .

ورغم أن مصر لم تكف طوال تلك المراحل عن الاشعاع الحضارى حولها ، ولاعن تطوير مركبها الحضارى ، كما لم تتقاعس عن الاقتباس من الحضارات الوافدة ، فالأغلب عليها مع ذلك هى صفة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى ، أو على الأفضل مرحلة الانتقال بين تصدير الحضارة والاكتفاء الذاتى الحضارى . ولعل الحقيقة البارزة فى هذه المرحلة ، والتى لها مغزاها الكبير ، هى أن القوى الأجنبية إذا كانت قد فرضت نفسها عليها سياسيا من أعلى ، فقد فرضت هى نفسها عليهم حضاريا من أسفل .

فالظاهرة اللافتة هى أن كل الحكام ، ابتداء من البطالسة حتى الأتراك ، تركوا نظم الانتاج والحياة المادية والحياة اليومية كما هى دون تدخل ، وتركوا إدارة الزراعة والرى للمصريين ، بل عجزوا عن تغيير المركب الحضارى القاعدى أو تعديله أو حتى الاضافة إليه إضافة تذكر . فلقد كانت هذه كلها فى مجموعها هى الحضارة النيلية الأصيلة التى صنعتها البيئة من قبل وكان المصريون سادتها إلى الأبد .

الأبعد من هذا أن الحكام الأجانب لم يحترموا فقط طريقة الحياة المصرية ابتداء من الزراعة حتى الدين ، بل تطبعوا بها وقلدوها . لقد خضعوا ، كما يقول لوران ، لهيبة التقاليد الألفية العريقة التى لا تقاوم لأرض مصر التى كانوا يفاخرون بأنهم أخضعوها (١). والمغزى واضح : لقد كان المغلوب عسكريا أرقى حضاريا من الغالب ، وهو أمر شائع كالقاعدة فى صراع الزراع والرعاة .

البطالسة ، مثلا ، « فرضوا أنفسهم على مصر » ، كما يقول لوران أيضا ، « ولكنهم تقولبوا بقالبها » (٢) . ويروى بوليبيوس الاغريقى نفسه أنه حين زار مصر البطلمية وجد المصريين أرقى حضارة من إغريقيى الاسكندرية نفسها (٣) . ولم يكن الرومان فيما بعد أكثر إيجابية أو مقاومة أو أعلى مستوى من اليونان فى هذا الصدد .

وبعدهم لم تكن العرب ثم الترك أكثر من تلاميذ « مجاورين » وضيوف مقيمين على حضارة مصر ، فكلاهما أتاها بلا حضارة مادية تقريبا كبدو ورعاة . والأتراك

(1) P. XVIII.
(2) P. X VII.

(٣) صبحى وحيده ، ص ٤٦ .

فى مصر بالذات ما أكثر ما وصفهم كتاب العصور الوسطى العرب من ابن إياس حتى الجبرتي ومنذ سليم حتى نابليون بالتخلف والهمجية والبدائية (ابن إياس ، وهو تركى الأصل : « وأما عسكره (عسكر السلطان سليم) فكانوا جميعا عيونهم دنية ونفوسهم قذرة .... وليس لهم نظام يعرف لا هم ولا أمراؤهم ولا وزراؤهم ، وهم همج كالبهائم ») . هذا بينما لا خلاف بين الكتاب الأوروبيين المحدثين على أن تركيا المتروبول نفسها فى القرن الـ ١٩ كانت أقل تحضرا وتمدينا من مصر محمد على وإسماعيل.

حتى من الناحية الدينية كان الحكام الأجانب حريصين كل الحرص على إظهار الاحترام للديانة المصرية وتقديم الولاء لها بل والتقرب إلى آلهتها ، ابتداء ذلك من الاسكندر ورحلته الشهيرة إلى معبد چوبيتر آمون بسيوة إلى آخر البطالسة كليوباترا التى « أعادت إحياء كل التقاليد العتيقة للفرعونية القديمة ذات الجاذبية التى لا تقاوم » (١) .

ومن جانبها فإن مصر لم تتوان عن الاستعارة الحضارية كلما أتيح لها ذلك . فكما أخذت عن غزاتها الهكسوس من قبل الخيل والعجلة ، وهما نتج أصيل لبيئة الاستبس لم يكن للبيئة الفيضية النيلية من سبيل إليه بطبيعتها ، فكذلك أخذت الجاموس والابل فى العصور اليونانية والرومانية على الترتيب . فالجاموس ، الذى لم يكن معروفا فى مصر الفرعونية ، وموطنه الطبيعى أصلا هو الهند وجزر الهند الشرقية ، دخل أيام البطالسة على الأرجح حين اتسعت التجارة والاتصالات الخارجية ، فوجد فى مصر النيلية المائية دون المدارية بيئة صالحة فتوطن وتكاثر . أما الجمل ، إن لم يصح ما أثبته بيترى وشارف Scharff وكيتون – تومبسون من أنه قديم فى مصر قدم الرعامسة على الأقل ، فقد أدخل إلى الصحراء الكبرى فى العصر الرومانى ، فوجد فى صحارى مصر بدوره امتدادا لبيئته الطبيعية ، فتوطن إلى أن تكاثر مرة أخرى مع العرب .

وعلى الجانب الحضارى والزراعى ، فإن مصر قد أخذت الطنبور (Archi-medean screw، لاحظ دلالة التسمية عن اليونان ، وكذلك لباس الجلابية وباسمها ذاته بالمثل كان الفرس هم الذين أدخلوا الساقية Persian Wheel ، لاحظ الاسم أيضا ، وكذلك السمسم من المحاصيل الزراعية (٢) .

(1) Lorin, P. XVIII.
(2) Whyte, P. 101.

دور مصر المسيحية

وفيما بعد ، حين دخلت المسيحية مصر أو دخلت مصر المسيحية ، لم يكن ذلك إلا استجابة واستمرارا للتقليد الدينى العميق الذى تأصل فى طبيعتها النيلية الأساسية . ثم هى لم تتخذ المسيحية بلا تصرف ، بل فى ترجمة مصرية خاصة ، فكانت القبطية هى النسخة المصرية من المسيحية . وعند البعض أن هذه الترجمة ماهى إلا تعبير عن الملاءمة بين الديانة المصرية القديمة وبين المسيحية الجديدة . لقد مصرت مصر المسيحية .

وقد لعبت مصر القبطية دورا حاسما فى تاريخ المسيحية الأولى فى أوروبا وخارجها ، حتى قال البعض إن تاريخ المسيحية فى القرون الخمسة الأولى ليس إلا تاريخ الكنيسة القبطية ، بينما قال البعض الآخر إنه ما من بلد أثر فى انتشار المسيحية بأعمق مما فعلت مصر (١) . فلقد كانت كنيسة الاسكندرية هى أولى وكبرى كنائس المسيحية قاطبة ومركز الأساس للاهوت فى العالم ، وكان آباؤها هم نموذج الحياة المسيحية المحتذى ، وكما كانت مصر قاسما مشتركا بل قطبا أعظم فى كل حركات ومناقشات ومجامع المسيحية المسكونية فى أوروبا ابتداء من مجمع نيقيا حتى مجمع خالقدونيا ، كانت الحبشة لا تنفصل قط عن كنيسة الاسكندرية .

وعدا هذا فكثير جدا من نظم ومراسم وتقاليد الكنيسة فى أوروبا اليوم ، بما فى ذلك النظام الرعوى نفسه ومراتب الهيراركية الدينية ، مقتبس من الكنيسة القبطية ، تماما مثلما اقتبست جامعات أوروبا الجديدة نمط جامعة الاسكندرية القديمة . ومن المؤثرات الجلية الباقية للديانة الفرعونية المصرية على المسيحية العالمية الغناء الدينى والموسيقى الكنسية ، والبخور ، بل وعلامة الصليب نفسها كما يقال والتى تشبه علامة الحياة عند قدماء المصريين ... الخ (٢) .

وفى العصر البيزنطى بالذات دخلت مصر القبطية فى علاقات مكثفة مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وكل حوض البحر المتوسط الشرقى . وهنا كان لمصر أكبر الأثر على العمارة البيزنطية ، خاصة العمارة الدينية ، ومنها امتد هذا الأثر إلى كل أوروبا المسيحية فيما بعد . البناء الدينى الأيرلندى ، مثلا ، يشبه البناء القبطى إلى حد بعيد ، بينما تعد جلاستونبرى Glastonbury فى جنوب غرب انجلترا تقليدا أمينا لنمطه.

---

(١) صبحي وحيده، ص ٥٤ ومابعدها .

(٢) نعمات فؤاد، شخصية مصر، ص ٨١، ١١٢.

وقد أصبح من المسلم به أن أكبر قدر من فنون العمارة المسيحية المبكرة أتى من مصر ، وأنه إذا كان لآسيا الصغرى وسوريا والعراق مساهمتها فى الفن البيزنطى المسيحى فان الصدارة هى بلا جدال للمدرسة المصرية (١) . فقباب الكنائس البيزنطية وعقودها وأقبيتها مأخوذة من مصر المسيحية حيث كان السقف القبابى ابتكارا فرعونيا أصيلا وقديما . وبالمثل فن الأيقونات والزخارف والنقوش ...إلخ . حتى فن الكتابة عرف بصمة مصر . فالأبجدية الروسية استعارت بعض حروف قبطية ديموطيقية الأصل .

وفيما عـــدا ذلك ، فحين تعـــرضت مصر للاضطهاد الرومانى الوثنى ، خلقت مصر إضافة جـــديدة للمســـيحية هى الرهبنة وتجســـيدها المادى الدير . فمنذ خرج الأب باخوم St. Pachome والأب أنطوان St. Antoine إلى الصحراء ، خرج كثير من المصريين من الوادى إلى أطراف الصحراء بل وإلى أعماق الصحراء بحثا عن عزلة جغرافية يلجأون إليها من الاضطهاد الدينى ويحافظون فيها على عقيدتهم (يقدر البعض عـدد الرهـبان فى مصـر البـيزنطية بما لايقل عن ١٠٠ ألف) (٢) .

ولعل طبيعة مصر الجغرافية ، حيث يتجاور المعمور والصحراء ، وحيث تتوافر العزلة الهامشية لكن دون موت الصحراء الكاملة ، قد مكنت لهذا النمط من الحياة ، ولا نقول من التعمير. فالصحراء فى مصر قريبة للغاية للجميع ، وعند أطراف أصابع كل من يريد اعتزال العالم . ولهذا نجد توزيع الأديرة فى مصر اليوم إما على أطراف الوادى القصوى ترصعه ابتداء من أسوان حتى مصر القديمة ، وإما فى زوايا وأركان الصحراء بعيدا عن طرق الحركة الأساسية ابتداء من قلعة جنوب سيناء الجبلية الوعرة المتطوحة (دير سانت كاترينا) وأعماق الصحراء الشرقية الجبلية السحيقة غير بعيد عن البحر الأحمر (ديرا الأب انطوان وباخوم) إلى أطراف الصحراء الغربية ومشارف مريوط (وادى النطرون ومارمينا) .

ومنذ خرج باخوم وأنطوان هكذا ، خرجت الرهبنة ومعها الدير إلى العالم المسيحى بأسره . فكانت الرهبنة هدية مصر القبطية إلى المسيحية الغربية ، وكان الدير هو طابع وبصمة أصابع مصر على وجه المسيحية العالمية . فمن جهة خرج الرهبان المصريون يتجولون فى أوروبا بكثافة مبشرين بالمسيحية فيها ، خاصة فى سويسرا وفرنسا وبلجيكا وحتى أيرلندا . ومازالت آثارهم باقية هناك ومعروفة .

(1) Lethaby, P. 138, 142.

(٢) وحيده ص ٥٩.

سان موريتز ، مثلا ، إنما تستمد اسمها في سويسرا من اسم قس مصرى هو موريس . وفى أيرلند تشتهر بلدة أوليده ديزرت بمقابر مجموعة من الرهبان المصريين (١) .

من جهة أخرى جاءت الطوائف والفرق الأوروبية المشهورة كالفرنسسكان والدومينيكان على غرار النظام المصرى . ومن جهة أخيرة كان الدير القبطى ، عبادة وعمارة ، هو النسخة الأم blue-print لأديرة أوروبا ، حتى أن واحدا منها في إيطاليا ، مونت كاسينو « لايكاد يختلف عن أى دير باخومى فى قنا » (٢) .

دور مصر الاسلامية

مع العرب تدخل مصر مرحلة لعلها وسط بين الاكتفاء الذاتى والتصدير الحضارى وابتداء ، فلقد دخلت مصر فى الاسلام ، كما يرى البعض ، مثلما دخلت من قبل المسيحية : استجابة لطبيعتها الروحية الفطرية والكامنة منذ فجر التاريخ و« فجر الضمير » . وكما تحولت من قبل إلى المسيحية ، تحولت عنها الآن إلى الاسلام للسبب نفسه : أنه أقرب إلى تلك الطبيعة وأكمل شبها بتلك الفطرة . بل إن من المصريين من رأى فى الاسلام « مذهبا جديدا من مذاهب المسيحية » . وبهذا المعنى إن صح ، « وبما فيه منها » من قبل ، لم يكن الاسلام جديدا عليها كل الجدة (٣) .

وفيما عدا هذا ، فان من المشكوك فيه كثيرا ما يتردد عادة فى كتابات الغرب من أن سهولة فتح العرب لمصر وسرعة تحول المصريين إلى الإسلام إنما ترجع إلى « ضعف تنظيم» الوجود الرومانى أو الكنيسة . والثابت أن مصر رحبت بالعرب والاسلام كمخرج وكمخلص من وقر الاستعمار الرومانى والاضطهاد البيزنطى .

ولقد يمكن بعد هذا أن نعتبر العصر العربى الاسلامى امتدادا لمرحلة تصدير الحضارة المصرية . فرغم أن مصر تمثلت الثقافة العربية كلية ، فإن النهضة الحضارية العربية التى حدثت من تفاعل العرب مع أبناء البلاد التى دخلوها هى انتاج مشترك أساسا . والحضارة العربية الجديدة التى بدأ تصديرها إلى أوروبا الجنوبية وغيرها كانت تشمل بالضرورة خيوطا مصرية كثيرة فى نسيجها . والواقع أن ملكة مصر الطبيعية ، ملكة الحد الأوسط ، تبرز حتى مع العرب : فمصر القبطية تأثرت بالجديد الذى أتى به العرب من لغة وعقيدة لا لأن المغلوب مولع بتقليد الغالب فقط ، ولا لأن الصراع اللغوى يحدده الصراع السياسى فحسب ، وإنما أيضا

(1) Butler, Arab Conquest of Egypt, P. 304.

(٢) نعمات فؤاد ، شخصية مصر، ص ١٠٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٤ .

لأنها أدركت بسرعة أن العرب قد أتوا بجديد حقا . ولكنها بعد أن أجادت ما أخذته ، لم تلبث أن جودته كعهدها دائما .

ولا نحسب أننا نتوهم إذ نقول : إن اللهجة المصرية مثلا كانت دائما أقرب لهجة عربية إلى الاستقامة والاعتدال . بل نرجو ألا يجانبنا التوفيق إذا زعمنا أن ممارسة الاسلام نفسه بلغت على يديها درجة من الرصانة والاستواء جعلت من أزهرها قلعة للاسلام وكعبة للاسلاميات . ومنذ وقت مبكر في تاريخ الاسلامية كان واضحا أنها تتقدم بثقة لتكون من طليعة سدنة الاسلام وحفظة تراثه والقوامين عليه . بل لنا أن نلاحظ أن كل الخطوط المتطرفة أو الابتعادات غير « الأرثوذكسية » في العقيدة لم تجد بيئة تعيش أو تعشش فيها بمصر حتى وإن فرضت عليها ، كالشيعية التى أشاعتها الفاطمية وحقنتها بها طويلا ثم ما لبثت أن انقرضت تلقائيا مع زوالهم ، فلم تكن أكثر من مجرد جملة اعتراضية في إسلام مصر . وبالمقابل ، فكما خلقت مصر الرهبنة في المسيحية وأشاعتها من قبل ، كانت هي أيضا التى خلقت التصوف في الإسلام ونهجته . ولم يكن دور ذى النون المصرى الرائد في الحالة الثانية بأقل من دور باخوم وأنطوان في الأولى .

ومهما يكن ، فان دور العرب عموما في مصر وفي غيرها لابد أن يدعو إلى التفكير . فهم لم يأتوا معهم بحضارة ذات بال ، ومع ذلك بعثت الحضارة على أيديهم حيث دخلوا . لقد تتلمذ العرب الفاتحون في مدرسة مصر المفتوحة ، وعلى يديها تحضروا . والواقع أن دور العرب الحضارى كان دور الشرارة التى ألهبت الوقود الحضارى الخامل في مصر دون أن تجيئنا بجسم الوقود نفسه ، ثم ذابت النار في الوقود كما انصهر الوقود في النار . أو كان هو دور الذكر الذى كل وظيفته أن يلقح ملكة النحل .

وفي إطار هذا الدور - الذى لايقلل قط من خطورة الأثر العربي في مصر - يمكن أن نفهم بعض الجوانب التى تبدو متعارضة فيه . فأغلب نظم الإدارة وشئون الحكم وفنون الرى والزراعة ...إلخ التى صنعتها من قبل ضرورات البيئة الفيضية ، ورثها العرب بقليل من تغيير. وعلى مستوى التفاصيل الصغيرة ، فلقد ظلت السنة الزراعية ، مثلا ، هى السنة القبطية أى الفرعونية أصلا بفصولها وأسماء شهورها وأمثالها وفولكلورها .....إلخ ، ببساطة لأنها السنة النيلية ، هى التقويم البيئى الطبيعى (١).

(1) Lorin, P. 117.

حتى الأعياد والاحتفالات ومظاهرها وطقوسها المتوارثة لم تغيير ، لأنها هى الأخرى نتج البيئة الزراعية والحياة اليومية الطبيعية .

على أن العرب ، من الناحية الأخرى ، كان لهم دورهم فى تغيير بعض عناصر المركب الحضارى المادى وغير المادى . فمن جهة طعموا الاقتصاد الزراعى بعناصر جديدة وخطيرة حين أدخلوا القصب والأرز والموالح وغيرها . وفى مجالات أخرى نجد أثرهم واضحا ، حين أدخلوا - فى البداية وقبل الورق - جلد الرق للكتابة وهو نتج بيئة الرعاة ، وأحلوه محل البردى ، الذى كان انبثاقا طبيعيا فى بيئة فيضية (١) .

وفى جوانب أخرى حدث العكس ، فيقال مثلا : إن قطع يد السارق لم يتح له أن يحل محل قطع أنفه على نحو ما كان يفعل المصريون القدماء فى بيئة زراعية يد الفلاح فيها هى أداة الحياة (٢) . كذلك كان طبيعيا أن تنسخ الحضارة العربية الاسلامية بعضا من عناصر الحضارة المصرية القديمة وتدفنها إلى الأبد ، فلم يكن لأى من نحت التماثيل أو فن التحنيط مكان فى الحضارة الاسلامية ، فهجر الأول واختفى الثانى حتى ضاع سرُه تماما .

وعلى أية حال ، فلقد كانت مصر العربية خلية حضارية مضطرمة فى قلب العالم الاسلامى ، وترتبط بجميع أجزائه وبالعالم الخارجى مما زاد فى عملية الاخصاب الحضارى . وقد ظل هذا حتى بداية « العصر المحيطى » حيث حدث الأسر النقلى وتحولت مصر مع بقية الشرق العربى إلى العزلة مرة أخرى ، فكانت المرحلة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى فى حدود الدائرة الاسلامية : عملية استهلاك محلى واجترار للتراث الحضارى المتراكم من العصر الفرعونى المتنحى والعصر العربى السائد ، دون ما إضافة أو تجديد حتى استنفدت نفسها وانتهت فى عزلتها إلى عقم وجدب معروفين .

حتى إذا كان العصر العثمانى وصلت هذه العزلة إلى نقطة الحضيض ، وأصيبت مصر ضمن الشرق العربى « بتصلب شرايين حضارى » حاد ، وانكفأت على وجهها فى « بيات أو سبات شتوى تاريخى » لم يسبق له مثيل فى تاريخها . إنها «فترة العزلة Seclusion Period » التى تذكر بالفترة الشهيرة فى تاريخ اليابان قبل الحديث والسبب ؟ - لقد دخلت مصر « سور الترك العظيم » ، فخرجت من مجرى التاريخ : انعزلت - كالروسيا على الطرف الآخر من أوروبا - عن كل

(1) Myres, Dawn of hist., P 50.
(2) Margaret Murray, P. 78.

تيارات التاريخ الحديث فى أخطر مراحل تفجره وصناعته وعن الحضارة الجديدة فى آخر مراحل تخمرها وتشكلها ، فلم تكد تعرف عنها فضلا عن أن تشارك فيها : النهضة الأوروبية ، الكشوف الجغرافية ، الانقلاب التجارى والاستعمار الخارجى ، عصر التنوير والاصلاح الدينى ، عصر الحرية والثورات السياسية والاجتماعية ، عصر القومية ونشأة القوميات الوطنية الحديثة ، الثورة العلمية والانقلاب الصناعى ..إلخ (١) .

والنتيجة ؟ – فى هذه الفترة تحولت مصر تقريبا إلى شىء أشبه «بأهل الكهف» الذين لبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا (الغريب ان الفترة العثمانية من الغزو ١٥١٧ حتى الحملة الفرنسية ١٧٩٨ لا تقل كثيرا ، نحو ٢٨١ سنة أى ثلاثمائة سنين ينقصون عشرا وتسعا !) . وكما استيقظ اهل الكهف ليجدوا انفسهم فى عالم غريب تماما ، استيقظت مصر من سباتها الوسيط على طرقات نابليون ، كما استيقظت اليابان فيما بعد على طرقات الكومودور بيرى ، لتجد نفسها امام عالم آخر تماما كما لو من كوكب آخر . لقد تحول مصنع الحضارة القديم ومتجرها السابق الى «متحف» للحضارة على احسن تقدير .

مرحلة استيراد الحضارة

والقصة بعد هذا هي قصة مرحلة «استيراد الحضارة» التى بدأت حين انتقلت قبلة الحضارة العالمية من الشرق الى الغرب ، واقتحمت الحضارة الحديثة والمواصلات العالمية اركان الارض وراحت تتفجر حول العالم وتغزو الشرق كله حضاريا ، وهنا لم يعد للعزلة مكان ، واصبحنا بحق فى «عصر الاحتكاك الحضارى» الذى تعيشه مصر كما تعيشه بقية العالم المتخلف او النامى او العالم الثالث عموما (أو حرفيا «العالم الترسو Li Monodo Terzo Tiers Monde»!) . ولكن الشىء الذى يميز الاحتكاك فى مصر خاصة عنه فى كثيــــر من مناطق العــالم انه لم يكن عملية احلال وذوبان ،ولم يكن مـجرد عملية تحضير -accultua tion ولا كان ابتلاعا حضاريا enculturation انما اساسا عملية تبادل حضارى transculturation او تداخل crossculturation عملية امتزاج انتخابى خرجت منها الشخصية المصرية كما كانت دائما ذات طابع قوى دفين دون ان تفقد قط قوامها الأصيل.

بعبارة اخرى ، لم تتحول مصر نافورة الحضارة القديمة الى مجرد بالوعة للحضارة الجديدة، ولكن الى بوتقة صهرتها لتشكلها بما يتفق وتراثها . بمعنى آخر

(١) لويس عوض، «الملحمة الأخيرة» ، الأهرام، ٣٠ – ١٢ – ١٩٧٧ ، ص ١٥.

جاء الدور المعاصر دور «المعمل الحضارى» . ونحن نرى ان هذا ليس الا صورة جديدة من معادلة التوازن الدقيق المتأصلة بين الموقع العقدى على مفترق طرق العالم، وبين الموضع المحمى فى اطاره الصحراوى ، والواقع ان عملية الاحتكاك مع الغرب مرت فى ثلاث مراحل واضحة بما فيه الكفاية ، ولا تبعد عن منطق الديالكتيكية من تقرير فنقيض فتركيب .

فالأولى مرحلة الانبهار الحضارى والانهيار النفسى ، فقد فوجئنا باننا اقزام امام عمالقة ، وكان رد الفعل « مركب نقص» حضاريا شديدا ، افقدنا كل ثقة فى تاريخنا وتراثنا وكياننا ، وجعلنا نتهافت على النقل والتقليد بلا تمييز ، فكانت صيحات التفرنج ومحاولات تحويل مصر الى «قطعة من اوروبا» بل وصل الامر الى حد اقتراح الحروف اللاتينية المعروفة ، والى المناظرة الجوفاء فى الثلاثينيات بين الثقافة اللاتينية والسكسونية . كانت هذه مرحلة مستغرقة غارقة فى التقليد والمحاكاة plagiarism ممعنة ضائعة فى النقل والاقتباس eclecticism، وتنذر من ثم بالخلاسية pastiche تتحول بها مصر الى لا فقرية حضارية ومخلوق شاذ مخلط pseudomorph بتعبير شبنجلر .

(هذه هى المرحلة التى اشتد فيها طغيان المد الاوروبى وموجة التأورب ، خاصة مع وجود الجالية الاوروبية الضخمة ، فبدأت فيها «موضة » اقتباس الالفاظ الأجنبية فى لغة الحياة اليومية الدارجة ، فضلا عن اسماء الاشخاص الأوروبية بين الأقباط فتركت حتى اليوم تراثا مذكورا من الدخيل «المودرن» فى قاموس المصرية المعاصرة وهذه الالفاظ تتراوح مابين الفاظ الحضارة الحديثة التى لا مقابل لها فى العربية ، ولذا بقيت ، وبين مجرد استعارات متهافتة محض تقليدية ، ولذا خفت وطأتها او انقرضت مع نضج الوعى الوطنى ، وفى هذه الاقتباسات والاستعارات يلاحظ ايضا صراع اللغات الاوروبية المؤثرة المختلفة فيما بينها ، خاصة الايطالية والفرنسية فى البداية ثم الفرنسية والانجليزية فيما بعد ، مثلما تلاحظ حصافة الذوق المصرى فى تبنى اقربها الى المخرج والمنطق العربى . كذلك يلاحظ دور طوائف المهن واصحاب الحرف المختلفة فى انتخابها وتطويعها)

تلك إذن كانت المرحلة الأولى ، مرحلة التقليد المتهافت ، فى مراحل عملية الاحتكاك الحضارى مع الغرب ، لكن المرحلة الثانية جاءت رد فعل عكسيا فبعد ان خبرنا ومارسنا دخائل الحضارة الجديدة - والالف يورث الاحتقار - زال الانبهار وعادت الينا بعض الثقة فى انفسنا وادركنا فضلنا غير المباشر فى اصول هذه الحضارة ، ولكن البعض تطرف فطالب بالرجوع الى الماضى واشتدت الحركات

«السلفية» وقد كانت هذه المرحلة الانتفاض السياسي ايضا ، وادى نجاحها بالبعض الى تطرف جديد وصل إلى درجة الغفلة احيانا ، فقد انقلب مركب النقص الحضارى الى مركب عظمة هو فى الحقيقة مركب نقص مقلوب .

غير ان المرحلة الثالثة بدأت بسرعة وربما كنا نعيشها اليوم ، وهى مرحلة الاتزان فأدركنا اننا لابد ان نستعير ، ولكن استعارة رشيدة انتخابية ، استعارة هضم وتمثيل لا اغراق وذوبان ، واستعارة تمالك لا تهالك ، تاخذ الزُبدَ دون الزَبَدْ ، ولهذا فنحن الآن نجمع بين الاصيل والدخيل، القديم والجديد ، بين التقاليد والتقليد، فى نسب متفاوتة وفى اتزان واختيار محسوب ، كذلك فقد أدركنا اننا وان كنا يجب ان نعتز بما قدمناه للحضارة والتاريخ ، الا اننا لا ينبغى ان نعتمد على ذلك اكثر مما ينبغى ، ولكننا من الناحية الاخرى اذا كنا سنستعير ، ففى تواضع لا فى ضعة . بإختصار ، ليس فى ماضينا ما نتبرأ منه ولا فى حاضرنا ما نخجل له .

إن دور مصر الحضارى ، وهذا مجمل الخلاصة وصفوة القول ، لم يختف عبر العصور وان اختلف من عصر الى عصر فكما يقول مارييت «مصر لا تشرق بضع لحظات ثم تغيب فى ليل طويل ، مثلما حدث فى بلاد اخرى ، وانما العكس هو الصحيح ، فلقد اراد بها طالعها العجيب ان تواصل عملها سبعين قرنا ، وان تترك أثرها فى كل ناحية من النواحى واضحا جليا» وخلال هذا الدور المتصل كانت اما صانعة الحضارة وإما حافظتها ، ولم يخل عصر منها قائدة للحضارة أو حارسة لها، اما على الجملة وفى الجزء الاكبر من التاريخ فلقد كانت فى الصدارة اكثر منها فى الصفوف ، واذا كانت الامم التى قادت العالم حضاريا قلة معدودة بالضرورة ، فمصر بالضرورة منها (١) ولهذا كله كانت دائما موضع عجب واعجاب الرحالة الاجانب ، ومن المرجح فى النهاية ان مصر اعطت العالم على مدى تاريخها عموما اكثر مما اخذت.

وهنا يجدر بنا ان نعرض لدعاوى الغرب والاستعمار التى تصور واقعنا الحضارى المعاصر بل وكل وجودنا البشرى ذاته على انه فضلة من فيضه وفضله ، فما اكثر مايتردد فى كتابات الغربيين وخاصة الانجليز من أن كيان مصر الحديثة هو من صنع الادارة والتكنولوجيا والطب الاجنبى ، وذلك ابتداء من السدود والخزانات ونظم الرى والزراعة الحديثة الى مدننا وطرقنا بل وحتى الى وجودنا

(١) حسين مؤنس، مصر ورسالتها، القاهرة ، ١٩٥٤، ص ١٢٢، ١٢٤ – ١٣٢.

البيولوجى نفسه ممثلا في نمو السكان وتزايدهم (١) !

وتلك فى الواقع وبلا زيادة ولا نقصان هى نظرية الاستعمار كثمن للحضارة الحديثة ولكن مما لاشك فيه أنها نظرية خاطئة بقدر ماهى ظالمة . ظالمة لأن الاستعمار ظاهرة لايمكن الدفاع عنها ولاتبريرها بأى منطق ، فضلا عن تمجيدها وتحويلها الى رسالة . وخاطئة ، لأن الثابت تاريخيا أن معظم التطورات الحضارية الحديثة في مصر سابقة للاستعمار ، فمثلا لم يكن الرى الدائم اختراعا بريطانيا ولا كان القطن أو القصب من ادخال الاستعمار ، بل هى جميعا ترقى الى محمد على واسماعيل ولم يفعل الاستعمار البريطاني سوى ان ارتقى بها الى قمة اعلى ، حتى ليقال بقدر من الصحة اكثر مما قد يظن البعض ان كرومر تابع فقط أعمال اسماعيل، احيانا بنفس الوسائل (٢)

وفضلا عن هذا ، فان الحقيقة ان هذا الغرب يدين ، وان يكن بطريق غير مباشر، بأصول حضارته الى ماقدمناه في القديم سواء عن طريق ما استعماره اليونان من مصر القديمة خاصة أو ما استعارته اوروبا الوسيطة من عرب الاسلام عامة ، ولهذا فاذا عد الغرب نفسه اليوم استاذنا حضاريا ، فقد كان تلميذنا بالامس . (لم يبدأ العصر الحجرى الحديث في بريطانيا الا فى ٢٥٠٠ ق . م ، حين كانت مصر قد دخلت عصر البرونز منذ ١٠٠٠ عام ، وفى الدنمرك ، مثلا آخر ،، استمر العصر الحجرى الحديث حتى ١٥٠٠ ق. م)(٣) ومن ثم فان هى الا بضاعتنا - مهما تحورت وتطورت - ردت الينا ، وماهو الا دين قديم تأجل سداده قرونا ، ونحن فى هذا نختلف عن بلد كاليابان اخذ بالحضارة الاوروبية الحديثة اخذا شديدا دون عطاء سابق ، اما نحن فعلاقتنا الحضارية علاقة اخذ سبقه عطاء.

ومن المثير بعد هذا ان احدا لا يلخص الموقف برمته فى قضية العلاقة الموضوعية بين الحضارة والاستعمار ، بل وبالتحديد بين مصر وبريطانيا بالذات قديما وحديثا ، ولا يضعه في إطاره التاريخى الصحيح وبصيغة الصراع الحضارى والصراع السياسى ، ولا يصدر الحكم الأكاديمى المتجرد فيه ، مثلما يفعل عالم غربى هو آشيلى مونتجيو . ولندعه هو بألفاظه يعرض الدعوى ويقيم الدفاع وينطق بالحكم .

---

(1) Hindus, P. 135., Lord Lilyd, Egypt sice Cromer, Lond. 1933. Jacqueline Beaujeu-Gaarnier, Economie du Moyen-Orient, Coll. que sais je?, 1951, P. 70.
(2) Charles Issawi, P. 23.
(3) Childe, Man Makes, P.42.

« منذ خمسة آلاف سنة » ، يقول مونتجيو ، « كان أجداد شعوب غرب أوروبا الحالية العالية التحضر جامعي غذاء بدائيين . فكان أجداد الانجليز المحدثين يعيشون في مرحلة حضارية من العصر الحجرى قلما تعد متقدمة عن مرحلة سكان أستراليا الأصليين . وفي هذا الوقت في الشرق كانت مدن عديدة عالية التنظيم تزدهر في السهول الفيضية للدجلة والفرات ووادى النيل فكان اهالى مصرالعليا والسفلى(الاسرتان ١ - ٢ ، حوالى ٣٢٠٠ - ٢٧٨٠ ق . م) اعضاء في حضارات عظيمة في وقت لم يكن اوروبيو الغرب قد اكتشفوا فيه بعد استعمال المعادن او المحراث ومنذ ٥٠٠٠ سنة وأقل فقط كان يمكن لأصحاب هذه الحضارات العظيمة أن ينظروا الى الاوروبيين كهمج متوحشين اشبه بالحيوانات وعاجزين تماما بالطبيعة عن الحضارة - ومن ثم فالافضل ابادتهم حتى لا يلوثوا دم سادتهم الارقى !» (١).

ولكنهم - نحن نضيف - لم يفعلوا بالطبع ولا استعمروا ، بل على العكس عملوا على تحضير الاوروبيين حتى وصلوا بعد ذلك إلى ماوصلوا اليه الآن ، ولعل هذا ابلغ رد على نظرية التحضير كمبرر للاستعمار او السيطرة او لدعاوى التفوق والفضل عند الاستعماريين الغربيين .

غير ان هذا الحكم ، حتى بعيدا عن دعاوى الاستعمار ، يثير ، قضية اخرى حرجة هي : لماذا تفوق الغرب علينا اذن بهذه السرعة بعد طول تخلف عنا ، فحققوا في قرون مالم نحققه في آلاف السنين ؟ أو كما يقول مونتجيو مرة أخرى «أيا كانت خطايا الاوروبيين التى ارتكبوها منذئذ ، فانهم على الاقل قد اثبتوا انهم وقد اتيح لهم قدر كاف من الوقت والخبرة كانوا قادرين على تنمية حضارية لاتقل عن تلك التى بلغتها ممالك مصر القديمة» ، او كما يمضى في صيغة سؤال «لقد اتيح للمصريين وقت اطول بكثير مما اتيح لنا لكى ينموا الى المدى الذى وصلنا اليه حضاريا - فلماذا لم يفعلوا ؟ » (٢) .

يجيب مونتجيو على نفسه بنفسه قائلا ان هاهنا مثلا من النسبية الحضارية فالزمن وحده ليس مقياسا صحيحا للنمو الحضارى ، وانما مجرد اطار ميسور لملاحظته ، فبعض التغيرات الحضارية التى تأخذ قرونا حتى تحدث عند بعض الجماعات ، قد تقع عند البعض الآخر في بضع سنين ، والفيصل المعول عليه التغير الحضارى هنا هو التحدى الذى يستثيره حافز الخبرة الجديدة ، فبدونه يكون التغير الحضارى بطيئا للغاية ، فالحضارات الاكثر تقدما كانت فقط اكثر حظا في

(1) An introduction to physical anthropology, P. 378.
(2) Id.

اتساع وتنوع الخبرات والاحتكاكات من الحضارات الاقل تقدما .

«فبمحض صدفة الموقع الجغرافى ، اكثر مما هو بكمية الوقت الذى اتيح لهم ، وبصدف التاريخ وجد سكان اوروبا أنفسهم فى صميم قلب دوامة النمو الحضارى، فحضارات أوروبا الغربية ، مثلا وقد خبرت الآثار المخصبة للتيارات المتقاطعة المختلفة للحضارات «المنوية» المختلفة التى تعرضت لها ، لم تكن لتستطيع بالكاد ان تتجنب التقدم بعد مرحلة النمو التى بلغتها حضارات عديدة اخرى ، تلك الحضارات التى ظلت بالمقارنة معزولة نسبيا عن مثل هذه الآثار الحافزة» (١) وهذه بحذافيرها هى جناية عزلة مصر الوسيطة على تطورها المعاصر ، الامر الذى يثير قضية ضوابط السبق والتخلف الحضارى من جذورها وبرمتها .

ضوابط السبق والتخلف

عند هذا الحد ، وبعد هذه الدورة الحضارية الكاملة والمفعمة لابد لنا من أن نقف الآن امام هذه المتناقضة : السبق الحضارى والبداية المبكرة اولا Precocious، ثم الجمود والخلف الحضارى بعد ذلك وربما مبكرا ايضا وقبل الاوان premature. اى اننا ازاء بداية مبكرة ونهاية مبكرة معا ، فكيف تعلل لذلك ؟ لعلها اولا ان تذكرنا - عابرين - بمتناقضة مناظرة سارت موازية لها على المستوى السياسى ، ونعنى بها تحول مصر من امبراطورية من طلائع الامبراطوريات فى التاريخ الى واحدة من اطول المستعمرات التى عرفها التاريخ ، وربما كانت الدورتان مرتبطتين عضويا ، ولعلهما وجهان لحقيقة واحدة ، غير ان علينا هنا ان نبحث عن الاسباب النوعية ، ولعلك واجدها اساسا فى ضوابط البيئة الطبيعية ورد الفعل البشرى . كذلك فلعل صيغة توينبى الايكولوجية الشهيرة عن «التحدى والاستجابة» ان تقدم لنا مفتاحا مقنعا للسبق المصرى فى البداية .

ففى ازمة «عصر الجفاف» التى حزبت سكان الصحراء الافريقية فى اواخر الحجرى القديم وحشدتهم قسرا فى بيئات الاودية النهرية المحدودة ، يرى توينبى التحدى الاول الذى واجه سكان مصر وألهب مخيلتهم الابداعية من اجل البقاء ، فكان اكتشاف الزراعة هو الاستجابة الحرجة والخلاقة (٢) ومن السهل ان نتصور ان عملية الاحتشاد فى رقعة الوادى الضيقة كانت عملية انتخاب طبيعى قاسية

---

(1) Id., P. 387 - 380.
(2) A.J. Toynbee, A study of hist., O.U.P., 1945, Vol. I, pp. 302-315

ابقت على العناصر الصالحة لمواجهة البيئة الجديدة ، وكذلك فلعل هذا الاحتشاد المزدحم فى رقعة ضيقة ان يفسر لنا مايراه البعض من ان الحضارة المبكرة ، السابقة لعصرها ولأوانها ، اسهل ظهورا واكثر احتمالا فى البيئات الصغيرة ، المحدودة المساحة ، لاسيما اذا تمتعت بحماية طبيعة كوادى النيل ، فهناك يتضاغط التطور تسارعا وتصاعدا (١)..

على أن القضية التى تثور هنا على الفور هى قضية دور البيئة والانسان فى صناعة حضارتنا ، هل مصر هبة النيل ، ام هبة المصريين ؟ - هذا هو السؤال ، والواقع ان القضية اكثر من مجرد جدل لفظى ، ولكن هناك دائما الخطر فى أن تنزلق إليه ، وأخطر منه أن تغفل عن المغزى الفلسفى الكامن خلفها ، ومن الضرورى فى كل الحالات ان نحتفظ بالنظرة الموضوعية العلمية .

فمنذ قال هيرودوت مقولته الشهيرة ، تعترضت للتأويل فى اتجاهات متضادة تماما تراوحت بين الحتم الجغرافى والنظريات العنصرية ، وهما فى الحقيقة طرفا نقيض ، فقد رحب بها البعض، وخاصة فى الغرب ، على اساس انها ترد الفضل فى روعة الحضارة المصرية الى النهر ونظامه الطبيعى وخصبه وتربته ، مناخه وحمايته ... إلخ ، وبذلك تجرد المصرى من اى فضل مذكور . من هنا ولنفس هذا السبب رفض البعض الاخر ، ولاسيما من الكتاب العرب ، مقولة هيرودوت ، وبهذا الموقف وذاك يبدو الحتم الجغرافى - للغرابة والدهشة - وكأنه غطاء وكبش فداء لعنصرية معكوسة او مقلوبة فى الحالة الاولى ، بينما يمكن ان يبدو رفضه وكأنه قناع للعنصرية او كأنه يتردى فى الشوفينية .

كمثال للموقف الاول ، هذا هانوتو يصف النيل بأنه «الاب ذو الايادى البيضاء الذى انقذ شعبه من الصحراء الموحشة ومن المستنقعات الغاصة بالادغال» ، ثم يزيد مؤكدا «بل ان مايشاهد فى مصر من تقدم كبير بالنسبة الى سكان الارض وخاصة بالنسبة الى افريقيا المتأخرة لا يمكن الا ان ياتى من النيل » (٢) ، ومن قبله انتهى شيلى فى نهاية القرن الماضى الى ان النيل هو الذى جعل من مصر مجمع العالم المتمدين (٣) . ومن بعد رد ارمان ورانكة الى النيل كل ماقام بمصر ، خاصة فى العصور الاولى ، من نظم رى وتقسيم ومهارة فنية وعمل منظم بل ومن نشأة

(1) Semple, Influences of Geog. Environ., P. 12.
(2) Op. cit., P. 5 - 6.
(3) A. Chélu, Le Nil, le Soudan, L'Egypte, Paris, 1891, 642.

الحضارة نفسها (١) . وبالمثل ردد لودفيج الفكرة قائلا ان «النيل قد صنع ، وفرض حدودا على ، كل شيء في مصر » (٢) . وأخيرا ، فهذا فيرجريف يعلنها في صراحة أن تقدم الدولة المصرية «لم يكن بسبب الامتياز الذاتي في سكانها» ، وإنما كانت الظروف الجغرافية هي التي سمحت بذلك التقدم (٣) .

أما الموقف الثاني فنخشى أنه يقترب من موقف بعض الكتاب الأوروبيين من العامل الجغرافي في تفسير تفوق أوروبا الحديثة حضاريا ، حين يرفضونه لاستنكارا الحتم الجغرافي من حيث هو ، وإنما تمهيدا لتأكيد عامل بديل مفسر هو الجنس ، أي التفوق العنصري . وبوضوح أكثر ، فإن جوهر موقف هؤلاء الكتاب الأوروبيين يتلخص صراحة أو ضمنا في أن فضل شعوب الشرق القديم وعلى رأسها مصر في السبق الحضاري في بداية التاريخ وتخلف أوروبا المطلق آنذاك إنما يرجع إلى البيئة وسهولتها وإغداقها أساسا وبلاجدال ، بينما أن تخلف الشرق بشدة بعد ذلك وسبق أوروبا في العصور الحديثة سبقا عظيما إنما يرجع رغم صعوبة البيئة ومعوقاتها إلى الجنس والتفوق العنصري أساسا وبلا مواربة . الشرق، باختصار شديد ، بدأ الحضارة في مراحلها الأولية المحدودة ، فقط بفضل البيئة لا الجنس بل رغم الجنس ، والغرب هو الذي رفعها في النهاية إلى القمة بفضل الجنس وحده لا البيئة بل رغم البيئة . نظرية عنصرية فاقعة اللون والرائحة ، مثلما هي فجة هشة !

من هنا يأخذ علماء آخرون موقفا أكثر حذرا . فتشايلد مثلا يرفض إقحام كلمة « الجنس» في قضية الحضارة ، ويعيب على بعض الأعمال الجادة تواتر عبارة « عبقرية المصريين في كذا وكذا » ، كما يرفض اعتبار مظاهر الحضارة كرد فعل آلي للبيئة ، وينتهي إلى أن «الإنسان انما يصنع نفسه» (٤) هذا بينما يؤكد ايست ان قولة هيرودوت ، رغم مابها من حقيقة واضحة ، يمكن ان تكون مضللة جدا ، فمصر هبة الانسان بقدر ماهي هبة النيل (٥).

وعندنا ان هذا عموما هو الموقف الصحيح فالمصريون، حين هبطوا الوادي في

---

(١) مصر والحياة المصرية في العصور القديمة، مترجم ص ٨..

(2) The Nile, P. 45.

(3) Jame Fairgrieve, Geography and world power, Lond., 1941, P. 20-30.

(4) Man Makes etc., PP, 187-8.

(5) Geog. behind hist, P. 166 ff.

فجر التاريخ وجدوا بيئة بدائية لا تصلح للسكنى والاستغلال : المستنقعات والبرك والأدغال والآجام والنباتات والحيوانات البرية ، وكان عليهم ان يغيروا هذا كله بالجهد الشاق والعمل الجماعي المضني المتصل في تطهير النبات والحيوان وشق المصارف والترع ، ومجابهة اخطار الفيضان او الجفاف وضبط النهر (١) لقد كان على المصرى ان يكون حفارا قبل ان يكون زارعا ، وكان عليه ان يحول اللاندسكيب الطبيعى إلى لاندسكيب حضارى «بالدم والعرق» كما يعبر تشايلد (٢) وفى كلمتين بغير الرى ، بغير الانسان المصرى ، فان مصر الوادى هى اما مستنقع هائل او صحراء كاملة .

ولم يكن هذا الجهد الخارق الجسيم لينتهى مرة واحدة والى الأبد بعد إذ تم أول مرة ، فان طبيعة البيئة النهرية تستدعى استمرار التطهير والتقنيل وحفظ السدود والصرف بانتظام ، فلا محل للقعود والتكاسل او الراحة والدعة بعد بذل الجهد الاول، ولعل هذا كله كان اشق فى الدلتا منه فى الصعيد . كذلك كان خطر الفيضان دوريا متجددا ، وبذلك عاشت مصر دائما فى خطر من الداخل ، كما عاشت فى خطر من الخارج ، فكان التحدى متجددا ، ولكنه كان بمثابة المهماز الدائم للسكان وحافزا على الابتكار المستمر . وبغير هذا كله لظل الوادى كما كان اول مرة منذ عصر الجفاف : مستنقعا كبيرا مسدودا ، وبيئة اسفنجية ملارية طاردة تئد الحضارة بدلا من ان تلدها ، وهكذا لم يكن الانسان سلبيا خاضعا للبيئة بل طوعها وأخضعها لنفسه ، وكان تلاؤمه معها موجبا لا سالبا (٣) وعن هذا المعنى عبر سترابو بقوله عن المصريين : «إنهم يقهرون الطبيعة بالعمل والجهد.. وكثيرا ماينجح الجد حيث تخفق الطبيعة» (٤).

الطبيعة ، البيئة ، النهر ، النيل ، ليست وحدها اذن كل شيء، بدليل ان ثمة فى العالم انهارا كثيرة دون ان تعرف وديانها حضارة على الاطلاق او حضارة جديرة معمرة على اية حال . المثل الحى بلاشك هو انهار العالم الجديد التى عاشت طوال التاريخ انهارا ميتة حضاريا لا تختلف وديانها البتة عن سهوب الصيد والصيادين البدائيين المحيطة ، اين ، مثلا ، مسيسبى الهنود الحمر من نيل مصر ؟ حتى انهار الحضارة فى العالم القديم لا تقارن بالنيل من حيث الاستجابة الحضارية ، ابتداء

(1) Semple, Influences, P. 328-9.
(2) Man makes etc. P. 88.
(3) C. Vallaux, La géog. sociale, Le sol et l'état, Paris 1911, P. 18-9.
(٤) وهيب كامل، استرابون في مصر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٤٦.

ذلك من الرافدين اللذين يقاربان النيل حتى الاردن الذى هو تصغير للجميع . «إنما هى عظمة الاستجابة التى استجاب بها المصريون لعرامة التحدى» يخلص توينبى بحق ، «التى تضفى على التاريخ المصرى مغزاه الحقيقى» .

مصر اذن هبة الانسان كما اكد ايست منذ وقت مبكر ، ولكن أى انسان ؟ إن كل ارض هى ارض مختلفة لكل جماعة من الانسان تسكنها ، وليس من المحتم ان تتشابه استجابة كل جماعة للأرض الواحدة ، او يتكرر فعلها فيها او رد فعلها لها ، وليس لنا اذن ان نتكهن بما كان يمكن ان يكون عليه المركب الحضارى فى مصر لو كان قد نزلها شعب آخر ، حتى وإن تصادف ودعوناه فيما بعد بالمصريين ، ومن الناحية الاخرى فاننا لانغفل او نغفل عن ان الاستجابة الحضارية تشابهت بصورة تقريبية وفى مجملها فى مواطن الحضارة الاولى الثلاثة مصر والعراق والسند وهى التى تتشابه الى حد بعيد فى ظروف البيئة الطبيعية وتختلف كثيرا فى الاصل والعنصر . ومن ثم - وبغير عنصرية - فمصر هبة المصريين كما وضعها غربال (١).

ولكن - مرة اخرى - اى مصر ؟ إذا كنا قد ضغطنا على دور الانسان المصرى وفضله الذى لا يمكن ان يجحد او ينال منه ، فان من الاتزان العلمى ان نذكر ان ذلك انما تم فى مصر النيل، بكل معطياتها الطبيعية المعروفة من مائية وتربة ومناخ وحماية ... الخ ، وبديهى انه لولا النيل لما كانت تلك الخامة الطبيعية التى عمل فيها المصرى بجهده الخلاق ، ونحن فى غنى عن ان نتساءل عما إذا كان من الممكن للمصرى ان يكون على الاطلاق ، فضلا عن ان يخلق حضارته تلك ، قل على مسافة مائة ميل مثلا الى الشرق او الغرب من وادى النيل او كما تتوجه نعمات فؤاد بحزم الى من تدهشه نسبة الاشياء كلها فى مصر الى النيل ، «هب النيل لم يجر بيننا .. فمن نكون ؟ ! وماهو حظنا فى الحياة والحضارة والفنى ومايتبع الغنى من تحضر وفنون» (٢) واضح ان الانسان لايعمل فى فراغ ، وإنما فى الطبيعة وعليها يعمل ، وإذا كانت الحاجة ام الاختراع ، فان البيئة خامة الاختراع ، وفى البدء كان النيل ، ومن هنا فان مصر هبة النيل ، وتظل مقولة هيرودوت صحيحة دون حتم جغرافى .

هل ثمة اذن من تعارض بين الانتهائين : هبة النيل ، وهبة المصريين ؟ ان التطرف وحده ، سواء نحو الحتم الجغرافى الأعمى او العنصرية البدائية ، هو الذى يشوه الحقيقة العلمية ، والانسان انما يصنع نفسه ، ولكن داخل البيئة

---

(١) تكوين مصر .
(٢) النيل، ٧١ .

لاخارجها . فمصر هبة النيل طبيعيا (ولعل هذا – ولا اكثر – ماعناه هيرودوت اصلا) وهبة المصريين حضاريا ، النيل خلق اللاندسكيب الطبيعى، والمصريون خلقوا اللاندسكيب الحضارى ، ان بيئة النيل هى الخامة ، والمصرى هو الصانع . والمقولتان متكاملتان لا متعارضتان ، ولكن ايا منهما على حدة نصف حقيقة ، اما الحقيقة الكاملة فهى ان ها هنا زواجا موفقا سعيدا بين البيئة والانسان ، بين التراب والتراث ، الحضارة المصرية السباقة ثمرته الطبيعية ، ومصر هبة مشتركة من النيل والمصريين .

والآن وقد رأينا أن الفضل فى السبق الحضارى يرجع الى النيل معلم الفلاح ، مثلما يرجع الى الفلاح ، ذلك «العامل الجغرافى» والمهندس المشترك الذى اعاد تشكيل وخلق الطبيعة الى لاندسكيب بشرى ، فان السبق المصرى الحضارى يؤكد قانونا ايكولوجيا هاما للغاية وهو ان الذى يبدأ الحضارة لاول مرة انما هى تلك البيئات «السهلة» ، بيئات الرخاء والوفرة الطبيعية حيث تأخذ الطبيعة جانب الانسان وبيده او كما يقول فورد بصدد كشف الزراعة فى مصر ، يبدو انها قاعدة عالمية فى الجغرافيا البشرية ان التطورات الجديدة فى غزو الانسان للطبيعة انما تحدث فى المناطق التى تكون الظروف الجغرافية فيها ملائمة ومشجعة جدا للابتعادة الجديدة وحيث تكون الخطوات الاولى اقل وابسط ما تكون (١).

ولاشك أن بيئة مصر الفيضية قد جمعت فى تناسب معقول بين حوافز النشاط وبين امكانيات العمل ، بين الضرورة والاحتمالية ، فمصر كانت فى طبيعتها غنية دون ان تصل حد التبذير ، «فلم تكن الثمرة تساقط من الاشجار لفلاحين كسالى » (٢) ، وكانت الطبيعة تمنح وتمنع عطاياها بانضباط متساو (٣) ولقد وفر النيل والشمس خامات الحياة ، ولكن كان لابد لصنعها من معركة ضد الموت : ضد الفيضانات ، وضد الرمل والملح .. الخ ، ولهذا كان الجهد البشرى شرطا للتقدم ، وكان التقدم مكافأة الجهد البشرى ، وتلك بالدقة خصيصة اقاليم الوفرة ، وبدرجة اكبر خصيصة اقاليم الجهد ، كلما حددها فلير ، ولعل مما له مغزاه ان فلير لا يصنف مصر جميعا فى اقاليم الوفرة ، وانما يقسمها بينها وبين اقاليم الجهد (٤) فالسهولة هنا لا نعنى بها السهولة المفرطة التى يصدق عليها قانون توينبى من انه

---

(1) D. Forde, "Values in Human Geog.," Geog., no. 73, 1925, P. 218.

(2) Wilson, in : Before Philosophy, P. 45.

(3) East, Geog. Behind Hist., P. 168.

(4) H.J. Fleure, "Human regions", Geog.Teacher, 1917 P. 30 ff., "Régions Humaines," Ann. de Géog., Mai, 1917, P. 165.

«كلما زادت سهولة البيئة ، كلما ضعف الحافز الى الحضارة » (١) ، وان كان من الصحيح ايضا ان الصعوبة المفرطة تئد امكانية الحضارة لااقل ، كذلك لا ننسى المناخ ، المناخ الدافيء ، خاصة فى الشتاء ، فغياب البرودة القارسة القاسية وسيادة الدفء او اعتدال الحرارة او حتى الحر المحتمل هى من اهم شروط قيام الحضارة في مراحل الطفولة والنشأة الضعيفة العاجزة ، وحقا ماقاله فولتير من ان «اولى الامبراطوريات فى التاريخ هى امبراطورية المناخ» ، وعند دريبر Draper ان حضارة مصر اعتمدت لبدئها على اطراد واستقرار المناخ الافريقى».

البيئة السهلة إذن هى حضانة الحضارة ومشتل التاريخ ، وهذا تفسير مقنع للسبق المصرى ، دون حتم جغرافى او نظرية عنصرية فى نفس الوقت . ، ولكن التخلف الحضارى الذى حل بعد ذلك انما يجيء ليكمل الشطر الثانى من القانون وهو ان الذى يصعد بعد ذلك بالحضارة الى اعلى مراتبها واعقد مراحلها انما هى البيئات «الصعبة» التى يزداد فيها تحدى الطبيعة للانسان ولا يمكنه ان يقتحمها الا بالمفتاح الحضارى المناسب الذى طورته البيئات السهلة من قبل وقدمته هدية او اعارة له اى ان الانسان يغزو البيئات الصعبة بحضارة البيئات السهلة . ومن ثم فالبيئات السهلة قد تكون مشتلا او حضانة حقا ، الا ان المشتل ليس الحقل الاخير والحضانة بطبيعتها مرحلية . واذن فمشعل الحضارة دوار ابدا .

واذا كانت البرودة من اقسى العقبات البيئية وكانت الحرارة المعتدلة عاملا مساعدا للإنسان فى ادوار حضارته الاولى ، فقد كان طبيعيا ان تهاجر الحضارة بالتدريج من العروض الدافئة الى العروض الباردة ، بعيدا عن خط الاستواء و فى اتجاه القطب – او هكذا على الاقل يعتقد بعض الكتاب (٢) وزحف الحضارة التاريخى يرسم بالفعل قوسا يبدأ من الشرق الاوسط القديم متتبعا سواحل البحر الموسط ثم الاطلسى – من الجنوب الى الشمال ومع زاوية ميل الشمس كما يقول المناخيون مثل جيل فيلان ، او من الشرق الى الغرب ومع حركة الشمس الظاهرية كما يقول الفلاسفة مثل هيجل (٣) وعلى العكس من اتجاه حركة الغزو والهجرة فى الحالين كما يقول الانثروبولوچيون مثل ريبلى (٤).

---

(1) A Study of hist., vol. II.

(2) E. Huntington, Climate & civilization , P. 396-7, Mainsprings of civilization, N.Y. 1945, S.F. Markham, climate &energy of Nations, 1947, P. 11-18.

(3) Brunhes & Vallauc, Géog. de l'histoire, P. 145,240.

(4) Races of Europe, P. 135.

ولهذا فكما فاجأت مصر القديمة الشرق القديم بحضارة رائعة مكتملة فى حينها ستجد مصر الحديثة امامها فجأة حضارة معقدة ارقى بكثير تطرق او تقتحم ابوابها عليها بلا استئذان، حيث كانت الحملة الفرنسية كزيارة الكومودور بيرى لليابان ، وكل وضع حدا «لفترة عزلة» شهيرة، واذا اردنا مثلا واحدا يختزل هذه الدورة الكاملة ، فلعل شيئا لا يمثلها كما تمثلها مراحل ضبط النيل عندنا بالذات ، فالنيل اعطى مصر حضارتها الاولى التى سبقت بها العالم وفاضت بها عليه ، واليوم بعد ان طور ذلك العالم هذه االحضارة ونماها الى اعلى واعقد تركيب عاد بها الينا لنصل بضبط النيل الى قمته فى السد العالى .

غير ان هذا التفسير ، نظرية البيئات السهلة هى التى تساعد على نشأة الحضارة والبيئات الصعبة هى التى تتطور بها ، يثير على الفور سؤالا هاما هل تعنى هذه النظرية مثلا ان منطقة كمصر انما كل طاقتها الكامنة وقصارى امكانياتها بالقوة هى - كما حدث بالفعل والواقع - ان تخلق حضارة كبرى فى الماضى فقط ، لينتهى دورها بعد ذلك ولتصبح ثانوية متخلفة متحجرة الى الابد ؟ هل التخلف الحضارى اللاحق هو الثمن الحتمى للسبق السابق ؟

بحكم منطق النظرية نفسها ، فمثل هذا إن هو الا تخريج سطحى فج وسقيم فصميم القضية هو زيادة التحدى مع زيادة الامكانيات ، والبيئة الصعبة تجد الاولى لديها بالطبع ، وتقترض الثانية من البيئة السهلة الى حين ، وتستطيع البيئات السهلة هى الاخرى ان تجد زيادة التحدى فى تقدم تلك البيئات الصعبة ذاته ، وفى نفس الوقت يمكن ان تستعير امكانياتها المتزايدة إلى حين ، لتعيد تقييم بيئتها كما اعادوا هم من قبل تقييم بيئتهم .

كذلك لا ينبغى ان نغفل العوامل والنظم الاجتماعية المباشرة ، فكثير من الكتاب يذهب الى ان الحضارة المصرية القديمة انما تجمدت وتعطلت فى النهاية بسب نفس العوامل التى فجرتها وساعدتها فى البداية (١) فالانقلاب الحضارى الذى قام اساسا على الابتكار والاقدام والنظام ، ولم يلبث بعد ان اكتمل ان تحول الى المحافظة على القديم والتقاليد (٢) وتحت ضغط وابتزاز النظام الاقطاعى والحكم المطلق اخذ المجتمع المصرى يتسم بالجمود والعقم والتكرار ولم يعد يشجع روح المبادرة ، والواقع أن التقدم الحضارى والتطور ليس فقط مسألة تكنولوجيا فى بيئة طبيعية ، ولكنه ايضا قضية ايديولوجيا فى بيئة اجتماعية والايديولوجيا . كما قيل

(1) Man Makes Himself, P. 183.

(٢) غربال ، ص ٣٨ .

هى قفل البيئة الطبيعية ، ان تكن التكنولوچيا مفتاحها ، اى انك لايمكن ان تصل الى الاستغلال الامثل للبيئة الطبيعية بالتكنولوچيا وحدها وانما مرورا بالأيديولوجيا ايضا واولا ، والتحدى مزدوج ، وبمعنى آخر ، فالمطلوب الآن هو الوعى بالتقدم وبالمنافسة الحضارية ، داخليا وخارجيا ، تكنولوچيا وايديولوچيا ، بينما ان الخطر الحقيقى هو الانعزال عن التطور الخارجى ولو قد كنا تفتحنا على النهضة الاوروبية والانقلاب الصناعى وواجهنا التحدى منذ وقت مبكر لاختلف الموقف اليوم.

واذا كانت امكانيات بيئتنا لم تتح خامة الحضارة الجديدة من فحم وحديد بدرجة كافية ، فان الحضارة الجديدة نفسها وبطبعها تتجاوز نفسها دائما ، وقد وصلت من قبل الى الكهرباء ، وبالكهرباء يمكن ان يتحول النيل الزراعى الى النيل الصناعى والبيئة النيلية الى بيئة صناعية كبرى بمقياس العصر ، ومن هنا فليس ثمة شيء كتخلف حتمى تفرضه البيئة على الحضارة غدا كمقابل او كضريبة للسبق بالامس بل ابعد من هذا يمكن القول ان كل تخلف حضارى هو بالضرورة مؤقت ومرحلى مهما طال ، وأمام مصر كل الفرص الطبيعية للحاق بالعصر ومواكبته ان لم يكن تجاوزه بعد ذلك .

وفى نهاية المطاف ، اذا كانت قصة الحضارة المصرية فى قيامها وانحدارها بهذا الشكل هى جوهريا قصة التفاعل بين البيئة والانسان ، فلا ينبغى لتفسير هذين العاملين ان ينحرف نحو الحتم الجغرافى أو الحتم العنصرى مثلما حدث ويحدث كثيرا والاشارة هنا هى الى النظريات المناخية ونظريات الاختلاط العرقى على الترتيب فلا التفسير المناخى للتاريخ ولا التفسير العرقى للحضارة مما يقبله العلم ،ولذا لابد لنا من وقفة ختامية نقدية لهاتين النظريتين .

فأما عن النظرية المناخية فى تفسير قيام وتدهور الحضارة المصرية ، فان البعض من انصار الحتم الجغرافى ، خاصة الحتم المناخى ، وعلى رأسهم هنتنجتون ، يرد ارتفاع وسقوط الحضارات بعامة الى تحسن المناخ وتدهوره مابين فترات مطر وفترات جفاف ، وعن مصر ، يربط هنتنجتون مثلا بين زيادة المناخ الاعصارى فى اوائل العصر المسيحى وبين ازدهارها الحضارى الكلاسيكى ايام البطالسة والرومان ، ثم بين انتهاء هذا التحسن المناخى وبين انتكاس مصر الحضارى بعد ذلك (١) .

فهو يرجع اولا ان مناخ شمال مصر فى اوائل العصر المسيحى كان خاضعا

(1) Huntington, Mainsprings, P. 543.

لمزيد من الاضطرابات الاعصارية والرياح الغربية والامطار الرعدية ، ثم من هذا الانتهاء يتطرق الى انتهاء اعم واخطر . فمصر فى قمة تألقها الحضارى ، شأنها شأن اليونان وغيرها من مراكز الحضارة القديمة ، يبدو ان المناخ فيها كان اكثر عواصف واعصارية مما هو الآن ، وكثير من هذه العواصف الاضافية كان يقع فى تلك الفصول التى كان متوسط حرارتها (٥٠ – ٧٠ ف) يشبه متوسط مدينة بوسطن الحالية فى امريكا فى فصل قدوم الهواء القطبى وحتى فى الايام الممطرة والتى وجد هو انها اعظم حافز للنشاط الفكرى ممثلا فى ارتياد المكتبات العامة كما ذهب ، فمثل هذه الدرجات من الحرارة تستمر اليوم فى القاهرة من اول اكتوبر حتى منتصف ابريل .

«وهكذا فى اليونان ومصر القديمة ، لمدة نصف السنة او اكثر ، قدم المناخ فيما يبدو حافزا عقليا حادا من ذلك النوع الذى يميل بالبوسطونيين الآن فى فصول معينة الى الذهاب الى المكتبات بأعداد كبيرة غير عادية حين يتوقف المطر فى الصباح ويجلب الهواء القطبى البارد شعورا بالنشاط والحيوية» (١) ، ومن المفهوم بعد هذا ، عند هنتنجتون او عنه ان تدهور تلك الحضارة نفسها فيما بعد إنما يرجع بالدقة الى تغير هذا المناخ المقول الى ما اصبح عليه الآن .

وبغض النظر هنا عن صحة او عدم صحة فرضية تغير المناخ ، فان الاتجاه العلمى يرفض الحتم الجغرافى الكامن فى ترتيب ذبذبات الحضارة على ذبذبات المناخ والواقع ان من المشكوك فيه كثيرا ان نعلق كل تطور حضارى على تطور مناخى مزعوم او هموم ، بدليل ان مناخ مصر كان الى الثبات اقرب ، بينما مرت حضارتها فى ادوار عديدة من الارتفاع والانخفاض ، اى انها منفصلة مستقلة عن حتم المناخ وإذا كان من المحقق ، بعد ، ان مناخ مصر الجيد حافز جيد للحياة والنشاط والحضارة فهذا عامل سامح لا مانع ولكنه ليس بالعامل المحتم .

بالمثل ، لسنا بحاجة بالتأكيد لأن نشجب النظرية الشاحبة التى ترد تدهور او انحطاط مصر الحضارى فى أسوأ مراحله الى تسرب الدماء الدخيلة والاجنبية اليها سواء من افريقيا او غير افريقيا (٢) فهذه النظرية التى كانت تتردد كثيرا فى الكتابات القديمة عن مصر ولاتزال تبرز بين الحين والحين ، هى نظرية عنصرية بلامواربة ، على سبيل المثال ، يقول لودوفيكى «انما انحدرت مصر فقط حين

---

(1) Id., P. 373.
(2) Goblet, P. 53.

انهارت اسوارها من التزاوج الداخلى » (١) ، بينما يأسى بيترى للمصريين المحدثين اذ شاب عنصرهم الاصيل عناصر دخيلة عديدة (٢).

لكن التفسير العنصرى للتاريخ والحضارة مرفوض شكلا وموضوعا ، ولقد كانت مصر تعرف الاختلاط العرقى وهى فى ارقى مراحلها الحضارية ، كما ان الثابت ان الاختلاط الجنسى كان على العكس حافزا لكثير من الحضارات وان كل الامم ذات التاريخ الحضارى المهم تمثل خليطا جنسيا بدرجة أو بأخرى (٣).

---

(1) Anthony A. Ludovici, "Eugenies & consanguineous marriages", Eugenics Review, Vol. XXV, no. 3, Oct. 1933, P. 151.

(2) Social life in ancient Egypt.

(3) Friedrich Hertz, Race and history.

الفصل الحادي والعشرون

الوحدة السياسية

الوطن السياسى

الأساس الطبيعى للوطن السياسى

من المبادىء الاولية فى الجغرافيا السياسية ان الانهار الصغيرة تميل – عادة وليس دائما – الى ان تكون احواضها او وديانها نواة طبيعية لوحدة سياسية واحدة، اما الانهار الضخمة المترامية الابعاد فلا يمكن غالبا ان تضمها دولة واحدة ولامفر من ان يتقاسمها عدد قليل او كبير من الدول المختلفة (١) ، والنيل ، اطول انهار الدنيا (٦٧٠٠ كم ، ٣٥ درجة عرضية) ومن اكبرها حوضا (٢ر٩٠٠ر٠٠٠ كم٢) ، ليس باستثناء ، فهو منذ البداية موطن لعدة اوطان مختلفة ودول منفصلة ، غير ان المهم فى هذا ان الاوطان الطبيعية فى حوض النيل تبدى علاقة ارتباط واضحة بما فيه الكفاية مع الاقاليم الفيزيوغرافية الكبرى فى الحوض ، تلك التى تحددها بدورها خطوط التقسيم الطبيعية الرئيسية سواء مناخية او نباتية او چيومورفولوچية تعمل كحواجز بشرية او كعوائق حركية او كفواصل سياسية بدرجة أو بأخرى .

فمصر السياسية هى تاريخيا وادى النيل من الشلال حتى البحر ، اى انها جغرافيا مجموع السهل الفيضى الرسوبى فى الصعيد والدلتا ، بينما ان حدودها الطبيعية هى عقبة چيومورفولوچية – الشلال نفسه – تعترض مجرى النهر فتفصلها عما وعمن سواها . ولقد كان المصريون القدماء على وعى عميق بهذه الحقيقة ، وعبروا عنها تعبيرا حاسما فى نص فرعونى منقوش يقول «كل بلاد يغمرها النيل فى فيضانه هى من مصر ، وكل من يشرب من ماء هذا النيل تحت جزر الفانتين فهو مصرى» ، فعند اسوان اذن تبدأ مصر السياسية التاريخية مثلما تبدأ مصر النيلية الحقيقية وليس صدفة ان جزر الشلال المحض صخرية ، كما حملت دائما

(1) Moodie, Geography behind politics, P. 44-5.

بعضا من طمى النيل اشارة الى بدء السهل االفيضى ، كانت دائما تحمل بعض قلاعها الحربية وحامية عسكرية قوية منذ الفراعنة الى البطالسة والرومان على التعاقب حتى العرب ، رمزا بلاشك الى ان هاهنا يبدأ الوطن السياسى الكبير ، انها ، هذه الجزر ، اشبه بقائم او شـاهد او عـلامة حـدود سياسـية فى وسط النهر (١).

غير ان منطقة شلال اسوان كعقبة چيومورفولوچية لا تأخذ معناها الحقيقى الا اذا اخذناها فى اطارها الطبيعى الجغرافى الكامل ، فهى ليست الا الحلقة الاخيرة فقط فى سلسلة الشلالات - الجنادل - الست التى تترامى على مسافة نحو ١٨٥٠ كم . فهذه الارخبيلات السديمية الصخرية العارية الحادة المترامية على امتدادات غير عادية ، اذ تشل النهر وتجندل الملاحة ، تمثل انقطاعا اساسيا ليس فقط فى النقل والمواصلات او فى السكان والاجناس ولكن ايضا وبالضرورة فى الاوطان السياسية.

وحتى ثنية -S النوبة الهائلة نفسها ، بصرف النظر عن الجنادل ، تطيل النهر على غير طائل، ولهذا ظهر الطريق الصحراوى المباشر من ابو حمد الى حلفا ليختزل هذه اللفة غير الاقتصادية ، غير ان هذا الطريق ليس احسن حظا ، فإن الاطار الصحراوى الاكبر يحتويه كما يحتوى النهر وجنادله جميعا ليصبح بكل وضوح وتأكيد الفاصل الطبيعى الحقيقى والأكبر بين الوطن السياسى المصرى والوطن السياسى السودانى . شلال اسوان اذن ليس الا نقطة فى خط ، خط الشلالات ، والشلالات بدورها ليست الا خطا فى منطقة ، منطقة الصحراء والكل معا هو حدود مصر السياسية كما رسمتها الطبيعة .

غير أن نفس هذه المنطقة العازلة تحمل وطنا سياسيا من مقياس اصغر وفى تفكك اكبر (ولعل هذا وذاك سبب اقتسامه كمنطقة تخوم marcher zone بين الوطنين الكبيرين المحيطين فالنوبة هي عموما وطن الجنادل ، والنوبيون هم شعب الشلالات الى حد كبير ، اما السودان الشمالى العربى فهو سودان السفانا اساسا او سودان الانهار الخمسة («بنجاب النيل» كما قد نقول) ، بينما ان السودان الجنوبى النيلوتى هو حوض السد بصفة تقريبية ، اما اوغندا ، ومن قبلها ممالك المنطقة التاريخية القديمة ، فهى بسهولة حوض البحيرات ، بمثل ما ان الحبشة بكل مقاطعاتها القديمة او اثيوبيا بوحدتها الحديثة هى كتلة الهضبة البركانية المتميزة تماما كقلعة منفصلة و«كسقف افريقيا».

---

(١) انظر قبله ، الجزء الأول.

عوامل الوحدة الطبيعية

تستمد مصر وحدتها الطبيعية من الخارج من الموقع ، ومن الداخل من الموضع، يعنى على الترتيب من الشكل ومن الموضوع ، فمن الخارج هناك الصحراء والبحر ، اما من الداخل فهناك الوحدة المورفولوچية للوادى والوحدة الوظيفية للنهر. فوحدة مصر الطبيعية اذن ليست بسيطة بل مركبة متعددة الابعاد والعناصر ، ولكل بعد أو عنصر منها حقه فى وقفة تحليلية خاصة.

من الخارج

فاذا بدأنا من الخارج ، فان الشيء الغريب الذى يستلفت النظر هو ان مصر تحاط على كلا جانبيها بصحراوين تتنازعان فيما بينهما فى كتب المراجع الجغرافية شهرة اجدب صحارى العالم واشدها جفافا وقسوة ، فالصحراء الليبية تحتكر تقليديا مرتبة الصدارة بين صحارى العالم فى الجفاف والقحولة ، بينما تنافسها صحراء النوبة في الشهرة كأشد صحارى العالم المدارية حرارة وتطرفا فى المناخ القارى ، ومن ثم تتنافس كلتاهما كمناطق جغرافية عازلة وكتخوم طبيعية فاصلة كأشد مايكون العزل والفصل الجغرافي والطبيعي ، لقد أحكمت الصحراء المطلقة عزلة مصر النسبية ، ومن ثم ايضا كانت حدود مصر السياسية الحقيقية عبر التاريخ تضم هاتين الصحراوين كجزء لا يتجزأ من رقعة الوطن السياسى ، فتترامى تلقائيا الى اقدام هضبة برقة وضلوع بحر الرمال العظيم من ناحية ، وتتجاوز الشلال الاول لتصل بصفة آلية الى الشلال الثانى أو الثالث على الاقل من الناحية الأخرى .

مصر اذن من الخارج واحة صحراوية او بالأحرى شبه واحة ، او هى جزيرة ، فى الحقيقة شبه الجزيرة ، فى محيط الصحراء حيث تبدو كعالم واحد متناه صارم الحدود والمعالم ، ملمومة فى نفسها ومتماسكة ، وجسمها يبدو كأقدم واضخم واكثف جزيرة بشرية منفردة فى افريقيا وقلب العالم القديم ، وهى فى كل هذا وبكل هذا تتنافر بوضوح تام مع الصحراء المحيطة ، حتى ليبدو الفاصل بين الحياة والموت كالخط الصقيل ، وحتى ليمكن للمرء احيانا ان يضع – حرفيا – قدما على الارض السوداء وأخرى على رمل الصحراء (١) .

والواقع ان هذا يلفتنا الى حقيقة هامة وهى ان مصر واحة صحراوية ، بعكس العراق مثلا الذى هو واحة استبسية ، ويعنى هذا ان الغطاء النباتى والبشرى – الحياة بصفة عامة – تتدرج حول العراق من النهر الى الصحراء تدرجا بطيئا حتى يتلاشى فيها بحيث يحف بقلب المعمور نطاق عريض من الحياة كظل معمور او

---

(1) Wilson, in : Before philosophy, P. 39.

كشبه ظل ، اما في مصر فالفاصل بين المعمور واللامعمور صارم كحد السيف ، خاصة في الصعيد ، وبالاخص في الصعيد الاقصى ، وان خفت حدته تدريجيا شمالا لاسيما في اطراف الدلتا ، وحتى هنا فان نطاق الظل ضيق جدا وثانوي للغاية .

ليس هذا فحسب فالصحراوان لا تقدمان لمصر تخوما طبيعية عازلة وفاصلة فقط ، ولكنهما ايضا تؤكدان وحدتها الطبيعية بطريقة اخرى فالصحراء الشرقية ، بحافتها الجبلية الحائطية ، انما تعطي ظهرها للبحر الاحمر ، وفي الوقت نفسه فانها بانحدارها السائد غربا انما تتجه وتنظر نحو الوادي ، وحتى الصحراء الغربية ، على خلوها نسبيا من خطوط التضاريس العالية او الشاهقة ، تكاد تعطي ظهرها هي الاخرى للصحراء الام الصحراء الكبرى وذلك بفضل بحر الرمال العظيم الذي يعد عامل فصل اقوى ربما من اى سلسلة جبلية عادية ، والخلاصة هي ان الصحراوين اذ تنحدران نحو الوادي فانهما تتطلعان كما تؤديان اليه ، وبذلك تضعانه بين قوسين كبيرين حادين محددين في صميم البؤرة من الرقعة السياسية

مصر اذن في حكم الواحة المثالية – كلمة واحة العربية نفسها هي كما رأينا من أصل فرعوني، رغم ان المصريين انما اطلقوها على واحات الصحراء المجاورة تمييزا لها عن واديهم بالذات ، واذا كان لابلاش يتحفظ لهذا السبب على تسمية مصر بالواحة (١) فالمقصود بالطبع واحة في معنى خاص ومن نوع خاص ، تماما مثلما نصفها بالجزيرة ، فلنقل –اذن – واحة مجازا ، او فلنقل – مع لوران ، تلميذ لابلاش – واحة سيكولوچيا (٢) المهم ان هذا وحده يجعلها تبدو منذ اللحظة الاولى كوحدة متميزة بذاتها ، فالصورة الطبيعية واضحة بسيطة كل البساطة . وذلك الوضوح وتلك البساطة الاساسيان في مورفولوچية مصر هما من عوامل تبلور شخصيتها ووحدتها ، فاذاً اضفنا الى ذلك البحرين من الشمال والشرق تأكدت لنا، على قاريتها الفعلية الشديدة الوضوح ، جزريتها المجازية مثلما تبدت لنا واحيتها التجاوزية .

والواقع ان مصر عاشت تقليديا وهي واحة جزرية معلقة او مغلقة بين الصحراء والبحر معا وعلى حد سواء ، واذا كانت دائما جزيرة من الزراع يحيط بها البدو الرعاة من كل الجهات ، وحول الكل يحيط بها البحارة من كل الجهات . من الجماعات الاولى ثمة بدو العرب والمغرب خاصة ، ورعاة سهوب الشام وسفانا

---

(1) "Les grandes agglomerations humaines", A.G., Nov. 1917, P. 403.

(2) P. 19.

السودان بدرجة اقل ، ومن الجماعات الثانية يأتى الاغريق والفينيقيون فى المقدمة ، ثم سائر جزر البحر المتوسط وشواطئه ، ومن ثم كانت الاخطار المحدقة بها اخطارا مضاعفة مركبة ، من جميع الجهات الاصلية والفرعية ، من بحارالماء وبحار الرمل ، ومن قراصنة البحر وقراصنة الصحراء ، لذلك كان الشعور المشترك بالاخطار الخارجية المتواترة منذ فجر التاريخ قوة لاحمة بلورت الشعور بالذات وطنيا (١).

ثم ان هناك ، الى ذلك كله ، ماسبق أن رأيناه من دور الصحراء كمصفى للترشيح وكماصة للصدمات في وجه الغزوات والهجرات ، غربلتها جيدا وباعدت بين بعضها البعض بحيث نظمت تدفقها واستبعدت الى حد معين عنصر الاضطراب والقلقلة الفجائية من حياة الوادى ، فساعدت بذلك على تحقيق التجانس البشرى فى سكانه انثروبولوجيا وحضاريا وعلى اطراد نموه وتكونه الاجتماعى والسياسى . فاذا نحن اضفنا هذا الدور الى دور الاخطار المشتركة الى دور الفصل الجغرافى ، لتاكد لنا دور الصحراء عموما فى تكوين مصر التاريخى السياسى .

فرغم سلبية دور الصحراء طبيعيا وماديا ، فلقد كان لها دور ايجابى سياسيا ، حتى وان يكن هو الآخر بطريقة سلبية كذلك ، وهذا تناقض مفهوم ديالكتيكيا . انها لم تخلق الوحدة الوطنية في مصر ، ولكنها انضجتها وحفظتها ثم عادت فدعمتها وبلورتها ، لقد كانت الصحراء هى «الرحم الجغرافى» (٢) الذى ولدت فيه الوطنية الجنينية ، ثم كانت «الصوبة الزجاجية» او «البيت الدافيء» الذى نمت فيه ، واخيرا كانت الدرع الكثيف الذى إحتمت به وقد شبت وترعرعت ، او كما لخص ديودور الصقلى الموقف كله قبل الميلاد، فإن مصر «محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة» (٣).

من هنا فان الباحث المدقق لا يلبث ان يكتشف ان الصحراء فصل لا ينفصل من تاريخ الامة المصرية مثلما هى جزء لا يتجزأ من الوطن المصرى السياسى . ان دور الصحراء – نحن نخلص – قد لا يقل كثيرا جدا من حيث الخطر والاهمية عن دور النهر فى صنع وصهر وطرق الوطنية المصرية منذ فجر التاريخ وذرات الرمل كقطرات الماء ومعها تدخل فى نسيج مصر السياسى كاللحمة والسدى وتمتد بجانبها فى جسمها كالشرايين والاوردة او هى تجرى سويا فى دمائها كالكريات

(1) Wilson, P. 122.

(٢) نجلاء عز الدين، العالم العربى، مترجم ، القاهرة، ص ٩ .

(3) Goblet, P. 53.

الحمراء والبيضاء على الترتيب ، ورغم ان مصر بلا شك هى النيل ، فانها لا يمكن ان تتصور جغرافيا ، كما ان تطورها السياسى لا يمكن ان يفهم تاريخيا ، بغير شرنقة الصحراء الهائلة الكثيفة المحيطة . حتى الفراغ الجغرافى ، انت ترى ، له دور ومكان فى الجغرافيا .

ومادام هذا هو دور الصحراء السياسى ، فقد يجوز لنا ان نتساءل اى الصحراوين هى الاهم فى تاريخ مصر وفى تكوينها الوطنى ، اذا اعتبرت سيناء جزءا من الصحراء الشرقية ، فلا جدال ان الاخيرة تفوق الصحراء الغربية فى الاهمية خارج كل حدود ، ذلك لأن سيناء تكاد تستقطب كل تاريخ مصر السياسى والحربى ، اما اذا عدت سيناء منفصلة على حدة ، فلعل الصحراوين ان تتكافأ من حيث الأهمية كدرع وكدرقة وكوعاء للوطنية المصرية الناشئة ثم النامية ثم الناضجة

من الداخل

هذا عن وحدة مصر الطبيعية من الخارج ، ومن الموقع ، اما عن وحدتها من الداخل . من الموضع ، اى من حيث الوادى نفسه ، فهذه تنقسم تلقائيا الى اثنتين : الوحدة المورفولوجية او التركيبية ، والوحدة الفيزيولوجية الوظيفية ، والاولى تنصرف الى كتلة المعمور ، ولها جانبان : المساحة والوحدة ، والثانية تتعلق بالنهر ، ولها ايضا جانبان : الرى والمواصلات .

الوحدة التركيبية

فاذا بدأنا من البداية ، فلاشك ان ضآلة مساحة المعمور المصرى ادعى الى تسهيل الوحدة الوطنية بما توفر من تجانس بشرى وتشابه فى طرق الحياة والتفكير وتقارب فى الجوار وتشابك فى المصالح .. الخ ، فضلا عن سهولة الضبط والربط . باختصار ، ضآلة المساحة ادعى الى التوحيد السياسى كقاعدة ، وليس من شك ان مصر المعمورة بلد صغير الحجم جدا ، على النقيض مما يبدو على الخريطة السياسية . فالرقعة السياسية مليون كيلو متر مربع بالضبط (٠٠٠ر٠٠٢ر١) ولكن مساحة الوادى الصالح للزراعة والعمران لاتعدو ٠٠٠ر٣٥ كم٢ فقط اى بنسبة ٥ر٣٪

هذا ، على سبيل المقارنة ، يعنى ان المعمور المصرى يكاد يعادل فى اوروبا مساحة دولة مثل هولندا (٦٠٠ر٣٣ كم٢) ، بينما ان مساحة مصر الدولة تكاد تعادل مساحة هولندا وبلجيكا وفرنسا والالمانيتين وسويسرا مجتمعة (اى ٦٠٠ر٣٣

، ٥٠٠ر ٣٠ ، ٠٠٠ر٥٤٧ ، ٠٠٠ر٢٤٨ ،٩٠٠ر١٠٧ ، ٣٠٠ر٤١ كم٢ على الترتيب ، والمجموع ٣٠٠ر٠٠٨ر١ كم٢) اما فى افريقيا ، فان ذلك يعنى ان المعمور المصرى لايزيد كثيرا على دولة مثل ليسوتو (٣٠٠ر٣٠ كم٢) ، فى حين توشك مصر وموريتانيا (٧٠٠ر٠٣٠ر١ كم٢) ان تتعادلا مساحة . وفى آسيا كذلك ، بينما تقترب مصر المعمورة من تايوان (فورموزا) (٠٠٠ر٣٦ كم٢) كان اقرب تقريب الى مصر الدولة هو باكستان قبل انقسامها (٠٠٠ر٩٤٦ كم٢) ولا شبيه لهذه النسب فى العالم الجديد كله الا بالكاد ، فمصر المعمورة لاتزيد كثيرا جدا عن مساحة دولة الجيب هايتى (٨٠٠ر٢٧ كم٢) بينما لاتقل مساحة مصر كثيرا جدا عن مساحة بوليفيا (٦٠٠ر٠٩٨ر١كم٢)

مصر المعمورة اذن رقعة محدودة المساحة للغاية ، ومن الصعب ان يتصور كيف يمكن ان تتوافر فيها فرص التنافر أو التعدد البشرى ، وعلى العكس انها لتمثل اولى وابسط خامات الوحدة الوطنية ولعل ابسط ، كما هو اقوى ، تعبير عن هذه الحقيقة هو وضع النيل فى مصر كحد جنسى او انثربوجغرافى او غير ذلك ففى كثير من انهار الدنيا يختلف السكان على احدى الضفتين اختلافا كليا فى الجنس والجنسية عن السكان على الضفة الاخرى ، اى انها شعوب وقوميات مختلفة تلك التى تقع على الضفتين ، بحيث يصبح النهر اوتوماتيكيا حدا سياسيا بين دولتين مثلما هو حد انثروبوجغرافى بين مجتمعين بشريين مختلفين ، من ابرز الامثلة فى اوروبا الراين (فرنسا - المانيا) والدانوب (رومانيا - بلغاريا).

نيل مصر العكس تماما ، ومجرد الفكرة نفسها غير واردة بل غير متصورة على الاطلاق ، لماذا ؟ - لأنه ، وهو النهر الصحراوى ، ليس مجرد خط آخر او عائق داخل معمور شاسع متباين ، وانما هو العمود الفقرى فى معمور ضئيل للغاية داخل لا معمور بلا نهاية ، بل هو نفسه المعمور الوحيد فيه ، انه ليس حدا بل نواة ، ليس أطرافا بل قلب .

وهذا أيضا ينقلنا تلقائيا الى وحدة المعمور ، التى تعنى ببساطة انه كتلة واحدة متصلة لا انقطاع لها او فيها فمصر المعمورة بقعة زيت واحدة ممدودة tache d'huile ولكنها مهما امتدت او تشعبت تظل واحدة ، والواقع ان مصر ككل اذا كانت برزخا ضخما بين كتل اليابس فى العالم القديم ، فان معمورها نفسه «برزخ من برازخ» اى برزخ كبير يتألف بدوره من عدة برازخ اصغر ، فكتلة الفيوم الثانوية تتصل بكتلة الوادى الرئيسية عن طريق برزخ صحراوى ضيق صغير هو عنق اللاهون - الهوارة ، وكتلة القناة الثانوية الحديثة تتصل هى الاخرى بكتلة الدلتا الكبرى من خلال برزخ صحراوى آخر ضيق متطاول هو وادى الطميلات .غير

ان هذه البرازخ الداخلية مهما دقت فان فصوص المعمور جميعا تظل متصلة ويظل جسمه كله كائنا عضويا واحدا متماسكا وهذا وحده كاف وكفيل منذ البداية بأن يوفر الخامة الطبيعية للوحدة السياسية الىٰ الأبد.

وحتى نستوعب قيمة هذا الاعتبار ، يكفى أن نتذكر مثلا الدول الأرخبيلية المفتتة الى عشرات وربما مئات الوحدات الارضية والشظايا المنفصلة : اندونيسيا ، الفيلبين ، اليونان ... الخ الاخيرة مثلا - والمغزى الجغرافى التاريخى اوضح من ان يذكر - كانت مهد «دول المدن» القزمية الانفصالية ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر مهد الدولة الكبيرة الموحدة ، هذا بينما أن الأرخبيلين الآسيويين لم يعرفا الوحدة السياسية الا متأخرا جدا فى العصور الحديثة ، وحتى ذلك تحت ضغط الاستعمار، وحتى عند ذلك ، فمثل هذه الدول مهددة ابدا بخطر الانشطار والحركات الانفصالية، كما هى حالة الجزر البريطانية نفسها على الرغم من كل تطورها وتقدمها ونضجها السياسى وغير السياسى ، والمغرب ، المغرب الأقصى مراكش ، مثل من نوع آخر . فأنت تجوس هنا خلال الصحراء الكاملة مرات عديدة بين أجزاء معموره المنفصلة المتباينة كأنما تتنقل بين عوالم أو أوطان صغيرة لا رابط بينها تقريبا .

الوحدة الوظيفية

من الوحدة التركيبية ننتقل الى الوحدة الوظيفية التى لا تقل خطرا وأهمية فى دفع وتوطيد الوحدة الوطنية ، فعن الرى ، أولا ، لايمكن مهما حاولنا أن نبالغ فى قيمته كعامل سياسى لاحم من الدرجة الاولى بل ومحتم أكثر حتى مما هو سامح ولقد رأينا كيف كان المصريون القدماء يعدون مصريا كل من يشرب من ماء النيل حتى الفانتين .

فمن اعلى حوض عند جبل السلسلة فى أسوان الى أدنى حقل فى «الجزيرة الخضراء» عند «فم البحر» تؤلف مصر سلسلة متصلة الحلقات متكاملة هيدرولوجيا ووظيفيا يتفاعل الماء بين أجزائها المختلفة كما لو فى أوان مستطرقة ، فلايمكن أن تخطط لمشاكل الماء فيها تخطيطا محليا، بل لابد من ان تعالج كوحدة هيدرولوچية واحدة والا اختل فيها ذلك «التوازن الايكولوچى» الحرج الدقيق ، وبالتالى اختلت فيها عناصر الحياة . بمعنى آخر ، انها كل غير قابل للتجزئة ، ولا يمكن ان تدار او تحكم كعدة وحدات مستقلة (١) . لقد قضى النهر ، الرى النهرى ، أن يتعامل

(1) Semple, Influences, P. 328.

السكان مع بعضهم البعض وأن يتشاركوا فى ماء الحياة لا عن طريق قبائل وعشائر تتحارب مع بعضها البعض ولكن عن طريق قنوات تصلهم ببعضهم البعض .

خذ مثلا دور الفيوم منذ فجر التاريخ وفى فجر الوحدة بموقعها الحرج بين الصعيد والدلتا ، وبدورها كمصيدة كامنة للفيضان فى طريقه من الجنوب الى الشمال ، فان بحيرة قارون تستطيع بغير ضبط للنهر أن تستوعب او بالأحرى تستلب نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب من مجموع تصريف النهر اليومى أثناء الفيضان العادى الذى يبلغ فى المتوسط نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب ، أى نحو ٤٠٪ من مجموع تصريف النهر طوال فترة الفيضان البالغة ٤٠ يوما فى المتوسط ، مثل هذا يمكن أن يكون له بالطبع تأثير خطير جدا وسيىء للغاية على رى الدلتا ، كما أنه جدير بأن يحرم أحواضها من الطمى المخصب . من هنا يتضح أن البحيرة لابد أن كانت ذات دور هام وحيوى فى توحيد مصر العليا و السفلى (١) ولعلها لم تكن محض صدفة ان مينا موحد مصر كان عليه أن يحول ، وكان هو الذى حول ، مجرى النيل ونقله شرقا اعلى منف ، اى فى منطقة اتصال الفيوم بالوادى بصورة عامة .

وعامل النقل والمواصلات ، كالهيدرولوجيا ، عامل توحيد وظيفى محقق فى بيئة مصر النيلية ، ففى تناسق نادر ، يتضافر النهر مع الرياح فى ربط أجزائها ربطا محكما : النهر ينحدر من الجنوب انحدارا تدريجيا لطيفا (١ : ١٠٫٠٠٠ – ١٤٫٠٠٠) آخذا بيد الملاحة الهابطة فى يسر وسهولة ، والرياح الشمالية السائدة – التى عرفها اليونان من قديم بالرياح الاتيزية – تساعد الملاحة الصاعدة ضد التيار ، وقد كان النهر وملاحة النهر أساس انتشار الحضارة داخل الوادى، وكان أيضا وسيلة توحيده سياسيا ، قارن هذا بالرافدين فى العراق مثلا ، فبينما النيل شريان ملاحى من الدرجة الاولى ، لايكاد الرافدان ان يصلحا للملاحة الا الهابطة منها ، وحتى هذا بتحفظ اما لشدة اندفاع التيار أو انحداره الجبلى أو عمق الوادى ... الخ . اما الملاحة الصاعدة فشبه فاقدة تقريبا – حتى لقد كانت الزوارق قديما تبنى فى أعالى النهرين لتقوم برحلة هابطة واحدة تفكك اجزاؤها بعدها عند المصب ! (٢)

والواقع أن رقعة ما من مصر لا تبعد عن النيل أو فروعه أكثر من كيلو مترات قليلة ، بل فى الجنوب يتحول الصعيد الخطى برمته الى شارع هائل يطل على النيل

(1) A. Shafei, "Lake Moeris & Lahun", B.S.G.E. 1960 P. 199
(2) Aronld J. Toynbee, "Man and his settlements : an historical approach", Ekistics, Feb. 1966, P. 76, Semple . Influences, P. 328, Mumford, City in history, P. 96.

مباشرة ، ويتحول النهر الى «طريق متحرك» كما يعبر جوردون تشايلد (١). وهو الى ذلك طريق جاهز الصنع من قبل ، ولا يبلى مهما استعمل ولعله ليس من مجرد الصدفة البحتة ان الرومان – و «الطريق الروماني» أشهر من نار على علم حيثما دخلوا – لم يدخلوا شيئا منه فى مصر ، فنحن لا نسمع عن طرق رومانية بالوادى ولسنا نعرف منها واحدا فيه : لقد الغى الطريق السائل المتحرك الحاجة الى الطريق الرومانى الثابت المتحجر ، ان النهر . كما منح الحياة منح المواصلات والوحدة السياسية معا .

تطور الوحدة السياسية

مراحل التطور

على اساس هذه الوحدة الطبيعية الآمرة ، وعلى أساس ما رأينا قبلا من تجانس طبيعى وبشرى محكم ، كان طبيعيا أن تظهر جرثومة الوحدة السياسية فى مصر منذ أول فرصة ممكنة (٢) . . هنالك تبدأ مرحلة مايسميه بيجهوت«فترة تكوين الامم nation- making period » ، وهى مرحلة لم تعرفها دول أخرى الا بعد ذلك ببضعة آلاف من السنين ، بل لاتزال بعض الدول العربية وغير العربية الرعوية تعيشها أو تعانيها اليوم ، تلك – المرحلة – النقلة تبدأ فى الواقع مع بدء الاستقرار الزراعى فى فجر التاريخ ، على الأقل فى عصر ماقبل الأسرات ، وربما فى العصر الحجرى الحديث نفسه ، وان كنا لا نعلم بالضبط متى ، وبعدها نستطيع ان نقسم تطور الوحدة الوطنية فى مصر الى ثلاث مراحل نمو واضحة الأبعاد والمعالم ، هى على الترتيب الوحدة المحلية ، الوحدة الاقليمية ، الوحدة الوطنية .

تبدأ مرحلة الوحدة المحلية حين تم الاستقرار الزراعى بصورة نهائية وحاسمة عندما تحولت القبائل الرحل والعشائر الرعوية الطوطمية السحيقة الى أقاليم مقاطعات أو دول مدن هى التى تعرف عن الاغريق باسم Nomes ، وبها انتقلت وحدة المجتمع من وحدة دموية مغلقة الى وحدة سكنية واسعة ، ومن وحدة قرابة ضيقة الى وحدة جوار رحبة ويبلغ عدد هذه النومات ٢٠ فى تقدير و٤٠ فى تقدير آخر (٣) ومهما يكن العدد ، فان التاريخ يسجل لنا مرحلة سابقة للتاريخ كانت

---

(1) Social evolution, P. 139.
(2) C. Cluckhohn, Mirror for man, 1950, P. 72, Howarth, The world around us, P. 34.
(3) P. E. Newberry, Nature, 1923, vol. 112, P. 940, G.W. Murraay, Sons of Ishmael, 1935.

تتقاسم مصر فيها كوكبة من تلك المقاطعات ، أشبه ماتكون بمرحلة الاقطاع السياسي ودول المدن التي لم تعرفها أوروبا الا في العصور الوسطى ، أو هي أشبه ماتكون بالـ Pays في فرنسا حتى الثورة ، وقد كانت تلك الوحدات في الحقيقة وحدات هيدرولوجية محلية أو قد يكون أساسها هو مخزن حبوب الدولة كما يرى بيتري ، فهو يجد أن عواصم هذه النومات في الدلتا كانت تتباعد عن بعضها البعض بفاصل منتظم الى حد بعيد مقداره نحو ٢١ ميلا ، ويعتقد أن السبب هو صعوبة نقل الحبوب والغلال لمسافات أبعد ، فكان اقتصاديا أن تتحد الوحدات السياسية بهذه الأبعاد (١)

أيا ما كان ، فلقد كانت المرحلة قصيرة العمر نسبيا ، وسرعان ما اختزلت هذه الوحدات الى وحدتين رئيسيتين هما الوجهان البحرى والقبلي ، تداران من عاصمتين متطرفتى الموقع بوضوح هما على الترتيب بوتو (تل الفراعين) وطينة (ابيدوس ، العرابة المدفونة) ، وبذلك بدأت مرحلة الوحدة الاقليمية ، ولنا هنا أن نلاحظ أن الصعيد بمساحته المحدودة وشكله الملموم على نفسه رغم طوله قد يكون أسهل توحيدا من الدلتا الواسعة المترامية الأنحاء لاسيما مع كثرة مستنقعاتها ومجاريها المائية (٢)

ويبدو بعد ذلك أن التوحيد النهائي للشمال والجنوب لم يكن عملية سهلة بل تعرضت العملية لكثير من المد والجزر، كما كانت عملية دموية قاسية عرفت حروبا عديدة لاتعرف الرحمة ، يدل عليها سيادة ظاهرة السور حول كل مدن المرحلة (٣) .

فاذا كان المعروف أن الوحدة القومية تمت على يد الوجه القبلي مع مينا ، فان الثابت أيضا ان الدلتا حاولت ان تفرض الوحدة من الشمال ، ونجحت في ذلك بالفعل ، الا انها لم تعمر طويلا (٤) والبعض يؤرخ لهذه المحاولة البكر بنحو ألف سنة قبل الأسرات ، كما يرجح أون (عين شمس) عاصمة لها ، ومعنى هذا أن محاولة الوحدة الوطنية من الشمال تتعاصر مع فترة ماقبيل الأسرات ، ونظرا لاجهاضها ، يمكن اعتبار المرحلة كلها بمثابة مرحلة انتقال بين الوحدة الاقليمية والوحدة الوطنية .

أما هذه الاخيرة فلم تتحقق الا على يد الجنوب ، وانطوت بدورها على صراعات مريرة ، ويعتقد بيرين أن مدن الدلتا ذهبت في معارضتها لتوحيد تحت الأسرة

---

(1) Petrie, Social life in ancient Egypt, P. 4.
(2) Huzayyin, Place of Egypt, Etc., P. 314
(3) Janine Monnet-Saleh, "Fortresses ou villes-protegées thinites"?, loc. cit., P. 186.

(٤) وهيبه ، دراسات في جغرافية مصر التاريخية ، ص ١٤.

الأولى الى حد الاستعانة بدويلات آسيا الصغرى (١) ومن الناحية الاخرى فان مما يدل على حدة الصراع ما لتشير اليه النصوص التاريخية من أن مينا حين غزا (سايس) عاصمة الدلتا أخذ ١٢٠٠٠٠ اسـير ، ٤٠٠٠٠٠رأس من البـقر ، ١٤٢٢٠٠٠ ر من الماعز (٢) ، وحتى اذا افترضنا المبالغة أو تجاوزنا عنها ، فان هذه الأرقام ، كما تدل على غنى الدلتا حينذاك ،تدل على مدى ضخامة العملية ، وفى رواية أخرى أن الجانب المهزوم خسر ٦٠٠٠ قتيل ، ١٢٠٠٠ اسير .

المهم . كما يقول كيث ، أنه «هكذا ظهرت الى الوجود أول أمة (بالمعنى الحديث) لدينا عنها سجل . لقد خلقت أول أمة بواسطة الحرب ، ومنذ ذلك والى الأبد أثبتت الحرب انها مولدة (داية) الامم » (٣) وهكذا ، أخيرا وعلى أية حال ، تمت واستقرت الوحدة الوطنية نهائيا ، ومعها انتقلت العاصمة الموحدة الى ممفيس أو منف (البدرشين وميت رهينة) فى موقع مركزى عند رأس الدلتا وقمة الصعيد .

وهناك ، على الهامش ، رأى يقول بأن شعبا يعبد أوزيريس ، يربط البعض أصوله بالسوريين كان يعيش فى الدلتا ومنها انتشر جنوبا ، كما كان التحنو الليبيون يعيشون على حافتها الغربية ، وأن ملك التحنو أصبح ملكا على مصر السفلى ، وعلى الجانب الآخر فى مصر العليا ، كان شعب يعبد حورس ، يربط البعض أصوله بشعب وادى الحمامات الذى هبط الوادى من الصحراء الشرقية . ثم حدث ان غزا الجنوب بقيادة مينا ارض الشمال وتزوج ابنة ملك التحنو المهزوم ولبس تاج الوجهين وبذلك تم توحيد مصر نهائيا بتاج مزدوج (٤).

أخيرا ، اذا كانت مصر هكذا أقدم الامم وأقدم موطن لعملية بناء الأمم ، فما المقصود بقولنا بالتحديد أمة بالمعنى الحديث ؟ لندع كيث ، الذى يعتبر الأمة المصرية وحدة تطورية ، الاولى من نوعها الى الوجود ، يتولى الاجابة ، أولا ، لقد أقيمت حكومة مركزية واحدة ، ثانيا ، كان الشعب المحكوم بهذه الصورة يحتل اقليما فسيحا متصلا ، ثالثا بالتدريج نسيت الجماعات القبلية ، أو النومات ، اختلافاتها المحلية وأصبحت على وعى بعضويتها فى وحدة أكبر أو وحدة وطنية ، بحيث حول أبناء هذه النومات ولاءهم السابق كليا أو جزئيا من قادتهم المحليين الى

(1) Pirenne, Historie des institutions et de droit privé de l'ancienne Egypte.

(2) P.E. Newberry, Egypt as a field for anthropological research, Brit. Assoc., 1924, P. 11.

(3) P. 298.

(٤) بيك وفلير ، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٧٣ .

الفرعون المركزى خامسا ، اتسع حب المصرى لأرضه الوطن ، أى اتسعت وطنيته الى كل الأجزاء التى يسكنها رفاقه من الرعايا ، سادسا أصبح المصريون على وعى بأنهم وأمتهم منفصلون ومختلفون عن كل الأمم والجماعات الأخرى . سابعا ، أصبحوا متكلمين بنفس اللغة وورثة نفس العادات والتقاليد وخاضعين لنفس القوانين ومعتقدين في نفس الآلهة ، وكل هذه الخصائص انما عملت كروابط وطنية ثامنا ، أصبحوا مدركين أن أمنهم وأمانهم الشخصى مرتبط تماما بأمن وأمان بلدهم ، وتعلموا أن الأمن الوطنى لايمكن أن يشترى الا بثمن من التضحية الشخصية (١)

مغزى التطور

نصل من هذا ، أيا كان الامر ، الى أنه لا يوشك فجر التاريخ أن يبدأ حتى تكون الوحدة قد تمت ، وذلك منذ نحو ٣٤٠٠ – ٣٢٠٠ سنة قبل الميلاد ، أى منذ اكثر من ٥٠٠٠ سنة الآن ، وبهذا كانت مصر أول أمة أو شعب بمعنى القومية أو الوطنية الحديث ، وأول دولة بالمعنى السياسى الكامل ، فى كلمة واحدة أول دولة وطنية Nation state وأول دولة نووية كثيفة بالمعنى الجيوبوليتيكى intensiv state (٢) وبصيغة أخرى فلقد كانت مصر أول منطقة فى العالم تتحول من «تعبير جغرافى» فقط الى «تعبير سياسى» أيضا ، ومنذ فجر ذلك التاريخ وهى تبدو لنا بالصفتين معا وعلى حد سواء ، تعبيرا جغرافيا وتعبيرا سياسيا ، ولم تعد قط مجرد تعبير جغرافى .

ولمجرد أن نضع هذا التطور فى اطاره التاريخى الصحيح ، يكفى أن نقفز عبر العصور لنذكر القارىء بأن تلك بالدقة كانت مشكلة دول حديثة هامة جدا ومتقدمة جدا مثل ايطاليا والمانيا حتى أواخر القرن الماضى – انها «مجرد تعبير جغرافى» merely a geographical expression كذلك فاذا كان القرن الـ ١٩ ، قرن الاستعمار ، قد عرف هكذا حالات من «الأمم بلا دول» (٣) ، فقد شهد القرن الـ ٢٠، قرن التحرير ، من بعده نشأة اكبر حشد فى التاريخ من «الدول بلا أمم» ، خاصة فى إفريقيا ، ولسوف تظل هذه الظاهرة (أو المظاهرة !) مستمرة طويلا على الأرجح قبل أن تتجرثم أو تبزغ فيها أمم حقيقية ، قارن الآن هذا كله بمصر التى تجوهرت فيها أول أمة – دولة وتبلورت أول دولة – أمة قبله بنحو ٥٠٠٠ سنة ، وفى

(1) P. 298.
(2) Goblet, P. 187.
(3) Id., P. 185.

عصور لم تكن تعرف فيها فكرة الأمة أو القومية ، لكى تخرج بالنتائج والدلالات المنطقية .

وهنا أيضا نرى أن بيئة مشابهة طبيعيا وحضاريا وندا تاريخيا كالنهرين تتأخر وحدتها السياسية عن ذلك كثيرا - نحو ٥٠٠ سنة على الأقل فيما يقدر ، فبينما كان أول فرعون يصنع الوحدة الوطنية فى مصر بضربة واحدة وفى قفزة واحدة ، كانت مدن بابل الانفصالية ماتزال فى مرحلة حضارة جمدة نصر (١) . السبب أنه بينما كان كل شىء فى التنظيم السياسى فى العراق يدور حول المدينة كوحدة مستقلة مغلقة وكعالم بذاته داخل أسوارها ، كانت المدينة المصرية لا تنفصل عن اقليمها الريفى التابع (٢) بل فى ظن تشايلد ان النوم المصرى كان يأخذ مكان المدينة فى العراق ، والأول اقرب الى الوحدة فى النهاية بينما الثانى أدعى الى استمرار التجزئة والانفصالية فلكى تكون مستقرة ، لابد لأى سكان ان ترتكز على الارض برسوخ ، وهنا يبرزْ دور عاطفة الفلاح المصرى الشديدة نحو أرضه ، بينما كان فلاحو القرى فى بابل يتركون الأرض بحرية ليعيشوا فى المدن ويشاركوا فى التجارة (٣) .

ولن نتوقف هنا عند عامل آخر يضيفه كيث - فهو مرفوض شكلا وموضوعا - هو مايزعمه عن عقلية المصريين القدماء ، فهو يدعى أنهم «كانوا أدنى بالطبع الى أن يطيعوا ويتبعوا أكثر من أن يقودوا ويأمروا. كانت تنقصهم القدرة اللازمة للاختراع والمبادرة ، ولكنهم كانوا مهرة فى التقليد والتعديل ، لم تكن عقليتهم عقلية غيورة تنافسية» وتلك بعينها - يمضى كيث - كانت الصفات العقلية التى تميز بها البابليون بشدة (٤) فاقل مايوصف به هذا التشخيص أنه غير علمى ، وأبسط مايقال فيه أنه خارج الموضوع ، موضوع الوحدة الوطنية . وأدخل - ان كان ولابد - فى باب الحضارة ، وقد عرضنا له فيه بالفعل .

أما السبب الجوهرى غير الخلافى فى سبق مصر فهو العامل الطبيعى لاشك فمصر نهر واحد فقط ، ممتاز ملاحيا ، صغير المساحة ملموم ، بينما العراق نهران منفسحان بل متباعدان فى رقعة مترامية نسبيا ، بل اننا اذا اعتبرنا التوزيع الحقيقى لامكانيات العمران فى الرافدين لكان العراق بلاد النهرين Duopotamia اكثر منه بلاد مابين النهرين Mesopotamia بل ان العراق يكاد يؤلف الجزء الأكبر

---

(1) Keith, P. 298.
(2) Mumford, City in history, P. 106.
(3) Keith, P. 299.
(4) Ibid .

من حوض نظام نهرى كامل ، فى حين أن مصر قطاع محدد ومحدود من حوض كبير ثم إن مصر شبه واحة صحراوية متفردة ، بينما العراق شبه واحة استبسية تتلاشى بالتدريج فى البلاد المجاورة دون تحديد قاطع .

بالتالى لم يكن فى مصر معاقل جبلية أو غيرها تتراجع وتنسحب اليها أو تعتصم بها الاقليات الثائرة ، وانما الكل معرض مكشوف على ضفاف النهر ، وفى استطاعة حكومة مركزية تستخدم النيل كطريق شريانى أن تحضر قوة متفوقة لتقمع أى نوم مناوىء (١) والنتيجة الصافية أن «الوحدة التى حققها أهل العراق بقوة القهر من خلال المدينة ، حققها المصرى كهدية من الطبيعة فى وادى النيل» (٢) وكان العنف أوضح فى الحالة الاولى منه فى الثانية نسبيا ، كما كانت هذه اضعف تماسكا واوشك الى التمزق .

الشمال والجنوب

لنا عند هذه النقطة أن نتساءل : لماذا نجحت الوحدة من الجنوب فى حين فشلت من قبل من الشمال ؟ ثم ماهو توزيع الأدوار الوطنية بين الوجهين بعد أن تمت الوحدة ؟ وما الأسس والضوابط الجغرافية الكامنة خلف هذا كله ؟ من البديهى أن موازين القوة النسبية وتوزيع القوى والأدوار الوطنية وعلاقات التوازن الاقليمى بين الوجهين ترتبط الى حد بعيد بالضوابط الطبيعية من موقع ومساحة وموارد طبيعية .. الخ ومن الثابت بعد هذا أن هذه الموازين والعلاقات قد تغيرت عبر العصور ، ربما لتغير تلك الضوابط الطبيعية الحاكمة .

ففى البدء ، ورغم أن من الخطأ أن نظن أن الدلتا فى حياة الانسان وفجر التاريخ كانت كلها مستنقعات وأهوار غير صالحة للسكنى وغير مأهولة ، فليس من شك فى أن جزءا كبيرا منها فى الشمال كان كذلك ، ولقد أشار هيرودوت الى أن الدلتا كانت تغطى فى كثير من جهاتها بالبرك والمستنقعات ، فى الوقت الذى كان الصعيد فيه معمورا تام النضج والعمران ، اغلب الظن اذن أن الدلتا فى العصور الباكرة كعصر ماقبل الأسرات لم تكن بعد معمورة كلها تماما (٣) ولعل هذا أن يفسر عدم نجاح محاولتها البكر فى فرض الوحدة .

من الناحية الاخرى يبدو أن الصعيد فوق تفوقه الطبيعى اذ ذاك على الدلتا كان

(1) Ibid.
(2) Mumford, City etc., P. 103.
(3) Erman, Life in ancient Eggypt, P. 15-16.

أيضا أكبر امتداد بالعمران نحو الجنوب ، أعلى أسوان وفى منطقة النوبة . فهذا القطاع الفقير المتدهور حاليا من الناحيتين الطبيعية والبشرية يعج بالآثار الضخمة من معابد وهياكل وتماثيل ، بحيث يرى البعض أنه ليس من المعقول أنها أنشئت فى فراغ عمرانى و أرض مهجورة ، فالأمر ما – هكذا ينتهون – كانت المنطقة اغنى بالحياة مما هى اليوم (١) ، فاذا صح هذا ، فمعناه ان الصعيد كان اطول وأغنى مما هو الآن ولعل هذا أيضا أن يفسر – بالمناسبة – بعضا من تطرف موقع طيبة ، عاصمة الجنوب القديمة ، ومن بعدها طيبة فيما يلى ، ذلك التطرف الذى يبدو غريبا وغير مفهوم الى حد ما ، والذى يخفف منه نوعا تمديد أو استطالة الوادى المفترضة نحو الجنوب .

ورغم احتمالات تفوق الصعيد قوة وقدرة فى تلك المرحلة بالفعل ، فلعل انفتاح الدلتا فى رقعة فسيحة شاسعة محظوظة العطاء بالمقارنة الى الصعيد الضيق المحصور شحيح العطاء والموارد عموما أن يكون مما أوحى الى الأخير دائما بالتطلع الى الاولى ، ولا نقول أغراه بالطمع فيها . ولا نغفل أيضا احتمال عامل الضغط السكانى كأحد محركات وضواغط الوحدة وحوافزها المرحلية ، فنظرا لسبق الصعيد الحضارى تاريخيا على الأرجح ، وقدم تعميره مع اكتظاظ رقعته المحدودة بالقياس الى الدلتا ، فلعله كان دائما – مثلما هو الآن حقا – الأكثف سكانا ، وبالتالى كان ضغط السكان فيه على الأرجح أشد وأسبق ، وكان أقرب الى نقطة أو حالة افراط السكان ، وأدعى من ثم الى البحث عن مجالات للتصريف والتوسع .

فلئن صح هذا الفرض ، لكانت الضغوط والانحدارات الديموغرافية اى العامل السكانى باختصار من دوافع ودواعى الوحدة السياسية بين الجنوب والشمال .ولعل الوحدة بهذا تحولت ايضا الى عملية من اعادة توزيع السكان بين الوجهين بالهجرة ونقل الكثافة من الضغط المرتفع فى الجنوب الى الضغط المنخفض فى الشمال ، وفى ذلك ، بالاضافة ، عملية ضمنية وفرصة متاحة لمزج سكان الوجهين من حيث السلالة والعرق ، دمجا وتقريبا وتجنيسا لها فى مجال الوحدة الجنسية بجانب الوحدة السياسية (٢) ومهما يكن ، فالخلاصة ان الغلبة المادية والقوة فى فجر التاريخ كانت للصعيد ، وهو بلاشك مايفسر باقناع نجاحه فى فرض الوحدة الوطنية نهائيا لأول ولآخر مرة . لقد بدأ كل شىء فى مصر القديمة فيما يبدو من الجنوب : الرى ، الزراعة ، الحضارة ، الوحدة ... الخ .

---

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٢٤.

(2) Hamdan, Population of the Nile Mid-Delta, vol. I, P. 15-16.

غير أن ميزان الثروة والقوة لم يلبث بالتدريج الوئيد أن انقلب فيما بعد لصالح الدلتا ، وذلك حين أخذ استصلاحها وعمرانها يطرد ويكتمل . ولعل ترك العاصمة الوطنية طيبة فجأة بعد الدولة الحديثة وبعد تركز طويل فيها أن يشير إلى هذا التزايد المحسوس فى وزن الدلتا عبر التاريخ (١) . ولقد كان حتما أن يحدث هذا يوما ما نظرا لأن مساحة الدلتا كاملة هى ضعف مساحة الصعيد . مثلا فى العصر الصاوى ،القرن الـ ٦ ق.م ، كان الوادى قد أصبح مجرد « ملحق أو زائدة للدلتا » على حد تعبير برستيد (٢) . وبحكم الموقع المتقدم البارز أيضا ، فازت الدلتا كذلك بمزيد من الثراء إلى جانب التفتح والتطور نتيجة للاحتكاك الحضارى والاتصالات الخارجية المتواترة . أما الصعيد فبحكم عزلته الجغرافية النسبية ، نتيجة لموقعه الداخلى وموضعه الغائر ودرقته الصحراوية ، أصيب بشئ من العزلة الحضارية وربما التخلف والانغلاق نسبيا .

غير أن الموقف بين الدلتا والصعيد من الناحية السياسية والحربية كان النقيض مما هو عليه من الناحية المادية والحضارية إلى حد أو آخر . فاذا كانت الدلتا قد كسبت أكثر ماديا وحضاريا من موقعها المميز ، فقد عرضها هذا الموقع المكشوف المفتوح نفسه إلى خطر الغزو والإستعمار المتواتر أكثر ، وبذلك دفعت ثمنا باهظا لتقدمها الحضارى من حريتها الوطنية . أما الصعيد فقد نجا على العكس من خطر الغزوات ومن قبضة الاحتلال الأجنبى أكثر من الدلتا ، وذلك بفضل تطوحه الجغرافى وعمقه الاستراتيجى الواضح .

بل أكثر من هذا ، تحول بفضل تحرره هذا من قبضة الاستعمار إلى النواة العميقة والدفينة للمقاومة والصمود وإلى القاعدة الوطنية الصلبة للانقضاض والتحرير . ولذا ففى معظم الحالات عبر التاريخ ، منذ أحمس على الأقل ، كان الصعيد هو غالبا قاعدة التحرير أو إعادة التحرير مثلما كان فى البدء قاعدة التوحيد . وهذا يرمز ببلاغة إلى دور الصعيد فى الوحدة الوطنية طوال التاريخ . وبهذا الشرف الذى ظفر به عوض أيضا عن الثمن الذى دفعه من تقدمه وتطوره نوعا .

وفى المحصلة النهائية فانه إن تكن الدلتا فى نظرتها النفسية وعقليتها الحياتية تأخذ من سعة ورحابة أرضها ، بينما يأخذ الصعيد فى نظرته الحضارية من ضيق قاعدته وعزلتها نوعا – والمقصود هنا أثر إمكانيات الاحتكاك أو العزلة المادية

---

(1) Erman, P 16-7.
(2) P. 573.

البحث، وبعيدا تماما عن أى مفهوم وراثى أو تمييزى - فان هذا وإن كان يعنى الثراء والتقدم والتفتح المادى النسبى للدلتا ، فانه يعنى للصعيد العصبية أو العزيمة والشكيمة . أو كما يلخص حزين ببلاغة « لئن كانت الدلتا قد أمدت مصر بالمال ، فقد أمدها الصعيد بالرجال » (١) . وبهذا يتكامل دور كل منهما فى صنع الوحدة الوطنية .

بين الأمة والدولة

ثمة الآن سؤال يثور : من الأسبق : الأمة المصرية أم الدولة المصرية ؟الأصل فى الدولة أنها نتاج الأمة ، بمعنى أن الأمة سابقة على الدولة ، هى سبب والدولة نتيجة، هى الأساس الوطنى أو القومى والدولة هى الصرح السياسى الذى يشاد عليه ، ففى إقليم معين ، ثمة يتبلور بالتدريج كيان وشعور وطنى بين مجموعة السكان نتيجة لإحساسها بالتجانس أو الأصل والانتماء الواحد أو الرباط الواحد ، فتعمل على تنظيم نفسها فى نظام سياسى واحد هو الدولة .

تلك هى النظرية الكلاسيكية فى قيام الدولة ، والأساس الجوهرى فيها هو أن الدولة قد تتحلل وتسقط ولكن الأمة تظل باقية كالنواة الصلبة الدفينة التى قد تقفز من جديد بقوة ديناميتها الذاتية الكامنة فتنبعث الدولة من جديد إلى الوجود ، وهكذا دواليك ، قيام وسقوط للدولة ثم بعث وإعادة خلق بفضل « قانون بقاء الأمة » . فالأمة - كالمادة - لا تفنى ولا تستحدث من العدم .

ومن الواضح أن تاريخ الدولة المصرية مفعم بهذه الظاهرة الدورية من قيام وسقوط ، إما لأسباب خارجية كالاستعمار والغزو الأجنبى وإما لأسباب داخلية كعصور الاقطاع والانحطاط الوطنى . غير أن الأمة ، الشعب المصرى ، ظلت باقية خالدة منذ فجر تاريخها حتى اليوم . بل ان مصر بالذات من أقوى الأمثلة التى تضرب والأدلة التى تساق فى النظرية السياسية على صحة قانون بقاء الأمة . والحديث عن كيف تحدى الشعب المصرى الزمان والأحداث والقوى الخارجية ، لم يتفتت أو يتحلل أو ينقرض ، هو من نافلة القول فى هذا المجال ، أو هو من بديهيات التاريخ وأجرومية الجغرافيا السياسية المقررة التى لا تستدعى الإطناب كما لاتحتمل الجدل .

(1) Place of Egypt, P. 314 ff.,

«البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام » مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٤٣، ص ٤٤٦-٤٤٧.

ومع ذلك فثمة نظرية جديدة ، ينادى بها جوبليه ويلح عليها إلحاحا شديدا ، تنقض النظرية الكلاسيكية وتناقضها على طول الخط . فالأمة عند جوبليه لا يمكن أن تسبق الدولة إلى الوجود أبدا ، وإنما الدولة كتنظيم سياسى تقوم أولا ، ثم فى داخل هذا الإطار الهيكلى تتكون الأمة من شتات وأشتات قد تكون متنافرة ومختلطة ولكنها تنمو وتتوحد وتتجانس بالتدريج الوئيد عبر الأجيال والقرون حتى تصبح كائنا عضويا موحدا حقيقيا ، بحيث حين تتعرض الدولة للتحلل والانهيار كما يحدث كثيرا فتعمل الأمة على إعادة قيامها يبدو لنا كما لو أن الأمة هى السابقة عليها فى الوجود وهى الأصل فى قيامها ، ومن هنا يأتينا الوهم الرومانسى كما يعبر جوبليه بصدد خلود الأمة . غير أن الحقيقة - هكذا ينتهى ويصر جوبليه - هى أن فى البدء كانت الدولة ، أما الأمة فنمو تاريخى وعملية تراكمية ولا تظهر إلى الوجود كاملة أو فجأة ، والدولة هى خالقتها الأولى وسببها الأصلى ، أما هى فنبتها ونتيجتها (١) . ولذا فليس غريبا أن يدعى جوبليه وهو يتحدث عن الماضى القديم أن « المرء لا يمكن أن يحلم بأن يتكلم عن أمة مصرية ... » ، هذا فى الوقت الذى لا يمانع فى إطلاق صفة الأمة على دول مدن اليونان (!) (٢) .

والمعلومات المتاحة لنا عن الجذور الأولى للدولة والأمة المصرية هى بطبيعة الحال من القلة بحيث لا تتيح لنا القطع بأى النظريتين ينطبق عليها . ولقد رأينا كيف تتابعت أو تعاصرت مجموعات مختلفة من السكان فى مناطق مصر ما قبل وقبيل الأسرات ، منها ما اختفى أو انقرض ومنها ما امتص فى غيره ، إلى أن جاءت الفرشة القاعدية من الحاميين الشرقيين وغطت وجه الاقليم بغطاء بشرى متجانس وغامر ، كما رأينا بعد ذلك صراع النومات ثم الوجهين إلى أن صهرت الجميع نار الوحدة وخرجت ، أو بالأحرى ظهرت ، لنا تلك الأمة الموحدة المتجانسة النادرة المثال التى ظلت مضرب الأمثال منذ ذلك الحين حتى اليوم . وقد يكون فى هذا الشريط المتسلسل أو السيناريو ما يثبت نظرية جوبليه ، بمعنى أنه ، فى أصولها الأولى ، سبقت الدولة المصرية الأمة المصرية إلى الوجود ثم ساقتها بعدها إليه .

غير أن قليلا من التفكير جدير بأن يجعلنا نتساءل أيضا : أكان من المحتم حقا أن تظهر الأمة المصرية بفضل قيام الدولة (أو حتى بفعل قهر الدولة) ما لم تكن خامتها الطبيعية الصالحة قائمة وموجودة من قبل ؟ ماذا لو كانت تلك المجموعات البشرية من السكان هى من الأخلاط والأمشاج المتنافرة إلى الحد الذى يستحيل

(1) Goblet, P. 53, 87, 107.
(2) P. 185.

منه صهرها فى بوتقة الدولة الجديدة وطرقها على سندانها ؟ وحتى إذا فرضت الدولة نفسها عليهم بالقوة كتنظيم موحد ، فهل كان حتما أن تبقى ؟ لماذا لا نفترض أنها عاجلا أو آجلا ستتمزق وتتحطم ؟ وإلا فلماذا انهارت وبادت إمبراطورية النمسا - المجر الخلاسية مثلا وعشرات مثلها قبلها وبعدها ؟ أما كان يكون من الممكن حينذاك ظهور أكثر من أمة فى أكثر من دولة ؟

أما ظهور دولة واحدة فى النهاية ثم بقاؤها بعد ذلك إلى الأبد فدليل قاطع على أنها كانت خامة أمة واحدة تلك التى عملت عليها الدولة . وبالفعل ، فان نظرية الفرشة الحامية القاعدية التى عمرت مصر أساسا تفترض صحة نظرية الأمة الموحدة من قبل لتقوم عليها الدولة ، أو على الأقل الخامة الصالحة من قبل لتعمل عليها الدولة .

ولهذا يبدو لنا أنه لا تناقض بين النظريتين العامتين بالضرورة ، وأن حل التناقض يكمن فى أنه ، كما أن الأمة لا تستحدث من العدم ، فان الدولة لا تعمل فى فراغ أو على لاشئ ، وإنما على خامة وطنية أو قومية صالحة من قبل وقائمة من قبل هى خامة الأمة تصنعها الجغرافيا والتاريخ ثم تصنعها وتشكلها الدولة والسياسة . ولولا أن « الأمة بالقوة » موجودة خامتها وإمكانيتهاأصلا ، لما تحولت على يد الدولة إلى « أمة بالفعل » .

معنى هذا أن دور الدولة هو بلورة ، ولكن مجرد بلورة ، لكيان الأمة الموجود ، دون أن تخلقه من العدم أو من التنافر . وبعد ذلك ، وبعده فقط ، تتبادل الدولة والأمة التأثير والتأثر ويؤكد كل منهما الآخر ويعيد تشكيله وتلوينه . وتلك فيما نرى هى بحذافيرها قصة نشأة وتطور الأمة والدولة فى مصر القديمة . وذلك أيضا ما ينقلنا منطقيا خطوة أخرى ولكنها متقدمة أكثر إلى فكرة الوطن السياسى الطبيعى المرتبطة ، والتى تعد علما على مصر أو تعد مصر علما عليها ، والتى يناقضها جوبليه كذلك .

وطن سياسى طبيعى أم أنسب ؟

فى كل كتب الجغرافيا السياسية ومراجعها الأصولية تعد مصر المثال الكلاسيكى للدولة - الوحدة وللوطن السياسى « الطبيعى » ، بمعنى أنها وطن سياسى من معطيات الطبيعة . فرغم تغير الأسرات والنظم الحاكمة فى الداخل ، ورغم كل الغزوات ومراحل الاستعمار الأجنبى من الخارج ، ورغم العديد من حالات الضم فى إمبراطوريات أكبر ، فضلا عن دورات التوسع الإمبراطورى من الداخل ، ظل الوطن السياسى نفسه ثابتا لم يختف قط ، بل لم يكد يتفتت بالتقسيم من

الخارج أو بالانفصال من الداخل ، كما ظلت حدوده واضحة متبلورة تماما كقلبه ونواته وعاصمته . وبديهى أنه ما من تفسير لهذا الثبات والبقاء إلا الطبيعة الجغرافية الكامنة فى هذا الوطن السياسى بمعموره الشديد التبلور وغلافه الصحراوى حاسم الحدود إلى جانب تجانس ووحدة سكانه وتماسكهم فى أمة ناضجة بالغة الأصالة ... إلخ

ولقد ظلت هذه القضية من المسلمات ، إلى أن جاء جوبليه لينقضها وينقض معها فكرة الوطن السياسى « الطبيعى » عموما (١) . فعنده أنه ما من وطن سياسى فى العالم القديم إلا وقد بنى على أساس من أوطان سياسية سابقة ، وإن كان امتداده يتفق بالضرورة جزئيا مع امتداد تلك الدول السابقة . ثم يضيف جوبليه أنه فقط من هذه الحقيقة الأخيرة وضعت النظرية القائلة بأنه رغم تغير الأسرات الحاكمة يظل الوطن السياسى ثابتا . ولما كان هذا الثبات يفسر بحقائق الجغرافيا الطبيعية، فقد استنتج من هذا أن هناك « أوطانا سياسية طبيعية natural political territory »

غير أن هذه النظرية - يستطرد جوبليه - نظرية خاطئة ، والجغرافيا التاريخية لا تكشف لنا عن حالات من التحديد الطبيعى للأوطان السياسية إلا أن تكون الحالات الاستثنائية للجزر المحيطية أو الواحات الصحراوية أو بعض الأودية الجبلية التى لا تعدو كلها أن تكون وحدات قزمية من « حفريات » الجغرافيا السياسية . باختصار ، ليس هناك فى رأى الكاتب وطن سياسى « طبيعى » ، ثمة فقط وطن سياسى « أنسب » ، ليس هناك دولة من صنع وتجهيز الطبيعة وقضاء القدر ، وإنما تناسق وتوازن مرحلى متغير ومتطور بين الظروف الجغرافية وطبيعة الأرض من جهة وبين الدولة من الجهة الأخرى . وحتى المثال الكلاسيكى للوطن السياسى « الطبيعى » الذى له أى قيمة ، وهو مصر؟ يتضح من التحليل الدقيق أنها ليست كذلك . فالطبيعة لا تمهد أو ترتب أوطانا مهيأة ومعدة تماما لإقامة دولة « مثلما تقدم الشقق المفروشة المجهزة المريحة لأى ساكن مجهول »

ويستند جوبليه فى مناقشته هذه إلى أن الأوطان والرقع السياسية للدول المصرية المتعاقبة لم تكشف أبدا عن ظهور تلك المملكة الطبيعية التى رتبها القدر والتى رآها ديودور الصقلى « محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » . فشريط النيل الخصب الواقع بين الصحراء الليبية والعربية ليس إلا جزءا واحدا فقط من إقليم نهرى يبدأ فى قلب القارة . وإمبراطورية الفراعنة تجاوزت الدلتا إلى برقة والوادى إلى منطقة الجنادل . وتوجه مصر السياسى تغير ما بين البحر المتوسط

(1) P. 53-55, 98-99.

وبين أفريقيا والجزيرة العربية . وقد شهد القرن العشرون ميلاد دولة جديدة على النيل هي السودان ، استقلت عن مصر .

واليوم فان وادى النهر – يمضى جوبليه – ليس وطنا سياسيا طبيعيا أكثر على الإطلاق مما كان خلال الخمسة آلاف سنة الماضية . وكما فى أيام الفراعنة ، فان مصر الآن مهتمة بمناطق البحر المتوسط حولها وبالعالم العربى والإسلامى فى الشرق الأوسط . وجوهر علاقاتها بالسودان إنما يكمن فى توزيع مياه النيل ولكن ليس فى دولة متجانسة . كذلك فليست كل دول النيل نهرية فى طبيعتها ، ولو أنها جميعا مرتكزة على النهر . وأخيرا فلأنها لا يفصل بينها إلا حدود اصطناعية بحتة، فانها تبدو مرتبطة ببعضها أو منقسمة على أنفسها بسبب العلاقة التى تنشأ من هذا الأساس المشترك وحده ولا أكثر .

من هذا ينتهى جوبليه إلى أن تحليل الدولة المصرية ينقض النظرية القائلة بأن الأوطان السياسية مبنية تماما على أساس طبيعى وأنها لذلك نمو طبيعى . ثم يضيف فى النهاية أنه فقط بانكار أن « طبيعى » تعنى « من صنع الطبيعة » وبابتسار معنى الوطن ، يمكننا أن نقبل اصطلاح « الوطن الطبيعى » فى قاموس الجغرافيا السياسية .

ودونما تعرض للنظرية العامة التى يطرحها جوبليه ، فان الذى يبدو لنا هو أن مصر لامفر من أن تبقى النموذج المثالى للوطن السياسى الطبيعى والأنسب معا ، وأن تظل على أية حال الاستثناء الذى إما يناقض القاعدة وإما يؤكدها . والمرجح أن جوبليه يخلط العرضى بالجوهرى ، وربما أيضا السبب بالنتيجة . إن الدولة فى نهاية المطاف كيان مصنوع بمعنى ما ، مفروض على رقعة من الأرض ومجموعة من الناس ، ولكنه مصنوع بمعنى من صنع الإنسان وليس بالضرورة بمعنى مصطنع ، وإن كان يمكن أن يكون مصطنعا فى بعض الحالات ، تماما كما يمكن أن يكون طبيعيا لا بمعنى من صنع الطبيعة ولكن بمعنى أنه يتلاءم مع الطبيعة وينسجم مع منطقها .

واللاندسكيب السياسى المصرى أو الرقعة السياسية المصرية تبدى عبر تطورها ونبضها وذبذباتها التاريخية خصائص ومظاهر موضوعية فريدة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها وتؤكد أنها وطن سياسى طبيعى . وسواء انفردت مصر بهذه الخصائص أو شاركتها فيها دول أخرى ، فانها تمثل جوهر قوامها السياسى وقوام شخصيتها الچيوبوليتيكية ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن ندرسها وسوف نتقدم الآن لدراستها. وهذه الخصائص والملامح يمكننا أن نحصرها فى أربعة هى : لاندسكيب سياسى ناضج ، كيان سياسى موحد ، رقعة سياسية ثابتة ، حدود سياسية فاصلة .

الوطن السياسى الطبيعى
لاندسكيب سياسى ناضج

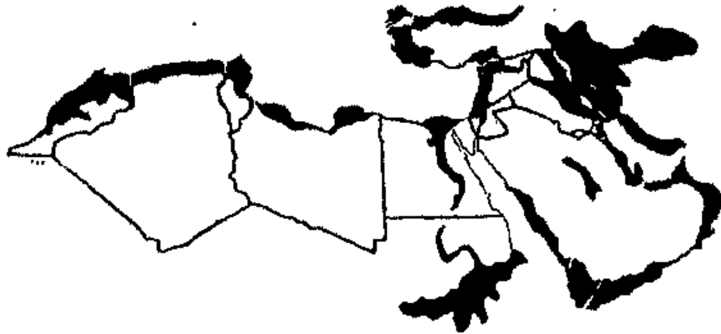
« كل دولة فهى قطعة من الأرض وقطعة من البشرية » (١) ـ هذه المقولة الراتزلية الشهيرة ، التى ذهبت مثلا مثلما تعد قانونا أوليا فى الجغرافيا السياسية ، نستطيع أن نطورها قليلا فنقول « كل دولة ناضجة طبيعيا فهى قطعة من الأرض الواضحة الحدود وقطعة من البشرية الواضحة التبلور » . بوضوح أكثر ، القلب المركزى الناضج المتبلور والأطراف القاطعة الحادة المحددة ، أو النواة النووية والحدود الفاصلة على الترتيب ، هذان هما الشرطان الأساسيان للدولة السليمة جيوبوليتيكيا أو للاندسكيب السياسى الناضج أو للوطن السياسى « الطبيعى ».

ولاتكاد تنطبق هذه الوصفة على دولة كما تنطبق على مصر . فالمعمور المصرى كما رأينا نواة نووية مكثفة متضاغطة ملمومة على نفسها بصرامة رغم طولها الشديد . وحول هذا القلب الدفين شرنقة سميكة من الصحراء العازلة الفاصلة تنتهى على الأطراف بالبحر أو بالسلاسل الجبلية الوعرة أو بحار الرمال التى لاتخترق ، وهذه الحقيقة الجغرافية تبدو أولية جدا الى حد البديهية العلمية ، بحيث فرضت نفسها على غير الجغرافى منذ فجر الفكر إلى آخر العصر ومن المؤرخ حتى الأديب ، مثلا من ديودور ودولته « المحمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » ، إلى أمين الخولى الذى لمح صلاحية مصر « بتكوينها المتميز المتحيز المتحدد المحوط بفواصل من الصحراء والماء أن تكون مهدا للوجود المستقل والدولة المنفردة والقومية الشاخصة وبهذه الخاصة الفطرية الطبيعية وماتكسبه أهلها من خصائص معنوية وفنية تهيأت لقيام الدول ذات الشخصية فى إبان قوة الأمم التى اتصلت بها .. » تلك إذن قمة النضج فى اللاندسكيب السياسى .

الآن قارن هذا بالدول الأخرى ، فثمة فى العالم دول كثيرة تملك قلبا مركزيا واضحا ، ولكن يعوزها حدود طبيعية بارزة ، كما هى حال بولندا مثلا وثمة على العكس بلاد تمتاز بحدود طبيعية قوية ، ولكنها تفتقر إلى بؤرة عقدية ناضجة ، كما هو شأن إيطاليا . وأسوأ من الاثنتين دولة لاتمتلك قلبا ولا أطرافا طبيعية ، كألمانيا.أما مصر فهى ، كفرنسا ، من الندرة القلائل التى تتمتع بحدود طبيعية حامية مانعة كأقوى مايكون ، لاتقل هنا عمقا عن الصحراوين الشاسعتين ، وفى

---

(1) F. Ratzel, Politische geographie, Munchen & Loipzig, 1897, P 210.



شكل ١٢ ـ توزيع المعمور فى العالم العربى وحوله . مراكز التجمعات السكانية الأساسية هى الموضحة ، ولكن بدون تحديد حد أدنى موحد لكثافة السكان .



على التوسط



على التناظر



على التقابل



على التباعد

شكل ١٣ ـ التشكيلات النظرية الأساسية لموقع المعمور بالنسبة إلى اللامعمور ، أو نواة الدولة من إطارها السياسى . قارن بخريطة التوزيع الفعلى .

الوقت نفسه تتبلور وتتجسد بصرامة ولهفة حول نواة أو قلب بالغ النضج والجاذبية ويوشك ألا يقل فى امتداده عن الوادى برمته . بل ان مصر ، اكثر من فرنسا ،هى المثال الكلاسيكى للدولة – الوحدة والوطن الانسب فى ادب الجغرافيا السياسية ، وتمتاز ، اكثر من فرنسا مرة اخرى ، برقعة سياسية منتظمة تكاد تؤلف مربعا نموذجيا.

ولقد يلاحظ على اللاندسكيب السياسى المصرى مع هذا تناقضان خفيفان بين القلب والاطراف ، لكن الواقع انهما شكليان للغاية ، فبينما تمتاز مصر برقعة سياسية منتظمة الشكل مربعة التكوين ، يمتاز المعمور بشكله الخطى الطولى الضيق ، غير ان هذا انما يذهب ليؤكد العمق الاستراتيچى للمعمور ويضاعف من عامل الأمان الچيوبوليتيكى فى الدولة ككل ، كذلك فبينما تملك مصر حدودا جغرافية طبيعية من الدرجة الأولى ، تبدو الحدود السياسية الحديثة خطية هندسية أو فلكية، ومن ثم مصطنعة تتنافر مع الارضية الطبيعية خلفها . غير أن تلك فى الحقيقة ضرورة تنظيمية بحتة ومنطقية تماما فى الوسط الصحراوى ، وذلك تنافر مفهوم بين الحدود كخطوط وبين التخوم كمناطق .

وتتبدى مثالية فكرة الوطن الانسب فى مصر اكثر حين ننظر الى موقع النواة السياسية من الرقعة السياسية ، او موقع المعمور بالنسبة الى اللامعمور ، فهناك عدة تشكيلات نظرية ممكنة تحدد مثل هذا الموقع بالنسبة للدول المجاورة على التناظر – حين تقع نواتا الدولتين الجارتين على جانب متشابه من الرقعة السياسية، كسوريا وتركيا ، على التقابل – حين تقع النواتان على جانبى الحدود المشتركة ، كالعراق وايران ، وعلى التباعد – حين تقعان على الجوانب القصوى من رقعتيهما، كسوريا والعراق ، وفى كل هذه الانماط تثور بالضرورة مشاكل وصعوبات سياسية من نوع او آخر ، اما من احتكاك او تفكك او اطماع .. الخ . أما فى مصر فالنمط هو على التوسط : لا يتطرف المعمور ولا ترتكز نواة الدولة على حدود هذا الجار او ذاك ، فتتوافر الحماية السياسية والعمق الاستراتيچى من ناحية ولا تظهر المشاكل او الاحتكاكات من الناحية الاخرى (١).

حسنا ، اذا كان تبلور المعمور المصرى المطلق ثم توسطه النسبى داخل الاطار الصحراوى نقاط قوة محققة فى تركيب مصر من وجهة نظر الدولة ككائن سياسى . أفليس فيها نقاط ضعف ما ؟ من الواضح ان مصر اذ تترامى ١٢٠٠ كم فانما تنتمى الى ، وتعانى من ، نمط الدولة الخطية المتطاولة attenuated state او

(١) جمال حمدان ، افريقيا الجديدة ، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٢٣ –١٢٤.

«النمط الشيلى» ، الذى نجده ايضا متواترا فى التوزيع الحقيقى للمعمور فى معظم دول العالم العربى ، فهذا النمط يكاد يحقق الجمع بين الحد الادنى من المساحة والحد الاقصى من المسافة ، وبصيغة مباشرة ، ان مصر أساسا مسافة لامساحة .

ويعتقد هويتلزى ان استطالة مصر الخطية الشديدة هذه تعد مشكلة من الناحية السياسية يمكن ان تنعكس على وحدتها وتماسكها . «ان التهديد الابدى للحكومة الوطنية فى مصر » يقول هو ، «هو الشكل الشريطى للمعمور ، مع مايترتب عليه من خطر الثورة عند الطرف القصى عن مركز الحكم » (١) بالمثل يضغط برستيد على ان مصر بامتدادها المترامى ليست ملمومة بما فيه الكفاية لتوفير التنظيم السياسى المستقر المتماسك تماما (٢) . كذلك يرى ارمان أن فرط طول مصر آخر عملية التوحيد فى فجر التاريخ (٣) ، هذا بينما يلاحظ توينبى انه ، بسبب شكل البلد المتطاول ايضا، كانت حاجات ومتطلبات كل من الدفاع والادارة تشد فى اتجاهات مختلفة (٤) . ومن الواضح ايضا ان القليل من المراحل والحركات الانفصالية التى عرفتها مصر خلال تاريخها لاتنفصل عن هذا العامل بصورة ما والى حد ما .

غير أن معادلة الوحدة الوطنية من الناحية الأخرى ، معادلة مركبة ، ليس شكل المعمور الطولى الا احد اطرافها فقط ، ان كان من الممكن وحده ان يعمل الى حد أو آخر فى اتجاه التفكك وضد الوحدة فان هناك اطرافا اخرى اكثر وافعل تعمل فى الاتجاه المضاد ، ومن محصلة الشد والجذب بين هذه القوى المتعارضة خرجت مصر بالفعل وفى الواقع التاريخى بوحدة مستمرة ابدية تقريبا ، وحدة بلا انفصال عمليا ، بينما لم تزد مشكلة مصر الخطية اساسا عن مشكلة ادارية ومسألة تنظيم اقليمى داخلى وتوزيع للادوار الوطنية ، دون ان تتحول عمليا الى مشكلة سياسية ومسألة وجود وكيان ، وهكذا كان الكيان السياسى الموحد من اخص خصائص الوطن المصرى طوال التاريخ ، وهو موضوعنا التالى .

كيان سياسى موحد

«ما من امة كبيرة فى العالم توحدت توحدا كاملا تحت سيطرة رجل واحد

---

(1) Derwent Whittlesey, Earth & state, Wash., 1944, P. 372.

(2) P. 7.

(3) Adolf Erman, Life in ancient Egypt, trans,. Lond., 1894, P. 16.

(4) Man & his settements, loc. cit., P. 78.

كمصر» ، هكذا يؤكد لنا و . س . سميث (١) وبالفعل ، هناك ظاهرتان أساسيتان بارزتان فى تاريخ مصر السياسى تطبعانه معا بطابع الوحدة غير القابلة للتجزئة بل وبطابع الوحدة الحتمية : غياب الانفصال من الداخل وغياب الاقتسام من الخارج ، والاثنتان وجهان لحقيقة واحدة فى الواقع، فأما الاولى ، فالواقع ان مصر لم تسبق العالم كدولة سياسية فقط ، وإنما هى أطول دولة حافظت على وحدتها القومية عبر التاريخ ، فدون ان نبالغ فنزعم أن هذه المحافظة كانت كاملة تماما او سهلة هينة على الاطلاق ، لم يحدث خلال ٦٠٠٠ سنة أن انفرط عقد وحدتها وتدهورت الى انفصاليات اقليمية الا فى حالات نادرة وشاذة للغاية ، لا تمثل فى مجموعها الا فصلا قصيرا ولا نقول بضع جمل اعتراضية فى كتاب تاريخ الوحدة المصرية .

وحتى فى تلك الحالات المعدودة التى تطلع فيها الى السلطة وتحدى الدولة المركزية بعض الحكام المحليين ممن تعاظمت قوتهم بصفة خاصة ، فانهم لم يكونوا غالبا يطمحون الى الانفصال السياسى عن الدولة الأم كدولة مستقلة ، وانما لأمر ما كان عليهم أن يعملوا على السيطرة على السلطة المركزية نفسها بانقلاب سياسى من نواة اقليمية . ومع ذلك فنظرا لقوة الحكومة المركزية تقليديا ، فقد كان الأغلب أن تسحق المحاولة وتفشل .

والتاريخ لايسجل من حالات الانفصال الا بضع مراحل عابرة عارضة ، أولها ومن أهمها عهد الانحلال والاقطاع بين الدولة القديمة والوسطى ، فبعد نحو ٨٠٠ سنة من الوحدة ، أى نحو ٣٠ جيلا ، ولمدة ٢٠٠ سنة من الاسرة السادسة حتى الحادية عشرة ، تفككت الوحدة . وتشير نصوص ايبوير الى ثورة عاتية تركت البلاد ممزقة بين عدة اقطاعيات واقليميات منفصلة ، وكان الانقطاع والتدهور الثانى بين الدولة الوسطى والحديثة ، ودام ايضا نحو ٢٠٠ سنة حتى الأسرة الـ ١٨ . على أن الملاحظ أن هذه الانقطاعات الانفصالية كانت أوضح فى بدايات التاريخ القديم وأوائل عصر الوحدة ، ولكنها بعد ذلك تضاءلت وقل خطرها ، ولعل هذا يرجع ، فيما يرجع اليه ، الى أن وسائل المواصلات كانت ماتزال متخلفة وقبضة الدولة المركزية من ثم غير قوية تماما ولكن مع تطور وسرعة المواصلات تغير الموقف كثيرا . ولقد رد البعض زيادة ثبات واستقرار امبراطوريات الشرق القديم عموما فى الألف الثانية بالمقارنة اليها فى الالف الثالثة الى زيادة سرعة المواصلات الرسمية

---

(1) W.S. smith, Ancient Egypt as represented in the museum of fine arts, cambridge, 1931, P.11 .

باستعمال العجلة (١) . وهذا لا شك يصدق على مصر بعد الهكسوس وبعد ان أخذوا العجلة عنهم .

وبعد الدولة الحديثة وفي عصر الاسرات المتأخرة حين تغلغل النفوذ الاغريقى فى مصر ، اتخذت الدلتا صبغة ووجهة هيللينية تقريبا وانتشرت بها دول المدن ، على العكس من الصعيد الذى بقى محافظا على طابعه المصرى الوطنى . فترتب على هذا ان عاد الانقسام بين الوجهين البحرى والقبلى الى الظهور ، وعادت الحروب من جديد بين ملوك الشمال وملوك الجنوب ، مثلما حدث فى القرن الـ ٨ ق . م بصفة خاصة (٢)

وفيما بعد فى العصر الاسلامى ، فان ظهور العنصر العربى ، مع تركزه البارز فى الصعيد خاصة ، ومع بقايا تقاليدهم كبدو رعاة سابقا لايعرفون بالكاد سلطة الدولة ، كان من أبرز عوامل الحركات الانفصالية فى العصور الوسطى ولا يكاد يخلو اى عمل لمؤرخى العصر من ذكر لثورة للعرب او العربان فى مكان ما من مصر أو هيمنة لهم على قرى البحيرة او الشرقية أو الصعيد او حتى منطقة القاهرة نفسها . ولكن الصعيد بالذات ، لتعمقه وتطوحه السحيق ، كان معقلهم الاكبر ، وبالمقابل ، فلقد كانت «التجريدة» العسكرية هى «الأمر اليومى» تقريبا للحكومة المركزية.

ففى ذيول صراع الأمويين – العباسيين ، ثار عرب مصر على العباسيين وأعلنوا خلافة مستقلة ، وفيما بعد فى اول القرن الـ ١٤ الميلادى نجح بدو الصعيد فى اقامة حكومة مستقلة بمنفلوط شمل نفوذها الصعيد كله تقريبا ، حيث أنشأوا دولة كاملة بجيشها وضرائبها ظلت متمردة علي الدولة المملوكية حتى دالت (٣) لكن الاقطاع المملوكى نفسه لم يكن ليقل خطرا ولا انفصالية ، فلقد ضربت الفوضى اطنابها طوال العصر وأدت صراعات المماليك على السلطة وحروبهم الاقطاعية البدائية الى تمزق الوحدة اكثر من مرة بشكل أو بآخر ، وفى ظل هذه الفوضى عاد خطر انفصالية بدو الصعيد من جديد ، كما يتمثل فى محاولة شيخ العرب همام فى القرن الـ ١٨ الذى اقام حكومة مستقلة فى الصعيد ، وان لم تلبث الحكومة المركزية أن سحقتها .

على أنه لابد فى الختام من رنة تحفظ بصدد «انفصالية» البدو فالواقع أن فكرة الدولة عند البدو منفصلة بطبعها عن فكرة الاقليم ولم يكن البدو ، فى نزعتهم

---

(1) Childe, Progress &archaeology, P. 68.

(٢) صبحى وحيدة ، ص ٣٧ .

(٣) السابق ، ص ٦٢ .

الاستقلالية عن سلطة الدولة وعدم الخضوع لها ، يمثلون في الغالب اكثر من «دولة بلا اقليم etat sans territoire (١) ، ولا كانوا يتطلعون عادة الى «دولة خارج الدولة» بقدر ماكانوا يطمعون في «دولة داخل الدولة» فحسب ، وبعبارة أخرى ، فلعل الهدف السياسي للبدو العربان لم يكن في الأعم الأغلب « دولة انفصال» ينفردون بها ، بقدر ماكان «دولة فوضى» يتمتعون فيها بحرية السلب والنهب .. الخ

هذا تقريبا كل شيء عن الانفصال ، أو بالاصح نفي الانفصال ، من الداخل ومثله على الأكثر يقال عن الاقتسام من الخارج ، فحتى في ظل الاستعمار الاجنبي لم تفقد مصر وحدتها تقريبا ، فلم يكد يحدث أن تقاسمها اكثر من مستعمر في أي فترة أو خضعت لأكثر من قوة في وقت واحد الا فيما ندر وعلى سبيل الاستثناء الشاذ والشذوذ البحت ، بل لقد قيل في هذا الصدد ، سواء خطأ او صوابا ان المشكلة في الاستيلاء على مصر ليس غزوها وانما الوصول اليها (٢) لأنه متى تم هذا ووضع الغازي قدمه على موطىء ما منها قادته الطبيعة بسهولة الى بقية أجزائها كما لو بالانحدار والجاذبية او كالفقاعة الهوائية في الميزان المائي تقطعه من طرفه الى طرفه أنى بدأت .

ففيما عدا حالة الهكسوس الذين انفردوا بالدلتا وجزء من الصعيد في حين ظلت بقية الصعيد معقل الدولة الوطنية المستقلة ، لم تتقاسم مصر قوتان أستعماريتان اجنبيتان في وقت واحد الا في مرحلة محددة ووحيدة هي مرحلة الاستعمار الليبي – الاثيوبي – الآشوري – فلمرتين على الاقل ، تقاسم كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة مع احد الطرفين الآخرين مصر وتداولا فيما بينهما السيطرة على الدلتا ثم الصعيد على التعاقب أخذا ثم فقدا ثم استردادا ، الى ان صفى التحرير الوطني اللعبة الشاذة برمتها مرة واحدة والى الأبد .

هكذا اذن ، سواء من الداخل أو من الخارج ، وعلى عكس ماعرفت أنهار كثيرة في أوروبا الحديثة وفي العالم العربي الوسيط والحديث ، ولم تكد مصر تعرف التنصيف أو التربيع على أساس النيل فما كان النهر فاصلا ولا حدا سياسيا قط داخلها سواء على المحور الافقي او الرأسي ، لا بين الدلتا والصعيد ولابين الضفة الشرقية والغربية في الدجلة والفرات ، مثلا ، كثيرا ما انقسم الحوض رأسيا أو

---

(1) CF. A.H. Saleh « Quelques remarques sur les bedouins dEgypte au moyen age » Studia islamica op. cit., p.45, 54.

(2) L. Dudley Stamp, Africa, Lond., 1959 , P. 210 .

أفقيا على حدة مابين دولتين شرقا وغربا أو شمالا وجنوبا أو على المحورين معا ما بين أربع دول فى الجهات الأصلية الأربع ، والشام كذلك ما أكثر ما قسم او اقتسم على المحور العرضى بين الشمال والجنوب أو على المحور الطولى بين الساحل والداخل ، واحيانا على المحورين كليهما مابين أربع وحدات منفصلة أو أكثر . كذلك فى الراين انقسم الحوض رأسيا بين الدلتا لهولندا والوادى لألمانيا ، والوادى بدوره كثيرا ما اقتسم بين الضفة الشرقية لألمانيا والغربية لفرنسا ، وبالمثل فى الدانوب انقسم حوض النهر أفقيا مابين رومانيا على الضفة اليسرى وبلغاريا على اليمنى .

وحدة الكيان السياسى المصرى اذن حقيقة تاريخية وأمر واقع لاشك فيه ، على خلاف كثير من الدول والبلاد الاخرى ، فلماذا ؟ - أساسا لأن مصر كائن عضوى واحد غير قابل للقسمة على أثنين أو أكثر ، ويجوز لنا هنا موضوعيا أن نتساءل: هل كان يمكن أن تقوم فى مصر دولتان للدلتا والصعيد مثلا ، أو أكثر ؟ والرد الشكلى نعم ، فقبل مينا هذا حدث ، كما تكرر احيانا اثناء العصر التاريخى . غير أن الذى حدث أيضا أن ذلك لم يستمر ، ببساطة لأنه كان مستحيل الاستمرار ، وهذا هو الرد الحقيقى .

فلو أن الوضع الانفصالى السابق للتاريخ عاد - جدلا وكمجرد فرض نظرى - فتكرر الآن لأى سبب ، فلسوف يعود التوحيد حتما ليفرض نفسه من جديد وعلى الفور . ان الوحدة هى القاعدة ، والتقسيم الاستثناء ، بل الشذوذ ، بل المستحيل . والسبب كامن فى صميم الجغرافيا ، جغرافية مصر الطبيعية والبشرية والهيدرولوچية ، إذ لا يمكن الحياة فى وادى النيل بدولتين أو أكثر أو أن نخطط للرى فى ظل تنظيمين سياسيين أو أكثر ، ولعل الحتم الجغرافى فى هذا الصدد هو احدى الحالات القليلة من الحتم «الحميد».

لو أن رقعة من الارض فى منطقة كالجزيرة العربية أو الصحراء الكبرى أو أمريكا الشمالية أو حتى غرب أوروبا انفردت بنفسها على حدة كدولة مستقلة ، فقد لا تضير أحدا وقد تبقى ماظلت قادرة على البقاء والحفاظ على استقلالها ، اما فى مصر فالأمر جد مختلف ، فلو فرضنا مثلا أن دولتين قامتا فى الوجهين ، فمن المحتم أن يقوم النزاع بينهما وشيكا على مشكلة المياه اساسا ، وربما كذلك على مشكلة الخروج access , egress ، اذ لن تعدو دولة الدلتا فى تلك الحال أن تكون مجرد «مصرف» للمياه المالحة لدولة الصعيد ، بينما تعيش دولة الصعيد بدورها دولة داخلية حبيسة لا مخرج لها الا على البحر الأحمر وبالتالى دولة شبه افريقية لاعلاقة لها بالبحر المتوسط وعالمه ، هذا والا تحتم ترتيب عملية تقسيم المياه فى مقابل أن

تكون دولة الدلتا دولة المخرج لدولة الصعيد ! وهكذا لا مفر عند نقطة ما من أن يتحول النزاع الى صراع والصراع الى صدام مسلح ، أى الى الحروب ، الهدف منها ضم احدى الدولتين الى الأخرى حتى تفرض عليها الوحدة ، وهذا بالضبط ماحدث مع مينا . إن حتمية وحدة مصر السياسية ، نحن نرى ، هى حتمية الوحدة الهيدرولوچية على اقل تقدير والعكس بالعكس .

رقعة سياسية ثابتة

ثبات الرقعة السياسية المصرية عبر التاريخ الطويل المفعم بالأحداث العاصفة والغزوات المتواترة والاستعمار المزمن ، فضلا عن دورات التوسع المصرى نفسه وما صحبه من حروب عديدة ، هو من أخص خصائص الدولة الچيوبوليتيكية وواحد من أكبر تحدياتها للتاريخ واحتمائها بالجغرافيا ، وفي هذا ، مرة أخرى ، تختلف مصر كثيرا عن عديد من الدول ، فكثيرة هى الدول التى تعرضت عبر تاريخها الى عمليات جذرية من البتر او الاضافة ، اقليم هنا تفقده وآخر قد تضمه ، والعكس فى فترة أخرى ، وهكذا مرات ومرات ، كل مرة يعاد رسم الخريطة السياسية وتتغير الحدود وتتذبذب الرقعة وتنساح بحرية مقلقة ، والواقع أن معظم الدول الحالية والقديمة عرفت الحدود المتغيرة وتذبذبت اجسامها قليلا أو كثيرا الى أن استقرت أخيرا على شكل أو آخر.

ولكن ليست كذلك مصر . فهى طوال تاريخها اما برقعتها الوطنية السياسية كاملة غير منقوصة سواء كدولة مستقلة أو حتى كمستعمرة ، وإما برقعتها تلك مضافا اليها امبراطورية قد تتسع او تضيق ، أو فى النهاية تختفى ، وذلك فى عهود القوة والتوسع المصرى كعصر الدولة الحديثة أو حين دخلت كإقليم أو ولاية ضمن إمبراطوريات مختلطة عديدة النوايا poly - nuclear كالدولة العربية الاسلامية ففى الحالة الأولى لم يحدث قط ان اقتطع من مصر جزء من اراضيها او تخومها أو بتر أو فقد لدولة مجاورة وفى الحالة الثانية كانت مصر تتحول من دولة نووية كثيفة الى دولة مختلطة مكونة من النواة الوطنية نفسها مضافا اليها الامبراطورية ،ولكن دون أن تختلط النواة بالنمو او النمو بالنواة التى تظل فى جميع الاحوال ثابتة لاتزيد ولاتنقص ولا تتذبذب بتذبذب الامبراطورية التابعة المضافة أو «المضيفة» من هنا فرغم أن الحدود السياسية الرسمية شىء جديد وطارىء تماما فان الوطن السياسى ثابت تماما منذ فجر التاريخ بشرنقته الصحراوية التى قد تتسع أو تنكمش على الخرائط الافتراضية فقط . وبهذا فان حدود مصرالطبيعية لم تكن قط مشكلة ولم تدخل مطلقا فى عملية المد والجزر والشد والجذب المرتبط بالتوسع الخارجى أو الانكماش .

وفى النتيجة النهائية والمحصلة الصافية ، فان الدولة المصرية لم يكن من الممكن

أن تضم رقعة أقل من رقعتها المعروفة من الشلال الى البحر ، كما كان من المستحيل أن تضم رقعة أكبر منها سواء شرقا أو غربا لأنها بذلك كانت قمينة بأن تتحول من التجانس الى التنافر طبيعيا وبشريا ومن التماسك الى التخلخل سياسيا وجيوبوليتيكيا . إن مصر الجغرافية - التاريخية - السياسية ، فعلا ، هي الوطن السياسي الأنسب بلا زيادة ولانقصان بمثل ما إنها هي بعينها الوطن السياسي الطبيعي بلا حتم او قدرية

ولعل خير ما نفعل بعد ان وصلنا الى هذا المدى من التشريح والتحليل هو أن نضع رقعة مصر السياسية موضع المقارنة مع بعض حالات أخرى ذات شهرة خاصة ، ولتكن بولندا عن الرقعة السياسية وفرنسا عن الحدود السياسية فكل من مصر وبولندا دولة حوض نهر أساسا ، النيل الأدنى والفستيولا، ولا انفصام لأي منهما عن النهر قط فالفستيولا نواة بولندا النووية الصلبة ، حيث النيل هو جسم مصر جميعا ، لكن قارن الآن بين المصير السياسي والنسيج الجيوبوليتيكي لكل منهما .

فبولندا هي النموذج الكلاسيكي للدولة - الضحية ، الدولة المتأرجحة داخل حدودها بل داخل حدود سائلة مذبذبة الى أقصى حدود السيولة والتذبذب : قلب طبيعي وحدود صناعية بل قلب بلا حدود في الواقع ، فهي تقع في صميم السهل الأوروبي العظيم بلا حدود بل بلا ملامح طبيعية واضحة على الشرق والغرب ، وذلك أيضا بين كتلتين سياسيتين عملاقتين هما الروسيا السلافية والمانيا الجرمانية ، من هنا قسمت بولندا ثلاث مرات في ربع قرن فقط خلال أواخر القرن الـ ١٨ ، كما قسمت مرة رابعة قبيل الحرب العالمية الثانية ، بل لقد زالت من الوجود تماما في أحد هذه التقسيمات .

مصر على النقيض تماما : هي النموذج الكلاسيكي للدولة الثابتة والبالغة الثبات وذات الحدود الجغرافية والتاريخية المحددة ، هي أقدم وأطول وأثبت دولة في التاريخ، لم تقسم قط عبر آلاف السنين رغم ماخضعت له أحيانا بل كثيرا من استعمار اجنبي . السبب ببساطة في الحالين هو العلاقة بين الموقع الجغرافي والموضع الطبيعي ، فبولندا اقليم ممر وعبور في سهل بلا حدود طبيعية ، اما مصر فاقليم ممر وعبور ولكن في صحراء عازلة محمية .

لمصر ولفرنسا أيضا رقعة سياسية مثالية الشكل تقريبا أقرب الى المربع أو الدائرة ، ولذا تمتاز كلتاهما بالعمق الاستراتيجي والحماية الطبيعية بقدر أو آخر ولكلتيهما أيضا قلب مركزي قوي وسائد ، وان تعددت أحواض الأنهار في فرنسا ، غير أن فرنسا من الناحية الاخرى وبغض النظر عن تاريخها السياسي الاقصر

بكثير كدولة . انفقت معظم هذا التاريخ في محاولة واحدة لا تنتهي كما لا تتحقق ، وهي الوصول الى «الحدود الطبيعية les limites naturelles » ، تلك التي اصبحت عقدة السياسة الفرنسية والدولة الفرنسية منذ لويس ١٢ وريشيليو ومازاران الى فوبان ومن نابليون حتى الآن ، والتي دخلت من أجلها عشرات الحروب في بضعة قرون من هنا ظاهرة البتر والضم المتعاقبين بلا انقطاع على حدودها الشرقية والسبب ، رغم خط المرتفعات الجبلية المحيطة ، هو أن الراين نهر على هامش الدولة وليس كالنيل نهرا في قلب الرقعة السياسية ، وهذا بدوره يرتبط بالفارق الجذري في الغلاف الصحراوي السميك في مصر مقابل الارض المفتوحة في فرنسا .

الحدود السياسية

تطور الحدود

قديمة حديثة

قديمة جدا في الجغرافيا بقدر ماهي حديثة جدا في التاريخ ، تماما مثلما هي طبيعية للغاية على الارض بقدر ماهي اصطناعية غالبا على الخرائط ، وبالتالي ثابتة للغاية كتخوم بقدر ماهي مذبذبة كحدود - تلك في جملة مركزة هي حدود مصر السياسية ولاتناقض في هذا ولا ذاك .

فاذا نحن تتبعنا اقدم نصوص متاحة لنا عن توقيع حدودنا ، وهي النصوص العربية في العصور الوسطى ، لوجدنا أن جوهرها العريض لم يكد يتغير لا بالزيادة ولا بالنقصان ، خذ مثلا اليعقوبي ، فهو بعد ان يذكر رفح كآخر أعمال الشام ، يشير الى «موضع يقال له الشجرتين ، وهي أول حد مصر» ، ثم العريش «وهي اول اعمال مصر» (البلدان) . هذا بينما يوشك الهمذاني ان يرسم مربع مصر السياسي المنتظم المتساوي الاضلاع الحالي حين يقول «وطول مصر من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش الى اسوان ، وعرضها من برقة الى أيلة ، وهي مسيرة أربعين ليلة في أربعين ليلة».

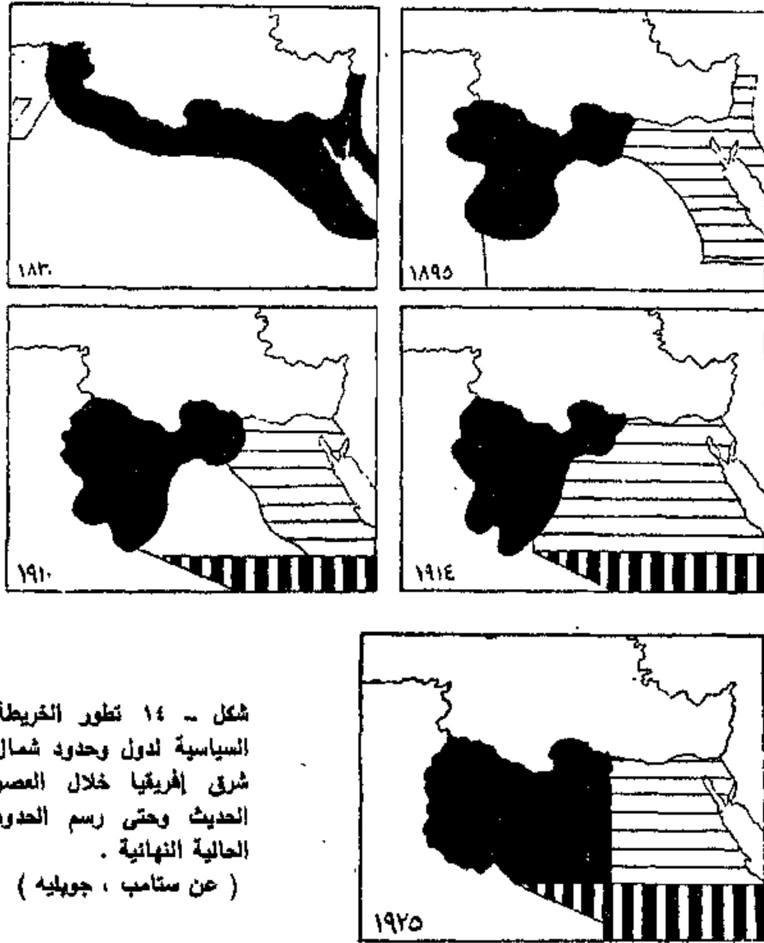
ثم أخيرا يأتينا ابو الفدا ليرسم حدود مصر بتحديد يكاد يستبق ويتصور خريطة اليوم المعاصرة جملا وتفصيلا ، فهو يقول : «وحد ديار مصر الشمالي بحر الروم من رفح العريش ممتدا على الجفار الى الفرما ثم الى الطينة الى دمياط الى ساحل رشيد الى الاسكندرية الى مابين الاسكندرية وبرقة على الساحل ، آخذا

جنوبا الى ظهر الواحات الى حدود النوبة والحد الجنوبى من حدود النوبة المذكورة آخذا شرقا الى أسوان الى بحر القلزم المذكور قبالة أسوان الى عيذاب الى القصير الى القلزم الى تيه بنى اسرائيل ، ثم ينعطف شمالا الى بحر الروم الى رفح الى العريش».

فاذا قفزنا الى العصور الحديثة ، فحتى أواخر القرن الـ ١٩ وبالتحديد قبل دخول أو تدخل الاستعمار الاوروبى ، لم تكن فكرة الحدود السياسية واضحة بين دول الصحراء الكبرى ، ولاعرف العالم العربى ولا الشرق الاسلامى الحدود السياسية المخططة المحددة بالمعنى الحديث التى هى على اية حال ظاهرة جديدة فى العالم على وجه العموم . وبدلا من الحدود الخطية المرسومة boundaries، لم يكن ثمة حينئذ الا تخوم طبيعية مناطقية عامة عائمة frontiers فالصحراء بطبيعتها القاحلة وسكانها المتناثرين ورعاتها الرحل ، فضلا عن التجانس القومى القاعدى جنسا ولغة ودينا ، كانت عوامل مضادة للتحديد السياسى الصارم .

ولهذا فان مانراه دائما على خرائط الماضى فى العصور القديمة والوسطى من تحديد مجمل وتقريبى لرقعة مصر السياسية هى كلها توقيعات اجتهادية بحتة ان لم تكن افتراضية حقا ، تشير فقط الى قلب الوطن السياسى ونواته اكثر منها الى اطرافه وهوامشه بل احيانا دون هذه الاطراف والهوامش ، فعلى اغلب هذه الخرائط تبدو رقعة مصر السياسية كمجرد بقعة اكثر او اقل اتساعا فى شمال شرق القارة، اقرب احيانا الى المثلث المتعرج يصل فى خط مقوس بين البحرين المتوسط والاحمر كيفما اتفق مابين تخوم برقة وتخوم السودان .

واذا نحن تتبعنا الخرائط الاولية المتاحة عبر القرن الـ ١٩ ، حين كانت المنطقة كلها تحت سيادة واحدة دون تحديد هى الامبراطورية العثمانية ، فقد لانجد حدودا معينة على الاطلاق كما فى خريطة ١٨٣٠ وفى خريطة ١٨٩٥ لا تنبثق الحدود البدائية الا بصورة خطية غامضة على اطراف المعمور قرب الساحلين فقط ، بينما يظل قلب الصحراء يظهر كبقعة بيضاء مفتوحة على فراغ الصحراء الكبرى الداخلى كأرض بلا صاحب واذا كانت الحدود الجنوبية ثم الشرقية قد ظهرت بعد ذلك حول دورة القرن ، فقد ظلت الصورة فى الغرب مبهمة على خريطة ١٩١٠ ، ولو ان حدود مصر ازدادت اتساعا وتحديدا نحو الغرب ، بينما تحولت الارض الفراغ بلا صاحب الى عازل بين الجارات الثلاث مصر والسودان وليبيا اقرب الى المثلث شكلا ، وفى ١٩١٤ ، بعد ان اصبح الوجود الايطالى فى ليبيا خطرا يهدد النفوذ البريطانى فى مصر ، تمددت حدود مصر على الخرائط غربا لتملأ الفراغ السابق



شكل ـ ١٤ تطور الخريطة السياسية لدول وحدود شمال شرق إفريقيا خلال العصر الحديث وحتى رسم الحدود الحالية النهائية .
(عن ستامب ، جويليه)

بما فى ذلك معظم شرق ليبيا الحالية شاملا حوض الكفرة نفسه (١).

ولم تحدد حدود مصر السياسية وترسم الا منذ وبيد الاستعمار ، والاستعمار البريطانى بالذات ولهذا فهى بنت القرن الاخير على اكثر تقدير ، كما يصح ان يقال عنها انها «صنعت فى انجلترا» . (وفى هذا الصدد فليس دقيقا بالضبط مايردده بعضنا من ان حدودنا هى الحدود الوحيدة فى العالم العربى التى لم يرسمها الاستعمار ، فأقدم حدودنا دوليا لاترجع الى ابعد من دورة القرن وأحدثها الى مابعد الحرب الاولى ، اى ان بعض المعمرين الاحياء من المصريين اليوم اطول عمرا

(1) Stamp, Africa, P. 11 - 25

من اقدم حدودنا ، بينما شهد الجيل الماضى على الاقل إنبثاق معظم حدودنا الباقية، فأقدم هذه الحدود وهى الجنوبية لم تتحدد الا فى نهاية القرن الماضى سنة ١٨٩٩ وتلتها الشرقية فى ١٩٠٦ ، بينما تأخرت الغربية الى ١٩٢٥ ، ومعنى هذا أيضا أن تحديد حدودنا ، الذى تم فى ربع قرن فقط ، تتابع زمنيا فى حركة عكس عقارب الساعة كما قد نقول .

اما انها من صنع الاستعمار اساسا ، وهى الآن ارثه بالتالى ، فذلك لانها توقفت فى النهاية على صراع القوى الاوروبية المستعمرة والمتنافسة فى المنطقة وخاصة فى الاقطار المجاورة ، وهى فى الدرجة الاولى الاستعمار البريطانى فى مصر والسودان ، ثم التركى فى فلسطين ، ثم الايطالى فى ليبيا ، ولما كانت كل قوة تسعى الى توسيع الرقعة التى تحت نفوذها الى اقصى حد ممكن ، فقد جاءت الحدود بمساراتها واتجاهاتها وخصائصها وظيفة لهذه الصراعات تعكس توازناتها ونتائجها ، وتمثل فى الواقع حدود التقاء وتحايد تلك الضغوط والمناورات ومعنى هذا ابتداء انها انما تمثل حدود التوازنات السياسية الدخيلة اكثر منها حدود القوميات الطبيعية الداخلية ، او على الاقل بقدرها أو على أقل القليل بقدر أو بآخر وهذا كفيل بأن يجردها على التو من كثير من القيمة الاصيلة وربما الموهومة.

على هذه الاسس «فصل» الاستعمار البريطانى حدودنا لتخدم مصالحه المشتركة او بالاحرى المبيتة حينا كالحدود مع السودان ، والمتعارضة حينا آخر كالحدود مع فلسطين ، عن وعد حينا او عن وعيد حين آخر كالحدود مع ليبيا ، ومن ثم كان نبض المد والجزر بين هذه القوى يترجم الى ذبذبات فى الحدود اما بالانكماش واما بالتوسع او بالتقدم والتقهقر ، وقد تم هذا عادة اما بالمساومات واما بالمصادمات ، اما بالتنازلات واما بالمبادلات ، وغالبا ما كان ذلك كله بالتناطح او بالتواطؤ .

من هنا نفهم ليس فقط المواقف المتعارضة والمتضادة للقوى الاستعمارية فيما بين بعضها البعض ، ولكن ايضا تلك المواقف المتناقضة وغير المنطقية او بالاحرى الانتهازية والمريبة لها هى فى حد ذاتها ، فرغم انها جميعا كانت تطلب الحد الاقصى من توسيع الرقعة الخاضعة لها ، فانها هى نفسها كانت تسعى الى تقليصها الى الحد الادنى ما ان تخرج منها او تستشعر انها قد تطرد منها فى المستقبل مثال ذلك موقف تركيا من حدود سيناء ، فرغم ان سيناء كانت تتبع ولاية مصر طوال العصر العثمانى ، كما كانت بيقين طوال التاريخ من قبل ، فما أن وضع الاستعمار البريطانى قدمه فى حذاء تركيا بمصر حتى اصبح هدف الاخيرة هو سلخ سيناء عن مصر او تقليص حدودها الى اقصى حد ممكن .

بالمثل الموقف البريطانى المزدوج على الحدود الجنوبية ، فقد رسم الاستعمار البريطانى حدود مصر والسودان بعد المهدية ، ولكنه ما ان استشعر ضعف موقفه فى مصر واحتمال خروجه منها وشيكا حتى ابتدع وفرض بجانب الحدود السياسية حدودا «ادارية» اقتطع بها من أرض مصر لصالح السودان الذى كان يقدر ويبيت البقاء فيه طويلا ، ولا يختلف الموقف كثيرا على الحدود الغربية حيث آثر الاستعمار البريطانى السلامة فى وجه تهديد الاستعمار الفاشى الايطالى الصاعد فى ليبيا ، فاشترى سلامته في مصر بصفقة الحدود الخاسرة التي تنازل فيها عن الجغبوب مقابل رقعة ضئيلة جدا بالمقارنة في السلوم

طبيعية اصطناعية

وكما رسمها الاستعمار ، فلقد جاءت حدودنا حدودا خطية هندسية بحتة في معظمها ، بل وفلكية عند ذلك في الاعم الاغلب ، تتبع خطوط الطول والعرض اكثر مما تتبع خطوط الحياة والارض ، اى تتبع الشمس اكثر مما تتبع الانس او الجنس. ولهذا فهى كثيرا ما تتعامد على الحقائق البشرية سواء الاثنولوجية او التاريخية او الحضارية او الاقتصادية ، فتمزق الجماعات والمجتمعات الواحدة ، كما تتجاهل اللاندسكيب الطبيعى نفسه وتتعامد على الحقائق الفيزيوغرافية بصورة صارخة ، فتشطر الجبال والوديان الواحدة .

لذا فان السواد الاعظم من حدودنا يصنف كحدود فلكية ، بينما أقلها يصنف كحدود فيزيوغرافية او جغرافية او طبيعية ، فى حين تأتى ماتسمى بالحدود الانثروبوجغرافية او القومية او الجنسية او الحضارية او التاريخية وهى اقل من القليل وبوجه عام يتألف كل حد من حدودنا الثلاثة بنسب متفاوتة من قطاع اكبر خطى يقع نحو الداخل فى قلب الصحراء وقطاع اصغر متعرج يقع قرب الساحل او يركب النهر وفى النتيجة العامة يغلب على حدودنا صفة الاصطناعية .

ورغم ان هذه الخطية او الخطة الاصطناعية السائدة تمنح مصرالسياسية جسما مكتنزا ربعة وملموما ، خاليا من الزوائد والاطراف والاسافين الاقليمية سواء الناتئة او الغائرة ، المتصلة او المنفصلة ، الدخيلة او السلبية enclavas exclaves فانها على العكس تظل تتركها مرصعة بالاسافين والجيوب البشرية الممزقة او المشطورة او المشتركة على كلا الجانبين فى اكثر من قطاع او نقطة ، ومن هذه الزاوية ، فاذا نحن رسمنا خطا يصل بين سيوة وادندان ، فانه يقسم كل حدودنا الى قطاعين : الى الغرب قطاع اكبر من الحدوده «الميتة» يجرى فى الصحراء المطلقة

ويخلو بالتالى من مشاكل الحدود ، وقطاع اصغر الى الشرق يظهر فيه معمور خفيف مخلخل وتتركز فيه معظم مواطن الخطر ومشاكل الحدود الفعلية .

رغم هذه الاصطناعية وهذه الاخطاء ، فان حدودنا على الجملة لا يمكن موضوعيا أن تعد حدودا عشوائية تماما ولا المنطق الاساسى خلفها فاقد كلية مع ذلك . فالخطوط الهندسية والفلكية منطق حتمى سليم ولا مفر منه من الناحية العملية فى وراء صحراوى من اللامعمور المطلق او شبه المطلق فاذا كان لابد كمبدأ من اقتسام الصحراء الشاسعة الفاصلة بين الدول الواقعة بها ، واقتسامها بطريقة أو بأخرى ، فان افضل طريقة لذلك هى يقينا ابسط طريقة ، حيث لا داعى للتعقيد والتعرج فى الفراغ .

واذا كانت الخطوط الفلكية تحقق هذا بوجه عام ، فلنلاحظ انها انما تتحدد اصلا ، الى جانب الاستعانة فى الداخل بتوجيه الواحات الصحراوية ، بالاشارة اساسا الى نقط ارتكاز أولية هى جبهات الانقطاع القومى الاساسية ، أى آخر نهايات وأطراف المعمور الوطنى إما على النهر كما مع السودان واما على ساحل البحر كما مع ليبيا وفلسطين بصفة خاصة والى حد ما مع السودان ايضا . والواقع أن هذه النهايات والاطراف ، بالاضافة الى واحات الصحراء النائية ، هى التى عينت بدايات ومسارات حدودنا ، وهى بالتالى التى وسعت نصيب مصر من رقعة الصحراء الشاسعة اللانهائية وغير المحددة .

وعلى هذا فلعلنا نضع الموقف كله فى اطاره الصحيح إذ نقول إن «الحدود» إن تكن اصطناعية في مجملها ، فان «التخوم» طبيعية بدرجة أو بأخرى ، ان تكن الاولى خطوطا سياسية، فان الثانية معطيات جغرافية ، والاولى مركبة على الثانية بصورة ما .

واذا كانت هذه خصائص وأخطاء حدودنا كما خططها الاستعمار ، فان الاسوأ منها انها جاءت حدودا «منقوصة» ورقعتنا رقعة «مقلمة» بقدر أو بآخر ، فلا الاولى حدود «جامعة مانعة» تماما تضم كل ابناء الامة وتستبعد كل اقلية من القوميات المجاورة . ولا الثانية تمثل الوطن السياسى الانسب التاريخى او الطبيعى بصفة محققة او مثالية ، وبكل سوالبها ومثالبها هذه ، كان حتما ان ترث مصر مع الدول الجارات بعضا من مشاكل الحدود الحادة او المزمنة التى خلقها الاستعمار بسياساته وخلفها وراءه كالقنابل الموقوتة ، والتى مازالت تؤرق العلاقات بينها ، حتى صارت بعض حدودنا على غير المتوقع كحقول الالغام المزروعة وباتت تخومنا أشبه بمشاتل المشاكل .

ولئن بدا هذا مفهوما على ضلوعنا الشرقية مع العدو الغاصب الدخيل ، فانه يبدو غير متصور وغير معقول على الاطلاق جنوبا وغربا مع الشقيقات العربيات ، ولاشك ان من الغريب اللافت حقا ان مصر ، بكل ثقلها ووضعها كاقدم دولة امة فى التاريخ وكاكبر دولة بين العرب ، وبكل حدودها الطبيعية والتاريخية النموذجية نادرة المثال ، لم تسلم حدودها الدولية من المشاكل حتى مع اقرب الاشقاء جنوبا وغربا ، فمصر تجد نفسها اليوم فى مواجهة مشاكل حدود بل وادعاءات ومطالبات اقليمية من جانب شقيقتيها فى افريقيا ، دع عنك بالطبع الاطماع الشريرة للعدو الاسرائيلى على الجانب الآسيوى .

وبصفة عامة يبدو كما لو ان المطلوب هو تقليم او اقتطاع و «قص» اركان مربع مصر وزواياه القائمة : الركن الجنوبى الشرقى فى علبة - جلايب ، الركن الشمالى الغربى فى السلوم - مطروح ، فضلا عن الركن الشمالى الشرقى فى سيناء او على الاقل قطاع رفح - شرم الشيخ منها ! ولكن يقينا لا يمكن القول بأن الصحراء المصرية فى أى جزء او هامش منها ، ليست مصرية لمجرد ان بضع عشرات من الآلاف من العناصر البدوية المختلفة تتبعثر كرشاش متطاير على مساحتها الشاسعة . فجميع هذه العناصر لا تعدو معا حجم بضع قرى كبيرة من الريف المصرى ، وكل سكان الصحراء المصرية لا تعدو حجم مدينة اقليمية كبيرة او متوسطة

ومن الناحية الاخرى ، لابد لنا ان نعترف بأن المصريين ، مثلما أهملوا الموقع تقليديا وتركوا التجارة الخارجية والموانىء الساحلية والسواحل والبحر للاجانب يبنونها ويتبنونها ، اهملوا الصحراء واستغرقهم الوادى ، ولا نقول «استنقعوا» فيه ، فتركوا أطراف مصر السياسية فراغا ومرتعا للعناصر المجاورة على الحدود يملأونه ويلونونه . فحتى صحارى مصر توغل فيها بدو الصحارى المحيطة . والرد الوحيد الآن على هذا ، تصحيحا للتقصير التاريخى ، هو تكثيف المصرية على هذه التخوم أى تمصيرها تماما بنقل وزرع العنصر المصرى فيها بمشاريع التنمية والاستثمار والتخطيط الاقليمى الواعى ، فان الحدود السياسية الآمنة الوثيقة حقا إنما هى الحدود البشرية الكثيفة الصلبة .

إن الدول ، على عكس الأفراد ، لا يمكن أن تختار جيرانها ، أكثر مما يمكنها أن تغيرها أو تغير موقعها . إنها قدرها الجغرافى وعليها أن تعيش وتتعايش معها إلى الأبد . والحدود ، وهى بطبيعتها أطراف الرقعة السياسية ، تمثل خطوط توازن القوة السياسية وجبهات التحام الضغوط السياسية على جانبيها ، فيها تتحدد المداخل والنقط الاستراتيجية الحاسمة ، وحولها عادة تتركز الأقليات القومية

الحساسة . وهى من ثم أشبه بحد الموسى . ومن هنا فان الوحدة الجغرافية ، أى علاقة الجوار سلاح ذو حدين . فكل المشاكل الخطيرة لا تكون إلا مع الجيران المباشرين حتى ولو كانوا أشقاء ، بينما أنها مع غير الجيران لا تبلغ حد الخطر الحقيقى مهما بلغ الخلاف . ومن ثم فان على مصر أن تدعم حدودها وترعاها ، ليس فقط كشرط أولى للوحدة الوطنية ولكن أيضا كشرط مسبق لأى وحدة قومية فى المستقبل .

جغرافية الحدود

مسح عام

لأن السواحل البحرية لا تعتبر حدودا دولية بل وطنية ، رغم أنها كحدود مائية هى الحدود الطبيعية الكاملة والمطلقة بامتياز ، فان حدود مصر تكاد تقتصر أساسا على ضلعين اثنين على الجانب الأيسر الافريقى ، تقريبا دون الجانب البحرى المقابل، ولذا لا تشترك إلا مع ثلاث دول فقط ، هى بالضرورة دول عربية (باعتبار العدو الاسرائيلى فى فلسطين ظاهرة عارضة عابرة فى النهاية) . ورغم قلة عدد الجارات هكذا ، فان الحدود تنتظم نقطتين حرجتين بصفة خاصة من النقط الثلاثية Tripoint التى تلتقى فيها ثلاث دول ، وذلك فى أقصى الركن الجنوبى الغربى عند العوينات حيث تتقابل مصر مع السودان وليبيا بل وتقترب أيضا من تشاد ، ثم فى الركن المقابل فى أقصى الشمال الشرقى عند رأس خليج العقبة حيث تلتقى مصر مع فلسطين والأردن وتقترب من السعودية .

معنى هذا أن معظم حدودنا الدولية أى البرية هى فى افريقيا ، بينما لا تأتى الحدود مع آسيا إلا ككسر ضئيل للغاية . وبهذا أيضا تصنع كل من الحدود البرية والبحرية زاوية قائمة تتقابل وتتكامل مع الأخرى فى ذلك المربع شبه النموذجى بزواياه شبه القائمة وأضلاعه شبه المتقاربة . ولأن مساحة هذا المربع النادر المثال هى الأخرى قيمة « مستديرة » نادرة الحدوث ، مليون كيلومتر مربع بالضبط ، فان أضلاع المربع الأربعة تتقارب بشدة ويتراوح كل منها حول ± ١٠٠٠ كم ، كما يوضح هذا الجدول .

الحدود الجنوبية	١٢٨٠ كم
الحدود الغربية	١٠٩٤ كم
الحدود الشرقية	٢١٠ كم
مجموع الحدود البرية	٢٥٨٤ كم

الحدود البحرية الشرقية	١٤٥٠ كم
الحدود البحرية الشمالية	٩٥٠كم
مجموع الحدود البحرية	٢٤٠٠ كم
مجموعة الحدود البرية والبحرية	٤٩٨٤ كم

ورغم أن امتداد مصر على المحور الطولى أكبر فى المتوسط منه على المحور العرضى ، فنظرا لانحراف خط ساحل البحر الأحمر نحو الجنوب الشرقى بنحو نصف زاوية قائمة ، فان الحدود الجنوبية هى أطول حدودنا البرية . فهى تمثل نحو ٤٩,٥٪ أى النصف من مجموع حدودنا البرية ، وتكاد تناهز مجموع الحدين الآخرين إلا قليلا . أما الحدود الغربية فتشكل نحو ٤٢,٣ ٪ من تلك الحدود ، مقابل ٨,١ ٪ فقط للحدود الشرقية ، أى أقل من عشر المجموع ، فهى أقصر حدودنا خارج كل مقارنة .

أما مجموع الحدود البرية فيبلغ نحو ٢٥٨٤ كم ، أى أكثر نوعا من مجموع سواحلنا البالغ ٢٤٠٠ كم . على أن توزيع هذه السواحل بين البحرين أشد اختلالا من توزيع الحدود البرية ، إذ يتفوق ساحل الأحمر بشدة بفضل تعرج سيناء ، فتتوزع النسبة بينه وبين ساحل المتوسط فى حدود ٦٠ : ٤٠ ٪ على الترتيب . ولهذا السبب نفسه تتفوق الحدود البحرية الشرقية على أطول الحدود البرية وهى الجنوبية. وعلى هذا كله فان حدودنا برية وبحرية معا وعلى السواء تتابع تنازليا من الأطول الى الاقصر كما لو فى دورة مع عقارب الساعة : بالترتيب من الحدود البحرية الشرقية الى الحدود الجنوبية الى الغربية الى الشمالية الى الشرقية .

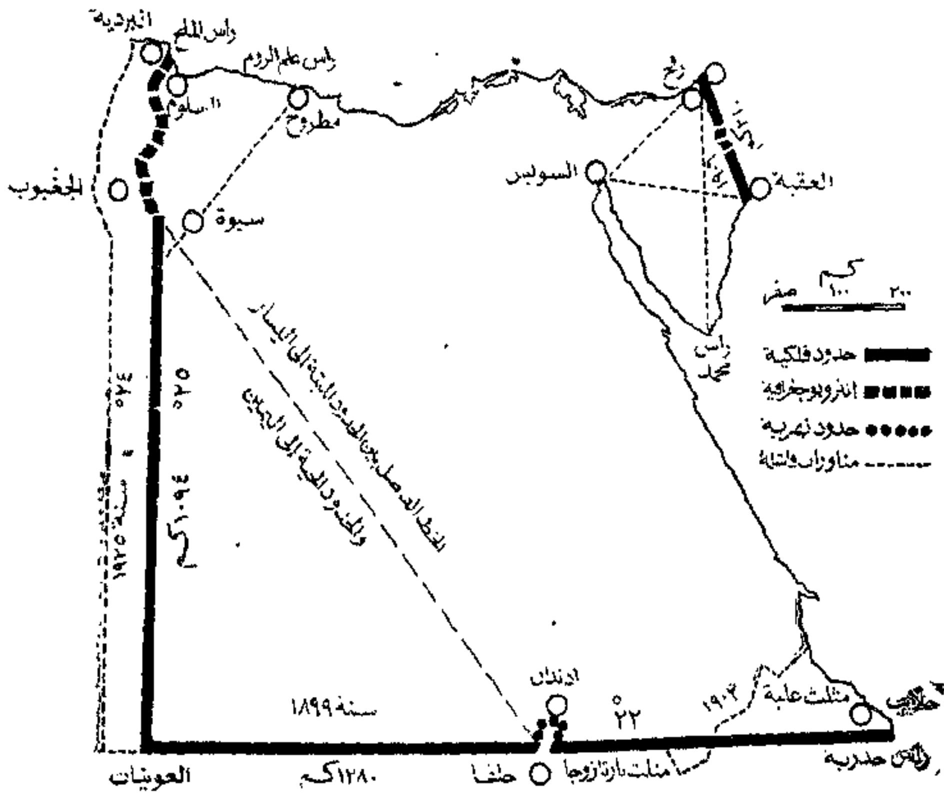
اخيرا ، وبالارقام المستديرة ، فان مجموع كل من حدودنا البرية والبحرية يتراوح حول ± ٢٥٠٠ كم ، وبالتالى يناهز مجموعهما معا نحو ٥٠٠٠ كم ، وواضح من هذا ان حدود مصر حدود مترامية ، تمثل بالضرورة صعوبات كثيرة وتتطلب جهدا كبيرا لمراقبتها والدفاع عنها ، وهذا الطول ، الذى يتناسب مع الرقعة الشاسعة وتعدد الاضلاع ، يضاعف من صعوباته غلبة الصحراء عليه وبعد نواة المعمورة عنه من هنا لايكفى ان ننسب ابعاد الحدود الى بعضها البعض ولكن الى ابعاد الدولة الحيوية من مساحة وسكان ، على نحو مايفعل هذا الجدول .

نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ : ١ مليون كم٢	١ : ٣٨٧
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ١ مليون كم٢	١ : ٤١٧
نسبة الحدود بنوعيها إلى المساحة	٤٩٨٤ كم : ١ مليون كم٢	١ : ٢٠٤
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ٢٥٨٤ كم	١ : ١,١
نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ١٦٦٤١
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم :٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ١٧٥٠٠
نسبة الحدود بنوعيها إلى المساحة	٤٩٨٤ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ٨٦٢٤
نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ كم : ١,٠٠٠,٠٠٠	
× كثافة السكان فى الكم٢	كم٢ × ٤٣	١ : ٩

نستطيع ان نرى اولا ان مقابل كل كيلومتر من الحدود هناك ٣٨٧ كم٢ من المساحة ، ومقابل كل كيلو متر من السواحل هناك ٤١٧ كم٢ من المساحة ، فالنسبتان متقاربتان ، وذلك لتقارب اطوال نوعى الحدود ، الذى تشير اليه ايضا النسبة بينهما او معامل القارية وهى ١:١ر١، اى نحو الواحد الصحيح ، والتى تدل على توازن معقول بين درجة القارية والساحلية ، اما بالنسبة الى السكان ، فان هناك خلف كل كيلومتر من الحدود البرية نحو ١٦٦٤١ر١٦ مواطنا للدفاع عنه ، وخلف كل كيلو متر من السواحل نحو ١٧٥٠٠ر١٧ نسمة للغرض نفسه مقابل نحو ٨٦٢٥ نسمة خلف كل كيلو متر من حدود مصر جميعا برية وبحرية .

على ان السكان اجدر بالطبع ان تنسب الى الحدود البرية اساسا ، ويكون ذلك بحساب «معامل احتكاك الحدود coefficient of Friction» الذى ينتج من حاصل ضرب كثافة السكان الحسابية العامة فى نسبة الحدود البرية الى رقعة المساحة السياسية ، ويصل هذا المعامل فى حالتنا الى التسع تقريبا ، وهو رقم منخفض نسبيا ، يشير الى وضع مناسب سياسيا ، لأن القاعدة العامة ان هذا المعامل كلما زادت قيمته كلما زادت احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود (١) والواقع ان تكدس السكان فى نواة دفينة فى قلب الرقعة السياسية بعيدا جدا عن الحدود السياسية ، كما يعقد مشكلة الدفاع عنها بعض الشىء ، يترك معظم حدودنا ميتة ينخفض معدل الاحتكاك حولها الى الحد الادنى .

(1) SW. Boggs, International boundaries, N.Y, 1940, P. 25..



شكل ١٥ ـ حدود مصر السياسية

الحدود الجنوبية (١)

كما هى اقدم وأطول حدودنا ، فانها اكثرها هندسية واقلها تعرجا ، بل هى خط وأحد مستقيم ، وفلكى مطلق تقريبا ، يتبع خط عرض ٢٢ شمالا من العوينات حتى ساحل الاحمر بلا انقطاع الا حين وحيث يمتطي وادى النهر نفسه فقط ، فهنا يظهر نتوء او لسان وادى حلفا الذى يتعمق شمالا لصالح السودان نحو ٢٥ كم على جانبى النيل حتى ادندان ، آخر قرية مصرية على الحدود وهدف هذا اللسان ان يبعد وأدى حلفا السودانية عن الحدود مباشرة ، وحتى يضم الى السودان الاوملاند umland الزراعى والريفى للمدينة وهو ذلك الشريط الضئيل الذى يقع شمال خط العرض القاعدى.

(١) جمال حمدان، دراسات فى العالم العربى ، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٩٤ - ٩٦.

وككل حد فلكي ، ليس من تفسير لاختيار هذا الخط بالذات ليكون الحد الا عامل الصدفة التاريخية ، فلقد كان الحد الجنوبي للمناطق التى لم تتخل عنها مصر مطلقا اثناء انسحابها من السودان ايام المهدية ومن ثم فلا هو بالحد التاريخي الحضارى ولا الوطنى الإثنولوجي . فالحد التاريخي والحضارى لمصر لا يقل عن الشلال الثانى أو الثالث ، بينما يضيع الحد الوطنى والإثنولوجي فى جسم النوبة الموزع على جانبى الحد السياسى . وفي كل الأحوال ، فانه هو أو غيره شمالا أو جنوبا لن يمكن إلا أن يمزق وحدات فيزيوغرافية وجنسية واجتماعية واقتصادية متصلة .

فيما عدا مجرى النهر نفسه ، لا يمر الخط حاليا بمعمور إلا شرق النيل ، حيث نطاق خفيف من الكثافة يصل بين السـودان البحرى ونـيل أسـوان – نـطاق أو «جسر» البشارية والعبابدة . فهناك يشطر الحد القبائل المستمرة والأودية الصحراوية التى تنتهى إلى نيل أسوان ثم يشطر أخيرا سلاسل جبال البحر الأحمر نفسها . وهنا يظهر فشل هذا الخط الميكانيكى فى أن يكون حدا حيويا حيث المصالح متداخلة متشابكة من ثم كانت ظاهرة ازدواج الحدود الفريدة .

ففى ١٩٠٢تحدد خط حدود « إدارية » متعرج إلى جانب الحدود السياسية لكى يصحح أخطاءها الحيوية – شئ جديد تماما تحت الشمس – وكان هذا فى حد ذاته دليلا على عدم كفاية التخطيط السياسى الأصلى . غير أن ازدواجية الحدود هذه ، التى تعد نوعا من الشذوذ السياسى وإحدى أعاجيب الجغرافيا السياسية Political curio ، إنما تعكس ازدواجية السياسة الاستعمارية. فلقد كان الاستعمار ، تحت وطأة الحركة الوطنية فى مصر ، لم يعد يضمن بقاءه فيها طويلا ، بينما كان ينظر إلى السودان كرصيد أو كاحتياطى « آمن » . وكما بدأ يبيت لفصل جنوب السودان عن شماله ، أخذ يعمل لسلخ أكبر قدر ممكن من جنوب مصر لدمجه وابتلاعه فى شمال السودان.

تفصيلا ، يقع هذا الازدواج شرق النيل على شكل مثلثين : غربى أصغر يقطع فى السودان، وهو مثلث جبل بارتازوجا ، مساحته ٦٠٠ كم٢ ، وشرقى أكبر يقطع على العكس فى مصر ، وهو مثلث جبل علبة ومساحته ١٢,٥٠٠كم٢ ، وطول كل من ضلعيه الشرقى البحرى والغربى الصحراوى نحو ٢٠٠ كم ، بينما يبلغ طول قاعدته على الخط السياسى نحو ٣٠٠كم . وقد تحدد مثلث علبة ليوحد إدارة شئون بشارية مصر مع كتلتهم الرئيسية فى السودان ، ومثلث بارتازوجا ليوحد إدارة شئون عبابدة السودان مع كتلتهم الرئيسية فى مصر . ولكن من الواضح أنه حتى الحدود الإدارية هذه – تمـاما كالسياسية – لا قيمة لها عمليا وواقعـيا فـى وسـط رعوى

رحل ، لاسيما وان حدود مثلث علبة ظلت تترك جزءا من البشارية حتى اسوان .

الحدود الادارية التكميلية اذن ليست اكثر كفاءة من السياسية الاصلية . فلماذا اذن كانت ؟ الثابت ان المحرك خلف لعبة الحدود الادارية كان الاطماع الاستراتيجية البريطانية . فالقطاع الذي سلخ او سلب من الادارة المصرية يبلغ اكثر من ٩ امثال مساحة التنوء الذى ضم اليها او الحق بها . كما يشمل منطقة مرتفعات غنية بالرطوبة والحياة النباتية نسبيا ، بل انها لأعلى وأرطب وأغنى قطاعات جبال البحر الاحمر فى مصر ، فضلا عن ثروتها وامكانياتها المعدنية المؤكدة فى مواضع مثل جبل علبة وشنديب . كل هذا بالاضافة أخيرا وليس آخرا الى أن المنطقة تمثل جبهة بحرية واسعة متفوقة الموقع ، فى حين لا يعدو المثلث الغربى جيبا داخليا حبيسا من الصحراء الكاملة .

ولقد كانت الحدود الجنوبية على علاتها لا تمثل خطرا بالنسبة لمصر ، بل كانت اشبه بالحدود الكندية – الامريكية ، حدودا غيرة محروسة او مخفورة Our un-guarded Frontiap ولكن اتضح كم كان فى هذا من اسراف في التفاؤل. فلقد ادعى النظام الانقلابى العسكرى فى السودان المستقل مرارا ان الخط السياسى هو الادارى ، واتخذ سياسة الامر الواقع ليتجاهل الحق الدولى ، حتى تأزم الموقف على الحدود اكثر من مرة . بل وكادت تحدث بعض المناوشات ولا نقول المواجهة فى الوقت ما .

ومازالت المشكلة من أسف معلقة لا يدرى أحد بالضبط الى اين انتهت . فبين « السلم والصمت» تحولت المنطقة ، منطقة جبل علبة ، الى شيء اشبه «بالاعراف» بيننا وبين السودان، كما عبرت نعمات فؤاد ببلاغة ونفاذ (١) ومن جانبها ، فلقد كانت كثير من القرى المعادية تواقة الى تأجيج المشكلة والوقيعة بين الشقيقين ، فلم تتوان توا عن ان تغفل الحدود السياسية القانونية اغفالا تاما فى اطالسها وخرائطها الرسمية وغير الرسمية، ومن اسف ومن عجب معا ان بعضا منا راح ينقل عنها هذه الخرائط فى غفلة وبلا وعى ولا فطنة .

ومن الصعب علميا وموضوعيا ان يفهم المرء الموقف السودانى ، فالقبائل الموزعة عبر الحدود ليست سودانية اكثر مما هى مصرية ، فهى من البجا الذين ينظر اليهم كغرباء بالنسبة لعرب السودان . اما اذا كانت الاطماع اقليمية ، فان السودان، اكبر دول افريقيا مساحة واكثر من ضعف مصر رقعة ، ليس بحاجة يقينا الى مزيد من ارض ، ارض لا تخصه ، فان كان يعانى من ضآلة ساحله على البحر ،

(١) أعيدوا كتابة التاريخ، ص ٣٧.

ويطمع فى توسيع جبهته البحرية ، فليس ذلك هو المخرج الطبيعى ولا هو اسلوب التعامل بين الاشقاء .

ومن الناحية الاخرى ، فقد ادى التقارب المصرى – السودانى مؤخرا وقيام خطة «للتكامل» السياسي والاقتصادى بين البلدين الى وضع مشروع بانشاء منطقة حدود مشتركة تضم محافظة اسوان والمديرية الشمالية على جانبى الحدود لتكون منطقة تكامل نموذجية ونواة للانطلاق نحو مزيد من اشكال التنسيق بين القطرين . وهذا المشروع ، الذى يعبر عن العلاقة الخاصة والوحدة النهرية بين شطرى الوادى يعتبر منطقة الحدود المشتركة هذه وحدة تخطيط اقليمى وتنمية اقتصادية واحدة ، تتلاشى فيها الحواجز والرسوم الجمركية وعوائق المواصلات والانتقال وتيسر فيها تسهيلات حركة المواطنين والسلع على الجانبين . والمشروع بهذا يذكر ، كما سنرى، بالمشروع المماثل والسابق لخلق منطقة حدود مشتركة بين مصر وليبيا تضم الساحل الشمالى الغربى من الاولى وشرق برقة من الثانية وكل مانرجو هو ألايتحول المشروع الجديد – كالقديم – الى اداة او نقطة بداية لادعاءات أو مطالبات اقليمية جديدة .

الحدود الغربية (١)

اقل فلكية من الحدود الجنوبية مثلما هى اقصر ، واحدث حدودنا مشكلات مثلما هى احدثها تخطيطا ، فمعظم امتدادها ، الذى يناهز ١١٠٠ كم ، خط فلكى يتبع خط طول ٢٥ شرقا ، ولئن كان هذا يصمها بالاصطناعية عموما فانها فى النهاية انما تجرى وسط صحراء مطلقة من اشد صحارى العالم جفافا ووحشة ووحشية ، ولهذا فرغم انها لم تتحدد الا بعد مشكلات سياسية معقدة ممطوطة ، فانها لم تكن تمثل ولا تثير – او هكذا كان الظن – مشاكل على اى مستوى ، الى ان ثبت اخيرا عكس ذلك ، تماما كما فى حالة الحدود الجنوبية .

فالحدود مع ليبيا تحددت فى ١٩٢٥ بعد نزاعات ومساومات مطولة بين مصر وبريطانيا في جانب وتركيا وايطاليا فى الجانب الاخر ، فلقد حاولت كل من تركيا وايطاليا علي الترتيب دفع الخط شرقا ليبدأ من رأس علم الروم (اى عند مرسى مطروح) الى سيوة وبهذا تفقد مصر «الزجاجة» ولايبقى لها منها الا «عنقها» فتحرم

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى، ص ٩٣ – ٩٤، الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٨٧ – ٩٠.

من كل عمق استراتيجي . هذا بينما كانت مصر وبريطانيا تطالبان بأن يبدأ الخط عند رأس الملح (وبذلك ينقل البردية الى مصر) الى ان ينتهي عند الجغبوب ، وفيما عدا هذا ، فلقد كانت بريطانيا تحاول ان تدفع بخط الحدود غربا ليتبع خط طول ٢٤ْ بدلا من ٢٥ْ . بينما كانت تركيا ثم ايطاليا تحاولان العكس .

واذا كان الحد التاريخي هنا غير واضح أصلا ومذبذبا باستمرار ، فان الحد الحالي الذى انتهت اليه اتفاقية ١٩٢٥، انما يمثل فى الواقع النتيجة النهائية لصراع قوة البحر وقوة البر ، قوة البحر بريطانيا وقوة البر ايطاليا . ذلك انه تقرر بحيث تكون الجغبوب لليبيا وسيوة لمصر مقابل ظهير برى للسلوم ، وبذلك تكون الاولى من الناحية العملية نقطة احتشاد لقوة ايطاليا البرية، بينما تقدم السلوم قاعدة لقوة بريطانيا البحرية . وبذلك أيضا تكون مصر قد فقدت الجغبوب التى كانت تتبعها باستمرار ، والتى ان لم يكن ضياعها يهدد مصر ككل فانه يهدد سيوة والساحل الشمالى الغربى على الاقل وقد ارغمت بريطانيا مصر على هذا التنازل لليبيا ، مثلما ارغمتها من قبل على قبول الحدود المزدوجة مع السودان ، وذلك لكى تشترى رضا ايطاليا التى كان الاستعمار العجوز العتيق قد بدأ يخشاها كاستعمار شاب فتى .

عن الخط نفسه ، فان الحدود الغربية تنقسم الى قطاعين متميزين وغير متكافئين طولا : قطاع متعرج فى الشمال ، وآخر خطى فلكى فى الجنوب . فالأول ، وطوله ٢٩٠ كم ، يأخذ شكل رقم ٤ شديد الانفراج ، ويمتد من نقطة تقع غرب السلوم المصرية وشرق البردية الليبية ، وينتهى عند التقاء خط عرض سيوة بخط طول ٢٥ْ ، تاركا واحة الجغبوب لليبيا وواحة سيوة لمصر .

واذا كان هذا يشطر حوضا طبيعيا واحدا اساسا ، هو ايضا وحدة اقتصادية متكاملة تقليديا ، وكتلة بشرية وحضارية وثقافية بربرية واحدة ، اى باختصار بفصل «توأمين سياميين» جغرافيا ، فانه كذلك يمزق الهضبة الشمالية التى تنحصر بينه وبين البحر، هضبة مرمريكا – مريوط التى تمتد من برقة حتى مشارف الاسكندرية ، كما ينصف القبائل الرعوية التى تترامى فوقها وهى بدو اولاد على ، ولهذا كله فرغم ان قطاع الحدود الشمالى هذا متعرج ، فلا يعنى ذلك انه حد طبيعي، بل هو اصطناعى الى مدى بعيد ، ومن هنا استدعى تنظيما خاصا للقبائل والمراعى وتحركات القطعان والسكان ، تنظيما يكاد يتجاهله من الناحية العملية ويوشك أن يدينه من الناحية العلمية .

على أن القطاع برمته انما يستمد خطره من الناحية الاستراتيجية ، فكما أنه المدخل الشرقى لليبيا ، فانه المدخل الغربى لمصر ، واذا كان مفتاحه الحرج يقع

بعيدا داخل الجانب المصرى ، فان امتداده الليبى يمثل وحدة استراتيچية متصلة كما تشهد الحرب الثانية بصفة خاصة ، ومن الناحية الطبيعية ، ينقسم القطاع الى ثلاثة اقسام فيزيوغرافية من الشمال الى الجنوب : شريط السهل الساحلى ، نطاق الهضبة الجيرية ، خط المنخفض الواحى وكل منها يمثل خط اقتراب حربيا هاما ، ولكن الأول أهمها لسهولته ، بينما أن آخرها أقلها أهمية لرخاوة ارضه ، فى حين لم تعد وعورة الثانى عقبة للحركة الميكانيكية .

اذ ننتقل من القطاع الشمالى الى الجنوبى نجد امامنا خطا بسيطا مستقيما يمتد مع خط طول ٢٥ْ شرقا لمسافة ٨٠٤ كم حتى نقطة السودان الثلاثية على خط عرض ٢٢ْ شمالا عند جبل العوينات ، والعوينات بارتفاعه كجبل شاهق وكعلم مفرد شاخص فوق مستوى افق الهضبة ، وبموقعه الدقيق عند مفرق او ملتقى الحدود الغربية والجنوبية ، يبدو حرفيا كحجر الزاوية الذى أرسته يد الطبيعة ليكون مركز انطلاق احداثى حدود مصر فى هذا الجزء القصى النائى والخاوى من تخومها القارية فى الصحراء الافريقية الكبرى ، والخط كله يمر فى فراغ بشرى مطلق ، فلاخطر له ولا منه ، انه حدود ميتة ، وفضلا عن ذلك فهو مانع طبيعى لا نظير له ، اذينقسم من الناحية الطبيعية الى قطاعين : صحراء رملية من الغرود فى الجزء الشمالى والأكبر منه ثم صحراء صخرية وحصوية من الحمد والرق فى الجزء الجنوبى والاصغر .

فالأول هو بحر الرمال العظيم ، أعظم منطقة غرود فى العالم تقريبا ، ان وقع معظمه داخل الجانب المصرى ، فان معظم اطرافه تمتطى الحدود على الجانبين ، فضلا عن ان امتداده العرق الكبير يقع على الجانب الليبى ، والبحر كله غير منفذ للجيوش البرية مطلقا ، فلا يمكن لأى قوة اختراقه ، اما القطاع الثانى فمنطقة صخرية فسيحة تتداخل فيها الكتل الجرانيتية بالمسطحات الحصوية ، كما تعلوها هنا وهناك كثبان الرمال والعروق ، وتتمثل فى هضبة الجلف الكبير على الجانب المصرى وسرير الكفرة وسارة على الجانب الليبى والمنطقة ان مكنت للحركة الميكانيكية الا ان بعدها السحيق عن مراكز العمران لايجعلها مدخلا او حتى بابا خلفيا (١) .

ولقد كانت الحدود المصرية – الليبية تقليديا نموذجا لحسن الجوار بين الاشقاء والتنسيق السلمى الهادىء للمصالح الرعوية والقبلية على جانبيها حيث تترامى قبائل

(1) R.F. Peel, A"Libya : some notes on the geographical background of the present operations", S.g M., Feb. 1941, P. 18-22

اولاد على من مشارف غرب الدلتا حتى اقدام هضبة برقة ، بل لقد اتخذ هذا النطاق برمته كتجربة رائدة فى عملية الدمج القومى داخل اتحاد الجمهوريات العربية ليكون نواة للوحدة الشاملة فيما بعد ، ولكن يبدو ان التجربة اذا كانت قد فشلت كنموذج ، فقد نجحت فى ان تلهب خيال الاطماع الاقليمية العابثة وغير المسئولة

ففى السنوات الاخيرة ، وكما شهدت الحدود الجنوبية فى الستينيات ، تحولت الحدود الغربية من خط سياسى خامد هادىء الى مشكلة حادة ملتهبة ، فكما فعل مثيله السابق فى السودان ، افتعل النظام الانقلابى العسكرى فى ليبيا «الجماهيريات» احتكاكات وأثار تحرشات على القطاع الساحلى من الحدود كشفت عن مطامع وادعاءات اقليمية سافرة ومعلنة فى صميم واعماق التراب المصرى ، فلقد اتضح ان مانسميه فى مصر «الصحراء الغربية» يسميه البعض (او احدهم) فى ليبيا «بالصحراء الشرقية» (ص . ش) ، وما نعتبره نحن محافظة الشمال الغربى او مطروح يدعونه محافظة بنغازى ! والطريف ان هذه الاطماع تصل الى مداخل الاسكندرية ذاتها وحواف البحيرة بعدها ؛ والاكثر طرافة ان النظام الليبى الحاكم اعلن انه لن يتورع عن استخدام كل الطرق لتحرير هذه الارض السليبة المغتصبة (كذا ؟) وقد تطور الامر بالفعل الى حد المناوشات العسكرية ثم الصدامات المسلحة .

علام تؤسس التوسعية الليبية المحدثة دعواها العدوانية هذه ؟أولا على اساس ان قبائل بدو اولاد على الرعوية فى مصر ان هى الا امتداد لجسمهم الاكبر وابناء عمومتهم فى برقة ولكن هذا خطأ من أوهام العوام يسقطه العلم تماما وبسهولة تامة، فاولاد على ليست قبيلة ليبية ، وانما هى كما رأينا قبيلة عربية الأصل والمصدر ، قدمت فى العصور الوسطى واستقرت على امتداد المنطقة . ثانيا ، وكأمر واقع ، لايخفى أن ليبيا الجماهيريات ، المتخمة بتروليا ، تشرع ثروتها الطارئة وفارق الرفاهية الحاد بين شطرى القبيلة عبر الحدود كاغراء مادى تلوح به وكطعم تلقيه لتخرب ولاء الجانب المصرى وتستدرجه خارج الحدود . وهى لعبة خاسرة كما هى غير كريمة . فمصر لا تعرف ولم تعرف قط لقبائل حدودها سواء شمالا أو جنوبا ولاء مزدوجا ولا ولاء خارج الحدود . وبالفعل فلقد أعلنت قبائل الساحل ولاءها المطلق للوطن الأب مصر .

وأخيرا ، وفى النهاية ، لن نضيف أن الأرض السليبة هنا ، إن كان ولابد ، إنما هى الأرض المصرية ، الجغبوب ، وذلك ايضا دون ان نذكر أن تبعية الأرض خارج الحدود هنا إنما كانت دائما للجانب المصرى حيث كان الاقليم السياسى المصرى يشمل تقليديا كل برقة حتى الخليج، خليج سيرت . يكفى فقط أن نقول إن مثل هذا

النوع من العلاقات المؤسفة والادعاءات الاقليمية التوسعية لا مكان له ببساطة بين الأشقاء ولا محل له من العروبة أو الإعراب .

ومن جانبنا ، فان الرد العملي هو المبادرة بملء الفراغ البشرى الذى يثير الشهية ثم تلطيف أو نسخ الانحدار المادى الذى يثير الغواية ، وذلك بمشاريع التنمية الاقتصادية المكثفة والتوطين والاستصلاح والاستزراع ونقل الكثافة المصرية الثقيلة من الوادى إلى الساحل . وقد بدأ هذا لحسن الحظ ويكل الوعى فعلا كجزء من الخطة الوطنية الشاملة لتخفيف الضغط السكانى فى الوادى وتعمير الصحارى. كذلك لا ننسى - بالمناسبة - أن نتحفظ ، جغرافيين خاصة ومصريين عامة ، إزاء تسمية الصحراء الليبية بل ونسقطها تماما (وكذلك الصحراء العربية) التى أشاعها الاستعمار ، وأن نحل محلها دائما تسمية الصحراء الغربية (والشرقية) ، فهى أدق وأصح عمليا وجغرافيا وآمن وأسلم سياسيا ووطنيا .

الحدود الشرقية (١)

رغم أن هذه هى أقصر حدود مصر - ٢٠٠ كم ونيف فقط - فانها بلا تردد أخطرها خارج كل حدود . مصدر هذه الخطورة بالطبع أنها حدود بوابة مصر الأولى ومدخلها الشرقى الحى المفعم بالأخطار والمتضاغط بالغزوات والموجات البشرية ونعنى بذلك سيناء . ولعل هذا أن يفسر لماذا كانت هذه الحدود هى الوحيدة التى تم تخطيطها تحت تهديد السلاح مباشرة حين تصادمت تركيا وبريطانيا صداما مسلحا وجها لوجه حول الحدود ، وذلك فى حادثة طابا الشهيرة سنة ١٩٠٦ التى لم يحسمها سوى ظهور الأسطول البريطانى فى مياه المنطقة .

فكما رأينا كانت سياسة تركيا طوال القرن الـ١٩ هى تقليص رقعة مصر فى سيناء ومحاولة دفع خط الحدود إلى أقصى حد ممكن داخلها . وفى المحادثات التى تم بها تحديد الحدود بين القوتين المستعمرتين فى ذلك العام عادت تركيا فى مساومات لا تنتهى فاقترحت عديدا من الخطوط : بين رفح ورأس محمد مرة ، وبين رفح والسويس مرة أخرى ، وبين رفح والسويس والعقبة مرة ثالثة ، إلى أن سلمت راغمة بخط رفح - العقبة فى النهاية (٢) .

يبدأ الخط من طابا قرب رأس خليج العقبة ، ثم يتجه كقاطع نحو الشمال

(١) حمدان، دراسات فى العالم العربى، ص ٩٢.

(٢) عباس عمار، المدخل الشرقي لمصر، القاهرة، ١٩٤٦، ص ١٩٧ - ٢٠١.

الغربى حتى رفح حيث يفصل بين رفح المصرية غربا ورفح الفلسطينية شرقا . الخط مستقيم أغلبه ، ولو أنه لايخلو من التعرج الطفيف ، كما يتوسطه تقريبا نتوء خفيف سالب فى منطقة جبل عنيجة وعين جديرات . هى إذن فى معظمها حدود فيزيوغرافية وطبوغرافية أكثر منها فلكية هندسية ، على عكس بقية حدود مصر . والحق أنها فى مجموعها أدنى وأجدر على الأصح أن تشبه بالقطاعات الساحلية وحدها فقط من تلك الحدود دون بقية قطاعاتها . والخط يتعامد على محور الهضبة ويمزق أوديتها وقبائلها الرحل ، مما اقتضى الاتفاق على وضع خاص لحركاتها ومراعيها وملكياتها تتجاهل الحد السياسى .

تقليديا ، كانت أخطر قطاعات الخط هى نهايته عند رأس العقبة ، ففى نصف دائرة صغيرة جدا تتقارب ، وإن لم تتقابل ، حدود أربع دول هى مصر ففلسطين فالأردن فالسعودية . وهذه الأهمية الاستراتيجية الواضحة هى التى جعلت بريطانيا من قبل تنتزع العقبة من السعودية لحساب الأردن ليجد مخرجا إلى البحر . على أن الخطورة والحساسية الفائقة للخط إنما برزت وتضاعفت منذ قيام إسرائيل ، التى إن كان الحد الأقصى لأطماعها الاقليمية هنا هو سيناء فان الحد الأدنى هو أن تدفع بالحدود عدة كيلو مترات غربا إلى خط يقع غرب رفح - إيلات - شرم الشيخ . ولئن كان العدو الاسرائيلى قد فشل فى كلا الهدفين ، فانه إلى اليوم مازال بطريقة أو بأخرى يحاول العبث بخط الحدود الدولى فى التواء واضح ، ولكن هيهات لاجدوى ومن الناحية الأخرى ، فانه لا أمن ولا أمان لحدودنا الشرقية حقا وصدقا إلا بازالة الوجود الإسرائيلى الغاصب من كل أرض فلسطين الجارة العربية الطبيعية الشقيقة.

الوحدة الوطنية

بمنتهى التركيز والتحديد ، إن تكن الوحدة الطبيعية أخص خصائص الوطن السياسى المصرى كقطعة من الأرض ، فان الوحدة الوطنية هى بلا ريب أبرز ملامح المجتمع السياسى الذى احتواه ذلك الوطن عبر العصور كقطعة من البشرية . ومن جماع ومجموع هاتين الخاصيتين بالدقة والضبط ، الوحدة الطبيعية والوحدة الوطنية ، جاءت وحدة مصر السياسية بلا زيادة ولا نقصان . فمن الوحدة الإثنية ، إلى الوحدة الدينية ، إلى الوحدة اللغوية ، إلى الوحدة السيكولوجية - على هذا الترتيب نصل إلى متوالية تصاعدية أساسية ، وإلى هذه المتوالية جاء تطور الوحدة الوطنية .

والوحدات الثلاث الأخيرة مفهوم أمرها . فبغير الوحدة اللغوية لا وحدة الشعب

فى الحقيقة، إنها وحدة الفكر . وبغير الوحدة الدينية قد تقاسي وحدة الشعب كثيرا، إنها وحدة القلب . والاثنتان معا تؤلفان الوحدة الثقافية التى هى تراث التراب الوطنى وطابع الأمة المميز . وكلها معا تصنع الوحدة السيكولوجية ، وحدة المزاج والطبع والنفسية والعقلية والسلوك والعادات وطريقة الحياة ... إلخ ، وهى وحدة ليست بالأقل خطرا من أخواتها وإن كانت المحصلة النهائية لها ، فانما هى فى واقع الأمر الوحدة الوطنية كلها فى التطبيق والممارسة المباشرة والحياة اليومية أكثر حتى مما هى البعد الرابع من أبعادها .

غير أن للبعد الأول من الرباعية وضعا خاصا أو مختلفا. فالوحدة الاثنية أو الجنسية ، أى وحدة الدم والأصل ، لاتعد فى نظر الكثيرين شرطا أساسيا أو حتميا لوجدة الشعب أو للدولة السياسية ، بل إن اشتراطها قد لا يرادف أو يخلق إلا الدولة العنصرية بكل شرورها وخطاياها ، وإن كان من المسلم به من الناحية الأخرى أن الفروق الحادة فى العنصر داخل الدولة قد تسبب مشكلات سياسية أكثر حدة ومع هذا وذاك ، فان مصر تملك من الوحدة الإثنية أقصي درجة يمكن أن تحوزها أو تحرزها دولة فى مثل مساحتها وعددها ، وذلك دون سعى منها ودون أدنى شبهة من عنصرية ، فلقد كانت دائما مجتمعا سياسيا مفتوحا متفتحا لم يعرف كراهية الأجانب xenophobia ولا عرف التعصب العرقى أو الحاجز اللونى . ولعل مصر من البلاد المعدودة التى تمثل خير تمثيل تلك المقولة الأساسية فى الجغرافيا السياسية من أن المواطنين فى التحليل الأخير هم كل أولئك الذين يظلهم الوطن واندمجوا فيه وأقاموا به بصفة دائمة ، وأن وحدة الأمة إنما هى وحدة الوطن فى نهاية المطاف . ومن ثم فان الوحدة الإثنية تلك إنما هى ميزة إضافية وبعد ثالث يدعم الوحدة الوطنية ويقوى النسيج السياسى للشعب وللدولة حيث يعنى المزيد من التجانس البشرى الأساسى .

فى ضوء هذه الصورة ، فلا شئ يقينا أدعى إلى الدهشة ولا أبعد عن الحقيقة العلمية من محاولة الاستعمار قديما – كرومر مثلا – تصوير مصر الحديثة كمجموعة من الأخلاط والمجموعات الجنسية المتباينة من مسلمين وأوروبيين وآسيويين وإفريقيين ، تبدو بها كمصر «الدولية أو الكوزموبوليتانية العالمية » أكثر منها كأمة موحدة أو كوحدة سياسية واحدة . فمصر ، يقول هو أولا ، « بلد غير محدد الحدود » ، و « المصريون ليسوا أمة أو شعبا ، وإنما تجمع عشوائى من عدد معين من العناصر المتباينة والخليطة المهجنة » (١) .

---

(1) Cromer, Modern Egypt.

فبغض النظر عن منطق التبرير الاستعمارى المكشوف ومبرر هذا الادعاء المحسوب وهو سلب الاستقلال السياسى ، فان السخرية هنا هى أن من أصعب الصعب أن نجد شعبا أكثر تجانسا ووحدة فى الأصول الجنسية والتكوين البشرى وأقرب إلى فكرة الأمة المثالية من مصر بالذات والتحديد كما رأينا وكما يعرف كل علماء الأجناس والسياسة . وحسبنا ردا على كرومر ما يقرره أجنبى معاصر ، فان بيملين ، من أن « هناك إذن أمة مصرية ، لها وعى بقوميتها....» (١) .

كلا ، لم تكن مصر السياسية أو غير السياسية « أمة الأمم » قط ، وإن كانت « أم الأمم » بالفعل ، لم تكن « عصبة أمم » ، وإنما كانت بسبقها وأصالتها « عاصمة الأمم » إن صح التعبير . وبصيغة أخرى ، لم تكن مصر « بابل » أخرى فى أى معنى أو شعبا هجينا مخلطا ، ولا كان المصريون فى مصر « أقلية » قط كما يحاول البعض أن يجعلهم أو يصورهم بين تلك الأخلاط والأمشاج التى يتوهمونها أو يؤلفونها من شظايا الأمم والشعوب المختلفة التى انصبت أو انصهرت فيها ، وإنما العكس تماما هو الصحيح : كانت تلك الشظايا الدخيلة هى الأقلية القليلة أبدا ، والمصريون هم السواد الأعظم والأغلبية الساحقة فى مصر دائما .

حقا لقد كانت « مصر وطن من لا وطن له » (٢) . بمعنى أنها قبلة اللاجئين وبلد مضياف وشعب لا يعرف كراهية الأجانب من حيث هم ، ولكن ما أبعد هذه المقولة عن مقولة الاستعمار الزائفة . بالمثل ، فاذا كانت بولندا ، التى قاومت بكل إصرار وضراوة عوامل التقسيم بل والانقراض كدولة عبر عدة قرون ، توصف بأنها « أمة الأمم nation of nations » (٣)، ففى مثل هذا المعنى وحده ويمثل تلك الصفة ، بل وبقوة أكبر بلا حدود ، يجوز أن توصف مصر التى قاومت عوامل الفناء ونجحت فى البقاء آلاف السنين . أما إذا كان المقصود بهذه المقولة أو تلك هو دعوى الاستعمار الجهول ، فليس أبعد منها عن مصر ولا أبعد من الاثنتين عن الحقيقة . ولنا أن نمضى باطمئنان إلى تحليل أبعاد وحدتنا الوطنية القوية السوية دون احتفال أو اعتداد بمقولات الاستعمار أو تقولاته .

الوحدة اللغوية

معا لا تزيد الأقليات اللغوية والدينية اليوم فى مصر عن المليونين ونصف المليون

---

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et :'Europe, Leiden, 1881, vol, I, P . 26-27

(٢) نعمات فؤاد، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ٣٢ .

(3) Goblet, P. 107...

من ٣٨,٢ مليون ، أى بنسبة ٦,٥٪ فقط من مجموع الأمة ، أو قل بالأرقام المستديرة ٣ ملايين من ٤٣ مليونا بنسبة ٧٪ (١٩٧٦) . فاذا عرفنا أن الدولة التى لاتتجاوز فيها الأقليات نسبة ٢٠٪ تعد فى عرف الجغرافيا السياسية دولة سليمة چيوبوليتيكيا متجانسة متماسكة وطنيا (١) ، أدركنا مدى قوة الوحدة الثقافية فالوطنية فى مصر حتى من الناحية العددية البحتة وحدها وبدون الاستدراكات والتحفظات النوعية الواجبة فى حالتنا .

فاذا بدأنا بالجانب اللغوى فسنجد تجانسا كاملا كأكمل ما فى العالم العربى ، بل هو مطلق فى الواقع . فرغم بعض الجيوب المحلية من غير العربية والتى لا وزن لها عدديا أو سياسيا من الناحية العملية ، فان مصر لا تعرف الأقليات اللغوية على الاطلاق ، فحتى تلك الجيوب تجمع بينها أى العربية وبين لغاتها الخاصة . ولا داعى لأن نكرر المقارنة بالمغرب أو السودان أو العراق ... إلخ ، فضلا عن الدول المتعددة اللغات خارج الوطن العربى .

وفضلا عن وحدة اللغة ، تمتاز مصر أيضا بوحدة اللهجة . وقد تبدو هذه اعتبارا ثانويا للغاية من الناحية النظرية ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أهمية عملية . فرغم وجود عدد من اللهجات الاقليمية كما فى برارى الدلتا ومدن السواحل والصعيد والواحات ... إلخ ، فانها أدخل فى العالم الفلكلور منها فى عالم السياسة ، وقد بدأت اللهجة القاهرية تغزوها وتزيفها بالتدريج لتصبح اللهجة الوطنية العامة . والأهم من ذلك أنها لا تقارن قط بما يعرفه كثير من البلاد العربية الأخرى حيث قد تتعدد وتتعقد وتتباعد اللهجات بدرجة ملحوظة ، مثلا فى الشام حيث تكاد تكون لكل قرية لهجتها أو طريقتها الخاصة فى الكلام (٢) .

كذلك فان مصر لا تعرف شيئا كاللهجات الطبقية أو حاجزا كحاجز ما يسمى « h,p» الذى تعرفه وتعانى منه بريطانيا مثلا . وعموما فان الذى يعرف انجلترا والانجليزية جيدا يعرف إلى أى مدى تتباين اللهجات المحلية والاقليمية ، فضلا عن الاجتماعية والطبقية ، أحيانا بصورة صادمة ، وهى ظاهرة لا تقارن قط بما فى مصر . ولقد نقترب من الصورة أكثر ومن النسب الصحيحة إذا قلنا إن فروق اللهجات داخل انجلترا إنما تعادل فروق اللهجات لا داخل مصر ولكن بين العرب عموما .

---

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geography, London, 1940, P. 282..
(2) Ch. Issawi, P. 4.

أما ما يمكن أن يسمى تجاوزا بالأقليات اللغوية فلا يعدو منطقتين – كدت أقول نقطتين – أو ثلاثا : إسفين النوبة ، جيب البشارية البداويت ، وواحة سيوة البربرية والملاحظ أنها جميعا وإن مثلت جيوبا محلية واضحة ، إلا أنها كأقليات لغوية تقع على أقصى هوامش المعمور والرقعة السياسية ، في أبعد مدى عن المدخل الأول للعروبة . وأهم من ذلك الوزن ، فعددهم ليس بالكبير ، النوبيون نحو ١٠٠ ألف تقليديا ، وسيوة بضعة أو عدة آلاف ، والكل لا يجاوز المائة ألف إلا بالكاد أى أقل من مدينة مصرية متوسطة إلى صغيرة الحجم ، أو نحو جزء من ٤٠٠ جزء من مجموع السكان . إنها إذن ليست حتى « متاحف » لغوية وإنما « حفريات » لغوية بالأحرى .

وحتى بعد هذا فمن الخطأ اعتبارهم أقلية بالمعنى المفهوم ، فهم ليسوا أكثر من « قبيلة » متميزة نوعا في الجسم الكبير . وإذا كانت لهم لغة خاصة فهى لسان داخلي يجمعون بينه وبين العربية ، فهم مزدوجو اللسان جميعا ، بينما استعارت النوبية من العربية ثلث مفرداتها ، كل ذلك كخطوة لاشك في سبيل التعريب المطلق . وسيلاحظ أنه منذ مشاريع الرى في خزان أسوان ، وبصفة أخص في السد العالى ، حدثت عملية انتشار وانصهار للنوبيين في تضاعيف السكان بحيث نرى تركزهم كجماعة محلية آخذا في الذوبان ، وعملية تمام تمصيرهم آخذة في التسارع . وبالمثل فان مصير البشارية هو كمصير إخوتهم العبابدة من قبل ، التمصير والتعريب الكاملين.

والواقع أن بقاء هذه الجيوب الثانوية على أطراف المعمور المصرى حتى قلب العصر الحديث ليس إلا أحد النواتج الجانبية لعصور التخلف الماضية ، تخلف المواصلات وغياب التنمية واستمرار العزلة ... إلخ . أما الآن ، وخاصة مع طفرة مشاريع التنمية الحديثة والتحديث والتعليم ووسائل المواصلات المكانية واللامكانية ، أى كل مركب الحضارة الجديدة المعاصرة ، فان هذه الأقليات قد ختم على مصيرها، فهى محكوم عليها بالذوبان التام في كتلة الجسم الوطنى الكبير إن عاجلا أو آجلا.

الوحدة الدينية

الحجم والتطور

كانت الأقلية القبطية في مصر دائما ثابتة النسبة تقريبا ، كما كانت محدودة الحجم عموما ، كانت أقلية ضئيلة mini - minority إن صح التعبير ، مثلما كانت بتعبير ويكين أقلية وحيدة أو متوحدة لا أقارب أو امتدادات لها في الخارج

غالبا minority lonely (١) . ففى أيام الحملة الفرنسية قدر عددها بنحو ١٥٠ ألفا (٢) ، وهذا من مجموع السكان البالغ حينئذ نحو ٢,٥ مليون يعادل نحو ٦٪ بالتقريب . وفى ١٨٦٨ قدر مرى Murray عددالأقباط فى القاهرة وحدها بنحو ٦٠,٠٠٠ ، فى وقت لم يزد تعداد العاصمة كلها عن ٢٤٠,٠٠٠ ، أى بنسبة الربع ، وهى نسبة « لا تكاد تصدق » كما يعلق بيرت (٣) ، ولذا فهو تقدير خاطئ مبالغ فيه بوضوح . وفى ١٨٧٧ قدر عدد الأقباط بنحو ٥٠٠,٠٠٠ (٤) ، أى أكثر من ثلاثة أمثاله أيام الحملة . ولعل هذا التقدير بعيد عن الدقة هو الآخر ، بدليل أن عددهم فى تعداد ١٩٠٧ مثلا بلغ ٧٠٦,٣٠٠ فقط

ومنذ أن انتظمت التعدادات العشرية ، تبدو نسبة المسيحيين فى مصر وقد ارتفعت باطراد حتى الأربعينيات ثم أخذت تنخفض لتستقر الآن على ما كانت عليه تقريبا أيام الحملة . ولكن نسبة المسيحيين فى هذه الحالة إنما تشمل إلى جانب الأقباط الوطنيين قطاعا هاما من الجاليات الأوروبية المسيحية التى كانت مقيمة فى مصر والتى زاد عددها كثيرا خلال تلك المرحلة ثم أخذت تنخفض حتى صفيت تقريبا فى السنوات الأخيرة . مثلا فى ١٩١٧ بلغت نسبة الأقباط ٨١,٤٪ فقط من جملة المسيحيين فى مصر ، فى حين أنهم اليوم يمثلون السواد الأعظم بينهم .

لهذا فان تطور نسبة المسيحيين فى مصر فى العقود الأخيرة إنما يعكس فى الدرجة الأولى نسبة تلك الجاليات الأوروبية ، وعلينا لذلك أن نميز بين نسبة المسيحيين عموما ونسبة الأقباط على حدة . فكما يوضح الجدول الآتى (٥) ، ارتفعت نسبة المسيحيين ككل من ٦,٨٧٪ فى ١٩٠٧إلى ٨,٣٣٪ فى ١٩٢٧ ثم من هذه القمة عادت فانخفضت حتى بلغت أدناها أخيرا وهو نحو ٦,٣٢ ٪ فى ١٩٧٦ . وهذا الهبوط الأخير هو أساسا نتيجة للخروج الأوروبى .

(1) Edward Wakin, A lonely minority, Lond , 1961,.
(2) Issawi, P. 16.
(3) N.C Burt, The Far East or letters from Egypt, Palestine& other lands of the Orient, Cincinatti, 1868, P. 23
(4) J.C. McCoan, Egypt as it is, P. 23..
(٥) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، نتائج تعداد ١٩٧٦.

السنة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
١٩٠٧	٨٨٢,٠٠٠	٧,٨٧
١٩١٧	١,٠٢٦,٠٠٠	٨,٠٦
١٩٢٧	١,١٨٢,٠٠٠	٨,٣٣
١٩٣٧	١,٣٠٤,٠٠٠	٨,١٩
١٩٤٧	١,٥٠٢,٠٠٠	٧,٩١
١٩٦٠	١,٩٠٥,٠٠٠	٧,٣٣
١٩٦٦	٢,٠١٩,٠٠٠	٦,٧٤
١٩٧٦	٢,٣١٦,٠٠٠	٦,٣٢

أما نسبة الأقباط الوطنيين نفسها فلم تكد تتغير تغيرا محسوسا ، وهى أقرب عموما إلى الثبات . وهكذا ، وبخروج الجاليات الأوروبية ، عادت نسبة المسيحيين عموما فى مصر اليوم لتقترب من نسبة الأقباط وحدهم أيام الحملة من ناحية ، ومن ناحية أخرى أصبحت نسبة الأقباط ترادف عمليا نسبة المسيحيين بلا فارق هام ، أى عاد جسم السكان المسيحيين يقتصر كما كان تاريخيا على كتلة الأقباط الوطنيين وحدهم فى الأعم الأغلب . ويمكن القول الآن بأن واحدا من كل ١٥ إلى ١٦ مصريا هو من الأقباط . وبهذا أيضا فان الأقلية القبطية وإن كانت بتعدادها المطلق – مليونين وربع المليون تقريبا – تمثل أكبر جزيرة مسيحية فى أية دولة عربية بما فى ذلك لبنان ، فانها تبدو محدودة النسبة جدا بالمقارنة : أقل من ٦,٣٪ مقابل ١٦٪ فى سوريا ، وأقل نوعا من ٥٠٪ فى لبنان .

وفيما عدا هذا فان عدد الأقباط فى مصر بلغ ٧٠٧,٠٠٠فى ١٩٠٧ ، ثم ارتفع إلى ٨٣٥,٠٠٠ فى ١٩١٧ ، ثم سجل علامة المليون لأول مرة فى أواسط الثلاثينيات تقريبا حيث بلغوا ١,٠٨٥,٠٠٠ فى تعداد ١٩٣٧ بنسبة ٦,٨٪ من مجموع السكان وحوالى منتصف القرن يمكن القول إن الأقباط ، وقد ناهزوا علامة المليون ونصف المليون ، كانوا قد ضاعفوا عددهم أيام الحملة الفرنسية عشرة الأمثال ، وذلك يعنى خلال قرن ونصف قرن من الزمان . وبعد ذلك سجل عدد الأقباط علامة المليونين لأول مرة فى أواسط الستينيات ، حيث بلغوا ٢,٠٠٨,٠٠٠ فى ١٩٦٦ بنسبة ٦,٦٪ من مجموع السكان ، وهو ما يعنى أيضا أنهم قد تضاعفوا فى نحو ٤٠سنة منذ ١٩٢٧ . أما الآن ، إذ يناهز عددهم المليونين وربع المليون ، فانهم على سبيل التقريب يعادلون كأقلية بين السكان حجم الاسكندرية كتجمع بشرى فى هيكل مصر .

أخيرا ، ورغم ثبات نسبتهم الإحصائية ، فمن الثابت أن النسبة الفعلية تتناقص تناقصا طفيفا ولكنه مستمر مع الوقت ، وذلك بفعل ثلاثة عوامل : تفوق معدل مواليد المسلمين ، التحولات الدينية إلى الإسلام ، تفوق هجرة الأقباط إلى الخارج . فعن الأول ، كان المعدل في ١٩٢٧ مثلا ٤٥ في الألف عند المسلمين مقابل ٣٨ عند المسيحيين ، وفي ١٩٣٧ كان ٤٤ مقابل ٣٥ على الترتيب . ولما كان معدل المسيحيين حينئذ يشمل إلى جانب الأقباط الجالية الأوروبية الضخمة ، وكانت هذه تمتاز بمعدل مواليد شديد الانخفاض ، فقد يجوز أن نضع معدل مواليد الأقباط في مرتبة وسط بين تلك الأرقام . وانخفاض الخصوبة القبطية عن المسلمة أو « تفاوت الخصوبة differential fertility » يرجع إلى أسباب تقليدية عديدة ربما كان منها غياب تعدد الزوجات وصعوبة الطلاق وبالمقابل انتشار تحديد الأسرة وعلى نطاق ضئيل وجود نظام الرهبنة ... إلخ

من الناحية الأخرى نجد معدل الوفيات ، وخاصة وفيات الأطفال ، أعلى بين المسلمين عنه بين المسيحيين بما في ذلك الأقباط : ٢٦ في الألف مقابل ٢١ في ١٩٢٧ ، ٢٨ مقابل ٢٢ في ١٩٣٧ على الترتيب . وبذلك كانت معدلات النمو بين المسلمين والمسيحيين ١٩ في الألف مقابل ١٧ في ١٩٢٧ ، ١٦ مقابل ١٣ في ١٩٣٧ أي أن معدلات النمو بين المسلمين ، وإن كانت لاتتناسب تماما مع ارتفاع معدل مواليدهم ، فانها عموما أعلى منها بين المسيحيين بما فيهم الأقباط ، وذلك عكس ما يستنتج - خطأ أو سهوا لاشك - شارل عيسوى من الأرقام نفسها(١) . فاذا نحن استبعدنا كذلك من أرقام الوفيات والنمو أثر الجاليات الأوروبية الذى لاشك يخفضها بشدة ، برز اختلاف معدل النمو بين المسلمين والأقباط بصورة أوضح .

ثانيا ، عن التحولات الدينية التى تحدث سنويا إلى الإسلام ، يقول عيسوى « من المعروف أنه كل عام يتحول بضع مئات من الأقباط في مصر العليا إلى الإسلام ، ومن المحتمل أن هذا يرجع ، على أية حال ، لا إلى الضغط الإدارى أو الاجتماعى وإنما إلى أن أنيميا الكنيسة القبطية قد حرمت القرويين من التعليم الدينى ، وأن كثيرا من الأقباط بالتالى لا يرون سببا لأن يستمروا فى الانتماء إلى طائفة تفرقهم عن جيرانهم دون أن تعطيهم أى شئ إيجابى فى المقابل » (٢) . والمعروف أيضا أن بعض حالات التحول إلى الإسلام على مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية تحدث لأسباب جانبية أوغير مباشرة كالتخلص خاصة من قيود الطلاق الكنسية .... إلخ .

(1) P. 45..
(2) P. 162..

ثالثا ، وأخيرا ، هناك عامل « الهجرة المتفاوتة differential emigration » وهو عامل مستحدث للغاية ، ودوره - إذا استمر - مستقبلي أكثر مما ينتمي إلى ، أو ينطبق على ، الماضي . ذلك هو ما لوحظ في السنوات الأخيرة ، منذ عرف المصريون الهجرة إلى الخارج والعالم الغربي وخاصة أمريكا الشمالية (كندا والولايات) ، من ارتفاع نسبة الأقباط ارتفاعا ملحوظا في هذا التيار الذي يقتصر غالبا على المتعلمين تعليما عاليا أو شبه ذلك . ولعل بهذه الحقيقة يرتبط نشاط ودور رجال الكنيسة القبطية البارز في دول المهجر . فاذا صح هذا الاتجاه فستكون الهجرة المصرية إلى العالم الجديد في النصف الأخير من القرن العشرين قد كررت إلى حد أو آخر عنصر الانتخاب الديني الذي عرفته الهجرة السورية واللبنانية الأكبر والأسبق بكثير إلى المهجر في النصف الأول من القرن .

التوزيع الجغرافي

حين ننتقل من الوزن النسبي والتطور التاريخي لحجم الأقلية القبطية إلى التوزيع الجغرافي ، فان هناك عدة حقائق تبرز من الجدول الآتي لتوزيع المسيحيين في المحافظات بحسب تعداد ١٩٧٦ ، مع ملاحظة الفارق الطفيف بين مضمون المسيحيين والأقباط . أهم تلك الحقائق ست هي : سكان مدن ، التركز العاصمي ، تفوق الصعيد عددا ، تفوق الصعيد كثافة ، تزايد الكثافة جنوبا ، الصعيد الأوسط قمة الكثافة .

المحافظة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
القاهرة	٥١٥,٠٠٠	١٠,١٣
الاسكندرية	١٥٦,٠٠٠	٦,٧٤
بورسعيد	١١,٠٠٠	٤,٢٤
الإسماعيلية	١٠,٠٠	٢,٧٨
السويس	٨,٠٠٠	٤,٣٧
دمياط	١,٠٠٠	٠,٢٥
الدقهلية	٣١,٠٠٠	١,١٤
الشرقية	٣٦,٠٠٠	١,٣٨
القليوبية	٤٦,٠٠٠	٢,٧٦
كفر الشيخ	٩,٠٠٠	٠,٦٧
الغربية	٤٣,٠٠٠	١,٨٨
المنوفية	٣٤,٠٠٠	١,٩٨

البحيرة	٣٨,٠٠٠	١.٤٧
الجيزة	٩٣,٠٠٠	٣.٨٣
بنى سويف	٦٣,٠٠٠	٥.٦٤
الفيوم	٤٣,٠٠٠	٣.٧٧
المنيا	٣٩٨,٠٠٠	١٩.٣٨
أسيوط	٣٣٩,٠٠٠	١٩.٩٩
سوهاج	٢٧٣,٠٠٠	١٤.١٦
قنا	١٢٩,٠٠٠	٧.٥٩
أسوان	٣٤,٠٠٠	٥.٥١

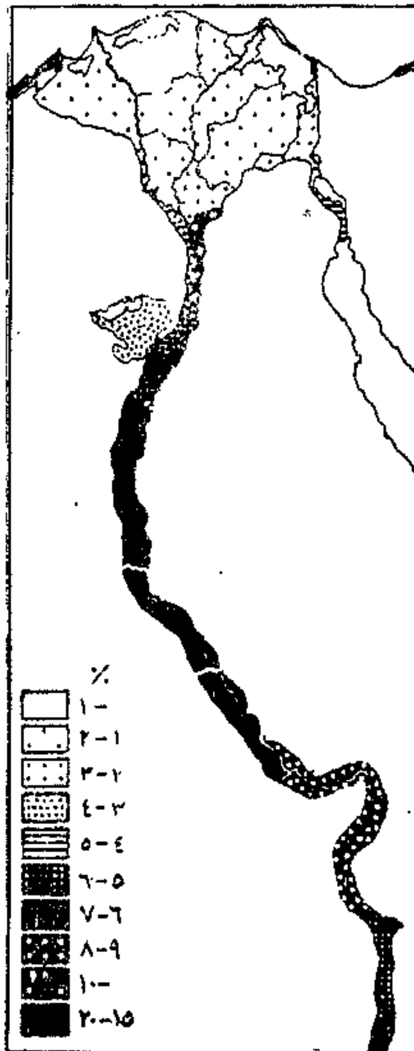
أولا ، سكان مدن . فمن حيث التوزيع الوظيفي ، يميل الأقباط إلى أن يكونوا سكان مدن الى حد بعيد . وهذا إتجاه تقليدى يسير مع اتجاههم السائد إلى الوظائف غير الزراعية كالتجارة والمهن الحرة والوظائف الكتابية والحكومية .. إلخ . فقد بلغ عدد المسيحيين في محافظات المدن الحضرية الكبرى الخمس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس نحو ٧٠٠ ألف ، أى بنسبة ٣٠٪ من مجموع المسيحيين في القطر ، أو الثلث تقريبا . وهذا العدد يعادل أيضا نحو ٧٥٪ من جملة المسيحين في كل الدلتا بما في ذلك تلك المدن الخمس ، أى أن ثلاثة أرباع المسيحيين (أى عمليا الأقباط) في الدلتا الكبرى هم سكان مدن . فاذا أضفنا إلى ذلك مجموعهم فى مدن سائر الأقاليم ، وهو نسبة عالية محليا ، فلعل نسبة سكان المدن العامة ترتفع بينهم إلى النصف على الأقل . وبالتالى فان الأقباط أكثر تمدنا من المسلمين

ثانيا ، التركز العاصمي . وتتركز أكبر كتلة من المسيحيين و / أو الأقباط في مصر جميعا في القاهرة التى تضم وحدها أكثر من نصف المليون ، تمثل نحو عشر سكان محافظة العاصمة نفسها ونحو ٢٢,٢٪ أى بين الخمس والربع من مجموع المسيحيين في مصر . وتلى الاسكندرية بنحو ١٦٠ألفا تمثل أقل من ٦,٧٪ من سكان المدينة ونحو النسبة نفسها ٦,٧٪ من مجموع المسيحيين فى مصر . وبذلك أيضا تضم المدينتان العاصمتان نحو ٦٧١ ألفا أى ثلثى المليون ، تعادل ٢٨,٩٪ من مجموعهم الوطني . أى أن أكثرمن ربع المسيحيين في مصر جميعا يحتشد في العاصمتين .

ثالثا ، تفوق الصعيد عددا ، فسواء ضمنا الدلتا محافظات المدن الحضرية الخمس الكبرى، العاصمتين ومدن القناة ، او قصرناها على بقية المحافظات الاقليمية ، فان الغلبة العددية هى للصعيد الى اقصى حد ، فمقابل ٢٤٩ر٠٠٠ في محافظات الدلتا الاقليمية ، او ٩٤٠ر٠٠٠ في كل الدلتا بما فى ذلك العاصمتان

ومدن القناة ، يستأثر الصعيد بنحو ١٫٣٧٢٫٠٠٠ نسمة ، اى ان المسيحيين يتوزعون بين الدلتا (الكبرى) والصعيد بنسبة ٤٠٪ . ٦٠٪ على الترتيب ، والواقع اننا اذا استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا ، لما بقى لهذه الا ٤٢٥٫٠٠٠ مقابل ١٫٣٧٢٫٠٠٠ للصعيد ، اى تخرج الدلتا بنحو ٣٠٪ من الصعيد او يصبح الصعيد ثلاثة امثال الدلتا علي الاقل ، ذلك رغم ان مجموع سكان الدلتا بدون القاهرة يبلغ ١٨٫٦٦٧٫٠٠٠ ، مقابل ١٢٫٦٧٠٫٠٠٠ للصعيد .

معنى هذا ان الصعيد يضم نحو ٦٠٪ من مجموع المسيحيين فى مصر بينما لايزيد حجمه على ٣٣٪ من مجموع سكان مصر ، قل بالتقريب الشديد الثلثين مقابل الثلث على الترتيب . هذا فى حين لا تزيد نسبة الدلتا (بغير القاهرة) على ١٨٫٣٪ من مجموع المسيحيين فى مصر ، رغم ان الدلتا تعادل ٤٨٫٨٪ من مجموع سكان مصر، قل نحو الخمس مقابل النصف على الترتيب.



شكل ١٦ ـ توزيع كثافة المسيحيين في مصر حسب تعداد ١٩٧٩ .

رابعا ، تفوق الصعيد كثافة ، لما كان مجموع المسيحيين فى كل الدلتا بما فى ذلك القاهرة هو نحو ٩٤٠٫٠٠٠ ، وكان مجموع كل سكانها هو ٢٣٫٧٥١٫٠٠٠، فان نسبة المسيحيين بها تبلغ نحو ٤٪ فقط ، بل اذا نحن استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا لانخفضت هذه النسبة الى اقل من ٢٫٣٪ اى ان معدل نسبة المسيحيين فى الدلتا ككل او فى كل محافظاتهاعلى حدة فيما عدا العاصمتين هو اقل من معدلهم الوطنى العام وهو ٦٫٣٪ .

على النقيض الصعيد فمجموع المسيحيين به ١٫٣٧٢٫٠٠٠ من مجموع

سكانه العام البالغ ١٢٫٦٧٠٫٠٠٠ ، اى بنسبة ١٠٫٨٪ . اى ان متوسط كثافة المسيحيين فى الصعيد اعلى عموما من المتوسط الوطنى فى مصر عموما ، كما ان معظم محافظاته على حدة تفوقه قليلا او كثيرا، وبهذا ايضا تبلغ نسبة المسيحيين فى الصعيد ثلاثة امثالها فى الدلتا على الاقل .

اخيرا فبينما يوجد اثنان او اربعة من المسيحيين بين كل مائة مواطن فى الدلتا ، فان المسيحيين فى الصعيد يشكلون عشر سكانه مقابل تسعة الاعشار للمسلمين ، قل تقريبا بنفس نسبة مساحة السهل الفيضى به بين الضفتين الشرقية والغربية على الترتيب . فى هذه الحدود اذن كأقلية مطلقة دائما ، وعلى مستوى المقارنة داخل حدود هذه الاقلية نفسها ولكن ليس على مستوى الوطن ، يمكن القول ان الوجه القبلى هو الوجه القبطى .

خامسا ، تزايد الكثافة جنوبا ، اذا كان من الواضح ان كثافة المسيحيين تزداد من الشمال الى الجنوب على المستوى العام بين الدلتا والصعيد ، فان هذا يصدق ايضا على المستوى التفصيلى داخل كل منهما على حدة ، وبالتالى على سلوك او انحدار الكثافة فى مصر عموما ، فباستثناء المحافظات الحضرية التى تحف بأطراف الدلتا كمدن نقطية بحتة لها طبيعتها الخاصة ، نستطيع ان نلحظ فى الجدول اتجاها مطردا الى تزايد النسبة المئوية للمسيحيين فى محافظات الدلتا كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب داخل جسمها نفسه ، بالمثل فى الصعيد بوجه عام ، الا ان الكثافة تعود فى الجنوب الاقصى الى الانخفاض نسبيا ، فهى تزحف صعدا من الجيزة حتى تبلغ قمتها فى اسيوط، ثم تنخفض قليلا فى سوهاج ، ثم بسرعة وبشدة من قنا الى اسوان .

سادسا ، واخيرا ، الصعيد الاوسط قمة الكثافة ، فبينما تقل نسبة المسيحيين المئوية فى كل محافظات الدلتا وشمال الصعيد حتى بنى سويف عن المعدل الوطنى العام ، اذا بها ترتفع فجأة وبشدة فى الصعيد الاوسط ، أو بالدقة فى النصف الجنوبى من جذع الصعيد ابتداء من المنيا حتى سوهاج ، تهبط بعدها الى حوالى المتوسط الوطنى العام ، ففى كل من هذه المحافظات الثلاث يتراوح عدد المسيحيين بين اكثر من ثلث واكثر من ربع المليون بحيث يزيد أقلها على كل مجموع المسيحيين فى الدلتا باستثناء المدن الحضرية الخمس ، اما النسبة المئوية فيها فتتراوح بين حوالى ٢٠٪ ، ١٥ ٪ اى يشكل المسيحيون فيها بين خمس وسدس السكان بالتقريب ، اى اكثر من ثلاثة امثال الى ضعف المتوسط الوطنى العام .

وفى هذه الثلاثية تأتى المنيا فى الصدارة من حيث العدد المطلق ، بينما تتصدر

اسيوط فى الكثافة النسبية ، ولو ان الفارق طفيف فى الحالين ، وبهذا تضم المحافظات الثلاث فيما بينها وحدها مليون نسمة (١٫٠١٠٫٠٠٠) تمثل نحو ثلاثة ارباع المسيحيين فى الصعيد كله (٧٣٫٥٪) ، او اقل من نصف مجموعهم الوطنى جميعا (٤٤٪) . هذا النطاق اذن هو مركز الثقل فى توزيع الاقلية المسيحية او المعقل الاساسى للاقلية القبطية .

وحدة الأصل

تلك هى خريطة المسيحية او جغرافية الاقباط فى مصر ، فماذا تعنى سياسيا من حيث النسيج والتماسك الچيوبوليتيكى والوحدة الوطنية والسياسية ؟ ابتداء . ان كثافة المسيحية تزداد كلما تعمقنا جنوبا ، اى كلما بعدنا عن مدخل الاسلام من الشمال ، فهذا لا يعنى مطلقا ان الموجة العربية الاسلامية - اذا كان لنا ان نضع الحاضر فى اطار الخلفية التاريخية - قد ازاحت الاساس «القبطى» الى جيب الجنوب المغلق فى الصعيد ، وذلك كما حدث مثلا للفرشات الاساسية فى الشام او المغرب حيث التجأت الى المعاقل الجبلية والمرتفعات. فالانتشار العربى كان أشبه شيء بعملية الانتشار الغشائى الاسموزى : عالمية وسارية : عملية تغلل لا زحزحة، وتخلل لا ازاغة ، ولهذا فقد اثبتت الابحاث الانثروبولوچية الحديثة خطأ النظرية التى كانت ترى بين «الفلاحين والقبط» فارقا كالذى بين «العرب والبربر» فى المغرب : «رأى بعض المؤلفين أن بينهما نفس الاختلافات التى بين من يدعون بالعرب وبين البربر . ولكن علم الاجناس لم يؤيد هذا الرأى : فالاقباط والفلاحون يكادون يكونون شيئا واحدا» (١) وهكذا ، ميتة طبيعية لنظرية غير طبيعية .

والواقع ان الغريب فى هذه النظرية ليس سقوطها وانما اصلا قيامها ، ذلك لأن، وحدة الاصل بين المسلمين والاقباط ليست علميا الا تحصيل حاصل ومجرد بديهية انثروبولوچية ، ببساطة لأن تكوين مصر الجنسى سابق على تكوينها الدينى بنحو ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سنة على الاقل فالأساس القاعدى لأنثروبولوچيتها أسبق كما رأينا من المسيحية بأكثر من ٣٢٠٠ سنة ، ومن الاسلام بأكثر من ٤٠٠٠ سنة ، على اقل تقدير ، او كما يضعها حزين بكل وضوح لأن «الطابع الجنسى العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل ان يكون هناك اقباط ومسلمون» .

وفى هذا ، بالمناسبة ، رد ضمنى وتوضيحى ايضا على النظرية الشائعة من ان

(1) Chantre, op. cit, P. 149, Vallois, op. cit, P. 39..

الأقباط أقرب الى تمثيل المصريين القدماء من المسلمين ، ولاشك ابتداء أن هذا صحيح (٢) - وانما بالنسبة الى جزء من المسلمين وليس كلهم ، فليس كل المسلمين بالضرورة قد داخلتهم دماء عربية او غير عربية ، فهؤلاء اذن لا يقلون قربا من المصريين القدماء عن الاقباط والأصح ايضا ان نقول عن معظم الاقباط لا كلهم ذلك لان الاقباط هم ايضا قد داخلتهم بعض مؤثرات خارجية ، وان تكن غير عربية او اسلامية بالطبع ، وذلك من خلال الزواج المختلط مع بعض العناصر والجاليات المسيحية اللفانتية والاوروبية .

بل ان المسلمين الذين انحدروا من الاصل المصرى الاول دون التأثر بالدم العربى هم ببساطة شديدة اضعاف اضعاف أولئك الذين تأثروا به ، وهم بالتالى عشرات اضعاف الاقباط انفسهم ، وهم من ثم ايضا ليسوا «دخلاء» على مصر فى اى معنى ولا هم اقل «مصرية» فى الاصل عن الاقباط - والا لكان معنى هذا ان الغالبية العظمى من المصريين «دخلاء» وهو توهم مختل على النقيض المطلق من الحقيقة العلمية التاريخية وانحراف منطقى على النقيض المطلق مع أوليات العقل .

بعبارة اخرى فان معظم المسلمين المصريين أو الكثير منهم اليوم انما هم معظم القبط المصريين أسلموا بالامس ، بمثل ما ان اقباط اليوم هم بقية قبط الامس الذين استمروا على عقيدتهم السابقة ، ومن هنا وحده ايضا قد نستطيع ان نتفهم ، ان لم نستطع ان نتقبل ، وجهة نظر البعض او تعبيرهم حين يقولون ان المصريين اما «قبط مسلمون» واما «قبط مسيحيون» ، يقصدون ان كلمة قبط انما هى تحريف او شكل آخر لكلمة «ايجبت» اى مصر ، اى مرادف لكلمة مصرى ، ولقد تكون هذه طريقة خاصة جدا للتعبير عن وحدة الاصل بين الطائفتين ، ولكن الجوهر فيها سليم عمليا ، وهو تلك الوحدة بعينها ، وعلى اية حال ، فقبل اخوة الدين ، والعقيدة وعوضا عنها ، هناك اخوة الوطن والعرق بين الطائفتين ، فالكل مصريون قبل الاديان وبعدها ، واذا صح التشبيه الشائع عن الزواج الطبيعي بين ارض مصر وفيضان النيل ، فان من الصحيح ايضا ان ثمرته هى المصريون جميعا ، فالنيل ابوهم ومصر امهم (١).

ولعل العقاد كان عالما باحثا قبل ان يكون اديبا متحمسا حين لخص الموقف كله فى قضية الوحدة الوطنية بقوله الجامع «ينقض التاريخ كل مايقال عن التفرقة بين عناصر الوطنية المصرية . فمن الحقائق الواضحة ان المسلمين والمسيحيين سواء

(1) Coon, P. 459..

(٢) نعمات فؤاد ، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ٨٤ .

فى تكوين السلالة القومية ، ولا فرق بين هؤلاء وهؤلاء فى الاصالة والقدم عند الانتساب الى هذه البلاد ، فاذا كان بين المسلمين المصريين اناس وفدوا من بلاد العرب أو الترك ، فبين المسيحيين المصريين كذلك أناس وفدوا من سورية واليونان والحبشة ودانوا بمذهب الكنيسة المصرية او بغيره من المذاهب المسيحية ، ويبقى العدد الاعظم بعد ذلك سلالة مصرية عريقة ترجع بآبائها واجدادها الى اقدم العهود قبل الميلاد المسيحى وقبل بعثة موسى ...» (١)

وبهذه المناسبة ، واختتاما للمناقشة ، نذكر ان كثيرا من الاجانب خاصة الاوروبيين يدعون القدرة على التمييز بين المسلمين والاقباط على نحو ما يفعلون مثلا فى اوروبا بين المسيحيين واليهود ، غير ان من الصعب علميا ان نفهم كيف فحتى المصريون انفسهم يعجزون ، وكم ذا تحدث من مفارقات ، ليست غير محرجة احيانا ، اذا ماهم حاولوا ، والمحقق ان هذه الفكرة الشائعة هى اما من اوهام العوام واما من اوهام الخواص ، وتفسيرها العلمى هنا لا يختلف عن تفسير نظيرتها الخاصة باليهود فى اوروبا ، ولندع سليجمان يلخص ، ويحسم ، لنا الموقف كله فى حالتنا نحن بألفاظه هو .

«يعتقد الاجانب غالبا» ، يقول الانثروبولوچى الكبير ، «انهم قادرون على التمييز بمجرد النظر بين المسلمين والاقباط ، ولكن لما كان التحليل الجسمى لا يشير الى اختلاف كبير ، فان التمييز ان وجد لابد ان يكون حضاريا اساسا ، يرجع الى العادات والسمات التى تعتمد على طريقة الحياة ، فالاقباط ، وهم مسيحيون وسكان مدن فى الدرجة الاولى ، هم بصفة خاصة من الكتبة واصحاب المحلات ، فى حين ان الاغلبية العظمى من الفلاحين هم من المزارعين ، فلعل اثر العادات السائدة والتابعة لكليهما قد احدث اذن فارقا ملحوظا ، وصحيح ان فروقا طفيفة فى مظهر الوجه قد وصفت، فللاقباط عيون وبشرة افتح لونا وانف اضيق قليلا ، ولكن بالرغم من ذلك فان من المشكوك فيه ما اذا كان التشخيص بالنظر بين القبطى والمسلم ليس برمته سوى مسألة عوامل مثل المشية والملبس » (٢).

ولنا على نقطة اللون والانف التى يشير اليها سليجمان هامش تفسيرى ، فاذا كان لاخلاف على ان هذا الفارق بيئى اساسا ، ومهنى بالتحديد ، حيث لا يرتبط الاقباط كثيرا بالزراعة والعمل فى الخلاء وبالتالى لا يتعرضون للشمس كالفلاح

---

(١) سعد زغلول ، القاهرة، ١٩٣٦، ص ٢٥ وما بعدها .

(2) Races of Arfica, P. 108-9.

المسلم ، فان لنا مع ذلك ان نضيف ان لون البشرة ومعه سائر الصفات الجسمية المرتبطة به كالشعر والعين تتفاوت بين الاقباط مثلما تفعل بين المسلمين مابين الشمال والجنوب او فى المنطقة الواحدة ، وعلى سبيل المثال فان كثيرا من الاقباط هم اشد سمرة من كثير من المسلمين ، خاصة منهم اهل الجنوب الاقصى مثل قنا واسوان ، حتى ان بعض من يعمل منهم كبوابين مثلا فى العاصمة لايكادون يختلفون فى مظهرهم عن البواب النوبى التقليدى .

هذا على الجانب الجسدى البحت ، ولكن حتى على الجانب الحضارى يصعب ان نجد كذلك فارقا محسوسا ذا بال بين الطائفتين ، حتى كرومر نفسه عرف هذا واعترف به . «فالقبطى» ، كتب هو «فى مصر الحديثة» ، «هو من قمة رأسه الى أخمص قدمه ، فى السلوك واللغة والروح ، مسلم وان لم يدر كيف ، فالقبطيات تتشبهن بالمسلمات ، والاطفال تكيفوا بصفة عامة ، وعادات الزواج والجنائز تشبه ما عند المسلمين » (١) ورغم ان كرومر يرد هذا التشابه الى قانون تأثر الاقلية بالاغلبية وتقليدها لها على نحو ماكان فى الهند بين الهندوس والمسلمين ، الا ان اثر البيئة والحضارة والحياة المشتركة لايمكن تجاهله .

التداخل السكنى

وليس اقل خطأ بعد هذا تلك المحاولات السطحية عند بعض الكتاب الغربيين لتصوير او تصور «نطاق قبطى» فى الصعيد الاوسط حاليا (٢) واذا كان هناك تركز مؤكد فى هذا القطاع ، فهو ليس نطاقا الا على المستوى القبطى نفسه ، بمعنى انه قمة تجمع الاقباط فى هيكل توزيعهم العام ، ولكنه ليس نطاقا قبطيا على المستوى الوطنى ، بمعنى انه لايشكل اغلبية محلية او اقليمية على الاطلاق فى جسم الوطن ، فأقصى كثافة لاتعدو خمس السكان ، اى يظل اقلية موضوعية بين اربعة اخماس من الاغلبية .

لا ، ولا كانت مدينة الفيوم فى القرن الماضى ولا مدينة اسيوط فى الوقت الحالى (٣) «عاصمة» للاقباط الا فى المعنى المجازى جدا ، وعلى اية حال ، فاذا كان للاقباط فى مصر عاصمة حقيقية ومجازية فهى العاصمة الوطنية القاهرة ، عاصمة الجميع

(1) Modern Egypt, P. 158.
(2) Bdnjamin E. Thomas, in : World geography, ed. Freeman & Morris, 1958, P. 409.
(3) Chantre, P. 153, Stamp, Africa, P. 203.

فلعل فيها وحدها الآن اكثر من ربع اقباط مصر جميعا ، اى اكبر تجمع منفرد لهم فى اى منطقة من القطر ، وفى هذا الصدد ربما جاز ان نقول ان حى شبرا بالذات ، حيث تحتشد اكبر نسبة من اقباط العاصمة ، هو بدوره «عاصمة الاقباط فى العاصمة».

فيما عدا هذا . فرغم ان نسبتهم ترتفع بين السكان محليا ، فانهم لايمثلون الاغلبية فى اى مساحة على اى مستوى : فليس ثمة تركزات او توطنات محلية ، وانما الكل منبثون فى تضاعيف وخلايا الجسم الكبير كجزء لا يتجزأ ولا يتميز ، والقرى التى تخلو من الاقباط تماما فى مصر نادرة للغاية ، واندر منها جدا تلك التى يمثلون فيها الاغلبية النسبية ، بينما لاتعرف مصر قرية ينفردون بها تماما مثلما تعرف مناطق مختلفة فى الشام مثلا ، وكثير من الحالات التى توصف فى بعض المراجع بأنها مدينة او قرية «قبطية» يتضح من الارقام الدقيقة ان هذه الصفة المطلقة ان هى الا من قبيل التبسيط الشديد على الاقل ، فمثلا يذكر لوران نقادة – وهى بالصدفة من اعلى نسب الاقباط فى اى مدينة صغيرة بمصر – على انها مدينة «قبطية» (١) ، بينما تصل النسبة الاحصائية الى الثلثين بالتحديد .

ولعل من المفيد هنا ان نتوقف عند بعض الامثلة والعينات والحالات الخاصة . الى الشمال من المنيا ، وعلى الاخص فى الدلتا ، يندر ، ان تتجاوز نسبة الاقباط فى الحالات المختلفة مدنا كانت او قرى حوالى ٥٪ كسقف اعلى ، اما جنوب ذلك ، وبالاخص ابتداء من اسيوط ، فيمكن ان ترتفع النسبة فى بعض المدن المتوسطة الحجم الى الربع او الثلث ، ولكنها تقل عن ذلك كلما كان حجم المدينة اكبر اصلا ، ولا تتجاوزها الا فى المدن الصغيرة نسبيا ، فالنسبة مثلا نحو الربع فى كل من مدينتى اخميم وجرجا ، ولا تزيد على الثلث فى الاقصر ، بينما ترتفع الى الثلثين فى نقادة الصغيرة كما رأينا ، والى اكثر من ذلك فى بوش (بنى سويف) ونزلة عبيد (المنيا)

هناك بعد هذا مجموعة من الحالات الصغرى تحمل من اسماء الاماكن كلمة «دير» وتقتصر على الصعيد دون الدلتا . وهذه التسمية تشتق من اصولها التاريخية الغابرة حين بدأت بالفعل كأديرة ، ولكنها لم تلبث بالتدريج ان تحولت الى حالات سكنية عادية عامة ، وهى من وجهة جغرافية السكن تقابل الحالات التى تبدأ بمقطع «زاوية» او «مسجد» عند المسلمين والتى تتناثر بالعشرات وربما بالمئات فى كل انحاء الريف المصرى بلا تمييز او تحديد جغرافى . ولهذا فليس كل مكان يحمل اليوم اسم دير يعنى أديرة دينية بالطبع ، فهذه هى الأقلية المعدودة ، بينما تظل

(1) P. 47.

الاغلبية العظمى حلات سكنية لا وليست كل حلة سكنية منها تدل اليوم بالضرورة على اغلبية قبطية .

ترجع أصول هذه المجموعة فى الغالب الى أيام الالتجاء الى حواف الصحراء من الاضطهاد الروماني المسيحية ، من هنا فان نواتها فى الاعم الاغلب بدأت بالسكنى الدينية ثم تحولت بمرور الزمن الى سكنى مدنية عادية للاهالى عامة ولكن بطبيعة الحال للاقباط خاصة ، ومن ثم قد يغلبون عليها بدرجة أو بأخرى . غير أن أحجامها بالضرورة محدودة للغاية ، بضعة آلاف أو مئات تتألف من عدة عائلات تعيش فى كنف الدير ، وحيث تقترب هذه الحلات من المدن الكبرى فانها تفقد بالضرورة انفصالها وتندغم فى نسيجها العمرانى المترامى وان لم تفقد بالضرورة تركز الاقباط بها بدرجة أو بأخرى . مثال ذلك دير الطين ودير الجوابر فى مصر القديمة جنوب مجمع القاهرة ، ودير الملاك فى شماله الشرقى .

وفيما عدا ذلك فان الاصل الدينى القديم يفسر انتخاب كثير منها لحواف الصحراء حيث كانت تنشد العزلة والحماية ، فنجدها اليوم اما على اقصى اطراف الارض الزراعية فى الضفة الغربية من الصعيد ، واما فى فراغ الضفة الشرقية اللامعمور او قرب جيوبها الزراعية الصغيرة . كذلك فان بعضها يبدو فى عمارته اقرب الى الحصون منه الى الاديرة .

والمجموعة تبلغ نحو العشرين حلة ، اغلبها فى أسيوط وسوهاج وبعضها فى بنى سويف والمنيا ، وأقلها ماهو اليوم دير حقيقى (+) كما يوضح الجدول الآتى.

بني سويف

دير الميمون
عزبة دير الحديد
دير الانبا انطوان (+)

اسيوط

رزقة دير المحرق
دير درنكة
دير الجنادلة
دير القصير
دير الجبراوى
دير بصرة
ديرتاس

قنا

الدير

المنيا

دير سمالوط
دير جبل الطير (او دير البقيرة) (+)
دير ابو حنس
دير البرشا
دير مواس

سوهاج

نجع دير الملاقطة
نجع الدير
دير مار جرجس
دير الحديد (+)
دير الملاك
الدير الابيض (دير الانبا شنودة) (+)
الدير الاحمر (دير الانبا بشـوى) (+) .

فيما عدا هذه الحالات الخاصة المحدودة يتوزع السكان الاقباط حيثما توزع السكان المسلمون بلا حدود او تمييز ، حتى اسماء الاماكن يندر ان تحمل دلالة دينية . فما اقل القرى والنواحى امثال كودية الاسلام وكودية النصارى (اسيوط) او نزلة النصارى وبياض النصارى (بنى سويف) او اشنين النصارى (مغاغة) او غيط النصارى (دمياط) او عزبة الاقباط (سوهاج) . فهذه وامثالها اقل من القليل على الخريطة ، ولها عادة اصول خاصة فى التاريخ ، ولذا لايقاس عليها .

كذلك فى داخل القرى والمدن لانكاد نعرف تجمعات او تركزات طائفية سكنية خاصة او بارزة بل السكن مختلط مشاع ، وكثيرا ما تتداخل المساجد والكنائس فى اللاندسكيب المدنى ، وقد تتجاور ، اما ظاهرة «الحصة» ، «حصة الاقباط» او «الدرب» ، «درب النصارى» ، فاستثناء بل شذوذ محلى نادر ، وظاهرة تاريخية عند ذلك ، معنى هذا ، بعيدا تماما عن اى عزل سكنى ، هو التعايش والتداخل الجغرافى على كل المستويات ، تماما كالتداخل والتشابك الاقتصادى والمهنى حيث لايختص الاقباط بحرف معينة بذاتها وان كانت نسبة الزراعة بينهم اقل نوعا والمهن الحرة اعلى نوعا .

التماسك السياسى

نصل من هذا كله الى أن ثنائية المسلمين – الاقباط فى مصر لا تتعارض مع الوحدة الوطنية ، بل الدينية ، ولاهى تنسخها . فبالاصل الاثنولوجى . كما بالوضع الاجتماعى ، كما بالتوزيع السكنى ، تعد الاقلية القبطية من صميم الكيان المصرى الكبير ، وكتلة رصينة رصيفة من جسم الأمة شديدة التماسك فيه والالتحام به . وقد تبدى ذلك سياسيا حتى فى العصور الوسطى ، فضلا عن العصر الحديث . فى العصور الوسطى ، ربما فرضت بعض حالات فردية عابرة من التمييز فى الملبس والمظهر وما أشبه ، مثلما وقعت بعض «حوادث مؤسفة» انتقامية نتيجة انفلات الاعصاب اثناء الحملات والغارات الصليبية على بعض المدن المصرية لكن هذا كله لم يكن الا الشذوذ النادر ، وذلك ايضا فى فترة كانت ماتزال مرحلة انتقال وتحول الى الاسلام (١) وفيما عدا ذلك فان صلابة الوحدة الوطنية إبان الصليبيات هى مضرب المثل بشهادة المستشرقين أنفسهم .

اما فى العصر الحديث ، فالثابت المسجل انه لم تقع لا اثناء الحملة

(١) عباس حلمى اسماعيل، «التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية » مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٤، ص ٥١، ٧١.

الفرنسية ولاأثناء الثورة العرابية (بشهادة النديم) اية صدامات او انفعالات ، دعك من ثورة ١٩١٩ التى كانت نموذج الوحدة الوطنية ، وبصورة عامة فان مصر الحديثة لم تعرف التعصب الدينى او التفرقة الطائفية ، ولا كان وضع الاقباط فى يوم غير مريح قط ، اما كل ماقيل بعكس ذلك فهو عادة من ترويج المغرضين من أعداء مصر، خاصة الاستعمار (الذى – بالمناسبة – لم ينفك حتى اليوم يشكك حتى فى صحة ارقام تعدادهم الرسمية المعلنة ونسبتهم الاحصائية من مجموع السكان ، ويروج من تزييفه أرقاما مضخمة قد تبلغ احيانا ثلاثة أو اربعة أمثال الحقيقة) .

من الثابت المقرر ، مثلا ، ان الاقباط كانوا دائما يتمتعون بمستوى اقتصادى ومستوى معيشة أعلى عموما من متوسط الشعب ككل ، وكمؤشر واحد الى هذه الحقيقة ، يذكر تقرير المؤتمر القبطى فى اوائل هذا القرن ان الاقباط كانوا يدفعون ١٦٪ من ضريبة الأراضى رغم ان نسبتهم من السكان ٦٪ فقط . (١) كذلك فانهم الى وقت قريب كانوا يشغلون فى وظائف الادارة نسبة اكبر واقوى بكثير من نسبتهم العددية ، مثلما انتقلوا بعد ذلك الى وضع مماثل فى المهن الحرة العالية ، فضلا عن ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الامية بينهم بالقياس الى المستوى الوطنى العام (٢) .

ويمكن لأى عابر سبيل فى مصر ان يطالع هذا كله مختزلا ببلاغة ومنعكسا عمليا فى اللاندسكيب المدنى ، حيث تبرز ابراج الكنائس العديدة بكثافة اعلى بكثير من كثافة السكان الاقباط نفسها الى حد انه – كما يفعل بعض الزوار الاجانب – لو اتخذ كثافة الكنائس المرئية مقياسا لكثافة الاقباط غير المرئية لخرج بنسبة بعيدة جدا عن الحقيقة ويعدد هو اضعاف الواقع تماما ، احيانا ما اتخذه الاستعمار دليلا مزعوما على ارقامه المضخمة المكذوبة عن عددهم كأقلية ، غير ان هذا كله ومثله انما يدل على مستوى اعلى من الثراء والدخل ، ولهذا فاذا كان هناك حقا تمييز ، فهو بالتمييز لا بالتحيز وبالموجب لا بالسالب ، وهذا فى الواقع قانون عام شبه عالمى، اذ من المعروف ان الاقليات عادة تظفر بمزايا عديدة قد لا تتمتع بها الاغلبية احيانا (٣).

من هنا جميعا فلقد فشلت كل محاولات الاستعمار الحديث ابتداء من الحملة الفرنسية الى الاحتلال البريطانى (هل نضيف : والصهيونية الاسرائيلية ؟) فى خلق مشكلة الطائفية او مشكلة الاقليات ليضرب بها الوحدة الوطنية ، فمن الثابت المحقق ، بل والمعترف به الآن رسميا ، ان الاستعمار فى استراتيجيته التقليدية

(1) Issawi, P. 34.
(2) Id., P. 161.
(3) E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, P 274 ff.

«فرق تسد» كان يلعب في مصر دائما لعبة ثنائية مزدوجة محورها ثنائية الدين ، فيضارب كلا من الطائفتين بالاخرى ويوغر ويؤلب كلتيهما سرا ضد الاخرى ، موهما اياها بأخطار ومخططات خيالية تبيتها نحوها ، مدعيا في ذلك كل الانحياز اليها والتعاطف معها وأن موقفه اقرب اليها منه الى الاخرى اما بحكم ديانته او بحكم موقعه ، بحسب الحالة .

غير ان موقف الاقباط في وجه هذه الاستراتيجية كان دورا ايجابيا بناء للغاية فقد رفضوا كل مناورات واغراءات ودسائس الاحتلال البريطاني لاحتضانهم وفرض حمايته المزعومة عليهم على غرار ما كانت تفعل القوى العظمى من بسط نوع من الحماية والرعاية التقليدية كل منها على احدى الاقليات الدينية في الشام مثلا ، وهي نفسها تلك الحماية التي تذرع بها ، من بين ماتذرع ، لفرض الحماية على مصر نفسها والتي تشبث بها في التحفظات الاربعة بعد الغاء الحماية (١) .

ومن قبل ومن بعد رفض الاقباط مع المسلمين لعبة تحويل ثنائية المسلمين – الاقباط الى ثنائية تركيا الخلافة – بريطانيا الاستعمار ، واذا كان بعض المسلمين قد والى الاتراك في تلك اللعبة ، وكان بعض الاقباط قد والى الانجليز ، فلم يكن ذلك عن خيانة بل عن جهالة ، ولا عن نقص في الوطنية ولكن عن نقص في التفكير ، «ومامنع الاسلام تركيا ، ولا المسيحية انجلترا ، ان تظلم مصر كلها باستعمارها ، ثم باستغلالها ، وتعويقها وقهرها » (٢) وقد انعكس رد مصر على تلك اللعبة السياسية المزدوجة بصورة رائعة في ثورة ١٩١٩ على الاستعمار حين «تعانق الهلال والصليب» تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع» وفيما بعد في الفترة الاخيرة ، وعلى عكس دعاوى الاستعمار ، لم يكن الاقباط اقل تحمسا من سائر المصريين لفكرة القومية العربية ودولة الوحدة العربية ، كما ساهموا مساهمة مشرفة في حروب التحرير وفي صنع اكتوبر سواء في الميدان او في الجبهة الخلفية.

هذا ، واذا كان قد وقع خلال تلك المراحل النضالية كلها بعض «احداث مؤسفة» ، فهي حالات فردية بحتة وثانوية للغاية لا تنفي القاعدة العامة بقدر ما تؤكدها ، كما ان اغلبها ينبع لا من سوء النية ولكن من سوء المعرفة ان لم يكن الجهل المخجل حقا ، من ذلك مثلا صيحة بعضهم العصبية المفلوتة بعد هزيمة يونيو «فليعودوا الى صحراء العرب التي أتوا منها !» – يقصدون المسلمين . وهي دعوة مترتبة منطقيا على دعوى ان المسلمين «دخلاء» في مصر ، تلك الدعوى التي لسنا

(1) W.B. Fisher, The Middle East, P. 104-5.

(٢) اعيدوا كتابة التاريخ ، ٨٣ .

بحاجة الى ان نكرر فسادها وخطأها الى حد يثير الشفقة اكثر مما يثير السخرية، والذى يدعو الى السخرية فى هذه الصيحة الجهول انها دعوة الى طرد الاغلبية العظمى والسواد الاعظم من المصريين ابناء مصر الاصلاء .

والغريب بعد هذا انها تذكر – مع الفارق الهائل – بصيحة الأب سييس الشهيرة فى فرنسا أبان الثورة «اعيدوهم الى مستنقعاتهم الجرمانية التى اتوا منها !» (١) – يقصد طبقة النبلاء والارستقراطية ، الذين هم بالفعل غزاة ومهاجرون معا فى الاصل ولكن يبدو انه فى الازمات القومية حين يصبح «الوطن فى خطر» او فى مراحل الانحطاط السياسى تنفلت الانفعالات وقد تختلط الامور والحقائق الى حد التشويش والاضطراب الفكرى .

ولاشك ان هذا الوضع بلغ بل تجاوز قمته الدرامية والمأساوية فى احداث اواخر السبعينيات حتى ١٩٨١ فلأول مرة فى تاريخ مصر السياسى والوطنى الحديث وربما القديم كله وباعتراف الدولة الرسمى علنا للأسف ، وصلت المشكلة الطائفية فى مصر الى حد الانفصالية السياسية السافرة ، حيث طالبت علنا بدولة قبطية مستقلة داخل مصر وعن مصر ، وبغض النظر عن دوافع الدعوة المزعومة من اضطهاد وقهر موهوم او صدامات عاصفة او مشاكل متراكمة مكبوتة ، فليس من شك ان هذه الدعوة الانفصالية الى دولة اقلية دينية فى الداخل لا اصل لها من الدين ولا العلم لا من التاريخ ولا من الجغرافيا ، بل لا من العقل ولا من المنطق ، فمصر لم تنقسم قط داخليا ولا عرفت التقسيم ولا هى قابلة للقسمة تحت اية ظروف أو ضغوط .

لذا كان حتما ان تسقط الدعوة المنحرفة وان تمنى بالعجز والفشل ، بحيث لو عدت الدعوة الانفصالية خيانة وطنية لوجب ان تعد انعكاسا لما هو اعظم وتصغيرا لما هو اكبر وفرعا لما هو أصل . وعلى اية حال، فان كلتا الظاهرتين او المظاهرتين، على هولها وبشاعتها كوصمة دامغة وسبة ابدية فى سجل التاريخ ، لاتعدو فى تاريخ مصر العريض العريق اكثر من جملة اعتراضية وزوبعة فى فنجان وانحرافة ضد حركة التاريخ لا يلبث تياره ان يكسحها الى بالوعته حيث يطويها الى الابد .

(1) Ripley , P. 157.

فيما عدا هذا الاستثناء الوحيد اذن ، بل هذا الشذوذ البحت ، الذى يؤكد القاعدة ولاينفيها ، فان مثل تلك الحوادث والاحداث الطائفية العابرة مهما كانت مؤسفة تبقى فى النهاية «مسألة عائلية» بحتة بلا جدال ، مسألة «خلافات عائلية» كتلك التى تقوم وتتفجر داخل كل من الجانبين ذاته وحتى عند ذلك فلربما كان لها ايضا على علاتها بعض الفضل ، كالبثور على سطح الجلد ، فى نزح وتصريف المستنقعات الفكرية الضحلة الآسنة والمفاهيم الخاطئة المنحرفة ، الموروثة او المكتسبة، التى عششت بعض الوقت فى عقول البعض من الجانبين .

وأخيرا فلعلها آخر بقايا عصور التخلف والجهل التى تذوب الآن بسرعة فى بوتقة التقدم والتقدمية ، وقد آن لكل هذه الخرافات الوطنية أن تنقرض الى الابد . وكما يلخص شارل عيسوى «لقد ربت السنوات الثلاثون الاخيرة من الحرية والتسامح جيلا من الشبان الذين لايبدون شيئا من رذائل الاضطهاد ، الذين تعاونوا مع المسلمين فى النضالات السياسية والاجتماعية فى روح من المساواة التامة والاحترام المتبادل ، والذين هم مهيئون جيدا للوصول الى تفاهم أعمق وأبقى بين كلتا الطائفتين» (١).

وبالفعل فلقد اثبتت التجارب السياسية الاخيرة انه اذا كانت الازمات الوطنية «اختبار احماض » قاسيا للوحدة الوطنية ، فانها ايضا اختبار صحى مفيد ودرس عملى فيها ، بينما اثبت الاقباط فيها انهم إذا كانوا لايزيدون على معظم المسلمين (مصرية) بالاصل الاثنولوجى ، فانهم لا يقلون عنهم «مصرية» بالحس الوطنى واذ كان ثمة شىء ، فلقد خرجت الوحدة الدينية ومعها الوحدة الوطنية من هذه التجارب القاسية او الاحداث المؤسفة وهى اكثر صلابة ونقاوة منها فى اى وقت مضى ، كالمعدن تخلص من شوائبه بعد نار الصهر وسندان الطرق ، ومصر - نحن نخلص - ليس لها مشكلة طائفية ولا عانت مشكلة اقليات ، الا ان تكون من صنع او وهم الاستعمار او من افرازات عصور الانهيار والانحطاط السياسى ، وتظل مصر رمزا للوحدة الدينية مثلما تخرج علما على الوحدة الوطنية .

---

(1) P. 162

الوحدة السيكولوچية

عن الوحدة السيكولوچية ، أخيرا ، دعنا أولا لا ننسى أحادية البيئة المصرية لأن بينهما علاقة وثيقة ، وللبيئة الطبيعية الاحادية من وجهة الدولة السياسية مزاياها وعيوبها ، فالدولة المؤلفة من اقليم طبيعى واحد قد تفتقر احيانا الى تنوع الموارد الاقتصادية والخامات والانتاج، اما الدولة المتعددة الاقاليم الطبيعية فتتمتع لاشك بهذا التنوع ، ولكنها قد تخسر احيانا وحدة السكان وتجانسهم ، على الاقل فى انماط الحياة الاقتصادية واليومية ومن ثم فى طرق الحياة والتقاليد والعادات والنظرة العامة (١). واذا كانت مصر الاحادية قد افتقدت بالفعل بعض السلع وخامات الانتاج سواء معدنية او زراعية ، وكان الاساس الطبيعى للدولة احاديا بصفة عامة ، فانها قد كسبت عبر التاريخ مصر الموحدة نفسيا وقوميا وشعبيا ، وكان هذا من الناحية السياسية مادة لاحمة من الدرجة الاولى .

ولعل ابسط مظهر وانعكاس لهذه الوحدة السياسية المكتسبة من البيئة الاحادية، قصة الرعى ودورة الرعاة فى مصر ، فنحن نعلم كم هى كثيرة موجات ونزحات الرعاة التى تدفقت على مصر صحارى وواديا ولكنا نعلم ايضا ان انصبابها لم يؤثر كثيرا – فيما عدا بعض اضرابات ومشاكل واحتكاكات مألوفة – على تركيبها السياسى ووحداتها الوطنية ، فلم تكن القبيلة وروح الانفصال العشائرية ظاهرة بارزة فى تاريخها القومى ، ولقد عانت مصر كثيرا من البدو فى العصر المملوكى التركى خاصة ، لاسيما على اطراف الدلتا والصعيد شرقا وغربا ، وكان النهب والسلب والغارات الخاطفة على القرى والفلاحين هى الامر اليومى فى تراث البدو التاريخى .

فهؤلاء البدو ، الذين يمكن ان يقال عنهم بحق انهم وضعوا قدما فى الرمل وقدما فى الطين، وكانوا معلقين على هامش الوادى جغرافيا كما على هامش الحياة اقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، كانوا فى حالة غزو شبه مستمر للوادى او حرب اهلية غير نظامية ضد الدولة كما كانوا فى حالة حرب اهلية داخلية متقطعة فيما بينهم هم انفسهم . والواقع ان تاريخ مصر طوال العصور الوسطى يتألف داخليا من نغمتين او نقمتين سلبيتين : كوارث الفيضان الدورية وغارات البدو النكبائية

(1) Moodie, Geog. behind politics, P. 47-53.

ولكن من الناحية الاخرى فان التاريخ يسجل ايضا تحول بدو وادى النيل طوال العصور الوسطى ببطء وتدريج الى الزراعة ، خاصة طوال حكم المماليك ، حتى اذا كان القرن الـ ١٨ كان اغلبهم قد تحول نهائيا الى زراع ثابتين وشيئا فشيئا اصبحت مشكلتهم ووجودهم ثانويا نسبيا فى القرن الـ ١٩ وايام محمد على الذى قطع شوطا بعيدا فى اخضاعهم وتسكينهم بالقوة وبالسياسة معا (١) ومنذ ذلك الحين والتقديرات المتاحة والتعدادات تكشف عن تناقص اعدادهم بسرعة وبشدة وعن اقترابهم من نقطة الانقراض الحتمية ، كما يوضح هذا الجدول:

التاريخ	التقدير	المصدر
الحملة الفرنسية	١٣٠ر٠٠٠	جومار
١٨٤٦	١٨٠ر٠٠٠	دى رينى (٢)
١٨٧٧	٣٠٠ر٠٠٠	ماك كون (٣)
١٨٧٧	٧٠ر٠٠٠	مارسيل وريم (٤)
١٨٨٢	٩٨ر١٩٦	مبوريا (٥)
١٨٩٢	٢٠٠ر٠٠٠	كرومر (٦)
اوائل القرن الـ ٢٠	٨٠ر٠٠٠ – ١٠٠ر٠٠٠	باير (٦)
١٩٠٧	٩٧ر٣٨١	التعداد
١٩١٧	١ر٥١٣	التعداد
١٩٢٧	٣٠ر٠٠٠ – ٥٠ر٠٠٠	
الربع الاول من القرن	٥٠ر٠٠٠ – ٨٠ر٠٠٠	
١٩٤٧	٥٥ر٠٠٠	التعداد

(1) M, Awad, "Settlement of nomadic & semi-nomadic tribal groups in Middle East", B S.G E., 1959. P, 12 ff,

(2) E. de Régny, Statistique de I Egypte, Alex, 1870, P. 12.

(3) McCoan, Egypt as it is, P. 23.

(4) J.J. Marcel, A Ryme et al., L'Univers pittoresque, L'Egypte sous la domination de Mohamed-Aly, Paris, 1877, P. 103.

(5) L Mboria, La Population de I Egypte, Le caire, 1938, P. 144.

(6) Gabriel Baser, Population & Society in the Arab East, Lond., 1964, P. 127.

تضارب الارقام وتناقض اتجاهاتها فى كل التواريخ والحالات جد واضح ، ولكن اذا اخذت على علاتها ، لكان حجم البدو ايام الحملة مقاربا الى حد بعيد لحجم الاقباط حينئذاك (١٥٠ الفا) كذلك فلو صح رقم الحملة ، لصح بالمقارنة تقدير ١٨٤٦ البالغ ١٨٠ الفا اما تقدير ماك كون لسنة ١٨٧٧ بنحو ٣٠٠ الف ، وهو اكبر تقديرات البدو بين كل الارقام المتاحة فى اى تاريخ ، فيبدو بالمقارنة مبالغا فيه بشدة، يؤكد هذا ايضا تقدير مارسيل وريم لنفس التاريخ بنحو ٧٠ الفا ، الذى هو على العكس اصغر تقديرات البدو جميعا خلال القرن الماضى ، والذى يبدو انه يبالغ فى الاتجاه المضاد ، ولعل الحقيقة وسط بين التقديرين ، وليست الارقام المنســوبة الى كـرومر لسنة ١٨٩٢ بافضل ، فهى تتأرجح تأرجحا بين ١٠٠ ، ٢٠٠ الف .

اما تعداد ١٩٠٧ فيزيد الصورة تعقيدا واضطرابا ، ولكنه يشير الى حقيقة هامة وهى المدى البعيد جدا الذى قطعته غالبية البدو نحو الاستقرار ، فهو يذكر ، الى جانب نحو ١٠٠ الف من البدو الرحل ، ٦٠٠ الف مما يسميه عرب قبائل او قبائل عرب من المستقرين فى المدن والقرى ، والغريب ان تعداد ١٩١٧يأتى بعده برقم خرافى ، فهو يهوى بعدد البدو الى نقطة الصفر تقريبا ، الف ونيف ، ومن المؤكد أنه خطأ مطلق ، ولا يعتد به اطلاقا ، ولهذا يقدر باير عدد البدو فى اوائل القرن الـ ٢٠ بحوالى ٨٠ - ١٠٠ الف . وفى ١٩٢٧ يذهب التقدير الى ٣٠ - ٥٠ الفا ، وعموما ، يضع البعض الرقم خلال الربع الاول من القرن الـ ٢٠ حول ٥٠ - ٨٠ الفا ، واخيرا يأتى تعداد ١٩٤٧ بنحو ٥٥ الفا ، اى نصف تعداد ١٩٠٧ تقريبا .

على الجملة اذن ، ورغم كل هذا الاضطراب والخلط ، يمكن القول باطمئنان بأن الاتجاه التنازلى نحو التناقص حقيقة لاشك فيها ، ويتأكد هذا اكثر اذا نسبنا اعداد البدو الى مجموع السكان ، كما يفعل الجدول التالى ، فمنه نرى ان نسبة البدو ، التى بلغت ايام الحملة الفرنسية نحو ٢ر٥٪ ، هوت الى ٢٨ر٠٪ فى ١٩٤٧ - انقراض حقيقى . ولمجرد المقارنة ، فعلى حين كان عدد البدو يناهز عدد الاقباط ايام الحملة ، جاوز الاقباط اليوم الملونين وربع المليون ، بينما نوى البدو الى خمسين الفا على الاكثر ، اى مالايزيد كثيرا على تعداد قرية كبيرة فى الوادى واقل كثيرا من تعداد نوبيى مصر ، لقد اصبح بدو مصر ظاهرة محض تاريخية ، ويقينا غير جغرافية او بالكاد جغرافية .

التعداد	سكان مصر	البدو المستقرون والرحل		البدو الرحل	
		العدد	٪	العدد	٪
الحملة الفرنسية	٢ر٥٠٠ر٠٠٠	١٣٠ر٠٠٠	٥ر٢٠	١٣٠ر٠٠٠	٥ر٢٠
١٨٩٧	٩ر٧٣٤ر٤٠٥	٦٠١ر٤٠٠	٦ر١٨	٧٠ر٥٠٠	٠ر٧٣
١٩٠٧	١١ر٢٨٧ر٣٥٠	٦٣٥ر٠١٢	٥ر٦٠	٩٧ر٣٨١	٠ر٨٥
١٩٤٧	١٩ر٠٢٠ر٨٤٠	—	—	٥٥ر٠٧٣	٠ر٢٨

واليوم تكاد مصر تكون البلد العربي الوحيد – باستثناء لبنان – الذى يخلو عمليا من القبائل والقبلية والرعي والرعاة تقريبا . واذا شئنا رمزا دالا من الحياة اليومية يعبر عن هذا الاختلاف ، فسنجده فى ظاهرة طريفة فى الملبس ، فمن الشائع المألوف جدا – مئات الألاف – فى مجتمع الشام والعراق من يجمعون فى ملبسهم بين البدلة والعقال ، وهى ظاهرة تعبر عن مرحلة انتقال من البداوة الى الحضر ومن الصحراء الى المدينة . هذه الظاهرة وامثالها نادرة جدا فى مصر التى ودعت آخر الرعاة وشهدت نهاية القبلية منذ بعيد .

والسبب فى هذا كله ببساطة ان مصر ليست فقط بيئة احادية ، ولكنها ايضا واحة صحراوية بحت كما رأينا ، التناقض فيها مطلق او شبه ذلك بين الوادى والصحراء ، ليس بينهما باستثناء هامش ضيق على جانبى الدلتا منزلة بين المنزلتين من الاستبس الرعوى الفسيح كما فى العراق والشام .. الخ ، والنتيجة ان الرعاة النازحين كانوا يفتقدون بيئتهم الرعوية ولا يجدون مجالا حيويا لهم وسرعان ماتعجز الهوامش الفقيرة عن تحملهم ، فيضطرون تدريجيا الى التوطن فى الارض الزراعية والتحول من الرعى الى الزراعة ومن القبيلة الى القرية او من «الخيش والدوار» الى «السكن والعمار» اى ان بيئة مصر الاحادية كانت تمنحها قوة امتصاص حتى فى نمط الحياة الاقتصادى . فحتى الرعاة هضمتهم وحولتهم الى زراع ، واذا كانت الصحراء هى مهد الرعاة والترحل والقبلية فان الوادى كان لحدها ، وتنتهى الدورة كلها لتؤكد وحدة مصر الوطنية .

وفى داخل مصر المستقرة ، كان للنيل والزراعة دور هام فى توحيد المصريين فى حياتهم اليومية والاجتماعية وفى تقاليدهم وطقوسهم .... الخ ، وهذ دقائق صغيرة

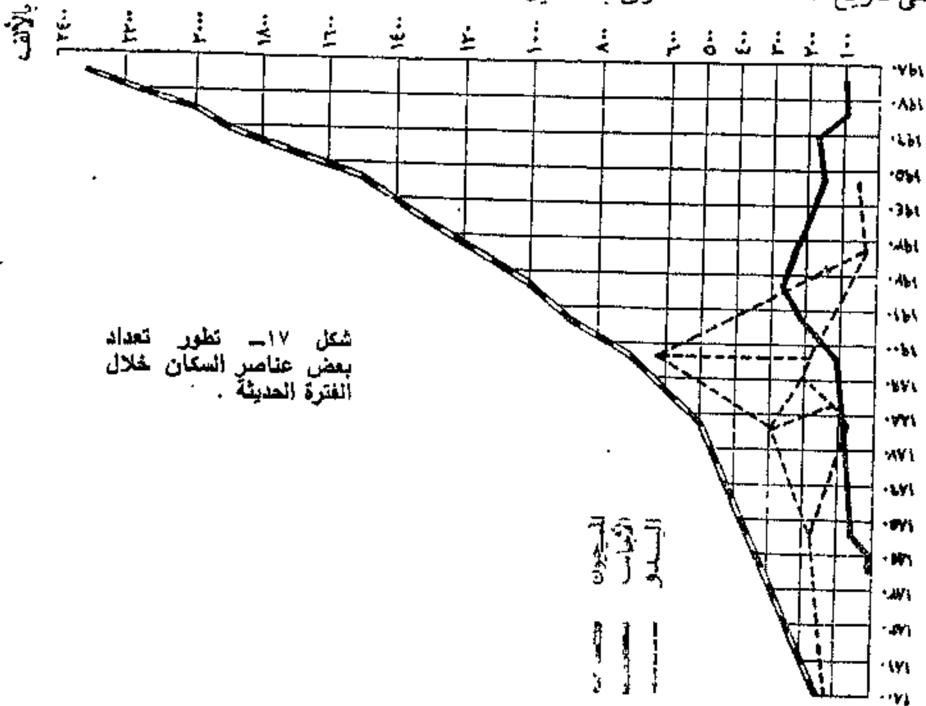
ولكنها تدخل فى صميم جذور الوحدة الوطنية فى النهاية لأنها تخلق نفسية او عقلية متقاربة وحياة عامة مشتركة ، او فى كلمة واحدة تخلق الوحدة السيكولوچية . فالنيل فى مصر ضابط ايقاع الحياة الاجتماعية ومنظم دورة الحياة اليومية ومفتاح دولاب النشاط الجارى ، باختصار هو المحور الذى تدور حوله عجلة المجتمع من حيث هو مجتمع ، فالنيل عن طريق الفيضان حدد مواسم الزراعة والمحاصيل ، وبهذه تتحدد دورة العمالة والبطالة ، فالرواج والزواج ، وبالتالى المواليد (بل والجريمة ايضا !) فموسم الزواج السائد هو بعد القطن عموما (او القصب فى الجنوب والارز فى الشمال) . وفصل المواليد او موسمها - ان صح التعبير او اذا استعرنا تعبير هنتجتون (١) - يتحدد بنسبة ما بموسم قمة الزواج ابتداء من نوفمبر وانتهاء بابريل (٢) وقديما وحتى قريب كان موسم الجفاف فى الرى الحوضى هو موسم البطالة ، وربما الحاجة والفقر نسبيا ، والى حد ما الجريمة كما كان الحال فى جيوب من الصعيد .

وحتى على المستوى غير المادى المباشر ، كان النيل يدخل فى طقوس الحياة الدينية الفرعونية كمعبود وقرابين .. الخ ، كما دخل فى الحياة الدينية الاسلامية كوفاء النيل وصلاة الاستسقاء ، وكذلك فى الاعياد والعادات القومية كشم النسيم والحصاد ... الخ ، هذا عدا ان النيل محور من محاور الفن الشعبى والملاحم التاريخية .. الخ ، والنيل بهذا يجمع فى الواقع ايضا بين عنصرى الامة فى كثير من مناحى ومناشط الحياة اليومية والمجتمعية ويدعم بذلك اسس الوحدة الوطنية بقدر مايضيق الفجوة التى تخلقها الثنائية الدينية وما يمد من جسور غيرها، او كأنما هو دين مشترك ثانوى او ثنائى او ثالث بين الطرفين ، انه دين المصلحة المشتركة والخطر المشترك والحياة المشتركة ، دين الوطن المشترك فعلا ، وهو من ثم اكثر من مجرد قاسم مشترك اعظم بين عناصر الامة ، بل ان لودفيج ليذهب الى حد ان يجعل النيل فى مصر «دينا رابعا» بين اديان الشرق ، يتوارى خلفها متنحيا فى لباقة ولكنه يوجهها ويكيفها ولا نقول يوحدها . حقا ان اولى الامبراطوريات فى التاريخ المصرى هى امبراطورية النيل .

ومن هذا جميعا نرى ان الوحدة التاريخية التى لم تنقطع والتى كانت جزئيا ثمرة للتجانس البشرى قد ضاعفت بدورها من هذا التجانس حتى قل ان نجد شعبا

(1) E. Huntington, Season of birth, N Y., 1938.
(2) G.Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. II, P. 48, I. Lévi, "La nuptialité et les divorces en Egypte," B.I.E., t. XXI, 1938-9, P. 195.

متماثلا فى ملامحه الجسمية والنفسية ، فى مزاجه وتقاليده (١) ، باختصار فى «طابعه القومى» ، كالشعب المصرى ، ولربما زدنا هذه الحقيقة وضوحا اذا ما وضعناها موضع المقارنة مع بلاد او شعوب اخرى مجاورة ، فى الشرق العربى مثلا ، عبر العصور الطوال كما فى يومنا هذا ، نجد ان سوريا تمتاز فى كل نواحى حياتها وكيانها بمعادلة اقليمية اساسية تعد مفتاحا لكل اعماق شخصيتها: انها تتألف من عدد كبير من الوحدات الضئيلة : فى الارض والطبوغرافيا، فى العروق والسلالات ، فى اللهجات والاتجاهات ، فى الطوائف والملل ، حتى فى المدن والواحات ! انها فى ذلك كله كومة مفككة من الاحجار الصغيرة وأكاد أقول من حصى وتراب، والعراق اكثر تجانسا وتماسكا ، فهو بنهريه وبيئتيه الطبيعيتين السهل والجبل.. الخ اقرب الى الثنائية التركيبية – الى حجرين كبيرين نوعا . اما مصر فى هذه المتتالية التصاعدية فتأتى على القمة : فهى حجر واحد monolith، حجرضخم عند ذلك megalih ، فهنا جسم بشرى واحد ووحيد، ووسط جغرافى احادى بالتأكيد ، ونهر سائد وفريد ، وهى لذلك كله ابعد ماتكون عن التنافر الداخلى او التخلخل التركيبى ، ومنه تستمد ثقلا ووقعا وقوة اندفاع فرضت نفسها على تاريخ المنطقة ، كما سنرى بعد قليل .



شكل ١٧ــ تطور تعداد بعض عناصر السكان خلال الفترة الحديثة .

(1) Issawi, P. 4.

الفصل الثانى والعشرون

من الطغيان الفرعونى
الى الثورة الاشتراكية
فى جغرافية مصر الاجتماعية

من النظريات البيئية الشائعة فى الدراسات الاجتماعية نظرية تربط بين الطغيان السياسى وبين البيئة النهرية. والنظرية قديمة الى حد كبير، على الاقل تسبق مونتسكيو الذى أطلق سلسلة ضخمة من علاقات الربط بين الظاهرات الطبيعية والظاهرات البشرية عموما، ولكنها لقيت رواجا وذيوعا خاصين فى القرن التاسع عشر، ولم تزل تعيش أو تعشش فى كثير من المذاهب والمراجع حتى يومنا هذا بصورة محددة أو مجددة.

فمن قبل فى أواخر القرن الماضى لاحظ الاقتصاديون الكلاسيكيون والاشتراكيون على حد سواء أن ثمة فى العالم مجموعة من البلاد تعيش على الأنهار، المجتمعات النهرية وزراعة الرى، تشترك فى ملامح اجتماعية وسياسية تختلف بها عن مجتمعات الزراعة المطرية وتصل الى قمتها فى النهاية فى الطغيان، فسماها الكلاسيكيون «المجتمع الآسيوى» أو «أسلوب الإنتاج الشرقى mode de production asitique » بينما تعذر على الاشتراكيين ادخالها فى برنامج التطور الطبقى الماركسى وسموها «بالأسلوب الآسيوى أو الشرقى للإنتاج » وفى كل الحالات صك «الطغيان أو الاستبداد الشرقى oriental despotism » كتعبير متداول يركز تلك العلاقة.

وفى أول هذا القرن عاد ماتويتزى Matteuzzi الى النظرية ولخصها فى أن الظروف الجغرافية الطبيعية فى مصر القديمة والعراق وآشور وفارس وفينيقيا واليونان وروما مسئولة عن نوع التنظيم السياسى الذى نشأ بها، فالأربعة الأولى سادها الحكم المطلق، والثلاثة الأخيرة سادها الحكم غير المطلق، ثم أرجع الحكم المطلق فى مصر والعراق الى الطبيعة النهرية وزراعة الرى، بينما ردها فى فارس

الى الطبيعة الجبلية، ومن السهل ـ كما لاحظ سوروكين ـ أن تنقد آراء ماتويتزى، أولا فى تحديد طبيعة الحكم السياسى المفترض، ثم ثانيا فى الربط مع البيئة الطبيعية حيث رد التنظيم السياسى الواحد الى أكثر من بيئة طبيعية واحدة (١).

وفى خمسينيات هذا القرن عاد كارل فيتفوجل الى النظرية من زاوية أخرى هى زواية التفسير الاقتصادى الماركسى للتاريخ، أو بالاحرى أعاد التعبير عنها، فاختبرها وطبقها على البيئات النهرية فى مصر والعراق وفارس والصين والهند الى جانب حضارات العالم الجديد القديمة، وذلك فى كتاب يقرأ من عنوانه «الاستبداد الشرقى، دراسة مقارنة في الحكم المطلق»(٢).

وسواء عند ماتويتزى أو من سبقوه، أو عند فيتفوجل أو من يمثلهم (٣)، فالنموذج المثالى للنظرية هو مصر دائما، ومصر القديمة بالدقة، وفى القرن الماضى، قرن الاستعمار، أثار الكثيرون ممن كتبوا عن مصر هذه النظرية بتحديد مباشر، ولهذا لابد من التصدى لها ولمغزاها وللنتائج التى ترتب عليها أو تخرج منها، وفى هذه المناقشة لابد من التمييز بين جانبين أو قضيتين فى النظرية: الظاهرة الاجتماعية السياسية فى حد ذاتها، ثم العلاقة الايكولوجية (أى البيئية) المفترضة بينها وبين الظاهرة الطبيعية، وفى الحالين يتعرض الباحث الموضوعى بالضرورة لآراء قد تبدو أو قد تكون افتراءات على مصر والمصريين، ولكننا ـ وهذه نقطة حيوية بقدر ما هى بديهية ـ نذكرها لا لنرددها، بل لنرد عليها، ونُشرحها لنشرحها، وفى النهاية لكى نحدد موقعها من العلم وموقفنا العلمى منها، وبغير هذا قد يساء الفهم، خاصة من جانب السطحيين أو الأدعياء، وبالاخص الديماجوجيين والمتشنجين.

ايكولوجية النيل الاجتماعية

المجتمع الهيدرولوچى

ولنبدأ بالحقائق الطبيعية غير الخلافية أو الجدلية، الحقيقة الكبرى فى كيان

(1) P, Sorokin, Contemporary sociological theories, N. C., 1928, P. 187-180.
(2) Karl A. Wittfoggel, Oriental despotism, a comparative study of total power, New Haven & Lond., 1957.
(أنظر ايضا : ابراهيم عامر، الأرض والفلاح، القاهرة، ١٩٥٨، «مصر النهرية»، مجلة الفكر المعاصر ، ابريل ١٩٦٩، ص ٣٠-٣٢ .

(3) Mumford, City in Hist., P. 26.

مصر هي أنها بيئة فيضية لا تعتمد على المطر الطبيعي في حياتها وانما على ماء النهر، وقوامها هو زراعة الري، الري الصناعي، لا الزراعة المطرية، ومن هنا بالدقة يبدأ كل الفرق فى حياة المجتمع النهرى وطبيعته، ففى البلاد التى تعيش على الامطار مباشرة يختزل المجهود البشرى الى حده الادنى، فبعد قليل من اعداد الارض والبذر يتوقف العمل او يكاد حتى الحصاد، وبين هذا وذاك فليس هناك من يحفر الترع والمصارف أو يقيم الجسور والسدود، وأهم من هذا كله أن ليس هناك من يمكنه ان يحبس عنك المطر أو أن يتحكم فى توزيعه.

حقا إن الزراعة المطرية عرضة لذبذبات المناخ، وفلاحها من ثم تحت رحمة الطبيعة، لكنك لست بحاجة - ولن تستطيع ان اردت، وهذا هو المهم - أن «تخطط» المطر، من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح، ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه، وهذا فى نفس الوقت يمنح الفلاح فرصة للفردية بدرجة أو بأخرى.

أما فى بيئة الرى فالأمر مختلف كل الاختلاف، فالوادى فى فجر تاريخه ليس مصرفا طبيعيا ولكنه مستنقع اسفنجي ملارى مشبع، ولا زراعة ولا تعمير إلا بعد التصريف و«التقنيل» لابد، يعني، من مجهود بشرى جماعي ضخم حتى تعد الارض مجرد اعداد لاستقبال البذرة، وبعد هذا فلا بذرٌ حتى توصل المياه الى الحقول، أى لابد من شبكة غطائية كثيفة من الترع من كل مقياس ابتداء من قنوات الحمل وقنوات التغذية الى مساقى الحقول، حتى تزرع إذن لابد لك أولا من ان تعيد خلق الطبيعة، ثم ما جدوى تلك الشبكة اذا لم تسيطر على اعناقها و رؤوسها بالنواظم والقناطر والسدود؟ أعنى أى جدوى فيها بغير «ضبط النهر»؟

وأكثر من هذا، ما جدوى الجميع بغير «ضبط الناس»؟ ان زراعة الرى اذا تركت بلا ضابط يمكن ان تضع مصالح الناس المائية فى مواجهة بعضها البعض مواجهة متعارضة دموية، ذلك ان كل من يقيم على أعلى الماء يستطيع ان يسيىء استعماله أما بالاسراف أو بحبسه تماما عمن يقع أسفله، أى أن كل حوض علوى يستطيع أن يتحكم فى حياة - أو موت - كل حوض سفلى، وكل من يقع على أفواه الترع يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع على نهايات الترع، كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو بالماء لمن تريد وتقبضه عمن تريد، إن العلاقات المائية داخل الوادى بأكمله، أشبه ما تكون بقانون الأوانى المستطرقة، كل تغير فيها هنا يستتبعه بالضرورة تغيير هناك، واى مضخة كابسة هنا هى بمثابة مضخة ماصة هناك.

المحصلة اذن واضحة، بغير ضبط النهر يتحول النيل النبيل الى شلال حطم

جارف، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء الى عملية دموية، ويسيطر على الحقول قانون الغاب والادغال، ولو تركت البيئة المصرية غابة إجتماعية لما تطورت عن الغاب الطبيعى الذى بدأت منه، والواقع أن البيئة الفيضية يمكن أن تجعل من «المجتمع الهيدرولوچى» ـ كما يسميه برون (١) ـ مجموعة من المصالح المتعارضة، فتصبح سلسلة الاحواض سلسلة من المتنافسين، ومما له مغزاه أن كلمة منافس في اللاتينية مشتقة من كلمة نهر(٢) rivus، rivalus ولعلها ليست صدفة كذلك أن المصريين القدماء اشتهروا بكثرة الخصام والتقاضى ، وفيما بعد بالأخذ بالثار (٣).

وكمجرد مثال من القرن الماضى، كان رفاعة الطهطاوى (الذى قد يعد أبا الجغرافيا الحديثة أو من آبائها فى مصر) على وعى كامل بضرورة الوحدة المائية، فهو يذكر عصر المماليك فيربط بين تفككه السياسى (السناجق) وبين تضاربه المائى «... فكان فى أيامهم لكل قسم وكل قرية ترع وجسور خصوصية لا ينتفع من السقى منها إلا أهاليها ولم يكن بينهم روابط عمومية، فكان أصحاب الاراضى والمزارعون لها المجاورون شطوط الماء يحتكرون الرى والسقى ويختلسون من المياه ما هو قريب منهم ويمنعون الاراضى البعيدة من ذلك مع كونها لها حق فى مشاركتهم في المياه عند الفيضان.. فكان ينشأ من هذا ما لا مزيد عليه من عداوة قرية لأخرى، وربما ترتب على ذلك القتال وسفك الدماء» (٤).

فى ظل هذا الاطار الطبيعى يصبح التنظيم الاجتماعى شرطا أساسيا للحياة، ويتحتم على الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حريته ليخضع لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لاتعتمد على نهر فيضى فى حياتها ومصيرها، وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح، وإنما بين الاثنين يضيف الرى سيدا آخر هو الحاكم، هنا يصبح الحكم والحاكم «وسيطا» بين الانسان والبيئة أو وصيا على العلاقة بينهما وهمزة الوصل بين الفلاح والنهر، أى أن الحكومة ـ فكرة وجهازا ـ هى بالضرورة أداة التكامل الإيكولوچى بين البيئة والانسان، إنها تبدأ نتيجة وضرورة جغرافية، لتنهى «عاملا جغرافيا» بكل معنى الكلمة.

---

(1) J. Brunhes, La Géog. humaine, 1934, vol II, P. 794.
(2) E C. Semple, "Irrigation.. in Mediterranean", A.A.A.G, Sept. 1929 P. 142.
(3) H El- Saaty, Juvenile delinquency in Egypt, Ph. D. thesis, Lond, Univ., 1948, P. 43. - 7.

(٤) مناهج الألباب المصرية القاهرة، ١٨٦٩، ص ٢٣٥-٢٣٦.

ومن تلك العناصر جميعا يتألف فى النهاية المجتمع الهيدرولوجى النموذجى الذى تنسج خيوطه من ثلاثية: الماء، والفلاح، والحكومة - والاخيرة طرف فى المعادلة لا يقل أصالة وضرورة وحتمية عن الطرفين الآخرين، بل إننا لنستطيع أن نذهب الى حد القول بأن أصل وظيفة الحاكم والحكم فى المجتمع الهيدرولوجى على وجه التحديد إنما هى وظيفة وزارة الاشغال والرى أكثر منها وزارة الزراعة بعامة، وأن أساس الملك فيه هو وظيفة «محكمة المياه» water court أو كما وضعها رفاعة الطهطاوى «العدل اساس العمران»(١).

واذا كانت تلك هى ضرورات وطبيعة البيئة النهرية والرى من الداخل، فينبغى ألا نغفل عاملا هاما خارجيا من حولها، فالبيئة الفيضية، كواحة صحراوية، معرضة لأطماع وغارات الرعاة البدو باستمرار، وهذا فى ذاته يستدعى تنظيما سياسيا قويا متماسكا فى الداخل، هو وحده جدير بأن يعطى للحكومة سلطة قوية (٢)، ولقد رأينا كم هو حافل سجل الغزوات والغارات الرعوية على مصر طوال التاريخ، وكيف كان بقاؤها يتوقف على الدفاع الخارجى بقدر ما كان يتوقف على الضبط النهرى فى الداخل.

فاذا ما التفتنا الى مصر القديمة بصورتها الفرعونية، فستجابهنا هذه الملامح، ملامح المجتمع الهيدرولوجى، الى حد نادر المثال.. فقد عد فرعون ضلعا أساسيا فى مثلث الانتاج الى جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس(٣) واصبحت العبقرية الضلع الثالث فى مثلث الحضارة الى جانب الضلعين الآخرين الحاجة والامكانية(٤)، وليس صدفة بعد هذا ان كلا من هذه الاطراف الثلاثة قد عبد وأله، فمن ناحية كانت الديانة والميثولوجيا المصرية القديمة تعطى مكانا بارزا لكل من النيل (حابى) والشمس (رع) كآلهة، بينما - للمقارنة الدالة - لم يكن للرياح الشمالية أو القمر أهمية ذات بال.

ومن ناحية أخرى، اذا كان فرعون قد تحول الى الملك - الإله، فذلك أساسا بصفته ضابط النهر، بصفته الملك - المهندس، وبصفته بطريقة ما «صانع المطر» البعيد (٥)، بل يرى البعض، على أساس أن ضبط النهر كان بداية كل شىء، أن حكومة مصر الفرعونية كانت فى معنى حكومة الفنيين، أى التكنوقراط (٦).

---

(١) تلخيص الابريز، القاهرة، ١٨٣٤.

(2) H. J. Fleure, "Régions humaines", loc., cit., P , 170 , S ,G .M March 1919, P. 100.

(3) Ch. Perain, Méditerranée, Paris, 1936, P. 119.

(4) R. B. Dixon, Building of cultures, 1928, P. 43.

(5) Wilson, loc, cit., P. 43, 56, 89, 90.

(٦) غربال ، ص ٣٦ .

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن العقد الاجتماعي، كما يقول سايس، كان قائما على الماء: «أعطني أرضك وجهدك، أعطك أنا مياهي»(١) ومثل هذا العقد لا يمكن أن يتصور أو أن يقوم في ظل زراعة المطر.

وها هنا يكمن الفارق الجوهري بين زراعة الري وزراعة المطر، فالحكومة في ظل الأخيرة لاغنى عنها حقا، ولكن في أبعاد وحدود أضيق بكثير منها في زراعة الري، فوظائفها هناك أقل، وليست بحاسمة بالضرورة، وفي النتيجة فإن سلطانها ونفوذها لا يتضخم الى هذا المدى الذي تمكن له زراعة الري، ونحن قد نستطيع أن نتصور بيئة زراعة المطر بلا حكومة لحين ما، أو لأحيان، دون أن تنهار فيها الحياة كلية وبالضرورة، ولكنا نعجز تماما عن أن نتصور المجتمع الهيدرولوجي مجتمعا أناركيا أو فوضويا دون أن يتهدد كيانه في ذاته وصميمه.

من أول وأبرز من أدركوا هذه الحقائق الطبيعية وعبروا عنها بدقة علمية، كان نابليون «لا توجد في بلد حكومة ذات أثر في رخاء الأهالي» كتب هو يقول في مذكراته بالمنفى Memorial St Helene «بالقوة التي في يد حاكم مصر، فهنا، اذا أحسنت الحكومة قيادتها، جرى الماء في قنوات أعتني بحفرها وصيانتها، وان روعيت العدالة في توزيع مياهها، تبعا لقواعد مرصودة، غطى الفيضان مساحات اوسع، أما اذا ساءت الادارة الحكومية، بسبب فسادها أو ضعفها، سد الطمي القنوات، بينما تتهرأ السدود المقامة بالاهمال عندما لا تراعي قواعد المناوبات نتيجة للقلاقل أو تغلب الاغراض الخاصة للأفراد والجماعات، فليس الأمر في مصر كما هو عندنا، حيث ينعدم أثر الحكومة على سقوط المطر أو الجليد في ضياع البرى والبوس».

كذلك ومرة أخرى نجد ادراكا ثاقبا لهذا الوضع عند الطهطاوي، ربما متأثرا بكلوت بك «ان خصب مصر ويمنها» كتب هو يقول «متسبب عن النيل، ويمن غيرها الزراعي متسبب عن اختلاف الفصول والامطار، فبهذا كانت مصر مستعدة لكسب السعادة أكثر من غيرها بشرط انتظام حكومتها واجتهاد أهاليها، لأن اختلال حكومتها يخل بمزارعها بخلاف إختلاف غيرها من الحكومات فلا يؤثر شيئا في جريان الفصول والامطار» ثم يمضي الى الحكومة المركزية كالنتيجة المنطقية والشرطية فيقول: «فلابد من صورة تنظيمية وأصول اجتماعية مستوفية للمذاهب المائية وقوة اجرائية، ومثل هذا لا يكون من وظيفة الآحاد والافراد، ولا من محض وظيفة القرى والبنادر والبلاد سواء كان بالاجتماع والانفراد بل هذه وظيفة القوة

(1) E H. Carrier, The thirsty earth, 1928, P. 45

الحاكمة العمومية.. فنفوذ الحكومة هو الذى يتعهد اصلاح هذه الدرة اليتيمة... ولما كان رى مصر دائما صناعيا مدبرا كان لابد فيه من حسن الادارة المائية والضبط والربط فى تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر.. فاذا كانت الحكومة المتولية على مصر سيئة التدبير تجحف بالمصلحة العمومية، وهذا الخلل إنما يترتب على عدم الحكومة المركزية»(١).

الحكومة والمجتمع

عند هذا الحد من التسلسل الايكولوجى، نصل منطقيا الى انتهاء محدد عن أخص خصائص المجتمع النهرى الفيضى، به يختلف عن مجتمع الزراعة المطرية بدرجة أو بأخرى، ولاختلافه هذا جانبان احدهما يتعلق بالحكومة والآخر بالمجتمع، فاما عن الحكومة فهى مركزية بالضرورة، ولها قوة أكبر بدرجة محسوسة، ولكنها معقولة، مما يتاح أصلا لنظيرتها فى الزراعة المطرية، فيقول چان برون ان سلطة الحكومة فى البلاد الجافة مثل مصر تصبح أكثر أوتوقراطية، وفى أوقات الازمات خاصة يختار مجتمع الرى من بينه ديكتاتورا يتمتع بسلطات الحاكم المطلق(٢)، وبالمثل يقرر أدولف ارمان عن مصر أن «منطق الحقائق الصارم يعلمنا أن الحكومة الاوتوقراطية ضرورية دائما من أجل ضبط وتنظيم الرى»(٣).

أو كما يقول جوردون تشايلد باستفاضة، ان «ظروف الحياة فى وادى نهر أو واحة أخرى تضع فى أيدى المجتمع قوة غير عادية لاكراه افراده، إذ يستطيع المجتمع أن يحرم الناشز الوصول الى الماء وأن يغلق القنوات التى تروى حقوله، ان المطر يساقط على الخير والشرير على حد سواء، ولكن مياه الرى تصل الى الحقول بقنوات بناها المجتمع، وما قدم المجتمع، يستطيع المجتمع أيضا أن يسحب من الشرير ويقصره على الخير وحده، وهكذا فان التضامن الاجتماعى الذى يحتاجه اصحاب الرى يمكن أن يفرض فرضا بحكم صميم الظروف التى تستدعيه، لا، ولايستطيع الشباب أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث أن كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء، من هنا فحين يأتى دور التعبير عن الارادة الجماعية من خلال رئيس أو ملك، فانه لا يتقلد مجرد سلطة أدبية، ولكن قوة القهر

---

(١) مناهج الألباب، ص ١٥٤ – ١٥٧، قارن ايضا : كلوت بك، لمحة عامة الى مصر، ترجمة محمد مسعود ، ج ٢ ص ٦٩٥ وبعدها .

(2) J. Brunhes, L'Irrigation dans la péninsule ibérique et dans l'Afrique du Noord, Paris, 1902, Willcocks & Craaig, Egyptian irrigation, vol. II, P. 796.
(3) Life in ancient Egypt. P. 13.

كذلك، انه يستطيع أن يوقع العقوبات ضد من لا يطيع» (١).

وفى مصر فان هذا ما عبر عنه الطهطاوى بجلاء وعمق حين قال: «وليس فى ممالك الدنيا لصاحبها النفوذ الحقيقى على الزراعة والفلاحة الا صاحب مصر فانه لا يجد فى اهمالها فلاحه، وبقدر نفوذه على ادارة الزراعة يكون له النفوذ على الاهالى، وأما فى غير مصر من البلاد التى ريها بالمطر فليس للحكومة عليها ولاعلى قلوب أهلها كبير تسلط»(٢).

هذا عن الحكومة، أما عن المجتمع فهو أساسا مجتمع تعاونى منظم لا يعرف من الفردية صورتها الضارية أو الدموية المتوحشة، ويدرك قيمة وحتمية العمل الجماعى المنسق، وأن مصلحته ووجوده رهن بالتضامن والتكافل الاجتماعى، بالنظرة المتفتحة بلا أنانيات محلية أو نعرات ضيقة أو نزعات عدوانية، ويعبر إميل لودڤيج عن هذا بصيغة أخرى هى صيغة الكثافة، كثافة السكان، فيقول «هذه الكثافة التى حتى منذ آلاف السنين كانت تتناسب مع مجموعة السكان، كان لا يمكن الا أن تخلق قوما اما اجتماعيين للغاية او غير اجتماعيين على الاطلاق، ولقد قرر النيل الاحتمال الاول»(٣).

وهنا نجد فى القرية المصرية، فى صميم تركيبها وسيكولوجيتها وزراعتها، قدرا كبيرا متوطنا ومتأصلا من التعاونية والمشاركة التلقائية، فالقرية المصرية بالضرورة الجغرافية نووية مجمعة، فهى خلية بشرية متلاصقة متلاحمة، ثم ان أغلب حياة الفلاح هى - تحت مناخ مصر المشرق - فى الهواء الطلق خارج المسكن، وهذا ابتداء يجعله كائنا اجتماعيا غير منعزل أو انطوائى.. ثم تبدأ التعاونية من البداية الأولى مع العمل الجماعى فى اقامة أساس الحلة نفسها، وهو التل أو الكومة الصناعية الرافعة عن مستوى النهر، فضلا عن شق الترع والمصارف، وتمتد بعد ذلك الى التجمع والتكتل فى وجه أخطار الفيضان بحماية الجسور وتعليتها، ثم تتدرج الى تنسيق مناوبات الرى ودورة الزراعة فى الحقول الفردية وجزئيات العمل الحقلى اليومى... الخ.

ويلاحظ فى هذا المجال أنه بينما عرفت أوروبا فى ريفها القلاع الاقليمية والمحلية بالمئات، ربما رمزا للصراع الدامى بين الانسان والانسان، فقد كانت قلاع ريف

---

(1) Man makes himself, P. 90.

(٢) مناهج الألباب ، نفس المكان .

(3) E. Ludwig, The Nile. Life-history of a river, Lond., 1936, vol. II, P. 21.

مصر الوحيدة هى ربى القرى الصناعية، تجسيما لصراع الانسان مع البيئة ورمزا الى تجميع طاقة وعنفوان الانسان ضد الطبيعة لا ضد الانسان.

فى هذا الاطار تستحق مواجهة خطر الفيضان العالى بالذات نقطة ضوء مركزة، ففى وجه خطر الفيضان الجامح، أكثر من أى خطر آخر، تتبدى وتتحدد طبيعة وحتمية التعاونية كحقيقة واقعة تكاد تتحول من الجبر الجماعى الى الاختيار الفردى، قل الى نوع من الجبر الذاتى والالزام أو الالتزام الداخلى، ذلك لأن التعاون حينئذ قد يكون شرط البقاء ذاته، ولهذا كانت السخرة، على كراهيتها وبغضها من حيث المبدأ وقسوتها وأهوالها أحيانا وانحرافاتها ومظالمها غالبا من حيث التطبيق، مقبولة كبديهية عند الفلاح مثلما هى عند الحاكم، فانها هى اما السخرة واما ألا نكون جميعا. السخرة أبغض التعاون الى الفلاح، ولكنها ألزمه للبقاء ، وإذا تستمد اسمها الدارج «العونة»، من نفس الجذر.

واذا كانت العونة تبدأ فى الظروف العادية بقاعدة الفلاحين («العونة يا فلاحين، قال من كل بلد راجل» كما يذهب المثل العامى) فانه كلما زاد خطر الفيضان وأصبح داهما، كلما امتدت العونة وزحفت صاعدة الى الطبقات الاجتماعية الأعلى طبقة فطبقة حتى تشمل كل الطبقات جميعا بلا استثناء. ولقد كان التشريع المصرى ينص بالفعل على أن النيل اذا بلغ ٢٤ ذراعا تحتم على كل مصرى من أى طبقة أو فئة أن يضع نفسه تحت تصرف الحكومة ليجند فى جيش المقاومة (١).

ان خطر الفيضان الجامح هو ، بوضوح غنى عن كل تعليق، معركة ميدانية حقيقية وان مع عدو هو الطبيعة، والسخرة هى التعبئة العامة وجيشها هو التجنيد الاجبارى العام حماية وانقاذا للوطن، بل ان جيش السخرة ضد الفيضان كان عمليا، فى غياب الجيش العسكرى الوطنى عمدا فى معظم عهود الاستعمار، هو الشكل البديل الوحيد او الحقيقى للعسكرية الوطنية أو الجندية القومية.

الحكومة المركزية والمجتمع التعاونى ـ هاتان إذن هما الظاهرتان الحتميتان فى كيان مصر الفيضية، ليس من شك بعد ذلك أن مجموعهما يعنى القوة: حكومة منظمة وقوية، ومجتمع منظم متماسك، فالظاهرتان اذن نقط قوة لا ضعف لصاحبيهما، وليس فى أى منهما ما يسىء الى الآخر، أو الى الدولة على الجملة، ولهذا فليس غريبا ـ ولا هو شر يقينا! ـ أن زراعة الرى هى التى علمت مصر

(١) نعمات فؤاد ، النيل، ص ٢٧٦ .

الحضارة والنظام والقانون، هى التى فجرت التاريخ والحضارة فى مصر دون سواها لأول مرة، وهى التى وحدتها مبكرا ومنحتها النظام والقوة التى خلقت بها أول امبراطورية فى التاريخ.

بعد هذا، وأبعد منه، فان مجموع هاتين الظاهرتين يعنى مجتمعا اشتراكيا بالطبع ، فاذا كانت البيئة الفيضية تحتم قيام حكم قوى وتنظيم سياسى مؤثر، فما معنى هذا؟ معناه ببساطة أن النظام النهرى وايكولوجية النيل تؤهل بطبعها وتلقائيا لعنصر كامن أصيل وبعيد المدى من الاشتراكية، نعم، الاشتراكية، والاشتراكية التعاونية بالدقة، ومن الطريف أن نفس هذا التشخيص والتعبير حدد واستعمل فى أوائل هذا القرن، حيث يقول عطية وهبى عن فرعون إنه كان يدير الزراعة والصناعة بشكل اشتراكى(١)، بينما تحدث هانوتو عن «اشتراكية الدولة»(٢)، بل ان مما له مغزاه الكبير أن نظام الملكية المستبدة المطلقة، الذى ساد الدولة القديمة.. حين تخفف نوعا فى الدولة الوسطى بعد الثورات والقلاقل فانما تحول كما يقول موريه الى نوع من نظام اشتراكى فى الدولة (٣).

ويمزيد من التحديد والتركيز معا، فان النظام الاجتماعى والسياسى الذى تضعه أو تصنعه البيئة النيلية والرى الفيضى هو بطبيعته نوع ما من الاشتراكية العملية: نوع يمكن أن نعتبره اشتراكية ما قبل الاشتراكية العلمية بمعناها الفكرى المنظر المخطط الحديث pre-scientific socialism.

فالماء، عصب الحياة وأهم أدوات الانتاج، مؤمم بالضرورة والتعريف، الدولة هى التى تملكه باسم الناس وهى التى تقوم بتوزيعه على الناس، كل بحسب حاجته أى كل بحسب مساحة أرضه.. أما التعاونية، فلأن مواجهة أخطار النهر وذبذباته الجامحة، وبناء القرى المجمعة، ونظام الحياة اليومية فى القرية من تنظيم المياه والدورة الزراعية... الخ.. كل أولئك لا يمكن إلا أن يتم كعمل جماعى منسق يقوم على التعاون، وقد زاد هذا الدور خطورة وأهمية بعد الرى الدائم ومشاريعه وسدوده وقنواته ومصارفه، وبعد أن أصبحت مصر الزراعية كلها وحدة ادارية واحدة تديرها وزارة الزراعة كمصنع كبير للانتاج الزراعى.

---

(1) Attia Wahby, "L'Econommie Politique dans lancienne Egypte", B.I.E. IV, 1910, P. 3-5.
(2) G. Hanotaux, Histore de la nation égyptienne, Paris, 1931, t.I. P. XII et seq.
(3) Le Nıl et la civilization etc.

لهذا ولمثله لم تكن دورين ووريتر تبالغ حين رأت بذرة الاشتراكية كامنة فى تربة الزراعة المصرية، وحين وجدت جنينها يعيش - وان يكن مجهضا - فى رحم الاقطاعية اللاندوقراطية، فكما تقول فى جملة عابرة ولكنها معبرة عن مصر ما قبل الثورة، «من حيث تنظيم الانتاج، تعتبر مصر بالفعل مزرعة ادارية ضخمة، تقوم فيها مصلحة الرى بمراقبة كمية الماء الموزعة ومعها مساحات المحاصيل، وللحكومة رقابة على الزراعة، على أساس من التخطيط، أكبر بكثير جدا مما لأعظم واشد الحكومات اشتراكية فى العالم » (١).

ذلك إذن توجيه البيئة الفيضية البشرى وتأثيره الاجتماعى والسياسى، فاذا كان ذلك حتما طبيعيا أو جغرافيا - وما هو - فهو حتم حميد بالتأكيد، بل تلاؤم طبيعى صحى وحكيم، وان خلق ذلك طابعا قوميا فى أصحابه، فهو طابع حسن وسليم ومطلوب، والشيء المؤكد علميا بالقطع أن الطغيان أو الاستبداد، شرقيا أو غير شرقى، ليس من حتم البيئة النهرية أو من فعل النيل أو غير النيل، ولا هو لعنة طبيعية عمياء، وبالمثل فان أية انحرافات قد يفرضها الطغيان فهى لا علاقة لها قط بزراعة الرى أو جغرافية النهر من حيث هو، وليست وصمة قدر غاشم، فان وقع الطغيان وملابساته تاريخيا بعد ذلك، فعلينا على الفور أن نبحث عن أسبابها جميعا خارج الجغرافيا وخارج النهر، فماذا نجد بالفعل اذا التفتنا الى واقع التاريخ، تاريخنا المصرى؟

النظام الاجتماعى

التركيب الاجتماعى لمصر القديمة استدلال اجتهادى ناقص ومبتور بالضرورة ويسمح باختلافات التفسير والتأويل، فالموضوع بطبيعته ليس بكرا كما هو معقد فحسب، بل وغامض مبهم الى حد بعيد، ليست الآراء والمذاهب وحدها هى التى تتضارب فيه وتتعارض الى حد مزعج، ولكن الحقائق والدلالات والشهادات التاريخية نفسها ايضا تبدو أحيانا متناقضة متضادة، ولذا فبقدر ما تتعدد النظريات وتتباعد، ينبغى أن نتحفظ ونتحرز، وأن ندرك أن الموضوع بطبيعته لا يسمح بأحكام قاطعة ولا بانتهاءات نهائية.

النظريـة الاقطاعيـة

وهناك ثلاثة اتجاهات أساسية فى توصيف وتكييف أو تشخيص هيكل النظام الاجتماعى فى مصر القديمة هى على ترتيب ظهورها الزمنى: الاتجاه الاقطاعى،

(1) Doreen Warriner, Land & Poverty in the Middle East, 1948. P. 48.

العبودى، الآسيوى، فالاقطاعى أقدمها وأوسعها انتشارا حتى الآن، فلقد كان السائد بين أغلب الدراسات الغربية فى تاريخ النظام الفرعونى والتركيب الطبقى للمجتمع المصرى القديم أنه «ذو طابع اقطاعى بشكل عام» كما حدد ايمرى (١)، أو أنه نظام الاقنان serfdom كما سبقه بيترى (٢)، أساس هذا التقييم هو الوجود المتواتر لطبقة من كبار ملاك الارض الزراعية التى يعمل فيها الفلاحون كأجراء أو كتابعين مقهورين تحت أسوأ ظروف الاستغلال التى تنعكس فى بؤس وتعاسة الفلاح المصرى العادى القديم، وبذلك كان فائض العمل يتحول من الطبقة الفلاحية الكادحة العاملة المستغلة الى طبقة كبار الملاك المستغلة.

واضح أن هذا التكييف الطبقى متأثر بالفعل بالأفكار النمطية والتطورات الاجتماعية التى عرفها الغرب نفسه فى أوروبا، والأوضح منه أنه يخلط ما بين نمط الانتاج والاستغلال الاقتصادى فى جانب وبين شكل علاقة الملكية والتبعية الاجتماعية فى الجانب الآخر، فجوهر الاقطاع الأوروبى القديم والوسيط بالمعنى الدقيق هو تبعية الفلاحين تبعية شخصية للسيد الاقطاعى الذى يملك الارض ومن عليها قانونيا ملكية فردية مباشرة وملكية السيد للعبد تقريبا، ولهذا كان الفلاح قنا serf وكان نظام الاقطاع هو نظام الاقنان serfdom .

وكما سنرى، فلم يكن هكذا وضع الفلاح المصرى قط أو فى الاغلب الاعم، ولهذا فان وصف مصر القديمة بالنظام الاقطاعى هو خطأ علمى وفنى بالمعنى الصارم، أو هو مع التساهل تعبير مجازى سائب غير دقيق وغير مقبول الا كاصطلاح شرقى خاص أو كخطأ مشهور أصبح لا فكاك منه، ولكن حتى عند ذلك.. فان هذا «الاقطاع الشرقى» لا يرادف أو يناظر «الاقطاع الغربى» قط فهو ليس إقطاعا على الاطلاق(٣)، والمحقق أن مصر لم تعرف نظام الاقطاع بالمعنى الاوروبى الصحيح طوال تاريخها، ولا عرفت نظام الاقنان كذلك، ثم ان جوهر الاقطاع، دعنا لا ننسى، هو اللامركزية السياسية، عكس الدولة الفرعونية تماما، قمة المركزية والتوحيد والتنميط، ولذلك فقد اتجه البحث مؤخرا الى تبديد «خرافة» الاقطاع المصرى بعنف وحدة (٤).

(1) W B. Emery, Archaic Egypt, Penguin, 1961, P. 111.
(2) Petrie, Social life in ancient Egypt, P 17, 30.
(3) Maxime Rodinson, Islam et capitalisme , Paris, 1966, P. 73-38, Anouar Abdel-Malek, Idéologie et renaissance nationale. Egypte moderne, Paris, 1969, P. 111-112, 499.

(٤) المراجع السابقة، ابراهيم عامر، الأرض ، ص ٢٩.

النظرية العبودية

أما المدرسة العبودية فهى أقل الاتجاهات الثلاثة انتشار وأقصرها عمرا، وهى بالتأكيد أشدها خطأ إن لم يكن انحرافا، فالى فترة ما بين الحربين كان تشخيص الفكر الاشتراكى السائد للمجتمع الشرقى القديم أنه أولى وسفلى مراحل العبودية التى أعلى مراحلها هى المجتمع الاغريقى - الرومانى القديم، وعن مصر بالتحديد، يرجح برستيد أن السكان فى عهد الاسرات الاربع الأولى، وربما باستثناء طبقة حرة من الحرفيين والتجار، كانوا عبيدا فى أبعاديات النبلاء (١)، على أى أساس ذلك، لا يذكر ولا ندرى، هذا بينما تحدث البعض بصدد فجر تاريخ مصر القديم عن دول، ثم دولة قائمة على ملكية العبيد Slave-owning state ، العبيد الذين كان مصدرهم الحروب خاصة(٢)، ومن الواضح أن النظرية محاولة لتنظير مرحلة من العبودية والمجتمع العبودى كجزء من مراحل تطور المجتمع الطبقى الخمس فى الماركسية وهى الشيوعية البدائية فالعبودية فالاقطاع فالرأسمالية فالاشتراكية.

وصحيح أن أسرى الحروب تدفقوا على مصر كثيرا مع الانتصارات العسكرية - فى عصر رمسيس الثالث يقدرهم بيترى جزافا بنحو ربع المليون(؟)(٣) غير أن هذا يختلف جذريا، فهم لم يكونوا يستخدمون أو يدخلون كأساس فى عملية الانتاج والزراعة بالذات، وإنما اقتصروا على الخدمة المنزلية أو كجند أرقاء أو للعمل الشاق فى الطرق والمناجم... الخ، وصحيح أيضا أن العبودية عرفت فى مصر كثيرا، ليس فقط عن طريق أسرى الحروب ولا حتى عن طريق الرقيق المجلوب، ولكن أيضا ببيع الفقراء أبناءهم أثناء المجاعات والأزمات وما الى ذلك، إلا أن هذا كان الاستثناء لا القاعدة وظاهرة فردية عارضة أكثر منها نظاما اجتماعيا سائدا ومقررا.

لذا فان المحقق، كما يؤكد بيترى بحق هذه المرة، أن مصر لم تعرف نظام العبودية (٤) بالمعنى الذى عرفته أوروبا حيث كانت بعض مدن اليونان وايطاليا تملك مثل أو أضعاف عددها من العبيد ولاتكاد أصغر أسرة من المواطنين «الأحرار» تخلو من عبد أو أكثر فى حوزتها، ومما له أبلغ الدلالة أنه حتى حين سيطرت على مصر قوى تعيش فى أوطانها على النظام العبودى مثل اليونان والرومان لم ينقلوا نظامهم هذا اليها ولا تغير النظام المصرى القديم فى شىء، ولهذا يمكننا بسهولة وبلا تردد

(1) P 44.
(2) Y. Savelyev, G. Vasilyev, An outline history of Africa, P. 7-9.
(3) Social life etc., P. 24.
(4) Id., P. 17, 30.

أن نستبعد نظرية الدولة العبودية فى كل أشكالها وبأى من مراحلها.

النظرية الآسيوية

أما الاتجاه الثالث والأخير وهو الآسيوى فهو عود الى، أو اعادة اكتشاف، لبعض آراء غير ذائعة لماركس وانجلز فيما أسمياه بنمط الانتاج الشرقى أو الآسيوى، وهو نفسه الذى أبرزه مؤخرا فيتفوجل - وهو ماركسى سابق أو آبق - تحت اسم الطغيان الشرقى، فقد لاحظ الأولان فى المجتمعات الشرقية القديمة، لاسيما المجتمعات النهرية فى آسيا وفى مصر، أن النظام الاجتماعى الطبقى لا يتسق أو يستقر فى مراحل تطورهم الخمس، فلا هو ينطبق عليه النظام العبودى ولا هو يدخل فى النظام الاقطاعى، ولكنه نظام مستقل متميز يختلف عنهما كليهما، ويرجع أساسا الى طبيعة الأنهار وضرورة الرى الصناعى.

فهذه الضرورة تحتم قيام سلطة عليا مركزية، هى الدولة، تشرف على ضبط الماء وتوزيعه على الفلاحين عن طريق جهاز ضخم من الموظفين، والكل يخضع لها خضوعا هرميا مطلقا، بحيث تملك هى نظريا كل الارض ملكية عامة وكحق رقبة ثم توزعها على الفلاحين وكذلك على كبار الموظفين والقواد والملاك ليزرعوها بحق الانتفاع فقط كما تعيد توزيعها عليهم دوريا(١)، فالفلاحون إذن لايعملون فى هذه الأرض إلا كأيد عاملة مقابل ما يكفى أودهم، بينما اليها هى يعود فائض العمل فى صورة ريع الأرض أو الضريبة العقارية أو الجزية الزراعية.

على هذا فان جوهر النظام الآسيوى هو غياب الملكية الفردية للأرض من ناحية وسيادة ملكية الدولة العامة القانونية للأرض من الناحية الأخرى، وبذلك تتركز الملكية وتتجسد فى الدولة و/ أو رأس الدولة كرمز للمجتمع بأسره، وذلك على النقيض من نظام ملكية الأرض الفردى فى النظام الاقطاعى، وبالتالى فان الفلاحين ليسوا تابعين لأفراد سواء كعبيد لأحرار أو كأقنان لاقطاعيين، ولكنهم تابعون مباشرة للدولة ورأسا لرأس الدولة، الذى يؤله لهذا السبب حتى يصبح رمزا لكل شيء ومالكا لكل شيء.

لذا فليست هناك عبودية فردية، وإنما هى «عبودية معممة» كما دعاها ماركس

---

(1) Abdel-Malek, op. cit , P. 495.

وانجلز، والفلاحون «عبيد عموميون» أو عبيد الملك، وفى هذا يختلف النظام الآسيوى جذريا عن كلا النظامين العبودى والاقطاعى حيث تبعية أو ملكية العبد أو القن شخصية مباشرة ، وعلى الجملة، فلا ملكية فردية هناك، ولـكن لا عـبودية فردية كذلك (١).

وفى مصر، فقبل العصر الفرعونى، رغم ضبابية الصورة، يخمن البعض أن النظام المحتمل هو ما سمى فى التصنيف الاصولى العام «مجتمع السافا Sava» الذى عرفته المجتمعات الشرقية الآسيوية، وقطباه الرى الصناعى الدقيق وملكية الارض الجماعية على المشاع، ولكن لا سبيل الى القطع بالطبع، وإن كان موريه يصنف نظام مصر قبل التوحيد كمجتمع على الشيوع.

أما عن مصر الفرعونية، فان الاتجاه الحديث السائد هو اعتبارها داخل نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى (٢)، بل ان البعض ليعد التاريخ المصرى «مثالا من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوى» ولو أن الكاتب نفسه يعود فيضيف أن «النظام الفرعونى كان يحتوى على المشاعية، وعلى بذور العبودية بل والاقطاع والعمل المأجور (...) ومع ذلك كله، فالنمط السائد للانتاج كان «آسيويا»......(٣).

وعندنا أنه لا أحادية مطلقة أو صارمة فى تركيب مصر الاجتماعى، فكل ما مس الانسان قل أن يخضع لمبدأ العامل الوحيد، المونيزم monism، وإنما هو للمبدأ الكلى يخضع، الهوليزم holism، والمسلم به فى تطور مراحل الانتاج الاجتماعية أنه لا توجد أبدا أنماط نقية، وإنما أنماط سائدة تتغير داخليا باستمرار وتنطوى على بقايا الأنماط السابقة وبذور الانماط المستقبلة، والنمط السائد تاريخيا فى تركيب مصر الاجتماعى عموما هو نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى، ولكنه وإن عجز عن التطور الجذرى الى ما بعده، فقد انزلق وارتد أحيانا وعلى نطاق محدود الى النمط العبودى أو شبه العبودى، بينما كاد يتطور أحيانا أخرى الى النمط الاقطاعى أو شبه الاقطاعى، وعلى هذا الاساس المركب نتقدم الآن لمعالجته.

الطغيان الفرعونـى

التصور السائد أنه قبيل التحول الى الزراعة والاستقرار سادت مرحلة المشاعية

(1) Wittfogel, P. 14 et seq.

(٢) ابراهيم عامر، الارض والفلاح، محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٧٢.

(٣) احمد صادق سعد «حول النمط الاسيوى للانتاج. مصر الفرعونية » مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٧٤، ص ٧٥ .

أو الشيوعية البدائية، فكانت كل جماعة من الجماعات الصغيرة العديدة التى تقطن الوادى من الصيادين والجامعين تملك أرضها ملكية عامة على الشيوع، وبالتالى كانت حياة الفرد تتوقف على انتمائه الى العشيرة التى وضعت يدها على الأرض أصلا والمالكة لها حاليا، وكان هذا الانتماء يتجسد من خلال الطوطم أو الإله ـ الأب المشترك لأفراد الجماعة.. أما رؤساء هذه الجماعات أو العشائر الطوطمية فكانوا يختارون لسنهم أو لعلمهم السحرى الخاص، ولأن الانتاج بدائى جدا.. والثروة محدودة للغاية لا تترك فائض عمل، والملكية مشاعة على الجميع، فان التمايز الطبقى لم يكد يظهر أو لم يبزغ إلا بالكاد، فلم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر، ولم يزيدوا عن أن يكونوا «أوائل بين أكفاء أو أنداد Primus inter pares ».

مع الزراعة والاستقرار، بدأ الأمر يختلف، رغم أن الاستزراع الجماعي أصبح ـ كما كان الاستغلال الجماعي سابقا ـ شرطا أساسيا لحق الانتفاع بالأرض باعتبارها ملكية جماعية، فالى هؤلاء الرؤساء آلت، بجانب الحماية والدفاع الخارجي، وظائف الادارة الجديدة الداخلية من إزالة مستنقعات واستصلاح أرض واقامة قرى وحمايتها من الفيضان وضبط وتوزيع الماء واعادة توزيع الارض دوريا على القرى المختلفة وعلى عائلات وأفراد كل قرية مع تحديد مناطق المنافع المشتركة كالمراعى والغابات... الخ، وذلك أيضا مع الاحتفاظ بوظائفهم الدينية ـ السحرية القديمة، وقد كان اجتماع هذه الوظائف والسلطات معا لأول مرة فى يد هذه القيادات مصدر نفوذ خاص جديد لأول مرة، فكانت فيه بذرة الدولة.

مجتمع الانتاج الشرقى

ومع تقدم الانتاج وتكاثر الثروة، ظهر فائض عمل محسوس لأول مرة، فبدأ التمايز الطبقى وأخذت تلك القيادات تتحول الى نوع من الارستقراطية أو النبالة البدائية التى تستولى على فائض العمل وتتمتع بامتيازات كبيرة، أى تحولت الى طبقة ليست حاكمة فقط وانما حاكمة ومستغلة معا، وقد ساعد على هذا التحول المكاسب الاضافية والنفوذ المضاف كنتيجة لانتصارات بعض هذه القيادات فى حروبها القبلية على البعض الآخر وتوسيع حكمها وملكها، ومن ثم بدأ الرئيس أو الحاكم يصبح رمزا تتجسد فيه الجماعة كلها، وبالتالى ليس كاهنا أعظم فقط ولكن الاله المحلى أيضا، لقد بدأت نواة مجتمع الانتاج الشرقى أو الآسيوى.

تلك الحروب القبلية نفسها كانت أداة تطوير الهيكل الجديد الى قمته، فمن خلالها تحولت بعض تلك الجماعات بالغلبة والقهر الى اتحادات فيديرالية أوسع

وأوسع على مراحل متعاقبة، الى أن امتصت كلها فى كيان واحد شامل هو الدولة الموحدة تحت زعامة حاكم واحد هو - كما نرى عند قيام الاسرة الاولى - الملك، فرعون، «برعو» أى البيت الكبير أو الباب العالى كما قد نقول، ومفهوم بالطبع أن هذا التطور الإنتاجي - الاجتماعى - الطبقي مصاحب ومواز لعملية التوحيد السياسى الاساسية التى نعرفها جيدا من النومات الى الاسرات حين يلتقى ويلتحم التطوران الاجتماعى والسياسى فى نقطة واحدة.

ومفهوم أيضا أن المحرك الأساسى خلف هذه السلسلة من الاتحادات المتوسعة هو ضرورة تنسيق ضبط النهر واعمال الرى فى حوض الوادى برمته ككل وكوحدة، على عكس وحدات نظام الاقطاع فى أوروبا المطرية، مثلا، ولضخامة العملية فانها تحتاج الى تعبئة عمالة ضخمة، وهذه تحتاج الى قدرة خاصة على تقسيم العمل الجيد، والكل يستدعى سلطة مركزية طاغية(١).

المهم فى هذه العملية أن كل حاكم منتصر أقوى كان يختزل القيادات السابقة المناوئة بعد أن يخضعها، وذلك «ببرقطتها» أى بجمعها حوله كموظفين كبار تابعين، محولا إياها بذلك من أرستقراطية اقليمية الى بيروقراطية عليا أو نبالة بيروقراطية، وفيما بعد، استغنى الحاكم المنتصر عنها كلية وأحل محلها قادة وموظفين كبارا سواء فى بلاطه والحكومة المركزية أو فى الاقاليم والحكومات الاقليمية، لقد اكتمل، أخيرا، هيكل دولة الرى الصناعى الموحدة المركزية ومجتمع نمط الإنتاج الشرقى الآسيوى، وكما أصبحت مصر أقدم دولة عرفت تدخل الدولة فى تنظيم الانتاج، أضحت أيضا أول وأقدم دولة شمولية فى التاريخ والنمط الاولى البدائى للدولة الاشتراكية والقهر الطبقى.

وبدأ، بالموازاة، نظام الطغيان الشرقى، أو فى حالتنا الطغيان الفرعونى، فكقمة، ولكن أساسا كاستمرار، للتقليد القديم من تجسيد حق الجماعة والمجتمع فى ملكية الارض وتجسيمه فى شخص الزعيم الطوطمى، أصبح فرعون شرعيا أو قانونيا أو نظريا هو بصورة تلقائية المالك الأوحد للأرض، وصار البلد كله «قطاعا عاما» والوطن جميعا ملكا للدولة، بل وبات فرعون مالك الارض بما عليها ومن عليها وذلك بصفته أيضا الإله أو ابن الإله أو ظل الإله على الأرض، والكل يخضع له خضوعا مطلقا كاملا (٢).

---

(1) Wittfogel, P. 100 ff.
(2) Ibid P. 115-127.

لذلك كان تأليه فرعون بصورة أو بأخرى ظاهرة قديمة وجوهرية لا مجرد صدفة أو حلية، لقد أصبح المصريون «عبدة النيل» أصلا، «عبيد النيل» أيضا، ثم أصبح عبيد النيل عبيد الدولة أو «عبيد فرعون» بالتبعية وفي النهاية، وتلك هي «العبودية المعممة» وفي هذا كله كانت جرثومة الطغيان الفرعوني.

أصل الطغيان

كيف، ولماذا؟ أدوات الإنتاج الأساسية في مصر الزراعية، كعالم فيضي نهري، إنما هي في التحليل الأخير الأرض والماء، ان يكن الماء دم الحياة فان الارض جسمها، وان تكن الأرض خامة الزراعة فان الماء وقودها، فأما الأرض فقد ألغيت الملكية الفردية بضربة واحدة منذ اللحظة الاولى التي اعتبرت فيها كل أرض البلد ملكا قانونيا للدولة ممثلة في الحاكم فرعون، والواقع أن هذه الظاهرة الموغلة في القدم هي احتكار قانوني أو مصادرة عظمى من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فقد قصرت حيازة الأرض على حق الانتفاع فقط دون حق الرقبة.

بهذا تحولت مصر ابتداء الى ضيعة كبرى للحاكم، بينما أصبح الفلاح مجرد أداة انتاج بشرية(١)، وفي مراحل كان فرعون يملك ثلث أراضي مصر وحده (٢)، وفي التوراة أن ضريبة الأرض التي كان فرعون يجمعها من الفلاحين بلغت خمس المحصول، بينما قدر البعض مقابلها النقدي بأسعار سنة ١٩٢٤ بنحو ٤٢ ـ ٦١ مليون جنيه (٣).

أما الماء فلعله، بحكم البيئة الفيضية، في يد الحاكم أكثر من الأرض، ومن يملك الماء في مناخ صحراوي يملك الحياة ـ تذكر «أعطني أرضك وجهدك.. الخ»، وبحكم الطبيعة وطبيعة الاشياء أيضا كان الماء «مؤمما» بشكل ما، كما كان تقليديا وكما يقال دائما سلعة مجانية في مصر طوال التاريخ، غير أن هذا صحيح شكلا فقط وعلى السطح.. أما في الحقيقة فقد كان للماء ثمنه، وكان هذا الثمن هو حرية الفلاح التي سلمت كاملة للدولة، بما في ذلك حق أو فرض السخرة، أي وضع نفسه تحت تصرفها للعمل لحسابها لفترة ما كل عام، أحيانا «بتكاليف البطن» وأحيانا مع التزامه أو الزام أهله بتكاليف معيشته، وذلك في مشاريعها العامة ابتداء من إقامة السدود الواقية ضد خطر الفيضان الى شق الترع والطرق الى بناء المعابد

---

(١) غربال، تكوين مصر، ص ٣٦، ٣٨.

(٢) وحيده، ص ٣٤٠.

(3) O. Toussoun, Memoire sur les finances de l'Egypte, Le Caire, 1924, P. 83-5.

والاهرامات... الخ، ومن الواجب هنا أن نلاحظ أن نظام السخرة وتوطنه وتوطده فى مصر كان يتناسب تناسبا عكسيا مع ظاهرة استجلاب الرقيق والعبيد من الخارج، فقد حدت الأولى من الثانية الى حد بعيد.

بهذا اذن تجمعت كل حقوق الملكية وخيوط القوة وأزمة السلطة فى يد فرعون، بحيث صار الحكم هو الحكم الفردى المطلق فى أعتى صوره أى الأوتوقراطية، وكانت الأوتوقراطية العارمة هى نظام الفرعونية الطبيعى(١)، والدولة الفرعونية بدورها هى سلطة مركزية ونظام شمولى يحكم كما يملك ويتحكم كما يحكم، كانت الفرعونية باختصار نظاما ديكتاتوريا مطلقا، وكانت مصر بذلك تقليديا أبعد شىء عن الديموقراطية، وليس صدفة بعد ذلك أن مصر الفرعونية لم تشتهر بقانون كبير ولم يعرف فيها «منحة قوانين law-givers » حتى من مثل حمورابى أو الرومان.

ولعل الحكم الاوتوقراطى المطلق ، على علاته، قد أدى وظيفته فى البداية والى حين، حيث وضع أسس الحضارة المصرية وأرسى دعائمها، غير أنه لم يلبث أن تعدى نفسه الى القهر السياسى والاجتماعى حين أصبح موزع الماء هو مالك الماء، والحاجز بين الرقاب هو المتحكم فى الرقاب، ومانح الحياة هو مانع الحياة، «لقد انبثقت الدولة عن المجتمع، ولكنها وضعت نفسها فوقه» وتحولت - والسلطة مفسدة، «أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى؟» تحولت من قوة قهر الى قوة بطش.

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان الفرعونية كانت نوعا من «الاستعمار الداخلى» أو اذا اقتبسنا تعبيرا موفقا من صبحى وحيده نوعا من «الاستعمار الاجتماعى» (٢)، ورغم مسحة سطحية من الأبوية أو النظام الأبوى Paternalism ينظر بها فرعون الى رعاياه كأبنائه القصر (وان كانت النظرة لا تخلو أيضا من مفهوم التملك) فلقد كانت الفرعونية دولة بوليسية استبدادية اساسا تتبع سياسة القمع والارهاب والترويع والتخويف والتنكيل والتمثيل بالنسبة للجميع.

يقول الملك خيتى لابنه مريكارع حوالى ٢٠٠٠ ق.م. «اذا وجدت فى المدينة رجلا خطرا يتكلم أكثر من اللازم ومثيرا للاضطراب، فاقض عليه واقتله وامح اسمه وأزل

---

(1) Erman, Life in ancient Egypt, P. 13.

(٢) ص ١٠٣ .

جنسه وذكراه وأنصاره الذين يحبونه، فان رجلا يتكلم أكثر من اللازم لهو كارثة على المدينة» لا غرابة أن تلح نصوص الاخلاق فى مصر القديمة إلحاحا شديدا على كلمة «الصمت» بالذات كفضيلة أساسية تتطلبها من الفلاح وغير الفلاح، وهى كلمة يمكن أن نترجمها كما يقول ويلسون «بالهدوء، السلبية، السكون، الخضوع، المذلة، والانكسار»(١)، لقد اكتمل الطغيان الفرعونى وبلغ الطغيان المائى ذروته، وينص القرآن أيضا «... فرعون إنه طغى».

لقد جاء الطغيان الفرعونى نتيجة حتمية للدولة المركزية، وكانت الدولة المركزية ضرورة حتمية للبيئة الفيضية، وكما كان لهذه المعادلة أو المسلسلة الايكولوچية مزاياها الواضحة، فلقد كان لها عيوبها الأوضح، نعم، بها كانت مصر أول وحدة سياسية أو أول دولة موحدة فى التاريخ، لكنها أيضا صارت بها على الارجح أول طغيان فى الارض، وأقدم وأعرق حكومة مركزية فى العالم، ولكن أقدم وأعرض استبداد أيضا، لقد دفع المصرى منذ البداية ثمن وحدته السياسية المبكرة من حريته السياسية، واشترى الأمن الاجتماعى بالحرية الاجتماعية، وفى النتيجة أصبحت العلاقة عكسية بين المواطن والدولة، فتضاءل حجم الشعب بقدر ما تضخم وزن الحكم، وكلما كبرت الحكومة صغر الشعب، من هنا فان الحكومة المركزية السباقة، التى نسرف فى التفاخر بها عادة، ليست خيرا محضا بل لها مثالبها وثمنها الفادح، وسنرى كم يصدق هذا حتى وقتنا الحالى.

هيكل النظام

وبطبيعة الحال، فليس يقصد بالفرعونية فى ذلك البناء فرعون وحده، وإنما هو والذين معه، أى هيكل النظام ككل، تلك الشرنقة الكثيفة من كبار الموظفين ورجال الدين والجيش وكبار الملاك وأتباع هؤلاء جميعا، والواقع أن هيكل النظام الفوقى أوالطبقة الحاكمة الذى تستقر فوقه الاوتوقراطية الطاغية وتستند إليه كان يتحلل فى عناصره الأولية الى ثلاثة أعمدة أساسية: بيروقراطية منتفخة متضخمة، وثيوقراطية هى الأخرى متورمة، وأرستقراطية عسكرية شديدة البأس، والكل يقوم على قاعدة عريضة محكومة من بروليتارية فلاحة عاملة.

الأوتوقراطية

فأما الملكية الاوتوقراطية فان البعض يرى ببساطة أن فرعون، مالك كل شىء

(1) Op. cit, P. 125

نظريا أو قانونيا، كان عمليا «أعظم محتكر شهده التاريخ» (١) أو هو «التاجر الكبير الوحيد»(٢) فبينما كانت التجارة الداخلية، كالصناعة أيضا، محدودة متواضعة نظرا لسيادة الاكتفاء الذاتي وتواضع مستوى معيشة السواد الاعظم من الشعب، كانت التجارة الخارجية البعيدة المدى والتعدين المحلي مزدهرة وضخمة كما كانت احتكارا حكوميا بحتا، ولكن كما كانت هذه التجارة مقصورة على السلع الكمالية والترفيه كالجواهر والمعادن النفيسة والبخور، كان استهلاكها مقصورا على الطبقة الحاكمة.

والواقع أن كميات الذهب والحلى والنفائس والتحف الخرافية التى أحاط الفراعنة حياتهم (وموتهم) بها عبر العصور، وكذلك أتباعهم ، كانت هى التعبير الوحيد المتاح عن الثروة في عصر ما قبل العملة وعن الرأسمالية قبل عصر رأس المال واستعراضا ظاهرا للثراء ومظهر القوة المادى، أو هى بعبارة ماركس الموجزة «التعبير الجمالي عن الاكتناز».

البيروقراطية

أما البيروقراطية فهى الأساس الصلب الراسخ للفرعونية والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها فى الداخل، اذ تجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بمفهوم الماضى، أى ادارة الدولة والحكم على العموم، فاليها تنتهى مهام ضبط النهر والرى وتوزيع المياه وتنفيذ المشاريع العامة ومواجهة الفيضانات وادارة وتنظيم السخرة ومسح الاراضى وحصر الحيازات وتوزيع واعادة توزيع الأرض للزراعة سنويا أو دوريا وفرض وجباية الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية. واستخراج المعادن، ثم تقنين وتنفيذ هذا كله، حتى النقل الداخلي النهرى أو البرى والبريد هى وظيفة مركزية تحتكرها الدولة لأنها أساسا تحمل شبكة مخابراتها اللازمة للضبط والربط وإحكام السيطرة على الشعب(٣)، الجهاز كله، باختصار، يعمل لحساب النظام - حتى مهندس الرى كان دائما خادما للفراعنة لا خادما للفلاحين (٤).

ومع هذا الدور الخطير، كان يتناسب وزن البيروقراطية الثقيل، فكان جيش

---

(١) محمد فهمي لهيطه، علم الاقتصاد للمصريين، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٢٦٦.

(٢) احمد صادق سعد، "حول النمط الاسيوي للانتاج - مصر الفرعونية"، الطليعة، مارس ١٩٧٤، ص ٥٩.

(3) Wittfogel, P. 137.

(4) Wyn F. Owen. "Land & water use in the Egyptian High Dam era", Ekistics Feb. 1965, P. 108

الموظفين لا يقل حجما وعددا عن جيش المحاربين فى أكبر حالاته، فهى جهاز ضخم من الموظفين أساسا، التكنوقراط كنواة والبيروقراط كشرنقة، فالحكومة الفرعونية النهرية فى جوهرها حكومة تكنوقراط (١) والمجتمع المائى المصرى القديم مجتمع موظفين الى حد بعيد، وحدة الجهاز الأولية هى الكاتب الذى يمثل قيمة خاصة للغاية فى الهيئة الاجتماعية والعامة، والذى يمكن أن يرقى من صفوف الفلاحين (مثل أونى) بل والعبيد أحيانا (تذكر يوسف) الى مرتبة الوزارة والحكم.

لذا فمنذ فجر تاريخه، يبرز مركب تعليم الكتابة ووظيفة الكاتب بشدة فى حياة المجتمع الفرعونى ويأتى فى الصدارة من قيمه المقررة، «ضع فى صميم قلبك العزم على أن تكون كاتبا» هكذا يذهب نص فرعونى موجه الى تلاميذ المدارس، «ذلك سوف يجنبك العمل الشاق من أى نوع كان، وسوف يقودك الى الطريق لكى تصبح حاكما ذائع الصيت (....) وربما يمكنك كذلك من أن تدير الدنيا بأسرها».

والواقع أن طبقة البيرقراطية العليا أو النبالة أو الارستقراطية البيروقراطية، كما كانت من عمد النظام، كانت أحد القطاعات الرئيسية التى تتلقى الاقطاعات والملكيات الكبيرة من فرعون وتدخل دائرة كبار الملاك باستمرار، هذا بينما كانت البيروقراطية الصغيرة هى المخرج أو المهرب الأساسى لعامة الشعب من دائرة العبودية المعممة بكل متاعبها والتزاماتها المادية من تعرض للأخطار والتعذيب أو السخرة والابتزاز... الخ.. وفى الوقت نفسه المدخل والأمل الأوسع الى بعض المكانة والنفوذ والمزايا والامتيازات والثروة، من ثم كانت جاذبية الكاتب كمهنة لاتقاوم واغراءاته بالتصعيد الاجتماعى لا حد لها، حتى بات التهالك أو التطلع البيروقراطى ملمحا موروثا أكثر مما هو مكتسب أو أصيلا بقدر ما هو موروث.

رجـال الديـن

طبقة الكهنة ورجال الدين قد تكون الأقرب شكلا وموضوعا الى طبقة البيروقراطية، ولعلها تقع عند جذورها جزئيا مثلما تقع عند أصول الملكية نفسها، هى القوة المعنوية للفرعونية ، إما «غلاف السكر» الذى تحيط هذه نفسها ليسيغ الشعب ابتلاع الطغيان، واما اكبر جهاز للتخدير الشعبى لضمان الخضوع للنظام، وكمعقل من معاقله، كان النظام يغدق عليه بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الفلاحين وسائر الشعب، بالاقطاعيات الزراعية الواسعة وأملاك المعابد وأوقافها وحصصها من غنائم الحروب والأسرى... الخ.

---

(١) غربال، ص ٢٥ - ٢٦ .

وقد بلغ نفوذ الكهنة حدا خطيرا حيث تضخمت طبقة رجال الدين الى كتلة غليظة الحجم وتضخمت المعابد الى حد شاذ وصل فى أيام رمسيس الثالث فى القرن الـ ١٢ ق.م الى ١,٠٧٤,٤١٨ فدانا ١٦٩ ، بلدة، عدا ١٠٣,١٧٥ خادما، أو ١٠٪ من مجموع الأراضى الزراعية فى أحد التقديرات (١) (فى برستيد، عن بردية هاريس، أن هذه الارقام هى ١٠٧,٠٠٠ عبد بنسبة ٢٪ من مجموع سكان مصر، ثلاثة أرباع مليون فدان بنسبة ١٤,٥٪ أو سبع كل أرض مصر الزراعية (٢).) الإله آمون، مثلا، كان له ٨٦,٥٠٠ فلاح يعملون فى أراضيه، بجانب ٤٢١,٠٠٠ رأس ماشية، فضلا عن منجم ذهب فى النوبة مع خراج أو جزية ٩ مدن سورية محددة.

وفى أخريات الدولة الحديثة بلغ مجموع املاك المعابد فى طيبة ومنف وأون ٢٨٦٢ كيلومترا مربعا من الأراضى الزراعية يعمل فيها ٩٧,٠٠٠ فلاح، ٤٧٧,٠٠٠ رأس ماشية، هذا عدا ٨٨ سفينة، ١٠٤ كيلوجرامات من الذهب(٣) بل فى تاريخ آخر وصل مجموع أملاك الكهنة الى ثلث أرض مصر الزراعية وخمس سكانها(٤)، وواضح أن رجال الدين كانوا من أكبر المنتفعين بالنظام، مثلما كانوا دعاته وعملاءه ومن أكبر ضواغط المحافظة والاستقرار.

العسكريون

أما رجال الجيش أو النبالة العسكرية، فالى جانب ضخامة حجم القوات المحاربة التى مكنت لها وفرة الإنتاج القومى، فانها بالطبع السند الأساسى والمباشر للنظام كله فى الداخل كما فى الخارج حيث كانت حاميات الأقاليم تساند وتساعد عمليات جباية الضرائب وتجييش السخرة فضلا عن قمع كل انتفاضة شعبية للفلاحين، والنبالة العسكرية تنال من الأراضى والاقطاعيات والامتيازات ما يجعلها دائما فى طليعة طبقة كبار الملاك، كما أن منها معظم حكام الاقاليم الذين يمثلون فرعون مباشرة.

ولأن تجنيد وتسليح الشعب والفلاحين لم يكن دائما مأمون الجانب ويحمل أخطارا واضحة على النظام، فقد لجأ الفراعنة منذ وقت مبكر الى الاعتماد المتزايد على العبيد الأجانب والجند الأرقاء سواء من أسرى الحروب أو الرقيق المجلوب أو المرتزقة، بينما أبعدت القوات المصرية غالبا بعيدا الى الحدود ومناطق التخوم ،

(1) Wilson, P. 123.
(2) P. 491,
(3) M.F. Gyles, Pharonic policies & administration, 1959, P. 58.
(4) Wilson, id.

وهذا تقليد استمر بعد ذلك طويلا، ثم ساد فى عصور ما بعد الفرعونية، وظل بيننا الى مطلع العصر الحديث.

لا إقطاع، لا ارستقراطية، ولا بورجوازية

تلك إذن هى قطاعات الطبقة الحاكمة وثالوث اعمدة النظام ومجمع السلطة السياسية فى الدولة، وهى نفسها التى تشكل فى مجموعها طبقة كبار الملاك فى الوقت نفسه، فهى وحدها التى كانت تتلقى كل منح فرعون من الأراضى الزراعية الشاسعة وما يصحبها من امتيازات واعفاءات من الضرائب، ورغم أنها طبقة الملاك الوحيدة فى البلد والتى تقع خارج نطاق غياب الملكية الفردية، فقد كانت ملكيتها محددة وحقوق ملكيتها مقيدة كمجرد منحة ملكية من الدولة مؤقتة ومقصورة على حق الانتفاع لا الرقبة، دون انتقاص من حقوق الدولة الاصلية بما فى ذلك حق استرجاعها وقتما تشاء.

لذا فلم تكن تبعية أو عبودية فلاحى هذه الأراضى لطبقة كبار الملاك هذه مباشرة ولكن لفرعون نفسه ووحده، ومن ثم فانها لم تكن اقطاعا بالمعنى الصحيح ولا كان فلاحوها أقنانا بأى معنى، وانما هؤلاء وأولئك جميعا وعلى حد سواء من عبيد فرعون فى النهاية، أما أملاك وامتيازات تلك الطبقة المالكة فانما تنبثق عن الدولة كجهاز سيادى ولا تنبع من الارث فى عائلة معينة، غير أنها من الناحية الاخرى وفى الواقع العملى كانت تمثل قوى نازعة الى الملكية الفردية بالضرورة.

لذا كان على هذه الطبقة، وقاية وتحوطا، أن تخضع لفرعون خضوعا مطلقا، وكثيرا ما كان يمنع عنها مثلما يمنح، فينزع عنها كل أو بعض أراضيها وامتيازاتها ويمثل بمن يخرج منها عن طاعته ليعيد تأكيد حقوقه وسلطته بطريقة عملية، فكثيرا ما تعرض كبار الموظفين للمصادرة بالجملة، لاسيما عند قيام أسرات حاكمة جديدة أو استيلائها على الحكم .. أما رجال الدين فقصة اخناتون مع كهنة آمون دالة بما فيه الكفاية، فقد صادر كل أملاكها وضمها الى خزانة الدولة، وهيرودوت يخبرنا بأن رمسيس الثانى وزع الأرض على كل المصريين بالتساوى، لاشك حدا لطغيان نفوذ الطبقات العليا.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلقد كان فرعون حريصا على أن يضع تلك القوى الثلاث موضع المضاربة وأن يستغل تناقضاتها الداخلية ليوازن بعضها البعض، وذلك حتى لا تهدد احداها أو كلها مكانته وسلطاته، فهو مثلا كان يلجأ الى تكثيف حلقة موظفيه المركزيين فى العاصمة لكى يقلل من نفوذ ودور حكام الأقاليم،

ومع ذلك فكثيرا ما استشرى نفوذ هذه القوى وفرضت لنفسها أوضاعا خاصة انتزعتها من فرعون أو اعترف لها بها، وأحيانا ما واجهها بالقمع المسلح.

فحكام الاقاليم من النبلاء أو الكهنة كثيرا ما تحولوا الى فراعنة صغار أو فراعنة محليين.. وفى تاريخ الفرعونية أسس قادة الجيوش، بما فى ذلك المرتزقة العبيد، أسرات جديدة أكثر من مرة بالانقلاب على فرعون والاستيلاء على السلطة، مما أدى أحيانا الى انتقال الحكم الى أجانب أو ارتقاء العبيد الحكم، كذلك لم تكن ثورة اخناتون الدينية جزئيا الا للحد من نفوذ الكهنة، كهنة آمون، وخطرهم المتعاظم على السلطة، فأزاحهم جانبا وصادر أملاكهم، إلا أنه فشل فى النهاية واستولى حرحور كبير كهنة آمون على العرش وأسس أسرة مالكة جديدة.

ولعله لهذه الأسباب مجتمعة لم تنشأ أو تتأصل، ثم تتبلور فى مصر طبقة أرستقراطية وراثية أى من نبالة الدم بالمعنى المفهوم فى أوروبا مثلا، فمن الضرورى أن ندرك أن مصر لم تعرف طوال تاريخها طبقة متميزة ثابتة وراثية فى الريف والأقاليم مثلما عرفت أوروبا الاقطاعية(١)، غياب الملكية الفردية أولا وأساسا، أى غياب الاقطاع بالمعنى الدقيق، ثم غياب «الملكية المقيمة» وسيادة «الملكية الغيابية» absente landlordism بالتالى، تكمن خلف هذه الظاهرة، فلأن ملكية كبار الملاك كانت محددة، كانت القاعدة فى مصر هى الملكية الغيابية، فلم يكن الملاك يقيمون فى أراضيهم بالريف، ليكونوا بالتالى شبكة من الطغيان الصغير التى تناظر الطغيان المركزى، ولعل هذا الميل الى الملكية الغيابية جزء من الميل العام الى المركزية العاصمية والادارية.

وفى هذا الصدد يلاحظ أيضا أن مصر لم تعرف القلاع، قلاع الاقطاع، فى الريف على النحو الذى تنبث به بالآلاف فى أقاليم أوروبا، ففيما عدا قلاع الدفاع الخارجى فى الموانىء والثغور، لم تكن هناك قلعة إلا واحدة تقريبا وفى العاصمة وحدها، ولكنها قلعة كبرى وحاكمة كأنما هى مركزية أخرى استقطبت كل قلاع الاقاليم والريف، مثال ذلك فى العصر العربى قلعة صلاح الدين، التى غنيت عن التعريف فعرفت «بالقلعة» فقط إذ لا سواها.

وليس صحيحا أن يفسر غياب القلاع فى الاقاليم باستواء سطح مصر وخلوه من الجبال والتلال والصخور الكبرى لترفع القلعة فوق مستوى الارض المحيطة، فان من الممكن اقامة ربوات صناعية كربوات القرى وأكبر وأعلى، وبالمثل ليست بعقبة

(1) Issawi, Egypt, P. 5, 149.

مشكلة المياه، فمن الممكن مدها بالمياه بآبار المياه الجوفية العميقة، أو برفعها آليا كما فى حالة قلعة صلاح الدين بالفعل، وإنما السبب الحقيقى هو غياب الاقطاع كنظام بالمعنى الأوروبى، أى هو التنظيم الاجتماعى لا البيئة الجغرافية، والظاهرة فى النهاية إنما ترمز الى انعدام الارستقراطية الوراثية فى النظام المصرى .

وعند هذا الحد يبدو من المرجح جدا أن غياب الاقطاع فى مصر وتأصله فى أوروبا هو اختلاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف الجذرى بين بيئة المطر وبيئة الرى، كما لا ينفصل عن ظاهرة المركزية والانفصالية، ففى ظل الزراعة المطرية لاأحد يملك أو يتحكم فى المطر كما رأينا، ولذا لا يبقى من أدوات الانتاج سوى الأرض، عليها يتركز الصراع والتسلط والاستغلال، فكان الاقطاع، ذلك الذى بزغ بالضرورة جغرافى الشكل، أى اتخذ شكلا إقليميا أو محليا territorial، أى حرا من أى سيطرة فوقية من قبل سيد مركزى أعلى أو أعظم.

أما فى مصر النهر والرى فالماء ملك الحكومة التى هى مركزية بقوة نفس هذا النهر وهذا الرى، أما الأرض فقد ترك منها للفلاح حق الانتفاع فقط، بينما أن «الاقطاعات» الممنوحة من الحكومة والحاكم المركزى المطلق الى عماله أو عملائه ليست إلا منحا مؤقتة تسترد دائما أو غالبا، وبالتالى فلم ينبثق ثمة اقطاع جغرافى محلى أو مجزأ كما فى أوروبا، وحتى إن عدت تلك الاقطاعات المؤقتة شبة أقطاع أو نصف إقطاع أو إقطاعا من أعلى لا من أسفل (أى من الحاكم المركزى لا من الاقطاعى المحلى) فهو على أية حال مركزى شامل، وعلى هذا يتلخص الموقف كله فى أن الاقطاع الجغرافى الانفصالى هو القاعدة فى أوروبا والمركزية هى الاستثناء، بينما أن الاقطاع الاقليمى الانفصالى فى مصر هو على العكس الاستثناء والمركزية المطلقة هى القاعدة.

ترتيبا على هذا كله نجد سمة أساسية ودامغة فى النظام الاجتماعى الطبقى فى مصر القديمة اتصلت حتى الآن، لقد كان حكم طبقة الملاك عادة امتدادا وتابعا للحاكم المركزى وليس انتقاضا عليه أو انتقاصا منه الى حد كبير، وكانت طبقة ملاك الأراضى تنطوى تقليديا، بعكس الاقطاع الأوروبى، تحت جناح الحكم الأوتوقراطى المركزى الذى تستمد منه قانونيا وفعليا وجودها ومبرره، لقد كانت عميلا للنظام أكثر منها منافسا له، وكلاهما معا أقرب أن يكونا شركة مساهمة أكثر منها منافسة، شركة ثقيلة من رأسمالية الدولة العاتية تقع على رأس الشعب وعلى حسابه.

تلك الظاهرة هى التى بدورها تفسر اختلاف التطور التاريخى بين الملكية الاوتوقراطية وحكم الاقطاع فى كل من مصر وأوروبا، فواضح فى أوروبا أن حكم

الاقطاع كمرحلة سبق نظام الملكية المركزية الموحدة، وأن هذا انبثق من قلب ذاك عن طريق اخضاعه تدريجيا لسلطته بالقوة، وكان الصراع هو صراع الملك ضد نفوذ وحكم النبلاء والاقطاع ومن أجل إزاحته، الى أن أزاله بالفعل وركز كل السلطة فى دولة موحدة مركزية هى الدولة الوطنية الحديثة التى نعرفها والتى لم تظهر إلا حديثا للغاية فى القرون القليلة الأخيرة أى منذ العصور الحديثة فقط.

أما فى مصر فانه العكس حدث: منذ بداية التاريخ كان النظام هو الملكية المركزية المطلقة المهيمنة بلا اقطاع ولا ارستقراطية ولا بورجوازية بمعنى الكلمة، أى بلا نظام طبقات مركب حقيقى، وكان الصراع هو صراع كبار الملاك والحكام ضد قبضة الملك ومن أجل التحول الى ملاك اقطاعيين حقيقيين، وقد ظل هذا هو الوضع حتى بداية العصر الحديث مع محمد على واسماعيل كما سنرى حين تبزغ لأول مرة نواة الاقطاع والرأسمالية بدرجة أو بأخرى.

فالخلاصة النهائية أن التطور فى أوروبا أتى من الاقطاع الى الملكية والرأسمالية الفردية، بينما جاء فى مصر من الملكية ورأسمالية الدولة الى الاقطاع، معنى هذا أن الاقطاع الانفصالى فى أوروبا كان البداية، والوحدة المركزية هى نهاية الصراع، بينما كانت الوحدة المركزية هى البداية فى مصر، والاقطاع هو خاتمة المطاف، وهذا الفارق هو مفتاح الموقف الذى يضع أيدينا على جوهره النهائى.

ففى مصر كانت الوحدة المركزية هى هدية من الطبيعة النهرية، فى حين كان صراع الاقطاع من أجل الظهور، ودعك من الانفصال عن الملكية الحاكمة، ظاهرة ضد الطبيعة ومنطق البيئة الى حد بعيد.. ولذا كان عابرا فطيرا أو فاشلا فى الغالب، أما فى أوروبا فقد كان الانفصال الاقطاعى من صنع أو مشاركة الطبيعة المطرية الى حد أو آخر، ومن هنا أنفق الملوك قرونا عديدة وجهودا مضنية لإخضاعه واستقطابه، أو فى خلاصة أخيرة، ما قدمته البيئة النهرية فى مصر تلقائيا وبلاصراع دموى، استدعى واستغرق كل جهود الملكية فى أوروبا لتحقيقه بالقوة والقهر.

كتلة الشعب

رغم كل التناقضات الداخلية بين قطاعات الطبقة الحاكمة (ربما أيضا بفضلها)، فلقد كانت تمثل فى نهاية الأمر جبهة موحدة إزاء الكتلة المناقضة المضادة وهى كتلة المحكومين وجسم الشعب خاصة طبقة الفلاحين، فالانقسام الطبقى الأساسى

والتناقض الجذرى فى المجتمع إنما هو ذلك الذى وقع بين الحاكم والمحكوم، أى بين الطبقة الحاكمة وبين سواد المحكومين وسوادهم الفلاحين، ودور النظام العضوى ودورته الدموية الحيوية هى جوهريا تحويل فائض العمل من الطبقة الأخيرة الى الطبقة الأولى، وليس فى المجتمع حقيقة سوى طبقتين: الحاكم والمحكوم، دون أى طبقة وسطى تستحق الذكر أو تخفف من حدة الانحدار والتناقض بين القطبين المتنافرين.

طبقة التجار مثلا كانت دائما ضامرة ضعيفة، بل كان التاجر غالبا «موظفا» آخر فى جهاز الدولة المركزية الاحتكارية، كذلك كانت أهم الورش والترسانات الصناعية والحرفية ملكا للدولة، وعلى الجملة كان وزن التجارة والصناعة محدودا وقوتهما الاجتماعية ضعيفة نسبيا، ولهذا لم تتبلور طبقة وسطى صلبة أو جديرة فى المجتمع المصرى عموما طوال الفرعونية.

بهذا بقى الطغيان الاوتوقراطى محض رأسمالية دولة بلا بورجوازية، بينما تحول استقطاب الطبقات الاجتماعى الى استقطاب سياسى فى الدرجة الأولى، فكانت ثنائية الطبقة التى تملك والطبقة التى لا تملك هى دائما ثنائية الحاكم والمحكوم، الدولة بموظفيها هى أساسا الطبقة المستغلة فى جانب، والفلاحون بكتلتهم هم الطبقة المستغلة أساسا فى الجانب الآخر.

بعبارة أخرى، كانت مصر تقليديا تنقسم أساسا ما بين فراعنة وفلاحين، وبقدر قوة وقسوة وثراء ونفوذ الطبقة الاولى، بقدر انسحاق وفقر وتبعية الطبقة الثانية، والخلاصة النهائية أن المجتمع كان ينقسم تقليديا الى أقلية تملك ولاتعمل وأغلبية تعمل ولا تملك، الذين يملكون والذين لا يملكون haves & have nots، أو بالأحرى الذين يملكون والذين يملكون، وفى النتيجة تدهورت الفرعونية الى دولة بوليسية تحمى الاقطاع وحكم الملاك وتجعل الفلاحين فيه أشبه «بعبيد الأرض».

وكما يقول أوفرير، فان المعابد الضخمة تشير الى قوة كهنتها، والمقابر الهائلة إلى سطوة فراعنتها، وليس هناك سوى الملكيات المطلقة - بضرائبها والسخرة - تستطيع بناء آثار كالأهرام(١).. والواقع أن الأهرام - وهى عقيمة اقتصاديا - ليست فى رأى البعض إلا نصبا تذكاريا هائلا للطغيان (٢)، ولا ترمز كما ترمز الى البناء «الهرمى» للمجتمع، وسواء صح هذا أم لم يصح - البعض الآخر يراها علامة حب

(1) Leon Aufrére, "Paysagge sppirituel etc.", loc. cit.. P. 452-3,

(٢) لهيطه ، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

روحى مرتبط بالدين وأن الاستعباد لايمكن أن ينتج مثل هذا الاتقان، بينما يرى البعض الآخر فيها نفس المغزى الرمزى للكاتدرائيات الكبرى فى العصور الوسطى بأوروبا المسيحية (١) - فان الفارق بين عظمة وخلود الآثار وبؤس وزوال المساكن العادية في مصر القديمة ليس إلا وظيفة للطغيان الفرعونى ودالة عليه.

وكما كان الاستغلال المطبق هو القاعدة الأصولية، كان الاستبداد المطلق هو «الأمر اليومى» فلقد كانت السخرة والكرباج والتعذيب من وسائل الارهاب منذ الفراعنة (٢) وحتى العثمانيين، وكانت تتدرج على كل المستويات ابتداء من الحاكم خلال الباشا والعمدة حتى الخفير النظامى» (٣) وكما يقرر ماسبرو، كانت العصا هى التى بنت الاهرامات وشقت القنوات وأحرزت الانتصارات الحربية... إلخ، ولذا دخلت تماما فى الحياة اليومية للناس، يقول نص مثل فرعونى «للانسان ظهر، وهو ينصاع فقط حين يضرب» (٤) وفي نص آخر لكاهن من القرن الـ ٢٠ ق.م أنه «كل يوم يستيقظ الرجال فى الصباح لكى يعانوا ... وليس للفقير قوة تنقذه ممن يفوقه... تمر المصائب اليوم، ولكن أحزان الغد ليست ماضية بعد».

تلك إذن طفيليات بشرية قديمة أزمنت فى كيان المجتمع المصرى، مثلما أزمنت الطفيليات العضوية فى ايكولوچية بيئة الرى، وكما امتصت هذه الأخيرة دم الفلاح وحيويته، امتصت تلك منه روحه والمادة، ولذلك فاذا كانت مصر اللااقطاعية لم تعرف نظام الاقنان، فقد كانت السخرة بصورتها تلك هى البديل الموضوعى، أى أن مصر والمصريين لم يفلتوا من وصمة العبودية الشخصية الفردية الا بثمن فادح أيضا هو العبودية المعممة وغير الشخصية.

ولئن كانت مصر القديمة لم تعرف نظام الكاست، فلقد عرفت طبقية صارمة جامدة تضعف فيها الحركة الاجتماعية كثيرا، ومع ذلك فان من حسن الحظ أن الطبيعة كثيرا ما كانت تتدخل لتصفى الاقطاع مؤقتا وتفرض عنصرا من المرونة الاجتماعية، فكثيرا ما أثبت النيل الطائش طبيعيا أنه فى الحقيقة النيل النبيل اجتماعيا: فقد كانت المجاعات والاوبئة التى تترتب على جموحه أو جنوحه كثيرا ما يستتبعها اعادة توزيع قومية للثروة تحول الفقراء الى أغنياء، ويضع عبداللطيف البغدادى أيدينا على هذه الظاهرة التى تواترت كثيرا مع المجاعات الدورية، فيذكر التفاصيل الغريبة للأغنياء الجدد الذين ظهروا من البروليتاريا بعد المجاعات بطريقة

(١) حسين فوزى ، سندباد مصرى ، ص ٢٨٦ .

(2) Erman, P. 129, 445.
(3) A Moret, Le Nil et la civilization égyptienne, 1926.
(4) Maspero, Life in ancient Egypt & Assyria, P. 7.

غامضة فجائية، وكيف كان «موتان» الناس بالجملة يترك الثروات والعقارات مهجورة خاوية تبحث عن أى مالك أو محتل أو واضع يد جديد... الخ (١).

مضاعفات ومضاعفات

البيئة الجغرافية

وثمة بعد هذا عوامل ساعدت على احكام الطغيان، فالبلد - المعمور - صغير المساحة صارم الحدود: «عالم متناه» كالزقاق المغلق، سهل متواضع ليس فيه من معاقل الالتجاء أو دروب الهرب ما تعرف البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلا، فلايمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يبتعد كثيرا عن يد السلطان وقبضته، إلا إذا آثر النفى الذاتى تقريبا الى نهاية العالم فى مستنقعات وبرارى الشمال المنعزلة أو مفازات النوبة المهجورة كما فعل المماليك الفارون من محمد على ومذبحة القلعة، وحتى فى الناحية الدينية، حين حدثت فتنة المذاهب المسيحية أيام الرومان، لم يكن الاضطهاد الدينى إلا صورة متخصصة من قاعدة الطغيان، ولم يكن من ملجأ إلا أطراف الصحراء كما فى الصعيد حيث لم تزل تقوم الأديرة والصوامع المعزولة كذكرى لهذا التاريخ.

وعدا الوباء والمجاعة كما سنرى، فان شيئا لم يستطع أن يقتلع الفلاح إلا فرط الطغيان والظلم، كما حدث أيام المماليك ومحمد على حين يسجل المؤرخون هرب الفلاح المصرى الى الشام، ومع ذلك فالهجرة كمهرب من الطغيان كانت دائما أمرا نادرا جدا، لأن عزلة الوادى الجغرافية داخل شرنقة شاسعة من أشد الصحراوات جفافا وضراوة جعل أقرب المهاجر الممكنة شرقا أو غربا أبعد من أن تجعل الهرب بالهجرة مشروعا عمليا، وكانت أشد إرغاما للفلاح على البقاء من قوة الطغيان المحلى على الطرد، أى أن العزلة الجغرافية التى حدت من الهجرات الداخلة، حددت أيضا من امكانيات الهجرة الخارجة، مما مكن للطغيان المحلى أن ينفرد بالفلاح من الناحيتين، وهذا فى الواقع امتداد على نطاق أكبر أو تكبير لملاحظة تشايلد من أن الشباب لم يكن ليستطيع أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء.

---

(1) Abdollaatiphi historia Aegypti, Oxford, 1800, P. 260 ff, Lane Poole, P. 215-6.

نمط السكني

وقد أكد أثر طبيعة الاقليم العامة عامل آخر داخلي هو نمط السكنى النووية المجمعة السائدة، فلم تكن حلة الكومة أو التل من الناحية الاجتماعية سوى مجتمع «تل النمل»: مجتمع يلغى الفردية ويفرض التنميط الجمعي والتعايش السلمي وغريزة القطيع، ثم يركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة فى الامتثال، حتى تحول الفلاح الى وحدة ميكانيكية مسحوقة تقريبا، أما الفردية العارمة rugged individualism واستقلال الشخصية ونمو روح المقاومة والتحدى والتمرد التى يمكن ان تشجع عليها السكنى المبعثرة فى البيئات الجبلية أو الوعرة (١)، فلم تعرفها مصر، وحتى العزب الحديثة جدا لا تمثل سكنى مبعثرة بمعنى الكلمة.

هذا كله قد يعنى النظام والوداعة والاستقرار، لكنه يمكن أن يكون له ثمنه الباهظ من غياب روح المبادرة وزمام المبادأة والنزوع الى المخاطرة والمغامرة، مما ينتهى بالفلاح فى النهاية الى جهاز استقبال وامتثال، وعلى الجملة، فلعل الانسان المصرى كان دائما «كائنا اجتماعيا» أكثر مما كان «حيوانا سياسيا» وربما من هذا الفارق بالدقة حاول حكم الطغيان أن يعامله فعلا كمجرد «كائن بيولوجى».

أحادية الاقتصاد

هناك بعد ذلك أحادية الاقتصاد المصرى السائدة، فنظرا لأحادية البيئة النيلية غلبت الزراعة بشدة على الاقتصاد دائما، الأمر الذى حد كثيرا كما رأينا من نمو طبقة بورجوازية هامة وقوية من التجار أو الصناعيين بدرجة يمكن أن تنافس الاقطاع الزراعى المتسيد وتنازعه السلطة والنفوذ وتعطيه تحديا يكسر احتكاره للقوة فى المجتمع وتقدم مصلا مضادا لانحراف طغيانه، أى باختصار يحدث تغييرا جذريا فى قوى الانتاج، ومثل هذا التحدى ما كان يمكن أن يأتى - قبل العصر الحديث - إلا من التجارة أساسا، والتجارة كانت دائما أقوى مذيب فوار وقلاب للاقطاع المستبد المتخثر، وصحيح أن مصر عرفت بعض فترات من تاريخها ازدهرت فيها تجارتها العبورية واقتربت ربما من المركانتلية فى معنى ما وبقدر ما، إلا أنها لم تصل إلى درجة ذلك التحدى حجما ووزنا أو الى حد تغيير قوى الانتاج.

وليس من الصعب أن ننتهى من هذا الى أن مصر لم تستغل موقعها الفريد كما

(1) Ellsworth Huntington, Character of races, N.Y., 1927, P. 193.

كان يمكن وينبغي (١)، وركزت أساسا - على ما بذلت - على الموضع، ولو قد فعلت لشهدت قيام طبقة بورجوازية وأوليجاركية ضخمة تسلب الحكم المطلق الزراعي أهميته الطاغية وتجعل منه نمطا متنحيا عتيقا وتعجل بتحلله وبنهايته قبل أو بعد أن تحول الى مرض مزمن اجتماعيا، ولسبقت مصر أوروبا على طريق التطور الاجتماعي أو واكبتها، ولربما تغير قدرها وتاريخها وشخصيتها بعد ذلك، أي أن الانطواء الزراعي القانع داخل قوقعة الموضع كان من عوامل استمرارية الاوتوقراطية واستشراء طغيانها، وبعبارة أخرى، لو أن مصر ركزت أكثر على استثمار الموقع كما ينبغي، لأنقذ الموقع البلد والمجتمع، من نتائج تحريف الطغيان وتشويهه لإمكانيات الموضع.

الاستعمار الأجنبي

على أن أكبر وأخطر مضاعف لانحراف النظام نحو الاستبداد إنما أتى من الخارج، ربما أكثر من الداخل، ونعني بذلك الاستعمار ولاشك، فقد أصيبت مصر بالاستعمار الاجنبي فترة طويلة من تاريخها، ولسنا بحاجة الى أن نقرر أن الاستعمار مرادف للطغيان الخارجي، بل هو أعلى مراحل الطغيان وأبشع أنواع الاستبداد عموما.. وقد تعرض المجتمع المصري لتجارب قاسية من الضغط والقهر من المستعمر الأجنبي ابتداء من البطالسة حتى العثمانية ثم الانجليز بلا استثناء، وبهذا أضاف الاستعمار أسوأ ما في الطغيان الاجنبي الى الطغيان المحلي وضاعف من انحرافه، بل إنه وحده كان حريا بأن يخلق الطغيان لو لم يوجد.

وعموما، فقد كان الطغيان الاستعماري يتخذ من الطغيان المحلي عميلا له وأداة للارهاب والكبت، كما فعل الاستعمار التركي مع المماليك بل ومع بدو الاطراف، فسلط الاثنين على الشعب في مقابل اختصاصه إياهما بالاقطاعيات وتدعيم اقطاعهما، لهذا كانت أسوأ انحرافات الاستبداد تاريخيا هي مراحل الاستعمار الاجنبي بصفة خاصة.

ولكن رغم ذلك كله يبقى في النهاية أن الشعب لم يستكن ولا استسلم أبدا في مواجهة الطغيان المستبد وشراسة الحكم المطلق محليا كان أو استعماريا، لا ولا انقطعت مقاومته الايجابية قبل السلبية، فالتاريخ المصري القديم سجل صراع طويل وحافل تنقطه الانتفاضات الشعبية المتواترة، التي قد تفصل بينها فترات اعتراضية من الصبر المتربص، ولكنها قد تتحول أيضا في حالات الى انفجارات عارمة وثورات مسلحة تعرف الدموية والعنف والوعي الطبقي، ولئن رجعت في هذا

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٠ .

السجل عموما نسبة الهبات والحركات غير الحمراء على الثورات الدامية الثقيلة، فذلك لأن مصر بحجمها جسم ضخم ثقيل الوزن، لايتحرك باندفاع متهور، بل بدفع محسوب، ولذا فان ثوراتها الشاملة قليلة العدد نسبيا ولكنها فاعلة وحطمة حين تقع، ومن ثم تصبح علامات تحول بارزة وأحيانا سباقة تاريخيا، وفي المحصلة العامة، فكما كانت الدولة المصرية محاربة في الخارج بانتظام على المستوى السياسي، كان المجتمع المصري محاربا في الداخل باستمرار على المستوى الاجتماعي.

ولعل أبرز تلك القمم الثورية هي أولاها وأقدمها، ونعني بها ثورة إيبوير في الدولة القديمة، فهي في رأى بعض المؤرخين الماركسيين أول ثورة طبقية في التاريخ (١)، ففيها حدث انقلاب دموى رهيب رج الحياة في مصر وحطم الشعب عامود النظام الطبقي الاوتوقراطي لسنوات، وان انتكست في النهاية، كذلك فلعل أول اضراب عمالي في التاريخ هو ذلك الذي حدث على عهد رمسيس الثالث حيث أضرب عمال جبانة طيبة بسبب «الجوع». والعصر الروماني يسجل كثيرا من الفورات الشعبية على الطغيان المزدوج والاستبداد المركب الداخلي والخارجي، وفي هذا الكفاح لعبت الكنيسة القبطية والرهبنة دورا هاما بالمقاومة الايجابية والسلبية على السواء.

العصور الوسطى (٢)

في الجوهر، لم يكد النظام الاجتماعي والتركيب الطبقي يختلف في مصر الاسلامية عنه في مصر الفرعونية، فالأرض ماتزال نظريا ملك الدولة، ملك السلطان، والملكية الفردية ضعيفة للغاية، «ونظرة السلاطين والأمراء والمماليك الى الدولة نظرتهم الى متاع خاص يملكونه»(٣) وسواء من سياسة «ذهب المعز وسيفه» الى همجية الأتراك الى أناركية المماليك فلقد كان الجميع ترجمات أو طبعات جديدة للطغيان الشرقي، أما ثالوث الطبقة الحاكمة و/ أو شبه المالكة تحت السلطان فلم يزل كما كان تحت فرعون رغم بعض الأشكال والشكليات الجديدة، فقط أصبح الفلاحون «عبيد السلطان» بعد أن كانوا عبيد فرعون.

إقطاع شرقي ؟

الاختلاف الوحيد الطفيف أو الهام نسبيا هو، فيما يبدو، انعطافة ما بزاوية ما

(1) Savelyev, Vasilyev, op. cit., P. 9.

(٢) المقريزي، الخطط، وحيده، ص ١٠٢ - ١١٠.

(٣) وحيده، ص ٩٧ .

نحو مسحة أقوى من الاقطاع، دون أن يصل مع ذلك قط الى حد الاقطاع بالمعنى الأوروبى لا كما ولا كيفا، ونقول الاقطاع، لأن هذه هى الكلمة المستخدمة بالفعل طوال العصور الاسلامية، والتى تتواتر بالحاح فى كل كتابات المؤرخين العرب فى وصف أو تحديد ذلك النوع من الملكية أو الحيازة.

فلقد كان النمط السائد حينئذ هو أن يقطع الحاكم اقطاعيات معينة من الأراضى الزراعية لأفراد أو لفئات معينة فى أشكال وتحت ظروف وبشروط مختلفة، ولكنها جميعا لا تعدو ملكية انتفاع لا حق رقبة وقابلة للاسترجاع بل واجبة الاسترجاع فى أى وقت مهما طال الاقطاع أو قصر، فهى منحة من الدولة ومنبثقة من ملكيتها العامة، مؤقتة غير وراثية.

ولعل هذا الاتجاه نحو هذا الاقطاع أو التوسع فيه أن يرتبط ببدء تعاقب الحكام الأجانب أو المجلوبين، حيث كان كل حاكم أو نظام حكم جديد يجلب معه جيشه وقبيلته وأتباعه، كما يستخدم عماله أى موظفيه الجدد، فيجرى عليهم جميعا أرزاقهم بأن يقطعهم أراضى معينة يعيشون إما على زراعتها أو على ريعها أو على حصيلة ضرائبها، وغالبا ما كان كل حاكم أو نظام جديد يلغى الاقطاعيات الممنوحة قبله ويعيد توزيعها على مقطعين جدد وعلى أسس جديدة، وهكذا تتكرر الدورة وتتجدد الملكية.

أنواع الاقطاعيات

ومن أكثر أنواع الاقطاعيات شيوعا تلك التى كانت تعطى للقبائل النازحة، قبائل الجند خاصة، وكانت تقطع لها كقبائل لا كأفراد، فهى غير قابلة للتجزئة أو التوريث أو البيع، وإنما تؤول عائدة الى الدولة حين تنقطع صلة القبيلة بالجندية بالتقاعد أو بتغير السلطة الحاكمة، ففى أوائل العصر العربى منحت قبائل الجنود العرب اقطاعيات زراعية، فلما حل الاتراك محل العرب فى الجندية أسقطت عنهم اقطاعاتهم وآلت الى الجند الجدد، وفيما بعد أصبحت هذه الظاهرة هى القاعدة طوال العصور الاسلامية.

ولقد كان الاختيار عادة إما أن يتقاضى جنود الجيش رواتب منتظمة من الدولة مباشرة كأيام الفاطميين أو أن تقطع أراضى زراعية تكون عوائدها بمثابة رواتبها كأيام الأيوبيين، ولهذا يختلف الاقطاع العربى عن الفاطمى عن الايوبى عن المملوكى، ولو أن الجميع فيما يبدو جمع بين كل أنواع الاقطاع وأشكاله بنسب متفاوتة.

من هذه الاشكال الشائعة ما يدعوه كتاب العصر المملوكى «اقطاعات الاستغلال»

التى ينصرف حق مقطعها الى حصيلة ضرائبها فقط.. وهناك «القرى السلطانية» التى تعطى للحاكم نفسه، وفى الأيوبية تفشى نوع من الاقطاع يعتبر شاذا فى تاريخ مصر هو «اقطاع المدن» فكثيرا ما كان السلطان يقطع بعض الأمراء بعض المدن مثل قوص وعيذاب أو أسوان والاسكندرية... الخ، ربما على غرار ما عرف الشام أحيانا ، والى هذا كله تضاف الأوقاف التى هو نوع من «الاقطاع الدينى» وفيما بعد، خاصة تحت العثمانية، أتى نظام «الالتزام» الذى بمقتضاه يلتزم أحدهم بتحصيل وتوريد الضرائب والجزية عن منطقة معينة مقابل اقطاعها له، فأضاف بذلك انحرافا جديدا نحو الاقطاع.

الى أى مدى تفشت هذه الاقطاعيات، نستطيع أن نقدر اذا عرفنا من المقريزى أنها شملت آخر أيام الأيوبية جميع الأراضى الزراعية فى مصر عدا الأوقاف الخيرية - «والدولة هى مجموع هذه الاقطاعات» كما ينتهى بحق صبحى وحيده، بل وليس السلطان نفسه إلا «الاقطاع الاكبر» وقد كان هذا الانتشار الشامل هو السبب الرئيسى فى توقف تطور الملكية فى مصر طوال العصور الوسطى الاسلامية(١).

هرم الطبقات

ليس صعبا بعد هذا أن ندرك مدى قوة ونفوذ ثالوث الطبقة الحاكمة فى ظل هذا «الاقطاع الشرقى» العميم وتحت أوتوقراطية السلطان: أرستقراطية العسكر، بيروقراطية عمال الدولة، ثيوقراطية علماء الدين، فالأمراء، أمراء الأجناد والمماليك والجيوش، «سلاطين صغار» كما يضعها القلقشندى، لكل منهم اقطاع وديوان يديره ومماليك يقودهم، وهم ساسة الحكم الحقيقيون، الصراع الدموى بينهم قاعدة الملك، بمعنى أنهم يعينون ويعزلون السلطان من بينهم، ومن منهم يقتله يخلفه (!)، وفى وسط هذه الفوضى السياسية الضاربة، تحولوا الى قوة استغلال وابتزاز لجماهير الشعب فى المدن والريف، وفى أواخر العصر التركى - المملوكى بلغ مجموع اقطاعات المماليك ثلث الأراضى المزروعة فى مصر(٢).

عمال الدولة وعلماء الدين

طبقة كبار الموظفين، لأنها تسيطر على الادارة الحقيقية والحياة اليومية للبلاد، الى جانب اقطاعياتها الضخمة، كان لها هى الأخرى نفوذها الكبير، بالمثل طبقة

(١) وحيده ، ص ١٠٩، ٩٧، ١٢٩

(٢) السابق، ص ١٩٥

علماء الدين، الذين كانوا يمثلون السلطة القضائية أيضا بحكم الشريعة، والذين زاد نفوذهم بصفة خاصة في العصر المملوكي حين كان السلاطين من غير العرب وإلمامهم بقواعد الاسلام محدود، وبفضل اقطاعاتهم وأوقافهم وامتيازاتهم، تضخم نفوذهم المدني بالتدريج.

حتى اذا كان العصر العثماني كانوا قد «تعلمنوا» و«تبرجزوا» كما ينعى عليهم الجبرتي، وأصبحوا سادة اقطاعيين ينافسون الأمراء في الثراء والعقار والقصور والسلطة والاستبداد، كما دخلوا في صراعات داخلية مع بعضهم البعض، فتحولوا الى مراكز قوة وابتدعوا «المغارم والشهريات والفرض... وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد أمراء الألوف الاقدمين واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعذيب والضرب بالفلكة والكرابيج... وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وانذارات عند تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين... الخ»(١). صورة تذكر ـ أليس كذلك ؟ ـ بكبار رجال الكنيسة من الأساقفة والكرادلة في أوروبا الاقطاعية الوسيطة، وتؤكد أنهم كانوا جزءا لايتجزأ من الطبقة الحاكمة أكثر مما هم القيادة الروحية للطبقة المحكومة(٢).

ومرة أخرى، وكما في الفرعونية، تركزت تلك الطبقة الحاكمة في المدن عموما والعاصمة خصوصا حيث كانت تتركز الحياة الاجتماعية للبلد، وهكذا حيل بين الأمراء المماليك مثلا وبين الاستقرار في اقطاعاتهم بالريف استقرارا يحيلهم الى أرستقراطية وراثية أو الى انفصالات اقطاعية، كما كان الحال في أوروبا المعاصرة،(٣)، بل المثير أن ارتباط أشباه الاقطاعيين هؤلاء بسكنى العاصمة وصل الى حد مقاومتهم ـ المسلحة أحيانا ـ للعودة الى السكنى في اقطاعياتهم الريفية باعتبار ذلك نوعا من النفي! وقد عرف العصر العثماني ـ المملوكي هذه الظاهرة كثيرا بين الملتزمين الاقطاعيين، كما يحدثنا الجبرتي (٤).

هذا، واذا كانت سلطة الحاكم قد تدهورت في نهايات العصور الوسطى وفي ظل التركية ـ المملوكية، وذلك لحساب ثالوث الطبقة الحاكمة، أي في عهود الاقطاع والانحلال ولمصلحته، فان من الممكن القول ان الاقطاع في مصر كان سياسيا

---

(١) الجبرتي، ج ١، ص ١٣٥.
(٢) وحيده، ص ١٦٨، ١٦٩.
(٣) السابق، ص ١١٧ – ١١٨.
(٤) الجبرتي، ج ١، ص ٣٥–٣٦.

لاجغرافيا، اقطاع قوة لا اقطاع أقاليم، بمعنى أنه كان أساسا صراعا على السلطة المركزية وعلى توازن القوى المشاركة فيها لا صراعا للانتقاض على السلطة المركزية والانفصال عنها، كانت هناك أناركية جسيمة فى السلطة المركزية، ولكن لا انفصالية سياسية عن الدولة.

قاعدة المجتمع

على الجانب الآخر من المجتمع أو عند قاعدة الهرم، كانت تقع كتلة المحكومين جملة، هلامية مسحوقة على ضخامتها كالعادة، فالطبقة الوسطى لا وزن فعال لها رغم أهمية التجارة والتجار فى هذا العصر، ورغم ظهور بعض النفوذ لبعض كبار التجار والصناع وأصحاب الحرف.. أما السواد الأعظم من الشعب، وسواده الفلاحون، فهم الطبقة المستغلة: فضلا عن الضرائب والسخرة كالمعتاد، عليهم تقع كل المظالم والمغارم وأدوات التعذيب (التوسيط ، الخوزقة، الالقاء فى النيل، الكرباج... إلخ).

ويقدم لنا المقريزى تصنيفا سوسيولوجيا طبقيا رائدا لطبقات الأمة فى العصور الوسطى، فيقسم «الناس فى إقليم مصر فى المالية» الى سبعة أقسام «أهل الدولة، أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية، الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة، أهل الفلح وهم أهل الزراعات والحرث وسكان القرى والريف، الفقراء وهم كل الفقراء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس...» والطبقات الفقيرة والمعدمة، يضيف المقريزى ، هلك معظمها فى المجاعات والأوبئة والمحن.

أما الفلاحون فيفهم من كلامه أنهم انزلقوا الى مرتبة الاقنان أو أوشكوا، ولو أنه متناقض فى هذه القضية الخطيرة، «يسمى المزارع المقيم بالبلد فلاحا قرارا» يقول المقريزى، «فيصير عبدا قنا لمن أقطع تلك الناحية، إلا أنه لا يرجو أن يباع ولا أن يعتق، بل هو قن ما بقى ومن ولد له»(١)، غير أنه يعود فيقول عن الفلاحين انهم كانوا يهجرون الارض لارتفاع أجرها، مما يعنى أنهم كانوا يستأجرونها وليسوا أجراء مقيدين بها.

---

(١) الخطط، ج ١ ص ١٠٤ ..

غير أنه على أية حال، ومع ملازمة الفلاح الأرض التى ولد عليها وما كان ينبنى على توارثهم من العلاقات بالمقطعين وعدم تخلصهم منها بانتقال الاقطاع من مقطع الى أخر، ومع انتشار الاقطاعات، ثم تفاقم الأزمات فى أواخر العصر، لا يستبعد أن يكون الفلاح قد سقط الى حالة تشبه الرق، أو على الأقل قيام طبقتين منفصلتين لا تداخل بينهما، طبقة المقطعين ومعظمهم من الأغراب، وطبقة الفلاحين ومعظمهم من الأجراء (١).

فى هذا كله ألا تلوح، فيما يبدو، بعض أعراض أو بوادر أو ميول نحو جرثومة الاقطاع بمعناه الاوروبى المعاصر؟ ربما بتأثير روح العصر نفسه، ربما لوجود طبقة حاكمة سائدة أجنبية المصدر كما كان فى أوروبا بعد غزوات القبائل الجرمانية، ربما للتطور الداخلى للنظام الطبقى المحلى ذاته.. لكن هذه نظرية تتطلب تحقيقا دقيقا خاصا.

مهما يكن، فلقد كان هروب الفلاحين من الارض، الى المدن أو الصحراء أو خارج البلاد كلية، من أكثر الظاهرات تواترا فى تلك المرحلة، ورغم اقتفاء الحكام لهم وامتداد أيديهم الطويلة اليهم حتى خارج الحدود، فقد أدى هذا الى انتشار البوار فى كثير من الأراضى الزراعية المهجورة وتوسع الصحراء على حساب المزروع بحيث أصبح ذلك سمة من أبرز سمات العصر.

وعلى العموم، فان العصور الوسطى، خاصة أخرياتها، لا أقل من العصور القديمة، تحمل بصمة أو وصمة الطغيان الشرقى كاملة. يقول فولنى: «إن كل ما يقع فى مصر... يدل على أن هذا البلد هو بلد الاستعباد والاستبداد»(٢) والصورة نفسها برسمها كلوت بك عن عصره (٣)، ويؤكدها دى سان فريول الذى يقرر أن «الشمس لا تطلع على شقاء ولا تعاسة أشد مما يوجد بهذه الجنة الأرضية، بفضل نظام من الحكم أساسه استغلال الفرد والسطو المنظم»(٤).

المقاومة الشعبية

فى وجه هذا الطغيان والارهاب، لم تنقطع المقاومة الشعبية بالطبع ولااستكانت ، فالعصورالوسطى منقطة مرصعة بالانتفاضات والمواجهات، الى أن كان العصر

(١) وحيده ، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(2) Voyage en Syrie etc., T.I, P. 185.

(3) Clot Bey Apercu general sur lEgypte, Paris 1840 . t . 1 . P. 170 .

(٤) مقتبس فى حسين فوزى ، ص ٨٨ .

التركى ـ المملوكي حين تصبح الثورات تيارا متقطعا ولكنه لا ينقطع، وحيث تتعدد أنواعها بين الثورات الزراعية وثورات المدن، بين ثورات البدو والفلاحين والرقيق، فى الدلتا والصعيد وفى العاصمة... الخ.

صحيح أن أكثر هذه الانتفاضات لم يزد على أن يكون مجرد هبات أو «هوجات» وتمردات، عاجزة فاشلة، وبعضها كان محض دفاع عن النفس فى وجه غياب وانهيار السلطة المركزية أثناء أناركية المماليك، ولكن من الصحيح أيضا أن الكثير منها كان مواجهات دامية مع الطغيان ونجح فى كسر وتقييد الاستبداد نسبيا وإرغام الحكم على تقديم التنازلات الهامة.

وفى هذا الصراع كثيرا ما كانت الجماهير تلجأ الى كبار رجال الدين، خاصة علماء الأزهر، مثقفى العصر، كقيادة شعبية أو كضاغط على الحكم، ورغم أن العلماء لعبوا فعلا هذا الدور مرارا، خاصة فى العصر العثمانى وقبيل الحملة الفرنسية وبعدها، فقد كانت الاغلبية عادة قوة سلبية تدعو فقط الى التهدئة والمحافظة على الوضع الراهن.

مهما يكن، فاذا كانت تلك الفورات الشعبية لم تنجح فى النهاية فى قلب النظام لأنها تمت فى اطار توزيع قوى الانتاج الطبقى القائم وانتهت الى فورات شعبية ضاغطة فحسب، فانها وصلت أحيانا الى (أو قريبا من) فكرة الجمهورية، ربما فى ثورة همام، كما فرضت فى نهاية النهاية عزل الوالى وفرضت بديله، محمد على.

ولا شك أن تتويج محمد على، رغم كل شىء بعد ذلك، كان تتويجا لكفاح الشعب الطويل من أجل فرض إرادته والمشاركة فى تقرير الحكم والحاكم، ولاشك كذلك أن العملية نفسها كانت ثورة شعبية حقيقية هزت المجتمع المصرى وحققت مقولة قيادته الجماهيرية عمر مكرم، رغم ما بها من مبالغة متفائلة نوعا بل جدا، من أنه «جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شىء من زمان، حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلونه ويخلعونه»(١).

مصر الحديثة

آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد، أتى به مزيج من الثورة الشعبية

(١) الجبرتى، ج ٢، ص ١١١.

والانقلاب العسكرى، وجاء هو بنظام سياسى واقتصادى واجتماعى هو مزيج من الفرعونية والمملوكية، ليصبح بالتالى نسخة جديدة من الطغيان الشرقى وعلما حديثا على الاوتوقراطية المطلقة - ذلك هو محمد على بداية ورأس مصر الحديثة.

فكما وضع الفراعنة نظام الرى الحوضى بجهد الفلاحين، اصطنع محمد على نظام الرى الدائم بعرق الملايين على مدار السنين فى شق الترع وتطهيرها وتعميقها وبناء القناطر والجسور ومواجهة الفيضانات العالية واستصلاح البرارى، كل أولئك بالسخرة غالبا وتحت الكرباج (والفلكة) دائما، وكما كان فرعون مالك الأرض، أعلن محمد على نفسه المالك الوحيد وصادر ملكية الفلاح وغير الفلاح تاركا له حق الانتفاع وحسب ، هذا بعد أن ألغى نظام الالتزام واسترد للدولة أراضى الاوقاف واقطاعيات المشايخ العلماء والأمراء المماليك - الاخيرة ثلث الاراضى الزراعية فى مصر حينئذ – ثم لم يلبث أن فرض نظام الاحتكار على الانتاج الزراعى رغم ارادة ومعارضة الفلاح وهربه، ثم على التجارة الداخلية والخارجية والصناعة المحلية جميعا، وبذلك تحول المحتكر الاوحد، ربما متأثرا بأفكار السان سيمونيين الاشتراكية التى كانت الحملة الفرنسية قد أدخلتها وشيكا فى مصر، تحول الى صورة كالحة من رأسمالية الدولة، لقد تحولت الملكية الى الملكية.

نشأة الاقطاع

ولئن كان محمد على بذلك قد صفى الاقطاع النظرى أو الشكلى الموروث عن أيام العثمانية - المملوكية، فانه من الناحية الأخرى قد خلق بدلا منه، ولأول مرة فى تاريخ مصر فيما يبدو، اقطاعا فعليا حقيقيا، فكانت هذه الطفرة ابتعادة كاملة عن تاريخ مصر القديم والوسيط كله وبداية عصر جديد تماما فى تاريخ الملكية الزراعية بمصر، تطور واكتمل منذئذ بالتدريج، فبدعوى استصلاح البور غالبا، أقطع محمد على الأبعاديات والرزق والشفالك والوسايا والعزب لأفراد أسرته فى الدرجة الأولى ولعملائه وعماله وأتباعه بما فى ذلك شيوخ البدو لتوطينهم وتهدئتهم فى الدرجة الثانية، وذلك على نطاق ضخم أرسى نواة الاقطاع الحديث والمعاصر حتى قريب (١).

مثلا من أراضى «العهدة» المعفاة من الضرائب والممنوحة أصلا كحق انتفاع فقط، ثم تحولت فيما بعد الى ملكية تامة كأمر واقع، خص الاسرة المالكة ٣٠٠,٠٠٠ فدان من مجموعها البالغ ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان، وتحت اسماعيل، وصلت أملاك

(1) Mackenzie Wallace. Egypt & the Egyptian question, Lond., 1883, P. 230, 242, 326.

الاسرة الى نحو المليون فدان، منصفة بالتقريب بين «الدائرة السنية» وأراضى «الدومين» ومنذئذ تراوحت ملكية الاسرة المالكة حول رقم المليون عادة، وكان الحاكم نفسه كقاعدة هو أكبر الملاك الزراعيين فى مصر قاطبة(١).

والواقع أن هذه الفترة كانت بداية انبثاق وظهور ثم تبلور كل من الملكية الفردية بالمعنى المطلق ونظام الطبقات بالمعنى الحديث فى مصر، فمن ناحية تطور نظام الملكية الزراعية على خط الملكية الفردية فى مراحل ثلاث: محمد على أقر الفلاح حق الانتفاع دون التوريث، سعيد فى «اللائحة السعيدية» أقر الملكية المقيدة بتحفظات، اسماعيل فى «قانون المقابلة» أقر حق الملكية التامة انتفاعا ورقبة(٢)، وبذلك أصبح الفلاح لأول مرة فى تاريخ مصر المالك المطلق لأرضه، وهنا نلاحظ أنه بينما أتى حق الملكية فى أوروبا كنتيجة للكفاح البطىء والتدريجى للشعب، جاء فى مصر كتنازل من الحكام نتيجة لحاجتهم الى المال.

من الناحية الأخرى، فلقد تسارعت عملية اقطاع الأرض للأسرة المالكة والحاكمة وحاشيتها ومقربيها والأعوان والأذناب خاصة من الأتراك والشراكسة وبالأخص فى عصر اسماعيل، حتى تحولت مصر فى جزء كبير منها من اقطاعية حكومية واحدة هائلة الى اقطاعيات خاصة متعددة (٣) وكثيرا ما شملت هذه الاقطاعيات الممنوحة زمام قرى بأكملها، كما شمل بعضها عشرات القرى دفعة واحدة، وفى هذه العملية كانت نشأة تلك العائلات الكبيرة التى عرفت حتى الأمس بملكياتها الزراعية الشاسعة أو الضخمة، وفى الوقت نفسه ، فطوال القرن ١٨٥٠ - ١٩٥٠ كانت نسبة مجموع ملكيات الفلاحين الصغيرة فى تناقص مطرد وذلك لحساب الملكيات الاقطاعية الضخمة التى كانت نسبتها فى ازدياد مطرد (٤).

هرم الطبقات

بالموازاة، وكنتيجة جانبية أو أساسية، بدأ نظام طبقات هرمى شبه كامل شبه حديث يتكون تدريجيا، ففى سياسة محمد على فى التعليم الموسع والبعثات إلى أوروبا كانت، أولا، جرثومة طبقة المثقفين، وخلال تشريعات عباس وسعيد تبلورت، ثانيا، طبقة الفلاحين، أما سياسة اسماعيل فكانت العمل الواعى المصر على خلق

(1) Abdel-Malek, P. 81-83.

(٢) روبرت مابرو ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

(٣) وحيده ، ص ٢٦٩،

(٤) مابرو، ص ٩٦ – ١٠٠ .

طبقة أرستقراطية «يزين بها بلاطه» (١) ويرضى طموحاته نحو العظمة المظهرية والتأورب... الخ.

والقصة بعد ذلك وحتى يوليو لا تخرج عن تدعيم هذا الهيكل الاقطاعي الجديد وتأكيده باطراد، مع دخول الاستعمار الأجنبي طرفا في المعادلة، ثم هي لا تخرج في النهاية عن تطعيمه برأسمالية محلية نامية، وفي مرحلة اكتماله، كان بناء النظام يتلخص في الأوتوقراطية بقهرها الطبقي والطغيان السياسي، تقوم على ساقين من «اللاندوقراطية landocracy الاقطاعية الثقيلة والبنكوقرطية Bankocracy الرأسمالية البازغة، وهذا يكاد يكرر هيكل البناء الفرعوني فيما عدا أن ثيوقراطية المعابد والكهنة قد أعطت اليوم مكانها لبنكوقراطية المال والصناعة.. ومع ذلك فقد كان الاتجاه العام هو نحو تعدد الطبقات وتزايد وضوحها وتمايزها، خاصة الطبقة الوسطى البورجوازية، اذا ما قورنت الصورة بهيكل العصور القديمة.

وعند هذه النقطة تستوقفنا ملاحظة لافتة، وهي أن نشأة وتطور النظام الاقطاعي في مصر تكاد تكون نقيض نظيرتها في أوروبا من الناحية التاريخية، فمن الغريب أن مصر لم تعرف الاقطاع بالمعنى الصحيح للكلمة طوال تاريخها الالفي، ثم أخيرا جدا في بداية العصر الحديث وأثناء القرن الـ ١٩. فقط بدأ يظهر بها بصورة أو بأخرى.. هذا في الوقت الذي كان فيه الاقطاع قد زال وانتهى في أوروبا منذ بدايات العصر الحديث خلال القرنين الـ ١٨، ١٩ بعد أن كان قد أزمن بها طوال العصور الوسطى على الأقل، كذلك، فبينما عمر الاقطاع في أوروبا نحو الالف عام على الأقل، لم يعمر في مصر الا قرنا ونصف قرن على الاكثر.

ولكن أيعد الاقطاع المصري الوليد هذا اقطاعا بالمعنى الأوروبي الدقيق، حيث أن ما عرفت مصر من قبل لم يكن كذلك كما رأينا؟ الرد أنه اقرب اليه من اى وقت مضى، ولكنه مع ذلك لم يصل الى حد التشابه معه، فالاتجاه الغالب يتحفظ في تشبيهه بالاقطاع الأوروبي الوسيط، كل من دورين ووريز وروبرت مابرو، مثلا، يكتفي باعتباره اقطاعا من نوع ما.. انه شبه اقطاع أو اقطاع جنيني في أولى مراحل التكوين: ملكيات شاسعة، وأجراء مرتبطون بالارض بصورة وراثية تقريبا، ثم حرس وخفر خصوصي ضخم يحتفظ به المالك لحماية أمنه وفرض سيطرته... الخ (٢).

---

(١) وحيده ، ص ٢١٢.

(2) D. Warriner, Land & poverty etc. P. 50, Mabro, P. 100-3.

ونحن نستطيع ان نختزل جوهر النظام الجديد فى هرم توزيع الملكية الزراعية، فالمقدر بصورة تقريبية عامة أن من بين الملايين الخمسة أو الستة من الأفدنة التى كانت تمثل رقعة مصر الزراعية، كان نحو المليون للأسرة المالكة، ونحو مليون آخر لطبقة الاقطاع، ومثله للاستعمار ولطفيليات الاستعمار ممثلا فى الملكيات الأجنبية من أفراد وشركات عقار واستصلاح، وتلك عناصر أغلبها اما أجنبية أو من أصول أجنبية متمصرة، هذا بينما لم يكن لكتلة الشعب إلا البقية الباقية.

أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد كانت معاقل الاقطاع التقليدية هى أراضى شمال الدلتا الجديدة خاصة فى البحيرة والغربية، تليها المنيا وقنا فى الصعيد.. هذا بينما كانت العائلات الاقطاعية ذات الأصول البدوية من أبناء شيوخ القبائل والعرب أكثر انتشارا فى هوامش الوادى الصحراوية خاصة فى القليوبية والشرقية ثم الفيوم والمنيا.

ولا ننسى بعد هذا أن معظم الطبقة المالكة للأرض كانت هى نفسها الطبقة المسيطرة على الانتاج الصناعى والثروة الصناعية، فكما يقول مابرو «لم تكن البورجوازية المالكة للأرض والبورجوازية الصناعية تمثل فئتين تختلف الواحدة منهما عن الأخرى»، بل كانتا فى الأعم الأغلب متداخلتين بدرجة تقترب من التماثل(١).

فى النتيجة، فلقد قدر أن نصفا فى المائة من مجموع السكان كان يملك نصف الدخل القومى («مجتمع النصف فى المائة») وحول هذه النواة النووية كانت تتراتب حلقات وطبقات المجتمع، مرورا بطبقات متوسطى الملاك الريفيين أو كولاك مصر kulak كما كان يمكن تشبيههم (٢)، حتى تصل الى أوسع وأعرض قاعدة من المعوزين والمعدمين ، بحيث أصبحت مصر رمزا حيا للاقطاعية الطاغية المتحجرة، ويصنف مابرو هذا النظام الزراعي من الناحية الاقتصادية على أنه رأسمالي، ومن الناحية الاجتماعية على أنه إقطاعي بمعنى معين وينطوى على عناصر قوية من القهر الاجتماعى والظلم وإساءة استعمال السلطة (٣).

أما سياسيا، فان الغلاف العصرى الهش من الحياة النيابية والدستورية والبرلمانية والحزبية وسائر مظاهر الديموقراطية الليبرالية، المستعارة من أوروبا كموضة العصر، لم يكن ليخفى قط جوهر النظام الاوتوقراطى الديكتاتورى الضارى بكل ملامح الطغيان الفرعونى المتوطنة أبدا.. وعلى الجملة، فكما قال هيندس: «كانت

(١) ص ٣٢٩ .

(2) Abdel Malek, P. 87.

(٣) ص ١٠٠ ، ١٠٣ .

مصر عشية اصلاحها الزراعى أكثر تأخرا من الناحية الاجتماعية من فرنسا عشية الثورة»(١).

والجدول الآتى يلخص توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر سنة ١٩٥٢ فى نهاية عصر الاقطاع، ومنه نرى أن نحو ٩٤٪ من الملاك كان يتقاسم ٤,٣٥٪ أو نحو ثلث الارض، من بينهم أكثر من مليونين يملكون ٧٣٨,٠٠٠ فدان أى ١٣٪ من المساحة الكلية،بمتوسط نصف فدان لكل، أى أنهم كانوا معدمين من الناحية العملية، هذا بينما كان ثلثا الارض (٦٤,٤٪) حكرا لنحو ٦٪ من الملاك، منهم نحو ٠,٣٪ أى ٣ فى الألف يبتلعون وحدهم أكثر من ثلث الأرض (٣٤,١٪) من بينهم ٢٠٠٠ فرد يمتلكون وحدهم نحو ١,٢ مليون فدان أو ١٩,٦٪ من المساحة.

فئة الملكية	عدد الملاك	٪	المساحة المملوكة	٪
٥-	٢,٦٤٢,٠٠٠	٩٤,٣	٢,١٢٢,٠٠٠	٣٥,٤
٥-١٠	٧٩,٠٠٠	٢,٨	٥٢٦,٠٠٠	٨,٨
١٠-٥٠	٦٩,٠٠٠	٢,٤	١,٢٩١,٠٠٠	٢١,٥
٥٠-١٠٠	٦,٠٠٠	٠,٢	٤٢٩,٠٠٠٠	٧,٢
١٠٠-٢٠٠	٣,٠٠٠	٠,١	٤٣٧,٠٠٠٠	٧,٣
٢٠٠+	٢,٠٠٠	٠,٠٧	١,١٧٧,٠٠٠٠	١٩,٦
المجموع	٢,٨٠١,٠٠٠	١٠٠,٠	٥,٩٨٢,٠٠٠٠	١٠٠,٠

المقاومة الشعبية

على الجانب المضاد، كانت المقاومة الشعبية متواترة متصاعدة فى تناسب طردى، وكانت التطورات الحديثة والحضارة المعاصرة فى القرن الأخير عوامل مذيبة بطبيعتها للرواسب العتيقة والعزلة، فمع التحضر والتنوير والتعليم والاحتكاك بالعالم الخارجى والانفتاح على تطور العصر، تنبه الوعى الاجتماعى وبدأ الحس الثورى بين جماهير الشعب.. فمن الطهطاوى الذى نقل مثل الثورة الفرنسية فى الحرية والليبرالية والجمهورية والديموقراطية، الى الافغانى ثم الكواكبى اللذين حملا على الاستبداد والطغيان بالذات وحملا لواء الدعوة الى الثورة على الظلم الاجتماعى والطبقى والحاكمى.

هذا على مستوى التوعية والدعوة السياسية، أما على مستوى العمل الثورى، فمن ثورة مسلحة وطنية طبقية كادت تصل الى فكرة الجمهورية وأوشكت أن تنجح

(1) Hindus, In search of A future, P. 150.

لولا الاحتلال الاستعمارى ١٨٨٢ الى ثورة شعبية تاريخية عارمة ١٩١٩، الى ١٩٥٢ آخر «الثورات» تاريخا وأولها نجاحا الى حد أو آخر.

والواقع أنه منذ الحرب الثانية، وردا على شرور الطغيان الاقطاعى التى استشرت واستفحلت، بدأت الآراء والمذاهب الاشتراكية وظهرت الدعوة الى الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية، غير أن النظام الرجعى أجهضها جميعا جميعا بشراسة. وفى الخمسينيات جاءت انتفاضات الفلاحين الدموية ضد الاقطاع الزراعى الذى قمعها بوحشية فى بهوت (غربية) والغراقة والسرو (دقهلية) وكفور نجم (شرقية) - لاحظ الموقع الجغرافى فى معاقل الاقطاع والملكيات الضخمة فى شمال الدلتا - جاءت ارهاصا ونذيرا بالثورة الشعبية الكاسحة، تلك الثورة التى تنبأ بها الكثيرون والتى سلم بحتميتها الجميع فيما بعد، لولا أن سبق يوليو فقطع عليها الطريق، لقد وصل الطغيان الاقطاعى الحديث الى قمته - وربما أيضا الى نهايته.

شخصية مصر الاجتماعية

أرض الطغيان ؟

الآن لا يعرف تاريخ مصر من ينكر أن الطغيان أو الاستبداد، الباطش أحيانا غير الإنسانى دائما، هو كظاهرة واقعة موضوعيا وبعيدا عن كل تفسير شخصى أو تنظير أكاديمى، نغمة دالة أساسية Leitmotif بل النغمة الحزينة فيه وأسوأ خط فى دراما الشعب المصرى، وقد لا تكون مصر أكبر سجن فى العالم، ولكنها أقدم سجن فى التاريخ، ويكفى أن نشير الى كتاب أريد له «أن يكون ملحمة للشعب المصرى، فاذا هو مرثية طويلة لما عاناه...»(١).

غير أن السؤال الفيصل بعد إذ حللنا مراحل تاريخ مصر الاجتماعى - السياسى من الوجهة الأيكولوجية مرحلة مرحلة، هو: هل هذا يعبر، ببساطة ومباشرة وبصورته الخام أو الفجة، عن حقيقة شخصية مصر الاجتماعية الكامنة؟

---

(١) حسين فوزى ، سندباد مصرى، ص ٣٤٦. انظر ايضا ص٥١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢٧٤.

Erman, P. 17.

أهو، يعنى، صفة موروثة أم مكتسبة، خالدة أم عارضة؟ ثم هل تنفرد به مصر أم يشاركها فيه غيرها؟ وان كان هذا أو ذاك.. فما أسبابه وأصوله وما نتائجه وانعكاساته؟

أما أن الظاهرة التعسة لم تقتصر، أولا، على مصر ولا انفردت مصر بها سواء ذلك فى الماضى البعيد أو القريب، فان الامبراطوريات الاستبدادية فى التاريخ القديم تفوق الحصر: بابل وآشور وفارس وفينيقيا، عدا الهند والصين وكل حضارات العالم الجديد... الخ(١)، أما اليونان وروما التى جعل البعض منها أسطورة الديموقراطية ومنبع الحرية.. فقد كانت على العكس تماما مثالا بشعا للاستبداد والظلم والتعذيب، بل كانت مجتمعات العبودية الكلاسيكية، وفى الامبراطورية الرومانية بالذات كان الامبراطور الطاغية قيصر يؤله كفرعون فى مصر، ولم يكن أقل منه طغيانا وبطشا.

أما أوروبا الوسيطة فقد كان المجتمع الاقطاعى نظاما استبداديا سافرا، وكان الفلاح الاوروبى قنا حيث لم تعرف مصر القنانة قط مثلما لم تعرف العبودية من قبل، أى أن الرجل الأوروبى ربما كان أسوأ حالا وحظا من الانسان المصرى سواء فى العصور القديمة أو الوسطى، وحتى بالنسبة للرقيق، الذى لم ينتشر بمصر نسبيا مثلما انتشر بأوروبا، فلقد كان يعامل برفق نوعا اذا ما قيس بنظيره الأوروبى.

أما النظرية الكاسحة البراقة التى تقول ان الشرق بطبعه نزاع الى الاستبداد والملكية والغرب الى الديموقراطية والجمهورية، فقطعة من اللغو اللغوى لا أكثر، أكثر منها حتى مجرد تبسيط مخل، بالاختصار، الاستبداد أو الطغيان حقيقة عرفتها معظم البلاد فى معظم العصور على اختلاف بيئاتها ـ والفروق بين البشر أقل بكثير من التشابه الأساسى.. بل لقد كان أغلب تاريخ العالم حتى وقت قريب هو فى الواقع الحكم المطلق والاستبداد بصورة أو بأخرى.

نصل من هذا، ثانيا، الى أن ما عرفته مصر فى أغلب تاريخها من الطغيان والأوتوقراطية الضارية انما كان ـ للأسف ـ روح العصر Zeitgeist وليس ـ لحسن الحظ ـ روح المكان Genius loci، وهو اذا كان قد طال فى مصر بعد أن كان قد صفى فى أوروبا مثلا لعدة قرون، فذلك بفعل الاستعمار الدخيل الآتى من أوروبا نفسها، وها هنا تبرز لنا متناقضة غريبة: تاريخيا وكأمر واقع، أصيبت مصر طويلا بالطغيان الاوتوقراطى الجاهل الذى ضاعف منه الاستعمار الأجنبى الغاشم، فى

(1) Fleure, "Régions humaines", P. 170.

حين أننا رأينا أن مصـر كبيئة فيضية إنما مؤهلة بطبعها للاشتراكية التعاونية الرشيدة الخالية من الاستغلال والابتزاز، فكيف؟ ان الطغيان ومركبه هنا حقيقة بالفعل، لا بالقوة، وهذا بالدقة مفتاح الحقيقة العلمية، انه حقيقة بالتاريخ، لابالجغرافيا، وظاهرة تراثية لا وراثية، أى موقوتة مهما طالت.

هو إذن لا يعبر عن أى طبيعة كامنة في مصـر كبيئة أو كشعب، ولا يمثل انبثاقة طبيعية من المكان وانما انحرافة سياسية عبر الزمان، وفى النهاية لا يعبر عن شخصية مصر الاجتماعية الكامنة الاصيلة قط، وانما شخصية مصـر الحقيقية، طلقة حرة من الانحراف أو الضـغط، هى بيئة ومجتمعا المشاركة الجماعية والجهد المشترك في ظل التعاون والتماسك والتضامن - الاشتراكية الرشيدة باختصار، وليس أدل على هذا من أن انحرافة الطغيان، حين قومها الشعب بالعنف والثورة، أعطت مكانها تلقائيا لصورة أو لأخرى من النظام الاشتراكى مثلما حدث فى الدولة الوسطى بعد ثورة إيبوير وكما حدث فى يوليو جزئيا.

كذلك فإذا كان لكبت الطغيان واضطهاده من آثار نفسية أو خلقية، فقد كانت فردية سطحية عابرة ولم تمس جوهر الشخصية الصلبة المتحدية ولا حرفت الطابع القومى الصحى فى قليل أو كثير، فما كانت طبيعة أولى فى الدم والعرق (بداهة!)، ولا طبيعة ثانية مكتسبة من البيئة (كما رأينا) ولا حتى طبيعة ثالثة مبتسرة من فرض وفرط الضغط والقسر والقهر (كما نصر) ان مصـر ليست أرض الطغيان» كما زعم البعض ، وان كان هذا قد طغى على أجزاء من تاريخها بعض أو كل الوقت، وليست دماثة الفلاح وصبره وداعة واستكانة وخنوعا، كما أن نظامه وطاعته ليسا خوفا وطمعا، وإنما هى جميعا خامة الحضارة والتقدم نشأها النيل ولكن شوهها الاستبداد، وقد بقى النيل ولسوف يزول الاستبداد.

وعند هذا الحد تسقط يقينا تلك النظرية البيئية الشائعة التى تربط بين الطغيان السياسى وبين البيئة الفيضية، والواقع أن منطق النظرية ضد منطقى شكلا وموضوعا، فهو يعنى أن النيل حتم أحد أمرين: إما أن تكون مصـر غابا بدون ضبطه، أو سجنا بضبطه، وهذا بدوره يعنى خيارا بين بديلين نقيضين ليس لهما قط أن يجتمعا: إما الحضارة وإما الكرامة، إما الاستقرار وإما الحرية، إما العداوة الاجتماعية، وإما العدالة الاجتماعية، ولكن هذا المنطق الحتمى الأعمى وهذا الخيار القدرى الضيق لا يستقيم، والا فهل يمكن عقلا أن تكون مصـر هبة النيل، فيصير النيل لعنة مصر أو وصمة المصريين؟ أيمكن أن يكون النيل « كارثة اجتماعية أو

نقمة سائلة» على أصحابه؟ كلا، ليس حتما أن تكون مصر غابا داميا ولا سجنا كبيرا، بل يمكن يقينا أن تكون وطنا، ووطنا حرا كريما، مع الضبط ـ فقط ضبط الحاكم -. فصميم المشكلة والمأساة اذن ليس ضبط النيل، ولا ضبط الناس، وانما هو ضبط الحاكم.

ولا حتم جغرافي هناك اذن، وانما هناك ـ إن صح التعبير ـ حتم بشرى منحرف لاعلاقة له بالنهر، واذا كان حتم جغرافي هناك، فالذى يحتمه النيل انما هو النظام والتنظيم والانضباط والتعاون وروح الجماعة... الخ، وهى جميعا مزايا مجتمعية ونقاط قوة، وهو إذن لمصلحة الشخصية المصرية لا ضدها، وأن موضعنا ـ البيئة النهرية ـ لم يجن قط على شخصيتنا، بمثل ما أن موقعنا لم يجن كما سنرى على استقلالنا، وشخصية مصر والشخصية المصرية ليست منحرفة بقدر ما هى محرفة، ليست منحرفة بحكم طبيعتها ولكنها محرفة بطبيعة حكمها، لا، وليس صحيحا ما يلمح اليه البعض أحيانا من ان خير ما فى مصر جغرافيتها الطبيعية وليس جغرافيتها البشرية.. يقصدون بذلك روعة نيلها وخصبها ومناخها من ناحية ولوعة مجتمعها وآلام فلاحها من ناحية أخرى.

وهنا يثور السؤال: فما أصل تلك النظرية إذن؟ من الثابت الآن عند كثير من الجغرافيين أن الحتم الجغرافي ـ على علاته الفلسفية ـ كان كبش فداء وقناعا كاذبا ما أكثر ما اتخذه الحكم المطلق في الداخل ليبرر نفسه، مثلما اتخذه الاستعمار من الخارج ليبرر كثيرا من دعاويه الاحتكارية او الابتزازية أو الاستعلائية. وبالفعل، فلقد كان الحكم العتيق المتخلف فى مصر يبرر انحرافه الرجعى الجاهل نحو الاستبداد بضرورات البيئة الزراعية كحجة وذريعة، كما أن الاستعمار البريطانى فى مصر هو الذى روج فى القرن الماضى لهذه النظرية ليضرب روح المقاومة الوطنية ويشوه الطابع القومى.

غير أنه وجد الرد على نظريته الفجة منذ وقت مبكر، عند بارتلمى سانت هيلير مثلا حيث يقول: «منذ الفراعنة كتبت على سكان مصر العبودية السياسية، وانى لأبعد ما أكون عن القول بأن النيل هو السبب الوحيد لهذا الوضع المحزن، وانى لمدرك أن ثمة كثيرا من الناس أكثر عبودية وبؤسا دون أن يكون لديهم نيل، كل ما أود أن أقول هو أن النظام الطبيعى لهذا النهر العظيم كان فى مصر أحد أسباب الطغيان، لقد وجد فيه الطغيان نوعا من الضرورة، وكذلك حجة وذريعة خاصة»(١).

(1) B. Saint-Hilaire, Lettres sur L'Egypte, Paris, 1857, P. 191.

وعلى أية حال، وسواء صح ان النيل كان سببا موضوعيا أو مجرد حجة مزجاة للطغيان الفرعوني، فلاشك من الناحية العملية أن مصر قد دفعت تاريخيا ثمنا فادحا جدا من الاجتماع لحساب السياسة، من المجتمع لصالح الحاكم، من الحرية والديموقراطية والكرامة من أجل هدف الوحدة السياسية المبكرة ومبدأ النظام والاستقرار السياسي.

رواسب وشوائب

من الناحية الأخرى، من غير الطبيعي بعد هذا كله أن تخلق هذه الانحرافة الاستبدادية والاستعمارية بيئة اجتماعية تخلو من بعض السلبيات والشوائب المفروضة العارضة (١)، فمثلها بيئة قد تفرض قدرا غير صحي من الانتخاب الاجتماعي ربما يصل أحيانا الى حد الانتخاب العكسي المعوج -Contra Selection، ذلك لأن لكل نظام حاكم انتخابيته التي ينتقى بها أعوانه وعملاءه الذين يحشدهم حوله ويحكمهم تحته، وهم دائما وبالضرورة على شاكلته ومن جنسه، ليس فقط خلقيا بل وكذلك خلقيا (ابتداء أحيانا من الشكل والسمت حتى الجلد واللون!)، فعصر الرجل القوى أو الفرعونية الكبيرة مثلا هو عصر التهريج والأدعياء والمتجبرين عادة، وعصر الرجل الصغير أو الفرعونية الصغيرة هو عصر التفاهة والأوساط والمتكبرين غالبا.

وفي جميع الحالات فان هذه الانتخابية تشجع العناصر الرخوة الهلامية الهشة الانتهازية الوصولية واللافقريات أخلاقيا، وتشيع بذلك مناخ النفاق والتزلف والتملق وتنمي روح الانحناء والخنوع والاستكانة، وبالتالي تتكاثر وتفره الأذناب والزواحف والتسلقات والهوام والامعات وسائر الكائنات الدنيئة الذيلية القميئة في المجتمع، وعلى العكس، تحارب العناصر الصلبة الأبية المستعصية التي تتمسك بالكرامة والعزة، فتضاد حتى تباد أو تنقرض وتتوارى بالتدريج فشلا وانهزاما.

وهكذا كثيرا ما يصبح الفاشلون أخلاقيا هم الناجحون اجتماعيا، في حين أن الناجحين أخلاقيا قد يجدون أنفسهم فاشلين اجتماعيا، وفي النتيجة تصبح الأمة وهي لا يحكمها خيرة أبنائها، بل ربما شر أبنائها أحيانا، وليس هذا يقينا مما يثرى الشخصية القومية في شيء، بل هو يخربها على المدى الطويل تخريبا ويدفعها على الأقل الى السلبية والصمت والتوجس، وقديما قال المقريزي في المصريين، صح أو

(١) غربال، ص ٣٤، ٣٧.

لم يصح «ولهم خبرة بالكيد والمكر، وفيهم بالفطرة قوة عليه وتلطف فيه... حتى صاروا مضرب المثل فيه بين الأمم»(١).

كذلك فلربما جنحت هذه البيئة الاجتماعية بالفلاح المفترى عليه الى اليأس اذا استعرنا ثلاثية فلير المشهورة - من «الحياة» نفسها وأمل «الحياة الجيدة» من بعدها، فكان متنفسه الوحيد هو «الحياة الجديدة» أى انتاج الأبناء (٢) وربما أضفنا أيضا «الحياة الأخرى» أى الدين كمجلأ وملاذ، وقد كان لهذا نتائجه التى أكدت مرة أخرى فرص الطغيان.

فمن ناحية بحث الفلاح عن التعويض عن الحياة فى الحياة الأخرى، فكان الدين مهربه، ويضغط هيرودوت فى هذا الصدد بصورة غير عادية على شدة تدين المصرى القديم، ومن ناحية أخرى كانت الحياة الجديدة تعويضا عن الحياة الجيدة، وهذا فى ذاته كان من عوامل ارتفاع الخصوبة البيولوچية وضغط السكان المزمن فى مصر، والمهم أن هذا الافراط البيولوچى أدى الى شدة انخفاض المنفعة الحدية للانسان واتضاعه وهوانه على الحكام مما زاد من فرص الطغيان والاستبداد، وقد كان الحكام يرحبون دائما بهذا الافراط البيولوچى والديموغرافى لأنه يزيد من قبضتهم وتسلطهم.

مع ذلك كله فلقد طالما قاوم الشعب هذا المناخ الطغيانى المريض بروح التحدى والحق - راجع «خطب الفلاح الفصيح» المأثورة، وكذلك بروح السخرية المريرة المشهورة، حتى ليعد البعض النكتة السياسية الشكل الأساسى للمعارضة الحقيقية فى مصر الاستبدادية تقليديا، وعلى الجملة، فلقد كان «الفلاح» بكل صفاته الموجبة

(١) الخطط، ج ١ ، ص ٧١، ٧٨، ٨٠.

(2) Fleure, id., P. 160.

والسالبة هو النتج ولا نقول الفتات النهائى لعملية الانتخاب الاجتماعى الطاحنة الطويلة هذه، حتى أصبح عند شبنجلر نمطا اجتماعيا بذاته هو «نمط الفلاح Typus des Fellachen»(١).

«الفلاح المصرى» يقول مثلا كاتب مصرى معاصر «انسان يخشى السلطة ويدين لها بالطاعة، وهو يعشق الاستقرار ويكره العنف، ثم هو طويل البال لايفكر فى الثورة ولا يسعى اليها، ولكنه يتمرد حينما تضيق به السبل ولا يبقى فى قوس صبره منزع» (٢) لا غرابة اذن أن الفلاح كان ومازال يتوجس من الحكومة ويرهبها ويستريب فى كل عمالها وأعمالها، ولايثق فيها قط.

نظريات خاطئة

غير أنها مرفوضة تماما أية محاولة لتصوير هذه المضاعفات على أنها انحرافات أو سلبية، أو تخرج بها عن حجمها الطبيعى كحالات فردية طارئة وعابرة لا تعبر قط عن روح الشعب الصلب الذى قاوم كل محاولة للكبت ولم يعرف الاستكانة فى وجه انحراف الطغيان المستبد، ولهذا فان من المؤسف مثلا أن نجد احد كبار كتاب العصور الوسطى، المقريزى، يقول ناقلا بأسلوب العصر « قال العقل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك، وقال الشقاء أنا لاحق بالبادية فقالت الصحة وأنا معك، وقال الخصب أنا لاحق بمصر فقال الذل وأنا معك»(٣)، لا، وليست «الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى الى السلطان» على الاطلاق من صفات المصريين التى تغلب عليهم، كما تورط المقريزى أيضا للأسف فى سقطة أشد خطأ وخطيئة.

---

(1) Untergang, vol. II, p. 125.

(٢) كمال المنوفى، "«الفلاح المصري قبل ٥٢» الاهرام ، ٢٢–٥–١٩٧٨.

(٣) المقريزى، المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار ، القاهرة ، ج ١، ص٧٩–٨٠

فمن حيث الشكل، ليست هذه المقابلات التى يملأ مثلها كتب العصر سوى انطباعات شخصية كاسحة وغير علمية، ان لم تكن من أوهام العوام التى لا أساس لها، ومن حيث الموضوع، فان الربط المزعوم بين الخصب والذل هو أصلا نعرة - نعرة الصحراء كما تسمى Snobisme du desert (١) - مألوفة فى تراث البدو الرعاة عن الزراع عموما، تحتقر الفلاحة وترى أن «الزراعة دار ذل»، ذلك أن سيكولوچية الرعاة البدو، كاستراتيچيتهم، تختلف اختلافا جذريا عن سيكولوچية الزراع المستقرين، فحياة البداوة والترحل والحرية بلاحدود تعطيهم شعورا متضخما بالتكبر والكبرياء والأنفة والإعتزاز والعظمة - العظمة الجوفاء الكاذبة غالبا لأنها بلاأساس مادى حضارى أو اقتصادى صلب صحيح سوى القوة المدمرة المؤقتة، من ثم فذلك مركب عظمة زائف، هو فى حقيقته مركب نقص مقلوب.

أما الزراع المستقرون فعلى العكس لهم القوة المادية والحضارة والثقافة والاقتصاد، ولديهم رخاء وشعور بالثراء والتراث، مما يمنحهم ابتداء مركب عظمة حقيقيا بالنسبة الى البدو، فكما ينظر هؤلاء اليهم على أنهم «جرذان الحقول» فانهم ينظرون اليهم بالمقابل على أنهم «فئران الفيافى وصعاليك الصحراء» معا، أو كما يلخص توينبى.. كما كان البدوى ينظر الى الزارع علـى أنه «مـغروس فى الطين a stick-in-the mud» كان الزارع ينظر الى البدوى على أنه أفاق متشرد «vagabond»(٢) فالنعرة متبادلة، والحساب مسوى، غير أن خطر البدو الماثل وغلبتهم وسيطرتهم على الزراع فى كثير من الأحيان بحكم ميزتهم الحركية والاستراتيچية تولد بينهم شعورا بالقلق والتوجس والخوف، بحيث يكاد مركب العظمة الطبيعى فيهم أن يتحول الى مركب نقص مقلوب وان زائف، مما يتوهمه

(1) W.B. Fisher, The Middle East, P. 105-6..
(2) A study of hist., vol. 3, P. 17.

البدو خطأ علامة على الذلة والمسكنة أو غياب الشعور بالعزة والكرامة، وبالاختصار: البدو فقر مع كبر على شقاء، والفلاح ثراء بلا حرية، ورخاء بلا نعرة.

فنظرية «الخصب ـ الذل» او «الزراعة دار ذل» اذن نظرة بدوية عامة تجاه الزراع والفلاحين والمستقرين عموما، وهي بهذا لايمكن ان تنصرف الى مصر بالتخصيص أو على حدة، وهي بعد وجهة نظر منحرفة غير حضارية ومخربة، ويكفي لدحضها والرد عليها وجهة نظر الطرف الأخر في أصحابها الأعراب «الذين هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس» كما يشكو الجبرتي(١)، ومن قبل كان المماليك ـ حتى المماليك! ـ ينعتونهم تقليديا وبانتظام «بالعربان المفسدين» (ابن إياس والقلقشندي).

وبالمثل تتعدل نظرية أحدث تحاول أن تدخل دائرة العلم فتربط بين صفاء وهدوء وسهولة البيئة الطبيعية المصرية النسبية أرضا ومناخا، وبين دعة ووداعة بل ومسالمة تفترضها في الطبيعة المصرية(٢)، خذ مثلا هذا الرأي، وان كان لا يصل الى حد التطرف الذي تصل اليه النظرية نفسها: «فالطبيعة المصرية تكاد تكون نائمة: فالجو معتدل في جميع الفصول لايكاد يختلف.. والسماء السافرة والصحراوان الوسيعتان لاتكاد مناظرهما تتغير، فاذا لم تكن طبيعة بلادنا نائمة، فهي على الاقل مسالمة، لأنها لاتزعجنا بالزلازل العنيفة ولاتهزنا العواصف الرعن، ولاتخزنا بالبرد القارس والحر اللافح، فطبعت أهلها على الوداعة والفكاهة والبشاشة والكسل والمحافظة على القديم»(٣) فهذه النظرية البيئية أدبية أكثر منها علمية، وهي تفرط في تبسيط صعوبات البيئة الطبيعية كما تبالغ في تبسيط الطابع البشري وصلابته الخشنة بل والعنيفة، وقصارى ما قد يكون فيها من صحة أن المزاج المصري الغالب اجتماعي

---

(١) عجائب الاثار، ج ٢ ص ١١٠ - ١١١.

(٢) حسين فوزي، ص ٩٧، ١٤٣، ٢٠١، ٢٠٤.

(٣) مقتبسة في : شكري عياد، «احمد حسن الزيات» مجلة المجلة، يوليو ١٩٦٨، ص ١١.

انطلاقى متفتح extravert بعيد عن الانطوائية المنغلقة أو المتوحشة بقدر ما هو بعيد عن اللين أو السكون أو المسالمة.

الاتهام والدفاع

اذا كان النيل وريه الصناعى والمناخ وبيئته الهادئة غير مسئولين عن انحرافات الطغيان فى الماضى، فان من الصعب مع ذلك أن ننكر أن ثمة رواسب وشوائب وبقايا عالقة ما تزال كامنة فى الشخصية المصرية تسىء اليها فى نظر البعض، وتصمها بعدم النضج والوعى السياسى بعد فى نظر البعض الآخر، وتستدعى الاجتثاث فى تقدير الجميع حتى تنطلق مصر على وجهها الحقيقى المشرق.

فمثلا، ما أكثر ما تتردد كلمة «قرون العبودية الطويلة» فى معظم ما يكتب عن مصر، كأنما قد صرنا بحق أو غير حق شعبا مريضا تاريخيا! بالمثل تتكرر كلمة دعة أو «استكانة الفلاح docility » دون ان نذكر ما هو أسوأ منها مثل «خنوع أو خضوع الفلاح Submissiveness» باعتبارها مرفوضة تماما وافتراء كاذبا من صنع ودسيسة الاستعمار قديما وحديثا كبيره وصغيره، ابتداء من كرومر بريطانيا حتى باير اسرائيل، وذلك بقصد تدمير النفسية المصرية وتحطيم معنوياتها(١).

حتى نحن لم ننج من ترديد النغمة نفسها، خذ الأفغانى مثلا أولا، فكما خاطب أو خطب، أيا كان مدى توفيقه «انكم معاشر المصريين قد نشأتم فى الاستعباد، وربيتم فى حجر الاستبداد، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين وتعنون لوطأة الغزاة الظالمين، تسومكم حكوماتكم الحيف والجور وتنزل بكم الخسف والذل وأنتم صابرون بل راضون».

---

(1) Cromer, Modern Egypt, vol. 2, p. 186, Gabriel Baer, The submissiveness of the Egyptian peasant", New Outlook, v, 1962, no. 9,P. 15-25.

ثم الكواكبي ـ كيف لا ؟ ـ انه المرجع الاكبر في الموضوع، فعنده ان «داء الشرق هو الاستبداد، والاستبداد هو أن تتصرف الحكومة في شئون الرعية كما تشاء بلارقيب أو حسيب، واذن فمبعث الاستبداد هو غفلة الأمة، فالأمة التي لاتقيم من نفسها رقيبا على الحكام، تحاسبهم عن كل صغيرة وكبيرة أشد الحساب، سيستبد بها حتما وكلاؤها، اذ ان الاستبداد أمر طبيعي في السلطان، وما من حكومة عادلة تأمن المسئولية والمؤاخذة بسبب غفلة الامة أو اغفالها الا وتسارع الى التلبس بصفة الاستبداد، وبعد أن تتمكن فيه لاتتركه» (١).

بالمثل في كثير مما يكتبه الأجانب عنا، نحن متهمون بأننا شعب يبالغ أشد المبالغة في تقدير حكامه وفي ابداء فروض الطاعة والاحترام والخضوع لهم، بل وبأننا شعب سهل القياد والانقياد لارادتهم وسلطانهم، فمثلا، بينما يؤكد كيث بشدة على وطنية المصرى الصميمة، يستدرك فيقول ان «فلاحى مصر كانوا دائما وطنيين سلبيين أكثر منهم ايجابيين. لقد كانوا قانعين بأن يتبعوا أولئك الذين هم في القيادة، انهم لم يكونوا قط ديموقراطيين» (٢).

بل ان البعض ليذهب الى حد القول بأن المصريين قد نموا لأنفسهم عبر التاريخ «حسا ما بالعبودية للحاكم a sense of servility »: انهم أقدم عبدة الأوثان في التاريخ ، إذ يوشكون أن يؤلهوه مهما كان قميئا أو غير جدير، ألا يقول المثل المصرى «اذا وجدتهم يعبدون العجل، حش برسيما وأعطه»؟ تفسيرهم لذلك أنهم باتوا تقليديا يشعرون ازاءه بنوع من التقديس وبالتالي من الدونية والتبعية فعدم الرفض فالرضوخ... الخ، بحيث ينقادون انقيادا أعمى لكل نزواته دون أن يجسروا على الاعتراض والتحدى: انهم يفعلون ما يؤمرون.

---

(١) عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.

(2) A new theory, P. 303.

وهكذا فى النهاية ينتهى هذا الرأى الى أننا نحن المصريين مازلنا فراعنة: الحاكم يمجد ويؤله وهو حى، وما يقوله يقدس ويحفظ ، ثم يشيع حين يموت فى جنازة وطنية مليينية «كفرعون مهيب».

ولقد يدفع البعض منا هذا الاتهام وأمثاله ويستخف بها بكل بساطة، ولكن فى منطق هروبى نعامى مغلف بفلسفة استعلائية، ولا نقول بعنجهية أو عنترية العجز، فعند العقاد مثلا ان هذه «أمة ذات ارزاق مطردة ومعيشة مستقلة لايعنيها صلاح الحاكم كما يعنيها صلاح الارض والسماء والعوارض والاجواء، فإذا دعاها الحاكم الى حرب لا تعنيها، فذلك شأنه وليس بشأنها، وتلك خسارته وليست بخسارتها، أما اذا أصيبت فى عقائدها وموروثاتها أو ظهر لها الجور على أرزاقها ومرافقها، فهنا يستعصى قيادها كأشد ما يستعصى قيادة أمة » (١) ولكن الواضح من هذا الدفع أن الشعب المصرى لايستثيره الا تافه الامور وسفسافها وأكل العيش فى الواقع، بينما يتحاشى أن يتصدى للحاكم فى أخطر أمور المصير والحرية والسيادة ، ولهذا فلسنا من أسف نستطيع أن نشارك فى هذا الموقف على حسن نيته ونزاهة قصده.

وفضلا عن هذا فإن من المعروف أن الحاكم والحكومة شىء هام جدا فى حياة مصر بالذات، لأن هذه الحياة تعتمد على ضبط النيل، وضبط النيل يتوقف بدوره على صلاح الحكم والحاكم، وفى هذا المقام بالمناسبة.. ولكن على النقيض تماما، يذهب البعض الى أن أهمية الحكم والحاكم فى مصر انما تبلغ حد الافراط لالسبب سوى أن المصريين شعب تعود ان يقود لا أن يقاد، ولذا يتوقف مصيره على الحكم والحاكم ، فان صلحا صلحت حال مصر وان فسدا أو فشلا تدهورت.

(١) سعد زغلول ، ص ٢٧.

وفى النتيجة وكحقيقة واقعة، لم يكد يحدث أن قال الشعب للحاكم لا، فضلا عن أن يسقطه، ولاشك أن عمر مكرم كان مسرفا فى التفاؤل بقولته «جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة... الخ » ولكن لعل هذا كان جزءا من تكتيك الحرب النفسية فى صراعه مع الوالى الحاكم، محمد على (وعلى أية حال فقد دفع مستقبله السياسى ثمن تفاؤله هذا على يد الحاكم الجديد نفسه الذى عمل على تعيينه بدل القديم) وحتى فى هذه الحالة اليتيمة التى نشط فيها الشعب وشارك ايجابيا، فانه من أسف لم يول الا أجنبيا أولا وعسكريا ثانيا، وفيما عدا ذلك لم يحدث فى تاريخنا كله أن ولى الشعب الحاكم أو عزله الا فيما ندر وكشذوذ بحت.

الجانب الآخر

على الجانب الآخر من الصورة، وعلى النقيض تماما من السيناريو السابق، فان المشاهد ان كل ما يقوله ويفعله الحاكم صواب وحكمة مادام حيا أو فى السلطة، فاذا ما مات أو سقط أصبح كل ما قاله وفعله محض خطأ ومطلق خطيئة فى الأعم الأغلب، فالشعب قد يعبد حاكمه اليوم، ويلعنه غداء ويعلق البعض على هذا ـ تهكما لا شك ، ولكنه التهكم الذى يحمل من الحقيقة قدر مايحوى من المرارة ـ بأن المصريين «يعارضون» الحاكم بعد موته او ذهابه فقط ، ولا يقولون رأيهم الحر الحقيقى فيه الا حينذاك، وهو دائما ـ يلاحظ البعض الآخر ـ عكس رأيهم فيه تماما وهو حى أو فى السلطة.

على أية حال، فلئن كان هذا ينفى تهمة الغفلة السياسية عن الشعب، فانه من المؤسف إنما يستبدل بها تهمة ليست أفضل بحال وهى النفاق السياسى نتيجة الخوف والتخويف، وبعيدا عن نظرية «أرض النفاق» المنبوذة، وبون أن ندفع

اشتراكنا فى مقولة «يا أمة عريقة فى النفاق» المنبثة فى كثير من أدبنا الحديث... الخ، بل ومع رفضنا الكامل للقول غير المكتوب بأنه ان يكن العراق بتنافر أقلياته وتنابذها وبعنفه واضطراباته هو «أهل الشقاق والنفاق» كما وصفه الحجاج، فان مصر باستقرارها الشديد وفرط هدوئها وخضوعها وسلمها هى «أهل الوفاق والنفاق» نقول بغير هذا كله فان الملاحظ كأمر واقع وكتقرير لواقع الحال ان النفاق قد استشرى فى الفترة الاخيرة أكثر منه فى أى وقت مضى.

وعند هذا الحد، يبسط البعض الموقف كله بجميع تناقضاته ومفارقاته فيقول ان هذا شعب مغلوب على أمره، على أساس أنه ضحية الطغيان، وبالتالى فهو ميئوس منه، فانه بين العجز والسلبية غير قابل للثورة ولا قادر عليها، شعب غير ثورى باختصار، الانسان المصرى، بمزيد من الوضوح، مخلوق غير ثورى بالطبع أو بالتطبع، بالوراثة أو بالبيئة، بالجغرافيا أو بالتاريخ، فمصر لم تعرف الثورة فى تاريخها على طول المدى قط، الثورة الشعبية الحقيقية أعنى («ثورة» إيبوير السحيقة البعد فى الدولة القديمة فى أوائل العصر الفرعونى غامضة جدا بحيث تقبل كل تأويل).

سلم المسئولية

أين الحقيقة العلمية، الآن، في هذا كله؟ حسنا، آفة مصر، ابتداء، اثنتان: الطغاة في الداخل والغزاة من الخارج، الديكتاتورية في الداخل والاستعمار من الخارج ، هاتان هما نقطتا الضعف الأساسيتان في شخصية مصر، ولا نقول النقطتين السوداوين في الشخصية المصرية، وهما قد تبدوان للوهلة الأولى شيئين منفصلين، ولكن الحقيقة أنهما جانبان لشيء واحد، والعلاقة بينهما مباشرة هي علاقة السبب والنتيجة، فنحن كشعب نخضع بانتظام لحكامنا الطغاة، وحكامنا يركعون بسهولة للأجانب الغزاة.

ومن جانبنا كوطنيين، فلقد درجنا تقليديا على أن نبرىء ساحتنا كشعب من مسئولية هذا الوقر المزدوج القاصم لظهورنا، بمقولة أننا ببساطة شعب مغلوب على أمره مفترى عليه، وأن الفاعل المباشر هو الطغيان والمجرم الأكبر هو الاستعمار، ومن جانبه، فإن الطغيان الداخلي بدوره يزيح المسئولية عن كاهله مسارعا، بكل ترحيب، بالقائها على عاتق الاستعمار الآثم الزنيم... الخ.

والاستعمار ولا شك آفة وأفعى، احتلال وطغيان معا في آن واحد، إلا أنه ليس رأس الأفعى ولا الآفة الوحيدة، كما يروج بعض السطحيين ومنظري عملاء الطغيان، والحقيقة أننا أسرفنا على أنفسنا في اتخاذ الاستعمار «كمشجب» نعلق عليه كل مآسينا وعيوبنا، ومشاكلنا سياسية وغير سياسية، أولا لأنه هدف وطني (أو ضد - وطني) سهل مباشر مشروع لا شبهة في عدائه وعدوانيته، وثانيا لأننا لا نكاد نجسر على أن نعلق الجريمة والعقاب في رقبة الطغيان المحلي لأنه الحاكم المالك وظل الله

فى أرضه أرض مصر... الخ، وبهذا وبذاك اصطنعنا لأنفسنا سلما مريحا ومرضيا (ولكنه كما سنرى مقلوب رأسا على عقب) من المسئولية، قمته الاستعمار، وقاعه الشعب نفسه، يأتى بينهما ـ على استحياء أحيانا! ـ الطغيان المحلى.

غير أن الحقيقة التاريخية التى تثبتها مرارا وتكرارا تجربة ألفى سنة مازالت مستمرة معنا حتى اليوم، الحقيقة التاريخية هى أن كبرى الآفتين ليست الاستعمار الأجنبى ولكن الطغيان المحلى.ذلك أن الذى مكن للأول غالبا، بل استدعاه واستعداه أحيانا انما هو الحكم المطلق الداخلى بعجزه عن حماية الوطن فعلا أو بخيانته له علنا ومساومته وتواطؤه مع المستعمر ليحفظ على نفسه عرشه أو مركزه، إن الذى أتاح للاستعمار الخارجى أن يدخل ويبقى فى كثير من الحالات بصورة غير مباشرة دائما وبصورة مباشرة أحيانا هو الطغيان الداخلى وحده لا سواه، انه فى كثير من الأحيان «وجه مصر القبيح» فى الخارج كما فى الداخل (تذكر فقط الخديوى توفيق).

ليس هذا فحسب، وإنما الحقيقة بعد هذا أن مسئولية الطغيان الحاكم تتضاءل بدورها أمام مسئولية الشعب نفسه، الشعب ـ ولا أوهام فى هذا ـ هو المسئول الأول والأخير، الأصلى والأصيل، حتما وبالضرورة، فاذا كان الحكم فى مصر مأساة أو ملهاة، كارثة أو مهزلة، فان سببها الشعب وحده نظريا وعمليا، وكم كان الكواكبى صحيحا صادقا حين قال ان مبعث الاستبداد هو غفلة الأمة، ومرفوض مرفوض هو المنطق الانهزامى المعكوس الذى يعتذر للشعب أو عنه بأنه مغلوب على أمره لاقدرة له على الثورة، مكبل أعزل من السلاح... الخ، فالطغيان لايصنعه الطاغية، وانما الشعب هو الذى يصنع الطاغية والطغيان معا، والشعب مسئول عن الطغيان

مسئولية الطاغية نفسه وزيادة، المثل الشعبي المصرى نفسه يقول «قال يافرعون من الذى فرعنك؟ قال: لم أجد من يمنعنى» والمثل الانجليزى المعروف يقول «القوة المطلقة مفسدة، كل سلطة فهى مفسدة all power corrupts »، (ليست مفسدة فقط، بل مذهبة للعقل أيضا، يمكن للحاكم من خلالها أحيانا أن يرى كل حق باطلا وكل باطل حقا، وفى كل شىء عكس ما كان يراه من قبل بغيرها)، وهذا وذاك جميعا ما عناه الكواكبى بعبارته النفاذة الثاقبة «الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان».

ومن هذه الزاوية فان الشعب لا يعفى من اللوم، وليس له الا أن يلوم نفسه أساسا، فهو الجانى مثلما هو المجنى عليه، الفاعل والضحية، ظالم لنفسه كما هو مظلوم بحاكمه.. بل ولعل الاوضاع السيئة التى يتردى فيها وإليها كل يوم أن تكون العقاب الطبيعى المستحق لتفريطه فى حق نفسه وتهاونه فى الدفاع عن حريته وكرامته وعزته وسيادته، فالحاكم الردىء الطاغية انما هو عقاب تلقائى وذاتى لشعبه الذى سمح له بأن يكون ويبقى حاكما (وقديما كان قادة التتار والمغول من عتاة السفاحين والطغاة يتوعدون ضحاياهم بقولهم عن أنفسهم إنهم لعنة الله على الأرض أرسلهم نقمة وعقابا!).

أى أن خير عقاب لمصر دائما على ما هى فيه ، هو ما هى فيه بالفعل، وكأنها بهذا أيضا تعاقب نفسها بنفسها بانتظام، والحديث يقول «كما تكونوا يول عليكم»، بينما يذهب القول الفرنسى المأثور الى أن «لكل شعب الحكومة التى يستحقها les peuples ont les gouvernments quils deservent » وأخيرا وليس آخرا «فقل لى من حاكمك، أقل لك من أنت» ، «قل لى من الحاكم، أقل لك من الشعب».

علينا اذن أن نعيد ترتيب أولويات المسئولية: الشعب أولا وكسبب أساسى، الحكم

ثانيا وكسبب مباشر، ثم الاستعمار أخيرا كثالثة الأثافى فقط، أما وقد اصبح هذا الأخير على أية حال من حديث التاريخ ، فإن السلم الثلاثى الدرجات يعود فيختزل الى معادلة ذات حدين وطنيين: الشعب كقطب موجب والحكم كقطب سالب (وليس العكس) وبهذا تتحول القضية الى مسألة داخلية، مسألة عائلية بحتة، وبهذا أيضا يبدو الخطر الحقيقى على مصر وهو ينبع من داخلها، هو مصر نفسها، أكثر من الآخرين أو الغرباء، هو بطش وعجز الحاكم من جانب ورد فعل الشعب أو سلبيته من الجانب الآخر، هو قضية الديكتاتورية ضد الديموقراطية أو باختصار مشكلة نظام الحكم، وذلك هو التحدى الأعظم الذى كان الشعب المصرى يواجهه دائما ليثبت نفسه ووجوده وسيادته.

الديموقراطية هى الحضارة

والديكتاتورية على المستوى الفردى هى تعبير مباشر وضمنى عن النقص، فالحاكم الذى يعانى لأمر ما من مركب نقص شخصى أو فكرى أو عملى... الخ. يعوض عن هذا النقص بفرض ارادته ومشيئته بالبطش والقهر والتحكم والطغيان ليثبت لنفسه وللآخرين أنه «الرجل القوى» لا «الرجل الضعيف» ولا «الرجل الصغير» كما يشعر فى قرارة نفسه.

أما على المستوى الجماعى فإن أصل الاستبداد والديكتاتورية هو بلا ريب التخلف، التخلف الحضارى بعامة، فالديكتاتورية هى نتيجة للتخلف وعلامة عليه، مثلما هى سبب أو مضاعف له أيضا، وكل مجتمع استبدادى سياسيا هو حتما مجتمع متخلف، والمجتمع المتخلف هو لامفر مجتمع استبدادى سياسيا ذلك أن

الاستبداد والطغيان من خصائص وطبيعة مرحلة البدائية والطفولة فى كل المجتمعات السياسية، وبينما تتناسب الديموقراطية تناسبا طرديا مع درجة التقدم الحضارى، تتناسب الديكتاتورية تناسبا طرديا مع درجة التخلف الحضارى، إن الديموقراطية هى الحضارة والحضارة هى الديمقراطية، بمثل ما أن الديكتاتورية هى التخلف والتخلف هو الديكتاتورية، وما الديكتاتورية فى وقتنا هذا الا الصيغة العصرية من عبودية العصور القديمة، فالفرد والمجتمع تحتها عبد الحاكم فى صورة مقنعة أو مبرقعة، مخففة أو ملطفة.

والطغيان والديكتاتورية فى مصر هى ببساطة بقايا الماضى الطويل المحزن من ناحية والنواتج الطبيعية أو الجانبية لحاضر التخلف من الناحية الاخرى، فالى جانب ارث الماضى التعيس، يأتى التخلف الحضارى ومعه التخلف الثقافى والفكرى فيحكم على الشعب بالتخلف السياسى، حقا قد تكون مصر شعبا عريقا فى التاريخ، ولكنها فى السياسة ـ كما فى الديموغرافيا ـ حدث فتى للغاية أو صبى يافع.. فلقد يكون المصرى شيخ التاريخ وحكيم الحضارة، إلا أنه جديد على كل ما هو جديد فى الحضارة العصرية، بما فى ذلك السياسة المعاصرة، ولا نقول كما يريدنا البعض أن نقول أقدم شعب تاريخيا ولكنه ليس بشعب سياسيا.

لذا فهو من حيث الوعى والنضج السياسى الحديث قد لا يعدو مرحلة الطفولة الجديدة ولا نقول «الطفولة الثانية» أو المرحلة البدائية، ودعك تماما من النظرية المزعومة عن الشعب المريض تاريخيا، وهذا ما يفسر كثيرا من مظاهر الشذوذ والاضطراب التى نلمسها فى العلاقة بين الشعب والحاكم، ومن المسلم به أنه كلما

زاد ولاء الشعب وخضوعه واتباعه للحاكم، ظالما كان أو غير ذلك، على خطأ أو صواب، حتى بغير قهر أو بطش، كلما دل ذلك على عدم نضج الشعب وضعفه وسهولة انقياده ولين عريكته، فحجم الحاكم ونفوذه ودوره كلها تتناسب تناسبا عكسيا مع حمية الشعب وصلابته وقوته ومقاومته.

الباب
السادس

شخصية مصر السياسية

الفصل الثالث والعشرون

من إمبراطورية إلى مستعمرة

من الغريب حقا أن مصر بعد أن أنشأت أول إمبراطورية في التاريخ، تدهورت إلى ما يبدو- لأول وهلة على الأقل - أطول مستعمرة عرفها التاريخ ! فتاريخ مصر يقع بوضوح في مرحلتين متناقضتين : مرحلة أولى كانت تمثل فيها قوة طاردة مركزية من الناحية السياسية ، انطلقت فيها إلى العالم المجاور وفرضت عليه نفوذها ونشرت فيه ظلها السياسي ، واستمرت هذه المرحلة أكثر من ألفي سنة متقطعة حتى نهاية الدولة الحديثة تقريبا . ثم تلت هذا المرحلة الثانية التي تصل بنا إلى العصر الحديث بلا إنقطاع تقريبا ، وفيها تحولت مصر سياسيا إلى قوة جاذبية مركزية خضعت لقوى دخيلة وأصبحت مستعمرة تابعة ، أصبحت مجرد ظل نفسها سابقا.

غير أننا إذا كنا قد ميزنا بين مرحلة الإمبراطورية ومرحلة المستعمرة ، فإنما هو من قبيل الاختزال التبسيطي ، إذ لم تخل المرحلة الأولى من فترات انتكاس فقدت مصر فيها استقلالها ، كما أن المرحلة الثانية لم تعدم فترات توهج وانبعاث أكدت مصر فيها وجودها وشخصيتها كاملة أو شبه كاملة ، على الأقل موضوعا إن لم يكن شكلا . غير أن السمة العامة لكل من المرحلتين تظل هي السائدة . كذلك نستطيع أن نضيف إلى هاتين المرحلتين وبينهما مرحلة ثالثة انتقالية تجمع بين خصائص كل منهما ، وذلك أيضا دون أن تتغير الثنائية الأساسية.

وهذه المتناقضة وتلك الثنائية ظاهرة جذرية في الخلفية التاريخية لمصر ، بحيث تستدعي تحليلا دقيقا وتعليلا محددا ، لا يضيع في زحمة آلاف الحقائق الجارية وجزئيات التاريخ بل يعتصرها اعتصارا ، حتى يستصفي منها جوهر شخصية مصر الاستراتيجية الدائمة . والتاريخ كما قيل بحق معمل الجغرافي ومخزن الاستراتيجي ، ولكننا هنا إنما نريد «المتوسط» التاريخي أو «الجذر الجبري» للتاريخ، ونريده لا كدراما في الزمان ولكن أساسا كاستراتيجية في المكان . ولمثل هذا لابد أن نختزل التاريخ إلى جغرافية تاريخية والسياسة إلى جغرافية سياسية .

وبهذا يكون التاريخ بمثابة العمق الاستراتيجي للجغرافيا مثلما تقدم الجغرافيا الأساس الاستراتيجي للتاريخ ، دون أن ننزلق في الوقت نفسه إلى منزلق التفسير الجغرافي للتاريخ أو نتورط في فلسفة التاريخ بدلا من فلسفة الجغرافيا.

وبهذا أيضا تصبح دراستنا دراسة في الجغرافيا التاريخية السياسية أو السياسية التاريخية ، أي على الترتيب دراسة في الجوانب السياسية من الجغرافيا التاريخية أو في الجوانب التاريخية من الجغرافيا السياسية إن شئت . ولمثل هذه الدراسة شقان رئيسيان : الچيوبوليتيكا والچيوستراتيچي: الأولى جغرافية السلم والسياسة ، والثانية جغرافية الحرب والعسكرية : الأولى أقرب إلى الدراما ، والثانية ألصق بالمسرح . وهذا بالفعل هو المنهج الذي سوف نتبناه في كل مرحلة ، فنخضع أولا مورفولوچية التاريخ المصري لمورفولوچية الجغرافيا ، ثم نحلل المبادئ الاستراتيچية الحاكمة ، حتى نصل في النهاية إلى القوانين العامة والدائمة في استراتيچية مصر جميعا.

أول امبراطورية

كانت مصر «أول أمة» في التاريخ القديم نمت في نفسها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح ، وبعدها كانت «أول دولة» بالمعنى السياسي المنظم تظهر على مسرح العالم القديم . ولم يمض قليل حتى كانت أعظم قوة سياسية فيه ، كانت «أول امبراطورية» في التاريخ حققت لنفسها نطاقا ممتدا من السيطرة والنفوذ ، وظلت بعامة أعظم حقيقة سياسية في الشرق القديم لمدة نحو ألف عام مجتمعة أو على مدى ألفين متقطعة . وقد انتابت هذه الامبراطورية دورات متعاقبة من الاتساع والانكماش أو الصعود والهبوط ، من مجموعها يتألف نبض مصر التاريخي وتتشكل مورفولوچية تاريخها القديم.

ولكي نضع هذه المورفولوچية في إطار جغرافي مركز ، فربما لن نجد خيرا من تكنيك دورة حياة الدولة كما طوره فان فالكنبرج (١) . فبعيدا تماما عن نظرية الدولة ككائن عضوي حي بكل تعقيداتها واعتراضاتها الفلسفية ، يمكننا أن نميز مع فالكنبرج بين أربع مراحل تطورية واضحة في نمو الدولة وانحدارها ، لكل منها ملامح سلوكية حادة ، ولكن ليس لها أطوال محددة ، فقد تختزل الدورة كلها أو بعضها في صيغة مضغوطة وقبل الأوان ، أو قد تمتد ممطوطة ، بحسب الظروف

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geog., N.Y., 1939.

السياسية والتاريخية.

فثمة أولا مرحلة «النشأة أو الطفولة» ، وفيها تنفق الدولة الجديدة كل اهتمامها في ترتيب البيت من الداخل ، أى فى لم الشمل أقاليمها وتدعيم وحدتها الداخلية ، وتحديد وتأمين حدودها والدفاع عنها ، مع تحاشى الحروب الخارجية ما أمكن . أما مرحلة «الشباب أو التوسع» فهى مرحلة التوسع بالضرورة ، تنطلق فيها بعد أن اشتد عودها داخليا إلى توسيع رقعتها ونفوذها فى الخارج ، فتنتقل بذلك من الدفاع إلى الهجوم وقد تدخل عصر الامبراطورية وتعرف تطلعات الاستعمار . ومع تحقيق هذه الأهداف وتلك الرقعة تتسع مسئوليات الدولة وتزداد مشاكلها ، من تعقيدات الضبط والربط والتماسك والمواصلات ، إلى أقليات مضمومة وثورات تحررية ، إلى منافسات امبراطورية مضادة ... إلخ . فهنا تصبح الخاصية الأساسية للدولة هى محاولة المحافظة على الوضع الراهن status quo ومقاومة قوى التفكك والتحلل فى الامبراطورية ، ولا تعود تجد لها مصلحة فى الحروب الكثيرة إلا الدفاعية منها لتفرض بها «سلامها» هذه الملامح تعنى أن الدولة قد بلغت مرحلة «النضج أو الاستقرار» التي كل هدفها السلامة والاستقرار . غير أن مرحلة «الشيخوخة أو الانهيار» تحل بالضرورة حين تعجز الدولة عن المحافظة على توسعاتها . فتأخذ المستعمرات تنسلخ عنها بالحرب واحدة واحدة ، حتى تنتهى الدولة إلى الانعطاف على نفسها فى قوقعتها الوطنية الأولى ، فتتم بذلك دورة جيوبولتيكية كاملة فى تاريخ حياتها.

والآن ، وتماما كما نطبق هذه الدورة على دول الامبراطوريات الحديثة كالبريطانية والفرنسية فى الجغرافيا السياسية المعاصرة ، نجد أن من الممكن إسقاط النظرية بكل فروضها ومعطياتها على تاريخ الدولة المصرية الفرعونية ، ولكن مع الفارق الجوهرى بين طبيعة وأغراض التوسع . فنحن نستطيع أن نتعرف خلال العصر الفرعونى على أربع دورات طويلة تتفاوت كثيرا فى أطوالها ولكنها عموما تتناقص كلما كانت أكثر حداثة ، وترتبط إلى حد ما بتقسيم الدولة القديمة والوسطى والحديثة وعصور الانتقال بينها وإن كانت لا تتساوق أو تتوازى معها تماما . ويمكننا – مع فيرجريف – أن نعد قمة كل دورة منها «عصرا ذهبيا» بكل معنى.

دورات الامبراطورية

الدورة الأولى

الدورة الأولى تغطى الأسرات السبع الأولى ، أى نحوا من ٧٠٠ سنة (١) ، فهى

(١) اعتمدنا فى الجانب التاريخى على برستيد دائما :
J. H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948.

ممطوطة بدرجة غير عادية ، مما يشير إلى بطء عمليات التفاعل والاختمار السياسى وإيقاعها فى المراحل الأولى ربما. الدورة تبدأ مع توحيد – أو إعادة توحيد – مصر من الصعيد بعد أن كانت الوحدة التى فرضتها الدلتا من قبل قد تمزقت ، بينما أنفقت الأسرتان الأولى والثانية نفسيهما فى تدعيم هذه الوحدة وتشديد قبضة الدولة المركزية على الأقاليم . فهذه بسهولة مرحلة النشأة . ومع بدء الدولة القديمة وعلى امتدادها من الأسرة الثالثة إلى السادسة ندخل بوضوح مرحلة الشباب ، بما يعبر عنها من حيوية وازدهار حضارة الأهرام العظيمة في الداخل ، وبما فيها من توسع حربى في الخارج سجلته الأسرة الخامسة ضد الليبيين وضد الآسيويين . والسادسة نفسها تمثل مرحلة النضج حيث حافظت على المكاسب السابقة عسكريا وصدت غارة تاريخية مبكرة للرعاة الآسيويين وسحقتها فى فلسطين (بيبى) ، ودخلت فى العلاقات اقتصادية وحضارية بعيدة المدى ، تؤكد هيبتها السياسية ، مع سوريا وبونت (الصومال) . والسابعة التى شهدت ثورة اجتماعية مدمرة عاتية (إيبوير) هى على التحقيق مرحلة الشيخوخة والانهيار التى وضعت نهاية الدولة والدورة معا ، حين فقدت مصر بعدها وحدتها وتعددت دويلاتها المستقلة فى عصر الاقطاع أو الانتقال الاول . ولقد تمت دورة كاملة من قيام وسقوط الدولة المصرية الموحدة.

الدورة الثانية

أما الدورة الثانية ، التى تشمل الأسرات ١١ حتى نهاية ١٤ وتمتد أكثر من ٣٠٠ سنة ، فتبدأ حين نجحت الأسرة الـ ١١ في فرض الوحدة بالقوة من جديد ضد استقلال ملوك الاقطاع ، وكانت بذلك مرحلة النشأة . هذا بينما تعكس الأسرة الـ ١٢ ، التى بدأت الدولة الوسطى ، ملامح مرحلة الشباب بكل معنى . فهى القمة الحضارية الفوارة واستصلاحات الأرض الجديدة (الفيوم) فى الداخل ، وهى فى الخارج حروب التوسع فى النوبة التى ضمت بنجاح إلى الرقعة السياسية . والأسرة الـ ١٣ نجحت فى أن تحافظ على الوحدة وإن يكن فى شئ من الضعف ، ولكنها بسهولة مرحلة المحافظة على الوضع الراهن ، أى مرحلة النضج . ثم تأتى – مؤكدة – مرحلة الشيخوخة بعودة التفكك الخطير وفرط تعدد الدويلات خلال الأسرة الـ ١٤، وهو الانهيار الذى تدهور من وفاة طبيعية بطيئة للدولة الوطنية إلى ميتة فجائية كالسكتة على يد الاستعمار الأجنبى ، أول استعمار فى تاريخ مصر.

والإشارة بطبيعة الحال إلى غزو الهكسوس الذين يمثلون طوفان الرعاة الحطم الذى اجتاح الشرق القديم فى القرن الـ ١٨ ق.م آتيا من وسط آسيا . وكما سقطت

بابل للكاسيين ، سقطت مصر للهكسوس ، والسبب واحد هنا وهناك هو التفوق التكنولوچى، فقد أتى الرعاة أبناء الاستبس على عجلات الخيل الحربية التى هى نتج حضارى مباشر لبيئة الاستبس بسهولها المنبسطة وحيوانها العداء (كان البابليون الذين احتكوا مبكرا بوسط آسيا يسمون الحصان «حمار الشرق» !) (١) . ولهذا أتى غزو الهكسوس -أى ملوك الرعاة كما يسمون أنفسهم ، أو العامو أى البدو كما سماهم المصريون - ضربة قاصمة . فهو وإن لم يشمل مصر جميعها فقد سيطر على الدلتا وجزء كبير من الصعيد حتى ملوى ، فضلا عن أنه خضرم قرنا ونصف قرن ابتلع فيها الأسرتين ١٥ ، ١٦.

وقد حاول الهكسوس استراتيچية مبكرة ستتكرر فيما بعد هى استراتيچية الكماشة ، فأرادوا - بلا جدوى - دفع النوبة إلى التحالف معهم ليحاصروا المصريين من الشمال والجنوب . ومن معقل الصعيد المتبقى ، وفقط بفضل استعارة سلاح الدخيل نفسه ، وبعد حروب عديدة ، تم التحرير . ولكن خطر إعادة الغزو لم يرتفع نهائيا إلا بعد أن تعقبه التحرير المصرى إلى جنوب فلسطين ، حيث كان الهكسوس قد تركزوا بعد طردهم متخذين منها قاعدة لإعادة الزحف ، وهناك أعطاهم هزيمتهم النهائية فى معركة شاروهن . وبذلك انتهى احتلال الهكسوس إلى مجرد جملة اعتراضية فى تاريخ الامبراطورية.

الدورة الثالثة

وهنا ومع التحرير تبدأ دورة جديدة هى الثالثة ، ولعلها القمية ، فى حياة الدولة المصرية ، تترامى من بداية الأسرة الـ ١٧ حتى نهاية الـ ٢١ ، أى عبر نحو ٥٠٠ سنة . والأسرة الـ ١٧ ، التى حققت التحرير وأعادت الوحدة إلى البلد ، تمثل من هذه الدورة مرحلة النشأة ، التى تنقلنا بسرعة إلى مرحلة الشباب بكل خصائصها التوسعية المثالية . فهذه المرحلة ، التى تستوعب الأسرة الـ ١٨ ، جديرة بأن تعد «العصر البطولى» فى التاريخ المصرى القديم جميعا . فقد عادت الامبراطورية المصرية تتواثب وتتفجر كما فعلت دائما فى كل مجالاتها التقليدية ، بل كما لم تفعل من قبل وفى خارج مجالاتها التقليدية ، لتسجل أقوى نجاحاتها العسكرية وأعظم توسعاتها الاقليمية . ذلك كان عصر الامبراطورية بامتياز ، والامبراطورية الحربية بالتحديد.

(1) Whyte, Evolution of land use in south-western Asia, loc. cit., p. 101

غير أن البعض يود فيما يبدو لو جرد مصر من فضل هذا التطور الكبير . فقد حاولوا أن يجعلوا من الأسرة الـ ١٨ مجرد أسرة هكسوسية متمصرة ، على أساس أنها تختلف كثيرا عن الأسرات المصرية الأخرى فى النزعة الحربية وفى الحرب بالخيل ، وعلى أساس أن المصريين كانوا فى مراحل الازدهار السابقة يجلبون التجارة برا وبحرا وربما سيروا بعض الغزوات الحربية كلما احتاج الأمر ، أما سياسة الغزو وبناء الامبراطورية على ذلك النحو البارز «فلم تدخل من قبل نطاق الطموح المصرى» (١). على أن هذه النظرية محض تكهن بلا دليل ، ويظل العصر عصر الامبراطورية ، والامبراطورية الحربية المصرية بالدقة والأصالة.

افتتحه تحتمس الثالث فى القرن الـ ١٥ ق.م حين اكتسح فى سلسلة متواترة من الحملات - سبع عشرة عددا - الشام الذى جمع - حرفيا - بضع مئات من الدويلات الضئيلة فى معركة مجدو - أرمجدون التاريخ القديم . ثم استمر المد المصرى حتى عبر نهر الفرات ووصل إلى تخوم الأناضول ، كما سيطر على كل سواحل وجزر شرق البحر المتوسط . وقد كانت هذه أول - وآخر - مرة تخضع مصر فيها أجزاء من أطراف العراق والميتانى فى التاريخ القديم . وسيلاحظ فى هذا أن مصر قد دخلت مع غرب آسيا فى علاقات وثيقة جدا وبعيدة المدى وارتبط تاريخها بهـا ارتبـاطا لم تعـرفه من قبل ، كما دمغتها بنفوذها الحضارى إلى أبعد حد.

ورغم أن تاريخ الأسرة الـ ١٩ لا يقل حربية عن سابقتها ، إلا أن المحتمل أنها تمثل مرحلة النضج من حيث أنها امتازت لا بالتوسع وإنما بالمحافظة . فقد تعرضت الامبراطورية لكثير من الطرقات والأخطار ، معا من البر والبحر ، وكان كل همها ونشاطاتها الردع والدفاع ، كما كان قصاراها ومحصلتها المقاومة أو المساومة . تحت هذا التشخيص تأتى حروب سيتى الأول ضد غزوات الليبيين فى الغرب واختراق الحيثيين - «الخاتى» أو قوة «خيتا» الصاعدة فى آسيا الصغرى - لسوريا فى الشمال . ولكن القمة بلاشك هى معارك رمسيس الثانى الملحمية المطولة فى الشام ضد الحيثيين ، حيث دارت قادش غير الواضحة النتائج ، وحيث انتهى الصراع بالتحييد والتنصيف بين القوتين ، الشمال السورى للحيثيين والجنوب الفلسطينى لمصر.

وبالمثل جاءت حروب مرنبتاح المنتصرة ضد غزو الرعاة شرق الدلتا ثم غربها

(١) بيك وفلير، الازمنة و الأمكنة ، ص ١٨٠ .

على السواء . ولكن أهم منها معارك رمسيس الثالث فى بداية الأسرة الـ٢٠ ضد الليبيين وحلفائهم من «شعوب البحر See Volker, Peoples of the Sea» كما سماهم المصريون والتى اجتاحت العالم المتوسطى طوال القرن الـ١٢ ق.م . فمن الساحل الشمالى للمتوسط ، ربما تحت ضغط من خلفها من الجماعات الأخرى على القارة ، تدفقت شعوب البحر هذه على ساحل المتوسط الجنوبى والشرقى مخربة مدمرة حيث أصابت من بين ما أصابت شمال إفريقيا وسوريا . وتشمل هذه الشعوب فى النقوش الفرعونية - لاحظ مدى تحريف الأسماء فيما بعد - الثيكل Thekel أو السيكيلى Sikeli (الصقليين) ، والبلست Peleset وهم الفلسطينيون فيما بعد والذين كانوا قبيلة قديمة من كريت ، والأكواواشى وهم الآخائيون Achaeans من اليونان ، والدنين Denyen (الدانوى Danaoi) ربما من منطقة الدانوب أو لعلهم البلازجيون Pelasgians سكان اليونان القدماء (١) ، ثم الشردن أو الشرادنة Sherden وهم سكان سردينيا ، ثم أخيرا الوشش Weshesh والشكلش Shekelesh ...إلخ (٢).

وقد كان خطر هذه الشعوب عظيما ، خاصة الثيكل والبلست ، غير أن موجاتها تكسرت على سواحل مصر بالذات حيث أعطتهم هزيمتين على التوالى برا وبحرا . ولعلنا أن نعد هذا أول تطلع لقوى البحر الأوروبية إلى مصر ، وأول لقاء أو مجابهة بين مصر وأوروبا ، وكذلك أول جولة فى تلك المبارزة التاريخية - الجغرافية الحادة والحافلة وصراع الأضداد المصيرى والقدرى بين ساحلى البحر المتوسط الشمالى والجنوبى ، وسيكون سابقة ومؤشرا هاما إلى المستقبل.

على أن صمود وتماسك مرحلة النضج هذه لم يلبث أن أعطى مكانه للتحلل والانكماش فى مرحلة الشيخوخة ، التى تصم أعراضها النموذجية أغلب تاريخ الأسرة الـ٢٠ وكل الحادية والعشرين (العصر التانيسى) . فاذا النوبة تستقل ، وهى التى ظل شمالها بين الشلالين الأول والثانى خاضعا لمصر نحو ١٨٠٠ سنة ، وجنوبها .. بين الشلالين الثانى والرابع تابعا نحو ١٠٠٠ سنة . وإذا النفوذ المصرى فى فلسطين ينتهى ، وكان ذلك هو الانحسار الذى ترك المجال لظهور مملكة إسرائيل وخاصة داوود ...إلخ. وعادت مصر تتشرنق على نفسها داخل حدودها المحلية ، لتنتهى دورة جيوبوليتيكية كاملة من حياة الدولة المصرية ، مثلما انتهى من

---

(1) A. Malet, Histoire di L'antiquité, Paris, 1925, P. 144.
(2) Breasted, P. 477-8.

قبل عمر الدولة الحديثة من عصر الأسرات.

استراتيجية الامبراطورية

قاعدة الأساس

السؤال الأول هو: لماذا أول امبراطورية؟ من الواضح أن عوامل الطبيعة ، عوامل الموضع والموقع ، تتضافر هنا لتمنح مصر ثقلا غير عادى من البداية . والموضع الجغرافى كما قلنا هو البيئة الطبيعية المحلية داخل مصر نفسها - شكلها وطبيعتها ووزنها . فهى كواحة فيضية تستقطب حول النهر قد تجانست بشريا وتوحدت سياسيا منذ البداية ، وعلمتها دورة النهر النظام والقانون ، ثم منحتها زراعة الرى «قاعدة أرضية تعد بمقياس العصر ضخمة هائلة : قوة إنتاجية سخية واكتفاء ذاتى تقريبا ، وقوة بشرية نادرة قوامها الكثافة لا المساحة . وعلى ضوء إمكانيات الرى الحوضى يمكن أن نقدر قوة تحمل مصر بالسكان طوال العصور القديمة هذه بنحو ±١٢ مليون مع احتمالات خطأ معقولة . وحول هذا كله كانت الصحراء «الرحم الجغرافى» الذى ولد فيه هذا الموضع فى الأول ، ثم «الدرقة» الطبيعية التى حمته جميعا بعد ذلك . إن أولى الامبراطوريات فى التاريخ - رغم فولتير وامبراطورية المناخ - هى امبراطورية النيل.

فإذا ما أرسلنا النظر عبر الصحراء رأينا أننا إنما نقف فى واسطة العقد فى كل معنى . فجولنا منتثرا فى كل الجهات شتيت من شعوب وجماعات ضئيلة الحجم والوزن ، ضعيفة الموارد والتنظيم : دول رعاة (الليبيون والجزيرة العربية) ، أو أنصاف رعاة (سوريا) ، ودول ملاحين وصيادين (الاغريق) ، وفى النادر دول فلاحين (العراق) . ولم تكن رقعة المعمور الفعال حينئذ orbis terrarum تزيد على هذا الإطار كثيرا ، تبدأ بعدها منطقة شبه ظل باهت لا وقع لها ولا خطر ، تمثل كما مهملا quantite negligeable إن لم نقل لا شئ res nullius.

والحقيقة أن مصر طوال الجزء الأكبر من تاريخها القديم ، كما كانت النواة النووية لمنطقة حضارية بكاملها هى معظم العالم المعروف حينئذ ، كانت أيضا من الناحية الاستراتيجية النواة النووية لمنطقة قوة عالمية لا تكاد تختلف فى الامتداد والأبعاد . بلغة ماكيندر ، كان الشرق القديم هو «هارتلاند» العصور القديمة ومصر «محور ارتكازه pivot area» (١).

---

(1) H. J. Mackinder, The geographical pivot of history, Lond. 1951 (reprint).

وبتشبيه عالمي معاصر ، فقط مع حفظ النسب بين فجر التاريخ وقمة التاريخ ، كانت مصر كدولة وقوة ، مثلما كانت كحضارة وانتاج ، أشبه شيء في العالم القديم بالولايات المتحدة الأمريكية في عالم اليوم : جزيرة مجازية كبرى معزولة نسبيا بين بحرين شاسعين من الرمال وسط المعمور ، حجم ضخم، طليعة العالم ، أقوى دولة ...إلخ ، وهذه جزيرة قارية عظمى معزولة جيدا بين محيطين هائلين وسط العالم ، حجم ووزن بلا حدود ، وانتاج وقوة لا مثيل لها ولا منافس ...إلخ. لقد كانت مصر سنة ٢٠٠٠ ق.م هي «أمريكا» العالم ، بمثل ما أن أمريكا سنة ٢٠٠٠ م هي «مصر» العصر.

بهذا كله كانت مصر القمة والقلب معا : القمة موضعا والقلب موقعا . وبفضل هذا الأخير كان من السهل عليها أن تمد ذراعيها بعيدا يمينا ويسارا وشمالا وجنوبا . وبفضل ذلك الأول ليس من الصعب أن نعلل لسر قوة العسكرية المصرية القديمة Wehrmacht, تلك التي تتبدى في ضخامة الجيوش التي ملكتها منذ فجر التاريخ والتي مكنت لها بالطبع وفرة الانتاج القومي وضخامته . وفي هذا المقام ، قد تفيد بعض الأرقام.

هيرودوت ، مثلا ، يذكر أن قوة مصر العسكرية ٤١٠,٠٠٠ جندي ، بينما يقدرها سترابو في طيبة القديمة بنحو المليون . أما ديودور فيخبرنا بأن رمسيس الثاني حشد في حملته الكبرى ٦٠٠,٠٠٠ من جنود المشاة إلى جانب الفرسان والعربات الحربية . حتى جيش بسماتيك الذي دخل إثيوبيا لم يكن يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ (١) . هذا ، وبالتوازي ، لم يكن غريبا أن أهم قوانين وفنون الحرب وقواعد الاستراتيجية والتكتيك ، باختصار أهم فصول كتاب الحرب ، كانت من وضع مصر القديمة كما يجمع المؤرخون العسكريون.

من الناحية الأخرى ، كان طبيعيا أن يغري ثراء مصر وخصبها بعض هذه الأطراف الفقيرة إما في تسللات متلصصة أو في مغامرات تشنجية لا تخرج في مجموعها عن طمع من جانب الرمل في الطين أو الرعاة في الزراع . وبهذا أصبحت أرض التخوم بالنسبة لمصر هي أرض المعركة ، والمعركة التأديبية أساسا land of insolence كما يقول الأمريكيون الآن (٢) . من هنا أدركت مصر أن حدودها الطبيعية إنما تبدأ خارجها في فلسطين وفي برقة ، بينما لا يقل نطاق

(1) E. Jomard, Mémoire sur la population comparée de L'Egypte ancienne et moderne, Description de LEgypte, t. II. P. 107.
(2) Coon, Caravan, P. 19.

الأمان من حولها عن الشرق الأوسط تقريبا . ومن هنا توسعت الامبراطورية إلى حدودها القصوى كلما أمكنها ذلك ، لا كاستعمار بالمعنى المفهوم ، وإنما لنشر «السلام المصرى Pax Aegyptiana» بل إننا لنستطيع أن نزعم بقليل من خشية أن الامبراطورية المصرية كانت في جوهرها وفي معنى ما «امبراطورية دفاعية» أساسا ، حتمتها كما سنرى ظروف الصراع الاقليمي والاستراتيجية العريضة في الشرق القديم.

معادلات الصراع

تلك إذن قاعدة الأساس في المسرح الطبيعي الذى تمت عليه دراما الامبراطورية المصرية فصولا وأدوارا ، يمكن باقناع أن تقدم لها تفسيرا عريضا . غير أنها يمكن أيضا أن تكشف عن جوانب أخرى من شخصية مصر الاقليمية وعن العوامل الثابتة والمتغيرة في توجيهها التاريخي . فأولا ، لايمكن للعين الفاحصة أن تخطئ معادلة قوة بعينها ترين على عصر الامبراطورية وتسيطر على كل استراتيجيته . وتلك هي معادلة الصراع بين الرمل والطين ، أى بين الصحراء والنهر ، أو الاستبس والمزروع، أو أخيرا بين الرعاة والفلاحين . والأغلب أن هذه بدأت معادلة محلية نوعا، تسود في المراحل المبكرة عامة كما بين مصر وبين ليبيا والنوبة في الدولة القديمة ، ولكنها سرعان ما تتسع إلى آفاق اقليمية واسعة تستغرق دائرة الشرق القديم عموما كما في هكسوس الدولة الوسطى . وصراع الرمل والطين هو بالضرورة صراع أضداد لا أشباه ، ولكنه في الوقت نفسه صراع بين قوة بر وقوة بر.

أما الصراع بين قوة البر وقوة البحر فنغمة خفيضة ومتأخرة في عصر الامبراطورية ، فلا نسمعها إلا مع محاولات شعوب البحر الفاشلة أيام الدولة الحديثة. وإذا كان الصراع بين البر والبحر لايقاس قط بصراع الرمل والطين في ذلك العصر ، فينبغي ألا ننسى صراع الأشباه الداخلي، صراع الطين والطين ، الذى يعني أساسا البيئتين الفيضيتين مصر والعراق . ولكن ضرورى أيضا ألا ننسى أن اللقاءات والمواجهات المباشرة بينهما كانت محدودة لم تصل مصر إلا إلى تخوم العراق بينما تأخر وصول العراق إلى مصر إلى ما بعد ، وذلك رغم أنهما كانا أهم طرفين في السباق من أجل القوة في المنطقة وفي صراع الامبراطوريات.

وهذا ينقلنا إلى توزيع مراكز القوى ومواقع الصراع من ناحية ، وأرض المعركة من ناحية أخرى . فأما عن مراكز القوى فكثيرا ما يصور تاريخ الشرق الأوسط القديم في كتابات الغرب على أنه أساسا مبارزة تاريخية بين القوتين النهريتين

الفيضيتين مصر والعراق . غير أن هذا قد يكون تبسيطا مخلا وربما مضللا . فطوال عصر الامبراطورية كانت أقطاب القوة ، أو القوى القطبية كما قد نسميها، ثلاثة هى مصر ، العراق ، أسيا الصغرى (ليديا ، ميتانى ، الحيثيون ، خيتا على التعاقب) ، وهى بذلك صراع أشباه وأضداد معا . وإذا كانت الأخيرة قوة رعوية أكثر منها زراعية ، فان الثلاث يشتركون فى أنهم قوى ليست برية مطلقة وإنما تجمع بين صفتى قوة البر وقوة البحر بدرجات متفاوتات ، وكلها تمثل كتلا ضخمة بمقياس العصر.

وبين رؤوس المثلث الثلاثة هذه تحددت أرض المعركة برقعة سوريا الطبيعية أساسا ، والشد والجذب بينهم هو الذى سيحدد مصائر سوريا السياسية . وإذا كانت سوريا أكثر الجميع ارتباطا بالبحر وأكملهم كقوة برمائية فإن نقطة ضعفها بينهم كانت تكمن دائما فى ضآلة كتلتها العامة ، وهى ضآلة يضاعف منها تفتتها الداخلى الشديد المزمن . (والموقف كله يشبه إلى حد ما موقف الأراضى المنخفضة فى العصر الحديث كنطقة الضعف الحرجة بين رؤوس المثلث الضخمة فى غرب أوروبا ، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.).

فى هذا المجال كانت خطوط التقدم المصرى تتم على أحد محورين : جنوبى شمالى فى مواجهة آسيا الصغرى ، أو غربى شرقى إزاء العراق . وفى الغالب كانت سوريا من نصيب مصر ، ولكن الأغلب أنها كانت تسيطر على نصفها الجنوبى ، أما النصف الشمالى فإما أن تفرض تحييده أو أن يقع إما للعراق أو لآسيا الصغرى (١) . ولعل بيلوس والأرز أن تلخصا هذا النفوذ وتلك العلاقة ، بينما ترمز إليه الاثار المصرية العديدة حتى اليوم فى كل تلك المناطق . كذلك يلاحظ أن العمل السياسى المصرى طوال ذلك العصر القديم اقتصر على النصف الشمالى من الشرق القديم دون أن يتقدم إلى جنوبه فى الجزيرة العربية ، فهذا تطور سيتأخر إلى العصور الإسلامية أساسا.

أخيرا، وختاما ، هل بولغ بعض الشئ فى تقدير عظمة وضخامة مصر القديمة كقوة جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية؟ البعض يرى أن التاريخ قد بالغ إلى حد أو آخر فى تصوير قوة مصر الاقليمية والامبراطورية عبر الفرعونية ، مثلما بالغ – فى زعمهم أيضا – فى تقييم إنجازاتها الحضارية فى السلم والإنتاج والفن

(1) Fairgrieve, P. 44-5.

والتكنولوجيا ..إلخ. وهم فى هذا يشيرون أساسا إلى أن إمبراطورية مصر القديمة كانت على ضخامتها وطول عمرها أصغر حجما واتساعا وأبعادا من بعض الامبراطوريات المعاصرة كالآشورية والحيثية ، فضلا عما بعدها كالإسكندر وروما.

. وعندهم أنها كانت امبراطورية قاعدة أو قعيدة بيتها إلى حد ما sedentary ، لم تغامر بعيدا خارج مجالاتها المألوفة المحيطة بمصر مباشرة ، لم تتغلب إلا على القوى الصغيرة كسوريا وليبيا والنوبة ، ولكنها لم تصمد أمام الكبار كالحيثيين والفرس وآشور ، على الجملة امبراطورية زراع تقليدية تتضاءل بجانب امبراطوريات الرعاة الحركية الشاسعة كالمغول والعرب فيما بعد ، أو حتى امبراطوريات البحر المترامية كالفينيقية أو القرطاجنية من قبل.

حسنا ، من المحتمل أن الامبراطورية المصرية القديمة كانت تستطيع ، وربما كان ينبغي ، أن تحقق مجالا أوسع مما حققت بالفعل . ولكن يقينا ليس أخطأ من المقارنة خارج السياق الزمنى والطبيعي . فالامبراطورية المصرية كانت امبراطورية دفاع وبناء وتحضير ، امبراطورية سلام باختصار ، لم تعرف الغزو للغزو ، فضلا عن أنها حققت أوسع مدى ممكن لأطول مدة ممكنة لامبراطورية زراعية مستقرة ، أى جمعت بين الحد الأقصى من التوسع الرأسى مع الحد الأقصى من التوسع الأفقى إن صح التعبير.

على النقيض من هذا ، كانت معظم الامبراطوريات الأخرى لا تقوم إلا لتسقط ولا تنساح إلا لتنداح، قصيرة العمر والنفس وإن كانت سريعة الخطى بعيدة المدى ، كانت باختصار كقصور تبنى على الرمال . ولربما كان لبعض تلك الامبراطوريات بريق خاطف سناه ودوى صاخب ، ولكن إلى حين ، فما تلبث أن تهوى بسرعة كما قامت بسرعة . إنها كالنيازك والشهب بين الأجرام السماوية ، حيث كانت الامبراطورية المصرية كالشموس الثابتة الباقية تشع فى هدوء ولكن بقوة واطراد.

بين الامبراطورية والمستعمرة

رأينا أن استعمار الهكسوس لم يكن أكثر من جملة اعتراضية لم تمنع استئناف مسيرة الامبراطورية المصرية التى حققت ذروتها بعد ذلك واستمرت إلى نهاية الدولة القديمة . وبهذا كانت الامبراطورية هى القاعدة ، والمستعمرة هى الاستثناء بل الشذوذ طوال تلك الفترة . أما الآن ، منذ الأسرة الـ٢٢ حتى الـ٢٥ ، فسنجد العكس: المستعمرة القاعدة ، والامبراطورية الاستثناء . فبين سلسلة رباعية من

القوى الأجنبية تحكم مصر من البداية إلى النهاية ، لن نجد إلا انتفاضة استقلالية منعزلة فى الوسط تكسر الاتجاه العام وتجعل من الفترة كلها منطقة انتقال بين الماضى القديم الذى سادته الامبراطورية أساسا وبين المستقبل القريب الذى سيسوده طابع المستعمرة المطلق. وهذا يعطى الفترة كلها طابعها المميز ، ويمنحها وحدة خاصة فى تاريخنا تنفرد بخصائص نادرة فى استراتيجيتها السياسية ، بل سنجد أنها فى الحقيقة طور شاذ ، ولا نقول غير مفهوم ، بصفة عامة.

والبعض يحاول أن يجد للفترة كلها تفسيرا فى صميم تاريخ الامبراطورية السابق وبخاصة ذروة الدولة الحديثة، حين كانت مصر قوة حربية متفوقة إلى أقصى حد وشعبا محاربا بلا إنقطاع . فكنتيجة لهذا النزيف المتصل من القوة البشرية – هكذا يرون – تخلخلت القوى الداخلية للبلد واستنزفت طاقته إلى الحد الذى أعجزه عن صد الغزاة حين تدفقوا عليه (١). فالضعف والسقوط هنا رد فعل متأخر لفرط القوة والارتفاع . وسواء صحت النظرية أو لم تصح ، فإن هذه المرحلة، التى تبدأ حوالى دورة الألف الأولى قبل الميلاد ، تمتد نحو سبعة قرون حيث تنتهى مع الاسكندر.

الاستعمار الصغير

بالاستعمار الليبى تبدأ المرحلة . فبعد أن تحطمت ثلاث محاولات للغزو أمام قوة مرحلة النضج من الدولة القديمة ، نجح المد الليبى فى التسرب والتسلل السلمى خلال الدلتا ، أساسا كجند مرتزقة ، حتى شبهوا «بمماليك» الفرعونية . وكالمماليك من بعد ، استولوا على السلطة «بالغزو من الداخل» ، فكانت الأسرة الـ٢٢ (شيشنق ، من المشويش) التى استمرت قرنين كاملين ، إلي أن أعطت مكانها للاحتلال الإثيوبى أو النوبى (طهراقه) . وقد بدأ الغزو الإثيوبى من قاعدته الحديثة النشأة فى النوبة ، مملكة نباتا ، ثم امتد نحو ٨٠ عاما متداخلة مع الأسرات الليبية الأربع (٢٢ –٢٥) وموزعة على عدة أسرات قصيرة العمر انتهت بالخامسة والعشرين ، وتخللها غزو ثالث هو الآشورى القادم من شمال العراق (أسر حدون وآشور بانيبال) . ولم يستطع هذا أن يقتحم مصر إلا عن طريق الصحراء المباشر بعيدا عن كتلة الدلتا ، ثم لم يعمر أكثر من العقد إلى القرن بعد إذ لم تلبث آشور نفسها أن سقطت لبابل ، التى لم تلبث بدورها أن سقطت لفارس . على أنه يلاحظ أن مصر حتى تحت هذه السلسلة من الاحتلال لم تتخل عن نشاطاتها الحربية فى

(1) Savelyev & Vasilyev, op. cit, P. 10.

سوريا ، خاصة الجنوبية ، حيث استمرت صراعات القوى بين دول الشرق القديم.

وفي هذه الثلاثية الاستعمارية تتبدى لنا جوانب استراتيجية دالة وهامة . فأولا، تلك جميعا كانت من قوى الرعاة بدرجة أو بأخرى ، إما صحراوية أو شبه صحراوية أو جبلية . فالليبيون رعاة رحل أساسا ، والنوبيون رعاة أكثر منهم زراعا ، بينما أن الآشوريين أبناء هضبة آشور الجبلية الفقيرة رعاة بقدر ما هم زراع . فهذا جميعا فصل من قصة الصراع بين الرمل والطين ، وهو أشبه بغارات البرابرة على الامبراطوريات الزراعية الكبيرة فيما بعد.

ثانيا ، ولهذا ، ورغم ميزة الرعاة الحركية ، يبدو غريبا أن تتغلب هذه القوى بمستواها الحضاري الأضعف ووزنها البشري الضئيل . والغزو الليبي والإثيوبي ، اللذان هما أول مرة تخضع فيها مصر لجيران محليين مباشرة ، يبدوان أمرا شاذا بوجه خاص ، لأنهما كانا تاريخيا تابعين لمصر غالبا – النوبة مثلا لم تكن أكثر من «محجر» كبير لمصر (١) . على أن هذا الشذوذ قد يفسره أن الغزو الليبي إنما تم على يدي سلالة شعوب البحر ، والإثيوبي على أيد مصرية مهاجرة . أما الآشوريون فتلك كانت أول مواجهة بين مصر والعراق تسقط فيها الأولى ، وبينما لم تسيطر مصر إلا على تخوم جزئية للعراق ، وقعت مصر برمتها له الآن . غير أن الآشوريين لم يصلوا إلى مصر إلا بعد أن كانوا قد كونوا امبراطورية ضخمة في كل غرب آسيا ، بغيرها ربما ما كان يمكن لهم أن يقتحموا مصر.

ثالثا ، يمثل مجموع هذا القوى الجديدة نمطا جديدا لتوزيع القوة في الشرق القديم يختلف جذريا عن النمط السابق . فبعد أن كان توزيع القوى العظمى ينحصر في مثلث مصر – العراق – الأناضول ، انتقل الآن إلى مثلث ليبيا – إثيوبيا – آشور . لقد تبادلت القوى القطبية والبينية القديمة المواقع . وهذه طفرة شاذة ، بل وخطوة تدهورية إلى الوراء ، لأن هذه أصلا قوى ضئيلة تقع على هامش المثلث القديم وزنا مثلما تقع بالفعل على هوامشه جغرافيا . غير أن هذا النمط الطارئ الباهت كان أساسا قصير العمر وسيختفي بسرعة.

رابعا ، يلاحظ في تسلسل هذه القوى ، من الليبيين إلى الإثيوبيين إلى الآشوريين على الترتيب ، أنها انتقلت تاريخيا من قوة ضعيفة نوعا إلى قوة أكبر حجما ووزنا . وبهذا أيضا تحركت جغرافيا عكس عقارب الساعة (وسنرى الغزو الفارسي فيما بعد يتمم هذا الاتجاه) . كذلك فان الكل يرسم رؤوس مثلث حول مصر التي تحولت إلى مجرد قوة بينية داخلها . وكان الصراع بين هذه الأطراف يأخذ شكل مبارزة أو شد حبل يسقط فيها طرف طرفا آخر ، ثم يسقطه الطرف الثالث أخيرا . ولئن بدت مصر الضحية في هذه اللعبة فمؤقتا ، فقد كانت نفس

---

(1) Myres, Dawn of hist., P. 79.

استراتيجية التصفية هذه سلاحا استغلته فى مضاربة أطرافها ببعضها البعض ثم ضربها فى النهاية . فكما تصادم الغزو الإثيوبى مع الليبى حتى ورثه ، تصادم الآشورى مع الإثيوبى ، حتى استطاع البعث المصرى أن يطرد الاثنين.

خامسا ، فى استراتيجية التحرير التى لم تنقطع ثوراتها، تظهر جليا معادلة اقليمية بالغة الدلالة . ففى الصراع بين الإثيوبيين والليبيين كما بين الآشوريين والإثيوبيين تكررت مرتين استراتيجية محددة . ففى البداية انتزع الإثيوبيون الصعيد وحده ، بينما ظلت الدلتا موزعة بين الأمراء الليبيين ، لكنها لم تلبث أن سقطت وأصبحت مصر كلها تحت الإثيوبيين ، وهنا عادت الدلتا فانتزعت استقلالها بالحرب فارتد الإثيوبيون إلى الصعيد مرة أخرى ، ولكنهم عادوا فقفزوا منه على الدلتا لتعود مصر جميعا فى أيديهم.

نفس هذه الاستراتيجية ، وإنما على نمط معكوس ، تكررت بين الآشوريين والإثيوبيين . فبعد عدة لقاءات دامية على أرض الشام صمد فيها الإثيوبيون مرارا وطويلا قبل أن ينتصر الآشوريون ، انتقل الصدام إلى داخل مصر نفسها . فانتزع الآشوريون الدلتا وحدها أولا ، فانحسر الإثيوبيون إلى الصعيد وتخندقوا فيه حتى استعادوا الدلتا ، فعاود الآشوريون استرداد الدلتا بينما ارتد الإثيوبيون إلى الصعيد ثانيا إلى أن اكتسحهم المد الآشورى فانسحبوا إلى نباتا نهائيا وإلى الأبد.

سادسا ، وترتيبا على ما سبق ، فإذا كان الصعيد قد لعب دور معقل التحرير ضد الهكسوس بينما كانت الدلتا هى الضحية ، فإن الموقف عموما أكثر تعقيدا وتوزيع الأدوار الوطنية إنما يتوقف على الموقع وجهة مصدر الخطر الخارجى . فان أتى الغزو من الشمال تلقت الدلتا بالضرورة الضربة الأولى ، بينما احتمالات الصعيد أكبر فى أن يظل المعقل الأخير ، كما حدث مع الهكسوس وفى الصراع الآشورى – الإثيوبى والعكس صحيح إذا أتى الخطر من الجنوب ، كما حدث فى الصراع الليبى – الإثيوبى.

سابعا ، إذا كان غزو الهكسوس هو أول مرة تتقاسم فيها القوة الوطنية والقوة الغازية أرض مصر بنسبة أو بأخرى ، فان مرحلة الاستعمار الليبى – الإثيوبى – الآشورى هو أول – وستكون آخر – مرة تتقاسم مصر فيها قوتان استعماريتان أجنبيتان فى وقت واحد . فقد رأينا كيف تكرر مرارا اقتسام أو تنصيف رقعة مصر بين أطراف الصراع خلال مراحل عملية شد الحبل تلك . وهذه الظاهرة النادرة إلى حد الشذوذ فى تاريخ مصر ، تميز هذه المرحلة وحدها دون سواها ، وهى من الملامح التى تعطيها طابعا خاصا . إنها المرحلة الوحيدة التى يتقاسم فيها الاستعمار أرض مصر بمثل ما إنها المرحلة الوحيدة التى تتقاسم فيها الامبراطورية والمستعمرة تاريخ مصر.

الامبراطورية الأخيرة

وهذا ما ينقلنا إلى الانبعاثة الوطنية الأخيرة في تاريخنا القديم ، عصر النهضة الأخير كما يسمى ، والذى استعادت مصر فيه استقلالها وأعادت امبراطوريتها ، بحيث يمكننا أن نعود فنطبق عليه مراحل تطور الدولة بمنهج فالكنبرج . غير أن الفورة ، التى تتفق مع الأسرة الـ٢٦ ، هى أقصر دورات الامبراطورية فى تاريخ مصر ، أقصرها عمرا وقامة معا ، فهى لم تعمر أكثر من القرن وثلث القرن ، ولم تصل إلى آفاق الذرى السابقة ، كأنما هى الهدوء الذى يسبق العاصفة.

مرحلة النشأة في هذه الدورة المختزلة المضغوطة للدولة المصرية تبدأ حين نجح بسماتيك ، الليبى الأصل الذى كان قد مصر تماما ، فى طرد الآشوريين ومحو آخر نفوذ للإثيوبيين ، وأعاد وحدة مصر الداخلية . وبسرعة ولكن فى تواضع نسبيا ، جاءت مرحلة الشباب ، حين استفادت مصر من صراع القوى فى الشرق بين الآشوريين والبابليين لتمد ذراعها إلى مجالها التقليدى فى سوريا ، حيث سجلت عدة جولات منتصرة – أبرزها مجدو – وضمت كل سوريا وفلسطين ، بل وكادت تطرق أبواب نينوى نفسها عاصمة آشور . وعلى الجانب الآخر تقدمت مصر لمناجزة إثيوبيا بنجاح.

ولكن ظهور قوة بابل الصاعدة لم تسمح إلا مؤقتا وبالكاد بالمحافظة على هذه المكاسب . فبعد انتصار بختنصر فى قرقميش على المصريين ، حاولوا استعادة سوريا مرة أخرى ، دون جدوى ، وأجهضت آخر محاولة امبراطورية . إلا أن المرحلة شهدت محاولة قوة أخرى وأخيرة حين خرج نخاو بمحاولاته البحرية: بعثة الدوران حول إفريقيا بحرا ، ومشروع قناة البحرين وإن لم يتحقق . وهكذا لتختزل مرحلة النضج قبل الأوان ، ولتبدأ مرحلة الشيخوخة التى ضعفت مصر فيها داخليا وتغلغل النفوذ والتوطن الاغريقى فيها بالتدريج ، إلى أن أتت النهاية على يد الغزو الفارسى فى القرن الـ٥ق.م ، فانتهت الدولة والدورة معا.

وهنا نعود مرة أخرى من الامبراطورية إلى المستعمرة ، بل ويتداخل الاحتلال والاستقلال تداخلا مربكا بوجه خاص . فمنذ انتصر قمبيز فى معركة بيلوزيوم وبسط الاستعمار الفارسى نفوذه على مصر خلال أكثر من قرن وأقل من قرنين (الأسرة الـ٢٧) ، لم تنقطع ثورات التحرير الوطنية، فسجلت ثلاثة انتفاضات خطيرة خلخلت قبضة الفرس كثيرا . ومن الناحية الاخرى استطاعت ثلاث أسر مصرية مستقلة أن تنشأ خارج أو داخل الوجود الفارسى ، معاصرة أو مصارعة له ، حتى عاد الغزو الفارسى من جديد فى آخرها ليسيطر تماما ويطيح بها .

---

(1) G. Maspéro, Struggle of nations.

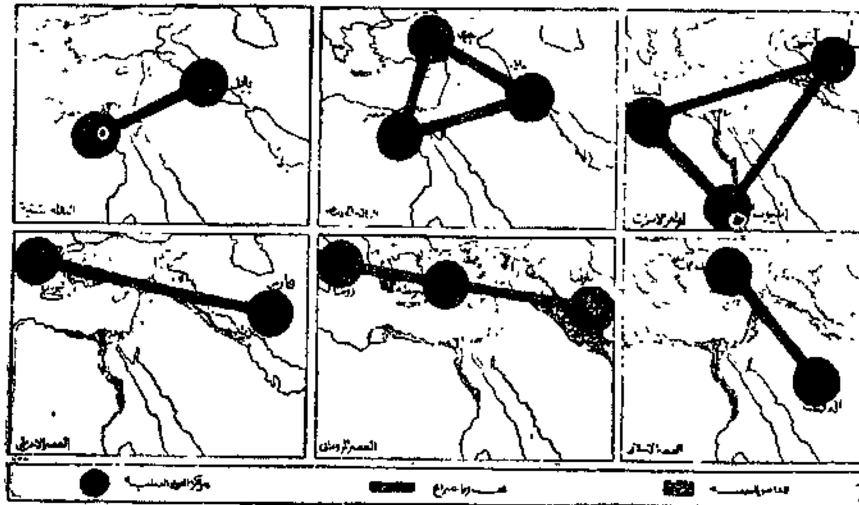
ولكنما هى سنوات حتى يطيح به هو نفسه الاسكندر (١).

وهنا لابد أن نلاحظ أن هذه هى أول مرة فى التاريخ تسيطر فيها فارس على مصر ، بينما أن مصر لم تسيطر على فارس من قبل أو من بعد . كذلك فإن هذه الغزوة تذكرنا فى مداها وامتدادها وربما فى مصدرها بموجة الهكسوس إلى حد كبير . غير أن فارس - نصف الرعوية نصف الزراعية - أتتنا مثل آشور من قبل كامبراطورية كبرى بعد أن كانت قد توسعت وأضافت الكثير إلى ثقلها الذاتى المحدود . وإذا كان هذا الغزو الفارسى يتمم اتجاه تنقل مراكز الاستعمار الأجنبى حول مصر فى حركة عكس عقارب الساعة ، فأهم منه أنه يشير إلى انتقال توزيع مراكز القوى فى الشرق القديم إلى نمط أو توازن جديد تماما.

فلقد رأينا من قبل كيف انتقلت مراكز القوى من مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى فى العصور القديمة ، إلى مثلث شاذ يقع على أطرافه هو مثلث ليبيا - إثيوبيا - آشور . أما الآن فقد استقطبت القوى فى قطبين اثنين جديدين هما فارس واليونان اللتين لم ترثا القوة فحسب من العراق ومصر أصلا ، بل وعلى أيديهما تعلمتا الحضارة كل على الترتيب . لقد خرجت أركان القوة عن حدود المنطقة التقليدية أساسا وهذا - سنرى - مفتاح استراتيجية وجيوبوليتيكية المستقبل (شكل١٨).

أطول مستعمرة عمرا؟

ميزنا - على حدة - مرحلة انتقال من الاستقلال المتقطع أو الاستعمار المتقطع



شكل ١٨ - تغير مراكز القوى الاستراتيجية ومحاور الصراع السياسى عبر العصور .
لاحظ كيف بدأت القوة فى مصر ثم خرجت منها وتعددت حولها .

(1) G . Maspero, Struggle of nations

تفصل بين عصر الامبراطورية المطلقة وعصر المستعمرة المطلقة . وهذا الأخير يبدأ مع الاسكندر ، والشائع والمفترض أنه استمر بلا انقطاع حتى الأمس القريب توا – ثورة التحرير المعاصرة – ليجعل مصر أطول مستعمرة فى التاريخ ، لم تعرف الحكم الوطنى طوال ألفي سنة (١) (كذا)! ولئن صح هذا التقدير أو التأويل شكلا ، فينبغي أن نتحفظ منذ الآن موضوعا ، فهو بالقطع غير صحيح فى أكثر من معنى كما سنرى . أما الآن فنكتفي بأن نردف العنوان بعلامة استفهام ، لنلتفت إلى القصة الجيوبوليتيكية فصولا وأدوارا.

الاستعمار الكلاسيكي

بعد أن كانت اليد العليا لقوة البر فى فجر الصراع بين البر والبحر ، وبعد أن سيطرت فارس على مصر ، لم يلبث ميزان القوى أن انقلب انقلابا حاسما : لقد ظهر الاسكندر ، وعلى يديه انكسرت قوة البر فارس لترثها اليونان البحرية كالقوة العالمية الأولى . ومنذ فشل أول هجوم بحرى على مصر أيام شعوب البحر ، تبدأ مع اليونان ألف سنة من سيطرة قوة البحر على مصر ، ابتداء من الاغريق فى القرن الـ٣ ق.م عبر البطالمة فالرومان إلى نهاية بيزنطه فى القرن السابع الميلادى ، وذلك بعد أن ورثت روما اليونان واستقطب صراع السيادة العالمية بين روما (Hroma = الجبارة) وفارس (Persae = المخربين) . (هذا بينما – للمقارنة – لم تدم السيطرة الاغريقية على العراق بعد الاسكندر إلا قليلا عادت بعدها إلى سيطرة فارس البرية) وهذا الاستعمار البحرى الألفى إن دل على شئ فإنما يدل على مدى خطورة البعد البحرى فى تكوين مصر الأمفيبى لاشك.

ومن مفارقات الأرقام فى التاريخ أن هذه الألف سنة تنقسم إلى ثلاث مراحل متساوية تقريبا ، طول كل منها حوالى ثلاثة قرون ، تنفصل أو «تتمفصل» كلها حول أرقام الثلاثين أو الثلاثمائة بالتقريب (البطالسة ٣٢٣ ق.م – ٣٠ ق.م ، روما ٣٠ ق.م – ٣٣١م ، بيزنطه ٣٣١ – ٦٤٠) . وبالموازاة ، فان من مفارقات الموقع فى الجغرافيا أن مصر خضعت خلال تلك المراحل لعواصم ثلاث تقع على عروض متقاربة على الجانب الآخر من المتوسط ، فعلى التعاقب خضعت لوسطاها أثينا أولا، ثم ليسراها روما ثانيا ، ثم ليمناها بيزنطة ثالثا.

ولكن كيف أتيح ذلك الانقلاب لليونان ، الأرخبيل الجزرى الضئيل الحجم والوزن بشريا ، ومن بعدها لإيطاليا التى لم تكن قطعا لتزيد على مصر سكانا ، بل كانت بالفعل تقل ؟ ذلك جزئيا لأن الاسكندر – الذى دخل مصر برا من الشرق لا بحرا

(1) Fairgrieve, P. 29:
رولاند أوليفر، جون فيج، موجز تاريخ افريقية، مترجم ، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٦٠ .

من الشمال – لم يصل مصر إلا بعد أن كان قد ملك امبراطورية عظمى فى غرب آسيا . وبالمثل كانت روما حين انزلقت اليونان – ومعها دلفت مصر – إلى فلك امبراطوريتها العظمى . فيقدر مثلا أن عدد سكان الامبراطورية الرومانية حوالى العصر المسيحى بلغ ما بين ٥٧ ، ١٠٠ مليون نسمة (١) ، مقابل ٨ أو ٨,٥ مليون لمصر (٢).

الاستعمار اليوناني

ومع ذلك فقد لعبت مصر دورا خطيرا فى السياسة العالمية تحت ورغم هذا الاستعمار الكلاسيكى . فكانت الاسكندرية – كبرى مدن الهللينية ومنافسة روما – محورا أساسيا من محاور صراع القوى وقطبا فى السياسة الامبراطورية . فقد كانت مستقلة فعلا تحت البطالسة.. وإن كان الحاكم أجنبيا . وقد حتم هذا أن البطالسة كانوا بلا قاعدة أم أو دولة خاصة بهم يستندون إليها كما كانت مقدونيا مثلا بالنسبة للاسكندر من قبل . فكان عليهم أن يستقلوا سياسيا بمصر التى انتقلوا إليها بجذورهم نهائيا ، مثلما كان عليهم أن يذوبوا فيها ويتقربوا إلى أهلها حضاريا حتى يمكنهم البقاء ، لا سيما بعد أن توقف سيل الهجرة الاغريقية إلى مصر (٣). ومن هذا الوضع الخاص مارست مصر أكثر من حرب ونصر فى سوريا ضد السلوقيين ، بينما تداخلت بشدة وبندية مع روما فى سياسة الحكم حينا ، كما استقل عنها حكام وطنيون مصريون فى طيبة لسنوات حينا آخر ، دون أن تنقطع ثورات التحرير الوطنى كل الأحيان خاصة فى أقصى الجنوب وفى بحيرات ومستنقعات الشمال.

وفى ضوء هذا الوضع الخاص يجادل البعض بأن مصر البطلمية كانت دولة مستقلة ذات سيادة أكثر منها مستعمرة تابعة أو خاضعة ، شأنها فى ذلك شأن الأسرة الليبية أو الإثيوبية فى أواخر الفرعونية وما بعد الدولة الحديثة من قبل أو شأن دولة المماليك فى مصر وربما الفاطمية أيضا من بعد . وعلى هذا الأساس يقترح أصحاب هذا الرأى أن يعدوا البطلمية ملحقا أو تذييلا وتتمة لعصر الأسرات

---

(1) J. Huxley, A.C. Haddon, A.M. Carr-Saunders, We Europeans, Pelican, 1939, P. 152.
(2) Theodore Mommsen, History of Rome, Lond., 1886, trans., P. 260, T. Walek-Czernecki, Population de L'Egypte ancienne, Congrés international de la population, Paris, 1937, vol. II, P. 8.
(٣) وحيدة، ص ٤٥ .

المصرية ، الأسرة الـ٣١ يعنى (١) . وسواء كان هذا مبالغة لا تستقيم أو ابتسارا عنيفا للحقيقة التاريخية ، فان المحقق أن مصر لم تفقد شخصيتها السياسية تماما ككيان منفرد تحت البطالسة.

أما عن نوع الاستعمار الاغريقى ، فقد كان بطبيعته استعمارا بحريا كاملا فكانت الأساطيل الحربية والتجارة البحرية والموانىء الجديدة من أبرز عناصره ومميزاته سواء ذلك فى المتوسط أو الأحمر . فمن ناحية احتكر البحارة الاغريق ، مع الفينيقيين واليهود ، تجارة مصر الخارجية (٢) . ومن ناحية أخرى لم يكن صدفة أن معظم موانىء مصر الجديدة كانت من إنشاء الاغريق ابتداء من الاسكندرية إلى ميوس هورموس (أبو شعر قبلى حاليا).

بالمثل فى مجال الزراعة ، امتاز الاستعمار الاغريقى بعملية استصلاح الأراضى ، خاصة فى مريوط والفيوم ، حيث ارتبط بزراعة الكروم والزيتون بصفة خاصة . غير أن هذا النشاط جميعا ارتبط أساسا بظاهرة التعمير والتهجير والتوطن ، بحيث اكتسب طابعا سكنيا أو استيطانيا لاشك فيه.

فالاغريقى ، مجاج بيئة الجزر الجبلية الطاردة الفقيرة ، كان من أسبق المستعمرين إلى الاستيطان عبر البحار ، كان أول وأقدم استعمار استيطانى ناجح معروف فى التاريخ . وكما رأينا فى دراسة التاريخ الجنسى ، فان حجم المستعمرة الاغريقية المقيمة فى مصر البطلمية ، والتى أزمنت بضعة قرون وربما توطنت نهائيا، بلغ حد مئات الآلاف حسب التقديرات المتداولة . وهذا إن صح قد يتجاوز حجم المستعمرة الأوروبية الحديثة فى قرننا الأخير جميعا ، ويفوق بالتأكيد حجم الشريحة اليونانية منه . وبهذا الحجم والكثافة لابد لنا أن نفترض أن الاستعمار الاغريقى كاستعمار استيطانى كان استعمارا من الدرجة الأولى ، حيث لم يعد الاستعمار الأوروبى الحديث فى هذا المضمار الدرجة الثانية إلى الثالثة على الأكثر.

هذا ولما كانت سياسة البطالسة هى التقرب إلى المصريين ومحاولة الاندماج ، فان البعض يشبه الوضع كله بمراكش ليوتى ويشبه دور يهود الاسكندرية فيه بدور

---

(1) Butzer, "Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times", B.S.G.E., 1960, P. 1 .

(2) Lorin, P. XVI

يهود الجزائر قبل التحرير (١). ولكن كما حدث هنا وهناك ، كان الجسم السكانى الوطنى الضخم جديرا بأن يلفظ أو يبتلع مثل هذا الغزو البشرى السلمى مهما كانت أبعاده . وهكذا بالفعل كان.

الاستعمار الروماني

فى ظل الرومان ، الذين باع لهم البطالسة أنفسهم وسلموا إليهم مصر بأيديهم بلا ثمن ، انزلقت مصر إلى مستعمرة أو مجرد إقليم من أقاليم الامبراطورية ، عملية «تنزيل» لاشك يعنى . ومع ذلك فلقد كان لمصر وضع خاص فى هيكل الامبراطورية . فكان شعب مصر ، وحده من بين كل شعوب الامبراطورية ، لا يعد رعايا رومانيين ، وإن كان البعض يذهب إلى أن الجنسية الرومانية منحت فى مصر لا لسكان المدن فقط كما فى سائر أقاليم الدولة ولكن لسكان المدن والريف على السواء (٢). كذلك فلقد كانت مصر الوحيدة التى تتبع قيصر مباشرة ، كما تدخل المصريون بشدة فى حياة وحكم روما بالسياسيين والمستشارين وأعضاء مجلس الشيوخ الرومانى وبالمصاسرات الملكية والمؤامرات الأسرية ، حتى كانت الاسكندرية أحيانا تنصب الامبراطور مدعية بذلك مكانة كروما نفسها ، وحتى ظهر أحد القياصرة من أصل مصرى ، بل وحتى فكر بعض الأباطرة وقتا ما فى نقل عاصمة الامبراطورية من روما إلى الاسكندرية.

وفيما بعد فى عصر المسيحية ، كان لبطاركة الاسكندرية نفوذ أدبى ومادى ضخم على الأباطرة ومكانة خاصة جدا لديهم . وفى أواخر العصر الرومانى كانت الكنيسة القبطية تكاد تكون الحاكم الفعلى لمصر ، حتى اتخذت الكنيسة «اتجاها محليا فاقعا وتحول أساقفة الاسكندرية إلى فراعنة سافرين» ، فوق وقبل الحاكم الرومانى المحلى بالتأكيد ، «ثم حكموا العالم حين انتشرت المسيحية من كنيسة الاسكندرية» (٣). من هنا كان الرومان يقولون إن «مصر ظل الإله على الأرض ، وقدس أقداس العالم» (٤). ومن هنا جميعا كان من المستحيل فهم تاريخ روما وبيزنطة بدون الدور المصرى البارز فيه.

ومن هنا ، أخيرا ، اختلف المؤرخون فى تشخيص نوع العلاقة الحقيقى بين

---

(١) حسين فوزى، ص ١٢٢ ، ١٤٨
(٢) وحيده ، ص ٥٠
(٣) السابق، ص ٢١٥ – ٢١٨
(٤) حسين فوزى، ص ٣٠٤

مصر وروما وعلى تقييم وضع مصر السياسي في الامبراطورية . فالبعض يراها ببساطة علاقة التبعية والخضوع، بدليل المعاملة السيئة والاستنزاف والتفرقة بين رعايا الطرفين . ولكن البعض يراها علاقة من نوع خاص ، ويرى في مصر أكثر من مجرد مستعمرة . فعندهم أن الوضع إنما صورة من صور «الاتحاد الشخصي» يقوم على الانضمام لا الضم (١). وعلى أية حال ، فان بعض المؤرخين يقدر أن العرب حين الفتح لم تر في مصر إحدى ممتلكات بيزنطة ، وإنما بدت لهم مملكة تكاد تكون مستقلة (٢).

أما عن نوعه وطبيعته ، فاذا كان الاستعمار الاغريقي سكنيا استيطانيا إلى حد أو آخر فقد جاء الاستعمار الروماني – كما كان دائما – عسكريا في الدرجة الأولى ، استعمار الفيالق والزوارق Legionsand galleons ، أي أنه استعمار استراتيجي أساسا . وبينما كان الاغريقي استعمارا بحريا كامل الصبغة ، كان الروماني – كما كان في كل مكان – يجمع إلى الصبغة البحرية شيئا من الصبغة البرية والعقلية القارية. ولأنه كان استعمارا استراتيجيا بالدرجة الأولى ، فقد كان توسعه أبعد مدى وأطول نفسا من الاغريقي.

فعلى حين اقتصر هذا الأخير على مجال البحر الأحمر في الخارج وعلى تجارته وموانئه ، تجاوزه الروماني في قفزة واسعة إلى المحيط الهندي والموسميات . وعلى حين اقتصر الاستعمار الاغريقي تقريبا على الوادي في الداخل بالاستصلاح والتعمير ، قصر الاستعمار الروماني في هذا المجال كثيرا ، ولكنه غامر بقوة واندفاع في الصحراء شرقا وغربا ، مناجم الصحراء الشرقية وواحات الغربية . فدور الرومان في صحارينا يفوق الدور الاغريقي خارج كل مقارنة ، وكانوا هم أول رواد الصحراء بحق منذ الفراعنة ، وبصماتهم فيها ما تزال منتشرة حتى اليوم . لكن الاستعمار الروماني على الجملة كان توسعا أفقيا أكثر منه رأسيا ، له مسطح أكثر مما له عمق . من هنا عقم الرومنة حضاريا بالقياس إلى الهللنة الأقصر عمرا .

غير أن الاستعمار الروماني ، إلى جانب البعد الاستراتيجي ، اتخذ منعطفا اقتصاديا حادا أيضا . وبهذا كان في مجمله ثنائي الأغراض : استراتيجيا واستغلاليا. وفي هذا المجال الأخير كان البعد الابتزازي واضحا بل فاضحا: لمدة أربعة شهور من كل عام عاشت روما – بغير مقابل – على قمح مصر ، «صومعة

---

(١) وحيده، ص ٢١٣

(١) غربال، ص ٧٦

غلال الامبراطورية» (١). وإلى هذه الحركة فى اتجاه واحد ، يضاف النبيذ وزيت الزيتون (٢). فاذا أضفنا أن العصر الرومانى لم يكن عصر استصلاح أو توسع زراعي أو تقدم خاص فى الرى والانتاج ، أدركنا مدى الاستنزاف والاستبداد الذى تعرضت له مصر والذى وقع عبؤه الأكبر على الفلاح.

وفى العصر البيزنطى ، خاصة أخرياته حين تدهور الاقتصاد الزراعى والانتاج بالاهمال والعجز والبطش إلى حد الانهيار ، وصل ابتزاز الفلاح إلى حد المصادرة والإرهاب والتعذيب حتى أوشك أن ينزلق إلى طبقة من أقنان الأرض فى تقدير البعض وهبطت حالته الاجتماعية إلى نقطة الحضيض فى كل تاريخ مصر تقريبا ، وقد كان هذا من أكبر دوافع ثورات المصريين المتصلة على الاستعمار البيزنطى (٣).

وإذا كان هذا الاستعمار ، الذى تعاصر مع ظهور المسيحية ، قد تحول إلى عصر اضطهاد دينى عنيف وحروب طائفية رهيبة - «عصر الشهداء» - فقد كان هذا الصراع الدينى فى حقيقته صراعا قوميا وحروب تحرير ضد الاستعمار ، أصبحت المسيحية والقبطية فيه رمزا وتعبيرا عن القومية والمصرية ، بل كان ظهور نظام الرهبنة به أيضا نوعا من المقاومة الوطنية السلبية كما يرى البعض ، كما كان الموقف السلبى ، بل المرحب ، من الفتح العربى موقفا إيجابيا ضد ذلك الاستعمار المبتز الغاشم.

العصر العربى الإسلامى

ثمة شعور عام أن مصر تراجعت نسبيا فى العصر العربى الإسلامى، تعرضت للتبعية السياسية ، تخلفت حضاريا عن المشرق العربى بالذات ، وتخلت له عن الصدارة والقيادة السياسية والمعنوية ، فلم تعد بؤرة المنطقة بل عاشت ربما على هامشها ، وانزلقت إلى الصف الثانى بين أقاليمها ودولها . باختصار ، لم يكن العصر العربى بنوع خاص أعلى وأقوى مراحل تاريخ مصر ولا كانت هى أبرز مراكز القوة السياسية والزعامة الاقليمية فيه . ولا محل ، ولا داعى ، موضوعيا لإنكار هذه الحقيقة التاريخية.

غير أن الحقيقة العلمية هى أن تلك إنما نصف الحقيقة فقط . أما النصف الآخر فهو أن هذا التخلف النسبى مقصور فقط على المرحلة الأولى من العصر العربى ، قل حتى نهاية الإخشيدية ، وحتى أثناءها فلقد كان لمصر وضع خاص ومعقد نوعا

(1) A.C. Johnson, Roman Egypt. Baltimore, 1936, P. 18, 246.
(2) Butzer, id., P. 24.
(3) Id., P. 31

بين العرب والإسلام ، بينما تمثل الفاطمية مرحلة تكافؤ وندية وتعدد مراكز بين مصر والمشرق ، بحيث يمكن اعتبارها منطقة انتقال من مرحلة التبعية والدرجة الثانية إلى مرحلة استعادة الصدارة المطلقة والمكان الأول التى ستميز الفترة الأخيرة من العصر الإسلامى.

ففى هذه الفترة ، التى تتفق مع الأيوبية والمملوكية ، طفرت مصر من جديد إلى المقدمة ، واستعادت قيادة المنطقة ، وأصبحت كأمر واقع قطب القوة والحضارة والتوجيه فيها . وعلى هذا فليس صحيحا أن الخط البيانى لتاريخ مصر السياسى وقوتها الاستراتيجية فى العصر العربى الإسلامى مجرد خط بسيط هابط إلى أسفل باطراد ، وإنما هو منحنى مركب من قوس هابط أولا ثم صاعد بعد ذلك إلى قمة من أعلى ما سجلت مصر فى كل تاريخها . وعلى هذا الأساس وحده ينبغى أن نعالج المرحلة جميعا.

السيولة السياسية وتعدد المراكز

مع العرب - التى لم تكن أكثر من جيب فارغ على هامش حلبة صراع القوى التقليدية - تبدأ مرحلة جديدة لها وضعها الخاص فى أكثر من معنى . فالفتح العربى بدأ كقوة برية : لقد رجحت من جديد كفة البر على البحر فى الميزان ، رغم عودة بيزنطة إلى مهاجمة الاسكندرية بحرا بعد أن تم طردها برا ، ولكنها ردت على أعاقبها ، ونشر العرب «السلام الإسلامى Pax Islamica » . ولكن العرب إذ ورثت مصر عن روما ، فان هذا على العكس ما تذهب بعض التأويلات لا يعد استبدال استعمار باستعمار - برى أو بحرى لا يهم - بل لقد جاءت الامبراطورية الإسلامية العربية أساسا «امبراطورية تحريرية» كما قد نقول ، بل وسرعان ما هاجرت نواة السلطة السياسية فيها من موطنها الأصلى وتنقلت بحرية بين الأقاليم الدولة المختلفة كما لو كانت تؤلف فيما بينها شركة مساهمة أو «كومونولث» لعله الأول من نوعه فى التاريخ . وفى ظل هذا الوضع الخاص جدا ، كانت الأقاليم تخضع لبعضها البعض بالتناوب وعلى التعاقب بلا عقد أو صراعات.

وعلى هذا الأساس ، وهذا الأساس وحده ، كانت مصر أيام الأموية تابعة لسوريا لأول مرة فى تاريخهما ، كما صارت تابعة أيام العباسية للعراق وذلك للمرة الثانية بعد أشور ، بينما سرعان ما أصبحت العرب وجزيرتهم التى كانت النواة الأولى للامبراطورية تابعة على التعاقب لسوريا والعراق ومصر جميعا بلا غرابة أو شذوذ وعلى هذا الأساس وحده أيضا نفهم ظاهرة ملحة ربما بدت بغيره متناقضة

غير مفهومة . فرغم أن مصر ستفقد استقلالها مرات طوالا فى العصور الوسطى لامبراطوريات أو خلافات واسعة ، فكثيرا ما سنجابه بها تتحرك فى الميدان الدولى كقوة لها وزنها الخاص ولا ينقصها الحكم الذاتى . أو قد تفقد استقلالها لأسرة حاكمة أجنبية ، ولكنها من داخل تلك الأسرة تتصرف كدولة مستقلة - دولة داخل الدولة كما قد نقول - وتبرز فيها من جديد خصائص شخصيتها الاستراتيجية الكامنة . ولا مفر لنا لهذا من أن نعد مسألة السيادة أو التبعية فى تاريخ مصر الإسلامية مسألة نسبية أو خاصة تستلزم الاستدراك أو التحفظ فى الحكم.

والواقع أن العصر الإسلامى الوسيط عموما يمتاز سياسيا بخاصية فريدة ، بدونها قد نخطئ فهم الخريطة السياسية كلها . تلك هى «السيولة السياسية» غير العادية . فلقد كان العصر عصر الدين ، عصر القومية الدينية ، وكان الإسلام هو العقيدة والعصبية والجنس والجنسية والوطن والوطنية جميعا . وكان روح العصر أن يتنقل المسلمون بحرية وبلا قيود داخل «دار الإسلام» أو الكومونولث الإسلامى . كذلك غلبت فكرة الوطن المحلى على الوطن الإقليمى ، فكان المسلم ينسب إلى بلدته أكثر مما ينسب إلى بلده ، فيقال البغدادى أو البصرى أو السامرائى ولا يقال العراقى ، والدمشقى أو الحلبى أو الطرابلسى أو المقدسى ولا يقال السورى ، والقاهرى أو السكندرى لا المصرى ، والقابسى والوهرانى والفاسى لا المغربى ، وهكذا.

أما من الناحية السياسية فلم تكن الوحدات الجغرافية الاقليمية بنواتها الطبيعية المحددة ، ولاكانت فكرة الوطن والوطنية بمعنى القومية الحديث والولاء الضيق ، ظاهرة متبلورة أو جامدة ، بل كانت غير واضحة متميعة داخل فكرة الوطن الإسلامى الكبير ومتداخلة معها بصورة شبه هلامية . وبالتالى كان العالم الإسلامى وعاء ضخما أو هيكلا أخيرا تقوم فيه الدول المختلفة وتتعدد ، وتتنافس وتتصارع ، ولكنها أساسا تقوم على أصل أو أساس شخصى أو أسرى بحت أى حكومة عائلة بعينها أو حاكم بعينه فى الإعتبار الأول ، ولقد تستقر على نواة اقليم جغرافى كامل أو محدد بعينه أو أكثر ، ولكنها يمكن دائما أن تنتقل أو تتمدد إلى أيما أبعاد إقليمية جغرافية يستطيع أن يصل إليها نفس تلك الأسرة الحاكمة بلاتحديد سوى قوتها السياسية وطاقتها التوسعية وبلا أى عائق أو حرج قومى ما بقيت فى إطار الوطن الإسلامى الكبير نفسه.

بعبارة أخرى ، للدول السياسية الإسلامية أبعاد أو مستويات ثلاثة تتداخل وتتدرج بسهولة وبلا تحديد واضح . فهى على المستوى القاعدى حكومات

شخصية ودول شخصية وامبراطوريات شخصية ابتداء وانتهاء . وهى على المستوى الجغرافى لا ترتبط بنواة اقليمية إلا عشوائيا وكما اتفق . وهى على المستوى الأعلى والنهائى لا ترتبط إلا بحدود العالم الإسلامى الكبير نفسه أخيرا . إنها ، باختصار شديد ، دول شخصية لا جغرافية.

من هنا كان الحكام يتحركون من قطر إلى قطر ، أو يفتحون أو يضمون قطرا من قطر ، دون حساسيات اقليمية أو قومية حادة ودون أى مدلول أو محمول استعمارى . الإستثناء الوحيد - وبعنف وضراوة عند ذلك - كان فى حالة «الكفار» من وثنيين أو غير مسلمين كالتتار والصليبية . (يبدو أن الظاهرة نفسها وبرمتها كانت تسود داخل أوروبا المسيحية المعاصرة حيث كان الجرمان يحكمون فى إيطاليا أو إنجلترا ، أو الفرنسيون فى ألمانيا ، أو الإسبان فى هولندا ...إلخ.)

ليس هذا فحسب . الأكثر منه ، وما قد يبدو لنا اليوم الأغرب ، أن هذه الدول ، تماما مثلما سلم البطالسة أنفسهم من قبل للرومان ، كثيرا ما كانت تسلم نفسها بنفسها لبعضها البعض ، ربما بكثير من الصراع السياسى والصدام العسكرى ، ولكن بغير حساسيات قومية حادة تستثار أو تتراكم وبلا نعرات اقليمية وطنية تتألم أو تمتهن . وإنما الأقوى والأقدر على المحافظة على الإسلام والعصبية الإسلامية فى وجه الخطر الأجنبى ، أى الكفار ، هو ببساطة الذى يدال إليه وربما يستدعى استدعاء من جانب المدال منه لكى يقوم بالمهمة المقدسة التى تعلو على الطرفين جميعا . أو على الجملة وكما يمثل ويلخص صبحى وحيده ، «كان الذين واطأوا الفاطميين ومهدوا لدخولهم مصر عربا لا مصريين ... كذلك كان أهل الدولة الفاطمية هم الذين دعوا الأيوبيين إلى إسقاط هذه الدولة بعد أن عجزت عن الوقوف فى وجه الكفار . وكان الأيوبيون بالذات هم الذين أنشأوا فرق المماليك ومهدوا لهم الحكم . وكان المماليك هم الذين واطأوا بنى عثمان وانهزموا لهم وتعاونوا معهم فى الحكم....» (١).

حتى الرقيق المستجلب إذا أسلم وكان الأقدر حربيا وعسكريا على المهمة - المماليك مثلا أساسيا وصارخا ، وهم كظاهرة تاريخية نتج عصر عدم الإستقرار والاضطراب والاقتلاع البشرى الذى أحدثه الطوفان المغولى المخرب فى وسط آسيا وحصاد ما صاحبه من أسرى الحروب والمعدمين المقتلعين وعادة بيعهم أو بيع أنفسهم كرقيق - حتى هذا الرقيق لا مانع سياسيا أو قوميا أو عنصريا من أن

(١) ص ٦٨ .

يكون السلطة والحكم والدولة دون أن يقال إن هذه أو تلك «أمة يحكمها العبيد الأجانب» كما يصور البعض تحريفا وتشويها ، ولعل الأصح أن يقال تلك أمم تصنع حكامها بأيديها وعلى أيديها.

وأخيرا ، ففي ضوء هذه المعطيات يمكن أن نفهم معنى «التبعية السياسية» في عالم الإسلام الوسيط . فقد كانت الأسرة الحاكمة تنتقل بالفتح من بلد إلى بلد وتنشئ دولة جديدة دون أن يتبع البلد الأخير البلد الأول سياسيا بالضرورة أو يعد «مستعمرة» من مستعمراته ، بل هي التي تكتسب جنسية وتبعية البلد الجديد بكل بساطة وسيولة . بل لقد تترك تلك الأسرة بلدها الأصلي تماما ، كما ترك الفاطميون المغرب واستقروا بدولتهم في مصر ، «ولعلهم كانوا تاركيها لو أفلحوا في نزاعهم مع العباسيين» (١). كذلك فلقد كان المماليك يستجلبون ويحكمون في مصر والشام دون أن يخطر لهم قط أن «يضموا» موطنهم الجديد إلى مواطنهم القديمة في قلب آسيا . ذلك أنهم لم يكونوا يأتون كغزاة فاتحين أو كطبقة أرستقراطية مستعمرة ، وإنما كأفراد محاربين للخدمة العسكرية يفقدون بوصولهم كل علاقاتهم وجذورهم مع أوطانهم الأصلية التي قد لا يعرفونها أحيانا على وجه التحقيق.

هكذا في ظل هذه السيولة السياسية النادرة دارت القوة طويلا من يد إلى يد داخل الدولة الإسلامية ، ولكنها استقطبت بصفة خاصة في العرب والأتراك – وكل من بيئات رعوية صحراوية أو استبسية أصلا – فاستقطبت في عرب الجزيرة منذ البداية ، حتى آلت كلية إلى الأتراك العثمانيين في النهاية . وفيما بين البداية والنهاية تسلل الأتراك ومعهم أو من بعدهم الشراكسة والأكراد والتركمان والقوقاز والقوازق (القجاق) والديلم والغز بل والأرمن...إلخ ، تسللوا منذ العباسية إلى السلطة حتى تنازعوها بالتدريج مع العرب في لعبة شد حبل تاريخية ممطوطة ، كانت ترتكز على أيما قطر إسلامي أتيح لها. فكان مركز القوة يتحرك من قطر إلى قطر بحسب ذلك الشد والجذب ، وكان القطر الواحد تابعا اليوم ومتبوعا غدا على التناوب وبدون حرج.

من هنا لم يكن الأمر أمر سيطرة الشام على العراق (الأموية) ، أو مصر على الشام (الأيوبية والمملوكية) ، أو المغرب على مصر (الفاطمية)...إلخ ، وإنما كانت تلك الأقاليم من وجهة النظر الجيوبوليتيكية مجرد قواعد جغرافية متعددة لسيادة

(١) السابق، ص ٦٦

واحدة متنقلة . وإذا كان الأكراد والمماليك قد حكموا في مصر ، فقد كانوا من قبل يحكمون شمال الشام وشمال العراق . وإذا كانت العناصر التركية قد أسست حكما في مصر داخل العباسية ، فقد كانت تتحكم في مقر العباسية من الداخل . وهكذا لم تكن الظاهرة مقصورة على مصر ، بل تشاركها فيها أغلب دول المشرق العربي . باختصار ، كان الأصل في توزيع القوة السياسية هو نظرية «تعدد المراكز» داخل العالم العربي الإسلامي.

من هنا - وليس من هناك - نفهم كيف توالت على مصر سلسلة من الأسرات الحاكمة أو الدول المستقلة فعلا ، التابعة للعباسية اسما ، كالطولونية والإخشيدية ، وهما من أصول تركية ، كما نفهم كيف استقلت مصر الفاطمية ، وهي التي فتحت من المغرب . بل إن الفاطمية ، ذات الأصول العربية ، قد يمكن أن تعد في معنى ما بمثابة إعادة فتح عربي لمصر ، وإنما من قاعدة المغرب ، أي أنه بعد أن فتح العرب مصر والمغرب ، أعادوا فتح مصر من المغرب ، واستردوها من الترك . ولم يكن معنى هذا أن مصر تابعة للمغرب ، بل العكس هو الصحيح على وجه الدقة والغرابة معا ، وظل شمال إفريقيا حتى الأطلسي تابعا لمصر إلى أن انفصل المغرب نفسه عن الدولة الفاطمية في مصر واستقلت به أسرة محلية حاكمة (١). أما مصر الفاطمية فلم تلبث أن عاودت التوسع الاقليمي في مجالها الآسيوي التقليدي ، وتحولت إلى خلافة كبرى تنافس الخلافة العباسية في العراق وتتطلع إلى السيطرة على الدولة الإسلامية جميعا . بل وحكمت العباسية بالفعل في سنة ما من السنين.

. ومثل هذا قد يقال عن المراحل التالية من أيوبية ومملوكية . فقد كان الحكم يستورد أو يفرض أجنبيا من الخارج ، ولكنه لا يلبث أن يؤلف دولة مصرية مستقلة إن لم يكن امبراطورية صغيرة أحيانا، دون أن تتحول مصر بالضرورة إلى تابع سياسي للبلد الذي أتى منه ذلك الحكم . فمثلا بدأت الأيوبية من قاعدة الشام ، وانتقلت منها إلى مصر ، ولا يقال ضمت مصر إلى الشام ، فان الذي حدث أنها منذ انتقلت إلى مصر دخل الشام معها في إطار سياسي واحد . والمماليك - الذين كانوا من أصول تركية عريضة والذين بدأوا بمثابة «انكشارية الدولة العربية» - المماليك حين حكموا مصر لم يجعلها ذلك تابعة لمصدرهم الأصلي في غرب ووسط آسيا . وهم لم يستقلوا بمصر فحسب ، بل أنشأوا بها أكبر دولة امبراطورية إسلامية معاصرة حققت وزنا في السياسة العالمية فرض نفسه على أوروبا تماما ، كما تطلعت إلى زعامته واعترفت بها كل دول العالم الإسلامي نفسه (ابتداء من

(١) اوليفر ، فيج ، موجز تاريخ افريقية ، ص ٨٨ - ٩٠.

المغرب حتى الهند).

والخلاصة أن مصر الإسلامية ، وإن حكمت بعناصر أجنبية دائما وكل الوقت ، وإن عرفت شكلية التبعية السياسية للخارج أحيانا وبعض الوقت ، فقد كانت فى الحقيقة والواقع قوة لها شخصيتها الذاتية الغلابة . فحتى فى ظل التبعية الشكلية فى أوائل العصر العربى ، كانت العرب تعترف لها بمنزلتها الخاصة ، فكان القول المأثور والدال لعمرو «ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة» . وثمة متناقضة أخرى فذة، فبينما سقطت قاعدة الخلافة فى العراق أمام المد المغولى ، سقط هذا المد نفسه أمام مصر الولاية.

وفيما عدا هذا ، وابتداء من الفاطمية إلى الأيوبية حتى المملوكية ، كان نفوذ مصر السياسى والاستراتيچى ، إن لم يستوعب شمال العراق وتخومه ، يشمل الشام كله أو جنوبه على الأقل ، كما كان يمتد بدرجات متفاوتة إلى النصف الغربى من الجزيرة العربية بحجازه واليمن ، وهذا الأخير بعد جديد لمجال النفوذ المصرى لم يكن يعرفه قبل العصر الإسلامى . بل كثيرا ما امتد ظل مصر بعيدا إلى جزر الحوض الشرقى للبحر المتوسط قبرص (قبرس) وكريت (إقريطش) وصقلية...إلخ. وبهذا تمددت إلى امبراطورية ذات أبعاد برية وبحرية معا ، بل وشبه قارية عند ذلك.

ومن السهل هنا أن نرى - مع حسين مؤنس - قصور الافتراض الشائع من أن أول نتيجة للفتح العربى هى سيادة بلاد العرب على مصر . فاذا كانت الخلافات المشرقية قد سيطرت على مصر قرنين ونصف القرن، فإن مصر منذ الطولونية قد بدأت تتمدد شرقا فى ظل الإسلام لتشكل تلك الامبراطورية فى قلب المشرق أغلب تاريخها الوسيط (١). والحقيقة أن زعامة العالم العربى ، التى كانت قد أصبحت شركة منافسة بين العراق ومصر منذ الفاطمية ، انتقلت برمتها شكلا وموضوعا ، خلافة وقوة ، إلى مصر منذ الأيوبية حتى وصلت إلى أوجها فى المملوكية.

دور مصر بين الصليبيات والمغوليات

بل إن مصر لعبت فى هذه المراحل دورا قميا فريدا فى كل تاريخها يكشف عن جوهر ومكنون شخصيتها الاستراتيچية كاملة ربما أكثر من أى وقت مضى أو تلا، وذلك بغض النظر عن شكلية التبعية أو الاستقلال . بل إن فصلا من أروع فصول هذا الدور لعبته مصر تحت زعامة كانت تخضع أصلا لإحدى أتابكيات شمال الشام ، وبالتالى تتبعها ولو مؤقتا من حيث الشكل البحت ، ونعنى بذلك قدوم صلاح الدين إلى مصر كعامل فى البداية لنور الدين.

والإشارة هنا بطبيعة الحال إلى الصليبيات والمغوليات . وإذا قلنا الصليبيات

---

(١) مصر ورسالتها، ص ١١٦

والمغوليات فقد قلنا جغرافيا زحف أوروبا وآسيا ، وحضاريا خروج الزراع المستقرين والرعاة الرحل ، واستراتيجيا قوى البحر والبر مباشرة ، وإيديولوجيا الاستعمار الدينى والوثنى على الترتيب . وإذا كان الطوفان المغوليات المدمر يمثل حل الرعاة التقليدى لمشكلة ضغط السكان ، فكذلك كان الخروج الصليبى على الأرجح هو الحل الأوروبى لمشكلة الإنفجار السكانى بها فى ظل الإقطاع والدين . وكما كان الأول مدفوعا على الأرجح بموجات الجفاف المناخى فى قلب آسيا الميت، كان الثانى مدفوعا بالجفاف الحضارى الذى أصاب النظام الإقطاعى وكشف عقمه حين بدأ خطر جرثومة البورجوازية البازغة فى المدن الجديدة يهدده بعد نحو ألف سنة من الاستقرار الزراعى الجامد (١).

كذلك فان كلا المدين لم يخرج فى موجة واحدة بل فى عدة أو عديد من الموجات الكاسحة المتلاحقة ، لا تنكسر إحداها إلا لتعلوها غيرها ، كما خرجا على حد سواء بجيوش كثيفة جدا بمقياس العصر وفى أعداد لا يسعها حصر . المؤرخون الغربيون أنفسهم شبهوا الموجات الصليبية «بغزارة رمال البحر ونجوم السماء» ، بينما نعتوا جحافل المغول والتتار بأنهم كأرجال الجراد المنتشر والانهيارات الجليدية المنقضة . وبعض الحملات الصليبية تجاوزت المليون محارب ، ولم تقل عادة عن نصف مليون ، ذلك عدا شرنقة أكثف وأضخم من المتطوعة والأتباع (٢) . وبالمثل لم تكن جيوش الفرسان المغول والتتار لتقل عن مئات الآلاف.

وأخيرا ، فإذا كان الخطر الصليبى أسبق الاثنين . فقد تعاصرا جزئيا ، بل كادا أن يتعاونا على هذا الأساس ، وبهذا وجد الشرق العربى نفسه تماما إزاء استراتيجية الكماشة أو الرحى . وهاهنا بالدقة يتحدد موقع ودور مصر المحورى فى تحطيم القوتين على حد سواء . فقد نجحت الصليبيات فى أن تنتزع موطئ قدم لها فى الشام الساحلى بضعفه وتفككه التقليدى ، بل وحاولت منه أكثر من مرة أن تغزو مصر برا ، دون جدوى.

ويسجل التاريخ هنا ثلاث غزوات صليبية برا خلال القرن الـ١٢ ، هلكت أولاها فى بيئة الصحراء والمستنقعات بشمال سيناء عند سبخة البردويل ، ونجحت ثانيتها فى التسلل بطريق صحراء شرق الدلتا إلى القاهرة ، أما الثالثة فقد انسحبت فى مواجهة المقاومة الشعبية التى تفجرت فى شكل حرب عصابات مرهقة فى شمال الدلتا حول بحيرة المنزلة . وعندها تقدمت مصر فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر لتسجل حطين صلاح الدين التى ستكون بداية النهاية وأرماجدون الصليبيات،

---

(١) لويس عوض ، الملحمة الأخيرة، الأهرام ٣٠-١٢-١٩٧٧، ص ١٥

Philip Hitti, The Arabs, Lond, 1948

(٢) وحيدة ، ص ٧٦

بل وغير بعيد بالفعل عن موقع مجدو تحتمس.

هنالك أدركت الصليبيات أن مركز ثقل القوة فى كل المنطقة إنما يرقد فى مصر، التى اعتبرتها حرفيا «رأس الأفعى ، مستودع الامدادات» . وإلى مصر اتجهت من ثم بطريق جديد هو الغزو البحرى المباشر . وهنا أيضا نجد ثلاث غزوات فى القرنين الـ١٢ ، ١٣ تركزت جميعا حول دمياط ، ميناء الشرق الكبيرة . فأما الأولى فقد جاءت على أساطيل بيزنطة وصقلية ونزلت دمياط ليتصدى لها صلاح الدين بالحصار المحكم حتى أرغمت على الانسحاب وأما الثانية - أيام الكامل - فنجحت فى اقتحام المدينة وتخريبها ثم اختراق الريف المحيط ، ولكن لتسقط وشيكا فى مصيدة فيضان النيل وشبكة الرى الكثيفة التى قطعت عليها ، حيث حوصرت مجمدة عاجزة حتى عن الارتداد وحتى سلمت بالجلاء . وفى الثالثة - حملة لويس فى منتصف القرن تماما - تكررت الاستراتيجية العريضة ، فقد حوصرت فى طريقها إلى المنصورة وسط كتلة السكان والجيش إلى أن سقطت فى حرب مدن حقيقية بفارسكور ، حيث أبيدت بالضربة القاضية (١).

وعادت الشام من جديد أرض المعركة . فتقدمت مصر المملوكية إلى أقصى شمال الشام حتى تخوم الأناضول وأرمينيا والفرات ، ولتسحق الصليبيات نهائيا مع نهاية القرن الـ١٣ على يد بيبرس . ولكن الصليبيات بعد أن قذف بها إلى البحر ارتدت إلى قبرص - بموقعها الجغرافى الملائم - قاعدة أخيرة للهجوم على الشام ومصر كما كانت فى بدايتها قاعدة للقفز على الأراضى المقدسة ، فشهد القرن الـ١٤ غارة قرصنة مخربة على الاسكندرية ، ردتها مقاومة سكان المدينة . ولكن كان لابد من حرمان العدو من قاعدة تهديده ، فجردت مصر المملوكية عليها فى القرن الـ١٥ ثلاث حملات بحرية حتى ضمتها إلى أملاكها . وهكذا ، على البر والبحر ، كانت مصر حجر الزاوية فى صد القوى البحرية.

وهكذا أيضا كانت بالنسبة لخطر فرسان الاستبس برابرة الوثنية . فمنذ القرن الحادى عشر بدأ وسط آسيا يلفظ بأعاصيره البشرية الحطمة التى أشاعت الخراب فى كل غرب القارة . فمن قبل اكتسح السلاجقة العراق وسوريا ، غير أن أنفاسهم تقطعت دون مصر . ولكن القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانا عصر المغوليات الوثنية الرهيبة حقا ، وذلك فى الوقت كان الشرق الإسلامى يواجه على جبهته الغربية الغزو الصليبى . فشهد القرن الثالث عشر موجة جنكيزخان ثم هولاكو التى ختمت على مصير العراق إلى الأبد ثم اكتسحت شمال سوريا فى طريقها إلى

(1) Lane - Poole , P 223

الهدف الأكبر والأخير دائما – مصر.

ولسنا بحاجة إلى أن نقرر أن المغول الذين تقدموا نحو مصر هم بالضرورة شئ آخر يختلف كثيرا عن المغول الذين تقدموا من قبل نحو العراق . فالمغول ، الذين وصل تفوقهم العسكرى كرعاة فرسان محاربين من ناحية والرعب النفسى منهم بين دول الزراع والامبراطوريات المستقرة من الناحية الأخرى إلى حد الاعتقاد بأنهم «لا يغلبون» ، المغول إنما يجيئون مصر الآن مزودين بقوة مضافة ومضاعفة وبدعاية داوية بل صاعقة : نصر العراق الساحق بكل مكاسبه المادية والمعنوية وبكل ما يعني من عبء حربي ونفسي رهيب على المقاومة المصرية . ومع ذلك فكما فشل الهكسوس فى مصر بينما نجح الآريون فى الهند قديما . فشل المغول والتتار الآن فى مصر حيث نجحوا فى العراق.

فرغم أن الصليبيات كانت قد عبرت خط الزوال حينذاك بعد حطين ، إلا أنها كانت لا تزال تستوعب كل المقاومة المصرية . ومع ذلك فقد تقدمت مصر المملوكية تحت قطز لتعطى المغول أول وآخر انكسار لهم فى عين جالوت التاريخية التى حددت بلا مغالاة مصير الإسلام جميعا . وبعدها وصلوا فى مطاردة فلولهم إلى الفرات الذى حدد بذلك مجال نفوذ مصر الجديد ودورتها التوسعية النادرة . ولكن الموجة الثالثة عادت مع تيمورلنك فى القرن الرابع عشر لتكتسح العراق وشمال سوريا حتى دمشق ، ولكنها تعجز دون جنوبها إذ تتكسر على صخرة المقاومة المصرية مرة أخرى.

ومن الممكن ، دون أن يكون من العبث ، أن يتكهن المرء بما عساه أن يكون شكل العالم ، العالم العربى والإسلامى على الأقل ، لو أن مصر فشلت فى قهر المد التتارى المغولى . أكانت العرب تظل حتى اليوم أمة واحدة ، أو حتى قائمة؟ ما مصير الإسلام ، الآسيوى على الأخص ؟ لا سبيل بالطبع إلى إجابة قاطعة ، ولكن المقطوع به أن صورة المنطقة اليوم وتاريخ العرب الوسيط كله كان حريا بأن يصبح شيئا مختلفا تماما . على أحسن الفروض ، كان العالم العربى كله سيكون عراقا أعظم مخربا محطما مصابا بشلل تاريخى رهيب.

مهما يكن ، فلابد هنا من وقفة تحليل وتأمل . فأولا ، لقد جاء انتصار عين جالوت تاريخيا ، كما هى جغرافيا ، بين قوسين من الانتصار على الصليبيات ، أعنى بين حطين وعكا ، أى أن مصر الأمفيبية حاربت بنجاح وفى وقت واحد ضد قوى البر والبحر . ثانيا ، سنرى أن المتتالية الإستراتيجية التقليدية تتكرر هنا بحذافيرها : أغلب غارات الاستبس تصل دائما إلى العراق الذى يكاد يتاخمه ،

وقد تصل أحيانا إلى الشام ، ولكنها لا تصل إطلاقا أو بالكاد إلى مصر – ربما بحكم المسافة المتزايدة ولكن قطعا كرد فعل القوة البشرية . ثالثا ، نرى بوضوح أن سوريا استراتيجيا جسر برى إلى مصر ، على كل من يبغيها أن يعبره ، حتى بعض الصليبيات أتت عن طريق بيزنطة قاصدة مصر عبر سوريا . من هنا نجد كل المعارك المصرية الدفاعية أو الهجومية تتم على أرض الشام ، وبالأخص جنوبه الفلسطيني.

ذلك إذن دور مصر الاستراتيجي في مرحلة لم تكن مستقلة – في جزء منها – شكلا على الأقل . وهو إن دل على شئ فإنما يدل على أن الاستقلال أو التبعية الشكلية لم تطمس شخصية مصر الاستراتيجية وثقلها المحورى فى المنطقة . بل إنه ليدل على أن مصر فى غضون عصرها الطويل كمستعمرة لم تعدم دورات توسعية لا تقل طموحا وقوة عما عرفت فى أروع مراحل عصرها الامبراطورى الغابر . لقد كانت القاعدة الأرضية – البشرية ، والجغرافية – الاستراتيجية ، تؤكد وجودها وتفرض ثقلها ومغناطيسيتها وتشع جاذبيتها ، بصرف النظر عن القشرة الحاكمة أو القيادة العابرة التى قد تذهب وتجئ ، من الخارج أو الداخل . إنه التناقض – الطبيعى أحيانا – بين الثوابت الجغرافية الصلبة والمتغيرات السياسية السطحية.

الاستعمار التركي

وإذا كنا بحاجة إلى مزيد من الأدلة ، ففى قصة العثمانية نجدها . فآسيا الصغرى التى كانت قاعدة لقوة قطبية هامة فى التاريخ القديم ، لم تستطع قط أن تكون ندا مناظرا أو مكافئا لقوة مصر . ومن هنا كانت كفة مصر هى الراجحة غالبا فى عملية شد الحبل التاريخية بينهما عبر الجسر السورى ، فكانت لمصر السيطرة على سوريا فى أغلب الأحيان ، وإلا اقتسمتاها فى بعض الأحيان . غير أن الميزان انقلب بين كفتى مصر وآسيا الصغرى مع العثمانية فى القرن السادس عشر ، ربما لأن آسيا الصغرى لم تكن الآن مجرد آسيا الصغرى ، بل تحمل وراءها امبراطورية مترامية فى شرق أوروبا (قل «أوراسيا الصغرى») ، فى الوقت الذى كانت مصر المملوكية قد فقدت فيه قاعدة أساسية من قواعد اقتصادها وهى تجارة المرور.

ربما أيضا لعامل التفوق التكنولوجى . فلقد كانت المواجهة بين المملوكية والعثمانية لقاء بين الفرسان والبارود ، بعد فشل الأولون فى إدراك القيمة الاستراتيجية للسلاح الجديد الذى كان قد التقطه الآخرون مبكرا . وبذلك الفشل ، بالإضافة إلى عنصر الخيانة المندسة بين صفوف المقاومة المصرية ، سلم المماليك

فى الواقع مصر للأتراك . وتلك متناقضة مثيرة بقدر ما هى مؤسفة ، لأن ذلك اللقاء كان – حضاريا – لقاء بين زراع ورعاة ، وفى كل التاريخ الوسيط جاءت الأسلحة النارية نجدة القدر للزراع الذين انقلب ميزان الصراع الاستراتيچى لصالحهم لأول مرة وإلى الأبد – كالروسيا مثلا – بعد أن ظلوا طويلا تحت رحمة طرقات فرسان الرعاة.

كذلك فلقد كان اللقاء لقاء بين حضارة مستقرة عريقة راقية وبين غزاة أشبه بمتبربرى الامبراطوريات القديمة، فالأتراك العثمانيون ليسوا إلا آخر موجات رعاة وسط آسيا البدائية المتخلفة التى انطلقت غربا . وشحن سليم للآلاف من مهرة الصناع المصريين إلى استنبول تعبير حاسم عن مستوى الحضارتين ، كما كان كلا الطرفين على وعى تام به ، حيث يذكر ابن إياس أن المصرى العادى كان ينظر إلى «عسكرهم كهمج» ، بينما كان الأتراك يرددون إلى القرن الـ١٨ أن «المسموع عندنا فى الديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم» . غير أن هذا التقدم الحضارى العام لم يجد إزاء التفوق التكنولوچى العسكرى ، فكلف هذا مصر استقلالها لثلاثة قرون على الأقل ، ولولاه لتغير مصير مصر والشرق العربى جميعا.

فكر فقط ، على سبيل الاجتهاد ، فيما لو كانت مصر المماليك قد انتصرت على العثمانين فى مرج دابق أو الريدانية مثلما انتصرت من قبل على المغول والتتار فى عين جالوت والفرات . لا سيما وأن الأدلة التاريخية تشير إلى أن الدائرة فى مرج دابق كانت قد أوشكت أن تدور على الأتراك ، الذين جاء انتصارهم بذلك عشوائيا إلى حد ما وأقرب إلى الصدفة التاريخية منه إلى الحتم التاريخى ولا نقول الجغرافى بالضرورة . إذن لتغير وجه التاريخ والمنطقة جميعا . وعلى الأقل ، فلقد كانت مصر حرية بأن تستقطب إلى الأبد زمام القيادة والزعامة فى العالم العربى الإسلامى ، ولعلها كانت قد أقامت صرح الوحدة العربية راسخا ونهائيا منذ ذلك الحين وأسست دولة الوحدة الكبرى لقرون الآن.

ومهما يكن الأمر ، فكما فعلت مصر من قبل بوعى استراتيچى تام ، زحفت لمعركتها إلى خط دفاعها الأول جغرافيا وتاريخيا ، فكانت مرج دابق حلب على التخوم بين الأناضول وسوريا . وكأنما جاءت الهزيمة لتؤكد التجربة التاريخية التى تحدد مصير مصر على أرض الشام ، إذ لم تصمد مصر بعدها فى خط دفاعها الأخير فى قلب أرضها فى ريدانية القاهرة . فكانت تلك أول مرة تقع فيها مصر لقوة استبسية منذ الهكسوس والفرس . وبذلك عادت مصر لتحكم لثانى مرة من

متروبول واحدة ، استنبول بعد بيزنطة ، وكانت تلك أول وآخر مرة من نوعها ، كما كانت بذلك أطول عاصمة استعمارية فى تاريخ مصر ، نحو ٧ قرون (٣٠٠ سنة تحت بيزنطه + ٤٠٠ تحت العثمانية) . وبذلك أيضا ولأول - ولآخر - مرة انتزعت قوة خارج العالم العربى الزعامة فيه ، فحرمت به مصر ، ومصر بالتحديد ، من دورها الطبيعى وأنهت بغير حق وقبل الأوان بكثير إرثها التاريخى الذى آل إليها بحق قبل أو منذ الأيوبية على الأقل.

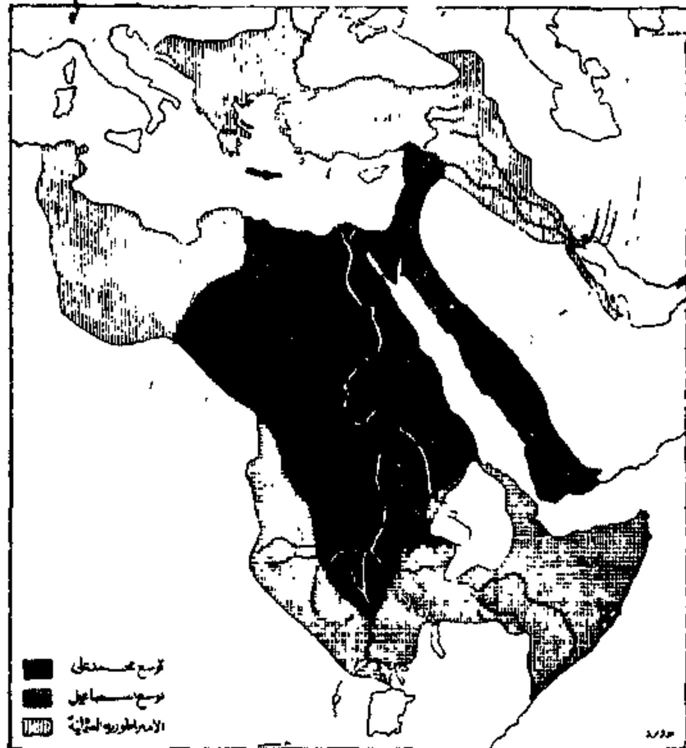
ورغم تبعية قرون أربعة للإستعمار التركى - البعض يعدها ثلاثة باعتبار أن تبعية القرن التاسع عشر كانت صورية بحتة أو نوعا - فإن مصر لم تعدم وضعا خاصا فى كثير من الفترات . ففى حدود هذه التبعية كانت لها ملحقاتها فى الحجاز وأحيانا فى الشام . ولكن المثل الدال يأتى فى صورة انتفاضات أو انتقاضات جعلتها دولة داخل دولة ، بل كادت يوما ما وفى معنى ما تجعلها دولة فوق الدولة . ولقد نقصد بهذا حركة على بك الكبير فى القرن الثامن عشر حيث فتح اليمن والحجاز والشام لحسابه وأنشأ علاقات خارجية بعيدة المدى ، خاصة مع البندقية والروسيا العدوة التقليدية لتركيا ، فخرج بمصر من المحلية إلى الدولية ، غير أن محمد على هو بلا شك المثل الكلاسيكى الأعلى.

آخر إمبراطورية مصرية

معه - محمد على - تحولت ولاية مصر العثمانية إلى امبراطورية مصرية كاملة تشمل الحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج العربى والشام والسودان وكريت ، وتنشر أسطولها فى البحرين المتوسط والأحمر لتصبح قوة أمفيبية حقيقية تسيطر على حوض المتوسط الشرقى وتكاد تحيل البحر الأحمر بحيرة مصرية خالصة . أو كما يقول بحق دريو «من الخليج الفارسى إلى الصحراء الليبية ، ومن السودان إلى المتوسط ، وعلى هذا الجانب وذاك من البحر الأحمر ، تمتد على مساحة خمسة ملايين كيلو متر مربع : عشر مرات مساحة فرنسا ، ونصف أوروبا ، امبراطورية نابليونية أو فرعونية» (١). بل لقد كانت طموحات محمد على تشمل بعد الصحراء الليبية طرابلس وتونس ، كما عرضت عليه فرنسا الاشتراك فى حملة الجزائر ، وكانت أيضا تشمل بعد السودان الحبشة لولا بريطانيا وخوفها من أن يهدد طريق الهند كلية.

وعلى أية حال ، فلعل تلك الإمبراطورية قد جمعت بذلك بين أبعاد جغرافية لم

(1) E Driault, Mohamed-Aly et Napoleon, P. 74



شكل ١٩ – الامبراطورية المصرية فى القرن الماضى . لاحظ كيف تزيد مساحتها على نصف مساحة الامبراطورية العثمانية المتروبول .

تصلها مصر فى أى عصر من عصورها الامبراطورية القديمة . فاذا أضفنا أن هذه الامبراطورية المصرية تكاد تعادل من الامبراطورية العثمانية نصفها مساحة ، لحق القول بأن الامبراطورية العثمانية فى واقعها ووقتها إنما كانت دون الاسم وقبله مملكة ثنائية dual monarchy كامبراطورية النمسا – المجر المعاصرة على نحو من الأنحاء ، أو إن شئت حكما ثنائيا condominium بين تركيا ومصر بالدقة . فما عادت مصر مجرد ولاية أو إيالة أخرى فى الامبراطورية ، أو حتى كبراها ، وإنما المنافس الحقيقى لها والند والغريم الوحيد.

والحقيقة أن ميزان القوة بين دائرة مصر ودائرة آسيا الصغرى كاد ينقلب فى الاتجاه العكسى حين اخترقت مصر محمد على قلب الأناضول وهددت الآستانة فى وقت ما – كل أولئك فى إطار التبعية الشكلى! لقد أصبحت مصر «رجل الامبراطورية القوى» فى الوقت الذى تحولت فيه الإمبراطورية نفسها إلى «رجل أوروبا المريض» . ويرى البعض هنا أن موقعتى حمص ونصيبين هما المقابل المضاد

لمرج دابق والريدانية تاريخيا واستراتيجيا ، بهما تم الثأر وتصفية الحساب نهائيا بين الدائرتين الجغرافيتين . بل إن البعض ليرجع بالمقابلة إلى التاريخ القديم ، فيعدها الرد على تحدى الحيثيين فى العصر الفرعونى (١).

بل لقد وصلت طموحات محمد على إلى حد الوصول إلى الخلافة فى استانبول نفسها وبالتالى إلى زعامة العالم الإسلامى . وبدا هذا وشيكا ، أو أوشك ، حين تكشف عجز تركيا عن مواجهة التهديد الروسى فى المضايق وبدأت الطبقة الحاكمة فى إستانبول تقول علنا «إن المصريين مسلمون مثلهم ، ومن الأفضل أن يحكموا هم الآستانة من أن يحكمها الروس» (٢).

ولنا هنا ، مرة أخرى ، أن نتصور ما كان يمكن أن يحدث فى التاريخ الاقليمى بل والعالمى لو كانت مصر محمد على قد وصلت إلى الآستانة وفرضت عليها قوتها أو سيطرتها . أكانت تتحقق دولة الشرق العظمى الأولى التى تقف ندا للقوى العظمى وفى وجه أوروبا الاستعمارية ، ترث العثمانية وتستحى الاسكندر وتكرر نابليون؟ أو على الأقل ، هل كانت تحققت دولة الوحدة العربية الكبرى، لا سيما وأن محمد على وجيوش ابراهيم كانت بالفعل تحقق الوحدة العربية فى كل معاركها وانتصاراتها؟

القوى واستراتيجية المضارية

أيا كان الرد ، فاذا كانت هذه الفورة قد انتكست فى النهاية وعاد الاستعمار التركى بكامل ثقله فما ذاك إلا لأسباب تؤكد الوجود المصرى الاستراتيجى أكثر مما تنفيه، وتلك هى استراتيجية صراع القوى ، القوى العظمى ، وبتحديد اكبر لعبة صراع قوى البحر والبر . فلقد كان يحكم سياسة القوى البحرية العظمى السائدة حينئذ ، وعلى رأسها بريطانيا بصفة خاصة ، استراتيجية مزدوجة قطباها هما : أولا حصار وإحتواء الروسيا كقوة البر العظمى ومنعها من التمدد والخروج الى المياه الدافئة ، ثم ثانيا تأمين طريق الشرق أو الهند البحرى عبر الشرق الأوسط (٣).

وللهدف الاول تبنت القوى البحرية سياسة معاونة تركيا بأى ثمن فى وجه الخطر الروسى والمحافظة على الامبراطورية العثمانية من الانهيار داخليا أو خارجيا ، مما

(١) محمود كامل، القانون الدولي، بيروت ١٩٦٥، ص ١٥١-١٥٢

(٢) وحيده ص ١٩٣

(3) John S Badeau "The Middle East: conflict in Priorities", Foreign affairs, Jan, 1958 P. 233-7

مد كثيرا في عمر الرجل المريض أطول مما ينبغي (١). والهدف الثاني كانت سياسة دول غرب أوربا البحرية ، خاصة بريطانيا ، هي إلا تسمح مطلقا بأن يقوم مركز قوة دولي حقيقي في مصر ، وكانت على استعداد لأن تفعل أي شئ لمنع قيامه ولتحطيمه إذا قام.

ومن هنا كان عداء بريطانيا العامد والحاقد لمصر محمد على ومحاربة محاولتها الاستقلال عن تركيا من جهة ، ومن جهة أخرى إيقاف تمدد امبراطوريتها حين بدأت تهدد طريق الهند تجاه الحبشة والبحر الأحمر والخليج العربي . وبالاختصار، لقد كانت كل زيادة في قوة مصر ، من وجهة استراتيجية القوى العظمى ، تعنى انخفاضا في قوة تركيا ، وكل إضعاف لتركيا يعنى زيادة الخطر الروسى في الشمال وتهديد طريق الهند في الجنوب.

من هنا فعلى حين كان محور استراتيجية تركيا من أجل الإبقاء على الامبراطورية هو سياسة المضاربة، stalemate مضاربة قوى البحر بريطانيا وفرنسا بقوة البر الروسيا وأحيانا النمسا ، كان محور استراتيجية مصر من أجل الاستقلال وتوسع الامبراطورية هي أيضا سياسة المضاربة ، ولكن مضاربة الكل بالكل ، أحيانا بريطانيا بالروسيا وأحيانا تركيا بفرنسا ولكن أساسا بريطانيا بفرنسا وتركيا بالروسيا (٢).

وهذه الخطة الأخيرة هي التي تفسر تأرجح مصر محمد على من حين إلى حين بين محاولة التقارب مع تركيا ومصالحة السلطان والحرب له وبين الانتقاض عليه والحرب معه ، وكذلك التناقض الظاهر أو الكامن بين سياسة محمد على «العثمانية» وسياسة إبراهيم «العربية» . والخطة نفسها هي التي تفسر محاولة محمد على من وقت إلى آخر استمالة بريطانيا والتخفيف من عداء بالمرستون الدائم من ناحية، ومن ناحية أخرى نكوص فرنسا وتخليها عن مصر أحيانا رغم صداقتها التقليدية أو النسبية لها.

ولهذا أيضا فإذا كان من الصحيح أن عداء بريطانيا الأساسي والدائم كان في النهاية من أكبر أسباب انهيار الامبراطورية المصرية ، فليس صحيحا على الجانب الآخر ما كان يزعمه بعض الفرنسيين من أن مصر كانت مدينة باستقلالها لصداقة فرنسا (٣). وإنما بقوة استراتيجية المضاربة ، التي فرضتها أصلا بقوتها الذاتية

(1) Reader Bullard, Britain & The Middle East, Lond, 1952, P. 28-36
(2) WB Fisher, P. 13-4.
(٣) رحيده ص ٢١٤ .

وحدها ، استطاعت مصر أن تنتزع استقلالها الفعلى عن تركيا وأن تحافظ ء ى امبراطوريتها المتوسعة بين أطماع وعداء الآخرين جميعا ، كما لم تسقط هذه الاستراتيجية وتسقط معها مصر إلا حين اجتمع عليها الآخرون جميعا.

فكما كلفت سياسة المضاربة هذه تركيا ثمنا باهظا هو التغلغل الأوروبى السلمى والامتيازات الأجنبية فى الامبراطورية ، كلفت مصر نفوذ القناصل وبداية التوغل السياسى والاقتصادى . على أنه نظرا لاختلاف سياسة القوى من الطرفين اختلافا جذريا ، اختلفت المصائر تماما . فعلى حين أدت تلك السياسة إلى مد عمر تركيا قرنا على الأقل أكثر مما كان يمكن لها أن تعيش ، فإنها على العكس فى مصر أدت إلى تقصير عمرها قبل الأوان ، ربما قرنا أيضا على الأقل . ولولا هذا وذاك لربما سقطت الامبراطورية العثمانية قرنا أو نحو قرن قبل ما حدث فعلا ، ولربما كانت مصر بنفس المدى الزمنى دولة مستقلة تماما بل ولربما ورثت تلك الامبراطورية فى معظمها أو بعضها (١).

هذا ، وعلى مقياس أكثر تواضعا وبقوة أقل بروزا ، تكررت الاستراتيجية نفسها بعد محمد على ، خاصة مع اسماعيل . فقد ظلت القوى بعد محمد على تحاصر مصر وتكبلها داخل حدودها الاقليمية ، ومضت تتغلغل داخلها بمصالحها السياسية والاقتصادية والاستعمارية . ومع ذلك استطاعت مصر تحت إسماعيل وباستراتيجية المضاربة أن تكسر حصار القوة مرة أخرى وتخرج من قوقعة المحلية التى أريدت لها وفرضت عليها . إلا أن استراتيجية إسماعيل فى المضاربة تختلف جذريا عن تلك التى تبناها محمد على ، فهى قوة السياسة بدلا من سياسة القوة ، واستراتيجية السلم بدل استراتيجية الحرب.

وفى ظل هذه الاستراتيجية خرجت مصر من جديد إلى المسرح الدولى وتداخلت بشدة فى السياسة الأوروبية ولعبة القوى العالمية ، كما أنشأت امبراطورية أخرى لابأس بها ، وإن كانت لاتقارن بالطبع بامبراطورية محمد على الشامخة . فإذا كانت مصر قد فقدت الشام والجزيرة العربية فى الشمال ، فقد عوضت بتمدد حاسم وشاسع فى الجنوب ، فقفزت إلى هضبة البحيرات والصومال وشملت القرن الإفريقى وأشرفت على المحيط الهندى . وبهذا تحرك جسم الامبراطورية المصرية الجديدة كليا نحو الجنوب وانتقل من آسيا تماما إلى إفريقيا أساسا ، متحولة بذلك

(١) جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص ١٢٠ – ١٢٥ .

من امبراطورية نيلية – عربية إلى امبراطورية نيلية – إفريقية . ولكن مرة أخرى اجتمعت القوى جميعا لتضع حدا لهذه الامبراطورية ، بل ولتضع يدها على مصر نفسها . وهذا ما ينقلنا في الوقت نفسه إلى المرحلة الختامية في تاريخ مصر مستعمرة.

استراتيجية المستعمرة

فيما عدا هذه المرحلة الختامية ، التي تتطلب وتستحق دراسة مفصلة منفصلة ، تم لنا الآن استعراض مراحل مصر مستعمرة من الناحية الجيوبوليتيكية . ولقد آن لنا عند هذا المدى أن ننظر إلى هذا الشريط الطويل بلقطاته المتتابعة نظرة تلسكوبية شاملة تستخرج من تطوراتها أو تكرارها ومن متغيراتها وثوابتها تلك القواعد والضوابط الأساسية التي يمكن أن تقدم مفاتيحها الاستراتيجية العامة ، خفيفة الحمل في الذهن مثلما هي شاملة في التطبيق.

المتغيرات التاريخية

تخلف الموضع عن الموقع

فأولا ، لماذا حدث ذلك الانقلاب الخطير الذي تحولت به مصر من امبراطورية عظمى إلى مستعمرة أو شبه مستعمرة ؟ من الصعب أن نجد تفسيرا لهذا في تغييرات داخلية في الموضع نفسه أو في الموقع الخارجي ، ولكن من السهل أن نتقصاه في تغييرات خارجية في العلاقة النسبية بين الموضع وبين الموقع . لقد ظلت موارد مصر وانتاجيتها وطاقتها البشرية ، بالقوة إن لم يكن بالفعل،عاملا ثابتا أساسا في المعادلة وذلك باعتبارها وظيفة دائمة للري الحوضي . صحيح أنها كانت تتعرض لذبذبات خطيرة أو طفيفة إما بعوامل طبيعية كالفيضان أو بشرية كسوء الإدارة وضبط النهر ، ولكن مثل هذه الذبذبات ليست حادثة طارئة بل هي كامنة في نظام البيئة الفيضية.

أما الموقع فقد ظل هو قلب العالم المعمور المتوسع – على الأقل حتى كان كشف الرأس . أما قبل هذا الكشف فكل ما حدث هو توسع المعمور إلى آفاق جديدة مترامية لم تفعل سوى أن أكدت خطورة موقع مصر وزادت من توسطها وجعلتها ركن الزاوية بحق بين عوالم وقارات «جديدة» أكثر منها مجرد نواة في حلقة أو دائرة مغلقة . بل إن الأبعاد الحقيقية والشخصية الكامنة لموقع مصر لم تكتمل وتبرز في الحقيقة إلا بعد هذا التوسع في العالم المعمور . فمن قبل لم تكن إلى حد بعيد أكثر من مجرد رقعة غنية – موضع أثير – بين مجموعة من المواضع الفقيرة.

أما الآن فقد أصبحت موقعا فذا بصرف النظر عن ثروته أو غناه : لقد أصبحت

«مفتاحا جغرافيا» لكل الأبواب – أبواب الشرق والغرب ، الهند وروما ، وأبواب البر والبحر ، فارس واليونان ....إلخ . ولم تعد معادلة الصراع بين الرمل والطين تكفى لتفسير التاريخ المقبل ، بل قد طغت عليها معادلة جديدة ظهرت مع توسع المعمور وهى صراع البر والبحر . وقد كان من الممكن نظريا أن تطفر الامبراطورية المصرية القديمة مع هذه الطفرة الجغرافية إلى امبراطورية عالمية من مقياس يزرى بما عرفته من قبل ، وذلك بحسبانها تملك الآن الموقع المفتاح الجديد إلى جانب الموضع الغنى القديم . ولكن العكس هو الذى حدث فعلا . لقد فقدت مصر استقلالها عند أول لقاء بين أو مع القوى الجديدة. فلماذا؟

لقد تكشف المعمور المتمدد عن قوى جيدة ، مواضع أغنى ، وقواعد أرضية وبشرية من مقياس أضخم من المقياس المصرى . وفى صراعاتها فيما بينها أو فيما بينها وبين القوى القديمة وجدت هذه القوى أن المفتاح يرقد دائما فى أرض الزاوية تلك – مصر ، ومن هنا أصبحت قبلة الغزاة . ونظرا لأن وزن موضعها لم يعد يسعفها إزاء هذه القوى الأكبر جرما ، فقد وقعت مصر فريسة لها . بمعنى آخر، إن الانقلاب الذى حدث فى مصير مصر هو أن خطر موقعها زاد كثيرا عن قوة موضعها . لقد تخلف الموضع عن الموقع ولم يواكب تطوره ، ولم تعد إمكانيات الأول التقليدية ترقى إلى متطلبات الثانى الباهظة.

الأخطار الخارجية

تعدد الأخطار الخارجية

رأينا فى عصر الامبراطورية أن مواقع القوة العالمية القديمة كانت محددة بصرامة بين مثلث مصر – العراق – آسيا الصغرى . ولكن عصر المستعمرة بدأ حين أصبحت مراكز وزمام القوة فى الشرق الأوسط تقع خارجه . ومع هذا التطور تحدد التغيير الجذرى فى موقع مصر الاستراتيجى – كما فى موقع الشرق الأوسط كله – فى معادلة أساسية ، وهى أنه تحول من «قوة قطبية» أى قوة مركزية فى ذاتها تحصر بينها مناطق نفوذ وقوى تابعة ، إلى «قوة بينية» أى منطقة تابعة محصورة بين قوى قطبية جديدة . وفى هذا الموقف الجديد أصبحت بالضرورة «جبهة ارتطام أو تصادم» بين تلك القوى القطبية الجديدة.

وإذا كانت أهم القوى القطبية فى عصر الامبراطورية تتركز فى مصر والعراق الفيضيتين ، فانها فى عصر المستعمرة سوف تستقطب أساسا فى الجزيرة العربية

وتركيا الرعويتين شبه الصحراويتين . أى أن محور القوة داخل المنطقة انقلب من قاطع عرضى إلى قاطع طولى . وإذا كان الصراع بين الرمل والطين هو النغمة السائدة فى عصر الامبراطورية ، فإن الصراع بين البر والبحر هو الذى سوف يسود فى عصر المستعمرة . وهذا التطور والتوسع يعكس تزايد مجال الأخطار الخارجية على المنطقة.

ويبقى بعد هذا أن نميز بين ثلاث مراحل وتطورات هامة فى طبيعة ومصدر القوى الغازية . فإذا كنا من قبل قد وجدنا الصراع التاريخى يختزل نفسه فى معادلة الصراع بين الرمل والطين فى الدرجة الأولى ، أى بين قوى البر والبر أساسا ، فهاهنا تبرز إلى جانبها وعلى قدم المساواة ، بل وعلى التناوب ، معادلة الصراع بين البر والبحر . فالمرحلة الأولى - من الغرب - مرحلة استعمار بحرى استطالت إلى ١٠٠٠ سنة كاملة تتمثل فى الاستعمار الكلاسيكى اليونانى والرومانى والبيزنطى من القرن الـ٣ ق.م إلى القرن الـ٧ م . والمرحلة الإسلامية أو الوسيطة من العرب حتى الأتراك تعود فيها السيطرة لقوى البر من الشرق لأكثر من ١٠٠٠ سنة أخرى حتى القرن الـ١٩ . وفى المرحلة الثالثة والأخيرة يعود الاستعمار البحرى الغربى الحديث ممثلا فى الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى.

تطور خطر البر والبحر

غير أن مصائر مصر ستختلف فى جوانب عن مصائر نظير قديم كالعراق . فالجانب البحرى فى مصر أوضح منه فى العراق وإن جمعت بينهما الطبيعة الأمفيبية برمائى بدرجة أو بأخرى . فبحكم موقعه قريبا من قلب العالم الآسيوى وبعيدا عن أوروبا البحرية ، كان العراق أكثر تعرضا من مصر لأخطار قوى البر ، بينما قل أن تمتد ذراع القوى البحرية إليه . أما مصر فان موقعها على ناصية القارتين بعد بها عن قلب آسيا وقواه البرية ، ونأى بها كذلك عن أعماق إفريقيا . قارن مثلا أطوال عمر الاستعمار الفارسى البرى (البارثى والساسانى) والاستعمار الكلاسيكى البحرى (الإغريقى والرومانى) فى كل من العراق ومصر : فالأول خضرم فى العراق قرونا مقابل عقود فى مصر ، بينما أزمن الثانى فى مصر طويلا حيث لم يقم فى العراق إلا عابرا . قارن أيضا ارتباط مصر دون العراق تقريبا بالصليبيات البحرية ، فى مقابل ارتباط العراق أكثر بالمغوليات البرية.

لذلك فكثيرا ما سنجد متتالية جيوبولتيكية تكاد تتكرر كالقانون ، وتتلخص فى أن موجات القوى الآسيوية التى تستهدف المنطقة ، غالبا ما تكتسح العراق ،

ولكنها لا تنتزع إلا نصف سوريا الشمالى ، بينما قل أن تتقدم إلى مصر . ولعل هذا أوضح ما يكون فى موجات المغوليات المتوالية . فهاهنا عمق استراتيچى واضح لمصر بالنسبة إلى أخطار قوى البر . ولكن هذا من الناحية الأخرى وفى الوقت نفسه جعلها هدفا فى متناول قوى البحر من الغرب . وجزء طويل من تاريخ مصر كمستعمرة يرتبط بالاستعمار البحرى ، لعله أطول من ارتباطاتها بالقوى البرية ، وهو أطول بالتأكيد من نظيره فى العراق مثلا . مصر إذن أكثر تعرضا بالطبع لأخطار البحر من العراق المهدد بريا أكثر . ولكن لما كانت أخطار البر هى السائدة والمباشرة فى العصور القديمة بينما لم تظهر أخطار البحر إلا متأخرة نسبيا ، فقد كان العراق معرضا أكثر فى الماضى ، ومصر فيما بعد.

وعلى الجملة ، فان الفروق بين مصر والعراق ، ليس فقط من حيث الأخطار الخارجية وموجات الجيوش واستراتيچية الحرب ، ولكن أيضا وكما يتفق من حيث طبيعة التركيب البشرى وموجات التعمير ودرجة التعقيد الجنسى ، يمكن أن تتلخص جميعا وتتجسد جيدا بالمقارنة الجغرافية مع غرب وشرق أوروبا على الترتيب ، لاسيما وأن مصدر موجات الأخطار والتعمير فى الحالين واحد هو قلب آسيا الرعوى الكبير.

فبحكم الموقع ، كان وضع مصر أشبه بوضع غرب أوروبا إلى حد ما ، موقع ومنطقة انتهاء ومحطة وصول نهائية ، أبعد ما تكون عن مصدر الغزو والهجرة ، ولذا أقل تعددا وتعقدا جنسيا وتعميريا وأكثر هضما وتشربا وتجانسا مثلما هى أقل تعرضا واهتزازا واضطرابا من الناحية الاستراتيچية والسياسية.

أما العراق ، إلى الشرق أكثر وقريبا من قلب آسيا ، فهو كشرق أوروبا محطة طريق وأرض عبور وهجرات وغزوات متعاقبة لا تنقطع ، وبالتالى فهو منطقة عدم نضج وتبلور أو هضم بشريا ، متعدد الموجات التعميرية ، ومن ثم معقد التركيب للغاية جنسيا ، شديد التعرض للغزوات العديدة المتواترة التى لم تفقد عنفوانها بعد، وأخيرا ، وفى النتيجة ، يسمه الاضطراب والقلقلة سياسيا وعسكريا (١).

اتساع محيط الخطر الخارجى

سيلاحظ أن مراكز القوى الأجنبية التى سيطرت على مصر بدأت قريبة منها ، ثم تباعدت عنها بالتدريج وباستمرار حتى وقتنا هذا . وقد ترتب على هذا أن مصر ستقع منذ الآن فى أيدى قوى لم تسبق أن وقعت – وإن يحدث أن تقع هى يوما –

(1) Cf Mitchell Historical Geog P. 78 - 9

فى يد مصر ، أى أن علاقة التبعية ستكون منذ الآن من جانب واحد للأسف ، وليست متبادلة بين الجانبين كما كان الغالب فى الماضى.

ويمكن جغرافيا أن نتتبع حركة الاتساع والتباعد هذه بحيث تتنضد فى أنماط اقليمية وبيئات طبيعية متتالية سواء على البر أو عبر البحر على النحو التالى . فعلى البر نجد نطاقا من القوى الصحراوية على كل من ضلوع مصر الغربية والجنوبية (الليبيين والإثيوبيين) ثم الشرقية والشمالية (الجزيرة العربية) . يلى هذا من الناحيتين وعلى بعد متزايد نطاق من القوى الجبلية والهضبية ، فالى الغرب كان المغرب (الفاطمية) وإلى الشرق كان الفرس قديما (البارثية والساسانية) والأتراك حديثا (العثمانية).

أما على البحر ، فرغم الانقطاع التاريخى الواسع بين الاستعمار الكلاسيكى والاستعمار الحديث ، فإن الكل يرسم سواء من حيث الترتيب التاريخى أو الجغرافى محورا قاطعا يمتد من جنوب شرق أوروبا إلى شمالها الغربى : فإذا كان أول استعمار أوروبى أتى مصر من وراء البحر هو الاغريقى ، فقد انتقل مركزه بعد ذلك بانتظام نحو الشمال الغربى : إلى روما إلى فرنسا نابليون ، إلى بريطانيا القرن التاسع عشر . وإذا كان انتقال مركز الاستعمار الرومانى من روما إلى بيزنطة يمثل ارتدادة عكسية داخل هذا الاتجاه تاريخيا ، فإنها لا تكسر ذلك المحور القاطع بل تكمله جغرافيا . وبذلك أيضا تبدو آسيا الصغرى وكأنها حلقة الوصل المشتركة بين مجالى الاستعمار البرى شرقا والبحرى غربا . وبذلك أيضا سنلاحظ أن مصر تعرضت للاستعمار من أشباه الجزر الثلاث فى شرق البحر المتوسط وهى الأناضول واليونان وإيطاليا.

ومن الممكن بعد هذا أن نحدد المجال الاستعمارى الشامل الذى تعرضت مصر لأخطاره عبر تاريخها كله ، وذلك من مجموع توزيع تلك القوى الغازية القارية والبحرية . فنجد هذا المجال أشبه بنطاق قاطع يترامى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، ويمتد من الجزر البريطانية حتى هضبة إيران ومن جبال المغرب حتى الجزيرة العربية . والملاحظ أن هذه رقعة أرضية متصلة عموما تمتد ما بين المحيط الأطلسى غربا والهندى شرقا ، وتحدها السلسلة الألبية فى آسيا وأوروبا من الشمال والصحراء الكبرى من الجنوب ، ولا يستثنى داخلها أو يخرج منها إلا أيبريا أبعد وآخر أشباه جزر البحر المتوسط.

تعدد أغراض الاستعمار

جمعت مصر على مدى تاريخها ، سواء على التتابع أو التعاصر ، بين كل أنواع الاستعمار فى تصنيفاته المعروفة . فإذا كان الاستعمار الاستغلالى قاسما مشتركا

أعظم فى كل استعمار ، فقد عرفت أيضا الاستعمار الاستراتيجي بأهدافه العسكرية البحتة كما حدث مع الرومان قديما وبريطانيا حديثا ، كما تعرضت (بدرجة أقل كثيرا) لمشاريع الاستعمار الاستيطانى إما كتجربة واقعة وإن تكن محدودة أيام الاغريق وفى ظل الاستعمار وإما كأحلام كما عند نابليون.

أما لماذا هذا التعدد فى أغراض الاستعمار ، فلأن مصر من البلاد القليلة التى تجمع بين الموضع الأمثل والموقع الأمثل والمناخ الأمثل . فهى بامكانياتها الزراعية والانتاجية تغرى بالاستعمار الاستغلالى ، بينما تعد بموقعها قطب الجاذبية لكل مغامر استراتيجي ، فى حين أن مناخها المعتدل دون المدارى شبه المتوسطى لايعوق مشاريع الاستيطان إذا وضعت ، ولو أن كل هذه المشاريع بالذات قد فشلت وأجهضت لأن حيوية مصر البيولوجية والحضارية كانت كفيلة دائما إما بابتلاعها أو لفظها فى النهاية . وقد كان هذا التعدد فى أنواع الاستعمار من العوامل التى مكنته من البقاء طويلا وأغرته بالتشبث كثيرا ، وبنفس القدر ألقى من الأعباء على حركة التحرير والمقاومة والوطنية.

الأخطار المركبة

لم تكن مصر فريسة هينة فى أى الأحوال ولم تكن قط «القشة الهشة المكسورة» التى توهمها المتنبئ العبرى (١). فرغم أنها وقعت ضحية لكثير من القوى الأجنبية والغزاة ، فإنها بفضل قوتها الذاتية وضخامة حجمها لم تقع بسهولة ولا لأسباب بسيطة ، وإنما لعوامل مركبة غالبا ، شاذة غير عادية أحيانا . ولعل هذا ما يفسر كيف نجحت بعض القوى فى الاستيلاء عليها وهى أقل منها حجما ووزنا ، وهى متناقضة تبدو بغير ذلك غير مفهومة وغير منطقية إلى حد بعيد.

من هذه العوامل ، التى قد تعمل منفردة أو مجتمعة ، ثمة أولا عامل القوة المضافة أو المضاعفة، ونعني به أن يأتينا الغزاة لا كقوة بسيطة فى ذاتها بل كقوة مركبة بما أضافت إلى نفسها قبلا من فتوح سابقة ضاعفت من وزنها وقدراتها ومواردها . فهذا لقاء ليس بين اقليمين بسيطين سياسيا ومتكافئين ، وإنما بين إقليم بسيط وإقليم مركب ، بين بلد وامبراطورية . تلك ظاهرة لا ترقى إلى الاسكندر فحسب (٢) ، بل تسبقه مع الآشوريين والفرس ، ولا تستثنى روما نفسها، وتصدق على العثمانية صدقها على الاستعمار الأوروبى الحديث ذاته . وباستثناء هذا الأخير ، كانت مصر عادة أكبر وأضخم وحدة فى تلك

(١) فير جريف ، ص ٣١ .

(2) Mackinder, Democratic ideals P. 72

الامبراطوريات الاستعمارية ، بل غالبا ما كانت تفوق المتروبول على حدة وتضارعها وتنافسها . والدرس الذى تعلمه هذه الحقيقة بوضوح هو أن مصر ينبغى ألا تقف وحدها فى وجه القوى المركبة المضاعفة.

وهناك عامل آخر وهو التفوق التكنولوچى . فقديما لم يتغلب الهكسوس إلا بالحصان والعربة ، بينما تغلب الأتراك فى العصور الوسطى لتخلف فروسية المماليك وقصورها أمام بارود البندقية ، فى حين عجز الأتراك والمماليك فيما بعد ببنادقهم أمام مدفعية نابليون . والواقع أن التخلف التكنولوچى يرقى عمليا فى بعض الحالات إلى أن الاستعمار سلم مصر لبعضه البعض حتى لكأنما هو تداعى أو توارث الاستعمار ، وذلك كما فعل المماليك للأتراك ، وربما كذلك الأتراك للانجليز، ومثلما فعل اليونان قديما للرومان . ومهما يكن ، فالدرس الواضح هو أن مصر ، أكثر من أى بلد آخر ربما ، لاتملك أن تتخلف عن العصر تكنولوچيا – أو تدفع الثمن باهظا.

دور الرعاة

حكم الرعاة

لقد ألفنا أن نردد عادة أو دائما كم أصيبت مصر عبر تاريخها بالاستعمار الأجنبى وكم طال هذا الاستعمار ، ولكننا غفلنا غالبا أو تقريبا عن دور الرعاة بالذات فى هذا التاريخ . فلعل أغرب حقيقة فى تاريخ مصر السياسى ، ولعلنا أيضا أقل ما نكون وعيا وإدراكا بها ، هى غلبة الرعاة وحكم الرعاة على الجزء الأكبر من تاريخنا الاستعمارى وبعض تاريخنا المستقل . فلا يكاد أحدنا يدرك أو يتصور – أليس صحيحا ؟ – أن الرعاة والبدو استأثروا وحدهم بالسيطرة والحكم فى مصر لنحو خمسى مجمل تاريخها العام من مينا إلى اليوم . ليس هذا فحسب، بل إنهم ليمثلون أطول أنواع ومراحل السيطرة والاستعمار فى كل تاريخنا ، حتى ليبلغ ضعف تاريخ الاستعمار البحرى على الأقل . وأخيرا ، وفضلا عن هذا ، فإن هناك نمطا أو إيقاعا تاريخيا لنمو وتطور هذا الاستعمار وذاك يختلف ويتغير بالتدريج ما بين العصور الفرعونية والعصور الإسلامية . وللتوضيح ، إليك هذا الجدول المقارن.

فأول حكم للرعاة فى مصر هو الهكسوس ، قرنا ونصف قرن ، يأتى فى قلب العصر الفرعونى، ولذا يبدو ظاهرة منفردة معزولة فيه إلى حد الشذوذ تقريبا . فقط بعد فاصل زمنى ألفى ، يعاود الرعاة الظهور ويعودون إلى الحكم والسيطرة ، ولكن هذه المرة فى سلسلة متصلة أو فى متتابعة متعاقبة تناوب فيها الليبيون ثم الإثيوبيون ثم الآشوريون وأخيرا الفرس السيطرة على مصر . والغريب أن الليبى كان أطول مراحل هذه السيطرة ، نحو قرنين ، على عكس الإثيوبى والآشورى ، فى

حكم الرعاة			الاستعمار البحرى		
القوة	التاريخ	المدة بالسنة	القوة	التاريخ	المدة بالسنة
الهكسوس	حول القرن ١٨ ق.م	١٥٠	–	–	–
الليبيون	الأسرة ٢٢-٢٥	٢٠٠	–	–	–
الإثيوبيون	الأسرة ٢٥	٨٠	–	–	–
الأشوريون	الأسرة ٢٥	١٠٠	–	–	–
الفرس	الأسرة ٢٧	١٥٠	–	–	–
–	–	–	الاغريق	٣٢٣ ق.م – ٣٠ ق.م	٢٩٣
–	–	–	روما	٣٠ ق.م – ٣٣١م	٣٦١
–	–	–	بيزنطة	٣٣١م – ٦٤٠ م	٣٠٩
العصر الإسلامى	٦٤١ – ١٩١٧	١٢٧٦	–	–	–
–	–	–	فرنسا	١٧٩٩ – ١٨٠١	٣
–	–	–	بريطانيا	١٨٨٢ – ١٩٥٦	٧٤

حين طالت إقامة الفرس إلى نحو إقامة الهكسوس قديما ، زهاء قرن ونصف قرن.

وعلى الجملة يبلغ مجموع هذه «البطارية» الاستعمارية حوالى ٥٠٠ سنة متصلة، تصل إلى ٦٥٠ سنة بإضافة الهكسوس . وبهذا يمثل حكم الرعاة خلال العصر الفرعونى البالغ طوله نحو ٣٠٠٠ سنة (من ٣٤٠٠ أو ٣٢٠٠ ق.م إلى ٣٢٣ ق.م) أكثر من خمسه ، معظمه يتركز فى نهايته بل ويحتكرها تماما .

ولكن هذا كان أيضا نهايته هو نفسه ولو إلى حين . فبعدها وضع الاستعمار البحرى قدمه فى حذائه لمدة ألف سنة متصلة تفصل بين الفرعونية والإسلامية وتمثل نحو خمس التاريخ المصرى كله . وبذلك أديل تماما من حكم الرعاة إلى حكم الملاحين أو من قوة البر إلى قوة البحر ، كما كان هذا التحول إيذانا بتحول مصر من التوجيه القارى الآسيوى – الإفريقى إلى التوجيه البحرى المتوسطى . ومرة أخرى تتابع الاستعمار الجديد «كبطارية» موصولة متكافئة الشحنات تقريبا تعاقبت فيها اليونان فروما فبيزنطه بنحو ± ٣ قرون لكل.

وقد كان هذا أطول مرحلة للإستعمار البحرى فى تاريخ مصر جميعا ، بل وربما الوحيدة الحقيقية عمليا . فرغم عودة هذا الاستعمار فى نهاية العصر الحديث مع

الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى ، فإن مداه يقصر دون القرن بكثير ، بحيث لا يعدو نسبيا تذييلا أو ملحقا أخيرا للتاريخ الاستعمارى عموما . ولهذا أيضا فرغم ما يبدو من تعاقب السيطرة القارية والبحرية مرتين أو ثلاث مرات على التناوب فى تاريخنا بعامة ، فلعل الأصح أن نقول إن الأخيرة أتت كفاصل بينى ، قل «كانتر ميتزو أو كسندويتش» داخل الأولى.

مع الإسلام يتذبذب البندول مرتدا مرة أخرى إلى التوجيه الآسيوى القارى من ناحية ، وإلى حكم الرعاة معه من الناحية الأخرى . وهاهنا تجبهنا أغرب مرحلة على الإطلاق فى تاريخنا السياسى أو الإستعمارى جميعا . فلمدة ١٣٠٠ سنة متصلة ، أى طوال العصر الإسلامى برمته ، سيطر حكم الرعاة على مصر . ففضلا عن العرب أنفسهم ، لم تكن الأسرات الطولونية فالإخشيدية فالفاطمية فالأيوبية ثم المماليك فالأتراك من بعدهم إلا عناصر من الرعاة البدو أساسا أو على أكثر تقدير من الرعاة – الزراع تجاوزا . أى أن مصر ، سواء أكانت ولاية تابعة أو دولة مستقلة ذاتيا ، كانت طوال العصر الإسلامى تحت حكم الرعاة الرحل الغازين أو الوافدين . إن العصر الإسلامى هو عصر حكم الرعاة الأكبر بالضرورة والامتياز فى تاريخ مصر جميعا.

هذه المرحلة وحدها تعادل إذن ضعف حكم الرعاة القديم فى الفرعونية وزيادة ، كما تفوق وحدها مجموع مراحل الاستعمار البحرى قديمه وحديثه . كذلك فبينما سادت سيطرة قوى البحر فى الماضى القديم ثم تقلصت إلى حد التلاشى أو الضآلة عبر التاريخ ، فإن سيطرة قوى الرعاة زحفت على العكس صعدا عبر التاريخ من استثناء وحيد فى قلب الفرعونية إلى مرحلة مؤثرة فى نهايتها إلى القاعدة المطلقة فى العصر الإسلامى.

أما إذا أضفنا طول حكم الرعاة فى الفرعونية إلى طوله فى العصر الإسلامى ، فإن المحصلة هى نحو ١٩٥٠ سنة ، أى نحو ضعف طول الاستعمار البحرى من جهة ، أو من ثلث إلى خمسى مجموع تاريخ مصر العام من مينا إلى اليوم (٥٤٠٠ – ٥٢٠٠ سنة) . فكأن أطول سيطرة خارجية فى تاريخ مصر إنما تحققت للرعاة الرحل البدو وأشباه الرعاة الرحل البدو . حقيقة مذهلة كأنها الاكتشاف الجديد.

كيف حدث هذا ، ولماذا ؟ كيف أتيح «لتراب البشرية poussiere de l'humanite » المخلخل المشتت المشرد هذا ، كما يسميه برون ، أن يطغى على تلك «الإرسابة البشرية» الكثيفة السميكة المستقرة الوطيدة ؟ متناقضة جغرافية وتاريخية فذة ، لكنما تلك ببساطة هى قصة الرعى والرعاة عموما مع الزراع جميعا فى العالم القديم بعامة وحول آسيا بخاصة . فغزو الرعاة للبلاد الزراعية المستقرة وسيطرتهم عليها هو أحد أبرز الثوابت والمتكررات التاريخية على امتداد القوس

المحدق بقلب آسيا الميت ابتداء من الصين إلى الهند إلى العراق حتى الروسيا وشرق أوروبا . وهو يرتبط طبعاً بالفارق الاستراتيجي في القوة والصراع بين حركية وفروسية الرعاة الدينامية الهجومية وبين استقرار الدول الزراعية التي كانت بالضرورة على الدفاع .

وفي حالتنا فلقد كانت الصحراء، ومعها الرعاة، «في ظهر» مصر دائما، ومن الظهر قفزوا إلى الكتفين ثم استقروا على الرأس . وهذا إنما يشير إلى خطورة الصراع بين الرمل والطين ومدى إمكانية طغيان الأول، وإن كنا أميل عادة إلى الاستخفاف بقدراته وإمكانياته، على الأخير الذي نبالغ عادة في الاطمئنان إلى قوته ومنعته . وفي كل الأحوال، فكما أن الصحراء بعد أساسي في كيان مصر الطبيعي، فإن الرعاة بعد جوهري في تاريخ مصر السياسي، ودورهم فيه أخطر مما نظن أو نتوقع تقليديا مثلما هو أكبر يقينا مما يتناسب وحجمهم الطبيعي .

ميكانيزم قيام وسقوط الدولة

حين نستعرض تاريخ مصر الجيوبوليتكي والجيوستراتيجي بعد الفراعنة، بل منذ الأسرات الأخيرة من الفراعنة، نجد الصورة العامة تتلخص في دورة محددة تتكرر بانتظام: دولة أو أسرة حاكمة من الغزاة تقوم ثم تسقط بعد حين طال أو قصر، لتقوم على أنقاضها دولة أو أسرة جديدة من غزاة جدد تلقى بدورها المصير نفسه . والملاحظ كما رأينا توا أن كثيرا من هذه الأسرات، إن لم يكن معظمها، هي من الرعاة الغزاة تؤسس دولا زراعية في بيئة هي جغرافيا كالواحة في الصحراء ، وذلك كجزء من الصراع التقليدي بين الرمل والطين. وهذا وذاك يشير على الفور إلى نظرية ابن خلدون الشهيرة في العمران والعصبية ودورهما في قيام وسقوط الدول .

فابن خلدون شخص وفسر التاريخ العمراني والسياسي لمناطق واسعة من عالم الصحراء والمزورع في شمال افريقيا وغرب آسيا بفكرة العصبية والبداوة أو عصبية البدو والبادية . فبفضل حياة البداوة الجافة القاسية وخشونتها وصعوبتها، يملك البدو الرحل من الرعاة عصبية حادة متماسكة نادرة التلاحم، تمنحهم قوة وحيوية في الانقضاض على الدول الزراعية الحضارية المستقرة المجاورة، تضمن لهم الغلبة والاستيلاء عليها، فيؤول إليهم الحكم والملك ، وتقوم لهم دولة بالقوة وبحد السيف .

غير أن هذه الأسرة القبلية الحاكمة، التي تعتمد في سلطانها أساسا على عصبية قبيلتها أو قبائلها الأقارب، لا تلبث أن تتسرب إليها أمراض الحضارة

والاستقرار من الدعة والليونة والترف والرفاهية، فيدب إليها الضعف والوهن بالتدريج، إلى أن تفقد عصبيتها فى النهاية وتتحول إلى سلسلة من الملوك أو الحكام الضعفاء، لا تلبث أن تقع فريسة ناضجة سهلة لأسرة جديدة غازية من الرعاة لا تزال فيها عصبية البداوة البكر وقوة شكيمة الحياة الرعوية وغلظتها الخشنة ولكن الصحية. وهنا تقوم دولة جديدة من الغزاة الرعويين على أنقاض سابقتها التى بدأت رعوية بدوية وانتهت زراعية مستقرة، لتلقى بدورها نفس الدورة والمصير. وهكذا إلى ما لا نهاية .

والنظرة التحليلية المتعمقة تكشف بسهولة أن نظرية ابن خلدون تكاد بحذافيرها تنطبق على مصر، بحيث تقدم مفتاحا أساسيا لميكانيزم قيام وسقوط الدول والأسرات بها طوال تاريخها كمستعمرة . فتعاقب وتتابع الأسرات الحاكمة وتوالى دولها العديدة من عرب الفتح أولا إلى طولونية إلى إخشيدية إلى فاطمية فأيوبية بعد ذلك، ثم إلى مملوكية برجية فبحرية ثم أخيرا إلى تركية عثمانية بل حتى ألبانية محمد على، كل هذا إنما هو ببساطة حلول أسرة رعوية حاكمة جديدة غازية أو نازحة محل أخرى سابقة تدهورت وتحللت بعد أن استقرت وتحولت عن البداوة والعسكرية إلى الزراعة والحضارة والرفاهية وتحولت معها إلى الخمول والعقم والعجز . حتى فى العصر الفرعونى المتأخر يصدق القانون نفسه . فالليبيون ثم النوبيون فالآشوريون والفرس على الترتيب، ومن قبل الهكسوس، ما هم إلا رعاة أغاروا واستقروا وحكموا ثم ضعفوا وسقطوا .

ولعل من أبرز المؤشرات الدالة على هذا العقم والعجز الذى تنتهى إليه كل أسرة وافدة ما وصلت إليه الفاطمية، بربر وعرب المغرب الجبلى الرعوى، التى دخلت مصر ووضعت يدها عليها بثقة واعتداد نادرين كأنما هى إرثها الطبيعى، والتى أقامت بها صرحا باذخا وادعاءات أعرض . ففى نهايتها بلغت الفاطمية من الاتضاع المؤسف المخجل والانهيار التام والعجز المطلق عن تصريف الأمور ومواجهة الأزمات ما حتم استدعاء أجنبى وافد - بدر الجمالى - من أرمينيا الرعوية الجبلية لإنقاذ الموقف . وبالمثل وضع «صلاح الدين الأيوبى» من كردستان المماثلة نهاية للفاطمية، إلى أن وضع المماليك المجلوبين من جبال القوقاز نهاية للأيوبية بدورها .

كذلك فلقد رأينا كيف تدهور المماليك كعصبية ورجال حرب فعزفوا عن القتال وحمل السلاح وانزلقوا إلى حياة التجارة والأسواق والدعة والترف بل وانحط بعضهم إلى الاستجداء .. إلخ . لقد فقدوا بالتدريج هم الآخرون عصبيتهم

وشكيمتهم ودورهم كمحاربين أشداء . فكان الفشل والإحباط والفوضى الشاملة التى آلت إليها المملوكية هى التى مهدت الطريق للغزاة الجدد من رعاة الأناضول العثمانيين الذين مازالوا على غلظتهم البكر وشراستهم البربرية .

ولقد كان ما أصاب مصر من تدهور مخيف، كجزء مما أصاب الدولة العثمانية فى أخرياتها، هو بدوره الذى مكن لمحمد على أن يرثها من باطنها بعصبية جديدة هى قبيلته التى لم يلبث أن استقدمها من موطنه فى هضاب وجبال ألبانيا ومقدونيا الرعوية . (هل نضيف فى النهاية أن التخبط والعجز الفاضح فى مصر ما قبل الثورة يحقق النظرية والدورة حتى آخر لحظة فى تاريخ مصر الحديثة ، بحيث كان هو الذى وضع نهاية ليس فقط لدورة الأسرة الحاكمة ولكن لدورة عصر المستعمرة برمته ويدأ الحكم الوطنى لأول مرة منذ ٢٠٠٠ سنة ؟) .

الفصل الرابع والعشرون
الاستعمار الأوروبى الحديث
الصراع الاستعمارى

منذ طرد الرومان ، ومع فشل الحملات الصليبية البحرية ، وإلى أن ظهر الاستعمار الأوروبى الحديث ، لم تخضع مصر لقوة بحرية أجنبية أو تتعرض لأخطارها جديا . ولكن مع ظهور الامبراطوريات البحرية الماموث بمصالحها الكوكبية واستعمارها العالمى ، لم يكن مفر من أن تصبح مصر قطب الجاذبية فى الاستراتيجية البحرية ، ولن تلبث أن تكون أرض معركة فى كل صراع عالمى . لقد كانت قوى الاستعمار ترى فى مصر منطقة أهم من أن تترك لنفسها ، وأهم بالتأكيد من أن تترك لغيرها . حتى قبل القناة – قناة السويس – ذلك . بل حتى قبل الحملة الفرنسية . فنحن غالبا ما نغفل عن أن الفيلسوف ليبنتز ، منذ أكثر من قرن قبل نابليون وبالتحديد فى ١٦٧٢ ، كان يقترح على لويس الرابع عشر أن يضرب الهولنديين الذين رادوا البحار ما بين أوروبا والهند فى ذلك الوقت "rouliers des mers, wagoners of the sae" وذلك باحتلال مصر (١). بل أكثر من ذلك نغفل عن أن لويس الـ١٤ عرض على تركيا مشروع شق قناة مباشرة بين البحرين عدة مرات دون جدوى ، وأن فرنسا ما برحت طوال القرن الـ١٨ تدرس سرا إمكانية الاستيلاء على مصر لكى تكون مستعمرة فرنسية . وبالمثل ومن قبل فكرت وتطلعت النمسا .

الحملة الفرنسية

ولكن نابليون هو أول من وضع هذه الصيغة موضع التنفيذ ، وكانت الحملة الفرنسية أولى محاولات القوى البحرية للسيطرة على أرض الزاوية ، التى اعتبرها نابليون أهم موقع استراتيجى فى العالم أجمع حتى قيل من بعده : «قل لى من يسيطر على مصر ، أقل لك من يسيطر على العالم» . ومهما يكن من أمر ، فقد حددت مصر موقع واحدة من كبريات مواقع الصراع البحرى الفاصلة – أبو قير . وبديهى أن اللقاء بين فرنسا نابليون ومصر المماليك كان أول لقاء مع الصليبيات

(1) J. Beaujeu - Garnier, Econ du Moyen - Orient, P.50

بين حضارتين لا ندية بينهما الآن قط . وعدا هذا التخلف الحضارى العام ، كان التخلف التكنولوجى يعنى مباشرة أنه مواجهة بين المدفعية الحديثة وبنادق الفرسان، لعلها الأخيرة من نوعها فى التاريخ بين فروسية العصور الوسطى و «قنبر» العصور الحديثة . فكانت النتيجة محتومة ، وكررت التركية - المملوكية بذلك قصة المجابهة بينهم هم أنفسهم من قبل منذ ثلاثة قرون.

وقد كانت خطة نابليون العظمى أن تصبح مصر «لؤلؤة الامبراطورية الفرنسية» ، بمثل ما كانت الهند «لؤلؤة الامبراطورية البريطانية» . ويبدو أن نابليون - الذى كان يحاول أن يكرر الاسكندر - كان يستهدف فى النهاية نوعا أو آخر من الاستعمار الاستيطانى على نحو ما فعل الاغريق فى مصر من قبل قديما أو شبه ما فعله الفرنسيون فى الجزائر من بعد . فقد كتب كبير علماء الحملة مونج يقول «لو أن ٢٠ ألف أسرة فرنسية استوطنت هذه البلاد ، ليعمل أفرادها بالمشروعات التجارية والمؤسسات الصناعية....إلخ ، لأصبح هذا البلد أجمل مستعمراتنا وألمعها وأفضلها موقعا» . ومن قبل عد البارون دى توت مصر مستعمرة مثالية لخصوبة أرضها وصلاح مناخها لإقامة المستعمرين الفرنسيين.

ومن بعد كشف نابليون بنفسه أحلامه فى اعتراف صريح فى مذكراته فى المنفى Memorial St. Helene ، إذ كتب يقول : «تأمل ما تصبح عليه حال هذه البلاد الجميلة بعد خمسين سنة من الرخاء والحكم الصالح . إن المخيلة لترتاح إلى صورة جذابة : ألف هويس تتحكم فى طول البلاد وعرضها ، لتوزع ماء الفيضان وثمانية أو عشرة ملايين قامة مكعبة من ماء النيل ، تضيع كل عام فى البحر ، يمكن أن توزع على كل منخفضات الصحراء وفى بحيرة موريس حتى تبلغ الواحات وأبعد منها إلى الغرب . أما إلى الشرق فتبلغ البحيرات المرة ، وكافة منخفضات برزخ السويس ، وفوق امتداد الصحراء بين البحر الأحمر والنيل . وعدد كبير من الطلمبات البخارية أو طواحين الهواء ترفع المياه إلى خزانات عالية ينحدر منها الماء لرش الأرض وريها» .

ثم يسترسل نابليون فيمضى إلى هدفه الأبعد قائلا : «وتأمل هجرات إلى مصر ، غفيرة الأعداد ، من أعماق إفريقيا ومن بلاد العرب والشام واليونان وفرنسا وبولندا وإيطاليا وألمانيا ، تضاعف عدد سكانها أربع مرات».

وإذا كانت الحملة قد فشلت لعوامل ليس أقلها المقاومة الوطنية الصامدة الممثلة فى ثورات القاهرة ، فقد لفتت الأنظار بصورة درامية إلى موقع مصر

الحاكم بعامة ، وكشفت للغريمة البحرية بريطانيا بخاصة أن مصر هى «عنق الهند» الذى يمكن أن تخنق منه الامبراطورية (١). حتى إذا كانت قناة السويس أصبح عنق الهند فى نظرها هو «شريان الامبراطورية وخط الحياة» فيها . ومن هذا وذاك تحددت استراتيچية الاستعمار البريطانى فى مصر : تحطيم قوتها البشرية والعسكرية أولا ، ثم الاستيلاء عليها ثانيا . ومن المنطلق الأول ، كانت خططها كما رأينا لتحطيم امبراطورية مصر محمد على (حملة فريزر) وتدمير قوتها البحرية الصاعدة (معركة نفارينو) وإخضاعها للاستعمار التركى ولاية أو إيالة متقوقعة (معاهدة لندن) . ومن المنطلق الثانى ، ناورت لتشارك فى شركة قناة السويس بعد أن حاربتها طويلا ، وجاءتها صفقة أسهم القناة لتكون – بتشبيه الكاتب الانجليزى هـ. ا. ل. فيشر – كمن تعثر صدفة فى ثروة ضخمة ظل غيره يكدح فيها (فرنسا) فالتقطها هو ببساطة (بريطانيا)(٢). ثم تقدمت منها وبعدها لتضع يدها على مصر ذاتها.

بين الحملة والاحتلال
مقارنة استراتيچية

وإذا كان لابد هنا من مقارنة چيوستراتيچية بين الحملة الفرنسية والاحتلال البريطانى ، فإن علينا أولا أن نلاحظ الفارق الجذرى بل المفارقة الساخرة فى وضعيات الصراع فى الحالين . فرغم أن كليهما غزو استعمارى سافر ومبيت من جانب أكبر قوة أوروبية بحرية حديثة فى عصرها ، ورغم أن المواجهة كانت أبعد شئ عن الندية والتكافؤ فى الحالين ، فقد كان الفارق الحضارى والعسكرى فى حالة الحملة أكبر منه بكثير فى حالة الاحتلال.

حقا لم تأت فرنسا الحملة فى نهاية القرن الـ١٨ إلا عشية أو قبيل الانقلاب الصناعى ، كما كانت قد فقدت امبراطوريتها الاستعمارية الأولى قبل الثورة ، بينما أتت بريطانيا فى ثمانينيات القرن الـ١٩ فى أوج الانقلاب الصناعى الذى صنعته وقادته ، وذلك أيضا على قمة موجة أكبر امبراطورية استعمارية حديثة عرفها العالم حتى ذلك الوقت . ومع ذلك فلقد كانت مصر فى الحالة الأولى ماتزال فى أعماق عصورها الوسطى وعصر الفرسان ، بينما كانت فى الثانية قد تحولت إلى

(1) H.J. Mackinder, Democratic Ideals & reality, Pelican, 1944, P. ..103.
(2) W.B. Fisher, P. 147-8.

دولة عصرية متطورة نسبيا ذات حضارة وجيوش على الطراز الأوروبى الحديث . ومع ذلك فقد جاءت الحملة لتذهب ، بينما جاء الاحتلال ليبقى.

التفسير الوحيد ، رغم استبسال المقاومة الشعبية فى الحالين على حد سواء ، هو خيانة النظام الحاكم فى الحالة الأخيرة ، ذلك الذى استدعى الاحتلال الأجنبى لحمايته من الثورة العرابية الشعبية. ولولا ذلك لكان مصير الاحتلال البريطانى على الأرجح كمصير الحملة الفرنسية ولما عمر أطول مما عمرت.

أما عن استراتيچية المعركة ، فلنلاحظ أولا أنه بينما أتت الحملة من الغرب ، جاء الاحتلال من الشرق . فقد اندفعت الحملة الفرنسية من الاسكندرية عن طريق فرع رشيد حيث قوبلت بمقاومة نظامية وشعبية عنيدة فى سلسلة من المواقع المتعاقبة وإن كانت قد تخطتها بانتظام : الاسكندرية، صحراء البحيرة ، دمنهور ، الرحمانية وشبراخيت ، ثم أخيرا إمبابة حيث كانت الموقعة الفاصلة.

أما بريطانيا ، التى كانت من قبل قد تلقت درسا من المقاومة الشعبية فى بداية القرن فى حملة فريزر حيث هزمت حتى انسحبت فى رشيد ، فقد نزلت أولا فى الاسكندرية ، لكنها تلقت الدرس ثانية فى كفر الدوار حيث عجزت عن التقدم أمام دفاع القوات العرابية . هنالك استدار الاحتلال إلى بورسعيد والقناة ليطعن مصر من الخلف عن طريق وادى الطميلات ، بعيدا بقدر الامكان عن كتلة كثافة السكان الرئيسية وعن أكثف إمكانيات المقاومة الشعبية.

ولو قد ردمت العرابية القناة كما اقترح عليها وقتئذ ، لسدت الطريق على الأسطول البريطانى ولربما تغير مصير الغزو والمعركة ومصر جميعا ، ولكن فرنسا، كما خذلت مصر محمد على سنة ١٨٤٠ ، خدعت العرابية بحياد القناة الدولى المزعوم الذى أكده لها ديلسبس . وبين الخيانة من الداخل ومن الخارج ، فى السياسة وفى الميدان ، وفى صفوف القوات كما فى النظام الحاكم ، جاء الانكسار الأخير فى التل الكبير . لقد بدأ الاستعمار الحديث.

بين الاستعمار الجماعى والثنائى

عند هذه النقطة ينبغى أن نلاحظ أن الاحتلال البريطانى إنما وضع نهاية (أو جاء قمة) لمرحلة متميعة وعاجزة بدأت بعد إنهيار محمد على واختلطت فيها طلائع تدفق استعمار استيطانى أوروبى على مصر كادت تصل إلى نوع من «الاستعمار الجماعى» الأوروبى مع صراع استعمارى سياسى ثنائى بين فرنسا وبريطانيا كاد يقترب من «حكم ثنائى» خفى إلى أن إختزلته بريطانيا بالاستعمار المسلح . ذلك أن

مصر منذ ما بعد محمد على بالتحديد أو حوالى منتصف القرن بالتقريب ، لم تلبث أن تحولت إلى ميدان للصراع الامبريالى السافر والباطش بين فرنسا وبريطانيا ، بحيث قد يمكن وصف هذا التدافع «بالتكالب على مصر Scramble for Egypt »، كما يمكن اعتباره الطليعة المتقدمة وإشارة البدء للموجة الأكبر فيما بعد وهى «التكالب على إفريقيا Scramble for Africa».

وقد اشتد التوغل الأوروبى بعد ذلك فى حياة مصر السياسية والإقتصادية والمالية ، فكان فى هذا بداية فقدان مصر لاستقلالها الحقيقى . وبسبب ، أو بذريعة، ديون إسماعيل خاصة ، تحول التغلغل المالى بالذات إلى نوع من «الاستعمار المالى» ، الذى لم يلبث أن تحول إلى ذلك الغطاء المكشوف من الوصاية المزدوجة أو الحكم الثنائى بين فرنسا وبريطانيا (١). وقد تأكد هذا الوضع مرة ثانية بعد أن اكتسبت الأخيرة لنفسها موطئ قدم وثيق فى شركة القناة.

غير أن هذا الحكم الثنائى كان فى الوقت نفسه قمة الصراع الاستعمارى الثنائى ، إلى أن حسمته بريطانيا بالقوة المسلحة . وبهذا حسم الصراع الامبريالى الطويل الذى بدأ منذ نهاية القرن الـ١٨ واليد العليا لفرنسا (الحملة) وانتهى فى أواخر القرن الـ١٩ لصالح بريطانيا (الاحتلال) . غير أن المنافسة الفرنسية لم تنته عند هذا الحد . فبفضل وجودها أو نفوذها البشرى والثقافى والمادى الأكبر والأقدم ظلت فرنسا تناوئ الاستعمار البريطانى فى مصر ، إلى أن عقدت الصفقة الاستعمارية النهائية والشاملة فى «الوفاق الودى Entente Cordiale» حوالى دورة القرن ، تلك التى بمقتضاها أطلقت يد بريطانيا فى مصر فى مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراكش.

أما داخل مصر ، فإن الوضع كله أثناء تلك المرحلة كان أقرب إلى سياسة المضاربة التقليدية المعهودة التى حاولت بواسطتها أن تحافظ على استقلالها بمضاربة الدول الأوروبية ببعضها البعض ، أساسا فرنسا وبريطانيا – نفس وضع تركيا نفسها فى مرحلة «المسألة الشرقية» . وحتى بعد الاحتلال البريطانى ، ظلت مصر على نفس السياسة أملا فى استعادة استقلالها ، إلى أن كانت صفقة الوفاق. وفى هذا كله كانت القناة فى مصر هى محور الصراع والتوازن ، مثلما كانت البواغيز فى تركيا إلى أن تحولت مع الاحتلال من بوابة ذهبية تجاريا إلى بوابة دموية استراتيجيا ، إذ أن القناة كما لا يخفى كانت مدخل الاحتلال جغرافيا وعسكريا مثلما كانت تاريخيا وسياسيا.

---

(1) Lorin, P. 182.

الاستعمار البريطانى

وما أن استقرت بريطانيا فى مصر حتى تحولت هذه إلى أكبر قاعدة حربية لها عبر البحار وثانية أكبر وحدات الامبراطورية بعد الهند . وخلال الحربين العالميتين تحولت مصر إلى أرض معركة رئيسية بل ونقطة تحول حاسمة فى مصيرهما ابتداء من سيناء والحملة التركية إلى العلمين وغزو المحور . وفى هذا كله لم تكن مصر مجرد قاعدة أرضية استراتيجية عظمى ، وإنما قاعدة بشرية كبرى كذلك . فالحقيقة أن بريطانيا استغلت كثافة السكان فى مصر كمصدر للقوة البشرية أثناء الحرب كما فى وقت السلم ، على غرار ما كانت تفعل فرنسا فى الجزائر كبديل عن نقص القوة البشرية بالمتروبول.

استغلال القاعدة البشرية

وأبسط ، كما هو أبشع ، نموذج لذلك قوة العمل («أنفار السلطة») التى انتزعتها بريطانيا قسرا من بين الفلاحين وأبناء مصر وحشدتها كالقطيع أثناء الحرب الأولى وسخرتها فى آلة الحرب وجهاز الاحتلال تحت ظروف أسوأ من عصر السخرة والكرباج ، داخل القطر وخارجه ، فى سيناء وفلسطين والعراق وجزيرة مودروس ببحر إيجه بل وحتى فرنسا . وتختلف المصادر فى تقدير حجم هذه القوة. فهى فى تقدير نحو ١٢٥ ألفا ، خدم ٢٣ ألفا منها فى فرنسا (١) . وفى تقدير آخر أن الجهاز الأساسى للسلطة Egytian Labour Corps ، شحن فى ١٥ – ١٩١٦ نحو ٨٥٠٠ رجل إلى العراق ، ١٠,٥٠٠ إلى فرنسا . وإبتداء من ١٩١٧ ارتفع طلب السلطة إلى ١٧,٠٠٠ رجل كل شهر ، ثم إلى ٢٦,٠٠٠ فى ١٩١٨ . وفى نهاية الحرب كان هناك ١٣٥ ألفا من المصريين يعملون فى سوريا.

بالإضافة إلى هذا فإن الجهاز الثانوى ، Camel Transport Corps ، جند ١٧٠ ألف رجل(٢). بل لقد وصل إلجود بتقديره لمجموع القوة العاملة المهاجرة حتى نهاية الحرب إلى رقم لا يكاد يصدق وهو ١,١٧٠,٠٠٠ شخص ، لم يتم التأكد من عودة بعضهم إلى الوطن . وعلى أية حال ، فقد كانت الخسائر فى الأرواح فادحة،

---

(1) Issawi, Egypt, P 38.

(2) P.C. Elgood, Egypt & the army, London, 1924, P. 243-5 316- 22, E.W. Polson Newman, Great Britain & Egypt, Lond., 1928, P. 211-4.

بالآلاف وربما بعشرات الآلاف ، حتى لقد انعكس هذا فى معدل الوفيات العام فى مصر ككل ، حيث ارتفع متوسط الوفيات من ٣٠٠ ألف سنويا قبل ١٩١٤ إلى ٥١٠ آلاف فى ١٩١٨ (١).

فى الحرب الثانية أيضا كانت مصر الصناعة (« الأورنصOrdnance») والانتاج والزراعة قاعدة أساسية فى تموين وإشاعة قوات الحلفاء بملايينها ، من كل أرجاء الامبراطورية والدنيا . وفى كلتا الحربين كانت السلطة الاستعمارية تخضع كل موارد البلد لأغراض التموين العسكرى والجيوش...إلخ.

قاعدة التوسع الاستعمارى

من مصر أيضا لم تشدد بريطانيا قبضتها على الهند والشرق الأقصى فقط ، وإنما كذلك اتخذت منها قاعدة للمزيد من التوسع الاستعمارى الدائرى فى الشرق الأوسط . فكما اتخذت فرنسا من الجزائر قاعدة ارتكاز دوارة Tourne -Table للتوسع الاستعمارى شرقا فى تونس وغربا فى مراكش ، اتخذت بريطانيا من مصر قاعدة مماثلة «كالصينية» زحفت منها جنوبا إلى السودان ثم شمالا إلى فلسطين والأردن ثم استدارت منها فيما بعد غربا إلى ليبيا (٢).

فبدعوى استرجاع السودان من تمرد المهدية ، وتحت قناع الحكم الثنائى المصرى - الإنجليزى الذى كان فى حقيقته استعمارا بريطانيا مزدوجا لكلا مصر والسودان والذى وصف بحق بأنه على أساس «خمسين - خمسين : خمسين حصانا وخمسين أرنبا» (!) ، تمدد الاستعمار البريطانى من مصر إلى السودان ليسيطر بذلك على معظم حوض النيل من منبعه إلى المصب ومن البحر الأحمر حتى المتوسط ، وليتصل الوجود البريطانى فى شمال شرق القارة بوجوده فى وسط وجنوب القارة ممتدا بلا انقطاع من القاهرة إلى الكاب (٣).

أما التوسع فى فلسطين والأردن فقد جاء دوره فى الحرب الأولى ضد تركيا وبعد الحملة التركية على سيناء والقناة . وكما كان فى هذا التوسع بذور نكبة فلسطين وبداية الكيان الإسرائيلى ، فإنه حقق للاستعمار البريطانى طريقا بريا واتصالا جغرافيا مستمرا ما بين مصر والعراق أو المتوسط والخليج . وبالمثل فى الحرب الثانية ، بعد صراع المد والجزر الرهيب بين الحلفاء والمحور ، فيما بين

---

(1) Ch. Issawi, Egypt at mid-century, P. 41.

(١) حمدان، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، ص ٢٩.

(٢) السابق، ص ٤١.

مصر والمغرب ، توسع النفوذ البريطاني غربا إلى ليبيا حيث ورث الاستعمار الإيطالي الذى كانت أطماعه فى مصر نفسها قد أصبحت علنية سافرة ، والذى كان يهدف إلى أن يتخذ منها قاعدة ارتكاز لامبراطورية نيلية تضم السودان وتصل بذلك بين رقعة الاستعمار الإيطالي الليبية فى شمال إفريقيا وبين رقعته الحبشية والصومالية فى شرق إفريقيا.

وإلى هذا المدى ، نستطيع أن نلاحظ تشابها إن لم يكن تناظرا دالا مثلما هو مثير فى استراتيجية الصراع الاستعمارى حول كل من مصر وتونس ، وإن كان الصراع الأول بين بريطانيا وفرنسا والثانى بين فرنسا وإيطاليا ، بينما تدخل إيطاليا بطريقة ما حلقة وصل جغرافيا واستراتيجيا فى الحالين . فرغم أن الأطماع الفرنسية فى مصر أسبق (نابليون) ، والنفوذ والوجود والجالية الفرنسية أسبق وأقوى بكثير (إسماعيل) ، نجحت بريطانيا بعد مرحلة صراع أو تعايش ثنائى فى أن تزيح فرنسا من مصر وتنفرد بها بقوة العمل المسلح.

بالمثل فى تونس : كانت الأطماع الإيطالية أقدم ، والجالية الإيطالية أقوى وأكبر بكثير ، ولكن فرنسا نجحت مع ذلك فى أن تنتزع تونس لنفسها بفضل القوة العسكرية . وكما ظلت فرنسا بعد ذلك تناوئ بريطانيا فى مصر إلى أن تمت صفقة التسوية فى الوفاق الودى ، فكذلك ظلت إيطاليا شوكة فى جنب الوجود الفرنسى فى تونس إلى أن تمت التسوية فى اتفاق موسولينى - لافال فى الثلاثينيات حيث انتزعت إيطاليا لجاليتها امتيازات خاصة.

غير أن إيطاليا عادت بعد ذلك أيام الفاشستية لتتطلع من قاعدتها الاستعمارية البينية فى ليبيا إلى السيطرة على كل من مصر شرقا وتونس غربا على السواء وانتزاعهما من كل من بريطانيا وفرنسا على الترتيب . فمقابل ادعاءاتها وأطماعها غير المكتومة فى مصر ، كانت هناك صيحة «تونس لنا Tunisia Nostra» على الجانب الآخر . ورغم أنها شاركت بالفعل أثناء الحرب الثانية فى غزو كلا القطرين ، فإنها فشلت فشلا ذريعا ومخجلا فى الحالين ، قبل أن تتم تصفية الاستعمار جميعا من المنطقة برمتها (١).

على أن المهم بالنسبة لمصر أننا من هذا كله نفهم لماذا تشبث الاستعمار البريطاني مستميتا بالبقاء ، وكيف أزمن أكثر من ٧٠ سنة فى مصر ، وهى التى

(١) جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية ، ص ٤٤ - ٤٦.

وقفت طوال الجزء الأكبر من القرن الـ١٩ ندا للقوى الكبرى ، وكانت الدولة الوحيدة فى إفريقيا التى فرضت عليها معاملتها «كقوة» بالمعنى الأوروبى رغم تبعيتها الشكلية لتركيا ، بل وكانت أحيانا طرفا موجبا فى لعبة السياسة الدولية شأنها شأن تركيا (١). ومن هذا كله أيضا نفهم كيف وصل التكالب ببريطانيا إلى حد التفكير الجدى فى تحويل مصر إلى «مستعمرة» تابعة للتاج كالهند (كذا!) كما كشفت الوثائق أخيرا ، ولو أن مشروعا كهذا كان محتوم الفشل فى ظل القوة الحضارية والعراقة التاريخية والحيوية السكانية لمصر . ومن هذا كله ، أخيرا ، نفهم ضراوة المقاومة الوطنية التى بدأت من ثورات التحرير الشعبية الكبرى فى الوادى (١٨٨٢ ، ١٩١٩) وانتهت بحروب التحرير الميدانية الحقيقية فى القنال (١٩٥١ ، ١٩٥٦) حيث قذفت بالاستعمار فى البحر إلى الأبد.

دورة رائدة

وفى هذا المقام ، تفرض نفسها ملاحظة ختامية توحى بقدر ما تلخص . لقد كان التدافع على مصر هو بداية التدافع على إفريقيا ، مؤشرا إليه ومؤذنا به . فإذا كان الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ قد تعاصر مع الحرب السبعينية ومؤتمر برلين الذى قسمت فيه إفريقيا بين القوى ، فإن الصراع على مصر يرقى إلى أيام الحملة ومؤتمر فيينا . كذلك فلأن الاستعمار الاستغلالى - الاستيطانى فى مصر سبق الاستعمار الاستراتيجى - السياسى ، على العكس مما حدث فى معظم إفريقيا المدارية حيث بدأ الاستعمار «بوضع اليد» أولا ثم «وضع القدم» بعد ذلك ، فقد كانت جالية الاستعمار الأوروبية فى مصر من أولى الجاليات فى إفريقيا باستثناءات معنية فى الجزائر والمستعمرات البرتغالية وجنوب إفريقيا.

هذا من ناحية . من الناحية الأخرى ، ولكن فى الاتجاه العكسى ، كانت مصر أولى دول إفريقيا تصفية للاستعمار وبداية الخروج الأبيض ، أى كانت النموذج المبكر بل المحرك الحقيقى لتصفية الاستعمار والامبراطورية فى كل إفريقيا والعالم الثالث . وبهذا وذاك ، سواء بداية ونهاية ، فى التدافع أو فى التصفية ، كانت مصر بمثابة دورة رائدة كما هى مضغوطة مختزلة لتاريخ الاستعمار الأوروبى فى القارة.

غير أن مصر ، ككل الرواد ، دفعت الثمن باهظا مرتين . أول مرة حين فقدت استقلالها أيام إسماعيل وبعده بسبب الديون كما تذرع الاستعمار . وسواء صحت

(1) Whittlesey, P. 372,

اوليفر وفيج ، ص ١٥٩ - ١٦١ .

هذه الذريعة أو كانت مجرد غطاء للأطماع الامبريالية ، فكم ذا من دول العالم اليوم، والعالم الثالث بالذات تستدين بمئات وآلاف الملايين ، بل كم دولة لا تستدين دون أن يكون واردا أدنى خطر أو تلويح بالاحتلال والاستعمار؟

ثم دفعت مصر الثمن ثاني مرة حين انتزعت استقلالها بقوة إرادتها وبإرادة القوة لما أممت القناة ومصرت الاقتصاد وصفت الاستعمار الاستيطاني في الخمسينيات . والآن ينظر المرء بدهشة وتعجب إزاء السهولة والبساطة التي يتم بها استقلال الدول بالعشرات في إفريقيا وغيرها في الستينيات دون أن يحرك الاستعمار القديم أو الجديد ساكنا وبلا رد فعل مسلح عنيف . بل إن المرء ليقف مذهولا أمام حالة تصفية الاستعمار الاستيطاني بعد ذلك في المستعمرات البرتغالية كمجرد مثال . أما مصر فهي وحدها تقريبا التي دخلها الاستعمار بحرب ولم يخرج منها إلا بحرب ، وفيما بين الحربين تحملت ضراوة الاستعمار في أعلى مراحله : عصر الاستعمار العتيق الشرس وعصر دبلوماسية البوارج المسلحة.

مثال آخر أقرب وأغرب . حين أممت مصر قناتها في الخمسينيات ، أقام الاستعمار والغرب الدنيا وأقعدها وألب العالم كله عليها وحاول حصارها وعزلها ثم شن عليها أقذر حرب في القرن العشرين ونعني بذلك العدوان الثلاثي المتآمر . والآن في السبعينيات وبعد الجهد المصري في حرب أكتوبر ، واستثمارا لهذا الجهد مباشرة ، أممت كل دول البترول العربية وغير العربية في الشرق الأوسط وإفريقيا بترولها بجرة قلم . وأخطر من هذا وأفدح ، ضاعفت سعر بترولها أضعافا مضاعفة في ضربة واحدة – نحو ١٦ بل ٢٠ مثلا في بضع سنين حتى الآن فقط – مما ألقى بالعالم بأسره وبالغرب على رأسه في دوامة اقتصادية رهيبة بل قاتلة تكاد آثارها وأبعادها تعادل أو تفوق كل عملية تصفية الاستعمار القديم في العالم أجمع وتجريد الغرب من امبراطورياته السابقة ومكاسبها جميعا . كل أولئك – وعائدات قناة مصر لا تعدو أو تعدل عائد حقل واحد متواضع من عشرات حقول بترول الشرق الأوسط – دون أن يحرك الغرب والاستعمار ساكنا سوى تمثيلية التهديد اللفظي الأجوف ، بل مع الرضوخ والركوع لما عده «ابتزازا» ونهبا سافرا من قبل البتروليين ، إن لم نقل مع محاولة التقرب والتودد إليهم وكسب رضاهم . وبدلا من التلويح بالسلاح أو شنه عليهم ، أغرقهم به صفقات وتسليحا وتدريبا ....إلخ.

ومن قبل ، وكمثال آخر سابق لعصر التأميم ولكنه معاصر لعصر الاستعمار، فبينما وقعت مصر فريسة للاستعمار الأوروبي الحديث في أوج عنفوانه وعنفه لغناها وثرائها وأهميتها الاستراتيجية والمادية ، نجا قلب الجزيرة العربية من لعنته،

ربما للعامل الدينى حيث أراضى الإسلام المقدسة ، ولكن يقينا وفى الدرجة الأولى لفقره الصحراوى الذى لا يجذب بقدر ما يطرد . ثم ماذا ؟ - ثم حين تدفق البترول بغزارة ثم بصورة خرافية فى الجزيرة وأصبحت لها كل الأهمية الاستراتيجية وكل الجاذبية الاقتصادية والمادية ، بحيث يمكن أن تكون مطمعا مغريا جدا للاستعمار المباشر ، كان هذا قد زال وصفى من العالم كله . من ثم فبينما جاءت ثورة وثروة القطن فى مصر فى القرن الماضى أداة ومدعاة وجاذبا للاستعمار رغم كل مقاومتها وكفاحها ، جاءت ثورة وثروة البترول العربى فى القرن الحالى أداة للتحرير وطرد الاستعمار دون جهد مقاومة يذكر . وهكذا نجت دول الجزيرة من قبضة الاستعمار وهى فقيرة وغنية على السواء ، بينما كان محكوما على مصر أن تكون الضحية غنية وفقيرة على السواء.

كيف حدث هذا ، وما الذى حدث ؟ فقط تغير روح العصر ، انتهى عصر الاستعمار القديم وصفيت الامبراطورية . وكانت مصر بالذات بكفاحها وتضحياتها ونضالها وفدائها أحد أبرز عوامل هذه النهاية وتلك التصفية . وبسبب هذا الدور بالتحديد عوقبت بأشد مراحل ومظاهر الاستعمار عنفا وبطشا . لقد كان لها القياد، وكان للآخرين الاقتداء . كانت هى التى وضعت السابقة وضربت المثل ورسمت النموذج ، وسار الآخرون على خطاها وترسموا طريقها . ولكن ، بالمقابل ، كان عليها الغرم والخسارة مرتين ، وكان لهم الغنم والمكاسب مرتين . سخرية الأقدار ؟ - كلا ، أو ربما ، ولكن ذلك هو قدر الرواد دائما . ومصر فى هذا كله إنما افتدت قارتها التى لم تلبث أن اقتدت بها ، ثم العالم الثالث الذى لم تلبث هى أن خلقته وقادته . وما يحصده هذا العالم وتلك القارة الآن إنما هو ثمرة العمل المصرى الرائد والفدائى الذى مهد الطريق أمامهما بدمه ونضاله.

المستعمرة الأوروبية فى مصر

ارتبط بالاستعمار الأوروبى الحديث فى مصر وجود بشرى على شكل جاليات أجنبية («النزالة») لعبت دورا غير عادى فى حياتها السياسية والاقتصادية والمالية وكذلك المادية والحضارية والاجتماعية . وقد آن لنا الآن فى ختام هذا الفصل أن نحلل بصورة مفصلة نوعا طبيعة ذلك الاستعمار وأنواعه وأنماطه وخصائصه ومظاهره ، سواء ذلك على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو البشرى ، وأن نضع تلك المستعمرة الأجنبية أو الأوروبية فى مصر تحت المجهر.

والمألوف فى هذا الصدد أن الاستعمار الحديث يرتبط فى مصر

بالاستعمار البريطاني أساسا ، وأن الاستعمار البريطاني بدوره يرتبط بالاستعمار الاستراتيجي أساسا . غير أن الحقيقة هي أن الاستعمار الحديث في مصر أوسع من الاستعمار البريطاني وأسبق ، كما أن الاستعمار البريطاني نفسه أوسع من الاستعمار الاستراتيجي وأسبق . صحيح أن الاحتلال البريطاني يحدد بداية الاستعمار الرسمي ، كما يمثل منعطفا حادا وحاسما في تطور وتصعيد المد الاستعماري بعد ذلك ، فضلا عن أنه بدأ استراتيجيا ولكنه انتهى متعدد الأغراض. لكن يبقى أن الاستعمار الحديث في مصر كان أوروبيا جماعيا أكثر منه بريطانيا أحاديا ، وبدأ اقتصاديا قبل أن يصير استراتيجيا . وعلى الجملة فقد كان استعمارا مثلثا : استراتيجيا في الدرجة الأولى ، استغلاليا في الصف الثاني ، واستيطانيا في المحل الثالث.

فلقد بدأ التدافع على مصر ، أو التكالب ، منذ محمد علي ، أو بعده على الأصح مارا في ثلاث مراحل . فمع مشاريع الري والاستصلاح وزراعة القطن والتحضير الجديدة ، تدفقت الاستثمارات ورؤوس الأموال الأوروبية في تغلغل مالي يشكل طلائع الاستعمار الاقتصادي أو الاستغلالي . ومع توسع عملية التنمية الاقتصادية والحضارية والعمرانية ، خاصة أيام اسماعيل ، تدفق آلاف المهاجرين والمستوطنين من أوروبا ، فكان في ذلك بدايات الاستعمار الاستيطاني أو الديموغرافي . وأخيرا مع الاحتلال البريطاني بدأ البعد الثالث والأخير وهو الاستعمار الاستراتيجي أو العسكري . وهكذا بدأ المد باستعمار «زاحف» ، «فجماعي» ، «فرسمي».

معنى هذا أن الإستعمار الفعلي سبق الاستعمار الشكلي ، كما أن الاستعمار العسكري لم يسبق الاستعمار البشري وإنما لحقه . غير أن الاستعمار العسكري ، بالمقابل ، ما أن تحقق حتى فتح بدوره الباب على مصراعيه لشكلي الاستعمار الآخرين ، فبدأت المرحلة الانفجارية المدية في الموجة الاستعمارية . ورغم أن المستعمر البريطاني نفسه لم يمارس الاستعمار الاستيطاني تماما ، فقد جذب وجوده ، ونمى هو حول نفسه ، شرنقة كثيفة للغاية من المستوطنين والمعمرين عششت في مصر طويلا وتغلغلت في حياتها اليومية.

وحتى لا يكون شك في حقيقة هذا البعد الاستيطاني ، فلقد وصل عدد الأوروبيين في قمته في ١٩١٧ إلى ٢٦٠ ألفا ، وهذا من مجموع قدره ١٢,٧ مليون يعني ٢٪ . بل لقد سبق أن بلغت نسبة الأجانب في ١٩٠٧ نحو ٢٪ أيضا من مجموع السكان (١). وتلك أبعاد تزيد ، مثلا ، عن الاستعمار البريطاني في أوجه

---

(١) الاحصاء السنوي الجيب ، ص ١٦.

فى كينيا سواء على النسبة أو على الاطلاق (٦,٠٪ ، ٦٦ ألفا على الترتيب) (٢).

وإذا كان الاستعمار الاستيطانى ينقسم بحسب كثافته وحجمه إلى ثلاث درجات ، أولى وثانية وثالثة ، فإن وضعه فى مصر كان يجعله من استعمار الدرجة الثانية على وجه التحديد أو التقريب.

تلك المرحلة - الظاهرة تدور إذن ، لحسن الحظ أو لسوئه ، داخل مربع أضلاعه الاقتصاد - التحضر - الهجرة - الاستعمار . وبهذا اختلطت سلبياتها بايجابياتها ، إن لم تكن قد طغت عليها . فإذا كان القطن هو بداية ومحور كل شئ ماديا ، وكانت الحضارة الحديثة هى الهدف النهائى تاريخيا ، فقد جاءت الهجرة الاستيطانية لتفسد اجتماعيا وتسلب اقتصاديا ، بينما جاء الاستعمار فأضاف إلى النكسة الاجتماعية والاقتصادية النكبة السياسية.

مثلا رغم كل خطط اسماعيل للتحضير ، لم ينجح فى أن يحول مصر إلى «قطعة من أوروبا» كما أراد بقدر ما فتحها - إذا سمح لنا بهذا التعبير الدارج - «على البحرى» ، مجازيا بالإسراف والإستدانة والسفه ، وحرفيا حيث فتحها على الشمال الأوروبى فانتقلت إلى مصر بدلا من ذلك «قطعة من أوروبا» فى صورة الجاليات الأجنبية.

كذلك فإن هذه الجاليات بدورها لم تكن من أدوات الاستعمار الفعلى فحسب ، ولكنها صارت أيضا من مبرراته الشكلية . فقد اتخذ الاحتلال البريطانى دائما من ضمان أمن وتأمين «الأقليات» ، بما فى ذلك الأقليات الأوروبية الوافدة ، ذريعة لاستمرار وجوده ، كما نرى فى تصريح فبراير ١٩٢٢ حيث كانت الأقليات بندا من بنود «التحفظات الأربعة» . وهكذا تصاعد المد الاستعمارى كالحلقة المفرغة أو اللولبية وتكاثف باطراد ككرة الثلج المتضخمة.

أيضا فإن تلك المرحلة - الظاهرة تشبه ما نراه اليوم فى منطقة الخليج العربى الذى يعيش عصر البترول ، حيث نجد «تكالبا» جماعيا جديدا موضعيا مسعورا وهجرة دولية عالمية دافقة ومنقضة على مكاسب البترول وفرصه وإمكانياته الخرافية فى بيئة تخرج من البداوة إلى عتبة التحضر . فمع حفظ النسب الجغرافية والطبيعية وفروق العصر والتطور الحضارى ، كان دور القطن فى مصر القرن الـ١٩ هو كدور البترول فى الخليج فى القرن الـ٢٠.

وإذا كانت الدورة المصرية أسبق بقرن على الأقل ، فلعل الدورة الخليجية

---

(١) حمدان ، افريقيا الجديدة ، ص ٥٠ .

أسعد حظا نسبيا بحكم السياق الزمنى وروح العصر ، فنجت من كثير من الشرور المأساوية التى تعرضت لها مصر لاسيما على الجانب السياسى ، بل لعل من المثير أن نلاحظ أنه فى حين ترتب على الدورة المصرية قدوم الاستعمار ، ترتب على الدورة الخليجية ذهاب الاستعمار.

وعلى أية حال فإذا عدنا إلى الصراع الاستراتيجى حول المستعمرة أو الجالية الأوروبية والأجنبية المقيمة فى مصر ، فإن الملاحظة الأساسية هى أنه كما جاءت دفعة الاستعمار الاستيطانى الأساسية من وجود الاحتلال وفى ظل وحماية الاستعمار الاستراتيجى ، جاءت نكسته ثم تصفيته شبه الكاملة فى النهاية على يد المقاومة الوطنية الصاعدة ثم ثورة التحرير والاستقلال الكامل ، حتى عاد عدد الأجانب والأوروبيين المقيمين فى مصر اليوم كما كان تقريبا فى بداية الاحتلال البريطانى . وتمت بذلك دورة كاملة من قيام وسقوط الاستعمار الاستيطانى فى مصر.

موجة الهجرة

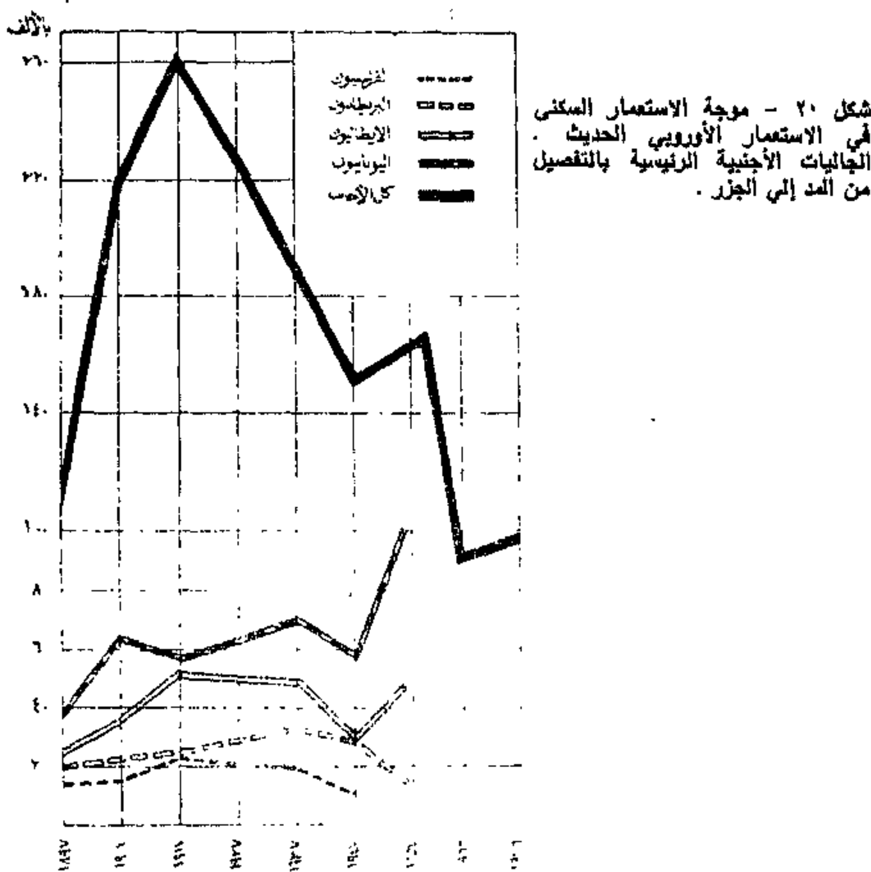
السنة	عدد الأجانب (١)	مجموع السكان	الأجانب ٪
١٨٣٦	٣,٠٠٠	؟	؟
١٨٤١	٦,١٥٠	؟	؟
١٨٤٦	٦٠,٠٠٠	٤,٤٦٧,٤٤٠ (٢)	١,٣
١٨٧١	٧٩,٧٠٠	٥,٢١٠,٢٨٧ (٣)	١,٥
١٨٨٢	٩٠,٨٩٠	٦,٧٠٥,٨٢٥	١,٤
١٨٩٧	١١٢,٥٧٠	٩,٦٣٤,٧٥٢	١,٢
١٩٠٧	٢١٦,٥٨٠	١١,١٨٩,٩٧٨	٢,٠
١٩١٧	٢٦٠,٢٥٠	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٧
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٦
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٠,٧٦
١٩٦٠	١٦٦,٠٠٠	٢٦,٠٨٥,٣٢٦	٠,٥٥
١٩٦٦	٩٠,٠٠٠	٣٠,٠٧٥,٨٥٨	٠,٣٠
١٩٧٦	٩٥,٠٠٠	٣٨,٢٢٨,١٨٠	٠,٢٦

(1) Anouar Abde L -Malek, Ideologie et renaissance, P.72 .

(2) State estimate. See : M. El-Darwish, H. Azmi, « A note on the population of Egypt » Population, Vol. I, no. 2, 1934, P. 43.

(3) State estimate See : Clot bey, Apercu, t. I, P. 170 - 1.

ملامح وبروفيل الموجة المدية مكتملة الوضوح بالطبع سواء ذلك في سفحها الصاعد أو الهابط . وطول الموجة بكاملها يزيد نوعا على القرن ، من حوالي ١٨٤٦ حتى ١٩٥٦ ، أي من بعد محمد على وفك احتكاراته إلى تأميم القناة وتمصير اقتصاد البنوك والشركات الأجنبية . وسلوك هذه الموجة يرسم منحنى بيانيا حاد القمة ، وقمته التي تتركز حوالي ١٩١٧ تكاد تتوسطه وتنصفه بحيث يتعادل عمر الجانب الصاعد والساقط تقريبا ، نحو ٦٠ سنة كل ، ولو أنهما يبعدان نوعا عن التناظر أو السمترية حيث بدأ الصعود بالتدريج ثم ارتفع فجأة وصاروخيا بينما بدأ الهبوط بحدة ثم أصبح تدريجيا مذبذبا بعض الشئ . وبعامة تنقسم الموجة كلها إلى ثلاث مراحل : الانطلاق ، القمة ، الانحدار.



شكل ٢٠ – موجة الاستعمار السكني في الاستعمار الأوروبي الحديث . الجاليات الأجنبية الرئيسية بالتفصيل من المد إلى الجزر .

المرحلة الأولى : الانطلاق

أيام الحملة الفرنسية، حوالي ١٨٠٠، لم يزد عدد الاجانب في مصر على

١٠٠ نسمة وقبل ١٨٤٠ لم يزيدوا عن حفنة أو بضعة آلاف . ولكن بعدها ، أي بعد محمد علي ، بدأ فك احتكاراته ، فكان هذا إشارة البدء بالانطلاق . ولذا كانت الأربعينيات هي بداية مرحلة الانطلاق . ففي غضون ٥ سنوات فقط ، أي في ١٨٤٦ ، كان عدد الأجانب قد تضاعف ١٠ مرات مثل ما كان عليه في ١٨٤١ ، كما بلغ ٢٠ مرة مثل ما كان عليه منذ ١٠ سنوات أي في ١٨٣٦ . وقد تباطأ معدل الارتفاع نسبيا بعد ذلك حتى بداية الثمانينيات ، وإن وصل الحجم الحقيقي إلى أرقام ضخمة ، فبلغ حوالي ٨٠ ألفا حوالي ١٨٧٠ ، ٩٠ ألفا حوالي ١٨٨٠ تقريبا . وعلى هذا يمكن اعتبار الفترة من بداية الأربعينيات حتى بداية الثمانينيات ، نحو ٤٠ سنة ، بمثابة الموجة الأولى في تاريخ الهجرة الأوروبية إلى مصر.

وإذا كان تصاعد هذه الموجة مرتبطا بعوامل الجذب في مصر ممثلة في مشاريع التوسع الاقتصادي الحديث بصفة عامة ومشاريع وتوسعات وتحديث إسماعيل الطموح ورخاء القطن وقصب السكر بصفة خاصة ، فيبدو أيضا أنها تعكس عوامل الطرد في أوروبا المعاصرة . فالملاحظ من الجدول أن السنوات الحرجة في تزايد عدد الأجانب بمصر هي حوالي سنوات ١٨٤٨ ، ١٨٧٠ ، وهي سنوات الثورات الكبرى في تاريخ أوروبا السياسي . المعروف أن تلك نفسها هي سنوات الهجرة المليونية الخارجة بالجملة إلى العالم الجديد.

على أنه يبدو أن هذه الفترة كانت بصفة خاصة جدا مرحلة دخول وخروج للأجانب لا ينقطع ، أكثر منها مرحلة دخول وإقامة بلا رجعة . فالسجلات تشير إلى أن عدد الأجانب الذين كانوا يدخلون مصر كل عام كان عددا هائلا بأي مقياس ، بل بمعدل لا يكاد يتصور . فمن ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ ، دخل مصر أكثر من ٣٠ ألف أجنبي كل عام . وفي ١٨٦٢ كان الرقم هو ٣٣ ألفا ، وفي ١٨٦٣ نحو ٤٢ ألفا ، وفي ١٨٦٤ نحو ٥٦ ألفا ، وفي ١٨٦٥ حوالي ٨٠ ألفا حين اتخذت حركة الهجرة الأوروبية «أبعاد الغزو» كما يقول بحق المؤرخ صبري السوربوني (١). غير أنه مع انهيار أسعار القطن في ١٨٦٦ انخفض حجم الغزو إلى ٥٠ ألفا (٢) . ويبقى مع ذلك كله أن هذه الأعداد الغفيرة كانت عابرة غير مقيمة كما قلنا ، بحيث أن ، أو بدليل أن ، صافي مجموع الجاليات الأجنبية في ١٨٨١ لم يزد على ٩٠ ألفا.

---

(1) M. Sabry, L'Empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglofranaise, Paris, 1933, P. 89.
(2) Abdel Malek, P. 72-80.

المرحلة الثانية : القمة

منذ الثمانينيات تبدأ الموجة الثانية فى المد الأوروبى ، وكان الاحتلال البريطانى ، بطبيعة الحال ، هو الزناد والمحرك . ففى أواخر القرن بلغ عدد الأجانب بمصر علامة المائة ألف لأول مرة ، ولم يلبث أن تجاوزها ليسجل نحو ١١٣ ألفا فى ١٨٩٧ . حتى إذا ما وصلنا إلى دورة القرن تجبهنا إلى حد صادم أغرب فترة فى تاريخ التدافع بل التكالب ، على مصر . فلمدة عقدين على التوالى ، ضاعف عدد الأجانب نفسه مرة كل عقد تقريبا . فمن ١١٣ ألفا فى ١٨٩٧ ، طفر إلى ٢١٧ ألفا فى ١٩٠٧ ، ثم إلى ٢٦٠ ألفا فى ١٩١٧ إبان الحرب العالمية الأولى.

بذلك يكون قد أضيف إلى عدد الأجانب نحو ١٥٠ ألفا فى غضون ٢٠ سنة فقط ، أو أكثر بكثير جدا مما أضيف من قبل خلال ٦٠ سنة سبقت . ولهذا لابد أن تعد هذه الموجة ، التى تركب نهايات القرن الـ١٩ وبدايات القرن الـ٢٠ ، الموجة القمية فى تاريخ النزوح والاستيطان الأجنبى بمصر . وبذلك أيضا بلغ العدد علامة ربع المليون لأول مرة وبعد نحو ثلاثة أرباع القرن من بداية الانطلاق . وقد كان هذا هو الرقم القياسى الذى سجلته حركة النزوح والتوطن على الاطلاق.

المرحلة الثالثة : الانحدار

غير أن هذه القمة كانت بداية الانحدار أيضا ، فمن بعدها بدأ الجزر والتناقص أو الضلع الساقط فى الخط البيانى . ففى ١٩٢٧ هبط عدد الأجانب إلى ٢٢٥ ألفا ، ربما كنتيجة لظروف الحرب. ولكن الهبوط استمر بعد ذلك ، فسجل تعداد ١٩٣٧ الرقم ١٨٦ ألفا ، أى لأول مرة ارتد حجم المستعمرة الأجنبية إلى أقل من علامة المائتى ألف . ومنذ ذلك الحين أصبح الهبوط ظاهرة مستمرة ومطردة وإن بالتدريج ، فهبط الرقم إلى ١٤٦ ألفا فى ١٩٤٧ لاشك أيضا بسبب ظروف الحرب الثانية، ولكن كذلك بفضل قيود الهجرة المتزايدة التى جعلت تفرضها الدولة الوطنية، مما حد من معدل النزوح الداخل وعجل بعملية النزوح الخارج.

على أن جزءا لا يستهان به من هذا الهبوط ، دعنا نتذكر ، صورى بحت لأن حركة التجنس بالجنسية المصرية اشتدت بين الأجانب منذ الحرب الأولى واستمرت حتى السنوات الأخيرة نفسها . فكانت منتشرة بصفة خاصة بين رعايا الدولة العثمانية لاسيما من الأتراك والأرمن أيام الحرب الأولى ، وانتقلت إلى اللبنانيين والسوريين خاصة فيما بين الحربين ، ثم شملت بعض اليونانيين فى العقود الأخيرة منذ الستينيات وهذا كله كما يعقد الصورة يفسر أيضا تضارب الأرقام وعدم دقتها أحيانا . على أن هذا لا ينفى بحال اطراد الاتجاه نحو التناقص التدريجى – إلى

أن كانت عملية الاختزال والتصفية التاريخية في الستينيات.

فلقد صاحب ولاحق عملية تأميم القناة وحرب السويس وتمصير البنوك والاقتصاد وتمام ثورة التحرير الوطني عملية جلاء وإجلاء الجزء الأكبر من معظم الرعايا الأجانب خاصة من دول أوروبا والغرب . فإذا النزوح بالجملة ، وإذا بأرقام المستعمرة الأجنبية تهوى فجأة وخلال عقد واحد من آفاق المائتى ألف إلى أفق المائة ألف ، وإذا ما بناه الاستيطان بالتراكم في قرن يهدمه التحرير بضربة واحدة في عقد – كذلك «الخروج».

فمن ١٦٦ ألفا في ١٩٦٠ ، انخفض عدد الأجانب إلى نحو ٩٠ ألفا في ١٩٦٦ ، وهو الآن لا يزيد على ذلك بالكاد ، ٩٥ ألفا في تعداد ١٩٧٦ ، قل حوالى علامة المائة ألف تقريبا نفس العلامة سنة الاحتلال ١٨٨٢ . وبهذا «الخروج الأبيض white exodus تم تصفية الاستعمار المركب في مصر ودفنت آخر بقاياه ، وتمت دورة كاملة من قيام وسقوط المستعمرة الأوروبية في مصر عبر نحو قرن من بداية الاحتلال الأجنبى إلى نهاية التحرير الوطنى . لقد تحول الاستعمار الحديث إلى آخر فصل في جغرافية مصر التاريخية ، بعد أن كان أسوأ وأسود فصل في جغرافيتها السياسية.

تشريح المستعمرة (١)

من أين ، وكيف ، ولماذا أتت هذه الموجات التي تقاطرت على مصر بلا هوادة لتشكل استعمارا ديموغرافيا حقيقا؟ في الأساس ، جاءت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المستوطنين من أوروبا وحوض البحر المتوسط . ورغم أنها شملت عناصر من الشرقيين من آسيا وإفريقيا ، فقد كان السواد الأعظم من الغربيين الأوروبيين . كذلك فرغم أن الاستعمار البريطاني نفسه لم يشكل إلا أقلية ضئيلة من المستوطنين ، فقد شجع وراءه ولحسابه رتلا من «طفيليات الاستعمار colonial parasites» و«توابع المعسكر camp-followers » من رعايا امبراطوريته ومن حوض المتوسط ومن كل دول أوروبا.

فمن مناطق الازدحام السكاني المزمن والفقر الاقتصادى الشديد في جنوب أوروبا المتوسطية ، خاصة إيطاليا واليونان وجنوب فرنسا ، بالاضافة إلى جزر البحر خاصة مالطة وقبرص وصقلية ، جاء التيار الشرياني الأكبر . ومن وراء البحر ، خاصة من امبراطورية النمسا – المجر الخلاسية التي كانت متحفا بشريا

(1) Abdel-Malek, P. 72-80.

وسجنا كبيرا للأقليات المضطهدة الناقمة ، استكمل التيار حمولته الأوروبية . ومن اللفانت شرق البحر المتوسط جاء الشوام المسيحيون بمختلف أقاليمهم وأقلياتهم ، ثم الأرمن ويونان الأناضول وتركيا الأوروبية ، هربا كلهم من التعصب والاضطهاد التركى ، هذا عدا الأتراك أنفسهم ، بالإضافة إلى أعداد من اليهود الأوروبيين . ويمكن القول إن هذه العناصر الشرقية ركبت موجة الهجرة الأوروبية بنجاح كبير . فى النهاية ، يكمل ذيل القائمة روافد ثانوية للغاية من بربر المغرب غربا والفرس شرقا والنوبيين والسودانيين جنوبا.

من هنا جميعا تمثل موجة الاستيطان الأوروبى فى مصر خلال القرن الـ١٩ جزءا من عملية غزو الساحل الشمالى أو الأوروبى للبحر المتوسط لساحله الجنوبى أو الإفريقى ، تناظر نصفها الغربى الذى عرفه المغرب العربى ، كما تمثل صورة مصغرة ولكنها مبكرة للاستعمار الأوروبى فى إفريقيا المدارية . وإلى حد ما ، كان هذا الانحدار البشرى من الساحل الشمالى إلى الجنوبى للبحر وظيفة مباشرة للانحدار الحضارى بينهما فى تلك المرحلة . وبقدر هذا الفارق أيضا ، كانت الصدمة الحضارية الرهيبة والمساوئ والشرور الاجتماعية البشعة التى صحبته وترتبت عليه.

بيئة مقتلعة

وفى البدء ، ربما جاءت الحركة بأعداد معقولة كأسراب الطيور المهاجرة ، ولكن من المسلم به أنها لم تلبث أن انقضت وتدفقت كأرجال الجراد المنتشر الشرهة التى تحط على الأخضر فتحيله يابسا. فمن موانىء البحر المتوسط ابتداء من مرسيليا وجنوا ونابولى إلى تريست وإسطنبول وأزمير وبيروت، ومن قرى مالطة وصقلية وقبرص ، كانت خطوط الملاحة وكل أنواع السفن تنقل حمولاتها البشرية النهمة لتلقى بها على أرصفة الاسكندرية التى أصبحت بوابة الاستيطان وأكبر مراكزه ، تماما مثلما كانت مدينة الجزائر فى المغرب العربى.

كذلك فلعل منها عناصر طيبة صالحة بالمستوى العلمى والفنى أو بالمقياس الأخلاقى ، لكن تلك هى الأقلية النادرة بل الاستثناء الشاذ . فالمسلم به ، حتى باجماع المؤرخين الأوروبيين أنفسهم ، أنها فى معظمها تمثل مجاج الشمال و «نفاية أوروبا ecume de L,Europe» و «حثالة البحر المتوسط rebut de la Mediterranee» (١) فتقريبا معظم هؤلاء المهاجرين الأوروبيين كانوا من المغامرين والأفاقين وأصحاب السوابق والمزورين واللصوص والمجرمين والهاربين من يد العدالة من كل صنف بلا تعليم أو حرفة أو مهنة غالبا ، وبلا أخلاق على

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et L'Europe, 1881, t. I, P. 112-5.

الأغلب ، وعلى الأفضل من المرابين والسماسرة وأصحاب الأعمال المشبوهة ، والكل «تقريبا لا هـدف له إلا أن يصـنع ثروة بالحلال أو الحرام ، والحرام بالدرجة الأولى» (١) ، وذلك فى ظل الامتيازات الأجنبية و «عصر القناصل» أو «العصر الذهبى للقناصل».

ومما له دلالته أن بعضهم كان يغير اسمه فى مصر ، ومعظمهم يخفى اسم عائلته وحتى أكثرهم «احتراما» بين المستعمرة الأوروبية لم يكن فوق الشبهات وكان من أصول مشكوك فيها . وهذا ما يذكرنا على الفور بالأستراليين المهاجرين الأوائل الذين كانوا من المنفيين وطريدى العدالة والمجرمين المحكوم عليهم ... إلخ ، وحيث كان من غير اللائق اجتماعيا حتى وقت قريب للغاية أن يسأل أحد أحدا عن اسم عائلته أو أصلها ... إلخ ! ويكاد المرء يخلص من هذا كله إلى أننا إلى حد بعيد بازاء «مافيا» عظمى ، إلا أنها للتناقض والأسف مافيا فوقية لا سفلية ، على قمة المجتمع الضحية لا فى قاعه كما ينبغى على الأقل.

وهذا بدوره ما يضع أيدينا على خلاصة طبيعة الاستعمار الاستيطانى فى مصر . فلقد كان أقرب عموما فى طبيعته ونوعيته وفى دوافعه ونشاطاته إلى الاستعمار الاستيطانى فى العالم القديم منه إلى نظيره فى العالم الجديد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان أشبه بخليط متعدد من الاستعمار الاستيطانى فى كل من إفريقيا السوداء وآسيا الموسمية وأستراليا البيضاء . وعلى الجملة، يمكن القول إن الجاليات الأوروبية فى مصر كانت تمثل وجه أوروبا القبيح ، بمثل ما أن الاستعمار عموما هو الوجه القبيح للحضارة الأوروبية الحديثة.

وإذا صح أن الامتيازات الأجنبية كانت جديرة بأن تفسد رجالا أفضل منهم ، فالصحيح أيضا أنهم كانوا عناصر فاسدة بالأصل . وإذا كان البعض يزعم أنه لم يكن بديل لهذه الجاليات كأداة للتحضير والاحتكاك الحضارى و «الأوربة» فإنه حقا لثمن باهظ جدا بل ورهيب ذلك الذى دفعته مصر ماديا ومعنويا ، إنسانيا وبشريا ، فى سبيل الحصول على الحضارة الحديثة (٢).

فعلى المستوى المعنوى والاجتماعى ، فان المستعمرة الأوروبية رغم أصولها الاجتماعية السفلى جاءت لتفرض نفسها فى مصر كأرستقراطية طبقية دخيلة على

(1) E. Gellion-Danglar, Letteres sur :L'Egypte contemporaine 1865-75, Parise 1876, P. 70-1.
(2) Issawi, P. 18, 162-3.

قمة الهرم الاجتماعي الوطني ، كمجتمع فوق المجتمع ، بل ولتتحول بفضل الامتيازات الأجنبية ونظام الحماية والمحاكم المختلطة إلى «دولة داخل الدولة» ، تكاد تمـــثل في مواطـــنها الجـــديدة نوعـــا من «الامتيازات الاقليـــمية» - extra territorialitias التي عرفتها موانيء الشرق الأقصى في وقت معاصر (١).

ولما كانت هذه العناصر تمثل أساسا هجرة ذكرية مختلة من البالغين لا هجرة عائلات متكاملة متوازنة ، فقد كانت بالضرورة مجتمعا مقتلعا ومزروعا أو بالأصح «مشتولا» في آن واحد . ولكن بمرور الوقت وبعد أن استقر التيار وتوطدت أوضاعهم ، بدأ المهاجرون يستوردون عائلاتهم ، فارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور تدريجيا ، وأخذ الميزان الجنسي المختل يعتدل شيئا فشيئا ، حتى أصبح في النهاية ميزانا طبيعيا تماما كميزان الوطنيين أنفسهم . وبالمثل تعدل حتى اعتدل هرم الأعمار والتركيب السنى . وهذا وذاك في حد ذاته دليل قاطع على أننا أصبحنا بازاء استعمار استيطاني حقيقي . مثلا في ١٩٤٧ في القاهرة ، كانت النسبة الجنسية للأجانب ١٠٢,١ أي ١٠٢,١ أنثى لكل ١٠٠ ذكر (٢).

من الناحية الأخرى ، مع ذلك وبحكم الحاجز الديني ، فانهم كانوا وظلوا أيضا مجتمعا معزولا مغلقا على نفسه أشبه بالمعسكرات ، غير قابل للاختلاط أو الذوبان في المجتمع الوطني ، حتى مع الأقباط (٣) . والنتيجة الصافية هي مجتمع منقول بكامل جذوره وبيئته ومناخه الحضاري والاجتماعي ، باختصار جزر أوروبية فرضت على الأرض المصرية ، قطعة من أوروبا في مصر التي لم تصبح بهم على أية حال قطعة من أوروبا.

سكان مدن

وكحل لهذه المعادلة الصعبة ، وكمعظم الجاليات الاجنبية في العالم ، تحولت المستعمرة الأوروبية إلى سكان مدن ومجتمع مدن في الدرجة الأولى بل بدرجة مطلقة تقريبا . ففي ١٩١٧ مثلا كان ٩٠٪ من الأوروبيين يسكنون في المدن . ولعل هذه النسبة ظلت ثابتة طوال عمر المستعمرة . ففي تعداد ١٩٧٦ بلغ عدد الأجانب في المحافظات الخمس : القاهرة والجيزة والأسكندرية وبورسعيد والسويس ٩٠,٤٪ من مجموعهم في مصر . وحتى العشر الباقي إنما يتركز في عواصم

(1) Abedl-Malek, P. 73-4.

(٢) تعداد ١٩٤٧، الكراسة ١٥، محافظة القاهرة ، ص ١٢٤.

(3) Issawi, P. 163-4, Lorin, P. 199.

المحافظات والمدن الاقليمية.

ليس هذا فحسب ، فما كان الأجانب فى مصر سكان مدن وكفى ، وإنما سكان مدن كبرى أى مدن متروبوليتانية فى الدرجة الأولى . وهذا ينصرف توا إلى العاصمتين . فكما يوضح الجدول أدناه، كانت العاصمتان تستقطبان فيما بينهما بين ثلثى وأربعة أخماس الأجانب فى مصر جميعا . بل أكثر فى الحقيقة ، لأن هذه الأرقام لا تشمل الجيزة التى هى جزء لا يتجزأ من مجمع القاهرة والتى كان يتكدس فيها دائما حشد كبير من الأجانب . ففى ١٩٧٦ مثلا كان عدد الأجانب فى الجيزة نحو ٢٠ ألفا ، وبهذا كان مجموعهم فى القاهرة مع الجيزة إلى جانب الاسكندرية نحو ٨٤ ألفا من المجموع الكلى البالغ ٩٥ ألفا ، أو بالدقة بنسبة ٨٨,٤٪ ، أى نحو تسعة الأعشار إلا قليلا.

السنة	مصر	العاصمتان	النسبة المئوية
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	١٣٩,٤٠٠	٦٧,٢
١٩١٧	٢٦٠,٢٠٠	١٥١,٧٠٠	٦٤,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١١٩,٦٠٠	٨١,٦
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	٦٥,٢٠٠	٦٨,٣

وفى كل الأحوال فلنلاحظ – عابرين – أن تركز الأجانب فى المدن كان يعنى دائما أنهم يمثلون نسبة لا يستهان بها من حجم المدنية وحياة المدن فى مصر ، خاصة فى مراحل تمدين مصر المبكرة ، وكان هذا بالتالى «يزيف» إلى حد ما حقيقة أرقام وإحصائيات السكان والمدن فى البلد ، بمعنى أن مجمل سكان مصر ونسبة تمدينها كانت تبدو أكبر نوعا من واقع السكان المصريين ومن درجة التمدين المصرى البحت.

ومنذ البداية كانت الاسكندرية هى المحل المختار للجاليات الأوروبية ، وظلت إلى النهاية تقريبا «عاصمتهم» فى مصر ، وليس العاصمة القاهرة ، ومن هنا كان الوصف الشائع للاسكندرية بأنها تبدو مدينة أوروبية أكثر منها مصرية . ولكن الوضع انقلب تماما بعد الخروج الأبيض ، فأصبحت القاهرة هى الملجأ الأخير ولانقول القلعة الأخيرة للجالية الأوروبية والأجنبية بمصر . والجدول الآتى يلخص هذا التطور أو الانقلاب بوضوح.

السنة	مجموع الأجانب بمصر	الاسكندرية			القاهرة		
		عدد الأجانب	٪ من أجانب مصر	٪ من المدينة	عدد الأجانب	٪ من أجانب مصر	٪ من المدينة
١٨٦٤	؟	٥٠- ٦٠ ألفا	؟	الثلث	٥-٦ آلاف	؟	؟
١٨٧٨	٦٨,٦٠٠	٤٢,٨٠٠	٦١,٥	؟	١٥,٧٠٠	٢٣	؟
١٨٩٧	١١٢,٦٠٠	٤٦,١٠٠	٤٠,٩	١٤,٥	؟	؟	؟
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	٨٦,٤٠٠	٣٩,٩	٢٤,٤	٥٣,٠٠٠	٢٤,٥	٨,١
١٩١٧	٢٦٠,٣٠٠	٨٤,٧٠٠	٣٢,٥	١٩,٠	٦٧,٠٠٠	٢٥,٦	٩,٠
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	٩٩,٦٠٠	٤٤,١	١٧,٤	؟	؟	؟
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	٨٨,٤٠٠	٤٧,٣	١٢,٩	؟	؟	؟
١٩٤٧	١٤٥,٩٠٠	٦٣,٥٠٠	٤٣,٥	٧,٠	٥٦,١٠٠	٣٨,٠	٢,٥
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٩	٠,٦	٥٠,٩٠٠	٥٣,٤	١,٠

قصة المدينتين

واضح أن قصة تطور توزيع الأجانب بين المدينتين الكبريين تبدأ والاسكندرية مركز الثقل الطاغى بل المطلق تقريبا ، ثم بالتدريج يقل طغيان الاسكندرية وتثقل كفة القاهرة قليلا قليلا فتقل الهوة بينهما نوعا ، ثم يتم قدر من التقارب الملموس نسبيا ، ولكن تظل كفة الاسكندرية دائما هى الراجحة حتى منتصف القرن العشرين ، ثم أخيرا وبعد ذلك فقط يتم الانقلاب الكامل حيث ينتقل مركز الثقل إلى القاهرة بصورة طاغية – تماما عكس النمط – فى البداية . لقد تبادلت المدينتان مواقعهما النسبية.

ففى ١٨٦٤ كان عدد الأجانب بالأسكندرية عشرة أمثاله بالقاهرة . وفى ١٨٧٨ انخفضت تلك النسبة إلى نحو ثلاثة الأمثال ، وكانت الاسكندرية تستقطب نحو ثلثى أجانب مصر ، مقابل أقل من الربع للقاهرة . وخلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأولى من القرن الحالى كانت القاهرة حوالى ثلثى الاسكندرية فى عدد الأجانب ، وكانت الأخيرة تستقطب عادة نحو نصف أجانب البلد وعلى الأقل ثلثهم، مقابل الربع إلى الثلث على الأكثر للأولى . حتى إذا كان منتصف القرن وصلنا إلى نقطة التعادل تقريبا – الفارق بضعة آلاف فقط لصالح الاسكندرية – ولو أن الاسكندرية تظل مستأثرة بأقل قليلا من نصف أجانب البلد ، مقابل أكثر قليلا من

الثلث للقاهرة . غير أن هذه المقارنة تستبعد الجيزة من حساب القاهرة ، والمحقق أن إضافتها إليها ترجح كفتها على الاسكندرية في تلك المرحلة.

لكن بعد هذا على أية حال جاء الخروج الأبيض في الستينيات على حساب الاسكندرية تماما وأساسا . فهوى عدد الأجانب بها - وكان قد سجل علامة المائة ألف في ١٩٢٧ - إلى ١٤ ألفا فقط في ١٩٧٦ ، أي نحو سبع رقمها القياسي . هذا بينما لم تكد القاهرة تفقد شيئا مذكورا في الخروج ، فظلت في حدود الخمسين ألفا ، أي أكثر من ثلاثة أمثال الاسكندرية . فإذا أضفنا إليها الجيزة لارتفع مجموعها إلى ٧٠ ألفا ، أي خمسة أمثال الاسكندرية . وبهذا أصبح نصف أجانب مصر مركزين في القاهرة ، أو نحو ثلاثة أرباعهم (٧٣,٤٪) في القاهرة والجيزة ، مقابل أقل من السدس في الأسكندرية ، وذلك بعد أن كانت الأولى تتراوح بين الربع والثلث والثانية بين الثلثين والنصف.

بهذا أيضا انقلبت نسبة الأجانب في كلتا المدينتين . فباستبعاد ١٨٦٤ حيث كانوا يمثلون ثلث سكان الاسكندرية جميعا ، فلقد كانت نسبتهم تتراوح عادة بين الخمس والعشر ، وإن ارتفعت إلى الربع في ١٩٠٧ وانخفضت إلى ٧٪ في ١٩٤٧ . هذا بينما لم تزد نسبتهم قط بالقاهرة عن العشر كحد أعلى بل وهبطت إلى ٢,٥٪ في ١٩٤٧ . أما اليوم فقد أصبحت نسبتهم في القاهرة نحو ضعفها في الاسكندرية ، وأعلى نسبة لهم في البلد . لقد تم الانقلاب الكامل بعد التطور البطئ بين المدينتين في مجال توزيع الأجانب.

إلى جانب الاسكندرية والقاهرة ، كانت مدن القناة هي معظم أقطاب الاستيطان الأجنبي . وقد بلغت نسبة الجاليات الأجنبية في بعض هذه الحالات ربع السكان أحيانا ، وهي نسبة خطيرة ، وإن كان ذلك باستثناء الاسكندرية مرتبطا بالمدن الأصغر حجما ، كما كان مقصورا على المراحل المبكرة فقط ثم انخفضت النسب إلى الثمن على الأكثر مع نمو حجم المدينة الكلي . والجدول الآتي يعطي النسبة المئوية للأجانب من مجموع سكان هذه المدن.

المدينة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٧٦
الاسكندرية	٢٤,٤	١٩,٠	١٧,٤	١٢,٩	٠,٦
القاهرة	؟	٩,٠	؟	؟	١,٠
بورسعيد	٢٥,٩	٢٠,٠	؟	١٢,٥	٠,٥
الاسماعيلية	٢٠,٠	٢٠,٠	؟	٨,٥	٠,١
السويس	؟	١٤,٠	؟	؟	٠,٣

أخيرا ، وفي كل هذه المدن ، فلقد كان الأجانب يتجمعون في كتل متراصة للحماية وليس كأفراد مبعثرين ، لا يكاد يستثنى من ذلك سوى اليونانيين وأحيانا بعض الايطاليين . من ثم نجد أنهم إن لم ينفردوا بأحياء أو بضواح بكاملها ، كالابراهيمية في الاسكندرية والمعادى في القاهرة ، فانهم كانوا يمثلون الأغلبية في مناطق واسعة . وعموما كان «الحى الافرنجى» ظاهرة مرتبطة بوجودهم باستمرار.

كذلك فقد كانوا أميل إلى التجمع في جزر أو أسافين مختلفة بحسب الجنسية، كل جالية في تجمع أساسي . وفي هذه التجمعات كانت درجة العزل عن الوطنيين تتفاوت بحسب انعزالية أو تعالى كل جالية ، فأكثرها الانجليز فالفرنسيون وأقلها اليونانيون فالايطاليون ، حيث كانت الأخيرتان تختلطان بحرية نسبيا في أحياء البورجوازية المصرية واللفانتية.

أما خارج الأحياء السكنية فقد كان طغيان الجاليات الأوروبية يصل إلى أوجه في قلب المدينة التجارى ، حيث كانوا يسودونه اجتماعيا مثلما كانوا يسيطرون عليه اقتصاديا . فقلب الاسكندرية أو القاهرة كان يبدو أوروبيا أكثر منه مصريا ، قطعة من أوروبا حقا ، أو قلب أوروبى لمدينة مصرية ، سواء ذلك في اللاندسكيب أو الأفراد أو النشاطات أو الطابع الحضارى....إلخ.

دور النهب الاقتصادى

من الناحية المادية والاقتصادية ارتبطت الجاليات أساسا بالقطاع الحديث من اقتصاد البلد، الذى يرتبط بدوره بعملية التغلغل الاقتصادى الأوروبى ، وبالتالى بالامبريالية والاستعمار . فتركز نشاطهم بالدرجة الأولى في الحرف الثالثة أى التجارة والخدمات محتكرين فيها المواقع الاستراتيجية ومفاتيح الاقتصاد والنشاطات الكومبرادورية ابتداء من التصدير والاستيراد ، خاصة القطن ، إلى تجارة الجملة ونصف الجملة إلى الأعمال المالية والمصرفية والسمسرة والرهونات ، هذا عدا المهن الحرة والوظائف الحكومية العالية وكثيرا من الخدمات والمحلات العامة والحوانيت الأقل مستوى ، وذلك دون أن نذكر النشاطات غير المشروعة أو غير الأخلاقية كالتهريب والمخدرات والجريمة والرذيلة..إلخ (١).

وكانت الصناعة أو الحرف الثانية تأتى بعد الثالثة ، فكانوا هم الذين أدخلوا

(1) Issawi, P. 34.

أو بدأوا كثيرا من الصناعات الحديثة ، لاسيما الاستهلاكية الصغيرة ، ومنها أيضا الضار أو غير الضروري كالتقطير والخمور ... إلخ . وبعامة فلقد كانوا يحتكرون نحو نصف النشاط الصناعي في البلد . وحتى أصغر الصناعات وأبسطها كانوا يشاركون فيها أو يسيطرون عليها . في مطلع القرن مثلا ، نجد صناعة الأحذية وكذلك تصليحها برمتها تقريبا في أيدي اليونانيين والأرمن والمالطيين ، وتجارة الأصواف والأجواخ أي الأقمشة في أيدي اليهود والسوريين والأوروبيين ، بينما تتركز صناعة الخياطة في أيدي اليهود ، واللحام في أيدي المالطيين ، والتصوير في أيدي الأرمن...إلخ (١)

أما الزراعة ، أي الحرف الأولى ، فكانت أقل ما انصرف إليه المقيمون الأجانب ، وذلك أساسا ككبار ملاك وكشركات عقارات واستصلاح استغلالية واستثمارية بحتة.

وكنموذج للتركيب الحرفي للجاليات الأوروبية وتطوره ، خذ أرقام ١٨٩٧ ، ١٩٣٧ . فواضح من الجدول ، الذي يشير إلى النسب المئوية من مجموع المشتغلين أن الأجانب ، رغم بعض التطور الضئيل ، تركزوا - على عكس الوطنيين - في الصناعة والتجارة والخدمات تاركين الزراعة تماما (١٪على الأكثر) . وحتى منذ ١٨٩٧ كانوا أيضا يتخصصون في المهن الحرة والوظائف العامة ، فقد كانوا يمثلون ثلث القوة العاملة في المهن الحرة ، ونحو الربع في قوة الوظائف العامة.

الحرفة	١٨٩٧ (٢)		١٩٣٧	
	المصريون	الأجانب	المصريون	الأجانب
الزراعة	٦٤	٠,٧	٥٩	١
الصناعة والنقل	١٧	٥٠	١٠	٢٤
التجارة والمال	١٧	٥٠	٦	٢٢
الخدمات	؟	؟	٥	٢٠

(1) Issawi, P. 163,
(2) Abdel-Malek, P. 77.

من هذا التركيب والتحليل تتبدى لنا على الفور وظيفة الجاليات الأجنبية فى مصر فكما كانت هى التجسيم المباشر للاستعمار الاستيطانى ، كانت الأداة المباشرة والمترجمة للاستعمار الاستغلالى، الذى كان بلا موارية استغلالا هدميا وابتزازيا انتهازيا بلا هوادة ولا رحمة Raubwirtschaft ، فشكل بالتالى نزيفا رهيبا بالنسبة للاقتصاد الوطنى . ويمكن القول بسهولة إن المبدأ الأساسى الحاكم فى نشاطاتها ودورها هو «حلب البقرة» ، أو – أفضل – «نزع القشدة skim the cream» فلهم زبد الاقتصاد وللوطنيين الزبد.

وتوضيحا لهذا نذكر فى مجال الملكية الزراعية أنه فى ١٩١٩ كان نحو ١٥٠٠ أجنبى من فئة الملاك + ٥٠ فدانا يملكون وحدهم نحو ٦٠٠ ألف فدان ، بمتوسط ٤٠٠ فدان للفرد ، مقابل ١٥٠ فدانا لكبار الملاك المصريين من الفئة نفسها . وبوجه عام كان الأجانب يملكون عشر الأراضى الزراعية فى مصر . (١) وقد قدر أن الملاك الأجانب الذين كانوا لا يزيدون على ٥٪ من مجموع طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية فى مصر كانوا وحدهم يستأثرون بنحو ثلث دخل هذه الطبقة ، كما قدر متوسط الدخل السنوى للفرد بين كل ملاك الأراضى الأجانب كبارا وصغارا بنحو ٤٥ مرة مثل نظيره بين المصريين.

أما فى اقتصاد المدن ، الذى كان الأجانب يستأثرون بنصفه ، فقد قدر أن الطبقات البورجوازية كانت تمثل ٣٪ من مجموع السكان ولكنها تحصل على ٢١٪ من الدخل غير الزراعى ، نصيب الأسد منها للأجانب . أما عن الدخل القومى عموما فقد قدر أن الأجانب الذين كانوا أقل من ٢٪ من السكان كانوا يخرجون منه بأكثر من ١٥٪ ، وأن نصيب الفرد الأجنبى فى المتوسط كان بالتالى نحو ٩–١٠ أمثال متوسط دخل الفرد بين السكان عموما (٢).

تركيب الجاليات (٣)

يبقى أخيرا أن نضيق عدستنا قليلا لنضع عناصر المستعمرة الأجنبية فى البؤرة ولنرى طبيعة العلاقات فيما بينها هى نفسها . فاذا بدأنا بأصول المصدر أى بحسب الجنسيات ، كان لابد أولا أن نميز بين الأوروبيين ولهم الأغلبية والغلبة

---

(1) Id., P. 16.

(2) Abdel-Malek, P. 78-9. Gabriel Baer, A history of Landownership in modern Egypt, Lond., 1962, P. 50 ff.

أنظر أيضا : ابراهيم عامر، الأرض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٥٨، ص ٩٠–١٠٥.

(3) Abdel-Malek, P. 72-80, Issawi, P. 163-167, Lorin , p. 199-200

المطلقة ، وبين الشرقيين وهم أقرب إلى توابع المعسكر بل بعضهم أحيانا من عملائه.

ثم علينا ثانيا أن نحدد مركز الثقل في الطائفة الأولى في رباعية سائدة ، وفي الثانية في رباعية أخرى ثانوية . ولعل من الأفضل أن نفرغ من هذه الأخيرة أولا لنتفرغ لتلك الأهم .

الكتلة الشرقية

رباعية الشرقيين هى الشوام ، الأتراك ، الأرمن ، اليهود . ولأن معظم الشوام هنا مسيحيون ، فان المجموعة تسودها الأقليات الدينية . ولأن بعض اليهود والأرمن من أصول أو ارتباطات أوروبية ، فإن المجموعة أيضا أقرب جزئيا إلى الأوروبيين المستشرقين أو الشرقيين المستغربين . وأخيرا ، فلأن معظم الأتراك والشوام اكتسبوا الجنسية المصرية مبكرا ، بينما هاجر معظم اليهود مؤخرا ، فقد تقلصت أعداد المجموعة عموما بالتدريج.

الشوام ، الذين يرجعون إلى سوريا ولبنان وفلسطين بلا تفرقة ، أهم عناصر المجموعة عددا ودورا . بدأوا في الوفود أيام محمد على ، وزادت هجرتهم بعد مذابح ١٨٦٠ ثم بعد الاحتلال البريطاني . وقد تمصر معظمهم بعد ذلك . بلغ عددهم نحو ٦٠ ألفا في ١٩٣٧ ، وقدر بنحو ١٠٠ ألف في ١٩٥٦ ، معظمهم جنسية مصرية . وبطبيعة الحال فانهم أقرب الجاليات إلى المصريين وأشدهم اندماجا فيهم . وللدين دور في هذا ، فالسوريون المسلمون سرعان ما يتمصرون في غضون جيل على الأكثر ، أما السوريون المسيحيون فما زالوا غير ممتصين بعد ستة أو سبعة أجيال من الإقامة المتصلة في مصر (١).

من الناحية الأخرى كان الشوام ، بفضل معرفتهم باللغات الأجنبية ، حلقة وصل بين المصريين والأوروبيين ، فعملوا في الترجمة والقنصليات الأجنبية والمصالح الحكومية ، إلى جانب نجاحهم كرجال أعمال . فقد برز السوريون واللبنانيون في المجال الثقافي والفكرى ، خاصة الصحافة ، إلى جانب التجارة التي شاركهم فيها الفلسطينيون ، خاصة البقالة (حتى قريب كان البقال يسمى «الشامى») . هذا بالإضافة إلى الاستيراد والأعمال الحرة ومرابيى القرى ، ثم الوظائف العامة والمهن الحرة وقليل من الصناعة.

أما الأتراك فحسب تعداد ١٩٠٧ كان هناك نحو ٢٧,٦٠٠ من الأتراك

(1) Issawi, P. 10.

الحقيقيين ، بالإضافة إلى حوالى ٤٢,٢٠٠ يحملون الجنسية التركية ولكنهم من أبناء أقاليم الامبراطورية العثمانية كسوريا والجزيرة العربية وأرمينيا . وقد كان الأتراك في مصر مركزين في المدن أغلبهم ، وفي الوظائف الحكومية والجيش وبعض التجارة غالبا . وقد تم تجنس معظم هذه الأعداد بالجنسية المصرية في أوائل القرن ولم يعودوا يمثلون أقلية خاصة منذ ذلك الحين بحيث لم يزد الأتراك عن ٦,٠٠٠ في ١٩٤٧.

عن الأرمن ، الذين لعبوا كأفراد دورا سياسيا هاما في الحكم في القرن الـ١٩ ، فإن أغلبهم من لاجئي الحرب الأولى . كان عددهم في ١٩٣٧ نحو ٢٠ ألفا، وقدروا في ١٩٥٦ بنحو ٤٠ ألفا قدرتهم على التأقلم والتلاؤم ، كقدرتهم اللغوية غير عادية . ولعل دورهم ومكانهم أشبه وأقرب ما يكون إلى الشوام ، حيث عملوا بالوظائف الحكومية إلى جانب الأعمال الحرة . غير أن مجالهم محدود بالصناعة والحرف والتجارة ، ولكن منهم كثيرا من الجواهرجية والصاغة الأغنياء ، كما احتكروا تقريبا مهنة التصوير الفوتوغرافي وصناعة الحفر والزنكوغراف.

أما اليهود ، الذين بلغ عددهم أيام الحملة الفرنسية نحو ٧ آلاف ، فترجع أصول بعضهم جزئيا إلى البلقان وآسيا الصغرى ومن قبل إلى إسبانيا — سفارديم، ولكن البعض هاجر حديثا من رومانيا — الشلختية . وهم كانوا دائما حريصين على أن ينعزلوا وألا يتوحدوا بأرض الوطن . فحتى في ١٨٩٧ كان بعضهم من رعويات أجنبية ، وظلوا كذلك في ١٩١٧ . بلغ عددهم في ١٩٣٧ نحو ٦٣ ألفا ، أغلبهم سجل كمصريين ، ولكن أيضا كيهود إسبان وطليان وفرنسيين . وكما تركز اليهود في العاصمتين ، تركزوا في المال والبنوك والسمسرة والمضاربة بما في ذلك أعمال الصيارفة وتسليف النقود ...إلخ . وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل بعد قيامها ، بحيث لم يتبق منهم سوى بضعة آلاف ، نحو ٣ — ٤ آلاف.

الكتلة الغربية

إذا انتقلنا إلى الجاليات الأوروبية ، لوجدناها تمثل الجسم الأساسي من الأجانب في مصر ، ٦٠٪ على الأقل إلى ٩٠٪ أحيانا . والفرق بين الحدين الأخيرين يشير إلى زيادة أو نقص الكتلة الشرقية من الأجانب . هذا مع ملاحظة أن عدة آلاف من المقيمين الشرقيين ، بما في ذلك بعض المصريين أنفسهم ، كانوا مدرجين باستمرار ضمن الجاليات الأوروبية باعتبارهم من رعوياتهم أو حماياتهم ، مما يجعل أرقام الغربيين تبدو أكبر ، والشرقيين أقل ، من حقيقتها نسبيا .

الجنسية	١٨٧٩	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٤٧	١٩٥٦
اليونانيون	٣٠,٠٠٠	٣٧,٣٠٠	٣٨,٢٠٠	٦٣,٠٠٠	٥٦,٧٠٠	٦٩,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٪	؟	٤٠,٠	٣٣,٨	٢٩,١	٢١,٨	٣٧,٠	٣٩,٠	؟
الإيطاليون	١٤,٥٠٠	١٨,٧٠٠	٢٤,٥٠٠	٣٥,٠٠٠	٥٠,٢٠٠	٤٨,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
٪	؟	٢٠,٥	٢١,٦	١٦,١	١٩,٣	٢٦,٠	١٩,٠	؟
الفرنسيون	١٤,٣٠٠	١٥,٧٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٦٠٠	٢١,٣٠٠	١٩,٠٠٠	١١,٠٠٠	؟
٪	؟	١٧,٢	١٢,٥	٦,٧	٨,١	١٠,٠	٧,٠	؟
البريطانيون	٣,٨٠٠	٦,١٠٠	١٩,٦٠٠	٢٠,٧٠٠	٢٤,٤٠٠	٣٢,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٪	؟	٦,٧	١٧,٣	٩,٥	٩,٤	١٧,٠	١٩,٠	؟
النمسا – المجر	٢,٥٠٠	٨,٠٠٠	٧,١٠٠	٧,٧٠٠	٢,٨٠٠	؟	؟	؟
٪	؟	٨,٩	٦,٣	٣,٥	١,١	؟	؟	؟
الألمان	٩٠٠	٩٠٠	١,٣٠٠	١,٨٠٠	٢٠٠	؟	؟	؟
٪	؟	١,٠	١,١	٠,٨	٠,١	؟	؟	؟

المصدر : شارل عيسوى ، ص ١٦٣ — ١٦٧ ، لوران . ص ١٩٩ — ٢٠٠ ، أنور عبدالملك ، ص ٧٢ — ٨٠ .

وبتصحيح الأرقام على هذا الأساس نجد عدد الغربيين الحقيقيين فى ١٩٤٧ مثلا نحو ١٤٢,٨٠٠ بدلا من المجموع الظاهرى ١٨٤,٤٠٠ تقريبا . وفيما عدا هذا ، فبدورها ، وبنفس النسب المئوية تقريبا ، تمثل رباعية اليونانيين - الإيطاليين - الفرنسيين - البريطانيين صلب الجاليات الأجنبية فى البلد غربية وشرقية معا أو غربية على حدة.

فيما عدا هذه الرباعية ، فقد كانت هناك أقلية مذكورة من أبناء وسط وغرب أوروبا ، من رعايا امبراطورية النمسا - المجر أساسا ثم الألمان وبعض البلچيكيين

وقد كان رعايا النمسا - المجر من أبناء البلقان غالبا ، خاصة من دالماشيا . وفى الثمانينيات بلغت نسبة أبناء النمسا - المجر والألمان نحو عشر الأجانب فى مصر ، تسعة أعشارهم من النمسا - المجر والعشر فقط من الألمان . ولكنهم جميعا كانوا فى تناقص مطرد خلال أواخر القرن ، حتى انقرضوا عمليا حوالى الحرب الأولى وبسببها.

أما الرباعية السائدة فقد كانت أوزانها النسبية فى تغير مستمر ، ولكنها جميعا وككل بدأت أولا بنسبة عالية (حوالى ٨٧٪) ، ثم تعرضت لانحدار محسوس منذ بداية القرن الحالى (+ ٦٠٪) ، ولكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك حتى عادت منذ حوالى الحرب الثانية إلى حيث بدأت (حوالى ٩٠٪) . وهذا المنحنى يصدق بصفة منفردة على كل من اليونانيين والإيطاليين الذين انتهوا ونسبتهم كما بدأت تقريبا ، بينما يبدى الفرنسيون انخفاضا متواصلا باستمرار تقريبا ، وعلى العكس البريطانيون الذين كانوا أكثر تذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض.

على أن التوازنات والعلاقات والمقارنات بين أطراف الرباعية لا تقتصر على الحجم فقط ، بل تمتد إلى درجة الأقدمية أو الحداثة ، وإلى مدى الانتشار أو التركيز فى التوزيع الجغرافى ، ثم إلى المهن والانتخاب الحرفى ، وأخيرا إلى النفوذ والمكانة المادية والأدبية ، ليس فقط داخل الجماعة الأوروبية ذاتها بل وفى المجتمع المصرى نفسه أيضا.

فأولا ، اليونانيون . هؤلاء أقدم الجاليات الأوروبية بمصر إطلاقا وأطولهم وأعمقهم جذورا بترابها. ولا ننسى أن اليونان هى أول وأقرب دولة أوروبية عرفتها مصر القديمة ، وأن اليونانيين هم أول جالية أجنبية أقامت استعمارا استيطانيا حقيقيا فى مصر تحت البطالسة . هذا إذن فى الحقيقة هو الاستيطان اليونانى الثانى فى مصر . وفيه كانوا دائما أكبر الجاليات حجما وعددا . وقد انتهوا كما بدأوا وهم يشكلون نحو خمسى الأجانب فى مصر . إلا أن نسبة أعدادهم كانت فى تناقص تدريجى فيما بين الطرفين حتى هبطت إلى الخمس فقط أثناء الحرب

الأولى. وقد كان لطرد اليونانيين من آسيا الصغرى وتركية أوروبا ومجازر الحرب وعمليات تبادل السكان دور كبير فى تدفقهم من جديد على مصر بعد الحرب الأولى.

وفى البدء كان اليونانيون وحدهم نحو نصف الأوروبيين تقريبا ، ونحو الجاليتين التاليتين عدديا معا وهما الإيطالية والفرنسية . ولكن مع تزايد الأوروبيين عموما ، انخفضت نسبة اليونانيين من النصف إلى الثلث إلى الربع ببطء وهدوء ، إلى أن عادت فاقتربت من النصف فى النهاية وقبل الخروج حين وصل عددهم إلى أوجه وناهز المائة ألف ، وهو أقصى ما حققته جالية أجنبية فى مصر باستثناء الشوام أو مثلهم تقريبا . كل هذا مع ملاحظة أن بضعة آلاف من اليونانيين كانوا يدرجون دائما ضمن الجنسيتين البريطانية والإيطالية بوجه خاص.

ولعل أهم من الأقدمية والحجم بين اليونانيين التركيب الاجتماعى والتوزيع الجغرافى ، حيث يبدون فى الجانبين تناقضا وتفاوتا حادا لا تعرفه جالية أخرى فتوزيعا هم بلا جدال أكثر الأوروبيين انتشارا وتغلغلا فى كل تضاعيف مصر غير مقتصرين كمعظم الآخرين على العاصمتين ، ومع ذلك فهم أكثر الجاليات تركزا فى إحداهما ونعنى بذلك الاسكندرية.

فعلى الجانب الأول نجدهم فى المدن المتوسطة والصغرى وحتى القرى وصميم الريف ، فهم وحدهم من بين كل الأوروبيين الذين يتوزعون كأفراد وليس ككتل بالضرورة . وكما يلخص المثل الانجليزى المعروف ، فإن «تحت كل حجر فى مصر يونانيا Under every stone in Egypt there is a Greek» . أو كما قال كرومر «حيثما توجد أدنى فرصة للشراء رخيصا والبيع غاليا ، فسيوجد المساوم اليونانى الصغير» (١). أو كما يقول لوران ، «ما من كفر فى مصر، لا تلقى فيه بعض اليونانيين ، يأتون بلا أية موارد ، يعيشيون الحياة البسيطة لأفقر فلاح ، ثم بسرعة يكونون تجارة صغيرة فى الغلال ، ثم يفتحون دكان بقالة ، مخبزا ، أو صيدلية» ...إلخ ، إلى أن يصنعوا ثروة محترمة (٢). وقد كان مطحن الحبوب ، تماما كالبقالة والحانة ، علامة مؤكدة على «جريجى» القرية.

أما على الجانب الآخر ، جانب التركز المدنى ، فليس كمثلهم جالية تتركز فى، وتسيطر على ، الاسكندرية . فنسبتهم بها ، على عكس بقية الجاليات الأخرى ، أعلى منها فى سائر مصر وفى أى بقعة أخرى منها بما فى ذلك القاهرة . ففى

---

(1) Modern Egypt, Vol. II, P. 250-2.
(2) P. 199

الاسكندرية كان يتكدس أكثر من نصف مجموعهم فى مصر ، كما يفوق عددهم بها عدد كل الجاليات الأخرى مجتمعة إذ يبلغ نصف مجموع الأجانب بها . وفضلا عن ذلك فانهم كانوا يمثلون تقريبا كل أرستقراطية المدينة . (من هنا إزدحام الاسكندرية بأسماء الأماكن اليونانية الحديثة خاصة فضلا عن القديمة ، مثل حدائق أنطونياديس وشاطئ جليم (جليمونوبولو) وأتنيوس وجاناكليز ...إلخ) لقد كادت الاسكندرية ترتد بهم مدينة شبه «هيللينية» من جديد مثلما بدأت فى القديم!

أما عن تركيبهم الإجتماعى ، فكما كانت الجالية اليونانية من أعرق المستوطنين وأنجح رجال الأعمال ، فقد كانوا أيضا من أحط طبقات المهاجرين كما يقال ، كما كانت لهم شهرة سيئة فى الجريمة والسرقة والقتل ...إلخ . على أنهم أساسا كانوا من التجار ، والتجار المهرة ، رغم شدة تنوع حرفهم المختارة . فالى جانب تجارة التجزئة ، خاصة ، البقالة ، ونصف الجملة وتجارة القطن وحلجه والمضاربة فى بورصته ، كانوا وحدهم بين الأوروبيين الذين نجحوا فى التجارة خارج حدود مصر ، فكانت كل تجارتها مع السودان تقريبا فى أيديهم.

كذلك دخلوا ميدان الملكية الزراعية وشركات استصلاح الأراضى بنجاح كبير (كثير من العزب الجديدة فى شمال الدلتا تحمل أسماء يونانيين ، كذلك كثير من أصناف القطن الممتازة المبكرة مثل السكلاريدس والزاجوراه ...إلخ) . وأخيرا فانهم إذا كانوا قد ارتبطوا بشدة وتقليديا بحرف الفندقة والمطاعم والمقاهى والحانات وغيرها من الخدمات الصغيرة ، فقد اتجهوا فيما بعد إلى المهن الحرة إلى حد بعيد ، غير أنهم كانوا بعيدين تماما عن الوظائف الحكومية.

يلى اليونانيين فى الأهمية العددية الايطاليون . بدأوا نحو نصف اليونانيين عددا ، ولكنهم كانوا يزدادون بسرعة مطردة بحيث كانت الفجوة بينهم وبين اليونانيين تضيق بانتظام حتى كانوا يقتربون منهم أحيانا كما فى مرحلة الحرب الأولى حين بلغوا نحو ثلث الأوروبيين عددا ، وإن جنحوا إلى الهبوط فى النهاية فصاروا نحو الربع . وقد سجل الايطاليون فى أوجهم ثانى أعلى قمة عددية بين الجاليات الأوروبية بمصر ، نحو ٥٠ ألفا ، وذلك قبل الحرب الثانية حين تعاظم نفوذهم المادى والأدبى والاجتماعى والسياسى فى البلاد . غير أن أعدادهم انخفضت بشدة كما انحسر نفوذهم أثناء الحرب ، وإن عادت بعدها إلى الزيادة نسبيا.

وكما أنهم من أقدم الجاليات الأوروبية تدفقا وإقامة بمصر ، فانهم من أوسعها انتشارا وتغلغلا بعد اليونانيين . فلم يكونوا يتركزون فى العاصمتين فحسب ، بل وينتشرون فى المدن الاقليمية الثانوية والصغرى كالمنصورة وطنطا والزقازيق . وإلى جانب مشاركتهم فى نشاطات القطن والتجارة الخارجية والجملة،

كان منهم العمال المهرة والفنيون والفنانون وكثير من المهن الحرة . ولكن أكثريتهم كانت من طبقة صغار التجار البسطاء.

أما الفرنسيون فرغم أنهم بدأوا بأعداد كالإيطاليين فلعلهم كانوا أقرب العناصر الأوروبية إلى الثبات بل الجمود من حيث الحجم المطلق . فقد كان عددهم يرتفع ببطء شديد ومعدل منخفض للغاية، مما يفسر أن نسبتهم المئوية كانت فى تناقص حاد شبه مطرد ، بل إنهم وحدهم تقريبا الذين خبروا تناقصا حقيقيا فى عددهم المطلق فى أحد العقود فى أواخر القرن الماضى . وعموما فإنهم لم يزيدوا فى «سقفهم» عن العشرين ألفا تقريبا ، أى نحو عشر الأوروبيين لا أكثر . هذا مع ملاحظة أن الفرنسيين الحقيقيين من ذلك العدد لم يكونوا يتجاوزون النصف ، أو نحو ١٠ آلاف ، إذ كان يندرج تحت الجنسية الفرنسية كثير من أبناء المغرب الكبير واليهود وغيرهم من الرعايا الفرنسيين . فى ١٩٤٧ مثلا كان عدد الفرنسيين الحقيقيين ٩٦٠٠ ، وأبناء المغرب الكبير ٣٢٠٠ ، من مجموع الجالية الفرنسية البالغ ١٧,٨٠٠ تقريبا.

مع ذلك فقد كان النفوذ الحضارى والثقافى الأكبر والسائد هو للفرنسيين بلانزاع حيث كانوا يتركزون فى المهن الحرة والتعليم والوظائف الحكومية الفنية والعالية ، بجانب التجارة والأعمال والقناة . وكمؤشر إلى أهمية هذا النشاط التجارى الأخير ، كانت استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية فى مصر أكبر من أية استثمارات أخرى . وقد كانت معظم طبقة العمال المهرة الممتازة من بينهم ، وكذلك كانت لهم معظم محلات التجارة الراقية.

على النقيض تماما من الفرنسيين ، الانجليز لاشك هم أكثر الجاليات الأوروبية تفاوتا من حيث الحجم والعدد . فكما كانوا آخر الوافدين وأحدثهم عهدا ، فانهم بدأوا بأرقام متواضعة لا تذكر ولا تقارن البتة بالجاليات الثلاث السابقة . ولكنهم منذ الاحتلال كانوا فى صعود مطرد ، بحيث تفوقوا على الفرنسيين منذ أواخر القرن وظلوا كذلك إلى النهاية ، حين قاربوا نصف اليونانيين أو نحو ١٧٪ من الأوروبيين ولو أن من الضرورى أن نلاحظ أن أرقام الجالية البريطانية كانت تتضمن دائما قوة جيش الاحتلال المقيم.

وعموما يمكن القول إن البريطانيين إذا كانوا قد أزاحوا جالية أوروبية أخرى بعينها وحلوا نسبيا محلها ، فتلك الجالية بلا ريب هى الفرنسية . والواقع أن الجاليتين قد تبادلتا المواقع النسبية وزنا ووظيفة . فقد انتقلت السيطرة على الوظائف الحكومية والإدارة العليا والخبراء والفنيين والخدمات الفنية والصناعة

الحديثة إلى البريطانيين بعد أن كانت عادة من نصيب الفرنسيين . أيضا تغلغل الانجليز فى تجارة التصدير والاستيراد والبنوك والصناعة والمواصلات والنقل الداخلى والخارجى والرى والزراعة . وكانت تجارة القطن خاصة وتجارة الجملة والشحن البحرى والمالية والتأمين ، باختصار مفاتيح الاقتصاد ، فى أيديهم ، تماما مثلما احتكروا الوظائف القيادية والسلطة.

على أن الانجليز كانوا مركزين بعنف فى العاصمتين بعيدا عن الانتشار أو التوغل فى أعماق البلد . كذلك فقد كانوا ، كالفرنسيين ، نصفهم أو أكثر رعايا بريطانيين ، بينما لم يزد الانجليز الحقيقيون على نحو ١٥ ألفا كحد أقصى . وتلك الرعويات البريطانية كان أهمها المالطيون والقبارصة وحتى بعض الهنود المسلمين . مثلا من ٣١,٥٠٠ بريطانى مسجلا فى ١٩٤٧ ، كان ١٣,٣٠٠ فقط من الانجليز الحقيقيين ، ونحو ٧٨٠٠ من المالطيين ، ونحو ١٠٠٠ من الهنود . وقد كان هؤلاء المالطيون يمثلون نسبة كبيرة من أعدادهم فى المهجر عموما ، والتى ثبت أنها كانت أكبر من أعدادهم فى وطنهم الأب . وقد اكتسب المالطيون بالذات فى مصر سمعة سيئة فى الجريمة أسوأ مما كان لأدنى طبقات اليونانيين . ولكن كثيرا منهم كان من التجار والحرفيين ، خاصة صناعة الأحذية واللحام...إلخ.

هرم المستعمرة الطبقى

بهذا تم لنا الآن مسح عام لعناصر الجاليات الأوروبية كل على حدة ، وهاهنا نصل إلى الهيكل الحقيقى للتركيب الاجتماعى والثقل المعنوى للمستعمرة الأوروبية والأجنبية ككل . فكما فرضت المستعمرة نفسها على، أو قرب، الهرم الطبقى الوطنى ، تنضدت هى نفسها فى هيراركية طباقية على نمط هرمى أو عنقودى متراتب ودرجات هذا الهرم أو طبقاته واضحة تمام الوضوح.

فقاعدته هى بالضرورة أكبرها حجما ومساحة أى أوسعها انتشارا جغرافيا ، وأقدمها وأقربها التصاقا بالوطنيين وتداخلا معهم ، كما هى أقلها ثراء ومكانة بحكم المهن والحرف . ومسافة البعد ، بالتالى ، بينهم وبين المصريين أقل ما تكون ، وهذا يعنى اليونانيين على الفور وبلا جدال ، كما يمكن أن نضيف إليهم بسهولة رباعية الشرقيين من شوام وأتراك وأرمن ويهود ، فلأغلبهم نفس ملامح وخصائص اليونانيين كجاليات.

أما الطبقة الوسطى ، أو جسم الهرم ، فيتألف من العناصر الأقل حجما وانتشارا والتحاما بالسكان الوطنيين والأكثر ثراء ومكانة أدبية ومادية بحكم

الوظائف والدخول . وبسهولة تامة ينصرف هذا إلى الايطاليين والفرنسيين معا . وأخيرا وعلى قمة الهرم ، ضيقة باردة ، متباعدة إن لم تكن مترفعة ، تأتى الجالية البريطانية الحاكمة بنفوذ المستعمر المسيطر وبأعدادها المحدودة اللصيقة بالمدن العواصم فقط وبمواقعها القيادية عموما.

والآن ، ومن وجهة نظر جغرافية الاستعمار ، ماذا يعنى هذا الهرم بدرجاته وطبقاته ؟ فى معادلة موجزة وجامعة ، وبحسب الخصائص والملامح المحددة التى عرضنا ، يمكن أن نقول إن قاعدة الهرم هى أقرب عناصره إلى الاستعمار الاستيطانى بمعنى الكلمة ، ووسطه هو أقربها إلى الاستعمار الاستغلالى فى أوضح صوره ، بينما تأتى قمته أقرب ما تكون إلى الاستعمار الاستراتيجى بمعناه الكلاسيكى . وتلك جميعا نتيجة منطقية فى الواقع ، إن لم نقل تحصيل حاصل . فرغم أن الجاليات جميعا شاركت بدرجة أو بأخرى فى أبعاد الاستعمار الثلاثة من استيطان واستغلال واستراتيجية . فلا جدال أن اليونانى تقليديا كما فى كل مكان ألصق ما يكون بالاستيطان ، بينما كان الانجليزى أبعد شئ عنه وأدخل ما يمكن فى لعبة الاستراتيجية والمواقع العسكرية ، فى حين كان الايطاليون والفرنسيون أكثر اهتماما بالاستثمار والاستغلال.

وثمة ملاحظة أخيرة فى الختام . فكما كان المصريون يتبادلون العداء مع الانجليز كمستعمرين، كانت سائر الجاليات الأوروبية تتبادل معهم حبا مفقودا وحقدا دفينا رغم ما كانت تتمتع به من حمايتهم ورغم أنها كانت تعمل فى ظلهم . وفيما عدا هذا فلقد كان القاسم المشترك الذى يجمع بينهم هو امتصاص دم المصريين ، أو فلنقل اعتصار مصر ، إلى أقصى حد ممكن . ومع ذلك فقد دخل المصريون طرفا فى هذه التوازنات ، فكانوا بقدر المستطاع يحاربون الاستعمار البريطانى بتلك الجاليات الأوروبية المضادة . إنه ببساطة منطق التوازن واستراتيجية المضاربة.

الفصل الخامس والعشرون
شخصية مصر الاستراتيجية

الآن، وقد درسنا مراحل وأدوار تاريخ مصر الچيوبولتيكى ما بين امبراطورية ومستعمرة وحللنا معانيها ودلالالتها الاستراتيچية، نحن فى موضع يسمح لنا بالتعميم بعد التخصيص، لننفذ إلى أعماق شخصية مصر الاستراتيچية ككل وكاقليم من الخارج، ولنحدد جوانب القوة والضعف فيها، ثم لنضع مصر كقوة سياسية فى الميزان بما فى ذلك دورها ووزنها السياسى، ثم أخيرا لنقيم ونقين اركان وقواعد استراتيچية مصر من الداخل، حتى نصل من ذلك جميعا الى مؤشرات للعمل المستقبلى تفيد فى تخطيط أهدافه لاسيما فى الصراع المصيرى مع اسرائيل.

استراتيچية مصر الخارجية

التناسب بين الموقع والموضع

اذا كان ثمة من خاصية واحدة فى شخصية مصر الاستراتيچية مستمرة ومشتركة بين عصرى الامبراطورية والمستعمرة، على ما بينهما من تناقض جذرى، فتلك الخاصية هى يقينا أنها كانت دائما مركز دائرة، مركز دائرة قلت أو كبرت، ضاقت أو اتسعت، ولكنها دائما دائرة لها محيط وابعاد وهى مركز ثقله وجاذبيته ولها الدور القيادى فيه، بايجاز حاسم، كانت مصر باستمرار قطب قوة وقلب اقليم، فحتى وهى مستعمرة محتلة، ومهما كانت أوضاعها الداخلية، فلقد كانت مصر - للغرابة والدهشة - مركز دائرة ما وليست على هامش دائرة أخرى.. ونادرة جدا هى المراحل التى انزلقت فيها الى قوة بينية بدلا من مركز القوة الذى كانته غالبا، ولاشك أن هذه الصفة الجوهرية التى تكاد تنطوى على متناقضة مثيرة، ترتد الى جذور جغرافية أصيلة وكامنة فى كيان مصر تستدعى البحث والتحقيق.

والحقيقة العظمى فى كيان مصر ونقطة البدء لأى فهم لشخصيتها الاستراتيچية، هى اجتماع موقع جغرافى أمثل مع موضع طبيعى مثالى وذلك فى تناسب أو توازن نادر المثال، فالموقع والموضع هنا متكاملان جدا فى الدور،

ومتناسبان الى حد بعيد فى المقياس، فكل منهما ضخم الحجم او الخطر، ولكن فى تناسق دقيق وشبه محسوب، فمصر ليست مجرد موقع أو موضع هام، بل الاثنان معا، ليست مجرد ممر أو مقر خطير، بل كلاهما، ليست مجرد محطة طريق حاسمة أو صومعة غلال ضخمة، بل هى هما على السواء.

فعلى طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط، ولمسافة ١٠٠٠ ميل من الصحراء، لا نجد معمورا سوى وادى النيل (١)، بل انه بحجمه الذى يحمل اليوم نحو ٤٣ مليونا من البشر، يعد أكبر وأضخم رقعة معمورة في شمال أفريقيا وغرب آسيا ابتداء من المحيط الاطلسى حتى تخوم الهند.. ولعل وزنه النسبى فى الماضى كان أكبر وأضخم، بل إن هذا المؤكد تاريخيا.. لقد كانت مصر «قاعدة قوة طبيعية natural seat of power »، أكبر قاعدة قوة طبيعية في المنطقة، وخلف هذه القاعدة الصلبة، بالطبع، يكمن النيل، فاليه ترجع كل قوتها ممثلة فى وفرة انتاجها وثراء غلاتها، حتى أعداؤها كانوا على وعى بهذه الحقيقة الأساسية، إلى حد أن منهم، مثل هيتون، من نصح قومه بالتربص بها وقت إمتناع النيل عن الفيضان حين تغيب قوتها وتستحيل ضعفا فيكون مقتلها (٢).

أما عن الموقع فاذا كانت منطقة الشرق العربى، حول الجزيرة العربية بعامة، هى خاصرة العالم القديم حيث يضيق اليابس أكثر ما يضيق وحيث يتداخل اليابس والماء أكثر ما يتداخلان، فان مصر هى بدورها خاصرة الخاصرة، أو فلنقل عين القلب، حيث تجتمع فيها القارات الثلاث وتفترق البحار الداخلية الهامة، وهى من ثم خاصرة العالم القديم برمته وأرض الزاوية منه وقطب الرحى فيه، ولعل من الاجترار وحده بعد هذا أن نكرر أنها تمثل أهم موقع فى العالم بعامة، بينما قدلايكون من المغالاة ما ذهب اليه البعض في وصفها بعاصمة العالم الاستراتيجية.

وبذلك كله حق لنا أن نقول إن موضع مصر إذا كان هو السهل الممتنع، فان موقعها هو الصعب الممتنع، السهل الممتنع - لأن من السهل أن نجد بين البيئات النهرية الفيضية الغنية موضعا كمصر، وإن كان من غير المحتمل أن نجد مثله فى خصائصه وإمكانياته، والصعب الممتنع - لأن موقع مصر الحاسم الحاكم

(1) D.H. Cole, Imperial Military Geography, Lond. 1937, P. 291.

(٢) نقولا زيادة، رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى ، القاهرة ص ٩٨.

هو موقع متحد مثلما هو مقتحم، وهو لذلك صعب المواصفات ويكاد يمتنع مثيله، ومن مجموع الاثنين، كانت مصر فى الأعم الأغلب أكبر قاعدة طبيعية وأضخم قوة بشرية في المنطقة، وكان التناسق المتناغم بين حجم موضعها وخطر موقعها هو مفتاح عبقرية المكان فيها.

وحتى نجسم هذه الحقيقة في الذهن، يكفي أن نتصور الموقف لو إختل أحد حدى المعادلة، لو قد كانت مصر موضعا ضئيلا صغير الحجم والامكانيات، لما زادت الا قليلا عن واحة صحراوية متواضعة من عشرات الواحات المنتثرة في صحارى العالم القديم (١) أو لكان حكمها حكم الجزر الضئيلة فى وسط المحيطات العظمى كصقلية مثلا، ولكانت بالضرورة - وتلك جيوبولتيكيا آفة الوحدات الطبيعية القزمية في وسط أقاليم شاسعة - تابعة سياسيا كما هي عاجزة حضاريا.. ومن الناحية الأخرى، فلو كانت مصر الموضع الضخم التي هي بالفعل، ولكن في موقع متخلف هامشى على أطراف العالم المتطوحة، لما زادت عن بريطانيا العصور الوسطى مثلا أو أستراليا العصور الحديثة، شبه عملاق نسبيا ألا أنه حبيس قفصه.

كذلك نستطيع أن نسبر مدى التناسق بين الموضع والموقع فى مصر إذا نحن قارناه بكل من العراق والشام، فهنا وهناك سنجد إختلالا محسوسا فى هذا الاتجاه أو ذاك، له نتائجه المادية والاستراتيجية البعيدة، فالشام بعامة يتمتع بموقع ممتاز وخطير، يكاد يشارك في موقع مصر نفسها، بل وسنرى أنه في الحقيقة أقرب إمتداد له، لكن الشام برقعته المحدودة نوعا، وبيئته التى يتداخل فيها الجبل والوادى، والواحة والصحراء، فضلا عن قصور موارده المائية المطرية المذبذبة، يمثل نسبيا موضعا محدود الوزن والامكانيات بحيث لا يتكافأ مع موقعه الحيوى، وعلى العكس العراق، فهاهنا موضع غني عريض الثراء برافديه أو نيليه كما يوصفان أحيانا ، مترامي الرقعة والامكانيات، حتى ليفوق بالقوة موضع مصر، غير أن موقع العراق الداخلي الخلفى المتطوح قليلا، يعد على أهميته - متخلفا نوعا، وهو على وجه اليقين لا يرقى إلى مستوى موضعه الثمين.

ذلك التناسق الطبيعي الدقيق بين قوة الموضع وقيمة الموقع فى مصر لم يكن، مع ذلك، الحقيقة الوحيدة الكبرى فى كيانها، فان الذبذبات التى حدثت فى العلاقة بينهما، والتى رجت توازنهما، ، لعبت دورا هاما فى تحديد مصير مصر، والحقيقة أن كيان مصر ومصيرها وظيفة مباشرة للعلاقة المتغيرة بين قيمتها كموقع وقوتها كموضع: موقع خطير يتطلب لتحقيقه وضمانه موضعا غنيا كفئا، فاذا ما إجتمعا

(١) هويتازى ، ص ٣٧٢.

طفرت مصر كقوة إقليمية كبرى، أما إذا قصر الثانى عن الاول وقصر دون متطلباته وقعت مصر فريسة إقليمية وضحية، بمعنى آخر، إن مكانتنا هى محصلة مكاننا وامكانياتنا على حد سواء، وبصيغة رياضية، إن معادلة القوة فى مصر هى: القوة = الموقع × الموضع، ذلك مفتاح الماضى مثلما هو دليل المستقبل، ومن الممكن أن نتتبع فى تاريخ مصر ذبذبات العلاقة بين الموضع والموقع لنرى متى وأين إجتمع الحد الأقصى أو الحد الأدنى من الاثنين معا، او من اى منهما على انفراد، ومن المحقق اننا سنجدها تتفق الى حد مثير مع مصيرها ووضعها السياسى.

خريطة الخطر

ونحن نتقدم خطوة أخرى نحو فهم شخصية مصر الاستراتيجية حين نرى انعكاسات وردود فعل تلك العلاقة المتغيرة بين الموقع والموضع، فمصر بيئتها الغنية الرخية كجزيرة خضراء فى وسط محيط صحراوى عظيم كان يلفظ قبائل الرعاة والرحل التى يحزبها جفافه وفقره، تكاد تعد العينة النموذجية للجغرافيا البشرية التقليدية للأودية النهرية، فالوادى النهرى فى كل مكان هو إما مهبط لسكان الجبال والمرتفعات المحدقة رأسيا (الجانج والسند والرافدان) وإما مجمع لسكان الصحراوات المحيطة أفقيا (الهوانجهو وما بين النهرين والنيل) هكذا تبدو مصر قطب جاذبية شديد الإغراء، وهو إغراء لا يعرفه الا من عرف معنى الوصول إلى أى واحة بعد رحلة قاسية فى الصحراء، ولهذا كان «اهبطوا مصر فان لكم ما سألتم» هو الشعار العملى لكل رحل وبدو الصحارى المحيطة من قبل يوسف وبعده.

من هنا فلقد كانت الصحراء دائما «فى ظهر» مصر تدق باستمرار على بابها الخلفى (١)، تطرقه أو تتطرق اليه أو تقتحمه بلا استئذان طرقات الرعاة، وفى هذا كانت قصة مصر مع بدو الصحراء فصلا عاديا بل قطاعا نموذجيا من علاقة الصراع العدائية بين الرعاة والزراع أو الرمل والطين، وليست قصة الصراع الدامى الرهيب بين ست واوزوريس فى الملحمة الشهيرة إلا رمزا مصريا جدا للصراع بين الرمل والطين وبين الصحراء والوادى على الترتيب، فلقد كان كابوس المصرى الجاثم وحلمه المزعج المقيم هو خطر الراعى، هذا الذى يتقافز حوله إما كزفير الصحراء السافية أو كزواحف الكثبان الرملية أو كأرجال الجراد المنتشرة.

لهذا لم يكن أبغض اليه من الراعى البدوى منذ التوراة الى العصر الحديث.. ففى التوراة، سفر التكوين «لأن كل راع هو نقمة على المصريين» وفى الجبرتى

(1) Howarth, The world about us, P. 38.

شكوى مرة من الأعراب «الذين هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس»، بينما أن مثلنا نحن الدارج «غار الجمل بما حمل» مازال تعبيرا بالكناية عن نفس الشعور.

الموقع، هو الآخر، لم يكن أقل جاذبية لكل رواد البحر من تجار أو مغامرين من وراء البحر الذى يغسل شواطئها «ويمسح نوافذها» من الجانبين، فكانت قبلة (أم نقول بوصلة؟) الأساطيل من ثم، وكان الشعار العملي «اصعدوا النيل» منذ أوكتافيوس وأكتيوم حتى نلسون وأبوقير، وعن هذا عبر ليبنتز بوعى فى مشروعه للويس الـ ١٤ حين قال: «لا يوجد بين أجزاء الأرض جميعها بلد يمكن التسلط منه على العالم كله، وعلى بحار الدنيا بأسرها، غير مصر» (١)، وهكذا، وبحكم طبيعتها الأمفيبية، تعرضت مصر لأخطار الصحراء والبحر، لذئاب البر وذئاب البحر كما يعبر البعض (٢) او لقراصنة السهوب وقراصنة البحر كما يضعها البعض الآخر (٣)، وكان «قدر أكبر مما ينبغى من تاريخ مصر الماضى هو تاريخ الأمم الأخرى التى طمعت فى ثروتها»(٤).

وعلى الجملة، وحتى لا ننسى، فان لكل إمبراطوريات الماضى «برابرتها» واذا كان التيوتون برابرة الامبراطورية الرومانية هم أشهر برابرة التاريخ، فقد كان للامبراطورية المصرية برابرتها الذين لا يقلون خطرا فى القديم وفى الحديث.. وكما إستولى أولئك على الإمبراطورية الرومانية وحكموها من داخلها، فعل هؤلاء بالامبراطورية المصرية، وهؤلاء البرابرة وأولئك جميعا، دعنا لاننسى، هم من الرعاة أو الرحل أساسا، وهو ما يعود بنا الى قصة الصراع الأبدى ونتائجة المحتومة بين الزراع والرعاة.. فلقد كان الهكسوس برابرة الامبراطورية الفرعونية، قل «تيوتونها» على البر، بينما كانت شعوب البحر هى «نورسها والفايكنج» فى الماء، وفى العصور الوسطى كان التتار والمغول هم برابرة الإمبراطورية الإسلامية - العربية - المصرية المشتركة على اليابس، مقابل الصليبيين على البحر.

وعند هذا الحد من المناقشة، نضع أيدينا على الملمح المفتاح: لقد عاشت مصر دائما أو غالبا فى خطر، ويكاد الخطر الخارجى يتناسب طرديا مع خطورة الموقع وأهميته وغناه، ومع الإثنين يتناسب الثمن أيضا تناسبا طرديا، فمن يكسبه

(١) محمد برج . قناة السويس فى ١٠٠ عام، القاهرة، ١٩٦٩ ، ص ١٧.

(٢) فايفيلد، بيرسي، الجيوبوليتيكا ، مترجم ، القاهرة، ص ٤٥.

(3) H. J. Mackinder, On the scope & methods of geog., Lond, 1951 (reprint), P. 28.

(4) A. Holman, Future of mining industry in Egypt, Cairo 1948, P.5

يكسب الكثير ومن خسره خسر أكثر، ونبادر على الفور فنضيف إن هذه الحقيقة ـ الحياة في ظل الخطر ـ لم تكن وليست شرا مطلقا، بل هي أساسا ظاهرة صحية رغم كل التضحيات والثمن الباهظ الذى دفعته مصر من حريتها أحيانا كثيرة، وهي ظاهرة صحية، لأنها أبدا – ومنذ وقت مبكر – شحذت الوعى القومي، وأرهفت الحساسية واليقظة الوطنية وإستبعدت إحتمالات الإنغلاق على الذات واللامبالاة بالعالم الخارجي: لقد أنضجت شخصية مصر ونمتها باختصار.

وقد تزايد ذلك الخطر صعدا مع توسع المعمور وظهور القوى الضخمة، ثم مع ظهور الحروب الدينية، ثم مع إستشراء الأطماع الإستعمارية الحديثة، والحروب الدينية بالذات، ابتداء من الصليبيات حتى الصهيونيات، كان معناها أن مصر التي هي أصلا عاصمة العالم إستراتيجيا، قد أصبحت تشارك في موقع عاصمة العالم دينيا، وبذلك جاءت كمضاعف للخطر الكامن في موقعها الجغرافي والمحيط بثرائها الطبيعي، لقد تحول الموضع الى مطمع، والموقع الى موقعة! من هنا كان على مصر ـ قبلة الغزاة ـ أن تكون دائما قوة محاربة، وأصبحت أرض معركة باستمرار تقريبا، وقل أن نجد شعبا دفع من دمه ثمنا لحريته، ومن حريته ثمنا لموقعه، مثلما دفع الشعب المصرى، وكما حاربت مصر مرارا طوال تاريخها الملحمى القديم والحديث، فالملاحظ أيضا أن كل من سيطر عليها حارب فيها أو منها أو عنها، إبتداء من البطالسة والرومان إلى الأتراك والإنجليز... إلخ.

من الملاحظ أيضا أنه كان هناك دائما عدو بعينه متربص بها يتمنى ويعمل على سحقها ويرىِ فيها موطن الخطر ومكمن القوة ومفتاح المنطقة، ثمة كان الصليبيون والمغول في العصور الوسطى، ثم كان الانجليز منذ محمد على (هل نضيف الولايات المتحدة اليوم؟) تاريخ مصر الحديثة، مثلا، ليس في رأى البعض إلا محاولة مستمرة من جانبها لإقامة قاعدة قوة ذاتية مؤثرة، تقابلها محاولة مضادة من جانب القوى العظمى مجتمعة أو فرادى لإجهاض تلك المحاولة وإحباط قيام قاعدة القوة المصرية، وخلال هذا الصراع أو المبارزة الاستراتيجية كان تكتيك مصر هو لعبة التوازن بين تلك القوى ومضاربتها ببعضها البعض، وذلك على شكل تحالف مصر دائما مع الدولة العظمى الثانية ضد خطر الدولة العظمى الاولى (١) وهذا بغض النظر عن المتغيرات المتعاقبة وتبادل المواقع ، مثال ذلك: مصر مع بريطانيا ضد فرنسا لطرد الحملة الفرنسية، مصر مع فرنسا ضد بريطانيا أيام

(١) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ الخلفية التاريخية، القاهرة، ١٩٨٠.

عدائها لإمبراطورية محمد علي ثم أيام الإحتلال لمقاومته وطرده، مصر مع الاتحاد السوفييتي ضد الولايات المتحدة أيام عدوانية الاستعمار الجديد في الخمسينيات والستينيات الأخيرة، ثم أخيرا مصر مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي ودعوى خطر الهيمنة في السبعينيات.

وحتى ندرك المغزى الكامل لقاعدة وجود عدو دائم لمصر متربص أو متوجس في كل عصر، قارن مع تركيا عبر العصور الحديثة، فعلى كلا طرفي أو ركني شرق البحر المتوسط، بتناظر واضح في الشمال والجنوب وبتقارب ملحوظ في الحجم والوزن، ثمة مركز من مراكز القوة الطبيعية التي يحسب لها حساب في ميزان القوة العالمية أو الإقليمية، وباستثنائهما فليس في المنطقة خارج أوروبا قاعدة قوة يعتد بها أو يخشى منها دوليا سواء على ساحل المتوسط الجنوبي او في الشرق الوسط الداخلي حتى إيران ووسط آسيا.. ولكن ما أبعد المدى بعد هذا بين القطبين الشرقيين في لعبة الصراع الدولي.

فبينما كان هناك دائما وإلى الآن حليف من الغرب متطوع متبرع لتركيا ضد خطر الجارة العملاقة الروسيا التي يعمل على تدعيمها كقوة وحفظ استقلالها ككيان (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة على التعاقب)، كانت مصر على العكس تجد العدو الجاهز المقيم ومن نفس حلفاء وسندة تركيا، دونما حليف تعتمد عليه جديا بالضرورة والسبب؟ السبب أن مصر هي موطن الخطورة الحقيقية كقاعدة قوة وانطلاق وكمفتاح اقليمي وكمصدر اشعاع وتأثير... إلخ.

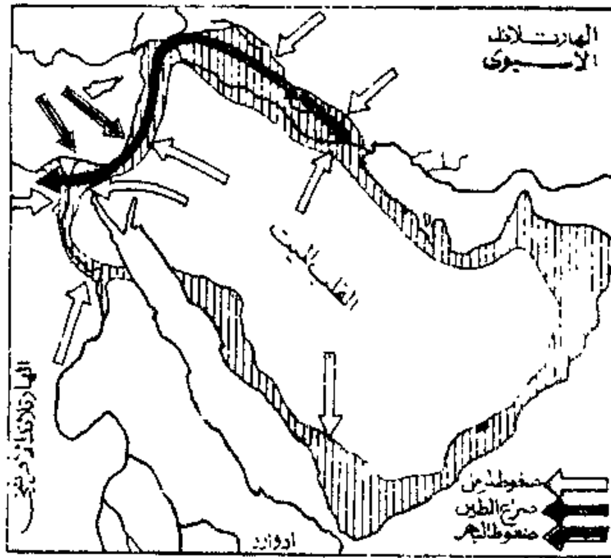
ومهما يكن، فنحن نستطيع أن نجمل خريطة الخطر الذي عاشت فيه مصر إذا نحن وضعناه في إطاره الإقليمي التكاملي العريض، ولعل صيغة الحلقة السعيدة هي الصيغة الجغرافية المناسبة لهذا، وعلى أساسها يمكن أن نصنف الضغوط التي تعرضت لها الحلقة الى ثلاثة، اولا، صراع الشد والجذب داخل دائرة الحلقة السعيدة نفسها، وكان أخطر أقطابه مصر والعراق، وأهم ميادينه الشام (١) ومن الواضح أن ذلك كان أساسا صراع الطين والطين، وأبرز أمثلته الآشوريين والفرعونية ثم العباسية والفاطمية. ثانيا، ضغوط القلب الميت على الحلقة السعيدة وهو ببساطة صراع الرمل والطين، ورغم شدة تواتر هذه الضغوط العالية في أشكالها السلمية كالهجرات والتسرب، فانها لم تأخذ الشكل الاستراتيجي الا مرة واحدة هي التي وحدت المنطقة جميعا مع الاسلام.

---

(١) فيرجريف ، ص ٤٤ .

ثالثا، ضغوط من خارج الحلقة، وهذه أتت من الجانبين، فثمة الهارتلاند الاسيوى فى الشرق ابتداء من إستبس طوران وهضبة إيران والأناضول، وكان صراع رمل وطين، بعيد المدى طويل النفس متعدد الجولات، وكانت ضحيته الأساسية القوس الشرقى من الحلقة السعيدة، ولكنه كثيرا ما وصل الى القوس الغربى أيضا، وأبرز أمثلته الغزو الفارسى، ثم المغوليات والعثمانية، اما على الجانب الآخر، فتنقسم مصادر الضغط الى نطاقين: جنوبا الهارتلاند الإفريقى، وبالتحديد الصحراء الكبرى، ولهذا كان ضغطا خفيفا أو ضعيفا نسبيا لم يتجاوز فى قصاراه القوس الغربى من الحلقة بالكاد، وتقتصر حالاته على الغزو الليبى والاثيوبى قديما، أما النطاق الشمالى فالبحر المتوسط وما وراء البحر فى جنوب وغرب أوروبا، وكان هذا صراع البر والبحر، ولم يقل تواترا وخطرا عن ضغوط الهارتلاند الآسيوى، ولكن اول واخطر ضحاياه كان القوس الغربى من الحلقة بصفة خاصة، فحمل اليه عدا «شعوب البحر» القديمة الاستعمار الكلاسيكى فالصليبى فالحديث على التوالى (شكل ٢١) .

وعلى الفور يتضح لنا من هذه الخريطة ان الاخطار والضغوط التى تعرضت لها مصر انما جاءتها أساسا من الشمال والشرق، بينما كان دور الغرب والجنوب ثانويا وعارضا الى حد بعيد، فأما من الشمال، فقد أتى الخطر البحرى فى موجات متعددة، وكثيرا ما اتخذ من جزر البحر المتوسط الشرقى خشبة قفز علينا، واذا



شكل ٢١ - خريطة الخطر : الضغوط الاستراتيجية التى تعرضت لها مصر تاريخياً

كانت قبرص بالذات تشبه شكلا وموضوعا مسدسا مصوبا نحو الشام، فانه كثيرا ما استدار ليوجه الى مصر كما حدث فى الصليبيات وفى الاحتلال البريطانى، وفى كل هذه الحالات كانت قبرص أول نقطة وثوب وآخر قاعدة انسحاب سواء بالنسبة للشام أو لمصر، هذا بينما كانت كريت عتبة أخرى وقصوى إلى مصر.

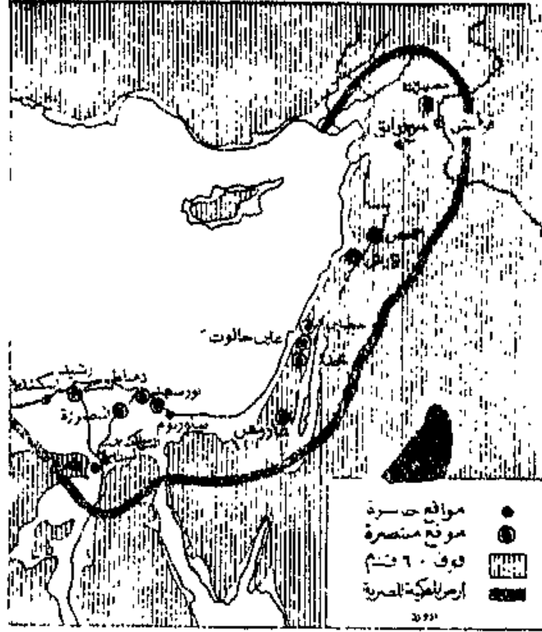
ولكن إذا ما كان خطر الشمال البحرى قد أتانا رأسا ومباشرة فى الأعم الأغلب، فما أكثر ما استدار الينا كذلك بطريق غير مباشر عبر الشام، كما حدث فى الصليبيات والصهيونيات.. ولكن الشام هو أيضا الطريق الحتمى إلينا لضغوط الهارتلاند الآسيوى والحلقة السعيدة نفسها.. وعلى الفور يبرز الشام كعقدة تلتقى فيها كل أنواع الضغوط الموجهة الى مصر، كحزمة مثلثة من الخطر، تختلط فيها جميعا أخطار البر والبحر والرمل والطين على السواء، وبذلك تحدد مصدر الخطر الأكبر على مصر بناحية الشمال الشرقى بعامة، بينما تتكثف نواته الصلبة فى الشام على وجه التخصيص، فالشام قد لا يكون فى ذاته مقر الخطر- لم يكنه قط - ولكنه ممر للخطر محورى، انه استراتيجيا جسر معلق الى مصر بالدقة، ورأس جسر الى الحلقة السعيدة عموما.

لهذا نجد بلا استثناء أن كل خطر خارجي يهدد الشام، يهدد مصر تلقائيا وعلى الفور، بل نكاد نقول إن مصير مصر مرتبط عضويا، تاريخيا وجغرافيا، بمصير الشام عموما وبالأخص منه فلسطين التى شبهها كيبلنج «بتوكة على حزام العالم» والتى يصفها كول بأنها متوسطة فى أكثر أقاليم العالم القديم توسطا (١) إن الذى يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجيا بمثل ما يهددها هيدرولوجيا من يسيطر على السودان.

ولذلك فليس من قبيل الصدفة قط أن معظم معارك مصر الحربية الفاصلة، سواء منها المنتصر أو المنهزم، إنما دارت على أرض الشام وفى ربوعه حسمت، ومعها حسم مصير مصر، يصدق هذا إبتداء من شاروهن الهكسوس وقادش تحتمس، الى قرقميش البابليين وحطين صلاح الدين وعين جالوت قطز، حتى مرج دابق الغورى وحمص ونصيبيين محمد على، ومن المثير اللافت أن هذه المواقع جميعا تتنضد فى دائرتين أساسيتين: أقصى شمال الشام على تخوم آسيا الصغرى، وجنوبه الفلسطينى فى دائرة الاردن، لقد أدركت مصر منذ خيتا والحيثيين على الأقل أن الشام هو خط دفاعها الطبيعى الأول، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأمنها قبل أن يؤكد ذلك جنرالات الاستعمار البريطانى بآلاف السنين (شكل ٢٢).

الى هذا المدى اذن ترتبط مصر بالشام استراتيجيا، وعند هذا الحد أيضا

(1) D.H. Cole , P. 326 .



شكل ٢٢ – أرض معركة مصر . الخط الثقيل يحدد نطاق الدفاع عن مصر ويضم معظم مواقعها الحربية . لاحظ أهمية الشام القصوى .

ينبغي لنا أن نضغط على حقيقة لم تتلق التعبير الكافي عنها بعد، إن ساحل مصر الشمالي وساحل الشام، اللذين يكونان ضلعي زاوية شبه قائمة في شرق البحر المتوسط، يمثلان معا وحدة استراتيجية واحدة، نعم إنهما وحدتان مورفولوجيتان مختلفتان، الأولى نهرية والثانية جبلية، لكن القطاع من الاسكندرونة حتى الاسكندرية هو أساسا قطاع استراتيجي واحد، من وضع قدمه على أي طرف أو نقطة فيه وصل الى الآخر تلقائيا أو آليا، وليست فلسطين وسيناء في هذا سوى النقطة الحرجة ورأس الزاوية.

إن ساحل الشام هو من الناحية الاستراتيجية بمثابة الظل بالنسبة الى ساحل مصر، لا بمعنى الضوء ولكن بمعنى حساب المثلثات، والواقع أننا قل أن ندرك بوضوح مقنع أن مصر والشام تشاركان، إن يكن بدرجات متفاوتة بالطبع، في جوهر الموقع الجغرافي الحيوي الذي يعد عادة ـ وبحق كثير ـ علما على مصر وحدها أساسا، فصحيح أن مركز الثقل في الخطورة والوزن والأفضلية يذهب بلاشك الى مصر، ولكن الشام يشارك في هذا الموقع العبقري بقدر هام، بل وسنجد هذا واضحا في النواحي التجارية والمواصلات السلمية وضوحه في نواحي الاستراتيجية والحرب.

الامبراطورية الدفاعية

في مواجهة كل تلك الضغوط التاريخية والضوابط الطبيعية الكامنة خلفها، كان لابد أن تبذل مصر ضغوطا مضادة لتضمن أمنها وتفرض سلامها، السلام المصري، ولتحول ـ كما حدث بالفعل ـ «قبلة الغزاة» الى «مقبرة للغزاة» فكانت الامبراطورية في العصور القديمة ودولة الوحدة في العصور الاسلامية، وكانت كلتاهما بمثابة نطاق الأمان.

«إن موقع مصر الجغرافي وخصوبة تربتها» يقول دريوتون وفانديبه، «لم يفرضها على سكانها اتباع سياسة التوسع، فلقد رأينا ملوك مصر على صلة بجيرانهم منذ زمن قديم جدا، فكان عليهم أولا أن يدفعوا غارات النوبيين والليبيين والآسيويين الذين كانت تجذبهم خصوبة وادى النيل بلا انقطاع، وأخيرا سعوا للحصول بطريق التبادل على المنتجات التي لا توجد بمصر...»(١).

لا للتوسع إذن من أجل التوسع حاربت مصر، فلقد أغناها عنه غناها، ولكن كضرورة محض دفاعية عن هذا الغنى محل الأطماع وموطن الإغراء، لقد كانت الإمبراطورية المصرية أساسا «امبراطورية دفاعية» وها هنا بالدقة يكمن الفارق الحاسم بين امبراطورية مصر الزراعية وامبراطوريات البدو الرعاة المعادية أو المعاصرة، فالإستقرار يعطى قوة حضارية، ولكن البداوة تعطى قوة حربية، فالبدو شعب محارب، ومحارب مهاجم أساسا، ولكنه غير بناء قطعا، أما المستقر فشعب بناء، ولكنه غير مهاجم قطعا، بل محارب مدافع أساسا.

لهذا فان يكن الرعي «نصف حضارة»(٢) على الأكثر، فان الامبراطورية الدفاعية، هي الأخرى «نصف امبراطورية» في الحقيقة، من هنا فلقد كانت مصر الزراعية في الأعم الأغلب «حضارة بلا امبراطورية أو حضارة بنصف امبراطورية»، بينما البدو الرعاة على العكس «امبراطورية بلا حضاره أو امبرطورية بنصف حضارة» وفي النتيجة سرعان ما كانت الأخيرة تنهار وإن لم ينته خطر أصحابها قط، في حين تستمر حضارة مصر دائما حتى وإن إنهارت إمبراطوريتها الاطول عمرا والأرسخ بقاء.

والذي نود أن نعرض له الآن هو خريطة التوسع المصري، كمتوسط جغرافي

---

(١) دريوتون ، جاك فانديبه، مصر، مترجم ، القاهرة ، ص ٢٧ .

(2) A.L. Kroeber , Anthropology , N.Y., 1948, P. 277 - 8 .

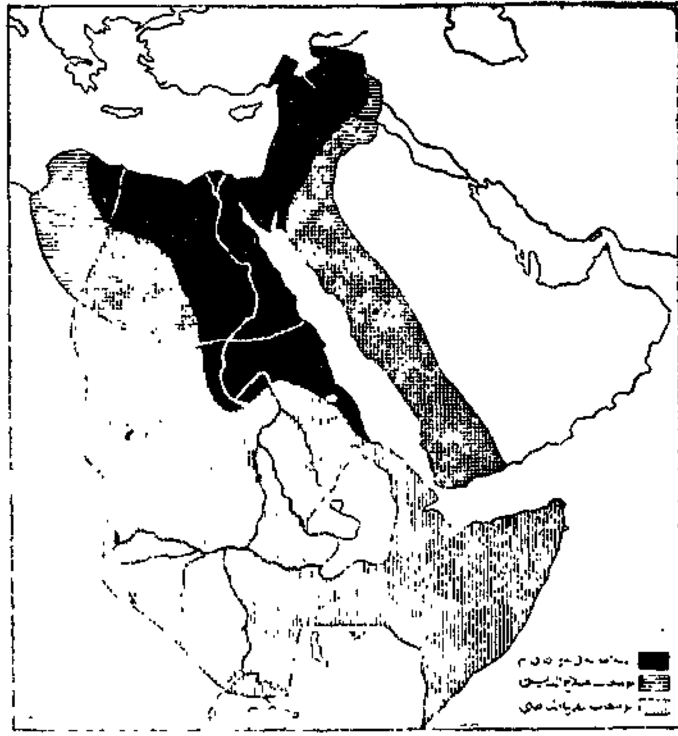
التاريخ، وكمكافيء موضوعي لخريطة الخطر.. ولقد تذبذب مجال نفوذ مصر الخارجي كثيرا عبر التاريخ، ولكن لنا أن نميز على الجملة وفى المتوسط بين نطاقين أساسيين، حلقة داخلية وحلقة خارجية، أو قل منطقة الظل وشبه الظل، أو النواة والشرنقة على الترتيب، وفى الأولى، بالطبع، كان النفوذ المصرى أشد تواترا وكثافة منه فى الثانية.

فالحلقة الداخلية تشمل الشام عموما وفلسطين خصوصا، وغرب الجزيرة العربية فى الحجاز واليمن، ثم إقليم برقة فى الغرب ، والنوبة فى الجنوب، أغلب هذه كانت مسارح الحروب المصرية والضم السياسى قديما أو ملحقات وتوابع ولاية مصر الإسلامية، وأكثر ما يصدق هذا على الشام، فقد إرتبطت مصائره بمصائر مصر على طول العصور الوسطى خاصة، حتى ليمكن أن نقول إن مصر والشام كانا بلدا واحدا معظم مراحلها.

أما الحلقة الخارجية فأكثر تميعا وحدودها أشد هلامية والتفاعل معها أقل حدوثا بكثير، فتتصل فى الشمال الى تخوم الفرات وأرمينيا وحواف الأناضول، ولكنها تمددت أحيانا إلى شمال العراق (الجزيرة) كما اخترقت قلب الاناضول مرة، وفى الشرق تصل الى نجد ولكنها شملت الجزيرة العربية كلها مرة أو مرات، وفى الجنوب ارتبطت بشمال السودان أساسا ولكنها تعدته فترة ما الى مشارف خط الاستواء والصومال، كما تعدت برقة إلى طرابلس فى الغرب بعض الأحيان.. أما فى البحر فقد تمددت لتشمل قبرص حينا (المماليك) وكريت حينا آخر (محمد على) (شكل ٢٣).

ماذا تقول هذه الخريطة الجغرافى؟ اولا، ان الهيكل الاساسى فى امتداد النفوذ المصرى الخارجى شمالى - جنوبى، اى ان الشكل العام خطى على محور طولى، وهذا عموما يعكس خطة مصر الطولية ذاتها، ثانيا، ان صلب هذا المجال والعمود الفقرى فيه، اى الحلقة الداخلية منه بالتقريب، ليست فى الحقيقة وببساطة الا القوس الغربى من الحلقة السعيدة بوجه عام، وهذا منطقى مثلما هو دال، لأن هذه الحلقة كانت دائما هى الدائرة الكهربية الاساسية لتيارات وشحنات التفاعل العربية، وكان نبض مصر على أشده فى القوس الغربى منها بالطبع.

ثالثا: بدرجة ما، ترسم حدود هذا المجال، ولكن بالاخص الحلقة الداخلية منه، صورة مكبرة لشكل المعمور او الارض السوداء فى مصر ذاتها، وهذا النمط المثير وظيفى وليس صدفة.. فهذا التكبير انما هو امتداد بعيد المدى للمعمور المصرى وتوجيه منه غير منظور، وذلك بجسمه واطرافه وزوائده الطبيعية، فالمعمور المصرى الطولى يتمدد فى نهاياته بزوائد فى شمال سيناء وفى مريوط وفى النوبة تصله بالمعمور الإقليمى المحيط، ومن هذه الزوائد وعلى طول امتدادها وتحت توجيهها



شكل ٢٣ — توسع مصر السياسي والعسكري تاريخياً . متوسط هذا التوسع يمثل الحدود التقليدية للإمبراطورية الدفاعية المصرية .

أساسا كان التوسع المصرى، فجاء شكله بالتالى انعكاسا وتكبيرا لشكل المعمور المصرى نفسه.

فاذا ما التفتنا بعد ذلك الى مغزى هذا التوسع الكبير، لوجدناه اساسا امبراطورية دفاعية، كانت نشاطات مصر العسكرية فيها من قبيل الحرب الوقائية بالدرجة الاولى، لقد ادركت منذ الهكسوس على الاقل ان حماية الحدود الطبيعية لم تعد - على مناعتها - تكفى، وان الهجوم خير دفاع، ففى الشرق القديم كانت مصر تدافع عن نفسها وعن المنطقة فى آن واحد.. وكما يعبر مؤنس فان ما يتردد فى كل دروس التاريخ عن كل فرعون بلا استثناء تقريبا من أنه قاد حملة الى سوريا وغزا ليبيا واخضع النوبة ليس جملة تقليدية عالقة، وانما هى تاريخ مصر كله، فقد كانت تلك الحملات ضريبة الموقع وثمن الحماية، بغيرها تقع وما كان للصرح الحضارى والانتاجى الضخم داخلها ان يرتفع (١).

(١) ص ١٣ .

ومنذ الاسلام وبعد ان اضيف الى الخطر الاستراتيجى الخطر الدينى، اصبحت مصر معا سور العرب العظيم وقلعة الاسلام، سور العرب البشرى او درعها، لانها بجرمها ومواردها، ثم بعمقها الاستراتيجى الذى يتوسطها، تعد بسهولة قلب العرب موقعا وموضعا، او على الترتيب «ميدلاند» العرب اذا اقتبسنا تسمية معروفة من وسط انجلترا، و«هارتلاند» العرب اذا استعرنا كلمة ماكيندر، اما قلعة الاسلام، فلأنها تكاد تماس أراضيه المقدسة، وعلى سبيل المثال، فكثيرا ما يقال إن صلاح الدين ما كان ليفعل أكثر من عماد الدين أو نور الدين لولا أنه عمل من قاعدة مصر، فمصر قاعدة عظمى ومستودع قوة كبرى من يستقر فيها يكسب كثيرا بمجرد هذا الاستقرار (١).

ولهذا فاذا كان الدم المصرى لم ينتشر خارج مصر كثيرا بمعنى الهجرة والتعمير، فلقد انتشر الى أبعد الآفاق حولها فى الوطن العربى بمعنى البذل والقتال بحكم أن مسئولية الدفاع عنه قد وقعت عليه تاريخيا، وهكذا إذا كان طين وادى النيل قد اختلط بعرق الفلاح فى الداخل كما قل أن يحدث فى بلد، فكذلك اختلط رمل الصحراء العربية جميعا بدم المصريين الى أقصى مدى تعرفه وحدة الدم والتراب.

ونصل من هذا كله وباطمئنان الى ان مصر وان لم تكن دائما عاصمة العرب سياسيا، ولا الاسلام دينيا بالطبع، فقد كانت «العاصمة» بالمفهوم الحرفى، المفهوم الحربى الاستراتيجى، ومن هنا أيضا اصبحت مفتاح العالم العربى، ان سقطت سقط، واذا فتحت فتح.. ولذا كان الاستعمار دائما يركز ضربته الأولى والقصوى على مصر، ثم ما بعدها فسهل أمره.. هذا أدركته - وفشلت فيه - الصليبيات، وتعلمه الاستعمار الحديث فكان وقوع مصر ١٨٨٢ بداية النهاية لاستقلال العالم العربى، بينما جاء تحرر مصر الثورة بداية النهاية للاستعمار الغربى فى المنطقة بل وفى العالم الثالث جميعا.

نظريات خاطئة

واذا كان ذلك دور مصر فى الدفاع عن المنطقة، فان الأخطار المتواترة التى تعرضت لها تكاثرت فى النهاية، وتعاظمت حتى وقعت فريسة للنفوذ او الاستعمار الاجنبى، وقد رأينا كيف تحولت الامبراطورية المصرية التى كانت جيوشها هى حدودها الى مستعمرة كانت حدودها بلا جيوش أحيانا، فبعد قرون وقرون من المجد والتألق والقوة والحضارة، تجمدت مصر وتخلفت الى حد او آخر لمدة طويلة بعد الفراعنة وحتى محمد على.. حتى بمقياس الشرق العربى والعرب كانت

(١) مؤنس، ص ٨٧.

متراجعة متنحية نسبيا، وتخلفت عن الصدارة فى الأعم الأغلب، ولاشك أن السبب هو أن الغزاة بدأوا، بعد الفراعنة، يتدفقون بعنف والحاح، مما اضطر مصر الى أن تتفرغ للصراع من أجل البقاء أكثر منها من أجل التقدم، والى انفاق اغلب طاقاتها للاستمرار أكثر منها للاستقرار.

ولقد أعطى هذا للبعض مادة لنقد شخصية مصر الاستراتيجية، وقد يتطرفون الى حد اعتبار عصر المستعمرة أكبر «نقطة سوداء» فى تاريخ مصر.. واذا افترضنا عدم التحيز المغرض، وان لم يكن مستبعدا، فان قليلا من التفكير الموضوعى ليقنعنا بخطأ هذه النظرية بأصلها وفروعها المتشعبة.. ونستطيع هنا أن نحصر من هذه الفروع خمسة نناقشها تباعا: أطول مستعمرة عمرا، النضج المبكر والشيخوخة المبكرة، المقاومة السلبية، الشعب غير المحارب، جناية الموقع.

نظرية أطول مستعمرة

فأولا، ما من بلد لم يتعرض أو يخضع للغزو والاحتلال طويلا او قليلا فى تاريخه، وانما المهم اعتبار الظروف الموضوعية ومدى المقاومة، وفى مصر عاشت الدولة المستقلة أو الامبراطورية المطلقة نحوا من ٢٤٠٠ سنة (ابتداء من ٣٤٠٠ الى ١٠٠٠ ق.م تقريبا) ثم تلت ٧٠٠ سنة منصفة تقريبا بين الاستقلال والاحتلال (١٠٠٠ ـ ٣٣٢ ق.م) لتعقبها نحو ١٠٠٠ أخرى من الاستعمار الكامل (٣٣٢ ق.م ـ ٦٤٠ م)، فتلك ٢٧٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ١٣٠٠ من التبعية .. بل اننا اذا أضفنا ـ كما يفعل فيرجريف ـ تاريخ ما قبل التوحيد لامتد عصر الاستقلال الى ٤٠٠٠ سنة كاملة لم تخضع مصر فيها لغاز أجنبى (١)، اما العصر الاسلامى فله ـ يقينا ـ حكمه الخاص، وعلى أية حال فقد كانت دولة مصر مستقلة تماما فى ذاتها، بل وذات امبراطورية وقوة حربية، على الاقل طوال الفترة من الفاطمية حتى المملوكية، أى نحو ٦ قرون (٩٦٩ ـ ١٥١٧ م) قل نحو نصف العصر الاسلامى.

فذلك جميعا وعبر كل التاريخ ٣٣٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ٢٠٠٠ من التبعية، ولا يختلف حساب حسين فوزى كثيرا، فهو يتوصل الى أن مصر خلال ٥٠٠٠ سنة تمتعت باستقلال كامل مدى ٣٥٠٠ سنة، منها نحو ٢٥٠٠ سنة حكمتها أسرات مصرية صرف، ونحو ١٠٠٠ سنة حكمتها أسرات أجنبية، وعلى هذا فان عصر الاستقلال يمثل ٧٠٪ من تاريخها (٢)، وليس ذاك أو هذا بالشىء

---

(١) ص ٣٠ .

(٢) سندباد مصرى، ص ٢٩٠ – ٢٩١ .

القليل، اذا نحن نظرنا الى طبيعة الموقع، واذا قارنا ببلد متطوح وجزيرة منفصلة كبريطانيا نصف تاريخها المعروف على الأقل وعلى قصره خضع للغزو والحكم الأجنبي، او كما يقول فير جريف معبرا عن دهشته من ضخامة هذه الانجازة المصرية «فكر في تواريخ كل الدول في العالم، ما من واحدة استمرت لنصف الوقت وهى متحررة من الغزو»(١).

ثانيا: تسقط كذلك نظرية أطول مستعمرة، أو على الاقل تتعدل جوهريا، لماذا؟ ـ لأن طول عصر التبعية في تاريخ مصر لا يجب أن يعزل عن طول تاريخ مصر العام نفسه، والا كان الأمر أشبه بخداع ارسطو، فانما يبدو الأول أطول منه في كثير من البلاد الأخرى لأن الثاني هو ببساطة أطول تاريخ معروف على الأرض تقريبا و اذا كان البعض قد عد نحوا من ٤٠ أمة سيطرت عليها، فان هناك ان صح الرقم من يعد هذا قليلا بالنسبة لطول تاريخها السحيق وبالقياس الى سائر البلاد (٢)، وعلى أية حال، فان كثيرا من تلك الأمم نفسها قد خضعت طويلا ومرارا لمصر، كما أن ثورات التحرير الوطنية والشعبية لم تنقطع كما رأينا طوال تلك الفترات ابتداء من الإثيوبيين والفرس حتى المماليك والترك، بل ان مصر هى التى انفردت بالزعامة الاقليمية في المنطقة لأطول مدى معروف أو ممكن معظم العصور القديمة ونصف العصور الوسطى تقريبا حيث كانت زعامتها العرب أطول بالتالى من زعامة أى غيرها.

ثالثا ، وأخيرا، هناك مغالطة أخرى، سالبة، فى نظرية أطول مستعمرة، فوقوع مصر للاستعمار الالفى ليس بدعة ولا شذوذا، كل الدنيا تقريبا تعرضت للغزو وخضعت للاحتلال طويلا، وهناك بلاد كثيرة عرفت الاستعمار والسيطرة الأجنبية طوال عمرها تقريبا، دون أن تعرف بالمقابل لمحة واحدة من عالم امبراطوريات مصر العظمى، الهند، مثلا، طوال عمرها مستعمرة محتلة محكومة بالأجانب، ليبيا، وحتى سوريا إلى حد ما، فى العالم العربى، هذا عدا ان موقف مصر لايختلف عن حالة العراق أو المغرب.

كذلك لماذا نعد الموجات الغازية في بريطانيا تعميرا لا استعمارا؟ ان كل تاريخ بريطانيا حتى العصور الحديثة مستعمرة، فلقد استعمرها الجرمان التيوتون على التتابع وبلا انقطاع منذ الكلت، وحتى وقت قريب جدا فى القرن الماضى كان ملوكها، «المستوردون» من القارة لا يعرفون الانجليزية، وبالمثل، ما أكثر في أوروبا الحالات التي كان الملوك والحكام يستوردون من بلاد أو دول أخرى، اما بالوراثة أو الغزو أو المصاهرة أو المعاهدة... الخ، والغريب بعد هذا كله أن مصر وحدها هى دائما التي تذكر كنموذج للظاهرة، ولا تفسير حقيقي لهذا التخصيص الا انها

(١) ص ٣٠
(٢) السابق .

مركز من أهم مراكز التاريخ وان تاريخها معروف جيدا وموضع اهتمام خاص جدا.

نظرية النضج المبكر والشيخوخة المبكرة

بالمثل تتعدل نظرية النضج المبكر والشيخوخة المبكرة، تقول النظرية ان خلاصة دورة التاريخ فى مصر أنها نمت نموا مبكرا للغاية وسابقا لأوانه، ولكنها بالمثل انتهت قبل الأوان، وبهذا اختزل العصر البطولى heroic age فى تاريخها الى قطاع صغير نسبيا من دورة حياتها، وقد ترتب على هذا أنه ما من قوة أو دولة كبيرة أو صغيرة خضعت لمصر الا وخضعت لها مصر يوما ما، بينما أن مصر من الناحية الأخرى قد خضعت لكثير من قوى ودول لم يحدث قط أن خضعت لمصر، ولم تصل هذه اليها يوما ما على الاطلاق، بحيث يخرج صافى محصلة الأرباح والخسائر السياسية والاستراتيجية على امتداد التاريخ كله فى غير صالح مصر.

من الحالة الأولى، وكلها ملاصق لمصر، سوريا وليبيا والنوبة واثيوبيا والجزيرة العربية، فكلها مثلما وقعت تحت سيطرة مصر دخلت مصر دائرة نفوذها فى وقت أو آخر، ومن الحالة الثانية، التى تؤلف حلقة محيطة بالدائرة السابقة، الأناضول والعراق وفارس شرقا، ثم اليونان وروما والمغرب غربا، هذا عدا فرنسا وبريطانيا مع الاستعمار الحديث.

والرد على هذا، أولا، أن العصر البطولى فى حياة أية دولة هو بالضرورة مرحلى مهما طال، وما من دولة عاشت على قمة المنحنى الاستراتيجى الى الأبد، وانما العبرة هى بطول هذه الفترة ، فاذا قيل ان دورة التاريخ المصرى فى هذا الصدد ربما تذكرنا بفرنسا فيما بعد فى تاريخ أوروبا الحديثة، حين كانت أول أمة ثم امبراطورية عرفتها أوروبا الحديثة، ثم ما لبثت ان فقدت مكانها مبكرا لقوى صاعدة جديدة، اذا قيل هذا فالرد هو مرة أخرى فارق المقياس الزمنى الضخم، بالألف هنا وبالقرن هناك، والعصر البطولى فى تاريخ مصر هو أطول فصل فى بابه على الاطلاق وربما أيضا على النسبة، وذلك فضلا عن أن مصر لم تكد تختفى من خريطة القوة فى أى وقت، ولم تعرف العجز السياسى ولا شاخت بقدر ما حققت تجديد شبابها دورة بعد دورة.

ثانيا، لا سبيل قط الى المقارنة أو المقابلة أو المعادلة بين السيطرة المتبادلة بين مصر وبعض القوى المجاورة، فالسيطرة المصرية تكررت فى تلك الحالات عشرات المرات واستمرت عشرات القرون أحيانا، بينما لم تقع السيطرة المضادة الا نادرا وعابرا جدا، أحيانا كفلتات لم تعمر الا بضع سنين، لقد كانت الأولى أقرب الى القاعدة، والثانية الى الاستثناء، ان لم نقل الشذوذ.. أما أن مصر خضعت لقوى

بعيدة لم يحدث أن خضعت من قبل أو من بعد لمصر، فتلك حقيقة قد تكون مؤسفة بما فيه الكفاية، وقد يعدها البعض قصورا أو تقصيرا، ولكن لها في الغالب ظروفها الخاصة اما من بعد جغرافي عبر البحار أو أن مصر لم تجد لها مصلحة في تعقبها أو ملاحقتها.

ومهما يكن، فليس التاريخ عملية ثأر وتصفية حساب تراكمي، كذلك فما من دولة معروفة في أوروبا مثلا الا وخضعت لقوة أو لقوى لم يحدث لها بالضرورة أن أخضعتها بالمقابل، وعلى أية حال، فان انتصارات مصر عبر التاريخ تعوض يقينا عن هزائمها وزيادة، والامبراطوريات الشاسعة التي اقامتها مرارا وطويلا ترجح بالتأكيد خضوعهاكمستعمرة للاجنبي، بحيث يخرج كشف الحساب النهائي والختامي، ان كان ولابد من كشف حساب، مشرفا بصفة عامة او محايدا متوازنا على أقل تقدير.. وليس لمصر ان تخجل من تاريخها وليس في ماضيها ما يشين.

نظرية المقاومة السلبية

تسقط كذلك بكل محمولاتها وأصدائها وظلالها تلك النظرة أو النظرية الانهزامية التي رددها بعض السطحيين في يأس وتخاذل: «وهي لمن غلب» (١) وكذلك يسقط معها ما يندرج تحتها او يجري مجراها خاصا بعصر بعينه أو حالة معينة مثل نظرية أن « سوقة مصر لا يخافون الا من الأتراك، فلا يحكمهم سواهم» (٢)... الخ.

يقول أصحاب الإتهام إن مصر كانت تتخذ موقفا سلبيا بدرجة أو بأخرى من الغزاة الطامعين فيها، فلا يكاد يبدي المصريون مقاومة تذكر، ان لم يقفوا متفرجين على صراع الغزاة فيما بينهم على أرضهم في انتظار نتيجة التصفية، فانهم كانوا أحيانا يرحبون بغاز جديد أو يتركونه ليطرد غازيا قديما، بحيث لم يكن لهم هم أنفسهم دور أو فضل كبير بصفة خاصة في التحرير، حدث هذا مع الاغريق ضد الفرس، ومن قبل بين الليبيين والنوبيين وبين النوبيين والآشوريين، ومن بعد مع العرب ضد الرومان، كما تكرر بين أسرات العصر العربي وحتى بين المماليك، بينما دخلت الفاطمية بغير دعوة وبغير مقاومة تقريبا.

وآخرون يقولون، في اشارة محددة الى الفترات الاسلامية التي استقلت فيها مصر ولكن تحت حكام أجانب، بأن مصر كانت مستقلة ولكن لم يكن كذلك

---

(١) المقريزي، الخطط، جـ ١ ص ٣٩٣.

(٢) الجبرتي.

المصريون . وآخرون يقولون انها تحولت لألفى سنة الى قوة منزوعة السلاح والى شعب أعزل حين انتزع الحكام الأجانب كالمماليك المرتزقة والأتراك وظيفة الحرب لأنفسهم فانصرفت هى الى صناعة الحضارة وانصرفوا الى صناعة الحرب (١) وثمة آخرون كذلك يشخصون هذا الوضع بأن مصر كانت «وعاء القوة» ولكنها لم تكن «أداة القوة» حيث كانت قوة ضاربة ولكن في يد غيرها، يد غير يدها تملك الزمام والزناد، وبمعنى آخر كانت مصر «مطرقة قوة» ضخمة ولكن ليس «اليد الضاربة».

وفى مجمل التاريخ، وكنتيجة عامة، يلخص البعض الموقف فى ان المصريين كانوا فى الغالب محكومين بالغزاة الاجانب وان هؤلاء الغزاة الاجانب كانوا فى الغالب من الرعاة الرحل، وان تقسيم العمل هذا او هذا الانتخاب الطبيعى بين المحكومين الزراعيين من أهل النهر وبين حكامهم الاجانب الفاتحين السادة من بدو الصحراء المحيطة قد طبع المصريين بطابع قومى غير قوى او قويم، ففى مصر، كما ينظر اولمستد مثلا «لدينا مناخ حار جاف حيث الاعتماد الاساسى للمحاصيل ليس على الامطار، ولكن على ارتفاع النيل، هذا الارتفاع، المنتظم كالفصول، والتغير الصغير نسبيا فى الحرارة بين الفصول نفسها، وغياب المطر الكامل تقريبا مأخوذا فى الاعتبار مع خصوبة التربة، ثم قلة عدد المحاصيل الرئيسية، خلق حالة... كل ما هو مطلوب فيها هو القيام المستمر بتنفيذ روتين لا يتغير قط ويتطلب العضل أكثر مما يتطلب العقل، وهذا نجده منعكسا بصورة فائقة فى شخصية الفلاحين، الذين لا هم لهم، الآن كما فى القديم، الا الحصول على ما يكفى من الطعام ليعيشوا به ويتزوجوا عليه، لكن هذا لم يغير جديا من شخصية الطبقة الحاكمة لأنهم، منذ عصور ما قبل الاسرات ، كانوا دائما من الاجانب... وفقط لانهم لم يلائموا انفسهم مع المناخ، فقد اعتورهم الضعف وانقرضوا فى النهاية... أما الفلاحون الذين لا يتغيرون البتة، والذين يبدون بصورة بارزة جدا آثار المناخ، فان المؤرخ لا يحتاج الى ذكرهم الا مرة واحدة، بعدها يمكن افتراض وجودهم ضمنا بصدد العلاقة التاريخية اللاحقة»(٢).

فهل صحيح هذا كله؟ ان هذه النظرة او تلك ان لم تكن منحرفة او متحيزة فانها لا يمكن الا ان تكون جزئية او مبتسرة على الاقل، أولا، لأنها تتناسى حالات المقاومة العنيدة العنيفة والدموية بالعشرات المتمثلة فى الثورات والانتفاضات

(١) حسين فوزى ، ص ٤٧ ، ٥٣ ، ٨٣ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٤٧ .
(2) A.T. Olmstead « Climate and history » G.J vol. 10 no . 5 , Jan 1912

والصدامات مع الجميع، ولم يحدث ان دخل مصر غاز أجنبى أو أقام بها كنزهة عسكرية هينة بلا ثمن باهظ من الدماء والخسائر الفادحة بل والانكسارات المحققة احيانا، المقاومة الوطنية المستبسلة والمصرة هى، مثلا، التى طردت أول غزاة لمصر على البر وهم الهكسوس واول غزاة لها على الماء وهم شعوب البحر.

ثم بعد ذلك تبرز ظاهرة نضالية معينة تتكرر تحت كل استعمار بالحاح كأنها اللحن الدال او المميز، صراع دموى قاس رهيب وواسع النطاق للغاية بين المصريين والمحتل الاجنبى يتخذ شكل ثورتين او ثلاث على الاقل فى كل حالة او سلسلة من التمردات العسكرية وحركات العصيان كثيرا ما يضطر الامبراطور المستعمر الى القدوم بنفسه لاخمادها، دون جدوى غالبا، بل واحيانا ما كان الحاكم المحلى يقتل فيها او يطرد طردا، هذا فضلا عن مجموعة امارات مستقلة يقتطعها التحرير الوطنى خارج نطاق الاحتلال.

حدث هذا خلال كل من الاحتلال الليبى والاثيوبى والآشورى والفارسى، وكذلك تحت البطالسة والرومان، بل وحتى تحت العرب فى البداية حدث (ثورة المأمون، وقتال أهل تنيس لجند المعز «قتالا شديدا» كما يخبرنا المقريزى) وفيما بعد كانت المقاومة الوطنية هى التى القت بحملة فريزر فى البحر، وكانت ثورة المصريين وكفاحهم المسلح هى وحدها التى طردت الحملة الفرنسية فى النهاية، وليس هذا كله بالمقاومة السلبية، ولا كان «ساتيا جراها» مصرية.

ثانيا: وكما يرد صبحى وحيده بقوة وبحق، فان «الذين ينتقصون مصر لترحيبها بالاسكندر وقبولها الرومان ورضاها بالعرب ينسون ان العهود اليونانية والرومانية والعربية عهود ثورات عالمية اجتاحت العالم المعروف على ايامها ولا شأن لها البتة بالحروب الحديثة التى تنشب بين أمم مستكملة وعيها القومى، متمتعة بمستوى اجتماعى واقتصادى واحد، فدخلت تحت الاسكندر جميع الشعوب، وبينها مدن اليونان بالذات، وفى الوضع نفسه الذى عرفته هذه الشعوب، ودخلت تحت روما جميع بلاد البحر المتوسط وبعض أوروبا الشمالية، وبينها اليونان أيضا وايطاليا وفرنسا واسبانيا التى بدأت بالفتح الرومانى وجودها السياسى، ومزق العرب ما بلغوه من الامبراطورية الرومانية تمزيقا، واستولوا على القسم الشرقى منها، واستمروا يسطون على القسم الغربى حتى ظهر العثمانيون، فامتد هذا السطو الى أسوار فيينا وظل خطره رابضا حتى الحرب العالمية الاولى»(١).

---

(١) ص ٣١٨ — ٣١٩ .

ثالثا: حتى فى مثل تلك الفترات التى احتكر فيها الاجانب السلاح، كانت حروب مصر وانتصاراتها في الداخل والخارج تتم بجيش جسمه الاساسى من المصريين وقوامه الاول الفلاح المصرى، فحتى من قبل فى الاسرة الـ ٢٦، حين بدأت الجنود المرتزقة الاغريق تغرق الجيش المصرى تحت بسماتيك وامازيس، كانت نسبة المصريين الى الاغريق ٨ : ١ (٨٠ الف مصرى مقابل ١٠ آلاف اغريقى) وفى اعتقاد ماهافي ان المصريين كانوا يشتركون فى الجيش البطلمى (١).

كذلك فليس دقيقا تماما ان المصريين ابعدوا او ابتعدوا كلية عن الجيش والسلاح والحرب طوال العصر العربى الاسلامى، فما اكثر ما نقرأ فى سجلات الحوليين العرب عن دور المصريين فى قوة مصر العسكرية تحت جميع دول ومراحل هذا العصر، فالمقريزى لا ينفك يذكر الجند «السود والعربان والمصريين» فى قوات ابن طولون ثم الاخشيديين، وفى الفاطمية والايوبية كان كثير من الجند المشرقيين بين تركى وعجمى وغيرهم من مواليد مصر، وكثيرا ما لجأ اولئك الحكام فى صراعات السلطة الداخلية التى لا تنقطع الى تعبئة «أوباش القاهرة» (كذا) كبديل عن جندهم المرتزقة المتمردة او لتسيرهم ضدها (٢)، وفى حروب الايوبية والمملوكية مع الصليبيين والمغول كان الجندى المصرى هو فعلا عصب القوة المحاربة خلف قيادة الفرسان المماليك، اكثر من هذا، فحين تدهور المماليك كطبقة محاربة جعلوا يستأجرون الاهالى عنهم للقتال والجيش وجعلت «حثالة اهل المدن تدخل الجيش».

كذلك فنحن نعلم من المقريزى ان سكان المدن وقتئذ كانوا يصنعون انواع السلاح جميعا ويحملونها فى الطرق ويتبارون بها ويتدربون عليها فى الميادين العامة ثم يشتركون فعلا فى المعارك الحربية الكبرى خارج الحدود وداخلها، كما فى منطقة دمياط ضد الحملات الصليبية الثلاث، وعلى ايام ابن بطوطه كان أهل الاسكندرية يملكون مستودعات سلاح ضخمة، بل ويرفضون مرارا ان يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم، وفيما بعد فى مواجهة الحملة الفرنسية لم يكن ثمة سوى المصريين يتصدون لها ويجلونها فى النهاية.. ونحن نعلم من الجبرتى كيف كان القاهريون يصنعون السلاح وكيف كان بعضهم من الفقراء يبيع أمتعته او «ملبوسه» ليشترى السلاح لحرب «الفرنساوية».

رابعا: واخيرا، تتناسى نظريتنا المزعومة أين ذهب غزاة مصر: لقد بادوا

---

(١) السابق، ص ٣٠٨.

(٢) السابق، ص ٦٨، ٨١، ١٧٦.

وذهبوا، وبقيت مصر، فبقوة حيويتها، وبقدرة نادرة على الامتصاص ،ابتلعتهم بالتدريج فى جسمها الكبير، حتى انتهى الامر بالمنتصر عسكريا الى الهزيمة البشرية وبالمهزوم عسكريا الى الانتصار بشريا، بينما خرجت هى مقبرة الغزاة المثالية، اكبر مقبرة للغزاة، ولقد يرد أعداء مصر قائلين: نعم، هى نجحت فى البقاء عبر آلاف السنين رغم كل الغزاة، ولكن بأى ثمن: بسيادتها كثمن: لقد فقدت استقلالها فى مقابل بقائها.

ولكن هذا بدوره مردود عليه: فالحيوية انما هى أساسا القدرة على الامتصاص وعلى امتداد الصراع، والقدرة على امتصاص الصدمات، كما يؤكد جوبليه، هى المقياس الحقيقى الوحيد لحيوية الشعوب والدول (١)، ومن الواضح تماما فى تاريخ مصر ان المصريين قوة صامدة صابرة وكتلة صماء صلبة غير منفذة للأجنبى بسهولة.. وعلى هذه الصخرة بالذات، حتى بسلبيتها أحيانا أكثر منها بايجابيتها، تحطمت الغزوات او تآكلت وأرهق الاحتلال والاستعمار حتى رحل.

نظرية الشعب غير المحارب

هل المصريون شعب محارب؟

كثيرا ما أثار البعض، خاصة الاستعمار الحديث، هذا السؤال ليثبت قضية معينة او ينفيها، ويبدو ان هذه النظرية وضعت كامتداد وتكبير على مستوى الخارج لنظرية سلبية ووداعة المصرى المفترضة فى وجه الطغيان والاستبداد المحلى فى الداخل.. وهنا وجه الغرابة والخطأ معا.. فلئن صحت النظرية الاخيرة جدلا، فليس أبعد عن الصحة من النظرية الاولى.. بل ان المصرى ليوشك ان يتصف بمتناقضة غير عادية.. ان لم تكن محيرة، بين سهولة الانقياد والخضوع للحاكم فى مجال السياسة والداخل وبين الشجاعة الوطنية الفائقة والصلابة العسكرية النادرة فى مجال الحرب فى الخارج، ولقد يرى على العكس أنه لا تناقض حقيقى بين الصفتين بقدر ما هما متكاملتان، بمعنى ان العوامل والظروف التى جعلته سهل الخضوع للحاكم يفضل السلامة فى الداخل هى نفسها التى جعلته مقداما فدائيا بالغ الجرأة والشجاعة فى القتال فى الخارج.

ومهما يكن الأمر، فان سؤال الشعب المحارب هذا اتخذ حساسية خاصة فى السنوات الاخيرة منذ بدأ الصراع العربى ـ الإسرائيلى، فقد أعاد العدو الاسرائيلى والدعاية الصهيونية طرح القضية بعد يونيو خاصة وقبل اكتوبر، ليلقى ظلالا باهتة على الشخصية المصرية كجزء من حربه النفسية الضارية على مصر..

(1) P. 116

وذلك بخبث شديد ولكن بخطأ اشد وفشل أشد وأشد، فالواقع ان النظرية برمتها، ان لم تكن قطعة من اوهام العوام او الخواص، فانها لا تعدو فرية ملفقة من صنع الاستعمار،اما علميا فلا اساس لها من الصحة، بل الصحيح هو عكسها تماما سواء على المستوى العملي او النظري.

فأولا، من ناحية الواقع التاريخي، ربما كان للمصريين أطول سجل معروف في الحرب القتال، اذ لم تكف مصر القديمة عن المعارك والحروب لآلاف السنين، بل لقد أخذ على الامبراطورية من قبل فى الفرعونية افراط العسكرية والاسراف فى الحروب، وهذا لا يدل الا على شعب محارب بالطبع ومنذ البداية، وللنبى محمد (صلى الله عليه وسلم) بعد هذا كلمة بالغة الدلالة والحسم هنا، اذ اوصى العرب ان اتيح لهم فتح مصر ان يتخذوا فيها «جندا كثيفا لأنهم خير جند الارض» وعلل ذلك بأنهم «فى رباط الى يوم القيامة».

ومن بعد كان نابليون يعتبر ان المصرى خامة مثلى للجيش المقاتل حين قال انه لو كانت كل جيوشه كالمصريين لملك العالم، ومن بعده استبدل محمد على المصريين بالجند الاتراك والالبانيين، وكانوا هم كل جيوشه وبهم حقق ابراهيم كل انتصاراته، وكان ابراهيم بالذات يفاخر العالم بالمقاتل المصرى ويعده علنا خيرا من المقاتل التركى، أما اليوم فان سيناء اكتوبر او اكتوبر سيناء هى آخر دليل قاطع على الشعب المحارب وآخر تكذيب دامغ لنظرية الشعب غير المحارب.

والحقيقة ان مصر كانت دائما شعبا محاربا بقدر ما كانت شعبا بناء، وكان المصرى قديما وحديثا هو الانسان المحارب homo militus كما كان الانسان الصانع homo faber، فلقد فرض الموقع المتحدى ان يصبح الشعب المصرى هو الشعب المقتحم مثلما فرض عليه ان يكون الشعب اليقظ الواعى للعالم المحيط، اى اننا كما جعلنا الموضع - النهر - شعبا بناء صناعته الحضارة، فان الموقع الحساس جعلنا، وبنفس القوة والضرورة، شعبا محاربا مقاتلا وظيفته الدفاع (راجع: «فى رباط الى يوم القيامة»).

نعم الدفاع، فهذه هى الكلمة المفتاح،فمصر كانت تختلف عن شعوب الرعاة والبدو وأنصاف البدو والرحل المحيطة بطبيعة الحال، فهى غنية وهم بيئات فقيرة قد يطمعون فيها، ولكنها لا تجد فى فقرهم ما يغريها او يدفعها الى الاستيلاء عليهم، وهم لا يملكون ما ينفقون فيه طاقتهم الا الهجوم والغزو، فهم محاربون باليدين ،

ولكن مصـر بالضرورة تبنى بيد وتحارب بالاخرى، ولهذا لم تكن مصـر جيشا قائما دائما تحت السلاح ، وإنما كانت جيشا احتياطيا مستعدا للاستدعاء عند أى خطر خارجي . وتلك عـموما هى الفروق الاستـراتيجية التـقليدية بين الرعـاة والزراع (١).

ومن هنا فإن مصر كانت دائما شعبا محاربا ولكن دون أن تكون دولة محترفة حرب . لأنها محارب مدافع أساسا ، لا محارب معتد . وليس الدفاع هنا عملية سلبية أو دليل سلبية ، ولكن مصر الغنية لا تجد ببساطة مصلحة فى العدوان. ومن هنا بالدقة كانت الامبراطورية المصرية - باستثناءات معينة كالدولة الحديثة ذات الامبراطورية الحربية الهجومية جدا - إمبراطورية دفاعية فى الصف الأول . ومن هنا بالتالى كان دور القيادة هاما جدا فى الحرب ، إذا غابت تعرضت قوة مصر للخطر ، تماما كما كان دور الحكومة القادرة هاما جدا فى كيان وحضارة مصر الزراعية فى الداخل وأثناء السلم .

ثانيا ، وعلى المستوى النظرى ، ليس من الواضح تماما ما المقصود بنظرية الشعب غير المحارب : أهو البيئة أم الجنس ؟ إن تكن الأولى ، فلقد كانت مصر ، ككل الزراع وسكان السهول، تحارب وتغزو وتتوسع طوال التاريخ ، على الأقل للدفاع ورد الهجوم أو العدوان ودرء الخطر . وما أكثر فى التاريخ ما انتصر الزراع على سكان الصحارى والجبال وأبناء البحار .. إلخ ، بحيث كان مصير هذه البيئات فى النهاية هو الخضوع للزراع والابتلاع فى إمبراطورياتهم . وهذا على النقيض تماما من النظرية البيئية الشائعة من أن سكان السهول والأودية الزراعية السهلية أميل إلى الدعة والوداعة وأجنح إلى السلم وأطلب للسلامة وليسوا «محاربين أشداء» كسكان الجبال وكالبدو الرعاة .. إلخ . فهذه النظرية السهلة غير الدقيقة تسقط إذن وبالضرورة مع سقوط هؤلاء المحاربين الأشداء فى أيدى الزراع.

هذا عن البيئة ، أما عن الجنس .. فحتى أشد العنصريين غلواء لم يجسروا على أن يصنفوا الأجناس والسلالات إلى عناصر محاربة وأخرى غير محاربة . ومع ذلك ، فحتى من هذه الزاوية ، هناك مغالطة ساذجة تكذب نفسها بنفسها ، لقد تواتر المحاربون الغزاة من البدو والرعاة والجبليين ومن مختلف الأجناس والدماء على مصر وحكموا ثم سقطوا ، فاستقر منهم من استقر وانصهر واستوطن نهائيا كما رأينا . فالمصريون إذن بينهم الآن كل هذه العناصر التى هى - بالتعريف أو بالفرد ، وإلا لما دخلوا وتغلبوا - «محاربون أشداء» ، فكيف يمكن أن يكونوا حتى بمنطق العرق شعبا غير محارب ؟

(1) Owen Lattimore, Inner Asian frontiers, in : New compass of the world, N.Y. 1949 , P. 279

والمغالطة فى هذا الموقف تكاد تشبه ما يشاع عن الألمان والفرنسيين حيث يقال عادة إن الألمان شعب محارب والفرنسيين ليسوا كذلك . فقديما غزا برابرة الجرمان التيوتون فرنسا وأخضعوها ثم استقروا فيها - خاصة الفرانك - حتى أصبحوا هم جزئيا «الفرنسيون» . فكيف يصح أن هؤلاء الفرنسيين شعب غير محارب مع أنهم هم ألمان الأمس المحاربون غزوا وفتحوا واستقروا ؟ واضح فى المثلين الفرنسى كالمصرى ، وفى الحالين الجنس كالبيئة ، أن النظرية متناقضة داخليا وتنقض نفسها بنفسها . ولا محل علميا وخارج انحرافات الحرب النفسية التحريفية والدعاية السياسية المحترفة لأى تشكيك فى الصفة الحربية والخصائص القتالية لأى من الشعبين أو البلدين .

نظرية جناية الموقع

تبقى أخيرا - لتسقط ! نظرية أكثر انتشارا ولكنها ليست أكثر صحة تلك أعنى نظرية أن الموقع قد جنى على مصر ، بمنطق أن «من يقف فى مفترق الطرق تدهمه السيارات» . ولعل هذه النظرية أشد التصاقا بالعصر الحديث خاصة وبعصر قناة السويس بالأخص . والواقع أنها من صنع وترويج الاستعمار الغربى ، فمنذ وقت مبكر والاستعمار يروج لفلسفة غريبة مؤداها أن بلدا بموقع مصرلا يمكن أن يكون ملكا خاصا لنفسه ، وأنه منذ شقت قناته لايمكن إلا أن ينتمى إلى « العالم المتحضر » على العموم والشيوع .

هذا مثلا رينان يقول عن مصر « بلادا لها هذه الأهمية لباقى العالم لايمكن أن تكون مستقلة تماما من الوجهة السياسية » (١) . وبالمثل يقول هانوتو الذى زعم أن مصر لا غنى لها عن الأجانب ، وأن مركزها الجغرافى يفرض عليها قبول سيطرة الدولة التى تهيمن على البحر المتوسط . ومثلهما ذهب كول « لقد كان قدر مصر المحتوم أن تكون أرضها على درجة قصوى من الأهمية للشعوب الأخرى » (٢) وإذا كان كاتب حديث آخر مثل أندريه سيجفريد يردد نفس الفكرة ، فيكفينا هنا تعليق جوبليه حيث يصفها بأنها نظرية بالية (٣) على أنها لم تكن دائما - حتى بيننا نحن أنفسنا . فمن قبل ، رفض محمد على فكرة شق قناة خشية أن تتحول إلى « بسفور ثانية » كما قال (٤) ، وكما خشى نخاو قبله بأكثر من ٢٥٠٠ سنة ! ومن بعد ، كانت تلك الفكرة الشائعة بيننا حتى اليوم من أن الموقع - الذى كان ينبغى أن يكون رأسمال عسكرى لمصر كما قد صار لها رأسمال تجارى -

(1) Siegfried, Mediterranean, P. 18.
(2) Imperial military geog., P. 291.
(3) P. 144.
(4) H. L. Hoskins, The Middle East. N. Y., 1954, P. 41.

رأسمال تجارى – جاء نقمة لا نعمة ، وعونا عليها لا عونا لها .

أيمكن حقا أن تكون صحيحة تلك النظرة أو النظرية ؟ من زاوية الأمر الواقع، الواقع التاريخى أعنى، ليس شك بطبيعة الحال أن موقعنا الجغرافى وقناتنا الاستراتيچية قد اتخذت بالفعل مبررا لتوطن الاستعمار وإزمانه . ليس من الصدفة أن تكون مصر – باستثناء عدن – أول وحدة فى المشرق العربى تخضع للاستعمار الأوروبى . بل لاشك أن القناة سهلت على الاستعمار مهمته خارج مصر : كما فى الهند مثلا حيث قدمت طريقا مباشرا فعالا لاستخدام القوة وكبت المقاومة ، بمثل ما أن هذا التوطيد الذى قدمته القناة لجهاز الاستعمار اتخذ بدوره ذريعة لمزيد من التمسك بمصر .

ولا جدال كذلك أن خطورة موقعنا وأهميته أخرتا من استقلالنا وقدرتنا على التحرر نسبيا ، برغم عظم المقاومة الوطنية فى قلعة وطليعة النضال القومى . ويتضح هذا إذا ما قورنت مصر بالدول العربية المجاورة . فالاستعمار الأوروبى الذى بدأ فى مصر سنة ١٨٨٢ ، تأخر فى سوريا والعراق مثلا إلى سنة ١٩١٤ ، بينما نجده يخرج من سوريا فى ١٩٤٥ ومن العراق بعد ذلك بقليل ، فانه لم يغادر مصر – رغم الاستقلال الاسمى منذ ١٩٢٢ أو الرسمى منذ ١٩٣٦ – إلا فى ١٩٥٣ . أى أنه عمر فى مصر أكثر من ٧٠ عاما ، مقابل ٣٠ عاما فى سوريا وأكثر من ذلك قليلا فى العراق – أى ضعف أى منهما ونحو مجموعهما . وحتى بعد ذلك ، فانه لم يخرج من مصر – ومصر وحدها – إلا بعد حرب حقيقية بل حرب مزدوجة .

واضح إذن أنه برغم المقاومة البطولية ، فإنه بقدر أهمية الموقع بقدر ما كانت شراسة الاستعمار فى التمسك به والاستماتة من أجله . ودعنا لا ننسى أيضا أن خلق الاستعمار العالمى وخاصة البريطانى لإسرائيل فى فلسطين المحتلة كان مرتبطا فى جزء كبير منه باستراتيچية السيطرة على قناة السويس وتأمينها ، فى حين كانت الصهيونية العالمية من جانبها تقدم نفسها للاستعمار كحامية مضمونة لضلوع القناة (فكرة كلب الحراسة) . (١)

أن الموقع قد جنى علينا كأمر واقع وأغرى بنا الاستعمار والأطماع الامبريالية ، حقيقة تاريخية إذن ولامناص من الاعتراف بها . بل قد يمكن أن نزعم فى هذا الصدد أن موقع مصر فى العالم الحديث أشبه – فى معنى – بموقع العراق فى

---

(١) حمدان ، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى ، ص ٩٠ – ٩٢ .

العصور الوسطى ، إن لم يكن حقا هو الذى ورثه . فمن المحتمل أن عراق العصور الوسطى كان يتمتع فى عصره الذهبى بموقع تجارى واستراتيچى من خير ما عرف العالم القديم ، لكنه كما رأينا دفع ثمن هذا الموقع من صميم مصيره حيث عرضه لأخطار قلب آسيا الرعوية المدمرة وطرقات القوى البرية وقراصنة السهوب . ومنذ العصور الحديثة كانت مصر موقعا من أهم مواقع العالم القديم ، ولكنها بالمثل دفعت ثمنه من استقلالها حيث تكالبت عليها أخطار القوى البحرية والاستعمار الأوروبى الحديث أى قراصنة البحار .

ذلك كله قد يكون صحيحا ، ولكن يبقى السؤال : أى منطق هذا الذى يجعل من نقطة قوتنا نقطة ضعف ، ومن أكبر رصيد لنا خسارة علينا ؟ أى منطق إلا أن يكون منطق الحتم الجغرافى الأعمى ومنطق الاستعمار التبريرى اللاخلاقى المقلوب الذى يثبت الأمر الواقع بالفرض المسبق expost facto وحتى من داخل منطق الاستعمار نفسه لم يثبت بالقطع فى الحقيقة أن القناة أو مصر ضرورة لكيان الامبراطورية (١).

ومنذ وقت مبكر بعد شق القناة ، كان هناك دائما فى بريطانيا مدرستان من الفكر الاستعمارى ، مدرسة طريق الرأس ، ومدرسة طريق قناة السويس (٢) . وقد عجزت بريطانيا بالفعل خلال الحربين العالميتين عن تأمين القناة جويا وفتحها باستمرار ، وارتدت إلى طريق الرأس أساسا .

وقد حاول الاستعمار المساومة «بالاستقلال الجزئى» الذى يجلو عن الوادى ويحتل القناة . وهى فى الحقيقة مساومة تمزق مصر إلى اثنتين : مصر النيل ومصر القناة الثانية منهما منفصلة عن مصر النيلوتية انفصال بنما عن كولومبيا (٣) ! وأصر التحرير على أنه لا انفصال ، ويدد خرافة الموقع النقمة كنظرية غيبية قدرية غير علمية ، تنسى أن موقعنا إذا اقترن بطاقة موضعية كفء له لكانت النتيجة عكسية تماما . والحقيقة أننا حين كنا ننادى «القناة لمصر وليست مصر للقناة» ، فانما كنا نعنى أن الموقع للموضع وليس العكس ، لأن الموقع صفة بينما الموضع واقع ملموس .

مصر كقوة سياسية

القوة السياسية للدولة – والجغرافيا السياسية أساسا «تحليل قوة (٤) Power Analysis مركب بالغ التعدد والتعقيد من عناصر مادية ومعنوية تطوى الاقتصاد

---

(١) إبراهيم صقر ، « قناة السويس » ، فى : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٣٦٨ وبعدها .
(2) W. G. East, Mediterranean problems, Lond., 1948.
(3) Goblet, P. 144.
(4) R. Hartshorne, Political geog., in : American geog., ed. Preston James etc. P. 177.

والانتاج والموارد والمواهب والسكان والتنظيم والإدارة والحضارة .... الخ وإذا كان لنا أن نقسم القوة السياسية إلى جانبين ، داخلية وخارجية، فان الأخيرة لاتنفصل بحال عن الأولى ففى كل الاحوال تعد القوة السياسية الخارجية امتدادا للقوة السياسية الداخلية و «فيضها» خارج الحدود . وفى كلمة واحدة ، فان القوة السياسية الخارجية هى «فائض القوة الداخلية». ولكى نحلل قوة مصر السياسية بهذا المفهوم ، فان علينا أن نبدأ أولا بتحديد سياسة مصر الخارجية ، ثم نتبعها بدورها السياسى ، إلى أن نختم أو نختتم بالوزن السياسى .

سياسة مصر الخارجية

إن تكن «الجغرافيا وراء السياسة» (١) مقولة صحيحة بعامة ، فلعلها أصح ما تكون عن مصر بخاصة فسياسة مصر الخارجية تعكس شخصيتها الاستراتيجية ربما أكثر مما تعرف أى دولة أخرى . وضوابط سياسة مصر الخارجية ، شأنها شأن أى دولة ، تتألف من مجموعة من الثوابت والمتغيرات . فعلى رأس الثوابت تأتى حقائق الجغرافيا والتاريخ ، إن لم نقل الجغرافيا وحدها أو أساسا ، فانما «الجغرافيا هى قدر الأمم» كما وضعها ديجول، وهى كما عبر أيضا «العامل الثابت فى صناعة التاريخ» (٢) . ولعل التاريخ بهذا أدخل فى باب المتغيرات ، أو على أية حال فانه إنما يدخل دائرة الثوابت من حيث هو فى جوهره «جغرافيا متحركة» أو «جغرافيا متراكمة» . أما المتغيرات فعوامل عديدة جد متباينة تمتد من ظلال التاريخ نفسه توا كما سبق ، إلى توازن القوى العالمى والإقليمى السائد مرحليا ، إلى الأحوال الداخلية وقدرات وتطلعات ومزاج الشعب السائد آنيا ، إلى العامل الفردى البحت وبالتالى الشخصى غير الموضوعى نوعا ممثلا فى القيادة السياسية ..... الخ (٣) .

وبصفة عريضة فان الثوابت أكثر موضوعية من المتغيرات ، أما الأخيرة فلعلها أقل موضوعية أو أكثر شخصية بدرجة أو بأخرى . وبصفة تقريبية للغاية أيضا ، يمكن القول إن الثوابت تعكس توجيه سياسة مصر الخارجية الطبيعى والسوى وكما ينبغى ، بينما قد تأتى المتغيرات كعامل تحريف واضطراب لها ، الأولى عامل تصحيح دائما ، والثانية عامل تصحيف أحيانا . وإذا كان قيام إسرائيل والصراع العربى - الإسرائيلى وهو أكبر عامل أدخل مصر فى قلب السـياسة العالمية على

(1) Moodie, Geog. behind politics.
(2) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 718.
(3) Ibid., P. 715.

أوســع نطاق ، فانه جاء أيضا وبلا جدال أكبر عامل في اضطراب هذه السياسة في النهاية وتعرضها للانقلاب التاريخي غير المسبوق .

مراحل السياسة الخارجية

ولقد تطورت السياسة الخارجية لمصر الحديثة مع متغيرات العصر والمرحلة من جهة ، وبحسب قوة مصر الذاتية كما تذبذبت بين الاستقلال والتبعية من جهة أخرى . ولهذا فلعل الاستعمار كان أكبر عامل خارجي منفرد حدد وشكل سياسة مصر الخارجية خلال هذه الفترة . وعلى هذا الاساس وحده تقريبا أو غالبا ، يمكن أن نتعرف على ثلاث مراحل رئيسية من السياسة الخارجية المصرية تمثل في جوهرها أبعادا جغرافية في الدرجة الأولى ، وبالدقة أبعادا متوسعة متزايدة على التعاقب : مرحلة السياسة المحلية ، مرحلة السياسة الإقليمية ، مرحلة السياسة العالمية .

مرحلة السياسة المحلية

من الصعب ، وربما من العبث ، أن نتحدث عن سياسة خارجية لمصر في ظل الاستعمار. فبعد أن كانت مصر محمد علي وإسماعيل تدخل أعمق أعماق دائرة السياسة الدولية ، تظهر على المسرح الأوروبي ذاته كند عتيد أو كمنافس عنيد ، وتلعب دورا مذكورا في تشكيل السياسة العالمية نفسها ، لم يعد لمصر تقليديا سياسة خارجية بمعنى الكلمة تحت الاحتلال البريطاني . فلقد كان الاستعمار بمثابة عملية تجريد من السياسة الخارجية كما من الاستقلال ومن السلاح .

فمن ناحية فرض الاستعمار على مصر «العزلة السياسية» في الدرجة الأولى ، فلم يعد لها علاقات خارجية دولية إقليمية أو عالمية إلا من خلاله وفي أضيق الحدود التي رسمها بنفسه ، وبذلك احتكر لنفسه سياستها الخارجية أو هو صادرها ببساطة . ومن ناحية أخرى فانه انتزع موقعها الجغرافي الخارجي عمليا ، وبذلك حصر وجودها وحياتها في حدود موضعها المحلي كدولة نهرية زراعية فحسب.

من هنا كانت «المسألة المصرية» كما وضعها أحد ساسة مصر في القرن الـ ١٩ وهو نوبار ، «مسألة ري» (١) أي «مسألة مياه» ، أي تأمين وضمان أكبر كمية ممكنة أو لازمة من مياه النيل للكيان المصري . أو كما لخصها أحد وزراء خارجية مصر فيما بعد في الخمسينيات من قرننا هذا ، كانت سياسة مصر الخارجية

(1) Willcocks, Craig, Egyptian irrigation, vol. II. P. 9.

محدودة الآفاق والأبعاد للغاية ، تتحرك على محورين : الاستقلال ووحدة مصر والسودان ، أى باختصار «وحدة وادى النيل» (١)

وعمليا وعلميا ، أو سياسيا وجغرافيا، لا يكاد هذا الشعار الأخير يتجاوز حدود الشعار الأول، وفى الحالين كانت سياسة مصر الخارجية هى أساسا «سياسة مائية» لا أكثر تقريبا ، وكانت قوة مصر السياسية تتناسب تناسبا طرديا مع كمية المياه المتاحة لها ، وكان الدخل القومى يساوى الدخل المائى بالتقريب . وسيلاحظ فى النهاية أن مرحلة السياسة المحلية هذه تتعاصر مع مرحلة الإستعمار البريطانى لمصر ، ولكنها تسبق الاستعمار الصهيونى لفلسطين أى ظهور إسرائيل .

مرحلة السياسة الاقليمية

تتفق هذه المرحلة مع بدء الاستقلال والتحرر الوطنى بعد يوليو ، ولكن أيضا - وأسفا - مع بدء الوجود الإسرائيلى على حدودها . فما أن خرج الاستعمار من مصر حتى انطلقت كاسرة نطاق العزلة السياسية الذى ضربه حولها لتستعيد على أوسع نطاق علاقاتها العربية التى كانت محورية فى عصر محمد على بفتوحة وسياسته العربية . وقد كانت مأساة فلسطين من أقوى دوافع وعوامل التوجيه العربى للسياسة المصرية الخارجية ، بمثل ما كانت نقطة تجمع ولقاء أو إعادة تجمع ولقاء العرب المعاصر . فمرحلة السياسة الاقليمية لمصر إذن تقابل جغرافيا دائرة العالم العربى . وبهذا تقدمت مصر من مرحلة السياسة المحلية وشعار وحدة وادى النيل إلى مرحلة السياسة الاقليمية وشعار القومية العربية والوحدة العربية . وبالموازاة ، انتقل مركز ثقل التوجيه السياسى من الجنوب إلى الشمال ، من السودان إلى المشرق العربى.

وقد كان معنى هذا على الفور بداية قيام أو إقامة «النظام العربى» كتعبير سياسى ، مثلما هو تعبير جغرافى ، عن العالم العربى والقومية العربية ثم الوحدة العربية فى النهاية . وكان حتما أن يصطدم الغرب والإمبريالية بهذا النظام الجديد وأن يعمل على تفتيته أو تحطيمه قبل قيامه ، محاولا أن يفرض نظامه الإمبريالى الخاص على المنطقة وهو «نظام الشرق الأوسط» الذى يتميع فيه العالم العربى وتذوب شخصيته الدولية المستقلة فى كيان خلاسى فضفاض يشمل دولا خارج العروبة كتركيا وإيران وأخرى ضد العروبة رأسا كاسرائيل .

وفى هذا السبيل ، وتحت اسم «الأمن المتبادل» و «الدفاع المشترك» ، المشترك

---

(1) Heikal, idem, P. 718.

عن «العالم الحر» و «الديمقراطية الغربية» ضد «الخطر الشيوعي» ، ولكن في الحقيقة بهدف استبقاء المنطقة كلها منطقة نفوذ داخل نطاق العالم الحر المزعوم ، قدم الغرب عديدا من مشاريع الأحلاف الدفاعية أهمها حلف الشرق الأوسط « الميدو Medo» والحلف المركزي «السنتو Cento» ثم حلف بغداد. ولم تكن هذه الأحلاف سوى الحلقة الاقليمية في سلسلة أحلاف الغرب الاستراتيجية العالمية المضادة للاتحاد السوفييتي والمطوقة له . ولذا فبينما كانت هذه الأحلاف تفترض إن لم تختلق عدوا وهميا بعيدا هو الاتحاد السوفييتي ، كان بعضها يضم عدوا حقيقيا مركزيا في قلب العرب بل العدو الحقيقي الوحيد وهو إسرائيل . وكان هذا التناقض وحده أو بالأصح هذا السفه السياسي كفيلا بالطبع برفض مصر والعرب عموما . وقد تزعمت مصر معركة إسقاط هذه الأحلاف واعتبرتها نوعا من «الاستعمار الدولي» أو «الاستعمار الجماعي» أو «الاستعمار الحديث» ، أو إجمالا نوعا من «الاستعمار المقنع» ، وشرعت في وجهها الضمان العربي الجماعي كحلف مضاد (١) .

تلك كانت بحق معركة الأحلاف أو معركة إسقاط الأحلاف التي تمت بنجاح ساحق . إلا أنه منذ تلك المعركة وإلى الآن أصبح الصراع بين النظام العربي ونظام الشرق الأوسط هو محور ومحك كل السياسة والاستراتيجية في المنطقة . وبه في الحقيقة يمكن أن نفسر كل حاضرها ومستقبلها القريب وربما البعيد أيضا، كما يشخص ببصيرة نفاذة وفكر ثاقب رائد الاستراتيجية السياسية في مصر محمد حسنين هيكل (٢) .

من هنا وهناك كانت المرحلة كلها مفعمة بالصدامات والصدمات والأحداث والمشاكل السياسية مع الغرب والإمبريالية نتيجة لمجابهة الاستعمار القديم والجديد للسياسة المصرية الخارجية الجديدة وتصديه لمحاولة احتواء مصر وتحجيمها وإعادتها إلى مناطق النفوذ خارجيا وإلى حظيرتها المحلية الضيقة داخليا.

وفي وجه هذا الهجوم حاولت مصر في البدء اتباع استراتيجية مضاربة الاستعمار القديم بالجديد مستفيدة من التناقضات الداخلية بينهما خاصة في مجال المصالح البترولية الضخمة في المنطقة . وكان هذا يعني أساسا مضاربة بريطانيا بأمريكا ، أي قيادة الغرب القديمة العجوز ذات التاريخ الاستعماري المدان في المنطقة بقيادته الجديدة الفتية الواعدة وغير الملوثة استعماريا . غير أن هذه

(١) احمد صدقي الدجاني، عبد الناصر والثورة العربية، ١٩٧٣، ص ٨٥، ٨٩.
(2) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 719.ff.

السياسة لم تنجح أو تجد كثيرا ، إذ سرعان ما ثبت أن الميول والأطماع الإمبريالية الجديدة لاتقل ضراوة أو خطرا عن القديمة إلا فى الشكل ، وأن أمريكا إنما تحاول طرد بريطانيا لترثها وتضع قدمها فى حذائها ، كما أنها أكثر لا أقل منها صهيونية وأشد انحيازا لإسرائيل .

على أن هذا بالدقة ما نقل مصر مباشرة وبسرعة نادرة إلى معترك المسرح الدولى والسياسة العالمية بكل معناها وأبعادها ، فجاءت المرحلة الثالثة والأخيرة فى سياسة مصر الخارجية على أعقاب المرحلة الاقليمية بل فى تداخل شديد معها ، بحيث يكاد يصعب الفصل القاطع بينهما ، وبحيث تعد تلك المرحلة الاقليمية القصيرة العمر مرحلة انتقال بالأحرى بين المرحلتين المحلية والعالمية .

مرحلة السياسة العالمية

فمنذ مؤتمر باندونج فى منتصف الخمسينيات على الأقل ، أو منذ تأميم القناة وحرب السويس على الأرجح ، وجدت مصر نفسها فجأة فى قلب دوامة السياسة العالمية وذلك كنتيجة لصدامها المحتوم مع الإمبريالية والغرب بشقيه الاستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا خاصة) والجديد (الولايات المتحدة أساسا)، وفى هذا الصدام والمواجهة كانت قضية فلسطين – إسرائيل بطبيعة الحال هى القضية المحورية و حجر الزاوية ، كانت هى الاختبار والاختيار والرهان جميعا .

ومع انحياز الغرب لربيبته إسرائيل انحيازا مطلقا ومسلحا وعدوانيا ، ومع «الاستقطاب الثنائى» الدولى وانقسام المسرح العالمى الحاد إلى كتلتى الشرق والغرب فى ظل «ميزان الرعب النووى» ، وفى وجه محاولات الغرب الدائبة والدائمة ضم العالم العربى وعلى رأسه مصر إلى معسكره من خلال سلسلة مشروعات أحلافه الاقليمية و «نظرية الفراغ» واستراتيجية «الاحتواء والتطويق» الموجهة ضد الاتحاد السوفييتى والشرق ، وجدت مصر فى الأخير بالضرورة الصديق الطبيعى لا كحليف ولكن كثقل توازن مضاد countepoise , counterweigt (١)

فلقد كان الغرب صديق العدو الإسرائيلى ، بينما لم يكن الشرق صديق العدو ولا عدوه ، أو هو على أية حال كان يقف وسطا تقريبا بين العرب وإسرائيل أو فنقل إن تحيزه للعدو أولا وأطماعه فينا ثانيا كانت أقل من تحيز الغرب وأطماعه، ومعنى هذا أن مصر إنما أدارت ظهرها للغرب واتجهت الى الشرق مضطرة كضرورة توازن وتعويض ، أى توجهت نحو الشرق كشئ (ولا نقول كشر) لابد منه ، وكاختيار ثان لا كاختيار أول ، أو كمجرد احتياطى بديل عن الغرب (١) . وبالتالى

(١) حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ص ٣٩٥.

جاءت الصداقة المصرية – السوفييتية صداقة ضرورة أو ضرورة صداقة وكمصلحة مشتركة أساسا لا كشركة مبادئ أو إيديولوجية فى الدرجة الأولى .

وعلى هذا الأساس تمت صفقة الأسلحة التشيكية بين مصر والاتحاد السوفييتى لكسر احتكار السلاح فى المنطقة وتفوق العدو الإسرائيلى العسكرى . وبهذا كانت الصفقة هى الرد الطبيعى والحتمى على البيان الثلاثى الذى أعلنه الغرب فى بداية الخمسينيات والذى كان يرادف احتكار السلاح فى المنطقة وضمان تفوق العدو الإسرائيلى على العرب جميعا ودائما . وبهذا أيضا كانت مصر أول دولة عربية أدخلت السوفييت إلى المنطقة ، وبالتالى إلى افريقيا ، مثلما ستكون أول دولة تخرجهم منها فيما بعد (٢).

وبهذا وذاك خرجت سياسة مصر الخارجية لأول مرة فى تاريخها الحديث من دائرة الغرب المغلقة لتضيف اليها دائرة جديدة هى دائرة الشرق والكتلة الشرقية . وبهذا التطور الجذرى اتسعت أبعاد السياسة المصرية الخارجية إلى الآفاق العالمية حقا .

ولقد كان فى هذا الإطار الجديد أن خاضت مصر مع شقيقاتها العربية حربين أو ثلاثة ضدّ العدو الإسرائيلى متخفيا وراء الغرب أو ضد الغرب متخفيا وراء إسرائيل وفى كل الحالات كانت الولايات المتحدة على رأس العدوان الإسرائيلى الغربى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بينما كان الاتحاد السوفييتى هو السند الأساسى لمصر والعرب .

فى الوقت نفسه كان على مصر أيضا أن تشق طريقا جديدا ثالثا مستقلا عن الكتلتين والمعسكرين على حد سواء . ومن هنا خاضت معركتها التاريخية الكبرى ضد الاستعمار والإمبريالية فى العالم ، فكانت أكبر محرك لثورة التحرير فى المستعمرات ولتصفية الامبراطوريات والاستعمار القديم لاسيما فى إفريقيا . كان فى هذه الثورة مولد العالم الثالث كتعبير سياسى جديد مثلما هو تعبير حضارى عن مجموع فكرة الشرق القديمة وفكرة الجنوب الحديثة ، وكمجموعة مستقلة عن كلا الغرب والشرق أو العالم الأول والثانى على الترتيب .

ومن هذه القاعدة الجديدة العريضة وبهذه الرافعة السياسية المؤثرة تقدمت مصر بالاشتراك مع بعض الدول البارزة فى العالم الثالث خاصة الهند ويوجوسلافيا إلى معركة كبرى لاحقة ومكملة من أجل الحياد عن كلا الغرب والشرق ، فكانت سياسة «الحياد الإيجابى وعدم الانحياز» تلك التى حاربها الغرب

(1) M.H. Heikal, Sphinx and commissar, Lond., 1978, P. 15-17-, 173.
(2) Id. , P. 9.

علنا ولم يتقبلها الشرق إلا بنصف قلب على الأكثر ، ثم حاول كلاهما فيما بعد أن يستدرجها ويستميلها إلى صفه أو يستغلها لحسابه.

وبفضل قوتها الذاتية المستمدة من موقعها وموضعها كانت مصر سباقة وزعيمة في هذا الخط الثالث وبين العالم الثالث . ولئن كانت هذه النقطة تمثل قمة السياسة المصرية في مرحلتها العالمية الجديدة ، فانها أدخل منهجيا في باب دور مصرالسياسي بعامة . غير أن علينا أولا ، وقبل أن ننتقل إليها بالتحليل أن ننظر إلى مراحل سياستنا الخارجية الثلاث نظرة مقارنة شاملة تلخص معناها ومغزاها ودروسها ، أى قواعدها العامه باختصار .

قواعد سياسة مصر الخارجية

من تلك المراحل الثلاث ، نستطيع الآن أن نستخلص أجرومية أو قواعد سياسة مصرالخارجية في خمسة مبادئ أو قوانين تدور تباعا حول العلاقات والمحاور الآتية : القوة والعزلة ، العزلة والعرب ، العزلة والاستعمار ، العزلة والتحجيم ، المجال الطبيعي للسياسة المصرية الخارجية .

القوة والعزلة

فأولا ، مقياس قوة مصر السياسية الحساس هو العزلة و/ أو الانطلاق . إنه ترمومتر حرارة القوة المصرية الذاتية وبارومتر ضغطها السياسي الدولي . فكقاعدة عامة أساسية ، تتناسب قوة مصر السياسية تناسبا عكسيا مع درجة عزلتها وانغلاقها داخل حدودها ، وطرديا مع مدى انطلاقها خارج حدودها . فكلما كانت مصر ضعيفة عاجزة وتضاءل حجمها السياسي وخف وزنها ، كلما انطوت وتقوقعت على نفسها داخل حدودها وتقلص ظلها الخارجي وعلى العكس كلما كانت قوية فوارة وزاد ثقلها، كلما فاضت قوتها خارج حدودها وامتد نفوذها وتمدد وجودها عبرها . وهذا المقياس هو بعينه الذى يصنع الفارق بين مراحل سياسة مصر الخارجية الثلاث وخاصة المرحلتين المحلية والعالمية كطرفي نقيض.

العزلة والعرب

ثانيا ، العزلة أو الانطلاق في السياسة الخارجية المصرية إنما تعني في الدرجة الأولى العزلة عن العالم العربي أو الانطلاق إليه . فبدون العالم العربي تعيش السياسة المصرية في عزلة حقيقية حتى ولو بدت شكليا ذات سياسة خارجية أو

حتى ذات أبعاد عالمية فدون العالم العربى ، أثبتت تجربة الاتجاه نحو السودان ووحدة وادى النيل أنها ليست فقط مرادفا للمحلية ولكن أيضا للعزلة . فانما تلك الوحدة جزء من كل هو الوحدة العربية ، وعمق لها لاجسم . فليست وحدة وادى النيل مكافئا للوحدة العربية ولا هى بديل عنها بطبيعة الحال . بل لقد أثبتت التجربة التاريخية أن اتجاه السياسة المصرية نحو السودان والجنوب هو دائما علامة ودليل ومقياس ضعف وانحدار ، بينما أن اتجاهها نحو الشمال و المشرق العربى علامة صحة ودليل قوة وتعبير عن طاقة مضافة من الانطلاق والحيوية .

هذا على الجانب المحلى . بالمثل على الجانب العالمى . فبدون العالم العربى مرة أخرى لا تعد سياسة مصر الخارجية عالمية مهما انطلقت دوليا فى أبعد العلاقات الخارجية مع الغرب أو الشرق . فاذا ماتخطت السياسة الخارجية المصرية العالم العربى وتجاوزته إلى علاقات خارج - عربية أيا كانت ، فانها تظل فى عزلة حقيقية مع ذلك . على أن المحقق أن مثل هذه الحالة نكسة عارضة ومرحلة زائلة ولعل هذه الجملة الاعتراضية السلبية أن تؤكد ، كما تؤدى إلى القانون الثالث والتالى فى سياسة مصر الخارجية .

العزلة والاستعمار

ثالثا ، عزلة مصر السياسية من فرض الاستعمار . فسواء تحت الاحتلال أو بعد الاستقلال ، فلقد كانت العزلة المصرية من فرض أو فعل الاستعمار أو لم تنفصل عنه بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة . وبمزيد من التحديد ، فكما كانت عزلة مصر السياسية تعنى عزلتها عن العرب بالتحديد ، فان تلك العزلة كانت دائما نتيجة لارتباطها بالغرب بالتحديد . فسواء فى ظل خضوعها للاستعمار المباشر كما فى عصر الملكية فى الماضى ، أو فى ظل تعاونها معه كما فى السبعينيات مؤخرا ، فان عزلة مصر العربية واضح ارتباطها بالغرب عموما واستعماره أو إمبرياليته خصوصا .

وعلى العكس ، كان الاستقلال السياسى الحقيقى يرادف كسر العزلة السياسية وفك العزلة عن العرب بالدقة . وبالموازاة أو بالصدفة ، فلقد كان اتجاه مصر نحو الشرق والكتلة الشرقية بأى صورة يربطها أيضا بالعرب كأمر واقع ، أو قل كان الاتجاهان يتفقان ويتعاصران بلا تناقضات أو صعوبات جذرية على أية حال .

وسواء كانت هذه العلاقة سببية أو عشوائية ، فانها نسبيا حقيقة واقعة تثبتها مرحلة الستينيات، مرحلة الصداقة المصرية - السوفييتية ومرحلة مد القومية العربية فى الوقت نفسه..

العزلة والتحجيم

رابعا ، العزلة أو العزل وسيلة غايتها التحجيم . فمنذ محمد على إلى الآن ، لم تكن محاولات الاستعمار والامبريالية العالمية فرض العزلة الخارجية على مصر أو عزلها عن العرب إلا وسيلة ، وإن كانت عظمى ، لغاية ، ولكنها أعظم ، وهى تحجيمها ، أى تحديد حجمها ووزنها ودورها السياسى فى أبعاد وآفاق محلية لاتضمن فقط عدم تفجرها وخروجها فى محاولة قوة أو وحدة اقليمية عظمى ، لكن أيضا تضمن ضعفها وعجزها هى إلى حد الرضوخ والتبعية له إما كمستعمرة سافرة أو كمنطقة نفوذ مستترة . فعزل مصر عن المنطقة هو تقليم لأجنحتها ، وتقليمها هو تحجيم لجسمها وتحجيمها هو تحديد لإقامتها ، وتحديد إقامتها لايفتح بابها وحدها للتبعية والاستعمار ولكن أيضا باب المنطقة بأسرها معها، وذلك بحسبانها القيادة الاقليمية والزعامة الطبيعية لها .

وفى هذا الصدد ، وعلى ذكر القيادة والزعامة ، فقد أثبتت تجربة القرن الأخير على الأقل أن الاستعمار الغربى أو الامبريالية العالمية لا مانع لديهما بالضرورة من الاعتراف بزعامة مصر الاقليمية أو العربية فى حد ذاتها إذا ما هى اعترفت بالتبعية لهما أو بالتحالف معهما . فمادامت زعامة مصر الاقليمية تضمن لها أن تنقاد المنطقة برمتها خلفها إلى التبعية لهما ، فلابأس من الاعتراف لها بتلك الزعامة بل وتثبيتها فيها . ومعنى هذا بكل صراحة أنه لا مانع لدى الاستعمار والإمبريالية من زعامة مصر الاقليمية لا «كقائدة» للمنطقة إلى الاستقلال والقوة ولكن للأسف - وحاشا - «كقوادة» لها إلى تبعيتهما ومناطق نفوذهما . وإذا كانت هذه الزعامة - العمالة مرفوضة قطعا مصريا وعربيا ، محليا واقليميا ، فانها من أسف أشد ليست غير واردة تماما فى بعض الأحيان والحالات .

على أية حال ، وعلى العكس تماما إذا ما اتخذت مصر من زعامتها هذه موقعا ومنطلقا لقيادة المنطقة خارج مناطق النفوذ والتبعية للاستعمار أو الامبريالية فضلا عن مجابهتها وضرب مصالحها ، فان هذه الزعامة نفسها لاتغدو منكورة ومستنكرة توا فحسب ولكنها على الفور تحارب بكل ضراوة وحقد أيضا . والاستراتيجية المثلى تقليديا لهذه السياسة هى ببساطة خلق وافتعال زعامات مضادة محلية

وإقليمية لاتحقق فقط «تعدد المراكز» داخل المنطقة أو العالم العربى ، ولكن أيضا تختلق داخله «أقطابا مضادة» لمصر تجريدا لها من تلك الزعامة الطبيعية ووراثة لها إن أمكن .

حدث هذا فى عصر الزراعة أو ما قبل البترول ثم تكرر فى عصر ما بعد البترول ، وتنقل ما بين المشرق والمغرب ، وداخل المشرق ما بين أكثر من دولة عربية وغير عربية ، بترولية وغير بترولية . غير أنه دائما فشل وتكسر على صخرة الجغرافيا والتاريخ أساسا أى الطبيعة باختصار . وإذا كانت هذه الاستراتيچية قد نجحت وتحققت جزئيا بالفعل وكأمر واقع بعد عزلة مصر وإخراجها من الصراع العربى الإسرائيلى فى أواخر السبعينيات ، فذاك هو الاستثناء الذى يؤكد القاعدة لا الذى ينفيها ، بل هو كما رأينا الشذوذ الذى لايقاس عليه أصلا ولا يعتد به إطلاقا .

المجال الطبيعى

خامسا ، وأخيرا ، العالم العربى هو المجال الطبيعى لسياسة مصر الخارجية : الطبيعى بمعنى البعد الأمثل والحد الأنسب ما بين الحدين الأدنى والأقصى : والأمثل والأنسب بمعنى أن فيه يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة المصرية الخارجية وكذلك من جدواها ومردودها أو عائدها . العالم العربى، باختصار هو نواة وقلب سياستنا الخارجية ، وحدوده حدودها الطبيعية . ليس ذلك بحكم الجغرافيا فقط ولكن بحكم القومية أيضا . فمجالنا السياسى الطبيعى إنما هو مجالنا الجغرافى والتاريخى ، أو الاقليمى والقومى ، والبعد الأمثل لسياستنا الخارجية من بين أبعادها الثلاثة هو البعد الاقليمى الذى يرادف العالم العربى .

أما ما دون ذلك وما عبره فانما يوظف ليخدم ذلك البعد ، يدعمه أو يؤمنه ، يدافع عنه أو يحميه ... الخ فالبعد المحلى وإن كان بالتعريف لا يمثل سياسة خارجية بمعنى الكلمة فانه ممثلا فى وحـــدة وادى النيل لا يعدو ظهرا وسندا للبعد الاقليمى العربى ، وهو جزء منه ليس إلا أما البعد العالمى فضرورة استراتيچية واستراتيچية عظمى لحماية وتأمين وتعظيم البعد الاقليمى على المستوى الدولى . وبصيغة موجزة ، البعد المحلى عمق وظهير ، والعالمى ظل وهالة ، للبعد الاقليمى الذى هو وحده الجسم الحقيقى والقوة الجوهرية لسياسة مصر الخارجية .

دور مصر السياسى

لا إمبراطورية ، ولا مستعمرة ، بل حياد إيجابى

ابتداء ، وكما رأينا مرارا ، كانت مصر القديمة بكل وزنها السياسى فى العالم القديم قوة دفاعية غالبا – الامبراطورية الدفاعية . ومن حيث المبدأ ، فان مصر الحديثة التى لا تنسى أنها استراتيجيا قوة ارتطامية ، تتوسط منطقة تصادم حساسة بين قوى البر والبحر أو فلنقل الآن قوى الشرق والغرب ، تجد نفسها فى موقع يفرض عليها أن تستقل عن أى منهما . ولهذا فان مصر التى وعت درس التاريخ قد أدركت أنها ، منذ تخلف موضعها عن موقعها وقصر ، قد أصبحت مخلوقة للحياد . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن رسالة الحياد – ولكن الايجابى – إنما تنشأ فى مصر ومن مصر تنتشر ، أو أن تنحاز مصر من حيث المبدأ إلى مبدأ عدم الانحياز .

وبذلك المبدأ توحدت تماما المبادئ والمصالح فى فلسفة استراتيجية جامعة مانعة هى الآن بوصلة مصر الهادية التى توجه مسيرتها العالمية وتحقق شخصيتها الكامنة مثلما تعبر عنها . فدور مصر السياسى الجديد فى العالم المعاصر لا هو دور المستعمرة بالقطع ، ولا عاد دور الامبراطورية بالتأكيد ، وإنما هو دور الدولة المستقلة ذات السيادة ، السوية ذات الإرادة بحيث تقع خارج مناطق النفوذ ولاتخضع للضغوط ولا للعدوان مثلما ترفض (وهى على أية حال لا تقدر) أن تفرض العدوان أو النفوذ على الآخرين.

وســـواء عدت القاهرة كما ذهب البعض أو الأمم المتحدة كما ذهب البعض الآخر عاصمة العالم الثالث (١) ، فلا يستطيع منصف أن ينكر أن مصر خلال الستينيات كانت تلعب دورا عالميا شبه قيادى شبه محورى أكبر من كل تصور تقليدى وأكبر على الأرجح من جرمها المحلى الذاتى ، وأكبر بالتأكيد من كثير من قوى أوروبية هامة أبعد تحضرا وتطورا .

ففى تلك المرحلة الحساسة الحرجة من التوازن الدقيق ، الرهيف والرهيب ، بين القطبين والكتلتين لعبت مجموعة عدم الانحياز تلقائيا دور «المرجح» فى السياسة الدولية ، وذلك رغم ضعفها وعجزها الذاتى بينما لعبت مصر كقمة ورأس الحربة فى عالم عدم الانحياز دور إحدى أهم ثلاث دول فى العالم بجانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وذلك أيضا رغم حجمها وحدودها وأزمتها الذاتية ، كما

(1) Heikal, Sphinx, P. 122.

كانت ، أكبر عامل منفرد فى تصفية الاستعمار القديم فى العالم وفى دفع موجة التحرير الوطنى التى عمت أنحاء العالم الثالث . ولئن بدت هذه المفارقات الصارخة غير معقولة فى حد ذاتها ، فانها مع ذلك مفهومة كمسألة نسبية فى ظل التوازن الدولى القائم إلى حد أن العالم كله سجل اعترافه بها فى وقت أو آخر وإلى حد أو آخر .

وبالنسبة لمصر ، فاذا كان العالم المعاصر قد انقسم منذ الحرب الثانية إلى معسكرين كتلتين ، كل منهما أو على الأقل أحدهما ، يصر على أن يفرض هذا التصنيف أو التنصيف على بقية العالم ، فالحقيقة أن مصر باصرارها المقتدر على ألا تتبع أو تبتلع قد أثبتت أن العالم ليس نصفى كرة سياسيا بل مثلث ، لا نقول متساوى الأضلاع بالتأكيد ولكنه على أية حال ذو أضلاع ثلاثة ورؤوس . ببساطة ومباشرة ، أثبتت مصر أن أبعاد العالم السياسية ثلاثة لا اثنان : شرق وغرب وعدم انحياز : عالم أول وثان وثالث .

وتلك بوضوح طفرة فى استراتيجية السياسة العالمية ، تبرز خطورتها ومغزاها إذا وضعت فى سياقها التاريخى وإطارها الايديولوجى . فالبعض يلخص جوهر الثورات الهامة فى تاريخ العالم الحديث كالأتى :

الثورة الفرنسية = قومية + استعمارية .الثورة الروسية = لاقومية × لااستعمارية . الثورة المصرية = قومية + لا استعمارية .ليس هذا فحسب بل . لقد تدرك الأجيال القادمة ، أكثر مما نستطيع نحن أن ندرك أن مدرسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز التى ساهمت مصر فى تأصيلها وقيادتها قد أنقذت العالم من قبل من حربه العالمية الثالثة والذرية الأولى . فليس من العسير علينا أن نتصور ، لو أن مصر الخمسينيات رضخت ومعها الشرق العربى للضغوط الاستعمارية وانحازت إلى الأحلاف العسكرية الغربية ، كم كانت تتضاعف احتمالات وإغراءات الصدام بين المعسكرين فى مرحلة حبلى بالعداوات والتوتر . إن مصر لا نقول قد أصبحت «چيروسكوب» سياسيا يمنع العالم من أن تتقاذفه أمواج الصراع الكتلى ، ولكنها بثقلها الذاتى وبقيادتها المؤثرة فى مجموعة عدم الانحياز قد ساهمت فى خلق مثل هذا الچيروسكوب .

مصر وعدم الانحياز

حسنا ، إذا كان دور مصر السياسى فى عالمنا المعاصر هو عدم الانحياز، فان السؤال الوارد والواجب الآن هو ماذا بالدقة والتحديد يعنى هذا

الـدور ، ما ترجمته بالضبط فى التطبيــق والواقــع ، وما مســتقبله ومداه .. الخ؟ ابتداء ، الأصل فى عدم الانحياز سياسيا أنه ليس كتلة بل قوة ، ليس كتلة ثالثة ولا يستطيع ولا يقدر ، وإنما قوة ثالثة ، قوة سلام لا حرب ، بل ليس قوة بقدر ما هو قدوة ، فإنما هو تحالف فقراء وضعفاء العالم أى تجمع «الأقارب الفقــراء » . ومن هنا كان عـــدم الانحيــاز هو الذى يعبر عن « ضمير العالم » كما قيل ، ويمثل عقله لا عضله، فكان بالتالي صمام أمنه (١) .

أما استراتيجيا ، فمن الواضح أن مجموعة عدم الانحياز هى أصلا منطقة نفوذ الاستعمار ومستعمراته سابقا ، ومن ثم فإنها الشكل الجغرافى الجديد والوريث الچيوبوليتيكى لمنطقة الارتطام القديمة بين قوى البر والبحر Cruch Zone. وبموقعها الحساس فى قلب هذه المنطقة وعلى قمتها ، فلقد كان حتما وحقا أن ترتاد مصر وترود معا هذه الاستراتيچية السياسية الجديدة الوليدة .

أما تاريخيا ، فإن الأصل فى عدم الانحياز أنه ابن ونبت الاستقطاب الثنائى والحرب الباردة . بل الواقع أيضا أن قوة عدم الانحياز كانت دائما تتناسب طرديا مع درجة حرارة الحرب الباردة أى مع حدة الصراع بين القطبين والكتلتين ، مثلما ثبت فيما بعد أنها تتناسب عكسيا مع درجة الانفراج أو الوفاق . ففى غمرة شلل الأقوياء النووى لم يجد عدم الانحياز فرصة الظهور فحسب ، بل وبرز إلى المقدمة ليلعب دورا عالميا أكبر بكثير مما يتناسب مع قوته ووزنه الطبيعى الحقيقى ، ونعنى بذلك دور الحكم أو المرجح بين الكتلتين وبين القطبين ، ومن ثم دور الند لهما والقوة الثالثة بجانبهما . ولعل هذا مما أعطى عدم الانحياز نفسه شعورا وهميا نوعا بتضخم الذات والأهمية منذ البداية . ولهذا فإنه منذ مولده تعرض النقد والشجب والرفض بقسوة سواء على المســتوى النظــرى أو العمــلى ، ســواء من الغــرب أو الشرق.

فأما على المستوى النظرى ، فلقد إتهم عدم الانحياز بأنه قطعة من الانتهازية

---

(١) الدجاني، ص ١٩٠ – ١٩٤.

السياسية أو السياسة الانتهازية . ولكن الرد هو : أيهما حقا الانتهاز : الانحياز أم عدم الانحياز ؟ وآخرون رأوا أن عدم الانحياز إنما هو سلبية الضعيف ، بينما الانحياز ايجابيته . غير أن الرد مرة أخرى أن عدم الانحياز ، على العكس ، إنما هو إيجابية الضعيف ، بينما الانحياز هو بحق سلبيته (١) .

هذا وغيره فلسفيا أو أدبيا ، أما سياسيا أو استراتيجيا فإن أعداء عدم الانحياز وصموه باستخفاف بأنه تكتيك لا استراتيجية ، وإلا فبأنه « استراتيجية من لا استراتيجية له » . وآخرون كانوا أكثر تواضعا ولكن واقعية (أو خبثا لاندرى) فاعتبروه أساسا استراتيجية مضاربة ليس إلا Stalemate ، مضاربة الكتلتين والقطبين ببعضهما البعض والافادة من تناقضهما : بعبارة أخرى ، إن يكن الانحياز هو استراتيجية مضاربة الأقوياء (للضعفاء) ، فإن عدم الانحياز بالمقابل ليس إلا استراتيجية مضاربة الضعفاء (للأقوياء) . ولكن الرد ، كما ورد على لسان عبد الناصر فى حينه ، أن عدم الانحياز « ليس تجارة فى الصراع بين الكتلتين » « ولا تجارة حرب باردة » ، وتغير الأوضاع الدولية لا يؤثر فيه ولايسلبه مبرر وجوده (٢) .

هذا كله على المستوى النظرى أو الفكرى . أما عمليا وتطبيقيا فلا جدال أن رحلة عدم الانحياز كانت شاقة قاسية تمت عبر جسر دقيق حرج من الصراع ، أفادت من الحرب الباردة ولكن لم تصبح جزءا منها ، واستطاعت وسط ظروف توازن القوى العالمى الرهيف أن تؤثر وتساهم فى توجيه سياسة العالم (٣) . وخلال هذه الرحلة المفعمة تعرض عدم الانحياز منذ البداية للضغوط والهجمات

(١) الدجاني، ص ١٨٨ .
(٢) السابق ص ٢١٢.
(٣) جمال حمدان استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص ٣٢١– ٣٢٩.

الشرسة مثلما تعرض فى النهاية التحلل والتآكل ، وفيما بين البداية والنهاية كان هو نفسه قلقا حائرا أو هزيلا خائرا لا يعرف ماذا يريد بالضبط ولا هو قادر على تحقيقه أو حماية نفسه من قوى الانحياز المضادة .

فالموقف الأمريكى غنى عن التذكير : « من ليس معنا فهو ضدنا » ، ومن ثم فان عدم الانحياز «لا أخلاقى » كما اتهمه دلز الذى خرج بكل قوته « ليقلص حجمه » . وعلى خلاف هذا الموقف الراديكالى أو الصليبى ، تبنى الاتحاد السوفييتى على الجانب المضاد موقفا متميعا يتراوح بين الريبة والعداء وبين محاولة توجيهه وفلسفته ماركسيا (١) . فمن جهة « من ليس ضدنا فهو معنا » ، ولكن فى الوقت نفسه فان «من يقف وسط الطريق تدهمه العربات » ، وعدم الانحياز إن لم يكن «خرافة وهراء » (٢) فانه «كالسير على حبل مشدود » (٣) ومن ثم « لافقرى ».

وهكذا من كلا الموقفين على تناقضهما لم يتورع القطبان عن سياسة استقطاب أو اختراق مجموعة عدم الانحياز ومحاولة تفتيتها إلى وحداتها الاقليمية أو القومية الأولية واقتطاع أكبر قطعة أو قطاع منها لحسابه أو إلى صفوفه . والواقع أن كلا القطبين حاول استقطاب عدم الانحياز وجذبه إلى فلكه حتى يعود من جديد منطقة نفوذ بصورة مجددة وفى منافسة حرة مفتوحة .

ولما كان عدم الانحياز فى الأصل حركة ضد استعمار الغرب القديم أو بعيدا عنه ، فقد قدم الشرق الذى لا تاريخ استعمارى له خارج حدوده نظرية سهلة براقة مؤداها أنه هو الأقرب تلقائيا إلى عدم الانحياز والحليف الطبيعى له . وبالمقابل ، رد الغرب بأن فى عدم الانحياز إذن «انحيازاً» طبيعيا ومسبقا إلى الشرق وضد

(١) التجاني ، ص ١٧٨ ، ١٩٧.

(2) Heikal, Sphinx etc. P. 81.

(٣) التجاني ص ٢٠٢ .

الغرب . بل واتهمه بأنه «مخلب قط للشيوعية أو الشرق » (١) .. هذا فى حين لم يكف عدم الانحياز عن تأكيد استقلاله إيديولوجيا عن المعسكرين كليهما وأنه يقف على الحياد وسطا بينهما ، لا مع ولا ضد أى من الكتلتين على حدة أو كلتيهما معا (٢) .

على أن الضربة الكبرى لعدم الانحياز إنما جاءت مع الوفاق أو الانفراج بين القطبين . فكما جاءت الوحدة الأوروبية ردا على حركة التحرير الوطنى فى الستينيات، لم يلبث الوفاق أن جاء ردا على عدم الانحياز فى السبعينيات . إذ لما كانت قوة عدم الانحياز مستمدة إلى حد بعيد من حدة الاستقطاب الثنائى ، فقد جاء الوفاق الثنائى تلقائيا ليسحب البساط من تحت أقدامه إلى حد أو آخر ، محاولا بذلك أن يسلبه قوته المكتسبة إن لم يكن مبرر وجوده ذاته . وكما قيل من قبل ، صح القول أو لم يصح ، إن عدم الانحياز هو انتهازية الضعفاء ، فقد قيل عن الوفاق إنه انتهازية الأقوياء، بل تحدث بعض الساخرين الساجعين عن «نفاق الوفاق» و «انبعاج الانفراج» ، بينما ذهب الجانون إلى حد اعتباره «تواطؤا» سافرا بين القطبين ، وأنه «يالتا ثانية » تستهدف تقسيم العالم الثالث إلى مناطق نفوذ جديدة (٣) .

ومهما يكن الأمر أو الحكم ، فلقد جاء الوفاق الثنائى بين القوتين الأعظم فى أخريات القرن وعلى المستوى العالمى أشبه شئ بالوفاق الثنائى القديم بين قوتى ، الاستعمار القديم فى أوائل القرن على المستوى الاقليمى . فكما أطلق الأخير يد فرنسا فى المغرب مقابل اطلاق يد بريطانيا فى مصر ، أطلق الوفاق كأمر واقع - يد الاتحاد السوفييتى فى إفريقيا والعالم الثالث مقابل إطلاق يد الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والعالم العربى لا سيما بعد طرد الروس منه .

(1) Heikal, Sphinx . P. 69.

(٢) الدجاني ص ١٩٢ .

(3) Heikal, Sphinx . P. 169.

هذا من جانب القوى العظمى في مواجهة عدم الانحياز . ومن جانبه هو ذاته فان مجموعة عدم الانحياز توسعت توسعا أفقيا خطيرا في العقدين الأخيرين دون أن يصاحب ذلك توسع رأسي يمنحها عمقا كقوة عالمية ، بحيث كادت كثافته وقوته تتناسب باطراد تناسبا عكسيا مع مساحته ودعايته . وفي النتيجة تحول عدم الانحياز نسبيا إلى وعاء هلامي وعباءة فضفاضة للغاية ربما تطوى من التناقضات الداخلية قدر ما تحتوى من المبادئ الأساسية، بل وقد تخفي من الانحياز مثل ما تبدى من عدم الانحياز.

وبهذا وذاك – لابد لنا أن نعترف – فإن الموقف الأساسي أو الاستراتيچية العظمى لعدم الانحياز نفسه كمبدأ قد اهتزت اهتزازا مؤثرا في الفترة الأخيرة . بل إن البعض ليتساءل – البعض الآخر يتهم – عما إذا كان عدم الانحياز قد استنفد أغراضه ووصل إلى طريق مسدود بانتهاء الحرب الباردة وحلول الوفاق ، وعما إذا كان هو بطبيعته مرحلة عابرة أو عبارة مرحلية وأن عليه أن يختار في النهاية بين إحدى الكتلتين . وبينما أصر فريق على أن عدم الانحياز طريق مفتوح وأنه قادر دائما على التلاؤم مع تغير توازن القوى بين الكتلتين (١) ، اتخذ فريق آخر نظرة أقل تفاؤلا . وعلى العموم ، فكما شخص شو إين لاى بنفاذية ، فان العالم الثالث ضائع بين القوتين الأعظم اللتين تحاولان اقتسامه كمناطق نفوذ . ثم كما تنبأ ببصيرة ثاقبة ، «فإنني أرى كثيرا من الانقلابات قادمة ، تحالفات قديمة تنهار وأخرى جديدة تحل محلها .. إنني أرى الفوضى في كل مكان » (٢) .

الحياد المصرى

وبالنسبة لمصر ، التي كانت من أوائل رواد عدم الانحياز ومن أبرز مهندسيه

---

١) الدجاني ص ٢٠٦، ٢١١، ٢١٤ .

(1) Heikal, "Egyptian Foreign policy", P. 727.

وأقطابه المؤثرة ، فلا شك موضوعيا أن دورها قد تعرض لكثير من الذبذبات والضغوط ، ولعلها من أبرز الأمثلة التى تحقق نبوءة شو إين لاى الأخيرة .

ففى البدء كنا خاضعين للاستعمار البريطانى ، فضاربناه حتى طردناه وخرجنا من منطقة نفوذ الغرب مستفيدين فى ذلك - بجانب قوتنا التحريرية الذاتية - من قوة الشرق كثقل مضاد . ولفترة ما ، خاصة فى الستينيات ، ارتبطنا بدرجة أو بأخرى بالاتحاد السوفييتى والشرق عامة ، إلى أن بدأ أو بدا هذا الارتباط يتحول إلى نوع من السيطرة والهيمنة ، فضاربناه حتى طردناه بدوره هو الآخر ، مستفيدين فى ذلك بقوة عدم الانحياز الأدبية وربما أيضا بقوة الغرب الذى عدنا إليه أخيرا فى النهاية ولكن هذه المرة فى شكل أمريكا لا بريطانيا ومن موضع أقوى بكثير مما كنا فى الماضى وهو موضع الدولة المستقلة المتحررة نسبيا لا المستعمرة التابعة ، موضع الدولة التى حررت نفسها بنفسها وكافحت ضد العدو والصديق كليهما للحفاظ على هذا الاستقلال والتحرر ، كما قادت غيرها بنضالها إلى الاستقلال والتحرر، فضلا عن أنها حققت أثناء ذلك كله انتصارات عسكرية وسياسية مؤكدة ، وإن انتكست أيضا فى النهاية بقدر أو بآخر من الهزيمة على كلا المستويين .

ومع انتقال مصر هكذا كلية وفجأة من الشرق إلى الغرب ، أصبحت منطقة الشرق الأوسط بعامة أدخل فى معظمها فى فلك الأخير بعد أن كانت مقسمة أو منصفة بين الاثنين من قبل بدرجة أو بأخرى . وبهذه العودة إلى الغرب تكاد المنطقة عموما ومصر خصوصا تبدو سياسيا وكأنها منطقة تنتمى أصلا وكقاعدة أساسية إلى الغرب إلا أنها من حين إلى حين تهجره وتجنح إلى الشرق ، أو كأنما كل الطرق فى الشرق الأوسط والعالم العربى تؤدى إلى الغرب فى نهاية المطاف حتى ولو عن طريق لفة متطوحة خلال الشرق أحيانا . وهذا الأخير يكاد دوره فى هذه الدورة يبدو بدوره وكأنه «مورد سلاح » أو « تاجر أسلحة » لا غير ولا أكثر ،

كما يبدو أن إمداداته للمنطقة بالسلاح تتحدد جوهريا بحالة علاقاته مع الغرب فتتذبذب صعودا وهبوطا بحسب درجة حرارة الحرب الباردة وزاوية الانفراج أو الوفاق (١) .

ورغـم أن من المؤكـد أن البتـرول العربى بدوره المتعاظـم فى المنطقة كان أحد الأسـبـاب المحلية أو الاقليمية ، مباشرة أو غير مباشرة ، مشاركة و/ أو منافسة ، سياسيا واقتصاديا ، فى دفع أو اندفاع مصر الأخير من الشرق إلى الغرب ، فواضح في الأساس أن الغرب بانحيازه العدوانى للعدو الإسرائيلى هو الذى دفع مصر والمنطقة فى البداية إلى أن تلقى بنفسها فى أحضان الشرق ، ثم كان الشرق بتحديده لتسليحها هو الذى دفعها فى النهاية إلى أن ترتمى فى أحضان الغرب من جديد .

وفى كل الأحوال والمراحل فلابد لنا أن نسجل أن الذى قذف بنا من المعسكر الغربى إلى الشرقى ثم إلى الغربى ثانية إنما هو إسرائيل والوجود الإسرائيلى فى التحليل الأخير . فاسرائيل بلا جدال هى أكبر عامل تحريفى منفرد فى توجيه مصر السياسى وفى تحديد زاوية عدم انحيازها من البداية إلى النهاية . ومن المحتمل ، بل المحقق ، أنها ستظل كذلك ، وستظل سياسة مصر تتأرجح ما بين الغرب والشرق أو ما بين الانحراف والانحراف المضاد أو ما بين الانحياز وعدم الانحياز أو أخيرا الانحياز باسم عدم الانحياز ما بقيت إسرائيل .

صفوة القول ، على أية حال ، أننا قد تنقلنا تباعا خلال العقود القليلة الماضية من النفوذ البريطانى إلى الروسى إلى الامريكى . بعبارة أخرى انتقلنا من قطب الاستعمار القديم المباشر والتبعية الكاملة ، إلى قطب الاستعمار الإيديولوچى والصداقة الزائلة ، ثم إلى قطب الاستعمار الجديد والصداقة الزائفة . بصيغة أخرى أيضا ، تخلصنا من التبعية لأوروبا خلال الروسيا ، ومن التبعية للروسيا

(1) Heikal, Sphinx P. 11. 193-4.)

خلال أمريكا . وبذلك عدنا إلى الغرب ولكن مع الانتقال فى الغرب من أوروبا إلى أمريكا ، أى مع الانتقال من الغرب الأدنى (جغرافيا وسياسيا) إلى الغرب الأقصى (والأقوى) ، وذلك كله مرورا بالشرق (الروسيا) الذى كان بذلك مرحلة انتقال أو جملة اعتراضية أو عاملا مساعدا catalyst فى العملية جميعا .

حركة « بندولية أو مكوكية » لا شك واسعة المدى للغاية تكاد ذبذبتها تغطى ١٨٠ درجة كاملة من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق ثم العكس ، وتكاد بلا مواربة تذهب من أقصى النقيض إلى أقصى النقيض دون تحرج أو تحفظ . ومذ المد والجزر السياسى العنيف البعيد المدى ، سواء كان جزءا من استراتيجية المضاربة المفروضة على الصغار فى عالم الكبار أو كان ثمناً لها ، تم جميعا أو غالبا من موقع عدم الانحياز وباسم الحياد الإيجابى . وهنا - موضوعيا - وجه الغرابة وموضع التساؤل :

فما من شك أننا قد نجحنا فى لفظ الاستعمار القديم والمباشر مرة واحدة وإلى الأبد ، ولكن لا جدال كذلك فى ارتباطنا بعد ذلك بالسوفييت فى الستينيات ثم بأمريكا فى السبعينيات . ولقد كان الغرب يعدنا أو يعيرنا بأننا من توابع المعسكر الشرقى سابقا ، بينما يعدنا الشرق اليوم أو يعيرنا بأننا من توابع المعسكر الغربى ، صح هذا الاتهام أو ذاك أم لم يصح .

والمغزى على أية حال واضح ، وهو أن عدم الانحياز رحلة شاقة دقيقة ، بل ومعركة رهيفة حساسة . وفى ذلك فليتنافس المتنافسون .....

وزن مصر السياسى

بتاريخها الألفى المفعم ، كان وزن مصر السياسى - ولم يكن له بد من أن يكون - مذبذبا عنيف الذبذبة ديناميا بالغ الدينامية ، خاض مراحل ودورات عديدة لاحصر لها من الارتفاع والانحدار أو القيام والسقوط Rise And Fall, Rise And Decline بالتعبير التاريخى المتداول . ولقد رأينا أن الذبذبات التاريخية فى قوة مصر السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بذبذبات العلاقة المتغيرة بين موقعها وموضعها .

غير أننا إذا جاز لنا أن نغامر ، على المدى الطويل جدا منذ اكتمل ظهور مصر القديمة مع الأسرات حتى الأمس القريب ، بتحديد اتجاهات تاريخية عامة ، فقد يمكن أن نقول إن موقع مصر على مر العصور كان يزداد أهمية وقيمة بصفة عامة تقريبية ، وفى نفس الوقت كانت قوة موضعها تتقلص وتتضاءل نسبيا فى العالم ، وإن ظلت تزداد وتتضخم فى ذاتها . وهذان الاتجاهان المتعارضان لم يكونا مطردين بالضرورة ولا خلصا من انتكاسات وانعكاسات ، ولكنهما يصدقان جيدا على المدى التاريخى الطويل . وفى النتيجة فان مصر فى الوقت الذى كان موقعها يزداد فيه خطورة وبالتالى أخطارا ، فإنها كانت نسبيا تجد حجمها الداخلى وطاقتها الذاتية تزداد انكماشا وبالتالى ضعفا فى عالم متمدد متضخم باطراد .

وكمجرد مؤشر جزئى لا يقطع ولكنه يكفى للتوضيح ، يمكن أن نقارن وزن مصر السكانى فى الإطار العالمى ما بين العصور القديمة والحديثة. والأرقام تقريبية جدا بطبيعة الحال ، غير أنها قد تكفى لأغراضنا . فيقدر البعض سكان العالم أيام الإمبراطورية الرومانية بنحو ٢٠٠ مليون نسمة ، وفى نفس الوقت ربما

لم تكن طاقة التشبع السكاني في مصر لتقل عن ١٢ مليون ، بينما تدور تقديرات سكان مصر البطلمية والرومانية بالفعل حوالى العشرة ملايين (١) أى أن مصر كانت تمثل $\frac{١}{٢٠}$ من وزن العالم على الأقل . والمقدر بعد ذلك أن سكان العالم فى ١٩٥٠ بلغوا ٥٠٠ مليون (٢) ، فى الوقت الذى لم تزدد مصر سواء بالقوة أو بالفعل ، إن لم تتناقص حقا . أى أن نسبتها على أحسن الفروض هوت إلى $\frac{١}{٥٠}$ من العالم . واليوم إذ تعد مصر نحو ٤٣ مليون فى عالم يبلغ + ٤٥٠٠ مليون ، فإن النسبة لم تعد ترقى بالكاد إلى $\frac{١}{١٠٠}$.

الانحدار التاريخى

دلالة واضحة ، وقصة مألوفة . مصر نمت فعلا فى ذاتها حجما وقوة ، ولكن العالم من حولها نما وتضخم بسرعة ومعدل أسرع وأعظم بكثير . سبق تاريخى مبكر إلى القوة لا يلبث أن يضيع فى زحمة التطور التاريخى ، ولا أمل فى استعادته تماما وإن أمكن استرجاع جزء منه بالتأكيد . وبصيغة أبسط ، كانت مصر كبيرة والعالم صغيرا ، والآن أصبحت مصر صغيرة والعالم كبيرا . ومصر اليوم أقوى وأضخم فى ذاتها من أى وقت مضى ، ولكنها فى الماضى كانت قوة كبرى فى العالم إلا أنها الآن قوة متوسطة أو شبه متوسطة . وهى مكانة مشرفة وكريمة بما فيه الكفاية ، وإن كانت لا تعنى على الاطلاق التبعية أو الضعف الذى أراد الاستعمار الحديث أن يفرضه عليها .

هناك إذن ضمور وانكماش نسبى تاريخى فى حجم ووزن مصر السياسى العالمى عبر التاريخ بعامة لا تخطئه العين ولا سبيل إلى إنكاره . وهذا الضمور والتضاؤل النسبى هو بلا شك العامل الأساسى الذى يكمن وراء انحدارها

(1) Walek-Czernecki, loc. cit., P. 8.
(2) A.M.Carr-Saunders, World population, Lond., 1936.

التاريخى – وانحدار هو بلا موارية – كقوة سياسية فى العالم عبر القرون الأخيرة. وهذا الانحدار التاريخى سياسيا هو بعينه الذى أخرجها من التاريخ وحصر دورها الإنسانى فى « صناعة الحضارة » بينما كان يجمع من قبل بين « صناعة التاريخ وصناعة الحضارة » . ولقد وصل هذا الانحدار إلى حضيضه تحت الاستعمار التركى ، الذى أوصلها فى النهاية إلى السقوط للاستعمار الأوروبى الحديث وإلى الخضوع والتبعية للغرب الاستعمارى بصورة أو بأخرى .

فالخط البيانى الذى يرسم منحنى قوة مصر السياسية طوال هذه القرون خط هابط باستمرار بل وباطراد ، وإن كسرته فى العصر الحديث موجتان مديتان عكسيتان فيهما انفجرت مصر فى محاولة عظمى من أجل القوة ولكنها من أسف انتكست فى النهاية . المحاولة الأولى هى محمد على وإمبراطوريته الاقليمية الشامخة التى تكالب الاستعمار الأوروبى على تدميرها وتصفيتها . والمحاولة الثانية كانت يوليو – عبد الناصر الذى أقام إمبراطورية معنوية غير إقليمية non - ter-ritorial كما قد نقول ، فرضت نفسها كواحدة من أبرز حقائق عالمنا المعاصر إلى أن تكالب عليها الاستعمار العالمى ففرض عليها أقسى نكسة فى تاريخ مصر الحديث انتهت بعد حين بتطورات انقلابية بالغة . لقد تمت دورة كاملة من صعود وانحدار مصر المعاصرة ، وبها تمت دورة ثانية من قيام وانحدار مصر الحديثة .

والمثير ، بعد فى هذا المنحنى المحزن أن مصر طوال العصر الحديث كانت فعليا وفى حد ذاتها فى نمو مطرد ومتسارع حجما ووزنا وقوة وسكانا وتحضرا وتمدنا ، بيد أنها كانت تجد نفسها نسبيا فى تناقص وتراجع وتخلف مطرد ومتسارع بنفس المعدل لا لشئ سوى أن العالم من حولها ينمو ويتمدد ويتضخم خارج كل حدود

لاسيما فى الفترة الأخيرة وعصر الذرة والتكنولوچيا المذهلة والثورة الصناعية الثانية أو الثالثة ..... الخ .

وتلك بالدقة هى مشكلة مصر السياسية حاليا : أنها أصبحت مشكلة لنفسها والعالم . فهي من ناحية أصغر من أن تفرض نفسها على العالم كقوة كبرى كما كانت فى الماضى ، سواء العصور الوسطى حين صمدت لموجة المغـول والتتار وصفت موجة الصليبية وردتها مكسورة مدحورة إلى أوروبا من حيث أتت ، أو فى العصور القديمة الفرعونية حين كانت بجدارة « أم الدنيا » لم تزل . ولكنها من الناحية الأخرى أكبر من أن تخضع لضغوط العالم المعاصر ومناوراته ومؤامراته وعدواناته لتحجيمها وتقليصها وعزلها عن مجالها القومى الطبيعى وتحديد إقامتها وراء حدودها الوطنية ، كما حدث أيام محمد على وتصفية إمبراطوريته وجيوشه وصناعاته ، وكما تكرر مع مصر المعاصرة باقامة إسرائيل وحمايتها وتسليحها وفرضها فرضا على العرب وفى مقدمتهم مصر ..... الخ .

ولعل هذا تماما هو الدرس الذى يعلمه تاريخنا ، وهو أنه لا أمان ولا مستقبل لمصر إلا بالقوة الذاتية ، وأن القوة إنما هى القوة الحربية العسكرية لا السياسية الديبلوماسية فقط ، هى القوة المادية لا المعنوية مهما بلغت هذه من قيمة ، وهى قوة النيران لا قوة الدعاية مهما ارتفع صـــوتها ، وهى قوة الاقتصـــاد لا قوة الاعلام مهما علت أعلامه . ولعل مصر أيضا قد بدأت تطبق الدرس بالفعل ، سواء على مستوى الموضع أو الموقع ، سواء فى الداخل أو فى الخارج .

فأولا ، منذ اللحظة التى تضاعفت فيها قيمة وخطورة الموقع بدأ الموضع تتضاعف قوته لحسن الحظ ، وذلك منذ انقلاب الرى الدائم . فقد جاء هذا كتكثيف القاعدة الأرضية والبشرية المصرية بكل ما يعني ذلك من مضـــاعفة للإنتاج وعدد الســكان ومســتوى المعيشــة والتكنولوچيا . ولا وجه للمقـــارنة مطلقا بين مصر

الاقتصادية والعمرانية الوسـيطة والمعاصرة ، بين الرى الحوضـى والرى الدائم ، وبين حضارة يدوية وحضارة الآلة . إن «أرضية» العصر الحديث أعلى على الاطلاق والنسبة من «سقف» العصور الوسطى .

ويمكن أن ندخل تحت هذا الباب كل الثروة المعاصرة الصناعية والاجتماعية والعلمية ، فكل عناصرها مضاعفات للطاقة المادية لقاعدتنا الأرضية - للموضع وللمرة الأولى فى التاريخ لا يصبح الموضع حقيقة جغرافية مطلقة من معطيات الطبيعة : لقد أصبح العلم عاملا جغرافيا واقتصاديا كما هو عامل سياسى يمكن أن يعيد خلق الموضع شكلا ووزنا ووقعا ، ولأول مرة أيضا يصبح الاستقلال حقيقة مثلثة : ليس سياسيا فحسب ، وليس اقتصاديا بعد ذلك ، وإنما هو علمى فى النهاية . إن ثورة البيئة فى مصر الحديثة تؤكد ما يقوله ساور من أن الموارد الطبيعية فى حقيقتها تقييمات حضارية . وإذا كانت الدولة العصرية التى تقوم على العلم والتكنولوجيا هى دعوة إلى التقدم والرفاهية عموما ، فإنها كذلك وبنفس الدرجة دعوة إلى البقاء والأمن ذاته بالنسبة لمصر .

كذلك فلقد ملكنا موقعنا لأول مرة فى العصر الحديث حين استعدنا القناة ، وقد أصبح من أولى مفردات الثقافة القومية عند تلاميذ المدارس اليوم أن الدفاع عن القناة يبدأ فى فلسطين على الأقل . وبوعى جغرافى لا شك فيه انطلقت مصر المعاصرة تشترى الموضع بالموقع ، فجعلت كل عوائد القناة رأسمالها للسد العالى الذى خلق .T. V. A مكبرا على النيل ومحدثا بذلك ثورة جديدة فى الموضع . وليس من الصدفة أننا لم نستطع أن نسترد القناة إلا بعد أن كانت كفاءة القاعدة البشرية قد زادت وتطورت . إن مصر المستقلة لم تبدأ إلا منذ ارتفع فيها الموضع إلى مستوى الموقع . وعليها دائما أن تعمق موضعها وتكثفه لكى يظل كفئا لموقعها الحاسم .

ذلك كله على المستوى المحلى داخل الوطن . ولكن هناك أيضا المستوى القومى والوطن الكبير . فمصر أسعد حظا بكثير من غيرها من الامبراطوريات الكبرى

التى حققت مجدها فى الماضى القريب أو البعيد حين أخذت دورها فى عالم أصغر كثيرا من عالم اليوم ، ثم تضاءل دورها النسبى فى عالم أكبر جدا من عالم الأمس - كروما مثلا (ولا نقول عمالقة الأمس المباشر كبريطانيا !) . ومن المغرى جدا أن تطمح مثل هذه الدول إلى استعادة دورها القديم فى الماضى ، ولكن إغراءات الماضى تتجاهل انقلاب العالم الحديث ، وتكون النتيجة أحيانا مؤسفة كتجربة إيطاليا الفاشية .

ولكن مصر ، مثل ومع شقيقاتها العربيات ، استثناء نادر للقاعدة . فالقومية العربية إطار بل أساس سياسى لا تعرفه تلك الدول ، ويمكن للوحدة العربية إذتعيد الجزء إلى الكل فى دولة الوحدة أن تخلق قوة سياسية كبرى على مستوى العصر ، تملك كل المقومات العصرية الفوارة ، والمنعة والأمن ، فضلا عن الرخاء والتقدم . فبالوحدة فقط يمكن لأى دولة عربية منفردة ، ليس فقط أن تجد مكانها تحت الشمس فى عالمنا المعاصر ، وإنما أيضا أن تستعيد مكانتها فى التاريخ بقدر كبير . وهذا وضع يكاد ينفرد به العرب، وتحسدهم عليه كل دول الماضى الكبرى وذلك أمل للمستقبل ، مثلما هو حافز للحاضر .

الانحدار الاقليمى

لكنه ، بالمقابل ، مسئولية عظمى وبذل أعظم ، فتماما كما أثبتت تجربة الواقع المرير أن مأساة فلسطين - إسرائيل أبعد شئ عن أن تكون « نزهة حربية » ، أثبتت أن قضية القومية العربية أبعد شئ عن أن تكون «نزهة سياسية » . فرغم ثلاثين سنة من الكفاح السياسى المفعم والصراع العسكرى الدامى استنزفت طاقتها وقوتها وخربت اقتصادها الهش ، جاء حصاد مصر سواء فى دراما تحرير فلسطين أو فى ملحمة توحيد العرب محدودا .

وخلال هذه الحقبة مرت علاقات مصر بالعرب فى موجات عديدة من المد والجزر والتقدم والتراجع . وبهذا النبض المفعم تحدد أيضا دور مصر فى العالم العربى ومكانتها فيه . ففى فترة كانت رائدة القومية العربية وقائدة النضال والتحرير القومي والزعيمة المطلقة والمعترف بها بالاجماع للعرب والعروبة . وفى فترة أخرى اهتزت زعامتها الاقليمية والقومية بصورة أو بأخرى لحين أو لآخر ، أو قل أصبحت زعامتها مجمدة معلقة أو قائمة مع إيقاف التنفيذ .

ليس هذا فحسب . فلقد خرجت مصر من الصراع لتجد نفسها من أفقر الدول العربية تقريبا بعد أن كانت أغناها ، وبعد أن كانت واحة الرخاء والثروة والتطور فى المنطقة أصبحت واحة أو جزيرة من الفقر يحيط بها المال والغنى والثراء والتقدم من كل الجهات . والإشارة بالطبع هى إلى ثورة البترول العربى وأسعاره الخرافية التى حققها بعد حرب أكتوبر والتدفقات والتراكمات البلايينية التى أحرزتها دول البترول العربية . فاذا بدخل مصر القومي السنوى لا يعدو كسرا عشريا أو شهريا من نظيره فى بعض هذه الدول البترولية . وإذا الدخل الفردى للمصرى فى سنة يعادل بالكاد نظيره فى أسبوع عند بعض أشقائه العرب، مما يمنح هؤلاء قطعا إمكانيات بلا حدود للتقدم والتطور واللحاق بالعصر ، ولا نقول لتجاوز مصر .

وفى النتيجة الحتمية – والقوة السياسية هى فى جوهرها القوة الاقتصادية – المادية – وجدت مصر نفسها – ولا أوهام ولا مهاترة فى هذا أيضا – فى ضمور وتآكل نسبى (لا مطلق) بين العرب . فرغم أنها تنمو بأسرع ما يمكن وبأسرع مما كانت فى أى وقت مضى ، فإنهم ينمون الآن أسرع وأسرع خارج كل مقارنة ، ورغم أنها تظل وسوف تظل دائما وإلى مالا نهاية الأكبر والأقوى ، فإنهم يكبرون بمعدل أكبر وأكبر ، وبالتالى فإنهم يزدادون قامة وقيمة وقوة نسبيا بينما تتناقص مصر نسبيا ، ورغم أنها تظل فعليا وعلى الاطلاق الدولة الأولى والكبرى دائما

وباستمرار ، طوال عصر البترول وما بعد البترول ، خلال بقية القرن العشرين وطوال القرن الحادى والعشرين وإلى القرن س أو ن ، فيبقى مع ذلك أن العرب يكبرون نسبيا ولكن مصر تصغر نسبيا ، وكان عليها أن تكبر على الأقل بنفس المعدل لتحتفظ بنفس النسبة بينهم ، نفس الحجم النسبى والوزن النسبى .

كأنما قدر مصر بين العرب - والجغرافيا قدر الأمم كما نبهنا ديجول من قبل - أن تزيد مسئولياتها الفعلية كلما قلت قدراتها الحقيقية أو النسبية . ففى الوقت الذى قل فيه وزنها النسبى بين العرب لأول مرة بزيادة قدراتهم وأوزانهم لأول مرة ، زادت مسئولياتها عنهم وعن حمايتهم وعن فلسطين السليبة أكثر من أى وقت مضى . سخرية الأقدار !

من هنا فإن مصر بعد أن كانت الزعيمة القومية والاقليمية المطلقة والمعترف بها بالاجماع ، أصبحت مجرد « كبرى الدول العربية » كما أصبحنا نحن أنفسنا نعبر ، بينما أنكر عليها بعضهم الزعامة إنكارا وتحداها البعض الآخر تحديا سافرا لانتزاع هذه الزعامة « المزعومة » ، فحل « تعدد المراكز » داخل العالم العربى فضلا عن الشرق الأوسط محل «المركز السائد » سواء ذلك كأمر واقع أو فى نظر البعض .

من هنا أيضا فبعد أن كان أمام مصر تحد أساسى واحد هو «التحدى الاسرائيلى » أصبح أمامها تحد جديد هو - وأسفاه - « التحدى العربى » (وإن ذهب البعض إلى القول بأن الأخير حل محل الأول) . لقد انقلبت الوحدة العربية إلى التحدى العربى ! وأيا كانت صحة هذا التشخيص ، وأيا كان السبب إن صح ، فلقد جرت للأسف مياه كثيرة فى النهر وتغيرت أوضاع عديدة . وفى كل الأحوال ففى رأى البعض أنه قد اجتمعت ، كأنما على ميعاد ، مأساة فلسطين - إسرائيل ومأساة البترول - العرب لتعملا بتوافق كامل على تحجيم وتأزيم وتضمير مصر .

ليت هذا فحسب . فكنتيجة لانقلاب الاستراتيجية المعاصرة ، عسكرية وتجارية، فقدت قناة السويس الكثير من قيمتها ومغزاها القديم بينما انتقل مركز الثقل

الاستراتيچى العالمى الجديد إلى الخليج العربى كمستودع الطاقة وبئر البترول الاستراتيچية الأولى فى العالم . وبعد أن كان الخليج تابعا للقناة استراتيچيا فى الماضى ، انعكست الصورة فباتت القناة ذنبا للخليج . وحتى من الناحية الاقتصادية البحتة لم تعد عائدات القناة لتعادل عائدات حقل بترول كبير أو متوسط من بين عشرات الحقول فى مختلف دول البترول العربية .

حتى سكانيا فان مصر فى انكماش نسبى بين العرب ، فرغم أنها تتزايد بمعدل أكبر مما ينبغى ونود ، فإنهم على أية حال قد أصبحوا فى معظمهم يتزايدون بمعدل أكبر منها ، وبالتالى وسواء لحسن الحظ أو غير ذلك فإن نسبتها المئوية بينهم فى تناقص مطرد . وعلى سبيل المثال فلقد كانت مصر ثلث العرب حوالى منتصف القرن ، ولكنها الآن ربع العرب ، وإذا إستمرت هذه الاتجاهات فستهوى إلى خمس العرب سنة ٢٠٠٠ تقريبا .

قواعد استراتيچية مصر الداخلية

مهم لنا فى التعرف على شخصية مصر الاستراتيچية أن نلم بتركيبها الچيوستراتيچى من الداخل كما حددته الطبيعة والعوامل البشرية وبخاصة عوامل التكنولوچيا العسكرية . ومهم أكثر أن نحيط بالتفاعل المتغير عبر العصور بين الأرض والتكنولوچيا ، فالأولى من الثوابت والثانية من المتغيرات ، ولكنها فى تغيرها تعيد تقييم الأولى تماما .

قوة بر وبحر

ولنبدأ بنظرة سريعة على طبيعة مصر الاستراتيچية بوجه عام . الحقيقة الأولى لا شك أن مصر قوة برمائية تضع قدما على اليـــابس وقدما فى الماء وتجمع بذلك بين صفتى قوة البر والبحر بدرجات متفاوتة (١) . لقد بدأت قوة بر أساسا بحكم الموضع ، ولم تلبث بحكم الموقع أن أصبحت قوة بحر أيضا ، وإن يكن فى المحل الثانى ، وصارت بذلك قوة أمفيبية فى الحقيقة . حقا لقد كان نداء البحر دائما أضعف من جاذبية القاعدة الزراعية الخصبة مما جعل المصريين تقليديا شعبا غير مهاجر ومرتبطا عاطفيا ببيته وبيئته ، شعبا من الفلاحين لا الملاحين . ولكن الموقع الحساس فرض عليهم مع ذلك أن ينزلوا إلى الماء كرواد شواطئ وخفر سواحل إن لم يكن كمعمرين ورعاة للبحر . وقد أثبت ماسبيرو وغيره أن نظرية تحاشى المصريين للبحر تحتاج إلى تعديل كبير (٢) . وقد تأكد هذا الدور فى رحلات الكشف والتجارة حول افريقيا أيام الفــراعنة ، ثم فى مســاهمة مصر العربية فى « ذات الصوارى » وما تلاها من معارك بحرية حتى « ديو نفارين » و « إلى نفس

---

(١) هويتلزى ، ص ٣٦٨ .

(1) G. Maspéro, Popular stories of Ancient Egypt, trans., 1919, P. IXV.

كريت دخلت الفتح العربي في العصور الإسلامية لأول مرة من قاعدة مصر بالذات حين غزاها من الاسكندرية مهاجرون عرب كانوا قد أتوا من الأندلس أصلا (١) . وإذا كانت القوى البرية المحضة تشبه في القاموس الاستراتيجي بالفيل ، والقوى البحرية الصرفة بالحوت، فإن مصر الأمفيبية هي التمساح بالضرورة والامتياز. وهنا سنلاحظ أن مصر الأمفيبية كانت إلى ما قبل السويس تعاني دائما من ازدواج الساحل مع انفصاله بحيث كان أسطولها في كل من الساحلين منفصلا عن الآخر ولا يمكن تحويله إليه إلا - نظريا! - بالدوران حول القارة ، تماما كما كان على روسيا القيصرية أن تدور حول أوراسيا لتنقل أسطورها من البلطيق إلى الهادى أو فلنقل كفرنسا حول أيبريا. أما الآن فقد حولت السويس مصر عسكريا من دولة ساحلين إلى دولة ساحل واحد، وأصبح لها مرونة المناورة وذلك بمثل ما فعلت قناة بنما بالنسبة للأسطول الأمريكي . ولكن هذا يعني أيضا أن على مصر ألا تكتفى بجيش برى ضخم كما كنت تفعل تقليديا بل ينبغى عليها من الآن أن تصبح قوة بحرية ذات أسطول كبير يتلاءم مع طبيعتها الأمفيبية المزدوجة . عليها في هذا المجال ، ومع حفظ عنصر النسبية بطبيعة الحال، أن تجمع بين قدر من التقليد الفرنسي المعروف من الاحتفاظ بقوات برية كبرى وبين قدر من التقليد الإنجليزى المشهور من الاعتماد على سلاح الأسطول البحرى .

العمق الاستراتيجى

وأبرز ما تمتاز به مصر بعد هذا هو العمق الاستراتيجي والحماية الطبيعية . فشريط الوادى تكتنفه الصحراوات شرقا وغربا بمجموع قدره نحو الألف كيلو متر، ومن ثم يبدو كنواة مغلفة بشرنقة ضخمة متعددة الطبقات - ومتعددة العقبات أيضا فليس الأمر مجرد الفاصل المسافى العميق . فعلى الشرق نجد الحماية الطبيعية مثلثة في واقع الأمر، فثمة البحر الأحمر بساحله الصخرى المرجاني الخطر غير المضياف، تليه سلسلة جبلية معقدة ومضرسة وجرداء، يدعمها في النهاية نطاق الصحراء القاحلة. أما الصحراء الغربية فضعف الشرقية عرضا وإن كانت أقل ارتفاعا وتضرسا . غير أن الأهم هو بحر الرمال العظيم ، يغطى بكثبانه وغروده الزئبقية الجزء الرئيسي منها كواحد من أقوى الموانع الطبيعية لكل أنواع الحروب ابتداء من المشاة حتى المدرعات، وجاعلا منها واحدة من من أكثر صحارى العالم

(١) زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٩

ابتداء من المشاة حتى المدرعات، وجاعلا منها واحدة من من أكثر صحارى العالم وحشة وقسوة . حماية طبيعية نادرة، لا غرابة أن انعكست منذ البداية على اسم مصر ذاته . ففي كل التفاسير المطروحة لها اللفظ السامي المشترك القديم أنه يعنى الحاجز ، الحد أو السور ويترجم من ثم عن صفة الحصانة أو المنعة أو الحماية الطبيعية (١) .

ونحن أقدر على فهم عمق مصر الاستراتيجي حين نقارن ببلاد أخرى ، ولتكن من الأقطار العربية الشقيقة مثلا. فمصر تختلف كثيرا عن الجزيرة العربية في موقع المعمورة بالنسبة إلى اللامعمور ، بل تكاد الصورة هنا تكون مقلوبة . فالمعمور فى الجزيرة العربية حلقة بطول السواحل بينما القلب صحراء - الحلقة السعيدة والقلب الميت على الترتيب ، أما في مصر فالنمط عكسي : القلب الحي السعيد في الوسط ، وكل الأطراف حوله صحراء خالية كحلقة ميتة . كذلك تختلف مصر عن المغرب أو الشام، وإن اشترك الجميع في الطبيعة الشريطية للمعمور . فهو فى الشام والمغرب يوازى الساحل ويلازمه ، أما فى مصر فإنه يتعامد عليه فلايتماس معه إلا فى جبهة محدودة ، بينما يبقى جسمه الأساسى بعيدا محميا . وفى كل الحالات ، فان هذا يعطى لمصر ميزة العمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية.

وكمؤشر دال على هذه الحماية الطبيعية والحدود الآمنة ، لم تعرف مصر ظاهرة الأسوار الصناعية سواء على المستوى الأقليمى أو حول المدن إلا نادرا وبقدر محدود . على المستوى الاقليمى لا نكاد نسمع إلا عن «حائط الوصى Rgent,s Wall الذى بناه أمنمحعت الأول ليمنع البدو الآسيويين من التسلل إلى مصر (٢) . ولكن أعظم سور هو «حائط العجوز» الذى يتواتر ذكره فى أغلب كتابات المؤرخين والجغرافيين العرب والذى شاهدوا بقاياه بأنفسهم . والمقول أنه كان متصلا يحيط بجميع البلاد ممتدا على الضفة الشرقية للنيل حتى أسوان ، عليه المحارس والأجراس المتقاربة . والمقول أيضا إن التى بنته ملكة فرعونية (دلوكة) نصبت بعد غرق فرعون موسى وجنوده وإقفار مصر من الرجال والقوة المحاربة (كذا) مع ما يترتب على ذلك من أخطار التعرض للغزو المفاجئ(٣) . وأيا كان الأمر ، فيبدو أن هذه الأسوار وأمثالها حالة غير عادية وعابرة فى استراتيچية مصر أغنت عنها الصحراء نفسها غالبا . والواقع ، كما يعبر ممفورد، أن الصحراء كانت «سور مصر الطبيعى»، بل وسور المدينة المصرية البعيد كما سنرى، بل إن الاقليم نفسه

(١) عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة .

(2) Goblet, P. 173.

(٣) المسعودى، مروج، رحلة ابن جبير ، ص٢٩.

وهكذا نجد نفس القاعدة بالنسبة إلى أسوار المدن. فعلى الجملة كانت المدينة المصرية العادية، أى باستثناء العواصم الوطنية أو الموانئ الثغور ، لا تعرف كثيرا ظاهرة الحائط أو السور أغلب مراحل التاريخ ، وهى الظاهرة التى عرفها العالم فى العصور القديمة وعصور الاقطاع وحتى ظهور المدفعية. أو قل كانت تعرفها بطريقة خاصة. فبقايا الحلات والمدن القديمة فى العصر الطينى قبل التوحيد تكشف عن أن السور كان يغلف كل مدن مصر، ولكن للحماية الداخلية(١) . غير أنه لما تم الوحيد وإستتب الأمن اختفت ظاهرة السور وأصبحت أغلب المدن المصرية تمتد حرة بلا حوائط، تتلاشى فى الريف من حولها بالتدريج حتى لتسودها صبغة الضواحى . فمثلا لم تعرف العاصمة طيبة السور، فى الوقت الذى كانت الحوائط المزدوجة أو المثلثة تغلف نينوى وبابل .. إلخ(٢) . والواقع أن هذا يرمز إلى الفارق بين بيئة المدينة المصرية والعراقية قديما ، فقد كانت الأولى يسيطر عليها الأمن والطمأنينة والهدوء، والثانية يسيطر عليها الخوف والقلق من الخارج والداخل. ولم يعد السور إلى الظهور فى مصر إلا عندما تكاثرت الأخطار الخارجية (٣) .

وفى العصور الوسطى انتشرت ظاهرة السور ، وخاصة فيما يبدو فى مدن من أطراف الدلتا ومعظم الصعيد ، كما نرى من رحلة ابن جبير الذى يعدد بعض المدن المسورة ، فيذكر دمنهور دون طنطا ويذكر أنصنا وأسيوط ودشنا (٤) ولهذا لايمكن الزعم بأن الحماية الطبيعية أغنت مصر عن سور المدينة تماما أو أنها لم تعرف هذه الظاهرة كلية. ومع ذلك فإن مصر بعامة فى هذا واحدة من حالات ثلاث معدودة فى العالم كله لم تنتشر فيها ظاهرة سور المدينة كثيرا - الأخريان هما بريطانيا واليابان وثلاثتها - يلاحظ جزر حقيقة أو مجازا على ضلوع قارة يفصلها عنها بحر الماء أو بحر الرمل .

أى الصحراوين - إذا ضيقنا بؤرتنا من التعميم إلى التخصيص - أكثر تمتعا ومنعة بالعمق الاستراتيجى أو أقل تعرضا للخطر الاستراتيجى؟ بالمسافة الجغرافية المطلقة، وبأكثر منها بالطبيعة الصحراوية القاسية، لا شك أنها هى الصحراء الغربية وإذا كان أرخبيل واحاتها يمكن نظريا أن يقدم للغزاة من الغرب مواطئ

---

(1) J. Monnet - Saleh, op. cit., P. 173, 186 - 7.
(2) Breasted et al., European history atlas, P. XII.
(3) Mumford, City in hist. P. 98 - 108, 79.
(٤) رحلة ابن جبير ، تحقيق حسين نصار، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٢ - ٢٨.

أقدام ومراحل خطى على الطريق إلى وادى النيل ، فان الواحات عمليا فى صف الدفاع بالدرجة الأولى. فهى محطات للانذار المبكر وقواعد أمامية للدفاع عن الوادى ، كما أنها بفضل مواردها المحلية الأساسية يمكن لها ومنها بقوة صغيرة نسبيا أن تتصدى بنجاح لكل قوة الغزو المكشوفة والمرهقة عبر الصحراء والتى لايمكن أن تحمل سوى القدر الأدنى من الامدادات والمؤن (١) أما الصحراء الشرقية فرغم تضاريسها الوعرة فانها أسهل اختراقا نسبيا لضيقها وأوديتها. أهم من ذلك أيضا أنها أشد تعرضا للأخطار والغارات بحكم موقعها فى مواجهة الشرق وآسيا ورعاة الاستبس.

ولعل هذا الفارق هو الذى حدد بالدقة مواقع بعض المدن الهامة عبر التاريخ على هذه الضفة أو تلك من النيل فى الصعيد بالذات ، وذلك بصرف النظر عن أو بالرغم من الاعتبار العمرانى الأساسى من وقوع السواد الأعظم من المعمور على الضفة الغربية . فالنهر نفسه كان عبوره عقبة أساسية أمام أى خطر خارجى سواء جاء من الشرق أو الغرب . غير أن هناك انقلابا تاريخيا فى هذه العلاقة حدث منذ العرب . فلما كانت أخطار الشرق والصحراء الشرقية هى السائدة تقليديا، فقد كانت المدينة الفرعونية تتحاشى الضفة الشرقية بقدر الإمكان وتقوم فى حماية النيل على الضفة الغربية . هكذا كانت منف فى الشمال تقوم على الضفة الغربية بعيدا عن خطر الغزاة الآسيويين . وبالمثل فى الجنوب دندره تقع داخل ثنية قنا لا خارجها طلبا للحماية من أخطار بدو الصحراء الشرقية (٢) ، بينما قامت طيبة على الضفتين .

أما مع العرب فقد تضاءلت تلقائيا أخطار المشرق العربى والصحراء الشرقية إلى حد بعيد ، فتحررت مواقع الضفة الشرقية للنيل من الخوف فقامت أو ازدهرت بحرية عليها ، وورثت بذلك كثيرا من مواقع الضفة الغربية القديمة . فالقاهرة وسابقاتها ورثت منف، بينما فى الجنوب برزت قوص كمدينة كبرى شرق النيل وخارج الثنية، فى حين تحولت الأقصر عمليا إلى مدينة ضفة واحدة هى الشرقية. وبديهى أن هناك عوامل اقتصادية حاسمة كالنقل والتجارة، فضلا عن توزيع المعمور الحاكم نفسه، شاركت فى تحديد تغيرات مواقع المدن هذه، ولكن المؤكد أن عامل الحماية الطبيعية والأمن الاستراتيجى كان طرفا هاما فى المعادلة باستمرار. وتبقى فى النهاية نقطة هامة عن مصادر الخطر على مصر . فقليلة وثانوية نسبيا

١) الجغرافيا العسكرية للشرق الاوسط، ص ١٥١ – ١٥٤ .

(2) Lorin P. 47.

هى الأخطار التى تعرض لها مصر من الشرق أو الغرب أو الجنوب . وإذا كانت هناك أخطار جاءت من الشرق ، فذلك أساسا من الشمال الشرقى وبحساباتها فى الحقيقة جزءاً من أخطار الشمال. وهذا ينعكس أيضا على حدودنا السياسية الحالية . فمن ناحية الصحراء الشرقية لا يكاد التاريخ يسجل حملة حربية دخلت مصر – أو خرجت منها – عبر هذا الحاجز إلا «تجريدة» تعزيزات بريطانية من الهند أثناء حملة نابليون (١) ، بينما الصحراء الغربية من القلة النادرة من عوازل العالم الطبيعية التى لم تخترق قط عسكريا حتى الآن . وعموما فان حدودنا الغربية والجنوبية كانت تتاخم بلادا فقيرة الموارد محدودة الأعداد والقوة والخطر . وعلى النقيض من هذا تماما ناحية الشمال والحدود الشمالية ، ففيها تركز كل الخطر ومنها تعرضت مصر لأغلب الغزوات سواء برا أو بحرا ، وليس فقط لأنها معرضة مفتوحة مباشرة البحر بلا عمق أو عزل هام ولكن أيضا لأن مركز القوى والإمبراطوريات والأطماع التقليدية فى العالم القديم والحديث كان إلى الشمال .

غير أن حقيقة تتعلق بالعمق الاستراتيجى إنما هى تطوره التاريخى الانقلابى البعيد المدى. فلقد كان هذا العمق كافيا وأمينا مادام نفس الحركة البشرية قصيرا ومع ذلك وحتى منذ وقت مبكر تغلغل الهكسوس إلى قلب الصعيد ، بينما هدد القرامطة القاهرة، كما وصل الصليبيون فى أخريات الفاطمية إلى مشارفها فلزم حرقها دفاعا . وحديثا وصلت الحملة التركية الميكانيكية إلى ضفاف القناة . ولكنه هو الطيران وحده وأساسا الذى اختصر الصحراء واختزل العمق الاستراتيجى وسلب مصر – ككل دول العالم فى هذا الصدد – كثيرا من حمايتها الطبيعية التقليدية حيث صار الخطر الخارجى على دقائق بعد شهور أو أسابيع .

ولئن كان هذا الانقلاب عالميا لا يقتصر علينا ، فانه قد أحدث تغييرا انقلابيا هاما فى وظيفة الصحراء ودورها فى مصر استراتيجيا ، فقد تحولت من عازل آمن إلى عامل خطر بقدر أو بآخر . ويتفق أن هذا التغير يتعاصر مع تطور آخر على المستوى الاقتصادى وإن يكن ضوابط مشابهة فى النهاية وهى التكنولوچيا بعامة فأخيرا وبفضلها تحولت الصحراء اقتصاديا من محجر على الأكثر أو منجم أحجار كريمة إلى حقل للبترول ومنجم للمعادن الصناعية . أى أن التطور عكسى فى الاتجاهين : إلى أعلى فى الاقتصاد وإلى أسفل فى الاستراتيجية، أو قل إن وظيفة الصحراء جغرافيا قد قلت بينما زادت چيولوچيا . والدرس العملى الواضح هو أن

---

(١) الجغرافيا العسكرية . الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٤٢.

مصر ، التى تفرض عليها طبيعتها البرمائية أن تحتفظ بأسطول بحرى كبير مثلما تحتفظ بجيش برى ضخم، يحتم عليها موقعها وتكوينها أن تتحول أيضا فى عصر الاستراتيجية الجوية إلى قوة جوية من الصف الأول .

بيئة الرى والدفاع الوطنى

فإذا انتقلنا من الإطار الصحراوى إلى الوادى نجد أن بيئة زراعة الرى هى إلى حد ما سلاح ذو حدين من الناحية الاستراتيجية، فهى سلاح دفاعى ممتاز ولكنها يمكن أيضا أن تكون خطرا على المدافع. فشبكة المجارى المائية الكثيفة جدا خاصة فى الدلتا – الفروع والترع والمصارف من كل المقاييس والتى تصل إلى الآلاف هى عائق فعال أمام الزحف المعادى سواء للمشاة فى الماضى أو للقوة الميكانيكية حديثا. ولهذا فلطالما تفادتها الغزوات الخارجية باللف حول الدلتا والدوران على أطرافها الرملية وصولا مباشرة إلى رأسها حيث العاصمة ، سواء ذلك من الشرق عن طريق وادى الطميلات أو صحراء الصالحية كما فعل الفرس والاسكندر وكما حاول الصليبيون ، أو من الغرب كما فعل القائد جوهر .

ولكن هذه الشبكة المائة ليست عائقا خطيرا فحسب، بل وشرك أخطر . فمن الممكن عند الحاجة قطع القناطر والجسور . وضوابط التوزيع لحصار العدو المتقدم وإغراقه حرفيا إلى حد الشلل فى وسط اسفنجى مشبع ، وبذلك تحارب الأرض مع أبنائها كما هى القاعدة العامة . وهذا ما حدث فعلا وبنجاح تام مع حملتى الصليبيين على دمياط فى برارى الشمال ، وكان عاملا حاسما فى النصر . ولنفس السبب ارتد الاحتلال البريطانى الحديث عن طريق الاسكندرية وكفر الدوار واستدار إلى بورسعيد والقناة بعد أن أدرك – وهو الذى اتفق مجيئه مع موسم الفيضان – خطر احتمال قطع الترع عليه وهزيمته غرقا . والتكتيك نفسه رتب بالفعل – كاحتياط وقائى – بالنسبة لغرب الدلتا حين هددتها جيوش المحور فى الحرب العالمية الثانية، وإن كانت معركة العلمين قد أغنت عن وضعه موضع التنفيذ (١) .

أما وجه الخطر فى هذه البيئة المائية الشبكية فيكمن فى أنها حساسة للغاية، وخاصة للطيران الحديث، وهى ظاهرة لا تعرفها بيئات الزراعة المطرية. فمن الممكن

(١) الجغرافيا العسكرية. الشرق الاوسط ، ١٢٧ ، ١٤٤ – ١٥١ .

للتسلل الجوى أن يضرب مفاتيح الشبكة فى مشروعاتها الحاكمة مما يهدد بخطر الإغراق ويشل الانتاج الزراعى والاقتصاد القومى . وربما صح أن نقول إن بيئة الرى كانت فى الماضى ومع الحرب البرية فى صالح الدفاع الوطنى أساسا وإلى أقصى حد، أما الآن ومع عصر الطيران فقد أصبحت إلى حد ما سلاحا ذا حدين . ومن ثم فمن الضرورى حماية هذه المنشآت الحيوية بشبكات حلقية متعددة متعاقبة من الدفاع الجوى لا يخترق بحال ، وحينئذ تنقلب إلى سلاح مزدوج ضد العدو ، وتصبح الأرض وهى تحارب فعلا مع أبنائها . ولعل المثل الأوضح والأقرب هو محاولات العدو الإسرائيلى - الفاشلة تماما - بعد حرب يونيو على الصعيد الأوسط والأقصى وأطراف وضواحى منطقة القاهرة . وكل هذا يؤكد ما سبق أن وجدناه من ضرورة تحول مصر إلى قوة جوية رادعة من مقياس كبير .

أقاليم الدفاع الوطنى

وبطبيعة الحال فإن الدور الاستراتيجى يختلف على طول امتداد الوادى - الذى يترامى لنحو ١٢٠٠ كم - اختلافا إقليميا بحكم الموقع أو الشكل أو الحجم . ولما كان مصدر الخطر الخارجى الأول هو الشمال، وكان العمق الاستراتيجى يزداد نحو الجنوب. فإن من الممكن أن نحدد ثلاث مناطق جيوستراتيجية متمايزة ، الدلتا والصعيد وبينهما منطقة القاهرة ، أو الواجهة (الفورلاند) والظهير (الهنترلاند) ثم القلب (الهارتلاند) على الترتيب .

فالدلتا هى أغنى وحدة منفردة فى مصر، تضم وحدها نحو ثلثى الأرض الزراعية والسكان فى مصر، وهى مرصعة بأكثف شبكة من عوائق المجارى المائية، ولكنها سهلية منبسطة مكشوفة مفتوحة وأشد أجزاء الوطن تعرضا لأخطار الشمال. إنها واجهة مصر التى تلقت أول وأغلب وأشد الطرقات الخارجية .من هنا كانت احتمالات وقوعها مرتفعة، وإن كانت بحكم حجمها وثروتها مستودعا أساسيا للقوة القومية ولكنها بهذا كثيرا ما افتدت مصر، وذلك هو فضلها الكبير .

وليس دقيقا تماما فى هذا الصدد أن الصعيد وحده كان معقل التحرير فى مصر تاريخيا، رغم دوره الصلب البارز . ففى كل الحالات التى أتى الخطر فيها من الجنوب وسيطر على الصعيد ، بقيت الدلتا رصيد الوطن وتحملت مسئولية معقل التحرير كما تكرر مرتين فى وجه الغزو الأثيوبى فى العصور القديمة . غير أنه لما كانت أخطار الجنوب محدودة ونادرة الحدوث بالنسبة إلى أخطار الشمال، فقد آل النصيب الأكبر من هذا الدور إلى الصعيد بالطبع .

والواقع أن الصعيد الخطى بطوله الذى يناهز أو يجاوز الألف كيلومتر، وبطبيعته كشق غائر كالخندق بين الهضبتين والصحراوين، يتمتع بعمق استراتيجى واضح كثيرا ما جعله خط الدفاع الأخير والاحتياطى النهائى لمصر . فكان حظه من الإفلات من الغزو الخارجى أفضل، وفرصه بالتالى ليكون خشبة القفز على العدو أكثر . وهو لذلك ان كان ظهر مصر موقعا فانه ظهيرها دورا . فرغم أن انتاجه وسكانه نحو ثلث مصر فقط . فقد كان دائما موردا مهما للقوة البشرية المحاربة من جند وقادة، مثلما كان مصدرا أساسيا للطاقة البناءة داخليا أثناء السلم .

أما منطقة القاهرة فلا يمكن مهما قلنا المبالغة فى تقدير أهميتها الاستراتيجية.فهى قلب الأرض المصرية موقعا (الميدلاند إذا شئت) كما هى رأسها وجهازها العصبى الحساس وظيفة (الهارتلاند). ولتفصيل هذا نقول إنها عقدة مواصلات مصر جميعا، الحديدية والنهرية والجوية فضلا عن الطرق البرية، وهى مدخل الصعيد ورأس الدلتا، وضربها يفصم الشمال عن الجنوب آليا ويشطر مصر شطرين. ثم إن بها أعظم كوكبة من مفاتيح الحياة فى مصر. ضوابط شبكة الرى التى تسيطر على توزيع الماء فى كل الدلتا ومنطقة القنال: قناطر الدلتا حاليا، وقديما القناطر الخيرية (التى تذكرنا عمارتها على نمط القلاع والأبراج الحربية بوظيفتها وخطورتها الاستراتيجية حين بنيت)(١) . أضف فى النهاية أكبر مستعمرة أو منطقة صناعية فى البلد سواء من الصناعة الخفيفة أو الثقيلة . هى إذن قلعة مصر الحاكمة استراتيجيا . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تكون مقر الجزء الأكبر من قوة مصر العسكرية أو حتى قوة الاحتلال الأجنبية (كان ثلاثة أرباع القوات البريطانية فى مصر مركزا فى القاهرة قبل الجلاء إلى القنال(٢) . ومن المنطقى فى النهاية أن مصير العاصمة كان فى الغالب يحدد مصير مصر جميعا .

وإذا كانت هذه هى صورة استراتيجية مصر الإقليمية، فإن من أهم الضوابط الكامنة وراءها العلاقة بين مصدر الخطر الخارجى وبين كثافة السكان الداخلية، وهو جانب يبدو مهملا إلى حد ما فى دراساتنا الجغرافية. فهناك طريقان أساسيان للإقتراب من مصر واختراقها إلى العاصمة، طريق الساحل الشمالى عموما، وطريق سيناء شرقا. والفارق بين الطرقين من وجهة كثافة السكان كبير . فالطريق الأول يخترق بالضرورة كتلة عظمى من كثافة السكان الثرى، لا سيما على طول فرعى رشيد ودمياط، الأمر الذى يعنى على الفور دفاعا مزدوجا من الجيش

---

(١) السابق .

(1) Cole, Imperial military geog., pp. 304-6..

النظامى والمقاومة الشعبية. أما الطريق الشرقى فقد يصطدم بهوامش العمران فى شرق الدلتا وقد يخترقها ، ولكنه يمكنه أيضاً أن يتبع الطريق الصحراوى المباشر فيمر فى شبه فراغ سكانى فيستطيع استهداف ومفاجأة العاصمة على خط صحراوى يتحاشى حتى أطراف المعمور . ومن هنا قد لا يلقى مقاومة شعبية مباشرة وتصبح المعادلة جيشا ضد جيش فقط .

والواقع التاريخى يؤكد هذا التنظير الاستراتيجى ، وإن كان لا ينبغى أن ننتظر اتفاقا مطلقا ، لأن العلاقة بين مصدر العدوان وكثافة السكان هى حد واحد فى معادلة متعددة الحدود . فالآشوريون عجزوا أكثر من مرة كما رأينا أمام مصر ، ولم ينتصروا إلا حين استداروا إلى الطريق الصحراوى وفاجأوا منف. وإذا كان قمبيز قد اخترق عمران الدلتا عن طريق تانيس وبوبسطه (١) ، فلم يكن ذلك إلا بعد أن انتصر فى بيلوزيوم (الفرما) على أطراف الصحراء . ومن الناحية الأخرى فإن غارات الصليبيين على دمياط والمنصورة سحقت وسط كتلة السكان المتقدمة فى برارى الدلتا ، بينما أن غارة لهم بطريق سيناء والصحراء نجحت فى تهديد مشارف القاهرة كما نعرف . وحملة الإنجليز على رشيد ضربت بالمقاومة الشعبية وسط جزيرة السكان المصبية المتقدمة ، ثم بعد ذلك فى كفر الدوار أيام عرابى ، فى حين نجح العدو نفسه حين استدار عن الاسكندرية إلى القناة والتل الكبير فى شبه الفراغ العمرانى . كذلك نجح العثمانيون من قبل عن الطريق الصحراوى المباشر إلى ريدانية القاهرة . وقد لا نغالى إذا تتبعنا العلاقة إلى الوقت الحالى . فقد فشل العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ الذى أتى بحرا إلى بورسعيد ، وكان من أسباب فشله المقاومه الشعبية من كتلة السكان النامية فى منطقة القنال . وبينما أفلت العدوان الإسرائيلى فى يونيو من خطر الغرق فى كثافة السكان حين قصر ميدانه على فراغ سيناء ، فإنه فى أكتوبر قد دفع ثمن حماقته أو تمثيليته الدعائية فى عبور القناة بهزيمته وفشله أمام المقاومة الشعبية المحلية فى السويس ثم بالوقوع فى مصيدة استراتيجية محكمة كان يمكن أن تكون قاتلة لولا أن نجاه منها الانسحاب الذليل .

مفاتيح مصر الاستراتيجية

غير أن أركان استراتيجية مصر الداخلية لا تكتمل إلا إذا اعتبرنا أطراف المعمور الدقيقة التى تربط جسمه الأساسى بالعالم الخارجى المحيط : سيناء فى

(1) A. J. Butler, Arab conquest of Egypt, P. 214.

الشمال الشرقي ، مرمريكا في الشمال الغربي ، والنوبة في الجنوب . وكل منها بوابة لمصر ، وخلفها وشيكا يقوم مفتاح من مفاتيح مصر . وقد كان المصريون القدماء كما كان العرب من بعدهم على وعي كامل بهذه الطبيعة المدخلية ، فصكوها إلى الأبد في تسمياتهم لها . ولكن هذه البوابات تتفاوت إلى أقصى حد في أهميتها وخطرها الاستراتيجي ولقد نعبر عن هذا التفاوت تعبيرا دالا ومكثفا إذا اعتبرنا سيناء البوابة الأمامية ، ومرمريكا البوابة الجانبية ، والنوبة البوابة الخلفية .

ففي الجنوب كانت جنادل أسوان هي البوابة الطبيعية المختنقة ، وكان الاسم الفرعوني لأسوان سونه يعني السوق ، بينما إلى الشمال قليلا بعيدا نوعا عن الخطر كان المفتاح حول أرمنت ، التي تعني المحرس. وفي الغرب تختنق مرمريكا مربوط بين البحر ومنخفض القطارة عند هضبة الرويسات ومنطقة العلمين لتؤلف مضيقا كالعنق من أخطر وأمنع المداخل ، حدد موقع معركة فاصلة في التاريخ المعاصر . أما في الشرق فإن الشريط الشمالي من سيناء والمدخل الشرقي هو بوابة مصر الأولى والكبرى ، وحولها يدور أغلب تاريخ مصر العسكري بحيث تحتاج إلى وقفة خاصة . ويكفي هنا أن نلاحظ خلف كل من بوابة الغرب والشرق مفتاحا أكثر أمانا ، هو الاسكندرية ثم دمياط ، وكانت العرب تسمي الأولى باب المغرب والثانية باب الشام – وقد انتقلت وظيفة دمياط هذه إلى بور سعيد حاليا . ومن الجدير بالذكر أن هذه البوابات الصعبة حاربت أحيانا ضد الغزاة وذلك بطبيعتها الصحراوية الجافة الموحشة . فكما هلك جيش قمبيز في طريق سيوة غربا، هلك بولدوين الصليبي عند سبخة ملحية قاحلة بشمال سيناء هي سبخة البردويل (التي أخذت اسمها منه) .

سيناء في الاستراتيجية والسياسة

فإذا عدنا لنضع المدخل الشمالي الشرقي تحت عدسة مكبرة ، فسنجد أنه إن يكن مثلث سيناء هو العقدة التي تلحم إفريقيا بآسيا ، فإن المثلث الشمالي منها والذي يحده جنوبا الخط من السويس إلى رفح بالتقريب هو حلقة الوصل المباشرة بين مصر والشام . وبمزيد من التحديد ، فإن المستطيل القاعدي الشمالي والواقع إلى الشمال من خط عرض ٣٠ درجة تقريباً هو اقليم الحركة والمرور والوصل بالامتياز ، في حين أن المثلث الجنوبي أسفل هذا الخط هو منطقة العزلة والالتجاء والفصل . الأول يحمل شرايين الحركة المحورية والحبل السري بين القارتين ، والثاني هو منطقة الطرد والالتجاء التي آوت إليها بعض العناصر المستضعفة أو المضطهدة .

ولما كان طريق الخطر الخارجي البري إلى مصر هو الشام أساسا ، وكانت سيناء تحتل النقطة الحرجة بين ضلعي الشام ومصر اللذين يكونان وحدة

استراتيجية واحدة ، فقد أصبحت «طريق الحرب» بالدرجة الأولى . إنها معبر أرضي ، جسر استراتيجي معلق أو موطأ ، عبرت عليه الجيوش منذ فجر التاريخ عشرات ، وربما حرفيا مئات المرات جيئة وذهابا - تحتمس الثالث وحده عبره ١٧ مرة !

والواقع أنه إن تكن مصر ذات أطول تاريخ حضاري في العالم ، فإن لسيناء أطول سجل عسكري معروف في التاريخ تقريبا . ولو أننا إستطعنا أن نحسب معاملا إحصائيا لكثافة الحركة الحربية ، فلعلنا لن نجد بين صحاري العرب ، وربما صحاري العالم ، رقعة كالشقة الساحلية من سيناء حرثتها الغزوات والحملات العسكرية حرثا .

من هنا فإن سيناء أهم وأخطر مدخل لمصر على الاطلاق . إنها كخيبر بالنسبة للهند ، أو كممر دزونجاريا بالنسبة لوسط آسيا ، أو هي ترموبيل مصر . بل إننا ليمكن أن نقول إنها بمثابة ثلاثتها جميعا، وذلك بمضايقها الثلاثة ممر متلا إزاء السويس وطريق الوسط إزاء الاسماعيلية وطريق ساحل الكثبان الشمالي ابتداء من القنطرة . وبغير مبالغة ذلك : فسيناء أيضاً مدخل قارة برمتها مثلما هي مدخل مصر .

وغني عن الذكر أن سيناء برمتها وحدة جيوستراتيجية واحدة ، لكل جزء منها قيمته الاستراتيجية الحيوية . فأما المثلث الجنوبي ، فلئن كان بموقعه الجانبي الخلفي وتضاريسه الوعرة لا يأتي إلا في المرتبة الثانية كطريق حرب وكميدان قتال، إلا أنه بتعمقه وبروزه نحو الجنوب يعطي ، خاصة جدا في عصر الطيران ، نقط ارتكاز للوثوب على ساحل البحر الأحمر بالأسطول البحري أو بالطيران ، وكذلك لتهديد عمق الصعيد المصري بالطيران ، كما أثبتت محاولات العدو الإسرائيلي بعد يونيو حين تسلل بوحداته البحرية إلى بعض مراكز ساحل البحر الأحمر وبطائراته إلى منطقة نجع حمادي وحلوان ... إلخ .

وتتركز القيمة الاستراتيجية للمثلث الجنوبي بصورة بارزة وبصفة مباشرة في سواحله عامة ورأس شبه الجزيرة عند شرم الشيخ خاصة . والواقع أن ساحلي جنوب سيناء بسهليهما الضيقين هما محورا الحركة البرية الأساسيان على ضلعها، كما أن التقاءهما واجتماعهما عند شرم الشيخ هو مما يضاعف من أهمية هذه الأخيرة ، غير أنهما ليسا من محاور الحرب الاستراتيجية بالمعنى الذي نقصده في شمال سيناء . وفيما عدا هذا ، فمن سواحل سيناء الغربية يمكن تهديد ساحل خليج السويس الغربي مباشرة وخاصة منطقة السويس . وأقرب مثال لذلك محاولة العدو الهجوم على الجزيرة الخضراء بعد يونيو ، ثم أخيرا تهديده للزعفرانة والسخنة عشية ٦ أكتوبر . ولا ننسى كذلك معركة جزيرة شدوان على مدخل الخليج التي صمدت فيها لهجوم بحري جوي مكثف حتى ردته مدحورا على أعقابه .

ولكنها شرم الشيخ بصفة خاصة جدا هى التى تعد المفتاح الاستراتيچى لكل المثلث الجنوبى ، فهى وحدها التى تتحكم تماما فى كل خليج العقبة دخولا وخروجا عن طريق مضيق تيران . فهذا المضيق المختنق كعنق الزجاجة ، والذى تزيده ضيقا واختناقا جزيرتا تيران وصنافير فى حلقه ، لا يترك ممرا صالحـا للملاحة إلا لبضعة كيلو مترات معدودة تقع تماما تحت ضبط وسيطرة قاعدة شرم الشيخ الحاكمة .

وإذا كانت هذه هى القيمة الاستراتيچية الحيوية للمثلث الجنوبى من سيناء ، فإن قيمة المستطيل الشمالى بالذات فائقة خارج كل مقارنة وكل حدود . إنه مركز الثقل الاستراتيچى فى كل سيناء . بموقعه، هو «مقدم» الاقليم . وبتضاريسه المعتدلة وبموارد مياهه المعقولة ، هو «الطريق» ، طريق الحرب كما هو طريق التجارة ، وبموقعه وتضاريسه معا ، كان تلقائيا وبالضرورة ميدان المعركة ومسرح الحرب ، فى القديم كما فى العصور الحديثة وإلى يومنا هذا . إن من يسيطر على المستطيل الشمالى يتحكم أوتوماتيكيا فى المثلث الجنوبى ، وبالتالى يتحكم فى سيناء كلها .

جغرافية سيناء العسكرية

وكقاعدة چيوستراتيچية ، تتلخص أبعاد المستطيل الشمالى أساسا فى ثلاثيتين من المحاور الاستراتيچية الفقرية ، كل منهما مركبة على الأخرى ، واحدة عرضية ، والأخرى طولية . الأولى تتعلق بطرق المواصلات والحركة وخطوط الاقتراب بين الشرق الفلسطينى والغرب المصرى ما بين الساحل وبداية المثلث الجنوبى من سيناء . والثانية تمثل خطوط الدفاع الأساسية عن مصر النيل والتى تمتد من الشمال إلى الجنوب وتتعاقب عبر سيناء من الحدود إلى القناة . والثلاثيتان بتعامدهما وتقاطعهما تنسجان معا الشبكة الفعالة والحاكمة فى أى صراع مسلح على مسرح سيناء والتى تحدد مصيره إلى أبعد الحدود ، مثلما تتحدد مفاتيح سيناء الاستراتيچية عند تقاطعاتها وتقع على إحداثياتها كل مواقعها الحساسة .

محاور سيناء الاستراتيچية

فإذا بدأنا بثلاثية المحاور وجدنا ثلاث مجموعات من الطرق الشريانية العرضية التى تستحيل الحركة الميكانيكية خارجها : محور الشمال الذى يوازى الساحل ، ومحور الجنوب الذى يصل بين زاوية البحر المتوسط قرب رفح ورأس خليج السويس ، وبينهما محور الوسط الذى يترامى كقاطع بين زاوية البحر المتوسط وبين منتصف قناة السويس عند بحيرة التمساح .

وبنظرة عامة نستطيع أن نرى أن ثلاثتها ترسم معا شكل مروحة أو حزمة

مجمعة فى أقصى الشمال الشرقى قرب التقاء الحدود السياسية وساحل البحر المتوسط ومفتوحة فى الغرب والجنوب الغربى بطول قناة السويس . غير أننا إذا أضفنا فرعا جنوبيا أقصى للمحور الجنوبى يمتد ما بين رأسى خليجى السويس والعقبة ، لتحول النمط العام إلى شكل حرف Z الأفرنجي . وكل نمط يحسن أن نحتفظ به في الذهن لأنه يختزل كثيرا من التفاصيل ويقدم مفتاحا لكثير من الظاهرات .

فأما محور الشمال أو الساحل فهو الطريق التاريخى ، طريق القوافل ، الذى عبرته جيئة وذهابا عشرات الجيوش فضلا عن قوافل التجار ، والذى يرسمه اليوم خط السكة الحديدية الوحيد عبر شبه الجزيرة ويكرره طريق برى رئيسى وإن يكن صعبا نوعا للسيارات . ينحصر المحور ويتحدد بين مستنقعات الساحل الرخوة الهشة من الشمال وبحر رمال الكثبان الشاسعة المفككة التى لا يمكن أن تخترقها المركبات الميكانيكية من الجنوب . الطريق غنى بالآبار وموارد المياه نسبيا ، ولكن الانجليز فى الحرب الأولى اضطروا إلى تعزيزه بأنبوب مياه من النيل عبر القناة .

أما شاطىء البحر المتاخم فضحل رسوبى لا يصلح لاقتراب أو رسو السفن الكبيرة ، وإن أمكن للسفن الصغيرة أن تدخل موانئه الرئيسية . غير أن الطريق البحرى بعامة ليس منافسا أو بديلا للمحور الأرضى . ومن الناحية الأخرى تستطيع المدفعية البحرية الحديثة بعيدة المدى أن تقصف من عمق البحر وتضرب أجناب المحور .

كذلك يمكن لوحدات الكوماندوز والضفادع البشرية أن تتسلل إليه من البحر لتضرب مراكزه . وهذا ما فعلته قواتنا البحرية والفدائية والخاصة مرارا وبنجاح كبير فى أكتوبر .

يبدأ المحور على القناة عند القنطرة ، التى تحدد نهاية بحيرة المنزلة الجنوبية وبداية أول أرض صلبة بعدها ، والتى تستمد اسمها من أنها كانت قنطرة العبور على فرع النيل البيلوزى فى العصور العربية الوسطى . ومن القنطرة يتجه المحور شمالا شرقا موازيا لسهل الطينة الرخو وبعيدا عنه (لاحظ معنى الاسم) ، ثم ينثنى شرقا قرب بالوظة (تحريف بيلوز ، بيلوزيوم القديمة ، الفرما العربية ، ومصب الفرع البيلوزى القديم) ، ثم يمر برمانة (تحريف رومانى) فقاطية ثم بير العبد على طرف بحيرة البردويل . ومن البحيرة يمضى المحور إلى العريش فالشيخ زويد فرفح حيث يتصل بطريق الساحل فى فلسطين .

ونظرا لأهمية المحور التاريخى ، تجد كثيرا من معارك مصر ، أو بالأحرى

معارك مصر فى سيناء ، تدور غالبا إن لم نقل دائما فى نهايتيه فى أقصى الشرق والغرب ، أو رفح وبيلوزيوم (الفرما) على الترتيب. حدث هذا فى العصر البطلمى ، وتكرر أيام الرومان ، ومرارا تحت العرب . ويمكن القول بصفة عامة إن المحور الشمالى كان أهم خط استراتيچى فى سيناء فى العصور القديمة ، ولكنه فى العصر الحديث عصر الحرب الميكانيكية فقد هذه الصدارة للمحور الأوسط .

أما محور الوسط فهو المحور القاطع الذى يمتد بين الإسماعيلية وأبو عجيلة . وهو العمـــود الفقرى بلا نزاع فى محاور سيناء الاستراتيچية الثلاثة ، ويعد اليوم طريق الخطر الأول بلا شك . وقد كان محور تحرك القوات البريطانية بين مصر وفلسطين دائماً ، كما ركزت عليه إسرائيل دائماً فى كل عدواناتها . ويرجع هذا إلى أنه صالح تماماً لتحرك الحملات الميكانيكية الثقيلة ، إذ يترامى على صلب السهول الهضبية الثابتة وإن اعترضته بعض حقول الكثبان الرملية محلياً . هذا إلى أنه يؤدى مباشرة إلى قلب الدلتا فى مصر عن طريق وادى الطميلات . وهو كذلك يؤدى شرقاً إلى قلب هضبة فلسطين الداخلية ، ومن هنا كان يعرف «بطريق الشام» . والمحور ينحصر بين نطاق الكثبان الرملية وبعض كتل الجبال المنعزلة فى الشمال ، وبين القاطع الجبلى الأساسى فى الجنوب . ومن هنا يتحكم فى ، أو تتحكم فيه ، فتحة جبلية حاسمة تعد مفتاح المحور كله .

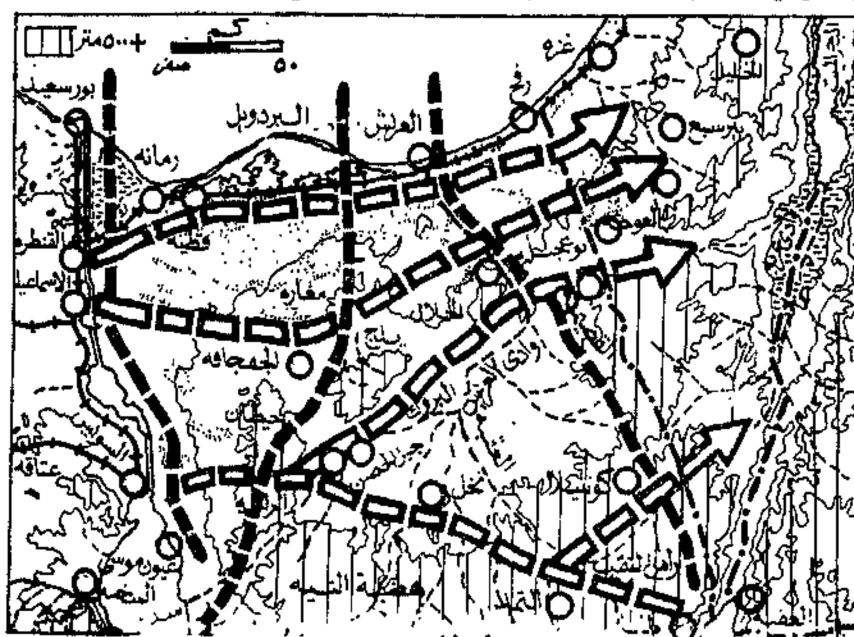
يبدأ المحور على القناة إزاء الإسماعيلية ، التى تصبح بذلك الهدف الطبيعى الأول لكل من يهاجم مصر والقناة من الشرق ، وبعدها يتبع ممر الختمية الهام الذى يقع بين جبل الختمية شمالا وجبل أم خشيب جنوباً . ثم يستمر المحور مشرقاً حتى يصل إلى مضيق الجفجافة الذى يعد الفتحة الحاسمة بين جبل المغارة فى الشمال وكتلة جبل يلق الصعبة فى الجنوب . وبعد المضيق يتجه شمالا بشرق حيث تحدده فتحة أخرى ثانوية تنحصر بين جبل لبنى فى الشمال وجبل الحلال فى الجنوب . ومن هنا أهمية الجبل الأول فى أول حرب يونيو حيث دارت معركة دبابات كبيرة . وبعد ذلك يستمر المحور حتى يصل وشيكاً إلى أبو عجيلة حيث يتصل المحور الأوسط بالمحور الشمالى لأول مرة فى الرحلة ، ومن هناك يؤدى إلى قلب إسرائيل .

المحور الجنوبى ، أخيراً ، قاطع أيضاً ، يمتد ما بين السويس والقصيمة . وهو خط اقتراب أقل أهمية من محور الوسط ، إذ لا يصلح إلا للحملات الخفيفة ، كما يعتبر نسبياً «لفة» غير مباشرة بعيدة نوعاً عن أقطاب الصراع على جانبى سيناء . بعيد هو عن الكثبان الرملية ، ولكن تعترضه العوائق الجبلية ، وإن أفاد من فتحاتها كما يفيد من بطون روافد وادى العريش .

يبدأ المحور إزاء السويس التى تستقطب كل الأهمية الاستراتيچية لرأس

الخليج، وذلك باعتبارها مدخل القناة وكمركز عمران وصناعي فضلا عن أنها هي التي تؤدي بطريق السيارات والسكة الحديدية المباشرة إلى القاهرة رأسا . ومن السويس يتجه المحور إلى الكوبري والشط ، وبعدهما يصل إلى ممر متلا ، الفتحة الجبلية الحاكمة للمحور بأسره والتي منها يمكن تحديد الحركة عليه وإيقاف الزحف المعادي فوقه . ومن هنا أهمية الممر الدفاعية القصوى عن السويس فالقناة فالقاهرة . وبعد الممر يتجه المحور شمالا بشرق إلى أعالي وادي البروك ، الذي يستفيد منه المحور ويتبعه هو وأودية أخرى مجاورة ، ومنها يمضي إلى الجنوب من جبل حلال إلى أن يصل إلى القصيمة قرب الحدود مباشرة . وهنا من القصيمة يتصل المحور الجنوبي بالمحور الأوسط شمالا عند أبو عجيلة ، وبذلك يصب المحور هو الآخر في قلب وسط فلسطين .

تلك هي محاور سيناء الاستراتيجية الأساسية الثلاثة ، إلا أن هناك محورا فرعيا (أو رابعا ؟) يخرج من المحور الجنوبي متجها إلى رأس النقب على نهاية خليج العقبة . فبعد ممر متلا ، تتجه هذه الشعبة جنوبا شرقا مارة بنخل على وادي العريش الرئيسي وفي قلب شبه الجزيرة ، وبعدها تصل إلى الثمد على وادي العقبة ؛ وأخيرا إلى رأس النقب على الحدود قرب طابا المصرية والعقبة الأردنية (وبينهما الآن إيلات إسرائيل) . وعند الثمد تخرج من المحور شعبة نحو الشمال الشرقي إلى الكونتيلا ، آخر النقط العسكرية المصرية الداخلية على الحدود جنوبا



شكل ٢٤ – استراتيجية سيناء العسكرية : محاور الهجوم وخطوط الدفاع .

هذا المحور هو بالطبع طريق الحج القديم «درب الحج» ، الذى فقد أهميته بعد تحول الحج إلى طريق السويس البحرى فضلا عن الطريق الجوى . وهو يسير على أرض صلبة ولكنها صعبة . ومن الواضـــح أن الطريق «لفة» متطوحة للغاية بالنسبة لمســـرح القتال البؤرى ، لكنه وارد دائما كبـــديل أو كمفـــاجأة استراتيچية ، وقد استغله العدو الإسرائيلى فى حرب يونيو إلى أبعد حد . والواقع أن أخطار هذا المحور العسكرية يمكن أن تزداد بتقدم وتزايد العمران العدو فى النقب وزحفه فيه نحو الجنوب مستقبلا .

خطوط الدفاع الاستراتيچية

هناك ثلاثة خطوط دفاعية أساسية محددة بوضوح كامل ، تتعاقب من الشرق إلى الغرب من الحدود حتى القناة على الترتيب . الخط الأول قرب الحدود ويكاد يوازيها ، الثانى خط المضايق من السويس إلى البردويل ، الثالث والأخير هو قناة السويس نفسها . وكل خط من هذه الخطوط هو بمثابة «خط حياة» لمصر ، ولذا يحتاج إلى نظرة فاحصة على حدة ، يحتاج بعدها كذلك إلى نظرة متكاملة فى إطار الشبكة الدفاعية كلها .

فأما خط الدفاع الأول فيقع قرب الحدود السياسية بدرجة شديدة ، ويمتد أساسا من رأس خليج العقبة حتى زاوية أو كوع البحر المتوسط فى منطقة العريش. يبدأ الخط بطابا – ذات الحادثة المشهورة – ورأس النقب على الخليج فى منطقة حرجة استراتيچيا ، إذ هنا فى دائرة صغيرة تتقارب حدود أربعة : مصر ، فلسطين (المحتلة ، أو إسرائيل حاليا) ، الأردن ، السعودية . وتمثل رأس النقب مجمع مروحة الطرق الطبيعية والأودية التى تبدأ من العريش ومن رفح ومن جنوب فلسطين . ثم يمتد الخط إلى الكونتيلا التى تقع على هضبة عالية مشرفة تسيطر على المنخفضات والطرق والأودية المحيطة . وهى بهذا نقطة حصينة للغاية ، كما تملك مصادر المياه الوحيدة فى منطقتها . وبعد الكونتيلا يستمر الخط نحو الشمال الغربى حتى يصل إلى القصيمة إلى الداخل قليلا من حدودنا السياسية . ومنها يتتبع جذر وادى العريش مارا بأبو عجيلة ، وبعدها يحفه جبل لبنى من الغرب ، ثم يمر ببير لحفن التى يصل بعدها مباشرة إلى مدينة العريش . والقطاع الأخير متوسط الارتفاع إلى منخفض ، يبدو كالعنق أو الرقبة العريضة بين سلسلة مرتفعات وهضاب الضهرة الداخلية وبين البحر المتوسط ، ومن ثم يمثل الممر الطبيعى بين سهول سيناء وسهل فلسطين . والجزء الأكبر منه يخترق نطاق الكثبان الرملية مما يحدد مسارات الحركة بشدة ويحصرها فى خطوط ضيقة على الساحل أو فى الداخل .

ورغم أن هذا القطاع الشمالى المنخفض لا يتجاوز نحو ثلث الخط الدفاعى كله

فإنه يعد بصورة مطلقة مركز الثقل والخطر فيه . لماذا ؟ - لأن هنا تجتمع نهايات محاور سيناء الاستراتيچية الثلاثة : العريش على المحور الشمالى ، أبو عجيلة على المحور الأوسط ، القصيمة على المحور الجنوبى . إنه يد مروحة المحاور ، أو ربطة الحزمة ، و «زر» سيناء الاستراتيچى . ولم يكن غريبا لذلك أن يعتبره بعض العسكريين القاعدة الاستراتيچية الحقيقية للدفاع عن مصر ، مثلا السير ارتشيبولد مرى أثناء الحرب العظمى الأولى .

بعيدا إلى الداخل ، وعلى بعد يتراوح بين ٣٢ ، ٧٥ كم من قناة السويس ، يقوم خط الدفاع الثانى والأوسط عن سيناء . فى قلبها يمتد بميل كأنه شبه قاطع ، محوره من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى ، وقطباه الطاغيان هما ممر متلا فى الجنوب ومضيق الجفجافة فى الشمال ، أما بقيته فليست أكثر من امتداد لهما على الجانبين حتى البحر شمالا والخليج جنوبا . إنه أساسا خط المضايق أو الممرات، ومن هذه الصفة بالدقة يستمد أهميته الفائقة .

يبدأ الخط من دائرة رأس خليج السويس شاملا منطقة مدينة السويس نفسها والكوبرى والشط ثم عيون موسى من حولها شمالا وجنوبا ، وربما امتد إلى سدر . ثم يرتبط بمجموعة الأودية الصحراوية المحلية حتى يصل إلى الحاجز الجبلى الأشم والأصم الذى يقف كالحائط المرتفع ، جبل الراحة فى الجنوب وجبل حيطان فى الوسط ثم جبل أم خشيب فالختمية شمالا .

وواضح أن الخط جبلى للغاية وبالغ الوعورة والمنعة فى القطاع الجنوبى والأكبر منه ، بينما يتحول إلى بحر من الرمال المفككة والمستنقعات السبخة فى قطاعه الشمالى . وهو من ثم بكامله غير صالح لاختراق أو عبور القوات الميكانيكية على الاطلاق ، إلا من خلال فتحاته المحددة بصرامة . وبهذا تحكمه تلك الفتحات الجبلية بدرجة مطلقة ، فيحكم هو بدوره حركة أو تقدم الجيوش أو الغزو سواء من شرق سيناء إلى غربها أو من غربها إلى شرقها .

وهو بهذا الوضع يناظر بين خطوط الدفاع الطولية الثلاثة المحور الأوسط بين محاور الحركة العرضية الثلاثة ، كلاهما الأوسط ويتوسط قلب المسرح العسكرى الأساسى فى سيناء ، واسطة العقد يعنى . وعند تقاطعهما بالفعل تحدد واحد من أخطر مواقع سيناء الاستراتيچية وهو مضيق الجفجافة الذى كانت إسرائيل حريصة جدا على التسابق عليه والاندفاع إليه بأى ثمن منذ أول لحظة فى الحرب سواء فى ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ . والواقع أن مضيق الجفجافة فى جانب وممر متلا فى

الجانب الآخر وما بينهما من ممرات ثانوية تؤلف فى مجموعها منطقة المضايق التى تمثل بغير جدال المفاتيح الاستراتيجية الحاكمة لسيناء جميعا .

لهذا كله يعد الخط بالاجماع وبلا نزاع الخط الدفاعى الحاكم والفاصل بين الخطوط الثلاثة ، السيطرة عليه تحدد وتحسم المعركة سواء على يمينه أو يساره . فمن يسيطر عليه يجد الطريق مفتوحا بلا عقبات تذكر إلى قناة السويس ، كما يجد أن المعركة إلى الشرق منه إنما هى بقايا مقاومة لا تلبث أن تكتسح حتى الحدود . أما من يخسره فعليه أن يتوقع الهجوم فورا على قناة السويس غربا أو الاكتساح والارتداد إلى الحدود شرقا .

أما خط الدفاع الثالث ، والأخير أيضا ، فهو قناة السويس اليوم ، ومنطقة البرزخ بصفة عامة قديما قبل شق القناة . هنا «خاصرة» مصر الاستراتيجية كلها بلا استثناء حيث يتقارب بحراها أشد ما يتقاربان . إنها عنق الزجاجة ، على جانبيها تبدو سيناء كحجرة أمامية ante-chamber للقاعة الكبرى مصر النيلية ، بينما هى نفسها تعد العتبة أو الباب الداخلى بينهما . والبرزخ يعد من الوجهة الفيزيوغرافية استمرارا لسهول شمال سيناء بشقيها الشمالى المنخفض والجنوبى المرتفع ، وهو يربط فى تدرج وئيد بين سيناء والدلتا ممتدا ما بين بحيرة المنزلة المسطحة فى الشمال وخليج القلزم أو السويس فى الجنوب . وقد كان يتوسط هذا البرزخ مجموعات البحيرات الداخلية المغلقة التمساح والمرة . وإلى الشمال منها كان الفرع البيلوزى القديم يخترقه إلى منتهاه عند بيلوزيوم (الفرما) على البحر ، وكانت القنطرة على النهاية الجنوبية للبحيرة هى نقطة عبور الفرع .

وإلى جانب هذه الموانع الطبيعية الجزئية ، كثيرا ما أقامت مصر الفرعونية والعربية خطا محصنا يتألف من سلسلة من المخافر والقلاع والنقط الأمامية ... إلخ. وقد كان آخر وأحدث هذه الخطوط خط عدو هو خط بارليف وملحقاته ، والذى سحقته مصر فى ٦ أكتوبر إلى الأبد .

وفيما عدا هذا فلقد كانت مهمة الدفاع عن منطقة البرزخ تستقطب نهائيا فى نقطتين استراتيجيتين على طرفيه : فى الجنوب السويس ، وكانت بصيغة أو بأخرى ذات صبغة عسكرية عبر التاريخ دائما ، منذ كليزما (أو كلوزما ، وتعنى نهاية الطريق) البطلمية إلى القلزم الإسلامية حتى السويس الحديثة . أما فى الشمال فهناك بيلوزيوم القديمة أو الفرما العربية التى كانت مدينة قلعة دائما ومسرح كثير

من المواقع العسكرية الفاصلة فى تاريخ مصر ، مناظرة فى ذلك لرفح والعريش على الطرف المقابل لسيناء . عمرو بن العاص ، مثلا ، فى فتح مصر حاصرها طويلا قبل أن تسقط ثم دمر قلعتها ليؤمن مؤخرته قبل أن يغادرها إلى داخل الوادى .

ومنذ شقت قناة السويس تغيرت الخريطة الطبيعية للمنطقة ، ومعها تغيرت الخريطة الچيوستراتيچية . فبالقناة تحول البرزخ الطبيعى إلى مضيق صناعى بمعنى ما ، وصرفت البحيرات الداخلية إلى البحر ولم تعد مغلقة . ومع ذلك فإن منطقة القناة لا تزال تحمل بصمة اللاندسكيب الطبيعى ، فنجد جوانبها منخفضة طينية وهشة فى الشمال فى قطاع بحيرة المنزلة – سهل الطينة ، ثم ترتفع بالتدريج فنسمع عن تلال الجسر عند الاسماعيلية ، ثم إذا هى ترتفع أكثر وأكثر وتتحول إلى تكوينات صخرية صلبة ابتداء من البحيرات المرة .

أما استراتيچيا فقد أصبحت القناة كمانع مائى صناعى وهى فى حكم المانع الطبيعى ، لا سيما بعد توسيعها المطرد . أصبحت خندقا مائيا بالغ الطول ، يعد مانعا من الدرجة الأولى وآخر خط دفاعى عن مصر النيلية ، وفيها تصب نهايات محاور سيناء الاستراتيچية الثلاثة عند نهايتيها ومنتصفها ، أى أمام القنطرة والسويس والاسماعيلية على الترتيب .

فأما القنطرة فينبغى أن نلاحظ أنه منذ وقت مبكر ، ولكن بالأخص منذ شقت القناة ، انتقل الدور الاستراتيچى التاريخى للفرما كاملا إليها ، تماما مثلما انتقل الدور التجارى التاريخى لدمياط إلى بورسعيد غير بعيد على الجانب الآخر من القناة . كذلك تحكم القنطرة الطريق إلى بورسعيد . فلما كانت القناة فيما بين بورسعيد والقنطرة تجرى لنحو ٤٠ كم فى مضيق مختنق «رقبة الأوزة» بين سهل الطينة الذى يمكن إغراقه شرقا (أغرقه الإنجليز فعلا فى ١٩١٥ أثنـــاء الحملة التركيـــة) وبحيرة المنـــزلة التى لا يمكن اجتيازها غربا ، فإن مفتاح هذا القطاع يتحدد توا فى القنطرة حيث تتسع الأرض لأول مرة بحرية وفى صلابة . من هنا يسمى الموقع أحيانا «بمضيق» القنطرة . ومن هنا إذن يمكن التصدى بكفاءة وفاعلية لأية قوات معـــادية تنزل فى بورســـعيد بهدف الزحف جنوبا . إن من يسيطر على القنطـــرة يتحكم فى بورسعيد ، دفاعا وهجوما . وعملية الهجوم بالنزول فى بورسعيد محكوم عليها بالفشل إذا أحسن الدفـــاع عن القنطرة ، كما أثبتت بصورة جزئية وغير مباشرة معركة رأس العش بعد يونيو مباشرة .

أما الاسماعيلية فهى موقع استراتيچى جديد على خريطة مصر ولد مع القناة

ولكنها منذ البداية أصبحت «عاصمة» القناة الاستراتيچية إن صح التعبير . أولا لموقعها المتوسط ، ثم لموقعها على نهاية المحور الأوسط والأهم من محاور سيناء ، وأخيرا لموقعها على نهاية وادى الطميلات ، لسان المعمور الناتىء من شرق الدلتا حاملا معه شرايين حياة منطقة القناة جميعا وهى الترعة الحلوة (ترعة الاسماعيلية) التى تتشعب عند المدينة شمالا إلى بورسعيد وجنوبا إلى السويس .

الاسماعيلية إذن هى مفتاح هيدرولوچية القناة وصنبور الرى بها ، من يتحكم فيها يتحكم فى حياة بقية مدن القناة وسكانها ، وإن كان من الممكن التحكم فى مائية الاسماعيلية نفسها من القاهرة عند قناطر الدلتا . لذلك كله فإن الاسماعيلية هى الهدف الاستراتيچى الطبيعى والمنطقى لأى عدو مهاجم من الشرق . وهذا وإن عرضها لأكبر خطر باستمرار فإن معركة المدافع بهذه الحقيقة يسلب المهاجم من الناحية الأخرى كثيرا من عنصر المفاجأة الاستراتيچية .

تلك دراسة تحليلية لقناة السويس كخط دفاعى أخير ، ولكن يبقى أخيرا السؤال الخالد ، القديم الذى يتجدد أبدا : هل القناة فى صالح الدفاع عن مصر استراتيچيا أم هى فى غير صالحها ؟ أهى تحارب معها أم تحارب ضدها ؟ سلاح لنا أم علينا ؟ ولقد أثار الفكر العسكرى المصرى قضية القناة منذ وقت مبكر ، وكان هناك دائما الرأيان المتناقضان . رأى يذهب إلى أن القناة مانع استراتيچى تام يمكن لجيش الوطن أن يحتمى به من عدو مهاجم من الشرق وأن يصمد أمامه حتى وإن تفوق هذا عليه عددا أو عتادا . ومن الواضح أن هذا الرأى يجد سندا فى موقف مصر بعد يونيو ، حيث صمدت وراء القناة فى وجه العدو الإسرائيلى الذى احتل سيناء بأسرها ، بل وعرضته عبرها لحرب استنزاف ومدفعية مكثفة ومريرة أرهقته وأدمته إلى أقصى حد .

أما الرأى الثانى فيرى أن عبور العدو للقناة من الشرق وارد وممكن ، حاوله الأتراك فى الحرب الأولى وفشلوا ، أغرق منهم البعض ورد البعض الآخر على أعقابه فى الصحراء ، وحاوله العدو الإسرائيلى فى حرب أكتوبر ونجح من أسف فى التسلل عبر ثغرة بين القوات المصرية المتقدمة فى غرب سيناء . والغريب أن المحاولتين تحددتا فى موضع يكاد يكون واحدا ، الأتراك فى سرابيوم وطوسون ، والإسرائيليون فى سرابيوم والدفرسوار .

أين إذن تقع الحقيقة بين هذين الرأيين ؟ . إن القناة فى نهاية الأمر مانع مائى، وككل مانع مائى فإن المفتاح يكمن فى مقولة كلاوسفيتز من أن «المانع المائى دفاع قوى ضد هجوم ضعيف ، ولكنه دفاع ضعيف ضد هجوم قوى» . وعلى هذا فإن

الانتهاء الموضوعي المتوازن الذى لابد أن نصل إليه ونضع أكثر من خط تحته هو أن القناة سلاح ذو حدين استراتيجيا . فهي بالتأكيد يمكن أن تكون ستارا حاميا للدفاع المصرى من الغرب ومانعا حائلا دون تقدم العدو من الشرق . ولكنها بالمنطق نفسه وبالدرجة نفسها يمكن أن تكون عائقا فى وجه العبور المصرى إلى سيناء للتحرير والاسترداد . ولقد كان هذا هو درس يونيو المرير ، وكان ٦ أكتوبر هو ثمنه الغالي الذى كان علينا أن ندفعه . وفضلا عن هذا فلقد أثبتت تجربة أكتوبر أن القناة ، على مناعتها الكبيرة كمانع طبيعي ، ليست بالمانع المطلق الذى لا يُخترق ، فلقد تم عبورها فى الاتجاهين ، وإن كان لا وجه للمقارنة بين العبورين .

هيكل الشبكة الاستراتيچية

تلك إذن خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، غير أنها لا تكتمل إلا بنظرة تركيبية شاملة لثلاثتها معا ، علاقاتها وتفاعلاتها المتبادلة ، والمقارنة والتوازنات بينها فى إطار استراتيچية سيناء العريضة بل والوطن ككل . وحبذا هنا أن نبدأ من الحاضر إلى الماضي ، وليس العكس ، محتفظين بالتجربة التاريخية كدرس للمستقبل .

ونبدأ فنقول إن أول اختبار لقواعد استراتيچية سيناء فى العصر الحديث كان بلا شك الحملة التركية فى الحرب العالمية الأولى . وفى هذا الاختبار الأول حدث الفشل الأول . فلقد كان هناك مدرستان من مدارس الفكر العسكرى البريطانى فى مصر : الأولى ترى أن خط الدفاع الطبيعي والتاريخى عن مصر فى الشرق هو خط الحدود السياسية الدولية ، أو بالدقة خط الدفاع الأول بين رأس خليج العقبة وزاوية رفح ، أو بالأحرى قطاع القصيمة – العريش . ولذلك فإن سيناء هى درع مصر الواقية التى يجب الدفاع عنها حتى ندافع عن مصر .

المدرسة الثانية ، على العكس ، كانت ترى فى تلك النظرة نظرية سابقة لعصر القناة ، ومن ثم نظرية عتيقة جامدة . فقناة السويس فى رأيها قد غيرت الموقف الاستراتيچى منذ أن شقت ، إذ أنها خلقت مانعا مائيا منيعا يضاف إلى أعماق سيناء ويضع حدا قاطعا لأى تقدم غاز من الشرق قد ينجح فى اختراق سيناء . وفى ملحمة الحرب الأولى كانت هذه النظرية هى التى سادت ووضعت موضع التطبيق . فقد قدر الإنجليز أن الأتراك لن يجازفوا ، وعلى أية حال لن يستطيعوا ، أن يعبروا سيناء لصعوبة الحركة أولا وللمشكلات الإدارية خاصة التموين ثانيا . وعلى هذا الاساس قرروا إخلاءها فى حالة الحرب ، فإذا بتركيا تهاجم مصر من الشرق وتعبر سيناء على محاورها الثلاثة ، وإذا بها تفاجىء الإنجليز ، الذين

اضطروا إلى الانسحاب المهرول من شبه الجزيرة ، على الضفة الشرقية للقناة أمام الاسماعيلية وغيرها .أكثر من ذلك ، فلقد حاول الأتراك عبور القناة كما رأينا عند طوسون وسرابيوم ، حيث ردوا على أعقابهم بفضل المدفعية من الضفة الغربية والأسطول في القناة نفسها . ومنذ تلك اللحظة تغيرت العقيدة البريطانية تماما ، وأدركت خطأ نظرية القناة كخط دفاع أول وأخير عن مصر ، وأن هذا الخط إنما هو وبكل عمقها سيناء التى زحفت إليها واستردتها ثم دخلت منها إلى فلسطين .

ذلك كان الاختبار الأول لقواعد استراتيجية سيناء بل استراتيچية مصر . وكان الاختبار الثاني الحقيقي هو يونيو ١٩٦٧ - تجربة ١٩٥٦ لم تكن مواجهة حقيقية مع العدو الإسرائيلي وكان الانسحاب فيها ضروريا مثلما كان حكيما . ففى ١٩٦٧ كررنا ما فعله الإنجليز في ١٩١٥ بالانسحاب من سيناء إلى غرب القناة (بينما فعلت إسرائيل فى ١٩٧٣ ما كانت تريد تركيا أن تفعله فى ١٩١٥ دون أن تنجح وهو عبور القناة إلى الضفة الغربية) .

ولقد ثبت الآن خطأ الانسحاب المذعور الذى حدث فى يونيو رغم ما قيل وصدقناه في حينه عن ضرورته وحكمته . ولو قد قاتلت بقايا قواتنا إلى آخر لحظة من قرار وقف إطلاق النار لكى تحتفظ بالضفة الشرقية للقناة مثلا لتغير موقفنا الاستراتيچي جذريا . وعلى أية حال فالمرجح أن الأمر بالانسحاب في يونيو كان تكرارا غير واع لتجربة ١٩٥٦ ، بحيث أصبح الانسحاب من سيناء أول خطوة نلجأ إليها تلقائيا - كالانعكاس الشرطي - عند أول هزيمة . ولكن يبدو أحيانا أننا كنا نتعلم من تجاربنا السابقة أكثر مما ينبغي ، كما كنا نتعلم منها أحيانا أقـــل من اللازم . ذلك أن الانسحاب من ســـيناء لا يعنى فقط شل القناة وإيقافها ، ولكن أيضاً تحولها إلى أكبر عقبة في سبيل الاسترداد .

والواقع أنه كان علينا ، منذ نشأة إسرائيل على الأقل ، أن نضعها قاعدة أولى فى تخطيطنا العسكرى أنه منذ وجدت القناة فلا انسحاب من سيناء تحت أى ظرف مهما كان . إنه أبسط مبادىء الچيوستراتيچية المصرية وأكثرها منطقية . إن الانسحاب من سيناء سهل جدا (أو نسبيا) عبر القناة ، ولكن العودة إليها صعبة صعوبة عبور أى عائق مائي من الدرجة الأولى . وقد كان هذا كما قلنا هو الثمن الباهظ الذى كان علينا أن ندفعه ، ولكنه على أية حال يبقى درسا أساسيا

المستقبل . إن انسحاب يونيو ١٩٦٧ ينبغي ، بعد التحرير ، أن يكون آخر انسحاب مصرى من سيناء في التاريخ ، كما أن خروج إسرائيل بعد ١٩٧٣ ينبغى أن يكون آخر «خروج» من مصر منذ يوسف وموسى .

قواعد المعادلة الاستراتيچية

ولنفصل . من بين خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، يعد الخط الأول أكثرها تعرضا للخطر وأقلها مناعة. فلأنه يقترب من الحدود السياسية اقترابا شديدا ، فإنه لا يتمتع بعمق استراتيچي كاف . ولكن لهذا السبب بالذات ، ينبغى أن تتمسك به مصر وتستميت دائما في الدفاع عنه ، لأن وقوعه ينقل ضغط العدو فورا إلى الخط الثاني أو الأوسط .

وهذا الخط بدوره ، خط المضايق ، هو معقل سيناء الحقيقى ومفتاحها الحاكم ، الصمود فيه يمكن من إعادة استرداد الأرض المفقودة شرقه واستعادة السيطرة على الخط الأول ، فضلا بالطبع عن أنه هو الضمان الأخير والوحيد للمحافظة على القناة ، خط الدفاع الأخير . وعلى هذا فإن خط المضايق هو عامل فاصل : فى صف المدافع إذا احتفظ به ، وفى صف المهاجم إذا استولى عليه .

أما فقدانه فيعنى على الفور أن تتحول الشقة الواسعة بينه وبين القناة إلى أرض معركة فاصلة ولكنها صعبة إلى أقصى حد. فهذه الشقة المثلثة فسيحة أرضها صلبة مكشوفة تصلح مسرحا مثاليا لحرب الدبابات والمدرعات، حرب الصحراء النموذجية الكاملة. إنها أفضل مصيدة للدبابات فى سيناء، التى تعد بدورها أفضل مصيدة للدبابات فى العالم كله كما كان يحلو للعدو الإسرائيلى المغرور أن يسميها، فإذا لم يحسم المدافع هذه المعركة لصالحه أصبح العدو على ضفة القناة توا، وباتت هذه مهددة فضلا عن تعطلها إلى حد الشلل التام.

ومعنى هذا مباشرة وبوضوح أن قيمة القناة كخط دفاعى إنما تستمد فى التحليل الأخير من قيمة خط المضايق الحاكم. ورغم إمكانية صمود المدافع وراء القناة، فإن احتمالات عبور العدو لها ليست ـ كما أثبتت التجربة أكثر من مرة الآن ـ مستبعدة تماما، ومعنى هذا فى الحقيقة تهديد الوادى نفسه.

ولقد كان هناك بعد يونيو اعتقاد شائع بأن العدو الإسرائيلى لن يجرؤ قط على التفكير فى عبور القناة حتى لو استطاع عسكريا، لأن هذا كفيل بأن يوقعه فى

أكبر فخ يمكن أن يتورط فيه، وهو بحر الكثافة السكانية العارم فى الدلتا، بكل مايعنى من إعمال للحرب الشعبية ومن أعمال المقاومة الوطنية وضياع العدو فى خضم القوة البشرية والعددية الساحقة.

غير أن هذا المنطق ينسى أن على ضفة القناة الغربية وبينها وبين أطراف المعمور فى شرق الدلتا، وفيما عدا مدن القناة، نطاقا مثلثا أو شبه مثلث من الفراغ البشرى، نكاد نقول من اللامعمور ، هو صحراء شرق الدلتا، ويمكن أن يعد فى طبوغرافيته كما فى عمرانه امتدادا مخففا بصورة ما للمسرح السينائى نفسه ويكاد يناظر النقب على الجانب الآخر من سيناء (١) . وقد كان العدو بالفعل يضع هذا النطاق فى حسابه واحتمالات العبور تراوده أو وهو يلوح بها.

ورغم المقاومة الشعبية الرائعة التى دعمت الصمود الصلب للقوات الباسلة، كما حدث فى السويس، ورغم حالة الاحتواء والحصار التى ضربت على العدو فورا غرب القناة، والإبادة التى كانت ستفرض عليه حتما إذا لم ينسحب، فلقد نسفت التجربة الواقعة خرافة أن العدو لن يعبر القناة، وأثبتت أن كل الاحتمالات واردة، وأن الخطر متى بدأ فى الشرق فلا يعرف أحد أين ينتهى فى الغرب، وأن الدفاع بالتالى عن الغرب، أقصى الغرب، إنما يبدأ حقا فى الشرق، أقصى الشرق، على ضلوع فلسطين.

وعلى هذا نستطيع الآن وفى الختام أن نعبر عن الموقف الچيوستراتيچى كله بإيجاز وتركيز فى صيغة سلسلة من المعادلات الاستراتيچية المحددة على النحو الآتى:

- من يسيطر على فلسطين يهدد خط دفاع سيناء الأول.
- من يسيطر على خط دفاع سيناء الأوسط يتحكم فى سيناء.
- من يسيطر على سيناء يتحكم فى خط دفاع مصر الأخير.
- من يسيطر على خط دفاع مصر الأخير يهدد الوادى.

ولقد أدركت مصر منذ أقدم العصور حقائق الاستراتيچية المصرية الصحيحة وقواعد الدفاع السليمة عن الوطن. أدركت أن الدفاع بالعمق، وأن الهجوم خير دفاع. فمنذ خيتا والحيثيين على الأقل، أى منذ نحو ٤٠٠٠ سنة، أدركت أن الشام هو خط دفاعها الطبيعى الأول، وأن مصير مصر مرتبط عضويا، تاريخيا وجغرافيا، بمصير الشام، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأمنها قبل أن يؤكد ذلك چنرالات الاستعمار البريطانى بآلاف السنين كما يعترف المؤرخ العسكرى البريطانى هـ . د.

---

(١) انظر قبله، الجزء الأول .

كول.

نظرية الأمن المصرى

من هنا كانت سيناء دائما محصنة تحصينا أساسيا. ولا يكاد تاريخ أى فرعون أو سلطان مصرى، ابتداء من بيبى الأول إلى سليم الأول، يخلو من ذكر إنشاءاته وتحصيناته العسكرية فى سيناء، ابتداء من رفح والعريش إلى بيلوزيوم والسويس ومن العقبة إلى نخل... إلخ. ومن هنا أيضا كانت مصر تسارع إلى ملاقاة أعدائها خارج سيناء وتنقل المعركة إلى «بر» الشام، إذ أن فرص النصر المصرى كانت تزداد كلما كانت المعركة أبعد عن قلب الوطن. فقديما وفى المتوسط العام كانت معاركنا فى رفح أكثر انتصارا من معاركنا فى بيلوزيوم. مثلا انتصر قمبيز علينا فى بيلوزيوم فانفتح الطريق أمامه إلى مصر بلا عوائق.

سيناء إذن ليست مجرد «صندوق من الرمال» كما قد يتوهم البعض. إنمـــا هى «صندوق من الذهب» مجازا كما هى حقيقة، استراتيجيا كما هى اقتصاديا. فأما من الناحية الاقتصادية. فنحن نعلم أنها كانت منذ الفراعنة منجم مصر للذهب والمعادن النفيسة وهى الآن بئر بترولها الكبرى والثمينة أى صندوق من الذهب الأسود بالفعل. وأما استراتيجيا فإن من المهم جدا أن ندرك أن سيناء ليست مجرد فراغ، أو حتى عازل، إنها عمق جغرافى وإنذار مبكر يمكن أن نشترى فيه الزمان بالمكان. إنها ككل خط الدفاع الأخير عن مصر الدلتا والوادى ، إذا كانت فلسطين هى الخط الثانى وطوروس الأول.

غير أن هذا العمق الاستراتيجى قد لحقه على الزمن ما لحق العالم كله من انكماش وتقلص على يد التكنولوجيا الحديثة. فقديما كانت الجيوش بمشاتها وقوافلها تقطع عرضَ سيناء فى أسبوع على الأقل إلى عشرة أيام فى الغالب، أما الآن فإن القوات الميكانيكية تقطعه فى ساعات، بينما يكتسحه الطيران فى دقائق. ولكن سيناء إذا كانت قد فقدت بعضا من عمقها. فإن ذلك لم يفعل سوى أن زاد من أهميتها وخطورتها الحيوية.

غير أن هناك تطورا هاما طرأ على دور سيناء الاستراتيجى مع تغير العمق والأهمية. وهذا التطور نستطيع أن نلمحه فى إرهاصات أولى فى الحملة التركية أثناء الحرب الأولى حين أصبحت سيناء نفسها مسرحا للقتال إلى حد بعيد، وكنا فى الماضى لا نسمع عن معارك مهمة تدور على أرضـــها مباشرة. ولكن هذا

التطور الجديد إنما يصل إلى منتهاه مع عصر الطيران حيث تشير التجربة ثلاث مرات - حرب السويس وحرب يونيو وأخيرا حرب أكتوبر - إلى أن سيناء قد أصبحت «أرض معركة» بعد أن كانت تقليديا «طريق معركة» فقط كما رأينا. لقد تحولت من جسر حربي إلى ميدان حربي، وبالتالي من عازل استراتيچي إلى موصل جيد للخطر، ولا نقول من عمق بالفعل إلى فخ بالقوة.

على هذه التطورات نفسها تترتب نتائج أخرى أخطر مغزى ودلالة. لقد كانت القاعدة الاستراتيچية المقررة تقليديا هي: دافع عن القناة، تدافع عن مصر. ولما كانت القناة تلخص لب موقعنا، وكانت مصر هنا تعني وادي النيل، فإن هذه القاعدة يمكن أن تقرأ كالآتي: دافع عن الموقع، تدافع عن الموضع. ومازالت هذه القاعدة الثمينة صحيحة بكل تأكيد. غير أنه قد أضيف إليها طرف جديد في المعادلة. فالتجربة المعاصرة أثبتت مرتين في عقد واحد تقريبا أن أي خطر يهدد سيناء من الشرق يهدد القناة، بينما أن وقوع الأولى يشل الثانية. فما معنى هذا؟

معناه أن الدرس الجديد هو أن سيناء قد أصبحت استراتيچيا جزءا من القناة، وبالتالي جزءا لا يتجزأ من موقع مصر، فضياع سيناء معناه شل القناة، وشل القناة يعني «وقف» موقع مصر الجغرافي. إن القناة، التي كانت عنق الامبراطورية في العصر الاستعماري، قد أصبحت عنق مصر المستقلة، ولكن سيناء أيضا أصبحت رقبة أخرى لمصر. من هنا يتحول المبدأ الاستراتيچي في الأمن القومي إلى الشعار الآتي: دافع عن سيناء، تدافع عن القناة، تدافع عن مصر جميعا، موقعا وموضعا. واسترشادا بهذا المبدأ، وانطلاقا من ظاهرة تقلص العمق الاستراتيچي لسيناء، يتحتم على مصر الآن أن تنقل المعركة دائما إلى خارج سيناء، أي أن تنتقل بعمد من الدفاع إلى الهجوم كما كان المبدأ المسود في مصر القديمة والإسلامية. إنه نصف النصر.

أكثر من هذا، وسواء أردنا أم لم نرد، فإن معنى سيناء قد أصبح في الوقت الحالي يتجاوز مصر وأمن مصر وحياة مصر. إنها الآن حياة العرب جميعا، ودرع العروبة من المحيط إلى الخليج، وإن وقعت في قلبها وليس على هامشها. لماذا؟ - لأنها، سواء لحسن الحظ أو غير ذلك، قد أصبحت منذ إسرائيل وهي أرض المعركة العربية وميدان حرب العرب Battlefield of the Arab World، المعارك على الجبهات العربية الأخرى كالضفة الشرقية للأردن أو الجولان يتحدد مصيرها إلى حد بعيد بمصير معركتها.

ولقد تعودت إسرائيل وتعودنا أيضا للأسف (أم نقول باختصار عودناها؟) أن تنقل الحرب فور قيامها إلى سيناء، بحيث أصبحت تلقائيا وتقليديا ملعب كرة

الحرب المشترك (ولا نقول الكرة نفسها) بين العرب وإسرائيل. (لم نفكر قط فى النقب. وهو استمرار محض ومطلق امتداد لسيناء طبيعيا وعمرانيا، ودعك من معمور إسرائيل، فتلك هى القيامة!) وبالتالى فإن على أرض سيناء يتحدد الآن لامصير مصر وحدها ولكن العرب معها أجمعين. لقد أصبحت سيناء بهذا المعنى أرضا عربية مثلما هى مصرية منذ الأزل، ويمثل ما أن مستقبل العرب «مصرى» فى نهاية المطاف.

لكن ماذا عن النقب؟ إنه فراغ أو شبه فراغ عمراني وصحراء بحت كسيناء، بل كما قلنا محض امتداد لسيناء. النقب هو «سيناء» فلسطين الطبيعي (أو الآن سيناء إسرائيل)، مثلث صحراوى رأسه إلى الجنوب مثلها، إلا أنه في جنوب البلد بدلا من شماله. ومايصلح لسيناء، عسكريا وغير عسكرى، يصلح للنقب. من الممكن، يعنى، أن يكون النقب هو ميدان معركة العرب مع العدو الإسرائيلي، دون أن تشتعل بالضرورة هستيريا العالم حول أمن إسرائيل وبقاء إسرائيل و...... و..... إلخ. ولكن تلك مسئولية المستقبل، غير أنها أيضا بوصلة النصر.

من الاستراتيجية إلى السياسة

خطط الاستعمار

ليس ذلك فحسب. لم يترك الفراغ العمرانى سيناء أرضا جاهزة لمعركة العدوان وملائمة لأغراضه فقط، ولكنه أيضا تركها نهبا للأطماع الاستعمارية الآن وفيما مضى. وبصفة عامة يمكن القول إنه كان هناك دائما عدو ما يشكك بطريقة ما فى مصرية سيناء ويطمع فيها بصورة ما، بالضم، بالسلخ، بالعزل أو بغير ذلك (لن نذكر هنا البيع أو الإيجار!).

حدث هذا تحت العثمانية مرتين، مرة في صراعها ضد قوة مصر الصاعدة ومحاولتها الدائبة لتقليص حجمها وقص أجنحتها وحصر دورها الذى هدد كيان الدولة العلية، ومرة أخرى فى صراعها ضد الاستعمار البريطاني الذى طردها من مصر ووضع قدمه في حذائها. وهو الآن يتكرر مع إسرائيل، ونكاد نضيف : والولايات المتحدة أيضا.

فأما تركيا فقد حاولت أكثر من مرة خلال القرن التاسع عشر فى مناسبات انتقال وراثة الولاية أن تسلخ من ولاية مصر جزءا أو آخر من سيناء. فمرة أو أكثر

أرادت أن تحدد حدود مصر الشرقية بخط العريش ـ السويس الذى يسلب مصر معظم سيناء، ثم عادت تساوم بخط العريش ـ رأس محمد الذى يكاد ينصف سيناء.

وقد فشلت هذه المحاولات بالطبع، ولكنها عادت فتجددت فى حادثة طابا الشهيرة ١٩٠٦ حين اصطدمت تركيا ببريطانيا صداما مباشرا ومسلحا على الحدود فى رفح والعقبة. وفيما بين المناوشات العسكرية والمفاوضات السياسية، كررت تركيا اقتراح الخطين السابقين، كما عرضت خطوطا أخرى بدائل تكاد تصل بين كل نقطتين من أطراف سيناء الجغرافية، رأسى خليجى العقبة والسويس، رأس خليج العقبة ورأس القناة، رأس محمد ورأس القناة... إلخ (!). غير أن الزوبعة المفتعلة تلاشت نهائيا حين هددت بريطانيا باستخدام القوة وبعثت بأسطولها الحربى إلى مياه المنطقة.

أما عن إسرائيل، فإن أطماع الصهيونية فى سيناء قديمة قدم هرتزل ودورة القرن حين وصلت إليها بالفعل بعثة صهيونية لدراسة إمكانيات التوطين اليهودى بها. وقد اقترحت البعثة نقل مياه النيل عبر قناة السويس إلى شمال شبه الجزيرة، خاصة منطقة العريش، للاستزراع والتوطين. وكانت السياسة البريطانية فى مصر من قبل تعمل على عزل سيناء عن مصر وأقامت بينهما سدودا إدارية وعسكرية ومادية مصطنعة، ولم تتورع عن أن تعلن بإلحاح أن «سيناء آسيوية وسكانها آسيويون». ولهذا راحت تلعب بالنسبة للمشروع الصهيونى لعبة مزدوجة. غير أنها كانت متأرجحة بين مخاوفها من خطر اللعبة على نفوذها ووجودها فى مصر، وبين تطلعها إلى إيجاد قوة مناوئة لمصر على تخومها الشرقية تهددها وتضاربها وتفصلها عن العرب. وفيما بين هذين النقيضين، سقط المشروع فى النهاية.

غير أن كل خطط تركيا القديمة غير العاقلة وخطط الصهيونية الميتة، بعثتها إلى الحياة ـ بحذافيرها تقريبا ـ إسرائيل منذ ١٩٥٦ على الأقل. فحين أرغمت إسرائيل على التراجع بعد أن كانت قد أعلنت رسميا «ضم» سيناء، بدأت تراوغ بالمساومة، فاقترحت خطوط تقسيم شبيهة بالخطوط العثمانية. ولكن مصيرها أيضا كان مشابها.

وبعد يونيو عادت إسرائيل تثير موضوع «مصرية» سيناء، وزعمت أنها حديثة عهد بالتبعية لمصر ـ بالتحديد منذ ١٩٠٦ (كذا!). وفى تلك الفترة أغرقت العالم بطوفان من الإدعاءات والأبحاث الملفقة التاريخية والأركيولوجية تسند بها أطماعها الإقليمية. وفى هذه الأثناء كانت إسرائيل ماضية بسياسة الأمر الواقع تعد لتهويد

شبه الجزيرة أو أجزاء منها، تطرد الأهالى، تقيم المستعمرات هنا وهناك، خاصة حول رفح والعريش وشرم الشيخ، وترسم المشروعات الضخمة لمدن جديدة على الحدود... إلخ.

وقد وصلت حملات التشكيك الإسرائيلى فى مصرية سيناء إلى حد جعل وزيرا أشهر لخارجية الولايات المتحدة وأستاذ علوم سياسية يسأل مؤخرا، على سبيل الاستفسار فيما يبدو، «منذ متى كانت سيناء مصرية؟».. ولاشك أنه من المفجع كما هو من المضحك أن نسمع أثناء أكتوبر وبعده أصواتا فى الغرب ترتفع مقترحة تدويل سيناء مرة أو تأجيرها أو حتى شراءها (!) كحل لجذور المشكلة! مجموعة من البرلمانيين الانجليز، مثلا، يدعون الصداقة أو الحياد، فعلوا هذا ووضعوا جادين! ـ شروطها وتفاصيلها وحسابات الأرباح والخسائر بالنسبة للمساهمين وأصحاب السندات، بما فيهم مصر أيضا!..

مصرية سيناء

وما نظن مصريا واحدا بحاجة إلى أن يدافع عن مصرية سيناء. إن إدعاء العدو فيه من السفه أكثر مما فيه من السخف، وبه من الخطأ بقدر ما به من خطيئة. فسيناء جغرافيا وتاريخيا جزء لا يتجزأ ولم يتجزأ قط من صميم التراب الوطنى والوطن الأب. قد تكون غالبا أو دائما أرض رعاة nomad,s land، ولكنها قط لم تكن أرضا بلا صاحب noman,s land منذ فجر التاريخ، ولتاريخ ألفى هو تاريخ مصر الفرعونية بل مصر العصور الحجرية، وسيناء مصرية كما أن أسوان والبرارى والسلوم وعلبة والواحات والعوينات مصرية، كما أن أسيوط وطنطا مصرية، بل كما أن القاهرة مصرية، أو قل منف وطيبة.

سيناء تحمل بصمات مصر حضارة وثقافة وطابعا وسكانا بالقوة نفسها التى يحملها بها أى إقليم مصرى آخر. ومنذ بدأ تاريخ مصر المكتوب، والنقوش الهيروغليفية تثبت الوجود المصرى على كل حجر، والانتماء المصرى لكل حجر، فى سيناء، محجرا كانت أو معبرا، ممرا كانت أو مقرا. بل إن تراب سيناء قد امتزج بالدم المصرى المدافع ربما أكثر من أى رقعة أخرى مماثلة من التراب الوطنى، فحيث كان ماء النيل هو الذى يروى الوادى، كان الدم المصرى هو الذى يروى رمال سيناء.

أما السؤال الأكاديمى الذى يثار أحيانا عن سيناء، آسيوية أم إفريقية؟، فلايعنى شيئا ـ كما سبق أن حللنا ـ من الناحية الجيوبوليتيكية، ببساطة لأن

مصر نفسها جميعا كانت دائما فى آسيا بالتاريخ كما هى فى إفريقيا بالجغرافيا. أما أن سيناء تبرز كوحدة متميزة أرضيا إلى حد ما بانحصارها بين ذراعى خليجي السويس والعقبة، فلا يجعلها في آسيا أكثر مما هي في إفريقيا.

بل إننا بهذا المنطق الفيزيوغرافي نفسه، إن صح مثله، أحرى بأن نضع الشام كله في افريقيا أكثر مما هو في آسيا، فهو إنما يتبع تكوين الأخدود الأفريقى العظيم الذى يبدأ في قلب افريقيا فلا ينتهى إلا فى جنوب طوروس، شاملا من بين ما يشمل البحر الأحمر بذراعيه اللتين تحتضنان سيناء.

بل أبعد من هذا نستطيع بالمنطق نفسه أن نعتبر شبه الجزيرة العربية نفسها خارج آسيا كما هي خارج إفريقيا، فهى بذراعى البحر الأحمر والخليج العربى ثم بحر العرب كسيناء ولكن على تكبير: جيب ضخم فارغ آخر من الصحراء والجبال «يسقط» بين القارتين الهائلتين أكثر حتى مما «يقع» على هوامشهما أو ضلوعهما.

حسبنا هذا إذن ردا علميا على إدعاءات العدو الكاذبة. ولكن ماذا عن الرد العملى؟ فى كلمة: إنه التعمير. نعم، التعـمير البشـرى، و«التبـشير» الـعمرانى humanisation. فالفراغ العمرانى هو وحده الذى يشجع الجشع ويدعو الأطماع الحاقدة إلى ملء الفراغ. وهناك إجماع تام على ضرورة نقل الكثافة السكانية المكتظة فى الوادى إلى أطراف الدولة وحدودها، بما فيها وعلى رأسها سيناء. إن التعمير هو التمصير.

إن من الظاهرات المؤسفة والمزعجة، التى أصبحت تتكرر بانتظام منذ وجدت إسرائيل حتى كادت تصبح كالقانون، أن منطقة سيناء والقناة قد صارت من ناحية الجغرافيا البشرية منطقة تذبذب سكانى حاد وعنيف، تتأرجح دوريا ما بين إخلاء وامتلاء Depopulation , Repopulation وتخضع معهما لدورة منتظمة ومتعاظمة من التخريب والتدمير. فلمرتين على الأقل منذ ١٩٥٦ يتحول سكان سيناء، وسكان القناة أكثر، إلى لاجئين ومهجرين إلى الوادى، إما بالطرد والضرب من جانب العدو وإما بالتهجير المقرر من جانبنا. وفى ١٩٦٧ وحدها انتظمت هذه الحركة أكثر من مليون، وربما مليونا ونصف المليون، من السكان.

وفى كل مرة أيضا تتعرض كلتا المنطقتين للتخريب الحاقد والتدمير الانتقامى على يد العدو الذى يتبنى سياسة ابتزاز الموارد الاقتصادية أثناء الاحتلال وسياسة «حرق الأرض» أثناء الانسحاب. فالمناجم والمعادن والثروات الطبيعية لاسيما

البترول، وحتى موارد المياه المحدودة، يبددها ويستنزفها بوحشية وجشع لحسابه، والمصانع والآلات والسكك الحديدية يفكها وينقلها إلى عمقه (كمنشآت حقل فحم المغارة مثلا ومصانع البترول والبتروكيماويات والسماد وغيرها في السويس أخيرا ..... إلخ). أما حين يُرغم على الإنسحاب، فإنه يدمر كل ما يستطيع تدميره مما لايمكنه أن يسرق، المباني والطرق ينسفها، والمناجم وآبار البترول يحرقها أو يغرقها (كحقول بترول أبو رديس أخيرا)، والأرض يتركها ملوثة ملغمة مهددة بحقول الألغام الشاسعة الكثيفة والقنابل الموقوتة... إلخ. ولقد قدر أن ما سرقه العدو من إنتاج حقول البترول وحده في سيناء في السنوات الست أو السبع الأخيرة تبلغ قيمته نحو البليونين من الجنيهات.

أما عن التعمير فإن هناك إمكانيات طيبة للاستصلاح والتوسع الزراعي في سيناء بطول الضفة الشرقية للقناة، وعلى امتداد الساحل الشمالي، ثم في رقع مبعثرة على طول أودية شبه الجزيرة. وإمكانيات المياه، مطرا وجوفيا، لم تستثمر بعد استثمارا كافيا. أما تمديد مياه النيل إلى شبه الجزيرة فليس بدعا. كان النيل قديما يصب في غرب سيناء، وإسرائيل اليوم تسرق مياه أعالي الأردن لتنقلها مئات الكيلومترات إلى النقب. ومن الوجهة العمرانية البحتة، فلم يعد معنى ولا مبرر لأن تظل قناة السويس أحادية الضفة، بل ينبغي أن تزدوج تماما بالعمران الكثيف على كلتا الضفتين. ومن الضروري بعد هذا أن تمتزج مشاريع التعمير بمشاريع الدفاع، فتكون كل وحدة بشرية وحدة إنتاج ودفاع معا.

ومن الوجهة الاستراتيجية المباشرة، فلم يعد معنى لأن يتوقف ارتباط سيناء بمصر الوادي عبر القناة على كوبري سكة حديد قابل للتدمير ثم للتدمير بعد إعادة البناء، كوبري الفردان مثلا، أو على مجموعة معديات تعترض تيار الحركة في القناة. لابد من سلسلة من الأنفاق تحت القناة تحمل شرايين المواصلات البرية والحديدية مثلما تنقل المياه. فمثل هذه الأنفاق تعد، مجازيا بل عمليا، بمثابة إعادة تحقيق للإستمرارية والوحدة الأرضية بين الوادي وسيناء ولرقعة مصر الجغرافية ـ السياسية عموما رغم وجود القناة. إنها مع القناة أشبه في هذا بالطرق والشوارع العلوية والسفلية المركبة أو المعلقة رأسيا في المدن، وإنما على مقياس إقليمي قومي هائل. ومن حسن الحظ أن هذا كله وغيره قد أصبح قيد التخطيط والتنفيذ الجاد، حيث تم بالفعل شق نفق السويس في الجنوب. لتكن إعادة تعمير سيناء إذن قطعة رائدة من التخطيط القومي والإقليمي، العمراني والاستراتيجي، تضع التحدي الحضاري على مستوى التحدي العسكري..

البـــــاب
الســـــابع

البناء الحضارى والأساس الطبيعى

بين مياه النيل وطريق السويس

ما الأساس الطبيعي لبنائنا الحضارى الشامخ الذى أقمناه عبر العصور ، بكل محمولاته من غطاء عمراني وكيان اقتصادى إلى تراث مادى وهيكل اجتماعى ؟ هل هو يقوم على أرض صلبة بحيث تتكافأ قوة الأساس substructure مع عظمة الصرح superstructure ، وما هى نقط القوة والضعف فيه ؟ إن كل بناء حضارى فى البيئة هو أشبه بالتمثال على قاعدته ، وكل تمثال وقاعدته بينهما فنيا وهندسيا نسبة وتناسب معين خامة وقامة وقوة وصلابة وحجماً وثقلا . فهل يتناسب تمثال حضارتنا المصرية التاريخى مع قاعدته المادية الأرضية الراسخة ، وإلى أى مدى ؟ وفى سؤال أخير : ما طبيعة ونوعية العلاقة فى كياننا البشرى بين الحضارة والبيئة وبين المصنوع والمطبوع وبين التاريخ والجغرافيا ؟

عبر كل نطاق الصحارى الحارة بالعروض الوسطى فى العالم القديم ، أى نطاق الصحراء الكبرى – صحراء العرب من المحيط حتى الخليج ، ثمة خطان جغرافيان فريدان من خطوط القوة الطبيعية يوشكان معا أن يشقا قلب المنطقة ، التى توشك بدورها أن تدور وتلف حولهما : النيل والبحر الاحمر ، وهما يكادان يتوازيان فى مجريهما ، أو هما بالأحرى يزدادان اقترابا كلما تقدما شمالا حتى يلتقيا فى أرض الزاوية مصر ، كأنهما فرسا رهان فى سباق عنيف عنيد للوصول إلى البحر المتوسط .

ورغم أن النيل على صفحة هذه الصحراء الشاسعة يبدو كمجرد خدش سطحى يسير لا يزيد عمق واديه فى أقصاه على مائة متر أو مائتين ولا عرضه على بضعة إلى عدة كيلو مترات ، بحيث يتضاء ل كثيراً على الخريطة بجوار مسطح البحر الأحمر الخضم ، فإن النهر بلا شك هو الذى يكسب السباق والرهان فى حين لايأتى البحر كثان بعيد إلا بالكاد أو بالضرورة البحتة . ذلك أن النيل عمود الحياة الفقرى ، حيث البحر الأحمر شريان الحركة المحورى فقط . أو بمقابلة إيطالية شاعت حينا ، الأول حياة vita ، حيث الثانى مجرد طريق via . الأول مقر ، حيث الثانى ممر فحسب .

ويترتب على هذا أن مصر تستمد أساسها الطبيعي من عنصرين جوهريين : الموضع والموقع: الموضع هو الوادى المعمور المزروع بموارده وإنتاجه ، والموقع يتمثل فى تجارة المرور وتلخصه وتلخصها الآن قناة السويس . ومصر بهذا دولة واحة ودولة طريق فى آن واحد ، أو بصيغة أخرى مصر موضعاً دولة نهر ، وموقعا دولة برزخ .

ومن الأنهار ، بعد ، مالا تاريخ له ، وأخرى لها تاريخ ، فالأولى تظل مجرد تعبير جغرافى فحسب ، بينما تصبح الثانية أنهاراً تاريخية مثلما هى ظاهرة جغرافية . والنيل يقينا نهر تاريخى بكل ما تحمل الكلمة من معنى ، بل هو أعظم وأهم الأنهار التاريخية فى العالم بلا ريب مثلما هو من أعظمها وأهمها جغرافيا . فالزواج الجغرافى السعيد بين مصر والنيل كانت ثمرته ، كما رأينا، أول حضارة وأكبر نسل حضارى فى التاريخ . ولهذا فان عد النيل «أبا مصر» ، وكانت مصر بدورها «أم الدنيا» ، فان النيل يصبح ببساطة الجد الأعلى للحضارة البشرية ، وفضله بهذا ليس على مصر وحدها ولكن على العالم كله كذلك . وفى النتيجة فإن النيل هو بسهولة أبو الأنهار، كما أن مصر أم الدنيا .

غير أن هناك زواجا جغرافياً آخر كاملا ووثيقا وليس يقل خطرا بين النيل والبحر المتوسط ، فرغم أن النيل يكاد يكون نهرا غير «متوسطى» من حيث هو نهر، فان كليهما يسعى من أطراف العالم القديم ، هذا من أقصى الجنوب السحيق وهذا من أقصى الغرب المتطرف ، ليجتمعا فى قلبه ، فكلاهما أوسط موقعاً ، وهما معاً البحر المتوسط والنهر المتوسط . واجتماعهما معاً هو من ثم أخطر وأهم اجتماع بين نهر وبحر ، لأن كلا منهما هو سيد فصيلته بلا منازع ، فكما أن النيل أبو الأنهار ، فان المتوسط بلا جدال أبو البحار . النيل مهد الزراعة والحضارة ، والمتوسط مهد الملاحة والتجارة . النيل أعظم نهر تاريخى ، والمتوسط أعظم بحر تاريخى باختصار ، هذا نهر الحضارة، وهذا بحرها . وعلى الجملة ، النيل ومصر خلقا الحضارة ، ومصر والمتوسط نشراها . والثلاثة مصر والنيل والمتوسط لاتنفصل عن أصل الحضارة الراقية ، كما أن الحضارة العالمية من بعد هى ثمرة تفاعل النيل والمتوسط أو مصر واليونان أو إفريقيا وأوروبا .

بل إن هذا النهر وذلك البحر قد أضحى كل منهما فى بابه نموذجاً نمطيا يقاس عليه وغدا مضرب الأمثال ، فكل بلد نهرى غنى أو نهر جيد حاكم هو فى منطقته «نيل» محلى : فالنيجر «نيل السودان الغربى أو نيل غانة» ... الخ .

وبالمثل فان كل بحر هام يتوسط أرضه هو «بحر متوسط» محلى : الكاريبى بحر الأمريكتين المتوسط ، البلطيق بحر الشمال المتوسط ، الهندى نصف المحيط المتوسط ، بحر اليابان الداخلى Inland Sea هو بحرها المتوسط .. الخ . إجتماع هاتين القمتين الجغرافيتين - التاريخيتين هو - أليس منطقياً ؟ أفنغالى ؟ - معجزة مصر موقعاً وموضعاً ، بينما أن ثمرة هذا الزواج الجغرافى السعيد هى مصر أم الأمم، أم الحضارة ، أم التاريخ ، أم الدنيا .

لا ، ولا غرابة أيضاً بعد ذلك أن مصر نفسها أصبحت هى الأخرى مقياسا نموذجيا ومثالا مثاليا لكل ما هو متطور أو غنى ، يقارن به أو يطلق عليه . فى إيران ، مثلا ، مثل شائع يقول إن «كل ما هو جميل يأتى من مصر» ، حقل القطن الأمريكى فى الجنوب هو «مصر أمريكا» ، «هلال القمح» النهرى فى جنوب شرق أستراليا هو «مصر أستراليا» ، وهكذا إلى آخره . لقد أصبحت مصر اسم نوع كما هى اسم علم . وكثيرة أيضا هى المفردات والأمثال السائرة التى أضافتها مصر إلى القاموس العالمى : «الحبوب من مصر Corn from Egypt » فى المثل الإنجليزى، القطن المصرى ، البصل المصرى ذو الشهرة التوراتية ، الحناء المصرية Egyptian henna .. الـخ وقديما أعطت فسطاط مصر اسمها للملابس فكان «الفستان fustian » ، وربما كانت لعبة التنس من تنيس القديمة .. الخ (١) .

صفوة القول إذن أن على ساقى الموضع والموقع ، أو النهر والبحر ، قام بناء مصر الحضارى السامق عبر التاريخ . غير أن أخطر حقيقة تجبه المفكر الجغرافى فى هذا الصدد أن الكيان المصرى برمته يستمد أصوله من مصادر «خارج الحدود» ، سواء - وهنا المصادفة الجغرافية العجيبة - فى ذلك جانب الموضع أى الوادى الزراعى أو جانب الموقع أى بحارة المرور . وليس من الصدفة مثلا أن العدوان الثلاثى على مصر لم يكن يستهدف القناة وحدها ، بل ومشروع السد العالى كأمل بعدها أو قبلها . ولهذا يأخذ الموضوع توا شكلا سياسياً إلى جانب الشكل الطبيعى، ويصبح من اللازم أن نحقق القضية التى يثيرها البعض أحياناً فى غموض وهى : هل مصر قصر منيف فوق الرمال ، وبناء سامق على أساس خطر vulnerable ؟ هل هذه حقيقة نقطة ضعف فى شخصية مصر التاريخية وكيانها الجغرافى ؟ وهل هو الشعور الحدسى الفطرى بذلك كله عند المصرى العادى - المصرى المؤمن القدرى - الذى يرقد خلف تلك الكلمة المأثورة التى قيلت منذ مئات السنين : «مصر كنانة الله فى أرضه ، من أرادها بسوء قصم الله ظهره»؟ أهو الذى يكمن خلف هذه الكلمة الدارجة الحديثة «مصر المحروسة» ؟ لنبدأ مناقشتنا بالموقع ثم نثنى بالموضع .

---

(1) Oxford concise dictionary, art. fustian, tennis.

الفصل السادس والعشرون

قلب العالم : موقع مصر الجغرافى

عبقرية الموقــع

معادلة الموقـع

هل يمكن أن نضع تعريفاً جامعا مانعا لموقع مصر الجغرافى العام ، أو أن نضع أيدينا على معادلة علمية قوية مركزة تكثف جوهره وتلخص أبعاده ؟ ليس الأمر من السهولة بمكان ، ولكن لعل فى مجمع اليابس ومفرق الماء عند نقطة الوسط من شبكة خطوط الطول والعرض فى العالم القديم مفتاح مثل هذا التحديد. فمصر هى حجر الــزاوية والأرض الركن فى الثلاثية القارية Continental Triad التى يتألف منها العالم القديم ، والوحيدة التى تلتقى فيها قارتان وتقترب منها ثالثة أكثر ما تقترب ، لا سيما ، وأنها تقع عند التقاء أربعة ضلوع من هاتين القارتين . وبهذه الصفة فإنها لا تمتاز فقط بالموقع المركزى المتوسط فى قلب الدنيا القديمة ، ولا بالموقع المدخلى أو موقع البوابة فحسب ، ولكن أيضا بالموقع العقدى البؤرى .

الموقع الجغرافى الطبيعى

فكبوابة مشتركة لإفريقيا وآسيا ، تأتى مصر تلقائيا وهى المدخل الطبيعى أو الحقيقى إليهما كليهما . فهى المدخل الطبيعى وخط الاقتراب الحتمى إلى شمال إفريقيا على طول الساحل الشمالى للقارة . وعلى الجانب الآخر فإنها بقوة أكثر المدخل الحقيقى لإفريقيا من الشمال ، فليست ليبيا الصحراوية ولا المغرب الجبلى المعزول بمدخل فعال ، والنيل هو النهر الوحيد الذى يفتح الوراء القارى ، فبفضله تكتسب مصر طبيعة المدخل وتصبح الدهليز الوحيد إلى قلب القارة. يناظر هذين الطريقين على مدخل آسيا طريقان لا يقلان أهمية وخطرا يفتحان غرب القارة ، والقارة كلها أمام مصر . فشمالا هناك طريق سوريا – العراق أو طريق الهلال الخصيب بكل ثقله وتفرعاته وروافده المؤدية إلى قلب القارة . وجنوبا هناك طريق

غرب الجزيرة العربية الذى يطوقها جميعاً حتى الخليج ويفضى بعد ذلك إلى جنوب القارة . وبهذا وذاك تكون قد التقت بالطبيعة أربعة خطوط حركة وطرق اقتراب برية تجعل من مصر ابتداء موقعا عقديا بؤريا من الدرجة الأولى.

هذا على اليابس ، أما فى الماء فإن مصر كذلك هى الوحيدة التى يقترب عندها بل فيها أهم وأطول بحرين داخليين وأكثرهما تعمقا فى العالم القديم ، وهما المتوسط والأحمر ،الذى يفضى كل منهما إلى محيط أعظم خلفه ، الأطلسى والهندى على الترتيب ، ولهذا فإذا كانت منطقة الشرق الأوسط أو منطقة «البحار الخمسة» (المتوسط ، الأحمر ، الخليج ، قزوين ، الأسود) هى العقدة التى تلحم القارات الثلاث مثلما هى فى الوقت نفسه «خاصرة العالم القديم» التى يضيق فيها اليابس أكثر ما يضيق ويتقارب الماء أكثر ما يتقارب ، فإن مصر هى بلا تردد «صرة» هذه الخاصرة .

وليس من شك بعد هذا أن سلسلة المحيط الأطلسى - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندى هى بلا نزاع السلسلة الفقرية فى عالم البحر والملاحة والقوة البحرية . إنها أخطر «بحيرة» أو «بحر داخلى» فى المحيط الأوقيانوس بموقعها المركزى المتوسط ، وهى «الشارع الرئيسى» فيه من حيث كثافة الملاحة وأحجام الأساطيل التجارية والحربية التى تحرثه وتحرسه طوال التاريخ . إنها باختصار الشريان المحورى المطلق فى الملاحة العالمية و«خط الاستواء» الحقيقى للاستراتيجية البحرية الكوكبية .

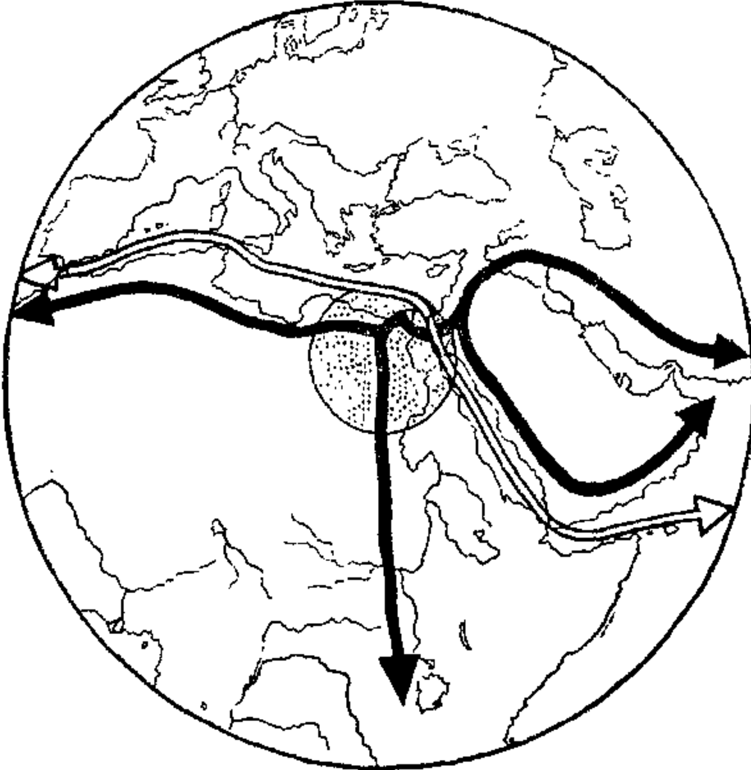
الآن فإن مصر ، داخل هذا الهيكل البحرى ، ليست فقط واسطة هذا العقد الفريد من حيث الموقع ، ولا هى أيضا نقطة الارتكاز الحاسمة بين ذراعى القوة والمقاومة فيه ، أى بين قطاع المحيط الأطلسى - البحر المتوسط من ناحية وقطاع البحر الأحمر - المحيط الهندى من الناحية الأخرى ، وإنما هى كذلك وقبل ذلك مفتاح السلسلة كلها . لأنها هى وحدها التى تمنحها أو تمنعها وحدتها واتصالها ، أى هى البؤرة والصمام والقفل والمفتاح جميعاً .

فاذا نحن الآن أضفنا طرق البر القارية الأربعة التى تخرج من مصر إلى الطريقين البحريين اللذين يجتمعان عندها ، لكانت المحصلة ستة طرق طبيعية شريانية محورية تتشعع دائرياً من مصر فى قلب العالم القديم نحو كل الاتجاهات الأصلية والفرعية كتروس العجلة أو كوردة الرياح، بينما تبدو مصر نفسها بجلاء تام فى عين بؤرة العالم ، «كتوكة» على حزام خاصرته وكموقع حاكم حاسم يجمع بين المركزية والتوسط وبين المدخلية والبوابة وبين العقدية والبؤرية جميعاً .

الموقع البشرى التاريخى

غير أن هذا كله إنما ينصرف إلى ، ويقتصر على ، الموقع الطبيعى البحت ، خاما وكما هو من معطيات الطبيعة . لكن الموقع البشرى ، من زواية العمران العالمى والمعمور الكوكبى وتوزيعات الإنسان والسكان والانتاج والتبادل ... الخ ، لايقل خطراً ولا مغزى . وهو إنما يأتى ليؤكد ويضاعف قيمة موقع مصر الطبيعى ويضع أكثر من خط تحته ، بيد الإنسان وبخط يد التاريخ يضعها . فالذى يضاعف من قيمة موقع مصر ومغزاه ووزنه هو أنها ، كما تعد أرض الزواية بين القارات والبحار ، تتوسط القلب المعمور والفعال من العالم القديم ، ذلك الذى يترامى كقاطع يمتد من الموسميات فى جنوب شرق آسيا حتى المعتدلات فى غرب أوروبا .

فهذا النطاق العظيم ، الذى يضم السواد الأعظم من سكان العالم فى شريحة كثيفة ثرى حضارية عريقة وعتيقة ، يعد بوضوح محور البشرية ، وكتلتا سكان



شكل ٢٥ — موقع مصر الجغرافى فى دائرة العالم القديم : قلب العالم .

الموسميات والمعتدلات في نهايتيه هما قطباه . والحق أن هذا القاطع ، الذى يكاد يشطر نصف الكرة الشرقى بدوره إلى نصفى كرة أصغر ، يمكن بسهولة أن ننظر إليه «كخط الاستواء البشرى» السكانى والحضارى فى العالم القديم . ورغم أن القطاع الأوسط من هذا النطاق يمثل أضعف حلقة فيه من حيث كثافة وحجم السكان ، إلا أن مصر تعود فتتوسطه كأكبر كتلة بشرية وكثافة سكانية فيها . وبهذا تبرز مصر فى وسط خط الاستواء البشرى بأسره وهى تنفرد بموقع العاصمة من الدولة أو القصبة من الإقليم (١) .

مصر إذن تنفرد بأنها تتوسط كلا من خط الاستواء الاستراتيجى أو الجغرافى وخط الاستواء البشرى أو التاريخى فى العالم القديم . وطبيعى بعد هذا أن يكون موقع مصر الجغرافى العام موقعاً فريداً بارزاً إلى أقصى حد ، بل إن من المحتمل أنه لا يوجد على خريطة العالم الطبيعية أو البشرية ، السياسية أو الاستراتيجية ، موقع يعادله فى الأهمية والقيمة . حتى فى الفترات العارضة التى تقلصت فيها هذه القيمة فعلا ، ظلت قيمته الكامنة كما هى فى الصدارة . من هنا فلقد عدت مصر ، ولا عجب ، أخطر موقع استراتيجى فى الدنيا ، وأكبر دولة برزخ ودولة طريق وترانزيت أو دولة ممر وعبور فى العالم . إنها لا نقول «عاصمة العالم» ، ولكن بسهولة «أهم بلد فى العالم» كما وصفت بالفعل .

بين الموقع والموضع

إن تكن مصر دولة طريق ، فإن ذلك – دعنا نلاحظ – لا يرجع أساسا إلى وادى النيل . فوديان الأنهار ، رغم أنها غالباً أقاليم حركة ومرور ، قل أن تخلق دول طريق حقيقية . وإنما مصر دولة طريق من الطراز الأول ، لا بسبب وادى النيل ، ولكن بفضل برزخ السويس (١) . ومع ذلك فإذا كانت مصر دولة برزخ مثالية ، فليس ذلك بسبب برزخ السويس وحده ، ولكن أيضا لأنها كلها فى الحقيقة «برزخ من برازخ» ، أعنى تتألف من مجموعة من البرازخ الصغرى داخل إطار برزخ رئيسى أعظم تضاعفه وتكمله . فإلى جانب برزخ خليج السويس – سيناء الأساسى ، هناك برزخ خليج السويس – دلتا النيل عن طريق القاهرة – فرع رشيد أو القاهرة – الاسكندرية ، ثم هناك برزخ البحر الأحمر – ثنية قنا أى البحر والنهر ، وبهذا يعود وادى النهر (النيل) فيشارك برزخ شبه الجزيرة (سيناء) فى دور دولة الطريق .

---

(١) حمدان، دراسات فى العالم العربى ، ص ١١ – ١٤ .

(2) Goblet, P. 146.

تذبذب الموقع

على أن الموقع ، كمحصلة جغرافية لشبكة منظورة وغير منظورة من العلائق والقيم المكانية والوضعيات الاقليمية ، لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون زمامه فى يده مباشرة ، ولذا لا يمكن أن يكون خاصية أو ثروة مضمونة تماماً . إنه بطبيعته مخاطرة جغرافية . والموقع بعد هذا فى رأى البعض «موارد طفيلية» ، أى أنه فضول مقحم أو انتهازى وليس عنصراً أصيلاً فى البيئة الطبيعية. ولكن هذا الزعم إن لم يكن نظرية مغرضة أو استعمارية ، فهو رأى فج خطير ، فالموقع ليس مجرد عامل جغرافى رئيسى - أكثر العوامل الجغرافية «جغرافية» كما يقول بيرجر Burger - ولكنه أيضا رأسمال طبيعي وسياسي دفين ومورد أصيل من موارد الثروة القومية ، بل قد يكون فى حالات الرأسمال الحقيقى الوحيد للدولة أو المنطقة.

وفى مصر بالذات فإنك لن تفهم كيانها أو تاريخها صحيحا خارج إطار الموقع وبغير الاشارة إليه . فمصر موضعاً دولة نهر ، وموقعا دولة برزخ . ولو لم يكن النيل - فرضا - لفرض الموقع نفسه يقينا ، وإن يكن فى صورة دولة - بالأصح دويلة - برزخ متواضعة ربما تتألف من مدينتين ساحليتين أو أكثر فى الصحراء تجلب إليها المياه والغذاء بل والسكان جلبا من الخارج ، ويمكن أن تتطور مع شق قناة السويس إلى نسخة مكبرة من بنما مع لمحات من طابع دول مدن مراحل الطريق كعدن أو هونج كونج ... الخ .

وبطبيعة الحال ، فإن وجود قاعدة وادى النيل العظيمة فى الواقع الحقيقى يعكس آثاره على هذا الموقع ، فيضاعف من وزنه النظرى هذا عدة مرات . ولكن من الناحية الأخرى ، فلولا هذا الموقع البرزخى الحيوى لكانت مصر أقل ثقلا وثراء، وربما كانت أيضا أكثر عزلة جغرافيا ، أى أن كلا من الموقع والموضع يضفى ويعكس من وزنه على الآخر ، والقيمة الحقيقية لكل إنما تتحقق كاملة بفضل الآخر.

أبعد من هذا ، سنرى أن ذبذبات موقعنا التاريخية لا تقل خطورة كضابط لوجودنا عن ذبذبات النيل ، إلا أن الأولى ذبذبات طويلة المدى وحدتها قرون وعصور ولذا فهى آحاد معدودات ، بينما الثانية قصيرة المدى جدا ووحدتها تختزل إلى بضع سنين . بل أهم من هذا سنجد أن تطور مصر إن قوة ورخاء وإن ضعفا وفقرا يرتبط فى إيقاعه بإيقاع العلاقة بين ذبذبات الموقع وذبذبات الموضع. فعصور مصر الذهبية هى تلك التى اجتمع فيها الحد الأقصى من موارد الموقع وموارد

الموضع ، وعصور التخلف والانحدار هى ما اجتمع عليها الحد الأدنى منهما ، بينما العصور المتوسطة هى عادة تلك التى يلتقى فيها الحد الأقصى من أحدهما بالحد الأدنى من الآخر .

هل أهملنا الموقع ؟

ولكن ، بين الموقع والموضع ، وقبل أن نعرض لأدوار الموقع ودوراته . هناك سؤال : إلى أى حد استثمرت مصر موقعها على الجملة ، وهل ارتفع هذا الاستثمار التاريخى إلى مستوى ذلك الموقع الجغرافى الممتاز ؟ من المؤكد أن الموقع كان دائما وحتى فى أسوأ الحالات عنصرا محققا فى قوة مصر وثرائها ، ولكن من الثابت أيضا أنها ركزت أساسا على الموضع والزراعة والانتاج أكثر بكثير منها على الموقع والتجارة والمبادلات بحيث أتى الأول على حساب الثانى . لقد استغرقنا الموضع بقوة جاذبيته الطاغية استغراقا شديدا صرفنا عن الاهتمام بالموقع ، وكنا من ثم مجتمعاً من الزراع والمستقرين أكثر منا مجتمعا من التجار والبحارة .

لقد أهمل الموقع نسبياً – لابد أن نعترف – وحدث تقصير تاريخى فى توظيفه ، فلم يستثمر كما كان يمكن وينبغى ، حتى ليمكن أن يقال إن من أكبر مظاهر تقصير مصر تاريخيا إهمالها الموقع نسبياً وتغليبها لجاذبية الموضع على جاذبيته التى لا تقل قوة وإغراء . وليس من الضرورى أن يكون هناك تعارض بين جاذبية الموضع واستغلاله وبين جاذبية الموقع واستثماره.

بل إننا لنذهب إلى حد أن نقول إن مصر ، لو أنها اهتمت بموقعها الاهتمام اللائق به والجدير بها ووظفته التوظيف التاريخى الذى يتناسب مع خطره وخطورته، لتغير تاريخها وحاضرها جميعاً بل وشخصيتها التاريخية والإنسانية أيضاً ، والواقع أننا سنجد أن ذلك التقصير يقبع خلف الكثير من مشاكلنا التاريخية والاقتصادية والاجتماعية كما أن فى ملافاته يكمن مفتاح حلها.

وعلى الجملة ، فلعلنا أن نشخص الموقف برمته بدقة ولو فى حدة إذا قلنا إننا كنا نستثمر موقعنا فى الأغلب الأعم بطريقة سلبية . بل نكاد نضعها قاعدة أو قانونا عاما أن كل شئ يكاد يأتى إلى مصر ولكن مصر لا تكاد تذهب إلى أى شئ: التجار والتجارة كانت دائما تأتى إلينا وليس العكس ، السكان والهجرات (بما فى ذلك الرقيق والحكام المماليك !) ، حتى الاستعمار والتوسع (هل نضيف حتى النيل؟) . ولا دلالة لهذا سوى أننا لم نحفل بالموقع قدر احتفالنا بالموضع الذى استغرقنا تماماً عن الأبعاد الخارجية لبيئتنا الجغرافى ، فكان ما كان من عزلة نسبية وما ضاع من استثمارات نادرة .

ولنفصل قليلا ، من مظاهر إهمال الموقع ، نستطيع أن نذكر على سبيل المثال لاالحصر هذه العناصر المحددة : التجارة الخارجية وتجارة المرور ، الموانىء البحرية ، الهجرة الخارجة . فمما يلفت النظر بشدة أننا غالبا ما تركنا تجارتنا الخارجية فى أيدى العناصر الاجنبية من الوافدين أو لأبناء الشعوب البحرية المجاورة . فمما يؤسف له حقا أن المصريين تركوا معظم وظائف التجارة الخارجية والوساطة التجارية وخدمات الاتصال والمواصلات عبر معظم العصور إما للاغريق واليهود أو للشوام والأرمن وسائر اللفانتيين . هذا يتكرر فى كل العصور تقريباً ويكاد يتردد فى كل كتاب ، وهو عرض من أعراض إهمال مصر للموقع وانصرافها الشديد إلى الزراعة، بكل ما أضاع عليها من خبرات ومن آفاق وانطلاق وفرص وممارسات .

كذلك فإن من الغريب والمؤسف أيضا أن الذى أنشأ كثيراً من موانىء مصر الجديدة عبر بعض العصور إنما هم الأجانب من معمرين أو مستعمرين ، ابتداء من الاغريق الذين أسسوا الاسكندرية وميوس هورموس وأعادوا خلق كليزما إلى الرومان الذين أسسوا برنيس (برنيكى) وجددوا الفانتين .

حتى على البحر ، كثيراً ما استخدمنا أبناء البيئات البحرية المجاورة ، خاصة الاغريق ، لتشغيل أساطيلنا وتموينها بالرجال . مثال ذلك بعثة نخاو حول إفريقيا . ولعل هذا الاتجاه ، الذى يدل على عقلية برية ونظرة أرضية رغم السواحل والبحار المحيطة ، يذكرنا بأسبانيا إلى حد ما حين استخدمت كولمبس والبنادقة والجنويين مثلا فى بعثتها لكشف العالم الجديد .

وعلى أية حال ، فحتى تجارة المرور فى عصورها الذهبية لم نكن نشارك فيها كتجار وكملاحين ولكن كجباة مكوس ومحصلى رسوم أو كمشاركين فى الأرباح ، ولا نقول أحيانا كمبتزين (١) . فلقد كان تجار العالم يأتون إلينا بالآلاف من كل أصقاع الشرق والغرب ، ولكن لم يذهب التاجر المصرى إليهم بالكاد ولا خرج إلى العالم تقريبا . ومن المثير أننا نحن أنفسنا مازلنا حتى الآن نستثمر قناة السويس بطريقة مماثلة أساسا .

دورات الموقع وأدواره

لأن إمكانيات الموقع الجغرافى لا تحقق نفسها بنفسها ، بل من خلال الإنسان وبجهده تتحقق، فإنها أيضا لا تظهر كاملة مرة واحدة منذ البداية وإلى الأبد ، وإنما هى تبرز وتتطور فى عملية نمو تاريخى أساسا . لذا نجد موقع مصر يتوسع

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها .

ويضطرد مغزاه وقيمته عبر القرون والعصور خطوة خطوة فى مراحل محددة متميزة ، كل مرحلة تتكشف فيها طاقات جديدة وزوايا غير منظورة وإمكانيات كامنة ، مجموعها فى النهاية يؤلف قيمته الكاملة وأبعاده النهائية ولقد مر موقع مصر – من الوجهة التجارية – فى عدة مراحل وبدورات من الارتفاع والانخفاض ، أو البروز والكمون والانزواء ، يمكن أن نتتبعها فى خمس : دور التكوين فى العصور القديمة ، دور النضج فى العصور الوسطى المبكرة ، دور القمة فى قلب العصور الوسطى ، دور النكسة فى العصور الوسطى المتأخرة ، ثم أخيراً دور الذروة الجديدة والمطلقة فى العصر الحديث .

دور التكوين

ففيما قبل العصر العربى كان دور الموقع موجوداً ولكنه كان محدوداً ، فهو دور النشأة والتكوين ، فمن ناحية لم يكن محيط العالم المعمور الفعال قد توسع بعد كثيرا ، ولم يكن الشرق الأقصى قد دخل فى دائرة العلاقات المتواترة مع الغرب الأقصى ، ومن ناحية أخرى فإن مستوى الحضارة من إمكانيات ملاحية وحاجات معيشية كان لا يزال قاصراً ، ومن هنا كانت أغلب تجارة شرقنا القديم إقليمية تدور فى فلك المنطقة أكثر منها عالمية بين المناطق المحيطة ، ومعنى هذا فى الحقيقة أن تحقيق موقعنا الجغرافى بمعنى الكلمة لم يكن من عمل العصر الفرعونى أو الكلاسيكى ، رغم بعض نشـــاطات هــامة بين البحر المتوسط والمحيط الهندى فى العصر الرومانى (١) ، وسنرى أنه مساهمة العصر العربى أساسا . ويمكن أن نقول عن هذا الدور عموما إن قيمة الموقع كانت متواضعة بالنسبة إلى أهمية الموضع .

دور النضج

مع العرب يبدأ الدور الثانى ، دور النضج الذى وصل إلى ذروة تاريخية رائعة فقد بدأ الموقع يحتل مكانه فى الاقتصاد المصرى كرأسمال حقيقى مع اتساع نطاق تجارة المرور العبورية بين الشرق والغرب فى ذلك التاريخ . والشرق هنا هو كل الشرق والغرب كل الغرب ، بحيث تحولت منطقة العالم العربى إلى «خاصرة العالم القديم» تلقائيا كأنها الميدلاندز فيه بين قطبى الانتاج والسكان فى الشرق الأقصى وغرب أوروبا : أصبحت ممرا تجارياً بين مقرين قطبيين (٢) . وإذا كان هذا قد جعل الشرق الأوسط هو الشرق الوسيط فى تجارة المرور ، فإن جناحيه فى الهلال الخصيب من ناحية ومصر من ناحية أخرى هما المحوران الأساسيان فى ذلك المر ، والسبب أنهما يستقران على قمتى الذراعين حول الجزيرة العربية ويحددان أقصر الطرق وخطوط المقاومة الدنيا بين الهندى والمتوسط .

---

(1) J. Grafton Milne , A hist. of Egypt under roman rule, Lond., 1898: S.L. Wallace, Taxation in Egypt Oxford, 1938, P. 340-315.
(2) W.G East, Geog. behind history.

في هذا الاطار كان طريق مصر أدنى فى طبيعته إلى الطريق البحرى وله الأفضلية فى التجارة البحرية من جنوب شرق آسيا والهند بطريق البحر الأحمر ، بينما كان طريق العراق أكثر برية ومن ثم كانت له الأفضلية المطلقة فى التجارة القارية من الصين ووسط آسيا كما كان يشارك فى التجارة البحرية عن طريق الخليج العربى . ولما كان الطريقان بريين فى النهاية ، ويحتكران فيما بينهما عصب تجارة الشرق - الغرب ، فقد كانا يعملان ككفتى ميزان حساس فى علاقة توازنية ولكنها أيضا تنافسية لا مفر من الاعتراف بها . فكان تقسيم العمل الجغرافى بينهما أقرب إلى التعادل التكاملى والتنصيف أحياناً ، وأحياناً أخرى كانت العلاقة بين موانىء الخليج العربى ومصر فى جذب وشد وجزر ومد . ودرس التاريخ هنا واضح يتلخص فى علاقة عكسية مباشرة ، فحين يزدهر الأول ينحدر الثانى ، والعكس ، وكل كانت تحكمه العوامل الطارئة كالحروب والسياسة والأمن (١) .

ففى العالم العربى الأموى كانت الأهمية للبحر الأحمر وموانئه ، لا سيما مع وجود قناة خليج أمير المؤمنين . ولكن مع انتقال الأهمية من الشام الأموى إلى العراق العباسى انتقلت الأهمية إلى الخليج الفارسى لاسيما مع ردم العباسيين لخليج أمير المؤمنين لأسباب سياسية : فحلت موانىء الخليج الفارسى محل القلزم ورشيد والاسكندرية . ولكن فى أواخر القرن ٩ الميلادى أثرت ثورات واضطرابات جنوب العراق السياسية على الحركة التجارية فى الفارسى ، فعادت الأهمية مباشرة إلى موانىء البحر الأحمر ومصر بما فيها عيذاب والقصير والطور . وقد ظلت مصر بذلك حلقة حيوية فى سلسلة تجارة الشرق - الغرب ، مما صب فيها ثروة قد لاتقل خطرا عن عائدات الزراعة وربطها دائما بآفاق العالم الرحبة وتطور الحضارة .

وبوجه عام ، ربما جاز لنا أن نقول إن موقع العراق كان يرجح بعض الشئ موقع مصر - على ثقله الهائل - فى هذا الدور . فمن المحتمل أن موقع العراق كان أفضل موقع للتجارة فى العصور الوسطى ، لأنه كان يجمع بين طريقين : الطريق البرى وواحد من طريقى البحر الأساسيين . كذلك لا ننسى أن الشرق عامة والشرق الأقصى خاصة كان أهم جزء فى العالم تجاريا ، بينما كان الغرب وأوروبا أقل تقدما وانتاجا ، وفى مثل هذا الإطار يتضح أن موقع العراق كان خير موقع ممكن . ومن هنا نفهم - جزئياً - عظمة بغداد العباسية التى لا تدانى فى ذلك الحين .

دور القمة

غير أن الدور الثالث ، دور القمة ، لم يلبث أن حل مع تعرض العالم العربى للأخطار الخارجية فى العصور الوسطى ، ليعطى مصر احتكارا مطلقا أو شبه

(1) G. Hamdan, " Pattern of medieval urbanism in the Arab world", Geog., April 1962, P. 124.

مطلق لكل التجارة بعد أن كان التنصيف بالتقريب هو أساس القسمة فى الدور الماضى فقد بدأت الحروب الصليبية بغلق نافذة طريق العراق على البحر المتوسط أولا ، ثم أتت لعنة المغول فى منتصف القرن الثالث عشر ضربة قاضية انتهى بعدها دور العراق إلى الأبد تقريباً . أما مصر فكل ما كان من أثر للصليبيات أنها نقلت شرايين التجارة داخلها من الطرق الشمالية الساحلية والدلتاوية المعرضة إلى الطرق الجنوبية العميقة الآمنة على البحر الأحمر وفى الصعيد . وكان هذا هو الوضع الذى فى ظله ازدهرت كوكبة متألقة من المدن الهامة فى الصعيد كقوص وإخميم وعيذاب ، بل كان هذا بحق عصر قوص فى جغرافية مصر التاريخية كما عرفنا به من ابن جبير (١) . أما فى العراق فإن الطوفان المغولى لم يفعل سوى أن دفع بحركة هجرة بالجملة - ثابتة تاريخياً - للصناع والفنانين والتجار إلى مصر .

وفى الوقت الذى أصبح فيه الخليج العربى - الذراع اليمنى لبحر العرب - ذراعاً مقطوعة وزقاقا مغلقا كالبحر الأدرياتى فيما بعد ، العراق على رأسه أشبه فى معنى بإمبراطورية النمسا - المجر القديمة شبه الداخلية ، والبصرة فيه بماضيها الرائع وحاضرها المتواضع وميناثها المتراجع كالبندقية على رأس الأدرياتى ، فى ذلك الوقت انفردت مصر بصرة العالم . وإذا كانت «خرائط العجلة wheel maps » الكنسية فى ذلك العصر تضع القدس فى مركز الأرض حيث تلتقى القارات الثلاث (٢) ، فذلك إنما كان رمزا دينيا بحتا ، أما المركز الفعال حقا فمصر بلا جدال . وهنا لابد أن ندرك بوعى أن مصر قد ورثت موقع العراق الجغرافى كاملا فى أول سلسلة من تحرك بؤرة العالم نحو الغرب باطراد ، ولم يكن من الصدفة أن تصل مصر الوسيطة إلى أوج رخائها واقتصادها بعد انهيار العراق مباشرة .

ونحن نقرأ ناصرى خسرو عن أيام الفاطمية ثم ابن جبير إبان الأيوبية ثم ابن بطوطة وابن إياس أيام المملوكية فتروعنا مظاهر النشاط التجارى المكثف العارم وضخامة الأسواق والقيساريات والمعامل والمصانع التى تعج وتطفح بها المدن المصرية ، ونكاد نشعر بأن مصر كلها سوق واحدة هائلة اجتمعت فيها كل متاجر وتجار الدنيا . وكم من مدينة يصفونها بأنها كبرى مدن الأرض وأجل أسواقها ، وكم من مظاهر البذخ والثراء والرخاء يعددونها ، وكم من آلاف السفن على النيل يذكرونها ، ونحس من ذلك كله بنفوذ وقوة طبقة التجار المتخمة المتضخمة ، تلك التى تعكسها وتصورها بطريقتها الخاصة قصص ألف ليلة خاصة ما كتب منها فى مصر . ومن هذا كله نفهم دور مصر المملوكية الذى يعد فى الحقيقة عصرا ذهبياً من الناحية المادية والحضارية كما يتمثل فى تكتل الثروة وشيوع الرخاء وانفجار

---

(١) رحلة إبن جبير ، ص ٣١ - ٣٧ .

(1) Mackinder, Democratic ideals, P. 71.

الحركة المعمارية والفنية والأثرية ، مثلما كان عصرا بطوليا من الناحية الحربية التى كانت تلك الثروة الدافقة عنصراً أساسياً فى توفير قاعدة مادية ضخمة لها (١) . والواقع أن قيمة الموقع والموضع لم يتناسبا معا تناسبا طردياً كما فعلا فى هذه المرحلة .

دور الحضيض

غير أن هذا الدور القمى انتهى فجأة بدور انتكاس وانهيار كامل ، وبقدر الارتفاع الشاهق السابق بقدر السقطة اللاحقة : إنه دور الحضيض ، الذى أتى كالنقيض anti-climax . فقد جاءت حركة كشف طريق الرأس فى أواخر القرن الخامس عشر على يد البرتغال ضربة قاصمة لمصر ، حيث أحدثت «أسرا نقلى transport capture » . كاملا سلب مصر موقعها الممتاز وتركها قبوا مصمتا بعد أن كانت الممر التجارى العالمى بامتياز ، وقد صور ابن إياس ما أثارته أخبار وصول البرتغاليين إلى الرأس من «جزع شديد فى الأسواق المصرية» . وبقدر ما يكشف هذا عن وعى مصر الحساس وإحساسها الواعى بمعنى الموقع الجغرافى حتى فى هذه العصور المظلمة ، بقدر ما يكشف للأسف عن التقصير والعجز حيث أن مصر لم تكد تبذل مقاومة جدية لهذا التحول الخطير . ومهما يكن ، فلأول مرة تعود السفن فارغة من البندقية وجنوة . وقد بدأ هذا فى أخريات المملوكية حيث ورث الفقر الرخاء وعجزت الموارد عن متطلبات الموقع ، فكان هذا من الأسباب المباشرة فى سقوط المملوكية للعثمانية .

ولكى يدفع الانهيار إلى منتهاه بمعدل الربح المركب - أعنى الخسارة المركبة ، جاء ابتزاز العثمانية بانتظام لبقايا تجارة المرور ليصفى الإرث كله . فجفت شرايين التجارة والدخل القومى فى مصر ، وانزلقت إلى حمأة من الاتضاع والانحدار المادى والحضارى الكاسف ، وبدأت «فترة عزلة» كانت مرادفاً للتخلف الحضارى والتكيس ، ويكفى كمقياس أن العاصمة أفلت ، والموانىء أفلست شرقا وشمالا ، حتى لقد هوت الاسكندرية إلى قرية ساحلية آسنة تعدادها ٨٠٠٠ نسمة ! ولولا بقية من حياة المدن فى القاهرة لقلنا إن مصر تحولت إلى قرية ضخمة . لقد هبطت قيمة الموقع والموضع معا إلى الحد الأدنى كما لم يحدث من قبل فى تاريخ مصر .

وعند هذا الحد يثور السؤال : فمن الذى ورث موقع مصر ؟ البرتغال هى التى

(1) Lane - Poole, pp. 241, 303 - 5 .

ورثته ، بمثل ما ورثت مصر من قبل موقع العراق ، إلا أن الأخيرة وراثة شرعية طبيعية ، بينما أن البرتغال «سرقت» موقعنا في الحقيقة (بمثل ما سيسرق الأتراك قريبا زعامتنا العربية) على أن دور البرتغال لم يطل ، فقد انتزعته منها هولندا وبريطانيا بعد حين ، وتجاذبتاه فيما بينهما في مرحلة مشتركة كمرحلة مصر والعراق في العصر العربي ، إلى أن انفردت به بريطانيا مثلما انفردت به مصر من قبل ؛ ومن ذلك الحين استقر موقع بؤرة وعقدة العالم فيها .

وبمعنى آخر فإن هذا المركز ظل يهاجر ويتحرك محوريا إلى الغرب فإلى الشمال حتى آل موقع مصر الوسيطة الجغرافي إلى بريطانيا الحديثة . وبعد أن كانت بريطانيا على هامش المعمور ونهاية العالم - «أستراليا العصور الوسطى» كما وصفت (١) - استبدلت مكانها مع مصر ، فأصبحت في قلب العالم الجديد بنصفيه الشرقي والغربي ، كمصر في قلب العالم القديم بين قاراته الثلاث ، وأصبح المحيط الأطلسي هو البحر المتوسط الجديد ، بينما تحول البحر المتوسط التاريخي إلى بركة صيد أسنة herring pond كبلطيق جنوبي .

ولعلنا لانسرف في التصور والاستنتاج إذا قلنا إن هذا الانقلاب التدهوري قد دمغ تطورنا الاجتماعي وتركيب مجتمعنا التاريخي بآثاره ، وسلبه إمكانيات واحتمالات نموه الداخلي بمثل ما سلبه موقعه الخارجي . فمن المعروف أن التطور الاجتماعي الذي حدث في بريطانيا وغرب أوروبا عامة ، وأزاح الاقطاع إلى المؤخرة ودفع إلى الصدارة بالبورجوازية التجارية أولا ثم بالرأسمالية الصناعية ثانياً ، بدأ منذ وبسبب انقلاب العلائق المكانية وعلاقات ما وراء البحار الاستعمارية الجديدة .

ومن الثابت أن قوة التجار كطبقة كانت في نمو واضح في مجتمع مصر الوسيطة ، وبدأ نفوذهم ونفوذ طوائفهم في القاهرة والمدن يتعاظم وكثرت مؤسساتهم وخاناتهم ونقابات الحرفيين والصناع ، كأنما هي إرهاصات عصر المركانتلية . ونحن مازلنا نطالع ناصري خسرو وابن جبير وابن بطوطة وابن إياس فنشعر وكأن طبقة التجار وعلى رأسهم «شهبندر التجار» العتيد قد أصبحت سلطة اجتماعية عليا تنافس الحكام والأمراء وكبار الإقطاعيين فضلا عن طبقة العلماء المتضخمة . وحتى قبل الحملة الفرنسية نجد آثار هذا النفوذ رغم أن التجارة كانت قد هوت إلى نقطة الصفر تقريباً .

وليس من المستبعد لهذا أنه لو ظل فيض التجارة العالمية يتنقل في مصر بغير

---

(1) Whittlesey, PP. 96 ff.

أسر طريق الرأس ، لتضخم حجم ونفوذ طبقة التجار وسكان المدن إلى الحد الذى يزيغ نفوذ الأرض الزراعية وسلطة الاقطاع ، ويديل من الاقطاع إلى البورجوازية مختزلا ومعجلا لدورة تطورنا الاجتماعى . وبمعنى آخر . فمن الممكن أن ضياع طريق التجارة بدد احتمالات وإمكانيات تطور مجتمعنا وترك الاقطاع يخضرم مجمدا فى تاريخنا بلا انقطاع حتى قلب العصر الحديث . لقد سلب الغرب البحرى قدر مصر الاجتماعى الممكن وعطل شخصيتها الإنسانية الكامنة ، مثلما سلبها موقعها الجغرافى وقدرها الدولى الكائن .

دور القناة

ومهما يكن من أمر ، ومهما طال الانتظار ، فقد كانت مصر على موعد مع قدرها لتستعيد مكانها الحقيقى فى الإطار العالمى مع شق قناة السويس فى ستينيات القرن الماضى . وهذا هو الدور الخامس والأخير فى دورات موقعنا الجغرافى ، ولكنه وحده ثورة كاملة ، ويتطلب دراسة خاصة . غير أن القناة يسبقها عود قصير على بدء العصور الوسطى ، يتمثل فى طريق البريد الذى رتبه توماس واجهورن فى أوائل القرن الماضى بين السويس والقاهرة والاسكندرية ، جامعاً بين الطريق الصحراوى وطريق فرع النيل . ثم جاءت السكك الحديدية فكررت نفس الاستراتيجية فهذا كله هو بالدقة طريق تجارة العصور الوسطى الإسلامية أساساً، رغم أن الأخير استبدل الطريق الصحراوى أحياناً بترعة مائية فى شرق الدلتا تصل البحر الأحمر بالنيل كقناة أمير المؤمنين مثلا . ولكن الكل طريق برى فى نهاية الأمر ، ولذا سمى «بالأوفر لاند روت Over- land route » .

وها هنا بالتحديد يظهر اختلاف قناة السويس وأصالة استراتيجيتها . فهى تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائى بحرى بحت ومباشر دون أى حلقة برية وسيطة ، وبالتالى فهى لا تنتظم أى انقطاع نقلى أو تعدد فى الشحن والتفريغ break - of - bulk ولذلك فقد جاءت القناة أكبر عامل اختزال فى جغرافية النقل الكوكبية ، أعادت توجيه القارات ورجت القيم الجيوماتيكية . فبعملية جراحة جغرافية ، صغيرة نسبياً ، اختزلت قارة برمتها هى إفريقيا ، وأسرت طريق الرأس وأعادت وضع الشرق العربى ومصر فى قلب الدنيا وفى بؤرة الخريطة . فعلى الجانب الطبيعى فإن القناة ، كما حولت إفريقيا من «شبه جزيرة» إلى «جزيرة» بالمعنى الحرفى أو الصارم، شطرت مصر إلى شبه جزيرتين تقريبا : شبه جزيرة سيناء ثم بقية القطر ، أى أن القناة حولت مصر من يابس واحد وبحرين إلى بحر واحد ويابسين .

أما على الجانب الاقتصادى والتجارى والنقلى ، فإن القناة ، كما أعادت تقييم وتقديم التوازنات والأهميات النسبية بين الموانىء الساحلية بل والمدن الداخلية فى

مصر نفسها ، فإنها وأدت وورثت واستقطبت كل خطوط النقل البرية خارجها شرقا وغربا ، ابتداء من طرق القوافل التاريخية الطولية عبر الصحراء بين إفريقيا المدارية والبحر المتوسط ، حتى الطرق البرية التاريخية الطولية والعرضية في غرب آسيا بما في ذلك الأوفر لاندروت وطريق الشام - العراق وطريق العراق - إيران ، هذا فضلا عن أنها نقلت الأهمية في الشام من الطريق البرى الداخلي إلى الطريق البحرى الساحلي أو من دمشق وحلب إلى بيروت وحيفا (١) .

وعلى الجملة فإن من المحتمل ، كما يقول هوسكنز ، أن «عملا ما من أعمال الإنسان المادية لم يؤثر على علاقات الأمم بصورة أكثر عمقاً .. ومن الصعب أن نتصور إنجازة أخرى في حدود القدرة البشرية يمكن أن تغير أوضاع الطبيعة أكثر منها» (٢) .

والحقيقة أننا لا نعرف في أوقيانوغرافية العالم مائة ميل لها ما للقناة من خطر ونتائج . فمنذ أن شقت ، ولكن بالأخص منذ حل البخار محل الشراع الذى كانت تعاكسه رياح البحر الأحمر ، أصبحت شريان المواصلات العالمية وعنق الزجاجة في شبكة الملاحة وتحولت إلى قبلة علمانية كأنما الدنيا كلها على ميعاد فيها . باختصار أصبحت مركز الثقل في حركة العالم ، والقارات «معلقة» إليها . لقد أتت القناة هدية الموقع إلى مصر ، وهدية مصر إلى العالم ، فكم أعطت القناة للعالم ، وكم أعطى العالم لمصر ؟

بالنسبة لمصر ، كان أبسط معنى للقناة أنها جددت شباب موقعها الجغرافي ، ذلك الموقع الاستراتيجي الحاكم الذى أصبح منذ الآن يستقطب أكثر ما يستقطب في القناة ، التي أصبحت بدورها تكاد تختزله وتكثفه في «أنبوب» مائى صقيل ورهيف أو قل في خندق شرياني حساس كما هو حاسم . ولا شك أن القناة بهذا الدور قد أعادت إلى الجسم المريض دورة الدم والحياة ، كما وضعت يد البلد على نبض العالم كله وأصبحت لها بمثابة مقياس ضغط حساس أو جهاز عصبى دقيق وأعطتها نافذة أو طاقة على الدنيا . لقد أصبحت القناة نبض مصر . وربما كان لهذا كله نصيب في سبق مصر النسبي إلى الحضارة الحديثة إذا قيست ببلاد مماثلة .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، فإن علاقة الرخاء المتبادلة بين وادى النيل وطريق السويس التي كان يفترض استعادتها لم تتحقق في الواقع قط ، فضلا عن أنها تعرضت هي نفسها وجودا وموقعاً لأخطار خارجية جسيمة أتت بصورة

(1) East, An historical geog of Europe, p. 43, 398-392
(2) The Middle East, p. 39.

درامية مكثفة إلى أقصى حد . فالقناة ليست مجرد ممر ملاحى فقط ، ليست عملية نقل وتجارة واقتصاد فحسب ، أى استرتيجية سلم وكفى . وإنما هى أيضاً وبالدرجة الأولى سلاح سياسى واستراتيجية حرب تصل انعكاساتها وإشعاعاتها إلى كل المحيطات والبحار السبعة وتمثل موقعاً حاكماً فى استراتيجية الصراع البحرى العالمى مثلما تشكل عقدة نووية فى الملاحة والتجارة الدولية .

من ثم فإن الأخطار التى تعرضت لها القناة – وأخطار لا شك هناك ، وأخطار حقيقية هى بالتأكيد – تنقسم أساساً إلى نوعين : أخطار سياسية – استراتيجية ، وأخرى اقتصادية – تكنولوجية . فأما الأخطار الأولى فتتمثل فى المحل الأول فى الاستعمار ، فى الأطماع والصراع ثم الوجود الاستعمارى القديم والجديد الذى أصبح فى النهاية يتجسم فى الوجود الإسرائيلى وعدواناته المتكررة القائمة أو الكامنة والمسلطة أبداً ، ثم كل ما يتصل بالصراع العربى – الإسرئيلى عموماً من ضوابط وتداخلات معقدة وانعكاسات وظلال مستمدة من لعبة السياسة الدولية واستراتيجية القوة العالمية . أما الثانية فنقصد بها صراع النقل البحرى عموماً كما يتمثل فى منافسة الطرق البديلة ، برية كانت أو بحرية ، أنابيب أو ناقلات – فى هذه الحالة أنابيب المشرق وناقلات الغرب ولكن بالأخص والتحديد الناقلات العملاقة وطريق الرأس .

القناة فى السياسة والاستراتيجية

قد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إن تاريخ مصر الحديث المفعم والمتضاغط إنما هو فى التحليل الأخير تاريخ القناة ، أو هو على الأقل يتمحور حولها ولا ينفصل البتة عنها . كل من حاول ، مثلا ، أن يضرب مصر الأم إنما حاول أن يخنقها من قناتها العنق . يصدق ذلك ابتداء من التل الكبير إلى العلمين ، ومن الحرب العالمية الأولى (الحملة التركية) إلى الثانية (غارات المحور الجوية) ، ومن العدوان الثلاثى حتى إغارات الغزوة الصهيونية الحقود . نعم القناة هى رقبة مصر الجغرافية وعنق الزجاجة فى استراتيچيتها ، كما هى شريان للتاريخ فيها . ولم يكن رينان يرجم بالغيب تماماً حين خاطب دى لسبس أيام شق القناة قائلا – وإن كان ذلك هو الاستعمار يخاطب الاستعمار – «إنك قد حددت معركة كبرى للمستقبل» (١) . لقد تحول الموقع إلى موقعة .

وحتى نبدأ من البداية ، يحسن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين من تطور الاستراتيچية العالمية والإقليمية انعكستا مباشرة على القناة ، فتطورت معها وظيفتها ودورها ، وبالتالى الأخطار الخارجية التى يمكن أن تحدق بها ، وهاتان هما المرحلة الاستعمارية ومرحلة التحرير .

(1) Siegfried, Mediterranean, P. 18.

العصر الاستعمارى

ففى العصر الاستعمارى ، الذى استمر طويلا حتى الحرب الثانية ومنتصف القرن تقريباً ، كانت الصورة العامة بسيطة وواضحة استراتيجياً بقدر ما كانت مؤسفة وطنياً وقومياً . فلقد كانت القناة أساساً حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، وبخاصة بين آسيا وأوروبا ، وبالأخص بين الشرق الأقصى وغرب أوروبا ، ولكن بالأخص جدا بين الهند وبريطانيا . وفى هذا الاطار الأخير كان دور القناة التقليدى هو «خط حياة الامبراطورية» و «شريان الهند» و «عنق بريطانيا» . ومن هنا بالذات كانت بدايات الاحتلال البريطانى لمصر أولا ، ثم استماتته بعد ذلك فى البقاء فى الوادى فى وجه المقاومة الوطنية الباسلة ، ثم كان أخيراً انحساره تحت ضغط هذه المقاومة إلى منطقة القناة وحدها حيث ظل يحتفظ لنفسه بأكبر قاعدة عسكرية عبر البحار فى العالم .

ومن هنا أيضاً ، وليس من هناك ، نفهم لماذا قيل إن مصر كانت تابعة للقناة ، بدل أن تكون القناة تابعة لمصر ، فيها وليست منها ، أو على الأقل منها وليست لها، لقد جددت القناة بلا شك شباب موقع مصر الجغرافى ، ولكنها جعلت منها بوابة دموية من الناحية الاستراتيجية . وإذا كان من الخطأ والخلط أن نقول كما يقال أحياناً إن القناة بذلك قد جنت على مصر أو إن موقعنا قد جنى على استقلالنا فيبقى صحيحاً مع ذلك أن القناة باتت من أسف ممراً للاستعمار ومقراً ، سبباً ونتيجة . وعلى سبيل المثال ، فما أكثر ما تردد فى الأدب الاستعمارى ذلك الزعم السقيم من أن بلداً بموقع مصر لا يمكن أن يكون ملكاً خالصاً لنفسه ، وأنه منذ شقت قناته لا يمكن إلا أن ينتمى إلى «العالم المتحضر» على العموم والشيوع .. ولا شك أنه هو رينان الذى عبر عن هذه الفلسفة الاستعمارية فى أقوى صيغة حين قال «إن أرضا تهم بقية العالم إلى هذه الدرجة لا يمكن أن تنتمى إلى ذات نفسها» . (١)

وإذا كان غربى آخر هو جوبليه يصف هـذه الدعـوى بأنها نظرية بالية ، فإنه أيضا يعود فيتساءل «عما إذا كان من الممكن أن نميز من الوجهة الاقتصادية بين مصر النهرية ، الاسكندرية ميناؤها ، ومصر القناة ، التى تنفصل عن مصر النيلية مثلما تنفصل بنما عن كولومبيا ؟» . (٢) فإذا تذكرنا أن الأخيرتين دولتان مستقلتان ، أدركنا أنه يعود إلى النظرية الاستعمارية بصيغة ملتوية مبطنة .

(1) Ibid
(2) P. 144.

والواقع أن البعض كان ينظر إلى القناة كإقليم ثانوى هامشى على جانب مصر، مجرد طريق أجنبى على ضلوعها أو على الأكثر طريق مصرى للأجانب ، ويقلل بذلك من ارتباطه بمصر الأم . وآخرون اعتبروا أن التعارض بين مصالح الموقع ومصالح الموضع فى مصر ضرورة حتمية مهما كانت مؤسفة . ولكن من الواضح تماماً أن مثل هذا التعارض لا يمكن أن يقوم إلا فى ظل منطق استعمارى منحرف مختل ، أما من وجهة النظر الوطنية فلا تعارض البتة ، والموقع والموضع كلاهما جزء لا يتجزأ من مصر وهما معا عضوان متكاملان متناغمان فى الجسم الوطنى السياسى .

وعدا هذا ، فكما اتخذت القناة مبررا وذريعة لاحتلال مصر والبقاء فيها طويلا كالمرض المتوطن ، كانت أيضا أداته فى قهر المستعمرات عبر البحار «وشرق السويس» والاستشراء فيها كالوباء المنتشر ، وهنا أيضا ، من المغالطة أو السذاجة أن نتساءل : من جنى على من : القناة على الشرق أم الشرق على مصر ، فإنما الاثنان ضحية مشتركة لفاعل واحد هو الاستعمار .

وعلى أية حال ، ومهما يكن من أمر ، فإذا كانت القناة رغم إرادتها قد سهلت للاستعمار القديم مهمته فى الشرق ، فإنها هى بالذات والتحديد التى ردت إليه حريته واعتباره فيما بعد ، فعلى ضفاف القناة ومن أجل استردادها دارت معركة السويس ١٩٥٦ ، تلك التى دفنت الاستعمار وعصر الاستعمار والامبراطورية إلى الأبد ودشنت بلا جدال عصر التحرير فى العالم وافتتحت موجة الاستقلال فى العالم الثالث بأسره . وبذلك جاءت القناة آخر وأخطر نهايات الاستعمار القديم مثلما كانت من أبرز بداياته ، بدأت بوابة للاستعمار ومدخلا ، فصارت مقبرته وجبانته . لقد انتقمت القناة لنفسها ولضحاياها ، ردت الدين واستردت الرهينة .

ومن هنا وهناك جميعاً نفهم أخيراً لماذا كانت قناة مصر ، فى عصر دبلوماسية البوارج المسلحة ذاك ، أهم عنصر منفرد على الإطلاق فى الجغرافيا السياسية لالمصر ولكن للعالم العربى والشرق الأوسط بأسره . وعلى سبيل المثال ، فطوال العصر الاستعمارى هذا كان الخليج العربى استراتيجياً وجيوبوليتيكياً مجرد تابع أو ملحق أو قاعدة خلفية لقناة السويس ، التى لم تكن بدورها مجرد بوابة أو قاعدة أمامية متقدمة وإنما بحق عاصمة المنطقة برمتها استراتيجيا وقطب الرحى فى هيكلها الجيوبوليتيكى جميعاً .

ثورتا التحرير والبترول

منذ حوالى منتصف القرن تبدأ مرحلة جديدة ، ثورية حتى النخاع ، إذ اجتمعت فيها كأنما على ميعاد أربعة متغيرات جذرية ولكنها متعارضة ومتضاربة فى آثارها، ولهذا تبدو الصورة الجديدة مركبة بالغة التعقيد . تلك العوامل هى ثورة التحرير الوطنى وتصفية الاستعمار القديم ، وثورة البترول العربى ، بداية العصر النووى ، ثم قيام إسرائيل على ضلوع القناة . فهنا ، مع طرد الاستعمار من مصر والعالم العربى كما من العالم الثالث والمداريات ، أصبحت القناة حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط بخاصة أكثر منها بين بريطانيا بخاصة وبين الشرق الاقصى بعامة ثم مع تفجر البترول فى الشرق العربى خاصة والشرق الأوسط عامة ، تحولت القناة من «شريان الامبراطورية» كما كانت إلى «شريان الزيت» . فكما أصبح الخليج العربى «خليج النفط» بامتياز ، أصبحت قناة السويس هى «قناة البترول» بالضرورة. وبالتالى أضحت القناة بحق عنق أوروبا الغربية التى تعيش على البترول ، وتعيش فى البترول على الشرق الأوسط .

غير أنه لن يخفى فى هذا ، من الناحية الأخرى ، أن اعتماد دور القناة على نشاط الخليج العربى ، وبالتالى تبعيته له ، قد أخذ يزداد أكثر وأكثر . وبعد أن كان الخليج تابعا للقناة فى أكثر من معنى ، أصبح العكس هو الصحيح إلى حد أو آخر. والواقع أن هذا يعكس إلى حد معين الانقلابات الاستراتيجية الخطيرة التى أحدثها البترول داخل العالم العربى . فرغم كل القيمة الاستراتيجية للقناة ، فإن البترول كسلعة استراتيجية حيوية فى ذاتها قد جاء ليعطى للخليج قيمة استراتيجية بلا حدود . وكان معنى هذا أن القيمة الاستراتيجية لثروة الموضع وموارده قد تفوقت كثيراً على القيمة التقليدية للموقع ومكاسبه . وفى النتيجة ، نخشى أن مركز الثقل الاستراتيجى أخذ يزحف ويتحرك وئيداً ولكن أكيداً من القناة إلى الخليج ، ولعل انتقال بؤرة الصراع العالمى وأطماع القوى العظمى حالياً إلى الخليج أبسط وأوضح مؤشر إلى هذه الهجرة .

وبمزيد أو لمزيد من التوضيح ، فإن انتقال الأهمية الاستراتيجية من القناة إلى الخليج يتلخص ببساطة شديدة فى هذه الحقيقة القاسية : كانت القناة طريقاً إلى الهند ، فأصبحت طريقاً إلى الخليج . فى الوضع الأول كان الخليج نقطة على طريق السويس ، ولكن فى الوضع الثانى أصبحت السويس نقطة على طريق الخليج . بل لعل الأسوأ من ذلك أنه على حين كانت القناة فى الوضع الأول هى كل الطريق إلى الهند ، فإنها قد أصبحت فى الوضع الثانى نصف الطريق إلى الخليج .

لقد فقدت القناة من أسف نصف قيمتها الاستراتيجية على الأقل للخليج ، مثلما

فقدت من أسف أكثر من نصف قيمتها الاقتصادية للرأس . وإذا كان من المبالغة والتجاوز المسرف أن يشبه البعض أهمية قناة السويس بالنسبة إلى الخليج فى التوازن الجديد بأهمية قبرص سابقاً بالنسبة إلـى قنـاة السويس نفسها ، فلاشك أنه قد حدثت موضوعياً عملية «تنزيل demotion, down -grading » فى قيمة ووزن القناة استراتيجياً منذ انقلاب البترول المباغت أو الصامت .

ويعبر البعض عن هذه التحولات الجيوستراتيجية البازغة أو البارزة بطريقة أخرى قائلين إن الخليج العربى قد أصبح الآن مركز الصراع العالمى فى المنطقة (التكالب على البترول) بينما أصبحت القناة ومصر مركز الصراع المحلى فيها (الصراع العربى - الإسرائيلى) ، وذلك بعد أن كان العكس هو الصحيح : القناة بؤرة الصراع العالمى فى المنطقة ، والخليج موضع لمجرد صراع محلى جانبى على الهامش . ومعنى هذا التشخيص إن صح أن القلب والأطراف الجغرافية من المنطقة قد تبادلت الأدوار الاستراتيجية فيما بينها ، بحيث انقلب النمط ظهرا لبطن أو بطنا لظهر ، فأصبح القلب الجغرافى هامشياً والأطراف الجغرافية مركزية . وأيا كان مدى الصحة أو غير ذلك فى هذا التصور ، فلا مجال للشك فى أن البترول قد أثر على توزيع وتركيب القيم والأوزان والأدوار الاستراتيجية والسياسية فى المنطقة بشكل لا يمكن تجاهله .

القناة والعصر النووى

وإذا كانت تلك هى أبرز نتائج وآثار عاملى ثورة التحرير الوطنى وثورة البترول العربى على القناة ، فقد جاءت الآثار العكسية للعاملين الآخرين المعاصرين ، العصر النووى وزرع إسرائيل ، فى الاتجاه نفسه تقريبا ، فمن الأول من المحقق أن انحلال النظام الاستعمارى وتحرر المستعمرات فى العالم الثالث قد قلل من قيمة القناة العسكرية بالنسبة للاستعمار البريطانى خاصة ولقوى الاستعمار البحرى عامة ، لكن العامل الاختزالى الحاسم الذى رج استراتيجية القناة هو لا شك ظهور الاستراتيجية النووية الكوكبية الجديدة التى هزت فكرة الموقع الجغرافى أصلا وكمبدأ .

فهذه الاستراتيجية ، بما اختزلت من عنصر المسافة وألغت من أبعاد المكان ، وبالتالى بما انتقصت كثيراً من عامل الموقع الجغرافى بالمعنى الكلاسيكى القديم ، قد قللت إلى حد أو آخر من قيمة القناة فى الاستراتيجية العالمية ، وخاصة فى استراتيجية البحرية العسكرية . أو كما قيل فإن البوارج الحربية ، ابنة منتصف القرن ١٩ وسيدة البحار فيه ، ضاعفت القيمة الاستراتيجية للقناة ، والصواريخ النووية ، ابنة منتصف القرن ٢٠ وسيدة الفضاء فيه ، أضعفتها.

والمقول إن هذا ، إلى جانب الكفاح الوطنى الملتهب والضاغط ، كان أحد

الأسباب التكميلية التي دفعت الاستعمار الوطنى فى النهاية إلى أن «يضع عصاه على كتفه ويرحل» . ففضلا عن أن قاعدة عسكرية «دفاعية» ، بالغة ما بلغت من الضخامة والقوة ، تفقد معظم قيمتها وفاعليتها حين تصبح وظيفتها مجرد أن تدافع عن نفسها وسط أرض معادية ، فإنها كذلك تفقد ما تبقى لها من معنى ومبرر حين تصبح هدفاً مباشرا للصواريخ عابرة القارات . وأيا ما كان ، وفى التحليل الأخير ، فأغلب الظن أن القناة قد فقدت فى العصر النووى قدرا ما من قيمتها الاستراتيجية التقليدية القديمة (١) . وليس هذا شرا مطلقاً أو شيئاً سيئا بالضرورة من وجهة النظر الوطنية ، لأنه على الأقل يحد من الأخطار الخارجية والأطماع الاستعمارية .

ومع ذلك فإن من الخطأ أن نظن أن استراتيجية المواقع الجغرافية القديمة قد نسخت كلها تماما ، لا سيما أن قد طرأت على الاستراتيجية النووية ما شلها من الناحية العملية كما سنرى توا . الدليل على هذا أن فقد الاستعمار لموقع مصر بالذات جاء كارثة عليه ، لأن من الثابت أن حرب السويس وضعت نهاية الإمبراطورية ودفنتها وختمت على مصير الاستعمار القديم إلى الأبد. ولعل مما له مغزاه أن الاستعمار سعى بعدها إلى حلقة قواعد جديدة محيطة بنقطة المركز مصر ، كبديل يأخذ جزءاً من مغزى ودور القناة الاستراتيجى ، وذلك ابتداء من قبرص إلى ليبيا إلى إسرائيل ، ومن عدن إلى البحرين ..الخ ، إلى أن صفيت معظم هذه القواعد بدورها أخيراً . وهكذا تظل مصر الموقع المفتاح فى مجال جغرافى كبير وحاسم من العالم القديم . وسوف تظل.

ولا تناقض فى الحالين . كل ما فى الأمر أن القناة استعادت «بالفعل» ما فقدت «بالقوة» ، بحيث لم تلبث أن عادت بؤرة لكل الحسابات ، ولا نقول التطلعات ، الجديدة فى الاستراتيجيات البحرية العالمية المعاصرة ، لا سيما عند القوتين الأعظم . ذلك أن العصر النووى حمل معه جرثومة شلله ، فلقد حيد ميزان الرعب النووى بطريقة ديالكتيكية ولكنها منطقية جداً كل فاعليته ووضع الترسانة النووية العالمية برمتها فى «النفتالين» حتى تحولت إلى مجرد «بركان خامد» كما قيل . من ثم عادت الاستراتيجية الكلاسيكية ، بعناصرها التقليدية القديمة من مواقع جغرافية وقواعد عسكرية وممرات مائية .. الخ ، عادت تحتل الصدارة الفعلية من جديد وكأمر واقع .

هنا عادت القناة لتصبح مرة أخرى مركز ثقل الاستراتيجية ، الاستراتيجية البحرية على أية حال ، فى العالم القديم على الأقل . وليس أدل على هذا من بروز القيمة الاستراتيجية القصوى والحرجة من جديد للبحر المتوسط وكذلك المحيط الهندى ، وبالتالى للبحر الأحمر بينهما ، فى صراع العملاقين من أجل السيادة

(1) Royal institute of international affairs, The middle East, Lond., 1956, P. 315.

البحرية . كذلك لا يشهد به كما تشهد مرحلة الستينيات والسبعينيات التى رأت لأول مرة خروج الاتحاد السوفييتى إلى المحيطات العالمية على نطاق ضخم ، وازدواج الأسطول السادس الامريكى فى البحر المتوسط بأسطول سوفييتى مكافئ ومنافس ، لا سيما منذ حرب ١٩٦٧ .

وفى هذا السياق الاستراتيجى الحاسم يمكننا أن نفهم تلك الأهمية الفائقة الكامنة التى كانت لقناة السويس المغلقة ، وأكثر منها تلك الخطورة البالغة التى كان يعلقها الجميع على نتائج وانعكاسات إعادة فتحها ، وأخيراً وبالتالى كل تلك الحسابات والمساومات الحادة السرية والعلنية التى كانت تدور حولها بين الفرقاء العالميين والمحليين . وكل ذلك إنما يذهب ليؤكد القيمة الاستراتيجية المستردة والمضاعفة ، الكامنة والقادمة ، للقناة كقطب الرحى فى الاستراتيجية البحرية ، حتى لعالم «ما بعد الذرة» ..

كيف ، ولماذا ؟ انظر نظرة عريضة إلى خريطة العالم الطبيعية والسياسية ، وتتبع سلسلة المحيط الأطلسى - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندى، السلسلة الفقرية فى عالم القوة البحرية . الآن أغلق القناة ، تتمزق السلسلة وتتكسر ويتحول قطاعاها على ضخامتهما إلى مجرد «زقاقين مغلقين» ، بينما تنشطر الأساطيل فيهما أوتوماتيكياً إلى أرخبيلين منفصلين تماماً لا رابط بينهما إلا أن تدور حول الرأس ، أى دورة كاملة حول قارة بأسرها . إغلاق القناة ، يعنى، يعيد القارة الإفريقية مجازياً «شبة الجزيرة» التى كانتها قبل إنشائها ، وفتحها يحيلها «جزيرة» منفصلة عن يابس العالم القديم . وتلك بالدقة هى خريطة الموقف الراهن ، وهى أيضا مفتاح الصراع الخفى الذى دار بين القوتين الأعظم حول إعادة فتح القناة .

فمن المعروف والمسلم به أن الولايات المتحدة ، باعتبارها تنتمى أكثر إلى استراتيجية نصف الكرة الغربى وتتسيد المحيطين الأطلسى والهادى بسهولة ، لم تكن تجد مصلحة ملحة أو عاجلة فى إعادة فتح القناة ، على العكس تماماً من الاتحاد السوفييتى الذى تتحكم القناة كلية فى استراتيجيته البحرية المتوسعة . بل إن للأولى مصلحة محققة وصامتة فى الإبقاء على القناة مغلقة، على الأقل كوسيلة حرمان deninal measure للثانى من حرية الحركة وتوحيد أساطيله فى المتوسط والهندى ، وبالتالى من زيادة تكثيف وجوده فى المحيط الأخير وكل حوضه وعلى سواحل إفريقيا الشرقية وآسيا الجنوبية ، بكل ما يعنى هذا من تهديد ومجابهة قرب حوض البترول العالمى الأول فى الخليج العربى وعلى طول طريق البترول إلى الغرب.

فبينما يفرض إغلاق القناة على رحلة الأسطول الأمريكى من الأطلسى أو

الهادى زيادة نحو ۲۰۰۰ ميل فقط بطريق الرأس ، فإنه يضع على الأسطول السوفييتى عبء نحو ۹۰۰۰ ميل إضافية (أى نحو خمسة الأمثال) سواء ذلك من البلطيق أو المتوسط إلى الهندى أو من الهادى إلى المتوسط . أى أن إغلاق القناة يفرض على الأسطول السوفييتى أن يدور إما دورة كاملة وإما نصف دورة حول العالم القديم .

وكل من الأمريكيين والسوفييت طارئون جدد نسبياً على طريق محور السويس البحرى ، قدموا إليه حديثاً فقط ، وكلاهما بالتالى ليسوا خبراء فيه تماماً ، وذلك بالقياس إلى الانجليز ، مهندسيه الأول الذين رادوه ومهدوه حتى تسيدوه وجعلوه من أخص «خصوصياتهم» فى العصر الاستعمارى. ومع ذلك فإن للسوفييت على الأمريكيين ميزات أكثر نسبياً ، الأمر الذى كان يضعف دائماً من رغبة أمريكا فى التعجيل بإعادة فتح القناة ويضاعف من مصلحتها فى تأجيلها . من ناحية ، لأن قطع الأسطول السوفييتى كقاعدة أصغر حجما وأقل حمولة ، ومن ثم أقدر على عبور القناة ، على العكس من القطع الأمريكية الضخمة التى لا يمكن لكل وحداتها أن تجتازها خاصة منها حاملات الطائرات العملاقة . ومن ناحية أخرى ، فإن موقف الأسطول السوفييتى على طريق البترول أقوى وأكثر تفوقاً بعامة ، حيث قد نما السوفييت على طوله صداقات وعلاقات وثيقة وصارت لهم شبه قواعد أو محطات استقبال صديقة فى موانىء سواحل الأحمر والهندى، ولسوف يكون لكل تلك الاعتبارات ما بعدها لا شك بعد أن فتحت القناة :

دور الخطر الاسرائيلى

من الثابت تاريخياً أن لإقامة إسرائيل على يد الاستعمار القديم علاقة محددة ومحسوبة منذ البداية بالقناة على وجه التحديد كما بالبترول عموماً فيما بعد : القناة : لتكون – بتعبيرهم – «كلب حراسة» على ضلوعها يؤمنها للاستعمار حين يغادر ، والبترول . لتكون أداة الاستعمار فى المنطقة لتهديده وضمان احتكاره وتدفقه ولقد أدت إسرائيل دورها المرسوم أول ما أدت فى ١٩٥٦ حين لعبت دور مخلب القط وذنب الأفعى فى العدوان الثلاثى الذى كانت القناة هدفاً له ومسرحاً والذى أدى إلى إغلاقها لأكثر من عام ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية .

على أن الدور الأكبر إنما جاء على يد إسرائيل وحدها ، وذلك فى عدوان ١٩٦٧ الغادر الذى سد القناة للمرة الثانية فى غضون عقد واحد تقريباً ولمدة ثمانى سنوات متصلة ظلت ممتدة حتى الأمس القريب ، ١٩٧٥ . ويعنى هذا أن القناة بفعل إسرائيل قد تعطلت مرتين ولأكثر من تسع سنوات خلال نحو ٢٧ سنة منذ وجدت ، أى بنسبة ثلث الفترة كلها تقريبا ، وهى ظاهرة لم تعرفها القناة طوال قرن

كامل منذ شقت . ومعنى هذا مباشرة أن إسرائيل بلا أدنى تحفظ هى أكبر خطر عرفته القناة فى تاريخها .

أما عن الخسائر المادية ، فالمقدر أن تكاليف تطهير القناة قد ناهزت بضع مئات من الملايين من الدولارات ، بينما أن تعمير منطقتها تطلب بدوره أكثر من ٣٠٠٠ مليون جنيه . أما خسائر القناة فى السنوات الثمانى الماضية ، سواء منها المباشرة من تدمير وتخريب عمرانى أو غير المباشرة من تعطيل حركة ونشاط ، وكذلك تكاليف نقل المصانع وفك الورش والتهجير ، ثم عائدات ورسوم المرور الضائعة ، فلا تقل فى مجموعها عن ١٢٠٠ مليون جنيه استرلينى . أما خسائر العالم والتجارة الدولية المترتبة على إغلاق القناة نفسها فقد تراوحت تقديراتها بين ١٢ ، ١٥ ألف مليون جنيه استرلينى (ثمة تقدير أحدث يرتفع بالرقم إلى ٣٧ بليون دولار).

ولا يحتاج الأمر إلى خيال خارق ، ولا المرء ينبغى له أن يكون اقتصاديا متخصصاً بالضرورة، لكى نتصور كم كان يمكن لوجه المجتمع والحياة ومستوى المعيشة فى مصر أن تتغير لو لم يكن هذا النزيف الرأسمالى الرهيب ، ولو أن هذا الرأسمال الضخم ضخ فى شرايين اقتصادها : القرية المصرية مثلا لو حقنت به ، الصناعة ، التعمير ، التنمية ، التخطيط الإقليمى .. الخ .

ليس هذا فحسب . فقد حاولت إسرائيل بسفه حقود عقب يونيو مباشرة أن ترتب لنفسها ادعاءات إقليمية بدعوى حق الفتح أو الغزو لتنتزع نصف القناة بالطول (كذا) . وحين أغرقت مقاومة المدفعية المصرية الباسلة هذه المحاولة الآثمة فى مياهها ، لم تفتأ تكرر عروضها السفيهة بمشاركة مصر فى فتح القناة وتشغيلها على أساس اقتسام عائداتها مناصفة ! وعدا هذا فقد اهتبلت إسرائيل أيضا فرصة النكسة لتحقيق مشاريعها وخططها القديمة والموضوعة لوراثة دور القناة نهائيا . ومعروف أن إسرائيل كانت دائما تهدف إلى «سرقة» موقع مصر الجغرافى وتحلم «بأسر» تجارة المرور منها وتحويلها إليها .

فمن قبل وضعت مشروعا لقناة بديلة – قناة صهيون – بين خليج العقبة والبحر المتوسط تنافس قناة السويس وتقاسمها وظيفتها الجغرافية . ولكن هذا المشروع الخرافى المجنون ، الذى كان ينبع فقط من محض خيال مريض وحقد ضار ، انتهى منطقيا إلى سلة مهملات التاريخ بل إلى مقبرته . فلقد كان مضادا لكل حقائق العلم والطبيعة ، الجغرافيا والتضاريس ، الاقتصاد والسياسة ، بل و التاريخ والمنطق .

ولنذكر – بالمناسبة – أن هذه ليست أول مرة يفكر عدو لمصر فى المنطقة فى بديل منافس لقناتها . فقد لايعلم الكثيرون أن الاحتلال البريطانى بعد أن استقر

فى مصر هدد دى لسبس فى أواخر القرن بشق «قناة ثانية» بجوار قناة السويس، وذلك للضغط على الإدارة الفرنسية للشركة ولإخضاعها لسيطرته . ولكن المشروع كان حريا بأن ينتهى إلى الفشل كما انتهى المشروع الصهيونى فيما بعد ، ولم يزد كل منهما فى الحقيقة على أن يكون قطعة من أفكار التمنى والحرب النفسية .

غير أن يونيو ، من الناحية الأخرى منح إسرائيل فرصة استكمال وتحقيق مشروعها لأنبوب بترولى يصل مابين إيلات وعسقلان بطاقة نحو ٧٠ – ٨٠ مليون طن سنويا . كما أن انفتاح البحرالاحمر أمامها أمن لها شحنات البترول الإيرانى الذى اعتمد عليه المشروع . كذلك مدت إسرائيل خطاً للنقل البرى بالسيارات اللورى على نفس الطريق استغلالا لتجارة المرور بين الشرق والغرب . وباختصار ، حاولت إسرائيل أن تستثمر احتلالها لسيناء لتبتز موقع مصر الجغرافى وتعتصر من مكاسبه أقصى ما يمكنها .

معنى الخطر الاسرائيلى

وعند هذا الحد ، ينبغى أن نتوقف قليلا لنتساءل : ما هو المعنى الشامل ، التاريخى والجغرافى والاستراتيجى ، فى كلمة واحدة المغزى الجيوستراتيجى ، للخطر الإسرائيلى على قناة مصر ؟ الجواب الوحيد هو أنه يكرر ، نكاد نقول بحذافيره ، الخطر الصليبى فى كل نتائجة وانعكاساته ومحمولاته وكذلك ملابساته، جنبا إلى جنب مع الخطر البرتغالى المتمثل فى كشف طريق الرأس . بل الواقع أننا كنا منذ يونيو وحتى اعادة فتح القناة نعيش بالفعل وإن يكن بصفة مؤقتة عابرة بالطبع ، فى نمط الجغرافيا التاريخية للعصور الوسطى ، وذلك بفعل الخطر الإسرائيلى ومن هم وراءه .

فالغزوة الصهيونية الغشوم ، تلك التى تنبع عقليا وعقائديا من أوهام وخرافات الماضى السحيق وتضع عقارب الساعة حضاريا إلى الوراء عشرات القرون ، تعود فتقترب بنا اقترابا شديدا من استراتيجيات الصراع التاريخى فى المنطقة أثناء العصور الوسطى بالتحديد حين اجتمع الغزو الصليبى مع كشف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح . ذلك أن التهديد الصليبى لطرق التجارة فى الشرق العربى حينذاك تضافر مع العداء الغربى وأطماعه الاستعمارية على تحويل التجارة التاريخية بين الشرق والغرب ، تجارة التوابل والبهار والحرير والنفائس ، عن المنطقة إلى الرأس .

وتمت بذلك عملية «أسر نقلى» عظمى قضت على تجارة المرور والوساطة فسلبت المنطقة مكاسبها المادية الهائلة .

ولقد كان هذا فى مجمله ضربة قاصمة لموقعها الجغرافى ولدورها الاستراتيجى، بحيث تغيرت خريطة العالم المعروف تماما . فإذا البحر المتوسط بشاطئيه ، خلية النشاط التجارى العارمة فى العصور الوسطى ، يتحول إلى مجرد بركة صيد أو بحيرة راكدة آسنة موانئها ابتداء من الإسكندرية إلى بيروت ومن جنوه إلى البندقية وأمالفى وسالرنو وسائر الموانىء ودول المدن الإيطالية ، فضلا عن كل موانىء البحر الأحمر . وفى المقابل ، انتقل النشاط البحرى الملاحى والاستراتيجى على يد البرتغال إلى المحيط الهندى والخليج العربى (الفارسى) ومضيق هرمز .

وهذا بالضبط - أليس كذلك ؟ - مايتكرر اليوم : تجارة الشرق - الغرب تحولت إلى طريق الرأس ، حركة البترول - توابل الشرق الجديدة وبهار القرن العشرين - هاجرت بالمثل ، البحر المتوسط تحول إلى ذراع مقطوعة وهامشية ، ففقدت كل موانئه نسبة خطيرة من نشاطاتها وحركاتها وتعرضت حينا ما للبطالة وأحيانا للخسائر المادية .. الخ .

ومرة أخرى كانت مصر والشام وإيطاليا أكثر المتضررين ، الإسكندرية وبورسعيد وبيروت كتريست وجنوه ونابولى .

يلفت النظر هنا بصفة خاصة موقف إيطاليا وموانئها . فهى أشد دول الجانب الأوروبى من البحر تأثرا وحساسية بالقناة ، فى الحاضر كما فى الماضى على السواء . وهذا بلاشك ما يفسر اهتمامها الحاد بالقناة وأوضاعها ، وكذلك حرصها الشديد على المشاركة الهامة فى تمويل خط سوميد الذى يكمل القناة فى حركة البترول من الخليج إلى أوروبا أيضا فإن هذا وغيره دليل آخر على وحدة البحر المتوسط بشاطئيه ، وعلى أن الأمن الأوروبى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الشرق الأوسط ، بل وعلى أن قناة السويس بالذات هى أخطر حلقة وصل بين كلا الأمنين.

ولكى تتم المناظرة ويكتمل التطابق ، فكما ورث المحيط الهندى دور ونشاط البحر الأبيض المتوسط أيام البرتغال ، ها هو ذا الصراع البحرى وأساطيل الدول العظمى تنتقل إلى المحيط الهندى ، بينما تحرك مركز الثقل والأهمية والأولوية الاستراتيجى والاقتصادى من دائرة قناة السويس إلى دائرة الخليج العربى . وبعد أن كان استراتيجيو الماضى ابتداء من نابليون حتى الإنجليز يعتبرون مصر وقناتها أهم موقع استراتيجى فى العالم ، أصبحنا الآن نسمع من يعتبر الخليج أهم وأخطر بؤرة استراتيجية فى الدنيا - الأمريكيون بالذات بدأوا الآن فقط «يعيدون اكتشاف» مقولة بطرس الأكبر «من يسيطر على الخليج العربى ، يسيطر على العالم» .

خلاصة القول ، فإن المحيط الهندى نصف المحيط الذى يشبه البحر المتوسط فى شكله الجغرافى وعمرانه والذى يوصف أحياناً ببحر آسيا - إفريقيا المتوسط ،

أوشك أن يصبحَ هو البحر الأبيض المتوسط الجديد في عالم بلا سويس .. هذا بينما تحول البحر الأحمر ، هذا الخندق الأخدودى المتطاول ، إلى مجرد زقاق مغلق، وتعطلت حركة موانئه ابتداء من القصير وبور سودان إلى جدة والحديدة ، ولكن بالأخص السويس على رأسه فى الشمال وعدن على بوابته في الجنوب ، حيث كاد الموقف فى الحالة الأخيرة يصل إلى حد إفلاس ميناء ، وإفلاس الميناء إلى حد إفلاس دولة .

أكثر من هذا ، حتى على المستوى التفصيلي الدقيق تتكرر سلبيات الماضى الوسيط . فالتهديد الصليبى لطرق القوافل والحج والنقل ، الواقعة فى شمال مصر والتى كانت تربط بينها وبين المشرق العربى ، فرض عليها ضرورة البحث عن طريق بديل آمن . ولهذا فإن الطريق التجارى القديم بين البحرين المتوسط والأحمر تأرجح من سيناء والدلتا إلى طريق الصعيد – البحر الأحمر الذى يقع فى أعماق الوادى بعيداً عن الخطر الصليبي . بالمثل ، اضطررنا نحن مؤخراً ومؤقتا إلى لفة متطوحة مماثلة ، وذلك بتمهيد طريق النقل بالسيارات ما بين البحر الأحمر والمتوسط ، أو القصير والاسكندرية ، مروراً بالوادى فى الصعيد . بل أكثر من هذا ، فإن مشروع أنبوب بترول السويس – المتوسط (سوميد) ، الذى يبتعد عن القناة – حيث كان الخطر الإسرائيلى المباشر – إلى عمق الدلتا الأكثر أمنا ، ليس إلا ترجمة أخرى لتأرجح طريق «الأوفر لاندروت» القديم من الشمال إلى الجنوب .

واضح إذن أن التشابه التاريخى – الجغرافى بين چيوستراتيچيات الصليبيات الوسيطة والصهيونيات المعاصرة يكاد يكون كاملا حتى التفاصيل وإلى حد الإثارة فعلا . بل الأكثر أن الخطر الإسرائيلى وحده قد فعل بنا وبقناتنا وبموقعنا ، وبالعالم القديم بعد ذلك ، ما فعل الخطران الصليبى والبرتغالى مجتمعين فى الماضى . فلقد أدى الاحتلال الإسرائيلى لسيناء إلى شل القناة ، وشل القناة أدى مباشرة إلى «إيقاف» موقع مصر الجغرافى . فما أشبه الليلة بالبارحة .

ولقد جاء أكتوبر بعد هذا ليضع نهاية لهذه الصورة الاستراتيچية المقلوبة ، فأعاد فتح القناة وأعاد إلى مصر موقعها الجغرافى كما أعاد الخطر الإسرائيلى إلى حجمه الطبيعى . غير أن تجربة ما بين يونيو وأكتوبر لا يمكن أن تمر دون أن نخرج منها بثلاث نتائج تكاد لفرط حتميتها وتواترها أن ترقى إلى مرتبة القوانين الاستراتيچية .

فأولا ، لئن كان ذلك كله وضعاً مؤقتاً بالطبع ، فإنه ليخدع نفسه وحده من يظن أنه آخر مرة يحدث أو أنه لن يتكرر فى المستقبل . فلا ينبغى لنا أن تساورنا أية

أوهام فى أن هذا الوضع قد بات «نمطاً» واقعاً ، ولا نقول «طبيعياً» ، منذ ظهر الوجود العدوانى الإسرائيلى على ضلوع مصر، وأنه سوف يعيد نفسه بالتأكيد مع كل حرب جديدة مع العدو . تلك خريطة الخطر الجديدة . وعلينا من أسف ولكن بشجاعة أن نعترف بأن القناة ، مادام هذا الخطر قائماً ومسلطاً ، قد أصبح محكوماً عليها بأن تكون أداة مؤقتة أو متقطعة ، تعمل نصف الوقت أو بعض الوقت ثم تتعطل بضع سنين كل عقد أو بعض عقد ، كالتيار الكهربائى المتقطع أو كساعة عتيقة تدور ثم تتوقف فجأة بلا ضابط . وإذا كان هذا كله قد بات وضعاً لا يطاق وغير مقبول على الإطلاق ، فإن الرد الوحيد هو تحدى الخطر فى أصله وجذره ، فى عقر داره ، بل وفى استئصاله من جذره فى عقر داره .

ثانياً ، يمكننا بسهولة إن نضعها قاعدة قائدة لا استثناء لها ولا نقض أنه لاموقع لمصر بغير القناة ، ولا قناة لمصر بغير سيناء . ذلك أن من يهدد سيناء يهدد القناة تلقائيا ، ومن يهدد القناة لا يشكل عقبة رئيسية فى سبيل استرداد سيناء فحسب وإنما كذلك يهدد موقع مصر كما يهدد الوادى المعمور . ومن هنا فإن علينا أن ندرك جيداً ، ونعترف أيضاً ، أنه منذ وجد الخطر الإسرائيلى أصبحت سيناء من الناحية الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من القناة ، وبالتالى جزءاً لا يتجزأ من موقع مصر ، ومن ثم رقبة أخرى لمصر . من هنا فلا أمن ولا أمان لمصر بغير القناة، ولا أمان للقناة بغير سيناء .

ثالثا ، وأخيراً ، القناة محكوم عليها بالخطر «الراجع» وموقعنا مهدد أبدا وبانتظام بالإجهاض أو بالشلل الجزئى ما بقيت إسرائيل . من ثم يصبح المبدأ الاستراتيجى الأول فى نظرية الأمن المصرى هو مرة أخرى : دافع عن سيناء ، تدافع عن القناة ، تدافع عن مصر جميعاً ، موقعاً وموضعاً ، حدوداً وعمقاً ، صحراء ووادياً . بل أبعد من هذا ، لما كانت فلسطين وليس سيناء هى خط الدفاع الأول عن القناة ، فإن دفع الخطر الإسرئيلى أو رفعه عن سيناء لم يعد يكفى . وبعبارة أكثر مباشرة ، فلا أمان لقناتنا ولا ضمان بالتالى لموقعنا الجغرافى إلا بذهاب العدو . غير أن هذه قضية أخرى متروكة للمدى البعيد .

بين السويس والخليج :

انقلاب المواقع الاستراتيجية

نستطيع الآن أن ننظر إلى التطورات أو الانقلابات التى طرأت على موقع مصر الجغرافى ودور القناة نظرة شاملة تنسج فى رقعة واحدة خيوط الجغرافيا والتاريخ

بالسياسة والاستراتيجية وذلك أيضاً داخل الإطار الاقليمي والعالمي في آن واحد .
والواقع أن مثل هذه النظرة يمكن أن تطرح نظرية جديدة كلية شاملة تقدم مفتاحاً عاما للماضي والحاضر والمستقبل وتسمح بأن «نركب» فيها كل الأحداث الجارية والتطورات السارية ابتداء من الثوابت والمتغيرات الكبرى إلى أصغر التفاصيل والجزئيات الدقيقة .

وابتداء ، وكما أتيح لنا أن نرى مراراً ، فكما كان هناك توازن قوى وصراع سياسي في كثير من الأحيان بين مصر والعراق منذ فجر التاريخ القديم وعبر الشرق القديم ، كان هناك دائماً عبر التاريخ توازن حساس وتنافس دقيق بين طريق مصر وبرزخ السويس وبين طريق العراق والخليج العربي على كلا جانبي أوضلعي الجزيرة العربية . وفي هذا الشد والجذب والمد والجزر كانت العلاقة بين الطرفين عسكية إلى حد بعيد ، فالارتفاع هنا يعني عادة الانخفاض هناك ، والعكس بالعكس . غير أن ضوابط هذا التوازن لم تكن محلية أو إقليمية بحتة وحسب ، وإنما كانت تتسع لتشمل كل الوضعيات والتغيرات المؤثرة ذات الدلالة من اقتصاد وإنتاج وعمران وتجارة ومواصلات وسياسة وحروب وصراعات وذلك حول المنطقة قريباً وبعيداً وعلى امتداد العالم القديم بل والعالم بأسره .

فإذا بدأنا من البداية ، فلقد كانت مصر والعراق كما نعلم مراكز القوة السياسية العالمية السائدة في العصور القديمة ، وبينهما تذبذب مركز الثقل عدة مرات جيئة وذهاباً . وفي العصور الوسطى كان العراق العباسي هو بلا ريب مركز الثقل الأساسي نتيجة للتطورات الجديدة والعديدة المحلية والاقليمية والقارية . ولكن لم يلبث المركز بعد الطوفان المغولي أن انتقل من العراق إلى مصر بصفة حاسمة ونهائية . غير أن كشف طريق الرأس لم يلبث بدوره أن نقل المركز من مصر إلى البرتغال ، وانتهى بذلك عصر البحر المتوسط وبدأ عصر المحيط الأطلسي ، حيث ظل المركز يتنقل على طول ساحل غرب أوروبا من الجنوب إلى الشمال متحركا على التعاقب من البرتغال إلى هولندا إلى فرنسا ثم أخيرا إلى بريطانيا حيث استقر بصفة نهائية طوال الفترة الحديثة . وسيلاحظ أن البندول طوال هذه المراحل المديدة كان يتذبذب بانتظام واستمرار من الشرق إلى الغرب .

ثم جاء ت قناة السويس في قمة المرحلة الأخيرة فأعادت الأهمية إلى البحر المتوسط ومصر وطريق السويس بصفة مؤكدة ، إلا أن المحيط الأطلسي ظل هو البحر المتوسط الجديد على المستوى العالمي كما ظل غرب أوروبا مركز ثقل القوة في العالم بلا منازع . ولقد كان هذا أيضا هو عصر الاستعمار العالمي

والإمبراطوريات العظمى بالضرورة والامتياز وعلى رأسها الإمبراطورية الفرنسية ولكن البريطانية أساساً . وكان محور القوة والسيطرة العالمية هو الأراضى الهامشية الغنية فى العالم القديم وخاصة القاطع التقليدى الكثيف غرب أوروبا - المتوسط - الموسميات .

وقد وصل هذا النمط الاستراتيجى إلى أوجه فى القرن ١٩ وعلى يد بريطانيا - «عصر بريطانيا» . وكان عصر بريطانيا هذا كمركب سياسى - تكنولوچى وبصيغة اختزالية جداً هو عصر الفحم - السكة الحديدية - الباخرة - قناة السويس - مصر - الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات . وفى هذا المركب أو النمط لم يكن الخليج العربى ، شأنه فى ذلك شأن عدن وباب المندب ، سوى نقطة مرحلة وموطئ قدم على طريق السويس الشريانى خط حياة الإمبراطورية وعنق الهند ... إلخ ويمكن اعتبار فترة الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن قمة هذا النمط الاستراتيچى التقليدى .. ونهايته أيضا .

ذلك أن فى هذه الفترة نفسها بدأ يبزغ نمط استراتيچى عكسى جديد يستند إلى مركب سياسى - تكنولوچى جديد أكثر تعقيداً من نظيره القديم ، وأخذ كلاهما يزيح سابقه ويحل محله بالتدريج إلى حد أو آخر بل وأحياناً بصورة انقلابية فجائية وحادة . فعلى جانب التكنولوچيا انتقل العالم بصورة حاسمة ونهائية من عصر الفحم إلى عصر البترول ، وبالتالى من السكة الحديدية والباخرة إلى السيارة والناقلات . وعلى الجانب السياسى انتقلت السيادة العالمية من بريطانيا جزيرة القارة إلى أمريكا القارة الجزيرة : لقد حل «عصر أمريكا» محل «عصر بريطانيا» . وقد اكتمل الانتقال بصورة مطلقة بعد ثورة التحرير الوطنية فى العالم الثالث وتصفية الإمبراطوريات ، وبذلك أيضا حل الاستعمار الجديد محل الاستعمار القديم . غير أن العصر النووى والاستقطاب الثنائى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لم يلبث أن بدأ ، فحل صراع الكتلتين محل صراع الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة .

وأثناء ذلك كله ، وقبل وبعد ذلك كله ، فلقد ظهر البترول فى الشرق الأوسط وبخاصة فى حوض الخليج العربى الذى سرعان ما أصبح المستودع الأول لمخزونه فى العالم وبذلك أصبح الخليج على الفور أهم منطقة استراتيچية لأهم مادة استراتيچية فى العالم المعاصر ، وبالتالى محور وبؤرة كل السياسات والاستراتيچيات والصراعات العالمية للغرب والشرق جميعاً بلا تحفظ ولا استثناء .

من هنا فبعد أن كانت المعادلة أو المتتالية التكنولوچية - الاستراتيچية - الچيوبوليتيكية فى عصر بريطانيا هى الفحم - السكة الحديدية - الباخرة - قناة السويس - مصر - الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات ، أصبحت تُقرأ فى

عصر أمريكا : البترول – السيارة – الناقلات – الخليج العربى – الاستعمار الجديد وصراع الكتلتين . لقد عاد البندول على عكس الماضى فتذبذب من الغرب إلى الشرق ، من قناة السويس إلى الخليج العربى . وهكذا بعد أن كان الخليج محطة على طريق السويس إلى الهند ، انزلقت – ولا نقول انزوت – القناة إلى ممر على طريق البترول إلى الخليج .

لقد تبادلت السويس والخليج المواقع والأدوار والأهميات النسبية . وبعد أن كانت السويس كبيرة والخليج صغيراً من الوجهة الاستراتيجية ، انقلبت الموازين واختلت خارج كل حدود سواء ذلك على النسبة أو الاطلاق ، فأصبح الخليج كبيراً جداً والسويس صغيرة نسبياً . وبهذا الشكل عاد من جديد نمط العصر العباسى فى العلاقة بين البرزخ والخليج ، وعادت إلى الأخير أوضاع ومسرح بل ومسرحية «ألف ليلة وليلة» ولكن بصورة بترولية أكثر خرافية خارج كل حدود وببؤرة أكثر جنوبية استقطبت حول الخليج أكثر منها فى العراق وإن شملتهما جميعاً . وفى النتيجة النهائية ، حتما وبداهة ، انتقل مركز الثقل الاستراتيجى فى العالم اليوم من القناة إلى الخليج .

لقد ورث الخليج ومضيقه – علينا من أسف أن ندرك بلا حساسيات ولا حسرات ولكن أيضا بلا أوهام ولا خداع للنفس – لقد ورث الخليج ومضيقه دور وموقع مصر وقناتها إلى حد بعيد جغرافيا واستراتيجياً . لقد أفقد البترول مصر زعامتها الاستراتيجية فى المنطقة كموقع كما كاد يفقدها زعامتها السياسية بها كدولة بعض الشئ ، سلبها موقعها الجغرافى الجيوستراتيجى جزئياً بعد أن أوشك أن يهز أيضاً موقعها القيادى الجيوبوليتيكى إلى حد أقل . بل إنه لا انفصال بين اهتزاز هاتين الزعامتين وهاتين القيادتين ، ولا بينهما جميعا وبين البترول رأسا ومباشرة انقلاب جغرافى تاريخى ، سياسى اقتصادى ، واستراتيجى وعمرانى ، كامل وشبه مطلق .

كيف ، بالدقة والتفصيل ، حدث هذا الانقلاب ولماذا ؟ ما هى العوامل الكامنة خلفه والضوابط المحركة له ؟ ثمة مجموعتان مترابطتان متداخلتان من الأسباب والمتغيرات ، واحدة جعلت الخليج كبيراً بعد أن كان صغيراً ، وواحدة جعلت السويس صغيرة بعد أن كانت كبيرة . وفى قلب وعلى رأس الأولى تأتى بالطبع ثورة البترول نفسه فى الخليج . ثم إلى جانب البترول تأتى انقلابات ومتغيرات السياسة والاستراتيجية العالمية سواء على مستوى الصراع بين الكتلتين والقوتين الأعظم أو على مستوى الصراع المحلى بين القوى الثانوية . وسواء أكانت هذه المتغيرات مترتبة على ثورة بترول الخليج نفسه أو منفصلة عنه ، فإنها تأتى مؤكدة لنتائجه ومضاعفاته من انتقال مركز الثقل الاستراتيجى العالمى إليه ومشيرة بذلك بدرجات متفاوتة إلى تذبذب البندول من الغرب إلى الشرق بعامة . أما المجموعة

الثانية من المتغيرات فتشمل الاستراتيجية النووية والخطر الإسرائيلي ثم خطر الناقلات العملاقة وطريق الرأس.

بترول الخليج

هذا بالتأكيد أكبر وأخطر ثورة في بابها وفي نتائجها في العالم المعاصر . فإذا كانت ثورة البترول عموما هي أكبر ثورة اقتصادية وتكنولوجية في العالم فإن ثورته في الخليج هي بدورها أكبر ثورة جغرافية وسياسية على المستوى الإقليمي . ففي غضون ربع قرن تقريباً تحول الشرق الأوسط وحوض الخليج العربي إلى أكبر مستودع للطاقة في العالم ومكمن الجزء الأكبر من احتياطيه ومخزونه المستقبل حتى سنة ٢٠٠٠ على الأقل . وبصفة تقريبية يبلغ هذا الرصيد نحو ثلثي مجمل العالم غير الشيوعي ، بينما لا يقل الانتاج عن ثلث الانتاج العالمي جميعاً ، في حين يمثل الصادر السواد الأعظم من تجارته الدولية . ومن الاجترار وحده بعد هذا أن نقرر أن الخليج قد أضحى قلعة البترول في العالم ، أو قل عاصمة العالم بترولياً .

وفي الوقت نفسه ساعدت التطورات الدولية ، خاصة ثورة التحرير الوطني في العالم الثالث ثم بالأخص حرب أكتوبر في العالم العربي ، على أن يتحول الخليج - وبأرقام فلكية خرافية تماماً - إلى أغنى منطقة في العالم بالعائدات ورؤوس الأموال، فصار معا وفي آن واحد أعظم بنك بترول ومال في العالم . لقد بدأت «إمبراطورية البترول» في الشرق الأوسط والعالم العربي ، وبينما بدأ الخليج وهو تابع للإمبراطوريات الاستعمارية القديمة ، أصبح آخر وأحدث الإمبراطوريات في التاريخ الحديث . وبعد أن ظل طويلا مجرد خطوة على طريق السويس إلى الهند ، أصبح فجأة بمثابة «إمبراطورية الهند الجديدة» إلا أنها أدخل في ، وأقرب إلى ، الاستعمار الجديد منها إلى الاستعمار القديم مثلما كانت إمبراطورية الهند السابقة.

وبينما كانت الهند في الماضي جوهرة التاج والإمبراطورية البريطانية ، فإن إمبراطورية الهند الجديدة ليست فقط جوهرة بل حرفيا حياة ، ليس فقط لإمبراطورية غربية ولكن للغرب بأسره . ذلك - وبغير إفراط في الأرقام - أن الغرب كله ، كل غرب أوروبا بما فيه بريطانيا بالاضافة إلى اليابان بل والولايات المتحدة الآن ، فضلا عن العالم الثالث ، يعتمد اعتماداً مطلقا أو شبه مطلق وإن بدرجات متفاوتة على بترول الخليج فمن مضيق هرمز ، وبمعدل ناقلة كل ٨ دقائق ، يمر يوميا ١٩ مليون برميل ، تمثل أكثر من ثلثي انتاج الخليج البالغ نحو ٢٨ مليون برميل يوميا ، وتشكل ٩٠٪ من حاجات اليابان وأكثر من نصف حاجات أوروبا الغربية وربع واردات الولايات المتحدة .

قارن هذا الآن بقناة السويس . لقد كانت القناة على الأكثر خط حياة

إمبراطورية فقط ، أما الخليج فخط حياة الغرب كله بل والعالم جله . أكثر من هذا، فعلى أحسن الفروض والأحوال فإن القناة كما سبق طريق حيث الخليج حياة . أو بالمقابل وبعبارة أصح وأصرح وأفدح :الخليج «مقتل» حيث القناة مجرد «مخرج» . باختصار ، الأول لا بديل له ، أما الثانى فله ، لا عجب أن يصبح مضيق هرمز ، عنق الخليج وبوابته ، هو بمثابة قناة السويس الحقيقية الجديدة ، فإنما هو مباشرة المخرج والممر الحقيقى لبترول الخليج نفسه (ضعف كل حركة القناة بترولا وبضائع) . وبصيغة أخرى فلقد أصبح الخليج ومضيقه ذاته ، أكثر من الخليج والسويس تقريبا ، هما مقر البترول وممره معا ، الحياة والطريق فى آن واحد .

والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية بداهة وواقعاً ، شئنا أو أبينا ، أن الخليج أصبح اليوم عين إعصار السياسة الدولية وقطب الصراع فى الاستراتيجية العالمية وخاصة بين القطبين الأعظم والكتلتين الغربية والشرقية . كل التنافس عليه ، والأطماع فيه ، والأضواء عليه ، والحسابات له ، والاهتمام به .. والأهمية أيضاً . فالخليج بالنسبة للغرب ليس حياة فقط بل ومقتل أيضا بالقوة كما رأينا ، أى مسألة أو منطقة حياة أو موت ، بمعنى أن أى تهديد أو حرمان لإمداداته منه يعنى استسلامه بلا قتال فى أى حرب عالمية تقليدية . وبالمثل ولكن بالمعنى السالب ، فإن بترول الخليج كوسيلة حرمان هو نصف المعركة ونصف النصر بالنسبة للشرق .

ومعنى هذا أن الخليج هدف أول حتما فى أى مواجهة حربية بين القطبين فى المستقبل ، الأول لضمان حمايته وتأمينه والثانى لانتزاعه أو تدميره . بدون مواربة ، وبإعلان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كليهما ، فإن الخليج أكثر من أى منطقة أخرى العالم هو مفجر الحرب الثالثة المحتمل ، وبوابته هرمز بوابتها . فكل برميل بترول يخرج من الخليج يساوى برميل بارود ، والخليج ككل أصبح بحق «برميل ديناميت العالم» الجديد ، مثلما كان البلقان فى الحرب الأولى والشرق الأوسط فى الثانية . ومن السهل أن نلاحظ كيف تقع مراكز الخطر الثلاثة على محور واحد قاطع ، وكيف تحرك مركز الثقل بينها تباعا وباطراد من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، إشارة إلى تأرجح البندول الاستراتيچى العام من الغرب إلى الشرق .

ومن البحر المتوسط إلى المحيط الهندى أيضا وأساسا ! إذ لما كان الخليج يتوج رأس المحيط الهندى ، فقد انتقل مسرح الصراع المباشر أوتوماتيكيا إلى هذا الأخير الذى ورث بذلك دور البحر المتوسط سابقا بل وربما المحيط الأطلسى مؤخرا. وإذا كان البعض يعد المحيط القطبى الشمالى لا الأطلسى بحر العالم

المتوسط الجديد في العصر النووي والاستراتيچية الذرية ، فإن المحيط الهندي هو بلا تردد بحر العالم المتوسط الجديد في عصر البترول والاستراتيچية التقليدية . لقد أصبح المحيط الهندي ، الذي هو نصف محيط نسبيا والذي يشبه في شكله وتركيبه العام البحر الأبيض المتوسط إلا أنه مفتوح على الجنوب بلا سواحل ولا حدود ، أصبح هو البحر المتوسط الجديد في السياسة الاستراتيچية ، مثلما أصبح مضيق هرمز قناة السويس الجديدة مجازا .

اعتبر فقط ، في هذا الصدد ، احتشاد وتواجه الأساطيل الحربية الكثيفة لكلا القطبين لأول مرة فيه وتكالبهما على المحطات والقواعد البحرية سواء على سواحله أو في جزره ، لاحظ كذلك كيف انساب أو تصرف دور البحر الأبيض المتوسط الاستراتيچي التقليدي جزئيا إلى الهندي عبر البحر الأحمر وعن طريقه حيث بدأ هذا الأخير يكتسب على الطريق قيمة ودورا جديدين ، كما ابتدأ جنوبه في عدن وباب المندب واليمن الجنوبية وإثيوبيا ينافس نسبيا شماله العريق السويس ومصر كأهداف للتحالفات السياسية ومواطن للقواعد العسكرية .. الخ

نمط الصراع الاستراتيچي العالمي

على أن البحر الأبيض المتوسط لم يفقد من دوره للمحيط الهندي بسبب البترول أو الخليج وحده ، وإنما هناك بالاضافة عامل الاستراتيچية العالمية والسياسة الدولية بعامة . فلشد ما تغيرت أنماط ومحاور الصراع الاستراتيچي العالمي ، مثلما توسعت للغاية أبعاده وأقطاره وأخطاره اليوم بالقياس إلى الأمس . فحتى الحرب العالمية الثانية وصراع الإمبراطوريات الاستعمارية كان الصراع أساسا بين بريطانيا وألمانيا ، وبذلك كان البحر الأبيض المتوسط مركزياً ومحورياً في النمط الاستراتيچي السائد ، مثلما كان دور قناة السويس شريانيا ومصيريا. أما الآن فإن الصراع بين الكتلتين والعملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد نقل المسرح والخطر إلى الشرق أكثر ، إلى الشرق من القناة والمتوسط بل وأوروبا نفسها أكثر وأكثر .

بل لقد نشأ في الحقيقة نمط استراتيچي جديد في نصف الكرة الشرقي يكاد يكون نقيض نمطه القديم في العصر الاستعماري وخاصة عصر بريطانيا ، فبينما كانت الأراضي الهامشية في العالم القديم هي مركز القوة في السياسة العالمية ، وكان محور السيطرة العالمية هو قاطع غرب أوروبا - المتوسط - الموسميات ، أصبح الهارتلاند الآسيوي أو الأوراسي هو محور الارتكاز والقوة Pivot area بظهور الاتحاد السوفييتي كإحدى القوتين الأعظم في العالم . وبرز من هذا المركز محور سيطرة وتوسع أو نفوذ وأطماع جديد يمتد على قاطع عكسي متقاطع يشمل

الخليج العربى - الشرق الأوسط - المحيط الهندى - القرن الإفريقى - وسط إفريقيا . وبهذا انتقلت القوة الطامعة أو الأخطار الاستعمارية من الغرب وبريطانيا البحرية وذلك فى مصر والسويس خاصة ، إلى الشرق والاتحاد السوفييتى البرى وذلك فى الخليج والشرق الأوسط عامة .

فعن الخليج ، وبالاضافة إلى بتروله الحاكم كموضع ، فإنه كموقع وباعتباره أقرب منطقة إلى بطن الاتحاد السوفييتى كان يعد دائما ومنذ القيصرية الممر الجنوبى إلى المياه الدافئة ، أى كان يعتبر «قناة سويس الروسيا » (١) مثلما كان المحيط الهندى هو تلقائيا بحرها المتوسط .

أما عن الشرق الأوسط فإن الوجود السوفييتى الذى ظهر فى كثير من دوله كتحالفات أو قواعد أو علاقات صداقة وثيقة قد أخذ فى النهاية شكل الغزو الكامل فى أفغانستان . وهذه العملية الأخيرة لا تعنى فقط أن الاتحاد السوفييتى يتوسع كالعادة والقاعدة قاريا إلى الخارج باطراد والتصاق Contiguously نحو الهلال الخارجى والأراضى الهامشية من القارة ، ولكن أيضا كخطوة حتمية إلى المياة الدافئة والبحار الجنوبية وتطويقا للخليج العربى وبتروله جميعا وأساسا ، تمهيدا لليوم الذى قد يفرض فيه شروطه أو مساومته على الغرب والولايات المتحدة إما بالوجود به أو المشاركة أو المناصفة فيه .. الخ .

أما فى المحيط الهندى نفسه فلأول مرة يصبح للاتحاد السوفييتى - الذى تحول حديثا فقط إلى قوة بحر لأول مرة فى تاريخه البرى القارى الطويل - أصبح له وجود دائم وحاسم فيه ممثلا فى أسطول حربى نووى قوى وسلسلة من القواعد البحرية فى بعض المواقع الاستراتيجية على سواحله خاصة فى منطقة القرن الإفريقى على رأسها عدن وإلى جانبها بربرة سابقا ومصوع حاليا .

وهذه القواعد نفسها كانت خشبة القفز التى وثب منها الاتحاد إلى القارة الإفريقية ذاتها ، حيث نجح بالإضافة إلى اليمن الجنوبية فى التغلغل والتواجد السياسى فى أكثر من دولة فى القرن الإفريقى ووسط إفريقيا ابتداء أولا من الصومال الذى استبدل به بعد أن فقده إثيوبيا كبديل أكبر وأخطر وانتهاء بأنجولا على الجانب الأطلسى من إفريقيا الجنوبية .

---

(1) Reader Bullard, Britain & the Middle East, Lond., 1952, P. 170.

نمط الصراعات المحلية

بالإضافة إلى نمط صراع القوتين الأعظم وتمدده نحو الشرق تجاه آسيا ، هناك أيضا تحرك ملحوظ فى مراكز الصراع الثانوية والمحلية فى نفس الاتجاه . ورغم أن هذا النمط لا ينفصل إلى حد معين عن صراع العملاقين والكتلتين ، فإنه يرتبط بتطورات السياسة الدولية والأحداث الجارية عامة ، لاسيما بتصفية الاستعمار القديم وإمبراطوريات غرب أوروبا فى جانب وبروز قوى جديدة صاعدة خاصة فى آسيا فى الجانب الآخر . فبينما تحولت أوروبا الغربية فى العقود الأخيرة إلى منطقة استقرار نسبى ، انتقلت معظم المواجهات العسكرية والصدامات الاستراتيجية الساخنة شرقاً إلى آسيا بالذات .

فعلى حين أصبحت أوروبا الغربية ، منذ انتهاء الحرب الثانية ثم الباردة ثم ابتداء الانفراج خاصة ، أميل نسبيا إلى التعايش السلمى والوفاق وخفت قبضة أمريكا عليها نوعا ، أصبحت آسيا هى مسرح أكبر وأخطر الحروب المحلية والثورات الوطنية فى العالم تقريبا ابتداء من الحرب الكورية ثم حرب ڤيتنام وحرب الصين – الهند ثم سلسلة حروب الهند – الباكستان إلى انفصال بانجلاديش والثورة الإيرانية ثم الحروب الإيرانية – العراقية وأخيرا غزو أفغاستان .. الخ ، كل ذلك بالإضافة طبعا إلى الحروب العربية – الإسرائيلية فى غرب القارة ، فضلا عن الصراع السوفييتى الصينى فى شرقها .

وفى هذا كله ، فعلى حين خرجت الولايات المتحدة تقريبا من آسيا ، ازداد النفوذ السوفييتى فيها توسعا وانتشارا . وصفوة القول أن مركز ثقل الصراع الساخن فى العالم انتقل من أوروبا تقليديا إلى آسيا تقريبا ، حيث أصبحت الأولى سياسيا أشبه ببركان نائم بينما تحولت الثانية بحق إلى بركان ثائر .

وكان منطقيا فقط بعد هذا أن يتحول الاهتمام والخطر مرة أخرى من البحر المتوسط إلى المحيط الهندى . بل إن البعض ليتنبأ بأن المحيط الهادى – بكل قوى الصين واليابان والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة حوله – سيصبح البحر المتوسط العالمى الجديد فى القرن ٢١ . فإذا صح هذا فسيكون بحر العالم المتوسط، بعد أن غادر البحر الأبيض منذ مدة ، قد انتقل تباعا من المحيط الأطلسى فى أقصى الغرب إلى الهادى فى أقصى الشرق مرورا بالهندى ، وهذا كله يذهب على أية حال ليؤكد تحرك البندول المطرد فى الاستراتيچية العالمية عبر العصر الحديث من الغرب إلى الشرق بعد أن كانت حركته فى العصور السابقة هى على العكس من الشرق إلى الغرب .

مصر والسويس

تلك جميعا هى مجموعة المتغيرات العالمية التى أضافت إلى القيمة والأهمية الاستراتيچية لمنطقة الخليج العربى وما شرقه على حساب منطقة السويس والقناة . ولكن على الجانب الأخير ، فإن هناك بالاضافة مجموعة أخرى من المتغيرات نالت بصورة مباشرة من قيمته ووزنه الحقيقى والنسبى مما ضاعف وإلى حد الخطر الاختلال الاستراتيچى بين كفتى الميزان . وكما رأينا فإن أهم هذه العوامل ثلاثة هى الاستراتيچية النووية والخطر الإسرائيلى ثم الناقلات العملاقة وطريق الرأس . فكل منها قد هدد أو أخذ بقدر أو آخر من قيمة الموقع الجغرافى ودورالقناة الاحتكارى القديم . ولئن كان من الممكن ، وأمكن بالفعل ، مواجهة هذه الأخطار واستعادة قدر من أهمية القناة ، فلا سبيل إلى الشك فى أن وزنها قد خف فعليا ونسبيا فى الاستراتيچية والمواصلات العالمية سواء عما كان عليه فى الماضى تقليديا أو عما آل إلى الخليج العربى مؤخراً .

وفى النتيجة الصافية ومجمل القول انتقل مركز الثقل الچيوبوليتيكى والجاذبية الاستراتيچية من البحر المتوسط إلى المحيط الهندى ، ومن قناة السويس إلى الخليج العربى ، ومن مصر والشام إلى شرق الجزيرة العربية والمشرق العربى ، ومن شمال البحر الأحمر إلى جنوبه ، بالاختصار من وسط الشرق الأوسط إلى شرقه ، أو إن شئت فقل بالتقريب من الشرق الأدنى إلى الشرق الأوسط . ولعل من أبرز مظاهر وأعراض هذا الاختلال أو الانتقال شرقا تحول بؤرة الحروب المحلية فى المنطقة مؤخراً لاسيما بعد ذلك الصلح المصرى - الإسرائيلى من ركن مصر - إسرائيل - سوريا إلى ركن العراق - إيران - أفغانستان .

خذ مثلا حرب العراق - إيران . هذه الحرب لا مفر دليل جزئى على تحرك مركز الثقل الاستراتيچى والچيوبوليتيكى الاقليمى من السويس إلى الخليج ومن مصر إلى المشرق . أليست تضع الخليج الآن موضع قناة السويس فى القرن الماضى أو الأخير ، وتكاد تكرر إلى حد ما حرب السويس ؟ أو صدفة أنهم كانوا يتحدثون بقلق عن خطر إغلاق مضيق هرمز مثلما كانوا يتحدثون فى الماضى عن خطر إغلاق قناة السويس ؟ بل الطريف أو الغريب أنهم فى الغرب تحدثوا أثناء هذه الحرب عن «الفراغ» الذى سببه خروج بريطانيا ثم تخلى أمريكا عن الخليج مما فجر الحرب المحلية ، تماما مثلما تحدثوا عن «الفراغ» بعد خروج بريطانيا من مصر وقاعدة السويس . الأكثر إثارة أنهم تحدثوا عن قوة بحرية مشتركة من دول الغرب لضمان المرور فى هرمز وتدفق البترول ، تماما «كهيئة المنتفعين» بقناة السويس وشروطها .. الخ .

على الجانب الآخر ، وكمثل ودليل ثان ، فلئن كانت مصر اليوم قد منحت ما يسمى «تسهيلات» أو قواعد مؤقتة لأمريكا فى قاعدة غرب القاهرة الجوية وقاعدة رأس بناس البحرية لتكون ممرا للقوات الأمريكية إلى الخليج ضمانا لحمايته وأمنه ضد ما يعد أخطار الاتحاد السوفييتي ، وبدونما تعليق على هذه المعطيات أو الفرضيات أو تعرض لها ، فإن هذا إنما يذهب ليؤكد أن مصر قد تحولت إلى مجرد طريق وخطوة هامشية إلى المركز المحورى الجديد وهو الخليج ، شأنها فى ذلك شأن عمان ومصيره أو الصومال أو حتى إسرائيل ، أو شأن قبرص بالنسبة إلى مصر نفسها فى السابق . المعنى باختصار أن مصر استراتيچيا قد تحولت كقناتها إلى موقع هامشى خادم على هامش الخليج الحيوى الحاكم المتحكم فى كل شئ ، لا يغير من ذلك إعلان مصر استعدادها لإرسال قواتها إلى الخليج للمساهمة في حمايته .

أيا ما كان ، فهل يمكن فى الختام أن نضع تقييما عاما جامعا لموقع مصر الجغرافى فى الاستراتيچية العالمية كما آل إليه اليوم ؟ لعل الحكم السديد والصيغة الرشيدة تتلخص فى مزيج مركب بنسب متفاوتة من قيم مراحله التاريخية الأساسية الأربع التى تمثل كل درجات سلم صعوده وهبوطه ما بين الأوج والحضيض ، وتلك هى استراتيچيات العصر الاستعمارى فى القرن الأخير (الأوج) واستراتيچية كشف طريق الرأس (الحضيض) ثم استراتيچيات العصر العباسى والصليبيات (الوسط) .

ليس الموقف إذن ، دعنا نستدرك بشدة وبسرعة ، «نعيا» ولا «رثاء» لموقع مصر الجغرافى التاريخى ، وإن كان فيه يقينا ما يدعو إلى الرثاء ولكن أكثر منه إلى الصمود والاصرار على مواجهته وتصحيحه إلى أقصى حد بوعى واقتدار . على أن «العزاء» الحقيقى أن الموقف برمته عابر مؤقت مهما طال ، فهو موقوت بعمر البترول الخليجى ، وبعده يتذبذب البندول مرة أخرى فى الاتجاه الصحيح نحو الغرب مثلما فعل دائما . فمصر رغم كل شئ موقع خالد لا يمكن أن يتجاهل أو يهمل أو يبلى . فمنذ صنعت مصر التاريخ ، عاشت فيه كل عمرها ، وكان تاريخها دائما مرتبطا أشد الارتباط بالتاريخ العالمى ، ولم يغادرها التاريخ قط ولا نسيها ، كل أولئك بحكم موقعها الباقى (١) .

---

(١) حسين مؤنس : ص ١٢٤ .

القناة بين الاقتصاد والتكنولوچيا

ما أن شقت القناة حتى أصبحت تلقائيا بمثابة زر ماسى نادر أو حجر مغناطيسى جاذب وآسر على قمة خط الاستواء البشرى السكانى والحضارى فى العالم القديم ، بمثل ما أن مصر كلها هى تقليديا قلبه وصرته . ولذا احتلت منذ البداية مكانها الطبيعى والطليعى كأهم طريق شريانى فى العالم للتجارة الدولية والملاحة البحرية عموما ولتجارة الشرق - الغرب خصوصاً . وفى دورة التجارة العالمية حول الكرة الأرضية تحدد دور القناة بميكانيزم ويعمل القلب النابض أوالمضخة الماصة - الكابسة ، عندها تلتقى معظم تيارات تجارة الشرق - الغرب و«حارات» الملاحة البحرية ، ثم منها تتوزع فى كل الاتجاهات كما يتوزع الدم من القلب إلى شرايين الجسم الحى وأوردته .

وفى المتوسط كانت القناة تستقطب حولها نحو ١٤٫٥ ٪ من حجم التجارة الدولية . وفى هذه الدورة الدموية الكوكبية كانت القناة دائما وبأمانة شديدة تعكس - كالبارومتر الحساس - قطاعا نموذجيا للتجارة التقليدية بين الشرق والغرب (أو بالأصح بين الجنوب والشمال ، أو مؤخراً بين العالم الصناعى المتقدم والعالم الثالث النامى) وذلك كما عرفت منذ يوسف ومحمد : خامات من الجنوب ومصنوعات من الشمال .

استراتيچية موقع القناة

قوة موقع القناة إذن فى العالم القديم ، بل فى العالم أجمع ، لا نظير لها ولامنافس . ولا تفسير لهذه القوة سوى استراتيچية الموقع الجغرافية . فمنطقة النفوذ التجارى للقناة ، أو «حوضها التجارى» كما قد نسميه ، تكاد تتفق مع نطاق المعمور القاطع فى العالم القديم أو خط الاستواء البشرى منه . فتلك المنطقة الشاسعة ، التى يمكن رسمها فى خريطة تخطيطية إذا توافرت الأرقام التفصيلية الدقيقة ، تغطى عموما أوروبا الغربية والوسطى ، ثم كل حوض البحر المتوسط بجانبيه ، ثم عقدة الشرق الأوسط بمعناه الواسع ، ثم جنوب آسيا وجنوبها الشرقى والشرق الأقصى حتى اليابان والفلبين . ولابد أن نضيف أخيراً القطاع الأكبر من استراليا والساحل الشرقى من إفريقيا حتى موزمبيق ، بحيث يدخل حوض المحيط الهندى برمته فى منطقة نفوذ القناة . أما خارج هذا فيبدأ الحوض التجارى الطبيعى لقناة بنما شرقاً ولطريق الرأس جنوباً .

فى حدود هذا الاطار تحتل القناة الأولوية المطلقة فى حركة التصريف التجارى التى تصب إلى البحر، وإليها تذهب الأفضلية دائماً إذا قورنت بأى طريق آخر ،

بحريا كان أو برياً ، كطريق الرأس أو خط الشرق السريع على الترتيب . فهى تختصر الرحلة بين الشرق والغرب بما يتراوح بين النصف والعشر ، بحسب أبعادها ، وذلك مسافة ووقتاً ووقوداً وعدد السفن اللازم لتغطيتها .

وجوهر الموقف بين هذه الطرق يتلخص هندسياً فى أنه مثلث غير متساوى الأضلاع ، طريق السويس هو أقصرها لأنه الوحيد الذى يرسم خطاً مستقيماً مباشراً بين أى نقطتين فيه ، بينما أن أيا من الطريقين الآخرين يمثل مجموع الضلعين الآخرين فيه . ولأن أى ضلعين فى المثلث أطول من الضلع الثالث ، كان أطول من طريق السويس وجاء «لفة» متطوحة هامشية . ولندع الأرقام تتكلم ، كما يفعل هذا الجدول أدناه .

واضح من الجدول أن المسافات أقصر فى كل الحالات بطريق السويس . وهذا لا يعنى فقط وفراً هاماً فى عدد أيام الرحلة ، ولا فى عدد السفن اللازمة لنفس الرحلة الواحدة ، وبالتالى فى عدد الرحلات التى يمكن للسفينة الواحدة أن تقوم بها فى العام الواحد ، وإنما كذلك فى نفقات التشغيل من وقود وتموين وصيانة وتأمين .. الخ . وفضلا عن هذا فإن لطريق السويس ميزة تجارية وعمرانية وملاحية حاسمة على طريق الرأس . فالأول أغنى بالموانىء الصالحة المجهزة ومحطات التموين والتفحيم المنتشرة على طوله ، كما أنه أغنى بمناطق الإنتاج والأسواق والنشاطات التجارية التى تجتذب السفن التجارية وسفن البضائع وخاصة «المتسكعة» ، إلى حد أن نيوزيلند مثلا تستخدم قناة السويس أكثر مما تستخدم قناة بنما رغم أنها أقرب إلى بريطانيا عن طريق هذه الأخيرة ورغم أن هذه الأخيرة أقل فى رسومها من السويس .

كذلك فإن طريق السويس طريق «بحرى» فى معظمه ، أى يجتاز بحاراً داخلية شبه مغلقة أو «أنصاف محيطات» أو هوامش محيطات ، أخطار التيارات والعواصف والأنواء البحرية فيها أقل ، ولذا فهو ملاحياً طريق محمى وآمن أكثر . على العكس طريق الرأس ، الذى هو «محيطى» أكثر ، يتوغل فى العمق أكثر ، حيث تشتد العواصف الهوجاء فى البحار الجنوبية خاصة فى عروض الأربعينات (الأربعينات الصاخبة أو المزمجرة كما تسمى Roaring Forties) .

ثم واضح بعد هذا من الجدول ، والأبعـاد مرتبة فيه ترتيباً تصاعدياً ، أن الوفر الحقيقى والنسبى يقل تنازلياً ، أى أن ميـزة السويس تتناسب عكسياً مع طول الرحلة . بمعنى أنه كلما كانت أطوال الرحلة البحـرية أقل ، كلما كانت وفـورات طريق السويس أكثر وجاذبيته أشد وقدرته على المنافسة أقوى ، والعكس صحيح

الرحلة	المسافة بالأميال		السويس / الرأس × ١٠٠	وفر المسافة	الوفر %	عدد أيام الرحلة		عدد السفن اللازمة للرحلة	
	بالسويس	بالرأس				السويس	الرأس	السويس	الرأس
من بريطانيا (بليمث) إلى الهند (بومباى)	٦٢٠٠	١٠٥٠٠	٥٩	٤٣٠٠	٤١	٢١	٣٥	٥	٩
إلى إيران (عبدان)	٦٥٠٠	١١٣٠٠	٥٧	٤٨٠٠	٤٣	٣٧	٦٥	٥	٩
إلى سنغافوره	٨١٠٠	١١٤٠٠	٧١	٣٣٠٠	٢٩	٢٧	٣٨	٣	٤
إلى هونج كونج	٩٥٠٠	١٢٨٠٠	٧٤	٣٣٠٠	٢٦	٢٢	٤٣	٣	٤
إلى أستراليا (سيدنى)	١١٢٠٠	١٢٣٠٠	٩١	١١٠٠	٩	٣٨	٤١	٧	٨
من الهند إلى الأسود	٤٢٠٠	١١٨٠٠	٣٦	٧٦٠٠	٦٤	–	–	–	–
من اليابان إلى هولندا	١١٥٠٠	١٣٠٠٠	٩٠	١٥٠٠	١٠	–	–	–	–

كلما كانت أطوال الرحلة أقـل . وبهذا تزداد أولوية القناة وتتضـاعف أفضليتها كلما تقاربت نقطتا القيام والوصول على جانبى القنـاة (مثلا كما بين الخليج العـربى والبحر المتوسط) ، بينما هى تقل وتضعف كلما تباعدنا (مثلا بين أستراليا وبريطانيا) . ويترتب على هذا أنه كلما كانت الدولة أو المنطقة أبعد عن القناة ، كلما قل اعتمادها عليها وتعاملها معها . ولهذا فإن الدول البعيدة وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تهتم كثيراً بالقناة (أو باعادة فتحها) . والعكس تماما هو الصحيح بالنسبة للدول أو المناطق الأقرب إلى القناة .

وهذا بالدقة هو الفيصل فى إقتصاديات نقل البترول بالذات ، ومن ثم فصل القول فى المنافسة بين طريق السويس وطريق الرأس أو بين القناة والناقلات العملاقة . فالرحلة بين الخليج العربى وغرب أوروبا هى أقصر ، مثلما هى أثمن وأخطر ، رحلة بين الشرق والغرب حتى لتصل نسبة الوفر فى المسافة إلى نصف طول رحلة الرأس ، وهكذا بينما يمكن للسفينة الواحدة القيام بنحو ٩ رحلات سنوياً عن طريق القناة ، فإنها لا تغطى أكثر من ٥ر٥ رحلة عن طريق الرأس .

نتائج القناة وآثارها

أما عن نتائج القناة الاقتصـادية ، فمن السـهل أن نقول إن أوروبا الغـربية تدين للقناة بالجزء الأكبر من طفرتها الصناعية والحضارية الحديثة حتى وصلت إلى درجـة التشبع وما فـوق التشـبع over-industrialization . فهى التى قربت ثروات المستعمرات والمداريات ووضعتها عند أطراف أصابعها بأرخص التكاليف والأسعار . وهى التى قدمت لها الخامات والأسواق فى عصر الفحم فى القرن التاسع عشر ، وهى الآن التى تقدم له الوقود مع الخامات مع الأسواق جميعا فى عصر البترول فى القرن العشرين . هكذا إن لم يكن الغرب يدين للقناة بثورته الصناعية الأولى ، فإنه بلا ريب يدين لها بثورته الصناعية الثانية . وإن لم يكن يدين بأى منهما لها فى البداية ، فهو بكل تأكيد يدين لها بتعميمها فى النهاية.

بل لقد يقال ، أكثر من هذا ، إن القناة مسئولة عن مساعدة الغرب على نزح ثروات مستعمرات الخام ووأد فرص التصنيع بها . غير أن مصر نفسها – ودعك من فضلها المجحود – كانت ضحية مماثلة . فلقد ظلت القناة معزولة عن الاقتصاد المصرى لا تساهم فيه إلا رمزاً . ذلك لأن مصر لم تكن تملك القناة وظلت مجرد «متفرجة» لا مستثمرة . فمثلا بلغ دخل القناة فى ١٩٥٥ نحو ٣٥ مليون جنيه ، كان نصيب مصر منها مليون جنيه فقط ، أى ٣٪ تقريبا . هذا بينما عاد الاستعمار ، وخاصة بريطانيا التى ورثت من قبل موقع مصر الجغرافى الوسيط ، ليسرق موقعها الحديث .

ولكن منذ «الاسترداد» ولأول مرة منذ حفر القناة تحققت تلك العلاقة المسلوبة ، ولم يعد شك فى خطورة دور الموقع فى البناء الاقتصادى المصرى . فمنذ التأميم ، وقبل الإغلاق ، ودخل القناة الخالص يقفز بانتظام ، فكان يطفر بمعدل ١٠ ملايين جنيه فى بضع سنين ، حتى كانت تضخ فى الاقتصاد القومى ٩٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ - عملة صعبة خالصة . فإذا علمنا أن محصول القطن لم يكن يغل أكثر من ذلك كثيرا جدا ، أدركنا أن هاهنا فى الموقع ثروة قومية ثانية ومحصولا وطنيا أساسياً .

وإذا علمنا بعد ذلك أن هذه الحصيلة كانت توجه وجهه بناءة هى السد - وقد أشرنا من قبل إلى العلاقة الأسية بين عملية القناة وعملية السد ، سياسيا واستراتيجيا ، تآمراً استعماريا ونضالا وطنيا - أدركنا أننا بهذا كنا نوظف القناة على النيل ونستثمر الموقع ، الذى هو بطبيعته عنصر خارجى لا يمكن التحكم فيه تماما ، فى الموضع الذى نملكه مباشرة . ونحن بهذا لم نكن نكثف اقتصاد الوادى فقط وإنما كنا نعمق أساسه أيضاً . وبهذا أيضا فإذا كان الموضع - الوادى - قد حقق الموقع - القنال - بعماله ومائه وسكانه ، فقد بدأ الموقع الآن يرد دينه إلى الموضع .

تطور قناة التأميم (١)

السنة	عدد السفن والناقلات	الحمولة الصافية بالطن	الإيراد بالمليون جنيه
١٩٦٠	١٨٧٣٤	١٨٥٣٢٢٠٠٠	٥٠
١٩٦١	١٨١٤٨	١٨٧٠٥٩٠٠٠	٥٢
١٩٦٢	١٨٥١٨	١٩٧٨٣٧٠٠٠	٥٤
١٩٦٣	١٩١٤٦	٢١٠٤٩٨٠٠٠	٧١
١٩٦٤	١٩٩٤٣	٢٢٧٩٩١٠٠٠	٧٨
١٩٦٥	٢٠٢٨٩	٢٤٦٨١٧٠٠٠	٨٦
١٩٦٦	٢١٢٥٠	٢٧٤٤٦٦٠٠٠	٩٥

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ٥٢ - ١٩٦٧ ، ص ١١٢ .

غير أن علينا بعد هذا أن ندرك تطور وظيفة القناة عبر تاريخها المفعم . فلقد بدأت القناة واستمرت طويلا كحلقة الوصل بين الغرب والشرق الأقصى ، ولكن بين بريطانيا والهند بخاصة . بيد أنها منذ الحرب العالمية الثانية تقريبا ، ومع تفجر البترول فى الشرق الأوسط ، أصبحت حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط بخاصة ، أكثر منها بين بريطانيا بخاصة وبين الشرق الأقصى بعامة . وأهم من ذلك كما رأينا أن القناة تحولت من شريان الإمبراطورية التقليدى إلى دور شريان الزيت . فلقد كانت حركة البترول فى القناة تمثل تقليدياً أكثر من ٧٠ ٪ من مجموع الحمولة العابرة ، بينما كانت هى بدورها تحتكر نقل ٧٠٪ على الأقل من بترول الشرق الأوسط المتحرك غربيا .

وبطبيعة الحال فلقد عكست القناة نفسها هذا التطور الجذرى . فإلى ما قبل عصر البترول وأثناء عصر الفحم ، كانت تجارة الشمال تتألف أساسا من المصنوعات ولكن تكتمل بقدر معلوم من صادرات الفحم ، خاصة من بريطانيا ، «فحامة العالم» حينذاك ، وكان هذا الفحم يذهب إلى بلاد الجنوب لأغراض الصناعة والأغراض المنزلية وكوقود للسفن البخارية على طول الطريق البحرى .

ولكن الطريف أن هذا النمط السلعى قد انقلب رأساً على عقب بعد البترول . فقد حل البترول من الجنوب محل الفحم من الشمال ، وبدلا من ذيل القائمة الذى كان الأخير يحتله ، احتل الأول الرأس بل أصبح هو فى الحقيقة كل شىء فى حركة القناة تقريباً وذلك على حساب «البضائع الجافة» ، بينما أصبحت القناة نفسها فى الواقع قناة البترول فى الدرجة الأولى حتى باتت العلاقة بينهما علاقة مصير عضوية كتلك التى بين منابع النهر وروافده وبين فروعه ومصابه . والحق أننا نستطيع بطريقة ما أن ننظر إلى تدفق البترول عبر القناة كتدفق نهر حقيقى ، نهر البترول ، نهر صحراء الرب الوحيد ، له منبعه ومصبه ومجراه : المنبع الأساسى هو الخليج العربى ، والمصب الأساسى هو أوروبا الغربية ، والمجرى الأساسى هو طريق السويس .

وهكذا أيضاً نشأ «زواج اقتصادى» وثيق بين بترول العرب وقناة العرب ، وكانت القناة بلا جدال أهم ممر عالمى استراتيجى لأهم سلعة استراتيجية فى العالم (١) . وفى ظل هذه العلاقة العضوية الحاسمة والحتمية والمخصبة باتت القناة تنمو مع البترول صعدا فى علاقة طردية موجبة ، حركة ودخلا ، عمقاً واتساعاً ، لا سيما

(١) جمال حمدان ، بترول العرب ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٦٢ – ١٧٠ .

بعد معركة التأميم التى نقلت القناة إلى السيادة والملكية المصرية المطلقة فبدأت معها مشروعات التوسيع الطموح التى استهدفت مضاعفة طاقة القناة إلى أقصى حد ممكن .

ولقد جاءت حركة البترول المتسارعة لتعطى القناة بطبيعة الحال دفعة عظمى جديدة ، جددت شبابها مرة أخرى ، وجعلت منها لأول مرة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومى ، بحيث يمكن القول إنها أصبحت بمثابة واد آخر مصغر أضيف إلى الوادى الأخضر . إن يكن النيل ، بعبارة أخرى ، شريان مصر ، فقد أصبحت القناة وريدها . وبالتالى - نحن نخلص - فإن تكن القناة عنق مصر استراتيچيا ، فقد أصبحت كذلك حبل الوريد اقتصاديا . وتلك فى مجملها بلا زيادة ولا نقصان هى مكانة القناة ومكانها فى كيان مصر فى السلم وفى الحرب .

ورغم تعاظم دور القناة ودخلها المطرد ، إلا أنه للأسف أخذ يتضاء ل نسبياً إذا ماقورن بمجمل تدفق عائدات وأرباح بترول الخليج ، وذلك كنتيجة لتغير العلاقة بين القناة والخليج . وقد تزايد هذا الاتجاه مع الطفرة الهائلة ثم المذهلة فى تدفق بترول الخليج ، ثم أكثر من ذلك فى تدفق عائداته ودخوله . وقد وصل هذا الوضع إلى أقصاه بعد حرب أكتوبر التى دفعت بأسعار البترول إلى آفاق لم تكن متصورة قط من قبل . ولم يعد هناك الآن تناسب أو مجال للمقارنة بين دخل القناة المحدود الذى لا يتعدى سقفه المليار وبعض المليار دولار مؤخراً ، وبين دخل بترول الخليج بأرقامه الفلكية التى تدور الآن حول مئات البلايين من الدولارات .

أما موقع القناة التقليدى والراهن من الدورة الدموية للبترول فى العالم بالتفصيل فتوضحه مجموعة الحقائق والأرقام الآتية : فى ١٩٧٣ بلغ إنتاج الشرق الأوسط حول الخليج أكثر من ٧٠٠ مليون طن تمثل نحو ٣٧٪ من الإنتاج العالمى ، ونحو ٤٣٪ من الصادر العالمى . أما عن استهلاك أوروبا الغربية من البترول ، الذى وصل فى ١٩٧٠ إلى نحو ٥٩٠ مليون طن ، فإن حوالى ٣٥٠ مليون طن منها أى زهاء النصف (٤٦٪) أتى من الخليج العربى . أما عن القناة ، ففى آخر عام قبل إغلاقها ، أى فى ١٩٦٦ ، كان ٩٥٪ من البترول المنقول عبرها يأتى من الخليج العربى ، بينما ذهب ٩٢٪ من بترول القناة إلى أوروبا الغربية وحدها ، والباقى إلى الولايات المتحدة وكندا ، وفى الوقت نفسه قدم البترول ٧٣٪ من إيرادات القناة .

فى أبسط صيغة تخطيطية إذن ، تتحدد استراتيچية المواقع الحاسمة فى جغرافية البترول فى العالم القديم فى مثلثين أساسيين ، واحد للإنتاج والاستهلاك ، وآخر للاستهلاك والنقل . فالأول رؤوسه الخليج العربى كقطب الاحتياطى والإنتاج والصادر ، ثم أوروبا الغربية من ناحية كقطب الاستهلاك الأساسى لبترول الشرق

الأوسط ، وأخيراً اليابان من الناحية الأخرى كقطب الاستهلاك الثانى . أما المثلث الآخر فرؤوسه قناة السويس كمركز النقل الأول ، ثم أوروبا فاليابان . فإذا جمعنا المثلثين معاً فانهما يندغمان فى شكل معين أو شبه منحرف تقريباً أطرافه هى رباعية اليابان - الخليج - القناة - أوروبا الغربية . وتلك هى الدائرة الكهربائية الأساسية لحركة البترول فى نصف الكرة الشرقى .

بهذا الهيكل الأساسى فى الذهن ، يمكننا الآن أن نفهم كل التطورات التى تعرضت لها القناة فى السنوات الأخيرة وعلاقات التنافس أو التوازن المحيطة بها . فالقناة طريق ، وكل طريق فهو موقع ، وكل موقع فهو نسبى ، وكل نسبى فهو متغير . وذلك بالدقة صميم الموقف ومفتاحه . فكل طريق جغرافى جديد أو بديل ، وكل وسيلة تكنولوجية جديدة لنقل البترول ، وكل تغيير فى توزيع حقول إنتاج أو أسواق استهلاك البترول ، فضلا عن كل بديل مستحدث للبترول نفسه ، أو بعبارة شاملة كل تغيير فى جغرافية النقل والإنتاج والاستهلاك ، يعد بمثابة متغيرات تنعكس آثارها مباشرة على القناة إن سلباً أو إيجاباً ، وتعيد تقييمها إلى حد أو آخر ، بل ويمكن نظرياً أن تنتهى إلى عملية أسر نقلى خطيرة . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نحصر التحديات الرئيسية التى تواجه القناة فى ثلاث : متغيرات البترول، الأنابيب ، الناقلات العملاقة .

التحديات الثلاثة

متغيرات البترول

أول ملاحظة هامة هنا هى أن قيمة الإنتاج والإستهلاك بالنسبة للقناة تتحدد أساساً بموقعها شرقاً أو غرباً، فالقيمة كل القيمة هى لكل إنتاج يقع شرق القناة (الخليج العربى) ولكل استهلاك يقع غربها (أوروبا الغربية)، بينما لا قيمة تقريباً أو إطلاقاً لكل إنتاج يقع غرب القناة (المغرب العربى وغرب إفريقيا) ولكل إستهلاك يقع شرقها (اليابان). ولما كان صادر الخليج العربى يكاد يتوزع بالتنصيف ما بين شرق القناة (اليابان وآسيا والهادى) وغربها (أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا)، فان موقف القناة ابتداء يأتى بالتقريب عند نقطة التعادل، لا أكثر من أسف ولا أقل.

ثم بعد هذا فإنه كلما زاد أو ظهر إنتاج غرب القناة كلما كان مفقوداً بالنسبة لها، وإن لم يكن بالضرورة مسحوباً منها أو على الأقل محسوباً عليها. وعلى سبيل المثال،فإن الإنتاج فى تلك المناطق غرب القناة، لاسيما فى ليبيا ثم نيجيريا، لم

يطفر طفرته الكبرى إلا بعد إغلاق القناة مباشرة واستفادة منها. ولهذا أيضاً نجد أوروبا الغربية تستمد الآن نحو ثلث وارداتها من شمال إفريقيا ونسبة هامة أخرى من غرب إفريقيا، بينما انخفضت حصة الخليج إلى نحو نصف وارداتها . و على العكس من هذا، كلما زاد الإنتاج شرق القناة كلما كان أفضل، إذ يصبح عميلاً مضافاً إليها.

ولهذا جميعا فإن الأهمية كل الأهمية في دورة البترول بالنسبة للقناة تذهب إلى القطبين الخليج – أوروبا الغربية، وثلاثتها تؤلف معاً بالفعل شريان حركة البترول المحورى.غير أنه للأسف قد نشأ على جانبى هذا المحور، كجناحين منفصلين على يمين القناة وشمالها، تياران أقل حجماً ولكنهما معاً لا يقلان وزناً، ومن ثم يأتيان على حساب القناة ولغير صالحها وهذان هما على الترتيب تيار الخليج – اليابان وتيار إفريقيا الشمالية والغربية – أوروبا الغربية. وللدلالة على جسامة هذه التيارات، يكفى فقط أن نتصور أن التيار الأول مثلاً يشكل خطا متصلاً من الناقلات مابين الخليج واليابان بفاصل قدره ١٠٠ كم بين كل ناقلة وأخرى وذلك طوال الأربع والعشرين ساعة يوميا وعلى مدار أيام السنة جميعاً.

بعد ذلك يلاحظ أنه كلما كانت مناطق الإنتاج فى الشرق وأسواق الاستهلاك فى الغرب أقرب إلى القناة موقعاً ، كلما كان ذلك أفضل لأنها ترتبط حينئذ ارتباطاً حتميا بالقناة، والعكس كلما كانت أبعد . ولهذا فإن من حسن الحظ زيادة الاستهلاك المطردة فى أوروبا الجنوبية، تمييزاً لها عن أوروبا الغربية، أو الواجهة المتوسطية وليس الأطلسية، أو قل رمزاً تريست لا روتردام. فبينما يمكن للأخيرة أن تعتمد على غير الخليج وغير القناة ابتداء من الكاريبى حتى غرب إفريقيا، فإن الأولى لا تجد أفضل منهما ولا بديلاً عنهما. وبالمثل فإن توسع مجال استهلاك بترول الشرق الأوسط وتسويقه فى قلب أوروبا الوسطى والشرقية أخيراً، امتداداً لنشاطه المتعاظم فى أوروبا الجنوبية، ثم تكاثر مد أنابيبه الناقلة من الأخيرة إلى الأولى وبخاصة خطى تريست وجنوه، كل ذلك فى مصلحة القناة.

وفيما عدا هذا يلاحظ أن تكاثر حقول البترول وأحواضه الجديدة فى العالم خاصة فى ألاسكا وكندا وبحر الشمال ، نتيجة الجهود المستميتة التى تبذل للتقليل من الاعتماد على بترول العرب والشرق الأوسط، لا يمكن أن تؤثر كثيراً لا على الموقف التجارى الاحتكارى للمنطقة ولا على حجم حركة النقل فى القناة . فأغلب هذا الإنتاج يذهب إلى الاستهلاك المحلى ولا يتحرك بعيداً ، كما أن زيادة الاستهلاك العالمى المطردة سنويا مستمرة على العموم نحو ٨٪فى المتوسط بحيث

وصل الإنتاج العالمى فى ١٩٧٣ مثلاً إلى ٢٨٤٨ مليون طن، دخل منها فى التجارة الدولية نحو ١٦٣٧ مليوناً تمثل نحو ٥٧٪ من مجموع التجارة البحرية العالمية.

وإذا كانت أزمة الطاقة الراهنة قد دفعت الدول المستهلكة إلى خفض استهلاكها أخيراً بنحو بليونى برميل يوميا لضغط إنفاقها والضغط على سوق أسعار البترول، وكانت الدول المنتجة كذلك قد خفضت إنتاجها حفظاً لثروتها الطبيعية وللأسعار الجديدة وذلك بنسب تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٥٠٪ فى بعض دول الخليج، فتلك جميعاً اتجاهات مؤقتة وعلى المدى القصير وفى جميع الحالات فمهما تكاثرت وانتشرت مناطق الإنتاج فى العالم فسيظل الشرق الأوسط هو مركز الثقل والقناة هى الممر الأساسى.

وأخيراً ومن جهة أخرى، فإن انتشار التصنيع وتقدم المستوى الحضارى والمعيشى والحاجات الاستهلاكية فى العلم الثالث منذ التحرير هو تطور يدعو إلى زيادة الانتاج والاستهلاك العام فى العالم كله، فى الوقود كما فى الخدمات والسلع والمصنوعات وكل هذا يمثل سوقاً متوسعة أمام القناة،كما أن البضائع الجافة ستلعب فى حركتها دوراً متزايداً وهاماً باستمرار واطراد.أما عن بدائل البترول والحديث المتواتر عن البحث عنها فهو، على جديته وخطورته، لا ينتظر أن يؤثر على دور البترول فى المدى القريب، وسيظل البترول «ملكاً» والقناة سيدة الموقف طويلاً، طويلا .

خطر الأنابيب

تتلخص استراتيجية الأنابيب فى أنها اختزال للمسافة.فالمسافة من الخليج إلى المتوسط بطريق السويس تبلغ ٤٥٠٠ ميل، بينما لا يزيد طول التابلاين، أطول أنابيب المشرق العربى، على الألف إلا قليلاً. فهناك على الأقل ٣٥٠٠ ميل وفراً، تترى بعدها سلسلة من الوفورات الاقتصادية المترابطة : فى عدد الناقلات عبر المتوسط، فى عدد رحلات الناقلة، فى النفقات الأولية والصيانة والتشغيل..إلخ.

وإذا كانت تلك هى نقاط القوة فى الأنابيب، فإن ضعفها يكمن فى قلة المرونة بسبب ثباتها كما أنها تتعرض لخطر التوقف فى فترات الأزمات السياسية نتيجة لوقف الضخ أو للنسف.كذلك فرغم أن رسوم المرور فى الأنابيب بدأت أقل منها فى

القناة كثيراً، إلا أنها أخذت تتصاعد على أساس مبدأ المثل حتى أصبح الفارق ضئيلاً، ولهذا فميزة الأنابيب على القناة هى،على عكس الشائع، أقل ما تكون فى عنصر الرسوم.وعموماً يقدر مجمل الوفورات الاقتصادية للنقل بالأنابيب مقارنة بتكاليف القناة بنحو الثلث أو يزيد قليلاً.ومن الواضح فى المحصلة النهائية وإلى هذا المدى أن كفة الأنابيب لا شك ترجح كفة القناة .

وإلى ما قبل إغلاق قناة السويس، كانت أنابيب المشرق العربى تؤلف تقليديا مروحة تنتهى فى الشام،شبكة العراق أقدمها،وتابلاين السعودية أحدثها، وكلها يعمل غالباً بكامل طاقته، (توقف الضخ فى التابلاين حينا ما لأسباب خاصة).وتبلغ طاقة أنابيب العراق ٥٥ مليون طن، والتابلاين ٢٥ مليوناً، فالمجموع ٨٠ مليوناً، أى ما يعادل أكثر من ثلث تصريف القناة قبل إغلاقها (٢٠٦ ملايين طن).وإذا كانت الأنابيب بهذا منافساً للقناة لا شك فيه فإن اليد العليا تظل للقناة ، بل كثيرا ما عمل التابلاين بالذات بأقل من كامل طاقته، وذلك تحت منافسة القناة. وعلى أية حال فإن إنتاج الشرق الأوسط من الضخامة بحيث تستوعب حركته كل طاقة القناة والأنابيب جميعاً دون مزاحمة أو منافسة خطيرة.

أما عن مشاريع الأنابيب الجديدة، فلقد كانت هناك دائماً قائمة دسمة من المشاريع تبعد كلها ببترول الشرق الأوسط عن القناة،ولم تتحقق لأسباب أو أخرى لكنها تكاد تشير إلى نهاية عصر الاندفاع على بناء الأنابيب.فتعدد الدول التى لابد أن تمر بها الأنابيب، والتعارض الكامن أحياناً بين مصالح الإنتاج والمرور بالنسبة لدول إنتاج البترول نفسها، وعدم الاستقرار السياسى فى المنطقة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، وأخطار تدمير الأنابيب أثناء الأزمات السياسية والحروب مع إسرائيل، وكذلك خطر التأميم..إلخ، كل ذلك لم يكن يشجع الشركات الأجنبية على التوسع فى الأنابيب.ومما له مغزاه أن أنبوبا جديداً، باستثناء الخط الإسرائيلى العدو، لم ينشأ منذ مد التابلاين فى الخمسينيات الباكرة وحتى أوائل السبعينيات.

غير أن الموقف انعكس منذ ذلك الوقت نتيجة لتعاظم إنتاج المشرق والخليج من ناحية وتفاقم أزمة الشرق الأوسط من الناحية الأخرى.فمنذ أغلقت قناة السويس بالعدوان اشتدت العودة إلى سياسة الأنابيب بصورة مفاجئة وخطيرة.فقد مدت فى السنوات القليلة الأخيرة ٦ خطوط جديدة، أى ضعف شبكة المشرق التقليدية القديمة .

فهناك أولاً الخط الإيرانى – التركى فى أقصى الشمال وطاقته ٦٠ مليون طن، ثم الخط العراقى–التركى من حقول كركوك، وكلاهما ينتهى إلى البحر المتوسط ثم هناك الخط العراقى الجنوبى إلى الخليج العربى ، وهو أنبوب كركوك – الفاو.

أما الخط الإسرائيلي الذي كان يعتمد أساساً على البترول الإيراني فطاقته ٢٢ مليون طن، يمكن زيادتها إلى ٦٠ مليوناً، ولو أن حركته الفعلية لم تكن ثابتة ولامعروفة بدقة، وعلى أية حال فقد أصبح غير ذي موضوع ولا خطر بعد الثورة الإيرانية.أما سوميد أو الخط المصرى فطاقته ٨٠ مليون طن قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليوناً. وأخيراً وفي أقصى الجنوب يأتي الخط السعودى عبر شبه الجزيرة من حقول الشرق إلى ينبع على البحر الأحمر، بطاقة ٨٠٠ ألف برميل يومياً أى نحو ٤٠ مليون طن سنوياً.

واضح إذن أن شبكة أنابيب المشرق قد توسعت وتفرعت شمالاً وجنوباً على كلا جانبي الشبكة النواة التقليدية القديمة، وبعضها أصبح لأول مرة ينقل بترولا عربياً خارج ممرات عربية، كما أن بعضها الآخر خطوط وطنية تجرى في دولة واحدة لافي عدة دول،كما على الجانب الجنوبي من الشبكة بصفة خاصة وعلى العكس من الجانب الشمالي حيث تسود تماما الخطوط المتعددة الدول وكذلك مسارات النقل غير العربية أخيراً فإن بعضها يصل لأول مرة إلى البحر الأحمر ولو في الطريق إلى المتوسط، وهذه بطبيعة الحال هي الخطوط الجنوبية القصوى.

والواقع أننا نستطيع الآن أن ننظر إلى مجمل شبكة أنابيب المشرق الحالية كشعبتين :رئيسية في الشمال من الخليج إلى المتوسـط مباشرة ، ومعظمها متعدد الدول في مســاراته وبعضها غير عربي المسار و/ أو المخرج، وكلها مفقود لقناة السويس.ثم شعبة ثانوية في الجنوب من الخليج إلى المتوسط عن طريق البحر الأحمر بصورة أو بأخرى، ولكنها إن لم تخدم قناة السويس فإنها تخدم مصر جزئياً على أية حال.وهي تشمل – باستثناء الخط الإسرائيلي – خط الفاو جنوب العراق ثم خط ينبع السعودى ثم سوميد المصرى. والأخيران يعدان بمثابة أنابيب مترابطة من الوجهة العملية حيث يكمل بعضهما الآخر عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر فمصر.

تلك هي كثافة ونمط شبكة الأنابيب الحالية، المهم فيها أنها كما تكثفت وتضاعفت خطوطاً، تضخمت طاقتها النقلية تضخما محسوباً على قناة السويس بالضرورة ومسحوباً منها بالقوة. فمجمل طاقة الشبكة الحالية قديمها وحديثها لايقل عن ٣٢٠ مليون طن سنوياً، وقد يتجاوز ٣٥٠ مليوناً.وهذا يعادل نحو مرة ونصف مرة أقصى طاقة قناة السويس البترولية قبل إغلاقها سنة ١٩٦٦ (٢٠٦ ملايين طن) وأربعة أمثال طاقتها الراهنة مؤخراً في ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن). وذلك أيضاً ما يعادل نحو نصف صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غرباً، أو أخيراً ما يناهز كمية البترول المنقولة بطريق الرأس حالياً. ولما كانت صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غرباً لا تعدو نصف إنتاجه، حيث يذهب النصف الآخر شرقاً، فإن هذا لا يترك للقناة مستقبلاً أكثر من ربع صادرات المنطقة كحد أقصى.

ولا جدال في أن هذا يشير إلى خطورة المنافسة، كما أن الوضع كله يثير قضية المنافسة بين البر والبحر، أو الصراع بين الطريق البرى والطريق البحرى. فلقد كانت هناك دائماً طوال التاريخ علاقة عكسية بين الطريقين فيما يخص تجارة المرور حول الجزيرة العربية وعلى جانبيها: طريق الخليج - الهلال الخصيب، وطريق البحر الأحمر - مصر وأنابيب المشرق المعاصرة إن هي إلا إحياء جديد «لأوفر لاندروت» وترجمة عصرية بترولية لطرق القوافل القديمة وهذا كله يشير إلى أن قدراً ما من التنسيق العربى في إطار التضامن القومى مطلوب لحفظ التوازن وحسن توزيع الأدوار.

الناقلات العملاقة

وعلى أنه إذا كانت الأنابيب قد ظلت الخطر الذى يمكن أن يهدد القناة، بينما أن الناقلات هى نقطة قوتها وعميلها الطبيعى، فقد انقلب الوضع منذ الستينيات، ولم يعد الخطر يكمن في الأنابيب بقدر ما يتمثل في الناقلات ولقد كانت القاعدة الأصولية والتقليدية هي أن القناة ضابط نمو الناقلات حجماً وأبعاداً، وليس العكس.فكانت الناقلات تبنى بمقاسات ومواصفات وغاطس تتحدد كلها تبعاً لإمكانية عبور القناة.ولكن متغيراً جديداً وخطيراً طرأ على الموقف هو الناقلات العملاقة أو الماموث، تلك «الأنابيب العائمة» المتحركة التى تكمل الأنابيب الأرضية وتتكامل معها في سلسلة مترابطة عبر البحر.

ولقد أتى زحف الناقلات الضخمة في البداية وئيداً ولكن أكيداً خلال الخمسينيات، ثم انطلق فجأة بصورة انفجارية في الستينيات، وأصبح الاتجاه العالمى الكاسح والموجة الجارفة في السبعينيات، بحيث لم يعد شك في أن الناقلات العملاقة قد جاءت لتبقى، تهدد بأن تنسخ إلى حد بعيد الناقلات الصغيرة والمتوسطة (الناقلة حمولة ٢٠٠ ألف طن مثلاً تبتلع حمولة ٢٠ ناقلة فئة ١٠ر٠٠٠ طن وتكاد تلغى الحاجة إليها)، وتوشك أن تصير «موضة» العصر بل علامة عصر ومعلم حضارة وحتم المستقبل.وفي هذا التطور الثورى كان لإغلاق القناة ١٩٦٧ بالتحديد فعل الزناد، فهو الذى دفع إليه كما مكن له.

حتى الخمسينيات مثلاً، كان متوسط حمولة الناقلة العادية بضعة أو عدة آلاف، ثم في الستينيات ارتفعت إلى بضعة أو عدة عشرات من الآلاف وهي الآن في السبعينيات تدور حول بضعة أو عدة مئات من الآلاف .ففي ١٩٦٠ كانت حمولة الناقلات فئة +١٠ر٠٠٠ طن تعادل ٦٠٪ من حمولة كل الناقلات العابرة في قناة السويس.أما اليوم فقد تكاثرت الناقلات فئات ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ألف طن، وكل يوم تتزايد نسبها في الأسطول العالمى عدداً وحمولة، بينما توجد تحت البناء

ناقلات فئات ثلث ونصف المليون، كما قد لا يكون بعيداً اليوم الذى تدشن فيه أول ناقلة مليونية (؟).

وعلى سبيل المثال، فقبل ١٩٦٧ كانت نسبة حمولة الناقلات فئة + ٨٠ر٠٠٠ لاتتجاوز ٤٪ من المجموع، ولكنها فى ١٩٧٣ وصلت إلى ٤٧٪. كذلك الناقلات حمولة + ٢٠٠ر٠٠٠ بلغت فى ١٩٦٨ نحو ٧ر٠٪ فقط من المجموع ارتفعت إلى ١١٪ فإلى ١٦٪ ثم إلى ٣١٪ ما بين ١٩٧١، ١٩٧٣. وفى آخر عام ١٩٧٣ سجلت اللويدز أن بالعالم ٣٦٢ ناقلة حمولة ٢٠٠-٤٠٠ ألف طن أو أكثر،بينما كانت قائمة الناقلات التى تحت الطلب والبناء هى ٣١٧ ناقلة فئة ٢٠٠-٣٠٠ ألف بنسبة ٦٦٪، ٩٩ ناقلة فئة ٣٠٠-٤٠٠ ألف بنسبة ٢٠٪، ٦٦ناقلة فئة + ٤٠٠ ألف بنسبة ١٤٪ أى أن الاتجاه العالمى كان إلى الناقلات العملاقة لا شك، مع تركيز ملحوظ حول شريحة ٢٠٠-٣٠٠ ألف طن . إنه ميكانيزم السلم الصاعد escalator وتصاعد فى التصاعد بلا توقف أو حدود.

بل إلى حدود! فكما أن للناقلات العملاقة نقاط قوتها، فقد ثبت أن لها نقاط ضعفها التى تتزايد باطراد بعد حد معين.والمرونة نقطة قوة واضحة فى الناقلات، فلها حرية الحركة من تغيير المسار وسرعة تتبع طلبات السوق عرضاً وطلباً والتلاؤم مع مقتضيات المنافسة..إلخ. ولها من الناحية السياسية ضمان الأمن، فمن وجهة نظر الشركات الأجنبية يكاد «أسطول الناقلات يكون الشيء الوحيد الذى لايمكن للدول المنتجة أن تؤممه» ! ولكن نقطة القوة الكبرى والحاسمة هى يقيناً الناحية الاقتصادية، أى تكلفة النقل. ذلك أنه كلما زاد حجم الناقلة، كلما قلت تكلفة البناء بالنسبة للطن، وكذلك تكلفة التشغيل، ومن ثم فى النهاية تكلفة النقل.وقد وصل هذا الانخفاض إلى حد أن تكاليف نقل الطن بالناقلات العملاقة عن طريق الرأس أصبحت أقل من تكاليف نقله بالناقلات الصغيرة عن طريق السويس، بل حتى لو لم تفرض على الأخيرة أى رسوم مرور على الإطلاق.

وهذا هو الخطير فى الأمر. فرغم فارق المسافة الضخم الذى كان يعطى الأولوية المطلقة للقناة، انقلب الموقف رأساً على عقب. ومعنى هذا أنه بعد أن كان عامل المسافة يحدد التكلفة، تغلبت التكلفة على عامل المسافة، أى التكنولوچيا على الجغرافيا. وفى النتيجة ورث الرأس تيار بترول الخليج الذاهب غرباً إلى أوروبا، فبلغت كمية البترول المنقول بطريقه إلى أوروبا ٢٦٠ مليون طن فى ١٩٧٠، ارتفعت إلى أكثر من ٣٠٠ مليون فى ١٩٧٣ أو بعدها (وهذا، بالمناسبة، يعادل نحو ضعف الرقم القياسى لبترول القناة قبل إغلاقها).

من الناحية الأخرى، هناك نقاط الضعف. فبعض ما تكسبه الناقلات العملاقة

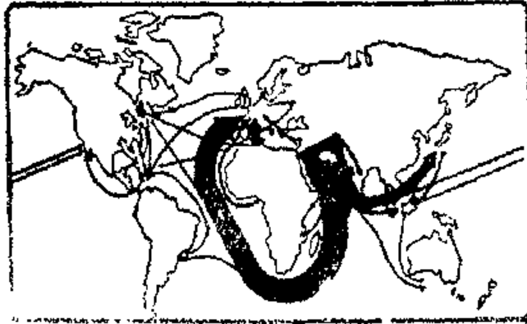
من مرونة في البحر، تفقده حين تقترب من اليابس. فعدد الموانيء، ومن باب أولى عدد الأحواض الجافة، الصالح لاستقبالها في العالم عمقاً واتساعاً وتجهيزاً قليل للغاية، الأمر الذى يحد من حريتها في الحركة ويستلزم إنشاءات هندسية معقدة وإنفاقات أولية ضخمة تضاعف من حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة فتخفض من هامش الربح النهائي. حتى بعض المضايق والممرات البحرية الطبيعية كمضيق ملقا والقنال الإنجليزي، ودعك من الموانيء نفسها، لا تكاد تصلح للناقلات العملاقة بغاطسها الكبير. والموانيء نفسها، وهي تقليدياً تعاني من مشكلة المكان وضيق المساحة خاصة إذا احتضنتها الجبال، لا تجد متسعاً لتخزين كميات البترول الهائلة التي يمكن أن تجلبها الناقلات العملاقة.

وحتى في البحر نفسه، فإن المشكلة ليست بالهينة : فأخطار الملاحة والحوادث قائمة، لاسيما في قطاعات المحيط الخطرة، بكل ما تعنى من خسائر مادية جسيمة فضلاً عن أخطار التلوث الرهيبة – تذكر غرق الناقلة تورى كينيون – الأمر الذى يرفع رسوم التأمين البحرى بدورها أيضاً إلى درجة مانعة. وقبل هذا كله فإن الإنفاقات الرأسمالية الإبتدائية في إنشاء الناقلات العملاقة باهظة للغاية وتبتلع استثمارات ضخمة. والأهم من ذلك، أخيراً ، أنه بعد نقطة معينة – حوالي علامة ربع المليون – تزداد تكاليف البناء والتشغيل والصيانة بمعدلات غير متناسبة مع وفوراتها الحدية بحيث تتضاء ل أو تتلاشى المنفعة الحدية لوفورات الحجم.

وهذا كله ما يفسر بلا شك التطورات العكسية التي طرأت مؤخراً على عالم الناقلات العملاقة.فلأول مرة وفي الفترة الأخيرة قلت طلبات بناء الناقلات الجديدة حمولة ١٥٠ ألف، ٢٠٠ ألف طن وأكثر، بينما عادت إلى الزيادة طلبات بناء الناقلات الأصغر حجماً.وخلال ١٩٧٤ لم تتلق ترسانات بناء الناقلات في اليابان أي طلب جديد على الناقلات حمولة ٢٠٠ ألف طن فأكثر، بل وباتت تشكو نقصاً حاداً في طلبات البناء الجديدة. أكثر من هذا فلأول مرة تعرف الناقلات العملاقة البطالة الحقيقية. فبعد أزمة الطاقة الأخيرة ورفع أسعار البترول فخفض الاستهلاك في الغرب فالإنتاج في الشرق الأوسط، وجدت أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ ثم ١٠٠ ناقلة عملاقة نفسها في البحر عاطلة بلا عمل .وأخيراً جداً، وبعد تزايد كساد سوق الناقلات العملاقة ثم قرار إعادة فتح قناة السويس، أعلن في صناعة السفن إلغاء بناء ٣٦٥ ناقلة ضخمة مجموع حمولتها الكلي أكثر من ٩ ملايين طن. لقد انفجرت أخيراً فيما يبدو، كما قال أحدهم، «فقاعة الناقلات العملاقة»، وإن ظلت بطبيعة الحال خطراً له وزنه.



شكل رقم ٢٦ - إنقلاب النقل بعد إغلاق القناة
الخريطة العليا لنمط توزيع وحركة البترول قبل الاغلاق ،
والخريطة السفلى تعكس تحول تيار البترول إلى طريق رأس الرجاء الصالح



بين الاغلاق واعادة الفتح

منذ أغلقها العدوان الإسرائيلى الغادر فى يونيو، تعرضت القناة لحملات ومؤامرات ضارية وسفيهة، بالفعل وبالقول وبالصمت خططت، تستهدف النيل منها والتقليل من قيمتها وتحويل شرايين الحياة عنها بل وإهالة تراب النسيان ·والصحراء إن أمكن) عليها إلى الأبد نعم، وأد القناة حتى الردم، ذلك هو حلم المنى عند أعداء مصر. (أليس ذلك – جزئياً – معنى ما فعله العدو الإسرائيلى حين رمى بسده الحجرى المسلح عبر القناة عند الدفرسوار ؟)

ولقد تصاعدت واستشرت فى السنوات الأخيرة حملات الأعداء على قناتنا فى الخارج، وانهالت النبوءات السوداء عليها وعلى مستقبلها، حتى ليوشك من كان يطالع أو يتابع ما يكتب عنها أن يظن أنها قد تحولت إلى حفائر أو حفريات أو إلى نوع ما جديد من الآثار البحرية. ولم يكد يبقى سوى صيحة «أغلقوا القناة!» على غرار صيحة «اهدموا السد» وهكذا : هدم السد هنا، وردم القناة هناك، ذلك هو القاسم المشترك بين أعداء مصر واللحن الدال (اللايتموتيف) عليهم فى الداخل والخارج، فى السياسة والاقتصاد ولعلها أكثر من مصادفة أن ترتبط القناة والسد فى ضمير الأعداء الأسود مثلما ترابطا من قبل فى ضمير أمتنا الصامدة فى مرحلة النضال والصراع السياسى.وللحقيقة والتاريخ ، فليس جديداً أن تتعرض القناة لحملات التشكيك والتشويه . غير أن هذه النغمة لم تبدأ إلا فجأة منذ التأميم وبعد أن «ضاعت» على الاستعمار وانتقلت إلى ملكية الوطن الأب . فما أكثر ما كتب فيما بين حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ عن الأخطار العديدة التى تتهدد مستقبل القناة ، والتى كذبتها التجربة الواقعية بعد ذلك بصورة سافرة وساخرة . وبعد أن كان الاستعمار على استعداد لأن يفعل أى شىء ، بما فى ذلك حتى الذهاب إلى الحرب ، لكى يدافع عن القناة المغتصبة ويدعم موقفها وقبضته عليها ويؤكد حيويتها الفائقة لمصالح الغرب و «العالم الحر» المزعوم ، أصبح لا يكاد يبالى بها بل ويحاربها خفية وعلناً ويتمنى لها سوء المصير.

على أن حملة الكراهية على القناة هذه اتخذت أبعاداً مختلفة تماماً وخطيرة جداً منذ عدوان يونيو الذى شلها لثانى مرة خلال عقد واحد تقريباً ولنحو ثمانى سنوات متصلة لأول مرة فى تاريخ القناة حتى أصبحت خلالها بالفعل مجرد ترعة آسنة راكدة ولا نقول قطعة من «الطبيعة الميتة» . ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن الصهيونية العالمية وإسرائيل ، بجانب الإمبريالية العالمية ولكن أكثر منها ، هى التى

كانت ومازالت تقف خلف هذه الحملة المسعورة وهى التى تقودها وتغذيها . ومن الناحية الأخرى كان هناك من المحايدين أو حتى الأصدقاء من يتخوفون على مستقبل القناة ، ويشفقون ألا تعود إلى سابق مكانتها بعد إعادة فتحها ، أو على الأقل فإنها فى رأيهم لن تستعيدها بسهولة ودون معركة قاسية ومريرة .

وآخرون ، من أصحاب السفن خاصة ، كانوا يعتقدون أو يروجون أنها لن تعود إلى حجمها السابق فى التجارة الدولية أو تنجح النجاح الكبير الذى تريده مصر . فعلى سبيل المثال ، كتب مايكل بيلر فى التايمز فى بداية ١٩٧٥ مقالا بعنوان «مستقبل قناة السويس» افتتحه بتساؤله «هل حقاً سيتم فتح قناة السويس أمام الملاحة فى العام الحالى ؟ وإذا فتحت ، فما هو حجم العمل الذى ستقوم به ؟» ، ثم أجاب على نفسه قائلاً «إن أصحاب السفن يشعرون بالشك إزاء هاتين المسألتين ، بل إن بعضهم يعتقدون أنها سوف تفشل تجارياً ، ولن تصبح منجماً للذهب كما تأمل مصر» . وإذا كان الواقع قد تولى الرد الحاسم، فقد ظل هناك من يشكك أو يتحفظ . فمثلا ، يلزم معظم المراقبين فى الولايات المتحدة الحذر والتحفظ فى التنبؤ بمدى آثار إعادة فتح القناة على التجارة الدولية ، وتكهنوا بأن بترول الخليج المتجه غرباً بالذات سيستمر فى التحرك عن طريق رأس الرجاء الصالح .

فهل صحيح ذلك كله أو بعضه ؟ هل القناة حقاً فى خطر ، أى خطر أو فقدت إلى أى أمد أى قدر من دورها كما يرجف الأعداء ؟ أتجاوزتها المتغيرات الدولية فى الچيوستراتيچية العالمية بعد أن كانت واسطة العقد بل قطب الجاذبية فيها وضابط إيقاعها الحاكم والمتحكم ؟ والبترول ، توأم القناة وعميلها الأساسى الذى نشأ وشب ونما تحت وصايتها وفى رعايتها ، هل قد خرج فى النهاية على طاعتها وتجاوزها ليفرض عليها وصايته هو ؟ إن العلاقة بين البترول والقناة هى اقتصادياً وتجارياً علاقة عضوية حتمية كتلك التى كانت بين القناة والسد نضالياً وسياسياً ، فهل تعود كما كانت ؟ ، وهل تعود هى لتحتل مكان الصدارة فى الملاحة العالمية والتجارة البحرية الدولية مثلما فعلت باستمرار ؟

لابد أن ندرك أولا وبلا أوهام أن هناك الآن فى العالم من قد أصبحت لهم مصلحة مكتسبة ، إن لم نقل موروثة ، فى تجميد بل ووأد القناة إلى الأبد . أى أنهم أعداء طبيعيون ، وافدون أو تقليديون ، للقناة . ولئن كان من مصلحة العالم كله ، كما كان من مصلحة مصر ، أن تعود القناة بأسرع وقت وبأقصى كفاءة . فقد برزت فى ظل الظروف المؤقتة الماضية مجموعة جديدة قوية ومؤثرة من المصالح المكتسبة تجد مصلحتها ضد القناة . وعلى المستوى الاقتصادى البحت ، أى

الصناعة والتجارة والنقل ، يمكن أن نحصر ثلاث فئات من المصالح لم تكن تريد أو يهمها فتح القناة .

أولا ، رجال صناعة السفن العالمية ، فهم يفضلون بقاء ها مغلقة لأن فتحها سيؤدى على المدى القصير إلى تقليل أرباحهم بدلا من زيادتها ، لأن طريق القناة الأقصر سيحتاج إلى عدد أقل من الناقلات الضخمة لنقل نفس الكمية من بترول التجارة الدولية ، أى أن هذا سيؤدى فجأة أو بالتدريج إلى بطالة حادة فى الناقلات التى أصبحت تعانى من قبل من فائض كبير . أما على المدى البعيد فلم يكن يهم بالنسبة لمعظم السفن أن تفتح القناة أو لا تفتح ، لأن بوسعها كما فعلت من قبل أن تدبر طاقات الشحن وخدماته التى تناسب كلتا الحالتين .

ثم هناك ، ثانياً ، أصحاب الناقلات المستقلة ، وأغلبهم من الأفراد المليونيرات ، فهؤلاء تمثل القناة بالنسبة لهم تهديداً أكثر من شىء يبشر بالخير . أما عن شركات البترول العالمية الكبرى التى تعتبر مسئولة فعلا عن تسيير الناقلات ، فالأمر كله يتوقف عندهم على النفقات والتكاليف النسبية .

ثالثاً ، وأخيراً ، هناك رجال صناعة بناء السفن ، خاصة فى اليابان والسويد وسائر دول غرب أوروبا، حيث توضع استثمارات بليونية فى بناء الناقلات العملاقة. عودة القناة تؤدى حتما وتلقائيا إلى خفض الطلب عليهم ، فخفض أو توقف الإنتاج لديهم ، وبالتالى خسائر رأسمالية فادحة .

القناة والناقلات

أما القناة فقد أدركت منذ البداية معنى التحدى وقبلته - ولم يكن لها بد من أن تقبله - على الفور ، وذلك بتجديد شبابها ، أعنى بالتوسيع والتعميق ، توسيع القطاع وتعميق الغاطس . هكذا توالت المشروعات المتتابعة والطموح التى بدأت بعد إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ والتى توجها مشروع ناصر . وهكذا أيضا باتت القناة تنمو مع الناقلات بعد أن كانت هذه هى التى تنمو معها . وبعد أن كانت الناقلات تحبو فى رعاية القناة ، شبت عن الطوق فدخلتا معاً فى سباق عنيف . ففى ١٩٦٠ أمكن للناقلات حمولة ٤٥ ألف طن أن تعبر القناة ، بعد أن كان الحد الأقصى ٣٥ ألفاً فقط . وفى أوائل ١٩٦٢ استقبلت القناة أكبر ناقلة فى العالم تم بناؤها حتى ذلك الوقت .

أما مشروع ناصر فكان هدفه عبور الناقلات حمولة ٧٠ ألف طن ، مع ازدواج القناة بحيث تتضاعف الحركة فيها إلى عملية ذات اتجاهين . وكان المشروع قد

قطع شوطا طيبا بالفعل حين أتى عدوان ١٩٦٧ الغادر لا ليغلق القناة ويوقف كل شيء فقط ، ولكن كذلك ليبتر علاقة الارتباط بين القناة والناقلات وليضع نقطة افتراق خطيرة بينهما .

ذلك أنه منذ جثم العدوان الإسرائيلي على المنطقة مرت مياه كثيرة في القناة – ولا سفن على الاطلاق. وفي الأثناء ، كان الخطر الأصغر والمباشر الذي استجد هو أنه حتى تلك الفئة من الناقلات التي كان يمكنها أن تعبر القناة بتلك السعة (– ٧٠ ألف طن) كانت في طريقها إلى الانقراض أو الانسحاب من حركة القناة . فالمقدر أن نصفها على الأقل كان قد تجاوز عمره الافتراضي ولن يجدد بدله ، وفي غضون ٧ سنوات من تاريخه سينتهي أجله أو يحال إلى الملاحة الساحلية أو «التخريد» . ومعنى هذا أنه ما لم يتم توسيع القناة فإنها حتى بعد الفتح كانت ستفقد حتما حتى هذه الحركة البترولية المحدودة ، وبالنسبة نفسها سوف تنخفض إيرادات القناة فعليا ، فضلا عن أن تتحول هي إلى قناة «للفوارغ والنواشف» (البضائع الجافة) ، فتفقد بذلك كل مغزاها ودورها البترولي الحقيقي . أي أن المزيد من التوسع أمر حتمي وضرورة بقائية بحتة على أية حال .

هذا عن الخطر الأصغر أو الأول ، غير أن هناك الخطر الأكبر أو الآخر . فقد انحدرت الملاحة البحرية برمتها وعلى رأسها البترول إلى طريق الرأس في الجنوب. وانطلق مد تضخم الناقلات العملاقة – وقد تحررت من ضبط أو تحكم عنق زجاجة القناة مثلما ساعدتها إمكانيات وإنجازات التكنولوچيا المذهلة – انطلق بصورة جارفة ، نكاد نقول متوحشة ، لكي تتناسب مع اقتصاديات الرحلة الجديدة المضاعفة ، إلى أن وصلنا الآن إلى وضع جديد في هندسة السفن تبنى فيه الناقلات لا لكي تعبر القناة ولكن لكي لا تعبر القناة ، وتفصل فيه على «مقاس» رأس الرجاء لا على مقياس قناة السويس .

فبعد أن كانت الناقلات التي يمكنها عبور القناة بكامل حمولتها تمثل ٧٤٪ من حمولة الأسطول العالمي، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٧٪ في ١٩٧٥ وإلى ٢٣٪ في ١٩٧٦ ، قدر أنها ستنخفض بدورها إلى ٥ر١٨٪ في ١٩٨٠ . وكان المقدر أن خمس أسطول الناقلات العالمي هو الذي يستطيع حتى ذلك التاريخ أن يستخدم القناة وهو محمل حمولة كاملة ، كما أن أقل من نصف هذه السفن هي وحدها التي كانت تعد مناسبة وقادرة على استخدامها . لقد أصبحت ناقلة تلك المرحلة السائدة ناقلة «محيطية» وليس من أسف «قنالية» ، وعاد نمط جغرافية نقل العصور الوسطى إلا أنه في صورة عصرية بالغة الحداثة تتفق مع قمة تكنولوچيا القرن العشرين .

والسؤال الآن : ما مغزى هذا التطور الخطير ؟ هل قد شبت الناقلات نهائيا عن وصاية القناة أو شقت عصا الطاعة عليها إلى الأبد ؟ أهو إنذار بدورة جديدة وقاضية من الأسر النقلى ؟ هل انتقل الموقف من منافسة ، متكافئة على أية حال ، بين القناة والأنابيب إلى صراع قاصم ومدمر بين القناة والناقلات أو بين طريق السويس وطريق الرأس ؟ لقد رأينا كيف هزت الأسلحة النووية قيمة القناة بعض الشىء من الناحية الاستراتيچية العسكرية البحتة ، فهل هزت الناقلات العملاقة بدورها قيمتها التجارية والملاحية ؟ إن تكن الأولى ، فهى لصالح الوطن ، لصالح الأمن المصرى ، أما الثانية فلا يمكن إلا أن تكون خطراً داهماً على الاقتصاد المصرى . بصيغة أخرى ، هل الناقلات العملاقة هى ملاحياً بمثابة صواريخ النقل البحرى الذرية ، يمكن أن تفعل بالقناة اقتصادياً ما فعلت تلك بها استراتيچياً ؟ لقد خلقت البواخر التجارية والبوارج الحربية قيمة القناة على مستوى الاقتصاد والاستراتيچية على الترتيب ، فهل تخنقها الآن الناقلات العملاقة والصواريخ النووية على الترتيب نفسه ؟ أفتكون القناة التى غذتها ثورة الانقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر ، ضحية الثورة التكنولوچية فى القرن العشرين ؟

بصيغة أخيرة ، إذا كانت جزيرة الفحم مهد الانقلاب الصناعى وبناءة السفن وسيدة البحار فى القرن الماضى ، بريطانيا ، هى بغض النظر عن الدافع والأسلوب أكبر دفعة وعميل للقناة ، فهل تكون نظيرتها ونقيضتها ووريثها «بريطانيا الشرق الأقصى» ، اليابان التى أصبحت القوة الاقتصادية الثالثة فى عالم اليوم ومهد صناعة الناقلات العملاقة وصاحبة أكبر ترسانة لها فى العالم ، هل تكون ، دون قصد بالطبع، عاملا فى دفع القناة إلى الخلف وسلبها الكثير من قيمتها لحساب الطريق والطريقة الجديدة ؟

أيا ما كان فى هذه الأسئلة من حقائق أو أوهام أو من مبالغات أو ظلال ، فإن رد مصر عليها جاء عملياً ، هادئاً ، مخططاً ، وواثقاً . فمصر ، التى تعرف ربما أكثر من أى بلد آخر أن المكان هو المكانة وأن المنزل هو المنزلة ، اختارت أن تتصدى لكل التحديات والأخطار فى معركة واحدة وشاملة - ولم لا ؟ - بمبارزة تخوضها بكلتا يديها وبسيفين فى وقت واحد ، بالأنابيب وبالقناة ، وضد الشمال وضد الجنوب. فقد قررت من حيث المبدأ أن تجابه تحدى الناقلات العملاقة بتوسيع القناة إلى الحد الاقتصادى الأمثل الذى يستعيد معظمها ، ولكن ليس بالضرورة كلها ، حاليا ومستقبلا . ولكن لما كان هذا البرنامج يستغرق سنوات ، فقد رأت أيضاً مد أنبوب بين السويس والاسكندرية - سوميد - ينوب أولا عن القناة ريثما

تفتح فعلا ، ثم يستوعب قبل فتحها وبعده كل ما عسى يعجز من الناقلات العملاقة عن المرور فيها وبهذا وبذاك تجمع مصر أولا بين منطق القناة والأنابيب أو الطريق البحرى والبرى معاً ولأول مرة ، وترد ثانيا على التحديات بنفس سلاحها وتحول الداء نفسه إلى دواء .

ولقد يتساء ل البعض ، كما حدث بالفعل ، عما إذا كان هذا الجمع يعنى نوعا من الثنائية أو الازدواجية ، يجعل من الأنبوب منافساً أو بديلاً للقناة ، ومن ثم ينطوى على اعتراف ضمنى باهتزاز قوة الأخيرة . وآخرون تساء لوا عما إذا لم يكن هذا الأسلوب يحل مشكلة منافسة الأنابيب بطريقة تشبه طريقة شركات السكك الحديدية حين كانت تواجه منافسة السيارات بأن تشتريها ، فلقد يضمن هذا حياة الشركات ولكنه لا يمنع نهاية القطار المحتومة وربما عجل بها . غير أن الحقيقة أبعد ما تكون عن هذا وذاك . فأولا ، لا تعارض بالضرورة بين القناة والأنبوب ، بل كلاهما يتكامل مع الآخر فى تدعيم الاقتصاد الوطنى دون تناقض أو مزاحمة ، بل من المتصور فوق هذا أن يتضاعف كل منهما يوما ما بحسب حاجة السوق . فالجمع بينهما إذن ليس ازدواجية بل تزاوجا ، وتخصيص لا تعقيم . والأمر كله تكامل دون تفاضل، لا سيما وأنه أيضاً تكامل زمنى متتابع مثلما هو تكامل جغرافى متوازن جيد التوزيع .

سوميد

فأما الأنبوب ، الذى يستمد اسمه من التركيب المزجى لكلمتى السويس والمتوسط ، فليس جديداً بالضبط من حيث المبدأ وإن كان جديداً من حيث المسار والتوجيه . ففى ١٩٥٦ ، بعد أن أغلق العدوان الثلاثى القناة ، تقدم أوناسيس بمشروع لمد أنبوب أو أكثر بقطر ضخم بين السويس وبور سعيد إلى جوار القناة وبمحاذاتها . وكانت الطاقة المقترحة تتراوح بين ٤٥ ، ٥٥ مليون طن سنوياً . أما الفكرة فهى حل مشكلة إغلاق القناة المؤقتة حينئذ ، ثم حل مشكلة الازدحام المتوقع فى حركة القناة مستقبلا . غير أن الاقتراح لأمر ما لم يتحقق ، ورئى الاكتفاء فى ذلك الوقت بتوسيع القناة . (ثمة أخيراً حديث عن أنبوب مماثل لاقتراح أوناسيس مطـروح بالتعاون مع إيران ، ولكن تقرر تأجيله إلى أن يتم استثمار سوميد تماما.)

أما سوميد فهو إذا كان إحياء لفكرة الأنابيب من حيث هى مبدأ ، فإنه يختلف فى الموقع والطاقة . فابتعاداً عن الأخطار العسكرية الكامنة فى منطقة القناة والتى تســببت فى إغلاقها أكثر من مــرة ، فإنه لا يكررها ولا يوازيها بل ينأى عنها إلى

العمق المصرى سعياً إلى مزيد من الأمن ، ولو أن هذا ضاعف المسافة تقريباً ، كذلك فإنه خط مدفون تحت السطح وليس فوقه . من هنا تحدد مساره بالسويس - القاهرة - الأسكندرية أى برؤوس الخليج فالصعيد فالدلتا على الترتيب . ولأن لمصبات الخط ومضخاته ومنشآته طبيعتها وضروراتها الخاصة التى قد تتعارض مع الظروف العمرانية والسكنية فى تلك المدن ، وضمانا أيضا لحرية الحركة ومرونة التخطيط والنمو مستقبلا ، تحدد الموضع الدقيق للخط فى ثلاثتها بالضواحى البعيدة : السخنة - الجيزة - سيدى كرير على الترتيب .

طول الخط ٣٣٦ كم ، أى نحو ضعف طول قناة السويس (١٧٣ كم) . وهو ليس أنبوبا واحدا بل مزدوج من أنبوبين ، طاقة كل منهما ٤٠ مليون طن ، فالمجموع ٨٠ مليونا سنويا ، قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليونا بحسب الحاجة . وهذا الرقم الأخير يمثل نحو ربع مجمل النقل البحرى العالمى للبترول أو من الخليج إلى أوروبا (٤٠٠ مليون طن تقريبا) . وفى ١٩٨١ ، أى بعد ٥ سنوات من بدء تشغيله ، تقرر بالفعل زيادة طاقة الخط إلى حده الأقصى وذلك استيعابا لبترول أنبوب ينبع السعودى الذى تم إنشاؤه مؤخرا . وبذلك أصبح هناك ترابط وتكامل بين الأنبوبين - الأنابيب المترابطة - كحلقتين فى سلسلة واحدة تمثل أقصى أنابيب نقل البترول العربى جنوبية ، وتصل بين الخليج العربى والبحر المتوسط عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر ومصر ، مناظرة ومنافسة بذلك لمجموعة الأنابيب الشمالية الرئيسية التى تصل بين الخليج والمتوسط مباشرة عبر الهلال الخصيب .

عن التمويل - ٣٦٠ مليون دولار ، نحو ثلاثة أرباعها بالعملة الصعبة - فقد شاركت فيه دول ومصالح عالمية عديدة عربية وأجنبية من أبرزها إيطاليا بالذات . وهذا إنما كان يعكس الثقة فى المشروع واستراتيچيته ، وكذلك التضامن العربى الواعى ، فضلا عن المصلحة الكامنة والمرتبطة لدول بعينها فى موقع مصر الاستراتيچى على الدوام . أما عن التشغيل ، فإن الناقلات العملاقة تأتى من الخليج لتفرغ شحناتها فى الأنبوب عند السويس ، فتدفعها مضخاته حتى الاسكندرية حيث تتلقاها مجموعة أخرى من الناقلات العملاقة لتشحنها إلى موانىء البحر المتوسط وغرب أوروبا .

وطبقا للتقديرات الفنية ، التى تحسب أيضا حساب متوسط عدد رحلات الناقلة الواحدة فى العام على مرحلتى الطريق جيئة وذهابا ، فإن تكاليف نقل الطن فى سوميد ستكون دائما وفى كل الأحوال أقل من مثيلتها بطريق الرأس ، بل وكلما ارتفعت أسعار النقل العالمية عموما كلما زادت أفضلية سوميد الاقتصادية . وقد

تحددت رسوم سوميد بدولارين للطن ، أي مثل قناة السويس . والنتيجة أن الخط تغلب على منافسة الرأس وضمن تفوقه عليه ، بل ويعتبره البعض أرخص أيضا من قناة السويس نفسها ، ولذا دعا إلى منح توسيعه الأفضلية والأولوية على المرحلة الثانية من توسيع القناة (١) . والواقع أن طاقة سوميد الحالية (٨٠ مليون طن) تكاد تعـادل حمولة البترول التي مرت في القناة سـنة ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن) .

في ١٩٧٧ بدأ تشغيل الأنبوب الأول بالفعل ، ولكن للأسف في ظل ظروف سيئة تعرض لها قطاع النقل العالمي نتيجة لوجود فائض كبير في سوق الناقلات بلا عمل مما أدى إلى انخفاض أسعار النقل بشدة . فترتب على ذلك نتيجتان . الأولى أن سوميد بدأ بطاقة محدودة دون طاقته القصوى التي تقترب من المليون برميل يوميا . ورغم أن الظاهرة مؤقتة بالضرورة ، إلا أنها قد فرضت التريث في توسيع الخط مؤقتا . النتيجة الثانية هي أن سوميد اضطر إلى تخفيض رسومه على أساس تصاعدي ، بحيث يبدأ المليون طن الأول في حدود ٥ر١ دولار للطن ثم تظل تنخفض باطراد حتى تصل إلى دولار واحد للطن في المليون الخامس عشر . وقد بلغت رسوم سوميد في ٧٩ - ١٩٨٠ نحو ٨٠ مليون جنيه .

قناة مجددة

توسيع القطاع وتعميق الغاطس - هذان هما حدا تطوير القناة وشحذها كسلاح وبعداها كأداة . والعلاقة - بالطبع - حتمية بين البعد الأفقي والبعد الرأسي ، فكل توسيع يعني ويستدعي التعميق بالضرورة ، والعكس بالعكس . والتوسيع - بالمناسبة - يتم كقاعدة على الضفة الشرقية وحدها كفراغ عمراني غير مأهول تقريبا ، بعكس الضفة الغربية حيث تتكدس كل مرافق ومظاهر الحياة في منطقة القناة . ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى بضع تعديلات وتوسيعات موضعية على الضفة الغربية في المنحنيات والتعرجات الحادة .

وقد وضع برنامج تطوير القناة على أساس تحديد هدف نهائي أو شبه نهائي للسعة ثم تحديد مراحل التنفيذ بالتدريج . فأما الهدف فقد تحدد بعلامة ربع المليون طن ، لأنه عمليا يعد الحد الأمثل اقتصاديا للناقلات العملاقة ، بعده تتضاء ل ميزات الحجم ووفوراته مثلما يتضاء ل العدد الفعلي للناقلات نفسها بحيث لا يعود

(١) أحمد صالح ، «المزايا الاقتصادية لقناة السويس في ظل الأحداث الراهنة» ، الأهرام الاقتصادي ، ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ١٨ - ٢١ .

يمثل إلا نسبة ضئيلة نوعا من أسطول الناقلات العالمي لا تعدو ١٠٪ من حمولة الأسطول العالمي ، وهي بوضوح لا تبرر السعي وراء ها ولا التكاليف الإضافية لمزيد من التوسع ، ويمكن بدون خسارة ملموسة الاستغناء عنها ، على الأقل على المدى القريب . وأهم من ذلك أنها يمكن أن تستخدم القناة في رحلة العودة فارغة ، أي أنها ليست مفقودة تماما ، كما يمكن اجتذابها في الوقت نفسه لخدمة سوميد .

أما عن المراحل فاثنتان أساسا . وعموما فإن الجدول الآتي يلخص تطور كفاءة وطاقة القناة في التواريخ الحاسمة .

السنة	عمق المجرى الملاحي بالمتر	عرض القاع بالمتر	القطاع المائي بالمتر	الغاطس بالقدم	حمولة الناقلات بالطن
١٨٦٩	٨	٢٢	٣٠٤	٢٢	———
١٩٥٦	١٢	؟	١٢٠٠	٣٥	٣٠,٠٠٠
١٩٦٤	١٣	٤٥	١٨٠٠	٣٨	٦٠,٠٠٠
١٩٨٠	٢٠	؟	٣٦٠٠	٥٣	١٥٠,٠٠٠ محملة ، ٣٧٠,٠٠٠ فارغة
١٩٨٥	٢٤	؟	٥٢٠٠	٦٧	٦٠,٠٠٠ محملة ، أكثر فارغة

على هذا الأساس يمكننا أن نقسم مراحل تطور القناة منذ إعادة فتحها في ١٩٧٥ إلى ثلاث طول كل منها يتراوح حول ٥ سنوات : النقاهة ، فالتحدي ، فالانطلاق . الأولى من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ حين تم مشروع التوسيع الأول ، وفيها استعادت القناة كفاء تها السابقة كما كانت عشية عدوان يونيو . الثانية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ حين يتم مشروع التوسيع الثاني ، وفيها تستعيد القناة نسبة كبيرة من بترول الخليج الذاهب قبلا إلى طريق الرأس متحدية إياه بهذا تحديا مصيريا . الثالثة تبدأ من ١٩٨٥ بعد تمام التوسيع النهائي لتستقطب القناة الجزء الأكبر من الناقلات العملاقة وبترول الخليج ولتنطلق نحو أو قرب مركزها الاحتكاري التقليدي القديم كأهم شريان للملاحة العالمية عامة ولبترول الخليج خاصة .

ولكن قبل أن نخوض في تيار حركة القناة الجديد ، ما معنى ملحمة

التوسيع هذه – وملحمة هى لا شك ؟ معناها أننا عمليا بإزاء قناة جديدة تماما أو تقريبا أكثر منها حتى مجددة ، إذ لا يكاد يكون لها علاقة بالقناة المتواضعة التى تركها الاستعمار غداة التأميم ، ودعك من البداية وقت الانشاء . فالقناة الآن فى ١٩٨١ يبلغ حجمها مرتين وثلث المرة مثل قناة ١٩٧٥ ، وأربع مرات مثل قناة التأميم ، ١٤ مرة مثل قناة الانشاء ١٨٦٩ . أى أننا فى الواقع قد أضفنا من قبل أكثر من قناة جديدة إلى القناة القديمة . أما بعد أن تكتمل ملحمة التطوير ، فلن تكون القناة القديمة أكثر من نواة أولية ، ولا نقول بدائية . ومن الطريف أن القناة فى أيام نشأتها الأولى كانت تسمى «ترعة» السويس ، وإنها لكذلك حقاً إذا قيست بقناة اليوم والغد .

لقد كانت السويس برزخاً ، فتركها الاستعمار ترعة ، ولكن التأميم حولها إلى قناة ، وقد وجب الآن أن تتحول إلى «مضيق» صناعى بمعنى الكلمة . ويقيناً إذا كانت قناة بنما ، ودورها ومجالها الجغرافى أصغر بكثير ، تبحث حثيثاً عن مضاعفة نفسها بقناة أخرى لمواجهة الزيادة المنتظرة فى الحركة الدولية ، فإن قناة السويس بالتوسع والازدواج أولى وأجدر ، وليس هناك خطر حقيقى أن يقصر الطلب عليها وعلى استخدامها يوما ما دون أبعاد كل توسيع منظور ، كما أن عائدات بضعة أعوام كفيلة دائماً بتغطية نفقات كل مشروع مرحلى للتوسع الكبير .

وطبوغرافيا جديدة

ليس هذا فحسب . فلقد تغير كذلك هيكل وهيئة القناة طبوغرافيا باضافة عدة تفريعات محلية إلى مجراها الرئيسى وذلك لتسهيل وإسراع الحركة إلى أقصى حد ممكن دون الازدواج الكامل ، إذ تسمح هذه التفريعات بمرور قافلتين فى الاتجاهين فى آن واحد . وهناك الآن خمس تفريعات هامة . أولاها من الشمال ، ولكن أحدثها إنشاء (١٩٨٠) ، تفريعة بور سعيد . وهى أطولها جميعا (٥ر٣٦ كم) ، ولو أن أكثر من نصفها يمتد فى مياه البحر المتوسط (٥ر١٩ كم) حيث يحميها أيضا حاجزان صغيران لتكسير الأمواج ، والباقى فى قطاع جنوب بور سعيد من رأس العش إلى شرق بور فؤاد (١٧ كم) . وهناك قناة عرضية قصيرة (٣ كم) تربط بين التفريعة والقناة الأم للتحويل والمرونة . وبفضل هذه التفريعة يمكن للسفن الضخمة والناقلات العملاقة المرور دون دخول ميناء بور سعيد المزدحمة بلا داع .

تلى جنوبا تفريعة البلاح ، وهى أقدمها (١٩٥١) . طولها ١٧ كم ، تتوسط قطاع القنطرة – الفردان خالقة جزيرة كبيرة فى وسط القناة هى جزيرة البلاح . ثم تلى تفريعة التمساح (١٩٧٩) بطول ٥ر٤ كم شمال بحيرة التمساح حيث خلقت

داخلها جزيرتين صغيرتين على أطرافها . وبفضلها أصبح المجرى الملاحي للقناة مستقيما فى القطاع ما بين المدخل الشمالى للبحيرة والقطاع الجنوبى للقناة واستبعد الدوران حول البحيرة . ثم تأتى تفريعة الدفرسوار بطول ١٠ كم ، وهى تحقق الازدواج فى المدخل الشمالى للبحيرة المرة الكبرى . أخيرا نصل إلى تفريعة كبريت بطول نحو ٧ كم فى العنق الضيق بين البحيرة المرة الكبرى والصغرى .

بهذا يبلغ مجموع أطوال هذه التفريعـات ٦٨ كم ، أى ٣٥ ٪ أو أكثر من ثلث طول القناة نفسها (١٧٣ كم) ، أو قل إن القناة أصبح طولها المركب ٢٤١ كم ، أو إن القناة الآن هى قناة وثلث قناة طوليا . وبديهى فإن هذه التفريعات - كعمليات التوسيع عامة - تقع على الضفة الشرقية الفضاء من القناة . وهى بهذا الشكل تحيل القناة من خط أحـادى مستقيم إلى شبكة من عدة حلقات مفلطحة متصلة . وأخيـرا فمن الواضح أن هذه الخطة برمتها إنما هى خطوة طبيعية نحو الازدواج الكامل للقناة ، ذلك الهدف الذى يرتبط بمرحلة التوسـيع الثانية والأخيرة والذى يقدر له أن يتم بعـد ١٥ سنة أو نحو سنة ٢٠٠٠ .

بعد إعادة الفتح

ما من فى شك أن إعادة فتح القناة ، ثم تنامى الحركة فيها ، جاءت أكثر من رد عملى حاسم على كل حملات ومؤامرات أعدائها ، جاءت صفعة بل صدمة . فما أن فتحت حتى تدفقت عائدة إليها ، كما كان متوقعا ، أربعة أنواع من السفن .

أولا ، وبلا أدنى منافسة ، كل سفن التجارة غير البترولية ، بضائع جافة وركاباً، وهى التى أضيرت من إغلاق القناة وعانت من طريق الرأس أكثر ما عانت وتتلهف على العودة إلى القناة والتى كانت تمثل نحو ٣٠ ٪ من جملة حمولتها قبل الإغلاق (زاد الآن حجمها النسبى والمطلق إلى الضعف) . وسيكون للبضائع الجافة بالذات دور هام فى مراحل ما قبل توسيع القناة بصفة خاصة .

ثانياً ، جميع ناقـلات مشتقات البتـرول ، تمييزاً لها عن ناقلات الخـام . ذلك أن المشتقات إنما تنقل أساساً فى ناقلات صغيرة ومتوسطة الحجم ، بعكس الخام نفسـه . ومع اطراد الاتجاهـات الوطنية إلى تصنيع المزيد من البتـرول والبترو كيماويات ، ستتزايد حركة نقل المشتقات التى تحتاج إلى القناة .

ثالثا ، مع اطراد التوسيع حتى استكماله ، أخذت وستأخذ تعود بالتدريج معظم الناقلات حتى حمولة ربع المليون ، وهذه هى العمود الفقرى مازال فى أسطول الناقلات العالمى ، هذا فضلا بالطبع عن الناقلات الصغيرة والمتوسطة حمولة ٧٠ ألف طن ، فهى قد تحولت إلى القناة فوراً .

رابعاً ، فى الوقت وبالتدريج نفسهما ، أمكن أن يعود كثير من الناقلات حمولة + ربع المليون ، وذلك فى حالتى الحمولة غير الكاملة ورحلة العودة فارغة (بالصابورة) .

وغنى عن التقرير أو التعليق أن القناة قد خيبت فأل المتشائمين والشامتين من الأعداء الشانئين ، ولو أنها أيضا لم تحقق فى البداية كل آمال وتوقعات مصر وتنبؤات هيئة القناة . فلقد كانت تقديرات الهيئة لحجم الحركة فى السنة الأولى بعد إعادة الفتح هى نحو ١٦٠ - ٢٠٠ مليون طن ناقلات محملة ، ونحو ٢٠٠ - ٢٤٠ مليون طن ناقلات فارغة ، ثم نحو ١١٢ مليون طن بضائع جافة . ولكن من أسف ثبت أن هذه التقديرات مبالغ فيها بنسب ٦ - ٥ الأمثال إلى المثلين على الترتيب . هذا بينما ، للأمانة العلمية ، جاءت تقديرات بعض الشركات الملاحية فى الغرب قريبة جداً من الواقع ، حيث كانت تتراوح بين ١٢٢ ، ١٦٦ مليون طن حمولة عامة.

ولابد بعد هذا أن نميز للتحليل التفصيلى بين مرحلة النقاهة (٧٥ - ١٩٨٠) حين استعادت القناة اتساعها وعمقها السابق ليونيو ، وبين مرحلة التحدى (٨٠ - ١٩٨٥) حين تم مشروع التوسيع الأول وبدأ الثانى ، وإن لم تزل المرحلة فى بدايتها ولم تكتمل ملامحها بعد ولو أنها بدأت تتضح بصفة عامة . والجدول الآتى يلخص معالم وتطور المرحلة الأولى حركة ونوعية ، مع ملاحظة أن أرقام ١٩٧٥ تشير إلى النصف الأخير من السنة فقط ، وأن أرقام ١٩٨٠ تقديرية إلى حد ما .

السنة	الناقلات		السفن الاخرى		المجموع		نسبة حمولة الناقلات %
	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	
١٩٦٦	٩٩٣٠	٢٠٦١٣٤	١١٣٢٠	٦٨١١٦	٢١٢٥٠	٢٧٤٢٥٠	٧٥ر٢
١٩٧٥	٧٠٢	١٤٤٢٦	٤٨٧٧	٣٦٠١٥	٥٥٧٩	٥٠٤٤١	٢٨ر٦
١٩٧٦	٢٧١٠	٧٧٩٠٣	١٤١٩٦	١٠٩٨٥٦	١٦٨٠٦	١٨٧٧٥٩	٤١ر٥
١٩٧٧	٢٦٢٠	٧٥٥٦٨	١٧٠٨٣	١٤٤٩٠٩	١٩٧٠٣	٢٢٠٤٧٧	٣٤ر٣
١٩٧٨	٢٤٨٩	٧٣٩٢٤	١٨٧٧٧	١٧٤٣٣٦	٢١٢٦٦	٢٤٨٢٦٠	٢٩ر١
١٩٧٩	٢٦٩٨	٨٦٢٧٨	١٧٦٦٥	١٧٩٨٩٣	٢٠٣٦٣	٢٦٦١٧١	٣٢ر٤
١٩٨٠	٢٨٥٦	٨٤٩٤٣	١٧٧٧٤	١٩١٧٠٨	٢٠٦٣٠	٢٧٦٦٥١	٣٠ر٧
٧٥ - ١٩٨٠	١٣٩٧٥	٤١٣٠٤٢	٩٠٣٧٢	٨٣٦٧١٧	١٠٤٣٤٧	١٢٤٩٧٥٩	٣٣ر٠

هيكـــل الحـــركة

لنبدأ تحليلنا بمجموع الحركة العامة ناقلات وسفنا أخرى . من حيث العدد ، واضح أن القناة استعادت قوتها بسرعة نادرة فى غضون نحو عامين بحيث وصلت إلى مستواها فى ١٩٦٦ تقريباً فمنذ ١٩٧٧ يدور متوسط عدد السفن العابرة سنويا حول ٢٠ ألفا . وخلال المرحلة ككل (خمس سنوات ونصف السنة) عبر القناة أكثر قليلا من ١٠٠ ألف سفينة ، بمتوسط يومى يتراوح بين ٤٦,٧ ، ٥٦,٥ سفينة ، مقابل ٥٨,٢ فى ١٩٦٦ . وفى أوائل ١٩٨١ ارتفع المتوسط إلى ٨٠ سفينة يوميا بزيادة ٢٥٪ عن سنة ١٩٨٠ .

أما الحمولة فقد جاء نموها أبطأ وأثقل خطى بعض الشئ . فمن نحو ٥٠ مليون طن فى ١٩٧٥ (نصف سنة) قفز إلى نحو ١٨٨ مليونا فى ١٩٧٦ ثم إلى ٢٢٠ مليونا فى ١٩٧٧ ، بعدها أخذ يتزايد بمعدل + ٢٠ مليونا كل عام ، بحيث بلغ نحو ٢٧٧ مليونا فى ١٩٨٠ ، وهو رقم يزيد قليلا على مستوى ١٩٦٦ (٢٧٤ مليونا) . وأثناء المرحلة ككل مر بالقناة نحو ١٢٥٠ مليون طن من الحمولة العامة ، بمتوسط يومى يتراوح بين ٥١٤ ألف طن سنة ١٩٧٦ ، ٧٥٨ ألفا فى ١٩٨٠ (مقابل ٧٥١ ألفا فى ١٩٦٦) . والمعنى واضح : لقد استعادت القناة طاقتها السابقة تماما وزيادة خلال المرحلة ، وذلك من حيث الكم الخام .

لكن الأمر يختلف كثيراً من حيث النوعية ، أى ما بين الناقلات والسفن الأخرى، إذ انقلبت كفتا الميزان بينهما بصفة عامة . فمن حيث العدد ، تراجعت الناقلات بشدة بينما طفرت السفن الأخرى بدرجة أشد . وبعد أن كان عدد الناقلات لا يقل كثيرا عن عدد السفن الأخرى ، أصبحت الأخيرة بضعة أضعاف الأولى . ففى ١٩٦٦ بلغ عدد الناقلات زهاء ١٠,٠٠٠ مقابل أكثر قليلا للسفن الأخرى أو نحو ١١,٠٠٠ ولكن ما بين ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ تراوح عدد الناقلات بين ٢٥٠٠ ، ٢٨٠٠ ، أى حوالى ± ربع عددها فى ١٩٦٦ . بل لم يزد مجموعها الكلى طوال المرحلة (خمس ونصف سنوات السنة) عن عددها فى ١٩٦٦ إلا زيادة محدودة نسبيا : نحو ١٤,٠٠٠ مقابل ١٠,٠٠٠ على الترتيب . وبينما كان متوسط عدد الناقلات اليومى هو ٢٧,٢ فى ١٩٦٦ ، لم يزد على ٧,٢ فى ١٩٧٦ ، ٨,٧ فى ١٩٨٠ .

بالمقابل ، لم تكد القناة تفتح حتى تجاوز عدد السفن الأخرى رقمها القياسى القديم فى ١٩٦٦ بنسبة كبيرة . ففى ١٩٧٦ جاوز العدد ١٤ ألفا مقابل ١١ ألفا فى ١٩٦٦ . ومنذ ١٩٧٧ بلغ العدد ١٧ ألفا ، ثم ناهز علامة ال ١٩ ألفا فى ١٩٧٨ ، استقر بعدها حوالى ١٨ ألفا إلا قليلا . ولهذا ارتفع متوسط عدد السفن الأخرى

اليومى من ٣١ سفينة فى ١٩٦٦ إلى ٣٩,٥ فى ١٩٧٦ إلى ٤٨,٧ فى ١٩٨٠ . وفى مجموع المرحلة ككل وصل عدد السفن الأخرى إلى أكثر من ٩٠ ألف سفينة ، مقابل ١٤ ألف ناقلة فقط ، أى أكثر من ستة الأمثال .

بالمثل ، أو أشد وأخطر ، انقلبت الحمولة . فبعد أن كانت الناقلات والبترول تمثل ٧٥٪ من جملة حركة القناة فى ١٩٦٦ ، تراوحت طوال المرحلة حول ٣٣٪ فى المتوسط أى مادون النصف سابقا بكثير ، وإن تذبذبت ما بين ٢٨,٦ ٪ كحد أدنى فى ١٩٧٥ ، ٤١,٥٪ كحد أقصى فى ١٩٧٦، عادت فاستقرت بعدها حوالى علامة الـ ٣٠٪ ، بالمقـــابل ، بينما كانت الســـفن الأخرى لا تعدو ٢٥٪ من جملة حركة القناة فى ١٩٦٦ ، أصبحت تسهم بنحو ± ٧٠٪ ، بمتوسط عام قدره ٦٧٪.

وبالأرقام الحقيقية ، تراوحت حمولة الناقلات خلال المرحلة بين ٧٤ مليون طن كحد أدنى . ٨٦ مليونا كحد أقصى ، مقابل ٢٠٦ ملايين فى ١٩٦٦ ، أى بنسبة ٣٦ - ٤١ ٪ تقريبا . انخفاض محسوس بل خطير ، إلى حد أن مجموع حمولة الناقلات طوال سنى المرحلة الخمس والنصف يعادل بالكاد ضعف رقم ١٩٦٦ ، أو ٤١٣ مليون طن مقابل ٢٠٦ ملايين على الترتيب . لاعجب أن هوى معدل حمولة الناقلات اليومى فى المتوسط من ٥٦٥ ألف طن فى ١٩٦٦ إلى ٢١٣ ألفا فقط فى ١٩٧٦ ، ٢٣٣ ألفا فى ١٩٨٠ .

العكس تماما تطور حمولة السفن الأخرى . فمنذ ١٩٧٦ فقط سجلت علامة المائة مليون طن ، ضاربة بذلك رقم ١٩٦٦ القياسى خارج كل مقارنة : ١١٠ ملايين طن مقابل ٦٨ مليونا على الترتيب . ومنذ ١٩٧٧ أصبح الرقم ضعف ١٩٦٦ : ١٤٥ مليون طن مقابل ٦٨ مليونا . ثم أخذ الرقم يقفز قفزا كل عام حتى بلغ ١٩٢ مليونا فى ١٩٨٠ ، مناهزا بذلك علامة المائتى مليون وثلاثة أمثال رقم ١٩٦٦. بالموازاة قفزت أرقام المتوسطات اليومية لحمولة السفن الأخرى من ١٨٧ ألف طن فقط فى ١٩٦٦ إلى ٣٠١ ألف طن فى ١٩٧٦ ، ٥٢٥ ألفا فى ١٩٨٠ . وفى مجمل المرحلة بلغت حمولة السفن الأخرى ضعف حمولة الناقلات : نحو ٨٣٧ مليون طن مقابل ٤١٣ مليونا على الترتيب .

والمعنى العام واضح سواء جملة أو تفصيلا : لقد تبادلت الناقلات والسفن الأخرى ، أو البترول والبضائع الجافة ، المواقع النسبية ما بين ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ وذلك بنسبة الثلثين - الثلث والثلث - الثلثين بالتقريب على الترتيب . بل والمواقع المطلقة أيضا تم تبادلها هى الأخرى تقريبا . ففى ١٩٦٦ بلغت حمولة الناقلات ٢٠٦ ملايين طن ، والسفن الأخرى ٦٨ مليونا ، مقابل ٨٥ مليونا ، ١٩٢ مليونا على الترتيب فى ١٩٨٠ .

معدلات الحركة اليومية

السنة	الناقلات		السفن الأخرى		المجموع	
	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالطن
١٩٦٦	٢٧,٢	٥٦٤٧٠٠	٣١,٠	١٨٦٦٠٠	٥٨,٢	٧٥١٣٠٠
١٩٧٦	٧,٢	٢١٣٣٠٠	٣٩,٥	٣٠١٠٠٠	٤٦,٧	٥١٤٣٠٠
١٩٨٠	٧,٨	٢٣٢٧٠٠	٤٨,٧	٥٢٥٢٠٠	٥٦,٥	٧٥٧٩٠٠

النمط الجديد

معنى هذا كله أن نسبة أكبر من السفن الأصغر هى التى أقبلت على القناة ، بينما لم تعد إليها إلا نسبة صغيرة من السفن الكبيرة وبخاصة الناقلات وبالأخص الناقلات العملاقة . والسبب طبعا أن ٣٠٪ فقط من ناقلات العالم هى التى كان فى استطاعتها الآن أن تعبر القناة ، مقابل ٧٠٪ أكبر من أن تعبرها . من هنا كان الهبوط الأكبر الذى لحق القناة هو فى البترول ، إذ تراوح الآن حول ثلث ما كان عليه فى الماضى سواء من حيث الحجم الحقيقى أو النسبى . فضلا عن هذا فإن أكثر من نصف هذه الحمولة إنما هو ناقلات فارغة تتحرك من الشمال إلى الجنوب فى طريقها إلى موانىء الشحن بالخليج العربى لتعود محملة لا بطريق القناة ولكن بطريق الرأس .

الخلاصة الصافية إذن تتلخص فى نقطتين حاسمتين : أولا ، لقد استعادت القناة كامل قوتها وطاقتها من حيث مجمل الحمولة والحركة العامة تماما مثلما كانت قبل الاغلاق ، أى أنها استردت فى ٥ سنوات فقط ما فقدته فى أكثر من ٨ سنوات ، وعادت إليها مكانتها الملاحية العالمية كشريان حيوى . ثانيا ، داخل هذا الاطار الخارجى الثابت حدث تغير نوعى جذرى ، فقد تم تبادل المواقع والأوزان النسبية والمطلقة بين البترول والبضائع الجافة ، بمعنى أنها فقدت معظم حركة بترولها القديمة وأن البترول فقد مركز الصدارة للفوارغ والبضائع الجافة التى أصبحت أكبر بند منفرد فى حركة القناة . فى معادلة جامعة : ثبات كمى ، وتغير نوعى ، أو بصيغة أخيرة: أصبحت القناة – مؤقتا بالطبع – ممرا «للفوارغ والنواشف » أكثر منها قناة البترول أو شريان الزيت الذى كانته فى السابق .

غير أن تلك إنما مرحلة النقاهة ، ولذا فإن السؤال الحاسم هو : ولكن ماذا عن المستقبل بعد التوسيع الأول والثانى ، ماذا عن مرحلتي التحدى ثم الانطلاق بعد مرحلة النقاهة ؟ كشف تمام التوسيع الأول فى ٨٠ - ١٩٨١ عن غزو بحرى حقيقى للقناة يصل إلى حد انقلاب كامل ، قل انقلاب على الانقلاب ، فاق كل التوقعات . فأرقام الشهور الأولى من ١٩٨١ حققت لأول مرة علامة المليون طن يوميا ، وتؤذن بأن تصل فى نهاية السنة إلى المليون ونصف المليون طن . والأخطر أن حمولة البترول بالذات سجلت زيادة على ١٩٨٠ بنسبة ٩٠٪ أى أن البترول والناقلات قد تضاعفت عمليا فى سنة واحدة ، ولم تعد القناة ممر فوارغ ونواشف ، وأصبحت تستقبل نسبة هامة من مجموع أسطول الناقلات العالمى تقدر بنحو ٥٠٪ ، وتنقل نحو ٦٠٪ من بترول الخليج المتجه غربا .

والمقدر بعد هذا أنه حين تتم مرحلة التطوير الثانية فى ١٩٨٥ ستصبح القناة صالحة لعبور ٩٠ - ٩٥٪ من الأسطول العالمى للناقلات العملاقة وغير العملاقة . وهذه التطورات الهامة ستحدد ما إذا كانت مرحلة التطوير الثانية والأخيرة هذه ستنطوى على ازدواج كامل للقناة أم تكتفى بالتعميق إلى غاطس ٦٧ قدما دون التوسيع بالضرورة . لقد دخلت القناة بالفعل مرحلة التحدى ، وقريباً تدخل مرحلة الانطلاق بتروليا وغير بترولى ، لتعود من جديد أهم ممر بحرى منفرد فى العالم وأهم شريان للبترول والبضائع كليهما فى الملاحة الدولية .

عوائد المرور

السنة	بالجنيه المصرى	بالدولار
١٩٦٦	٩٦٢٢٤٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠
١٩٧٥	٣٨٨٠٣٠٦٠	٩٩١٦٠٠٠٠
١٩٧٦	١٣٩٢٦٦٢٨١	٣٥٥٩١٠٠٠٠
١٩٧٧	١٦٧٢٠٩٠٦٣	٤٢٧٤٤٠٠٠٠
١٩٧٨	٣٨٥٢٦٧٤٨٨	٥٠٥٩٠٩٠٠٠
١٩٧٩	٤١١٠٨٧٦٢٠	٥٨٧٢٦٧٠٠٠
١٩٨٠	٤٦٢٠٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠٠٠
١٩٨٠ - ٧٥	١٦٠٣٦٣٣٥١٢	٢٦٣٥٦٨٦٠٠٠

الحقيقة البارزة فى الجدول هى بلا شك الخط البيانى الصاعد باستمرار وثبات

وإن لم يكن باطراد صارم . فبعد القفزة الأولى الصعبة ، تضاعف الإيراد بين عامى ١٩٧٧ (١٦٧ مليون جنيه)، ١٩٧٨ (٣٨٥ مليون جنيه) ، ومن ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ تضاعف أكثر من خمسة الأمثال تقريبا. وبينما كان الايراد اليومى نحو مليون دولار سنة ١٩٧٦ ، ناهز المليونين فى ١٩٨٠ ، بينما سجلت سنة ١٩٨١ علامة الألف مليون دولار بمتوسط يومى قدره زهاء ٣ ملايين دولار . أما طوال المرحلة ٧٥ - ١٩٨٠ فقد بلغ الايراد التراكمى أكثر من ١٦٠٠ مليون جنيه أو ٢٦٠٠ مليون دولار .

أما عن مكونات هذه الحصيلة ، ناقلات أو سفنا أخرى ، فمن الواضح من الجدول التالى (بالمليون جنيه) أن المصدر الرئيسى تحول كالمتوقع من الأولى إلى الأخيرة تحولا حاسما وقاطعا . فبعد أن كان ثلاثة أرباع دخل القناة يأتى من حركة البترول والربع من البضائع فى ١٩٦٦ ، كان الوضع بينهما أقرب إلى التنصيف فى ١٩٧٨ ثم إلى نسبة الثلث - الثلثين على الترتيب فى ١٩٧٩ .

السنة	مجموع الإيراد	إيراد سفن البضائع	نسبتها ٪
١٩٦٦	٩٥,٢	٢٣,٨	٢٥,٠
١٩٧٨	٣٨٥,٣	١٩٩,٠	٥١,٧
١٩٧٩	٤١٨,٠	٢٧٥,٨	٦٦,٠

فيما عدا هذا فلا وجه ولا مجال للمقارنة بين سنتى ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ من حيث جملة الإيراد رغم تعادلهما فى مجموع الحمولة العامة . فعلى السطح ، تناهز السنة الأخيرة خمسة أمثال الأولى إيرادا بالجنيه المصرى (٤٦٢ مليون جنيه مقابل ٩٦ مليونا على الترتيب) ، أو ثلاثة الأمثال بالدولار (٦٦٠ مليونا مقابل ٢٢٠ مليونا على الترتيب) . أما فى الحقيقة فإن المقارنة شبه مستحيلة عمليا . من ناحية لأن رسوم المرور بحسب الطن قد ضوعفت بعد إعادة الفتح فصارت دولارين مقابل دولار واحد قبل الاغلاق ومن ناحية أخرى للتضخم الجسيم والانخفاض العظيم فى القيمة الشرائية والقوة الحقيقية للنقود ومحتواها الذهبى فى الفترة الأخيرة . ولهذا فلعل القيمة الحقيقية لحصيلة فى السنتين متساوية بالتقريب أو على أحسن الفروض - البعض يرى أنها الآن أقل فعلا مما كانت فى السابق ، بل وبالتحديد لاتعدو ربع قيمتها فى ١٩٦٦ (!) . غير أن هذه قضية خلافية دقيقة لا يمكن القطع فيها إلا بمزيد من التحليل فيما بعد . حسبنا هنا فقط أن نضيف حقيقتين تكميليتين تعوض كل منهما الأخرى كالأصول والخصوم .

فأولا ، هناك الانفاق الرأسمالى الضخم الذى وضع فى مشروع التوسيع الأول

مخصوما بالضرورة من إيرادات القناة خلال المرحلة . وتقدر تلك الاستثمارات ، التى أتيح جزء كبير منها بالقروض الأجنبية ، بنحو ١٢٧٠ مليون دولار تصل إلى ١٣٠٠ مليون تقريبا باضافة شبكة التحكم الإلكترونى لحركة المرور الجديدة . وهذا، دون أن نذكر فوائد القروض الأجنبية ، يعادل نحو نصف عائدات القناة خلال المرحلة والبالغة ٢٦٣٥ مليون دولار . أى أن القناة كانت عمليا تعمل بالمجان نصف الوقت أى نحو نصف المدة أو سنتين ونصف . والواقع أنه فى إحدى السنوات ، ١٩٧٨ ، كانت إنفاقات التوسيع تساوى تماما عائدات المرور ، أو زهاء ٥٠٠ مليون دولار كل .

ثانياً ، وعلى الجانب المقابل ، فان للقناة دخلا جانبيا ، ولا نقول هامشيا ، غير منظور أو مذكور تقريبا ولكنه فى تقدير البعض لا يقل كثيرا عن عائدات المرور نفسها ، تلك التى يتركز عليها الاهتمام وتسلط الأضواء . والمقصود بذلك خدمات الملاحة البحرية أثناء المرور من تموين بالأغذية والمياه والوقود – ثمة مشروع لمد أنبوب بترول من السويس إلى بورسعيد بحذاء القناة لهذا الغرض – ثم خدمات الرباط والرسو والأنوار والأصلاح والترسانة والأحواض الجافة .. الخ . ومجموع هذه الحصيلة يقدر بنحو ١٠٠٠ مليون دولار أخرى .

ولا يبقى بعد هذا سوى كلمة تكميلية عن المرحلة الثانية من التوسيع بعد أن اكتملت المرحلة الأولى . كان المقدر تخطيطيا أنه مع اكتمال مشروع التوسيع الأول سترجع ايرادات القناة من الناقلات المحملة إيراداتها من البضائع الجافة والفوارغ، وسيكون مجموع دخل القناة نحو ٢٦٠ مليون جنيه ، منها نحو ١٤٠ مليونا للناقلات المحملة ونحو ١٢٠ مليونا للسفن الأخرى . أما فى ١٩٨٥ فالمقدر أن ترتفع حصيلة القناة إلى نحو ٤٣٠ مليون جنيه (أى أكثر من ١١٠٠ مليون دولار) ، منها نحو ٢٩٠ مليون جنيه من الناقلات المحملة ونحو ١٤٠ مليونا من السفن الأخرى . وهناك تقديرات أخرى للدوائر البحرية العالمية تصل بعائدات القناة إلى ٣٦٥ مليون جنيه استرلينى فى ١٩٨٠ ، ٣٧٨ مليونا فى ١٩٨١ ، ٦٦٥ مليونا فى ١٩٨٢ ، ٦٩٠ مليونا فى ١٩٨٣ ، ٧١٠ ملايين فى ١٩٨٤ ، ٧٢٨ مليونا فى ١٩٨٥ .

غير أن واقع الأرقام الفعلية المتاحة عن السنة الأخيرة ٨٠ – ١٩٨١ تشير إلى أن عوائد القناة تجاوزت وسوف تتجاوز كل توقعات وحسابات التخطيط . فمع الغزو البحرى الذى شهدته القناة بعد التوسيع الأول ، ارتفع الإيراد اليومى للقناة فى مارس ١٩٨١ إلى ٣ ملايين دولار بزيادة ٦٠٪ على نظيره سنة ١٩٨٠ ، ومن

المؤكد الآن أن يحقق دخل القناة فى نهاية ١٩٨١ نحو ١٢٠٠ مليون دولار ، وهى العلامة التى كانت مستهدفة أصلا فى نهاية ١٩٨٣ ، أهم من ذلك تطور مكونات العوائد . فقد حققت ناقلات البترول والناقلات المشتركة أكبر زيادة فى التطور الجديد ، حيث زادت حمولتها فى ١٩٨١ بنسبة ٩٠٪ عن معدل ١٩٨٠ ، مما أدى إلى رفع إيراد القناة اليومى منها بنسبة ٩٥٪ فى نفس التواريخ .

كيف خف وزن القناة النسبى

حسنا إذن ، لقد استعادت القناة مكانها وأهميتها التقليدية فى العالم ، وأمامها فضلا عن ذلك مزيد من النمو والتزايد حمولة وعائدات ، بترولا وبضائع ، غير أن هذا النمو لا ينبغى البتة أن يخدعنا عن حقيقة صارمة صادمة وهى أنه نمو على مستوى المطلق والحقيقى ، أما على مستوى النسبى فنخشى أنه لا مفر للأسف من الاعتراف بأن دور القناة قد تقلص وانكمش إلى حد أو آخر وأن وزنها قد خف فى حركة التجارة الدولية وبالأخص فى دورة البترول الدموية حول العالم . ففى السنوات الأولى بعد إعادة فتح القناة كانت نسبتها من التجارة الدولية البحرية نحو ٤ ٪ فقط، مقابل ١٤٪ تقليديا وقبل أى إغلاق . ذلك أن المجموع الكلى لحجم حركة تجارة البترول الدولية قد زاد عما كان عليه قبل الاغلاق زيادة ضخمة فى حين تناقص نصيبه فى القناة تناقصا جسيما.

ولكن لعل الأخطر من هذا زيادة أسعار البترول العربى ومجموع أرباحه وصافى دخوله وإيراداته . فهذه الزيادة الخرافية بأى مقياس جعلت دخل القناة الجديد مجرد قطرة فى بحر أو كسر وفتات متواضع للغاية . ليس ذلك فقط بالنسبة لاقتصاديات عمالقة البترول العربى من حولنا، ولكن حتى بالنسبة لاقتصادنا وميزانيتنا محليا . خذ المستوى المحلى أولا فى ٥ - ١٩٦٦ كانت عائدات القناة ٩٠ مليون جنيه مصرى ، وميزانية مصر ١٨٦٠ مليوناً ، بنسبة ٤,٨٪ ، بينما كانت جملة الانفاق العـــام ١٢٠٦ ملايين جنيه (١) أى بنسبة ٥ ,٧٪ . وفى ٩٧ - ١٩٨٠ ناهـزت عائدات القناة ٤٢٠ مليون جنيه ، بينما وصلت ميزانية مصر إلى ٧٧٦٥ مليونا ، بنسبة ٥,٥٪ تقريبا . أى أن النسبة الخام لم تتغير كثيرا أو إلا بالكاد . من جهة أخرى فإن مدخرات المصريين العاملين بالخارج تضخ الآن فى الاقتصاد المصرى من ٢ - ٣ مليارات دولار فى السنة ، مقابل مليار وكسور للقناة ، أى ضعفها وزيادة على الأقل .

---

(١) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ٥٢ - ١٩٦٧ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ص ١١١ ، ٢٢٧ .

أما بالقياس إلى بترولنا ، الذى مازال محدودا بمقاييس عرب البترول رغم طفرته فى السنوات الأخيرة ، فان القناة تتراجع أكثر وأكثر ، وباستمرار أيضا . فكما يوضح الجدول التالى بملايين الدولارات ، بلغت القيمة الاجمالية لإنتاجنا البترولى سنة ١٩٨٠ ضعف عائدات القناة وزيادة ، والمقدر أن تبلغ خمسة الأمثال وزيادة مستقبلا . وينعكس هذا بالطبع على المعدل اليومى للدخلين . ففى أواخر السبعينيات كانت قيمة انتاجنا البترولى تصل إلى ٥ ملايين دولار يوميا ، مقابل ١,٥ مليون إيرادات القناة . وفى العام الحالى ١٩٨١ تقدر قيمة الانتاج البترولى بنحو ١٩ مليون دولار يوميا ، مقابل ٣ ملايين فقط من القناة ، أى بنسبة ٦ : ١ على الأقل . بل إن قيمة صادراتنا الحالية من البترول لتزيد نوعا على صافى دخل القناة ، ويوشك فائض البترول وحده (أى الصادرات – الواردات) أن يلحق بها وشيكا .

السنة	دخل القناة	قيمة الانتاج البترولى
١٩٨٠	١٠٠٠ – ١١٠٠	٢٢٠٠
١٩٨١ (تقدير)	١٢٠٠	٦٢٠٠
١٩٨١ (يومى)	٣	١٩

من الناحية الأخرى ، وللانصاف ، دعنا لا ننسى فارقا جذريا وحاسما بين القناة والبترول ، إن منح الأسبقية للأخير على المدى القصير أو المباشر فإنه يحتفظ للأولى بقصب السبق على المدى الطويل وفى نهاية المطاف – وقليل دائم خير من كثير منقطع . فالبترول ثروة ناضبة قابلة للنفاد ، أما القناة فدخل متجدد أبدى إلى مالا نهاية . وعلى سبيل المثال ، فلقد قدرت قيمة ما خرج من أرض مصر من البترول حتى الآن ، بالاضافة إلى احتياطيه المقدر حاليا ، بنحو ١٣٢ ألف مليون دولار بالأسعار الجارية وقد لا يكون من المحتمل أن تحقق القناة مثل هذا المبلغ فى أقل من قرن ، إلا أن البترول سيكون قد نفد فى غضون بضعة عقود من الآن على الأكثر .

ومهما يكن الأمر ، فإذا كان هذا شأن القناة مع بترولنا المحدود ، فما بالنا وما ظنك مع بترول العرب والشرق الأوسط بمقاييسه الخرافية ودخوله الأسطورية مؤخرا ؟ لا وجه للمقارنة بالطبع – فما مليار دولار بالقياس إلى ٢٥٠ مليارا ؟ لكنما المغزى هو المهم . ولنبدأ بهذا المقياس . فى ١٩٦٦ كانت عائدات القناة بالنسبة إلى عائدات بترول دول الشرق الأوسط (المشرق العربى + إيران) هى ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار مقابل ٢٦٨٢ مليون دولار على الترتيب ، أى بنسبة ٧,٢٪ على التقريب . فى ١٩٧٦ كان الرقمان على الترتيب ٣٦٠ مليون دولار

مقابل ٦٨,٥ مليار دولار ، فهوت النسبة بذلك إلى ٠,٥٪ . أى أن نسبة عائدات القناة إلى عائدات الشرق الأوسط قد أصبحت فى ١٩٧٦ نحو ١/١٤ - ١/١٥ ما كانت عليه منذ ١٠ سنوات فقط .

والآن خذ مقياس العالم العربى . ففى الجدول التالى أدناه لانجد مقاربا لدخل القناة فى آخر تاريخ سوى أصغر دول البترول فى أول تاريخ (قطر ، الإمارات ، ليبيا ، العراق) . أما مع الكبار اليوم ، فإن دخل القناة فى أوجه لايعدو كسرا متواضعا للغاية . وعلى سبيل المثال فان كبراهم السعودية تحقق الآن دخلا يوميا قدره ٢٠٠ مليون دولار ، مقابل ٣ ملايين للقناة ، بمعنى أن دخل القناة فى سنة يعادل بالكاد دخل السعودية فى أسبوع . أما بالقياس إلى مجموع عائدات العرب، فإن الحسبة سنة ١٩٧٩ هى نصف مليار دولار القناة مقابل ١٣٨,٨ مليار (مع ملاحظة أن أسعار البترول هذه رفعت بعد ذلك بنسبة ١٠٪) ، أى بنسبة ٠,٤٪ على الأكثر .

بالمليار دولار

الوحدة	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩
السعودية	٣,١	٢٣,٢	٣٤,٦	٥٧,٧
الكويت	١,٧	٧,٠	٨,٠	١٦,٠
الإمارات	٠,٦	٥,٥	٨,٥	١٢,٨
قطر	٠,٣	١,٦	٢,٠	٣,٨
العراق	٠,٦	٥,٧	٩,٦	٢٣,٤
ليبيا	١,٦	٦,٢	٨,٦	١٦,٢
الجزائر	٠,٧	٣,٣	٤,٦	٨,٨
قناة السويس	–	–	٠,٥	٠,٥

لقد تخلفت جدا قناة السويس – لسنا بحاجة إلى القول – فى مستوى اقتصادياتها عن بترول الشرق الأوسط ، وتضاءل من أسف وزنها ومكانها النسبى فى دورة اقتصاد البترول الاقليمى والعالمى إلى مجرد ملحق هش أو ذيل متواضع . والمثير أن تفقد القناة موقفها الاحتكارى فى النقل العالمى فى الوقت الذى يكتسب البترول لأول مرة موقفا احتكاريا مطلقا فى التجارة الدولية . ومن السخرية أكثر أن القناة حين كانت فى موقف احتكارى فى النقل العالمى كانت عائداتها كلها تقريبا لا تدخل يد مصر ، ثم لما أصبحت القناة وعائداتها خالصة لمصر فقدت موقفها الاحتكارى وأضحت جهازا تنافسيا .

كيف ، ولماذا ؟ في كلمة واحدة : هي قضية الأسعار والرسوم . فبينما أصبح البترول سوق البائع لا المشترى ، تحولت القناة إلى سوق المشترى لا البائع . ولعل أبسط ، كما هو أقسى وأغلظ ، تعبير عن ذلك تطور قيمة كل من أسعار البترول ورسوم المرور .

ففي الستينيات كان سعر البرميل دولارا واحدا بالكاد ، ثم ارتفع بكل صعوبة إلى دولارين ، بينما كانت رسوم القناة دولارا واحدا للطن . أى أن رسوم مرور الطن كانت تعادل ثمن برميل ثم نصف برميل على التوالى ، أو أن رسم المرور كان يساوى ١٤٪ ثم ٧٪ على الترتيب من ثمن وحدة البترول الخام . ولكن بعد أكتوبر نجح البتروليون بضربة واحدة في أن يفرضوا على العالم أسعارا وصلت حتى الآن فقط إلى٣٥ – ٤٠ دولارا للبرميل الواحد ، أى نحو ١٧ – ٢٠ مرة مثل السعر القديم ، وذلك مقابل مضاعفة الرسوم فقط في حالة القناة (من دولار إلى دولارين للطن) . أى أن رسوم المرور على الطن أصبحت الآن تعادل سعر $\frac{١}{١٧}$ – $\frac{١}{٢٠}$ برميل بترول على الأكثر ، أو أنها انخفضت إلى ما دون ١ ٪ من ثمن وحدة البترول الخام . وبصيغة أخرى ، فحين كان رسم المرور في القناة دولارا للطن ، كان ثمن طن البترول نحو ١٤ دولارا ، أما الآن فان الأول دولاران فقط والثانى نحو ٢٥٠ – ٢٨٠ دولارا .

بصيغة أخيرة أقل تجريدا وأكثر تطبيقا ، فحين كان دخل القناة في ١٩٦٦ نحو ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار ، كان هذا يعادل ثمن ١١٠ ملايين برميل أو ١٥ – ١٦ مليون طن بترول. أما الآن في ١٩٨٠ فان دخل القناة الجديد البالغ نحو ١١٠٠ مليون دولار لا يعادل بالكاد إلا ثمن ٢٨ – ٣٠ مليون برميل أو نحو ٤ ملايين طن بترول بالأسعار الجديدة ، أى أقل من ثلث إلى ربع الكمية المماثلة في السابق . أما إذا أريد حفظ النسبة القديمة بين أسعار البترول ورسوم القناة لوجب أن ترتفع الأخيرة ثلاثة الأمثال على الأقل ، أى إلى نحو ٤٤٠٠ مليون دولار .

لا عجب إذن أن انقلب التوازن تماما : فبعد أن كان البترول تحت وصاية القناة في السابق ، أصبحت هى ، وياللعجب ، تحت وصايته بل رحمته . وبقدر ما تعاظمت قيمة القناة وفائدتها للعالم حقيقيا ونسبيا ، تناقصت فائدتها لمصر وعائداتها منها نسبيا . فإذا اعتبرنا الانفاق الرأسمالى الضخم الذى تضعه مصر في القناة تجهيزا وتوسيعا بالاضافة إلى شق الانفاق تحتها ، أدركنا أن عائد القناة الحقيقى في تناقص نسبى باطراد : نضع مزيدا من الجرعات المالية فيها فنعتصر منها بالكاد جرعات غير متناسبة من الأرباح : كلما وسعنا القناة طبيعيا ،

كلما قل عائدها نسبيا وإن زاد فعليا . باختصار شديد يعني ، ولكن بوضوح تام ، لقد بدأت القناة تخضع في المدى القصير وإلى حين استكمال التوسيع على الأقل لقانون تناقص الغلة ، تماما كالزراعة في الوادي نفسه .

والواقع أن القناة لم تعد بحال محصـــول مصـــر الثاني بعد القطن ، ودعك من البتـــرول ، بل ولا تضخ في الاقتصاد الوطني مثل ما تضخ مدخرات المصريين العاملين في الخارج مثلا ، وربما السياحة أيضا . وقد لا يكون هذا خيرا مطلقا ، ولكن لعله ليس شرا مطلقا كذلك . فلئن كان اقتصاد البترول العربي وعائدات الشرق الأوسط قد تجاوزت القناة وعائداتها خارج كل حدود ومقارنة ، فإن اقتصاد مصر العام المتنامي قد تجاوزها هو الآخر لحسن الحظ نسبيا وللتوازن على أية حال . هذا وذاك مع ملاحظة أن كل عائد القناة لثلاث أو أربع وربما خمس سنوات أنفق وسينفق على توسيعها وأنفاقها . فكأنها تعمل بالمجان طوال هذه الفترة ، ولم ولن تبدأ العائد الحقيقي إلا بعدها . والواقع أننا إذا قارنا دخل القناة الحالي بدخول البتروليين الجديدة شرق القناة ، فلربما جاز لنا أن نقول إن القناة تكاد عمليا تعمل بالمجان .

ولعل هذا وذاك جميعا ما يفسر في النهاية دعوة البعض إلى عدم توسيع القناة. غير أن هذه دعوة خاطئة في المدى البعيد ، والعكس تماما هو المطلوب . وبالمثل أو بالمقابل فليس أقل خطأ الدعوة إلى رفع رسوم القناة بلا حدود وإلى مالا نهاية . وإنما المطلوب في الحالين هو الحد الأمثل لا الحد الأقصى بالضرورة . وهذا ما ينقلنا إلى أشد جوانب مستقبل القناة حساسية وخطورة وهي قضية الرسوم .

قضية الرسوم

لأنها هي «جذور » العائدات كما قد نعبر ، فإن الرسوم هي أحد حدي معادلة قيمة القناة – الحد الآخر هو حجم حركة المرور نفسها – كما أنها أحد أهم مقاييس قوة القناة كموقع جغرافي وكطريق ملاحي . ولقد مرت أسعار رسوم القناة في مرحلتين . فحتى ١٩٦٦ قبل الاغلاق كانت الرسوم هي دولار واحد للطن ، مع تحديد حد أدنى من المحتوى الذهبي للدولار ضماناً لعدم انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات . ثم منذ إعادة الفتح في ١٩٧٥ رفعت الرسوم إلى دولارين للطن ، ولكن دون تحديد للمحتوى الذهبي وإنما مع الربط والتقويم بوحدات «حقوق السحب الخاصة S.D.R. » وهي التي تمثل متوسط القيمة النقدية «لسلة » من العملات العالمية الأساسية عددها ١٦ عملة رئيسية ، فتكون أكثر ثباتا واستقرارا في سوق النقد أو أكثر تحصينا لعائدات القناة ضد الذبذبة المستمرة في قيم العملات وسعر الصرف الخارجي .. الخ . وبذلك حل التقويم بوحدات السحب الخاصة محل كل من الدولار والمحتوى الذهبي ، الأول لما طرأ عليه من ضعف وانخفاض في سنوات

التضخم العالمي الأخير ، والثاني لما أصاب سوقه من ازدواج واضطراب جسيم مع ارتفاع خرافي نتيجة التضخم .. الخ .

داخل هذا التعديل الأساسي ، حدثت أيضا تعديلات نوعية ثانوية بهدف ترشيد الرسوم وبلوغها الحد الأمثل . وتتلخص هذه التعديلات جوهريا في تخفيض الرسوم على ناقلات البترول ورفعها على السفن الأخرى أولا ، ثم تخفيضها على السفن الضخمة الحجم ورفعها على السفن الصغيرة الحجم ثانيا . والهدف هو تشجيع واجتذاب الناقلات والأحجام الضخمة من جهة ، وأن تتناسب الرسوم تناسبا عادلا مع الخدمات الاضافية التي تتطلبها السفن الأخرى والصغرى من الجهة الأخرى .

فعن الناقلات (والناقلات المشتركة) ، تم تخفيض رسوم استخدام قاطرات الهيئة المصاحبة وإلغاء الرسوم الاضافية التي كانت مفروضة في حالة زيادة عرض وغاطس الناقلة على الحد المسموح به ، وكانت تمثل ١٢٪ من قيمة الرسوم ، وقد أدى هذا إلى زيادة دخل القناة بنحو ٥٠ مليون جنيه سنوياً . أما عن السفن الأخرى فقد خفضت رسوم المرور بنسبة ٢,٥ - ٥٪ لسفن «الحاويات» الضخمة التي تمثل ٤٠٪ من حمولات السفن المارة الآن ، مما اجتذب الجيل الثاني والثالث من هذه السفن فزاد من دخل القناة بنحو ٣٠ مليون جنيه سنويا ، كذلك زيدت الرسوم على السفن ذات الأحجام الصغيرة بنسب تتراوح بين ٣٠ ، ٥٠ ٪ ، كما أصبحت رسوم سفن البضائع الجافة تتناسب مع شرائح الحمولة .

وفيما عدا هذه التعديلات التفصيلية أو التفضيلية ، فلقد أثار التعديل الأساسي جدلا في الآونة الأخيرة حول القيمة الحقيقية لعائدات القناة واتجاهها الراهن أهو إلى الزيادة أم إلى النقص . وهذا الجدل وإن كان فنيا اقتصاديا إلا إنه كاشف للغاية جغرافيا . فقد رأى البعض أن عائدات القناة الحقيقية تتناقص وأن تزايدت شكليا منذ إعادة فتح القناة وذلك بالقياس إلى ما قبل إغلاقها، وأن هذا النقص وصل إلى حد أن أصبحت الرسوم اليوم تعادل ربع قيمتها قبل ١٩٦٧ ، لأن المحتوى الذهبي للدولار اليوم انخفض إلى ثمن معدله السابق . وفي تقدير هذا الرأي أن القناة تخسر لهذا ١٥٠٠ مليون دولار سنويا أو ١٠٠٠ مليون على أحسن الفروض . وعلى هذا طالب بالعودة إلى قاعدة المحتوى الذهبي (١) .

وقد ردت هيئة قناة السويس بأن قاعدة المحتوى الذهبي ، وإن كانت سليمة تماما في الماضي في ظل الاستقرار النقدي العالمي ، لا تستند الآن إلى أي أساس واقعي سليم ، بل من شأنها أن تهدد الملاحة في القناة تماما . ذلك أنه في ظل التضخم العالمي الجسيم والخطر السائد حاليا ، وارتفاع سعر الذهب بالتالي إلى معدل غير مسبوق ولا معقول ، سوف ترتفع رسوم القناة على هذا الأساس إلى ١٦ - ١٨ دولارا للطن بدل دولارين ، وهذا على الفور يفقد القناة ٩٠ - ٩٥ ٪ من

(١) محمود صدقي بدوي ، جريدة الشعب ، ١٩٨٠/٢/١٩ ، ص ٦ ، ١٩٨٠/٣/١٨ ، ص ٥ .

حركة مرورها وحمولتها ، إذ ستتحول رأسا إلى طريق الرأس المجانى حيث لارسوم ولا عوائد سوى خدمات الموانىء المعتادة .

وقد خلصت هيئة القناة فى النهاية إلى عدة مبادئ أساسية هامة جديرة بكل اعتبار مثلما هى بالغة الدلالة والمغزى . أولا ، أن القناة ينبغى أن تكون دائما أرخص طريق للملاحة العالمية والتجارة البحرية مثلما هى أسهلها وأيسرها . ثانيا، أن الهدف المنشود دائما هو تحقيق أكبر دخل ممكن . ثالثا ، أن هذا لا يتم بالضرورة بزيادة رسوم المرور فقط ، ولكن على العكس بتخفيضها أحيانا . رابعا ، أن الرسوم لهذا لا ترتبط ولا يمكن أن ترتبط بارتفاع الأسعار العالمية نتيجة التضخم ولا بأسعار الذهب . خامسا ، ووراء هذا كله ، أن القناة لم تعد المحتكر الوحيد لحركة الملاحة والنقل بين الشرق والغرب (١) .

واضح إذن هو المغزى بلا جدال . لقد أصبحت القناة فى ظل عصر الناقلات الضخمة والأنابيب وطرق النقل البرية عبر القارات أداة تنافسية لا احتكارية . وبهذا فان رسومها تخضع لا مفر لعامل اقتصاديات تشغيل السفن بالمقارنة إلى الطرق البدائل ، ولما كان طريق الرأس المجانى هو أخطر هذه البدائل ، فإن المعادلة التى ينبغى أن تحكم التنافس بينهما دائما هى كالآتى : رسوم السويس. أقل من اقتصاديات تشغيل سفن الرأس - اقتصاديات تشغيل سفن السويس، أى أن تكون رسوم القناة دائما أقل من الفارق بين اقتصاديات وتكاليف تشغيل السفن بين طريقى الرأس والسويس ، وبذلك تجد السفن وخاصة الناقلات العملاقة مكسبا ووفرا محققاً فى استخدام طريق السويس وترك طريق الرأس .

معنى هذا أن هامش الزيادة الممكنة فى رسوم القناة محكوم دائما بوجود منافسة طريق الرأس بالفعل أو بالقوة . ولما كان هذا الهامش ضيقا دائما وبالضرورة بحكم هذه المنافسة ، فستظل رسوم القناة من أسف فى حالة تجميد أو شبه تجميد تقريبا إلى أمد طويل ، كأنما هى محكوم عليها أن تعيش فى قفص حديدى صارم تتحرك داخله بالكاد وفى أضيق الحدود . ولعل المخرج الوحيد والحل العملى هو أن ترتفع الرسوم دولارا كل بضعة أعوام لتتمشى على الأقل مع سلم التضخم أو لولبه الصاعد أبدا ، كما لابد من استبدال التعريفة أو الرسوم النوعية بالموحدة إلى أقصى حد .

وهذا ما ينقلنا إلى المفارقة المثيرة والمؤسفة التى نلمسها حاليا بين رسوم القناة وأسعار بترول الخليج ، فلأن البترول أصبح فى وضع احتكارى ويمثل سوق البائعين ، بينما أن القناة فى وضع تنافسى وتمثل سوق المشترين ، برزت متناقضة لافتة مثلما هى صادمة . فبينما يرفع البترول أسعاره بانتظام واقتدار فى وجه التضخم العالمى وبايقاعه وبحسب انخفاض قيمة الدولار والعملات الدولية عموماً ، فان القناة على العكس تخفض رسوم الناقلات بانتظام واضطرار . وبينما يميل

---

(١) الأهرام ، ٣/٤ ١٩٨٠ ، ص٦ ، ٣/٦/١٩٨٠ ، ص٩ .

الحد الأمثل لأسعار البترول إلى أن يكون هو نفسه الحد الأقصى ، يميل الحد الأمثل لرسوم القناة تجاه الحد الأدنى لا الأقصى . وبينما نجد أسعار البترول أدخل فى باب عملية المزايدة ، نجد رسوم القناة أدخل فى باب عملية المناقصة . وفى النتيجة الصافية ، فبينما تتصاعد عائدات البترول وتتراكم بالبلايين ، لاتتحرك عائدات القناة إلا بجرعات محدودة للغاية ولا نقول مشكوكة فى قيمتها الحقيقية . ولا غرابة بعد هذا أن انخفضت نسبة مجمل عائدات القناة إلى مجمل عائدات البترول إلى أدنى كسر متصور ، مما ينعكس على الأهميات والأوزان النسبية للقناة والخليج كمواقع جغرافية واستراتيچية .

والمغزى النهائى أوضح من كل لبس . إن أمام القناة شوطا بعيداً لم يزل من الصراع من أجل استعادة مكانتها وقيمتها . لقد تطامن من أسف دور القناة نسبياً مثلما تغير نوعياً . لقد فقد موقع مصر بعضا من قيمته استراتيچيا فى العصر النووى ، ولا ينبغى الآن بحال أن يهتز أو يفقد شيئا من قيمته اقتصادياً فى عصر الناقلات . وهذا هو التحدى الحقيقى الذى يواجه قناة مصر ومصر القناة . وهو ما ينقلنا تلقائيا إلى صراع النقل البحرى .

صراع النقل البحرى

العقد الأخير بلا جدال هو أكثر مرحلة مفعمة بصراع النقل البحرى فى العصر الحديث . فبطريقة مضغوطة وعنيفة إلى أقصى حد ، وقعت عدة انقلابات متعاقبة ومتعارضة فى استراتيچية النقل العالمى عامة ونقل البترول خاصة ، قناة السويس محورها دائما وضحيتها أحيانا . وحتى نفهم استراتيچية هذا الصراع الضارى ، علينا أن نتعقب مجموعة خرائط الصراع بأنماطها المرحلية المتلاحقة ، فمن مجموع أنماطها نفهم أبعاد الحاضر – وأخطار المستقبل أيضا . وحتى نضع الصورة فى إطارها الجغرافى الطبيعى ، علينا أن نحتفظ دائما فى الذهن بمثلث رؤوسه الخليج العربى – رأس الرجاء – غرب أوروبا ، مع تثبيت قناة السويس فى منتصف الضلع الوتر الواصل بين الخليج وأوروبا . فبتحليل دورة البترول والحركة داخل دائرة هذا المثلث ، تتجسد لنا استراتيچية الصراع بكل مغزى وبدون خفاء .

أنماط الصراع

فأولا ، هناك النمط الطبيعى أو ما قبل يونيو ١٩٦٧ ، وهو النمط الطبيعى للأشياء ، ببساطة لأنه النمط الجغرافى ، النمط الذى تزكيه الجغرافيا وتحض عليه الطبيعة . فى هذا النمط لا مكان للرأس تقريباً ، وليس ثمة إلا محور الخليج –

أوروبا عن طريق السويس وبذلك يختزل المثلث النظرى إلى ضلع واحد يعمل عليه البترول فى رحلة «مكوكية» لا نهائية ، محملة من الجنوب فارغة من الشمال .

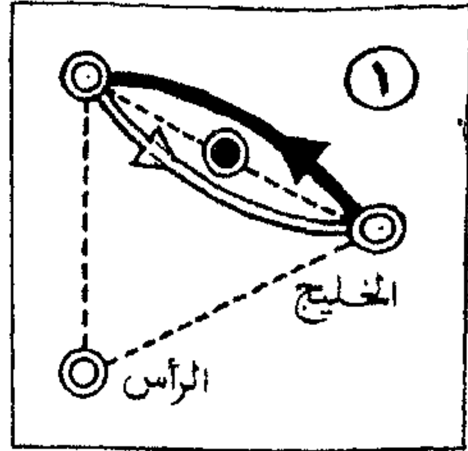
ثانيا ، نمط الإغلاق ، يونيو - أكتوبر . هذا هو النقيض المطلق للنمط الطبيعى السابق . فيه يتبادل الرأس والسويس المواقع والأدوار تماماً ، فلا مكان فيه للقناة ، بينما ينتقل التيار برمته إلى الرأس . ولهذا فهو من وجهة نظر الجغرافيا والتكاليف نمط شاذ . لكن تظل الرحلة المكوكية بين الخليج وأوروبا كما هى بنفس طبيعتها فى الذهاب والإياب .

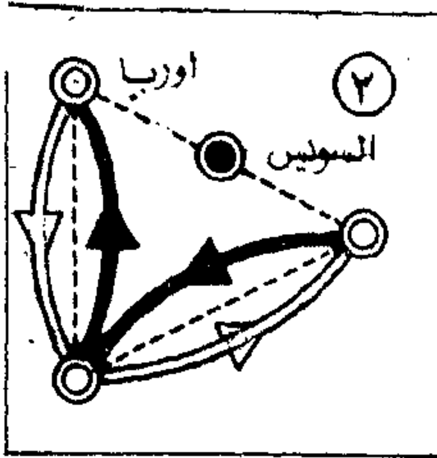
ثالثاً ، نمط إعادة الفتح ، يونيو ١٩٧٥ . وهو نمط ما قبل التوسيع . ورغم أن القناة استعادت كل حركتها الطبيعية من البضائع الجافة فى تجارة الشرق - الغرب ، إلا أنها لم تستعد إلا جزءاً ضئيلا للغاية من حركة البترول بين الخليج وأوروبا ، وحتى هذا الجزء أغلبه من الناقلات الفارغة . من هنا يظل النمط أقرب كثيراً بالتأكيد إلى نمط الاغلاق الشاذ منه إلى النمط الطبيعى ، وإن كان يمثل مزيجا منهما . ولكن فى هذا المزيج لن يخفى عنصر خطير وهو أن القناة قد دخلت مضطرة فى خدمة طريق الرأس إلى حد معين ، وذلك حين دخلت معه فى دائرة نقلية واحدة كممر للناقلات الفارغة .

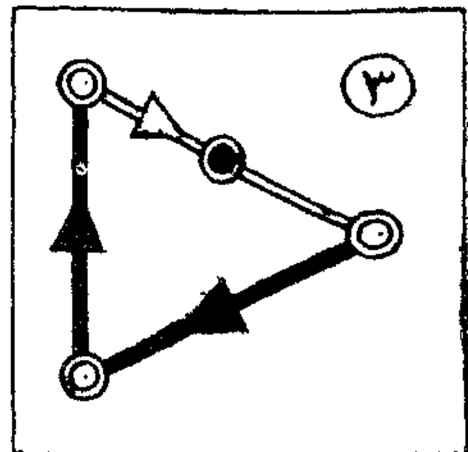
من هنا ، ومع تزايد تحول الناقلات الفارغة إلى القناة ، ولولا جدول تبقى لها من الناقلات المحملة الصغيرة ، لاكتملت عملية «تجارة مثلثة» بترولية بين رؤوس مثلثنا تجرى فى دورة كاملة مع عقارب الساعة على النحو الآتى : من الخليج تعبأ الناقلات ، وعن طريق الرأس تتجه إلى أوروبا للتفريغ ، ثم من أوروبا تعود الفوارغ إلى الخليج بطريق السويس ، وهكذا دواليك . وهذه التجارة المثلثة تكاد تذكرنا بالنموذج التاريخى الشهير فى القرن ١٧ لتجارة المصنوعات - الروم - السكر بين أوروبا - إفريقيا - جزر الهند الغربية والكاريبى .

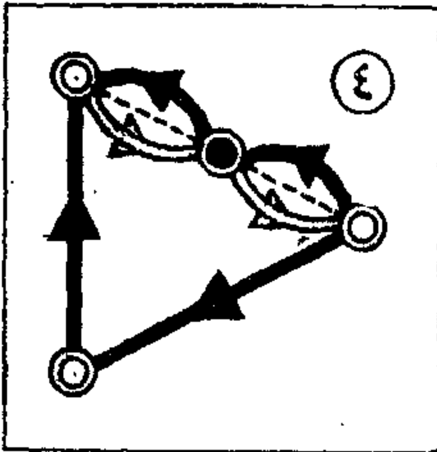
إن القناة ، بعد أن فقدت دورها الطبيعى كاملا للرأس أثناء الإغلاق ، قد أصبحت فى مرحلة النقاهة قطاعاً «فارغا» أو شبه فارغ فى دائرة بترولية مغلقة ، أو كالضلع الأجوف أو الجاف بين ضلعى المثلث الآخرين المحملين . لقد فقدت القناة نصف قيمتها التجارية على الأقل للرأس ، مثلما فقدت نصف قيمتها الاستراتيجية على الأقل للخليج العربى . وكما أصبحت إلى حد أو آخر تابعاً للخليج استراتيجيا ، أصبحت تابعا للرأس تجاريا .

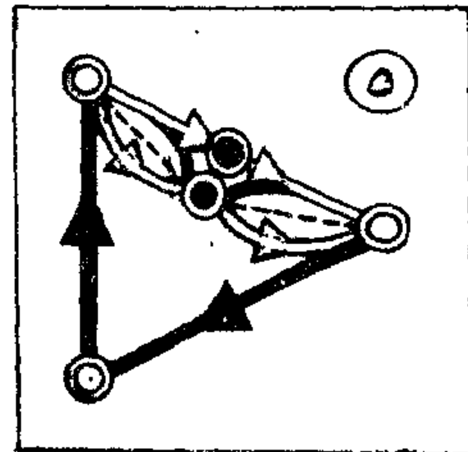
رابعا ، نمط سوميد . وهذا فعلا نمط وحده ، وعلى وجه الدقة فهو تحدى مصر العاجل للنمط السابق . بل الواقع أنه ، أكثر من القناة نفسها











فارغ ▭ محمل ▬

شكل ٢٧ – رسم تخطيطي لحركة البترول عبر قناة السويس ١ – النمط الطبيعى ، ٢ – النمط الشاذ نمط الاغلاق ، ٣ – النمط المؤقت نمط إعادة الفتح ، ٤ – نمط سوميد ، ٥ – النمط المركب الجديد بعد التوسيع . لاحظ كيف أن شكل ١ هو عكس شكل ٢ ، وشكل ٥ هو مجموع شكلى ٣ ، ٤ .

آنئذ ، أقــــرب تقـــــريب إلى نمط ما قبل يونيو أو النمط الطبيعى، فهو الوريث الحقيقى لدور القناة القديم قبل الرأس وقبل الناقلات العملاقة، وإن يكن فى ترجمة جديدة حتمتها هذه المتغيرات . فبه عاد محور بترول الخليج – أوروبا بطريق مصر كما كان وكضلع مستقل تماماً عن وصاية أو تبعية الرأس بل وكمنافس مطلق له.إلا أنه بدل الرحلة المكوكية الواحدة قديماً، محملة فى الذهاب وفارغة فى الإياب، قسمت هذه الرحلة على اثنين (أم نقول ضربت فى اثنين ؟)، فأصبحت هناك رحلة مكوكية بكاملها على كلا جانبى الخط وإن لم يتغير ترتيب اتجاهات الرحلات المحملة والفارغة .

ما يثير هذا النمط الجديد الجرىء، على أية حال، أنه يحقق لمصر استمرارية تدفق البترول عبرها رغم انقطاعه الأرضى أو البرى بالمعنى الصارم، حيث عجزت القناة تقريباً رغم كل ما تتمتع به من استمرارية مائية أو بحرية، تلك التى من أجلها وحدها شقت فى المحل الأول وبها عدت أخطر ممر ملاحى فى العالم .

خامساً، وأخيرا، نمط ما بعد التوسيع، أو نمط المستقبل إلى أبعد مدى منظور. إذا كان النمط السائد فى مصر حتى بداية التوسيع هو مزيج من نمط إعادة الفتح ونمط سوميد، فقد كان من الواضح أن هذا النمط المركب ما يزال أضعف بكثير من طريق الرأس. وإذا كان المؤكد أن استكمال توسيع القناة سيخلق نمطاً جديداً تماماً يقلب الموقف لصالح مصر كلية، سويساً وسوميد، فان التوازنات الحالية والمراحل السابقة تدل بعنف على مدى قسوة صراع النقل البحرى عامة ، وحول البترول خاصة ، و بين طريقى مصر والرأس بالأخص. وهذا ما ينقل البؤرة إلى احتمالات المستقبل وشكل الصراع فيه.

أدوات الصراع

هاهنا نجد أول ما نجد أن الناقلات العملاقة ستصاب بمزيد من النكسة.والمقدر أن نسبة البطالة، التى كانت تصل بينها قبل عودة القناة إلى ١٤٪، سترتفع مباشرة بعد عودة القناة إلى نحو٢٤٪ أى ربع أسطول الناقلات العملاقة العالمى.وبأكثر من هذه النسبة ستنخفض بلا شك معدلات بناء الناقلات العملاقة الجديدة.وهذا وإن لم يكن فى صالح صناعة بناء السفن وترساناتها، فانه فى صالح الاقتصاد والصناعة العالمية عموماً، إذ أنه سيوفر رؤوس أموال ضخمة تتحول لتوضع فى مشاريع إنتاج أكثر قيمة وضرورة وأرباحاً.

وثمة بعد هذه نقطة بالغة الأهمية فى تحديد التكلفة النسبية لكل من الطريقين الغريمين قد يثبت فى المستقبل أنها الحكم الفيصل فى الصراع بل وأنها بالتحديد

مقتل طريق الرأس.فابتداء ينبغى أن نعلم حقيقة مفتاحية أساسية وهى أن ثمن الوقود فى رحلة الناقلات يمثل وحده نحو نصف سعر نقل الطن الواحد.وإلى ما قبل حرب أكتوبر لم يكن هذا على أهميته ليعنى الكثير جداً بالضرورة فى معادلة الصراع.أما بعدها وبعد أن ارتفعت أسعار البترول فى العالم بفضلها إلى ١٥-٢٠ مرة مثل ما كانت عليه،فقد أصبحت هذه الحقيقة أخطر سلاح لصالح القناة وضد الرأس.إذ أصبح ثمن الوقود الآن يمثل البند الرئيسى فى تكلفة نقل الطن فى الرحلة، نحو أربعة أخماسها على الأقل.أى أن الوقود أصبح الآن بلا جدال العامل الأساسى المسيطر والحاكم فى تحديد تكلفة النقل، وهو وحده الذى يقرر أفضلية، وبالتالى مصير، أى طريق بديل.

ولما كان طول طريق السويس نحو نصف طريق الرأس فى رحلة الخليج العربى - أوروبا الغربية بالذات، فان هذا مع تساوى حمولة الناقلة يعنى خفض استهلاك الوقود إلى النصف، وبالتالى خفض التكلفة الكلية لنقل الطن بنحو الخمسين على الأقل إلى نحو النصف ربما.وهذا الفارق جدير بأن يزداد كلما ارتفعت أسعار البترول فى العالم، وهو الاتجاه الذى لا مفر منه باطراد فى المستقبل.باختصار، تكاليف نقل الطن عن طريق السويس يمكن أن تصبح نحو نصف تكاليفه حول الرأس .

وذلك لحسن الحظ هو الحد المجهول فى المعادلة الجديدة وآخر المتغيرات فى الموقف، وتلك هى المفاجأة التى لم تدخل فى حساب المنذرين والشامتين والتى قلبت وستقلب كل حساباتهم وتنبؤاتهم القاتمة رأساً على عقب.فلقد كان المتغير الأساسى فى تقدير موقف القناة عند هؤلاء وغيرهم هو ثورة الناقلات العملاقة ولكن الأمر عاد بسرعة لسوء حظهم لينقلب من جديد، فأصبح هناك متغير أحدث وأقوى وأخطر هو ثورة أسعار البترول.إن ثورة ارتفاع أسعار البترول هى الرد الحاسم على ثورة ارتفاع أحجام الناقلات العملاقة، وستنسخ آثارها بالنسبة للقناة حتماً .

ومعنى هذا الانقلاب الجديد على الفور أن تكلفة النقل تعود مرة أخرى لتصبح وظيفة للمسافة، وأن المسافة تعود لتصبح العامل الحاسم فى المنافسة، وأن القناة تعود لتصبح سيدة الموقف بينما يرتد الرأس إلى مكانه فى الذيل.وهذا كله يعنى بدوره أنه إذا كانت حرب يونيو هى التى ضربت قناة السويس وخلقت طريق الرأس، فان حرب أكتوبر بما رفعت من أسعار البترول قد جاءت على العكس ولكن بمنطق سليم جداً لتقضى على طريق الرأس وتعيد القناة إلى مكانتها السابقة والموقف كله إلى نصابه .فحرب يونيو حين أغلقت القناة وفتحت الرأس لم تخلق إلا

وضعاً شاذاً غير طبيعي ولم تكن سوى خطأ انقلابى كفأ الموقف على وجهه ثم تركه واقفاً على رأسه، أما حرب أكتوبر حين جاءت لتنقضها ملاحياً كما نقضتها عسكرياً فانما جاءت لتصحح الموقف وتعيده واقفاًعلى قدميه.لقد تمت أخيراً تصفية خطأ عابر وتسوية حساب تأجل بعض الوقت وهزيمة هزيمة عارضة، وذلك بسلاح الحرب نفسه.نتيجة منطقية.

وعلى هذا فاذا ما أحسنت مصر استخدام سلاح الرسوم وإدارة لعبة «شد الحبل» التنافسية، يمكن للقناة أن تأسر الجزء الأكبر من حركة طريق الرأس وتعيد هذا إلى مكانه الطبيعى فى استراتيجية النقل العالمية حيث ينتمى وكما يجب - ذنباً «تحت وأسفل down under..كما يذهب التعبير الإنجليزى الدارج.فكلما تقدم مشروع التوسيع كلما عادت إليها شرائح الناقلات ذات حمولات أكبر فأكبر، حتى لايتبقى للرأس فى النهاية إلا تلك القلة التى تزيد على ربع المليون.

بمعنى آخر سيفرض نفسه، أو بالأحرى ستفرض القناة، تقسيم عمل جغرافى جديد فى الصراع بين القناة والرأس يشبه إلى حد معين تقسيم العمل فى جغرافية النقل بين القطار والسيارة، وهو تقسيم لصالح الأخيرة فى المدى البعيد.فالرأس، كالقطار، للمسافات الطويلة والوحدات الأكثر ضخامة والرحلات البطيئة.أما القناة فكالسيارة، للمسافات الأقل طولا ووحدات الحجم الأقل ضخامة نسبياً والرحلات السريعة والعاجلة .

نمط جديد من التوازن

غير أننا من الناحية الأخرى لا ينبغى أن نغفل عن حقيقة جديدة لها حسابها. فليس السؤال هو هل تعود القناة إلى سابق دورها وإنما القضية أن تعود إلى سابق مكانتها وأولويتها المطلقة .. فإلى جانب تكاثر الأنابيب فى الشمال، من الواضح أن طريق الرأس سيظل يحتفظ إلى وقت طويل لا نعرف مداه بنسبة معينة لا نعرف حجمها هى الأخرى، ويبدو أن علينا أن نفترض أنها ستبقى دائماً وأن على القناة أن تتعايش معها وعلى هذا فستتألف شبكة النقل والملاحة البترولية بين الشرق والغرب من حزمة ثلاثية : الأنابيب فى الشمال، القناة فى الوسط، والرأس فى الجنوب .

ولئن كان حتماً أن تظل القناة بين هذه المحاور الثلاثة هى واسطة العقد والخاصرة والمفتاح، فيبقى أن القناة أصبحت بذلك طريقاً «تنافسياً» بعد أن كانت طريقاً «احتكارياً» فبعد أن كانت القناة حتى الخمسينيات الباكرة هى الطريق «الأوحد»، ظهرت الأنابيب فى المشرق فصارت القناة الطريق «الأولى»، والآن يأتى

طريق الرأس لتصبح المشكلة أمام القناة هى كيف تظل كذلك.معنى هذا، بلغة الإيكولوچيا، أن القناة بعد أن كانت «العامل المطلق» أصبحت «العامل المسيطر» فقط.وهذا حقاً لا ولن يفقدها عنصر السيادة فى الموقف كله، إلا أنه أفقدها عنصر التفرد.إنها سوف تعمل بكامل طاقتها وستظل دائماً أسبق من منافسيها ولكنها ستصبح فرعاً فقط من شجرة لا جزعها الوحيد، الطريق المحورى فى شبكة ولكن ليس المحور الوحيد للطريق .

ولا شك أن هذا الوضع المركب يلقى أعباء تنافسية جديدة على القناة.ولعل أول هذه الأعباء، وهو أيضاً دليل على أن الموقف أصبح تنافسياً بجلاء، أن رفعك لرسوم القناة اليوم بعد عودتها لا يمكن أن يكون حراً تماماً أو متناسباً مع تكاليف إعدادها فقط، ودعك من أن يتناسب مع ارتفاع أسعار البترول الصاروخى، دون اعتبار لعامل المنافسة الحادة الرهيفة مع تكاليف طريق الرأس بالذات.وهذا بالضبط هو جوهر المتغيرات الجديدة فى الموقف، كما أنه يشكل بالدقة حجم الخطر الحقيقى الجديد للناقلات العملاقة وطريق الرأس، وهو أخيراً وعلى وجه التحديد طبيعة التحدى الذى يواجه القناة .

ولكن أين هذا من حملة التشكيك فى مستقبل القناة بكل ظلالها القاتمة ونبوءاتها السوداء ! من المحقق أن هناك متغيرات وأن هناك بعض الخطر النسبى، ولكن من المؤكد أكثر أن هذا الخطر قد بولغ فى تصويره وضخم إلى حد خرج به تماماً عن حدوده الحقيقية وعن حجمه الطبيعى .وإذا كان مصدر هذه الحملة معروفاً، فإن علينا دون قلق أو انزعاج ولكن أيضا دون استنامة أو استهانة أن ندرك أنها جزء طبيعى جداً ومتوقع من الحرب الدعائية والنفسية الضارية التى يشنها علينا العدو. الشائعات والتخوفات والحملات على القناة إنما هى جزء من صراع السوق كما هى من صراع القوة فى هذا العالم، وليس ينبغى لها أن تدهشنا ولا أن تخيفنا.

ومن الناحية الأخرى فإن على مصر أن تدرك أن القناة قناتها، وأن قناتها حياتها، وعليها كما تدافع عنها عسكرياً أن تدافع عنها اقتصادياً، وبكل قوة ودون التفات إلى حملة أكاذيب العدو، ولكن أيضاً دون تجاهل للخطر بحجمه الطبيعى.وإذا كان الاستعمار قديماً قد استمات من أجل الاحتفاظ بالقناة وبأهميتها، فان مصر صاحبة ومالكة أمرها وأمر نفسها أولى وأجدر، وأحد فى النهاية لن يهتم بها أو بمصيرها ما لم تهتم هى.إنها معركة مصير وصراع بقاء وككل صراع،فان أكبر أسلحتك فيه ليس السلاح نفسه فحسب، وهو هنا ماض كأمضى ما يكون سلاح، وإنما هو أولاً وقبل كل شىء يدك أنت التى تمسك بهذا السلاح وإرادتك التى تحركها وتحركه .

وهذا أيضاً ما يؤدى بنا إلى قضية ختامية ولكنها بالغة الأهمية، ربما غفلنا عنها طويلاً ولكن ها هى ذى الأزمة تطرحها علينا بل تفرضها فرضاً.إننا نستغل القناة، نحن نخشى، استغلالاً سلبياً أكثر منه إيجابياً، نستغلها كما يستغل العرب مثلاً بترولهم كوقود لا كبتروكيماويات. فنحن نهيىء القناة ثم نقدمها لمن يستخدمها ،ويقتصر دورنا – عدا الإرشاد والمرشدين – على وظيفة الجابى، جابى الرسوم أو المكوس أو التعريفة، سمها كما تشاء. دورنا فى القناة، يعنى، هو دور الدليل والقوميسار أو السائق والمحصل. ولكن هذا الدور لم يعد يكفى على الإطلاق.ولابد لنا أن ننظر إلى القناة كصناعة لا كمجرد خامة أولية، كقناة ديناميكية حية متحركة لا كمجرد طريق استاتيكي ساكن، كفاعل لا كمجرد مفعول به. علينا أن ننظر إلى القناة لا كترعة لسفينة عابرة ولكن كعبارة فى شكل ترعة، لاكشريان لناقلات البترول ولكن هى نفسها كناقلة البترول لا كوعاء سالب للنقل ولكن كأداة موجبة له.

وبتفسير أوضح، يجب على مصر نفسها منذ الآن أن تمتلك أسطولاً كفئاً وقوياً من السفن العادية والناقلات وبخاصة الناقلات المتوسطة والصغيرة، لتستعمله هى بنفسها وعلى قناتها فى نقل البترول والبضائع بين الشرق والغرب،ليس فقط تأميناً للقناة بالناقلات (ومنها)، ولكن أيضاً تسخيراً للناقلات لمصلحة القناة. وذلك لاشك استثمار مزدوج لمكانة القناة ومستقبلها وليس معنى هذا بالمناسبة أننا بذلك نتحول إلى تاجر لم يجد عميلاً فباع لنفسه.وإنما صميم الموقف أن تاجراً قد استبعد دور الوسيط والجملة وتبناه لنفسه فأصبح تاجر جملة وتجزئة معاً، أى ضاعف دوره ودخله كما أمن وظيفته ومكانته،بل وبمعدل الربح المركب فى الحالين.

غير معقول على الإطلاق ألا يكون لمصر،صاحبة القناة،أسطول ناقلات ونقل تدعم به قناتها وتوظفه فى خدمتها، بينما أن لكثير من الدول البحرية وغير البحرية، المتقدمة والمتخلفة، بل حتى للأفراد والشركات كملوك الناقلات اليونانية، أساطيل كبرى تعيش على القناة وبالقناة.وإذاكانت حتى دول البترول العربية،بما فيها الصغيرة منها، قد بدأت تتجه إلى هذا الاستثمار الذكى، فإن مصر لا يجوز أن تظل مجرد ممر، بل وجب الآن أن تتحول إلى دولة ناقلات كما هى دولة القناة .

والمشروع الذى نتصور ليس أسطولاً رمزياً أو ثانوياً، بل بحمولة بضعة أو عدة ملايين من الأطنان، يمكن أن يتكون بالتدريج ولكن بسرعة على برنامج زمنى طويل. ومن الممكن للمشروع، الذى يجدر إشراك الدول العربية البترولية فى تمويله، أن يستغل ظروف تطورات الفائض فى الناقلات المتوسطة والصغيرة وقلة الطلب عليها وإحيائها من خطر الانقراض وتشغيلها لمصلحة القنا` بدأ كل رجال الناقلات

الأفراد بشراء فائض الناقلات شبه الخردة فتحولوا في بضع سنين إلى حيتان وبليونيرات ...).

عود على بدء

كلا إذن! – نحن نختتم – ليست القناة في خطر كما أرجف أعداؤها، وليست الناقلات العملاقة خطراً داهماً عليها، ولا نداً ولا بديلاً ولا حتى بالضرورة منافساً، لا ولا هي سلاح التكنولوجيا الحديثة الصاروخي أو صواريخ ملاحة القرن العشرين التي تؤذن أو تهدد بأن تجعل من القناة أداة تقليدية و«موضة» قديمة تنتمي إلى القرن التاسع عشر وحضارته .الناقلات العملاقة. كما نرى بوضوح، لم تخرج عن وصاية القناة أو تضعها تحت رحمتها، بل على العكس هي التي تضع نفسها في خدمة القناة. إذ من الممكن للقناة ببساطة أن تطوعها لأغراضها وتطوعها بأن تتكيف معها وتتكيف معها بأن تتوسع ببساطة لها.المصل المضاد لوباء الناقلات العملاقة، إن عدت وباء، هو التوسيع ثم المزيد من التوسيع. عندئذ تتحول القناة إلى مغناطيس غلاب تتجاذب إليه الناقلات العملاقة كما تتجاذب برادة الحديد على قضيب ممغنط فالناقلات العملاقة إذن إنما هي أداة جديدة، بالغة العصرية والمرونة، توضع بين يدى القناة لتجدد شبابها و تضاعف حاكميتها، ذخيرة حديثة طازجة ومؤثرة توضع في سلاح القناة الاستراتيجي لتصبح قناة القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين وكل قرن .

ولا محل إذن للخوف على القناة من دورة أسر نقلي على نمط العصور الوسطى، ولا خوف من طريق الرأس،لأنها من معطيات الجغرافيا وثوابت الأرض التي لا يمكن أن يستغنى العالم عنها. إنها قلب العالم الذى لا يمكن استبداله بقلب صناعي وهي إذ تعود، فانها لاتعود نهراً قليل الروافد كثير المصاب كما كان يزعم أعداؤها، وإنما هي تعود لتصبح لا محالة صرة الملاحة العالمية وأعظم موصل جيد للبترول في العالم.

أما ما كنا نراه بالفعل من العكس، فلم يكن وضعاً عارضاً مؤقتاً وشاذاً فحسب، ولكنه كذلك يكشف عن حقيقة الموقف كاملة وعن الفاعل والمجرم المسئول عن كل ما شابه من تشويه وتحريف وخلط في الرؤية.إنه العدو الإسرائيلي مرة أخرى، فلولا اعتداءاته منذ يونيو لما كفت القناة عن أن تتوسع خطوة بخطوة مع تضخم الناقلات، ولإحتوتها أولا بأول، ولما قام أى تعارض مبدئي بين الإثنتين، ولما جاوزت الناقلات الحجم الأمثل المعقول إلى حد الإفراط،ولما ظهر كذلك أى داع لطريق الرأس كلية.

لولا إسرائيل، يعني، لما عدت الناقلات العملاقة خطراً على القناة إطلاقاً، ولاكان هناك مبرر لإثارة القضية أصلاً، ولكانت الناقلات الضخمة هذه عوناً للقناة لا عوانا

عليها.وبعبارة أخرى، الخطر الذى نسب أو ينسب عادة إلى الناقلات الجبارة إنما هو، فى معظمه على الأقل، مستمد مباشرة وغير مباشرة من الوجود والعدوان الإسرائيلى. كذلك فلولا إسرائيل لما قدر لطريق الرأس أن يحتل مكانة ذات بال، ولما خرج عن حجمه الطبيعى كذنب على نهاية الدنيا وآخر الأرض.

وهذا فى حد ذاته مؤشر دال وكاشف عن تلك العلاقة الحميمة بل المحمومة بين العدو الإسرائيلى على تخوم إفريقيا الشمالية وبين جنوب إفريقيا فى أقصى جنوب القارة، ليس فقط على مستوى الاستعمار الاستيطانى والاغتصاب الإحلالى، ولاعلى مستوى العنصرية العرقية، الصهيونية هنا والأبارتيد هناك، وإنما كذلك على مستوى الموقع الجغرافى والمصلحة الاستراتيچية المشتركة ضد القناة وضد مصر.إن إسرائيل هى جنوب إفريقيا العرب بمثل ما أن جنوب إفريقيا هى إسرائيل إفريقيا السوداء.

ونصل من هذا كله إلى أن الخطر الحقيقى على القناة ليس الناقلات العملاقة وطريق الرأس، ليس التكنولوچيا الحديثة وفنون الهندسة البحرية العصرية، ولكنه وحده الخطر الإستراتيچى العسكرى الإسرائيلى. وهكذا نعود مرة أخرى لنجد مصدركل خطر وشر على مصر والمنطقة يكمن فى بؤرة العدوان الإسرائيلية، رأس الأفعى تلك . إن العدو الإسرائيلى هو العدو الحقيقى للقناة مرتين :مرة على المستوى السياسى والعسكرى المباشر، ومرة على المستوى الاقتصادى والتجارى غير المباشر، وكلا المستويين لا انفصال له عن الآخر، كما أن المجابهة الحقيقية والعلاج الوحيد لا تتحقق إلا على المستويين كليهما معاً.فأنت لن تستطيع أن تضرب طريق الرأس إلا فى إسرائيل، ولكى تصفى خطر الناقلات المحرف أو المنحرف، عليك أن تحارب الخطر الإسرائيلى فى عقر داره.وباختصار شديد : إضرب الرأس،تشل الذنب.وأعظم وأجدى استثمار اقتصادى مربح يمكن لمصر أن تضعه فى القناة من الناحية المادية البحتة إنما هو الاستثمار العسكرى المتمثل فى كبح الخطر الإسرائيلى القائم والكامن، الفرع والأصل،مهما كان الثمن وأيا كان الإنفاق.إنه أربح على المدى الطويل، ولازم على مستوى الإقتصاد والرخاء مثلماهو لازم على مستوى السياسة والتحرير...

استراتيچية الموقع المستقبلية

وعند هذا الحد يجوز لنا أن نربط تجارب الماضى مع أخطار الحاضر مع تخطيط المستقبل، لنستخرج الضوابط والثوابت الأساسية المشتركة التى تحكم موقعنا إقليمياً وعالمياً ، بترولياً وغير بترولى، قناة وطيراناً. لماذا كان الخطر يأتى دائماً إما من منافسة فى المشرق العربى ابتداء من أوفرلاند روت الخليج العربى القديم إلى أنابيب المشرق، وإما من تهديد من ناحية الشام ابتداء من الصليبيين

حتى الصهيونيين، وإما من منافسة من أقصى البحار الجنوبية ابتداء من داجاما إلى يونيو ١٩٦٧ ؟ أيمكن أن تتكرر هذه الأوضاع ؟ أو هل ثمة من تقسيم عمل جغرافي ممكن بينها ؟ ...إلخ.

الإطار الدقيق للإجابة الشاملة هو النمط الجغرافي العريض ممثلاً في الحلقة السعيدة بعامة وضلعي الشام ومصر منها بخاصة فتجارة المرور بين الشرق والغرب إذ تركز على منطقة الشرق الأوسط أو المشرق العربي باعتبارها خاصرة العالم القديم، لا تركز على كل أجزائها بنفس الدرجة بل تتنقل أساساً في خطين محوريين هما في الواقع خطا المقاومة الدنيا مسافة وطبيعة وخطا الجاذبية القصوى ثراء وسكاناً والأول هو طريق الخليج العربي – العراق – الشام، والثاني هو طريق عدن – البحر الأحمر– مصر وهذان على الفور وعلى الترتيب ليسا إلا القوس الشرقي والقوس الغربي من الحلقة السعيدة، أي أن تيارالتجارة العالمية يقترب من المنطقة كجبهة واحدة،حتى إذا دخلها انشعب في الواقع إلى شعبتيه، تاركاً صحراء القلب الميت إلا من مساهمة ضئيلة الغاية.

وفي الوقت نفسه فقد كانت التجارة المحلية داخل الإقليم نفسه محدودة نسبياً إذا قورنت بتيار التجارة العبورية الطاغي، سواء ذلك بين قطاعات الحلقة السعيدة أو بينها ككل وبين القلب الميت.على أن دور التجارة والحركة المحلية داخل الإقليم قد زاد الآن زيادة كبرى منذ البترول الذي تركز ظهوره في القوس الشرقي من الحلقة السعيدة ابتداء من العراق إلى الكويت والسعودية إلى أبو ظبي وبقية شياخات الخليج وعمان بينما تحددت مخارجه الطبيعية نحو الغرب في القوس الغربي من الحلقة ابتداء من سوريا ولبنان إلى مصر وقناة السويس .

من هذا النمط نجد أن هناك شداً وجذباً تنافسياً، طبيعياً وصحياً، بين القوس الشرقي والغربي، ولاسيما منهما القطاعات الفعالة والموجبة في الهلال الخصيب من جهة ومصر من جهة أخرى .ولما كان الشام يشارك العراق في طريق الهلال الخصيب البري، ويشارك مصر في موقع البحر المتوسط، فإنه يكتسب أهمية موقعية خاصة.والواقع أننا نادراً ما نقدر خطورة موقع الشام الجغرافي حق قدره، فهو شقيق أصغر لموقع مصر وهما إلى حد ما وفي معنى بدائل جغرافية.فلزاوية البحر المتوسط الشرقية ضلعان، عرضي هو مصر وطولي هو الشام، والبحر الأحمر ينشعب في قمته إلى شعبتين : خليج السويس تجاه مصر وخليج العقبة تجاه الشام.فأرض الزاوية إذن ليست مصر وحدها، ولكن مصر والشام وإن ذهب الثقل الأكبر لمصر .

أما لماذا تتفوق مصر، فلأن طريقها بحري أكثر ومباشر أكثر، بينما طريق

الشام برى أكثر ولفة أطول، سواء ذلك قبل عصر قناة السويس أو بعدها . والملاحظ أن خليج السويس أطول كثيراً من خليج العقبة، ولذا فبرزخه أقصر، كما أنه سهلي رملي معبد بعكس برزخ العقبة الأطول والأكثر ارتفاعاً ووعورة وصخرية. ولو قد كان العكس، لاختلفت قيمتهما النسبية بوضوح وأخيراً فان ضخامة مصر وغناها بالنسبة إلى الشام تنقل بقية ثقل الموقع ليستقر مركزه فيها .

ولكن فى النهاية وبغض النظر عن الأثقال النسبية،تبقى الحقيقة المؤثرة والدالة وهى أن مصر والشام يشاركان فى استراتيجية موقع واحد أساساً. وبهذا يمكن أن يتكاملا في ظل تقسيم عمل جغرافي منسق متعاون . ولكن فى الوقت نفسه فإن موقع مصر وموقع الشام، المتشابهين والمشاركين فى زاوية واحدة، يمكن أن يكونا متناقضين ومتضاربين إذا وقع أحدهما أو كلاهما فى يد قوى معادية، سواء ذلك على المستوى الحربى كما رأينا من قبل أو على المستوى الاقتصادى كما نرى الآن.

وبطبيعة الحال فان هذا كله إن صدق على الشام فى مجموعه فهو أصدق وأقوى على أقرب قطاع منه إلى مصر وهو جنوبه الفلسطيني. وهكذا تعود فلسطين فتؤكد أهميتها بالنسبة لمصر على المستوى النقلى الاقتصادى كما أثبتته على المستوى الاستراتيجي. فمشاريع إسرائيل من أجل أنبوب بترول وقناة بداخلها، فضلاً عن تعطيلها لقناة السويس خارجها، إنما هى تعبير كامل عن ذلك التناقض الكامن والممكن فى الموقع بين مصر والشام، وقد كان فى انتظار وقوع أحد الموقعين فى يد عدو دخيل لكى يتضح بجلاء .وهذا بعينه هو ما حدث أيضاً أيام الصليبيات .

ولهذا، وفيما عدا الخطر الإسرائيلي إذا صفى، فان مستقبل موقع مصر ليس المنافسة بقدر ما هو التكامل، بل ليس المنافسة بقدر ما هو التفوق، سواء ذلك من حيث الأنابيب أو الناقلات،المشرق العربي أو الرأس، البترول أو الطيران كيف ؟ عن طريق الرأس، يمكن ببساطة أن نقول إن خطره لا يكمن فى الناقلات العملاقة بقدر ما يكمن فى وجود إسرائيل . فتعطيلها لقناة السويس هو وحده وأساساً الذى يعطيه أى قدرة تنافسية حقيقية على المدى الطويل. فذهاب إسرائيل واستقرار القناة يفتح الباب أمام التوسيع المطرد الذى يمكن أن يأسر الناقلات العملاقة إلى مجراها الطبيعي ويعيد الرأس إلى مكانه الطبيعي.

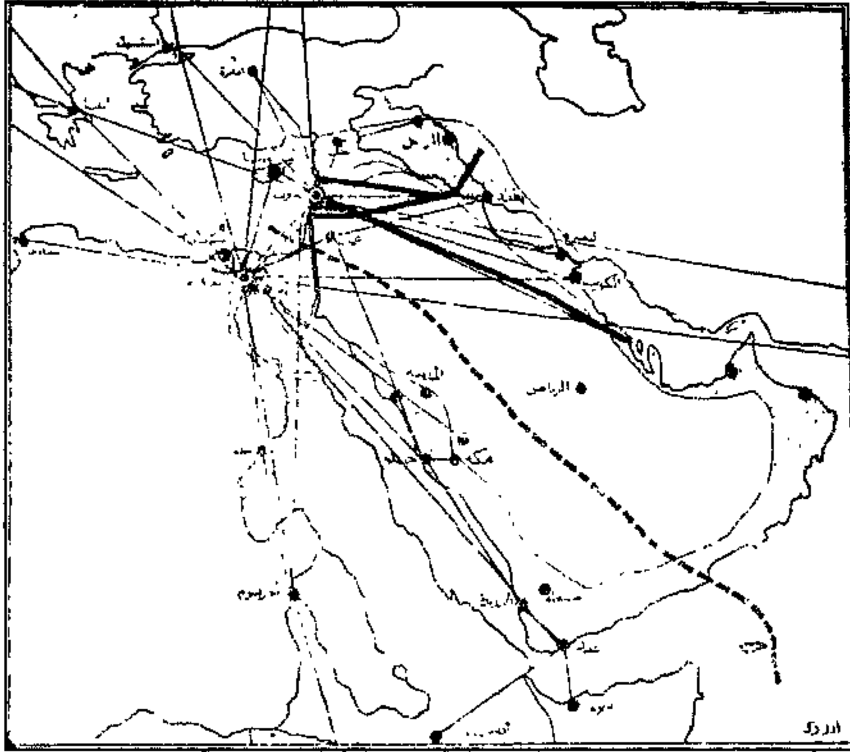
فلا تتبقى إلا منافسة الأنابيب.ولقد كانت القناة طريقاً بحرياً للبترول بين أنابيب

المشرق وأنابيب المغرب، وكنا بذلك نستثمر موقعنا بطريق بحرى فقط.

أما الآن فقد أصبحت مصر مركباً نقليا يجمع بين القناة والأنابيب ويستثمر معاً الطريقين البحرى والبرى بترولياً وسواء عد هذا التزاوج تكاملياً أو غير ذلك، أو عد إحتواء بارعا لمنافسة الأنابيب، أو ضماناً للسلامة الاستراتيجية إزاء أخطار العدوان على القناة، أو استباقاً للمواجهة مع الناقلات العملاقة، أو استثماراً أكثف وأكثر توازناً للموقع،فالذى لا شك فيه أنه ليس هناك تعارض أو تصارع بين أنابيب المشرق وطريقى مصر.

والواقع أن تقسيم العمل الجغرافى بينهما هو جزء من التقسيم العام لخدمات الموقع عموماً فى المشرق العربى بما فى ذلك تدفق التجارة والحركة والطيران ..إلخ.

وهذا أساسه القاعدى هو بصورة تقريبية التنصيف داخل الحلقة السعيدة : القوس الشرقى لشام، والغربى لمصر.وهذا التوزيع نفسه انعكاس لما رأيناه من



شكل رقم ٢٨ – تقسيم العمل الجغرافى فى وظائف الموقع داخل المشرق العربى، لاحظ دور القاهرة وبيروت فى الطيران، ودور قناة السويس وأنابيب المشرق فى البترول، وعلى رأس القوس الغربى والشرقى من الحلقة السعيدة على الترتيب .

مشاركة مصر والشام في موقع واحد أساساً. وقديماً في العصر العربي كان التنصيف هو القاعدة كذلك ، إلا أنه كان على أساس أن القوس الشرقي للعراق أكثر منه للشام، والقوس الغربي لمصر. فاذا أخذنا تنصيف اليوم، فان مصر تجمع وتستقطب حركة البترول والنقل والتجارة والطيران من كل غرب الجزيرة العربية حتى عدن إقليمياً ومن البحر الأحمر عالمياً، بينما يلم الشام كل الحركة التى وراءه في القوس الشرقي في العراق والخليج العربي وعمان وإذا كانت بيروت، خاصة بعد انتقالها من «العصر الفرنسي» إلى «العصر الأمريكي» ترمز بنشاطها العبوري الكثيف الهام إلى هذا الإستقطاب، فذلك لأن معظم العقديات الجوية والبحرية والبرية تجتمع فيها في نقطة واحدة، أما في مصر فان هذه العقديات موزعة بين البحرية للاسكندرية والجوية للقاهرة والعبور للقناة، وكما ترتبط البصرة والكويت والبحرين كمطارات ببيروت،ترتبط عدن وجدة كمطارات بالقاهرة.وكما نشأ محور وعمود فقرى كامل من الحركة الكثيفة بين بيروت والخليج، أو الشام عامة والخليج، شاملاً أنابيب البترول والطرق وخطوط الطيران والتجارة والتموين والتغذية والسياحة (٤٤٪ من كل صادرات لبنان هي إلى السعودية) فثمة كذلك شريان الحركة الضخم على طول البحر الأحمر رابطا غرب الجزيرة العربية ومصر في تدفق البترول وفي حركة السياحة والأشخاص وتموين وتصديرالأغذية إلى الحجاز ..إلخ .

والخلاصة النهائية ؟ الحقيقة المؤكدة هي أن كل الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها موقع مصر عارضة ومفتعلة للإستعمار فيها دور كبير، وليست نابعة من المنطقة أو المنطق. وموقعنا في جوهره الباقي ليس أقل ضماناً أو رسوخاً من موضعنا. وإنها لحقيقة حاسمة مثلما هي فال حسن أننا ملكنا زمام كل منهما في وقت واحد حين «أممنا» النهر والقناة. والإثنان معاً يؤكدان سلامة الأساس الطبيعي لبنائنا البشرى رغم كل الشبهات والشكوك، وأن «كنانة الله» ، «مصر المحروسة» ، يمكنها أن تنطلق إلى مستقبلها وأهدافها مطمئنة إلى أنها سيدة نفسها ومالكة أمرها من يمين أو شمال بلا أدنى شك أو قلق، لأن ما كان أبوه التاريخ وأمه الجغرافيا فهو من صنع الطبيعة وصلبها .

الفصل السابع والعشرون

هبـــة النيـــل

مصر والنيـــل

كان هيرودوت جغرافياً قبل أن يكون مؤرخا حين قال إن مصر هبة النيل ومن قبله بكثير كان قدماء المصريين يقولون إن الدلتا هى هبة النيل وهدية النهر (١) ، وكان الكهنة يذكرون دائما للمسافرين الأجانب والاغريق أن المستنقعات كانت تغطى كثيراً من الدلتا ، أى أن التعبير بالتقريب يبدو قديما ومحلى الجذور ، ولعله ليس من المستبعد تماما أن يكون هيرودوت قد صك مقولته الجغرافية الشهيرة من وحى التراث المحلى السائر بين الكهنة والفلاحين - والفلاح كما يقول لابلاش جغرافى أو چيولوچى بطريقته الخاصة (٢) . وعلى الجانب المقابل ، وبين قوسين ، فلقد كان جوبليه لا شك مسرفاً فى المبالغة أو مبالغا فى التشبيه حين قال إن بريطانيا هبة تيار الخليج كما أن مصر هبة النيل (٣) فحتى النرويج ، على دينها الأكبر للتيار ، ليست هبته إلا بمقدار ضئيل بالقياس إلى دين مصر للنيل .

وأيا ما كان ، فإن مصر طبيعيا هى هبة النيل . فالحقيقة الأولى فى الوجود المصرى هى أن مصر هى النيل ، فبدونه لا كيان لها ليس فقط من حيث مائه وإنما كذلك من حيث تربته . والحقيقة أيضا هى أن النيل بدوره نهـر غير عادى بأى مقيـاس ، چيـولوچيا ، جغرافيا ، تاريخيـاً ، أو حضارياً . فهو نهر متفرد بين الأنهار ، كما أن مصر من جانبها بلد متفرد فى حوضه هو الآخر .

ورغم أن الحقيقة كثيراً ما اختلطت عليهم بالأسطورة والواقع بالمبالغة ، فلعل العرب من جغرافيين ورحالة ومؤرخين من خير من عبروا بطريقتهم الخاصة أو

(1) Clot bey, Aperçu général, t. I, P. 4-5, Mommsen, Hist. of Rome P.252.
(2) Personnalité géog. de la France, P. 11.
(3) P. 266.

بأسلوب الحصر عن تفرد النيل ومصر ، اللذين تفردا عندهم أيضا – بالمناسبة بالذكر والنص فى القرآن دون غيرهما من الأنهار أو الأقطار . فإذا لم يكن النيل نهراً «ينبع من الجنة» ، أو «نهراً من أنهار الجنة » كما نسبوا إلى النبى ، أو « نهر العسل فى الجنة » كما حدد كعب الأحبار ، فإنه على الأقل «سيد الأنهار » كما روى عن عمرو بن العاص (١) ، أو هو « أشرف أنهار الأرض إذ يسقى عدة أقاليم من ديار مصر وماؤه أفضل المياه » كما يكتفى الكندى (٢) . أو هو «النهر الأعظم الذى لا يعدله فى عظم نفسه شئ : لعظم ما عليه من البلاد وطوله فى الأمم » (العمرى) . أو هو – هذا النهر العجيب – « من عجائب الدنيا ، وليس فى الربع المسكون من يشاكله غير نهر الملتان بالهند» (الهروى) (٣) . أو هو «من سادات الأنهار وأشراف البحار لأنه يخرج من الجنة على حسب ما ورد به الخبر الشريف» (المسعودى) (٤) أو هو أخيراً «يفضل أنهار الأرض عذوبة مذاق واتساع قطر وعظم منفعة .. وليس فى الأرض نهر يسمى بحراً غيره » (ابن بطوطة) (٥) .

هذا عن النيل ، نيل مصر ، أما مصر النيل فإنها عند ابن خلدون «بستان الدنيا» ، بل إن يكن النيل نهراً من الجنة فان مصر جنة على الأرض ، ففيها عند كعب وعبد الله بن عمرو صورة من الجنة . فإن «من أراد أن ينظر إلى شبه الجنة فلينظر إلى مصر إذا أزهرت وإذا اطردت أنهارها وتهذبت ثمارها وفاض بحرها » (كعب) (٦) . أو «من أراد أن ينظر إلى شبه الفردوس فلينظر إلى مصر حين يخضر زرعها ويزهر ربيعها .. » (عبد الله بن عمر) . ولقد تكون هذه قطعة من المبالغة المفهومة من أبناء الصحراء وأبناء العصور الوسطى ، إلا أنها فرضت نفسها بعد ألف سنة على كاتبة أوروبية حديثة فلم تتطور عنها كثيراً حيث تقول «لو أن الجنة على الأرض تحققت فعلا لاتخذت جانباً كبيراً من نصيبى فيها على شاطئ النيل » (٧) . على أن المفهوم فى هذا كله ومثله إنما هو المعنى المجازى لاالحرفى بالطبع ، والمهم هو مدى تفرد هذا النهر العجيب والبلد الوحيد.

---

(١) ياقوت، معجم البلدان ، ج٨ ، ص٣٦٢.

(٢) الكندى ، فضائل مصر المحروسة، ص ٢٠٣.

(٣) الهروى، الاشارات الى معرفة الزيارات، دمشق، ١٩٥٣،ص٣٩.

(٤) المسعودى، مروج الذهب، ج١، ص١٤٥.

(٥) رحلة ابن بطوطة ، القاهرة ، ١٢٨٣ هـ ج ١ ص ٢١.

(٦) المحل الشافعى، مقدمة النيل السعيد وشرح أحواله، ص ١٣.

(٧) مقتبس فى : نعمات فؤاد، النيل، ص ١٧ .

المزايا العشر

والواقع أننا كلما أمعنا التفكير ، كلما زدنا اعتقاداً فيما قاله كون عن الخطة العامدة المتعمـدة من جانب الطبيعة لتكون مصر ما هى عليه . ولولا خطـر الغائية، أى المذهب التيلولوچى teleology ، لظننا أن الطبيعة قد صنعت وشكلت ورتبت كل ما فى حوض النيل ، أطول أنهار الدنيا مجرى وحوضاً وثانى أكبرها حوضاً ، ليستقطب هذا فى قمة وحيدة هى مصر، كل ما فيه موظف لخدمتها وتعظيمها وفى الوقت نفسه يعمل على حمايتها وتأمينها حتى من سلبياته وأخطاره هو ذاته . والواقع أن رحلة النيل من بدايتها إلى نهايتها تكاد تكون عملية متصلة من «سباق الحواجز Steeple Chase» ، حواجز تتعاقب وراء بعضها البعض كحلقات السلسلة ، ولكن النهر لا يفتأ بقوة ومهارة أو بحسن الحظ أن يتجاوزها واحدة واحدة لمصر إلى أن يصل إليها .

بين الغلاف الغازى والمائى

فأولا ، إذا صح ، كما تذهب بعض النظريات ، أن النيل يستمد مياهه من المحيطين الهندى والأطلسى معاً ، لكان معنى ذلك أنه يستمد فيضانه من نحو نصف نصف محيطات العالم تقريباً أى ربع مساحة المحيط العالمى إلى حد ما ، ولكان معنى هذا بدوره أن نظام مناخ وهيدرولوچية نحو ربع الكرة الأرضية مرتب ليوفر لمصر ماء حياتها الأساسى والحيوى . والطريف أن عظم مصادر تغذية النيل كحقيقة لم تفت العرب كذلك ، وإن جنحوا إلى صيغة المبالغة غير العلمية كالمعتاد .

فالنيل قد سخر له «كل نهر بين المشرق والمغرب أن يمد له » (عمرو) (١) أو هو قد خلق «معادلا لأنهار الدنيا ومياهها » (الكندى) (٢) . ولهذا وذاك كان النيل نهرا معاكساً لكل الأنهار إذ يفيض هو حين تغيض والعكس ، أو كما لاحظ الرومان أيضاً من قبل يفيض صيفاً فى حين تفيض هى شتاء : « يزيد بترتيب وينقص بترتيب بخلاف سائر الأنهار ، فإذا زادت الأنهار فى سائر الدنيا نقص وإذا نقصت زاد نهاية وزيادة . وزيادته فى أيام نقص غيره » (ياقوت) (٣) . أو « إذا زاد

(١) ياقوت ، ج٨ ص ٣٦٢.
(٢) فضائل مصر المحروسة، ص ٢٠٢ .
(٣) ج ٨ ص ٣٦١.

غاضت له الأنهار والأعين والآبار ، وإذا غاض زادت ، فزيادتها من غيضه وغيضه من زيادتها » (المسعودى) (١) . وليس هذا صحيحاً أو دقيقاً بالطبع أو بالضبط ، ولكن المهم أن هذه الضخامة الهائلة فى الحوض المطرى الموضوع فى خدمة ولتغذية حوض النيل هى المزية الأولى ومن مزايا عشر على الأقل تعمل كلها متضافرة لصالح مصر فى النهاية .

«النهر المعكوس » و «العاصى الأعظم »

فثانياً ، النيل ، هذا النهر العجيب بل الغريب بالفعل ، يخرق القاعدة من البداية ليس مرة واحدة بل مرتين وذلك لصالح مصر . فالنيل ، أحدث أنهار إفريقيا جيولوجيا ، نهر مخالف فى اتجاهه لكل أنهار القارة تقريبا ، فهو يتجه طوليا من الجنوب إلى الشمال بينما هى فى معظمها عرضية تتجه من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق . وهذا الاتجاه الأخير هو عند جريجورى من بقايا وآثار الميزوزوى أو الزمن الثانى الغالب على أنهار القارة ، ولكن النيل أفلت منه لحداثته حيث ارتبط وتأثر بحركات القشرة الطولية فى الزمن الثالث (٢) .

ليس هذا فحسب ، وإنما النيل أيضا نهر معاكس فى اتجاهه لمعظم أنهار العالم القديم ، المدارية منها على الأقل . فهو ينبع من الجنوب ويصب فى الشمال ، فى حين أن معظمها يجرى بالعكس من الشمال إلى الجنوب . ولقد كان هو هيرودوت ، مرة أخرى ، الذى لاحظ هذه الظاهرة أو سجل هذه المخالفة حين تحدث عن هذا النهر الذى يجرى «بعكس» الأنهار الأخرى ، تماماً مثلما ينبع من السماء حيث تنبع هى من الأرض . ومن بعد الاغريق ، متأثرين مثلهم لا شك بخبراتهم الاقليمية السابقة ، أبدى العرب نفس الدهشة ، إذ « ليس فى الدنيا نهر يصب من الجنوب إلى الشمال (مثلما) « يمد فى شدة الحر حتى ينقص له الأنهار كلها ويزيد بترتيب وينقص بترتيب » غير النيل (٣) . أو بدقة أكثر « ليس فى أنهار العالم ما يجرى من الجنوب إلى الشمال إلا نيل مصر ومهران السند ويسير من الأنهار ، وما عدا ذلك من الأنهار يجرى من الشمال إلى الجنوب » (٤) .

والطريف أن المصريين القدماء من جانبهم كانوا يتصورون أن كل نهر لا يجرى

---

(١) مروج الذهب .

(٢) عوض، نهر النيل، ص ١٤١ – ١٤٢.

(٣) خطط المقريزى ، ج ١ ص ٥٣ .

(٤) المسعودى ، مروج ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

إلا من الجنوب إلى الشمال ، حتى إذا ما رأوا الفرات لأول مرة قالوا عنه إنه : « ذلك النهر المعكوس أو المقلوب الذى ينحدر وهو يصعد » (١) . وعلى أية حال ، فإنهم إذا كانوا اليوم فى الشام يسمون نهر الأورنط «العاصى» لأنه الوحيد بين كل أنهاره الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، فإن لنا يقيناً أن نصف النيل « بالعاصى الأعظم » .

نحو القطب

بعد هذا فإن النيل وإن انتمى إلى نصف الكرة الشمالى ، فإنه يبدأ فى الواقع فى نصف الكرة الجنوبى . فمنابعه الأولى تبدأ جنوب الاستواء بأربع درجات عرضية ، تستمر بعدها رحلته الطويلة لعدة آلاف من الكيلومترات حتى درجة العرض ٣١ شمالا ، أى ٣٤ درجة عرضية ، أى أكثر من ثلث محيط نصف الكرة ، وطوال هذه الرحلة المفعمة قد يتسكع النهر أو يعرج هنا وهناك نحو الشرق أو الغرب أو قد يندفع لا يلوى على شئ إلى الشمال أو حتى إلى الجنوب ، ولكنه دائما وفى النهاية يحافظ على اتجاهه المحورى وتحفظ له بوصلته الخفية وجهته الأساسية فيعود إليها باستمرار «كأنما يسعى إلى القطب » كما يضعها عوض ببلاغة . إلى درجة أن المنبع والمصب ، على ما بينهما من فاصل عرضى هائل ، يقعان على خط طول واحد أو يوشكان (٢) .

شجرة النهر

ثم بعد هذا أيضا فإن النهر كله بحوضه وروافده يرسم شكل شجرة ضخمة فروعها فى المنابع وساقها فى المصب أو هو كالرئتين بحويصلاتهما الشعرية وفصوصهما وشعبهما وشرايينهما العديدة التى تنتهى إلى القصبة الهوائية . فالنهر يتسع حوضه جداً وتتعدد روافده ومجاريه إلى أقصى حد فى المنابع العليا فى الجنوب ، ثم تتحد هذه الروافد والمجارى فى حزم مجمعة تعود فتتحد وتتجمع من جديد ، وبعد ذلك يضيق النظام النهرى كله إلى أن يتحول إلى مجرى أحادى يستمر طويلا حتى نصل إلى مصر حيث يعود فى نهايته فيتفرع من جديد فى الدلتا .

تلك الحزمة الكثيفة جداً من الروافد فى الجنوب هى وحدها التى باجتماعها وتضافرها تمكن المجرى الأحادى فى الشمال من الاستمرار حتى مصر ، وهذه المروحة النهرية الهائلة كان لابد منها لكى توجد مروحة الدلتا الصغيرة فى أقصى نهاية النهر ، كأنما الأخيرة صورة مرآوية معكوسة ولكنها مصغرة بقدر ما هى مركزة للأولى .

أو كأن النيل الأعلى هو شجرة السيكويا الضخمة التى تقابلها ، ولكن بثقة

---

(1) Breasted, Hist. of Egypt, P. 11.

(٢) عوض ، نهر النيل، ص ٢٤ .

توازنها ، نخلة نيل مصر الباسقة . وكما يقول دى مارتون ، فلولا هذا الحشد والتجمع النهرى المتشعب الضخم فى المنابع وتعاون حزمة برمتها وتكاملها لما نجح النهر فى شق طريقه عبر الصحراء الكبرى ليصل إلى مصر (١) .

تحقيقاً لهذه الخطة العامة ، نجد بضع قواعد أساسية فى هيدرولوچية الحوض تصدق من الكاچيرا أول المنابع حتى العطبرة آخر الروافد وتتدرج كالانحدارات تنازليا أو تصاعديا كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال وكلها تعمل لتحصيل مياهه لحساب مصر وتوصيلها إليها فى النهاية . فمن ناحية يقصر فصل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالا ، ومن ناحية أخرى يزداد الفارق فى منسوب النهر بين فصل المطر وفصل الجفاف ، ومن ناحية ثالثة يزيد إيراد النهر أو تصريفه . وعلى هذه الأسس تتابع ميزانية النهر فى رحلته صعداً حتى مصر وذلك بحسب متوسط التصريف السنوى بمليارات الأمتار المكعبة عند النقط الاستراتيچية هيدرولوچيا .

فعند منجلا يبلغ المتوسط ٢٧ ملياراً ، بينما متوسط السوباط ١٤,٥ مليار ، وعند نهاية بحر الزراف ٤,٥ مليار ، ونهاية بحر الجبل ٩,٨ مليار ، ونهاية بحر الغزال ٠,٦ مليار ، فهذا الأخير هو أضعف إضافة بلا جدال . بهذا يكون ما يصل إلى الملكال من مياه بحر الجبل والزراف هو ١٤,٣ مليار ، بينما يكون تصريف النيل الأبيض عند الملكال ٢٩,٥ مليار . حتى إذا ما وصلنا على النيل الأبيض إلى الخرطوم نقص المتوسط بالفاقد إلى ٢٦,٥ مليار . أما تصريف النيل الأزرق وحده فيبلغ فى المتوسط عند صوبا نحو ٥٣,٨ مليار ، مقابل ١١,٦ للعطبرة . وبهذا يبلغ مجموع الروافد الثلاثة الأبيض والأزرق والعطبرة ٩١,٨ مليار ، تصل بعد فاقد رحلة النوبة إلى ٨٩,٣ مليار عند وادى حلفا ، تنخفض أخيراً إلى نحو ٨١,٨ مليار شمال خزان أسوان بعد أن يحتجز منها الخزان ما كان يحتجزقبل إنشاء السد العالى (٢) .

ثنائية المنابع

انطلاقا من هذه الخطة العامة ، نجد هكذا أنه بدلا من منبع واحد هناك منبعان عظيمان ، البحيرات والحبشة ، هضبتان عاليتان كأنهما مصايد مطر أو قلاع مياه طبيعية ، مختلفتان فى أقاليمهما المناخية بين الأمطار الانقلابية والتصادمية وبين الاستوائيات والموسميات ، أى بين القليل الدائم والكثير المنقطع ، ولكنهما

(1) Shorter physical geog., P. 135.
(2) H.E.Hurst, Black, Semeika, The Nile basin, Cairo, 1946, vol. I.

تتضافران وتتكاملان معاً لخدمة مصر هيدرولوجيا ، فالأخيرة تجلب الفيضان الفصلى والأولى تكمل دورة العام المنخفضة . واللافت للنظر أن كلا المنبعين يتألف من حزمتين من المجارى : البحيرات من بحيرة ونيل ڤيكتوريا من الشرق وخط نهر سمليكى وبحيرة ألبرت من الغرب ، والحبشة من النيل الأزرق وروافده فى الجنوب والعطبرة وروافده فى الشمال .

فأما هضبة البحيرات فتكاد تكون «مفيضا» مستمرا مطرداً طول العام ، ليس فقط لأن أمطارها موزعة على مدار السنة وذات قمم فصلية ثانوية متعددة ومتقاربة، ولكن أيضا لأنها تجمع أمطارها ومياهها من نصفى الكرة الشمالى والجنوبى معاً ، وكذلك لأن طريقها كما يتفق يكاد يكون كله سلسلة من المنظمات الطبيعية لتدفق مائيتها مما يزيد انسيابها هدوءا ورتابة . فهناك أولا مجموعة بحيرات الهضبة الضخمة التى تعمل بمساحاتها الكبيرة كمنظمات وخزانات طبيعية تصرف إيراد المياه بعدالة وانتظام . غير أن البخر للأسباب نفسها عظيم ، ولهذا فإن صافى الإيراد متواضع فى النهاية ، وبالتالى فإن نيل البحيرات بقدر ما يبدأ بداية عظيمة ينتهى نهاية متواضعة .

ومثل هذا وأكثر منه يقال عن منطقة السد . فرغم أنها « بلد الأنهار Pays des Rivieres » كما وصفها بحق ركلى ، إلا أنها بغطائها النباتى الكثيف تعتبر اسفنجة ماصة هائلة تسلب النهر مياهه كما تعرضه للبخر الشديد ، بحيث يصل الفاقد إلى أكثر من نصف المائية إلى ثلثيها ، وحتى ليقدر أن ما يصل إلى النيل الأبيض من كل أمطار ومياه البحيرات الاستوائية وإقليم السد قد لا يعدو ١ ٪ تقريباً . والنيل الأبيض بدوره يتعرض للفاقد والبخر الشديد حيث يكاد يتحول هو الآخر إلى بحيرة مؤقتة بفعل اندفاع النيل الأزرق أثناء الفيضان .

والمحصلة النهائية هى أن شعبة هضبة البحيرات برمتها تعد مائياً منطقة فاقد مطرد وخطير ، تكاد حصيلتها تتناقص كلما تقدمت شمالا بدلا من أن تزداد ، وبعض قطاعاتها مثل بحر الجبل والغزال لا يكاد يضيف إلى مائية النهر شيئاً مذكوراً . هذا فضلا عن أن الشعبة فى مجموعها هى أبعد ما تكون عن المصب ، مما يضاعف التعرض للفاقد ، كما تأخذ رحلة مياهها إليه زمناً أطول بكثير . وعلى الجملة ، فلولا السوباط كما يقول دى مارتون ، لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر ضئيل هزيل (١) .

(1) Ibid.

وهذا خير ما يعبر عن فضل السوباط ، فالواقع أن السوباط وحده يسهم فى مائية النيل بقدر يعادل كل إسهام شعبة هضبة البحيرات بل ويفوقها قليلا : ١٤,٥ مليار متر مكعب مقابل ١٤,٣ مليار على الترتيب كما رأينا .ليس هذا فحسب . فرواسب السوباط الغزيرة هى بانية ضفاف النيل الأبيض الحقيقية والأساسية . فلولاها لما كان لهذا ضفاف تحد مجراه وتنقل ماءه . ولتحول بالتالى إلى منطقة مستنقعات عظيمة أخرى كمستنقعات السد فى بحر الجبل . لولا السوباط ، يعنى ، لتحول النيل الأبيض إلى بحر جبل آخر ، ولعجز غالباً عن إتمام رحلته ، ولما وصل فى النهاية إلى مصر .

لهذا كله فإن السوباط ، رغم مستنقعات مشار التى تكتنف حوضه وتحد من مائيته نوعاً ، أهم بكثير من بحر الجبل الذى تبدده مستنقعات سدوده الهائلة . بل إن مستنقعات مشار ، التى لا تقارن مساحتها ولا فاقدها قط بالسدود طبعاً ، لتلعب دوراً مفيداً جداً فى تنظيم ميزانية مصر المائية فى نهاية المطاف. فهى تعطل فيضانه نوعاً فيتأخر إلى أغسطس وأكتوبر ، وبهذا لا يصلنا إلا فى الوقت المناسب تماماً بعد أن يكون النيل الأزرق قد أخذ دوره وأدى أغلب وظيفته فى دورة الفيضان الكبرى . ولو قد بكر السوباط لزاد هذا من موسمية الفيضان ، أى لزاد من قصره الزمنى بقدر ما ضاعف من تركزه المائى أى من خطره الطوفانى . أى أن السوباط لو قد بكر مجيئه لزاحم الأزرق فى النيل المصرى ، ولغص هذا بهما أو اختنق اختناقاً .

وطبيعى بعد هذا كله أن تكون مساهمة شعبة البحيرات فى إيراد النيل الكلى محدودة إلى حد بعيد فى النهاية . فاذا كانت حصيلة مصر من إيراد النهر الطبيعى عند أسوان تقدر فى المتوسط بنحو ٨٣ ملياراً فى السنة ، فإن المقدر أن نحو الربع منها فقط يستمد من هضبة البحيرات . فمن النيل الأبيض يصلنا فى المتوسط ٢٣ ملياراً ، بنسبة ٢٨٪ من المجموع . غير أن أهمية هضبة البحيرات كمورد إنما تتحدد وتبرز تماماً فى فصل التحاريق قبل الفيضان مباشرة حين تقدم صلب الإمدادات ، ففى هذا الفصل يبلغ نصيب النيل الأبيض حوالى ٧٧٪ من مجموع المياه التى تصل إلى أسوان وتمر بها . أى أن البحيرات وإن ساهمت فقط بخمس مائية النيل أثناء الفيضان ، فإنها على العكس تساهم بنحو أربعة الأخماس أثناء التحاريق (١) .

(1) Ibid.

على النقيض تماماً من هذا كله هضبة الحبشة . موسمية فصلية المطر هى ، ومن ثم يختلف دورها كمورد تماماً . فرغم أن مطرها لا يزيد بالكاد على مطر هضبة البحيرات إلا أنه موسمى مركز بلا هوادة فى شهور الصيف ، بينما يتناقص فى بقية السنة إلى حد تجف معه مجارى معظم أنهار الهضبة تماماً لبضعة أشهر . وإذا كان مطر الحبشة موزعاً نوعا ما بطريقة ما ، فذلك على المستوى المكانى لا الزمانى . فالمطر يبدأ فى الجنوب قبل الشمال ، ولذا فأنهار الجنوب يجئ فيضانها أولا ، السوباط فالأزرق فالعطبرة على هذا الترتيب .

على أن الهضبة كلها تبقى فى النهاية مورداً موسمياً بعنف وصرامة . ثم هى مورد جبلى منحدر سريع مندفع كالسيل أو السهم المارق لا يلوى على شئ حتى ليحتجز معظم مائية الشعبة الاستوائية حين وحتى يمر ، كما أن نسبة الفاقد منه أقل بكثير وأخيراً فإن الشعبة جملة أقرب بكثير إلى مصر ، ولذا لا تستغرق رحلة مياهها إليها إلا فترة محدودة .

يترتب على هذا مجتمعاً أن أنهار الحبشة ، على العكس من هضبة البحيرات ، بقدر ما تبدأ بداية متواضعة غير واعدة ، تنتهى نهاية عظيمة أكثر من رائعة . فعلى الجملة تقدر مساهمة هضبة الحبشة فى إيراد النيل الكلى السنوى كما تسجله أسوان بنحو ثلاثة الأرباع لا أقل . فمن النيل الأزرق يأتى نحو ٤٩ مليارا بنسبة ٥٩٪ ، ومن العطبرة حوالى ١١ مليارا بنسبة ١٣,٢ ٪ ، أو بنسبة ٧٢٪ للهضبة ككل (مقابل ٢٨٪ لهضبة البحيرات) .

على أن هذه النسبة العامة تكاد تنقلب ما بين فصل الفيضان وفصل التحاريق . ففى الفيضان تسهم الحبشة برافديها بنحو ٨٦٪ من الإيراد (مقابل ١٤٪ فقط لهضبة البحيرات) . والعكس فى التحاريق : يقدم النيل الأزرق ٢٣٪ فقط من الإيراد ، وذلك دون العطبرة الذى يكون جافاً تماما فى هذا الفصل (مقابل ٧٧٪ لهضبة البحيرات) (١) .

وهنا نلاحظ أيضاً أن دور العطبرة بالنسبة لمصر محدود وثانوى للغاية لا يقارن إطلاقا بالأزرق سواء ماء أو طمياً . فمساهمة الأزرق فى مياه فيضان مصر لا تقل عن ٦٩٪ من مجموع حجم الفيضان بها ، مقابل ١٧٪ فقط للعطبرة . وعلى الجملة فإن ٦٦٪ من مياه مصر جميعا تستمد فى المتوسط من النيل الأزرق وحده . كذلك

(1) Ibid.

فرغم أن العطبرة أغزر روافد النيل قاطبة من حيث الرواسب النهرية ، إلا أن قلة مائيته لا تنقل منها إلى مصر مثلما ينقل الأزرق . ولهذا فإن النيل الأزرق هو البانى الحقيقى لأرض مصر ، مثلما هو المورد الأول لمائها .

على هذا النحو إذن تكتمل صورة الموقف ويتكامل دور الهضبتين فى مائية النهر، فإذا كانت مصر هبة النيل كما قال هيرودوت ، فإن لجغرافى اليوم أن يضيف : هبة النيل الأزرق ، بينما يمكن لهيدرولوچى النهر أن يزيد : هبة الفيضان

وعلى أية حال ، فإن الأزرق هو أهم رافد منفرد فى مائية النهر سواء ذلك بمائه أو طميه أو فيضانه . وبعامة فلولا الفيضان الحبشى لفقد النيل نفسه فى الصحراء قبل أن يصل إلى مصر . أو كما يقول دى مارتون مرة أخرى ، لولا السوباط لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر ضئيل هزيل ، ولولا النيل الأزرق لما وصل النيل إلى مصر ، ولكانت بحيرة نو بحيرة تشاد أخرى ، أى منطقة صرف داخلى حبيس (١).

بالمقابل ، مع ذلك ، فلولا الفيض الدائم الهادئ المتواضع من البحيرات لكان النيل فى مصر على جبروته نهرا فصلياً بحتاً ، كأنه واد صحراوى ضخم . ولولا الإثنان معاً ، ثم ظلت خريطة المطر ثابتة كما هى الآن ، لما زادت مصر عن شريط شبه متوسطى متدهور ضحل بطول الساحل وبعمق ربع الدلتا على الأكثر ، ولكانت أقرب شئ إلى ليبيا ، بل ربما أقل نظراً لأنها مسطحة مستوية على عكس مرتفعات ليبيا الأقدر على تصيد بعض الأمطار . أو كما وضعها الأب عيروط «رمال هى فى ذاتها لا تكاد تكون زراعية أكثر منها صناعية ، وكتل من الجرانيت والجص غير صالحة لأى بذر ، على هذا النحو كان وجه مصر سيبدو أرضاً فقيرة يسكنها البدو والرعاة كشبه جزيرة العرب وقورينا جارتيها لو لم يمر فى هذه الجهة من صحراء إفريقيا خط من خطوط الحياة وهو النيل الزارع» .

بل ربما لم يكن ذلك الشريط ليوجد قط ، لأن الدلتا نفسها ما كانت ستوجد أصلا ، فإنما تكونت أرض مصر هى الأخرى من رواسب النهر الضخمة ، وخاصة حمولته من غرين الفيضان الحبشى ، فتربة مصر أيضا من صنع النيل ، والغرين الخصب المتجدد هو جزئياً هدية غير مقصودة من رعاة الحبشة حيث يساعدون برعيهم على تعرية التربة (٢) . إن النيل لا جدال «أبو مصر» (٣) منه استمدت جسمها ودمها ، أو طميها وماء ها ، وكل هذا أو معظمه من صلب الحبشة نُحت .

(1) Shorter physical geog , P. 135.
(2) E. Hyams, Soil & civilization, 1952, P. 46.
(3) Lorin P. 129.

وليس لمصر المعمورة من حدود إلا المدى الذى تصل إليه مياه النهر .

سباق الحواجز : الصحراء

وحتى بعد هذا ، بعد أن يجمع النيل بين حزمتى أنهار البحيرات والحبشة ، وبعد أن يحتشد قبل الخرطوم فى حزمة واحدة ضخمة ذات خمس شعب كأنها «بنجاب النيل » أو أنهار النيل الخمسة ، فإن النهر يتعرض لخطر جديد ولكنه يخرج منه سالماً لمصر مرة أخرى . والاشارة بالطبع هى إلى النيل النوبى بثنيته الهائلة وشلالاته المتعاقبة ، فلمسافة نحو ٢٠٠٠ كم ، دون أن يرفده أى رافد ، يجتاز النهر هنا مفازة صحراوية شاسعة ، لعلها أيضاً أجف أحر صحارى العالم جميعاً . البخر من ثم شديد جداً ، والنهر تبدأ مائيته تتناقص كلما تقدم خطوة إلى الأمام .

فلو قد كان وادى النهر هنا سهلا معبداً كثير الالتواءات ، وكان فيضانه يعلو على ضفتيه فيغمرهما والمناطق المحيطة ، لكان فاقد الماء أكبر جداً مما هو عليه بالفعل ، ولكن الثنية والجنادل وطبيعة المجرى تأتى لتصلح ما أفسد المناخ . فشدة انحدار النهر هنا وسرعة تدفقه ، مع ضيق المجرى وعمقه ، تقلل فرص التبخر والسطح المعرض له (١) . وفضلا عن هذا فإن الثنية، وإن تكن عائق مواصلات وملاحة ، إلا أنها بانحناءاتها القوسية الطويلة تعمل كمنظم طبيعى لوصول مياه الفيضان إلى مصر فلا تتدفق فجأة ومرة واحدة ، ومن ثم كانت عامل امتصاص لخطر الفيضانات العالية بالذات .

سباق الحواجز : التضاريس

ولقد كان من الممكن للنيل بعد هذا كله أو قبل هذا كله ألا يصل إلى مصر ، وذلك بمجرد انحرافة محلية محدودة نسبيا فى التضاريس والسطح والانحدار فى أى قطاع من صحراء النوبة هذه . فبصدفة چيولوچية محلية يسيرة نحو الشرق عبر صحراء العطمور ، كان يمكن للنيل قبل أبو حمد أن ينتهى شرقاً ليصب فى البحر الأحمر بدل البحر المتوسط كما كان يفعل فى الماضى الچيولوچى بحسب بعض الآراء . أو بانحرافة مماثلة نحو الغرب بعد الدبة أو دنقلة ، قرب أو عبر صحراء بيوضة ، كان يمكن للنيل أن يضيع تماماً فى الصحراء الكبرى فى

---

(١) عوض، نهر النيل ، ص ١٢٣.

السودان أو تشاد أو ليبيا ، ليتحول إلى نهر داخلي ينتهي إلى بحيرة تشاد أخرى . بل إن النيل في هذه الشقة بالفعل يعكس اتجاهه ويرتد إلى الجنوب والغرب . بل لقد كانت كل اتجاهات قطاعات ثنية النوبة معكوسة في الماضي الچيولوچي السحيق إذا أخذنا ببعض النظريات الچيولوچية القديمة .

ولو قد حدث هذا لكانت تلك واحدة من أكبر أخطاء الطبيعة ولخسر التاريخ أعظم فرصه ، إذ معنى ذلك أن يبدأ النيل وينتهي نهراً مدارياً لا يعدو أن يكون واحدا من عشرات الأنهار المدارية بلا تاريخ وبلا حضارة ، كالنيجر أو الكونجو على الأكثر . ولكن يد الطبيعة هي التي أوصلته إلى أقصى شمال القارة ليتزاوج مع بحر التاريخ ، وأخرجته نهراً مدارياً من قلب القارة الملتهب وانتهت به نهراً دون مداري يطل على قلب العالم المعتدل .

تناسق الماء والطمي

ومن المستحيل بالطبع أن نفصل بعد هذا ولو نظرياً بين ماء النيل وحمولته من الغرين في كيان مصر وحياتها . ومع ذلك فإن أياً منهما وحده ما كان ليجدي كثيراً ، وإنما هما يكمل كل منهما الآخر في تناسق نادر بل في إحكام وحكمة بالغة. خذ الماء أولا . لو أن النيل كان يأتينا بمائه وحده دون الغرين ، نعم وحقاً لتكونت لنا – كما يذكرنا ويلكوكس وكريج – تربة محلية جيرية من فتات الهضبة الإيوسينية وغيرها من تكويناتنا الچيولوچية المحدقة بالوادي . ولكنها ما كانت لتعدو أن تكون تربة كلسية موضعية فقيرة لا تقارن البتة بغرين الحبشة (١) . ليس ذلك فقط لاختلاف عناصر الحجر الجيري عن البازلت البركاني في الخصوبة ، ولكن أيضاً لأن هذه تربة منقولة وتلك تربة موضعية، والتربة المنقولة خير – كقاعدة – من الموضعية . فلأنها تتعرض لرحلة طويلة من التعرية والتفتت ، فإن التربة المنقولة تكون أكثر نعومة وذراتها أكثر دقة من الموضعية الأكثر غلظة وخشونة .

من الناحية الأخرى فإن الغرين إنما وصل إلينا چيولوچيا في الوقت المناسب لتستقبله أيضاً أرضية چيولوچية مناسبة . فبطانة ملو الوادي الحصباوية الرملية التي تقع أسفل طمي النيل الحبشي والتي تكونت محلياً في العصر المطير من مفتتات أودية جبال البحر الأحمر والتي سبقت اتصال النيل في مصر بالنيل في الحبشة وقدوم الغرين الحبشي ، هذه البطانة لها فائدتها الجليلة وتعد صاحبة

---

(1) Egyptian irrigation, vol. II, P. 759.

فضل لا يكاد يتصور وإن كاد لا يُعرف أو يعترف به .

فهذه الطبقة المبطنة بمساميتها ونفاذيتها تمتص قدرا كبيرا من مياه الفيضان وتصرفها باطنياً أفقياً ورأسياً . إنها «فلتر» طبيعى سفلى خفى لهيدرولوچية الفيضان ولولاها لتحول الوادى برمته إلى مستنقع هائل من النشع المستمر دائماً والمتجدد أبداً . ولو قد كان كل حشو الوادى من السطح حتى القاعدة الصخرية من غرين النيل الحبشى وحده ، لكان هذا الغرين لعنة على تربة مصر لا هدية ، ونقمة لا نعمة ، ولتغير وجه الأرض والحياة والحضارة فى مصر تماماً فى الماضى والحاضر جميعاً . ولكن ، حسنا ، لم يأت الغرين الحبشى إلا فى الوقت الصحيح تماماً ليجد فى انتظاره الطبقة - المهد الصحيحة تماماً ، ثم لم يزل منذئذ يأتى كل عام بالقدر والسمك الصحيح كليهما تماماً بما يكفل تجديد خصوبة التربة دون تهديدها على أى نحو .

هذا التنسيق والتناسق الفريد بين الماء والتربة ، المنقول كلاهما أيضاً باتفاق نادر ، من المثير أن العرب أدركته بوضوح تام . ومن كتابهم من عبر عنه تعبيراً علمياً تقريبياً ، يكاد يلخص جوهر ومجمل الحقائق الفيزيوغرافية الهيدرولوچية والبيدولوچية فضلا عن التركيبة الجغرافية المقررة والمعروفة اليوم . فأرض مصر عندهم «أرض جرز» ، ويعنى هذا فى تفسير ابن كثير أنها أرض «رخوة غليظة تحتاج من الماء ما لو نزل عليها مطراً لتهدمت أبنيتها ، فيسوق الله إليها النيل بما يتحمله من الزيادة الحاصلة من أمطار بلاد الحبشة ، وفيه طين أحمر ، فيغشى أرض مصر وهى أرض سبخة مرملة محتاجة إلى ذلك الماء وذلك الطين لينبت الزرع فيه . فيستولون كل سنة على ماء جديد ممطور فى غير بلادهم وطين جديد من غير أرضهم» (١) .

وذلك كله بلا ريب هو قمة «الزواج السعيد» ، الزواج الجغرافى الموفق تمام التوفيق ، فلئن كانت فكرة «زواج» الماء والأرض كأصل الخصوبة موجودة فى كل الميثولوچيات ، فإنها كما تختلف فى مصر النهرية عنها فى غيرها من البيئات ، تصل فيها وحدها إلى ذروة السمت . فهى فى ميثولوچيات الشرق القديم بين الأرض والمطر ، ولكنها فى مصر الفرعونية كالعربية بين الأرض والنهر . غير أنها بعد ذلك تعد وجود مصر برمته . ويتجسد هذا كله فى صورة الفيضان حين وحيث يطغى النهر على الأرض فيركبها ويلقحها فتلد الخصب والنماء (٢) .

وكما تكمن هذه الفكرة الأزلية فى أسطورة إيزيس وأوزوريس التى ترمز إليها

---

(١) تفسير ابن كثير، ط ١٩٣٧، ج ٢ ، ص ٤٦٤ .

(2) Ludwig, P. 103.

عند الفراعنة ، فإنها لم تختف أو تخفت قط في الفولكلور العربى من أدب شعبى وغير شعبى . ومن هنا أيضاً - وليس من هناك - فكرة «عروس النيل» ، كصورة مجازية بمعنى أن أرض مصر إنما هى عروس النيل التى يدخل عليها كل عام فيخصبها ، وليس بمعنى الضحية البشرية المزعومة التى تلقى به ، وهى الأسطورة التى ثبت خطؤها نهائياً سواء فى مصر الفرعونية أو غير الفرعونية (١) .

التربة المنقولة

ولقد كان من الممكن حتى بعد هذا كله أن ينقل النيل إلى مصر تربة مدارية لاتربة مغسولة leached عقيمة ، مما يسود فى الجزء الأكبر من إفريقيا المدارية ، بحيث لم تكن مصر لتخرج عن واحة ضخمة ولكنها غالباً مصابة «بجذام التربة» ، - كمل يسمي - بسبب الطوب المفتت المجدب الذى هو صلب اللاتريت (٢) . ولكن النيل لحسن الحظ إنما يحمل إلى مصر تربة نوعية خاصة ، تربة غير مناطقية كما تصنف azonal (٣) ، من أصول بركانية خصبة جداً ، سواء ذلك فى الحبشة أساساً ، أو فى هضبة البحيرات إلى حد ما . بل أبعد من هذا ، فليس شرطا أن تكون كل التربات البركانية خصبة كما هو شائع ، فهناك التربة البركانية الحامضية وهى مجدبة والقاعدية وهى الخصبة الغنية ، وتربة النيل البركانية المنقولة إلى النوع الأخير تنتمى (٤) .

ليس هذا فحسب . فنظرا لطول رحلة الارسابات - بضعة آلاف من الكيلو مترات - فإن حبيبات الطمى تصل إلى مصر من إثيوبيا دقيقة ناعمة تخلو من الخشونة التى تعانى منها تربة العراق مثلا ، حيث تقطع الارسابات رحلة طويلة نسبياً نظراً لقصر الرافدين فتكون خشنة غليظة ليست المثلى تماماً للزراعة وإن أتت بكميات أغزر وأضخم كثيراً مما فى مصر . ولهذا فإن امتاز العراق بسرعة بناء ونمو الدلتا بفضل غزارة حمولة الارسابات النهرية . وامتاز بالتالى بالتفوق الكمى فى مساحة الموضع ، فلعل مصر تتفوق كيفياً بنعومة الارسابات وخصوبتها.

فى خلال هذا ، وكما لاحظ ابن سينا منذ قرون ، وهى ملاحظة صحيحة بمقياس العلم الحديث، فان النيل «يجرى على صخور ورمال ، ليس فيه خز

(١) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ١٤١ - ١٤٧ .
(2) Pierre Gourou, Tropical world, trans., Longman's 1959, P. 21.
(3) W A. Hance, African economic development, Lond., 1958, P. 261.
(4) Hume, Geology of Egypt, vol. I.P. 183.

ولا طحلب ولا أوحال ... لايخضر فيه حجر ولا حصاة ، وما ذاك إلا لصحة مزاجه وحلاوته ولطافته» . (١) وعلى العموم فلم تكن تربة النيل بأقل إثارة للانتباه والدهشة من مائه بل ولطالما كان كلاهما مادة المغالاة أحيانا . ففى عذوبة ماء النيل أفاضت العرب ، «فماؤه أشد عذوبة وحلاوة وبياضا من سائر أنهار الإسلام» (٢) . بل لقد وصلوا فى ذلك إلى حد القول الخرافى بأنه «لولا ما بمصر من الليمون الحموضات ما عاش بها أحد لحلاوة مائها» ، أو «لوخم أهلها من حلاوة النيل ولماتوا ، ولكن حموضة ماء الليمون تمنع الصفراء» (٣) ، أو «لولا دخوله فى البحر الملح وما يختلط به منه لم يستطع شربه لشدة حلاوته» (٤).

بالمثل عن تربة مصر مضرب الأمثال فى الخصوبة – «مصر تربة غبراء وشجرة خضراء» (عمرو) . بل هى موضع الأساطير والتهويل . فحتى فى القرن ١٨ الميلادى كتب جغرافى ينصح بخلط تربة أرض مصر بالرمل وإلا لجاوزت حد الغنى إلى درجة مفرطة «يخصب معها الإناث حتى لتلد الشاة مرتين فى العام وتنجب النساء فى الغالب توائم» (!) (٥) .

بين الترشيح والتكثيف

لا ، وليس هذا فحسب . فالواقع أن خلاصة هذا كله لاتصل إلى مصر إلا وهى مصفاة مقطرة مرشحة إلى حد بعيد . فالنيل – بالفعل – هو النهر المدارى الهام الوحيد الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، وليس العكس . وليست هذه الحقيقة شكلية جوفاء ، بل لها مغزاها الجغرافى البعيد المدى . فمن الواضح أن الطبيعة أنشط ما تكون فى المناطق الحارة الرطبة حيث تتسارع دورة البناء والفناء فى العملية الحيوية فى العالم العضوى إلى أن تصل إلى حد الافراط فالضياع . فهناك ثراء مفرط وغير مفيد فى النبات والحياة الحيوانية (٦) . ولكن النيل إذ ينحدر من الجنوب إلى الشمال فإنما ينقل ثمرات المناطق المدارية الهيدرولوجية وثراء البيئة الحارة وفورة الطبيعة فيها دون نقائصها ونقائضها ، فضلا عن أنه ينقلها من مناخ غير مشجع إلى مناخ معتدل صحى أفضل ومن موقع جغرافى خلفى متخلف إلى موقع بارز ممتاز . ومعنى هذا أن النيل كما ينقل إلى مصر تربة المداريات البركانية

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١ ص ٢٧.
(٢) ابن حوقل، المسالك والممالك، ليدن ، ١٨٧٢، ص ٩٨.
(٣) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٥.
(٤) ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ص ١٩ .
(٥) ذكرته نعمات فؤاد ، النيل ص ١٧ .
(6) Preston James, A geography of man, boston, 1949, P. 89 - 93.

الخصبة دون تربتها المجدبة اللاترية ، ينقل من المناطق الحارة ثراءها المائى دون ثرائها النباتى الضار .

وفى الخلاصة ، فإن النيل لا يصل مصر إلا بعد أن يكون قد مر بعمليتين أساسيتين : عملية تكثيف طبيعى ، ثم عملية ترشيح . من ثم كانت مصر عصارة النيل ، وخلاصة إفريقيا ، وركاز المداريات. وبالتالى فاذا كانت مصر هى النيل ، فقد يمكن أن نزعم من الناحية الأخرى - بقليل من مبالغة ربما - أن النيل بدوره هو مصر . أو كما وضعها لورد روزبرى على الجملة «مصر هى النيل والنيل هو مصر» . (١) حتى كتاب العرب كانوا على وعى تام بهذه الحقيقة . ففى القاموس المحيط أن النيل هو ببساطة «نهر مصر» (٢) ، بينما يتكلم ياقوت عن «نيل مصر» كلما تكلم عن النيل (٣) ، ومثله كانت تفعل العرب عامة . أما العمرى فيقرر صراحة أن هذا «النهر الأعظم» «ساقه الله إلى مصر فأحيا به بلدة ميتاً وسقاه أمة عظمى ، وإن لم تكن هذه المتفردة بنفعه ، فإنها كالمتفردة به لعظيم منفعتها منه وعميم مصلحتها به» .

وليس يعنى هذا قط أن مصر فى حوض النيل كالأرض مثلا بين المجموعة الشمسية ، رتبت كلها بحيث تكون وحدها الصالحة للحياة . المقصود فقط أن كل جغرافية الحوض رتبت بحيث تكون قمة الحياة فيها فى مصر ، ومصر فيها قطب الرحى . والواقع أن غرابة النيل وتفرده تمتد أيضاً إلى هذا الجانب الحضارى . فما من نهر هام فى الدنيا وفيه مثل هذه الفروق والانحدارات الحضارية الشاسعة بين المنبع والمصب . فبينا المصب مهد الحضارة ، كانت أجزاء من المنبع تعيش إلى ما قبل الأوروبيين فى العصر الحجرى الحديث . قارن هذا بالمنبع والمصب فى اليانجتسى أو الهوانجهو ، فى الجانج والسند ، فى الدانوب أو الراين ، حتى المسيسبى والأمازون قبل كولمبس .. الخ ، ببساطة لن تجد مثل هذا الانحدار الحاد.

بالاختصار ، فكما تتركز كل قوة مصر فى وادى النيل ، تتركز كل قوة حوض النيل فى مصر. وحوض النيل بغير مصر يبدو لذلك «كهاملت بغير الأمير» كما يقال. وإذا كان الرومان قد سموا البحر المتوسط «بحرنا» ، فإن النيل هو بحق ومن

(1) E.D. Laborde, The sluthern lands, Cambridge, 1931, P. 104.

(٢) الفيروزابادى، القاموس المحيط، ١٣١٩هـ، ج ٤، ص ٦٢.

(٣) ياقوت الحموى، معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣٣٥.

باب أولى «نهرنا» نحن المصريين ، وإلا فماذا يكون النيل بغير مصر ؟ فحوض النيل كله يستقطب حضارياً فى مصر حيث لا تجد مركز الثقل فى الحوض انحدارا ومائية فحسب ، بل واقتصادا وسكاناً ، وحضارة وتاريخاً . فالقمة البشرية هى القاع الطبيعى ، والمصب الطبيعى هو المنبع الحضارى - والعكس . لقد صدر المنبع الحياة إلى المصب، وصدر المصب إليه الحضارة ، هذا صدر خاما وذاك أعاده مصنوعاً .

وإذا صح أن نعتبر كثافة السكان مقياساً أو انعكاساً جزئياً للحضارة ، فقد يمكن أن نقول إن كثافة الحضارة فى الحوض تتواكب مع كثافة السكان وتكاد تتناسب معها تناسباً طردياً بصفة عامة ، فى الوقت نفسه الذى تتناسب فيه عكسياً مع منسوب الارتفاع وكنتور التضاريس . ويكفى أن نعبر عن هذا بتوزيع السكان فى وحدات الحوض . فمصر وحدها تحوى نحو نصف سكان حوض النيل جميعاً . فبحسب تقديرات ١٩٨٠ ، كان عدد سكان مصر ٤١,٨ مليون ، مقابل ٦٣,١ مليون فى بقية الحوض (إثيوبيا ٣١,٢ مليون ، السودان ١٨,٣ مليون ، أوغندا ١٣,٦ مليون) . ومن المحتمل أن هذه النسبة العددية كانت أعلى فى الماضى، بل المؤكد أنها كانت أعلى بكثير، وكانت مصر أضعاف سائر الحوض سكاناً .

بل قد لا نبعد كثيرا عن الحقيقة العلمية إذا طبقنا بروفيل «قطاع الوادى valley section» ، الذى اصطنعه باتريك جديز ، على حوض النيل من منبعه إلى المصب . فمن مرتفعات وجبال المنبع فى هضبة البحيرات والحبشة بحطابها التقليدى وصيادها ، إلى سهول الوسط فى السودان براعيها وفلاحها الفقير ، إلى المصب فى مصر بفلاحها الفنى وفلاحة البساتين فى الصعيد والدلتا - ثمة متتالية تصاعدية مطردة لا شك فيها (١) . وليس يقلل هذا من تراث أجزاء الحوض الأخرى خارج مصر، ولا هو يجحدها فضلها ، سواء فى ذلك حضارة البحيرات «البحيرية» ، أو دولة إثيوبيا التى تعد أقدم أمة فى إفريقيا المدارية ، أو سهول السودان العربى بثقافتها الوسيطة .

بيئة الرى المثالية

وهاهنا والآن على وجه التحديد نصل إلى جوهر الوجود المصرى وصميم كيان مصر وأساسها الطبيعى . فمصر ليست فقط بيئة فيضية متدخلة نموذجية . وإنما هى النموذج المثالى، النموذج - النوع لتلك البيئة الجغرافية ، وإليها وحدها ينسب

---

(1) C.C. Fagg, G.E. Hutchings, Introduction to regional surverying, C.U.P., 1930, P. 135-9.

كل الآخرين تنازلياً بدرجات متفاوتات ابتداء من الرافدين إلى السند إلى سيحون وجيحون إلى تاريم إلى الهوانجهو على هذا الترتيب .

فاذا كانت كل البيئات الفيضية المتدخلة تترامى عبر الصحراء وتمثل فيها قطاعاً من ثلاثة قطاعات : بداية مطرية رطبة خارج الصحراء ، ونهاية فيضية رطبة، بينهما خط أو خيط واصل من الماء في قلب الصحراء فإن نيل مصر هو خير ما يمثل هذه الثلاثية . وإذا كانت هذه البيئات تتعامد بالضرورة على خطوط العرض بحيث تتخذ تلقائيا محوراً طولياً في الغالب ، فإن مصر النيلية هي أقربها إلى الاتجاه الشمالي – الجنوبي نصا ، مقابل الاتجاه المائل من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي في حالة الرافدين وسيحون جيحون ، أو عكسه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي في حالة السند ، أو الانحراف الشديد نحو المحور العرضي من الشرق إلى الغرب كما في حالة تاريم والهوانجهو . وإذا كانت البيئات الفيضية تمتاز عادة بأنها شريط خطي طويل دقيق ، فإن النيل في مصر هو أطولها وأدقها ، ومن هنا بالدقة شكل مصر الخاص ومورفولوچيتها المتميزة جداً .

مصر إذن ، باختصار ، ليست بيئة فيضية مثالية وحسب ، وإنما هي بالتحديد أكثر الفيضيات فيضية ، بمثل ما أن الهند أكثر الموسميات موسمية وإفريقيا أكثر المداريات مدارية .. الخ وهذا بالضبط هو ما نقصده حين نقول دائماً إن مصر مختلفة بطريقة ما عن كل الآخرين ، ومتميزة للغاية في تركيبها وشكلها وتكوينها الجغرافي .

ويترتب على هذا توا أن مصر ليست فقط بيئة رى مثالية ، وإنما هي بالدقة والامتياز بيئة الرى المثالية في العالم والنموذج الكامل لعالم الرى البحت . فما من بلد في الدنيا يعتمد على الرى اعتماداً مطلقاً بهذه الدرجة . فسواء على النهر نفسه أو في الوادى على جانبيه ، تصل «كثافة الرى» إلى أقصى ما تعرفه منطقة مماثلة في العالم .

المكافئ المطرى

خذ مثلا المكافئ المطرى أولا rainfall equivalent . فلو نحن تناولنا متوسط إيراد مصر المائي السنوى وحولناه إلى ما يعادله من المطر الطبيعي لنعبر عنه بصيغة مطرية ، لبلغ نحواً من ٩٥ بوصة في السنة (٦٨,٥ مليار متر مكعب

مقسومة على مساحة ٦ ملايين فدان ، أى ٦٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب على ٢٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع = ٢٣٢ سم = ٩٥ بوصة تقريباً) . وهذا قدر ما يصيب منابع النيل نفسه فى هضبة البحيرات أو الحبشة ذاتهما ، أو كأن النيل ينقل ويحول معظم مطر المنبع إلى المصب من خلال الرى وبدون أن يعرف هذا نقطة مطر تقريباً . وحكم مصر إذن من الناحية المائية حكم أقاليم المناخ أو الغابات الاستوائية أو الموسمية لا أقل من حيث الكم . بل إنها من حيث الكيف لتجمع بين النظم المطرية لثلاثة أنواع من الأقاليم المناخية فى الواقع . «فبفضل ضبط النيل ، تتمتع مصر بما يعادل مطر ثلاثة أقاليم طبيعية مختلفة: البحر المتوسط فى الشتاء ، والخليج الأمريكى فى الربيع ، والموسمى فى أواخر الصيف وفى الخريف» (١) .

المسطح المائى

بعد المكافئ المطرى ، اعتبر الآن «المسطح المائى» بمصر ، ونقصد به مجموع مساحة مياه النيل فى جسم مصر الوادى وذلك كدليل آخر ومقياس مساحى للبيئة النهرية الكاملة . وهناك أربع فئات أساسية تدخل تحت هذا البند : مساحة مسطح نهر النيل نفسه كمجرى بما فى ذلك فرعاه فى الدلتا ، مساحة شبكة الترع والمصارف عموما ، مساحة بحيرات الساحل والداخل الطبيعية ، ثم مساحة بحيرات الداخل الصناعية الجديدة .

فأما مسطح النهر نفسه فلا يقل عن ربع المليون فدان ، فاذا ضربنا طول المجرى بمصر (١٥٣٠كم) فى متوسط عرضه العام ($\frac{٣}{٤}$ كم) ، لبلغ الناتج نحو ١١٥٠ كم٢ أى ما يساوى ٢٧٥,٧٠٠ فدان (الكيلو متر المربع = ٢٣٨ فداناً تقريباً) . أما مساحة شبكة الترع والمصارف فى أنحاء الوادى جميعاً فتقدر بنحو نصف مليون فدان ، أى حوالى ضعف مسطح النهر نفسه . ومجموع الفئتين بهذا يتجاوز ثلاثة أرباع المليون فدان ، أو ما يعادل نحو ثُمن أراضى الوادى الزراعية البالغة ٦ ملايين فدان بصفة تقريبية .

أما عن البحيرات الطبيعية ، فلقد كانت بحيرات شمال الدلتا الأربع قبل بدء التجفيف تشغل معاً مساحة قدرها نحو ٦٤١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٦٩٦ ألفاً باضافة بركة قارون فى الداخل (٥٥ ألف فدان) . أما الآن فإن مجموع بحيرات شمال الدلتا قد تقلص إلى ٤٦١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٥١٦ ألفا باضافة قارون ، أى قرابة مجموع مساحة شبكة الترع والمصارف .

أخيراً عن بحيرات الداخل الاصطناعية الجديدة ، فإن مساحة بحيرة ناصر تبلغ نحو ٥٠٠٠ كم٢ أو زهاء ٩٠٠ ألف إلى مليون فدان ، يقع داخل حدود مصر

(1) Selim, Twenty years, P. 4.

منها حوالى ٣٥٠٠ كم٢ أو نحو ٨٣٣ ألف فدان ، وذلك دون أن نذكر بحيرة مفيض توشكى القادمة وغير المحددة المساحة . وأما بحيرة الريان المحدودة المساحة فى الشمال فتقدر بنحو ٣٥ - ٤٠ ألف فدان .

فاذا نحن الآن جمعنا مساحة هذه الفئات الأربع إلى بعضها البعض ، لكانت المحصلة نحو ٢,١٦٤,٧٠٠ فدان ، أى ما يعادل أكثر من ثلث مساحة الوادى الزراعية (٦ ملايين فدان) . وبعبارة أخرى فإن أكثر من ربع سطح الوادى هو مسطحات مائية نهرية أو بحيرية ، طبيعية أو صناعية . إن الماء والطين يتلازمان ويتقاسمان أرض الوادى وثيقا فى الداخل ، مثلما يتلازم الطين والرمل من الخارج. حقيقة قلما نفطن إليها ، حتى لتأتى كالمفاجأة ، ولكنها إنما تذهب لتؤكد مرة أخرى طبيعة مصر كبيئة نهرية نموذجية كأكمل ما تكون البيئة النهرية .

شبكة الترع والمصارف

أما على أرض الوادى نفسها ، فإن كثافة الترع والمصارف ، إذا زدنا بؤرتنا تركيزاً ، لا مثيل لها على الأرجح فى أى رقعة مماثلة المساحة فى العالم . فأطوال شبكة الترع والمصارف تسجل أرقاماً قياسية حقاً ، ولو أن الأرقام المتاحة هنا تتضارب للأسف بشدة ، ولعل بعضها جزئى أو به لبس ، ففى مصدر أن مجموع أطوال شبكة المصارف وحدها يبلغ ١٢٥ ألف كم . (١) ولكن فى مصدر آخر أن طول شبكة الرى هو نحو ٣٧ ألف كم ، مقابل ١٨ ألف كم لشبكة المصارف ، أى أن الأولى ضعف الثانية بعامة ، بينما المجموع العام للشبكتين معا هو ٥٥ ألف كم.

فإذا نحن اتخذنا من المصدر الأخير أساساً للمقارنة والقياس ، فإن طول شبكة المجارى المائية فى مصر عموما يعادل طول نهر النيل نفسه فى مصر (١٥٣٠كم) نحو ٣٦ مرة . وهو يعنى أيضاً أن كثافة المجارى المائية تبلغ نحو كيلو متر وثلثى الكيلو متر الطولى فى كل كيلو متر مربع من مساحة الوادى أو الأرض السوداء (٥٥ ألف كم طولى فى ٣٣ ألف كم مساحة) . أو إن شئت فقل إن كل ٨٠٠ مصرى يخصهم اليوم نحو كيلو متر من مجارى الترع والمصارف ، أو أن كل مصرى يخصه منها نحو متر وربع المتر .

وشبكة مجارى الرى والصرف بهذا تعادل بضع مرات فى طولها وكثافتها شبكة طرق المواصلات من سكك حديدية (١٠,٠٠٠كم) وطرق برية (١٢,٠٠٠ كم) مجتمعة . ويمكن أن نضيف كذلك أن هذه الشبكة تفوق فى طولها طول محيط الأرض (+٤٦ ألف كم) ، بحيث لو «فردت» فى خط واحد مستقيم ومدت حول

(١) الصياد، الموارد الاقتصادية الخ، ص ٣٠.

محيط الكرة الأرضية عند خط الاستواء مثلا لطوقتها وزيادة . وغنى عن الذكر فى النهاية أن هذه المقاييس والنسب جميعاً جديرة بأن تتضاعف إذا نحن اعتمدنا الأرقام الأخرى والأكبر لأطوال المصارف .

والواقع أن أرضنا السوداء تتخللها وتقطعها . ابتداء من النيل الرئيسى نفسه حتى عشرات الآلاف من مساقى الحقول النهائية ، شبكة سلمية مدرجة من المجارى المائية من كل الأحجام والقطاعات والأطوال . وفى النتيجة فإن مصر فى واقعها أشبه شئ بأرخبيل غير متناه من عشرات الآلاف من الجزر وأشباه الجزر التى تتراتب فى سلم مدرج ومناظر من الأحجام والمساحات تتروح بين ضخامة جزيرة كوسط الدلتا داخل فرعى دمياط ورشيد وبين ضآلة حقل عادى داخل حيازة قزمية. وإذا نحن أخذنا منطقة كالدلتا ، حيث تصل شبكة المياه الجارية إلى أقصى كثافتها ، لوجدنا بيئة اسفنجية رطبة مشبعة بالمـاء كأنها إقليم السد فى أعـالى النيل إلا أنها النقيض تماما من حيث أنها من صميم صنع الإنسان ومن حيث هى مهندسة مخططة بقدر ما فى الأخير من فوضى واضطراب وضياع .

القناطر والسدود

بعد الماء ، خذ القناطر والسدود أيضاً . من الشلال حتى البحر ، على امتداد ١٢٠٠ كم ، ثمة تملك مصر ١٠ منشآت رئيسية على النهر ، بمتوسط منشأة كل ١٢٠ كم . هناك أولا السدان العالى وأسوان ، ثم سلسلة القناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، ثم القناطر الخيرية وقناطر محمد على ، ثم زفتى وأخيراً فارسكو وإدفينا . ولسوف يضاف قريبا عدد آخر من القناطر لتكملة ضرورات السد العالى ليرتفع متوسط الكثافة ربما إلى منشأة لكل ١٠٠ كم تقريباً ، هذا ويكمل أو يذيل الصورة فى النهاية بحيرة السد الهائلة . وهذه كلها صورة لا يكاد يعرفها نهر آخر فى مثل هذا الطول . إن القناطر والسدود فى مصر النهرية وحدها أشبه شئ بالكبارى والجسور داخل المدن النهرية وحدها .

بيئة مصنوعة

بيئة مصنوعة إذن بالضرورة والامتياز – وإن لم تكن مصطنعة – هى بيئة الرى . فالرى الصناعى يعنى حتما الصرف الصناعى ، الترع هى شرايين مصر

والمصارف أوردتها . (١) وكلا الإثنين يعنى توا المجارى الصناعية المحفورة بيد الانسان أى معالم السطح ، بل ومن قبلها الأرض المسواة بيد الانسان أى حتى السطح نفسه . بالاختصار ، بيئة الرى تعنى قطعاً اللاندسكيب المصنوع بدل المطبوع ، أو قل ذلك المطبوع superimposed على اللاندسكيب الطبيعى . من هنا ، وبعد تاريخ ألفى حافل كهذا ، ربما كانت أرض مصر أكثر أرض فى العالم «تبشيراً 'humanise » ، فلا يكاد شبر منها يخلو من بصمات أصابع الإنسان أو لا يتشبع بعرقه . ويبرز الإنسان فى البيئة كعامل جغرافى أصيل . وإذا كان قد قيل إن الله خلق الريف والإنسان صنع المدينة ، فقد لا نسرف كثيراً إذا قلنا إن الريف والمدينة هنا على حد سواء من صنع الإنسان . إن مصر ، إن قيل هبة الفيضان ، هى أيضاً هبة الرى ، وإن قيل هبة النيل فهى بالمثل هبة الفلاح .

مشكلات الموضع

على أن المهم فى كل هذا وبعد كل هذا أن موارد المياه فى مصر لا تسقط عليها فى الداخل وإنما «تدخلها» من الخارج - على بعد بضعة آلاف من الأميال . وقد أدركت مصر هذا من قديم ، وعنه عبر الفراعنة - إخناتون - بأن «النيل يخرج لمصر وحدها من العالم الآخر» ، فى حين أن «للبلاد الأخرى نيلا يهبط إليها من السماء» أى أن هذا البناء القمى الشاهق الذى يتوج حضارة الحوض يستمد وجوده من مصدر خارجى . ومصر بهذا شبه واحة «متداخلة » intrusive فيزيوغرافياً ، ولكن حكمها هيدرولوچياً حكم الواحة التى تنبع آبارها خارج رقعتها أو حكم الجزيرة التى يقوم اقتصادها على التبادل الخارجى .

وحين قلنا إن جغرفية مصر تتحول فى الوادى إلى هيدرولوچيا ، قل إلى جغرافية هيدرولوچية hydro-geography أو چيوهيدرولوچيا geo-hydrology ، فلقد عبرنا تماماً عن هذه الحقيقة سياسياً كما عبرنا عنها طبيعياً . وعلى الأقل فإن الهيدرولوچيا فى مصر الجافة تعادل المطر توا فى البلاد الرطبة . ومن ثم تصبح استراتيچية الرى والماء hydro-strategy جزءاً لا يتجزأ من الچيوستراتيچية العامة .

فما من بلد فى العالم تتوقف حياته ووجوده ، مصيره ومستقبله ، فى السلم أو فى الحرب ، أو يرتبط سكانه وتاريخه ، بنهر مثلما تفعل مصر والنيل (٢) . «إن الجانج» ، كما يقول جورج ، «هو الشريان الرئيسى فى البنغال ، واليانجتسى فى

(١) الشواربى ، ص ١٥٧ .
(٢) رياسة مجلس الوزراء، وحدة وادى النيل، القاهرة، ١٩٤٧، ص ١٠-١٤.

الصين الوسطى ، والدانوب فى مملكة النمسا ، ولكن أيا منها لا يملك جزءاً من الأهمية النسبية للنيل» (١) إنها باختصار نموذج البيئة الفيضية الكامل و «دولة الرى» المثالية فى العالم ، تلك التى يقع أساس حياتها خارج حدودها السياسية . وتلك لا شك نقطة حرجة فى الأساس الطبيعى لكيان أى دولة وبهذا صارت الأخطار الكامنة فى الاعتماد على النهر مزدوجة : أخطار فى نظام النهر الهيدرولوجى ، وأخطار فى السياسة المائية . ولنبدأ بالأولى أولا .

النيل والمصرى

ثمة ابتداء حقيقتان أوليتان لابد أن نتذكرهما كنقاط قوة أساسية للزراعة المصرية ، وذلك قبل أن نحلل مخاطرها ومحاذيرها ، فالتربة المصرية أولا تربة متجددة على السنين وكل السنين ، وهذا مصل طبيعى مضاد للاجهاد والاستنزاف . وبالتالى فإن الزراعة المصرية تتصف بالثبات والدوام، بل إنها لأشد زراعات العالم ثباتاً بالتأكيد . (٢) فهى ليست زراعة دورية تجود سنة كل بضع سنين ، فضلا تماماً عن أن تكون زراعة مهاجرة أو متنقلة . من هنا وهناك الثبات والاستمرار الخارق فى العمران والحضارة والدولة المصرية .

الحقيقة الثانية هى أن الزراعة الفيضية بعامة رغم خضوعها نهائيا لضبط «المناخ البعيد» ، فمن المؤكد أنها أكثر استقرارا وثباتاً وأقل ذبذبة من الزراعة المطرية التى تعتمد على المناخ المباشر (٣) . ولعل هذا يرجع إلى أن آثار الذبذبة المناخية فى الأخيرة تنعكس على المحصول مباشرة ، أما فى الأولى فهناك فارق زمنى يخفف من وقع الصدمة كما أن مصادر التغذية المائية تتعدد فى مثلها غالباً .

وفيما عدا هذا ، فلقد كانت نزوات النهر - كعنصر طبيعى بحت - ضابطا عشوائياً بما فيه الكفاية لمصائر السكان والحياة فى مصر . فالنيل بحق هو العصب الحساس ، العصب الحائر ، العصب المتوفز ، فى جسم مصر . ومن هنا كان الفيضان يمثل تراچيديا وطنية راجعة تتكرر كل عام على امتداد الوادى ، تبدأ فصولا بالقلق الدفين ، ثم يمكن أن تتطور إلى ذعر حقيقى ثم إلى رعب مروع ، كما يجوز أن تنتهى نهاية سعيدة ، ولكنها فى كل الأحوال تمثل فترة عصيبة عصبية بل ومصيرية .

---

(1) George, Relations of geog. & hist., P. 277.
(2) Issawi, P. 3.
(3) Semple, Influences, P. 329 .

صحيح أن فاعلية النهر لم تكن يوما وظيفة مباشرة للنهر نفسه ، للفيضان وحده ، وإنما لضبط النهر كذلك ، لدور الإنسان كعامل ترشيدى تثبيتى له ، ومع ذلك فإن ذبذبات النهر تبدى معدل تفاوت مرتفعا للغاية كثيرا ما سخر من جهود السكان وهزم أغراضهم ، فكما رأينا فان الحد الأقصى لحجم الفيضان فى مصر يمكن أن يصل إلى ثلاثة أمثال الحد الأدنى ، أو إذا وضعناها بالعكس فإن الحد الأدنى يمكن أن يهوى إلى ثلث الحد الأقصى . ورغم أن هذا هو الاستثناء لاالقاعدة ، فإن حجم الفيضان يمكن في أى عمل أن يكون أى شئ بين هذا السقف وهذه الأرضية .

من هنا كانت قراء ة مقياس النيل فى مصر ، التى تنفرد بتسجيله وسجلاته السنوية الكاملة فضلا عن الاحتفال بفيضانه ووفائه منذ فجر التاريخ ، هى المقابل الطبيعى للأرصاد الجوية الحديثة في البلاد المطيرة ، ولها نفس الأهمية بل أشد وأكثر . ومقياس النيل يعادل في واحد الترمومتر ووردة الرياح والبارومتر ومقياس المطر مجتمعة عند المطريين ، والواقع أن فيضان النيل فى مصر ماهو إلا أنبوبة اختبار هائلة لهيدرولوچية حوض النيل بأسره فضلا عن مناخه أيضا .

أخطار الفيضان

بين العالى والواطى

وليس من السهل بعد هذا أن نحدد بدقة من كان الأخطر والأكثر تخريبا : الفيضان العالى جدا أم المنخفض جدا ، فلآلاف السنين كانت مصر تصلى من أجل الفيضان العالى – صلاة الاستسقاء – ومع ذلك كان الفيضان العالى يمكن أن ينقلب إلى ذروة مأساوية داهمة ، وهكذا أيضا كان الفيضان الواطى ، فلم يكن بأقل لعنة ، على أن المثل الشعبى يحسم لنا الموقف ، فإنه «الغرق ولا الشرق» . فالفرق ، إن أهلك المحصول والحياة فى الأراضى المنخفضة والعادية المنسوب ، قد تنجو منه الأراضى العالية (النبارى) ، أو على أية حال فإنه بما يترك من غشاء غرينى كثيف فى كل مكان كفيل بمحصول مضاعف فى العام التالى ، ولقد لوحظ دائما بعد مأساة كل فيضان عال مغرق أن المحصول التالى يفره ويزيد بصورة خارقة ، أما الشرق فمعناه الوحيد هلاك الزراعة كلها هذا العام ، دونما تعويض فى العام التالى كذلك ، وعلى الحالين فإن تاريخ مصر ليس كفاحا من أجل الماء فقط ، ولكنه أيضا كفاح ضد الماء ، الخطر مزدوج ، والكفاح مزدوج ، والماء ، من ثم ، كان دائما سلاحا ذا حدين فى بيئة مصر الفيضية .

ومهما يكن ، فمن الممكن أن نقرر أن الفيضان العالى كان أقل خطرا فى مصر منه فى العراق مثلا ، بينما أن الفيضان الواطى قد يكون أخطر فى مصر منه فى

العراق ، وإن كان الإثنان بالطبع خطرين عظيمين فى البلدين على حد سواء ، فأما أن الفيضان الجامح كان رعب الماضى ورهبة الحاضر فى العراق ، فتلك مسلمة ألصق بالدجلة منها بالفرات ، وتنعكس فى الدين (الطوفان) كما فى الأساطير (جلجامش) . ولعل بعض السبب أن الرافدين قصيران نسبيا ، أما فيضان النيل فإن لرحلته الطويلة قيمة ما فى كبح جماح الفيضان الشديد الإفراط ، فالذبذبات العنيفة فى المنسوب عند المنابع لا تنقل مباشرة إلى المصب ولا تترجم فورا إلى طوفانات مدمرة توا ، بل يتطلف عنفوانها قليلا أو كثيرا خلال الرحلة الطويلة .

على أن الفيضان الجامح إذا وصل يصل خطره شديدا ، بل ومضاعفا فى بيئة سهلية منخفضة مثل مصر . ذلك أن انبساط واستواء السطح الشديدين يجعلان أقل ارتفاع فى منسوب النهر يعادل فى أثره أثر أغزر الأمطار فى البيئات الجبلية أو المضرسة . وبالمقابل ، فإن أقل ارتفاع محلى فى الكنتور فى البيئة السهلية الفيضية يكاد يوازى قيمة الجبال فى مناطق الزراعة المطرية . أما الفيضان الواطى فلعله خطر مصر الأكبر ، إن يكن الفيضان العالى خطر العراق الأكبر ، كذلك ربما كان الفيضان الجامح أخطر على الدلتا المنخفضة منه على الصعيد المرتفع ، فى حين يغلب العكس فى حالة الفيضان الواطى .

كذلك فمن المرجح أن خطر الفيضان العالى كان يزداد باطراد عبر التاريخ ، نظرا لأن رواسب قاع النهر كانت دائما ترفع مجراه بمعدل أكبر من معدل ارتفاع أرض الوادى ، أى أن النهر كان يكسب على الوادى ، بل إن هذا هو الميكانيزم الأساسى فى خطر الفيضان العالى على مصر تاريخيا ، وعلى العكس ، من المحتمل أن هذه العلاقة نفسها كانت تخفف نوعا من أخطار الفيضان الواطى عبر القرون ، وبعد الرى الدائم أيضا ، فلعل خطر الفيضان العالى قد تضاعف حيث يستطيع أن يدمر المحاصيل القائمة التى لم يكن لها وجود فى الماضى الحوضى . وفى هذا أيضا فان حكم الفيضان الواطى قد يكون العكس .

بين الدلتا والصعيد

هناك أخيرا الفارق بين الوجهين فى نوعية ودرجة خطر كلا نوعى الفيضان المتطرف ، فلأن منسوب النهر العادى يقترب من مستوى الأرض كلما اتجهنا شمالا فى مصر ، ولأن منسوب الفيضان عموما يزداد ارتفاعه بالتالى عن مستوى الأرض فى الاتجاه نفسه ، كان خطر الفيضان العالى أكبر وأشد فى الدلتا منه فى الصعيد ، والعكس فى حالة الفيضان الشحيح ، فمشكلة الصعيد دائما أو غالبا

كانت على الجملة الشرق أكثر منها الفرق ، بينما كان الفرق أكثر بكثير من الشرق هو مشكلة الدلتا ، غير أن الموقف تعقد وتداخل بعض الشئ وبصفة مرحلية فى القرن الأخير حين كان نظام الرى قد اختلف بين الوجهين فكانت الدلتا قد تحولت إلى الرى الدائم مبكرا بينما ظل الجزء الاكبر أو جزء كبير من الصعيد تحت الرى الحوضى ، وهو الموقف الذى كنا نشهد آخر مراحله قبل السد العالى ممثلا فى المليون فدان الباقية من حياض الصعيد .

ففى حالة الفيضان الجامح كان المطلوب رى الصعيد باغراقه تماما ، بينما على العكس كان المطلوب رى الدلتا كلية دون إغراقها البتة ، ففى الصعيد غرق الحياض لا خطر منه وإنما هو ضرورى ومفيد مادام الفيضان لم يعتل جسور الطراد والسدود الفاصلة بين الأحواض أو يجرفها ويكتسحها . إغراق الأحواض ، بعبارة أخرى ، مطلوب عمدا وأصلا بطبيعة نظام الحياض ، وذلك لتخصيب الأرض وإشباعها بالماء الأحمر ، وكان أكثر من يستفيد من ذلك أراضى الضفاف النبارى العالية التى إن تركت وشأنها لكانت أخصب وأغنى أراضى مصر جميعا ، أما الحياض نفسها فإن الضرر الوحيد الذى يصيبها ليس فى المحاصيل ولكن فى القرى التى تتحول إلى جزر وسط بحيرات ضحلة ، ويأخذ هذا الضرر شكل غرق البيوت المنخفضة والطوابق السفلى من البيوت العالية ويصبح السكان فى حالة حصار والماشية تعانى .... إلخ .

هذا فى الصعيد ، أما فى الدلتا ، على العكس ، فإن أى كسر أو ثغرة فى جسور النيل تعنى كارثة محققة توا ، ويستفحل حجم الكارثة كلما كان الكسر فى الأحباس العليا ، حيث أن كل كسر فى المائة كيلو متر الأولى من الفرعين قد يعنى غرق وضياع ٣٠٠ ألف فدان بضربة واحدة ، وأحيانا كانت الدلتا تنجو من الغرق بفضل حدوث كسر رئيسى فى الصعيد الأسفل كالجيزة أو بنى سويف ، وكثيرا ما كانوا يلجئون إلى التبكير بملء الحياض فى الصعيد تخفيفا لضغط الفيضان وخطره على الدلتا ، ولقد يؤخرون كذلك فتح الحياض وتصريفها إلى ما بعد أوائل أكتوبر إذا طال خطر أو مكث الفيضان على المألوف ، مما يؤدى إلى تأخر بذر زراعة الشتاء فى الحياض عن موسمه إلى أن تجف الأرض ، وفى هذا إضرار مباشر بالمحصول . وهكذا كانت حياض الصعيد صمام أمن للدلتا فى الفيضان العالى دائما وضحية لحمايتها أحيانا . (١) .

(1) Egtyptian irrigation, vol I, P. 297 ff, 400 ff.

بالنسبة للفرعين ، فإن كسر الجسور قد يحدث فى أى نقطة بلا تحديد ، ولكن ثنيات التعرجات النهرية بالذات meanders تعد من أسوأ مواطن الخطر الكامنة، ولذا كانت تدعم بجسور مستقيمة إضافية داخل وتر الثنية . ولأمر ما أيضا – أيكون ، مرة أخرى ، قانون فرل أو دفع الرياح الشمالية الغربية ؟ – كانت الغالبية العظمى من حالات كسر وانهيار الجسور فى الفرعين كليهما على السواء تحدث على جانب الضفة اليمنى لا اليسرى ، أى على جانب شرق الدلتا بالنسبة لفرع دمياط وجانب وسط الدلتا بالنسبة لفرع رشيد . كذلك كان فرع دمياط أكثر تعرضا للخطر والكسور من فرع رشيد ، أولا لأن قطاع مجراه خاصة الأسفل ضيق مختنق ، وثانيا لأن منسوب المياه العالية فيه خاصة فى قطاعاته الوسطى أعلى بمتر أو مترين عن مستوى الأرض المحيطة وذلك بالقياس إلى فرع رشيد . والجدول الآتى ، الذى يسجل أحداث بعض الفيضانات العالية فى القرن الماضى ويحدد مواضع كسر الجسور فى الدلتا ، يلخص تلك الحقائق (١) .

السنة	مقياس الروضة بالمتر	كسور فرع دمياط	كسور فرع رشيد
١٨٦١	٢٠,٤٣	سنبخت شمال ميت غمر (يمنى)	————
١٨٦٣	٢٠,٦١	طلخا (يسرى)	نادر إزاء الخطاطبة (يمنى)
١٨٦٦	٢٠,٩٠	ميت دمسيس شمال ميت غمر (يمنى)	دسوق (يمنى)
١٨٦٩	٢٠,٩٢		
١٨٧٤	٢١,٤٠	كفر الحطبة شمال المنصورة	————
١٨٧٨	٢١,٢٧	رأس بحر مويس (يمنى) ، بطره (يسرى)	دسوق ، جزيرة القرس (يمنى)
		رأس بحر مويس (يمنى) شرباص (يمني) ، ميت بدر حلاوة (يسرى)	دسوق ، وبين الخطاطبة وكفر الزيات (يسرى)

(1) Ibid, vol II, p. 520 ff.

تراچيديا الفيضان

قليل من العجب إذن ، بل لا عجب على الإطلاق ، أن يكون الرعب سيد الوقف وأن يستولى الذعر على القطر بأسره ، إقرأ كنموذج هذه الصورة اللفظية لسكوت – مونكرييف فى تقريره عن فيضان ١٨٨٧ العالى ، والتى يعلق عليها بأنها مشهد لابد كان مألوفا فى مصر يتكرر فى تاريخها كروتين عادى . «انتشر خبر كسر الجسر بسرعة فى القرية . اندفع القرويون إلى الجسور بأولادهم وماشيتهم وكل شئ يملكونه . كان الاضطراب لا يوصف ، ثمة جسر ضيق جدا كان يغطى تماما بالاطفال والجاموس والدجاج وأثاث البيوت تجمعت النساء حول أضرحة الأولياء المحليين وهن يلطمن صدورهن ويقبلن الضريح ويصرخن صرخات مدوية» الجانب المضئ ، مع ذلك يضيفه التقرير حيث يقول «لم يكن الفلاحون (الرجال) فى اضطراب أو هرج على الإطلاق ، وإنما راحوا بطريقة متزنة عملية يعملون على جبر الكسر ، فسدوه فى نصف ساعة ، إن لدى الفلاحين إذا ما تركوا وشأنهم فكرة طيبة جدا عما يمكن عمله ، ولكن حين يكون واحد من موظفى الحكومة الجهلة حاضرا فقد ضاع كل شئ» . (١) .

إذا عدنا إلى الوراء ، فمنذ وقت مبكر وأخطار الفيضان الجامح أو الضعيف تظهر فى سجلات مصر الفرعونية ، ومعها قصص المجاعات ابتداء من زوسر الدولة القديمة («نصوص المجاعة») حتى يوسف الحديثة . ولقد تكون ثورة إيبوير ، فى تأويل البعض ، نتيجة لفشل النيل وعجز الفيضان وما ترتب على ذلك من مجاعة وهلاك ثم فوضى ضاربة ، هذا بينما أن قصة يوسف نفسها وبقراته السبع العجاف يأكلن سبعا سمانا ليست إلا رمزا خالدا لمشكلة بيئة الرى الخالدة بل ولكل الوجود البشرى فى البيئة النهرية الفيضية بكل نقاط قوتها وضعفها .

ولكن ما سجله لنا المؤرخون العرب فى العصور الوسطى بأمانة يؤلف وثيقة مفصلة لنقطة ضعف متأصلة فى الزراعة الفيضية يمكن أن تصل إلى حد النقطة السوداء . ففى أوائل العصر العربى مثلا كان منسوب ١٦ ذراعا لارتفاع الفيضان عند المقياس هو الحد بين الكفاية والحاجة حتى سميت «ملائكة الموت» (٢) . فإذا ما ارتفع إلى ١٨ ذراعا كان فيضانا «سلطانيا» وعم الرخاء . فإذا ما تعدى علامة العشرين كان «الاستبحار» أى الغرق للأرض والزرع ، وقد يصل إلى ٢٤ ذراعا

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 533-537.
(2) Mommsen, P. 252.

فتكون «اللجة الكبرى» أى الطوفان الكاسح ، وهذا يعنى غالبا «الطاعون» أى الوباء حيث يتحول الوادى إلى مستنقع ملارى كبير . أما إذا هبط النهر عن الحد الفاصل ١٦ ذراعا ، فهى «الشدة» التى قد تصل إلى حد «المجاعة» . وإذا كان الفيضان المغرق يعنى الطاعون ، فان المجاعة كانت تعنى «الموتان» الذى قد يصل إلى حد ينشر معه الطاعون بدوره بعد ذلك فيصبح الموتان موتانين فيكون تناقص السكان مخيفا حجما ومعدلا . إن مقياس النيل ، مقياس الماء هو فى التحليل الأول والاخير مقياس الرخاء بل الحياة ذاتها فى مصر الفيضية : «فكل خليج ماء بمصر مشبه بخليج مال : زيادة أصبع فى كل مد ، زيادة أذرع فى كل حال» ، كما وضعوها هم شعرا . (١) .

المثير فى هذا المقياس الهيدرولوچى - الزراعى المدرج للرخاء والشدة وللوفرة والحاجة أن له ما يناظره فى مناطق الزراعة المطرية ليس فقط فى الماضى ولكن حتى فى الوقت الحاضر ، فكما سجل الصحفى بول جالليكو فى ١٩٤٦ وكما اقتبس الجغرافى مودى ، «فى داكوتا الجنوبية» يبلغ متوسط المطر ثمانى عشرة بوصة فى السنة ، فإذا هبط إلى ست عشرة أصبح كل شخص مفلسا ، أما إذا أصاب تسع عشرة أشعل المزارعون السيجار بأوراق العملة فئة المائة دولار» (٢) .

ولابد أن هناك أمثلة مشابهة فى كل مناطق الزراعة المطرية الحدية لاسيما فى أواسط القارات كنطاقات القمح الربيعى فى العالم أو هلالات القمح أو الذرة فى القارات الجنوبية الثلاث ... إلخ .

مهما يكن ، فإن المجاعة ملمح تعس يبرز فى تاريخ مصر الوسيط بشكل ملح كالنقطة السوداء الحقيقية ، حتى لتبدو مصر الفيضية بها وأثناء ها وقد ارتدت أو انتكست وانزلقت حضاريا إلى مستويات العالم الزنجى الذى كان يرقد عند منابعها ويقع تحت أقدامها ، ولقد سجل من هذه المجاعات فى خمسة قرون من القرن ١٤ إلى القرن ١٨ نحو ٥٠ وباء ومجاعة ، أى بمعدل مرة كل ١١ سنة . ولاعلاقة لهذا الرقم - بالمناسبة - بالبقع الشمسية ولا بأى دورية معينة ، فهو نفسه ليس بدورة منتظمة الإيقاع وإنما متوسط حسابى فقط . (٣) .

وليس للفيضان سلوك محدد فى ذبذباته العشوائية أو النكبائية تلك . فلقد يبدأ غالبا مبشرا وواعدا ولكنه ما يلبث أن ينخفض بسرعة وبشدة ، وقد يحدث العكس فيبدأ شحيحا ينذر بالقحط فإذا به يرتفع فجأة إلى الذروة . وهنا فان العبرة مع

---

(١) خطط المقريزي، ج ١ ، ص ٦٣.

(2) A.E. Moodie, Geog. behind politics, P. 47.

(3) Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. I,P. 164 et passim.

ذلك ليست بالذروة وحدها ولكن بطول مكثها ومداها الزمنى . فاما أن يظل عليها للفترة المناسبة وإما يهوى بغتة تاركا الأرض عطشى أقرب إلى البور وإما – وهو الأسوأ – أن يزمن على الذروة – وهذا ما يعرف الآن اصطلاحا «بالفيضان المزدوج» – فيتحول إلى مستنقع طافح يغرق الوادى كله . كذلك فلقد تتعاقب سنوات الشرق والغرق على التتابع بانتظام واحدة بعد الأخرى ، فتعوض هذه تلك وتصحح أخطاء ها فى الوقت المناسب ، ولكن رب دفعة متصلة من سنى القحط تتوالى بلا فاصل أو انقطاع – «كالسبع العجاف» – فتقطع دورة الحياة قطعا إذ تزمن المجاعة والموت وفناء السكان إلى حد يقرب من الاقفار .

بروفيل المجاعة

ولعل أشهر وأبشع المجاعات ما سجل البغدادى أثناء «الشدة المستنصرية» التى استمرت بضع سنين متصلة فى أخريات الفاطمية ، وانحدرت فى مراحلها الأولى إلى النمنمية Anthropophagy ثم إلى أكل التربة والجيفة Geophagy وذلك حين لم يعد يوجد الناس الذين يؤكلون (كذا !) ، وانتهت بفناء رهيب للسكان Depop لايملك قارئ البغدادى إلا أن يتصوره فناء كاملا أو شبه كامل . ولا يقل عن الشدة المستنصرية هولا وبشاعة بعض المجاعات الأخرى البارزة على امتداد العصر العربى . والتفاصيل التى يرويها البغدادى كشاهد عيان هى مذهلة بأخف تعبير ، ولا يمكن أن يتخيلها من لا يقرأه مباشرة (١) هو وغيره من الرواة والشهود والمؤرخين ، وهى تتردد عندهم جميعا كما تتكرر فى معظم المجاعات بحيث تشكل نمطا أو دورة بشرية محددين .

ففى البدء ترتفع الأسعار ويشتد الغلاء . وتكاد العبارة «انخفض النيل فعم الغلاء» أن تكون افتتاحية تقليدية وقاسما مشتركا فى كل مجاعة وذلك لنقص الانتاج أو غيابه تماما أحيانا ، وللسبب نفسه يكون الفقراء هم أول ضحايا المجاعة، وكثيرا ما يبيعون أبناء هم رقيقا ، كذلك فلما كانت مخازن حبوب الدولة مركزة عادة فى المدن ، فان سكان الريف يهرعون إليها فيحدث خروج ريفى من جانب وتكالب مدنى من الجانب الآخر . ولكن مع استمرار القحط لا يلبث الأغنياء كالفقراء ، فى المدن كما فى الريف ، أن يتساقطوا فى الشوارع جوعا ، وقد يخرج من القاهرة وحدها عشرات الآلاف للدفن كل يوم ، حينئذ أو بعدئذ تبدأ مرحلة أكل الحيوانات ابتداء من الحمير والبغال إلى القطط والكلاب ، حية وميتة ، بل وحتى الجيفة .

---

(1) Abdollatiphi etc.

وحين تنفد هذه وتستهلك تماما تبدأ مرحلة النمنمية أو أكل لحوم البشر ، إذ ينقلب الناس على بعضهم البعض وتبدأ عملية صيد الرؤوس أو قنص البشر – Head hunting . فتخطف الأطفال فى الشوارع ، ومثلهم الكبار من الرجال والنساء فى مرحلة لاحقة ، أحيانا بخطاف يدلى من نوافذ البيوت ، ثم يؤكل الكل إما مسلوقا أو مشويا أو حتى نيئا . وإذ تقفر البيوت من الأحياء ، يحتلها قطاع الطرق والزعار (اللصوص) ، وقد ينتزعون كل أخشابها المتحركة والثابتة لتكون وقودا : لقد أصبح الأثاث الخشبى وسيلة مألوفة لطبخ اللحم البشرى .

وفيما بعد ، قرب النهاية ، قد يصل عدد ضحايا النمنمية إلى مثل عدد ضحايا الجوع ، بينما تتوقف تماما عملية دفن الموتى ، ببساطة لموت عمال الدفن أنفسهم ، هكذا تتحول مدن الأحياء إلى مدن للموتى . إذ تصبح الشوارع والبيوت مقابر عامة مكتظة بالجثث الملقاة التى تنشر الطاعون على الفور فى الهواء . فإذا المجاعة تستحيل إلى وباء أيضا فيجتمع الإثنان على ما تبقى من السكان ليصل الإقفار إلى أقصى منتهاه .

ولقد يعود النيل إلى الارتفاع ويطغى على الأرض ويروى الحقول بالفعل فى آخر الفيضان أو فى العام التالى أو الأعوام التالية ، ولكن بلا جدوى ولا عناء ، فلقد قضت المجاعة على الفلاح الذى يمكن أن يزرع . وبهذا الشكل تضاعف الكارثة من نفسها بمعدل الربح المركب وبميكانيزم الحلقة الجهنمية المفرغة .

ومن الناحية الأخرى فقد يظهر فجأة «أغنياء المجاعة» من واضعى اليد ممن نجوا من الموت على ممتلكات الموتى من ضحاياه بعد أصبحت بلا صاحب . كذلك قد تدفع المجاعة والوباء بالكثير من الناس إلى الهرب فرارا من مصر كلها إلى البلاد المحيطة ابتداء من الشام والحجاز واليمن حتى برقة والمغرب ، غير أن معظمهم يموت على الطريق ، إما جوعا وعطشا أو بالعدوى وإما كصيد لآكلى لحوم البشر .

والآن ، كمجرد عينة تطبيقية ، خذ هذا النص المقتضب عن ابن تغرى بردى فى شدة ليست بأسوأ ما عرفت مصر الوسيطة ، وهى تلك التى وقعت سنة ٤٦١ هـ .

«بلغ الغلاء العظيم بمصر منتهى شدته الذى لم يسمع مثله فى الدهور من عهد يوسف .. واشتد القحط والوباء سبع سنين متوالية حتى أكل أهلها الجيف والميتات وأفنيت الدواب وبيع الكلب بخمسة دنانير والهر بثلاثة دنانير ، ولم يبق لخليفة مصر سوى ثلاثة أفراس بعد العدد الكثير . ونزل الوزير يوما عن بغلته فغفل الغلام عنها لضعفه من الجوع فأخذها ثلاثة نفر فذبحوها وأكلوها ، فأخذوا فصلبوا فأصبحوا

وقد أكلهم الناس ولم يبق إلا عظامهم ، وظهر على رجل أنه كان يقتل الصبيان والنساء ويبيع لحومهم ويدفن رؤوسهم وأطرافهم فقتل ، وبيعت البيضة بدينار ، وبلغ أردب القمح مائة دينار ثم عدم أصلا ، حتى حكى صاحب المرآة أن إمرأة خرجت من القاهرة ومعها مد جوهر فقالت من يأخذه بمد قمح فلم يلتفت إليها أحد» (١) .

ذلك إذن هو بروفيل المجاعة - الوباء ، أو بالأحرى قطاع عرضي بل شريحة رقيقة من مركبه ، كما يتكون لدينا من روايات مؤرخي وشهود العصر ، ولسنا نعلم مبلغ الدقة والصحة فيها تماما ، ولكنهم جميعها لا يفتأون يرددون أنهم على يقين أن القارئ لن يصدق حرفا منها وسيرميهم بالكذب الذميم .. إلخ ، إلا أنهم بدورهم لا ينفكون يقسمون بأغلظ الإيمان ليس فقط على صحة كل حرف فيها وأنهم رأوها رأى العين ولكن كذلك على أنها جميعا هى القاعدة اليومية الصرفة لا الاستثناء أو الشذوذ . ومهما يكن ، فإن تكرار الرواية والتفاصيل المشابهة في أزمات أخرى سابقة ولاحقة عند كل المؤرخين المعاصرين ، لا يمكن أن يترك مجالا للشك فى هامش منها على الأقل ، ويكفينا دليلا أن مصر فى نهاية عصورها الوسطى أيام الحملة الفرنسية كانت قد انحدرت إلى ٢,٥ مليون نسمة ، ولو أننا لا نغفل دور اتضاع المستوى الحضارى والإدارى حينذاك إلى نقطة الصفر .

النبض المناخى والسكانى

والواقع أن مصر الزراعية الكثيفة الفنية كانت تعيش بطبيعتها فى أغلب تاريخها فى حالة إفراط سكانى over population ، أو على الأقل فى حالة تشبع سكانى كامل ، ولهذا فإن أدنى هزة فى موارد المياه والزراعة ما أسرع ما كانت تترك أثرها في السكان بدرجة تخريبية وتناقص نكبائى خطير ، وفى الجغرافيا البشرية أن من أقرب المناطق إلى إفراط السكان أكثرها كثافة ، وكذلك كان الرخاء المعتاد فيما يبدو من مضاعفات آثار المجاعات ، وفى هذا يقول ابن خلدون «فالهالكون فى المجاعات إنما قتلهم الشبع المعتاد السابق لا الجوع الحادث اللاحق» (٢) ، ولعل هذا كله أن يفسر لماذا كانت العرب تقول : إن مصر أسرع الأرض خرابا (٣) ، ويقول المقدسى «هذا الإقليم إذا أقبل فلا تسأل عن خصبه ، وإذا أجدب فنعوذ بالله من قحطه» (٤) .

---

(١) النجوم الزاهرة .
(٢) المقدمة، القاهرة، ١٣٢٧ هـ، ص ١٠٠ .
(٣) خطط المقريزى، ج١ ، ص ٤٠.
(٤) أحسن التقاسيم، ليدن ، ١٩٠٦، ج ١، ص ١٩٨.

والشئ الغريب والمثير حقا أن العلاقة التى نعرفها اليوم بين ذبذبات النيل ونزوات الفيضان وبين مصدر الرياح الموسمية الهندى لم تكن مجهولة تماما فى العصور الوسطى كما كانت العلاقة بين الفيضان وأمطار المنطقة الاستوائية غير غائبة تماما حتى فى العصور الكلاسيكية ، فعن الأخيرة ، فإن إيراتوستينى جغرافى الاسكندرية العظيم فى القرن ٣ ق . م وأول من رسم خريطة للنيل تشمل العطبرة والأزرق ، أشار عابرا إلى أن النيل كما ينبع من بحيرات تقع حوالى خط الاستواء فإن فيضانه يرجع إلى سقوط الأمطار فى المناطق الاستوائية ، أما عن العلاقة الموسمية ، فكما ذكر المسعودى «قالت الهند زيادة النيل ونقصانه بالسيول ، ونحن نعرف ذلك بتوالى الأنواء وكثرة الأمطار» (١) .

ولعل هذا أن يرتبط بطريقة ما بنظرية العصر - الخاطئة تماما - عن نهر السند أو المتان كرافد للنيل ، ومن ناحية أخرى ذكر التيفاشى أن «سبب زيادة النيل هبوب ريح يسمى الملتن ، وذلك لسببين ، أحدهما أنها تحمل السحاب الماطر خلف خط الاستواء فتمطر ببلاد السودان والحبشة والنوبة ، والآخر أنها تأتى فى وجه البحر الملح فيقف ماؤه فى وجه النيل فيتراجع حتى يروى البلاد» (٢) ، وبغض النظر عن التفاصيل ، ففى النظرية العامة من الصواب أكثر مما بها من الخطأ .

وإذا كانت هناك اليوم نظريات جديدة تنفى أى علاقة بين فيضان النيل والمحيط الهندى وتربطه بالمحيط الأطلسى وحده أو به والهندى جزئيا ، فإن الثابت الذى لاخلاف عليه هو أن هناك معامل ارتباط يزيد على النصف بين أمطار الهند وحجم فيضان النيل (٣) ، ولعل لفيضان النيل ، وهذا مجرد احتمال نطرحه ، مصدرين كما أن له منبعين ، كل لكل ، الحبشة من الهندى ، والبحيرات من الأطلسى ، وعلى أية حال ، فإذا كان القدماء قد جهلوا منبع النيل جغرافيا ، وكان هذا يدهشنا الآن، فالأدعى إلى الدهشة أكثر أننا أنفسنا فى الربع الأخير من القرن العشرين بعد الميلاد لم نكشف بعد منابع النيل مناخيا .

أيا ما كان ، فهكذا نعود فنرى أن مصر ، التى عاشت كثيرا فى ظل الخطر الخارجى من حيث الموقع ، عاشت أيضا فى ظل الخطر الداخلى من حيث الموضع، أى من حيث انتظام النيل وحالة الفيضان ، ولئن كان هذا الخطر قد سبب كثيرا من الكوارث الطبيعية والبشرية ، فإنه لم يعدم جوانب إيجابية ، فقد كان بمثابة

---

(١) خطط المقريزى، ج ١ ص ٩٥.

(٢) السيوطى، حسن المحاضرة، ج ٢ ص ٢٠٥.

(٣) عوض ، نهر النيل ، ص ٢٢٣.

تحد متجدد للسكان ، وحافزا دوريا لتطوير الفنون الحضارية وضبط البيئة الطبيعية ، كما منع أى شعور أو اتجاه إلى التكاسل ، هذا فضلا عن دوره الاجتماعي الذى رأينا فى هز الأوضاع الطبقية وإعادة توزيع الثروة القومية من حين إلى آخر .

النبض الهامشى

ودراسة التاريخ العمرانى فى مصر تطلعنا بعد هذا على دورة حضارية أساسية تتكرر فيه على إيقاع النهر وضبطه ، فالملاحظ أن مراحل ضبط النهر الكفء تنعكس على الوادى بالاتساع وغزو الصحراء والبور والبرارى وربما الواحات ، ويتمدد الغطاء السكانى فى الأطراف والهوامش خاصة شمال الدلتا التى تتحول حينئذ إلى «جبهة ريادة Pioneer Front» فتية طليعيـة ، بل ويمتد وقع الدفعة إلى الموانئ البحرية فتزدهر وتتكاثر ، أما حين يفشل الفيضان أو ضبط النهر فإنه إذن الانكماش العمرانى وغزو الملح والرمل ، أو البحر والصحراء ، وكذلك الرعى والرعاة، للمعمور ، وهو إذن التراجع عن الهوامش خاصة الصـعيد الأوسط وبالأخص شمال الدلتا حتى ليبدو جسم المعمور وقد زحف إلى الجنوب ككل ، وتتقلص الواحات ربما ، و ربما انقرضت بعض الموانئ خاصة على البحر الأحمر .

ذلك قانون إيكولوچى عرفته مصر بانتظام ، ويمكن أن نسميه قانون «النـبض الهامشى Marginal vibrancy» لأن وقعه أوضح ما يكون فى هوامش المعمور وأطرافه بحسبانها أكثر حساسية وتذبذبا من قلبه (١) ، وهو دليل على أن النهر ضابط إيقاع جوهرى للعمران فى مصر الفيضية ، وهو نفسه تعبير مباشر عن أن مصر فى نهاية الأمر واحة تحيط بها الصحراء من كل الجهات وانعكاس للصراع الأبدى بينهما أو بين الطين والرمل . وللسبب نفسه كان قلب البلد وأعماقه الداخلية، خاصة وسط الدلتا ، يبقى وحده غالبا النواة النووية الدفينة الصلبة الثابتة والوثيقة، وبالتالى أمل مصر الباقى بعد كل انكماش ، واحتياطيها المضمون للمستقبل من أجل معاودة القفز على الصحراء من جديد .

حتى كتاب ورحالة أواخر القرن ١٨ مثل مالثوس نفسه وسافارى وفولنى ، حين كانت مصر فى الحضيض ، كانوا على وعى تام بهذه الحقيقة الإيكولوچية . مالثوس ، مثلا ، وفى نفس «المقالة» الشهيرة ، يعود بعد أن يرسم صورة كالحة

---

(1) A.E. Boak, "Irrigation & population in the Faiyum, the garden of Egypt". G.R. July 1926, P. 363.

حالكة لمصر الاجتماعية فيقول «ولكن تلك هى خصوبة الدلتا الطبيعية بفضل فيضانات النيل بحيث أنها ، حتى بغير حق إرث ، وبالتالى بلا حق ملكية تقريبا ، تظل تعول عددا كبيرا من السكان بالنسبة إلى مساحتها ، عددا كافيا ، إذا كانت الملكية مضمونة والصناعة جيدة التوجيه ، لأن يصلح ويوسع زراعة البلد بالتدريج ويعيدها إلى سابق حالتها من الرخاء» (١) .

وإذا كان لنا أن نتتبع حالات النبض الهامشى التاريخية ، فقد يمكن أن نبدأ بجهود الأسرات فى استصلاح شمال الدلتا وفى الفيوم ، ولا تكاد سجلات أهم ملوك مصر القديمة تخلو من إشارة أو إشادة باستصلاحه للأرض في الشمال ومده للعمران على حساب المستنقعات ، وكانت الفيوم بخاصة وغرب الدلتا بعامة من مناطق التوسع الزراعي والتعمير النشط أيام الاغريق ، بينما ارتبط التوسع الرومانى أكثر بمنطقة مريوط ، وهنا تحتاج الفيوم إلى وقفة خاصة .

نبض الفيوم

بحكم تركيبها المورفولوجى شكلا وموقعا وتضاريس ومائية ، تمثل الفيوم واحدا من أبرز نماذج النبض الهامشى فى مصر عبر التاريخ ، نموذجا يكاد يكون تصغيرا مركزا مختزلا للظاهرة كلها فى مصر جميعا مثلما هى تصغير لجغرافيتها عموما . وبحكم هذا التركيب نفسه ، يجتمع هنا فى ترابط وثيق وعلاقة حتمية النبض الهامشى ببعديه الأفقى والرأسى . ولضابط الإيقاع فى هذه العملية طرفان: الاتصال بالنيل من الخارج وتذبذب البحيرة من الداخل ، ذلك أن فتحة اللاهون – الهوارة كتكوين صخرى عنقى تحدد المنسوب الأدنى لبحر يوسف بارتفاع معين هو ١٨ مترا (٢) . وعلى هذا فإن مياه النيل يمكن فقط أن تتدفق إلى الفيوم حين يكون منسوب ماء الفيضان فى بحر يوسف عند اللاهون أعلى من ١٨ مترا ، كذلك فحين ينحسر الفيضان يمكن للمياه أن ترتد عائدة إلى وادى النيل خلال فتحة الهوارة إلى أن ينخفض مستوى بحيرة الفيوم إلى ما دون علامة ١٨ مترا .

من ثم فإن الجزء من الفيوم الواقع بين مستوى الماء العالى منسوب ١٨ مترا يمكن أن يروى ثم يصرف على التوالى خلال العام الواحد نفسه ، وتضاريسيا ، يشمل هذا الجزء الدرجة الأولى وجزءا من الدرجة الثانية من درجات المنخفض الأوروجرافية الثلاث ، وعلى مثل هذه الأرض إذن أمكن للزراعة أن تقوم ، كما أمكن للقرى أن تنشأ على شواطئ البحيرة فوق علامة الماء العالى ، بالإضافة أيضا إلى المواضع المرتفعة المحمية داخل المنطقة الخاضعة للفيضان السنوى ولقد عثر بالفعل على أطلال قرية ترجع إلى الدولة القديمة (حوالى ٢٩٠٠ – ٢٥٠٠

(1) Essay, Lond, 1848, P. 79-80
(2) Boak, op. cit, P. 353-364.

ق . م) فى موقع مدينة الفيوم الحالية ، مما يدل على أن هذا الجزء من الفيوم كان معمورا مأهولا فى ذلك التاريخ المبكر.

فى التاريخ القديم

على أن أول محاولة جادة لاستغلال الفيوم هى على ما يبدو تلك التى حدثت فى الدولة الوسطى (٢١٦٠ - ١٧٨٥ ق . م) والأسرة ١٢ بالتحديد . فقد بنى المناحتة سدا ببوابات عند اللاهون ، وربما آخر عند الهوارة ، للتحكم فى دخول وخروج مياه الفيضان . فكانت البوابات تفتح أثناء ارتفاع فيضان النيل ، فترفع المياه الداخلة مستوى بحيرة الفيوم إلى المنسوب المطلوب . وبعد غلق هذه البوابات ومنع دخول أو خروج المياه ، كان فائض مياه بحر يوسف يحول إلى ترعة فرعية تجرى من اللاهون إلى أسفل وادى النيل ، تماما مثلما تفعل ترعة الجيزة اليوم . وهكذا تحولت البحيرة إلى خزان هو ما عرف ببحيرة موريس .

ومع تكوين بحيرة موريس ، بدأ استصلاح المنطقة التى كان يغرقها الفيضان سنويا بلا ضابط سابقا والتى كانت على الأرجح مستنقعات أو شبه ذلك ، وقد ثبت المستوى الأدنى للبحيرة عند منسوب ١٧,٥ متر ، وتم استصلاح الأراضى الواقعة أعلى هذا المنسوب فى جنوب غرب المنخفض ووضعت تحت الزراعة ، وقد عوملت هذه الرقعة ، التى تبلغ مساحتها ٢٧ ألف فدان ، مثلما تعامل أحواض الرى الحديثة : تروى أثناء الفيضان ، ثم تصرف بعد تمام ريها ، وذلك مع حمايتها من البحيرة بواسطة سد كبير . ويبدو أن خزان موريس هذا ظل يعمل بكفاءة أيام الفرس كما يفهم من هيرودوت .

غير أنه فيما بين القرنين ٣ ، ٥ ق . م تم الاقلاع عن سياسة استخدام الخزان ، فمنعت مياه بحر يوسف عن البحيرة وسمح فقط بدخول القدر الكافى من الماء للرى الحوضى حول مدينة الفيوم ، من ثم أخذ منسوب البحيرة ينخفض تدريجيا بالتبخر، حتى وصل إلى ٤ أمتار قبل القرن ٣ ق . م . ترتب على تقلص البحيرة أن أصبح الجزء الواقع بين كنتورى ١٧,٥ ، ٤ أمتار مفتوحا للتعمير ، فأضحى مسرحا لمشروع ضخم للإستصلاح والاستعمار الزراعى تحت البطالسة . فصرفت المستنقعات وأزيلت الحشائش والأعشاب والبوص وشقت قنوات الرى الرئيسية والفرعية لتحمل المياه من بحر يوسف إلى الأرض الجديدة .

ولقد تقدم التعمير بسرعة غير عادية وإلى مدى أبعد ، فإلى جانب المعمرين الاغريق والمقدونيين، هاجر الفلاحون المصريون بالجملة ، متطوعين أو مجندين ، من مختلف قرى الصعيد والدلتا ، بل ونقلوا معهم - كما يحدث كثيرا فى حملات

التهجير بالجملة – نفس أسماء قراهم القديمة إلى قرى المهجر الجديدة Homo-nyms وفي بردية تبتونيس أن عدد هذه القرى بلغ ١١٤ قرية ومدينة أيام البطالسة.

على أن اضطراب الأحوال السياسية والمادية في أواخر البطالسة أدى إلى إهمال تطهير وصيانة الترع والسدود ، فحرمت مناطق من المياه واتخمت أخرى بها إلى حد التشبع والنشع ، فانكمشت المساحة المزروعة وتناقص عدد السكان بشدة وهجر كثير من القرى والمحلات ، لعل أهمها كرانيس Karanis (كوم أوشيم) فى التخوم الشمالية وتبتونيس Tebtunis في التخوم الجنوبية ، وكلتاها تحطمت بيوتها وغطتها الرمال السافية .

الرومان والعرب

ولقد ظلت هذه هى الصورة السائدة إلى أن جاء الرومان وأعادوا إصلاح نظام الرى وتقويمه ، بالاستعانة بجنود الجيش ، فعاد التوسع والرخاء من جديد واستمر لقرنين ، فأعيد بناء كرانيس وتعميرها ، وتم إسكان كثيرمن المعمرين الرومان غير أن الإهمال والانحدار عادا مرة أخرى ، وهجرت المساكن وغطتها الرمال من جديد، وتناقص السكان في القرنين ٣ ، ٤ الميلادى ، ومرة ثالثة تكررت دفعة الإصلاح والاستصلاح فى القرن التالى وإن يكن على نطاق أضيق وفى رقعة أقل من السابقة وعلى مستوى فنى أكثر تواضعا فى الإسكان والعمران ، إلى أن هجر الموقع نهائيا فيما يلوح فى أواخر القرن ٥ الميلادى .

وإذا كانت الفيوم قد استردت بعض أرضها المفقودة أيام البيزنطية ثم العرب ، حتى بلغت درجة طيبة من الرخاء والإنتاج فى العصور الوسطى كما يشير النابلسى ، فإن النابلسى نفسه لا يفتأ يلح على أن بالإمكان أن يكون الإقليم أغنى بكثير إذا ما أصلح نظام الرى بالتطهير والصيانة وشق الترع خاصة فى التخوم الصحراوية والبحيرية المهجورة والمهملة . (١) .

وهكذا مرة أخرى بعد مرة فى مصر نجدنا ، كما يقول بواك ، إزاء انهيار فى نظام الرى وبالتالي إزاء انحدار فى الرخاء والسكان «خاصة فى تلك المناطق الهامشية التى تعتمد إيما اعتماد على التشغيل البالغ الكفاءة لقنوات الماء الصناعية » (٢) .

---

(١) ذكره وهيبه ، دراسات ، ص ٦٣.

(2) Boak, P. 363.

إنه قانون النبض الهامشي في أوضح صوره ليس على المستوى الأفقي فحسب، بل والرأسي كذلك ، فلأن سطح الفيوم درجات وآفاق كنتورية متتابعة من أعلى إلى أسفل ، فإن ذبذبات البحيرة اتساعا وانكماشا كانت تترجم إلى نطاقات طباقية من الأرض الغارقة أو البازغة . ولأن البحيرة كانت في انكماش مطرد طوال العصر التاريخي على الأقل ، فقد تتابعت آفاق العمران والاستقرار بعضها فوق (أو تحت) بعض طبقات ، لا كشرائح رأسية متتابعة فحسب ولكن كمراحل زمنية متعاقبة أيضا . بمعنى أننا كلما هبطنا إلى كنتور أسفل كانت المدن والمستعمرات والعمران أحدث ، بينما الأقدم في الأعلى ، والواقع أن معظم مدن ومحلات الفيوم التاريخية كانت يوما ما مواقع شاطئية على ساحل البحيرة ، كلما انخفضت وانكمشت ظهر على شاطئها الجديد عمران جديد ، لايلبث بعد المزيد من الانخفاض والانكماش أن يتراجع بعيدا إلى الخلف وإلى الأعلى ، وهكذا ، والنتيجة هي هذا القانون الأساسي : الأعلى الأقدم ، والأوطى الأحدث .

بتر البراري

نبض الفيوم ، الواحة البرعم ، مقياس دقيق نموذجي لنبض الواحة الأم الهامشي ، فلم تزل مصر خلال العصور تحاول التوسع والاستصلاح ودفع حدود المعمور ما أمكن ورغم كل شئ ، غير أن أول وأخطر انكماشة أفسدت كل ما أصلحت مصر القديمة ، وتلك هي كارثة البراري التي بترت من المعمور المصري أكثر من ١,٥ مليون فدان على طول الساحل الشمالي - نحو ٤٠٪ من مساحة الدلتا - ليست فقط من أخصب الأراضي السوداء الثقيلة (١) ، ولكن في أعدل مناخ في مصر المدارية ، حتى ليصفها بتلر بأنها لم يكن لها نظير أو منافس في مصر جميعا حتى قرن واحد قبل الفتح العربي . لذا تستدعي انكماشة البراري دراسة واعية مستوعبة . ونستطيع أن نحصر ونحلل نتائجها البشرية على ثلاث مستويات : محليا ، إقليميا ، ووطنيا .

محليا

فعلى المستوى المحلي ، هي ، أولا ، عمل من أعمال «نزع الملكية Expropria-tion» على نطاق أو مقياس إقليمي هائل قامت به الطبيعة ، فأحال نطاق البراري إلى «إقليم مفقود» أو «الربع الخالي» المصري ، حيث انتقل من دائرة المعمور والعمار إلى دائرة اللامعمور والخراب ، ومن حيث النتائج الطبيعية والبشرية والعمرانية يمكن أن نشبه نكبة البراري بكارثة فيضان النيل الكاسح المغرق في

(1) Willcocks & Craig, vol. II, P. 454.

مصر ، فيضان اللجة الكبرى الطوفاني ، إلا أنها على نطاق محلى من جهة الجغرافيا وأبدية لا مرحلية من جهة التاريخ . أو إن شئت فحكمها حكم امتناع النيل عن الإقليم إلى الأبد .

ومن البديهى ، تماما كما يحدث فى حالات جناح الفيضان ، أن الضربة الأولى فى الكارثة أدت إلى عملية هجرة جماعية زاحفة مذعورة نحو الجنوب (١) إلى خارج الأقليم المنكوب ، هذا إن لم تنتظم قدرا من الضحايا «بالموتان» . إنما عملية تناقص بل تفريغ سكانى شبه تام Depopulation . هذه الهجرة الخارجة ، أو بالأحرى الخروج الهارب ، ربما اتجهت شظايا منها إلى مختلف أجزاء مصر ، لاسيما الدلتا ، القريبة والبعيدة ، ولكن المتصور أن السواد الأعظم منها تقاطر على النطاق المتاخم التالى مباشرة والأقرب للبرارى والذى لم يصب ، ويعنى هذا الاحباس أو العروض الوسطى بعامة من الدلتا ، مثل كورات سمنود وبوصير وبنا وصا بصفة خاصة . وفى هذا النطاق إذن حدث تكديس سكانى فجائى بالدفع والاحتشاد Population Par Refoulement رفع الكثافة السكانية بحدة .

فالصورة العامة بايجاز : تفريغ سكانى فى البرارى ، وتكثيف سكانى فى النطاق المتاخم . النتيجة بالتالى : تحرك مركز الثقل الديموغرافى فى الدلتا إلى نقطة أكثر جنوبية مما كانت فى أى وقت مضى . وبهذا وبذاك تحولت خريطة كثافة السكان فى الدلتا ، على فروقها القديمة ، من التجانس النسبى إلى التنافر المنطلق ما بين الثلث الشمالى والثلثين الجنوبيين .

وبطبيعة الحال لم يتم هذا الخروج التاريخى دفعة واحدة ، وإن كان من المتصور أن أولاها كانت كبراها ، وإنما استمر التيار بعد ذلك فى موجات متتابعة أو متباعدة ، وذلك أساسا بحسب ارتفاع الأرض . فالمناطق والمحليات الأكثر انخفاضا هى التى أصيبت أولا ، بينما نجت مؤقتا أو نسبيا المواضع الأكثر ارتفاعا وظلت صامدة تقاوم ، معزولة أو مهددة ، إلى أن وصلها المد الأقصى فى النهاية فضاعت هى الأخرى وأخليت نهائيا ، وبذا تأخر خرابها سنين أو عقودا أو حتى قرونا . القاعدة ، باختصار يعنى ، هى أنه كلما كانت المنطقة أكثر انخفاضا كلما كانت أبكر وأشد ضياعا ، والعكس كلما كانت أكثر ارتفاعا كانت أبطأ وأقل خرابا . ولما كانت المواضع الأعلى هى على الجملة المناطق الجنوبية من البرارى وكذلك النصف الغربى منها إذا ما قورن بالنصف الشرقى ، فقد كانت هذه هى آخر معاقل المقاومة وأطول ما عاش من بقايا العمران فى البرارى .

---

(١) عمر طوسون ، اطلس تاريخي مصر في العصر العربي، مصلحة المساحة، القاهرة ، ١٩٢١ .

ونحن نرى هذا بالفعل على خرائط السكن والسكان التاريخية المتعاقبة إبان العصور الإسلامية . فنجد بقايا كثيرة نسبياً من القرى والحلات في أقصى الشمال وأقصى الشرق . فعلى خريطة كورات منتصف القرن السابع إلى منتصف القرن العاشر الميلادى ما تزال تقوم مجموعة من أهم البلاد الكبيرة فى البرارى مثل البورا على ساحل البجوم الشمالى ، ثم ديصا ونقيزة وتيده ، ثم على بحيرة البرلس أو حولها نجد البرلس والبشارود ونسطروه وإخنا . ولكن فيما بين هذه البلاد المعلقة الوضع تفصل مناطق شاسعة من الأراضى المنخفضة البور والخراب. على أن دور معظم تلك الاستثناءات كان على الطريق . فعلى خريطة النصف الثانى من القرن العاشر الميلادى اختفت البورا وديصا (١) . وهكذا دواليك بالتدريج فى المراحل التالية الخ .

هذا عن التغيرات الكمية والتوزيعية فى السكان ، فماذا عن التغيرات الكيفية والتوازنية ؟ نطاق البرارى نفسه ، وقد أخلى وخلا من العمران تقريباً ، تحول من منطقة زراعة كثيفة وغنية سابقا إلى إقليم رعى وبداوة وترحل إلى الأبد ، من إقليم وفرة واستقرار وكثافة إلى إقليم صعوبة وترحل دائم وتخلخل . وبالموازاة ، تحول السكن من نمط القرى الفلاحية الضخمة المكتظة إلى تجمعات الرعاة المتنقلة القزمية المبعثرة . لقد تمت دورة كاملة ، دورة تدهورية ، من التتابع السكنى ، وتحولت البرارى إذا استعرنا تصنيف راتزل من منطقة استقرار Be-harrungsgebiete إلى منطقة حركة Bewegungsgebiete .

تفصيل ذلك أنه بينما تراجعت الزراعة والزراع من النطاق إلى الجنوب ، تحول بعض السكان المحليين إلى الرعى وصيد السمك ، اعتمد بعضهم أحياناً على جلب مياه النيل للشرب فى مراكب عبر بحيرة البرلس (٢) . ولكن أساساً اندفع تياران من الرعى والرعاة كاللسانين من كلا جانبى الدلتا الاستبسيين أى من شمال الصحراء الغربية وشمال سيناء ليلتقيا فى إسفين هلالى عبر النطاق ليملأ فراغه بتراب مخلخل من البدو والترحل . ويبدو أن ظهور البرارى كاقليم ترحل وأعشاب جاء توقيته ملائماً للغاية للقبائل العربية التى دخلت مصر بعد الفتح ، حيث قدم لها بيئة انتقالية مناسبة من بداوتها الصحراوية المطلقة إلى استقرار مصر الزراعية المطلق . ويذكر ابن عبد الحكم أن كثيراً من أبناء القبائل العربية النازحة إلى مصر

---

(١) المرجع السابق .

(2) Yakut, Mujam al - Buldan, Leipzig, 1866,

ابن دقماق ،كتاب الانصار الواسطه عقد الامصار، القاهرة، ١٨٩٨ ، ج ١ .

لم يلبثوا أن تركوا حياة المدن الأولى وانتقلوا إلى مناطق العشب والكلأ فى أطراف الدلتا وفى الشمال حيث أصبح لكل قبيلة منطقة محددة (١) . وكان هناك أيضاً نوع من الترانس هيومانس الفصلى من الجنوب إلى مراعى برارى الشمال كل عام.

على الجانب الآخر من خط البرارى ، كان تيار اللاجئين المتدفق نحو الجنوب ممن فروا بما استطاعوا نقله من ثرواتهم ومتاعهم وحيواناتهم هو بالضرورة تيار فقراء ومعوزين ، فلقد حولت البرارى ضحاياها إلى جسم ضخم من بروليتارية زراعية مقتلعة ومنزوعة الملكية أساساً . كذلك فبعد أن فقد هذا الجسم قاعدته الأرضية على حين غرة ، أصبح يمثل جسما سكانياً زائداً عن الحاجة Super-fluous ، أى أصبح يشخص حالة من إفراط السكان المطلق ، ترجمت مباشرة إلى حالة من إفراط السكان الإقليمى فى المهجر الجديد فى الجنوب . أى أن تدفق الهجرة من البرارى إلى الأقاليم المجاورة لم يرفع الكثافة السكانية فيها بحدة فقط، بل وسبب أيضاً حالة من إفراط السكان المحليين بالنسبة إلى الموارد الموضعية. وهكذا ، كما انتظمت العملية إقفاراً بشريا فى نطاق البرارى ، انتظمت إفقاراً معيشياً فى نطاق المهجر .

ونحن نستطيع أن نتصور أعراض هذا الإفراط ومشخصات هذا الفقر فى أشكال متعددة مما تكرر فى تجارب مماثلة فى تاريخ مصر اللاحق (٢) : أعداد غفيرة من المهاجرين اللاجئين تنصب فى مدن الجنوب وريفه كعمالة أجيرة رخيصة أو تتخم صفوف الحرف الدنيا كبيع الأغذية البسيطة والكنس والنظافة والخدمة الشخصية فضلا عن التسول والسؤال ... الخ . وعلى المدى البعيد ، كان حتما أن تتكفل فرص الموت وأدوات معدل الوفيات ، خاصة المجاعات والأوبئة وأزمات الفيضان ، بتسوية هذه الكثافة المتورمة والزوائد البشرية وتعيد فرض التوازن الإيكولوجى بين حجم السكان وحجم الموارد .

إقليمياً

إذا نحن انتقلنا الآن إلى نتائج نشأة البرارى على المستوى الإقليمى العريض ، فهناك أولا تقليص المعمور الزراعى بنحو ٥ر١ مليون فدان على الأقل أى بنحو ٤٠٪ من المساحة الصالحة للزراعة فى الدلتا حسب تقدير ويلكوكس وكريج (مساحة الدلتا العامة باستثناء نطاقى الكثبان الرملية والبحيرات فى الشمال تبلغ

---

(١) فتوح مصر ، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢) قارن الجبرتي ، ط ١٨٨٤، القاهرة، ج ٢ ص ٤٣ .

٤٫٣ مليون فدان) . هذا يترك ٢٫٥ مليون فدان أو ٦٠ ٪ للمعمور بعد البرارى حسب التقدير نفسه (أو بالدقة ٢٫٨ مليون تعادل ٦٥ ٪ حسب أرقام مساحة الدلتا العامة) (١) . على الجملة والتقريب ، يعنى ، فقدت الدلتا ثلث أرضها الزراعية على الأقل وتبقى لها الثلثان فى الجنوب . وإذا نظرنا إلى خط ويلكوكس نجد أن ضياع البرارى قد ترك معمور الدلتا الباقى على شكل شبه دائرة ناقصة فى جنوبها الغربى قطرها يتراوح حول ٥٠ - ٦٠ كم وذلك رغم شدة تعرج محيطها .

كذلك فلما كانت البرارى تبلغ أقصى اتساعها فى غرب وشرق الدلتا وأدناه فى وسط الدلتا ، فقد تغيرت بالضرورة الأوزان النسبية لقطاعات الدلتا الثلاثة مساحة وبالتالى إمكانيات وإنتاجا وسكاناً ... الخ . ففى غرب الدلتا لم يكد المعمور المتبقى يبلغ ربع المساحة العامة ، مقابل النصف تقريباً فى شرقها ، والثلثين فى وسطها . أى أن أقل خسارة نسبية سببتها كارثة البرارى كانت فى وسط الدلتا . بل إن نظرة إلى الخريطة لتظهر أن المعمور المتبقى فى وسط الدلتا يكاد يعادل مجموع المتبقى فى كلا غرب الدلتا وشرقها معاً . أى أن وسط الدلتا وحده قد صار نصف الدلتا تقريباً ، وبالتالى أكثر من ربع مصر جميعاً. ولعل هذا ، مع تفوقها المطلق أيضاً من حيث موارد المياه ، يفسر لماذا كانت مصر الوسيطة تتطلع دائماً إلى وسط الدلتا كمعقد الأمل ومناط الرجاء وكمعقل الخصوبة والإنتاج الأخير فى البلد جميعاً ، خاصة فى حالات أزمات الفيضان والمجاعات ... الخ .

بالمثل تغيرت الأوزان والقيم الإقليمية النسبية بين كل من الدلتا والصعيد فى مجمله . فإذا اعتبرنا المساحة الصالحة للزراعة فى الدلتا قبل البرارى ٤٫٣ مليون فدان مقابل ٢٫٢ مليون للصعيد بالتقريب ، لكان معنى ذلك أن الدلتا ناهزت نحو ضعف الصعيد إلا قليلا ، ذلك فى المساحة ، ولكن بالتبعية فى الإنتاج والموارد والسكان ... الخ . بعد البرارى إذن لم تعد الدلتا (٢٫٥ أو ٢٫٨ مليون فدان) لتزيد كثيراً عن الصعيد . لقد جاءت كارثة البرارى على حساب الدلتا حقيقياً ونسبياً ، ولصالح الصعيد نسبياً . من ثم تقارب الوجهان وكادت كفتاهما تتساويان فى ميزان الثقل الوطنى .

ولعل هذا أن يفسر لنا بروز الصعيد نسبياً فى العصور العربية والإسلامية عموماً كما توحى كتابات أغلب الرحالة والجغرافيين والمؤرخين المعاصرين . تذكر مثلا عصر قوص الذهبى حين صارت فى القرون ١١ - ١٤ الميلادية ثانية كبرى

(1) Egyptian irrigation, vol. 2, P. 454, 450.

مدن مصر بعد الفسطاط أو القاهرة . ومع قوص ، لا تنس موانىء البحر الأحمر من القلزم إلى عيذاب وأهميتها البالغة . اللافت أكثر ، مع ذلك ، إنما هو اندثار الاسكندرية التدريجي كميناء مصر الأولى أيام الكلاسيكية .. فمن المعروف أن دور الاسكندرية أخذ في التواضع ثم الاتضاع طوال العصور الوسطى العربية بعد وضعها القمي تحت اليونان والرومان . والواقع أن مصائر الاسكندرية والقلزم ، ولانقول موانىء المتوسط والأحمر ، تكاد تتناسب تناسباً عكسياً ما بين العصور الكلاسيكية والوسطى .

ولئن كان هذا مرتبطاً بتغيير التوجيه السياسي والجغرافي المفهوم ، إلا أنه لايمكن في جزء منه أن ينفصل مادياً ومنطقياً - أليس كذلك ؟ - عن ضياع البرارى وثلث الدلتا الشمالى ، حيث أصبحت معزولة عن العمار بلا ظهير يذكر تقريباً . ولولا نواتا المعمور الباقيتان حول مصبى فرعى الدلتا ، فلربما أصاب دمياط ورشيد أيضاً ضمور مماثل أو مقارب لما أصاب الاسكندرية .

وطنياً

على المستوى الوطنى، أخيراً ، لا تقل آثار نشأة البرارى ونتائجها خطرا ولامغزى . فما من شك في أن كارثة البرارى ليست فقط أكبر نكبة طبيعية وبشرية منيت بها جغرافية مصر عبر التاريخ كله ، وإنما هى أيضاً أخطر تغيير إيكولوجى - سلبى وإلى الأسوأ - في جغرافية مصر التاريخية بأسرها . فلقد كانت بمثابة حكم بالإعدام على البيئة الطبيعية سلب مصر ربع قاعدتها الأرضية والحيوية تقريباً، مما أدى بالحتم إلى عملية إفقار وطنى مباشر وغير مباشر . فمن نحو ٦٫٥ مليون فدان صالحة للزراعة على الأقل، فقدت مصر ١٫٥ مليون ، بنسبة ٢٣٪ ، أى نحو الربع تقريباً - الربع الخالى . وبهذا تقلص المعمور إلى ٥ ملايين فدان ، أو ثلاثة أرباع الأصل .

بالنسبة نفسها ، بالتالى ، تقلصت قاعدة الوطن المادية فامكانياته الاقتصادية والسكانية فوزنه وحجمه البشرى والسياسى ... الخ . يكفى أن ضربة البرارى خفضت طاقة مصر التحميلية بالسكان من ١٠ - ١٢ مليوناً إلى ٨ - ١٠ ملايين . صفوة القول ، لقد انكمشت مصر الدولة وتضاءلت حقيقياً ونسبياً بالبرارى ، أصبحت مصر بعد البرارى دولة أصغر منها قبل البرارى : عملية «تنزيل» بالفعل والقوة في المرتبة الوطنية والقوة القومية لا مفر منها ولا جدال فيها .

ليس هذا فحسب . فبتر البرارى قصر طول المعمور المصرى ككل . فانزلق إلى

الجنوب من ثم بضع عشرات من الكيلو مترات . تحولت مصر ، يعني ، من شبه واحة ساحلية إلى واحة شبه داخلية نسبياً . ففيما عدا بضعة منافذ على البحر في دمياط ورشيد والاسكندرية ، لا تكاد تتصل بكتلة المعمور الداخلية إلا بخطوط دقيقة تخرج منه كأصابع اليد المدودة ، بل وتكاد تشبه اتصال مباني البحر الأحمر كالقلزم والقصير وعيذاب فيما عدا هذا اصبح جسم مصر الحيوى منفصلا عن البحر المتوسط بنطاق عريض من فراغ اللامعمور ، تقريباً مثلما ينفصل عن البحر الأحمر بنطاق الصحراء الطبيعي .

بذلك أصبح الجزء الأكبر من ساحل مصر الشمالى ساحلا «ميتاً» من الوجهة العملية ، مثله فى ذلك أيضاً مثل ساحل البحر الأحمر إلى حد أو آخر . ولولا هذه الكوات والثغور المنعزلة لقلنا صارت مصر دولة داخلية بلا سواحل حقيقية فعالة . ولا شك أن هذا الانفصال ساهم فى عزلة مصر الوسيطة عن عالم البحر المتوسط وأوروبا وساعد على الانطواء الداخلي بقدر أو آخر . ومن هنا أثرت خسارة البرارى فى تشكيل توجيه مصر الجغرافي ، فجعلتها أقل آسيوية إلى حد ما ، وأقل متوسطية إلى حد أكبر ، وأكثر إفريقية إلى حد أو آخر .

تلك إذن قصة البرارى نشأة وامتداداً وآثاراً ونتائج . لا يبقى فى ختامها سوى أن نذكر أنها منذ تكونت وبعد أن تمددت بدرجات متفاوتة فى عصور التخلف المملوكى التركى ، أصبح كل نشاط توسعى يهدف إلى أن يقضم منها رقعة هامشية هنا أو هناك يستنقذها للمعمور والمزروع . لكن كثيراً ما عادت اليد العليا للملح والبوار .

وعدا البرارى وبعدها فإن أسوأ حالات النبض الهامشى السالبة هى ما وصلت إليه مصر قبل الحملة الفرنسية . فقد انكمشت الرقعة المزروعة بشدة وتخللها البور فى كل مكان تقريباً وهجر الفلاحون الوادى هرباً إلى الصحراء بينما غزا العربان الوادى مع الصحراء وانتشـــروا فيه . مثلا كان ما بين الاســـكندرية ورشيد صحراء يبابا ، وما بين القاهرة والاسكندرية قرى هامدة وأكواخاً وعششا خربة . باختصار كانت الصحراء لا تنفك تغزو الأرض الزراعية وتطغى عليها وتتخللها حتى تداخلتا بشكل شاذ وخطير .

النبض الموجب : مصر الحديثة

وفى القرن الماضى فقط ، مع انقلاب الرى وحده ، توقف النبض الهامشى

السالب وترك مكانه للنبض الموجب . فثغرات البور المتخلل ملئت ، وأطراف الأرض الزراعية الحدية تمددت ، كما بدأ استصلاح البرارى بجدية . ومنذئذ أصبحت البرارى هى جبهة الريادة الأساسية فى النبض الهامشى المعاصر . غير أن المحصلة الكلية ظلت محدودة حتى منتصف القرن الحالى حين نالت دفعة قوية ، وإن لم يزل أغلبها باقياً . ولكن منذ السد العالى أصبحت نهاية البرارى مسألة وقت فقط .

ومثل هذا يقال عن حواف الوادى الصحراوية وشبه الصحراوية التى بدأت تشهد زحفاً جبهوياً عنيداً لضمها إلى المزروع ، أبرز جبهاته مديرية التحرير وامتداداتها فى غرب الدلتا حتى مريوط ، يليها هوامش شرق الدلتا فى صحراء الصالحية وبلبيس وأطـــراف وادى الطميلات ، وذلك دون أن ننســـى مشـروعات الفيوم شبه الواحة التى وضعت طويلا «فى التفتالين» كما يقال بسبب مشكلتها الخاصة فى الصرف فظلت من أقل مناطق مصر نمواً وتنمية فى المزروع أو الإنتاج الزراعى خلال العقود الأخيرة ، وكذلك دون أن نهمل دفعات شتى – جيبية أكثر منها جبهوية – منتشرة هنا وهناك على أطراف الوادى فى الصعيد .

نوية القنال

وإذا كانت ذبذبات البرارى ظاهرة بطيئة مزمنة ، فقد عرف القرن الأخير ذبذبتين حادتين وخطيرتين فى أطراف المعمور المصرى ، القناة والنوبة . فشق قناة السويس قد خلق نوية هامة وبكرا من المعمور أضيفت لأول مرة إلى نواته التقليدية الأم فى الوادى ، يصل وزنها البشرى الآن فى الظروف العادية إلى نحو المليون . وهذه النوية النامية إذا كانت خطية هندسية مستطيلة كشق الصعيد ، فهى على النقيض تماماً من الوادى كله صعيداً ودلتا أى من مصر القديمة ، معمور مدنى صرف . فمنطقة القناة هى أكثر رقعة بهذه المساحة فى مصر من حيث نسبة سكان المدن ، وتكاد تقترب نظرياً من ١٠٠ ٪ . فنشاطها ينصرف تماما عن الحرف الأولى (الزراعة) إلى الحرف الثالثة أساساً (الخدمات والتجارة والنقل) ثم الحرف الثانية أخيراً وفى الدرجة الثانية (الصناعة) – مع ملاحظة أن نسبة الحرف الثالثة تزداد كلما اتجهنا نحو القطب الشمالى بور سعيد والثانية كلما اتجهنا نحو القطب الجنوبى السويس بحيث تأتى الإسماعيلية فى المنزلة بين المنزلتين .

بل إن دورة العمران هنا ريادية أصلا وعكسية بالضرورة إذا ما قورنت بدورة الوادى . ففى حالة الوادى يمكن أن نقول : فى البدء كان الريف ، ثم خلق الريف

مدنه ، وهذه طبيعة الأشياء . أما هنا في النوبة الجديدة فإنه العكس تماماً : في البدء كانت المدينة ، ولكنها لم تلبث أن خلقت ريفها ، وإن يكن على مقياس متواضع جداً – بضع عشرات من الآلاف من الأفدنة انتزعت من الرمال على طول القناة لخدمة المدن في ضرورات الاستهلاك الغذائي اليومي الطازج . أي أنه حتى هذه الزراعة المنبثقة عن المدن تختلف أيضاً عن زراعة الوادي التقليدية المنوعة في أنها «زراعات مدن» أساساً . حتى نمط السكنى الريفية هنا يختلف عن نمط الوادي القديم ويشبه نمط البراري وأراضي الاستصلاح الحديث ، فالعزب الصغيرة المبعثرة لا القرى الضخمة المجمعة هي السائدة تماماً . ولهذا وذاك فإن علاقة الالتحام الوظيفي والتفاعل بين الريف والمدينة هنا مباشرة وأقوى بكثير منها في نواة الوادي ، والأول فيها تابع مطلق للثانية . وباختصار فإن جغرافية الريف والزراعة هنا تخضع تماماً لجغرافية المدن ، وهذا على عكس الوادي إلى حد كبير .

ومن الواضح على الفور أن الموقع هو الذي خلق نوية المعمور في القنال ، وخلق معها الموضع من لا شيء بالتالي . ولكن هذا وذاك ما كان ليمكن لولا مياه النيل ، فالترعة الحلوة توأم للقناة المالحة ، وكل شريان حقيقي لحياة المنطقة . فالنوية كلها ثمرة زواج موفق بين الموقع والموضع ، بين القناة والنيل ؛ إن تكن القناة أمها فإن النيل أبوها . وهي كدفعة لأبعاد المعمور تعد انعكاساً لدفعة مقتدرة من ضبط النيل ودليلا عليها .

غير أن نوية القنال قد تعرضت في السنوات الأخيرة منذ ظهر الخطر الإسرائيلي والصراع العربي ضده لظاهرة لم تعرفها النواة الأم في الوادي . تلك هي ظاهرة التذبذب الديموغرافي ما بين امتلاء وإخلاء ، إن تكن غير بارزة في التجربة الأولى ١٩٥٦ ، فقد انتظمت نحو ثلثي سكان القنال (أي نحو ٥٠٠ ألف نسمة) في التجربة الثانية ١٩٦٧ . ولو أننا رسمنا خطاً بيانياً لتطور السكان حديثاً في مدن القنال لوجدناه منحنى شديد التذبذب ، سريع الارتفاع سريع الانخفاض . وإذا كانت هذه الظاهرة عارضة لا تنفصم عن الاعتبارات الاستراتيجية كمنطقة حدود بمعنى ما ، فإنها أيضاً مظهر للنبض الهامشي في منطقة جديدة التعمير كما هي حدية العمران .

نويات النوبة

وهذا ما ينقلنا إلى منطقة الذبذبة الهامشية الأخرى في المعمور المصري ، ونعني بها منطقة النوبة في الجنوب الأقصى . غير أنها على عكس القنال ذبذبة انكماشية ، تم فيها بتر المعمور في أقصى ذيله مثلما بتر قديماً في أقصى الشمال

فى البرارى وإن اختلفت الأسباب تماماً . فكلتا البرارى والنوبة منطقة غارقة ، ولكن الأولى بفعل الطبيعة و / أو الإنسان والثانية بفعل الإنسان المهندس . الأولى تحت مياه البحر مع هبوط ساحل الدلتا والبحيرات الشمالية ، والثانية تحت مياه النيل وبحيرات الخزان والسد . الأولى قديمة ألفية التاريخ ، والثانية حديثة جداً ومعاصرة . الأولى بالعرض ، والثانية بالطول . الأولى هى أوطأ قطاع بمصر الوادى ، والثانية أعلى قطاع . الأولى فى أقصى شمال مصر ، والثانية فى أقصى جنوبها ، كأنما – للصدفة أو المفارقة الغريبة – كتب على أقصى أطراف مصر أن تغمر وتضيع بطريقة أو بأخرى .

ولقد كانت النوبة المصرية ، أو النوبة السفلى ، تمتد امتداداً شريطياً بالغ الطول على النيل ، نحو خمس مصر جميعاً ، ولكن كعقد دقيق الحبات متباعدها ، فكان وزنه الكلى ضئيلا على العموم . غير أن قراه المفرطة الاستطالة والتبعثر كانت شديدة الارتباط بالنهر الذى كان «الشارع» الحقيقى الوحيد الذى يصلها ببعضها البعض عن طريق المراكب ، فكان مجتمعاً نهرياً تماماً .

وقد ارتبط بتر النوبة بمشاريع تخزين المياه ، ولذا حدثت العملية على عدة مراحل بدأت مع بناء خزان أسوان ثم اطردت مع تعليته مرتين . فكان العمران فى كل مرحلة يتقلص نحو الجنوب ، وفى الوقت نفسه يصعد على جانبى النهر إلى أعلى زاحفا على السفوح والمنحدرات ليصبح معلقاً أكثر من ذى قبل (١) . أى أن الحركة كانت موضعية أولا ورأسية ثانياً ترتبط بخطوط الكنتور . والطريف أن حركة العمران العمودية الصاعدة هذه من أسفل إلى أعلى فى النوبـــة الحديثة مع الغرق ، هى اتجـــاهاً وإيقاعاً عكس حـــركته التاريخية المناظرة فى الفيوم القديمة حيث كان العمران يهبط سلمياً نازلا على مدرجات السفوح درجة درجة من أعلى إلى أسفل مع تقلص البحيرة . الفارق فقط أن الخطر هنا هو الغرق وهو هناك الشرق ، وأن الماء هنا هو عامل الطرد وهو هنـــاك عامل الجذب . ورغم أن كلتا الحركتين هى مقلوب الأخرى جغرافياً ، فإن هاتين وحدهما هما المنطقتان المتناظرتان فى هذه الدينامية الرأسية فى مصر .

على أن مرحلة جديدة ، رابعة وأخيرة ، جاءت مع السد العالى الذى وضع الخاتمة النهـــائية ليس فقط لهذه الحـــركة الموضعية الرأسية مســـتبدلا بها حركة إقليمية أفقية ، ولكن أولا وقبل كل شـــىء للنوبة القديمة نفسها كاقليم . فقد

---

(١) محمد فاتح عقيل، «بعض الظاهرات الجغرافية فى بلاد النوبه المصرية» المحاضرات العامة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩، ص ١١٤-١١٦، ١٢٤-١٣٥.

أصبحت النوبة كلها غارقة تحت بحيرة السد ، وتحولت بذلك على الفور من إقليم الشلالات والجنادل الطبيعية الأول فى حوض النيل إلى إقليم الخزانات والبحيرات الصناعية الأول فى مصر . وهنا تحتم تهجير السكان جميعاً خارج المنطقة كلها إلى «النوبة الجديدة» شمالا فى كوم أمبو . وبهذه الهجرة الجديدة المختلفة فى النوع والموقـــع عما سبقها ، أصبح أهل النوبة بحق «رحل النهر-River No-mads » قديماً وحديثاً فى أكثـــر من معنى وعلى مختلف المســتويات والأبعاد . وبالموازاة ، تم من الناحية الأخرى تقصير المعمور المصرى فى أقصى الجنوب ، وإن يكن قد تم أيضاً تكثيفه .

بقعة الزيت الممدودة

هكذا ولتجد مصر المعاصرة على أطرافها منطقة أخرى حدية تعرضت لعملية إخلاء بشرى متكررة حتى اندثرت تماماً . وإذا كانت ضوابط النبض الهامشى هنا مختلفة عنها فى منطقة القنال ، الهيدرولوجيا هنا والاستراتيجية هناك ، فقد افتدت الأولى مصر عمرانيا كما افتدتها الثانية حربيا . فلكى نضم إلى المزرعة القومية ملايين الأفدنة كان ضرورياً أن نضحى ببضعة عشرات من الآلاف (٣٠ ألفاً) على سورها . وبينما انتزعت منطقة القنال من الجغرافيا الطبيعية لتتحول إلى حقل الجغرافيا البشرية ، تحولت منطقة النوبة من الجغرافيا البشرية إلى متحف الجغرافيا التاريخية .

وإذا نحن نظرنا أخيراً إلى محصلة هذه الذبذبات التاريخية على أطراف المعمور المصرى ، فسنجد فى جسمه العام اتجاها نسبياً على المدى الطويل نحو بعض التناقص فى الاستطالة من ناحية ونحو بعض الاستعراض من ناحية أخرى. فأما الاستطالة فقد اختصرت بوضوح منذ بتر البرارى قديماً وتقليم النوبة أخيراً ، وذلك دون أن نذكر احتمال أن النوبة كانت أكثر عمراناً واستطالة فى أقدم العصور الفرعونية كما توحى كثافة الآثار والمعابد بها . وأما الاستعراض فقد تزايد بظهور نوية العمران فى القنال منذ القرن الماضى ، واستصلاح مديرية التحرير ومريوط أخيراً . ومع ذلك فتمام استصلاح البرارى قريباً سيدفع بالمعمور من جديد نحو الاستطالة مثلما سيزحف به منحدراً نحو الشمال ، كما أن احتمالات تعمير هوامش بحيرة السد بزراعة حوضية معلقة ، وهى احتمالات مطروحة تخطيطياً ، قد تعود به إلى الاستطالة والزحف عالياً نحو الجنوب أيضاً .

والمهم فى هذا كله أن تستقر فى أذهاننا صورة واضحة لمصر المعمورة كإرسابة

بشرية متصلة متطاولة أشبه شيء ببقعة زيت ممدودة تترجرج قليلا منزلقة أحياناً إلى أسفل نحو الشمال أو زاحفة صاعدة أحيانا أخرى إلى الجنوب أو متفلطحة أحياناً على الجانبين أو العكس فى الجميع ... الخ . وبهذا يبدو جسمها الأساسى أقرب إلى الاستاتيكية ، بينما تتكشف الدينامية فى أطرافها أكثر . والمهم بعد هذا ألا ننسى أن ذلك النبض الهامشى مرتبط ارتباطاً حميماً بضبط النهر وسيطرة الإنسان عليه ، وأن كل ذبذبة توسعية موجبة على أطراف المعمور تتواكب مع تكثيف خصب فى قلبه ، وكل ذبذبة انكماشية سالبة على الأطراف تعكس عادة تخلخل القلب وهبوطه .

والأهم فى النهاية أن ندرك أن الإنسان بهذا النبض الهامشى قد أصبح بحق عاملا جغرافيا يتدخل ويعدل فى حدود الجغرافيا الطبيعية نفسها . فبينما كان المعمور فى مراحل الضعف والانكماش يقصر برقعته دون حدود الوادى الطبيعية ، كان يتجاوزها قليلا أو كثيراً فى مراحل القوة والتمدد موسعاً بذلك حدود الوادى الطبيعية نفسها . والواقع أن الإنسان المصرى بالاستصلاح ومد نطاق الرى إلى أقصى مدى كان دائماً أو كلما أمكن يوسع حدود «وادى» النهر بمعناه الفيزيوغرافى ذاته . ولعله الآن قد وصل إلى قمة هذه العملية فى العصر الحديث وخاصة بعد السد العالى حيث أخذ يوسع حدود «حوض» النهر ذاته .

فبعد أن مد حوض النيل الفعال إلى منطقة القناة ، استأنف الآن مده عبرها إلى سيناء أى إلى آسيا فى جانب ، كما بدأ مده غرباً إلى مريوط ومشارف برقة أى شمال إفريقيا فى الجانب الآخر . كذلك فبمشروع الريان وبشق مفيض توشكى أخيراً يدخل الإنسان منخفضاً آخر أو أكثر من منخفضات الصحراء الغربية فى حوزة وحدود حوض النيل ليصبح لوادى النهر بذلك أربعة براعم على الأقل على جانبه الغربى ، دون الشرقى بالطبع ، النطرون ، الفيوم ، الريان ، توشكى ، على اختلافها فى الطبيعة والعمران .

الماء والسياسة

الماء كسلاح سياسى

لكن السؤال الآن هو : إذا كان الإنسان قد حيد العنصر الطبيعى فى الوجود المصرى وسخره ، فماذا عن العنصر البشرى حيث مازال ماء الحياة يأتى من وراء الحدود ، والنيل كالحبل السرى مازال خط الحياة وشريانها الوحيد ؟ إن النزوات الإنسانية والسياسية ، هى الأخرى ، يمكن أن تجد مجالا واسعاً كنزوات العنصر

الطبيعي ، ومازال صحيحاً أن من يملك السيطرة على منابع النيل يمكن أن يصيب مصر بالشرق أو بالغرق ، أي أن النيل - نظريا وبالقوة على الأقل - مقتل كامن أو ممكن لمصر . ولا غرابة بعد هذا أن تكون السياسة المائية بالنسبة لمصر مسألة حياة أو مـوت لا أقل ، ولو أن هذا كله لا يمكن في حالتنا إلا عن سوء فهم أو سوء نية كما سنرى . ولعل هذا وذلك هو ما كان يقصده سترابو حين قال «لو أنك ناقشت القضاء والقدر ، فستجد أشياء كثيرة في شئون الناس والطبيعة قد تفترض أنها قد يمكن أن تؤدى أداء أفضل بهذه الطريقة أو تلك ، مثلا لو أن مصر تكون لها كفايتها من المطر بنفسها دون أن تروى من أرض إثيوبيا» (١) .

فالنيل كنهر من أطول أنهار الدنيا لا يمكن أن يكون - كالأنهار المتوسطة أو الصغيرة - وحدة بشرية أو سيـاسية واحدة . وابتداء نستطيع أن نقسـم حوض النيل إلى ثلاثة أقاليم مائية عريضة أو أنواع من الأقاليم : المنبع فالمجرى فالمصب، أو المصدر فالممر فالمقر على الترتيب . الأول إقليم تصدير أو إرسال، والثـاني إقليم مرور أو ترانزيت ، والثالث إقليم استيراد واستقبال . الأول هو هضبتا البحيرات والحبشة ، والثاني السودان ، والثالث مصر . وكقاعدة عامة ، يـرى البعض أن دول المصب ، مثل مصر، هي بالضـرورة في الموقف الأضعف جغـرافياً ، في حين أن دول المنبـع في الموقف الأقوى (٢) .

دور الاستعمار

وعلى أية حال ، صح هذا الفرض أو لم يصح ، فقديما ومنذ وقت مبكر حسد بعض سكان المنبع المتخلفين - وهم في اعتقادهم المصدر - سكان المصب المتقدمين ولكن العداء الحقيقي ومعه فكرة الماء كسلاح سياسي إنما أتى من الدخلاء على الحوض ، بل يمكن القول إن قضية الماء برمتها سياسيا هي من خلق أو إيعاز الاستعمار الخارجي الدخيل وخاصة الاستعمار في العصر الحديث . ولكنها كانت دائماً، كما سنرى ، مجرد خزعبلات أسطورية أو أوهام مريضة أو تهديدات طفولية خرقاء عاجزة . فمثلا، وبغض النظر عن الخطأ العلمي التاريخي الساذج ، حين تعاظم المد الثوري الوطني ضد الاستعمار الفارسي في مصر في القرن ٤ ق . م ، فكر أردشير الثالث في تحويل مجرى السند ، الذي كانوا يعتقدونه حينذاك رافداً أو منبعاً للنيل ، لكي يمنع مياهه عن الوصول إلى مصر

(1) Strabo, Book IV, P. 12.

(٢) الشافعي بشير، «عشرة أخطاء في قرار تحويل نهر النيل الى اسرائيل» الشعب، ١٤/١٠/١٩٨٠ ، ص٨ .

تأديباً لها وردعاً (١) . كذلك ، وكمحض خرافة أو شائعة مرة أخرى ، فحين وقع الفلاء العظيم المعروف بالشدة المستنصرية في منتصف القرن الخامس الهجرى «أشيع أن الحبشة سدت مجرى النيل ، فتوجه البطرق أو الخليفة المستنصر بالله إلى الحبشة وطلب منهم إطلاق النيل» (٢) .

مع الاستعمار الحديث ، تصل لعبة السياسة المائية إلى قمة الحقد والسفه معاً . فالبرتغال ، بعد أن خنقوا مصر موقعاً بطريق الرأس ، فكروا فى أن يخنقوها موضعاً عن طريق أعالي النيل . فنجد أحد المغامرين الفاتحين conquistadore – «الغازى» البوكيرك – يتصل من ساحل المحيط الهندى ببرستر جون ملك الحبشة لكى ينفذ حلمه الفاوستى الشرير بشق مجرى من منابع الأزرق إلى البحر الأحمر فتتحول المياه إليه وتترك مصر بعد فطامها تموت جفافاً حتى تختفى من الخريطة لتصبح من «الواحات المفقودة» التى يحتفظ التاريخ بقائمة طويلة منها ؟ ولكن بطبيعة الحال لم يكن لمثل هذا المشروع الجنونى من مكان إلا سلة مهملات التاريخ.

وقد جاء ت مرحلة الاستعمار الإيطالي الفاشستى للحبشة لتثبت نفس النتيجة بصفة حاسمة ونهائية . فقد تخوف البعض حينذاك من الأخطار التى يمكن أن تترتب على سيطرة قوة معادية لمصر على منابع الفيضان فى الحبشة . ولكن أثبت البحث العلمى صعوبة أو استحالة هذا الخطر موضوعيا ، مثلما أثبتت الأحداث خواء تهديدات ذلك الاستعمار الجوفاء والحمقاء تاريخياً . كل ما أدت إليه ، بجانب القلق الطبيعى فى مصر ، هو أن أعطت فرصة أخرى لمناورة الاستعمار البريطانى الجاثم فى مصر ليدعى ويبدو مرة أخرى أنه حامى حمى مصر من الخطر الإيطالى المحدق والمطوق مرتين ، مرة من الغزو العسكرى من ليبيا ومرة من العطش المائى من الحبشة . وكلا الإدعائين ، هذا كذلك ، لم يكن بالطبع إلا قطعة من التلفيق والتهويش الاستعمارى المألوف .

بل إن الاستعمار البريطانى فى ذلك إنما كان يلعب دوراً مزدوجاً بالغ الخبث والخسة . إذ يمكن القول إنه هو الذى كان يوعز إلى الآخرين بفكرة الادعاءات المائية أو التلويح بها أو التلميح إليها ويكاد يضع كلماتها فى أفواههم وذلك ابتداء

---

(١) جمال مرسي بدر ، «نهر النيل في تاريخ الفكر الجغرافي » المجلة، اكتوبر ١٩٥٧ ص ٤٤.

(٢) امين سامي، تقويم النيل ، القاهرة، ص ٦٩.

من الحكام والأهالي الوطنيين إلى الاستعمار الأوروبي المضاد نفسه فيبث بذلك التحريض والخلاف والمشاكل بين الجميع ، وفي الوقت نفسه يتقدم إلى مصر ذاتها في ثوب المدافع والمكافح الصلب عن «حقوقها المشروعة» ضد هذه الادعاءات المشرعة والمزجاة ليمن بهذا الموقف عليها وينال امتنانها لعله كما يتصور يكسب تمسكها بحمايته فيضمن بقاءه فيها .

فمثلا منذ دخل الاستعمار البريطاني الحوض سارع - غير مدعو - إلى الحصول أكثر من مرة على تأكيدات وتعهدات دولية من إمبراطور الحبشة بعدم التدخل أو التصرف في مياه النيل بأي شكل دون الرجوع إليه والاتفاق معه ، وهي تأكيدات وتعهدات لم يكن لها من داع سوى مجرد فتح عيون الحبشة على إمكانية ذلك التدخل أو التصرف بعينه الذي طلب الابتعاد عنه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تهديد مصر بطريقة ملتوية غير مباشرة حتى تخضع لوجوده وسيطرته .

الاستعمار البريطاني

وقد عاود الاستعمار البريطاني اللعبة في صورة مختفية أو مختلفة فيما بعد في السودان وشرق إفريقيا . ففي السودان اتخذ من مياه النيل أداة للضغط السياسي والمساومة الاستعمارية يرغم بها مصر على الخضوع له ، وانتحل حججا مشكوفة - تذكر حادثة السردار - ليخلق عقبات في مجرى النهر يسلب بها مصر جانباً من الماء ، كما أوعز إلى بعض عملائه المحليين التقليديين بأكذوبة وخرافة «الحقوق المغتصبة» يشرعها في وجه «الحقوق المكتسبة» ، ليؤلب بذلك الشقيق على الشقيق ويدس إسفيناً عميقاً يمزق ويدمر «وحدة وادي النيل» التي كانت تهدد وجوده الاستعماري برمته .

والواقع أنه منذ وضع الاستعمار قدمه في السودان «والعبث بمياه النيل بقصد إلحاق الأذى بمصر وسكانها أمر جرى في رؤوس كثير من الانجليز» (١) . لقد كان الماء كسلاح سياسي من أهم أدوات السياسة الاستعمارية . ومنذ كيتشنر على الأقل كان القصد النهائي من السياسة المائية الاستعمارية في السودان هو تهديد مصر سياسياً والتحكم فيها وإخضاعها للإرادة الاستعمارية باستمرار بحيث تصبح سيفاً مسلطاً دائماً على حركة التحرير الوطني والاستقلال السياسي في

(١) عوض ، النيل ص ٣١١ .

مصر . فباعتراف تشيرول ، «كانت خطط تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض فى السودان توضع وتعد تحت إشراف لورد كيتشنر الشخصى ، وكان يوجه إليها كل اهتمامه ، لا لأنها ستفتح إمكانيات لا حد لها تقريباً من الماء لمصر كما للسودان فحسب ، ولكن لأنه رأى أى قضايا سياسية ضخمة كانت تتشابك مع السيطرة الدائمة ، من السودان ، على مياه النيل ، التى عليها يتوقف صميم وجود مصر» (١) .

وعلى هذا الأساس كانت السياسة البريطانية المخططة العامدة هى الاكثار من السدود والخزانات والمشاريع المائية والزراعية فى السودان ، تلك التى يمكن أن تضع فى «أيدى هؤلاء العابثين سلاحاً شديد الخطر» (٢) . فالتمادى فى تلك السياسة كان لا يمكن إلا أن يهدد مصالح مصر ، إذ تؤدى بالضرورة وفى النهاية إلى تخفيض مستوى النيل بحيث يتعذر ملء الحياض فى بعض السنين على الأقل ويتفاقم خطر الجفاف عموماً فى سنى الفيضانات الشحيحة جداً على الأرجح . وتقنيناً لهذه السياسة فرضت بريطانيا على مصر اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ، التى كان فيها إجحاف واضح بمصالح مصر وضغط حاد عليها ، والتى أعطت بريطانيا مزيدا من التحكم فى مياه النيل .

ومن الناحية العملية ، فلقد تم تحت السيطرة البريطانية إنشاء خزانين للمياه فى السودان ، واحد على النيل الأزرق لصالح السودان وهو خزان سنار ، والآخر على الأبيض لصالح مصر وهو خزان جبل الأولياء . وإذا كان أمر الأول والدافع إليه مفهوماً على علاته ، فإن الثانى يبدو غريباً بدرجة لا تترك مجالا للشك فى حقيقة الدوافع والنوايا الاستعمارية . فقد أقيم خزان سنار سنة ١٩٢٥ ليغذى مشروع الجزيرة وقطن الجزيرة فى حدود نحو ثلث مليون فدان . ولكن حتى قبل أن يتم المشروع كان قد تحول إلى سلاح سياسى فى يد بريطانيا ضد مصر . فقد اهتبلت فرصة حادثة السردار ١٩٢٤ ذريعة لتطلق يدها فى التوسع فى مشروع الجزيرة إلى مليون فدان ، أى ثلاثة أمثال الاتفاقية .

ورغم أن توزيع المياه بين مصر والسودان يتم على أسس لا تضار معها حقوق مصر المكتسبة ، كما أنه يوفر للطرفين كفايتهما من المياه بسهولة فى سنوات الفيضانات العالية ، إلا أن السياسة البريطانية كانت تضمر رفع مستوى الحجز

(1) Valentine Chirol, The Egyptian problem, Lond., 1929, P. 101.

(٢) عوض ، المكان السابق.

على خزان سنار وتوسيع قناة الجزيرة والتوسع المطرد فى زراعة الجزيرة ، وذلك كله على حساب مصر . كذلك كان المشروع كفيلا بتهديد موارد مصر فى سنوات الفيضانات الفقيرة . وفى كل الأحوال فقد كان من المحقق أن الخزان يمثل أداة جاهزة باستمرار لتهديد مصر والضغط عليها فى أى وقت ولأى سبب .

أما قصة جبل الأولياء فأغرب . فهذا الخزان لحساب وصالح مصر ، ومع ذلك فقد رفض مشروعه كثير من المصريين ولم يبن فى النهاية إلا تحت ضغط ملح وشرس من بريطانيا على مصر . بل وصلت الأزمة السياسية إلى حد تهديدها بالمضى وحدها فى المشروع ، وهو تهديد أجوف فى الحقيقة لأنها لم يكن يمكنها الإفادة من المشروع فى رى أراضى الجزيرة ، ببساطة لأن مستواها مرتفع وأعلى بكثير من منسوب مياه النيل الأبيض .

والأصل فى فكرة الخزان كان الإفادة المنظمة من ظاهرة تحول النيل الأبيض إلى شبه بحيرة مغلقة أثناء الفيضان تحت قوة اندفاع مياه النيل الأزرق وقد تم إنشاء الخزان بالفعل سنة ١٩٣٧ ، بطاقة ٥ر٢ مليار متر مكعب أى نحو نصف طاقة خزان أسوان ، وبارتفاع محدود فوق منسوب النهر نظراً لشدة اتساعه ، وببحيرة طويلة طول النيل الأبيض نفسه تقريباً أى نحو ٥٣٠ كم ولو أنها لا تطغى على جانبيه أكثر مما تفعل الفيضانات العالية . لكن جسم السد بنى أعلى من مستوى الحجْز كثيراً ، الأمر الذى كان يعنى إمكانية زيادة التخزين أمامه مستقبلا، إما لمصلحة مصر وإما ضدها .

ورغم أن هذا الاحتمال الأخير لا يمكن كما رأينا أن يكون لحساب أرض الجزيرة ، فقد كان من الثابت أن «من يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصرى يمكنه أن يتحكم فى إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض» ، الذى هو مورد فترة التحاريق الوحيد . أى أن الخزان، وإن لم يكن أداة لخلق المزيد من التناقض بين مصالح مصر والسودان ، كان أداة أو وسيلة حرمان بالقوة لمصر denial measure .

بذلك كله وبغيره نجحت بريطانيا ، أو كادت ، فى أن تختلق تعارضاً ظاهرياً فى المصالح المائية الحيوية بين مصر والسودان ، كما افتعلت جوا من سوء الفهم بين الإخوة السودانيين كان التحريض الاستعمارى وراءه سافرا بلا قناع . خذ مثلا ما

قاله أحد أعضاء مجلس العموم بعد الحرب الثانية من «لو أنني كنت المهدى لجعلت مصر تدفع ثمن كل لتر من الماء يجرى فى النيل» (١) .

ليس هذا فحسب . ففيما بعد ، أثناء الأزمات السياسية بين مصر وبريطانيا ، كثيرا ما ارتفعت أصوات في مجلس العموم نفسه تطلب «منع» مياه النيل عن التدفق إلى مصر ، كما حدث مثلا فى أزمة السويس . كذلك عمدت بريطانيا قبل تركها لوحدات شرق إفريقيا الثلاث أوغندا وكينيا وتانزانيا إلى استثارتها للمطالبة بحصص فى مياه النيل ، ولقد بدأت هذه المطالبة فعلا منذ بعض الوقت . والسياسة نفسها ، الدس والإيقاع بين دول الحوض وتأليبها على مصر مائياً ، تكررت بصورة كاشفة أو مكشوفة فى عملية السد العالى . فقد كانت إحدى الذرائع المنتحلة التى تعلل بها الغرب (الولايات المتحدة وبريطانيا) لسحب عرضه قرض تمويل بناء السد، بعد أن كان قد وافق عليه فنياً وهندسياً ، هى ما زعمه من أنه «يضر ببعض الدول الأفريقية الواقعة فى حوض النيل» . ولقد كانت آخرة المهازل حين هددت الانفصالية العملية (تشومبى) فى كانتجا الكنغو (شابا زائير) بتحويل منابع النيل بها عن طريقها الطبيعى (كذا) ، رداً على موقف مصر الاستنكارى لها . واليوم تعود نغمة التهديد بالتصرف فى مياه النيل من طرف واحد لترتفع فى إثيوبيا المرتبطة بالنفوذ السوفييتى .

منطق الطبيعة والشريعة الجغرافية

ومن الواضح بالطبع أن كثيرا من هذه السياسات الاستعمارية والتهديدات الصبيانية إنما ينبع من جهل تام بحقائق الطبوغرافيا والهيدرولوچيا ولا يغذيه إلا سوء النية . أما الباقى فينقصه حسن الفهم والبصيرة . ويمكننا أن نفصل الرد عليه فى أربع نقط جوهرية تشكل معاً منطق الطبيعة الحاكم ومبادىء الشريعة الجغرافية الحاسمة : حقوق مصر الطبيعية ، ضمانات الطبيعة لمصر ، التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات المائية فى قطاعات الحوض ، كفاية المياه الطبيعية لكل وحدات الحوض .

حقوق مصر الطبيعية

فأولا ، هناك حقوق مصر الطبيعية . فمياه النيل تتجه إلى مصر فى النهاية

---

(١) عوض ، ص ٣١٢.

كظاهرة طبيعية ، وقد قامت عليها فى مصر حياة بشرية كاملة قبل أن تعرف المنابع العليا السكنى المستقرة المنظمة في أى صورة . وهى بهذا حق مكتسب شرعاً ، «حق ارتفاق» تاريخي وجغرافي ، يعترف به القانون الدولي والشريعة الجغرافية معا . وقد اعترفت بحقوق مصر التاريخية والطبيعية هذه فى مياه النيل حتى اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ، وأعادت تأكيدها بكل قوة اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان . وإذا كان كاتب مثل بومان يقول عن مصر «إن عليها أن «تستورد» الماء من المرتفعات الجنوبية تماماً كما على إنجلترا أن تستورد غذاءها من وراء البحار» (١) ، فإن هذا قياس مع الفارق - الفارق بين الملكية الذاتية الطبيعية المطلقة وبين مجرد التجارة المتبادلة المحض حرة .

مياه مصر ، بصيغة أخرى ، ليست منحة أو منة من أحد ولا هي فضل أو فضلة. إنها حقوق مكتسبة لا مغتصبة كما فلسف وروج بعض الوقت بعض العملاء من أصحاب تلك الصيحات الهوجاء أو التخرصـــات الشوهاء عن «منع» أو «بيع» مياه النيل لمصر ، فهى جهل يكشف عن حقد أو حقد يكشفه جهل .

ضمانات الطبيعة لمصر

ثانياً ، إن الطبيعة من جانبها ، وكمبدأ ابتداء ، قد أمنت حقوق مصر المكتسبة هذه بوسائلها الخاصة وضماناتها الطبيعية ، بحيث يكاد يكون من المستحيل على المحاولات المنحرفة الخارجية أن تهددها أو تنال منها جدياً فمن ناحية لا تعتمد مصر على مصدر أساسى واحد للمياه ولكن على مصدرين ، هضبة البحيرات وهضبة الحبشة . ثم إنهما مصدران تبادليان وإن كانا متكاملين ، فهى لا تعتمد عليهما فى فصل واحد ولكن فى فصلين مختلفين ، كل فى موسم على التبادل : البحيرات الاستوائية لمياه الرى الصيفى في التحاريق ، والحبشة الموسمية لمياه الرى الشتوى بعد الفيضان . وهذا كله يخفف من درجة اعتمادها على أحد بعينه ومن إمكانية تسلطه على مصالحها . وإذا كانت هضبة البحيرات كمصدر تعد ثانوية من حيث الكمية ، وذلك بسبب حاجز السد الذى يضيع معظم مياهه فى فاقد البخر والتسرب ، فإن ذلك فى حد ذاته يحد من إمكانيات سيطرة دولها على هذه المياه .

وبمزيد من التوضيح ، تعد هضبة البحيرات بفضل جغرافية بحيراتها موطن

(1) Isaiah Bowman, The pioneer fringe, N. Y., 1931, P. 43.

أكبر وأضخم خزانين ممكنين على النيل جميعاً من بين كل مشروعات التخزين المستمر ، وهما ڤيكتوريا وألبرت . فسعة الأولى نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب ، وسعة الثانية نحو ١٥٥ ملياراً . الأولى بفضل مساحتها العظيمة التى تمكن لهذا الحجز الهائل بخزان منخفض للغاية فى الارتفاع كما فى التكاليف ، والثانية بفضل عمقها الأخدودى الشديد الذى يجعلها كالخندق المائى المثالى ويقلل فاقد البخر إلى أدنى حد . ومع ذلك ، وبغض النظر عن أن دول الهضبة لا حاجة بها إلى مثل هذه الخزانات كما سنرى ، فإنها حتى لو أرادت لأمر ما أن تنشئها أو تنشىء ما دونها لحسابها الخاص ، فإنها تظل تحتاج إلى تهذيب كامل لمجرى النيل فى منطقة السدود قبل أن يمكن أن تؤثر على المياه الواصلة إلى مصر . وبغير هذا فإن الوضع بالنسبة إلى مصر لا يكاد إلى حد بعيد أن يختلف بعد مثل هذه الخزانات عنه قبلها .

بالمثل بالنسبة إلى هضبة الحبشة التى تعد المصدر الأساسى كميا لمياه الفيضان ، إلا أنها هنا التضاريس والهيدرولوچيا بدل السد والنبات . فقد انتهت الأبحاث العلمية المستفيضة لإخصائيى الرى إلى أن من المستحيل فيزيقياً وتكنولوچيا أن يعترض عدو (أو غير عدو) مهما حاول تدفق مياه الفيضان الموسمية الكاسحة المندفعة ، إذ يصيب نفسه بالغرق المدمر والاكتساح قبل أن يصيب مصر بالجفاف . ذلك أن مياه أنهار الحبشة أثناء الفيضان تكون محملة بحمولة غزيرة وكثيفة من الطمى بحيث يستحيل تخزين هذه المياه حينذاك . وأى سد يقام لذلك سوف ينطمى وينسد تماماً بالطمى فى سنوات معدودات ، يفقد بعدها سعة التخزين كلية ويحيل الماء عليه إلى طوفان مغرق مهلك . وإلا فإن عليه أن ينتظر إلى آخر نهاية الفيضان بعد أن تكون حمولة الطمى قد تصرفت ، وهنا لا يكاد السد يجد ماء ويصبح مشروعه هزيلا هيدرولوچيا غير مجد اقتصادياً غير مهدد لمصر سياسياً . وما يقال عن النيل الأزرق فى هذا الصدد يقال بقوة أكبر بالطبع عن العطبرة ، نهر الطين والطمى الأول .

أما قصارى ما يمكن لأحد أن يفعل فهو أن يتعرض بالسحب لمياه الفصل المنخفض ، وهذه لا تعتمد عليها مصر كمورد من مواردها الأساسية ، فضلا عن صعوبتها محلياً نظراً لشدة عمق مجارى الأنهار الحبشية فى هضبتها العالية ، فهى أنهار جبلية أساساً تبدو كالخوانق الغائرة أحياناً ويتراوح عمق أوديتها العليا بين الكيلو متر والكيلو ونصف الكيلو كما قد يصل اتساعها إلى بضعة كيلو مترات . إن أنهار الحبشة ، باختصار ، لا تقع «على» سطح الهضبة ولكن «تحتها» ، ولذا فأى محاولة لرفع أو سحب مياهها إليها محكوم عليها فنياً وهندسياً .

أما مشروع بحيرة طانا ، الذى يمكن عن طريق التخزين المستمر أن ول البحيرة إلى خزان دائم سعته تتراوح بين ٥ ، ١٠ مليارات ، أى مثل أو ضـ نـ سعة خزان أسوان فيما مضى ، فليس تهديداً حقيقياً لمصر . فحوض البد ة الجغرافى محدود للغاية ، وروافده محلية ضئيلة تصريفها متواضع جدا بحيد لاتعدو مساهمتها فى مائية النيل الأزرق عند الخرطوم ٧ – ٨ ٪ تقريباً . ولذا فإن لايمكن أن يؤثر تأثيراً محسوساً فيما يصل إلى مصر من مياه هذا الراف الشريانى . أما أن تفريغ مثل هذا الخزان فى وقت الفيضان قد يجعل الفيضان نفسه خطرا فى السنوات العالية مما قد يضر مصر فى النهاية ، فالواقع أن مستوى البحيرة وتصريفها لن يختلفا كثيراً بعد الخزان عنهما قبله (١) .

بل إن مثل هذا الخزان ، على العكس ، يمكن أن يكون صمام أمن ضد الفيضانات العالية مثلما هو صمام أمن ضد الفيضانات الشحيحة . والآن وحتى بعد إقامة السد العالى لم تنتف الحاجة إلى خزان طانا ولا فقد المشروع أهميته ، بل لعله أصبح أكثر فائدة ، إذ يقدم رصيداً احتياطياً للسد فى حالة تعاقب سلسلة من الفيضانات الضعيفة تؤثر فى مخزونه فينخفض منسوبه فتنخفض بالتالى الطاقة الكهربائية المولدة منه (٢) .

ومها يكن ، فلقد كان الأصل فى المشروع أنه لحساب مصر ، ثم عاد فأصبح لحساب مصر والسودان معاً ، وإن كان أحدهم قد اقترح أن يخصص لحساب السودان وحده ، ولكن هذا الاقتراح أسقط إلى الأبد . وعموماً ، فإذا كان من الواضح بعد هذا أن من الممكن لقوة معادية فى إثيوبيا أن تنفذه لحساب إثيوبيا وحدها ، فإن هذا ليس ممكناً أو سهلا من الناحية العملية .

التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات

ثالثاً : كما أن الطبيعة هكذا خصصت وأمنت حقوق مصر تلقائيا من جانب ، فإنها أصلا وأساساً قد ألغت الحاجة إلى الصراع على الماء وجبت التعارض بين مصالح الأطراف المختلفة من الجانب الآخر . ذلك أنها قد وازنت وعوضت تلقائياً بين المطالب والحاجات الحقيقية من الماء لكل قطاع بالنهر بحيث خلقت فى النهاية تقسيم عمل جغرافيا رشيدا ومتناسقا بين قطاعاته المختلفة . فهناك سلسلة من الانحدارات المناخية التصاعدية أو التنازلية عبر قطاعات الحوض ، تخلق فيما بينها سلسلة من العلاقات الطردية أو العكسية بين المطر الطبيعى والرى الصناعى أو عموما بين إمكانيات الماء والحاجة إليه .

---

(١) عوض ، النيل ص ٢٢٣.

(٢) حسن الشربينى تطور الرى المصرى ، القاهرة ، الألف كتاب، ص ١٥١-١٥٤.

فأولا وأساساً فإن المطر يقل باطراد كلما اتجهنا نحو الشمال ويزداد كلما اتجهنا نحو الجنوب . وبالتالى فإن اعتماد الزراعة على الرى يزداد شمالا باطراد حتى يصل إلى نقطة المطلق فى أقصاه مصر، بينما يقل بشدة جنوباً حتى يصل إلى نقطة الصفر فى أقصاه بجنوب السودان والبحيرات بالإضافة إلى الحبشة . فالزراعة مطرية مطلقة وتامة فى نطاق المنابع سواء فى أوغندا أو جنوب السودان أو الحبشة ، وهى على النقيض تماماً زراعة رى مطلقة وتامة فى نطاق المصب فى مصر ، وبين القطبين النقيضين تجمع بين النمطين بنسب متفاوتة فى وسط السودان .

من هنا فإن الزراعة فى دول نطاق المنابع الثلاث تجد كفايتها من الماء فى المطر دون أدنى حاجة إلى ماء الرى . بل إن المشكلة فى بعض الأحيان هى إفراط المطر، والحاجة - بعيداً تماماً عن مشاريع رى - إنما هى إلى مشاريع صرف . وإذا كانت هناك بعض جيوب معروفة تعانى من الجفاف فى تضاعيف هذا النطاق كشمال شرق أوغندا مثلا أو بعض مناطق غرب السودان وشرقه ، فهذه كلها مرتفعات عالية تقع بعيداً تماماً عن نطاق ومدى النهر وفوق مستواه ، ومن المستحيل عمليا وفنيا نقل أو رفع مياهه إليها، وليس أمامها إلا المياه الباطنية والآبار الارتوازية .

أكثر من هذا ، فإن الزراعة بعامة تقل نسبة حدوثها والاعتماد عليها فى الحوض كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب ، بينما على العكس تزداد نسبة الرعى . فعلى حين تسود الزراعة كلية ويكاد يختفى الرعى تماماً فى مصر ، يتفوق الرعى على الزراعة خارج كل حدود إن لم يسد تماماً فى معظم قطاعات نطاق المنابع فى دوله الثلاث ، بينما مرة أخرى تجتمع الحرفتان وتتداخلان بدرجات مختلفة فى وسط السودان . والرعى بطبيعة الحال يعتمد على العشب الطبيعى المرتبط بالمطر الطبيعى ولا علاقة له بالنهر ولا بالرى .

من هنا وهناك جميعاً نجد أن السواد الأعظم من المجتمع فى دول نطاق المنابع لا علاقة له طبيعية أو وظيفية بالنهر تقريباً ؛ إنه ليس مجتمعاً نيلياً بمعنى الكلمة . فهو فى أوغندا مجتمع بحيرى أكثر مما هو نهرى ، وهو فى جنوب السودان مجتمع مستنقعى أكثر مما هو نهرى ، وهو فى الحبشة مجتمع هضبى أكثر مما هو نهرى، كل أولئك على العكس تماماً من المجتمع المصرى الذى هو مجتمع نهرى فقط أولا وأخيراً . والواقع أن النهر لا يكاد يمس حياة السكان فى نطاق المنابع ، خاصة فى الحبشة ، سواء فى الرى أو الرعى أو الشرب أو الصيد أو الملاحة ، حتى ليمكن

القول بأنه لو لم يوجد النيل وروافده أصلا فى تلك المناطق جميعا لما تغير ولاإختلف نمط الحياة فيها تقريباً ولما شعر سكانها بأى فارق أو خسارة.على العكس تماما نطاق المصب :لو لم يكن النيل لما كان الأمر مجرد اختلاف نمط الحياة وإنما اختفاء الحياة نفسها أصلاً.

ولعل من الغريب أيضاً أن يكون دور النهر هكذا سلبياً إلى هذا الحد المثير فى حياة نطاق المنابع، أوغندا كجنوب السودان كالحبشة على السواء، رغم دور المنابع الإيجابى الهائل فى مائية النهر وفيضانه، هذا فى حين يصبح دور النهر أكثر من إيجابى بل وكل شىء فى حياة مصر المصبية رغم دور المصب السلبى فى مائية النهر وفيضانه. ومرة أخرى وأخيرة يأتى وسط السودان فى مرتبة وسط بين النقيضين تقريباً.ولكن الضابط الوحيد خلف كل هذه الفروق والمفارقات الجذرية هو المطر الذى يختفى فى الشمال ويكفى فى الجنوب.

على أن لنطاق المنابع، من الناحية الأخرى، ميزة حاسمة يتفوق فيها خارج كل مقارنة، وهى الكهرباء.فبحكم تركيبه الجغرافى كهضاب شاهقة غزيرة المطر تضم بحيرات شاسعة ومساقط مياه حادة، فان توليد الكهرباء يصبح الشكل الأمثل وربما الأوحد لاستغلال مياه النهر، مثلما تحقق فعلاً فى خزان أوين بأوغندا وكما يمكن أن يتحقق فى مشروع بحيرة طانا بالحبشة.ولهذا فان مثل هذه المنشآت الهندسية يمكن أن تفيد هذه الدول إفادة كبرى فى الكهرباء، فى حين أنها لا يمكن أن تفيدها-حتى لو أرادت-فى المياه إلا بالنزر اليسير جداً لعدم حاجتها أصلاً إلى المزيد من المياه.

وهكذا تتكامل لنا فى المحصلة الصافية خطة تقسيم العمل الجغرافى الرشيد المتناسق كما رتبته الطبيعة بين قطاعات الحوض المختلفة دون تعارض أو تحيز : المطر للمنابع والرى للمصب، الزراعة المطرية والرعى للمنابع وزراعة الرى للمصب، الكهرباء للمنابع والماء للمصب، أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا وإثيوبيا والماء لمصر وإلى حد ما للسودان.

بانتظام مطرد إذن يقل اعتماد كل قطاع من النهر وحاجته الطبيعية إلى مياه النهر كلما صعدنا من المصب إلى المنبع، ويتحول دوره هو من ترعة تغذية إلى مجرد مصرف طبيعى.وذلك لأن المطر يزداد باطراد فى ذلك الاتجاه. وكمجرد مثال، فان حاجة الفدان من المياه فى السودان تقل فيما يقدر عن ثلث حاجة الفدان فى مصر هذا التكامل الطبيعى فى النظام النهرى بين عنصرى الهيدرولوجيا والتساقط حقيقة بديهية تجب كل دعوى مسرفة أو مغرضة . فلا يمكن أن يكون لأوغندا أو

كينيا مثلاً أى فائدة فى أكثر من بضعة ملايين من الأمتار المكعبة، ولا جدوى للسودان أو إثيوبيا فى أكثر من بضعة مليارات محدودة تكمل بها حصتها الطبيعية من المطر السودانى أو الموسمى.

السودان مثلا، من المبالغة لا شك أن نقول عنه كما يقول ما كدونا «إن ماء النيل هو دم الحياة فى السودان كما هو تماما فى مصر» (١) - إلا أن نقول إن السودان هو الجزيرة (؟) . ومنطقة مثل غرب السودان، على سبيل المثال، إذا كانت تعانى اليوم من مشكلة «العطش»، فليس ذلك لأن مياه النيل تمر عليها وتحرم هى منها، وإنما هى ببساطة بعيدة كل البعد عن مجراه وعالية جداً فوق مستواه بحيث يستحيل تكنولوچيا وهندسياً توصيل أى قناة من النيل إليها، حتى ولو بالرفع، ولامفر لها من الاعتماد جنب المطر على موارد المياه الجوفية بالآبار الارتوازية، وهو المشروع القائم حاليا بالفعل.ولهذا كله تظل الأغلبية العظمى من مياه النيل لا حكرا مغتصباً لمصر ولكن إرثا طبيعيا لها .وبالفعل جاءت اتفاقية مياه النيل الأخيرة بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ مؤكدة لهذا المعنى .

الكفاية الطبيعية للجميع

رابعاً، وأخيراً، وفضلاً عن هذا، ففى حوض النيل من الموارد المائية الصيفية ما يكفى حاجات كل سكانه فى المنبع والمصب، ريا ومطرا، حالا ومستقبلا، فقط إذا ما أحسن استخدامها واكتمل استغلالها.وإلى ماقبل السد العالى، كان الجزء الأكبر من موارد مياه الحوض يضيع بددا ما بين البحر والبخر وما بين التسرب والتشرب. وحتى الآن، فاذا كان السد العالى قد أوقف الفاقد إلى البحر إلى أدناه، فما زال الفاقد إلى السماء والأرض والنبات أعلاه كما كان.

هذا وبحكم تقسيم العمل الجغرافى، لما كان السودان هو وحده من بين سائر دول الحوض الذى يشارك مصر نسبياً أو جزئيا فى حاجته إلى الماء، فان مشكلة الماء إن عدت مشكلة إنما تستقطب أساسا بين هذين القطرين وحدهما، وتعارض المصالح المائية الجوهرى إن قام فانما يقوم بينهما فى الدرجة الأولى وهذا يفسر عدم استقرار ولا نقول توتر العلاقات بينهما أحياناً رغم أنهما - للغرابة والدهشة - هما الأشقاء الوحيدون فى الحوض كله.وهذا بدوره يفسر ضرورة الفهم والتفهم والتنسيق والتعاون الوثيق بينهما . فالحقيقة أن المشكلة أو التعارض إنما هى ظاهرة

(1) B.F. Macdona, Wider horizons, in : The Africa of today & tomorrow, Lond, 1959, P. 112.

ظاهرية فقط تأتى من قصور استثمار موارد النيل المشتركة وليس من عجز ا أصلا .

فمثلا قبل السد العالى أى فى ظل التخزين السنوى كان واضحاً ان حوض النيل قد بلغ درجة التشبع من حيث المشاريع المائية المقامة عليه، بمعنى أنه حتى الخزانات الثلاثة أسوان وسنار وجبل الأولياء كان يستحيل ملء ثلاثتها تماماً فى سنى الفيضانات المنخفضة، ودعك تماماً من تعليتها أو إضافة خزانات جديدة إليها. هذا فى حين أن سعة تلك الخزانات مجتمعة لم تكن تعدو كسرا ضئيلاً للغاية من موارد النهر الضخمة التى يضيع معظمها فاقداًمفقوداً للطرفين والجميع.

وبالمثل قبيل السد ، احتدم الخلاف بين البلدين بغير مبرر علمى .فأولا، ورغم قواعد القانون الدولى، رفض السودان المستقل الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩ المنظمة للعلاقات المائية بين الطرفين على أساس أنها غير ملزمة للسودان حيث قد أبرمت كجزء من تسوية سياسية مع طرف سواه وفى غيابه وبغير إرادته وبالتالى فهى من طرف واحد لا بين طرفين فضلاً عن أنها تعطى مصر حق الفيتو بل والسيادة الهيدرولوجية المطلقة فى كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية وبالتالى لاتراعى مصالح السودان بما فيه الكفاية

ثم من هذا الموقف رفض السودان، ثانياً، الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالى أو غيره، وكان هذا بالفعل مما أخر بناءه بعض الوقت ولعله كان من بين أسباب التعقيدات السياسية الدولية الحادة التى أصبحت علماً على قصة السد فلقد كان هناك عرض سوفييتى أول بالمساعدة فى إنشائه ضيعه موقف السودان الرافض ذلك، فلما وافق الأخير كان العرض قد انتقل إلى الولايات المتحدة، التى لم تلبث أن سحبت العرض فكان ما كان من حرب السويس، إلى أن عاد من جديد إلى الاتحاد السوفييتى.

بالفهم الصحيح، مع ذلك، أمكن التوصل إلى اتفاقية المياه الجديدة ١٩٥٩ التى حلت كل المشاكل المعلقة بين البلدين والتى حلت محل اتفاقية ١٩٢٩وفى الوقت نفسه احتوتها كجزء لا يتجزأ منها.تفصيل ذلك أنها أولا وأساساً تبنت مبدأ الحقوق المكتسبة فثبتتها لكلا الطرفين كما انطوت عليها اتفاقية ١٩٢٩ والوضع الراهن نفسة status quo ثم هى ثانيا تبنت مبدأ المناصفة بعد ذلك سواء فى المياه أو فى المشاريع أو فى المسئوليات والالتزامات.

فعن الأول، نصت الإتفاقية على ضمان تقسيم المياه على أساس أن حصة مصر هي ٤٨ ملياراً، وحصة السودان ٤ مليارات.وعن الثاني، نصت على الموافقة على إنشاء مصر للسد العالي والسودان لخزان الروصيرص كالحلقة الأولى في سلسلة مشاريع التخزين المستمر على النيل، على أن يوزع صافي فائدة السد العالي بنسبة ٥ر١٤ مليار للسودان، ٥ر٧ لمصر، وبذلك يكون نصيب مصر من صافي إيراد النيل بعد السد العالي ٥ر٥٥ مليار ونصيب السودان ٥ر١٨ مليار.

كذلك تنص الإتفاقية على أن يتعاون الطرفان مستقبلا في مشاريع زيادة إيراد النيل بمنع الفاقد في مستنقعات السدود بجميع روافدها وأنهارها، أيضاً على أساس مبدأ المناصفة في التكاليف وفي صافي الإيراد. وهذا ما وضع موضع التنفيذ فعلاً في مشروع قناة جونجلي الذي بدأ ومضى قدماً منذ بعض الوقت والذي سيوفر ٨ر٣ مليار متر سوف تتقاسم بالنصف. وأخيراً تنص الاتفاقية على أن يوحد الطرفان موقفهما وقرارهما في جبهة موحدة إزاء دول النيل الأخرى في حالة مطالبتها بأنصبة في مياه النهر، على أن تخصم مثل هذه الأنصبة من الطرفين مناصفة.

واضح إذن أن الاتفاقية نموذج جيد للتعاون والتعايش الهيدرولوجي القائم على أسس علمية سليمة، لا هي بالإحتكارية ولا هي بالتنافسية، بل تكاملية موضوعية. فلا الاتفاقية تعني احتكار مصر لمياه النيل أو أنها تفرض وصايتها على النهر. بل الملاحظ أن السودان كان يسير مع مصر خطوة بخطوة في المشاريع الكبرى : فخزان أسوان في مصر ١٩٠٢ - ١٩٣٣ قابله خزان سنار في السودان ١٩٢٥، والسد العالي في مصر ١٩٦٠ يقابله خزان الروصيرص في السودان الآن، وهكذا ولا الاتفاقية من الناحية الأخرى كذلك تستبدل بالحكم الثنائي السياسي المصري- الإنجليزي القديم في السودان حكماً ثنائياً هيدرولوجيا مصرياً-سودانيا جديدا في حوض النيل ومياهه ودوله.فالاتفاقية تعترف صراحة بحقوق سائر دول الحوض المشروعة مستقبلاً. وفي جملة واحدة، فإن المبدأ المسود الذي يحكم الاتفاقية أولاً وأخيراً هو المبدأ الجغرافي المتوازن : من كل بحسب قدرته الطبيعية، ولكل بحسب حاجته المشروعة.

ليس هناك إذن من تعارض كامن أو تضارب حقيقي في المصالح المائية بين أجزاء الحوض ودوله.وإذا كان هذا قد وقع أو حدث، فذلك ظاهرياً ومرحلياً، وذلك إنما بفعل الاستعمار ومضارباته.ومن الملاحظ بالفعل أن مشكلات المياه السياسية قد خفت أو خفتت في الحوض بعد تصفية الاستعمار وفي ظل التحرير.ومعنى هذا

كله فى النهاية أن السياسة المائية فى الحوض جميعاً، وكما أرستها ورسمتها خطة الطبيعة نفسها، إنما هى التعاون لا الصراع والتكامل لا التناقض وعلى هذا الأساس ينبغى أن يتم التنسيق بين دول الحوض، وبه بالفعل حددت مصر سياستها المائية الوطنية.

استراتيجية مصر المائية

كجزء من الاستراتيجية السياسية المصرية العظمى، تسترشد سياسة مصر المائية بمبدأين أساسين تستقطب فيهما كقضبين نهائيين متكاملين وغير متعارضين توازن بهما بين مصالحها الذاتية ومصالح الآخرين : مبدأ حسن الجوار ومبدأ الموقع الوطنى.

مبدأ حسن الجوار

اهتمامات مصر الحقيقية فى إفريقيا هى نيلية فى المحل الأول، واهتماماتها النيلية العميقة هى مائية فى الصف الأول وفى كلتا الحالتين فإن مبدأ حسن الجوار هو الذى يحكم ويسود علاقات مصر بدول الحوض الثمانية، فى ظل أخوة الوحدة العربية فى حالة السودان العربى وفى ظل صداقة الوحدة الإفريقية فى حالة سائر دوله غير العربية.

بل إن مما لا شك فيه أن اتجاه مصر المستقلة نحو إفريقيا والمساهمة الجادة فى تحريرها وكسب صداقتها وكسبها إلى جانبها، أى باختصار سياسة مصر الإفريقية الواعية والمؤثرة فى الخمسينيات والستينيات خاصة، إنما هى جزء حيوى لا يتجزأ من سياستها الجوهرية لتأمين مياه النيل (١)،تلك التى لا تقتصر على السودان وإثيوبيا وأوغندا بل تشمل عدداً أكبر من الدول الإفريقية فى شرق القارة ووسطها (الصومال،كينيا،تانزانيا،زائير).أى أن سياسة مصر الإفريقية هى جزء من سياستها المائية بقدر ما هى جزء من استراتيجيتها السياسية العامة.

فأما السودان، إذا بدأنا تحليلنا بالتفصيل، فليس منبعاً ولا مصدرا للمياه كما يظن البعض أو العامة بل هو كمصر نفسها مستورد أو متلق، إلا أنه مجرى لامصب وطريق لا هدف ولكن فى دور الطريق أو الممر بالدقة تكمن أهمية السودان بالنسبة لمصر، فهو مجمع طريقى أو شريانى الماء من كلا المصدرين الاستوائى والحبشى معاً أو محورى النيل الأبيض والأزرق على الترتيب ومن هنا فهو عصب

(1) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 718.

مرور المياه إلى مصر، وأى تدخل أو عبث فيه - والتجربة البريطانية مؤشر قاطع - يمكن أن يقطع الطريق عليها إليها وبالتالى فان السودان بالنسبة لمصر هو الماء، حيث الماء بدوره هو الحياة.

وهذا بلا شك ما يفسر شعار «وحدة وادى النيل» إبان الاستعمار البريطانى وكسياسة مضادة له.وهو أيضاً ما يفسر حرص مصر على علاقات الصداقة الوثيقة مع السودان المستقل، حتى أثناء مراحل «الجفوة» أو «القطيعة» العابرة التى خلقها وخلفها الاستعمار، وحتى رغم بعض المشاكل المثارة أو المثيرة، المعلقة أو العالقة، بل وإلى حد المرونة الزائدة أحياناً فى تقدير البعض .

وفى هذا الإطار، أى منذ الاستقلال، فالمقول إن مصر لا تقبل ولا تسمح بقيام نظام معاد أو مضاد فى السودان من الداخل، كما أثبتت تجربة الحكم العسكرى الرجعى فى الستينيات.كذلك فهى لا تسمح بأى تهديد أجنبى له من الخارج لأن أى تهديد للسودان هو تلقائياً تهديد لأمن مصر، كما أوضحت تجربة المؤامرات الخارجية على السودان بقيادة بعض القوى العالمية العظمى فى السبعينيات ومحاولة تطويقه على الحدود من كل الجهات ابتداء من ليبيا وتشاد إلى زائير وإثيوبيا. وقد أعلنت مصر أكثر من مرة فى الفترة الأخيرة أن أى عدوان على السودان هو عدوان على مصر، وأنها هى الحرب بلا تردد فى هذه الحالة.

أما عن العلاقة مع باقى دول الحوض، والتى هى دول منبع ومصدر المياه، فانها لا تقل حيوية وحساسية كما أن مصر لا تقل حرصاً عليها واهتماما بها. فمع إثيوبيا، ورغم بعض التوترات والاستفزازات المفتعلة التى اصطنعتها الرجعية العتيقة الحاكمة فى الماضى، فقد كانت مصر حذرة للغاية وحكيمة فى كل علاقاتها وحاولت فى عصر استقلال القارة تحييد هذه العلاقة على الأقل وتحسينها بقدر الممكن.ويتضح هذا حتى فى علاقات مصر مع دول القرن الإفريقى وشرق إفريقيا التى قد تكون لها علاقات متوترة مع إثيوبيا، كالصومال العربى وأريتريا خاصة،حيث تتبع مصر سياسة مرنة تفاديا للإصطدام مع إثيوبيا إلى الحد الذى ربما جعلها تترك هناك بعض فراغ سياسى يكاد يملأه غيرها.

من الناحية الأخرى، لوحظ أخيراً جداً أن إثيوبيا، التى اتخذت بعد الانقلاب انعطافة ماركسية حادة وتحالفت مع الاتحاد السوفييتى فى الوقت الذى تآكلت فيه علاقات مصر بالأخير إن لم تكن قد تأزمت، قد بدأت فى إقامة سد على منابع النيل الأزرق منفردة ومن وراء ظهر دول المصب ولذا أعلنت مصر الرسمية بلا تردد أن هذه «مسألة حياة أو موت»، مؤكدة إنها «إذا لم تكن لتحارب من أجل مسألة

فيــهاحــياتك ومــوتك، حــياة شعبك وماء شعبك وأرضك، فلأى شىء آخر تحارب إذن ؟» (١).

موقف جديد بلا شك، لن يفوتنا ما فيه من مفارقات السياسة المثيرة ولا نقول سخرية الأقدار المريرة. فبالأمس كان الخصم الذى يهدد مصر مائياً فى منابع النيل هو الاستعمار البريطانى فى السودان، وهو اليوم صديق الأمس الاتحاد السوفييتى فى إثيوبيا واللافت هو وحدة الثوابت والمتغيرات فى الحالتين.فلقد كان الأول هو بانى الصرح الأساسى فى مشاريع الرى المصرية وعلى رأسها خزان أسوان، ثم ورث الثانى دوره فى بناء السد العالى.وبالمثل، فكما كان الأول مهندس سياسة المشاريع المضادة فى دول المنبع لتهديد مصر والضغط عليها، ورث الثانى الدور نفسه بلا حرج ولا تجديد ولاتحديد.

هذا عن إثيوبيا.أما عن أوغندا الحديثة الاستقلال فان العلاقات أقل تعقيداً وأكثر بساطة وسيولة، وسياسة مصر التقليدية هى الوقوف بجانبها فى وجه الأخطار الخارجية. ومن الناحية الأخرى فلقد كان التسلل الإسرائيلى مشتركاً بين إثيوبيا وأوغندا، وإن وصل فى الأول إلى حد التغلغل.وبالمقابل كانت سياسة مصر هى مطاردة هذا الوجود الإسرائيلى من هذا النطاق الحيوى الحساس، نطاق منابع النيل.وقد تم بالفعل تصفيته فى أوغندا، ولم تبق منه فى إثيوبيا سوى الفلول. وبالمثل، ولنفس الأهداف، تحرص مصر على الاحتفاظ بسياسة متوازنة وواعية مع كينيا وزائير..إلخ.

مبدأ الموقع الوطنى

من مبدأ حسن الجوار ننتقل أخيراً إلى مبدأ الموقع الوطنى كالقطب الموجب فى سياسة مصر المائية. فتجربة مصر المريرة مع الاستعمار البريطانى علمتها من قبل

(١) الاهرام ، ١٩٧٨/٥/٣١، ص ٩ .

أن الاستقلال السياسي بالنسبة إليها كدولة رى يعنى فى الدرجة الأولى الاستقلال الهيدرولوچى، وأن التبعية الهيدرولوچية تؤدى لا مفر إلى التبعية السياسية وطوال القرن الأخير، أو بالأحرى طوال العصر الاستعمارى، كانت مشكلة مصر الاقتصادية هى مشكلة مائية، ولكن مشكلة الماء كانت بدورها قد أصبحت مشكلة سياسية وبين الاثنتين، كان على مصر من أسف أن ترهن أحياناً استقلالها السياسى لتحل مشكلتها الاقتصادية.

من هنا أدركت مصر دائماً أن الموقع القومى أو الوطن ، national location أى الموقع داخل الحدود السياسية المصرية نفسها، شرط جوهرى لمشاريعها ومنشآتها المائية من سدود وخزانات.فكل المشاريع خارج الحدود، فى أيما جزء من الحوض وأيا كانت مزاياها الهندسية، يعيبها جميعها نقطة ضعف واحدة :أنها تظل تضع مصر تحت رحمة قوى خارجية، عدوة أو غير ذلك لا يهم، وتظل تترك رقبة مصر المائية خارج حدودها فى قبضة أجنبية أو أكثر، وتنتظم قدراً من التسويات والمساومات السياسية مع دول المنبع وبالتالى تظل تقيد حرية مصر وقد تلقى عليها ظلالا غير أثيرة.

هكذا أقيم سد أسوان فى أقصى جنوب مصر أولاً، كما آثرت مصر مؤخراً و ى تبحث عن بديل لمشاريع المنابع العليا، أن تحقق شرط الموقع الوطنى، فكان من العوامل الحاسمة، بل العامل الفيصل، فى تفضيل مشروع السد العالى على شبكة مشروعات أعالى النيل التى كانت الدعوة إليها قد اشتدت منذ الثلاثينيات ثم تصاعدت فى الخمسينيات. وقد كان مفروضاً أن هذه الشبكة، التى تبدأ من أوغندا حتى الحبشة والسودان، ستلقى من الدول الكبرى تأييدا وتمويلاً أسهل (١) – تأييدا وتمويلا لم يقصد بهما إلا أن يكونا الطعم الذى يستدرج الفريسة إلى

رحمتها وتحكمها. ولكن السد العالى وحده كان ضمان الأمن السياسى، لأنه وحده الذى يحقق شرط الأمن الهيدرولوچى، وهو وحده الذى يحقق شرط الأمن الهيدرولوچى لأنه وحده الذى يحقق شرط الموقع الوطنى .

(1) R, I.I.A., The Middle East, Lond., 1958, P. 236.

الفصل الثامن والعشرون

ضبط النيل

تطور الري المصرى

مراحل الفن الزراعى

جوهر دراما التاريخ الحضارى المصرى برمتها وعلى طولها يمكن أن يختزل أساساً فى صيغة صراع ملحمى بين المصرى والنيل، تؤلف أدواره وفصوله «ساجا» إيكولوجية حقيقية تبدأ بالعنصر الطبيعى سيد الموقف بل إلها يعبد وتنتهى أخيراً باليد العليا للعنصر البشرى.أو هى "ساجا جيوتكنية geotechnic بالأحرى والدقة.فلأن الرى هنا هو حلقة الوصل المؤثرة بين البيئة والانسان، فلقد كانت تكنولوجيا اللاندسكيب الطبيعى من وسائل هندسية ومعمارية وضوابط ونواظم وسدود وترع هى أداة الانسان لترويض النهر وتعبيده وتبشيره، وكانت مراحل ذلك الصراع هى مراحل رى فى الدرجة الأولى .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز أربع مراحل متعاقبة، جذرية وجوهرية، تمثل زحف الإنسان المتصل الصاعد النظيم منذ فجر الحضارة إلى اليوم. ولأن كل مرحلة تمثل مركباً أساسياً من فن الرى-الزراعة، فان لنا أن نستعير لها

اصطلاحات جديز وممفورد الشهيرة عن تطور الفن الحضارى عامة (١) . تلك هى مراحل فجر الفن الزراعى، والفن الزراعى القديم، فالفن الزراعى الحديث، وأخيراً الفن الزراعى الحيوى.

المراحل الأربع

فالمرحلة الأولى، مرحلة فجر الفن الزراعى Eotechnic هى التى سبقت اكتشاف الزرعة بمعناها الصحيح .وتقع قبل التاريخ وفيها كان النيل كل شىء والإنسان تقريباً لا شىء، مجرد مقلد للطبيعة وأسير للنهر. ثم كانت مرحلة الفن الزراعى القديم palaeotechnic وهى زراعة الرى الحوضى التى كانت انبثاقاً طبيعيا عاش تاريخا ألفيا طويلا يحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر. وبالحياض صار الفلاح مهندساً جغرافيا أعاد خلق الطبيعة إلى حد ما وجعل من شبكة السدود والترع طبيعة ثانية للوادى. إلا أن استغلال الأرض الحوضى بدأ استغلالا جزئياً حيث اقتصر أولا على ضفة النهر اليسرى . ولكنه حتى بعد أن شمل الضفتين لم يعد أن يكون استغلالاً نصفيا وذلك لأنه كان استغلالا فصلياً موسميا بحتاً يتبع دورة الفيضان ويترك الأرض الزراعية «صحراء سوداء» نصف العام.

ولعل شيئاً لا يلخص دورة اللاندسكيب المصرى فى ظل النظام الحوضى كقولة عمرو الشهيرة عن لؤلؤة بيضاء (التحاريق)، فاذا هى عنبرة سوداء (الفيضان)، فاذا هى زمردة خضراء (زراعة الشتاء)، فاذا هى ديباجة قشاء (الحصاد) (٢). وتتكرر هذه المتابعة اللاندسكيبية فى تنويعات مختلفة فى كثير من كتب العرب،

(1) Patrick Geddes, Cities in evolution , 1915, L Mumford, Culture of cities, 1946, P. 395.

(٢) أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة، القاهرة، ١٩٢٩، ج ٢ ص ٣٣.

أحياناً كرباعية وأحياناً كخماسية.خذ مثلا رباعية المسعودى فى التنبيه والاشراف «فدهرها من أربع صفات : فضة بيضاء أو مسكة سوداء أو زبرجدة خضراء أو ذهبة صفراء، وذلك أن نيلها يطبقها فتصير كأنها فضة بيضاء، ثم ينضب عنها فتصير مسكة سوداء، ثم تزرع فيصير زرعها زبرجدة خضراء ، ثم يستحصد زرعها ويصفر فتصير ذهبة صفراء» (١). أو رباعيته الأخرى فى مروج الذهب، «ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء، وثلاثة أشهر مسكة سوداء،وثلاثة أشهر زمردة خضراء، وثلاثة أشهر سبيكة ذهب حمراء». أو قارن خماسية الزهرى، الجغرافى الأندلسى:خمس صور :إما بيضاء فضية وذلك عند انتهاء النيل عليها، وإما حمراء مسكية وقت الزيادة وإما سوداء عنبرية وذلك عند هبوط النيل عنها وإما خضراء زمردية وذلك عند كمال نباتها، وإما صفراء ذهبية وذلك عند حصاد غرسها»(٢).

وعموما فلقد كان النظام الحوضى نوعاً من «الزراعة الجافة» (٣) واقتصاداً واسعاً بلا كثافة، وكان الانتاج الزراعى اقتصاداً معاشياً فى جوهره، وبالتالى، كانت إمكانيات أو طاقة التشبع بالسكان متوسطة تتراوح حول ١٢ مليون نسمة كما قدر.من هنا ظل الإنسان تحت رحمة النهر، وكانت تلك المجاعات والأزمات التى ذكرنا.

ومنذ قرن ونصف قرن فقط، فى أوائل القرن الماضى، تبدأ المرحلة الثالثة،

---

(١) ج ٨ ، ص ٢١ .

(٢) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافيا والجغرافيين في الأندلس، مدريد، ١٩٦٧، ص ٢٨١.

(3) V. Mosséri, "Note sur les depots nilotiques etc", B.I.E., 1918-19 P. 154 "Du sol égyptien sous le régime de L'arrosage par inondation", B.I.E., 1922-3, P 2. D. Faucher, Géog. agraire , Paris, 1949, 62.

مرحلة الفن الزراعى الحديث Neotechnic التى تعد طفرة حقيقية قلبت هيكل الزراعة المصرية.فمنذ «عصر السدود والخزانات» كما يمكن أن نسمى هذه المرحلة، ثور فن العمارة الهيدرولوچية هندسة النهر الجغرافية، فأضافت إلى الرى النيلى الرى الصيفى وحققت بذلك الرى الدائم، وأصبحت الزراعة «زراعة رطبة» حقاً. والانقلاب فى جوهره كيفى أكثر منه كمياً، وكان توسعاً رأسياً أساساً قبل أن يكون توسعاً أفقياً، وبه تضاعفت الكثافة لا المساحة.

وأهم من ذلك التغير النوعى فى المركب المحصولى.فبعد أن كانت مصر مزرعة شتوية قوامها الحبوب وهدفها الإستهلاك المحلى والكفاية الذاتية، أصبحت حقلاً منتجاً على مدار السنة، الألياف-القطن الثمين-محوره، والسوق العالمية مصبه، والاقتصاد التبادلى التجارى طبيعته، وبذلك كله تضاعف الدخل القومى وقفز سقف السكان إلى طاقات لا وجه لمقارنتها بالماضى الحوضى على الاطلاق.

غير إن الرى الدائم لم يكن يمثل الاستغلال الأقصى للبيئة Maximum Use فهو وإن كان يستغل الأرض طوال العام، فان جوهره قام على استغلال الماء من عام إلى عام، أى على «التخزين السنوى» فكان بالضرورة نظاماً متلافا مضيعاً لحصيلة ثمينة من ماء الفيضان تذهب إلى البحر بدداً كل عام. والمقدر أن نسبة عالية من مائية النهر تضيع هكذا فى السنين العادية.كذلك فرغم أن النهر قد روض واستؤنس إلى حد تحييد أثر الفيضان نوعاً والحد من معدل تفاوته، فان خطر الفيضان، خطر الفيضان العالى والواطى.ظل معلقاً فوق الرؤوس.

. وإلى ما قبل السد العالى كان المقدر أن الانتاج الزراعى فى مصر لم يزل يتأرجح نحو ١٠ وحدات فى الاتجاهين حول رقمه القياسى ١٠٠.

على أن ضبط النهر فى مصر يدخل مرحلة ثورية جديدة – المرحلة الرابعة – مع السد العالى، وتلك هى المرحلة البيوتكنية Biotechnic والسد بلا ريب قمة الرى الدائم. وبهذه الصفة فلقد يبدو من الناحية الشكلية أو النظرية مجرد استمرار لفلسفة مائية سابقة. غير أنه فى الواقع ومن الناحية العملية ينتمى إلى عالم جديد تماماً من الفلسفة والمنطق، مثلما خلق عالماً جديداً تماماً من الواقع والحياة (١). فهو يمثل انقطاعة جذرية مطلقة عن الماضى المائى فى مصر، ويكتب فصلا مستقلاً تماماً فى كتاب الرى المصرى. إنه فى آن واحد جراحة جغرافية من أدق وأخطر ما أجرى الانسان على وجه الأرض، وانقلاب جذرى فى اللاندسكيب الطبيعى وجغرافية النهر، بل ويرقى فى نتائجه ومغزاه إلى مرتبة الحدث الچيولوچى فى رأى البعض . إنه ثورة على النيل .

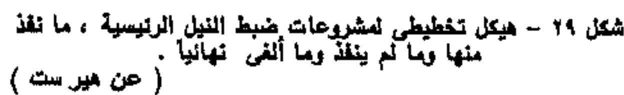
فالسد ، بدل التخزين السنوى ، يدشن عصر التخزين التراكمى أو القرنى ، ويفتح بذلك آفاقا وإمكانيات مائية لاحد لها ولا نظير من قبل ، بحيث يبدو العصر الذهبى فى تاريخ الرى والزراعة المصرية ، فلأول مرة يمكن استغلال كل قطرة من مياه النيل ، بعد أن كان جزء كبير منها يضيع سنويا فى البحر . ولأول مـرة

---

(١) راجع في هذا الموضوع : علي فتحي، «مصر السد العالي» ، الاهرام الاقتصادي، ٢٢ يونيو ١٩٨١، ص ٢٠–٣٠ مصطفي محمود حافظ، «السد العالي وبحيرة ناصر» عدد ٤، ١٩٧٦، ص ٩٠–١٠٢، طاهر ابو وفا ، مشروع السد العالي ، ج ١ اجيه يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالي وسد الفرات ، القاهرة، ١٩٧٧، حسن الشربيني ، تطور الرى المصرى :

أنظر أيضاً :

(1) Wyn F. Owen, "Land and water use in the Egyptian high dam era", Ekistics, Feb. 1965, P. 102-6, Hassan Awad, "Le sadd el-ali", B.S.G.E.,, 1957, P. 5-12, R.A. Beddis, "Aswan high dam & resettlement of the Nubian people", Geog., Jan. 1963, P. 77-9.



شكل ٢٩ – هيكل تخطيطى لمشروعات ضبط النيل الرئيسية ، ما نفذ منها وما لم ينفذ وما ألغى نهائياً .
(عن هيرست)

يمكن استغلال كل شبر من الأرض الصالحة للزراعة بلا بور ولا برارى ، كما يمكن تمديد المعمور المصرى إلى آفاق بعيدة وجديدة . ولأول مرة تتحرر مصر والزراعة المصرية من خطر الفيضان الطوفاني والفيضان الواطى . ولأول مرة يمكن

لمركب الزراعة المصرية أن ينطلق إلى عناصر ومحاصيل وتشكيلات جديدة ثمينة ومكثفة . لأول مرة ، يعنى ، يمكن أن تجتمع قمة التوسع الرأسى وقمة التوسع الأفقى ، قمة الكم وقمة الكيف . ولأول مرة كذلك يمكن كهربة وميكنة مصر جميعاً ، زراعة وصناعة ومجتمعا وحياة .

على أن السد بعيدا عن أن يمثل العصر الذهبى لمصر الزراعية ، ينطوى فى نظر البعض على أخطار جسيمة معلقة وعلى مشاكل تراكمية كامنة تجعله «ثورة ضد النيل» أكثر منه «ثورة على النيل» . وبدلا من أن يشكل المرحلة البيوتكنية فى تطور الزراعة المصرية ، يرونه مرادفا بالأحرى للمرحلة ضد - الحيوية anti-biotechnic وإذا صح أن يعد بآثاره الطبيعية أقرب إلى الحدث الچيولوچى ، فإنما ذلك عندهم بالمعنى المدمر المخرب لا المعنى الخالق البناء .. من هنا ، ودون تقليل فى جسامة وعمق أثره ومغزاه كأمر واقع من حيث ضبط النيل ، فلابد من التحفظ فى التقييم ، ولابد للحكم النهائى على السد أن يؤجل إلى أن تتضح الحقيقة العلمية المطلقة بلا أدنى شبهات أو تسرع .

فلسفة التطور

تلك إذن قصة الصراع المزمن بين المصرى والنيل فى أدواره المتطورة . بماذا يمكن أن نخرج منها ؟ فى البدء كانت المعادلة : إنسان خاضع للنهر ، ونهر خاضع للبحر ، الأول يعيش تحت رحمة الثانى ورهن نزواته ، والثانى يدفع ضريبته السنوية صاغرا للثالث . والآن نقرأ المعادلة : نهر استقل تماماً عن البحر فليس يفقد له قطرة ماء ، ولكنه أصبح من الناحية الأخرى تابعاً مطلقا للإنسان . لقد تواضع النهر الهادر إلى مجرد ترعة رى كبرى . حتى ضفافه وشطوطه أصبحت بالتهذيب والتقويم والتكسية أقرب إلى الأرصفة الخطية الصقيلة ، على الأقل فى بعض المواضع وواجهات المدن . وعلى الجملة ، أصبح النهر ذلولا خاضعاً ومطيعاً مثل موظف على حد تعبير لوران (١) ، أو فلنقل أصبح النيل أكبر موظف فى وزارة الرى والأشغال المصرية . لقد تم ترويض العنصر كما لم يروض من قبل ، فأصبح نهراً داجناً مستأنسا نزعت عنه أسنانه ومخالبه. أو كما عبر البعض ، إن النهر

(1) P. 13 .

الذى كثيراً ما فقد عقله سيمنح لأول مرة عقلا بل وضميراً ، النهر الذى طالما تحكم في رقابنا ، قد تحكمنا أخيراً في رقبته .

إنها ثورة كاملة من ثورات البيئات ، صنعت لمصر جغرافيا بشرية جديدة بكل وضوح . وقد كانت تكنولوجيا الرى هى أداة هذه الثورة ومحركها ، بحيث ترجمت هندسة الرى والهندسة المائية إلى نوع من الهندسة الجغرافية ، وبحيث أصبح نهر النيل قطعة من الهندسة الجغرافية بقدر ما هو قطعة من الجغرافيا الطبيعية . والدرس الجغرافي في هذا كله هو أن موضعنا ليس من المعطيات الطبيعية الجامدة الصماء ، بل هو بنفس الدرجة وظيفة لحضارة الإنسان وتكنولوجيته ، والفارق بين البداية والنهاية إنما هو الفارق بين تكنولوجيا فجر التاريخ وبين تكنولوجيا اجتمع لها أعظم ما وصل إليه إنسان القرن العشرين .

وإذا كنا قد ألفنا منذ هيرودوت ومعه أن نقول إن مصر هبة النيل ، فذاك يعنى في الواقع النيل القديم ، النيل الطبيعي ، وصح لنا أن نقول إن النيل الجديد المصنوع هبة السد . النيل الجديد بمعنى آخر هبة مصر - قلب كامل لمعادلة أبى التاريخ الخالدة ! ومع ذلك فلم تكن مصر في يوم هبة النيل أكثر مما هي الآن بعد السد ولئن بدا في هذا تناقض على السطح ، ففى هذه المتناقضة الفريدة تكمن طبيعة العلاقة الدفينة بين النيل والمصرى : فهى علاقة إخصاب متبادلة من التأثير والتأثر ، من الطاعة والتطويع : هذا خلق ذاك ، وذاك يعيد خلقه . إنهما لم يعوداً عنصرين متلاقحين في مركب واحد ، وإنما أوشكا أن يذوبا في عنصر واحد .

هذه العلاقة الجدلية ، التى لم تكف قط عن التطور الصاعد الخلاق حتى هذه اللحظة ، تنعكس مباشرة على قوة الأساس الطبيعى لبنائنا الحضارى . فضبط النهر قد وصل الآن في نهاية المطاف إلى حد يرقى إلى نوع ضخم من «التأميم» . نعم ، فلقد أمم الشعب أضخم «مرافقه» الطبيعية ، النهر ، وأخضعه لملكيته الكاملة. وبالنسبة للسكان ، فإن هذا التأميم يعنى على الفور التأمين ، وبالتالى فقد أصبح الأساس الطبيعي الذى يقوم عليه بناؤنا الحضارى والعمرانى والمادى أقوى منه في أى وقت مضى . ولا معنى بعد إذن للتقول بخطر ما كامن في كياننا المادى أو المجتمعى أو السياسى .

مرحلة الرى الدائم

صميم مشكلة الرى الدائم في مصر هو أنها تملك كل عام من المياه على وجه الإطلاق أكثر مما تحتاج ، إلا أن هذه المياه تأتى في الوقت الخطأ ، فتقل وتعجز

دون حاجاتها في فصل التحاريق وتكثر وتفيض عن حاجاتها في فصل الفيضان ، ماء أقل جداً من اللازم في الأول وأكثر جدا في الثانى فالمشكلة أساسا مشكلة توقيت لا تقتير ، وسوء توزيع على مدار العام لا قصور في الإيراد العام . وقضية الرى الدائم هي بالدقة إعادة توزيع ، إعادة توزيع هذا الايراد بعدالة بين المواسم والفصول ، من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته .

لهذا فإن للمشكلة جانبين متشابكين ولكليهما أكثر من حل بحيث تتعدد توليفات الحلول الهندسية النظرية الممكنة ، وبالتالى تتعدد مراحلها التطورية التاريخية . الجانب الأول زماني هو توفير كمية من المياه للزراعة وقت التحاريق أى للزراعة الصيفية ، والثاني مكاني هو توصيل هذه المياه الفائضة من النهر إلى الأرض . وواضح أن الأول يمكن أن يعنى إما مجرد الاعتماد على مياه التحاريق نفسها بتوصليها بطريقة ما إلى الحقول وإما التوفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق في خلال السنة الواحدة نفسها ، كل سنة على حدة ، أى «التخزين السنوى» ، وإما أخيراً التوفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق عبر سنين متعددة متعاقبة ، أى بالتراكم ، أى «التخزين المستمر» أو ما يسمى أحيانا «التخزين القرنى century storage » .

أما الجانب الثاني من المشكلة وهو التوصيل من النهر إلى الأرض فواضح أنه أساسا قضية المستوى أو المنسوب الطبوغرافي بين النهر والوادى وبين الماء والحقل، فجوهر المشكلة أن مياه الصيف أوطأ جدا من مستوى الأرض . وواضح أيضا أنها تعنى إما رفع مستوى الماء المنخفض في الترع إلى مستوى الحقل وذلك إما بالرفع الآلي من الترع مباشرة وإما بقناطر الرفع ، وإما خفض قاع الترع نفسها إلى مستوى الماء المنخفض في النهر وذلك بتعميقها بالحفر .

وعلى هذه الأسس النظرية نستطيع أن نميز بين أربع مراحل تطورية أساسية ولكنها غير متكافئة الأهمية أو المدة ، كما ينقسم كل منها إلى أكثر من مرحلة ثانوية ، وقد يتداخل بعضها في بعض جزئيا ولكنها في مجموعها تؤدى إلى بعضها البعض تلقائيا وبطريقة تدريجية . فالمرحلة الأساسية الأولى تبدأ قبل ١٨٢٠ وتستمر حتى ١٨٤٣ ، وهي تعتمد على مجرد الإفادة بطريقة أو بأخرى غير القناطر الدائمة من مياه التحاريق نفسها للزراعة الصيفية . ويمكن أن نسميها إجمالا مرحلة الترع بلاقناطر . المرحلة الثانية من ١٨٤٣ إلى ١٩٠٩ ، وتعتمد كالسابقة على مياه التحاريق وحدها بالرفع عن طريق القناطر أساسا ، ويمكن أن نسميها إجمالا مرحلة قناطر الرفع. أما المرحلة الثالثة فستبدأ من ١٩٠٢ حتى

١٩٦٢ ، وهى مرحلة التخزين السنوى بالخزانات أساساً أى بتخزين فائض الفيضان لوقت التحاريق أمام سدود وخزانات ضخمة كاملة، فهى مرحلة السدود والخزانات بامتياز . أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهى قمة الرى الدائم لأنها مرحلة التخزين التراكمى المستمر ، ويمثلها بالطبع السد العالى الذى يحتاج لذلك إلى وقفة خاصة.

مرحلة الترع بلا قناطر

هذه تنقسم داخليا إلى ثلاث مراحل ثانوية . الأولى قبل ١٨٢٠ ، مرحلة الرفع الآلى المباشر . فللحصول على محاصيل صيفية ، حاول محمد على أولا توفير المياه الصيفية عن طريق الرفع الميكانيكى من الترع «النيلى» المنخفضة إلى الحقول مباشرة ، وذلك بالآلات الزراعية التقليدية من سواقى وشواديف . لكن هذه التجربة فشلت بعد قليل لأنها عملية شاقة وباهظة التكاليف .

المرحلة الثانية ، ١٨٢٠ – ١٨٢٥ ، مرحلة خفض قاع الترع . كان البديل هنا هو خفض قاع الترع النيلى عند رؤوسها فى الدلتا إلى عمق كبير ، ٦ أمتار وأحياناً أكثر ، كيما يمكن لمياه الصيف المنخفضة أن تدخلها . وحتى يتوافر الرى بالراحة على طول هذه الترع ، فقد روعى أن تجرى بانحدار أقل من انحدار الأرض المحيطة نفسها ، وبذلك كانت الترع «تكسب» وتتعالى نسبيا على مستوى الأرض بالتدريج كلما تقدمنا شمالا ، غير أن هذه المحاولة التجريبية الأولى فى الترع الصيفية فشلت هى الأخرى . فمن ناحية استمرت الحاجة إلى رفع الماء بكل صعوباتها ونفقاتها . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأسوأ ، كانت الترع تطمى باستمرار ، فكان لابد من تطهيرها بلا انقطاع للمحافظة على مستوى العمق المطلوب ، وبالتالى لزم جيش كامل من عمال السخرة لعملية التطهير كل عام («أنفار العونة») . (١) .

المرحلة الثالثة ، ١٨٢٥ – ١٨٤٣ ، مرحلة رفع مستوى الماء بالنواظم . بدلا من تكنيك خفض قاع الترع ، كان العكس هنا هو الحل ، يعنى رفع مستوى المياه فيها بعوائق القناطر . فقد أقيمت مجموعات عديدة من النواظم regulators عبر ترع الدلتا على طول امتداداتها . غير أن الإطماء أعلى النواظم عاد من جديد ليخنق قطاعاتها ويقلل حجم الماء الداخل إليها . ومرة ثانية كان الحل الوحيد التطهير بجيش من السخرة قوامه ٤٠٠ ألف لمدة ٤ شهور كل سنة (خلفه ضعفهم على

(١) حسن الشربينى ، ص ٦٦ – ٦٧ .

الأقل من أهاليهم لإعاشتهم) . وفي محاولة أخرى في الثلاثينيات لجأوا إلى سد فرع رشيد أثناء التحاريق بسد من الحجارة لكي يرفعوا مستوى الماء في فرع دمياط الذي منه تأخذ معظم ترع الدلتا . وقد استمر هذا النظام وذلك إلى أن بدئ في إنشاء القناطر الخيرية ، أو بالأصح إلى أن بدأت هذه تعمل بكفاءة معقولة .

وإذا نحن نظرنا الآن إلى تكنيك الفترات المتعاقبة لمرحلة الترع بلا قناطر هذه ككل ، لوجدنا أنها أساسا محاولة معقدة تكنولوجيا غير إنسانية اجتماعيا للتحايل على الجمع بين نظامي ري الحياض والري الدائم ، فضلا عن أنها اقتصرت أساسا على الدلتا . فهي إذن مرحلة انتقالية في جوهرها . فكانت الأرض ، بعد إكمال جسور النيل في الدلتا حتى لا تفيض المياه على المناطق المزروعة قطنا ، كانت الأرض تغمر بالمياه أثناء الفيضان كالعادة ، ثم بعد صرف المياه تعد لزراعة المحاصيل الشتوية العادية كالحبوب والبرسيم . ثم بعد الحصاد تطهر الترع وتعمق في مارس وإبريل بإزالة رواسب الطمي منها تمهيداً لاستقبال مياه الصيف اللازمة لزراعة القطن . وفي أغسطس تقطع جسور الترع لري الأجزاء المنخفضة من أراضي الحياض ، بينما يستمر ري الأراضي العالية بالآلات فتزرع بالذرة ، إلى أن يتم حصادها فتكون جميع الترع حينئذ قد امتلأت تماما فيفيض ماؤها على الأرض الشراقي داخل الحياض القديمة ثم تزرع بعد صرفها حبوبا شتوية ، وهكذا (١) .

مرحلة قناطر الرفع

هذه هي المرحلة الأساسية الثانية في التحول إلى الري الدائم ، ولكنها قد تعد عمليا البداية الحقيقية لهذا الانقلاب . وهي لا تختلف جوهريا عن المرحلة السابقة من حيث أنها تعتمد مثلها على مياه الصيف المتاحة وحدها دون أي تخزين وإنما بالرفع المؤقت ، ولكن الجديد فيها هو الرفع بالقناطر الهندسية الثابتة الدائمة . وهذه تبدأ مع بناء القناطر الخيرية عند رأس الدلتا . وكانت الفكرة الأساسية في القناطر هي رفع منسوب مياه النهر أمامها أثناء التحاريق لتنطلق تلقائيا دون حاجة إلى تعميق في شبكة من ترع التوصيل الرئيسية ، تنساب منها بدورها إلى الترع الفرعية الآخذة منها بعد حفرها لأعماق معقولة . فهي قناطر رفع أو موازنة فقط وليست سد تخزين .

وقد اختيرت منطقة رأس الدلتا لأنها أخطر موقع استراتيجي في هيدرولوچية

(١) السابق .

مصر يمكن التحكم منه في كل رى الدلتا . وكان الموضع المقترح للقناطر أولا يقع ١٠ كم شمال نقطة التفرع، ولكن الاختيار استقر على نقطة التفرع نفسها مباشرة. وقد بدأ بناء القناطر في ١٨٤٣ ، فكانت بذلك أول قناطر هندسية على النيل ، ومن أولى قناطر الرى الحديث فى العالم كله . وسيلاحظ هنا أنها أيضا أول وآخر ما بنى فى ظل مصر مستقلة وبخبرة فرنسية . وقد استغرق بناؤها نحو عقدين ، حتى ١٨٦١ .

هى بالضرورة قناطر مزدوجة ، أى ذات شعبتين ، على الفرعين ، وهى من هذه الناحية الوحيدة فى مصر . كذلك فهى قناطر ذات فتحات وعيون ، ولكن الطريف أنها شيدت على أساس شبه عسكرى تمشيا مع روح العصر ، ومن هنا تلك الأبراج العالية عند مداخلها التى تمنحها الطابع الحربى المميز . ولم تخل القناطر عند انتهاء بنائها من عيوب ونقاط ضعف عديدة ، لا شك لأنها كانت أول مشروع ضخم من نوعه ، أى عملية ريادية تجريبية . ولهذا لم تعمل بكامل كفاءتها، وإن أمكن مباشرة إغلاق فرع رشيد لأول مرة من أجل تعلية مستوى فرع دمياط . وقد استمر ترميم وتدعيم القناطر من ١٨٦١ حتى ١٨٩١ . على أنها كانت بمثابة المدرسة التى تعلمت وتخرجت فيها هندسة الرى المصرى ، كما ظلت لنحو نصف قرن ، النصف الثانى من القرن ١٩، مفتاح مصر الهيدرولوچى وعصب الرى بها .

وتغلق جميع فتحات القناطر عادة فى مارس كيما تحفظ مستوى النهر عاليا فى أبريل ومايو ويونيو . أما أثناء الفيضان فتفتح على سعتها لتمر المياه وطميها بلاعائق . على أن القناطر قد تغلق كليا أو جزئيا فى الفيضانات الواطئة الضعيفة لتحجز أكبر قدر ممكن من الماء دون أن تتعرض هى لأى خطر من ضغط الماء (١).

يتمم عمل القناطر شبكة الرياحات الثلاثة (البحيرى والمنوفى والتوفيقى) وترع التغذية الرئيسية، بغيرها ما كان يمكن لها أن تؤدى وظيفتها ، ولذا أنشئت خصيصا من أجلها وتعاصر إنشاؤها معها . وتأخذ الرياحات من أمام القناطر ، ويخدم كل واحد منها مثلثا من الدلتا ، وهى تمثل المحاور الشريانية للرى الدائم فى الدلتا ، ولذا يقتصر دورها على دور مجارى التوصيل فقط دون أن يرتب عليها رى مباشر وذلك للاحتفاظ لها بأكبر قدر من الحمولة إلى أبعد مدى ممكن تغذى به ترع الدرجة الأولى التى تأخذ منها . ومن هذه الأخيرة بدورها تأخذ الترع الفرعية من أمام قناطر حجز مقامة عليها . وأخيرا تأخذ من الترع الفرعية ترع التوزيع

(1) Egyptian irrigation vol II, P. 212 - 230, J. Barois, Les irrigations en Egypte, Paris, 1911, P.97-108.

النهائية التى هى أصغر وأدنى درجات الترع العمومية . ولا يأخذ منها بعد ذلك سوى المساقى الخاصة وهى التى تروى الحقول الفردية مباشرة .

هذا كله بالطبع فى الدلتا ، أما فى الصعيد فقد بدأ تعميم الرى الدائم من الشمال ابتداء بمصر الوسطى . ولهذا الغرض شقت ترعة الإبراهيمية ، ١٨٧٣ ، أصلا لتخدم قصب أبعاديات إسماعيل ، الدائرة السنية ، مع توفير بعض المياه الصيفية للفيوم . فكانت بذلك أول ترعة صيفى فى الصعيد . والترعة تأخذ من النيل عند مدينة أسيوط ، وبعدها تمتد إلى الشمال ٣١٨ كم ، وذلك على أرض تعلو ما حولها بنحو المتر . وعند ديروط تتفرع إلى أربعة فروع : الترعة الساحلية، والديروطية ، وبحر يوسف ، عدا الابراهيمية نفسها . والترعة بهذا أطول ترعة فى مصر ، ومن أطول ترع الدنيا . أما زمامها فيبلغ نحو المليون فدان ما بين رى دائم وحوضى . هى بأبعادها وتصرفها إذن أقرب إلى النهر الصناعى منها إلى الترعة العادية . والواقع أنها أشبه أن تكون «رياح» الصعيد الأوسط ، وهى على أية حال العمود الفقرى للرى الدائم به على غرار الرياحات فى الدلتا (١) .

تلك هى الخريطة النهائية للرى الدائم فى مصر كما تطورت خلال مرحلته الثانية، مرحلة قناطر الرفع ، قبل أن نغادرها لنا أن نسجل ملاحظتين أو ثلاثا .
فأولا واضح أن رأس الدلتا كان نقطة البداية فى التحول إلى الرى الدائم وتعميمه فى مصر جميعا ، دلتا وصعيدا . وهذا منطقى جدا بالنظر إلى مورفولوچية الوادى الخاصة . وطبيعى كذلك أن توسع الرى الدائم وتقدم من الجنوب إلى الشمال فى الدلتا ، ومن الشمال نحو الجنوب فى الصعيد .

ثانيا ، كان الرى الدائم أسبق وأوسع فى الدلتا منه فى الصعيد . وهذه أيضا نتيجة منطقية ، لأن الدلتا بطبيعتها المروحية السهلية الواسعة أكثر تلاؤما مع الرى الدائم حيث الصعيد بطبيعته الخطية الضيقة أكثر تلاؤما مع الرى الحوضى . وكما أن الأرجح أن الرى الحوضى فى مصر القديمة بدأ فى الصعيد ثم انتشر إلى الدلتا ، فمن الواضح أن الرى الدائم فى مصر الحديثة بدأ على العكس فى الدلتا ثم انتشر إلى الصعيد .

ثالثا ، سواء فى الدلتا أو فى الصعيد ، ظل توزيع الرى الدائم جزئيا ومقصورا على قطاع معلوم صغر أو كبر ، دون أن يغطى كل الأرض الزراعية . ففى الدلتا اقتصر على المثلث الجنوبى جنوب خط البرارى التاريخى المعروف . أما فى

(١) السابق ، حسن الشربينى ، ص ٦٩ .

الصعيد فقد اقتصر الرى الدائم على قطاع مصر الوسطى من بنى سويف حتى أسيوط بصفة عامة .

مرحلة الخزانات والقناطر

لم تكد القناطر الخيرية تبدأ العمل بكامل كفاءتها فى أواخر القرن حتى بدا عدم كفايتها لحاجات الزراعة والسكان المتزايدة بل وعدم كفاية مبدأ رفع المياه فى موسم التحاريق أصلا وضرورة اقتحام مبدأ مختلف جذريا يضمن توفير أكبر قدر ممكن من الماء . فكان هذا المبدأ هو مبدأ التخزين السنوى الذى يخزن المياه من فصل الفيضان إلى فصل التحاريق ، وبذلك تكون هناك زيادة حقيقية فى مياه الصيف . وإذا كان الجانب الزمني من عملية التخزين بهذا لا يمثل مشكلة بل بديهة أولية ، فقد كان الجانب المكانى مشكلة حقيقية . فالسؤال كان : أين يخزن ماء الفيضان إلى أن يأتى موسم التحاريق ؟ وكان الاختياران اللذان لا ثالث لهما هما : إما خارج مجرى النهر ، وإما فى مجرى النهر نفسه .. وكان الأول يعنى فى الواقع منخفض الريان والثانى خزان أسوان ، وعلى هذا الأساس تمت المفاضلة بينهما .

مشروع الريان (١)

هو فكرة قديمة جداً من حيث المبدأ ، ترقى إلى أيام بحيرة موريس الفرعونية التى اتخذت فى الدولة الوسطى خزانا ينظم فائض الفيضان دخولا وخروجاً من النيل وإليه إلى أن اندثرت البحيرة وتحولت إلى واحة الفيوم منذ حوالى العصر البطلمى . لكن الجديد كان إسقاط الفكرة على منخفض آخر مجاور ولكنه منفصل تماماً هو الريان ، الذى كان أيضاً «كشفاً جغرافياً» جديدا تماماً لم يعرف قبل لينان دى بلون فى أواخر القرن ١٩ .

وكان المشروع المطروح يقضى بملئه بالماء وتحويله إلى بحيرة خازنة عن طريق قناة جديدة تصله بالنيل ، تستخدم أولا فى عملية الملء ثم بعد تمام الملء تستخدم فى عملية التفريغ ، على أن يكون الملء بعد ذلك من وظيفة بحر يوسف . ولأن المنخفض يقع تحت مستوى وادى النيل بكثير جداً . فقد حدد المشروع لمنسوب البحيرة مستوى ٢٧ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان . وفى التحاريق يرد الماء إلى النيل إلى أن يهبط منسوب البحيرة إلى ٢٤ متراً فوق سطح البحر . ويمكن الإفادة من سقوط الماء عند النهر فى توليد الكهرباء .

غير أن المشروع برمته رفض سواء كبديل عن خزان أسوان أو كمكمل له ضد

(١) الشربيني ، ص ١١٨ – ١٢٥ ، عوض ، نهر النيل ، ص ٢٩٦ – ٢٩٧ .

خطر الفيضانات العالية . أولا لأن معناه أن الثلاثة أمتار العليا فقط ، أى الشريحة العليا ولا نقول القشرة المائية ، من الماء المخزون هى وحدها المتاحة للاستغلال ، بينما الباقى كله هو مخزون ميت عملياً . فكل حصيلة المشروع المتاحة للرى هى ملياري متر مكعب ، فى حين أن سعة المنخفض الكلية ١٨ ملياراً .

ثانياً ، أنه بحكم موقعه الجغرافى لن يخدم إلا جزءا فقط من مصر هو الدلتا دون الصعيد .

ثالثاً ، حتى عند ذلك فلن يغذى النيل إلا فى شهرى أبريل ومايو بعدهما يكون تصريفه بالغ الضعف إلى حد الانعدام عمليا أى فى ذروة الفترة الحرجة فى الرى الصيفى.

رابعاً ، أن تخزين الماء على مثل هذا المنسوب المرتفع باستمرار قد يؤثر على أراضى الفيوم بالنشع ويهدد خصوبتها ، وربما تسرب الماء من شقوق أو انكسارات بجدران المنخفض فيتعذر أو يستحيل ملؤه أو لعل أملاح صخوره الذائبة فى الماء أن تفسده على المدى البعيد . وقد ثارت هذه النقطة الأخيرة أكثر من مرة وبحثتها أكثر من لجنة خبراء ، وثبت بصفة قاطعة ونهائية خلو المنخفض من الانكسارات أو العيوب الخطيرة وعدم خطره على الفيوم .. الخ ، غير أن هذا لم يغير من الموقف شيئاً ، ومات المشروع ميتة طبيعية ، وبذلك استبعد مبدأ التخزين خارج مجرى النهر.

خزان أسوان (١)

من ثم انتقل الثقل إلى مبدأ التخزين فى المجرى نفسه بواسطة خزان قوى يحجز ماء الفيضان للصرف منه بحساب أثناء التحاريق . وابتداء فإن للمبدأ الأخير ميزة حاسمة ، هى استغلال كل مخزون الماء برمته وليس جزءاً منه فحسب. غير أن المشكلة بعد ذلك أن خزاناً على النهر نفسه يخلق وراءه بحيرة طولية ضخمة من شأنها أن تغرق قطاعاً شاسعاً من الوادى تفقده الزراعة . ومن ثم تحتم أن يكون الخزان على أطراف الوادى الزراعى بقدر الإمكان ، أى فى أقصى جنوب المعمور المصرى . وهذا الموقع الجنوبى الأقصى هو فى حد ذاته ضرورة لازمة إذا ما أريد للخزان أن يخدم كل الوادى شماله وليس جزءاً فقط . ثم إن الخزان ينبغى ، أخيراً ، أن يكون فى موضع چيولوچى صلب أصم يتحمل جسم الخزان ولا ينفذ ماءه ، عميق المجرى باعتدال بحيث يكفل سعة كبيرة دون أن يكون غائراً شديد

(١) عوض ، النيل ، ص ٢٩٨ - ٣٠٤ ؛ الشربينى ، ص ٩٢ - ١٠٣ .

العمق بدرجة تضاعف تكاليف إنشائه ، واسع المجرى باعتدال بحيث يسمح عرض الخزان بمرور جميع مياه الفيضان أثناء ذروته لكن دون أن يكون مفرط الاتساع إلى حد يتضاعف معه فاقد البخر من المخزون المائي .

ولحسن الحظ كانت النوبة المصرية هي الرد الجغرافي الطبيعي . فهي تحقق شرط الموقع الجنوبي الأقصى ، كما أنها أقرب إلى شبه المعمور أو حتى شبه اللامعمور وغرقها تحت بحيرة الخزان لا يسبب خسارة فادحة للوادي الزراعي ، ثم إنها بجيولوجيتها القديمة الصلبة توفر أكثر من موضع صالح لبناء الخزان . وقد كانت هناك بالفعل ثلاثة مواضع مطروحة لإقامة الخزان : جبل السلسلة ، باب الكلابشة ، شلال أسوان ، وثلاثتها من عائلة تطورية جيولوجية واحدة تقريباً ولها تاريخ جيولوجي متشابه في تعقيده واختناقه وصلابته ، غير أنه تم استبعاد الموضعين الأولين بسهولة ، السلسلة لأن صخوره من الخراسان النوبي ليست شديدة الصلابة ، والكلابشة لشدة عمق المجرى رغم صلابة صخوره . أما في أسوان فصخور المجرى جرانيتية صلبة جداً ، والعمق والاتساع معتدلان تماما ، ولهذا وقع عليه الاختيار نهائياً .

وقد تم بناء الخزان في ١٩٠٢ أي حول دورة القرن ، وكان أول عمل هندسي على النيل في سلسلة طويلة لن تنتهي إلا مع السد العالي تتم في ظل مصر غير مستقلة وبخبرة بريطانية . وقد بدأ الخزان بداية متواضعة نوعا . فمستوى النيل الطبيعي عند الشلال ، أي قبل الخزان ، هو نحو ٨٥ متراً أثناء التحاريق ونحو ٩٥ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان . وكان المشروع أن يصل أعلى مستوى الخزان إلى ١١٤ بل ١١٨ مترا ، إلا أنه استقر على ١٠٦ أمتار فقط ، بطاقة مليار متر فحسب . والسبب هو الخوف من غرق آثار جزر الشلال (قصر أنس الوجود خاصة) ، ولولاه لبدأ ضعف وربما ثلاثة أمثال ذلك .

ورغم أن هذا لم يمنع تعلية الخزان بعد ذلك مرتين ، إلا أنه من أسف حكم على العملية منذ البداية بالترقيع المستمر فيما بعد . وبالفعل فلقد تمت تعلية الخزان للمرة الأولى في ١٩١١ ، أي بعد عقد من بنائه ، إلى منسوب ١١٤ متراً بطاقة ٢,٥ مليار ، وللمرة الثانية في ١٩٣٣ ، أي بعد عقدين آخرين ، إلى منسوب ١٢١ مترا بطاقة ٥ مليارات أي خمسة أمثال البداية ، قابلة عند الضرورة للزيادة قليلا منسوبا وطاقة . وكان هذا بمثابة الطاقة القصوى للخزان ، رغم أنه كان يمكن أن يكون أعلى وأكبر ، فقط لو أنه كان قد خطط منذ البداية كخطة واحدة بدل ترقيع التعليات المتكررة . ولهذا خيف على سلامة البناء من أي تعلية أخرى فاستبعدت

نهائيا فكرة التعلية الثالثة .

يقع الخزان عند الطرف الشمالى للشلال وجنوب المدينة ، جسمه المبنى من الجرانيت على قاع النهر الصلب يمتد بعرض أكثر من كيلو مترين متجاوزا عرض المجرى والوادى بطبيعة الحال بعض الشئ يمينا ويسارا . سمكه يزداد بشدة من أعلى إلى أسفل بحيث يبلغ عند القاع ثلاثة أمثاله عند السطح حيث يصل إلى بضع عشرات من الأمتار . إلا أن ميله قليل شبه رأسى فى واجهته الجنوبية ، شديد الميل والانحدار فى الواجهة الشمالية . أى أن قطاعه كالهرم الناقص ، تحقيقا لأقصى مقاومة لضغط الماء . والخزان ذو فتحات وعيون ، إلا أن ربعه الشرقي مصمت .

يفتح الخزان تماما أثناء الفيضان ، ولا يبدأ الغلق والملء إلا فى أواخره بعد مرور الطمى وإلا لانطمت سعته بالتدريج . ولهذا فقد كانت كل تعلية تعنى التبكير بالملء ، وبالتالى المزيد من خطر الاطماء ، وكان الاثنان دائما من ضوابط الخزان الحاكمة فى النهاية . فمثلا بعد التعلية الثانية قدر أن نحو ١,٥ مليون طن من الطمى يترسب فى الخـزان سنويا ، وهى لا تمثل خطرا عليه ما دامت عيونه تفتح أثناء الفيضان . وبعد هذه التعلية كان الملء لا يبدأ إلا بهبوط الفيضان إلى منسوب ٩١ متراً ، وهو ما يقع عادة حوالى منتصف أكتوبر ، ويتم غالبا خلال شهرين ونصف (من منتصف أكتوبر حتى آخر ديسمبر) . ويبقى الخزان مملوءا لمدة ٤ أشهر (من يناير حتى آخر ابريل) ، ثم يتم تفريغه فى مدة شهرين ونصف أى كملئه (من مايو حتى منتصف يوليو) ، خلالها تطلق مياه التخزين فور هبوط الإيراد الطبيعى للنهر دون حاجات الزراعة . بعد ذلك يبقى الخزان فارغا لمدة ٣ أشهر (من منتصف يوليو حتى منتصف أكتوبر) وذلك أثناء الفيضان نفسه.

جغرافيـة الخـزان

النظام النهرى

من الناحية الجغرافية ، لا شك أن الخزان قد أعاد تشكيل جغرافية النهر المحلية فى ثلاثة جوانب على الأقل : نظام تصريف النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران . فعن التصريف ، الذى كان يتبع مستوى النهر العادى قبل الخزان ، يرتفع وينخفض معه ، فقد استقل الآن عن دورة النهر وأصبح تابعا لدورة الخزان ، أى أصبح يتناسب تناسبا عكسيا ، أو يتبع إيقاعا عكسيا، مع نظام النهر . فجنوب الخزان أصبح منسوب النهر أوطى ما يكون أثناء الفيضان حين يفتح الخزان على سعته، وعلى العكس أعلى ما يكون أثناء التحاريق . وبهذا يكون منسوب النهر أقل

ما يكون حين يكون تصريفه الحقيقى أعلى ما يمكن وذلك أثناء ذروة الفيضان ، بينما يكون منسوبه أعلى ما يمكن حين يكون التصريف الحقيقى أقل ما يكون وذلك أثناء قلب التحاريق ، لأن منسوب سطح الخزان أعلى بالطبع من منسوب النهر أثناء الفيضان . وبعبارة أخرى فان تصرف النهر عند أسوان أصبح يقل كلما زاد ارتفاع منسوب مياه الخزان ، ولو أن أعلى تصرف للنهر يظل يتفق مع مرحلة الفيضان بطبيعة الحال . انقلاب مائى كامل .

بالمثل انفصل منسوب النهر جنوب الخزان عنه شماله . فبعد أن كان الاثنان على مستوى واحد هو ٨٥ مترا أثناء التحاريق ، ٩٥ مترا أثناء الفيضان، أصبح المنسوب جنوب الخزان لايقل عن ٩٥ مترا كحد أدنى أثناء الفيضان ، أما أثناء التخزين فقد إرتفع تباعا من ١٠٦ إلى ١١٤ إلى ١٢١ مترا ، أى بفارق ٢١ ثم ٢٩ ثم ٣٦ مترا على الترتيب بين الذروة جنوبه والحضيض شماله (١). وهذا الفارق هو، بالمناسبة ، أساس كهربة الخزان إفادة من سقوط الماء ، وذلك المشروع الذى تسكع طويلا حتى تحقق فى أوائل الستينيات بطاقة قدرها ٢،٥ مليار كيلو وات ساعة ، بمعدل ٧٠ مليونا لكل متر سقوط ، والذى به تحول سد أسوان من خزان مائى منتظم إلى شلال صناعى مهندس أيضا .

بحيرة الخزان

أما بحيرة الخزان فكانت أول بحيرة صناعية تنشأ على النيل ، غير أنها أساسا بحيرة فصلية تظهر وتختفى أو تولد وتموت مرة كل سنة . وتصل هذه البحيرة إلى أقصى امتدادها واتساعها وبالتدريج مع بدء ملء الخزان فى منتصف أكتوبر وتظل تنمو خلال الشتاء حتى تبلغ ذروتها فى الربيع من فبراير إلى ابريل ، ثم تبدأ دورة الهبوط والانكماش فالفناء من مايو إلى أن تتلاشى فى يوليو وحتى الخريف . فهى بحيرة شتوية الوجود أساسا رغم أنها صيفية الوظيفة أصلا (٢) .

وهى إذن متغيرة الحجم والطول والارتفاع والاتساع وبحسب ايقاع صانعها الخزان والواقع أنهما معا «كالنجمة أم ذيل» أو المذنب ، شكلا وموضوعا ، عدما ووجودا ، أو كلسان النار الحتمى فى مؤخرة الصاروخ إلا أنهما على الأرض من الصخر ومن الماء .

عن شكل هذه البحيرة ، فإن عمقها أى إرتفاع عمود الماء بها يصل بطبيعة الحال إلى أقصاه جنوب الخزان نفسه مباشرة عند أسوان ثم يقل بالتدريج كلما بعدنا عنه نحو الجنوب ، وبالمثل فإن تخزين الماء وارتفاعه يبدأ مبكرا فى الشمال

---

(1) Egyptian irrigation, vol. II, P. 685 ff

(٢) عوض ، النيل ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

ويتأخر بالتدريج كلما ذهبنا جنوبا ، أى أن البحيرة كانت تنشأ ابتداء من الشمال وعلى العكس عند تفريغ الخزان فإن المياه تنحسر أولا فى أقصى الجنوب وتتأخر بالتدريج نحو الشمال ، أى أن البحيرة كانت تتلاشى بدءا من الجنوب وانتهاء بالشمال . وبهذا فإن القطاع الشمالى من البحيرة هو إن صح التعبير النواة النووية منها وأطوالها عمرا ، فى حين أن الأطراف الجنوبية هى لسانها الطويل وأخفها وزنا وأقصرها عمرا .

يترتب على هذا أيضا أن القطاع الشمالى تتعرض أراضيه للغمر أولا ومبكرا ويستمر كذلك إلى أطول مدة متاحة ، وهذا بعكس القطاع الجنوبى الذى هو آخر ما يغمر وأول ما ينكشف . وفى جميع الحالات كانت انحسار البحيرة يترك علامة مميزة على طول صخور الشاطئين وحتى الأشجار تبدو كخط أبيض ، يقل إرتفاعه عن مستوى السهل الفيضى كلما اتجهنا جنوبا ، ويعد أدق خط مقارنة أو قاعدة فى ديناميات خزان البحيرة .

المرحلـــة	السعة بالمليار	المنسوب بالمتر	عمودالماء بالمتر	طول البحيرة بالكم	نهاية البحيرة
الإنشاء ١٩٠٢	١	١٠٦	٢١	١١٠	الدكة
التعلية الأولى ١٩١١	٢.٥	١١٤	٢٩	٢٤٥	توشكى
التعلية الثانية ١٩٣٣	٥.٤	١٢١	٣٦	٣٦٠	كاچنارتى

مع ارتفاع بناء الخزان تباعا من الانشاء حتى التعلية الثانية ، كان ارتفاع عمود الماء يزداد بالطبع ، ومعه حجم المخزون وطول البحيرة وكذلك عمرها ، كما يلخص الجدول ، والملاحظ أن حجم المخزون كان يتضاعف فى كل مرحلة بمتوالية هندسية تقريبا : من ١ مليار إلى ٢.٥ إلى ٥.٤ ، بينما كان طول البحيرة يتضاعف فقط بمتوالية حسابية تقريبا من ١١٠ كم إلى ٢٤٥ إلى ٣٦٠ .. هذا بالطبع هو الفارق فى معدل النمو بين الحجم أو الكتلة المكعبة وبين الطول أو المسافة الخطية . وفى كل مرحلة كان «لرأس مثلث التخزين» أى لنهاية البحيرة حد معلوم ، تقل على الترتيب صعدا من الدكة إلى توشكى إلى كاچنارتى والتى تقع جنوب وادى حلفا بنحو ٤٥ كم .

معنى هذا أنه حتى فى أقصى امتدادها الثالث ، ودعك تماما من المرحلتين السابقتين ، لم تتأثر وادى حلفا بالخزان وبحيرته جديا ، فلا نظام النهر تعدل كثيرا فيما عدا ارتفاع طفيف فى مناسيبها ، ولا أرضيها غرقت أو غمرت فيما عدا الجروف (١) . ولهذا فإن النوبة السودانية لم تتأثر بخزان أسوان فى جميع مراحله، لا طبيعيا ولا بشريا ، واقتصر هذا التأثير على النوبة المصرية وحدها .

أخيرا ، فإن آثار البحيرة ونتائجها التفصيلية على الأراضى المجاورة تختلف ما بين الإنشاء والتعليتين ، غير أنها عموما تشترك فى بعض ملامح رئيسية . فأولا ، لم يكن الإغراق دائما أو مستمرا طوال العام قط فى أى قطاع ، بل كان لا يزيد فى أقصاه عن ٨ شهور ، حيث كان سحب الماء فى التحاريق يؤدى إلى تفريغ البحيرة لنحو ٤ شهور على الأقل ، لهذا كانت كل أجزاء النوبة فى كل الحالات تضمن زراعة نيلية كحد أدنى . كما أن الأراضى المرتفعة (العلو) أفادت من إرتفاع منسوب المياه معظم السنة سواء فى النهر أو فى الطبقة الجوفية مما سهل الرى بالرفع للحصول على زراعة شتوية .

ثانيا ، كان الغمر أو الاغراق يصل إلى أقصاه فى القطاع الشمالى ويقل بالتدريج جنوبا ولهذا كان هناك عادة قطاعان متميزان ، وإن اختلف امتدادهما بحسب التعلية . القطاع الشمالى ، وقد تصل فترة الغمر إلى ٨ شهور ، ومن ثم يحرم من كلتا الزراعتين الشتوية والصيفية ولكنه يستطيع أن يظفر بزراعة نيلية أو بالأحرى يختطفها - بحسب تفريغ الخزان . القطاع الجنوبى ، وقد يغمر ٦ شهور، وبالتالى لم يحرم إلا من الزراعة الشتوية فقط ، وظل يتمتع بزراعة نيلية كاملة وأخرى صيفية ولكنها مبتسرة أو مختطفة إلى حد ما (٢) .

ثالثا ، فى كل الحالات فإن أشد وأسرع وأطول المناطق إصابة بالغرق أو الغمر امتدادا ومدى ومدة على السواء ، هى الكنتورات والأراضى الأوطأ من جهة والعروض أو القطاعات الشمالية من جهة أخرى . أما أقل المناطق إصابة وخسائر فكانت على العكس الكنتورات العليا والقطاعات الجنوبية القصوى . إجمالا ، يعنى، كان الغرق والضياع يزحف باطراد من أسفل إلى أعلى ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، من هنا اختلفت مصائر وتطورات كل قطاع وارتفاع بحسب المراحل كما سنرى توا فى العمران .

---

(١) عقيل ، ص ١١٤ .

(٢) السابق ، ص ١١٥ - ١١٧

نمط العمران

فنمط العمران ، بنجوعه النوبية التقليدية القديمة وحلاته المبعثرة المتباعدة وكثافة سكانها شديد التخلخل ، خضع ثلاث مرات لعملية إعادة توقيع وتشكيل جذرية ولكنها نمطية . فمع بناء الخزان ثم تعليته المزدوجة ، كان نطاق شريطى متزايد العرض والطول والمساحة والارتفاع يغرق - بما فيه أجام نخيله والسواقى - تحت بحيرة الخزان وتحرم الزراعة والعمران منه جزئيا أو كليا، مرحليا أو إلى الأبد ، ويبلغ مجموع مساحة الأرض المفقودة فى نهاية التعلية الثانية ٢٠ - ٣٠ ألف فدان، أما ما بقى مستغلا فنحو نصف ذلك . وفى مرة كان يعاد إسكان السكان أو توطينهم ، بعد تعويضهم ، على منسوب أعلى : من حوالى كنتور + ٩٥ مترا قبل الخزان إلى + ١٠٦، ثم إلى+١١٤، إلى + ١٢١ مترا على الترتيب .

حركة رأسية صاعدة متسلقة زاحفة على سفوح الوادى فى اتجاه واحد فقط على سلمات أفقية أو آفاق طباقية متعاقبة ، كأنها حركة ترانس هيومانس إلا أنها من نوع خاص زراعى لا رعوى وبشرى لا حيوانى ونهرى لا جبلى ، بل رعوى حيوانى جبلى إلى حد ما بالفعل ، فما أن تهبط بحيرة الخزان بالتفريغ حتى يهرع الفلاحون من أعلى بآلاف القطعان من الماعز والضأن والماشية والجمال والحمير إلى الأراضى المكشوفة لزراعتها بسرعة ورعيها على الفور (١) .

وفيما عدا الهجرة الخارجة أو الخارجية الرئيسية الزاحفة إلى العاصمة ومدن الشمال ، والتى هى حركة هجرة طاردة أكثر منها عملية إعادة توطين محلية فإن الاستثناء الوحيد من قاعدة الهجرة الرأسية الأساسية حالة طفيفة من الهجرة الأفقية القصيرة المدى . تلك هى سكان توماس وعافية الذين هجروا ووطنوا بإسنا بعد التعلية الثانية .

غير أن تلك الهجرة الرأسية الرئيسية تختلف من قطاع إلى قطاع ، فالقطاع الشمالى وحده هو الذى تحرك ثلاث مرات مع الإنشاء والتعليتين ، والقطاع الأوسط تحرك مرتين مع التعليتين ، أما القطاع الجنوبى فقد تحرك مرة واحدة فقط مع التعلية الثانية . وقد كانت المدرجات النهرية القديمة وأشرطة الطمى السبيلى القديم، خاصة منها الأقل ارتفاعا والأقرب إلى النهر ، هى الموضع الطبيعى

(1) R. A. Beddis. "Aswan high dam & resettlement of the Nubian people"Geog.,Jan . 1963, P. 78 .

المستعد والجاهز لاستقبال السكان الصاعدين . وعليها أقيمت مشروعات صغيرة للرى بالرفع ، وإن كانت باهظة التكاليف نسبيا كما أنشئت القرى الجديدة .

وقد انتظم الموطن الجديد عدة تغييرات فى نمط السكنى والعمران ، فنظرا لضآلة وضيق الرقع والأشرطة الزراعية الجديدة ، أصبحت القرى والنجوع أكثر خطية وشريطية منها فى أى وقت مضى . وبدلا من بيوت الطين الغالبة قديما ، أصبحت بعد البعد عن طمى النهر من الحجر الرملى النوبى ، واسعة فسيحة أكثر مما كانت ، ورغم تناقص عدد السكان العام وتزايد تخلخلهم ، فقد حدث العكس فى بعض مواضع هى مناطق مشروعات الرى التى استقطبت سكان بعض النجوع القديمة فزاد تعدادها وتركزت فيها الكثافة نسبيا (١) .

وأخيرا ، وفى الوقت الذى كانت هذه الحركة الصاعدة أعلى الوادى توسع فيه رقعة توزيع السكان وتزيدها انفراجا وبالتالى تزيدهم تخلخلا وتباعدا ، كان المجال الحيوى الزراعى يزداد بالضرورة ضيقا وانكماشا مما زاد من اتجاه الهجرة الخارجة الكامن والمزمن فى الإقليم تقليديا ، خاصة إلى العاصمتين ومدن الوادى الكبرى ، ومع هذا الخروج بالجملة ، قل حجم السكان بالتدريج على دفعات . فى ١٩٠٧ كان عدد السكان ٥٧،٦٠٠ انخفض فى ١٩٢٧ إلى ٥٤،٥٠٠، ثم إلى ٤٠،٦٠٠ فى ١٩٤٧ ومن الناحية الأخرى أصبح النوبيون أكثر من أى وقت مضى أقرب إلى المجتمع البحيرى منهم إلى المجتمع النهرى الذى كانوه بشدة دائما ، وتحولوا بالموازاة من مجتمع زراعة فقط إلى مجتمع زراعة وصيد أسماك أكثر .

ملحقات الخزان

منذ قام خزان أسوان انتقل مفتاح هيدرولوجية مصر وتحول من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، ومن القناطر الخيرية إلى الخزان ، من القناطر الأم إلى الخزان الأب ، أو من رأس الدلتا إلى عقدة الشلال ، وتحولت القناطر الخيرية نفسها إلى مجرد واحد من أدواته المساعدة . وقد أصبح الخزان بحق عصب الزراعة المصرية وصمام حياتها ، عليه توسعت أفقيا ورأسيا إلى أقصى حدودها فى مرحلتها النيوتكنية . ومع ذلك ينبغى أن نسجل أن الخزان لا يوفر إلا جزءا ضئيلا من حاجات مصر المائية وجزءا أشد ضآلة من إيراد النيل نفسه ، كما أنه لايضمن موارد المياه اطلاقا فى الفيضانات الضعيفة ، ولا هو يعد واقيا ضد خطر الفيضانات العالية . ولهذا السبب بالدقة ظل التفكير دائما يتأرجح بين تعلية الخزان تعلية ثالثة وبين تكميله بمشروع الريان .

---

(١) عقيل ، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

وعلى أية حال فإن الخزان استتبعه بالضرورة بناء سلسلة كاملة من قناطر الرفع والموازنة على امتداد النهر حتى يمكن استغلال حصيلته المائية المضافة . فبعد وجود الخزان أصبح من الضرورى إقامة قناطر موازنة على أفواه الترع الرئيسية حتى تأخذ نصيبها من مياه الصيف والفيضان دون أن تتأثر بانخفاض مناسيب النهر الطبيعية ، أو لتحسين الرى الحوضى - حيث يوجد - فى حالة الفيضانات الضعيفة .

وجميع حلقات هذه السلسلة ، التى يبلغ عددها ٧ قناطر ، هى من عائلة هندسية وهيدرولوچية واحدة ، وبالذات من نمط القناطر الخيرية ، أى قناطر ذات فتحات وعيون وظيفتها مجرد رفع المياه أمام الترع الرئيسية . وجميعها لاتعوق الملاحة إذ تشمل هويسا ملاحيا على أحد جانبيها، بينما تحمل على سطحها طريقا محوريا عبر النهر . على أنها إن تكن من نمط القناطر الخيرية هندسيا ، فإنها من نسل خزان أسوان وظيفيا وتعد من أدواته التوزيعية والتكميلية ، كما أن إنشاءها تعاصر مع بنائه وتعليته طوال الثلث الأول من القرن العشرين أو تجاوزه إلى منتصف القرن ، مع ملاحظة أن الأقدم من هذه القناطر قد تمت تقويته وتدعيمه فى الأربعينيات والخمسينيات بعد أن خدم طويلا .

هكذا كان النصف الأول من القرن ٢٠ هو عصر الخزانات والقناطر حيث كان النصف الثانى من القرن ١٩ هو عصر القناطر فقط ، والملاحظ أن إنشاء هذه القناطر يتجمع فى مجموعات عقدية : ٣ فى العقد الأول ، ٢ فى الثلاثينيات ، ٢ فى الخمسينيات ، أما ترتيب إنشائها الجغرافى فضفدعى النمط ، أى فى قفزات بغير نظام ، فقد تبدأ من الجنوب قفزا إلى الشمال ثم عودا إلى الجنوب أو الوسط ، وهكذا .

وببعض التفصيل ، كانت قناطر أسيوط هى البداية ، ١٩٠٢ ، أى تعاصرت مع بناء خزان أسوان المائى نفسه . فقبل ذلك كانت الإبراهيمية تأخذ من النيل مباشرة دون نواظم أو ضوابط ترفع مستوى الماء أمامها ، فكانت تتعرض للإطماء باستمرار وتحتاج إلى التطهير والتكريك بنفقات باهظة كل عام . فلما بنى الخزان تحتم بناء القناطر على فم الترعة لضبط الرى فى أحباسها وبالمثل تم فى العام التالى ، ١٩٠٣ ، بناء قناطر زفتى لرفع منسوب المياه أمامها لتغذية الرياح العباسى وترعة المنصورية اللذين يرويان نحو مليون فدان فى الغربية والدقهلية .

وفى أواخر العقد نفسه ، ١٩٠٨ ، تم إنشاء قناطر إسنا لتحسين الرى الحوضى فى أسوان وقنا حيث كانت بعض الحياض تتخلف دون رى فى الفيضانات المنخفضة أو تتأخر زراعتها فى الفيضانات المتوسطة . على أن تعلية خزان أسوان

مرتين أدت إلى انخفاض منسوب الماء أمام قناطر إسنا ، نتيجة لضرورة التبكير بالحجز على الخزان . ولذا تحتم وتم تقوية قناطر إسنا فى الأربعينيات .

وبعد عقدين بلا قناطر جديدة ، افتتحت قناطر نجع حمادى فى ١٩٣٠ الموجة الثانية فى عصر القناطر ، فقد أنشئت لتملأ تلك الفجوة التى أصبحت بارزة فى ضبط الرى ما بين قناطر أسيوط شمالا و إسنا جنوبا . وكان الهدف منها ضمان الرى الحوضى فى الفيضانات المنخفضة ، ثم رفع مياه الصيف للرى الدائم ، وأخيرا توسيعه فى هذا القطاع .

وفى نهاية العقد ، ١٩٣٩ ، تم إنشاء قناطر محمد على لترث القناطر الخيرية الضعيفة أصلا وبعد أن خدمت ٨٠ سنة . ذلك أنه بعد تعلية خزان أسوان وبناء خزان جبل الأولياء زادت حصة الدلتا من المياه كثيرا ، ولم تكن القناطر الخيرية لتصلح لضبطها والحجز عليها . فبنيت قناطر محمد على كبديل بحيث يصل الحجز أمامها إلى نحو ٤ أمتار. وقد بنيت القناطر الجديدة على مرمى حجر فقط شمال القديمة ، مع بقاء القديمة كأثر تاريخى رامز وكطريق إضافى وجسر عبر الفرعين.

وفى تجربة كثير من الأنهار فى العالم ظاهرة معروفة هى هجرة القناطر والخزانات بعد طمسها نتيجة لانطمائها بالارسابات النهرية ، ولكن وراثة قناطر محمد على للقناطر الخيرية لايمكن أن تعد من هذا النوع ، ولا هى حتى هجرة موضعية ، وإنما هى عملية إحلال وإبدال وتجديد دون تبديد . والحقيقة أن قناطر محمد على ورثت جغرافيا موقع وموضع القناطر الخيرية مثلما ورثت وظيفتها ودورها ، ولولا الاستحالة الهندسية المطلقة لقلنا ورثت محض موضعها المعمارى .

وأخيرا ، وبعد عقد آخر ، يجئ فى الخمسينيات زوج من القناطر النظائر ، وهما نظائر لأنهما قناطر مصبات أو قناطر فم البحر أو النهر . تلك هى قناطر إدفينا وفارسكور على مصبى فرعى رشيد ودمياط ، والتى أنشئت لتحل محل سد ترابى كان يقام فى موضعها كل عام بعد انتهاء الفيضان منعا لغزو مياه البحر لمياه الفرع المنخفضة ثم يزال فى بداية الفيضان التالى . ففى ١٩٥١ تم إنشاء قناطر إدفينا ، التى وفرت أيضا مليار متر من الماء كانت تصرف فى البحر بددا، كما جمعت أمامها مياه الرشح لتضيف ثلث مليار أخرى لصالح الرى ، فضلا عن أنها ثبتت منسوب المياه لتحسين الرى فى المنطقة . وبالمثل تم إنشاء سد فارسكور فى السنوات الأخيرة على فرع دمياط لنفس الغرض .

السد العالى
الفكرة والمشروع

منذ وقت مبكر بدا واضحا قصور حصيلة خزانى أسوان (٥ مليارات) والأولياء (٢.٥ مليار) (٧.٥ مليار معا) دون حاجات مصر الصيفية المتزايدة . وكان الأوضح منه قصور مبدأ التخزين السنوى أصلا ، أنه استنفد أغراضه تقريبا ، كما لم يعد من الجائز أو المأمون التوسع فى بناء الخزانات السنوية . والواقع أن مبدأ التخزين المستمر أو القرنى كان قد فرض نفسه منذ الحرب الثانية على الأقل وإن لم يتحقق إلا مع حركة يوليو فى الستينيات فى صورة السد العالى . وفيما بين التاريخين كانت البدائل المطروحة من التخزين القرنى هى إما سلسلة مشاريع البحيرات الاستوائية و إما السد العالى الذى ترجع فكرته إلى مهندس زراعى ومقاول يونانى متمصر هو دانينوس .

ولا شك أن إمكانيات البحيرات الاستوائية التخزينية ضخمة جدا كما رأينا . فسعة صغرى البحيرتين ألبرت تعادل سعة السد العالى ، بينما تفوقها بكثير سعة كبراهما فيكتوريا . غير أن للبحيرات نقطتى ضعف محققتين ، الأولى أنها تتعامل مع مياه النيل الأبيض فقط ، أى مع «المياه الرائقة» وتهمل مياه النيل الأزرق والعطبرة أى المياه الطينية أو الحمراء التى تمثل ثلثى إيراد النهر كانت ستظل تتدفق إلى البحر سدى . نقطة الضعف الثانية أن وقوعها خارج الحدود يعقد تنفيذها سياسيا وماديا واقتصاديا ، كما أنه لا يحقق الأمن القومى بطمأنينة كاملة .

والواقع أنه لم يكن ثمة تعارض جذرى بالضرورة بين المشروعين ، البحيرات الاستوائية والسد العالى . فمن الممكن الجمع بينهما ، وإن يكن على دفعتين متتاليتين . فبعد السد العالى سيظل الجزء الأكبر من مياه البحيرات الاستوائية يضيع فى مستنقعات السدود ، كما أن حاجات مصر المائية المستقبلية يمكن أن تتسع لأكثر من طاقة السد العالى . كل الفرق هو البدء بالسد بدلا من البحيرات ، وليس العكس . وهكذا بالفعل كان ، ووقع الاختيار على السد العالى .

ولقد جاء السد ليدشن عصر التخزين القرنى وليصبح مفتاح الاستراتيچية العظمى للرى فى مصر وليكون أول صرح من نوعه فى تاريخ الرى المصرى وأعلى بناء هندسى على النيل وليبدأ مرحلة جديدة تماما فى حضارة مصر المادية هى المرحلة البيوتكنية مثلما استعاد التقليد المستقل غير الاستعمارى الذى إفتتح به

عصر القناطر والخزانات فى مصر . فكما كانت القناطر الخيرية أول وآخر عمل هندسى على النيل يتم فى ظل مصر مستقلة وبخبرة غير بريطانية (فرنسية) ، فكذلك جاء السد العالى أول مشروع تخططه وتنفذه مصر المتحررة وبخبرة جديدة غير بريطانية (سوفييتية) ، وذلك بعد تاريخ استعمارى طويل احتكر مجال الرى وأعماله ومنشآته فى مصر تماما .

الموضــع

وكما فى حالة خزان أسوان ، بل أكثر ، كان الموقع الجنوبى الأقصى خارج المعمور شرطا أساسيا للسد العالى ، بل كان حتما أن يقع السد جنوب الخزان نفسه على الأقل . ووقوع كليهما ، على أية حال ، على الشلال ، بداية السهل الفيضى ، يعنى تلقائيا أنهما على خط التقسيم الجغرافى الطبيعى بين المعمور واللامعمور بما فيه كل المغزى وكل الكفاية . من هنا كانت النوبة ، الغارقة الآن جزئيا ، هى المسرح الطبيعى الجاهز والمستعد لتلقى السد ، وما قلناه عن الخزان فى هذا الصدد يقال عن السد ، وبقوة أكثر ، ولا داعى لتكراره ، والواقع أن السد ورث الموقع الجغرافى والإطار الطبيعى للخزان بكامله ، بما فى ذلك البحيرة الصناعية ، ثم زاد عليه أضعافا مضاعفة . وهما فى هذا يذكران بقصة قناطر محمد على والقناطر الخيرية على الترتيب ، مع حفظ النسب والفوارق الجذرية بالطبع .

كذلك فكما فى حالة الخزان ، تكرر نفس المواضع المقترحة للسد ، فيما عدا موضع السلسة بالطبع ، ليس فقط لتركيبه الصخرى الضعيف ولكن أيضا وقبلا لموقعه شمال الخزان ، وهكذا انحصر الاختيار بين موضع شلال أسوان وموضع باب الكلابشة ، والأخير يمتاز بضيق المجرى الخانقى ، مما قد يرشحه لأول وهلة للفوز ، غير أن به من العيوب ما يجعله غير صالح لبناء السد . أولها أساسا تباعد الإطار التلى على ضفتيه بحيث ينخفض مستوى جوانبه الصخرية بشدة إلى درجة يتحتم معها مد جناحى السد إلى نحو ٢٠ كم شرقا بغرب (!) . ثانيها فرط العمق وسرعة التيار ، مما يعنى صعوبة البناء وزيادة التكاليف . ثم هناك بعد ذلك كثرة الشقوق والفواصل ومظاهر الضعف فى صخور المنطقة ، فضلا عن عدم توافر خامات البناء اللازمة .

أما موضع الشلال ، جنوب الخزان بنحو ٧ كم ، فبعد طبقة رسوبية عمقها ٢٠٠ متر تبطن المجرى تحت قاع النهر مباشرة ، يبدأ الأساس الصخرى من الجرانيت ليطوى كل قطاع المنطقة طيا على شكل حرف U الافرنجى . ومن ثم فإن

شكل ٣٠ – بحيرة ناصر ومفيض توشكى . البحيرة متعددة المحاور ، أشبه بسهم مكسور أو بومضة البرق على الجملة ، وتمتطى نحو ثلاث درجات عرضية (٢١ – ٢٤) بإضافة برعم مفيض توشكى يقترب الشكل العام لبحيرة السد من حرف لا العربى أو y الافرنجى .

شكل ٣١ – قطاع طولى لأرض مصر وبحيرة ناصر . لاحظ كيف تحمل أرض مصر البحيرة على كتفيها ، وكيف يرسم كل منهما مثلثاً مسحوبا يناظر الآخر ويكاد يتساوى عمود ارتفاعه عند اسوان .

قطاع النهر ليس صلبا جدا فحسب ، ولكن أيضاً معتدل العمق والاتساع متناظر الكتفين فى سمترية مثالية للبناء . أضف إلى ذلك وفرة خامات البناء المطلوبة للسد فى الموضع : صخور الركام من جرانيت المحاجر والانفاق ، طين النواة الصماء من جزر النهر شمال خزان أسوان حيث يبدأ السهل الفيضى ، خاصة من جزيرة بهريف ، الطين الأسوانى لحقن التربة من محاجر الحجر الرملى أى الخراسان النوبى ، الرمال الكثبانية الناعمة من الضفة الغربية والخشنة من الضفة الشرقية ... الخ .

مائية السد

وإلى حد معين تحددت طاقة السد العالى المائية بشكل وطبيعة الموضع الطبوغرافية . فهو صالح للتخزين من قاعه على منسوب ٨٥ مترا حتى كنتور ١٨٠ مترا ، وبالتالى يتسع لنحو ١٣٠ - ٥ر١٥٧ مليار متر مكعب أى ثلاثة إلى أربعة أمثال سعة سد هوفر أو بولدر بالولايات المتحدة البالغة ٤٠ ملياراً ، وأكثر من أربعة أمثال سد جاريسون Garrison ثانى سد ترابى فى العالم . ورغم ضخامة هذا الحجم الفائقة فإنه يقل كثيراً عن السعة اللازمة والبالغة ٣٠٠ مليار إذا ما أريد توفير تصرف ثابت فى المستقبل يعادل متوسط تصرف النهر السنوى عند أسوان والبالغ ٩٢ مليارا (أو ٨٤ مليارا فى حسابات أخرى) .

كذلك فليست كل السعة الحالية متاحة للاستخدام . إذ هى تنقسم إلى ثلاثة آفاق أو طبقات مائية هى من أسفل إلى أعلى : السعة الميتة ، السعة الحية ، السعة الاحتياطية . فالأولى من القاع على منسوب ٨٥ مترا حتى منسوب ١٤٧ متراً بسمك ٦٢ مترا وقدرها ٣٠ ملياراً ، تخصص أو تخصم لاستيعاب رواسب طمى النيل المتراكمة عبر ٥٠٠ سنة مقدرة قادمة بمعدل ٩٠ مليون طن ، أو ٦٠ مليون متر مكعب كل سنة (مع ملاحظة أن هذه السعة لن «تموت» دفعة واحدة ، بل بالتدريج الوئيد جداً عبر هذه المدة السحيقة) . أما السعة الثانية فمن منسوب ١٤٧ حتى ١٧٥ متراً ، بسمك ٢٨ متراً ، وقدرتها ٧٠ - ٩٠ مليارا هى صافى رصيد التخزين (ينبغى أن يضاف إليها مرحليا وبتدريج تنازلى المخصوم السابق من كامل السعة الميتة) .

أما السعة الثالثة فمن منسوب ١٧٥ حتى ١٨٢ متراً ، بسمك ٧ أمتار ، وقدرتها ٣٠ - ٥ر٣٧ مليار ، وتمثل احتياطيا ضد أخطار الفيضانات وكذلك حساب فاقد التسرب والبخر . ويعد فاقد التسرب ثانويا للغاية بالقياس إلى فاقد البخر ، فالأول

منعدم أولا على منسوب ١٢٠ متراً ، ثم لا يزيد عن نصف مليار سنوياً على منسوب ١٥٠ متراً . أما البخر فيختلف بحسب الفصول ، فيتراوح بين ٦ر٣ ملليمتر من سطح الماء فى ديسمبر وبين ٨ر١٠ ملليمتر فى يونيو . وعلى هذا الأساس يصل متوسط فاقد البخر إلى ١٠ مليارات متر .

معنى هذا كله أن صافى السعة الفعالة والحقيقية هو ٧٠ مليارا كحد أدنى ، ٩٠ مليارا كحد أقصى ، يكفل تصرفاً سنوياً مضموناً نحو ٨٤ ملياراً ، أى ما لايزيد كثيراً على نصف السعة الإجمالية الشكلية أو الخام .

بنك الماء

واضح إذن من ناحية المائية أنه بدلا من «صهريج الماء» الذى كان خزان أسوان، فإن دور السد العالى هو دور «بنك الماء» ، «بنك مياه يتم الصرف منه بشيك موقع من مصر والسودان» كما أضاف البعض (١) . ها هنا واحد من أعظم «قصور الماء chateau d'eau » فى العالم كما يقول الفرنسيون ، أو قلعة كبرى من قلاع الماء المعلقة كما قد نقول . والسد إذ يستبدل بالتخزين السنوى التخزين القرنى ، فإن قطرة من مياه النيل لن تتبدد إلى البحر ، فيما خلا أوشال الصرف بالضرورة ، والتى لولاها لقلنا مجازا إن النيل سيتحول إلى نهر داخلى وإن مصر ستتحول من مصب حوض إلى حوض صرف .

وبهذا كله فإن السد العالى لا يرث فقط دور خزان أسوان ويحيله إلى المعاش بعد خدمة ٧٠ سنة كاملة، وإنما هو يلغى وظيفته الهيدرولوچية إلغاء - إلا من دوره كمولد للكهرباء وفيما عدا دور ثانوى كمنظم موضعى يساعد على إحكام ضبط تصريف وتوزيع الماء محلياً . ولولا ذلك لحوله إلى مجرد طريق - كوبرى وأثر عريق أو عتيق . باختصار ، يكاد السد يفعل بالخزان ، مع حفظ النسب والفوارق ، ما فعلت قناطر محمد على بالقناطر الخيرية . بل لقد ألغى السد وظيفة جبل الأولياء ، الظل البعيد والشقيق الأصغر لخزان أسوان على بعد أكثر من ١٣٩٠ كم أعلى النهر ، والذى أهدته مصر مؤخرا للشقيق الأصغر السودان بعد ٤٠ سنة من إنشائه وبعد أن أصبح مجرد عبء إدارى عليها ، وعلى أن تحتسب حصيلته المائية من حصة السودان العامة كما هو مفهوم .

---

(١) الاهرام ، ١٥/٨/١٩٨٠ ، ص ١٥ .

هندسة السد

من الناحية الهندسية ، أكثر من الناحية الهيدرولوچية ، لا وجه للمقارنة بالطبع بين السد والخزان نوعياً أو كمياً . فالسد العالي هو السد المطلق ، السد الكامل ، حرفياً وحرفياً ، بمعنى أنه حائط مصمت تماماً بلا فتحات أو عيون ، يعترض المجرى ويسده جميعاً . إنه «جبل صناعي عبر الوادي» (١) . ويتركب السد من ركام صخري من الجرانيت تتوسط قلبه من الداخل نواة صماء من الطين ترتبط بالقاع الصخري للنهر بواسطة ستارة رأسية قاطعة للمياه غير منفذة لها لأنها هي الأخرى من الطين أيضاً .

هذه الستارة الرأسية ، التي تمتد بعرض السد أو النهر نحو ثلثي كيلو متر والتي تمت بحقن التربة الرسوبية بالطين داخل غلاف أسمنتي صلب ، أشبه بهرم مسحوب جداً ولكنه مقلوب ، ارتفاعه أو عمقه نحو ٢٠٠ متر بعمق الطبقة الرسوبية نفسها بحيث تصل قمته أو رأسه إلى الطبقة الصخرية الغائرة وتستقر عليها . وبينما يدق عرض هذه القمة أو الرأس إلى بضعة أمتار فقط ، يصل العرض في أعلاه قرب السطح إلى نحو نصف كيلو متر . ويدعم جسم السد من الأمام فرشة صماء أفقية من الطمي كذلك، تحتها طبقة من الرمال الكثبانية المضغوطة أو المدموكة Compacted تستمر حتى قاع النهر . وبذلك كله تمثل الستارة الرأسية القاطعة والفرشة الأمامية الأفقية خطي دفاع مزدوج ضد ضغط الماء .

وعلى الجملة ، يبلغ حجم السد مثل حجم الهرم الأكبر ١٦ مرة . أما عرضه أو سمكه فيصل عند القاع إلى نحو الكيلو متر ، يدق عند القمة إلى ٤٠ متراً هي عرض الطريق العلوي . أما طوله بجناحيه الصحراويين فيمتد نحو ٥ر٣ كيلو متر ، منها نصف كيلو بين الضفتين نفسهما ، وأكثر من كيلو مترين للجناح الأيمن ، وأقل من الكيلو متر للأيسر . أما ارتفاعاً ، فحيث أن قاع النهر هنا هو ٨٥ متراً فوق سطح البحر ، وأقصى ارتفاع للسد هو ١١١ مترا ، فإن قمته تقع على منسوب ١٩٦ مترا . غير أن الحجز لا يكون بالطبع بكامل أو أقصى ارتفاع السد ، وإنما دونه بقليل ، إلى منسوب ١٨٢ متراً فوق سطح البحر كحد أعلى ، وبذلك يكون بعمق ٩٧ متراً كحد أقصى .

السد إذن هو كخزانة حديدية مغلقة أكثر منه خزاناً مفتوحاً . ومعنى هذا أنه

(١) مابرو ، ص ١٤٤ .

يغلق النهر تماماً ، وبالتالى كان لابد أن يعتمد على مجرى جديد مصنوع . هذا المجرى هو قناة التحويل المكشوف معظمها والتى تصل ما بين أمام السد وخلفه كلفة جانبية detour ، والتى حفرت فى صخور الضفة الشرقية الجرانيتية على امتداد الكنتورات المنخفضة بها ومستفيدة من أحد الأخوار الطبيعية فيها . والقناة عمقها ٨٠ متراً ، أما قطاعها فقد تحدد بالقدرة على تمرير أقصى تصرف ممكن خلف خزان أسوان أثناء الفيضان ، أى أن الحد الأقصى لتصريف خزان أسوان هو الذى حدد الحد الأدنى لتصريف السد العالى.

أما طول القناة فنحو ٢ كم ، يتوزع بين قناتين مكشوفتين : أمامية تمتد نحو ١ كم ، وخلفية تمتد نحو نصف كم ، يقع بينهما تحت جسم السد نفسه قطاع محفور فى الصخر يمتد نحو ثلث كم ، تخترقه ٦ أنفاق . وهذه الأنفاق تنتهى عند مخارجها بمولدين لكل ، أى بمجموع ١٢ توربيناً لتوليد الكهرباء بطاقة قصوى قدرها ١٠ مليارات كيلو ساعة سنوياً . وأخيراً يناظر قناة التحويل ومحطة الكهرباء على الضفة والضلوع الشرقية للسد ، المفيض والمستعمرة السكنية على الضفة الغربية . الأول لتصريف مياه السد إذا تجاوزت المنسوب الأقصى وهو ١٨٢ متراً ، والثانية لعمال الموقع والصيانة بعد البناء .

بعد البناء

ولقد بدأ بناء السد العالى ١٩٦٠ (وهى السنة نفسها التى تمت فيها كهربة خزان أسوان) ، واستغرق البناء أكثر من عقد كامل بحيث تم نهائيا فى ١٩٧٠ . ومنذ ذلك الحين أثبت السد سلامة بنائه الهندسى . فمثلا بلغت معدلات هبوطه (الترييح) ٣٩ سم فقط فى حين كان المقدر لها ٢٢٠ سم . كذلك لم يتجاوز التسرب الحد المقدر له وهو نحو نصف المليار سنوياً ، وذلك على عكس ما أشيع من أن مياه بحيرة ناصر تتسرب فى شقوق وفوالق حوضها الجانبية وتهدد بتناقص وتبدد مخزونها فى الصحراء المجاورة . والواقع أن رواسب البحيرة الكثيفة من الطمى كانت كفيلة تلقائيا بسد مثل هذه الشقوق والفوالق إن وجدت . بل قيل أيضاً إن التسرب مع البخر «سوف ينتهى بأن تجد مصر نفسها ولديها ماء أقل مما كانت تحصل عليه من قبل ، ولن تمتلىء البحيرة نفسها لهذا السبب» (١) .

---

(١) مقتبس فى : مصطفى محمود حافظ « السد العالى وبحيرة ناصر » مجلة الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية، عدد ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٩٨ .

ولا شك أن امتلاء البحيرة الآن بالكامل يغني عن تكذيب هذه النبوءة المغرضة .

على أن الأقمار الصناعية أشارت مؤخراً إلى تمدد مساحة المياه فى خور كلابشة عند الطرف الشمالي للبحيرة نتيجة لتسربها فى أحد الفوالق أو انكسارات القشرة هناك . وقيل إن هناك احتمالا لاستمرار تسرب المياه حتى تكون مجرى جديداً يسحب المياه من البحيرة ثم يدور بها حول السد ليصب فى النيل مباشرة . ولكن هذا القول نفى رسمياً .

أما عن ملء السد فقد تم كاملا إلى منسوب ١٧٥ متراً فى ١٩٧٥ ، أى بعد ٥ سنوات من تمام بنائه . وفى ١٩٧٧ وصل إلى منسوب ١٧٧ متراً ، مع ملاحظة أن البخر لم يتجاوز الحد المقرر له وهو ١٠ مليارات سنوياً . على أنه تقرر الإبقاء على منسوب ١٧٥ كحد أعلى للتشغيل لا تتجاوزه المياه إلا لتعود إليه فى أغسطس من كل عام . غير أن هذا استدعى فى بعض الأحيان إطلاق تصريف فى النهر أكبر مما تحتاج إليه الزراعة وهو حوالى ثلث مليون متر مكعب يومياً . فقد وصل التصريف أحياناً إلى ضعف هذا المعدل ، بل فى بعض الحالات إلى ثلاثة أمثاله أى قارب المليون . وهذا خطر شديد يهدد بتفاقم مشكلة النحر فى مجرى النهر بكل ما تعنى من تصديع لأجنابه ومنشآته . وسوف يتضاعف هذا الخطر أضعافاً فى حالة الفيضانات العالية جداً ، إذ لن يستوعبها السد وسيتحتم إطلاقها فى النهر نفسه . أما إذا تعاقبت سلسلة من تلك الفيضانات العالية ، فقد يتحول الأمر إلى كارثة تهدد جسم السد نفسه بالغرق أو مجرى النهر بالاجتياح أو بكليهما معاً .

مفيض توشكى

من هنا ، وكبديل أسرع وأرخص وأجدى من إقامة سلسلة من القناطر على مجرى النيل تكسر من حدة التيار وسرعة الماء ، ظهر مؤخراً مشروع مفيض توشكى الذى يقدر له أن يتم فى أوائل الثمانينيات . وهو بهذا يأتى كملحق أو مكمل للسد وكمصحح لأخطائه وأخطاره ، ومثله سوف يعيد تشكيل اللاندسكيب المحلى وجغرافية جنوب مصر ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يدرس معه . وإذا كانت فكرة السد نفسه ترجع إلى يونانى متمصر ، فإن فكرة المفيض مصرية بحتة تستفيد من طبوغرافية المنطقة وتعد من وحى جغرافيتها .

فالى الغرب من بحيرة ناصر بنحو ٤٥ كم ، جنوب السد بنحو ٢٥٠ كم ، وشمال الحدود بنحو ١٠٠ كم ، وعلى عروض ثنية كرسكو – الدر ، وفى منتصف المسافة تقريباً بين النيل والنهاية الجنوبية لمنخفض الواحات الخارجة ، يقع فى

الصحراء الغربية منخفض طبيعي بيضاوي محوره العام من الشمالي الشرقي إلى الجنوب الغربي . المنخفض كأنه منطقة انتقال بين منخفض وادى النيل ومنخفض الواحات الخارجة . وهناك رأى – جدلي بحت – يدعى أنه – كالواحات الخارجة نفسها – كان متصلا بالنيل في الماضي الجيولوجي أو التاريخي (؟) .

يتألف المنخفض ، الذى يستقر في جوف الهضبة ، من منخفضين أو حوضين داخليين ، أكبرهما ضعف الثاني مساحة . في المتوسط السائد ، يصل قاع المنخفض إلى منسوب ٨٠ متراً فوق سطح البحر ، أى قريبا من منسوب النيل عند السد بالتحديد . أما جملة مساحته فتبلغ ١٧ ألف كم . وبهذا الحجم تصل سعته المائية حتى كنتور ١٨٠ مترا فوق سطح البحر – أعلى منسوب لبحيرة ناصر تقريبا – إلى نحو ١٢٠ مليار متر مكعب ، منها ٨٣ ملياراً في الحوض الأكبر ، ٣٧ ملياراً في الحوض الأصغر .

ولما كانت أقصى نقطة في حافة المنخفض الشرقية لا تبعد عن مجرى النيل الرئيسي إلا ٤٥ كم ، كما لا تبعد عن أقصى نقطة في نهاية خور توشكى الغارق الآن كواحد من خلجان بحيرة ناصر إلا بنحو ٢٣ كم ، فإن من الممكن – وقد اختزل الخور نصف المسافة ونصف العملية – شق قناة صغيرة طولها ٢٢ كم فقط بين النهايتين الأخيرتين ليتحول المنخفض إلى مفيض ممتاز ، وقائي واحتياطي ، لفائض بحيرة ناصر ، يحول إليه كلما زاد عن منسوب التشغيل المقرر ١٧٥ متراً .

وقد تمت حتى الآن المرحلة الأولى من شق القناة التي تمتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي والتي يبلغ عرضها نحو نصف كيلو متر وعمقها ٨ أمتار وتصرفها ٢٥٠ مليون متر مكعب. وتجرى هذه القناة في معظمها على أرض رملية وخراسانية تعترضها بعض الكثبان الرملية . ولذا ستشجر جوانبها بغزارة كمصدات للرياح ولتثبيت التربة والرمال فضلا عن تلطيف الجو . كذلك سيتم سد الثغرات والفجوات والشقوق الطبيعية في جدران الحوض بعدة سدود ، خاصة الفتحات الواقعة في طرفه الشمالي الغربي ، حتى لا تطفو مياه بحيرة توشكى حين تصل إلى منسوب ١٥٠ – ١٧٠ متراً فتطغى على المنخفضات المجاورة لا سيما نهايات منخفض الخارجة فتضيع في الصحراء بدداً أو تغرق هذه المنخفضات . وسيكون من الممكن إعادة المياه من بحيرة توشكى إلى بحيرة ناصر حين الحاجة وإذا لزم الأمر . وبهذا لن يكون المفيض مجرد مصرف إحتياطي بل سيقدم مخزناً أى خزانا تكميليا .

وللمفيض فوائد إضافية بجانب زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات العالية .

أولاها ، وعلى الجانب المقابل تماماً ، زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات المنخفضة، إذ يمكن فى حالة مثل هذه الفيضانات رفع منسوب التخزين إلى ١٧٨ متراً بدلا من ١٧٥ ، مما يحقق إضافة مائية قدرها ١٧ مليار متر مكعب . الفائدة الثانية رفع كفاءة محطتي كهرباء السد العالى وخزان أسوان نتيجة لزيادة التصرفات مستقبلا فى فترة انخفاض المياه السنوية من نوفمبر إلى مارس . فائدة أخرى إمكانية زراعة شواطئ المفيض نفسه واستغلال ثروته السمكية . وأخيرا فإن من الممكن أن يؤدى المنخفض إلى تغذية طبقات المياه الجوفية فى الوادى الجديد ، بل ومن الممكن توصيل مياه النيل إلى هذا الوادى بقناة أخرى تخرج من بحيرة المفيض .

السد واللاندسكيب

بديهى أن يترك السد بعمق بصمته (البعض يقول وصمته!) على جغرافية النهر ومورفولوچية اللاندسكيب الطبيعى أكثر مما عرف النهر فى أى وقت مضى ، وربما أكثر مما عرف أى نهر آخر مماثل . بل إن البعض ليعده من هذه الزاوية بمثابة حدث على مستوى الأحداث الچيولوچية الكبرى نفسها التى تعرض لها وادى النيل فى العصور القديمة (١) فالسد جراحة جغرافية من أدق وأشق ما أجرى الإنسان على وجه الأرض ، فعلت بالنيل ما فعلت جراحة قناة السويس للعالم القديم . وليس يكفى قط أن نقول كما قال البعض T.V.A على النيل (إشارة إلى مشروع وادى التنسى فى الولايات المتحدة) . ولا تقتصر آثار هذه العملية الجراحية على موضع السد وحده بل هى تمتد لتشمل النهر على طول واديه حتى البحر .

ففى موضعه المحلى يعيد السد خلق اللاندسكيب الطبيعى ويعيد تشكيل الفيزيوغرافيا المحلية من أساسها ، ويشكل ميكروفيزيوغرافية جديدة بديلة . إنه يحول الجغرافيا الطبيعية هناك إلى جغرافيا تشكيلية : مجرى النهر يتغير (ليضيف هجرة جديدة صناعية إلى هجرة النهر الطبيعية لمجراه مرتين فى الماضى الچيولوچى القريب فى نفس هذا الموضع بالذات !) ، بحيرة صناعية كبرى تتخلق ، دلتا داخلية عليا غارقة تتكون ، وانقلاب حقيقى فى النظام النهرى والتصريف المائى وكذلك فى دورة التعرية والارساب .. الخ .. باختصار ، إنه يخلق شكلا رابعاً للمادة . وكما مع خزان أسوان ، نستطيع أن نفصل آثار السد الجغرافية فى ثلاثة: نظام النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران .

النظـــام النهـــرى

انقطاع الفيضان

فنظام النهر ، أكثر من أى وقت مضى ، قد تعدل ، ولا نقول انقلب ، تماماً فالى

(١) على فتحى « مصر السد العالى » ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٢ يونيو ١٩٨١ ، ص ٢٠ .

الأبد انفصل نظام النهر جنوب السد عنه شماله . ومن قبل ، في ظل خزان أسوان، كان كل ما حدث من تغيير هو انعكاس تصريف النهر ما بين شمال وجنوب الخزان، بمعنى أن العلاقة أصبحت عكسية بين تصريف النهر الطبيعى وتصريف الخزان . أما الآن فى ظل السد العالى فإن هناك انقطاعاً كاملا فى نظام وجريان وتصريف النهر عنده . فشمال السد ، لم يعد التصريف يرتفع وينخفض مع الفيضان والتحاريق كما فى الماضى ، واستبعدت القمتان العظمى والدنيا للمياه واستبدلتا بمتوسط منضبط شبه ثابت بين بين . ففى المتوسط أصبح منسوب النيل أعلى من منسوب التحاريق قبل السد بما يترواح بين ٢٠ ، ٥٠ سم . أى أن معدل تفاوت منسوب النهر قد ضغط وتقلص جداً . فعلى طول الوادى اختفت ذبذبات النهر الفصلية ودورة امتلائه وانتفاخه ثم هبوطه وتفريغه . فى القاهرة مثلا لا يكاد المرء يلاحظ على مدار السنة أى تغير محسوس فى منسوب النهر ، الذى أصبح أيضا تياراً هادئاً للغاية بصفة دائمة واختفت منه تماماً فورته الموسمية الهادرة .

وبصيغة مباشرة فإن السد ببساطة قد ألغى الفيضان . لم يعد ثمة الآن فيضان (وأصبح «وفاء النيل» مظهراً رمزياً فحسب بعد أن كان مظاهرة احتفالية ، أو قل مجرد مظاهرة احتفالية بعد أن كان ظاهرة جغرافية أو يكاد . والطريف هنا أن وفاء النيل لم يعد مجرد شكلية عابرة إلا بعد أن صار النيل فى حالة وفاء دائم !) . ومن الناحية الأخرى فلم تعد تحاريق كذلك (وانتهى بذلك أيضاً مفهوم كلمة «طفى الشراقى») . أدق - لهذا - من أن نقول لن يكون فيضان ، أن نقول إن النيل يعيش فى فيضان مستمر . بدل الفيضان الطبيعى الموسمى ، خلق السد فيضاناً اصطناعياً دائما . غير أن من الدقة أكثر أن نتذكرأن الفيضان الطبيعى بمعناه الحقيقى لا يزال يقع بمصر جنوب السد ، كما أننا لسنا بحاجة إلى أن نضيف سائر حوض النيل خارج مصر ، فالفيضان هناك هو هو كما كان دائماً .

الانقطاع الرأسى

إلى جانب هذا الانقطاع فى النظام النهرى على المستوى الأفقى ، هناك أيضا الانقطاع الرأسى . فقد انفصل منسوب النهر جنوب السد عنه شماله إلى الحد الذى يمكننا أن نتحدث معه عن طابقين من ماء النهر أى عن نهر ذى طابقين . فمقابل منسوب شمال السد كان يتأرجح تقليدياً حول ٨٥ متراً أثناء التحاريق ، ٩٥ متراً أثناء الفيضان ، يقف الماء الآن جنوبه عند مستواه الأقصى على منسوب ١٧٥ - ١٨٢ متراً ، أى الضعف على الأقل ، أو بفارق نحو ١٠٠ متر ، أى أن طول عمود الماء يعادل تقريباً عمود الأرض من تحته .

معنى هذا أن كل خزان السد أو بحيرته يقف برمته كالقلعة المائية الهائلة معلقة تماماً فوق أعلى مستوى النهر بالضبط ، تعلو أرض مصر الوادى جميعاً ، كأنما هو يحملها حملا على كتفيه بالتحديد ، قاعها يبدأ حيث تنتهى قمته ، والحاجز بينهما عمود رأسى جبار لا مثيل له فى عالم الهيدروستاتيكا . وبطبيعة الحال ، فإن هذا الفارق أو الانحدار الخارق فى مستوى الماء إنما هو جوهر طاقة السد الكهربائية الجبارة . غير أننا لا نجد هنا شلالا مرئياً تماماً ، بل هو شلال غير مرئى أو خفى تقريبياً ذلك الذى نجد ، مقنل وملجم داخل أنفاق السد الستة .

البحيرة الصناعية

بحيرة ناصر

أما عن البحيرة الصناعية ، بحيرة ناصر ، فهى لا ترث ولا تحتل بحيرة خزان أسوان إلا بقدر ما تختلف عنها كما وكيفاً . فهى ثانى أو ثالث بحيرة من نوعها على النيل ، ولكنها أول بحيرة صناعية فى العالم مساحة واتساعاً وطاقة . والبحيرة إذ ترتفع إلى كنتور ١٧٥ – ١٨٢ متراً تبتلع بحيرة خزان أسوان فى طياتها ابتلاعاً، قل كنواتها الداخلية الدفينة ، ولكنها تتجاوزها خارج كل حدود . فطولها يصل إلى ٥٠٠ كم ، أى مرة ونصف مرة طول بحيرة الخزان السابقة ، أو نحو نصف طول وادى النيل بالصعيد . من هذا الامتداد يقع ٣٥٠ كم فى حدود مصر ، ١٥٠ كم فى حدود السودان إلى قرب بلدة عكاشة أو عند شلال دال ، آخر نهايات الشلال الثالث . والبحيرة بذلك تغطى ٣ درجات عرضية كاملة من خط ٢٤ شمالا حيث يقف السد إلى خط ٢١ . وهذا أيضاً امتداد لا يفوقه بين البحيرات الصناعية سوى بحيرة خزان جبل الأولياء البالغة الضحالة والضآلة فى النيل الأبيض (٥٣٠كم) .

أما المساحة فتبلغ ٥٠٠٠ كم٢ ، أى قدر مساحة غرب الدلتا وزيادة (محافظة البحيرة ٤٦٢٤كم٢) ، أو نحو مساحة الواحات الخارجة (٥٥٠٠ كم٢) أو الداخلة وزيادة (٤٠٠٠كم٢) . وهى أيضاً مساحة قد لا تفوقها إلا مساحة خزان سد كاريبا على الزمبيزى . أما حجمها فهو الذى لا مثيل له فى العالم ، وهو يعادل حجم بحيرة خزان أسوان ٢٦ مرة ، التى تعدو بذلك بركة بالقياس .

متوسط عرض البحيرة الحسابى نحو ١٠ كم ، ولو أنه على منسوب ١٨٠ متراً يصل إلى ١٨ كم . غير أنه يتفاوت بشدة جغرافياً . فالبحيرة تختنق بوضوح عند ثنية كرسكو فى عنق دقيق (٥ كم) يكاد يحيلها إلى أنبوبين غليظين منتفخين

شمالا وجنوباً (٢٥ كم كحد أقصى) . والبحيرة حدودها ليست منتظمة بالطبع ، بل تتعرج بشدة مع تعرجات الكنتور وألسنة الأخوار والأودية الفارقة تحتها ، خاصة مناطق أودية العلاقى والكلابشة وتوشكى وأدندان . ونتيجة لهذا التعرج الشديد يصل طول شواطئ البحيرة إلى أبعــاد هائلة ، فهو يبلــغ على منــسوب ١٨٠ متراً ٨٨٦٠ كم (١) ، أى أكثر من ثلاث مرات ونصف مرة مجموع سواحل مصر كلها ، أو نحو كيلو متر وثلاثة أرباع الكيلو من شاطئ البحيرة نفسها لكل كيلو متر مربع واحد من مساحتها . (وفى رواية أخرى أن طول شواطئ البحيرة هو ٤٠٥٣ كم ، ولعله يشير إلى القطاع المصرى وحده ؟) وبهذه الشواطئ الفائقة التعرج تكاد الصورة ، مع الفروق الجذرية ، تذكر بخريطة السواحل الفيوردية أو ria الريا المشرشرة . وبطبيعة الحال فإن شاطئ البحيرة الشرقى المتاخم لمرتفعات الصحراء الشرقية الوعرة أكثر تعرجا وشرشرة من شاطئها الغربى المطل على هضبة الصحراء الغربية المتموجة باعتدال نسبياً .

على أن البحيرة بوجه عام طولية مثلثة الشكل ولكن بطريقة مسحوبة جداً ، تبلغ أقصى اتساعها وعمقها أمام السد مباشرة ثم تظل تضيق وتقل عمقاً نحو الجنوب، خاصة فى قطاعها السودانى ، حتى تدق وتتلاشى تماماً فى مجرى النهر العادى فى نهايتها . وأخيراً فإن محور البحيرة مركب أكثر مما هو بسيط ، شمالى شرقى – جنوبى غربى أكثر منه شمالياً – جنوبياً ، أقرب بفضل ثنية كرسكو – الدر إلى خط شرارة الكهرباء أو ومضة البرق المكسورة منه إلى الخط المستقيم . وعلى الجملة ، تنقسم البحيرة إلى ثلاثة أحواض متميزة . ولعل من مجموع أبعاد وأعماق وأشكال البحيرة هذه جاءت كناية البعض عنها (أو نكايتهم فيها!) «بأخدود السد العالى».

بحيرة توشكى

إلى هذا الشكل وتلك الأبعاد التى تميز بحيرة ناصر الكبرى ، ينبغى أن نضيف وليدها البحيرة الجانبية الإبنة بحيرة توشكى أو بحيرة ناصر الصغرى . بها ، أولا، سيتحول مجرى النيل إلى مجمع مائى هائل ذى شعبتين وبحيرتين أو إلى غصن ذى فرعين وبرعمين . وبذلك ، ثانيا، يتحول من محور أحادى منكسر إلى خط مركب أشبه بحرف لا العربى أو y الافرنجى . وبهذا ، ثالثاً ، تمتد وتتمدد حدود كل من وادى النيل وحوضه فى قفزة بعيدة لتتوسع مرة أخرى وأخيرة بفعل الإنسان .

(١) طاهر أبو الوفا ، مشروع السد العالى ، جـ ١ .

فهنا أيضاً ستتخلق بحيرة عذبة صناعية كبيرة فى قلب الصحراء ، مغلقة هى الأخرى من كل الجهات إلا واحدة هى قناة توشكى ، الحبل السرى أو العنق الدقيق الذى يربطها بالبحيرة الأم والنهر الأب . وكبحيرة ناصر ، وبالارتباط معها ، ستتذبذب بحيرة توشكى على الدوام منسوبا ومساحة ، إلا أنها ستتوقف على الفيضانات العالية وحدها . ولما كانت هذه عشوائية فى حدوثها كل بضع سنين أى غير دورية بصرامة ، فلن يكون للبحيرة حجم متوسط أو أقصى محدد أو معروف . ولكن المرجح أنها ستكون أكبر مسطحاً ، وبالتالى بخراً ، وبالتالى نسبة ملوحة بالتدريج . وكما بدأت مياه بحيرة ناصر تميل إلى التسرب كمياه جوفية غرباً ، فكذلك ستفعل بحيرة توشكى.

وبهذا الشكل وذلك الميكانيزم ، وفيما عدا الفروق الجذرية بالطبع ، يمكن أن نرى أن مشروع مفيض توشكى ، كبرعم للوادى غرب النهر وفى حضن الصحراء الغربية ، سوف يخلق منخفض فيوم أكبر فى أقصى جنوب مصر : قناة توشكى هى بحر يوسفه ، وعنقها هى فتحة لاهونه والهوارة ، وبحيرته هى قارونه ، وذلك حتى بالشكل الإهليلجى المميز على نفس المحور القاطع من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى مع المحور العرضى أيضاً للعنق الواصل بالوادى ، هذا فضلا عن علاقة أخذ ورد الماء التبادلية من وإلى النهر على غرار بحيرة موريس قديماً .... الخ. وسواء كان بحر يوسف من صنع الطبيعة والانسان ، فإن المنخفضين فى التحليل الأخير هما على السواء ثمرة زواج مياه النيل بمنخفضات الصحراء الغربية . ولكن لأن منخفض توشكى سيظل ميتاً خـارج دائرة العمران كما سنرى – وهذا هو الفارق الجذرى بينه وبين نظيره وسابقه الأصغر ولكن الحى إلى أقصى حد – فإنه يبقى أقرب مـن هـذه الزاوية إلى منخفض الريان بعد إذ تحول إلـى مصرف للفيوم . أو قل على الجملة إنه يجمع بين ملامح المنخفضين الأخيرين بدرجات متفاوتة .

البحيرة والمناخ

وقبل أن نبرح عملية الولادة البحيرية هذه ، البحيرة الأم ناصر والإبنة توشكى ، لنا أن نتساءل: أيمكن لهذه المسطحات المائية الفسيحة الجديدة أن تؤثر حالا أو مستقبلا على المناخ المحلى أو الموضعى للمنطقة المتاخمة أو المجاورة ؟ فى هذا قيل الكثير . أولا وقبل كل شئ البخر السنوى المقدر بنحو ١٠ – ٣٠ مليار متر مكعب من الماء ، والذى سيعدل حتما توزيع الرطوبة الجوية فوق البحيرة وحولها ، فيرفع درجة الرطوبة النسبية المحلية وسط منطقة تعد من أشد صحارى العالم جفافاً ، وربما ولد غمامة أو غلالة موضعية من السحب الخفيفة فوقها . ثانياً تلطف الرياح الشمالية السائدة أثناء مرورها فوق ذلك المسطح العر ى ، ثم هناك نسيم البر

والبحر (أو بالأصح البحيرة) الناجم ، وزيادة الندى محلياً .. الخ . ولعله لا مفر علمياً وعملياً من حدوث بعض هذه المؤثرات والظاهرات على المدى الطويل ، غير أنه لا يجوز المبالغة فى تقديرها قط كما فعل البعض ، فإن هى إلا تعديلات موضعية بحتة ، سطحية طفيفة وثانــوية عنــد ذلك ، لا ينتظر أن تقلب حتى الطقس فضلا عن المناخ المحلى .

من هذا الانتهاء ، لا شئ يبدو أغرب من ذلك الادعاء الذى صوبه نحو السد العالى بعض الخبراء العالميين فى المتيورولوجيا (من بينهم إسرائيليون) . فحواه أن بحيرة ناصر هى سبب التقلبات الجوية غير المألوفة التى شهدها العالم فى السنوات الأخيرة : الجفاف فى «الساحل» الافريقى ، فيضانات شبه القارة الهندية، تداخل الفصول فى أوروبا ، زيادة الأمطار فى أستراليا وأمريكا الجنوبية ، تعمق مناطق الضغط العالى وفوق شمال الأطلسى وبالتحديد الضغط الأيسلندى .. الخ . وبعبارة أخرى ، فإن بحيرة ناصر متهمة باحداث الاضطراب والفوضى الشاملة فى مناخ نصف الكرة الأرضية على الأقل ، ولا نقول كلها .

وواضح أن من العبث أن يؤخذ هذا العبث مأخذ الجد ، إذ لو صح لكان معناه أن السد العالى هو أكبر معجزة مناخية كوكبية فى التاريخ لا أكبرمعجزة هندسية فى العالم وحسب . (ولقد نرد – أو نتندر – بما قيل تهكما) من أن «الموضة» أصبحت تجريم السد العالى عن كل صغيرة وكبيرة تقع ، بما فى ذلك تأخر عملية سلق بيضة فى وعاء تحت «إيجلو» إسكيمو!) ولكن الرد العلمى – جدياً – هو ، أولاً، أن مقدار بخر البحيرة لا يعدو حسابياً قطرة فى محيط الرطوبة الجوية حول العالم . ثانياً ، أن مثل هذه الاضطرابات الجوية العالمية قديمة ، دورية ، وسابقة لبناء السد العالى . وأخيراً ، فكيف للسد هذه التأثيرات الكوكبية الجامحة وهو بلاتأثير محلى محسوس أو مذكور ؟

بحيرة دائمة

إذا عدنا الآن إلى بحيرة ناصر نستأنف المقارنة بينها وبين بحيرة خزان أسوان، فسنجد أنها كما تختلف كما وأبعاداً خارج كل حدود ، تختلف عنها كيفا ونوعاً اختلافاً جذرياً خارج كل مقارنة . فهى أولا بحيرة دائمة باقية ما بقى السد ، حيث كانت الأخرى فصلية مؤقتة . وهى بهذه الصفة تقترب فى معنى ما من طبيعة البحيرات النهرية الطبيعية : تعرف التيارات البحرية المحسوسة والمد والجزر والأمواج العنيفة ، بل وإلى حد بات يهدد شواطئها بالتآكل ، كما يمكن كمسطح مائى جسيم نسبياً أن تعدل المناخ المحلى أو المجهرى فى حدود حوضها .. الخ ..

ولكن لأن البحيرة دائمة ، وانحدارها طفيف للغاية لا يعدو ٥ سم على امتدادها البالغ ٥٠٠ كم، فإن مياهها راكدة إلى حد معين غير متجددة تماماً ، أو فلنقل إن دورة تجددها بطيئة للغاية . وهى بهذه الصفة تأخذ شيئاً من طبيعة البركة وإن تكن عظمى هائلة . وهذا يفسر احتمال تحولها إلى وسط أو وسيط إيكولوجى غنى ببؤرات التوالد لنقل أو تسرب بعض الأمراض المتوطنة فى الجنوب من السودان إلى مصر ، خاصة بعوضة الجامبيا الملارية التى كانت حدودها الصحراوية التقليدية تتفق مع حدود البحيرة الجنوبية حالياً .

وأهم من ذلك أن هناك بعض التغيرات الملاحظة فى تركيبها المائى والكيميائى وفى موادها العضوية وتكاثر الأحياء الدقيقة والحشائش المائية والألجا والبكتريا ، أى الجوانب الميكروبيولوچية وكبيئة هيدروبيلوچية عموماً . وتلك نتيجة حتمية لتخزين المياه عموماً ، وفى المناطق الحارة خصوصاً . وكل هذا بدوره يفسر تحول لون البحيرة إلى الأخضر ، وهو ما انعكس على النيل نفسه فى مصر فأصبح بحق «النيل الأخضر» طول العام . والطريف بعد هذا أن تلك التغيرات التدهورية التى حدثت فى نوعية مياه البحيرة تزداد طردياً مع العمق ، وذلك على غير المتوقع ، ولعله يرجع إلى أن الوادى الذى احتلته البحيرة كان فى السابق مليئاً بالمزروعات إلى حد أو آخر.

واتصالا بهذه النقطة ، ثمة حقيقة هامة أخرى وهى أن السحب من مياه البحيرة إنما يتم من طبقاتها السفلى قرب القاع أى حيث الأنفاق وقناة التحويل على مستواها ، وهذا على العكس مما يحدث فى البحيرات الطبيعية حيث تنساب المياه فى النهر من شرائحها العليا تلقائيا وأولا بأول .

غير أن أخطر ما فى أمر مياه البحيرة وتغيرها النوعى ظهور أنواع غريبة من الطحالب من طبيعتها خفض نفاذية المياه ، أى قابليتها للنفاذ والحركة فى التربة ، لا سيما منها الطينية بالطبــع، مما ينعكس مباشرة على الصرف فيعقد مشكلته ويضاعفها . غير أن النظرية الرسمية لا تنفى فقط أى علاقة بين نوعية مياه البحيرة وبين مشكلة صرف الأرض ، ولكنها جملة وإجمالا تذهب إلى أنه لا أثر للتخزين طويل المدى على تغير نوعية المياه ، كما تؤكد أنها متوازنة من حيث الملوحة والقلوية والعسر ، وأن مياه النيل صالحة لكل الأغراض والاستخدامات .

على أن البحيرة إذا كانت دائمة فإنها ليست ثابتة المنسوب بالطبع ، فهذا يتغير على مدار العام ، فيرتفع فى موسم «الفيضان» وتراكم مياهه بها ثم ينخفض فى موسم «التحاريق» ومع سحب المياه المستمر للرى شمالا . ويصل مدى هذه الذبذبة

السنوية إلى عدة أمتار تمثل طبقة أو أفقاً من الكنتورات تغمره المياه ثم تنحسر عنه فصلياً فتترك على سفوح أو منحدرات شواطئها تربة طينية خصبة مثلما كان النيل يفعل قديماً فى أراضى الحياض . فبين كنتورى ١٨٠، ١٧٥ متراً يصل الغمر إلى نحو ٦ شهور كل سنة ، وبين ١٧٥ ، ١٦٠ متراً يتراوح بين ٦ ، ٣ شهور .

بحيرة - دلتا

أما الاختلاف الجوهرى الثانى فهو رواسب الطمى ، فبينما كانت بحيرة الخزان لأنها متجددة كل عام ، بحيرة بلا طمى ، لا تحرم الوادى من إكسيره المخصب ، فإن بحيرة ناصر - بالتعريف والتصميم - خزانة طمى مثلما هى خزانة ماء . ولعل هذه للأسف هى أبرز وأخطر نقاط ضعف السد العالى ، فلأن السد مصمت مغلق تماماً ، فانه يحتجز كل حمولة النهر من الرواسب والطمى التى كانت تقدر عند وادى حلفا بنحو ١١٠ ملايين طن سنوياً (١٣٤ مليوناً فى التقدير الجارى) ، بحيث لم يعد يصل إلى القاهرة الآن سوى ٤ ملايين طن (أى نحو ٣٪ فقط) .

تلك الحمولة الهائلة تتوقف الآن عند السد لتترسب وتتراكم أمامه فى شكل دلتا، صناعية بطبيعة الحال ولكنها حقيقية تماماً ، دلتا داخلية بالتحديد ، عليا ومعلقة إلى ذلك ، وغارقة غير منظورة بعد ذلك . بل الأكثر أنها دلتا عكسية أو راجعة ، بمعنى أنها ككل لا تنمو وتتقدم كالدالات الطبيعة إلى الأمام ومن ناحية المنبع وتجاه المصب ، وإنما على العكس إلى الوراء ومن ناحية المصب وتجاه المنبع . على أن المياه إذا كانت تبدأ فى التراكم بها من الشمال إلى الجنوب ، فإن الطمى على العكس يبدأ فى الترسب من الجنوب إلى الشمال . ولقد كان المتوقع تخطيطياً أن يترسب الطمى أمام السد مباشرة أى فى نهاية البحيرة ، ولكن المفاجأة أنه تراكم فى بداياتها أو حوالى خط الحدود مع السودان . انقلاب تام فى اتجاه وطبيعة عملية الإرساب النهرى .

بل الأكثر كذلك أنها وإن لم تكن دلتا بكل هذه المعانى الخاصة ، فإنها بكل تلك المعانى نفسها يمكن - للغرابة والدهشة - أن تعد أيضا بمثابة امتداد واستكمال للسهل الفيضى الرسوبى للوادى ، إلا أنه اصطناعى غارق ، يضاف إليه عند نهايته الطبيعية التى تحددها أصلا نقطة الشلال والتى يقوم عليها السد فعلا بطبيعة الحال . وقد يبدو من التناقض الجغرافى إمكان اعتبار هذه الرواسب الحائرة أو المحيرة نوعاً من الدالات ومن السهول الفيضية فى آن واحد ، ولكن ذلك إنما يذهب ليؤكد الطبيعة الشاذة للوضع كله ، فهى ليست عملية من صنع الطبيعة ولكن من صنع الإنسان .

بل نكاد بعد هذا كله أن نضيف أيضاً وفى معنى خاص جداً : ودلتا «مضادة»

أيضا ! ذلك أن تخلفها هنا أمام السد إنما هو مسحوب من ، ومحسوب على ، الدلتا الحقيقية للنهر عند البحر المتوسط . لقد تكونت الدلتا ، الدلتا الحقيقية ، من طمي النيل عبر آلاف السنين . ومنذ بدأ الري الدائم وعصر القناطر والسدود أخذت العلاقة بين الإرساب النهري والتعرية البحرية عند الساحل تميل طفيفاً لصالح الأخيرة . والآن فإن السد إذ يحرم الوادي من الطمي تماماً ، يأتي ليحسم هذه العلاقة الأساسية بضربة واحدة وبصورة درامية ونهائية لصالح التعرية ولغير صالح الدلتا ، التي ستكف عن النمو نهائياً ، إن لم تبدأ حقا في التراجع والانكماش بفعل النحت والتعرية البحرية بالتدريج الوئيد ولكن الأكيد .

إلى أي مدى يمكن أن تتراجع الدلتا ، أي تتقلص وتقصر ، لا يمكن التحديد بالطبع ، والآراء تختلف . غير أن البعض يصل بالعملية إلى عروض المنصورة لأقل ، أي خط عرض ٣١ وخط كنتور ٦ أمتار ، بينما ذهب بعض الچيولوچيين – جداً أو هزلا لا ندري – إلى حد القول بأن القاهرة ستصبح يوماً ما «أجمل ميناء على ساحل البحر المتوسط» (١) – نعي للدلتا يعني ! ومهما يكن ، فكما يحذر البهي عيسوي «إن رأس البر ستختفي يوماً ما .. ستأكلها أمواج البحر بعد أن امتنع وصول الطمي إلى البحر المتوسط والذي كان يشكل حاجزاً طبيعياً بين أمواج البحر وبين الشواطئ المصرية ، وإذا لم نجد حلا يوقف زحف الأمواج فسوف يبتلع البحر رأس البر .. متى .. ربما خلال ربع قرن أو نصف قرن من الزمان .. وفي خلال نحو ١٠٠ سنة أو أكثر سوف تصل أمواج البحر المتوسط إلى دكرنس شمال المنصورة .. وربما لامست أعتاب المنصورة نفسها ! نفس الحال بالنسبة لمدينة رشيد التي ستتحول في المستقبل إلى مدينة مثل البندقية تسبح في المياه ..» (٢) .

التعرية النهرية

وعدا الدلتا ، فان لدخول الماء خلف السد رائقاً بلا رواسب آثاراً عميقة على التعرية النهرية على طول الوادي . وهذه هي مشكلة «النحر» بلغة هندسة الري . فبعكس المياه المحملة بالرواسب الطينية الثقيلة ، وهي التي أصلا كونت السهل الفيضي والدلتا ، للمياه الرائقة قدرة كاملة على النحت والتعرية لاسيما مع زيادة سرعة التيار وحجم المياه المتدفقة في النهر باطلاق تصرفات كبيرة . وبعبارة أخرى فإن المعادلة الهيدرولوچية الجديدة تعدلت إلى هذه الصيغة : كمية مياه النهر زادت، حمولة الطمي قلت بل انعدمت تماماً ، سرعة التيار زادت ، إذن قوة التعرية زادت..

---

(١) ذكره علي فتحي ، « مصر السد العالي » ، ص ٢٨ .

(٢) الأهرام ، ١٩٧١/١٠/٧ ، ص ٣ .

وباختصار أكثر : لا إرساب البتة ، وإنما تعرية مضاعفة .

تعرية تنازلية أو نازلة

النتيجة الطبيعية هي اختلال حالة التوازن والاستقرار الراهنة في النهر ، ومحاولته الوصول إلى حالة توازن واستقرار جديدة ، محورها الوصول إلى منحنى قاعدة جديد ، ومؤداها تخفيض انحداره ، ووسيلتها خفض قاعه ، وأداتها هي التعرية المجددة المتسارعة . ولو ترك النهر وشأنه فإنه سيحاول الوصول إلى حالة التوازن الجديدة هذه بثلاث طرق : إما نحر القاع أي التعرية الرأسية ، وإما تعديل أبعاده وعرضه أي التعرية الأفقية ، وإما إطالة المجرى نفسه بخلق تعرجات وانحناءات جديدة أو بتكبير الحالية أي الخروج جزئيا عن المجرى الحالي نفسه إلى مجرى جديد هنا وهناك . ولما كان من غير المسموح به طبعاً خروج النهر عن جسوره الحالية ، فإن الأمر يقتصر على العاملين الأولين ولكن مع مضاعفة مفعولهما للتعويض .

ولا تتم عملية التعرية هذه على مدى المجرى كله كقطاع واحد ، ولكن كقطاعات متعاقبة ، تتحدد عادة ومن الناحية العملية بالقناطر القائمة فعلا على امتداده كعقبات صناعية ولكنها فعالة. وفي كل قطاع أو حبس تصل التعرية إلى حدها الأقصى في أعلاه أي خلف القناطر الأولى ، ثم تقل بالتدريج شمالا وأسفل القطاع في اتجاه القناطر التالية ، وهكذا . وأخيراً فإن سرعة التعرية ومداها تتفاوت بين هذه القطاعات والأحباس ، فتصل هي الأخرى إلى حدها الأقصى في القطاعات العليا وتقل تدريجياً في القطاعات السفلى .

فالقطاع من النهر الواقع جنوب خزان أسوان مباشرة ، أي ما بين السد نفسه والخزان ، قد لا يتأثر مباشرة نظراً لتكوينه الصخري . أما شمال ذلك فلسوف تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع مستوى الارتفاع ، فتكون على أشدها في الأحباس العليا من الوادي وتقل بالتدريج كلما اتجهنا شمالا . وبذلك تبدأ أولا في الحبس الأول من أحباس النهر بنحر قاعه وجوانبه إلى أن تتشبع بحمولة كافية من الرواسب وبالتالي يقل الانحدار والسرعة وتصل بذلك إلى التوازن الجديد، فتتوقف هناك لتنتقل إلى الحبس التالي شمالا ، وهكذا .

وقد وصل مجموع النحر الفعلي حتى الآن إلى ٤٥ سم عند الجعافرة قرب خزان أسوان ، ٣٨ سم خلف قناطر إسنا ، ٣١ سم خلف قناطر نجع حمادي ، ٧,٤ سم خلف قناطر أسيوط . وبينما قدر معدل النحر السنوي عموما بنحو ٢سم، أخذ يقل في السنوات الأخيرة بعد ضبط واستقرار تصرف المياه حتى أصبح

يتراوح بين ٣ ، ٦ ملليمتر في السنة . وخلال العشرين سنة القادمة ، قل حتى سنة ٢٠٠٠ ، يقدر النحر المتوقع بحوالى ١ - ١,٥ متر بين اسوان وأسيوط . أما على المدى البعيد فإن التقديرات الفنية تشير إلى أن النحر يزداد حده الأقصى طردياً كلما اتجهنا شمالا ، ولكن توقيت هذه الذروة يتأخر إلى تاريخ أبعد ، كما يوضح هذا الجدول:

الموضع	الحد الأقصى للنحر بالمتر	بعد كم سنة
خلف خزان أسوان	٣,٥	١٢٠
خلف قناطر إسنا	٢,٥	٣٠٠٠
خلف قناطر نجع حمادى	٤,٠	٤٨٠
خلف قناطر أسيوط	٨,٠	٧٠٠

انقلاب التعرية والإرساب

ما معنى هذا جيومورفولوجيا ؟ معناه انقلاب تام فى عملية التعرية والإرساب النهرى . فبعد أن كان النهر ابتداء من الشلال حتى البحر يمثل قطاع إرساب ag-gradation ، يرفع مجراه باستمرار برواسب القاع ويعلى شاطئيه بالرواسب الجانبية ، فإنه يدخل الآن فى مرحلة عكسية من تجديد الشباب ليصبح قطاع تعرية degradation ، يعمق مجراه بالنحت الرأسى ويوسعه على حساب شطوطه بالنحت الأفقى .

والطريف أن هذا كله يأتى على عكس ما يحدث فى القطاع الشمالى من النيل النوبى جنوب السد ابتداء من الشلال الأول حتى الثانى أو الثالث . فبعد أن كان هذا القطاع قطاع تعرية نهرية بالضرورة ، بل وقطاع النشاط النهرى الأول فى حوض النيل جميعاً - إنه قطاع الشلالات والجنادل - فقد شبابه فجأة ودخل مرحلة شيخوخة مبكرة اصطناعية وأخذ يتحول تحت غطاء بحيرة ناصر إلى قطاع إرساب كثيف سميك .

خلاصة التطور إذن هى كالآتى : قبل السد كان وضعاً شاذا بما فيه الكفاية أن يكون القطاع دون الأوسط من النهر فى النوبة قطاعاً يمتاز بالحداثة والشباب لابالنضج والاتزان ، ولكنه الآن بعد السد ارتد من الحداثة إلى الشيخوخة المبكرة السابقة لأوانها فأصبح أكثر شذوذاً عن ذى قبل ، غير أن الأكثر شذوذاً بالتأكيد هو المصب الأدنى فى مصر حيث انتكس فجأة من مرحلة النضج والاستقرار إلى

مرحلة الشباب الزائف والحداثة المصطنعة . انقلاب كامل فى قواعد فيزيوغرافية النهر وانعكاس لتتابع قوانين التعرية والارساب ، والنتيجة النهائية أننا الآن ولأول مرة بإزاء «فيزيوغرافية مقلوبة "inverted physiography" من أكثر من زاوية .

التعرية الرأسية

تفصيلا ، علينا إذن أن نميز تماماً بين قطاعى النهر شمال السد وجنوبه . فاذا ما بدأنا بالقطاع الشمالى ، فإن السؤال الأول هو : كيف بالضبط ، وبأى ميكانيزم، يعمق النهر مجراه رأسيا ويوسعه أفقياً ؟ مما لا شك فيه أن الأول يبدأ بكسح وجرف «حمولة القاع» أولا أى رواسب قاع النهر المفككة التراكمية السابقة ، ثم بعد أن يفرغ منها يهبط إلى قشرة القاع الأكثر تماسكاً، ثم إلى صلب القاع نفسه ، وهكذا .

هذا النحر أو التعرية يتم الآن ، فضلا عن ذلك ، موزعا بقدر من التكافؤ والتجانس فى الحدة والقوة على مدى قطاع النهر العرضى كله دون فروق محسوسة بين وسط المجرى وجانبيه . فلأن مياه النهر الآن رائقة بلا طمى ، فلافروق هامة بين «حارات» أو شرائح التيار ، على خلاف ما كان الأمر سابقا حين كانت المياه محملة بالطمى وبالتالى كانت سرعة التيار وقدرة الحمل ومن ثم قوة وكمية الارساب والتعرية تختلف بين هذه الشرائح الثلاث من المجرى .

معنى هذا أن سطح قاع المجرى سيصبح بالتدريج أكثر استواء وأفقية ، بينما ستصبح جوانبه أكثر رأسية وعمودية . وفى النتيجة فإن قطاع قاع مجرى النهر سيتحول تدريجياً من شكل أقرب إلى حرف V شديد الانفتاح إلى شئ أقرب إلى حرف U بالغ الاتساع ، أو قل إلى حد ما ومع الفارق طبعاً من قطاع وادى النهر العادى إلى قطاع وادى النهر الجليدى التقليدى .

التعرية الأفقية

وهذا عن ميكانيزم ونتائج النحت الرأسى ، فماذا عن الأفقى ؟ من البديهى أن أولى ضحايا التعرية الجانبية إنما هى الثنيات النهرية المحدبة الناتئة بالطبع ، فإنها بحكم بروزها مع ضآلة جرمها بالنسبة إلى جسم البر الأساسى نفسه تمسى وهى أشد ما يتلقى لطمات معاول المياه وأكثر ما يتعرض للقرض والتفتيت والكسح . إنها مناطق ونقط الضعف فى أجناب الشاطئين . ولقد تؤجل التكسيات الصناعية الحجرية العملية بعض الوقت وتبطئ من معدلها ، ولكنها محكوم عليها بالانكماش والتراجع التدريجى ، التراجع إلى أين ؟ – بالدقة إلى خط الثنيات

المقعرة التي تظل في حمي من التعرية الجانبية نسبياً وإلى حين . والأمر في هذا يشبه ما كان يحدث قديماً في الفيضان الكاسح من تآكل وإزالة لبعض الثنيات المحدبة ، إلا أنه الآن لا ينقلها إلى موضع آخر على شكل طرح وثنية محدبة جديدة وإنما هو يبددها إلى الأبد .

معنى هذا على الفور تلاشي كلتا الثنيات المحدبة والمقعرة على السواء أولا ، ثم استقامة أو تقويم المجرى ككل ثانياً straightened out بحيث يصبح خطياً مباشــراً أكثر وأقــل تعرجاً أو بلا تعرجات ، ثم توسيع عرض المجرى كله ثالثاً وأخيراً . وهذه النتائج نفسها تساهم بدورها في تسارع وتزايد عملية التعرية كلها، بحيث يزداد الشاطئان على المدى الطويل استقامة وصقلا وفي الوقت نفسه تراجعاً وتباعداً بينما يزداد المجرى نفسه اتساعاً . وهذا وذاك جميعاً يؤدي إلى توكيد فعل التعرية الرأسية من تحويل قطاع النهر المطرد إلى شكل حرف U ، فقط مع زيادة انفتاحه أكثر وأكثر .

الجزر النهرية

في الجزر النهرية ، أخيراً ، يجتمع معا كلا نوعي التعرية ، الرأسية والأفقية . فحكم الجزر في هذا حكم اثنتين من الثنيات المحدبة الشاطئية المتقابلة ضمتا معاً بعد أن نقلتا من جانبي النهر إلى وسطه . ولذا فمصيرها محتوم مرتين : التآكل والتقلص السريع من كل الجوانب مع خلخلة قواعدها تحت الماء بالتدريج . وبهذا ستتضاء ل مساحة الجزر الكبيرة ، أما الصغيرة فيمكن على المدى البعيد أن تختفي كلية . وفي المحصلة فإن عدد الجزر النهرية هو منطقياً إلى تناقص حتمي. الغريب ، مع ذلك ، أن العكس هو الذي حدث . فلقد سجلت زيادة كبيرة في عدد الجزر بالنيل مع ظهور أسراب عديدة منها بعد السد العالي .

تفسير ذلك ومصدره هو عائد مفتتات عملية التعرية المستحدثة بنوعيها . فحصيلة نحر المياه لقاع النهر المجروف ولجزره المهيلة ، وإن انتهى جزء منها في النهاية إلى البحر عند المصاب ، يظل جزء منها معلقا في مياه النهر يتقاذفه التيار العاتي عشوائياً إلى أن يلقي به حين وحيث يتراخى أو يتطامن على شكل جزر عديدة مبعثرة هنا وهناك ، جزر صغيرة سطحية واهية مضطربة قابلة لإعادة التعرية والترسيب من جديد في أي وقت وفي أي مكان ، جزر بلا جذور كما قد نقول . ومعنى هذا في الحقيقة أن السد يستبدل بالجزر القديمة الكبيرة المستقرة الوثيقة الثابتة المتنامية ، جزراً أكثر ولكنها أصغر وأضعف وأقل استقراراً وقابلة للتقلص كما هي للنمو في الوقت نفسه . لقد أصبحت الجزر كما سبق أن قلنا غذاء

النهر بعد أن كانت كساءه ، فوضى جزرية ضاربة الأطناب – ولو إلى حين .

بكل هذه التغيرات مجتمعة ، فإن المحصلة الصافية للتعرية النهرية الجديدة بنوعيها هى أن قطاع النهر يزداد ويتوسع رأسياً وأفقياً ، عمقاً وعرضاً ، وذلك بالطبع على حساب أرض الوادى الذى على العكس يضيق ويتناقص اتساعه على الجانبين بالتآكل والتهدل . بعبارة أخرى مساحة الماء تزيد ، بينما تنقص مساحة اليابس أى الأرض . وبصيغة جغرافية أكثر ، هناك معادلة جديدة بين المجرى Thalweg والسهل الفيضى flood-plain : الأول يقرض – ولا نقول يقترض – من الثانى ، وهذا يتسع على حساب الآخر الذى يتجه إلى الانكماش . فى الوقت نفسه فإن مجرى النهر ، إذ يزداد استقامة ومباشرة باختزال تعرجاته الموضعية ، يتجه طوله إلى قدر من القصر نظريا ، كما يقترب شكله العام أكثر وأكثر من حرف Y الخطى المنتظم .

الدلتا والصعيد

هذه التغيرات الأساسية تسرى بطبيعة الحال على النهر بكل مجراه ابتداء من السد نفسه حتى البحر المتوسط . إلا أن هناك بالضرورة فروقاً إقليمية ثانوية بين قطاعاته وأحباسه المختلفة . فعملية التعرية النهرية أشد وأقوى فى الأحباس العليا وتتلطف وتتطامن نوعاً كلما هبطت إلى الأحباس الدنيا . فالصعيد فى هذا كله – التعميق والتوسيع والتقويم وتلاشى التعرجات وتكاثر وفوضى الجزر – الصعيد أبعد مدى وأشد تغيرا واضطراباً من الدلتا ، وبالمثل الصعيد الأعلى أبعد مدى من الأسفل ، والدلتا العليا من السفلى .. الخ

غير أن الفارق الأكبر على المستوى الإقليمى بين الصعيد والدلتا يكمن فى نسبة كل من التعرية الرأسية والأفقية . ففى الدلتا ، حيث كان فرع دمياط فرع إرساء وإطماء ورشيد فرع تعرية ونحر تقليديا ، سيتحول الأول إلى التعرية بالطبع ، وبهذا ربما تقارب الفرعان فى النهاية فى هذا الصدد . وإذا أزيلت أو أختزلت تعرجات فرع دمياط بهذه التعرية المزادة ، فربما كذلك قصر طوله بعض الشئ وقارب فى ذلك طول فرع رشيد نوعاً . أى قد يتجه فرعا الدلتا إلى قدر من التقارب والتشابه سواء فى التعرية والتعرج أو فى الاستقامة والطول .

أما فى الصعيد أى الوادى ، حيث التعرية الرأسية أشد ، فإن خفض قاع المجرى إلى عمق أدنى لهو بمثابة ترك النهر لمجراه القديم إلى مجرى على منسوب أوطأ ، وبالتالى بمثابة دورة تعميق للمجرى تترك شواطئه القديمة إلى سلمة جديدة أقل ارتفاعاً ، ومن ثم تبدو عملياً كعملية تكوين لمدرج نهرى أو شبه مدرج جديد

اصطناعى يضاف إلى سلسلة المدرجات النهرية التاريخية أو قبل التاريخية الطبيعية ، مدرج «جنينى» بالطبع لا يعدو بضعة سنتيمترات ارتفاعاً أو عرضاً ، لايقاس بالمدرجات الحقيقية ولكنه نظريا وبصرامة لا يختلف عنها من حيث المبدأ .

الأودية الصحرواية

ليس هذا فحسب ، ليس الوادى وحده فى الصعيد هو الذى ستعتريه مظاهر تجديد الشباب الاصطناعى ، وإنما معه كذلك «أودية الوادى» ، أعنى أودية الصحراء الشرقية . فنيل الوادى هو نظرياً مستوى قاعدة هذه الأودية الجافة ، وانخفاض هذا المستوى نتيجة تعميق مجرى النهر كفيل بأن ينعكس عليها هى الأخرى بتجديد الشباب والنشاط بالضرورة . حقا إنها لأودية جافة بلا مياه جارية، سيولها الجارفة العارضة لا تشكل حلقة منتظمة دائمة مع مياه النهر ، بحيث لايعدو هذا أن يكون مستوى قاعدة لها إلا نظرياً «ومع إيقاف التنفيذ» .

ومع ذلك فمن الوجهة النظرية الصارمة ينبغى لهذه الأودية أن تحاول إعادة توازن مصابها مع وادى النهر بمزيد من النحت والتعرية الرأسية وصولا إلى منسوبه الأخفض الجديد ، وإلا لصبت فيه بشلال ميكروسكوبى أو شبه شلال . ولكن يبقى فى النهاية من الوجهة العملية أن هذا الأثر كله سوف يكون محدوداً إلى أقصى حد ، بل تقريباً إلى حد الغياب وإيقاف التنفيذ .

جنوب السد

تلك فى مجملها صورة تغير التعرية والارساب فى قطاع النهر شمال السد . أما فى جنوبه فإن الصورة مقلوبة معكوسة بجميع جوانبها وعناصرها بنداً بنداً . فمن ناحية بينما تتكاثر الجزر الجديدة شمال السد ، إذا بالشلال الثانى برمته وبكل جزره العديدة فضلا عن معظم الشلال الأول تغرق وتختفى إلى الأبد ، لتصبح الشلالات الستة الشهيرة خمسة فقط أو بالدقة أربعة ونصفاً ، على الأقل بالمعنى المرئى . بل إن نشأة بحيرة ناصر نفسها ودلتاها الغاطسة ، ومن بعدها برعمها الجانبى بحيرة توشكى ، ليست إلا المقـابل الفيزيوغرافى لما يتهدد دلتا النيل من تآكل فى سواحلها وخطر ابتلاع البحر المتوسط لبحيراتها واندماجها فيه كما يتنبأ البعض . وحتى تكتمل المفارقة إلى ذروتها ، فعلى حين يضاف مدرج أو شبه مدرج اصطناعى جديد شمال السد ، إذا بكل المدرجات النهرية الطبيعية التـاريخية

جنــوبه تغــرق تحت البحيرة فيما عدا أعلاها وحده (مدرج ٩٠ متراً) . (١) .

أخيراً وليس آخرا هناك تغير وضع الأودية الصحراوية . فعلى حين يتجدد شباب الأودية المنتهية إلى النهر فى القطاع الشمالى تماما كقطاع النهر نفسه فإن الأودية المنتهية الى قطاع بحيرة ناصر ستفقد شبابها مثله وترتد إلى الشيخوخة المبكرة . وبهذا ستختلف مصاير أو وضعيات أودية الصحراء الشرقية الشمالية عن الجنوبية لأول مرة ، مثلما ستختلف طبائع أو أوضاع شمال الوادى عن جنوبه .

فأولا ، مع ارتفاع منسوب البحيرة إلى حد قد يبلغ نحو ١٠٠ متر فوق منسوب النهر القديم ، غرقت وستغرق كل الأودية والأخوار الصغيرة بكاملها تحت مياه البحيرة ، بينما ستغرق القطاعات الدنيا من الأودية الكبيرة كالعلاقى بحد أقصى قد يبلغ ٢٥ كم . الأودية الصغيرة ، يعنى ، ستصبح أودية مدفونة ، والكبيرة مبتورة truncated .

ثم إن منسوب البحيرة الجديدة هو الآن خط مستوى القاعدة الجديد بالنسبة إلى هذه الأودية . فأما وقد ارتفع هذا بذلك القدر الكبير ، فقد فقدت الأودية فجأة شبابها وحداثتها وقدرتها على الحمل والنحت ، وستلقى جزءاً من حمولتها السيلية فى قطاعاتها الدنيا الجديدة قبل أن تصب الجزء الباقى فى بحيرة ناصر . إنه «الإرساب التراجعى» كما قد نسميه . ومعنى هذا أن قطاعات الأودية التحاتية الثلاثة القديمة تنتقل إلى أعلى لتحل واحداً محل الآخر على التوالى . فما كان القطاع الأدنى الارسابى ينتقل الآن إلى القطاع الأوسط الناضج ، وهذا بدوره ينتقل إلى القطاع الأعلى النشط ، بينما يضمر هذا الأخير ويتضاءل .

نمط العمران

يبقى أخيراً من نتائج السد العالى الموضعية موضوع نمط العمران . الأثر السلبى على العمران الذى بدأه خزان أسوان أتمه الآن السد كاملا . الفارق الأساسى أن الأول جاء بالنقط ، والثانى بالضربة القاضية إن جاز التشبيه . ومع ذلك فإن هناك احتمالا للعكس تماماً ، بمعنى إمكان إعادة إحيائه جذرياً . ولا تناقض فى هذا ولا غرابة ، فالواقع أن أثر السد العالى إذا كان انقلابيا أو انعكاسياً فى بعض جوانبه الطبيعية والفيزيوغرافية فإنه أتى مذبذباً ambivalent ما بين المدى القريب والمدى البعيد فى بعض جوانبه البشرية والعمرانية ، خاصة فى منطقة النوبة. ففى هذه المنطقة نجد أن السد بعد أن نقل السكان وهجرهم منها

(1) Hassan Awad, "Le Sadd El- Ali.,B.S.G.E 1957, P. 8-10 .

على المدى القريب ، سيعيدهم إليها ويعيد توطينهم بها على المدى البعيد . كذلك فإنه بعد أن أنهى زراعة الحياض في مصر ، سيبعثها من جديد في النوبة .

الهجرة الأخيرة

فأما عن هجرة النوبيين فلقد أغرقت بحيرة ناصر حوض النوبة بأسره وحتى سقفه ، أفقياً يعني ورأسياً ، ولم يعد هناك مجال هذه المرة لحركة الهجرة الصاعدة إلى كنتورات أعلى . فكان الإخلاء البشرى تفريغاً تاما ، تحولت به المنطقة إلى اللامعمور الكامل ، وتحتم تهجير السكان جسمياً إلى أرض جديدة فى الشمال ، هى امتداد كوم أمبو حيث زرعت «النوبة الجديدة» .

وقد انتظمت عملية التهجيرالمخططة هذه ، والتى كانت أشبه بحملة سلمية منظمة ، نحو ٤٨ ألف نسمة . وروعى فى توطينهم أن يكون الوطن الجديد نسخة مشابهة بقدر الإمكان للوطن القديم ، فهذا أدعى إلى تخفيف الشعور بالغربة وأضمن للتجانس وللاستقرار والسلام الاجتماعي . فسكان كل قرية قديمة نقلوا معاً إلى قرية جديدة تحمل أيضا نفس الإسم السابق ، والترتيب الإقليمى فى ثلاثية الكنوز – العرب – الفديجة من الشمال إلى الجنوب يتكرر فى توزيع مناطق النوبة الجديدة .. الخ (١) .

وتمتد النوبة الجديدة على شكل قوس هلالي يقع فى أقصى شرق حوض كوم أمبو بأراضيه المستصلحة حديثاً ، طوله ٦٠كم وعرضه ٣ كم . أما العمران فيتألف من ٧٥ قرية من طبقات متدرجة الأحجام ، ٣ مدن خدمات كل واحدة فى منطقتها الإثنولوچية المنفصلة ، تتوجها العاصمة المشتركة مدينة نصر المركزية الموقع (٢) .

وهاهنا يتضح الفارق الأساسي بين هجرة خزان أسوان وهجرة السد العالى . فأولا ، وعلى المستوى الوطني – الإقليمي ، اقتصرت آثار الخزان على مصر وحدها دون السودان ، وذلك طبيعياً وبشرياً ، بحيرة وهجرة . أما السد فقد شملت آثاره كلا البلدين . وكان تأثر السودان بهذا الشكل جديداً ولأول مرة ، بينما خبرته مصر من قبل مرات .

ثانيا ، اقتصر فعل الخزان التهجيرى على بضع عشرات من الآلاف من النوبيين فى مصر ، كما لم يكن إغراق الأراضى كلياً أو دائماً . أما السد فقد أغرق كل أو

---

(١) أجية يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٤ – ٦٨ .

(2) Beddis, op. cit., P. 78-80 .

معظم النوبتين السفلى والعليا ، المصرية والسودانية ، إغراقاً تاماً ودائماً . وبالمثل جاء تفريغ السكان إخلاء تاماً . وقد انتظم التهجير نحو ١٠٠ ألف نسمة ، نصفهم على كل جانب ، والجانب السودانى لأول مرة .

ثالثا ، كان تحرك المهجرين بفعل الخزان محلياً نوعاً ما فى معظمه ، وفى دائرة ضيقة المدى نسبياً . أما السد فقد نقلهم بعيداً بضع مئات من الكيلو مترات ، وذلك أيضا إلى بيئة جغرافية مختلفة كثيراً أو قليلا عن بيئتهم القديمة . على أن رحلة النوبيين المصريين إلى كوم أمبو أقصر وأقرب من رحلة النوبيين السودانيين إلى خشم القربة على العبارة حيث كان تغير البيئة الطبيعية والبشرية أشد أيضا مما جاء على الجانب المصرى (١) .

رابعاً ، هذه الهجرة المركزية الطاردة Centrifujal مزقت شريط النوبة الطويل الدقيق وفصلت النوبتين المصرية والسودانية لأول ولآخر مرة بفاصل أرضى عميق لا يقل عن ١٢٠٠ كم (المسافة الخطية بين كوم أمبو وخشم القربة) . وكما خلق هذا فجوة عمرانية مترامية بين مصر والسودان ، فقد أنهى وحدة النوبة الجغرافية والتاريخية ، البشرية والاجتماعية ، وأصبح هناك بدل النوبة الواحدة نوبتان منفصلتان تماماً تخضع كل منهما لمحيط ومؤثرات حضارية ومادية مختلفة .

خامساً ، ورغم تلك الحركة الطاردة المركزية ، وعلى عكس ما فعل خزان أسوان فى الماضى، أدى تهجير السد إلى تكثيف السكان بعد تخلخلهم المفرط على كلا الجانبين . فقد ضغط كثافة السكان المبعثرة على مئات الكيلو مترات سابقاً فى نواتين محدودتى المساحة نسبياً وفى حدود أقطار تقاس بعشرات الكيلو مترات فقط . لقد تحولت الكثافة النوبية فى الحالين من نمط الشريط الخطى أو نمط برادة الحديد على قضيب ممغنط إلى نمط نووى ملموم مضغوط مكثف نسبياً .

سادساً ، وأخيراً وليس آخراً ، فعلى حين كانت هجرة الخزان حركة رأسية محلية صاعدة إلى أعلى أى تتبع خطوط الكنتور ، كانت هجرة السد أفقية إقليمية هابطة إلى أسفل أى تتبع خطوط العرض ، ولو أنها اتخذت فى السودان وضعاً عكسياً من عروض أعلى إلى عروض سفلى.

احتمالات العودة وإمكانياتها

على أنه اتضح بعد ذلك كله أن عودة العمران والنوبيين إلى النوبة القديمة غير مستبعدة ، بل هى مسألة وقت فقط . فمن قبل ، وفى المحل الأول ، فاذا كانت

(1) Ibid .

النوبة قد خسرت آخر مدرجاتها الزراعية المعلقة ، فقد كسبت مصايد أسماك البحيرة التى أصبحت تناظر وتنافس مصايد بحيرات الشمال ، هذه هى المصايد العليا والداخلية وهذه السفلى والساحلية . وقد اجتذبت مصايد البحيرة مستعمرة صيادين بكاملها من شمال السد من الصعيد الأقصى ، خاصة قنا وسوهاج ، كانت بمثابة موجة إعادة تعمير أولا ، وعملية تتابع حرفى من الزراعة إلى الصيد ثانياً ، وعملية تغيير وإحلال إثنولوجى من النوبيين إلى الصعايدة ثالثا .

أهم من ذلك بالطبع الزراعة وإمكانياتها . فطبقة الكنتورات العليا من شـواطئ البحيرة التى لا تغمرها ، أو تغمرها وتنحسر عنها المياه فصلياً يمكن الإفادة منها على غرار زراعة المدرجات الجبلية كمدرجات خصبة . ففوق أعلى منسوب المياه ، بين كنتورى ١٨٠ – ١٨٥ متراً ، يمكن عودة الزراعة الدائمة على وحدات رفع المياه العائمة ، ويضم ذلك أكثر من ٣٠ ألف فدان . وأسفل ذلك يمكن عودة نوع مجدد من الزراعة الحوضية النموذجية . فبين ١٨٠ . ١٧٥ متراً يمكن زراعة أكثر من ٦٠ ألف فدان أغلب السنين . وبين ١٧٥ – ١٦٠ مترا يمكن زراعة أكثر من ١٥٠ ألف فدان لمدة تتراوح بين ٦ – ٣ شهور فى السنة .

ولقد تكون هذه المدرجات والهوامش البحيرية شريطية ضيقة حقاً ، ولكنها مديدة جداً ، كما أنها تنفسح محلياً عند مصبات وأفواه الأخوار والأودية الغارقة كالعلاقى وكركر وتوشكى ومناطق كلابشة وأدندان . كذلك ففى بعض هذه الرقع يصل سمك التربة الجديدة الطينية البكر المرسبة إلى نصف متر حتى المترين . وقد بدأ بالفعل حصر وتصنيف واختيار واختبار هذه الأراضى الجديدة التى يقدرها البعض بنصف مليون فدان وربما المليون أو أكثر ، ولو أن الأرقام الحقيقية لم تعرف بعد .

المهم أن كل ذلك ، لا ننسى ، فى ظل مناخ مدارى خارج إطار الزراعة المصرية التقليدى وبمحاصيل مدارية واستوائية غير تقليدية ، خاصة محاصيل الأشجار والشجيرات الثمينة التى تشمل الفواكه الحارة والمنبهات المدارية كالبن والشاى ، والألياف والزيوت النباتية كالقطن والجوت وزيت النخيل ، هذا فضلا عن محاصيل الحقل من حبوب ومراع .. الخ على أن معظم هذه الأراضى لن تروى بالطلمبات العائمة الباهظة التكاليف ، وإنما بالآبار الارتوازية المحفورة فى باطنها المشبع بنشع مياه البحيرة وطبقة مياهها الجوفية المتسربة . وهنا المفارقة المثيرة : آبار جوفية على مرمى حجر أو مرأى من البحيرة الأم نفسها .

على أن الأطرف أن هذا إذا تحقق فسيكون معناه أن السد العالى إن يكن قد وضع نهاية الرى الحوضى فى مصر تاريخياً ، فإنه يعود ليبعثه جغرافياً فى موقع

جديد وبنمط مجدد : النوبة العليا بدل الصعيد الأوسط ، والأحواض البحيرية «المعلقة» – كما يمكن أن نصفها – بدل الأحواض «المنعزلة» الشهيرة القديمة ؛ من قلب الوادى إلى سقف الوادى ، ومن الشمال إلى أقصى الجنوب . وحيث أن زراعة الحياض فى مصر كانت تتراجع باطراد خلال القرن الأخير من الشمال إلى الجنوب ، من الدلتا إلى الصعيد أولا ، ثم من شمال الصعيد إلى وسطه حيث تبقت ووقفت إلى أن أزالها السد العالى نهائياً ، فإن لنا هنا أن نضيف أن هذه «الأحواض الجديدة» حين تتحقق فسوف تتم هذه الرحلة التاريخية المتصلة التراجعية نحو المنبع ، نحو الجنوب وإلى أعلى ، وستكون الحلقة الأخيرة فى هذا الزحف الجغرافى الدائب من عروض أعلى إلى عروض سفلى ومن كنتورات سفلى إلى كنتورات أعلى .

المهم على أية حال أن هذا التطور يمكن أن يعيد قلب آثار السد ليعيد النوبة على أقدامها ويعيد بعثها بل خلقها من جديد كما يعيد إليها أبناء ها المغتربين . ولقد بدأ بعض النوبيين المهجرين ، بعد نحو ١٥ سنة من الاغتراب ، يعود فعلا بصفة فردية لاستغلال بعض تلك الرقع ، كما فى منطقة قسطل . كذلك بدأ إعداد مشروع تخطيط قرى النوبة من جديد لاستقبال الهجرة الراجعة أو العائدة مستقبلا بما فى ذلك ٣ قرى للنوبيين على الضفة الجنوبية لخور توشكى مع استصلاح ٢٠٠٠ فدان لكل منها . ويقدر أن هذه العودة قد تستقطب معظم النوبيين فى المهجر ، ليس فقط من النوبة الجديدة التى لم يتأقلموا بها ولا قبلوها ، ولكن أيضاً من شمال الوادى حيث الشتات الكبير .

فإذا حدث هذا فلسوف يثبت المستقبل أن النوبة القديمة – بعيداً عن أن تكون «الأرض المفقودة» إلى الأبد – هى للنوبيين فى نهاية المطاف «أرض المعاد» ، وأن النوبة الجديدة – بعيداً عن أن تكون الوطن الجديد – هى مجرد وطن مؤقت . وهكذا تعود الهجرة «بحرى» السد لترتد على أعقابها هجرة عكسية «قبلى» السد ، والمحصلة العامة مجرد رحلة ذهاب وإياب مرحلية عابرة. وإنما لتضيف هجرة أفقية عرضية جديدة إلى الهجرات الرأسية الكنتورية القديمة العديدة تجعل رصيد هذا المجتمع الهجرى الشديد الحركة متعدد الأبعاد والاتجاهات والأنواع ، طولا وعرضاً وارتفاعاً وانخفاضاً ، شمالا وجنوباً ، إلى أعلى وإلى أسفل . لقد تحول «رحل النهر» التقليديون إلى «رحل الوادى» على الجملة .

وحين يستقر أخيراً هذا المجتمع الحركى فى وطنه القديم الجديد أو الجديد القديم ، فلن يكون إلا مجتمعاً مطوراً مجدداً بفضل الاحتكاك الحضارى الحميم مع مجتمع الصعيد المضيف ، وبفضل تعدد الوظائف والإمكانيات الاقتصادية الجديدة المتاحة : زراعة حديثة مميكنة ، حاصيل جديدة مدخلة ، بيئة الصيد وصناعات

الأسماك والتعليب ...إلخ ، كذلك فان هناك إمكانيات لاستغلال طمى البحيرة المتراكم فى صناعة طوب محلية تصدر إلى الوادى وهذا كله يمكن أن يمنح النوبة العائدة مستقبلا اقتصاديا مثلثا من الزراعة والصيد والصناعة .

المواصلات الجديدة ونتائجها

عودة العمران هكذا إلى النوبة ستعيد - لا ننسى - تشكيل المواصلات والعلاقات بين مصر والسودان . فبدل الفجوة أو الهوة العمرانية الحالية ، سيتكون شريط عقدى من الكثافة السكانية أكبر حجما وأكثر استمرارا أو أقل تقطعا مما عرفت النوبة فى أى وقت مضى بالتأكيد . وكجسر دقيق مترام يربط جزيرتى الكثافة الأساسيتين المصرية والسودانية . سيكون هذا الشريط إقليم حركة واتصال هام .

لهذا بدأت مشاريع المواصلات تخطط أو تنبثق على امتداده سواء ملاحيا أو بريا أو حديديا . ففضلا عن أسطول نهرى تحت التكوين فى البحيرة لخدمة خط ملاحى بين أسوان وحلفا طوله ٣٥٠ كم ، بدأت عملية إحياء لطريق درب الأربعين الموازى كطريق سيارات أسفلتى حديث . وعلى الجانب الآخر تتم المفاضلة بين طريقين بريين بديلين ، طريق النيل ويوازى البحيرة وطوله من أسوان إلى الخرطوم ١٢٩٠ كم ، وخط الساحل ويوازى البحر الأحمر وطوله من برنيس إلى بورسودان ٦٢٤ كم . وفى كليهما قطاع مرصوف جاهز من قبل ، ولكن لكل منهما مزاياه وعيوبه.

أما عن السكة الحديدية ، فقد أعيد إحياء مشروع الخط الحديدى القديم بين البلدين من أسوان إلى حلفا أى ما بين الشلالين لكى يستكمل الحلقة المفقودة بين شبكتى البلدين . المشكلة التخطيطية الآن هى فقط الاختيار ما بين الضفة الشرقية والغربية . فالمسار الشرقى ، الذى لن يكرر موقع الخط الحديدى القديم بل ينتخب موقعا أفضل منه ، مسار أطول (٥٠٠ كم أو ٤٧٠ كم) و أبعد عن النهر (٥٠ كم فى تقدير ، وفى تقدير آخر ٣٠ كم كحد أقصى ، ١٠ كم فى المتوسط ، يقترب أثناءها من النهر فى محطتين عند العلاقى وأدندان) . ثم هو بالطبع أوعر وأشد تضرسا ، إلا أنه لا يتطلب كبارى على النهر لوقوع كلتا المدينتين على الضفة الشرقية .

أما المسار الغربى فأقصر (٤٠٠ كم أو ٣٦٠ كم) وألصق بالنهر (٤ كم) ، فضلا عن أنه سهلى السطح نسبيا وأقل وعورة وتضرسا . غير أنه يستدعى عند كلتا نهايتيه كوبريا عبر النهر أو بالأصح البحيرة التى أصبح عرضها، البالغ ١٠ كم فى المتوسط ونحو ١٤ كم عند حلفا ، عقبة هندسية حقيقية باهظة التكاليف .

ولأن مثل هذه الشبكة حين تتحقق تختصر ثلاثة أرباع الوقت ، فان نتائجها

الاقتصادية محققة ، أولاها نمو التبادل التجارى بين مصر والسودان ، بما فى ذلك واردات مصر من الثروة الحيوانية الحية والمذبوحة ، وبدلا من رحلة درب الأربعين الشاقة يمكن إنشاء مجازر آلية ضخمة على حدود البحيرة ، وبصفة عامة يمكن اعتبار كل من شبكة المواصلات المصرية والسودانية بدائل احتياطية للأخرى فى حالات الطوارئ الاستراتيجية ، فتكون بورسودان مخرجا للأولى على البحر الأحمر والاسكندرية مخرجا للثانية على البحر المتوسط . ثم هناك نمو حركة المسافرين بين البلدين بما فى ذلك السياحة وكذلك الحج ، فبالنسبة للأخير ، يمكن للحجاج المصريين من الصعيد السفر مباشرة عن طريق بور سودان بدلا من لفة السويس الدائرية .

تلك هى القصة العمرانية المعقدة نوعا للنوبة ولبحيرة ناصر ، على النقيض منها تماما لن يكون تعمير ولا عمران فى حالة بحيرة توشكى ومنخفضها ، فرغم أن البحيرة لن تكون مجرد مصرف وإنما خزان أيضا ، فانها ستظل بحيرة ميتة خالية من العمران غير خالقة للتعمير ، لأن دور المفيض وقائى بحت لا استصلاحى أو استزراعى السبب أنه يستحيل تخطيطيا الاعتماد على مورد عشوائى غير مضمون لا يتوافر إلا مرة كل عدة أعوام فى خلق مجتمع جديد وحياة بشرية ومادية مستمرة ومستقرة وآمنة . ولهذا ، ففيما عدا بعض الخضرة والأعشاب البقعية وإمكانيات التشجير بالأنواع المقاومة للجفاف كالسنط والصمغ والأشجار الخشبية التى ستنتشر على ومع المياه الجوفية المتشربة حول البحيرة وعلى حواف المنخفض بالاضافة إلى بعض مجتمعات الصيادين الصغيرة المتناثرة فلن يكون منخفض توشكى نوبة أخرى أو صغرى عمرانيا وبشريا ، على أن المشروع يمكن أن يكون مصدرا لتغذية خزان المياه الجوفية فى منطقة جنوب الوداى الجديد ، كما أن هناك رأيا يطالب بمد قناة من بحيرة توشكى إلى الوادى الجديد نفسه لتكون شريانا للتوسع الزراعى والتعمير فيه .

النتائج المادية والاقتصادية

النتائج الايجابية

ماذا الآن عن نتائج السد المادية والاقتصادية وفى الإنتاج ، وما مزاياه وعيوبه ؟ النتائج الإيجابية لا تقل بالطبع عن انقلاب كامل ، إن لم تصل إلى حد الثورة . وإذا كان الماء والكهرباء هما قطبى السد أساسا ، فانه متعدد الأغراض وفوائده تتوزع تفصيلا بين عدة بنود أهمها الحماية من الفيضان ثم الرى والصرف والزراعة والاستصلاح ثم أخيرا الطاقة والملاحة .

فأما عن الماء فقد كانت حصيلة مصر قبل السد ٤٨ هي مليارا سنويا ، بينما كان يضيع ٣٤ مليارا في البحر ، وبعد السد ، أضافت اتفاقية ١٩٥٩ حصة قدرها ٧,٥ مليار أخرى ، فأصبح المجموع ٥٥,٥ مليار ، والآن وبعد امتلاء السد إلى أقصى طاقته ، ارتفعت موارد مصر المائية إلى ٦٨,٥ مليار . ولما كانت حاجات الزراعة حاليا هي ٥١ مليارا فقط ، منها ٤٢ مليارا لرى جميع المحاصيل المختلفة ، فإن هناك الآن فائضا لا يستغل قدره ١٧,٥ مليار ، ولو أنه رصيد لمستقبل وضرورة للتوسع والاستصلاح الزراعي .

ومن ثم فان السد ، الذى حقق التحكم التام في المياه ولا يصرف خلفه إلا الاحتياجات الفعلية للزراعة باستثناء فترة السدة الشتوية ضمانا للملاحة ولتوليد الكهرباء السد يكفل ، أولا ، الوقاية المطلقة من أخطار الفيضانات الضعيفة . فمهما قل إيراد النهر عاما أو أكثر فإن رصيد السد يضمن ويؤمن حاجات الزراعة المائية . ثم هو ثانيا يكفل الحماية التامة ضد أخطار الفيضانات العالية دون حاجة إلى تعلية أو تقوية جسور النيل بعد الآن ودون خوف من ضياع المحاصيل بالغرق أو بالرشح . لقد نفى إلى الأبد خطر الفيضان العاجز أو الجامح ، رعب مصر القديمة ولعنة مصر الوسيطة ، وانتهت بذلك تراجيديا الفيضان السنوية .

وبالفعل ، ففى خلال السنوات القليلة الأخيرة ، منذ تم السد نهائيا في ١٩٧٠ بل جزئيا في ١٩٦٧ ، حمى مصر من أكثر من فيضان عال وأكثر من فيضان ضعيف ، كاد إيراد النهر فيهم أن يذكر بفيضانات ١٨٧٨ الجامح ، ١٩١٣ العاجز . ففى ١٩٧٢ كان الفيضان ضعيفا (٥٣,٧ مليار فقط) يهدد بالقحط ، وفى ١٩٦٤، ١٩٧٥ وكذلك ٧٦ - ١٩٧٧ ، ٧٩ - ١٩٨٠ كان على العكس عاليا يهدد بالغرق ، ولكن هذه الأخطار ، التي جاءت في مرحلة حرجة من تاريخ مصر سياسيا واقتصاديا ، مرت دون أن يشعر بها أحد تقريبا ، والمقدر أن ما وفره السد على مصر فيها من خسائر لا تقل قيمته عن بضع مئات من الملايين من الجنيهات .

أما عن الرى والزراعة ، فان السد قد وفر الماء أولا لتحويل آخر أراضى الحياض في جنوب جذع الصعيد إلى الرى الدائم ، وتبلغ مساحتها أقل قليلا من مليون فدان (٩٧٣ ألف فدان) . وقد تم هذا بالفعل ودفنت إلى الأبد آخر بقايا الرى الحوضى واكتمل تعميم الرى الدائم بمصر : توسع رأسي يعنى ، بعد هذا وفر السد الماء للتوسع الزراعي في نحو مليون وثلث مليون فدان أخرى (١,٣ مليون) من أراضى الاستصلاح الزراعي ، تم منها فعلا استصلاح ٨١٢ ألف فدان (أو ٩١٩ ألفا في تقدير آخر) ، منها ٧٥٥ ألفا على مياه السد . ومعظم هذه الأراضى

فى شمال الدلتا ، بحيث ينتظر أن تختفى منها تماما ظاهرة البرارى . ولأول مرة ستحدث طفرة حقيقية كبرى فى المساحة المزروعة قد تصل فى النهاية إلى ما يعادل ثلث المساحة الحالية : أى توسع أفقى يصل إلى آخر آفـاق الـوادى فى الداخل وإلى سيف البحر فى الشمال . بل ولأول مرة يغدو النيل نهراً آسـيويا فى جزء منه بعد أن كان افريقيا فقط ، وذلك باستطالته إلى سيناء تحت القناة .

يضاف كذلك أن السد وفر الماء لزراعة نحو ثلاثة أرباع مليون فدان أرزا كل عام مهما بلغ إيراد النهر . وقد تجاوزت هذه المساحة فعلا فى بعض السنوات المليون فدان ، بل وناهزت المليون ونصف المليون . وبهذا اكتملت ثورة الأرز فى محاصيل الزراعة المصرية . وفضلا عن هذا ، فالمفروض أن يساعد السد على تحسين الصرف وتبسيط مشروعاته وتوفير نفقاتها بما يرفع الانتاج الزراعى بنسبة ٣٠٪ فى المتوسط . غير أن هذا يستدعى أولا استكمال شبكة الصرف المكشوف والمغطى كاملة ونموذجية .

أخيرا ، عن الكهرباء والملاحة ، فان طاقة السد نفسه ، ١٠ مليارات كيلو وات ساعة سنويا ، تزيد كثيرا على طاقة جراند كولى بأمريكا Grand Coolee ، وتعادل ٤ أمثال قوة الطاقة المولدة من خزان أسوان (٢,٥ مليار كيلو وات)، كما تعادل ٦ أمثال استهلاك مصر قبل السد . والمقدر حاليا أن ٧٠٪ من كهرباء مصر تأتى من السد العالى ، ومع ذلك فان طاقة السد لا تستغل حتى الآن إلا بنسبة ٧٠٪ فقط . عدا هذا فإنه يؤدى إلى تحسين اقتصاديات كهربة خزان أسوان حيث يضمن له تدفقا ثابتا وقويا من الماء يخلصه من الذبذبات التى كان يتعرض لها فى السابق ، كذلك فان فى الإمكان كهربة سائر قناطر النيل . وكل هذا مجتمعا يضمن كهربة الريف وميكنة الزراعة . عدا إضاءة المدن والقرى وتوفير وقود محطات الكهرباء الحرارية القائمة . وقد تحقق كثير من هذه الأهداف جزئيا . أما ملاحيا فان السد يعمل على تحسين الحالة كثيرا خاصة فى فترة التحاريق القديمة حين كان منسوب النهر ينخفض إلى حد الضحولة فتعانى الملاحة بشدة ولقد أمكن بالفعل تحويل طريق الاسكندرية - النوبارية - النيل إلى ملاحة الدرجة الأولى .

وطبيعى أن هذه المزايا الجمة تترجم مباشرة إلى الدخل القومى فى صيغة مكاسب ووفورات وعائدات وأرباح تقدر بنحو ٢٥٠ مليون جنيه سنويا ، أى أن عائد سنة واحدة أو سنة ونصف يغطى تكاليف السد كله والتى تقدر بنحو ٤٥٠ مليون جنيه شاملة الأعمال المترتبة عليه بما فى ذلك خطوط الشبكات الكهربائية . وهذا معدل استثمار يندر مثيله فى أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد فى

معدل استثمار يندر مثيله فى أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد فى السنوات العشر الأخيرة نحو ١٠ بلايين من الجنيهات ، أى ٢٠ مرة مثل ما أنفق عليه [١] .

السد إذن ثورة حقيقية فى الاقتصاد المصرى ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فإذا كان من الواضح أن السد يثور الزراعة المصرية تثويرا ، فإن أثره على الصناعة لا يقل إن لم يزد . فمن المثير مثلا أن عائد السد من الكهرباء هو أكبر بند منفرد فى عائداته (نحو ١٠٠ مليون جنيه سنويا) . ووقع كهرباء السد على الصناعة يبرز فى مشروع سماد كيما بأسوان جزئيا ثم فى مشروع مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى حيث تكاد الكهرباء فى الصناعة الأخيرة أن تمثل «خامة أولية» على قدم المساواة مع خامة البوكسيت المستوردة نفسها ، على أن وقع الكهرباء بدورها على الزراعة ليس أقل خطرا ، فهى بايجاز تعنى تصنيع الزراعة .

الآثار الجانبية

على الجانب الآخر من هذه المزايا والفوائد الأساسية ، من المسلم به أن للسد مثالبه وسوالبه. ويمكن القول إن لكل واحدة من المزايا مقابلها السلبى . وهذه «الآثار الجانبية» ، كما تسمى ، كانت فى حساب المشروع منذ خطط بحسبانها ظاهرة حتمية فى أى مشروع هندسى مماثل على هذا المقياس ، وعلى هذا الأساس وضعت الخطط لمواجهتها وعلاجها أو التقليل من أخطارها .

وبوجه عام يمكننا أن نلخص كل نتائج السد الجانبية وآثاره العكسية لتستقطب فى معادلة واحدة هى أن السد قد استبدل «بمجاعة الماء» «مجاعة طمى» . فاليوم تجد مصر نفسها ، على عكس الماضى ، فى الموقف الغريب الذى تملك فيه ماء أكثر مما تستخدم فعلا وطميا أقل مما تحتاج جدا ، بل لا طمى على الإطلاق ، وبالتالى نستطيع أن نرد كل تلك النتائج إلى عاملين أساسيين متشابكين ويعملان فى تداخل : زيادة الماء وغياب الطمى . فمن زيادة الماء أتت مشكلة الصرف ، ومنها ومن غياب الطمى أتت مشكلة النحر ، فى حين أن غياب الطمى مسئول عن أخطار الخصوبة وتآكل السواحل ومشكلة طوب البناء وهجرة السردين .

---

(١) حسن الشربينى ، ص ١٨٦ - ١٨٩ .

فأولا ، وعلى المستوى العام ، فان زيادة الماء لم تحقق أساسا سوى الحماية من خطر الفيضان الواطى ، ولكنها لم تعن تماما الحماية من خطر الفيضان العالى . فعلى المدى البعيد ، مازال خطر تتابع سلسلة من الفيضانات العالية قائما ، بدليل الحاجة إلى مفيض توشكى ، فمعنى المفيض ، كمشروع وقائى ضد الفيضانات العالية ، أن السد العالى نفسه لم يعد حماية كافية ضدها ، وأنه حماية فقط من الفيضان الواطى . أو فلنقل بالأجرى إن السد حماية لمصر ضد الفيضان العالى ، ولكنه ليس حماية للنهر نفسه ومجراه . وهذا أيضا ما يجسم المغزى الحقيقى للمفيض . فبعد أن أفقدنا السد العالى البحر كمصرف طبيعى ، لجأنا إلى الصحراء كمصرف صناعى ، أى أن المفيض ، مجازا وبالقوة ، ليس إلا محاولة «لنقل» البحر المتوسط إلى منطقة قرب السد ..

من جهة أخرى ، حتى إذا كان السد قد وفر الحماية من خطر الفيضان الواطى أى القحط فهل هو حقا الوفرة المائية الكاملة أو المتوقعة لمصر ؟ من أغرب النقائض التى أسفر عنها السد أن ٤٠٪ مما وفره من المياه يضيع كفاقد بسبب الحشائش التى انتشرت بصورة وبائية فى كل مجارى مصر المائية منذ إنشائه . أى أننا بنينا السد ليضيع نحو نصف المياه التى وفرها فى حشائش المجارى بدل أن تضيع فى البحر المتوسط !

أما من أين أتى وباء الحشائش ، فمن المياه الرائقة التى استصفاها أو اصطفاها السد . أى أن العلاقة بين الحشائش والسد علاقة سببية مباشرة . ذلك أن من القوانين الهيدو - فيتولوچية الأساسية أن انتشار الحشائش والأعشاب المائية الضارة إنما يكون فى المجارى المائية ضعيفة الانحدار والتى تحمل مياها رائقة خالية من الرواسب والمواد العالقة وتجرى ببطء أو بسرعة ضئيلة ، والمثل النموذجى فى هذه العلاقة هو منطقة السدود الشهيرة بأعالى النيل نفسه .

وقبل السد العالى كانت المصارف وحدها هى التى تعانى من ظاهرة الحشائش لأن مياهها رائقة نسبيا . أما الترع بمياهها العكرة ودورة الفيضان وانقطاع ضوء الشمس عن قيعانها معظم العام فلم تكن تعرف الحشائش إلا على الجوانب فقط . أما الآن بعد انقطاع الفيضان وسيادة المياه الرائقة فقد بدأت الحشائش تغزو المصارف والترع بل والنيل الرئيسى نفسه جميعا بلا استثناء ولا تمييز ، مما أصبحت معه بمثابة الاسفنجة العظيمة التى تمتص وتبخر جزءا خطيرا من إيراد النيل وفائض السد سيظل فى ازدياد مازادت كثافة الحشائش وما لم تعالج المشكلة من جذورها . ومعنى هذا أن ما يوفره السد من المياه باليمين يبدده بالشمال ، وأنه

إذا كان قد أقيم بغرض توفير المياه فانه قد هزم أغراضه بنفسه .

ولكن في الوقت نفسه فلو أن مشكلة النحر الشـامل في مجرى النيل عولجت مثلما عولجت في بعض الأنهار الأخرى بتقسيمه إلى سلسلة من الأحباس القليلة الانحدار بانشاء هدارات غاطسة ، فان مصر في رأى البعض مهددة بأن «تتحول إلى منطقة سدود أخرى (١) ، تلك التي تعد منطقة مفقودة مائيا وغير مائي في أعالي النيل . أما إبادة هذه الحشائش بالمواد السامة فخطر مباشر على الإنسان والحيوان ، بينما أن إقتراح زرع أنواع الأسماك الآكلة للحشائش هو حل لم يتحقق بعد ، وفي كل الأحوال فقد أصبح علينا تطهير النيل باستمرار من الحشائش بالجهد والتكاليف الباهظة بعد أن كان علينا تطهيره من الطمي باستمرار ، أي أننا بفضل السد استبدلنا تطهير الحشائش بتطهير الطمي .

إفراط الري

أيا كانت زيادة الماء التي وفرها السد على أية حال ، ورغم أنها جديرة بأن تحل مشكلة الري كأحسن ما يكون ، إلا أنها تحولت في الواقع وعلى المستوى العملي إلى «إنقلاب هيدرولوجي» وصل إلى حد السفه كما وصف . ففي بضع سنين فقط ارتفع الاستهلاك المائي إلى ٦١ مليار ، رغم أن حاجات الزراعة لا تزيد على ٥١ مليار ، باسراف قدره ١٠ مليارات ، وذلك دون زيادة جدية في المساحة المزروعة أو الإنتاج الزراعي الفعلي ، وقد أمكن بالترشيد استقطاب ٦ مليارات من هذا الإسراف ، إلا أن إفراط الري أو الري الجائر مستمر .

كذلك فقد أدت زيادة الماء إلى زيادة نسبة ملوحة مياه النيل ، وذلك كنتيجة لتركيز الأملاح المتزايدة بفعل البخر في مياه بحيرة ناصر المتراكمة (بمعدل ١ - ٣ أجزاء في المليون سنويا) . فقبل السد كانت هذه النسبة ، مقيسة في القاهرة ، ١٣٨ جزءا في المليون ، فبلغت الآن ٢٠٥ أجزاء (أو ١٧٠ جزءا في تحديد آخر) ، ورغم أنها لا تشكل خطورة بعد ، ورغم أن نسبة الملوحة والقلوية ما تزال متوازنة ، فان المشكلة تكمن في المدى البعيد . وإذا كانت هناك بعض مناطق سجلت زيادة سيئة في الملوحة مؤخرا مثل شمال مديرية التحرير والنوبارية ، فان من الضروري أن نذكر أنها ليست من فعل السد العالي وإنما نتيجة لخطأ هندسي في تصميم وشق الترع بها كأراض ملحية أصلا .

ومن الناحية الأخرى ، ورغم هذه الوفرة المائية المتخمة ، بل وفي قلب دوامتها

(١) على فتحي ، ص ٢٩ .

الغامرة ، فالطريف أو المؤسف أن السد قد حرم قطاعا معينا من الرى والزراعة كلية ، وذلك هو نطاق السواحل والجزاير ، أقرب أرض مصر جميعا إلى النهر وأشدها ترصدا بالماء . فهذه الأراضى ، التى تبلغ مساحتها ١٢٥ ألف فدان ، كانت تروى دائما وأبدا بغمر الفيضان الكامل لها ، والآن ، مع ثبات منسوب النهر على ستوى متوسط ، لم يعد يصل إليها الغمر قط ، وأصبحت عاطلة من الزراعة ، لقد تركت -- حرفيا – «عالية وجافة high and dry » كما يذهب التعبير الانجليزى الدارج . إنها وحدها الآن التى تعيش فى «مجاعة ماء» ، ومن حولها – للتناقض والمفارقة – ينتشر «وباء الماء» انتشارا . ولهذا فلابد لهذه الأراضى من تعميم الرى بالرفع الآلى أى بالطلمبات ، وهو ما تقرر أخيرا .

مشكلة الصرف

على أن إفراط الماء عموما إنما ينعكس مباشرة وأساسا فى مشكلة الصرف . والأصل فى السد كان نظريا أنه سيغنى عن الصرف الصناعى أصلا ، وذلك على أساس أن الأرض كان تتشبع بالمياه فى الفيضان وأن مناسيب المياه فى النهر ستظل منخفضة باستمرار طول العام ، بحيث سيكفى الصرف الطبيعى الرأسى فى التربة عن طريق الطبقة الرملية الحصباوية السفلى المبطنة.

غير أن الذى حدث بالفعل هو العكس تماما ، فقد تفاقمت مشكلة الصرف إلى حد خطير ، بل تضاعفت فأصبحت مشكلة مزدوجة كمية وكيفية معا ، بل مثلثة بالأحرى ، كمية مرة وكيفية مرتين ، فهناك ابتداء إفراط الرى كميا ، ثم اختفاء الفيضان ميكانيكيا ، وأخيرا تغير نوعية الماء كيفيا .

فاختفاء الفيضان وذبذبات النهر الفصلية ودورة ارتفاعه وهبوطه ، استبعدت دورة فصل الماء العالى والواطى التى كانت بمثابة عملية صرف طبيعى متخللة ومعمقة وغسل داخلى وتهوية صحية لتربة ، خاصة فى الصعيد . كذلك فإن ثبات مستوى الماء فى النهر على منسوب عال نسبيا رفع مستوى الماء الباطنى فى التربة حتى وصل إلى حد التشبع والنشع water - logging .

أما تغير نوعية المياه فى اتجاه ضعف النفاذية ، نتيجة ظهور طحالب معينة فى مخزون بحيرة ناصر على نحو ما رأينا ، فأفدح أثرا ربما ، فالخشية أن يغير بدوره من طبيعة الأرض نفسها . فلئن كانت إضافة الجبس الزراعى إلى التربة هى العلاج التقليدى والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فان الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جديرة بأن تغير تركيب التربة

العلاج التقليدى والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فان الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جديرة بأن تغير تركيب التربة الميكانيكى ذاته إلى شئ أشبه . بالطوب ، الأمر الذى يؤدى بخصوبتها إلى الأبد وبحيث يستحيل استعادتها حتى لو أعيد الفيضان نفسه .

وقد انعكس هذا كله بالفعل فى زيادة نسبة الملوحة فى التربة وتدهورها المتزايد، مما ارتد على انتاجية الفدان فى كثير من المحاصيل كالذرة والأرز والقصب . حتى أراضى الحياض المحولة إلى الرى الدائم بالصعيد انحدرت إنتاجيتها فى محاصيلها التقليدية ، الشهيرة كالعدس والفول والبصل بصورة مثيرة .

على الجانب المقابل ، فان النظرية الرسمية تنفى ابتداء مسئولية السد العالى عن رفع مستوى المياه الجوفية ، بدليل أن مناسيب هذه المياه الجوفية اليوم على امتداد خريطة مصر أعلى من مناسيب ماء النيل نفسه ، فكيف يكون هذا إن لم يكن بسبب إفراط الرى والانفلات الهيدرولوجى وحده أو أساسا ؟ وبالتالى ينتفى وجود أى علاقة بين أعراض تدهور الأرض والتربة وبين تغير أو تدهور نوعية مياه النيل .

أما الرد على تلك الأعراض فهو أن مشروع السد العالى يقتضى كشرط أساسى نشر شبكة الصرف العميق الجيد على كل المستويات ابتداء من المصارف الرئيسية حتى مصارف الحقول ، سواء ذلك الصرف المكشوف أو المغطى ، وهو ما لم يتحقق إلا جزئيا حتى الآن . كما أن جوهر المشكلة أن وفرة المياة أغرت الفلاح بالإسراف الشديد فى الرى ، فساء الصرف وتدهورت التربة فى المحاصيل . أما مشكلة الحياض المحولة فمسألة خبرة وتمرس ، حيث لم يحسن فلاحها بعد فنون الرى الدائم . ومراعاة هذه الشروط كفيلة بأن تحل مشكلة الصرف جميعا ، ولقد بدأت متوسطات إنتاج الفدان فى معظم المحاصيل ترتفع فى السنوات الأخيرة بالفعل .

على أن لمشكلة الصرف عدا الزراعة والأرض الزراعية ، جانبها العمرانى أو المعمارى ، فكنتيجة لتغير نظام النهر وتصريفه ، تأثرت المياه الجوفية فى الآبار الارتوزاية حيث تغير مستوى وتركيب موارد المياه بها فى بعض المناطق كالجيزة ، كذلك تأثرت مجارى المدن بهذا الارتفاع الثابت الدائم فى مستوى المياه الباطنية ، فأصبحت حركة الصرف فيها من وإلى النهر ضعيفة بطيئة . وفى النتيجة أخذت ظاهرة الطفح فى مياه المجارى تنتشر فى المدن إلى حد مقلق ، كما عادت المياه الجوفية تتسرب إلى بدرومات كثير من المبانى بالقاهرة وغيرها ، الخوف الأكبر هو على أساسات المبانى التى تدخل فيها الخرسانة المسلحة . ذلك أن هناك شواهد

وقد بدت أعراض الخلل فى بعض أنفاق السكك الحديدية المعرضة بطبيعتها للاهتزازات ، ولكن «إذا كانت هناك مبان حدث تآكل فى أساسها ولم تسقط ، فانها قد تكون فى حالة اتزان غير مستقرة بحيث تنهار إذا تعرضت مصر لزلزال شديد، وهذا أمر ليس بعيد الاحتمال» (١) .

مشكلة النحر

أما عن مشكلة النحر ، أى التعرية النهرية ، فمرجعها أساسا غياب الطمى مع زيادة الماء المنطلق فى النهر ، أى فى كلمة واحد زيادة المياه الرائقة . والخطر هنا مزدوج بفعل تعرية النهر الأفقية الجانبية وتعرية القاع الرأسية ، فبفعل الأولى يخشى أن تتآكل التربة الخصبة وتتهدل جوانب النهر وهوامش الوادى وجسور الطراد والطرق الزراعية ، وبعدها تتقلص مساحة الرقعة الزراعية أى جسم الوادى نفسه .

وبالفعل فلقد بدأت جوانب النهر فى الصعيد تتأثر بجرف سفوح المجرى ، إذ أخذت مياه الرى نتيجة تأثير الشمس والجفاف تتسرب إلى المجرى كالمصارف الصغيرة مهدلة سفوحه وجوانبه gullying ، كما انهارت بعض جسور النيل موضعيا تحت هجمات مياه النهر على الأرض، خاصة فى أسوان وقنا وسوهاج حيث ابتلعت بعض الأراضى الزراعية والنخيل (والأشخاص أيضا!) . كذلك سجلت الأقمار الصناعية أن النيل يغير مجراه فى الصعيد بشكل طفيف .

أما عن تعرية قاع النهر وهبوطه فتهدد أولا على المدى القريب نسبيا بصعوبة عملية رى الأراضى الزراعية كنتيجة لهبوط مستوى النهر فى مجراه دون مستوى مآخذ ترع الرى والسواقى والموتورات .. إلخ وقد ثبت مثل هذا بالفعل فى منطقة السلسلة وكوم أمبو حيث أصبحت طلمبات كوم أمبو التى تروى ٨٠ ألف فدان من القصب مهددة بنقص مياه الرى ، ثم هى تهدد ثانيا وعلى المدى البعيد بتآكل جذور وأساسات كل المنشآت الهندسية المقامة على النهر من قناطر وكبارى فتصبح باطراد «معلقة» فى الهواء إلى أن تنهار فجأة . وقد تنبأ البعض فعلا بأن قناطر النيل سوف تسقط بعد ٢٠ سنة من الآن أى حوالى سنة ٢٠٠٠ (؟) .

وليس شك فى أن معظم هذه توقعات جدية من الوجهة النظرية ، إلا أنها عمليا على مقياس طفيف الغاية وبطيئة المفعول جدا كما رأينا قبلا . فمن ناحية ، لا خوف حقيقى على القناطر والكبارى حيث أن أساساتها تمتد إلى عمق ٣٠ مترا أحيانا

(١) السابق ، ص ٢٨ .

فى حين لا يزيد النحر الرأسى عن سنتيمترات إلى متر أو مترين . فالى الآن وبعد ٢٠ سنة وزيادة من قيام السد لم يزد النحر من ٢٥٤ سم ، أى أقل من كل التوقعات ، ومن ناحية أخرى فان الانهيارات على جوانب النيل لم تزد عن ٣٠ كم من كل مجراه . والمقول عموما أن النيل قد وصل الآن إلى حالة التوازن والاستقرار نهائيا ، وإن كان البعض يرى أنه أبعد ما يكون عن ذلك ، وليس قبل قرن على الأقل. وعلى أية حال فان هناك ثلاث وسائل لمواجهة هذه الأخطار والحد منها .

أولا ، تقوية وتدعيم المنشآت المقامة على النهر ، وقد تقرر فعلا البدء فى تقوية قناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، والأخيرة كانت أشدها تعرضا نظرا لتقادمها نسبيا . كذلك فان قناطر إسنا قد تقادم بها العهد أيضا . ولكن لا خوف عليها ما لم يزد النحر عن مترين فتنخفض مناسيب مآخذ الترع الرئيسية . والخيار هو بين تدعيم القناطر الحالية مع توليد الكهرباء منها وتوسيع أهوستها للملاحة رغم انتهاء عمرها الافتراضى ، وهذا هو الأقل تكلفة ، وبين إعادة بنائها من جديد تماما ، وهذا هو الحل الأمثل لكنه الأبطأ والأعلى تكلفة .

ثانيا : إنشاء سلسلة من القناطر المتتابعة على النيل للحد من سرعة التيار وكسر حدته وقدرته على التعرية . ففيما بين أسوان والقناطر الخيرية ينحدر النهر من ٨٣ مترا إلى ١٦ مترا ، أى نحو ٧٠ مترا فى ٦٠٠ ميل ، بمعدل متوسط ٨ سنتيمترات . فلو أمكن تقليل هذا المعدل إلى ٢ أو ٣ سنتيمترات لقل النحر بدرجة معقولة ومطمئنة . ويتم هذا باقامة مثل تلك القناطر ، وذلك فضلا عن فائدتها فى تحسين الرى وتوليد الكهرباء . والمواقع المقترحة هى عند جبل السلسلة قرب كوم أمبو ، ثم عند قفط على ثنية قنا ، ثم أخيرا عند سوهاج ، وقد بدأ تنفيذ قناطر السلسلة فعلا حيث اشتد النحر وهبوط القاع كما رأينا . أما قناطر قفط وسوهاج فقد تأجل تنفيذها نظرا لانخفاض الأرض حولها دون مستوى سطح مياه النيل فى نحو ٣٠٠ ألف فدان ، مما يهدد برفع مستوى المياه الجوفية فيها بعد ارتفاع مستوى مياه النهر نتيجة الحجز أمام القناطر .

ثالثا : إعداد مفيض توشكى الذى بدأ تنفيذه بالفعل . وقد جاء تبنى فكرة المفيض كبديل عاجل عن فكرة القناطر المتعددة ، ولكن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت تغنى عنها على المدى البعيد .. المؤكد فقط أن الوسيلتين الأخريين - سلسلة القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة - لا تكفى قطعا كحل لمشكلة النحر ، لأن

القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة – لا تكفى قطعا كحل لمشكلة النحر ، لأن أقصى تصريف لفائض بحيرة ناصر فى حالة الطوارئ مستحيل أن يستوعبه مجراه بسلامة أو بأى أمان على الإطلاق ، ولهذا فان المفيض أكثر من حل إضافى، وإنما حل حتمى ، وإن كان البعض يتحفظ فى كفايته هو بدوره بصورته وتصميمه الحاليين ..

وسيلاحظ عند هذا الحد أن هذه المشروعات الثلاثة يمكن النظر إليها من الناحية العملية على أنها مكملات طبيعية وملحقات حتمية للسد ، مثلما كان لخزان أسوان ، ولا يقال بالضرورة فى هذا الصدد إن الأخيرة كانت وظيفتها إيجابية بمعنى أنها كانت ضرورية لحسن استخدام وتوزيع المياه الجديدة للرى ، بينما أن الأولى سلبية بمعنى أنها فرضت فرضا تفاديا للمزيد من الأضرار والأخطار والخسائر الجانبية ، إذ الواقع أنها مطلوبة فى حد ذاتها ولفوائدها ومكاسبها الإضافية حتى بصرف النظر عن دورها التصحيحى .

مشكلة الطمى

إذا انتقلنا الآن إلى مشكلة الطمى وغيابه ، فان قضية خصوبة التربة تأتى فى الصدارة ، فالبعض يخشى على خصوبة أرض مصر مضرب الأمثال من حرمانها من الغرين ، إكسير الخصوبة ومجدد شباب التربة ، وإلى غيابه يرجع البعض بالفعل تدهور الأرض والمحاصيل الذى لوحظ أخيرا . وهكذا يثير السد العالى من جديد قضية «أنيميا الماء أو الماء الأنيمى» كما لم يحدث قط من قبل . حتى لقد ذهب البعض إلى حد القول بأن حرمان التربة المصرية من الطمى تلك الكمية الهائلة التى يمكن أن تزيد من ثروة التربة الأرضية فى أى مكان من العالم ، سوف «يطعن الزراعة المصرية فى الصميم» (١) .

ومن الناحية الميكانيكية ، فان المحقق أن غياب الطمى سيؤثر على تركيب التربة وقوامها بما قد يغير خصائصها – ليس بالضرورة إلى الأسوأ فى نظر البعض ، إن لم يكن حقا إلى الأحسن (كذا ، حيث أن الطمى هو مصدر مشكلة النعومة واللزوجة وضعف المسامية فى تربتنا تقليديا أما عن القيمة المخصبة أو السمادية للغرين فليس متفقا عليها ، فمعظم الزراعات الفيضية فضلا عن كل الزراعات المطرية ، لا تعرف طميا ولا تعرف إلا ماء رائقا .

---

(١) مصطفى محمود حافظ ، «السد العالى وبحيرة ناصر» ، مجلة الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية ، عدد ٤، ١٩٧٦ ، ص ٩٨ .

أرض الوادى ، وإنما إلى البحر . فمن ١١٠ ملايين طن سنويا ، كان نصيب الأرض الزراعية ١٢ مليونا أى نحو العشر فقط ، أغلبها أو نحو ٧,٣ مليون يذهب إلى أراضى الحياض وحدها (الأرقام الحديثة المعلنة هى ١٣٤ مليون طن حمولة النهر ، كان يذهب منها إلى البحر ١١٤,٥ مليون ، وإلى الأرض ١٩,٥ مليون) . وعلى العموم ، فان الأرض الزراعية لم تحرم إلا من ٦٪ من كمية الطمى ، وهى ١٦,٨ مليون طن وحتى عند هذا ، فان ما فقدته الأرض من الطمى يمكن تعويضه بجرعة من السماد لا تتجاوز قيمتها كما وجد بضعة ملايين من الجنيهات لا أكثر . ولن نذكر هنا ما يبديه البعض من الترحيب بانقطاع الطمى واعتباره من مزايا السد الإيجابية ، وذلك بمقولة أنه يحل مشكلة تطهير الترع والمجارى السنوية وتكاليفها الباهظة فى السابق ، فمثل هذا منطق تبرير سقيم ، فج ومعوج إلى حد القلب لامراء .

بالمثل أزمة خامة الطوب ، التى تفاقمت حتى وصلت إلى حد تجريف التربة الزراعية نفسها ، يمكن حلها – كما هو الاتجاه العالمى الحديث ، بدائل الطوب الرملى والطفلى وكذلك الحجر . وكلها خامات متوافرة فى مواضع عديدة مناسبة على امتداد جانبى الوادى وأطراف الصحراء بل إن البعض ليعتبر طمى النيل «عبئا على صناعة الطوب فى مصر» (مثلما هو على الزراعة المصرية) ، حيث أن الطوب الطفلى والرملى يفضل الطوب الطينى قوة وتحملا . ولقد بدأ بالفعل إنشاء عدة مصانع لإنتاج الطوب الرملى والطفلى ، فضلا عن المساكن الجاهزة ، كذلك تبين إمكانية استغلال طمى شواطئ بحيرة ناصر العليا فى تصنيع الطوب الأحمر وتصديره إلى الوادى .

أخيرا ، بصدد تآكل سواحل الدلتا ، الذى تبدو شواهده وأعراضه بقوة وخطورة فعلا فى مواضع ونقط ضعف معينة كمناطق الرؤوس المعرضة والألسنة البارزة كرأس البر . فلنذكر أولا أن الظاهرة سابقة للسد وليس هو المسئول الوحيد عنها ، وثانيا وكما يرد البعض فلا ينتظر للساحل أن يتراجع إلى الخلف بصورة خطيرة حقا فى المدى المنظور . والمشكلة على أية حال مشكلة كل الدالات الساحلية تقريبا ، والعلاج ممكن بالحواجز والمصدات المناسبة .

وإذا انتقلنا فى النهاية من مشكلة السواحل على البر الى مشكلتها فى البحر ، فان هجرة السمك عامة والسردين خاصة من شواطئ الدلتا ، كنتيجة لتناقص المواد الغذائية التى كان يعيش عليها فى طمى الفيضان ، فلعلها لا تمثل مشكلة حقيقية أو جادة . فمن الممكن تعقب أسرابه إلى الأعماق والمواطن الجديدة ، كما -

أن هناك أدلة على أنه قد بدأ يعود إلى مواطنه القديمة ، وعلى أية حال ، فان فى بحيرة ناصر تعويضا أكبر وأغنى .

هل يمكن استعادة الطمى ؟

حسنا ، وماذا بعد أن قيل وعمل كل ما يمكن أن يقال ويعمل ففى شأن الآثار الجانبية وحلولها الجزئية ؟ أما من حل كلى ، حاسم وشامل ، للمشكلة الأم والأس مشكلة الطمى ؟ هل ثمة من شئ كالحل المطلق ، مادامت هى المشكلة الجذر ؟ ألا يمكن بضربة واحدة ، بطريقة أو بأخرى ، تحرير الطمى وفك إساره من البحيرة الأم ناصر ، واستعادته وإطلاقه إلى مجراه الأب النيل ؟

فعلا ، لم يكف الفكر الهندسى والتكنولوچى منذ بدأ إنشاء السد عن إثارة هذا السؤال الطموح والصعب ولا نقول الحالم ، وعن مخامرة أبعد الحلول تصورا ولانقول خيالا ، وهناك إلى الآن خطان فكريان أساسيان : نقل الطمى من أمام السد إلى خلفه بواسطة مواسير ضخمة تخترق جسم السد ، أو نقله بواسطة قناة تحويل جانبية تدور حوله وتتخطاه .

فأما فكرة المواسير فليست بدعا ولا محض نظرية ، فهى مطبقة بالفعل فى بعض سدود أنهار خليج المكسيك فى الولايات المتحدة ، وفيها ينتقل الطمى من قاع البحيرة خلال المواسير التى تخترق جسم السد ، وذلك تلقائيا وبلا محركات صناعية وإنما بقوة تيارات الحمل الطبيعية وحدها، مع ملاحظة أن عمل هذه المواسير أو الأنابيب المدفونة يقتصر على موسم الفيضان فقط .

ولن يخفى هنا أن جوهر فكرة المواسير أو الأنابيب إنما يمثل صورة مستعارة ، ميكروسكوبية نوعا وغير طبيعية تماما ، من أصل مبدأ السدود ذات الفتحات والعيون ، وكأنما هى تعود بنا تحت مظلة الضرورة إلى حل وسط يجمع بطريقة ما، توفيقية ولكنها ترقيعية ، بين مبدأى السد المصمت والسد ذى الفتحات ، أى بين نمطى السد العالى نفسه وخزان أسوان القديم .

ومهما كان الأمر ، فلعل هذا الحل فى حالتنا كان ممكنا قبل أو أثناء إنشاء السد ، أما الآن فان المشكلة هى استحالة وضع مثل هذه المواسير فى جسم ضخم ضخامة السد العالى ، هذا فضلا عن ضعف تيارات الحمل فى بحيرة راكدة ركود

ضخامة السد العالى ، هذا فضلا عن ضعف تيارات الحمل فى بحيرة راكدة ركود بحيرة ناصر .

من هنا لا معدى عن الانتقال إلى فكرة قناة التحويل الجانبية كبديل ، هيكل الفكرة قناة جانبية أو تحويلة تستدير حول البحيرة ، بادئة أمام السد فى النقطة التى يتكدس بها الطمى أغزر ما يتكدس فى قاع البحيرة ، لتنتهى خلفه بعد أن تكون قد تحاشت مصيدة السد ، حاملة بذلك الطمى بكامله أو معظمه إلى مجرى النهر الطبيعى مرة أخرى . أى قناة تحويل للطمى مثلما هناك قناة تحويل للماء نفسه ، إذ لا ننسى أن الماء أصلا يستدير حول السد من الأمام إلى الخلف فى قناة جانبية خاصة قصيرة ، وبعبارة أخرى : قناة تحويل للماء ، وأخرى للطمى : هذه على الضفة اليمنى ، وهذه على الضفة اليسرى .

مهما يكن ، فلقد وجد أن أنسب نقطة بدء لمثل هذه القناة هى منطقة جوجيا . غير أن هذا يعنى أن يكون طول القناة هو بطول بحيرة ناصر ، أى ٥٠٠ كم . وهذا بدوره يعنى أنك إنما تشق نهر جديدا صناعيا بالصحراء الغربية فى الواقع ، لاتقل تكاليفه عن ٥٠٠ مليون جنيه أى ضعف تكاليف السد العالى نفسه وزيادة .(١) أيكون الخروج من هذا المأزق بالبحث فى ربط الفكرة بمشروع مفيض توشكى ، والذى يبدو قطاعا جزئيا من جوهر الفكرة ؟ مجرد اقتراح .

السد فى الميزان

طبيعى أن يكون السد العالى ، كأى مشروع من نوعه وحجمه ، موضع جدل وخلاف منذ نشأته بل من قبل إنشائه ومن بعده،على أن الملاحظ أن معظم ما قيل ويقال عنه يتطرف عادة إما نحو التهويل وإما نحو التهوين ، إيجابا وسلبا . ومن هنا ففى مقابل النظرية ، المسرفة بالتأكيد، القائلة بأنه هو الحل الشافى الشامل والرد المطلق على كل مشكلات الزراعة والصناعة والحياة المصرية ، كان هناك رأى متطرف يرفضه من حيث المبدأ ومن البداية ، والواقع أنه قبل بناء السد كانت هناك مدرسة من هندسة الرى فى مصر ترى أن أى محاولة للتحكم فى كل مياه النيل إلى آخـــر قطرة إنما هى محاولة ضد الطبيعة ، طبيعة الأنهار ، وأنها تنطوى على كارثة تامة .

أما بعد أن أصبح السد حقيقة واقعة فان هناك ، مازال ، من يتساء ل عما إذا كانت مصر قد أصابت أم أخطأت فى بنائه (٢) . بل لقد تعرض السد فى السنوات الأخيرة إلى حملة محمومة شككت حتى فى سلامة بنائه فنيا ، بينما صورت نتائجه على أنه «كارثة على مصر» ونعتته «بكارثة أسوان» (٣) . غير أننا ينبغى أن نتذكر

---

(١) «طمى النيل المحجوز أمام السد» الأهرام ، ٧ / ١٠ / ١٩٧١ ، ص ٣ .

(٢) مابرو ، ص ١٦٥ .

(٣) مقتبسة فى مصطفى محمود حافظ ، ص ٩٧ – ٩٨ .

أن هذه الحملة الضارية إنما بدأتها عناصر معادية لمصر ، وعناصر صهيونية بصفة أساسية . هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فقد تصاعدت الحملة إلى أن وصلت حرفيا إلى حد الصيحة الوندالية «اهدموا السد!» . غير أن دوافع هذه الحملة هى الأخرى كانت سياسية سافرة ، ومن ثم لا محل لها من العلم .

على أن الخلاف داخل دائرة العلم لا يقل للأسف حدة وتطرفا ، مما يضع المواطن العادى غير المختص فى حيرة بالغة . فعلى الجانب السالب ، يذهب رأى إلى أن «ما حققه السد العالى لنا من مزايا لا يعد شيئا بجانب ما جره وما سوف يجره علينا من مصائب» ، بل إن الأمر ليتعدى حساب المزايا والمضار إلى «ضياع مصر كلها» ، وأن المعركة ضد السد العالى باتت «معركة مصير» . (١) وعلى النقيض من هذا تماما انتهى البعض الآخر إلى أنه «قد لا يوجد مشروع سابق لمشروع السد العالى عاد بهذا القدر من الفائدة على هذا القدر من البشر .. وجدير بمن يقللون من قدر هذا المشروع أن ينظروا إليه من الجانب الصحيح من المنظار بعد وضعه فى البؤرة الصحيحة» (٢) . أو فى قول آخر أن «السد العالى يعد أكبر إنجاز فى تاريخ الشعب المصرى رغم الأقاويل والادعاءات» (٣) . وبين هذه المواقف المتناقضة تماما ، نستطيع علميا وموضوعيا أن نلخص النقد الموجه إلى السد فى النقط الست الآتية .

التحفظات الستة

أولا ، أنه إن لم يكن مشروعا سياسيا بقدر ما هو مشروع هندسى ، فإن السياسة قد تداخلت وتدخلت فيه إلى حد بعيد على الأقل ، سواء على المستوى الوطنى القومى فى العالم العربى أو على المستوى الإقليمى النهرى فى حوض النيل أو على مستوى الصراع الدولى فى العالم بين الكتلتين، بحيث أصبح مزيجا معقدا من رمز الاستقلال الوطنى والأمن المائى والقوة السياسية . وفى النتيجة اختلطت فى المشروع دوافع المجد القومى مع الجدوى المادية ، وفى النهاية تغلب فيه رأى الأوتوقراط على رأى التكنوقراط ، فقدم الأخير البدائل فقط بينما قرر الأول الأولويات .

ومن هنا أيضا يشعر البعض أنه قرر وخطط فى عجلة ، نحو ٥ سنين فقط مقابل عشرات لمشاريع مماثلة أو أقل ، كذلك يشعر البعض بأنه تم فى ظل سباق

(١) على فتحى ، ص ٢٩ ، ٢٣ ، ٢٢ .
(٢) مقتبسة فى مصطفى حافظ ، ص ٩٩ .
(٣) «السد العالى .. المفترى عليه» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ يوليو ١٩٨١ ، ص ١٣ .

عنيف وصراع خفى ليس فقط فى مناخ الحرب الباردة ولكن أيضا مع الادعاءات والمطالب والتحديات المائية لآخرين أشقاء وغير أشقاء فى حوض النيل واستباقا لخططهم فى فرض الأمر الواقع على مصر هيدرولوجيا وقطعا للطريق عليهم لقطع الطريق الماء عليها . فمثلا كان السودان يعتزم تنفيذ مشروعات مائية من شأنها خفض إيراد النيل فى مصر (١) .

ثانيا ، السد فيما يرى هؤلاء النقاد لم يكن له داع أو مبرر ، وله بدائل عديدة ، وبدائله أفضل منه وأجدى ، فإذا كان شرط الموقع الوطنى ضرورة مسلما بها من الجميع بما يستبعد مشاريع منابع النيل العليا كما اقترحها ميردوك مكدونالد ، فقد كان هناك اقتراح لمكدونالد أيضا بتعلية خزان أسوان تعلية ثالثة يمكنُ أن ترفع طاقته التخزينية إلى ١٠ مليارات أى أكثر مما أضاف السد العالى إلى حصة مصر السنوية وهى ٧٫٥ مليار ، فإن قيل إن التعلية خطرة ، فقد كان من الممكن إقامة خزان ذى فتحات وعيون على غرار خزان أسوان نفسه ولكن فى موقع السد العالى ذاته ، بأبعاد أضعاف أبعاد الأول وبأرباح أضعاف أرباح الثانى ، وبذلك يأخذ من كليهما محاسنه ومزاياه دون أضداده ومثالبه .

غير أن من الضرورى هنا أن نضيف أن هذه الاعتراضات قابلة بدورها هى الأخرى للجدل والنقد . فلقد تحققت لجان دولية من الخبراء الهيدرولوچيين وكذلك الاقتصاديين من أن السد العالى هندسيا واقتصاديا كان أفضل البدائل المتاحة أمام مصر ، كما أثبت السد نفسه بعد بنائه خطأ كثير من الاعتراضات عليه سواء هندسيا أو هيدرولوچيا .

ثالثا ، من الناحية العملية البحتة ومن حيث المحصلة المائية الصافية ، فان السد على عكس ما صور دعائيا محدود عطاؤه بدرجة لا تتناسب مع أبعاده وضخامته الهائلة وتكاليفه الباهظة ولا مع المشاكل والأخطار والملابسات التى اكتنفته فى الماضى والحاضر والمستقبل فضلا بالطبع عن الضجة والدعاية الداوية التى صاحبته . فللوهلة الأولى ، يبدو السد بسعته الخرافية حصيلة تتعدى أعرض أحلام مهندس الرى التقليدية ، مقيسة مثلا بمستويات خزان أسوان والأولياء المتواضعة . على أن من الإنصاف والموضوعية بل الأمانة العلمية حين نقارن بين الطاقة المائية لكل من الخزان والسد أن نتذكر بالدقة الفارق بين التخزين السنوى والمستمر . فالأول إنما يمثل دخلا متجددا ، حيث الثانى رأسمال تراكمى . أما أن يقال وحسب إن السد العالى يحقق ١٥٧ مليارا مقابل ٥ مليارات فقط لخزان أسوان ،

---

(١) مصطفى حافظ ، ص ١٠٤ .

فمقارنة خاطئة مثلما يمكن أن تكون مضللة أو مغرضة .

فإذا كان الخزان يوفر ٥ مليارات سنويا . فإن إضافة السد العالى السنوية إلى مائية مصر هى ٧٫٥ مليار فقط ، أى ما يعادل مساهمة الخزان مرة ونصف مرة لاأكثر ، أو مجموع ما كان يوفره خزان أسوان وخزان جبل الأولياء معا . وتلك هى الأبعاد الحقيقية والواقعية لوزن السد ودوره مائيا . ولعل هذه النقطة بالذات لم تبرز للرأى العام بما فيه الكفاية ، إن لم تكن قد حجبت عنه عمدا . وفى هذا يقول وين أوين «لعلها هى ضخامة وأهمية تلك المشاريع السابقة (خزان أسوان والأولياء) التى تستحق الأكثر أن تؤكد فى المقارنة» (١) . وعلى أية حال ، فإن عطاء السد من الطاقة والكهرباء قد يفوق عطاءه من الماء نفسه . وحتى من ناحية الماء ، فان عطاءه للسودان ضعف عطائه لمصر ، أى أنه جاء لمصلحة السودان ولحسابه أكثر منه لمصلحـــة مصر أو لحسابها .

رابعا ، من الناحية العملية والعلمية معا ، فان السد يثير من المشاكل أكثر مما يحل أو قدرها، وحتى هذه الحلول ليست بالمثالية الكاملة ، بل إنه ليكاد يهزم أغراضه بنفسه . فعدا مشكلة النحر الخطرة ومشكلة الصرف الباهظة وسائر الآثار الجانبية العديدة ، فانه لا يحقق هدف الوفرة المائية ولا الأمن المائى تماما . فلئن كان السد يوفر الحماية ضد الفيضان الضعيف ، فقد اتضح أنه لا يوفر الحماية ضد الفيضان العالى المتتابع إلا جزئيا ، ولئن كان قد حاز الأفضلية على مشاريع البحيرات الاستوائية فى أعالى النيل لأنها لا تعطينا إلا المياه الرائقة دون مياه الحبشة الغرينية ، فقد أنهى هو ورود الطمى إلى مصر إلى الأبد . ولئن أضاف إلى إيراد مصر المائى قدرا معينا من مليارات الأمتار المكعبة ، فانه بحشائش المجارى التى نشرها على امتداد مصر قد بدد نحو نصف هذا القدر إلا قليلا .

وليس ردا – يستطرد النقاد أصحاب هذا الرأى – أن يقال إن الآثار الجانبية للسد متوقعة محسوبة وعلاجها معروف أو قيد البحث أو التنفيذ . فأنت بذلك إنما تعـالج خطأ أكبر بسلســلة لا نهاية لها من الأخطاء الأصغر ، أى بسياسة الترقيع الجزئى المستمر ، وحتى عند ذلك ، فان هذا كله يمثل إنفاقات وتكاليف متزايدة تسحب فى النهاية من مزايا وفوائد ووفورات السد نفسه ، بحيث تتضاءل اقتصادياته باطراد . فمثلا إذا كان المشروع أصلا قد تكلف بضع مئات من الملايين من الجنيهات ، فيكفى أن نذكر أن مشاريع الصرف المرصودة حاليا تجرى فى

(1) Wyn F. Owen, "Land & water use in the Egyptian high dam era" Ekistics, Feb.1965, P.105.

خامسا ، واتصالا بالنقط السابقة ، يلاحظ البعض أن السد العالى بكل ما يعنى ويمثل لم يكن له على الزراعة المصرية حتى الآن مثل ذلك الأثر الدرامى الهائل الذى كان لخزانى أسوان والأولياء رغم أن صافى ما يوفره سنويا يعادل مجموع ما كانا يوفراته . وفى هذا يتساءل وين أوين «لم لا ينبغى أن يتوقع أن يكون لسبعة ونصف مليارات مكعبة ثانية من موارد المياه «الفصلية» – أى الصيفية – أثر على نمط استغلال الأرض يعادل أثر الأولى على الأقل فى ضخامته ؟» (١) . ولا شك أن المفروض أن يثور السد العالى الزراعة المصرية تثويرا وكما لم يثورها أى مشروع سابق للرى الدائم . وهناك إجماع عام على أن ثورة زراعية جذرية ما لم تواكب ثورة الرى المتمثلة فى السد . غير أن السد نفسه قد لا يكون مسئولا عن ذلك ، وإنما هو قصور الزراعة ذاتها وتخلفها . وعلى أية حال فلعل هذه الثورة المرتقبة مسألة وقت فقط.

سادسا ، وأخيرا ولكن ليس أخيرا بالتأكيد ، فان السد يمثل مخاطرة كبرى تصل إلى حد المغامرة ، إن لم يقل البعض المقامرة . والإشارة هى بالطبع إلى احتمالاته المستقبلية الغامضة وكل ما يجازف به من تغيير مجهول النتائج والمدى فى طبيعة النهر والوادى ويتعلق بصميم الوجود الطبيعى لمصر ذاته . ولكن يرد أنصار السد على هذا بالنفى . فعندهم أن «الآثار الجانبية» للسد إن هى إلا «كظل العمارة» ولا خطر على مصر أرضا وواديا ونهرا ونحرا .. إلخ . الدليل على ذلك فى دفعهم أن الواقع قد كذب تباعا كل توقعات وتنبؤات المشككين القائمة فضلا عن مبالغاتهم المسرفة .

فهؤلاء مثلا قدروا فى ١٩٥٦ وقبل إنشاء السد أن النحر الشامل سيصل إلى ٤٥ مترا فى قاع المجرى ، وذلك على أربع دفعات بمتوسط ١٤ مترا كل دفعة وأن معظم هذا النحر سوف يحدث فى العامين الأولين من بناء السد . فلما بدأ إنشاء السد ومضت سنوات دون أن تتحقق هذه النبوءات، عادوا فقالوا إن القاع سوف ينخفض إلى عمق مترين بعد ٥ سنوات من التشغيل وإلى ٣ أمتار بعد ١٠ سنوات. فلما لم يحدث هذا أيضا ، عادوا فى ١٩٧٦ فقالوا إن ٨٣٪ من النحر الشامل سوف يتم بعد ١٧ سنة من بدء التشغيل أى فى ١٩٨٥ ، وأن عمق النهر بين إسنا ونجع حمادى سيصل إلى ٦٫٦٥ متر ، وخلف قناطر نجع حمادى سيكون ٨٫٤ متر، وخلف قناطر أسيوط ٦٫٤ متر . غير أن الذى حدث بالفعل أن معدلات النحر السنوية لم تتجاوز حاليا ٢٫٢ سم بين أسوان وإسنا ٣، سم بين إسنا ونجع حمادى ، ٢٫٥ سم بين نجع حمادى وأسيوط ، ٠٫٤ سم بين أسيوط والقاهرة . (٢) وهذا كله وغيره ما يؤكد سلامة مستقبل الوادى طبيعيا .

---

(١) «السد العالى .. المفترى عليه» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ يوليو ١٩٨١ ، ص ١٣ – ١٥ .

(2) Ibid.,106.

إزاء هذا الرد ، يعود البعض فيثير على رأس الأخطار الكامنة والمستقبلة قضيتين تضربان في صميم الأمن القومي المصري ، إن لم يكن الوجود القومي المصري ذاته . فأولا ، هناك التهديد بالدمار الذي ستعيش مصر تحت رحمته إلى أجل غير مسمى . فبحيرة ناصر – ١٢٠ مليار متر مكعب على الأقل – ككتلة مائية جبارة تستقر في أقصى جنوب مصر وعلى أعلى ارتفاعها أي على كتفها أو رقبتها أو رأسها هي «أشبه ما يكون بقنبلة ذرية معلقة فوق رأسها قد تنفجر في أي لحظة» ، إذ «لو حدث ما يؤدي إلى انسياب المياه بلا رابطة من البحيرة ، فان التخريب الذي تحدثه في مصر سيكون أضعاف أضعاف ما أحدثته قنبلة هيروشيما» (١) . وفي هذا الصدد ، فلقد أثبتت الأبحاث أن منطقة البحيرة قد أخذت تتعرض للزلزال الموضعية نتيجة لثقل كتلتها المائية الهائلة .

إلى جانب هذا الخطر الطبيعي الباطني أو الأرضي ، هناك خطر ضرب السد بالقنابل من الجو في الحروب . وليس سرا أن هذا التفكير قد خامر أذهان العدو الإسرائيلي في وقت ما في السنوات السابقة . ومهما كثفنا من حلقات الدفاع الجـــوي الفائق التطور حول الســـد ، فإنه لا يستبعد الخطر تماما ، ومما له مغزاه أن الخبراء السوفييت الذين تولوا بناء السد نصحوا مصر بتفريغ بحيرة ناصر بمعدل ٦٠٠ مليون متر مكعب في اليوم لتصفيتها بسرعة في حالة الحرب أو التهديد بها ، رغم أن هذا المعـدل جدير بأن يخرب الوادي والمجرى كله شمال السد (٢). والخلاصة الصافية أن السد العالي وإن كان قد تحاشى الموقع خارج الحدود وحقق شرط الموقع الوطني ضمانا للأمن القومي سياسيـــا ، فإنه لم يفلت من أخطـــار الأمن القومي لا طبيعيا ولا عسكريا .

ثانيا ، هناك السؤال المؤجل عادة ، لأنه بعيد الأمد نسبيا ، وهو : وماذا بعد السد العالي ؟ ماذا بعد أن تمتليء بحيرة ناصر إلى قمتها بالطمي وتتحول إلى دلتا مرئية بارزة بعد ٥٠٠ سنة كالمقدر ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : إما أن يشق النيل مجرى جديدا له إلى البحر المتوسط عن طريق الصحراء الغربية ، أي شيء كتحقيق مخيف مروع لنهر بلانكنهورن الجيولوجي الافتراضي «النيل الليبي» الغابر، وإما أن يقتحم الوادي ليحتله من جديد حيث لن يكون له مكان في نظام الحياة القائم فيه حينذاك (٣) .

وليس رداً أن يقال إن التكنولوجيا الفائقة التطور في المستقبل كفيلة ساعتئذ بأن تجد حلا ، فهذا هو منطق الحلقة المفرغة ليس إلا .

---

(١) علي فتحي ، ص ٢٩ .
(٢) السابق .
(٣) السابق .

والحل ؟

لكل هذه الأسباب وفي وجه هذه الأخطار والأخطاء ، وبعيدا تماما عن دعوة «إهدموا السد» المغرضة أو غير المتخصصة ، طرح أحد الخبراء – على فتحى – مشـروعا للحل العلمى الواقعى لا تنقصه التفاصيل فيما يبدو فضلا عن الاختصاص ، محور الاقتراح هو إلغاء مبدأ التخزين القرنى فى بحيرة ناصر ، وتعديل وتحويل وظيفتها إلى التخزين السنوى ، أى كخزان أسوان القديم ، ولكن بطاقة ضعف طاقة هذا الأخير أى نحو ١٠ مليارات متر مكعب مما يوفر الحماية التامة لمصر من أخطار الفيضانات العالية . وهذا التعديل لا يقتضى هدم جسم السد العالى بل سيبقى كما هو ، غير أنه يستبعد دوره كمحطة كهرباء (تلك المحطة التى يمكن – عرضيا – الإفادة منها فى مشروع القطارة مثلا أو تحديدا) .

ولأن السد العالى مصمت ، فلابد من سد جديد ذى فتحات فى تحويلة جانبية لمرور المياه إلى الشمال ، بطاقة تصريف قدرها ٨٦٠ مليون متر يوميا ، وهى الطاقة القصو ى لاستيعاب المجرى أثناء الفيضان قديما دون خطر ، ولأن المشروع استبعد دور السد العالى الكهربائى ، فلابد كذلك من سد جديد آخر فى تحويلة جانبية مقابلة لتوليد الكهرباء . وعموما ، يكون التخزين السنوى أمام هذا السد الجديد الصغير على منسوب ١٢٧ مترا ، مقابل وبدل منسوب خزان أسوان القديم وهو ١٢٢ مترا ، على أن يرتفع فى سنى الفيضانات العالية إلى ١٣٣ مترا كحد أقصى .

أخيرا فان المشروع تكمله بالضرورة ثلاثة تعديلات فى سياسة مصر المائية العامة . فأولا ، لأن المشروع يفقد مصر – دون السودان – حصتها فى اتفاقية مياه ١٩٥٩ ، فلابد من تعويضها بزيادة حصتها من إيرادات مشروعات أعالى النيل المستقبلة . ثانيا ، يستدعى الاقتراح العودة إلى خزان جبل الأولياء وإعادة دوره الملغى مصريا . ثالثا ، العودة فورا إلى مشروع التخزين القرنى فى بحيرة ألبرت ، نقلا عن بحيرة السد العالى الملغاة وذلك ضمانا لملء خزاننا السنوى الجديد هذا فى أسوان ، فضلا عن كونه جزءا من مشاريع أعالى النيل وتقليل الفاقد فى منطقة السدود . (١)

(١) السابق ص ٢٩ – ٣٠ .

وبعد ....

ثم ماذا بعد ؟ والخلاصة النهائية ؟ حسنا ، إن الحكمة بعد الحدث سهلة جدا ، بقدر ما هى صعبة قبله . وقصارى ما يمكن أن يقال الآن ، ودون التدخل بالرأى أو بالحكم في اقتراحات ومشاريع الفنيين أصحاب التخصص والاختصاص ، هو أن السد العالى بتركيز شديد هو قمة الرى الدائم ، وهو بهذا قمة مزاياه مثلما هو قمة عيوبه ، والآثار الجانبية للسد إنما هى ببساطة الثمن الطبيعى للرى الصناعى ، وهما معا وجهان لعملة واحدة ، وكلاهما كالآخر سلاح ذو حدين ، هذا كذاك . والعبرة فى الخواتيم إنما هى إلى أى مدى ترجح مزاياه عيوبه . ولكن صميم المشكلة هو الخلاف الجذرى على حساب الخسائر والأرباح بالدقة . فهو فى المحصلة الصافية إيجابى فى نظر البعض ، وسلبى فى نظر البعض الآخر . ولهذا، فكما أن السد نفسه ليس الكلمة الأخيرة فى الرى المصرى ، فان المستقبل وحده هو الذى سيقول الكلمة الأخيرة والحكم النهائى فى أمر السد .

الجزء الثالث

شخصية مصر التكاملية

الباب الثامن

شخصية مصر الاقتصادية

الأساس الطبيعى للاقتصاد المصرى

مصر المعمورة كما رأينا بيئة أحادية إلى حد بعيد ، وقد انعكس هذا على الاقتصاد إلى حد كبير ، فكان هو الآخر أحاديا – زراعيا – إلى حد ما . والبيئة الأحادية عادة نقطة قوة فى كيان الدولة السياسى من زاوية التجانس البشرى والجنسى الذى تدعو إليه وتساعد عليه ، ولكنها كذلك يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين إذا اعتبرنا أيضا أنها قد تحد نسبيا من تنوع الموارد الطبيعية وتجعل الأساس الطبيعى للدولة ضيق القاعدة أحادى الجانب وربما معوجا .

وصحيح أن الصحراء إقليم طبيعى ثان ومختلف كلية ، وقد أمد مصر القديمة فعلا بالمعادن والأحجار الكريمة التى دخلت فى الصناعة ، ولكنها كانت صناعة بسيطة استهلاكية أو ترفية وفى النهاية تكميلية خادمة للاقتصاد القاعدى ككل الصناعات القديمة قبل العصر الحديث . كذلك لم يكن للمراعى الطبيعية فى مصر مجال ذو بال حيث لا تدرج بين الوادى والصحراء . وبالتالى فقد استبعد الرعى هو الآخر من هيكل الاقتصاد ، والقليل الذى وجد منه إنما قام على المراعى المزروعة – كأنها الاستبس المصنوع [١] فى تضاعيف وظل وخدمة اقتصاد الزراعة المحورى .

فإذا حللنا جوهر هذا الأخير وجدناه اقتصادا معاشيا أساسا Subsistence economy ، يعنى غذائيا – كسائيا . ثم هو اقتصاد اكتفائى مغلق إلى حد كبير هدفه الكفاية الذاتية أكثر منه التبادل التجارى ، إن أدى الفائض منه إلى التجارة ففى المحل الثانى . ولهذا فقد كان للمحور الذى دارت حوله الزراعة المصرية القديمة قطبان غالبان هما الحبوب والألياف ، الأولى للغذاء والثانية للملبس . ويرى البعض فى هذا الاقتصاد نقطة قوة لمصر وسببا لنجاحها الألفى فى عصر كانت الكفاية الغذائية فيه نادرة وغير مضمونة ، لا سيما أن الضرائب كثيرا ما كانت تجمع عينية من الحبوب لتخزن فى مخازن الدولة كرصيد ضد أخطار الغد [٢] ، ولو أن هذا التقليد الأخير حد

من الناحية الأخرى من النشاط التجارى والصناعى مما أدى إلى ركود وضعف نمو هذين الخطين الحيويين .

وعلى الجملة ، فكما يقول موجى ، وما يقوله ينصرف إلى الحضارة الزراعية الشرقية القديمة عامة ولكنه يصدق أكثر ما يصدق على مصر خاصة ، فإن ذلك الاقتصاد قد قدم أساسا ماديا صلبا لحضارة قد تبدو محافظة بعض الشيء ، ضيقة الأفق نوعا ، بطيئة التغير إلى حد كبير ، إلا أنها مع ذلك تمثل المجرب والصحيح فى عالم من القيم المتغيرة . ونحن نستطيع ، يمضى موجى ، أن نرى أنهم قد نجحوا فى أن يزرعوا الأرض ويطعموا عائلاتهم وشعوبهم لآلاف السنين دون نتائج سيئة أو مدمرة (١) .

على أية حال ففى ظل الرى الحوضى كان الاقتصاد الزراعى يعد اقتصاداً صحيا من الوجهة البيولوجية ، «متبيئا Symbiotic » يمثل تلاؤما عضويا مع البيئة حيث يتناسب بصورة مثالية مع دورة الفيضان ومع دورة الحرارة السنوية وحتى مع المطر الشتوى المحدود ، كما يجدد خصوبة التربة ويحافظ عليها . (٢) غير أنه إن يكن فى هذا نظاما انبثاقيا طبيعيا ، فقد كان أيضا نظاما فطريا

صحى سليم هو لا شك إيكولوجيا ، متلاف تبديدى مع ذلك اقتصاديا ، يستغل الأرض نصف العام ، بنصف الماء ، بنصف العمل . إنه اقتصاد نصفى أو نصف اقتصاد ! فى كلمة : اقتصاد واسع extensive economy .

على أن هذا القصور – دعنا لا ننس – كان حدود العصر ، ويبقى ذلك الاقتصاد بلا شك الأساس المادى الصلب لقوة مصر التاريخية ورخائها وتفوقها . وكون مصر بلدا ومجتمعا زراعيا فى الماضى هو نقطة قوة وتفوق بمقياس العصر ، ولا يمكن ولا يجوز أن يعد نقطة ضعف كما يظن الذين ينظرون – غير منصفين – بمنظور أو منظار اليوم . وليس ثمة إلا تحفظ واحد على ذلك الاقتصاد ، وهو أن يظل يجرى فى خطه الواحد كما لو فى حلقة مفرغة .

---

(1) Mogey, p.87.

(٢) محمد محمود الصياد ، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة ، ص ٣٢ .

من أين إذن كان يمكن أن يأتي التحدي لهذه الأحادية ؟ الرد بلا تردد هو : من الموقع ، والموقع وحده ، فما تلك الأحادية إلا بنت الموضع وقصاراه . والموقع لا يعني سوى التجارة على الفور . وبالتجارة في هذا المعنى نقصد التجارة كخط اقتصاد أساسي مواز للزراعة وعلى قدم المساواة معها ، وليس كخط ثانوي تابع شأنه شأن الصناعة في الداخل . فهل تحقق هذا ؟

دعنا نذكر هنا أولا أنه بالتجارة وحدها - تجارة ما وراء البحار - تحدت أوربا النهضة اقتصاد وحياة الخط الزراعي الواحد الذي كانت لا تختلف فيه عن مصر ولا تتميز . فقد اندفعت أوربا على البحر لتتدفق عليها مكاسب تجارة ما وراء البحار والمستعمرات الناشئة في الشرق وفي المداريات . وهذه المكاسب هي التي صنعت المدينة الأوربية وخلقت حضارة المدن ، والمدن بدورها هي التي خلقت الصناعة الحديثة . ولهذا فإنها هي التجارة التي خلقت الصناعة في النهاية ، أي أنها هي التي ثورت اقتصاد وحياة أوربا وهي بذرة أوربا المعاصرة . ولهذا فنحن مهما حاولنا فلن نبالغ في تقرير أهمية التجارة الخارجية عبر البحار ، لأنها ببساطة جذور كل حضارة واقتصاد عالمنا المعاصر ، بكل ما يعني ذلك اقتصاديا وغير اقتصادي . فهل ارتفعت مصر هي الأخرى إلى هذا [redacted] ؟

لا جدال أن مصر مارست التجارة دائما ، وشاركت في التجارة العالمية غالبا ، وعرفت عصورا ذهبية خارقة في التجارة العابرة أحيانا كما في العصر العربي والمملوكي حين أصبحت مكاسب التجارة خطا أساسيا في اقتصاد مصر . ولكن من الواضح أن هذا تم أساسا من خلال دور الممر التجاري والوسيط ، دور المكوس والرسوم الجمركية ، وليس من خلال دور التاجر البحار نفسه ، وهو فارق ضخم . أو كما يقول حسين مؤنس «لم نشترك فيها كتجار بل كمساهمين في غنيمة ، لم يكن لنا تجارة أو تجار ... بل سلطان يبتز ...» .[1] وهكذا ، فقد كانت أوربا تذهب إلى التجارة ، ولكن التجارة كانت تأتي إلى مصر .

ولهذا فإن مصر لم تستثمر موقعها الجغرافي استثمارا كاملا ، كهولندا أو بريطانيا أو البندقية ... الخ ، وإنما استثمرته استثمارا جزئيا سلبيا فقط بل وبطريقة محلية - لولا التناقض اللفظي لقلنا موضعية ، أي عاملت الموقع كموضع تقريبا ! ولم تعرف مصر تجاريا ضخما غلاباً

(١) مصر ورسالتها ، ص ٩٧ .

بصورة خاصة حتى كسوريا ، ولا أصبحت التجارة خطا اقتصاديا محوريا يكسر أحادية الزراعة. ولا مفر لهذا من أن نعترف أن مصر قد استغرقها الموضع استغراقا شديدا ، حتى أهملت الموقع بدرجة ما ، وكان هذا عاملا من عوامل تجمدها الاقتصادي ثم تخلفها الحضاري .

والواقع أن هذا الاهمال للموقع والاستغراق في الموضع هو الذي يفسر كثيرا من الحقائق الكبرى والفروق الجوهرية في التطور الحضاري والمادي والاقتصادي بين مصر وأوربا الغربية عبر عصور التاريخ خاصة التاريخ الوسيط والحديث . فمنذ أوائل القرن التاسع عشر انتقلت مصر الحديثة أو المعاصرة من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة مباشرة دون عصر نهضة مثلما حدث في أوربا ، ومن الزراعة إلى الصناعة مباشرة دون عصر مركانتلية كما عرفت أوربا . ومن هنا ففي حين كانت التجارة ، التجارة الخارجية بالتحديد وإن تكن التجارة الاستعمارية بسفور ، هي التي خلقت الصناعة الحديثة في أوربا ، فإن الزراعة المحلية على العكس هي التي خلقت الصناعة الحديثة في مصر .

ومن الجائز هنا أن نتساءل في الختام : هل الموقع في مصر خير من الموضع ، أو العكس ؟ على المستوى المطلق ، لا شك أن الموضع خير من الموقع . بمعنى أن مكاسبه المطلقة أعظم بكثير جداً من مكاسب الموقع . ولكن على المستوى النسبي من المحتمل أن موقعنا أقوى [illegible] من موضعنا ، من حيث أن هناك بلاداً كثيرة أغنى منا موضعا في حين أن من الصعب أن نجد موقعاً حيويا ثمينا كموقع مصر . إنه هبة طبيعية نادرة ، نخشى أن مصر لم ترتفع تماما إلى مستواها دائما من حيث الاستغلال والاهتمام والنشاط .

ولو قد فعلت ، لتغير اقتصادها ، وبالتالي كيانها ، جذريا ، ولعاشت تاريخها منذ وقت مبكر على ساقين من الزراعة والتجارة بدل ساق الزراعة الأحادية . بل ولانفتح بذلك وبعد ذلك أيضا مجال الصناعة كما حدث في أوربا ، ولتغير باختصار كل تاريخها ومصيرها على الأرجح ، ولما كان عليها – ربما – أن تقترض الاقتصاد الحديث من أوربا ، ولما كانت اليوم دولة متخلفة اقتصاديا .

الفصل التاسع والعشرون ـ الزراعة المصرية

خريطة الاقتصاد المصرى

تطور الاقتصاد الحديث

يبدأ الاقتصاد الحديث منذ أوائل القرن الماضى مع انقلاب الرى والزراعة . ويمكن أن نقسمه إلى ثلاث مراحل ، إن جمعت بينها خصائص الاقتصاد الحديث فإن لكل منها سماتها التطورية الخاصة ، وتلك هى مرحلة الاقتصـــــاد الانقلابى ، فالاقتصاد الاســـتعمارى أو شبه الاستعمارى ، فالاقتصاد الثورى . والأولى نسبة إلى انقلاب محمد على ، تمتد فى سفحها الصاعد من حوالى ١٨٠٥ حتى ١٨٤٠ ، ولكنها تستمر بعد ذلك فى سفحها الهابط حتى ١٨٨٢ ، حين تبدأ المرحلة الثانية مع الاستعمار البريطانى لتمتد حتى ثورة يوليـو ١٩٥٢ ، حين تبدأ المرحلة الثالثة .

وسيلاحظ فى هذه التسميات أنها شبه عكسية تقريبا ، بمعنى أنها تناقض المضمون إلى حد أو آخر – ولكن لامشاحة فى الاصطلاح كما يقال . فالمرحلة «الانقلابية» إنما هى الثورية حقا لأنها ثورة زراعية وصناعية كاملة ، بينما أن المرحلة «الثورية» هى فى حقيقتها مجرد انقلابية نسبة إلى الانقلاب الذى جرى العرف على تسميته «بالثورة» .

وفيما عدا شكلية التسميات تلك ، فإن الحقيقة المحورية العظمى التى ينبغى أن تعلو كل الحقائق ولابد لنا أن ندركها بوعى تام دائما ونبدأ بها فوراً ، هى أن مابين البداية أيام محمد على والنهاية الآن تغير هيكل الاقتصاد المصرى تغيراً جذرياً يكاد يصل إلى حد الانقلاب الكامل ، بحيث نمت دورة أو دائـــرة كاملة من تطور اقتصادنا القومى . ومن ثم فإذا كانت هناك كلمة

واحدة تعبر عن أعمق أعماق المرحلة الحديثة بأسرها وتعد الكلمة المفتاح والدليل ، فتلك الكلمة هى التغير .

ذلك أن البناء الاقتصادي الذى أرسى قواعده وشكل نمطه محمد على ظل قائما حتى الحرب الثانية تقريبا ، وعاش بذلك نحو قرن وربع قرن من عشرينات القرن ١٩ إلى أربعينات القرن ٢٠ ، ظل خلالها يتطور أو يتدهور ، بالموجب أو بالسالب ، ولكن دائما كميا أكثر منه نوعيا ، وداخليا أكثر منه خارجيا . ولكن منذ الحرب العالمية الثانية فقط بدأت التغيرات التراكمية تتحول من كمية إلى كيفية ومن تحورات سطحية أو ثانوية إلى تحولات هيكلية وصرحية .

فعلى جانب الزراعة والرى ، فإن الخط الذى بدأه محمد على ثم تقدم وتطور بالتدريج عبر قرن كامل بعده ، لم يتبلور ويستكمل معناه التام ولابلغ ذروته القمية إلا فى ربع القرن الأخير فقط بالسد العالى وثورة الأرز «وتصييف» الذرة وإدخال المحاصيل الجديدة ... الخ . أما على جانب الصناعة ، فإن الخيط الذى ألقى محمد على بطرفه فى أربعينات القرن الماضى بفعل الاستعمار ، لم يلتقطه سوى الحرب الثانية فى أربعينات قرننا وما تلاها رغم أنف الاستعمار . فكانت الحرب والأربعينات بذلك ثم يوليو والخمسينات من بعدها بمثابة «عودة المايجى» المصرية .

وإذا كان هذا قد عنى قرناً كاملا حيث بدأت مصر الصناعية سنة ١٩٤٠ حيث تركها محمد على سنة ١٨٤٠ تقريبا ، فإن الفارق بعد ذلك بين مصر المعاصرة ومصر محمد على فى الصناعة كما فى الاقتصاد عامة هو أكثر من مجرد فارق العصر والقرن ، وإنما هو فارق جذرى كما وكيفا ، واختلاف فى النوع لا الدرجة فقط، وفى الكيان ذاته أكثر مما هو فى المقياس وحده .

ثم يبقى فقط أن الحرب الثانية وما تلاها ، كما هى نقطة التحول الكبرى فى تاريخ مصر الاقتصادى الحديث ، فإن لنا أن نعدها بداية القرن العشـرين فى مصر اقتصاديا ، على غـرار ما تعد الحرب الأولى بدايته فى أوربا سياسيا . وبهذه الصيغة ، فإن الاقتصاد الذى بدأه محمد على هو أساسا اقتصاد القرن ١٩ ، واقتصاد القرن ١٩ عندنا هو الذى بدأه محمد على وانتهى بالحرب الثانية . أما اقتصاد القرن ٢٠ ، بالمقابل ، فهو ذلك الذى أنهى اقتصاد محمد على وبدأ بالحرب الثانية .

أخيراً ، وفى ضوء هذا التقسيم ، يمكن أن نلخص الفروق الأساسية بين الاقتصادين أو العصرين أو القرنين على النحو الآتى . الاقتصاد القديم ، أولا ، كان اقتصاد زراعة أساسا ، وزراعته زراعة محصول واحد جوهريا . ثم هو كان اقتصاد تصدير أكثر منه تصنيع ، وبالتالى كان اقتصاد زراعة أولا وصناعة ثانيا فقط . وكانت الصناعة بدورها صناعة بلا معادن تقريبا ، إلى أن اختفت الصناعة عمليا وارتد الاقتصاد زراعيا فحسب ولكنه اكتفائى تماما .

أما الاقتصاد الجديد فيكاد يكون الآن اقتصاد صناعة أولا وزراعة فى المحل الثانى فقط . وزراعته زراعة تصنيع بدل التصدير ، إلا أنها غدت بعيدة جدا عن الكفاية الذاتية . أما صناعته فصناعة إحلال محل الاستيراد ، لكنها ولأول مرة تصبح صناعة وتعدينا معا لا صناعة بلا معادن، حيث أصبحت مصر تملك مجموعة لابأس بها من المعادن الأساسية الهامة ، التى أصبحت بدورها تدخل عملية التصنيع بصورة جدية .

مرحلة الاقتصاد الانقلابى

هذا انقلاب جذرى مضاعف يعد بحق أكثر من ثورة ، لأنه لم يخلق فقط عالما اقتصاديا جديدا *لأول* مرة يختلف كلية عما عرفته مصر فى السابق طوال تاريخها ، ولكن أيضا لأنه جاء بعد مرحلة وصلت فيها مصر الاقتصادية إلى نقطة الصفر وربما دونها ، مما ضاعف من وقع الطفرة الفعلى واضاف نسبيا إلى قامتها . ولقد كانت نواة هذا الانقلاب هى انقلابى الرى والزراعة اللذين يمكن اعتبارهما بمثابة النظائر المكافئة للانقلاب الميكانيكى والصناعى على الترتيب فى أوربا .

ولقد يقال – مع عز الدين فريد – إن هذا التغيير ، فى بلد يعانى من تفريط مخيف فى السكان (٢.٥ مليون) ، كان تغييرا اصطناعيا مبتسرا فرضه فرضا حاكم محتاج [1] . ومع ذلك فلعله كان أيضا إستجابة ومحاولة مبكرة للحاق بالتغييرات التاريخية الهائلة التى كانت تحدث فى عالم صناعى جديد فى الخارج .

---

(1) Farid, Introduction of perennial irrigation etc., p.65.

ولقد كانت نقطة البدأ فى بناء محمد على كله أن القوة الاقتصادية هى الأساس الوحيد للقوة السياسية . ولقد كانت تلك نقطة القوة فى نظامه فعلا ، ولعله كان الوحيد الذى انفرد بها بين حكام الشرق المعاصرين ، كما أنها هى التى جعلت منه تلك «العبقرية البربرية barbarian genius » كما وضعها بعض أعدائه من الأوربيين المعاصرين . غير أن نقطة الضعف بعد ذلك كانت أنه أخضع القوة السياسية لأغراض القوة العسكرية . فلقد كان هدف النظام أساسا والانقلاب كله هو الجيش القوى وتمويله وتموينه .

لذلك فحين قلص هذا الجيش بفعل سياسة القوى ، أنهار الصرح الاقتصادى كله تقريبا . فكانت نقطة الضعف تلك هى نقطة النهاية أيضا . ولهذا فإن منحنى هذه المرحلة الانقلابية ناقوسى يرسم فى مجموعه شكل الجرس bell-shaped أو شكلا هرميا له جانب صاعد والآخر هابط ، فيبدأ من أسفل إلى أعلى حتى قمة عالية ينحدر بعدها بغتة إلى أسفل من جديد .

مرحلة الصعود

وتحقيقا للقوة الاقتصادية ، كانت بوصلة الانقلاب الجديد هى السوق العالمية وتوجيه الاقتصاد المصرى إليها بإنتاج محاصيل زراعية مدارية تجارية ثمينة . وفى هذا كانت بداية التحول من «اقتصاد الكفاية المعاشية» المحلى إلى «اقتصاد التصدير» الذى سيصبح أهم ملامح اقتصاد مصر الحديثة حتى بدايات المرحلة الثورية المعاصرة . ولهذا فإن النظام الجديد تبنى ، ودونما تناقض ، مبدأ كفاية الدولة الذاتية والاعتماد على النفس autarchy ، ضمانا لاستقلال مصر السياسى فضلا عن قوتها الدولية [١] . غير أن هذا أدى من الناحية الأخرى إلى نظام الاحتكار ، احتكار الدولة للانتاج الزراعى والصناعى والتجارة الخارجية ، بحيث صار محمد على هو الزارع والتاجر الأول فى هيكل هو أقرب ما يكون إلى رأسمالية الدولية . State Capitalism étatisme

ومن مجموع هذه الأبعاد الثلاثة ، الأوتاركية والاحتكار ورأسمالية الدولة ، اكتسب النظام كله صفته الأساسية وهى أنه ليس إقطاعا ولا رأسماليا وإنما مرحلة تحول من الاقطاع إلى

(1) A. Bonné, State and economics in the Middle East, Lond.,1948, p.218-9.

الرأسمالية . وهذا إلى حد بعيد يناظر التطور الداخلى فى كثير من دول أوربا المعاصرة ، مما يشير إلى عدوى روح العصر وإلى محاولة اللحاق بالعصر الجديد ، كما أنه يسبق كل دول الشرق بما فى ذلك الدولة العلية نفسها ، تركيا ، التى ظلت تعيش اقتصادا إقطاعيا وحرفيا هشا ومتخلفا. (١)

ويتلخص جوهر الاقتصاد الجديد فى أنه جمع لأول مرة بين ثلاثة أبعاد أساسية : الزراعة الكثيفة ذات المحاصيل الجديدة التجارية ، الصناعة الحديثة على أسس عصرية عريضة ، ثم أخيرا التجارة الخارجية التى تربط بين الزراعة والصناعة وتربط بينهما وبين السوق العالمية الجديدة فى الغرب . وبذلك كله لم يعد الاقتصاد المصرى أحاديا بصورة معوجة تماما مثلما كان من قبل ، كما كان فى ذلك بداية ارتباط الاقتصاد المصرى كله بالاقتصاد الغربى أو الأوربى العالمى .

وبوجه عام ، فإن هذا الاقتصاد الانقلابى بجوانبه الثلاثة كان على ضخامته أشبه بقطاع عصرى حديث فرض فرضا على قاعدة اقتصادية تقليدية عتيقة بلا علاقات عضوية وثيقة تماما . ولذلك كان اقتصادا ثنائيا dual economy بمعنى تعايش صرح عصرى مع قاعدة عتيقة فى حالة تجاور أكثر منها فى حالة تفاعل (٢) والوضع كله أشبه تركيبيا بالمرحلة التى مرت وتمر بها كثير من دول إفريقيا المدارية والعالم الثالث تحت الاستعمار وبعد التحرير . وإلى حد بعيد للغاية ، كانت الدلتا هى اقليميا موطن هذا القطاع الحديث ، فكل شىء فى عصر محمد على مركز بها فى الأعم الأغلب . أما استغلال الصعيد فقد تأخر كثيرا أو قليلا ولم يمتد القطاع الحديث إليه ، إلى شماله ، إلا فى عصر إسماعيل .

الزراعــــة

إذا عدنا بقليل من تفصيل إلى كل عنصر من عناصر هذا المركب ، فإن جدة الزراعة تتحدد

---

(1) Abdel-Malek, Idéologie et renaissance, p.109-112.

(2) W. A. Hance, African economic development, Lond,1958, p.188.

فى ثلاث . أولا ، بدء الزراعة الكثيفة بعد الواسعة ، نتيجة لإدخال الرى الصيفى والزراعة الدائمة بعد الحولية . فارتفعت الرقعة الزراعية من مليونى فدان فى ١٨٠٥ ، إلى ٣٫٠٥٠٫٠٠٠ فى ١٨١١، ومثل ذلك تقريبا فى ١٨١٣ ، ثم إلى ٣٫٠٣٢٫٠٠٠ فى ١٨٢١ ، ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ فى ١٨٣٥ ، ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ فى ١٨٣٨ ، ٣٫٨٥٦٫٠٠٠ فى ١٨٤٠ . ومعظم هذه المساحات تحت الزراعة الدائمة، وأغلبها فى الدلتا .

ثانيا ، إدخال محاصيل جديدة نقدية هى المحاصيل الصيفية بحيث تم تنويع المركب المحصولى تنويعا كبيرا كما تم إثراء الانتاج الزراعى إثراء غير عادى ، دون أن يكون هذا على حساب محاصيل الحبوب والغذاء التى كانت أساس الزراعة المصرية منذ القدم . وعلى رأس تلك المحاصيل الجديدة جاء القطن يليه القصب . فأما القطن فقد أصبح محور الزراعة والاقتصاد معا، بل والحياة الاقتصادية فى مصر جميعا . وقد بدأ القطن بالأنواع طويلة التيلة مثل سى أيلاند الأمريكى See Island . وكانت البداية متواضعة نسبيا ، أقل من ٥٠ ألف فدان فى ١٨٢٠ ، لكنها قفزت بسرعة إلى ٢١٣ ألف فدان فى ١٨٤٥ . وبالمثل تطور الانتاج : من نحو ١٠٠٠ قنطار بالكاد فى ١٨٢٠ ، إلى ١٦٩ ألفا فى ١٨٣٠ ، إلى ١٩٣ ألفا فى ١٨٤٠ ، إلى ٤٢٥ ألفا فى ١٨٤٥. [1]

ثالثا ، الاقتصاد المتجر commercialised economy ، حيث أصبح تباديا exchange economy بعد أن كان اكتفائيا معاشيا Subsistence econ، يتجه إلى السوق العالمية بعد أن كان يستهدف السوق المحلية أساسا ، كما تحول مركز ثقله من سوق الشرق العربى المجاور إلى سوق الغرب الأوربى المواجه [2] . ففى السنوات ٣٨ – ١٨٤٢ بلغ متوسط صادرات القطن السنوى ١٩٠ ألف قنطار ، وفى ٤٣ – ١٨٤٧ نحو ٢٤٠ ألفا .[3] وفى ١٨٤٥ مثلا ذهب ٣٤٥ ألف قنطار من المحصول إلى الخارج ، مقابل ٨٠ ألفا للمصانع المصرية. وقد كان هذا الصادر أساس رأس المال الذى

---

(1) Crouchley, passim.
(2) Pierre George, Géographie agricole du monde, Coll, que sais-je? Paris,1948, p.116-7.

(٣) مابرو ، ص ١٦ .

أمكن به تحديث وتعصير الاقتصاد والحياة برمتها فى مصر ، كما كان زناد التفجير فى نمو الاسكندرية السريع كميناء عالمية من الدرجة الأولى .

الصناعة

أما عن الصناعة ، فقد مرت فى ثلاث مراحل : الحرفية ، فالكبيرة ، فمرحلة الانهيار . فالحرفية ، حتى ١٨٢٠ تقريبا ، ظلت فيها صناعات الحرفيين البسيطة أو البدائية منتشرة كما هى فى المدن والأقاليم والأرياف ، إلا أن محمد على أخضعها لاحتكاره يمدها بالخامات ثم بعد تحويلها يشتريها بالثمن الذى يحدده . وقد وأدت الصناعة الكبيرة فيما بعد هذه الصناعة الحرفية جزئيا وابتلعت بقيتها لتصبح نواتها الجاهزة .

أما مرحلة الصناعة الكبيرة ، ٢٠ - ١٨٣٠ ، فهى الطفرة الحقيقية التى اتسعت لعديد من خطوط الصناعة الحديثة الآلية واليدوية ، العسكرية والمدنية ، واعتمدت على قوة البخار كما على القوى المحركة التقليدية ، بل وأنتجت أدوات الصناعة وحتى الآلات البخارية نفسها ، كما انتشرت انتشارا واسعا عريضا فى الأقاليم والمدن الاقليمية ولم تقتصر على العاصمة أو العاصمتين .

أهم تلك الخطوط فى الصناعات العسكرية ، التى كانت مركزة بطبيعتها فى العاصمتين أساسا ، مصانع الأسلحة والمدافع والذخيرة والبنادق والبارود بالقاهرة ، والترسانة البحرية بالاسكندرية . أما الصناعات المدنية فثمة كان على رأسها بضع عشرات من «فاوريقات» الغزل والنسج ، القطن والحرير والصوف على السواء ، موزعة على كل الدلتا والصعيد ، بينما تمدها مصانع القاهرة بالآلات والأدوات وقطع الغيار والمواد الخام والفنيين . وثمة بعد هذا عدة فابريقات للسكر وعشرات من المصابغ والمدابغ وبضعة مصانع للزجاج والورق ... الخ (١) .

ورغم أن معظم هذه الصناعات كان بحاجة إلى الحماية من المنافسة الخارجية، فقد كان كثير منها على مستوى أرقى الصناعات المماثلة فى أوربا، بل كان المراقبون الأوربيون يدهشون لتفوقها. كذلك ينبغى أن نسجل أن الميكنة والآلات وقوة البخار سبق حقيقى فى وقت لم تكن فيه الصناعه الآليه والبخار معروفه على نطاق واسع فى أوربا إلا فى بريطانيا وحدها تقريبا أوبريطانيا

(١) مابرو وسمير رضوان ، ص ٤٧ .

وفرنسا، بينما تأخرت فى بقية أوربا إلى أواسط وأواخر القرن. وعموما يمكن القول: إن الصناعة طفرت من الحرفية الاقطاعية إلى رأسمالية المصانع الكاملة فى قفزة واحدة .

على أن نقطة ضعف الصناعة العصرية الحديثة الكبيرة هذه كانت نقص بل غياب الوقود والمعادن ، الفحم والحديد ، وهى أحد العوامل التى ساعدت المنافسة الاستعمارية على وضع حد لها وشيكا . ولقد يقال لهذا إن تلك الصناعة لم تكن على أسس رشيدة ووطيدة تماما ، كانت يعنى «صناعة سياسية» أكثر منها «صناعة جغرافية» (١) . أو بالتحديد عسكرية أكثر منها اقتصادية . غير أن هذه هى المشكلة الجغرافية ، بل الجيولوجية ، التى واجهت الصناعة فى مصر الحديثة والتى لا تزال معنا حتى الآن إلى حد أو آخر .

وهذا يصل بنا إلى مرحلة الانهيار ، ٣٠ - ١٨٤٠ ، وقد بدأت بانحدار واضح نتيجة الانتكاسات العسكرية والساسية ، حتى بلغت درجة الانهيار فى النهاية بعد تقليم قوة محمد على وإرغامه على فتح السوق المصرية للصناعات الأوربية بلا حماية ، فكان فى ذلك وأد الكثير من الصناعات وسقوط ذلك الصرح الشامخ بلا مقاومة تذكر . لقد حلت بعد مرحلة التصنيع الطموح مرحلة «فك الصناعة de-industrialisation dismantling » ، وبذلك انتهت المرحلة الصاعدة من عصر الاقتصاد الانقلابى لتبدأ المرحلة الهابطة . (٢)

مرحلة الهبوط

غير أن عملية التصفية لم تتم فى يوم وليلة ، وإنما خلال مرحلة انتقال بين الاقتصاد الانقلابى والاقتصاد الاستعمارى ، استمرت منذ ١٨٤٠ حتى ١٨٨٢ أو منذ معاهدة لندن حتى معركة التل الكبير ، كانت ملامح الاقتصاد الأول فيها تتنحى باطراد وتتراجع إلى المؤخرة بينما أخذت أعراض الاقتصاد الثانى تبرز بالتدريج حتى احتلت الصدارة . تلك أساسا كانت مرحلة التوغل والتغلغل الأوربى فى مصر ، التى سبقت الاحتلال العسكرى ومهدت له . ويمكن - مع أنور عبد الملك - تشخيص هذه المرحلة بأنها فى الصميم مرحلة تحول من الاقطاع الشرقى إلى الاقتصاد

(1) Pierre George, Géographie industrielle du monde, Paris,1946, P.101.
(2) Abdel-Malek, P.24-32.

الرأسمالى المتخلف على نمط المستعمرات والذى تسوده زراعة تسيطر عليها الدولة التى تعمل من أجل التحديث والعصرية . [1] وعصر إسماعيل هو بلا نزاع قمة هذه المرحلة .

وإذا كانت مرحلة الاقتصاد الانقلابى تمتاز فى جوهرها بمحاولة إقامة صرح صناعى ضخم على أساس قاعدة زراعية عريضة ، فإن هذه المرحلة بعد أن حرمت من الصرح الصناعى تمتاز أساسا بأنها عوضت ببناء الهيكل التحتى الحديث infrastructure الذى يخدم القاعدة الزراعية المتوسعة . وعلى هذا تتلخص ملامح المرحلة فى ثلاث . الحد الأقصى من الزراعة ، الحد الأدنى من الصناعة ، الحد الأوسط من هيكل البناء التحتى .

الزراعــــة [2]

فأما الزراعة فقد عادت محور الاقتصاد ، وظلت المساحة الزراعية تتسع حتى وصلت فى سنة ١٨٥٢ إلى ٤,١٦٠,٠٠٠ فدان مسجلة بذلك علامة الأربعة ملايين لأول مرة وعند منتصف القرن بالتحديد ، ثم إلى ٤,٧٤٣,٠٠٠ فدان فى ١٨٧٧ ، فإلى ٤,٧٥٨,٠٠٠ فى ١٨٨٢ . وبالتوازى ، اشتد التركيز على القطن الذى أصبح محصول تصدير لا تصنيع أكثر من أى وقت مضى . ففى ١٨٥٠ بلغ المحصول ٣٨٠ ألف قنطار ، أى تجاوز ثلث المليون لأول مرة ، صدر منها أكثر من ٣٥٠ ألفا أى بنسبة ٩١,٥٪ . وفى ١٨٦٠ ارتفع الانتاج إلى ٥٩٦ ألف قنطار ، متجاوزا نصف المليون لأول مرة ، وبالغـــا نحو ثلاثة أمثـــاله منذ ٣٠ سنة أى سنة ١٨٣٠ . ثم فى العقد التـــالى وحده تضاعف المحصول إلى نحو أربعة الأمثال ، بالغا حوالى ١,٧٠٠,٠٠٠ قنطـــار فى ١٨٧٠ .

ولقد كانت الحرب الأهلية الأمريكية (٦١ - ١٨٦٣) ، التى حرمت السوق العالمية من مصدرها الأكبر وخلقت «مجاعة القطن» الشهيرة ، دفعة كبرى لزراعة القطن ، حتى قفز الصادر إلى علامة المليونى قنطار فى ١٨٦٥ . ورغم نكسة صغيرة عابرة بعد ذلك ، عاود الانتاج ارتفاعه فوصل فى

---

(1) Idéologie et renaissance, P.112.
(2) Crouchley, passim.

١٨٨٠ إلى ٢٫٧٩٠٫٠٠٠ قنطار ، أى بلغ علامة الثلاثة ملايين لأول مرة ، أغلبها للتصدير . ولابد أن نضيف ، من الناحية الأخرى ، أن هذا التوسع أتى على حساب الحبوب خاصة القمح ، الذى أصبح باطراد محصولا غير مربح بسبب المنافسة الأمريكية والأسترالية .

ولقد جاءت الأزمة العالمية الكبرى التى حدثت فى سبعينات القرن الماضى فأصابت الزراعة المصرية ، كالزراعة الأوربية ، بضربة قاسية . غير أن الأولى صمدت لها بفضل القطن [1] . وقد انعكس توسع الزراعة والانتاج الزراعى والصادر الزراعى فى الدخل القومى والتجارة الخارجية ، فلقد كانت أرقامها تقفز قفزاً ، كما كانت نوبات الرخاء المحموم booms التى تتناوب مع الأزمات الحادة slumps من علامات المرحلة المميزة .

الصناعة

أما الصناعة ، فقد انحدرت بشدة فى البداية تحت عباس وسعيد حين استمرت بل تفاقمت سياسة إغلاق المصانع وفك البقية الباقية من الثورة الصناعية ، وخاصة مصانع الغزل والنسيج فضلا عن المصانع الحربية بالطبع . غير أن محاولة محدودة فى الاتجاه العكسى حدثت تحت إسماعيل ، ولكنها كانت أساسا تدور حول السكر ، بحيث يمكن القول إن صناعة السكر هى التى ورثت صناعة الغزل والنسج إلى حد بعيد .

ولقد قاومت صناعة السكر أو قامت لا لشىء إلا لحتمية تصنيع هذا المحصول محليا بل موضعيا ، أى فقط لاستحالة تصديره خاما . كذلك فلقد كانت هذه الصناعة تخدم أساسا مصالح إسماعيل الخاصة ، الدائرة السنية ، ممثلة فى أبعاديات القصب المركزة فى مصر الوسطى بوجه خاص والمنيا بوجه أخص . فكان هناك أكثر من ٦٠ مصنعا للسكر ، وكان الانتاج يغطى الاستهلاك المحلى ويترك فائضا كبيرا للتصدير بلغ نحو ثلثى مليون قنطار فى سنة ١٨٨٠ . وقد كان لتركيز زراعة القصب وصناعة السكر فى مصر الوسطى أثر فى امتداد قطاع التنمية والاقتصاد الحديث إلى الصعيد الأسفل ، بعد أن كان مستقطبا معظمه فى الدلتا وحدها تقريبا ، وبذلك بدأت التنمية ، ومعها التطور ، تزحف فى مصر بالتدريج من الشمال إلى الجنوب .

---

(1) Issawi, p.14-15.

وفيما عدا صناعة السكر ، اقتصرت الصناعة الحديثة على صناعات خفيفة استهلاكية من صناعات المدن والخدمات البلدية والخامات ، مثل المحاجر والمدابغ والورق وكالملابس والطرابيش والمخابز ، وأخيرا الماء والغاز ... الخ . وكلها ، إلى ذلك ، كانت محدودة العدد والقوة للغاية .

البناء التحتى

وهذا ما ينقلنا إلى العنصر الثالث والأخير وهو هيكل البناء التحتى . فبدلا من المصانع والمعامل والورش والفابريقات ، انصرف الاقتصاد إلى التركيز على شبكات الطرق والمواصلات من سكك حديدية وبرية وبحرية وخطوط تلغراف وبريد وكذلك الموانى والمنائر بالإضافة إلى خدمات المرافق البلدية الشبكية العصرية كالمياه والنور والترام فى المدن ، فضلا عن إنشاء أحياء المدن العصرية نفسها وسائر مظاهر الأوربة والحضارة الحديثة ، لتصبح مصر «قطعة من أوربا» ، وحتى ليمكن أن يقال إن بناء المدن كان الصناعة الرئيسية فى تلك المرحلة .

فتحت عباس ، أنشىء فى الخمسينات أول خطوط السكك الحديدية الاسكندرية - القاهرة - السويس ، وكذلك ميناء السويس . وتحت إسماعيل ، وضع الهيكل الأساسى من المرافق والخدمات الشبكية الحديثة ، بما فى ذلك نحو ٢٠٠٠ كم من الخطوط الحديدية ، كما أصبحت الاسكندرية كبرى موانى البحر المتوسط . وقد بلغت مشاريع الأعمال العامة هذه معدلا مذهلا بالنسبة للعصر لايكاد يكون له مثيل ، باعتراف الكتاب الأوربيين ، فى أى دولة أضعاف مصر مساحة وسكانا .

على أن هذا كله تم إلى حد بعيد على أساس الاستدانة من أوربا . وفى عصر الاستدانة هذا توحد الساسة والمرابون الأوربيون فى جبهة واحدة للتوغل والاستغلال الاقتصادى الذى فتح الباب للتدخل السياسى والوصاية المالية ثم الاحتلال العسكرى ، حيث وضع المرابون أيديهم على الأرض الزراعية ثم وضع الساسة أيديهم على الوطن نفسه . فلقد كانت تلك الديون تقدم بأرباح فاحشة حتى كانت الفوائد المتعاظمة تسدد بقروض جديدة . وقد بلغت ديون إسماعيل ككل نحو ١٠٠ مليون جنيه استرلينى (تعادل اليوم مئات البلايين) . ومع تراكم الديون من الخارج

كانت الضرائب تتصـاعد فى الداخل حتى أضحت مصـر أعلى دول العالم فى معـدل الضرائب .

وفى النهاية كان العبء كله يحول إلى الفلاح الذى دفع الثمن حتى آخر قطرة ، أولا بتحويل ملكيته إلى الدائرة السنية بالاغتصاب والطرد سدادا للضرائب الباهظة ، وثانيا بتحويل الدائرة السنية نفسها إلى ملكية الأجانب أصحاب الديون . فكان الفلاح فى التحليل الأخير هو الذى يمول الرأسمالى الأوربى ويسدد للمرابى الأجنبى . ومن الناحية الأخرى كان الفلاح أيضا هو الذى قدم اليد العاملة الرخيصة والقوة البشرية بلا حدود لإقامة هيكل البناء التحتى بكل عناصره ، أى أن الزراعة والفلاح كانا هما الخزان الذى لاقاع له تحت كل اقتصاد هذه المرحلة . وإذا كان البناء التحتى هو أحد الأسباب المباشرة للاستدانة ، فإنه بقدر ما كان مبررا وممهدا للاستعمار الأجنبى فى النهاية كان مسهلا ومساعدا له بعد ذلك من حيث أنه قدم البيئة الحضارية الصالحة لوجوده ونشاطه .

مرحلة الاقتصاد الاستعمارى

رغم أن أعراض الاقتصاد شبه الاستعمارى كانت بادية بما فيه الكفاية فى مرحلة الهبوط الانتقالية السابقة ، فإنها لم تكتمل أو تتبلور إلا بعد الاحتلال البريطانى فى مطلع الثمانينات . فاشتدت الاتجاهات السلبية التى بدأت من قبل ، وبدلا من معادلة الحد الأقصى من الزراعة والأدنى من الصناعة ، سادت معادلة الحد الأقصى من الزراعة واللاصناعة على الاطلاق تقريبا . وفى الزراعة بدورها وصل التركيز على القطن إلى مداه ، بينما فى التجارة تحولت علاقة التبادل إلى علاقة احتكار شبه استعمارية مع القوة المتروبول . وإذا كانت قناة السويس قد جاءت الآن لتضيف إلى الاقتصاد المصرى شكليا خطا جديدا هو تجارة المرور ، يبدو على السطح خطا تعويضيا عن فقدان خط الصناعة ، فإن الواقع أنه كان خطا استعماريا بحتا معزولا تماما عن الاقتصاد المصرى ، وظلت الزراعة هى خطه الوحيد . وبهذا وذاك لم يرتد اقتصادنا أحاديا زراعيا فحسب ، بل زراعيا أحاديا أيضا monoculture وذلك بطغيان القطن على مركب الزراعة .

وهنا يتحدد الفارق الجوهرى بين مرحلة الاقتصاد الانقلابى ومرحلة الاقتصاد الاستعمارى فى

أن الأول كان مستقلا أولا وثنائيا زراعيا – صناعيا ثانيا ، بينما جاء الثانى اقتصاديا تابعا استعماريا أولا ثم أحاديا زراعيا فقط . فمع التبعية السياسية ، وقع الأخير فى أسر التبعية الاقتصادية ، أصبح «اقتصاديا تابعا» وظهرت عليه جزئيا أعراض ما يسمى «بالاقتصاد الاستعمارى» و «التجارة الاستعمارية» : فهو اقتصاد أولى أى ينتج المواد الأولية فحسب ، واقتصاد أحادى أى اقتصاد المحصول الواحد ، وتصدير خامات وهو تجارة أى تصدير بلا تصنيع ، المتروبول أى التجارة المرتبطة بعنف بدولة الاحتلال ، وهو أخيرا العجز التجارى أى العجز فى ميزان المدفوعات وفى الميزان التجارى نتيجة لتحيز التجارة الاستعمارية جدا لأسعار المصنوعات ضد الخامات . (١)

على أن من المهم أن نلاحظ أن هذه الأعراض لم تتبلور إلى المدى الذى عرفته أغلب المستعمرات حينئذ والدول الإفريقية المدارية حاليا ، لأن مصر على أية حال كانت أقوى وأشد تماسكاً من أن تحتوى أو تبتلع تماماً فى فلك الاستعمار أو تقع تحت عجلته . ومن هنا قلنا المرحلة شبه الاستعمارية ولم نقل الاستعمارية ، أو على أية حال الاستعمارية و / أو شبه الاستعمارية .

ولطول هذه المرحلة – ٧٠ سنة – حدثت على امتدادها بعض تطورات داخلية أو ثانوية فى مختلف خطوط الاقتصاد . ففى الزراعة استمرت المساحة المزروعة فى طفرتها الكبيرة خلال العقدين الأخيرين من القرن ١٩ والأول من القرن ٢٠ ، ولكنها هبطت بعد ذلك بشدة ولم تستعد قمتها السابقة إلا فى أواخر العشرينات حيث استقرت عليها فترة قصيرة لتبدأ فى تناقص محسوس من جديد منذ ١٩٣٠ وحتى الحرب الثانية . وعلى العكس من المساحة المزروعة ، ومع توفير مياه الرى المتزايدة ، وبفضل تعدد المحاصيل خلال العام ، كانت المساحة المحصولية فى تزايد مستمر ومطرد حتى ١٩٣٠ ، حين بدأت تنخفض قليلا فى تذبذب حتى الحرب الثانية .

وهذا الانخفاض الأخير يعكس تبلور وتفاقم مشكلة الصرف التى كانت أعراضها قد بدأت

(1) Hance, op. cit., p.10-12; Auguste Chevalier, L'agriculture coloniale, Coll. que sais-je?, Paris,1946, p.9-13.

بالتدريج من قبل مع إفراط مياه الرى . ولهذا فبينما كانت المشكلة فى بدايات المرحلة هى مشكلة الرى ، أصبحت فى نهاياتها هى مشكلة الصرف . وفيما بين الاثنتين كانت غلة الفدان ، خاصة القطن ، فى تذبذب من فترة إلى أخرى وإن كانت فى تزايد على وجه العموم . ومع تزايد ضغط الزراعة الدائمة على الأرض ، وتأثر التربة بمشكلة الصرف ، ظهرت الحاجة إلى الأسمدة الكيماوية فى الزراعة . فبدأت لأول مرة بعد العقد الأول من القرن ٢٠ أو حوالى الحرب الأولى ، ثم أخذ استهلاكها يصعد باطراد وبمعدلات مرتفعة للغاية .

ومع الكل كانت انطلاقة القطن فى أوجها بلا حدود مساحة ومحصولا وصادرا وسيطرة على الاقتصاد الوطنى ، وذلك باستثناء فترتى الحربين والأزمة العالمية العارضة . لقد بدأت سياسة «تقطين» مصر إذا صح التعبير ، وأصبح «القطن ملكا King Cotton » ، وملكا متوجا وأوتوقراطيا أيضا . ذلك أن السياسة البريطانية المخططة والمعلنة كانت تحويل مصر إلى أبعادية قطن لحساب صناعتها هى وحدها بالتحديد ومصانع لانكشر بالذات ، أى باختصار تحويل مصر إلى «حقل قطن لانكشر» كما قيل . أو كما قال كاتب فرنسى معاصر ، إن مصر أصبحت «واحدة من أجمل مزارع الإمبراطورية البريطانية» .

ولتحقيق هذا الاحتكار ، فعلت بريطانيا كل ما يمكن من أجل توجيه هيكل البناء التحتى لخدمة توجيه تجارة مصر الخارجية إليها . من ذلك مثلا أنها حاربت النقل النهرى ونقل الطرق لصالح النقل الحديدى ، كما قطعت اتصال النقل الحديدى بالدول المجاورة ليرتكز على الاسكندرية ويصب فيها ... الخ . ومع ذلك كله فقد كان ارتباط مصر بالمتروبول أضعف وأخف بكثير من المألوف فى التجارة الاستعمارية الجارية . فلم تكن بريطانيا تستأثر عادة بأكثر من ثلثى صادرات القطن المصرى ، بينما كانت قبضتها على الواردات أقل بكثير ، حول الثلث فقط تقليديا . وعلى العموم فقد كان الاستعمار البريطانى ينظر إلى مصر كمصدر للمواد الخام أكثر منها كسوق للمصنوعات .

لكنما هى الصناعة بالدقة التى تلقت فى النتيجة الضربة القاضية على يد الاستعمار . فقد كان جوهر السياسة الاستعمارية المخطط بعمد وسبق إصرار هو استبعاد التصنيع تماما ووأد الصناعات القائمة أو الناشئة ليجعل مصر محض سوق لتصريف صناعاته مثلما جعلها مزرعة

صرفة لخاماتها . وكانت ذريعة الاستعمار فى ذلك مبدأ التخصص الطبيعى وحرية التجارة ، وحجته أن الصناعة المصرية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس من الحماية الكثيفة . وبهذا المنطق المقلوب وبسيمياء الاستعمار جعلت ليفربول ومانشستر – للغرابة والتناقض – أقرب إلى حقوق القطن المصرية من الاسكندرية والقاهرة .

هكذا ، وعلى النقيض من الزراعة ، كانت الصناعة فى تدهور بل وانهيار شديد وسريع على يد المحتل . وقد جاءت الضربة القاضية أساسا فى بدايات المرحلة ، ولكن بعد الافاقة والمقاومة الوطنية فى وسطها بدأ المنحنى فى صعود نسبى ثم محسوس فى آواخرها ابتداء من ١٩٣٠ وانتهاء بدفعة الحرب الثانية المؤثرة . وبهذا كان تطور الصناعة ، اتجاها وتوقيتا ، عكس اتجاه الزراعة تقريبا . ففى الوقت الذى كانت الزراعة فى قمة توسعها واطرادها وكذلك ازدهارها وانفرادها شبه المطلق فى الاقتصاد فى بدايات المرحلة ، كانت الصناعة قد وئدت عمليا . وعلى العكس فى آواخر المرحلة ، فى الوقت الذى بدأت الزراعة تلقى المتاعب فى الصرف ومتوسط المحصول وتكف عن النمو فى المساحة المزروعة ، كانت الصناعة قد بدأت نهضتها المذكورة .

تلك بإيجاز هى الخطوط والاتجاهات العامة على امتداد المرحلة الاستعمارية الطويلة هذه بذبذباتها وتقلباتها المتعارضة أو المتوازية . ومن مجموع توليفات هذه التغيرات والتحولات المختلفة يمكن أن نقسم المرحلة إلى مراحل داخلية ثلاث لكل منها مميزاتها ومعالمها الخاصة . فالأولى تمتد حتى ١٩١٠ تقريبا أو حوالى الحرب الأولى ، وتحمل بصمات الاستعمار كاملة بكل ثقلها . والثانية أو الوسطى انتقالية أساسا تمتد حتى حوالى ١٩٣٠ . والثالثة والأخيرة تمتد حتى ثورة ١٩٥٢ وتحمل قدرا أكبر من التحرر نسبيا وتعد تمهيدا أو انتقالا إلى المرحلة الثورية القادمة .

المرحلة الأولى (١)

أهم ملامحها توفير مياه الرى بما فيه الكفاية لتعميم الرى الدائم ، لكن دون أن تبرز مشكلة

(1) Crouchley; Issawi, passim.

الصرف بعد . ومع الاثنتين ظفرت المرحلة بأكبر طفرة مسجلة فى كل من المساحة المزروعة والمحصولية . وفوق الكل أتت موجة التقطين العالية بل العاتية ، ولكن مع تآكل وانهيار الصناعة المحلية .

الزراعة

ففى الزراعة ، كان هذا بداية عصر القناطر والخزانات من أجل نشر الرى الدائم إلى أقصى حد ممكن وصولا إلى تكثيف الزراعة بقدر الامكان . فمن ٤٫٧٦٤٫٠٠٠ فدان فى ١٨٨١ ، ٤٫٧٥٨٫٠٠٠ فى ١٨٨٢ ، زادت المساحة المزروعة إلى ٤٫٠٤١٫٠٠٠ فى ١٨٩٠ ، ٥٫٠٤٣٫٠٠٠ فى ١٨٩٧ ، ٥٫٣٣٥٫٠٠٠ فى ١٩٠٢ ، ٥٫٤٠٣٫٠٠٠ فى كل من ١٩٠٥ ، ١٩٠٧ ، ثم أخيرا إلى ٥٫٧٥٨٫٠٠٠ فى ١٩١١ . ومعنى هذا ، أولا ، أن المساحة المزروعة عبرت علامة الخمسة ملايين لأول مرة بالتقريب حوالى دورة القرن ١٩٠٠ ، ومعناه ، ثانيا ، أن نحو مليون فدان أضيفت إلى الرقعة المزروعة فى نحو ٣٠ سنة . ومعناه ، أخيرا ، أن المساحة المزروعة أصبحت تعادل إلا قليلا نحو ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى بداية عصر محمد على وضعف ما كانت عليه فى نهايته .

ولكن يبدو مع ذلك أن هذه كانت نهاية التوسع الأفقى الكبير مثلما كانت قمته . إذ انخفض معدل المساحة المزروعة بعد ذلك بصورة محسوسة : إلى ٥٫٠٣٠٫٠٠٠ فى ١٩١٣ ، بينما دار متوسطه حول ٥٫٢٠٠٫٠٠٠ فى الفترة ١٩١٠ – ١٩١٤ .

على أن المساحة المحصولية من الناحية الأخرى ظلت تطفر بمعدل أعلى . فارتفعت من ٤٫٧٦٢٫٠٠٠ فدان فى ١٨٧٩ إلى ٧٫٧١٢٫٠٠ فى ١٩١٣ . وفيما بين ١٨٧٧ – ١٩٠٧ (٣٠ سنة) زادت المساحة المحصولية بنسبة ٦٦٪ [1] وبهذا أصبحت نحو مثل ونصف مثل المساحة المزروعة آنئذ ونحو ضعفها فى نهاية عصر محمد على . وفى ظل هذا التوسع كان الانتاج الزراعى يزيد بمعدل ١٫٦٪ كل سنة ، أى قدر معدل تزايد سكان الريف .

---

(١) مابرو ، ص ٢٣ .

القطن

غير أن الزراعة فى هذه المرحلة لم تكن تعنى إلا بداية التركيز على القطن . فمن ١١,٥٪ من المساحة المزروعة فى ١٨٧٩ ، قفزت نسبة القطن إلى ٢٢,٤٪ فى ١٩١٣ ، أى تضاعفت فى نحو من ٣٥ سنة . وفى هذا التاريخ الأخير بلغت مساحة القطن ١,٧٢٣,٠٠٠ فدان ، وهو رقم قياسى حينئذ . وفى بداية المرحلة لم يكن المحصول يتجاوز ٢ - ٣ ملايين قنطار ، فبلغ ٢,٧٩٠,٠٠٠ قنطار فى ١٨٨٠ ، ١,٨١٨,٠٠٠ فى ١٨٨٤ . ولكنه لم يلبث أن تضاعف تقريبا إلى ٤,١٦٠,٠٠٠ فى ١٨٩٠، ثم مرة أخرى إلى نحو ٦,٤٤٠,٠٠٠ فى ١٩٠٠ ، حتى وصل إلى ٧,٥٠٠,٠٠٠ قنطار فى ١٩١٠ . أى أنه سجل علامة الخمسة ملايين قنطار لأول مرة حوالى دورة القرن ، وضاعف نفسه فى عقد واحد على الأقل ، كما تضاعف ثلاثة الأمثال تقريبا فى ٣٠ سنة . وكانت الحرب وحدها هى التى وضعت حدا لهذه الطفرة النادرة . [1]

ولا ريب أن سياسة التقطين هذه بلغت حد الافراط ، وغدت على أفضل تقدير سلاحا ذا حدين، له أخطاره فى الخارج وفى الداخل . ففى الداخل تم ذلك على حساب المحاصيل الأخرى عامة والمحاصيل الغذائية خاصة . فمن بين المحاصيل الأخرى ، كان الذرة وحده هو الذى ينمو ويتوسع ، بينما انخفضت نسبة القمح والفول التى كانت محاصيل تصدير فى الماضى ، وحتى القصب انخفض .

فالذرة ارتفعت حصتها من المساحة المزروعة من ١٤٪ إلى ٢٤٪ بين ١٨٧٩ ، ١٩١٣ ، حين بلغت فى التاريخ الأخير ١,٨٥٣,٠٠٠ فدان . أما القمح فرغم زيادة مساحته الحقيقية ، بنحو ٥٠٪ لتصبح ١,٣٠٦,٠٠٠ فدان ، فإن نسبته انخفضت من ٢٠,٦٪ فى ١٨٧٩ إلى ١٦,٩٪ فى ١٩١٣ . هذا بينما انكمشت مساحة الفول المطلقة بالفعل ، كما انخفضت مساحة القصب من ١,١٪ إلى ٠,٦٪ ، وانخفضت معها قيمة صادرات السكر أيضا .

من هناك جميعا بدأت مصر تتحول من دولة مصدرة للحبوب ومكتفية غذائيا إلى دولة

---

(1) Crouchley, p.167.

مستوردة للحبوب والغذاء باستمرار واطراد ، بل وكذلك من شعب آكل للقمح عموما إلى شعب آكل للذرة غالبا .

هذا فى الداخل ، أما عن الخارج فقد أصبح القطن عماد التجارة الخارجية وبالتالى الدخل التجارى والميزانية وكل حياة مصر الاقتصادية والمالية بدرجة بالغة الخطر . ففيما بين ١٨٨٤ ، ١٩٠٨ ارتفعت قيمة صادر القطن من ٦٫٥ مليون جنيه مصرى إلى ١٧ مليونا ، وارتفعت نسبة القطن بين مجموع الصادرات من ٧٦٪ إلى ٨٣٪ . وفيما بين ٨٥ - ١٨٨٩ ، ١٠ - ١٩١٤ ارتفعت قيمة صادر القطن بين المجموع من ٨١٪ إلى ٩٣٪ .

وبطبيعة الحال كان لبريطانيا نصيب الأسد فى هذه التجارة . ففى ٨٥ - ١٨٨٩ استأثرت من صادرات القطن المصرى بنحو ٦٣٪ فى المتوسط أى نحو الثلثين ، ولو أن النسبة انخفضت فى ١٩١٣ إلى ٤٣٪ . وكانت المنافسة الرئيسية من جانب ألمانيا فالولايات المتحدة . كذلك فقد كانت قبضة بريطانيا على الواردات أضعف : ٣٧٫٥٪ ، ٣٠٫٥٪ من قيمتها فى التواريخ السابقة على الترتيب .

الصناعة

أما عن الصناعة ، فإن الفترة التى أعقبت الاحتلال مباشرة شهدت عملية تخريب وتحطيم انتقامية وندالية للصناعة القائمة . ففى الثمانينات بيعت آلات وأدوات مغازل القطن التى أنشأها محمد على ، وكذلك بيعت مصانع وورش وسفن شركة الملاحة الخديوية لشركة إنجليزية بثمن بخس هزيل بل هزلى . وبالمثل حدث للأسطول النهرى وترسانة بولاق . كذلك تم إغلاق مصنع ورق بولاق ومصانع الأسلحة والذخيرة وبيعت معداتها ... الخ .

والمثير أن الاستعمار لم يتورع وقتئذ أن يعلن أنه «ليكون من الضرر البالغ بالمصالح الإنجليزية والمصرية كليهما توفير أى تشجيع لنمو صناعة قطن محمية فى مصر» ، وأنه «ليس من المرغوب فيه الإضرار بالدخل الكبير المستمد من الرسوم الجمركية على المصنوعات القطنية» ، كما وضعها كرومر صراحة [1] . غير أن هذا لم يكن سوى منطق تبرير متهافت إلى حد يدعو إلى السخرية

(1) Issawi, p.29.

أحيانا . فمثلا فى ١٩٠٤ عرف المصنع بأنه «مؤسسة تقلق الراحة أو تضر بالصحة أو تحمل الخطر» ... [(١)] أما الحقيقة فهي بكل بساطة أن الاستعمار كان يرى أن كل مصنع يفتح في مصر يغلق مصنعا في بريطانيا كما وضعها كرومر نفسه بكل سفور ، وأن للسوق المصرية أهمية فائقة لبريطانيا نظرا لما أخذت تتعرض له تجارتها الدولية من أخطـــار وتهديدات كما قالها ملنر صراحة.

وعلى أساس هذه الادعاءات الملفقة وضعت سياسة جمركية وضرائبية مخططة بحيث تقتل كل إمكانيات الصناعة الوطنية . فقد تبنت هذه الســـياسة المبدأ القيمي ad valorem لا النـــوعي specific ، أي تؤخذ الرسوم موحدة على الواردات جميعا بحسب قيمتها بغض النظر عن نوعها . وبذلك فرض على استيراد الفحم ، وقود الصناعة ، نفس الرسوم التى فرضت على أى مادة أخرى. وفي الوقت نفسه أخضعت المصنوعات القطنية لرسم إنتاج مماثل للرسم الجمركي . وكان الكل ٨٪ . وبهذا وذاك وضعت المصنوعات المحلية مع المستوردة مع الوقود على مستوى واحد من القدرة على المنافسة . وحتى زراعة الدخان ، التى كانت صناعة مصرية هامة ، حوربت بالضرائب الفادحة ، ثم منعت كلية ، بدعوى تحقيق حصيلة لخزانة الدولة من الرسوم الجمركية المرتفعة على الوارد .

النتيجة بطبيعة الحال شلل الصناعة الكلى . فقد أغرقت الصناعة المستوردة وسياسة الباب المفتوح السوق ووأدت كل إمكانيات الصناعة الكائنة فضلا عن الكامنة . وإذا كانت بداية القرن العشرين (١٩٠٠ - ١٩٠٦) قد شهدت بصعوبة بعض نشاط صناعى واعد نتيجة تدفق الاستثمارات والمضاربات الأجنبية ، ما يسميه الجريتلى بكناية موفقة «بفقاعة البحار الجنوبية المصرية egyptian south sea bubble » ، فإن هذه الفقاعة لم تلبث أن انفجرت وفرقعت [(٢)] .

فى ١٩١٠ ، مثلا ، كتب روتشتاين «خلال سنواتهم الثمانى والعشرين من السيطرة ، لم يكن البريطانيون عاجزين عن إنشاء صناعة مصانع واحدة فحسب ، وإنما كذلك قتلوا بطريقة محكمة

---

(1) Abdel-Malek, p.50.

(2) A.A. El-Gritly, The structure of moderm industry in Egypt, Cairo1948, p.369.

كل الامكانيات الموجودة لخلق إحداها» . [1] حتى الصناعة الصغيرة والتقليدية الوطنية أفلست واندثرت ، تماما كما حدث في الهند وسوريا وغيرهما وكما أعلنها كرومر نفسه بصراحة (أم بوقاحة ؟) مسجلا شهادة الوفاة أو تصريح الدفن بيد القاتل .

«إن الفارق» ، كتب هو يقول في تقريره السنوي لعام ١٩٠٥ ، «واضح لكل إمرىء تمتد ذاكرته إلى الوراء نحو عشر سنوات أو خمس عشرة . فالأحياء التي كانت قديما خلايا عمالية حقيقية للصناعات المختلفة : الغزل ، النسج ، العقادة ، صناعة الأشرطة ، الصباغة ، صناعة الخيام ، البرودرية ، النعال البلدية (البلغ) ، المصوغات ، تجهيز التوابل ، دبغ الجلود ، صناعة القرب الجلدية ، الملاحات ، صناعة الغربال والمزلاج والأقفال الخشبية ، والأقفال الحديدية ... الخ ، كان عليها أن تحد من نشاطها أو هي اختفت تماما . واليوم تتجمع المقاهي أو حوانيت الطاولة الأوربية الصغيرة حيث كانت توجد في الماضي الورش المنتجة الشغالة » . [2]

ورغم هذه السياسة الضارية ، أفلتت قلة من الصناعات فقاومت أو قامت . بعضها بحكم الضرورة ، مثل مصانع السكر الوطيدة الجذور في التربة ، ومثل محالج ومكابس القطن الحديثة التي لامفر منها محليا قبل التصدير ، وبالتالي أيضا مصانع عصر بذرة القطن والزيت فالصابون. والبعض الآخر بحكم تغير الموضة والذوق أو المنافسة الأجنبية ، مثل نسج القطن والصوف والحرير والكتان التي زادت بالفعل على أساس الغزل المستورد [3] .

المرحلة الوسطى

هذه المرحلة انتقالية باهتة الملامح نسبيا ، وهي أقرب إلى الجمود والتوقف نوعا منها إلى أي من التوسع أو الانكماش الملموس في معظم خطوط الاقتصاد . فأهم خصائصها توقف توسع المساحة المزروعة تقريبا وضعف توسع المساحة المحصولية نوعا . وفي الوقت نفسه بدأت مشكلة الصرف تفرض نفسها على خصوبة التربة ونمو الانتاج ومتوسط غلة الفدان . كما أخذ القطن

---

(1) Theodore Rothstein, Egypt's ruin,1875-1910, Lond., p.307.

(2) Annual report on Egypt and Sudan,1905, Cairo,1906, p.118.

(3) Issawi, p.29.

يهتز ويتذبذب مع الحربين العالميتين والأزمة العالمية ، وبذا بدأ اقتصاد التصدير يلقى المتاعب بصورة جدية ، فى حين راحت الصناعة تحاول أن تنهض من هوتها وتقاوم دون جدوى تقريبا ، وظلت الزراعة تقريبا كل جسم وعصب الاقتصاد . فطول الثلاثين سنة الأولى من القرن ٢٠ كانت تستوعب ٧٠٪ من العمالة وتقدم ٥٠٪ من الدخل القومى .(١)

الزراعـــة

رغم استمرار مشاريع المياه المتزايدة من تعلية للخزان وانتشار للقناطر ، فإن المساحة المزروعة لم تستجب كثيرا . ففى الفترة ١٩١٠ – ١٩١٤ كان المتوسط ٢ر٥ مليون فدان أى بنقص ٠ر٣ مليون فدان عن قمتها السابقة فى العقد الأول من القرن . ومن نحو ٥٫٢٦٩٫٠٠٠ فدان فى ١٩١٧ ، أخذت المساحة المزروعة تنمو ببطء وتذبذب شديدين وبصعوبية واضحة إلى أن استعادت تلك القمة السابقة بعد عقد كامل ، حيث بلغت ٥٫٥٤٤٫٠٠٠ فى ١٩٢٧ . وظلت حوالى هذا المعـدل بضع سنين حتى ١٩٣١ حين بدأت ببطء من جديد . لقد أنتهى عصر التوسع الأفقى فى الزراعة .

أما التوسع الرأسى ، على الجانب المقابل ، فلم يتوقف ، إلا أنه تباطأ بصورة مؤكدة . فرغم أن المساحة المحصولية لم تكف عن النمو طوال الفترة ، فقد كان النمو محدودا . فمن متوسط قدره ٧٫٦١٠٫٠٠٠ فدان فى الفترة ١٠ – ١٩١٤ ، وبطريق الجرعات السنوية الضئيلة وإن كانت مطردة ، وصلت المساحة إلى ٨٫٦٣٤٫٠٠٠ فى ١٩٣٠ ، أى بزيادة نحو مليون فدان فى نحو ٢٠ سنة . وحتى هذه العلامة ظلت قمة لم تتكرر إلى وقت طويل بعد ذلك . والواقع أن المساحة المحصولية التى كانت قد توسعت بنسبة ٦٦٪ فى الثلاثين سنة ١٨٧٧ – ١٩٠٧ ، لم تزد إلا بنسبة ١٠٪ فى الثلاثين سنة التالية (٢) . لقد دخل عصر التوسع الرأسى فى مرحلة الهبوط . (٣)

فى الوقت نفسه برزت مشكلة الصرف إلى الصدارة كقضية ملحة وخطيرة فى هذه الفترة ،

---

(١) مابرو ، ص ٢٩ .

(٢) مابرو ، ص ٢٣ .

(٣) أنظر بعده ، الفصل الثانى والثلاثون .

وبدأت خصوبة التربة تتأثر ومعها إنتاجية الفدان ومتوسط الغلة عموما . ولعل الاستثمارات التى وضعت فى الصرف حينئذ تفوق تلك التى وضعت فى الرى . مثلا زاد مجموع أطوال المصارف فى مصـــر من ٦٫٣ مليون كم فى ١٩١٧ إلى ٩٫٢ مليـــون كم فى ١٩٣٧ ، أى بنسبة ٤٠٪ ، وذلك مقابل زيادة قدرها ١٠٪ فقط فى مجموع أطوال الترع (وزيادة مماثلة فى المساحة المحصولية) .

وإذا كان متوسط محصول الفدان من القطن قد ظل على العموم فى ارتفاع بعد أن اجتاز مرحلة هبوط عارضة أثناء الحرب الأولى ، فلم يكن ذلك إلا لتزايد استعمال الأسمدة الكيماوية بدرجة غير عادية بل ربما مسرفة . فعشية الحرب الثانية مثلا جاءت مصر فى المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث كثافة التسميد للفدان المزروع . وعلى أية حال ، فإن نسبة الزيادة السنوية فى الانتاج الزراعى عموما لم تتعد ١٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٠٩ - ١٩١٣ ، ٣٥ - ١٩٣٩ . وكما يقول أوين ، فإن «الزيادة المبكرة التى حدثت فى الانتاج (المرحلة الأولى) لم تتحقق إلا مقابل تباطؤ أشد فى معدل التحسن فى السنوات التالية (المرحلة الوسطى)» .(١)

القطن

على أن ثورة القطن لم تكف عن الانطلاق خلال هذه المرحلة ، وإن انتكست فى بدايتها بسبب الحرب الأولى وفى نهايتها بسبب الأزمة العالمية . فبعد أن كان المحصول قد قارب علامة الثمانية ملايين قنطار قبيل الحرب ، هبطت المساحة المزروعة قطنا ومعها مجمل المحصول أثناء سنى الحرب ، بحيث لم يتجـــاوز الستة ملايين فى أعقابها ، حيث سجل ٦٫٠٣٦٫٠٠٠ قنطار فى ١٩٢٠.(٢)

وقد استعاد القطن قوته ومستواه فيما بعد ، ولكن من خلال تجارب عديدة قاسية فى سياسة التحديد . فرغم تفوق القطن المصرى فى السوق العالمية من حيث الجودة والنوعيـــة ، خاصة فى

---

(١) مابرو ، ص ٢٤ .

(2) Selim, Twenty Years etc., p.78.

الأقطان الطويلة التيلة التى كانت مصر تحتكر ثلثى إنتاجها العالمى ، فقد كانت قيمة المحصول الكلية تتفاوت بشدة من عام إلى آخر وتخضع لذبذبات السوق العالمية الحادة دون أن تملك مصر سيطرة عليها ..من هنا لجأت مصر عدة مرات فى العشرينات إلى سياسة تحديد مساحة ومحصول القطن بأمل أن تؤثر فى السوق العالمية باتجاه رفع أسعاره .

غير أن هذه السياسة ثبت فشلها تماما . فقد اتضح أن مصر ، بحجم محصولها المحدود البالغ ± عشر المحصول الأمريكى ، لا تتحكم فى العرض وبالتالى لا تسيطر على السوق كميا وإن سـيطرت عليه كيفيا ، وأن المحصول الأمريكى الضخم هو المسيطر الأساسى على الأسعار العالمية [١] . وكل ما أدت إليه هذه السياسة هو أنها خفضت من إيرادات مصر الخارجية من القطن من ناحية ، كما أعطت الفرصة للدول المنتجة المنافسة لزيادة إنتاجها من الناحية الأخرى . ومن هنا تخلت مصر نهائيا منذ بدايات الثلاثينات عن سياسة التحديد وتبنت السياسة العكسية تماما وهى زيادة المحصول إلى أقصى حد ممكن ، فعاد الانتاج يتصاعد من جديد . [٢] وفى ١٩٣٠ مثلا بلغ المحصول ٨,٢٧٦,٠٠٠ قنطار .

على أن التصدير ، من الناحية الأخرى ، كان أشد تأثرا من الانتاج . فبعد متوسط صادر قدره ٦,٧ مليون قنطار فى الفترة ١٠ - ١٩١٤ ، انخفض الصادر إلى نحو ٥,٦ مليون سنويا إبان الحرب ١٤ - ١٩١٨ ، ولو أن متوسط العائدات السنوية ارتفع لحسن الحظ من ٢٣,٨ مليون جنيه إلى ٣٧,٢ مليون على الترتيب . على أن الصادر استعاد مستواه بعد الحرب مباشرة وتجاوزه ليدور حول ٧,٥ مليون قنطار حتى ١٩٣٠ حين هبط إلى ٦ ملايين بسبب الأزمة العالمية . لقد بدأ اقتصـاد التصدير يلقى المتاعب الكامنة فى اعتماده على السوق الخارجية والتجارة الدولية.

(1) Bresciani-Turroni, "Relations entre la récolte et le prix du coton égyptien". E.C.,1930, p.117.

(2) Issawi, p.66-68.

المرحلة الأخيرة

إلى حد ما ، ولكن في حدود الوحدة الأساسية للعصر الاستعماري ، تكاد هذه المرحلة أن تكون نقيض المرحلة الأولى ، مثلما تعد انتقالية إلى العصر الثوري القادم . فبينما الزراعة تنمو ببطء وبصعوبة واضحة ، تبدأ الصناعة دفعتها الوحيدة في كل الفترة . وهكذا تتحدد ملامح المرحلة البارزة في اتجاه كلتا المساحتين المزروعة والمحصولية إلى التناقص البطيء أولا ثم إلى التزايد الطفيف بعد ذلك . ثم في القطن يستمر الاتجاه إلى الزيادة مع التذبذب المستمر في محصول الفدان وفي حجم الصادر ، ولكن الحرب الثانية تهبط بمساحته وبإنتاجيته بشدة وكما لم يحدث في أي وقت مضى . على أن الجديد في هذه المرحلة هو الصناعة التي تلقت دفعتها الأولى بترشيد التعريفة الجمركية في ١٩٣٠ ثم استمدت انطلاقتها الحقيقية من الحرب الثانية .

الزراعـــة

منذ ١٩٣١ حتى ١٩٣٩ والمساحة المزروعة في تناقص محسوس ، إذ هبطت على الترتيب من ٥,٤٨٥,٠٠٠ فدان إلى ٥,٣٣٨,٠٠٠ فدان . ولكنها عادت إلى التزايد فسجلت ٥,٧٦١,٠٠٠ في ١٩٤٧ . وحتى في ٥٥ - ١٩٥٦ لم تعد ٥,٦٨٠,٠٠٠ فدان ، أي عاودت الهبوط . فالاتجاه العام هو الذبذبة المستمرة أكثر منه أي شيء آخر . والواقع أن المساحة المزروعة لم تكد تنمو جديا طوال الربع الثاني من القرن ٢٠ .

بالمثل بدأت المساحة المحصولية فيما بين ١٩٣١ ، ١٩٣٩ باتجاه إلى التناقص ثم انقلبت إلى التزايد لتنتهي تقريبا كما بدأت : ٨,٥٤٧,٠٠٠ فدان في ١٩٣١ مقابل ٨,٥٢٢,٠٠٠ في ١٩٣٩. وفي ١٩٤٧ بلغت ٩,١٦٧,٠٠٠ فدان ، مسجلة بذلك علامة التسعة ملايين لأول مرة . ثم في ١٩٥٢ وصلت إلى ٩,٣٠٨,٠٠٠ فدان ، مسجلة بذلك زيادة نحو مليون فدان على رقم سنة ١٩٢٥ البالغ ٨,٢١٣,٠٠٠ ، أي بنسبة الثمن تقريبا في ربع قرن .

وبالمثل استمر متوسط محصول الفدان من القطن في تزايده المتذبذب ، فارتفع من ٣,٧٨ قنطار في ١٩٣١ إلى ٥,٣٥ قنطار في ١٩٣٩ . وبالموازاة ، استمر محصول القطن في تزايده

وإن يكن ببطء أشد . فبلغ متوسطه فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ نحو ٩,١٣٦,٠٠٠ قنطار فى السنة ، مسجلا بذلك (كمساحة مصر المحصولية) علامة التسعة ملايين لأول مرة . وفيما عدا ذلك فقد كان القطن تقليديا يحتل نحو خمس المساحة المزروعة تقريبا ، فمثلا بلغ متوسطه فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ نحو ١,٧٥٤,٠٠٠ فدان .

وعموما فلقد كان توزيع المساحة الزراعية بين رباعية المحاصيل الأساسية القطن والقمح والذرة والبرسيم أقرب إلى التقارب ولا نقول التكافؤ. فكل منها يتأرجح كثيرا أو قليلا حول ±٢٠٪ من مجموع المساحة ، ولو أن القطن والبرسيم كان الثنائى الأكبر عادة والذرة والقمح الثنائى الأصغر . ففى ٧ - ١٩٣٨ مثلا كانت نسب المساحة المزروعة من كل محصول منها هى ٢١٪ لكل من القطن والبرسيم ، ١٨٪ للذرة ، ١٧٪ للقمح ، مقابل ٢٣٪ لسائر المحاصيل الأخرى . (١)

غير أن القطن حتى قبل الحرب الثانية كانت أسعاره قد أصبحت عرضة لذبذبات حادة وانخفاض خطير أثر على ربحيته . فمثلا فى ١٩٢٤ كانت قيمة محصول القطن تعادل أكثر من خمسة أمثال قيمة محصول القمح أو ثلاثة أمثال قيمة محصول الذرة ، ولكنها فى ١٩٢٣ لم تزد عن مثل ونصف مثل قيمة محصول (٢) . كذلك فى الصادر ارتفعت الكمية المصدرة سنويا من ٧,٢٨٨,٠٠٠ قنطار فى المتوسط خلال الفترة ٣٠ - ١٩٣٤ إلى ٨,٤٦٣,٠٠٠ قنطار فى المتوسط خلال الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ . على أن متوسط العائدات السنوية لم يزد على ٢١,٥ مليون جنيه ، ٢٥,٢ مليون على الترتيب (٣) .

على أن القطن إنما تلقى ضربته المؤثرة أثناء الحرب نفسها حين تعرض والمركب الزراعى كله لتغيير جذرى متراجعا بشدة لحساب المحاصيل الغذائية : من ناحية لقفل السوق الخارجية فى وجه القطن ، ومن ناحية لحتمية توجيه الأرض لتغذية السكان فى الداخل أولا . فبعد أن كان متوسط المساحة المزروعة قطنا يتراوح حول ١,٧٥ مليون فدان سنويا خلال الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ ،

---

(1) Issawi, p.63.
(2) Id., p.64.

(٣) مابرو ، ص ٢٥ .

هوى بالتشريع وبالأمر الواقع إلى حدود المليون تقريبا أثناء الحرب . فبلغ فى الفترة ٤٠ – ١٩٤٤ نحو ١,١٢٠,٠٠٠ فدان فى المتوسط ، بل ووصل إلى ٩٨٢,٠٠٠ فدان فى ١٩٤٥ آخر سنى الحرب مسجلا بذلك النزول إلى ما دون علامة المليون لأول مرة منذ عقود وعقود . وبالموازاة هبط المحصول من آفاق التسعة ملايين السائدة قبل الحرب إلى آفاق الستة أثناءها . فبلغ متوسطه فى الفترة ٤٠ – ١٩٤٤ نحو ٥,٩٩٧,٠٠٠ قنطار ، بل وهوى إلى علامة الخمسة ملايين تقريبا فى ١٩٤٥ حيث بلغ نحو ٥,٢٢١,٠٠٠ قنطار فقط ، مرتدا بذلك إلى معدلات دورة القرن تقريبا أى ناكصا نحو ٤٠ سنة إلى الوراء .

على أن القطن أخذ يستعيد مكانته بعد الحرب ، بالتدريج الوئيد أولا ، ثم بشدة حتى وصل إلى أرقام قياسية فى المساحة والمحصول . فمن حوالى ١,٢ مليون فدان فى كل من ٤٦ ، ١٩٤٧، ارتفع إلى + ١,٤ مليون فى ١٩٤٨ ، إلى ١,٧ فى ١٩٤٩ ، إلى ١,٩ فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٢، مقاربا بذلك علامة المليونين لأول مرة . فبلغ فى ١٩٥٠ نحو ١,٩٧٥,٠٠٠ ، وفى ١٩٥١ نحو ١,٩٧٩,٠٠٠ ، وفى ١٩٥٢ نحو ١,٩٦٧,٠٠٠ . وبالموازاة ارتفع المحصول من نحو ٦، ٦,٤ مليون قنطار فى سنة ٤٦ ، ١٩٤٧ إلى ٨,٩ ، ٨,٧ مليون فى ٤٨ ، ١٩٤٩ . ولكنه رغم زيادة المساحة انخفض إلى ٨,٥ مليون فى ١٩٥٠ ثم إلى ٨ ملايين قنطار فقط فى ١٩٥١ . على أنه عاد فارتفع إلى ٩,٩٢٢,٠٠٠ قنطار فى ١٩٥٢ محققا بذلك علامة العشرة ملايين قنطار لأول مرة فى تاريخه بمصر . إن سنة ١٩٥٢ هى ذروة القطن مساحة ومحصولا ، سنة المليونى فدان والعشرة ملايين قنطار .

الصناعــــة

فى الصناعة ، على تواضعها ، تكمن أصالة وجدة هذه المرحلة . ففيها وحدها بزغت ونمت أولى وأهم بادرات أو مبادرات الصناعة الوطنية بعد غيبة أو غيبوبة نحو القرن إلا قليلا . وبينما كانت الزراعة قد بدأت تلقى المتاعب وتضيق أمامها آفاق النمو والتوسع بما فى ذلك أثر الحرب ، بدأت الصناعة تجد طاقتها لأول مرة ، ربما بفضل متاعب الأولى نفسها ولكن أساسا بفضل الحرب ، فبقدر ما كانت الحرب صعبة للزراعة كانت دفعة للصناعة .

البداية كانت على استحياء شديد ، وبفضل ظروف سياسة خاصة ضاغطة كالوطنية الاقتصادية البازغة تحت ثقل المد الوطني . ففى ١٩٣٠ تم ترشيد السياسة الجمركية فأصبحت نوعية لا قيمية ، تميز بين رسوم الخام والمصنوع وتحمى بذلك الصناعة المحلية من إغراق الواردات الأجنبية . وفى هذا المناخ أمكن لبنك مصر أن يظهر فى الثلاثينات بنشاطه الواسع المتعدد وبصرحه الصناعى خاصة صناعة الغزل والنسيج فى المحلة ، كما ظهرت صناعات أخرى متعددة . كذلك فإلى جانب الأجانب ، دخل الوطنيون مجال الصناعة ، التى امتصت بسرعة أعدادا كبيرة ومتزايدة من العمالة . ولكن ، حتى لا ننسى ، يكفى للدلالة على حداثة هذه الصناعة الناشئة أن ثلثى المؤسسات الصناعية المسجلة فى ١٩٣٧ كان عمرها أقل من ١٠ سنوات [١] .

بالأرقام : فى ٣٠ - ١٩٣١ بلغ الاستهلاك المحلى من القطن الخام ٧٨,٠٠٠ قنطار ، ارتفع فى ١٩٣٩ إلى ٧٠٦,٠٠٠ قنطار أى نحو تسعة الأمثال وغير بعيد نسبيا عن علامة المليون . وفى العقد ٢٨ - ١٩٣٨ زاد إنتاج الغزل من ٣٠٠٠ إلى ١١,٠٠٠ طن ، بينما زادت المنسوجات القطنية من ٨ ملايين متر فى ١٩٢٠ ، ألى ٢٥ مليونا فى ١٩٣٠ ، إلى ٩٣ مليونا فى ١٩٣٨ ، إلى ١٥٠ مليونا فى ١٩٣٩ . [٢] تقدم مماثل أيضا حدث فى فروع الصناعات الأخرى ، مثل أسمنت بورتلاند الذى ارتفع من ٢٤ ألف طن فى ١٩٢٠ إلى ٣٧٥ ألفا فى ١٩٣٨ . كذلك فى السكر والكيماويات والورق والبتروليات والمواد الغذائية والمعلبات وغيرها من السلع الاستهلاكية . أما من حيث العمالة ، فرغم أن الاحصاء الصناعى لعام ١٩٣٧ يضعها عند ٦١٠,٠٠٠ عامل أى ما يكاد يقل حتى عن نتائج إحصاء ١٩٢٧ ، فإن المتفق عليه أن الصناعة كانت تستوعب ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المليون فى الثلاثينات . [٣]

على أنها هى الحرب الثانية التى أعطت الدفعة الحقيقية للصناعة الناشئة ، حمتها ودعمتها ورفعتها إلى مستوى جديد تماما . بل الواقع أننا سنجد أن هذه القاعدة الصناعية الجديدة إنما هى النواة الأساسية لتصنيع الثورة فيما بعد . فمع انقطاع الواردات بما فيها الصناعية ،

---

(1) Issawi, p.84.

(2) Id., p.86; مابرو ، ص ٢٨

(3) Issawi, p.83.

وصعوبات تصدير الخامات وعلى رأسها القطن ، لا سيما مع الطلب المحلى الكبير ممثلا فى وجود المؤسسة العسكرية الضخمة لجيوش الحلفاء ، تحتم التصنيع محليا بلا تحفظات . لقد خلقت الحرب سوقا تتمتع بحماية طبيعية ، بل وفرضت على الاستعمار نفسه – للمفارقة الساخرة – أن يشجعها ويساعدها لخدمة وجوده العسكرى . كذلك فقد كان يعمل بقواعد مؤسسته العسكرية «الأورنص Ordnance » نحو ٢٠٠ ألف عامل مصـــرى كانوا نواة مدربة جيدا لتصنيع ما بعد الحرب أيضا .(١)

هكذا وجدنا أثناء الحرب توسعا ضخما فى كل الصناعات القائمة ، فضلا عن ظهور صناعات جديدة بعضها يرتبط بطلب جيوش الحلفاء كالمعلبات والبيرة والحديد المجلفن الذى اعتمد أساسا على الخردة المتاحة فى السوق المحلية . وعلى سبيل المثال ، ففى سنة ١٩٤٧ ، أى بعد الحرب مباشرة ، كان عدد المؤسسات الصناعية قد بلغ نحو ثلاث عشرة آلاف وحدة . ورغم أن أغلب تلك الوحدات من الأحجام الصغيرة والضئيلة من حيث عدد العمال بالطبع كما يوضح الجدول الآتى ، فإن الصناعة الصغيرة (-١٠ عمال للمصنع) كانت تقدم نحو ثلث القيمة المضافة مقابل الثلثين للصناعة الكبيرة (-١٠ عمال للمصنع) (٢) .

عدد العمال	عدد الوحدات	٪
١٠ – ٤٩	٢٧٧٣	٨٢,٩
٥٠ – ٩٩	٢٦٥	٧,٩
١٠٠ – ٤٩٩	٢٤٧	٧,٤
٥٠٠ +	٥١	١,٨
المجموع	٣٣٣٦	١٠٠,٠

ورغم أن الصناعة تعرضت بعد انتهاء الحرب إلى خطر المنافسة الخارجية وتهديدها الشديد ، فإنها لم تتوقف عن النمو ، بل على العكس تميزت بتوسع سريع جدا ، وإن جنح البعض إلى

---

(١) مابرو ، ص ٢٢٠ .

(٢) روبرت مابرو ، سمير رضوان ، التصنيع فى مصـــر ، ١٩٣٩ – ١٩٧٣ ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١١٦ ، ١٢٧ .

التقليل من حجمه باعتباره موجة عابرة قصيرة الأجل . ولكن يكفي أن نذكر أن متوسط معدل نمو الرقم القياسي للانتاج الصناعي في الفترة ٤٦ – ١٩٥١ بلغ بالنسبة للصناعات التحويلية الكبيرة نحو ١٠,٥٪ سنويا والصغيرة نحو ٤ – ٥٪ . وهذا ، على أساس الأوزان النسبية للقطاعين أي الثلثين – الثلث من القيمة المضافة ، يعني متوسطا عاما لا يقل عن ٨٪ سنويا . (١)

وصحيح أن بعض الصناعات قد تعرضت لنكسة طارئة ، إلا أن ذلك كان لأسباب خاصة مفهومة ، كتلك الصناعات نفسها التي ارتبطت بالطلب والاستهلاك الحربي . فالمعلبات والبيرة مثلا انخفض الطلب عليها بصورة فجائية كأمر طبيعي . وبالمثل تعرضت صناعة الحديد والصاج لاختناقات شديدة لنقص الخردة في السوق . (٢) ولكن فيما عدا هذه القلة ، فقد كان التيار الرئيسي هو نحو التوسع والنمو . ففي سنة ١٩٤٦ أسس عبود شركة السماد في السويس ، وأنشأ فورد مصنعا صغيرا في الاسكندرية لتجميع أجزاء السيارات ، وتأسس مصنع بلاستيك شافر مان في الاسكندرية أيضا . وكذلك مصنع رباط لتجميع السلع الاستهلاكية المعمرة كالثلاجات ... الخ . (٣)

وفي المحصلة ، كان القطاع الصناعي في ١٩٥٢ يسهم بنحو ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، كما يقدم نحو ١٠٪ من إيرادات العملة الأجنبية الناتجة من الصادرات السلعية ويستقطب ٨٪ من القوة العاملة في مصر . (٤) وبمزيد من التفصيل عن العمالة تحديدا ، فلقد بلغ عدد العمال في الصناعة التحويلية سنة ٤٧ – ١٩٤٨ نحو ١٨١,٠٠٠ عامل في الصناعات الكبيرة وحدها (+١٠ عمال للمصنع) ، وفي مجمل الصناعة التحويلية كبيرها وصغيرها نحو ٢٠٤,٠٠٠ عامل . وهذا الرقم الأخير ارتفع إلى ٢٦٥,٠٠٠ عامل في سنة ١٩٥٢ . (٥)

---

(١) السابق ، ص ١١٦ .

(٢) السابق ، ص ٢١١ .

(٣) مابرو ، ص ٢٢١ .

(٤) السابق ، ص ٢١٨ .

(5) A. Bonné, Economic development of the Middle East, Lond.,1945. p.33-4. State and economics in the Middle East, Lond.,1947, p.14-20.

مرحلة الاقتصاد الثورى

انقلابية أكثر منها ثورية رغم الاسم ، متناقضة داخليا بقدر ما هى متجانسة ظاهريا رغم الشكل ، مفعمة بالسلبيات إلى جانب الإيجابيات رغم الادعاء - تلك فى جوهرها هى أخص خصائص هذه المرحلة التى تبدأ مع ما يسمى تقليديا وبمصطلحنا المحلى الذى درجنا عليه - ولا مشاحة فى الاصطلاح - «بالثورة» ، ثورة الجيش أو ثورة يوليو أو الثورة الوطنية و / أو الاشتراكية ، والتى استطالت حتى اليوم إلى ثلاثة عقود من بدايات الخمسينات إلى بدايات الثمانينات .

ففى الاقتصاد ، كما فى السياسة ، جاء يوليو بمعطيات جديدة ، وبأكثر منها بادعاءات عريضة ، أقلها ما تحقق ، وأكثرها تحقق عكسه ، بحيث انقلبت هى على نفسها وغيرت جلدها ومفاهيمها وانتقلت من النقيض إلى النقيض تماما ، إلى حد بات من المستحيل معه علميا التعميم عليها ككل ، وتحتم التمييز داخلها منهجيا بين مرحلتين أساسيتين على الأقل هما مرحلة البداية ومرحلة النهاية أو النصف الأول والنصف الثانى .

على أية حال ، أصالة المرحلة عموما واضحة حتى وأن بالمعنى السلبى ، وكذلك ضخامة الانجازة ولو نسبيا . غير أن الادعاء الفج السابق ، الذى ثبت بطلانه ، بأن الثورة (يوليو) هى بداية وأصل كل شىء فى حياة مصر الحديثة أو المعاصرة ، الأس والأساس fons et origo ، لايقل خطأ أو إسرافا فى الاقتصاد عنه فى السياسة أو الاجتماع ... الخ . هذا عدا أن أثرها الحقيقى لم يبدأ فى ١٩٥٢ وإنما تأخر إلى بدايات الستينات [١] . من ثم فإن المرحلة تنبنى على ما سبقها من مراحل ، وتمثل بالتالى استمرارا وقمة لها .

من الناحية الأخرى ، فإنها لا تخلو من خطوط ثورية جديدة تماما تجعل منها من الناحية الموضوعية شبه ثورة أو بذرة ثورة اقتصادية حقيقية بمعنى ما . وعلى الجملة فإن المرحلة تمثل على المستوى التركيبى أو الهيكلى قمة زحف تاريخى تدريجى مديد ، يشمل العصور القديمة كما يشمل الفترة الحديثة ، ويبدأ من اقتصاد أحادى واسع بسيط ، عبر اقتصاد أكثر تنوعا وكثافة

(١) مابرو ، ص ٨ .

وأكبر قاعدة ، إلى اقتصاد تكاملى عريض بقدر ما هو عميق ، يجمع أخيرا بين الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين ، ممثلا موارد الموضع والموقع والجغرافيا والجيولوجيا والانتاج والعمل ، ومعبرا بذلك تعبيرا شبه كامل ولأول مرة عن الامكانيات الدفينة للبيئة والانسان فى مصر .

بالمثل على الجانب الاقليمى أو الجغرافيا السياسية الادارية . فإذا نحن تذكرنا أن كل شىء فى الرى والزراعة والتنمية الحديثة بدأ أيام محمد على بالدلتا وفى الدلتا ، ثم أخذ كما رأينا يتمدد بالتدريج الوئيد نحو شمال الصعيد أيام إسماعيل ، ثم نحو جنوبه فى العصر الاستعمارى، ، فإن هذه الثورة الجديدة تعنى استكمال ذلك الاتجاه إلى نهايته ونحو قدر أكبر من التقريب والمساواة فى التنمية والقوة بين قطاعات الوطن المختلفة . وهنا مرة أخرى لا نملك إلا أن نكرر أن هذا الترتيب أو الزحف هو على الأرجح عكس ما عرفته مصر القديمة فى بداية تاريخها الفرعونى حيث يبدو أن كل شىء فى الرى والزراعة والحضارة والسكان بدأ فى الصعيد أولا ثم زحف بالتدريج نحو الدلتا . باختصار ولكن دون تكرار ، لقد بدأت مصر القديمة بالصعيد ومنه إلى حد بعيد ، بينما بدأت مصر الحديثة بالدلتا ومنها إلى حد آخر .

فلسفة السياسة الاقتصادية

وابتداء فلقد رفع يوليو ثلاثة شعارات أساسية قائدة فى المجال الاقتصادى هى الاستقلال الاقتصادى ، التنمية الاشتراكية ، التخطيط القومى . أو قل بالأحرى الاستقلال والاشتراكية أهداف ومبادىء أساسية ، والتخطيط أداة ووسيلة إليهما مثلما هو همزة وصل بينهما . وفى النصف الأول من المرحلة تم فعلا تطبيق هذه المبادىء إلى حد أو آخر ، ولكن بقدر محدود أو متوسط من النجاح على أكثر تقدير . على أن النصف الأخير من المرحلة شهد عملية تخل وإهمال أو فك وقلب كامل لهذه المبادىء ، بل وتبن لمبادىء مضادة لها تماما تصل إلى حد الانقلاب المضاد اقتصاديا فى رأى الكثيرين ، بحيث عادت الأوضاع بطريقة أو بأخرى إلى ما كانت عليه قبل يوليو أو قربها بدرجة أو بأخرى .

وعلى هذه الأسس تنقسم رحلة الثورة المقولة اقتصاديا إلى مرحلتين أساسيتين على طرفى نقيض كأنهما القطب الموجب والسالب ، خط التقسيم أو التنصيف بينهما يقع حوالى منتصف

الستينات بالتقريب ، بحيث تستطيل كل منهما إلى نحو نصف المدة ، بينما تتبلور الأولى منهما إلى قمتها فى الستينات بعامة والثانية فى السبعينات بخاصة .

وإذا كان البعض الآن يصف المرحلة الأولى بمرحلة «الانغلاق» ، تمييزا لها عن المرحلة الثانية التى يسمونها مرحلة «الانفتاح» فإن هذه المقابلة غير صحيحة وغير منصفة إلى حد بعيد جدا كما سنرى ، والأصح علميا ووطنيا ، اقتصاديا كما هو سياسيا ، أن نسمى المرحلة الأولى مرحلة «الانطلاق» والثانية مرحلة «الانزلاق» . فالأولى هى الجانب الصاعد من التل ، والثانية الجانب الهابط : الأولى هى الجانب الإيجابى من الرحلة ، والثانية الجانب السلبى . فإن كان ولابد من استعمال مفردات الثورة ، فلعل الأولى أقرب إلى مفهوم الثورة – وإن تعثرت – منها إلى مضمون الانقلاب ، على عكس الثانية التى هى أدخل فى باب الانقلاب – حيث نجحت فعلا – وأبعد شىء عن دائرة الثورية – حيث فشلت تماما .

ففى مرحلة الانطلاق تحقق قدر لاينكر من الاستقلال الاقتصادى والتحرر من التبعية الخارجية وسيطرة الاستعمار ورأس المال العالمى ، وتم وضع أساس صلب لقاعدة عريضة من التنمية الاقتصادية على طريق الاشتراكية والتأميم والتمصير وتصفية الاقطاع والرأسمالية المحلية مع عدالة التوزيع وتذويب الفروق بين الطبقات إلى حد ما ، كما بدأ تبنى فلسفة التخطيط القومى وإلى حد ما الاقليمى وكذلك النظرة المستقبلية وإن فى صورة جنينية أو طفولية . وإذا كانت هذه المرحلة قد لاقت متاعب ومصاعب جمة ، فتلك إنما كانت صعوبات الصعود وآلام النمو ، ومن ثم كانت متاعب صحية وعلامة صحة أساسا مثلما هى ملابسات طبيعية حتمية .

أما فى مرحلة الانزلاق فلقد جمد التخطيط تماما ووضع على الرف باعتراف الجميع ، بينما فتح الباب على مصراعيه للاقتصاد الرأسمالى الفردى الحر والمبدأ الليبرالى بدعوى الانفتاح على العالم الحر والتكنولوچيا الحديثة والغرب المتطور ، مما وضع المبدأ إن لم نقل البناء الاشتراكى أيضا «فى النفتالين» ومكن لظهور طبقة جديدة مستغلة طفيلية استهلاكية رأسمالية «مليونيرة» عاتية فزادت الهوة بين الطبقات بدل أن تضيق . وفى النتيجة والنهاية تحول هذا الاقتصاد الطفيلى بالبلاد من الاستقلال إلى التبعية الاقتصادية فى رأى الكثيرين – ونحن منهم .

وعلى عكس آلام مرحلة الانطلاق ، فإن آلام مرحلة الانفتاح أو الانزلاق هذه هى من ثم آلام

الهبوط وأعراض المرض ، ولذا وصلت إلى حد الأزمة الحقيقية التى تشى فى كلمة واحدة وبإجماع الأغلبية «باقتصاد مريض» . وفى هذا كله ولدت جرثومة أزمة الاقتصاد المصرى المعاصر الخانقة وأصيب الهيكل الاقتصادى برمته بالخلل ولا نقول الشلل .

الاستقلال الاقتصادى

لأن القوة الاقتصادية هى جوهر وأساس القوة السياسية ، والاستقلال السياسى بغير الاستقلال الاقتصادى سخرية سياسية جوفاء بمثل ما أن الأخير مستحيل بغير الأول ، كان الاستقلال الاقتصادى بوصلة مصر الثورة وهدف يوليو القطبى والمحورى جميعا بعد الاستقلال السياسى بل إلى جانبه توا . فكما تم تحرير الوطن من الاستعمار الأجنبى كان لابد من تحريره من التبعية الاقتصادية . على أن مدى نجاح تحقيق هذا الهدف لم يكن مطردا ، بل هو يعكس فى ذبذباته ذبذبات الاستقلال السياسى القائد إلى حد بعيد . وفى كل الأحوال ، فلعل الاستقلال الاقتصادى لم يكن كاملا بصفة مطلقة ، إذ لم يخل عادة من بعض القيود والضغوط على أفضل تقدير .

على أن الاختلاف الجوهرى فى مدى الاستقلال الاقتصادى إنما يكمن بين مرحلتى الثورة خاصة الستينات والسبعينات حيث تبدوان على طرفى نقيض تماما . ويبرز هذا الفارق عادة فى عدة مجالات أساسية تعد بحد ذاتها مقياسا حقيقيا للاستقلال الاقتصادى ، وأهمها هى : مدى تحرر التجارة الخارجية ، تحقيق الأمن الغذائى والكفاية الذاتية ، ثم الأمن الصناعى ودرجة التصنيع ، ثم الاستقلال المالى ومدى الاعتماد على القروض الأجنبية ، ثم أخيرا مدى قوة القطاع العام وتمصير الاقتصاد ... الخ .

المرحلة الأولى : الستينات

التجارة الخارجية

فإذا ما بدأنا بالتجارة الخارجية ، التى تعكس علاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجى ، فيبدو أنها تعكس أيضا فى توجيهها التوجيه السياسى أساسا . ذلك أن علاقات مصر

الاقتصادية وتجارتها الخارجية تأرجحت بضع مرات ما بين الغرب والشرق خلال العقود الأخيرة، كأنما «التجارة تتبع العلم» فعلا ، أو قل إن التجارة الخارجية تتبع السياسة الخارجية . فنحن نجدنا فى المرحلة الأولى بإزاء اقتصاد مستقل نسبيا عن ضغوط السياسة الاستعمارية وقيود السوق الاستعمارية ، حطم إلى حد كبير علاقة منطقة النفوذ التقليدية اقتصاديا مثلما تحطمت سياسيا ، وانفصم تقريبا عن الاستعمار القديم والتجارة الاستعمارية ، ثم أخيرا اتسعت شبكة علاقاته التجارية لتتوزع على جبهة عالمية عريضة جدا تشمل أغلب دول العالم ، الكتلة الشرقية كالكتلة الغربية إلى جانب العالم الثالث فضلا عن العالم العربى . لقد انعكست سياسة عدم الانحياز على توجيه الاقتصاد .

فى هذه الصورة الجديدة نستطيع أن نرصد بالذات اتجاهين أو ملمحين هامين بصفة خاصة ، هما انتقال مركز الثقل إلى الشرق وعودة التجارة مع العالم العربى . فعن الأول ، لابد أن نسجل كيف انتقل مركز الثقل فى التوزيع الجغرافى لتجارتنا الخارجية إلى الكتلة الشرقية بالتدريج منذ منتصف الخمسينات . ذلك أن مصر ، بعد أن فصمت علاقة التبعية الاقتصادية (مع التبعية السياسية) للغرب ممثلا فى الاستعمار البريطاني أساسا ، تحولت جذريا إلى سوق الشرق خاصة الاتحاد السوفييتى وبالأخص فى الستينات .

فبعد أن كان نصيب الأخيـــرة من صادراتنا قبل ١٩٥٢ لا يتجاوز ١٠٪ ، ارتفع إلى ٥٠٪ سنة ١٩٦٤ ، ثم إلى ٦٣٪ سنة ٦٩ - ١٩٧٠ ، ثم تذبذب قليلا فهبط إلى ٥٠٪ ســـنة ٧١ - ١٩٧٢ ، ثم عـــاد فارتفع إلى ٦٠٪ سنة ٧٤ - ١٩٧٥ ، ولكن ذلك لم يكن إلا نهاية المـــد وبداية الجـــزر والتراجع العظيم فى التجـــارة مع الكتلـــة الشـــرقية فى المرحلـــة التاليـــة .

وللانصاف والموضوعية ، يلاحظ أن جزءا من ذلك التحول التاريخى الجغرافي عن الغرب إلى الشرق يرجع ، إلى جانب التوجيه السياسى والعلاقات السياسية ، إلى تناقص واردات أوربا الغربية والولايات المتحدة من القطن المصرى خاصة وأساسا وذلك نتيجة تحول التكنولوجيا الصناعية الحديثة المتزايد إلى الألياف الصناعية بدلا عن الطبيعية . فبعد أن كانت الكتلة الغربية تستورد ٦٠٪ ، والكتلة الشرقية ٢٠٪ من صادراتنا القطنية فى أوائل الخمسينات ، انقلب الوضع

تماما فى سنة ١٩٧٥ حيث تبادلت الكتلتان النسبتين نفسيهما بالضبط [١] . والجدول الآتى يوضح ذبذبة البندول من أوائل الستينات حتى أواخر السبعينات ، حيث يقارن بين النسب المئوية لتجارتنا الخارجية مع كل من الغرب والشرق . [٢]

السنة	الدول الغربية		الدول الشرقية	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
٥٩ – ١٩٦٠	٢٨	٥٦	٤٩	٢٧
٦٤ – ١٩٦٥	٢٧	٦٢	٥٤	٢٢
٦٩ – ١٩٧٠	١٨	٤٦	٦٠	٣٤
١٩٧٤	٢٢	٦٣	٥٦	٣٤
١٩٧٥	١٥	٥٩	٧٤	١٩
١٩٧٦	٣٢	٦٥	٤٩	١٥
١٩٧٧	٣٨	٦٥	٤٤	١٦

هذا عن التيار الرئيسى وتحوله الكبير من الغرب إلى الشرق . أما عن التجارة العربية فإنها ، على شدة ضآلتها النسبية بالمقارنة ، عود على بدء أكثر منها فتحا جديدا .ذلك أن تجارة مصر مع الجيران العرب كالسودان والجزيرة العربية والشام ، التى كانت تمثل التيار الرئيسى فى تجارتنا الخارجية إلى أيام محمد على ، والتى أخذت تتضاءل وتخفت بالتدريج حتى أختفت تماما فى مرحلة الاستعمار الأوربى لتحل محلها على أضخم مقياس سوق أوربا والغرب [٣] ، هذه التجارة عادت من جديد لتأخذ ، على تواضعه ، مكانها فى خريطة تجارة مصر الخارجية . وبطبيعة الحال فإن حجم هذا التيار أو الرافد العربى محدود بحكم تشابه الانتاج المتخلف بين العرب عموما .

(١) على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٥ .

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ١٩٧٤ – ١٩٧٩ ، بيروت ، ١٩٨١ ، جـ ١ ، ص ٤٢ .

(3) Crouchley, p.78; Lorin, p.110.

وفى المتوسط العام فإنه يتراوح خلال الفترة بين ٥٪ ، ٨٪ تقريبا من مجمل تجارة مصر الخارجية.

الأمن الغذائى والصناعى

ورغم أن الميزان التجارى كان قد بدأ يجنح لغير صالح مصر خلال الخمسينات وزاد اختلالا خلال الستينات ، فإن العجز ظل طفيفا نسبيا على وجه الاجمال . ورغم أن مصر كانت قد بدأت تعرف استيراد المواد الغذائية بقدر محدود ، فإن ذلك لم يكن لقصور أو تقصير الزراعة والانتاج الزراعى وإنما بسبب التصنيع ومستلزماته أساسا ، وظل الميزان التجارى الزراعى فى صالح مصر عموما ، وظلت مصر أقرب إلى الكفاية الذاتية الغذائية .

صحيح أيضا أن معونات الأغذية الأمريكية ، خاصة الحبوب والقمح والدقيق ، أخذت تصبح بندا هاما فى اقتصاديات الطعام الوطنى ، إلا أن هذا لم يكن يهدد الأمن الغذائى بقدر ما دعمه ، وفشلت كل محاولات الولايات المتحدة وحرب التجويع فى تلك المرحلة فى أن تجعل من تلك المساعدات الغذائية سلاحا للضغط أو النفوذ السياسى أو يحد من استقلالنا الاقتصادى .

بالمثل كانت دفعة التصنيع الكبيرة عاملا إيجابيا فعالا فى تدعيم هذا الاستقلال الاقتصادى . ففى عصر أصبحت فيه القوة الصناعية هى نواة وعتاد وزناد القوة الاقتصادية الضاربة ، كان لابد من تحقيق الأمن الصناعى كجزء من الأمن الاقتصادى العام . ولعل هذا أيضا أن يفسر الاصرار على إقامة نواة للصناعة الثقيلة بحسبانها أساس الصرح الصناعى برمته ، جنبا إلى جنب مع القطاع العام كصاحب الدور القيادى فى التنمية جميعا .

ورغم أن الاستقلال الصناعى الكامل أو شبه الكامل لم يكن واردا ولا معقولا وثبتت استحالته جغرافيا ، فإن القطاع العام الجديد مع بداية التخطيط ، على علاتهما ، أثبت قيمة كبرى حين ساعد بصورة عملية على صمود مصر سياسيا واقتصاديا بل وعسكريا فى وجه الضغوط الخارجية العنيفة خاصة بعد هزيمة يونيو . ومازال القطاع العام هو القطاع القيادى فى التصنيع حيث يساهم حاليا بنحو ٦٠٪ من قيمة الناتج القومى الصناعى . وعلى سبيل المثال ، قدم القطاع العام فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٦٩,٢٪ من قيمة الانتـــاج الصناعى للصناعات التحويلية

(مقابل ٣٠,٨٪ للقطاع الخــاص) ، كما اختص بنحو ٧٠٪ من جملة العمالة فى النشــاط الصناعى بالبلد .

عن الاستقلال المالى

أضف فى النهاية والنتيجة عنصر الاستقلال المالى . فمن ناحية أدى تأميم قناة السويس وعودة عائداتها إلى الخزانة المصرية ثم تمصير الشركات الأجنبية التى كانت تسيطر على الاقتصاد المالى والمصرفى والنشاط التصديرى والتجارى والعقارى فى البلد ، أدى كل هذا إلى استقامة أو تقويم الاقتصاد الوطنى وتدعيم العملة الوطنية . وقد انعكس هذا بدوره فى غياب أو محدودية العجز فى الميزانية القومية ، وكذلك فى عدم الاعتماد على القروض الأجنبية إلا فى حدود معتدلة لا تمس سلامة الاقتصاد الوطنى أو تهدد الاستقلال الاقتصادى ولم تحول مصر إلى دولة مدينة بمعنى الكلمة المفهوم .

ولئن كانت مصر قد اضطرت إلى الالتجاء إلى القروض الأجنبية ، خاصة من الكتلة الشرقية ، لتمويل عمليات التصنيع وبناء السد العالى فضلا عن التسليح الأساسى ، فإن عملية الاقتراض والاستدانة ظلت بعيدة كثيرا عن حد الاسراف أو الاستنزاف وغير بعيدة عمليا عن حد الأمن والأمان . وعلى سبيل المثال ، فإذا كان الغرب قد اتهم مصر فى تلك الفترة ذلك بأنها «رهنت» محصول قطنها لسنوات مقدما لقاء صفقة الأسلحة التشيكية ثم صفقات السوفيتية [١] ، فإنها بيقين لم «ترهن» بذلك استقلال مصر ولا مستقبلها .

المرحلة الثانية : السبعينات

تكاد المرحلة الثانية ، السبعينات خاصة ، تكون قلبا كاملا لتوازنات المرحلة السابقة ، ولا نقول انقلابا عليها . فلقد انحرفت بوصلة مصر السياسية بغتة نحو الغرب من جديد ، خاصة الغرب الأمريكى بعد الأوربى فى السابق ، ومعها انجرفت كل تيارات الاقتصاد المصرى إلى مسارب

(1) R.I.I.A., The Middle East, a political and economic survey, Lond.,1958, p.224.

ومسالك جديدة ، بعضها للأسف ملتو وبعضها مهلك ، وأقلها للانصاف إيجابى وأكثرها سالب .
فبعد أن كانت مصر قد فصمت علاقة التبعية الاقتصادية (مع التبعية السياسية) للغرب ممثلا فى الاستعمار البريطانى أساسا وتحولت إلى الشرق ، عادت فتحولت عن الأخير وارتدت إلى الأول ولكن ممثلا هذه المرة فى الولايات المتحدة أساسا .

وبينما يرى البعض هذه العودة من موقع الاستقلال والقوة ، يراها البعض عودة من مركز الضعف والعجز إلى التبعية ومناطق النفوذ ولكن للاستعمار الجديد بدل القديم . وعلى أية حال ، فسواء عدت هذه العودة ردة عن الاستقلال الاقتصادى أو ارتدادا إليه كما يجادل كلا الطرفين ، فلا جدال حول التناقض الجذرى بين المرحلتين المعنيتين . بل يذهب بعض النقاد ، فى تلخيص كل قصة الاقتصاد المصرى منذ يوليو إلى الآن ، إلى حد القول بأنه بعد أن كان راكعا على ركبتيه للاستعمار الأجنبى حتى الخمسينات ، انتصب واقفا على قدميه فى الستينات ، ولكنه عاد فانقلب واقفا على رأسه فى السبعينات .

التجارة الخارجية

فإذا بدأنا بالتجارة الخارجية ، وجدنا البندول يعود فيرتد راجعا إلى الغرب كما كان قبل يوليو وإن لم يقتصر هذه المرة على أوربا الغربية فحسب وإنما أضاف إليها الولايات المتحدة أيضا . وعاما بعد عام ازداد تأرجح البندول نحو الغرب وابتعادا عن الشرق حتى أصبحت تجارتنا الخارجية الآن منحازة بالكلية تقريبا إلى الغرب ، بنسبة النصف تقريبا من صادراتنا وثلاثة الأرباع تقريبا من وارداتنا . فنحن اليوم نوجه ٥٢٪ من صادراتنا إلى الدول الغربية ، ونستقبل منها ٧٣٪ من وارداتنا . ومن الناحية الأخرى ، فكما تقلصت تجارتنا مع الكتلة الشرقية ، أصيبت تجارتنا العربية فى السنوات الأخيرة بالضمور النسبى هى الأخرى .

وكعينة ممثلة ، يرسم الجدول الآتى خريطة عريضة لمصادر وارداتنا كنسب مئوية فى سنة ٧٨ – ١٩٧٩ . ومنها نرى بوضوح احتكار أوربا الغربية وأمريكا الشمالية لنحو ثلثى المجموع . وبينما تظل أوربا الغربية مركز الثقل المطلق ، فإن نصيب أمريكا الشمالية يفوق حصة آسيا وإفريقيا مجتمعة . وهذا ، كما يدل على تخلف تجارتنا الخارجية نوعيا لارتباطهـا بالدول المتقدمة وضعفها

مع الدول النامية ، يدل على أننا نستورد منها بين ما نستورد الكماليات والتضخم والغلاء .

أوربا الغربية ٤٥,٣ — آسيا ١٢,٧

أمريكا الشمالية ١٧,٠ — إفريقيا ١,٢

هذا وجدير بالذكر ، أو لعله غني عنه ، أن تجارتنا مع الولايات المتحدة بالذات قد تطورت بعد ذلك تطورا بعيد المدى فى اتجاه الصعود المطرد . فمثلا فى سنة ١٩٨١ بلغ حجم تجارتنا معها ٢,٦ بليون دولار ، كان نصيب الواردات الأمريكية منها ٢,٢ بليون دولار (بزيادة قدرها ٢٨٦ مليون دولار عن العام السابق أى بنسبة ١٥,٢٪) . أما نصيب الصادرات المصرية فقد بلغ فى سنة ١٩٨١ نحو ٤٠٠ مليون دولار ، أى نحو ١٨٪ أو أقل من خمس قيمة الواردات الأمريكية . ولعل هذا هو قمة الاختلال فى ميزاننا التجارى مع أى دولة أجنبية .

أما الجدول الآتى فيعطى تفصيلة عن تطور تجارتنا الخارجية مع مجموعة الدول الأوربية التسع . ومنه نرى نموها المطرد من عام إلى آخر ، بحيث قفز مجموع حجمها الكلى من زهاء الألف مليون جنيه إلى نحو ألف وثلثى ألف فى ٣ سنوات فقط . وبالموازاة ، وصلت نسبة صادراتنا إليها إلى نحو النصف ، ووارداتنا منها إلى أكثر من الثلث . وفى هذا التوزيع نلاحظ ، كما فى العصر الاستعمارى ، أن درجة تركز تجارتنا الخارجية مع أوربا الغربية أقل نوعا فى الواردات منها فى الصادرات . (الأرقام الحقيقية بالمليون جنيه ، والمئوية منسوبة إلى مجموع صادراتنا أو وارداتنا أو جملة الاثنين معا) .

السنة	الصادرات		الواردات		المجموع	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٧	١٦٥	٢٤,٧	٦٩٠	٣٦,٠	٩٤٢,٣	٣٧,٠
١٩٧٨	٢١٠	٣٠,٠	٩٢٤	٣٥,٠	١١٣٤,٩	٣٤,٢
١٩٧٩	٦٥٢	٥٠,٠	١٠٣٦	٣٨,٦	١٦٨٥,٢	٤٢,٤

ويتابع الجدول التالى تطور تجارة مصر – أوربا فى السنتين الأخيرتين . فنجد الاتجاه

الصاعد مستمرا ، حتى بلغ حجم التجارة مع أوربا الغربية علامة الأربعة بلايين جنيه فى سنة ١٩٨١ ، تمثل نحو نصف مجموع تجارة مصر الخارجية البالغ ٨,٤ بليون جنيه . كذلك واصل حجم تجارتنا مع المجموعة الاقتصادية الأوربية ارتفاعه ، فبلغ أكثر من ٣,٥ بليون جنيه تمثل الجزء الأكبر من تجارتنا مع أوربا الغربية عموما .

السنة	أوربا الغربية		المجموعة الاقتصادية الأوربية	
	بالمليون جنيه	٪	بالمليون جنيه	٪
١٩٨٠	٢٧٦٩	؟	٢١٧٩	٤٢
١٩٨١	٤٠٥٠	٤٨	٣٥٥٧	٦٣

وأخيرا يقدم الجدول الآتى لقطة سريعة ولكنها شاملة لانتقال مركز الثقل نهائيا إلى الغرب ، حيث يعطى النسب المئوية لتجارتنا الخارجية فى سنتين متتاليتين مع كل من مجموعة دول الكوميكون أى الدول الاشتراكية الأوربية والولايات المتحدة ثم السوق الأوربية وأخيرا سائر الدول الأوربية . فالانخفاض السريع والشديد واضح فى الحالة الأولى رغم قصر المدة ، على العكس من الحالات الثلاث الأخرى خاصة أوربا ككل . والنتيجة أن انخفضت نسبة الكوميكون فى الصادرات إلى ٢٠٪ ، وفى الواردات إلى ٦٪ ، بينما ارتفعت نسبة أوربا مع الولايات المتحدة إلى ٥٧٪ ، ٧٨.٨٪ على الترتيب .[١]

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، بيروت ، ١٩٨١ ، جـ ٢ ص ٥٢ ص ٥٣٠ .

المنطقة	الصادرات		الواردات	
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٨
دول الكوميكون	٣٠,٦	٢٠,٠	١٠,٦	٦,٠
الولايات المتحدة	٢٠,٧	٢٣,٠	٢١,٦	٢٤,١
السوق الأوربية	٢١,٠	٢٦,٣	٣٢,٧	٤٠,٥
دول أوربية أخرى	٨,٣	٧,٧	١٤,١	١٤,٢

الأمن الغذائى والصناعى

رغم اكتمال بناء السد العالى وتمام استصلاح نحو مليون فدان جديدة فى بداية هذه المرحلة ، إلا أن ثورة زراعية مواكبة لم تصحب ثورة الرى . ومن هنا اشتد قصور الزراعة المصرية عن حد الكفاية الذاتية وخاصة الكفاية الغذائية وبرزت بحده مشكلة «الفجوة الغذائية» ، وتحولت مصر لأول مرة فى تاريخها الحديث ، وربما تاريخها كله ، إلى دولة مستوردة للغذاء والطعام والحبوب بعد أن كانت دولة مصدرة لها تقليديا . ولأول مرة انقلبت المقولة التاريخية الشهيرة «الحبوب من مصر Corn from Egypt » إلى «الحبوب إلى مصر Corn to Egypt » .(١)

بل لقد وصل الاعتماد على الخارج إلى أكثر من نصف حاجاتنا الغذائية وإلى نحو ثلاثة أرباع استهلاكنا من القمح بالذات . وهذا يكلفنا الآن نحو مليارين من الجنيهات سنويا ، تضاف إليها معونة اقتصادية أمريكية قيمتها نحو مليار دولار وأهم مكوناتها القمح والحبوب . لقد انتفى الأمن الغذائى مثلما انتهى الاستقلال الاقتصادى . بالمثل الصناعة . فرغم أن سياسة الانفتاح إنما فرضت لتنشيط ودفع الاقتصاد الوطنى فى مجمله ، فإن سياسة الباب المفتوح والاغراق بالاستيراد «والاستيراد بدون تحويل عملة» وتشجيع القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية ورأسمالية الشركات المتعددة الجنسيات أصابت الصناعة الوطنية والقطاع العام بنكسة خطيرة

---

(١) جمال حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة وبيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٩ .

على أقل تقدير ، مثلما ترك التخطيط مهجورا على الرف أو محفوظا «فى النفتالين» . فلقد أدى تمييز الواردات الأجنبية فى الرسوم الجمركية وأسعار العملات التشجيعية وامتيازات الضرائب المختلفة إلى منافسة ضارية للقطاع العام والانتاج الوطنى ، أبسط مظاهرها مخزون الراكد الصناعى الذى قدر بنحو ٣ - ٤ آلاف مليون جنيه ، كما انعكس فى تراجع كثير من خطوط الصناعة المحلية فى التصدير بما فى ذلك حتى غزل القطن ومنسوجاته . وحتى القليل من الصناعات التى دخلها الانفتـــاح اتجه إلى الصناعات الكمـالية ولانقول الطفيليـــة كالغازيات والمرطبات ، بالمقارنة إلى الصناعات الهامة كالنسيج والسكر والحديد . بينما هرول أكثره إلى النشاطات غير الصناعيـــة أصلا كالأعمال التجارية والخدمية العامية الربح والســريعة العائد .... الخ.

شبهة التبعية

لا عجب بعد هذا أن اختلت تجارة مصر الخارجية كما لم تعرف قط من قبل . فلقد بلغت الورادات بضعة أمثال الصادرات بحيث انقلب الميزان التجارى لغير صالح مصر تماما ، ولا نقول تحولت تجارتنا الخارجية عمليا أو مجازيا إلى اتجاه واحد أكثر منها فى اتجاهين . لا ، ولا غرابة فى المحصلة أن تصبح مصر واحدة من أكبر دول العالم الثالث استدانة واعتمادا على القروض الأجنبية - ١٩ مليار دولار - وكذلك اعتمادا على العالم الخارجى فى مجمل اقتصادها .

وفى ذلك كله تأتى الولايات المتحدة وهى المورد الأول للغذاء والحبوب والمقرض والدائن الأكبر ، فضلا عن أن ميزاننا التجارى معها أشد اختلالا لغير صالحنا منه مع أية دولة أخرى . فمثلا فى سنة ١٩٨١ كانت صادراتنا إليها خمس قيمة وارداتنا منها . كذلك فإن أكثر من ثلث ديوننا الحالية أتى منها (٣٥,٤٪ ، مقابل ٧,٤٪ للاتحاد السوفييتى ، ١٥,٤٪ للدول العربية ، ١١,٣٪ للبنك الدولى وهيئاته) .

أما عن المعونة الأمريكية فقد بلغت منذ سنة ١٩٧٤ حتى نهاية ١٩٨١ نحو ٦,٦ بليون دولار ، منها ٢,٤ بليون منح لاترد (أو ٧,٦ بليون دولار منذ سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٨٢) . وعلى الجملة فمنذ سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ بلغ مجموع المعونات الأمريكية لمصر ٨,٨ بليون دولار (مقابل ٥

بلايين من الدول العربية من سـنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ حين توقفت معونتهم) . لكن ذلك المجمـوع لا يشمل المعونات العسكرية الأمريكية التي بلغت حوالى بليون دولار سنة ١٩٧٩ وأصبحت الآن نحو البليونين سنويا (مقابل ٣,٥ بليون من الدول العربية) . وختاما فإن إجمالى ما تحصل عليه مصر من أمريكا الآن يبلغ سنويا ٣,٣ بليون دولار (مقابل ٢,٦ بليون لإسرائيل) .

لاغرابة إذن أن قد باتت مصر تحت رحمة الولايات المتحدة اقتصاديا مثلما هى سياسيا وعسكريا ، ولا نقول كما يقول البعض باتت إلى حد أو آخر أشبه بدولة «على المعاش الأمريكى American pensioner » ، مثلها فى ذلك مثل الأردن قبل السبعينات أو ليبيا قبل البترول .

ما أبعد ذلك كله – موضوعيا – عن شعار الاستقلال المالى والاقتصادى القديم ، وما أقربه – فى تقدير البعض – إلى التبعية الاقتصادية شبه الكاملة وأكثر من أى وقت مضى ، وإلا – هكذا يتساءلون – فماذا تكون التبعية الاقتصادية ؟ وأخيرا وليس آخرا ، فإذا كانت مصر الستينات قد اتهمت بأنها رهنت محصول قطنها من أجل السلاح الروسى ، أفليس صحيحا – هكذا يضيفون – أن مصر السبعينات قد رهنت استقلالها ذاته من أجل السلام الأمريكى ؟ وإذا صح أنها فى الستينات استبدلت بالتبعية الاقتصادية لأوربا الغربية التبعية الاقتصادية للاتحاد السوفييتى ، أفليس صحيحا – هكذا يختتمون – أنها قد استبدلت بالأخيرة التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة فى السبعينات ؟ (١)

التنمية الاشتراكية

الاصلاح الزراعى

لرحلة مصر الثورة على طريق الاشتراكية ، تلك الرحلة المفعمة بداية المتعثرة نهاية ، دربان أساسيان : الاصلاح الزراعى على مستوى الاقطاع والريف والملكية الزراعية ، ثم التطبيق الاشتراكي والتأميم والملكية العامة على مستوى رأسمالية المدن والمجتمع عموما . وكان طبيعيا أن يكون الاصلاح الزراعى أول إجراءات يوليو ، ولعله أيضا أهمها وأبقاها . فلقد كانت تلك الخطوة ،

---

(١) راجع ، كمجرد مثال واحد ولكنه نموذجى ، عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية .

كما يقرر مابرو ، «محاولة أصيلة حتى وإن كانت قد تعرضت للنقد بسبب عدم راديكاليتها ، ولم تكن خداعا (كما فى بعض دول أمريكا اللاتينية أو فى المراحل المتأخرة من البرنامج الإيرانى) » ، ولا عرفت «على خلاف العراق أى توان فى تنفيذ الاصلاح الزراعى نتيجة النزاع بين الجماعات الحاكمة . » (١)

وقد تم تحديد الملكية تدريجيا على ثلاث مراحل بحسب الحد الأقصى للفرد الواحد : ٢٠٠ فدان ، ثم ١٠٠ ، ثم ٥٠ فدانا . ولم يكن من الممكن ولا الحكمة نزع ملكية جميع الأراضى المزروعة وإعادة توزيعها على جميع عائلات الريف البالغة فى ١٩٥٢ نحو ٢,٨ مليون عائلة ، وإلا لأصاب كل عائلة فدانان فقط . فعدا أن هذا مدمر للانتاج اقتصاديا ، فإنه على أية حال لن يعدو عدالة توزيع الفقر اجتماعيـــا ، كما كان كفيلا بأن يصيب طبقة صغار الملاك إصابة بالغة دون مبرر (٢) . وعلى الجملة تم توزيع مليون فدان ونيف على نحو ثلث مليون أسرة، بمتوسط قدره ± ٢,٥ فدان لكل أسرة تقريبا . وبذلك قلما وصلت الأرض الموزعة إلى الحد الأقصى المسموح به وهو ٥ أفدنة . والجدول الآتى يعطى خريطة توزيع الملكية الزراعية فى نهاية الاصلاح .

فئة الملكية	عدد الملاك	٪	المساحـــــة المملوكة	٪
٥ -	٢,٩٢٠,٠٠٠	٩٤,٧	٣,٠٤٠,٠٠٠	٥٠,٦
٥ - ١٠	٧٩,٠٠٠	٢,٥	٥٣٠,٠٠٠	٨,٨
١٠ - ٥٠	٦٩,٠٠٠	٢,٢	١,٣٠٠,٠٠٠	٢١,٦
٥٠ - ١٠٠	١١,٠٠٠	٠,٣	٦٣٠,٠٠٠	١٠,٥
١٠٠ - ٢٠٠	٥,٠٠٠	٠,١	٥٠٠,٠٠٠	٨,٣
٢٠٠ +	-	-	-	-
المجموع	٣,٠٨٤,٠٠٠	١٠٠,٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠

(١) ص ٩٣ .

(٢) السابق ، ص ١١٦ .

واضح أن نفس سفح هرم الملاك (٩٤٪) الذى كان يملك قبل ١٩٥٢ ثلث الأرض يملك الآن نصفها ، وأن قمة الهرم القديمة (٥٪) التى كانت تملك ثلثى الأرض تملك الآن نصفها فقط . وفى الوقت نفسه ارتفع متوسط حجم الملكيات الصغيرة (- ٥ أفدنة) من ٠,٨ فدان إلى ١,٢ فدان . وعلى الطرف الآخر اختفت تماما الملكيات الشاسعة (+ ٢٠٠ فدان) التى كانت تبتلع ١٩,٧٪ من مجموع الأرض سنة ١٩٥٢ . وفيما بين القطبين ، لم يكد يتغير موقف الملكيات المتوسطة ، إن لم يكن قد زاد مجموع ملكيتها قليلا وزاد كثيرا ثقل نفوذها المحلى الاجتماعى والسياسى فى مناطقها ، حيث ورثت إلى حد ما دور أو موقع كبار الملاك السابقين . ففى ١٩٥٢ كان هناك ١٤٨.٠٠٠ مالك يحوزون ١,٨١٨,٠٠٠ فدان ، بينما كان هناك فى ١٩٦٥ نحو ١٤٨,٠٠٠ مالك فى حوزتهم ١,٩٥٦,٠٠٠ فدان ، بالمثل لم تتغير جذريا وضعية فئة ملكية ٥٠ - ٢٠٠ فدان ، إذ لم ينخفض مجموع ملكيتها إلا قليلا ، من ١٤,٥٪ إلى ١٢,٦٪ . (١)

وفى مجمل النتيجة الصافية ، يكون قد انتقل نحو ١٣٪ من الأرض إلى نحو ثلث مليون أسرة جديدة تضم أكثر من مليون نسمة . أو بصيغة أخرى ، انتقل أقل قليلا من ثمن الأرض إلى أكثر قليلا من تسع عائلات مصر . وهى نسبة محدودة نوعا ، إن لم تكن متواضعة حقا ، مما يفسر نقد البعض لحركة الاصلاح برمتها بأنها لم تكن راديكالية بما فيه الكفاية . (٢)

نحو الاشتراكية

من الاقطاع والاصلاح الزراعى انتقل يوليو إلى الرأسمالية المستغلة ، بما فى ذلك التجارة الخارجية والصناعات الكبيرة ، فتناولها بالتمصير والتأميم والتقنين من أجل خلق قطاع عام قوى قائد للاقتصاد القومى يمنع استغلال رأس المال وسيطرته على الحكم ، وكذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية فى المدينة كما فى الريف ، وفى التجارة والصناعة والعقار كما فى الزراعة والأرض . وبهذا كله تم «إسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية» وحل محله «تحالف الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية» وسائر الطبقات الوطنية غير المســتغلة وكل العاملين والمنتجين ...

(١) السابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) السابق ، ص ٩٣ .

الخ [1] . هذا وإن كان البعض يرى أنه إنما تم إسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية فحل محله تحالف العسكريين والمثقفين أساسا من أبناء الطبقة البورجوازية والوسطى عموما .

كذلك بدأ إسراء أساس الاشتراكية ، «الاشتراكية العربية» وأحيانا «الاشتراكية الإسلامية» أو «اشتراكية الكفاية والعدل» «وتذويب الفروق بين الطبقات» كما ذهبت تسمياتها المختلفة ، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى ووضع حد أعلى للدخول . وبينما قدمت هذه الوصفة على أنها تركيبة أصيلة من «الاشتراكية العملية» التى تختلف عن «الاشتراكية العلمية» أى الماركسية ، فإن أصحاب هذه الأخيرة أنكروا وصفها بالاشتراكية أصلا ، وعدوها - مجاملة - نوعا من التطور «على الطريق غير الرأسمالى» فحسب .

ومن الناحية الأخرى فقد أعلن ورثة يوليو - حرفيا - «إفلاس التجربة الاشتراكية فى الستينات وفشلها ١٠٠٪» ، واعتبروها بلا مواربة انحرافة نحو الماركسية أو أنها إلى الماركسية أقرب ، بينما اعتبرها غيرهم من المسئولين التابعين مجرد قطعة أو بضعة من «رأسمالية الدولة» . هذا بينما انتهت دراسة تحليلية لاحقة «لقوانين يوليو الاشتراكية» ، نشرت بمجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٧٣ ، إلى أن كل تأثير تلك القوانين على توزيع الدخل لم يعد استبدال نحو ٣٠٪ من الأفراد بغيرهم دون تحقيق أى قدر مذكور من عدالة التوزيع .

هذا التضارب الجذرى فى تقييم التجربة ، كما يوحى بأنه تقييم شخصى أو سطحى إلى حد أو آخر ، يومىء أيضا إلى خلاسيتها هى وتهجينها ابتداء . من هنا لخص البعض الموقف برمته فى أنه «مجتمع برجوازى فى قماط اشتراكى» [2] ، أو كما وصفها بعضهم ساخرا «تركيبة اشتراسمالية» . أما على المستوى الجاد ، فلعل من أدق التشخيصات الجامعة المانعة أن النظام القائم حينئذ «لم يكن «اشتراكية» ولا «تحولا إلى الاشتراكية» ، بل يمكن توصيفه بأنه رأسمالية دولة تعتمد على قيادة «الصفوة» البيرو - تكنوقراطية بشقيها العسكرى والمدنى والمتكاتفة مع رأسمالية الريف ورأسمالية المدينة» . [3]

---

(١) الميثاق الوطنى ، ص ٢٦ .

(٢) نعمات فؤاد ، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ١٧ .

(٣) محمد على الدمشاوى ، «الاقتصاديون المدرسيون ظلموا قضايانا الوطنية» الأهرام الاقتصادى ، ٢٠ - ٩ - ١٩٨٢ ، ص ٢٩ .

بعد الاشتراكية

مهما يكن الأمر أو الحكم فقد تم فيما بعد فى السبعينات إعادة دور القطاع الخاص ، وإعادة تقييم وتقليم ، أو تقييد وتحجيم ، دور القطاع العام ، وفك كثير من الاجراءات الاشتراكية ، وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردى بلا حدود ، وذلك بدعوى «تصحيح» المسار الاشتراكى وتحقيق «الانفتاح» الاقتصـــــادى بعد الانغلاق الخانق . وعلى الجملة حلت ، كما يقال ، الاشتراكية الديموقراطية على غرار دول غرب أوربا محل الاشتراكية المتطرفة السابقة على النمط الشرقى .

ولقد كان الانفتاح ، وهو التسمية الدارجة لسياسة الباب المفتوح open - door policy ، هو قمة هذا التصحيح ، حيث فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبى ومساهمة البنوك الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات في كل مجالات الاستثمار والانتاج ابتداء من الصناعة الاستهلاكية والوسيطة إلى العقارات واستصلاح الأراضى إلى التصدير والاستيراد ... الخ . وهكذا بعد أن كانت سيطرة رأس المال الأجنبى المستغل قد صفيت فى الستينات أعيدت أو أعيد فى السبعينات ، أو كما وصفها بعضهم : خرجت من باب التأميم وعادت من نافذة الانفتاح .

وأيا ما كان ، فلقد صاحب هذا التطور بروز طبقى حاد وعودة الطبقة والطبقية ، التى لم تكن قد زالت قط ، وكان أشدها بروزا الطبقة البورجوازية التجارية المستغلة من أصحاب النشاطات الكومبرادورية والوساطة والسمسرة المتعاونة جميعا مع رأس المال الأجنبى المتدفق . كذلك صاحب هذا كله تدفق الأجانب على مصر ، خاصة من الغرب وبالأخص من أمريكا ، فى غزو خاطف كاسح يكرر أو يذكر بتدفقهم وانقضاضهم أيام إسماعيل «وانفتاحه على البحرى» حين أراد أن يجعل «مصر قطعة من أوربا» ، إلا أن الهدف الآن كما يبدو أن تصبح «مصر قطعة من أمريكا» بعد أن ورثت الأخيرة الأولى كمركز ثقل العصر .

أيضا ، وأخطر ، صاحب هذا المد الأجنبى ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة والأسعار إلى آفاق خرافية مسعورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر الاقتصادى ولا تتناسب قط مع مستويات دخول الأغلبية السائدة ، مما خلق موجة تضخم عارمة وأزمة غلاء خانقة سحقت السواد الأعظم

من الطبقات الكادحة وطحنتها طحنا . وفى النتيجة وبدلا من أن تزول الفروق الطبقية أو تذوب ، اتسعت الهوة الطبقية باعتراف النظام نفسه ، أكثر من أى وقت مضى ، وحل «التفريق بين الطبقات» محل «التقريب بين الطبقات» .

وبدوره ، فبينما يقدم هذا التطور على أنه اتجاه إلى الاشتراكية المعتدلة بدل المتطرفة ، عده البعض ردة جزئية عن الاشتراكية وانحسار للمد الاشتراكى ، إن لم يكن حتى ردة سافرة إلى الرأسمالية واتجاها رجعيا ليبراليا إلى الاقتصاد الحر ، «اقتصاد دعه يمر laissez-faire » ومجتمع الاستهلاك واللا تخطيط أو التخطيط الطبقى . وهو بهذا يعد عندهم رجعة إلى حالة هلامية متميعة وخلاسية وسط ما بين يوليو وما قبله (١) ، وبالتالى خطوة محققة إلى الخلف تضع عقارب الساعة الاجتماعية إلى الوراء .

وفى المعنى نفسه تقريبا يعتبر البعض أواخر الستينات «فترة انتقال أو مرحلة عودة من اللارأسمالية إلى الرأسمالية» ، فيها «تم بشكل رتيب انحسار القوى التقدمية ونمت سطوة الرأسمالية المحلية» . أما السبعينات نفسها ففيها «ازداد نفوذ الرأسمالية الدولية (...) وفى أحضانها ترعرت الرأسمالية المحلية التى أصبحت سندا للنظام» . وهكذا انتهت السبعينات وقد اكتمل «رسوخ القوى الرأسمالية ونمو وسيطرة الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية التابعة للرأسمالية الدولية» . (٢)

النتيجة النهائية أن مصر حاليا أصبحت على أقل تقدير خليطا غريبا وربما متناقضا ، أو توفيقا ولا نقول تلفيقيا ، من عناصر اشتراكية وأخرى ليبرالية ، من رأسمالية الدولة ورأسمالية الطبقة ، أو هى إلى حد أو آخر بورجوازية باسم الاشتراكية وإصلاح باسم الثورة . إنه على أفضل تقدير اقتصاد مختلط .

وفى ضوء هذا التحليل ، ينتهى الكثيرون إلى أنه إذا صح أن الثورة قد أسقطت تحالف الاقطاع والرأسمالية وأحلت محله تحالف العسكريين والمثقفين فى البداية وخلال الستينات ، فإنها

---

(١) جمال العطيفى ، «الطريق إلى الديمقراطية» ، الأهرام ، ١٦ - ٩ - ١٩٧٧ ، ص ٣ .

(٢) عدالات عبد الوهاب ، «حسابات التغيير وحدوده» ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٤٣ .

فى النهاية وخلال السبعينات قد أسقطت هذا التحالف بدوره وأقامت بدلا منه تحالف العسكريين والرأسماليين .[(١)]

وإذا كانت هذه وجهة نظر شائعة فيما سمي بالتحول من الاشتراكية المتطرفة إلى المعتدلة ، فثمة وجهة نظر أخرى تذهب إلى أننا كنا دائما نتبرجز باسم الاشتراكية ، وبرجزة مصر بدأت بالاشتراكية وختمت بالانفتاح ، حتى بتنا الآن نتبع سياسة دعه يمر باسم التخطيط . فالاشتراكية وإن أزالت طبقة الاقطاع ، فإنها قد خلقت بدلا منها طبقة أخرى جديدة بورجوازية وسطى وعليا . فهى لم تصف الطبقة والطبقية ولا أزالتهما ، بل مازالا . غير أنها قربت فعلا بين الطبقات وضيقت الهوة بين السقف والأرضية بقدر أو بآخر .

دور الانفتاح

أما الانفتاح ، الذى يرادف الانتفاخ ، فقد خلق طبقة جديدة ثقيلة من الرأسمالية العاتية المستغلة والطفيلية غير المنتجة فى أعلى السلم الاجتماعى ، كما خلق طبقة جديدة منتجة ولكنها نسبيا مستغلة أيضا فى أسفل السلم من الحرفيين والفنيين والعمال المهرة ارتفعت من القاع بفضل ندرتهم واقتصاد السوق . حتى الفلاحون بدأوا جزئيا وإلى حد ما وبطريقة خاصة يتبرجزون ، على الأقل من تداعيات وإشعاع البترول العربى والانفتاح المصرى ، كما كاد بعضهم فى رأى البعض يتحول إلى طبقة شبه مستغلة جزئيا أو نسبيا كبعض العمال والحرفيين . وعلى الجملة فنحن الآن نتبرجز أحيانا من أعلى إلى أسفل باسم الاشتراكية ، ومن أسفل إلى أعلى باسم الانفتاح ، أو لعله العكس أحيانا أخرى .[(٢)]

فى الوقت نفسه فإن الانفتاح خفض ، على الجانب الآخر ، قطاعات وشرائح من الطبقة الوسطى المتعلمة والمثقفة من أصحاب الدخول الثابتة والمحددة إلى ما قرب أسفل السلم . وبعد أن كانت طبقة الموظفين بالذات هى قلب المجتمع فى مصر اقتصاديا واجتماعيا ، الكل تقريبا يخدم لها ويتهافت عليها ويتعيش منها وهى تتعالى عليه ، انعكس الوضع جذريا فأصبحت على هامش

---

(١) جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣١٤ .

(٢) السابق .

المجتمع والحياة المادية الاقتصادية ، الكل يستغلها ويكاد يهملها وهى تكاد تستجدى الكل وتلهث وراء الجميع . لقد دالت ، أخيرا ، «دولة الموظفين» وأبناء «الميرى» فى مصر .

وهكذا ، على الجملة ، بعد أن كانت طبقة المتعلمين والمثقفين والموظفين طبقة غير منتجة ماديا شبه متحكمة ولا نقول شبه مستغلة نسبيا ، أصبحت هى الطبقة المستغلة والمطحونة بين شقى رحى المجتمع من أعلى ومن أسفل ، أصبحت كما وصفها البعض «برولتارية الانفتاح» ، بينما أصبح الموظفون بالذات وكأنهم «فلاحو مصر الجدد» بالتحديد أو بالتقريب .

والواقع إلى حد ما أنه قد حدث فى الفترة الأخيرة نوع من تبادل المواقع الاقتصادية فى المجتمع المصرى بين العمال والفلاحين فى جانب والمثقفين والموظفين فى الجانب الآخر ، بحيث أصبحت الفئة الأخيرة هى «الطبقة الكادحة» الجديدة بمعنى المعسرة والمعوزة نسبيا ، والفئة الأولى هى الطبقة المستفيدة والمستريحة ماديا . وبصيغة أخرى أصبحت الطبقة المتخلفة اجتماعيا هى المتقدمة اقتصاديا (العمال) ، والطبقة المتقدمة اجتماعيا هى المتخلفة اقتصاديا (المثقفون) . تماما كدول البترول العربى الجديدة بالنسبة إلى دول الزراعة القديمة : هذه هى المتخلفة حضاريا ولكن الغنية الآن ماليا ، وهذه المتقدمة حضاريا ولكن الفقيرة ماديا .

بهذا كله اختل نظام الطبقات اختلالا عشوائيا ، تماما بمثل ما اختل نظام الأجور والدخول والأسعار ، فجميعهم أصيب بالصرع الاقتصادى والاجتماعى . والمجتمع المصرى الآن يزخر ويموج بديناميات انقلابية وبتيارات طبقية رأسية عديدة ومتناقضة : بعضها صاعد وبعضها هابط بلا ضوابط ولا كوابح ، حتى أصبحت الثوابت أقرب إلى المتغيرات والمتغيرات إلى الثوابت أقرب . وبدل أن تتطامن التطلعات الطبقية تعالت وتطاولت ، وبدل أن يخفت الصراع الطبقى ازداد حدة وبرزوا . وعموما أصبح تركيب المجتمع يرسم خريطة هلامية أكثر مما يشير إلى سيولة طبقية ، لأن بعض هذه التغيرات والتحولات حميدة والبعض الآخر غير ذلك . وتخطيطنا القومى من ثم تخطيط طبقى أو لا تخطيط تقريبا .

النتيجة النهائية فى رأى الكثيرين هى مجتمع طبقى مختل ، طبقات مقلوبة ، وطبقية متميعة ، باختصار فوضى طبقية ضاربة وخلط هيكلى عام وعارم . وهذه الفوضى وهذا الخلط تحدد ملامح انقلاب طبقى لا ثورة طبقية ، انقلاب اجتماعى لا ثورة اجتماعية . ومصر فى هذا الرأى لم تكن

طبقية ولا بورجوازية ولا رأسمالية أكثر مما هى اليوم بالدقة ، ولا كانت الفروق الطبقية أوسع وأبرز مما هى الآن قط حيث ازداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا أكثر من أى وقت مضى (وصل عدد المليونيرات فى مصر الآن «القطط السمان!» إلى رقمه القياسى فى تاريخ مصر الحديث ، البعض يقول بضع عشرات من الآلاف بينما يقدره جهاز الضرائب بنحو ١٧ - ١٥ ألف ، فى حين يصل به بعضهم إلى ربع مليون مليونير !) . والنتيجة الصافية أو الصافعة فى تقدير هذه المدرسة الفكرية أو النقدية أن مصر فقدت طريقها إلى الاشتراكية واختلت بوصلتها الاجتماعية طبقيا . فالانفتاح إذن هو أعلى مراحل الليبرالية والميول الرأسمالية .

دور البترول العربى والتحويلات

من المؤكد أن دور البترول العربى فى اقتصادنا القومى وتداعياته الاجتماعية ، ممثلا أساسا فى تحويلات المصريين العاملين فى دوله المختلفة فضلا عن تأثيراته وانعكاساته وعدواه هو الذاتية عموما ، دور أخطر وأعمق مما قد يظن البعض . فمن المحقق أن البترول العربى ، خاصة بعد طفرة عائداته الخرافية منذ ١٩٧٣ ، كان أكبر عامل خارجى منفرد أثر فى الاقتصاد والمجتمع المصرى مباشرة وغير مباشرة وشكله أو أعاد تشكيله (أو إن شئت فقل حرفه) جزئيا ، مثلما كان أكبر عامل منفرد فى توجيه أو إعادة توجيه (أو إن شئت فقل تحريف) سياسة مصر الخارجية تجاه العدو الإسرائيلى . وبوضوح أكثر ، البترول العربى عامة هو أكبر سبب فى انحراف السياسة المصرية خارجيا نحو السلام ، وتحويلات البترول العربى خاصة هى أكبر سبب فى انحراف الاقتصاد داخليا نحو الانفتاح .

وعلى الجملة فإن البترول العربى بحد ذاته وبتحويلاته قلب كيان مصر رأسا على عقب وحتى النخاع مرتين ، من الخارج ومن الداخل ، أفقيا ورأسيا . خارجيا : إذ قلب مكانة مصر فى العالم العربى من الصدارة والعروبة والصراع إلى الصلح والعزلة والعراء ، وداخليا : حيث قلب جزئيا نظام الطبقات وترتيبها الاجتماعى فجعل بعض عاليها وسطها وبعض وسطها سافلها وبعض سافلها وسطها و / أو عاليها .

وفى هذا كله فإن سياسة الانفتاح فى مصر لاتنفصل فى بعض دوافعها وحوافزها عن البترول

العربى ، أكثر مما تنفصل عن سياسة السلام مع العدو الإسرائيلى . غير أن هذه قضية أخرى ، وحسبنا على المستوى الاقتصادى أن نقرر أن كلا الانفتاح والتحويلات متداخل بقدر أو بآخر وبينهما أرضية مشتركة كحد أدنى اقتصاديا واجتماعيا ، رأسماليا وطبقيا ، وكلاهما فى هذا وذاك سلاح ذو حدين له إيجابياته وسلبياته وفوائده ومضاره . فهما معا قد خلقا قوى واتجاهات رأسمالية أو شبه رأسمالية ، وخلقا معها طبقة أو شبه طبقة اقتصادية كاستية متميزة تقطع عبر جميع الطبقات الاجتماعية بنسب مختلفة وقد تتبلور فيما بعد على طبقة جديدة على العموم .

وإذا كانت التحويلات بالذات قد شبهت ببراعة بعملية «نقل دم» ، فلعل من المناسب ومن الانصاف معا أن نضيف أنها ، كما دعمت بنية الجسم المنقول إليه ونشطت دورته الدموية ، رفعت أيضا ضغط الدم به نوعا ، إن لم تكن قد نقلت إليه بعض فئات الدم الخطأ ، مما أدى إلى بعض التشنجات الحادة وربما الجلطات الخطرة فى نظام الجسم ودورته جميعا . إنها فعلا سلاح ذو حدين ، داء ودواء ، اقتصاديا واجتماعيا معا ، وإن كانت داء اجتماعيا أكثر ودواء اقتصاديا أكثر، شأنها فى هذا شأن قرينها الانفتاح إلى حد ما ، وعلى النقيض المطلق من نظيرها بترول مصر المحلى .

والأصل فى تحويلات المغتربين بالخارج وتدفق مدخراتهم على الوطن أنها تشبه ولها نفس الأثر الذى كان للمركانتلية فى أوربا الغربية فى بداية العصور الحديثة والعصر التجارى . فخروج المصريين المليونى مؤخرا للعمل والهجرة المؤقتة فى العالم العربى ودوله البترولية هو ، مع الفوارق طبعا ، بمثابة خروج أوربا فى نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة وعصر الكشوف الجغرافية إلى ما وراء البحار والاستعمار على شكل الثورة التجارية ، ثم تدفق مكاسب وأرباح المستعمرات والتجارة الاستعمارية على الوطن الأب .

وفى الحالتين فإن تدفق أرباح المركانتلية وعائدات البترول يشير إلى ، ويعتمد على ، أصل واحد مشترك من حيث المبدأ ، وهو ظهور عالم جديد جغرافيا عبر البحار أو خارج الحدود غنى بالثروة البكر الجديدة الطارئة التى تدفقت بعد ذلك على العالم القديم . فالمركانتلية ظفرت بعد كشف العالم الجديد والقارات الجديدة ، والبترول العربى هو «العالم الجديد» الذى تكشف مؤخرا فى العالم العربى .

وفى الحالتين كذلك فإن تدفق ثروات وأموال ضخمة من الخارج على اقتصاد محلى استاتيكى أو راكد إلى حد أو آخر ، أو على الأقل فى حالة توازن داخلى معين ، قد رج هذا الاقتصاد ورج معه المجتمع كله جذريا أو جزئيا . فأرباح المركانتلية وما وراء البحار الطائلة هى التى هزت الاقطاع المحلى السائد وقيمة الأرض والزراعة فى أوربا الغربية وخلقت نواة طبقة التجار وكبار المولين فى المدن فأرست بذلك نواة بورجوازية المدن الغنية والمتعاظمة حتى انتزعت السلطة والصدارة فى المجتمع فى النهاية من طبقة الاقطاع العتيقة المتنحية ، وذلك بالثورة الدموية أحيانا كما فى الثورة الفرنسية . أما فى مصر فإن تدفق تحويلات المغتربين ، بأصولها البترولية العربية ، يضخ الآن فى الاقتصاد الوطنى دخلا ضخما يناهز عشر الدخل القومى ، بحيث بدأ يغير أبعاده واتجاهاته بقدر أو بآخر كما أخذ يعيد تركيب المجتمع المصرى ويعيد ترتيب طبقاته إلى حد مماثل.

فمن ناحية فإن المصريين العاملين فى دول البترول ، سواء منهم المغتربون أو العائدون ، ينقلون إلى مصر عنصرا من الرأسمالية البترولية التى أخذت بصورة خاصة شكل بورجوازية مدن وعقارات مدن بدل إقطاع وعقارات الأرض قديما ، دون أن تخلق فى الوقت نفسه صناعة تذكر بقدر ما خلقت شريحة من مجتمع أغنياء خدمة البترول العربى ، حيث تعودت هذه الشريحة على مستويات معيشة راقية أو مترفة جدا وأنمـاط من الاستهلاك الكمالى للغاية ، هذا إضـافة إلى ما جلبت من ضغوط تضخم وغلاء خطير . ولقد كان هذا من أكبر عوامل الابتعاد أو الارتداد عن الاشتراكية المصرية والاتجاه إلى الميول الرأسمالية الجديدة وتعزيز بل ودفع وتبرير سياسة الانفتاح الوليدة .

وهكذا ما بين عودة الرأسمالية وظهور الانفتاح ، فإن شعلة الاشتراكية الباهتة أو شظيتها المتقدة التى أشعلها الفقر فى مصر ، أطفأها البترول العربى المحيط بمصر أو المنصب بها وذلك بالمثل والنموذج وبالفعل ورد الفعل . فالبترول العربى مباشرة وغير مباشرة هو جزئيا الذى أفسد على الاشتراكية فى مصر خطتها أو خطوتها ، ووضع مبرز تضحياتها ومعاناتها وجدوى تقشفها – وسط بحر الرخاء والترف البترولى الزاخر المحيط – موضع التساؤل والتخامل والتململ والتحايل أكثر من أى وقت مضى .

وبهذا ساعد البترول العربى بلا شك ، وسواء بوعى أو بغير وعى ، على تبديد وتدمير اشتراكية مصر الناشئة وعلى صهرها وإذابتها وتحولها تدريجيا إلى الرأسمالية ودفعها أو اندفاعها نحو الانفتاح ، مثلما ساعد بسلبيته وتنطعه على انحراف السياسة المصرية إلى ما يسمى السلام والصلح ... الخ [1] . وهكذا ، على أية حال ، غرقت الاشتراكية المصرية فى بحر البترول العربى ، مثلما غرقت السياسة المصرية فى بحر العرب البترولى .

هذا عن الاقتصاد والنظام الاقتصادى عموما ، أما عن التركيب الطبقى للمجتمع فإن آثار البترول العربى وتحويلاته لم تقتصر على طبقة أفقية واحدة ، مثلما فعلت المركانتلية قديما فى أوربا الغربية حيث تركزت على بورجوازية المدن أساسا ، وإنما هى انتشرت لتشمل قطاعا رأسيا كاملا من طبقات المجتمع المصرى جميعا على وجه التقريب . فقد انصبت مكاسب ومدخرات البترول المحولة على كل الطبقات الاجتماعية تقريبا ابتداء من العمال والحرفيين والفلاحين حتى المثقفين والمهنيين والتجار . ولهذا جاء تأثير التحويلات والبترول العربى الطبقى أكثر تعقيداً وتلونا، مثلما تسرب إلى القرى والريف ولم يقتصر على المدن وإن كان قد تركز فيها بالطبع .

من الناحية الأخرى ، يلاحظ أن التحويلات تقتصر فى النهاية على شريحة أو قطاع من المجتمع مهما اتسعت وتمددت أو انتشرت . فالمقدر إحصائيا أن المصريين العاملين بالخارج يمثلون ١٠ - ١٥٪ من قوة العمل المصرية ، ولكنهم يحصلون على دخل يعادل دخل بقية العاملين بالداخل ، أى أن عشر القوة العاملة يكاد يستأثر بنصف الدخل المكتسب . وبالتالى فإن متوسط دخل المغتربين قد يعادل ١٠ أو ٨ أمثال دخل المقيمين .

بهذا فإن التحويلات بلا جدال تساعد على نشأة طبقة اقتصادية جديدة مستمدة من طبقات اجتماعية متنوعة . وهى طبقة قد نقلت مستويات الدخول والأجور والمعيشة والتطلعات العالية البترولية أو الغربية تاركة بقية المجتمع على مستوياته المحلية القديمة ، فزادت بذلك من الهوة الطبقية والتمايز الطبقى بين العائدين والمقيمين أو المغتربين والمقيمين . [2]

---

(١) عادل حسين ، الإقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، جـ ٢ ، ص ٥٦٠ - ٥٧٣ ، ٦٣٥ - ٦٤٢ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، «أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى» ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٠ - ، ص ٥ - ٩ .

وعلى الجملة يمكن القول إن المغتربين و / أو العائدين يؤلفون الآن شبه طبقة كاستية أرستقراطية ماديا مبثوثة فى تضاعيف وتلافيف كل طبقات المجتمع رأسيا وأفقيا . وهم فى هذا أشبه بعرب البترول وخاصة عرب الخليج بين العرب عامة ، حيث بدأ هؤلاء يكونون أرستقراطية خاصة داخل العالم العربى أو فوق العالم العربى ، أرستقراطية متجاذبة متعالية متباعدة نوعا باطراد ، ليس سياسيا فقط ولكن حتى حضاريا . وفى كلتا الحالتين فإن هذه الطبقة الكاستية تمثل بالضرورة سلاحا ذا حدين له فوائده ومضاره .

فإذا كانت التحويلات هى أولى النتائج الإيجابية للبترول العربى بمصر ، فإن التضخم هو أبرز نتائجه السلبية . فنحن نصدر القوى العاملة إلى دول البترول لحل مشكلة السكان فى مصر ، فتصدر هى إلينا مشكلة التضخم والغلاء بالمقابل مما يفاقم المشكلة السكانية بدل أن يحلها ، حيث تعود فتنقل الضغوط التضخمية أكثر وأكثر على سائر الطبقات غير المستفيدة من التحويلات أو المشاركة فيها .

ومن هذه الزاوية فلعل دور المصريين العاملين بدول البترول وتحويلاتهم المرسلة أشبه ، وإن بالمعكوس ، بدور السياحة والسياح عندنا إلى حد ما : طبقى بورجوازى ، استهلاكى ، لمصلحة قلة محدودة نسبياً وعلى حساب مجموع الشعب عامة . لقد وسعت التحويلات البترولية الفجوة الطبقية بدل التقريب بين الطبقات ، ولكنها قلبت الهرم الطبقى نوعا مع ذلك ، إن لم تخلق طبقة جديدة هلامية رجراجة ، عالقة معلقة ، فى منتصفه .[1]

على أن هذه الطبقة الجديدة ، بعيدا عن أن تثور على الطبقة السائدة فعلا وتنتزع منها السلطة أو المكانة ، فإنها على العكس أجلت أو أخرت الثورة الشعبية المحتملة أو الكامنة حيث امتصت كثيرا من الفقر والتذمر والغضب الاجتماعى ، ولولاها لحدثت تلك الثورة منذ بعض الوقت فى تقدير البعض . على الجانب الآخر ، مع ذلك ، فإن الخطر هو أن يدفع نمو وضغط هذه الطبقة المحظوظة بالطبقات المسحوقة والمنسية ، والتى تحملت فقط الآثار العكسية والسلبية للتحويلات وكذلك الانفتاح ، الخطر أن يدفع بها فى المستقبل إلى الثورة على كلتيهما ، كلتا الطبقتين المسيطرة والطالعة ، الانفتاحية والتحويلية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢ - ١٥ .

دور انتقالى

ما بين اشتراكية الستينات المتطرفة واشتراكية السبعينات المعتدلة ، كما توصفان على أية حال، ما المحصلة العامة والحساب الختامى لاشتراكية يوليو أو اشتراكية الثورة أو اشتراكيتنا أيا كانت التسمية ؟ عند الكثيرين أن الرد على هذا السؤال يتلخص جوهريا فى الانتقال من عصر الاقطاع إلى عصر الرأسمالية . فقبل يوليو كانت مصر فى مرحلة الاقطاع أساسا ، شبه البورجوازى نوعا بسبب سيادة الملكية الغيابية عليه ، مع وجود هامش بازغ أو نام من الرأسمالية الثانوية المتواضعة نسبيا . ثم جاء يوليو، فصفى الاقطاع بيقين وبما فيه الكفاية تماما ، وهذا فضل مقرر لا يمكن أن ينكر أو يجحد . ولكن فشل التجربة الاشتراكية فى الستينات بإجماع الآراء ، ثم الاتجاه كبديل فى السبعينات إلى الاقتصاد الحر ودعه يمر وأخيرا الانفتاح ، كل هذا لم يخلق فقط تيارا بورجوازيا متصاعدا متسارعا ، ولكنه أيضا خلق انعطافة ولا نقول انحرافة حادة وعنيفة نحو الرأسمالية بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى .

فبينما زالت طبقة إقطاع الأرض والزراعة فى الريف والأقاليم ، برزت وتبلورت طبقة من بورجوازية المدن ورأسمالية التجارة والصناعة . لقد تطامن وانتهى تقريبا دور الأرض الزراعية من حيث المكانة والسلطة المادية والاجتماعية ، وبدأ دور التجارة والصناعة وعقار المدن بعد أن تورمت حتى التخمة قيم عقارات ومبانى ومضاربات المدن . وإن عمارة أو ناطحة واحدة من عمارات القاهرة المليونية أو «المليونيرة» الشاهقة الباذخة ، التى تنمو اليوم وتنتصب وتتكاثر كعش الغراب بل وإلى حد الافراط وزيادة العرض على الطلب ، لتعادل بل تزرى بقيمة أكبر إقطاعية زراعية من الأرض فى الريف فى الماضى .

بل لقد اتضح أن أحد أبراج الاسكان الادارى الفاخر الجديدة فى قلب العاصمة تكلف أكثر من ١٠٣ ملايين جنيه استرلينى أو ١٨٥ مليون جنيه مصرى . والمقدر أن هذا المبلغ ، الذى يعادل ميزانية الدولة المصرية برمتها منذ بضعة عقود فقط ، والذى يساوى ثلث إلى نصف تكاليف إنشاء السد العالى (البالغة ٤٥٠ مليون جنيه) ، ولا يقل كثيرا جدا عن تكاليف أنبوب سوميد (البالغة ٣٦٠ مليون دولار) ، المقدر أن هذا المبلغ كان يمكن أن يحقق واحدا من المشروعات القومية

الكبرى الأساسية ، المنتجة لا العقيمة ، كاستصلاح ٦٠ ألف فدان للزراعة ، كتقديم البنية الأساسية لمدينة جديدة نصف مليونية ، كمشروع إسكان اقتصادى من ٤٥ ألف وحدة سكنية لسكان المقابر والعشش ، أو أخيرا كإقامة مجمع صناعى متكامل للأسمنت طاقته ٢ مليون طن سنويا ... (١)

أى بالوعة للاقتصاد القومى ! لئن كانت الأرض الزراعية فى الريف تحت الاقطاع وقبل يوليو قد عدت بحق بالوعة للدخل والثروة القومية ، فيقينا لقد تحولت الأرض العقارية والمبانى فى المدن تحت الرأسمالية الجديدة بعد الانفتاح إلى بالوعة أشد عمقا واتساعا وخطرا بالمضاربات المسعورة . وإن هذا ، فى رأى الكثيرين ، لهو الاقطاع الجديد ، الاقطاع المالى بدل الأرضى ، الاقطاع العقارى المدنى الذى ورث الاقطاع الزراعى الريفى وحل محله والذى فاقه خطرا وثقلا . وكأنما انحسر «الاقطاع الأفقى أو المستلقى» عن وجه الريف والأقاليم واستقطب منتصبا فى المدن «كالاقطاع الرأسى أو الواقف» ، وبالتالى كأنما قد حل «إقطاع الطوب والأسمنت» محل «إقطاع الغذاء والزرع» .

فى المحصلة النهائية فإن مصر ، مصر الثورة كما توصف ، إنما تحولت وانتقلت ، كفرنسا الثورة ، من مرحلة الاقطاع قبل الثورة إلى مرحلة الرأسمالية بعد الانفتاح ، أو من الاقطاع شبه البورجوازى على الأكثر إلى البورجوازية شبه الرأسمالية على الأقل ، وذلك عبر مرحلة فاشلة من الاشتراكية الكاملة الفاقعة أو شبه الاشتراكية الباهتة الفاترة . وجوهر التغيير أن مصر تحولت من الطبقية الاقطاعية المعتمدة على الأرض إلى الطبقية الرأسمالية المعتمدة على المال ، وبالتالى زادت الفروق الطبقية واشتد الاستقطاب الطبقى حدة فى أقصى الطرفين حيث أصبح بمصر لأول مرة فى تاريخها مئات الآلاف من المليونيرات بينما زادت نسبة المعدمين والمعوزين والفقراء تحت خط الفقر أكثر من أى وقت مضى .

بصيغة أخرى أكثر تحديدا وتفصيلا ، فإن الذى حدث فى مصر من تحول إنما تم خلال مرحلتين . فى الأولى تحولت من الاقطاع إلى رأسمالية الدولة تحت دعوى وفى ظل اشتراكية شاحبة أو زائفة . ثم فى الثانية انتقلت من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الطبقة البحتة والسافرة

---

(١) محمد حسن دره ، «الانغلاق والانفتاح والأمة الوسط» ، جريدة الشعب ، ٢١ – ٩ – ٨٢ ، ص ١١ .

أو الرأسمالية الفردية المباشرة بزعم وبدعم الانفتاح . فالرأسمالية الآن منذ السبعينات فردية صرف ، فيما كانت رأسمالية دولة فى الستينات .

جماع المرحلتين ، فى المحصلة العامة ، هو أن مصر تحولت ببساطة من الاقطاع القديم إلى الرأسمالية الفردية عبر مرحلة انتقالية من رأسمالية الدولة و / أو الاشتراكية الحكومية . فكأن الثورة والاشتراكية المقولة لم تكن فى التحليل الأخير إلا جسرا أو مطية ، ولا نقول مبررا ومحللا أو غطاء وكاموفلاج ، جسر للانتقال عبرت عليه مصر من الاقطاع إلى البورجوازية والرأسمالية . والانفتاح هو أعلى مراحل هذا الانتقال .

الاشتراكية فى هذا التصور إذن كانت مجرد جملة اعتراضية فى تطور مصر الاجتماعى ، وكانت الثورة عاملا مساعدا catalyst فى عملية التحـــول من الاقطاع إلى صميم الرأســـمالية ، لا ثورة على الاقطاع والرأسمالية . وبالتالى فإن دور يوليو الاجتماعى لم يكن إزالة الطبقات والطبقية ، ولكن إعادة توزيع للطبقات والطبقية re-distribution . وإذا كانت اشتراكية يوليو هى «عدالة توزيع الفقر أفقيا» ، فإن اشتراكية الانفتاح إنما هى «إعادة توزيع الفقر رأسيا» .

وبهذا وذلك جميعا فإن موقع أو دور يوليو تاريخيا يشبه ويكرر موقع أو دور الثورة الفرنسية من حيث أن كليهما أداة انتقال من الاقطاع إلى البورجوازية . ويترتب على هذا أنه كما كانت مصر عشـــية يوليو متخلفة عن فرنسا من حيث درجة التطور الاجتماعى بنحو ١٥٠ سنة كما قدر [1] ، فإنها اليوم وغداة يوليو مازالت متخلفة عنها بنفس الفارق الزمنى .

فإن قيل : أليس غريبا أن تكون مصر فى أواخر القرن ٢٠ كفرنسا فى أواخر القرن ١٨ رغم تشابه دور الثورة هنا وهناك ؟ ، فإن الرد هو : بل لا غرابة البتة ، فإنما تلك ثورة شعبية وهذا فى رأى انقلاب عسكرى ، وذاك وحده هو الذى يصنع الفرق (أو غياب الفرق ؟) رغم اختلاف العصر كلية .

وعند هذا الحد يشير بعض أصحاب هذا الرأى إلى أن هذا كله ليس إلا نتيجة منطقية وحتمية لمنطق الأحداث وأصول التغيير . فعندهم أن حركة الجيش ، أى جيش ، لا يمكن أن تعطى إلا

(1) Maurice Hindus, In search of a future, p.150.

انقلابا عسكريا . وحكم «العسكر تاريا militariat » كنظام هرمى تسلسلى صارم فى داخله أى طبقى بالضرورة لا يمكن أن يولد اشتراكية حقة ، وإنما اشتراكية وطنية على نحو ما عرفت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية قبل الحرب الثانية ، أى تركيبة وطنية رأسمالية تقوم على تحالف العسكريين والرأسماليين . وهذا فى تقديرهم هو ما انتهت إلية مصر مؤخرا بدرجة أو بأخرى .

وليس صدفة بالتأكيد بعد هذا - يلاحظ نفس المحللين - أن كثرة من «الحرس القديم» من رجال يوليو تحولوا بعد إزاحتهم عن السلطة إلى نشاطات التجارة والوساطة والسمسرة من استيراد وتصدير ومضاربة عقارية تتجه أساسا إلى الكماليات والمرفهات والاستهلاك لا الانتاج ، وذلك بحسبانها أسهل وأسرع طريق إلى الربح والحد الأقصى منه .

وهذا التطور نفسه - يستنتج نفس المحللين - يشى بل يشير إلى نمط جديد من دورة القوة فى المجتمع المصرى . فقبل يوليو كان الوصول إلى الحكم والطبقة الحاكمة فى مصر يتم على أساس المعادلة البسيطة «من الثروة إلى السلطة» ، بمعنى أن الاقتصاد هو الذى كان يؤدى إلى السياسة، والقوة الاقتصادية إلى القوة السياسية . أما بعد يوليو فقد انعكست المعادلة ، فأصبحت «من السلطة إلى الثروة» ، أى من السياسة إلى الاقتصاد ، ومن النفوذ السياسى إلى النفوذ الاقتصادى . وهذا هو الأساس المادى والاجتماعى الجديد للطبقة الجديدة .

وعلى أية حال ، وأخيرا وليس آخرا ، فإلى تلك المفارقة التاريخية اللافتة - إذا كان لنا أن نضيف هامشا من الربط بين الاجتماع والسياسة استكمالا للصورة وختاما للمناقشة - تضاف مفارقة جغرافية أخرى لا تقل سخرية . فالطريف أننا فى الوقت الذى كنا فيه اجتماعيا ندعى الاشتراكية أيام الستينات ، وكان «الأصدقاء» السوفيت ينكرون هذا الادعاء والانتماء ويصموننا بالطريق غير الرأسمالى ، كنا سياسيا نرتبط بالمعسكر الشرقى والكتلة الشرقية إلى حد أو آخر . أما الآن منذ السبعينات وبعد أن انتقلنا سياسيا إلى المعسكر الغربى إلى حد أبعد وأبعد ، وتبنينا علنا وعمدا الانفتاح الرأسمالى أو شبه الرأسمالى ، فإننا اجتماعيا ننكر بصفة رسمية الاتهام بالرأسمالية وندعى الاشتراكية . أى أننا اليوم اشتراكيون فى (أو مع) المعسكر الغربى ، بينما كنا بالأمس مجتمعا على الطريق غير الرأسمالى فى (أو مع) المعسكر الشرقى . معادلة اجتماعية - سياسية صعبة ، أم متناقضة سهلة لا تعوزها الشفرة ؟

حســـنا ، واقع الأمر أن مصر المعاصرة ، بســـيميائية إيديولوجية غريبة ونادرة المثال ، جمعت بين طرفى نقيض فى متناقضة فذة أخرى من متناقضاتها العديدة : فوضى الحرية الاقتصادية والليبرالية الرأسمالية الطبقية ، وقهر الطغيان السياسى الشرقى الاشتراكى ، الحرية الاقتصادية المطلقة ، واللاحرية السياسية على الاطـــلاق . وعن هذا يعبر البعض ، ربما بقوة أكثر منه بالتقــريب، بأن «مصر حكومة بلا شـــعب سياسيا ، وشعب بلا حكومة اقتصاديا» – أو تكـاد .

نحن إذن دولة شمولية سياسيا ، بورجوازية اقتصاديا ، دولة اشتراكية بالاستبداد والديكتاتورية ، ورأسمالية بالطبقية والاستغلال . ونحن اشتراكيون من حيث طبيعة النظام الحاكم فقط ، رأسماليون من حيث النظام الاقتصادى الطبقى وحده . وبصيغة أخرى وأخيرة ، نحن من أشد الدول الاشتراكية اشتراكية من حيث نظام الحكم والسلطة القهرية المستبدة والشمولية السلطوية ، أى من حيث «الاشتراكية السياسية» ، وفى الوقت نفسه فنحن أبعد شىء عن الاشتراكية كنظام عدالة اجتماعية ومساواة طبقية أو لاطبقية أى من حيث «الاشتراكية الاجتماعية» .

عن هذا الخليط الاقتصادى – الاجتماعى الغريب عبر أحد المسئولين منذ بعض الوقت تعبيرا دقيقا نافذا فقال إننا نعيش فى مجتمع متناقض ، مجتمع اشتراكى يفكر بعقلية رأسمالية . فنحن مجتمع أخذت فيه الدولة من النظم الاشتراكية والشيوعية الملكية العامة وسيطرة القطاع العام وضمانات العمالة والتعليم والخدمات والتأمينات والمعاشات ، لكنها تركت من تلك النظم صرامتها التنفيذية وتجريم الاهمال المؤدى إلى ضعف الانتاج .

ثم يضيف المتحدث مستدركا ومفسرا «ونحن ، من الناحية الأخرى ، مجتمع أخذت فيه الدولة – أو استبقت – من النظم الرأسمالية التطلع الطبقى والاستهلاكى الذى تغذيه منافسة الأسواق والاعتزاز بالفردية والتقاليد التاريخية ، بل إنها لتشجع على هذه الاتجاهات تشجيعا ، غير أنها تركت من تلك النظم قسوة السوق وضراوة المنافسة وصرامتها فى تحميل الفرد أو المشروع الفردى مسئولية الافلاس وعواقب الفشل وهى حق العمل والأجر لمن ينتج وليس بالضرورة للجميع» . ومؤدى ذلك ، ينتهى المسئول ، أن «مصر أصبحت تعيش فى مجتمع استقطب من

النظامين الرئيسيين عوامل العطاء دون الرقابة ، والتوزيع دون الانتاج ، والوعود دون الالتزام ، بل والحرية دون المسئولية» [١] .

وفى المعنى نفسه تقريبا ولكن باقتضاب شديد ، يقرر مسئول آخر أخيراً جدا «أننا مزيج من الاشتراكية المعروفة والحرية الاقتصادية ، نأخذ بعض إيجابيات الجانب الاشتراكى وبعض إيجابيات الحرية الاقتصادية» . ثم يضيف «طبعا لا يسلم الأمر من سلبيات النظامين» . [٢]

على أن كاتبا معروفا يختلف فى هذا التشخيص ، فيرى أننا «أخذنا من الرأسمالية مساوئها دون محاسنها ، ومن الاشتراكية فعلنا نفس الشىء . وأصبحنا لا اشتراكيين ولا رأسماليين» . ثم يتساءل «فلماذا نأخذ القطعة الضارة من الرأسمالية ونترك أحسن ما فيها ونستبدله بأسوأ ما فى الاشتراكية؟ » . أما الاجابة فيجدها فى «أخذ ما يعجب حاكمينا من عيوب الاشتراكية وعيوب الرأسمالية لضمان (سلاسة) الحكم» . ذلك أننا «اعتقدنا أن النظام الاشتراكى يستلزم بالضرورة أن يكون الحكم شموليا ، فقرنا الاشتراكية بتكميم الأفواه ، ثم أقمنا الرأسمالية فى ظل قيود واختناقات ديموقراطية فى حين أن الرأسمالية على علاتها تستلزم إقامة حياة ديموقراطية كاملة وإلا فشلت تماما كرأسمالية» .

وعلى هذه الأسس ينتهى الكاتب نفسه إلى أن الانفتاح «كأمة مصطنعة تماما ، أردنا بها أن نتحايل للانتقال من المرحلة شبه الاشتراكية إلى مرحلة شبه رأسمالية» . وبالتالى «جعلنا من الانفتاح رأسمالية بدون قواعد اللعبة الرأسمالية الكاملة ... فلماذا لا نسمى الأشياء بمسمياتها ، لماذا لا نقول إننا نعيش الآن فى عصر رأسمالى ؟» . [٣]

هيكل الاقتصاد المعاصر

من المفيد كما هو من الضرورى أن ننظر فى البداية إلى اقتصادنا الراهن ككل واحد فى نظرة تركيبية شاملة ، ترسم كنتوره العريض ، وتضع كل عنصر من عناصره فى مكانه النسبى من

---

(١) الأهرام ، ٣١ - ٥ - ١٩٧٨ ، ص ٥

(٢) الأهرام ، ١٧ - ٩ - ١٩٨٢ ، ص ٥ .

(٣) يوسف إدريس ، «لماذا لا ننتج» ، الأهرام ، ٦ - ٩ - ١٩٨٢ ، ص ١٣ .

مركبه العام ، ثم تحدد علاقته بسائر تلك العناصر ، وذلك قبل أن نتفرغ لتحليل تلك العناصر بتفصيل وعمق . ولهذا الغرض يمكن أن نحلل مركب الاقتصاد المصرى إلى عناصره الأولية الآتية: الزراعة وتثويرها ، الصناعة وانقلابها ، البترول وثورته ، موارد الموقع من قناة وسياحة ، موارد العمل من خارج الحدود أى تحويلات المصريين المغتربين ، ثم أخيرا التجارة الخارجية . وفي ضوء هذا الاستعراض الدينامى يمكن أن نصل فى الختام إلى حكم متكامل على الهيكل الاقتصادى ككل مترابط .

تطوير الزراعة

فضل الزراعة

إن تكن الصناعة أكبر مساهمة وأبرز إنجازة فى سجل مرحلة الثورة ، فإن الزراعة تظل مع ذلك قاعدة الأساس ، إن لم يكن بدورها التاريخي كممول للصناعة وكخامة للتصنيع ، فبدورها الحالى كوعاء أساسي للعمالة واسفنجة ماصة للعمل . ذلك أن الزراعة هى بلا شك بذرة ونواة مصر المعاصرة بكل ما تعنى اقتصاديا وحضاريا . فقبل الصناعة ، كانت الزراعة تمول كل تطور فى حياة مصر : فالقطن – أكثر من أى شيء آخر – هو مؤسس مصر الحديثة ، لأنه هو الذى اشترينا به الحضارة الحديثة ، والفلاح هو بانى مصر الحديثة ، حيث أنه هو – أكثر من أى شخص آخر – الذى بنى مصر – المدينة اقتصاديا وفيزيقيا ، والكل هو الذى وضع القطاع الأكبر من الهيكل التحتى infrastructure فى مصر (السكك الحديدية ، الطرق ، الترع ، الخدمات الشبكية ... الخ) .

أما بعد ذلك ، فقد كانت الزراعة هى مصدرنا الأساسي والوحيد تقريبا – فيما عدا القروض الأجنبية – لتمويل الصناعة وتموينها بالخام والغذاء . فكما يتفق ، لم تكتشف فى مصر ثروة معدنية أو بترولية ضخمة إلا قريبا أو تقريبا ، ولهذا لم تكن مصر فى موقف بلد – كالعراق السعيد مثلا – يمكنه أن يقدم رأس المال السهل غير المكتسب ، أى الريعى الأصل ، لتمويل الصناعة . كذلك فقد كانت مكاسب الموقع – القناة – مصادرة أو مسروقة لاتدخل دائرة الاقتصاد القومى . فكان على الزراعة المصرية وحدها أن تمول من دخلها وداخلها الصناعة الناشئة . وهى

الآن تقدم الخامة الأولية الرئيسية للصناعات الزراعية ، وعلى رأسها القطن . بل إن نيل الرى والزراعة أصبح الآن وبعد السد العالى نيل الكهرباء والصناعة أيضا .

من هذه الزاوية ، أو هاتين الزاوتين بالأحرى والتحديد ، التموين والتمويل ، فإن الصناعة المصرية تعد إلى حد معلوم إبنة الزراعة المصرية ، وبالعكس أو المثل فإن الزراعة المصرية هى أم الصناعة المصرية . والصلة إذن بين الاثنتين ليست مجرد تجاور أو تحاور ، وإنما هى صلة نسب ورحم مباشر أو على الأقل غير مباشر . وإذا كانت الصناعة عندنا قد بدأت ، كما يحدث كثيرا ، تفوق أمها قامة وقوة وربما جمالا ونشاطا بحكم تطور الأجيال ، حيث أصبحت تمثل القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى كله على الأرجح ، فلعل العلاقة الآن ودون مجاز أيضا أدنى إلى الأخت الكبرى والصغرى . وعلى أية حال ، فإن الصناعة قد ورثت الكثير من ملامح وخصائص أمها الموجبة والسالبة على السواء .

فضـــل الزراعة المصرية على اقتصادنا واضح إذن كل الوضـــوح ، ولكنه أيضا يؤكد التكامل الوظيفى بين قطاعيه الأساسيين . ومازالت الزراعة فى توسع مطرد ، وستظل كذلك طويلا. غير أنها لا تقارن الآن فى نموها بالصناعة ، فهى تنمو ببطء شديد ومشقة بالغة بل تكاد تصل فى تقدير البعض إلى حد الجمود حاليـــا . وإذا كانت الصناعة تعانى من آلام النمو والطفولة ، فإن الزراعة تعـــانى بوضوح من آلام العجز والشيخوخة . ولذا فعلى حين شهدت المرحلة المعاصرة ما يعد تثويرا نسبيا فى الصناعة ، لم تخبر الزراعة سوى عملية تطوير محدودة على الأكثر .

وقد يعود هذا جزئيا إلى أن الاستثمارات التى وضعت فى الزراعة ، رغم استثمارات الرى والسد العالى ، أقل بكثير مما وضع فى الصناعة . وهذا ما يعده البعض بمثابة إهمال تاريخى للزراعة وانحياز تفضيلى للصناعة . على أن مشكلة الزراعة الأساسية ، أيا كان الأمر ، تظل تتمثل بصفة جوهرية فى الكم والكيف ، أى فى رقعة المساحة شبه الثابتة وطرق الزراعة شبه المتخلفة على الترتيب .

هيكل متغير

وعلى أية حال ، يمكن أن نحصر أهم جوانب تطوير الزراعة منذ يوليو فى العناصر الآتية . فأولا تم بفضل السد العالى استكمال الرى الدائم تماما ، الذى أخذ يتحول أيضا من الرى بالراحة إلى الرى بالرفع ، وتلك وحدها ثورة بما فيه الكفاية . كذلك اتخذت الخطوة الأولى منذ قرن لتوسيع الرقعة الزراعية إلى أقصى آفاقها ، هذا وذاك بفضل ثورة جديدة فى الرى - السد العالى - قد لا يقاس إليها مجموع انقلاب الرى منذ بداية الفترة الحديثة .

كذلك فإن المركب المحصولى يتعرض لإعادة تخطيط جذرية . وإذا كانت ثورة القطن هى أبرز ملامح المرحلة شبه الاستعمارية ، فإننا الآن نعيش ثورة الأرز بكل معنى الكلمة . كذلك يمكن أن نتحدث بحق عن ثورة الذرة أو بالتحديد ثورة «تصييف» الذرة حيث تحول أخيرا جدا عن النيلى إلى الصيفى و / أو من الشامية إلى الرفيعة . بالمثل عن ثورة الخضروات والفواكه التى تحتل الآن من الرقعة الزراعية نسبة لاتقل عن أى من المحاصيل الرئيسية . هذا فضلا عن محاولات واحتمالات إدخال محاصيل جديدة تماما . وهكذا فإن محصلة هذه التغيرات والتطورات أن الزراعة المصرية أصبحت الآن فى مرحلة انتقال وتحول بلا جدال . وعموما فإن أبرز ما يميز المركب الزراعى الآن قيم متغيرة إن لم نقل متذبذبة ، تضع الزراعة المصرية جميعا فى حالة سيولة وانصهار بالغة a state of fiux ، تجعلها تقف فى مفترق طرق حقيقى وربما تاريخى بحيث لا يمكن التنبؤ بهيكلها فى المستقبل المنظور .

وإلى جانب هذه الحيرة ، أو فلنقل إعادة التفكير ، التى تجابه الزراعة المصرية ، فإنها تجابه أزمة بل مأزقا حقيقيا ، وربما تاريخيا أيضا . وليست هذه الحالة ولا هذه الأزمة من صنع مرحلة الاقتصاد الثورى وحده بالضبط ، بل هى تراكم الفترة الحديثة كلها إلى جانب ضغوط المناخ البشرى الداخلى ومتغيرات السوق والسياسة العالمية . غير أنها تبقى التحدى الأكبر الذى يواجه مصر الزراعية المعاصرة .

دور متراجع نسبيا

من الناحية التطورية ، فإن المحصلة العامة على أية حال هى أن دور الزراعة ومكانتها فى اقتصاد مصر قد أخذ يتناقص ويتطامن ، وأخذت هى تتراجع بسرعة عن صدارتها الألفية . والمقصود هنا بالطبع الدور النسبى لا المطلق أو الحقيقى ، فزراعتنا فعلا ورغم كل شىء فى توسع مطرد كما وكيفا بدرجة أو بأخرى ، إلا أن وزنها النسبى فى مجموع الاقتصاد القومى وفى التصدير يخف بالتدريج . وهذا بحد ذاته هدف تخطيطى جوهرى وتطور صحى وضرورى مثلما هو متوقع . وبالمثل ، وكجزء من كل ، فقد القطن صدارته التقليدية فى الاقتصاد القومى تدريجيا حتى سلم عرشه مؤخرا للبترول ، وإن كان هذا الأخير ، على الأقل جزئيا ، أدخل فى التعدين منه فى الصناعة بالمعنى الصارم .

تطور نصيب كل من الزراعة والصناعة من الدخل القومى (المليون جنيه)

السنة	الزراعة	الصناعة
٥٩ – ١٩٦٠	٤٠٥	٢٥٦
٦٤ – ١٩٦٥	٥٨٢	٤٢٣
٦٩ – ١٩٧٠	٦٨٨	٩٤٢
١٩٧٥	١٩٠٢	٣٧٥١
١٩٧٦	٢١٠٧	٢٤٧١
١٩٧٩	٣٦٣٨	٣٥٥٨
١٩٨١	٥٠٤٠	٩٤٩٤
١٩٨٢	٥٨٤٨	١٠٥٠٠

وعلى الجملة فواضح من الاتجاهات الراهنة أنه لم تمض عقود أو سنوات حتى تبادلت الزراعة والصناعة مكانيهما تماما وبصورة نهائية وإلى الأبد .إن الزراعة تتراجع لتأخذ حجما نسبيا أقل ،

الحجم الطبيعي الواجب ، دون أن يعني هذا أنها تتراجع إلى الظل ، فهي إذ تتراجع عن الصدارة الصناعة فإنما تفعل ذلك بعد أن أدت دورها «كرافعة lever » للصناعة نفسها ولكي تصبح الأساس العميق الوثيق للاقتصاد برمته .

تطور اقتصاديات الزراعة (بالمليون جنيه)

السنة	الانتاج		الدخل		العمالة	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٥٢			٢٥٢			
١٩٥٥			٣١٢			
٥٩- ١٩٦٠	٥٨١,٦	٢٣	٤٠٥,٣	٣١,٢	٣,٢٤٥,٠٠٠	٥٤,٣
٦٥ - ١٩٦٦	٨٨٦,٣	٢١	٦١٤,٧	٢٩	٣,٨٥٧,٠٠٠	٥١,٠
١٩٧٠			٧٨٣,١	؟	؟	؟
١٩٧٥			١٤٦٣			
١٩٧٥	١٩٠٢	٢٢,٣	١٣٧٠	٣١,٥	٤,٠٢٨,٠٠٠	٥٠,٠
١٩٧٦	٢١٠٧		١٥٢٤			
١٩٧٧	٢٠٩٧	١٧,٢	١٧٣٨	٣٥,٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٠
١٩٧٨	٢٨٥١	؟	٢٠٧٤	؟	؟	؟
١٩٧٩	٣٦٣٨	١٦,٠	٢٦٢٩	؟	؟	؟
١٩٨٠	٤٤٧٦	؟	٣٣٦٣	؟	؟	؟
١٩٨٠	٤٤٤١	٢١	٣٢٨٦	٢٩	؟	؟
١٩٨٠	٣٩٨٩	؟	٢٨٧٦	؟	؟	؟
١٩٨١	٥٠٤٠	؟	٣٥٦٩	؟	؟	؟
١٩٨٢	٥٨٤٨	؟	٤١٢٦	؟	؟	؟

إذا انتقلنا الآن إلى سجل الأرقام ، فإن أول ملاحظة لافتة في الجدول السابق هي أن كل أرقام الزراعة المطلقة أو الحقيقية في ازدياد ، ولكن كل أرقامها النسبية في تناقص وإن عادت أحيانا إلى الزيادة الطفيفة . كذلك سيرى أن الزراعة تتخلف كثيرا جدا عن الصناعة في الانتاج ،

ولكن من الناحية الأخرى تظل الزراعة ، وستظل طويلا ، هى مركز الثقل فى العمالة ، ومصدر الدخل والحياة لأغلب السكان .

الانتاج الزراعى

فأما عن الأنتاج ، أولا ، فقد ارتفعت قيمته من أقل من ٦٠٠ مليون جنيه سنة ٥٩ - ١٩٦٠ إلى قرب علامة الألفى مليون (نحو ١٩٠٠ مليون) سنة ١٩٧٥ ، أى بين ثلاثة وأربعة الأمثال فى ١٥ سنة ، شكل خلالها فى المتوسط بين ٢٣ ، ٢١٪ من مجمـــوع الانتاج القومى . وكـــان هذا لا يزيد إلا قليلا عن نصف قيمة الانتاج الصناعى ، وإن تقارب الاثنان نوعا فى ١٩٧٥ (١٩٠٢ مليون جنيه للزراعة مقابل ٢٢٦١ مليونا للصناعة) .

وفى ١٩٧٧ بلغت قيمة الانتاج الزراعى ٢١٠٧ ملايين جنيه (مقابل ٢٧٨٤ مليونا للانتاج الصناعى) ، بينما انخفضت نسبته من الانتاج القومى إلى ١٧٪ . وفى ١٩٧٩ ارتفعت قيمة الانتاج الزراعى إلى أكثر من ٣٦٠٠ مليون ، بزيادة ٥٠٠ مليون على سنة ١٩٧٧ أى فى سنتين ، ولتتفوق لأول مرة على الصناعة بنحو ألف مليون جنيه (٣٦٣٨ مليونا مقابل ٢٦٥٦ مليونا على الترتيب) . وفى الوقت نفسه استمر اتجاه النسبة المئوية للانتاج الزراعى (كالصناعى نفسه أيضا) من الانتاج القومى إلى الانخفاض المطرد .

وبغض النظر عن الجانب النسبى ، فقد استمر الاتجاه الصاعد الجديد فى قيمة الانتاج الحقيقية فى سنة ١٩٨٠ حيث تجاوزت الزراعة لأول مرة وبكثير علامة الأربعة آلاف مليون ، فيما لم تبلغها الصناعة إلا بالكاد (٤٤٧٦ مليونا أو ٤٤٤١ مليونا مقابل ٣٩٣٧ مليونا على الترتيب) . وقد قدر دخل المنتجين الزراعيين فى السنة نفسها ، ١٩٨٠ ، بنحو ٣٣٦٣ مليون جنيه ، أو بزيادة قدرها ٧١٠ ملايين عن العام السابق ١٩٧٩ أى بنسبة ٢١٪ ، إلا أنها فى معظمها زيادة سعرية فقط . ونفس ظاهرة التضخم هذه يعكسها رقم ســـنة ١٩٨١ ، فلقد بلغت قيمة الانتـــاج الزراعى فيها أكثـــر من ٥٠٠٠ مليون جنيه لأول مرة ، وهى الآن تناهز ٦٠٠٠ (٥٨٤٨ مليونا سنة ١٩٨٢).

هكذا ، فى النتيجة والنهاية ، تقلب ميزان الثقل بين قيمة الانتاج الزراعى والصناعى تدريجيا

على مدى العقدين الأخيرين ، ولكنه عاد فى النهاية كما بدأ تقريبا . فبعد أن كان الأول يناهز نصف الثاني فى أوائل الستينات ، أخذت الفجوة بينهما تضيق باطراد حتى قاربا التعادل فى أواخر السبعينات ، ثم انعكس الوضع فتفوق الثانى فى نهايتها . ثم فى أوائل الثمانينات عادت الأسبقية للانتاج الصناعى بنحو الضعف غير أن هذه التوازنات المتغيرة لا تعكس فى أغلبها إلا نتيجة رفع أسعار الحاصلات الزراعية المتكرر محليا كسياسة تسعيرية داخلية ، بمثل ما أن تزايد قيمة الانتاج الزراعى الكلى نفسه لا يعكس تزايد حجم الانتاج الحقلى ذاته بقدر ما يعكس آثار التضخم المحلى والعالمى المطرد .

والواقع أن نمو الزراعة المصرية يبدى فى العقود الأخيرة من أعراض الثبات والتوقف ما يقرب من حد الجمود . وعلى الأقل ، فإن قطاع الزراعة يعد أبطأ قطاعات الانتاج فى معدلات النمو بمصر .[1] ففى سنة ١٩٧٦ بلغ ١,٦٪ فقط ، وإن ارتفع فى ١٩٧٩ إلى ٣,٨٪ . وعلى الجملة فإنه لم يزد عن ٢٪ سنويا فى الفترة ٧٥ – ١٩٨٠ ، وعن ٣,٥٪ فى الفترة ٧٧ – ١٩٨١ (مقابل ٩٪ – ٦,٦٪ لقطاع الصناعة التحويلية) ، بينما يقدره البعض فى السنوات الأخيرة بنحو ٣,١٪ – ٢,٨٪ (مقابل ٤,٣٪ للصناعة) . كذلك فإن ناتج المحاصيل لم يتعد معدل نموه السنوى ١,٥٪ مقابل ٣,٨٪ للانتاج الحيوانى .

ليس هذا فحسب . بل إن فى داخل الزراعة انتقالا خفيفا فى الأهمية النسبية من الانتاج النباتى إلى الحيوانى . فالأول فى انخفاض تدريجى نسبيا ، والثانى فى صعود نتيجة لاتجاه الاهتمام فى الفترة الأخيرة نحو المنتجات الحيوانية المربحة من لحوم وألبان ودجاج وبيض على حساب كثير من المحاصيل الزراعية غير المجزية للفلاح ، مثلما يوضح الجدول الآتى عن المعدل السنوى المئوى لكلا الانتاجين . وقد ترتب على ذلك بالطبع تغير ثانوى فى الدخل الناشىء عن كلا القطاعين . ففى الفترة ٦٠ – ١٩٦٣ كانت نسبة الانتاج النباتى من الدخل الزراعى نحو ٧٧٪ ، فانخفضت فى الفترة ٧٥ – ١٩٧٩ إلى ٧٠٪ ، بينما زادت نسبة الانتاج الحيوانى بالمقابل من ٢٧٪ إلى ٣٠٪ على الترتيب .

---

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، جـ ٢ ، ص ٤٣٨ – ٤٤٠ .

الفترة	الانتاج النباتى	الانتاج الحيوانى
أوائل الستينات	٣,٠	٣,٩
أواخر السبعينات	١,٧	٤,٤
١٩٦٠ - ١٩٨٠	٢,٤	٤,١

أما عن تقسيم مصادر الدخل الزراعى ، ففى سنة ٨٠ - ١٩٨١ حين بلغ مجموع الدخل ٥٠٠٨ ملايين جنيه ، كان نصيب الانتاج النباتى منها ٤٠٩٣ مليون ، والحيوانى ٩١٥ مليونا بنسبة ٨١,٥٪ مقابل ١٨,٥٪ على الترتيب . وفى الانتاج الزراعى النباتى بدوره جاءت مجموعة الخضروات والفواكه فى الصدارة حيث ساهمت بنحو ٩٨٠ مليون جنيه ، وتلتها مباشرة مجموعة الحبوب بنحو ٩٦٢ مليونا ، بينما جاءت الألياف أى القطن أساسا فى المؤخرة بنحو ٨٩٥ مليونا ، أى على الترتيب بنسبة ١٩,٥٪ ، ١٩,٢٪ ١٧,٨٪ من مجمل الدخل الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى .

وعلى هذا يمكن القول إن هذا الدخل يتوزع بالتساوى تقريبا بين خمسة عناصر أساسية هى الانتاج الحيوانى والمحاصيل البستانية ومحاصيل الحبوب وأخيرا القطن وذلك بنسبة الخمس لكل، تاركا الخمس الباقى لسائر المحاصيل المتبقية .

قيمة الانتاج الزراعى بالمليون جنيه ٨٠ - ١٩٨١ (١)

القمح	٢٣١	برسيم مستديم	٣٤٨
الذرة الشامية	٣٣٤	برسيم تحريش	٨٠
الذرة الرفيعة	٧٢	برسيم حجازى	٠,٩
الشعير	١١	أعلاف أخرى	٨
الأرز	٣١٤	بذور برسيم	١٦
الفول	٦٠	أحطاب	٦
العدس وبقية البقول	١٧	محاصيل أخرى	١١٨
السودانى	١١,٥	الخضروات الشتوية	٢٣٥

(١) وزارة الزراعة ، نشرة المحاصيل ، قسم البحوث والاحصاء ، ١٩٨٢ .

السمسم	٨	الخضروات الصيفية	٥٣٥
بذر الكتان	٧	الخضروات النيلية	٢١٠
الصويا	٢١	الفواكه	٢٧٩
عباد الشمس	٢,٥	النخيل	٥٧
القصب	١٠٠	النباتات الطبية والعطرية	٢٩
البصل	٤٩,٥		

قيمة الانتاج الحيوانى والسمكى

بالمليون جنيه ٨٠ – ١٩٨١

ألبان	٢٧٨	بيض	٩٨
لحوم حمراء	٣٨٤	صوف وعسل نحل	٥
لحوم بيضاء	١٠٩	أسماك	٣٨

الدخل الزراعى

إذا انتقلنا من الانتاج إلى الدخل ، نجد الغلبة ، على العكس ، للزراعة على الصناعة عادة . فلأن قيمة مستلزمات الانتاج فى الزراعة أقل منها فى الصناعة باستثماراتها ورؤوس أموالها الضخمة وأجورها العالية ، فإن صافى الدخل الزراعى يفوق عادة نظيره فى الصناعة . ولهذا فلعل الدخل أيضا أن يكون مقياسا مقارنا أدق بين القطاعين .

ففى أوائل الستينات كانت نسبة الدخل الزراعى من الدخل القومى تدور حول أقل من الثلث مقابل أكثر قليلا من الخمس للدخل الصناعى . فمثلا فى ٥٩ – ١٩٦٠ بلغت النسبتان ٣١,٢٪ ، ٢١,٣٪ على الترتيب ، وفى ٦٥ – ١٩٦٦ نحو ٢٩٪ ، ٢٢٪ على الترتيب أيضا . ومنذئذ وإلى الآن يناهز الدخل الزراعى زهاء ثلث الدخل القومى .

وقد بلغت قيمة الدخل الزراعى الحقيقى سنة ٥٩ – ١٩٦٠ نحو ٤٠٠ مليون جنيه (مقابل نحو ٢٥٠ مليونا للصناعة) ، ثم ارتفعت إلى أكثر من ٦٠٠ مليون سنة ٦٥ – ١٩٦٦ (مقابل نحو ٤٦٠ مليونا للصناعة) . ولكنها عادت فضاعفت نفسها بعد ذلك فى عقد محققة نحو ١٣٧٠ مليونـــــا

سنة ١٩٧٥ ، ثم جاوزت علامة الألفى مليون فى السبعينات المتأخرة ، فسجلت نحو ٢٦٠٠ مليون سنة ١٩٧٩ ، إلى أن تجاوزت علامة الثلاثة آلاف سنة ١٩٨٠ حيث سجلت نحوا من ٣٣٠٠ مليون، أى أكثر من ٨ أمثال رقم ١٩٦٠ أو بزيادة أكثر من ٧ الأمثال فى ٢٠ سنة . وفى ١٩٨١ جاوز الدخل ٣٥٠٠ مليون جنيه ، أى نحو ٩ أمثال سنة ١٩٦٠ ، وإن كان هذا الانتفاخ يعكس أساسا تضخم الأسعار كما سبق حيث لم يزد الانتاج الزراعى السلعى الفعلى نفسه خلال المدة نفسها سوى نصف المثل بالكاد .

الصادرات الزراعية

على أن أزمة الزراعة الحادة والحقيقية إنما تتبدى فى صادراتها ، دع عنك قضية الكفاية الذاتية المحلية التى ازدادت وتزداد عنها ابتعادا كل يوم إلى غير رجعة وبلا أمل فى عودة . فالصادرات الزراعية فى انخفاض مزمن طوال الفترة تقريبا ، وذلك رغم اتجاه التضخم العالمى المزمن أيضا والمتزايد أبدا . ومعنى هذا أنه لولا التضخم لكان انخفاض قيمة صادراتنا الزراعية أشد ، فضلا عن أن انخفاض حجمها الحقيقى هو بدوره أشد وأشد .

ويرجع هذا بالطبع إلى ثلاثة عوامل أساسية : جمود نمو الانتاج الزراعى الحقيقى كما رأينا من ناحية ، وزيادة الاستهلاك المحلى من الناحية الأخرى نتيجة لنمو السكان وأنماط الاستهلاك ، ثم أخيرا تزايد قيمة ونسبة الصادرات الصناعية بالمقارنة . فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة ما نصدره من القطن إلى النصف فى غضون السنوات الأخيرة ، بينما يختفى محصول زراعى أو آخر من قائمة الصادرات كل عام أو بضعة أعوام (إن لم ينتقل أيضا إلى قائمة الواردات) .

وبصورة عامة فنحن الآن نكاد نستهلك إنتاجنا من جميع محاصيلنا الزراعية باستثناءات معدودة للغاية أهمها القطن وإلى حد ما الأرز وكذلك الفول مؤخرا . وبعد أن كنا نشتهر تقليديا كدولة مصدرة للقطن أساسا ، أصبحنا نشتهر كدولة مستوردة للقمح أساسا . كنا ، بعبارة أخرى ، دولة تزرع القمح وتستهلكه والقطن وتصدره ، فصرنا دولة تزرع القطن وتستهلكه والقمح وتستورده . ومن هنا جميعا فقدت الزراعة ، وعلى رأسها القطن ، مكان الصدارة فى قائمة صادراتنا للصناعة منذ بعض الوقت - وإلى الأبد فيما يبدو .

بالأرقام : فى ٦٩ – ١٩٧٠ بلغت قيمة الصادرات الزراعية ٢٢٢,٧ مليون جنيه ، شكلت ٦٨٪ من إجمالى صادراتنا أى أكثر من الثلثين . ولكن بعد ٧ سنوات فى ١٩٧٧ لم تزد قيمة الصادر عمليا حيث بلغت ٢٢٦,٣ مليون جنيه ، وفى الوقت نفسه هوت نسبتها من إجمالى الصادرات إلى ٢٩٪ فقط أى أقل من الثلث . وفى ١٩٧٩ بلغت قيمة صادراتنا الزراعية ٦٩٠ مليون جنيه ، ثم ناهزت الألف مليون فى العام التالى ١٩٨٠ . وفى ١٩٨١ بلغت نسبة الصادرات الزراعية زهاء ٥٥ – ٧٥٪ من قيمة إجمالى صادراتنا باستثناء البترول ، ولكن بإضافته تتهاوى هذه النسبة إلى حد الضآلة الشديدة .

العمالة

ماذا يبقى إذن للزراعة فى المقارنة أو فى الصدارة ؟ لا شىء بالتأكيد سوى العمالة ، فالمشتغلون بالزراعة أضعاف المشتغلين بالصناعة ، ولو أن أرقام الأولى باتت تنمو بتباطؤ واضح. ولكن – حسنا – هل هذه نقطة قوة للزراعة أم نقطة ضعف ؟ الواضح أن الزراعة ما تزال ، وستظل طويلا ، مركز الثقل فى العمالة ومصدر الدخل والحياة لأغلب السكان . غير أن هذا بالمقابل إنما يعنى تخلفها الشديد وانتماءها تكنولوجيا وحضاريا إلى الماضى أكثر من أى شىء آخر .

فى نهاية الخمسينات ، سنة ٥٩ – ١٩٦٠ ، كان يعمل بالزراعة ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون تقريبا ، بنسبة أكثر قليلا من نصف كل المصريين العاملين . وقد ارتفع الرقم بعد ذلك بالطبع مع تزايد السكان العام وإن ظلت النسبة تدور حوالى ٥٠٪ . ففى أواخر السبعينات حين كانت قوة العمل فى مصر نحو ٩,٦ مليون عامل ، كان ٥ ملايين تقريبا أو ٤,٣ مليون تحديدا يعملون فى الزراعة بنسبة ٥٢٪ (مقابل ١,٥ مليون فى الصناعة بنسبة نحو ١٢,٥٪) .

واليوم إذ تعد قوة العمل البشرية فى مصر نحو ١١,٧ مليون نسمة ، يمكن القول أن نحو النصف يعمل فى الزراعة مقابل الثمن فى الصناعة ، أى أن الزراعة تستوعب أربعة أمثال العمالة الصناعية . واليوم إذ يقدر أن نحو ٢١ – ٢٢ مليونا يعيشون على الزراعة و / أو فى الريف ، يمكن القول كذلك إن مصريا من بين كل اثنين يعمل فى الزراعة ، وأننا بذلك لم نعد أمة من

الفلاحين ولا باتت مصر تماما قرية كبيرة طويلة كما كانت . والمقدر حاليا أن نسبة العاملين فى الزراعة ستبدأ في الانخفاض دون علامة ٥٠٪ باطراد عاما بعد عام . (١)

الانقلاب الصناعى

نحو الصدارة

الصناعة بيقين هى أقوى وأخطر إضافة ساهمت بها مرحلة الثورة.، حتى لتوشك مع بعض التجاوز أن تعد إضافة بكراً من الناحية العملية وذلك رغم إرهاصات لابأس بها فى أخريات المرحلة السابقة . ولذا قد يمكن القول نسبيا إن ثورة الصناعة هي صناعة الثورة أكثر من أى شىء آخر . بل إن جوهر التغيير الجديد إنما هو بالدقة التحول من اقتصاد التصدير السائد سابقا إلى اقتصاد تصنيع أساسا .

فلقد طفرت الثورة الصناعية طفرة لعلها كانت طموحا أكثر مما ينبغى ، خاصة فى الستينات حين أنشىء نحو ألف مصنع وأرسيت قاعدة أو نواة الصناعة الثقيلة . وإذا كان هدف «من الابرة إلى الصاروخ» قد سقط باعتباره مشروعا غير عملى ، فإن المركب الصناعى تطور وتوسع كما وكيفا ونوعا لا سيما بعد كهرباء السد العالى وبفضلها . فإلى جانب تطوير وتوسيع الصناعات الرئيسية أو الكلاسيكية القائمة سواء الزراعية أو الصناعية كالغزل والنسيج والسكر والاسمنت والأسمدة ، أدخلت صناعات جديدة عديدة أهمها الألومنيوم على كهرباء السد العالى ، وتنوعت خطوط الصناعة مابين صناعات استهلاكية ووسيطة ورأسمالية ، كما وصل الانتاج إلى حد الاكتفاء الذاتي فى خطوط والتصدير فى خطوط أخرى .

وإذا كانت الصناعة المصرية قد تعرضت خلال هذا التطور لكثير من الأزمات والنكسات ، ولا تزال تعانى فى جميع أسسها وعناصرها وهياكلها وأوضاعها من صعوبات ومشكلات بالغة التعقيد تكنولوجيا واقتصاديا بل وحتى إداريا واجتماعيا وسياسيا ، فتلك لا ريب جميعا «آلام النمو» الحتمية ولا نقول «أمراض الطفولة» الطبيعية .

---

(١) المصدر السابق ، نفس المكان .

وعلى أى حال فلقد جاءت الصناعة لتبقى ، ولتصبح منافسا خطيرا للزراعة فى الإنتاج والدخل القومى ، منافسا قلب هيكل اقتصادنا بالفعل من قبل فجعل مصر حاليا دولة زراعية – صناعية تمهيدا لتحويلها عن قريب إلى دولة صناعية – زراعية فى المحل الأول ، أى لتحويل المتوالية الحرفية فى النهاية من ١ – ٣ – ٢ إلى ٢ – ١ – ٣ (حيث ١ تعنى الحرف الأولية ، ٢ الثانية ، ٣ الثالثة) .

بل الواقع أن الصناعة انتهت ، بعد مراحل سباق سريع مختزل ولكنه عنيف عنيد ، بأن تفوقت على الزراعة فى قيمة الانتاج على الأقل (وربما الدخل القومى الآن كذلك ؟) ، وإن كانت لا تعدو ربعها فى العمالة والاعالة . وبذلك أصبحت القطاع القائد فى الاقتصاد القومى على الأرجح . ولهذا قد يمكن القول إن مصر قد تحولت بالفعل إلى دولة صناعية – زراعية وإن لم تصبح بعد دولة صناعية بمعنى الكلمة .

وسواء تحقق هذا الانقلاب النسبى والحقيقى بين الصناعة والزراعة نتيجة لإهمال الزراعة وعلى حسابها كما يرى البعض ، فإن القاعدة الانتاجية الأساسية الصلبة للاقتصاد المصرى قد أصبحت بصفة نهائية قاعدة مزدوجة تقف على ساقين أو تتألف من طابقين كما يقال . ولنتتبع الآن مراحل نمو الصناعة بالأرقام ، مع ملاحظة جانب الزيادة الرقمية التضخمية البحتة فى كل الأرقام على نحو ما سبق أن وضحنا .

السنة	الانتاج		الدخل		الصادرات		العمالة	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	الحجم	٪
١٩٥٢	٦٩٥		٢٥٦.٣	٨				٥
١٩٦٠ – ٥٩	١٠٨٦,٧	٤٢	٤٦٤.٠	٢١.٣			٦٠١,٨٠٠	١٠
١٩٦٦ – ٦٥	١٧٩٧,٩	٤٣		٢٢			٨٤١,٧٠٠	١١
١٩٧٠	١٣٢١	٣٨			٩٧	٢٩		
١٩٧٥	٢٢١٦	٣٥,٨			٢١٥		٢٥٠,٠٠٠	
١٩٧٦	٢٤٧١				٢٠٧		٥٥١,٠٠٠	
١٩٧٧	٢٧٨٤				٤٢٨	٥٥		
١٩٧٩	٢٧٤٤				٣٩٢			
١٩٧٩	٢٦٥٦	٢٥,٠			٣٦٥	٣٠		
١٩٧٩	٣٥٥٨				٣٦٥			
١٩٨٠	٣٩٣٧				٤١٨			
١٩٨١	٧٠٣٤	٢٥,٤			٥٠٠		١,٤٦٢,٧٠٠	١٢,٦
١٩٨١ – ٨٠	٥٨٣٥				٤٨٦		٦٠٧,٥٠٠	
١٩٨١ – ٨٠	٣٥٦٢				٣٩٧		٦٢٤,٠٠٠	
١٩٨٢ – ٨١	٩٤٩٤	٢٧			٤٨٤	١٢,٥	٦١٢,٤٠٠	
١٩٨٢ – ٨١	١٠٥٠٠						١,٤٢٣,٠٠٠	١٢,٨

الانتاج الصناعى

فأما من حيث الانتاج فقد حققت الصناعة علامة الألف مليون جنيه حوالى سنة ٥٩ – ١٩٦٠ بنسبة نحو خمسى قيمة الانتاج القومى . ثم وصلت إلى علامة الألفى مليون حوالى سنة ١٩٧٥ ، أى ضاعفت نفسها فى نحو ١٥ سنة ، وإن هبطت نسبتها من الانتاج القومى إلى قرب الثلث . وبعد خمس سنوات أخرى ، أى فى ١٩٨٠ وفى ثلث المدة السابقة ، ضاعفت نفسها مرة أخرى حيث بلغت علامة الأربعة آلاف مليون جنيه . وأخيرا وفى العام التالى فقط أى ١٩٨١ ضاعفت نفسها تقريبا مرة ثالثة فى سنة واحدة حيث بلغت علامة السبعة آلاف مليون جنيه ، وإن استمر هبوط حصتها من الانتاج القومى فبلغت الربع فقط .

وغنى عن التكرار أن جزءا كبيرا جدا من هذه الزيادة الطافرة هى زيادة رقمية بحتة نتيجة التضخم ولا تعكس زيادة سلعية حقيقية متناسبة . وعموما يقدر أن معدل النمو السنوى فى قيمة الانتاج الصناعى (ومعه التعدين) يبلغ حوالى ١٠,٧٪ فى الوقت الحالى ، مقابل ٩٪ للصناعة التحويلية وحدها خلال المدة ٧٧ – ١٩٨١ .

وفى ١٩٨١ بلغ حجم الانتاج الصناعى المحلى ٧٠٣٤ مليون جنيه ، وذلك من إجمالى الانتاج المحلى للقطاعات الاقتصادية كلها ، أى بنسبة ٢٥,٤٪ . وقد أتى هذا الانتاج من خلال نحو ٧٠٠ سلعة إنتاجية . وقد كان النصيب الأكبر من ذلك الانتاج الصناعى للسلع الاستهلاكية بالطبع حيث بلغ نحو ٦٠٠ مليون جنيه ، بينما اختصت السلع الرأسمالية بنحو ٨٤٤ مليون جنيه أى بنسبة ١٢٪ أو الثمن تقريبا (مقابل ٨٪ قيمة الصناعات الثقيلة من قيمة الانتاج الصناعى الكلى سنة ١٩٧٩) .

وتبدى الأرقام المعلنة عن السنتين التاليتين الأخيرتين بعض التضارب أو الاضطراب غير المفهوم . ففى ٨٠ – ١٩٨١ بلغت قيمة الانتاج الصناعى ٥٨٣٥ مليون جنيه . أما عن سنة ٨١ – ١٩٨٢ فالقيمة ٩٤٩٤ مليون جنيه ، وهى تمثل ٢٧٪ من إجمالى قيمة الانتاج القومى البالغ ٣٤,٢ مليار جنيه . وقد توزع هذا الانتاج بين ٥,٩ مليار جنيه للقطاع العام بنسبة ٦٣٪ ، ٣,٦ مليار للقطاع الخاص بنسبة ٣٧٪ . هذا وقد بلغ الناتج القومى الصناعى فى العام نفسه ٨١ – ١٩٨٢ نحو ٢٢٦٤ مليون جنيه ، أى ما يعادل ١٢,٣٪ من النـــاتج القومى الاجمالى . وفى العام الأخير ٨٢ – ١٩٨٣ بلغ الانتاج الصنـــاعى علامة العشرة بلايين جنيه لأول مرة (١٠٥٠٠ مليون) .

الدخل والصادر الصناعى

أما عن صافى الدخل الصناعى ، الذى يقل كثيرا بالطبع عن قيمة الانتاج ، فقد بدأ فى بداية الستينات بنحو ربع البليون جنيه ، ليتضاعف حوالى منتصفها ، وذلك فى حدود خمس الدخل القومى تقريبا فى الحالين . ومنذ ذلك الوقت زادت قيمة الدخل الصناعى الحقيقى كثيرا ، وإن تطامنت نسبته من الدخل القومى نتيجة للتضخم من ناحية ولنمو الدخل غير السلعى نموا غير عادى من الناحية الأخرى .

أما عن الصادر الصناعي ، فقد أبدى بعامة نموا مطردا وإن متواضعا بالطبع . فخلال السبعينات كانت قيمة الصادرات الصناعية تدور حول ± ٤٠٠ مليون جنيه ، بنسبة العشر تقريبا من قيمة إنتاجنا الصناعي الكلى (على سبيل المثال : ١٠,٢٪ سنة ١٩٧٩ ، ١٠,٦ سنة ١٩٨٠) . ثم ارتفعت تلك القيمة في ١٩٨١ إلى علامة الـ ٥٠٠ مليون جنيه ، وإن عادت فانخفضت نوعا إلى ٤٥٠ مليونا سنة ٨١ – ١٩٨٢ ، بنسبة ١٢,٥٪ أى الثمن فقط من قيمة صادراتنا السلعية البالغة ٣٥٢١ مليون جنيه .

وهذا الرقم الأخير يقودنا إلى ظاهرة هامة وهي شدة تذبذب نسبة صادراتنا الصناعية من مجمل الصادرات المصرية السلعية . ففي سنة ١٩٧٧ مثلا سجلت هذه النسبة رقما قياسيا حقا حيث بلغت ٥٥٪ أى أكثر من كل صادراتنا الزراعية ومن نصف كل صادراتنا السلعية . هذا بينما عادت فهوت كما رأينا إلى الثمن فقط في ٨١ – ١٩٨٢ . على أن هذا الانخفاض العنيف إنما يرجع أساسا إلى ارتفاع صادراتنا البترولية بشدة . ولعل نسبة صادراتنا الصناعية من مجمل صادراتنا السلعية أن تدور ، في المتوسط ، حوالى ± ٣٠٪ عادة أو تقريبا . [(١)]

العمالة الصناعية

أخيرا ، عن العمالة . من نحو ٦٠٠ ألف عامل في أول الستينات ، بنسبة ١٠٪ تقريبا من جملة القوى العاملة في مصر ، ارتفع عدد المشتغلين بالصناعة إلى أكثر من ١,٤ مليون ، ثم إلى نحو ١,٥ مليون ، في بداية الثمانينات حاليا ، وذلك بنسبة ١٢,٥٪ تقريبا . أى أن القوة العاملة في الصناعات ضاعفت نفسها وزيادة في عقدين (١٩٦٠ – ١٩٨٠) ، وإن لم تزد نسبتها من مجموع القوة العاملة في مصر إلا من العشر إلى الثمن تقريبا . وإذا كانت الصناعة بهذا لا تعول من السكان إلا من خمس إلى ربع ما تعول الزراعة حتى الآن ، فإنها بأجورها ودخولها الأعلى تمثل رافعة حقيقية لمستوى الحياة والمعيشة في مصر بلا شك (١٣٣٤ مليون جنيه سنة ٨١ – ١٩٨٢ ، بمتوسط أجر سنوى للعامل قدره ٩٢٧ جنيها) .

---

(١) انظر بعده ، ص ٤٢١ .

الثورة المعدنية

الثورة البترولية

لم تكن مصر قط دولة معادن فى القديم mineral state ، ولا كانت بالتحديد دولة بترولية فى العصر الحديث ، رغم أن البترول كوقود محلى لعب دورا حيويا فى تطورها الصناعى والزراعى الحديث . وإلى قريب جدا لم تكن مصر تحقق الكفاية الذاتية فى البترول ولا كانت دولة مصدرة للبترول ، فرغم تصديرها فعلا لبعض عناصره ومشتقاته كانت دائما تستورد عناصر ومشتقات أخرى تفوقها حجما وقيمة .

غير أن انقلابا أو شبه ثورة حقيقية حدثت فى السنوات الأخيرة فقط ، خاصة بعد عودة سيناء فى أواخر السبعينات ، حيث أصبح البترول السلعة الأولى وأهم إنتاج منفرد ليس فقط فى الاقتصاد القومى بعامة ولكن أيضا فى الصادر الوطنى بخاصة . فمن ناحية تكاد قيمة الانتاج البترولى اليوم تناهز أو تناطح قيمة الانتاج الزراعى ، ولاتبتعد كثيرا جدا عن قيمة الانتاج الصناعى ، بينما أزاح البترول «الملك قطن» عن عرشه إلى الأبد . ومن ناحية أخرى اكتسح البترول ميدان الصادرات إلى حد يذكر بوضع القطن فيه فى عز أيام الزراعة الأحادية أو الاستعمار المطلق . أو أن شئت فقل أصبح القطن ملكا على الزراعة وحدها فقط ، بينما أضحى البترول «إمبراطور» الاقتصاد جميعا .

لقد ورث البترول دور القطن التقليدى كاملا ، ولا نقول مضاعفا ، وانتقل مركز الثقل من الذهب الأبيض إلى الذهب الأسود . وإذا لم تعد مصر اليوم دولة بترول بعد ، فلابد أن تعد دولة مصدرة له . وإذا لم تكن قد أصبحت دولة معادن مثلما هى الآن دولة زراعة وصناعة ، فقد صارت بالتأكيد ولأول مرة دولة زراعيـة – صناعية – معدنية يتألف الأساس الطبيعى لاقتصادها من «ثلاثة طوابق» .

فى الوقت نفسه ، فليس من الممكن أن نقول بالضبط إن موارد الصحراء فى مصر قد تفوقت أخيرا على موارد الوادى ، أكثر مما يمكن أن نقول إن صحارى العالم العربى قد تفوقت من قبل على أنهارها . فإذا كانت قيمة موارد البترول فى الحالة الأولى تقارب أو تناطح قيمة أى من

الانتاج الزراعى أو الصناعى على حدة ، فإنها تقصر دون مجموعها بكثير ، ذلك فضلا عن عائد سائر النشاطات والوظائف والحرف الأخرى . تماما كما تقصر دخول الدول البترولية الجارية دون الرأسمال الحضارى والاقتصادى المتراكم لدى الدول النهرية فى الحالة الثانية .

على أن الذى لا شك فيه هو أنه لولا قطاع الصحراء فى مصر ، أى قطاع البترول ، لكان تخلفها المادى عن العرب البتروليين أعظم وأشد خطرا . لقد حفظت الصحراء عندنا التوازن نسبيا على الوادى ، وحدث نوع من اختلال الميزان الاقتصادى بين مصر وعرب البترول اختلالا جسيما . ولعلها من سخريات الجيولوجيا ، أكثر مما هى من مفارقات الجغرافيا ، أنه لم يعد يفل الصحراء فى عصر البترول إلا الصحراء ، كما وضعها أحدهم بمزيج من التفلسف والافلاس .

ليس هذا فحسب ، بل الواقع أن البترول ، الذى تميز توقيت ظهوره وتطور نموه فى تاريخ مصر الحديث بأنه جاء دائما فى اللحظات الحرجة لينقذ الموقف من أزمة محققة ، جاء هذه المرة فى أحرج لحظة فى تاريخ مصر الاقتصادى لينقذها من إفلاس محقق ، ولو أن هناك شبهة استنزاف عجول يهدد الرصيد المحدود ، يشى بعملية شراء لاهث متلهف للحاضر على حساب المستقبل ، ويوحى بأننا إنما نزيح أزمتنا الخانقة الراهنة عن أكتافنا بإلقائها مؤجلة ومضاعفة على أكتاف الأجيال القادمة .

تطور الانتاج

على أية حال ، فإلى الأرقام . فى سنة ٦٩ - ١٩٧٠ لم تزد قيمة الصادرات المعدنية والبترولية عن ٨٣ مليون جنيه ، تعادل ٣٪ فقط من إجمالى الصادرات المصرية . وفى سنة ١٩٧٧ ارتفع الرقمان على الترتيب إلى ١٢١,٨ مليون جنيه ، ١٦٪ تقريبا . وفى السنوات السبع الأخيرة ٧٥ - ١٩٨١ زادت الصادرات البترولية وحدها بنسبة ٦٠٠٪ (مقابل ٤٠٠٪ لباقى الصادرات الصناعية والزراعية) . وبذلك أصبحت الصادرات البترولية تمثل وحدها ٧٠٪ من قيمة صادراتنا جميعا (مقابل ٣٠٪ فقط لسائر الصادرات الصناعية والزراعية مجتمعة) .

أما عن ميزان المدفوعات البترولية فقد كان دائما يتسم بالعجز حتى سنة ١٩٧٣ ، حين بدأ

البندول يتذبذب فى الاتجاه الصحيح ثم ازداد ارتفاعا لصالحنا باطراد . ففى سنة ٨٠ – ١٩٨١ بلغ صافى ميزان المدفوعات ٢٧٢٥ مليون دولار . هذا بينما تقدر قيمة البترول المنتج سنة ٨٢ – ١٩٨٣ بنحو ٣٥٤٨ مليون جنيه ، تتوزع بالتنصيف تقريبا ما بين قيمة الاستهلاك المحلى منه وما بين ميزان مدفوعات تصديره واستيراده ، أى أننا نستهلك فى الدخل حوالى نصف تلك القيمة ونصدر النصف الآخر . (فى رقم آخر أن الناتج المحلى للقطاع سنة ٨١ – ١٩٨٢ كان ٣٧٥٤ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج سنة ٨٢ – ١٩٨٣ تبلغ ٣٩٩٥ مليون جنيه) .

وبهذا على الجملة فإن البترول يعطى مصر الآن نحو ٦٠٠٠ مليون دولار ، تمثل نحو ١٩ – ٢٠٪ من الدخل القومى أى الخمس . وبصيغة تقريبية ولكنها أعم ، يمكن القول إن عائد البترول حاليا يبلغ نحو ٩ مليارات دولار ، يذهب منها ملياران للشريك الأجنبى فى الانتاج ، ٤ مليارات فى الاستهلاك المحلى ، ٣ مليارات للتصدير الخارجى . والجدول الآتى يلخص تطور اقتصاديات البترول فى السنوات الأخيرة بالمليون جنيه (مصرى) .

السنة	حصيلة الصادرات	فائض ميزان المدفوعات
١٩٧٩	١٣٤١	١١٦١
١٩٨٠	٢١٥٤	١٨٥٤
٨١ – ١٩٨٢	٢٤٥٧	١٩٦٣
٨٢ – ١٩٨٣ (متوقع)	٢٧٢٥	

تحويلات المغتربين

أخيرا وليس آخرا ، تبقى إضافة جديدة طارئة على الاقتصاد القومى لم تعرفها مصر إلا فى السنوات الأخيرة حين بدأت هجرة أو اغتراب المصريين للعمل فى الخارج لا سيما فى الدول العربية وخاصة منها البترولية . وعلى حداثتها ، طفرت هذه المساهمة بسرعة لتؤلف بندا أساسيا فى الدخل القومى ، يصعب تصنيفه تحت أى من موارد الموضع أو الموقع أو الانتاج أو الريع ، ولكنه أدخل فى باب تصدير العمل والعمالة أو القوة البشرية ، أى باختصار الصادرات البشرية .

وبالمجاز ، التحويلات أشبه بعملية «نقل دم» إلى الاقتصاد المصرى كما وضعها البعض - محمود عبد الفضيل - بتوفيق ملحوظ .

والتحويلات remittances بهذا عامل طارىء جديد يكاد يشبه تقريبا فى دوره وحجمه وتوقيته عامل البترول ، وكلاهما - كأنما على ميعاد - أنقذ الاقتصاد المصرى من الافلاس عمليا . إلا أن الأول موارد مضافة من خارج الحدود ، حيث الثانى موارد موضعية جيولوجية غير متجددة قابلة للنفاد . كذلك فإن أثرهما على الاقتصاد المصرى ليس كميا فقط ولكنه نوعى أيضا ، ليس اقتصاديا فقط ولكن اجتماعى أيضا . فلقد رج كلاهما اقتصادنا بعنف وهز استقراره الداخلى بما استورد من تضخم وبما أعاد من توزيع للدخل القومى ولأنماط الاستهلاك بل وقلبها قلبا طبقيا واجتماعيا .(١)

خط صاعد سائد

فى سنة ١٩٧٠ لم تزد المدخرات والتحويلات المسجلة للمصريين بالخارج عن ٢,٥ مليون جنيه فقط ، ٣٤,١ مليون سنة ١٩٧٣ ، ثم عن ٩٧ مليونا سنة ١٩٧٤ . ولكنها فى سنة ١٩٧٧ كانت قد بلغت ٩٠٠ مليون دولار ، قفزت إلى ١٥٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ٢٠٤٩ مليونا سنة ١٩٨٠ ، أو ١٨١٢ مليونا سنة ٨٠ - ١٩٨١ تعادل نحو ٣ بلايين دولار (٢١٠٥ ملايين جنيه فى مصدر آخر) . على أنها هبطت نوعا فى سنة ١٩٨٢ إلى ١٤٧٠ مليون جنيه (أو ١٤٠٦ ملايين سنة ٨١ - ١٩٨٢) بسبب الظروف السياسية مثلما فعلت عائدات القناة والسياحة . وفى رواية أخرى أن التحويلات بلغت فى العام الأخير ٢٨٥٥ مليون جنيه ، ويلاحظ فى هذا كله على أية حال أن التحويلات المسجلة تقدر بنصف التحويلات الكلية على الأكثر .

ولكن ، للسجل فقط ، هناك أيضا أرقام أخرى تقول إن التحويلات انخفضت من ٨٥٥ مليون جنيه فى العام المالى ٨٠ - ١٩٨١ إلى ٥٣٠ مليونا فقط فى ٨١ - ١٩٨٢ . وعدا هذا فثمة أرقام أخرى مختلفة للدخول والمدخرات ، تبدأ بنحو ٨٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، ثم ترتفع بها إلى نحو ٥٦٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٨١ ، وتقدر أن تصل إلى ٩٧٢٥ مليونا سنة ١٩٨٥ . وهذه

---

(١) راجع الفصل التالى ، وموضوع البترول بعده .

التقديرات نفسها تذهب إلى أن نصف الدخل تقريبا ينفق فى الخارج على تكاليف الحياة ، غير أن النصف الباقى لا يحول منه إلى مصر إلا أقله . فمثلا فى سنة ١٩٨١ بلغ التحويل ٥٩١ مليون جنيه فقط ، أى نحو عشر مجمل الدخل الأصلى .

على أية حال فإن سنة ١٩٨٠ تمثل نقطة تحول بين مرحلتين . فخلال عقد السبعينات يمكن القول إن التحويلات كانت تتفوق قليلا أو كثيرا على أى من عائدات القناة أو دخل السياحة وتناهز مجموع حصيلتهما معا . كذلك فإنها تتفوق على حصيلة أى من الصادرات الصناعية أو الزراعية على حدة ، وإن قصرت دونهما معا . وبذلك كله تكون التحويلات قد احتلت المركز الثانى فى مصادر الدخل القومى بعد حصيلة الصادرات السلعية ككل ، ولا يفوقها كبند منفرد على حدة سوى البترول وحده .

وبصفة تقريبية بالطبع يمكن القول إن التحويلات كانت بذلك تساوى حوالى نصف دخل البترول أو نحو أى من فائض ميزان مدفوعاته أو قيمة استهلاكنا المحلى منه . وبصيغة نسبية ، فإذا كان البترول يعادل نحو ٢٠٪ أو خمس الدخل القومى ، فإن التحويلات كانت تعـــادل نحو ١٠ ٪ أى العشر . هذا مع ملاحظة أن التحويلات هى جزء فقط ، لعله الأصغر ، من كل متحصلات المغتربين فى الخارج ، كما أن هناك جزءا آخر غير منظور يعود فيدخل إلى مصر بطرق غير مباشرة إما كنقد أو كسلع معمرة وغير ذلك .

هذا عن السبعينات . أما عن المرحلة الثانية التى بدأت مع الثمانينات ، فإن الأرقام والتقديرات تشير باطراد إلى أن التحويلات المنظورة أو المسجلة عن طريق البنوك إن تكن فى تناقص نوعا ، فإن التحويلات غير المنظورة أو المسجلة هى فى تزايد أشد . وأهم من ذلك أن التحويلات بدأت تتفوق على صافى حصيلة صادرات البترول لاسيما بعد انخفاض الطلب والسعر العالميين للأخير. وبهذا صارت التحويلات أكبر بند منفرد على الاطلاق فى الدخل القومى ، انقلاب تاريخى .

فأولا ، إذا أخذنا أرقام سنة ٨٠ - ١٩٨١ للتحويلات المسجلة فقط ، فإن الحصيلة تعادل : ١٠٩٪ بالقياس إلى صادرات البترول ، ٣٨٥٪ بالقياس إلى عائدات قناة السويس ، ٥٠٩٪ بالقياس إلى إيرادات السياحة ، ٩٢٢٪ بالقياس إلى صادرات القطن الخام ، أى على الترتيب أكثر من المثل وأربعة الأمثال فخمسة الأمثال فتسعة الأمثال .

وثانيا ، فإذا نحن أخذنا مجموع التحويلات المسجلة منذ سنة ١٩٧٠ حتى سنة ٨١ – ١٩٨٢ ، لبلغ ١,٣ مثل حصيلة صادرات البترول ، أو نحو ٣ أمثال عائدات القناة : أو نحو ٤ أمثال صادرات القطن الخام .

ثالثا ، وأخيرا ، فإن من الممكن القول بصفة تقريبية عن السنوات القليلة الماضية إن التحويلات تغطى نحو ثلث وارداتنا المنظورة ، متفوقة بذلك على صادراتنا المنظورة فى هذا الصدد ، مثلما يمكن مضاعفة ذلك على الأقل لو كانت كل التحويلات مسجلة . ثم إنها تغطى نحو نصف عجز ميزاننا التجارى ، فضلا عن أنها يمكنها تغطيته بالكامل لو كانت كلها مسجلة .

دور البترول

أيا ما كان ، فما معنى هذه التحويلات فى التحليل الاجتماعى ؟ معناها أن عشر السكان على الأقل أى نحو ٤,٥ مليون نسمة الآن يعتمدون ، بصفة غير مباشرة بالطبع وغير كلية بالضرورة ، على مصدر خارجى فى حياتهم . ولكن لما كان عدد المغتربين العاملين بالخارج يقدر بنحو ٣ ملايين (أو نحو ١٠ – ١٥٪ من قوة العمل) ، وكان هذا يمثل أيضا عدد أسرهم بالداخل بالتقريب، فلعل عائدات التحويلات تعود فتنتشر على نسبة أكبر من سكان مصر ، قل الضعف أى حوالى خمس السكان . وهذه مساحة واسعة نسبيا ، إلا أنها تظل جزئية بالضرورة ، على العكس من عائدات البترول المحلى التى تتوزع نظريا على مجمل السكان جميعا وإن يكن بصورة غير مباشرة بالطبع ، حيث تدخل الميزانية العامة للدولة بكاملها .

وعند هذا الحد يبرز لنا بكليته دور البترول عموما ، مصريا وغير مصرى ، مباشراً وغير مباشر ، فى حياة مصر الاقتصادية المعاصرة . إذ لما كانت التحويلات هى أصلا بترولية الجذور فى الأعم الأغلب ، أى نتيجة العمل فى دول بترولية أساسا ولولا البترول هناك لما جاءت هنا أصلا، فإننا نستطيع أن نرى أن البترول بعامة وبصورة أو بأخرى يساهم الآن بنحو ٣٠٪ من الدخل القومى ، قل الثلث تقريبا : ٢٠٪ قيمة بترولنا المحلى ، ١٠٪ قيمة التحويلات الخارجية . فبمعنى ما أو آخر ، لقد انتقلت مصر من عصر القطن إلى عصر البترول ، وإن لم تعد دولة بترولية بالمفهوم العربى مثلا ، ولا غدت بالطبع دولة غير قطنية فى الوقت نفسه .

استثمارات الموقع :
القناة والسياحة

لأول مرة منذ قرون ، يمكن القول إن الموقع قد وظف واستثمر بصورة مرضية ، وأن موارد الموقع قد أضيفت بصورة جدية إلى موارد الموضع . فمنذ تأميم قناة السويس فقط ، أى منذ منتصف الخمسينات ، أصبحت عوائدها تدخل فى الاقتصاد القومى حقيقة ، وإن تعطلت نحو نصف الوقت بسبب العدوانات الإسرائيلية المتكررة . كذلك فمنذ نحو عقد أصبحت مكاسب السياحة تضخ قدرا معقولا فى الدخـــل القومى . على أن من الضرورى أن نسجل أن عوائد القناة والســـياحة عرضة للتذبذب الشديد بل والتقطع الطويل بسبب العوامل السياسية والضوابط الخارجية . كذلك فإن ارتفاع أرقامها المطرد يعكس فى جزء كبير منه التضخم العالمى العام .

فإلى ما قبل إغلاق القناة سنة ١٩٦٧ ، كانت حصيلة الرسوم قد بلغت نحو ٩٦ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار . ومنذ إعادة الفتح سنة ١٩٧٥ تضاعفت الحصيلة حتى تراوحت بعد مشروع التطوير الأول حول ± ١٠٠٠ مليون دولار . ففى سنة ١٩٨١ مثلا بلغت ٨٩٠ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٨٢ بلغت ١٠٠٠ مليون دولار ، يقدر أن تزيد بنســـبة ١٠٪ سنة ١٩٨٣ . وفى العام الأخير ١٩٨٢ تقدر رسوم القناة بنحو ٦٢٠ مليون جنيه ، مقابل ± ٤٠٠ مليون للسياحة وملحقاتها .

أما أرقام الدخل السياحى فيلاحظ أنها تقديرات عشوائية إلى حد بعيد ومبالغ فيها بالتأكيد . ولذا يشك البعض فى صحتها ، ويرى أن أقصى دخل سياحى تحقق لمصر كان سنة ١٩٧٧ وهو ٤٥٠ مليون جنيه ، تناقص بعدها بالتدريج ولم يتزايد كما تشير الأرقام المعلنة . وعلى أية حال فإن آخر الأرقام الرسمية المعلنة تحدد تحويلات السياحة الرسمية لسنة ١٩٨٢ بنحو ٣٥٢ مليون دولار .

من الناحية الأخرى فلقد أثبتت الأرقام الحديثة لسنة ١٩٨٠ أن صافى الميزان السياحى ليس لصالحنا ، بمعنى أن السياحة فى التحليل النهائى عملية خاسرة تقريبا . فبينما قدر إجمالى

إنفاق المصريين فى الخارج بنحو ٧٥٣ مليون دولار ، بلغ إجمالى إنفاق السائحين الأجانب فى مصر ٥٦٢ مليونا ، أى بعجز محقق وإن طفيف .

ومهما يكن ، فعلى أساس أرقام ١٩٨٢ تكون قيمة موارد الموقع ، أو الصادرات غير المنظورة ، نحو ١٠٠٠ أو ١١٠٠ مليون جنيه (مقابل ٢٨٢٠ مليونا حصيلة الصادرات السلعية من صناعية وزراعية) .

تطور عوائد القناة والسياحة (بالمليون جنيه)

السنة	دخل القناة	الدخل السياحى
١٩٦٦	٩٦,٢	؟
١٩٧٥	٣٨,٨	٨٦,٥
١٩٧٦	١٣٩,٢	١٥٤,٤
١٩٧٧	١٦٧,٢	٤٥٠,٥
١٩٧٨	٣٨٥,٢	٤٠٩,٩
١٩٧٩	٤١١,١	٣٦٤,٨
١٩٨٠	٤٦٢,٠	٤٠١,٢
١٩٨٢	٦٢٠,٠	٣١٥,٤

التجارة الخارجية

الانقلاب التجارى

تعد أوائل السبعينات وخاصة سنة ٧٣ – ١٩٧٤ نقطة تحول جذرية فى مسار تجارتنا الخارجية ، بحيث يمكن تقسيم عصر الثورة إلى مرحلتين : الأولى تغطى الخمسينات والستينات حتى أوائل السبعينات ، والثانية من أواسط السبعينات إلى اليوم . وفيما عدا التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية الذى انقلب انقلابا جذريا من الغرب إلى الشرق ، تعد المرحلة الأولى من الناحية التركيبية امتدادا متطورا معدلا إلى حد ما لهيكل ما قبل الثورة : تجارة شبه تقليدية يسودها القطن خاما ومصنوعا وإن ازدادت تنوعا وتصنعا ، وميزان تجارى شبه متوازن وإن لم يعد يعرف الفائض إلى الأبد ، والكل يجرى فى حدود وأحجام معتدلة أو معقولة . فمثلا كانت نسبة

الصادرات إلى الواردات تتراوح خلال المرحلة عادة بين ثلاثة الأرباع والثلين والنصف . دون أن تصل نسبة العجز إلى النصف قط . أما أرقام التجارة فكانت «مليونية» فحسب ، بضع مئات من الملايين لكل من الصادر والوارد بينما لم يزد مجموع حجم التجارة الخارجية كلها عن ثلاثة أرباع البليون جنيه في حده الأقصى سنة ١٩٦٦ (٧٢٨.٥ مليون جنيه) .

هذا قبل ٧٣ - ١٩٧٤ . أما بعد ذلك فإن الظاهرة اللافتة في الدرجة الأولى هي أنه بدلا من الأرقام «المليونية» في السابق ، عرفت معدلات تجارتنا الخارجية لأول مرة الأرقام «البليونية» ، فأصبحت تجرى في بضعة بلايين من الجنيهات سنويا ، متصاعدة مع التضخم الجسيم والاستهلاك المفرط ومعبرة عنهما أساسا وأكثر من أي شيء آخر . أما العجز ، رغم أنه كامن لا طارئ ، فقد تغير تغيرا نوعيا لا كميا فقط ، فلأول مرة تعرف مصر زيادة الواردات على الصادرات بضعة الأمثال ، ولا سيما في ذلك الواردات والصادرات الزراعية والغذائية بالذات .

وقد ترتب على ذلك نتائج خطيرة في الداخل حيث انتقل الاختلال الهيكلي إلى الانتاج نفسه ، فضلا عن توزيع الدخل القومي ومستوى المعيشة وأنماط الحياة ، حتى صارت التجارة الخارجية في حد ذاتها سببا مثلما هي نتيجة وضابطا بدل أن تكون انعكاسا . ويرجع هذا أساسا إلى تضخم حجمها وقيمتها بالنسبة إلى حجم وقيمة الانتاج والدخل المحليين تضخما غير عادى نادر المثال بين الدول الأخرى .

لا عجب أن شخص البعض الانفتاح المسئول عن هذا كله بأنه «انفتاح استيرادى» مثلما هو «انفتاح استهلاكي» أساسا . ولا عجب كذلك أن تضخمت نشاطات التصدير والاستيراد وما يخدمها ويتصل بها من سمســـرة ووكالة وتأمين وشحن ... الخ إلى مئات أو آلاف الشركات ، التي تمخضت بدورهـــا عن مجتمع بأسره من المليونيرات وأشباه المليونيرات ، مليونيرات الانفتاح .

تطور التجارة الخارجية (بالمليون جنيه)

السنة	الصادرات	الواردات	النسبة ٪	المجموع	العجز
١٩٥٢	١٥٠	٢٢٨	٦٥,٩	٣٧٧,٨	٧٧
١٩٦٠	١٩٨	٢٣٢	٨٥,٣	٤٣٠,٢	٣٥
١٩٦١	١٦٩	٢٤٨	٦٩,٢	٤١٢,٧	٧٥
١٩٦٢	١٥٨	٣٠١	٥٢,٦	٤٥٩,٢	١٤٣
١٩٦٣	٢٢٧	٣٩٨	٥٧,١	٦٢٥,١	١٧١
١٩٦٤	٢٣٤	٤١٤	٥٦,١	٦٤٨,٨	١٨٠
١٩٦٥	٢٦٣	٤٠٦	٦٤,٨	٦٦٩,٠	١٤٣
١٩٦٦	٢٦٣	٤٦٥	٥٦,٦	٧٢٨,٥	٢٠٢
١٩٦٧	٢٤٦	٣٤٤	٧١,٥	٥٩٠,٤	٩٨
١٩٧٠	٣٢١	٣٤٢	٩٣,٨	٦٦٣,٠	٢١
١٩٧١	٣٤٣	٤٠٠	٨٥,٧	٧٤٣,٠	٥٧
١٩٧٢	٣٥٩	٣٩١	٩١,٨	٧٥٠,٠	٣٢
١٩٧٣	٤٤٤	٣٦١	٨١,٢	٨٠٥,٠	٨٣+
١٩٧٤	٥٩٣	٩٢٠	٦٤,٤	١٥١٣,٠	٣٢٧
١٩٧٥	٥٤٨	١٤٦٨	٣٧,٣	٢٠١٦,٠	٩٢٠
١٩٧٦	٦٩٢	١٧٥٧	٣٩,٣	٢٤٤٩,٠	١٠٦٥
١٩٧٨	٦٨٠	٢٦٣٢	٢٥,٨	٣٣٢٢,٠	١٩٥٢
١٩٧٩	١٢٨٨	٢٦٨٦	٤٧,٥	٣٩٧٤,٠	١٣٩٨
١٩٨١–٨٠	٢٣٩٥	٤١٠٣	٥٨,٤	٦٤٩٨,٠	٢١٠٨
١٩٨٢–٨١	٢٨١١	٧٨٠٠	٣٦,١	١٠٦١١,٠	٤٩٨٩
١٩٨١	٢٢٦٣	٦١٨٧	٣٦,٥	٨٤٥٠,٠	٣٩٢٤
١٩٨٢	٢١٨٤	٦٣٥٤	٣٤,٣	٨٥٣٨,٠	٤١٧٠

الميزان التجارى

ولنفصل . بغض النظر عن تصاعد الأرقام الخطير والمضلل باطراد فى جميع أنهار الجدول ، والتى تعكس فى معظمها ارتفاع الأسعار والتضخم الرهيب وفى أقلها ارتفاع الحجم السلعى نفسه كما نعلم ، فإن الحقيقة البارزة التى تسود الجدول عموما هى اختلال الإيقاع المتزايد بين قيمة الصادرات والواردات واتساع الهوة بينما إلى درجة مزعجة مقلقة للغاية . فمنذ منتصف السبعينات تقريبا ، ومع بداية الانفتاح والاستهلاك الاستيرادى والاستيراد بدون تحويل عملة ... الخ، انفلت تزايد الورادات انفلاتا مخيفا ، بينما تخلفت الصادرات بشدة وظلت فى زحف بطىء أقرب إلى الثبات أو الجمود .

وحتى أوائل السبعينات ، حوالى ١٩٧٣ ، كانت الصادرات والواردات شبه متقاربة شبة متوازنة ، الفارق بينهما محدود أو معقول لا يعدو نسبة العشر إلى الخمس بالتقريب . ولكن بعد ذلك ظلت الصادرات تزداد بمعدل بضع عشرات من ملايين الجنيهات سنويا على الأكثر ، مقابل بضع مئات للواردات (تقريبا نفس قصة معدلات الموارد والسكان فى مصر عموما أو قريتها قصة سباق السلحفاة والأرنب) .

هكذا بينما قاربت الواردات علامة الألف مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، فإن الصادرات لم تبلغها إلا بعد ذلك بخمس سنوات فى ١٩٧٩ . وفى تلك السنة ، ١٩٧٤ ، لم تبلغ الصادرات ثلثى الواردات بالكاد ، بينما فى السنة التالية ١٩٧٥ بلغت الواردات ثلاثة أمثال الصادرات تقريبا ، أو قل هبطت هذه إلى ثلث تلك أو كادت . ثم فى السنة التالية ١٩٧٦ جاوز العجز فى الميزان التجارى علامة الألف مليون جنيه لأول مرة ، وكاد يناهز ضعف قيمة الصادرات نفسها . وأخيرا وفى ١٩٧٨ تجاوزت الواردات ربع العشرة بلايين جنيه لأول مرة ، معادلة أربعة أمثال قيمة الصادرات لأول مرة أيضا ، مثلما شارف العجز علامة الألفى مليون جنيه لأول مرة كذلك .

فى ١٩٧٩ تحسنت الصورة نسبيا . فقد ارتفعت الصادرات فجأة لا لتتجاوز علامة الألف مليون لأول مرة كما أسلفنا فحسب ، ولكن أيضا لتضاعف نفسها دفعة واحدة تقريبا عن العام السابق ١٩٧٨ (١٢٨٨ مليونا مقابل ٦٨٠ مليونا على الترتيب) . ويرجع هذا أساسا إلى زيادة الصادرات البترولية مع تزايد ارتفاع أسعارها العالمية . وفى الوقت نفسه توقف صعود الواردات

مؤقتا بعض الشيء ، فلم يزد عن مستواه في العام السابق ، وبهذا ناهزت الصادرات نصف قيمة الواردات لأول مرة منذ بضع سنوات ، وانخفض العجز بالتالي من مستوى الألفي مليون إلى نحـــو ١٤٠٠ مليون فقط أي نحو بليوني دولار ، ولكنه ظل يســـاوى ٥ أمثال عجز سنة ١٩٧٤ (= ٣٢٧ مليون جنيه) .

على أن هذه الهدنة العابرة لم تكن سوى الهدوء الذي يسبق العصافة . فإن ارتفاع أسعار السلع الصناعية والغذائية في السوق العالمية كرد مضـــاد على ارتفاع أسعار البترول سرعان ما عاد فارتد على الميزان التجاري المصـــري كله بالمزيد من الاختلال والخسارة . ففي سنة ١٩٨٠ بلغت الواردات نحو ٨ بلايين دولار ، مقابل ٤ بلايين للصادرات أي النصف . وفي سنة ٨٠ – ١٩٨١ بلغت الواردات نحو ٧ بلايين جنيه (٥٩٩٨,٢ مليون جنيه في رقم آخر ، أي ٦ ملايين فقط ، مقابل ٥١٠٤ ملايين في الســـنة السابقة ٧٩ – ١٩٨٠) . وعلى الجملة زادت وارداتنـــا أكثـــر من ١٠٠٪ في ٥ سنوات فقط ، من نحو ٤ بلايين دولار سنة ١٩٧٥ إلى ٩ بلايين سنة ١٩٨١ .

في السنة التالية ٨١ – ١٩٨٢ ارتفعت الواردات بنسبة ١٠٪ لتصبح ٧٨٠٠ مليـــون جنيه أو ما يعادل ٦٧٪ من حجم التجارة الخارجية السلعية ، في حين لم تتعد الصادرات ٢٨١١ مليون جنيه أي بنسبة الثلث تقريبا ، وبعجز قدره نحو ٤٩٨٩ مليون جنيه أي نحو ٥ بلايين جنيه ، أو ما يعادل وحده ضعف حجم الصادرات جميعا . وفي مصدر آخر أن عجز الميزان التجاري سنة ١٩٨١ يعد أعلى معدل حيث بلغ ٣٩٢٤ مليون جنيه . وثمة أرقام أخرى منشورة عن سنة ٨١ – ١٩٨٢ تضع الواردات عند ٨٠١٥ مليون جنيه ، والصادرات عند ٥٤١٠ ملايين ، بعجز قدره نحو ٢٠٣٠ إلى ٢٦٩٥ مليونا .

أيضا في السنة المالية ٨١ – ١٩٨٢ بلغت قيمة الصادرات السلعية ٣٥٢١ مليون جنيه ، والواردات ٥٧٥٢ مليونا ، بعجز قدره نحو ٢٩٧٩ مليونا ، أي ما يناهز قيمة الصادرات إلا قليلا ، أو ما يعادل ٣٢,١٪ من مجموع حجم التجارة الخارجية البالغ نحو ٩٢٧٣ مليون جنيه . من جهة أخرى بلغت قيمة الصادرات السلعية والخدمية معا نحو ٤٥٠٠ مليون جنيه .

أخيرا في سنة ٨٢ – ١٩٨٣ بلغت قيمة صادراتنا السلعية ٣٤٩٠ مليون جنيه والواردات السلعية ٦٤٩٠ مليونا أي نحو الضعف إلا قليلا ، بينما بلغت الواردات الاســـتهلاكية ١٩٤٠

مليونا . وبهذا كان مجموع الواردات ٨٤٣٠ مليون جنيه ، أى أكثر من ضعف مجموع الصادرات وأقل من ثلاثة أمثالها .

وعموما ، وكرقم مدور ، فنحن الآن نستورد فى حدود ١٠ بلايين دولار تقريبا فى السنة ، أى بما يعادل بالتقريب ثلث الدخل القومى (البالغ نحو ٣٠ بليون دولار أو أكثر قليلا) . وهذا يناهز أو حتى يجاوز نسبة استيراد أغنى دول البترول العربية وهى السعودية ، والتى تبلغ ٢٩,٥٪ من دخولها البترولية .

إذا نظرنا الآن إلى تطور الميزان التجارى خلال السبعينات ككل ، برز لنا الخلل الهيكلى المتزايد بصورة صارخة . ففى ١٩٧٠ بلغت الصادرات نحو ٨٠٠ مليون دولار ، وفى ١٩٨٠ نحو ٤٣٠٠ مليون ، أى أن نسبة الزيادة نحو ٤٠٠٪ . أما الواردات فقد بلغت أرقامها على الترتيب نفسه ٢٠٠٠ مليون دولار ، ٨٠٠٠ مليون ، ٦٠٠٪ . وبهذا كان معدل نمو حجم الصادرات السنوى خلال العقد ٢٪ ، مقابل ١١٪ للواردات .

وبالنسبة إلى الدخل المحلى الاجمالى ، كانت الصادرات تتذبذب خلال العقد حول ١١٪ ، مقابل ٢٢٪ للواردات ، أى حوالى الضعف . وبالموازاة ارتفعت نسبة الواردات إلى مجمل الناتج القومى من ٢١٪ سنة ١٩٧٣ ، ٢٠٪ سنة ١٩٧٥ ، إلى ٥٣٪ سنة ١٩٨٠ (مقابل ٢٨٪ للصادرات). وبذلك تأتى مصر على رأس دول العالم الثالث اعتمادا على الواردات .

وعلى سبيل المثال فلقد زاد الاستيراد بدون تحويل عملة من ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ إلى ١٠٠٠ مليون سنة ١٩٨٠ ، أى ٢٠ مثلا فى ٥ سنين . وفى سنة ٨١ - ١٩٨٢ بلغ حجم الاستيراد السلعى ٣٤٪ من الدخل القومى (أو ٧٨٠٠ مليون جنيه من ٢١٨٨١ مليونا على الترتيب) . وفى النتيجة ارتفعت نسبة العجز فى الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الاجمالى ، من ٩,٧٪ سنة ١٩٧٨ إلى ١٥٪ سنة ١٩٨١ .

كذلك تبلغ نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلى الاجمالى بحسب أرقام ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٣٨,٧٪، مقابل ٢٦,١٪ ، للتصدير ، بينما يبلغ حجم العجز الجارى فى ميزان المدفوعات زهاء مليارى جنيه ، بنسبة ٩,٨٪ من الناتج المحلى (٣ مليارات فى رقم آخر) . أيضا بلغ معدل زيادة الواردات السنوى حاليا ٢٠ - ٢٥٪ ، مقابل ٩٪ لمعدل زيادة الدخل ، فى الوقت الذى انخفضت صادرات جميع السلع الزراعية والصناعية فيما عدا البترول ، بل والبترول أخيرا .

أما بحسب أرقام ٨٢ - ١٩٨٣ فقد بلغت قيمة الانتاج ٣٦,٥ مليار جنيه ، والناتج المحلى ٢١,١ مليار ، والصادرات ٣٤٩٠ مليون جنيه ، والواردات ٨٤٣٠ مليونا ، وعجز الميزان التجارى ٤٩٤٠ مليونا ، وعجز ميزان المدفوعات ١٣٨٠ مليونا . وبذلك ارتفعت نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلى إلى نحو ٤٠٪ ، بينما انخفضت نسبة التصدير إليه إلى نحو ١٦,٥٪ ، وبالتالى ارتفعت نسبة عجز الميزان التجارى إلى ٢٢,٤٪ ، وإن انكمشت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى ٦٥٪ .

مكونات الصادرات والواردات:

البترول ضد الغذاء

ليس هذا فحسب ، فواقع تجارتنا الخارجية حاليا أسوأ فى داخله مما يبدو من الخارج . فلقد شهدت مكونات كل من صادراتنا ووارداتنا على السواء تغييرات جذرية وظاهرات طارئة لم تعرفها تجارتنا الخارجيـــة من قبل طـــوال عصرنا الحــديث . وبعض هذه التغييرات والظاهرات خطـــر بالقطع، وبعضها غير مشجع على أقل تقدير . وباختصار شديد يمكن أن نركز ابرز هذه الأخطار فى سيادة البترول الطاغية والمطردة على الصادرات وبروز السلع الغذائية بشدة على الواردات .

فالصادرات ، التى كان هيكلها فى الماضى شديد الثبات والاستقرار فى عناصره ، ومكوناته إلى حد الرتابة والجمود (القطن ، الأرز ، البصل ، البيض ... الخ) ، أصبح على العكس شديد التغير سريع التبدل ، حتى من عام إلى عام kaleidoscopic ، وحتى ليصعب التنبؤ ببنوده ، بل وإلى حد يصل إلى الاضطراب والفوضى . فثمة سلعة قد تختفى فجأة من قائمة التصدير وأخرى تظهر بغتة ، وهكذا (البترول ، الألومنيوم ، السكر ... الخ) . ورغم أن الواردات ، هى الأخرى ، أصبحت أكثر تذبذبا واختلافا منها فى أى وقت مضى ، فلعلنا لا نخطىء إذا قلنا إنها أقل عدم استقرار واضطرابا وتظل أكثر اطرادا وثباتا نسبيا من الصادرات .[1]

أهم من هذا أن الصادرات ، فضلا عن زحفها البطىء ونموها المتواضع حجما وقيمة ، ورغم تنوعها وتعدد عناصرها المتزايد عن أى وقت مضى ، أصبحت تطغى عليها طغيانا كاسحا أكثر

(١) قارن بعده ، ص ٣١١ .

من أى وقت مضى سلعة تصديرية واحدة ، وسلعة جديدة طارئة لأول مرة ، هى البترول . وقد بدأ بروز البترول فى قائمة الصادرات منذ استعادة سيناء ، ولكنه طفر بسرعة حتى بلغ أخيرا ٧٠٪ وزيادة ، تاركا ٣٠٪ فقط لسائر السلع موزعة بالتنصيف تقريبا بين السلع الصناعية (١٦٪) والسلع الزراعية (١٥٪) .

أما القطن فإن ما نصدره منه قد تناقصت قيمته الحقيقية نفسها ليس فقط كخام ولكن أيضا منسوجات . فبينما هبطت قيمة صادر الخام إلى النصف فى السنوات الأخيرة ، هبطت قيمة صادر الغزل والنسيج إلى الثلثين . وفى الوقت الحالى ، ١٩٨٢ ، تبلغ قيمة صادرات القطن خاما وغزلا ومنسوجات نحو ٦٠٠ مليون دولار (مقابل نحو ٣٠٠ مليون للبترول) . وهذه القيمة تمثل ٩٠٪ من إجمالى الصادرات الزراعية ، ٢٢٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية (مقابل ٧٠٪ للبترول) . وبذلك أصبح البترول ، لا القطن ، السلعة الأولى والسائدة فى صادراتنا .

وإذا كان القطن بذلك قد فقد عرشه فى الصادر الخارجى كما فى الانتاج الداخلى ، وكان البترول قد ورثه فى كلا الميدانين ، فالغريب أننا لم نبتعد فى الحالين عن اقتصاد المحصول الواحد ولا عن تجارة الصادر الواحد . ومن الناحية الأخرى فإذا كان هذا التحول تحولا عن محصول أساسى زراعى إلى آخر معدنى ، فإن الخطير فى الأمر أنه تحول من مورد عمل بشرى إنتاجى متجدد إلى مورد طبيعى ريعى أو شبه ريعى غير متجدد بل ناضب بطبعه .

فإذا فصلنا القول بالأرقام ، فإن الجدول الآتى الذى يحلل مكونات صادراتنا سنتى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ (بالمليون جنيه) يكشف عن تراجع العناصر التقليدية التدريجى كالقطن الخام والمواد الخام، فضلا بالطبع عن السلع المصنعة ونصف المصنعة ، وذلك لصالح البترول .

مكونات الصادرات سنتى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩
(بالمليون جنيه) [١]

السنة	بترول		قطن خام		مواد خام		سلع نصف مصنعة		سلع تامة التصنيع	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٨	١٨٨,٦	؟	١٣١,٥	؟	٦٧,١	؟	١٤٧,٥	؟	١٤٤,٩	؟
١٩٧٩	٥٣٥,٤	٤١.٦	٢٦٧,٣	٢٠,٨	٨٢,٦	٦,٤	٢٠١,٢	١٦,٢	١٩٣,٣	١٥,٠
١٩٨١	١٤٤٦,٧	٦٦.٢	٢٨٦,٠	١٣,١	١٣٤,٨	٦,٢	١٦٨,٥	٧,٧	١٤٨,١	٦.٨
١٩٨٢	١٤٥٧,٣	٦٤.٤	٣٢٠,٠	١٤,١	١٠٤,٤	٤,٦	٢٢٦,٠	١٠,٠	١٥٥,٣	٦,٩

فالمشاهد أن صادرات البترول قد ارتفعت قيمتها من ٤٧٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠ إلى نحو ٢٧٢٠ مليونا سنة ١٩٨٠ ، وهذا الرقم الأخير يعادل ١٠ أمثال رقم سنة ١٩٧٦ ، ونحو ٦٠٪ من صادراتنا السلعية . بصيغة أخرى كانت قيمة إجمالى الصادرات سنة ١٩٨٠ نحو ٢٣٩٥ مليون جنيه ، قيمة البترول وحده ١٥٤٩ مليونا . ولما كانت قيمة الواردات حينئذ ٤١٠٣ مليون جنيه ، فقد كانت نسبة الصادر - الوارد عموما أى بالبترول هى نحو ٥٨.٤٪ ، ولكنها بدونه تهوى إلى ٢٠.١٪ لا أكثر .

وفى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغت قيمة الصادرات البترولية ٣٠٦٤ مليون دولار أو ٢١٤٥ مليون جنيه مصرى ، بزيادة ٣٨٪ على العام السابق نتيجة زيادة حجم الصادر جنبا إلى جنب مع ارتفاع الأسعار العالمية . وكان الفائض فى ميزان المدفوعات البترولى نحو ٢٦٥٣ مليون دولار أو ١٨٥٤ مليون جنيه . بالمثل فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ : فلقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية والصناعية بدون البترول نحو ١٠٠٠ مليون جنيه ، أى ما يعادل ثمن وارداتنا تقريبا .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٢ .

هيكل الواردات

تصنيف الواردات (بالمليون جنيه)

السنة	سلع استثمارية		سلع وسيطة		مواد خام		سلع استهلاكية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٨	٨٥٨,٨	؟	٨١٢,٢	؟	٣٠٦,٥	؟	٦٢٦,٠	؟
١٩٧٩	٨٢٣,٣	٣٠,٧	٨٩٤,٠	٣٣,٣	٣٢٨,٧	١٢,٢	٦٢٥,٦	٢٣,٣
١٩٨١	٢٣٩٧,٠	٣٠,٧	٢٨٤٤,٠	٣٦,٤	٦٥٥,٠	٨,٣	١٩٠٤,٠	٢٤,٤
١٩٨١	١٥٨٨,٢	٢٥,٧	١٩٥٩,١	٣١,٧	٨٩٠,٢	١٢,٤	١٦١١,٦	٢٦,٠
١٩٨٢	١٦٨٢,٤	٢٤,٧	٢٠٣٣,٢	٣٢,٠	٨٤٩,٣	١٣,٤	١٥٦٨,١	٢٤,٧

كما تطغى الواردات على تجارتنا الخارجية ، يخشى أن الاستهلاك بدأ يغطى بدوره على وارداتنا ، مثلما بدأ الغذاء بدوره يغطى على استهلاكنا . وبعيدا عن الاختلال الجسيم والخطر أصلا فى ميزان الصادرات - الواردات ذاته ، فإن قائمة الواردات لا تخلو ابتداء وموضوعيا من ظاهرات مشجعة . فكما يتضح من الجدول السابق ، يعد نحو ٧٠ - ٧٥٪ من مجموع واردتنا سلعا رأسمالية من آلات ومعدات ومهمات وقطع غيار وخامات لازمة كلها للصناعة والانتاج والتنمية ، وهى علامة صحة بالطبع . وتتكرر الظاهرة نفسها فى الجدول التالى الذى يورد فئات الواردات بغير المواد الخام (بالمليون جنيه) . ففى سنة ٨١ - ١٩٨٢ مثلا بلغ مجموع الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة معا ٦٧,٢٪ أى أكثر من الثلثين .

السنة	سلع استثمارية		سلع وسيطة		سلع استهلاكية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٨٠ - ١٩٨١	١٢٣٥	؟	١٩٠٠	؟	١٦٦٨	؟
٨١ - ١٩٨٢	١٦٦٤	٢٨,٨	٢٢٢٤	٣٨,٥	١٨٦٤	٣٢,٤

والجدول الآتى يعطى نفس الصورة تقريبا ، ولكن من زاوية أخرى هى التصنيف النوعى للواردات ، وذلك بحسب أرقام سنتى ٨٠ - ١٩٨١ ، ٨١ - ١٩٨٢ . فمنه نرى أن الفئات الخمس

المرتبطة بالصناعة والمعـــادن والآلات والنقل وخامات الصناعة تمثل معا نحو ٥٥٪ من مجموع قيمة الواردات التى ثبت حجمها على علامة الستة مليـــارات جنيه تقريبا . مع ملاحظـة أن هناك فئتين أخريين تجمع فى طبيعتها بين السلع المرتبطة بالصناعة وتلك المرتبطة بالملكة الحيوانية .

غير أن الظاهرة المقلقة بعد هذا هى بروز السلع الاستهلاكية المطرد ، فهى الآن تناهز ربع وارداتنا جميعا . كذلك فإن أغلب هذه السلع الاستهلاكية غير معمرة لا معمرة ، قل بنسبة الربع - ثلاثة الأرباع تقريبا فى العادة . فمثلا فى ١٩٧٩ حين كانت قيمة وارداتنا الاستهلاكية ٦٢٥,٦ مليون جنيه ، كان نصيب السلع المعمرة منها ١٦٩,٤ مليون بنسبة ٢٧٪ فقط ، بينما كان نصيب السلع غير المعمرة نحو ٤٥٦,٢ مليون جنيه بنسبة ٧٣٪ تقريبا .

فئات الواردات	القيمة ٨٠ - ١٩٨١		القيمة ٨١ - ١٩٨٢	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	١٦٢٥,٥	٢٧	١٦١٠,٢	٢٥
الآلات ومعدات النقل	١٥١٦,٩	٢٥	١٨٦٣,٩	٢٨
الشحوم والدهون والزيوت والمنتجات المعدنية والوقود	٨٦٤,٣	١٤	٩٥٩,٦	١٥
المعادن العادية ومصنوعاتها	٥٢٣,٨	٩	٥٠٣,٩	٩
الخشب والفلين والورق ومواد النسيج ومصنوعاتها	٥٠٥,٢	٩	٦٠٦,٣	٩
منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط والجلود	٤٧٧,٤	٨	٦١٦,٠	٤
المصنوعات المنوعة	٢٠٧,٨	٤	١١٥,٧	٢
منوعات	٢٦٧,٣	٤	؟	٨

قضية الواردات الزراعية

والواقع أن سيادة السلع غير المعمرة على حصة وارداتنا الاستهلاكية إنما ترجع أساساً إلى سيادة السلع الغذائية عليها بالتحديد . فمنذ أوائل السبعينات على الأقل أخذت مصر تتحول

بوضوح متزايد ومزعج للغاية من دولة مصدرة للغذاء إلى دولة مستوردة له . ولندع الأرقام تتكلم تباعا ، عاما ، عاما .

ففي سنة ١٩٧٠ مثلا بلغت قيمة الواردات الغذائية ١٠٠ مليون دولار فقط ، ولكنها قفزت إلى ١٤٠٠ مليون في سنة ١٩٧٨ . وفى سنة ٦٩ - ١٩٧٠ كانت نسبة السلع الغذائية من وارداتنا نحو ١٧٪ ، ولكنها قفزت في سنة ١٩٧٥ إلى ٣١٪ ، أى كادت تتضاعف فى ٥ سنوات فقط وكاد ثلث وارداتنا جميعا يذهب لإشباع الحاجات الأساسية للسكان .

حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ٧٨ - ١٩٧٩ أصبحنا نستورد ٤٠٪ من كل استهلاكنا من الغذاء، بثمن لا يقل عن ١٢٠٠ مليون جنيه ، ثم ارتفعت النسبة إلى ٤٢٪ سنة ١٩٧٩ . وفي سنة ١٩٨١ أصبحت مصر تستورد ٤٨٪ من سلعها الغذائية الثابتة ، قل نصف غذائنا ، وارتفع ثمنها المدفوع إلى ١٤٠٠ مليون جنيه أو ٢٩٠٠ مليون دولار ، بينما بلغ ما يتحمله الاقتصاد المصرى لتوفير الغذاء ١٠ ملايين دولار يوميا .

وفي هذا السياق ، وكمجرد مثال ، فلقد قدر أننا نستورد الآن من السكر ما يعادل كل إيرادات قناة السويس أو ما يقارب قيمة صادراتنا من القطن ، بينما قدر أن مجموع قيمة وارداتنا الغذائية يلتهم - أو قل إننا نلتهم - كل عائداتنا من الصادرات غير المنظورة القناة والسياحة أو صادر البترول .

ومعنى هذا وذاك جميعا أننا ، أولا ، نكاد نعمل لنأكل (كدت أقول نعيش لنأكل !) ، أى نتعب ونعمل وننتج لمجرد أن نستكمل في المقابل غذاءنا الضرورى بالكاد . معناه ، ثانيا ، أننا أصبحنا نكفى أنفسنا غذائيا نصف العام فقط ونعتمد على استيراد الطعام من الخارج النصف الآخر ، شيء تقريبا كبريطانيا التى تكفى نفسها غذائيا ٣ - ٤ أشهر فى العام وتستورد بقيته . بل وإذا استمر هذا الاتجاه فلسوف نلحق ببريطانيا في بضع سنين كما يقدر .

ويمكن أن نعبر عن هذا التطور نفسه بصيغة مقارنة عامة . فبينما بلغت نسبة الواردات الزراعية فى سنة ١٩٧٠ ما يعادل ١٦٪ من قيمة إجمالى صادراتنا ، فإنها ارتفعت فى سنة ١٩٨٠ إلى ما يعادل ٨٠٪ من قيمة إجمالى صادراتنا باستبعاد البترول . وإلى سنة ١٩٧٤ كان حجم صادراتنا الزراعية يغطى حجم وارداتنا الزراعية بالتقريب ، إذ كان كلاهما فى حدود ٦٠٠

– ٧٠٠ مليون جنيه . ولكن ابتداء من سنة ١٩٧٤ ، ولأول مرة ، أخذت الواردات ترجع باطراد ، ومن هنا بدأت «الفجوة الغذائية» .

ففي سنة ١٩٧٠ بلغت قيمة الواردات الغذائية ٧٣ مليون جنيه ، وكان فائض الميزان التجارى الزراعى ١٥٥ مليون جنيه . وفى سنة ١٩٧٤ كان الرقمان على الترتيب ٣٩٨ ، ٧٢ مليونا . وفى سنة ١٩٧٨ ارتفعت قيمة الواردات الغذائية إلى ٥٤٠ مليون جنيه ، بينما تحول الميزان إلى عجز قدره نحو ٢٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٩ . وبصيغة نسبية ، فعلى حين كانت الواردات الغذائية تعادل ٥٠٪ من الصادرات الزراعية سنة ١٩٧٣ ، أصبحت الآن فى ١٩٨٢ تمثل ٣٧٠٪ من الصادرات الزراعية ، ٨٠٪ من جميع الصادرات بما فيها البترول .

أما عن الأسباب ، فإذا كان جزء لا يستهان به من هذه الزيادة الجسيمة يرجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية المفتعل والمخطط وإلى التضخم العالمى المسعور ، فلعل الجزء الأكبر منه يرجع إلى قصور وجمود إنتاجنا الزراعى نحن ، جنبا إلى جنب مع زيادة السكان المفرطة وتغير أنماط الاستهلاك التقليدية ، ولكن أيضا إضافة أو أساسا إلى «الانفجار الاستهلاكى» أو «السعار الاستهلاكى» ، كما سـماه البعض ، الذى أطلق له العنان عصر الانفتـاح والليبرالية ، ذلك الذى أصبح يرادف عصر الاستهلاك بعامة والاستهلاك الاسـتفزازى بخاصة . لقد تحول الانفتاح إلى الاستيراد ، والاستيراد إلى الاستهلاك ، والاستهلاك إلى الاستدانة – كما سنرى بعد قليل .

هيكل مختل أم معتل ؟

اقتصاد متغير

الآن وقد تم لنا استعراض الخطوط والاتجاهات العريضة فى اقتصادنا المعاصر ، آن فعلا أن نجمع أجزاء الصورة فى نظرة شاملة متكاملة . فكيف إذن ، فى الخلاصة ، تبدو خريطة اقتصاد مصر الثورة وتتميز ؟ ابتداء ، لا ينبغى أن يكون هناك أدنى شك فى أن الاقتصاد المصرى كله قد تعرض فى العقود الأخيرة ليس فقط لتغيير وتعديل جذرى ، ولكن أيضا لانقلاب واختلال كامل : ليس فقط فى الهيكل العام وعلاقات النسب والتوازن بين خطوطه المختلفة ، ولكن أيضا داخل كل

خط منها على حدة ؛ ليس فقط فى الأصول والفروع ولا فى الثوابت والمتغيرات ، ولكن أيضا فى الأصول والخصوم وفى الروافد والمصاب .

ولو أن أكبر اقتصادى مصرى من الجيل الماضى عاد اليوم إلى الحياة - فرضا - لما تعرف على الاقتصاد المصرى المعاصر إلا بالكاد ، إن لم ينكره ولا نقول يستنكره قليلا أو كثيرا . فلقد تغير وجه مصر الاقتصادى وهيكلها وجسمها تغييرا أساسيا فى العقود الأخيرة ما فى ذلك شك أو نقاش . أما ما إذا كان هذا التغيير إلى الأفضل أو إلى الأسوأ ، فذلك قد يقبل الجدل أو ربما بالأحرى القسمة على اثنين .

فبعد أن كان القطن هو كل شيء تقريبا ، والزراعة قاعدة الأساس الوحيدة عمليا ، أصبح لدينا موارد ومصادر طبيعية متعددة وحرف ومحاصيل أساسية مضافة إلى الزراعة والقطن أهمها الصناعة والبترول والقناة والسياحة ثم أخيراً المدخرات . ورغم ذلك فلقد كانت النتيجة هى انحدار الاقتصاد من اقتصاد إنتاج أساسا ، متزن متوازن فى داخله نسبيا مكتف بذاته إلى حد بعيد ، وإن كان حقا محدودا متواضعا للغاية متخلفا وقانعا أكثر مما ينبغى ، إلى اقتصاد أكبر حجما وعرضا وأكثر تطورا وتقدما وكذلك طموحا أو ربما طمعا ، إلا أنه أساسا اقتصاد استهلاك واستيراد وعجز بلا كفاية ، باختصار اقتصاد أقل اتزانا واستقرارا وأكثر اضطرابا وتخلخلا من الداخل وإن كان أضخم وأعظم وأكثر ثراء وارتفاعا من الخارج .

ولنا أن نتساءل ، كما أن لنا أن نختلف فى الاجابة : أيهما الأفضل ، وأيهما فى جوهره اقتصاد شاب وأيهما هو اقتصاد الشيخوخة ؟ المهم والذى لا خلاف عليه أن قاعدة الأساس قد توسعت طولا وعرضا وربما عمقا بدرجات متفاوتات ، غير أن هيكل البناء قد تخلخل جزئيا واختل داخليا بدرجة أو بأخرى ، وفى النتيجة الحتمية جاء جسم الاقتصاد فى مجمله معتلا أو مريضا إلى حد معين . باختصار شديد : هيكل مصدوع وجسم مأزوم ، والخلاصة الصافية : نمو فى الكم أكثر مما هو تطور فى الكيف .

أبعاد التغير

فأما أن القاعدة قد توسعت ، فإن طفرة الصناعة المذكورة بأبعادها المؤثرة وخطوطها العديدة

الجديدة ، إلى جانب توسع وتنوع الزراعة غير المنكور بمركبها المتغير المتطور نسبيا ، جعلا الاقتصاد المصرى يقوم لأول مرة على ساقين قويتين شبه متساويتين تقريبا . وإذا كانت الصناعة قد انتزعت الصـــدارة من الزراعة فى قيمة الانتاج أو الدخل ومعـــدل النمو ، فإن للزراعة الغلبة ما تزال فى العمالة خاصة .

كذلك فبعد أن كان الاقتصاد أحاديا زراعيا أساسا مع هامش أو كسر صناعى فى السابق ، فإن التجارة أصبحت بأبعادها الضاغطة حقا بعدا ثالثا بحق فى المركب الاقتصادى ، لا سيما إذا أضفنا إليها عائدات القناة التى عادت لأول مرة إلى الاقتصاد القومى كما إلى السيادة الوطنية . لقد أصبح اقتصادنا فى هذه المرحلة ولأول مرة اقتصادا مثلثا يجمع بين الزراعة والصناعة والتجارة كمحاور أساسية حيوية وإن غير متكافئة بالطبع . لقد حققت مصر بتكافؤ معقول لأول مرة التشبيه المأثور عن الاقتصاد كشجرة باسقة : الزراعة جذورها ، والصناعة ساقها ، والتجارة فروعها .

بل إذا نحن أضفنا إلى هذه الثلاثية الأساسية ثلاثية البترول بثورته وثروته الطارئة والكاسحة التى احتلت صدارة الاقتصاد كله ، ثم تحويلات المصريين المؤثرة والجديدة تماما والوافدة أو الرافدة من خارج الحدود ، فضلا عن موارد السياحة التى زات نسبيا ، لصح أن نقول إن شجرة الاقتصاد المصرى المعاصر إن لم تكن بمثابة شجرتين توأم فإنها أجدر أن تشبه بالنخلة : الزراعة جذورها ، والصناعة ساقها ، والتجارة فروعها ، بينما أن البتـــرول والتحويلات والسياحة عراجينها .

صفوة القول ومجمله أن اقتصادنا قد أصبح ، أكثر من أى وقت مضى ، وربما لأول مرة عمليا ، اقتصادا متعدد الأبعاد والطوابق والعناصر ، يجمع فى قاعدته وهيكله بين موارد الموضع والموقع ، الجغرافيا والجيولوجيا ، الانتاج والخدمات ، النقل والعمل ، من داخل الحدود ومن خارجها ... إلخ .

هذا البناء الضخم نسبيا يعانى مع ذلك من الأساس إلى الصرح العديد من العيوب والثقوب ، والشروخ والشقوق ، بعضها موضعى ثانوى وبعضها عميم خطر ، ولكنها فى مجموعها تتركه مخلخلا . وبعض هذا الخلل كامن فى تركيب وهيكل الاقتصاد نفسه ، وبعضه تراكمى فى تطوره

ونموه غير المتكافىء أو المتوازن ، غير أنه على الجملة يترك الاقتصاد كله فى النهاية ممزقا ما بين هيكل معتل وجسم مريض . وفى النتيجة الطبيعية يأتى اقتصادنا زاخرا بالمتناقضات والمفارقات المثيرة ولا نقول التشوهات والتقلصات الغريبة بل وأحيانا التشنجات المحمومة .

دولة لا زراعية ولا صناعية ولا بترولية

فالزراعة ، الألفية العريقة أو المعتقة ، فضلا عن جمودها النسبى بل وتراجع كثير من محاصيلها وخطوطها ، ابتعدت إلى أقصى حد متصور عن الكفاية الذاتية وبخاصة الغذائية ، ونحن نستورد فى محاصيل أكثر مما ننتج ، وفى أخرى أكثر مما نصدر . وحتى على الجانب الحيوانى ، نحن نزرع نحو ثلثى أرضنا للحيوان ، ومع ذلك فإن أزمة اللحوم والألبان حادة ومزمنة معا . ولهذا ورغم أننا مازلنا دولة زراعية فى الدرجة الأولى ، ورغم أن الزراعة لم تعد أحادية أو زراعة المحصول الواحد ، إلا أنها أصبحت أبعد شىء عن الكفاية الذاتية أو الغذائية . فما عدنا نكفى أنفسنا بأنفسنا ولا نطعم أنفسنا بما فيه الكفاية .

والقرية المصرية ، وهذه بالمناسبة متناقضة أخرى فذة ، مازالت قرية ريفية زراعية ، إلا أنها أصبحت مستهلكة مستوردة للغذاء لا منتجة مصدرة له تماما . فلا هى ظلت وظيفيا قرية ولا هى أصبحت مدينة ، بل أخذت أسوأ ما فى الاثنين دون أفضل ما فيهما بدرجة أو بأخرى .

على الجانب الآخر ، إذا كنا لم نعد دولة زراعية فقط ، فنحن لم نصبح دولة صناعية بعد . فرغم تقدم الصناعة إلى الصدارة حثيثاً ، فإنها تعانى من المشاكل مثلما تعانى الزراعة ، تتراجع فى خطوط ، وتترنح أو تتصدع فى أخرى ، وتكاد تخسر فى أكثرها ، بينما تظل بعيدة عن الكفاية الذاتية فى جميعها بالطبع ، مثلها فى ذلك مثل الزراعة العتيقة أيضا . فى الوقت نفسه فإننا نكاد ننافس الدول الصناعية فى مدى اتساع وتنوع خطوط الانتاج والسلع المختلفة ، غير أننا نعجز تماما عن منافستها فى السوق العالمية . بالمثل مع تجارتنا الخارجية منذ تحررت من احتكار الاستعمار ، تحررت وانفتحت على العالم كله ولكنها تضطرب وتتأرجح مرحليا ما بين الشرق والغرب والعودة إلى الشرق أو الغرب بصورة بندولية مثيرة .

من ناحية ثالثة فنحن بعد لأى وطول انتظار – نصف قرن على الأقل – أصبحنا ننتج البترول

بكميات كانت منذ عقدين أو ثلاثة تعد ضخمة بما فيه الكفاية بل للغاية بالمقياس العربى ؛ ولكنها مع ذلك تظل كما كانت متواضعة نسبيا بنفس تلك المقاييس بعد إذ تعاظمت هذه خارج كل حدود. وعلى أية حال فنحن اليوم دولة منتجة بل ومصدرة للبترول بقدر مذكور ، غير أننا لسنا بعد أو قبل دولة بترولية بمعنى «دول البترول» .

فالبترول اليوم يحتل الدور الأول فى اقتصادنا وصادرنا وفى دخلنا القومى وحصيلة عملتنا الأجنبية ، ولكن لحسن الحظ أو غير ذلك لا يمكن القول بأننا قد غدونا دولة بترول بمعنى الاعتماد الكلى أو الأساسى على البترول فى الحياة الاقتصادية . ولعل هذا ، بالمناسبة ، ما يفسر أننا لم نلتحق أو نشأ الالتحاق «بالأوبك» أو «الأوابك» ... الخ .

فإذا نحن الآن جمعنا هذه الأبعاد والنسب الاقتصادية الجديدة فى جملة جامعة لكان لنا أن نقول إننا قد أصبحنا دولة نصف زراعية ، ثلث صناعية ، ربع بترولية - أو كأن قد . والمحصلة العامة أن اقتصادنا السلعى عموما ، وإن لم يعد أحاديا بالتأكيد بل متعدد الأبعاد ، أصبح مختلا وعاجزا . فنحن الآن نكاد نصدر كل شىء تقريبا ، ولكننا أيضا نستورد كل شىء تقريبا . ولكى تتضاعف المشكلة ، فإن الاقتصاد السلعى كله أصبح - للمفارقة العجيبة - يعانى من نقص الأيدى العاملة الماهرة وغلاء الأيدى غير الماهرة ، وذلك فى الوقت نفسه الذى نعانى كبلد من زيادة وتضخم وإفراط السكان إلى حد مخيف .

تفوق الحرف الثالثة

ليس هذا فحسب . فلأول مرة أيضا تصبح عائدات الخامات والخدمات (البترول والقناة والتحويلات والسياحة) أهم من عائدات الانتاج السلعى (الزراعة والصناعة) ، مثلما تفوقت أو كادت موارد الجيولوجيا (البترول) على موارد الجغرافيا (القطن) . أو بصيغة أخرى ، أصبحت عائدات الحرف الثالثة (التجارة والخدمات) أهم من عائدات الحرف الأولى (الزراعة) والثانية (الصناعة التحويلية) . فمن ناحية هبط نصيب الانتاج وقطاع السلع من الدخل القومى ، بينما ارتفع نصيب قطاع الخدمات ، بحيث أتى النمو فى مجمله ظاهريا ومظهريا إلى حد بعيد .

ففى الستينات كان نصيب قطاع المال والتجارة من الدخل القومى محدودا يتراوح حول ٣٠٪ ، بينما كان نصيب الزراعة والصناعة ٧٠٪ . ولكن بسبب الانفتاح فى السبعينات انخفض قطاع الزراعة من ٣٢٪ إلى ٢٢٪ ، وقطاع الصناعة التحويلية من ١٧٪ إلى ١٦٪ ، والقطاعان معا من ٤٩٪ إلى ٣٨٪ . هذا بينما يبلغ نصيب الحرف الثالثة أى قطاع المال والتجارة والخدمات ٥٢٪ ، أى أكثر من الزراعة والصناعة مجتمعين .

وداخل السبعينات نفسها استمر الاتجاه المتردى نفسه . ففى الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ ، انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى من ٢٢,٧٪ إلى ١٧,٣٪ ، ولقطاع الصناعة والتعدين من ١٥,٤٪ إلى ١٣,٩٪ ، وبالتالى انخفضت الأهمية النسبية للقطاعات السلعية عامة من ٥٠,١٪ إلى ٤٤,٦٪ . هذا فى حين ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الانتاجية من ٣٠,٣٪ إلى ٣٥٪ ، ولقطاع الخدمات الاجتماعية من ١٩,٦٪ ألى ٢٠,٤٪ .

وعلى الجملة فقد انخفضت نسبة الانتاج السلعى من الناتج المحلى الاجمالى من ٦٠٪ سنة ١٩٧٣ إلى ٣٦,٩٪ سنة ١٩٨٢ . أيضا ينعكس هذا الانخفاض فى حجم العمالة . ففى مقابل نحو ١,٥ مليون فى الصناعة ، يصل عدد العاملين فى قطاع الخدمات إلى ٢,٤ مليون عامل . بالمثل عن معدلات النمو السنوى . فبينما لم يزد معدل نمو قطاع الزراعة حاليا عن ٣٪ سنويا ، وقطاع الصناعة (عدا البترول) عن ٦٪ ، بلغ قطاع الخدمات ١٤ - ١٥٪ .

والجدول الآتى ، الذى يتتبع تطور قيمة الناتج المحلى بحسب القطاعات وبأسعار سنة ١٩٧٥ بالمليون جنيه ، يؤكد هذا الاتجاه المطرد إلى زيادة أهمية القطاعات التجارية والخدمية والتوزيعية وكذلك البناء والتشييد والكهرباء والبترول بالمقارنة إلى قطاعات الانتاج السلعى وخاصة الزراعة والصناعة .

القطاع	٧٠ - ١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو ٪ السنوى ٧٠-١٩٧٤
الزراعة	١٣٥٧	١٤٣٤	١٤٦٩	١٤٩١	١٤٤٨	١٥٢٨	١٥٨٧	١,٤
الصناعة	٦٩٠	٨٠٦	٨٨٨	٩٤٨	١٠١٢	١٠٦٨	١١٨٠	٤,٠
البترول	٦٥	١٢٠	١٤٩	٢٦٥	٣٥٠	٤٢٧	٤٧١	١٦,٦
الكهرباء	٣٩	٦٠	٦٩	٧٧	٨٦	١٠٣	١٠٧	١١,٤
البناء	٢٢٥	١٥٧	٢٤٢	٢٣٣	٢٦٣	٣٣٦	٣٤٧	٩,٤
التوزيع	٦٨٢	٨٦٨	١٠٣٦	١٢٢٣	١٣٨٣	١٦٠٢	١٨١٢	٦,٢
الخدمات	٩٤٧	١١٤٣	١٢٠٨	١٢٧٤	١٣٦٥	١٤٦٨	١٥٦١	٤,٨
إجمالي الناتج المحلى	٤٠٠٥	٤٥٨٨	٥٠٦١	٥٥٢١	٥٩٠٧	٦٥٣٢	٧٠٦٥	٣,٥

بروز الدخل الريعى

هذا عن ميزان السلع - الخدمات . من ناحية أخرى ارتفعت نسبة الدخول أو العائدات شبه الريعية فى الدخل القومى نتيجة طفرة صادرات البترول وتحويلات المغتربين وعوائد القناة ، حيث قفزت من ١٥٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٣٨٪ سنة ١٩٨٠ ، ولا شك أنها (أو لعلها) الآن أكثر . وبصفة تقريبية وبالأرقام المدورة ، يمكن أن نقول إن البترول كان ٢٠٪ من الدخل القومى أى الخمس ، والتحويلات نصف البترول أى ١٠٪ من الدخل أى العشر ، والقناة نصف إلى ثلث التحويلات أى نحو ٣٪ من الدخل ، تضاف إليها السياحة وهى بدورها نصف إلى ثلثى القناة أى حوالى ٢٪ من الدخل ، فيكون المجموع ٣٣ - ٣٥٪ من الدخل القومى أى ثلثة كحد أدنى أو زد عليه قليلا .

ما معنى هذا ؟ معناه ، أولا ، أننا نعيش باطراد وبصورة متزايدة على موارد طبيعية أكثر مما نعيش على أنتاج العمل . ووجه الخطر أن هذه الموارد الريعية إما ناضبة بطبعها أو قابلة

للانخفاض مستقبلا ، وهو ما تحقق بالفعل بصورة درامية في السنوات الأخيرة حيث بدأت عائداتها تهتز وتتطامن .

فالبترول ، كما حل محل القطن كمحصولنا الأول ، أصبحت أسعاره العالمية مذبذبة مثله ، وبالتالى بات دخله مثله محكوما بضوابط خارجية حول قلب . فبعد عقد الفجائى مؤخرا ، بحيث قدر انخفاض حصيلة صادراتنا البترولية للعام الحالى ١٩٨٣ بنحو ٢٥٠ مليون دولار ، يقدر أنها ستتضاعف إلى ٥٠٠ مليون العام القادم . ومع هبوط البترول يأتى بالضرورة هبوط عائدات وتحويلات المصريين بالخارج بنسب لاسبيل إلى تحقيقها ، بل وربما كذلك عائدات قناة السويس وإن بنسبة ضئيلة غير محسوسة أو مؤثرة .

معنى ذلك ، أيضا ، أن اقتصادنا يعود الآن نسبيا اقتصاد تصدير خام مثلما كان قبل الثورة إلى حد أو آخر . فحتى منتصف القرن أو الخمسينات الباكرة كان محور الاقتصاد هو تصدير القطن الخام أساسا ، ثم اشتد التصنيع فسابقت الصادرات المصنعة خام القطن حتى سبقته أو كادت ، فأصبح اقتصادنا اقتصاد تصدير مصنوعات إلى حد معلوم . ولكننا بعد طفرة صادرات البترول مؤخرا عدنا – للمفاجأة الغريبة – إلى اقتصاد تصدير الخام من جديد ، مع هذا الفارق الهام : وهو أنه كان فى السابق خام إنتاج عمل بينما هو اليوم خـــام ريعى . وحتى هذا الخام لا نستغله أفضل استغلال ، ففى الداخل نحن نستهلكه وقـــودا لاصناعة بتروكيماويات أى نكاد حرفيـــا نحرقه حرقا ، وإلى الخارج نصدره خامـــا لا مصنعا أو حتى مكررا وهو أضعف الإيمان .

المهم بهذا على أية حال أن معظم صادراتنا لم تعد الآن إنتاجا وإنما موارد طبيعية وبشرية ، وأصبحنا إلى حد بعيد نعيش على بيع مواردنا الطبيعية غير المتجددة ومواردنا البشرية الثمينة . وفى هذا يقول البنك الدولى إن مصر قد تحولت من بلد مصدر للمنتجات الزراعية والصناعية إلى بلد مصدر للموارد الطبيعية كالبترول والموارد البشرية كالعمالة .

مفارقات وانزلاقات

كل هذا بدوره يفسر مجموعة متناقضات فذة بدت أو دخلت حديثا على قائمة صادراتنا

ووارداتنا وتتمثل إجمالا فى تغير نوعيات السلع وترتيب أولوياتها . فبعد أن كنا نصدر الحاصلات الزراعية وعلى رأسها القطن فالأرز فالبصل فالبيض ، فضـــلا عن الحبوب والقمح ، أصبح البترول الوقود يحتل رأس القائمة يليه القطن فالبطاطس فغزل القطن فالألومنيوم فالمنسوجات القطنية . وبعد أن كنا نستورد الوقود والفحم والخامات المعدنية والمصنوعات بأنواعها المختلفة ، صرنا نستورد القمح والحبوب والدقيق والمواد الغذائيـــة واللحوم والدواجن والبيض وحتى الفواكه .

وكمجرد عينة ممثلة أو شريحة نموذجية ، خذ تجارتنا الخارجية مع بريطانيا . فبعد أن كنا نصدر إليها القطن أساسا والبصل والبيض والأرز ، ونستورد منها الفحم والمنسوجات والمصنوعات والآلات ، أصبحنا نصدر إليها البترول أساسا والبطاطس ثم الغزل والمنسوجات . وبتحديد أكثر ، بعد أن كان القطن يمثل ٨٠ - ٩٠٪ من مجموع صادراتنا إليها ، أصبح البترول يمثل ٧٥٪ من تلك الصادرات ، والبطاطس ٦,٣٪ ، وغزل القطن ونسجه ٤٪ فقط . أى أنه حتى البطاطس تفوقت على القطن ومنتجاته جميعا ! انقلاب مطلق من الذهب الأبيض إلى الذهب الأسود .

فإذا ما عدنا إلى النتج النهائى لكل هذه التطورات والانقلابات فى هيكل الاقتصاد فى الداخل والخارج ، وجدنا أن الاقتصاد المصرى أصبح يعتمد على الخارج أكثر من أى وقت مضى ، أكثر مما ينبغى ، وأكثر من أى دولة أخرى فى العالم الثالث ، حيث يقدر البنك الدولى أن مصر الآن أكثر الدول النامية اعتمادا على العالم الخارجي في اقتصادها . فاقتصادنا قد أصبح اقتصاد استهلاك أكثر منه اقتصاد إنتاج ، واقتصاد استيراد أكثر منه اقتصاد تصدير . وبالتالى تحولنا إلى دولة عجز بعد فائض ، ودولة مدينة بعد دائنة .

فنحن نستهلك أكثر مما ننتج ، وننتج أقل مما ننجب ، وبالتالى نستورد أكثر مما نصدر ، ونصدر أقل مما نستدين بصيغة أخرى : نحن نتكاثر ونأكل ونستهلك أكثر مما نعمل وننتج ونصدر ، ننفق ونستورد أكثر مما ندخر ونستثمر . ونحن فوق هذا لانستورد الطعام فحسب ، ولكن نستدين لنأكل ، ولا نستدين لنأكل فحسب ، ولانستورد الكماليات كذلك ، ولكن لنسدد ديوننا أيضا . وفى هذا التوصيف والتشخيص بالدقة يكمن جوهر وجذور أزمة مصر الاقتصادية

الراهنة ، موضوعنا التالى . إلا أنه يبقى فقط ، قبل أن نفعل ، أن نحاول كقفلة ختامية تصنيف أو تكييف اقتصادنا الحالى بين أنماط الاقتصاد العالمية السائدة .

نمط الاقتصاد

صعب جدا ، فى الواقع ، أن نحدد موقع وموقف اقتصاد مصر . فلا هو عاد يمت كما كان يفعل قبل يوليو إلى النمط التقليدى الزراعى والدول المتخلفة أو النامية ، ولا هو ينتمى بعد بالطبع إلى النمط الصناعى المتقدم والدول المتطورة . فلا هو كبريطانيا التى لا تكاد تعرف الكفاية الذاتية فى الغذاء ولكنها تستورد أكثر من كفايتها منه بعائد صادرها الصناعى الهائل . ولا هو ، بالمقابل ، كاليابان التى تستورد كل خامات الصناعة تقريبا ولكنها تصدر أعظم صادر صناعى متطور متصور ، وفى الوقت نفسه تكفى نفسها بنفسها غذائيا ، على الأقل فى الأرز ، على الأقل حاليا . وإذا كان لنا أن نحدد أن التشبيهين (ولا نقول الشبهين) أقرب ، فلعل مصر أدنى نسبيا إلى النمط البريطانى حيث لا تكفى نفسها غذائيا أكثر من بضعة شهور فى السنة مقابل نصف السنة فى مصر .

الطريف مع ذلك ، أو الغريب بعد ذلك ، أن مصر باتت تقارب وتشابه كلتا الدولتين المتقدمتين فى ضخامة حجم التجارة الخارجية بالنسبة إلى مجمل حجم الاقتصاد الداخلى إنتاجا وقيمة ، وبالتالى أيضا فى درجة اعتمادهما على الخارج . ففى ثلاثتها نجد معامل التبادل الخارجى ، أى حجم النشاط التجارى مع العالم الخارجى ، مرتفعا جدا نسبيا أو على الاطلاق . غير أن التشابه ينتهى عند هذا الحد . ففى بريطانيا واليابان تتميز ضخامة التجارة الخارجية بتفوق التصدير على الاستيراد : إنها نتج اقتصاد إنتاج أكثر منه اقتصاد استهلاك . أما مصر فالعكس صحيح ، ففيها ترجع ضخامة التجارة الخارجية إلى تفوق الاستيراد على التصدير ، عاكسة بذلك اقتصاد استهلاك أكثر منه اقتصاد إنتاج . باختصار ، نشاط تجارى محموم وإنتاج محلى محروم ، حمى استيراد وجمود فى الانتاج .

إن لم يكن الاقتصاد المصرى الراهن – وهذه هى الخلاصة النهائية وصفوة القول فى تصنيفه – قد بات مخلوقا غريبا مهزوزا ولا نقول شاذا أو مريضا بالضرورة ، فإنه قد أصبح بالتأكيد

اقتصادا انتقاليا بكل ما تعنى مراحل وأنماط الانتقال من أعراض وأمراض . وإذا كان لنا أن نتنبأ بالمستقبل القريب أو نسقط اتجاهات الحاضر على المستقبل البعيد ، فلعل الاقتصاد المصرى يضرب فى اتجاه النمط البريطانى أكثر منه فى اتجاه النموذج اليابانى ، وإن كان الاتجاه العكسى هو كما سنرى الواجب والأسلم تخطيطا .

أزمة مصر الاقتصادية

من المسلم به إجماعا أن مصر تجتاز فى الفترة الأخيرة أزمة اقتصادية طاحنة خانقة كعنق الزجاجة ، تكاد أعراضها تتمثل وتتغلغل فى كل نواحي وجوانب الحياة الوطنية واليومية ، ولا يكاد يبدو لها على الأفق القريب نهاية أو حل . والواقع أن مصر برمتها قد أصبحت «مشكلة من مشاكل» ، أى مشكلة عظمى واحدة تتألف من حزمة كثيفة ضخمة من المشاكل النوعية والمنوعة . بل لقد وصل الأمر فى تقدير البعض إلى حد أنها باتت تحل مشكلة بمشكلة أخرى ، مثلما تفعل فى مشكلة السكان بمشكلة الاسكان .

بل لقد أصبحت مصر تختص – حتى فى تعبيراتنا وشعاراتنا الشائعة نحن أنفسنا – بحفنة لا بأس بها من «الانفجارات» : الانفجار السكانى ، الانفجار الاستهلاكى ، الانفجار الاستيرادى، انفجار الأسعار ، انفجار التضخم ، انفجار المجارى ... الخ . أصبحت مصر ، يعنى ، «بلد الانفجارات» ، قل منذ السد العالى ، بعد أن كانت «بلد الفيضانات» قبله . وهكذا فى المحصلة غدت مصر أو بدت ، للغرابة والدهشة بل للحسرة والحيرة ، «دولة مشكلة problem-state » بين دول المنطقة وربما العالم . وعلى الأقل فإن المقول إنها إحدى الحالات القليلة من دول العالم الثالث التى تزداد تخلفا وتأزما بدل التقدم والتطور .

قليل من العجب ، بل لا عجب على الأطلاق ، أن قد تساءل البعض مؤخرا عما إذا كانت «المسألة المصرية» قد عادت أو توشك أن تعود من جديد ولكن فى شكل جديد ، شكل اقتصادى بدل السياسى . فلقد كانت مشكلة مصر فى الماضى أثناء القرن التاسع عشر هى مشكلة مياه أساسا وكانت المياه جوهر مشكلتها السياسية . أما الان فيكاد يبدو . اليس كذلك ؟ أن مشكلة مصر هى الغذاء اكثر من الماء حتى باتت مشكلتها السياسية هى الاقتصاد ، والاقتصاد هو الشكل الجديد للمسألة المصرية .

أيا ما كان الأمر ، فلا يمكن ولا ينبغى لأحد أن يهون من هذه الأزمة أو يستهين بها ، فما لم تعالج فى أمد معقول فإن نتائجها على نظام المجتمع المصرى وعلى الشخصية المصرية ذاتها يمكن أن تكون مدمرة أو مشوهة على أقل تقدير . ذلك أن «الهيكل العظمى للاقتصاد المصرى خرب حتى النخاع ، وهى ليست مجرد أزمة على السطح . ولا أمل لشعبنا الصامد إلا فى حل جذرى يتمثل فى إلغاء سياسة الانفتاح والعودة إلى سياسة التنمية المخططة المستقلة» (١) .

ولعل أسوأ خصائص هذه الأزمة أنها تبدو ككومة معقدة من الخيوط المتشابكة تتداخل ككل فى نسيج الحياة لاقتصادية برمتها ، بينما يتشابك هذا النسيج بدوره ويطبعه مع صميم الحياة البشرية جميعا بكل تضاعيفها وتلافيفها ، مما ينعكس مباشرة على أدق دقائق الحياة اليومية للمواطن العادى . الأزمة ، بصيغة أخرى ، تشكل حلقة مفرغة لاتبدو لها بداية ولا نهاية ، الأعراض فيها تختلط بالأمراض ، والأسباب بالنتائج ، والعلة بالمعلول . على أننا نستطيع أن نحاصرها ونحصرها فى خمس مشاكل محددة : الانفجار الاستهلاكى ، التضخم والدخل ، أزمة المرافق والخدمات ، الاستدانة والقروض الأجنبية ، مشكلة الغلاء .

الانفجار الاستهلاكى

أول وأشمل ، مثلما هو أبسط وأبرز ، أعراض هذه الأزمة هو الانفجار الاستهلاكى فهو يعنى أن أعباءنا تزيد كثيرا عن مواردنا ، وأننا نعيش خارج حدود دخلنا ، ننفق أكثر مما نملك ونستهلك أكثر مما ننتج ، وبالتالى أننا نعيش الآن بالكاد «من اليد إلى الفم» ، بل وربما على رأسمالنا كدخل . وهذا ما يكمن خلف جميع مشاكلنا الاقتصادية الأخرى من عجز فى الميزانية وفى ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، ثم ما يترتب على ذلك من استدانة فتضخم فغلاء فانخفاض فى مستوى الدخل والمعيشة إلى آخر الدائرة المفرغة المعهودة .

---

(١) فؤاد مرسى ، الأهالى ، ٢٧ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص ٨ .

الخط البيانى

ولندع الأرقام تتحدث . فى سنة ١٩٧٥ مثلا بلغ الدخل القومى حوالى ٤٨٥٣ مليون جنيه ، بينما بلغت أعباؤنا حوالى ٦١٦٧ مليون جنيه ، أى بزيادة (أو بالأصح بعجز) نحو ٢٧٪ عن الموارد المتاحة . بالمثل فى السنة التالية ١٩٧٦ : الأعباء القومية ٧٣٠٣ ملايين جنيه ، بينما الموارد الذاتية والمتمثلة فى الناتج القومى لا تعدو ٥٢٤٢ مليون جنيه ، بعجـــز قدره ٢٠٦١ مليونا وموزع بين عجز فى الميزان التجارى حجمه ٨٧١ مليون جنيه وبين التزامات أجنبية قدرها ١١٩٠ مليونا . وفى العـــام الأخير ، ١٩٨٢ ، وصل حجم العجـــز فى ميزانية الدولـــة إلى ٤٥٠٠ مليون جنيه .

مؤشر آخر دال إجمالى الناتج المحلى مقارنا بالاستهلاك الاجمالى ، مثلما يقدم الجدول الآتى الذى يتتبع تطور قيمة الناتج المحلى خلال العقد الماضى بأسعار سنة ١٩٧٥ ، ثم قيمة الاستهلاك الاجمالى وذلك بالمليون جنيه .

البند	٧٠ - ١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو السنوى ٪ ٧٠-١٩٧٤
الناتج المحلى	٤٠٠٥	٤٥٨٨	٥٠٦١	٥٥٢١	٥٩٠٧	٦٥٣٢	٧٠٦٥	٣,٥
الاستهلاك	٢١٤٠	٣٩٧٢	٤٤٤٥	٥٥٣٦	٦٦١٤	٨١١٩	١٠٦٨١	٧,٨

فسيرى أن الناتج كان يزيد على الاستهلاك فى النصف الأول من العقد ، ولكن الوضع انعكس فى نصفه الأخير . ففى بداية السبعينات كان الناتج نحو ضعف الاستهلاك ، ثم أخذ الأخير يتزايد بسرعة والتقارب بينهما يشتد حتى وصلا إلى نقطة التعادل تقريبا سنة ١٩٨٦ ، ثم استمر الاختلال فى اطراد حتى ناهز الاستهلاك الناتج نحو المثل ونصف المثل وذلك بعجز قدره أكثر من ثلاثة بلايين جنيه . وخلال العقد ككل ، كان متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى أقل من نصف متوسط الاستهلاك أو ٣,٥٪ مقابل ٧,٨٪ على الترتيب .

بصيغة أخرى ، وفى تقدير آخر مختلف نوعا ، فإن مجمل الاستهلاك تضاعف فى عقد واحد نحو أربعة الأمثال ، فارتفع من ٢,٨ بليون جنيه سنة ١٩٧٠ إلى ١٠,٦ بليون سنة ١٩٨٠ بنسبة ٣٨٠٪ تقريبا . من هذا الرقم كان نصيب الاستهلاك الخاص نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٠ ، ٨٠٠٠ مليون فى سنة ١٩٨٠ أى بنسبة ٤٠٠٪ ، بينما كان نصيب الاستهلاك العام ٨٠٠ مليون ، ٢٦٠٠ مليون على الترتيب ، بنسبة ٣١٠٪ بالتقريب .

أما آخر الأرقام المتاحة عن سنة ٨١ - ١٩٨٢ فتشير إلى أن إجمالى الموارد بلغ ٢٨,٧٤٢ مليون جنيه ، مقابل ٢٠,٧٢٧ مليونا للناتج المحلى . أما الاستهلاك النهائى الكلى فقد سجل نحو ٢٨,٢ مليار جنيه ، منها ١٤,٦ مليار للاستهلاك النهائى الخاص ، ٣,٦ مليار للاستهلاك النهائى الحكومى .

وإذا كان جـــزء كبير فى هذه الزيادة أو تلك رقميا أو دفتريا بحتا بمعنى أنه مجرد تضخم عام ، وهذا بحد ذاته عرض آخر لنفس المرض ، فإن جزءا آخر يعكس الانفجار الاستهلاكى بمعناه المباشر (زاد الاستيراد فى العـــام الأسبق وحده ، ١٩٨١ ، نحو ٤٥٪) . كـــذلك فإذا كـــان جزء من هذا الانفجار الاستهلاكى صحيـــا وحميدا ، فإن جزءا آخر ليس كذلك بالتأكيد إن لم يكن مرضيا وخبيثا بالقطع : إنه سعار استهلاكى دشنه ودعمه عصر الانفتاح والليبرالية حتى غدا مرادفا للتبديد بدل الترشيد ، وللانفاق المظهرى المتحدى بدل التحدى الاشتراكى المخطط .

الاستهلاك الحميد والخبيث

فمن ناحية تزداد واردات السلع الرأسمالية بسبب الاستثمار والتنمية ، وكذلك تفعل واردات المواد الخام والسلع الوسيطة بسبب الطلب المتزايد على الصناعات الجديدة . وهذا طبعا صحى كما هو حتمى ، غير أن المفارقة أن عملية تصنيع الواردات محليا تشجع وتضاعف الواردات بينما يتخلف نمو الصادرات وقتا طويلا بسبب العجز عن المنافسة فى الخارج . ثم من ناحية أخرى فنحن نستورد لنأكل - السلع الغذائية - بما قيمته أكثر من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ مليون جنيه حاليا ، وذلك لأن معدل التنمية الزراعية دون معدل نمو السكان . ومن ناحية ثالثة فإن نمو السكان يبتلع

الجزء الأكبر من الانتاج المحلى زراعيا كان أو صناعيا بحيث يضيق هامش فائض التصدير باطراد ويحد من حجم الصادرات بانتظام .

وبعبارة شاملة ، فنحن لا نكاد نجد ما نصدره كفاية لأننا نأكل معظم ما ننتجه ، ثم لا نكاد نجد ما نأكله كفاية لأننا لا نصدر إلا القليل . وعلى جانب الاستيراد ، الذى يلخص ويشخص صميم مشكلة الاستهلاك ، فنحن نستورد كدولة بترولية متخمة بالعائدات ، ولكننا نصدر كدولة متخلفة فقيرة من دول العالم الثالث أو حتى الرابع . إن يكن الاستهلاك - نحن نخلص ونلخص - هو المسئول بعامة عن «شيطنة bedevil » الاقتصاد المصرى ، فإن الاستيراد هو المسئول بخاصة عن «سرطنته» .

فإذا ماعدنا إلى نمط الاستهلاك بشىء من تفصيل ، فإن الانفاق الحكومى استعراضى ابتداء، تحكمه مركبات العظمة والغرور الكاذب (إقرأ : عقد النقص الوطنى والحضارى) . فبدعوى الكرامة الوطنية ، يحاكى جهاز الدولة نظراءه فى أكبر وأغنى الدول ، فى حين أن الدولة نفسها لا تعدو كسرا عشريا وربما مئويا من تلك الدول فى القوة والحجم والوزن السياسى والمادى ... إلخ من هنا يتسم الانفاق الرسمى بالاسراف الشديد والبذخ المظهرى المثير ، ونصفه على الأقل لا مبرر حقيقى له من الانتاج ولا من التسيير ويمكن ويجب اختزاله أو حذفه دون أدنى هزة فى كفاءة الأداء .

أما عن الاستهلاك الخاص ، فالملاحظ أن الجزء الأقل منه هو الذى يرجع فعلا إلى زيادة استهلاك الضروريات الأساسية للمعيشة كالسلع الغذائية الأولية ، التى ثبت بالفعل أن نسبة ارتفاعها فى السنوات الأخيرة محدودة ومعقولة . فخلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٨ مثلا وجد أن نسبة زيادة استهلاك السلع الضرورية هى ٥٧,٩٪ ، مقابل ٣٣,٨٪ للسلع شبه الضرورية ، مقابل ١١٦٠,٧٪ للسلع الكمالية ، أى بمعدل سنوى قدره نحو ١٤٥٪ للأخيرة وحدها .

وعلى سبيل التفصيل ، خذ هذه «البطارية التصاعدية» أو المتوالية الهندسية من معدلات التصاعد المسعور فى الواردات الكمالية . فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٠ فقط ، تضاعفت واردات مصر من المنسوجات ، بينما زادت الواردات من مستحضرات التجميل ٣ مرات ، ومن السجاير والساعات والأثاث ١٠ مرات ، ومن الأجهزة الإلكترونية كالراديو والتليفزيون والثلاجات ١٢ مرة ،

ومن السيارات ١٤ مرة ، ومن الأطعمة الفاخرة ١٨ مرة . وفى الداخل ، أخيرا وليس آخرا ، يكمل الصورة تزايد عدد البوتيكات ومحلات السوبر ماركت – معابد الديانة الاستهلاكية الجديدة – بمعدل ٢٢٪ سنويا .

معنى هذا بوضوح ناصع أن الجزء الأكبر من مجمل الزيادة الرهيبة فى الاستهلاك مؤخرا إنما يرتبط أساسا بالانفتاحيين من ناحية ومن ناحية أخرى بسعار الاستهلاك الكمالى والترفى الذى لا مبرر له ولا ضرورة سوى النهم الطبقى والمنطق الطفيلى وهيستيريا التطلعات الاستهلاكية الحديثة التى اكتسحت العالم الثالث والدول المتخلفة تقليدا للدول الغربية البالغة الثراء والتقدم ونموذج الرفاهية الغربية عموما .

وقد سجل استهلاك بعض السلع الكمالية والترفية فى السنوات الأخيرة زيادة تصل إلى عشرة الأمثال أحيانا . ويدخل تحت هذا الباب الواسع كثير من مستحدثات الحضارة المعاصرة التى قد تعد من الضروريات فى ظل مجتمع صناعى متقدم جدا ، ولكنها لا يمكن إلا أن تبقى كمالية محضا فى مجتمعات التخلف والفقر . مثال ذلك السيل العارم الجارف من السلع المعمرة ونصف المعمرة والأدوات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية وطوفان السيارات الخاصة الكاسح وحمى الاسكان الترفى الفاخر ... إلخ (بلغ استيراد السيارات فى السنة أخيرا ٣٠٠ مليون جنيه) .

لا سيما أن هذه المغريات والمظهريات تنتشر بالعدوى من أعلى السلم الاجتماعى إلى أسفله تدريجيا حتى وصلت مؤخرا إلى قلب الريف والقرية المصرية . ولئن صح أن هدف كل إنتاج إنما هو فى التحليل الأخير الاستهلاك ، وأن الكماليات والضروريات مسألة نسبية إلى حد بعيد ، فإن الخطأ كل الخطأ أن ننتزع هذه المقاييس من إطارها الحضارى الأساسى ونفرضها على إطار متخلف ومختلف جدا .

وعدا التهريب المكثف من المناطق الحرة الجديدة خاصة بور سعيد كباب جانبى ، فلقد ساعد على هذا المد الاستهلاكى المريد انفتاح باب الاستيراد على مصراعيه . فحمى الاستهلاك نتيجة ، مثلما هى سبب ، لفوضى الاستيراد . وهنا يأتى على رأس القائمة الاستيراد بدون تحويل عملة ، ذلك النظام الفريد الذى لامثيل له فى العالم فى أى اقتصاد متقدم أو متخلف ، رأسمالى أو اشتراكى ، والذى يرتبط أساسا بتحويلات المصريين المغتربين العاملين فى الخارج وخاصة دول

البترول العربية (بلغت قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ نحو ١٠٨٩ مليون جنيه أى أكثر من مليار) .

حتى السياحة أصابتها هى الأخرى حمى الاستهلاك وإن بطريقة معكوسة . فمن السخرية حقا أنه فى الوقت الذى نعانى سلعيا من الانفجار الاستيرادى والانهيار التصديرى ، تحولنا فى السياحة على العكس إلى انفجار تصديرى وانهيار استيرادى ، حيث رأينا الميزان السياحى ينقلب مؤخراً ضد صالح مصر .

دور البترول العربى

وهذا كله ما يقودنا إلى دور البترول العربى المزدوج فى دفع المد الاستهلاكى عندنا . ذلك أن تأثيره يضغط مرتين ، مباشرة وغير مباشرة ، فهو بدخوله الخرافية السهلة يمثل من ناحية حلقة الوصل أو الموصل الجيد الذى ينقل جزئيا نموذج الاستهلاك الغربى الأوربى والأمريكى المتطور الباذخ البالغ الترف إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى ، بحيث فرض عدواه فرضا على مصر حتى لا تتخلف أو تتقهقر ، وبهذا أصبحت مصر محاصرة بين هذين القوسين حصارا محكما ومباشرا .

من الناحية الأخرى فإن مكسب المغتربين المصريين بدول البترول العربى أكثر من نصف تحويلاتها إلى الوطن يتحول إلى تمويل للاستيراد بدون تحويل عملة وينصب نهائيا فى الاستهلاك الترفى الصرف ، بينما يتحول نصفها الآخر محليا إلى ضغوط طلب واستهلاك وتضخم ، تضخم منقول وأصيل ، مستورد ومولد .(١)

وهكذا فى المحصلة سقطت مصر استهلاكيا بين كرسيين : نموذج الغرب الأوربى الأمريكى البالغ التقدم والتطور ولكن أيضا البالغ القوة إنتاجيا ، وتقليد البترول العربى البالغ الثراء ولكن البالغ الضعف إنتاجيا غير أن مصر تخطىء حقا ، وقد أخطأت فعلا ، إذ هى سمحت لنفسها ، تحت أى اسم أو مبرر ، أن تستدرج إلى سباق استهلاكى سفيه أو محموم مع أى من هذين الطرفين أو كليهما . فلقد يكون التقدم بالنسبة إلى مصر ، وفى ظروفها وأوضاعها الخاصة جدا

(١) قارن سابقه ، ص ٩٨ .

والشاذة أيضا ، هو التقشف لا الاستهلاك أو الترفه أو قل التقشف شرط التقدم ، ولو إلى حين على الأقل .

التضخم : الانتاج والدخل القومى والفردى

الناظر فى تطور أرقام ومقاييس نشاطنا الاقتصادى المختلفة عبر السنوات الأخيرة ، من الناتج المحلى الاجمالى إلى الانتاج القومى والفردى ، قد يخرج للوهلة الأولى بانطباع قوى جازم بالوفرة والرخاء العارم . فالأرقام لا تقفز فحسب بل تطفر ، لا تصرخ فقط ولكن تنطلق كالصاروخ. غير أن هذا الانطباع زائف شكلى للأسف ، كتلك الأرقام ذاتها . فلعل شيئا لا يمثل لعبة «خداع الأرقام» مثل أرقام تطور اقتصادياتنا المعاصرة ، إذ أنها إنما تعكس أساسا أزمة التضخم المخيف وتعبر عنها ، ولنضف : «التضخم الحلزونى spiral inflation » بالتحديد ، وهو شر أنواع التضخم .

ولعله كان من هذا المنطق الملتوى المغلوط أن كان البعض مثلا يتيه ويتباهى علنا ، ولكن تضليلا ومغالطة عمدا ، بضخامة أرقام ميزانية الدولة فى السبعينات والثمانينات بالقياس إليها فى الستينات أو الخمسينات . ولكن ، مهلا ، لنبدأ أولا بالأرقام الخام المتاحة .

الانتاج والناتج

إذا أخذنا الانتاج القومى ، فبعد أن بلغت قيمته فى سنة ١٩٧٣ نحو ٣٩٣٩ مليون جنيه ، قفز إلى ٩,٧ (أو ١١,٢) بليون فى سنة ١٩٧٥ ، وبلغ علامة العشرة بلايين فى السنة التالية ١٩٧٦ (وربما ١١ بليونا أو ٢و ١٢ فى «روايات أخرى ») . وفى سنة ١٩٧٧ تتراوح التقديرات بين ١٠,٩ بليون جنيه ، ١٢.٩ بليون . ثم ارتفع الرقم إلى نحو ١٤١٢٨ مليونا فى سنة ١٩٧٨ ، فتراجع قليلا إلى ١٣٤٩٣ مليونا فى سنة ١٩٧٩ ، ثم عاود الصعـــود إلى ١٤٥٠٠ مليون فى سنة ١٩٨٠. حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ٨١ – ١٩٨٢ قدرت قيمة الانتاج القومى بنحو ٣٤,٢ بليون جنيه فى ضربة واحدة ، ثم نحو ٣٦,٥ مليار سنة ٨٢ – ١٩٨٣ ، أى أكثر من ثلاثة أمثاله منذ بضع سنين فقط .

وتلك بالطبع والضرورة زيادة مصطنعة ، منفوخة فى معظمها ، لا تقابلها إلا زيادة حقيقية طفيفة فى الانتاج ولا تعكس كما تعكس آثار وانتفاخات التضخم الخطير . فمعدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى مثلا لم تزد فى المتوسط السنوى عن ٥٪ فى الفرة ٧٣ - ١٩٧٧ ، وعن ٨,٧٪ فى الفترة ٧٧ - ١٩٨١ ، أو عن ٩,١٪ سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، وهذا وذاك مقابل نحو ٦,٧٪ إلى ٧٪ فى الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ .

الناتج المحلى الاجمالى ، هو الآخر ، يشير فى نفس الاتجاه ، وإن كان بدرجة أقل انفلاتا . فمن نحو ٤ بلايين جنيه فى سنة ١٩٧٠ ، ارتفع إلى ٧ بلايين فى سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ١٩,٦ بليون جنيه سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، فإلى ٢٠٧٢٧ مليون جنيه سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، فإلى ٢١,١ مليار جنيه سنة ٨٢ - ١٩٨٣ .

وللمقارنة ، ففى سنة ١٩٧٩ حين كان الناتج المحلى يبلغ بالدولار نحو ١٧ بليونا ، لم يكن هذا يزيد كثيرا عن الناتج المحلى للعدو الإسرائيلى (١٥ بليونا) رغم فارق السكان الهائل . ومن ثم كان نصيب المصرى نحو ٤٦٠ دولارا فقط ، مقابـــل ٤٢٠٠ دولار للاسرائيلى . أى أن المتوســـط الإسرائيلى نحو عشرة الأمثال إلا قليلا ، فى حين أن مصر أكبر بكثير من عشرة الأمثال سكانا .

إذا انتقلنا أخيرا إلى تطور الدخل القومى ، فمن ٢٢١٧ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ ، إلى ٣٣٣٨ مليونا سنة ١٩٧٤ ، إلى ٤٧١٣ مليون جنيه (أو ٤٧٧٩ مليونا فى رقم آخر) فى سنة ١٩٧٥ ، وصل إلى ٦٢٤٥ مليون جنيه (أو ٦٤٨٣ مليونا فى رقم مختلف) فى سنة ١٩٧٧ ، ثم إلى ٧٦٨٨ مليونا فى سنة ١٩٧٨ .

انخفاض الدخل الفردى

فإذا ما تقدمنا أخيرا إلى الدخل الفردى ، فإن إيقاعه يتبع لا مفر إيقاع نمو الدخل القومى معدلا فقط بنمو السكان . فبالجنيه المصرى ، وبالأسعار الثابتة لسنة ٥٢ - ١٩٥٣ ، بلغ الدخل الفردى فى تلك السنة ٣٧,١ جنيه ، مقابل ٥٢,٦ جنيه سنة ١٩٧٤ وفيما عدا هذه المقارنة ، بلغ متوسط الدخل الفردى السنوى ١١٠ جنيهات سنة ١٩٧٣ ، ثم ١٣٠ جنيها سنة ١٩٧٧ ، ثم قفز

إلى ٣٣٠ جنيها سنة ١٩٧٩ أى ثلاثة أمثاله منذ ست سنوات فقط أو بمعدل نحو ٢٠٪ سنويا ، حتى بلغ ٤٧٠ جنيها سنة ١٩٨١ أى أكثر من أربعة أمثاله منذ أقل من عقد . أما بالدولار ، فإن الحركة الصاعدة تسجل ٢٧٠ دولارا فى سنة ١٩٧٤ ، ثم ٣٩٠ دولارا سنة ١٩٧٨ ، ثم أخيرا ٤٠٠ دولار سنة ١٩٨٠ ، أى نحو الضعف فى أقل من عقد .

هذه الزيادة الخام ، مع ذلك ، لا تعني بالضرورة ارتفاعا في مستوى المعيشة . بل لعل العكس هو الأصح والأرجح . فنظرا لانخفاض القوة الشرائية للنقود أضعاف الأضعاف نسبيا كنتيجة للتضخم الجسيم ، انخفض متوسط الدخل الفردى الحقيقى انخفاضا خطيرا وإن كان من الصعب تقديره بالتحديد . ولكن على سبيل المثال والتقريب ، ورغم قصور الأرقام الكامن والمعلن ، الضمنى والعمدى ، قارن أولا بين إيقاع ارتفاع الأسعار والدخل القومى . فمثلا فى سنة ١٩٧٥ بلغ الأول ٢٥٪ على الأقل ، مقابل ٩٪ على الأكثر للثانى .

أو قارن ، ثانيا ، بين إيقاع حركتى الأسعار والدخل الفردى . فبحسب جهاز التعبئة والاحصاء المركزى ، فإن الرقم القياسى العام للأسعار فى مصر ارتفع من ١٥٢,٩ فى سنة ١٩٧٤ إلى ٢٧٩,٣ فى سنة ١٩٨٠ ، بنسبة زيادة قدرها ٨٢,٣٪ ، أو بمعدل سنوى قدره نحو ١٥٪ من الناحية الأخرى ، وبحسب أرقام البنك الدولى ، ارتفع متوسط الدخل الفردى فى الفترة نفسها من ٢٧٠ دولارا إلى ٤٠٠ دولار ، بنسبة زيادة قدرها ٤٨٪ ، أو بمعدل سنوى قدره نحو ٩,٦٪ فقط . ومعنى هذا أن الدخـــل الفردى الحقيقى انخفض خلال الفترة بمعدل سنوى قدره ٥,٤٪ على الأقل .

نقول على الأقل ، لأن هذا ظاهر الأرقام المزجاة ، أما الحقيقة فأضعاف ذلك يقينا حيث يحس ويدرك كل مواطن أن القوة الشرائية للنقود فى يده قد انخفضت ربما إلى عشر ما كانت عليه منذ عقد أو أقل . والمقدر رسميا أن معدلات التضخم فى مصر تتراوح ما بين ١٢ ، ١٨٪ ، كما أن المقول أنها نسبة تقل كثيرا عن معدلات عديد من الدول الأخرى . غير أن كلتا المقولتين تفتقر إلى الحق فى الحقيقة أو إلى الحق والحقيقة [١] .

معنى هذا على الفور أن مساحة الفقر فى مصر وأعداد الفقراء الحقيقية والنسبية فى ازدياد

---

(١) عبد القادر شهيب ، «حركة الأسعار والدخل فى السبعينات» ، جريدة الشعب ، ١٧ يناير ١٩٨٢ ، ص ٧ .

وتوسع بانتظام ، من أعلى ومن أسفل على السـواء تتوسع . فإذا أضفنا إلى ذلك الخلل الأصيل رجعيا والطارىء انفتاحيـا على التركيب الطبقى ، لزاد حجم المشكلة تجسما وفداحة معا .

والشواهد والشهادات فى هذا الصدد موفورة بما فيه الكفاية ، وعلى رأسها دراسات البنك الدولى العديدة . ففى منتصف السبعينات وجد أن ٧٠٪ من السكان يحصلون على ٤٠,٤٪ من مجمل الدخل القومى ، بينما يحصل ٣٠٪ على ٥٩٪ ، منهم ١٠٪ من السكان يحصلون وحدهم على ٣٣٪ من الدخل ، فى حين يستأثره ٥٪ من السكان على قمة الهرم بنحو ٢٢٪ من الدخل . وعلى طرف النقيض فى حضيض القاع هناك ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٥٪ فقط من الدخل.

كذلك ففى دراسة أخرى أن نصف السكان (+ ٢٠ مليون نسمة) يحصل على ١٠٪ من إجمالى الدخل القومى بمتوسط فردى قدره نحو ٥٠٠ جنيه فى السنة ، بينما أن – ٥٪ من السكان (–٢ مليون نسمة) تستحوذ على ٣٠٪ من الدخل بمتوسط فردى قدره نحو ٢٠٠٠ جنيه فى السنة ، أى أربعة أمثال متوسط الشريحة القاعدية .

وهناك عدا هذا دراسات دولية ومحلية أخرى تشير إلى أن ٤٠ – ٤٥٪ من مجموع الأسر المصرية تعيش تحت خطر الفقرالمطلق أو الدائم ، حيث لا يزيد متوسط دخلها السنوى عن ٢٥٠ جنيها بمعدل ٦٢,٥ جنيه للفرد (أو ٧٥ دولارا) . ففى الحضر تبلغ هذه النسبة نحو الثلث ، ترتفع فى الريف إلى نحو النصف أو ٤٧٪ ، بينما فى الصعيد بالتحديد ترتفع نسبة تلك الشريحة الدائمة الفقر إلى ٥٢٪ أى نصف المجتمع جميعا .

كذلك توضح سائر المؤشرات اتجـاه توزيع الدخل القومى ، لا سيما فى ظل الانفتاح . لصالح الدخول الكبيرة ضد الصغيرة ، بمعنى أن الفقراء يزدادون فقرا والأغنياء غنى ، وأن الهوة بينهما لا تنكمش بل تتسع . فمثلا فى سنة ١٩٧٤ كانت نسبة الأجـور إلى الدخل المحلى الاجمالى ٤٤,٨٪ ، فهبطت إلى ٣٠٪ فى سنة ١٩٧٩ . وهذا يعود بنا فى الواقع إلى نمط توزيع الثروة أيام الملكية . فقبل يوليو كان ٧٠٪ من الدخل القومى من نصيب المـلاك ، ٣٠٪ من نصيب العمال . فجاء يوليو وصـحح هذا النمط إلى حد التنصيف : ٤٩,٧٪ للملاك ، ٥٠,٣٪

للعمـــال . وبهذا تعد السبعينات بحق ثورة مضادة اجتماعيا مثلما هى اقتصاديا وغير اقتصادى .

بروليتارية العرب

ليس هذا فحسب . فأيا كان مدى اختلال توزيع الدخل القومى داخليا وانخفاض متوسطه الفردى عموما ، فإن الأسوأ أنه يظل فى كل الأحوال من أقل ما فى العالم اليوم ، بل العالم الثالث نفسه أو وحده . ذلك أن مصر تعد حاليا ضمن أفقر ١٥ دولة فى العالم ، أفقر حتى من اليمن وعدن وسائر الدول العربية تقريبا ، ودعك من الدول البترولية أو دول الغرب الصناعى ... الخ ، كما يوضح هذا الجدول الجزئى عن متوسط الدخل الفردى فى بعض دول المنطقة سنة ١٩٧٨ بالدولار .

السودان	٣٢٠	الأردن	١٠٥٠
مصر	٣٩٠	إسرائيل	٣٥٠٠
عدن	٤٢٠	ليبيا	٦٩١٠
اليمن	٥٢٠	السعودية	٧٦٩٠
سوريا	٩٣٠	الكويت	١٤٨٩٠

ولن نتوقف هنا بتحليل مفصل عند هذه الأرقام ، ولكن يكفى أن نسجل - حتى هذا من نافلة القول - أن مصر ، التى كانت ألفيا أغنى الدول العربية خارج كل حدود أو مقارنة وعاشت واحة من الرخاء وسط صحراء العرب القاسية ، قد أصبحت أفقرها تقريبا حتى انقلبت الصورة جزيرة من الفقر الشديد فى قلب أغنى بحر عجاج من الثراء والرخاء . أو بصيغة مقلوبة ، أصبحت مصر «واحة فقر» فى صحراء الثراء ، وجزيرة من الفقراء (إلا قليلا) يحيط بها الأغنياء من كل الجهات (إلا قليلا) .

وكمجرد مثال مجتزأ ، فإن إجمالى الدخل القومى لمصر لايعدو الآن كسراً عشريا من مثيله فى بعض دول البترول العربية ، بينما قد يقل متوســـط الدخل الفردى المصرى فى سنة عن نظيره

فى شهر أو حتى أسبوع فى بعضها الآخر . لا عجب ، وإن بالأسف ، أن قال بعض العرب إن مصر «رجل العرب المريض» أو «برولتارية العرب» . [1] .

خلاصة الموقف

ختاما ، فإذا كان لنا أن نلخص الموقف كله ، فيمكننا أن نقول إن أرقام الانتاج والدخل القومى الخام رغم ارتفاعها بشدة عاما بعد عام ، فإنها لا تعكس إلا اتجاهات تضخمية متزايدة بصورة مزعجة وخطيرة . وبذلك أصبحنا مجتمعا تضخميا استهلاكيا استيراديا ، إنتاج السلع فيه يقل عن الطلب ، وقيمة النقود الشرائية تنخفض عن الأسعار ، والأسعار ترقع كل يوم مع الاستيراد الذى ينقل إلينا الغلاء والتضخم العالمى . وهكذا كان الغلاء الرهيب هو الابن الشرعى للتضخم والاستيراد ، أو للتضخم مرتين .

وإذا كان تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، يشخص أزمتنا الاقتصادية الراهنة بأن «مصر دولة استهلاكية تعانى حالة من التضخم بمعنى ارتفاع القوة الشرائية وكمية النقود بدرجة تفوق ما هو متاح من سلع وخدمات فى الأسواق» ، فإن البعض ينقد هذا التشخيص التقليدى ويخطئه بدليل تكدس السلع فى المحلات والمخازن مع فداحة معاناة الجماهير من نقص وعجز قدرتها الشرائية فى الوقت نفسه . والحق أن ذلك التشخيص القاصر إن صح فإنما ينطبق على الأقلية المتميزة من البروز الطبقى الطفيلى الجديد الذى ولدته السبعينات ، أما مع الأغلبية الشعبية فإنه العكس تماما .

ديون مصر الخارجية

ورث يوليو مصر وهى دولة فائض فى الميزانية بل ودولة دائنة ، وانتهى بها وقد ورثها أكبر عجز متصور وتركها دولة مدينة كما لم تعرف فى كل تاريخها الحديث والقديم . فإلى جانب ميزان تجارى لصالح مصر عادة ، وميزانية حكومية متوازنة تقليديا ، كانت مصر تملك بعد الحرب

(١) لطف الله سليمان «حركة الوحدة العربية ومصر والمقاومة» ، مجلة الثقافة العربية ٧١ ، تشرين ثانى ١٩٧١ ، ص ٢٩ .

الثانية رصيدا استرلينيا تراكم لها عند بريطانيا عن الخدمات والسلع التى قدمتها للمجهود الحربى . ومن ثم كانت مصر دولة دائنة فى الخارج ، مثلما هى دولة فائض فى الدخل .

ولقد بدأ هذا التوازن يختل بالتدريج فى الخمسينات والستينات ولكن فى حدود معتدلة ، إلى أن حدث الانفجار الاقتراضى فى السبعينات لسد الهوة المتوسعة أبدا ما بين الموارد والأعباء وما بين الصادرات والواردات . وبغض النظرية عن النظرية الكلاسيكية القديمة عن موازنة الدولة المتوازنة دفعا لخطر أو ضرر القروض الأجنبية ، تلك التى تعد الآن نظرية بالية ، فلقد بدأت مصر تتحول إلى دولة عجز فى الميزانية فى الداخل ودولة مدينة فى الخارج وذلك لأول مرة منذ قرن تقريبا .

فأما بعد الحرب وقبل يوليو ، فكنتيجة لاستهلاك وإنفاق القوات البريطانية والحليفة فى البلاد أثناء تلك الحرب ، خرجت مصر بأرصدة استرلينية بلغ حجمها ٤٤٠ مليون جنيه مصرى . وحتى ندرك عظم هذا المبلغ وقتئذ ، فلقد قدر البعض قيمته بسعر العملة الراهن بنحو ٤٠ ألف مليون جنيه ، على أساس أن قيمة الجنيه المصرى كانت تساوى قيمة الجنيه الاسترلينى ، وكلاهما يساوى الجنيه الذهبى ، الذى تبلغ قيمته اليوم نحو ١٠٠ جنيه . ومهما يكن ، فلقد تم استهلاك تلك الأرصدة تدريجيا فى تغطية عجز ميزان المدفوعات المصرى الذى أعقب الحرب ، إلى أن وصلت تلك الأرصدة إلى ٢٣٢ مليون جنيه مصرى فى سنة ١٩٥٢ ، تم استهلاكها هى الأخرى خلال الخمسينات .

ثم بدأ الاقتراض لأول مرة فى الستينات مع مشاريع وخطط التنمية والتصنيع الجديدة ، بالإضافة إلى بناء السد العالى ثم نفقات التسليح والحروب المتعددة مع العدو الإسرائيلى ، وكلها مشاريع إنتاجية تدر عائدا آجلا أو عاجلا ، أو ضرورات لابد منها للأمن القومى . وحتى سنة ١٩٧٠ لم تتجاوز ديون مصر الخارجية ١٦٣٩ مليون دولار ، بمتوسط مديونية للمواطن المصرى قدره نحو ٥٨ دولارا .

ديون مصر ونموها

السنة	إجمالى الديون بالمليون دولار	مديونية المواطن بالدولار	عجز موازنة الدولة بالمليون جنيه
١٩٧٠	١٦٣٩	٥٨	؟
١٩٧٣	٢١٠٠	؟	؟
١٩٧٤	؟	٨٦	؟
١٩٨٠	١٦٠٠٠	٤٢٢	٤٤٩٤
١٩٨١	١٨١٠٠	؟	؟
١٩٨٢	١٩٢٠٠	؟	٤٨٤٥

عصر الاستدانة

كما يتضح من الجدول ، يمكن القول إن السبعينات هى عصر الاستدانة كما أن الانفتاح بالتحديد كان فاتحة وافتتاح هذا العصر . والمفارقة الساخرة هنا هى أن الانفتاح أصلا إنما اتخذ كسياسة ووسيلة لمنع الاقتراض ، لكن العكس تماماً كما نرى هو الذى حدث ، لأنه تحول كما نعلم إلى انفتاح استهلاكى لا إنتاجى . غير أن المفارقة الصادمة حقا هى أننا نستدين لنأكل، بل ولنستورد الكماليات والسلع الترفية العقيمة ، حيث نوجه نسبة كبيرة من قروضنا لتغطية أثمان واردات غذائية أساسية جنبا إلى جنب مع سلع استهلاكية كمالية غالبا واستفزازية أحيانا .

والواقع أنه كان من المستحيل مواجهة الخلل الجسيم فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، مع سعار الاستهلاك والتبذير والتضخم ، بغير الاندفاع المحموم إلى القروض الأجنبية . ومن هنا تمت كل ديوننا تقريبا فى السبعينات أو هى ترجع إليها ، وكانت السبعينات بدورها هى «العقد الذهبى للاستدانة» (كان البعض يتفاخر بقدرتنا على الاستدانة !) ، فى حين كانت «العقد الأسود لمصر» .

فمن ١,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٠ ، ارتفع حجم الديون فى آخر سنة ١٩٧٣ إلى ٢,١ مليار ،

ثم تضاعف بنهاية سنة ١٩٧٤ ، ثم تضاعف مرة أخرى بنهاية سنة ١٩٧٦ ليصل إلى نحو ١٠ مليارات . وفى منتصف سنة ١٩٨٢ كان حجم الديون قد بلغ ١٩,٢ مليار دولار . وبهذا كانت ديوننا خلال ذلك العقد أو تلك الفترة تتزايد سنويا بمعدل ٩٨٪ ، مقابل ٥٦٪ للناتج القومى ، ٣٪ للسكان . وبهذا أيضا أصبح الدين يفوق الناتج القومى بكثير ، بينما أصبحت مصر تاسع أكبر دولة مدينة فى العالم .

وبحسبة أخرى ، ففيما بين سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ فقط زادت ديوننا من حوالى بليونى دولار إلى ٨ بلايين ، بنسبة ٤٩٤٪ ، وبمعدل سنوى ٢٧٪ . ثم فى ٥ سنين فقط من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ ارتفعت من ٨ بلايين إلى ١٨ بليونا . ومن سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢ بلغت الزيادة ١١ مرة فى ١١ سنة ، بمعدل سنوى قدره نحو ٤٤٪ .

هذا ، وفى سنة ١٩٨٠ حين كانت ديوننا ١٦ بليون دولار ، فلقد قدر أنها بذلك كانت تعادل مرة وسدس مرة حجم دخلنا القومى ، كما كان كل مصرى مدينا للخارج بنحو ٤٢٢ دولارا ، وكان السحب اليومى من القروض يبلغ ١٠ ملايين دولار ، بينما كان القسط السنوى للديون وفوائدها أكثر من مليار دولار ، نحو ١٠٤٠ مليونا ، تساوى نصف قيمة صادراتنا أو كل صادراتنا من البترول والقطن أو ضعف حصيلة قناة السويس ، أو ٢٣٪ من جملة حصيلة صادراتنا السلعية وغير السلعية . وكان ثلثا ما نسدده هو قيمة الفوائد ، والثلث القسط نفسه - وليس العكس ! أى أننا كنا ندفع سنويا قيمة صادرنا من البترول فوائد للديون ، وقيمة صادرنا من القطن وفاء للأقساط السنوية !

أما فى سنة ١٩٨٢ ، حين ارتفعت ديوننا إلى ١٨ مليار دولار ، فقد كان هذا يعنى أن كل مصرى أصبح مدينا برقم من الدولارات يقارب رقم دخله الفردى السنوى بالجنيهات وهو ٤٧٠ جنيها مصريا . أما نسبة تلك الديون إلى الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغت ١٠٢٪ ، فى حين بلغت خدمتها السنوية نحو ١٧٠٠ مليون جنيه ، أى ما يعادل ٣٠٪ من حصيلة صادراتنا المنظورة وغير المنظورة ، أو ٢٠٪ من مواردنا الجارية ، أو أخيرا ٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ١٧ - ١٨٪ من الناتج القومى (فى حين أن «حد الأمان» - أو الخطر ! - المتفق عليه علميا هو ٢٠ - ٢٥٪ من الناتج القومى) .

ليس هذا فحسب . فإذا كان حجم الدين الخارجي الآن سنة ١٩٨٢ قد بلغ ١٩,٢ مليار دولار، فإن هذا لا يشمل القروض العسكرية من ناحية ولا القروض قصيرة الأجل من الناحية الأخرى . ولما كانت هذه تقدر بنحو ٣,١ مليار ، فإن الاجمالي يرتفع إلى ٢٢,٣ مليار . ولعل هذه القروض القصيرة الأجل أسوأ من الطويلة الأجل ، لأن فائدتها مرتفعة جداً تصل إلى ٢٠٪ سنويا ، حتى بلغت وحدها نحو ٥٠٠ مليون دولار في تلك السنة ١٩٨٢ .

وعموماً فالملاحظ أن شروط القروض في العالم كله تتطور باستمرار نحو الأسوأ ، وبالموازاة فإن فوائد ديوننا تطفر باطراد نحو الأعلى . ففي سنة ١٩٧٣ كانت جملة الأقساط والفوائد المدفوعة ٤٤٨ مليون دولار ، ارتفعت في ١٩٧٩ إلى أكثر من المليار ، ثم إلى ٢,٤٧ مليار (تساوى ٣,٥ مليار بالسعر الرسمى) سنة ١٩٨١ ، أى أنها زادت إلى ثلاثة الأمثال في سنتين فقط . والمقدر الآن أن ما سندفعه هذا العام ١٩٨٣ يبلغ ٦ مليار دولار ، تساوى ضعف حصيلة تصدير البترول المصرى أو ٤٦٪ من كل صادراتنا إجمالا .

باختصار ، فإن قسط خدمة الديون يتزايد بمعدل الربح المركب مرتين لا مرة واحدة : مرة بالفوائد المركبة ذاتها ، ومرة بالتضخم العالمى المخيف . ولكن الأسوأ من هذا أننا نستدين لكى نسدد ديوننا : قروض جديدة قصيرة الأجل نسدد بها القروض القديمة طويلة الأجل (أو لعله العكس أحيانا) . والواقع أننا قد بلغنا ما يسمى فنيا «بالمرحلة الحرجة» ، وهى التى تتساوى فيها القروض الجديدة مع خدمة القروض القديمة ، أى أننا بتنا نستدين لنسدد ديوننا فحسب [1] .

خطر التبعية

قمة المأساة بالطبع ، ولكن بلا عجب ، أن الديون تحيل اقتصادنا القومى برمته اقتصادنا تابعا خاضعا économié Dominee معتمدا على الخارج اعتمادا خطرا إلى حد رهن الاستقلال الوطنى ذاته . ومن السخرية أن خير من عبر عن هذه التبعية ، وإن بطريقة صافعة صادمة ولا نقول

(١) عبد القادر شهيب ، «كم تبلغ ديوننا الخارجية» ، جريدة الشعب ، ١٩ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص ٩ - ١٠ .

جارحة فاضحة ، هو روبرت مكنمارا . «إن الشعب المصرى» ، قال هو حين كان رئيسا للبنك الدولى ، «يأكل ٣ أيام فى الأسبوع من جهده ، ٤ أيام من جهد غيره» . والواقع أن الاستدانة مصيدة ومصدر للتبعية لأنها تشكل حلقة مفرغة ودوامة مغلقة ، حيث أن الأقتراض يزيد العجز فى ميزان المدفوعات فيؤدى عجز ميزان المدفوعات إلى الاقتراض ، وهكذا . دع عنك بالطبع مظنة النفوذ السياسى ولا نقول شبهة التبعية السياسية ، ذلك أن كل القروض - هذه قاعدة عالمية لا لجاج فيها ولا مكابرة - مربوطة بشروط اقتصادية وسياسية ضمنا أو علنا .

والواقع أن عصر الاستدانة فى السبعينات الأخيرة يذكر إلى حد بعيد بعصر الاستدانة فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر تحت إسماعيل ، كما يذكر على الفور بتلك الكتب المعروفة عنه مثل «مصرفيين وباشوات» للانديز «وخراب مصر» لروتشتاين ... إلخ [1] . والحقيقة أن العقد الماضى يكاد يكرر نظيره فى القرن الماضى وذلك فى الاقتصاد كما فى السياسة ، حيث تم الانفتاح «على البحرى» أى على الشمال ، إلا أنه كان على أوربا فى القرن الماضى لتصبح مصر «قطعة من أوربا» ، بينما هو الآن على الولايات المتحدة حيث يبدو الهدف أن تصبح مصر «قطعة من أمريكا» .

المرافق والخدمات

من أبرز وأخطر أعراض الأزمة الاقتصادية بعد هذا أزمة المرافق والخدمات العامة الخانقة . فنظرا لتهالك وتداعى معظم المرافق العامة والخدمات الشبكية كالمواصلات والتليفونات والمياه والمجارى إلى نقطة الانهيار أحيانا ، خاصة فى المدن وبالأخص فى العاصمة ، ودعك من مشكلة الاسكان المروعة ، لم تعد الأزمة تقتصر على المواطن العادى وصعوبات ومشاق حياته اليومية وعمله الجارى ، بل امتدت أيضا إلى دولاب العمل والانتاج حتى باتت من معوقات التنمية والتطور المادى بصورة مباشرة . أى أن الأزمة السطحية تعكس خللا جوهريا أعمق فى بنية المجتمع الاقتصادى ذاته .

---

(1) David S. Landes, Bankers and pashas, Lond.1958; Rothstein, Egypt's ruin, op. cit.

وعلى سبيل المثال ، فإن تفجر المجارى الدورى فى شوارع العاصمة ما هو إلا رمز - بالغ القبح بصفة خاصة كما يتفق ! - لتفجر المجتمع على نفسه من الداخل فى كل اتجاه : كل شىء فى مصر للأسف يتفجر ، ينز ، ينضح ، يتقيح ، يطفح ، ثم يثور بالبثور التى تشى بتسمم زاحف فى الجسم كله .

ومن الغريب حقا ، ولو أنه منطقى تماما مع الأزمة الشاملة ، أن مصر تجد نفسها اليوم بعد سبعينات القرن ٢٠ عاجزة عن تجديد شبكة مرافقها المرهقة التى أنشأتها خلال القرن الأخير منذ سبعينات القرن ١٩ ، حيث لا تكاد تجد فائض الموارد للاحلال والابدال . (احتاجت شبكة تليفونات العاصمة إلى نحو بليونى دولار لتجديدها ، بينما تحتاج شبكة المجارى إلى ٢٨٠٠ مليون جنيه ...) . والواقع أننا فى هذا المجال وفى كثير من مجالات الهيكل التحتى نكاد الآن نعيش على تراثنا من إرث ذلك القرن ، نعيش عليه كدخل متجدد تحول إلى رأسمال ثابت بل ناضب ، أو كجمل فى صحراء قاحلة يعيش على دهم سنامه المختزن وماء مرائره المدخر - ولكن السؤال إلام وإلى متى ؟

وصمة الشخصية

وفى الأثناء ، فإن الثمن الذى يدفعه الانسان المصرى لا يقل فداحة عما يدفعه الاقتصاد المصرى ، والاساءة إلى الشخصية المصرية لا تقل عنها إلى شخصية مصر ، أى أن الاهانة والهوان المنتظم موجه إلى كلا المواطن والوطن على السواء . فعلى الجانب الاقتصادى المادى البحت ، لا حصر للخسائر اليومية الجارية من وقت وجهد ومال . وعلى سبيل المثال ، فلقد أتى على مصر حين من الدهر كان المستثمرون الأجـــانب بما فيهم الانفتاحيون يغادرون بانتظام إلى عاصمة قريبة بالخارج ليقوموا منها بالاتصالات الشبكية التى عجزوا عن القيام بها من القاهرة !

أما عن المواطن العادى المتوسط فقد انحطت طموحاته وتطلعاته الحياتية والخدمية واتضعت حتى باتت مثله العليا فى الحياة اليومية مثلا دنيا ، كما تعرضت شخصيته للتشويه نتيجة الضغوط والانحرافات الأخلاقية التى تفرض عليه فى التعامل والتعايش مع الآخرين (الاختلاس ، الرشوة ، الفساد ، المحسوبية ، الواسطة ... الخ) .

مشكلة الغلاء

أزمة مصر الاقتصادية برمتها لا تستقطب ، بعد هذا ، ولا تتجسد - خاصة من وجهة نظر المواطن العادى - مثلما تستقطب وتتجسد في مشكلة الغلاء - «غول الغلاء» و «سعار الأسعار» كما يعبر البعض . ففى هذه المشكلة ، التى تمثل الوجه الآخر من مشكلة التضخم ، تحتشد وتتلاقى كل خيوط الأزمة وطيوفها كأنها بؤرة عدسة مجمعة ولذا تحتاج إلى وقفة تحليل خاصة .

ولا يظن أحد أن الغلاء قضية ثانوية أكاديميا ليست على مستوى جغرافية السكان أو الجغرافيا بوجه عام ، أو أنها ثانوية عمليا على مستوى الحياة والسياسة . فإنما هى تعبير جزئى ولكنه مكثف عن اختلال جوهرى فى العلاقة بين البيئة والانسان وبين السكان والانتاج كما هى بين الانسان والانسان . وهى ستبقى معنا طويلا بل ستتفاقم وسوف يكون لها انعكاساتها العكسية على كيان المجتمع فى المستقبل ما لم تحسم جذريا . فالتضخم إن هو إلا «الغلاء المتوالى» ، «والغلاء المتزايد قنبلة زمنية يمكن أن تهز المجتمع فى أى وقت» ، كما يقول بحق المفكر الاقتصادى التقدمي اسماعيل صبرى عبد الله . (١)

ضوابط المشكلة

ومشكلة الغلاء الفاحش المتصاعد لا تنفصل بطبيعة الحال عن ظاهرة انخفاض الدخل أى الفقر ، ولكنها تضاعفها مرتين ، وكلتاهما لا تنفصل عن مشكلة إفراط السكان . فإذا كان الغلاء مسألة اختلال بين العرض والطلب ، فإن هذا الاختلال هو بدوره وبصفة جزئية وظيفة للاختلال بين حجم الانتاج وحجم السكان ، فهناك ببساطة أناس أكثر من الانتاج . وهذا فى ذاته مرتبط بمشكلة التخلف عموما . لكن المشكلة بعد هذا ليست مجرد حجم إنتاج وسكان أو فقر وتخلف أو عرض وطلب فحسب ، وإنما هى إيضا وأساسا مشكلة عدالة توزيع أو اختلال طبقى . وأخيرا وليس آخرا فإنها مسألة العلاقة بالاقتصاد العالمى . فكلما زاد معامل ارتباط الاقتصاد المحلى

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، «الغلاء والضرائب» ، جريدة الأهالى ، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٥ .

بالاقتصاد الخارجى ، كلما زاد تلقائيا تأثر الأسعار فى مصر بالأسعار فى الخارج . ولما كان الغلاء والتضخم هما أبرز ملامح الاقتصاد الغربى حاليا ، فقد كان حتما أن تستوردهما مصر منه عن طريق عدة قنوات وأدوات اتصال أهمها اثنتان : تفاقم الاستيراد السلعى من الخارج وخاصة الغرب ، وتدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج وخاصة دول البترول العربى .

الأصول التاريخية

والواقع أنه منذ اقتصاد تصدير القطن ، كان حتما أن تتفاقم مشكلة الغلاء وإن فى المدى الطويل . ففى ظل الاقطاع وحتى أوائل القرن كان الاقتصاد المصرى متوازنا بطريقة ما مع الاقتصاد العالمى بأسعاره الصناعية والحضارية العالية . ذلك أننا من الناحية العملية كنا نصدر إنتاج الفلاح الأساسى (من القطن) ونستورد استهلاك الاقطاع (من أدوات الحضارة والكماليات والمرفهات) . وبهذه المعادلة البسيطة والغشوم حلت مشكلة الأسعار فى مصر بالنسبة للسواد الأعظم من السكان ، وذلك بتكريس الاقتصاد المعاشى ومعيشة الكفاف .

غير أنه منذ زاد السكان زيادتهم الكبرى وزال الاقطاع فتغيرت أنماط الاستهلاك ، انكشفت فجأة حقيقة الموقف ، واتضحت الهوة الشاسعة بين مستويات دخولنا وأسعارنا المحلية من جهة وبين مستويات الدخول والأسعار العالمية من الجهة الأخرى . فلأن الانتاج المحلى لم يعد يكفى نظرا لإفراط السكان ، فإن الاستيراد – سواء من الضروريات أو الكماليات أو المرفهات ، من الغذاء أو الخامات أو المصنوعات – أصبح جزءا أساسيا حيويا من الاقتصاد المصرى وحياة مصر نفسها بحيث لا يمكن أن ينفصلا عن السوق العالمية . فعلينا الآن أن نستورد لاستهلاك الفلاح مثلما نصدر إنتاجه . فلا نحن نستطيع أن ننعزل عن السوق العالمية ونكتفى ذاتيا ، ولا نحن بدخولنا على مستوى الأسعار العالمية .

وعند هذه النقطة نجد أن الأسعار العالمية السائدة تجرى عادية فى مستواها الطبيعى المرتفع حتى إذا ما دخلت مصر هوت إليها من حالق كشلال النهر العمودى ، بينما حين تخرج مصر إلى الخارج للشراء تعجز بدخولها المنخفضة عن أن تصعد هذا الشلال الشاهق . وهذا جوهر مشكلة

الغلاء عندنا اليوم وما نحاول ، عدلا ولكن عبثا ، حله بسياسة دعم أسعار بعض السلع السياسية، تلك السياسة التى لا تعدو أساسا أن تكون محاولة لتلطيف حدة انحدار شلال الأسعار بين الخارج والداخل تخفيفا للعبء عن المستهلك المصرى الفقير ، ولو أنها أيضا تخلق مزيدا من الاضطراب والاصطناعية فى نظام السعر كله عندنا بالنسبة إليه فى العالم الخارجى .

المهم بهذا أن الاقتصاد المصرى أصبح بالتدريج جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى ، وأصبح محكوما على الأسعار فى مصر أن ترتفع بالتدريج إلى مستوى الأسعار فى العالم ، يعنى عمليا فى أوربا والغرب حيث وصلت تكاليف المعيشة والأسعار خاصة فى العقد الأخير إلى مستويات مخيفة ولكنها على أية حال متناسبة تماما مع مستويات الدخول والمعيشة الشاهقة . ولهذا فنحن إذ نعتمد على الاستيراد المتزايد ، فانما نستورد الغلاء الفاحش والتضخم الخطير مع الواردات . ومن المسلم به أنه كلما زاد اعتماد اقتصاد دولة ما على الاستيراد والسوق الخارجية ، كلما زاد تأثرها بمستويات الأسعار أو الغلاء أو التضخم فى الخارج .

الفجوة المتوسعة

وها هنا بالضبط تنشأ وتظهر الفجوة الشاسعة بين دائرة الاقتصاد المحلى ودائرة الاقتصاد العالمى . فأجورنا ودخولنا ومستوى معيشتنا على مستوى العالم الثالث وخط الفقر ، ولكن أسعارنا وتكاليف معيشتنا أصبحت تقريبا على مستوى أمريكا وأوربا والعالم المتقدم . أو بصيغة أخرى ، نحن نكاد نعيش فى الداخل بمستوى معيشة وتكاليف العصور الوسطى ، ولكن علينا أن نتاعمل مع الخارج بأعلى وأغلى مستويات تكاليف المعيشة الحديثة . باختصار ، أسعارنا وتطلعاتنا أصبحت تقريبا قطعة من أوربا ، بينما دخولنا وأجورنا قطعة من إفريقيا . وذلك هو صميم مشكلتنا الحياتية والحيوية اليوم .

وأبسط تعبير عن هذا التطور هو اطراد انخفاض سعر عملتنا الرسمى ، والفعلى أكثر ، بحيث أصبح الجنيه المصرى أقل من ثلث الجنيه الاسترلينى بعد أن كان مساويا له منذ نحو نصف قرن، وحتى قارب سعر الدولار أو كاد بل بالكاد . وهكذا يضاعف إفراط السكان من مشكلة الغلاء فالفقر فانخفاض مستوى المعيشة مرتين : مرة عن طريق عدم تناسب الانتاج المحلى مع عدد

السكان ، ومرة عن طريق حتمية الاستيراد بأسعار العالم المتقدم التى لاتتناسب قط مع دخلنا القومى .

أما ما يقوله بعضهم أحيانا من أن مصر بلد رخيص الأسعار نسبيا ومازالت تكاليف المعيشة فيه أقل منها فى الخارج خاصة أوربا وأمريكا - شعار «عمار يامصر» و «يا مصر يامهد الرخاء» ... إلخ - فمغالطة رخيصة وترخص مبتذل . فليس صحيحا انخفاض تكاليف المعيشة فى مصر ، الصحيح فقط هو انخفاض مستوى المعيشة بها . ذلك لأن أسعارنا إن نقصت حقا فى المتوسط بضع وحدات مئوية عن الأرقام القياسية لنظيراتها هناك كما تشير دائما أرقام الأمم المتحدة والبنك الدولى وأمثالهما ، فإن دخولهم وأجورهم هناك تبلغ عشرات أمثالها عندنا ، فضلا عن انخفاض القوة والقيمة الشرائية لعملتنا .

الغلاء والسبعينات

الخطير فى الأمر أن هذه الأوضاع المتردية والهوة الساحقة تتفاقم وتتضخم حاليا بصورة منذرة . والواقع أن استشراء المشكلة أو انفجار الغلاء وسعار الأسعار هو ابن السبعينات أساسا ووليد الانفتاح بالذات . ففى عقد واحد تقريباً تضاعفت أسعار معظم السلع والخدمات خمسة الأمثال على الأقل وعشرة الأمثال أحيانا . ففى سنة ٨٠ - ١٩٨١ قدر الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء نسبة ارتفاع تكاليف المعيشة بنحو ٨,٩٪ ، فى حين قدرتها الأمم المتحدة بنحو ٢٨٪ . والآن يقدر المعدل بنحو ٢٥٪ ، حيث حدده الجهاز بنحو ٢٤,٥٪ لسنة ١٩٨٠ . ولكن الحقيقة والواقع أنه لا يقل عن ٣٠ إلى ٤٠٪ ، وقد يصل به البعض إلى ٥٠٪ .

ومع ذلك ، فحتى على علاته فإن الرقم القياسى الرسمى يفوق أعلى دول العالم ثراء ، فهو ٣ أمثال نظيره فى ألمانيا الغربية وضعفه فى الولايات المتحدة . أما على امتداد المرحلة فإن الرقم القياسى لأسعار الخضروات للمستهلك ، على سبيل المثال ، ارتفع فى التقديرات الرسمية من ١٣٥,٧ سنة ١٩٧٤ إلى ٢٨١ سنة ١٩٨٠ . غير أن الحقيقة ، مرة أخرى ، أضعاف ذلك .

فإذا كان البعض قد قدر زيادة الأجور فى السنوات العشرة الأخيرة بنسبة ٦٤٪ وزيادة نفقات المعيشة بنسبة ١٦٧٪ ، أى بانخفاض مستوى المعيشة بنسبة ١٠٣٪ ، فإن البعض الآخر يقدر

زيادة نفقات المعيشة بنسبة ١٠٠٠٪ أى عشرة الأمثال . ولا يملك أى مواطن عاقل إلا أن ينبذ التقدير الأول بحسبانه محض أكذوبة مغرضة رخيصة أكثر حتى مما هو مغالطة مغرضة فاضحة مفضوحة ، بينما قد يرى التقدير الثانى مفرطا فى الاعتدال . وعلى أية حال فلقد حق أن يقال إن مستوى الأسعار قد وصل إلى حد «التعجيز» . (١)

أما لماذا كان الغلاء لعنة السبعينات ، فذلك لأنه قد اجتمعت فى الفترة الأخيرة عدة ظروف وملابسات تضافرت على تصعيد لولب الأسعار إلى حد الحلقة الجهنمية المفرغة . فإلى جانب ضغط السكان المحلى المتصاعد وتغير هيكل المجتمع الطبقى الذى غير أنماط الاستهلاك وزاد من التطلعات الطبقية فى عصر انطلاق التوقعات الاستهلاكية بلا حدود ، أتت موجة ارتفاع الأسعار العالمية والتضخم والغلاء الجنونى فى الغرب ، ذلك الغلاء المفتعل جزئيا والذى يعتقد البعض أنه رد انتقامى ضار وخبيث من الاستعمار المصفى على ثورة التحرير العالمية يعيد التوازن المادى والاقتصادى بين السادة القدامى والسادة الجدد إلى حيث كان قديما بين السادة القدامى والعبيد القدامى . وأكثر من أى وقت مضى ، أصبحت أسعار السلع الصناعية أضعاف أسعار المواد الخام فى التجارة الدولية .

أرباح البتروليين

ثم إلى هذا أتت أرباح الدول البترولية المتخمة الخرافية مؤخرا ، خاصة بعد حرب أكتوبر التى ضاعفت أسعار البترول إلى أكثر من عشرين مرة ، فخلقت فى المنطقة العربية سعارا ماديا أستهلاكيا حقيقيا بل جنونيا وعدوى تطلعات استهلاكية خطرة وبالغة حد السفه . وقد انتقلت هذه العدوى إلى مصر عن طريقين : مباشر هو تحويلات المغتربين العاملين فى دول البترول العربى ، وغير مباشر عن طريق حرب الأسعار العالمية بين البتروليين والغرب .

فأما التحويلات فقد رفعت فجأة وبعنف القدرة الشرائية والرغبة والطاقة الاستهلاكية لقطاع كبير جديد من المجتمع مثلما غيرت نمط استهلاكه . فولد هذا الطلب ضغطا على حجم السلع المحلى المحدود أو الثابت مما رفع أسعارها فورا أو فرض استكمال توفيرها بالاستيراد الباهظ

---

(١) فؤاد مرسى ، الأهالى ، ٢٧ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص ٨ .

التكاليف والأسعار . وهكذا فإن التحويلات كثروة طارئة مستوردة دخيله بمعنى ما على الاقتصاد المحلي ، رجته بحدة وضاعفت مشكلة الغلاء باكثر من طريقة وأكثر من مرة .

حرب الأسعار

هذا عن التحويلات كقناة تحويل أو توصيل للتضخم البترولي إلى مصر . ولكن لعل الأخطر منها نتائج وآثار حرب الأسعار بين البتروليين الجدد وبين الغرب . ففى محاولة انتقامية ملتوية ولكنها سافرة لاستعادة خسائره من وارداته البترولية ، رد الغرب برفع أسعار صادراته الصناعية والغذائية بضعة الأمثال أحيانا . وبهذا أصبحت هناك مباراة في رفع الأسعار العالمية أي في التضخم والغلاء بين البتروليين العرب وغير العرب وبين الغرب الصناعي ، ضحيتها الأولى والوحيدة هي دول العالم الثالث النامية غير البترولية ومنها بل وعلى رأسها مصر بالطبع .

والمقدر أن ماخسرته مصر في حســـاب مدفوعاتها نتيجة لزيادة أســـعار وارداتها من الخارج بفعل هذه اللعبة الابتزازية المتبادلة (أو المشتركة ؟) يبلغ أضعاف مساعدات العرب الشحيحة لمصر . فمقابل ما تحملته مصر من زيادة أسعار الواردات في الفترة ٧٣ – ١٩٧٦ والبالغ أكثر من ٧ ملايين دولار ، لم تزد المعونات العربية لمصر عن بليونين فقط ، معظمها قروض بفوائد .

والواقع المؤسف أن مصر ، كسائر الدول النامية غير البترولية ، قد وقعت اقتصاديا «بين مقعدين» : البتروليين من جهة والغرب الصناعي من جهة اخرى . ونحن ضحايا الطرفين على حد سواء ، نستورد منهما التضخم والغلاء والأزمة الاقتصادية ، وإن كان بدرجات متفاوتة . وهكذا بعد أن كانت مصر بؤرة من رخص الأسعار وسط العالم ، حتى بما في ذلك أوربا ، تلفتت فجأة لتجد نفسها وسط دوامة الغلاء العالمي والاقليمي ، بل في قلب أكبر بؤرة غلاء في العالم وهي البتروليون الجدد ، ولتجد انحدار الأسعار العالمية إليها يزداد حدة كما لم يحدث قط من قبل .

دور الانفتاح

ثم أخيرا وليس آخر أتت سياسة الانفتاح محليا لتنقل آثار تلك الضغوط جميعا وبصورة

مباشرة إلى قلب المجتمع المصـــرى وإلى أعمق أعماق طبقاته . والأصـل فى سياسة الانفتاح أنها دافع ومشجع للتنمية الاقتصادية والانتاج الوطنى ، غير أنها من أسف لم تلبث أن انحرفت لتصبح تعبيرا عن الســعار المادى والغلاء والتضخم الوافــد واستجابة له وتشجيعا عليه ومشاركة فيه .

فكما يؤكد تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، «لم تنشد سياسة الانفتاح أن يقوم القطاع الخاص باستيراد سلع استهلاكية ترفيهية ، ولكنه فعل ، مهما كانت ضآلة حجم ما استورده (كذا) . ولم تنشد سياسة الانفتاح تشجيع القطاع الخاص على المضاربة فى الأراضى والعقارات ، ولكنه فعل ، وآزرته رؤوس أموال خارجية ضخمة . ولم تنشد سياسة الانفتاح تقسيم المجتمع إلى طبقات ، ولكنه حدث» . وعن النقطة الأخيرة ، فإن المجتمع المصرى - يضيف التقرير - بعد أن كان يعمل فى إطار تحالف قوى الشعب العامل ، تحول إلى مجتمع طبقى تظهر فيه خصائص مستقلة لكل طبقة .

ذلك أنها ، سياسة الانفتاح ، أطلقت العنان لكل أنواع الاستغلال البشع للمستهلك ، من جانب الطبقة الكومبرادورية الطفيلية الجديدة ، حتى وصلت بموجة ارتفاع الأسعار إلى الذروة ، وحتى أصبح المواطن العادى مطحونا مسحوقا فى لولبها الصاعد . ومن النتائج السلبية والنواتج الجانبية لهذه التناقضات والصدامات ، فضلا عن أنها أعادت بروز الفروق والتناقضات الطبقية الحادة والمستفزة ، تفشى القيم اللاأخلاقية والتسيب فى ابتزاز الأسعار والخدمات والرشوة والاختلاسات والعمولات ... الخ ، التى لا مفر تنخر فى صميم الشخصية المصرية على المدى البعيد .

والذى لا شك فيه أن دور الوساطة التجارية الطفيلية الأخطبوطية أصبح الآن أبرز عامل فى مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار . خذ الزراعة مثلا . رغم قصور الانتاج الزراعى عن مقابلة كل حاجات الاستهلاك المحلى ، فإن آفة الزراعة المصرية ليست هى الانتاج بقدر ما هى التوزيع ، ليست هى الفلاحة بقدر ما هى التجارة . فحلقة وسطاء التجارة ما بين المنتج والمستهلك هى أساسا التى تضاعف أسعار الحقل أضعافا . على أن دور الوساطة والوسطاء فى تخريب أسعار السلع الزراعية المحلية يتضاءل إلى أقصى حد أمام دورهم فى الاستيراد الخارجى والسلع المستوردة .

هكذا إذن بين قوسين حديديين من الانفتاحيين والنفطيين ، وقع الاقتصاد المصرى عامة والمواطن المصرى العادى خاصة فى حصار قفصين حديدين من التضخم والغلاء العاتى . فكلاهما بضغطه الثقيل على حجم الانتاج السلعى والخدمى المحدود أو بقدرته الفائقة على الاستيراد المترف بلا حدود ، سحق المواطن العادى حرفيا وجعل السبعينات عقد الغلاء والتضخم بامتياز بل باستفزاز .

من ناحية لأن ارتفاع الأسعار يعنى فى الحقيقة انخفاض الأجور الحقيقية والقوة الشرائية للعاملين بنفس النسبة . ومن ناحية أخرى لأن هذا الارتفاع هو وسيلة خبيثة لإعادة توزيع الدخل القومى لصالح أصحاب الدخول المتغيرة على حساب أصحاب الدخول الثابتة . بالتالى فإن كل ارتفاع يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا ، أى يساعد على اتساع الهوة الطبقية الواسعة والمتوسعة أصلا .

بل الأسوأ من هذا أن الصراع الطبقى أصبح يتم الآن عن طريق حرب رفع الأسعار المتبادل بين مختلف الفئات والطوائف والحرف والمهن جميعا . فالكل يسعى للبقاء والارتقاء عن طريق رفع الأسعار على الكل ، حتى باتت مصر الاقتصادية بمثابة غاب على النيل أو تكاد .

السياسة والاقتصاد

الأسوأ من الكل موقف الحكومة أو الدولة . فبعد أن كانت الدولة فى الستينات منحازة - بالاشتراكية - للفقراء والكادحين ضد الأغنياء «والعاطلين بالوراثة» ، أصبحت فى السبعينات منحازة - بالانفتاح - للأغنيـــاء وطفيليى الثراء ضد الفقراء والمطحونين . ورغم شعار «رفع المعاناة عن الشـــعب» المتواتر بإلحاح ، يشعر الكثيرون أنه قد تحول عمليا إلى «رفع المعاناة على الشعب» .

ذلك أن الحكومة الانفتاحية تبنت عمدا وعلنا - كخطة لإصلاح النظام الاقتصادى والسعرى المختل - سياسة رفع مستويات الأسعار فى مصر إلى أو قرب مستويات الأسعار العالمية تضييقا للفجوة أو الهوة الشاسعة بينهما . وقد بدأت هذه الخطة بسياسة «الخطوة خطوة» بعد حرب أكتوبر ، حتى وصلت إلى ذروتها المأساوية فى انتفاضة [illegible] يناير ، تلك التى كان محركها

المباشر هو رفع الأسعار والتى دعاها البعض «انتفاضة شعبية» بينما نعتها البعض الآخر «بانتفاضة حرامية» .

على أن هذا لم يمنع تصاعد الأسعار صاروخيا فى انفلات تجاوز الآن كل تصور وتجاوز فيه التجار كل حدود الحكومة وأجهزة الضبط والربط . وهكذا ، كما أن هناك مباراة بين الغرب الصناعى والبتروليين فى رفع الأسعار العالمية ، أصبحت هناك مباراة موازية داخل مصر بين الحكومة والتجار فى رفع الأسعار المحلية . وفى الحالين كانت الضحية مرتين هى المستهلك المصرى العادى عامة والطبقات المحدودة والثابتة الدخل خاصة .

الغريب المؤسف فى هذا الصدد أن المرء بقدر ما يشعر بالثقل الضاغط للحكومة فى حقل الزراعة ، فإنه لا يكاد يحس لها وجودا فى مجال التجارة ، بل تكاد الحكومة تملك وتحكم كل شىء فى مصر إلا التجار . فالمدهش أنه رغم أن لدينا أضخم وأطغى جهاز حكومى تقريبا ، فان دور الحكومة يكاد يكون غائبا شاحبا فى ضبط وتحديد الأسعار . فحيث يعنى الأمر السياسة والسلطة ، هناك حكومة كأعتى ما تكون الحكومات ، أما حيث يعنى الأمر التجارة والتجار فلا تكاد توجد حكومة تقريبا (ولا نقول كما يقول البعض إن مصر سياسيا ومن حيث تسيير الحكم وتوزيع السلطة حكومة بلا شعب ، بينما أنها اقتصاديا ومن حيث ضبط الأسعار ومنع الاستغلال، شعب بلا حكومة) .

بالمقابل ، وللتعويض ، وفى وجه استحالة خفض الأسعار لارتباطها بالمصدر العالمى ، حاولت الدولة تصحيح الميزان المجحف البالغ الاختلال عن طريق رفع أجور العاملين بالقطاع العام والخاص ثم سياسة الدعم للسلع الأساسية وخاصة الغذائية وبالأخص الرغيف . غير أن هذا على أكثر تقدير علاج سطحى وغير جدى أو مجد . فسباق الأسعار - الأجور أشبه شىء فى إيقاعه بسباق الأرنب - السلحفاة الشهير : الأول يطفر كالنافورة ، والثانى يقطر كالسحاحة . أو بتشبيه آخر ، أن لم يكن اتجاه حركة الأجور الحقيقية ضد اتجاه حركة الأسعار رأسا ، فان نمو الأسعار هو على الأقل كنمو السكان فى مصر حيث نمو الأجور كنمو الغذاء .

الدعم ضد التسعير

أما الدعم ، الذى يعنى ازدواجية السعر فى السوق ، كما يميز بين نظامين من السعر : «السعر الاقتصادى» وهو سعر التكلفة أو الانتاج الحقيقى ، و «السعر الاجتماعى» وهو سعر البيع الفعلى المدعم ، الدعم كمحاولة لعزل المستهلك المصرى عن التضخم العالمى هو تعبير عن «تضخم مكبوت» وبالتالى ما هو إلا تصحيح غير معلن لخطأ غير معترف به هو الانفتاح . بل هو عند البعض القناع المزين ولكن المزيف لإخفاء وجه الانفتاح القبيح ، والكاموفلاج الاشتراكى لأعتى رأسمالية عرفتها مصر الحديثة - هذا مع ملاحظة أن الدعم كمبدأ هو منطق ومنهج رأسمالى أصلا وليس اشتراكيا قطعا [(١)] .

مهما يكن ، فالملاحظ أن حجم الدعم قد أخذ يزحف صعدا من آفاق المائة مليون جنيه فى الستينات (١٠٨ ملايين جنيه سنة ١٩٧٣) إلى افاق الألف فى السبعينات حتى جاوز أخيرا علامة البليونى جنيه (٢٠٤٠ مليون جنيه) . من هذا المبلغ يذهب نحو ١٨٠٠ مليون للسلع الغذائية ، الخبز وحده يبتلع منها ٨٠٠ مليون أى ما يعادل دخل قناة السويس وزيادة ، والزيت والسكر ما يعادل دخل السياحة (السكر وحده ٢٥٠ مليونا) . ورغم خبايا ودخائل الأرقام ، فإن هذا هو «الدعم الظاهر» فقط ، وقد يفوقه «الدعم المستتر» . عبء لا شك خطير ، حتى بات معلقا بين الالغاء والابقاء أو الترشيد والتحديد أو التحجيم والتصفية المرحلية .

لكن الحقيقة أن الدعم فى أكثره يعكس التضخم العالمى وتخفيض أو انخفاض العملة المصرية devaluation ، بالإضافة إلى تسربه إلى غير مستحقيه ، بحيث لا يكاد المستهلك العادى يحس بجدواه أو فاعليته . والواقع أن هذا الاحساس يعكس زاوية منفرجة فى الرؤية بين الحكومة والشعب . فبينما تنظر الحكومة إلى الاقتصاد من خلال السياسة ، ينظر الشعب إلى السياسة من خلال الاقتصاد . ومن هنا التناقض فى الرؤية وفى الثقة . فالأول رأسمالية تدعى الاشتراكية ، والثانى يريد الاشتراكية ولكن تفرض عليه الرأسمالية .

---

(١) فؤاد مرسى ، «غابت حقائق فى الحوار حول الدعم» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٨ .

فى وجه هذا الموقف ، يدعو البعض ليس فقط إلى إلغاء الدعم كلية بل وترك الأسعار جميعا لقانون السوق والعرض والطلب . ولكن هذا جدير بأن يرفع الأسعار بنسبة الثلث على الأقل فورا ، مما يدمر مستوى معيشة الفقراء ويوسع الهوة الرهيبة بين الطبقات ، [1] وبالتالى يمكن أن يكون مدمرا اقتصاديا واجتماعيا - وسياسيا أيضا ، سياسيا أكثر .

لهذا فإن البعض الآخر يرفض هذا الحل الرأسمالي الصرف ، ويرى أن الحل الوحيد هو التسعير الاجبارى - تسعير كل سلعة وخدمة متصورة فى الحياة اليومية على الأطلاق وبدون أدنى استثناء . فالحل الاشتراكي الوحيد فى مجتمع استبعد التأميم هو التسعير ، والوظيفة الاجتماعية بل والسياسة الحقيقية لوزارة التموين تتلخص جوهريا فى أنها وزارة التسعيرة بلا زيادة ولا نقصان ، وهذا وذاك اشتراكيا هو أضعف الإيمان - وإلا فإنها الكارثة والطوفان .

والواقع أن أزمة الاقتصاد المصرى أكبر جدا من قضية الدعم أو التسعير ، فانما هى قضية النظام الاقتصادى المصرى برمته جذورا وفروعا ، قضية السياسة الاقتصادية السائدة يعنى . فصميم المشكلة أنه ، دعم أو لا دعم ، تسعيرة أو لا تسعيرة ، «سيأتى وقت لن تكفى موارد الميزانية كلها ولا قروض العالم أجمع لإطعام شعب يدفع دفعا إلى دائرة الفقر لتضغط على عنقه باستمرار ولتعويض غياب إنتاج وطنى مستقل موجه إلى اشباع حاجات سواد الأمة وليس الاحتكارات الدولية» [2] .

أما العلاج الوحيد الممكن والملح ، يضيف نفس الكاتب ، فهو «الرجوع نهائيا عن كافة سياسات السبعينات فى كل المجالات (يعنى الانفتاح) وإخراج مصر من دوائر التبعية الدولية والاقليمية الناتجة عن هذه السياسات . وبدون هذا الرفض الحاسم والنقد العنيف للسبعينات فستبقى مصر كلها قنبلة قابلة للانفجار فى أى وقت» .

---

(١) السابق صـ ٣٩ - ٤٠ .

(٢) محمد على الدمشاوى ، «قبل أن تنفجـر قنبلة الدعم الموقوتة» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٤٤ .

مفاتيح الأزمة

التحدى والاستجابة

تلك إذن هى أبرز أعراض وأمراض الاقتصاد المصرى حاليا ، وتلك هى أبعاد الأزمة المعاصرة أو العاصرة . ومن واقع هذه الأعراض ، يخطىء الآن لا شك من يظن أن هذه الأزمة قد برزت فجأة أو أنها وليدة السنوات الأخيرة وحدها ، وإن كانت قد بلغت ذروتها أثناءها وربما بسببها أو بفضلها . فالواقع أنها أزمة زاحفة كانت عوامها كامنة ومظاهرها تتجمع ببطء ولكن بيقين خلال العقود الأخيرة . بل إنها لأزمة تراكمية ترجع بعض جذورها وفروعها إلى أبعد من ذلك ، ربما إلى بدايات مصر الحديثة .

ولكنه يخطىء أكثر ، بل يخدع نفسه وحده دون أن يقنع أحدا ، من يحسبها أو يزعمها أزمة عابرة موقوتة قصيرة العمر إلى زوال فى بضع سنين . فإنما هى أزمة مقيمة بل وتصاعدية ضاربة الجذور فى كياننا ووجودنا كله ، وستظل معنا إلى عقود ، ربما إلى سنة ٢٠٠٠ . إنها ليست أزمة تكتيكية بل استراتيجية . إنها أزمة تاريخية كما هى اقتصادية .

ويخطىء كذلك فى النهاية من يعدها أزمة بسيطة ، مجرد اختلال اقتصادى معقد ولكنه سطحى . فإنما هى أزمة مركبة ، إن كان الاقتصاد هو التعبير المباشر عنها فإنها تمتد أصولا وفروعا إلى أبعاد عديدة سابقة ولاحقة للاقتصاد . بل إنه إذا كانت معظم هذه الأبعاد محلية ، فإن بعضها عالمى مستورد أيضاً . كذلك فإذا كان بعضها مباشراً أو مستحدثا أو خاصا ، فان البعض الآخر غير مباشر ودفين وعام . فالأزمة فى التحليل الدقيق هى أزمة جغرافية - تاريخية - حضارية - سكانية - اقتصادية - اجتماعية - سياسية - عسكرية .

أبعاد الأزمة

الأساس الجغرافى ، إذا بدأنا من البداية ، واضح تماما فى فقر الموارد الطبيعية نوعا ومحدودية الرقعة الزراعية شبه الثابتة ، لا سيما إذا قرنت أو قورنت بحجم السكان الضخم ، حيث يبرز عدم التلاؤم أو التناسب فتتخذ الأزمة البعد السكانى بلا جدال . فأزمة مصر

الاقتصادية الراهنة إذن جذرها فى الأرض وساقها فى السكان ، أو قل إن قدمها فى الأرض وجسمها هو السكان .

ويظهر البعد الحضارى فى الأزمة فى انخفاض مستوى التكنولوجيا والتطور الفنى والعلمى العام ، أى فى التخلف الحضارى عموما الذى يشكل المناخ والتربة المشتركة لكل العالم الثالث . وهذا وذلك ينعكس على الاقتصاد مباشرة فى صورة قصور الانتاج وعجزه عن النمو الكبير المؤثر والوفاء بالحاجات المحلية دع عنك التصديريـــة سـواء ذلك فى الزراعة العتيقة أو الصناعة الناشئة، وهو القصور الذى فرض الاستيراد بنسبة متزايدة وخطـــرة . ومن حيث أن كل هذه الجـــوانب والأبعاد قديمة العهد تراكمية بالطبع فإنها جميعا تصبح بصفة تلقائية بعدا تاريخيا فى الأزمة .

أما الأبعاد الاجتماعية والسياسية والعسكرية والعالمية ، فلعلها أحدث عموما ، وبعضها طارىء عارض ولكنه ليس يقل خطراً . فالتطورات الاجتماعية فى التركيب الطبقى والحضرى للمجتمع المصرى حديثا وما استتبعُها من تغيرات فى أنماط الاستهلاك وما خلقت من تطلعات استهلاكية وغير ذلك ، كلها تشير إلى دور البعد الاجتماعى فى الأزمة .

وفى حاجات وإنفاقات الدفاع الواجبة والحروب الدفاعية المتكررة ضد العدوان الإسرائيلى الرابض ، يبرز البعد العسكرى فى الأزمة بسهولة ، حيث استنزف قدرا ضخما من الموارد والدخل القومى . ويقدر حجم هذا النزيف منذ قيام إسرائيل بنحو ٢٦ ألف مليون جنيه أو ٤٠ بليون دولار ، المقدر أن عوائدها لو كانت قد استثمرت إنتاجيا لبلغت مثلها تقريبا خلال هذه المدة، أى لتضاعفت ، وبالتالى لبلغت نحو ٧٠٠٠ جنيه لكل أسرة لو وزعت على عدد السكان ، وهو ما يكفى لبناء منزل أو تمليك سيارة لكل منها .

هذا بينما وصلت الميزانية العسكرية منذ ١٩٦٧ إلى ١٢٠٠ مليون جنيه سنويا (٢٠٠٠ مليون فى رواية أخرى) ، أى ما يعادل ٧٠٪ من الميزانية السيادية للدولة ، أو أكثر من ٥٠٪ من استثمارات الدولة ، أو أكثر من ٣٠٪ من الميزانية العامة ، أو نحو ٣٠ - ٢٥٪ من الدخل القومى . أى أن كل فرد يتحمل عبئا إضافيا منذئذ قدره ٢٥ جنيها سنويا أو نحو ١٥٠ جنيها للأسرة الواحدة .

أما البعد السياسى فيتمثل فى اتجاهات السياسة المصرية الحديثة وحصارها أو تقلبها بين المعسكرات والكتل الدولية المختلفة وما استتبع ذلك من تردد أو ترد بين سياسة الانغلاق والانفتاح، أو الانطواء والانسياح ، وانعكاس هذا كله بصورة مباشرة ودرامية على مشكلة الغلاء والأسعار واستغلال التجار للمستهلكين وتذويب أو تزويد الفروق الطبقية ... إلخ .

وأخيرا وليس آخرا ، ففى تضاعيف ذلك جميعا ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، سواء بالضغوط المعادية أو المعونات والقروض الصديقة ، ولكن بوجه خاص فى صورة استيراد التضخم العالمى والغلاء الغربى مع الواردات السلعية ، يتسلل البعد العالمى إلى نسيج الأزمة بحيث لا يمكن أن تنفصل عن الخارج وإن تأصلت أساسا فى الداخل .

فكنتيجة للارتفاع الخطير فى أسعار السلع فى السوق الدولية ، بلغ مجموع الزيادات السعرية فى الواردات المصرية خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٥ ما قيمته ١٨٠٧ ملايين جنيه ، بينما يقدر مجموع ما تحملته مصر من أثر التضخم العالمى خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٦ بنحو ٢٨٠٧ جنيه أو أكثر من ٧ بلايين دولار ، وهو رقم يفوق حجم جميع المنح والإعانات والقروض الأجنبية التى حصلت عليها مصر خلال تلك الفترة والتى بلغت ٥١١٥ مليون دولار .

معادلة الحل

أخيرا ، ورغم هذا كله ، فإن أزمة مصر الاقتصادية قابلة للحل . لا مكان هناك للافراط فى التفاؤل ، وإلا لكنا نعيش فى جنة البلهاء fool's paradise كما يتهمنا البعض حقا بالفعل ، لكن الاسراف فى التشاؤم مرفوض أيضا ، وإلا لضاعفنا المشكلة . فمصر فى عنق زجاجة اقتصادى خانق أو مختنق ، ما لم تخرج منه فستنزل وتختنق ، بل لعل فى هذا التردى يكمن مفجر الثورة الشعبية الكاسحة ، أما إذا خرجت منه ، وهو الأرجح غالباً ، فستطفر وتنطلق . ولكن السبيل إلى ذلك لا يخرج عن معادلة بسيطة ولكنها قاطعة قاسية ، وهى قاطعة لأنها لا بديل لها البتة ، وقاسية لأنها صعبة التنفيذ للغاية .

هذه المعادلة هى تعظيم الايجابيات وتحجيم السلبيات فى الهيكل الاقتصادى الراهن : تعظيم الادخار والاستثمار والانتاج (والانتاج السلعى خاصة) والدخل القومى والفردى إلى الحد

الأقصى، وتحجيم الانفاق والاستهلاك والاستيراد والاستدانة (ويمكن أن نضيف الأسعار بل والسكان) إلى الحد الأدنى . ومن هذه الزاوية ، فحسنا فعلت الخطة الخمسية الجديدة حيث حددت هدف زيادة الصادرات السنوى بنحو ٨٪ مقابل ٤٪ فقط للواردات أى النصف ، ولو أن المطلوب أكثر بكثير .

ولقد يكون من الصعب على مصر أن تضاعف إنتاجها السلعى بالذات سواء فى الزراعة أو الصناعة ، ولكنها بالتأكيد تستطيع أن تضاعف دخلها القومى مرات ، وذلك بالتصنيع الكامل لكل زراعتها وخاماتها وإنتاجها بالإضافة إلى الخدمات العليا . كذلك فلقد تبقى مصر طويلا ، مهما فعلت فى الداخل أو الخارج ، فى دائرة التخلف والفقر النسبى داخل العالم الثالث ، ولكن ليس هناك بالقدر التاريخى أو بالحتم الجغرافى سقف أعلى ولا حاجز نهائى لمدى تقدمها وإمكانيات تطورها .

القضية إذن بالاختصار الشديد وفى التحليل الأخير هى قضية الانتاج ضد الاستهلاك ، الحد الأقصى من الانتاج ضد الحد الأدنى من الاستهلاك ، فالبقاء للمنتج لا للمستهلك ، كل استهلاك لا يقابله إنتاج يعنى الافلاس فالضمور فالانقراض فى النهاية أى الموت ، فى حين أن كل إنتاج يفوق الاستهلاك يعنى الانتعاش والرخاء والنمو إلى النهاية أى الحياة (راجع فى هذا المعنى الشعارات الشائعة هذه الأيام : «الانتاج أو الموت» ، «أنا أنتج ، إذن أنا موجود» ، «التصدير أو الموت» ، «أنا أصدر ، إذن أنا موجود» ... إلخ) .

غير أن قضية الانتاج تتحول حتما وتلقائيا إلى قضية فلسفية فى السياسة والإيديولوجية مثلما هى مباشرة قضية موارد وتكنولوجيا . ولهذا فان المناظرة لم تعد فقط قضية الإيديولوجيا ضد التكنولوجيا ، ولا قضية الحد الأعظم أو الأدنى أو الأنسب من الاشتراكية و / أو الرأسمالية ، ولا أننا قد تحولنا من مجتمع اشتراكى إلى مجتمع رأسمالى أو من مجتمع اشتراكى إلى مجتمع استهلاكى أو من مجتمع إنتاجى إلى مجتمع استهلاكى ، وإنما باتت القضية كل ذلك فى آن واحد .

وإذا كانت مصر الآن قد أصبحت قطعة من أوروبا فى الأسعار ، وإن تكن أبعد شيء عن أن تعد قطعة من أوروبا فى الانتاج والدخل ومستوى المعيشة (ومن هذا الفارق بالدقة جاء التخلف

الحضارى والأزمة الاقتصادية) ، فإن الحل هو ذلك بالضبط : أن تصبح قطعة من أوربا فى الانتاج والدخل ومستوى المعيشة . لا حل لأزمة مصر الاقتصادية ، يعنى ، إلا بأن تتحول إلى «دولة أوروبية» ، ، لا بمفهوم الخديوى إسماعيل ولا بمفهوم أتاتورك ، ولكن بمعنى الحضارة والعلم والتكنولوجيا والانتاج والدخل ومستوى المعيشة ... إلخ .

وفى هذا كله تبدو بوضوح أهمية دور الدولة الفائقة . فالاقتصاد الآن أصبح سياسة ، والسياسة أصبحت «صناعة الخبز» . ومن ثم فلئن صح أن الأزمة الاقتصادية عندنا أخطر من أن تترك للاقتصاديين ، فإن من الصحيح كذلك أنها ليست أزمة اقتصادية صرفا ، إذ أن نصفها على الأقل علة وعلاج أزمة سياسة أولا وأزمة أخلاق ثانيا ، أو لعلها العكس أزمة أخلاق أولا وسياسة ثانيا .

كيف ، على سبيل المثال أو السؤال ، يصح فى منطق الاقتصاد أن نحكم على مصر بأنها دولة فقيرة وبها ١٥٠ أو ٢٥٠ ألف مليونير كما يقال ؟ لا يستقيم ، وإنما الصحيح أنها دولة فقيرة لأن بها ١٥٠ أو ٢٥٠ ألف مليونير . الصحيح أنها دولة فقيرة فى العدالة الاجتماعية ، والخلل إنما يكمن أساسا أو جزئيا فى توزيع الثروة ، أى فى النظام الاجتماعى وبالتالى السياسى . إن أزمة مصر الاقتصادية ، دعنا نحدد ونشدد مرة أخرى ، هى أزمة اجتماعية أولا ، وأزمة سياسية أولا وقبل كل شىء . أعنى أنها أزمة اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية ، وسياسية قبل أن تكون اجتماعية .

هذا ، بالطبع ، لا ينفى أنها فى حد ذاتها أزمة اقتصادية مباشرة ، إلا أنها تظل قبل ذلك وبعده نتيجة لسوء توزيع الثروة الوطنية أى الطبقية والطبقة الجديدة من ناحية ، ونتيجة قبل ذلك للنظام السياسى الذى خلق الأزمة الاجتماعية من قبل والاقتصادية من بعد . ونحن بالتأكيد نظلم اقتصادنا ، على علاته وعلله ، ونشوه صورته ونسىء إلى سمعته ، إذا نظرنا إلى أزمته كظاهرة محض اقتصادية . فإنما هو ضحية مثلما هو جان ، مريض مثلما هو مرض ، ومظلوم كما هو ظالم . ولا صلاح لاقتصادنا إلا بتصحيح وتقويم الفاعلين الأصليين النظام السياسى والنظام الاجتماعى .

وفى هذا الاطار ، فإذا صح أن نقول ، بلغة الأرقام النسبية أو النسب الرقمية ، إن ثلث حل

أزمة مصر الاقتصادية يكمن فى تصحيح توزيع الدخل القومى بين الطبقات ، بمثل ما يكمن فيه على الأقل حل ربع مشكلتها السكانية ، فإن من الأصح أن نضيف أن نصف حل الأزمة الأولى الاقتصادية وثلث حل المشكلة الثانية السكانية إنما يكمن فى تصحيح النظام السياسى .

من هنا فإن دور الدولة ، الذى لا يمكن مهما قلنا المبالغة فى تقديره فى مصر تقليديا ، لم يكن أخطر وأدق منه اليوم فى مواجهة هذه الأزمة المصيرية . وهكذا تعود قضية السياسة الاقتصادية أو إيديولوجية الاقتصاد فتبرز إلى المقدمة كبوصلة لا غنى عنها لسلامة اتجاه السفينة بل لإنقاذها من الضياع والغرق .

الانفتاح «ضد» الانغلاق
خلاص أم خراب مصر ؟

وها هنا نعود لنجد أنفسنا وجها لوجه مرة أخرى إزاء القضية المطروحة والمتأرجحة أبدا وهى قضية الانفتاح ضد الانغلاق ، أو بالأصح كما سنرى قضية ما يسمى الانفتاح ضد ما يفهم بالمقابل أنه الانغلاق . فبعد أن استمر واستقر تبنى الخط الاشتراكى والتخطيط الاشتراكى والتنمية الاشتراكية والتحول الاشتراكى طوال الستينات ، قدم الانفتاح «كتصحيح للمسار الاقتصادى» ، أى كقطعة من الهندسة الاقتصادية لإعادة بناء الصرح الاقتصادى عن طريق فتح نوافذه على العالم الخارجي وتياراته المتجددة وآفاقه الرحبة ، وذلك بعد أن طال غلقه وانغلاقه على نفسه وانعزاله عن الخارج إلى درجة الاختناق .

بصيغة أخرى ، فلقد قدم الانفتاح كوصفة علاجية شافية شاملة panacea لكل أمراض الانغلاق، فيعمل كمصل مضاد ضد خطر التجمد والتخلف التنكولوجى وكمنشط مقو للاقتصاد وحافز على اللحاق بالعصر ، وكمجدد لشبابه عموما بعد أن أصيب إلى حد أو آخر بتصلب الشرايين والشيخوخة المبكرة .

من الناحية الأخرى ، فلقد قوبل الانفتاح بدوره بنقد عنيف ورفض قاطع أو جزئى من قبل «الانغلاقيين» من الاشتراكيين . فلقد عدوا الانفتاح قمة الردة الاشتراكية مثلما هو برهانها الساطع ، لا يهدد المكاسب الاشتراكية للجماهير فحسب ، ولكنه قبلها يهدد بالتبعية الاقتصادية

بل هو يرادفها ، ويعرض للخطر الاستقلال الاقتصادى مباشرة والاستقلال السياسى ذاته من بعده .

ذلك أن جوهر سياسة الانفتاح في تقديرهم أو تشخيصهم هو فتح الأبواب على مصراعها أمام الرأسمالية المحلية والأجنبية ولغزو الشركات المتعددة الجنسية ثم الاعتماد على قوى السوق مع تقليص القطاع العام وتفكيك هيكله وبالتالى تحجيم دوره فى المحافظة على مستوى اجتماعى للتنمية باختصار الانفتاح عود إلى الاقتصاد الحر وعملية دمج وتكامل للاقتصاد القومى فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى وارتداد إلى التبعية الاقتصادية [١] .

وهكذا بينما رأى البعض فى الانفتاح خلاص مصر ، رأى فيه البعض الآخر خراب مصر ، وبينما أطلق أحد الاقتصاديين التقليديين صيحة «مزيدا من الانفتاح» (كذا !) ذهب اقتصادى تقدمي معروف إلى أن «الانفتاح كارثة» [٢] . وبينما اعتبر البعض عقده السبعينات «العقد الفريد»، عده البعض الآخر «العقد الأسود» . وتلك بالدقة هى القضية المحيرة الملحة التى تتطلب التحقيق الدقيق علميا وموضوعيا ، وطنيا وقوميا .

وهم أم مبالغة ؟

ولكن ، أولا ، هل كانت مصر حقا فى انغلاق قبل قدوم الانفتاح ؟ ذلك أن البعض يتساءل بالفعل عما إذا كانت هذه المقولة ، التى تطرح كمسلمة مفروغ منها ، لا تنطوى على مغالطة ما بقدر أو بآخر ، إن لم تكن زائفة حقا برمتها ، نابعة من انكسار فى الرؤية أو انحياز فى الرأى وفاقدة لأبسط مقاييس عنصر النسبية الواجب . فأين هى الحقيقة العلمية ؟ حسنا ، ثمة - موضوعيا - بضع ملاحظات وعدة تحفظات .

فأولا ، وعلى عكس الادعاء ، تمثل الستينات فى الاقتصاد ، تماما كما فى السياسة وخلف بوصلتها وتحت مظلتها ، قمة خروج مصر إلى المجال العالمى والمعترك الدولى ومنتهى انفتاحها على العالم أجمع بعد أن ظلت حبيسة التوجيه الاستعمارى الإمبراطورى المكتوم المكبوت الضيق .

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، جـ ٢ ، ص ٦٢٦ - ٦٤٣ .

(٢) فؤاد مرسى ، الأهالى ، ٢٧ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص ٨ .

بل ولأول مرة فى تاريخها الحديث فإنها انفتحت على عالم جديد وأضافت بعدا بكرا إلى علاقاتها وتجارتها الخارجية هو الشرق ، الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى فى المقدمة . وبهذا لم تنعزل مصر عن العالم الخارجي ولا انغلقت على نفسها . وما كان لها أن تستطيع لو أرادت ، ولو أرادت لما بقيت ، فضلا عن أن تفره وتطفر تصنيعا وبناء وتطويرا .

أما إذا كان مركز ثقل علاقاتها وتجارتها ونشاطها وارتباطاتها الخارجية قد انتقل من الغرب إلى الشرق ، فليس هذا بانغلاق ، وإنما هو استبدال انفتاح بآخر لا يقل رحابة وطاقة وإمكانيات وقدرات ، ولكنه كان بالتأكيد أكثر صداقة وتقبلا وأقل عداء وابتزازا .

أما أولئك الذين يعتبرون أن الارتباط بالغـــرب وحده هو الانفتاح وحده ، فنظرتهم تلك عوراء لا ترى الحقيقة إلا بعين واحدة ولا ترى إلا أن العالم هو الغرب ولا شىء سواه ، وهى النظرة الاستعمارية التى سادت طويلا والتى تركز الدنيا على أوروبا Euro-centric ، والآن على أوربا وأمريكا معا Atlanto-centric أو الغرب بعامة West-centric . كذلك فإنها تشبه ، وإن من منظور عكسى ، نظرة الغرب نفسه إلى العصور الوسطى حيث يسميها بالعصور المظلمة جاهلا أو متجاهلا أنها كانت عصر النور والتنوير على الجانب الآخر ، الجانب العربى مثلا .

إن الانفتاح – للتناقض والسخرية – نظرية كما يتفق «مغلقة» ونظرة ضيقة ! بل ورجعية إلى ذلك ، حيث تنتمى على الأقل إلى القرن ١٩ ، بل وتمثل مدرسة مركب النقص الحضارى فى سياسة وحياة الشرق والعالم المتخلف من حيث أنها تقبل بنظرية الغرب كمركز العالم ومقياس الأشياء جميعا .

وحتى عند ذلك ، فإن مصر حين ولت وجهها شطر الشرق ، لم تدر ظهرها تماما للغرب . فعلى سبيل المثال ، كانت تجارتها الخارجية خلال تلك الفترة تنقسم عادة بالتثليث ، ثلث تقريبا مع كل من الشرق والغرب والعالم الثالث وإن كان الثلث الأكبر مع الشرق . وعلى العكس ، وهذا قمة التناقض ، فإذا كانت مصر قد استدارت دورة كاملة فى السبعينات نحو الغرب ، فإن هذا إن كان يعنى انفتاحا على الغرب فإنه يعنى انغلاقا عن الشرق حيث قد قطع معه كل قنوات الاتصال وأحرق أو أغرق زوارق النجاة تقريبا ، فيما كان الوضع فى الستينات أقرب إلى الانفتاح الكامل على الشرق والانفتاح الجزئى على الغرب . من ثم فإن الانفتاح ليس نظرية مغلقة ضيقة فقط ، ولكنه أيضا مغالطة ساذجة إن لم يكن قلبا غريبا للحقيقة .

وعلى الجملة ، فإن الانفتـــاح والانغلاق مسألة نسبية ، ولم تكن مصر الســتينات منغلقة على نفسها بقدر ما كانت منفتحة على الشرق ، ولا صارت مصر السبعينات منفتحة على الخارج بقدر ما باتت منغلقة عن الشرق . هذا كل ما فى الأمر . كلا ، مرة أخرى وأخيرة لم تكن مصر قط فى انغلاق فى السابق ، ولا الانفتاح هو بالجديد عليها من حيث المبدأ وبغض النظر عن التطبيق .

ظاهرة مرحلية

هذه واحدة . الثانية أنه ما من انفتاح إلا وسبقه انغلاق يمهد له ويرسى الأسس الصلبة للاقتصاد ويمكن للانطلاق نحو الرخاء . كل انفتاح ، يعنى ، فقد بدأ انغلاقا فى الأصول الأولى مهما بعدت أو بدت غير منظورة حاليا . وبالمقابل ، فإن كل انغلاق يتطور وينتهى عادة إلى انفتاح بقدر أو بآخر . فالمسألة كلها مرحلية مثلما وجدناها من قبل نسبية ، والتضاد ليس تناقضا مطلقا تناقض الأبيض والأسود .

ذلك أن جرعة معقولة من الانغلاق هى فى الحقيقة شرط أساسى حتمى ولازم لأى تنمية وطنية فى أى مجتمع متخلف خارج لتوه من إطار التبعية والاستعمار السياسى ويريد أن يتحرر من أثقال التخلف وأخطار الابتلاع الاقتصادى الأجنبى والاستعمار الجديد . إنها إذن «فترة حضانة» لابد منها للتنمية أو «مرحلة حصانة» «وعملية تكيس» تلقائى للتحصن الذاتى ولحماية الذات ضد أخطار الاغراق الرأسمالى الكبير وطوفان الشركات العملاقة المتعددة القوميات والاحتكارات العالمية الغامرة والمغامرة ... الخ . إنها ، باختصار ، شرط «الوطنية الاقتصادية» .

ولهذا السبب بالدقة فإن الانفتاح المباشر والفجائى لايصلح للدول المتخلفة أو النامية فى العالم الثالث ، فهو ترف لا تقدر عليه ولا تصلح له لأنه إن لم يئد فى المهد عملية التنمية والبناء الاقتصادى فانه يهدد تطلعاته وإنجازاتها بخطر التآكل ويعرضها للتعرية الكاسحة من التيارات الخارجية . بل إن ما ينساه أو لايدركه الكثيرون هو أن سياسة الانغلاق تبنتها تحت أسماء مختلفة معظم الدول الرأسمالية نفسها فى القرن الماضى فى أولى مراحل تنميتها الوطنية بعد نشأة قومياتها الحديثة .

وعلى هذا فإن ما يسمى عصر الانغلاق فى مصر مؤخرا لم يكن مجرد سياسة ضيقة الأفق خرقاء أو محض فلسفة تقشفية رواقية أو مازوكية ، وإنما ببساطة رد فعل ضرورى مضاد لضغوط الاستعمار العالمى المغادر والغادر ، وضرورة مرحلية لمجتمع متخلف حضاريا خارج من عباءة الاستعمار تاريخيا ، ويواجه معضلة كيف يرفع نفسه من رباط حذائه فى عالم معاد يحاول أن يدفعه إلى أسفل بكعب حذائه .

من الناحية الأخرى ، فلا شك أن الانغلاق ، سياسيا كان أو اقتصاديا ، حضاريا كان أو اجتماعيا ، لا ينبغى أن يصل بالطبع إلى الحد الذى يهزم أغراضه ويهدم نفسه بنفسه ، فيعوق التنمية والاشتراكية ذاتهما ويحرمهما من المعونات الخارجية والموارد غير المادية أو غير المنظورة كالخدمات والسياحة ، التى تمثل استثمارات اقتصادية سريعة وسهلة ومجزية للغاية ولكن تحتم الانفتاح على الجميع وعلى العالم أجمع . ولم يكن هذا أصح ولا ألزم منه فى عصر الانفراج والوفاق ، الذى اختلط فيه الشرق بالغرب وتداخل الكل فى الكل ، وأصبحت بعض الدول الاشتراكية أو الشيوعية مثل بلغاريا ويوجوسلافيا قبلة للسياحة العالمية تجدد بدخولها المليارية شباب اشتراكيتها قبل اقتصادها ذاته .

وإذا كان هذا يثير قضية الصراع أو التناقض الكامن إلى حد أو آخر ما بين الإيديولوجيا والتكنولوجيا ، فإن الواقع أن قضية الانغلاق - الانفتاح إنما هى تعبير جزئى عن تلك القضية الكلية . فللانغلاق انعكاساته التكنولوجية على التطور الصناعى ، حيث يحرم الصناعة المحلية من التعرف على أحدث تطورات التكنولوجيا العالمية والأخذ بها ، الأمر الذى يهددها بالتخلف المستمر أو الجمود ، كما يحرمها من المنافسة الصحية المفيدة الدافعة للتقدم ، ويضع المستهلك الوطنى تحت رحمة احتكارها المطلق المريح أو المربح .

عنصر النسبية

ثالثا ، وأخيرا ، وتأسيسا على ما سبق ، فان الانغلاق والانفتاح كليهما قليل منه يصلح الاقتصاد وكثيره يفسده . الفارق أن الانفتاح يضحى بالمدى البعيد فى سبيل المدى القريب أو اللحظة الآنية العاجلة ، ولذا لا يخلو من قدر من انتهازية وآخر من ديماجوجية ، كما أنه أدخل من

حيث المبدأ فى الليبرالية وأقرب بالطبع إلى الرأسمالية أما الانغلاق ، على العكس ، فيضحى بالمدى القريب وربما الجيل الحاضر من أجل المدى البعيد والأجيال القادمة . ولذا يبدو أبويا -pater nalistic قاسيا نوعا ، ولكنها قسوة من يقسو أحيانا على من يرحم ، ومن ثم أقل ديموقراطية ولكن أدنى إلى الاشتراكية بالضرورة .

الانفتاح أكثر طموحا ، ولكنه طموح محموم أشد عجلة ولهفة ، ووجه متورد لا بالنضج الصحى ولكن بالاحتقان المتورم ، فيما الانغلاق أكثر تواضعا وتؤدة ولكنه أكثر صحة وأصالة . الانفتاح رخاء كاذب نوعا ثم صقيع دائم على الأرجح ، بينما الانغلاق سحابة صيف ثم ربيع دائم غالبا . وبتشبيه جامع من جغرافية مصر ، الفرق بين الانفتاح والانغلاق هو على الترتيب كالفرق بين الرى الدائم والحوضى ، أو بين السد العالى وخزان أسوان ، أو أخيرا بين تربية ماشية اللحم وماشية الألبان .

والحقيقة فى الحســـــاب الصافى والتصفية النهائية ، أن كلا الانفتــاح والانغلاق مطلوب ومفيد ، ولكن المشكلة هى كيف ولمن . فالانفتاح مفيد بالتأكيد للأقلية المسحوقة (الساحقة) ، والانغلاق مفيد بالقطع للأغلبية الساحقة (المسحوقة) . ولذا فإن الأول تنمية ولكنها لامفر طبقية بورجوازية واستغلال باسم الوطنية ، والثانى تنمية وطنية ولكن للقاعدة العريضة والجماهير الأساسية .

قدر موزون إذن من الانفتاح و / أو الانغلاق ، ونكاد نقول من المواءمة بين الإيديولوجيا والتكنولوجيا ، هو الصيغة الملائمة المطلوبة لمصر . فلا الانغلاق شرط حتمى للاشتراكية ، ولا الانفتاح يعنى بالضرورة والفرض الرأسمالية . إن التوازن الدقيق وعنصر النسبية المرهف بين الانفتاح الذى لا يصل إلى حد الانفلات والانسياح أو التسيب والضياع والوقوع تحت رحمة الخارج ، وبين الاعتماد على الذات الذى لا يصل إلى حد الانغلاق المتحجر وقسوة المعاناة ، الانغلاق الحميد لا الخبيث يعنى ، ذلك هو بوصلة مصر الطبيعية فى عالم التنمية الاقتصادية والاشتراكية.

من هذا المنظور قدم البعض صيغة «الانفتاح الانتاجى» بدل «الانفتاح الاستهلاكى» كخطة أو خطوة وسط «لترشيد» الانفتاح . ومن هذا المنطلق طالبوا بالمزيد من الانفتاح كحل أوحد لأزمة

مصر . غير أن البعض ، على الجانب الآخر ، عاد فرد بان الانفتاح - بالتعريف - لا يمكن إلا أن يكون استهلاكيا ، ومقولة الانفتاح الانتاجى ليست إلا متناقضة لفظية [1] ومنهجية معا ، بينما أن الانغلاق - بالتعريف أيضا - لا يمكن إلا أن يكون إنتاجيا ، حيث لا يمكن تصور استهلاك فى ظل انغلاق أكثر من الاستهلاك السوى السليم . ولا تزال المناظرة مستمرة .

الاعتدال المصرى

وأيا ما كان ، فإذا كانت مصر فى الواقع والتطبيق قد تأرجحت بوضوح شديد فى الفترة الأخيرة بين قطبى أو مركبى الانغلاق - الاشتراكية - الانتاج - التصنيع ... إلخ ، والانفتاح - الرأسمالية - الاستهلاك - التطلعات الترفية ... إلخ ، وكان من الواضح أيضا أن هناك صراعا شديدا بين الاتجاهين ، فلعل هذا يرجع جزئيا إلى أن الموضع يشد مصر إلى الاتجاه الأول أكثر والموقع يشدها إلى الاتجاه الثانى أكثر .

غير أن مصر لحسن الحظ (أو لسوئه ؟) ، ولنفس السبب أى بحكم ظروفها وأوضاعها وواقعها وموقعها ، لا تملك أن تتطرف سواء فى الانغلاق أو فى الانفتاح إنها بطبيعتها ، وربما أكثر من أى بلد آخر ، لا تصل إلى الحد الأقصى أو حد التطرف مهما جنحت يمينا أو يسارا . بل إنها إن تكن خالية من وباء التطرف ، فعلها مريضة بداء الاعتدال . ولعلها بهذه الصفة أن تحتاج فى الظروف الطبيعية إلى صيغة تجمع بين الانغلاق الواسع والانفتاح الضيق ، أو إن شئت بين كثير من الانغلاق الضيق مع قليل من الانفتاح الواسع .

على أن السؤال الذى يقفز هنا إلى الذهن فى ظل أزمتنا الراهنة هو : ولكن ماذا عن الظروف غير الطبيعية ، كتلك التى تعيشها مصر اليوم ؟ حسنا ، هنا لا بديل عن الانغلاق سوى الانزلاق ، ويغدو الانزلاق والانفلات والانسياح المرادف الوحيد للانفتاح . وبصيغة أقوى ، فإنه هو أما الانغلاق أو الانزلاق ، ولا نقول الانغلاق أو الموت . وبصيغة أوضح ، فلعل مصر لم تكن أحوج مما هى اليوم بالذات إلى الحد الأقصى من الانغلاق والأدنى من الانفتاح .

---

(١) عبد العظيم أنيس ، «دور المعارضة والتصورات الساذجة» ، جريدة الأهالى ، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٨ .

بين جغرافية التنمية والاقتصاد

فمصر دولة متوسطة الحجم ، ليست بالكبيرة طبعا ، ولكنها ليست بالصغيرة قطعا . وهى بحكم هذا الحجم ، فضلا عن موقعها الجغرافى المركزى ، ليست للانغلاق بالتأكيد ، ليست للانطواء على النفس بدعوى الاعتماد المطلق على الذات أو تحت وهم الاكتفاء الذاتى الصارم أو محاولة تجربة التنمية الاشتراكية المستقلة عن الخارج بكل تضحياتها ومشاقها وقسوتها . فمن حيث الانتاج ، فان مصر ليست بالضخامة والغنى والثراء الذى يمكنها مثلا من الاشتراكية ودفع التنمية الاقتصادية من الداخل فحسب دون الاعتماد على الخارج .

وعلى سبيل المثال ، فلقد أثبتت التجربة العملية أن التنمية الاشتراكية - الاقتصـادية الكاملة لا يمكن أن تتم من الداخل فقط ودون معونة خارجية إلا فى الدول الضخمة الحجم بل الماموث كالاتحاد السوفييتى والصين ، فى حين أنها استحالت فى كوبا الصغيرة دون الاعتماد على الخارج ، وفى يوجوسلافيا المتوسطة دون الانفتاح على الشرق والغرب معا . بل حتى فى الدول الماموث لم يتم إلا بثمن إنسانى باهظ . بل حتى عند ذلك ، اضطرت هذه الدول فى النهاية إلى الاعتماد على تكنولوجيا ورأسمال الغرب المضاد . تلك أبسط ، ولكن أبرز ، مبادئ جغرافية الاشتراكية المعاصرة ، وذلك هو الأساس الجغرافى للتنمية الاقتصادية العالمية .

وفى مصر ، فلئن كانت قد حدثت فترة من الانغلاق ، كما يسميه البعض ، فلقد كان ذلك ، انغلاقا نسبيا محدودا أولا ، ليس قاسيا قاصما ولا متقوقعا متحجرا كما يصوره البعض . وثانيا فلقد كان ذلك ضرورة مرحلية لترتيب البيت من الداخل قبل الانطلاق . وعلى أية حال ، فإن كان ولابد بعد هذا من الانفتاح ، فبقدر محسوب لا يصل إلى حد الانزلاق .

فمصر ليست ولا يمكن أن تكون دولة خدمات وسياحة وحسب : إنها أكبر جدا من ذلك جغرافيا : إنها ليست لبنان أعظم أو تونس كبرى . وإنما مصر بحكم الموقع والموضع ، بحكم الحجم والنمو ، دولة إنتاج وخدمات ، دولة صناعة وسياحة ، دولة زراعة وتجارة ، دولة خامات ونقل ، معا وجميعا . وسياسة الانفتاح المطلق أو الباب المفتوح لا تلائم مصر الصناعية ومصر الانتاج الزراعى الكبير التى تحتاج إلى قدر كبير من التخطيط والحماية والتوجيه والضبط .

ومن المعروف أن سياسة الانفتاح الأخيرة ، التي فتحت الباب بعد أكتوبر لموجة عنيفة ونهمة من الاستيراد المحموم والاستهلاك المسعور ، الترفي والكمالي ، بل والاستفزازي الصارخ والكالح، قد أدت إلى ركود مخيف في تصريف منتجات الصناعة المحلية وتراكم مخزونها بشكل خطير . ولا شك أن الصناعة المصرية ، المحمية شبه الاحتكارية ، عالية الأسعار منخفضة الجودة، كانت بحاجة إلى هزة قوية من المنافسة ومن الاحتكاك تدفعها إلى التحسين والتطور والتفوق على نفسها، ولكن ليس إلى الحد الذي يقتلها في عقر دارها ، وإلا لكنا كما لو عدنا إلى أيام ما قبل الحربين وعصر الاستعمار مبيد الصناعة الوطنية .

الانفتاح بين الانفلات والانسياح

بل الأسوأ من هذا تحول الانفتاح إلى عملية انقضاض الرأسمالية الطفيلية ، العالية والبترولية، على الاقتصاد المصري ، أخذت شكل استثمارات المضاربات الابتزازية والمشاريع غير المنتجة الانتهازية والعمليات المالية والمصرفية المشبوهة أو المشوهة ، كل أولئك في طوفان عرم يكاد يكرر أو يذكر بموجة «التكالب» الأوربي على مصر في القرن ١٩ أيام إسماعيل والأوربة والتحول إلى قطعة من أوربا «والانفتاح على البحر» الخ ، وذلك بالدقة بعد «انغلاق» عباس وسعيد من بعد احتكار محمد علي .

والواقع أن الانفتاح المعاصر ، بقدر ما كشف ضعف الصناعة المصرية الكامن ما يزال ، بقدر ما أثبت جموحه هو وجنوحه بعد أن جاوز حد الانضباط والاعتدال إلى الحد الذي يهدد التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني ويهزم بذلك أغراضه ذاتها . ذلك أن الانفتاح، أراد أم لم يرد ، سرعان ما خلق طبقة جديدة منتفخة متورمة من الكومبرادورية الطفيلية تتألف من عناصر المستوردين والمستثمرين والمضاربين والوسطاء والسماسرة والتجار ... الخ ، خلقت بدورها اتجاهات وأنماط ومثلا محمومة من الترف الاستهلاكي والاستغلال البشع للمستهلك العادي .

ومن السخرية أنه في الوقت الذي تحولت مصر بالبترول العربي المحيط إلى جزيرة من الفقر والتخلف وسط بحر من الرخاء المحموم ، جاء الانفتاح ليكمل المتناقضة فزرع في قلبها ووسط

فقرها البائس عدة جزر منقولة من الاستهلاك الرأسمالي والثراء الفاحش . وبذلك وجد الشعب المصرى نفسه محاصرا فى فقره وانخفاض دخله ومستوى معيشـــته بين قوسين من الرخاء المستفز من الخارج ومن الداخل ، من خلف ومن قدام . وانعكس هذا كله فى مسألة بل مأساة الأسعار الجنونية والغلاء القاتل . إن الانفتاح ، كما يهدد بتحطيم الصناعة الوطنية ، يهدد بسحق المواطن المستهلك العادى . من هنا فبعد أن كان الانغلاق مقبرة لأموات ، جاء الانفتاح مقبرة لأحياء .

الانفتاح والاقتصاد المزدوج

والواقع أن الانفتاح ، بأبعاده المتعددة ولكن بالأخص بعده الغربى الأمريكى – الأوربى وبعده العربى البترولى ، قد خلق فى مصـــر المعاصرة صورة عصرية من «الاقتصـــاد المزدوج dual economy » من مثل ما عرفت دول المستعمرات فى القرن الماضى وحتى قريب ، أو هو بالأحرى جعل اقتصادها ثنائيا أكثر من أى وقت مضى . فعلى أرضية الاقتصاد الوطنى المحلية بتوازناتها ومعطياتها وبقيمها وقدراتها المألوفة ، فرض الانفتاح من أعلى برج شاهق ولكنه ضيق القاعدة كالجزيرة المزروعة أو المشتولة أو المستوردة من الخارج ، تتناقض فى كل مثلها وقواها وتكاد تتعارض معها كالأقطاب المتنافرة .

فلقد أصبح فى مصر طبقتان : أقلية (ساحقة) على القمة ، دخولها وتطلعاتها وإمكانياتها على المستوى العالمى الغنى المترف ، وكذلك الأسعار ، وبالتالى فهى فى حالة توازن كامل بين تكاليف المعيشة والدخل وبين الأسعار ومستوى المعيشة ، ومن ثم تتمتع بحياة مترفة باذخة الرفاهية . ثم هناك أغلبية (مسحوقة) عند القاع ، دخولها وطموحاتها وقدراتها على المستوى المحلى البالغ التواضع ، ولكن عليها أن تعيش تقريبا فى ظل الأسعار العالمية الفادحة ، ومن ثم فإن التوازن مختل بل فاقد عمليا بين تكاليف المعيشة ومستوى المعيشة ، وبالتالى فان حياتها تتأرجح بين قطبى الفقر والحرمان . أو بصيغة أخرى ، أصبح هناك طابقان من الاقتصاد : طابق علوى فى القمة يكاد ينتمى إلى أوربا وأمريكا فى آخر وأغلى مراحلها وصورها ، وطابق سفلى قاعدى يكاد ينتمى إلى القرن ١٩ أو إلى إفريقيا المعاصرة .

هكذا ، فى النتيجة ، نشأ فى مصر ازدواج فى الاقتصاد المزدوج ، أعنى أن قد أصبح هناك اقتصاد مزودج مرتين أو على مستويين : أفقي ورأسي . فالأول بين العاصمة وقاعدة الريف الاقليمى حيث أصبح هناك «مصران» أفقيا ، الفارق بينهما كالفارق بين أوربا الغربية ومصر نفسها ككل . والثانى بين الانفتاحيين وبين قاعدة الجماهير العريضة حيث صار هناك «شعبان» رأسيا ، الفرق بينهما هوة كالتى بين الأمريكان والأفارقة . وتلك من أسف هي «ثنائية الثنائية» الجديدة فى مصر الاقتصادية .

نماذج التنمية والخيار المصرى

أما وقد أصبحت مصر بهذا كله وبمثله وبغيره خليطا غريبا ، بل شاذا خلاسيا ولا نقول خنثويا ، من التوجيه الاقتصادى والتخطيط الاشتراكى فى جانب وفوضى الليبرالية الضاربة والردة الرأسمالية الضارية فى الجانب الآخر ، فلابـــد أن نعرف ونعترف أن أس مشكلة مصر أنها ممزقة نفسيا وماديا ، علميا وعمليا ، بين مثل الاشتراكية والرأسمالية : قل عقلها مع الأولى وقلبها مع الثانيـــة ، أو قلبها مع الأولى وجيبها مع الثانية ، أو لسانها مع الأولى ويدها فى يد الثانية .

وواقع الأمر أن ما لا تريد مصر أن تدركه هو أن النموذج الرأســـمالى ، وقمته الأمريكـــى ، لا يصلح لها كدولة . فالنموذج الأمريكى يصلح لمجتمع أو دولة الوفرة ، سواء وفرة الموارد والمواهب الفائقة أو التفوق العلمي والتكنولوجى البارز . وهو إن صلح استثناء أو استعارة لمجتمع الثروة الطارئة كالبترول أو لمجتمع الخدمات العابرة كالسياحة ، فإنه لا يصلح لمجتمع أو دولة الندرة مثل مصر التى تعانى حاليا من الندرة فى كل شيء تقريبا سوى السكان : تخمة سكانية وندرة مادية .

والواقع أنه كان أمام مصر دائما ثلاثة أنماط أو نماذج للتنمية والتطور : النموذج الصينى فى أقصى اليسار ، والنموذج اللبنانى فى أقصى اليمين ، والنموذج اليابانى فى «أقصى» الوسط : إما أن تصبح صين صغرى بالانغلاق الكامل ، أو لبنان عظمى بالانفتاح المطلق ، أو يابان أخرى بالانغلاق – الانفتاح المحسوب .

النموذج الصينى

فأما النموذج الصينى ، بكل عناصره المتشابهة والمختلفة من كثافة سكانية ساحقة وتخلف تكنولوجي وفقر مدقع ثم انغلاق وتقوقع واعتماد على الذات فى تقشف «بوذى» رهيب ، فمن الواضح أن مصر ليست على استعداد للقبول به ، ليست على استعداد يعنى للقبول ، كبعض المجتمعات الاشتراكية المتطرفة ، بالتقشف الصارم والانغلاق القاسى لبناء ذاتها بعنف وقوة من أجل الانطلاق فيما بعد ، أى الانغلاق المؤقت من أجل الانفتاح اللاحق والحرمان الآتى من أجل الوفرة الدائمة .

النموذج اللبنانى

غير أنه ليس لمصر ، من الناحية الأخرى ، أن تمارس التطلعات الاستهلاكية والتوقعات الرأسمالية المسعورة كالمجتمعات الغربية والبتروليين ، وإلا وضعت نفسها فى مأزق تاريخى مستحيل . فمصر لا تملك أن تدخل فى سباق استهلاكى لامع الغرب ولامع عرب البترول . والواقع أن مصر فى العقد الأخير ، بدل أن تقاوم تيار وسعار الاستهلاك وحمى الترف واستعراض البذخ فى العالم العربى البترولى الذى يستوحى النموذج الأمريكى ، انساقت وراءها وتكالبت عليها . وفى ذلك نسيت أنها إنما تجرى وراء الفتات والنفايات والأوشال البترولية ، وأنها فى هذا المضمار المترف ستسحق تحت أقدام البتروليين الذهبية ، حيث أصبحت بالفعل «بروليتارية العرب» كما وصفوها أو صنفوها هم أنفسهم .

والحقيقة أنه فى ظل البترول العربى الغامر لم يكد يكون لمصر بديل عن الاشتراكية سوى النمط اللبنانى : خدمات وسياحة ومرفهات ، كومبرادورية وسمسرة واستهلاك ... الخ . فرغم موارد مصر الطبيعية التى لاتتوفر للبنان بالطبع ، إلا أنها بالمقياس البترولى ضئيلة إلى متواضعة. ولذا فإن الردة عن الاشتراكية التى حدثت فعلا والتحول إلى الرأسمالية والبورجوازية فى السبعينات لم يكن صدفة أنها اتفقت مع وقت ورثت فيه مصر تقريبا أو كادت لبنان ودوره التقليدى المفقود ، فأوشكت تصبح لبنان العرب الكبير أو الجديد أو نوعا من تونس الكبرى .

غير أن حصاد هذه التجربة المر كان أزمة مصر الرهيبة الراهنة ، وثبت أن ليس لمصر أن تتورط فى سباق استهلاكى غير مسئول مع الغرب الغنى ولا مع ظله عرب البترول . فذلك نمط من الحياة وتلك مثل حضارية لا تصلح ولا تصح لمصر فى ظروفها الراهنة الخاصة ، ظروف عنق الزجاجة . فالغرب مجتمع إنتاج عال واستهلاك عال معا ، وعرب البترول مجتمع استهلاك عال بلا إنتاج عادى ، أما مصر فمجتمع إنتاج متوسط واستهلاك عادى . ولهذا فلا مفر ولا بديل لها ولو مؤقتا عن قدر معقول من التقشف وضبط النفس .

النموذج اليابانى

لا يبقى إذن سوى النموذج اليابانى الذى يكاد يقتبسه كل أدب التحديث والتحضير فى مصر ، حتى ليبدو «عقدة» الفكر المصرى التطورى المعاصر . ففى هذه المقارنة أو المناظرة الخالدة مع اليابان ، يلاحظ دائما أن مصر بدأت انفتاحها على الغرب والحضارة الحديثة والتصنيع قبل اليابان بنحو نصف قرن : الأولى منذ محمد على فى العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر ، والثانية منذ عودة المايجى Meiji Restoration فى الستينات والسبعينات من القرن نفسه . ولكن بعد نحو قرن تقريبا كانت اليابان قرب أو على قمة العالم حيث تعد القوة الثالثة اقتصاديا بعد القوتين الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، إن لم تتجاوزهما اليوم فى تقدير البعض ، هذا فى حين رقدت مصر أو ركدت داخل إسار أو سور العالم الثالث المتخلف الفقير ، إن لم تكن قد انزلقت عن قمته مؤخرا فى تقدير البعض . فلماذا ؟

ثمة مجموعة ثوابت ومتغيرات فى المعادلة . كل من مصر واليابان كان قبل الاتصال بالغرب يعيش عصوره الوسطى «وفترة عزلة» شهيرة . وكلاهما كان يعيش فى ظل إقطاع زراعى صارم متحجر ومتخلف ولكن ، على الجانب الآخر ، كانت مصر فى قلب الدنيا ، ولذا كانت أسبق إلى الحضارة الحديثة . غير أنها للسبب نفسه وقعت فريسة للاستعمار ، بينما نجت اليابان منه بفضل تطرفها على هامش الدنيا ، وإن كان هذا الموقع هو الذى أخر بداية تطورها الحديث عن مصر . من هنا فلولا الاستعمار ، فلعل تجربة محمد على ، التى أجهضها سنة ١٨٤٠ ودفنها نهائيا سنة ١٨٨٢ ، لعلها كانت حرية بأن تنتهى إلى مثل ما انتهت إليه تجربة المايجى فى اليابان : ندا للغرب لا تابعا ، ودولة متقدمة لا متخلفة ... إلخ .

أخيرا فإن مصر النهرية لم يكن بها فحم ولا حديد ، بينما كانت اليابان الجبلية غنية بالفحم وإن كانت فقيرة في سائر المعادن والخامات والموارد . ومن هنا أضافت اليابان الصناعة على أكبر مقياس إلى الزراعة المطورة ، بينما حرمت مصر من الصناعة مرتين ، مرة لغياب الفحم فى عصر الفحم ، ومرة بحكم الاستعمار الذى بقدر ما وأد الصناعة ضاعف أيضا من طغيان حكم الاقطاع المحلى التابع واستبداده الشرقي الفرعونى التقليدى الخالد ، بما يفسر تخلف مصر وتجمدها بعد ذلك فى كل شىء بما فيه الكفاية [(١)] .

واليوم ، وقد اختلفت الأرضية والوضعية واختلت الأوضاع تماما ، ولم يعد سبيل إلى العودة إلى الماضى ، وأغلق طريق التنمية الاقطاعية - الرأسمالية إلى الأبد ، مثلما زال عصر الفحم ، فليس أمام مصر سوى طريق التنمية المتزنة المتوازنة اقتصاديا واجتماعيا ، تكنولوجيا وإيديولوجيا . ولعل هذه الوصفة - الأحجية هى حيرة مصر الحقيقية الحالية والتى نفسر عجزها عن تكرار التجربة اليابانية . فالتاريخ لا يعيد نفسه بحذافيره ، ومن المستحيل على مصر أن تركب القرن العشرين فى إطارأو قطار القرن التاسع عشر .

فإذا كان عليها أن تصبح - كاليابان - دولة صناعية من الدرجة الأولى أو بالدرجة الأولى ، فإن ذلك لا ينبغى أن يتم على حساب الزراعة ، ويجب عليها أن تستعيد - كاليابان - كفايتها الذاتية غذائيا على الأقل بل وزراعيا على الأفضل . كذلك فإذا كان عليها - كاليابان - أن تحول كثافتها السكانية الفائقة إلى طاقة إنتاجية مميكنة مكثفة وأن تأخذ فى ذلك بآخر ما فى العصر من علم وتكنولوجيا ، فليس لها أن تتحول - كاليابان أيضا - إلى «قطعة من أمريكا» فى نظام الحياة والنظام الاجتماع ، وإنما عليها أن تركب هذه التكنولوجيا فى إطار من الإيديولوجيا القويمة والعدالة الرشيدة . وذلك هو التحدى الذى يواجه مصر الاقتصادية اليوم وغدا وإلى أن تحل أزمتها بنفسها ، ويومئذ تحل أزمتها نفسها بنفسها .

بين الموارد والمواهب

الآن لا شك أن مصر الاقتصادية قد قطعت شوطا كبيرا من التقدم والتغير فى العقود

---

(١) جمال حمدان بين أوربا وآسيا ، دراسة فى النظائر الجغرافية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٧٨ وما بعدها .

الأخيرة، كما أن أمامها إمكانيات لشوط أكبر ربما ؛ حققت إنجازا لا بأس به رغم أزمتها التاريخية الخانقة ، ولكن لنفس السبب عليها أن تتجاوز هذه الأزمة إلى مزيد من الانجاز والتنمية. وإذا كان قد حدث بعض تقصير تاريخي في استثمارنا لموارد البيئة ، فلا مفر الآن من التعويض اللاهث . ففي الزراعة ، علينا أن ننتزع الأرض من الصحراء بل وربما من البحر فيما بعد ، ويمكن لمصر بذلك أن تكون هولندة إفريقيا . غير أن الواضح أن مجالات التوسع الزراعي ليست بلا حدود في المدى البعيد ، وحتى الكيف نفسه لن يكون عضوا عن الكم في نهاية المطاف .

من هنا كانت خطورة الثورة الصناعية وضرورتها القصوى . وقد تمت بداية واعدة جدا . وأمامنا إمكانيات أضخم بكثير لتحويل كل خاماتنا وصادراتنا الزراعية والمعدنية إلى مصنوعات، ابتداء من القطن (المنسوجات) إلى البترول (البتروكيماويات) ، فضلا عن إنتاج كل الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية للسوق المحلية وللتصدير . ولكن يلاحظ في النهاية أننا إلى حد ما نشبه موقف اليابان في الصناعة . فمواردنا محدودة نسبيا في كثير من عناصر الثروة المعدنية ووقود الفحم وبعض الخامات . والمطلوب هنا هو الحل الياباني : فاليابان تكاد تستورد كل شيء للصناعة ، ومع ذلك تصدر كل صناعة . وتفسير هذه المعادلة الصعبة - المعجزة اليابانية كما تسمى - هو العمل مضروبا في التكنولوجيا .

ومن الممكن بل الضروري أن تصبح مصر يابان إفريقيا صناعيا . فإفراط السكان عندنا يمكن مع الصناعة الكثيفة أن يتحول إلى رأسمال مؤثر ، وبالأخذ بأحدث تطورات التكنولوجيا يمكن أن يتحول إلى تصدير عمل . وبعبارة أخرى ، فان بوصلة المستقبل الصناعي لمصر تكمن في استثمار كثافة السكان - هذا الخزان الضاغط الآن - في شكل تصدير العمل ، وذلك من خلال استيراد التكنولوجيا المتطورة . إنه إذن «التصنيع أو التخلف» ، ولا نقول كما يقال في الخارج «التصدير أو الموت» . وإنه إذن الكيف - مرة أخرى - قبل الكم وبعده ، في الصناعة كما في الزراعة . وذلك وحده أساس تعميق موارد البيئة في مصر المحدودة المساحة والثروة .

لقد تخلفت مصر طويلا عن عصر الصناعة . وهي الآن تدخل ثورتها الصناعية في الوقت الذى انتقل فيه الغرب من الانقلاب الصناعي إلى المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع الاستهلاك العالي أو مجتمع الرفاهية والوفرة . ونحن نلهث تطويرا وتحضيرا إلى الأمام،

ولكن نبض العالم المتقدم وإيقاعة العلمى وتكاثر نسل التكنولوجيا يتسارع كلها بمعدل العاصفة المحمومة . والمحصلة الصافية أننا نتقدم إلى الأمام فنجدنا إلى الخلف أكثر ، والهوة العميقة أصلا تزداد عمقا . فبينما يتراوح متوسط الدخل القومى فى كبرى الدول المتقدمة بين ٥٠٠٠ ، ٦٠٠٠ دولار للفرد يصل فى مصر بالكاد إلى ٤٥٠ دولارا ، أى بالكاد عشر المعدل فى الغرب المتقدم .

وهذا الفارق الخطير هو فى الواقع الفارق بين حضارة تعلم وحضارة لاتعلم ، لأن العلم والتكنولوجيا اليوم هما شفرة الحضارة وزنادها والقوة الضاربة فيها . والعلم والتكنولوجيا فى الحقيقة تعبير عن العلاقة الإيكولوجية بين الانسان والبيئة وقدرة المجتمع على تطويع الطبيعة وتنظيم بيته الجغرافى الكبير . فالدول المتقدمة هى الدول التى يكون الانسان فيها فوق البيئة ، والحضارة أقوى من الطبيعة ، والتكنولوجيا تضبط الجغرافيا ؛ وما الدول المتخلفة إلا تلك التى يكون فيها الانسان أضعف من البيئة ، وحضارته وتكنولوجيته عاجزة أمام الطبيعة والجغرافيا . بل إن الثورة التكنولوجية اليوم قد أثبتت - كما يحدثنا الجغرافى جون كول - حقيقة جغرافية كبرى وهى أن الموارد الطبيعية لم تعد هى كل شىء فى التنمية الاقتصادية والتقدم المادى ، وأن العلم والتكنولوجيا هما اليوم «المورد» الأساسى [١] والأخطر فى العملية كلها ، وعامل جغرافى بكل معنى الكلمة ، وبدلا من الحتم الجغرافى الضيق العتيق خلقا حتما بشريا غلابا .

وخلاصة القول أن الموارد الطبيعية ليست معطيات صماء من الطبيعة ، وإنما تقييمات حضارية كما قال ساور ؛ وليس ثمة موارد طبيعية resources ، ثمة أساسا مواهب إنسانية resourcefulness . أو على الأقل فإن التنمية الاقتصادية والانتاج والتقدم هى حاصل ضرب الموارد الطبيعية فى المواهب الانسانية . وعلى أبناء مصر إذن أن يسخروا كل مواهبهم حتى تسخر مصر لهم كل مواردها ، لا سيما أن ظروف مصر الخاصة من تخلف متراكم وأزمة اقتصادية طاحنة مستحكمة وتحديات متربصة تجعل من القدم شرط البقاء بل البقاء نفسه .

وهذا بالدقة ما يجعلنا لا نكتفى حتى بأبعد آفاق الصناعة فى ظل العلم والتكنولوجيا ، وما يفرض علينا أن ننظر إلى ما بعد الصناعة . فنفس هذه الثورة التكنولوجية التى صنعت طفره

(1) J. Cole, Georgraphy of world affajrs, Pelican,1963. p.66-70.

الصناعة الحديثة وثورت الزراعة ، تعمل الآن فى اتجاه متناقص . ففى نفسه الوقت الذى تزيد فيه الانتاج السلعى زراعيا وصناعيا إلى درجة التخمة والوفرة بلا حدود ، فإنها تخفض نسبة المشتغلين بحرف الانتاج نفسه إلى أن تصبح نواة صغيرة بقدر ما هى صلبة ، وذلك لأنها ترفع معدل إنتاجية العامل الواحد إلى أقصى حد . وكمثل دال ، يعمل فى الزراعة بمصر نحو ٥ ملايين ليقدموا نصف الطعام – غير كامل – لنحو ٤٦ مليونا ، بينما يقدمه لنحو ٢٣٠ مليونا فى الولايات المتحدة – بكل إسراف وباكبر فائض – ٣ أو ٤ ملايين فقط [١] . والنتيجة أن قطاعا ضخما من العاملين يتحول باطراد من الحرف الأولى والثانية (الزراعة والصناعة) إلى الحرف الثالثة (التجارة والخدمات) ، أى يتحول باطراد من الانتاج إلى الخدمات . والمقدر أن الخدمات ستفعل بالصناعة مثل ما فعلت الصناعة بالزراعة ، وستأخذ بالنسبة إليها المكان الذى أخذته الصناعة بالنسبة إلى الزراعة .

ومصر مؤهلة لهذا التطور بقدر ما هى مرغمة عليه . والدعوة هنا إلى وظائف الخدمات لا تعنى قط التحول إلى دولة خدمات غير منتجة ، أو كبديل عن الانتاج البتة ، وإنما المقصود أنه بعد – بل مع – استغلال كل إمكانيات التصنيع التكنولوجى الكبير والزراعة الآلية المتطورة ، لابد أيضا من استثمار كل إمكانيات الخدمات . وكما أن الانتاج من زراعة وصناعة يعنى الموضع أساسا ، وكما أن مفتاحه التكنولوجيا ، فإن الخدمات تعنى الموقع توا ، وهى مفتاحه . وإذا كنا قد أهملنا لمدة طويلة استثمار موقعنا الجغرافى إلى حد كبير كما رأينا ، وكان هذا من أبرز مظاهر السلبية والتقصير فى تاريخنا ، فان الدعوة إلى الاهتمام به لا تعنى من جانبها إلا الاهتمام بالخدمات العالمية والتجارة الدولية وعدم العزلة قط عن العالم الخارجى .

بتوضيح أكثر يجب أن تنطلق مصر إلى الصادرات غير المنظورة بجانب الصادرات المنظورة : الوساطة التجارية والترانزيت والموانى الحرة ، وصناعات الموانى الحرة والمشاريع الصناعية المشتركة والتجارة المثلثة ، الملاحة الدولية والشحن والنقل ، السياحة يجب أن تتحول مصر إلى حزمة كثيفة كالبؤرة من شرايين وخطوط المواصلات العالمية برا وبحرا، وأن توسع قناة السويس إلى حد احتكار أضخم الناقلات الماموث، وأن تضاعف باكبر شبكة من الطرق البرية البديلة

(1) Ibid., p.116.

والأنابيب المكملة. لابد أن تبيع مصر الشمس وتتاجر فى المناخ وتستثمر التاريخ فى السياحة والآثار ، مثلما تصدر الموقع الجغرافى بالترانزيت والشحن . باختصار ، لابد أن تتحول مصر إلى قبلة العالم فى التجارة والخدمات العالمية ، إلى عاصمة من عواصم السياحة الدولية ، ثم أخيرا إلى مركز مالى يستقطب رؤوس الأموال الخارجية ، خاصة البترولية العربية المتضخمة ... الخ .

وهذا كله يستدعى أن ينزل المصريون إلى البحر إلى أقصى حد ممكن . وكما فعل الهولنديون، ينبغى أن نستعمر البحر ، نحول ماءه إلى أرض للزراعة ، وفى نفس الوقت نحول أرضه إلى طريق للملاحة . إن كلا من مصر وهولندا بيئة نهرية وساحلية ، ولكن هولندا تحولت إلى بيئة نهرية وبحرية معا ، ومصر لم تفعل . ولقد انتهى من قديم عصر السفن الخشبية ، ونحن الآن فى عصر السفن الحديدية . ولا مانع ونحن نملك الحديد بوفرة من أن نتحول أخيرا إلى أمة ملاحة كما فعلت مؤخرا الروسيا القارية . كذلك يستدعى هذا أن ينطلق المصريون بكل قوة إلى العالم الخارجى ، بالهجرة ، بالتجارة والنشاط الاقتصادى مع الخارج ، بالعمل فى الخارج ، بالسياحة وتبادل الزيارات ... الخ . وفضلا عن المكاسب الاقتصادية الكبرى ، فإن ذلك كله أيضا سيقلب نظرة مصر ، بعيدا عن أى انطواء ، إلى التطلعات والخبرة العالمية والتفتح الحضارى ، فان الخدمات تعامل مع الناس حيث الانتاج تعامل مع الخامات أكثر .

إن أمل مصر الآن ، مفتاح المشاكل والمستقبل ، هو الموقع ، والانطلاق منه وبه إلى العالمية على أوسع نطاق . إنه كنز مصر الدفين غير المرئى . ولئن كان الموضع هو الميدان الأساسى للموارد ، فان الموقع هو المجال الحى للمواهب . ولن تحقق مصر شخصيتها الاقتصادية كاملة إلا بأقصى درجة من التفاعل بين مواردها والمواهب ، بين الخامات والخدمات . وبهذا كله لا يستبعد أن تحقق أمل «المعجزة المصرية» وأن تكرر بها المعجزة المصرية القديمة .

السياحة

وإذا كان لنا أن نتوقف الآن وقفة خاصة عند بعض قطاعات استثمار وخدمات الموقع ، ففى المقدمة تأتى السياحة والنقل البحرى والتجارة الخارجية . فأما السياحة . فكما يقال أحيانا إن

مصر أحسن قطن وأسوأ نسيج فى العالم ، يمكن القول إن مصر تملك أكبر رأسمال سياحى فى العالم أجمع ولكنها تحصل على أقل دخل سياحى تقريبا .

فمن ناحية ، لعل بلدا فى العالم لا يملك مقومات و «خامات» السياحة كمصر ، ليس فقط بحكم الموقع والموضع أو الجغرافيا والتاريخ ، ولكن أيضا بحكم الحضارة والثقافة والفن والعقيدة . بل لعل مصر هى البلد الوحيد الذى يجمع بالقوة بين كل أنواع السياحة المعروفة فى التصنيفات المعاصرة : السياحة الجغرافية والتاريخية ، سياحة الطبيعة والآثار ، سياحة الصيف والشتاء ، سياحة النهر والصحراء والجبل ، السياحة الدينية والثقافية والصحية والترفيهية ... الخ . أضف أخيرا أو مؤخرا الموقع فى وسط أعلى مناطق «الكثافات المالية» ، الشرق الأوسط البترولى من يمين وأوربا الغربية من شمال .

بالمقابل ، فما من شك أو خلاف على أن السجل السياحى فى مصر لا يعدو كسرا عشريا مما يمكن ويجب . ففى الوقت الذى أصبح الشعار – الهدف المعلن فى بعض الدول الأوربية هو «سائح لكل مواطن» ، بينما يصل التدفق السياحى فعلا إلى عشرات الملايين ، فان الرقم القياسى فى مصر لا يعدو المليون إلى المليون وثلث المليون (١,٤ مليون سنة ١٩٨٢) . وفى حين تضخ السياحة فى شرايين اقتصاديات بعض دولها الأوربية عشرات البلايين من الدولارات سنويا ، لا يبلغ سقف الدخل السياحى عندنا نصف البليون بالكاد .

وبصيغة رقمية، وإن تكن تقريبية، فإن المقدر أن عدد السياح السنوى فى العالم حاليا يزيد عن٢٠٠مليون، مجموع إنفاقهم السياحى لايقل عن٢٢بليون جنية استرلينى، ممايجعل السياحة العالمية ثانى أكبر مورد للعملات الأجنبية بعد البترول. وبهذا يكون نصيب مصر حوالى٠,٥٪ من كلا الرقمين. ولماكانت نسبة سكان مصر من سكان العالم هى١٪ تقريبا، فان معنى هذا أن نصيبها السياحى نصف نصيبها السكانى، أى أننا نقع حتى دون المستوى العالمى المتوسط. بل إنه لمن السخرية حقا أن إنفاق السياحة المضادة أى سـياحة المصريين خارج مصر أصبح كما رأينا يفوق إنفاق السياحة الأجنبية فى مصر. أى أن ميزاننا السياحى أصبح خاسراً هو الآخر.

هذا فى حين أن السياحة، لاسيما فى ظروف مصر الحالية، قد تمثل أسرع وأسهل وربما

أرخص أستثمار اقتصادى متاح بالنسبة إلى رأس المال الذى يوضع فيه. والذين قالوا إن مليون سائح يمكن أن يضيفوا إلى الدخل القومى مثل ما يضيف مليون فدان من الأراضى الجديدة المستصلحة ، أى بمثابة إضافة مليون فدان إلى الرقعة الزراعية ، أولئك قد لا يكونون مبالغين تماماً أو مسرفين فى التقدير كثيرا . لقد انفجر فى أوربا المعاصرة ما يمكن أن يسمى «الثورة السياحية» حتى أصبحت السياحة الحديثة «بترول من لا بترول له» ، خاصة فى بعض دول أوربا المتوسطية . ولا شك أنها يمكن وينبغى أن تكون بترول مصر الجديد ، فما الذى يمنعها بالفعل ؟

الواقع أن السياحة فى مصر مازالت من أسف سياحة تقليدية كلاسيكية فى معظمها لا عصرية ثورية ، بمعنى أنها ما تزال إلى حد بعيد متأثرة بعقلية ونظرة القرن الماضى والعصر الاستعمارى عن سياحة القلة والنخبة ، السياحة الأرستقراطية ، سياحة اللوردات الإنجليز والمليونيرات الأمريكان من الشيوخ والعجائز ، وذلك «للاثارات والأهرامات» ... الخ ، أى السياحة الثقافية أساسا والتى لم تعد تتجاوز ١٠٪ من حجم السياحة العالمية عموما . هذا فى حين أن السياحة الحديثة فى القرن العشرين تحولت إلى سياحة الجماهير والملايين من الطبقات العاملة والعادية والشباب أى السياحة الشعبية وسياحة الرجل العادى والمتوسط ، سياحة المعسكر والخيمة ومراكز الشباب لا سياحة فنادق النجوم الخمسة ، باختصار سياحة الموتيل أكثر منها سياحة الأوتيل ... الخ .

من هنا تبدو السياحة عندنا حتى الآن إلى حد أو آخر حرفة منعزلة عن صميم حياة البلد والاقتصاد الوطنى ، تقع على هامشه وتقتطع من أطرافه دون أن تكون طرفا فيه ، إن لم تبد أحيانا نشاطا طبقيا أو استثمارا فرديا ولا نقول حرفة طفيلية أو استغلالية أكثر منها استثمارا ، تسحب مئات الملايين من الاستثمار الانتاجى لتدفنها فى استثمارات استهلاكية باذخة أرستقراطية كالفنادق الفخمة ولكنها عقيمة ضيقة الدائرة ، تزرع بضع جزر استهلاكية ترفية مترفة مستوردة منقولة مشتولة لا تصب فى تيار الاقتصاد الوطنى العام بقدر ما تتسلل إلى مسارب فئوية جانبية ، (قدر فى العام الماضى أن نحو المليار دولار تسربت من عائدات السياحة إلى السماسرة والوسطاء ، مقابل ربع المليار للدولة ، أى بنسبة ٤ : ١) . كل هذا فضلا عن أنها

لا تتكافأ مع مستوى الحياة والمعيشة والحضارة السائد فتعمل على زيادة الفروق الطبقية ، كما تعمل كبؤر أرستقراطية من الغلاء والتضخم والاستهلاك الاستفزازى تبثها حولها تطلعات وتوقعات كالبثور والقشور السطحية ، حتى لتبدو فى النهاية أشبه بدولة داخل الدولة أو حتى فوق الدولة .

بل لقد نشأ فى الفكر الاقتصادى مؤخرا مدرسة تذهب إلى أن السياحة على أحسن تقدير سلاح ذو حدين ، لأنها على الأقل فى مرحلة التنمية الأولى بالنسبة للدول المتخلفة تعد استثمارا كماليا تبديديا يعقم رأس مال ضخم ويجمده فى عدة بنايات ومنشآت استهلاكية ونشاطات فردية ضيقة ذات عائد طبقى ، ثم تستورد الغلاء والتضخم وتصدر الفساد والترف ... الخ . بل يقدر البعض أن الاستثمارات والانفاقات التى توضع فى السياحة قد تزيد فى التحليل الأخير على صافي عوائدها ودخولها الحقيقية [(١)] . وعلى أية حال ، وفي كل الأحوال ، فلا مكان في الصدارة بالتالي للسياحة في ظل الفقر العام والتخلف وإفراط السكان . فإن كان ولابد منها فانها تأتى وجوبا فى نهاية سلم الأولويات الاستثمارية بعد القطاعات الانتاجية والسلعية الأساسية من زراعة وصناعة .

وأيا ما كان الأمر ، فإن هذا كله يبرز إلى حد التجسيد حين نقارن سياحتنا مثلا بعواصم السياحة المعاصرة إسبانيا وإيطاليا واليونان ويوجوسلافيا ... الخ . فنجدنا نشكو تقليديا من عائداتنا البائسة العاجزة بالمقارنة ، رغم التفوق المطلق لمقوماتنا وجاذبيتنا السياحية بالقوة . فالفارق الأساسى الذى نغفله عادة هو «البيئة السياحية» ، بمعنى البيئة الحضارية والحياتية ومناخ الحياة العامة واليومية . فالسياحة هناك بالنسبة للأوربيين سياحة أجانب لا غرباء ، ولكنها فى مصر سياحة أجانب غرباء معا . فهم هناك يتركون تلقائيا فى وسط وبيئة حضارية من صميم عالم الحضارة وعالمهم ، يتحركون ويعيشون هم فيها بسهولة وتكلفة معقولة وبلا غربة أو اغتراب بينما تستوعبهم هى بشكل طبيعى وبلا إرهاق أو عنت ، فكل بيت عادى فى أبعد قرية نائية فى أعماق الريف الإسبانى أو الإيطالى مثلا ممكن أن يعد نزلا أو فندقا ميسورا للسائح الأوربى أيا كان حيث يكاد البلد كله يكون فندقا طبيعيا كبيرا .

(١) محيى زيتون ، دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل قطاع السياحة فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٥) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٩ وما بعدها .

أما فى مصر فإن العالم والوسط الحضارى مختلف جذريا بالضرورة . ورغم أن هذا فى حد ذاته مطلب أساسى منشود بل وشرط جوهرى مسبق للسياحة الناجحة ، إلا أنه بالمقابل لا يترك مكانا للأوربى فيه ، على العكس نوعا من السائح العربى ، إلا كغريب معزول فى جزيرة قزمية وقوقعة مغلقة مكيفة هى الفندق الباذخ الباهظ . وبالتالى فإن طاقة الاستيعاب السياحى عندنا محكومة بطاقة الفندقة وهى شريحة قزمية من البلد وليست البلد كله ، بينما أن التدفق السياحى من جانبه محكوم بقدرة الانفاق الباهظة فلا يعدو رافدا ضئيلا بالضرورة . باختصار ، السياحة فى دول أوربا «انتشار أسموزى» طبيعى ، ولكنها فى مصر شتلة منقولة مزروعة تحت صوبة زجاجية صناعية إلى حد بعيد .

ثم دعنا لا ننس بعد هذا البعد السياسى ، فانما السياحة سياسة إلى حد أو آخر . فهى ليست حرفة اقتصادية وحسب بل وسلاح سياسى أيضا ، وليست وظيفة للموقع الجغرافى فقط ولكن «للموضع السياسى» كذلك . فانتماءاتك السياسية إلى الغرب أو الشرق أو حتى علاقات مع الإخوة العرب البتروليين (بل وحتى العدو الإسرائيلى !) هى التى تحدد تدفق السياح ومصدرهم ونوعيتهم . أى أن حركة السياحة تتذبذب بحسب تذبذب السياسة والتوجيه السياسى وتتبع تحولاتها ، فتمنع عن الدول التى لا تخضع وتطلق على الدول التى تتبع . وهى بهذا سلاح سياسى وسلعة ضغط وتطويع أو حتى تجويع كالقمح والسلاح ... إلخ . والغزو السياحى فى جوهره وتحت الجلد هو أشبه بالغزو السياسى . وموارد السياحة بهذا أيضا هى ، ككل موارد الموقع الجغرافى، نسبية وزئبقية يقع زمامها خارج الحدود أساسا .

ولعل هذا كله هو السبب الذى حدا بالبعض إلى أن يعتبر السياحة كنظام اقتصادى ، أى كتجارة أو سلعة رفاهية تصدرها مجتمعات الوفرة والرخاء إلى المجتمعات المتخلفة أو الفقيرة غالبا ، هى بمثابة «نظام تبعية» تقريبا ، [1] تبعية للأجانب جميعا ولكن للغرب أساسا ، للأغنياء عموما ولكن للأقوياء خصوصا ، ذلك إن لم تكن هى حقا التى تمثل الشكل الجديد لعلاقات الاستعمار والتبعية فى عصر الاستعمار الجديد بعد وبدل القديم .

---

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، جـ ٢ ، ص ٥٥٤ - ٥٦٠ .

نصيب مصر من السياحة العالمية ٪

البند	مصر	العالم	٪
الحركة بالمليون سائح	١.٤	٢٩٠	٠.٤
الدخل بالمليون دولار	٢٤٥	٩٢.٠٠٠	٠.٠٠٣

نصيب مصر المقارن فى السياحة العالمية

البند	مصر	إسبانيا	قبرص	مالطه
الدخل السياحى بالمليون دولار	٢٤٥	٧٠٠٠	؟	؟
نسبة السياحة فى الدخل القومى ٪	١	١٠	٩	١٥

الميزان السياحى بالمليون دولار

السنة	الدخل	الخرج	العجز ٪
١٩٨٠	٥٦٢	٥٧٣	٢
١٩٨٢	٢٤٥	٥٧٣	+ ١٣٣

الموانى الحرة

عن الموانى الحرة ، فليس كمثلها شىء يمثل استثمار الموقع الجغرافى ، وكذلك فلا شىء كمصر يحقق أمثل شروطها . ولكن من الضرورى ، مع ذلك ، ألا نبالغ فى تقدير مزايا موانينا فى مجال التجارة الحرة والترانزيت ، نظرا لإحاطة منافسين كثيرين يمينا ويسارا ، منهم من يتمتع

بمزايا ومقومات أقوى [1] . وعلى أية حال ، فاذا كان من الصعب أن نطمع فى ميناء حرة تعادل أو تفوق بيروت أو تريست أو سنغافورة أو هونج كونج ، فان من الغريب أن قد تخلفت مصر طويلا في تنمية وتطوير ميناء حرة لها أو أكثر من مقياس واقعي ، معقول وفعال في آن واحد .

وعلى أية حال ، فأخيرا فقط فإنها قد أقامت منطقة حرة على مقياس طموح فى بور سعيد استثمارا لموقعها الذى يختزل ويستقطب موقع قناة السويس ، التى تختزل بدورها وتستقطب موقع مصر ، والتى انصبت فيها بعد إعادة فتحها مجموعة من مشاريع المشاركة الصناعية والتجارية إلى جانب مشاريع التعمير ، والتى يمكن أن تصبح خلية من أكبر وأحدث خلايا الصناعة والسياحة والتجارة فى مصر . وهناك مشروعات لمناطق حرة أخرى فى الاسكندرية والسويس وغيرهما فضلا عن القاهرة ذاتها وعلى نطاق مختلف جداً ومن نوعية أخرى تماما ، ثمة مشروع بمنطقة حرة ضخمة بسيناء على مساحة ٢٠ ألف كم ٢ تطل على البحر المتوسط والقناة وشمال خليج السويس ، وتبلغ استثماراتها ٥٠ مليار دولار ، وتوفر فرص عمل تتيح كثافة سكانية تبلغ ٧ ملايين نسمة (كذا !) .

وإذا كان سجل تجربة بور سعيد ، على قصر عمره حتى الآن ، حافلا ببعض النجاحات والانجازات ، فانه لا يخلو من عيوب وإخفاقات خطيرة ينبغى تصحيحها وتجنب تكرارها فى المستقبل . فالموانى الحرة ينبغى أن تكون لخدمة الترانزيت وهمزة وصل بين الخارج والخارج أكثر منها بين الخارج والداخـــل . ثم هى لابد أن توجه للانتـــــاج والاعداد والتصنيع التصديـــرى ، لا للتخزين أو التشوين الاستيرادى ، ولا أن تؤلف جزءا من «الاقتصاد الثنائى» على حواشى البلد. ولكنها فى كل الحالات وأولها وقبل كل شيء لا ينبغى أن تتحول إلى ثقوب فى جدار الاقتصاد الوطنى ، أى إلى منافذ للتهريب والتسلل إلى الداخل بكل ما يعنى هذا من تخريب وتضخم وغلاء واستهلاك ... إلخ .

---

(١) إبراهيم صقر ، «بور سعيد ، دراسة لإمكانيات المستقبل» ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، مارس ١٩٦٢ ، ص ٤٧ - ٦٠ .

النقل البحرى

تجارة مصر الخارجية ، التى يتم معظمها عن طريق البحر بطبيعة الحال ، يمكن أن يكون نقلها بمثابة محصول كامل جديد فى اقتصاد مصر ، محصول النقل أو حصاد البحر ، لا يقل فى حجمه وقيمته عن صادر محصول القطن نفسه مثلا . فرغم كل الجغرافيا والتاريخ بل وأيضا كل الحضارة والتطور الحديث ، فان مصر عمليا دولة بلا أسطول تجارى حتى الآن ، ولذا فإن كل تجارتها الخارجية تقريبا ، والتى تبلغ الآن نحو ٣٥ - ٤٠ مليون طن سنويا وتزيد بمعدل ١٨٪ سنويا ، تذهب إلى أو على أساطيل النقل البحرى الأجنبية ، تكلفها أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سنويا كنولون وغرامات تأخير وتكدس ... إلخ ، ترتفع فى تقدير آخر إلى ٨٠٠ مليون دولار .

فحمولة أسطولنا التجارى تبلغ نصف مليون طن فقط ، أغلبها قديم مستهلك أو متهالك ، وبعضها تجاوز عمره الافتراضى بالفعل ، والكل لا يستطيع أن ينقل سوى ٤٪ فقط من مجموع حجم تبادلنـــا التجارى مع العالم الخارجى استيرادا وتصديرا ، منها ١٠,٥٪ من البضاعة العامة ، ٣,٥٪ من البضاعة الجافة ، أو على الجملة نحو ٤٪ عموما . وكما يوضح الجدول أدناه ، فتلك حمولة هزيلة حتى بمقـــاييس بعض الدول العربية البترولية التى نمت لنفسها بسرعة أسطول ناقلات لا بأس به نسبيا ، ودعك طبعا من الدول البحـــرية العريقة . والوضــــع كله غير مفهوم ولا مقبول .

حمولة الأسطوال التجارى بالطن سنة ١٩٧٧

الأسطوال المصرى	٥٣٣.٣٨٦	الأسطوال الليبى	١.١٩٥.٠٢٩
الأسطول العراقى	٢.٠٢٢.١٧٦	الأسطول اليوانى	٤٩.٣٢٢.٧٨٩
الأسطول السعودى	١.٧٣٩.٤٠٨		

وما من شك أن مصر تحسن صنعا وتحسن إلى نفسها إذا تحولت إلى دولة نقل بحرى كاملة، إن لم تكن لتشارك فى نقل تجارة الآخرين ، فلكى تغطى نقل كل تجارتها الخارجية على الأقل ؛ وإن لم تكن لتساهم فى عملية نقل البترول العالمية ، فلكى تغطى عملية نقل بترولها الساحلى هى نفسها بالتأكيد . ومن حسن حظ مصــــر أن قد تكون لها فى الســـنوات الأخيرة خميرة طيبة من

رجال البحر والبحارة وعمال السفن تعمل وتتعلم فى الملاحة العالمية بالخارج كاليونان وإيطاليا . ويمكن وضع برنامج زمنى على عشر سنوات مثلا للحصول على أسطول عصرى متطور فى حدود حمولة عشرة ملايين طن ، بما فى ذلك الناقلات . ولقد يكون هذا استثمارا أربح من كثير من استثمارات الأرض واليابس .

من ناحية أخرى ، فلابد أن يتقدم مثل هذا البرنامج خطوة خطوة مع برنامج لإعادة إعداد وتشكيل ونشر شبكة موانينا برمتها على البحرين ، بحيث توزع حمولة الشحن والتفريغ عليها بحسب المواقع والأثقال الاقليمية ، دون الاختناق الحالى الرهيب فى الاسكندرية الذى يعكس فلفسة الميناء الواحدة والوحيدة فى الحقيقة رغم تعدد موانينا شكليا . ويشمل هذا البرنامج إنشاء بضع موان جديدة فى مواقع استراتيجية أو بينية لتوزيع الأحمال والحمولات .

وكمؤشرات ، هناك بالفعل خطط لموان جديدة أهمها فى دمياط على ساحل المتوسط نفسه غرب رأس البر مع وصله بقناة ملاحية بمدينة دمياط نفسها ، وذلك لخدمة تجارتنا الخارجية فى قطاع ما بين الاسكندرية والقنال . وثمة خطة ميناء فحم الجلالة جنوب السويس ببضع عشرات من الكيلو مترات لتلقى واردات الفحم الأسترالى وفحم المغارة من سيناء . وعلى البحر الأحمر أيضا يأتى مشروع ميناء برنيس كمنفذ لأسوان ، يقابله على البحر المتوسط مشروع الدخيلة ومطروح كمنافذ على الساحل الشمالى الغربى .

الفصل الثلاثون

الزراعــة المصـــــــرية
من الخريطة إلى التخطيط

المركب المحصولى
تطور المحاصيل

على مدى تاريخ مصرالألفى الطويل منذ الفرعونية حتى اليوم، يمكن أن نلخص قصة الزراعة المصرية عموما ومحاصيلها الرئيسية خصوصا فى أنها أساسا معادلة تجمع فى حديها بين الاستمرارية والانقطاع. فنحن نعلم أن الزراعة المصرية عبر تاريخنا برمته تنقسم إلى مرحلتين أساسيتين اثنتين فقط، إن كانتا أبعد شىء عن التساوى أوالتكافؤ فى الطول فإنهما أيضا مختلفتان جذريا اختلاف الرى الحوضى عن الرى الدائم ، ولكل منهما بالتالى مركبها المحصولى الخاص. فهناك مرحلة الزراعة القديمة أو الحوضية التى استمرت آلاف السنين حتى محمد على ثم مرحلة الزراعة الحديثة بعده وإلى الآن، فهى تقصر دون القرنين اليوم.

فأما الزراعة القديمة فإن مركبها المحصولى هو المركب الفرعونى أصلا وأساسا، طعم فى العصر العربى بإضافات جوهرية دون أن ينسخ أويتغير جذريا. فأما المركب الفرعونى، الشتوى أساسا بالطبع، فإن الشائع المعروف، والأرجح جدا، أنه لم يكن يعرف لاالقطن ولاالذرة. ولكن الغريب أن هناك رأيا يذهب إلى العكس (١) . وإذا كان هذا يدعو إلى الدهشة فى حالة القطن، فإنه أدعى إليها فى حالة الذرة بالذات حيث أن الثابت المعروف أنه إنما أتى من العالم الجديد بعد الكشوف الجغرافية فقط ولم يكن العالم القديم يعرفه قبل ذلك قط. .

---

(1) P. Arminjon, La situation économique et financiére de l'Egypte, Paris,1911, p.69; Fernande Hartmann, Liagriculture dans l'ancienne Egypt. Paris,1923. p.17.

وفيما عدا هذه النظرية المتطوحة، فلقد كان المركب الفرعونى [1] يتألف من عدة مجموعات من المحاصيل، محورها وعلى رأسها الحبوب التى تقتصر على القمح والشعير أساسا، ثم تلى البقول خاصة الفول والعدس (« فومها وقثائهـــا» فى القرآن) تكملها مجموعـــة البصل والثوم (البصل ذو الشهرة التوراتية) ...الخ، ثم أخيرا مجموعة المحاصيل البستانية بأصنافها العديدة والأصلية

يأتى بعد هذا الكتان محور الألياف الأساسى والوحيد وقطب المحاصيل الصناعية الخاصة بالنسيج، تخدمه محاصيل الأصباغ الطبيعية وعلى رأسها النيلج (النيلة) والقرطم (الكركم). وهذه المحاصيل الأخيرة، بالاضافة إلى بذر الكتان وكذلك إلى السمسم الذى أدخل فى العصر الفارسى [2] ، تشكل فى الوقت نفسه مجموعة المحاصيل الزيتية. وأخيرا يكمل الجميع البرسيم كمحصول العلف الأساسى للحيوان بالدرجة الأولى وكمخصب وسماد طبيعى للتربة بالدرجة الثانية.

أخيرا وليس آخرا، فإلى هذا المركب المحصولى كما هو أضاف العرب فى العصور الوسطى محصولين غذائيين جوهريين هما الأرز والقصب، بالاضافة إلى مجموعة عديدة منوعة من الفواكه المتوسطية والمعتدلة الدافئة أهمها الموالح بأنواعها والمشمش والبرقوق والخوخ ...الخ [3] ثم فى وقت ما قبل العصور الحديثة ، لسنا نعرفه على وجه الدقة، دخلت الذرة الرفيعة (أوالعويجة أوالقيضى أوالدخن أوالسورجم) إلى مصر من الجنوب من أفريقيا كمحصول سودانى أصيل لتحتل مكانة لابأس بها بين الحبوب الرئيسية [4] .

مع العصور الحديثة تبدأ مرحلة الزراعة الحديثة التى دشنها أوأطلق زنادها محمد على

(1) Hartmann, P.9-32,

M, Girad, Mémoires sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Egypte.

Description de l'Egypte. Etat moderne, vol. II, P.557 et seq, Chevalier, L'agriculture coloniale, P.105.

(2) R, O. Whyte, Evolution of land use in south-western Asia, in: Ahistory of land use in arid regions, op. cit., p.101.

(3) W. B. Fisher, Middle East, P.188.

(4) Ch. Audebeau, "L'agriculture égyptienne a la fin du XVIIIe siécle etc.:. E. C. Fév.1919, 145,145-7.

بانقلابه التاريخى فى نظام الرى من الحوضى إلى الدائم. فلقد كان هذا إيذانا بانقلاب حقيقى فى المركب المحصولى احتفظ بمجموعة أساسية من المركب القديم واستبدل ببقيته مجموعة جديدة من المحاصيل الدخيلة، بحيث أصبح المركب الجديد يجمع بين الأصيل والدخيل أو المتوطنات والمدخلات (١) .

وعند هذه النقطة انقسمت محاصيلنا الزراعية عموما إلى مجموعتين مختلفتين من حيث النمو: مجموعة موجبة نامية صاعدة أوطالعة أخذت تنتشر وتتوسع مساحتها بسرعة أوبالتدريج وذلك بالضرورة على حساب المجموعة الأخرى، التى هى المجموعة السالبة المتخلفة أوالمندثرة أوحتى المنقرضة. والواقع أن المجموعة الأولى كانت دائما تطارد الثانية إلى الأراضى الهامشية أوالحدية فى أطراف الدلتا أوالصعيد وربما طردتها تماما من الأرض إلى حد الابدال والاحلال التام والانقراض العملى أحيانا. فالمجموعة الأولى تشمل الذرة وربما البرسيم ولكن أساسا القطن والقصب والأرز والمحاصيل البستانية. أما المجموعة الثـــانية فتشمل القمح والشعير من الحبوب، والبقول الخمس الفول والعدس والحلبة والحمص والترمس، ثم القرطم والنيلج، ثم أخيرا الكتان.

المحاصيل المتخلفة والمنقرضة

فإذا بدأنا بالمجموعة السالبة فلنا على الفور أن نستبعد القرطم والنيلة تماما باعتبارها منقرضة عمليا حيث اختفت بالكلية خلال القرن الأخير لاسيما منذ دخلت الأصباغ الصناعية الكيماوية. ثم يلى الكتان، محصول النسيج الأوحد تقريبا فى مصر القديمة وبالتالي من أكبر محاصيلها الزراعية مساحة بيقين،فلقد تلقى ضربتة القاضية على يد القطن حتى كاد يندثر تقريبا وورثة القطن بالكامل، إلى أن بدأت العودة إليه حوالي الحرب الثانية فقط، لاكمحصول ألياف ولكن كمحصول زيتى للتصنيع المحلى لأغراض زيوت الطعام وزيوت الطلاء والصناعة. (٢)

فبلغ بفضل الحرب نحو ٣٠ ألف فدان، ولكنه هبط بعدها إلى مادون النصف ثم الربع فى

(1) Crouchley, passim.

(2) Lorin, passim.

الخمسينات. والواقع أنه خلال فترة مابعد الحرب كان يتذبذب بشدة فى حدود ٢٥ ألف – ٥ آلاف فدان. ولكنه عاود الصعود وزاد استقرارا فى الستينات حتى بلغ فى السبعينات الأولى ± ٣٠ ألفا، ثم ٥٠– ٧٠ ألفا فى أواخرها. وفى سنة ١٩٨٠ هبط ألى ٦٠ ألفا، وفى السنة التالية إلى ٥٨ ألفا، ثم فى سنة ١٩٨٢ إلى ٥٧ ألفا. وهو بهذا يفوق حاليا مجموع السمسم والسودانى معا، غير أنه يظل مجرد ظل نفسه في القديم على أحسن تقدير.

وقد لايقل الشعير عن الكتان كثيرا فى مدي انحداره ولانقول اندثاره. فكمحصول الحبوب الثانى والأخير بعد القمح وحده، كان الشعير بلاريب محصولا تصديريا. أما اليوم فلاشك أنه لايعدو كسرا ضئيلا مما كان عليه سابقا. وحتى ثلاثيناتنا كان يربو قليلا على ربع المليون فدان (٢٦٦,٠٠٠ فدان سنوات ٣٥–١٩٣٩). ولكن الحرب أعطته دفعة نسبية فبلغ ٣١٩,٠٠٠ فدان فى الفترة ٤٠–١٩٤٤، إلا أنه ارتد بعدها إلى مستوى ربع المليون. غير أن الهبوط الخطير إنما دب منذ منتصف القرن. ففي الخمسينات والستينات تأرجح بين ١٣٥,٠٠٠ ,١١٠,٠٠٠ فدان، ثم فى السبعينات بين ١٠٠,٠٠٠، ٨٠,٠٠٠ فدان. وهو اليوم يقف بحدة على حد المائة ألف، حيث بلغ ١١١,٠٠٠ فدان سنة ٨٠–١٩٨١ بنسبة ١,١٪ من المساحة المحصولية القومية. والواقع أنه لم يعد غذاء للانسان أساسا بعد أن تحول عنه حتى بدو الصحراء، ومعظم إنتاجه يوجه الآن للصناعة أو كعلف للحيوان.

ولعل أبرز المحاصيل المتناقصة بعد هذا هى مجموعة البقول الخمس لاسيما منها ثلاثية البقول الصغيرة.. الحلبة– الحمص– الترمس. فالأخيرة مساحتها فى تقلص وتناقص مطرد ومزمن لفترة طويلة، ربما للتطور الحضارى والحضرى وتحول الذوق الاستهلاكى العام عنها. ولكن حتى ثلاثيناتنا كانت مساحتها تتجاوز علامة المائة ألف فدان (١٠٩ آلاف فى الفترة ٣٥–١٩٣٩). وكانت بهذا تتفوق على ثلاثية البصل والسمسم والسودانى معا، بينما كانت الحلبة وحدها تفوق العدس نفسه بعض الشيء. ولكن بعد ذلك مباشرة بدأ الانخفاض، متسارعا أولا ثم متثاقلا نوعا، إلى أن وصل المجموع الكلى إلى حوالى ٤٦ ألف فدان فى سنة ١٩٧٥، ٥٢ ألفا فى سنة ٨٠–١٩٨١، أى نحو نصف مستوى الثلاثينات.

أما ثنائى البقول الكبير العدس والفول فلاشك أنه كان واسع الانتشار للغاية بالقياس إلى مآل

إليه الآن. وكلاهما كان توزيعه يعم الدلتا والصعيد على السواء ، وكان محصول تصدير هام: العدس إلى الشام وسوريا ثم فيما بعد إلى أوربا أحيانا، والفول إلى بعض البلاد المجاورة. ولكن منذ القرن الماضي طاردهما القطن والبرسيم من الدلتا إلى الصعيد كليا أوجزئيا مثلما قلصا مساحتهما كثيرا أو قليلا حتى تحولا حاليا إلى محاصيل استيراد.

فأما العدس فقد تراوحت مساحته منذ ثلاثيناتنا حتى الخمسينات بين ٨٠ ، ٧٠ ألف فدان، ثم هبطت إلى ٦٠–٥٠ألفا فى الستينات والسبعينات مع تحويل حياضة إلى الرى الدائم بعد السد العالى واضطراب وضعه الزراعى فيها.

أما الفول فقد ظل حتى الثلاثينات والأربعينات يناهز ٤٠٠ ألف فدان إلاقليلا، بل كاد يقارب نصف المليون فى سنة ذروته ١٩٤٩ حين سجل ٤٢٤ ألف فدان. غير أنه انكمش إلى مستوى ثلث المليون فدان بعامة فى الخمسينات والستينات، ثم أخيرا إلى مستوى ربع المليون في السبعينات، حيث ثبت عليه أو قريبا منه حاليا بصورة ملحوظة، فبلغ ٢٨٨,٠٠٠فدان فى كل من سنتى ١٩٧٩ ، ٨٠–١٩٨١، بنسبة ٢,٦٪، ٢,٨٪ على الترتيب من المساحة المحصولية.

لايبقى أخيرا إلاالقمح. إن لم يكن القمح قد فقد من أرضه فى العصر الحديث نسبيا على الأقل وربما حقيقيا بالفعل، فإنه بالتأكيد لم يكسب وكان من الثابتين أوالجامدين على الأكثر. وفي كل الأحوال فانه أبعد شيء عن المحاصيل الصاعدة المتوسعة، دع عنك المحاصيل الثورية. ورغم أن القمح ظل محصولا تصديريا إلى بدايات القرن الحالى بل وإلى أواسطه، وإن كان بنسب متواضعة ومتضائلة معا، فإنه لم يكن يتوسع بصفة خاصة فى الظروف العادية، وإنما كانت فترات الحروب حصنه وحصانته. والواقع أن مصر لاتقع تماما فى قلب نطاق القمح العالمى بقدر ماتقع على أطرافه وهوامشه.

وعلى أية حال، فلقد دب الانكماش فى مساحته مبكرا، فلم يتجاوز ٤و١ مليون فدان قبل الحرب الثانية.إلاأن الحرب أعطته دفعته الكبرى بتحديد الحد الأدنى لزراعته بثلث الحيازة ضمانا للغذاء المحلى مع تعذر الاستيراد. فارتفع متوسطه أثناءها إلى ٦و١ مليون فدان، سجل خلالها رقمه القياسى وهو زهاء المليونين سنة ١٩٤٣ (نحو مليونى فدان) ، ومع ذلك سيلاحظ أنه حتى زيادة فترة الحرب ليست فى مجملها بالكبيرة جدا نسبيا.

وعلى أيه حال، فلم يثبت التناقص أن بدأ بعد الحرب، ثم استمر باطراد حتى اليوم تقريبا رغم بعض الانعكاسات العابرة. فمن ١,٦٣١,٠٠٠ فدان فى ٤٠-١٩٤٤، انخفض المتوسط إلى ١,٥٥٩,٠٠٠ فى ٤٥-١٩٤٩، ثم ارتفع قليلا إلى ١,٥٧١,٠٠٠ فى ٥٠-١٩٥٤ سجل خلالها أعلى علامة له منذ قمة الحرب الثانية وهى نحو ١.٨ مليون فدان، وذلك أيضا لسنتين متتابعتين وهما ١٩٥٣ (١,٧٩٠,٠٠٠)،١٩٥٤(١,٧٩٥,٠٠٠). وعلى الجملة كان القمح يحتل ١٨-١٧٪ من مساحة مصر المحصولية أثناء الخمسينات.

على أن هذه كانت آخر محاولات التوسع ، وبعدها عاد الانكماش واستمر إلى وقت قريب ، ففى ٥٥ - ١٩٥٩ انخفض المتوسط السنوى إلى ١,٥٠١,٠٠ فدان، وفى٦٠-١٩٦٤ إلى ١,٣٨٧,٠٠٠، وفى ٦٥-١٩٦٩ إلى ١,٢٦٨,٠٠٠ فدان. وفى بداية هذه الفترة الأخيرة سجل القمح حضيضه المعروف فى الفترة الحديثة وهو ١,١٤٤,٠٠٠ فدان فى سنة ١٩٦٥.

على أن الفترة ٧٠-١٩٧٤ تمثل محاولة أخيرة للتوسع حيث ارتفع المتوسط إلى ١,٣٠٢,٠٠٠ فدان . وفى ١٩٧٥ بلغت مساحة القمح ١,٣٩٦,٠٠٠ فدان بنسبة ١٢,١٪ من المساحة المحصولية مقابل ١,٣٩١,٠٠٠ سنة ١٩٧٩ بنسبة ١٢,٣٪ مقابل ١,٣٩٩,٠٠ سنة ٨٠-١٩٨١ بنسبة ١٢,٥٪ . وعلى هذا يمكن القول إجمالا إن القمح اليوم يدور حول علامة ٤و١ مليون ويمثل نحو ثمن المساحة المحصولية.

المحاصيل النامية والثورية

إذا كان انقلاب المركب المحصولى قد بدأ كما هو معروف بثورة القطن على يد محمد على أساسا، فلعل جذوره أسبق قليلا أوكثيرا، حيث قد أدخلت الذرة (الشامية) حوالى تلك الفترة. وعلى أية حال، وسواء كان القطن أوالذرة الأسبق، فالمهم أن تاريخ الزراعة المصرية منذ ذلك الحين هو فى جوهره تاريخ سلسلة متعاقبة من (الثورات» الزراعية الداخلية الصغيرة التى تراكمت تباعا إلى أن شكلت المركب المحصولى الراهن.فكل بضعة عقود ثمة كان محصول بعينه، بكرا مدخلا جديدا أو متوطنا قديما ولكن بعث من جديد، يتوسع تدريجيا أو فجأة حتى يصبح أحد المحاصيل الأركان أو الأقطاب أو المحاور فى المركب الزراعي، بالطبع على حساب واحد أو أكثر من تلك المحاصيل المتراجعة المنكمشة.

ونحن نستطيع أن نتعرف على خمس أوست من هذه الثورات، أولاها و/أو ثانيتها القطن و/أوالذرة على نحو ماذكرنا، وكلاهما بكر جديد، وثالثتها ثورة القصب أيام إسماعيل أواسط القرن الماضى، والرابعة هى الأرز فى أواسط القرن الحالى، ثم أخيرا المحاصيل البستانية التى انطلقت بخاصة مع الحرب العالمية الثانية وبعدها. والثلاثة الأخيرة محاصيل إما قديمة أصلية أومدخلات توطنت من العصور الوسطى. وفيما عدا القصب، فهذه المحاصيل هى اليوم المحاصيل الرئيسية المليونية فى الزراعة المصرية. وفيما عدا هذا، فلسنا ندرى أيمكن أن نتحدث عن البرسيم أيضا كثورة سادسة أو بالأصح سابقة.

الثورة الخضراء : ثورة البرسيم

ذلك أن البرسيم قديم قدم الزراعة الفرعونية وكان أساسيا في زراعة الحياض. ولكن من غير المتصور أنه كان يحتل الأهمية المساحية التى يحتلها الان، حيث لم تكن زراعة الحياض الفصلية تجهد التربة بل تجددها سنويا ويقوم الفيضان والشراقي بدور المخصب الدورى والسماد الطبيعي. على أنه منذ بدأ الرى الدائم ومعه المحاصيل الصيفية المجهدة وخاصة القطن، أصبح البرسيم ضرورة حيوية بل وشرطية للزاعة المصرية. فكان حتما أن يتوسع خارج كل حدوده الحوضية المحدودة القديمة. (١)

ذلك أن البرسيم ليس فقط وكما يبدو لأول وهلة «عذاء الحيوان» الرئيسى الوحيد تقريبا فى مصر شتاء كعلف أخضر وصيفا كدريس مجفف، ولكنه بالدرجة نفسها تقريبا«غذاء الأرض» ذاتها، ليس فقط كمخصب طبيعي أزوتى ممتاز يركز النيتروجين فى التربه ويعمل كدور السماد كيماويا، ولكن كذلك كمصحح لقوامها ميكانيكيا بما يترك فيها من مادة الدبال العضوية التى تثرى وتمسك الأرض الرملية المفككة وتفكك الأرض الطينية الثقيلة على السواء (٢) . وتاريخيا، فإن من الثابت أن بدونه ماكان يمكن تطور زراعة القطن، ذلك المحصول المجهد للتربة، ولاتحملت هذه ضغط الزراعة المستديمة المرهق. إن البرسيم بكل بساطة صمام أمن الزراعة المصرية جميعا مثلما هو أكبر عامل مساعد catalyst فى مركبها.

(١) عبد الله زين العابدين ، محمود فهمى الكاتب ، الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ص ٨٤ - ٨٦ .

(٢) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ٩٨ وما بعدها .

من هنا جميعا فلعل لنا أن نتحدث بجدارة عن ثورة البرسيم كثورة ثالثة قبل أن تكون سادسة، ثورة توازى وتساوق ثورة القطن خطوة بخطوة وحذوك الرأس بالرأس، بل وتتفوق عليها مساحة باستمرار واطراد، بل وعلى سائر محاصيلنا جميعا ليس فقط مساحة ولكن أيضا معدل توسع وثبات معدل. إنها «الثورة الخضراء» ليس فقط بلونها الغامر، ولكن لأنها أيضا الثورة الصامتة الهادئة المستمرة .

وأيا ماكان، فلقد جاء البرسيم ليصبح الفرشة الأساسية substratum والقاعدة العريضة التى يستقر عليها هرم الزراعة المصرية بأسره، أو قل «البساط الأخضر» أو- أفضل- الحشية الخضراء السميكة اللينة التى ترقد أســـــفل جسم مصر الزراعى جميعا. وهى قاعدة عالمية عميقة، حتمية وحميمة، حيث تعد بلا منازع القاسم المشترك الأعظم فى زراعتنا كيفما وحيثما كانت. (١)

فالبرسيم اليوم ومنذ أمد طويل أكبر محاصيلنا مساحة، وهو وحده الذى يقارب علامة الثلاثة ملايين فدان عمليا. ولعله فى صعوده هذا كان أكثر محاصيلنا صموداً وثباتا واستقرارا فى معدل توسعه. وعلى سبيل المثال، فقد بلغت مساحته المحصولية سنة ١٩٥٢نحو ٢,٢٠٢,٠٠٠ فدان، ثم٢,٥٣٢,٠٠٠ سنة ١٩٦٦، ثم أخيرا٢,٧٨٩,٠٠٠ سنة١٩٧٩، بنسبة ٢٣,٨ ٪ من المساحة المحصولية أى نحو الربع.

الثورة المنسية : ثورة الذرة

لسنا نعرف بالضبط متى دخل هذا المحصول الجديد الوافد من العالم الجديد، ولكنا نعرف أنه دخل مصر عن طريق الشام- من هنا تسميته بالذرة الشامية. كذلك نعرف أن الذرة الرفيعة كانت موجودة من قبل بمصر دخلتها كمحصول إفريقى أصيل، وكان لها السيادة المطلقة لبعض الوقت على الذرة الشامية بعد إدخالها. غير أنّ الذى حدث هو أن هذا الادخال كان إشارة البدء بتغيير جذرى فى محاصيل الحبوب المصرية التقليدية.

فمن ناحية لم يلبث أن طردت الذرة الشامية الذرة الرفيعة إلى الصعيد وقلصت مساحتها

---

(١) سابقه .

وأصبح لها الغلبة المطلقة عليها. ومن ناحية أخرى فإن هذا المحصول الغزير الغلة، المالىء للبطن، سرعان مازحف ليصبح غذاء الفلاح الأساسى بدل القمح والشعير، ثم ليصبح بعد ذلك أكبر محاصيل الحبوب المصرية بصفة تقليدية.

وهذا التطور، بالمناسبة، يعده البعض خطوة إلى الوراء من وجهة التغذية نظرا لتفوق القمح على الذرة فى البروتين والقيمة الغذائية.بل وإليه يرد البعض ظهور مرض البلاجرا(الكشوف أوالجفار) بين الفلاحين [1] ، وإن كان البعض الآخر يرجع إليه الفضل (على عكس الأرز) فى قلة السرطان بمصر نسبيا بفضل غناه الشديد فى المغنسيوم [2] ، مع ملاحظة أن الكثيرين يرفضون كلتا النظريتين على السواء أصلا. [3] على أية حال فإن الذرة لم يحل محل القمح بعامة، بل هو حل بجانبة أولا ثم تفوق عليه بعد ذلك. وإنما يمكن القول إنه حل محل الشعير الذى انزوى بالتدريج السريع إلى مرتبة الحبوب المساعدة الصغيرة.

فيما عدا هذا فإن زحف الذرة بعامة والذرة الشامية بخاصة لم يكن ليقل سرعة وثباتا واكتساحا بكثير عن زحف البرسيم، وكان تقليديا المحصول الثانى بعده مساحة، ولم يقل عادة عن المليون فدان منذ منتصف القرن الحالى. فمثلا بلغت مساحته الكلية بنوعيه الشامية والرفيعة نحو ٢,١٣٧,٠٠٠ فدان سنة ١٩٥٢، مقابل ٢,٢٩٢,٠٠٠ فى سنة ١٩٧٩ بنسبة ٢٠,٤ ٪ من المساحة المحصولية، مقابل ٢,٣١٠,٠٠٠ فى سنة ٨٠-١٩٨١ بنسبة ٢٢,٤ ٪ أى أكثر من خمس المساحة المحصولية. وفى هذه السنة الأخيرة بلغت مساحة الذرة الشامية وحدها نحو ١,٩٠٨,٠٠٠ فدان، تاركة للرفيعة٤١٢,٠٠٠ فدان، بنسبة ١٨٪، ١٩٪ على الترتيب، وبمعنى أن الشامية أربعة أمثال الرفيعة مساحة .

أخيرا ، ومؤخرا فقط ، ففى داخل ثورة الذرة الكمية الكبرى هذه ثمة حدثت ثورة أوثورتان صغيرتان على المستوى النوعى أوالكيفى وتمثلان صراعا محصوليا أوفصليا بين العروة الصيفية

---

(1) F. M. Sandwith, "La pellagre en Egypte", B. I. E.,4 série, no.1,1900. p130-2.
(2) A. Schrumpf- Pierron, "Les causes de la rareté du cancer en Egypte", B. I. E., Xiv,1931-2, p.184-5.
(3) J. B. Piot, "A propos de liétiologie de la pellagre", B. I. E., t. XI,1917. P.65-7.

والنيلية تغلبت فيه الأولى أولا ولكن الثانية تضغط بشـــدة مؤخرا وإن ظلت الغلبة للأولى حتى الآن.

فأولا، وبعد السد العالى وتوفر المياه الصيفية تماما، حدث تغير جوهرى فى الدورة الزراعية والمركب المحصولى للذرة حيث أمكن نقل الدورة النيلية إلى دورة صيفية، أى عملية «تصييف» للذرة المصرية عموما. وقد انتظمت هذه العملية انخفاضا محسوسا فى مساحة الذرة، ولكن حجم الانتاج زاد بنسبة ٧٠٪ مع ذلك نتيجة ارتفاع إنتاجية الفدان إلى الضعف تقريبا من ٦,٥ أردب إلى ١١,٥ أردب.

من الناحية الأخرى فإن هناك الآن فيما يبدو ارتدادا ثانويا إلى الذرة النيلية، خاصة فى الصعيد. فمنذ أواسط السبعينات، ونظرا للطلب الشديد على محاصيل العلف الأخضر ولملء الفجوة النيلية فى تغذية الحيوان بين برسيم الشـــتاء وعليقة الصيف، اشتد الميل إلى زراعة الذرة النيلية لاستخدام خفها فى هذا الغرض. أى أن العملية فى جوهرها «علفية» أكثر مما هى حبوبية حقا. على أن الصيفية تظل مع ذلك ذرة الأساس، بمثل ماتعد الشامية عموما بالنسبة للرفيعة.

الثورة الأم : ثورة القطن

القطن بحق هو الثورة – كما هو الثروة– الأولى والأم فى الزراعة المصرية الحديثة ، افتتحها وقادها ومازال محورها حتى الآن. ولأنه أقدم محاصيلنا الحديثة، كان تاريخه سجلا مفعما حافلا بالتقلبات والتغيرات العميقة. ولأنه أشدها خطورة وأخطرها قيمة، فانه يعد أكبر وأخطر المتغيرات فى الزراعة المصرية جميعا إذ تنعكس على الفور كل تغيراته على سائر عناصرها وأعضائها مساحة ومحصولا وقيمة : تتسع مساحته فتنكمش مساحات الآخرين ، وتنكمش مساحته فتتوسع مساحات الآخرين، خاصة الحبوب وبالأخص القمح. بل إنه منذ دخل أباد الكتان أوكاد، كما قلص عديدا من المحاصيل الأخرى القديمة أوالجديدة أو لفظها إلى الأطراف، ابتداء من الحبوب بعناصرها المختلفة حتى الحلبة وأخواتها وأمثالها. إنه من البداية إلى النهاية ضابط إيقاع الزراعة المصرية، مثلما هو قائدها، قائد الأوركسترا.

ذبذبة مساحة القطن، بحكم المساحة وحدها على الأقل ، قد لاتقل إذن في مداها عن ذبذبة الأرز، وإن فاقتها أثرا وخطرا خارج كل مقارنة بالطبع ، إلا أن تكون أدنى إلى المدى الطويل نوعا،قل من عقد إلى عقد، حيث ذبذبة الأرز أدنى إلى المدى القصير من عام إلى عام . لكن ذبذبة القطن ، على خلاف ذبذبة الأرز لاترجع إلى عوامل داخلية أوضوابط طبيعية بقدر ماتعود إلى عوامل خارجية نائية وضوابط اقتصادية بحتة .

فضابط ذبذبة الأرز هو الفيضان (المقصود طبعا قبل السد العالى)، أما القطن فمنذ استقر الرى الدائم وتوطد فإن الماء توفر له بأكبر قدر من الانتظام، بحيث استقل عمليا أوكاد عن ذبذبة الفيضان. ومع ذلك فلاتكاد ذبذبة مساحته تقل عن الأرز كثيرا. والسبب ببساطة هو أن السوق الخارجية هي كل شيء في حياة القطن، هى التي تقرر محصوله، مثلما تقرر سعره وإذ تقرر هذا السعر. وبدوره يقرر القطن مساحة المحاصيل الأخرى وقيمتها، مثلما يقرر مصير مصر برمتها إلى حد أوآخر، على الأقل حتى وقت قريب .

ومنذ الحرب الأهلية الأمريكية ، التى أعطت القطن المصرى فرصتة ودفعتة الأولى فى ستينات القرن الماضى، والحرب بدورها تبدو أهم عامل منفرد في السوق العالمية . ويبدو أن من الممكن أن نضعها قاعدة عامة أن الحروب العالمية ضربة قاصمة للقطن المصرى، بينما أن الحروب المحلية دفعة قوية له. الحروب العالمية كالحربين الأولى والثانية، والمحلية ابتداء من الحرب الأهلية الأمريكية حتى الحرب الكورية . وفى ضوء هذا التفسير يمكن بالفعل أن نتتبع تطور أرض القطن فى مصر خلال الفترة الحديثة .

حتى أواخر القرن الماضى لم تبلغ مساحة القطن المليون فدان بل وقفت دونه بقليل. وفى بدايات القرن الحالى واصل القطن صعوده بسرعة وقوة حتى بلغ المليون وثلاثة أرباع المليون فدان عشية الحرب الأولى، مسجلا١,٧٥٥,٠٠٠ فى سنة ١٩١٤، ثم ١,٨٢٨,٠٠٠ فى سنة ١٩٢٠. غير أنه هبط بفعل آثار الحرب المتخلفة، وظل يتذبذب فى الثلاثينات مابين ١,٥ مليون فدان. إلى أن جاءت الحرب الثانية فكانت فترة الحضيض فى تاريخ القطن كله منذ البداية وحتى اليوم.

فقد هوت المساحة فى الفترة٤٠-١٩٤٤ أى فى قلب الحرب إلى ١,١٢٠,٠٠٠ فدان فى المتوسط السنوى ، بينما سجلت سنة ١٩٤٥ نقطة الحضيض ذاتها وهى ٩٨٣,٠٠٠ فدان، مرتدة

بذلك إلى مادون المليون لأول مرة منذ أواخر القرن الماضى. وقد كان هذا الانكماش مخططا حكوميا مثلما كان محتوما تلقائيا على أية حال. فقد حددت مساحة القطن بما لايزيد عن ثلث الزمام، تنخفض دون ذلك وقد تمنع تماما فى المناطق الحدية ضعيفة الانتاج.

بعد الحرب بدأ الانتعاش ، إلى أن جاءت مرحلة تخزين الخامات العالمية stock- piling فى الحرب الكورية فى الخمسينات الباكرة، فتحققت من جديد علامة المليونى فدان لأول مرة منذ ربع قرن حيث بلغت المساحة نحو١,٩٧٩,٠٠٠ فدان سنة ١٩٥١. ولعل سنة ١٩٦١ بعد هذا أن تعد قمة مساحة القطن فى كل تاريخة الحديث حيث سجلت ١,٩٨٦,٠٠٠ محققة بذلك ايضا علامة المليونين لثالث ولآخر مرة. فهى إذن النقيض المطلق لسنة ١٩٤٥. ولعلها أيضا نقطة التحول النهائى نحو الاتجاه الهابط الذى ساد بعد ذلك حتى اليوم.

ففى ٦٢-١٩٦٤ دار المتوسط السنوى حول +١,٦ مليون فدان، وإن سجل ١,٩ مليون فى سنة ١٩٦٥ كفلتة أخيرة. وفى الفترة ٦٥-١٩٦٩ لم يزد المتوسط عن ١,٦٩٤,٠٠٠ فدان، هبط أيضا إلى١,٥٥٢,٠٠٠ فى الفترة ٧٠-١٩٧٤، حيث كانت سنة ١٩٧٣هى آخر مرة يسجل فيها١,٦ مليون فدان . وفى ١٩٧٥ لم تزد المساحة عن١,٤٣٦,٠٠٠، هبطت أيضا إلى ١,٢٤٨,٠٠٠ فى سنة ١٩٧٦، ولو أنها عادت فارتفعت إلى١,٤٢٣,٠٠٠ فى سنة ١٩٧٧ ، إلاأنها كانت آخر مرة تبلغ علامة ١,٤ مليون فدان. وفى ١٩٧٩ بلغ التقدير الأولى١,١٩٧,٠٠٠ فدان، مقابل ١,١٧٨,٠٠٠ فى سنة ٨٠-١٩٨١.

وعند هذا الحد صار قصارى هدف التخطيط أن تبقى علامة ١,٢ مليون فدان هى المعدل الدائم للقطن، وتثبيته عليها حتى سنة ٢٠٠٠، والحيلولة دون هبوطه دونها بقدر الامكان. إلاأن ذلك على تواضعه أثبت أنه هدف صعب فى ظل الاتجاه الهابط المزمن والغامر. ففى سنة ١٩٨١ هبطت المساحة إلى ١,٠٩٦,٠٠٠ فدان، وفى ١٩٨٢ إلى ١,٠٥٣,٠٠٠ فدان.

هكذا بات معدل القطن الآن نحو نصف حده الأقصى فى الماضى، أى مليونا بعد المليونين تقريبا، وقد يغدو المليون يوما ما منتهى هدف التخطيط، وهدفا صعب المنال أيضا. وهكذا فى النهاية بعد أن كان القطن يطرد المحاصيل الأخرى ويحتل أرضها، أصبح يسلم لها أرضه بخطوات متسارعة لاهثة. لقد تمت دورة كاملة من ارتفاع وانحدار القطن فى الزراعة المصرية .

الثورة الصغرى : ثورة القصب

هى صغرى ثورات الزراعة المصرية، ولكنها ثورة بالتأكيد. ولعلها من حيث الحجم والوزن تقف بالنسبة إلى ثورة القطن كما يقف صاحبها إسماعيل بالنسبة إلى صانعهما محمد على. بل وكما بدأ الأخير القطن فى عشرينات القرن الماضى كاحتكاره الخاص، بدأ الأول القصب فى ستيناته كاحتكاره الخاص فى الدائرة السنية، بل وكذلك ليكون «قطن الجنوب» أوالصعيد حيث كان القطن مازال مركزا بعنف فى الدلتا والشمال. بل إن القصب، باستبعاد عصر محمد على أوبعده، ليعد محصول مصر الصناعى الأول منذ عصر إسماعيل وحتى مطالع القرن العشرين. فبينما كان القطن أوعاد للتصدير خاما فقط، كان القصب يصنع كله بالضرورة محليا.

أكثر من هذا، ورغم فارق المساحة والحجم والأهمية الشاسع من البداية إلى النهاية، فإن القصب، كالقطن إلى حد ما، قد خضع لذبذبة السوق العالمية وارتبط بمضارياتها المتواترة. فكما استفاد القطن من دفعة الحرب الأهلية الأمريكية فى ستينات القرن الماضى، أفاد القصب من دفعة الحرب الكوبية فى نهايته، فقفزت مساحته إلى أكثر من ٩٠ ألف فدان فى سنة ٨-١٨٩٩. ولكن بعد انتهاء تلك الحرب وعودة السيطرة الكوبية على السوق تعرض القصب، كالقطن من قبل، إلى أزمة حادة فانحدرت مساحتة إلى ٣٨ ألف فدان فى سنة ٧-١٩٠٨، ولم يستعد علامة ال٦٠ألفا إلا ابتداء من سنة ١٩٢١. (١)

منذ الثلاثينات ظل الخط البيانى لمساحة القصب فى صعود وئيد ولكنه مطرد بعامة، وإن اضطرب بعض الشىء فى الخمسينات المتأخرة والستينات الباكرة. ففى الثلاثينات كان يدور حول ٦٠-٧٠ ألف فدان، وفى الأربعينات حول ٨٠-٩٠ ألفا، وفى الخمسينات الباكرة حول١٠٠-١١٠ آلاف مسجلا علامة المائة ألف لأول مرة (سنة ١٩٥٣). غير أنه عاد فانكمش قليلا إلى ٩٠-١٠٠ ألف فى الخمسينات المتأخرة. ثم عاود صعوده بتسارع ملحوظ فى الستينات، فارتفع من آفاق المائة ألف فى بدايتها إلى ١٥٠ ألفا فى نهايتها.

وفى النصف الأول من السبعينات تراوح بين ١٧٥ ألفا، ١٩٠ألفا، بينما سجل علامة المائتى

(1) Lorin, p.139.

ألف سنة ١٩٧٥، ثم تجاوزها بسرعة بل قفزا حتى بلغ علامة ربع المليون فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات - حوالى ٢٥٣ ألف فدان سنة ٨٠-١٩٨١. ومعنى هذا أن القصب قد ضاعف مساحته نحو ستة إلى سبعة الأمثال فى السبعين سنة الأخيرة منذ ١٩٠٨، أو نحو أربعة الأمثال فى الستين سنة الأخيرة منذ ١٩٢١، أو أخيرا نحو المثلين إلى ثلاثة الأمثال فى الثلاثين سنة الأخيرة منذ ١٩٥٠.

الثورة الصاخبة : ثورة الأرز

«رهين المحبسين»، الفيضان والبرارى، ومن ثم محصول هامشى جدا بالموقع حدى أكثر بالانتاج، وبالتالى أكثر محاصيلنا على الاطلاق ذبذبة واضطرابا من عام إلى عام ، وفى النتيجة محكوم عليه بأن يبقى أمدا طويلا محصولا ثانويا غير موثوق به أو مأمون يعتمد عليه فيرجأ إلى ذيل قائمة المحاصيل الزراعية وميزانية الماء السنوية - هكذا كان الأرز دائما من البداية إلى النهاية أوحتى الأمس القريب. باختصار شديد، كان الأرز بصفة تقليدية وإلى قريب محصولا جانبيا، احتياطيا، يتحدد مصيره ومساحته بحالة الفيضان وبفائض الرى. ولكن لنفس هذا السبب كان الأرز، أكثر من أى محصول آخر، بمثابة مقياس نباتى متجدد حساس للفيضان أو مخبار زراعى مدرج دقيق لهيدرولوجية النيل بعامة .

وتشير الأرقام المتاحة إلى أن مساحة الأرز فى أوائل القرن ١٩ لم تكن تعدو ٢٠-٣٠ ألف فدان. كذلك فنحن نستطيع أن نتتبع حدة ذبذبة مساحة الأرز إلى أواخر القرن نفسه على الأقل، لندرك كم هى ظاهرة مزمنة وصفة متأصلة فيه. فمثلا فى ١٨٨٧ بلغت مساحته١٥٠,٠٠٠ فدان، ولكنها هوت إلى ٤٠,٠٠٠ فى سنة ١٩٠٠، ثم عادت لترتفع إلى ٢٥٨,٠٠٠ فى سنة ١٩٠٨. غير أن ذبذبته ليست فقط على المدى الطويل ولكنها أيضا فجائية وعلى المدى القصير تأتى مع الفيضان بغتة من سنة إلى أخرى دون توقع، مثلا فى سنة ١٩٢٤ بلغت مساحة الأرز ٢٢٠ ألف فدان، ولكنها فى العام التالى مباشرة ١٩٢٥ هوت إلى ٨٠ ألفا، أى إلى حوالى الثلث أو بمعدل تفاوت ٢٠٠٪ (١) .

(1) Lorin p.139,143.

وبعيدا عن الذبذبة، فإن الخط البيانى العام لتوسع الأرز كان دائما محكوما بمشاريع الرى ونموها، لاسيما إنشاء خزان أسوان ثم تعلياته حتى السد العالى. فبفضل الخزان وصل سقف المساحة فى الربع الأول من القرن الحالى إلى ربع المليون فدان تقريبا، ثم طفر منذ الثلاثينات بعد التعلية إلى نصف المليون فدان، بل وقارب ثلاثة أرباع المليون فى الفترة ٤٥-١٩٤٩ بفضل دفعة الحرب الثانية .

استمر الزحف الصاعد، ولكن المذبذب أبدا، فى الخمسينات، حيث تراوح بين نصف المليون فدان كحد أدنى وثلاثة أرباع المليون كحد أعلى. وقد تعاقب الحدان فى سنتين متتاليتين مباشرة بصورة تعبر بكل بلاغة عن ذبذبته الدرامية. ففى سنة ١٩٥٨ بلغت المساحة ٥١٨,٠٠٠ فدان، وفى سنة ١٩٥٩ بلغت ٧٢٩,٠٠٠ فدان.

على أن الستينات تمثل بدء أفق جديد لتوسع الأرز نتيجة لبدء عطاء السد العالى. ففى الفترة ٦٢-١٩٦٧ تراوح المتوسط السنوى بين ٨٣٠,٠٠٠ فدان كحد أدنى وبين المليون كحد أعلى، حيث تحققت فى السنة الأخيرة هذه العلامة لأول مرة فى تاريخ الأرز- نحو ١,٠٧٥,٠٠٠ فدان، وإن كانت قد اقتربت منها اقترابا أكثر من مرة فى بعض سنواتها السابقة.

وإذا كانت سنة ١٩٦٧ هى علامة المليون فدان، فإن الفترة الخمسية ٦٨-١٩٧٢ هى بلاشك قمة ثورة الأرز، ففيها بلا انقطاع دار المتوسط حول±١,٢٠٠,٠٠٠ فدان، كما كانت سنة ١٩٦٨ سنة الذروة المطلقة فى تاريخ الأرز- نحو ١,٢٠٤,٠٠٠ فدان. لقد اكتمل عطاء السد العالى، وتلك بحق كانت المرحلة الانفجارية. غير أن هذه الثورة العارمة تطامنت قليلا بعد هذه الذروة منذ ١٩٧٣ وإلى الآن، وأصبح المتوسط السنوى يدور حول علامة المليون، إمابالزيادة وإما بالنقص الطفيفين - النقص الآن غالبا : من١,٠٣٦,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٩ إلى ٩٨٠,٠٠٠ سنة ١٩٨٠ إلى ٩٧٠,٠٠٠ سنة ١٩٨١.

غير أن هذا لايغير من الحقيقة الجغرافية التاريخية الكبرى : لقد حدثت ثورة كبرى أخرى فى الزراعة المصرية، ثورة الأرز riziculture، نعيشها اليوم بعد أن عشنا بالأمس على أوج موجتها وهى ثورة قد لاتقل مغزى عن ثورة القطن فى القرن الماضى، ولعلها أكبر ثورة بعدهـــا.[1]

(1) Sociéte d'entreprises commerciales en Egypte, Le rizdáns l'économie égyptie-nne, Alexandrie,1949, p.9-11.

فمنذ سنة ١٩٥٢ تضاعفت المساحة المزروعة إلى خمسة الأمثال تقريبا، وبعد أن كان الأرز محصولا ثانويا أصبح محصولا مليونيا من محاصيل الدرجة الأولى. ولكنه قبل هذا وبعده هو «الثورة الصاخبة» الداوية بالضرورة والامتياز فى تاريخ زراعتنا الحديثة ، لأنها بالدقة الأكثر اضطرابا وذبذبة وحدة تفاوت ونسبة حجم .

الثورة الصامتة : الثورة البستانية

أغرب الثورات وأشدها إثارة للدهشة واسترعاء للانتباه ومدعاة للتفكير فى مسيرة الزراعة المصرية الحديثة . فليس كمثلها ثورة بين ثورات زراعتنا جميعا على الأرجح . فهى ثورة صامتة هادئة حتى لتوشك أن تكون غير مرئية أو أن تمر دون ملاحظة ، ولكنها بنفس الدرجة سارية زاحفة إلى الأمام قدما وأبدا دون ارتداد أو انتكاس . وهى ثورة حديثة العهد متأخرة نسبيا ولكنها ليست حادقة طارئة ولا هى بالأخيرة تماما .

ثم هى بعد ثورة وئيدة ولكنها أكيدة ، بطيئة تدريجية غير خاطفة ولكنها بسعيها الدائب المطرد هذا تنتهى وهى لا تقل قدرا وجرما عن أكبر ثورات الزراعة المصرية الأخرى وتوشك أن تضارعها أو حتى أن تضاربها . وهى فى هذا كله تختلف عنها جميعا . إنها ، أكثر من أى ثورة أخرى ، «الثورة الصامتة» أو «الثورة المستمرة» .

فعلى عكس الثورة الأم ، ثورة القطن ، طفرتها من أحدث ما شهدت الزراعة المصرية إذ لم تجمع قواها الحقيقية إلا منذ الحرب الثانية ، يعنى منذ أن بدأت جديا طفرة المدنية وسكان المدن فى مصر . ثم إنها ، على عكس القطن الذى وصل إلى القمة ثم انحدر وانخفض تحت ضبط السوق العالمية الضاغطة ، هى ثورة فى صعود متصل مستمر ، ثورة غير ارتدادية ولا منعكسة ، وذلك لأن ضابطها الأساسى محلى لاخارجى ، ثابت لامتغير ، مطرد لامذبذب ، ألا وهو نمو السكان عامة وسكان المدن خاصة ، تحبو ثم تنمو معه وتتوسع بتوسعه .

وعلى نقيض الثورة الثانية أو ثورة القصب ، هى ثورة من الدرجة الأولى لا الثانية ، حيث أصبحت من المحاصيل المليونية فيما لايعدو القصب ربع المليون فدان . وأخيرا وعلى خلاف الثورة الثالثة أو ثورة الأرز الصاخبة المذبذبة المحكومة بنزوات الفيضان ، هى ثورة تدريجية

مطردة زاحفة صاعدة دائما وبـــلا أدنى اهتزاز أو ذبذبة أو انتكاس ، ولكنهـــا مع ذلك تناطحه وتكتسحه اليوم مساحة لأنها محكومة بتيار المدن الصاعد أبدا ومستوى المعيشة المتفتح حثيثا .

تفصيلا لهذا الذى قدمناه إجمالا ، نبدأ فنقول إن مساحة الخضراوات والفواكه حتى العشرينات من هذا القرن لم تكن شيئا مذكورا . ففى سنة ١٩٢٠ بلغت الفواكه ٢٨ ألف فدان ، بينما سجلت الخضروات ٢٧ ألفا فى سنة ٧ - ١٩٢٨ فقط . فكان المجموع ، إن صحت هذه الأرقام المقلوبة نوعا ، كان يدور فى العشرينات حول ± ٥٥ ألفا أو أكثر قليلا . أما بداية المد حقا فهى وحدها الثلاثينات . ففى سنة ٦ - ١٩٣٧ سجلت الخضروات ١٧٠ ألف فدان ، بينما حققت الفواكه فى سنة ١٩٣٧ نحو ٦٦ ألفا ، بمجموع قدره نحو ٢٣٦ ألفا أى مشارفا تقريبا على ربع المليون لأول مرة .

على أن الدفعة الحقيقية إنما جاءت من ومع الحرب العالمية الثانية حين اشتد الزحف إلى المدن ونمت الصناعات المدنية كما احتشدت قوات الحلفاء بكثافة فى العاصمتين ومدن القنال بصفة خاصة . وقد انعكست هذه المؤثرات والآثار جليا فى فترة ما بعد الحرب . فمثلا فى الفترة ٤٥ - ١٩٤٩ بلغ متوسط مساحة الخضروات نحو ٢٢١ ألف فدان فى السنة ، أى قاربت وحدها علامة ربع المليون ، بينما بلغ متوسط الفواكه نحو ٧٨ ألفا ، بمجموع قدره نحو ٢٩٩ ألفا أى مسجلا علامة الـ ٣٠٠ ألف لأول مرة .

على أن أوائل الخمسينات شهدت حركة تراجع نوعا ، بدأت من سنة ١٩٥٠ وبلغت مداها فى سنة ١٩٥١ حين ارتد مجموع المحصولين إلى ربع المليون . غير أن هذه الانتكاسة النادرة تكاد تكون الاستثناء الذى يؤكد القاعدة لا الذى ينفيها . فمن بعدهـــا ، ومنذ سنة ١٩٥٣ بالتحديد ، لم ينفك التيار فى صعود ولم يرتد المد إلى جـــزر إلا فى بضع سنين عابرة وبصورة طفيفة للغاية .

على طريق هذا الزحف الصاعد ، تسجل سنة ١٩٥٣ أولى العلامات البارزة ، حيث بلغت الخضروات نحو ٢١٥ ألف فدان ، والفواكه نحو ٩٩ ألفا محققة بذلك علامة المائة ألف لأول مرة ، والمجموع نحو ٣١٣ ألفا . ثم تأتى سنة ١٩٦٠ قمة أخرى ، حيث جاوزت الخضروات وحدها ثلث

المليون (٣٦٨ ألفا) والفواكه ثلث ذلك تقريبا (١٣١ ألفا) ، بينما حقق المجموع علامة نصف المليون لأول مرة (٤٩٩ ألفا) . وتنقلنا سنة ١٩٦٧ سريعا إلى قمة أخرى وأعلى ، إذ فيها شارفت الخضروات وحدها علامة نصف المليون لأول مرة (٤٨٩ ألفا) والفواكه علامة المائتى ألف (٢٠٧ آلاف) ، بينما شارف المجموع علامة ال ٧٠٠ ألف (٦٩٦ ألفاً) .

ثم ما لبث إيقاع النمو أن تسارع . ففى غضون سنة واحدة ، من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٨ ، زاد مجموع المحصولين بنحو ١٠٠ ألف فدان دفعة واحدة ، من ٦٩٦ ألفا إلى ٧٩٠ ألفا . وفى ١٩٧٢ ولأول مرة حققت الخضروات علامة ربع المليون (٢٤٩ ألفا) ، بينما بلغ المجموع ٨٥١ ألفاً .

وقد سجلت سنة ١٩٧٣ انخفاضا طفيفا فى المجموع نتيجة انخفاض محسوس فى الخضروات خاصة وتوقف الفواكه تقريبا . على أن النمو عاد بعدها ليصل بالأولى فى سنة ١٩٧٥ إلى علامة ال ٧٠٠ ألف (٦٩٩ ألفا) وبالثانية إلى قرابة ال ٣٠٠ ألف (٢٨٥ ألفا) وبالمجموع إلى قرابة المليون (٩٨٤ ألفا) . وأخيرا فى سنة ١٩٧٩ ولأول مرة فى تاريخها جميعا سجلت الخضروات وحدها علامة المليون فدان (١,٠٢٩,٠٠٠) والفواكه علامة المليون وثلث المليون (١,٣٦٩,٠٠٠) .

ثم أخيرا جدا يتسارع المعدل إلى الذروة لتتحقق القفزة الكبرى غير المسبوقة حين طفرت مساحة الخضروات فى السنة التالية ٨٠ – ١٩٨١ إلى ١,٣١٩,٠٠٠ بنسبة ١٢,٧٪ من المساحة المحصولية أى الثمن ، وبزيادة نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان فى سنة واحدة ، وبحيث أصبحت وحدها تقارب المحاصيل البستانية جميعا فى العام السابق . هذا بينما بلغت الفواكه ٣٩٥,٠٠٠ ، أى علامة الأربعمائة ألف فدان . وبالتالى أصبح مجموع المحاصيل البستانية ١.٧٥٦.٠٠٠ فدان أى مليونا وثلاثة أرباع المليون ، بنسبة ١٦,٦٪ من مساحتنا المحصولية أى السدس . وبهذا أيضا أصبحت الخضروات تناطح القمح وتليه مباشرة كمحصولنا الرابع فى الترتيب ، بينما تقارب الفواكه الذرة الرفيعة على حدة ، فى حين تأتى المحاصيل البستانية جملة كمحصولنا الثالث بعد البرسيم والذرة وحدهما .

بهذه الرحلة المثيرة تكون الخضروات والفواكه قد حققت ثورة حقيقية كاملة بكل معنى الكلمة . فمن ٢٧,٠٠٠ فدان فقط فى سنة ٢٧ – ١٩٢٨ ، قفزت الخضروات إلى ١,٣١٩,٠٠٠ فدان فى سنة ٨٠ – ١٩٨١ ، أى زادت بأكثر من مليون وربع المليون فدان فى نحو سنة ، بمعدل + ٢٤,٠٠٠ فدان كل سنة ، أو بنسبة ٤٨٨٥٪ من الأصل أى ضاعفت نفسها نحو ٤٨ مرة خلال

نصف قرن تقريبا .

أما الفواكه فقد قفزت من ٢٨,٠٠٠ فدان فى سنة ١٩٢٠ إلى ٣٩٥,٠٠٠ فى ٨٠ – ١٩٨١ ، أى أضافت إلى نفسها نحو ثلثى مليون فدان فى نحو ٦٠ سنة ، بمعدل نحو ٦١١٠ فدان كل سنة، أو بنسبة ١٤١٠٪ من الأصل ، أى ضاعفت نفسها نحو ١٤ مرة خلال الفترة . وتلك بيقين معدلات ومستويات لم تتح أو تتحقق لأى من محاصيلنا الأخرى الكبرى أو الصغرى .

طبعا ، لا ننسى فى النهاية أن هذه المقارنات جميعا تفترض ضمنيا فرضا أساسيا مفروغا منه كالبديهية ، وهو أننا إنما ننظر إلى المحاصيل البستانية بشقيها من خضروات وفواكه كفئة واحدة شأنها فى ذلك شأن القطن أو الأرز أو القصب أو غيرها مثلا . وغنى عن القول أن الأمر ليس كذلك بالضبط زراعيا أو نباتيا ، إذ تتألف الخضروات والفواكه من عشرات لاحصر لها عمليا من الأنواع والأصناف المختلفة تماما . غير أن العادة جرت إحصائيا على ذلك التقليد ، وهو لم تلك الأنواع والأصناف جميعا فى سلة واحدة لتأخذ موقعها كوحدة واحدة بين سائر المحاصيل الأحادية أو المنفردة .

مراتب المحاصيل

رغم تعدد وتنوع محاصيل الزراعة المصرية المنفردة بالعشرات ، دع عنك المحاصيل المركبة كالخضروات والفواكه والنباتات الطبية والعطرية ، فإن قلة معدودة منها للغاية هى التى تسيطر عليها ، تحتل معظم المساحة ، تقدم معظم الانتاج ، وتمثل الجسم الأساسى لهرم المحاصيل . بل إن هذه القلة من المحاصيل الرئيسية لتزداد توسعا وسيطرة فيما يبدو مع الزمن ، متجهة على الأرجح نحو قدر من الاحتكار النسبى ، وذلك بالطبع على حساب القاعدة العريضة من المحاصيل الوسطى والصغيرة .

فكل بضعة أو عدة أعوام تحدث عملية «ترقية» أو تصعيد لأحد المحاصيل الكبرى حتى يلحق بنادى المحاصيل المليونية ويخرج من دائرة المحاصيل الكبيرة . فمثلا ، بعد أن كانت المحاصيل المليونية منذ بضعة عقود أربعة فقط هى الرباعية التقليدية البرسيم – الذرة – القمح – القطن ، تحولت منذ الستينات إلى خماسية بإضافة الأرز ، ثم منذ أواخر السبعينات إلى سداسية بإضافة

الخضراوات . وفيما بينها لم تقل نسبة مساحة هذه السداسية عن ٧٥٪ من مساحة مصر المحصولية وقد تصل إلى ٨٠٪ ، حيث بلغت مثلا ٧٩,٢٪ سنة ١٩٧٥ ، ٧٦,٩٪ سنة ١٩٧٩ . هذا بينما يتقاسم ال ٢٠٪ الباقية من المساحة المحصولية نحو ٢٠ محصولا منفردا من محاصيل الدرجة الثانية والثالثة أو المحاصيل المتوسطة والصغيرة والقزمية .

ومعنى هذا كله أن هناك إلى حد ما اتجاها حاليا فى الزراعة المصرية نحو المبدأ الألومترى al-lometric : المحاصيل الأكبر تزداد كبرا ، والأصغر صغرا ، وفيما بين النقيضين تزداد المحاصيل الوسطى ضآلة أو تناقصا .

النمو والتوزيع

وإذا كانت المحاصيل الزراعية تنقسم على هذا الأساس الاحصائى الكمى المساحى إلى محاصيل عميمة عالمية التوزيع وأخرى خصيصة محلية ضيقة الانتشار ، فإنها تنقسم أيضا من حيث النمو إلى محاصيل نامية متزايدة وأخرى متناقصة تأتى بينهما فئة شبه ثابتة أو شبه جامدة أو مذبذبة . وكما أن القاعدة أن المحاصيل الكبرى المليونية عميمة التوزيع بالضرورة والامتياز ، فإنها هى نفسها المحاصيل المتزايدة أيضا وأساسا . ولكن للقاعدة استثناء فى الحالين لأسباب استراتيجية . فبعض المحاصيل الكبرى محلى أو إقليمى التوزيع لأسباب خاصة كالأرز ، وبعضها بالمثل متناقص لأسباب اقتصادية كالقطن والقمح .

غير أن أغلب المحاصيل المتناقصة هى من المحاصيل الصغيرة أو الوسطى ، ولو أن هناك بالمقابل محاصيل صغيرة تبدى نموا وتزايدا ملحوظا فى السنوات الأخيرة بل يكاد بعضها يكون جديدا مدخلا لأول مرة أو مجددا يبعث مرة أخرى . فمن المحاصيل المتناقصة بانتظام حاليا الفول والعدس والبصل والثوم وذلك لأسباب عرضية أو مرضية ، بينما تتناقص الحلبة والترمس والحمص وأشباهها لأسباب ذوقية تطورية . ومن المحاصيل شبه الثابتة أو المذبذبة القصب والشعير وذلك لأسباب مائية أو مطرية . وعلى الجانب الآخر . فإن هناك بعض المحاصيل النشطة النمو مؤخرا كالكتان والصويا ، الأول كبعث لمحصول قديم والثانى كمحصول جديد دخيل .

هذا النمو نفسه ، بمعدلاته وإيقاعاته المتباينة ، يشير لنا بتحديد أو بحدة إلى «الثورات»

الحقيقية الصغيرة أو الداخلية فى الزراعة المصرية الحديثة . فهناك على التتابع «ثورة» صغيرة تتفجر كل عدة أعوام أو عقود دافعة بمحصول ما إلى الصف الأول أو قربه أو نحوه . والواقع كما رأينا أن تاريخ الزراعة المصرية الحديثة منذ القطن ليس إلا سجلا لمثل هذه المتتابعة من الثورات الداخلية .[1]

الطبقات الثلاث

ومن تفاعل ومحصلة هذه الدينامية والمتغيرات بالإضافة إلى الثوابت والجوامد ، اتخذ المركب المحصولى توازناته الحالية وتحددت درجات أو مراتب الهرم المحصولى الراهنة ، كما يوضح الجدول التالى الذى يصنف أهم محاصيلنا لسنة ٨٠ - ١٩٨١ إلى مراتبها الاحصائية الثلاث ، وهى محاصيل الدرجة الأولى أو المليونية ، ومحاصيل الدرجة الثانية وهى التى تنحصر بين نصف وربع المليون فــدان ، ثم محاصيل الدرجة الثالثة أو الصغرى وهى التى تقــل عن ربع المليون فدان .

مراتب المحاصيل ، ٨٠ - ١٩٨١

المحصول	بالفدان	
محاصيل الدرجة الأولى (+ مليون فدان) :		
البرسيم	٢.٧١٢.٠٠٠	٢٦.٣
الذرة	٢.٣٢٠.٠٠٠	٢٢.٤
(الخضروات والفواكه	١.٧١٤.٠٠٠	١٦.٦)
القمح	١.٣٩٩.٠٠٠	١٣.٥
(الخضروات	١.٣١٩.٠٠٠	١٢.٧)
القطن	١.١٧٨.٠٠٠	١١.٤
الأرز	٩.٨٧٣.٠٠٠	٨٢.٥

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٧٤ .

المجموع	٩.٨٧٣.٠٠٠	٨٢.٥

محاصيل الدرجة الثانية (نصف - ربع مليون) :

الذرة الرفيعة	٤١٢.٠٠٠	٤.٠
الفواكه	٣٩٥.٠٠٠	٣.٨
الفول	٢٨٨ ٠٠٠	٢.٨
القصب	٢٥٣.٠٠٠	٢.٥
المجموع	١.٣٤٨.٠٠٠	١٣.١

محاصيل الدرجة الثالثة (- ربع مليون) :

الشعير	١١١.٠٠٠	١.١
الصويا	١٠٩ ٠٠٠	١.٠
الكتان	٥٢.٠٠٠	٠.٥
السمسم	٤٠.٠٠٠	٠.٤
البصل	٣٤.٠٠٠	٠.٣
السوداني	٢٨.٠٠٠	٠.٣
الحلبة	٢٤.٠٠٠	٠.٢
الحمص	١٩.٠٠٠	٠.٢
العدس	١٢.٠٠٠	٠.١
الثوم	١٢.٠٠٠	٠.١
الترمس	٩.٠٠٠	٠.١
البنجر	٨.٠٠٠	٠.١
المجموع	٤٥٨.٠٠٠	٤.٤

واضح أن المجموعة الأولى ، التى لا يقل أى منها عن المليون فدان وقد يناهز الثلاثة ملايين ، أى يتراوح بين ١٠٪ ، ٢٥٪ من المساحة المحصولية ، هى أشدها تغيرا . ففى سنة ١٩٧٥ كانت المجموعة خماسية تشمل البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن فالأرز [١] ، ولكن فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ دخلت الخضروات النادى المليونى قافزة على كتفى كل من القطن والأرز ، بل وعلى كتفى القمح إذا ما أضيفت إليها الفواكه بحسبانها معا المحاصيل البستانية . أى أن المحاصيل البستانية أصبحت محصول مصر الثالث مساحة بعد البرسيم والذرة وقبل القمح والقطن والأرز ، بينما أصبحت الخضروات وحدها محصولها الرابع بعد البرسيم والذرة والقمح وقبل القطن والأرز . [٢]
إن المحاصيل البستانية هى اليوم وبلا أدنى شك أسرع محاصيل الزراعة المصرية نموا ، وتغطى وحدها نحو سدس مساحة مصر المحصولية (١٦,٦٪) . إنها ، كما سبق ، آخر وأخطر الثورات النوعية فى سجل الزراعة المصرية .

إذا انتقلنا الآن إلى محاصيل الدرجة الثانية أو الوسطى ، فقد خرجت الخضروات منها نهائيا وإلى الأبد بعد أن كانت تتصدرها فى سنة ١٩٧٥ . وفى حين بقيت الفواكه فيها ، أصبحت الذرة الرفيعة هى التى تتصدرها ، إن عدت كلتاهما على حدة محصولا منفصلا عن عائلتها الواسعة على الترتيب . هذا بينما يظل الفول والقصب ، كما كانا دائما ، هما عصب هذه المجموعة وذلك بمعنى المحاصيل الأحادية المستقلة تماما . والمجموعة ككل وبعناصرها الأربعة تزيد قليلا فى مساحتها عن ثمن المساحة المحصولية (١٣,١٪) ، ولكنها تقل نوعا عن مساحة محصول رئيسى واحد كالقمح (١٣,٥٪) .

محاصيل الدرجة الثالثة ، أخيرا ، تطوى وحدها نصف عدد محاصيلنا المنفردة على الأقل ، حيث تبلغ نحو «الدستة» ، معادلة بذلك مجموع عدد محاصيل الدرجتين الأولى والثانية . ولكنها مع ذلك تظل دون نصف المليون فدان فى مجمل مساحتها أو - ٥٪ من مساحة مصر المحصولية ، بحيث تقل كثيرا عن مجموع محصولين متوسطين كالفول والقصب ولا تزيد إلا قليلا عن محصول منفرد كالذرة الرفيعة . والواقع أن أغلبها يقل عن المائة ألف فدان بل عن الخمسين ألفا ، ولا يعدو أساسا كسرا عشريا متواضعا من المساحة المحصولية القومية .

---

(١) للمقارنة ، راجع الجزء الثان ، ص ٧١ - ٧٤ .
(٢) وزارة الزراعة ، الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٨ ، جـ ١ .

الصحيح من هذه المساحة . وإذا كانت الصدارة فى السابق هى للشعير على الصويا ، فلعل هذا لآخر مرة . فبينما ظل الشعير جامدا ، استمر الصويا فى صعوده حيث بلغ ١٤١ ألف فدان فى العام التالى ١٩٨٢ بزيادة ٢٧ ألفا عن العام السابق . وأخيرا يلاحظ أن المجموعة كلها محاصيل قديمة فيما عدا البنجر والصويا ، فالأول لم يبدأ إلا منذ بضعة عقود ، والثانى فى السبعينات سنة ١٩٧٢ فقط .

التصنيف الوظيفى

تقع محاصيلنا بطبيعتها فى ٨ مجموعات أو فئات وظيفية أولية ، هى بالترتيب المنطقى الحبوب، البقول ، الزيتيات ، محاصيل الطهى ، المحاصيل السكرية ، المحاصيل البستانية ، محاصيل العلف ، الألياف . والمجموعات الست الأولى تجتمع تحت فئة مركبة أوسع هى المحاصيل الغذائية ، أما مجموعة العلف فهى بالطبع غذاء الحيوان ، فى حين تمثل مجموعة الألياف وحدها المحاصيل التجارية أو الصناعية ، وإن أضاف إليها البعض المحاصيل السكرية أو وضعها فى المرتبة بين المرتبتين .

الحبوب

فأما الحبوب فتشمل ٤ محاصيل رئيسية هى على الترتيب التنازلى مساحة : الذرة (بنوعيها الشامية والرفيعة) فالقمح فالأرز فالشعير ، وإن كان الأخير مجرد قزم لايقارن البتة بالثلاثة الكبار المليونية المساحة خاصة كبيرها الذرة . فالذرة وحده يحتل نحو المليونين وثلث المليون فدان، تشكل بين خمس وربع مساحة محاصيلنا جميعا . والغلبة المطلقة هى للذرة الشامية على الرفيعة، بنسبة أكثر من ٤ : ١ تقريبا ، وإن كان الاتجاه إلى الأخير فى تزايد بعض الوقت نظرا لما يعطيه من غلة أكبر ، ولو أنه لم يلبث أن عاد بسرعة إلى التناقص مؤخرا لتحول الذوق عنه .

بعد الذرة يأتى القمح كأوسط الحبوب عادة ، حيث يتراوح الآن بين المليون وثلث المليون فدان وبين المليون وخمس المليون ، مع اتجاه إلى التناقص التدريجى . أما الأرز فمازال يتأرجح بإزمان حول علامة المليون فدان مرة بالزيادة ومرة بالنقص ، أى حوالى عشر المساحة المحصولية وإن لم

يعد يحققها بالضبط أو إلا بالكاد . وهو على أية حال أصغر الحبوب الرئيسية ، إذا استبعدنا الشعير الذى لا مكان له طبعا بين تلك الحبوب العملاقة .

فإذا نحن الآن جمعنا محاصيل الحبوب معا ، لبلغت نحو ٤٦.٥٪ من المساحة المحصولية ، نحو نصفها للذرة وحده (٢٢.٥٪) . أى قل بالتقريب الشديد إن نصف المساحة المحصولية إلا قليلا يذهب للحبوب وحدها ، والربع إلا قليلا للذرة وحده . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على خطورة الحبوب فى اقتصادنا الزراعى ومدى ضغط السكان على الأرض والزراعة من أجل الغذاء الأساسى . إن نصف الزراعة المصرية تقريبا زراعة غذائية معاشية أساسا .

البقول

عائلة البقول ، أقرب أقارب الحبوب نسبيا ، هى بأفرادها الخمسة الفول والعدس والحلبة والحمص والترمس «علاف مصر» أكثر مما هى «بقالها» حرفيا . وهى على النقيض من الحبوب ضئيلة المساحة ، بل وتعد فى الحقيقة وعلى الجملة متناقصة ضامرة تاريخيا قديما وحديثا . فهى ككل لا تعدو ثلث المليون فدان إلا بالكاد ، تمثل نحو ١ على ٣٠ من المساحة المحصولية القومية (٣.٤٪) .

الفول وحده هو الذى يعد بينها محصولا متوسطا أو ثانويا ، والواقع أنه يمثل السواد الأعظم من مساحتها ، نحو ٢٩٠ ألف فدان أو ٢,٨٪ من المساحة المحصولية . أما العدس فقد فقد أرضه كثيرا فى الماضى القريب وفى الحاضر أكثر حتى تدنى أخيرا دون الحمص وأمثاله فضلا عن الحلبة التى تعادل عادة ضعف أى من الحمص أو الترمس أو مجموعهما معا .

المحاصيل الزيتية

المحاصيل الزيتية بعد هذا عائلة متميزة وهامة وظيفيا إلا أنها محدودة المساحة لا تعدو نصف البقول تقريبا ودون الفول وحده كثيرا . تحتل نحو ١٧٥ ألف فدان تمثل ١,٧٪ من المساحة المحصولية . وقد كانت الزيتيات تقليديا تعنى السمسم والسودانى أساسا ، ولكن إلى جانب هذا الثنائى الأصيل العريق ولكن المتناقص دخل أو أدخـــل مؤخرا ثنائى حديث مستورد هو

الصـــويا وعباد الشمس ، سرعان ما أصبحت له الصدارة المطلقة لأنه أوفر غلة وزيتا وكسبا وأكثر ربحا .

فبينما وصل السمسم إلى نحو ٤٠ ألف فدان (٠.٤٪ من المساحة المحصولية) والسودانى إلى نحو ٣٠ ألفا (٠,٣٪) ، جاوز الصويا فى سنوات معدودات علامة المائة ألف ، نحو ١٠٩ آلاف تعادل بسهولة ١٪ من المساحة المحصولية ، ليصبح بذلك رأس ومركز ثقل الزيتيات جميعا . غير أن نظيره أو زميله عباد الشمس جاء أقل حظا بكثير ، فمازال يتعثر حيث كان الآخر يطفر ، أو هو يحبو حيث كان هذا يقفز ، إن لم يختف حقا فى بعض السنوات . ففى سنة ١٩٧٩ لم يزد عن ١٨ ألفا ، بينما لم يرد له ذكر فى السنة التالية . وفى سنة ١٩٨٠ كان الانتاج لايعدو ٥١٪ من إنتاج ١٩٧٤ . ويرجع ذلك إلى تذبذب الأسعار وعدم الاستفادة منه جديا . ومع ذلك فقد يتغير الموقف جذريا فى المستقبل ، حيث يوجد مشروع للتوسع فى زراعة عباد الشمس فى ٢٠٠ ألف فدان ببنى سويف أساسا .

مجموعة محاصيل الطهى أو المطبخ culinary crops – فى غياب تسمية أفضل – تشمل البصل والثوم ، وهى عائلة متناقصة بشدة حاليــا إلى جانب ضآلتها الشديدة أصلا . فقد هوى البصل فى الســـنوات الأخيرة من أكثر من مائة ألف فدان إلى ثلث المـــائة ألف ، نحو ٣٤ ألفا سنة ٨٠ – ١٩٨١ (٠,٣٪ من المساحة المحصولية) ، بينما هبط الثوم من عدة أو بضعة عشرات من الآلاف من الأفدنة فى السابق إلى نحو العشرة آلاف أو أكثر قليلا ، نحو ١٢ ألفا (٠,١٪ من المســاحة المحصولية) . والاثنان معا يجمعان اليوم ٤٦ ألف فدان أو ٠,٤٪ من المساحة المحصولية .

المحاصيل السكرية

كان القصب يقف وحده بالضرورة كفئة قائمة بذاتها إلى أن ظهر البنجر إلى جانبه مؤخرا ، على استحياء أولا كبضعة آلاف من الأفدنة فى بعض السنوات قد يختفى بعدها فى بعضها الآخر، ثم كمحصول أساسى وطيد فى السنوات الأخيرة فقط . ولقد كان القصب دائما ، كخامة أساسية لصناعة أساسية ، محصولا من الدرجة الثانية أو المتوسطة من حيث المساحة ، يتأرجح

عادة حول علامة ربع المليون بشكل ملح ولصيق . وهكذا كانت مساحته فى الواقع فى سنة ٨٠ – ١٩٨١ ، حيث سجل ٢٥٣ ألف فدان بنسبة ٢,٥٪ من المساحة المحصولية القومية . ورغم أن المحصول لم يعد يكفى الصناعة المحلية ، والصنـــاعة لاتكفى الاستهلاك المحلى ، فإن مساحته لا تكاد تتوسع إن لم تتجه بعض الشىء نحو التناقص أو التقلص لصعوبات اقتصادية وزراعية عديدة .

المحاصيل البستانية (١)

أخيرا ، وليس آخرا بالتأكيد بين المحاصيل الغذائية . تأتى المحاصيل البستانية ، صاروخ الزراعة المصرية إن شئت وآخر ثوراتها النوعية كما سبق . فالخضروات وحدها اخترقت الحاجز المليونى منذ سنوات لتناهز الآن المليون وثلث المليون (١,٣١٩,٠٠٠ فدان) بنسبة ثمن المساحة المحصولية (١٢,٧٪) . ونسبة الفواكه إلى الخضروات كنسبة الذرة الرفيعة إلى الشامية تقريبا ١ : ٤ بعامة . فهى تتجاوز الآن ثلث المليون فدان أو ١ على ٣٠ من المساحة المحصولية ، أو نحو ٣٩٥ ألف فدان ، ٣,٨٪ على الترتيب . والمحاصيل البستانية بهذا تحتل ككل سدس المساحة المحصولية ، أو نحو ١,٧١٤,٠٠٠ فدان ، ١٦,٦٪ على الترتيب .

المحاصيل الغذائية

فإذا ما توقفنا الآن لنجمع المحاصيل الغذائية جميعا بعائلاتها الست السابقة ، لبلغت المحصلة نحو ٧,٣٢٧,٠٠٠ فدان تمثل نحو ٧١٪ من المســاحة المحصولية القومية ، أكثر من نصفها للحبوب . وهذا إنما يذهب ليؤكد من جديد مدى ضغط السكان على الأرض ومدى توجه الزراعة نحو الغذاء فى الدرجة الأولى وإشباع الحاجات الأساسية للسكان ، مع ملاحظة أنها أصبحت أبعد شىء عن هذا الاشباع وعن الكفاية الذاتية . غير أن هذه قضية أخرى ، أما وظيفيا فلئن كان ضغط الغذاء على الأرض لايترك بالضـــرورة إلا هامشا ضيقا للمحاصيل التجارية والصناعية الهامة ، فإن الأســـوأ أن محاصيل العلف بدورها تأتى قبلها لتلتهم معظم هذا

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٨ – ١٩٩ .

الهامش .

محاصيل العلف (١)

فعائلة العلف ، التى تعنى أساسا البرسيم بنوعية الأساسيين المستديم والتحريش بالإضافة إلى بعض الأعلاف الثانوية المشتقة بالتجفيف كالدريس و خف الذرة والأوراق الخضراء والكسب ، عائلة العلف وحدها أكثر من ربع المساحة المحصولية القومية : لا أقل عادة من مليونين وثلاثة أرباع المليون فدان ، تصل أحيانا إلى ثلاثة ملايين تقريبا ، بنسبة تتراوح بين ٢٤٪ ، ٢٦٪ من المساحة المحصولية . إن ربع زراعتنا هى مراع مزروعة (أو مصنوعة) أو هى زراعة رعى (صناعى) . أيضا إن ربع الزراعة المصرية على الأقل لغذاء الحيوان ، فى حين أن نصفها فقط لغذاء الانسان نفسه ، وغذائيات الحيوان بالتالى هى نص غذائيات الانسان على الأقل ، مع العلم بأن الأخير نحو عشرة أمثال الأول عددا !

والبرسيم بهذا ، ولا عجب ، هو أكبر محاصيل الزراعة المصرية مساحة . إنه أكبر محصول منفرد فى مصر تقليديا ، لا ينافسه فى ذلك حتى الذرة أكبر محاصيل الحبوب ، فهو يفوقه دائما أو غالبا بكثير أو قليل ، ويعادل على الأقل ضعف أى محصول رئيسى بعده . وهذا يعكس بطبيعة الحال غياب المراعى الطبيعية فى مصر الجافة ، فإن الرى الصناعى يعنى حتما الرعى الصناعى أيضا . كذلك فإنه يفسر فى الوقت نفسه غياب الزراعة المختلطة بها mixed farming ، وبالتالى ظهور مشكلة اللحوم . وهذا بدوره يشير إلى الثمن الباهظ الذى يتعين على زراعة الرى أن تدفعه لغياب المطر ، كما يسحب من مزايا تلك الزراعة التى نجنح عادة إلى المبالغة فى تقديرها بالقياس إلى زراعة المطر .

مهما يكن ، فإن معنى هذا على علاته أيضا أن غذاء الانسان والحيوان معا ، إذا جاز لنا الجمع بينهما إحصائيا ، يبتلع نحو تسعة أعشار المساحة المحصولية القومية جميعا أو ما يتراوح بين ٩ ، ١٠ ملايين فدان سنويا . ففى سنة ١٩٧٥ بلغت هذه المساحة ١٠,٠٧٨,٠٠٠ فدان بنسبة ٨٧,٨٪ . وفى سنة ١٩٧٩ بلغت ٩,٩٦٩,٠٠٠ بنسبة ٨٧,٦٪ ، وفى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغت

(١) السابق ، ص ٧٩ .

۹,۱۱٤,۰۰۰ بنسبة ۸۸,۱٪ .

المحاصيل التجارية والصناعية

هكذا لا يتبقى لنا فى النهاية وذيل القائمة سوى المحاصيل التجارية والصناعية التى تكاد عمليا ترادف الألياف . هذه العائلة الحيوية الثمينة قليل عدد أفرادها : القطن أساسا مع كسر ضئيل من الكتان ، وذلك بغض النظر عن القصب المزدوج الطبيعة . وكما أن الكتان هو أكبر المحاصيل المصرية القديمة التى اندثرت تقريبا فى العصر الحديث ، فإن القطن بلا نزاع هو أكبر المحاصيل الحديثة التى تعرضت للانكماش والتناقص فى العقود والسنوات الأخيرة .

فبعد أن كان يصل أحيانا إلى خمس المساحة المحصولية أو سدسها ، انحدر تدريجيا حتى بلغ الآن ثمنها على الأكثر . ففى سنة ۸۰ – ۱۹۸۱ لم يزد عن ۱,۱۷۸,۰۰۰ فدان بنسبة ۱۱,٤٪ من المساحة المحصولية . وإذا كان الكتان على العكس ، يمثل بعثا وتجديدا واتجاها صاعدا ، فإنه ضئيل المساحة للغاية مايزال ، إذ يدور فى حدود ٥٠ إلى ۸۰ ألف فدان ولم يزد فى سنة ۸۰ – ۱۹۸۱ فى الواقع عن ٥۲ ألفا بنسبة ۰,٥٪ من المساحة المحصولية .

وهكذا تظل الألياف فى مجملها فى حدود ثمن المساحة المحصولية على الأكثر حاليا ، أى نحو نصف الذرة أحيانا أو دون الخضروات وحدها حاليا بعد أن كانت أضعاف أضعافها فى السابق. ومن الواضح بعد هذا أن مجموعة المحاصيل التجارية الصناعية فى تناقص وتقلص مستمر مزمن خلال العقود الأخيرة ، وذلك لصالح المحاصيل الغذائية أساسا ، أو بصيغة أفضل قل إن هذه تتوسع أساسا على حسابها . إن الأفواه تطرد الألياف . وهذا بالدقة ملخص كل قصة الزراعة المصرية المعاصرة : صراع ، فى جوهرها وجوهره ، بين الأفواه والألياف .

وهذا ما يصل بنا ويضع أيدينا فى نهاية المطاف على الحقيقة الكبرى ، ولكن المؤسفة فى اتجاه الزراعة المصرية الراهن . فمن الناحية الوظيفية ، تعد زراعتنا حاليا ، وربما أكثر من أى وقت مضى منذ قرن ، زراعة معاشية لانقدية ، أو زراعة كفاف أكثر منها زراعة سوق . وعلى أساس تضمين المحاصيل النقدية كلا من القطن والكتان والقصب والأرز والخضر والفواكه والنباتات الطبية والعطرية ، يقدر البعض معادلة التقسيم المعاشى – النقدى بنسبة ٦۰ : ٤۰٪ .

ولكن كما رأينا قد يجوز على أساس آخر أن تصل النسبة إلى ٩٠ : ١٠٪ على الترتيب . إلا أنه في كل الأحوال تظل الحقيقة الصادمة هي أن الزراعة المصرية في الربع الأخير من القرن العشرين بعد الميلاد أكثر من نصف معاشية على أقل تقدير .

بل إنها الآن لتزداد اتجاها وارتدادا يوما عن يوم إلى المزيد من الصيغة المعاشية . ذلك أنها ، تحت ضغوط وضرورات غذاء الانسان والحيوان ، تهدر نفسها وأرضها باطراد في حاصلات تقليدية منخفضة الثمن عالميا ولا قيمة كبيرة لها زراعيا كالذرة والأعلاف الخضراء . والمحقق أنها لن تتطور وتتقدم إلا إذا تحولت إلى زراعة نقدية أو زراعة سوق أساسا .

صراع المحاصيل

صراع المحاصيل من أجل المكان قانون أساسي من قوانين مجتمع المحاصيل . فلأن الرقعة الزراعية الكلية محدودة وشبه ثابتة ، بينما من المحاصيل داخلها ما يتوسع ومنها ما ينكمش ، أي لأن الأولى من الثوابت والثانية من المتغيرات ، فإن التوازنات بين المحاصيل المختلفة هي أساسا علاقة تزاحم وتنافس شديدة وحرجة ، بل عملية شد وجذب عنيف ، أو بالاصطلاح الأجنبي المعبر فعلا «حرب شد الحبل tug-of-war » . إنه صراع المحاصيل بإيجاز وامتياز . ذلك أن كل زيادة في أحدها يستتبعها حتما نقص في الآخر ولابد أن يأتي على حساب الغير ، وهناك لامفر الكاسبون في الصراع والخاسرون . وفي هذا الصراع قد يأكل السمك الكبير السمك الصغير ، ولكن الكبير أيضا قد يتآكل ذاتيا . ولهذا فقد يكون الكاسبون أو الخاسرون من المحاصيل الكبيرة أو الصغيرة بلا تحديد .

ولصراع المحاصيل ثلاثة مظاهر أو جوانب هامة هي الكم والكيف والهيكل ، أو على الترتيب الزمان والمكان والتركيب ، أو الموسم والموقع والتطور . وبعبارة أوضح ، الجانب الأول يتلخص في علاقات التناسب الطردي أو العكسي بين شتى المحاصيل ، والثاني في مبدأ أو غياب مبدأ المحصول الأنسب في المكان الأنسب ، والثالث في ديناميات المركب المحصولي .

علاقات التناسب

فعن الأولى ، ثمة يسود التفاعلات بين معظم محاصيلنا ، خاصة الرئيسية منها ، علاقة عكسية حاسمة ، بمعنى أن تتناسب مساحة محصول ما تناسبا عكسيا مع مساحة محصول آخر أو أكثر، بحيث إذا زاد هذا قل ذلك وإن قل هذا زاد ذاك . ولا تقتصر هذه العلاقة على المحاصيل المتنافسة داخل العروة الواحدة شتوية كانت أو صيفية أو نيلية ، بل تكاد بحكم توازنات الدورة الزراعية تمتد إلى ما بين هذه العروات الثلاث .

ولعل أبرز أمثلة هذه العلاقة هى تلك التى تجمع (أو تقطع؟) بين القمح والقطن من ناحية وبين القمح والذرة من الناحية الأخرى . فــلأن القمح (الشــــتوى) يزرع بعد القطن (الصيفى) ، بينما لا يمكن أن يزرع القطن بعد القمح فى الحقل الواحد ، فإن أى توسع فى مساحة القمح يستتبعه بالضرورة تقلص فى مساحة القطن ، ومن ثم كانت مساحتا القمح والقطن فى تناسب عكسى باستمرار . والعلاقة أيضا بين القطن (الصيفى) والأرز (الصيفى والنيلى) ، وإن على البعد والمدى البعيد ، علاقة عكسية إلى حد كبير . ففى فترات الحروب أو أزمات الاستيراد ، كان الأرز كالقمح يتوسع على حساب القطن . وعلى مدى العقود الأخيرة كانت مساحة الأرز تتزايد فى الوقت الذى تتناقص فيه مساحة القطن باطراد .

من الناحية الأخرى ، فلأن الذرة (النيلى) يزرع دائما بعد القمح (الشتوى) ، فإن زيادة مساحة القمح يمكن أن يواكبها زيادة فى مساحة الذرة ، ومن ثم كانت العلاقة بين هاتين المساحتين علاقة تناسب طردى . وعلى مستوى أقل ونطاق أضيق يكاد القمح والشعير (الشتويان) يتناسبان تناسبا عكسيا . كذلك فلما كانت زيادة مساحة القمح شتاء يستتبعها تقلص مساحة القطن صيفا كنتيجة مباشرة ، فإن النتيجة غير المباشرة هى أن تزيد مساحة الذرة الشامية و / أو الأرز بنفس النسبة والرقعة خلال الموسم الصيفى . وبالمثل تتناسب الذرة النيلى والذرة الصيفى تناسبا عكسيا مكانيا وزمانيا .

وبين الذرة الشامية والرفيعة أيضا علاقة عكسية فى الغالب الأعم ، حيث يزيداستهلاك الواحدة حين ينخفض استهلاك الأخرى (فمثلا ارتفع استهلاك الشامية من ٢,٤٦١,٠٠٠ طن سـنة ١٩٧٤

إلى ٢,٩٧٦,٠٠٠ سنة ١٩٧٥ ، فى حين انخفض استهلاك الرفيعة من نحو ٧٦٩,٠٠٠ طن إلى ٦٩٩,٠٠٠ طن) . كذلك تتنافس الذرة الشامية مع الأرز فى الدورة الزراعية ، فتكون العلاقة بينهما عكسية (فمثلا أدت زيادة مساحة الأرز فى العقد ٦٥ - ١٩٧٥ إلى نقص مساحة الذرة الشامية بشكل ملحوظ) .

المحصول الأنسب والمكان الأنسب

هذا عن صراع المحاصيل من حيث الكم . أما من حيث الكيف فيتمثل فى أن الصراع على المساحة المحدودة قد يقذف ببعض المحاصيل المغلوبة إلى مواقع أو تربات أو بيئات طبيعية ليست الأفضل بالضرورة أو الأجود أو الأنسب لها ، أى قد يضطرها إلى القبول ببيئات حدية هامشية وليست مثلى ، وبالتالى ينهار مبدأ المحصول الأنسب فى المكان الأنسب .

ولعل أبرز مثال على هذه الحالة هو الأرز . فلئن كان الأرز فى مصر يتركز بعنف وبلا هوادة فى أقصى شمال الدلتا حيث التربة الملحية القلوية ، فليس ذلك لأنها الأنسب له وإن كان هو الأنسب لها . فليس صحيحا أن الأرز يجود فى التربة الرديئة الفقيرة ، وإنما هو يفره فى التربة الخصبة الغنية . لكنما هى مشكلة المكان ، إذ لا مكان له بما يتطلبه من مائية غزيرة وما يسبب من مشاكل صرف داخل الأرض السوداء القديمة الخصبة ، ولهذا يقذف به جانبا على هوامش المزروع ليكون هناك محصول استصلاح ، ومن ثم يتوطن فى أقل الجهات صلاحية لزراعته فى الواقع . وتلك إحدى أبرز متناقضات صراع المحاصيل الصارخة ، والتى تتكرر فى كثير من محاصيلنا الأخرى كالفول والشعير ، غير أنها مفهومة مع ذلك تماما .[1]

ديناميات المركب المحصولى

كقاعدة عامة يمتاز المركب المحصولى المصرى بقدر كبير من الثبات ، أو فلنقل بقدر معتدل من المرونة ، وإن كان أبعد شىء عن الجمود . فمنذ اتخذ مركب المحاصيل هيكله الأساسى المعروف ، وعناصره المختلفة قد تتذبذب غالبا زيادة أو نقصا حول متوسطها التقريبى ، إلا أنها عادة

(١) حمدان ، خريطة الزراعة ، ص ٧٨ .

لا تتغير تغيرات جذرية صارخة . إنه الآن هيكل أقرب إلى الاستقرار والرتابة النسبية منه إلى الثورية والزيادة الفتية . لقد انقضت في الأعم الأغلب مرحلة الثورات الرئيسية في تركيب زراعتنا . وهذا أمر طبيعي ومنتظر في زراعة عريقة أكثر مما هي عتيقة ، اكتسبت توازنا إيكولوجيا دقيقا مع بيئتها الطبيعية والبشرية .

ثمة ، مع ذلك ، خاصة في العقود الأخيرة ، تطورات واضحة وقيم متغيرة في مساحات المحاصيل المختلفة وفي أهمياتها النسبية تشي في مجموعها بانقلاب صامت في الزراعة المصرية . والواقع أن زراعتنا تمر حاليا بمرحلة مخاض وتطور وتغير حرجة بقدر ما هي جاسمة ، ربما تتسارع وتتصاعد أكثر في المستقبل القريب ، ولا ينبغي في كل الأحوال لقربها منا أو لقربنا منها أن تغيب عن عين الباحث الملاحظ . ويكمن السد العالي بالقوة أو بالفعل خلف هذه المرحلة ، ولكن جزئيا فقط . فرغم أنه أحدث ثورة كاملة في الري ، إلا أن ثورة مماثلة وعلى نفس المستوى في الزراعة نفسها لم تواكبه لأمر ما حتى الآن في رأى الكثيرين .

وأيا ما كان ، فإن علينا ابتداء أن نميز بين مرحلتين في الفترة الأخيرة أى فترة العقود القليلة الأخيرة : الأولى هي ما قبل السبعينات ، والثانية هي السبعينات نفسها . وبغير هذا التمييز قد تختلط الاتجاهات وتضطرب الأحكام إلى حد الخطأ أو القلب العلمي والتاريخي . ذلك أن المرحلة الأولى تعد استمرارا وامتدادا طبيعيا ومطردا للاتجاهات السائدة تقليديا في نمو وتطور عناصر مركبنا المحصولي ، في حين تقف السبعينات على حدة كانقلاب فجائي على تلك الاتجاهات أو كشذوذ انحرافي عنها .

ما قبل السبعينات

فإذا ما بدأنا بالمرحلة الأولى ، فلقد كان هناك بصورة عامة محاصيل أقرب إلى الثبات والاستقرار وأخرى أكثر تذبذبا وتغيرا . ولا شك أن البرسيم والذرة كانا قمة الثبات نسبيا ، كلاهما محدود الذبذبة على المدى القصير وقليل التطور على المدى الطويل ، وإن كان البرسيم أميل إلى الزيادة ببطء شديد والذرة إلى الذبذبة مع الثبات النسبي . فأما ثبات البرسيم فلارتباطه بالثروة الحيوانية كغذاء وبضرورات الدورة الزراعية كمخصب مريح للأرض .

وأما الذرة فلأنه الغذاء الأساسى للفلاح ومحصول استهلاك مباشر للمتجه المباشر .

وعلى العكس من هذا بدرجات متفاوتة كان القطن والقمح ، وإلى حد ما الشعير ، وإلى حد بعيد القصب ، وإلى حد أبعد الخضروات والفواكه . فهذه المحاصيل ، سواء بالموجب أو بالسالب ، كانت إما شديدة التذبذب من عام إلى عام أو كل بضعة أعوام وإما شديدة التطور على المدى الطويل . ومن بينها ، كما رأينا ، انبثقت معظم أكبر الثورات الحقيقية فى زراعتنا الحديثة بالفعل .

وعند هذا الحد كانت محاصيلنا تفترق لتنقسم إلى مجموعتى الكاسبين والخاسرين ، وكان الخاسرون تقليديا هم القطن أولا ثم القمح ثانيا فالذرة إلى حد ما ، بينما يأتى على رأس الكاسبين الخضروات والفواكه فالأرز وإلى حد ما القصب . ومن الواضح أن الأولى ، رغم استماتتها فى استعادة بعض مكانها ، تعانى من مشكلة عدم كفاية الأربحية إما بالقياس إلى المحاصيل الأخرى وإما بالنسبة إلى السوق الدولية . ومن الواضح كذلك أن الصراع هو إلى حد كبير بين الغذائيات والتجاريات ، رغم أن هناك تداخلا مركبا بينها وبين الكاسبين والخاسرين . فالأرز مثلا غذائى ولكنه تجارى أيضا ، وهو من أكبر الكاسبين . وإذا كان تطورنا الزراعى فى القرن الماضى هو بعامة «من الغذاء إلى الألياف from food to fibre » ، فيبدو أن هناك تراجعا طفيفا عن هذا الاتجاه ، إن لم يكن قد أخذ يتحول حقا إلى النقيض «من الألياف إلى الغذاء» .

مرحلة السبعينات

أو إن شئت فقل الآن «من الألياف إلى الأعلاف» بالأحرى أو بالتقريب ، فتلك فى الواقع أبرز تحولات المركب المحصولى فى السبعينات – وهو ما ينقلنا إلى المرحلة الثانية فى ديناميات مركبنا الحديثة . والحق أن هذه مرحلة فريدة فى زراعتنا ، ولكن للأسف بالمعنى السلبى أو المنحرف ، مثلما هى بالفعل فى اقتصادنا بعامة وحياتنا المعاصرة إجمالا . فكنتيجة لمجمل السياسات الاقتصادية المباشرة والسياسة غير المباشرة التى سادت فى هذا العقد وعلى رأسها الانفتاح ،

ظهرت على الزراعة المصرية أعراض طارئة أو وافدة تصل بها إلى حد الانقلاب ، الانقلاب غير الصحي في الأعم الأغلب .

فمن ناحية فإن سياسة الدولة الزراعية من إخضاع محاصيل بعينها ودون غيرها لسياسة التسعيرة الحكومية وفرض نظام التسويق بالتوريد أى بتوريد حصة معينة للحكومة بتلك الأسعار، هذه السياسة أدت إلى تهرب الفلاح من زراعة تلك المحاصيل ما أمكنه ذلك وإهمالها ما لم يمكنه. فرغم أن الحكومة رفعت أسعار تلك المحاصيل عدة مرات في السنوات الأخيرة ، فإنها تعد بخسة في نظر الفلاح ، غير مجزية إن لم تكن خاسرة أحيانا : إنها ليست محاصيله وإنما «محاصيل الحكومة» ، وليست محاصيل السوق الحرة بل محاصيل الاحتكار . وأهم هذه المحاصيل غير المرغوبة هي القطن والأرز من الكبـار ، والعدس والفول والبصل والسمسم والسوداني من الصغار [1] .

هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى جاءت سياسة الانفتاح والاستهلاك بالاستيراد بلا حدود، جنبا إلى جنب مع التضخم الفاحش والطلب الترفي المتوحش ، جاءت لتفتح أمام الزراعة باب الهرب السهل من تلك المحاصيل الحكومية ، ولا نقول باب الانحراف عنها ، إلى محاصيل السوق الحرة أو بالدقة محاصيل الغلاء الانتهازي والاستغلال الجشع السافر .

فأولا ، لما كانت عناصر الانتاج الحيواني بالذات من لحوم حمراء وبيضاء وبيض وألبان ، بكل ماتعنى كغذاء من قيمة بروتينية وتنوق ، هي طلب الانفتاحيين والاستهلاكيين الجدد ، وكانت بالتالي قادرة على امتصاص كل ارتفاع في التكاليف والأسعار دونما سبب أو سقف ، فقد أتجه إليها النشاط الزراعي بكليته . وكان هذا بالضرورة على حســـاب الانتاج الزراعي نفســـه إلى حد ما، حيث سجل نمو الانتاج الحيواني في السبعينات تفوقا ملحوظا على الانتاج الزراعي ، فحلت مزارع الدواجن بالآلاف وكذلك مزارع الماشية محل مزارع المحاصيل والحقول على نطاق البلد بأسره ، بينما ســـجل الانتاج الحيواني في العقد ١٩٧٠ - ١٩٨١ الرقم القياسي ١٢٥٪ ، مقابل ١٢٢٪ للانتاج الزراعي ، كما يقـــدر البعض المعدل الحقيقي للنمو الســنوي لكلا الانتاجين بنحو ٢,٢٤٪ مقابل ١,٩٦٪ على الترتيب [2] . وفي النتيجة ارتفعت نسبة الانتاج

(١) «الموقف الراهن للانتاج الزراعي» ، الأهرام الاقتصادي ، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ١٦ .
(٢) السابق ، ص ١٤ - ١٦ .

الحيوانى من إجمالى الانتاج الزراعى من ٢٣,١٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٣٠,٣٪ سنة ١٩٧٦ ، ٢٩,٥٪ سنة ١٩٨٠ .

هذا ولما كانت مشكلة الانتاج الحيوانى بالدرجة الأولى هى الأعلاف ، سواء الخضراء شتاء أو الجافة صيفا ، فلقد كان حتما أن يرادف التوجه إليه الاتجاه إلى زراعة محاصيل العلف إلى أقصى حد ممكن ، فضلا عن استيراد العليقة الجافة التى يسر الانفتاح أمرها كما زاد فدعمها . من هنا انطلق التوسع فى محاصيل العلف المباشرة وهى البرسيم أساسا بالإضافة إلى الصويا، ثم ما يمكن أن نسميه للغرابة الشديدة ولكن دون تجاوز كبير «بمحاصيل العلف غير المباشرة» ، وهى الحبوب المختلفة القمح والشعير ولكن أساسا الذرة بنوعيها وخاصة الشامية .

ذلك أن هذه الحبوب كحبوب وكأوراق خضراء وخف أصبحت تطلب لذاتها وتزرع لاكغذاء للانسان أساسا وإنما كعلف للحيوان بالدرجة الأولى . بل إن القمح بالذات تحول أو كاد إلى «محصول علف» [1] حيث أصبح غذاء للحيوان سواء كحبوب وتبن أو كدقيق وخبز ، وذلك بعد أن أصبح سعر الكيلو من التبن أو الردة أعلى من سعر الكيلو من الدقيق نتيجة لسياسة التسعير والدعم غير المتزنة أو المتوازنة . بالمقابل ، وللسبب نفسه ، تحول الفلاح فى غذائه هو نفسه إلى الاعتماد على القمح والدقيق المستورد المدعم الرخيص . وهكذا تحولت الزراعة المصرية بدرجة محسوسة من غذاء الانسان إلى غذاء الحيوان ، وعن محاصيل الحقل إلى محاصيل مراعى ، وبدل المحاصيل البستانية تتجه إلى محاصيل العلف . واختصارا ، فإن الاقتصاد الزراعى الآن يخدم الحيوان ربما أكثر من الانسان .

وهذا كله ما يفسر تماسك مساحة القمح خلال السبعينات وثباتها بعناد حول علامة ١,٣ مليون فدان (١,٣٠٥,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ مقابل ١,٣٢٦,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) . وبالمثل ثبت البرسيم بنوعية المستديم والتحريش على علامة ٢,٧ مليون فدان (٢,٧٤٨,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ ، ٢,٧١٢,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) . ثم يأتى النمو الكبير فى الذرة ، فلئن كانت الرفيعة قد تقلصت نوعا ، فقد طفرت الشامية على حسابها أضعافا ، بحيث زادت مساحة الذرة عموما بنحو ٣٠٠ ألف فدان عبر العقد (٢,٠٠٤,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ ، ٢,٣١٦,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) .

(١) «التركيب المحصولى للرقعة المزروعة» ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٠ - ٢٢ .

وأخيرا فإن الطفرة الكبرى - نسبيا وإن كانت محدودة فعليا - هي الصويا ، حتى لتعد ابنة السبعينات عمليا : من ٣ آلاف فدان سنة ١٩٧٠ إلى ٨٣ ألفا سنة ١٩٨٠ .

إلى جانب التحول إلى محاصيل العلف ، امتازت السبعينات أيضا بموجة غامرة من التحول إلى المحاصيل البستانية التي لاتخضع للتسعيرة عمليا وتتصاعد أسعارها التضخمية بسهولة لتحقق ربما أكثر ربحية متاحة في مجال الزراعة ، نحو ١٠ أمثال القطن أحيانا . ولأن الخضروات أوسع طلبا وأقل تخصصا وتكاليفا من الفواكه ، كان التوجه إليها أشد وأقوى نسبيا. يكفي أنها تحولت في عقد من علامة ثلاثة أرباع المليون فدان إلى محصول مليوني بل واخترقت حاجز المليون (من ٧٤٧,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١,١٠٩,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) ، هذا بينما تحولت الفواكه من علامة ربع المليون إلى ثلثه (من ٢٤٣,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ٣٦١,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) .

ماذا إذن عن الجانب الآخر ، الجانب السالب ، حيث كان حتما أن تتم هذه الطفرات الموجبة على حساب آخرين ؟ القطن كان أول الضحايا حيث يتصدر قائمة المحاصيل التي يتهرب منها الفلاح بكل وسيلة . وعلى حسابه بالدقة توسعت الذرة ، خاصة الشامية ، وبالأخص في مصر الوسطى ، على حين كانت الصويا والمحاصيل البستانية مهربا منه مغريا وميسرا في كل مكان . لقد أصبح الملك قطن الآن أول ما يخلع وآخر ما يزرع . من ثم تدهورت مساحته بإلحاح وانتظام بنحو ٤٠٠ ألف فدان خلال العقد (من ١,٦٢٧,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١,٢٤٤,٠٠٠ سنة ١٩٨٠) .

يلي القطن في مدى الانحســـار الأرز بعد إذ أصبح عبئا على الفلاح ، ولا نقول رعيا له ، يناضل من أجل الخلاص منه . فلقد شهدت السبعينات تراجع مساحته من ١,١٤٢,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى نحو ٩٥٦,٠٠٠ فدان سنة ١٩٨٠ . وبهذا تطامنت ثورته التي بلغت أوجها مع الســـد العالي . ولقد كان غريم الأرز ووريثه في هذه الرقعة المفقودة هو الذرة الشامية بوجه خاص .

أخيرا وليس آخرا هناك ثنائي البقول العدس والفول وثنائي الزيوت السمسم والسوداني بالإضافة إلى ثنائي المطبخ البصل والثوم . فهذه كلها تراجعت مساحاتها ، المحدودة أصلا ، تراجعا كبيرا نسبيا ، كما أدركها الاهمال والاضطراب فانهار إنتاجها بشكل مدو بحيث قد يحسن التعبير عن تراجعها بالانتاج قبل المساحة ، كما يفعل الجدول الآتي الذي ، كختام ،

يصنف محاصيلنا عموما إلى فئتيها الموجبة والسالبة ، كل مرتبة تنازليا بحسب المعدل المئوى لنمو إنتاجها السنوى خلال السبعينات

المحاصيل	الموجبة	المحاصيل	السالبة
الألبان	٦٤.٧	القطن	صفر
اللحوم الحمراء	٢٦.٨	السمسم	٢.١ –
البيض	١٥.٢	الأرز	٢.٣ –
الطماطم	١٠.٢	العدس	٣.١ –
الذرة الشامية	٩.٣	الفول	٣.٢ –
اللحوم البيضاء	٨.٢	البصل	٣.٣ –
البطاطس	٧.٠	السودانى	٣.٨ –
الكتان	٦.٦	الذرة الرفيعة	٧.٢ –
القصب	٦.٥		
الصويا	٥.٧		
البرتقال	٤.٤		
القمح	٣.١		
الشعير	٢.٣		

وسيلاحظ أن ثلاثة من المحاصيل الأربعة التى تزيد نسبة نموها السنوى عن ١٠٪ هى من محاصيل الانتاج الحيوانى ، وتتصدرها منتجات الألبان بمعدل خرافى حقا (نحو ٦٥٪) تليها اللحوم الحمراء فالبيض . ولكن عددا أكبر من المحاصيل يقع فى حدود ١٠ – ٥٪ ، وهذه تتصدرها الخضروات والذرة الشامية عموما ، مثلما تتصدر الفواكه (البرتقال) الفئة الصغرى – ٥٪ . وبينما يقف إنتاج القطن على الحياد بين الموجب والسالب بفضل زيادة إنتاجيته رغم انخفاض مساحته ، تتصدر الذرة الرفيعة المجموعة السالبة ولكن لسبب خاص هو تحول الذوق عنها مؤخرا (وأخيرا !) فى الصعيد إلى الذرة الشامية . وفيما عدا الأرز المليونى ، فإن المجموعة

تتألف من محاصيل صغيرة بصفة عامة .

هكذا إذن ، فى الخلاصة ، وقعت الزراعة المصرية بين مقعدين ، السياسة السعرية والانفتاح ، ومعهما وقع المركب المحصولى أسير القسر والابتسار ولا نقول التشويه والتحريف ، حيث لا يعبر عن صراع محصولى حر تلقائى أو طبيعى تحكمه ضوابط الأرض واقتصاد المكان بقدر ما يعبر عن سياسة تحكمية من الداخل وإغراقية من الخارج . والمركب بهذا أتى ثمرة الصراع الكامل والكامن بين مركبين نظريين أو ناقصين هما مركب الحكومة ومركب الفلاح .

وهكذا أيضا ، فى المحصلة ، أتى تطور الزراعة المصرية مؤخرا وهو محكوم بسلسلة من المعادلات الجديدة المستحدثة هى ، أولا ، من الانتاج الزراعى إلى الانتاج الحيوانى ، وثانيا ، من الألياف إلى الحبوب ، ثم من الحبوب إلى الأعلاف ، أو باختصار من الألياف إلى الأعلاف ؛ ثم ، ثالثا وأخيرا ، من محاصيل الحقل إلى المحاصيل البستانية ، أو إن شئت فقل من الزراعة إلى فلاحة البساتين .

ختاما ، ومن مجمل اتجاهات زراعة السبعينات - خاصة تحت تأثير الانفتاح - إلى محاصيل العلف والغذاء والانتاج الحيوانى والبستانى ، نصل فى النهاية إلى حقيقة مثيرة مثلما هى متناقضة جد ساخرة . فاستهلاك الانفتاح ابتعد ويبتعد بالزراعة المصرية عن زراعة السوق النقدية ، وارتد ويرتد بها أكثر من أى وقت مضى إلى زراعة الكفاف المعاشية . الاستهلاك المحلى، يعنى ، يحيل زراعتنا باطراد إلى زراعة محلية . ومن ثم فإن الانفتاح ، للغرابة والتناقض ، أدى ويؤدى بالزراعة المصرية إلى الانغلاق !

ثنائيات المحاصيل (١)

من الظاهرات الطريفة واللافتة أن الكثرة الغالبة من محاصيلنا ، كما يتفق ، تقع تلقائيا وبطبيعتها ، من زاوية أو أخرى ، فى ثنائيات غالبا أو فى ثلاثيات أحيانا ، تتنافس أو تتسابق معا «كفرسى رهان» أو أكثر . ليس فقط المحاصيل الوسطى والصغيرة ولكن أيضا حتى الرئيسية الكبرى . لا ، وليس المقصود بهذا الترابط أو التناظر الجانب أو التصنيف الوظيفى وحده

(١) جمال حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤ - ٥١ .

بالضرورة أى طبيعة استعمال المحصول ، ولكن أيضا وبالأحرى اعتبارات المساحة والموقع الجغرافي والوزن والدور الاقتصادى والدورة الزراعية فضلا عن السوق والسعر أو الدخل بل وربما حتى الجانب التاريخي البحت فى القديم أو الحديث ... الخ .

فمن المغرى مثلا ، والمقنع إلى حد بعيد ، وإن بدأ غريبا للوهلة الأولى فى بعض الحالات ، أن ننظر إلى البرسيم والذرة كفرسي رهان ، بالمثل القطن والقمح ، بعدهما يأتى ثنائى الأرز والقصب، فالشعير والفول ، فالعدس والبصل ، فالسمسم والسودانى ، فالكتان والصويا ، فضلا بالطبع عن الخضروات والفواكه ... الخ .

البرسيم والذرة (١)

أضخم ثنائى فى زراعتنا بلا منازع ، قل إن شئت وصح القول «فيلى رهان» أكثر منهما فرسي رهان . فهذان المحصولان ، الغذائيان أيضا ، هذا غذاء الحيوان الأساسي وهذا غذاء الفلاح التقليدى ، هما أكبر محاصيلنا خارج كل مقارنة أو منافسة ، وإنما المنافسة محصورة بينهما وحدهما ، والأولوية مقصورة على أحدهما ، هذا مرة وهذا أخرى . وهما وحدهما المحصولان اللذان يجاوز كل منهما المليونى فدان بسهولة ، وقد يقترب بصعوبة من الثلاثة ملايين ، بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى فى الحالين من المساحة المحصولية القومية ، بحيث يوشكان فيما بينهما أن يبتلعا نصفها .

ومنذ سنة ١٩٥٢ على الأقل كانت الأولوية للبرسيم ، ولكن الفارق بينهما كان طفيفا للغاية حيث كان كلاهما يتجاوز المليونى فدان بقليل . ومنذ ذلك التاريخ لم يكف كلاهما عن النمو والتوسع ، إلا أن معدل توسع البرسيم كان أسرع ، ومن ثم زادت الفجوة بينهما باطراد حتى ناهزت نصف المليون الآن . ففى سنة ١٩٧٩ بلغ البرسيم ٢,٧٨٩,٠٠٠ فدان مقابل ٢,٢٩٢,٠٠٠ للذرة ، أو على الترتيب ٢٤,٨٪ مقابل ٢٠,٤٪ من المساحة المحصولية .

ولأنهما الأضخم حجما ، فإنهما أيضا الأثقل ، ولكن الأوثق ، خطوة . فهما مساحة فى نمو مستمر موصول ، وإن بجرعات محدودة . وقل جدا أن تتناقص مساحتهما من عام إلى عام شأن

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٥ – ٤٧ .

معظم سائر المحاصيل . وعلى الجملة فإنهما معا يمثلان «جيروسكوب» الزراعة المصرية الذى ، بثقله الضاغط ، يحفظ عليها توازنها واستقرارها فى مسارها وتطورها كما فى بيولوجيتها وكيميائها . ولا غرو بعد هذا أن يكون كلاهما معا على رأس محاصيلنا المعممة من حيث سعة الانتشار والتوزيع الجغرافى ، مع التجانس الشديد فى الكثافة أيضا ، ولهذا جاءا بالضرورة كذلك أكثر محاصيلنا تداخلا وتشابكا من حيث التوزيع الاقليمى .

القطن والقمح

رغم الاختلاف الوظيفى الجذرى بينهما كألياف وحبوب ، فإن هذين المحصولين متنافسان تقليديان عنيدان ، ليس فقط على مرتبة الوسط بين محاصيلنا الرئيسية ولكن أيضا على الأرض ونسبة المساحة ، بل وتكاد العلاقة التنافسية بينهما تكون عكسية جغرافيا وتاريخيا مثلما هى مساحة وموسما حيث رأينا كيف أنهما لا يجتمعان فى أرض واحدة خلال سنة زراعية واحدة .

فإلى ما قبل السنوات الأخيرة حيث تغلبت المحاصيل البستانية على أحدهما أو كليهما تباعا ، أحتل القطن والقمح تقليديا المرتبتين الثالثة والرابعة بين محاصيلنا من حيث المساحة وتبادلاها على التناوب أو التعاقب فى عملية كشد الحبل أو كالمنشار ، بل وذلك فى حدود عظمى ودنيا متقاربة إلى حد بعيد . فقد تراوح القطن فى حدوده القصوى بين المليونى فدان إلا قليلا (سنة ١٩٦١) وبين ما دون المليون بقليل (سنة ١٩٤٥) ، بينما تراوح القمح بين ١,٨ مليون كحد أعلى (سنتى ٥٣ ، ١٩٥٤) وبين ١,١ إلى ١,٢ مليون كحد أدنى (سنة ١٩٦٥) .

من هنا يمتاز كلاهما ، على عكس البرسيم والذرة ، بدرجة عالية من التذبذب فى المساحة توسعا وانكماشا من فترة إلى أخرى . غير أن فترات الحروب العالمية وأزمات التجارة الدولية هى فترات توسع القمح وانكماش القطن وذلك ضمانا للكفاية الغذائية المحلية من ناحية ولإغلاق أو أخطار الأسواق الخارجية من الناحية الأخرى - والعكس بالعكس .

من هنا شهدت الحرب العالمية الأولى ، ولكن الثانية بخاصة ، أقصى توسع القمح وتقلص القطن ، وفيهما تبادلا المواقع النسبية والترتيب المساحى بصورة حاسمة . وبعد الحرب الثانية

استعاد القطن تفوقه على القمح أغلب السنوات ، لكنه عاد فتراجع دونه فى السنوات الأخيرة حيث يدور الأول حاليا وبصعوبة حول ١,٢ مليون فدان والثانى حوالى ١,٤ مليون .

على أن أهم ما يجمع بين الندين اللدودين هو ظاهرة الانكماش أو الانحدار التاريخى العام على المدى الطويل . فكلاهما محصول متناقص عبر العقود الأخيرة على الأقل . ولذا فإنهما ينزلقان تدريجيا إلى المراتب الدنيا بين محاصيلنا المليونية الكبرى ، وذلك لصالح المحاصيل البستانية بل وحتى الأرز في سنوات ذروته . فالقطن الذي كان يحتل + ٢١٪ أي الخمس من المساحة المزروعة (لا المحصولية) فى الثلاثينات قبيل الحرب ، هوى اليوم إلى ١٠,٦٪ أى العشر من المساحة المحصولية سنة ١٩٧٩ . أما القمح ، الذى كان يشغل ١٨ - ١٧٪ من مساحة مصر المحصولية في الخمســينات ، فقد هبط إلى ١٢,٣٪ في سنة ١٩٧٩ ، أي من الســدس إلى الثمن .

الأرز والقصب

هذان وإن جمعا بين صفتي المحاصيل الغذائية والصناعية ، إلا أنهما يختلفان جذريا اختلاف الحبوب عن السكر ، ولكنهما مع ذلك يعودان فيصنعان ثنائيا بارزا من نظيرين نادرين زراعيا واقتصاديا بل وتاريخيا ، وإن عادا نقيضين مطلقين جغرافيا .

فكلاهما ، ابتداء ، دخل مع العرب منذ العصور الوسطى . وكلاهما محصول صيفى رهن ومرتبط بالرى الدائم بصورته المختلفة . كلاهما أيضا محصول مدارى حار ، هذا موسمى وهذا استوائى على الترتيب . كلاهما كذلك محصول «مائى» شديد الشراهة للماء والرطوبة نباتيا ، والواقع أنهما يحتكران أعلى المقننات المائية فى زراعتنا على الاطلاق : القصب الاستوائى ٨٠٠٠ متر مكعب سنويا ، والأرز الموسمى ٦٠٠٠ متر .

من الناحية الأخرى فانهما منذ اللحظة الأولى فى دخولهما انفصلا جغرافيا انفصالا مطلقا بحكم المناخ والتربة ، فتوطن الأرز فى أقصــى شمال الدلتا وفى الفيوم بصرامة ، وتوطن القصب فى وسط وجنوب الصعيد أساســا . ومنذ تلك اللحظة أيضا أصبحــا فرسى رهان ولكن بمعنى خاص . فلاهما بالمتنافسين مباشرة ، ولا هما بمعزل تماما عن علاقات التوازن

الحرج .

ذلك أنه لا تنافس بينهما على الأرض ، ولكن هناك التنافس كل التنافس على الماء ، خاصة قبل تعميم الرى الدائم فى القرن الماضى ثم طفراته المتعاقبة فى القرن الحالى حتى السد العالى . وفى هذا التنافس الحاد على الماء ، وحتى أثناء العصور الوسطى ، كان الأرز يغلب أحيانا على القصب ، ثم يحدث العكس أحيانا أخرى ، وهكذا دواليك (١) .

ومنذ القرن الماضى ، حين شهد كلاهما فورة توسعه الحديثة الكبرى ، كانت الأولوية المائية تعطى بلا تردد للقصب ، فيما يرجأ الأرز إلى ذيل القائمة . من هنا كانت ثورة القصب أسبق نوعا فى تاريخ بدايتها من ثورة الأرز ، فكانت ثورة القصب هى الثورة الثانية فى تاريخ الزراعة المصرية الحديثة بعد ثورة القطن بينما أتت ثورة الأرز الثالثة . (٢)

من هنا أيضا كان الأرز أشد ما يكون ارتباطا بذبذبات الفيضان السنوية ، فكان حاد التذبذب مساحة بل أعنف محاصيلنا جميعا ذبذبة واضطرابا . على أن القصب أيضا لم يكن ليخلو من هامش من ذبذبة ، وإن كانت ذبذبته لا تقارن بذبذبة الأرز من حيث الحدة والسرعة ، كما أنها أقرب إلى المدى الطويل حيث ذبذبة الأرز سنوية قصيرة المدى للغاية (٣) .

مع ذلك كله ، ورغم أولوية القصب مائيا ، فمنذ ثورة توسعهما فى القرن الماضى ابتداء من الستينات والسبعينات كان التفوق المساحى للأرز تقليديا وإلى أقصى حد . فقط فى سنى تقلص الأرز إلى حده الأدنى ، كان القصب يناهزه أو يجاوزه بقليل مساحة . ولكن فيما عدا هذا كان الأرز يتوسع بخطى أوسع بكثير من القصب وبالتالى يزداد تفوقا عليه فى المساحة . إن يكن السبق للقصب تاريخيا ، فقد كان للأرز جغرافيا .

إلى أن تمت ثورة الرى الدائم بالسد العالى ، الذى أنهى الصراع التاريخى بينهما على الماء عمليا وحرر الأرز من عبودية الإيراد المائى وأشاع الاستقرار والاتزان فى معدل نمـــوه

---

(1) a M., Weheba, "Rice culture in Egypt," B.S.G.E.,1967, p.217-221.

(2) J. Anhoury, Le riz en Egypte, Bull, union agricole égyptien, no155,1942, p.64.

(3) J. Mazuel, Le sucre en Egypte. Le Caire,1937, p. 68-70; Lorin, p.139,143.

وإيقـــاع تطوره ، فاكتملت ثورة الأرز وانطلق ليصبح محصولا مليونيا كحد أدنى ، فيما توقف القصب عند سقف ربع المليون فى أحسن الأحوال ، أى صار القصب ربع الأرز مساحة فى المتوسط .

عند هذا الحد ، ومن وجهة الاقتصاد القومى ، يقف الأرز والقصب كلاهما بقوة كمحصول غذائى وتجارى و / أو استهلاكى ونقدى معا ، بالغ الأهمية فى الاقتصاد الوطنى زراعة أو صناعة واستهلاكا أو تصديرا ، مثلما هو كثيف العمل إنتاجيا . على أن الأرز محصول غذائى – تجارى أساسا ، حيث القصب غذائى – صناعى فى الدرجة الأولى ، الأول ثانى صادراتنا بعد القطن دائما (أو كان) ، والثانى ثانى صناعاتنا بعد القطن تقليديا (ولعله ما زال) .

كلاهما ، بعد نطاقى اقليمى بصرامة : هذا نطاق عرضى ، وهذا طولى ؛ ليس نطاقيا فحسب، وإنما نطاقى شديد التركيز والسيطرة بل والسيادة اقليميا ، بحيث يصبح منافسا قويا وبديلا كفئا للقطن كل فى نطاقه : فالأرز «قمح البرارى» ، والقصب «قطن الجنوب» . غير أنهما بعد هذا طرفا النقيض موقعا وموضعا . فحرفيا ، الأرز هو «القطب الشمالى» ، والقصب «القطب الجنوبى» فى محور الزراعة المصرية والمعمور – المزروع المصرى جميعا . فالقصب هو بداية رحلة الزراعة المصرية من الجنوب ، أى أكثر محاصيلها جنوبية ، فيما أن الأرز هو نهاية المطاف وأكثرها شمالية .

ونطاق الأرز بهذا ساحلى أو شبه ساحلى بل وأكثر محاصيلنا ساحلية ، وهو بهذا الموقع يتفق مع النمط السائد فى توزيع الأرز فى العالم تقريبا . أما القصب فهو داخلى جدا بل وأكثر محاصيلنا الهامة داخلية أو بعدا عن البحر ، وهو فى هذا يختلف بالقطع عن النمط الساحلى الجزرى الغالب على مراكز القصب الرئيسية فى العالم .

على أن أحدا من النطاقين ، على تطرف موقعه الشديد فى المعمور المصرى ، لا يعد – بالمناسبة – متطرف الموقع فى نطاق زراعته العالمى ، وإنما هو أدنى أن يكون متوسطا فيه بالتقريب . فلا حقل الأرز المصرى أكثر الحقول شمالية فى نطاقه العالمى ، فثمة الحقل الإسبانى والإيطالى والمجرى والتركستان حتى اليابان ... إلخ ، ولا حقل القصب المصرى أكثر شمالية من جنوب الولايات المتحدة فضلا عن كوبا نفسها أو جاوة من دونها .

أما عن البيئة ، فان الأرز ، محصول التربة المحلية ولا نقول «المحصول الملحى» ، يحتل أوطأ

الأرض المصرية وأكثرها طمية ، على عكس القصب ، ذلك «المحصول السكرى» ، الذى يرتقى أعلى الأرض المصرية وأكثرها رملية . وفى توسعه الدائب الحديث ، يتمدد الأرز ليس شمالا فحسب أسفل البرارى ولكن جنوبيا أيضا بقدر ما نحو التربة الأنسب فيما يبدو ، بينما القصب منذ القـــرن الماضى فى زحف وزحزحة أو هجرة دائبة نحو الجنوب الأقصى وإلى أعلى باطراد ، لا شك سعيا نحو المناخ الأنسب .

وأخيرا وليس آخرا ، فلئن كان كلا المحصولين يدعو إلى كثافة السكان ويمكن لها فى الوقت نفسه ، فالطـــريف أنهما يأتيان على طـــرفى النقيض من حيث الوسط الســـكانى . فالأرز يتفق مع أقـــل نطاقات كثافة السكان فى مصر ، بينمـــا يقع القصب فى بعض أكثفهـــا أو نحو ذلك .

شكلا ، يختلف النطاقان طبعا بكل وضوح من حيث الهيئة الخارجية العامة . فالأرز قوسى عريض مثلما هو عرضى ، أما القصب فخطى أطول ولكنه نحيل دقيق . بالمقابل ، مع ذلك ، فمن الطريف أن هناك تشابها رئيسيا فى هيئة أو شكل النطاقين من الداخل . فكلاهما يتألف من حقل أساسى كبير أولا ، ثم من حقل تكميلى صغير منفصل بدرجة أو بأخرى ثانيا . ففى الأرز ، هناك نطاق برارى شمال الدلتا الرئيسى ، ثم ملحق الفيوم الجانبى . وفى القصب ، تعد كتلة قنا - أسوان بمثابة الجسم الأساسى ، والمنيا فى الشمال بمثابة الرأس ، بينهما فاصل أو واصل دقيق كالعنق .

الأطرف هو العلاقات العكسية بين قطاعى كل نطاق من حيث نوع الرى و / أو الزراعة . فأرز شمال الدلتا صيفى ، والفيوم نيلى . وقبل تعميم الرى الدائم الحديث ، كان الأول يتم بالرفع منذ القديم ، بينما كان رى الثانى بالراحة تقليديا . على العكس من هذا الترتيب القصب : فمنذ بدأ قصب المنيا فى القرن الماضى ، قام على الرى الدائم بالراحة حيث أنشئت من أجله ترعة الابراهيمية ، وكل على يد إسماعيل . ومنذ بدأ قصب الجنوب الأقصى على يد الشركة العامة للسكر فى أوائل القرن الحالى اعتمد على الرفـــع الآلى الحديث والعظيم ، والعالى جدا أحيانا (كوم أمبو ثم التوسعات الأخيرة الأحدث) .

الفول والشعير

أكبر البقول وأصغر الحبوب على الترتيب هذان المحصولان الشتويان ، وإن عدا أيضا من محاصيل العلف في المحل الثاني أو الثالث . وإنما يجمع بينهما تاريخ عريق مجيد انتهى في القرن الماضي حيث كانا من محاصيلنا الرئيسية والتصديرية إلى أن تقلصت مساحتهما على يد القطن والبرسيم والقمح الذين طاردوهما إلى أطراف الدلتا وأعماق الصعيد . الطريف في هذا الصراع ، كما يتفق ، أنهما يعدان بمثابة «الأقارب الفقراء poor relatives » لغالبيهما القويين ، ومن ثم يعمل كل منهما له «كالبديل الاحتياطي doubleur » : الشعير للقمح ، والفول للبرسيم . يترتب على هذا أيضا أن كليهما يتناسب من الناحية الجغرافية تناسبا عكسيا مع خصمه القوى ، فيخفت أو يختفي حيث يسود هذا ، ويبرز إلى المقدمة حيث يتراجع .

وإذا كان الاثنان اليوم من أبرز محاصيلنا المتناقصة التي تفقد أرضا باستمرار ، فإن الشعير هو الأكثر ضمورا خارج كل مقارنة ، بحيث لا يعدو الآن ثلث الفول مساحة إلا بالكاد ، في حين أنه كان أضعافه على الأرجح في الماضي . وفي تناقصهما الشديد هذا فإنهما سويا يمتازان بشدة تذبذب المساحة والمحصول من عام إلى عام ، ولذا أيضا يتسم موقف التجارة الخارجية فيهما بالتذبذب الدوري ما بين تصدير فترة ثم استيراد فترة بعدها على التعاقب .

من جهة أخرى فان الاثنين رغم تضاؤلهما الشديد هذا يأتيان من المحاصيل العميمة ، فلا تكاد تخلو منهما محافظة في القطر بدرجة أو بأخرى . من هنا يمتاز توزيعهما الجغرافي بتجانس معقول وبقدر معتدل من التركز ، مع ملاحظة أن الفول كان أكثر تجانسا من الشعير فصار أكثر تركزا في الفترة الأخيرة .

كذلك فرغم أن الاثنين يجنحان إلى هوامش القطر وأطرافه كقاعدة عامة ، فان الفول أقل ارتباطا بها من الشعير وأدخل نوعا في قلب الوادى . على أن الاثنين يشتركان ، وللسبب نفسه ، في متناقضة واحدة ، وهى انخفاض متوسط محصول الفدان في أكثف مناطق زراعتهما وارتفاعه في أقلها .

العدس والبصل

لهذين المحصولين ، المترابطين وثيقا فى الذهن والوقع ، تاريخ طويل من المراحل المتعاقبة من التشابه والاختلاف ، والالتقاء والافتراق ، والتقارب والتباعد ، ثم أخيرا الانقلاب إلى حد تبادل المواقع تقريبا ، ليس فقط بمعنى الأهميـــة المساحية ولكن حتى بمعنى الموقع الجغرافى ذاته . إنهما إلى حد بعيد فرســـا رهان فى سباق دائم يتغلب فيه أحدهما مرة ثم يغلبه الآخر فى النهاية .

فقبل الرى الدائم ، ربما كان البصل والعدس متقاربين أهمية وانتشارا وتوزيعا إلى حد أو آخر. فكلا هذين المحصولين الشتويين أصلا ، واللذين يجودان تحت زراعة الحياض ، كان واسع الانتشار فى معظم أجزاء مصر دلتا وصعيدا على السواء . وكلاهما كان محصول تصدير هام إلى البلاد المجاورة فى آسيا والبعيدة فى أوربا .

ثم جاء الرى الدائم بادئا من الدلتا ، فطاردهما هو والقطن إلى أن هاجر العدس تدريجيا ثم نهائيا إلى الصعيد حيث تمترس فى آخر معاقل الرى الحوضى وصار محصولا صعيديا صرفا ، بينما تخلخلت كثافة البصل فى الدلتا ، حيث تحول أيضا إلى محصول صيفى ، وبالمقابل ازداد تركزه فى الصعيد عموما والصعيد الأعلى خصوصا .

ومنذ الثلاثينات الأخيرة وإلى منتصف هذا القرن كان العدس هو الذى يتفوق مساحة ، كما كان أكثر ثباتا فى مساحته من البصل الذى تعرض لذبذبات حادة بحكم أنه محصول تصديرى تأثر بإغلاق السوق الأوروبية أثناء الحرب الثانية . ففى الفترة ٣٥ - ١٩٥٠ تراوحت مساحة العدس بين ٨٠ ، ٧٠ ألف فدان ، مقابل ٥٠ - ٦٠ ألفـــا للبصل . وبعدئذ استمر البصل فى صعوده، مع ثبات العدس تقريبا ، إلى أن كـــانت علامة منتصف القـــرن هى نقطة التكافؤ بينهما، ثم تحولت نقطة التكافؤ إلى نقطة انعكاس جـــذرى فأصبح التفوق للبصل باســـتمرار واطراد .

ففى الفترة ٥٥ - ١٩٥٩ بلغ متوسط مساحة البصل ١١٩ ألف فدان ، والعدس ٨٠ ألفا بنسبة الثلثين تقريبا . وفى الفترة ٦٠ - ١٩٦٤ اســتمر الوضع نفســه تقريبا : ١٩٦٣ ألفا ض

٧٧ ألفا ، بنسبة حوالى ٦٠٪ . غير أن العدس تضاءل بعد ذلك متراوحا بين ثلث ونصف البصل . ففى سنة ١٩٧٥ كانت المساحة ١٣٦ ألفا مقابل ٥٨ ألفا ، وفى ٨٠ - ١٩٨١ كانت ٣٤ ألفا مقابل ١٢ ألفا على الترتيب .

لقد بدأ العدس فى الثلاثينات وهو أحيانا ضعف البصل مساحة ، فانتهى اليوم وهو نصفه أو ثلثه تقريبا . لقد تبادلا المواقع النسبية فى الأهمية المساحية . وفى النتيجة كف العدس مبكرا عن أن يكون محصول تصدير كما كان فى الماضى وانقلب إلى محصول عجز واستيراد ، بينما تقدم البصل حثيثا ليصبح لفترة طويلة وحتى وقت قريب ثالث صادراتنا الزراعية تقليديا بعد القطن والأرز .

فيما عدا هذا ، فلعل أبرز ما يلاحظ فى هذا السباق المساحى ما طرأ على المحصولين كليهما من نقص محسوس بل وخطير فى مساحته منذ الستينات أو السبعينات . وكان العدس أسبق الاثنين إلى هذا النقص ، كما كان الأشد أنهيار فى النهاية . فمن قمة ٧٧ ألفا فى الفترة ٦٠ - ١٩٦٤ ، هبط تدريجيا وبانتظـــام إلى ٥٨ ألفا فى ١٩٧٥ ، ثم هرولة وبحـــدة إلى ١٢ ألفا فى ٨٠ - ١٩٨١ أى سدس القمة . أما البصل ، فبعد أن سجل قمته بنحو ١٧٨ ألفـــا فى الفترة ٦٥ - ١٩٦٩، تراجع بسرعة إلى ١٣٦ ألفا فى ١٩٧٥ ، ثم بعنف إلى ٣٤ ألفا أى نحو خمس القمة .

هذا الهبوط المزدوج المتزامن يتعاصر بوضوح مع السد العالى ، وإليه يرجع فى الواقع وإن بطريقة غير مباشرة . فمنذ تشغيل السد وتحويل حياض الصعيد الأعلى المتبقية إلى الرى الدائم، اختفت آخر معاقـــل هذين المحصولين ، فأصيبـــا بهزة عنيفة فى الجودة والانتاجيـــة والحجم والانتاج، وفقدا الكثير من شهرتهما التقليدية ، مما انعكس أيضا على موقفهما فى التصدير أو الاستيراد ، بل وكذلك على توزيعهما الجغرافى التقليدى إلى حد يوشك أن يقارب الانقلاب التاريخى ، حيث تشتتت زراعتهما خارج الصعيد وانتشرت فى الدلتا بنسبة طاغية من حيث المساحة على الأقل .

السمسم والسودانى

هذان المحصولان الصيفيان الزيتيان الصغيران مساحة أكثر من أقارب نباتيا واقتصاديا وجغرافيا . فهما من المحاصيل الحارة التى تتحمل الجفاف وتجود فى التربة الرملية ، ولذا يرتبطان – كالشعير خاصة – بأطراف الدلتا وتخوم الوادى الأكثر رملية . وتوزيعهما المترابط والمتشابه جزئيا يقترب بالفعل من توزيع الشعير جزئيا كذلك ، إلا أنهما أقل مساحة وانتشارا بكثير وأشد تركيزا إلى أقصى حد .

فرغم أنهما محصولان عيمان شكليا ، فان السواد الأعظم من مساحتهما يستقطب فى دوائر جغرافية ضيقة محددة للغاية ، ومتطرفة الموقع أيضا فى أقصى طرفى وادى النيل شمالا وجنوبا . ورغم أن السمسم هو أكثرهما تركزا إلى أقصى حد ، فإن لكليهما شهرة ارتباط خاصة بمحافظة الشرقية بالذات .

والطريف ، بعد ، أن لهذين المحصولين المترابطين قصة تشبه إلى حد معين قصة البصل والعدس المترابطين أيضا . فهما أولا متقاربان فى المساحة كثيرا ، ولكن بينهما سباقا محسوسا تناوبا فيه التفوق بضع مرات ، فكان السبق ضئيلا للسودانى أولا ، فانتزعه السمسم حتى استعاده السودانى ، ثم انقلب الموقف مرة أخرى إلى أن انتهى بتقدم طفيف للغاية للسودانى ، يقترب من التقارب عمليا . والواقع أن نسبة كليهما من المســاحة المحصولية القومية واحـــدة وهى ٠,٣٪ .

ثم إن كليهما محصول دلتا وصعيد وإن بنسب متفاوته . ولكن الأهم أنهما تعرضا على السواء لحركة هجرة جزئية فى العقود الأخيرة ، بحيث انتقل مركز الثقل فيهما قريبا أو بعيدا ، السودانى إلى أقصى الشرق والسمسم إلى أقصى الجنوب ، حتى انقلب ميزان النسب فيهما بين الدلتا والصعيد ، كما تخلخلت علاقة الارتباط التقليدية بينهما وبين الشرقية حتى أضحت تاريخية أكثر منها جغرافية إلى حد بعيد .

الكتان والصويا

لا يجمع بين هذه الثنائية المتنافرة – فالأول ألياف وزيتيات والثانى بقول وزيتيات – سوى أنها تمثل ظاهرة طارئة حديثة على قائمة الزراعة المصرية ولكنها مع ذلك طالعة بقوة وفتوة نسبيا . فالصويا دخيل محدث تماما ، بقدر ما أن الكتان أصيل وعريق بالغ القدم منذ الفرعونية وظل محصول الألياف الرئيسى حتى انقلاب الرى حين دهمه القطن فأزاغه تماما أو عمليا . ولكن كليهما قفز حديثا أو حديثا جدا فقط ، فناهز أو جاوز علامة المائة ألف فدان ، حتى فاق كثيرا من المحاصيل الصغيرة التقليدية المخضرمة .

كان الكتان الأسبق ولكن الأبطأ ، كما كان أكثر تذبذبا واضطرابا فى البداية وربما كذلك فى النهاية . فقد بدأ يتوسع فيما بين الحربين كمحصول زيتى أساسا . ولم يكف خطه البيانى منذئذ عن الارتفاع والانخفاض بعنف وبسرعة . فمن نحو ١٠ آلاف فدان فى الثلاثينات ، وصل إلى قمته سنة ١٩٧٩ حين سجل ٦٩ ألف فدان قشا ، ٩ آلاف فدان تيل ، بمجموع قدره نحو ٧٨ ألفا . غير أنه عاد فتراجع فى سنة ٨٠ – ١٩٨١ إلى ٥٨ ألفا فقط .

والكتان المجهد هو بالضرورة محصول التربة السوداء الثقيلة الغنية الرطبة ، جنبا إلى جنب مع المناخ البارد الرطب فى الدرجة الأولى . ولذا فهو محصول الدلتا وحدها عمليا ، والدلتا الوسطى خصوصيا ، وشمالها بالتحديد أساسيا ، بينما يقل جنوبها بوضوح ، بل ويبدو أنه انحسر عنه بعد مرحلة التجربة والخطأ الأولى ولم نفسه فى النهاية فى شمالها حيث ازداد تركزا وتخصصا .

أما الصويا فابن العقد الأخير وحده تقريبا ، ولم يطفر إلا فى السبعينات المتأخرة تحت ضغط المشكلة الغذائية وزيوت الطعام وعلف الحيوان ... الخ . ولكنه فى وثبة واحدة تقريبا بلغ علامة المائة ألف ، حيث سجل ١٠٩ آلاف فدان سنة ٨٠ – ١٩٨١ ، تعادل ١٪ من مساحة مصر المحصولية . وبهذا تفوق الصويا على الكتان بسـهولة وبسرعة ، بنسبة الضعف الآن ، بينما غدا ندا للشعير ويعادل حفنة من محاصيل البقول الصغيرة أو الزيتيات أو محاصيل المطبخ . وتستأثر محافظة المنيا بنحو ٣٥ – ٤٠ ألف فدان من مساحة الصويا القومية ، أى أكثر قليلا من الثلث .

والمرجح أن أمام الصويا مستقبلا أكبر ، ولعله المرشح الأرجح لأى ثورة جديدة فى الزراعة المصرية . فالمعتقد أنه يقدم الاجابة الصحيحة على مشكلات الزيوت أولا والأعلاف ثانيا وبالتالى الانتاج الحيوانى ثالثا ، بل وربما كذلك البروتين الحيوانى مستقبلا وذلك كأحد المكونات الرئيسية والرخيصة للحم الصناعى أو اللبن (لبن الصويا) أو حتى الجبن . ومن هنا ظفر بتشجيع غير عادى من الدولة فى شكل حوافز إنتاج للفلاح ، وأصبح الهدف المباشر هو ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف فدان قريبا.

والواقع أن الصويا فى هذا كله يجمع اقتصاديا واستهلاكيا بين مزايا كل من الفول البلدى كبقول والقطن كبذور . ومن هنا حيد الأول فى نموه وحدد إقامته مساحيا وحد من فرص عودته إلى الأهمية ، بينما ورث القطن نفسه جزئيا فى القطاع الذى يتراجع عنه ويخليه بانتظام . وبهذا يبدو أن فول الصويا سـيكون الثورة السابعة والأخيرة فى تاريخ زراعتنا الحديث . ولعل المثير أن هذه الثـورة ، إن حدثت ، ستكون على حساب الثورة الأولى والأم بالدقة والتحديد ، أى القطن (١) .

للخضروات والفواكه دائما وضع خاص فى التصنيف الزراعى والمركب المحصولى . فهما معا بين المحاصيل أشبه بالتوائم بين الأشقاء ، مترابطان معا برباط خاص ومنفصلان معا عن الآخرين بفاصل خاص . والواقع أنهما صنوان فعلا أكثر مما هما صنفان زراعيا ، ويصنفان بالفعل معا وعلى حدة «كالمحاصيل البستانية» تمييزا لهما عن سائر المحاصيل كافة أو «محاصيل الحقل» كما تجمع . وكلاهما فى الوقت نفسه ليس محصولا منفردا وحيدا كمحاصيل الحقل ، بل محصول مركب للغاية يتألف من قائمة لا حصر لها من الأصناف والأنواع المختلفة ولكن اصطلح على جمعها تحت بند واحد شامل .

ومن الناحية الفنية ، ينفرد هذا الثنائى الخالد بعدة خصائص وصفات محددة . فالمحاصيل البستانية ، خاصة الفواكه ، نوع من الزراعات الأولية إلا أنها تخصصية تحتاج إلى مهارات وقدرات خاصة فنية ومالية . ثم هى محاصيل غذائية ولكنها فى الوقت نفسه تجارية ، شجرية وعشبية معا ، حولية ودائمة كذلك وغالبا ما تتعدد عرواتها ، وأخيرا فإن الريف يزرعها ولكن تستهلكها المدن أساسا .

(1) M. Jungfleisch, "Cultiverons-nous le soja en Egypte?", E. C., Jan.1940.

أما من الناحية التاريخية ، فلقد رأينا كيف حققت الخضروات والفواكه معا ثورة زراعية حقيقية في موكب الزراعة المصرية الحديثة ، خاصة منذ الحرب الثانية ، كما رأينا كيف تعد هذه الثورة فريدة بكل المقاييس ومن كل الزوايا في مدها ومداه ، في إيقاعها وثباته ، وصعودها واطراده ، حتى باتت المحاصيل البستانية محصولا مليونيا بل والمحصول الثالث بعد البرسيم والذرة وحدهما مكتسحة بذلك حتى الثلاثة الكبار القدامى القمح والقطن والأرز .

ولعل الطريف أن هذا الثنائي الطافر أو الظافر قد حافظ خلال معظم هذه الرحلة الصاروخية على نسبة شبه ثابتة تقريبا بين طرفيه . فلقد كانت الفواكه في الأعم الأغلب ثلث الخضروات تقريبا من حيث المساحة ولم يبتعد عن هذه النسبة إلا نادرا وقليلا . وعلى سبيل المثال ، ففي سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغت مساحة الفواكه ٣٩٥,٠٠٠ فدان والخضروات ١,٣١٩,٠٠٠ ، بنسبة ٣٠٪ بالضبط .

تركيبيا ، تمتاز كل من الخضروات والفواكه المصرية بالتنوع الشديد بدرجة ملحوظة وربما نادرة . والفضل في ذلك يرجع إلى مناخ مصر الوسطى الانتقالي وامتداد عروضها المترامي ، إضافة بالطبع إلى توفر الري طول العام بلا حدود . وإذا كانت الخضروات بطبيعتها وبالضرورة أكثر تنوعا وتعددا في قائمة أصنافها من الفواكه ، فإن كليهما يجمع بين كثير من الأصناف المعتدلة الدفيئة والباردة والمدارية الحارة . المتوسطة والموسمية والإفريقية ... إلخ .

ولعل أبرز حقيقة جغرافية بعد هذا أن في كليهما يسود محصول بعينه سيادة طاغية تكا تبتلع نصفه أو أنقص منه قليـــلا أو زد عليه قليلا ،. بحيث يأتي على رأس القائمــة إن لم نقل على حدة بالأحـــرى . ففي الأولى ، تأتي الطماطم وحدها وهي نصف خضروات مصر وزيادة : نحو ٣٢٥,٠٠٠ فدان من ٦٢٠,٠٠٠ فدان ، بنسبة ٥٢,٤٪ ســـنة ١٩٧٥ . أي أن الطماطم وحدها كانت تفوق مجمل الفواكه بمراحل (٢٨٥,٠٠٠ فدان) ، فضلا عن الفول برمته (٢٤٥,٠٠٠٠ فدان) أو القصب (٢١٨,٠٠٠ فدان) ... إلخ ، كما كانت تعادل ٢,٨ ٪ من مساحة مصر المحصولية .

بالمثل في الفواكه : الموالح بينها كالطماطم بين الخضروات ، أو إن شئت الدقة فقل البرتقال ، فهو يؤلف في الواقع السواد الأعظم من مساحة الموالح . ففي سنة ١٩٧٥ بلغت مساحة الفواكه

٢٨٥,٠٠٠ فدان ، مساحة الموالح منها ١٦٢,٠٠٠ فدان بنسبة ٥٦,٦٪ ، والبرتقال وحده ١٣٦,٠٠٠ فدان بنسبة ٤٧,٦٪ . فالموالح أو البرتقال - سيان تقريبا - نصف فواكه مصر جميعا بصفة عامة . والموالح بهذا تفوق وحدها محاصيل عديدة هامة كالبصل أو الشعير أو البطاطس ... إلخ .

أخيرا ، ورغم تعقد خريطة التوزيع الجغرافى بالضرورة ، فإن هناك نقاط التقاء وافتراق أو تشابه واختلاف بين مجموعة الخضروات ومجموعة الفواكه . فلعل الخضروات كأعشاب أكثر ارتباطا بالتربة الطينية الثقيلة ، فى حين ترتبط الفواكه كأشجار وشجيرات غالبا بالتربة الرملية الخفيفة إلى أقصى حد . من ثم تنتشر الخضروات بعامة فى أنحاء الوادى عموما ، ربما بحسب كثافة السكان ، وبالدقة سكان المدن ، وبامتياز حول المدن الكبرى كأسواق أساسية . أما الفواكه فأقل ارتباطا بقلب الوادى نوعا وأكثر ارتباطا بأطرافه الرملية ، خاصة فى الدلتا . وفى المحصلة النهائية تأتى الفواكه أكثر تحيزا للدلتا نسبة وكثافة وتنوعا ونوعية ، بينما تتوزع الخضروات بعدالة أكثر بينها وبين الصعيد .

العائلة المحصولية (١)

من ثنائيات المحاصيل نتقدم منطقيا ونهائيا إلى الصورة الكاملة لعلاقات التنوازن بين المحاصيل المختلفة داخل مركبها العام كوحدة واحدة . وابتداء ، فمن الواضح أن صراع المحاصيل ليس علاقة تنافس وحسب ، بل تنافس وتعايش أيضا ؛ ليس مسألة تفاضل فقط ، بل تفاضل وتكامل معا . ومن هذه العلاقة الديالكتيكية المركبة ، يخرج المركب المحصولى كله وهو بناء متوازن بقدر ما هو حساس ، وهيكل متماسك أكثر مما هو متهالك ، وأخيرا وبالتالي وهو كائن عضوى أو متعضون لامجرد تركيبة آلية صماء عشواء .

وفى الواقع ، أو فى النتيجة ، فإن مركبنا المحصولى يأتى أشبه شيء بمجتمع عائلة محصولية متكاملة متوازنة سواء جاء التشبيه من مجتمع الانسان أو من مملكة الحيوان . فإذا كنا قد أشرنا إلى البرسيم والذرة ، بكل ثقلهما الواثق كجيروسكوب الزراعة المصرية ووثوق خطوهما الساحق

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٧٥ - ٦١ .

«كبولدوزر» هذه الزراعة ، إذا كنا قد أشرنا إليهما كفيلى رهان ، فان لك أيضا أن تقول كالفيل والحوت على الترتيب ، أو على العكس ربما . وفى هذه الحالة فان القطن ، «دينامو» الزراعة المصرية وقائدها المحرك تقليديا ، هو بلا شك الأسد فى هذه العائلة الحيوانية ، حيث القمح المتحدى هو النمر ، والأرز المائى المتمدد التمساح .

على أن تشبيه العائلة البشرية قد يكون أقرب وأنسب . وفى هذه الحالة فإن مركبنا المحصولى أشبه بمجتمع عائلة متكاملة متآلفة رغم ما بين أفرادها من اختلافات أو خلافات ، ولكل فرد فيها مكانه ومكانته رغم ما بها من تفاوتات ومن سيادة وتبعية . ونحن حقيقة لامجازا فقط ، وبلا مبالغة أو غلواء ، نستطيع أن نحدد تلك المكانة ونرد كل عضو فى تلك العائلة إلى وضعه فيها سواء نظرنا إلى مساحته أو إنتاجه أو عائده من الدخل القومى أو دوره فى الاقتصاد الوطنى .

رأس العائلة

فالقطن بكل المقاييس ، التقليدية على الأقل ، هو الرأس وسيد العائلة بل ونواتها النووية وعمودها الفقرى وقلبها النابض ، بمعنى أنه المحور الذى تدور كلها من حوله والقاعدة التى تقوم عليها والهدف الذى تسعى إليه . ليس ذلك فقط بدوره كركن الزاوية فى الدورة الزراعية ، ولكن أيضا بدوره فى الاقتصاد القومى والتجارة الخارجية كالمحصول النقدى الأول . «ومصر الحديثة هبة القطن» إلى حد بعيد ، إن تكن «مصر القديمة هبة النيل» . ورغم تناقص مساحته بالتدريج السريع وشحوب أولويته كثيرا واهتزاز مكانه أكثر فى الفترة الأخيرة ، فلازال القطن «ملكا» فى دولة الزراعة على الأقل .

الشقيقان الكبيران

الذرة والقمح ، بعد القطن ، هما الشقيقان الكبيران فى العائلة ، إلا أن الذرة بجسمه الأضخم ووزنه الأثقل ووظيفته كغذاء للفلاح هو أكبرهما سنا . غير أنه ، كما يحدث عادة للأخ الأكبر فى الريف ، قنع منذ البداية بالاقامة فى قريته ليعمل فلاحا فى الزراعة ، فتخلف حيث صار غذاء

للفلاح . هذا فى حين أن القمح الأصغر ســـنا كان الأكثر طموحا وفرصة ، فرحل منذ الصغر إلى البندر والحضـــر والعاصمة حيث تعلم وتحضر وأصبح ابن المدينة ، أصبح غذاء سكـــان المدن .

الشقيقان الوسط

والقصب مع الخضروات والفواكه هما الشقيقان الوسط فى العائلة ، إن يكن الأول أصغرهما حجما وقامة بمساحته فهو أكبرهما عمرا بقدمه وتاريخه ورسوخه . غير أنه فى الأساس هو «الفتى المدلل enfant gaté » فى العائلة ، إن لم يكن «الابن المسرف المتلاف Prodigal son » وذلك بما يستهلك من كميات ضخمة من المياه ، كأنما هو يتقاضى بالكامل ثمن وسامته وحلاوة مذاقه السكرى .

أما الخضروات والفواكه فلقد تكون بحداثتها النسبية تاريخيا «آخر العنقود» ، إلا أنها بنموها الصاروخى المذهل وحيويتها البيولوجية الفائقة فاقت القصب قامة وقوة خارج كل مقارنة مثلما تبزه فى درجة الجمال ونسبة الحلاوة . إنها آخر الوافدين الجدد فى عائلة المحاصيل المصرية ، ولكنها بسرعة أصبحت أكبر الصغار أو أصغر الكبار .

أخيرا يتمم نسل العائلة الكبيرة هذه رهط حاشد من الأبناء الأطفال الصغار الذى يتتابع ويتدرج بعضهم فى متتالية متعاقبة سنا وحجما ، كالفول والعدس أو كالشعير والكتان ، أو يتجمع بعضهم الآخر فى كوكبات من التوائم الأقزام ، كالسودانى والسمسم .

على أن نوّار العائلة لايكمل بغير قائمة الخدم ، فثمة فى خدمتها عاملان «شغالان» أو مساعدان مجتهدان لاغنى عنهما قط ويعتبران على قدر كبير من الخطورة والأهمية بحيث يوشك أن يتحقق بهما المثل القائل «سيد القوم خادمهم» . والاشارة بطبيعة الحال هى إلى البرسيم والأرز .

كبير الخدم

والبرسيم بالطبع هو أقدم الاثنين فى خدمة العائلة ، بل هو قديم قدمها وكان معها منذ نشأتها

الأولى . وهو إلى هذا ضخم الجثة والجرم حتى ليفوق فى ذلك كل سادته كبارا وصغار . غير أنه مع ذلك شديد التواضع والقناعة صبور خدوم ، يعطى من نفسه الكثير بل يعطى نفسه جميعا ولا يطلب إلا أقل القليل . فهو غذاء الحيوان الأساسى ولكنه لايحتاج إلى غذاء أى سماد ، هو نفسه غذاء وسماد ، فهو أيضا غذاء للأرض حيوى . وبغير هذا الدور المزدوج ما كان يمكن لهذه العائلة المرهقة الطلبات أن تتكاثر وتفره إلى هذا الحد ، بل ماكان يمكن لأرضية بيتها - التربة - أن تتحمل هذا العبء الجسيم طويلا دون أن تتآكل أو تتدهور .

وإذا كان البرسيم بهذا خادما أمينا لكل أفراد العائلة ، فهو مجند بصفة خاصة فى خدمة كبيرها وسيدها الأكبر القطن ، ذلك المتحكم المتشدد فى طلباته ، ولولاه لساءت أحواله كثيرا ، بل لما طال به العهد ربما . فالقطن إلى حد معلوم هبة البرسيم ، لأن المقول أنه لولا البرسيم لما تطورت زراعة القطن إلى هذا المدى الفائق وذلك المستوى الرفيع . (١) لهذا كله يتمتع البرسيم ، على وضعه ولا نقول ضعته ، باحترام الجميع حتى ليكاد يرقى عمليا إلى واحد من أفراد العائلة بل إنه ليفرض نفسه وإرادته عليهم فرضا حتى لو أرادوا الخلاص أو الانتقاص منه .

خادم المحاصيل

أما الأرز ، أخيرا ، فهو طارىء أحدث بكثير فى خدمة العائلة ، كما أنه أقل جرما وقوة من البرسيم إلى أقصى حد . غير أنه له بالمقابل وضعا خاصا متميزا يجعله أقرب إلى «فقراء العائلة» أو «الأقارب البعيدين» منه إلى الخادم الأجير بالمعنى المألوف ، حتى لتفرد له حجرة معيشة مستقلة وإن متواضعة على هامش البيت الكبير . وفضلا عن هذا فان له موارد خاصة أخرى تمنحه مكانة اقتصادية فوق العادة ، بل إنه الآن قد قفز بسرعة ليصبح أحد أهم أفراد العائلة نفسها .

فالأصل فى الأرز كمحصول مائى نهم للماء من ناحية ، وكمحصول استصلاح تكميلى أو تابع من ناحية أخرى ، أنه يعيش على فضلات مياه الرى ، بل والصرف أحيانا ، المتبقية أو المتخلفة بعد حاجات المحاصيل الأخرى . ومن ثم فهو بين المحاصيل جميعا آخر ما يعمل له حساب فى

(١) بسام كرد على ، شاكر مصطفى ، أنور الرفاعى ، جغرافية البلاد العربية ؛ دمشق ، ١٩٤٩ ، ص ٥٦١ .

ميزانية مياه الرى وأول ما يستبعد أو يطرد فى الجفاف أو الشدة . إنه يكاد يذكر بالزنجى بشهرته المأثورة ولكن غير الأثيرة فى الولايات المتحدة : آخر من يوظف ، وأول من يفصل . من هنا سمي الأرز فعلا ، ولا غرابة ، «بخادم المحاصيل» .

على أنه منذ زالت عنه قيوده المادية التى كبلته طويلا ، قيود الماء ، انفتحت أمامه مدارج الرقى الاجتماعى والتصعيد الطبقى ليغير طبقته ومرتبته بين أفراد العائلة من موقع التابع إلى موقع الثورى المتقدم والعصامى المناضل المكافح الذى لايكل . فقد نشط نشاطا خارقا فى العقود الأخيرة ليصبح مساحة وإنتاجا وعائدا على مستوى كبار أبناء العائلة «حذوك الرأس بالرأس» .

الانتاج ، الاستهلاك ، والكفاية

حركة الانتاج الزراعى : مسح محصولى

يتوقف حجم الانتاج الزراعى على متغيرين أساسيين هما المساحة المزروعة وعائد وحدة المساحة ، أى الرقعة والانتاجية ، أو التوسع الأفقى والرأسى على الترتيب . والمساحة المزروعة من كل محصول تتذبذب من عام إلى عام بحسب صراع المحاصيل كما رأينا ، وإن كانت تميل على المدى الطويل إلى الزيادة نوعا فى الأعم الأغلب نظرا للزيادة الطفيفة فى التوسع الأفقى العام . كذلك يفعل عائد وحدة المساحة : يتذبذب سنويا مع ميل عام نحو بعض الزيادة بفضل التوسع الرأسى العام .

على أن أغلب هذه التطورات السنوية والفترية طفيفة بوجه عام ، ومن ثم يظل الانتاج العام يتدرج نحو الزيادة ولكن فى حدود عريضة متقاربة أكثر منها متقلبة أو على الأقل بقدر ما هى متقلبة . وعلى الجملة فالمقدر أن الانتاج الزراعى المصرى كان يتزايد سنويا بمعدل ٣,٥ – ٤٪ فى الستينات ، هبطت إلى ٢٪ فى السبعينات .

على أن هذا المعدل ومكوناته وإيقاعاته وضوابطه تختلف بطبيعة الحال من محصول إلى محصول . والمشكلة هنا أن من الصعوبة بمكان أن نحدد اتجاه كل محصول بصفة قاطعة ونهائية نظرا لتغير معدل نموه على المدى القصير والطويل ، بما فى ذلك معدلات مكوناته التى تتحرك بإيقاعات متباينة إلى حد التناقض أحيانا .

ولكن من الممكن مع ذلك أن نحدد عدة توليفات نظرية ، أولية أو مركبة ، من محصلة إيقاعات المتغيرين الأساسيين المساحة المزروعة ووحدة المساحة ، سواء ذلك بالموجب أو بالسالب . فقد يتفق المتغيران فى اتجاه الحركة تزايدا أو تناقصا أو ثباتا لفترة قصيرة أو طويلة ، فتعكس النتيجة بالمثل على حجم الانتاج الكلى للمحصول بصورة مضاعفة . أو قد يتقلب المتغيران بنفس الطريقة، أو قد يتعارضان ويتضاربان كثيرا أو قليلا ، فيكون حجم المحصول إما متزايدا أو متناقصا بدرجات ونسب مختلفة . وهكذا إلى آخره .

وبهذه البوصلة التوجيهية أو الوصفة الارشادية المبسطة فى الذهن ، يمكننا الآن أن نبدأ مسحنا المحصولى التفصيلى الذى يحلل ويقيم موقف كل محصول من حيث الانتاج والاستهلاك والكفاية . من حيث الماضى والحاضر والمستقبل ، ومن حيث الأداء والمشاكل والحلول . والجدول الآتى يقدم خامة إحصائية لدراسة إنتاج المحاصيل الزراعية خلال الفترة الأخيرة (بالطن المترى ، عدا القطن ، فبالقنطار المترى) (١) .

القطن

حقق القطن علامة العشرة ملايين قنطار لأول مرة سنة ١٩٥٢ فقط ، أى بعد أكثر من قرن وربع قرن من دخوله مصر . ومنذئذ ظل يتذبذب حول تلك العلامة بالزيادة الطفيفة أحيانا وبالنقص الشديد أغلب الأحيان . ولقد يسجل تلك العلامة لعدة سنوات متتابعة ، غير أن هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، مثلما حدث سنتى ٦٤ ، ١٩٦٥ ، ثم لآخر مرة من سنة ١٩٦٩ حتى ١٩٧٢، حيث سجلت السنة الأولى ، ١٩٦٩ ، قمة إنتاج القطن طوال تاريخه المعروف على الاطلاق وذلك بنحو ١٠,٨٢٩,٠٠٠ قنطار ، أى كاد يقارب الأحد عشر مليونا .

غير أنه ظل يهبط بعد ذلك بالتدريج لبعض الوقت ، بل وهوى إلى ٦,٧٠١,٠٠٠ قنطار سنة ١٩٧٥ ، بينما تراوح متوسطه فى الفترة ٦٩ - ١٩٨١ حوالى ٨,٠٠٤,٠٠٠ قنطار . وفى سنة ١٩٨٠ عاود المحصول الصعود إلى ١٠,٥٧٤,٠٠٠ قنطار ، وذلك بزيادة ٧٨,٠٠٠ قنطار عن السنة السابقة ولكن بدون زيادة تذكر فى المساحة ، وذلك بفضل ارتفاع متوسط عائد الفدان من ٨ قناطير إلى ٨,٤٣ على الترتيب . والواقع أن هذه كانت ثانى أعلى قمة سجلها القطن فى تاريخه بعد قمة سنة ١٩٦٩ .

(١) وزارة الزراعة ، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٥٨ ؛ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، ١٩٦٨ ؛ وزارة الزراعة ، الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٨ ، جزءان .

المحصول	١٩٥٢	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
القمح	١,٠٨١,٠٠٠	١,٢٩١,٠٠٠	١,٢٦٨,٠٠٠	١,٥١٦,٠٠٠	٢,٠٣٣,٠٠٠	١,٧٩٦,٠٠٠	١,٩٣٨,٠٠٠
الأرز	٥١٧,٠٠٠	٢,٢٧٩,٠٠٠	٢,٥٥٦,٠٠٠	٢,٦٠٤,٠٠٠	٢,٤٢٣,٠٠٠	٢,٣٨٤,٠٠٠	٣,٢٣٦,٠٠٠
الذرة الشامية	١,٥٠٦,٠٠٠	٢,١٦٣,٠٠٠	٢,٣٦٥,٠٠٠	٢,٣٩٣,٠٠٠	٢,٧٨٠,٠٠٠	٣,٢٣١,٠٠٠	٣,٣٠٧,٠٠٠
الذرة الرفيعة	٥٢٢,٠٠٠	٨٨١,٠٠٠	٨١٣,٠٠٠	٨٧٤,٠٠٠	٧٧٤,٠٠٠	٦٤٢,٠٠٠	٦٥٣,٠٠٠
الشعير	١٨٨,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠	٨٣,٠٠٠	١١٨,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠
الفول	٢٥٠,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٩٧,٠٠٠	٢٧٧,٠٠٠	٢٣٣,٠٠٠	٢١٢,٠٠٠	٢٠٧,٠٠٠
العدس	٣٢,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٦,٠٠٠	٤,٠٠٠
السوداني	٢٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
السمسم	٤,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٦,٠٠٠
الصويا	–	–	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٤,٠٠٠	٩٢,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
البصل	٢٤٣,٠٠٠	٥٨٧,٠٠٠	٣٥٧,٠٠٠	٢٢٧,٠٠٠	٢٢٨,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠
القصب	٣,٢٥٨,٠٠٠	؟	٦,٨٧٨,٠٠٠	٦,٩٤٥,٠٠٠	٧,٩٠٢,٠٠٠	٨,٦١٨,٠٠٠	؟
القطن	٨,٩١٦,٠٠٠	٨,٧٢٣,٠٠٠	٩,٣٩٣,٠٠٠	٨,٩١٤,٠٠٠	٦,٧٠١,٠٠٠	٨,٩٤١,٠٠٠	٨,٤١٧,٠٠٠
الكتان بذور	٥,٠٠٠	٩,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٩,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
الكتان قش	٢٦,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	٩٢,٠٠٠	٥١,٠٠٠	١٣٨,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠
البطاطس	؟	٢٧٨,٠٠٠	٤٨٧,٠٠٠	٥٤٧,٠٠٠	٧١٩,٠٠٠	١,٢١٣,٠٠٠	؟
الطماطم	؟	٢٣٠,٠٠٠	١,٥٤٧,٠٠٠	١,٥٥٢,٠٠٠	٢,١٠٦,٠٠٠	٢,٤٦٧,٠٠٠	٢,٤٥٤,٠٠٠
البرتقال	؟	؟	٦٢٥,٠٠٠	٥٦٦,٠٠٠	٨٥٦,٠٠٠	٩٢٠,٠٠٠	٨٩٥,٠٠٠
اللحوم	؟	؟	٢٩٧,٠٠٠	٢٤٨,٠٠٠	٣٠٥,٠٠٠	٣٢٦,٠٠٠	٣٤٣,٠٠٠
الدواجن	؟	؟	٩٤,٠٠٠	٩٦,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٣٦,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الألبان	؟	؟	١,٥٦٤,٠٠٠	١,٥٨٩,٠٠٠	١,٧١٨,٠٠٠	١,٨٦٥,٠٠٠	١,٩٠٢,٠٠٠
البيض	؟	؟	٤٧,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٨٢,٠٠٠

ومع ذلك فقد عاد المحصول فانخفض إلى ٨,٨٩٥,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩٨١ ، أتت من مساحة قدرها ١,٠٦٦,٠٠٠ فدان ، بمتوسط ٨,٣٥ قنطار للفدان . على أن التقديرات النهائية المعلنة بعد ذلك لمحصول ٨١ - ١٩٨٢ بلغت ٩,٩٦٨,٠٠٠ قنطار ، أى علامة العشرة ملايين عمليا، ولكنها كما قيل تنقص ٦٠٦,٠٠٠ قنطار عن العام السابق رغم ما فى ذلك من تضارب وتناقض واضحين .

من الواضح إذن أن حجم الانتاج مازال يعرف قدرا مذكورا من الذبذبة السنوية والفترية . كذلك ، ورغم تركيز الاهتمام الفائق بالقطن ، حتى مع استبعاد سنوات كوارث القطن الشهيرة مثل سنة ١٩٦١ حين ضاع ثلث المحصول فوصل إلى الحضيض بنحو ٦,٧ مليون قنطار ، فان عائد الفدان مازال هو الآخر يبدى تذبذبا كثيرا . فحتى فى الفترة ٧٠ - ١٩٨١ وصل الحد الأعلى إلى ٧,١٨ قنطار سنة ١٩٨٠ ، والأدنى إلى ٤,٨٩ سنة ١٩٧٥ ، بينما دار المتوسط حول ٥,٩ قنطار فقط .

على أن هناك تحسنا ملموسا واتجاها صاعداً مؤكدا فى السنوات الأخيرة ، حيث بلغ المتوسط ٨,٤٣ قنطار مثلا سنة ١٩٨٠ ، وهو فى الواقع أعلى مستوى للقطن طوال تاريخه في مصر ، ومن أعلى ما فى العالم اليوم ، كما يعنى وحده زيـــادة فى الانتاج العام قدرها نحو مليون قنطار .

ولا يبقى إلا أن نستخلص النتيجة الواضحة وهى أن ذبذبة إنتاج القطن بعامة إنما هى نتيجة بالدرجة الأولى لذبذبة مساحته واتجاهها المزمن نحو التناقص المطرد أكثر مما هى نتيجة لذبذبة غلة الفدان . فلقد هبطت المساحة من ١,٦٢٧,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١,٢٤٤,٠٠٠ سنة ١٩٨٠ ثم إلى ١,١٨٧,٠٠٠ سنة ١٩٨١ ثم أخيرا إلى ١,٠٧٠,٠٠٠ سنة ١٩٨٢ . والواقع أن اتجاه المساحة الآن يكاد بعامة يتناسب تناسبا عكسيا مع اتجاه عائد الفدان ، هذا فى هبوط وهذا فى صعود ، وهذا الأخير هو الذى يعوض عن الآخر ، ولولاه لهبط مجمل الانتاج بشدة بدلا من أن يتزايد مثلما يفعل الآن .

ورغم تزايد إنتاجنا العام باستمرار تقريبا فى الفترة الأخيرة ، فان صعود الانتاج فى دول أخرى قديمة أو جديدة ونمو الانتاج العالمى نموا كبيرا قد أدى إلى تضاؤل نسبة محصولنا فى

الانتاج العالمى باطراد . فبعد أن كان إنتاجنا يمثل ٥٪ من العالم حتى عقد وبعض عقد فقط ، هبط فى العام الأخير ٨١ - ١٩٨٢ إلى ٣,٣٪ (٢,٤ مليون بالة) . وبهذا تراجع ترتيب مصر من المنتج الثالث تقليديا وحتى الخمسينات والستينات إلى السابع أو الثامن الآن .

بالمثل هبطت مصر من الرابعة فى تجارة القطن الدولية تقليديا إلى السادسة فى التصدير ، حيث تقدم ٣ - ٤٪ فقط من صادرات القطن العالمية . غير أن مصر ، على أية حال ، لم تكن قط منتجا كبيرا من حيث الكم . فمن حجم تجارة القطن الدولية البالغ حاليا نحو ٢٢ مليون بالة عالمية، يبلغ حجم صادراتنا نحو ٧٠٠ ألف بالة فقط (البالة العالمية ٤٨٧ رطلا) .

وإنما تبرز مصر وتتفوق من حيث الكيف ، أى فى الأقطان الطويلة . ففى سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، بلغ إنتاج الأقطان الطويلة الممتازة ٥٨٥ ألف بالة ، تمثل ٣٣٪ من الانتاج العالمى . فرغم المنافسة المتزايدة ، كانت لمصر ولاتزال شهرة ومكانة مميزة وميزة حاسمة فى مجال الأقطان طويلة التيلة . ثم إنها إذا كانت اليوم تنتج ثلث الانتاج العالمى من الأقطان الطولية بعامة ، فانها تنفرد بنحو ٦٠٪ من الانتاج العالمى من الأقطان الطولية الممتازة بخاصة ($\frac{٣}{٨}$ ١ بوصة) .

وفى هذا المجال فان مزايا القطن المصرى أكثر من مؤكدة على كل منافسيه من السودانى والأمريكى والبيروفى والهندى أخيرا . فأولا ، طول التيلة الذى يزيد إنتاج المغازل بنسبة ٥٪ عن كل $\frac{١}{٨}$ بوصة ، مما يؤدى إلى خفض تكاليف الانتاج إلى أقصى حد . ثانيا ، متانة التيلة التى تفوق أى منافس بنسبة ١٥ - ٢٠٪ . ثالثا ، قلة العوادم نسبيا نتيجة لاكتمال نضج القطن وانتظام شعيراته . رابعا ، النعومة الحريرية الفائقة التى تناسب أفضل وأفخر الملابس الخارجية والداخلية .

وكما يتناسب اتجاه حجم إنتاجنا مع مساحته تناسبا عكسيا فى الداخل ، يتناسب بنفس العلاقة مع حجم الصادر إلى الخارج ، وكلتاهما بالطبع ظاهرة صحية . فإلى الحرب الثانية كنا نصدر السواد الأعظم من الانتاج ، أحيانا بنسبة ٩٠ - ٨٠٪ ، ولكن مع تزايد استهلاكنا المحلى للتنصنيع أخذ فائض التصدير يقل بانتظام . فمثلا فى الفترة ٦٢ - ١٩٧٠ كنا نستهلك فى المتوسط نحو ٣,٢٥ مليون قنطار سنويا ، أما الآن فقد بلغ الاستهلاك نحو ٥,٥ - ٥,٧ مليون قنطار بنسبة ٦٠٪ من إجمالى الانتاج . بالتالى هبط معدل الصادرات من حدود مليون باله فى

الستينات إلى نصف أو ثلث المليون حاليا . أو بالقنطار ، وصل الصادر سنة ١٩٧٥ إلى ٢,٧ مليون ، ثم إلى ٢,٥ مليون سنة ٧٩ - ١٩٨٠ .

وكما انخفض صادرنا من القطن في السنوات الأخيرة ، عرفت سوقه الخارجية ذبذبات حادة وانقلابات عنيفة حقا . فبعد أن كانت أوربا الغربية عموما وبريطانيا ثم الولايات المتحدة خصوصا هي السوق الرئيسية لقطننا ، تقلصت هذه السوق بالتدريج أو فجأة لأسباب تكنولوجية أو سياسية. فمن الأولى تخلى تلك الدول المتقدمة عن صناعة الغزل والنسيج البسيطة تكنولوجيا للدول المتخلفة في الشرق والجنوب ، ومن الثانية الصراعات والضغوط الكتلية الجارية .

من ثم تحولت سوقنا الرئيسية لبعض الوقت إلى الشرق بمعنى الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفييتي . ثم عادت هذه فتقلصت فجأة ولأسباب سياسية مضادة ، فانتقلت السوق إلى الشرق أكثر أو الشرق بمعنى الشرق الأقصى حيث صانعو النسيج الجدد هونج كونج وكوريا ... إلخ فضلا عن الصين . وهكذا نجد الآن مثلا أن الصين أصبحت من أكبر مستوردي قطننا ، في حين لم تتجاوز واردات بريطانيا أو الولايات المتحدة بضعة آلاف أو حتى مئات من البالات - انقلاب كامل ومتناقضة فذة ولانقول منتهى السخرية !

على أية حال ، فمع تناقص حجم صادرنا من القطن أخذت حصيلته تتناقص نسبيا ، سواء من حيث قيمتها النقدية الحقيقية أو نسبتها في الدخل القومي . فمثلا في سنة ٨ - ١٩٦٩ بلغت قيمة القطن في الصادر نحو ١١٩,٩ مليون جنيه من مجموع قدره نحو ٣٠٣,٥ مليون بنسبة ٣٩,٥٪ ، بينما كانت في سنة ١٩٦١ نحو ١٠٤,٦ مليون جنيه من ١٥٩,٧ مليون أي بنسبة ٦٥,٥٪ . وهذا وذاك ، للمقارنة ، مقابل ٩١٪ سنة ١٩٣٨ . أما الآن فقد بلغت قيمة صادراتنا القطنية خاما وغزلا ونسيجا ملابس نحو ٦٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨١ ، تمثل ٩٠٪ من إجمالي صادراتنا الزراعية ، ٢٢٪ من إجمالي صادراتنا السلعية .

وهنا نلمس بوضوح التراجع الشديد الذي أصاب القطن مؤخرا في قائمة الصادرات فبعد أن كان تقليديا المحصول الطاغي على رأسها خارج كل مقارنة ، ترك مكانه تماما للبترول بل ولدخل قناة السويس وحتى السياحة ، بحيث صار الرابع بين الصادرات المنظورة وغير المنظورة . بالمثل تقريبا على صعيد الاقتصاد القومي في الداخل ، حيث تقدر قيمة محصول القطن

إجمـــالا بالأسعار العالمية بنحو مليار جنيه إلا قليلا ، أى أنه يمثل نحو ربع إجمالى الدخل الزراعى .

غير أن القطن يظلمه من ينظر إليه كزراعة وألياف فقط ، فضلا عن مجرد صادر وتجارة خارجية . فليس القطن محور الزراعة المصرية فحسب ، ولكنه أيضا حلقة الوصل ومنطقة الالتقاء، أو الأرض المشتركة والقاسم المشترك الأعظم ، بين جميع قطاعات الاقتصاد المصرى من زراعة وصناعة وتجارة ومالية وعمالة ... إلخ .

ذلك أنه محصول متعدد الأغراض ، ثلاثى الأبعاد على الأقل ، قل عدة محاصيل فى محصول واحد . إنه مجمع اقتصادى كامل ومجمع أعصاب الاقتصاد القومى جميعا . فعدا أنه محصول الألياف الأول فى المحل الأول ، فإنه ببذرته محصول الزيت الأول فى المحل الثانى ، ثم ببقايا زيته محصول علف فى الصف الثالث . وفيه من ثم يجتمع الأمن الكسائى والأمن الغذائى وإن بدرجات متفاوتة بالطبع .

على أن دور القطن الاستراتيجى إنما يكمن فى الصناعة بالدقة . فهو إن يكن عمود الزراعة الفقرى ومحصولها الأول ، فانه بالدرجة نفسها عماد صناعة مصر الأولى وهى صناعة الغزل والنسيج . وبهذه الصفة المزدوجة الزراعية – الصناعية يحتل القطن قلب الاقتصاد المصرى الفعال إنتاجا ودخلا وعمالة وتجارة ، وذلك إلى قريب أو بالتقريب [1] .

فإلى جانب قيمته الزراعية المقدرة بنحو المليار جنيه حاليا ، ينبغى أن نضيف مليارا آخر قيمة صناعته ، وبذلك تصبح حصته من الاقتصاد القومى أو فيه لا تقل عن ٢٠٠٠ مليون جنيه سنويا . إن القطن بعامة هو ربع الاقتصاد المصرى برمته تقريبا . وعلى سبيل المثال ، ففى أواخر السبعينات بلغت قيمة صادرات القطن ٣٤٨ مليون جنيه ، وكان دخل صناعة الحلج والكبس ١٥ مليونا ، ودخل صناعة الغزل والنسيج نحو ٥٠٠ مليون .

وهو أيضا ربع مصر عمالة . فعلى جانب الزراعة ، يعد القطن أكثف المحاصيل الزراعية عمالة وأكثرها استهلاكا للعمل . فزراعة فدان القطن تتطلب ٤٠ يوما، عمل بالغين ، ٩٠ يوما، عمل صبية،

(1) E. Minost, "L'Egypte économique et financiére", E. C., Jan.1933 112-5; "La situation économique de liEgypte et le coton", Revue de l'Egypte économique et financiére, Jan.1938, p.45-7.

ذا عدا موسم الجنى نفسه . وعلى الجملة تمثل العمالة القطنية الزراعية ٢٥٪ من مجموع العمالة ى القطاع الزراعى . أما فى الصناعة ، فان صناعة الغزل والنسيج تستوعب الآن ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف عامل ، أى نحو ثلث المليون ، تمثل هى الأخرى نحو ربع العمالة الصناعية .

بالمثل إذا انتقلنا إلى آخر جوانبه الهامشية ولانقول نواتجه الجانبية وهى الزيوت ، حيث يساهم الآن بنحو ٣٠٪ من حاجتنا من الزيوت النباتية ، هذا فضلا عن الكسب والحطب . ذلك أن نطار القطن الزهر ، وهو يساوى ١٥٧,٥ كيلو جرام ، ينتج عادة نحو ٥٥ كيلو شعرا ، ٩٠ – ١٠٠ كيلو بذرا ، أى بنسبة الثلث – الثلثين تقريبا . وبدورها تغل البذرة نحو ٢٠ كيلو زيتا ، ٨٠ كيلو كسب علف ، أى بنسبة الخمس – أربعة الأخماس تقريبا .

ولما كان متوسط إنتاج الفدان حاليا من القطن الزهر نحو ٨,٣ قنطار ، فان الفدان يعطى بالتقريب نحو ٤٥٠ – ٥٠٠ كيلو شعرا ، ٧٥٠ – ٨٥٠ كيلو بذرة ، الأخيرة تتحول عادة إلى نحو ١٧٥ كيلو زيتا ، ٦٥٠ كيلو كسبا . ولما كان متوسط إجمالى محصول القطن حاليا نحو ١٠ ملايين قنطار سنويا ، فان هذا يعنى نحو مليون طن بذرة ، تعطى نحو ٢٠٠ ألف طن زيتا ، منها نحو ١٥٠ ألف طن زيت طعام ، ٥٠ ألفا زيت صابون ، ثم تترك نحو ٨٠٠ ألف طن كسب . هذا عدا مليونى طن حطبا تلعب دورا هاما فى حياة الفلاح ما تزال كوقود وغير ذلك .

القمح

كان إنتاج القمح خلال الخمسينات يدور غالبا حول ١,٣ – ١,٤ مليون طن ، وخلال الستينات حول ١,٣ – ١,٥ مليون . ولكن الانتاج بدأ يتزايد بانتظام واطراد خلال السبعينات ، فدار فى المتوسط حول المليون وثلاثة أرباع المليون طن ، بينما سجل قمة فريدة سنة ١٩٧٥ (عكس القطن) حين حقق علامة المليونى طن (٢,٠٣٣,٠٠٠ طن) .

وعموما ، فخلال ربع القرن الأخير تضاعف إنتاج القمح تقريبا ، من نحو ١,١ مليون طن سنة ١٩٥٢ إلى ٢ مليون سنة ١٩٧٥ . وترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة عائد الفدان ، حيث بدأ وهو يتراوح حول ١,٠ – ١,١ طن فانتهى حوالى ١,٤ طن . أما المساحة فقد تناقصت باطراد من ١,٥ مليون فدان فى المتوسط أثناء الخمسينات إلى ١,٣ مليون أثناء الستينات والسبعينات . ويمكن القول انها لم تتعد ١,٤ مليون فدان أو كانت تدور حولها طوال الأربعين سنة الأخيرة . وقد

بلغت المساحة فى السنة الأخيرة ١٩٨٢ نحو ١,٣٧٢,٠٠٠ فدان أنتجت نحو مليونى طن أو ٤
مليون أردب .

وتمشيا مع الثورة الخضراء التى شهدها العالم بالقمح المكسيكى «القزمى» القصير الساق الكبير السنبلة الغزير الانتاج ، تقرر إدخال زراعته فى أكثر من نصف مليون فدان فى أوائل السبعينات ، غير أنه لم يزرع فعلا إلا فى عشر تلك المساحة ، إذ لم يقبل الفلاح عليه لأنه وإن أغل كثيرا من القمح إلا أن دقيقه أسمر اللون وقوامه لا يصلح إلا للمخابز الآلية . والأسوأ من هذا من وجهة نظر الفلاح بالطبع ، أنه يغل قليلا من التبن المطلوب عنده كعلف أكثر وأغلى من الحب فضلا عن أنه تبن جامد شوكى لا تقبل عليه الماشية . ولهذا لم تنجح تجربة القمح المكسيكى ولعل الحل يكمن فى توفير العلف المناسب للفلاح حتى يتفرغ للمكسيكى كحبوب أساسا .

ومن التكرار وحده بعد هذا أن نضيف أن القمح قد أصبح منذ وقت مبكر نقطة الضعف وأضعف حلقة فى سلسلة الكفاية الذاتية ، فهو أبعد محاصيلنا جميعا عنها غذائية وغير غذائية وبالتالى فانه أكبر بند منفرد فى قائمة وارداتنا . وقد بدأ العجز بالتقريب سنة ٤٥ – ١٩٤٨ أى بعد انتهاء الحرب الثانية ، وظل منذئذ فى تصاعد مطرد متسارع [1] .

فإلى ما قبل الحرب الثانية كانت الكفاية الذاتية كاملة والتوازن تاما بين الصادر والوارد ، وإن كان ذلك توازن الصفر تقريبا (٧٢,٠٠٠ أردب مقابل ٣٤,٠٠٠ فى الفترة ٣٥ – ١٩٣٩) . وحتى أثناء الحرب نفسها ظل الموقف الأساسى كما هو (١٣٥,٠٠٠ أردب مقابل ١٨٩,٠٠٠ على الترتيب فى الفترة ٤٠ – ١٩٤٤) .

ولكن منذ سنة ١٩٤٥ بدأ العجز جديا أو نسبيا ، فبلغ الوارد ١,٢٨١,٠٠٠ أردب بينما اختفى الصادر تماما (وإلى الأبد عمليا) . غير أن العجز ظل محدودا بقية الأربعينات حيث بلغ متوسط الوارد السنوى ١,٧٥٠,٠٠٠ أردب فى الفترة ٤٥ – ١٩٤٩ ، والصادر نحو ٠,٠٠٠
أردب .

أما نقطة التحول الخطر فهى سنة ١٩٥٠ . ففى الفترة ٥٠ – ١٩٥٤ بلغ متوسط الوارد السنوى ٤,١٢٠,٠٠٠ أردب أو ٦١٨,٠٠٠ طن . ثم ارتفع فى الفترة ٥٥ – ١٩٥٩ إ

1) V. M. Israel, "Le probléme du blé en Egypte", E, C., Mai1929, p.515-522.

٩٨٤,٠٠٠ طن ، وفى الفترة ٦٠ - ١٩٦٤ إلى ١,٦٣١,٠٠٠ طن ، وفى الفترة ٦٥ - ١٩٦٩ إلى ٢,١١٨,٠٠٠ طن ، ثم فى الفترة ٧٠ - ١٩٧٤ إلى ٢,٠٧١,٠٠٠ طن . وبذلك يكون الاستيراد قد دخل دائرة المليون طن لأول مرة فى منتصف الخمسينات ودائرة المليونين فى الستينات المتأخرة . كذلك يلاحظ أن سنتى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ يمثلان طرفى النقيض منذ الخمسينات ، إذ كانت الأولى تمثل الحد الأدنى للاستيراد حيث هبط لأول مرة منذ ربع قرن إلى ما دون المليون (٩٨٢,٠٠٠ طن) ، بينما كانت الثانية الحد الأقصى حيث ناهزت الأربعة ملايين أى أربعة الأمثال فى عام واحد (٣,٩٥٣,٠٠٠ طن) .

إذا انتقلنا إلى الثمانينات ، نجدنا قد تجاوزنا بإيغال علامة الخمسة ملايين ونحن لم نجاوز بعد عتبتها ، حيث بلغ الاستيراد سنة ١٩٨٠ نحو ٥,٤٢٣,٠٠٠ طن ، أى ثلاثة أمثال الانتاج المحلى البالغ ١,٧٩٦,٠٠٠ طن . وفى العام الأخير ٨١ - ١٩٨٢ بلغ الاستيراد من القمح ٦ ملايين طن ، ومجمل استهلاكنا نحو ٧,٥ مليون طن . وبهذه الأبعاد ، وجد أن مصر التى تشكل ١٪ من سكان العالم تستورد ٧٪ من فائض القمح العالمى أو تجارته الدولية (قارن ٣,٥٪ ، ١٣٪ على الترتيب للدول العربية) . وبهذا المقياس أيضا أصبحت مصر أكثر دول العالم الثالث استيرادا للقمح ، بما فى ذلك حتى الهند .

بالمقابل أو بالموازاة ، كانت نسبة الكفاية الذاتية فى تراجع حاد وسريع بطبيعة الحال . فإلى سنة ١٩٦٠ كانت النسبة معقولة ماتزال ، حوالى ٧٠٪ ، ثم كانت سنة ١٩٧٠ نقطة التنصيف بالتقريب ، حتى إذا كانت سنة ١٩٧٥ انحدرت النسبة إلى نحو الخمسين ٤٠٪ ، ثم إلى الربع ٢٥٪ فى سنة ١٩٨٠ ، كما يوضح الجدول الآتى بالطن المترى (شاملا فى ذلك الدقيق) .

السنة	الانتاج المحلى	الواردات	جملة الاستهلاك	الكفاية ٪
١٩٦٠	١,٤٤٣,٠٠٠	٦٢٤,٠٠٠	٢,٠٦٧,٠٠٠	٦٩,٨
١٩٧٤	١,٨٦٠,٠٠٠	٢,٦٠١,٠٠٠	٤,٤٦١,٠٠٠	٤١,٦
١٩٨٠	١,٧٩٦,٠٠٠	٥,٤٢٣,٠٠٠	٧,٢١١,٠٠٠	٢٤,٨

نخرج من هذا ، أولا ، بأن مصر فقدت معظم الكفاية الذاتية فى نحو ٣٠ - ٣٥ سنة منذ منتصف القرن . ثم ، ثانيا ، بأن مصر اليوم لاتكفى نفسها إلا بنسبة الربع ، ربع الكمية أو ربع

الوقت ، أى لمدة ٣ شهور فى السنة وتعتمد على الخارج بنسبة ثلاثة الأرباع أو لمدة ٩ شهور . أو بصيغة أخرى ، فمن كل رغيف نأكله ننتج نحن ربعه فقط ، وما ننتجه لا يكفى إلا ربع سكاننا أو نحو ١١ مليونا من ٤٦ مليونا اليوم .

بمزيد من التفصيل والتحليـــل ، يمكن القول إن مصر قد مرت بثلاث مراحل أساسية من حيث الكفاية الذاتية فى القمح ، يمكن التعرف على مراحل انتقالية ثانوية بينها . فالمرحلة الأولى مرحلة الكفاية الذاتية القومية ، وتمتد حتى سنة ١٩٤٥ ، مع اعتبار الفتـــرة ٤٥ – ١٩٥٠ انتقالية .

المرحلة الثانية مرحلة الكفاية الريفية ، ٥٠ – ١٩٧٠ ، مع اعتبار الفترة ٧٠ – ١٩٧٥ انتقالية . ففى تلك المرحلة كان الانتاج المحلى يغطى استهلاك سكان الريف بالتقريب مع فائض محدود ، نحو ربع مليون طن ، يوجه إلى سكان المدن الذين باتوا يعتمدون أساسا على الاستيراد الخارجى. فمثلا فى سنة ١٩٦٠ كان استهلاك الريف ١,٤ مليون طن ، والمدن ١,٣ مليون طن ، فى حين كان الانتاج المحلى ١,٥ مليون طن . وفى سنة ١٩٧٥ كان استهلاك الريف ٢,٥ مليون طن ، والمدن ٢,٥ مليون ، بينما الانتاج المحلى ٢ مليون .

المرحلة الثالثة والأخيرة منذ سنة ١٩٧٥ ، وهى مرحلة عدم الكفاية القومية ، وفيها أصبح الريف ، كالحضر ، يعتمد أساسا على الواردات ، وذلك بكمية بدأت من نصف المليون طن سنة ١٩٧٥ لتصل إلى نحو المليون طن سنة ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، وإلى أكثر من هذا الآن [1] . والطريف بهذا أن الريف أصبح هو الذى يستمد قمحه الآن من المدينة باعتبارها مركز الاستيراد القومى العام . وترتبط بهذا تلك الظاهرة الطارئة وغير المبشرة وهى تحول الريف والقرية إلى وحدة مستهلكة بعد أن كانت منتجة .

وتنعكس واردات القمح بالطبع على الميزان التجارى وميزان المدفوعات . والخط البيانى صاعد بمعدل العاصفة ، لا سيما مع ارتفاع الأسعار العالمى . والواقع أننا حين نتحدث عن التصاعد الجسيم فى وارداتنا من الحبوب جملة فإنما نعنى القمح أساسا ، فهو السواد الأعظم منها كمية وقيمة ، وهو بالتالى المسئول الأكبر عن تزايد نسبة الحبوب عموما والغذائيات بالأعم فى قائمة

(١) «مشكلة الفجوة الغذائية» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٠ – ٢١ .

وارداتنا ومدفوعاتنا ، وأخيرا فانه هو المسئول الأول عن تزايد العجز المطرد فى ميزان مدفوعاتنا، فضلا عن تزايد الدعم الحكومى للاستهلاك التموينى داخليا . وعلى الجملة ، فلعلنا لا نعدو الحقيقة أو نبالغ إذا قلنا إن القمح هو حاليا أكبر نقطة ضعف فى الزراعة المصرية جميعا .

الـــذرة

على العكس من القمح ، تبدى الذرة الشامية زيادة مستمرة مطردة فى كل من المساحة وعائد الفدان وحجم الانتاج . ولكن ، كالقمح وعلى عكس الذرة الشامية ، تميل الذرة الرفيعة إلى التناقص المطرد فى تلك العناصر الثلاثة . وتوسع الشامية هذا إنما يتم جزئيا على حساب الرفيعة ، التى بدأ الذوق التفضيلى فى الصعيد يتحول عنها مؤخرا إلى الشامية ، بل وعنهما كلتيهما إلى القمح (والأرز أيضا) .

فأما الشامية فإن محصولها يتراوح فى العقد الأخير حول ٢,٧٥ مليون طن كمتوسط ، متأرجحا بين ٢,٢ مليون ، ٣,٢ مليون . وبهذا قد يصل محصول الذرة الشـــامية فى حده الأقصى إلى ضعف محصـــول القمح فى حده الأدنى . ويأتى هذا الانتاج من مساحة تزايدت من ١,٥٠٤,٠٠٠ فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١,٩٠٦,٠٠٠ فدان سنة ١٩٨٠ ، يعطى الفدان منها عائدا تـــزايد من ١,٦ طن إلى ١,٧ طن فى نفس التاريخين (مقابل ١,٣ طن للقمح فى المتوسط) .

أما الذرة الرفيعة فرغم أن عائد الفدان منها يزيد على الشامية (نحو $1\frac{٢}{٣}$ طن مقابل $1\frac{١}{٢}$ فى المتوسط) ، فان ضآلة المساحة مع تناقصها المحسوس يهبط بالانتاج إلى نحو ربع أو خمس إنتاج الشامية . فقد هبط المحصول من أقل من المليون طن سنة ١٩٧٠ (±٠,٨) إلى أكثر من نصف المليون (±٠,٦) فى سنة ١٩٨٠ . وعلى الجملة بلغ إنتاج الذرة ١٦,٩٠٠,٠٠٠ أردب سنة ١٩٧٩ ، ثم ارتفع إلى ١٨,٩٠٠,٠٠٠ أردب سنة ١٩٨٠ ، بزيادة ٢ مليون أردب أو أردبين للفدان تقريبا فى عام واحد . أما بالطن فيبلغ إنتاج الذرة الشامية والرفيعة حاليا ٣,٨ - ٣,٩ مليون طن كما فى سنتى ٨٠ ، ١٩٨١ ، أى ضعف إنتاج القمح بالتقريب . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع إنتاج الذرة الشامية إلى ٣,٤ مليون طن .

ورغم أن موقف الذرة من حيث الكفاية الذاتية أفضل من القمح خارج كل مقارنة ، فانه قد ابتعد عنها منذ بعض الوقت بصورة متزايدة حتى بلغت النسبة فى بداية الثمانينات ثلاثة الأرباع، أى أفضل من القمح ثلاث مرات على أية حال . ويهدف التخطيط حاليا إلى تحقيق الكفاية الذاتية في غضون ٣ - ٥ سنوات ، وذلك بزراعة الأصناف الجديدة التى ثبت أنها تعطى غلة فدان ضعف الغلة الحالية . أما اليوم فنحن نستهلك أكثر من ٤,٥ ملايين طن من الذرة الشامية ، ننتج منها أكثر من ٣,٥ ملايين ونستورد بجانبها نحو ١,٥ مليون طن .

ويمكن أن نلخص قصة الذرة فى الفترة الأخيرة بالأرقام على النحو الآتى . فى سنة ١٩٦٠ بلغت جملة الاستهلاك من الذرة الشامية نحو ١,٥٩٥,٠٠٠ طن ، والانتاج المحلى ١,٥٠٠,٠٠٠، والاستيراد ٩٥,٠٠٠ ، فكانت نسبة الكفاية الذاتية ٩٤٪ . وفى سنة ١٩٧٤ أصبحت الأرقام نفسها على الترتيب ٢,٨٩٥,٠٠٠ ، ٢,٥٠٨,٠٠٠ ؛ ٣٣٨,٠٠٠ ؛ ٨٦,٦٪ . ثم فى سنة ١٩٨٠ كانت الأرقام ٤,١٧٥,٠٠٠ ، ٣,٢٢١,٠٠٠ ، ٩٤٤,٠٠٠ ، ٧٧,٤٪ . وأخيرا فى سنة ١٩٨٢ أصبحت الأرقام ٤,٩٠٠,٠٠٠ ، ٣,٤٠٠,٠٠٠ ، ١,٥٠٠,٠٠٠ ، ٧٠٪ .

الأرز

الأرز أول الحبوب فى عائد الفدان ، وثانيها فى حجم الانتاج ، وثالثها فى المساحة المزروعة . فعائد الفدان قد تقلب خلال السبعينات حوالى ٢,٢٥ طن للفدان ، وأوشك بذلك أحيانا أن يعادل ضعف عائد القمح إلا قليلا (١,٢ طن) . من هنا ، ورغم تذبذب المساحة المزروعة حول ± المليون فدان فقط ، فان حجم الانتاج تراوح بين ٢,٢ ، ٢,٥ مليون طن أو حوالى ٢,٤ مليون فى المتوسط.

وبطبيعة الحال ، وعلى خلاف سائر الحبوب ، فليست مشكلة الأرز الكفاية الذاتية ولكن التصدير . فالأرز تقليديا هو محصول الحبوب الوحيد (وأحد محصولين غذائيين وحيدين) الذى يفيض للتصدير ، إلا أنه مذبذب جدا فى الصادر مثلما هو فى الانتاج ، وذلك رغم أنه ظل مؤخرا فى صعود مؤكد لفترة طويلة فى كلا المجالين .

فإلى سنة ١٩٥٢ كان الانتاج لا يتعدى نصف مليون طن ، ولكنه فى سنة ١٩٦٠ كان قد بلغ

نحو ثلاثة الامثال أو نحو ١,٥ مليون طن . ومنذ سنة ١٩٦٢ سجل الأرز علامة المليونى طن لأول مرة . ورغم أنه قصر دونها بعد ذلك فى بعض السنوات إلا أنه عاود تزايده حتى بلغ ٢,٥ مليون طن سنة ١٩٦٩ ، صدر منها ثلاثة أرباع المليون .

وبذلك الانجاز كان الأرز يقترب حثيثا من نصف قامة أو قيمة القطن فى الصادر : ٥٢,٧ مليون جنيه مقابل ١١٩,٩ على الترتيب فى سنة ٦٨ - ١٩٦٩ ، هذا فى حين كانت قيمة الأرز تبلغ ٩ أمثال المحصول التالى له فى التصدير وهو البصل (٦,٣ مليون جنيه) . وتلك القيمة نفسها كانت تعادل ٧٢,٢٪ من كل صادراتنا الزراعية عدا القطن والبالغة ٧٣ مليون جنيه ، ١٧,٣٪ من كل صادراتنا جميعا والبالغة حينئذ ٣٠٣,٥ مليون جنيه .

فيما عدا هذا ، فإذا كان الأرز قد حقق علامة ٢,٥ مليون طن سنة ١٩٦٩ . فلقد كانت سنة ١٩٧٠ هى ذروة إنتاجه جميعا حيث حقق ٢,٦ مليون . غير أنه ارتد بعدها إلى ٢,٥ فى السنتين التاليتين ، ثم هبط بعد ذلك وإلى الآن إلى مستوى ٢,٢ - ٢,٣ مليون طن غالبا وباستثناء وحيد سنة ١٩٧٩ حين عاود علامة ٢,٥ مليون لآخر مرة . وبهذا يمكن القول إن ذروة الانتاج جميعا هى الفترة على جانبى سنة ١٩٧٠ . وقد بلغ الانتاج سنة ١٩٨٠ نحو ٢,٣٨١,٠٠٠ طن ، وبلغ سنة ٨١ - ١٩٨٢ نحو، ٢,٢٣٤,٠٠٠ طن ، ونحو ٢,٥ مليون طن سنة ١٩٨٢ . وبهذا بلغ متوسط إنتاج الفدان فى أوائل الثمانينات ٢,٤٦ طن ، وهو أعلى متوسط للانتاج فى العالم كما يذكر البعض ، أو هو من أعلاه إذا شئنا الدقة .

وإذا كان هذا التذبذب فى الانتاج يعزى إلى تذبذب كل من المساحة المزروعة ومتوسط عائد الفدان على السواء ، فان تذبذب الصادر يرجع إلى تذبذب الانتاج بصفة جزئية ولكن إلى ارتفاع الاستهلاك المحلى بصفة أساسية ، لا سيما مع تطور ذوق الاستهلاك مؤخرا وتوسع قاعدته إلى الصعيد خاصة ، إلى جانب استخدامه غذاء للحيوان . فكما يوضح الجدول الآتى ، تناقص حجم كل من الانتاج الكلي والصادر خلال عقد السبعينات بنحو نصف مليون طن ، وبالتالى أصبح الانتاج لايكفى سوى الاستهلاك المحلى تقريبا ، فجاء نقص الانتاج مخصوما من الصادر أساسا .

السنة	المساحة بالفدان	الانتاج الكلى بالطن	الصادر بالطن
١٩٧٠	١,١٤٢,٠٠٠	٢,٧٥٦,٠٠٠	٦٤٦,٠٠٠
١٩٧٨	١,١٣٠,٠٠٠	٢,٣٤٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
١٩٨٠	؟	٢,٣٨١,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
١٩٨١	٩٠٠,٠٠٠	٢,٢٣٤,٠٠٠	٩٣,٠٠٠

فمن ذروته البالغة نحو ٧٥٠ ألف طن ٦٩ – ١٩٧٠ ، ونحو ٥٠٠ ألف طن سنة ١٩٧٣ ، تقهقر حجم الصادر بسرعة وانتظام ، أو بلا انتظام بالأحرى ، إلى نحو ١٠٠ ألف طن سنة ١٩٧٥ حين ناهز ٢٪ فقط من حجم تجارته الدولية ، ثم إلى ٥٠ ألفا مؤخرا ، ثم أخيرا إلى ٢٥ – ٢٠ ألفا فقط سنة ٨١ – ١٩٨٢ . هذا ، للأسف ، فى الوقت الذى أصبح فيه سعر طن الأرز فى السوق العالمية يعادل سعر ٤ – ٣ أطنان من القمح . أى أننا لو استطعنا اليوم أن نصدر مليون طن فقط من الأرز ، لغطينا بذلك ثمن كل وارداتنا من القمح تقريبا .

أس المشكلة ، بعيدا تماما عن أية أسباب طبيعية حقيقية أو مزعومة كنقص مياه الرى ... إلخ، يكمن فى التناقض الصارخ بين ربحية الفلاح وربحية الدولة من زراعة المحصول ، أى قضية السعر باختصار ، أو السعر المفروض بالدقة . فالحكومة تحتم على الفلاح توريد ١,٥ طن عن كل فدان بسعر (٨٥ جنيها للطن) يقل عن نصف سعر السوق السوداء المحلية (١٧٠ جنيها) وعن خمس سعر التصدير الخارجى (٤٥٠ – ٥٥٠ دولارا) . من ثم لم يكن غريبا أن يتهرب الفلاح من زراعة الأرز أولا ، ومن التوريد الحكومى إلى السوق السوداء من خلال الفراكات الأهلية ثانيا ، وذلك رغم الاجراءات القانونية العنيفة التى وصلت أحيانا إلى حد البوليسية . والمقترح أو المقرر الآن رفع أسعار التوريد ، بنسبة الربع ربما ، كحل وسط .

الفول

حتى منتصف الستينات لم يزد متوسط غلة الفدان من الفول عن ثلثى إلى ثلاثة أرباع الطن ، ثم تدرج فى الارتفاع الحثيث إلى الطن الأول مرة فى أوائل السبعينات سنتى ٧٢ ، ١٩٧٣ ، إلا

أنه بدأ بعد ذلك فى الهبوط التدريجي إلى مستوى ٠,٩ طن . المساحة أيضا ، بعد أن تصاعدت من ± ثلث المليون فدان فى الخمسينات ، وحققت قمتها فى منتصف الستينات بنحو ٠,٤ مليون سنتى ٦٥ ، ١٩٦٦ ، أخذت فى الانحدار التدريجى إلى أفق الثلث مليون ثم الربع مليون .

فى النتيجة ، اتخذ حجم الانتاج خطا موازيا . فمن أفق ربع المليون طن فى الخمسينات وأوائل الستينات ، وصل إلى قمته فى منتصفها بأكثر من ثلث المليون طن سنتى ٦٥ ، ١٩٦٦ ، ولكنه عاد بعدها إلى النزول فى تذبذب بين الربع والثلث حتى ناهز الخمس فى الثمانينات ، حيث بلغ ٢٠٧ آلاف طن سنة ١٩٨١ ، وهى نقطة الحضيض منذ عقود طويلة وربما فى كل تاريخه . وفى السنة الأخيرة ٨١ - ١٩٨٢ بلغ الانتاج ٢٣٠ ألف طن ، جاءت من مساحة قدرها ٢٦١ ألف فدان ، بمتوسط نحو ٠,٩ طن للفدان .

وقد ترتب على خط الانتاج المتموج هذا أن ترددت مصر بين التصدير والاستيراد مرارا . ففى الخمسينات كانت تستورد كميات معتدلة ، بينما كانت تصدر فى الستينات كميات أكبر قليلا ، ولكنها عادت فى السبعينات إلى الاستيراد بكميات أكبر وأكبر . على أنها خلال ذلك كله لم تبتعد كثيرا عن الكفاية الذاتية ، حيث بلغت نسبتها ٩٠,٤٪ سنة ١٩٦٠ ، ٩٧,٣٪ سنة ١٩٧٤ ، ثم ٨٥,٩٪ سنة ١٩٨٠ .

غير أن الموقف تدهور بشدة فى الفترة الأخيرة مع تدهور الانتاج ، حيث ارتفع الاستيراد من ١٢ ألف طن فقط سنة ١٩٨٠ إلى ١١٦ ألفا فى سنة ١٩٨١ أى نحو عشرة الأمثال فى عام واحد (فى رواية أخرى الاستيراد ٧٠ ألف طن) ، وبلغت قيمتها نحو ٣٢ مليون جنيه . من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، أدى رفع أسعار توريد الفول المحلى ، كمصل مضاد ، إلى تحسن ظروف إنتاجه وزيادة الانتاج إلى حد يكفى للاستهلاك بل ويترك فائضا للتصدير لأول مرة منذ سنة ١٩٦٥ قدره نحو ٢٠ ألف طن أو ٦٠ ألف أردب . ويطمح التخطيط إلى إنتاج قدره نحو ١,٦٧٥,٠٠٠ أردب فى الموسم الحالى ٨٢ - ١٩٨٣ . ويمكن للانتاج أن يرتفع إلى ٢,٥ مليون أردب إذا استطعنا رفع متوسط الانتاجية من ٦ إلى ٩ أرادب للفدان وذلك بالسيطرة على أمراض الفول .

العدس

وإذا كانت قصة الفول هي قصة انحدار تدريجي مؤسف ، فإن قصة العدس قصة انحدار تدريجي ثم انهيار فجائي فسقوط نهائي مأسوى . فكالفول ، كان كل من المساحة المزروعة وعائد الفدان وجملة الانتاج في تزايد مطرد بدرجات متفاوتة حتى منتصف الستينات ، حيث كانت سنة ١٩٦٥ هي القمة التي بعدها بدأ الانحدار المذبذب فأما المساحة فقد تدرجت من ± ٧٥ ألف فدان منذ الخمسينات إلى نحو ٩٠ ألفا سنة ١٩٦٥ . أما متوسط الفدان في نفس التاريخين فمن نحو ٠,٦ طن إلى ٠,٧ طن ، بينما صعد الانتاج من – ٥٠ ألف طن إلى ± ٦٠ ألفا .

ولكن طوال العقد التالي ٦٥ – ١٩٧٥ تعرض العدس للذبذبة الشديدة . فتروإحت المساحة بين ٧٥ ألف فدان في بعض السنوات مثل ٦٦ ، ١٩٧٣ ، وبين ٤٥ ألفا مثل سنة ١٩٧٠ ، وتراوح متوسط الغلة بين ٠,٨ ، ٠,٥ طن ، وحجم الانتاج بين ٦١ ألف طن سنة ١٩٧٣ (أي كسنة القمة ١٩٦٥) وبين ٢٣ ألفا سنة ١٩٦٩ (أي نحو ثلث القمة) ، أو باختصار بين ثلثي وربع المائة ألف .

على أن الانحدار إنما تحول إلى انهيار فسقوط بعد سنة ١٩٧٥ بالتحديد ، حيث هوى المحصول تباعا من ٣٨ ألف طن إلى ٢٤ ألفا ، ١٥ ألفا ، ٩ آلاف ، ٦ آلاف ، ٤ آلاف ، وذلك من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٨١ . معنى هذا أن الانتاج في النهاية صار أقل من ٧٪ من قمة سنة ١٩٧٣ ، أو ١٩٦٥ ، قل يعني نقطة الصفر عمليا ، مما يؤكد أنها وإن كانت حالة مرضية بيقين إلا أنها شذوذ بحت إلى زوال قطعا . وبالفعل عاد الانتاج فارتفع قليلا إلى ١٠ آلاف طن سنة ٨١ – ١٩٨٢ . وإذا كانت غلة الفدان قد هبطت خلال هذه الفترة من ٠,٦ طن إلى ٠,٤ (أو من ٧٠٠ كجم إلى ٤٠٠) ، فان المسئول الأساسي إنما هو المساحة التي تقلصت من ٤٧ ألف فدان سنة ١٩٧٠ إلى ١٥ ألفا سنة ١٩٨٠ ، ٢٣ ألفا سنة ٨١ – ١٩٨٢ .

من هنا ، وكالفول أيضا ، تقلب العدس دوريا ما بين التصدير والاستيراد فعرف الاستيراد بنسب كبيرة خلال الستينات وبعض السبعينات ، لكن دون الابتعاد المعقول عن الكفاية الذاتية التي بلغت ٩٠,٤٪ سنة ١٩٦٠ ، ٨٤,٨٪ سنة ١٩٧٤ .

وإنما وقع الانقلاب المطلق في الثمانينات حيث تحولنا تماما إلى الاستيراد شبه المطلق . ففي

سنة ١٩٨٠ مثلا بلغ الانتاج المحلى نحو ٧ آلاف طن فقط ، بينما استوردنا ٦٩ ألفا أى نحو عشرة الأمثال ، وبالتالى هوت الكفاية الذاتية إلى العشر تقريبا (٩,٢٪) . وفى العام التالى بلغ الاستيراد ٣٦,٥ ألف طن ، ثم تضاعف إلى ٧٧ ألفا فى تاليه ، إلى أن وصل إلى ٨٢ ألفا فى العام ٨١ - ١٩٨٢ بحيث أصبح استهلاكنا الكلى ١٠٦ آلاف طن ننتج منها نحو ٥٪ فقط .

ومن الطريف حقا أن هذا الرقم القياسى يجعل من مصر أكبر مستورد للعدس فى العالم حاليا . بل يذكر البعض أن العالم كله لايتاجر إلا فى ١٠٠ ألف طن من العدس (١) ، تستهلك منه مصر وحدها ٨٠٪ ، فى حين يمكنها أن تكتفى ذاتيا بزراعة ٣٠ ألف فدان منه فقط . ويتمم هذه المفارقات أن متوسط استهلاك الفرد ليس كبيرا بصفة خاصة ، حيث يبلغ ١,٤ كجم سنويا . وبالمقابل ، وهذا هو الأغرب ، فإن الجدارة الانتاجية مازالت تجعل مصر الدولة الأولى فى العالم .

والحقيقة أن العدس فى مصر لم يهتز إلا لأسباب قهرية ولكنها منطقية ، منها تحويل الحياض إلى الرى الدائم بعد السد العالى دون إعداد أو استعداد ، ثم ارتفاع تكلفة الانتاج بنسبة ٥٠٪ فى السنوات الخمس الأخيرة فقط ، حتى لم يعد صافى ربحه يزيد عن ٧٠ جنيها للفدان ، بينما لا تقل تكلفته عن ٢٣٠ جنيها . فاذا كان من المطلوب استعادة الكفاية الذاتية ، فلابد من مضاعفة كل من المساحة المزروعة ومتوسط الانتاجية وسعر التسويق للفلاح .

السودانى

كالبقول عموما ، كانت سنة ١٩٦٥ قمة السودانى التى زحف إليها ببطء من قبل ثم انحدر عنها بالتدريج . فمن ± ٣٠ ألف فدان فى الخمسينات ارتفعت المساحة بالتدريج إلى نحو ٥٤ ألفا سنة ١٩٦٥ ، ظلت بعدها تتردد غالبا بين ٤٠ ، ٣٠ ألفا . فمثلا فى سنة ١٩٧٠ بلغت المساحة ٤٣ ألف فدان ، وفى ١٩٨٠ نحو ٢٨ ألفا .

أما متوسط الفدان فارتفع من ٠,٧ - ٠,٨ طن أثناء الخمسينات إلى قمته + ٠,٩ سنة ١٩٦٥، تراوح بعدها بين ٠,٩ ، ٠,٨ طن . أما الانتاج فصعد من آفاق ٢٠ - ٣٠ ألف

(١) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٨ ، جـ ١ ، ص ٢٢٦ .

طن فى الخمسينات إلى نحو ٥٠ ألفا سنة ١٩٦٥ ، ثم هبط بعدها إلى آفاق ٤٠ - ٣٠ ألفا بقية الستينات ، ثم إلى آفاق ٣٠ - ٢٠ ألفا فى السبعينات ، إلى أن استقر فى الثمانينات على ٢٥ ألفا ، أى نصف قمته المسجلة سنة ١٩٦٥ . ونحن الآن نصدر نحو ٤٠٪ من الانتاج .

السمسم

يكاد فدان السمسم بطبيعته يغل نصف فدان السودانى وزنا ، كما يوشك حجم الانتاج الكلى فى أغلب السنوات أن يكون كذلك ، ولو أن هناك ابتعادات كثيرة يفسرها متغير المساحة المزروعة الذى يبدو الأكثر تذبذبا وتقلبا ولا نقول انقلابا .

فحتى الخمسينات كانت الغلبة مساحة للسمسم ، حيث تدرج من حوالى ٣٧ ألف فدان إلى ٤٥ ألفا ، مقابل ٢٨ ألفا إلى ٣٦ ألفا للسودانى . ولكن الانعكاس تم فى أوائل الستينات ، التى فى وسطها سجل كلاهما قمته التى منها بدأ العد التنازلى بعد ذلك . ففى سنة ١٩٦٥ بلغت مساحة السودانى ٥٤ ألفا ضد ٥٢ ألفا للسمسم . ومنذئذ تراوح السمسم بين ± ٤٠ ، ٣٠ ألفا فى اتجاه تنازلى عام . فمثلا بلغت مساحته سنة ١٩٧٠ نحو ٤١ ألف فدان ، وفى ١٩٨٠ نحو ٣٩ ألفا ، وبذلك تفوق على السودانى فى السنوات الأخيرة .

أما عائد الفدان فقد ارتفع من ثلث الطن فى الخمسينات إلى النصف فى السبعينات ، حيث بلغ قمته سنة ١٩٧٣ بنحو ٠,٦ طن . وبعدها ظل يتذبذب حول نصف وثلث الطن ، أو حوالى نصف إنتاجية فدان السودانى . ومن الطبيعى بعد هذا أن يجىء حجم الانتاج الكلى مقاربا نصف إنتاج السودانى أحيانا ، وقاصرا دونه بكثير أحيانا ، ولكن مناهزة تقريبا أحيانا أخرى .

فلقد تقلب حجم الانتاج فى متوسطه السنوى من ١٢,٧ ألف طن فى الفترة ٥٠ - ١٩٥٤ ، إلى ١٥,٨ ألف فى الفترة ٥٥ - ١٩٥٩ ، إلى ١٣,٤ ألف فى الفترة ٦٥ - ١٩٦٩ ، فإلى ٢٠ ألفا فى الفترة ٧٠ - ١٩٧٤ ، ثم تراوح بعدها بين ١٧ ، ١٢ ألفا حتى سنة ١٩٨١ ، وإن هوى إلى ٩ آلاف فقط فى سنة ١٩٧٨ . وقد تحققت قمة الانتاج سنة ١٩٧٢ بنحو ٢٤ ألف طن ، بينما وصل إلى حضيضه سنة ١٩٦٧ بنحو ٧ آلاف أى أقل من ثلث القمة .

وفى الفترة الأخيرة لم يعد الانتاج المحلى كافيا وتحتم الاستيراد الذى جاوز الانتاج نفسه فى بعض السنوات مثل ١٩٧٥ حين بلغ حجم الوارد ٢٤ ألف طن قيمتها ٦ ملايين جنيه . وفى الوقت الحالى فان الانتاج لا يعدو نصف مستواه فى السنوات القليلة السابقة ، فسجل الاستيراد مزيدا من الارتفاع . وفى السنة الأخيرة بلغ الانتاج ١٥ ألف طن بذرة . فى حين أن احتياجات صناعة الحلاوة الطحينية والحلوى والمخابز لا تقل عن ٤٠ ألف طن .

الكتان

فى المتوسط تبلغ نسبة بذور الكتان إلى قشة نحو ١ : ٥ تقريبا . ففى السبعينات كانت غلة الفدان تدور حول ±٢,٥ طن قش ، ±٠,٥ طن بذرة ، بمجموع نحو ± ٣ أطنان للفدان . وفى السبعينات كاد حجم محصول البذر يناهز إنتاج السودانى أو السمسم ، حيث وقع فى فئة الحجم ٢٠ - ٣٠ ألف طن سنويا بمتوسط ٢٣ ألفا . ورغم اتجاهه العام الطفيف نحو الزيادة فان هذا الانتاج حاد الذبذبة أيضا .

ويعانى الكتان المصرى من مشكلة التعارض النسبى الخفيف بين إنتاج البذور والقش أو الزيوت والألياف . فلضآلة نسبة البذور ، لا يكفى الانتاج منها - فى حدود المساحة المزروعة الراهنة - لا للصناعة والمصانع التى لا تعمل بكامل طاقتها أحيانا وتتعطل كثيرا ، ولا للسوق والاستهلاك ، فنضطر إلى استكمال المقطوعية باستيراد بذر الكتان النّيء من الخارج ، لا سيما أنه أرخص من الانتاج المحلى المرتفع التكاليف . ومن الناحية الأخرى فان إنتاج الألياف يزيد عن طاقة السوق المحلية فى التصنيع وعن حاجة السوق الخارجية فى التصدير دون فائض متراكم .

لهذا كله فلا نحن نستطيع أن نوسع المساحة الكلية المزروعة لنضمن الحد الأنسب للبذور وهو ٢٥ ألف فدان ، ولا نحن نستطيع أن نخفضها إلى الحد الأنسب للألياف والبذور وهو ٤٥ ألف فدان ، وبهذا وبذلك لانستطيع بسهولة أن نحقق الحد الأنسب أو الأدنى للكتان عموما وهو ٧٠ ألف فدان . وكحل لهذه المعادلة الصعبة يقترح البعض إدخال أنواع وسلالات من الكتان تعطى بذورا أكثر وأليافا أقل ، وذلك فى أراضى الاستصلاح أساسا ، مع الاستمرار فى استيراد البذور من الخارج لاستكمال حاجة الصناعة المحلية .

وفى الأثناء ، فإن زراعة الكتان تعانى بصورة خطيرة مثلما تعانى صناعته بصورة أخطر . فالمساحة المزروعة فى تقلص كل عام : من ٦٨ ألف فدان سنة ١٩٨٠ ، إلى ٥٠ ألفا سنة ١٩٨١ ، إلى حوالى ٤٠ - ٣٨ ألفا سنة ١٩٨٢ . أما المساحة المفقودة فقد تحولت إلى زراعة الخضر والبنجر ، خاصة الأخير الذى أصبح منذ إدخاله مؤخرا يطارد الكتان فى معقله الأساسى فى شمال الدلتا خاصة الغربية وكفر الشيخ . والسبب فى هذا كله أن الكتان لم يعد يدفع ، لانخفاض طلب معاصر البذرة عليه نتيجة تحولها إلى البذرة المستوردة الأرخص .

الصويا

على خلاف هذا كله تقريبا الصويا ، فهو أكثر الزيتيات بخاصة والمحاصيل الثانوية الصغيرة بعامة زحفا وصعودا بثقة واطراد حاليا ، وذلك على شدة حداثته ، أو ربما لذلك السبب بالدقة . فحتى سنة ١٩٧٥ ظل الانتاج قزميا فى حدود ١ - ٤ آلاف طن غالبا ، ثم بعد سنتى انتقال فى حدود ١١ - ٢٦ ألف طن ناطح فيهما السودانى والسمسم ، قفز فى سنة ١٩٧٨ إلى ٧٨ ألفا . وفى سنة ١٩٧٩ سجل علامة المائة ألف طن قيمتها ٢١ مليون جنيه . ثم انتقل تباعا إلى ١٠٦ آلاف ، ثم ٩٢ ألفا فى السنوات التالية حتى بلغ ١٣٠ ألفا سنة ١٩٨١ ، ثم ١٦٢ ألفا سنة ١٩٨٢، ليصبح بذلك أضعاف مجموع سائر المحاصيل الزيتية الثلاثة مجتمعة وليتفوق حجما على محصول مثل الشعير .

وإلى جانب توسع المساحة المطرد ، حيث قفز من ٣ آلاف فدان سنة ١٩٧٠ إلى ٨٣ ألفا سنة ١٩٨٠ إلى ١٤١ ألفا سنة ١٩٨٢ ، فان الصويا يدين بهذه الوثبة الفتية إلى نمو عائد الفدان الصاعد بانتظام وإصرار ، وإن خطوة خطوة ، من ٠,٣ طن سنة ١٩٧٠ إلى أكثر من طن سنة ١٩٧٩ ثم إلى ١,٢ طن سنة ١٩٨١ . وبذلك أصبحت مصر تأتى فى الصف الأول بين منتجى الصويا ، على حداثة عهدها به . وقد ساهم الصويا فى إنتاج الزيوت بنحو ١٥ ألف طن فى العام الأخير .

ويهدف التخطيط إلى زيادة مساحته سنة ٨٢ - ١٩٨٣ إلى ١٧٠ ألف فدان ، تغل نحو ١٩٠ ألف طن تكفى لخطط التوسع فى تربية الدواجن ، ثم إلى ٢٥٠ ألف فدان سنة ١٩٧٨ تغل ٣١٩

ألف طن أى نحو ضعف إنتاجه الحالى . والاتجاه هو إلى تصنيع كسب فول الصويا وتصدير نحو نصفه سنويا . حيث يبلغ ثمن الطن منه ضعف ثمن طن كسب بذرة القطن ، هذا فضلا عن أنه قصير المكث فى الأرض - نحو ١٠٠ يوم .

البصل

إنتاج البصل منذ الخمسينات فى صعود مستمر وإن تباطأ قليلا فى أوائل السبعينات ، إلا أنه انحدر بشدة فى أواخرها . ففى الفترة ٥٠ - ١٩٥٤ بلغ حجم الانتاج فى المتوسط السنوى ٢٨١ ألف طن ، وفى ٥٥ - ١٩٥٩ نحو ٤٣٣ ألفا ، وفى ٦٠ - ١٩٦٤ نحو ٥٦٨ ألفا . أى أنه عبر عقد فقط انتقل من دائرة ربع المليون طن فى أوائل الخمسينات إلى دائرة نصف المليون فى الستينات . وفى العقد التالى ٦٥ - ١٩٧٥ تراوح متوسطه السنوى بين ٥٦٠ ألفا ، ٥٥٣ ألفا ، مسجلا بذلك قمته سنة ١٩٧٤ بنحو ٧٣٠ ألفا أى نحو ثلاثة أرباع المليون طن . وهذا التطور المطرد يعكس نمو المساحة المزروعة ونمو عائد الفدان معاً .

غير أن الوضع انتكس فى أواخر السبعينات بصورة درامية شأن كل محاصيل الحياض بعد تحويلها مؤخرا إلى الرى الدائم . ففى سنة واحدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥ هبط الانتاج بنسبة ٣٦,٢٪ أى أكثر من الثلث . وفى العام الأخير ١٩٨٢ بلغ الانتاج بصعوبة ٤٦٨ ألف طن . لكن لا الرى الدائم ولا السد العالى ولا عدم خبرة الفلاح ، مع ذلك ، المسئولة وحدها عن تدهور إنتاج البصل . فهناك أيضا عامل الأسعار غير المجزية التى فرضتها الحكومة على السوق والتوريد والتى لا تقارن قط بأسعار التصدير العالمية إلى الخارج . ثم إن البصل محصول باهظ التكاليف للغاية ، مجهد للعمل مثلما هو للأرض ، ولذا تحول عنه فلاحه الصعيدى التقليدى إلى محاصيل غير تقليدية بالنسبة إليه كالبطاطس .

مع تدهور الانتاج ، تدهور الصادر الذى كان تقليديا يحتل المرتبة الثالثة بعد القطن والأرز فى قائمة صادراتنا ويمثل فى منتصف السبعينات ٥ - ٣ - ٢٪ من صادرات البصل فى العالم . وفى الأعوام الأخيرة ، مع انخفاض المساحة وتفشى مرض العفن الأبيض ، انخفض الصادر من ١٨٢ ألف طن فى الخمسينات إلى ٤٠ ألفا سنة ١٩٧٩ أى إلى النصف . وقد تقهقرت مصر

بانتظام خلال السنوات الاخيرة فى ترتيبها بين دول العالم المصدرة للبصل . فبعد أن كانت تقليديا ولفترة طويلة تحتل المركز الثانى ، انحدرت إلى المركز الثامن سنة ١٩٨٠ ، ثم دونه مؤخرا .

أما فى الداخل فقد تدهور الانتاج فى نطاق البصل بالذات ، خاصة سوهاج التى أنهار إنتاجها من ١٥٠ ألف طن منذ سنوات إلى ٣٠ ألفا فقط فى سنة ١٩٧٩ . وبالمقابل انتقلت الزراعة إلى الفيوم باعتبارها اقليما مغلقا جغرافيا ومعزولا نسبيا عن أمراض عفن الصعيد ، حتى بلغ إنتاجها الآن ± ٥٠ ألف طن ، عليه أساسا تعتمد حاليا صناعة تجفيف البصل ، التى تدهورت هى الأخرى مع تدهور الانتاج العام وأصبحت صناعتها تعمل دون كامل طاقتها رغم أنها أكثر ربحية للغاية من الخام فى التصدير ، كما أصبح الصادر من البصل المجفف يتفوق قيمة على الصادر من البصل الطازج .

قصب السكر

مع القصب ، أثقل المحاصيل وزنا بالطبع ، نتعامل مع مستوى آخر من الأرقام ، يصل إلى مئات الملايين بالقناطير ، وبالأطنان يقارب العشرة ملايين إلا قليلا . وكمؤشر للتقريب ، يكاد إنتاجنا من القصب يعادل فى العادة عشرة أمثال إنتاجنا من القطن وزنا فى المتوسط ، بحيث تكاد تقترب من حجم إنتاج القصب إذا أنت ضربت حجم إنتاج القطن فى عشرة ، كما فى الفترة ٥٢ - ١٩٦٧ مثلا ، لولا أن الأول فى ازدياد باطراد بعد ذلك والثانى أقرب إلى التناقص . كذلك يكاد إنتاج القصب يعادل فى وزنه مجموع إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة القمح والذرة والأرز ، فضلا عن الشعير . على أن أرقام القصب تعود فتتواضع بشدة بعد التصنيع ، فكل عشرة أطنان من قصب السكر تعطى طنا واحدا من السكر ، أى بالقسمة على عشرة . ولهذا تعود أرقام إنتاج السكر فتقترب كثيرا أو قليلا من أرقام محصول القطن الخام .

أما عن تطور الانتاج ، فالاتجاه إلى الزيادة المطردة مؤكد رغم الذبذبات العابرة والاتجاه العكسى مؤخرا . فمن ٧٢,٥ مليون قنطار سنة ١٩٥٢ ، ارتفع الانتاج إلى ١١٥,٥ مليون سنة ١٩٦٦ ، أو بالطن من ٣,٢ مليون إلى ٥,٢ مليون ، أى أكثر من مليونى طن إضافة فى نحو ١٥ سنة . وفى سنة ١٩٦٩ بلغ الانتاج ٦,٨٧٨,٠٠٠ طن ، بينما بلغ عمليا علامة السبعة ملايين طن

سنة ١٩٧٠ (٦,٩٤٥,٠٠٠ طن) . وبعد ذلك وخلال السبعينات تراوح الانتاج حول ٧,٥ - ٨ - ٨,٥ مليون طن غالبا ، ولم يرتد إلى السبعة ملايين إلا سنة واحدة هى ١٩٧٤ ، بينما سجل قمته سنة ١٩٧٩ بنحو ٨,٧٩٠,٠٠٠ طن ، أى أقل نوعا من ثلاثة أمثال سنة ١٩٥٢ . وعلى الجملة فإنه ضاعف نفسه ثلاث مرات فى نحو ٣٠ سنة . أخيرا ، وفى الثمانينات فقط ، شارف المحصول علامة العشرة ملايين طن ، حيث بلغ سنة ١٩٨٢ نحو ٩,٧ مليون طن .

وإلى حد بعيد تعكس هذه الزيادة زيادة المساحة أكثر منها زيادة عائد الفدان ، الذى تناقص بالفعل خلال السبعينات وحدها من ٣٨,٩٠ طن سنة ١٩٧١ مثلا إلى ٣٣,٥١ طن سنة ١٩٧٨ ، ثم بعدها من ٤٢ طنا إلى ٣٤ طنا حاليا . وبهذا يبلغ النقص نحو سدس الانتاجية والمحصول ، بكل ما يعنى هذا من نقص فى النواتج الجانبية من كحول ولب وورق وخشب حبيبى فضلا عن ١٠٠ ألف طن سكر تعادل نحو خمس أى من إنتاجنا أو استيرادنا الحالى . وبهذا أيضا فقدنا مركزنا الثانى التقليدى فى الانتاجية فى العالم .

ويرجع تدهور القصب هذا أساسا إلى أنه لم يعد محصولا مجزيا للفلاح على الاطلاق إن لم يكن خاسرا حقا فى كثير من الحالات ، وذلك رغم رفع أسعاره المتكرر . وحتى بعد هذا الرفع لم يعد الربح يزيد عن ١٠٠ جنيه للفدان حاليا . ولكن هناك أيضا العوامل الطبيعية : تدهور الصرف والتربة ، تدهور أصناف القصب المصرية العتيقة وضرورة إدخال أنواع جديدة أكثر إنتاجا ، ثم أخيرا التوسع فى مساحة القصب الأمر الذى أدخل فى زمامه أراضى ضعيفة التربة نسبيا مما أضعف متوسط الانتاجية العام . من الناحية الأخرى ، وبالموازاة مع حجم الانتاج ، ارتفع إنتاج السكر (الخام) من ١٨٩ ألف طن سنة ١٩٥٢ إلى ٣٣٧ ألفا فى سنة ١٩٦٠ ، إلى ٤٠٠ ألف سنة ١٩٦٥ ، لكنه انخفض إلى ٣٥٧ ألفا فى السنة التالية ، ثم عاود الزيادة حتى بلغ ٦٥٠ ألفا (تساوى ٥٢١ ألفا من السكر المكرر ، قل نصف مليون) فى سنة ١٩٧٥ ، ثم ٦٦٢ ألفا سنة ١٩٨٠ ، ٦٣٥ ألف طن سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، وأخيرا ٦٨٠ ألفا سنة ١٩٨٢ أتت من ٦,٦٠٠,٠٠٠ طن قصب .

وإلى وقت قريب كانت مصر تكتفى ذاتيا من السكر ، وغالبا ما تصدر ، إلا أن الانتاج لم يعد يكفى الآن وتحتم الاستيراد بكميات متزايدة . ففى سنة ١٩٧٥ مثلا بلغت قيمة الواردات نحو ٥٠

مليون جنيه . وفى سنة ١٩٧٨ ارتفع الوارد إلى ٢٧٣ ألف طن ، ثم تضاعف تقريبا فى غضون ٣ سنوات حيث قفز فى سنة ١٩٨١ إلى ٥٠٩ آلاف طن أى جاوز علامة نصف المليون ، حتى وصل فى العام الأخير إلى ٥٥٠ ألف طن ، قيمتها ٦٥٠ مليون دولار ، أى أكثر من قيمة صادرنا من القطن نفسه أو أكثر من نصف عوائد قناة السويس .

ولما كان المقدر أن الاستهلاك بالمعدل الحالى سيصل إلى ١,٧ مليون طن سنة ١٩٨٥ فقط ، وإلى ٢,٣ مليون سنة ٢٠٠٠ ، فإن التخطيط الآن يهدف إلى زيادة الانتاج فى العامين القادمين إلى مليون طن ، منها ٢٠٠ ألف من القصب ، ١٥٠ ألفا من البنجر ، ثم زيادته بعد ذلك إلى ١,٧٥ مليون طن سنة ٢٠٠٠ بحيث يظل العجز وقتئذ عند مستواه الحالى وهو ٥٥٠ ألف طن . وهذا قصارى ما يمكن التطلع إليه عمليا .

الخضروات والفواكه

لأن المحاصيل البستانية بطبيعتها زراعة كثيفة ، يأتى الانتاج دائما بأرقام عالية ، تطفر بدورها عادة عبر السـنين والعقود بمعدلات مرتفعة لأنها فى الأسـاس إنما تلبى حاجات أساسية لمجموع السكان . وهناك ، فى الانتاج كما فى المساحة ، نسبة شبه ثابتة ولكنها غير صارمة بالطبع ، بين الخضروات والفواكه ، حيث تبلغ الأولى ثلاثة إلى أربعة أمثال الثانية فى المتوسط .

ولعل من هنا ، وليس من هناك ، تأتى المفارقة الطريفة والشهيرة من أن متوسط استهلاك المصرى من الخضروات - المالئة المشبعة - يعد من أعلى المعدلات فى العالم إذ لا يقل عن ١٧٥ كجم فى السنة (أى كالقمح الآن تقريبا أو نحو قنطارين أو عشر طن مترى) ، فى حين يعد متوسط استهلاكه من الفواكه - الرهيفة المرفهة - متواضعا إلى حد بعيد بكل المقاييس . وهذا بالطبع إنما يعكس مستوى المعيشة السائد عموما .

وكقاعدة عامة تكفى الخضروات والفواكه حاجة الاستهلاك المحلى وتترك هامشا للتصدير ، إلا أن هذا يتفاوت بشدة من عام إلى عام كنتيجة لتفاوت الانتاج والاستهلاك المحلى نفسه . ففى سنة ١٩٨٢ بلغ حجم الصادرات من المجموعتين ٣٣٢ ألف طن ، أى ثلث مليون طن من مجموع إنتاج

قدره نحو ١٠ ملايين طن ، أى بنسبة ١ : ٣٠ تقريبا . أما قيمة تلك الصادرات فقد بلغت ١٠٢ مليون دولار .

وبصفة عامة يمكن القول إن متوسط نصيب مصر من الصادرات العالمية ، كما تشير مثلا أرقام منتصف السبعينات ، يدور عادة حول ٢ - ٣٪ للموالح ، وأقل من ذلك قليلا للبطاطس ، ونحو ٥ - ٣ - ٢٪ للبصل . وتلك نسب لا بأس بها نسبيا إذا تذكرنا أن نسبة سكان مصر من سكان العالم لا تزيد عن ١٪ .

الخضروات

تطور مساحة وإنتاج الخضروات

السنة	الخضروات		البطاطس		المجموع	
	فدانا	طنا	فدانا	طنا	فدانا	طنا
١٩٥٢	٢٥٢,٠٠٠	١,٨١٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٥٣,٠٠٠	٢٧٧,٠٠٠	١,٩٦٣,٠٠٠
١٩٥٧	٣٨٣,٠٠٠	٢,٥٤٠,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٢,٧٨٠,٠٠٠
١٩٧٥	٧٨٥,٠٠٠	٥,٦٧٢,٠٠٠	٩٩,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	٨٨٤,٠٠٠	٦,٣٩٢,٠٠٠
١٩٧٧	٨٧٩,٠٠٠	٥,٨٨٤,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٩١٧,٠٠٠	٦,٧٨٤,٠٠٠
١٩٨٠	١,١٠٩,٠٠٠	؟	؟	١,٢١٣,٠٠٠	؟	؟

هذه ، كما يوضح الجدول ، تضاعفت مساحتها ٣ مرات تقريبا فى ربع قرن ، وذلك من نحو ربع مليون فدان سنة ١٩٥٢ إلى ثلاثة أرباع المليون سنة ١٩٧٧ . وفى العقدين ٥٧ - ١٩٧٧ فقط ارتفع الانتاج إلى أكثر من الضعف ، وذلك من حدود ٢,٥ مليون طن إلى ٥,٨ مليون . وللطماطم الصدارة المطلقة على الخضروات جميعا ، حيث تعد أهم صنف منفرد على الاطلاق . فهى إن لم تكن نصف الخضروات مساحة و / أو إنتاجا ، فإنها على الأقل تأتى بين النصف والثلث . فمثلا فى سنة ١٩٧٥ كان لها ٣٢٥ ألف فدان من مجموع مساحة الخضروات البالغة ٧٨٥ ألفا ، بنسبة

٤٢٪ . أما فى الانتاج فقد أعطت ٢,١٠٧,٠٠٠ طن من جملة إنتاج الخضروات البالغة ٥,٦٧٢,٠٠٠ طن ، بنسبة ٣٨٪ .

وعلى حدة ، تسجل البطاطس طفرة لعلها أكبر وأسرع من سائر الخضروات جملة وتفصيلا . فقد ارتفعت مساحتها من ٢٥ ألف طن سنة ١٩٥٢ إلى ١٢٨ ألفا سنة ١٩٧٧ ، أى خمسة الأمثال فى ٢٥ سنة ، بينما ارتفع إنتاجها على الترتيب من نحو ١٥٠ ألف طن إلى نحو ٩٠٠ ألف (جاوزت المليون طن بعد ذلك فى الثمانينات) . وبهذا وذاك بلغ مجموع الخضروات والبطاطس سنة ١٩٧٧ نحو مليون فدان مساحة ، ٦,٧ مليون طن إنتاجا .

فى أوائل الثمانينات جاوزت المساحة نهائيا علامة المليون فدان ، وناهز الانتاج علامة الثمانية ملايين طن . على أن البطاطس بوجه خاص تعرض فى السنوات الأخيرة لذبذبة حادة فى الانتاج والتصدير . ففى أواخر السبعينات مثلا بلغ الانتاج نصف إلى ثلث المليون طن سنويا ، والصادر ٥٠ إلى ٦٠ ألف طن . وفى سنة ١٩٨٢ عاد الأخير فارتفع إلى ١٤٠ ألف طن .

الفواكه

تطور مساحة وإنتاج الفواكه

السنة	الفواكه		الموالح	
	فدانا	طنا	فدانا	طنا
١٩٥٢	٩٤,٠٠٠	؟	٤٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠
١٩٥٧	١١١,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٣٠٧,٠٠٠
١٩٧٥	٢٨٥,٠٠٠	١,٦٥٣,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠
١٩٧٧	٣١٠,٠٠٠	؟	١٧١,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٣٦١,٠٠٠	؟	؟	؟

إذا انتقلنا إلى الفواكه ، فإن معدلات نموها قد تتخلف عن الخضروات قليلا ولكنها لا تختلف فى الحقيقة كثيرا . ففى سنة ١٩٥٢ بلغت مساحة الفواكه نحو ١٠٠ ألف فدان ، فارتفعت إلى

٣٠٠ ألف سنة ١٩٧٧ ، أى ثلاثة الأمثال . ومنذ سنة ١٩٥٧ ارتفع الانتاج من نحو نصف المليون طن إلى نحو المليونين إلا قليلا سنة ١٩٧٧ ، أى أنه زاد إلى أربعة الأمثال فى ٢٠ سنة . ولا تقل مساحة الفواكه الآن عن ثلث المليون فدان . تعطى إنتاجا لايقل عن المليونى طن ، أى على الترتيب نحو ثلث مساحة الخضروات وربع إنتاجها .

وكما تفعل الطماطم بين الخضروات ، تحتل الموالح مركز الصدارة بين الفواكه ، فلها على الأقل نصف المساحة والانتاج . وبالمثل يحتل البرتقال بدوره موقع القلب من الموالح ، حيث يمثل السواد الأعظم من مساحتها وإنتاجها . ففى السنة الماضية ١٩٨٢ بلغت مساحة الموالح ١٨٠ ألف فدان ، وبلغ حجم الانتاج نحو ١,٤٠٠,٠٠٠ طن ، تم تصدير ١٢٠ ألف طن منها . ونظرا لغلبة إنتاج الموالح على الفواكه بهذا الشكل ، فإن نسبة معتدلة من الانتاج تكفى لتستأثر بنسبة عالية من جملة صادرات الفواكه . ففى سنة ١٩٧٧ مثلا تم تصدير ربع مليون طن من الموالح ، تعادل ١٧٪ أى سدس مجموع الانتاج .

الثروة الحيوانية

لأن مصر بالجغرافيا ليست دولة رعى ومراع ، فإنها بسهولة مؤلة فقيرة فى الثروة الحيوانية ، وكانت النظرة التقليدية فيها إلى الانتاج الحيوانى أنه مجرد مكمل ثانوى أو تذييل ولا نقول ذنبا للزراعة والانتاج الزراعى . ولقد تضاعفت كثافة الحيوان فى مصر بالنسبة إلى المساحة الزراعية خلال ربع القرن الأخير تقريبا ، ففى سنة ١٩٤٥ مثلا بلغت الكثافة الحيوانية ٤٠,٨ رأس لكل ١٠٠ فدان ، فارتفعت إلى ٧١ رأسا فى سنة ١٩٨١ . غير أن هذه الزيادة لا تعكس نمو الثروة الحيوانية بقدر ما تعكس جمود الرقعة الزراعية المعهود فى الحقيقة .

بالمقابل فانها بالطبع تبدى تناقصا متسارعا وحادا بالقياس إلى عدد السكان . فمثلا ، إذا استبعدنا حيوان الجر والركوب واقتصرنا على حيوان اللحم والألبان ، فلقد كان مجموع الماشية والأغنام (أى الأبقار والجاموس والضأن والماعز) نحو ٨ ملايين رأس فى منتصف السبعينات . وهذا ، مقابل نحو ٤٠ مليون نسمة ، يعنى نحو نسبة الخمس تقريبا . وفى سنة ١٩٨٠ كان المجموع نحو ٧,٤ مليون رأس ، مقابل نحو ٤٤ مليون نسمة ، بنسبة السدس بالتقريب . وهكذا ،

على العموم ، يقع معدل نمو الثروة الحيوانية فى نقطة وسط نسبيا بين جمود الأرض فى طرف وانفجار السكان فى الطرف المضاد . ومن الثابت المعروف أن الانتاج الحيوانى لم يزد خلال العقد الأخير .

فإذا توقفنا عند الصورة الراهنة بالتفصيل ، ففى منتصف السبعينات كانت ثروتنا الحيوانية تتألف من ٢,٢ مليون بقرة ، ٢,١ مليون جاموسة ، أى ٤,٣ مليون رأس من الماشية ، ثم من ٢,٥ مليون من الضأن ، ١,٢ مليون ماعز ، أى ٣,٧ مليون رأس من الأغنام ، يضاف إليها نحو ١٥٠ ألف جمل ، فالمجموع نحو ٨,٥٠٥,٠٠٠ رأس . أما حيوان الجر والركوب فكان هناك ١,٥ مليون حمار ، ونحو ٥٠ ألف حصان وبغل ، فالمجموع الكلى نحو ٩,٧ مليون رأس . ولما كان نحو مليونى رأس من الماشية تعمل كحيوان للعمل الزراعى أساسا من حرث ونقل وجر وإدارة سواق ، فإن معنى ذلك أن نحو ٤ ملايين حيوان أى نحو نصف الثروة الحيوانية كلها ليس منتجا اللحوم والألبان أى للغذاء .

إذا انتقلنا إلى أواخر السبعينات ، فإن الجدول الآتى عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يوضح تناقص حجم الثروة نتيجة الذبح المتزايد

الفصيلة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الأبقار	٢,٥٨٧,٠٠٠	١,٩٥٤,٠٠٠	١,٩١٢,٠٠٠
الجاموس	٢,٦٤٢,٠٠٠	٢,٣٢١,٠٠٠	٢,٣٤٧,٠٠٠
الأغنام	٢,٥٥٤,٠٠٠	١,٦٧٩,٠٠٠	١,٥٩٣,٠٠٠
الماعز	١,٤٤٠,٠٠٠	١,٤٢٧,٠٠٠	١,٤٥١,٠٠٠

ولا يختلف الموقف من حيث الكيف عنه من حيث الكم . فبكل المقاييس تعتبر الماشية المصرية فقيرة للغاية سواء فى إنتاج اللحم أو اللبن . ذلك أن الحيوان فى مصر هو أساسا للعمل الزراعى، خاصة الرى ، لا للانتاج الحيوانى ، أو بالتحديد بنسبة الثلثين - الثلث على الترتيب . فعلى سبيل المثال فإن إنتاج البقرة عندنا من اللبن هزيل للغاية بالمقياس العالمى ، نحو ٥٠٠ كجم فى السنة

مقابل ٦٠٠٠ ، ٧٠٠٠ كجم ، بينما ينخفض نتاجها أيضا لانخفاض نسبة الخصوبة إلى نحو ٦٠ – ٧٠٪ [(١)] . هذا فضلا عن ارتفاع نسبة الأمراض وبالتالى النفوق التى تعد العدو الأول للثروة الحيوانية فى مصر . فنسبة النفوق بين العجول الحديثة الولادة تصل على المستوى القومى إلى ٢٥٪ ، وإلى ٤٠ – ٥٠٪ فى المزارع الكبيرة . والمقدر أن الفاقد المترتب على هذا النفوق لا يقل عن ١٠٠ ألف طن من اللحوم ، ونصف مليون طن من الألبان سنويا .

أضف بعد هذا التقليد الشائع من ذبح الحيوان صغيرا جدا قبل بلوغ الحجم والوزن الأقصى بكثير جدا تحاشيا لمشكلة تغذية الحيوان الخانقة . والواقع أن هذا يعد فاقدا وتبديدا مباشرا بكل معنى الكلمة ، ويقدر هذا الفاقد فعلا بنحو ١٠٠ ألف طن من اللحوم سنويا . وإذا كان من البديهى أن هذا يحتاج إلى ترشيد وتقويم حاسم ، فان النتيجة الصافية فى النهاية هى بوضوح ضعف وعجز الانتاج الحيوانى عموما وتقليديا .

ففى سنة ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ بلغ إنتاجنا المحلى من اللحوم الحمراء ٣٣٦ ألف طن شكلت ٧٥٪ من الاستهلاك (مقابل ١٨٧ ألفا من اللحوم البيضاء سنة ١٩٨٢) . واليوم ، بينما الانتاج يدور مايزال فى حدود ثلث المليون طن ، فإن الاستهلاك قد ارتفع إلى آفاق نصف المليون وزيادة ، وبالتالى انخفضت نسبة الكفاية الذاتية وارتفعت كمية الاستيراد . ولعل من التبسيط وحده أن يدعو أحد إلى زيـــادة الانتاج المحلى فى إطاره الراهن ، لأن المشكلة – الغريبة والمزعجة حقا – أن من الأوفر اقتصاديـــا أن نستورد ما نحتاجه من الانتاج الحيوانى من أن ننتجه ، إذ أن الســـعر العالمى أرخص من المحلى ، والفرق جسيم حقا يصل إلى ٤٨٠ مليون جنيه فى السنة حاليا [(٢)] .

الثروة السمكية

ارتفع إنتاجنا السمكى فى العشرين سنة الأخيرة إلى نحو الضعف إلا قليلا ، ولعله تضاعف بالكامل فى ربع القرن أو الثلاثين سنة الأخيرة . ويلاحظ مع ذلك أنه قد تناقص فى بعض سنوات

---

(١) زين العابدين والكاتب ، ص ١٢٨ – ١٣٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

السبعينات عما كان قد وصل إليه فى بعض سنوات الستينات . ثم بعد ذلك عاد يتزايد بصعوبة نوعا إلى أن تجاوز الآن علامة أو عتبة المائتى ألف طن فى تقدير ، وإن وقف به تقدير آخر عند حدود ١٥٠ ألف طن طوال الثمانينات كما يوضح هذا الجدول .

السنة	الانتاج بالطن
١٩٦٢	١٢٨,٠٠٠
١٩٧٤	١٢٠,٠٠٠
١٩٧٥ ، ١٩٧٩	١٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	١٤٧,٠٠٠
١٩٨١	١٥٩,٠٠٠
١٩٨٢	٢١٠,٠٠٠
١٩٨٢	١٥٥,٠٠٠ – ١٦٠,٠٠٠٠

وعلى أية حال ، فإلى سنة ١٩٨١ كان الانتاج يغطى زهاء ٧٥٪ من الاستهلاك ، وكنا نغطى الربع الباقى بالاستيراد الذى بلغت قيمته فى تلك السنة ١٥٠ مليون جنيه . ولكن الاستهلاك اليوم وصل إلى ٣٠٠ ألف طن ، فيما ظل الانتاج فى حدود ١٥٥ ألفا ، وبهذا هوت الكفاية الذاتية إلى النصف فقط . والمقدر ، بعد ، أن احتياجاتنا سنة ١٩٨٥ ستصل إلى ربع المليون طن ، وفى سنة ٢٠٠٠ إلى ٦٥٠ – ٧٠٠ ألف طن ، أى بين ثلثى وثلاثة أرباع المليون ، أو بين ضعف وثلاثة أمثال الاستهلاك الحالى . أما من جانبه فإن تخطيط الانتاج يستهدف ١٦٦ ألف طن سنة ١٩٨٥ ، ٢٠٠ ألف سنة ١٩٩٠ ، ٣٤٠ ألفا سنة ٢٠٠٠ .

أما عن المصادر أو المصايد ، فان هناك البحرية والنهرية . والأولى القطاع الأكبر منها فى انحدار مزمن منذ السد العالى حيث تضاءل أو تلاشى إنتاج الأسماك القاعية والسردين والجمبرى . فالقاعية هبط إنتاجها من ٣١ ألف طن سنة ١٩٦٤ إلى ١٠,٥ ألف سنة ١٩٧٤ ، أى إلى الثلث فى عقد واحد . أما السردين فقد هوى من ٨٠ ألف طن سنة ١٩٦٧ إلى ١٤٠٠ طن سنة ١٩٧٢ ، فإلى ٥٠٠ طن سنة ١٩٧٣ ، أى انقرض عمليا . أما الجمبرى فقد تهاوى بشدة بعد

أن كان متوسطه فى الستينات ١٠ آلاف طن سنويا . حتى خليج السويس ، على انفصاله ، تدهور إنتاجه مؤخرا من ٢٢ ألف طن طن سنة ١٩٧٨ إلى ١٠ آلاف سنة ١٩٨٢ .

وتختلف تقديرات المصايد اقليميا اختلافا يصل إلى حد التضارب . فمن مجموع إنتاج كلى قدره نحو ١٢٥ ألف طن ، يوزع البعض الانتاج بين ٤٠ ألفا من البحيرات الشمالية ، ٢٦ ألفا من البحرين الأبيض والأحمر ، ١٨,٥ ألف من بحيرة ناصر ، وأخيرا ٨,٤ ألف من المزارع السمكية الجديدة . ولكن البعض الآخر يرفع إنتاج البحيرات الشمالية إلى ٧٣ ألف طن ، ويحدد إنتاج البحر الأحمر بنحو ١٨ ألفا ، والأبيض بنحو ١٥ ألفا .

وعلى أية حال ، فلا جدال أن الصدارة للبحيرات الشمالية ، فمنها يأتى نصف إنتاجنا كله على الأقل ، حيث بلغ متوسطها فى السنوات الخمس ٧٥ - ١٩٨٠ نحو ٤٨ ألف طن ، وفى الثمانينات ٦٥ ألفا أو حوالى ٧٣ ألفا الآن . هى إذن مركز الثقل ، وبها بالفعل يعمل نحو ٢٥ ألف صياد . بالمثل ، فإن نصف هذا الانتاج بدوره يأتى من بحيرة المنزلة وحدها ، نحو ٢١ ألف طن : إنها ربع مصر سمكيا . ولا يرجع ذلك فقط لاتساع مساحتها ، ولكن أيضا لضحالة عمقها وقلة ملوحتها . على أن معدل إنتاج المنزلة الحالى هذا لا يمثل إلا نصف ما كان عليه فى الخمسينات حيث كان يبلغ نحو ٤٥ ألف طن ، كما كان يعمل بها وحدها نحو ٥٠ ألف صياد انخفض عددهم الآن إلى ١٨ ألفا فقط يعملون على ٣٠٠٠ مركب صيد . والمحقق أن المنزلة إذا أحسن استغلالها يمكن أن تقدم نحو ٦٠ ألف طن تكفى ربع أو خمس الاستهلاك القومى .

إذا انتقلنا إلى بحيرة ناصر فقد ارتفع إنتاجها من ٦ آلاف طن سنة ١٩٧٠ ، إلى ٢٥ ألفا سنة ١٩٧٨ ، إلى ٣٤ ألفا سنة ٨١ - ١٩٨٢ . وهذا الانتاج الأخير يأتى بمعدل ٢١ كيلو جرام للفدان ، كما يغطى ١٠٪ من الاستهلاك . ومن الممكن كما يقدر أن يصل إلى ٨٠ - ١٠٠ ألف طن فى بضع سنين . أما بحيرة قارون فيتراوح إنتاجها بين ٢ ، ٣ آلاف طن فقط ، كما أن تزايد ملوحتها المطرد يهدد على المدى البعيد بانقراض السمك منها كلية ما لم يوضع مشروع للعلاج . فنسبة الملوحة الحالية بلغت ٣,٨٪ سنة ١٩٨٠ ، يقدر أن ترتفع إلى ٤,٩٪ سنة ٢٠٠٠ ، وعندئذ تختفى الحياة السمكية تماما .

ومن الواضح فى النهاية أن مصر ، رغم كل سواحلها وبحارها ونهرها وبحيراتها ، غير

«سماكة» ، أى فقيرة جدا فى الثروة السمكية بالمستوى العالمى . فانتاج الفدان المائى عندنا ٢٠٠ كيلو جرام سنويا ، مقابل ٨ أطنان فى بعض الدول بالخارج . أيضا فان نصيب الفرد من السمك ٣,٧ - ٤,٨ كيلو جرام سنويا ، مقابل ١٠ كيلو فى العالم ككل ، ٤٥ كيلو فى بعض الدول . أى أن نصيبنا نحو العشر أو أقل فى الحالتين .

وهنا فإن علينا أن نتذكر إنه إذا كانت الأولوية فى إنتاج البروتين الحيوانى هى للدواجن على الماشية ، فإن الأولوية المطلقة على الاثنين إنما هى للأسماك . ذلك أن الكفاءة التحويلية للأسماك هى الأعلى ، حيث يستلزم إنتاج كيلو جرام من اللحم نحو ١ - ١,٥ كيلو جرام من الغذاء ، مقابل ٣ كيلو فى حالة الدواجن ، ٧ كيلو فى حالة الماشية . فالبحر وحده هو بحق مراعى مصر الطبيعية، وغذاء الأسماك فيه بالمجان ، والانتاج منه لا يتكلف سوى آلات الصيد والعمل .

من هنا فإن الأمل فى توفير الغذاء البروتينى الرخيص الغزير معقود على الأسماك فى الدرجة الأولى . غير أن هذا لا يتأتى إلا بتثوير الانتاجية وظروف الاستغلال وفتح أو غزو مصايد جديدة . والاتجاه الآن هو إلى التوسع فى مزارع الأسماك ، خاصة فى حقول الأرز كالصين . وقد أغلت المزارع السمكية المكثفة فى بعض الدول المتقدمة كإيطاليا ٣٠ طنا للفدان بل ونحو ١٠٠ طن فى إسبانيا .

وإذا كان هناك رأى مضاد يرفض فكرة المزارع السمكية على أساس أننا لم نستغل بعد مراعينا السمكية الطبيعية - السواحل والبحيرات - استغلالا جديا ، فإن من الممكن فى رأى آخر أن يصل إنتاج المزارع السمكية إلى مثل إنتاجنا الحالى على الأقل ، وبذلك تضاعف الانتاج العام.

وعلى المستوى العملى ، فلقد انتشرت المزارع السمكية بالفعل فى أنحاء الأقاليم خاصة الدلتا، بحيث بلغت مساحتها فى منتصف السبعينات نحو ٣٠٠ كيلو متر مربع نحو ١٥ ألف فدان فى سنة ١٩٨٠ ، منها ٥ آلاف فى العباسة ، ٣ آلاف فى مريوط ، ألفان بالبحيرة ، وألف قرب بور سعيد ... إلخ . وفى مزارع الاسماعيلية مثلا وصل الانتاج - على النظام الصينى - إلى ٤ أطنان للفدان . والمتوقع الآن زيادة مساحة هذه المزارع إلى ٥٠ ألف فدان سنة ١٩٨٥ .

ويرى البعض أننا نستطيع وينبغى أن نستزرع ١٥٠ ألف فدان بالمزارع السمكية ، مع استخدامها فى الوقت نفسه كمزارع للأرز ، تعادل مليون فدان مساحة محصولية ، وتنتج ٢٥٠ ألف طن سمك سنويا قابلة للزيادة وذلك بمعدل ١,٥ – ٢ طن للفدان . وفى مشروع آخر أن نستزرع السمك في مليون فدان أرز دفعة واحدة ، بمحصول قدره ١٠٠ كجم للفدان سنويا .

بل ويذهب هذا الرأى إلى حد القول بأن المزارع السمكية هى وحدها أملنا الأخير والطريق الأساسى لتنمية ثروتنا السمكية . حجتهم فى هذا أن الطرق الأخرى قد أغلقت تقريبا والمصادر الأخرى وصلت إلى طريق مسدود أو أوشكت : مصايد نهر النيل وصل استغلالها إلى سقفه ، الثروة الساحلية تناقصت أو تلاشت ، مصايد أعالى البحار إن لم تكن خاسرة بالنسبة لنا اقتصاديا فقد ابتلعتها ادعاءات المياه الاقليمية «المحيطية» الهائلة ... إلخ .

فيما عدا هذا فإن هناك ، أخيرا ، فكرة لإنشاء أحواض شبكية سمكية معلقة على طول امتداد ضفاف النيل لتربيته تربية مكثفة واقتصادية ورخيصة ، خاصة على ضفاف بحيرة ناصر ، وبالأخص للذكور ، حيث يمكن للبحيرة وحدها أن تغل ٨٠ – ١٠٠ ألف طن سنوياً . كذلك يدعو البعض إلى التركيز على تربية أنواع الأسماك الخاصة الفاخرة لتصديرها إلى أوربا فى مقابل استيراد ١٠ أمثالها من الأسماك الشعبية .

قضية الكفاية الذاتية
من الكفاية إلى العجز

كدولة زراعية أساسا آخذة بمبادئ التصنيع حديثا ، كانت مصر تقليديا وحتى الحرب الثانية تتمتع عادة وعامة بالكفاية الذاتية فى معظم محاصيلها مع فائض قل أو كثر للتصدير . ولكن منذ الخمسينات بصورة طفيفة ، ثم عبر الستينات بصـورة مثيرة للقلق ولكن دون أن تكون مشيرة إلى الخطر ، ثم أخيرا فى السبعينات بصورة أخطر من مأسـاوية وأسوأ من انقلابية ، فقدت مصر كلية ميزة الكفاية الذاتية ولا سـيما الغذائية ، وفقـدت إلى الأبد الأمل فى العـودة إليها ، إذ تحولت إلى دولة مستوردة للغذاء نباتيا وحيوانيا بصورة مخيفة حقا رغم أننا ما نزال دولة زراعية أساسا ، بل إننا كما نستورد غذاء الإنسان ، أصبحنا نستورد غذاء الحيوان والنبات ، أعنى الأعلاف والأسمدة .

والواقع أنه عبر العقود الأخيرة كان محصول إثر آخر يخفت ثم يختفى تدريجيا من قائمة صادراتنا ، ليظهر بعد قليل فى قائمة وارداتنا . والنتيجة النهائية أنه ، باستثناءات محددة ومحدودة ، لا كفاية ذاتية الآن فى أى شئ فى الزراعة تقريبا . وإذا كانت تلك واحدة أخرى من متناقضات اقتصادنا الانتقالى الراهن ، فانها تعد أيضا بمثابة سخرية مفجعة وقلب مضحك لشعار السبعينات الديماجوجى الفضفاض عن «الأمن الغذائى » ، كما يعد نذيرا بالوقوع فى مصيدة «التبعية الغذائية» ، شر أنواع التبعية فى عصرنا الحالى ربما .

ولكى تتضاعف المأساة ، فإن اعتمادنا المتزايد على الخـارج فى طعامنا وخبـزنا اليومى اتفق من أسف مع عصر سعار الأسعار العالمية وموجـة الغلاء والتضخم المتوحشة ، فازدوج العبء والخطر بالاقتصاد إلى جانب السياسة وصار ماديا ماليا مثلما هو أمنى استراتيجى . والأسوأ من هذا أننا نزداد كل يوم عجزا إنتاجيا وابتعادا عن الكفاية الذاتية واعتمادا على الاستيراد ، وبالتالى استنزافا لاقتصـادنا القومى . وبهذا وبذاك تتصـاعد المشكلة بمعـدل

الربح المركب أو ككرة الثلج ، لتتحول الفجوة الغذائية من ثغرة إلى هوة إلى كارثة محتملة أو محتمة ، واقعة أو متوقعة .

فمثلا فى سنة ١٩٦٨ بلغت نسبة واردات الغذاء من مجموع الواردات ١٤٪ ، أو ما يعادل ٢٢٪ من مجموع الصادرات . وفى سنة ١٩٧٣ بلغ إجمالى الواردات الاستهلاكية من الطعام ، ٥٤٢ مليون جنيه ، مقابل ٩٢٠ مليون فى سنة ١٩٧٤ . وفى نفس السنتين بلغت واردات القمح ودقيقه مع الزيوت النباتية فقط ١٦٩ مليون جنيه ، ٢٥٣ مليون على الترتيب ، دفعت كلها بالعملة الصعبة، وهو ما جاوز بقليل حصيلة البلاد من تلك العملات (١) . وفى منتصف السبعينات حوالى ١٩٧٥ بلغت الغذائيات ثلث قائمة الواردات أو نحو ٥٠٠ مليون جنيه . وأخيرا ففى سنة ١٩٨١ بلغت قيمة وارداتنا الغذائية ثلاثة أمثال صادراتنا الزراعية .

الخطير فى الأمر أن حجم وقيمة هذه الفجوة الغذائية فى توسع مطرد وتصاعد مقلق . وحتى سنة ١٩٦٠ كانت مصر مكتفية غذائيا باستثناء القمح . وحتى طوال الستينات كانت الفجوة معتدلة نسبيا ، ولكنها انفجرت وانقلبت فى السبعينات حيث تضاعفت نحو ١٠ أمثال فى ١٠ سنوات فقط ، لتقارب نحو العشرة ملايين طن (إلا كثيرا أو إلا ربعا) والعشرة بلايين دولار ، ولتشمل جميع السلع الغذائية باستثناء الأرز والخضروات والفواكة . ورغم كبح جماح الفجوة نسبيا فى السنتين الأخيرتين فإنها تظل فاغرة ، والمقدر أن تبلغ قيمتها التراكمية خلال السنوات الخمس القادمة وحدها نحو ١٦ بليون دولار .

تطور حجم الفجوة الغذائية

السنة	مليون طن	مليون دولار
١٩٦٠	١	١٥٠
١٩٧٠	١,٧	٩٨٤
١٩٨٠	٧,٤	١٠٩٠٠
١٩٨٢	؟	٢٣٠٠
٨٦–١٩٨٧	٨,٣	٣٨٠٠

الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك

(١) الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٦١ .

السؤال الآن : من أين وكيف نشأت هذه الفجوة الغذائية ؟ المسئولية مشتركة وموزعة بين الانتاج والاستهلاك أو بين الزراعة والسكان ، وبين هذين المقعدين سقط مبدأ الكفاية الذاتية فى الهاوية واتسعت الفجوة الغذائية إلى حد الهوة الحقيقة ، والزراعة بهذا لا تعفى من اللوم ، فمن المحقق أنها كان ينبغى ويمكن أن تعطى أكثر ، إلا أنها أيضا كان يجب أن تعطى أكثر ، وهى من ثم جانية ومجنى عليها ، ظالمة كما هى مظلومة ، غير أن الفاعل الأصلى والمتهم الأول بلا ريب إنما هو الاستهلاك بخاصة والسكان بعامة .

الزراعة والانتاج

فعلى جانب الزراعة إذا فصلنا القول ، لابد أن يأتى أولا جمود الانتاج الزراعى وقصوره ، حيث لا يعدو معدل النمو الزراعى السنوى ٣ - ٢ ٪ فى الفترة الأخيرة (٢.٣٪ فى سنة ٨١ - ١٩٨٢) ، فى حين يتزايد استهلاكنا الغذائى كل عام بمعدل ١٢,٥٪ على الأقل . وقصارى هدف التخطيط القومى اليوم هو الوصول بمعدل التنمية الزراعية إلى ٤٪ سنويا . والمعنى هو أنه حتى لو تحقق هذا ، فلن يفعل أكثر من مواربة الفجوة بعض الشئ دون إغلاقها تماما .

ومن نافلة القول ، بعد ، أن عجز إنتاجنا الزراعى ليس إلا تعبيرا عن التخلف العام اقتصاديا وحضاريا وتكنولوجيا ، ولكنه بالدرجة نفسها نتيجة للإهمال النسبى للزراعة لحساب الصناعة والخدمات فى شكل ضآلة الاستثمارات . بل لقد فرض على الزراعة والريف أن تقدم للتصنيع والمرافق والمدن ليس فقط التمويل ولكن أيضا الدعم ، وذلك فى صورة أسعار المحاصيل الزراعية البخسة ، الأمر الذى ترك الزراعة حرفة غير مجذبة بل وطاردة مثلها مثل الريف نفسه الذى تحول بذلك إلى بيئة مستهلكة أكثر منها منتجة .

نقطة الضعف الثانية فى الزراعة هى اختلال المركب المحصولى نتيجة اختلال النظام السعرى برمته ، مما دفع ويدفع بالمركب إلى التحيز الطاغى إلى محاصيل معينة من جهة ومن جهة أخرى يخلق اختناقات حادة فى محاصيل بعينها . ولكن ، للإنصاف ، تلك بلاجدال غلطة التخطيط أكثر منها جريرة الزراعة نفسها .

وكما سبق أن رأينا ، فإن المحاصيل التى يتكالب الفلاحون ، أو بالأحرى يهربون إليها هى أولا محاصيل العلف المباشرة وغير المباشرة أى تلك التى تخدم الانتاج الحيوانى واللحوم والألبان

عالية الأسعار فى النهاية . وهذا يعنى البرسيم أولا ثم الحبوب كمحاصيل علف أكثر مما هى حبوب ، خاصة الذرة والقمح ، ثم أخيرا المحاصيل البستانية من خضروات وفواكه . وبالمقابل فإن « محاصيل الحكومة» الخاضعة لأسعارها العشوائية غير العادلة ولشروط التوريد والحيازة القاسية غير المنصفة هى التى يهرب منها الفلاح بأى ثمن ، وهى التى تعانى من نقص المساحة فالمحصول فتتركز فيها الاختناقات والأزمات ويستشرى الاستيراد . وعلى رأس هذه المحاصيل الآن بعد القطن الأرز وبقول الفول والعدس وحبوب الزيوت السمسم والسودانى (عكس الصويا) ثم محاصيل المطبخ البصل والثوم .

وإذا كان لنا أن نضع قضية الأسعار الزراعية فى دائرة الضوء ، فإن الجدول الآتى ، من واقع تقديرات وتحقيقات أجهزة بحوث وزارة الزراعة ، يؤكد أن الزراعة أصبحت فعلا وبغير ادعاء أو تحيز غير مجزية لصاحبها الفلاح . فالجدول يقدم أرقام سنة ١٩٨١ عن سعر الأردب بالجنيه من عدد من المحاصيل المختلفة ، ثم عن متوسط إنتاج الفدان بالأردب ، ثم تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه (وبالقنطار بالنسبة للقطن والبصل وبالضريبة للأرز) . فيضرب سعر وحده الأنتاج فى عدد إنتاج الفدان منها نستطيع أن نحصل على عائد الفدان بالتقريب . ثم بطرح هذا الأخير من تكاليف إنتاج الفدان نحصل على صافى الربح أو الخسارة بصورة تقريبية .

تكاليف وأرباح المحاصيل المختلفة سنة ١٩٨١

المحصول	سعر الأردب بالجنية	إنتاج الفدان بالأردب	عائد الفدان بالجنيه	تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه	الربح أو الخسارة بالجنيه
القمح	١٣,٧٧	٩,٢٣	٢١٨,٩٦	١٥٢,٧٠	٦٦
الفول	٣٦,٣٨	٥,٦٤	٢٠٧,٤٨	١٤٨,٧٠	٥٩
الشعير	١٣,٢٩	٩,٤٤	١٢٥,٠٢	١١٦,٥٥	٩
العدس	٦٧,٣٧	٢,٦٩	١٨١,٩٨	١٤٣,٨٩	٣٨
البصل	٤٧,٣٢	٨,٣٣	٣٩٢,٥٩	٣٣٧,٤٢	٥٥
الذرة الرفيعة	١٢,١١	١١,٣٠	١٣٧,٩٤	١٨٢,٤٠	٤٥-
الذرة الشامية	١٣,١٣	١٢,٢٧	١٦١,١٣	١٧٤,١٥	١٣-
القطن	٥٨,٠٩	٧,١٨	٤١٨,٣٢	٣٠١,٥٢	١١٧
الأرز	٩٣,٣٦	٢,٣٤	٢١٤,٨٢	١٩٦,٥٥	١٨

الحقيقة المحورية التى يمكن أن نخرج بها من الجدول هى بيقين ضآلة هامش الربح في معظم المحاصيل ، ربما باستثناء مشكوك فيه هو القطن ، هذا بينما حققت الذرة بنوعيها خسارة صافية غير مفهومة على الاطلاق هى الأخرى . وفى كل الأحوال فإن الشئ المؤكد اقتصاديا وواقعيا هو أن الأسعار الجبرية على توريد المحاصيل المختلفة لا تعكس فعلا التكلفة الحقيقة لها كإنتاج ولا الندرة النسبية لها كموارد ، كما لا تتناسب لا مع العرض ولا مع الطلب (١) ، فضلا عن أنها لا تتسق مع مستويات الأسعار العالمية السائدة ، نقطتنا التالية .

فإلى جانب مشكلة اختلال الأسعار المحلية ، ثمة مقياس آخر لا يقل حساسية أو دلالة هو سعر المحاصيل العالمى . إذ أن هناك فروقا جسيمة بين سعر المحصول الذى تشترى به الدولة من الفلاح عن طريق التوريد الاجبارى وبين سعر المثل فى السوق العالمية والذى تشترى به الدولة من الخارج ، فضلا أيضا عن السعر الذى تبيع به الدولة للمستهلك في الداخل وهو سعر الدعم . والجدول الآتى يلخص هذه الفروق بالجنيه المصرى على أساس سعر الصرف الرسمى سنة ١٩٨٠ (٢) .

أسعار بعض المحاصيل للطن بالجنيه المصرى سنة ١٩٨٠

المحصول	السعر العالمى	سعر التوريد	سعر المستهلك
القمح	١١٢	٧٦,٥	٤١
الأرز	٢٦٩	٧٥,٠	٥٠
الفول	٢٠٤	١٦١,٢	١٠٠
العدس	٣٧٠	٢٥٠,٠	١١٠

وسيرى أن سعر التوريد الاجبارى يقل بكثير دائما عن السعر العالمى بل ويصل فى حالة الأرز بالذات إلى أقل من ثلثه ، بينما يقل سعر المستهلك عن سعر التوريد بنسب كبيرة هى الأخرى .

(١) عمرو محيى الدين ، «الدعم ، الأسعار ، وتوزيع الدخل القومى» ، الأهرام الاقتصادى ، ٨ نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٤٢ – ٤٤ .

(٢) السابق ، ص ٤ – ٤٣ .

أما القمح ، مثلا آخر ، فيكفى أن الحكومة تدفع للفلاح فيه نصف السعر الذى تستورده به ثم تبيعه للمستهلك بنحو نصف السعر الذى تشتريه به من الفلاح : أو على الترتيب ٧٦,٥ ، ١١٢ ، ٤١ جنيها للطن ، أو ٩ - ١١ جنيها لتوريد الأردب ، ٢٤ جنيها لاستيراده . لايستقيم ، بل غير معقول . فالغنم إلى أقصى حد للدولة ، وإلى حد ما للمستهلك ، بينما أن الغرم كله على الفلاح المنتج ، وكأن الدولة تتقاضى منه لنفسها وللمستهلك فى المدينة دعما مباشرا أو غير مباشر ، مستترا أو مكشوفا ، ولكنه فى كل الأحوال بالقهر وبغير العدل والحق .

خلاصه القول إذن أن هناك اختلالا هيكليا مركبا أو مضاعفا فى الأسعار الزراعية محليا وعالميا . ولابد لإزالة هذا الاختلال من إزالة الفجوة أو الهوة بين الأسعار المحلية والعالمية من جهة وترشيد الأسعار المحلية ذاتها داخليا من جهة أخرى . وإلى أن يتحقق هذا أو لايتحقق ، فإن النتيجة المنطقية هى أن اختلال المركب المحصولى حاليا فى الزراعة المصرية إنما هو وظيفة مباشرة وانعكاس دقيق لاختلال هيكل الأسعار فى حقل الزراعة .

وبدوره ، إذا كان هذا الاختلال الهيكلى فى أسعار المحاصيل الزراعية هو الذى «سرطن» المركب المحصولى وحرفه وأصابه بالاهتزازات وملأه بالتناقضات ، فليس هذا كما نعلم إلا جزءا لا يتجزأ من اختلال هيكل الأسعار والأجور والدخول فى مصر جميعا ، ذلك الاختلال الذى «شيطن» جسم المجتمع المصرى مؤخرا وملأه بالتقلصات والتشنجات والانحرافات والتشوهات .

على أن ما يخصنا ويعنينا هنا من وجهة الجغرافيا الزراعية هو أن نؤكد على أن المركب المحصولى الراهن لايمكن أن يعد تعبيرا حرا طبيعيا صحيا وتلقائيا تماما عن قوى جغرافية سوية بقدر ما يعبر عن قوى اقتصادية غير قويمة أو سوية إلى حد أو آخر .

السكان والاستهلاك

هذا على جانب الزراعة ، أما على جانب السكان ففى الصدارة يأتى الانفجار السكانى الخطر الذى ضاعف السكان فى القرن الأخير عدة أمثال توسع المساحة المحصولية فضلا عن المساحة المزروعة نفسها ، وسواء كانت السكان قد جاوزت نقطة الأنسب إلى منطقة الافراط ، فان المقدر أن المساحة المزروعة الآن لا تكفى لتحقيق الكفـاية الذاتية إلا لنحو ١٢ مليون نسمة فقط ، بواقع

أو افتراض نصف فدان كحد أدنى لتوفير الكفاية الغذائية وغير الغذائية لكل فرد ، فحتى على أساس الكم البحت وحده ، لا أمل إذن فى الكفاية الزراعية أو الغذائية قط (١) .

غير أن الأساس الكيفى لايقل مسئولية . فهناك جوانب ارتفاع مستوى المعيشة وتطور أنماط الاستهلاك نتيجة التغير الاجتماعى وإعادة توزيع الطبقات والدخول وتطلعات الطبقات الطالعة والصاعدة فى عصر التوقعات العالمية ، كذلك المد المدنى بالهجرة من الريف إلى المدن ، ثم أخيرا وليس آخرا الانفجار الاستهلاكى المسعور نتيجة الانفتاح الاستهلاكى المفلوت والتضخم النقدى وتدفق التحويلات البترولية ... الخ .

لهذا تتبلور الظاهرة فى السبعينات بالذات ، حيث ارتفع استهلاك الفرد السنوى من المواد الغذائية من ٥١٢ كجم سنة ١٩٧٠ إلى ٦٣٦ كجم سنة ١٩٨٠ ، بينما يبلغ معدل زيادة استهلاكنا من السلع الغذائية حاليا ١٢ ٪ سنويا . وفى هذه الزيادة يقدر البعض دور عامل زيادة السكان بنحو الثلث فقط ، مقابل الثلثين لعامل ارتفاع القوة الشرائية للأفراد والطبقات (٢) .

ونحن نستطيع أن نلمس أثر هذه التحولات والضوابط فى الارتفاع شبه الفجائى غالبا وغير المنطقى أحيانا فى استهلاك بعض محاصيل ومنتجات بعينها ، على رأسها القمح والذرة من الحبوب ثم السكر والزيوت ثم أخيرا اللحوم والألبان . ففيها جميعا تضاعف الاستهلاك القومى والفردى بمعدلات تفوق أضعاف معدل نمو السكان السنوى وهو ٢,٥٪ ، بل ومنها ما زاد بنسبة ١٠٠ ٪ فى ثلاث سنوات فقط . وقد تم هذا الارتفاع إما مباشرة بالطلب المتزايد على المنتجات الزراعية وإما عن طريق الصناعة الاستهلاكية بطلبها المتزايد على الخدمات الزراعية كسلع وسيطة (٣) .

---

(١) راجع بعده ، ص ٣٤١ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

(٣) أنظر بعده ، ص ٣٤٢ .

تطور الاستهلاك فى أهم السلع الزراعية (الفردى كجم)

السلعة	١٩٦٠		١٩٧٤		١٩٨٠	
	القومى بالطن	الفردى	القومى بالطن	الفردى	القومى بالطن	الفردى
القمح	٢,٠٦٧,٠٠٠	٨٠	٤,٤٦١,٠٠٠	١٢٣	٧,٢١١,٠٠٠	١٧١
الذرة الشامية	١,٥٩٥,٠٠٠	٦٢	٢,٨٩٥,٠٠٠	٨٠	٤,١٧٥,٠٠٠	٩٩
الفول	٢٣٠,٠٠٠	٩	٢٦٠,٠٠٠	٧	٢٦٢,٠٠٠	٦
العدس	٥٢,٠٠٠	٢	٦٦,٠٠٠	٢	٧٦,٠٠٠	٢
السكر	٢٩٥,٠٠٠	١١	٥٧٣,٠٠٠	١٦	١,١٥٤,٠٠٠	٢٧
الزيوت	١٣١,٠٠٠	٥	٤١٠,٠٠٠	١١	٣٩٧,٠٠٠	٩
اللحوم	٢٥٣,٠٠٠	١٠	٣٠٣,٠٠٠	٨	٤٤٨,٠٠٠	١١
الدواجن	٥٦,٠٠٠	٢	١١١,٠٠٠	٣	٢١٢,٠٠٠	٥
الألبان	١,١٣١,٠٠٠	٤٤	١,٨٣٠,٠٠٠	٥١	٣,٠١٣,٠٠٠	٧٢
الأسماك	١٢٧,٠٠٠	٥	١٢٩,٠٠٠	٤	٢٨٠,٠٠٠	٧

الزيادة المئوية في الاستهلاك الفردي ٧٤ - ١٩٨٠

الأسماك	٧٦	اللحوم الحمراء	٣٨
السكر	٦٩	القمح	٣٨
اللحوم البيضاء	٦٧	الذرة	٢٤
الألبان	٤١		

فواضح من الجدول أن استهلاك القمح ارتفع من نحو مليونى طن سنة ١٩٦٠ إلى أكثر من الضعف سنة ١٩٧٤ ، ثم قفز إلى ٧,٢ مليون سنة ١٩٨٠ أى بزيادة نحو ٢,٧ مليون فى ٦ سنوات فقط أو بمعدل حوالى ٤٥٠ ألف طن كل سنة . وبالموازاة ارتفع استهلاك الفرد السنوى من ٨٠

كجم إلى ١٢٣ إلى ١٧١ على التوالى ، وهو الآن ١٨٤ كجم أى نحو ٤ قناطير ، بمعنى أن كل ٥,٥ مواطن يأكلون طنا متريا فى السنة (الطن المترى = ١٠٠٠ كجم ، والقنطار = ٤٥ كجم) .

بالمثل الذرة الشامية ، ارتفع استهلاكنا من ١,٦ مليون طن سنة ١٩٦٠ إلى ٢,٩ مليون سنة ١٩٧٤ ، إلى ٤,٢ مليون سنة ١٩٨٠ أى شارف ثلاثة الأمثال فى عقدين . بالتالى ارتفع الاستهلاك الفردى تباعا من ٦٢ كجم إلى ٨٠ إلى ٩٩ (أى نحو قنطارين أو عشر طن مترى) على الترتيب .

والجدول الآتى يلخص الانفلات المؤكد فى استهلاك الحبوب مؤخرا وذلك باستثناء الأرز (والشعير طبعا) .

زيادة استهلاك الحبوب ٧٥ - ١٩٨٠

المحصول	مجموع الزيادة ٪	المعدل السنوى ٪
القمح (دقيق)	٧٩,٠	١٦,٠
القمح	٢٩,٥	٦,٠
الذرة الشامية	٢٤,٠	٥,٠
الأرز	٢,٧	٠,٥

على أننا مهما استدعينا من عوامل ارتفاع الدخل الحقيقى ومستوى المعيشة واشتداد الهجرة من الريف إلى الحضر ثم تحول الريف تدريجيا من الذرة الرفيعة إلى الشامية ثم من كلتيهما إلى القمح ، فإن الاستهلاك المباشر لايمكن أن يفسر هذه الزيادة غير المعقولة . والواقع أن هذا الانفلات يرجع إلى عاملين متطرفين . ففى القاع أدى الاعتماد على استيراد الحبوب ودعم الرغيف إلى رخصها النسبى ، مما صرف الفلاح والريف عن إنتاجها وتحوله هو إلى الاعتماد عليها كغذاء لنفسه وكعلف لحيوانه . وفى القمة أدى الانفتاح واستهلاكه الترفى إلى زيادة الطلب على القمح فى صناعة الحلوى والفطائر والمعجنات والمرطبات والمياه الغازية ، وعلى الذرة فى صناعة النشا والجلوكوز المرتبطة .

هذه الصناعات بدورها تفسر أيضا ، وتقودنا إلى ، زيادة الاستهلاك المترتبة أو المرتبطة والموازية فى السكر والزيوت والألبان . فبينما لم يزد استهلاك السكر سنة ١٩٦٠ عن ٣٠٠ ألف

طن ، إذ به يتضاعف سنة ١٩٧٤ أى فى ١٤ سنة حيث بلغ ٦٠٠ ألف طن، ثم يتضاعف مرة أخرى سنة ١٩٨٠ أى فى ٦ سنوات فقط حيث بلغ ١,٢ مليون (١) ، قل يعني بالتقريب من معدل حسابى إلى معدل هندسى . وبهذا ارتفع متوسط استهلاك الفرد من ١١ كجم سنة ١٩٦٠ ، إلى ١٦ سنة ١٩٧٤ ، إلى ٢٧ سنة ١٩٨٠ ، إلى ٣٠ كجم سنة ١٩٨٢ ، مقابل ١٥ كجم عادة فى الدول النامية .

أما الزيوت فإذا كانت قد حققت طفرتها الكبرى مرة واحدة من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤ فتضاعفت نحو ثلاثة الأمثال إلا قليلا ، فذلك كتعـويض عن نقص وغلاء السـمن إلى حد بدأ يحدث معه نوع من التحول فى التقليد الوطنى من السمن إلى الزيت . ويبلغ متوسط الاستهلاك الفردى من الزيوت حاليا نحو ٩ كجم فى السنة ، ولكنه مع ذلك يعد دون المعــدل الطبيعى البالغ ١١ - ١٢ كجم .

فى ٨١ - ١٩٨٢ ناهز الاستهلاك ٦٠٠ ألف طن ، قدم الانتاج المحلى منها ٢١٣ ألفا فقط بنسبة ٣٦٪ ، بينما ساهم الاستيراد بنحو ٣٨٠ ألفا بنسبة ٦٤٪ ، قل بنسبة الثلث - الثلثين ، أى أن الواردات ضعف الانتاج المحلى . وقد بلغت قيمة وارداتنا من الزيوت سنة ١٩٨٠ نحو ٨٥ مليون دولار ، وسنة ١٩٨١ نحو ٩٥ مليونا ، وهى الآن تتجاوز المائة مليون ، كما يقدر أن ترتفع إلى ١٥٩ مليونا فى السنوات الثلاث القادمة ، وإلى نحو ٢٠٧ ملايين سنة ٢٠٠٠ .

فإذا ما أضفنا السكر إلى الزيت ، فإن قيمة وارداتنا منهما معا تبلغ أكثر من قيمة كل صادراتنا الزراعية أو ما يعادل ٨٠٪ من جملة صادراتنا السلعية بما فيها البترول نفسه ، فى حين يوشك السكر وحده أن يلتهم كل عائد قناة السويس هذا العام .

بالمثل تصاعد استهلاك الألبان نحو ثلاثة الأمثال فى العقدين ٦٠ - ١٩٨٠ ، من ١,١ مليون طن إلى ٣ ملايين ، بينما لا يزيد الانتاج المحلى سنة ١٩٨٢ عن ١,٩٨٢,٠٠٠ طن . أما فى اللحوم فبينما تضاعف استهلاك اللحوم الحمراء إلا قليلا خلال العقدين ، زاد استهلاك اللحوم البيضاء نحو أربعة الأمثال إلا قليلا . وقد ارتبط هذا الاستهلاك بشدة بالاستيراد . فالدجاج المستورد ظاهرة جديدة ابتداء لم تعرف قبل الستينات . لكن الجدير بالذكر بعد هذا أن استيراد اللحوم والأسماك والألبان قد تضاعف فى العقدين الأخيرين بنسب لا تقل عن عشرة الأمثال وقد تصل إلى العشرين مثلا .

---

(١) انظر بعده ، ص ٢٧٥ .

وفى سنة ٨٠ – ١٩٨١ بلغ حجم الواردات من اللحوم والدواجن والأسماك نحو ٢٩٠ ألف طن ، ثم ارتفع فى ٨١ – ١٩٨٢ إلى ٣٧٠ ألفا ، منها ٦٠ ألفا من اللحوم ، ٨٥ ألفا من الدواجن ، ١٢٥ ألفا من الأسماك ، فضلا عن ١٢٠ ألف رأس من الماشية للاستهلاك المحلى .

هذا ، وفى النهاية ، وفى غمرة المد الاستهلاكى الغامر ، ينبغى ألا ننسى أن هناك سلعا ومحاصيل انخفض فيها معدل الاستهلاك الفردى إن لم يكن حجمه الكلى أيضا ، وإن كان هذا هو الاستثناء لا القاعدة . وكقفلة ختامية ، يمكننا أن نلخص صورة تطور الاستهلاك فى السنوات الأخيرة بتصنيف السلع إلى تلك التى زاد فيها معدل الاستهلاك الفردى وتلك التى نقص ، كما يفعل هذا الجدول الذى يعطى معدلات استهلاك الفرد بالكيلوجرام . فالقائمة الموجبة فيه تشمل الزيت والسكر ، بينما تشمل القائمة السالبة الأرز والفول والعدس والشاى . وإلى المجموعة الأخيرة ينبغى أن نضيف اللحوم الحمراء والبيضاء حيث انخفض نصيب الفرد منها من ١١,٥ كيلوجرام سنة ١٩٧٠ إلى ١٠,٣ سنة ١٩٧٨ .

الفئة	السلعة	١٩٧٥	١٩٨٠
الموجبة	الزيت	٨,٥	١٢,٠
	السكر	٢٠,٢	٢٤,٥
السالبة	الأرز	٣٦,٠	٣٣,٠
	الفول	٨,٤	٥,٩
	العدس	٢,١	١,٥
	الشاى	٠,٩٥٨	٠,٨٢٨

نسب الكفاية
و / أو مستويات العجز

عند هذا الحد يتعين علينا منهجيا أن نقدم كشف حساب ختامى وتقدير موقف نهائى يلم شتات الصورة ويحاول بنظرة عريضة استعراض العجز فى الانتاج الزراعى بصورة عامة ، زحفه ومداه ، ونسبة الكفاية الذاتية فيه . وهذا ما يلخصه الجدول الآتى عن تطور الانتاج والاستهلاك والواردات والكفاية الذاتية فى العقدين الأخيرين .

تطور الانتاج والاستهلاك والكفاية (بالطن)

السلعة	١٩٦٠				١٩٦٠				١٩٦٠			
	الانتاج المحلى	الاستيراد والصادر	جملة الاستهلاك	الكفاية ٪	الانتاج المحلى	الوارد والصادر	جملة الاستهلاك	الكفاية ٪	الانتاج المحلى	الوارد والصادر	جملة الاستهلاك	الكفاية ٪
القمح والدقيق	١,٤٤٢,٠٠٠	٣٢٤,٠٠٠	٢,٠٦٧,٠٠٠	٦٩,٨	١,٨٦٠,٠٠٠	٢,٦٠١,٠٠٠	٤,٤٦١,٠٠٠	٤١,٦	١,٧٩٦,٠٠٠	٥,٤٢٣,٠٠٠	٧,٢١١,٠٠٠	٢٤,٨
الذرة	١,٥٠٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	١,٥٩٥,٠٠٠	٩٤,٠	٢,٥٠٨,٠٠٠	٣٨٨,٠٠٠	٢,٨٩٥,٠٠٠	٨٦,٦	٣,٢٣١,٠٠٠	٩٤٤,٠٠٠	٤,١٧٥,٠٠٠	٧٧,٤
الفول	٢٠٨,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٩٠,٤	٢٥٣,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٩٧,٣	٢٢٥,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٢٦٢,٠٠٠	٨٥,٩
العدس	٤٨,٠٠٠	٤,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٩٢,٣	٥٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	٨٤,٨	٧,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	٧٦,٠٠٠	٩,٢
السكر	٣٣٧,٠٠٠	٤٢,٠٠٠ +	٢٩٥,٠٠٠	١١٤,٠	٥٥٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٥٧٣,٠٠٠	٩٦,٠	٦٦٢,٠٠٠	٤٦٢,٠٠٠	١,١٥٤,٠٠٠	٥٧,٤
الزيوت	١٢٥,٠٠٠	٦,٠٠٠	١٣١,٠٠٠	٩٥,٤	١٤٩,٠٠٠	٢٦١,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠	٣٦,٣	١٣٥,٠٠٠	٢٦٢,٠٠٠	٣٩٧,٠٠٠	٣٤,٠
اللحوم	٢٣٩,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٢٥٣,٠٠٠	٩٤,٥	٣٠٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٣٠٣,٠٠٠	٩٩,٧	٣٣٦,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	٤٤٨,٠٠٠	٧٥,٠
الدواجن	٥٦,٠٠٠	–	٥٦,٠٠٠	١٠٠,٠	١١٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١١١,٠٠٠	٩٩,١	١٣٦,٠٠٠	٧٦,٠٠٠	٢١٢,٠٠٠	٦٤,٢
الألبان	١,٠٥٤,٠٠٠	٨٥,٠٠٠	١,١٣١,٠٠٠	٩٢,٥	١,٦١٢,٠٠٠	١٣٨,٠٠٠	١,٨٣٠,٠٠٠	٩٢,٥	١,٨٦٥,٠٠٠	١,١٤٨,٠٠٠	٣,٠١٣,٠٠٠	٦١,٩
الأسماك	١٢٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	٩٤,٥	١١٠,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٢٩,٠٠٠	٨٥,٣	١٥٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	٥٣,٦

وسيلاحظ ابتداء أن من بين بنود الجدول العشرة تبلغ نسبة الكفاية دون العشر في بند واحد (العدس) ، ونحو الربع فى بند آخر (القمح) ، وزهاء الثلث فى ثالث (الزيوت) ، والنصف فى اثنين (السكر والأسماك) ، والثلثين فى آخرين (اللحوم البيضاء والألبان) ، وأخيرا ثلاثة الأرباع وأكثر فى ثلاثة (الذرة ، الفول ، اللحوم الحمراء) .

فإذا بدأنا بأخطر فروع العجز الغذائى جميعا وهو الحبوب ، فلقد قدرت نسبة الكفاية الذاتية من الحبوب حتى سنة ١٩٥٦ بنحو ٩١ ٪ ، هبطت فى سنة ١٩٦٨ ألى ٨٠٪ ، حتى إذا كنا فى منتصف السبعينات لم نعد نكفى أنفسنا إلا بنسبة النصف تقريبا ونستورد النصف الآخر ، وأخيرا وفى سنة ١٩٨٠ هبطت نسبة الكفاية الذاتية فى القمح والذرة معا إلى نحو ٤٤٪ ، حيث بلغ الاستهلاك نحو ١١,٣٨٦,٠٠٠ طن أنتجنا منها محليا نحو ٥,١٧٠,٠٠٠ طن فقط .

أما بعد هذا فلقد ارتفعت الواردات من القمح (والدقيق) والذرة فى غضون ٣ سنوات فقط بنحو المليون وربع المليون طن ، حيث قفزت من ٥,٦١٣,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٨ إلى ٦,٨٣٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٨١ ، بزيادة قدرها ١,٢١٧,٠٠٠ طن أو بنسبة ٢٢٪ تقريبا أى أكثر من الخمس . على أن مكمن الخطر فى الحبوب إنما هو القمح بالذات ، ذلك الذى لم نعد نكتفى فيه ذاتيا إلا بنسبة الربع ٢٤,٨ سنة ١٩٨٠ ، والذى يمثل وحده أكثر من ٨٠٪ من مجمل وارداتنا الحبوبية . وقد بلغ الاستهلاك الكلى من القمح والدقيق معا فى العام الأخير – ٨١ – ١٩٨٢ أكثر من ٧ ملايين طن ، أنتجنا منها أقل من ٢٥٪ ، وستنخفض هذه النسبة إلى ٢٠٪ سنة ١٩٨٥ .

أما عن ترجمة هذه الواردات بالأثمان والجنيهات ، فإن الجدول الآتى يوضح كيف زحفت فاتورة الحبوب المستوردة على اقتصادياتنا النقدية فى العقود الأخيرة زحفا يصل إلى حد الغزو والاكتساح أحيانا . ويلاحظ هنا تفاوت مدى هذا الاختراق بحسب تفاوت أسعار الحبوب فى الأسواق العالمية من عام إلى آخر . ومن هنا لاتتفق النسب القصوى فى أنهار الجدول المختلفة فى العام الواحد بالضرورة .

لكن حسبنا أن نسجل فقط أن قيمة هذه الواردات بلغت نحو ٢٨٩ مليون جنيه فى إحدى السنوات وهى ١٩٧٤ ، أى نحو ثلث إجمالى قيمة وارداتنا إلا قليلا (٣١,٤٪) ، فى حين وصلت فى السنة التالية ١٩٧٥ إلى ما يعادل أكثر من نصف قيمة إجمالى صادراتنا السلعية

جميعا (٥٢,٣٪) . وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد فإنها فى إحدى السنوات وهى ١٩٧١ كانت وحدها المسئولة عن تسعة أعشار العجز فى ميزاننا التجارى وزيادة (٩٣٪) ، وإن تطامنت النسبة بعد ذلك كثيرا إلى نحو الخمس .

واردات الحبوب في اقتصادياتنا النقدية

السنة	القيمة بالجنيه	٪ من إجمالى الواردات	٪ من إجمالى الصادرات	٪ من إجمالى عجز الميزان التجارى
١٩٣٩	٥٤,٠٠٠	–	–	–
١٩٦٠	٢٦,٢٠٠,٠٠٠	؟	؟	؟
١٩٧٠	٣٠,٥٠٠,٠٠٠	٨,٩	٩,٢	٨١,٤
١٩٧١	٧٠,٧٠٠,٠٠٠	؟	؟	٩٣,٠
١٩٧٣	٦٨,٢٠٠,٠٠٠	؟	١٥,٤	؟
١٩٧٤	٢٨٨,٠٦٠٠,٠٠٠	٣١,٤	٤٨,٦	٧٦,٢
١٩٧٥	٢٨٦,٦٠٠,٠٠٠	١٨,٦	٥٢,٣	٢٦,٥
١٩٧٦	٢٢٠,٧٠٠,٠٠٠	١٤,٨	٣٧,١	٢١,٢

هذا عن عائلة الحبوب ، ولكن الوضع ليس أفضل بكثير ، وإن كان أقل خطورة بالطبع ، فى سائر المحاصيل كالبقول أو الزيوت أو السكر أو اللحوم والأسماك أو الألبان ففى البقول كنا نكتفى بنسبة ٩٥ – ٨٥ ٪ على الأقل حتى سنة ١٩٧٤ ، فهوت النسبة فى أحد محاصيلها وهو العدس إلى ٩٪ فى سنة ١٩٨٠ . أما الزيوت ، التى كنا نكتفى منها ذاتيا بنسبة ٩٥٪ سنة ١٩٦٠، فقد انحدرت إلى الثلث تقريبا منذ سنة ١٩٧٤ ، حيث بلغت ٣٦,٣٪ ، ونحو ٣٤٪ سنة ١٩٨٠ ، ولا تزيد اليوم عن ٣٠٪ . وقد تضاعفت واردات السمسم الخام والزيوت تقريبا فى السنوات الأربع الأخيرة ، حيث ارتفعت من ٢٤٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٨ إلى ٤٠١,٠٠٠ طن سنة ١٩٨١ بزيادة ٩٠٪ تقريبا ، وكما سبق ، يرجع عجز الزيوت أساسا إلى التحول العريض فى الاستهلاك من الزبد والسمن إلى الزيت نتيجة لقصور الانتاج فى الأول وارتفاع أسعاره الباهظ .

كذلك السكر الذى كان يحقق فائضا ضخما للتصدير بلغ ٤٢٪ من الانتاج سنة ١٩٦٠ ، ولم يتحول إلى الاستيراد الطفيف إلا بالتدريج حيث لم تقل نسبة الكفاية الذاتية فيه حتى سنة ١٩٧٤ عن ٩٦٪ ، هوى هو الآخر بعد ذلك إلى النصف تقريبا حيث سجل الاكتفاء الذاتى نسبة ٥٧,٤٪ سنة ١٩٨٠ .

بالمثل ، أو أسوأ ، موقف اللحوم والأسماك والألبان التى كنا نكاد نكتفى فيها عمليا حتى منتصف السبعينات بنسب تتراوح بين ٩٩٪ ، ٨٥٪ على الأقل . فلقد هبطت النسبة سنة ١٩٨٠ إلى نحو ٧٠٪ فى الأولى ، ٦٠٪ فى الثاية ، ٥٪ فى الثالثة ، وعلى سبيل المثال ، ففيما بين سنتى ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ارتفعت الواردات من اللحوم بنسبة ٩٨ ٪ أى تضاعفت ، والدواجن المجمدة من ٥٧٠٠ طن فقط إلى ٨٠,٨٠٠ طن بنسبة زيادة ١٢٠٠٪ أو اثنتى عشرة مرة ، أى أنها من الناحية العملية ظاهرة مستحدثة تماما (مستوردة) . أما الأسماك المجمدة فقد ارتفعت من ٤٣,٠٠٠ طن إلى ٦٢,٠٠٠ طن ، والأسماك المحفوظة من ١٥,٠٠٠ طن إلى ١٩,٠٠٠ طن .

«المساحة المستوردة»

ولعل من المفيد ، مثلما هو من الطريف ، أن نتوقف عند هذا الحد لنرى معنى هذا الانفجار الاستيرادى والوارد الغذائى فى صيغة أرضية ، أقصد من كم فدانا من المساحة تأتى هذه الواردات إذا نحن حولناها إلى أصلها الأرضى الذى جاءت منه ، أو بعبارة أخرى كم تساوى هذه الواردات كمساحة أرضية «مستوردة» مضافة إلى مساحتنا نحن المعروفة .

وكل ما نحتاج إليه لهذا الغرض هو أن نحدد نسبة وارداتنا من كل سلعة غذائية نستوردها إلى إنتاجنا المحلى من تلك السلعة ، ثم نضرب هذه النسبة المئوية فى مساحة محصولنا المحلية ، فتكون المحصلة هى المساحة الفرضية التى أنتجت تلك الكمية من الواردات بنفس مستويات ومقاييس إنتاجنا نحن المحلى . وهذه المساحة ، ولنسمها اصطلاحا أو مجازا «بالمساحة المستوردة» تمييزا لها عن المساحة المحلية ، هى بمثابة مساحة مضافة إلى رقعتنا الأرضية ، ومجموعهما معا يمثل القاعدة الأرضية الحقيقية ، وإن غير المنظورة بأجمعها ، لجسم السكان والاستهلاك الفعلى المصرى . وهذا ما يفعل الجدول الآتى على أساس أرقام سنة ١٩٨٠ بالطن والفدان .

وفى هذا الجدول ، الذى يقتصر على الواردات الزراعية الغذائية ولا يشمل الأسماك بطبيعة الحال ، يلاحظ أن الزيوت تشير إلى مجموع مساحة السمسم والسودانى والصويا (دون حساب بذرة القطن أو الكتان) ، وأن اللحوم والألبان ترتكز على مساحة البرسيم كقاعدة أرضية منتجة أو عائلة (دون مصادر الأعلاف الثانوية الأخرى كخف الذرة والسرس والكسب .. إلخ) . كذلك فلما كان القمح يشمل الدقيق ، فلنتذكر أن طن الدقيق المطحون يأتى بطبيعة الحال من مساحة أكبر من تلك التى يأتى منها طن القمح الحب . ولعل هذه الفروق وتلك أن تعوض بعضها البعض فى المحصلة ، كما تفسر بعض الفارق الطفيف فى المجموع الكلى فى نهاية الجدول .

المساحة الفرضية لوارداتنا الغذائية سنة ١٩٨٠

المحصول	الانتاج المحلى بالطن	الواردات بالطن	الورادات الأنتاج × ١٠٠	المساحة المحلية بالفدان	المساحة المستوردة بالفدان
القمح والدقيق	١,٧٦٩,٠٠٠	٥,٤٢٣,٠٠٠	٣٠٢	١,٣٢٦,٠٠٠	٤,٠٠٤,٥٢٠
الذرة	٣,٢٣١,٠٠٠	٩٤٤,٠٠٠	٢٩	٢,٣١٦,٠٠٠	٦٧١,٦٤٠
الفول	٢٢٥,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	١٦	٢٧٦,٠٠٠	٤٤,١٦٠
العدس	٧,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	٩٨٦	١٥,٠٠٠	١٤٧,٩٠٠
الزيوت	١٣٥,٠٠٠	٢٦٢,٠٠٠	١٩٤	١٥٠,٠٠٠	٢٩١,٠٠
السكر	٦٦٢,٠٠٠	٤٦٢,٠٠٠	٧٤	٢٥٤,٠٠٠	١٨٧,٩٦٠
اللحوم والألبان	٢,٣٣٧,٠٠٠	١,٣٣٦,٠٠٠	٥٧	٢,٧١٢,٠٠٠	١,٥٤٥,٨٤٠
المجموع	٨,٣٦٦,٠٠٠	٨,٥٣٣,٠٠٠	١٠٢	٧,٠٤٩,٠٠٠	٦,٨٩٣,٠٢٠

الجدول ، بلا جدال ، يحمل نتائج ومعانى دالة ومثيرة ، فنحن الآن فى بعض السلع نستورد قدر ما ننتج بنسبة نحو ١٠٠٠٪ (العدس) ، ٣٠٠٪ (القمح) ، ٢٠٠٪ (الزيوت) ، ولو أن الغالبية دون علامة ١٠٠٪ وفى قائمة السلع السبع بالجدول ككل نستورد قدر ما ننتج وزيادة طفيفة ، أو ٨,٥٣٣,٠٠٠ طن مقابل ٨,٣٦٦,٠٠٠ طن بنسبة ١٠٢٪ . وتأتى هذه الكمية المستوردة من مساحة مقدرة بمقاييس إنتاجنا بنحو ٦,٨٩٣,٠٠٠ فدان ، مقابل ٧,٠٤٩,٠٠٠ فدان مساحة إنتاجنا المناظر نفسه ، بنسبة ٩٧٪ ، أى أننا نكاد نعتمد على مساحة «مستوردة» أو «مضافة» من الخارج تساوى مساحة إنتاجنا نحن المحلى .

ويلاحظ أن القمح (ودقيقه) هو المسئول الأساسى عن هذه الاستعارة ، فمنه وحدة نستورد من الخارج ما يعادل إنتاج ٤ ملايين فدان من أراضينا ، بنسبة ٦٨٪ من المجموع . ويلى القمح اللحوم والألبان معا بنحو أكثر من ١,٥ مليون فدان أو بنسبة ٢٢٪ من المجموع . أى أن هذه البنود الثلاثة وحدها تجمع نحو ٩٠٪ من مجموع المساحة المستوردة أو ٥,٥٥٠,٠٠٠ فدان ، قل ٥,٥ مليون فدان من مجموع قدره نحو ٧ ملايين .

وهذا المجموع الأخير يعادل بدوره نحو ٦٢٪ من مساحة مصر المحصولية البالغة فى تاريخه ، سنة ١٩٨٠ ، نحو ١١,١٤١,٠٠٠ فدان . أى أننا نضيف أو أن شئت فقل نستورد نحو ثلثى مساحتنا المحصولية لنستكمل مقطوعية استهلاكنا الغذائى . وبصيغة أخرى وأخيرة ، فنحن كنا نعيش فى الواقع على رقعة منتجة حقيقة و/أو مجازية ، منظورة جزئيا غير منظورة جزئيا ، قدرها نحو ١٨,٠٣٤,٠٠٠ فدان ، فى حين أن كل مساحتنا المحصولية هى ١١,١٤١,٠٠٠ فدان، مع ملاحظة أن ذلك يقتصر على بعض المحاصيل الغذائية دون بعضها الآخر كالأرز ، فضلا عن المحاصيل التجارية كالقطن والكتان ... الخ .

لقد بتنا ، باختصار شديد ، نستورد من الغذاء كما لو كنا نستورد – بالقوة طبعا – نحو ثلثى مساحتنا الأرضية المنتجة نفسها على الأقل ، وإلى جانب ريفنا الزراعى بإنتاجه المعطى ، ولا نقول المعطاء أو بعطائه المنتج ، بتنا نستورد – بالقوة أيضا – «ريفا» رديفا مساعدا ومكملا لا يقل عن ثلثيه حجما .

ولعل هذا خير ما ينقلنا إلى ، وإن كان أسوأ ما يعبر عن ، موضوع أزمة القرية المصرية الراهنة وتحولها من وحدة منتجة تقليديا إلى وحده مستهلكة باطراد . فبعد أن كانت هذه القرية تغذى نفسها والمدينة ، الاستهلاك المحلى والصادر إلى الخارج ، أصبحت تستورد بعض غذائها من المدينة ، والمدينة تستورده لها كما لنفسها من الخارج . ولئن كان هذا بالطبع تعبيرا مباشرا وإن جزئيا عن تطور (أو تدهور؟) الاقتصاد المصرى عامة وتحوله مؤخرا من اقتصاد إنتاج إلى اقتصاد استهلاك أكثر ، فإنه يتيح لنا كقفلة ختامية تقسيم تاريخنا الاقتصادى الحديث من حيث الكفاية الغذائية إلى ثلاث مراحل عامة وعريضة : مرحلة فائض غذائى وتصدير إلى الخارج ، ثم مرحلة اكتفاء تقريبا مع تصدير ولكن لا إلى الخارج وإنما من

القرية إلى المدينة ، ثم أخيرا مرحلة العجز الغذائى والاستيراد من الخارج للمدينة أولا ثم لكل من المدينة والقرية على حد سواء .

تراجع الصادرات الزراعية

إذا كان هذا هو موقف الانتاج - الاستيراد ، فان موقف الانتاج - التصدير أسوأ من باب أولى . ولقد عرضنا أو عرض لنا بالفعل لمحات في مسحنا المحصولى عن انكماش أو حتى انهيار صادرنا من هذا المحصول أو ذاك ، إلا أن من الخير لنا الآن أن نجمع شتات الصورة فى لوحة متكاملة لصادرنا الزراعى بعامة . وهنا فلقد يكون هبوط وتدنى حجم أو قيمة الصادرات الزراعية عموما فى الفترة الأخيرة هو أكثر ما فى الصورة قتامة ، ولكن أكثر ما فيها إثارة بالتأكيد إنما هو انقلاب القيم والأوزان النسبية التقليدية لكثير من محاصيلنا .

فأما عن انخفاض معظم صادراتنا الزراعية مؤخرا فيكفى أن مجموعها الآن هبط إلى ١٥٪ من إجمالى صادراتنا ، أما نوعيا فبعيدا عن القطن الذى فقد الكثير من وزنه فى التصدير كما وكيفا ، فإن الأرز هوى عمليا إلى الحضيض ، نحو ٢٨ ألف طن فى العام الأخير بعد أن كان أضعاف ذلك عشرات المرات . بالمثل البصل والثوم ، حتى البطاطس التى شهدت دفعة واعدة أخيرا ، هبطت فى العام الأسبق من ١٢٠ ألف طن إلى ١٢ ألفا أى العشر ، ١٥ ألفا سنة ١٩٨٢ ، وإن عادت إلى ١٤٠ ألف طن فى ١٩٨٣ . كذلك الخضروات التى كنا نصدر منها إلى أوربا والبلاد العربية ٤٠ ألف طن سنة ١٩٧٧ ، هوت إلى ٩ آلاف سنة ١٩٨١ . بالمثل الموالح ، دع عنك الموز الذى صرنا نستورده بكميات ضخمة بل ومن حيث لم نحتسب ولا خطر على عقل بشر . وعلى الجملة فان مجموع صادراتنا الزراعية فى العام الأخير ٨١ - ١٩٨٢ باستثناء القطن لم يزد عن نصف المليون طن حجما ، ونحو ١٨٠ مليون جنيه قيمة .

أما عن القيم والأوزان المتغيرة فى هيكل الصادرات الزراعية ، فكما يوضح الجدول الآتى أصبحت الموالح تحتل موقع الصدارة بنحو الخمسين أو ٣٩٪ من مجموع قيمة تلك الصادرات (باستبعاد القطن دائما) ، تليها البطاطس بنحو ثلث القيمة أو ٣٢٪ ، ثم يلى بالترتيب البصل بكلا نوعية الطازج والمجفف ، فالخضروات الطازجة ، فالنباتات الطبية ، وأخيرا الأرز ، وكل من هذه الأربعة الأخيرة يتراوح قيمة حول ± ١٠ ملايين جنيه . لكنما اللافت حقا هو كيف

انزلق الارز العتيد إلى المرتبة السادسة بعد الآخرين ، حتى النباتات الطبية – انقلاب صغير ، صامت أو لعله صاخب .

الصادرات الزراعية سنة ٨١ – ١٩٨٢

المحصول	الحجم بالطن	القيمة بالجنيه
الموالح	١٢٨,٠١٦	٧١,٩١٤,٠٠٠
البطاطس	١٥٩,٥٨٨	٣٢,٤٤١,٠٠٠
البصل المجفف	٥,٥٠١	٨,٩٥٩,٠٠٠
البصل الطازج	٤٥,٢٤٣	٣,٨٧٤,٠٠٠
الخضروات الطازجة	٢٦,٤٨٩	١١,٨١١,٠٠٠
النباتات الطبية	١٨,٢١٠	١٠,٥٤٠,٠٠٠
الأرز	٢٨,٢٦٧	١٠,٢٦٢,٠٠٠
مخلفات الصناعة	٨٢,٣١٨	٥,٦٢٢,٠٠٠
الثوم الطازج	٤٥٢	٣,٤٩٦,٠٠٠
الثوم المجفف	١٢٠	١,٤٢٢,٠٠٠
المعلبات	٥,٦٩٦	٤,٩٦٨,٠٠٠
الكتان	١٢,٠٤٣	٤,٦٨٥,٠٠٠
البطيخ	٩,٠٣٧	٣,٥٩٢,٠٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

الخطر المستقبلى

ليس هذا فحسب ، أو ليت هذا فحسب . فالخطر المستقبلى أفدح من الحالى ، إذ أن الاسقاطات المستقبلية تشير إلى توسع الفجوة الغذائية إلى حد لايمكن سده إذا ما استمرت الاتجاهات والمعدلات الانتاجية والاستهلاكية الراهنة ، كما يوضح الجدول الآتى الموضوع

سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٨٥ بالطن . فالعجز واضح في كل بنوده بنسب تصل أحيانا إلى ٣٠٠٪ ، ٢٠٠٪ حتى الارز الذى مازلنا نصدر منه إلى الآن ولو رمزيا تقريبا لن نكتفى فيه وسنضطر إلى استيراده ابتداء من سنة ٨٢ - ١٩٨٣ .

على أن الطريف حقا (أم هو المخيف؟) أن واقع الاستهلاك الفعلى فى سنة ١٩٨٠ فقط قد تجاوز معظم تنبئوات التخطيط لخمس سنوات قادمة باكملها ، بل ولعشرات بعدها كما اتضح الآن. حدث هذا فى حالات القمح والذرة والسكر ، حيث بلغ الاستهلاك فى سنة ١٩٨٠ فقط ٧,٢١١,٠٠٠ طن ، ٤,١٧٥,٠٠٠ طن ، ١,١٥٤,٠٠٠ طن على الترتيب . وفى سنة ١٩٨٢ وصل الاستهلاك من القمح إلى ٧,٥ مليون طن ومن الذرة إلى ٥,٥ مليون طن . ومعنى هذا أنه إذا استمرت الاتجاهات والمعدلات الراهنة فسنحتاج فى سنة ١٩٨٥ إلى استيراد ٨,٦ - ٩ ملايين طن قمح ، ٤ - ٥ ملايين ذرة ، ١,٧ مليون طن سكر ، ٥٠٠ ألف طن زيوت ، ٦٣٠ ألف طن لحوم ، ٤٨٥ ألف طن دواجن .

الاستهلاك والعجز المقدر سنة ١٩٨٥

المحصول	الانتاج ١٩٧٥	الاستهلاك المقدر ١٩٨٥	حجم العجز	العجز٪
القمح	١,٩٠٠,٠٠٠	٥,٩٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢١٠
الذرة	٢,٤٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٣٧ -
الأرز	١,٧٠٠,٠٠٠	١,٩٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٢
الفول	٢٨٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٨٠
العدس	٢٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٣٠٠
السكر	٦٥٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٦٠

على أن المشكلة بالطبع ليست سنة ١٩٨٥ أو غيرها وحسب ، وإلا فماذا عن سنة ٢٠٠٠ ، ثم ما بعدها ... إلخ ؟ فكما يوضح الجدول الآتى ، الموضوع قبل سنة ١٩٧٥ ، لن نكتفى ذاتيا سنة ١٩٩٠ إلا فى سلعة واحدة هى الأرز ، أما الباقى فتصل نسبة الكفاية فيه على الأحسن إلى نحو الأربعة أخماس وعلى الأسوأ إلى الثلث . غير أن اللافت هو أن الواقع العملى ، مرة ثانية ، قد ضرب هذه الأرقام وتجاوزها من قبل ، وبكثير أحيانا ، ساخرا بذلك مرة أخرى ولكنها ليست

أخيرة بالتأكيد من كل التنبؤات والاسقاطات ومكذبا إياها بدرجة أو بأخرى . وهو ما يترك المستقبل علامة استفهام غامضة بقدر ما هى قاتمة مقبضة .

النسبة المئوية المقدرة للكفاية الذاتية (١)

المادة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
القمح	٣٨,٠	٣٦,٦	٣٥,٢	٣٤,٠
الذرة الشامية	٨٥,٥	٧٦,٢	٦٧,٧	٦٠,٣
الأرز	١٢٤,٠	١٠٣,١	١٠٠,٠	٩٩,٨
الفول	٩٠,٩	٩٠,٢	٨٧,٥	٨٣,٨٧
العدس	٨٥,٧	٨٣,٣	٧٥,٧	٦٨,٩
السمسم	٨٥,٧	٧٠,٠	٦٤,٣	٥٠,٠
زيت الطعام	٦٦,٠	٥٧,٧	٥٠,٣	٤٤,٣
اللحوم	٩٣,٠	٨٨,٢	٨٢,٨	٧٧,٤

ولعل أسوأ ما فى الصورة موقف الحبوب خصوصا والقمح بالأخص ، لأنها قضية رغيف الخبز اليومى . ففى أواخر السبعينات وضع الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تقديرات مختلفة للانتاج والاستهلاك والفائض أو العجز المتوقع سنوات ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ ، وذلك على أساسين : الحد الأدنى بإسقاط المعدلات السائدة خلال ١٩٦٠ - ١٩٧٥ ، والحد الأقصى بمد معدل سنة ١٩٧٥ الذى عد قمة فى الاستهلاك لا ينبغى ولا يتصور تجاوزها . وقد انتهت تلك التقديرات إلى توقع عجز فى مجمل الحبوب سنة ٢٠٠٠ يتراوح بين ٣ ، ٥ ملايين طن تقريبا . ومع ذلك فان الواقع تجاوز كالمعتاد تقديرات سنة ١٩٨٠ من قبل . فبينما رفع البعض مجمل العجز المتوقع فى نهاية القرن إلى نحو ٧ ملايين طن ، اتضح الآن كما سبق أننا سنحتاج إلى استيراد ٨,٨ - ٩ ملايين طن قمح ، ٥ ملايين طن ذرة سنة ١٩٨٥ فقط .

---

(١) الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ص ٦١ .

الاسقاطات المستقبلية حتي سنة ٢٠٠٠ (بالألف طن)

المحصول	الانتاج المتوقع			الاستهلاك المتوقع						الفائض أو العجز المتوقع					
				الحد الأدنى			الحد الأقصى			الحد الأدنى			الحد الأقصى		
السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
القمح	١٩٢٩	٢٢٢٤	٢٥٢٠	٤٥٩٢	٥٥٨٥	٦٥٧٨	٥٦٩٧	٦٩٠٤	٨٣٦٦	-٢٦٦٣	-٣٣٦١	-٤٠٥٨	-٣٧٦٨	-٤٦٨٠	-٥٨٤٦
الشعير	٦٧	٢٩	-	١٦	١٠	٤	٢٦	٣٢	٣٩	+٥١	+١٩	-٤	+٤١	-٣	-٣٩
الأرز الشعير	٢٩٥٩	٢٦٠٧	٤٢٥٠٠	٢١٧٩	٢٧٨٥	٣٣٩٦	٢٠٥٠	٢٤٨٤	٣٠١١	+٧٨٠	+٨٢٢	+٨٦٤	+٩٠٩	+١١٢٣	+١٢٤٤
الذرة الشامية	٣٠٣٦	٣٦٨٩	٤٣٤١	٢٩٥٣	٣٦١٣	٤٢٧٢	٣١٥٤	٣٨٢٢	٤٦٣٢	+٨٣	+٧٦	+٩٦	-١١٨	-١٣٢	-٢٩١
الذرة الرفيعية	٩٥٨	١٠٩٣	١٢٢٨	٨٧٧	١٠١٤	١١٥١	٤٧٤٩	٩٠٨	١١٠٠	+٨١	+٧٩	+٧٧	+٢٠٩	+١٨٥	+١٢٨
المجموع	٨٩٤٩	١٠٦٤٢	١٢٤٤٤	١٠٦١٧	١٣٠٠٧	١٥٣٩٦	١١٦٧٦	١٤١٥٠	١٧١٤٨	-١٦٦٨	-٢٣٦٥	-٣٠٥٢	-٢٧٢٧	-٣٥٠٨	-٤٨٠٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء.

وفى حسابات أحدث عهدا ، قدرت الفجوة القمحية المرتقبة سنة ٨٦ – ١٩٨٧ بنحو ٨,٣ مليون طن ، مقابل ٥,٨ مليون حاليا ، ومعنى ذلك أن تنخفض نسبة الكفاية الذاتية من ٢٦٪إلى ٢١٪ . أما الذرة فسيزيد عجزه من ١,٢ مليون طن حاليا إلى ١,٨ مليون . أما الأرز فلسوف ينعكس فائضه الضئيل إلى عجز محقق قدره نحو ربع مليـــون طن . فتكون المحصلة العامة زيادة حجم واردات الحبوب من ٧,١ مليون طن حاليا إلى ١٠,٤ مليون ، وبالتالى انخفاض نسبة الكفاية الحبوبية عموما من ٥٢ ٪ إلى ٤٥٪ .

بالمثل فى سائر السلع الغذائية . فالزيوت احتياجاتنا منها سنة ٢٠٠٠ تقدر بأكثر من مليون طن ، لن يغطى إنتاجنا منها سوى ١٨٪ وعندئذ يتحتم استيراد ٦٠٠ – ٦٥٠ ألف طن قيمتها نحو ٢٠٧ – ٤٠٠ مليون دولار . أما السكر فلن تقل احتياجاتنا منه سنة ١٩٨٧ فقط عن ١,٥ مليون طن ، ضد إنتاج لن يعدو ٠,٩ مليون من مساحة ربع مليون فدان . حتى الأسماك ، يبلغ المطلوب منها سنة ٢٠٠٠ نحو ٦٨٠ ألف طن ، ضد إنتاج حالى لايعدو الربع على الأكثر .

وقد يكون من المفيد ، أو المثير حقا ، أن نعرف التقديرات المرصودة لحاجاتنا الاستيرادية من السلع الغذائية بالقيمة بعد الحجم . فلقد وصل مجموع هذه التقديرات للسنوات الخمس القادمة إلى نحو ٢٠ بليون دولار (١٩٩١٣ مليون دولار) ، تكفى وحدها لاستصلاح أراض جديدة تغنى عن الاستيراد جميعا . ومن الجدول الآتى (بالمليون دولار) نرى أن نحو ثلث هذا المبلغ للقمح ودقيقه وحدهما ، ونحو نصفه للحبوب وحدها ، بينما يأتى السكر فى المرتبة الثانية مباشرة بعد القمح ودقيقه فقط .

القمح ودقيقه	٦٦٤٠	السمسم	١٥٧	الدواجن	١٧٦٠
الذرة	١٨٣١	السكر	٢٧٥٨	الأسماك	٦٢٤
الأرز	٤٢٢	الزيوت	١٥٤٤	الألبان	١١٣٥
الفول	٣٦٦	اللحوم	١٨٨١	البيض	٢٣٩
العدس	٥٥٦				

أمل المستقبل

أما من أمل على الاطلاق ، إذن ، فى تحقيق الكفاية الذاتية يوما ما ، ولو بقدر ، ولو فى حدود عملية معقولة ؟ خطة الدولة المعلنة رسميا فى وقت ما كانت الوصول إلى الكفاية الذاتية الغذائية فى كل عناصرها وبنودها باستثناء وحيد وهو القمح ، الذى لا أمل زراعيا ولا جدوى اقتصاديا فى تحقيقه على أية حال .

وقد زاد (ولا نقول زايد) بعض المسئولين فيما بعد على هذا فقرروا أن من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل الزراعية خلال ٧ سنوات ، وذلك بالتوسع الرأسى وتكثيف الانتاجية إلى الضعف أو أكثر حتى فى بعض الحالات ، بحيث يرتفع إنتاجنا من الحبوب من ٨,٧ مليون طن حاليا إلى ١٤,٧ مليون سنة ١٩٨٧ ، بزيادة قدرها ٦ ملايين طن .

أما كيف تأتى أو تتأتى هذه الزيادة ، فبرفع إنتاجية الفدان من القمح إلى ١٦ أردبا ، ومن الذرة الشامية إلى ٢٤ أردبا والرفيعة إلى ٢٢ أردبا ، ومن الأرز إلى ٣ أطنان . فاذا ما تحقق هذا ، فسوف يترك فائضا فى الذرة قدره نحو ١,٢ مليون طن ، وفى الأرز قدره نحو ٠,٦ مليون طن . أما القمح فانه سيرفع الكفاية الذاتية إلى ٤٠٪ ، ترتفع تلقائيا إلى ٥٥ ٪ فى حالة خلط فائض الذرة بدقيق القمح ، وإلى أكثر من هذا إذا تم ترشيد استهلاك القمح وبعامة فان ذلك كفيل بتضييق فجوة الحبوب من ٧,١ مليون طن حاليا إلى ٤,٣ مليون فقط ، أى زهاء النصف (١) .

غير أن البعض ، على العكس ، يرى أنه « لا يمكن الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى من الغذاء والكساء فى أي وقت من الأوقات ، حتى لو كان تعداد السكان نصف العدد الحالى » ، لاسيما ذلك فى عصر يتجه فيه الانتاج العالمى إلى التخصص المحصولى فى الزراعة (٢) وعلى سبيل المثال ، فإن تحقيق الكفاية فى القمح فى الوقت الحالى فقط يتطلب إضافة ٢,٥ مليون فدان إلى زراعته الحالية .

بالمقابل ، تشير الدلائل إلى أن من الممكن عمليا تحقيق الكفاية الذاتية فى كل محاصيلنا باستثناءات محددة هى اللحوم فى الانتاج الحيوانى والقمح فى الحبوب . وفى المجال الأخير ،

---

(١) الأهرام ، ١٢ - ٢ - ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

(٢) الأهرام ، ٣ - ٩ - ١٩٧٦ ، ص ٥ .

يقترح البعض كحل وسط مضاعفة إنتاج الذرة بنسبة ١٠٠٪ لخلطها مع القمح بنسبة ٢٥٪ ، وذلك وصولا إلى أقصى درجة ممكنه عمليا من الاكتفاء الذاتي في خامة الخبز .

والواقع أننا لو حاولنا ، جدلا ، فلن نحقق الكفاية الذاتية في الحبوب بالذات فيما يبدو . فلقد قدر البعض أن هذا الهدف وحده يستلزم إصلاح نحو ثلثي مليون فدان سنويا حتى سنة ٢٠٠٠ ، أى إضافة نحو ١٣ مليون فدان جديدة إلى الزمام ، وهو أمر مستحيل بالطبع ، والممكن الوحيد هو الوصول بالمساحة المزروعة حينئذ إلى ١١ مليون فدان فقط .

والحقيقة التى لامفر من مواجهتها دائما فى نهاية المطاف هى أن الرقعة الجغرافية برمتها لم تعد تتناسب وعدد السكان . فالمقدر أن المساحة المزوعة لاتكفى لتحقيق الاكتفاء الذاتى إلا لنحو ١٢ مليون نسمة فقط . ذلك ، كما سبق ، أن نصف فدان للفرد هو بواقع التجربة وتجربة الواقع ما يعد الحد الأدنى اللازم لتحقيق الكفاية الذاتية غذائيا وغير غذائى . وعلى هذا الأساس يلزمنا الآن فى هذا السبيل نحو ٢٣ مليون فدان محصولى لنحو ٤٦ مليون نسمة ، فى حين أن المساحة المتاحة بالفعل لا تزيد إلا قليلا عن ١٠ ملايين فدان .

وإلى مثل هذا التقدير تقريبا ، ولكن بطريق مختلفة ، توصل البحث المستقبلى ، فعلى أساس مستويات ومعدلات الاستهلاك الجارية من مختلف السلع الغذائية وغير الغذائية ، تم التنبؤ بأحجامها المتوقعة سنة ٢٠٠٠ ، ومن ثم بالمساحات الاضافية اللازمة لتحقيق الكفاية الذاتية فيها، على نحو ما يفعل الجدول التالى .

فقد اتضح أن القمح وحده يتطلب اضافة ٤ ملايين فدان على الأقل إلى المساحة الحالية لكى يحقق الاكتفاء الذاتى ، كما يتطلب كل من الذرة والأرز مليونا آخر ، بينما يستدعى القطن نفسة ١,٥ مليون فدان إضافى ، ثم سائر المحاصيل الهامة نحو مليون آخر . وهكذا بلغ المجموع المطلوب ٥ ملايين فدان مساحة مزروعة ، تساوى ١١ مليون فدان مساحة محصولية ، تضاف إلى مثيلتها الحالية ليكون المجموع الاجمالى ٢٢ مليون فدان .

الاستهلاك المتوقع والمساحة الاضافية المطلوبة لتحقيق الكفاية الذاتية سنة ٢٠٠٠

المحصول	الاستهلاك بالطن	المساحة الاضافية بالفدان
القمح	٩,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
الذرة	٤,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الأرز	٤,٦٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الفول والعدس	٧٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
الخضر والفواكه	؟	٥٥٠,٠٠٠
السكر	١,٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
الزيوت	٥٥٠,٠٠٠	؟
القطن	١٠,٠٠٠,٠٠٠ قنطار	١,٥٠٠,٠٠٠

الكفاية فى الحبوب إذن مستحيلة تقريبا ، ولعلها غير مطلوبة عمليا ، ولكن حتى بعيدا عن هذه القضية فإن الكثيرين يشعرون أن أرض مصر أخصب جدا من أن تقتطع منها رقعة لحبوب كالقمح أو الذرة لاتعد اقتصاديا أكثر من حدية فى مناخ مصر وفى أسعار العالم . وعلى سبيل المثال ، فلقد ثبت أن تكاليف إنتاج طن القمح فى مصر تعادل تكاليف إنتاج ٣٠ طنا فى الولايات المتحدة (!) .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، فان سوق الحبوب العالمية تتقلص مع زيادة سكان العالم ، وأصبحت تجارة الغذاء سلاحا سياسيا تعسا فى يد الاستعمار العالمى كما أثبتت الستينات والسبعينات ، ولئن بدا للبعض أن الموقف ، موقفنا ، قد تحسن بعض الشئ مؤخرا أيا كان الثمن المدفوع ، فإن الخطر كامن قائم على المدى البعيد ، إن لم يكن ذلك التحسن هو حقا الطعم الذى سيقود إليه .

وعلى أية حال ، فإن المشاهد على المستوى الموضوعى العام أن ضغط ديموغرافية العالم على الزراعة العالمية يتزايد بل يتفاقم باطراد : دول العالم الثالث الزراعية المتخلفة منتجة الخامات تتحول إلى دول مستوردة للغذاء باطراد ، حتى دول آسيا الموسمية آكلة الارز يتحول بعضها بالتدريج إلى القمح ؛ دول القمح الكبرى القديمة المصدرة له تقليديا أصبحت من أكبر المستوردين الآن كالاتحاد السوفيتي ، بينما يتناقص فائض البلاد الجديدة كأستراليا وكندا والأرچنتين بنمو سكانها المتصاعد ؛ والكل تقريبا يتجه بصورة متزايدة إلى الولايات المتحدة ، التى يبدو أنها ستصبح فى المستقبل البعيد صومعة حبوب العالم كله وسلة خبزه الرئيسية رغم أنها دولة الصناعة والتنولوچيا الأولى فى العالم ، أى أنها يوما ما ستملك مفاتيح الحياة إلى جانب مفاتيح الموت للجميع . وبعيدا عما فى هذه المتناقضة من سخرية ، فان خطر الموقف الاحتكارى الأمريكى فيها لا يحتاج إلى تعليق .

والخلاصة المفيدة باختصار أن سوق الغذاء والحبوب العالمية تتقلص ، والطلب يقفز ، والأسعار تطفر بصورة صاروخية ، ليست علاماتها الحالية سوى البداية فقط . ومن المحقق أن أسعار الغذاء والحبوب المتصاعدة ستصل فى يوم ما إلى مستويات السلع الصناعية أو إلى مستويات مانعة تكاد تقول «بترولية» .

وفى مثل هذا المحيط المضطرب الخوان ، ليس لدولة كمصر لها قضية سياسية دولية خطرة مثلما تواجه مشكلة ديموغرافية خطيرة ، أن تضع نفسها تحت رحمته ، وإلا لكانت تستبدل بخطر المجاعة خطر التجويع . ذلك جدير بأن يتهدد الأمن القومى فى صميمه ، ولا يمكن أن يكون استراتيچية قومية سديدة . وعليه ، فإن الاستراتيچية الزراعية الرشيدة والواجبة هى أن نسعى ، باستثناء القمح ، إلى الحد الأقصى الممكن من الكفاية الذاتية الغذائية . على أن هذا بالطبع أدخل فى باب التخطيط الزراعى ، موضوعنا التالى .

قبل التخطيط :
ترشيد الفاقد

ولكن ، يقينا قبل تخطيط الانتاج جميعا ، ألا تأتى منطقيا مشكلة الفاقد فى الانتاج، ذلك الفاقد الذى يسخر من عملية الانتاج نفسها مثلما يسخر من عملية تخطيطه قبلها أو بعدها ، حيث

يبدو معها كمن يحاول ملء وعاء مثقوب أو كمن «ينفخ فى قربة مقطوعة» إذا سمح لنا بهذا التعبير الدارج ؟

فليس من المعقول أو المقبول بالتأكيد – أليس كذلك ؟ – أن نلهب ظهر الأرض بالسوط لتكثيف الانتاج بالتوسع الرأسى ، أو أن نلوى عنق الطبيعة بالاستصلاح الصحراوى والتوسع الأفقى ، فى الوقت الذى نهدر بالفاقد إنتاجا حاضرا من قبل قد يعادل فى مساحته المحصولية بضعة ملايين الأفدنة ، فضلا بالطبع عن الجهد المبذول ورأس المال الموضوع فيه . فلنقل إذن إن ترشيد الفاقد إنما هو التخطيط السالب أو ما قبل التخطيط pre-plammig ، حيث سائر مراحله هى التخطيط الموجب .

ذلك أن مشكلة مصر الاقتصادية المباشرة بعامة إن تكن ترشيد الاستهلاك قبل (أو بقدر) تعظيم الانتاج ، فكذلك قد تكون مشكلة الزراعة المصرية هى ترشيد الانتاج قبل (أو بقدر) تعظيمه. نريد أن نقول أن هناك فاقدا رهيبا حقا فى جميع مراحل الانتاج الزراعى ، من الغيط إلى البيت، ومن الحقل إلى السوق ، ومن المصنع إلى الميناء .. الخ . ومن ثم فان ترشيد الانتاج الزراعى ، وإن كان الجانب السالب من التخطيط والتنفيذ ، يغدو وهو لا يقل أهمية وخطورة عن تعظيمه ، بل إنه ليسبق هذا الهدف سواء كضرورة تخطيطية أو كخطوة تنفيذية .

وتطبيقا ، يتضح حجم المشكلة ككل من تقدير وزارة الزراعة نفسها للفاقد فى الانتاج الزراعى إجمالا . فهو يصل إلى ٥,١٪ من إجمالى حجم الانتاج ، وهذا يعادل مساحة محصولية قدرها ٣٥٨ ألف فدان سنويا أو مساحة مزروعة قدرها ١٨١ ألف فدان وإنتاجية قدرها نحو ٣٧٥ مليون جنيه . ولقد يبدو هذا التقدير بالغ التواضع بالقياس إلى التقديرات التفصيلية والنوعية المتاحة والمطروحة والمتداولة والتى سنعرض لها توا ، إلا أن تكون هذه هى موضع المبالغة ولكن فى الاتجاه المضاد (؟) .

وعلى أية حال ، فإذا نحن قصرنا دراستنا هنا على فاقد الانتاج الزراعى المباشر نفسه أى فى المحاصيل رأسا ، بغض النظر عن فاقد الأرض والماء الذى سيرد ضمنا فى دراسة التوسع الرأسى والأفقى ، فإن الفاقد يبدأ ببذور التقاوى والأسمدة فلا ينتهى إلا فى سوق الاستهلاك سواء محليا أو تصديرا ، كما يمتد من الآفات والحشرات حتى الحرائق والسرقات .

ففى الأسـمدة، إذا بدأنا من البداية ، يقدر أن ٥٪ من حجمها يفقد قبل أن يصل إلى المزارعين ، ونسبة أخرى تضيع قبل الاستخدام وأثناءه ، فضلا عن أن إسراف الرى يسلب نسبة لايستهان بها تغذى المصارف لا التربة ، وفى النهاية البحر لا الأرض . ثم بعد ذلك تضيع نسب متفاوتة من المحاصيل تختلف بالطبع من محصول إلى آخر ، فى عمليات الجنى والحصاد ، ثم الفرز والتجميع والتعبئة ، ثم النقل والتخزين والتوزيع ... الخ .

فإذا بدأنا بالآفات والحشرات سواء فى مرحلة الزراعة أو ما بعد الزراعة ، فإن الخسارة السنوية فى الانتاج الزراعى بسبب الآفات تقدر إجمالا بنحو ٦٠ مليون جنيه هذا عدا خسائر الأمراض النباتية التى تنقلها الحشرات وتقدر هى الأخرى بنحو ٣٠ مليون جنيه ، قل على الجملة نحو ١٠٠ مليون جنيه . والقطن وحده يفقد بفعل الدودة ، دودة اللوز ودودة الورق ، نحو مليونى قنطار أى ما يعادل خمس المحصول جميعا ، فى حين تبلغ الخسارة فى كل من القمح والبطاطس العشر . أما القصب فيضيع منه ٩ ملايين قنطار . وبينما تنخفض نسبة الفاقد نوعا إلى ٨٪ فى الذرة ، ترتفع إلى الضعف تقريبا أو ١٥٪ فى الفول ، ثم تقفز إلى ٢٥٪ فى البصل أى ربع المحصول أو ما يعادل ٣ ملايين قنطار . وفى العدس ، مثلا آخر ، يصل الفاقد إلى ٢٠ ألف أردب، وفى الفواكه إلى عدة ملايين من الجنيهات سنويا .

أما عن المحاصيل نفسها ، فان الفاقد يختلف من محصول إلى محصول حتى يصل فى المحاصيل العطبية إلى الثلث ربما أو حتى إلى النصف فى بعض التقديرات . فإذا بدأنا بالقطن ، فلعل أكبر فاقده يضيع فى مرحلة الاعداد والتشوين أو التخزين والنقل ، حيث يتعرض خلالها للأتربة والطين والرطوبة فى العراء وعلى الترع والمصارف ، وكذلك فى المحالج العتيقة (شأنه فى ذلك شأن بذوره فى المعاصر البالية أيضا) . وبهذا كله يضيع جزء منه وتتلف تيلته وتنحط رتبته ، بما ينقص من قيمته التسويقية بنحو ٢٪ كما يقدر ، أى ما يعادل ٢٠ مليون جنيه من قيمة المحصول الكلية ، ذلك وبدون حساب فاقد الحقل فى الجنى ثم فى الشون والتخزين والشحن والتصدير وكذلك الحرائق (والسرقات أيضا !) .... الخ .

أما الحبوب فإن وسائل الزراعة البدائية تبدد نسبة كبيرة من المحصول خلال العمليات الزراعية المختلفة . فمن القمح مثلا يضيع على الأقل نصف أردب فى جمع «القلاشات» وفى دراس الجرن أثناء التذرية اليدوية . ولو استخدمت الآلات فى ضم القمح لوفر ذلك نصف مليون أردب على الأقل سنويا . وفى القمح المكسيكى بالذات، الذى أحجم الفلاح المصرى عن زراعته ، كان من

بين أسباب هذا الاحجام أن الضم اليدوى للمحصول بالشرشرة يؤدى إلى انفراط حباته (أى يفرط) ، فيضيع منه على الأرض نحو أردبين على الأقل . ولو استخدمت الميكنة لتغير الوضع كله شكلا وموضوعا .

وفيما عدا هذا يقول لنا البعض - وإن بدا القول مبالغا فيه بدرجة أو بأخرى - إن نحو ١٠ ملايين طن ، من كلا الانتاج المحلي والمستورد وتزيد قيمتها على ٨٠٠ مليون جنيه ، تفقد سنويا بسبب الطيور والقوارض وحشرات المخازن . فعدا فاقد النقل ما بين الحقل والشونة نتيجة رداءة الطرق وغياب الصوامع الحديثة ، تلتهم العصافير نحو ١٠٪ من المحصول كما يقدر ، بينما تتكفل الفئران بنحو ٢٠٪ منه . وعلى الجملة يذهب البعض إلى أن الفاقد والتالف فى الحبوب يدور حول ١٠٪ من المحصول ، بينما يؤكد البعض الآخر أن ٥٠٪ من إجمالى الحبوب يضيع سنويا كفاقد معدوم (كذا) .

ولسنا ندرى بطبيعة الحال مدى الدقة فى هذه التقديرات ، ولكن هناك محاولات عديدة للمحافظة على المحصول فى الشون وذلك بخلطه بمساحيق طبيعية من صخور وطينة وأتربة معينة تقاوم بطبيعتها الآفات والحشرات ، كالكاولين (الطين الأبيض) والفوسفات أو سرس الأرز السيليكونى التكوين أساسا ... الخ .

على أن نسبة الفاقد إنما تصل إلى ذروتها فى الخضروات والفواكة بالذات لاسيما الأخيرة بالتحديد ، فهذه محاصيل عطبية بطبيعتها ، بالغة الحساسية سريعة التلف ، فحتى فى مرحلة القطف فان للتوقيت الدقيق وفى القص الصحيح أثرا خطيرا على نسبة الفاقد فى أغلب أصناف الخضر والفاكهة . وبعد فاقد النقل البدائى على الطرق الرديئة ، تأتى التعبئة العتيقة لتودى وحدها بنحو ١٥ - ٢٠ ٪ من المحصول . ثم هناك خسائر الجو المتقلب مع غياب ثلاجات التخزين الحديثة .. الخ . وفى النهاية قد تصل المحصلة إلى ٥٠٪ وربما ٦٠٪ فاقدا تبلغ قيمته بالأسعار الجارية ٢٥٠ - ٢٧٠ مليون جنيه . ومن الممكن ، بقدر معقول من التخطيط فقط ، خفض هذه النسب والأرقام إلى النصف أى إلى ٢٠ - ٢٥٪ ، ١٠٠ - ١٥٠ مليونا على الترتيب ، على أن هناك تقديرات أخرى أقل تطرفا تضع جملة الفاقد والتالف فى الخضر والفواكة حول ٣٠٪ أى حوالى الثلث فقط بدلا من النصف .

أخيرا وليس آخرا فإن للاستهلاك - دعنا لاننس - فاقده الذى لا يقل خطرا عن فاقد الانتاج وإن كان أشد خطأ وربما خطيئة . فالمقدر مثلا أننا نفقد سدس ما هو متاح للاستهلاك للأفراد من جميع السلع والحاصلات الزراعية والغذائية . وفى المقدمة منها تأتى الحبوب بأنواعها ومشتقاتها من دقيق وخبز .... الخ .

وكصورة عامة جامعة فى الختام ، ثمة تقدير حديث لفاقدنا الزراعى والغذائى يغطى الانتاج المحلى والغذاء المستورد على السواء . فالأول يضيع منه ويتلف ١٠٪ على الأقل حسب هذا التقدير. ويمكن تقدير فاقد الحبوب سنة ١٩٨١ بنحو ٨١٥ ألف طن ، والقصب بنحو ٨٥٤ ألفا ، وجملة المحاصيل الغذائية النباتية بحوالى ٣,٨ مليون طن . أما فى الانتاج الحيوانى والسمكى فإن الفاقد السنوى لايقل عن نصف المليون طن . وبهذا وذاك تبلغ جملة فواقد مصر من الغذاء المحلى سنويا ٤,٣ مليون طن ، تقدر قيمتها بنحو ٨٦٣ مليون جنيه بالأسعار العالمية ، وهذا بخلاف قيمة النواتج الجانبية والثانوية لتلك المحاصيل . أخيرا ، وأخطر ، فحتى الواردات الغذائية لاتفلت هى الأخرى من الفاقد والتبديد الذى لاتقل قيمته عن ١١٥ مليون جنيه سنويا .

التخطيط الزراعى

أن الزراعة المصرية المعاصرة تمر بأزمة عاصرة ، ولا نقول بمحنة طاحنة ، تحصيل حاصل يوشك على التزيد والفضول ، ولا يمكن ولا يجوز أن ينكره إلا مكابر تعوزه البصيرة . فما من شك أن زراعتنا حاليا حبيسه مختنقة فى عنق زجاجة خانق . فهى متخلفة تكنولوجيا وإنتاجيا ، مثلما هى متخلفة عن الكفاية الذاتية أو حتى الأمن الغذائى .

ولعل أسوأ ما فى الأمر أن زراعتنا لاتعد متخلفة بالنسبة إلى الزراعة فى الدول المتقدمة الصناعية الغربية فحسب ، وإنما هى مهددة بأن تصبح متخلفة حتى بالنسبة للدول المتخلفة النامية نفسها فى العالم الثالث. ذلك أن «الثورة الخضراء» - تذكر فقط «القمح المكسيكى» «والأرز الفلبينى العجيب wonder rice» - منذ اجتاحت العالم الثالث ابتداء من المكسيك حتى الفلبين مرورا باليابان والهند والباكستان (وحتى السعودية فيما يقال !) فانها تخطت مصر أو أخطاتها وتركتها مهددة بالانزلاق والوقع بين مقعدين آخرين مرة أخرى .

ومهما يكن ، فسواء عدت متاعب زراعتنا ومصــاعبها قصورا أو تقصيرا ، فلا خــلاف على أنها لم تستفد حتى الآن إفادة كاملة من الامكــانيات المتاحــة طبيعيا أو بشــريا أو حضاريا : لا من المناخ المثالى ولا من السد العالى ، لا من الموقع المركزى ولا من الشــهرة المكتسبة والخبرة المتوطنة .. الخ .

على الجانب الآخر ، لا خلاف كذلك على أن زراعتنا وإن باتت تسير فى طريق وعر حرج ، فإنها ليست بعد أسيرة طريق مسدود . فإذا هى استطاعت أن تجتاز عنق الزجاجة الحالى وتقتحم العقبة ، فلسوف تنطلق إلى آفاق رحبة مشرفة ، غير أن المحقق أن هذا يتطلب أو يفترض ثورة زراعية كاملة لا أقل ، ثورة استراتيچية جذرية وحتى النخاع ، ترقى بها على الأقل إلى مستوى ثورة الرى شبه المجهضة أو المعقمة حاليا والمتمثلة فى السد العالى .

للواقعية والانصاف ، مع ذلك ، لابد أن نعترف بصعوبة وجسامة التحدى ، فليس سهلا أن تعيد تشكيل زراعتنا ، فضلا عن أن تثورها تثويرا . وإذا كان البعض قد تساءل : هل يمكن أن يصاب الفيل بالفتق ؟ وكان الرد : إذا حاول رفع الزراعة السوفيتية ، فإن هذا يمكن مع الفارق أن يصدق على زراعتنا المصرية بدرجة أو بأخرى .

فإذا كان من الاجترار وحده أن نردد أن الزراعة المصرية - الأغنى فى العالم على أخصب تربة به (١) - هى إقدم زراعة فى التاريخ ، وأن الفلاح المصرى هو أبو الفلاح فى العالم ، فالأمر المهم هنا أن لهذه العراقة أيضا مشاكلها . فكأقدم نظام فى مصر وأكثره تطورا ونضجا ، تمسى وهى أقل مرونه وحرية حركة ، ويصبح مجال هزها وتجديدها ضيقا نسبيا .

والواقع أن الضواغط الأساسية التى تنحصر بينها زراعتنا هى اقتصاد المكان من جانب وإفراط السكان من الجانب الآخر . أو كما قيل بحق ، إن جغرافية الزراعة فى مصر تعيش محصورة بين قوسين ضيقين من الجغرافيا الطبيعية وجغرافية السكان ، وهى بينهما تكاد تسير فى زقاق مغلق كشكل الوادى نفسه ، أو بصيغة أخرى ، إن مشكلة الزراعة المصرية أنها وقعت بين مقعدين ، أحدهما ثابت جامد والثانى متغير مرن : الأول هو الطبيعة والمكان ، والثانى هو المجتمع والســـكان . فالرقعة الزراعية لم تتسع كثيرا فى الفترة الحديثــة ، وامكانيات المستقبل

---

(1)Hindus, p. 134, 137 .

محدودة بحدود جغرافية – تكاد تقول جيولوجية ! – صارمة ، بينما السكان فى طفرتهم الكبرى بلا حدود . وهكذا : الأرض العامل الثابت تقريبا ، والسكان العامل المتغير بشدة .

وتطبيقيا ، إذا كانت هنـاك كلمة جامعة واحدة تلخص لب استراتيجية الثـورة الزراعيـة أو الثورة الخضـراء المطلوبة تلك ، فهذه الكلمة النـواة والجوهـر هى التعظيم – تعظيم الانتـاج maximisation . المطلوب ، يعنى ، هو تحقيق أكبر قدر من الاستثمار والاستغلال للمواد المتاحة بأكبر طريقة اقتصادية ممكنة سواء ذلك كما أو كيفا ، نسبيا أو على الاطلاق ، سلعيا أو نقديا ، داخليا أو خارجيا . وبصيغة مكثفة وأكثر تحديدا ، فإن المطلوب هو الكيف قبل الكم فى الزراعة ، أكبر محصول من أقل مساحة ، أكبر إنتاج حيوانى بأقل علف ، وأكبر عائد بأقل كلفة .

تلك هى جزئيات التعظيم المباشـرة أو عناصره الأولية . وعلى المستـوى الفلسفى ، إذا كان لنا أن نضفى أو نضيف لمسة منهجية إلى الدراسة ، فإن هذا الهدف القمى يستـدعى حتميـا تطبيق المبادئ الأساسية الثلاثة المقررة فى استغلال الأرض land use وتخطيط الموارد resources planning عموما ، وهى الاستغلال الأعظم maxmum use ، والاستغلال الأنسب optimum use ، والاستغلال المتعدد multipleuse (١) .

وهذه المبادئ بدورها تحتاج منا إلى أن نجيب على ثلاثة أسئلة جوهرية هى : ماذا نزرع ، وكيف نزرعه ، وأين ؟ ماذا نزرع ، أى أى المحاصيل نزرع حتى نأخذ من الأرض أعظم وأقيم إنتاج ، أى ما هو المركب المحصولى الأمثل ؟ كيف نزرع ، أى أى الوسائل والأساليب والمواسم والكثافات الزراعية ننتخب وصولا إلى نفس الهدف ، أى ما هو التوسع الرأسى الأمثل ؟ أين نزرع ، أى أى مكان نزرع فيه هذا المحصول أو أي محصول نزرعه فى هذا المكان ، وذلك تحقيقا لمبدأ الاستغلال الأمثل للمكان الأمثل ، أى تخطيط الأرض . وأخيرا أين نزرع إذا لم يتسع المكان الحالى المتاح ، أى أين نتوسع وما هو التوسع الأفقى الممكن أو الأمثل ؟

بهذا الشكل تتحـدد عناصر تخطيطنا الزراعى الأساسية فى أربعة تتداعى منطقيا وعليها ندير مناقشتنا على النحو الآتى . فى البدء تأتى إعادة تخطيط الهيكل المحصـولى ، باعتبـارها

(1) L.D Stamp, Land use surveys, in Geog in 20th century, ed. G. Taylor, London : 1951, p. 391-2.

من ناحية استكمالا مباشرا لما سبق لنا من دراسة الهيكل الراهن وحجم الانتاج الزراعى ومدى كفايته أو عجزه ، وباعتبارها من الناحية الأخرى الجسم المباشر للزراعة والخامة الأولية الأساسية للتخطيط الزراعى . ثم من تخطيط الهكيل المحصولى نتقدم منطقيا إلى التوسع الرأسى ، بحسبانه من ناحية البعد الرأسى المباشر لقاعدة الانتاج الزراعى ، وبحسبانه من الناحية الأخرى المجال الأساسى لتوسع الزراعة المصرية خلال نصف القرن الأخير على الأقل إن لم يكن أيضا مستقبلا وإلى الأبد . وإذا كان هذا ينقلنا منطقيا ونهائيا إلى موضوع التوسع الأفقى ، فإن الجانب السالب من التوسع ينبغى أن يسبق الجانب الموجب ، بمعنى أن يسبق المحافظة على الرقعة الحالية البحث عن جديد غيرها . وبهذا يلى مباشرة موضوع تخطيط الأرض ، سابقا لموضوع التوسع الأفقى ، الذى يأتى خاتمة القول جميعا .

إعادة تخطيط المركب المحصولي

حسنا إذن ، سؤالنا الآن هو : هل تمثل خريطة مركبنا المحصولى الحالية أنسب خريطة زراعية ممكنة ؟ أهى تضمن لنا أعظم وأقصى استغلال واستفادة من رقعتنا الزراعية المعطاة والمحدودة ، أم هناك أفضل منها ؟ أما من مركبات بدائل ممكنة ؟ ألا يوجد مجال لإعادة تخطيط هيكلنا الزراعى ، وإن وجد فإلى أى حد ، جذريا أم جزئيا ، ثوريا أم تدريجيا ؟ هذا هو السؤال ، وإجابته تتشعب بنا إلى قضيتى التخطيط الاقليمى والقومى فى الزراعة .

عن التخطيط الاقليمى

فإذا بدأنا بالأول ، فإن من الواضح فى خريطة محاصيلنا الزراعية أن هناك تخصصات محلية واقليمية مؤكدة فى بعض المناطق ، خاصة فى النطاقات الهامشية فى أقصى الشمال والجنوب . غير أن الزراعة المصرية بوجه عام أقرب إلى الزراعة المنوعة التى تتألف من مركب متشابه العناصر غالبا عالمى التوزيع تقريبا . ويلعب تفتت الملكيات والحيازات وضآلتها دورا هاما فى هذا الصدد ، فهو يضاعف من البعثرة المحصولية الشديدة التى تناقض وتنافى أبسط مبادئ التخصص الاقليمى ، لاسيما أن لكل فلاح تقريبا مركبه المحصولى الخاص . كذلك تأتى ضرورات

التموين عاملا مساعدا ، فى هذا الاتجاه حين تفـرض على كل الملكيات أحيـانا نسـبة معينة من القمـح لا تتعداها إلى أسفل ومن القطن لا تتعداها إلى أعلى - هى الثلث فى كلتا الحالتين عادة . والنتيجة الحتمية أن يضعف معامل الارتباط بين المركب المحصولى والمركب والمركب البيئى ، أى أن يضعف التخصص أو يتلاشى ، وذلك فى وقت تتجه فيه الزراعة فى العالم إلى التخصص المحصولى والتجميع الزراعى (١) .

ولقد أجريت بالفعل بعض تجارب فى تجميع المحاصيل الزراعية فى مصر أثبتت قدرتها على رفع الانتاجية بنسب كبيرة ، غير أنها لم تنجح إلا فى المحاصيل الصيفية ولم تنجح فى المحاصيل الشتوية . وبصفة عامة يمكن القول إن التخطيط الاقليمى للزراعة المصرية لايزال بكرا بل أرضا مجهولة ، ويحتاج بين ما يحتاج إلى ثورة كاملة فى التعاون الزراعى والاجتماع الريفى قبل أن يمكن أن يبدأ . ولهذا فلا مفر من التركيز حاليا على التخطيط القومى ، أى على التركيب المحصولى المجرد أكثر منه على الخريطة الزراعية التوزيعية .

عنصر الزمن

وابتداء ، ففى رأى البعض أن مشـكلة الانتاج الزراعى عندنا هى مشـكلة مركب محصولى قبل أن تكون مشكلة مساحة متاحة . ليست القضيـة ، يعنى ، هى الرقعة المحدودة ، بل بم نزرعها ، وبالتحديد البعد الزمانى فى هذه الزراعة . فالسؤال الجوهـرى هو : محاصيل طويلة المكث أم قصيرته ؟ فالأولى تبدد الأرض ، والثانية تعددها . وهذا اعتبار فارق ، وفارق حذرى . المشـكلة من ثم ليسـت مسـاحة مكان فقط ، ولكن عنصـر الزمن أيضا ، وعلى سـبيل المثال ، فإن فدان القطن يمكن أن يزرع مكانه فدانان من المحاصيل الغذائية كالأرز والقمح والذرة ، لكن هذا يعنى من الناحية الأخرى التحول من الزراعة التجـارية أو الصناعية إلى زراعة الكفاف المعاشـية . وعلى أية حال ، فإذا كان من المستحيل بالطبع استبدال كل المحاصيل بأخرى أقصر مكثا ، فإن المبدأ المطروح تخطيطيا هو أن نركز على هذا الهدف ما أمكن : مضاعفة المكان بتنصيف الزمان .

---

(1) Hamdan, Evolution of irrigation agriculture in egypt. op. cit., p. 134.

معادلة صعبة

فيما عدا هذا ، فيخطئ من يتوهم قضية التخطيط القومي للزراعة قضية سهلة يمكن حسمها بالضربة القاضية أو حتى بالنقط . فإنما هي معادلة صعبة جدا ، متعددة الأطراف والحدود والحلول كثيرا ، وهوامش الأفضلية وعوامل الترجيح ونماذج البدائل فيها ضيقة للغاية . ولهذا فرغم أن الكل مجمع على ضرورة تغيير المركب الزراعي ، فإن الكل مختلف على كيفية هذا التغيير وشكله ومداه .

وصميم المشكلة أن محاصيلنا التقليدية الآن باتت معروفة وراسخة ، وهي تتوازن فيما بينها في توازن دقيق حساس يفرضه اقتصاد المكان وثبات الرقعة الزراعية الكلية . فلا تغيير لأحدها إلا بتغيير مقابل في غيره وعلى حسابه . فليس من السهل إذن التفكير الثوري في تعديلها ، فليس هناك محصول واحد معزول أو يمكن عزله على حدة عن سائر المحاصيل ، بل المحاصيل مجتمعة تؤلف شبكة مترابطة متوازيه أي تغيير في أحدها يؤدي فورا إلى تغيير الآخرين جميعا . وشبكة المحاصيل هذه بدورها ليست معزولة عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي ، خاصة الصناعة والتجارة الخارجية ، وإنما هي تتداخل معها في شبكة أعظم وأعقد تتأثر بها وتؤثر فيها ذهابا وإيابا ، وهكذا .

ومن الناحية الأخرى ، فإن المركب المحصولي يغير نفسه بنفسه من الداخل ومن خلال صراع المحاصيل كما رأينا . كذلك فإن السد العالي ، بما حرر الزراعة من قيود الري الضيقة السابقة ، قد وسع هامش المرونة وحرية المناورة المتاحة أمام الزراعة المصرية أكثر مما كانت في أي وقت مضى . وكما حدثت بالسد ثورة في الري ، فقد وجب الآن أن تحدث ثورة مناظرة ومكافئة في الزراعة ، وبالتحديد في التركيب المحصولي . ولهذا فإن على التخطيط القومي والزراعي أن يتساءل عما إذا كان التركيب الحالي هو أمثل استغلال ممكن .

وهنا لابد أن ننظر إلى إطار أوسع من الاطار القومي ، ونعني بذلك الاطار العالمي بما يحدث فيه من تغيرات وتطورات تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على ربحية أو أربحية إنتاجنا . فمن مجموع هذه المتغيرات والضوابط الخارجية ، إلى جانب المتغيرات والضواغط الداخلية ، نستطيع

أن نحدد الأهداف الاستراتيچية والشروط التكتيكية لتخطيطنا أو بالأحرى إعادة تخطيطنا الزراعى .

لاخلاف على أن البوصلة القائدة والموجهة فى استراتيچية الأهداف ينبغى أن تكون الحد الأقصى من العائد الانتاجى مقيما بالنقد الأجنبى ، أى الحد الأقصى من العائد الحقيقى والقيمة المضافة إلى الاقتصاد القومى . وهذا يعنى الحد الأقصى من اثنتين :

الكفاية الذاتية الغذائية والصناعية فى الداخل ، والكفاءة التصديرية فى الخارج . وهذا بدوره يعنى الحد الأقصى من الحبوب الغذائية والحد الأقصى من المحاصيل التجارية على الترتيب .

ولا خلاف كذلك على أنه ما كانت لتكون هناك مشكلة لو أن لدينا متسعا من الأرض ، كما فى كثير من الدول الكبيرة المساحة القليلة السكان ، ننتج فيه ما نشاء من محاصيل تغطى الكفاية الذاتية التامة وكل أهداف التصدير المربحة فى آن واحد . ولكن المشكلة ببساطة هى أن الأرض لا تتسع للحدين معا ، وعلينا أن نختار ونحدد أى الحدين نركز عليه : إنتاج المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلى مع التضحية بالمحاصيل التصديرية والتصنيعية ، أم إنتاج المحاصيل التجارية والصناعية على حساب محاصيل الغذاء والطعام .

حدود المعادلة

أيضا ، هذه الأهداف الاستراتيچية ينبغى أن تخضع لشروط تكتيكية معينة ، فأولا ، فى مقابل تحقيق الحد الأقصى من الانتاج من وحدة الأرض ، ينبغى أيضا أن نضمن الحد الأقصى من استغلال وحدة الماء . فبعض محاصيلنا يبدو حاليا كأربح وأمثل استغلال للأرض ، ولكن الحقيقة أن هذا يغفل حساب عنصر الماء ، ماء الرى ، كلية ، ولو أدخلناه لضاعت الميزة الموهومة لتلك المحاصيل على غيرها .

كذلك ففى مقابل تحقيق الحد الأقصى من محاصيل التصدير التجارية ، ينبغى ثانيا ، أن نضع حساب مخاطر السوق الأجنبية بمفاجآت العرض والطلب وذبذبات الأسعار العالمية .. الخ ، لا سيما أن كثيرا من حاصلاتنا – وهذه ظاهرة خطيرة للغاية – تكاليف إنتاجها المحلى أعلى من أسعارها العالمية أى من أسعارها المستوردة ، كالقمح واللحوم والسكر . والحقيقة أن من أكبر مشاكل تحديد مركب محصولى أمثل لمصر تذبذب الأسعار العالمية للخامات الزراعية . فيكاد

يكون من المستحيل وضع نموذج مثالى ثابت وأبدى لمركبنا على أساس تلك الأسعار ، كما أن من المستحيل علميا وعمليا التنبؤ بتلك الذبذبات . مثال ذلك القمح والأرز والقطن ، هذا أغلى سعرا اليوم من ذاك ولكنه أرخص غدا ، وهكذا .

كذلك ، وثالثا ، ينبغى ألا ننسى أن معظم محاصيلنا متعدد الأغراض سواء زراعيا فقط أو زراعيا وصناعيا معا ، فهذا يعقد حسابات التخطيط أكثر وأكثر ، حيث يكون لمحصول ما ميزة ربحية من وجهة نظر استعمال ما ولكنه يفقد هذه الميزة من وجهة نظر استعمال آخر ، وبذلك تتعارض ميزات المحصول الواحد فى حد ذاتها .

رابعا ، وبالمثل ، لا يكفى عامل الأربحية النقدية للاقتصاد القومى وحده ، بل لابد من أن نقرنه أيضا بعنصر الميزة النسبية للمزارع المنتج . ومعنى هذا فورا أن ربحية المنتج النهائى أى الفلاح، وبالتالى السياسة السعرية ، هى كل شئ وتحدد كل شئ فى الانتاج توسعا أو انكماشا . بل يمكن القول بأن توازنات المركب المحصولى الداخلية برمتها ، استاتيكيات وديناميات ، إن هى إلا انعكاس للأسعار المعروضة أو المفروضة على كل منها ، ويمكنك بلا نزاع أن توسع مساحة أى محصول إلى أى حد إذا رفعت سعره لمنتجه أو زارعه إلى حد معين ، كما تستطيع على العكس أن تقلص مساحة محصول ما بل وإلى حد الانقراض عمليا إذا خفضت أو خسفت له سعره . إنه جهاز السعر يشكل تكوين المركب المحصولى . من هنا فلا ينبغى أن يقوم تناقض أو يقع تعارض بين الميزتين أو المصلحتين ، وإلا أصبح تخطيط المركب المحصولى مفتعلا مبتسرا أو تحكميا . وهكذا إلى آخره .

استراتيجية التخطيط

فإذا ما لخصنا القول الآن فى مبادئ وأسس استراتيجية إعادة تخطيط المركب المحصولى، لحق أن يأتى الأمن الغذائى فى المقدمة أو كالدليل المرشد . وليس الأمن الغذائى هو الكفاية الذاتية وإن تداخلا جزئيا . فالاكتفاء الذاتى فى حالتنا إنما يعنى الزاعة المعاشية والكفاف ، دون اكتفاء مع ذلك ، لاستحالة أن توفر الرقعة الراهنة حاجات السكان الحاليين الأساسية .

أما مفهوم الأمن الغذائي فهو كحد أدنى أن تغطى الزراعة نفسها بنفسها فى ميزان الصادرات الزاعية - الواردات الزراعية ، بمعنى أن تغطى قيمة الصادرات الزراعية الخام والمصنعة قيمة السلع الغذائية المستوردة على الأقل ، مثلما كانت الحالى حتى أوائل السبعينات وبالتحديد سنة ١٩٧٤ . بذلك ، وبذلك وحده ، تستقل الزراعة بنفسها اقتصاديا ، وتخرج من وصاية وتمويل البترول والقناة السياحية التى تقوم اليوم بأودها وتغطى عجزها .

على أننا إذا كنا نقول لا وكلا للاكتفاء الذاتى ونعم للأمن الغذائى ، فإن المعنى المنطقى الوحيد لهذا أن علينا أن ننتج محاصيل غالية عالية القيمة عالميا لنصدرها بأسعار مرتفعة ، وبثمنها نستورد السلع والمحاصيل الغذائية التى تنقصنا والتى تعد أرخص نسبيا فى السوق العالمية .

وعلى سبيل المثال ، ففى أوائل الستينات كنا نستورد من الخارج نحو مليونى أردب قمح تحتاج زراعتها محليا إلى ٤٠٠ ألف فدان . ولكن لما كان سعر قنطار القطن وقتئذ يعادل سعره أرادب من القمح ، فقد كان إنتاج ١٠٠ ألف فدان من القطن كافيا لتغطية كل وارداتنا تلك من القمح ، مما يترك لنا ٣٠٠ ألف فدان نزرعها بمحاصيل أخرى . كذلك قدر أن ثمن بيع ٦ قناطير من البصل يغطى ثمن شراء أردب من القمح ، وبالتالى فإن محصول فدان واحد من البصل جدير بأن يغطى ثمن محصول ٤ أفدنة من القمح . أيضا وفى نفس الفترة وجد أن ثمن بيع محصول فدان واحد من الأرز فى الخارج كاف لنشترى به محصول فدانين من القمح (١) أما الآن فى أوائل الثمانينات فإننا بثمن طن أرز نصدره نستطيع أن نستورد ٣ أطنان أو ٤ من القمح .

صفوة القول أن المبدأ الاستراتيچى المطلوب والواجب هو بإيجاز أن نشترى الكم بالكيف ، الحجم بالنوعية ، والرخيص بالغالى . وهذا بدوره وبالضرورة يعنى أن نبحث عن محاصيل جديدة ثمينة غير تقليدية تحل محل بعض محاصيلنا التقليدية غير المجزية . وهذا يفتح الباب أمام كثير من الاجتهاد فى الاقتراحات والتجارب التى ينبغى أن تخضع للدراسة العلمية الدقيقة .

هكذا إذن تكتمل لنا أركان استراتيـچية التخطيط الزراعى أو إعادة تخطيط المركب المحصولى، وهى أربعة تتلخص فى التكثيف ، التتجير ، التصدير ، والتصنيع . التكثيف ، بالحد

---

(١) دولت صادق ، الأسس الجغرافية للتخطيط الاقتصادى فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٧.

الأقصى من التوسع الرأسى . التتجير Commercialisayion ، بالتوجيه إلى المحاصيل النقدية السوقية التجارية بدل المعاشية . التصدير ، بالتوجه إلى السوق العالمية لتصريف تلك المحاصيل التجارية الثمينة . التصنيع ، بالحد الأقصى من تحويل الخامات الزراعيَة إلى منتجات مصنعة لتصديرها بأعلى أثمان وأرباح فضلا عن توسيع فرص العمالة داخليا ، مع الحد الأدنى من تصدير المحاصيل والسلع الزاعية خاما .

ولا يبقى لنا الآن ، على أساس هذه المبادئ والأركان ، سوى أن نحصر أهم الخطوط التخطيطية المطروحة والمقترحة فى إعادة تخطيط مركبنا المحصولى حتى نناقشها تباعا بالتفصيل. فثمة أولا قضية إلغاء القطن أو الحد منه أو «تحجيمه» ، ثم تنصيف البرسيم والحيوان، ثورة الخضروات والفواكة ، ثم أخيرا محاصيل الابدال والاحلال .

القطن بين الالغاء والتحجيم

أزمة القطن

لقد بعدنا كثير عن الكفاية الذاتية الغذائية ، ولا سبيل إلى العودة إليها إلا على حساب المحاصيل التجارية والصناعية ، أى عمليا على حساب القطن . ولا ينبغى أن يخفى علينا أن هذا، تاريخيا ، أمر قد وقع إلى حد معين . وحسبنا إشارة إلى هذا ظاهرة تحول زراعتنا الآن عكسيا من الألياف إلى الحبوب والاعلاف بالتدريج بعد أن كان تطورها التقليدى من الحبوب والأعلاف إلى الألياف . ولقد رأينا كيف تناقصت مساحة القطن عبر العقود الأخيرة من آفاق المليونين إلى حدود المليون وكسر عشرى ضئيل ، كما أصبحت تسجل كل عام عجزا متزايدا بانتظام عن المساحة المقررة تخطيطيا . وهذا التناقص لم يعوض عنه سوى تزايد متوسط غلة الفدان أى التوسع الرأسى (١) .

على أن المشكلة اليوم أن القطن لم يفقد أرضا فحسب ، ولكنه فقد مجدا وجاها ووجاهة وربما وجها أيضا . فالقطن المصرى الآن يجتاز أزمة حقيقية ، فى الداخل وفى الخارج ، فى الزراعة

---

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٥٧ – ٦٠ .

وفى الصناعة ، لا سبيل إلى إنكارها أو تجاهلها أو التهوين منها . ففى الخارج يلقى القطن منافسة متزايدة ليس فقط من الألياف الصناعية بل ومن الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة .

فى الخارج والصادر

فمنذ عقد على الأقل تحولت الصناعة العالمية إلى الألياف الصناعية ، خاصة البوليستر ، كبديل عن الأقطان الممتازة الطويلة التيلة بالذات أو كمكمل مخلوط معها . وتتلخص مزايا هذه الألياف فى أنها أمتن فى قوة الشد بنسبة ٨٥٪ ، كما أن نسبة العادم فيها أقل بكثير حيث تبلغ ٣٪ فقط مقابل ٢٢,٥٪ للقطن ، فضلا عن أن درجة التلوث الصناعى والبيئى منها أقل . ثم إن نسيجها انسيابى غير قابل للكرمشة ولا يحتاج إلى الكى كما أنه أطول عمراً ، وفى النهاية أرخص تكلفة وثمنا .

وإذا كنا فى الماضى نسيطر على سوق الأقطان الممتازة الفاخرة ، فإن الطلب عليها الآن قد تضاءل إلى حد بعيد ، حتى تراكم المخزون الراكد منها عندنا بصورة مطردة . وعلى العكس من هذا الأقطان القصيرة : الطلب العالمى مركز عليها لرخصها كالخامة الطبيعية للمنسوجات الشعبية الشائعة . ولكن هذه نحن لا نتحكم فى سوقها لأننا منتج صغير فى رتبها ، بل ونحتاج الآن إلى الاستيراد منها استكمالا لحاجات صناعتنا المحلية .

والمحصلة الصافية أن الطلب العالمى قل على الأقطان المصرية الممتازة ، وكما تراكم المخزون العالمى من القطن عموما ، تراكمت فضلة القطن المصرى السنوية حتى ارتفعت من نحو مليون قنطار فى الستينات إلى أكثر من مليونى قنطار الآن . وفى النتيجة هبط سعر بيع قطننا فى الخارج بنسبة ٢٠٪ فى السنوات الأخيرة .

وعلى الجملة يمكن القول باختصار إن اتجاه أسعار القطن فى العالم حاليا هو نحو الهبوط الطفيف أو العنيف بحسب الظروف . وهذا - لاحظ - على عكس اتجاه أسعار محاصيل أخرى مثل القمح والأرز ، خاصة الأخير ، ولذا فإن فارق الميزة وهامش الربح فى القطن يضيق بالمقارنة نسبيا وبانتظام .

ولما كان القمح الآن أكبر وأخطر وارداتنا فى مواجهة القطن كأول وأهم صادراتنا الزراعية ، فإن هذا التطور يمثل خسارة مطردة واختلالا متزايدا بالنسبة لاقتصادنا ، حيث أن الأول أسعاره

فى هبوط باستمرار بينما الثانى فى صعود دائم . وعلى سبيل المثال ، فلقد انخفضت نسبه سعر طن القطن إلى سعر طن القمح من ١٦,٤ فى أوائل السبعينات إلى أقل من ٨ فى أوائل الثمانينات، أى أن طن القطن الذى كان يشترى ١٦ طنا من القمح سنة ١٩٧٠ أصبح الآن لا يشترى سوى نصف تلك الكمية .

القطن والصناعة

هذا عن التصدير والخارج ، أما فى الداخل فلئن كانت مشاكل القطن أفدح فى الزراعة فإنها لاتقل خطرا فى الصناعة ، فلأن إنتاجنا من الأقطان القصيرة يقصر دون حاجة الاستهلاك المحلى بحيث لا نغطى سوى ١٦٪ من هذه الاحتياجات ، تلجأ الصناعة إلى استكمال مقطوعيتها من الأقطان الطويلة الممتازة وذلك بنسبة ٣٩٪ من احتياجاتها ، فصناعتنا الآن تستهلك كل محصول الأقطان المتوسطة ، والجزء الأكبر من الأقطان الطويلة الوسط ، ثم جزءا من الأقطان الطويلة الممتازة . ومعنى هذا ببساطة أننا نهدر ٦٥٪ من إنتاجنا من القطن فى الأقمشة الشعبية التى تحتاج إلى أقطان متواضعة وهذا وحده يجعل الانتاج برمته غير اقتصادى ابتداء .

على الجانب الآخر ، فإن صناعة الغزل والنسيج الفاخر من الأقطان الطويلة الممتازة بقصد التصدير لاتعد هى الأخرى اقتصادية فى الحقيقة حتى وإن وجدت سوقا رائجة فى الخارج . ذلك لأن الدولة تدعم هذه الصناعة فى صورة أسعار مخفضة للخام ، وبغير هذا الدعم تأتى تكلفتها أعلى من أسعار تصدير القطن الخام نفسه وأقل ربحا .

الفلاح والقطن

أما فى الزراعة نفسها مباشرة، فقد فقد القطن سحره القديم عند الفلاح ، بل لقد اكتسب فى السنوات الأخيرة سمعة بغيضة كمحصول كريه إليه ، يتهرب من زراعته إن استطاع ويكاد يضرب عنها ، حتى ولو تحت عقاب الغرامة ، ولا يزرعه إلا مرغما كارها ولا نقول خاسرا . من ناحية لتدهور الانتاجية وتضاؤل المحصول الصافى مع ارتفاع تكاليف المقاومة عاما بعد آخر حتى تجاوزت ٦٠ جنيها للفدان ، تدفع الدولة ثلثيها .

وإذا اعتبرنا – بمعدلات أواخر السبعينات – متوسط إنتاج الفدان ٦ قناطير بعد أن كان قد هوى إلى ٤ فقط ، وكان إدخال المقاومة الكيماوية هو الذى صنع الفرق بين الرقمين وأنقذ قنطارين كانت تلتهمهما الدودة ، فإن تكاليف المقاومة بدورها كانت تبتلع ما يوازى قنطارا من المحصول . والواقع ، كما قدر وكما يقال عادة ، أن الاعداد للزراعة كان يستغرق عائد قنطار . والتقاوى والبذور عائد ، قنطار آخر والأسمدة عائد ثالث ، والمقاومة عائد رابع . أى أن القناطير الأربعة الأولى تستهلك فى المصاريف بحيث لا يتبقى ربحا صافيا إلا قيمة قنطارين ، أى ثلث الاستثمار على الأكثر . والآن فاذا كان متوسط محصول الفدان قد ارتفع إلى ٨ قناطير ، فإن تكاليف الجنى وحدها قد ارتفعت إلى ما يعادل عائد قنطارين على الأقل .

بعض المزارعين ، أبعد من هذا ، يحتج بأن العملية خاسرة بصفة مطلقة . فالفدان لا يصفى أكثر من ٣,٥ – ٤ قناطير ، ثمنا بأسعار السبعينات المتأخرة ١٢٠ جنيها مقابل ١١٠ جنيهات تكاليف بغير إيجار أو ١٣٥ جنيها بالايجار . أما حين يصفى الفدان ٨ قناطير فإنه يغطى ٢٤٠ جنيها ، مقابل ١١٠ جنيهات تكاليف بغير إيجار ، فالصافى ١٣٠ جنيها يذهب نصفها للايجار والنصف الآخر دينا للجمعية التعاونية . أى أن هناك إما خسارة محققة بعد جهد رهيب ٧ شهور أو ٢٠٠ يوم يضيع فى النهاية هباء أو فى أحسن الأحوال فإن هناك ربحا لا يزيد عن ٥٠ جنيها .

هذا فى حين أن فدان الفاكهة – ومازالت المقارنة بأسعار السبعينات – يصفى ٢٠٠ جنيه ، والصويا ١٦٥ جنيها ، والفاصوليا ١٠٠ جنيه ، كل أولئك فى ٤ شهور فقط. كذلك فإن فدان القطن والبرسيم لايعطى الفلاح إلا ١٣٠ جنيها ، بينما يعطيه فدان البرسيم المستديم والذرة الشامية ٢٠٠ جنيه ربحا صافيا . وعلى الجملة فقد أصبح البرسيم + أى محصول صيفى يليه ، أو القمح + التبن + أى محصول صيفى يلى ، أكثر ربحية للفلاح من القطن .

لاغرابة إذن أن هجر الفلاح زراعة القطن البائرة أو الخاسرة ، فإن أرغم عليها قانونا أهمله عمدا أو عندا ، مما يضاعف من تدهور المحصول وتفاقم الموقف برمته ، واختصارا ، القطن قد بات محصولا مجهدا مرهقا للفلاح مثلما هو للأرض ، ولم يعد استثمارا جذابا مغريا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان أسعار الشراء التى تحددها الدولة تعد غير مجزية للفلاح ولا تتكافأ مع متاعب القطن ومشاكله ، وذلك حتى رغم رفعها فى السنوات الأخيرة عدة مرات بنسب مختلفة ومتصاعدة .

هكذا بين الجانين أصبحت ربحية القطن وميزته النسبية للفلاح هزيلة فى ذاتها وبالنسبة إلى أقل المحاصيل الأخرى ربحا - حتى اللفت والخيار تكسب أكثر . والواقع أن معظم المحاصيل الحقلية التقليدية فضلا عن البستانية أصبحت الآن تطارد القطن وتطرده من الأرض ، حتى القمح لتبنه والذرة والبرسيم لعلفه .

من هنا وهناك بات الفلاح ينظر إلى القطن لا كمحصوله بل كمحصول الدولة . ومن ثم بدا القطن وكأنه عاد كما كان أيام محمد على : محصول الحكومة ، محصولا احتكاريا للدولة ، هى التى تفرضه وهى التى تحدد سعره وهى التى تصدره وهى التى تربح فيه ، أما الفلاح فأجير على الأكثر فى العلمية كلها ليس له فيها - للسخرية - إلا السخرة أو الخسارة .

الحكومة والقطن

والحكومة ، هى الأخرى ، ليست فى وضع أفضل كثيرا . صحيح أنها تحقق مكسبا ماديا ضخما فى عملية القطن ، إلا أن القطن وحده أصبح يستغرق على الأقل ثلثى جهد وزارة الزراعة حتى لتوشك كأمر واقع أن تكون وزارة زراعة القطن أو بالدقة وزارة مقاومة دودة القطن . ذلك أنها تتحول كل موسم إلى جيش مليونى مجند من المختصين والفلاحين ، وإلى أسطول حقيقى مسلح من طائرات الرش ومدافع الرشاشات ، كاملة بذخيرة المبيدات السامة ... الخ . وقد ناهزت مصاريف معركة الدودة وحدها الآن ٧٥ مليون جنيه فى السنة ، بواقع نحو ٦٠ جنيها للفدان يدفع الفلاح منها ٢٠ جنيها والحكومة الضعف أى ٤٠ جنيها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة ترد الاتهام للفلاح وتعده المسئول الأول عن أزمة القطن . أولا لإهماله فى زراعته ، فهو لم يعد يخصص له ، وهذه ظاهرة جديدة ومثيرة ، إلا أسوأ أرضه . ثم هو يؤخر زراعته عن مارس ليقتطف أقصى ما يمكنه من حشات البرسيم الثمينة المجزية رغم غرامات التأخير ، بل ومرحبا بها ورغم أن البرسيم المتأخر مشتل ممتاز للدودة . وقد وصلت نسبة التأخير الآن إلى الثلث وأكثر . ثم هو يعوض عن ذلك بتمديد مواعيد ريه حتى قلب مايو ، أى إلى الوقت الذى يجعله مرة أخر مرتعا مضاعفا للدودة . وفى الوقت نفسه فإنه يترك الحشائش تتكاثف فى الأرض والمصارف لتضاعف بيئة الدودة مرة ثالثة ، وأخيرا

فإنه يتقاعس بتصميم عن المشاركة في عملية مكافحة الدودة في صميم حقله ، ملقيا العبء كاملا على الحكومة.

وفي هذا كله فإنه الفلاح - تشكو الحكومة - مسئول عن ضياع نصف المحصول للدودة . وعدا هذا وبعده - تدفع الحكومة - فإن الفلاح يكسب يقينا من القطن ، بل ومازال القطن أربح محاصيله . والمقدر أن صافي عائده حتى أواخر السبعينات كان يبلغ ١١٧ جنيها في الفدان .

هكذا بات كل من الطرفين يتبادل الاتهامات والاتهامات المضادة . ولم يعد واضحا بالضبط أيهما الجاني وأيهما المجني عليه ، وأيهما الكاسب وأيهما الخاسر . ولكن فيما بين الاثنين سقط القطن نفسه ضحية مؤكدة . فبعد أن كنا نعيش ثورة القطن أصبحنا بإزاء ثورة على القطن ، وبعد مرحلة تقطين مصر منذ قرن دخلنا في العقود الأخيرة مرحلة فك تقطين مصر de-cottonisation .

قطن أو لا قطن

في ضوء (أو ظل؟) هذه الصورة القاتمة غير المشجعة ، ظهر السؤال الحرج «قطن أو لا قطن» ، وانقسمت الآراء بدرجات وزوايا متفاوتة ما بين مؤيد ومعارض لزراعة القطن ، بحيث تعددت المواقف وتداخلت حتى لتكاد تغطي كل ألوان الطيف من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، سواء ذلك كما أو كيفا أي مساحة ونوعا .

فعلى الجانب الأول ، هناك ثلاثة مواقف أساسية هي : تخفيض المساحة القطنية بنسب مختلفة ، الابقاء عليها كما هي ، وأخيرا زيادتها بنسب متفاوتة . وعلى الجانب الثاني ، ثمة كذلك مواقف أساسية ثلاثة هي : زيادة التركيز على الأقطان الطويلة الممتازة سواء للتصدير أو للتصنيع أو للاثنين معا ، الغاء الأقطان الممتازة إلغاء تاما والتحول كلية إلى الأقطان القصيرة التيلة سواء للصناعة المحلية أو حتى للتصدير ، وأخيرا الجمع بين الأقطان الممتازة والقصيرة بنسب متفاوتة ولأغراض مختلفة .

الألغاء التام

فإذا بدأنا بأقصى اليسار ، فإن الدعوة السافرة هي الالغاء والمنع التام تحت الشعار المتطرف « لا تزرعوا القطن !» . «لماذا نتمسك دائما بما كان يفعله محمد علي » ، هكذا يتساءل أصحاب

الدعوة ، « ونقول لقد وجدنا آباءنا له زارعين؟» . ولا الفراعنة زرعوا القطن هم الآخرون ، يضيف البعض الآخر .

منطق أولئك وهؤلاء أن القطن لم يعد ثروة قومية ، بل مشكلة وعبئا قوميا ، إذ أن زراعته لم تعد تجدى اقتصاديا كما كانت فى الماضى ، وبالتالى فإن الاستغناء عنه أصبح أجدى وأكثر فائدة للاقتصاد القومى(١) . ثم إن العالم قد تغير ويتغير باستمرار ولابد للزراعة فى مصر أن تتطور إلى التصنيع الزراعى ، وأن الأوان قد آن لكى نخطط منذ الآن لسنة ٢٠٠٠ بإحلال محاصيل أخرى بديلة رابحة محل القطن . ولو أننا أنفقنا من الأبحاث على الموالح مثلا ، يضيف دعاة الرأى ، مثلما أنفقنا على القطن ، لرد الآن علينا فدان الموالح أضعاف مردود فدان القطن . البعض الآخر يشير إلى أن عائد فدان قصب السكر وصناعته ومشتقاته سيصل قريبا فى السوق العالمية إلى ٢٠٠٠ دولار ، فى حين لا يزيد عائد فدان القطن عن ربع المبلغ .

وعلى عكس ما قد يظن البعض ، قد لا تكون هذه الدعوة جديدة تماما . فمنذ بعض الوقت دعا البعض إلى التحول إلى الزراعة البستانية للتصدير ، كما ذهب بعض المتشائمين والمنذرين إلى أن القطن قد يحمل فى طياته بذور الكارثة (كذا) (٢) غير أن الواضح بالطبع أن الدعوة برمتها متطرفة إلى حد الجموح على أقل تقدير ، وغير عملية إلى حد الانفصال عن الواقع . وقلة بالفعل هى التى تنادى بها أو تتنادى إليها .

ومن جانبنا ، فلولا التطرف المضاد لجاز لنا أن نسلكها ضمن سلسلة تلك الدعوات الوندالية الهدامة التى ارتفعت فى مصر فى السنوات القليلة الأخيرة من مثل «اهدموا السد!» ، « اردموا القناة !» – والآن « لاتزرعوا القطن! » . والحقيقة أنه قد بات من الصعب على المصرى ، المواطن العادى كالمخطط العلمى ، أن يتصور مصـــر بلا قطن أكثر مما يمكن أن يتصورها بغير القاهرة أو القناة أو السد أو حتى الفلاح نفسه . إنه أصبح بضعة من كيان مصر المادى ونسيجها الحضارى.

---

(١) أخبار اليوم ، ٢٦ – ٨ – ١٩٧٨ ، ص ٥ .

(2) Hindusn p. 155.

التخفيض الجزئى

بالمقابل ، فإن الدعوة الغالبة هى إلى التحديد الجزئى فقط . وسواء كان التحديد المقصود فى المساحة أو فى الانتاج ، وسواء جاء مع الابقاء على هيكل الأنواع الحالى أو مع تعديله ، فإن العلامة المحددة هى أساسا أن يغطى الانتاج الاستهلاكى المحلى وطاقة التصدير معا دون ترك فضلة راكدة ، أى أن المطلوب هو فقط خفض المساحة إلى الحد الذى لا يترك فضلة . ليس فقط لأن الفضلة الراكدة تمثل رأسمال ميتا معطلا ، ولكن أيضا لأنها تتعرض للتدهور وانخفاض رتبتها وقيمتها ، فضلا عن أن تخزينها وحده يتكلف بضع عشرات من ملايين الجنيهات سنويا شونا وأرضية وتأمينا (وحرائق أيضا !) .... الخ .

وعلى هذه الأسس ، ثمة رأى يخفض المساحة إلى مليون فدان ، وآخر إلى ٩٠٠ ألف فدان ، وثالث إلى نصف المساحة الحالية أى إلى نحو ٦٠٠ ألف فدان ، ورابع إلى الثلث فقط أى إلى نحو ٤٠٠ ألف ، وآخرون ، بالمقابل أو بالتداخل ، يحددون حجم المحصول بغض النظر عن المساحة فى حد ذاتها ، فيعتبرون علامة العشرة ملايين قنطار هى الحد الأنسب ، بينما يكتفى غيرهم بتسعة ملايين باعتبارها تغطى بالضبط حاجة الصناعة المحلية مع حاجة السوق الخارجية بلا زيادة ولا نقصان ، أو بالتحديد : ٥,٥ مليون قنطار للصناعة المحلية ، ٣,٥ مليون للتصدير الخارجى .

وأخيرا فإن الخفض الجزئى للمساحة – تضيف الدعوة – إنما هو علامة صحة ودليل تقدم تكنولوچى ، بل إنه ليعد اتجاها طبيعيا تلقائيا فى هذه الحالة . ذلك أننا إذا كنا جميعا ندعو إلى تركيز زراعة القطن بأنواعه وفصائله العديدة فى أنسب المناطق والأقاليم الجغرافية ، فإن هذا من شأنه وحده أن يحقق الانتاج الأنسب المطلوب مع خفض المساحة المزروعة باطراد نتيجة ارتفاع إنتاجية الفدان . ولهذا فليس من المستبعد مستقبلا أن تنخفض مساحة القطن دون المليون فدان باستمرار مع بقاء المحصول ثابتا أو حتى مع زيادته .

أضف فى النهاية أن هذا الخفض ، كما سيحرر مساحة كبيرة من الأرض لمحاصيل أخرى نعانى فيها من عدم الكفاية الذاتية ، فإنه أيضا يتيح لنا التحرر من الدورة الثنائية والعودة إلى الدورة الثلاثية إراحة للأرض ومحافظة على خصوبة التربة

حسنا ، ماذا نزرع إذن في الأرض التي سيخليها القطن ؟ الصويا وعباد الشمس هما المرشحان الأساسيان لخلافة أو وراثة القطن حيثما تراجع ، ولكن لنلاحظ أولا أن أي تخفيض مقترح في مساحة القطن لن يقتصر في أثره على إحلال محصول أو آخر محله وكفى ، وإنما سيترتب عليه رتل كامل من التعديلات الهامة في المركب المحصولي برمته . ولدينا في هذا الصدد اقتراحان معلنان .

فالأول أن تزرع الأرض التي سيخليها القطن بالصويا وعباد الشمس كأفضل بديل زراعيا واقتصاديا ، على أن تتركز عملية الاحلال في الفيوم وبني سويف باعتبارهما محافظتين غير «قطانتين» أي لا يجود فيهما القطن ، فأما قيمة الصويا وعباد الشمس فلارتفاع نسبة الزيت في البذرة مع جودة النوعية ، بالاضافة إلى صلاحية عباد الشمس كعلف للحيوان والدواجن ولصناعة السليولوز ، فضلا عن إمكانية زراعته في كل أنواع التربة وتحمل الملوحة .

ثم يذهب الاقتراح إلى زراعة ١٧٠ ألف فدان بعباد الشمس صيفا في بني سويف والفيوم ، وفي ٥٤ ألف فدان من زمام القطن في المنيا ، مع إعادة زراعة زمام القطن في الموسم النيلي في كل من بني سويف والمنيا حيث لوحظ مؤخرا تناقص مساحة القطن لانخفاض إنتاجه وعائده . والمشروع ككل يحقق إنتاج نحو ١٠٠ ألف طن من الزيوت ، ١٣٢ ألف طن من الكسب ، ١٣٧ ألف طن من الفول ، ٥٠ ألف طن من الذرة الشامية ، وأخيرا نحو ١٥ مليون جنيه من الدخل الاضافي .

أما الاقتراح الثاني فيحدد مساحة القطن بمليون فدان ويتضمن تصورا كاملا للمركب المحصولي الجديد . فأولا ، هذا يترك ٢٠٠ ألف فدان ، حولها إلى الصويا ، ثم ٢٠٠ ألف للمحاصيل الشتوية محل القطن ، حولها إلى زرعة ثانية من الأرز بوسط وجنوب الدلتا . ولكن زيادة الصويا ستؤدي تلقائيا – كعلف – إلى النزول بمساحة البرسيم المستديم إلى مليون فدان فقط . فهذا يعني توفير مليون فدان شتاء ، يمكن التوسع فيها في تلك المحاصيل الشتوية الاستيرادية الاستراتيجية كالقمح والفول والعدس ، بجانب البنجر للسكر الذي ستغني زيادته أي البنجر عن توسيع مساحة القصب .

على هذا الأساس ، ويهدف تحقيق الكفاية الذاتية خلال ٥ سنوات في الذرة والأرز والفول والعدس وسائر البقوليات ثم السوداني والسمسم والبصل ، وبنسبة ٣٥٪ في القمح كخط أمان

استراتيجى ، يلخص الجدول الآتى المساحات المقترحة وتعديلاتها بالزيادة أو الانقاص أو التثبيت فى موسمى ٨١ – ١٩٨٢ ، ٨٥ – ١٩٨٦ بالفدان .

وسيلاحظ أن أغلبية المحاصيل مرشحة للزيادة والتوسع فى المساحة بدرجات متفاوته ، أما المرشح للنقص أو التثبيت فهو الأقلية المعدودة . فمن بين ١٩ محصولا فى الجدول ، هناك محصول واحد لن يتغير وهو الشعير ، مقابل ٥ سيقع عليها التخفيض هى القطن والذرة الرفيعة والقصب ثم البرسيم بنوعيه . غير أن أكبر تخفيض سيلحق بالبرسيم المستديم خاصة (٢٠٠ ألف فدان) ، يليه الذرة الرفيعة (١٠٠ ألف فدان) ، فالقطن (٥٠ ألف فدان) ، أما الباقى فتخفيض طفيف . وعلى العكس ، فإن أكبر زيادة ستنال القمح (١٠٠ ألف فدان) ، يليه الذرة الشامية (٧٠ ألفا) ، فالصويا (٤٥ ألفا)

المحصول	٨١ – ١٩٨٢	٨٥ – ١٩٨٦
القطن	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٥٠,٠٠٠
القمح	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
الشعير	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
الذرة الشامية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٧٠,٠٠٠
الذرة الرفيعة	٤٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
الأرز	٩٥٠,٠٠٠	٩٧٠,٠٠٠
الفول	٢٠١,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠
العدس	١٨٠,٠٠٠	١٩٩,٠٠٠
بقوليات أخرى	٤٦,٠٠٠	٥٨,٠٠٠
السودانى	٣٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
السمسم	٤٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
الصويا	١٥٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
البصل	٤٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
القصب	٢٥٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠

البنجر	٦٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الخضروات	٦٥٠,٠٠٠	٦٦٠,٠٠٠
الفواكة	٣٦٥,٠٠٠	٣٨٥,٠٠٠
البرسيم المستديم	١,٦٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠
البرسيم التحريش	٨٥٠,٠٠٠	٧٩٥,٠٠٠

الزيادة

هذا رأى الأقلية عادة ، ولكنه يصر على أن من الأفضل لمصر وللاقتصاد القومى أن نزيد مساحة القطن وإنتاجة لا أن ننقصها ، بل وأن تعود المساحة إلى علامة الميلونى فدان مثلما كانت فى ذروتها . ويتلخص منطق هذه الدعوة فى عدة مناقشات وفرضيات .

فأولا ، ومن الناحية العملية البحتة ، نحن الآن نستهلك محليا نحو ثلثى محصولنا ، وفى بضعة عقود ، سنة ٢٠٠٠ مثلا ، بل سنة ١٩٩٠ ، سوف نستهلك كل المحصول ، بل وسنحتاج بعده إلى الاستيراد سواء خاما أو غزلا ، رفيعا أو سميكا ، نسيجا أو ملابس جاهزة ، فكل قضية القطن التخطيطية ومشكلة ربحيته وهل نزرعه أو لا نزرعه إنما هى فى أحسن الأحوال مشكلة مؤقتة ، وفى الواقع القريب مشكلة أكاديمية .

ثانيا ، رغم كل ما تعنيه مصر فى القطن ، فإن متوسط حصة المصرى من استهلاك القطن يقع دون المستوى العالمى ، فهو نحو ٣,١ كجم فى السنة مقابل ٣,٥ كجم على الترتيب . ولاشك أن هذا المعدل سيرتفع فى المستقبل مع ارتفاع مستوى المعيشة الملحوظ . وعلى أساس رفع متوسط الفرد من القطن إلى ٨ كجم سنة ٢٠٠٠ ، فلسوف تبلغ احتياجاتنا المحلية من القطن الشعر حينذاك نحو ١١,٢ مليون قنطار ، وهذا يزيد عن إنتاجنا الحالى بنحو ١,٢ مليون قنطار ، سيكون علينا أن نستوردها أو ما يعادلها منسوجات أو ملابس ، وذلك دون أدنى تصدير خاما كان أو مصنعا . أضف ، على الهامش ، عجزا قدره نحو نصف مليون طن فى الزيوت النباتية المعتمدة على بذرة القطن .

ثالثا : نفس الشئ على المستوى العالمى ، فإن الطلب العالمى يزداد وسوف يزداد باطراد مع زيادة سكان العالم وارتفاع مستوى المعيشة . كذلك فاذا كان العالم قد تحول فى السبعينات إلى

الألياف الصناعية ، فإنه يتحول عنها الآن عائدا إلى القطن . فلقد كشفت التجربة أخطار منسوجات الألياف الصناعية من الناحية الصحية سواء بالنسبة للمناطق الحارة أو الرطبة . وهذا مؤشر مستقبلى حاسم وهام للغاية .

رابعا : وأخيرا ، تحتاج اقتصاديات الانتاج والتسويق دائما إلى «فضلة فنية» كمخزون استراتيجى للطوارئ سواء لمواجهة فشل المحصول محليا أو عالميا فى إحدى السنوات لأسباب مناخية أو وبائية أو لحرائق المخزون ..... الخ . ويقدر هذا الاحتياطى تخطيطيا بنحو ٥ - ١٠٪ ، أى من مليون إلى نصف مليون قنطار فى حالتنا . ولقد كانت مصر تعرف دائما أو غالبا فضلة القطن الراكدة دونما خوف أو تقليص للمساحة .

الابقاء

أخيرا ، وفيما بين دعوات التخفيض أو التوسع ، يأتى موقف الابقاء التام دون تعديل بالزيادة أو بالانقاص . فهناك من يرى أن المساحة الحالية ، ١,٢ مليون فدان ، وحجم الانتاج المحلى ، ١٠ ملايين قنطار ، تمثل نقطة الأنسب لكل الأغراض العملية والنظرية . أولا ، لأن من غير المتوقع أن تزيد إنتاجية الفدان فى المستقبل عن حدها الأقصى الذى حققته مؤخرا وهو ٨,٣ - ٨,٤ قنطار . وثانيا ، لمواجهة زيادة الطلب المحلى مع نمو السكان والمعيشة ، فضلا عن الطلب الخارجى المماثل. وثالثا ، لأن هذا الحد هو حد الأمـان ، ومن الخطر إنقاص المساحة أو المحصول عنه إذ لا يسمح بمواجهة مرونة العرض والطلب والطوارئ ...... الخ

الطويلة «ضد» القصيرة

شبه البعض مشكلة الأقطان الطويلة - القصيرة عندنا بمشكلة مياة الفيضان - التحاريق قبل الرى الدائم والخزان والسد : لدينا ماء أكثر مما نحتاج أثناء الفيضان ، وأقل مما نحتاج أثناء التحاريق ؛ وبالمثل لدينا أقطان طويلة أكثر من المطلوب ، وقصيرة أقل من المطلوب ، وحيال هذه المعـادلة أو المعضلة الصعبة ، وجد البعض الحل فى التحول الكامل أو المؤثر إلى الأقطان القصيرة ، بينما تمسك آخرون بالطويلة . وفى هذه المناظرة التخطيطية المستمرة ، فان لكلتا وجهتى النظر حججها وأسانيدها .

فإذا بدأنا بدعوة الأقطان الطويلة ، فبعيدا تماما عن التخلى عنها أو حتى الحد منها ، فإنها ترى من الضرورى والأصح التركيز عليها أكثر وأكثر لتصديرها بأسعار عالية وشراء أقطان قصيرة رخيصة للصناعة المحلية . فهذا ، كما يحقق ربحا صافيا ومؤكدا لاقتصادنا ، يحل مشكلة صناعتنا النسيجية المعهودة ويعد استثمارا ذكيا لشهرتنا العالمية وخبرتنا المكتسبة فى الأقطان الممتازة (١) . لاسيما أن كثيرا من المحدثين والقادمين الجدد فضلا عن القدماء قد اتجهوا أخيرا إلى زراعتها وتصديرها بكميات ضخمة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والسودان وبيرو أو للاكتفاء الذاتى مثل الهند .... الخ .

والواقع أن الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة هو فى ازدياد مستمر . ولكن من المؤسف – تحتج الدعوة – أننا بدل أن نفيد من هذا الاتجاه ونركب هذه الموجة ، انسحبنا فى وجه المنافسة بلا مقاومة وبلا مبرر فجاءت بالفعل على حسابنا هذه واحدة . أما الثانية فإن الصناعة إذا كانت بسببها كما هو ثابت الآن ومعروف إلى التحول عن الألياف الصناعية ، فليس لهذا من معنى سوى أنها ستعود إلى الأقطان الطويلة بالدقة والتحديد . إن المستقبل – تنتهى الدعوة – للأقطان الطويلة .

على النقيض تماما من هذه الدعوة ، ذهب موقف إلى التخلى عن زراعة الأقطان الطويلة كلية ، حتى بغرض التصدير ، بدعوى أن الأقطان المصرية الطويلة التيلة تعد فنيا ذات استخدامات تخصصية محدودة والطلب عليها غير مرن وسوقها ضيقة منكمشة . وبالمقابل ، لابد من التحول كلية إلى الأقطان الأمريكية القصيرة ، وذلك على أساس إنتاج كل حاجتنا الملحية منها بدل استيرادها من الخارج ثم تصدير الباقى لشدة الطلب عليها فى كل مكان وزمان .

وكموقف أو حل وسط ، رأى البعض ألا يزيد إنتاجنا من الأقطان الطويلة عن ٣ ملايين قنطار بحال ، باعتبار أن هذه هى طاقة استيعاب السوق الخارجية الثابتة والمقررة والتى لا تحتمل أكثر منها . وبهذا الشكل ، ومن خلال هذا التوازن الدقيق بين النوعين ، تحل مشكلة كل من الزراعة نفسها أولا ثم التجارة الخارجية ثانيا ثم صناعة النسيج الوطنية ثالثا .

(1) W. G. Moore, The World's wealth, pelics, 1947,p. 92-3.

الأمريكى القصير

وعند هذا الحد يصبح السؤال المنطقى هو : ما مزايا الأقطان الأمريكية القصيرة تلك التى تبرر هذه الدعوات أو الآراء ؟ كميا ، إذا بدأنا من البداية ، فإن إنتاجها ضعف إنتاج القطن المصرى على الأقل ، نحو ١٥ – ١٦ قنطارا مقابل ٧,٥ – ٨ قناطير فى المتوسط ، إذ يصل وزن اللوزة إلى ٦ جرامات مقابل ٢,٥ على الترتيب . وزمنيا ، فإنها قصيرة المكث أساسا ، لا تحتل الأرض سوى ٥ شهور أو أقل مقابل ٨ للقطن المصرى ، أو نحو ١٤٠ يوما مقابل ٢٠٠ يوم . قل إجمالا : الضعف فى النصف : ضعف الحجم فى نصف الوقت . أو بصيغة أخرى فإن إنتاج القطن الأمريكى قصير التيلة والمكث يعادل فى الحقيقة ٤ أمثال إنتاج القطن المصرى طويل التيلة.

بهذا أيضا يمكن زراعته فى أول يونيو بدلا من آخر مارس كما هى الحال الآن . وعلى ذلك يمكن للمحاصيل الشتوية أن تتم دورتها كاملة وبحرية ، ويختفى التعارض المزمن بين مواعيد بدء زراعة القطن وحصاد المحاصيل الشتوية السابقة عليه خاصة البرسيم والقمح ، كما يصبح من الممكن زراعة القمح قبل القطن فى نفس الأرض والسنة ، مما يتيح زيادة المساحة المزروعة قمحا بنفس نسبة المساحة المزروعة قطنا ، باختصار ، مرونة كاملة فى الدورة الزراعية . أكثر من هذا فان مجرد قصر المكث يختزل فترة تعرض القطن للدودة ، فتقل خسائرها كما توفر كثيرا من المبيدات المستوردة وتكاليف المقاومة .

أخيرا وليس آخر بالتأكيد ، فبفضل هذا القصر يمكن الحصول على حجم المحصول الحالى من القطن من مساحة ٨٠٠ ألف فدان فقط بدلا من ١,٢ مليون حاليا . هذا يترك نحو نصف مليون فدان لمحاصيل صيفية بالغة الأهمية كالصـويا والذرة مناصفة كما يقتـرح الجبلى (١) ، أو شتوية كالقمح أو الفول والعدس .

لاشك إذن فى مزايا الأقطان الأمريكية القصيرة التيلة والمكث ، والاتجاة التخطيطى حاليا هو إلى تخصيصها للمناطق شبه الصحراوية كالنوبارية أو المعزولة كالفيوم ، بينما يرشح البعض منطقة بحيرة ناصر كحقل نموذجى لها ، فى حين يقترح البعض تخصيصها الصعيد وتخصيص

---

(١) الأهرام ، ٢ – ٧ – ١٩٨٢ ، ص ٩ .

الدلتا للأقطان المصرية الطويلة . وعلى أية حال ، فالمهم هو ضمان عزلها عن الأقطان المصرية منعا للخلط والتهجين والتدهور ، وهذا ما توفره تلك المناطق المقترحة ، فضلا عن أنها الانسب لها تربة ومناخا . وفى كل الأحوال فلابد أيضا من الميكنة ، لأن القطن المريكى يحتمها بقدر ما يلائمها .

وقد بدأت التجارب بالفعل لإدخال زراعة القطن الأمريكى القصير ، وإن كانت لم تعط حتى الآن أكثر من ٧ - ٨ قناطير للفدان ، أى كالقطن المصرى كما ولكن بغير نوعيته طبعا . إلا أن من السابق لأوانه الحكم الآن . أما فى الصناعة فلقد بدأ بالفعل استيراد الأقطان الأمريكية القصيرة منذ سنة ١٩٧٥ ، وذلك رغم معارضة البعض خشية إدخال أمراض جديدة الى قطننا . وقد بدأ الاستيراد بنحو ٢٠ ألف باله ارتفعت الى ١١٠ آلاف سنويا حتى نهاية السبعينات ، ثم إلى ٢٠٠ ألف فى أوائل الثمانينات ، وأخيرا إلى ٤٠٠ ألف فى سنة ١٩٨٠ .

المزايا والوصايا الخمس

من الواضح الآن تماما أن إلغاء القطن أو تقليصه ليس بالاقتراح الهين أو الذى يمكن أن يؤخذ عشوائيا وعلى عواهنه ، فليس بمثل هذه البساطة والاستخفاف يمكننا أن نخفف من حمولة سفينة زراعتنا المرهقة أو الجانحة ، فأن تلقى منها بالقطن تحديدا فى عرض البحر ، فأنت إنما تلقى بربان السفينة وقائدها تحديدا - ضمان كامل بالغرق العميق يعنى ! وحتى عند ذلك ، فليس فى هذا حل لمشكلة الكفاية الغذائية ، بل قد يكون انتكاسة للزراعة المصرية أكثر منه إغاثة لها ، لأنه إنما يعود بها إلى عصر الزراعة المعاشية واقتصاد الكفاف . ومن واجب مصر أن تحرص على الاحتفاظ بصدارتها فى القطن وبصدارته فيها .

فأولا ، فإن القطن ، على علاته وعلله ورغم كل شئ القطن كما قال أحدهم « هبة لمصر كما أن مصر هبة النيل». فالقطن كما رأينا عماد اقتصادنا النقدى مايزال، ولم يزل له مركزه من صادراتنا وحصيلتنا من العملات الصعبة. إنه إذن المحصول النقدى الأول للدولة وللفلاح على السواء .

ليس هذا فحسب ، وإنما القطن عماد كبرى صناعتنا الحديثة وأنجحها ، الغزل والنسيج ، التى تستوعب مئات الآلاف من الأيدى العاملة وتوضع فيها استثمارات بمئات الملايين . بل إن القطن

لمحصول غذائي أيضا بقدر ما هو محصول صناعي ، وغذائي للإنسان بقدر ما هو للحيوان، وذلك بزيت بذرته وكسبه على الترتيب . لهذا كله فان إلغاء القطن أو تحجيمه لن يرج الزراعة وحدها بعنف ، ولا الصناعة من بعدها رجة صادمة فحسب ، ولكنه كفيل بشل الاقتصاد المصرى جميعا شللا كليا أو جزئيا .

ثانيا ، كذلك فلئن صح أن عامل المخاطرة فى إنتاج القطن ، داخليا بسبب الدودة وخارجيا بسبب أسعار السوق ، أكبر منه في إنتاج الحبوب ، فإن من الصحيح أيضا أن عامل المخاطرة في استيراد الحبوب يتزايد بسبب ضغوط السوق والسياسة العالميتين ، الأمر الذى يستلزم نفاقات كبيرة على إعداد طاقة تخزينية احتياطية كبيرة من الحبـــوب فضـــلا عن مخزون منها كبير . وعدا هذا فقد ثبت أن التوســـع فى زراعة القطن يحقق زيادة فى العمالة بنسبة ٣٠٪ تقريبا بالقياس إلى دورة الحبوب البديلة ، كما أنها تستهلك من المياه نحو ثلث استهلاك دورة القمح – الأرز .

ثالثا ، فإن تحليل اقتصاديات المحاصيل المقارن يثبت أن القطن مازال أربح من بدائله الممكنة سواء كانت دورة القمح – الذرة أو القمح – الأرز . ولدينا فى هذا الصدد لقطتان ، واحدة لأواسط السبعينات والثانية لاوائل الثمانينات ، فعن الأولى ، وبالأسعار الجارية والتكاليف والانتاجية القائمة وقتئذ ، وجد أن دورة القمح – الذرة لم تكن تعيد سوى ٢٤٠ جنيها للفدان ، مقابل ٤٣٥ جنيها لدورة القمح – الأرز ، مقابل نحو ٣٥٥ جنيها للقطن ، وإذا كانت دورة القمح – الأرز بهذا تفوق القطن في عائدها النقدى ، فان الفارق ليس بالضخامة التى تبرر رج اقتصادنا الزراعى من أساسه وحتى النخاع بكل ما يمكن أن يكون له من ردود فعل ومخاطر وانعكاسات . هذا فضلا عن أن إمكانيات التوسع فى مساحة دورة القمح – الأرز محدودة للغاية .

بالمثل في يومنا هذا ، أوائل الثمانينات ، وبالأسعار والانتاجية والتكاليف الجديدة ، لم يزل القطن يعطي مردودا صافيا أكبر من أى محصول آخر بديل . فلما كان متوسط إنتاج الفدان حاليا نحو ٨,٣ قنطار ، وكان السعر الجديد ٥٥ – ٦٠ جنيها للقنطار ، فان سعر البيع يصل إلى نحو ٥٠٠ جنيه ، ترتفع إلى ٦٠٠ جنيه إذا ما أضيف إليها ١٠٠ جنيه ثمن زرعة برسيم تسبق القطن ، فاذا قدرت مصاريف الانتاج بنحو ٣٠٠ جنيه للفدان ، كان صافى العائد فى حدود ٣٠٠ جنيه ، وهو ما يفوق عائد أى محصول بديل حاليا . إن القطن ، مرة أخرى وأخيرة ، مازال وسيظل أربح محاصيلنا وأنجحها .

أما عن بدائل القطن المباشرة والتي تنافسه الآن وتطارده طردا وتكاد ترثه غصبا مثل فول الصويا ، فإن من الظلم والامتهان للقطن (وللعقل أيضا) أن يقارن هذا بذاك ، إذا لا وجه للمقارنة بينهما إلا أن يكون بين بذرة القطن وحدها وحبة الصويا كلها ، أي إلا من وجهة محاصيل الزيت والعلف فقط ، في حين أن القطن ينفرد ويتفرد من الأصل ومن الأساس بأنه سيد الألياف . وبعبارة أوضح وأبسط فليس للصويا أن يقارن بالقطن جملة ولكن ببذرته فقط .

وحتى عند ذلك فان نسبة الزيت في القطن تزيد عنها في الصويا (أو حتى في عباد الشمس الذي لا وظيفة له إنتاجيا إلا كزيت وعلف) . وبالتحديد ، تقدر نسبة الزيت في القطن بنحو ٢٠ – ٢٥٪ ، مقابل ١٨ – ٢٢٪ للصويا (وإن كان البعض يشير إلى أن كسب الصويا أغنى بالزيت من كسب القطن ، وبالتالي أدسم وأكثر تغذية للحيوان) . وعلى أية حال ، وعلى الجملة ، فإن القطن كان ومازال مصدر نحو ٩٠٪ من إنتاجنا من الزيوت والكسب (١) .

رابعا ، وعلى المستوى العالمي أيضا ، مايزال القطن أثمن وأربح محاصيلنا كذلك . وهنا أيضا لدينا لقطتا أواسط السبعينات وأوائل الثمانينات . ففي الأولى ، حين كان متوسط إنتاج الفدان ٦ قناطير ، فإن ذلك مقيما بالسعر العالمي كان يعني ٦٠٠ دولار . هذا بينما كان فدان القمح أو الذرة لايغل إلا طنا واحدا قيمته لنفس الفترة الزمنية ٢٥٠ دولارا بالسعر العالمي . فالقيمة الانتاجية لفدان القطن تعادل على الأقل أكثر من ضعف فدان الحبوب ، ذلك عدا مكاسب القطن الاضافية من بذرة زيت وكسب وتصنيع .... الخ .

أما الآن ، سنة ٨١ – ١٩٨٢ ، فان قيمة إنتاج فدان القطن بالأسعار العالمية تقدر بنحو ٨٧٥ دولارا لشعر القطن ، يضاف إليها نحو ٢٠٠ دولار قيمة ٨٠٠ كليو جرام بذرة ، فيكون المجموع نحو ١٠٧٥ دولارا ، فاذا استبعدنا منها تكاليف الزراعة والقيمة الايجارية للفدان وهي نحو ٣٠٠ دولار ، لكان صافي عائد الفدان ٧٧٥ دولارا ، وذلك عدا نحو طنين من أحطاب القطن قيمتها المحلية نحو ٢٠ جنيها .

---

(١) محمد على بشر ، « القطن ، ذلك المحصول المفترى عليه ، لمصلحة من ؟ » الأهرام ، ٢ – ١١ – ١٩٧٩ ، ص ٩ .

قارن هذا الآن بعوائد المحاصيل البديلة كالقمح والذرة . فالقمح يغل فدانه نحو ١,٥ طن ، قيمتها بالأسعار العالمية زهاء ٢٤٠ - ٢٥٠ دولارا . والذرة يغل نحو طنين ، قيمتهما نحو ٣٠٠ دولار. فمجموع الاثنين القمح والذرة نحو ٥٤٠ - ٥٥٠ دولارا . فإذا أضفنا ٤٠ - ٥٠ دولارا للتبن ، لكان المجموع الكلى حوالى ٥٨٠ - ٦٠٠ دولار . ومع استبعاد التكاليف والايجار وقدرها نحو ١٨٠ دولارا ، يكون صافى فدان القمح والذرة ٤٠٠ - ٤٢٠ دولارا .

هذا مقابل ٧٧٥ دولارا للقطن ، ينبغى أيضا أن يضاف إليها ٧٥ دولارا قيمة حشة برسيم تحريش ، فيكون المجموع الكلى نحو ٨٥٠ دولارا ، أى مرة أخرى ما يزيد على ضعف عائد فدان القمح - الذرة ، وذلك أيضا رغم هبوط أسعار القطن فى السنوات الأخيرة بنحو ٢٠ - ٢٥ ٪ عن معدلها السابق . والنتيجة الصافية فى كل الحالات أن من الأصلح لنا ، حتى الآن على الأقل ، أن نزرع القطن ونصدره ونستورد بثمنه قمحا وذرة لاستكمال الاستهلاك المحلى .

ثم إن التخطيط الزراعى للقطن بالذات ، خامسا وأخيرا ، لا ينفصل ولا يمكن أن يفصل عن تخطيطه الصناعى . ذلك أن ربحية وقيمة القطن فى اقتصادنا لا تتحدد ولا ينبغى أن ينظر إليها فقط من حيث الزراعة وحدها ، بل من زاوية الصناعة أيضا . فلقد يكون هامش الربح فى القطن كمحصول زراعى وكصادر خام هامشا ضيقا بالقياس إلى بعض محاصيلنا الأخرى ، ولكن تصديره كغزل أو كمنسوجات أو كملابس جاهزة يضاعف أسعاره وأرباحه خارج كل منافسة بل خارج كل مقارنة . فلو أننا حولنا كل قطننا إلى مصنوعات للتصدير ، لاسيما مع استيراد أقطان رخيصة لصناعتنا المحلية الاستهلاكية ، فإن عائدات القطن وأربحيته جديرة بأن تفوق كل حاصلاتنا الزراعية الأخرى منفردة وربما مجتمعة .

لهذا كله فليس يصح أن نحكم على أربحية قطننا بعين واحدة هى عين الزراعة فنقضى بالإدانة ، بل بعينى الزراعة والصناعة فنقضى بالبراءة بل وبالجدارة . من هنا يأسى الكثيرون على مئات بل آلاف الملايين من الجنيهات التى ضيعتها مصر على نفسها عبر السنوات الأخيرة التى تراجعت فيها مساحة ومحصول القطن والتى كان يمكنها أن تربحها من تصدير القطن الفاخر الرفيع إما خاما وإما مصنعا مع استيراد الاقطان الرخيصة للاستهلاك المحلى .

مشكلة زائفة

من أين إذن جاءت مشكلة القطن ومتاعبه الراهنة ؟ بإجماع الآراء تقريبا ، ثمة أخطاء ثلاثة جسام : السياسة السعرية الحكومية ، مشكلة القطن الطبيعية أى الدودة أساسا ، تخلف الصناعة المصرية .

السياسة السعرية

فعن الأولى ، فلقد كانت الحكومة في أواخر السبعينات مثلا تشترى القطن من الفلاح بنحو ٣٥ جنيها للقنطار ، فى حين كانت القيمة التصديرية بالسعر العالمى نحو ١٠٠ دولار ، تعادل ٧٠ جنيها . وقد رفعت الحكومة السعر الآن إلى ٥٥ - ٦٠ جنيها ، بينما ارتفع سعر التصدير إلى نحو ١٤٠ - ١٦٠ دولارا تعادل أكثر من ١٧٠ - ١٨٠ جنيها ، فكأن الدولة تشترى القطن من الفلاح بنحو نصف الثمن الذى تبيعه به للخارج ، أو تبيعه للخارج بضعف ثمن الشراء ، وربح الحكومة يعادل عائد الفلاح ، فضلا عن هذا فإن الحكومة ، إذا عدنا إلى استئناف أرقام السبعينات ، تبيع زيت وكسب بذرة القنطار بما يعادل ١٥ جنيها ، فيكون مجموع سعر بيعها له ٨٥ جنيها فى الحقيقة . على الجانب الآخر ، فإذا كانت الدولة تشارك فى تكاليف مقاومة الدودة بنسبة النصف ، أى ١٥ جنيها ، فان هذا يقابل ربحها من الزيت والكسب ، بحيث تظل المعادلة السابقة قائمة .

ولما كان عائد الفلاح من فدان القطن يغطى مصاريفه بالكاد دون ربح يذكر ، فان معنى هذا أن ربح القطن الحقيقى إنما يذهب إلى الدولة وحدها دون الفلاح ، كأنما هو يزرعه لها فعلا ، ولذا فهو حقا «محصول الحكومة» بلا افتراء . ومن هنا ، وبغض النظر عن تطرف ربح الحكومة الذى قد يثير شبهة الابتزاز بعد الاستغلال ، فان هذا الموقف لايمكن أن يحفز الفلاح إلى زراعة القطن. ولو قد كان الفــلاح يكسب حقا بقدر معقول كما تدعى الحكـومة ، لما تخلى عنــه يقينا ولا أهمله قط .

فى هذه الحدود ، أزمة القطن إذن أزمة سعر وسوق ، لا زرع وفلاح ، والخطأ ليس فى القطن، ولكن فى نظام السعر . فالفاعل الحقيقى إنما هو السياسة السعرية المختلة ، والفلاح برئ بقدر ما

أن الحكومة هى الجانية . فهى تريد أن تأكل الكعكة وتحتفظ بها فى الوقت نفسه ، حيث تكيل فى السعر بكيلين إن لم يكن بثلاثة : كيل للفلاح والزراعة في جانب ، وكيل أو اثنين للصناعة المحلية وللتجارة الخارجية فى الجانب الآخر .

ولا يقال فى مجال الدفاع إن بيع الأقمشة الشعبية رخيصة من خلال الدعم هو الذى يحتم شراء القطن من الفلاح رخيصا (إقرأ : بخسا) . فهذا تبرير غير منطقى ومنطق مقلوب أصلا بل ومرتين ، فليست مسئولية الفلاح أن يدعم كساء سكان المدن ، ولا القطن مسئول عن أخطاء الصناعة و / أو الحكومة .

بهذا وبذاك جميعا تبدو مشكلة القطن بكل جلاء مشكلة مفتعلة مزيفة إلى حد أو آخر . والقطن نفسه مظلوم ، متهم ظلما ، بل إنه الأكبر محاصيلنا تعرضا للظلم حتى بات المحصول المفترى عليه بعد أن كان المحصول المعتمد عليه . وكمجرد مثال ، فليس من المعقول أو العدل أن تكون الأسعار بحيث تصبح حشة البرسيم الواحدة والأخيرة التى تسبق القطن أربح من محصول القطن برمته (١) .

ولو أن السياسة السعرية عدلت وقومت بما يجعله مربحا جذابا للفلاح ، لما صارت الشكوى هروبه منه ، وإنما إفراطه في زراعته أكثر من اللازم ومن المطلوب ، كما كان الحال فى الخمسينات مثلا . ولهذا فإن حل مشكلة القطن كلها هو ببساطة أن تتوقف إلى الأبد ازدواجية سعر الشراء والبيع التى تمارسها الدولة ، والتى تجعل القطن غنما لها وغرما على الفلاح ، وبذلك يعود القطن إلى فلاحه ويعود الفلاح إلى قطنه .

مشكلة الدودة

أما عن تمثيلية مقاومة الدودة ، التى تكاد تتحول كل عام إلى مأساة وطنية ولا نقول كارثة قومية ، فيجب البحث عن حل علمى نهائى لها ، وقد يكون أبسط مما نتصور ، كتغيير مواعيد وموسم زراعة القطن أو كالتوقف عن زراعته تماما عاما واحدا أو كحرق كل بقايا حطب القطن كما أثبتت تجربة حديثة بالفيوم .... الخ .

---

(١) محمد على بشر ، المكان السابق .

وآخرون يدعون إلى زراعة القطن فى الأرض متوسطة الجودة فقط دون الغنية ، ثم زراعة القطن قصير المكث أو شتل القطن لتقصير مدة المكث فى الحالين شهرا على الأقل ، مع تقليل التسميد فى كل الحالات ، فكل ذلك يحد من النمو الخضرى للنبات ويحد بالتالي من خطر الدودة، فضلا عن أنه أوفر وأربح للاقتصاد الزراعى أرضا واستثمارا ، كما يحل مشكلة تأخير زراعة القطن من أجل حشة البرسيم الاضافية المعهودة ، كذلك فان توزيع خريطة المركب المحصولى بحيث يبعد القطن عن مشاتل الدودة الطبيعية كحقول البرسيم والصويا ومناقع الأرز يمكن أن يحد من خطر الدودة ..... الخ .

تخلف الصناعة

تبقى ، ثالثا وأخيرا ، قضيــة تخلف الصناعة المصرية ، صناعة الغزل والنسيج فى هذه الحالة. فإلى حد بعيد للغاية ، يمكن القول إن أزمة القطن الزراعية عندنا إنما هى أزمة صناعية أو أزمة صناعة ، أى أساسا أزمة تخلف وعدم كفاءة تكنولوجيا وإداريا .. الخ . فابتداء ، وكمجرد نموذج لتخلفنا الصناعى الفاحش فى مجال القطن والقطنيات ، قارن بيننا وبين دولة كألمانيا الغربية مثلا، إن تكن دولة صناعية متقدمة جدا فانها ليست منتجة للقطن إطلاقا ، وإن كانت صناعة القطن بها تفوق صناعتنا أضعافا فإنها لا تمثل بالمقارنة إلا نسبة ضئيلة للغاية من مجمل اقتصادها القومى.

ففى سنة ١٩٧٤ - هذه للأسف آخر الأرقام المتاحة لدينا والصالحة للمقارنة - كان عدد العاملين فى صناعة الغزل والنسيج بألمانيا الغربية ٣٨٢ ألفا ، مقابل ٤٦٠ ألفا فى مصر . ومع هذا كان إنتاج الأولى من تلك الصناعة يعادل إنتاجنا ١٤ مرة ، والصادرات منها تعادل صادراتنا ٢٠ مرة . ومع ذلك أيضا فإن هذه الصادرات الألمانية لم تكن تمثل سوى ٤٪ من مجمل قائمتها (مقابل ٦٧٪ للنصاعات الكهرو- ميكانيكية) ، فى حين أن الصادرات المصرية تشكل أهم بند صناعى فى قائمة صادراتنا ، فضلا عن أن صناعة الغزل والنسيج نفسها هى أقدم وأرقى وأعظم صناعاتنا الوطنية فى كل اقتصادنا القومى .

فإذا ماعدنا لنتساءل عن الأسباب أو المبررات ، فإن علينا أن نسجل هذه النقط والحقائق. أولا، ليس من المتصور إطلاقا ولا هو من المعقول قط أن تكون تكاليف الإنتاج الصناعى عندنا أعلى

منها فى الخارج ، ليس فقط عند أبعد المستوردين للقطن الخام موقعا ، ولكن حتى عند أبعدهم تخلفا كمراكز الشرق الأقصى الجديدة . ومن السخرية بل العبث حقا أن يكون تصديرنا للقطن الخام أربح فى حقيقته من تصديرنا للقطن المصنع . ومن العبث أكثر أن نستورد مصنوعات قطنية من الخارج .

ثانيا ، وفى الوقت نفسه ، فإن من الخطأ أن نظل تحت رحمة السوق الخارجية ونزواتها وذبذباتها رهن الكساد والبوار كخام مطلوب مرة وغير مطلوب مرات . والأسوأ من هذا كله يقينا أن نعلم أن سعر القطن المصنع فى شكله النهائى أى الملابس الجاهزة يعادل أربعة أمثال سعره الخام ، تماما أو تقريبا كمن يصدر بتروله خاما فى حين أن مشتقاته تدر أضعاف أضعاف أسعاره .

والمعنى أن علينا أن نحول جميع إنتاجنا من القطن إلى صناعة كاملة وتامة بجميع مراحلها من الغزل حتى الملابس الجاهزة . ففضلا عن أن هذا هو اتجاه العصر الكاسح ، فانه هو الحل المنطقى الأوحد والأمثل معا لمشكلة زراعة القطن عندنا . فبدلا من أن نبيع محصولنا بنحو ٥٠٠ مليون جنيه ، نصنعه ملابس ونبيعه بأربعة الأمثال أى بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه . المطلوب فقط هو إعادة اكتشاف السوق المحلية أولا وامتصاصها تماما وبالكامل . ثم المغامرة الجادة المحسوبة والمقتدرة فى السوق العالمية التى لا قرار لها الآن خاصة فى العالم العربى وإفريقيا .

وإذا كانت الصخرة التى تتحطم عليها هذه الاستراتيجية العظمى هى عدم كفاءة صناعة النسيج عندنا ، فان الرد المنطقى الأوحد هو تثوير تلك الصناعة جذريا بالتحديث والتعصير والترشيد ...... الخ . وعندئذ ، وعندها فقط ، تحل مشكلة القطن فى مصر نفسها بنفسها وتتوارى كحديث من أحاديث الماضى .

الخطة المستقبلية

فى ضوء هذه التوجيهات والمؤشرات ، فلعل السياسة التخطيطية السليمة والمتزنة التى تفرض نفسها ويجب أن نتبناها تتلخص فى أربعة خطوط . أولا ، مرونة تحديد مساحة القطن بحيث تتغير بسرعة ووعى كل عام أو بضعة أعوام بحسب المتغيرات الحاكمة بعيدا تماما عن تجميد حد

نظرى ثابت أبدى . بعبارة أخرى ، ليكن الحد الأنسب لمساحة و / أو محصول القطن ، سواء كان حدا أعلى أو أدنى ، فكرة ديناميه أساسا ومن حيث المبدأ لا استاتيكية مجمدة .

ثانيا ، وفى المدى القريب ، ومع فائضنا المتراكم ، فلعل سياسة «خطوة إلى الخلف ، من أجل خطوتين إلى الامام » أن تكون شعارا عمليا مقبولا . بمعنى تحديد المساحة القطنية مرحليا بنحو المليون فدان أو أقل قليلا ، مع التعويض بالطبع بعائد الفدان المزاد ، ولعل هذا التحجيم أن يتسق أكثر مع دورة زراعية ثلاثية بدل الثنائية المنهكة الحالية .

ثالثا : الجمع بين ، والتركيز على ، كلا طرفى النقيض من أنواع القطن فى زراعتنا ، أى الفائقة الجودة والامتياز فى جانب والقصيرة التيلة والمكث والانتاج فى جانب ، الأولى للتصدير والثانية للاستهلاك المحلى ، على أن يجرى أيضا تركيز كل منها فى أنسب المناطق الجغرافية لزراعته تكثيفا وتعظيما للانتاج .

رابعا : وأخيرا ، تكريس القطن المصرى الطويل التيلة برمته للصناعة بكل مراحلها لاسيما أعلاها الملابس الجاهزة وذلك للتصدير البحت والمطلق ، مع التحول الكامل والمطلق أيضا إلى الأقطان القصيرة الرخيصة المستوردة أو المضاعفة محليا لسد كل حاجة الاستهلاك الوطنى . وفى هذا أعظم استثمار للقطن وأكبر فائدة للقطر .

تنصيف البرسيم والحيوان

الصراع بين الانسان والحيوان

حتى بعيدا عن قضية القطن ضد الحبوب أو الحبوب ضد القطن ، يبقى الآن خط أو خطأ تخطيطى آخر له تعقيداته الطريفة وغير الطريفة ، وهو قضية الإنسان ضد الحيوان أو الحيوان ضد الإنسان . فهناك كثيرون يشعرون أن الزراعة المصرية متلافة مبددة ببرسيمها والذرة ، تلك التى تبتلع فيما بينها نحو نصف مساحتها المحصولية (١) . والواقع الغريب الذى لفت إليه الأنظار مؤخرا مصطفى الجبلى – أكثر من بلور هذه القضية عموما – أننا فى مصر إنما نزرع الأرض – أو نكاد – للحيوان أولا وللإنسان بعد ذلك ، أو قل للحيوان أكثر منه للإنسان .

---

(1) Ch, Issawi, p. 61.

فكما يوضح هذا المخطط الزراعى الرائد ، يذهب إنتاج نحو ثلثى أرضنا الزراعية إلى استهلاك الحيوان ، والثلث الباقى فقط إلى استهلاك الإنسان . وتفسير أو تفصيل ذلك بسيط . ثمة أولا ، بأرقام أواخر السبعينات ، ١,٦ مليون فدان برسيم دائم ، ثم هناك ١,٣ مليون فدان برسيم تحريش أى نحو ٣ ملايين فدان للبرسيم وحده . فكأن ٤٥٪ من المساحة تذهب إبتداء إلى البرسيم والأعلاف من أجل الحيوان ، فاذا أضفنا إلى ذلك كله تبن القمح ، الذى يكاد يعادل الآن نصف المحصول ، أى نحو نصف مساحة القمح البالغة ١,٤ مليون فدان ، زائداً جزءا من الشعير وكل كسب القطن ، لكان معنى ذلك فى المحصلة أن نحو ٦٥٪ من ناتج الأرض الزراعية يذهب إلى الحيوان (١) .

ويعنى هذا بلا تردد أن هناك تنافسا على الأرض بين الإنسان والحيوان ، وهو تنافس غير عادل مثلما هو غير معقول أو عاقل ، حيث يظفر نحو ٩,٧ مليون (قل عشرة ملايين) رأس من الحيوان ، ابتداء من الماشية والأغنام حتى البغال والحمير ، بنحو ثلثى ناتج الأرض بينما كان نحو ٤٠ - الآن ٤٦ - مليون رأس من البشر ان يتقاسموا ناتج الثلث الباقى فقط . كأن الصراع الأكبر على الأرض لم يعد بين الأعلاف والألياف ، وإنما بين العقل والعضل أو الإنسان والحيوان !

وعلى الهامش ، فلقد يحتج على هذا المنطق بأن تبن القمح والشعير وكسب القطن وما شاكلها إن هى إلا نواتج جانبية لمحاصيل مستقلة مطلوبة لذاتها ، أى أنها ليست أصلا غايات فى ذاتها وإنما استفادة إضافية بالضرورة مثلما هى ضرورة منطقية بالحتم ولولاها لذهبت فاقدا . فنحن إذن لا حيلة لنا فيها اذا هى ذهبت إلى الحيوان ، ولكنا بالطبع لا نرى لماذا لا ينبغى أن نرحب بذلك - أليس كذلك ؟

وعلى أية حال ، فان البرسيم مشكلته أكثر تعقيدا ، لأنها سلاح ذو حدين ، فلئن كان البرسيم أكبر محصول منفرد يحتل الأرض ويذهب إلى الحيوان ، فإنه من الناحية الأخرى هو الأزوت الأخضر ، مقوى القطن ، وصمام أمن الزراعة المصرية والتربة ضد الاستنزاف .

---

(١) الأهرام ، ٥ - ١٢ - ١٩٧٥ ، ص ٦ .

مشكلة العلف

على أن مشكلة الأعلاف عموما أصبحت مشكلة لاحل لها تقريبا في إطار المركب المحصولي الراهن ، بل هي تكاد تحرفه بل وتخربه من الداخل تخريبا وتصل به إلى حد اللا معقول : جذر المشكلة بالطبع يكمن في الجغرافيا ، فمصر النهرية بلد بلا مراع طبيعية مطرية واسعة رخيصة التكلفة . أما جسم المشكلة فيتحدد في أن البرسيم ، بكل أبعاده الحائرة ، هو علف الشتاء وحسب ، بمعنى أنه علف فصلي ، إنتاجه يكفي كل ثروتنا الحيوانية ويغطي جميع حاجاتها تقريبا - بنسبة ٩٦٪ - طوال الشتاء ، ولكن الشتاء فقط ، ثم لا علف أخضر في الصيف حيث لا مجال ولا مكان البتة لمحاصيل العلف الصيفية بين محاصيلنا الثمينة القطن والأرز .. الخ وإذا كان من العجيب والمريب أننا نخصص نحو ٣ ملايين فدان من أرضنا دفعة واحدة لأعلاف الحيوان في الشتاء ، فإن الأعجب والأدهى حقا أننا لا نعطيها فدانا واحدا في الصيف ، كأنما يتبخر نفس هذا الحيوان بطريقة ما أو يصوم صيفا في بيات صيفي خيالي !

الاستثناء الوحيد هو القليل من خف الذرة والفول والحلبة والبرسيم البحيري أو الصيفي ، أما الأساس فهو العلف الجاف ، «العليقة» المكونة من تبن القمح والشعير إلى جانب الردة والكسب وقشر وكسر الفول ورجيع الكون . وفي أواخر السبعينات كان مجموع هذه العليقة يبلغ ٩٠٠ ألف طن (قل مليونا) ، ارتفع الآن إلى ١,٦ مليون ، في حين أن حاجات الحيوان لاتقل عن ٦ ملايين ، ولكن عليها أن تكتفي بذلك المليون وكسر وحده .

والمقدر أن حجم العجـز في العلف عموما يبلغ نحو ٦,٢ مليون طن على صورة كسب قطن ، أو ٤ ملايين على صورة حبوب ، ولهذا فإن الصيف هو فصل الجوع والهزال للحيوان إذ تنخفض نسبة الكفاية من العلف إلى ٣٩ - ٣٠٪ وأقل . والواقع أن كل مساحة العلف الأخضر المتاحة صيفا في مصر لاتعدو ١٠٠ ألف فدان ، مقابل أكثر من مليوني فدان شتاء .

ليس هذا فحسب ، فعلى الهامش ، بل في الصميم ، فإن محصول الذرة نفسه كإنتاج حبوب يفقد ثلثه تقريبا نتيجة لما يتعرض له نموه الخضري بسبب الخف من توريق وتطويش لتغذية الحيوان صيفا ، فلقد أثبتت البحوث والتجربة أن التوريق (أي انتزاع أوراق الذرة أسفل الكيزان)

يؤدى إلى خفض إنتاج الحب بنسبة ١٥٪ ، والتطويش (أى أنتزاع الأوراق أعلى الكيزان) إلى خفضه بنسبه ٢٥٪ ، بمجمـوع قدرة ٤٠٪ على الأقل من جملة المحصول . والحل هو تجنيب قيراط أو اثنين على رأس كل حقل نرة لزراعة أعلاف خضراء مستديمة متكررة الحشات مثل السوردان الذى يعطى الفدان منه ٤٠ طنا ، لتغذيه الحيوان صيفا ، وترك الذرة تماما ليكون محصول حبوب فقط .

فإذا ما عدنا إلى السبب المباشر فى أزمة الأعلاف هذه ، فسنجد أنها قد نجمت أساسا عن أنكماش مساحات الزراعات الشتوية كالقمح والشعير والفول والحلبة والبرسيم البحيرى ، وكذلك مساحة القطن ، بالاضافة إلى التحول الجزئى إلى القمح المكسيكى الذى يعطى غلة أكبر من الحبوب ولكن غلة أقل من التبن . ذلك أن النقص فى مساحة كل من القمح أو القطن يؤدى إلى نقص فى علف الحيوان ، الأول لنقص التبن والثانى لنقص الكسب .

ومن المثير أن الفلاح رفض القمح المكسيكى لهذا السبب الأخير بعينه ، فهو يفضل المزيد من التبن على المزيد من القمح . بل لقد أخذ الفلاح مؤخرا يبيع القمح بكامله كتبن فقط ! وعدا ما فى هذا كله من سخرية مريرة ، فإنه لاشك يشير إلى قدر كامن من التعارض بين القمح كغذاء والتبن كعلف ، وبالتالى بين التنمية الزراعية والتنمية الحيوانية عموما . حتى مصاصة القصب ، إذا دخلت صناعة العلف ، أنقصت من صناعة الورق . أى أن هناك أيضا بعض تناقض بين التنمية الحيوانية والتنمية الصناعية . وكل هذه التناقضات ترجع لاشك إلى ضيق الرقعة المزروعة فى النهاية .

وبطبيعة الحال ، فلقد تحولت أزمة الأعلاف توا إلى أزمة غلاء خطيرة ، لاسيما فى السنوات الأخيرة . ففى بضع سنين ارتفع سعر طن التبن فى أواخر السبعينات فقط، ودعك من الآن ، من ١٠ إلى ٢٠ إلى ٣٠ جنيها ، ثم قفز إلى ١٦٠ جنيها ووصل فى بعض المناطق إلى ١٨٠ جنيها. هذا بينما ارتفعت حشة البرسيم من ٣ جنيهات للقيراط إلى ١٤ جنيها ، ووصلت كل حشة من الحشات الثلاث للفدان إلى ١٢٠ جنيها . وبذلك أصبح ثمن التبن والبرسيم يفوق أسعار القمح والأرز والبرتقال والقطن .

بل لقد وصل كيلو التبن وقتئذ إلى ٤٥ قرشا فى حين أن سعر كيلو القمح أو الذرة لم يكن يتجاوز ٨ قروش ، أى أصبح التبن ٦ أمثال سعر القمح أو الذرة . ومن هنا لجأ الكثيرون إلى

تغذية الحيوان بالحبوب وبالدقيق ، المستورد لغذاء الناس ، لفرط رخصه النسبى . وعلى الجملة وصل الأمر إلى حد أن أصبحت تكاليف تغذية رأس واحد من الحيوان تزيد على تكاليف تغذية أسرة بكاملها فى الريف !

لهذا لجأ كثير من الفلاحين إلى التخلص من مواشيهم بالبيع للذبح لفداحة إطعامها مما زاد مؤقتا من عرض اللحوم وأنقص من عرض اللبن . والنتيجة بالطبع هى أزمة عرض وغلاء عنيفة فى اللبن واللحوم على السواء ، مؤكد أنها ستستمر تعود لتتصاعد فى المستقبل القريب أو الغد مباشرة .

وبالفعل ، وعلى سبيل المثال ، فلقد تعرضت أعداد الثروة الحيوانية فجأة وبحدة للتناقص الحاد سنة ١٩٧٩ حيث تم ذبح نحو ١,٥ مليون رأس من الماشية والأغنام . ورغم أن التدهور توقف نسبيا فى السنة التالية ١٩٨٠ ، إلا أن الأعداد لم تعد إلى ما كانت عليه فى السنة السابقة ١٩٧٨ (١) .

تحريف المركب المحصولى

حسنا ، فما معنى هذا كله ؟ معناه انقلاب كامل واختلال غير معقول فى قيم المحاصيل يضع الزراعة المصرية فى مأزق خطير ويهدد لأول مرة بأن يقلب المركب الزراعى نفسه رأسا على عقب. فبعد أن كانت الخضروات تقليديا أربح من الفواكه ، من القطن ، والقطن من الحبوب ، أصبح البرسيم الآن أربح من التبن ، والتبن من القمح ، والقمح من الخضروات والفواكه من القطن . وبهذا ولأول مرة نجد البرسيم والتبن - خدم الزراعة المصرية تقليديا- تكاد تتسيدها اليوم مساحة وقيمة وجاذبية ، بينما أوشك القطن أن يصير ملكا شبه مخلوع أو ذنبا يأتى فى مؤخرة القائمة .

ولأول مرة أيضا أصبح البرسيم يطارد كل المحاصيل تقريبا وقادرا على أن يطردها من الأرض ، بينما أصبحت معظم المحاصيل الأخرى بدورها تطارد القطن وقادرة على طرده ، وحسبنا للمقارنة أو للمفارقة أن نتذكر أن البرسيم وصل بسهولة إلى ٣ ملايين فدان ، فى الوقت الذى عجز القطن عن الوصول إلى ١,٢ مليون ، أى أن الأول أكبر من الثانى مرتين ونصف المرة .

---

(١) أنظر سابقه ، ص ١١٧ .

هكذا نجد البرسيم اليوم يطرد حتى الخضروات من مناطقها التقليدية ، بل من معاقلها ، لتتحول من مزرعة خضروات إلى مزرعة ألبان ، بينما أصبح القمح أو بالأصح التبن يطرد القطن لتتحول مناطقه من الألياف إلى الأعلاف . ففى محافظات أقاليم المدن المتروبوليتانية ، التى أعفيت من زراعة القطن للتوسع فى زراعة الخضروات مثل الجيزة أساسا ثم بعض القليوبية والاسماعيلية والاسكندرية ، تحولت الزراعة عن الخضروات إلى البرسيم لتغذية الحيوان بدل الإنسان ولإمداد تلك المدن باللبن الأربح بدل الخضر .

بهذا بدأت محافظة مثل الجيزة بالذات تتحول بالتدريج عن نمطها المتخصص والمميز جدا إلى نمط المنوفية إلى حد أو آخر . بالمثل فى معظم المحافظات ، لاسيما فى الصعيد ، انتشرت ظاهرة التحول إلى زراعة القمح متجاوزة المساحات المطلوبة ، كما فى بنى سويف مثلا . ولهذا أصبح من المتوقع دائما وكالمعتاد ألا تحقق مساحة القطن العامة هذا العام أو أى عام الهدف الموضوع تخطيطيا أيا كان هذا الهدف .

الحلول التقليدية

مشكلة العلف الحيوانى إذن لا تعقد مشكلة الغذاء الإنسانى فحسب ، ولكنها أيضا تحرف الزراعة المصرية برمتها ، وبالتالى تهدد الاقتصاد الوطنى جميعا . وكل الحلول التقليدية للمشكلة تبدو جزئية قاصرة بوضوح . فأما استيراد الأعلاف المركزة فغير اقتصادى أولا حيث أن سعر الطن المستورد يعادل ٤ أمثال سعر الطن المحلى . ثم إن هناك مشكلة النقل والتوزيع الخطيرة حقا . إذ لما كان إنتاج طن اللحم يتطلب ٢٠ طنا من الأعلاف المركزة ، فإن نقل الأعلاف إلى الحيوان يصبح عملية غير اقتصادية على الإطلاق بل خاسرة للغاية ، بينما أن العكس هو الصحيح - نقل الحيوان إلى الأعلاف . وعدا هذا فإن الأعلاف المركزة خطر الاعتماد عليها صحيا كغذاء للحيوان دون العلف الأخضر . وأخيرا فإن قاعدة الانتاج الحيوانى فى العالم كله أن المزرعة تنتج علفها .

أما الحلول المحلية فمنها إيجاد بدائل للتبن كمواد مالئة للحيوان مثل حطب القطن والذرة وسرس الأرز ومصاصة القصب المعاملة ومخلفات البنجر وفول الصويا . وفى هذا الصدد فان

القاعدة العامة المتبعة عالميا هى الجمع بين العلف الأخضر - البرسيم فى حالتنا - وبين العليقة الجافة ، وبذلك يخلطهما بنسبة معينة هى ١ : ٣ . ولكن البعض يرى أن الحل الفعال إنما يكمن فى استيراد مليون طن ذرة صفراء سنويا لتضاف إلى المليون طن ونيف من العلف المحلى الحالى، فهذا وحده هو الكفيل بزيادة المحتوى الكربوهيدراتى فى العليقة والذى هو وحده أساس تسمين الحيوان .

أما عن زيادة إنتاج العلف الأخضر نفسه ، فهناك اقتراح بإضافة الراى جراس أو تقاوى الشعير إلى البرسيم بنسبة الخمس لرفع قيمته الغذائية . ولا ننس قبل ذلك صنفا خاصا من البرسيم نفسه وهو البرسيم الحجازى . فهذا ينمو فى الصحراء الجافة ويتحمل أقصى درجات الحرارة والرطوبة . وهناك أيضا ذرة المكانس .... الخ .

وهناك اقتراح آخر بزيادة إنتاجية الفدان من البرسيم بتعميم التقاوى الممتازة من ناحية ثم توسيع مساحة البرسيم المزروعة من الناحية الأخرى ، وهذا التوسع يتم عن طريقين ، الأول تحويل ٢٠٠ ألف فدان من أراضى المحاصيل الصيفية إلى زراعة الأعلاف الصيفية ، مع التعويض عن تلك المحاصيل المستبعدة بتكثيف إنتاجها رأسيا ، أما الطريق الثانى فتخصيص ٣٠٠ ألف فدان من أراضى الاستصلاح الجديدة ، وهى مساحة تكفى فنيا لإنتاج ٣٦٠ ألف طن لحوم سنويا ، وذلك حول بحيرة ناصر أو فى سيناء ، لتكون مزرعة علف وماشية قومية كبرى ، تتخصص فى العلف وحده فى دورة كاملة ، وتستقبل الماشية صغيرة ليتم تسمينها ثم ذبحها وإعدادها ثم تصديرها إلى الأسواق الكبرى جاهزة للاستهلاك (١) .

علف الفيل

غير أن الاقتراح الأهم والأكثر جذرية هو علف الفيل ، الذى تزرع منه بالفعل كميات ولكنها ضيئلة جدا فى معظم قرانا ، ولا ينقصه سوى التوسع الكبير على مستوى القطر كله لإحلاله محل البرسيم ، فهو كالبرسيم مثبت للنيتروچين فى التربة ، وقدرته على تحويل الطاقة الشمسية مرتفعة. وبهذا فإنه يؤدى نفس دور ووظيفة البرسيم كمخصب ومصحح طبيعى للتربة .

---

(١) محمد السيد رضوان ، « عن مشكلة إنتاج اللحوم فى مصر » ، الأهرام ، ٣ - ٦ - ١٩٨٠ ، ص ٧ .

لكنه بعد هذا يمتاز على البرسيم في ثلاث : كما وكيفا وموسما . كما ، فإن إنتاجه يعادل إنتاج البرسيم ٤ مرات ، حيث يعطى الفدان نحو ١٠٠ طن في الموسم ، وبذلك يكفى الفدان منه ١٢ رأسا من الماشية مقابل ٣ رؤوس فقط للبرسيم . وكيفا ، لأن قيمته الغذائية أعلى من البرسيم وسائر أعلافنا التقليدية ، حيث يزيد كميات الألبان ونسبة الدهن بنحو الربع تقريبا ، حتى بات إنتاج اللبن في ظله صيفا أعلى من إنتاجه في ظل البرسيم شتاء . أما موسما ، فإن علف الفيل يمتاز على البرسيم أساسا بأنه يزرع صيفا وشتاء ، وبذلك يقدم علفا أخضر على مدار السنة . والواقع أنه إذا أدخل في الدورة الزراعية كما ينبغي ، وأحسن تطبيق شروطه من حيث كثافة عدد النباتات وطول الحش وكمية التسميد ، فإنه يغني نهائيا عن الأعلاف الصناعية .

فضلا عن هذا كله فإن إدخاله لن يؤثر على محاصيل الدورة الزراعية وتوازناتها المساحية . فمن الممكن أن يستزرع بالفسائل على نصف مساحة البرسيم ، تاركا النصف الآخر للقمح حتى نعوض عن إنتاج حبوب الذرة والأرز من نصف مساحة البرسيم المستديم التي سيشغلها الآن علف الفيل صيفا .

وعند هذا الحد يقترح البعض أن يحول كل فلاح ربع المساحة التي يزرعها ذرة إلى علف الفيل، حتى تغنيه عن خف الذرة في بقية المساحة ، فبذلك يزيد محصول الذرة نفسه وفي الوقت نفسه يتوفر علف الحيوان تماما . من جهة أخرى يدعو البعض الآخر إلى توجيه زراعة علف الفيل في الأراضي الرملية حيث نجحت تجربتها هناك كما في أطراف الشرقية .

وعلى هذه الأسس ، فالمقدر أننا إذا زرعنا نحو ٠,٨ مليون فدان من علف الفيل ، فسيكون الناتج حوالي ٥,٥ مليون طن معادل قش أو ١١ مليون معادل كسب قطن ، وذلك زيادة على الانتاج الكلي الحالي . وهذا يكفي لإنتــاج ١,١ مليون طن من اللحوم الحية ، عدا زيادة إنتاج اللبن بالطبع .

وعلى هامش علف الفيل ، يقترح البعض حلا شاملا يجمع بين الأعلاف الخضراء والعليقة الجافة على أساس من التخصص أو التخصيص ، وذلك أيضا في حدود المركب المحصولي الراهن (١) . أولا – يقول الاقتراح – نزرع ربع مساحة الذرة الحالية علف فيل ، على أن يمتنع

(١) الأهرام ، ١٦ – ٧ – ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

تورِيق الذرة وتطويشها بما يضمن محصول الذرة كاملا من المساحة المنقوصة الجديدة ويؤمن فى الوقت نفسه العلف الأخضر البديل . أما إذا أحللنا الذرة الهجين - البيونير - محل الذرة الحالية، مع استبعاد التطويش مازال ، فإن هذا يضيف ٣ ملايين طن إلى المحصول الحالى أى يضاعفه. وهذا من شأنه أن يضيف ٢,٥ مليون طن من الغذاء الجيد للحيوان ، لو خصصنا نصفه لإنتاج اللحم لأعطى ١٥٥ ألف طن لحم أى ٥٠٪ من الانتاج الحالى ، وخصصنا النصف الآخر لإنتاج اللبن لأعطى ٢,٨ مليون طن أى قدر إنتاجنا ١٦٠٪ ، وهذا ، فى النهاية ، يوفر العلف الأخضر طول السنة لنحو ٩٠٪ من الحيوان .

وهنا يأتى دور وموقع العليقة الجافة . هذا يقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل : فللمربى الصغير - الفلاح العادى فى القرية والذى يمثل ٩٠٪ من المربين - له وحده العلف الأخضر أو له العلف الأخضر وحده . أما الأعلاف المركزة التى تنتج محليا فى مراكز معينة ، فينبغى أن يوجه إنتاجها إلى كبار المربين سواء من القطاع العام أو الخاص ، وذلك على أساس تجميع ماشيتهم فى تلك المراكز وليس توزيع إنتاجها على مواقع تلك الماشية . فبدل أن ننقل ٢٠ طنا من الأعلاف إلى المزرعة لإنتاج طن و حد من اللحم ، يمكن أن ننقل ١٠ عجول زنة الواحد ١٠٠ كجم إلى مراكز إنتاج الأعلاف لتغذيتها هناك حتى يزيد وزنها إلى الضعف أى ٢٠٠ كجم . فبذلك يصبح وزن الزيادة فى العجول العشرة طنين ، وهذا يساوى طنا من اللحم على أساس اقتصادى تماما .

الحلول الجذرية

أيا ما كان ، فإن لنا أن نصل من هذا كله بوضوح تام إلى أن هناك ، مرة أخرى وبالفعل ، تعارضا جذريا وكامنا بين التنمية الزراعية والتنمية الحيوانية . إن الحيوان ينافس الإنسان على الأرض بلا هوادة ، وربما بشئ من بلادة ، وبهذا المعنى يصح أن يقال إن الحيوان يطارد الإنسان على المساحة المحصولية بمثل ما يطارد الميت الحى على الأرض السوداء ! ونقول بشئ من بلادة ، لأنه إنما يحتل تلك المساحة لا كحيوان ألبان أو لحوم وإنما أساسا كمجرد حيوان عمل وجر وركوب ، أى أدنى مراحل استثمار الثروة الحيوانية ، وهو مع ذلك يستهلك من الغذاء أضعاف ما

يستهلك الإنسان ، بل ويستهلك الرأس الواحد منه أكثر مما تستهلك عائلة بكاملها فى الريف كما رأينا . وعلى الجملة فإن الحيوانات تأكل ٤٠٪ - ٥٠٪ من مجموع إنتاج الأرض النباتى ، ولكنها لا تعطينا سوى جهد يعادل ٢٠٪ فقط .

التنصيف

فى وجه هذا الموقف الخطأ أصـــلا ، وفى مواجهـة الحلول الوسـطى السـابقة ، يرى البعض ألا حـل إلا «التخطيط الجراحـــى ، كالذى يطرحه الجبلى مثلا كخطـة عشـرية تقضى بالاستغناء عن حيوانات العمل والتركيز على تربية حيـوانات اللحم والألبـان من خـلال زراعة نصـف مسـاحة الأعلاف الحـالية لتغذيتها واستغلال النصف الآخـر للتوسـع فى زراعة المحاصيل الحقلية الاستراتيجية اللازمة لغـذاء الشعب » . وفى موضع آخر وصل الاقتراح إلى خفض عدد الحيـوان إلى الثلث فقط، وتوفير ثلثـى المسـاحة المخصصة للأعـلاف لزراعة الحبوب (١) .

تفسير ذلك أنه لا أمـل من ناحية فى زيادة العدد الحالى لحيوانات اللحم والألبان فى المستقبل ، لأنها تحتاج الآن إلى استيراد نحو مليونى طن من الأعلاف المركزة بالاضافة إلى مليون طن أعـلاف محلية ، ومن ناحية أخرى لأن الحيـوان فى مصر متعـدد الأغـراض لامتخصص ، والحل الوحيد هو التخصص فى الانتـاج الحيوانى لرفع الكفاءة التحويلية مع التحول إلى الميكنة الحديثة كبديل عن حيـوان العمل . والمقدر أننا إذا حولنا مليونى بقرة وجاموسة من العمل الزراعى إلى الانتـاج الحيوانى لزاد إنتاج اللحوم الحالية بنسبة ٦٥٪ والألبان بنسبة ٣٣٪ .

أما ماذا نزرع فى الأرض المحررة من نصف البرسيم . فيحددها صاحب الاقتراح بنفسه كالآتى . أولا ، مليون فدان بنجر ، تنتج مليونى طن سكر ، تحقق الكفاية الذاتية لمصر حتى سنة ٢٠٠٠ بل وبعدها ، مع فائض للتصدير أيضا (أو ٧٥٠ ألف فدان بنجر تعطى مليون طن سكر

(١) مصطفى الجبلى ، «البحث عن اسـتراتيجية سليمة للتنمية الزراعية ..... الخ » ، الأهرام ، ٢٧ - ٢ - ١٩٧٧ ، ص ٣ .

تغنى عن الاستيراد) . ثانيا ، ٣٠٠ ألف فدان فول تضاعف مساحته الحالية . ثالثا ، ١٠٠ ألف فدان عدس ، والباقى للمحاصيل الزيتية (١) .

حل ثورى بالتأكيد ، ولكنه فيما يبدو سديد ، كما يدفع إلى الاستعاضة عن حيوان العمل بالميكنة التى نتحدث عنها أكثر مما نمارسها . والواقع أن البعض يقدر أن الميكنة بدل الحيوان فى الزراعة يمكن وحدها أن توفر مليون فدان محصولى لإنتاج الغذاء مع ترك مليونى فدان محصولى لعلف الحيوان . وعموما ومن حيث المبدأ كخط ثورى ، فمن قبل قد اقترح صدقى أن تقوم ثورة جذرية جريئة فى المركب المحصولى برمته على غرار ما عرفت الدنمرك فى تاريخها الزراعى حين تحولت بضربة واحدة من الحبوب إلى مراعى الألبان (٢) .

التحسين

غير أن البعض يرد بأنه ، فضلا عن أن خفض مساحة البرسيم جدير بأن يدفع الفلاح إلى التخلى عن الماشية التى هى عماده فى العمل الزراعى مثلما هى فى الانتاج الحيوانى ، يرد بأنه لا مشكلة حقيقية هناك . ذلك أن من الممكن تماما ، وبدون عملية جراحية ، مضاعفة إنتاجنا « بنفس كمية الأعلاف الموجود بنفس المساحة المنزرعة » . أما كيف يتم هذا فبتحسين تقاوى البرسيم جذريا من ناحية وبتحسين سلالات الماشية من الناحية الأخرى .

فالمشكلة الحقيقية إنما هى إنخفاض الكفاءة التحويلية للحيوان المصرى أولا حتى ليكاد يستهلك من الغذاء أكثر مما يعطى من الانتاج الحيوانى ، ثم ثانيا انخفاض الكفاية الانتاجية لتقاوى البرسيم المصرى حتى ابتلع هذا القطاع الخطير من أرضنا . هذا فى حين أن المطلوب فى الحالة الأولى هو الحد الأقصى من الانتاج الحيوانى مع الحد الأدنى من العدد ، وفى الحالة الثانية الحد الأقصى من الانتاج النباتى مع الحد الأدنى من المساحة .

---

(١) مصطفى الجبلى - « استراتيجية واضحة حتى تواجه الخطر الأكبر المنتظر » ، الأهرام ، ١٢ - ٢ - ١٩٧٦ ، ص ٩ .

(2) A, Sidkey, Animal breeding improvement in Egypt, Cairo, 1948, p. 10-12.

أما كيف يتحقق هذا فبالتهجين أساسا ، ولو أن الرأى هنا ينقسم إلى اتجاهين . الأول هو إحلال السلالات الأجنبية عالية الانتاج محل السلالات المحلية . فبينما تعطى الجاموسة المحلية فى الموسم نحو طن من اللبن ، والبقرة المحلية نحو ثلاثة أرباع الطن ، تعطى البقرة الفريزيان الأصلية (التى ثبت أنها أصلح السلالات الأجنبية للتأقلم فى مصر) تعطى ٣,٥ طن ، والبقرة الخليط معها نحو طنين . وعليه فإن من الممكن زيادة إنتاج اللبن البقرى عندنا بنسبة ٢٤٠٪ لو حلت البقرة الخليط محل المحلية ، أو بنسبة ٤٦٠٪ لو حلت الفريزيان الأصلية محلها . وبالمثل يتضاعف إنتاج اللبن الجاموسى إذا حلت الجاموسة المحسنة محل المحلية ، على أن الاتجاه الثانى يرفض من حيث المبدأ طريق استيراد السلالات الأجنبية مهما كانت ممتازة ، ويلح بشدة على التهجين عن طريق التلقيح الصناعى كحل أمثل .

هذا عن الانتاج الحيوانى ، أما عن انخفاض الكفاءة الانتاجية لتقاوى البرسيم المصرى ، فإن البنور الممتازة المستوردة تضاعف إنتاج البرسيم على الفور . بل ومن الممكن أيضا تقديم موعد زراعة البرسيم شهرا وبعض شهر من أكتوبر إلى أواخر سبتمبر ، فنخلى نحو نصف مليون فدان إضافية للقمح من جهة ونضاعف إنتاج البرسيم نفسه من جهة ثانية . فإن تحقق هذا وذاك لكان كفيلا وحده بزيادة إنتاجنا من اللحوم بنسبة ٥٠٪ ومن الألبان بنسبة ٣٠٠ ٪ ، وعلى الأقل لأمكن مضاعفة إنتاجنا من اللحوم والألبان فى ١٠ سنوات كخطة مدروسة (١) .

بين الماشية والدواجن

حسنا ، أين الحقيقة بين الطرفين ؟ الحقيقة أنه لم يعد مجال لزيادة إنتاج الغذاء النباتى بل والحيوانى عندنا لا باختزال وضغط مساحة البرسيم جزئيا والاقتصار على عدد محدود من حيوانات اللبن واللحم عالية الكفاءة التحويلية مع استبعاد حيوان الجر والركوب والعمل تماما ونهائيا .

فمن ناحية لم يعد من المقبول أو المعقول استبقاء الحمير والبغال والخيل فى الجر والنقل سواء بالريف أو المدن فى وجه الضغط السكانى الرهيب من جهة ، وفى عصر الآلة والسيارة والجرار

---

(١) الأهرام ، ٢٧ - ٦ - ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

من الجهة الأخرى . كذلك فإن ميكنة العمل الزراعى ، اللازمة فى حد ذاتها ، كفيلة بأن توفر وحدها نحو مليون رأس من الحيوان والاستغناء عنها والقيام بوظائفها وذلك بكسر ضئيل من تكاليفها .

والواقع أن نقطة الضعف وأضعف الحلقات فى سلسلة الزراعة المصرية إنما هى الثروة الحيوانية ، فعدا انخفاض نوعيتها عموما وشدة انخفاض متوسطات إدرارها للبن بالقياس إلى المتوسطات والمستويات العالمية ، فإن عددها ضئيل جدا بالقياس إلى المساحة أو السكان . فمجموع الثروة الحيوانية المنتجة للألبان واللحوم من ماشية وأغنام لايعدو بالكاد ٤ ملايين رأس ، مقابل ٤٦ مليون نسمة من السكان ، أى أن كثافة الحيوان عشر كثافة الإنسان بالكاد . ومن هنا ، بالمناسبة ، مشكلة اللحوم المستحكمة عندنا .

وهذا كله إنما مجرد تعبير رقمى عن الحقيقة الجغرافية الأساسية وهى أننا بيئة زراعة بلا رعى . ولهذا لا أمل لنا - لابد من الاعتراف علميا - أن نحقق الكفاية الذاتية فى اللحوم والألبان قط ، إذ لا نعرف المراعى الطبيعية عمليا ولسنا دولة رعى على الاطلاق . ولئن كان البرسيم هو عمليا «مراعى» بيئات الزراعة بلا رعى ، فالواقع أن «الثروة الحيوانية» الحقيقة فى هذه البيئات إنما هى الدواجن أكثر منها البهائم .

وهذا بالفعل هو المؤشر الطبيعى والمفتاح الصحيح لحل مشكلة اللحوم فى مصر . فمصر ، بجغرافيتها الطبيعية والبشرية المعطاة ، إنما جعلت لتكون مزرعة دواجن عظمى Poultry farm أكثر منها مزرعة حيوان dairy farm . اللحم الأبيض والبيض ، أكثر من اللحوم الحمراء والألبان - ذلك هو التوجيه الطبيعى للانتاج الحيوانى فى اقتصاد مصر الزراعى ، خاصة بعد توفر كهرباء السد العالى .

أولا ، لأن قوة تحويل العلف إلى لحم عند الدواجن أسرع وأكبر منها عند الحيوان بنسبة أربعة الأمثال ، حيث تبلغ الأولى ٢ : ١ (أى أن كل ٢ كيلو جرام علف تنتج ١ كيلو جرام لحم ، وفى الثانية ٨ : ١ فقط . أو بصيغة أخرى فإنه يلزم ١٢ طنا من الأعلاف لتكوين طن لحم أحمر ، مقابل ٣ أطنان فقط لتكوين طن لحم أبيض ثانيا ، وإضافة إلى ضآلة استهلاك الدواجن من العلف ووفرة هذا العلف محليا من مخلفات المزرعة ، فإن هناك وفرة المساحة الأرضية الشاسعة اللازمة لوحدات التفريخ على طول امتداد هوامش الصحراء على جانبى الوادى، ثالثا ، وأخيرا ، لوفرة

الكهرباء ، خاصة مع كهربة الريف ، حيث أن الكهرباء عنصر أساسى جدا فى إدارة مزارع الدواجن بكل عملياتها .

لهذا كله كان طبيعيا أن يحدد سلم الأولويات التخطيطية فى الانتاج الحيوانى بالدواجن أولا ، فالأسماك ثانيا ، فالألبان ثالثا ، فاللحوم رابعا وأخيرا . والواقع أن ثورة صغيرة نسبيا قد حدثت خلال السبعينات تحولت بها تربية الدواجن من نقطة الصفر تجاريا إلى صناعة حقيقية ، وصناعة ناجحة حقا . بل إنها لم تنجح إلا لأنها تحولت إلى صناعة فعلا : عنابر ومزارع ضخمة وتكنولوجيا إنتاج .... الخ .

فمن صفر فى سنة ١٩٧٠ ، قفز عدد مزارع الدواجن إلى ٣٢٠٠ سنة ١٩٨٠ أنتجت ١١٦ ألف طن دواجن – ثم إلى ٦٧٠٠ سنة ١٩٨١ قدر أن تنتج ٢٧٠ ألف طن ، بينما يقدرها البعض الآن بنحو ١٢٥٠٠ مزرعة ، نصفها ، كما كان نصف عنابر التربية فى مصر كلها دائما ، بالقليوبية . وإذا كنا قد استوردنا فى العام الأخير نحو ٨٥ ألف طن من اللحوم البيضاء ، وكان المقدر أصلا أننا نحتاج لتحقيق الكفاية من الدواجن إلى إنتاج ٤٥٠ ألف طن سنة ١٩٨٥ . فإن المتوقع الآن أننا سوف نكتفى ذاتيا العام القادم فقط ، ٨٣ – ١٩٨٤ . بل المثير أن الصناعة بدأت أخيرا وبسرعة غريبة تشكو من إفراط الانتاج وتكدسه وصعوبه تصريفه وتسويقه .

حديقة الخضروات والفواكة

منذ بعض الوقت ، وربما منذ أبعد الوقت ، كان هناك دائما من يتخيلون مصر وقد أصبحت «كاليفورنيا أوربا » و « بستان الشرق الأوسط» بما تنتجه من خضر وفاكهة مدارية ومعتدلة ومن زهور «بواكير Primeurs » فضلا عن النباتات العطرية والطبية التى يعج بها الوادى وتمجها الصحراء (١) . فبهذا وبمثله توظف مصر بحق مناخها المضاد لمناخ أوربا الثلجية ، وتوظف موقعها قريبها أو إزاءها فى عصر الطيران والنقل الجوى الواسع ، كما تفيد من امتيازها وشهرتها مضرب الأمثال فى أحجام ونوعيات خضرواتها وفواكهها ، وهو الامتياز الذى لم يزل يشهد به وله الأجانب بقدر ما قد يبهرهم . ثم لا ننس العالم العربى البترولى مفتوح الشهية واليد.

---

(1) Issawi, p. 71; Hindus, p. 152-3 .

المزايا الاقتصادية والاجتماعية

ويقينا وبالتأكيد فان هناك إمكانيات عظيمة فى هذا الخط صنفها البعض على المستوى الخارجى فى ثلاث دوائر : الفواكه والزهور لأوربا الغربية ، الخضروات والفواكه للعالم العربى البترولى ، والنباتات العطرية والطبية للعالم أجمع . أما على المستوى الداخلى فإن البعض يقسمها إلى دائرتين : شمال مصر يمكن أن يتحول إلى حديقة معتدلة للعالم العربى المدارى ، وجنوبها إلى حديقة مدارية لأوربا الباردة .

والواقع ، حتى على مستوى الاستهلاك المحلى والأسعار المحلية ، أن أربحية الخضروات والفواكة تفوق أربحية أى محصول آخر فى مصر على الاطلاق . فعلى أساس دراسة أرقام الفترة ٧٠ - ١٩٧٢ كعينة ممثلة ، اتضح أن متوسط العائد السنوى من مجموعة المحاصيل الحقلية فى مجملها هو ١٢٢ جنيها للفدان ، مقابل ٢٠٨ جنيهات للفواكه ، ٥٠٠ جنيه للخضروات ، أى أن العائد النقدى من الفواكه يعادل إلا قليلا ضعف الناتج من المحاصيل الحقلية ، بينما يبلغ عائد الخضروات نحو مرتين ونصف المرة الناتج من الفواكة ونحو أربعة أمثال الناتج من المحاصيل الحقلية .

وإذا كان من الممكن - والواجب - رفع إنتاجية وتحسين نوعية معظم خضرواتنا وفواكهنا بما يضاعف محصولها وعائداتها أضعافا على أقل تقدير ، فإن أرباح الفدان الصافية من تصدير الخضروات والفواكة يمكن أن تبلغ بلاشك أضعاف أضعاف مثيلاتها من تصدير القطن أو أى محصول آخر . ويرى الجبلى أن من الممكن «تعظيم عائد الزراعة المصرية إلى نحو أربعة أمثال العائد الحالى بالتحرك فى اتجاه زيادة مساحة بعض الخضر على حساب بعض المحاصيل الحقلية أو إحلال بعض المحاصيل غير التقليدية محل المحاصيل التقليدية » .

والحق أن استراتيچية زراعة محاصيل تصديرية عالية الثمن واستيراد محاصيل زراعية منخفضة الثمن بالمقابل ، قد لا يكون هناك ميدان لتطبيقها أمثل من ميدان المحاصيل البستانية . فبحسب الأسعار السائدة مؤخرا أو الجارية حاليا ، يمكننا بثمن فدان طماطم نصدره مثلا أن

نستورد قمح فدانين ، بينما قد نستورد إنتاج ٢٠ فدانا من القمح بثمن فدان واحد من الفراولة نصدر إنتاجه . أى أنك تضاعف مساحة أرضك فى الواقع بمثل تلك النسب التصاعدية . بل وبحسب المقياس الأخير تحديدا ، يمكن لمصر أن تغطى ثمن كل وارداتها الحالية من القمح بتصدير محصول ٢٥ - ٣٠ ألف فدان فقط من الفراولة ! - حقيقة مذهلة بقدر ما هى صادمة صافعة لتخطيطنا الزراعى أو بالأحرى لغيابه .

على أن قيمة ومغزى الخضروات والفواكة تتجاوز القيمة النقدية ، على أولويتها طبعا ، إلى القيمة الاقتصادية - الاجتماعية المترتبة والمتداعية والتى تتمثل فى فرص العمل الجديدة التى تخلقها فى عمليات الجمع والتعبئة والتصنيع والتعليب ..... الخ ، وبالتالى فى تكوين المجتمعات الزراعية - الصناعية الحديثة وتطوير الريف والقرية .. الخ .

بالمقابل ، فإن مشكلة الخضروات والفواكه ، خصوصا الفواكه ، هى أنها أولا محصول المزارع الغنى، فهى تتطلب حيازة كبيرة نسبيا ورأسمال ضخم ، ولهذا سيظل التوسع الكبير فيها متوقفا على تطور نظام الحيازة والملكية . كذلك فان التحول بالجملة إلى مصدر للخضروات والفواكه والزهور يستدعى تنظيما مسبقا ودقيقا للنقل السريع والحفظ والتصنيع والتسويق ، وإلا تعرضنا لهزات أو خسائر مفاجئة وجسيمة .

مشكلة التصدير

والواقع أن مشكلة الخضروات والفواكه عندنا حتى الآن ليست مشكلة إنتاج بل تسويق . مثلا، من أكثر من ٨ ملايين طن خضروات ننتجها ، نحن لا نصدر سوى ١٥ ألف طن عدا البطيخ . ولو أننا نجحنا فقط فى تصدير ١ ٪ لا أكثر من إنتاجنا لبلغ الصادر ٨٠ ألف طن . بالمثل مشكلة الفواكة بمليونيها من الأطنان ، بينما أن الزهور من السهل جدا التوسع فيها - بضعة آلاف إضافية من الأفدنة تكفى - إلا أن زيادة التوسع كفيلة بخفض أسعارها بشدة .

وفيما عدا ابتلاع الاستهلاك المحلى لمعظم الانتاج ، فإن هذه الضآلة ترجع أيضا إلى أن نسبة محدودة من معظم أصناف الخضروات والفواكه عندنا هى التى تصلح من حيث النوعية والجودة للأسواق العالمية . كذلك فنحن لانصدر أساسا إلا تلك الأصناف التى تتحمل صعوبات النقل

كالموالح والبطيخ والفاصوليا ، أما الأصناف الهشة القابلة للعطب السريع أو التلف فقلما تزيد عن كميات رمزية كالفراولة والعنب ثم الطماطم والخرشوف .

وعلى الجملة تعد نسبة صادراتنا إلى إنتاجنا من الخضر والفواكه شديدة الضآلة للغاية ، قل بالتقريب في حدود نسبة مساحة وادى النيل من رقعة مصر نفسها ، أو كنسبة تجارة مصر العربية أى مع الدول العربية ، أو أخيرا كنسبة ما ينقله الأسطول المصرى من تجارتنا الخارجية.. الخ (فهذه كلها ، كما يتفق ، نسب متقاربة تدور حول الكسر المتكرر $\frac{١}{٣٠}$) .

وفى العادة تتراوح نسب الصادر من خضرواتنا وفواكهنا من جملة نتاجنا بوجه عام حول ١٪ (كالبطيخ والعنب) ، ٥٪ (كالفاصوليا الخضراء)، ١٠٪ (كالبصل والرمان) . ولا يشذ عن هذا المستوى سوى الموالح التى قد تصل أحيانا إلى ١٥ - ٢٠٪ ، بينما على طرف النقيض تهوى الطماطم إلى ١ فى الألف .

فيما عدا هذا ، فلعلنا بالفعل نسير الخطوات الأولى باتجاه ثورة الخضروات والفواكه ، وهو الاتجاه الذى أخذ ينعكس على قائمة صادراتنا بما فيه الكفاية . فلأول مرة فى تاريخنا الحديث تتغلب الفواكه على الأرز فى قيمة الصادرات وتنتزع منه مركزه التقليدى كثانى صادر زراعى بعد القطن . ولأول مرة كذلك تتفوق البطاطس على البصل وتنتزع منه مركزه التقليدى كالثالث بعد الأرز، وبهذا ، وبعد أن كان الترتيب الكلاسيكى لصادراتنا الزراعية هو متتالية القطن - الأرز - البصل ، انقلبت الصورة بشدة لتصبح القطن - الفواكه - الأرز - البطاطس - البصل .

والجدول الآتى يورد قائمة صادراتنا الزراعية من الخضروات والفواكه سنة ١٩٨٢ . ومنه نرى أن مجموعها قد تجاوز ٠,٤ مليون طن (٤٢٠,٠٠٠ طن) ، ولكنها لا تمثل سوى ١٥٪ تقريبا من مجموع وزن صادراتنا الزراعية عموما والبالغ ٢,٧٣٦,٠٠٠ طن . وعلى أساس الوزن أيضا تتسلسل مفردات الصادرات البستانية بالترتيب الآتى : البطاطس فالموالح فالخضروات الطازجة فالبصل الطازج فالبصل المجفف فالثوم . وفيما عدا هذا يلاحظ أن البطاطس والموالح تمثل السواد الأعظم خارج كل مقارنة ، وللأولى وحدها نحو النصف تقريبا .

المصدر : وزارة الزراعة ، قسم الاحصاء .

صادرات المحاصيل البستانية سنة ١٩٨٢ (بالطن)

البطاطس	٢٠٥,٠٠٠	البصل الطازج	١٦,٠٠٠
الموالح	١٥٦,٠٠٠	البصل المجفف	٧,٠٠٠
الخضروات الطازجة	٢٧,٠٠٠	الثوم	٦,٠٠٠

ضرورة التخطيط

أخيرا ، وفى كل الأحوال ، فإن من الضرورى أن تحسن مصر استغلال ظروفها الطبيعية والاقليمية فى تخطيط ثورتها البستانية على أساس التخصص الرشيد . فرغم ان مناخها يسمح بالفواكه المعتدلة والدافئة والحارة ، فإن منافسة دول البحر المتوسط فى الفواكة المعتدلة تجد مجال توسعها فى الموالح والبرتقال نوعا ، لاسيما أن هذه الدول أقرب إلى سوق أوربا وأقدم فيها . ولكن تفوق مصر مؤكد فى الفواكه الدافئة والحارة ، وأقرب منافسين فيها كالهند وشرق أفريقيا بعيدون جدا عن سوق أوربا . ويمكننا الاتجاه بتصديرنا إلى سوق أروبا شتاء ، وإلى سوق الشرق العربى البترولى طوال العام .

ينبغى إذن أن تركز مصر على الفواكة الثمينة كالمانجو والموز وربما البطيخ أيضا ففى هوامش شرق وغرب الدلتا بتربتها الرملية الخفيفة مجال فسيح للتوسع الضخم فى إنتاج المانجو الفاخر للتصدير . هذا بينما ينبغى أن تخصص أراضى الجزاير والسواحل بتربتها الطمية الثقيلة الخصبة ومائها الغزير ، للموز بصفة مركزة ، خاصة فى نطاق قلب الصعيد الحار فى أسيوط وسوهاج ، وكلا المانجو والموز يمكن أن يجد مجالا عظيما فى حوض بحيرة ناصر ، جنبا إلى جنب مع عديد من الفواكة الحارة غير المعروفة فى مصر بعد إدخالها .

أما بطيخ الساحل الشاملى ، خاصة مريوط ، الذى لا يجد سوقا رابحة فى القاهرة لارتفاع أجور النقل البرى الرخيص منصرفا إلى السوق الأوربية . كذلك يمكن كما اقترح البعض تخصيص محافظة دمياط بأكملها لزراعة الخضروات للتصدير .

مرشحة أيضا للابدال والاحلال ، ثمة أخيرا ، مجموعة من المحاصيل يقترح البعض الحد منها وإلغاءها مع إحلال محاصيل جديدة أو بديلة لها أوفر غلة أو أربح إنتاجا . وبديهى أن هذه العملية ، التى لن تقع فى يوم وليلة بل ستتم بالتدريج الوئيد ، هى جراحة خطيرة يمكن أن ترج الاقتصاد الوطنى والاقليمى ، ولذا تحتاج إلى فكر عميق وحساب دقيق ، وثنائيات القصب - البنجر ، البرسيم - الصويا أو الذرة - الصويا ، ثم القمح - البطاطس هى أهم بنود هذه المجموعة ، بينما يأتى بعدها عباد الشمس والقرطم ثم الزيتون والدخان ثم أخيرا الأشجار المثمرة كمجموعة ثانية إلى ثانوية .

وفى هذه المدخلات الجديدة والمتوسعة ، التى ستساعد بلاشك على تنويع وإثراء المركب المحصولى ، ثمة تبدو ملاحظة جغرافية هامة ودالة . فمعظمها ليست محاصيل انتقالية بل محاصيل متطرفة أو متخصصة مناخيا ، بمعنى أنها إما محاصيل مناطق باردة أساسا كالبنجر والبطاطس وإلى حد أقل الدخان، والصويا أو محاصيل مناطق حارة أساسا كنخيل الزيت والفواكه المدارية . ومعنى هذا أننا ننتقل ونتحرك بالتدريج من المحاصيل الانتقالية كالقمح ومحاصيل البحر المتوسط والعروض الوسطى فى اتجاه محاصيل العروض القصوى السفلى أو العليا .

كذلك لن يفوتنا أن نلاحظ تفوق محاصيل المناطق الباردة فى العدد على محاصيل المناطق الحارة فى تلك المدخلات الجديدة المقترحة . ولعل هذا يعد تطورا طبيعيا بعد أن اتجهت مصر لفترة طويلة ومنذ عهد بعيد إلى المحاصيل الصيفية أساسا ابتداء من القصب والأرز فى العصور الوسطى إلى القطن والذرة التى تم «تصييفها» هى الأخرى مؤخرا ، وإذا كان لهذا وذاك كله من مغزى ، فإنه بلا شك العمل على استكمال قائمة احتياجاتنا من المحاصيل الثمينة ، ثم هو من قبل ومن بعد استكمال لتحقيق إمكانيات مناخنا وعامل الرى ، ومن ثم لتحقيق شخصية مصر الزراعية فى جوهرها الكامن .

القصب - البنجر

فأما ثنائية القصب - البنجر فأخطرها ومثلما هي القصة الأكثر تعقيدا . فالصراع بينهما ليس فقط كمكملات جزئية ولكن أيضا كبدائل كاملة . فالقصب ، ابتداء يلقى من المتاعب ما جعله - كالقطن إلى حد بعيد - محصولا غير أثير عند زراعه ، وذلك للسبب نفسه وهو السياسة السعرية غير المجزية ، رغم أن سعره رفع كالقطن أكثر من مرة فى السنوات الأخيرة .

ومنذ مدة ، ومحصول القصب فى تدهور كما وكيفا لتدهور الخصوبة وتفشى أو توطن الأمراض والآفات . كل هذا وتكلفته وأسعاره فى تزايد مطرد ، حتى غدت أسعاره المحلية أعلى من أسعار السكر الخارجى المستورد . فضلا عن هذا فان الانتاج لم يعد يكفى الاستهلاك المحلى، فنضطر إلى أن نستورد نحو نصفه ، بل ويحذر البعض من أننا يوما ما غير بعيد سوف نستورد قدر إنتاجنا الحالى ما لم نضاعفه بلا تأخير .

ورغم أن مساحة القصب فى توسع مطرد ومصانعه الجديدة لا تفتأ تضاف كل عام ، فإن الفكر التخطيطى منقسم حول القصب مع ذلك . فالبعض يدعو إلى التوسع فى مساحة القصب فى حوض بحيرة السد العالى ليصبح غابة قصب عظمى على غرار حوض كوم أمبو حين بدأ ولكن على نطاق أكبر بكثير ، قل يعنى تحويل حوض بحيرة ناصر إلى «كوم أمبو الكبرى» . والاقتراح يجنب ١٢٠ ألف فدان تستصلح على شواطئ البحيرة وتكفى لإنتاج ٢٠٠ ألف طن سكر سنويا ، وإذا أريد تغطية استهلاكنا المتزايد حتى سنة ١٩٩٠ ، فسوف نحتاج إلى ٣٠٠ ألف فدان تعطى ٥٠٠ ألف طن سكر .

على النقيض من هذا تماما ، يدعو البعض الآخر إلى تصفية زراعة القصب من الصعيد كلية وتهجيره إلى الدلتا ، حيث ثبت - على عكس المنطق المناخى التقليدى - أن محصوله بها أكبر وأفضل كما وكيفا ، ومشاكله الزراعية أقل وأيسر . ففى أبيس وأبو المطامير أنتج الفدان ٥٠ طنا من القصب ، مقابل ٢٨ فى الصعيد . ولو حدث هذا الانتقال لكان - بالمناسبة - عودا جزئيا إلى نمط توزيع القصب قديما ، حيث كان أكثر تعميما فى الوجهين وأقل تركيزا فى الصعيد مما هو الآن . على أن المشكلة الخطيرة ، فضلا عن فقدان المهارة المكتسبة وخبرة التوطن التى لاتقدر

بثمن ، هي ضرورة فك ونقل مصانع السكر جميعا إلى الحقل الجديد بالدلتا . وهذا وذاك كفيل برج كل اقتصاديات الصعيد الأعلى ، ومن هنا تتضح جسامة الخطة المقترحة .

وها هنا يدخل البنجر ليخرج القصب من المأزق جزئيا - أو ليخرجه من الصورة كليا ! والدعوة إلى التوسع فى البنجر كمكمل أو كبديل للقصب ليست جديدة . والبنجر محصول شتوى بارد عديد الأنواع ، فمنه الضخم الحجم الذى ترتفع فيه نسبة الألياف وتقل نسبة السكر ولذا يصلح للعلف أكثر ، ومنه الصغير الحجم الذى على العكس تنخفض فيه نسبة الألياف وترتفع نسبة السكر ولذا يصلح لأغراض الصناعة . فى المتوسط يغل الفدان ٢٠ طنا ، بينما تصل نسبة السكر إلى ١٥٪ ، مع ملاحظة أنها ترتفع كلما طال مكثه فى الأرض .

والبنجر بعد هذا محصول مجهد للتربة ، ولذا يدخل الزراعة فى دورة ثلاثية من الناحية الأخرى فإنه يتحمل الملوحة بل يحتاج إليها ، ولذا اختيرت لزراعته منطقة من مناطق الاستصلاح بكفر الشيخ ببرارى شمال الدلتا القديمة . المنطقة مساحتها ٤٨ ألف فدان فى الحامول والمنصورة والزاوية ، بعد أن تم رفع ٦٠٠ طن ملح من كل فدان . فيما بعد يمكن أن تزاد هذه المساحة إلى ١٠٠ ألف فدان .

أما مساحة البنجر المزروعة بالفعل فقد بلغت نحو ١٢,٤٠٠ فدان فى موسم السكر الفعلى سنة ١٩٨٢ نحو ٤١٥ ألف طن . بعد ذلك ارتفعت المساحة إلى ٤٨,٠٠٠ فدان فى ٨٢ - ١٩٨٣ ، يقدر أن تعطى ٦٠ ألف طن سكر عدا نحو ٣٧ ألف طن علف من الألياف أو المستهدف فى خطة سنة ٨٣ - ١٩٨٤ هو ٥٦ ألف فدان تنتج ١٠٠ ألف طن سكر . وأخيرا فان المتوقع أن تصل المساحة إلى علامة المائة ألف المرصودة بعد ٤ سنوات من الآن .

فى الوقت نفسه بدأ مشروع آخـر مواز فى غرب النوبارية ومريـوط . فلقد عثر هنـاك على نحو ١٠٠ ألف فدان صالحة تماما للبنجر ، ربما أكثر من منطقـة كفر الشـيخ نفسـها . وإذا كان ثمة بعض رقع غير صالحة تتخلل المنطقة ، فإن هذه يمكن زراعتها بأشجار الفواكة والخضروات بدل البنجر . وقد بدأت المرحلة الأولى والحالية من المشروع بنحو ٣٠ ألف فدان ، وبمصنع يـخـدمها ابتـداء من سنة ٨٤ - ١٩٨٥ بطـاقة ٥٠ ألف طن سـكر ، ترتفع تدريجيا إلى ١٠٠ ألف طن .

وبغض النظر عن الأفضليات أو الأولويات المحلية ، فإن لنا أن نلاحظ فى كلتا المنطقتين ملاءمة البنجر للبيئة الطبيعية بوضوح تام . فمن جهة تتوفر البرودة والرطوبة النسبية التى يتطلبها هذا المحصول الشمالى الشتوى بشدة . ومن جهة أخرى فإنه هو نفسه يتحمل بطبيعته الملوحة المرتفعة نسبيا التى تتميز بها جهات الاستصلاح وريثة برارى الشمال السابقة .

بهذا التطور الجديد أصبح الأخوان أو الغريمان القصب والبنجر يتعايشان معا على أرض مصر ، هذا فى القطب الشمالى منها وهذا فى الجنوبى ، بينما أصبحت مصر بفضل امتدادها الطولى المديد تجمع بين سكر المنطقة الحارة وسكر المنطقة الباردة ، وهى ثنائية نادرة فى العالم لا تكاد تعرفها سوى الولايات المتحدة بأبعادها القارية الشاسعة .

غير أن البعض لا يدعو إلى هذا التعايش أو الازدواج المحصولى ، وإنما يحبذ من جانبه تصفية زراعة القصب فى الصعيد وإحلال زراعة البنجر محلها فى الدلتا ، مع توجيه الأراضى التى يخليها الأول إلى زراعة الفول والعدس التى تجود هناك ويمكن أن تصلح تربتها المنهكة منطقهم فى هذا أن القصب أطول المحاصيل مكثا فى الأرض ، سنة كاملة ، مقابل ٦ أشهر فقط البنجر . ثم إن القصب من أكثر المحاصيل شراهة واستهلاكا للماء (٣٥٠٠ متر مكعب) ، على عكس (البنجر ٨٠٠) متر . ففدان البنجر إذن يعادل على الأقل فدانين من القصب زمنيا ومائيا ، وبالتالى يوفر نصف المساحة . هذا بالاضافة إلى التخلص من مشكلة الرى والصرف وتدهور التربة المرافقة بالضرورة للقصب المائى ، كما أن البنجر كمحصول بكر فى البيئة سيخلو من مشكلة الآفات المتوطنة الضارية فى القصب القديم .

وأخيرا فإذا كانت المشكلة هنا ، كما فى حالة اقتراح نقل زراعة القصب نفسه من الصعيد إلى الدلتا ، هى نقل صناعة السكر برمتها من الصعيد وحرمانه من أهم صناعاته القليلة المحدودة ثم ماذا نزرع هناك بدلا منه ، فإن الرد الجاهز عادة هو أن معظم مصانع القصب الحالية فى الصعيد قديمة عتيقة مستهلكة لا تعمل بكفاءة ولا بكل طاقتها ، وهى بحاجة ماسة إلى التجديد والاصلاح الباهظ التكاليف . ولهذا فإن الأولى كما هو الأجدى أن نستغنى عنها نهائيا بالتدريج خطوة خطوة مع تقدم مشروع البنجر فى الدلتا ، إلى أن تتم تصفية الأول وإحلال الثانى نهائيا دون مخاطرة هنا أو خطر هناك .

والسؤال الآن : قصب أم بنجر في مصر ؟ حسنا ، إدخال البنجر فى مصر فعلا يتفق مع الاتجاه العالمى الحديث ، كما أن الجمع بينه وبين القصب هو اتجاه سائد آخر حيثما أمكن . أما أن البنجر بديل للقصب يحل محله حتما فأمر نراه غير وارد على الاطلاق . فرغم أن لكل من القصب والبنجر مزاياه ومثالبه النوعية النسبية التى قد تعقد المقارنة التفصيلية بينهما على السطح ، فإن البنجر ليس منافسا للقصب على المستوى الاقتصادى أو على أى مستوى آخر ، وإلى الأخير وحده تذهب الأفضلية المطلقة بلا تردد .

فدانا لفدان ، لا يمكن للبنجر أن يأمل فى أن يغل أكثر من نصف غلة القصب (١) . وفى مصر . فإن متوسط إنتاج الفدان من سكر القصب ٤ أطنان ، مقابل طنين فقط لسكر البنجر . وتبلغ قيمة سكر فدان القصب نفسه ٥٠٠ جنيه (بأسعار أواخر السبعينات) ، ومثلها قيمة النواتج الجانبية والمخلفات الثانوية من مولاس عسل وكحول وروائح ومصاصة لب ورق وخشب حبيبى ... الخ . هذا فى حين تقتصر مخلفات البنجر على أوراقه كعلف وكسب للماشية . فبكل المقاييس الاقتصادية والاجتماعية إذن القصب يتفوق تماما فى القيمة المضافة .

بالمثل زراعيا . فالقصب ، رغم تدهوره مؤخرا لأسباب محلية خاصة ، من أقل المحاصيل تعرضا للآفات وأكثرها استقرارا من حيث الانتاج ، على العكس من البنجر الذى يعد من أكثر المحاصيل تعرضـا للآفات ، بل ويعتبر زيادة على هذا بؤرة لتجميع وبث جميع آفات القطن بالذات. كذلك فإن البنجـر يتطلـب عناية أشد وآلات أشـد وأشد تعقيدا ، وبالتـالى فإن تكاليـف زراعته تفوق القصب ، ومن ثم ينخفض ربحه ويضيق هامشه (٢) وأخيرا ، فإن البعض يتحفظ فى الحكم على مدى نجاح تجربة زراعة وصناعة البنجر فى الدلتـا قبل عقد من الانتاج الفعلى على الأقل .

والذى يبدو للمخطط الموضوعى من هذه المقارنة هو أنه لا تعارض ولا تناقض بالضرورة بين القصب والبنجر ، ومن الممكن والواجب الجمع بينهما بل التوسع فيهما كليهما معا . فالقصب أولا قد وجد ليبقى ، وليس البنجر له ببديل ولا حتى بمنافس أو ند ، وإنما هو مكمل . وفى ترافيرس

---

(1) Mogey, The study of geog . p. 110 - 11 .
(2) Ibid; C. C. Colby and A. Foster, Economic geog; Ginn and Co.; 1947, p. 101-103 .

مناخ مصر متسع لكليهما . كما أن سوقها المحلية ستظل لوقت طويل بعيدة عن التشبع منهما . بل إنه لمن المغرى أن تتوسع مصر فى زراعتهما على السواء لكى تتحول إلى دولة مصدرة للسكر بانتظام وبقدرة عالية ، إذ أن فى هذا استثمارا من أضمن وأربح ما تعرف السوق الدولية حاليا. فهذه السوق تعانى عجزا مزمنا ضخما فى العرض ، كما أن بعالمنا العربى طلبا أضخم يعادل عشرات أضعاف الانتاج المصرى الراهن برمته .

والصويا وعباد الشمس

عن ثنائى الصويا - عباد الشمس كبديل أو كرديف لثنائى الفول - البرسيم و / أو الذرة - البرسيم ، فهذا أيضا قد تجاوز مرحلة التخطيط إلى التنفيذ كما رأينا ، لاسيما بالنسبة للصويا . فالصويا بديل أفضل بكثير أو قليل للذرة كغذاء للفلاح ، وللبرسيم كعلف للحيوان ، وللفول كبروتين نباتى شهى ، ولبذرة القطن كحبوب زيتية غنية وكسبه بديل لكسبها ، وهو بديل - أخيرا حتى للقطن نفسه كمحصول أربح «وأريح» . ثم هو كالبرسيم مخصب مثبت نيتروجينى للتربة ، وإن كان مثله أيضا مشتلا ممتازا للدودة .

وإذا كان الصويا لكل هذه المزايا قد حقق قفزة ضخمة فى فترة محدودة ، حتى جاوز ١٥٠ ألف فدان الآن ، فإن هناك مشروعا بالتعاون مع اليابان لنشر زراعته فى نصف مليون فدان . والخطة هى إنتاج ٦٠٠ ألف طن سنويا ، تغل ١٠٨ آلاف طن من الزيت ، ٤٦٠ ألف طن من الكسب . ولو تحقق هذا فسيصبح الصويا بذلك محصولا من محاصيلنا الرئيسية ، ويعنى هذا أن ثورة جديدة ليست بالصغيرة ستتحقق فى مركبنا المحصولى .

أما عباد الشمس ، كمحصول زيت وعلف هو الآخر ، فإذا كان قد تخلف كثيرا عن زميله الصويا ، فإن هناك مشروعا بالتوسع فيه لإنتاج ٣٠٠ ألف طن سنويا من بذوره ، تعطى ١٣٥ ألف طن زيت طعام ، ١٥٠ ألف طن من الكسب . ويتجه التخطيط إلى تخصيص محافظة بنى سويف وربما المنيا لعباد الشمس .

أيضا ، وعلى هامش الصويا - عباد الشمس ، ثمة اقتراح بإدخال زراعة القرطم كمحصول زيتى وعلفى مكمل ، مع ملاحظة سعة انتشاره فى مصر الرى الحوضى حتى

القرن الماضي . وبالمثل ، يتساءل البعض لماذا لا تتحول واحاتنا جميعا ، خاصة سيوه ، إلى أكبر مزارع ومصانع مصر في زيت الزيتون ، فلديها كل الامكانيات ، ومحصولها حاليا شبه فاقد أو ضائع ، ولا يستدعي المشروع سوى تخطيط وتنظيم جيد لتحديث عملية التصنيع والتسويق ... الخ .

من زيت الزيتون إلي نخيل الزيت

وعلى ذكر سيوه ، واستطرادا من اقتراح زيت الزيتون ، فان هناك الآن مشروعا لإدخال نخيل الزيت لأول مرة بهذه الواحة . فبعد أن نجحت تجربة فصائله المستوردة من غرب أفريقيا في أسوان ، وتحققت جدواه الاقتصادية في سيوه ، تقرر إعداد منطقة شرق الواحة مساحتها ١٥ ألف فدان وبها ٥٠ عينا تضخ يوميا نحو ١٠٠ ألف متر مكعب من المياه العذبة لزراعة ٥٠ ألف نخلة زيت تبدأ في الانتاج بعد ٤ سنوات ويقدر إنتاج الفدان من زيت النخيل بنحو ٤ أطنان ، تصلح للغذاء ولصناعة الصابون .

هذا ، وعلى الطرف الأقصى والنقيض من مصر ، ثمة توصية بزراعة نخيل الزيت أيضا في حوض بحيرة ناصر ، وذلك توفيرا للزيوت في النوبة محليا بدل نقلها مئات الكيلو مترات من أقصى الشمال .

القمح - البطاطس (١)

إلى أن يتحقق مشروع القمح المكسيكى المتعثر إلى الآن ، فإن القمح ، أى القمح البلدى ، فضلا عن ضعف إنتاجه الكمي والنوعي في مصر تقليديا وربما أبديا ، محصول طويل المكث ، نحو ٩ شهور ، أما البطاطس فلا يمكث في الأرض أكثر من ٣ - ٤ شهور . أى أن فدان البطاطس يعادل زمنيا ٢ - ٣ أفدنة قمح كما أن حاجة البطاطس المائية لاتزيد كثيرا عن القمح . ولكن الأهم أن البطاطس يعطي من الطاقة الحرارية ١٢ مرة مثلما تعطى نفس الكمية من القمح . ولهذا فإن أى إحلال بينهما بأى حدود ولو بنسبة ٢٠٪ يعنى إحلال ٣٠٠ ألف فدان قمح

---

(١) الأهرام ، ١٨ - ٨ - ١٩٧٨ ، ص ٥ .

بحوالى ٢٥ ألف فدان بطاطس . وهذا يمكن من توفير مساحة ٢٧٥ ألف فدان قمح يمكن زراعتها بمحاصيل غذائية أخرى » .

فسواء إذن كغذاء نشوى غنى بديل الخبز القمح أو للمكرونة المصنوعة من القمح ، فإن البطاطس يتفوق على القمح كما وكيفا ، ويمكن أن توفر نسبة ضخمة من مساحة القمح الحالية وكذلك من واردات القمح والدقيق والحبوب المتصاعدة . وكل ما هنالك تغيير فى نمط التغذية وذوق الطعام .

وكملحق لاقتراح البطاطس ، يمكن أيضا التوسع فى زراعة البطاطا الغنية بالنشويات ، ليخلط دقيقها مع القمح كخامة لصناعة الخبز . غير أن البعض يعترض بأن الفكرة غير عملية أو واقعية من ناحية أخرى ، هناك محاولة لإدخال الكاسافا كبديل القمح . والكاسافا هى إحدى كبرى النشويات المدارية بجانب المانيوق والأروروت .. الخ ، ودقيقها يصلح وحده للمعجنات ، وإذا خلط بغيره صلح الخبز ، وميزة الكاسافا هنا ، وهى درنية ضخمة الحجم ، غزارة الإنتاج ، حيث يعطى الفدان حتى ٤٣ طنا ، مقابل اثنين فقط للقمح ، ثم إنها تتحمل الجفاف والحرارة والملوحة ، وبذا تصلح لأراضينا الهامشية دون أن تزاحم على أرض القلب الجيدة .

الدخان

من المحاصيل غير التقليدية أيضا ، هناك اقتراح بزراعة الدخان حيث نجحت تجربته فى شمال مديرية التحرير ، لاسيما أنه هو الآخر كان واسع الانتشار فى مصر حتى القرن الماضى ، حيث كان يزرع أساسا فى أراضى الجزاير والسواحل (١) ، إلى أن الغيت زراعته فى أواخر القرن بفرمان عثمانى لصالح واردات الدخان التركى من ناحية ، وليكون مصدرا أساسيا للجمارك المصرية لسداد الديون البريطانية من الناحية الأخرى . ولقد كان الاعتراض الدائم على العودة إلى زراعة الدخان بمصر هو أثره السلبى على دخل الدولة من رسوم جماركه العالية ، فضلا عن الخطر الصحى المعروف مؤخرا.

---

(1) V. Mosséri, "Note sur les dépóts nilotiques des gazayer et saouahel d' Egypte" , B. I. E. t. I, 1918 - 9, p. 153 .

بالمقابل ، تستند الدعوة إلى العودة على عدة مناقشات ومبررات . أولا ، أننا نستورد كميات ضخمة ومتزايدة سنويا من السوق العالمية المتصاعدة الأسعار والمنكمشة الخام ، حيث يتجه معظم المنتجين الآن ، تحقيقا للمزيد من الأرباح ، إلى تصنيع محصولهم كله بدل تصدير الخام . ونحن تبلغ حاجاتنا من الدخان حتى سنة ٢٠٠٠ نحو ٢٠٠ ألف طن ، قيمتها تفوق نصف المليار جنيه .

ثانيا ، الدخان محصول مربح بدرجة مغرية جدا ، يكفى أن فدانا منه يعادل ٣ أفدنة من القطن ، لذا فإن من الأجدى والأربح لنا جدا أن نزرع الدخان إما لتحقيق جزء من الكفاية الذاتية كحد أدنى أو الكفاية كلها أو حتى ما فوق الكفاية كحد أعلى للتصدير ، الذى يمكن بدوره أن يكون عنصرا ثانويا كحد أدنى أو أن يتصدر قائمة الصادرات جميعا كحد أعلى .

ثالثا ، الدخان ، كمحصول صيفى ، نبات حولى لا يعمر فى الأرض ، أى يترك لنا حرية المرونة فى تحويل الأرض إلى أي محصول بديل فى وقت الحاجة . ثم هو محصول قصير المكث ، ٤ - ٥ شهور ، بحيث يمكن تركيبه بسهولة مع محاصيل شتوية فى نفس الدورة الزراعية. ثم إنه لايحتاج إلى مياه رى أكثر من الذرة مثلا ، أى فى حدود ٢٦٠٠ متر مكعب سنويا ، وأخيرا فهو إن نافس القطن فإنه لا يهدده ، وإنما هو مثله أيضا يعطى بذرة تستخدم فى إنتاج الزيت والكسب .

على هذا الأساس المنطقى ، السليم والمقنع جدا كما يبدو ، فإن الاقتراح المطروح يذهب إلى زراعة ٥٠ ألف فدان يقدر عائدها الصافى بنحو ٤٠٠ مليون جنيه على الأقل ، وقد يصل إلى ٥٠٠ مليون أى نصف المليار ، وتتوزع تلك المساحة بين ٢٠ ألف فدان من أنواع التبغ الفرجينى ، ٢٠ ألفا للتبغ البيرلى ، وذلك فى مناطق النوبارية والساحل الشمالى الغربى ، ثم أخيرا ١٠ آلاف فدان من أنواع الطباق الشرقى فى صحراء الاسماعيلية وسيناء وجنوب التحرير . وفى كل الحالات يمكن عزل وحصر مناطق زراعته منعا لأية أخطار زراعية أو اقتصادية أو صحية .... الخ .

أما عن تفاصيل قيمة الانتاج المقدر ، فنحو ٧٥ مليون جنيه صافى قيمة الخام ، ثم نحو ٤٠٠ مليون جنيه ضريبة إنتاج بالمعدل الحالى . ومجموع هذا الدخل يعوض وزيادة عن كل رسوم الجمارك والانتاج الحالية التى تدخل للدولة ، فضلا عن نصيب الفلاح الزارع .

الأشجار المثمرة (١)

وعلى هامش تعظيم الانتاج وكتذييل لتعديل وتنويع المركب المحصولى ، أو فلنقل كإطار عريض خفيف ولكنه عام وشامل ، يأتى اقتراح الأشجار المثمرة . فانطلاقا من مبدأ استغلال كل شبر من الأرض الزراعية استغلالا منتجا ، يدعو البعض إلى زراعة كل قطاع ممكن أو متاح على امتداد المظاهر الطبيعية والحضارية الخطية مثل شبكات الطرق البرية والحديدية والترع والمصارف ، وذلك بالأشجار المثمرة المفيدة كالتوت والنبق والنباتات العطرية والطبية وزهور التصدير الثمينة بدلا من الأشجار العقيمة الحالية كالجازورينا والكافور والسرو والصفصاف ..... الخ .

تلك الشبكة الخطية يقدر مجموع أطوالها على أمتداد مصر بنحو ٧٦٢١٥ كم طولى ، يصبح ١٥٢٤٣٠ كم بالضرب فى اثنين باعتبار الجانبين ، ثم يضاف إلى هذا الحاصل أربعة أمثاله لنفس الشبكة ولكن من درجاتها الثانية والثالثة أى نحو ٦٠٩٧٢٠ كم طوليا ، فيكون المجموع الكلى ٧٦٢١٥٠ كم أى ثلاثة أرباع المليون ، يمكن أن تستوعب نحو ٣٥ مليون شجرة مثمرة .

وتتصور الخطة ، بعد شريط ضيق على جانبى الترع والطرق للتطهير والاصلاح ، بضعة خطوط متاخمة متعاقبة من أنواع الانتاج المختلفة ، فثمة خط أشجار مثمرة ، يليه خط إنتاج نبات علف حيوانى ، يليه خط إنتاج زهور أو نباتات عطرية وطبية للتصدير السريع إلى أن تثمر الأشجار ..... الخ . وفى المجرى المائى نفسه يمكن تربية الطيور المائية ، بجانب مزارع الأسماك فى الأحواض الجانبية المعلقة ، بينما تربى الماشية على خط العلف ، والمناحل والعسل على خط الأزهار ، فى حين تقوم الصناعات الزراعية الخفيفة على خط النباتات البستانية والعطرية والطبية.

أما على الجانب الاقتصادى ، فيمكن لهذه النشاطات مجتمعة أن توفر نحو ١٥٠ ألف مزرعة متكاملة الانتاج الأفقى والرأسى . وفضلا عما يحققه هذا المشروع التشجيرى من دخل إضافى للفلاح والدولة أكبر مما يتصور لأول وهلة ، فإنه يضاعف بالطبع من جماليات اللاندسكيب وتوازن البيئة الإيكولوجى .

---

(١) ماهر محمد على ، « القرية المنتجة .. بين الشعار والتطبيق » ، الأهرام ، ٢٠ - ١٠ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

الفصل الحادى والثلاثون
من التوسع الرأسى ...
التكثيف الزراعى

بالتوسع الرأسى قد لا نقصد أكثر ولا أقل من مدى تكثيف الانتاجية فى وحدة المساحة ، أى التكثيف الزراعى ببساطة ، والتعبيران مترادفان أو يكادان . وحقيقة الحقائق هنا ، بغض النظر عن الألفاظ ، هى بلا شك أن الزراعة المصرية ، كزراعة رى ، تعد من أشد زراعات العالم تكثيفا . وأبسط تعبير عن هذه الكثافة وأدق ترجمة لها هى الفارق الجوهرى بين المساحة المزروعة والمساحة المحصولية ، بل إن هذه التفرقة ذاتها جوهرية فى قاموس الزراعة المصرية إلى حد لا تفهم معه بدونها ، إن لم تعد حقا من إضافاتها المباشرة إلى أدبيات الاقتصاد الزراعى العالمى.

التفسير ، بالطبع ، هو تعدد مواسم الزراعة الدائمة على مدار السنة - حيث يتعاقب على الأرض محصولان وربما ثلاثة . بل إن المحاصيل «لتتعاصر» أحيانا فى الأرض «بتحميل محصول ثانوى على آخر أساسى أى « بالزراعة البينية iterculture » أو الزراعة المتعددة multiple cropping» التى تضع محصولا فى ظل محصول ، كالبصل «المحمل» مثلا أو كالصويا المحملة الآن على الذرة ... الخ ، وكذلك مثل العديد من المحاصيل البستانية الخضروات والفواكة ، حيث يشيع تقليد زراعة الأولى على أرضية وتحت ظلال الأخيرة ، لاسيما إذا كانت هذه من المحاصيل الشجرية أو الأشجار المثمرة . ولما كانت الزراعة البينية من أخص خصائص زراعة الواحات بحكم الضرورة الجغرافية الواضحة والمفهومة ، فليس غريبا أن تنتشر على نطاق واسع ومنذ القدم فى مصر ، وهى واحة أو شبه واحة فى الصحراء فى نهاية الأمر (١).

---

(١) حمدان أنماط من البيئات ١٠٢-١٠٤ .

معامل التكيف الزراعى

تطور المساحة المزروعة والمحصولية خلال القرن الأخير بملايين الأفدنة (١)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية	المساحة المئوية
١٨٩٧	٥,١	٦,٧	١٣١,٩
١٩٠٧	٥,٤	٧,٦	١٤٠,٧
١٩٢٧	٥,١	٨,٦	١٦٨,٦
١٩٤٧	٥,١	٩,١	١٧٨,٤
١٩٦٠	٥,٩	١٠,٤	١٧٦,٢
١٩٦٦	٦,٢	١٠,٥	١٦٩,٣
١٩٧٠	٦,٢	١٠,٧	١٧٢,٥
١٩٧٥	٦,٣	١٠,٩	١٧٣,٠

فعند دورة القرن لم تكن المساحة المحصولية تعدو مرة وثلث المرة المساحة المزروعة ، ولكنها فى منتصف السبعينات أصبحت تعادلها مرة وثلاثة أرباع المرة : وبينما كانت المساحة المزروعة تنقص فعلا فى بعض السنوات ، كانت المساحة المحصولية فى ازدياد مستمر ، ولو أنه غير مطرد بالضرورة حيث أخذت تتباطأ فى العقود الأخيرة . فقد زادت المساحة المحصولية نحو مليون فدان فى عقد واحد (١٨٩٧ - ١٩٠٧) ، ولكنها احتاجت إلى عقدين لتحقيق زيادة مماثلة بعد ذلك ((١٩٠٧ - ١٩٢٧) ، بينما لم تزد فى العقدين التاليين إلا نصف ذلك أى نصف مليون فدان (٢٧ -١٩٤٧) ، ثم حققت زيادة مماثلة فى آخر ١٥ سنة (٦٠ - ١٩٧٥) . وعلى أية حال ، وعلى الجملة، فبينما لم تزد المساحة المزروعة إلا ١,٢ مليون فدان فى نحو ثلاثة أرباع قرن ، زادت المساحة المحصولية ٤,٢ مليون فدان ، أى ثلاثة الأمثال والنصف .

---

(١) Cf. M. Jungfleisch, " problémes ruraux, propiétaire et locataire" , E-C.,nov. 1943, p. 488-9 .

والخلاصة أن المساحة المزروعة رغم أنها تتردد تقليديا أو فى المتوسط حول علامة الستة ملايين فدان ، فان المساحة المحصولية تتردد فى فلك العشرة ملايين وتقترب الآن حثيثا من الأحد عشر مليونا . ولئن كانت النسبة بينهما تقصر دون الوصول إلى الضعف أو أكثر منه ، فما ذاك إلا نتيجة لضرورة ترك جزء من الأرض بوراً للراحة موسما ما كل دورة زراعية .

ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة التكثيف الزراعى من ١٥٥٪ فى الخمسينات إلى ١٩٥٪ فى أواخر السبعينات إلى أن بلغت الكثافة مؤخرا علامة ال ٢٠٠ ٪ ، بزيادة ١٥٪ عن سنة ١٩٦٩ غداة إتمام السد العالى . وهذا المستوى يجعلنا أكثر زراعات العالم تكثيفا ، لا تلينا إلا الصين وحدها بنسبة ١٨٠٪ ، ومعنى هذا أن الزراعة المصرية اليوم أصبحت تتألف من «طابقين» بالمجاز الرمزى . أو بالرمز الجبرى فإذا كانت المساحة المزروعة س ، فإن المساحة المحصولية ص = ٢ س .

فلاحة بساتين من طابقين

والواقع أن الزراعة المصرية بهذه الكثافة تعد بحق نوعا من فلاحة البساتين jardinage horticulture، ومصر كلها بهذا المعنى حديقة أكثر منها حقلا . إن الزراعة المصرية ، كتضاريس الوادى ، ككثافة السكان ، ككل شئ فى مصر كما رأينا وسنرى «متضاغطة» على نفسها تضاغطا فائقا نادر المثال ، فنظرا لضيق الرقعة الصالحة للاستثمار ، فنحن نضع فيها كل ما نملك من طاقة وجهد وعمل بالتعميق والتكثيف والتحسين والتجويد ، كمن لا يملك إلا ثوبا واحدا يضع فيه كل نشاطه ومهاراته من تطريز وتريكو وزخرفة وتجديد موديل ثم من تنظيف وصيانة ومحافظة .. الخ .

بعبارة أخرى وأخيرة ، فنظرا لضيق الرقعة المتاحة ، كانت الاستراتيجية العليا فى تطور الزراعة هى التكثيف ، أى التوسع الرأسى لا الأفقى . والزراعة المصرية ، كمصر نفسها ، بل أكثر من أى شئ آخر فى مصر ، كثافة قبل أن تكون مساحة ، بل وكثافة أكثر حتى مما هي مسافة .

من الطابق الثانى إلى الثالث

أما الآن فإن هدف التكثيف الموضوع هو النسبة ٣٠٠٪ وهناك من قبل محاصيل معينة تناهز أو تتجاوز هذه النسبة بالفعل كالخضروات خصوصا ، ولكن تعميم المحاصيل الثلاثة فى السنة مازال بعيد المنال . على أن المعنى الواضح الآن هو أن التخطيط يهدف إلى أن يعلو بالزراعة المصرية إلى ثلاثة طوابق ، وأن يصبح ص = ٣ س = ١٨ مليون فدان ، أى بمثابة إضافة مساحة أفقية كاملة مثل المساحة الحالية فتصبح المساحة المحصولية ثلاثة أمثال المساحة المزروعة فعلا ، أو باختصـار كما لو أضفت إلى رقعة مصـر الوادى المزروعة الآن «مصـرين» أخـريين بجانبها أو على جانبيها يمينا ويسارا .

والخطة الموضـوعة لتحقيق هذا الهدف البعيد ، الذى على الأقل يتناسب ويتوامم مع أبعاد السد العالى الهائلة وإمكانياته الكامنة ، الخطة هى رفع معدل التكثيف السنوى بنسبة ٢ ٪ فبهذا تزيد المساحة المحصولية بحوالى ١٢٠ - ١٤٠ ألف فدان كل عام ، أو نحو مليون فدان كل ٧ سنوات تقريبا ، بحيث تصل المساحة المحصولية إلى ١٤ مليون فدان سنة ٢٠٠٠ أما إذا أمكن رفع المعدل بنسبة ٥٪ سنويا ، فإن هذا يزيد المساحة المحصولية نحو نصف مليون فدان فى السنة الواحدة .

ماذا نزرع أو لا نزرع ؟

أما ماذا يمكن أن نزرع فى الطابق الثالث من المزرعة الوطنية - ٥,٥ إلى ٦ ملايين فدان اضافية - فإن الآراء والاجتهادات تختلف ، ولكن الجبلى (١) يقترح القائمة الآتية التى تسعى كهدف محورى إلى تحقيق الكفاية الذاتية بقدر الامكان حتى سنة ٢٠٠ .

- مليون فدان قمح إضافى تعطى مليونى طن ، لترتفع مساحته من ١,٤ مليون فدان إلى ٢,٤ مليون ، وإنتاجه من ١,٨ مليون طن إلى ٣,٨ مليون ، وهو ما يعادل ٦٠٪ من استهلاكنا الحالى ، ويمكن برفع إنتاجية الفدان ضمان ثبات هذه النسبة حتى سنة ٢٠٠٠ .

---

(١) الأهرام ، المكان السابق .

– مليون فدان ذرة إضافى أو ١,٣ مليون فدان تعطى ٣ ملايين طن تغطى استيرادنا الحالى منه والبالغ ١,٢ مليون طن ، كما توفر علفا أساسيا للانتاج الحيوانى .

– مليون فدان أرز كمحصول ثان ، تعطى ٢,٥ مليون طن بما يعيد الصادر إلى الصدارة .

– مليون فدان محاصيل زيتية ، منها ٧٥٠ ألف فدان للسودانى والصويا وعباد الشمس لإنتاج ٢٥٠ ألف طن زيت ، ٢٥٠ ألف فدان من تخفيض مساحة القطن ، بالاضافة إلى ٦٠٠ ألف فدان* أخرى من تخفيض مساحة البرسيم ، لتنتج ٢٦٠ ألف طن زيت ، فيزيد إنتاجنا من ١٣٠ ألف طن حاليا إلى ٦٤٠ ألفا تغطى استهلاكنا حتى حوالى سنة ٢٠٠٠ ، فضلا عن الكسب اللازم للحيوان .

– نصف مليون فدان بقول ، عدس وفول ، غير ٣٠٠ ألف فدان أخرى من تخفيض مساحة البرسيم ، بحيث يتضاعف إنتاجنا إلى ثلاثة الأمثال بما يحقق الكفاية الذاتية .

– نصف مليون فدان بنجر لإنتاج مليون طن سكر ، عدا مليون فدان أخرى من تخفيض مساحة البرسيم ، بحيث يصل إنتاجنا من السكر إلى ٢,٦٥ مليون طن تحقق الكفاية الذاتية حتى سنة ٢٠٠٠ .

– نصف مليون فدان فواكة وخضروات نيلية ، منها ٢٠٠ ألف فدان للبطاطس النيلية ، مما يغطى الاستهلاك ويترك فائضا كبيرا للتصدير .

هذه بتفاصيلها وبنودها هى أهم معالم الخطة الطموح المقترحة فى التكثيف الرأسى المستقبلى. غير أن البعض يتحفظ عليها قليلا أو كثيرا (١) . ففضلا عن صعوبة فرض خطوطها على الفلاح عمليا ، وعدم كفاية كمية مياه الرى المتاحة حاليا لثلاث زرعات بدلا من زرعتين ، ففى تقديره أن حساب المساحة الأرضية المفترضة غير دقيق أو مقنع .

فثمة أولا أراض لا يمكن زراعتها إلا مرة واحدة فى السنة وهى القصب والفاكهة ومجموع مساحتها ٦٥٠ ألف فدان . ثم إن القطن مهما كانت مدة مكثه فهو لا ولن يزرع إلا مرة واحدة فى السنة . فسواء جاء بعد برسيم تحريش قصير العمر كما هو الوضع حاليا ، أو كان قصير المكث

---

(١) سعد هجرس ، الأهرام ، المكان السابق .

وجاء بعد قمح ، فإن مساحته البالغه ١,٢ مليون فدان لن تزرع مرتين فى العام كذلك فإن أراضى الخضروات والنباتات الطبية التى تزرع حاليا ثلاث مرات فى السنة لا ينتظر واقعيا أن تزرع أكثر من ذلك ، وهذه مساحتها ٤٥٠ ألف فدان .

فهذه إذن فى جملتها نحو ٢,٣ مليون فدان ينبغى استقطاعها واستبعادها من حساب الرقعة الزراعية المتاحة وهى ٥,٥ - ٦ ملايين فدان . ومن هذه الأخيرة ينبغى أيضا استبعاد العشر على الأقل ، وتلك هى أراضى المنافع من مراوى وزواريق غير منتجة زراعيا . وهكذا لا يتبقى سوى ٣,٤ مليون فدان (مطروحا منها عشرها) للتوسع الرأسى إلى الطابق الثالث .

ولكن حتى عند ذلك فإن الخطة تعود فتصطدم بمشكلة المحاصيل الزيتية التى تقترحها ، إذ ليست لدينا محاصيل زيتية شتوية لنزرعها وإنما كل محاصيلنا الزيتية الأساسية صيفية كما نعلم. ثم إن خفض مساحة البرسيم المستديم الحالية بمقدار ١,٤ مليون فدان (نصفها فى الدلتا بالطبع) كما تقترح الخطة لنزرع منها نصف مليون فدان بنجرا إنما يعنى فى الحقيقة خفض مساحته فى الدلتا إلى ٢٠٠ ألف فدان فقط لأن ذلك البنجر لن يزرع إلا فيها ، علما أيضا بأن نصف هذه المساحة الأخيرة تخصص لتقاوى البرسيم وحدها .

دور التوسع الرأسى

عند هذا الحد ، على أية حال ، فلعل من الواضح الآن أن مصر طوال الخمسين سنة الأخيرة على الأقل قد عاشت أساسا على التوسع الرأسى فى الزراعة ، لا الأفقى شبه الجامد ، كما لا شك أنه لولا التوسع الرأسى لتعرضت الزراعة المصرية لمحنة حقيقية ولحدثت كارثة محققة أو شبه مجاعة فى البلد . لقد كان الملجأ والملاذ والمنقذ الوحيد .

أيضا فإن الكل يكاد يجمع على أن التوسع الرأسى لا الأفقى هو المنفذ المباشر والملجأ الأخير لتوسعنا الزراعى فى المستقبل القريب والبعيد ، أولا لأنه لا يتطلب كالأفقى إنفاقات رأسمالية ضخمة جدا ، ولأنه ثانيا لاحد ولا سقف لإمكانياته علميا وعمليا . ولذا فإن له الأولوية دائما فى المستقبل كما كان فى الماضى . ولكن ، أولا ، هل أدى التوسع الرأسى دوره كاملا أو إلى أى حد؟ هذا هو السؤال .

الزراعة المصرية بين الانجاز والتقصير

تتعرض زراعتنا دوريا وبانتظام لحملات من الهجوم أو الاتهام المزوج بالغضب حينا أو بالرثاء والاشفاق أحيانا ، وذلك لفشلها فى تحقيق الكفاية الذاتية الوطنية العامة والكفاية الغذائية خاصة . ولقد يعنف البعض فى هجومه - ليس بغير حق ربما- لا لأن مصر ما تزال دولة زراعية أساسا فحسب ، ولكن أيضا لأنها أم الزراعة فى العالم وأقدم وأعرق زراعة فى التاريخ . والمتهم الأول فى العادة هو التوسع الرأسى ، لأنه بصورة مباشرة ترجمه الكفاءة والكفاية معا .

وهنا تتضاعف المشكلة وتتعقد ، لأن المرء يحار حقا فى أرقامنا عن الانتاجية الزراعية ، فهى أحيانا تقدم كدليل على تقدم الزراعة المصرية تقدما كبيرا مطمئنا بالمقاييس العالمية ، وأحيانا أخرى لتدلل على تخلفها المقلق بتلك المقاييس نفسها . وفى وجه هذا الموقف المتناقض ، فلعل تقييم الأداء الموضوعى يكمن فى استعراض وجهتى النظر ، فنحصر ما للزراعة وما عليها ، إيجابياتها وسلبياتها ، أو باختصار إنجازها وتقصيرها .

الايجابيات

على جانب الأصول ، إذا بدأنا بالإيجابى ، فإن هناك ابتداء سجل المساحة المحصولية نفسه ، ذلك الذى زاد بمقدار ١,٧ مليون فدان فى ٢٠ سنة من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ ، أى بمعدل حوالى ٨٥ ألف فدان كل سنة ، قل مائة ألف إلا قليلا . بالمثل حجم الانتاج الزراعى الكلى الذى ارتفع فى الربع قرن الأخير من ٩ ملايين طن إلى ١٨ مليونا ، ويقدر أن يتضاعف مرة أخرى إلى ٣٦ مليونا فى العقد القادم أو الحالى وحده أى الثمانينات .

الانتاج والانتاجية

ثم تأتى سلسلة الزيادات المحققة فى إنتاج كثير من محاصيلنا الأساسية رغم تناقص مساحته المزروعة فعلا . ففى فترة الثلاثين سنة الأخيرة ما بين سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٨٠ ، كان هذا سجل كل من القطن والقمح والذرة والفواكه ، فارتفع إنتاج القطن بالتقريب من ٧ ملايين قنطار إلى

١٠ ملايين رغم تناقص مساحته من نحو ٢ مليون فدان إلى ١,٢ مليون . والقمح ارتفعت إنتاجيته من- ٥ أرادب إلى ٩,٥ أردب بزيادة قدرها ٩٠٪، مماضاعف إنتاجه الكلى رغم تقلص مساحته هو الآخر. بالمثل الذرة الشامية ارتفع إنتاجها من- ١٠ملايين أردب إلى+٢١ مليوناً، حيث زاد متوسط غلة الفدان بنسبة ٨٥٪. أما الفواكه فقد تضاعف إنتاجها أربع مرات من ٥٠٠ ألف طن إلى مليونى طن.

وفى الفترة ٧٠-١٩٨٠ فقط ارتفع إنتاج الخضروات من ٥ملايين طن إلى٨ ملايين، والبطاطس من ٥٥٠ألف طن إلى ١,٢مليون، والطماطم من ١,٦مليون طن إلى ٢,٤مليون، والفواكه من مليون إلى مليونى طن، والقمح من ١٠ملايين أردب إلى ١٢مليونا، والذرة من ١٥مليون أردب إلى ١٩مليونا، والقصب من ٦,٩ مليون طن إلى ٨,٨ مليون . كذلك زاد الانتاج الحيوانى بأكثر ٥٠٪ فى العشرين سنة الأخيرة فقط .

وعلى الجملة فلقد زاد الانتاج الزراعى فى مصر ككل خلال الثلاثين سنة الأخيرة بمعدل ٢٪ سنويا ، مقابل ٢,٢ ٪ للدول المتقدمة ، مما يعد شهادة جدارة للزراعة المصرية إلى حد بعيد . كذلك فلقد كان اتجاه التطور العام خلال العقود الأخيرة فى إنتاجية معظم محاصيلنا هو إلى أعلى ، وإن تعرض بعضها فى السنوات الأخيرة إلى الهبوط والتطامن ، والاتجاه العام الأول يرجع أساسا إلى إدخال واستنباط أصناف جديدة وتقاوى محسنة منتخبة ومقاومة الآفات والحشرات بكفاءة متزايدة ، وكلها علامات تقدم وعلمية مطردة فى الزراعة المصرية .

والجدول الآتى يلخص كما يوضح هذا الاتجاه الأساسى نحو الزيادة والتحسن فى عائد الفدان فى المحاصيل الرئيسية الأربعة خلال العشرين سنة الأولى بعد منتصف القرن . فهناك زيادات تتراوح بين النصف وثلاثة الأرباع ، مع ملاحظة أن أكبرها جاءت فى الذرة وأقلها فى القطن ، بينهما الأرز فالقمح على الترتيب .

المحصول	٥٠-١٩٥٤	٧٠-١٩٧٤	الزيادة٪
القطن (بالقنطار)	٤,٢٦	٦,٣٠	٤٨
القمح(بالأردب)	٥,٥٩	٨,٧٨	٥٧
الذرة الشامية (بالأردب)	٦,٤١	١١,٣٠	٧٢
الأرز (بالضريبة)	١,٤٠	٢,٢٥	٦١

الموقع النسبى

أما عن موقع الزراعة المصرية فى سلم الانتاجية فى العالم ، ففى الفترة ٧٠ - ١٩٧٢ مثلا ، وبحسب أرقام منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، الأمم المتحدة ، فلقد كان ترتيب مصر من حيث إنتاجية الفدان كالآتى : الأولى فى ثلاثة هى الذرة الرفيعة والبصل والعدس ، والثانية فى الفول السودانى ، والثالثة فى ثلاثة هى الأرز والقصب والفول ، والسابعة فى القطن ، والثامنة فى الذرة الشامية . فعلى الجملة إذن كانت مصر تأتى بين العشرة الأوائل فى تسعة محاصيل رئيسية تغطى نحو ثلثى دورتها الزراعية .

غير أننا من أسف لم نكن نتفوق نسبيا إلا فى المحاصيل الثانوية محدودة القيمة والانتشار ، بينما نتخلف نسبيا فى المحاصيل الأساسية الثمينة خاصة القطن الذى كان ترتيبنا العالمى فيه الرابع منذ عقدين فتقهقر إلى السابع . الأسوأ من هذا تدهور إنتاجية أغلب المحاصيل التى كنا نقترب فيها من الصدارة وذلك فى السنوات الأخيرة ، مثل العدس والبصل .. الخ .

السلبيات

على جانب الخصوم ، إذا انتقلنا إلى الوجه الآخر ، فلابد أن نعترف أن السجل مؤسف إلى محزن أحيانا . فالى وقت قريب كان مألوفا أن نردد أن متوسط إنتاجية الفدان عندنا فى كثير من المحاصيل يأتى فى الصف الأول من دول العالم إن لم يكن فى الصدارة المطلقة . ولكن ما أبعد

الموقف عن هذا اليوم ، وما أقربه على العكس إلى نصف المعدلات العالمية . بل يذهب البعض إلى حد القول بأن كلا من الانتاج الزراعى والحيــوانى والداجنى والبستانى عندنا هو «أحط إنتاج فى العالم» .

فى الانتاج الزراعى

ولعل القصب يأتى فى الصدارة ، أقصد من التدهور . فقد انخفض متوسط إنتاجية الفدان فيه من ٤٢ طنا فى الستينات إلى ٣٨ طنا فى أوائل السبعينات إلى ٣٢ فى أواخرها . ولا يعكس هذا الهبوط الحاد سوى تدهور محقق فى الخلفة وتقزمها وفى النوعية وتخلفها ، وهى التى تعكس بدورها سوء الصرف والآفات فضلا عن عدم جاذبية المحصول برمته للفلاح لانخفاض ربحيته .

أما الحبوب فمعدل زيادة إنتاجيتها السنوى ضئيل إلى ضعيف بعامة : الذرة الشامية ١,٨٪ القطن ١,٦٪ ، والذرة الرفيعة ١,٢٪ أما القمح فلا يحقق أى زيادة تقريبا . وفضلا عن هذا فإن إنتاج الفدان من هذه الحبوب يقل عن مثيله فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٢,٥٪ للقمح ، ٥٠٪ للذرة ، ٣٣,٥٪ للشعير ، ١٤,٥٪ للأرز . وعلى خلاف المقارنة الأخيرة توا ، يذكر البعض عن الأرز أننا نتصدر العالم بنحو ٦ أطنان للهكتار مقابل ٥ أطنان أعلى إنتاج بعدنا ، بينما يضعه البعض بدقة أكثر عند ٢,٣ طن للفدان مقابل ٣,٢ طن فى اليابان وكوريا .

أما فى الخضروات ، التى نزرع منها أكثر من ١,٣ مليون فدان ، فلا يزيد متوسط إنتاج الفدان عن ٦ أطنان ، مقابل ٤٠ طنا فى كثير من دول العالم . ولهذا فنحن ننتج من تلك الرقعة نحو ٨ ملايين طن فقط ، كان يمكن أن نصل إلى أكثر من ٥٠ مليونا بالرقم القياسى أو المقياس العالمى. الطماطم ، مثلا منفردا ، متوسط إنتاجيتنا ٧ أطنان للفدان ، مقابل ٣٥ طنا فى كثير من الدول ، أما فى مجال التصدير ، فقد هبطت الصادرات من الخضروات من ٤٠ ألف طن سنة ١٩٧٧ إلى ٩ آلاف حاليا .

أما عن الفواكه ، فإن متوسط فدان الفراولة عندنا طن واحد ، مقابل ٥ أطنان فى الخارج ، ومن الموالح ٥ أطنان فقط مقابل ٢٠ طنا . إضافة ، تدهور إنتاج الموالح مؤخرا فى بضع سنين فقط من ٢٢٠ ألف طن إلى ١٠٠ ألف فقط. فضلا عن هذا ، فبعد أن انقرض التين تقريبا ، فإن البعض يحذر من انقراض الموز والعنب لانخفاض إنتاجهما المستمر والمتسارع .

والحيوانى

فإذا ما نقلنا من النبات إلى الحيوان ، ففى الألبان تعطى البقرة عندنا ٧٠٠ لتر فى السنة على الاكثر ، مقابل ٥٠٠٠ لتر فى هولندا ، ٦٦٠٠ فى السويد ، أو بصيغة أخرى ٠,٧ طن عندنا مقابل ٥ – ٦ – ١٠ أطنان فى الولايات المتحدة . أى أن إنتاجنا يقع حتى دون العشر من المستويات العالمية . بالمثل تقريبا فى البيض ، فإن متوسط إنتاج الدجاج البلدى عندنا هو ٦٥ بيضة سنويا بوزن ٣٥ جراما للبيضة ، مقابل ٣٠٠ بيضة بوزن ٦٥ جراما فى الخارج .

والواقع ، إن شئنا الموضوعية (أولم نشأ!) ، أن متوسطات إنتاجنا من الخضروات والألبان بالذات تعد من أوطأ ما فى العالم اليوم . بل إن إنتاج الفدان فى معظم محاصيلنا انخفض إلى ربع إنتاج الفدان فى كثير من دول البحر المتوسط نفسه .

فى الميزان

ما بين الأصول والخصوم ، كيف إذن تبدو كفاءة الزراعة المصرية وجدارتها بصورة عامة ؟ رغم كل شئ ، تأتى كثير من محاصيلنا قريبا من المراتب العالية نسبيا من مستويات الانتاجية العالمية ، ولكن من النادر الآن مع ذلك أن تحتل الصدارة المطلقة أو القياسية ، كما يحدث كثيرا أن تفقد مكانتها المكتسبة بالتدريج لغيرها متراجعة إلى مراتب أدنى حيث تستقر الآن بالفعل كثير من محاصيلها .

من هنا وهناك فلعل زراعتنا متطورة متقدمة ولا بأس بها بمقاييس الدول المتخلفة والنامية ، ولكنها متخلفة أو متدهورة بمقاييس الدول المتقدمة المتطورة . وفيما بين النقيضين فإنها يقينا لم تعد بالسباقة ولا الرائدة أو القائدة علميا أو تكنولوجيا ، ذلك ودون أن نذكر ما يحذر منه البعض من خطر انزلاقها حتى بين زراعات العالم الثالث والدول المتخلفة نفسها .

والمعنى العلمى والعملى المباشر ، الآتى والمستقبلى ، لهذه الصورة هو أن أمام الزراعة المصرية ما تزال شوطا كبيرا تقطعه حتى تصل إلى المستويات والمعدلات العالمية القياسية . فلئن بدت بعض المحاصيل ، القلة على أية حال ، وكأنها قد اقتربت من الحد الأقصى للانتاجية ، فإن

البعض الآخر والكثرة الغالبة أبعد ما يكون عن هذا الحد ، وفى الجميع مازال مجال واسع وكبير للزيادة ، وفى الامكان بالتأكيد أبدع جدا مما كان .

فعلى سبيل المثال ، يقدر بالمعدلات القياسية أن من الممكن والواجب مضاعفة إنتاجية كل من الذرة الشامية والفواكة خاصة الموالح أى زيادتها بنسبة ١٠٠٪ ، بينما يمكن ويجب زيادة إنتاجية كل من القمح والقطن قصير التيلة بنسبة النصف أى ٥٠٪ ، وفى الوسط ما بين الطرفين تستطيع الخضروات أن ترتفع إنتاجيتها بنسبة ثلاثة الأرباع أو ٧٥٪ على التقريب .

الدلالات والدلائل

ولكن علام يدل تذبذب أو تدهور إنتاجية بعض المحاصيل عندنا مؤخرا ! أهو يعنى بالدقة أن زراعة الرى المصرية الكثيفة الدائمة قد بدأت تخضع على نحو أو آخر ولأمر ما لقانون تناقص الغلة الحديدى العتيد ؟ أم هو ببساطة غياب التنمية الجادة المسننة ؟ ثمة دلائل واضحة على أن بعض محاصيلنا أصبحنا نضع فيها جرعات متزايدة من الماء والسماد والعمل والبذور فلا نأخذ منها إلا جرعات متناقصة نسبيا من زيادة الغلة .

على أن الأرجح ، بل المؤكد ، أن هذا إنما يعكس عدم كمال أو اكتمال عملية التنمية ، إلى جانب اجهاد الأرض وإرهاق التربة المستمر دون راحة أو رحمة ، أكثر مما يدخل فى نطاق فعل قانون تناقص الغلة التى لازالت الزراعة المصرية بعيدة عنه كل البعد . والدليل على ذلك ، أبسط دليل ، أنك واجد حقلين متجاورين فى الحوض الواحد فى زمام القرية الواحدة ، التربة واحدة والرى والصرف واحد ، المحصول واحد والخدمة واحدة ، ومع ذلك يتفاوتان فى عائد الفدان ربما بنسبة الضعف أو النصف .

ليس صحيحا إذن ما يذهب إليه البعض من أن زراعتنا قد بلغت أقصى مدى ممكن من التكثيف وقاربت سقف الانتاجية ، وأن المجال بالتالى قد بات محدودا أمام التوسع الرأسى أو أن آفاق المستقبل أصبحت ضيقة صارمة أمام الزراعة المصرية . فهناك لاشك أكثر من كوة أو طاقة للتقدم أمامها ، بل «ثورة خضراء» برمتها مازال عليها أن تقتحمها وتحققها قبل أن تبلغ حاجز الطبيعة وعلامة النهاية .

ومن المسلم به ، كما سبق القول ، أن أزمة الزراعة المصرية تكمن حاليا فى أنها خبرت ثورة رى عظمى مؤخرا لكن دون أن تواكبها أو تناظرها ثورة زراعية مكافئة ، وهذا التطور غير المتوازن أو المتكافئ لا ينصب كما ينصب على التوسع الرأسى بوجه خاص . وكالتوسع الأفقى على حدة ، قد لا يكون التوسع الرأسى وحده هو الحل النهائى أو الكلمة الأخيرة فى التنمية الزراعية ، إلا أن كليهما معا شرط أولى للمدى القريب وأمل كبير للمستقبل البعيد .

زراعة الرى

تلك إذن زراعتنا فى الميزان وتلك حساباتها المعقدة ، إن خفت موازينها فى كفة ثقلت فى الأخرى ، وفيما بين الكفتين تبدو أدنى إلى المنزلة بين المنزلتين دون أن ترجح إنجازاتها تقصيرها بوضوح قاطع أو العكس . غير أن المقارنة على هذا النحو الشكلى المريح نسبيا قد تكون سطحية ومضللة إلى حد معين ، بمعنى أننا لو تجاوزنا السطح إلى الجوهر فلربما تراجعت زراعتنا للأسف أكثر وأكثر فى المسابقة وفقدت كثيرا من مزاياها أو امتيازها النسبى أو التقليدى .

ذلك أن من الخطأ إن لم يكن المغالطة المقارنة بين زراعات العالم المطريه أساسا وبين زراعتنا زراعة الرى الصناعى . من ناحية ، لأن الأولى فصلية غالبا ومذبذبة الموارد المائية عادة ، بينما الثانية دائمة طول السنة ومواردها المائية ثابتة للغاية . ولو أننا قصرنا مقارنتنا مع مصر على مناطق زراعة الرى الدائم الأخرى كإسبانيا وبعض ولايات الغرب الأمريكى لخرجت متوسطات إنتاجيتنا متخلفة جدا فى معظم المحاصيل .

ومن ناحية أخرى ، لأن الموارد المائية المطرية مجانية ، فيما أن مياه الرى لها ثمنها ، وهو ثمن باهظ جدا فى مصر كما نعرف وإن تلقاه الفلاح مجانا ، على الأقل شكلا . ونحن نسمع كل يوم ونقرأ عن مشاريع جديدة بعشرات أو مئات ملايين الجنيهات لمد ترع ومصارف وقنوات أو أهوسه وسيفونات وكبارى ... الخ فى كل مكان بمصر ، إما لاستصلاح أراض جديدة أو لاستزراع أراض جديدة أو لمعالجتها ...... الخ . كل هذه المشاريع داخل ، بالطبع ، فى حساب التكاليف والأصول والخصوم ومخصوم فى النهاية من صافى الأرباح . إن زراعة الرى مكلفة على الأقل بقدر ماهى مجزية ، ولا نقول مكلفة أكثر مما قد تكون مجزية .

كثيفة ولكن باهظة

والواقع أن زراعة الرى هى بطبيعتها نوع باهظ التكاليف من الزراعة ، ليس فقط بمشاريعها الضخمة من رى وصرف وبثمن مائيتها ولكن أيضا بفاقد الأرض الثمينة التى تشغلها قنوات الرى والصرف بشبكتها الكثيفة ، فضلا عن تكاليف التطهير والصيانة الدائمة بل وآلاف الجسور والكبارى التى ينبغى أن تقام عليها للمواصلات (عدد الكبارى على جميع ترع ومجارى محافظة الشرقية وحدها يبلغ ٢٦٦ كوبريا ، أما مجموعها فى القطر فلا يقل عن ٢٥٠٠ كوبرى - مجرد مثال). كذلك فلا ننس خسائر الآفات والمبيدات التى ترتبط بالرى أو تترتب عليه جزئيا على الأقل ، وبالمثل عمله اليدوى الكثيف المسرف ...... الخ .

فلو أننا أدخلنا كل هذه الاعتبارات كبنود فى حساب ميزانية التكاليف والعوائد ، لتقلصت كثيرا ربحية زراعة الرى الدائم بالمقارنة إلى الزراعة المطرية الفصلية ولضاق هامش تميزها عليها إلى حد بعيد ، وفى ظروفنا نحن بالذات ، ورغم رخص الأيدى العاملة تقليديا إلى وقت قريب ، فإن ارتفاع تكاليف إنتاج وحدة المساحة يتضح فقط من أن تكاليف إنتاج طن من القمح فى مصر يعادل كما يقدر تكاليف إنتاج ٣٠ طنا فى الولايات المتحدة .

واقع الأمر ، بوضوح شديد ، أننا نبالغ عادة فى تقدير مزايا وتفوق زراعة الرى ، مثلما ألفنا أن نبالغ فى الحديث عن خصوبة أرض مصر «مضرب الأمثال» التى يصنف اليوم أغلبها على أنه ضعيف وبحاجة إلى التحسين . والملاحظ أننا نضع كل عام المزيد من السماد والجهد والكيماويات والمبيدات ، والمزيد من القنوات والمساقى والمصارف والكبارى ، وعائد الفدان لا يكاد يزيد إلا قليلا ، بينما تقل وتتضاءل نوعا مزايا زراعتنا الدائمة بالنسبة إلى الزراعات الأخرى فى العالم ، حتى ما عاد متوسط غلة الفدان فى معظم محاصيلنا أكبر بكثير أو من كثير من دول العالم الأخرى سواء النامية أو المتقدمة .

نعم ، ولكن : لها ، وعليها

وها هنا يعود فيثور من جديد ، بل وبقوة أكثر ، السؤال المزمن : أقاصرة هى الزراعة المصرية أم مقصرة ، ظالمة أم مظلومة ، عاجزة أم مفترى عليها ؟ أما أنها فى أزمة حقيقية ذاتية فتحصيل

حاصل ، ولا عبرة بما يدفع به البعض من أن المشكلة مشكلة سكانية لا زراعية ، نعم وبكل تأكيد ، هناك مشكلة سكانية جسيمة ، ولكن هناك أيضا وبيقين مشكلة زراعية خطيرة ومستقلة فى حد ذاتها مثلما هى مرتبطة بعد ذلك منطقيا .

ومن الناحية الأخرى ، مع ذلك ، فإن من الانصاف أن المشكلة مصطنعة جزئيا بل وصناعية بالتحديد . فمن المؤكد الآن موضوعيا أن الزراعة باتت يضحى بها نسبيا من أجل الصناعة بصفة محددة ، مثلما يضحى بالريف من أجل المدن حتى الآن ، ومثلما كان يضحى بالفلاح من أجل الموظف حتى قريب . فالأرض الزراعية تقدم بلا حرج وبأثمان مجحفة للصناعة ، والأيدى العاملة فى الصناعة تستمد بحرية من خزان العمل الزراعى الذى تظل أجوره منخفضة بالمقارنة رغم ارتفاعها المفرط مؤخرا .

الاستثمارات والأثمان

ثم قبل هذا وبعده فإن الاستثمارات التى توضع فى الصناعة تعد أضعاف تلك التى توضع فى الزراعة ، مع أن معامل استثمار كل جنيه فى الأخيرة يعادل أربعة أمثاله فى الأولى . فمثلا فى سنة ١٩٧٣ نالت الصناعة من الاستثمارات ١٥٥ مليون جنيه ، مقابل ٣٥ مليونا فقط للزراعة ، أى بنسبة ٢٢,٥٪ تقريبا . وخلال عقد السبعينات بعامة لم تتجاوز استثمارات الزراعة فى المتوسط السنوى ٧,٤٪ من جملة الاستثمارات الكلية ، وباختصار ، لا تنال الزراعة أكثر من ١٠٪ من جملة استثماراتنا السنوية ، فى حين أنها تعطى ٣٠٪ من الدخل القومى .

أخيرا وليس آخر تأتى أثمان المحاصيل الزراعية تلك التى تخفض بقسوة لتربح الصناعة ، المحمية والمعانة أيضا ، وكذلك سكان المدينة ، غير المنتجة والمدعمة مع ذلك ، وبذلك أصبحت الزراعة هى التى تدفع خسائر فاتورة الصناعة وتتحمل عبء رفاهية الحضر . والنتيجة النهائية هى أن الزراعة لم تعد فقط «مرضعة ووكيلا أو كفيلا عاما للمجتمع المصرى Wet nurse & gen eral factotum» ، ولكنها باتت أيضا « سندريللا الصناعة المصرية»، هذه هى «طفل الاقتصاد المصرى المدلل enfant gaté» وتلك خادمته الخاصة أو على الأكثر وصيفة لا رصيفة .

والحكم النهائى ؟ الحكم ، لا مفر ، أن الزراعة إذا كانت متعبة فإنها بالقدر نفسه متعبة ، مهملة مثلما هى مهملة ، قاصرة كما هى مقصرة ، بل لعلها فى النهاية ضحية أكثر منها جانية ، وفى كل الأحوال فإن من السابق لأوانه ، كما هو من غير الانصاف ، أن نحكم عليها بالإدانة بعد كل هذه المعاناة والمهانة . ولابد من أن تعطى زراعتنا المفترى عليها فرصة موضوعية كاملة أخرى وأخيرة لتثبت جدارتها ، وهى لاشك فاعلة وقادرة على أن تفعل .

نحو الثورة الخضراء

قضية الاستنزاف

أيا ما كان الأمر ، تقصير أو لا تقصير ، تقصير أو قصــور ، إنجاز أو عجز ، أو حتى عجز أو إعجاز ، فعند البعض أن هذه ليست القضية أو القضية الوحيدة على أية حال . فإنما السؤال لديهم هو : ألا يعد التكثيف العنيف إفراطا فى الاستغلال واستنزافا للتربة ؟ ألا يمكن أن يصبح خطرا على التربة وعلى معدنها ؟ إن المحاصيل تتزاحم الآن بشدة وتتصارع على الأرض بلا هوادة ، والأرض بدورها لا تكاد تعرف الراحة بل توشك ألا ترى الشمس أحيانا من فرط استمرار وتوالى الغطاء النباتى الأخضر عليها .

ثم يسترسلون متسائلين : ألا تبدو زراعتنا المجهدة المجهدة بهذا الشكل أقرب إلى الانتاج «بالاكراه» ، وأن الفلاح إنما يضرب الأرض بالسوط لا بالفأس : ماء كثير ، وسماد غزير ، وعمل كثيف ، وإنتاج بالقوة ؟ ألا تبدو الزراعة المصرية بهذه الكثافة متخمة والأرض تعانى من التخمة الدائمة ، كمن يأكل أكثر مما ينبغى ، فيشرب أكثر مما ينبغى ، ليعمل أكثر مما ينبغى ، فيمرض أكثر مما ينبغى ، ويعيش أقل مما ينبغى ؟ وإلا فكيف نفسر تدهور أو تجمد إنتاجية كثير من المحاصيل فضلا عن التربة نفسها ؟ .

قضية الدورة الزراعية

تلك - بالطبع - وجهة نظر ، صحت أو لم تصح ، غير أنها فى الواقع تثير من بين ما تثير قضية الدورة الزراعية التى هى فى حد ذاتها من مؤشرات كثافة الزراعة المصرية والعلامات الدالة

عليها . فالدورة فى مصر إما ثنائية وإما ثلاثية ، وبينهما دائما ترددت الزراعة الدائمة ، والأصل فى التفرقة بينهما ، مثلما هو حجر الزاوية فى تركيبهما ، هو القطن : فى الأولى يزرع مرة كل عامين أى فى نصف المساحة ، وفى الثانية مرة كل ثلاثة أعوام أى فى ثلث المساحة . ولكل من الدورتين ميزاتها وعيوبها ، اقتصاديا وأجرونوميا ، كما لها أنصارها ومعارضوها تخطيطيا .

فالثلاثية أسلم وأصح بيولوجيا ، لا تجهد التربة ولا تستنزف الخصوبة بل تعمل على تجددها والمحافظة عليها بإراحة الأرض فترات معقولة من الشراقى . غير أن مجموع إنتاجها المحصولى وعائدها المادى أو النقدى أقل من الثنائية التى ، بالمقابل ، تمثل ضغطا متصلا على الأرض وتهديدا على المدى البعيد لخصوبة التربة (١) ولهذا يرى الكثيرون أن الدورة الثلاثية إن تكن أقل ربحية فى المدى القصير ، فإنها الأربح على المدى البعيد ، والعكس بالعكس فى حالة الدورة الثنائية . ولكن يبدو ، تحت ضغط السكان المتزايد والحاجة إلى انتزاع أكبر عائد من الأرض المحدودة ، أن مصر تتجه ببطء ولكن بيقين إلى الدورة الثنائية بينما تختزل الثلاثية بالتدريج وتتقلص نسبتها عاما بعد عام (٢) .

وهذا ما ينقلنا إلى وجهة النظر الأخرى التى لا ترى أن الاستغلال العلمى المكثف استنزاف للخصوبة أو إنهاك للتربة أو إرهاق للأرض بالضرورة . على العكس ، إنما الأرض تتحسن وتجود وتتجدد وتتقوم بالاستغلال المنتظم المنظم والاستثمار المخطط المنهج . والتربة إنما تتدهور بالاهمال والترك بورا بريا وحشيا . ولم يحدث أن عادت الأرض منقلبة على أصحابها أو كفت عن العطاء . ولو لم تحتل الزراعة الأصولية المنهجية الأرض ، لاحتلتها الحشائش والأعشاب الطفيلية البرية الضارة .

ومن هذا المنطق فإن النظرة العلمية الجديدة ، بعيدا عن البحث عن إراحة الأرض موسما فى السنة ، تتجه إلى استغلالها كل يوم فى السنة ، بحيث أن كل يوم من أيامها ال ٣٦٥ يمر دون استغلال يعد فاقدا إنتاجيا وزراعيا بكل معنى الكلمة . كل ما هناك من تحفظ وحذر هو الخدمة

---

(1) V. Mosséri Du sol égyptien sous le régime de l'arrosage par inodation", B. I. E; t. V. 1922 - 3 , p. 47-61 .

(2) Jean Anhoury , " Les grandes lignes de l'économie agricole de I'Egypte", E. C; Mai 1941, p. 520-3.

الجيدة والتخطيط العلمى السليم فى ظل قمة العلم والتكنولوچيا الحديثة ، إذ بقدر ما تعطى الأرض تعطيك .

أدوت التكثيف

ليس ثمة إذن شئ كتكثيف عنيف أو مفـرط ، لا ولا خطر من التكثيف الثـلاثى أو حتى الرباعى .. الخ ولنا فى مصر أن ننطلق بكل اطمئنان وثقة إلى هدفنا القومى الموضوع وهو نسبة التكثيف ٣٠٠٪ - فقط لشروطها ومعطياتها الواجبة . أما هذه الشروط المحورية أو المحاور الشرطية فتتلخص فى عدة مبادئ أساسية يستحق كل منها وقفة خاصة وتتداعى على هذا الترتيب : السلالات ، التحميل ، الشتل ، التوقيت ، التسميد الميكنة ، المكث .

ولكن قبل هذه الوقفات ، تلزمنا وقفة خاصة بالشكل أو فلنقل وقفة تحفظ فالملاحظ منذ سنوات عديدة أننا نتحدث بإسهاب وحماس عن إمكانيات العلم والتكنولوچيا الحديثة فى مجال التوسع الرأسى ، وقد نصل بإنجازاتها إلى حد الاعجاز أحيانا . والملاحظ بصفة خاصة ، كما سيفعل القارئ فيما بعد بالتأكيد ، أن كل جديد فى مجال التجارب والأبحاث الزراعية، ريا كان أو صرفا، آلات أو أسمدة ، أنواعا أو بذور جديدة الخ ، ينتهى إلى تقدير زيادة الانتاج المترتبة عليه بنحو ٣٠٪ من الانتاج الحالى ، حتى كاد هذا الرقم يصبح عقدة أو تعويذة فى هذا الصدد . ولو أننا جمعنا كل هذه الزيادات المفترضة لكان مجمل إنتاجنا الزراعى أضعاف أضعافه الآن ، وهو ما ليس صحيحا للأسف بطبيعة الحال . وليست هذه دعوة إلى القعود أو القنوط ، المطلوب فقط قدر من الواقعية والجدية .

السلالات

فأما السلالات ، إذا عدنا إلى شروط التكثيف الرشيد ، فإن استخدام الأنواع والأصناف عالية الانتاج فائقة الجودة شرط أول وأولى لأى زيادة فى المحصول . ويتم هذا عن طريق البذور المحسنة والتقاوى الممتازة المنتخبة وبالهندسة الوراثية الحديثة genetic enginering . مثال ذلك القمح المكسيكى القزمى قصير الساق كبير السنبلة الذى يغل ٣٠ أردبا فى الفدان . وهناك أيضا أنواع من القمح يمكن زراعة ٣ محاصيل منها فى السنة الواحدة . وهناك أيضا الذرة الأمريكية

الهجين التى يصل انتاجها إلى ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ أردبا ، مقابل ١١ - ١٢ أردبا متوسط الفدان عندنا حاليا. أى أن من الممكن مضاعفة إنتاجنا القومى تماما من كلا القمح والذرة بضربة واحدة هى البذور المنتقاة المنتخبة .

وهناك بالفعل مشروع كامل لتعميم الذرة الأمريكية الهجين على مستوى القطر ، ثمة كذلك اقتراح بإحلال الذرة الصفراء الفرنساوية محل الذرة الشامية ، بل وكذلك بالغاء هذه الأخيرة تماما والتحول إلى الذرة الرفيعة الأوفر غلة ، ولو أن العكس هو الذى حدث فى الواقع العملى مؤخرا كما سبق أن رأينا . على أن مشروع الذرة الأمريكية قد تغلب بدوره على هذه البدائل .

مثال آخر الطماطم ، فالسلالات المستوردة وطماطم الأسلاك تعطى ٢٥ طنا للفدان قابلة للزيادة ، مقابل ٥ أطنان حاليا . وقد بدأ إدخال طماطم الأسلاك على نطاق مذكور فى الفيوم .

وتذكرنا طماطم الأسلاك بالزراعة المغطاة بالبلاستيك رغم أن الأخيرة لاعلاقة لها بقضية السلالات . فلقد انتشرت الآن زراعة الصوبات المغطاة بالبلاستيك فى كثير من دول غرب أوربا والمغرب العربى ، حيث يطبق نظام الحقول المغطاة بالبلاستيك . وقد أدى هذا الأسلوب إلى مضاعفة المحصول بصورة مثيرة بل ثورية - ٨٠ طنا فدان الطماطم . ٣٠ طنا فدان الخيار والشمام .. الخ - مما يجعل الانتاج مربحا إلى حد تتضاءل معه تماما تكاليف إنشاء الصوبات من أول سنة .

التحميل

التحميل ، بالتعريف ، أو حتى بدون تعريف ، تكثيف مباشر للزراعة ، فهو يعنى الزراعة البينية أو الزراعة المزدوجة أو المثناة ، كتحميل القطن ببعض الخضر والبصل ، أو كتحميل المحاصيل الشتوية كالعدس والفول على القصب الخريفى ، أو الصيفية كالصويا على الذرة الشامية . ولكم يبدو غريبا مثيرا ، ولكنه الحقيقة والواقع ، أن يؤدى التحميل إلى تحسين إنتاج كلا المحصولين كما وكيفا عن إنتاجهما على حدة ، كما يتضح مثلا من حالة ثنائى الصويا - الذرة الذى يعد الأقوى زحفا وانتشارا فى الوقت الحالى ، ويبدو واعدا ومبشرا إلى أبعد حد .

فقد أثبتت التجارب إمكانية زيادة كلا المحصولين معا مع المحافظة على المعدل المكافئ لنتاجية الأرض، حيث ارتفعت الكفاءة الانتاجية للتربة إلى حوالى ١٧٠٪ فلقد تحققت زيادة فى العائد النقدى من إنتاجية الحبوب والبنور وحدها بمتوسط نحو ٥٠٪ بالمقارنة إلى زراعة كل من المحصولين على انفراد دون تحميل . هذا فضلا عن الزيادة النقدية فى التبن والحطب والتى تقدر بنحو ٣٥٪ . وعلى الجملة فإن زيادة الكفاءة الانتاجية تحت التحميل بلغت ٦٥٪ .

معنى هذا ببساطة إذا ما عممت العملية فى مجمل مساحة الذرة الشامية الصيفية البالغة نحو ١,٤ مليون فدان أنها يمكن أن تغل نحو ٧٢٦ ألف طن فول وصويا ، وهو ما يعادل زراعة ٦٠٥ آلاف فدان منفردة بالصويا ، فضلا عن ١٠٠ ألف طن زيوت نباتية ، ٦٠٠ ألف طن كسب صويا . أما الذرة من جانبها فإن هذا يعنى إنتاج نحو ٣١,١ مليون أردب سنويا فى الزراعة المحملة ، مقابل ٢٠ مليونا فقط حاليا فى الزراعة المنفردة ، بزيادة ١١ مليون أردب تغطى الاستيراد الحالى وقدره ٨ ملايين أردب مع فائض سنوى قدره ٣ ملايين أردب .

الشتل

وكالتحميل ولكن بطريقة خاصة ، الشتل تكثيف واختزال معا للمكان والزمان على السواء . وإذا كان الشتل مرتبطا فى الذهن بالأرز خاصة ، فقد أثبتت التجربة إمكانية شتل كثير من المحاصيل الأخرى ، كالقطن مثلا ، مما يغير وجه الانتاج تماما . فبعد زرع البذور شهرين فى المشتل ، تنقل إلى الحقل حيث لا تزيد فترة النمو كلها عن ٥ شهور . وهذا يختزل الوقت ويخلى الأرض لمحاصيل أخرى ابتداء . ثم إن الشتل يوفر بنسبة النصف كلا من كمية البذور وتكاليف الجنى . ثم هو يزيد إلى الضعف حجم الانتاج ، فيعطى ١٥ – ١٩ قنطارا بدلا من ٦ – ٨ حاليا ، إذ يطول النبات ويزيد عدد اللوزات ويكبر حجمها ووزنها .

التوقيت

التوقيت الدقيق فى تنفيذ الدورة الزراعية حتى يأخذ كل محصول موعد زراعته الأمثل الذى يحقق أقصى غلة وأدنى وقت ضائع – تلك من بديهيات أو ألفباء الزراعة المتواضعة فضلا عن

الطموح . ويستدعى هذا من بين ما يستدعى التحكم الكامل فى نظام الرى بتعديل مناوباته وميكنته إلى أقصى حد وتعديل الدورة الزراعية نفسها . والحق أن توقيت الزراعة عامل حاسم جدا فى تحديد حجم المحصول بل ونوعيته أيضا ، كما يكاد يكون الحد المجهول أو الطرف المهمل عمليا فى معادلة الانتاج المصرى حاليا . أو قل إن الفلاح المصرى يعرف مواعيد الزراعة الصحيحة تماما ، ولكنه لأمر ما لا يعترف بها فى الواقع .

فمثلا ، إذا كان الموعد الأنسب لزراعة الذرة الشامية الصيفية هو ١٥ مايو ، فإن كل أسبوع تأخير بعد ذلك يعنى نقص أردب كامل بالضبط من المحصول ، وبعد الأسبوع الرابع أى بعد شهر تكون الخسارة كاملة . بالمثل فإن كل أسبوع تأخير فى زراعة القطن عن آخر مارس يساوى نقص قنطار للفدان ، هذا فى حين أن ربح القطن الآن لا يبدأ إلا بعد القنطار السابع ، أما دون ذلك فإنه يحقق خسارة مؤكدة . حتى البرسيم ينقص ٣٠٪ من محصوله إذا تأخر موعد زراعته عن الأنسب ، ولهذا يجب التبكير بزراعته بشرط حمايته من دودة ورق القطن . وعلى هذا قس سائر المحاصيل بلا استثناء تقريبا . هذا ودون أن نذكر المحاصيل البستانية من خضروات وفواكه ، فهى شديدة الحساسية بالطقس ، ومن ثم بالتوقيت .

أخيرا ، ولكن ليس آخرا ، فإن هناك نظرية جديدة تثبتها الأبحاث الحديثة مؤداها أن تقديم موعد زراعة المحاصيل عموما شهرا واحدا يؤدى إلى زيادة مؤثرة فى المحصول ، لأن هذا التقديم يقلل كثيرا من الاصابات الحشرية والفطرية . وواضح أن هذا إن صح فإنه لا يعنى فقط تقويما زراعيا جديدا للسنة الزراعية ، ولكن أيضا تقييما زراعيا جديدا وثورة زراعية خضراء أو إن شئت بيضاء .

الميكنة

إن تكن الميكنة العالية أساسية فى الزراعة المتطورة كاختزال للجهد ، فإنها شرط حيوى فى تعظيم الانتاج وذلك كاختزال للوقت . فلا ختزال أو استبعاد الوقت الضائع فى الزراعة ، خصوصا فى البذر والحصاد أى سرعة الجنى وسرعة خدمة الأرض بعده لتقصير فترات إخلاء المحصول الناضج وإعداد وتهيئة الأرض للمحصول التالى إلى أقصى حد ممكن ، لابديل عن

الميكنة العالية . فبهذا نوفر شهرا على الأقل من عمر الأرض يضيع كل موسم في مجرد إزالة مخلفات الزاعة السابقة والاعداد للزراعة اللاحقة ويمكن زراعته بأي نوع من الخضروات البسيطة أو على الأقل يمكن أن يعطى فرصة للزراعة المبكره بعده .

فإذا تذكرنا أن مواسمنا الزراعية ثلاثة ، لكان الوفر نحـــو ٨٥ يوما فى الســـنة تمثـل حاليا «الوقت الضائع» في لعبة الزراعة المصرية . فإذا عرفنا بعد ذلك أن مقياس الزراعة العصرية ووحدة حساب الانتاج الزراعى الآن هى اليوم ، بمعنى ألا يضيع يوم واحد من أيام السنة ال ٣٦٥ دون أن يكون يوم إنتاج زراعى ، لأدركنا كيف نهدر نحو ربع أيام السنة بورا عاطلا عقيما (١) .

المكث

أما عنصر المكث فإن استخدام السلالات أو الأنواع قصيرة المكث فى الأرض هو بمثابة تكتيك تضاعف به المساحة بتنصيف الوقت، أو استراتيچية نشترى فيها المكان بالزمان ، أو هو باختصار استراتيچية مضاعفة المكان بتنصيف الزمان . فالمحاصيل طويلة المكث فى الأرض هى تبديد لإمكانياتها ، بينما أن المحاصيل البديلة قصيرة المكث تعنى عمليا مضاعفة الرقعة المعطاة - وبالتالى الانتاج المترتب بنسبة مماثلة ، وذلك دون أن نستصلح أو نضيف فدانا واحدا إلى الرقعة الحالية . فالمحاصيل التى تمكث سنة كاملة تحصر رقعتنا فى حدود الستة ملايين فدان المعهودة ، بينما أن المحاصيل التى تمكث نصف سنة تضاعفها أوتوماتيكيا إلى ١٢ مليونا ، وتلك التى تمكث ٤ شهور إلى ١٨ مليونا ، وهكذا .

من أبرز الأمثلة القطن الأمريكى قصير التيلة والمكث ، نحو ٤ شهور بدلا من ٨ حاليا ، فقد نجحت تجربته فى الأراضى شبه الصحراوية غرب النوبارية ومريوط وإذا كان هذا النوع يعطى عاده ١٨ قنطارا أى أكثر من ضعف متوسط إنتاجنا الحالى ، فإن تجربته عندنا لم تعط سوى ٧ قناطير حتى الآن ، ولابد من الانتظار قبل الحكم النهائى .

من الناحية الأخرى يقدم الأرز فيما يبدو نموذجا مثيرا يبشر بثورة كاملة فى زراعتنا برمتها كما يتنبأ البعض. فعدا التوصل إلى نوع من الارز ينضج فى ١٢٠ يوما بدلا من ١٦٠ ، بحيث

---

(١) قارن بعده ، ضوابط التوسع الرأسى .

يمكن تأخير زراعته إلى أوائل يونيو دون خطر ، كما يوفر ربع مياه الرى ، فلقد نجحت أخيرا جدا تجربة أنواع مبكرة النضج عالية الانتاج فائقة البروتين من الأرز الفليبينى العجيب wonder rice، بما يمكن أن يحدث انقلابا لا فى زراعة الأرز وحده بمصر ولكن فى مجمل الزراعة المصرية جميعا ، مما يبرر وقفة خاصة «كدراسة حالة» .

الأرز المزدوج : دراسة حالة

سجل التجربة

فبدلا من الأرز التقليدى الذى يمكث فى الأرض نحو ١٧٠ يوما ، مكث النوع الجديد نحو ٧٥ يوما فقط أى أقل من نصف المدة . وتعتمد العملية على «تفقير» الأرز ، بمعنى ترك جذور المحصول وجزء من السيقان فى الأرض عند الحصاد الأول ثم ريها وتسميدها حتى الحصاد الثانى ، وإلا فإنها تعتمد على الشتل من جديد . بذلك أمكن وسيمكن زراعة محصولين من الأرز فى نفس الأرض أو زراعة محصول أرز ومحصول آخر قصير المكث .

كذلك فبدلا من نحو ٢,٤ طن متوسط إنتاج الفدان من الأرز الحالى ، بلغ متوسط المحصول الأول من الأرز الجديد ٣,٦ طن والمحصول الثانى ٢,٢ طن بمجموع قدره نحو ٥,٨ طن . وإذا كانت العروة الثانية قد أغلت بالفعل نصف طن فقط فى بعض الحالات ، فذلك لتأخر زراعتها عن التوقيت المحدد . وبالمقابل ، وصل الانتاج فى بعض الحالات الجيدة التوقيت إلى ٤,٢ طن فى العروة الأولى ، ٢,٨ طن فى الثانية ، بمجموع قدره نحو ٧ أطنان ، مقابل ٢,٣ - ٢,٦ طن حاليا للأرز العادى .

أما عن نسبة التصافى بعد ضرب الأرز ، فإنها لا تختلف كثيرا فى الحالين حيث تتراوح حوالى ٧٠٪ وإذا كانت نسبة الكسر مرتفعة فى الأرز الجديد ، نحو ١٤ - ١٧٪ ، فذلك إنما يرجع إلى طول الحبه ، الأمر الذى يحتاج فقط إلى معاملة خاصة فى عملية الضرب .

أما عن العائد النقدى ، ففى مقابل فاقد البرسيم فى حالة المحصولين ، فان سعر الأرز الطويل الحبة فى السوق العالمية يزيد عن الأصناف قصيرة الحبة بنحو ٢٠ - ٣٠٪ ، مما يعطيه الميزة فى التجارة الدولية . فإذا ضربنا فى متوسط محصول الفدان ، لوجدنا أن عائد زراعة المحصولين

يزيد عن نحو ٣ مرات عن المحصول الواحد ، كما يزيد صافى العائد الفدانى فى اليوم (وهو المقياس العلمى الصحيح لاستخدام الموارد الأرضية) نحو ٤ مرات . والجدول التالى يلخص الموقف كله فى مقارنة واضحة (١) .

البند	العروة الأولى	العروة الثانية	العروة بعد فول صويل	الصنف المحلى
متوسط إنتاجية الفدان / طن	٣,٦	٢,٢	٢,٥	٢,٦
عائد الانتاج الرئيسى / جنيه	٤٥٠,٠	٢٦٢,٥	٣٢١,٥	٣٠٧,٥
عائد القش / جنيه	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠
إجمالى العائد / جنيه	٤٩٠,٠	٣٠٢,٥	٣٥٢,٥	٣٤٧,٥
تكلفة الفدان / جنيه	٢٠٠,٩	١٨٩,٨	١٨٩,٨	٢٠٤,٥
تكلفة الطن / جنيه	٥٥,٨	٩٠,٤	٧٥,٩	٧٨,٦
صافى عائد الفدان / جنيه	٢٨٩,١	١١٢,٧	١٦٢,٧	١٤٣,٠

أما عن استهلاك المياه ، فالمفروض أن العملية تتحقق دون زيادة تذكر فى مياه الرى حيث أن مجموع فترة بقاء المحصولين فى الأرض لا يزيد تقريبا عن فترة بقاء المحصول الواحد سابقا . بل لما كان الرى يمنع أصلا عن كل محصول لمدة ١٥ يوما قبل الحصاد ، فإن فترة رى المحصولين الآن أقل من فترة رى المحصول الوحيد السابق حيث تبلغ ١٢٥ يوما مقابل ١٤٠ على الترتيب .

وإذا كانت هناك زيادة فى المقننات المائية فى حالة المحصولين ، فطفيفة للغاية إذ تقتصر فقط على رقعة شتل الأرز الثانى فى مساحة ١٢٠ ألف فدان لمدة شهر فحسب . وهذا لا يعدو ٢٠٠ مليون متر مكعب ، لا تعد شيئا مذكورا بالقياس إلى الاحتياجات الكلية لمليون فدان من الارز والتى لا تقل عن ٨ مليارات متر (٢) .

(١) مصطفى الجبلى، «الحقائق العلمية عن تجربة زراعة الأرز مرتين» ، أخبار اليوم ، ٢٢-٢-١٩٨٣ . ص ٩ .

(٢) مصطفى الجبلى ، «رفع التكثيف المحصولى .. أمل وهدف » ، الأهرام ، ١٩-١٢-١٧٨٢ ، ص ٧ .

وواضح فى النهاية مدى خطورة مغزى التجربة . فعلى أساس تعميم السلالة الجديدة ، التى بدأ إكثار بذورها بالفعل ، قد يمكن زراعة الأرز بمصر مرتين سنة ١٩٨٥ ، بحيث نصدر ١,٥ مليون طن قيمتها نحو بليون دولار . ولكن لا يقل خطرا ولا مغزى عن هذا تعميم تجربة المحاصيل القصيرة المكث فى سائر عناصر زراعتنا كالقمح والصويا بما يتيح تثليث الزراعة المصرية برمتها ، أى ما يساوى إضافة نحو ٦ ملايين فدان إلى المزرعة الوطنية الحالية (١) .

ظل الصورة

هذا على الجانب الموجب من الصورة ، ولكن على الجانب الآخر يفضل البعض أن يتحفظ قليلا فى التفاؤل . فمن ناحية فإن واقع التجربة إنما أعطى فقط ٢,١ طن فى العروة الأولى ، وهذا يعادل متوسط إنتاج الأرز المصرى إذا اعتبرنا أن صافى الأرز الفلبينى بعد التبييض يقل بنسبة ٢٥٪ ، وإذا استبعدنا نسبة المنافع من المساحة المزروعة وهى نحو ١٠٪ أما العروة الثانية فقد تراوح إنتاجها بين نصف طن وطن واحد فقط ، محققة بذلك خسارة مادية تتراوح بين ١٣٦ ، ٨٠ جنيها للفدان على الترتيب .

هناك عدا هذا مشكلة التوقيت . فالتبكير بزراعة العروة الأولى وتوفير أرض لمشتل العروة الثانية ثم تأخر حصادها يتسبب فى تأخير زراعة المحصول التالى للأرز كالقمح والبرسيم وسيكون هذا التأخير على حسابه . فلما كان الأرز يزرع بعد محاصيل شتوية ، وكان ٧٠٪ منه يزرع بعد القمح الذى يخلى من الأرض فى آخر مايو ، فإن من المتعذر زراعة الأرز مرتين بعد القمح ، وإنما يمكن بعد البرسيم فقط ، وذلك أيضا مع التضحية بحشته الأخيرة .

وعلى الجملة فإن زراعة المحصولين تؤدى ليس فقط إلى اضطراب الزراعات قبلها وبعدها ولكن أيضا إلى تعرضها هى نفسها للطقس غير المناسب . فزراعة شتلات الأرز فى منتصف مارس تعرضها للبرودة فيكون المشتل ضعيفا ، ثم حين تزرع هذه الشتلات فى منتصف مايو تضيع حشة أو حشتان من البرسيم . أما العروة الثانية التى تبدأ زراعتها فى منتصف

---

(١) الأهرام ، ٢٠ - ١١ - ١٩٨٢ ، ص ٢ .

أغسطس وتمكث فى الأرض ٩٠ يوما وتتطلب توقيتا صارما وميكنة شاملة ثم تنضج فى منتصف نوفمبر ، فإنها تبدد حشة أخرى من البرسيم الذى سيزرع فى نهاية نوفمبر ، ثم إن الأرز الناتج منها ترتفع به نسبة الحبوب الفارغة وغير الناضجة ، مما يهبط بالعائد الصافى والتصافى .

ولا ننس قبل هذا وبعده مسألة المياه ، فالأرز مرتين يحتاج إلى غمر لمدة أطول ، بحيث تزيد كمية المياه المطلوبة بنحو ٥٠٪ عن الزراعة الواحدة . وهنا يخشى البعض على التربة من هذه المياه الغزيرة المستمرة لمدة طويلة ، حيث تتفاقم مشكلة الصرف وتزيد الملوحة «وتطبل» الأرض ، هذا فضلا عن خطر البعوض والملاريا مما قد يحيل البيئة المصرية إلى شئ أشبه بمناقع الأرز الشهيرة فى جنوب شرق أسيا الموسمى . كذلك لا ينصح الخبراء بزراعة محصول نجيلى بعد الأرز حفاظا على التربة ، والأفضل أن تعقبه زراعة البقوليات لتجديد الخصوبة .

ثم تأتى مشكلة العمالة . فالأرز مرتين يعنى مضاعفة احتياجاته منها فى وقت تشكو الزراعة المصرية لأول مرة من نقصها الشديد . إلا أن تنجح الميكنة فى التعويض الكامل بالطبع ، الأمر الذى يبدو مشكوكا فيه فى ظل أوضاع الحيازة الحالية وغيرها . وهنا يخشى البعض أن تتكرر مع تجربة الأرز مرتين تجربة القمح المكسيكى الذى أعرض عنه الفلاح لأسباب مشابهة من حيث طبيعة المحصول وزراعته ومشكلة العمالة والميكنة ... الخ (١) .

هذا على الجانب الطبيعى ، أما على الجانب الاقتصادى ، فإن الأرز الفلبينى يفقد فى التصافى نسبة تزيد عن الأرز المصرى بنحو ٢٥٪ ، وليس ردا أن يعالج بمعاملة خاصة فى الضرب والتبييض لأن هذا يرفع التكاليف . وأخيرا فإن سعر الأرز الفلبينى طويل الحبة ، يؤكد المعترضون ، أقل فى السوق العالمية عن الأصناف المستديرة وخاصة المصرى بنحو ١٠٠ دولار للطن أى بنسبة ٢٠٪ .

لهذا كله ينتهى هؤلاء النقاد إلى أن نتيجة تجربة المحصولين كانت سلبية ، غير مربحة أو مجزية ، وتمثل مخاطرة خطرة لا يمكن تعميمها على المستوى القومى فى مليون فدان ببساطة ، وأن الأفضل محصول واحد يزرع مبكرا وينضج مبكرا ويعقبه محصول شتوى مبكر . وبذلك يمكن

---

(١) محمود داود ، « لا أود للزراعيين أن يختلفوا » ، أخبار اليوم ، ٢٦ - ٢ - ١٩٨٣ ، ص ٩ .

الحصول على أكبر عدد من حشات البرسيم ، والتبكير بزراعة جميع محاصيل الدورة مع ثبات الاحتياجات المائية وتحقيق أكبر عائد فداني منها جميعا (١) .

أما إن كان ولابد من زيادة محصول الأرز بالذات ، فإن البعض يرى أن يتم ذلك بالتوسع الرأسي فى الانتاج الحالي ، حيث ثبت أن تسميد مشاتل الأرز بقليل من العناصر الدقيقة خاصة الزنك يؤدى إلى زيادة الانتاجية بنسبة ٣٠٪ تقريبا . هذا وإلا فان من الممكن التوسع الأفقى فى الأراضى التى أخلاها وتخلى عنها القطن فى السنوات الأخيرة بشمال الدلتا والبالغة نحو ١٥٠ ألف فدان . فهذه الأراضى ضعيفة أصلا ، ويمكن أن يتوسع فيها الأرز دون خطر ، بل مع ميزة الزراعة المبكرة التى من شأنها أن تعوض بزيادة الغلة . على أن هناك من يفضل أصلا نمطا آخر من التكثيف يقوم على إدخال عروة من الصويا مبكر النضج بين محصولى البرسيم والأرز الحاليين (٢) .

ضوابط التوسع الرأسى

مسرفة جدا فى الماء ونوعا فى العمالة ، مقلة نوعا فى السماد وجدا فى الميكنة - تلك فى متوالية تنازلية وتسلسل نسبى هى أخص خصائص زراعتنا الراهنة .

مسرفة جدا فى الماء ، وتشكو نقصه مع ذلك بصورة تقليدية ؛ مسرفة نوعا فى العمالة ، ومع ذلك تعانى من البطالة بصورة أو بأخرى ؛ مقلة نوعا فى السماد ، ولكنها متهمة بالاسراف فيه أحيانا أو بمعنى ؛ مقلة جدا فى الميكنة ، وإن حاولت الاكثار منها - تلك بتفصيل أكثر هى التناقضات ، أو فلنقل المفارقات ، المثيرة والكامنة فى هذه التركيبة الزراعية الفريدة .

وبصيغة أخرى وأخيرة ، فإن زراعتنا من أكثر الزراعات كيماوية ومن أقلها ميكانيكية فى العالم ، من أكثرها هيدرولوجية وديموغرافية ومن أشدها شكوى من الجفاف ومعاناة من البطالة ، وأخيرا من أكثرها ريا وأقلها صرفا .

---

(١) سعد هجرس ، « نعم للتجارب العملية ، ولا للبيانات غير الصحيحة » ، أخبار اليوم ، ٥ - ٢ - ١٩٨٣ ، ص ٩.

(٢) محمود داود ، الموضع السابق .

ولأن أبعاد هذه الشخصية الزراعية المميزة هى بعينها ضوابط التوسع الرأسى فى زراعتنا ، تبرز إلى الصدارة هذه الثلاثية الحاكمة : الماء - التربة - العمل (أو إقرأ : الرى - السماد - الميكنة) ، وعليها بالفعل سوف نديز مناقشتنا لأركان التوسع الرأسى وعوامله .

الماء والرى

فمن الأول ، فإن التكثيف أو التوسع الرأسى يعنى توا وشرطا المزيد من تخزين واستثمار الماء من النهر ، مثلما يعنى التوسع الأفقى المزيد من انتزاع الأرض من الرمل إن تكثيف الزراعة هو أولا تكثيف الماء ، والتوسع الرأسى فى الزراعة إلى أسفل يشترط قبلا التوسع الرأسى فى الماء إلى أعلى وذلك بالتخزين . وفى القرن الماضى كانت الصيحة فى كل مكان هى من أجل المزيد من الماء ، حتى قبل كما رأينا - نوبار - إن المسألة المصرية هى مسألة مائية . ومهما يكن ، فإن المزيد من الماء فى الأرض يعنى المزيد من الملح فى التربة ، وتلك عموما آفة زراعة الرى فى المناطق الحارة العالية التبخر .

ولهذا فإن الرى الصناعى يستتبع حتما إدخال الصرف الصناعى ، وإلا كان خطر الاستملاح الذى يدمر خصوبة التربة ، وخطر ارتفاع مستوى الماء الباطنى الذى يقتل النبات بالاختناق المائى . ومن هنا ، ففى حين كانت صيحة الفلاح فى القرن الماضى هى فى طلب الترعة الصيفية ، فقد أصبحت فى القرن الحالى فى طلب المصرف . وقد يمكن بصورة عامة جدا أن نقول إن القرن الماضى كان قرن الرى ، والحالى قرن الصرف (١) .

وإذا كانت تلك هى مشكلات التوسع الرأسى ، فإن مشكلة التوسع الأفقى هى صراع ضد الصحراء حيث يجب أن يتم . ولهذا قيل إن تاريخ الزراعة المصرية حرب دائمة ضد الملح والرمل (٢) وهذه حقيقة جغرافية تلخص ببلاغة كل طبيعة زراعة الرى فى واحة صحراوية مدارية.

ولقد كانت ملحمة السد العالى آخر وأخطر تجربة إيكولوچية فى تاريخ الرى المصرى من أجل استبعاد الماء كعامل محدد للزراعة ، أو على الأقل لتأخيره إلى أقصى حد ممكن . وإذا كان

---

(١) الصياد ، ص ٣٠ .

(1) Hume, Geology of Egypt, vol, I, p. 186; vol. 2, p. 456 .

الأساس المائى للسد هو هضبة الحبشة أى الموسميات ، فان طاقة المستقبل فى الماء بعد السد هى هضبة البحيرات أى الاستوائيات ، وذلك عن طريق مشاريع أعالى النيل لاستنقاد فاقد اقليم السد خاصة . ولئن كان نقص الماء فى الماضى قد أدى إلى تذبذب وانخفاض إنتاجية بعض المحاصيل والأراضى ، فان وفرته الآن كفيلة بأن ترفعها بنسبة الثلث فيما يقدر . غير أن هذا لم يحدث ، بل حدث عكسه تماما للأسف الشديد .

إفراط الرى

ذلك أن المشكلة التى قفزت إلى الصدارة وأصبحت الأكثر إلحاحا هى مشكلة الافراط فى الرى الذى يجنح إليه الفلاح إلى حد الاسراف والتسيب بل والسفه فى تعبير البعض over-waterig ، حتى لقد قال أحدهم ، تهكما أو تكهنا لا ندرى ، إن الفلاح المصرى لا يتفوق على نفسه فى إفراط التناسل والمواليد إلا فى إفراطه فى الرى والماء . فالمقدر أن متوسط استهلاك الفدان من المياه عندنا يبلغ نحو ٨٠٠٠ متر مكعب فى السنة أى أكثر من ٢٠ مترا فى اليوم . وهذا معدل لا مثيل له فى العالم أجمع . والمؤكد ، وإن اعتبر البعض الحد الأمثل هو ٦٠٠٠ متر للفدان ، إن نصف تلك الكمية يكفى تماما لنفس الأغراض والنتائج .

الدليل على ذلك أن الفيوم ، لفرط حساسية مشكلة الصرف بها ، تروى الفدان فى اليوم بنحو ١٧ مترا فقط ، فيما ترويه الدلتا بنحو ٣٠ مترا أى حوالى الضعف بلا مبرر . بل لقد تطلب الأمر فى شمال الدلتا إعادة تصميم شبكة المصارف فى نطاق الأرز بالذات حتى تستطيع أن تواجه خطر الانسداد التام نتيجة الاسراف الشديد فى الرى .

على أية حال ، فإن عدد مرات الرى فى السـنة عندنا يصل فى المتوسط إلى ١٠ - ١٦ مرة ، لا تقل ولكن قد تزيد . وليس هذا ريا ، وإنما هو غسيل للأرض حقيقة ، بدليل عشرات ملايين الأمتار المكعبة من الطين التى تتراكم فى المصارف ، وإن أرجع البعض اتجاه الفلاح إلى هذا الرى - الغسل إلى عدم كفاءة الصرف والمصارف أصلا. واختصارا . فنحن نكاد نتعامل مع الرى الدائم بعقلية الرى الحوضى : إغراق الى حد التشبع ، وتشبع بلا انقطاع .

أيا ما كان ، فان وراء هذا الاسراف أسبابا تاريخية تقليدية ، وأخرى إدارية طارئة بعد السد العالى ، ولكن أساسا أسباب اقتصادية . فمثلا ، كان الرى الليلى تقليدا شائعا فى الريف المصرى حتى قريب ، ولكن مع تطور مجتمع القرية حضاريا لم يعد الفلاح يذهب إلى الحقل ليلا ، ولذا صار الرى الليلى فاقدا – يقدره البعض بنسبة الثلثين – يذهب طوال الليل إلى المصارف . ولذا لا مفر من تعديل مناوبات الرى بما يلائم هذه المتغيرات الجديدة فى حياة الفلاح ، ويعنى ذلك إما إلغاء نوبات الرى الليلى بلا إبطاء وإما إعادة الأهمية إليه والاهتمام به .

أخطر من هذا فإن وفرة الماء بعد السد العالى شجعت على التسيب فى الرى سواء من جانب الفلاح أو المهندس ، فلا الأول يحترم نظـام المناوبات أو فتحات الرى المقررة له ، ولا الثانى قاوم أو أمسك . غير أن وراء هذا كله وقبله يكمن العامل الاقتصادى . فالماء سلعة بلا ثمن ، تقدم للفلاح تقليديا بالمجان ، ومن ثم فلا ضابط ولا حساب .

هذا فى حين أن الماء يكلف الدولة نحو٢ مليم لكل متر مكعب ، أى نحو ٧ جنيهات لكل فدان سنويا ، بل ١٤ جنيها فى تقدير آخر . بل المقدر أن تكلفة المتر المكعب ، لا من حيث تغطية القيمة الحالية الحدية للمياه نفسها ، ولكن من حيث تغطية صيانة وتشغيل منشآت الرى فقط ، تبلغ نحو ٢,٨ مليم بالنسبة للأراضى القديمة ، ٤,٦ مليم للأراضى الجديدة .

فضلا عن هذا فإن تكاليف إنتاج هذا الماء فى ازدياد خطير عبر السنين ، حتى مع أخذ تغير قيمة العملة فى الاعتبار . فمثلا بلغت تكاليف إنتاج المليار متر مكعب من مياه الرى سنة ١٩٠٢ مليون جنيه فقط (خزان أسوان) ولكنها ارتفعت إلى ٤٠ مليونا سنة ١٩٧٤ (السد العالى) ، ثم وصلت حاليا إلى ٩٠ – ١٠٠ مليون جنيه (قناة جونجلى) .

وللحد من هذا الاسراف المخيف ، اقترح البعض فرض ثمن لماء الرى فى الزراعة ، كما لماء الشرب فى المدن ، وكما فى معظم دول الرى فى العالم . واقترح البعض الآخر ، كتعديل أنسب ، فرض ثمن تصاعدى بحسب كمية الاستهلاك وذلك بعد حد معين بالمجان ، وآخرون فضلوا تقاضى رسوم معقولة عن خدمات الرى وذلك بدل ثمن الماء . ومثل هذه الطرق معروفة ومطبقة ابتداء من الهند والباكستان حتى المكسيك مرورا بايطاليا وفرنسا ، حيث يتراوح ثمن المتر المكعب بين نحو نصف قرش كحد أدنى ونحو نصف جنيه كحد أقصى .

غير أن كل هذه الاقتراحات رفضت مرارا حتى الآن . أولا لأن ماء الرى فى مصر بالمجان منذ الأزل بحيث أصبح حقا مكتسبا للفلاح ، تكاد تقول حق ارتفاق لا ينفصل عن الأرض . ثانيا ، أنه

سياسة غير اشتراكية فى دولة اشتراكية ، وأخيرا ، وربما ليس آخرا لتكاليفه وأعبائه وتعقيداته الادارية (عدادات ، قراءات ...... الخ) .

ثمة أيضا عوامل موضوعية أخرى تؤدى إلى افراط الرى . فمن المسلم به أن نمط نقل وتوزيع مياه الرى بالترع والمساقى ، أى توصيل الماء من الخزان إلى المزرعة ، أصبح نمطا باليا ، فهو متلاف للماء بالخر والرشح مثلما هو متلاف للأرض بالاستقطاع والضياع . فمن أسوان حتى الحقول جملة ، يقدر الفاقد بنحو ٢٠٪ من إجمالى احتياجات الزراعة المصرية البالغة حاليا ٤٠ مليار متر مكعب ، أي نحو ٨ مليارات . وعموما يصل فاقد الرى فى مصر جميعا إلى ١٠ مليارات متر مكعب . أما الفاقد ما بين أفمام الترع الرئيسية وفتحات الرى وحدها فيقدر بنحو ٢٤٪ ، وما بين فتحات الرى والحقول بنحو ١١٪ .

ثم فى الحقول ذاتها فإن تسوية الأرض مهمة للغاية فى تحديد كفاءة الرى الحقلى . فهى الآن لاتزيد عن ٤٥٪ - ٥٠٪ فى بعض التقديرات ، ومن الممكن الارتفاع بها إلى ٧٠٪ على الأقل بمجرد تسوية الأرض جيدا وعن طريق الرى الطولى ، وبعد هذا وعند المزرعة ، فإن تفتت الملكيات والحيازات من جانب ، والبعثرة المحصولية البالغة من الجانب الآخر ، تعقد التنسيق والتقنين المائى فتؤدى إلى الاسراف والتبذير فى الرى مثلما تعاكس الصرف . وحتى آلات الرى بالرفع البدائية أو البلدية كالسواقى والشواديف تنتظم فاقدا كبيرا فى الماء .

المياه الباطنية والحشائش المائية

الخطير فى الأمر أن إفراط الرى هذا هو زناد التفجير فى حلقة مفرغة مفزعة بكاملها . فأولا ، ارتفاع مستوى الماء الباطنى . فمعظم الماء الزائد عن حاجة الزراعة الحقيقية إنما يذهب رأسا ورأسيا إلى باطن التربة ليخلق «مستوى الماء الباطنى الصناعى» ثم ليرفعه بعد ذلك باستمرار ، فتتشبع الأرض بالرطوبة أى «تطبل» بالاصطلاح الفلاحى ، أحيانا إلى حد النشع المرئى ، بينما يقترب سطح الماء الباطنى باطراد من جذور النباتات ، خاصة الطويلة كالقطن ، حتى تصاب بالاختناق . والواقع أن ارتفاع الماء الباطنى إلى حد تشبع الأرض الدائم إنما هو بمثابة مرض «استسقاء التربة» إذا استعرنا التشبيه الطبى .

الغريب أن إفراط الماء فى الترع كثيرا ما يكون عمدا وقصدا ، إذ تعطى الترع عادة تصرفا أكبر من الحاجة الحقيقية للزراعة إما لضمان الملاحة أو لضمان حد أدنى من سرعة التيار منعا لترسيب الطمى ونمو الحشائش أو لضمان وصول المياه الكافية إلى نهايات الترع (١) . ولا غرابة بعد هذا أن يتحول إفراط الماء فى الترع إلى وباء حقيقى آخر هو نمو الحشائش الطفيلية الضارة، الأمر الذى يخنق قطاع المجرى فيتحتم إطلاق مزيد من المياه فيه للتعويض ، مما يضاعف المشكلة الأصلية لتتحول بذلك إلى حلقة مفرغة السبب فيها نتيجة والنتيجة سبب ومن ثم لا بداية لها ولا نهاية .

وتتمثل خسائر الحشائش أولا فى انسداد المجارى المائية ورفع قاعها وتقليل قطاعها وضعف كفاءتها ، خاصة فى نهايات الترع ، مما يحتم تعويضها باطلاق مزيد من المياه التى هى فى حكم الضائعة والتى تقدر بنحو ٣,٥ مليار متر مكعب سنويا . ثم هناك الفواقد المائية نتيجة النتح من أسطح تلك الحشائش نفسها ، وهى تصل إلى نصف مليار آخر . فمجموع الفواقد المائية ٤ مليارات متر سنويا ، أى ما يربو على نصف حصيلة السد العالى تكفى بالمعدلات المعروفة لرى نحو ثلاثة أرباع مليون فدان . أضف إلى هذا تغير نوعية المياه واسنداد مداخل محطات الرى والصرف وتعطل الملاحة ورفع المياه الجوفية ، ثم نشر الأمراض المتوطنة خاصة البلهارسيا . والمقدر جملة أن قيمة الخسائر الناجمة عن الحشائش تبلغ وحدها ١١ مليون جنيه سنويا .

ولقد وصلت المشكلة فى خطورتها إلى حد أنه فى سنة ١٩٧٥ كانت الحشائش بأنواعها المختلفة كالبردى والنسيلة والطحالب ولكن أساسا ورد النيل hyacinth ، مغمورة وشبه مغمورة وطافية أو جرفية ، قد غزت أكثر من ٨٠٪ من مجارى الرى والصرف بما فى ذلك حتى مجرى النيل الرئيسى والفرعين . وإذا كان البعض لم ير بأسا أو يأسا فى أمر ورد النيل محاولا أن يحيله من داء إلى دواء على أساس أنه رصيد مجانى هائل وجاهز من العلف الأخضر للحيوان ، فإن الواقع للأسف أنه لا يصلح علفا حيوانيا لأن أكثر من ٩٠٪ منه ماء ليس إلا . وهكذا يبقى من المحتم مقاومته هو وسائر الحشائش المائية .

---

(١) حسين سرى ، علم الرى ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، جـ ١ ، ص ٩٨ .

ولكن نظرا لعدم كفاءة مقاومة وإزالة الحشائش يدويا وارتفاع تكاليفها ، تحتم الالتجاء إلى المقاومة الميكانيكية والكيماوية والبيولوچية . غير أن المقاومة الميكانيكية - أسطول كامل مستورد من قوارب الحش المتخصصة والحفارات - ليست أفضل من المقاومة اليدوية ، حيث ثبت فشلها بالفعل فى جنوب شرق آسيا بل وضاعفت كثافة الحشائش المائية . كذلك يخشى أن تتحول المقاومة الكيماوية عن طريق المبيدات إلى مصدر منتظم لتلوث المياه إن لم يكن لتسممها .

ولهذا يرى الكثيرون أن الأمل الحقيقى إنما هو المقاومة البيولوچية ، ونعنى بها الأسماك آكلة الحشائش . فهذه منها أنواع إفريقية من نهر الكونجو وبحيرة فيكتوريا تتخصص فى إبادة قواقع البلهارسيا ، وأخرى أسيوية من جاوه تلتهم الحشائش الخشنة كالبوص والبردى ونخشوش الحوت وورد النيل ، وأخيرا سمك مبروك الحشائش الصينى الذى يتوطن بنهر آمور بمنشوريا . وهذا الأخير هو أشدها شراهة ، مثلما هو أسرعها تكاثرا ونموا . وقد بدأت تربيته على نطاق واسع فى برك صناعية ، ثم نشره فى جميع أجزاء الشبكة المائية .

الملوحة والقلوية

ولعل أخطر نتيجة بعد هذا أو قبله لمشكلة الصرف الحادة هى الملوحة والقلوية . فماء الرى يحتوى على نسبة طفيفة من الملوحة الطبيعية ، تركزها باستمرار يرفعها إلى حد الخطر . والمقدر أنه بمعدل رى ٦٠٠٠ متر مكعب فى الهتكار يضاف إلى الأرض ٣ أطنان أملاح ، أى نحو طن للفدان . وتزداد هذه الكمية كلما زاد معدل الرى المحقون فى الأرض . والملوحة بطبيعة الحال هى العدو الأول للخصوبة ونقيضها المطلق . ولهذا ينعكس سوء الصرف فورا فى انخفاض متوسط غلة الفدان فى جميع المحاصيل بلا استثناء . وفى تقدير الاخصائيين أن هذا الانخفاض يبلغ نسبة الثلث تقريبا .

ومشكلة انخفاض الغلة قضية خطيرة وحدها ، ليست الأسمدة وحدها هى الرد عليها . ولكن الغريب على أية حال أننا كلما وضعنا المزيد من الأسمدة للعلاج ، فإن المياه الزائدة من فرط الرى تذيب نسبة كبيرة منها وتكسحها بددا فى مياه الصرف مرة أخرى ، إصلاح خطأ بخطأ آخر . كذلك لاننس أن آفة الزراعة الرطبة هى وجود الماء والرطوبة المزمنة فى التربة ، إلى الحد الذى

تتحول فيه إلى بيئة إيكولوجية مثلى للحشرات ، من هنا كادت الدودة تصبح وباء متوطنا فى زراعتنا الرطبة .

أخيرا وليس آخرا ، فإن الأخطر من هذا كله أن إفراط الرى وتفريط الصرف ينعكسان على معدن التربة ذاته بتراكم أعراض الملوحة والقلوية المزمنة وتركزها على المدى الطويل . والواقع أن دراسة خريطة الخصوبة قد أثبتت أخيرا أن خصوبة مصر ، مضرب الأمثال التقليدى ، قد أصبحت خرافة للأسف الشديد ، تنتمى فقط إلى الماضى ولا تمت إلى الواقع بصلة . حتى تربة واحاتنا أصبحت تتفوق على تربة الوادى . فلقد اتضح أن نسبة ضئيلة للغاية من الرقعة الزراعية لا تعدو كسرا عشريا متواضعا هى التى تعد ممتازة من الدرجة الأولى ، بينما أن السواد الأعظم هو من الدرجة الثالثة أو الرابعة ، وبتحديد أكثر ، فإن ٦,٢٪ من الدرجة الأولى ، ٤٣٪ من الثانية، ٤٠٪ من الثالثة ٩٪ من الرابعة .

وبتفصيل أكثر ، ففى أواخر الستينات أجرى حصر تصنيفى لدرجات التربة بين نحو ٥,٢٥٠,٠٠٠ مليون فدان تشمل أرض مصر الزراعية باستثناء محافظات الصعيد الجنوبية ابتداء من أسيوط والتى كانت لاتزال محتفظة بخصوبيتها لحداثة تحولها إلى الرى الدائم . فجاءت النتيجة على النحو الآتى :

الدرجة	فدانا	٪
أراض ممتازة	٢٦٦,٠٠٠	٥,٠٩
أراض جيدة	١,٣٧٦,٠٠٠	٢٦,٢٥
أراض متوسطة	١,٦٧٠,٠٠٠	٣٣,٧٧
أراض ضعيفة	٤١٨,٠٠٠	٧,٩٧
بور صالح للزراعة	٩٨٥,٠٠٠	١٨,٨٠
منافع عامة وغير مزروع	٤٢٥,٠٠٠	٨,١٢

المصدر : وزارة استصلاح الأراضى والرى .

وعلى المستوى الاقليمى ، فإن اللافت أو الصادم أن بعض المحافظات خاصة فى شمال الدلتا يخلو تماما من فدان واحد من الدرجة الممتازة ، مثال ذلك دمياط وكفر الشيخ ، بينما تتدنى نسبة هذه الدرجة إلى كسر هزيل فى بعضها الآخر حيث لا تزيد عن ٠,٥٪ فى كل من الدقهلية والبحيرة ، وعن ٢,٦٪ فى الشرقية ، ٢,٤٪ فى الفيوم . والجدول الآتى يفصل تصنيف مساحات الفئات الأربع بالفدان (١) .

المحافظة	ممتازة	جيدة	متوسطة	ضعيفة
كفر الشيخ	صفر	٦٣,٠٠٠	٢٩٦,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
دمياط	صفر	٢٣,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٢٣,٠٠٠

على الجانب الآخر ، ففى حين ترتفع نسبة أراضى الدرجة الممتازة إلى ٦,٧٪ فى الغربية ٨,٤٪ فى بنى سويف ، ٩,٤٪ فى المنيا ، فانها لا تقل عن الخمس أو الربع فى المنوفية والقليوبية، أخصب أراضى مصر إلى الآن نسبيا ، كما تبين النسب المئوية الآتية لأراضى الدرجتين الممتازة والجيدة .

المحافظة	الممتازة	الجيدة
الغربية	٦,٧	٥٠,٥
المنوفية	٢٠,٠	٥١,٠
القليوبية	٢٨,٠	٣٨,٠
بنى سويف	٨,٤	٤٢,٠

وعلى الجملة ، يمكن القول من الناحية الفنية إن نحو ٦٠٪ من أرض مصر الزراعية كلها يعد أراضى «متدهورة» ، وهى بالتعريف التى لاتعطى أكثر من ٤٠٪ من طاقتها الانتاجية . ويرجع هذا التدهور إلى إفراط الرى وعدم كفاءة الصرف، ثم إفراط الزراعة المكثفة بحيث لا تستريح الأرض بما فيه الكفاية ، ثم أخيرا إلى الزراعة المتواترة على عمق واحد مما يخلق فى التحترية طبقة غير منفذة وصماء تخنق الجذور .

---

(١) المصدر السابق .

والمقدر ، بعد ، أن هناك على الأقل ٢,٥ مليون فدان ، وربما على الأرجح ٤ ملايين أى ثلثى الرقعة كلها ، تحتاج إلى «التحسين» ويكون التحسين فى حالة الأراضى الملحية بالغسيل ، وفى الأراضى القلوية بإضافة الجبس الزراعى وإن تطلبت وقتا أطول من الملحية ، أما حيث توجد الطبقة الصماء المندمجة تحت التربة فيكون التحسين بتكسيرها والتخلص منها بالمحراث العميق إلى مستوى ٦٠ سم .

وهنـــاك خطة للتحسين يتم تنفيذها بمعدل ١٧٠ ألف فدان سنويا ، بدءا بالمناطق الأشد تدهورا، بحيث تغطى ثلث مساحة مصر سنة ١٩٨٥ . وقد تم فعلا تحسين أكثر من مليون فدان ، تعد بمثابة إضافة نصف مليون إلى الرقعة الزراعية دون إنفاقات أولية من منشآت أو طرق ... الخ . ومن هنا يعد التحسين استثمارا أرخص جدا وأجدى بكثير من الاستصلاح ، أى يعد التوسع الرأسى أفضل من التوسع الأفقى ، ومن هنا أيضا فحين تتم العملية فإنها ستكون بمثابة إضافة بضعة ملايين من الأفدنة إلى الرقعة الزراعية .

وفى النهاية فإن الزيادة الحقيقية فى الانتاج المحصولى بعد التحسين تقدر بنحو ٣٠٪ فى أراضى الدرجة الثانية ، ٤٥٪ فى أراضى الدرجة الثالثة ، ٧٠٪ فى أراضى الدرجة الرابعة ، ٥٠٪ فى المتوسط العام ، غير أن تأخير حل مشكلة الصرف الأساسية ، من الناحية الأخرى ، يزيد الموقف سوءا ، إذ يخفض الانتاجية بمعدل ١٠٪ كل سنة ، بمعنى أنه خلال ١٠ سنوات يمكن ، فى تنبؤ البعض ، أن تتحول الأرض الزراعية إلى أرض غير منتجة .

تحسين الصرف

مشكلة مصر والزراعة المصرية الآن إذن لم تعد الحصول على الماء ، وإنما التخلص من الماء . من هنا يزداد الصرف أهمية وخطورة بعد السد العالى بالذات إذ أضاف الكثير بالطبع إلى معامل الرطوبة فى التربة . غير أن الصرف وحده ليس يجدى أو ليس يكفى ، فلابد جنبه وقبله من ترشيد الرى نفسه . فالعلاج ، كالمشكلة نفسها ، له جانبان لا جانب واحد . والواقع أن العلاقة بين الرى والصرف فى مصر الحديثة مرت فى ثلاث مراحل فحتى أواخر القرن ١٩ كانت المشكلة

هى – بالمقاييس المصرية – تفريط الرى ، أى عدم كفاية الماء (١) ومنذئذ حتى السد العالى كانت المشكلة الأساسية هى على العكس تفريط الصرف ، أى نقصه أو غيابه ، وبعد السد أصبحت المشكلة مزدوجة لأول مرة وهى إفراط الرى مع تفريط الصرف فى آن واحد .

بل لقد وصل الأمر الآن إلى حد أن أصبحت بعض المصارف أعلى فى منسوبها من بعض الترع أو الأراضى المجاورة ، أصبحت المصارف يعنى «مترعة» بالماء أى كادت للسخرية والتناقض تنقلب إلى «ترع» كأمر واقع ، مما أدى إلى تدهور خطير للتربة فى أحباسها . مثال ذلك مصرف المحيط فى مصر الوسطى حيث أصبح منسوبه فى بعض قطاعاته ، خاصة فى بنى سويف ،أعلى من منسوب الأراضى المحيطة .

وحتى أراضى التخوم الصحراوية المرتفعة ، المستصلحة أخيرا ، تسربت منها الأملاح إلى الأراضى السوداء المنخفضة وذلك بسبب رداءة الصرف أساسا . حدث هذا مثلا في نحو ٨٠ ألف فدان بمراكز جرجا والبلينا والمنشاه بسوهاج كانت أيضا قد تأثرت سلبيا بالتحول من الرى الحوضى إلى الدائم . وفى الدلتا نجد الجانب الأيسر من ترعة الاسماعيلية تتسرب منه المياه فتفسد الأراضى المجاورة .

وعلى الجملة ، فحسبنا أن نعلم من التقديرات الرسمية أن كفاءة الرى فى مصر عموما قد انخفضت إلى ٥٥٪ ، أى أن نصف مياه الرى عندنا تقريبا لا تستغل بل تذهب بددا إلى المصارف فالبحر . والمقدر أن مجموع مياه الصرف التى تذهب إلى البحر وتضيع على مصر لا تقل عن ١٢ مليار متر مكعب سنويا ، لايستفاد منها حاليا إلا بنحو ٥ مليارات فقط . ولكن تقديرا آخر يرتفع بها إلى ١٦ مليارا ، يحاول التخطيط إعادة استخدام ٨,٥ مليار منها . وعلى أية حال ، فلقد بلغ فاقد الرى – الصرف حدا حدى ببعض المسئولين الزراعيين إلى وصفه بأنه وحده يكفى حاجات «دولة جديدة» أو ما يعادل عائد استثمارات بضعة مئات من ملايين الجنيهات .

وإذا كان السد العالى نفسه غير مسئول – بداهة – عن هذه المشكلة ، فإنه بلا ريب قد أعطى الفرصة بلا حدود لتقاليد الإسراف فى استخدام الماء . فرغم كل ما أضافه السد من مياه ، فإن المؤسف أن حجم الانتاج الزراعى لم يزد زيادة ملموسة أو متناسبة ، وهذه ظاهرة خطيرة لأنها

---

(1) V. Mosséri, " Le drainage en Egypte" , B. I. E; t. III , 1909 , p. 103 - 9 .

يمكن أن تعطى مادة وسندا للرأى القائل بأن السد لم يكن له داع ، صح هذا الرأى أم لم يصح . بل إن بعض الانتاج الزراعى قد تأثر تأثرا عكسيا فى بعض المناطق والمحاصيل كما فى أراضى الحياض المحولة حيث حدث انخفاض فى إنتاجية البصل والعدس مثلا ، ولو أن هذا عارض بحكم عدم خبرة فلاح الحياض بعد بتكنيك الزراعة الدائمة .. الخ . وعلى أية حال ، فإن المشكلة الحقيقية تظل هى إفراط الرى فى الدرجة الأولى .

مفتاح الحل وأمل المستقبل إذن هو تحسين الصرف جنبا إلى جنب مع انضباط الرى عن الشق الأول من الوصفة ، فالحقيقة أن الاستثمار فى الصرف قد يكون أربح استثمار فى الزراعة المصرية حاليا إن لم يكن فى الاقتصاد المصرى جميعا . فتحسين الصرف ، كما يقدر ، سوف يرفع الانتاجية بنسبة ٣٠٪ على الأقل ، أى الثلث . ولما كانت قيمة الانتاج الزراعى فى سنة ١٩٨١ قد تجاوزت الخمسة آلاف مليون جنيه ، فقد قدر عائد التحسين بنحو ١٧٠٠ مليون جنيه فى تلك السنه ، وهو ما يربو كثيرا على كل تكاليف التحسين ذاتها . وبصيغة أخرى ، تحسين الصرف بهذه الصورة يعنى كما لو أننا أضفنا ٢ مليون فدان جديدة إلى رقعة مصر المزروعة لا أقل ، أى بنسبة الثلث .

وهناك الآن خطة طموحة - ٧١٠ ملايين جنيه - لتحسين الصرف على مستوى البلد كله ، تستهدف أولا تعميم الصرف العمومى سنة ١٩٨٠ ، وقد تم منه حتى الآن ٣,٣ مليون فدان بنسبة ٥٥٪ ، ثم تعميم الصرف المغطى سنة ١٩٨٥ ، وقد تم منه حتى الآن ١,٤ ٪ مليون فدان بنسبة ٢٤٪ الأول ، لينخفض بمستوى الماء الباطنى إلى حده الأنسب المقرر وهو ١,٥ متر على الأقل . والثانى ، الذى أقيمت بضعة مصانع لمواسيره البلاستيك فى مختلف مناطق القطر ، لكى يحقق الصرف الموضعى الفعال على أصغر نطاق وحتى الحقل المنفرد .

والواقع أن الانتقال من الصـرف المكشوف إلى المغطى هو فى حد ذاته تطور هام ونقله حاسمة ، ضمانا لصرف أجود وإفساحا للميكنة فضلا عن توفير الأرض الزراعية الثمينة واسترداد المفقود منها . هذا فضلا عن زيادة عائد الفدان زيادة مؤثرة . ففى الصعيد ارتفعت إنتاجية فدان القطن بفضل الصرف المغطى بنسبة ١١ - ٦٠٪ ، والذرة بنسبة ٣٠ - ٣٦ ٪ .

ترشيد الرى

عن ترشيد الرى ، الذى يمكن أن يرتفع بكفاءته من ٥٥٪ إلى ٨٠٪ على الأقل ، فإن هناك انقلابا موازيا لانقلاب الصرف من المكشوف إلى المغطى ، فرغم أن الرى بالراحة مازال السائد ، فلقد شهدت العقود الأخيرة ، أو بدأت ، انقلابا هاما فى الرى المصرى ، من الرى بالراحة flush إلى الرى بالرفع lift ، أى من نظام الغمر الذى يستدعى ، ويتم عن طريق ، ترع الرى ذات المناسيب العالية ، إلى نظام الرى بالآلات ، مما يتيح للترع أن تجرى على منسوب منخفض ، الأمر الذى يخفض من مستوى الماء الباطنى بكل أضراره وأخطاره . هذا عدا أنه يختصر مساقى الحقـول وعدد فتحات الرى بالآلاف فى زمام كل قرية على حدة ، كما لا يمكن الفلاح من الاسراف .

والمقرر الآن تعميم الرى بالرفع وأن يصبح اجباريا بقوة القانون فى المستقبل القريب . وبفضل كهربة الريف ، يمكن أيضا تعميم ميكنة الرى بالقوة الكهربائية بدلا من وقود الزيت والمازوت بالنسبة للآلات ، وللحيوان بالنسبة للسواقى ، الأمر الذى يؤدى إلى ترشيد استعمال الماء وتقليل معدلاته وكذلك فاقده .

هناك أيضا إمكانيات أخرى تقدمها التكنولوچيا الحديثة لانضباط الرى وتقنينه . فمن الممكن استبعاد الضائع فى نقل الماء وتوزيعه ، فضلا عن الأرض التى تشغلها شبكة الرى والصرف ، وذلك بثلاث طرق أساسية هى تبطين المجارى ، الرى المغطى ، الرى المرفوع .

فأما التبطين ففى المناطق الرملية خصوصا حيث يكثر فقد الماء بالتسرب وبالانهيارات الجانبية فى القطاعات المائية وتهايل أجنابها وتهدل أشكالها ، ويتم التبطين بالخراسانة العادية والبلاطات الخراسانية أو الاسمنتية سابقة التجهيز ، أو برقائق البلاستيك أو ألواح السبستوس المغطاة ببلاطات خراسانية ، أو أخيرا بالكاوتشوك والبتيومين . والتبطين بهذا يؤدى أولا إلى تصغير عرض وحجم القطاعات المائية وبالتالى يوفر جزءا من الأرض المفقودة فى المجارى ، ويؤدى ثانيا إلى عدم ظهور الحشائش المائية التى تخنق قطاع المجرى وتبدد الماء . على أن التبطين عملية باهظة التكاليف لاسيما فى المجارى الرئيسية ، إلا أنها ممكنة على المدى البعيد فى المجارى المتوسطة والصغيرة .

أما الرى المغطى فهذا يقصد به نظام المواسير المدفونة وصمامات التوزيع . هنا يستبدل بالترع العادية المكشوفة خطوط من الأنابيب (المواسير) المدفونة تحت سطح الأرض ، فيها تضخ المياه وتوزع على الحقول عن طريق مجموعة من الصمامات التى تركب فى مواقع السواقى والطلبمات الحالية وتتحكم فى تدفق المياه حسب جداول نموذجية لكل زراعة . وبالطبع يوفر هذا التكنيك مساحة الأرض الفاقدة فى مجارى الرى كلية ، كما يلغى مشكلة القطاعات المائية المكشوفة بكل أبعادها خاصة مشكلة الحشائش المعهودة . على أن الطريقة باهظة التكاليف هى الأخرى ، ولذا تقتصر على الأراضى الثمينة أو الأراضى الرملية التى تعانى بشدة من التسرب .

أخيرا الرى المرفوع أو المجارى المائية المرفوعة . الهدف الأساسى هنا هو توفير الطاقة ، حيث يتم رفع المياه من نقطة واحدة بدلا من استعمال عدة طلبمات ، مما يتيح إمكانية التحكم التام فى توزيع المياه ، وتوزيعها بصفة مستمرة إذا أريد أو حيثما أمكن . وهذا بالدقة ما يقودنا إلى قضية هامة تثيرها الطرق الثلاث التبطين والرى المغطى والرى المرفوع ولكن الطريقة الأخيرة خاصة ، وتلك هى قضية الرى المستمر «ضد» نظام المناوبات .

فالنظام الحالى هو نظام المناوبات المائية الذى يقضى بفتح الترع ٤ - ٧ أيام «عمالة» وغلقها ٤ - ١٤ يوما «بطالة» . وهذا نظام متلاف للماء وللأرض على حد سواء ، ولذا فإن طرق توزيع الرى الحديثة تحتم إعادة النظر فيه . فبفضل هذه الطرق يمكن إلغاء المناوبات وإطلاق المياه فى الترع باستمرار وبدون انقطاع ، مع تقليل القطاع المائى للترع بنسبة كبيرة فى الوقت نفسه . فإذا أضفنا أن تزويد أفمام الترع ببوابات حديدية محكمة بدل الخشبية الحالية يؤدى وحده إلى وفر قدره ٥٠٪ من مجمل مياه الرى ، لأدركنا إلى أى مدى يمكن للموقف أن يتغير .

وبالفعل ، ففى تجربة بالمنصورية ، الجيزة ، منذ بضعة أعوام ، تكلف تبطين مجارى الفدان الواحد نحو ٥٠ جنيها ، لكن المكاسب كانت أكبر خارج كل مقارنة . أولا ، توفير الأرض التى تشغلها المجارى المائية بنسبة ٥٠٪ للترع الرئيسية ، ١٠٪ للترع الفرعية ، أو فى المتوسط بنحو ثلث فدان لكل ١٠٠ فدان من زمام الترعة ، ثانيا ، توفير المياه للرى فى أي وقت ، وبالتالى التحكم فى ضبطه بحسب حاجات المحاصيل . ثالثا ، توفير ٤٠٪ من مياه الرى التى تصرف فى فترة العمالة . رابعا ، وبذلك ، تقليل الفواقد من ٣٠٪ بدون تبطين إلى ١٠٪ بالتبطين ، وبالتالى تخفيض

الضغط على المصارف وخفض الماء الباطنى مع الحد من تكاثر الحشائش الضارة فى الترع ، خامسا ، وفى المحصلة ، زيادة إنتاجية المحاصيل بنسبة ١٠٪ فى المتوسط ، وبالتالى زيادة قيمة عائد الفدان بنحو ١٢ جنيها فى السنة .

عن الرى الآلى الحديث

أما عن وسائل الرى الآلى الحديثة ، فأهمها الرش والتنقيط Spray & Driptechniques ومن آلاتها ما يصل إلى أحجام وارتفاعات وأبعاد عمـــلاقة هائلة المقياس تصـــل إلى مئات الأمتار وربما إلى الكيلومــتر ، بحيث تبدو فى اللاندســكيب ، وكأنها قطعة أو ترســانة من الفنون الجغرافية geotechnics بمعنى الكلمة .

وعلى أية حال فإنها فى الأساس أنبوبية كهربائية ، توفر التجانس التام ابتداء فى توزيع الماء على النباتات كما فى حالة الرش ، أو قد تقصره على جذوره مباشرة كما فى حالة التنقيط بحيث ينخفض الفاقد إلى حده الأدنى .

والواقع أن الرى بالرش والتنقيط ما هو فى التحليل الأخير إلا تحويل للرى بطريقة غير طبيعية، وعلى نطاق موضعى جدا بالطبع ، إلى «مطر صناعى » ، «مطر مقلوب» يصعد من الأرض إلى السماء بدل أن يسقط من السماء إلى الأرض . قل هو «رى ممطور» باختصار .

ومهما يكن ، فإذا كان الرى المحورى الدوار pivotal هو أهم وسائل الرش ، فإن الوسيلتين الأساسيتين كلتيهما - الرش والتنقيط - مترابطـتان فنيا وعمليا بحيث تكمل كلتاهما الأخرى . إذ لما كان مجال الرش المحورى دائريا بالضرورة ، فإنه يترك فراغات بينية هامة ، الرى بالتنقيط هو الذى يتكفل بملئها بالطبع .

على أن أهم مزايا الرى الآلى هى توفير كمية المياه بنسب قد تصل إلى ٥٠ - ٩٠٪ أحيانا . فالمقدر كقاعدة عامة عالمية أن الفدان يحتاج مثاليا إلى متر مكعب واحد فى اليوم بالتنقيط مقابل مترين بالرش ، أى نحو ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ متر فى السنة مقابل ٥٠٠٠ على الترتيب ، وهذا وذاك مقابل ١٠ أمتار ، ٨٠٠٠ متر على الترتيب فى حالة الرى بالغمر ، وفى مصر فإن الفدان فى الدلتا يستهلك فى رواية ٧٠ - ٨٠ مترا فى اليوم ، وفى رواية أخرى ٣٠ مترا ، وهذا وذاك مقابل ٢٦

مترا فى حالة الرى بالرش ، ١٥ مترا فى حالة الرى بالتنقيط . وعلى الجانب العملى فقد أثبتت التجارب أن الرى بالرش والتنقيط حقق وفرا بين ٣٠٪ ، ٥٠٪ من المياه المستخدمة للرى بالغمر .

من الناحية الأخرى فإن الرى بالرش والتنقيط مشاكله وحدوده الطبيعية المعقدة أو الصارمة ثم تكاليفه الاقتصادية الباهظة . فالتنقيط بالذات وحتى وإن وفر حتى ٧٠ ٪ من المياه ، لا يصلح إلا لحدائق الفواكه الشجرية والأراضى الرملية المضرسة غير المسواه ، ويعنى هذا أنه لا يصلح عندنا إلا فى مناطق زراعة الفواكه ، وفيها بالفعل يمكن ويجب تطبيقه فورا وبلا إبطاء . غير أن هذه الرقعة لا تزيد مساحتها عن ثلث المليون فدان من كل مساحة مصر المحصولية . أما فى سائر الزراعات التقليدية فإنه متعذر إلا بعد تعديل نظام الحيازات ونمط التوزيع المحصولى . بل إن البعض ليطالب بوقف عمليات الرى بالتنقيط تماما ونهائيا فى الدلتا والوادى حيث لا تصلح لأراضيهما الخصبة .

أما عن الرى بالرش فإن مشكلته الأولى أنه مرتفع التكاليف ، الطاقة ، حيث يستلزم حد أدنى من الضغط لا يقل عن ضعف الضغط الجوى عند نهاية الأنبوب الرشاش وأضعاف ذلك مرات وربما عشر مرات عند بدايته وذلك بحسب طوله ومداه . ثم إن الأنابيب تعوق عملية الحرث وبعض عمليات الحقل الأخرى . أما إذا دفنت فى الأرض بحيث ترتفع رأسيا حين الاستعمال بطريقة ميكانيكية ، فإن هذا يرفع التكاليف أكثر ، بالمثل إن هى كانت معلقة أو متحركة (نقالى) ..... الخ وأخيرا ففى تجربة البعض أو فى بعض الحالات ، فإن الرش – للغرابة والمفاجأة – قد يستهلك فى النهاية من المياه أكثر من الطرق التقليدية .

والحق أن هذا يثير نقطة مهمة بقدر ما هى مهملة . فإذا كان الرى بالرش والتنقيط بمثابة تحويل للرى الصناعى إلى مطر صناعى ، فلاشك أنه وسيلة مجهدة ومكلفة بالقياس إلى المطر الطبيعى المجانى والمتجانس بطبعه . ولا جدال أن هذه نقطة ضعف أخرى تضاف الى قائمة سلبيات زراعة الرى التى نبالغ عادة فى تقديرها بالقياس إلى زراعة المطر .

فنحن بالرش أو التنقيط نقدم بالغ الجهد وندفع باهظ الثمن مرتين على الأقل لكى نفعل فى النهاية ما تفعله الطبيعة تلقائيا ومجانا فى حالة المطر . نحن نكدح ونكافح فى سبيل جمع ماء المطر من المنابع فى ترع رى ، ثم نكد ونجد فى تحويل ماء الترع إلى ماء ممطور فى الحقل ! وإذا

كانت الميزة الأساسية فى الحالة الأخيرة هى أننا نتحكم فى تخـزين وتوزيع الماء من البداية إلى النهاية ، فلعل من المشكوك فيه أنها تعـوض عن الجهد والثمن المدفوع مقابلها أو بما يتناسب معهما .

فيما عدا الرى بالرش والتنقيط ، هناك أيضـا من الجـديد فى الرى تكنيك الخطـوط الطولية أو الرى الخطى Linear irrigation بدل الأحواض التقليدية القديمة . فنظام الرى الحقلى الحالى يقوم على أساس تقسيم الحقل إلى مجموعة من البتون والقنوات العرضية المتقاربة التى تعوق حركة الآلات تماما . أما الخطوط الجديدة فتمتاز بالبساطة الشديدة مع الكفاءة التامة . فبدلا من تلك الأحواض البالغة العرض ، تقسم الأرض إلى خطوط طولية محدودة العرض . فهذا النمط الخطى يمنح حرية الحركة ومرونة المناورة فى الحقل ، فيسهل خدمة الأرض فى كل عملياتها آليا ابتداء من ماكينات الرى والعزق حتى الجنى أو الحصاد ، محققا فى الوقت نفسه وفرا فى كميات التقـاوى اللازمة أولا ثم فى مياه الرى بنسبة الثلث تقريبا وفى كمية السماد بنسبة النصف أحيانا ، فضلا عن نصف الوقت والجهد والتكاليف .

يبقى أخيرا وليس آخر فى مجال ترشيد الرى مسألة التكنولوچيا الحديثة خاصة أشعة الليزر والإلكترونيات .. الخ . ولعل تسوية الأرض هى أهم مجالات استخدام أشعة الليزر بالذات ، فالوفورات والانجـازات التى تحققها فيها بالغة الحيوية : فى الدقة والاستواء ، فى السرعة والوقت ، فى العمل والعمالة ، فى المقننات المائية وفى نسبة الأرض الفاقدة ، فضلا عن إنتاج المحاصيل فى النهاية . وتصل هذه المزايا والمكساب إلى ذروتها فى حالة الأرز خاصة حيث تبدو العملية (التلويط) شاقة قاسية وتبديدية بكل جلاء .

فعن الدقة ، تصل فروق المناسيب فى أرض الحقل إلى حد السنتيمتر تقريبا ، وهذا يؤدى إلى خفض مقننات الرى إلى النصف أو الثلث ، مما يؤدى بدوره إلى تحسين الصرف جدا . أما الجهد والوقت فيضغط إلى النصف أو أقل ، حيث انخفضت مدة رى الفدان بعد التسوية بالليزر من ٨ ساعات إلى ساعتين فقط ، بينما انخفضت التكلفة بنسبة الثلث ، فى حين زادت الانتاجية بالنسبة نفسها تقريبا .

التربة والسماد

قبل الرى الدائم

لم تكن الزراعة المصرية تعرف مشكلة تربة أو سماد فى ظل الرى الحوضى . كانت التربة تتجدد تلقائيا وتسمد نفسها بنفسها ذاتيا بالفيضان ، «بالماء الأحمر» ، بطبقة الغرين الدقيقة التى تكسوها سنويا والتى تعد - بكل ما تحمل من عناصر غذائية عضوية وغير عضوية للأرض والنبات - بمثابة «وجبة» سنوية حقيقية للتربة تغذيها وتجددها .

بل حتى بالشراقى كانت تتجدد وتتغذى . فخصوبة مصر التاريخية المثالية لم تكن هدية الفيضان وحده بل والشراقى بعده أو قبله . ففضلا عن إراحة التربة نحو نصف العام ، كانت الشراقى عملية تجفيف تامة للأرض ، أى صرف طبيعى كامل ، كما كان تشقق الأرض بالشقوق العميقة والكثيفة طوال الشراقى يكفل عملية تشميس وتهوية لباطن التربة تقتل الحشائش والآفات والميكروبات الضارة وتنشط البكتريا النافعة وترفع الأملاح بالجاذبية الشعرية إلى سطوح الشقوق حتى إذا جاء الفيضان التالى كسحها فى طريقة فكانت عملية غسل معمقة ومعقمة فى كلمة ، كانت التربة فى حالة توازن إيكولوچى صحى كامل (١) .

وإذا كان لابد أو لا بأس من سماد ، فلقد كانت الزراعة المصرية تعتمد تقليديا على السماد العضوى من مخلفات الحيوان والانسان وعلى السماد البلدى أو السباخ المستمد من أنواع خاصة من التربة . فعدا الطفلة والماروج المحلية التوزيع والاستعمال ، كان الكفرى - نسبة إلى الكفور ، حيث يستمد من أكوام بقايا العمران القديم المتحللة من قرى ومدن بائدة - هو السماد أو السباخ العام السائد .

ولعل مفعول الكفرى ميكانيكى أكثر مما هو كيماوى ، فقد كان يصحح قوام التربة عموما فيخفف من تماسك وصلابة التربة الطينية الثقيلة فتتحسن تهويتها وصرفها وحرثها ، بينما يمسك

(1) V. Mosséri, Ch. Audebueau, "Du role des crevasses du sol dans le dessalement et l'assainissement permaments des terres d'Egypt " , B. I. E, t, V. 1922 - 3, p. 9-19 .

التربة الرملية الصفراء ويدعمها فيقلل من المسامية والتسرب ويحفظ عليها الماء . غير أن الكفرى يمكن أيضا أن يضر التربة بدل أن يفيدها ، وذلك إذا كان مصدره غرينيا متماسكا واستعمل فى الأرض السوداء الطينية .

أما كيماويا فإن أثر الكفرى يرجع إلى ارتفاع نسبة الفوسفور والبوتاس القابلة للذوبان أساسا . ولكن هنا أيضا كان الافراط فى استعماله يضر التربة ، نظرا لارتفاع نسبة الأملاح به عامة ، وبهذا لابد أن يعد الكفرى سلاحا ذا حدين فى التحليل الأخير ، سواء ذلك ميكانيكيا أو كيماويا .

الطريف ، بعد أن درجة غنى الكفرى بالأملاح المعدنية المفيدة والعناصر المخصبة يتوقف على مدى ثراء وضخامة وكثافة الكوم الأثرى المستمد منه ، فكما وجد هيوز والادجم فى سخا (جزيوس القديمة) ، ترتفع نسبة الفوسفور والبوتاس فى الكفرى نتيجة لشدة كثافة السكان ورخائهم فى تلك المدينة القديمة .

الأطرف أن درجة خصوبة التربة ووفرة المحصول تتناسب تناسبا طرديا مع القرب من التل الكفرى وعكسيا مع البعد عنه . فقد وجد أنه فى دائرة معينة مركزها التل أو الكوم الكفرى نفسه يصل المحصول إلى أعلى غلته ، وبالتالى تصل الأرض إلى أقصى سعرها ، ثم يتدرج المحصول والسعر نحو الانخفاض كلما بعدنا عن الكوم (١) .

على أن السماد البلدى بعامة إذا كان رخيصا وموفورا فى الماضى ، فقد كان النقل مشكلته باستمرار نظرا لحجمه ووزنه . وعلى أية حال فقد استهلك معظمه على مدى القرون ، حتى جاء الرى الدائم فاستنزف البقية الباقية منه ، بحيث تحتم التحول إلى السماد الكيماوى المستورد منذ حوالى الحرب الأولى . والواقع أن الزراعة المصرية لم تعد ترتد إليه إلا أثناء الحروب حين يتعذر الاستيراد ، كما حدث فى الحرب الثانية .

وإذا كان هذا هو اتجاه السماد البلدى نحو الاندثار فى الوقت الحالى ، فلعل استعمال السماد العضوى يتجه على العكس إلى التوسع اعتمادا على العلم الحديث فى التنقية والتطهير

---

(1) V. Mosséri, ALe sebakh des koms ou sebakh koufri" , B. I. E; T. III, 1920 - 1, p. 75 - 78 .

كما فى مزرعة الجبل الأصفر وأبو زعبل . وفى نفس الخط ، ولكن على نطاق أكبر بكثير وبأسلوب عصرى للغاية ، ثمة اقتراح بمشروع هندسى يقضى بجمع جميع قمامة مصر ، بدلا من حرقها أو التخلص منها كيفما اتفق ، فى مجمعات ضخمة محددة تقام على امتداد أطراف الوادى لتخميرها ومعالجتها كيماويا وعلميا ، ثم توزيعها على مناطق الاستصلاح الزراعى خاصة فى التخوم الرملية لتكوين تربة عضوية بها . وهناك يمكن إذا لزم الأمر ، رش هذه التربة - السماد بالطائرات المناسبة .

الرى الدائم - التسميد الدائم

مع الرى الدائم ، أخذ هذا التوازن الإيكولوچى والاكتفاء الذاتى يختل بالتدريج لامفر ، وبدأت مشكلة التربة والسماد تبرز إلى المقدمة باطراد متزايد إلى أن صارت اليوم عبئا إن لم نقل خطرا حقيقيا على الزراعة المصرية والاقتصاد المصرى جميعا . والمعادلة ببساطة هى : الرى الصناعى = الغذاء الصناعى أى السماد الصناعى ، تماما كما أن الرى الصناعى = الصرف الصناعى . أكثر من هذا : الزراعة الدائمة = جرعات متزايدة دائما من السماد .

فمع حرمان الأرض من الغرين باطراد واختزال الشراقى فى الزراعة الدائمة ، فضلا عن إفراط الرى ومشاكل الصرف المتفاقمة ، تعرضت التربة للاجهاد والارهاق المتزايد . والواقع أن أرضنا لم تعد تعرف الراحة إلا لماما ، على عكس الزراعة فى معظم بلاد العالم ، بل أحيانا لا تكاد كما رأينا ترى الشمس حيث تغطيها المحاصيل بلا انقطاع . ولهذا أصبح السماد الغزير حقنة مقوية وتعويضية لازمة للتربة ، بغيرها لا يمكن أن تعيش أو على الأقل تتعرض للتدهور الخطير . وهذا ينعكس مباشرة على إنتاجية الفدان التى سجلت سلسلة متقطعة من الانخفاض خلال القرن الحالى .

غير أن هناك إحساسا متزايدا بأن الزراعة المصرية لا تستغل سمادها الغزير أمثل استغلال . فكما رأينا فإن إفراط الرى يبدد جزءا من السماد الذى يوضع فى الأرض ، مما يحتم الاسراف فى التسميد بالمزيد ، كذلك يخشى البعض أن تزايد التسميد المستمر إنما يعنى الاجهاد المستمر للتربة ، وأن تراكم آثار التسميد المتصاعد قد يؤثر سلبيا على خصوبة التربة نفسها . ولقد يكون هذا واردا بدرجة أو بأخرى فى المدى القريب ، ولكن على المدى الطويل فلاشك أن جوهر التربة

المصرية سليم وخصوبتها ليست موضع شك ، فقط إذا تم ترشيد معادلة الرى – الصرف ، وهذا أصبح مسألة وقت فقط .

فيما عدا هذا فإن الأرض المصرية تعانى منذ بعض الوقت من نقص أو تناقص ملحوظ فى بعض العناصر المعدنية الصغيرة والنادرة فى التربة والتى تحكم الخصوبة إلى حد بعيد ، بحيث يخشى عليها بعد قليل ، فضلا عن خطر خفض الانتاجية لاسيما فى الأراضى المستصلحة الجديدة. ففى الأراضى السوداء بالوادى يشتد النقص فى المنجنيز خاصة، حيث يخفض محصول البقول والقطن . أما الأراضى الرملية الصفراء فتعانى من نقص الزنك ، مما ينعكس على المحاصيل الشجرية خاصة الفاكهة . والأرز أمكن زيادة غلته ٧٥٠ كجم إلى طن للفدان بإضافة ٢٠ كجم زنك ثمنها ٣ جنيهات فقط . أما الأراضى الرملية الجيرية فينقصها الحديد خاصة ، بينما يعانى الصعيد من نقص النحاس حيث يخفض محاصيل الحبوب لاسيما القمح والشعير .

السماد الطبيعى والصناعى

وتعتمد الزراعة المصرية الآن على نوعين من السماد ، الطبيعى والصناعى : الطبيعى هو البرسيم أساسا ، مع بعض محاصيل البقول المصححة بطبيعتها للتربة كالفول البلدى خاصة . وهذا يفسر لماذا يأتى البرسيم كالقاسم المشترك الأعظم فى مركبنا المحصولى وكأكبر عنصر فى مركب الزراعة المصرية عموما . أما السماد الصناعى فيتمثل فى الأسمدة الكيماوية ، الأزوتية فى الدرجة الأولى والفوسفاتية بعد ذلك ، وهذا بحسب طبيعة التركيب المعدنى لتربتنا المنقولة .

وقد بدأ استعمال الأسمدة الكيماوية ، مستوردة ، حوالى الحرب الأولى . ومنذ ذلك الوقت وخطها البيانى فى تصاعد متسارع بل صاروخى (١) فمنذ البداية دخلت مصر قائمة الدول العشر الأولى فى العالم الأكثر استهلاكا للأسمدة الكيماوية بحسب وحدة المساحة وهى الآن فى الصدارة أو قربها .

بالأرقام : ارتفع استهلاك الأسمدة الأزوتية من ٦٠٠ ألف طن سنة ١٩٥٠ إلى ٢,٢٥ مليون سنة ١٩٨٠ ، بزيادة قدرها ٤٤٠ ٪ فى ٣٠ سنة . وفى سنة ١٩٨١ وصل الاستهلاك إلى ٤,٥ مليون

(1) J. Anhoury, " Les engrais chimiques et leurs role dans l'économie de l'Egypte " , E. C; Jan, p. 29 - 39 .

طن ، بزيادة قدرها ٥٠٪ على سنة ١٩٧٨ . أما الأسمدة الفوسفاتية فأقل تزايدا مثلما هى حجما بالطبع. فقد ارتفع استهلاكها من ٢٠٠ ألف طن سنة ١٩٥٠ إلى ٦٠٠ ألف سنة ١٩٨٠ ، بزيادة قدرها ٣٠٠٪ . ثم فى ١٩٨١ وصل الرقم إلى ١,٢ مليون طن أى الضعف . وبهذا تبلغ النسبة بين الأسمدةالازوتية والفوسفاتية حاليا حوالى ٣,٧ : ١ تقريبا هذا وقد أدخلت أخيرا الأسمدة الورقية وانتشرت بسرعة حيث أدت إلى زيادة الانتاج بنسبة ١٠ - ١٥٪ .

وإذا كان مجموع استهلاكنا الحالى من الأسمدة بمختلف أنواعها يناهز بذلك نحو ٥,٧ مليون طن ، فإن الجدير بالذكر هو أن هذا الرقم يفوق بكثير التقدير الذى كان متوقعا لاستهلاكنا سنة ٢٠٠٠ وهو ٤,٣ مليون طن فقط. أما إنتاجنا فقد بلغ نحو ٣,٥ مليون طن سنة ١٩٨٠ ، ثم قفز إلى ٤,٧ مليون سنة ٨٢ - ١٩٨٣ . وبينما كنا نستورد إلى جانب هذا الانتاج نحو مليونى طن فى أواخر السبعينات ، تناقص الوارد بسرعة واطراد حتى بلغ كسرا عشريا من المليون طن سنة ١٩٨٠ ، ليختفى نهائيا ابتداء من سنة ١٩٨١ .

ولقد كان هناك دائما ومنذ وقت مبكر اعتقاد شائع بأن الزراعة المصرية مسرفة أكثر مما ينبغى فى استهلاكها للأسمدة . ولكن يبدو أن هذا شعور مبالغ فيه نوعا ، بدليل انخفاض غلة المحاصيل بصورة درامية فور حرمانها منها ، مثلما حدث فى أزمات الحروب خاصة الحرب الثانية ثم الحروب المحلية (١) . ولهذا السبب نفسه كانت صناعة السماد المحلية من أولى الصناعات الكبيرة التى فرضت نفسها حالما توفرت الطاقة الكهربائية من خزان أسوان . بل يذهب البعض إلى أن الزراعة المصرية تعانى ، على العكس تماما من النظرية السابقة ، من فقر التسميد وعدم كفايته .. الخضروات مثلا لاتنال حاليا إلا ثلث احتياجاتها الفعلية ، وهكذا .

بعد السد العالى

ولقد اشتدت حاجة الزراعة إلى التسميد بعد السد العالى وتوقف الطمى المجدد للخصوبة . ولهذا خيف على زراعتنا وعلى تربتنا من آثار هذا الحرمان ، مما أثار من جديد قضية «مجاعة

---

(1) J. Anhoury, "Les répercussions de la guerre sur l'agriculture égyptienne " E. C. Mars-avril, 1947, p. 246 - 8 .

الماء الأحمر» التى شغلت الأذهان طويلا فى القرن الماضى (١) غير أن الأرجح هو ألا علاقة بين قضية الاجهاد وقضية مجاعة الطمى قبل أو بعد السد . فلم يثبت بصفة نهائية أن خصوبة التربة المصرية وظيفة له ، كما تأكد أن صافى نصيب الأرض المصرية من مجموع طمى الفيضان لم يكن يعدو كسرا ضيئلا، يمكن تعويضه بكفاءة تامة عن طريق زيادة معقولة فى السماد الصناعى.

من الناحية الأخرى فقد منح السد العالى القوة الكهربائية اللازمة لتصنيع هذا السماد ، كذلك فبفضل نمو القوى الكهربائية مؤخرا خاصة بعد السد العالى ثم كشف حقل غاز أبو ماضى فى شمال الدلتا ثم حقل أبو قير البحرى إزاء الاسكندرية ، تقدم الصناعة المصرية الآن نسبة متزايدة من حاجة الزراعة ، غير أن الاستيراد ضرورى ما يزال لاستكمال مقطوعية الاستهلاك .

ورغم أن معدلات استهلاكنا من الأسمدة عموما لازالت أقل من مثيلاتها فى بعض دول العالم المتطورة ، فإن من المحقق أن الزراعة المصرية غزيرة فى استهلاكها للسماد . ومن هذه الزاوية فإن الصيغة الكيماوية chemicalisatio أصبحت من أبرز سمات الزراعة المصرية . بل لعل زراعتنا الآن بحسب ما تستهلك من أسمدة كيماوية ومبيدات هى من أشد زراعات العالم كيماوية. ولعله ليس من غير المناسب الآن ، وكلمة الكيمياء نفسها قد خرجت من مصر القديمة ، أن تعود «كيمى » لتحمل أكثر الزراعات كيماوية . ولكن دعنا لا ننس أن لكل هذا ثمنه المادى الذى يخصم من حساب الأرباح : إن زراعة الرى الرطبة تزداد تكلفة كلما ازدادت كثافة ، هنا كما فى عنصر الرى ، تعتبر الزراعة المصرية زراعة عملية متطورة حديثة بكل المقاييس شأنها فى ذلك تقريبا شأن الدول الغربية المتقدمة .

المبيدات

وإذا كان السماد هو أهم المدخلات الكيماوية فى إنتاجنا الزراعى ، فإنه ليس الوحيد ، إذ لم تعد المبيدات تقل أهمية وخطورة – وخطرا أيضا ، خطرا أكثر . كذلك فإذا كان القطن هو المستهلك الأكبر لهذه المبيدات ، فإنه ليس الوحيد ، إذ أصبحت المبيدات قاسما مشتركا أعظم فى كثير من محاصيلنا خاصة الخضروات والفواكه . فمنذ عقد أو عقدين أصبحت المبيدات الكيماوية، بأنواعها المختلفة من حشرية وفطرية ومبيدات حشائش ، عنصرا ثابتا ومتصاعدا فى عملية الزراعة المصرية عموما ، وأصبحت عملية المبيدات والمقاومة وحدها حملة سنوية أو موسمية ضخمة منظمة لها أساطيلها الجوية ورشاشاتها الأرضية ... الخ .

---

(1) willcocks, Craig, Egyptian irrgation, vol. 2, p. 456 .

وفى السبعينات وحدها ارتفعت قيمة الواردات من المبيدات ، لاسيما مع تصاعد أسعارها الصارخ فى الخارج ، إلى نحو ١٠ الأمثال ، حتى تخطت علامة المائة مليون جنيه ، دودة القطن وحدها بلغت تكاليف مقاومتها ٥٦,٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، نحو ٣٢ مليونا سنة ١٩٨٠ . وفضلا بالطبع عن الفاقد الاقتصادى المباشر والواضح والمسحوب فى النهاية من الدخل الزراعى ، فلقد جاءت المبيدات - كالدودة نفسها - لتبقى : فصارت الأولى وباء متوطنا ، والثانية وباء وافدا. ونقول وباء لأن آثارها العكسية قد تفوق وظيفتها الإيجابية ، فهى أساسا سلاح ذو حدين .

فمن تلوث البيئة العام والتربة وكل المجارى المائية من ترع ومصارف ومياه شرب إلى تلوث النبات والمزروعات نفسها ، حيث يعزى إليها أساسا تدهور كثير من أنواع الفواكه بصفة خاصة كالمانجو .... الخ . ثم من البيئة والنبات إلى الحيوان ، ابتداء من الماشية التى تتعرض أحيانا للنفوق ، إلى النحل الذى انقرضت كثير من مناحله ومعها عسله ، إلى سائر الحشرات الملقحة وأدوات الأزهار ، إلى الطيور النافعة «صديقة الفلاح » ولاقطة الديدان كأبو قردان ، وأخيرا إلى الأسماك نفسها فى المجارى المائية .

وقد ترتب على هذا كله اختلال مدمر فى التوازن الإيكولوچى فى البيئة الطبيعية بصفة عامة . من أسوأ مظاهره وأعراضه اختلال التوازن الطبيعى بين الآفات وأعدائها الحيوية الطبيعية ، مما نجم عنه تأثر البكتريا والكائنات النافعة من ناحية ، ومن الناحية الأخرى ظهور سلالات ذات مناعة قوية وقوة تكاثر ضد المبيدات نفسها ، والتى فقدت بذلك الكثير من فاعليتها بحيث تحتم باطراد زيادة كمياتها وتغيير أنواعها عاما بعد عام . وقد لا ينفصل وباء الفئران المخيف الذى اجتاح مصر فى السنوات الأخيرة عن هذا الاختلال الإيكولوچى العام ، وإن رد البعض أصوله إلى اختفاء الفيضان الذى كان يغسل الحقول سنويا فيغزو جحورها ويغرقها فى مهدها .

ثم يبقى الإنسان . فإليه تسرى وتتسرب آثار المبيدات من كل تلك الأدوات والقنوات العضوية وغير العضوية فى البيئة ، ومن النبات كما من الحيوان ، ومن الطعام كما من الشراب . وقد لا تكون الجرعات المنتهية إلى الجسم البشرى كبيرة بصفة خاصة ، ولكن التراكم هو الخطر الحقيقى الذى قد ينتهى بتسمم الأنسجة والأجهزة بأشكالها المختلفة .

العمل والميكنة

زراعة العمل والعضل

على العكس تماما من تلك الكيماوية المفرطة ، زراعتنا من أقل الزراعات ميكنة أو ميكانيكية motoculxre . فاليد العاملة الكثيفة الرخيصة ، حتى قريب على الأقل ، تطرد الآلة ، وكثافة السكان من ثم تتناسب تناسبا عكسيا مع كثافة الميكنة ، فالأولى ، الصبغة الكيماوية ، تنتمى إلى القرن العشرين الميلادى ؛ لكن الثانية ، درجة الميكنة ، تنتمى إلى القرن العشرين قبل الميلادى . وعلى سبيل المثال فقط ، قارن غابة الفؤوس المتحجرة والقصابات اليدوية والمحاريث البلدية والنوارج البدائية بأسطول طائرات الرش ورشاشات المبيدات وجبال الأسمدة الكيماوية التى توضع كل عام فى الزراعة . وهذا التناقض الصارخ هو فى حد ذاته أحد مظاهر (أو أعراض؟) التطور المتفاوت غير المتوازن فى الزراعة المصرية كما فى التحضر المصرى الحديث عموما .

ورغم بعض تعديل فى جزئيات هذه الصورة ، كتكاثر الآلات الزراعية فى العقد الأخير وامتداد أزمة الأيدى العاملة إلى الزراعة وارتفاع أجورها كثيرا فى السنوات الماضية ، فإن الصورة الكلية ما تزال صحيحة على الجملة ، ومازال العضل هو آلة الزراعة المصرية التقليدية والعمل ، والعمل اليدوى بخارها . إنها زراعة كثيفة العمل إلى أقصى حد labour-intensive ، بقدر بعدها عن أن تكون زراعة توفير عمل labour-saving .

ولا تنفصل هذه اليدوية بالطبع عن بدائية أدوات العمل الزراعى ابتداء من الساقية والشادوف والطنبور إلى الفأس ومحراث الحيوان إلى النورج والمذراه – وكلها فرعونية مثلما لا تنفصل عن فقر الفلاح المصرى المتوسط سواء كسبب أو كنتيجة أو كليهما معا كحلقة مفرغة ، فمازال الفلاح يبذل عرقه ، ولا نقول مع البعض يهدر آدميته ، لاهثا فى الوحل خلف محراث يبلغ عمره أكثر من ٥٠٠٠ سنة ، حيث يقطع نحو ١٤ كم كل فدان كما قدر ، بينما فى الامكان أداء العملية نفسها جالسا فوق الجرار الزراعى فى نحو ساعة فقط . لاغرابة إذن أن قال بعضهم ، بلغة الجيوش فيما

يبدو ، إن الزراعة أو الفلاح المصرى مازال فى مرحلة «المشاة» ولم يتطور بعد إلى مرحلة «المدرعات أو المجنزرات » .

ومن فضـول الاطناب أن ننص على أن هذه اليدوية شبه البدائية أو غياب الميكنة العصرية تفسر ، ضمن عوامل أخرى ، تخلف الانتاج والانتاجية المصرية تخلفا يمكن أن يعد مخيفا حقا إذا ما وضع موضع المقارنة مع الدول المتقدمة ، رغم أن هذه على عكس مصر قد تكون دولا صناعية أولا وزراعية بعد ذلك فقط .

فعلى سبيل المثال ، عندنا ٤,٥ – ٥ ملايين عامل زراعى يعملون ثلث الوقت فقط فى الحقيقة أى ثلث العام ليزرعوا فى النهاية ٥,٥ – ٦ ملايين فدان ، بينما أن فى السويد ٢٠٠ ألف عامل فقط يزرعون ٨ ملايين فدان ، وفى هولندا ٤٠٠ ألف عامل يزرعون ١٦ مليونا ، ذلك بالطبع ودون أن نكرر المثل الأمريكى الذى يسود زراعة العالم بأسره بإنتاج يبلغ أضعاف إنتاجنا مئات المرات حرفيا ، بينما هو يأتى من قوة عمل تقل حجما عن قوتنا الآن بالفعل .

مجمل القول ، على بداهته ، فإن فلاحنا يكدح بطريقة غير إنسانية ، ولا نقول دون إنسانية ، لينتج بالكاد ما يكفيه وحده على مســتوى متواضع إلى وضيع ربما ، فيما ينتج الفـلاح الأوربى أو الأمريكى ما يكفيه على مستوى مرتفع بل رفيع ، إضافة إلى عشرات الأفراد الآخرين بالمستوى نفسه أو أرفع . ولمجرد المقارنة ، فإن عدد من يطعمهم كل مزارع يبلغ فى بولندا ٦ ، وفى الاتحاد السوفيتى ١٠ ، وفى المانيا الديموقراطية ١٨ ، وفى فرنسا ٣٦ ، وفى ألمانيا الاتحادية ٣٧ ، وفى بريطانيا ٦٢ ، وفى الولايات المتحدة ٧٠ . ولا تعليق .

درجة الميكنة

وها هنا ، وعلى العكس كذلك من الصبغة الكيماوية ، لابد أن نسجل أن الزراعة المصرية تعد متخلفة بشدة تكنولوجيا وتنتمى لا إلى الزراعة العصرية الحديثة ولكن إلى زراعة العالم الثالث اليدوية أو البــدوية ولا نقول البدائية . حتى بمقاييس البلاد العربية الشقيقة ، خاصــة دول المغــرب ، ودعك من الدول الأوربية أو أمريكا ، تعد زراعتنا متخلفــة ميكانيكيا ، كما يوضــح هذا

الجدول الذى يكشف ، بأرقام أوائل السبعينات (١) ، أن عدد الجرارات فى مصر كان أقل حينئذ من نصف عددها فى الجزائر وأقل بكثير منه فى تونس رغم فارق السكان الكبير إن لم يكن المساحة أيضا .

ولا شك أننا إذا نسبنا هذه الأعداد إلى عدد السكان أو إلى عدد السكان الريفيين أو العمال الزراعيين ، فان درجة كثافة الميكنة فى مصر ستقل أكثر وأكثر عما توحى به حتى تلك الأرقام الخام . هذا كله فضلا عن غياب الحاصدات وقتها تماما فى مصر ؛ والواقع أن عمليات الدراس فى مصر تقوم بها الجرارات تقليديا ، وهو وضع غير سليم أيضا .

الدولة	عدد الجرارات	عدد الحاصدات
مصر	١٢٨٣٧	—
الجزائر	٣٠٦٠٠	٥٠٠٠
تونس	١٨١٣١	٢٨٢١
المغرب	١٠٩١٥	٣١٧٩
سوريا	٨١١٥	١٣٦٥
لبنان	٢٢١	٤١
وللمقارنة	—	—
النمسا	٢٢٩٠٠٠	؟
هولندا	١٣٤٠٠٠	؟

هذا وقد ارتفع عدد الجرارات فى مصر منذ ذلك الوقت إلى ٢٦ ألف جرار فى ١٩٧٧ ، منها ٢٠ ألفا تعمل بقطاع الزراعة ، منها بدورها ١٢ ألفا صالحة للعمل ، كانت تغطى نحو ٦٠٪ من المساحة المزروعة حرثا ، وتعمل بمعدل أو كثافة جرار لكل ٤٠٠ فدان . ولأن هذا معدل منخفض

(١) مجلة الثقافة العربية ٧١ ، سبق ذكرها ، ص ١٠٧ .

جدا ، كانت الخطة هى الوصول بعـدد الجرارات إلى ٤٠ ألفا أو ٦٠ ألفا فى ١٩٨٥ ، لتصبح بمعدل جـرار لكل ١٥٠ فـدانا أو ١٠٠ فدان تقريبا أو ٧ جرارات لكل ألف فدان . وخـلال العقـد الأخير وحده تم استيراد أكثر من ٢٠ ألف جرار (ثمنها ٢٠٠ مليون جنيه تقريبا) ، وإنتاج ٦ آلاف محليا .

أما الآن فقد وصل مجموع عدد الجرارات فى مصر إلى ٣٩ ألفا ، بمعدل ٧,٣ جرار لكل ألف فدان ، أى أنه تجاوز المعدل المستهدف . لكن الحقيقة أن كثيرا من هذه الجرارات تنقصه المعدات والتجهيزات الفنية اللازمة . كذلك فإن التوزيع الجغرافى لهذه الجرارات يبدى قدرا كبيرا من الخلل . فكثافه الجرارات تبلغ ١٢,٧ فى الألف فدان فى السويس ، ١٠,٦ فى قنا ، مقابل ٥,٩ فى كفر الشيخ ، ٤,٥ فى بنى سويف .

بالمثل المحاريث الحفارة ، فمجموعها الآن يبلغ ٣١ ألف محراث ، بمعدل ٦,٨ محراث لكل ألف فدان ، أى أكثر أيضا من المستهدف وهو ٦ محاريث ، إلا أن توزيعها الجغرافى غير متوازن . أما فى سائر أنواع الآلات الزراعية فإن الوضع أسوأ بكثير . فالمقطورات الزراعية مثلا لايعدو معدلها ٢,٤ لكل ألف فدان ، فى حين أن المعدل السليم ٦ مقطورات . وهى إذا كانت بهذا لا تعدو فى مجموعها ٥٦٪ من المستهدف فإن الأسوأ أنها لا تعدو فى استخدامها الفعلى ١٥٪ فقط ، والسبب هو ضيق وعدم انتظام طرقنا الزراعية مما يمنعها من الحركة والمرور ، وعلى هذا فقس حالة آلات الدراس والتذرية ورش المبيدات ... الخ .

وبصورة عامة ، فإن الخبراء يرون أن مصر بحاجة إلى نوعين من الميكنة : الجزئية فى مناطق الزراعة التقليدية الحالية فتقتصر على عمليات الحرث والرى والمقاومة والدراس ، والشاملة فى الأراضى الجديدة المستصلحة التى تفتقر إلى الأيدى العاملة . وعلى هذا الأساس تحتاج مصر إلى ٢٥٠٠ جرار إضافى سنويا للإحلال والتجديد والتوسع ، والمقدر أننا سنحتاج فى السنوات الخمس القادمة إلى ٢٧ ألف جرار أخرى (ثمنها يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه) .

وفى كل الأحوال ، فإن هناك دعوة موازية إلى إلغاء الرسوم الجمركية الباهظة حاليا على استيراد الجرارات دفعا ودعما لحركة الميكنة . وهناك أيضا خطة لإنتاج آلة دراس صغيرة رخيصة محلية الصنع بدل الالتجاء الخاطئ إلى الجرارات فى عملية الدراس .

البيئة والميكنة

ولقد كان المقول بعض الوقت أن التربة المصرية الرسوبية الطميية لاتصلح كثيرا للآلات الزراعية الحديثة بسلاحها العميق الذى يقلب الأرض بعمق فيقلب معه الطبقة الملحية من الباطن إلى السطح ، على عكس المطلوب . فبينما يعمل المحراث البلدى فى عمق ٧ - ١٠ سم من التربة ، يتعمق الجرار إلى مستوى ٢٠ - ٢٥ سم . على أن التجربة أثبتت أنه لا خوف حقيقة من هذه الناحية ، بل هى على العكس أثبتت أن الحرث العميق للتربة بالميكنة قد أدى إلى زيادة إنتاجية الفدان بنسبة ١٥ - ٢٠٪ ، فضلا عن خفض التكاليف إلى ما دون النصف إلى الثلث .

بالمثل لم تعد ضآلة الحيازات والملكيات مشكلة عويصة ، حيث ظهرت آلات زراعية صغيرة تتناسب ومساحاتها ، خاصة فى اليابان التى لا تزيد الحيازة فيها عن ٥ أفدنة على الأكثر . هكذا ظهرت أنواع من الجرارات والآلات الحديثة كوحدات متوسطة الحجم تناسب الزراعة المصرية رأسيا وأفقيا ، بيئة وتربة ، اقتصادا ورأسـمال ، فلا هى تقلب التربة بعمـق أكثر مما ينبغى ، ولا ضآلة الحيازات وتفتتها تحرمها من مرونة الحركة والمناورة ، ولا هى باهظة الثمن والتكاليف بمقاييس إمكانيات زراعتنا العادية .

وقد نجحت التجربة المحلية فى مصر فعلا فى إنتاج آلات زراعية صغيرة الحجم والأبعاد بسيطة التصنيع والتركيب والتشغيل ، بحيث يمكن تصنيعها فى القرية ذاتها فتخلق فرص عمالة جديدة أمام عمال الزراعة مثلما توفر من جهدهم . وقد وجد أن المحراث القلاب يزيد المحصول بنسبة ١٥ ٪ عن المحراث الحفار ، بينما أدت آلة العزيق الصغيرة ، ذاتية التشغيل إلى زيادة الانتاج ٣٠٪ .

وعموما فإن الميكنة الصغيرة توفر نسبة كبيرة من البذور وتخفض تكلفة الانتاج وترفع عائد الفدان الصافى بنسبة الثلث فى المتوسط . كذلك اتجه التركيز إلى الآلات التى تؤدى إلى التكثيف الزراعى كالجرارات والضمامات (الحاصدات) وماكينات المياه والتى تساعد على سرعة إزالة المحصول المحصود من الأرض وتهيئة خدمتها للمحصول التالى دون ضياع فترة بور أو تعطل .

ومن أهم الآلات المحلية التى أمكن تصميمها وتصنيعها بتكاليف اقتصادية مجموعة تغطى معظم العمليات الزراعية من التسوية حتى التذرية . فللتسوية والتزحيف وتنعيم الأرض تم عمل آلة صغيرة يكفيها جرار صغير وبسعر معقول . ونظرا لأهمية عملية التزحيف وتنعيم الأرض ، فإنها تمكن من تطوير نظام الرى الحقلى من الرى بالخطوط أو الشرائح الطولية (حسب نظام الزراعة سواء على خطوط أو فى أحواض وسطور) إلى نظام الرى بالأحواض والبتون ، وهذا بدوره يفتح الباب أمام ميكنة باقى العمليات الزراعية كالتخطيط والعزيق والحصاد ...... الخ .

ثمة أيضا آلة تسطير للمزارع الصغيرة تقوم بوضع العدد المطلوب من بذور التقاوى على المسافات والأعماق المطلوبة ثم تغطيتها . وهذه الآلة المعتدلة الثمن يكفيها موتور صغير أو حيوان جر ، وتصلح لزراعات البرسيم والقمح والفول والقطن والكتان .

أما للرى فان هناك جهازا صغيرا للرش يصلح للمساحات الصغيرة وخاصة للمحاصيل ذات الاحتياجات المائية المحدودة سواء حقلية أو بستانية ، وبالأخص العدس والسودانى ، وللتسميد مع الرى أيضا جهاز بسيط زهيد الثمن جدا يقوم بتوزيع الأسمدة بانتظام مع مياه الرى نفسها ، وبذلك يوفر العمالة اللازمة لتكبيش السماد من ناحية وفاقد السماد نفسه من الناحية الأخرى .

ويخص البطاطس وحدها بعد ذلك آلة خاصة تحل مشكلة زراعة هذا المحصول الخاصة . فالمشكلة فى آلات زراعة البطاطس المتاحة حاليا أنها لا تصلح إلا لتقاوى متجانسة الشكل والحجم . ولكن هذه الآلة الجديدة صالحة لزراعته مهما كان تباين الشكل والحجم فى التقاوى . وبالمثل ، أمكن تطوير آلة دراس وتذريه لمحاصيل القمح والأرز والذرة والفول بطاقة حجم أكبر من الآلات المتاحة حاليا ، وذلك أيضا فى الحقل مباشرة دون نقل إلى الجرن ، مما يوفر الوقت والجهد وفاقد الحبوب ، ومن هنا فبينما تصل تكلفة حصاد وتربيط فدان القمح إلى ١٠٠ جنيه فى المتوسط، فإنها ستنخفض بفضل الآلة الجديدة إلى ٢٠ جنيها على الأكثر .

ماذا إذن فى الزراعة المصرية يحارب ضد الميكنة ، أو هو على الأقل لا يشجعها إن عجز أن يفرضها ؟ فى الأساس ، هى البيئة الاجتماعية – الاقتصادية وليست البيئة الطبيعية أو الجغرافية، وبالدقة ، هو تفتت الملكية والحيازة الزراعية أولا ، ثم البعثرة المحصولية ثانيا ، فهذان العاملان –

المعوقان يجعلان من الصعب استخدام الفنون والتكنولوچيا الزراعية المتطورة ، مما يؤدى إلى فاقد فى الموارد الأرضية عموما يقدر بنحو ٢٠٪ .

تفتت الملكية

ولنفصل . عن الأول ، فإن زراعتنا ليست كثيفة العمل فحسب ، ولكن أيضا كثيفة التفتت والتجـزئة إلى حد الميكروسكوبية ، الأمر الذى يجب الميكنة مرتين . وليس نظام التوريث وحده ، ولا الاصلاح الزراعى من قبله أو من بعده هو المسئول عن هذه العملية المتسارعة والمتوسعة أبدا ، وإنما كذلك إفراط السكان وضغطهم الشديد على الرقعة المحدودة .

خذ مثلا خريطة الحيازة كما ترسمها أرقام السبعينات . مجموع مساحة الحيازات فى مصر ، أى الرقعة المزروعة ، ٦,٢ مليون فدان ، ومجموع الحائزين ٢,٣ مليون حائز ، فالمتوسط العام لمساحة الحيازة هو ٢,٦ فدان ، ولكن من مجموع عدد الحائزين هناك ٢ مليون أى ٩٠٪ يقعون فى فئة – ٥ أفدنة . وبهذا يهوى متوسط حجم القطعة الزراعية لمن يحوزون – ٥ أفدنة إلى ٠,٦٢ فدان ، ينخفض إلى ٠,٢٧ فدان فقط لمن يحوزون – ١ فدان ، فالفئة الأخيرة يبلغ عددها ٢,٢ مليون ملكية ، مجموع مساحتها دون المليون فدان ، منها فى داخلها ١,٥ مليون ملكية تقل مساحة كل منها عن نصف فدان .

ليس هذا فحسب . فكنتيجة طبيعية للوراثة وتفتت الملكية المطرد ، يزداد عدد الحيازات باطراد عاما بعد عام ، بينما يقل متوسط مساحتها العام ، وفى الوقت نفسه تزيد نسب الحيازات القزمية والضئيلة بينها وتقل نسب الحيازات المتوسطة والكبيرة ، كما يوضح الجدولان التاليان .

السنة	عدد الحيازات الكلى	متوسط مساحتها بالفدان	عدد الحيازات – ١ فدان
١٩٥٠	١,٠ مليون	٦,١٣	٢١٤,٠٠٠
١٩٧٥	٢,٨ مليون	٢,٠٦	١,١٢٤٠٠٠

السنة	عدد الحيازات - ١ فدان	عدد الحيازات - ٥ أفدنة
١٩٦١	٪٢٦,٤	٪٨٤
١٩٧٨	٪٥٠,٠	٪٩٣

لا ، وليس هذا فقط . فمعظم هذه الحيازات لا يتألف من قطعة واحدة بل يتفتت بين عدد أكبر من القطع المنفصلة المتباعدة . فنسبة الحيازات التى تتكون من قطعة واحدة هى ١٨,٣٪ فقط ، مقابل ١٨,٧٪ لتلك التى تتكون من قطعتين ١٨,١٪ للقطع الثلاث ، ٣٤,١٪ لتلك المكونة من ٤ إلى ٩ قطع ، ثم أخيرا ١١ ٪ للمكونة من ١٠ قطع فأكثر . أى أن ٤٥٪ من المساحة المزروعة عبارة عن حيازات تتألف من ٤ قطع فأكثر . وليس من النادر أن تجد حيازة ٤ أفدنة موزعة على ١٩ أو ٢٠ قطعة فى أحواض مختلفة ، وعلى الجملة فإن هناك نحو ١٤ مليون حيازة مفتتة على امتداد الريف المصرى .

البعثرة المحصولية

أما عن البعثرة المحصولية فإنها بداهة أشد وأبعد مدى ، فكل حيازة تتوزع بالطبع بين عدة محاصيل مختلفة بحكم وبحسب الدورة الزراعية . بل الواقع أن لكل فلاح تقريبا تركيبة محصولية خاصة به داخل المركب المحصولى العام . والنتيجة أن المحاصيل المتجاورة تتعدد وتتباين بل تتنافر إلى أقصى حد ، وذلك فى رقع بل بقع مجهرية . ولهذا التجاور وحده أثر سئ على المحاصيل المختلفة نفسها . فمجاورة القطن للشراقى مثلا تضعف محصول القطن ، ومجاورة البرسيم للقطن تسبب انتشار دودة الورق من الأول إلى الثانى ، ومجاورة الأرز للقطن تخفض محصول الأخير لغزارة مياه الأول ، وهكذا .

أسوأ من هذا أن اختلاف المحاصيل المتجاورة يعنى اختلاف وتعارض مواعيد وتوقيت معظم معاملاتها المختلفة من رى وصرف إلى بذر وبذور وتقاوى إكثار ، إلى مقاومة آفات وحشائش ورش

مبيدات حشرية ، إلى تسميد وحصاد ... الخ . وهذا كله ينطوى أيضا على فاقد كبير فى مياه الرى وحسن الصرف ، فضلا عن الخدمة والجهد والعمل والعمالة والتكاليف ، مما يجعل العملية الزراعية غير اقتصادية وأبعد شئ عن الأنسب ، كما يجعل من المستحيل كهربة العمليات الزراعية المختلفة .

أخيرا ، ومن الناحية الاقتصادية البحتة ، فكيف للكية ضئيلة أو حتى متوسطة أن تمتلك جرارا يكفى لخدمة ٢٥٠ فدانا على الأقل ، إلا أن يعتمد على التأجير للغير أى الاستغلال الاحتكارى مباشرة ؟ ولهذا فإن الميكنة فى ظل هذا الوضع تستلزم حتما التعاون والتعاونيات الزراعية كشرط مسبق .

حتى لو أمكن التغلب إذن على الفقر الرأسمالى الشديد بالتعاونيات أو بالايجار ، فمن المستحيل تصور الميكنة الحقيقية على مثل هذه الرقعة الشطرنجية أو الفسيفسائية (الموزايكو) ، أو هذا الثوب الممزق المهلهل ، أو اللحاف المرقع المبرقش patch-quilt المؤلف من آلاف وآلاف الرقع والخرق المتجاورة والمتنافرة فى الزمام الواحد ، هذا فضلا عن أن تفتت الملكيات والحيازات كما نعلم يعنى تعدد المصارف الحقلية والمراوى والمساقى الخاصة إلى ما لانهاية . فلا هى تمكن لحركة الحرارة الحرة ، ولا هى تكف عن ابتلاع الأرض الزراعية ، ولا هى تسمح بكهربة الزراعة . إن النمط الجغرافى للملكية والحيازة والمحاصيل أبعد شئ عن الحجم الاقتصادى الأمثل ، ونسيج الزراعة كله مضاد بالطبع للميكنة .

التجميع الزراعى

للميكنة الكاملة حقا للزراعة ، لابد إذن من تغيير النسيج الكامل للريف المصرى ذاته اقتصاديا واجتماعيا وبشريا ، أى لا أقل من ثورة حقيقية فى صميم كيانه ، ولأن هذا غير منتظر فى المدى المنظور ، فإن من الممكن كبديل تخطيطى إعادة التجميع الزراعى remembrement ، بجانبيه من حيازات ومحاصيل معا وعلى حد سواء ، بحيث يحد بقدر الامكان من مساوئ التفتت والبعثرة ، وذلك على غرار ما تفعل معظم الدول المتقدمة اليوم (١) .

(1) M. A. Ghatit, " L'agriculture en Egypte et l'aprés-guerre". E. C., Jan. - Fév. 1944, p. 55 - 90 .

بالفعل فلقد خضعت الملكية الزراعية فى مصر أثناء الستينات لتجربة مماثلة وإن على نطاق محلى محدود ، وذلك فى قرية نواج ، طنطا ، غربية ، حيث تمت التجميعات فى حدود ٢٠ فدانا ، خاصة للقطن ، ورغم بعض التحفظات ، وداخل حدود معينة ، فلقد أثبتت هذه التجربة بما لايدع مجالا للشك ارتفاع محصول الفدان من معظم المحاصيل بنسبة الربع أو الثلث كلما زادت مساحة المزرعة ، بينما قلت التكاليف والانفاقات وزادت الأرباح الصافية بنسبة مماثلة .

وفى هذا الصدد يمكن أيضا توحيد الزراعات على الترع الفرعية وترع التوزيع ، باعتبار أن هذا فى حد ذاته نوع من التجميع الزراعى من جهة وتنسيق جوهرى لازم بين الرى والزراعة من الجهة الأخرى ، والمطلوب فى الحالين الآن هو تعميم التجربة بعد التقييم والتقويم .

كهربة الزراعة

وفى الأثناء فلقد تقرر أيضا البدء بالحد الأدنى من الميكنة وهو كهربة الزراعة كجزء من خطة كهربة الريف المتوسعة . وهذا يشمل كهربة آلات الرى ثم العمليات الزراعية . من الأولى كهربة السواقى - ٣٠٠,٠٠٠ ساقية ثلثاها فى المنوفية وحدها - وغيرها من الآلات التقليدية ، وهذه وحدها توفر أكثر من ١٠٠ مليون جنيه سنويا .

فهناك ، أولا ، توفير الأرض التى تشغلها تلك السواقى والقنوات الموصلة إليها ، والتى تبلغ نحو ٧٥ ألف فدان من أخصب الأراضى . ثانيا ، تحرير نحو مليون رأس من الثروة الحيوانية من العمل الزراعى وتوجيهها نحو الانتاج الغذائى من لحوم وألبان . وقد ثبت أن ٥٠٪ من الأراضى الزراعية بمصر تروى حاليا عن طريق آلات يشغلها الحيوان ، وهذا بالدقة موطن الخطأ والفاقد .

ثالثا : ترشيد استهلاك مياه الرى حيث يقل الفاقد كثيرا بالرفع الكهربائى . فلأن السواقى تصرفاتها محدودة ، تطول المدة اللازمة لرى الفدان ، فتزيد كمية الفاقد من مياه الرى ، أما الطلمبات الكهربائية فأقوى وأسرع ، كما أنها توزع المياه بانتظام تام على الحقول فى مواسير اسبستوس على عمق متر تحت سطح الأرض ، ولذا توفر نحو ٣٠٪ من المياه ، فضلا عن أنها تزيد المحاصيل نظرا لدقة التوقيت والضبط .

رابعا ، خفض تكاليف رفع المياه إلى الربع ، حيث أنها تصل فى حالة السواقى إلى ٢٥ جنيها للفدان مقابل ٤ جنيهات فقط فى حالة الطلمبات الكهربائية . وفى تقدير آخر أن تكلفة رى الفدان بالسواقى ٥٦ جنيها ، وبماكينات الديزل ٦٣ جنيها ، وبالكهرباء ١٢ جنيها . فكهربة الرى توفر ٧٥ - ٨٠ ٪ من تكلفة الرى بالسواقى . أما الطنبور فتزيد تكاليف استخدامه عن تكاليف استخدام الطلمبات الديزل بنسبة ١٥٦ ٪ ، وعن تكاليف استخدام الطلمبات الكهربائية بنسبة ٣١٣٪ وعلى الجملة فإن السواقى المكهربة تتفوق على كثير من الآلات المعقدة كمضخات الديزل وذلك فى بساطة وسهولة التشغيل والصيانة وكفاءة وسرعة الأداء حيث تروى الفدان فى ساعة فقط . وبالنسبة لأراضى الحياض المحولة فى الصعيد ومساحتها نحو مليون فدان ، فقد قدر أن كهربة الرى كفيلة بأن توفر نحو مليار جنيه على مدى عمر الشبكة الافتراضى وهو ٤٠ سنة .

هذا عن كهربة آلات الرى . أما فى العمليات الزراعية ، فإن من الممكن استبدال المحركات الكهربائية بماكينات الديزل التى تدير حاليا طلمبات الرى ومطاحن الغلال ومفارك ومضارب الأرز ومعاصر الزيوت وعمليات مياه الشرب وورش الصناعات الحرفية . وهذا يوفر ثمن الوقود البالغ نحو ٢٥ مليون جنيه سنويا . ثم هناك استعمال الكهرباء فى تشغيل وحدات الدراس وفى تصنيع وخلط الأعلاف ثم فى إنتاج الدواجن التى تعتمد كلية على الكهرباء .

الميكنة «ضد» البطالة

من الناحية الأخرى ، فلقد خيف فى وقت ما من أثر الميكنة العكسى على العمالة الزراعية ، أى من البطالة ، حيث تختزل الآلة الواحدة بضربة واحدة عشرات وربما مئات العمال الزراعيين ، وذلك فى مجتمع يطفح بإفراط السكان والسكان الريفيين والعمال الزراعيين فضلا عن البطالة المؤقتة أو المقنعة بين الجميع .

غير أن الواقع أن الآلة لن تحل أساسا محل الإنسان ، كما يظن عادة ، بقدر ما ستحل محل حيوان العمل الزراعى ، هذا العبء الثقيل الذى يستهلك ٤٠٪ من جملة الانتاج الزراعى مقابل ٢٥٪ فقط يقدمها إنتاجه الحيوانى من جملة ذلك الانتاج . أيضا هناك نظرية مضادة قوية لها وجاهتها ، وهى أن الميكنة لن تفاقم مشكلة إفراط السكان والبطالة بقدر ما ستكون لها ولمشكلة السكان نفسها حلا وعلاجا وإن يكن ضاغطا بعض الشئ فى البداية .

وفيما عدا هذا ، فلا سبيل إلى الشك أو التشكيك فى أن الريف المصرى كان وما يزال خزان بطالة من مقياس وطنى ضخم . فموسم العمل الزراعى السنوى قد ثبت أنه فى حدود ١٨٠ يوما ، أى ٤٥٪ من أيام السنة . كذلك فلقد بلغ عدد عمال الزراعة الموسميين نحو المليونين . وأخيرا فإذا كان البعض يقدر البطالة الظاهرة والمقنعة فى الزراعة بنسبة ١٠ و ١٥٪ ، فإن البعض يرفعها أضعافا على أساس الكفاءة الانتاجية البالغة الانخفاض .

فبالكثافة ، يكاد يكون هناك عامل زراعى لكل فدان - ٥,٥ مليون عامل فى ٥,٥ - ٦ ملايين فدان . وبالوقت ، يستهلك الفدان الواحد ١٢٠٠ ساعة عمل فى السنة ، وهذا لا مثيل له فى العالم تقريبا . من ثم فإن العمل الزراعى فى مصر لن يحتاج ، على أساس من الكفاءة الانتاجية المعقولة ، إلى أكثر من مليون عامل فقط ، أى نحو خمس قوة العمل الزراعى الراهنة كما يذهب الخبراء .

البيئة الزراعية المتغيرة

وعلى أية حال ، وعلى مستوى الواقع ، فلقد دهمت الزراعة المصرية فى السنوات الأخيرة ظاهرة متفشية باطراد ، هى فى حد ذاتها متناقضة جديدة تضاف إلى سلسلة متناقضات بيئتنا الزراعية المتغيرة بشدة هذه الأيام . فإلى جانب الخروج الريفى إلى المدن ، الذى ساعد على دفعه منذ يوليو الاصلاح الزراعى أولا ثم تعميم نظام التجنيد الاجبارى بعد ذلك ، هناك الخروج البترولى إلى العالم العربى الذى امتص وحده فيما يقدر نحو مليون فلاح من الريف المصرى (وإن لحرف غير الزراعة بالدقة وللمفارقة !) .

وفضلا عن الكم ، هناك النوعية . فلقد سحب تيار الخروج هذا عنصر الشباب فى الدرجة الأولى ، فلم يعد يمارس الزراعة إلا كبار السن أو الأميون غير المتعلمين . وفى النتيجة ، ورغم كل أعراض إفراط السكان والسكان الريفيين والسكان الزراعيين ، أصبحت الزراعة تعانى إلى حد الشكوى لا من البطالة كما فى السابق ولكن من نقص الأيدى العاملة الزراعية ، حتى غير الماهرة.

ومن الناحية الأخرى تضاعفت أجور الخدمات الزراعية جميعا من حرث ودراس وتذرية وجنى ونقل ومقاومة ... الخ إلى مستويات غير مسبوقة ولا متصورة . وهكذا يكمن عامل العمل خلف المشكلة كمفجر أساسى . وعلى سبيل المثال ، فقد زادت تكلفة زراعة القطن من سنة ٨٠ – ١٩٨١ إلى سنة ٨١ – ١٩٨٢ فقط بنسبة ٢٧٪ تقريبا ، ولكن فى هذه الزيادة كانت عناصر الأسمدة والمبيدات والتقاوى وغيرها من الثوابت ، والمتغير الأساسى الوحيد هو العمالة .

من هنا وصل جنى فدان القطن إلى ١٠٠ جنيه وزيادة ، أى نحو نصف قيمة إنتاج الفدان نفسه وأحيانا أكثر من عائده الصافى ، مما حدى ببعض الفلاحين إلى ترك الجنية الثانية بل والثالثة دون جمع لاستحالة التكاليف . هذا فضلا عن ترك مخلفات الزراعة فى الحقل طويلا ، مما يؤخر الزراعات التالية فتنخفض غلتها هى الأخرى . وهكذا دواليك .

وبديهى أن لهذا كله حتما بالضرورة نتائجه العكسية والسلبية على الزراعة والانتاج الزراعى برمته ، حيث أصبحت الأرض تعطى أقل خدمة ممكنة وتهمل أو تختصر كثير من العمليات الضرورية وذلك للاقتصاد فى النفقات ، مما بات ينعكس فى النهاية على المحصول نفسه تدهورا وتدنيا كما وكيفا .

وهكذا ، على الطريق و / أو بالموازاة ، تصاعدت أجور العمال الزراعيين دونما سقف تقريبا ، وذلك رغم شدة أنخفاض طاقتها الانتاجية ، حيث لم يتجاوز معدل نمو إنتاجية العمالة الزراعية مثلا ١,٤٪ مؤخرا مقابل ٤,٥٪ معدل نمو الانتاجية العامة على المستوى القومى . وفى النتيجة بدأت أجور العمال الزراعيين تقترب من أجور العمال الصناعيين فى المدن .

فالمقدر أن أجر العامل الزراعى ارتفع خلال العقد الأخير إلى عشرة الأمثال أحيانا ، وخلال السنوات الأربع الأخيرة وحدها إلى ثلاثة الأمثال ، فى حين أن أسعار المحاصيل الزراعية لم ترتفع إلا بنحو الربع إلى الثلث إلى النصف على الأكثر طوال العقد . والأمر كله بلا شك مسألة عرض وطلب مثلما هو عدوى التضخم العام ، الأولى نتيجة لاشتداد الهجرة من الريف إلى المدن والخارج ، والثانية للحاق بمستويات تكاليف المعيشة المتصاعدة بلا حدود .

وهكذا ، على أية حال ، ففى الزراعة كما فى الصناعة ، أصبحت قصة رخص الأيدى العاملة المصرية ، تلك التى لم تكن قط حقيقة مطلقة تماما نظرا لانخفاض إنتاجيتها دائما ، أصبحت

قصة قديمة تمت أساسا إلى الماضى فحسب ، (١) ولكنها غدت الآن محض خرافة تعشش أو تعيش فى بعض العقول فقط بالقصور الذاتى وحده .

نحو الميكنة

مهما يكن الأمر ، وفى كل الأحوال والحالات ، فلقد أصبحت الزراعية المصرية – وهذا هو المهم وأهم ما فى الأمر – ناضجة تماما للميكنة ، وإن هى إلا مسألة وقت فحسب حتى تتم ثورة ميكنة صغيرة فى الريف المصرى . ولقد جرت بالفعل فى السبعينات محاولة للميكنة الكاملة للزراعة كخطة ارشادية pilot scheme فى محافظتى المنوفية وسوهاج ، وفى الثمانينات وضعت الخطة الكاملة لتعميم الميكنة على مستوى القطر ، وذلك على أساس ميكنة العمليات الرئيسية بما فيها الحصاد بنسبة ١٠٠٪ وشاملة بصفة خاصة محاصيل الأرز والقمح والشعير والفول إلى جانب تقطيع حطب القطن ، ثم أخيرا ميكنة سائر المحاصيل والعمليات بنسبة ٤٠٪ .

وما من شك بعد هذا أن مفتاح أى تغيير أو تطوير بل تثوير فى الزراعة والريف المصرى ، وبالتالى وبلا مبالغة فى حياة مصر كلها بدرجة أقل ، إنما هو ميكنة الزراعة بالدقة والتحديد . من ناحية لأنها كما ثبت بالتجربة لا توفر فقط ٣٠ – ٥٠٪ من تكاليف الزراعة ، وإنما هى كذلك ترفع الانتاج الزراعى نفسه فعلا بنسبة قد تصل إلى ٣٥٪ ، وكذلك الانتاج الحيوانى من اللحوم والالبان بنسبة ٣٠٪ تقريبا وعلى سبيل المثال ، فإن ميكنة القطن على غرار ما هو مستقر فى الولايات المتحدة منذ عقود كفيلة بأن توفر عندنا كما يقدر نحو ٨٠ جنيها للفدان الواحد ، هى الفارق بين تكاليف الجمع بالآلة وبالأنفار .

وعلى سبيل التفصيل ، خذ ميكنة الأرز وماذا توفر . الشتل ميكنته توفر تقاوى الفدان من ٦٠ كجم إلى ٢٥ فقط ، وتقصر فترة الشتل نفسه إلى النصف تقريبا من ٤٥ يوما إلى ٢٠ فقط ، ثم هى تقلل عدد عمال الشتل من ٢٠ – ٢٥ عاملا للفدان إلى أقل من نصف عامل آليا ، هذا كله بالاضافة إلى توفير الأرض والمياه اللازمة للشتل ، مع زيادة المحصول بنسبة ١٠ – ٢٠٪ كنتيجة للتوقيت والتباعد والكثافة الصحيحة للشتل ، وقد بدأت مؤخرا بالفعل تجربة ميكنة زراعة الأرز بجميع مراحله فى ٣٠ ألف فدان بقلين ، كفر الشيخ ، وذلك بالاستعانة بالخبرة اليابانية .

(1) A. Lambert, "Les salariés dans l'entreprise agricole égyptienne", E. C. Mars 1943, p. 223 - 235 .

ومن هذه المنطلقات فإن خطة ميكنة الزراعة الموضوعة حاليا تهدف إلى مضاعفة الانتاج فى معظم المحاصيل . القمح ، مثلا ، ترتفع إنتاجيته ١٠ أرادب للفدان (تعادل ١,٥ طن) ، بينما تنخفض إلى النصف تكلفته فى حين يرتفع مجمل إنتاجه من مليونى طن إلى ٤ ملايين . كذلك الأرز ، ترتفع إنتاجيته طنا للفدان ، أيضا مع خفض التكلفة إلى النصف ، أما مجمل الانتاج فيعطينا فائض تصدير قدره مليون طن ، تكفى لنشترى بها ٤ ملايين طن قمح . إن الميكنة بقدر ما تضاعف الانتاج تقربنا من الكفاية الذاتية .

هذه واحدة ، وفورات ومكاسب الميكنة اقتصاديا . الثانية أن الميكنة لها وحدها فعل الزناد فى بدء وتداعى كل عمليات تحديث الزراعة . فبغيرها لا يمكن تصنيع الزراعة بمعنى إقامة المجمعات الزراعية - الصناعية الكبرى التى تعد كلمة المستقبل فى الزراعة العصرية . كذلك فإن الميكنة جديرة بتوسيع حجم الوحدة المزرعية فى زراعتنا من خلال التعاونيات والتجميع الزراعى ، مما يعمل على تصفية التفتت الشاذ الذى يعوق كل برامج التنمية الزراعية . وأخيرا فإنها هى وحدها الميكنة التى ستكشف مدى البطالة الحقيقية والمنفعة الحدية لجيش العمال الزراعيين المرابط فى الريف كفضول وعبء على الزراعة المصرية ، وسوف تسرحه إلى آفاق جديدة فى المدن وربما فى العالم العربى .... الخ ، أى أنها أفعل أداة كامنة للتحول المهنى فى مصر occupational transfer .

تخطيط الأرض

من التوسع الرأسى إلى الأفقى ، نقله لا شك منطقية دون فاصل أو عارض أو جملة اعتراضية، غير أننا ، توسع أرضى أو لا توسع ، قبل التوسع الرأسى أو الأفقى وبعده ، علينا أولا وأخيرا ودائما وأبدا أن نتوقف عند درس الأرض كعامل محدد أو كمعطيات محددة ، حتى نتعلم كيف نحسن إدارة واستغلال ضيعتنا الوطنية national estate بغير تبذير ولا تدمير وبلا تبديد أو تهديد . إذ لا يستقيم ولا يصح فى العقول أن نفعل المستحيل لكى نكثف إنتاجنا الزراعى أو نستصلح الصحراء ، وفى الوقت نفسه نبدد ونحرق حرقا أرضنا الزراعية الحاضرة بالفعل والموجودة من قبل والمنتجة المعطاء من قبل ومن بعد .

أزمة مكان

فمصر الصالحة للاستثمار والتعمير ، أو مصر المفيدة بالتعبير الفرنسى Egypte utile ، هى مجرد رقعة محدودة متواضعة فى النهاية peau de chagrin باصطلاح فرنسى آخر ، أو كما وضعها البعض تبدو من الجو كمجرد نشع لنهر النيل لا أكثر . فبينما تبلغ مساحة الوطن السياسى نحو ٢٣٨ مليون فدان ، لا تعدو المساحة المستغلة بالفعل ٦,٣ مليون فدان ، والمساحة المأهولة عموما نحو ٨,٥ مليون ، والمساحة الصالحة للاستغلال فى المدى المنظور نحو ١٠ ملايين كما رأينا . أى أننا نعيش حاليا على ٣ - ٤ - ٥٪ على الأكثر من رقعة الوطن . فمصر الصحراوية الجافة أشبه فى هذا بالنرويج الجبلية الجليدية حيث تبلغ المساحة المستغلة ٤ ٪ فقط من أرض الدولة (١) دع عنك أن تربة مصر أثمن خارج كل مقارنة من أن تبدد فى غير خير استعمال وأربح استغلال .

أزمة مصر الحقيقية إذن هى دائما وفى التحليل الأخير أزمة مكان : الرقعة محدودة مختنقة ، هامش النمو والتوسع فيها ضيق للغاية ، والأرض شبه متناهية شبه مغلقة . الضيعة الوطنية ، باختصار ، محددة المساحة ، من هنا كانت مشكلة المكان مشكلة حادة خانقة بل ورهيبة ، وكان على كل الاستعمالات المختلفة المتعددة أن تتصارع مع بعضها البعض بالضرورة صراعا مريرا مستميتا من أجل الحيز والمكان . وفى هذا الصراع الضارى ، قد لا يظفر بالأرض فى النهاية الاستعمال الأنسب بالضرورة ، وإنما الاستعمال الأربح فقط .

الصراع من أجل المكان

فداخل الأرض نفسها صراع بين التوسع الرأسى والتوسع الأفقى بسبب محدودية موارد المياه. وعلى الأرض بدورها هناك صراع بين الزراعة والعمران من مدن ومصانع وطرق . وداخل الزراعة هناك صراع بين الإنسان والحيوان ، وبين الغذاء والخامات ، بل وبين الزراعة والرعى .

---

(1) Stamp, Intermediate geog., part V, p. 178 .

وبالمثل داخل العمران ، هناك صراع بين الطرق الحديدية وطرق السيارات ، وبين الطرق والقنوات. وحتى فى النهر ، هناك صراع بين الرى والملاحة . بل حتى على البحيرات هناك صراع بين الصيد والزراعة .

من الضرورى إذن أن نحافظ على كل شبر من الأرض الزراعية ونحسن استغلاله أمثل استغلال . من الضرورى ، بعبارة أخرى ، أن يدخل علم تخطيط الأرض land planning ، الذى يضع الاستعمال الأمثل فى المكان الأمثل ، فى تخطيطنا العام . إنه بلا مغالاة أهم فصل فى كتاب التخطيط القومى فى مصر ، وأول مبدأ فى التخطيط الاقليمى بها ، ومبادؤه المحورية ، الاستعمال الأقصى ، والاستعمال الأنسب ، والاستعمال المتعدد ، لا تصلح كما تصلح لمصر . ومصر ، وربما أكثر من أى دولة أخرى ، ويقينا أكثر من أى وقت مضى ، لا تملك ترف الاستخفاف بالجغرافيا أو بجغرافية التخطيط أو تخطيط الأرض ، أكثر مما يمكنها أن تتحمل ترف الاستهانة بمواردها الأرضية المحدودة المكدودة أو إهمالها ، فالأرض ، قبل أى شئ آخر ، حتى البشر ربما ، هى رأسمال مصر الأول والأخير .

الكفاح من أجل المكان

والأمر كله فى النهاية لا يعدو أبسط مبادئ المنطق والعقل ، بل المحافظة على الذات والدفاع عن النفس . فالتخطيط ما هو ببساطة إلا ضبط النمو أو النمو المنضبط وترشيد التنمية أو التنمية العقلانية ، بينما أن تخطيط الأرض بدوره لا يعدو فى جوهره أن يكون الاستعمال المناسب للمكان المناسب أو فى المكان المناسب .

ولا يقال أن تخطيط الأرض بهذا مجرد حركة محافظة Conservation movement ، وبالتالى رسالة سالبة أكثر منها موجبة (١) فإن سوء استغلال الأرض والاستعمالات المخربة لهى أكثر سلبا واستلابا ، فهى – كعوامل التعرية فى الطبيعة – بطيئة هادئة غير مرئية إن لم تكن خفية ، ولكنها سارية متغلغلة ومخلخلة إلى حد التخريب والتدمير ربما بأفعل من الزلازل والبراكين .

---

(1) Ian R. M. Mccullan (ed.). physical planning , London, p. 29 - 34; L. B. Escritt, Regional planning, Lond, 1943, p. 116 .

باختصار ، سوء استغلال الأرض يمكن فى نهاية المطاف أن يؤدى إلى كارثة قومية أنكى من الكوارث الطبيعية .

لا مبالغة إذن إذ قلنا إنه إن تكن وظيفة الدولة الأولى دائما هى تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلى فى الخارج ، فإن وظيفتها الأولى ومهمتها العاجلة فى الداخل هى تحرير الأرض من الاستغلال العشوائى والاستعمال المخرب . إنها مسئولية تاريخية تقف تماما على نفس مستوى مسئولية التحرير ، وكلتاهما فى النهاية مسألة أن نكون أو لا نكون .

وكما أن الدولة لن تنجح فى تحقيق السيادة الوطنية بغير الأولى ، فإنها لن تنجح فى كل خططها ومشاريعها التنمية الاقتصادية والتعبئة الحضارية والتطور المادى ما لم تحقق الثانية ، وبغيرها تتحول تلك الخطط إلى وعاء مثقوب أو إناء بلا قاع ، أى أن كلا الأمرين شرط مسبق لكل ما بعده . إن تخطيط الأرض ، باختصار ، هو أول مراحل التخطيط . وعلى هذا الأساس نبدأ .

قوارض الأرض

الرمل ضد الطين

فإذا بدأنا من البداية ، فلعلنا أن نصنف الأخطار التى تتهدد رقعة مصر الأرضية إلى نوعين : خارجية تطغى على أطراف الرقعة . وداخلية تنبع من قلبها . فأما الأولى فهى أخطار التصحر التى أصبحت تهدد رقعة الوادى بالزحف الهادئ غير الملحوظ ، وأبرزها زحف كثبان وغرود الصحراء الغربية . ذلك أن هذه الكثبان لا تزحف جنوبيا فحسب ، وإنما جنوبيا شرقا بحكم توجيه الرياح الشمالية الغربية ، وهى بالتالى تقترب حثيثا من الوادى حتى تماسه .

فمثلا كشفت الأقمار الصناعية والدراسات الحديثة عن بحر هائل من الرمال يتحرك نحو الدلتا بمعدل ١٣ مترا سنويا . وفى منطقة أبو سمبل وصل الرمل فعلا إلى شاطئ بحيرة ناصر وبدأت رؤوس الكثبان تبرز وتطل من أسفل مياه حوافها وتشرشر شاطئها . ولما كانت سرعة الزحف هنا نحو ٥ أمتار فى السنة ، فإن البعض يقول إن هذه الكثبان ستعبر النيل يوما ما إلى الضفة الشرقية ، بل ويمكن أن تردم بحيرة ناصر تماما فى ٢٠٠ سنة أى حوالى سنة ٢١٧٨ (١) ، أى

---

(١) الأهرام ، ٢١ - ١٠ - ١٩٧٨ ، ص ٣ .

فى أقل من نصف المدة المقدرة لامتلاء البحيرة بطمى السد المحجوز نفسه . وآخرون قدروا أن زحف الكثبان على وادى النيل عموما يهدده بالدفن تحت الرمال خلال العشرين سنة القادمة (كذا)

ولقد تنطوى هذه التنبؤات والحسابات على قدر من مبالغة أو خطأ - كانت الرمال تزحف طوال التاريخ ، فلماذا الآن فقط بدأت تصل إلى النهر والبحيرة ؟ ، ثم إن «ردم» البحيرة يحتاج إلى أضعاف المدة المقدرة لأن حسابه كمسطح خطأ واضح ، وأوضح منه خطأ حساب «دفن» الوادى .. الخ . ومع ذلك فلا جدال فى خطر الرمال الزاحفة على أرض الوادى من حيث المبدأ . ولهذا فإن حماية الرقعة هى أبسط مبادئ التخطيط الأرضى مثلما هى أول خطوط الدفاع عن الوادى . فإذا لم نكن على استعداد لأن نوسع الوادى بغزو الصحراء ، فلا أقل من ألا نسمح للصحراء بغزو الوادى . ذلك أضعف الإيمان ، قل أدنى مراحل التخطيط .

القوارض الداخلية

أما عن الأخطار الداخلية ، فهذه تأتى من عدة استعمالات للأرض ، ليست الزراعة مستبعدة منها كما قد نظن ، ولكنها بصفة خاصة تشمل السكن بشقيه الريفى والحضرى ممثلا فى القرى والمدن ، ثم الصناعة والنقل والمواصلات .

وكمجرد مؤشر إلى حجم المشكلة ، فإن مجموع أطوال شبكات الطرق المرصوفة وغير المرصوفة والحديدية والرى والصرف الرئيسية فى مصر يبلغ ٧٦٢١٥ كم طوليا ، ثم إلى هذا تضاف شبكات الطرق والقنوات الفرعية التى تبلغ ٤ أمثال الرئيسية أى نحو ٣٠٤٨٦٠ كم طوليا . وليس لدينا علم بمساحة تلك الشبكة عموما ، لكننا نستطيع أن نكون فكرة تقريبية عن مدى التهامها للأرض الزراعية إذا عرفنا أن مساحة جانبيها فقط فى محافظة واحدة فقط ، وصغيرة للغاية أيضا ، وهى دمياط ، تبلغ ٢٧٨٠٠ فدان . والفيوم ، تلك الواحة الصغيرة المملومة ، يبلغ مجموع أطوال المجارى المائية بها ٢٩٥٤٢ كيلومترا طوليا . وعلى هذا فقس سائر محافظات الجمهورية .

وفيما عدا هذا فلا شك أن نمو المدن والصناعة بالذات هو أكبر عوامل تعرية وتآكل الأرض الزراعية ، ليس فقط حول المدن ولكن بينها أيضا . ذلك أن المبانى والمصانع منذ الستينات ولكن

بالأخص خلال السبعينات ، أخذت تزحف بسرعة خطيا أو خيطيا على طول امتداد الطرق الرئيسية الموصلة بين كثير من المدن الكبرى والمتوسطة حتى كادت تتواصل أو تتماس . ولعل المثال الأكبر ، والخطر الأكبر أيضا ، هو طريق القاهرة - الاسكندرية الزراعى . فقد ابتعلت المبانى والمصانع نحو نصف الأراضى الزراعية على جانبيه حتى أوشكت تختفى خلفها عن عين المسافر تقريبا ، بينما أصبح الطريق نفسه كالشارع المصمت «المصندق» الذى يؤذن بأن يتحول من طريق القاهرة الاسكندرية «الزراعى» إلى طريق القاهرة - الاسكندرية «الصناعى» .

الزراعة كقارض للأرض الزراعية

إن يكن التحدى الأكبر لأرضنا الزراعية هكذا هو الاستعمالات غير الزراعية ، فإن الزراعة مع ذلك تستهلكها هى الأخرى وقد تبددها تبديدا . والترشيد هنا ممكن مثلما هو واجب فى العمران ، وابتداء فإن زراعة الرى - وهذا أحد مثاليها التى ننساها عادة - هى من أسف من أعداء الأرض الطبيعيين ، بمعنى أنها بحكم اعتمادها على شبكة الترع والمصارف تعد من قوارض الأرض الزراعية رغم أنها إنما تعمل فى خدمتها بالارواء والاخلاء . وكلما زادت كثافة هذه الشبكة ، كما هى الحال فى مصر إلى أقصى حد بالتأكيد ، كلما زاد فاقد الأرض بدرجة مزعجة .

وتبلغ أطوال شبكة الترع الرئيسية فى مصر ٢٨١٦٠ كم طوليا ، وشبكة المصارف الرئيسية ١٥١٥٣ كم طوليا ، هذا عدا الشبكة الفرعية التى تبلغ جملتها من الفئتين ٦٠٩٧٢٠ كم طوليا . وفى رواية أخرى أن بمصر شبكة من الترع المكشوفة أطوالها ٥٠ ألف كم ، وذلك أيضا بخلاف مساقى الحقول . ومن الصعب حساب المساحة بالطبع ، ولكنها جسيمة بلاشك .

المهم هكذا أن أثر المجارى المائية فى ابتلاع الأرض لا يقتصر على الترع الكبرى ومصارف العموم الرئيسية ، بل هو يمتد على كل درجات تلك الشبكة الهيراركية أو الهيراركية الشبكية حتى أصغر المساقى والمزاريق فى أصغر ملكية أو حيازة . وهذا هو بعض السبب فى أن الفلاحين لم يكنوا يرحبون دائما بالمصارف ، أو إذا طالبوا بالمصارف العامة لم يكونوا يتحمسون لشق مصارفهم الحقلية حيث تبتلع جزءا من أرضهم مباشرة (١) .

---

(١) الشواربى ، الأراضى والمجتمع ، ص ٧٦ - ٧٧ .

وتتبدى خطورة المصارف حين نتذكر أنها كما يقضى التخطيط الأصولى تتباعد بمسافة تتراوح بين ٣٠ ، ٦٠ مترا فقط ، أى ما لا يقل عن ٣٠ – ١٨ مصرفا كل كيلومتر . ومع ذلك فإن كفاءتها تقتصر عمليا على جانبى المصرف مباشرة ، تنخفض بعدهما بسرعة ، خاصة فى أراضى الدلتا الطينية المتماسكة قليلة النفاذية . وحتى عند ذلك فقد تنعدم كفاءة الصرف كلية إذا لم يطهر المصرف بانتظام ، فيما هو يتهدل بانتظام فى الواقع نتيجة حركة الانسان والحيوان على جوانبه . وحتى إذا أمكن التطهير بانتظام ، فإن التكاليف باهظة لفرط عدد المصارف ، حيث قدر أن هناك ٣٠٠ – ٤٠٠ مصرف فى كل ٥٠٠ فدان ، أى بمعدل مصرف كل فدان تقريبا . ولهذا فإن المصارف ، من الناحية العملية ، لا تكاد تطهر قط جديا (١) ويبقى فقط أنها تبتلع نحو ٧ – ١٥ ٪ من مساحة الزمام ، وهكذا يضاف إلى فاقد التكاليف المتجدد فاقد الأرض الدائم المؤبد .

وعلى الجملة ، فالمقدر أن المصارف وحدها بشبكتها اللانهائية ، التى تزيد أطوالها الآن عن ١٨ ألف كم فى مصر (أو ١٢٥ ألفا فى رواية أخرى ! (٢))، تلتهم نحو ٨ – ١٠ ٪ من مساحة الرقعة الزراعية فى مصر ، أما قنوات الرى (ومعها حدود الحيازات) فقد أصبحت تشغل ربع مليون فدان . هذا بينما قد لا يكون من المبالغة ما يقرره البعض من أن شبكة الرى والصرف معا تحتل اليوم نحو المليون فدان .

بل إن البعض يقدر ما تلتهمه الترع الجانبية وحدها بسدس الفدان ، أى بنحو مليون فدان من رقعة مصر الزراعية ككل . ولهذا فإن الاتجاه هو إلى «الترع المعلقة» التى تروى رقعا معينة بالمواسير التى تعتمد على آلات رفع تركب على جرارات . غير أن هذه وسيلة باهظة التكاليف ، فضلا عن أنها فى مرحلة التجربة ما تزال .

على أية حال ، فإذا كنا فى ظل النظام المائى الحالى وتكنولوچية الهيدرولوچيا الراهنة ، وإلى أن يوجد نظام الرى بالأنابيب والمواسير، أى « الرى المغطى » (على وزن وغرار الصرف المغطى)، نقول إذا كنا لا حيلة لنا فى ترع الرى بدرجاتها وقطاعاتها المختلفة التى تبدد الأرض مثلما تبدد

(1) Emile Catzeflis " ALe drainage des terres humides et salées du délta égyptien " , E. C. t. Vll , no. 27 , 1916 , p. 330 - 336 .

(٢) انظر قبله ، جـ ٢ ، ص ٨٩٥ .

الماء بالبخر والتسرب ، فإن كهربة آلات وأدوات رفع المياه جديرة مع ذلك بأن تساهم فى استرجاع بعض الأرض المفقودة . فكهربة السواقى ، التى تقدر بنحو ٣٠٠ ألف فى ريف مصر ، توفر من بين ما توفر المساحات الزراعية التى تشغلها تلك السواقى (٣ قراريط كل ساقيه فى المتوسط) ومعها مسارات الترع والقنوات الموصلة إليها ، والتى تبلغ مساحتها نحو ٧٥ ألف فدان من أراضى الدرجة الأولى فى الريف .

على أن هامش الاقتصاد فى جانب الصرف والمصارف أوسع منه فى جانب الرى والترع . فالبصرف المغطى يمكن الاستغناء تماما عن السواد الأعظم من تلك الشبكة النهمة . فمن الممكن كما هو من الواجب الملح إحلال الصرف المغطى محل كل شبكة المصارف المكشوفة الحالية . فنشر المصارف المغطاة لا يقتصر على مصارف الدرجة الثالثة (الزواريق) بل يتعداها إلى مصارف الدرجة الثانية والأولى ، ولو أنها لن تكون بديلا عن مصارف العموم الكبرى التى ستظل لازمة لتوصيل حصيلة صرف المصارف الأصغر إلى البحر فى النهاية . ولهذا فإن كانت رسالة المصارف المغطاة هى الصرف الأفضل أصلا ، فلعلها أخطر بطبيعتها كمحرر للأرض الثمينة يستردها من الضياع .

ولقد بدأت هذه السياسة بالفعل ، ولكن على مستوى جزئى وموضعى حتى الآن . والخطة الموضوعة هى أن يكتمل تعميم الصرف المغطى فى كل سنة ١٩٨٥ . وعندها أو بعدها ينبغى أن نتوقع أن يعود نحو عشر الرقعة السوداء إلى الزراعة ، كما لو أضفت نصف مليون فدان جديدة إلى نطاق الزراعة ، وإن قال البعض مليونا كاملة .

من أمراض زراعتنا المتواطنة التى تعمل أيضا على تبديد أرضها المحدودة تفتت الملكية والحيازة ، بنمطها القزمى الفسيفسائى المعروف ، وذلك دون مبرر وظيفى أو عضوى حقيقى . ليس فقط لأن كل ملكية وحيازة مهما تضاءلت تستلزم حولها فاقدا من الأرض فى التسوير والحدود الفاصلة وكذلك فى المبانى والأخصاص والعشش ، ولكن أيضا لأن كل ملكية وحيازة لابد لها من مسقلتها الخاصة ومصرفها الحقلى الخاص . ولقد تبدو هذه الفواقد ضئيلة على المستوى الفردى ، ولكنها تجمع أرقاما خطيرة على المستوى الوطنى . والأسوأ أنها تتكاثر فى تناسب طردى مع تكاثر الملكيات بالوراثة ، وسوف تظل تفعل ذلك دائما على الأرجح .

العمران الريفى

هناك بعد الرى والصرف السكن والاسكان الريفى ، أى العمران الريفى نفسه ، ولاجدال أن معظم قرانا ، المكدسة المتضاغطة المتحوصلة على نفسها كتل النمل ، تحتاج تخطيطيا إلى خلخلة كبيرة ، وطرقها تحتاج إلى توسيع محسوس ، إذا ما أريد إعادة بناء القرية أو وضع هذا المشروع موضع التنفيذ . لكن الخطر الحقيقى فى هذا الصدد وفى تلك الحالة هو الافراط والمبالغة. وفى بعض قرى الاستصلاح الحديثة النشأة إسراف واضح فى سعة الشوارع لا مبرر له بإجماع النقاد والآراء . ولنتذكر أن الضيق – أو الاتساع – المعقول أنسب فى المناطق مما قد يتصور البعض ، لأنه يوفر الظل المرغوب فيه بشدة (قارن مناطق البحر المتوسط مثلا ، من إسبانيا حتى اليونان) .

كذلك فلا مبرر حقيقى فى قرانا المجددة ، أعنى فى حالة إعادة البناء والتخطيط مستقبلا ، لفكرة المساحات الخضراء ، بدعوى «الرئة الطبيعية» أو الفراغ المخلخل ، فى قلب الحلة أو وسط السكن ، قرية كانت أو عزبة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، ليس عداء للون الأخضر ولا لعبادة الأشجار وفلسفة التشجير ، وإنما ببساطة لأن قطر القرية أو العزبة برمته متواضع مهما تضخمت ، والريف المكشوف الواسع حولها إنما هو تلقائيا وبغير تخطيط أو تصميم «نطاق أخضر green belt» طبيعى هائل، وهى وسطه جزيرة بالغة الضآلة . ونظرية النطاق الأخضر، ودعك من «الاسفين الأخضر green Wedge » إنما جعلت للمدن وحدها بأقطارها المترامية (١).

على أن الأهم من جميع هذه الاعتبارات إنما هو التوسع الرأسى فى كثافة البناء . فمما لا شك فيه أن الاسكان الريفى المسطح فى القرى والعزب مسرف جدا بتمسكه بمسكن *الطابق الواحد* . فرغم كوكبة مبعثرة دائما من المساكن المتعددة الطوابق فى كل حلة تقريبا ، فإن قانون المسكن القروى فى الريف المصرى ، قرى وعزبا ونجوعا ونزلات .. الخ ، هو مسكن الطبقة الواحدة والتوسع الأفقى بإصرار . ومجرد مضاعفة الطابق تختزل بضربة واحدة نصف مساحة البناء .

---

(1) Geoffrey Bomphrey, Town and country tomorrow . 1942 , p. 34-8 .

لهذا فإن الواجب حقيقة على التخطيط المستقبلي أن ينظر بجدية في مبدأ مضاعفة وربما تثليث طوابق المسكن القروي بدلا من انسياحه الأفقي المفلطح الكسيح . وبذلك يمكن استنقاذ نصف الأرض المبنية ، إن لم يكن للزراعة فعلى الأقل لتعوض عن الأرض التي ستحتاج إليها التوسيعات الجديدة في عرض الشوارع ومسطحات المساكن .. الخ .

ولا يقال في هذا إن تقاليد الفلاح من الاحتفاظ بماشيته بجواره وتحت سقف واحد هي العقبة ، إذ لا يجوز أن يكون الحيوان هو الذي يحدد - يخطط ! - للإنسان شكل المسكن . لا ، ولا يقال كذلك إن التحول إلى البناء الرأسي يسترعي تغيير المادة الخام للبناء وتركيب أساسه فضلا عن هيكل القرية كلها إلى حد أو آخر . فهذا التغيير مطلوب لذاته هو الآخر كجزء أساسي وشرطي من استراتيجية التغيير الحضاري لريفنا المتحجر .

وفي هذا السياق ، جدت مؤخرا ظاهرة مستحدثة في ريفنا تهدد أرضه بالمزيد من الابتلاع السكني وإن يكن بطريقة أخرى . فمع الخروج الريفي إلى المدن الكبرى ، ولكن أساسا إلى دول البترول العربي ، ثم عودته إلى الريف على شكل ثروات ضخمة مكتسبة ، اتجه الانفاق الجديد إلى ابتناء المساكن الواسعة بالطوب الأحمر والأسمنت المسلح على نمط مساكن المدن ، واتجه هذا التيار إلى الأراضي الزراعية المحيطة بالقرى أو على أطرافها في غزو خطر يكاد يكرر على تصغير الانسياح المدني الكبير . لقد أصبحت القرى ، وليست المدن وحدها ، من قوارض الأرض الزراعية ، رغم أنها ما قامت ولا عاشت إلا عليها وبفضلها .

الميت «ضد» الحي

هذا ، باختصار ، عن العمران والاسكان . ولكن حتى في المقابر - مساكن الموتى - يمكن الاقتصاد . وصحيح أن عادات الدفن في مصر تتلاءم كثيرا مع تكوين التربة ، فتكون المدافن جماعية على الأرض السوداء ، فردية على الأرض الرملية والصحراء (١) ، إلا أن هناك حالات يطرد الموتى فيها الاحياء طردا من الأرض . ومصر الحديثة لا تملك ، يقينا ، أن تكون أقل

---

(1) A. Sheppard, F. S. Richards, A Egyptian cemeteries" , E. C., Feb . 1923, p. 120 - 131 .

حكمة من مصر القديمة حيث كانت القاعدة الصارمة هى : الطين - كيمى - للأحياء ، والرمل للأموات (١) .

وفى كثير من أجزاء الصعيد كان الفراعنة ينقلون موتاهم بالزوارق من الضفة الغربية المأهولة إلى الضفة الشرقية الخالية غير المسكونة ، حيث لا صراع على الأرض بين الرمل والطين ولا صراع على الطين بين الموتى والأحياء . وما زال بعض الصعايدة يمارسون التقليد نفسه حتى اليوم لحسن الحظ . لهذا فإن علينا الآن سواء في الدلتا أو الصعيد أن نبحث عن قطاعات التربة الرملية أو الرديئة أو المجدبة غير المنتجة حيثما وجدت لتكون مقابر المدن والقرى ، دون أن نتقيد حتما بقربها من هذه المدن والقرى أو أن يكون لكل منها مقبرتها الخاصة بالضرورة .

وفى الصعيد بالذات ، حيث لا تبعد أعمق نقطه داخله عن الصحراء إلا بضعة كيلومترات ، يمكن للمقابر جميعا ودون أدنى مشقة لأصحابها أن تستبعد تماما من قلب الوادى وداخله لتوقع أو يعاد توقيعها على أطراف المعمور في عمق الصحراء . ليس حفاظا على الأرض أو استنقاذا لها فقط ، ولكن أيضا صحة وسلامة ولياقة وكياسة . وإذا كان من الصعب تعميم أو تطبيق هذه القاعدة في الدلتا شديدة الاتساع فسيحة الأرجاء إلا فى غربها ومعظم شرقها ، فلا أقل فى قلبها من انتخاب المواضع البور والجدباء ، خاصة ظهور السلحفاة الرملية ، مع ضغط أبعاد المقابر بقدر الأمكان .

العمران المدنى وميزانية الفاقد

على أن الخطر الحقيقى على الأرض السوداء إنما يكمن فى العمران المدنى سواء بمدنه أو بمصانعه أو بطرقه . فهذه هى قوارض الأرض الزراعية النهمة حقا وعوامل التعرية الداهمة جدا . فى سنة ١٩٥٤ ، مثلا ، بلغت مساحة المرافق العامة والمبانى وسائر الاستعمالات غير الزراعية نحوا من ٩٥٥,٠٠٠ فدان من جملة الزمام الممسوح والبالغة ٨,٦١٦,٠٠٠ فدان . ولا شك أنها تربو اليوم كثيرا على المليون فدان (٢) .

(1) Phillipps, works of man, p. 56.
(2) Annuáire statistigue, 1954-6.p. 143 .

ومنذ ١٩٥٢ حتى اليوم بلغت مساحة الأراضى الزراعية التى التهمتها الاستعمالات غير الزراعية غير المنتجة نحو ٦٤٠ ألف فدان بحسب الأرقام الرسمية . وفى رواية أو حسبة أخرى أنها ٦٥٠ ألف فدان منذ تحويل مجرى النيل سنة ١٩٦٤ . وهذا يعنى على أية حال أكثر من مليون فدان محصولية ، بينما يقدرها البعض فى الحقيقة بما لا يقل عن ٩٠٠ ألف فدان ، أى بما يعادل تقريبا كل المساحة التى استصلحت خلال المدة نفسها .

ويبسط البعض الآخر الصورة على النحو الآتى : فى ١٩٥٢ كانت مساحة الرقعة الزراعية نحو ٦ ملايين فدان ، فاستصلحنا منذئذ نحو مليون فدان ، زرعنا منها نحو نصف مليون ، ولكن الرقعة المزروعة الآن ما تزال ٦,٣ ملايين ، ومن ثم فقد ضاع علينا مليون فدان بالكامل فى الاستعمالات غير الزراعية ، أى ما يعادل ٢ مليون فدان مساحة محصولية تقريبا (١) .

والآن فإن معدل اختفاء الأرض الزراعية تحت استعمالات العمران يقدره البعض خلال العقد الأخير بنحو ٥٢ ألف فدان سنويا ، ٥٣٪ منها للمبانى السكنية ، ٢٦٪ للخدمات العامة بالقرى ، ٢١٪ للتجريف وضرب الطوب ، على أن هناك من يرتفع بالرقم إلى ٦٠ ألف فدان سنويا ، بل وإلى ٧٠ ألفا . وخلال السبعينات ككل ، يقدر البعض ما فقدته مصر بربع مليون فدان ، بينما يضعه البعض فى حدود ١١٪ من الأراضى المنتجة وذلك بالنسبة للعقد ٦٥ - ١٩٧٥ ، ولو أن الاحصائيات الرسمية لجملة الأراضى المستقطعة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ لا تعدو ١٤ ألف فدان ، وفى منطقة القاهرة الكبرى ، كمجرد عينة ، أو شريحة ممثلة ، يقدر رسميا أن العمران يبتلع كل سنة ١٤٤٠ فدانا من الأراضى الزراعية (عدا مثلها من الأراضى الصحراوية) ، أى بمعدل ٤ أفدنة كل يوم .

ومهما يكن ، فعلى أساس متوسط الفاقد السنوى الحالى ٤٠ - ٦٠ ألف فدان ، فإن هذا يعنى ضياع نصف مليون فدان كل عقد ، وأن مساحة الأرض المصرية المتبقية ستبلغ بالتالى ٥ ملايين فدان فقط سنة ٢٠٠٠ . فإذا تذكرنا أن عدد السكان حينئذ سيبلغ ٦٥ مليونا على الأرجح ، فإن معنى هذا كله انخفاض متوسط حصة كل مصرى من الرقعة المزوعة من ١٥٪ من الفدان

---

(1) K. M. Barbour, p. 21 .

أو نحو ٦٠٠ متر مربع حاليا إلى ٧,٥٪ من الفدان أو ٣٠٠ متر مربع فقط ، عليها سوف يعتمد كل غذائه وكسائه وسكنه ونقله .. الخ .

من ناحية أخرى ، أو بصيغة مختلفة ، فإن المقدر هو أنه إذا استمرت كل من معدلات استصلاح الأراضى ومعدلات تآكلها الراهنة حتى سنة ٢٠٠٠ مثلا ، فستكون جملة المستصلح مساوية لجملة الفاقد ، وكلتاهما فى حدود ١,٥ مليون فدان ، بحيث تكون المحصلة الصافية صفرا. أو بالأصح دون الصفر ، حيث أن الأولى من الأراضى الجيدة والثانية من الأراضى الحدية .

وفى تقدير آخر أن فاقد الأرض الزراعية حتى سنة ٢٠٠٠ سيصل إلى ٢,٥ مليون فدان ، أى ما يعادل نحو نصف الرقعة الزراعية الحالية إلا قليلا ، أو كما لو حذفت أو محوت الصعيد بأسره من خريطة مصر ! وذلك الفاقد يعادل أيضا كل ما ينتظر أن يضيفه الاستصلاح الزراعى فى الأثناء كحد أدنى (الهدف ٨,٥ مليون فدان) أو نحو نصفه كحد أعلى (الهدف ١٠ ملايين فدان). أى أننا إذا استصلحنا حتى سنة ٢٠٠٠ نحو ٢,٥ مليون فدان ، فسوف تظل الرقعة الزراعية ثابتة جامدة على ماهى عليه الآن أو ما كانت عليه فى أوائل القرن - ٦ ملايين - أى قرن بكامله من التوقف وعدم النمو ، أما إذا حققنا هدف استصلاح ٤ ملايين ، فستكون الرقعة ٧,٥ مليون فقط ، بينما سيكون عليها أن تحمل ضعف السكان الحاليين .

ولا يقال بهذا ، كما قال بعضهم بالفعل ، إن الاستصلاح الزراعى فى هذه الحالة يساوى الاستعمال غير الزراعى ، والمكسب يعوض الخسارة ، وبذلك تخرج ميزانية الأرض الصافية متوازنة كما كانت . فأنت بهذا إنما كمن يحرث فى البحر أو كمن يصب الماء فى وعاء مخروق . أولا ، لأن هناك آلاف ملايين الجنيهات التى توضع فى عملية الاستصلاح . هذه تذهب سدى بل سفها . ثانيا ، لأنك لا تستبدل بالأرض المفقودة أرضا جديدة جيدة مكافئة لها فى النوعية ، بل تستبدل بأرض قديمة هى من أخصب وأجود وأثمن ما فى مصر أرضا حدية هامشية من الدرجة الثانية أو الثالثة فى الجودة والخصوبة والانتاجية . ولهذا فلعل الرقعة المفقودة تعادل ، نوعيا وكيفيا ، أضعاف نظيرتها من الرقعة المضافة مساحة . وكما . ثالثا وأخيرا ، إنك بهذا كله إنما تسحب من رصيد أرضك الثابت المحدد والمحدود ، لا من دخل متجدد قابل للتمدد والامتداد إلى

الأبد ، ونحن بهذا جميعا كأنما نعيش على قمة جبل جليدى طاف يذوب تدريجيا بالحرارة بل بأيدينا تحت أقدامنا وناظرينا دون مبالاة ، إلى أن نجد أنفسنا يوما ما فى غمرة الماء دون أن ندرى !

فى حدود قاموس اللغة ، إذن ، لا تشخيص لتآكل الرقعة الزراعية وضمورها هذا يقينا إلا بالسفه الوطنى (أو ضد الوطنى بالأحرى) . فهذه العملية الشريرة والمستشرية لا تؤدى فحسب إلى «تعقيم » الأرض الزراعية ، أندر أصولنا الانتاجية جميعا ، ولكن أيضا تعنى «تصحير» المعمور ، أى تحويله إنتاجيا إلى صحراء مجدبة غير مجدية ولا منتجة . ونحن بكل بساطة ، ويا للعجب ، نستزرع الصحراء ونصحر الأرض الزراعية ، نبنى على الأرض الزراعية ونستصلح الأرض الصحراوية ، وبدلا من «تنييل » الصحراء تجدنا نجد بهمة وبمطلق إرادتنا فى «تصحير» الوادى . والمعنى الوحيد لهذا أن مصر ، بدلا من أن تنمو وتكبر ، تنكمش وتتقلص فيزيقيا وتتضاءل وتتقزم جغرافيا .

وباء التجريف

أضف إلى هذا كله الوباء الإيكولوچى الجديد الوافد وهو «تجريف التربة» من أجل صناعة الطوب بعد توقف طمى النيل المتجدد . وقد وصل هذا التجريف فى بعض المناطق إلى عمق أو سمك ٢ - ٣ أمتار . وبهذا يكون للتجريف - جغرافيا - بعدان أو جانبان : بيولوچى وميكانيكى ، أو التربة والتضاريس .

فمن حيث الأولى فإنه مباشرة تعرية تربة بالمعنى الحرفى soil erosion ، إلا أن الإنسان هنا وبواسطة يده هو عامل التعرية رأسا . والعملية بهذا حرفيا أيضا عملية «نزع القشرة Skim the cream » . ذلك أن أخصب طبقة فى التربة الزراعية هى نصف المتر العلوى ، بعدها تهبط نسبة المادة العضوية والأملاح المعدنية وسائر عناصر غذاء النبات إلى حد الفقر . والواقع أن الأراضى ، كما يقال ، لا تقدر بمساحاتها ولكن بمكعباتها ، يعنى بسمك طبقة التربة على مسطحاتها (١) .

---

(١) الشواربى ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

ثم إن هذه الطبقة ليست وليدة سنة أو سنوات ، بل ليست مجرد ظاهرة طبيعية فحسب ، وإنما هى بالدرجة نفسها ظاهرة بشرية حضارية ألفيه من صنع الفلاح بما وضع فيها من حراث وبذار وسماد وزراعات ، أى من تغييرات كيماوية وميكانيكية عضوية وغير عضوية .. ألخ عبر مئات المواسم والسنين . والآن يأتى التجريف ليودى بهذا كله فى ضربة واحدة مرة واحدة وإلى الأبد . وإذا أمكن لهذا التراث الطبيعى والبشرى - جدلا - أن يتجدد فى الظروف العادية فى بضع سنين أو عقود ، فمن أين الآن يتجدد بعد توقف الفيضان ؟

أسوأ من هذا ، أيضا ، أن أكثف مناطق التجريف هى تلك المحيطه بالمدن الكبرى خاصة العاصمة ، حيث الخصوبة القصوى من ناحية وحيث مزارع الخضروات والفواكه الطبيعية لتلك المدن من الناحية الأخرى . هذا فضلا عن أن التجريف يتكالب بخاصة على أراضى الجزاير والسواحل حيث طبقة الطمى سميكة غزيرة كثيفة إلى أقصى حد . ولما كانت هذه الجزاير والسواحل هى البيت الطبيعى والبيئة المفضلة للموز ، فإن هذا جزئيا يفسر - بالمناسبة أو على الهامش - الضربة التى أصابت زراعة الموز فى مصر مؤخرا .

هكذا فإن التجريف يكاد من أجل الطوب أن يترك التربة أقرب فعلا إلى التربة اللاتربة أى الطوبية . إنه يحول الأرض من منجم خصوبة إلى محجر طوب . وإلى هذا المدى فإنه ، كتعرية للتربة ، يعد بلا جدال عملية تصحير لقلب الوادى .

وهو أيضا عملية تخريب لوجه الوادى كتضاريس . فإزالة طبقة التربة بمثل هذا السمك وإلى مثل هذا العمق هبطت سطح الأرض فى أماكن كثيرة إلى كنتورات واطئة عما حولها . وهذا التخريم هو من ثم عملية خسف للتضاريس أساسا . من هنا وتلقائيا تحول كثير من الأراضى المجرفة المخفضة إلى مصارف للأراضى الأعلى المجاورة ، وبالتالى إلى مستنقعات وبرك راكدة ، بينما ارتفعت المياه الجوفية حتى ظهرت فوق سطح الأرض باستمرار . وهنا يبدو لنا أثر التجريف فى الوادى الزراعى كأثر عمليات المناجم المهجورة فى البيئات الصناعية حين تتقوض وتنهار وتغزوها المياه فتغرق إلى الأبد .

وهذا يؤكد بالفعل أن التجـريف إنما يعامل التـربة الزراعية عموما كمحض محاجـر ، بل وكالمحاجر يتركهـا مثقبة بالبرك والمستنقعات . فضلا عن هذا فإن التجـريف إذ يخدش

الصرف المغطى فى نقطة فإنه يتلف شبكتها كلها فى المنطقة برمتها بحكم ترابطها الميكانيكى والوظيفى .

وإلى هذا المدى فإن التجريف ، كخسف للتضاريس ، يكاد يحيل الودى الى مزيج غريب من «الأراضى الرديئة bad lands» الطبيعية « والأراضى المهجورة derelict land » الصناعية. فإذا أضفنا إلى هذا دوره السابق كتصحير للوادى، لاكتملت لدينا جريمة التجريف الجغرافية : إنه هدم كامل للبنية وللبيئة معا، وتدمير للاندسكيب الطبيعى والبشرى فى آن واحد. إنه اغتيال للأرض أكثر حتى مما هو اغتصاب للأرض، واغتيال للأرض بقدر ما هو بعيد عن استغلال الأرض.

خطورة المشكلة تتبدى ، أخيرا ، فى نطاقها الكمى ، لاسيما بعد إذ وصل سعر فدان الأرض للتجريف إلى ٥٠ ألف جنيه ، بحيث صار التجريف حرفيا تجارة فى التربة ، تجارة قاتلة للأرض بقدر ما هى مربحة للتاجر - القاتل . فالمقدر أن التجريف يهدد ٢٠ ألف فدان سنويا ، أى مليون فدان فى غضون الخمسين سنة القادمة . ولقد قدر حجم الطين المكشوط من أراضينا الزراعية خلال العقد الأخير وحده بنحو ٣٥ مليون متر مكعب دمرت الخصوبة الانتاجية لنحو ١٧ ألف فدان على الأقل من أجود الأراضى . ولهذا فواضح أنه ما لم تحل مشكلة الطوب الأحمر وتوجد وتعمم بدائله ، فلسوف يظل التخريب بالتجريف خطرا مدمرا ومسلطا على الأرض الزراعية رغم كل تحذير وتشريع .

واذا كانت أهم هذه البدائل هى ، بالطبع الطوب الرملى والطفلى والأسمنتى ، فإن هناك من الناحية الأخرى ، وعلى عكس كل التوقعات ومنطق الدعوة إلى التحول عن الطوب الطينى والأحمر، رأيا يدعو إلى العودة إليهما ولكن بطريقة جديدة هى تكريك طمى قاع مجرى النيل ، فمجرى النهر على امتداده يكسو قاعه طبقه من الطمى متوسط سمكها نحو ٩ أمتار ، ومنطق الدعوة أن من الممكن أن نكتفى بنصف هذا السمك لتبطين القاع وننتزع النصف الآخر لصناعة الطوب .

على هذا الأساس ، فالمقدر أن هناك ١٥٠٠ مليون متر مكعب من الطمى فى قاع المجرى تكفى لصناعة الطوب فى مصر لمدة ٥٠٠ سنة على الأقل إذا نحن قمنا بتطهير المجرى بعمق ٥ أمتار واتساع ٣٠٠ متر على مراحل محسوبة كل مرحلة باتساع ١٠٠ متر . أما هذا التطهير فيتم بكراكات ماصة طاردة ذوات حفار قوى ، فنحصل على طمى وطوب رخيص بنصف تكاليفه وأسعاره الحالية ، وفى الوقت نفسه نوفر بأرخص وسيلة مجرى ملاحيا صالحا للسفن والصنادل

متوسطة الحمولة . والمشروع كله لا يتكلف سوى بضعة ملايين من الجنيهات ، مقابل مليار كما يقدر لمشروع الطوب الطفلي (١) .

أما عن تأثير مثل هذا الاجراء على بنية النهر ومائيته ، فإذا كان من المحقق أنه سيخفض منسوب الماء في النهر ، فإن المشروع يرد على ذلك بإطلاق المزيد من الماء فيه حفظا لمنسوبه المطلوب . ولكن هنا يصل المشروع إلى نقطة الغرابة والشذوذ إن لم يكن الضعف (القاتل؟) على ما يبدو .

ففي حدود المفهوم لنا على الأقل ، فإنه يعمل بطريقة واعية منتظمة على مضاعفة وإسراع عملية النحر الرأسي التي يقوم بها السد العالي كآثار جانبية غير مرغوبة ولكنها محتومة ، بكل ما يعني هذا من تعميق لقاع النهر وتهديد لكل المنشآت الهندسية المقامة عليه .. إلخ . باختصار ، تبدو الفكرة قطعة من التعجيل بعملية التعرية النهرية المخربة التي دشنها السد. وإذا كنا هنا لانود الجزم ، فإن ما نلح عليه هو ضرورة إخضاع الفكرة للمزيد من الدراسة الفنية الدقيقة جدا .

مصر المنكمشة

أيا ما كان ، فإذا نحن الآن أضفنا خطر التجريف إلى خطر التصحير ، لكان معنى ذلك أننا بالتدريج نحول أرض مصر ، من رقعة أفقية سوداء حيه منتجة إلى كتلة رأسيه صماء ميتة غير منتجة . ومعنى هذا بدوره أن قاعدة مصر الأرضية والأساس الجغرافي للمعمور المصرى تتآكل وتنكمش أفقيا ورأسيا ، كما وكيفا ، على السواء . إن يكن تآكل الرقعة الزراعية، يعني ، هو «سرطان» الأرض المصرية الزاحف ، فإن تجريف التربة هو «جذامها» المنتشر والفاشي ، إن مصر تتآكل جغرافيا ، أو بالاصح تأكل نفسها بنفسها جغرافيا ، فالانسان نفسه قد أصبح عامل التعرية الأكبر والأخطر في بيئتها الرسوبية ، أخطر من نحر السد العالي ومن رمل الصحراء .

وفي المحصلة ، يحق لنا بغير ترويع ولا تدريم ولا إثاره أن نصف سياستنا الأرضية الراهنة ليس فقط بأنها تخريب وندالى هدام Raubwirtschaft بتعبير الألمان المأثور ، ولا كذلك بأنها

---

(١) الأهرام ، ٢١ - ٨ - ١٩٧٩ ، ص ٩ .

أغتصاب الأرض بتعبير rope of the earth جاكس وهوايت الأثير ، ولكن بكل بساطة ومباشرة بأنها «انتحار جغرافى » – وإلا فماذا هى تكون ، وأليس ذلك بحذافيره قتل النفس أرضيا ؟ .

وكأنما مصر . بعد أن فرض عليها الانتحار سياسيا واختير لها أن تنقرض تاريخيا ، أبت إلا أن تنتقم لنفسها من نفسها بالانتحار أرضيا والانقراض جغرافيا كذلك . وكأنما مصر ، بعد أن فقدت مكانها وكيانها ووجودها خارجيا ودوليا فى السبعينات ، تود أن تتم المأساة فصولا فتفقد مكانها وكيانها وقاعدتها داخليا ومكانيا بابتلاع الأرض وتجريف التربة منذ العقد الأسود نفسه .

ماذا إذن يبقى من مصر ، التى كانت «أول تعبير سياسى» فى التاريخ فارتدت بجريمة الركوع والخطيئة السياسية إلى مجرد «تعبير جغرافى» ، ماذا يبقى منها الآن وهى تتآكل حتى جغرافيا ؟ أضرورى ، بعد أن فقدت التاريخ ، أن تفقد الجغرافيا أيضا ؟ أجل ، لئن لم ينته هذا الانتحار المأساوى كذاك ، فلسوف تجد نفسها يوما ما «شبحا بلا أرض» ، مثلما قد أصبحت بذاك «أرضا بلا شعب » . فأى كابوس خانق قاتل ، وأما من نهاية لهذا الحلم السوداوى المفزع ؟

استراتيچية تخطيط الأرض

حسنا ، فى وجه هذه الكارثة الوطنية الحقيقية والمحققة ، لا أمل سوى تخطيط الأرض ، التخطيط الذى يجمع بين بعد النظر وسلامة الاستراتيچية من جهة وبين التشريع المقنن الصارم الملزم من الجهة الأخرى . والمبدأ المحورى والحيوى الذى ينبغى أن يعلو فوق كل مبدأ فى استراتيچية تخطيط أرضنا هو اقتصاد المكان واقتصاد المكان وحده . وتفصيلا ، نستطيع أن نترجم هذا المبدأ إلى خمس قواعد تؤلف فيما بينها دستور الأرض فى مصر : الطين للزراعة والرمل ما ليس كذلك ، مصر جزيرة من الزراعة تحيط بها الصناعة من كل الجهات ، «تصحير» العمران والصناعة أى تحويل نموهما إلى الصحراء ، الاتجاه شرقا ، مستويات تخطيطية مصرية المقياس .

اقتصاد المكان ودستور الأرض

فأولا ، الطين للزراعة ، والرمل « ما ليس كذلك » . ذلك هو الشعار المسود الذى ينبغى أن يرفع فى كل تخطيطنا الطبيعى بقدر الممكن فيزيقيا وانسانيا . الأرض السوداء للانتاج الزراعى ، والأرض الصفراء للاستعمالات غير الزراعية . الوادى للنبات ، والصحراء للجماد . المعمور للنبات والحيوان ، واللامعمور للصناعة والعمران . ذلك تقسيم العمل الجغرافى المنطقى فى استعمال أرضنا بلا تزيد ولا زيادة ولا نقصان .

ثانيا : مصر جزيرة من الزراعة تحيط بها الصناعة من كل الجهات ، فإذا نحن وضعنا المبدأ الموجه السابق تحت ناظرينا ، ثم نظرنا إلى مورفولوچية مصر الجغرافية ككل ، لتوصلنا بسهولة إلى أن مصر إنما خلقت لتكون واحة ضخمة من الزراعة ومن الانتاج الزراعى يحيط بها ويطوقها العمران من كل الجهات على طول أطرافها والهوامش ، وأنها قد جعلت أساسا لتكون جزيرة من الزراعة تحيط بها الصناعة من كل الجهات ، أي مزرعة عظمى وقرية كبرى بالغة الاستطالة ترصع هوامشها وتتحلق حولها المدن والمصانع . بعبارة أخرى يجب أن توقع كل الاستعمالات والاستخدامات غير الزراعية على حواف الصحراء ، بينما تترك كل الأرض الخصبة فى الوادى للزراعة وحدها بقدر الامكان .

ثالثا : تصحير العمران والصناعة ترجمة للمبدأين السابقين على المستوى التطبيقى ، فإن قاعدة العمل التخطيطى فى مصر ينبغى أن تكون الحد من نمو المدن والصناعة داخل رقعة الوادى وتجميدها على ما هى عليه ، ثم تحويله إلى مراكز جديدة تماما خارج الوادى تماما ، أى باختصار الاتجاه بالعمران والتصنيع إلى الصحراء المكشوفة بعيدا تماما عن كتلة الكثافة الحالية . يكفى مدن داخل الوادى ما وصلت إليه من نمو وأحجام وما نالت من مشروعات صناعية ، ولتنتقل طاقة التعمير والتصنيع إلى أقطاب جاذبية فسيحة طلقة وحرة فى قلب الصحراء .

وليس معنى هذا «منع» النمو فى مدن داخل الوادى أو منع الهجرة إليها بالتقنين ، وإنما هو يتحقق بحشد كل الطاقات والامكانيات والفرص والتسهيلات والامتيازات الخاصة فى المدن

الصحراوية الجديدة التي يجب لذلك أن تخطط وتبنى على أسس متكاملة وسخية حتى تغرى بالاندفاع إليها وبالتالي سحب التيار عن مدن الداخل .

ومن هذه الزاوية فنحن إلى حد ما نزكي ونرحب بسياسة المدن الجديدة الصحراوية المرتكزة على الطرق الصحراوية الشريانية ، وإن كانت تترك الكثير جدا للتمني إذ لا تبتعد أطرافها عن أطراف القاهرة بما فيه الكفاية وتكاد تمثل ضواحي منفصلة نوعا للعاصمة الأخطبوطية : ١٠ رمضان عند الكيلو ٥٠ على طريق القاهرة - الاسماعيلية أو على بعد ٥٢ كم من وسط القاهرة ، ٦٥ كم من الاسماعيلية ، ٢٣ كم من بلبيس ، وتستمد مياهها من ترعة الاسماعيلية . ثم مدينة السادات على طريق القاهرة - الاسكندرية في منتصف المسافة بين الخطاطبة ووادى النطرون وعلى بعد ٨٣ كم من وسط القاهرة ، وتستمد مياهها من فرع رشيد . مدينة العبور في منطقة الخانكة على بعد ٢٥ - ٣٠ كم على طريق القاهرة - بلبيس الصحراوى مدينة ٦ أكتوبر على طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى عند حافة وادى الريان وعلى بعد ٥٠ كم من القاهرة . مدينة السلام الصناعية السكنية على ١٢ ألف فدان من الأراضى البور الواقعة في الشقة الصحراوية الفاصلة بين بني سويف والفيوم بنواحي أبو راضي وأنقسط وونا القس . مدينة العامرية الجديدة على بعد ٥٠ - ٦٠ كم غرب الاسكندرية وعلى طريق الاسكندرية - مطروح الصحراوى .

رابعا : الاتجاه شرقا . امتدادا للمبادئ السابقة ، ونزولا من التعميم إلى التخصيص ، يمكننا أن نتوصل إلى قاعدة اقليمية أو قانون تخطيطى هام ، وهو أن الهوامش والأطراف الشرقية بالذات من الوادى دلتا وصعيدا هى أنسب الهوامش والأطراف لتوسع وتركز العمران والصناعة . فمنطقة قناة السويس هى المصنع والمسكن الطبيعي للدلتا ، بينما أن الضفة الشرقية بقوة أكثر بل وبشكل مثالى هى المصنع والمسكن الطبيعي للصعيد . فهنا وهناك تتوفر الأرض الصحراوية الشاسعة ، وإزاءها مباشرة يتكدس السكان والزراعة ، وبالتالي يمكن للمدن والمصانع أن تقوم بحرية وانطلاق بعيدا عن الأرض الزراعية الثمينة وقريبا من خزان العمل ومصدر الخام وسوق التصريف ... الخ .

«الاتجاة شرقا» ينبغي إذن أن يكون بوصلة التخطيط الطبيعي في مصر . وإذا كان الشعار السليم للاستصلاح الزراعي والزراعة في الدلتا هو « إذهب شمالا أيها الفلاح ، إذهب شمالا » ، فإن الشعار السليم للعمران والبناء والاسكان والصناعة في الدلتا وفي الصعيد على حد سواء هو «إذهب شرقا أيها المعمار ، اذهب شرقا ! » .

خامسا ، مستويات تخطيطية مصرية المقياس . في كل الأحوال وفي جميع حالات التخطيط الطبيعي ينبغي أن نبتعد تماما عن نقل مستويات تخطيط الغرب وبالأخص أمريكا . فمن غير المعقول أن نأخذ أهداف ومثل ومقاييس قارة ضخمة – تعجز دونها حتى دول أوربا – لتطبقها على واحة لا تزيد مساحتها كثيرا عن ولاية مثل فيرمونت ويكفي أن نقول إن كل فرد في الولايات المتحدة يخصه ١٤ فدانا مقابل ٣ – ٤ في دول أوربا (١) ، مقابل $\frac{١}{٢}$ فدان عندنا (أي $\frac{١}{٧٠}$ من المتوسط الأمريكي) !.

تخطيط المدن

على هذه الأسس والضوابط التوجيهية ، هناك على الأقل ثلاثة مجالات رئيسية داخل دائرة العمران المدني يمكن ويجب أن تخضع لمثل هذه السياسة التخطيطية الرشيدة والنابعة من بيئتنا والتي تتلاءم مع أبعاد بيئتنا : المدن ، المصانع ، الطرق .

فللمدن ، إذا بدأنا بأخطر عناصر الثلاثية ، للمدن كالقرى أن تحتل نصيبها الطبيعي ولكن المشروع من أرض الضيعة الوطنية بغير إسراف ، ولا تبذير . وكالقرى أيضا ، عليها أن تقوم وسط مناطق نفوذها أو خدماتها ، لكن دون جمود أو انغلاق . بعبارة أخرى ، لتزدهر المدن ولتفره الى أقصى حد ، ولتقم حيث ينبغي لها أن تقوم بأقصى كفاءة ، ولكن دائما وبقدر المستطاع على غير حساب الأرض السوداء وبدون صراع مع الزراعة المنتجة وبالحد الأدنى من الاحتكاك مع الانتاج المثمر .

واقع الأمر ، مع ذلك ، أن المشكلة تجاوزت الآن كل حد وأصبحت تتفاقم وتتعقد باطراد ، بحيث لم تعد مشكلة العاصمة الأخطبوطية ضد الريف الأخضر وحسب ، وإنما تدرجت إلى أسفل

---

(1) L. D. Stamp, Applied geography, pelican, 1960 , p. 66 .

على كل المستويات حتى وصلت إلى قلب الحقول فى أعمق أعماق الاقاليم . فالقرى الآن تبتلع الحقول ، والبنادر والمراكز تبتلع القرى ، والمدن الكبيرة والعواصم الاقليمية بدورها تبتلع البنادر والمراكز ، والعاصمة تبتلع الكل ، والكل على حساب الأرض الزراعية .

لعبة «كردون المدينة » القانونية ، أو بالاصح التى تسخر من القانون وتسخره للتحايل على ابتلاع المزيد من الأرض الزراعية المحيطة باسم تقنين النمو الطبيعى ، هذه اللعبة الساذجة والمكشوفة والتى تفشت على كل المستويات يجب إذن أن تتوقف فورا وإلى الأبد ، وإلا فيها ستدمر البيروقراطية المصرية الجاهلة أرض مصر الخالدة . بالمثل . لعبة «المدن الجديدة » حول القاهرة حيث تحولت إلى تكتيك أكثر مما هى تكنيك ، بينما أصبحت تلك المدن من العاصمة وليست فيها وفى الصحراء وليست منها .

وإذا كان الوقت قد أصبح متأخرا جدا لاستنقاذ كثير من الأرض الثمينة التى ابتلعها الاسكان والعمران والمدن ، فمازال من الممكن توجيه النمو المستقبل فى الخط الصحيح . فأولا ، لا مكان فى مصر داخل الوادى «للانسياح المدنى الأفقى urban sprawl » بكل صوره وأشكاله وأنماطه (١) وإنما ينبغى للمدن أن تتوسع بالنمو الرأسى وحده ، أى أن المطلوب هو المدن الرأسيه ، ولا يجوز العكس إلا على الرمل خارج الوادى . ولهذا فلسنا بحاجة إلى أن نصر على أنه لا مجال فى مصر لضواحى الجاردن سيتى والفيللات المفنردة إلا على الرمل بصرامة تامة ، أما داخل قلب الوادى فلا مكان إلا لعمارات الأبراج العاليه والطوابق المتعددة فقط high-rise blocks ، ولا فيللات قط .

ثانيا : ينبغى منع نمو المدن الشريطى الأخطبوطى على طول مداخلها وطرقها الشريانية فى صفوف وحيدة أو قليلة لا حد لامتدادها ribbon development . وعدا القاهرة الكبرى حيث تصل الظاهرة إلى قمتها بالطبع (على طريق الفيوم الصحراوى مثلا شارف النمو الشريطى علامة الكيلو ٢٤) ، فقد بدأت هذه الأعراض تظهر حول معظم المدن المصرية الكبيرة والمتوسطة على شكل نجوم متشعة أحيانا أو أخطبوط متعدد الأذرع أحيانا ، ولكنها دائما من أكبر عوامل

---

(1) Thomas Sharp, Town planning . pelican, 1942, p. 41053. J. M. Richards Introduction to modern architecture, pelican, 1944 , p. 17 - 23 .

تعقيم الأرض الزراعية ثم ابتلاعها ، فضلا عن أنها غير اقتصادية من وجهة الخدمات البلدية الشبكية ، والمطلوب هو «لم» هذا التوسع الأفقى المدمر ، المطلوب هو النمو الرأسي «الملموم» .

ثالثا، إذا كان لامفر ولابد من التضحية بالأرض السوداء لنمو المدن فى قلب الوادى فليس من المستحيل إعادة توقيع بعض الحالات التي على الأطراف أو التوجيه نحوها في المستقبل (١) وبدلا من نمو المدن الشريطى الأخطبوطى داخل الأرض الزراعية ، ينبغى أن نشجع نمو المدن الشريطية الخطية على طول هوامش الصحراء فى مواجهة الوادى فتكون منه ولكن ليست عليه . وهذا ممكن وسهل بطول هوامش الوادى فى الدلتا والصعيد على حد سواء ، وكل المدن القائمة الآن على جبهة التحام الوادي – الصحراء ينبغي أن يوجه نموها لا إلى الداخل بل إلى الخارج تجاه الصحراء ، أي نحو الشرق على الضفة الشرقية ونحو الغرب على الضفة الغربية .

مثال ذلك على الترتيب القاهرة وأسيوط . فالقاهرة ، باعتبارها بالذات بالعة أو بالوعة الأرض الزراعية الكبرى ، اتجاه النمو السليم لما ينبغى ألا يكون نحو الشمال والغرب كما هو حادث فعلا على حساب الأرض الزراعية ولكن نحو الشرق والشمال الشرقى على الأرض الصفراء ، وحكم القاهرة في هذا حكم مدن الصعيد . ولعل آخر وخير الأمثلة فى هذا الاتجاه مدينة العبور المقترحة عند الخانكة ومدينة العمال بحلوان على امتداد وادى حوف .

ومدينة كأسيوط ، تنفرد بموضع خاص يختنق عند الوادى بحيث تكاد الصحراء تكون مماسا للنهر ، هنا ينبغى ويمكن للنمو أن يوجه غربا نحو الصحراء ويمنع بقوة التخطيط فى بقية الاتجاهات ، ولكن النمو من أسف ظل يزحف عشوائيا نحو الشمال على الأرض الزراعية فى زمام الوليدية حيث وقعت حادثة التصادم الكلاسيكية بين إرادة السلطة البيروقراطية ورغبات الفلاح الحياتية .

وإذا كانت التجربة قد أثبتت أن إقامة أى منشآت أو مبان على التخوم الصحراوية أمر غير عملي وغير اقتصادى لما يتطلب من مد طرق وخدمات شبكية باهظة التكاليف ، فضلا عن العزلة وصعوبات الحياة الاجتماعية ، فإن الخطأ لا يكمن فى المبدأ ، كما توهمت السلطات المحلية ، ولكن فى التطبيق . فانما المقصود بالامتداد تخطيط وحدة مدنية عضوية كاملة متكاملة لا بضع منشآت منفردة منعزلة ، فبذلك يصبح المشروع ناجحا اقتصاديا واجتماعيا ، وهذا بالفعل ما فرض نفسه

(1) W. Cleland, " A poulation plan for Egypte " , E. C., May 1939 , p. 473.

مؤخرا حيث تقرر إنشاء مدينة كاملة جديدة ، مدينة الشمس ، على بعد ١٢ كم غرب أسيوط . وعلى هذا قس بقية مدن هوامش الوادى والدلتا شرقا وغربا .

على أن الصعيد فى مجموعه بالذات ، بشكله الخطى المختنق وبضفتيه المتناظرتين المتقاربتين ، خلق ليكون عمرانه المدنى كله على الرمل ، بما فى ذلك الضفتان الشرقية والغربية ، ولكن الشرقية بوجه خاص بل بامتياز . ليس المدن فحسب ، بل مدن الفيللات الأفقية على وجه التخصيص ، فهنالك بالدقة مملكة التوسع الأفقى الحر المطلق بلا حرج ، وهنالك بالتأكيد دولة الفيللا الطبيعية . فالضفة الشرقية مثلا من الصعيد .

حيث الأرض السوداء جيوب رقعية محلية، إنما جعلت بالطبيعة والمنطق لتكون مسكنه (ومصنعه أيضا) ، بينما أن الضفة الغربية هى حقله ومزرعته الطبيعية.

فى الشرق ، مقابل أسيوط والمنيا وبني سويف مثلا ، أرض صحراء فضاء تكفى بالمجان لمدن مليونية بل عديدة الملايين للإسكان الراقى والمتوسط والشعبى ، بالعمارات المتعددة الطوابق والفيللات المترامية ، بمدن ومستعمرات العمال النموذجية وخلايا المصانع المركبة داخل بحر من التشجير والحدائق الخضراء ، كل أولئك على أوسع وأسخى نطاق تخطيطى عصرى متصور ، وبثمن زهيد جدا ذلك ، وهو مجرد بضعة كبارى فقط على النيل . ولحسن الحظ فلقد بدأ هذا يتحقق فى حالة بنى سويف حيث بدأ إنشاء الكوبرى وتخطيط مدينة جديدة كاملة شرق النهر شمال محور الكوبرى بنحو ٨ كم وعلى مساحة ٢٠٠٠ فدان .

ودعنا لا ننس ، بعد ، أن استغلال الضفة الشرقية على هذا النحو للعمران والمدن والصناعة لن يحل فقط مشكلة الضفة الغربية من المحافظة على الأرض الزراعية والتخلص من مشاكل الازدحام والتلوث والضوضاء ، بل سيكون أيضا نقطة البداية فى تعمير الشرق كله حتى البحر لأول مرة . أولا ، بتمكين استصلاح وتوسيع جيوب الزراعة الصالحة على الضفة الشرقية ، وثانيا بإنشاء طرق شريانية عبر الصحراء الشرقية إلى موانى البحر الأحمر لاستثمار الصحراء والساحل وخدمة التعدين ولإيجاد مخارج مباشرة على الأحمر للصعيد الداخلى شبه الحبيس ..... الخ .

التخطيط الصناعى

هذا عن المدن ، ولكن كثيرا مما قيل فيها ينسحب أيضا على الصناعة لأنهما تتداخلان بالضرورة تداخلا بعيد المدى . وكل ما نحتاج إلى أن نضغط عليه بصدد الصناعة بالتحديد هو أنه إذا كان التصنيع إلى أقصى حد مطلبا اقتصاديا جوهريا وضرورة قومية فائقة ، وكان نشر التصنيع على أوسع نطاق وأعرض شبكة شرطا تخطيطيا أساسيا وملحا ، فإن ذلك ينبغي ألا يضار الأرض الزراعية إلا في الحد الأدنى اللازم . من هنا فإن لأطراف الوادى كما سبق أولوية خاصة في إقامة الصناعة والمصانع والمدن الصناعية .

مثال ذلك مدينة الألومنيوم الجديدة تماما والتى أنشئت أخيرا في منطقة كوع ثنية النهر عند نجع حمادى بصحراء هو خارج الأرض السوداء تماما ، فجمعت بين الموضع الصحراوى والمواقع النهرى في تناسق رشيد . وقد بلغت المدينة بمصانعها ومستعمرتها السكنية نحو ٥٠ ألفا الآن . مثال آخر مدينة سيماف الصناعية الضخمة لإنتاج عربات السكك الحديدية التى تقرر إنشاؤها غرب الواسطى بنحو ٤ كم على طريق الفيوم وقرب هرم ميدوم ببنى سويف .

منطقة كالمنوفية ، مثلا آخر ، ليس من الضرورى أن تقام كل مصانعها في مدنها الداخلية ، فإن الشريط الصحراوى المقابل عبر فرع رشيد من وردان حتى قرب زاوية البحر على بعد بضعة كيلومترات فقط من الأرض الزراعية وعلى مرمى حجر من الطريق الصحراوى القاهرة - الاسكندرية ، هذا الشريط إنما هو الموقع الطبيعى لمصانعها . وبدل أن تتبع الصناعة السكان ، فلتنتقل السكان إلى الصناعة (١) فهنا يمكنك بسهولة أن تجمع بين مزايا الموضع الصحراوى الحر المتحرر من مشكلة المكان والتلوث وتبديد الأرض الزراعية وبين مزايا القرب من خزان العمل وحقل الخام ومجال التسويق والتصريف .

وبالفعل ، فلقد تقرر إنشاء مدينة صناعية جديدة تجاه مركز منوف غرب فرع رشيد على أطراف الصحراء لتستقطب كل الطاقة الصناعية النامية في جنوب المنوفية دون مساس برقعتها الزراعية . وليست مدينة السادات إلا مثال أضخم على نطاق غرب الدلتا كلها .

---

(1) E. A. Gutkind , Creative demobilisation , 1943 , vol. 2 , p. 324' T. W. Freemen Geography and planning , 1958, p. 120 - 9 .

بالمثل ، أطراف وادى الطميلات ، فضلا عن منطقة قناة السويس ، هى المصنع الطبيعى لا للشرقية وحدها بل لكل شرق الدلتا ، وبالمثل أيضا ، تجتمع هنا نفس المزايا التى تتمتع بها المنطقة المناظرة غرب الدلتا ، بالاضافة إلى الموقع الحيوى على قناة السويس بكل مقوماتها وتسهيلاتها الاقتصادية ، فضلا عن أن مثل هذا الموقع الشرقى على أطراف المعمور يضع الصناعة فى منصرف الرياح السائدة - الشمالية - بحيث تقذف بعوامل التلوث بعيدا عن العمران لا نحوه - راجع نموذج مدينة ١٠ رمضان . وهذا الوضع يصدق أيضا فى حالة الضفة الشرقية للصعيد ، تلك التى وجدناها الاحتياطى الطبيعى الذى ادخرته له الجغرافيا كمدينة مثالية أو كمصنع نموذجى على حد سواء .

أما فى قلب الوادى ، فإن على الصناعة أن تسعى أولا إلى أيما رقعة توجد أو تتاح من أراضى البور المتخللة أو جزر الرمال التى تقع داخل تضاعيف الأرض السوداء . مثال ذلك منطقة جبل أبو صير فى قلب «سواد» بنى سويف ، ومناطق ظهور السلحفاة فى جنوب وجنوب شرق الدلتا والتى تنتشر انتشارا أوسع مما نظن . ولقد بدأ بالفعل إنشاء مدينة صناعية جديدة فى قويسنا بالمنوفية على تلول ظهور سلحفاتها الشاسعة .

على أن المعضلة العويصة فى المواءمة بين التصنيع والحفاظ على الأرض الخصبة تبقى هى مدن قلب الوادى نفسها . ولعل الحل العملى أن تصنع بغير إفراط ، لا سيما أن قد ثبت أن صناعة مثل غزل ونسج القطن لا ترتبط فى توقيعها بحقول الزراعة نفسها بقدر ما ترتبط بسوق البضاعة المركزة فى بورصة الاسكندرية ، ولا نقصد بهذا أن يقتصر دور هذه المدن على دور مدن الخدمات المركزية للوسط الزراعى بلا صناعة ، ولكن المقصود أن تقتصر على صناعات المدن الخفيفة ، وبخاصة تلك التى تسمح تكنولوجية الصناعة بأن تجرى فى مصانع رأسيه متعددة الطبقات بحيث لا تلتهم الأرض أكثر مما ينبغى .

أخيرا ، لابد من كلمة عن التلوث الصناعى ، فلقد بدأت مصر للأسف تعرف أخطاره ليس فقط فى الجو والصحة ، ولكن أيضا فى الأرض . والماء . فنفايات الصناعة من مواد صلبة يقذف بها لتتراكم فى الفضاء الزراعى حول المصانع أو قربها ، بينما تصرف نفاياتها السائلة بكل سمومها وقاذوراتها فى النيل أو فى الترع أو المصارف بغير حساب (ولا عقاب) ، فلا تلبث فى الحالين أن

تعقم الأرض للزراعة وتخنق المجارى المائية .. الخ . ولعل من غرائب المفارقات أن الصناعة ، التى لم تنل دفعتها الحقيقية إلا بعد السد العالى وبفضل كهربائه المولدة ، أصبحت لأول مرة تهدد النهر بالتلوث الحقيقى ، وذلك بالدقة فى الوقت نفسه وللسبب نفسه الذى اختفى الفيضان الذى كان يطهره تطهيرا مثاليا وتلقائيا كل سنة . وهكذا ولد التلوث مضاعفا ، وكأن الصناعة أبت إلا أن ترد للنهر جميله بالعقاب المضاعف : الجرح والاهانة معا .

ومن آخر الأمثلة الصارخة مخلفات مصانع الحديد والصلب والكوك والسماد والصناعات الكيماوية فى حلوان والتى تصب بالصرف الصناعى . فهذه المخلفات السامة المشبعة بالأحماض والكيماويات قد أفسدت الأرض الزراعية التى تقع تحت مستواها بنحو ١٠ أمتار ، فأتلفت نحو ١٤٠٠ فدان فى قريتى الشرفا والمنيا بالجيزة وقوضت مساكنها ، بينما لا تزال تهدد نحو ٦٠٠٠ فدان أخرى بالمصير نفسه . ولذا فلابد من تنقية وتكرير هذه المخلفات وسائر مياه المصانع ثم توجيهها إلى النيل ، إن لم يكن إلى الصحراء لاستصلاح أراض جديدة .

الطرق

تبلغ أطوال شبكة الطرق المرصوفة بمصر ١٥٠٩٦ كم طوليا ، وغير المرصوفة ١٣٨٤١ كم ، بينما تصل شبكة السكك الحديدية إلى نحو ٣٩٦٥ كم . والمطلوب الأساسى هنا هو فقط أن تتناسب أحجامها وقطاعاتها مع أبعاد الرقعة الوطنية المحدودة . من هنا فإن بدعة ، على سبيل المثال ، « كالطرق الأمريكية » العظمى (highways , parkways expressways.. الخ) لا محل لها على الاطلاق فى مصر .

فمثل هذه - أليس صحيحا ؟- إنما هى الترجمة الحديثة على مقياس قارة « للطرق الرومانية» القديمة ، مخيفة فى أبعادها واتساعاتها وكثافة وضخامة السيارات المذهلة عليها ... الخ ومثل هذه المستويات والمثل التخطيطية لا تلائم مصر قط بمقياسها المتواضع ، وذلك حتى بعيدا تماما عن النقد المدمر الذى يوجه إليها فى أمريكا نفسها كعوامل تخريب وتفتيت لقلب المدن (١) .

---

(1) Lewis Mumford, Urban prospect, N. Y., 1968. p. 92 - 115; C.A. Doxiadis, Between dystopia and utopia, Lond., 1966, p. 75-9.

وفي هذا الصدد فإن لدينا للأسف نموذجا صارخا وتناقضا ساخرا يتمثل في طريقى القاهرة - الاسكندرية الزراعي والصحراوى . فبينما يتحول الأخير تدريجيا إلى طريق «زراعى» بفضل زحف الاستصلاح الزراعى وتقدمه غربا ، يتحول الأول الآن بسرعة مخيفة إلى طريق «صناعى» معقم للأرض الزراعية في قلب الدلتا . ولهذا ولمثله ينبغى أن تكون كثافة وأحجام الطرق عندنا عند حدها الأدنى داخل المعمور ، وأن توقع الطرق الشريانية على أطراف الصحراء بقدر الامكان فتخدم المعمور بنفس الكفاءة ولكن دون أن تبدد الأرض الثمينة . وهذا ممكن على هامشى الدلتا شرقا وغربا ، ولكنه يمكن أن يكون مثاليا فى الصعيد الخطى الضيق الذى تقع الصحراء فى ظهره وعبر النهر فى وجهه .

ومن نفس الزاوية ، فإن مزلقانات تقاطع الطرق أو الكبارى المعلقة أو الأنفاق السفلى أفضل من الانحناءات الدائرية المركبة كالزهرة الرباعية الأوراق التى تسرف فى التهام الأرض بلا داع . وبالمثل فإن عربات النقل الجماعية خير من الفردية ، الأتوبيس يعنى خير من السيارة الخاصة ، والتاكسى خير من الملاكى ، والعربات الصغيرة الحجم خير من الضخمة القارهة ، سواء ذلك داخل المدن أو بينها . حتى فى القرى ، من الطريف أن حيوان النقل والحمل السائد وهو الحمار يتلاءم ويتناسب بحجمه الضئيل مع طرق الريف الضيقة ومن ثم مع اقتصاد المكان الصارم ، بينما لا يظهر الجمل بحجمه الأكبر إلا على الأطراف الصحراوية حيث تتراخى مشكلة المكان وتنفسح الطرق ، ذلك درس تخطيطى لا ينبغى أن يقصر دونه الانسان - أليس كذلك ؟ .

الفصل الثانى والثلاثون

... إلى التوسع الأفقى

لا داعى لأن يثير أحد مناظرة حادة بين التوسع الرأسى والتوسع الأفقى ، لمن الأولوية ، لمن الأهمية .. الخ ، فكلاهما بعد جوهرى من أبعاد الزراعة والحياة فى مصر ، والاثنان معا يصنعان إحداثى الحاضر والمستقبل الوطنى ، فلا تناقض إذن بينهما ولا منافسه ، وإن كان ولابد من مناقشة فإن العلاقة هى أساسا علاقة تفاضل وتكامل .

فلأن التوسع الرأسى أقل تكلفة وأسرع عائدا ، فإليه بداهة تذهب الأولوية على المدى القريب ، بينما يتراجع التوسع الأفقى إلى المدى البعيد ، غير أنه يظل هناك رصيد المستقبل واحتياطى الأمان ، وفضلا عن هذا فإذا كان للتوسع الرأسى النصيب الأكبر فى التخطيط الزراعى بالطبع ، فإن الى التوسع الأفقى وحده تذهب الصدارة فى التخطيط الاقليمى بامتياز .

القصة والقضية

خطوط التقدم

والتوسع الأفقى شعار أزمن طويلا فى مصر الحديثة ، ولكن للاستهلاك المحلى ودون أن يحقق شيئا مذكورا . ففى النصف الأول من القرن لم يزد متوسط عمليات الاستصلاح الزراعى عن نحو ١٠ آلاف فدان سنويا ، وربما قصر دون ذلك إلى ٣ آلاف كما يذهب تقدير آخر . وبعامة فلقد كانت تلك كلها جهودا فردية مبعثرة كالشظايا أو تخضع لمضاربات الشركات الاستغلالية (١) .

(1) W. willcocks, " Le fellah et sa femme sur les terres incultes d'Egypte" . Extrait du bulletin de la société sultanieh d'Egypte. t. vIII, 1917, p. 169 .

أما جغرافيا فإنها كانت تأخذ نمطا نقطيا ورقعيا لانمط «جبهة ريادة» حقيقية ، وظلت البرارى تؤلف «الربع الخالى» من الدلتا بشريا (١) وفى نبوءة عراف لم تتحقق ، تصور ويلكوكس منذ أكثر من نصف قرن هذا النطاق يعود إلى الحياة بالهجرة « فى غضون خمسين سنة من الآن » ، كتب هو يؤكد ، « ستكون كلمة برارى ، أى الأراضى البور ، قد اختفت من مصر » (٢) ولكن للأسف ظلت البرارى منذئذ أسوأ كلمة فى قاموس الإيكولوچيا المصرية - ولا تزال .

والواقع أن البرارى - ١,٥ مليون فدان ، ١٥ قرنا تقريبا - فصل سيئ فى كتاب الزراعة المصرية ، وتقصير تاريخى غير مفهوم ، ولا نقول سلبية شاذة من جانب مصر . صحيح لقد قام كثير من السلاطين والحكام فى العصور الوسطى بمحاولات استصلاح طموحة ، ولكنها كانت تتعثر أو تعجز أو تهمل . ولنا فى هذا الصدد تشابه دال مع هولندا . فهى مثلنا دلتا أكبر نهر فى قارتها ، بل أسوأ منا تحت سطح البحر غالبا ، ولكنها لم تكف مع ذلك عن أن تنتزع الأرض الزراعية من صميم البحر (تذكر المثل الهولندى : خلق الله الهولنديين ، وخلق الهولنديون هولندا).

ومن غير المتصور كيف تركنا نحن هذا النطاق مهجورا كالبحر ، هو الذى يجمع بين أغزر تربة سوداء فى الوادى وأعدل مناخ فى مصر وأبرز موقع على البحر ، كل أولئك ونحن نكاد نختنق فى قفص حديدى من اقتصاد المكان . إن هذا تحد أساسى لمصر لا تملك إلا أن تقبله بكل إيجابية . وقد بدأت المواجهة بالفعل منذ «الثورة» وبعد السد العالى وعلى مياهه . وأخذ الاستصلاح والاستزراع ينتشر على مئات الآلاف من الأفدنة فى شمال الدلتا ، وأصبحت الأرض التى وضعت تحت المحراث وكأنها تعطى الزراعة المصرية « حدا frontier » بالمعنى المعروف فى الغرب الأمريكى ، ولن يتوقف الزحف فى جبهة الريادة العريضة هذه إلا حين تصل إلى سيف البحر فى النهاية .

غير أن زحف الاستصلاح لم يكن ليقتصر على «الصحراء السوداء » الاصطناعية فى شمال الوادى ، وإنما كان ولابد أن ينفجر خارج شرنقة الوادى نفسه ويخترق حاجز «الصحراء

---

(1) A. Lambert, " Divers modes de faire volloir des terres en Egypte", E. C., Mars - Avril 1938, p. 181 - 198 .

(2) " Egypt fifty years hece" Communication presenté á l'Institut d'Egypte, 1902 , p. 7 - 8 .

الصفراء» الطبيعية يمينا وشمالا ليطغى على هوامش المعمور شبه الرمليه حيث التربة صفراء تصلح لمحاصيل معينة . وبهذا تطورت عملية التوسع ، فاقتصرت أولا على وادى النيل نفسه ثم امتدت إلى الصحراوين خارجه . فكانت مديرية التحرير على أطراف البحيرة وحتى وادى النطرون ، ثم اتجه الزحف شمالا إلى منطقة النوبارية ثم غرب النوبارية ، وهناك أيضا نطاق الشمال الغربى فى ساحل مريوط كجبهة جديدة من الزراعة الجافة تستحى أو تستعيد عمران العصر الرومانى . ثم يناظر هذا كله جبهة أخرى واسعة فى شرق الدلتا تتمثل فى سهول جنوب بورسعيد ووادى الحسينية وهضبة الصالحية ، ثم تمتد إلى ضفاف قناة السويس وتعبرها إلى شريط سيناء الشمالى .

أما جنوبا على طول الصعيد فلقد تكون إمكانيات التوسع محدودة نسبيا ، ولكن رقعا كثيرة وجيوبا وأحواضا مغلقة على جانبى الوادى خاصة فى منطقة كوم أمبو قد انتزعت من قبل من الرمال . إلا أن القفزة الهامة فى قلب الصحراء هى تلك التى أتخذت من الواحات نواة لها ومتكأ تتوسع منها وبينها لترسم خطا يوازى النيل بالتقريب لتخلق منه «الوادى الجديد» ، وليصبح هناك الوادى الأخضر والوادى الأصفر جنبا لجنب .

مغزى التوسع

واضح من هذا الاستعراض الأولى العام لمجالات واتجاهات التوسع الأرضى ما كان منه وما يمكن أن يكون فى الماضى وفى المستقبل ، أن التوسع الأفقى إذ يتحرك من أعماق الوادى إلى أطرافه وأطراف الصحراء ثم أعماقها ، فإنما يتحرك دائما وبالضرورة من كنتورات أوطأ إلى كنتورات أعلى وأعلى ، والطريف فى هذا أن التوسع «الأفقى» يتحول على الأطراف إلى نوع من التوسع «الرأسى» وإن يكن طبعا بالمعنى الطبوغرافى والارتفاع لا بالمعنى الزراعى والتكثيف .

على الجانب الاقتصادى ، مع ذلك ، فإن هذا يرفع تكاليف رفع الماء باطراد كنتورا بعد كنتور، فضلا عن أنه ينقلنا دائما إلى تربات أكثر رملية وأقل خصوبة . وهذا كله يجعل العملية برمتها أكثر تكلفة وأقل عائدا من المعدلات السائدة داخل الوادى نفسه . إن التوسع الأفقى هو بالضرورة وباطراد جبهة ريادة حدية أودون حدية فى الأعم الأغلب . إنه «توسع سطحى» إلى حد ما وبمعنى

ما فيما عدا هذا ، فإننا نستطيع أن نصنف مناطق التوسع إلى عدة أنواع بحسب طبيعتها أوموقعها فى الوادى أوالصحراء . فهناك أولا التوسع المتخلل أو البينى interstitial الذى يعنى الجيوب البور الصغيرة المبعثرة التى تتخلل الرقعة الزراعية فى الوادى . ثم هناك توسع الامتداد أو التوســـع الهامشى على أطراف وجوانب الوادى ، وهو أساسا توسع ملاصق أو مصاقب contiguous يمثل استمرارا لرقعة الوادى على جبهة التقائه بالصحراء شرقا وغربا . ويمكن أن نميز فيه بين نوعين : الجبهوى frontal حيث مجالات التوسع والاستصلاح فسيحة واسعة متصلة، ولذا يقتصر على الدلتا سواء شمالا أوشرقا أوغربا ، ثم النوع الجيبى حيث مجالات التوسع رقعية محدودة ضيقة متقطعة ، وهو بالضرورة ينصرف إلى الصعيد حيث تتحدد إمكانيات الاستصلاح على جانبيه فى رقع ضئيلة منفصلة متباعدة كفوهات الأودية الصحراوية والجيوب الفاصلة بين الأحواض الزراعية الكبرى . ثم هناك أخيرا التوسع المنفصل أوالقافز الذى ينفصل جسمة تماما عن جسم الوادى بمسافات واسعة أوضيقة ، وهذا ينصرف إلى مناطق قلب الصحراء كالوادى الجديد وواحاته النائية .

كشف الحساب

السؤال الآن : مامحصلة كل هذه المشاريع ؟ من أسف أن الأرقام غير دقيقة أو وثيقة ، ولانقول غير موثوق بها ، ولذا كثيرا ماتتضارب وعلى أيه حال ، فالمقدر أن مساحة الأراضى المستصلحة منذ ١٩٥٢ حتى اليوم تدور حول ٩٠٠ ألف فدان ٩٣٢ألفا فى رواية، ٩١٢ ألفا فى رواية أخرى ، وفى ثالثة ٨١٢ ألفا منها ٧٥٥ ألفا على مياه السد العالى، وتقع معظم هذه المساحات فى شمال الدلتا . وبمزيد من التفصيل أوالتحديد ، تم استصلاح نصف مليون فدان فى الفترة ٦٠-١٩٦٥ ، وأكثر من ربع مليون فدان فى الفترة ٦٥-١٩٧٠، ولكن ٢٥ ألف فدان فقط فى الفترة ١٩٧٠ .

غير أن من أسف أشد أن عاملين سالبين فى القضية يسلبان هذه الأرقام الجزء الأكبر من قيمتها : الاستعمالات غير الزراعية ، وحدية الانتاج ، أى جانب الكم والكيف على الترتيب . فالمقدر أن الأولى قد استقطعت من الرقعة الزراعية نحو ٦٠٠ ألف فدان منذ الثورة فقط ، بينما يرتفع البعض بالرقم إلى ٩٠٠ ألف . وعموما، فإذا كانت الرقعة الزراعية قد زيدت بنحو مليون

فدان ، فقد فقدنا نحو ٧٥٠ ألف فدان فى توسعات البناء . وبذلك فإن الزيادة الصافية لاتعدو ٣٠٠ ألف فدان أو٢٥٠ ألفا على أحسن الأحوال . هذا بينما يؤكد البعض أن «الأرض الزراعية لم تزد بوصة واحدة منذ السد العالى» ، «وأننا استنفدنا كل مياه السد العالى دون أن نضيف فدانا واحدا إلى الرقعة الزراعية» ، فى حين يضيف البعض الآخر أن الرقعة الزراعية نقصت بالفعل بمقدار ٣٠٠ ألف فدان فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، وهو رقم تدحضه أرقام المساحة المزروعة وتطورها الفعلى .

ومهما يكن ، فإن النتيجة النهائية أن المساحة الزراعية لم تنم إلا بالكاد ، وتكاد تكون أقرب شىء إلى الثبات والجمود . فبينما بلغت المساحة المزروعة فى ١٩٠٧ نحو ٥,٤ مليون فدان ، إرتفعت فى ١٩٦٠ إلى ٥,٩ مليون، ثم إلى ٦,٢ مليون فى ١٩٦٦ ، وظلت كذلك حتى ١٩٧٠ ، وفى١٩٧٥ بلغت ٦,٣ مليون ، غير أن منها ١٨٩,٠٠٠ فدان لم تبلغ الحدية الانتاجية بعد وتستبعد من الدورة الزراعية ومن التركيب المحصولى الجارى . وفى جرد شامل للمجالس القومية المتخصصة أن مساحة الأرض الزراعية فى ١٩٥٠ كانت ٦ملايين فدان ، ولكنها نقصت عن ذلك فى ١٩٧٥ بمقدار ٥٠ ألف فدان نتيجة لزحف المبانى عليها ، كما يهبط بها البعض إلى ٥,٧ مليون فدان سنة ١٩٨٠ . وعلى الجملة ، فإذا كنا قد ألفنا طويلا أن نردد أن الزراعة المصرية تدور فى حدود ٦ ملايين فدان أو تجاوزتها قليلا ، فلعل الأصح الآن أن نقول ٦-٥,٥ مليون فقط .

الأصول والخصوم

وعلى أية حال ، فحتى هذه الزيادة الضئيلة يأتى عامل حدية الانتاج بدوره ليسلبها كثيرا من قيمتها هى الأخرى . فالمقدر أن معظمها لم يبلغ الحدية الانتاجية بعد ، ولازال خاسرا غير اقتصادى . فلقد أنفقنا نحو ٣٨٢ مليون جنيه فى استصلاح ٨٣٤ ألف فدان بمتوسط قدره نحو ٥٠٠ جنية للفدان ، ولكنها حتى الآن تكلفنا ١٠ ملايين جنية خسائر سنوية منتظمة . أما منذ سنة ١٩٦٢ إلى الآن فإن مجموع ماتم استصلاحه هو ٩١٢ ألف فدان ، المزروع منها فعلا نحو ٧٠٠ ألف .

وإذا كانت تكاليف استصلاح تلك المساحة كلها قد بلغت مليار جنيه ، فإنها ما تزال تحتاج إلى ٤ مليارات أخرى لعلاج مشكلات الصرف والملوحة وفقر التربة بها . فالمحصلة إذن إهدار مليار جنيه مقابل لا شئ عمليا . فمن التسعمائة ألف فدان ونصف التي استصلحت منذ سنة ١٩٥٢ ، لم يستزرع سوى ٦٠٪ وما استزرع لم تصل إنتاجيته إلى أكثر من ٥٠٪ ، بينما لم يبلغ الحدية الانتاجية سوى ٢٣٠ ألف فدان ، أي بنسبة ٢٩٪ .

كذلك ولذلك فقد وجد أن مساحة الأراضي المستصلحة هذه وإن كانت تعادل ١٤٪ من المساحة الزراعية إلا أنها لم تضف إلى الانتاج الزراعي سوى ٢ ٪ فقط . ذلك أن القاعدة هي أن أفضل الأراضي إطلاقا هي تلك المزروعة فعلا ، وأن الأراضي الجديدة – بالتالي – هي دائما من نوعية أقل ، وأن كل توسع في الاستصلاح ينتقل إلى نوعية من الأراضي أقل وأقل باطراد . وعلى الجملة فإن كل الأراضي المستصلحة حتى الآن هي أكثر تكلفة في الاستصلاح وسوف تكون أكثر وأكثر تكلفة في المستقبل ، مثلما هي أقل عائدا ومردودا باطراد . أي أنها تصبح دون حدية ودون اقتصادية باستمرار . والمقدر أن تكاليف استصلاح واستزراع هذه الأراضي الحدية تبلغ ٥ أمثال تكاليف استصلاح الأراضي القديمة داخل الوادي .

والواقع أننا إذا استثنينا الأراضي البور السوداء في شمال الدلتا ، فإن مجال الاستصلاح يتحول أساسا إلى الأراضي الرملية على حواف الصحراء شرقا وغربا ، وهذه دائما فقيرة في العناصر الغذائية ، ذات كفاءة إنتاجية محدودة ، ولا تصلح لكل المحاصيل الزراعية بل لمحاصيل معينه محددة كما تحتاج إلى نظام خاص في الري كذلك فإن كل توسع في الأراضي الرملية والصحراوية شرقا وغربا يرتفع بنا تلقائيا إلى كنتورات أعلى ، مما يحتم إنفاقات عالية في التسوية وفي رفع المياه بالآلات ، هذا عدا أن الري على منسوب أعلى في الأراضي الجديدة المستصلحة قد يضر الصرف المجاور في الأراضي القديمة الأوطأ فيفسد الانتاج الثمين في مساحات أكبر ، كما حدث فعلا في غرب البحيرة وفي أطراف وهوامش المنيا وغيرها من محافظات الصعيد .

ومنذ نكسة يونيو ، على أية حال ، أصيبت عمليات الاستصلاح الزراعي بنكسة حادة . فرغم أن نحو ٦٥٦ مليونا وربما نحو ٧٠٠ مليون جنيه أنفقت على مشاريع التوسع الأفقي ، كان المردود طفيفا لا يتعدى بضع عشرات من آلاف الأفدنة كما في مديرية التحرير ، بينما فشلت بعض

المشاريع مثل الوادى الجديد حيث لم يتعد المردود يضع عشرات أخرى من آلاف الأفدنة . ومازال الاستصلاح يتعثر والتوسع الأفقى يفتقد الاستراتيجية العظمى الناجحة .

نتيجة لهذا تباطأت مشاريع الاستصلاح ثم توقفت تماما منذ ١٩٧٠ ، كوقفة للمراجعة وإعادة تقدير للموقف ، وأيضا للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة .

ويرى البعض فى هذا التوقف خطأ جسيما ، لأن كل يوم تتأخر فيه العملية يمثل خسارة وطنية كبيرة . ففضلا عن أن المشكلة تتفاقم وتزداد حدة ، فإن تكاليف الاستصلاح تقفز قفزا ، فبعد أن كانت تكاليف استصلاح الفدان منذ سنوات لا تتجاوز ٣٠٠ - ٥٠٠ جنيه ، ارتفعت إلى ١٠٠٠ جنيه حتى وصلت الآن إلى ٣٢٠٠ جنيه وزيادة وعلى أية حال ، وبصفة عامة ، فإن استصلاح الأراضى يعد من أربح أنواع الاستثمار والاستغلال الاقتصادى مهما تكلف ، لأن الأرض وحدها من بين كل أصول الاستثمار هى التى تتزايد قيمتها مع الوقت بدلا من أن تتناقص أو تستهلك .

امكانيات التوسع

أما عن إمكانيات التوسع فى المستقبل ، فهنا يتوقف الأمر كله على عامل الماء ، فإمكانيات التوسع الأفقى وظيفة مباشرة لموارد المياه المتاحة . وفى ظل إسراف الرى الخطير الذى تعانى منه زراعتنا ، فإن هناك ما يشبه العلاقة العكسية بين إمكانيات التوسع الأفقى وبين الافراط المائى ، ولا نقول بين التوسع الأفقى والتوسع الرأسى ، فلعل هذا الأخير نفسه ضحية هو الآخر للإفراط المائى . والمسلم به إجماعا هو أن فاقد الرى الراهن لو أحسن استغلاله لترجم إلى إمكانيات ضخمة من التوسع الأفقى .

بل يذهب البعض إلى حد القول بأن ترشيد استخدام موارد المياه المتاحة لنا حاليا يمكن أن يزيد من إمكانيات التوسع الأفقى بنسبة مؤثرة للغاية ، بل إنه لجدير بأن يضاعف الرقعة الزراعية المعهودة تماما ، فابتداء ، وعلى أساس طرق الرى ومعدلاته الراهنة دون أى تغيير نوعى ، فإن توفير مليار متر مكعب واحد فقط من الاستهلاك الحالى يمكن أن يزرع ٣٠٠ ألف فدان جديدة . وعليه ، فإن توفير ٦ ٪ فقط من جملة المياه المستخدمة حاليا يمكن أن يزرع مليون فدان جديدا .

أما إذا حلت طرق الرى الحديثة محل الرى بالغمر أو الراحة الحالى ، فإن النتيجة لن تقل عن انقلاب كامل في ميزانية الماء - الأرض . فإذا صح أن الفدان فى الدلتا يستهلك حاليا ٧٠ - ٨٠ مترا من الماء يوميا ، مقابل ٢٦ مترا فى حالة الرى بالرش ، ١٥ مترا فقط فى حالة الرى بالتنقيط ، فإن أرض مصر جميعا إذا هى تحولت نظريا إلى الرى بالرش لأمكننا أن نزرع ٣ أمثال المساحة المزروعة حاليا ، ترتفع إلى ٥ الأمثال فى حالة التحول إلى الرى بالتنقيط .

على المستوى العملى ، مع ذلك ، فإن هذا التحول أو ذاك مستحيل طبعا ، حيث ثبت أن الرى بالرش أو بالتنقط يصلح فقط للأراضى الصحراوية المضرسة وغير المسواه وللحدائق والأشجار بصفة خاصة ولا يصلح للأراضي الخصبة . ومع ذلك تبقى فى النهاية أن المبدأ صحيح، وهو أن أسلوب الرى الحالى مسرف متلاف فى الماء ، وأن إمكانيات الوفر فيه تمثل هامشا عريضا للغاية بل وربما أكثر من هامش إذ يقدره البعض بما لا يقل عن ١٥ ٪ من مجموع المياه المستخدمة فعلا.

الممكن والواقع

مهما يكن الأمر ، فإن الواقع العملى يختلف ويتخلف ، فإذا بدأنا بالسد العالى ، فقد كان المقدر أنه يوفر المياه لاستصلاح ١,٣ مليون فدان ، هى التى تم استصلاح ٨١٢ ألفا منها بالفعل ، معظمها على مياه السد نفسه ، والباقى ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف فدان فى انتظار الاستصلاح ، ومن الخبراء من يرى ، على أساس أن استصلاح الفدان في برارى شمال الدلتا الملحية يحتاج إلى ١٠ - ١٥ ألف متر مكعب فى السنة ، أن مياه السد المحددة تلك لا تكفى إلا لنحو ٨٠٠ ألف فدان فقط، وليس ١,٣ مليون فدان ، وأن ذلك بالفعل هو نفس الرقم الذى تم استصلاحه حتى الآن ، كذلك فإن المرجح أن مياه الرى التى كانت تذهب فى السابق إلى الأراضى التى خرجت من الاستعمال الزراعى فى العقود الأخيرة (نحو ٦٠٠ ألف فدان) إنما ذهبت منذ السد العالى إلى زيادة مساحة الأرز (٣٠٠ - ٥٠٠ ألف فدان) ، بالاضافة إلى حياض الصعيد المحولة إلى الرى الدائم (نحو ثلثى مليون فدان) .

مهما يكن ، فمنذ ذلك الوقت ، وبفضل ترشيد استخدام مياه الرى ، فقد أمكن توفير ١٧ – ١٨ مليار متر مكعب فى بحيرة ناصر ، تكفى فى التقدير الرسمى لرى ٢,٥ مليون فدان (٢,٨ مليون فى رواية أخرى) من الأراضى الجديدة ، بحيث يمكن وصول الرقعة الزراعية إلى ٨,٥ . مليون فدان ، ثم ارتفع رصيد مصر من المياه مؤخرا إلى ٢٥,٥ مليار ، تكفى لاستصلاح وزراعة ٤ ملايين فدان جديدة ، وهناك خطة للتوسع فى مناطق زراعية جديدة تبلغ ٣,٢ مليون فدان كجزء من خطة عظمى للوصول بالرقعة الزراعية إلى ١٠ ملايين فدان سنة ٢٠٠٠ ، البعض يرفعها إلى ١١ مليونا بل والى ١٤ مليونا .

على أن هذا البرنامج التخطيطى النهائى للاستصلاح حتى سنة ٢٠٠٠ قد استقر أخيرا على هدف الرقم ٢,٨ مليون فدان ، وذلك على أساس أن موارد المياه المتاحة ستكون ١٧,٥ مليار متر مكعب . أما توزيع هذه المساحة فكالآتى بالفدان :

غرب الدلتا	٣٧٥,٠٠٠	مصر الوسطى	١١٩,٧٠٠
وسط الدلتا	١٦٨,٤٠٠	مصر العليا	١٥٨,٥٠٠
شرق الدلتا	٨١٣,٥٠٠	الصحراء الغربية	٤٤٨,٠٠٠
سيناء	٧٣٥,٠٠٠	المجموع	٢,٨١٨,١٠٠

أما على المستوى التخطيطى المباشر ، ففى داخل هذا البرنامج العام وضعت خطة لتوفير المياه لزراعة ٢,٥٨٠,٠٠٠ فدان خلال السنوات الثمانى القادمة ، منها ٢,٠٣٠,٠٠٠ فى وادى النيل ، ٥٠٠,٠٠٠٠ خارجه . وداخل هذه الخطة بدورها بدأت خطة تنفيذية خمسية تبلغ استثماراتها أكثر من ٢٢٠٠ مليون جنيه لاستصلاح ٨٣٢,٠٠٠ فدان . وبالموازاة ، وضعت خطة لتوفير المياه لرى ٦٣٨,٠٠٠ فدان . وتوزيع هذه الأراضى والمياه كالآتى بالفدان :

المنطقة	الأرض	المياه
غرب الدلتا	٢٢٤,٥٠٠	١٦٥,٠٠٠
وسط الدلتا	٦٧,٥٠٠	٤٥,٠٠٠
شرق الدلتا	٢٦٣,٢٠٠	٢٩٣,٠٠٠
سيناء	٢٩,٥٠٠	١٩,٠٠٠
مصر الوسطى	٨٦,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
مصر العليا	٨٦,٢٠٠	٦٤,٠٠٠
الوادى الجديد	٥٦,٥٠٠	١٢,٠٠٠

ميزانية الماء

الاشارة إلى مياه الامطار فى ميزانية مياه مصر لا تعدو بالطبع أن تكون إيماءة أكاديمية بحتة، حيث لا يزيد ما يمكن الحصول عليه منها لأغراض الرى عن ٠,٨٧٥ مليار متر مكعب سنويا . فالنهر إذن كل شئ عمليا . ولكن رغم أن مواردنا المائية المتاحة تأتى جميعا من أصل واحد أساسا ، إلا أنها تقع فى التصنيف النوعى فى ثلاثة مصادر مختلفة : مياه النهر الجارية ، مياه الصرف ، المياه الجوفية .

مياه النهر

فإذا بدأنا بأولها ، وهو بالطبع صلبها وعصبها ، فلقد كان حجم مواردنا المائية من النيل قبل السد العالى نحو ٤٨ مليار متر سنويا . ثم بحسب اتفاقية السد سنة ١٩٥٩ ارتفعت حصتنا إلى ٥٥,٥ مليار ، بزيادة ٧,٥ مليار ، والمقدر أن تزيد هذه الحصة فى المستقبل على دفعتين : الدفعة الأولى فى المستقبل القريب ، وذلك بنحو ٢ مليار متر نصيب مصر فى عائد مشروع قناة جونجلى والبالغ ٣,٨ مليار تقتسم مناصفه مع السودان . وقد بدأ تنفيذ المشروع بالفعل لاستقطاب فاقد مياه بحر الجبل . وتكفى حصة مصر منه لزراعة ربع مليون فدان جديدة بالطرق التقليدية ، تتضاعف إلى نصف المليون بالطرق الحديثة .

أما الدفعة الثانية فتأتى فى المستقبل البعيد نوعا حين يتم تنفيذ مشاريع أعالى النيل لاستقطاب الفاقد فى منطقة السدود والبالغ حاليا ٣٦ مليار متر مكعب . وتشمل هذه المشاريع التخزين فى بحيرة البرت واستقطاب فواقد مستنقعات السد فى حوض الغزال والزراف من جانب ومستنقعات مشار فى حوض السوباط من الجانب الآخر . وتبلغ حصة مصر المقدرة من هذا العائد نحو ٧ مليارات متر . وهذا يرفع الفائض المتاح لنا إلى ٩ مليارات ، تكفى للتوسع فى ١,٢ مليون فدان بالأساليب التقليدية ، تتضاعف إلى ٢,٥ مليون بالأساليب المتطورة . وعلى هذا كله يصبح مجموع موارد مصر المتاحة من النيل فى المستقبل البعيد أو فى نهاية المطاف نحو ٦٤,٥ مليار متر مكعب .

وسواء فى المستقبل أو الحاضر أو الماضى ، فلقد كان هناك دائما قدر معلوم من المياه

المفقودة بأيدينا ولكن بغير إرادتنا ، والتى تقع فى المنطقة الانتقالية أو المشتركة بين الرى والصرف . تلك أعنى مياه السدة الشتوية ، وهى الفترة التى تقفل فيها الترع لعمل الصيانة اللازمة للمجارى المائية والأعمال الهندسية المقامة عليها كل سنة لمدة نحو شهر ، يضيع فيها نحو ٣ مليارات متر مكعب بواقع ٩٠ مليونا يوميا ، تطلق لا للرى ، ولكن فقط لأغراض استمرار الملاحة وللصناعة ومياه الشرب وتوليد الطاقة ، ثم تذهب بعدها بددا إلى البحر .

والفكرة المطروحة حاليا هى الإفادة من هذه الكمية بتخزينها فى مكان صالح ثم إعادة استخدامها فى مناطق الاستصلاح المناسبة وذلك فى الفترات التى لا تتاح فيها الموارد المائية الكافية . وهناك مخزنان طبيعيان صالحان ، مثلما هما تبادليان فنيا ، ويقعان بالتقاطع على أقصى أجناب الدلتا : وادى النطرون وبحيرة المنزلة ، فالأخيـرة مثلا بمساحتها الحالية البالغة ١٥٦ ألف فدان يمكن أن تستوعب ٦٠٠ مليون متر مكعب خلال شهور ديسمبر ويناير وفبراير ، نقلا من فرع دمياط عن طريق ترعة العنانية ، على ألا يؤثر ذلك على مشروع ترعة السلام أو على صرف المنطقة .

مياه الصرف

يبلغ حجم مياه الصرف التى تنصب نهائيا فى البحر المتوسط نحو ١٦ مليار متر مكعب ، أى ما يعادل ٣٠٪ من حصة مصر فى مياه النيل (٥٥,٥ مليار) . ومن الناحية العملية فإن جزءا من هذه الكمية حتمى ولابد منه ولا مفر ، إلا أن الجزء الآخر والأكبر فاقد لا مبرر له ، حيث يمكن ويجب أن يستخدم فى الرى من جديد . ذلك أن إعادة استخدام مياه الصرف لأغراض الرى - بشروط معينة - أصبحت مبدأ مسلما به عالميا . وفى هذا الاطار ، لنذكر بالمناسبة أن جميع مياه صرف الصعيد تعود إلى النيل ، لتدخل تلقائيا كمياه رى فى الدلتا . تلك مسألة طبيعية بديهية مثلما هى حقيقة جغرافية أولية ، مسألة جغرافيا طبيعية صرف يعنى .

أما إعادة استعمال مياه الصرف للرى كسياسة مخططة فإن كثيرا من الدول يستعمل مياها نسبة ملوحتها ٥٠٠٠ جزء من المليون ، بل إنهم ليبحثون فى إمكانية رى بعض المحاصيل بمياه

البحر مباشرة (!) . وفى مصر فإن ملوحة مياه النيل العادية تتراوح حول ٢٠٠ جزء فى المليون ، ومياه الصرف بين ١٠٠٠ ، ٣٠٠٠ جـزء ، وبعضها لا يزيد عن ٥٠٠ جـزء فعلا . من هنا فإن من الممكن بأمان تام استخدام مياه للرى ملوحتـها ٧٠٠ جزء والخلاصة من هذا أن كثيرا من مياه الصرف معتدل الملوحة يجوز خلطه بقدر من المياه العذبة . هذا فضلا بالطبع عن أنها رخيصة التكاليف سهلة التوجيه إذ تسـتخدم حيث هى مباشـرة دون حاجة إلى نقل أو توصيل ولا قناطر أو كبارى .

ونحن لدينا فى الدلتا نحو ٧,٥ مليار متر من مياه الصرف يمكن إعادة استخدامها للرى ، ولكن المستخدم منها فعلا هو ٢,٥ – ٤,٥ مليار فقط . وعلى الجملة فإن المستخدم حاليا من مياه الصرف فى مصر يبلغ نحو ٥ مليارات فقط منصفة بالتقريب بين الدلتا والصعيد . ومن ناحية التجارب الزراعية ، فلقد نجحنا فى استخدام مياه الصرف للرى فى حالة معظم المحاصيل ، وثبت إمكان استخدام ١٠ – ١٢ مليار متر أى ٦٠ – ٨٠ ٪ من هذه المياه إما كما هى وإما مخلوطة بالمياه العذبة بنسب معينة (عادة ١ :١) . وعلى أقل تقدير يمكن استخدام مياه الصرف لرى المراعى للثروة الحيوانية .

ويتجه التخطيط حاليا إلى استغلال ٤ مليارات منها حتى سنة ١٩٨٥ ، تكفى وحدها لزراعة أكثر من مليون فدان ، وبعد ذلك يتم استغلال ٨ مليارات أخرى . وقد تقرر مؤخرا زراعة ٨٠٠ ألف فدان من الأراضى المستصلحة الجديدة فى الدلتا أساسا ثم فى الفيوم على مياه الصرف المخلوطة بمياه الترع . وبالفعل بدأت إقامة محطات طلمبات لرفع مياه المصارف لإعادة استخدامها فى تلك المواقع .

ففى الدلتا يجرى هذا شـرقا على ترعة السـلام الجديدة فى حدود مليار متر مخلوطـة بمياه مصرف السرو وحادوس ، وغربا على ترعة النـوبارية فى حدود ٨٥٠ مليون متر مخلوطة بمياه مصرف العموم . وعلى نطاق أصغر ، تتم العملية على مصرف المحسمة على الاسماعيلية . كذلك تقرر استصلاح ٥٠ ألف فدان بصحراء مطروح من زمام ترعة بهيج الجديدة على مياه مصرف العموم الضائعة فى البحر بعد خلطها بمياه ترعة النوبارية .

أما فى الفيوم فإن الخطة تجرى فى حدود إعادة استخدام نصف مليار متر مكعب . وقد بدأت بمصرف الطاجن والبطس . والأول أوشك على الانتهاء ، بينما يقضى الثانى بخلط مياهه مع مياه بحر عبدالله وهبى مما يؤدى إلى خفض مناسيب بركة قارون من جهة وتحسين حالة الرى فى بحر وهبى من جهة أخرى ، وذلك أيضا مع التوسع الزراعى فى زمامه فى حدود ٢٠ ألف فدان .

المياه الجوفية

يقدر حجم خزان المياه الجوفية تحت وادى النيل بنحو ٢ مليار متر مكعب . ويختلف نصيب كل من الدلتا والصعيد بحكم اختلاف عمقه فيهما . ففى الدلتا يصل عمق الخزان إلى ٩٠٠ متر ، مقابل ٣٥٠ مترا فى الصعيد . (١) ولذا يبلغ نصيب الدلتا نحو ٠,٥ مليار متر مكعب ، مقابل ١,٥ مليار فى الصعيد ، أى بنسبة ١ : ٣ على الترتيب . وعلى الجملة يكفى حجم الخزان عموما لرى نصف مليون فدان ، وهذا فعلا هو هدف التخطيط المستقبلى . وفى كل الأحوال ، فإن من الممكن دائما الجمع بين مياه الرى الجارية والمياه الجوفية فى نهايات الترع بالذات حيث تضعف الأولى نسبيا وتغزر الثانية نسبيا (٢) .

الموارد المتاحة

فإذا نحن الآن حصرنا موارد مصر المتاحة فعليا وحاليا من هذه المصادر الثلاثة ، لكان المجموع ٦٠,٧ مليار متر ، يمكن أن تزيد محليا وعاجلا بإعادة استخدام مياه الصرف وزيادة استخدام المياة الجوفية بنحو ١٠ مليارات ليصبح ٧٠,٣ مليار (٣) فإذا أضفنا إلى ذلك عائد قناة جونجلى ومشاريع أعالى النيل والبالغ ٩ مليارات ، لكان مجموع الرصيد الأقصى فى المستقبل البعيد هو ٧٩,٣ مليار ، قل ٨٠ مليارا ، أى زهاء متوسط مائية النيل الطبيعية البالغ ٨٤ مليارا سنويا . وبصيغة أخرى فإن أقصى ما يمكن أن تتطلع مصر إلى إضافته إلى دخلها

---

(١) راجع الجزء الأول ، ص ٦٣٥ - ٦٤١ .

(2)willcocks, Craig , Egyptian irrigation, vol, I, p. 412 et seq .

(٣) وزارة الرى ، قسم الابحاث والاحصاء .

المائى الحالى هو نحو ٢٠ مليارا أى نحو ثلث ذلك الدخـل . وبعد ذلك تغلق ، وإلى الأبد ، آخر كوة للإيراد المائى.

المصدر	حاليا	مستقبلا
نهر النيل	٥٥,٥	٦٤,٥
مياه الصرف	٢,٣	١٠,٠
المياه الجوفية	٢,٩	٤,٨
المجموع	٦٠,٧	٧٩,٣

الاحتياجات والاستهلاك

إذا انتقلنا الآن إلى احتياجاتنا واسـتهلاكنا المائى ، نجد أولا أننا نسـتهلك حاليا ٥٣,٥ مليار متر سنويا . ويتوزع هذا الاستهلاك بين ثلاثة بنود أساسية هى رى الزراعة ، الشرب ، الصناعة ، يضاف إليها بعض تصرفات خاصة محددة لأغراض توليد الكهـرباء والملاحة ثم السدة الشتوية .

للرى طبـعا نصيب الأسـد ، نحو ٤٩,٥ مليار متـر أى ٩٢,٥٪ من جمـلة مواردنا المتاحـة بمصـادرها الثلاثة . ولكن هذا القدر ينطوى على إسراف مؤكد فى الرى ، حيث كانت حاجـة الزراعة قبل السد العالى فى حدود ٤٦,٥ مليار ، فى حين أن المساحة المزروعـة لم تزد .

أما عن مياه الشرب فانها تأخذ ٢,٣ مليار ، ثلاثة أرباعها من المياه السطحية والربع من المياة الجوفية ، والمقدر هنا أيضا أن ٤٠٪ من هذه الكمية فاقد مبدد نتيجة لسوء شبكات المياه ولسوء استخدامه على السواء . أما الصناعة ، أخيرا ، فتأخذ ١,٣ مليار متر .

وعند هذا الحد فلقد تبدو احتياجات الشرب والصناعة ثانوية نسبيا غير ذات خطر بالقياس إلى بند (أو بالوعة) الزراعة ، إلا أن الخطر المستقبلى أكبر مما قد نتصور . وفى الوقت الحالى ، ابتداء ، فإن معدلات استهلاك مياه الشرب عندنا تتجاوز المعدلات العالمية بكثير ، فهى فى القاهرة مثلا ٣٥٠ لترا يوميا مقابل ٢٥٠ لترا المعدل العالمى . وعلى هذا فإن حجم استهلاكنا الراهن إنما يكفى ٧٥ مليون نسمة لا ٤٦ مليونا .

أما فى سنة ٢٠٥٠ حين تكون السكان قد بلغت ٨٥ مليونا ، فإنها سوف تشرب فقط أكثر من نصف المياه المخصصة حاليا للزراعة نفسها بالمثل ، فإن احتياجات الصناعة فى تصاعد أشد ، وهى إذا كانت قد قاربت استهلاك مياه الشرب حاليا فقد تعادلها فى المستقبل البعيد .

مجموع استهلاكنا إذن يتراوح حاليا حول ٥٣ - ٥٤ مليار متر . وهذا يوازى ٩٧٪ من حصة مصر النيلية وحدها ، أو ٩٥٪ من ثروتنا المائية جميعا ، أو أكثر من حصة مصر قبل السد العالى بنحو ٥,٥ مليار متر . معنى هذا أيضا أنه لولا السد لكنا الآن نعانى عجزا بهذا القدر . ولكن العكس هو الصحيح الآن ، فنحن لدينا فائض يبلغ نحو ٧,٢ مليار . غير أن المقدر أن ينقلب هذا الفائض إلى عجز فى غضون السنوات القليلة القادمة ، بل وابتداء من سنة ٨٤ - ١٩٨٥ بالتحديد. إذ لما كان من المخطط استصلاح ٨٢٣ ألف فدان حتى سنة ١٩٨٥ ، وهو ما يحتاج إلى ٦ مليارات متر من المياه ، فستكون الاحتياجات المطلوبة هى ٦٣ مليارا فى حين أن الموارد المتاحة هى ٦١ مليارا فقط (١) .

عن المستقبل

أما بعد هذا فإن وزارة الرى تتوقع ، فى ضوء المعدلات السائدة حاليا فى زيادة استخدام المياه ، أن يرتفع العجز فى المياه إلى ١٣,٦ مليار سنة ٢٠٠٠ . وهذا الرقم يساوى ضعف حصة مصر من السد العالى الآن ، أو نحو خمس ثروتنا المائية الحالية .

أما كيف يمكن تدبير هذه الكمية مستقبلا ، فعن طريق ترشيد استخدامات المياه سواء فى الرى أو الصناعة أو الشرب ، إلى جانب التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف للرى واستغلال المياه الجوفية ، فأما الزراعة فإن الترشيد يهدف إلى خفض استهلاكها إلى ٤٦,٥ مليار فقط ، أى كما كانت قبل السد العالى لأن هذه هى احتياجاتها الحقيقية السليمة . ويتم ذلك بضبط التوزيع من الخزان إلى الحقل وتحديد المقننات المائية واستبعاد الفاقد ... الخ . أما مياه الشرب والصناعة فإن الهدف ألا تتجاوز معا ٣ مليارات سنة ٢٠٠٠ ، فهذا هو القدر الكافى وفق المعدلات العالمية فى هذه المجالات . أما زيادة الموارد الجانبية فتشمل إضافة ٧ مليارات متر من مياه

---

(١) المصدر السابق .

الصرف إلى الأربعة المستخدمة حاليا ليكون المجموع ١١ مليارا ، ثم أخيراً إضافة نحو مليار من المياة الجوفية .

ميزانية الاستهلاك حاليا ومستقبلا (بالمليار متر مكعب)

الاستعمال	حاليا	مستقبلا
الزراعة	٤٩,٧	٤٠,٠
الصناعة	١,٧	١,٠
الكهرباء والملاحة	٣,٠	١,٥
مياه الشب	٣,٧	٢,٠
المجموع	٥٨,١	٤٤,٥

على أن البعض يرى أن مد الاستهلاك لن ينحسر بل هو إلى ارتفاع . فحسب الجهات المختصة ، يقدر أن يصل استهلاك القاهرة والاسكندرية وحدهما من مياه الشرب والصناعة إلى ٤,٦ مليار سنة ٢٠٠٠ ، وفى مصر عموما إلى ٦,٨ مليار نتيجة لتطور حياة الريف خاصة وتحضره إلى جانب زيادة السكان الكلية . أما الصناعة فإن المختصين يقدرون حجم الاستهلاك المتوقع سنة ٢٠٠٠ بنحو ١٠ أمثال الاستهلاك الحالى ، أى ١٣ مليار متر (وذلك على أساس أن المعدل الحالى يتراوح حول ١,٣ مليار) .

ومرة أخرى ، فحتى هذه الأرقام الجسيمة يرى البعض أنها دون المطلوب مستقبلا فى الحقيقة. فعن الزراعة ، إذا قلنا – مع الجبلى – إن مساحة الأرض المطلوبة سنة ٢٠٠٠ هى ضعف المساحة الحالية أى ١١ مليون فدان ، وقدرنا أنها ستزرع ٣ مرات سنويا ، لكان المجموع ٣٣ مليون فدان محصولى ، فإذا قدرنا حاجة المحصول الواحد بنحو ٢٠٠٠ متر مكعب ، فلسوف نحتاج إلى ٦٦ مليار متر مكعب ، تزداد إلى ٧٧ مليارا بحساب الفاقد الطبيعى (١) أما الاستصلاح ، فإذا كانت الخطة الموضوعة هى استصلاح ٢,٨ مليون فدان حتى سنة ٢٠٠٠ ، فإن البعض يقدر لهذه المساحة موارد مائية لا تقل عن ١٧ مليار متر ، وبالتالى تصبح جملة احتياجات مصر الاضافية هى ٣٤ مليارا وليس ١٣,٦ مليار كالتصور الموضوع .

---

(١) الأهرام ، ١٥ – ٨ – ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

اقتصاد الماء

مهما يكن الأمر ، فما هو القدر المتيقن من الحقيقة فى ميزانيتنا المائية ، وما هو جوهر الموقف المائى فى الخلاصة الصافية ؟ حسنا ، إذا كان من نافلة القول أننا نعانى من إسراف وتبذير جسيم فى الرى والماء ، فإن هناك مجالا رحبا للاقتصاد والوفر المؤثر . وإذا كنا إلى قريب نملك فائضا إلى حد أو آخر من المياه ، فقد أصبح العجز المائى وشيكا للغاية . وأخيرا فإذا كانت أمامنا ما تزال بضع طاقات أو كوات متاحة أو مفتوحة لمزيد من الموارد المائية ، فإنها بسبيلها إلى أن تغلق تدريجيا واحدة بعد الأخرى . ولعل هذا الاتجاه كان قد بدأ ولو بصورة جنينية منذ بدأ الرى الدائم ذاته فى الواقع ، وبصورة جدية منذ بدأ خزان أسوان وتعلياته على الأقل .

صفوة القول كله أن إمكانياتنا المائية رصيد محدود متناه ، لاهى بغير حدود أو سماء ، ولا عادت مصر بعيدة جدا عن هذا السقف أو ذلك الحاجز . ولا عن أزمة الماء فى المستقبل أيضا تلك الأزمة التى بدأ العالم يحس بها ويعانى منها جديا ، حتى قيل إن القرن العشرين ان يكن قرن البترول ، فإن القرن الحادى والعشرين سيكون قرن الماء . فمصر ، على خلاف تصور دارج ، ورغم النيل الخالد والسد العالى ، لا تجلس على بنك ماء قابل للنمو والتوسع إلى مالانهاية ، وإنما هى تملك رصيدا محدودا نسبيا ومحددا بصرامة ، إن يكن غير قابل للنضوب فإنه قابل للجمود ، وإن عد غير خاضع لقانون النفاد فإنه خاضع لقانون الندرة .

وإذا كان من الصعب أن نحدد من الأقل أو الأكثر إمكانيات فى معادلة الزراعة والموارد المصرية ، الأرض أم الماء ، فإن من السهل أن نتوصل إلى أنهما كليهما فى نهاية المطاف كم متناه ومعطيات ثابتة تعرف عنصر الندرة مثلما تعرف قدرا من الوفرة . وفى كليهما على حد سواء يصبح التخطيط والاقتصاد ضرورة بقاء وصمام أمن : هنا اقتصاد المكان وهنا اقتصاد الماء ، هنا تخطيط الأرض وهنا تخطيط الماء .

حصر الأرض

تلك بإيجاز إمكانيات وخطط التوسع المستقبلى الموضوعة رسميا ، إلا أن البعض من الناحية الأخرى يرسم صورة أقل تفاؤلا . فعلى فرض تطوير وترشيد بل وتثوير أساليب الرى الحالية إلى

أقصى حد متصور ، بما فى ذلك خفض فاقد البخر والرشح إلى الحد الأدنى عن طريق نقل وتوزيع المياه بالانابيب والمواسير لا الترع والمساقى ، فإن قصارى ما يمكننا أن نوفره من الماء لن يتجاوز ٤٠٪ من كمية المياه المستخدمة الآن وهى نحو ٥٥ - ٦٠ مليار متر مكعب ، أى نحو ٢٤ مليارا فى المدى الطويل .

أما على الأساس الواقعي فلن تتجاوز تلك النسبة ٢٠٪ ، أي نحو ١٢ مليارا . وهذا القدر الأخير لا يكفي إلا لاستصلاح ٢,٥ مليون فدان في ٢٥ سنة منذ الآن ، بحيث لن تزيد المساحة المزروعة الكلية عن ٨,٥ مليون فدان فى سنة ٢٠٠٠ . وعلى هذا الأساس ينتهى هذا الرأى إلى أن التوسع الأفقى ليس الحل الحقيقى ولا النهائى لمشكلة الزراعة المصرية . ومن الواضح ، وقد صار لدى مصر فعلا رصيد قدره، ٢٥,٥ مليار من المياه ، أن هذا الرأى قد جانبه الصواب بدرجة ما .

بين الحد الأقصى والأدنى

فيما بين الرأيين ، على أية حال ، ترى ما هى احتياجات مصر الأساسية من الأرض لمواجهة تزايد سكانها بشكله الراهن ؟ إذا اتخذنا نصف الفدان كحد أدنى لتوفير الضرورات الأساسية للفرد من الغذاء والكساء ، وإذا تذكرنا أننا ننمو حاليا بمعدل مليون وربع المليون سنويا ، فإننا نحتاج إلى إضافة ٦٠٠ ألف فدان جديدة إلى المساحة المزروعة كل سنة ، يضاف إليها أيضا ٦٠ ألفا تعويضا عن فاقد الأرض الزراعية السنوى ، فيكون المجموع المطلوب ٦٦٠ ألفا ، أى ثلثى مليون فدان تقريبا . وهذا يعنى خلال العشرين سنة القادمة فقط ١٣ مليون فدان (١) .

وبحسبة أخرى أقل طموحا وأكثر تواضعا ، فإن نصيب الفرد الآن من الأرض الزراعية هو سبع فدان . ولما كان عدد السكان المتوقع سنة ٢٠٠٠ هو ٧٠ مليونا ، فإن علينا لكى نحافظ فقط على هذا المستوى المدتنى أن نضيف إلى مساحة الأرض الزراعية الحالية ٥,٥ مليون فدان أخرى ليصبح مجملها ١١ مليونا ، أى الضعف .

وبحسبة ثالثة على أساس أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية قد أصبح حاليا ثمن فدان فقط ، فإن علينا لكى نحافظ على هذه النسبة سنة ٢٠٠٠ أن نستصلح ٤ ملايين فدان على الأقل

---

(١) قارن ما قبله ، ص ٣٩٢ .

خلال السنوات الثمانى عشرة القادمة ، أى بمتوسط ٢٣٠ ألف فدان سنويا ، تحتاج إلى ٢٤ مليار متر مكعب من الماء إذا كانت درجة التكثيف الزراعى ٢٠٠٪ ، أو ٢٦ مليارا إذا كانت هذه الدرجة ٣٠٠٪ . ولكن آخرين يقولون : بل لابد من زراعة ٦ ملايين فدان جديدة خلال العشرين سنة وإلا فهى المجاعة . وفى كل الحالات ، وبصرف النظر عن الاستثمارات الهائلة وموارد المياة الضخمة المطلوبة لمثل هذا البرنامج ، فإن السؤال أيضا هو : ومن أين الأرض .

مهما يكن ، فعند البعض أن الحد الأقصى الممكن والواجب لامكانيات التوسع الأفقى هو ١٠ ملايين فدان ، تمثل أقصى آفاق التربة الصفراء الصالحة والكنتورات العالية الاقتصادية الرفع ، بما فى ذلك إمكانيات المدرجات البحيرية حول بحيرة ناصر . فإن تحقق هذا ، فستكون تلك أعظم دورة توسعية من النبض الهامشى عرفتها البيئة المصرية ، وسوف تكون قد تحققت ثورة زراعية عارمة لأنها تعنى توسعا بنسبة ٦٦٪ أى ثلثى الرقعة الحالية .

غير أننا بعد تحقيق هذا الهدف سنة ٢٠٠٠ ينبغى ، من الناحية الأخرى ، أن ننتظر أن تدخل الزراعة عندنا فى أزمة تاريخية لا حل لها فى التوسع الأفقى ، وإنما فى التوسع الرأسى حلها ، بل ليس فى الزراعة على الاطلاق وإنما فى الصناعة التى سوف يتحتم عليها أن تحمل عبء رفع الزراعة ودعمها وأن تصبح هى فى الدرجة الأولى القاعدة الأساسية للاقتصاد المصرى برمته . وبعبارة أخرى ، فإن أمل مصر الحقيقى والأخير لايرقد فى التوسع الأفقى بقدر ما يكمن فى التوسع الرأسى ، بل ليس فى الزراعة بقدر ما فى الصناعة ، وفى الكل لا يتحدد بالكم بقدر ما يتحدد بالكيف (١) .

واضح إذن أن إمكانيات التوسع الأفقى فى مصر النيلية محدودة فى النهاية بحكم طبيعة النمط البيئى ، وبعد عقدين أو أكثر سنكون قد وصلنا إلى «نهاية العالم» بالنسبة لنا وإلى أقصى آفاق بيئتنا الجغرافى ، وستغلق بذلك آخر كوة أو طاقة أرضية أمامنا ، قبل السد العالى كانت المشكلة المباشرة هى قلة المياه لا قلة الأرض الصالحة للزراعة . بلغة الايكولوجيين : كانت المياه هى العامل المحدد Imiting factor ، والأرض العامل المسيطر master factor . أما بعد السد

(1) w. willcocks, " Egypt fifty years hece " , op. cit., p. 15 .

فسندرك سريعا أن المشكلة النهائية لن تكون المياه بل الأرض ، ستكون المياه هذه المرة هى العامل المسيطر فى المدى المباشر ، والأرض العامل المحدد فى المدى الأخير ونهاية المطاف .

وهنا نجد أن موقف مصر يكاد يكون نقيض موقف العراق مثلا ، حيث ستلعب الأرض فى المدى القريب والبعيد دور العامل المسيطر ولكن سيحتفظ الماء فى التحليل الأخير بدور العامل المحدد . فموارد مياه الدجلة والفرات المتاحة ، حتى داخل العراق وسوريا معا ، أقل من موارد النيل فى مصر ، فى حين أن مساحة الأرض الصالحة للزراعة فى العراق هى أربعة أمثال ما فى مصر . فمجموع تصريف الرافدين فى القطرين الشقيقين ٧٧ مليار متر مكعب ، الفاقد منها فى الأهوار وبالبخر ٤٠٪ ، والباقى نحو ٤٦ مليار متر مكعب ، مقابل ٥٥ - ٦٠ مليارا فى مصر . أما المساحة الصالحة للزراعة فى العراق فلا تقل عن ١٤٦ ألف ميل مربع مقابل ٣٥ ألفا على الأكثر فى مصر ، أو ٤٠ مليون فدان مقابل ١٠ ملايين على الترتيب (١) .

عالم متناه ؟

عند هذا الحد ، لابد لنا أن نواجه بحسم وبلا حرج هذا السؤال المصيرى : هل معنى هذا كله أننا بلد « غير قابل للنمو جغرافيا » ؟ هل مصر رقعة واحية جزرية متناهية المساحة صارمة الحدود كزجاجة مغلقة محكوم عليها فى نهاية المطاف بالجمود والحصار داخل إسار الصحراء ، إما أن تتكسر أو تنفجر على نفسها من الداخل ؟ والجغرافيا ، التى كانت فى البدء دفعة كبرى لمصر ومنحتها بداية متفوقة جدا فى الحجم والضخامة ، أتتحول فى النهاية إلى قيد يحدد نموها ، ولا نقول إقامتها ، فى قفص حديدى أبدى غاشم Procrustean bed ، إن لم يحكم عليها بالقزمية والضآلة فقد حكم عليها بالحجم المتوسط المؤبد وحرمها ميزة النمو المطرد المتعاظم إلى حد الدولة الكبيرة الحجم ؟

كلا ، ليس تماما ، ليس بالضبط . فالملاحظ أن توسعنا الأرضى حتى الآن يقتصر على النمط الجبهوى أو النمو الملاصق أو المتاخم ، بمعنى أن الرقعة المستغلة حاليا فى الوادى إنما تتمدد عضويا فقط على أطرافها وهوامشها المباشرة سواء شرقا أو غربا أو شمالا . وهذا سليم

(١) جاسم محمد الخلف ، جغرافية العراق ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٤٩ .

تخطيطيا ومطلوب بالتأكيد ، غير أن معناه أن تظل مصر المستغلة المزروعة ، مصر المعمورة ، محورا وحيدا أو خطا واحدا هو خط الوادى نفسه مع قليل من التوسيع والاستعراض . ولكن يقينا هناك أيضا النمط الضفدعى فى النمو Leap-frogging ، بمعنى أن يقفز التوسع من فوق حدود الوادى ليتجاوزه فى قفزات ميكانيكية بعيدة المدى إلى قلب الصحراء نفسها فى إيما رقع تصلح للإستزراع والاستغلال .

آفاق المستقبل

وحتى سنة ٢٠٠٠ ترصد التقديرات الرسمية نوعين من « المجال الحيوى» للتوسع العمرانى والبشرى فى مصر ، يتسعان معا لاستيعاب نحو ٢٦,٥ مليون نسمة . المجال الأول هو مناطق الجذب أو التوسع الزراعى ، وهو يشمل ٢,٤ مليون فدان بالاضافة إلى ٠,٩ مليون فدان تم استصلاحها دون استثمارها أو تعميرها بعد . فالمجموع ٣,٣ مليون فدان ، تعادل ١٤ ألف كم ٢ من الأراضى الزراعية المضافة ، ويمكن أن تستوعب ١٠ ملايين نسمة .

المجال الثانى هو مناطق الجذب أو التوسع الصناعى ، بما فى ذلك المناطق التعدينية والبترولية والسياحية . وهو يتركز فى المناطق النائية ، الساحل الشمالى الغربى ، سيناء القناة ، البحر الأحمر ، والوادى الجديد . ومجموع المساحة المتاحة هو ١٥٠ ألف كم ٢ ، يمكن أن تستوعب نحو ١٦,٥ مليون نسمة . أما بعد سنة ٢٠٠٠ فمن المقدر أن ترتفع المساحة الممكن إضافتها إلى الرقعة المأهولة إلى ٣٠٠ ألف كم ٢ تستوعب نحو ٤٥ مليون نسمة .

ثمة أيضا دراسات أخرى فى التخطيط الإقليمى الشامل تحاول أن تحدد مجالات التوسع الزراعى المكنة وقوة تحملها بالسكان وتضع فى ذلك إسقاطات وترسم خرائط للمستقبل . واحدة من هذه الدراسات المنشورة تقترح ٦ «محاور» للتوسع المستقبلى تستوعب فى مجملها ومنتاها ٢٥ مليون نسمة ، أى أكثر من نصف سكان مصر الوادى حاليا . وتتوزع هذه المحاور على النحو الآتى .

أولا : المناطق المجاورة والمتاخمة لوادى النيل ، أى التوسع الطبيعى الملاصق للمعمور الحالى مباشرة . وإمكانية هذه المناطق الأرضية نحو مليون فدان ، والسكانية نحو مليونى نسمة .

ثانيا ، منطقة بحيرة ناصر ، وطاقتها هى الأخرى مليون فدان ومليونا نسمة ، وتجمع بين الزراعة والصناعات الزراعية والصيد والتعدين .

ثالثا ، سيناء ويمكنها أن تستوعب ٣ ملايين نسمة ، تتوزع على ٣ مناطق جغرافية كالآتى : الساحل الشمالى مليون نسمة تعتمد على الزراعة والصناعة والسياحة ، ثم ساحلا الخليجين مليون نسمة أخرى تعمل فى السياحة والتعدين والصيد ، ثم أخيرا المنطقة الوسطى الجبلية وتستوعب هى الأخرى مليون نسمة وتعتمد على السياحة الدينية والطبيعية . رابعا ، ساحل البحر الأحمر ، وطاقته مليونا نسمة تعتمد أساسا على البترول والصيد .

خامسا ، الساحل الشمالى الغربى ، ويتحمل ٤ ملايين نسمة تقوم على الزراعة المطرية والرعى والصيد والسياحة إلى جانب تعدين البترول وصناعاته البتروكيماوية . سادسا ، وادى منخفضات الصحراء الغربية ، الذى « يعبر عن المستقبل الحقيقى لمصر » ويعتبر بمثابة «واد جديد يماثل وادى النيل » ، إذ يمكن أن يعطى ٥ ملايين فدان من الأرض الصالحة الخصبة أى ما يعادل رقعة وادى النيل الحالية . كما يمكن لها أن تتحمل ١٢ مليون نسمة تعتمد على الزراعة والصناعات الزراعية بجانب المعادن والبترول (١) .

غزو الصحراء «والكشوف الجغرافية»

ليست ثروة الصحراء كامنة إذن «داخل» الأرض فى الباطن فقط ولكنها شاخصة إلى حد معين فى الأرض نفسها ، ليست هى المعادن وحسب ولكن التربة أيضا ، رغم ما يبدو فى ذلك من شذوذ عن الاعتقاد المألوف . وعلى جيولوجيتنا الاقتصادية – بالمناسبة – أن تكف عن أن تقصر مفهومها فى مجال الصحراء على جيولوجية المعادن والتعدين لتمده الى جيولوجية التربة والزراعة ، وذلك حتى تجند نفسها فى خدمة التوسع الأرضى . فكما تهتم بالمعادن والمحاجر ، تهتم بالأرض والتربة ، وكما تبحث عن البترول ، تبحث عن الماء . فمن اللازم حصر كل رقعة تربة ، خاصة البلايستوسينية ، صالحة للزراعة وسط رمال الصحراء ، ثم تصنيفها وتوقيعها على الخرائط

---

(١) الأهرام ، ١٦ – ٧ – ١٩٨٢ ، ص ٩ .

وتحديد إمكانياتها الانتاجية ، تماما كما تحصر بعناية كل تكوين چيولوچى وأصغر بروز صخرى هنا وهناك ... الخ .

وهذا بالفعل ما تحقق أخيرا كقطعة من الصدفة الجغرافية السعيدة . ففى عمليات البحث عن البترول فى جنوب الصحراء الغربية الحدود السودانية سنة ١٩٨٠ ، عثر فى مربع شرق العوينات أو مربع بير طرفاوى على مساحة نحو ٢٤ ألف كيلو متر مربع أى نحو ٦ ملايين فدان كحد أدنى على الأرجح من الأراضى الصالحة تربتها تماما للزراعة والتى لم تطأها فيما يبدو قدم إنسان . وهذا بالطبع يساوى مساحة الأرض المزروعة بوادى النيل نفسه ، ويعنى مضاعفة رقعتنا الأرضية بضربة واحدة إلى ١٢ مليون فدان .

والمثير ، بعد ، أن هذه الأرض صالحة لا تحتاج إلى استصلاح ، وكل ما ينقصها هو الماء فقط. وهذا له مصـــدره الذاتى أيضا ، فضلا عن مصـــدر بديل . الأول هو مياه خزان الخراسان النوبى الكبير الذى يقدر البعض حجمه هنا وفى حدود طبقة ال ١٥٠ مترا العليا فقط بنحو ألف مليار متر مكعب ، تكفى للرى مدة ٥٠٠ سنة ، أما المصدر البديل فهو النيل والسد العالى عن طريق قناة تخرج من بحيرة ناصـــر ما بين عنيبة وأبو سمبل . ومن الممكن مضـــاعفة وتطوير هذه القنـــاة بعد ذلك لتتصل بالواحات الخـــارجة والداخلة بل وحتى بمنخفض القطارة نفسه كما يذهب البعض .

غير أن هذا أدخل فى باب التخطيط الاقليمى للتوسع الأفقى ، أما هنا فحسبنا أن نذكر هذا الكشف كدليل على أن مصر المعمورة ليست عالما متناهيا مغلقا بصرامة وإلى الأبد ، وأن فى ثنايا وطوايا الصحراء واللا معمور الكثير من الخبايا والمفاجآت لمن يبحث عن إضافة إلى المعمور التقليدى .

غزو الصحراء إذن أو الانفتاح العمرانى هو الحل الأساسى للخروج من إسار الوادى وقفصه الحديدى ، وهو المصل المضاد الوحيد لتقوقع الحياة والسكان فى رقعته المتناهية . ولعل الصحراء بالفعل هى الاحتياطى الذى ادخره القدر لمصر ، بل لعلها فى رأى البعض أن تكون بمثابة «العالم الجديد» (أمريكا) الذى احتفظ به التاريخ والجغرافيا «للعالم القديم » (أوربا) حتى اللحظة التاريخية الصحيحة .

ومهما يكن ، فنحن نخطئ إذا حسبنا أن التوسع الأرضى والاستصلاح الزراعى خارج الوادى قاصر على الصحراء الغربية دون الشرقية كما هو التصور أو الاتجاه الشائع ، تماما مثلما نخطئ إذا ظننا أن التعدين أو التوسع المعدنى قاصر على الصحراء الشرقية دون الغربية . فلكلتيهما دورها فى كلا المجالين على السواء ، وإن كان مركز الثقل فى الأول للأولى والثانية فى الثانى بالطبع .

ورغم أن التوسع الزراعى فى الصحراء الغربية سابق للتوسع المعدنى على حين يسبق التوسع المعدنى التوسع الزراعى فى الصحراء الشرقية ، فإن التوسع الزراعى الهام فى كلتا الصحراوين كان رهنا فيما يبدو بوجود ثروة معدنية هامة تمثل الحافز والمبرر ، وربما كذلك المدخل «والوتد» ، الذى يحثه على المغامرة فيهما ويثبت أقدامه بهما : البترول ومعادن الصحراء الشرقية من قبل هناك ، وفوسفات أبو طرطور فى الصحراء الغربية كما يتضح حاليا بكل جلاء .

«وردة رياح» التوسع الزراعى الأفقى فى مصر إذن ليس لها اتجاه واحد أو وحيد ، بل هى دائرية فى الاتجاهات الأربعة جميعا حيث أن الصحراء فى كلا الجانبين شرقا وغربا والبور فى كلا طرفى الوادى نفسه شمالا وجنوبا . وعلى هذا الأساس علينا أن نجرى مسحا اقليميا مفصلا لإنجازات التوسع الأفقى ونشاطات الاستصلاح الزراعى على امتداد الرقعة الوطنية . ومن الطبيعى أن نبدأ بمصر النيلية ، من أقصى جنوب الوادى إلى أقصى شمال الدلتا . ثم بعدها نستدير منطقيا إلى سيناء ومنها إلى الصحراء الشرقية إلى أن نستكمل دورتنا بالصحراء الغربية.

ولكن قبل أن نبدأ حلتنا التفصيلية هذه بحثا عن أرض المستقبل ، أوفلنقل رحلة الكشوف الجغرافية الجديدة ، تبقى فقط كلمة تحفظ ورنة تحذير واجبة . فكما رأينا فى مجال التوسع الرأسى ، وربما أكثر ، فإن مجال التوسع الأفقى مفتوح للمبالغات والمزايدات التى تتجاوز أحيانا حدود الواقعية بل المعقولية . ولارغبة بأحد بالتأكيد فى إطفاء جذوة الحماس الوطنى الصحى ، غير أن الافراط والتهويل سلاح دعائى يرتد دائما كالبوميرانج الفاسد إلى صدر صاحبه .

وفى وجه هذه المزايدات الهازله غير المسئولة ، حسبنا هنا أن نقتبس مختصا مسئولا حصر بكل الحسرة ولانقول السخرية «١٠٠ مليون فدان من السماء» هبطت علينا من حيث لاندرى

ولانحتسب وتترى بنودها كالآتى : ٣ ملايين فدان بالوادى الجديد ، ٦ ملايين فدان كشف شرق العوينات الجديد ، ١٥ مليون فدان فى سيناء ، ٣ ملايين فدان فى الساحل الشمالى الغربى ، ٢٥ مليون فدان فى الصحراء الغربية ، ٣ ملايين فدان خطة استصلاح ، فالمجموع نحو ٥٥ مليون فدان . ولما كانت الأرض الزراعية عندنا تزرع مرتين فى العام ، فإن هذه المساحة المضافة لابد أن تضاعف إلى أكثر من ١٠٠ مليون فدان ، دون أن ننسى الرقعة الزراعية الحالية على ضآلتها والتى لا تزيد على ٥,٩ مليون فدان ليس إلا .. (١) .

مسح إقليمى
وادى النيل

هذا بالطبع هو الخط المحورى والعمود الفقرى فى الماضى والحاضر والمستقبل . وعن الأخير بالذات ، فإذا كان ثمة من هدف خاص يضاف إلى الصورة الراهنة أو الخريطة الحالية ، فإن ذلك الهدف لا يمكن ولا ينبغى بحال أن يقل عن الوصول بالتوسع الأفقى إلى سيف البحر شمالا والحدود السياسية جنوبا ، ثم إلى أقصى مدى ممكن شرقا وغربا . باختصار ، الهدف والمطلوب هو الحد الأقصى من كل من الاستطالة والاستعراض معا وعلى حد سواء .

مجال الاستطالة ، لابد لنا مع ذلك أن نلاحظ ، إن لم يكن محدودا نسبيا ، فإنه يبقى على أية حال عودا على بدء ، أى عودة إلى نمط الجغرافيا فى الماضى البعيد أو القريب : البعيد قبل ضياع البرارى فى الشمال ، والقريب قبل ضياع النوبة فى الجنوب ، أما مجال الاستعراض فلعله بكر جديد فى معظمه ، وهو على أية حال المقياس الحقيقى لتغيير مصر جغرافيا ولا كتناز جسم مصر النحيل نوعا . فمصر لن تتغير جغرافيا بصفة جذرية جدية إلا وإلى أن يصبح لها « شرق وغرب » مثلما لها «شمال وجنوب» حاليا ، أعنى إلا إذا تم تعريضها بقدر مؤثر ، لاسيما فى الصعيد الضامر الناحل .

---

(١) شكرى أيوب ، « ١٠٠ مليون فدان من السماء » ، الأهرام ١٧ - ٧ - ١٩٨٢ ، ص ٥ .

الأراضى المتخللة وأراضى الامتداد

داخل هذا الاطار النهائى ، ثمة بالتفصيل أو التصنيف، مجالان أساسيان للتوسع : التوسع المتخلل وتوسع الامتداد . والأول بديهية أولية ، إذ لا ينبغى لشبر داخل حدود الوادى أن يترك بورا . وهذه الفئة من الأراضى ، التى تتبعثر وتتمزق بشدة فى تضاعيف المزروع ، تبلغ مساحة لايستهان بها ، نحو ٢٠٠ ألف فدان . ففى كل قرية وكفر ونجع فى مصر بلا استثناء تقريبا ، تنتثر مساحات ورقع مبعثرة من مختلف الأبعاد من الأرض البور والمهجورة والخربة ومن المنافع والبرك المهملة .. الخ ، لا تقل فى المتوسط عن ٢٠ فدانا فى كل قرية ، ويمكن استصلاحها حتى بالجهود الفردية والذاتية الأولية جدا .

ولئن كانت هذه الفئة هى أقل مجالات التوسع من حيث المساحة ، فإنها أسهلها وأقربا وأرخصها استصلاحا بفضل طبيعة تربتها الغنية ثم بحكم موقعها داخل زمام «السكن» ، فلا تحتاج إلى إنشاءات أولية جديدة من ترع أو مصارف أو طرق أو إسكان وتعمير . وتكفيها تماما الجهود الفردية حتى لصغار الزراع . وقد بدأت الحكومة فعلا فى التخلص من أراضيها المتخللة ببيعها لهم لاستصلاحها .

أما عن توسع الامتداد ، أى التوسع الملاصق أو المتاخم لأطراف المزروع والمعمور ، فإن الوادى بدلتاه العريضة التى تبلغ ضعف الصعيد الضيق مساحة يبدو حاليا أشبه برأس متضخم وذيل متطاول ، ولا نقول برأس بلا جسم تقريبا . والمطلوب الآن منحه جسما مكتنزا مستعرضا بالحد الأقصى من التوسع والتمدد . ومن الممكن للوادى أن ينمو ويتوسع بالطول والعرض أى بعمليتى استطالة واستعراض ولو أنهما تتداخلان فى برارى الدلتا .

ولأن توسع الامتداد يتم فى مناطق بكر تماما خارج الزمام ، فإنه إلى جانب الاستصلاح يتطلب إنشاء الهيكل التحتى بكامله من شبكة رى وصرف ونقل فضلا عن الاسكان ونقل السكان . ولذا فإنه مرتفع التكاليف نسبيا . على أن هذه العمليات تدور غالبا فى حدود مد نهايات الهيكل القائم بالفعل من ترع ومصارف وطرق ، مما يعود فيخفف من ارتفاع التكاليف نوعا . وفى المتوسط ، تصل تكاليف استصلاح الفدان حاليا إلى نحو ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه .

وفى الماضى كانت الدولة تتكفل بمد الهيكل التحتى ، تاركة للمزارعين من الأفراد والشركات عملية الاستصلاح والاستزراع . أما بعد الثورة فقد جمعت الدولة - الاصلاح الزراعى - بين العمليتين . ولكن أخيرا ، وبعد أن تم تمليك أراضى الاستصلاح لحائزيها ، فقد أخذت الدولة تتخلص من أراضى الامتداد الجيبية الصغيرة بالبيع للأفراد ، بينما تحتفظ بأراضى الامتداد الجبهوية الشاسعة لتنشئ عليها مجمعات زراعية - صناعية ضخمة عصرية ومتطورة .

النوبة

قبل الصعيد ، تأتى النوبة ، وهذه - توسعيا - ترادف الآن حوض بحيرة ناصر . وبهذه الصفة والسعة ، يرى فيها البعض «مستقبل مصر» ، إن رآه البعض الآخر فى الصحراء الغربية . المجال هنا بكر تماما بالطبع ، ومن صنع السد وحده ، أما الامكانيات فتتراوح بين نصف المليون فدان والمليون أو أكثر ، بعضها مسطحات وبعضها مدرجات أو بالأصح منحدرات ، منها بدورها ما هى مديدة وئيدة ، ومنها ما هى حادة شبه مضرسة وغير مستوية . بعضها كذلك سيعتمد على الرى الدائم والزراعة الدائمة ، وبعضها سيعود إلى رى الحياض والزراعة الفصلية الطويلة أو القصيرة الموسم . بعضها أيضا سيروى من البحيرة مباشرة ، والبعض الآخر بالمياه الجوفية المستمدة أصلا من البحيرة نفسها .

أما على الجانب العمرانى ، فإن المنطقة بالطبع بيئة هجرة كاملة وجديدة ، تبدأ من الصفر وينقصها كل شئ ، ولكن لا تنقصها مشكلات التوطين والاستقرار أو السكن والمواصلات ، خاصة فى شرائح الانحسار الموسمى للمياه حيث قد يصل مداه إلى ٣٠ مترا سنويا ، بحيث يتعذر أو يستحيل السكن الدائم أو الطرق الدائمة فى بعض المواقع أو يتحتم أن ينفصل السكن عن العمل بالضرورة وقد تطول الرحلة اليومية بينهما إلى بضعة كيلومترات ... الخ . فمثلا فى ديسمبر تهبط المياه نحو ٥ - ٦ أمتار ، كل متر منها يسحب معه خط الماء إلى داخل البحيرة نحو ٥ كم ، أى أن سطح البحيرة يغيض منكمشا إلى قلبها نحو ٢٠ كم فى شهر واحد .

وسواء عدت هذه البيئة جديدة تماما لم تعرفها مصر من قبل ، أو قديمة لا تعدو أن تكون النوبة السابقة مجددة أو معدلة ، فإن المؤكد جغرافيا أنها فى حد ذاتها بيئة طبيعية خاصة جدا

لا مثيل لها فى مصر : مناخ مدارى حار ، منطقة معزولة تخلو من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية التقليدية ، بيئة تصلح للزراعة المدارية كما للرعى الكثيف بنفس الدرجة ، تربة بكر رسوبية طمبية لا تنقصها الخصوبة ولكن تتطلب التسوية فى كثير من المناطق ، حوض طبيعى لايمثل مشكلة صرف على الاطلاق إلا أنه بالمقابل يمثل مشكلة رى حقيقية .. الخ .

من هنا جميعا تحدد هدف التخطيط الاقليمى منذ البداية وبالدرجة الأولى فى خلق عالم خاص من الزراعة المدارية شبه الاستوائية خاصة ، إضافة إلى الرعى المكثف . وفى هذا الاطار ، كان الاتجاه السائد مبكرا هو البحث عن محاصيل حارة جديدة ثمينة تحقق أكثف وأقصى استغلال اقتصادى للبيئة الجديدة أو الخاصة . غير أن هناك اتجاها مضادا لا يرى جدوى ولا مبرر «لبدعة» المحاصيل الجديدة ، ويذكرنا على العكس بمحاصيلنا التقليدية المهملة ، وإنما على أساس منتخب ومكثف ، مؤكدا أنها أجدى اقتصاديا وأكثر واقعية .

قضية المحاصيل الجديدة

فإذا بدأنا باقتراح المحاصيل الجديدة ، فالى جانب القطن الأمريكى قصير التيلة فى حماية العزلة الجغرافية ، يمكن التركيز على المحاصيل المدارية الثمينة مثل جوز الهند ونخيل الزيت وحتى الكاكاو وعشرات الفواكه الجديدة كالأناناس والأفوكادو والباباظ والكولا والجاك فروت خاصة، فضلا عن البن والشاى على المنحدرات والسفوح الظليلة ، وبالمثل الكركديه والنباتات الطبية .. الخ .

أضف إلى هذا أشجار الأخشاب الحارة الثمينة التى تحتاجها مصر بشدة ، والتى ثبت نجاح زراعتها فى جزيرة النباتات بأسوان . حتى النباتات الصحراوية العالية العائد ، مثل الهوهوبا المنتشرة بغرب الولايات المتحدة ، يمكن إدخالها والافادة منها . وعدا الأخشاب نفسها ، فإن زراعة الأشجار لازمة لتثبيت التربة وصد زحف الرمال ، فضلا عن أنها لا تحتاج إلا إلى قليل من الماء فلا تؤدى إلى زيادة ملوحة التربة ولا إلى صرف صناعى .

وعلى أية حال فإن هناك أنواعا لا حصر لها من الأشجار الخشبية يمكن انتخاب الأصلح منها ، كما أن منها ما يصلح لصناعة الأثاث أو البناء أو الوقود أو لب الورق أو حتى الغذاء .

فثمة الكازورينا والكافور والأكاسيا بأنواعها الإفريقية والاسترالية ، ثم هناك الفيكوس والكاسيا والبومباكس ، فضلا عن السرسوع والهجليج والأثل والجميز والتمر هندى والنبق واللبخ .. الخ .

أما أن الأشجار بطبيعتها استثمار بطئ لبطء نموها ، فإن من هذه الأنواع السريع النمو ومنها البطئ ، ثم إننا إنما نخطط للمدى البعيد ونخلق بيئة جديدة . كذلك فإذا كانت مرحلة الغرس هى المرحلة الحرجة فى زرع الأشجار فى ظل المدى الحرارى اليومى الشديد ، فإن الحل هو ترقيع الشتلات المستمر ، وبعدها لاتكاد الأشجار تتطلب جهدا أو رعاية ، وإنما المهم فى كل الأحوال أن المجال مفتوح لخلق غابات صناعية حقيقية لاسيما فى مناطق الأخوار .

والواقع ، إذا انتقلنا إلى وجهة النظر الأخرى ، أن فكرة الأخشاب الجديدة هذه بالدقة والتحديد تكاد تكون الاستثناء الوحيد الذى تقبل به من بين كل نظرية المحاصيل الجديدة . ففيما عداها ، فإن أغلب هذه الأخيرة إما لا يصلح - فى تقديرنًا - طبيعيا أو لا يصح اقتصاديا .

فمن ناحية ، فإن تجربة الجزيرة النباتية بأسوان نفسها ، كما يشير هذا الرأى ، قد أثبتت أن نخيل جوز الهند المصرى عقيم عمليا أو يكاد بالقياس إلى أصله الأسيوى . وبالمثل لا تعد زراعة الكاكاو والكولا والقرنفل ناجحة بأية حال . أما الشاى فإنه يحتاج الى تربة حمضية بدرجة معينة لا تتوفر فى أرضنا ، فيما يحتـــاج البن إلى مرتفعات ومنحدرات عالية ، فضلا عن أن كليهما بطئ النمو .

من الناحية الأخرى ، فلقد ينجح نخيل الزيت مناخيا ، إلا أنه لا يثمر قبل عقد كامل ، ومحصوله من الزيت أقل بكثير من محاصيلنا الزيتية التقليدية السمسم والسودانى وعباد الشمس التى تعطى فورا وبلا انتظار . ولهذا فلقد تجوز زراعة نخيل الزيت ، ولكن كمحصول ثانوى على امتداد الطرق والجسور لا كمحصول أساسى . بالمثل قد ينجح الأناناس والجاك فروت طبيعيا ، غير أنها «زراعات ترفيهية » .

وعلى أية حال ، فكما يحتم نخيل الزيت استخراجه وتصنيعه محليا ، يحتاج الأناناس إلى الاعداد والتعبئة المحلية أيضا ، ثم يتطلب كلاهما بعد هذا النقل البعيد المدى الباهظ التكاليف . وفى كل الأحوال فإن المحاصيل الجديدة جميعا لها مشاكلها الزراعية من حيث عدم الخبرة ، ثم الآفات والحشرات الجديدة، وأخيرا المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

على العكس من هذا ، يمضى الرأى نفسه ، فإن لفلاحنا ميزة الخبرة العريقة بمحاصيلنا التقليدية ، تلك التى لم تستغل كل إمكانياتها بعد تماما ، والتى تعد أيضا محاصيل أساسية ضرورية ، فضلا عن أنها أجدى وأكثر عائدا ومردودا من الناحية الاقتصادية البحتة ، سواء فى ذلك الحبوب والبقول أو المحاصيل الزيتية والبستانية خاصة المانجو والموز أو محاصيل الأعلاف ، إضافة بالطبع إلى القطن الذى ينبغى التركيز عليه وتفضيله تماما على القصب تحديدا لما يستهلكه هذا من المياه الثمينة (١) .

تلك إذن وجهة نظر المحاصيل التقليدية وتلك انتقاداتها ، إذا كان لها - موضوعيا - دور المصحح فيما يبدو لاندفاع التخطيط إلى المحاصيل الجديدة وفضل إعادة التوازن بينها وبين المحاصيل القديمة ، فلعها لا تمنع مع ذلك من الانتخاب المدروس وإدخال الجديد المجدى حقا. فالأناناس وأمثالها ليست ترفا أو كمالية بالضرورة ، بل يمكن أن تكون سلعة تصديرية للخارج على نطاق كبير وبالغة القيمة عائدا - تذكر هاواى . كذلك فإن قيام صناعة محلية فى المنطقة كزيت النخيل هو فى ذاته هدف تخطيطى مطلوب قوميا قبل أن يكون اقليميا . وهكذا إلى آخره . ولذا فلعل المعادلة الصحيحة والصحية تكمن فى الجمع الانتخابى بين المحاصيل القديمة والجديدة ، دون تجميد وتحريم فى الحالين ، وإنما على أساس الحد الأقصى من الجدوى الاقتصادية والعائد المادى .

عن الرعى والرى

مهما يكن الأمر . وبعيدا تماما عن مثل هذا الخلاف ، فإن الاجماع تام على الرعى وحيويته فى البيئة الجديدة . فزراعة الأعلاف الخضراء التقليدية والمدخلة ضرورة أساسية للدورة الزراعية المحلية أولا . ثم هى بمنجاة طبيعيا من معظم آفات محاصيلنا الصيفية التقليدية كدودة القطن وغيرها . أيضا فإن الرعى كحرفة يتلاءم مع المناخ الحار الذى ، كما يقال ، لايشجع كثيرا على المجهود الجسمانى المتصل . وفضلا عن هذا فإن تلك هى فرصتنا الذهبية والوحيدة لنحرر أرض

---

(١) محمد السيد أيوب ، «الزراعة على ضفاف بحيرة ناصر » ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٥ ، ص ٥٠ - ٦٠ .

الوادى فى الشمال من سيطرة البرسيم الطاغية وابتلاعه لثلث رقعته (وكذلك من دودته وإعالته لدودة القطن) . فبتحويل حوض بحيرة ناصر إلى مزرعة أعلاف عظمى ومرعى طبيعى لمصر الزراعية جميعا ، يمكننا أن نخفض نسبة البرسيم فى الوادى بالتدريج إلى الحد المعقول .

وواقع الأمر لو هو من محاسن الصدف أن البيئة الطبيعية للمنطقة نفسها مؤهله تماما لهذا الدور . فإن تذبذب منسوب البحيرة باستمرار ومايغحسر عنه دوريا من مسطحات ومدرجات يمكن أن يقدم مراعى شاسعة للماشية المستوردة من السودان للتسمين والذبح بحيث تتحول المنطقة إلى مزرعة حيوان كثيفة من مقياس قومى وإلى مجزر آلى هائل على الحدود لخدمة رقعة الوطن جميعا .

هذا عن التخطيط والامكانيات ، أما عن التنفيذ فليس لنا إلا أن نضيف فقط أنه قد بدأ بالفعل استصلاح ٢١ ألف فدان فى وادى كركر (الأمل) كدفعة أولى بدىء بها لاستواء سطحها ولتميز خصوبتها (درجة ثانية) . كذلك وضعت خطة لاستصلاح ٦٠ ألف فدان فى منطقة كلابشة لتدخل الانتاج بلا تأخير . غير أن التجربة هنا قد كشفت عن بعض صعوبات فنية فى الرى سواء عن طريق الآبار الارتوازية أوبمياه البحيرة مباشرة . فالأولى ثبت ارتفاع نسبة الأملاح فيها مما يهدد المحاصيل والتربة . والثانية صعبة نوعا لتذبذب منسوب البحيرة باستمرار عاما عن عام وفى خلال العام الواحد .

وهناك حلان مطروحان : الأول شق مجار صغيرة فى صخور الضفة الغربية لتوصيل مياه البحيرة إلى عمق شرائح الانحسار . ورغم فائدة هذه الأقنية للملاحة ونقل المحاصيل ، إلا أن المشروع صعب ، إذ يتم أولا بالتفجير بالديناميت ، ويأخذ وقتا طويلا ، ثم لا ضمان محقق بدخول المياه إليها فى سنوات الفيضانات الضعيفة ، إلا أن تدفع بطلمبات غاطسة . أما الحل الثانى ، وهو الأرجح ، فهو طلمبات الرى العائمة التى تدفع المياه فى أنابيب ومنها إلى محطات ضخ تكبس المياه فى آلات الرى .

الصعيد

إذا هبطنا الآن إلى الصعيد ، فإن للتوسع الأفقى إمكانيات هامة ولكنها مهملة فعلا . فلقد كشفت الأبحاث الجيولوجية الحديثة عن وجود نحو ١,٥ مليون فدان صالحة للزراعة فى مداخل

أودية الصحراء الشرقية وحواف الضفة الغربية ، فضلا عن ميزة القرب المباشر بل الملاصق للعمران الحالى ، فعلى كلا جانبى الوادى بضفتيه مجالات شريطية ، متقطعة أو نقطية أحيانا ، بدأت الاستصلاح أو هى تنتظر .

والواقع أن على الاستصلاح هنا أن يزحف صاعدا خطوط الكنتور المصاقبة إلى أبعد مدى ممكن حيثما وجدت التربة الصالحة وأمكن رفع المياه رفعا اقتصاديا . وإذا كانت الرقعة الزراعية الأساسية تتركز فى الضفة الغربية ، فإن بالضفة الشرقية إمكانيات توسع كبيرة ، بل لعلها الأكبر ، كما أن هذه الضفة هى الضفة المهملة تاريخيا والتى تستحق تركيز الجهود لإعطائها عرضا وعمقا وحجما معقولا .

الأحواض والجيوب المنعزلة

وعلى الضفتين كلتيهما تنقسم القطاعات القابلة للاستصلاح إلى نوعين : أحواض وجيوب الزراعة المنفصلة ، وأفواه ومصبات الأودية الصحراوية . فأما الأولى فيمكن توسيع رقعة الكثير منها حول الأطراف ، كما يمكن ملء الفجوات الصحراوية بين بعضها بحيث تتصل فى شرائط ونطاقات أكبر نسبيا ، مع الاعتماد على المياه الجوفية بدق الآبار الارتوازية . ويدخل ضمن هذه الفئة ما يسمى فى بعض مناطق الصعيد مثل المنيا بأراضى «الخفوج» التى تصل مساحتها إلى عدة عشرات من آلاف الأفدنة . هذا بينما تمتد السهول القابلة للزراعة فى الهضبة الغربية غرب بنى سويف إلى عدة كيلومترات وربما إلى عشرات الكيلومترات . وقد بدأ بالفعل ، أحيانا بالجهود الفردية المنعزلة ، استصلاح بعض هذه الرقع كما فى بنى سويف شرق وغيرها .

وإلى هذه الفئة ينبغى أن نضيف ، أو لعلها هى تنتمى إلى ، مناطق المجارى القديمة للنيل التى رسبها ثم هجرها ، والتى تتطوح عن المجرى الحالى بعشرات الكيلومترات أحيانا . فنحن نعلم أن النيل فى الماضى الجيولوجى كان فى مراحل أعلى مستوى وواديه أكثر اتساعا ، كما كان مجراه يتذبذب ويتحول ويتجول داخل ذلك الاطار الواسع بحرية وطلاقة تامة ، تاركا رواسبه وسهله الرسوبى الفيضى حيثما وصل، ثم انحسر النهر عنها وانحصر فى واديه الضيق الحالى فانطمرت تلك الرواسب القديمة تحت قشرة رقيقة من الرمال ولكنها موجودة هناك لمن يكشف عنها .

وفى رأى البعض أن مساحة هذا السهل الفيضى «الحفرى أو الظل» قد لا تقل عن مساحة السهل الفيضى الحالى ، مما يعنى إمكانيات عظيمة للتوسع الأرضى . أمثلة هذه الرواسب النهرية والمسطحات الطينية القديمة نجدها إلى الغرب من أبو سمبل وتوشكى ، وإلى الشمال الشرقى والغربى من الشلال جنوب أسوان ، وفى وادى الكوبانية شمال أسوان وغرب النهر إلى مدى ٥٠ كم ، ثم نجدها غرب سهل كوم أمبو ، وغرب إدفو حتى الأقصر ، ثم شرق مدينة قنا وحولها .

مصاب الأودية

عن أفواه ومصاب الأودية الصحراوية ، فهذه من الممكن والميسور إدماج قطاعات كبيرة منها فى الرقعة الزراعية ، وذلك بفضل تربتها البلايستوسينية والهولوسينية الجيدة ، لاسيما أن بطونها غالبا مستوية السطح سهلة التضاريس مما يقلل من تكاليف التسوية ، فضلا عن أنها تزخر بالمياه الجوفية بحيث يمكن الاعتماد عليها فى الزراعة إلى جانب رفع مياه النيل آليا إلى المناسيب المناسبة . وتقدر إمكانيات التوسع بمداخل أودية الصحراء الشرقية جملة بنصف مليون فدان .

ودعنا لاننس فى هذا المجال أن كل مشروع سهل كوم أمبو الضخم - شركة السكر - ليس إلا النموذج الأصلى والمثالى prototype لهذا النمط من التوسع الوديانى على جانبى الصعيد . فقد بدأ المشروع فى العقد الأول من هذا القرن كعملية استصلاح بحتة لهوامش الوادى فى المصب المشترك لواديين من أودية الصحراء وهما شعيت والخريط ، ثم ظل يتوسع تدريجيا بالاستصلاح والمزيد من الاستصلاح حتى بلغ الآن بضع عشرات من الآلاف من الأفدنة . ومن الممكن الآن والواجب أن نخلق بضعة نماذج مصغرة من كوم أمبو على امتداد الصعيد بجانبيه .

مثال ذلك وادى الأسيوطى حيث تتوفر شروط التربة والتضاريس المناسبة إلى نحو ٢٠ كم . بالمثل وادى طرفاء بالمنيا ، إذ كشف مؤخرا عن نحو ١٠٠ ألف فدان فى حوض الوادى الأسفل ، تمتد ٢٥ كم من قرية بنى خالد شمالا حتى قرية زاوية السلطان جنوبا ، وتقع إلى الشرق من النيل بنحو ١٥ كم . التربة السطحية متشققة وتصنف فى الدرجة الخامسة ، ولكنها قابلة للاستصلاح تماما ، ومنها ٢٠ ألف فدان تربتها من رواسب السيول وصالحة للاستزراع فورا .

وإذا كانت تلك إمكانيات وديانية كامنة أو مستقبلية ، فإن الزراعة قد أمتدت بالفعل فى وادى عباد شرق إدفو لمسافة أكثر من ٢٥ كم . ففى هذا الوادى تم حصر نحو ٧٦٠٠ فدان قابلة للاستصلاح فى منطقة الرييسية ، استصلح منها بالفعل ٥٠٠٠ فدان ، زرع منها ١٥٠٠ فدان بالرى بالرش ، ٥٠٠ فدان بالرى السطحى ، وزعت على العبابدة والبشاريين الذين تم توطينهم بها وفى وادى الخريط نحو ٧٥٠٠ فدان قابلة للاستصلاح ، استصلح منها بالفعل ٥٥٠٠ فدان بجوار مركز نصر بالنوبة الجديدة ودخلت نطاق قصب كوم أمبو الكبير .

وأهم من ذلك وادى لقيطة الذى تبلغ مساحته نصف مليون فدان منها ١٠٠ ألف فدان صالحة للزراعة ولا تنقصها المياه الجوفية الغزيرة . وأكبر من الكل وادى قنا الذى تغطى مساحات شاسعة منه تربات طينية ، هذا بالطبع عدا دلتاه النهائية المكونة من الرواسب الوديانية التى يصل سمكها إلى أكثر من مترين فى المتوسط والتى تتحول إلى مسطحات طينية ضخمة حول مدينة قنا شرقا وشمالا وجنوبا كانت مزروعة فعلا فيما مضى .

الامكانيات والمشروعات

وعلى الجملة يمكن حصر إمكانيات التوسع الأفقى فى الصعيد على النحو الآتى ؛ مع ملاحظة أنها جميعا قد بدأ استصلاحها فعلا . فى الجيزة نحو ٤١ ألف فدان معظمها فى الضفة الشرقية، منها ٧٠٠٠ فدان بغمازة الكبرى ، ٨٠٠٠ بغمازة الصغرى ، ٣٠٠٠ بالديسمى ، ٨٠٠٠ بأطفيح ، ١٥٠٠٠ بحرزة .

فى الفيوم تبلغ أراضى الامتداد المتاخمة نحو ٢٣,٥ ألف فدان (موزعة فى كوم أوشيم ، شمال وشرق بحر عبدالله وهبى ، الغرق ، الخواجات ، قوته ، جنوب بركة قارون) . أما أراضى البور المتخللة فتبلغ ٣٦,٥ ألف فدان ، ثم يضاف فى المستقبل البعيد نحو ٥٠ - ٦٠ ألفا من الأراضى المرتفعة حول بحيرة وادى الريان الجديدة . فالمجموع ١١٠ - ١٢٠ ألف فدان . بذلك يمكن رفع المساحة المزروعة فى الفيوم ككل من ٣٢٠ ألف فدان حاليا إلى ٣٥٠ ألفا ثم إلى ٤٣٠ ألفا .

فى مصر الوسطى ٧٩ ألف فدان . ويجرى حاليا استصلاح ١٢ ألف فدان شرق النيل وغرب اليوسفى كقاعدة لمجتمع جديد فى بنى سويف . وفى محافظة أسيوط نحو ٤٥ ألفا بمنطقة الغريب

شرق النيل حيث بدأ شق أول ترعة لرى أكثر من ألفى فدان . وأخيرا فى سوهاج وقنا وأسوان نحو ١٨٠ - ١٩٠ ألف فدان ، منها ١٠ آلاف فى قنا ، ٧٨ ألفا فى أسوان وفى تقرير آخر أن بقنا وأسوان نحو ١٥٠ ألف فدان قابلة للاستصلاح ، نواتها منطقة غرب كوم أمبو ، وإن تراوحت أراضيها بين الدرجة الثانية والخامسة ، فهناك مثلا ٢٥ ألف فدان فى وادى الخريط ، وقد تمتد إلى ٧٠ ألفا . وهناك ٣٠ ألفا فى وادى الصعايده والكبانية .

وعلى أية حال فقد تقرر أيضا استصلاح ٥٧ ألف فدان تتوزع بين مساحات متناثرة بعضها بجوار النهر ويمكن ريها بالرفع أو الآبار الارتوازية وبعضها بعيدة عن النهر ويمكن ريها بالرش أو بالرى السطحى ، كما أن بعضها تم استصلاحه بالفعل ولكن ينقصه الماء . أهم هذه المساحات ٢٢ ألف فدان فى منطقة المراشدة بين دندرة ونجع حمادى ، ٦ آلاف فى الكلاحين بناحية قفط مركز قوص ، ١٧ ألفا غرب إسنا تم استصلاحها عدا ٧٤٠٠ فدان تحتاج إلى الرى ، ٢٨٠٠ فدان بالبياضية وشرق إسنا يمكن ريها بالرش وسطحيا ، وأخيرا ٢٠٠٠ فدان بوادى النسيم وتروى من ترعة أصفون .

أما فى أسوان فقد بدأ استصلاح ٣٥ ألف فدان فى وادى الصعايدة بإدفو ووادى الكوبانية شمال غرب أسوان ، وذلك لتوفير احتياجات مصانع السكر من القصب وإقامة مجمعات زراعية للخضروات والفواكة تحقيقا للكفاية الغذائية المحلية . وبذلك كله فإن مجموع إمكانيات الصعيد لاتقل عن نصف مليون فدان .

الدلتا

لاوجه للمقارنة بين الدلتا والصعيد فى إمكانيات التوسع الأفقى ، فالأولى هى المجال الأساسى ومركز الثقل خارج كل حدود ، مثلما كانت السباقة فى معركة الاستصلاح طوال النصف الأول من القرن الأخير على الأقل . ولقد كانت للبرارى الأولوية المطلقة فى هذه المعركة اقتصاديا وبشريا . ذلك أن تربة البرارى السوداء الثقيلة الشديدة الملوحة ، وإن تكن أصعب الترابات استصلاحا وتتطلب مقننات مائية مضاعفة للغسيل ثم الاستصلاح ثم الاستزراع ، فإنها فى النهاية هى التى تدفع أكثر وتصلح لأثمن المحاصيل وتعطى أعلى العائدات .

من هنا انصب فيها معظم النشاط الاستصلاحى قبل يوليو وبعده ، حتى اختفى الجزء الأكبر منها الآن أو كاد ، فانتقل الزحف إلى هوامش الدلتا الصحراوية غربا وشرقا بحيث أصبحت مركز النشاط الاستصلاحى المكثف حاليا ، ويمتاز هذا النشاط الأخير بصفة خاصة باتجاهه أكثر من أى وقت مضى إلى الاعتماد المطلق على أحدث ما فى تكنولوچيا العصر من وسائل استصلاح واستزراع وإنتاج وعلى الميكنة الزراعية الكاملة من البذر حتى الحصاد ، كما فى مشروع غرب النوبارية ومشروع الصالحية .

نتيجة لهذا أصبحت جوانب وأطراف الدلتا الهامشية تمتاز بأنها قمة الحداثة والتطور تكنولوچيا بالقياس إلى قلبها الداخلى الذى إن لم يكن يعتمد مازال على الطرق التقليدية فى الزراعة والاستصلاح فإنه على الأكثر لم يعرف إلا الطرق الحديثة نسبيا التى تمت إلى العقود القليلة الماضية . الأولى تستخدم آخر صيحة فى التكنولوچيا الأمريكية وآليات القرن العشرين ، والثانية تكاد تعيش على اثار التكنولوچيا البريطانية وآليات القرن التاسع عشر .

بهذا نشأ تباين أو حتى تناقض جغرافى مثير بين قلب الدلتا وأطرافها ، فأصبحت الأطراف الفقيرة المهملة سابقا هى الأكثر تطورا وتحديثا ، بينما بات القلب الغنى الهام تقليديا وهو أدنى إلى أن يكون متخلفا نوعا أو نوعيا تكنولوچيا وفنيا . وهو تباين طريف ولكنه مفهوم بالطبع كمزيج من الصدفة الجغرافية والصدفة التاريخية ، حيث يشبه مثلا حالات الدول أو المدن غير العظمى كبلچيكا التى تدمر فى الحروب أكثر من غيرها بسبب موقعها وتعرضها فيعاد بناؤها كاملة على آخر طراز وفنون العمارة بالضرورة فتصبح بالتالى أكثر حداثة وجدة من الدول والمدن الأسبق والأغنى فى الظروف العادية .

افاق التوسع

فيما عدا هذا فإن الهدف النهائى للتوسع الأفقى فى الدلتا لا ينبغى أن يقل عن خط وادى النطرون غربا وخط القناة شرقا ، وبعد ذلك يمد إلى أقصى حد ممكن ذراعين غليظتين بطول الساحل الشمالى الغربى وشمال سيناء على الترتيب . أما أين نبدأ ، شرقا نحو صحراء شرق الدلتا ثم نطاق القناة فسيناء ، أو غربا تجاه النطرون ومرمريكا مريوط ، فمسألة أولويات

تخطيطية وإن لم تكن مسألة وقت فقط ، أو قل إنها مسألة تكتيك أكثر منها استراتيچية . المهم أن يبدأ الزحف بأقصى سرعة وإلى أبعد مدى .

فغربا ، ليس هناك ما يمنع من أن تصل مساحة غرب الدلتا المزروعة المأهولة فى المستقبل البعيد إلى مثل مساحة شرق الدلتا حاليا ، بحيث تتضاعف الرقعة المنتجة ، وبحيث يلتحم وادى النطرون ، المجددة حيويته أيضا ، بجسم الوادى الكبير ويدخل فى صميم نسيجه ، وبحيث يتحول الطريق الصحراوى الهامشى إلى طريق زراعى وسطى مثل طريق وسط الدلتا . ويمكن لمديرية التحرير الحالية أن تكون نواة هذا المد التوسعى .

ولقد تمت بالفعل فى الفترة الأخيرة زيادة رقعة الأرض الزراعية أو القابلة للزراعة فى غرب الدلتا من ٦٧٠ ألف فدان إلى ١,١ مليون فدان . فمساحة المزروع فى البحيرة الآن ٦٨٥ ألف فدان ، يضاف إليها ٢٠٠ ألف تزرعها الشركات ، ومثلها من البور قيد الاستصلاح . كذلك تمت إضافة رياح جديد غرب الدلتا هو الرياح الناصرى . ولأول مرة - ولهذا مغزاه - تعبر ترع الرى النهرية فى الدلتا طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى لتتجاوزه بعيدا نحو الغرب ، مثلما تفعل ترعة النصر فى الجنوب وترعة المزرعة الآلية فى الشمال ، وكما يمكن للمسافر على هذا الطريق أن يرى الآن . وبالمثل تقرر توصيل مياه النيل إلى وادى النطرون لإعادة تعميره من ناحية والافادة منه كمصرف طبيعى من ناحية أخرى .

إمكانيات الاستصلاح

أما عن إمكانيات الاستصلاح فتقدر غرب النوبارية حاليا بنحو ٣٧٥ ألف فدان (٢٠٨ آلاف فى رقم آخر) ، ولو أن تربة معظمها تعد من أراضى الدرجة الرابعة وتقدر إمكانيات غرب النوبارية والساحل الشمالى الغربى معا بنحو نصف مليون فدان ، تم استصلاح نصفها . (يقابل هذا فى وسط الدلتا نحو ١٦٨ ألف فدان أو ربع مليون فى رقم آخر) . هذا وقد كشف مؤخرا عن خزان مياه جوفى يمتد بين فرع رشيد ووادى النطرون وترعة النوبارية ، بسمك يتراوح بين ٢٥ ، ٦٥٠ مترا ، وبنسبة ملوحة طفيفة جدا تقل شرقا كلما اقتربنا من النيل . وتقدر طاقة السحب السنوية من هذا الخزان بنحو ١٨,٥ مليون متر مكعب .

كذلك فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن هناك ٤٠٠ ألف فدان صالحة للاستزراع فى المناطق المحيطة بمدينة السادات التى بدأ إنشاؤها بصحراء غرب الدلتا عند الكيلو ٨٤ وبهذا يمكن أن يتخلق للمدينة اقليم ريفى تابع بأكمله ، مزروع خاصة بالخضروات والفواكه والغذائيات ، ومرصع بكوكبة من المدن الصغرى والقرى العديدة تدور حول المدينة الأم وتعمل جميعا فى الصناعات الغذائية والتعليب ... الخ .

ومن أمثلة هذه التوسعات الممكنة مشروع ماسمى « واحة السلام » على مساحة ٣٠ - ٢٨ ألف فدان بين الكيلو ٢٦ ، ٣٥ شرق وغرب طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى . ويهدف المشروع إلى استصلاح واستزراع هذه المنطقة المنبسطة الصالحة التربة قبل أن يغزوها ويعقمها إلى الأبد العمران والسكن القاهرى الزاحف . والفكرة هى تحويل المنطقة إلى حديقة للخضروات والفواكة أساسا ، تعتمد على المياه الجوفية ومياه الرياح البحيرى المجاور ، على أن يتم نقل المياه وتوزيعها من المنبع حتى جذور النباتات بالأنابيب البلاستيك المتدرجة الأقطار والسعات منعا للرشح ، والمقترح أن تبدأ التجربة فى حدود ٥٠٠٠ فدان .

وفى اقتراح آخر أن تستغل مياة الصرف الصحى فى استصلاح منطقة أرضى البركة والأراضى المحيطة بمدينة السلام ، وذلك بإقامة محطة صرف لرفع ٦٠٠,٠٠٠ متر مكعب يوميا من مياه الصرف ، تقوم بتوزيعها ٢٥ محطة رى بالتنقيط ، ٢٥ محطة رش نصف ثابتة ، وبهذا يكون نظام الرى على أحدث صورة ، ويتضمن المشروع ، الذى يتكلف ٥٥ مليون جنيه ، إقامة عدة قرى متكاملة الخدمات والمرافق ومراكز الخدمات الزراعية والصحية والتعليمية ، فضلا عن شبكة الترع والطرق .

غرب الدلتا

جغرافيا ، يمكن أن نحدد مجال الاستصلاح فى غرب الدلتا بنطاقين منفصلين تقريبا وغير متكافئين إطلاقا - فى الحقيقة نطاق ومنطقة - على كلا جانبى المعمور البحيرى المستقر القديم . فإلى الجنوب خارج الدلتا يقع نطاق الأساس على امتداد هوامشها الصحراوية من رأس الدلتا حتى ملاحة مريوط . وهو نطاق استصلاح صحراوى بالطبع يتمحور بتوازن ملحوظ على طريق

القاهرة - الاسكندرية الشرياني ، ويتفاوت عرضه بوضوح إلى أن يدق في نهايته في أقصى الشمال الغربي عند مريوط ، حيث يتصل بخيط دقيق مع نطاق أو منطقة الاستصلاح الشمالية شمال المعمور وهي منطقة أبيس جنوب شرق الاسكندرية ، والتي تختلف بالطبع في أنها جزء من نطاق استصلاح البراري .

على الجانب العملي أو التاريخي ، كانت نواة الاستصلاح في أقصى الجنوب حيث بدأت مديرية التحرير في الخمسينات ، وإن عاصرتها أيضا منطقة أبيس على الضلوع الشمالية المقابلة. وعلى عكس الأولى إلى حد أو آخر ، كانت الأخيرة تجربة ناجحة ، ربما لتربتها الطينية الرملية ، وتخلق فيها بالهجرة مجتمع زراعي جديد صغير ولكنه ناجح . ثم على امتداد النطاق الصحراوي، اتجه زحف الاستصلاح بعد ذلك من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي بانتظام وفي منطق جغرافي طبيعي . فتقدم في الستينات إلى ما عرف شمال مديرية التحرير باسم منطقة النهضة والثورة ، حيث تم استصلاح نحو ٥٥ ألف فدان قبل السبعينات تشمل في طرفها الشمالي الغربي المزرعة الآلية السوفيتية البالغ حجمها نحو ١٠ آلاف فدان .

غير أن نكسة ١٩٦٧ أوقفت زحف الاستصلاح ، إلى أن استعاد قوته في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات على شكل ما يعرف حاليا بمشروع غرب النوبارية الذي على عكس سابقيه لا يعتمد في ريه على ترعة النوبارية نفسها ولكن على ترعة جديدة تأخذ منها هي ترعة النصر . وتبلغ مساحة منطقة المشروع نحو ٣٢٠ ألف فدان يقع معظمها بعامة إلى جنوب وجنوب شرق بحيرة مريوط ، وشاملة في ذلك منطقة مشروع البنجر . وقد تم بالفعل استصلاح ٤٥ ألف فدان حتى الآن ، ولكن أهداف التخطيط للتوسع السنوي المستقبلي طموحة بحيث لن ينتهي إلا بخلق محافظة جديدة على الأقل محافظة غرب النوبارية كما ستسمى وعاصمتها مدينة النصر كما يقترح .

مديرية التحرير

مديرية التحرير ، المشروع البكر للثورة ومعركة الاستصلاح والتعمير منذ الخمسينات ، هي أول محاولة لغزو الصحراء أو بالأصح شبه الصحراء في الأراضي المتاخمة للوادي لا المنفصلة

عنه . ويمكن اعتبارها ثانى عملية لتمديد الوادى أو لتعريض الدلتا بعد خلق منطقة القنال فى القرن الماضى ، أكثر مما هى عملية لغزو الصحراء فى الأعماق حقا ، ولكنها هى الخطوة الأولى الطبيعية ، العتبة الأمـامية ، للوثوب على الصحراء ، أو خشبة القفز المنطقية على الأعماق بعد ذلك . والعملية ، بعد ، لم تكن عملية استصلاح واستزراع أرض فحسب ، ولكن لأن المنطقة لامعمور مطلق فقد كانت أيضا عملية تعمير بشرى كامل بما يعنى من نقل وخلق وإسكان وتوظيف مجتمع جديد برمته .

المنطقة على شكل مستطيل مائل المحور فى جنوب غرب الدلتا يمتد بطول تخوم البحيرة حتى مشارف وادى النطرون مرتكزا على نيل المنوفية فى فرع رشيد . المساحة الكلية ٦٠٠ ألف فدان ، أى ما لا يقل كثيرا عن غرب الدلتا فى البحيرة (٦٥٠ ألف فدان) ، وإن لم يبدأ التنفيذ إلا بكسر محدود منها بطبيعة الحال . مستوى الأرض يقع فوق منسوب غرب الدلتا جميعا بالطبع ، يبدأ حيث ينتهى هذا ، والأرض تتدرج فى الارتفاع نحو الجنوب ونحو الغرب . فالصرف الطبيعى هو نحو الشمال الشرقى عموما .

لكن هناك اختلافات محلية كثيرة فى الارتفاع والانحدار ، وبعض المواضع تبدو كالجزر العالية نسبيا خاصة فى القطاع الشمالى ، وتحتاج إلى تسوية خاصة ورفع خاص للمياه بترع ذات مناسيب عالية تعمل بالمحطات الكهربائية ، مثلما تحتاج المناطق المنخفضة إلى صرف خاص وقد تمت تسوية الأرض على مرحلتين : التسوية الابتدائية بالجرارات الثقيلة لتقليل الفروق التضاريسية بين المواضع المرتفعة والمنخفضة ، ثم التسوية النهائية بالجرارات الخفيفة وفيها أعطيت الأرض ميلا خفيفا ضمانا لكفاءة الرى والصرف .

التربة رملية أساسا تكاد تخلو من المادة العضوية أى الدبال ، تسود فيها الرمال الخشنة ولو أنها أقل خشونة فى القطاع الشمالى منها فى القطاع الجنوبى . فأرض المديرية إذن ليست متجانسة ، بل يمكن تقسيمها إلى ٥ مناطق على الأقل من حيث السطح والتربة وطبيعة وسهولة الرى والصرف .

أما عن مصدر المياه فمزدوج : النيل والماء الباطنى . النيل ، استغلالا لمياه الفيضان الزائدة عن الحاجة والضائعة سنويا – هذا قبل السد العالى – وذلك لنصف السنة تقريبا ، أما النصف

الآخر فاعتمادا على مياه التخزين وخصما من إسراف الرى الزائد فى وسط الدلتا . شريان التغذية هو ترعة جديدة حفرت خصيصا ، ترعة التحرير ، طولها ٢٠ كم تأخذ من الرياح البحيرى ، ومنها تتفرع شبكة من الترع الثانوية والمراوى مجموع أطوالها ٢٠ كم أخرى . هذه الترع ، يلاحظ ، مختلفة المناسيب بحسب التضاريس المحلية ، وترفع المياه إلى الترع ذات المستويات العالية بمحطات رفع بحارى ، نحو ٢٠ محطة رى تدار بعدد المحطات الكهربائية .

أما عن المياه الباطنية فصالحة ومتوفرة على أعماق ١٠ - ٨٠ مترا . وقد تم حفر نحو ثلث ألف بئر من أقطار متفاوتة جدا وأعماق تتراوح بين ١٢ ، ٨٣ مترا بحسب طبيعة الأرض المحلية ، وللاقتصاد فى الماء عموما ، جعلت الترع والمراوى مبطنة ، كما عمم الرى بالرش .

ومنعا لعوامل الارتداد فى التربة ، فمثلما تعد الآبار الارتوازية بمثابة مصارف طبيعية ، فقد تم «تنييل» المنطقة أى غمرها بمياه الفيضان بانتظام لخلق غشاء من التربة المعقولة . كذلك أحيطت المنطقة من الخارج والداخل بصفوف كثيفة من الأشجار ، نحو مليونى شجرة ، تعمل كمصدات للرياح منعا لسفى الرمال ، فضلا عن قيمتها الخشبية وتعديلها للمناخ المحلى .

وللهدف نفسه ، بناء التربة وإثرائها أكثر ، خطط الانتاج الزراعى بحيث يتيح مكانا رئيسيا لمحاصيل الأسمدة الخضراء خاصة البرسيم والبقوليات بما فيها الفول البلدى والفول السودانى ، كما حددت كثافة حيوانية عالية توفيرا للسماد الحيوانى الطبيعى بالاضافة إلى إنتاج الألبان .

وفيما عدا هذا فإن الاقتصاد الزراعى ليس اقتصاد محاصيل حقل وحبوب تقليدى ، وإنما هو أساسا وفى الدرجة الأولى اقتصاد فواكه وخضر . ومن هذه الزاوية ، ومن واقع الانتاج المحصولى نفسه ، يمكن القول إن المديرية زراعيا هى من مناطق هوامش الدلتا الكلاسيكية الصفراء التربة ، كالشرقية والبحيرة ، ويمكن اعتبارها بالفعل امتدادا مخففا أو مخلخلا للأخيرة محصوليا مثلما هى جغرافيا .

الموالح والفواكة الثمينة كالمانجو والفراولة ، ثم الخضروات كالطماطم والمقات خاصة البطيخ ، هى أهم وأنجح المحاصيل ، وكثير منها يصدر إلى خارج . كذلك نجح العنب والزيتون فى القطاع الشمالى خاصة ، العنب كما فى مزارع جاناكليز بالبحيرة ، والزيتون فى الرقع العالية المنسوب ، وعلى كثير من هذه المحاصيل قامت الصناعات الرئيسية فى المديرية وهى الاعداد والتعليب .

على الجانب العمراني ، الذى بدأ من الصفر بخلق معمور من اللامعمور وبنقل السكان من مناطق الكثافة العالية بالوادى ، فإن مواقع القرى تحددت تخطيطيا بعمليات تسوية الأرض وتعيين الترع ، ثم بعوامل التباعد ، والتوسط الهندسي ، وذلك على مواضع مرتفعة حتى لا تتأثر بمياه الغمر والرى . بدأت الشبكة بنحو نصف دستة من القرى المربعة الخطة النمطية المساكن المائلة السقوف ، تتوسطها مدينة المركز بدر ، ويخدم المنطقة شبكة من الطرق الرئيسية الخارجية والثانوية الداخلية مجموع أطوالها أكثر من ١٠٠ كم ، تقوم على شبكة الجسور الرئيسية والثانوية التي تقسم الأرض كجزء من عملية التسوية والاعداد التمهيدى .

فى أوجها ، بلغت المساحة المستصلحة حسب الأرقام الرسمية المنشورة نحو ١٠٢ ألف فدان فى القطاع الجنوبى ، ١٥٢ ألفا فى القطاع الشمالى . وتفوق القطاع الأخير الملاحظ فى المساحة يرجع إلى أنه الأسهل استصلاحا من حيث الأرض والتربة . وعموما فإن المجموع الكلى ٢٥٤ ألف فدان أى ربع مليون . وهذا يمثل أكثر من ربع مجموع المساحة المستصلحة فى مصر منذ يوليو إلى الآن والبالغ نحو ٩١٢ ألف فدان . أما عن السكان فليس معروفا بالضبط عددهم ، ولكنه بلغ بضع عشرات من الآلاف ، كما قدمت المديرية مأوى جاهزا لمهجرى منطقة القناة بعد عدوان ١٩٥٦.

ما أشد ما تغيرت الصورة ، مع ذلك ، فى النهاية ، فلأمـر ما ، علمى أو عملى ، موضـوعى أو شخصى ، طبيعى أو بشرى ، مادى أو مالى ، سياسى أو اقتصادى ، لسنا نعرف أو نفهم ، تركت المديرية للاهمال والانحدار ، فارتد كثير من أرضها بورا كما كان وتعرض للتصحر ، قل «التصحر الثانوى Secndary desertification » ، وهجرها كثير من معمريها وعامليها وعمالها ، أى عملية إخلاء وتناقص سكانى .depop ، وأغلقت مجموعة من مصانعها ، واقتلع عديد من أشجارها وحدائقها .

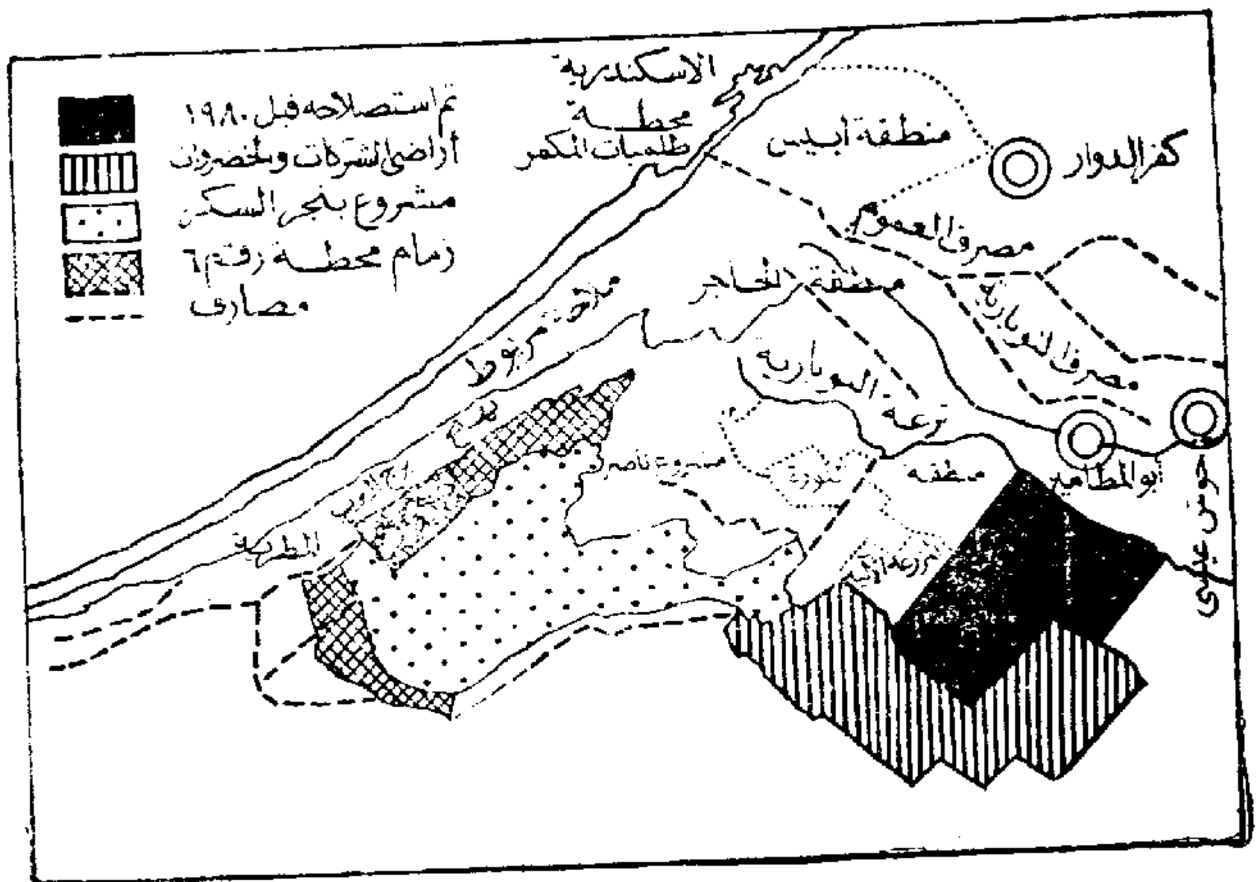
كأنما العملية كلها تكرر ظاهرة النبض الهامشى التى عرفتها تخوم مصر تاريخيا ، ولكن هذه المرة تحت ناظرينا وبكامل وعينا ولا نقول بمطلق أيدينا ! واليوم ، والمديرية فى زوايا وطوايا النسيان عمليا ، لا أحد يعرف بالضبط موقعها من خريطة الاستصلاح أو حجمها فى كشف النجاح : ما مساحتها الراهنة ، ما حجم إنتاجها ، ما عدد سكانها ... الخ منتهى الغرابة ، ومنتهى الاستفزاز .

سؤال الختام ، مع ذلك : أنجحت مديرية التحرير كمشروع لاستصلاح الصحراء وللتوسع الزراعى والعمرانى أم فشلت ؟ رغم الدعاية الداوية ، قيل وثبت الكثير عن الخسائر والفواقد الاقتصادية الضخمة للمشروع . فلقد وضعت فيه بضع مئات من ملايين الجنيهات فى حين أتى العائد ضئيلا أو متواضعا ، حتى اعتبر البعض المشروع «بالوعة من الرمال» . ولكن البعض الآخر يرى أنه ، رغم تخبط المخطط ، مشروع ريادى بالدرجة الأولى ، إن فشل فى أن يكون نموذجا يحتذى فقد كان بمثابة المدرسة الأولية لبرامج توسيع الرقعة الزراعية وغزو الصحراء .

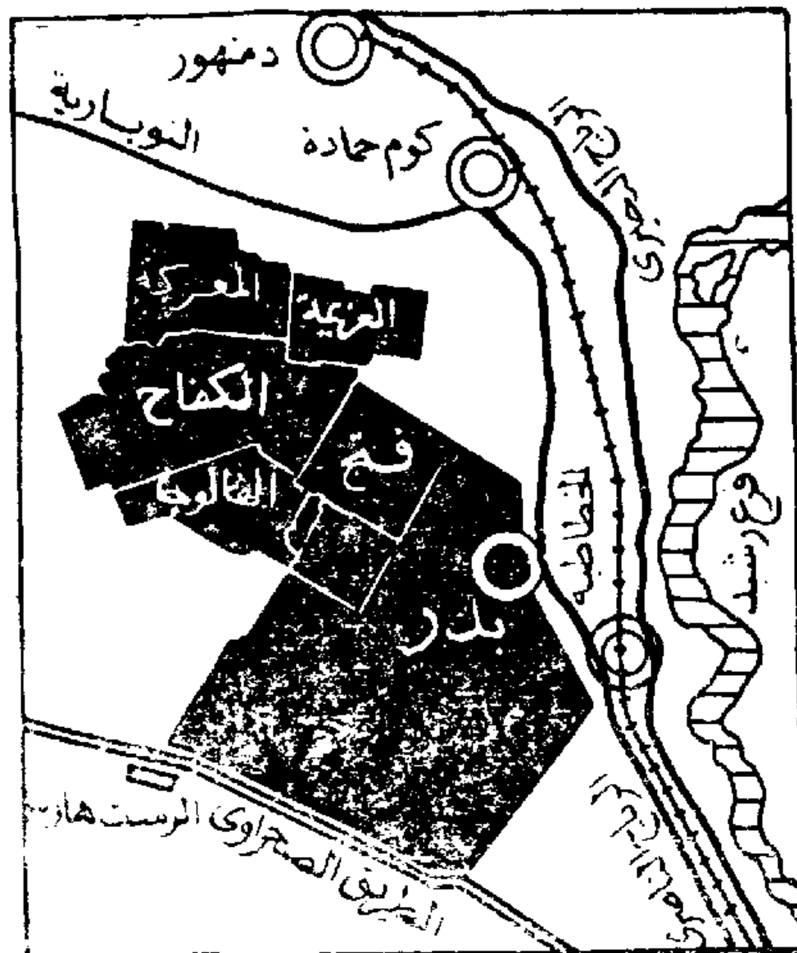
وادى النطرون وأبيس

إذا انتقلنا من مديرية التحرير إلى وادى النطرون ، إلى الخلف مباشرة ، فيبدو أن حظه لم يكن بأفضل . ففى الخمسينات بدأ مشروع لاستصلاح ٢٠ ألف فدان بالوادى على المياه الجوفية ، وذلك على أساس أن انخفاضه تحت مستوى البحر يقلل كثيرا من تكاليف الرى . هذا إلى جانب استغلال ملاحات بحيراته وتنمية الثروة الحيوانية بصفة خاصة . لكن مشروع التوسع الزراعى تعرض لنكسة مصفرة ، كما نفدت أملاح النطرون فى البحيرات . على أن المحاولة عادت من جديد مؤخرا ، ولكن على أساس توصيل مياه النيل إليه ، لأول مرة كما سبق ، مع ريه بالطلمبات الكهربائية وإدخال الميكنة الزراعية ، وذلك لإقامة مجمعات زراعية صناعية جديدة به على مساحة ٦٠٠٠ فدان تتخصص فى المحاصيل الحقلية والبقول إلى جانب الموالح والزيتون . ومن المقرر زراعة منطقة الرياح الناصرى قبل زراعة تلك المساحة وذلك لحمايتها من زحف الكثبان الرملية .

على أقصى الطرف المقابل لوادى النطرون ومديرية التحرير ، وعلى رأس مثلث الدلتا وتخوم الصحراء ، لا تبقى لنا إلا وقفة قصيرة عند منطقة أبيس قبل أن نركز على المشروع الأكبر فى غرب الدلتا . المنطقة تمتد على مساحة ١٦ ألف فدان جنوب شرق الاسكندرية ، وكانت أصلا جزءا من بحيرة مريوط . أنشئ عليها ١٦ قرية أهمها الزهراء . وحتى أواخر الستينات كان حجم مجتمعها الناجح نحو ٣٠ ألف نسمة أو ٤٣٠٠ أسرة كلها من المهجرين والمعمرين الجدد .



شكل ١ – مناطق التوسع الزراعي غرب الدلتا



شكل ٢ – مشروع مديرية التحرير

غرب النوبارية

إلى الغرب والشمال الغربى من منطقة استصلاح الثورة والنهضة والمزرعة الآلية ، وبحيث يكاد يفصل بينهما خط طول مدينة الاسكندرية ، تمتد منطقة غرب النوبارية . ومن نحو ٣٢٠ ألف فدان مجمل المساحة ، تبلغ مساحة المشروع الحالى ٨٥ ألف فدان . ويبعد حدها الشمالى عن البحر المتوسط نحو ١٠ كم فقط ، بينما يبعد حدها الجنوبى عن الاسكندرية زهاء ٨٠ كم ، فيما يصل حدها الغربى حتى الضبعة والعلمين .

المشروع ، كجزء من حملة الأمن الغذائى ، يهدف إلى خلق مجمع زراعى - صناعى ضخم عصرى متطور ، ومجتمع بشرى حديث يعتمد على أحدث وسائل الميكنة والتكنولوچيا . سواء فى استصلاح الأرض نفسها أو طرق الرى والصرف فضلا عن العمليات الزراعية والتصنيع الزراعى ويعد مشروع البنجر نواة الخطة، حيث تبلغ مساحته نحو ٦٤ ألف فدان ، يخدمها مصنعان كبيران لاستخراج السكر . وفيما عدا البنجر ، فإن الخضروات والفواكه ، خاصة العنب البناتى ، هى أساس المشروع حيث خصص لها ١٥ ألف فدان . ثم تلى الألبان واللحوم . وتعليب هذا كله ، وقد تم حتى الآن استصلاح ٤٥ ألف فدان ، وسيتم استصلاح ٢٥ ألفا أخرى فى سنة ١٩٨٣ .

على خلاف مشروعات استصلاح غرب الدلتا السابقة ، لا يعتمد المشروع على ترعة النوبارية مباشرة ، حيث لا تحتمل هذه التصرف المضاعف المطلوب على هذا البعد من المنبع ، ولهذا فإنه بالضرورة يعتمد على ترعة جديدة متفرعة من النوبارية ، ولكنها مستقلة بمائيتها لتعمل كعموده الفقرى فى زمام لا يقل عن ٣٠٠ ألف فدان ، وتلك هى ترعة النصر . ولهذا الغرض تم تعديل خريطة الرى فى غرب الدلتا بأربع خطوات هامة . فأولا تم توسيع رياح البحيرة لمسافة ٨٣ كم حتى فم النوبارية ، وثانيا وبالموازاة وبنفس الامتداد تم إنشاء رياح الدلتا الرابع الرياح الناصرى لكى يغذى ترعة النوبارية مباشرة ، التى تم - ثالثا - توسيعها لاستيعاب تصرف أكبر ، لتأخذ منها - رابعا وأخيرا - ترعة النصر الجديدة نفسها .

يبلغ طول الترعة الجديدة نحو ٨٥ كم ، تم إنشاء ٣٠ كم منها حتى الآن ، معظمها شرق طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى ولكنها عبرته أخيرا . والمخطط أن يصل طول الترعة إلى ١٥٠

كم حتى تبلغ العلمين والضبعة ، موازية لساحل البحر لنحو ١٢٠ كم . ولكن لأن الترعة تجرى عكس الكنتور ، أى من الواطى إلى العالى ، فإنها تحتاج إلى رفع المياه على عدة أحباس فى حدود نحو ١٠ كم فى كل حبس . وقد تم حتى الآن إنشـاء بضع محطات رفع بطاقة مجموعها نحو ٣٣ مترا .

عرض الترعة عند القاع نحو ١٢ – ١٥ مترا . وهى مبطنة كسائر ترع المشروع الفرعية والصغرى بالخراسانة السميكة منعا لتسرب مياهها فى التربة الرملية السائدة ، كما زودت ميول جانبيها بخندق عميق عريض مملوء بالزلط ليكون منفذ وصمام ضغط المياه الجوفية على القاع الخراسانى حتى لا يتكسر .

أما على جانب الصرف فقد تم تزويد المنطقة كلها بالمصارف المغطاة التى تصب فى مصرف عام مكشوف ينتهى إلى البحر ، هو مصرف غرب النوبارية ، الذى يجرى إنشاؤه جديدا بموازاة الترعة النوبارية إلى الغرب .

وإذا كانت مديرية التحرير من أولى التجارب فى العالم فى الرى بالرش ، فإن غرب النوبارية يعد حقل تجارب حقيقى لآخر ما استحدثت تكنولوچيا العصر ، فى مجال الرى الآلى بعامة ، حيث جمعت كل أنواع وأنماط الرى الحديثة تقريبا ، ابتداء من الرى السطحى إلى الرى بالتنقيط إلى الرى بالرش المحورى والطولى ورش الأنابيب.

فالرش الطولى يعتمد على آلة عملاقة تتحرك أفقيا فوق ترعة تغذية جانبية صغيرة يتعامد عليها هيكلها المعدنى ، بحيث تتدلى منه طلمبة رأسية تمتص منها الماء ، لتغذى به ذراعين طول كل منهما نحو ثلث إلى نصف كيلو متر وتحمل رشاشات التوزيع الذى يغطى على مدى الجانبين مساحة نحو ألف فدان مستطيلة الشكل كل ٢٤ ساعة . أما الرى المحورى فيتألف هيكل جهازه المعدنى من ذراع دوارة حول محور ثابت ، يصل طولها أيضا إلى ثلث إلى نصف الكيلومتر ، وتحمل ماسورة الرشاشات التى تروى نحو ١٠٠ – ١٥٠ فدانا دائرية الرقعة مرة واحدة .

ثم هناك الرش نصف الثابت الذى يتحرك من موضع إلى آخر كل بضع ساعات ، ويتألف من شبكة من الأنابيب الرئيسية الثابتة تركب عليها شبكة أخرى من الأنابيب الخفيفة النقالى سريعة التركيب والفك والتى تحمل الرشاشات ، وهناك كذلك مدفع الرى الرشاش الذى يصل مداه إلى أكثر أو أقل من ١٠٠ متر ويزوده بالماء خرطوم عملاق ، ويتحرك أفقيا فى خط مستقيم ، ولا ننس

فى النهاية الرى بالتنقيط بواسطة شبكة أنابيب ثابتة ، تتفرع منها أنابيب خفيفة من البلاستيك ، تنقطها منقطات الرى الموجه إلى جذور النبات وحدها بلا فاقد أو تبديد للمياه .

أما عن التخطيط الاقليمى للمشروع ، الذى قسمت مساحته لأغراض الاستصلاح إلى رقع من ٢٠ فدانا ومضاعفاتها ، فإنه يعتمد على خلق منثور هيراركى متسلسل من القرية حتى المدينة ، مغطيا أكثر من ٣٢٠ ألف فدان بنحو ١٥٠ قرية ومدينة تستوعب فى النهاية نحو ربع مليون نسمة أى نحو ٦٠ ألف أسرة جديدة (نصف مليون نسمة فى رواية أخرى) .

تفصيلا ، تتألف قاعدة الهرم الأولية من شبكة من ١٢٠ «قرية زراعية» ، حجم كل منها نحو ١٠٠ مسكن ، وزمامها نحو ٢٠٠٠ فدان ، فتتباعد بحيث لايسير الفلاح أكثر من ٤ كم يوميا . ثم فوق هذه الشبكة القاعدية تأتى شبكة أصغر ولكنها أعلى تتألف من ٢٠ «قرية خدمة» ، يقدم كل منها الخدمات الأساسية لنحو ٦٠٠٠ فدان ، ويبلغ حجمها نحو ١٥٠ - ١٨٠ وحدة سكنية . تعلو هذه بدورها طبقة من «القرى المركزية» عددها سبع ، حجم كل منها ٥٠٠ مسكن ، وتخدم نحو ٢٧ - ٣٥ ألف فدان . ثم يتوج الهرم كله مدينتان رئيسيتان للخدمات المركزية العامة من إدارية وصناعية وتعليمية وصحية وترفيهية ...... الخ .

أخيرا فإن المشروع ، الذى بلغت تكاليف استصلاح الفدان فيه نحو ١١٠٠ - ١٢٠٠ جنيه وتقوم على تنفيذه بضع شركات متخصصة ، يستهدف فى النهاية نقل ملكية الأرض الجديدة إلى المجتمع الفلاحى المهجر الجديد وذلك بعد فترة رعاية ومعاونة بالخدمات والخامات والبذور والسماد والخبرة إلى أن يقف على قدميه مستقلا وقادرا تماما .

مريوط والساحل الشمالى الغربى

لا يبقى الآن من استصلاح غرب الدلتا سوى منطقة مريوط والساحل الشمالى الغربى التى تعد جغرافيا آخر امتداد الدلتا ، واستصلاحيا هوامش التخوم الحدية جدا . وبهذه الجهة الريادية المتحدية ، التى تتصل فى النهاية بنطاق الساحل كله ، يمكن لزحف الاستصلاح أن يمتد حتى الحدود ويعمق عدة كيلومترات حتى مشارف الهضبة الميوسينية ، ليعود النطاق برمته حديقة أغنى وأكثف من مرمريكا الرومان ومراقية العرب . بتحديد أكثر ، تمتد منطقة الاستصلاح من العامرية

ومريوط إلى وادى النطرون وتنتهى عند سلسلة مرتفعات جبل عفيفى وجبل المنصورة وقارة النجارين .

ذلك أن أصل المشـكلة هنا ليس الأرض بالطبع ولكن الماء أساسـا ، وأصـالة الحل تكمن فى الجمع بين مياه المطـر المحلية ومياه الرى من النيل فى معادلة متوازنة رشـيدة تعتمد تحديدا على الحد الأقصـى من المطر والأدنى من الرى ، مثلا برية واحـدة فقط للشعير ومحاصيل الشتاء ثم ترك الباقى للمطر وحده ، ويمكن الافادة من هذا المطر إلى أقصى حد بسدود الأودية وبتجديد الصهاريج الرومانية القديمة (٥٠٠٠ بئر) وبحفر الآبار التى تعمل بمراوح الهواء .... الخ .

ولقد قدرت الموارد المائية المتاحة من الأمطـار والسدود فى الساحل الشمالى الغربى بنحو ٨٢٥ مليون متـر، ومن المياه الجوفية التى يمكن اسـتخدامها من غرب الدلتا بنحو ٣٥٠ مليون متر سنويا، تكفى فى مجموعها لزراعة ١٢٥ ألف فـدان، كما يمكن الاعتمـاد على ١٣٥ ألف فدان للرعى.

على أن من المسلم به أن أى توسع زراعى هنا لايمكن أن يكون مضمونا أو آمنا إذا اعتمد على المطر وحده لشدة تفاوته وتذبذبه ، وأن لابد من الاعتماد أساسا على مياه النيل التى لا تصل الآن إلى أبعد من الحمام . ولهذا اتجه التفكير إلى إيصال مياه النيل إلى المنطقة بمد ترعة النصر الجديدة التى تأخذ من النوبارية ومدها لمسافة ٢٠٠ كم تخترق فيها النطاق موازية للساحل إلى أن تصل إلى الضبعة كمرحلة أولى ، تمتد بعدها إلى سيدى برانى كهدف نهائى . والمقرر أن تصل المياه العذبة إلى الساحل قبل ١٩٨٣ . والمقدر بهذا أن تضمن المياه الجوفية والمطرية والسطحية استصلاح ١٤٤ ألف فدان من تربة جيدة .

وقد بدأ بالفعل استصلاح ٦٠ ألف فدان على جانبى الترعة غرب مريوط ، ويشمل المشروع استزراع ٣٠ ألف فدان بنجر ، ١٥ ألف فدان عنب ، مع إنشاء بحيرة صناعية مساحتها ١٠ آلاف فدان لتخزين المياه عند انخفاض منسوبها ضمانا للامداد . كذلك شقت ترعة عذبة بطول ٦٠ كم هى ترعة بهيج ، تأخذ من النوبارية وتنتهى عند مدينة الحمام ، مارة بالعامرية وكنجى مريوط والهوارية وبهيج وبرج العرب والغربانيات فالحمام . والغرض من الترعة خدمة رى امتداد مريوط

وزراعة نحو ٥٠ ألف فدان بثلاثة محاصيل سنويا إن أمكن ، منها ٢٠ ألفا بالخضروات والفواكه والبقول ، ٣٠ ألفا لحدائق التين والزيتون والعنب واللوز ومراعى العلف الأخضر للثروة الحيوانية ثم غابات الأخشاب . هذا ، وقد تقرر مساهمة مياه الصرف فى تغذية تلك الترعة ، وذلك بخلط مياه مصرف العموم الذاهبة الى البحر مع مياه ترعة النوبارية بمعدل ٥٠ ألف متر مكعب يوميا .

فى هذا الاطار ، ثمة تجربة تستحق التسجيل . ففى الستينات والسبعينات تم استصلاح رقعة مساحتها ١٥ - ١٨ ألف فدان بين الحمام والرويسات على بعد ٥٨ كم من الاسكندرية لتكون مزرعة نموذجية كبرى تنتج الخضروات والفواكه والانتاج الحيوانى والداجنى لتموين المنطقة المحلية وغرب الدلتا . وقد اعتمد الرى على ترعة بهيج الجديدة ، وشقت الترع والقنوات والمساقى وشبكة من الطرق والكبارى ، وسط مروج من المراعى والأحراش وغابات الأخشاب ، وانتظم المشروع ، الذى تكلف ٣٠ مليون جنيه ، إقامة ٧ قرى نموذجية كاملة المرافق ومعدات الانتاج الحيوانى أهمها قرية الرويسات . غير أن نهاية ترعة بهيج جفت ، فتوقفت الزراعة وزحفت الرمال على الغطاء النباتى وغمرت المساكن الجديدة وجففت بساتين التين والزيتون والعنب واللوز ، كما تعطل الانتاج الحيوانى فى الحمام ، مما يستدعى إعادة الاستصلاح برمته من جديد .

وبالفعل ، تقرر فى أواخر السبعينات إنشاء ٤ مراكز كبيرة فى العامرية وبهيج وبرج العرب والحمام على مساحة ٨٠ ألف فدان من الأراضى التى تم استصلاحها والتى تخترقها ترعة بهيج التى أصبحت الآن تمتد لأكثر من ٦٠ كم غربى الاسكندرية . وقد تم فعلا استزراع بعض هذه الأرض على جانبى الترعة ، التى إلى جانب مياهها سيستفاد من المياه السطحية بالسدود والخزانات ومن الجوفية بالآبار الانتاجية . وكمينة ، يقوم مجمع برج العرب الزراعى - الصناعى على مساحة ٢٠٠٠ فدان ، ويضم محطة للانتاج الحيوانى على مراع عالية الانتاج إلى جانب مزرعة الخضر والفواكة والبقول .

من الناحية الأخرى تقرر أخيرا توسيع وتعميق وتبطين ترعة بهيج لتمتد فى المستقبل إلى الرويسات والعميد فالعلمين كمرحلة أولى ، ثم من العلمين إلى الضبعة سنة ٢٠٠٠ مارة بتل

العيسى وسيدى عبد الرحمن وغزال . وفى منطقة العلمين وسيدى عبد الرحمن مجال لاستصلاح ورى ١٠٠ ألف فدان ، فضلا عن ١٥٠ ألفا أخرى فى منخفض وادى الضبعة وغزال يمكن فى ريها استخدام مياه الخزان الجوفى فى وادى فوكة لتحويلها إلى مراع للثروة الحيوانية - ١,٥ مليون رأس الآن - وغابات الأشجار الخشبية ، مع إنشاء المزيد من سدود تخزين الأمطار والخزانات والخنادق والصهاريج المائية واستكمال استغلال الآبار القديمة . وقد بدأ بالفعل إعداد ٢٠٠ بئر قديمة على امتداد الساحل ، وبناء ٧ سدود ترابية ذات أحواض لحفظ مياه السيول والأمطار لكى يتم توزيعها على ١٨ ألف فدان لزراعة البساتين وحقول الخضروات .

ومن حسن الحظ أن البحث عن البترول فى المنطقة قد كشف مؤخرا عن خزانات من المياه الجوفية الهامة التى يمكن أن تساهم فى عمليات الاستصلاح والاستزراع والتوطين . فعند منقار عبد النبى شمال القطارة تدفق الماء العذب أثناء الحفر بمعدل ٢٥ ألف برميل يوميا ، وعند قرية الجارة بمعدل ٢٠ ألف برميل . وقد تحولت منطقتا النبعين فعلا إلى بحيرتين غزيرتين مثل بحيرة مريوط نفسها ، ونمت على ضفافهما الأحراش والحشائش الكثة .

إجمالا وختاما ، تقدر بعض الدراسات إمكانيات التوسع فى الساحل الشمالى الغربى بنحو ٦٠٨,٧٠٠ فدان أى نحو ثلثى مليون فدان ، منها ٣٢٨,٠٠٠ أو ثلث مليون صالحة لزراعة جميع المحاصيل والأشجار ، ونحو ٢٥٠٠ فدان متوسطة الصلاحية ، ونحو ٢٧٢,٣٠٠ أى أكثر من ربع المليون محدودة الصلاحية ٦٧٠٠ فدان صالحة لزراعة التين .

وسط الدلتا

هى حلقة الوصل جغرافيا بين استصلاح غرب وشرق الدلتا ، ولكنها بالمساحة أقرب الآن إلى الجملة الاعتراضية بينهما حيث لا تقارن بأى منهما ، غير أنها تختلف عنهما أساسا فى أن الاستصلاح بها يقع على جانب واحد فقط هو برارى الشمال ، فيما هو يزدوج فيهما بنطاقين على كلا الجانبين شمالا فى البرارى وجنوبا على أطراف الصحراء .

وبطبيعة الحال فقد اختفى قطاع عظيم من البرارى الآن تحت محراث الاستصلاح . فمثلا فى أواخر الستينات بلغت مساحة الأرض البور الصالحة للزراعة فى محافظة كفر الشيخ نحو ١٣٢

ألف فدان ، ونحو ٢٨ ألفا في محافظة دمياط ، بينما بلغت مساحة الأرض البور المغمورة بالمياه في الأولى ٢١٧ ألف فدان . وبصورة تقريبية يعد «خط البراري» حاليا هو خط فوه - سيدى سالم - الحامول - بلقاس - شربين .

أما إمكانيات الاستصلاح بوسط الدلتا فتقدر بنحو ١٦٨ ألف فدان إلى ربع المليون وفي الوقت الحالي يركز الاستصلاح من أجل الخضروات والفواكه على ٨٦ ألف فدان في قطاع شمال الدقهلية ويتركز في ٣ مناطق أساسية اثنتان منها في وسط الدلتا بمركز بلقاس . الأولى هي منطقة قلبشو ومساحتها ٢٤ ألف فدان ، والثانية بناحية زيان ومساحتها ٢٤ ألف فدان .

شرق الدلتا

هذا القطاع هو أكبر مجال للاستصلاح في الدلتا ، يتفوق في إمكانياته على غرب الدلتا ويرجحه ، وإليه على أية حال انتقل مركز ثقل النشاط الاستصلاحي المكثف بالدلتا مؤخرا فيما يبدو . المجال إذن أرحب ، مثلما هو أشد وضوحا وتحديدا بالقطع من الناحية الجغرافية ، حيث ينحصر مثلث صحراء شرق الدلتا بصرامة بين قناة السويس شرقا وطريق القاهرة - السويس الصحراوى جنوبا وتخوم المعمور القديم غربا .

على أن هنا ، كما هناك ، وعلى خلاف وسط الدلتا ، جبهتين لا جبهة واحدة للاستصلاح ، واحدة في براري الشمال وأخرى في تخوم الصحراء في الجنوب . إلا أن النطاقين هنا أكثر اتصالا واندماجا وتداخلا في ركن الزاوية ، كما أن النطاق الشمالي مكافئ جدير للجنوبي من حيث المساحة إن لم يفقه حقا . بل ولعل زحف الاستصلاح هنا تاريخيا وجغرافيا قد أتى على عكس اتجاهه في غرب الدلتا ، فبدأ سهمه أولا من الشمال ونطاق البراري ثم اتجه مؤخرا صوب الجنوب ونطاق الصحراء ، قل بشكل عام من الشمال والشمال الغربي إلى الجنوب والجنوب الشرقي .

غير أن ما يميز استصلاح شرق الدلتا بالدقة والتخصيص إنما هو يقينا الجانب الاستراتيجي البحت . فهنا فقط تجمع قضية الاستصلاح الزراعي والتوسع الأفقي بين الاستراتيجية الزراعية

والاستراتيجية العسكرية ، ويختلط الخبز اليومى بالأمن القومى ، أو إن شئت فقل الأمن الغذائى بالأمن البقائى . ذلك أن صحراء شرق الدلتا كانت الفراغ العمرانى الذى أطمع العدو الإسرائيلى وأغراه بالعبور فكان ميدان الثغرة المأساوية فى أكتوبر . ولذا يجب على الفور ملء هذه الفجوة غير المفهومة على الاطلاق ، وكما كانت هدفا أوليا لزحف العدو ينبغى ان تكون الآن هدفا أوليا لزحف الاستصلاح . بل وبغير أن ينتظم الاستصلاح والزراعة والعمران هذه الشقة حتى ضفة القناة ، فلن يكون جديا ولا مجديا تعمير هذه الأخيرة ولا سيناء من بعدها ، فإنما هى قاعدة الأساس وأساس الانطلاق وراءهما جميعا .

أما منطقة القناة نفسها ، تلك التى حاول الاستعمار طويلا أن يصورها كمجرد شريط هامشى ثانوى معزول على ضلوع مصر الحقيقية ، فإن المطلوب الآن أن تتحول من مجرد موقع إلى موضع ، من طريق إلى معمور ، بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من رقعة عمران الوادى والكثافة السكانية ملتحم بهما فيزيقيا وداخل فى صميم اقتصادهما الانتاجى والاقليمى لا الاستثمارات أو الخدمات فحسب .

وليس يكفى لهذا استزراع الضفة الغربية للقناة ، بل الشرقية معها ، ليس فقط لمزاياها العمرانية الفذة الواضحة ، ولكن أيضا لتكون نقطة انطلاق لزحف الاستصلاح والتعمير منها أماما إلى سيناء كما هى خلفا إلى كتلة الدلتا لملء الفجوة بينها وبين القناة . وإنها لخرافة ساذجة أن نتطلع إلى تعمير سيناء كحاجز استراتيجى ضد العدو الإسرائيلى دون أن تتحول منطقة القناة نفسها أولا إلى قاعدة بشرية عمرانية زراعية صناعية كثيفة جدا ، فهذه شرط أولى أو أولية شرطية لتلك ، واختصار ، قناة السويس حتى الآن أحادية الضفة عمرانيا ، وقد وجب الآن أن تزدوج .

الامكانيات والمشروعات

فإذا ما عدنا الآن من التقديم إلى التفصيل ، فإن إمكانيات التوسع فى شرق الدلتا تقدر بنحو نصف مليون فدان ، ٤٨٧ ألفا بالتحديد ، تتوزع مناصفة بالتقريب بين محافظتى الدقهلية

---

(١) عز الدين فراج ، ص ١١٩ .

والشرقية ، حيث تختص الأخيرة منها بنحو ٢٦٠ ألف فدان ، منها ١٦٥ ألفا فى مناطق الصالحية والملاك وبلبيس ، ٩٥ ألفا بمنطقة سهل الحسينية ، على أن هناك أرقاما أخرى تبدأ من ٣١٢ ألفا وتنتهى بنحو ١,٥٤٨,٠٠٠ فدان ، والرقعة على أية حال قوامها الأساسى هو سهول جنوب بورسعيد والحسينية وهضبة الصالحية . وبالاضافة إلى بضع عشرات من الآلاف من الأفدنة غربى قناة السويس صالحة وجاهزة للاستصلاح ، يتطلع البعض إلى التوسع يوما ما جنوب الصالحية وحتى خط القاهرة – السويس فى مساحة تناهز المليون فدان لا أقل .

وإلى وقت قريب كان نمط الاستصلاح السائد فى شرق الدلتا هو نمط الرقع الصغيرة المبعثرة هنا وهناك حسب اليسر والسهولة والظروف والملابسات الطبيعية أو البشرية ، ولكن مع الدفع الأمنى أو منطق الأمن الغذائى فى الفترة الأخيرة ، بالاضافة أصلا إلى سهولة الاستصلاح نسبيا نظرا لتجمع مناطق البور بشرق الدلتا فى شبه كتلة واحدة ضخمة متواصلة ، ساد الاتجاة إلى المشاريع الضخمة المترامية الأبعاد . وللسبب نفسه تغلب مبدأ المجمعات الزراعية – الصناعية الكبيرة كأساس للاستغلال .

وعلى هذا نستطيع أن نصنف مشاريع الاستصلاح بشرق الدلتا على التتابع التاريخى والتوزيع الجغرافى إلى نمطين : نمط المشاريع الصغيرة المتناثرة ، ونمط المشاريع الضخمة المترامية ، فأما الأخيرة ، وأبرزها الآن مشروعان هما مشروع هضبة الصالحية فى الجنوب ومشروع ترعة السلام فى الشمال ، فتحتاج إلى وقفة خاصة مفصلة بعد نبذة صغيرة عن الأولى.

فباستبعاد الاستصلاح عن طريق تجفيف البحيرات الذى قضم أو اقتطع أجزاء كثيرة من جوانب وأطراف بحيرة المنزلة فى أقصى شمال المنطقة ، فإن هناك قطاعات أو مناطق محددة تحت الاستصلاح فعلا أو هى تنتظر . فهناك فى أقصى الشمال الغربى مثلث مهمل بور مساحته ٢٧ ألف فدان عند طرف مصب دمياط بين الفرع والبحر والبحيرة (المنزلة) ، وهو ناضج تماما للاستصلاح ، وتقرر بالفعل البدء فى ذلك مؤخرا ، وثمة رقعة أخرى فى منطقة الضهير ، مركز المنزلة ، مساحتها ١٩ ألف فدان بدأ استصلاحها أخيرا .

كذلك بدأ مشروع سهل جنوب بورسعيد فى نحو ١٥ ألف فدان ، وبالمثل فى وادى الملاك فى ٢١ ألفا ، وأخيرا فى أقصى الجنوب على الاسماعيلية مشروع الخطارة فى ١٢ ألف فدان تم فعلا استصلاح نصفها . ولقد نضيف إلى هذه القائمة الرقع المتقطعة الصالحة غرب ترعة الاسماعيلية فى فرعها السويسى ، ٧٠ - ٨٠ ألف فدان ، حيث تقرر استصلاحها وبدأ لهذا الغرض توسيع ترع بورسعيد والسويس والمنايف .

مشروع الصالحية

يمكن أن نعتبر مشروع الصالحية بالنسبة لشرق الدلتا كمشروع غرب النوبارية بالنسبة لغرب الدلتا ، فهما استصلاحيا وكمشاريع أمن غذائى أشبه بالنظائر ولا نقول التوائم فى أكثر من معنى : فى الحجم والمساحة ، فى الكنتور والتضرس ، فى التربة وحتى خط العرض ، فى التوقيت والعناصر ، وفى العصرية والتكنولوجيا والرى والزراعة الآلية الميكنة بالكامل وعلى أحدث طراز ، وأخيرا فى الاقتصاد الزراعى والمركب المحصولى الذى يركز أساسا على الخضروات والفواكة واللحوم والألبان .

ولا ينفى هذا بالطبع اختلافات محلية و / أو إقليمية دقيقة بين المنطقتين على كل تلك المستويات ، إلا أنها من الدرجة الثانية لا الأولى . وإذا كان ثمة فارق بارز ، فهو أن الضغط فى غرب النوبارية هو على جانب الانتاج النباتى من المركب الزراعى ، فيما هو أقوى على جانب الانتاج الحيوانى فى الصالحية .

مساحة المنطقة ٥٦,٥ ألف فدان ، مقسمة بين قطاعين : قطاع الصالحية ٢٣ ألف فدان ، وقطاع ما سمى مديرية الشباب ٣٣,٥ ألف فدان ، أختيرت المنطقة وأعطيت الأولوية لسهولة استصلاحها نسبيا بفضل عاملين : الموقع والتربة . فحدها لا يبعد عن الترعة الاسماعيلية أكثر من ١,٥ كم ، وتربتها وإن كانت رملية صفراء إلا أنها صالحة للاستزراع . لكن الأرض من الناحية الأخرى مرتفعة هضبية نسبيا ومضرسة خشنة نوعا . وبهذه الضوابط الجغرافية الثلاثة تحددت بالفعل استراتيجية الاستصلاح .

فالاسماعيلية هى شريان الماء الأساسى ، منها يضخ مباشرة بالطلمبات الكهربائية الجبارة عبر أنابيب ضخمة إلى ارتفاعات لا يستهان بها تتراوح بين ٤٠ ، ١٢٠ مترا ، أو بالتحديد حوالى ٥٠ مترا فى الصالحية ، ١١٠ أمتار فى مديرية الشباب ، وهذا هو أعلى منسوب وصل إليه الضخ فى مصرالصحراء حتى الآن . وهناك أخيرا على الهضبة ينثر الماء بالرش الآلى العملاق على الأرض المضرسة دون تسوية باهظة التكاليف أولا (١٠,٠٠٠ جنيه للفدان الواحد) ، ومذهبة ثانيا لطبقة التربة العليا الطبيعية التى تكونت عبر آلاف السنين ولا تعوض ولا تجدد ، وقد حتمت هذه الاستراتيجية بدورها شروطا إيكولوچية ومواصفات تكنولوچية مسبقة محددة .

فالترعة الاسماعيلية ، أولا ، تحتم توسيعها وتعميقها وتبطينها لتستوعب تصرفا أكبر ولتخدم زماما أكبر وأكبر ، وقد تقرر زيادة زمامها على مراحل من ٣١٥ ألف فدان حاليا إلى ١,١ مليون فدان سنة ٢٠٠٠ ، وهى عملية ضخمة تتكلف ٢٥٠ مليون جنيه ، وتشمل إنشاء عديد من الأهوسة والبوابات والكبارى وتتحـول بها الاسـماعيلية إلي ترعة ملاحية من الدرجة الأولى . أما حاليا فقد أقيمت عليها «دستة» محطات رفع كهربائى عظيمة الحجم والقدرة بها مئات الطلمبات والهدارات لتضخ الماء منها بمعـدل مليون متر مكعب يوميا إلى الأنابيب الضخمة ومنها إلى أجهزة الرى الآلى.

ثانيا ، لما كان الرى هو بالرش أساسا ، فقد استدعى هذا سيادة نظام الرى المحورى العملاق، الذى غطى المنطقة بغابة من أبراجه الشاهقة تبلغ نحو ٢٠٠ هيكل ، كما تغطيها تحت الأرض شبكة من الأنابيب المدفونة طولها نحو ٢٥٠ كم فى قطاع مديرية الشباب وحده . ولكن لما كانت مجالات الرى المحورى دائرية ، فإن الفجوات البينية تستكمل ريها بالتنقيط . وهكذا تبلغ مساحة الرى بالرش فى المشروع نحو ٣٥ ألف فدان ، مقابل ١٥ ألفا للرى بالتنقيط .

ثالثا ، فإن مبدأ عدم تسوية الأرض مع فقر التربة السيليكية استدعى التركيز على خلق تربة دبالية عضوية موضعية غير منقولة ، وذلك بحرث المحاصيل الخضراء فى التربة ، مما يحل ضمنا مشكلة القشرة الصلدة على سطحها ، ولكن أساسا بتكثيف الاستغلال الحيوانى من ماشية ودواجن لاسيما الأخيرة لما تمتاز به من تفوق فى سرعة تكوين التربة . من هنا أصبح مركز الثقل

النسبى فى المراكب الزراعى الجديد هو الانتاج الحيوانى أكثر منه النباتى . وفى هذا الصدد استوردت أعداد عظيمة من الحيوانات المتخيرة من السلالات المنتقاة وأقيمت مئات الحظائر العصرية التى تعتمد من بين ما تعتمد على أحدث طرق التلقيح الصناعى ، كما أنشئت عشرات من معامل الألبان ومستخرجاتها ومعامل تفريخ الدواجن والبيض والمجازر الآلية ..... الخ .

وفى كل الأحوال كانت القوة الكهربائية عصب المشروع برمته بالضرورة ، فإنما ميكنة الزراعة هى شرطا وابتداء وانتهاء كهربتها . فاعتمد المشروع على محطة حرارية خاصة به إلى جانب كهرباء السد العالى . وتحولت منطقة المشروع بأكملها إلى شبكة كثيفة متداخلة من الكابلات والأنابيب التى تنقل الكهرباء والماء من خارج التخوم حتى الحقول والجذور : الأولى لاقتصاد العمل ، والثانية لاقتصاد الماء : الأولى تختصر الأيدى العاملة إلى الحد الأدنى ، والثانية تستبعد الفاقد من الماء فى البخر أو التسرب بنسبة الثالث ، كما تمنع ارتفاع المياه الجوفية وبالتالى الأمراض الطفيلية المتوطنة .

هكذا تخلق لاندسكيب حضارى زراعى - صناعى جديد ولكنه أساسا مهندس إلى حد يوشك أن يكون مصنعا وإن كان زراعيا بالوظيفة ، وحضريا وإن كان ريفيا بالتركيب . واللاندسكيب كله تتوجه مدينة الصالحية الجديدة التى خططت لتستوعب ٦٠ ألف نسمة قابلة للزيادة إلى ١٠٠ ألف . أما على جانب الانتاج ، فقد دخل بالفعل دائرة التجارة الداخلية ونزل إلى السوق المحلية بجميع عناصره من خضروات وفواكه ولحوم وألبان ودجاج وبيض. كذلك فقد خصص ٢٠٪ منه للتصدير الثمين ، خاصة من خضروات وأزهار البواكير المزروعة تحت صوبات زجاجية مكيفة لتلحق بسوق الشتاء الأوربى بالذات ، كما تم تصدير شحنات كبيرة من الفول السودانى والبطاطس .... الخ .

واضح ، فى الختام ، أن المشروع بأكمله قد تم فعلا فى زمن قياسى نسبيا بفضل التكنولوچيا الفائقة والميكنة الكاملة من البداية إلى النهاية ، ولكن بتكاليف مرتفعة من الناحية الأخرى ، فقد بلغت تكلفة الفدان من حيث البنية الأساسية من طرق وكهرباء ورى ومجارى نحو ١٤٠٠ جنيه ، ومن حيث الاستصلاح والاستزراع بما فى ذلك ثمن المعدات والأجور ومواد الزراعة نحو ٢٢٠٠ جنيه ، فالمجموع نحو ٣٦٠٠ جنيه . وبذلك بلغت تكاليف المشروع كله نحو ٢٠٠ مليون جنيه ، إن

بدت فى نظر الكثيرين باهظة مسرفة ، فهى عند البعض الآخر لا تقارن بالمكاسب الضخمة التراكمية والمستقبلية للمشروع حيث لا تزيد مثلا عن قيمة واردات مصر الغذائية لمدة ٢٠ يوما فقط كما يقولون ، فى حين أن المشروع يمكن أن يطعم نحو ١,٥ مليون مصرى .

ومهما يكن ، فإن من المقـرر توسيع رقعة الزراعة فى سهل الصالحية إلى ٣١١ ألف فدان حالما يتم توسـيع ترعة الاسـماعيلية ، وسيتم شق ترعة الصالحية بطـول ٣٠ كم لخدمة ٢٢٠ ألف فدان من تلك الرقعـة ، فضلا عن توصيل المياه إلى ٥٥٠٠ فدان تم اسـتصلاحها بمنطقة الحسينية .

مشروع ترعة السلام

رغم أن المشـروع بدأ مشبوها على الأرجح من الناحية القومية ، وعمد بالخطيئة السياسية فعلا ، وذلك كخطوة أولية صامتة من خطة مبيتة لتوصـيل مياه النيل إلى العدو الإسـرائيلى ، فإنه قد عاد فاتخـذ أهدافا وأبعادا وطنية سـوية ووظيفة اسـتصلاحية طبيعية كقطعة عـادية من التوسع الأفقى داخل الحـدود وحول الوادى . لقد بدأ ضد الجغرافيا والشريعة الجغرافية ، مثلما بدأ ضد الشرعية السياسية والوطنية ، ولكنه لحسن الحظ ارتد عن الردة ليصبح مشروعا جغرافيا مشروعا ، وبعث مشـروعا للتوسع الأفقى الذاتى يوم دفن كمشروع للتوسع البشرى العدو .

وبهذه الصفة السوية ، يستهدف المشـروع اسـتصلاح ٥٩٦ ألف فدان فى شـمال شرق الدلتا وفى شـمال سيناء ، وهذا وحده يعادل نحو عشـر الأرض المزروعة حاليا . من هذه المساحة يقع ١٩٦ ألف فدان فى شرق الدلتا ، ٤٠٠ ألف فى سيناء ، وكل منها على مرحلة مستقلة . وفى شرق الدلتا تتركز تلك الرقعة فى أقصى الشمال الشرقى منها جنوب وجنوب شرق بحيرة المنزلة ، موزعة بين أربع قطاعات : قطاع المطرية دقهلية ١٠ آلاف فدان ، سهل جنوب بورسعيد ٥٠ ألفا ، سهل الحسينية ١٣٥ ألفا (منها ٦٢ ألفا شمال السهل ، ٧٣ ألفا جنوبه) .أما فى سيناء فيتوزع الزمام بين ١٢٥ ألف فدان بسـهل الطينة ، ٢٦٥ ألفا بسهل رمانة – البـردويل – العريش .

وبحكم الموقع ، وعلى عكس مشروع الصالحية الهضبى ، واضح أن المنطقة سهلية بحتة ، بل قد لاتعلو رقع منها عن مستوى سطح البحر إلا قليلا جدا . والواقع أن النصف الشمالى أوبالأصح الشمالى الشرقى من مساحة الزمام كله غرب القناة إنما هو مقتطع بالاستصلاح من بحيرة المنزلة ، ومسار الترعة نفسها وسط هذا الزمام يكاد يرسم أو يترسم حدود أو سواحل بحيرة المنزلة بشكلها القديم المعروف فى الجنوب الشرقى . أما تربة المنطقة فتجمع بين طبيعة الأرض الرملية الصفراء والأرض الطينية البحيرية .

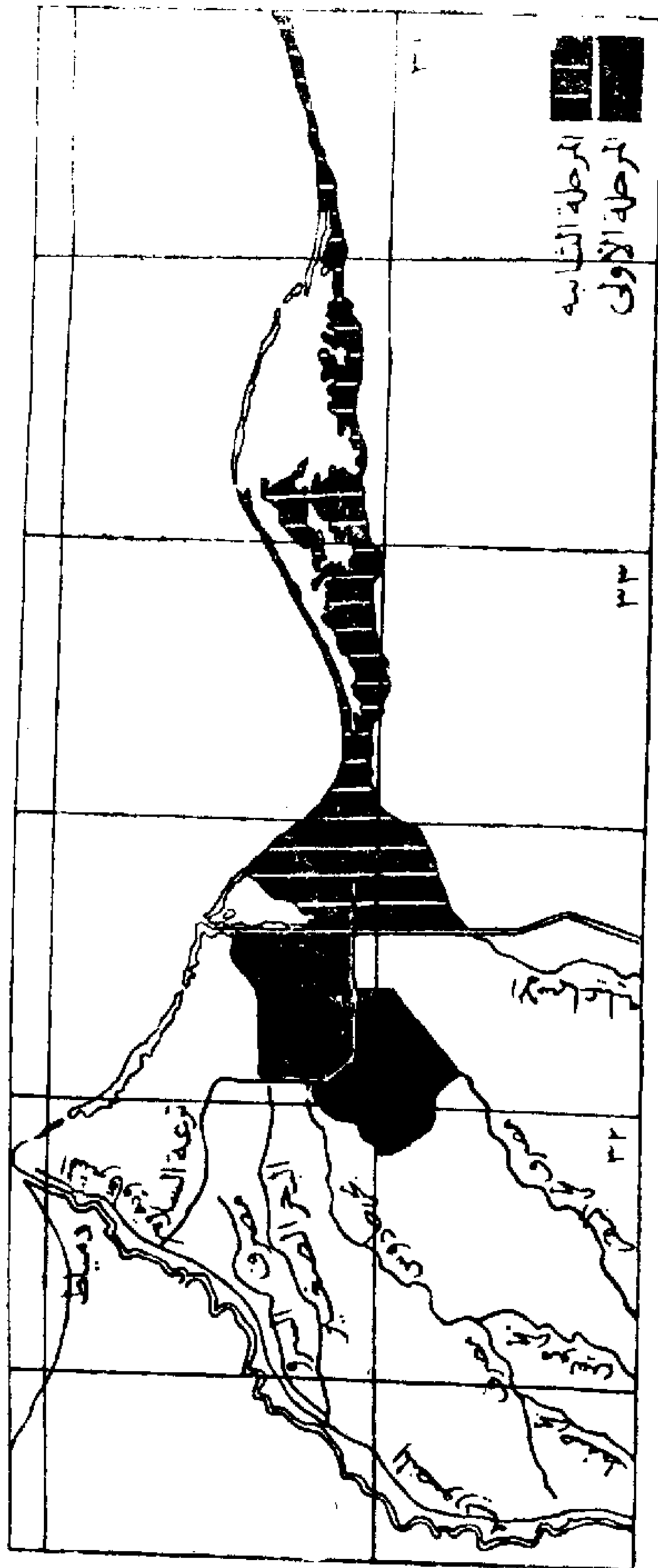
بحكم الموقع أيضا ، لم يكن من الممكن أن يعتمد المشروع على ترعة الاسماعيلية التى هى لفة متطوحة ولا تستطيع أن تنقل المياه حتى هذا البعد المفرط ، فضلا عن أنها لا تتحمل القدر المضاف من المياه الجديدة المطلوبة . ولهذا نزل المفتاح الهيدرولوچى للمشروع من أعلى إلى أسفل، أو من ناحية المنبع إلى ناحية المصب ، حيث اختيرت ترعة العنانية - بعد تغيير اسمها - لتكون بداية الترعة الجديدة التى نعتت بترعة السلام .

وقد اقتضى هذا تغييرات وتعديلات هامة فى استراتيچية الرى والصرف بشرق الدلتا ، كتلك التى أحدثتها ترعة النصر غرب الدلتا لحساب مشروع غرب النوبارية ومريوط والساحل الشمالى الغربى . فالترعة ستأخذ من فرع دمياط عند العنانية مركز فارسكور ، حيث ستقام قناطر ثابتة بدلا من السد الترابى المعهود والمعروف . كذلك فإذا كانت الترعة تتجه فى بدايتها نحو الجنوب الشرقى ، فإنها تغير اتجاهها فى وسطها لتصبح شرقية و / أو جنوبية نصا ، ثم شرقية نصا فى نهايتها حتى قناة السويس ، حيث تعبر إلى سيناء عبر سحارة ضخمة عند الكيلو ٨٢ ، لتمضى بعد ذلك شرقية نصا باستمرار تقريبا عبر سهل الطينة وحتى العريش .

يبلغ طول الترعة فى قطاع شرق الدلتا نحو ٨٢ كم. أما عرضها فيتراوح عند القاع بين ٣٠ ، ٦٠ مترا ، وعند السطح يصل إلى ١١٠ أمتار ، وعمق الماء فيها حول ٤ أمتار ، أما تصرفها المخطط فنحو ١٩ مليون متر يوميا ، بما فى ذلك مياه الرى والشرب والصناعة والمرافق ... الخ ، وتأتى هذه الموارد ، التى توفر ٢,٢٥ مليار متر مكعب من المياه الضائعة فى البحر وتعادل ٣٥٪ من صافى إضافة السد العالى المائية ، تأتى من كل من مياه النيل ومياه الصرف المخلوطة معا بنسبة ١ : ١ ولأن مصارف الدلتا تقع فى شمالها بالطبع ، فقد تحتم أن تتركز الاستفادة الكاملة

بمياهها قرب مصابها بالضرورة. هكذا ستعتمد الترعة فى تغذيتها جزئيا على مياه مصرف السرو الأسفل (نحو مليونى متر يوميا) ثم مصرف بحر حادوس، وجميعها ثبتت سلامة إعادة استعمالها بعد خلطها للرى. وفى القطاع السينائى المضرس ستترك الأرض بلا تسوية، وتعتمد بالمقابل على الرى بالرش وبالتنقيط.

بهذا كله تعد الترعة أطول ترعة صناعية تخرج من النيل، على الأقل فى حدود الدلتا، كما تعد أول ترعة كبرى تعبر القناة إلى سيناء، مثلما هى أيضا أول ترعة تعتمد على مخلوط مياه الرى والصرف. وأخيرا، وليس آخرا بالتأكيد، فلعلها أول ترعة فى الدلتا لا تتجه مروحيا من الجنوب إلى الشمال الشرقى أو الغربى كسائر شبكة ترع الدلتا، وإنما تتخذ على العكس اتجاها أو انحدارا عكسيا مقلوبا من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى تقريبا أو الشرق على الأقل. وفى هذا



شكل ٣ – مشروع ترعة السلام

المسار يلاحظ أن الترعة الجديدة قد تنبت فى بعض قطاعاتها بعض مجارى الترع القديمة واتخذت من جسورها المهجورة جسورا لها، كما حاولت بقدر الإمكان تفادى جزر وأشرطة العمران والزراعة القائمة وعدم اختراقها أو إزالتها .... إلخ.

المهم أن الترعة فى هذا تكاد، كترعة صناعية، تذكر بفرع بطليموس القديم من فروع الدلتا الكلاسيكية وهو الفرع البوتى، ذلك الفرع العرضى الغريب الذى كان يقطع الدلتا برمتها من الغرب إلى الشرق بموازاة الساحل والذى يشك الكثيرون فى حقيقته أو على الأقل فى طبيعته. وبالمثل، فإن الترعة تذكر أيضا بترعة النصر غرب الدلتا حيث تكاد تتجه هى الأخرى عرضيا من الشرق إلى الغرب نصا فى قطاع منها. وأيا ما كان، فإن هذا الاتجاه غير العادى يفسر الحاجة إلى إقامة عدد من محطات الرفع والسحارات فضلا عن الكبارى العديدة على امتداد الترعة.

عن اقتصاديات المشروع، أخيرا، فإن المقدر أنه يتكلف نحو ٢٠٠ مليون جنيه، إلا أن سيغطيها فى نحو عقد. والمقدر أن يعطى الفدان عائدا سنويا صافيا قدره ١٧٥ جنيها إذا زرع بالمحاصيل التقليدية، وضعف إلى أضعاف ذلك إذا زرع بمحاصيل تصديرية. وعلى هذا يتضمن هيكل المشروع إنشاء مجمعات زراعية – صناعية ضخمة، تعتمد الزراعة فيها على دورة خاصة، وتجمع بين المحاصيل الحلقية والبستانية والتقليدية والتصديرية، ابتداء من الحبوب والبرسيم والقطن والأرز إلى الخضروات والفواكه والموالح إلى السودانى وعباد الشمس... إلخ

تجفيف البحيرات

ختاما، وقبل أن نغادر أرض الوادى إلي الصحراوين شرقا وغربا، لابد لنا من أن ننفض يدنا من قضية معلقة عالقة: معلقة على هوامشه البحرية بامتداد الساحل الشمالى، وعالقة تنتظر الحسم والحل دون جدوى. تلك أعنى مشكلة تجفيف البحيرات للاستصلاح الزراعى. فهذه القضية تكاد تمثل عملية الصراع الأبدى بين البر والبحر أو اليابس والماء فى هذه الشقة الأمفيبية، ولكن على مستوى الإنسان والتخطيط هذه المرة لا الطبيعة والعنصر الغاشم. والواقع أن الشد والجذب والمد والجزر ما بين تجفيف البحيرات أو عدم تجفيفها ظاهرة لم تنقطع طوال العقود الأخيرة سواء على مستوي التنفيذ العملى أو الجدل النظرى.

فلقد تم استقطاع أجزاء متفاوتة المساحة من أطراف بحيرات مريوط وأدكو يبلغ مجموعها ٣٣ ألف فدان، جففت ودخلت مجال الزراعة منذ عقد تقريبا، خاصة فى قطاع أبيس قرب الاسكندرية. وقد اقتطعت أطراف أخرى أكبر من البرلس والمنزلة. وبهذا يبقى حاليا من جملة

مساحة البحيرات نحو ٤٦١ (٤٩٦ فى تقدير آخر) ألف فدان ، تقرر تجفيف واستصلاح ٢٦٦ ألفا (٣٠٠ ألف فى تقدير آخر) منها وترك نحو ٢٠٠ ألف للصد .

المناظرة الخالدة

ولقد لقيت سياسة تجفيف البحيرات هذه معارضة شديدة على اعتبار أنها تتم على حساب الصيد وموارد الأسماك . ومازال السؤال مثارا : أيهما الأصلح والأجدى وطنيا والأربح الأكثر عائدا اقتصاديا : فدان الماء أم فدان الزراعة ؟ ولأول وهلة ، وقد ثبت أن فدان الصيد أعلى عائدا وربحية من فدان الزراعة ، لا تبدو ثمة مشكلة فى الأمر ، وأن سياسة التجفيف سياسة خاطئة ، ولكن القضية ليست بمثل هذه البساطة ولها جوانب أخرى مركبة بل ومعقدة ، وما تزال المناظرة مستمرة والجدل محتدما بين وجهتى النظر الأساسيتين ، كل بحججها ومبرراتها .

فعلى جانب الصيد ، فالمقول أن البحيرات بيئة خاصة ممتازة ، فهى خصبة بالمواد الغذائية الطبيعية والاملاح اللازمة لنمو الاسماك كما ان المناطق الضحلة المتاخمة لها بيئة طبيعية أخرى انتقالية صالحة لكل من الأسماك النيلية والبحرية .. الخ ، وإذا كانت بحيراتنا فقيرة بالمستويات العالمية ، فإنها على المستوى المحلى تعد أخصب وأغنى مصايد الأسماك فى مصر ، وتجفيفها يعنى فقد نصف الانتاج القومى أى نحو ٦٠ ألف طن سنويا وبطالة عشرات الآلاف من الصيادين وعائلاتهم .

ثم إن العالم كله قد عاد إلى إنشاء المزارع السمكية ، وهذا ما بدأناه نحن أيضا ، فكيف يستقيم فى المنطق والاقتصاد أن نجفف البحيرات الطبيعية ثم نحفر البحيرات الاصطناعية ؟ إننا ننفق كل عام ملايين الجنيهات لنجفف البحيرات ، وننفق ملايين أخرى لنحفر المزارع السمكية . أوليس هذا تناقضا فى التخطيط وتعارضا مع الطبيعة ؟ وفضلا عن هذا فلا زال فى زمام الريف المصرى مساحات شاسعة من البور لم تستصلح بعد ، فلم تترك ولايقع معول الاستصلاح الغشوم إلا على البحيرات ؟.

أخيرا وليس آخرا فإن الفدان السمكي يدر أضعاف الفدان الزراعي . فمصايد البحيرات مصادر شبه مجانية للسمك البروتيني ، أى هدية رخيصة من الطبيعة لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة أو عملا كثيفا ، بينما نضع فى نفس المكان استمثارات ضخمة لاستصلاح الأرض فلا تدر عائدا قبل عقد تقريبا ، يضيع أثناءه من الانتاج السمكى (وما يتحتم استيراده كبديل) ما يوازى عائد الزراعة وزيادة . وعلى سبيل المثال فإن تحويل فدان من البحيرات إلى فدان من الزراعة كان يتكلف بأسعار ١٩٧٩ نحو ٣٠٠٠ جنيه ، ليصل بعد ١٠ سنوات إلى عائد يعادل إنتاج الفدان المائى من الأسماك دون جهد أو تكاليف تذكر .

بل إن ما سبق تجفيفه من البحيرات قد ثبت فشله غالبا ، إذ لم يصل عاده إلى الحدية الانتاجية أو يتجاوزها ، فلا هى بقيت بحيرات ولا انقلبت حقولا ، لاهى أنتجت سمكا ولا أغلت محاصيل زراعية . بل إن منها ما ارتد إلى البحيرات حيث غمرها الأهالى بالمياه بعد استصلاحها وأعادوها مصايد أو مزارع سمكية فى البرك الضحلة المتخلفة ، مثال ذلك منطقة جنوب وغرب المطرية على المنزلة وكذلك وادى جنوب الحسينية وشاملها ، حيث لم يصل الانتاج الزراعى إلى أى شئ كالحد الأدنى من الحدية الانتاجية لارتفاع ملوحة الأرض ونقص المياه ، الأمر الذى يستلزم إمدادها بالمزيد من المياه من أقرب الترع المجاورة مع اتباع دورة زراعية تلائم التربة الطينية ونظام الرى الفيضانى والصرف المفتوح وتعمل على حفظ منسوب الرطوبة والملوحة فى التربة .

تلك بإيجاز وجهة نظر المصايد والصياد . على النقيض ، تذهب وجهة نظر الزراعة والاستصلاح إلى أن إنتاج البحيرات متواضع إلى هزيل بالمقاييس العالمية . بل إن الصيادين - فى المنزلة مثلا - يلجأون إلى صيد السمك الصغير بالشباك الضيقة لطحنه وبيعه غالبا كعلف للدواجن . ومثل هذه المساحة الشاسعة ليس اقتصاديا تعقيمها من أجل محصول سمكى ضعيف. ثم إن البحيرات إن تكن أخصب مصايد مصر من وجهة الصيد ، فإنها هى أيضا أخصب وأرخص وأسهل أراضى مصر من وجهة الاستصلاح الزراعى بحكم التربة الغنية السميكة والموقع قرب العمران القائم وسهولة التجفيف والتسوية ورفع الرى لضحالتها .. الخ .

وفيما بين النقيضين ، يذهب رأى وسط إلى تجفيف ٦٠٪ من مساحة البحيرات الحالية للزراعة، وترك الباقى للصيد بكفاءة وكثافة تعوض الانتاج الحالى بل وتضاعفه ، وفى الوقت نفسه تعطينا

نحو ثلث إلى نصف مليون فدان للزراعة الجديدة . ويبدو أن هذا هو الرأى الذى يفضله التخطيط حاليا والذى سيجد طريقه إلى التنفيذ فى النهاية .

قضية معلقة

وعند هذا الحد ، فلقد يبدو من المغرى أن يتساءل المرء : هل هناك حقا تعارض جذرى بين الصيد والاستصلاح ؟ لماذا لا نكسب الأرض والسمك ، الزراعة والصيد ، معا ؟ ما الذى يمنع أن نجفف البحيرات ونكسب الأرض للزراعة ، وفى الوقت نفسه وبالمقابل نوسع مدى الصيد إلى أعماق البحر ؟ لم لا نستبدل البحر بالحيرات كمجال للصيد ؟ وبصيغة أخرى ، ليكن البحر المتوسط هو بحيراتنا الشمالية الجديدة من وجهة نظر الصيد ، أما منطقنا الراهن فمنطق كسول جدا جغرافيا - أليس كذلك ؟ إذ بينما تنتزع بلد مثل هولندا الأرض من قلب البحر ، المفتوح على التيارات المحيطية العنيفة والمد والجزر العاتى ، نتقاعس نحن حتى عن المغامرة بسفن الصيد إلى أعالى البحار ونحن فى بحر قارى شبه مغلق بلا مد ولا جزر ولا تيارات حادة .

حسنا ، على السطح قد يبدو هذا التساؤل منطقيا ، ولكن الواقع للأسف مختلف جدا . فصناعة الصيد المصرى صناعة متخلفة تكنولوجيا للغاية بحيث لاتستطيع ولاتنجح فى أن تغامر بعيدا فى البحار العالية والنائية والمحيطات ، وتظل صناعة ساحلية على أفضل تقدير وبالتالى محددة الاقامة داخل الحدود وحبيسة المياه الاقليمية . تفسير ذلك أن مركب الصيد لابد لها من أن تحقق صيدا قدره زهاء ١٠ أطنان فى الساعة خلال رحلة العمل وإلا لكانت العملية خاسرة اقتصاديا .

من الناحية الأخرى ، ومن باب أولى ، فإن اقتحامنا للبحار والمحيطات البعيدة كبحر الشمال والأطلسى بالسفن الحديثة الكبيرة عملية غير اقتصادية أكثر ، إذ أن تكاليف إنتاج الطن الواحد ترتفع إلى ضعف سعر بيعه جاهزا هناك (نحو ٤٠٠ دولار مقابل ٢٥٠ على الترتيب بأسعار نهاية السبعينات) .

من ناحية ثالثة ، يبدو أن الوضع اقتصادى أكثر أو هو أجدى اقتصاديا فى حالة مياه موريتانيا لقربها نسبيا عن سائر مصايد الأطلسى . فبينما يبلغ ثمن الطن المستورد نحو ٥٧٥ جنيها ، تبلغ تكلفة انتاجه هناك بأسطولنا ٤٨٥ جنيها ، ولو أن تعاقدنا مع موريتانيا للصيد فى

مياهها الاقليمية يعطيها نصف الصيد كمقابل . وعلى كل فإن هذا يحقق لنا وفرا قدره نحو المليون جنيه سنويا ، ودخلا لدولة شقيقة قدره نحو نصف المليون .

أيضا ، وأخيرا ، فإن هناك أدلة على أن تكلفة الانتاج بالنسبة لنا فى كثير من البحار العالية تقل بنسبة الثلث في بعض الأصناف عن أسعار استيرادها . وعلى الجملة ، فإلى أن تتطور صناعة الصيد عندنا ، فلا حل جذرى لقضية المصايد ، وسيبقى جدل الصيد – الاستصلاح ناشبا غير محسوم ، وستبقى بحيراتنا الشمالية حائرة ضائعة بين صيد الأسماك وتجفيف الاستصلاح أى بين المصايد والمزارع ، مثلما ستظل بحيرة قارون فى الداخل حائرة معلقة بين صيد الأسماك واستغلال الأملاح أى بين المصايد والملاحات .

الصحارى

سيناء

إذا تركنا الوادى الآن إلى مجال الصحراء ، فإن سيناء ، إذا تحركنا مع عقارب الساعة ، جديرة بأن تغربل إمكانيات الزراعة في كل شبر بها تربة ومائية ، خاصة مثلث رأس خليج السويس – رفح ، بما فى ذلك وادى العريش وأودية الساحل الغربى خاصة دالاتها وسهوله الساحلية خاصة القاع ، فضلا عن الواحات النقطية المبعثرة فى أرجاء شبه الجزيرة ، ودون أن نذهب مثلما يذهب البعض إلى حد القول بوجود ٤ ملايين فدان صالحة للاستزراع ، أو ٢,٣ مليون أو حتى ١,٥ مليون كما يذهب البعض الآخر ، فإن التقديرات العملية تكتفى بأن نخطط على أساس استصلاح نصف مليون فدان حتى سنة ٢٠٠٠ .

صورة الأرض

وأهم المناطق القابلة للاستصلاح فى التقديرات الرسمية هى ٣٩ ألف فدان فى وادى العريش ، ٦١,٣٠٠ فدان بمنطقة الشيخ زويد ، ١١,٢٠٠ فى مناطق رفح والقصيمة وعين الجديرات ثم عيون موسى والطور ، وأخيرا ٣٢,٢٥٠ فدانا شرقى قناة السويس . وفى وادى العريش بالذات يمكن

استخراج عشر مليار متر مكعب سنويا من المياه الجوفية من حوضه المتشعب الفروع وذلك من طبقته الضحلة وحدها عمق ١٠ - ٦٠ مترا وقد بدأ بالفعل حفر ٣٠ بئرا في الوادى لاستخدام مياهها فى الشرب والرى . وهناك تقديرات أخرى لإمكانيات الاستصلاح كالآتى : ١٢٥ ألف فدان بسهل الطينة ، ونصف مليون فدان شرقه حتى العريش ، ٥٠ ألف فدان حول عيون موسى ، ٥٠ ألفا أخرى بوادى العريش .

كذلك تأكدت صـــلاحية ٧٥ ألف فدان فى أودية ودالات وسـهول السـاحل الغربى ، وهى مناطق المياه الجوفية فيها أغزر وأعذب وقد يصل عمق طبقتها إلى ٢٥ مترا وسمكها إلى ٧ - ٨ أمتار . وهناك تقديرات أخرى ترتفع بالمســاحات القابلة للزراعة فى ســهل القاع وحده إلى ١٥٠ ألف فدان ، وفى كل من منطقة رأس ســدر والمالحة إلى ٥٠ ألفا ، عدا ٢٠ ألفا بوادى غرندل وغيره ، بمجمــوع قدره ربع مليون فدان فى الســاحل الغربى وحده أو جنوب سيناء وحدها إن شئت .

أما خارج ذلك فإن هناك كثيرا من البقع النقطية المبعثرة هنا وهناك فى تضاعيف سيناء والتى تتراوح بين بضع عشرات وبضعة آلاف من الأفدنة . هنا يمكن خلق عشرات «الحطيات الزراعية» الواحية الحية . مثال ذلك منطقة وادى فيران وسانت كاترينا (١٠,٠٠٠ فدان) ، نويبع (١٠٠٠ فدان) ...... الخ .

الموارد المائية

ولما كان كل شئ فى الزراعة هنا يتوقف على الموارد المائية ، فإن الخزان الجوفى يصبح هو الفيصل فى التوسع المستقبلى ، وهنا تكشف الدراسات الحديثة عن خزان ضخم لا يقل حجمه عن ٩٥ مليار متر مكعب أى مرة ونصف مرة حجم مياه السد العالى نفسه (كذا) . وهذه المياه ، التى مصدرها الأصلى الأمطار المحلية أساسا ، قريبة نسبيا من السطح بحيث لايتطلب استخراجها مضخات ضخمة أو تكاليف باهظة . فإن صح هذا الكشف الدرامى المثير ، فإنها حقا لثورة محققة فى مستقبل سيناء .

ولكن دعنا لا ننس سيول الأودية ومياهها الجارية ، فهذه أيضا لها دورها ووزنها ، لا سيما أنها تنتشر فى أرجاء شبه الجزيرة سواء فى المستطيل الصحرواى فى الشمال أو المثلث الجبلى فى الجنوب . فعدا ٣ سدود مقترحة على أفواه وديان خليج السويس الرئيسية ، هناك ٥ سدود مقترحة على وادى العريش نفسه حيث يمكنه وحده إضافة نحو مليون فدان إلى الزراعة كما تذهب بعض التقديرات . وإذا كانت تجربة الروافعة على وادى العريش قد تعثرت فى الماضي ؛ فمن الضرورى إحياءها على أساس سليم . وهناك الآن مشروع لسد اخر عند جبل الحلال يقوم على تجميع مياه الأودية الجارية فصليا فى بحيرة عذبة دائمة فى الأحباس السفلى من وادى العريش . فالمقدر أن كمية الأمطار الشتوية التى تتساقط على هضبة العجمة والتيه والسهول الشمالية من سيناء تعادل ١١٨٧ مليون متر مكعب سنويا ، يضيع أغلبها بالبخر والتسرب ، ولكن يبقى منها ٦٠ مليون متر كمياه جارية تتوسط بطون شبكة روافد وادى العريش المترامية .

هذه المياه ممكن تجميعها على شكل بحيرة شرق جبل الحلال بواسطة سد حاجز عبر مجرى وادى العريش الرئيسى عند خانق الضيقة بين جبلى الحلال وصلفة ، أى فى نقطة على بعد ٧ كم من ساحل المتوسط ، ٣٠ كم من الحدود الشرقية ، وتبلغ سعة التخزين فى المشروع المطروح حاليا ، والذى يتكلف ١٠ ملايين جنيه ، ٤٠ مليون متر مكعب ، تكفى للتوسع الزراعى فى نحو ٢٠ ألف فدان بنظام الرى بالتنقيط (وفى رواية أخرى٦٠ مليون متر مكعب ، ١٥٠ ألف فدان على الترتيب).

وبهذا يترتب على المشروع زيادة الرقعة الزراعية وكذلك المراعى فى الدائرة المحيطة والمجاورة ، وبالتالى تتداعى التنمية الصناعية والثروة السمكية ، وفى ركابها الاستقرار والتحول الحضارى والحضرى فضلا عن مياه الشرب وتوليد الكهرباء .. الخ ، وبذلك كله يصبح المشروع حجر الأساس فى تعمير شبه الجزيرة ونقل الكثافة السكانية إليها من الوادى .

من جهة أخرى فإن المقدر أن إنشاء الأنفاق إلى سيناء سيضمن التوسع الزراعى بوسط وشمال شبه الجزيرة فى نحو مليون فدان على مياه النيل لأول مرة فى التاريخ . ففى سهل الطينة، حيث تقدر الرقعة القابلة للاستصلاح بنحو ٧٥٠ ألف فدان لا يعيبها سوى أن مياهها الجوفية قليلة جدا ، تقرر زراعة ١٣٥ ألف فدان على مياه النيل عبر سحارة كبرى ، تساعدها مياه الآبار

الجوفية حيثما أمكن ومياه الأمطار فى المنطقة الشمالية ، على أن توجه الزراعة كلها إلى المحاصيل غير التقليدية والمحاصيل الزيتية ، مع تشجير القطاع الأوسط بالأشجار المثمرة والخشبية .

وبالفعل ، فلأول مرة فى التاريخ ، بعد بداية أولية فى الستينات ، عبرت مياه النيل إلى سيناء فى ٦ أنابيب طاقة كل منها ١,٥ مليون متر يوميا ، يؤلف مجموعها سحارة ضخمة جديدة عند الدفرسوار ، وتأخذ من ترعة المنايف بعد توسيعها كفرع من الترعة الاسماعيلية ، والسحارة تروى الآن ٣٠ ألف فدان فى السهل الأوسط من سيناء تزرع أساسا بالخضروات والفواكه لتموين منطقة القناة بل وربما القاهرة إن أمكن .

كذلك ثبت أن المنطقة من الدفرسوار حتى بير العبد صالحة للزراعة فورا . وقد وصل أنبوب المياه مؤخرا إلى بير العبد بالفعل ، أى بامتداد ٨٠ كم شرق القناة وينتظر وصوله إلى العريش بعد ثلاث سنوات . والخطة الآن أن تتوسع منطقة الزراعة هذه إلى ربع مليون فدان سنة ٢٠٠٠ . وقد اعتمدت بالفعل خطة لاستصلاح ١٨٠ ألف فدان بشمال سيناء ، منها ١٥٠ ألفا بسهل العريش يقام عليها مجمع زراعى – صناعى عظيم .

وفيما عدا هذا فإن هناك اقتراحا بمد مياه النيل كذلك إلى الساحل الغربى لسيناء حتى الطور، حتى لا يكون الاعتماد المطلق هنا على آبار المياه الجوفية المحدودة . وفى الوقت نفسه فإن من المطروح الاتجاه إلى تحلية مياه البحر على امتداد سواحل شبه الجزيرة عموما على أساس استخدام الطاقة الشمسية المتوفرة جدا والتى لا تتكلف كثيرا ، فالمحطة الشميسة الواحـــدة التى لا تزيد تكاليفها عن ربع مليون جنيه يمكن أن تطعى ٤ ملايين مترمكعب من الماء . كذلك يمكن استخدام محطات للتحلية بالقوى الحرارية تحت ضغط عال .

خريطة المستقبل

من الممكن إذن ، فى ضوء هذا كله ، أن يتحول شمال سيناء إلى نطاق مناظر وربما منافس للساحل الشمالى الغربى . وقد لا يكون بعيدا ذلك اليوم الذى تصبح فيه الرقعة الزراعية الخضراء متصلة ممتدة بلا انقطاع من القاهرة إلى السويس إلى رفح ويصبح فيه هذا الخط هو حدود

المعمور المصرى الجديدة شرقا .

بل قد يأتى يوم يتحول فيه نطاق الساحل الشمالى برمته أو فى معظمه من الحدود إلى الحدود، من رفح إلى السلوم ، نطاقا واحدا متصلا من المزروع يشمل شمال سيناء وبرارى شمال الدلتا ببحيراتها ثم مرمريكا مريوط . بل قد يصبح هذا النطاق خطا جديدا أساسيا من خطوط العمران والمعمور ، خطا عرضيا ورابعا يضاف إلى خطوطها الطولية الثلاثة ويتعامد عليها .

وأخيرا ، وأخطر ، فلما كانت معظم هذه القطاعات ، سواء جناحاها شرقا فى سيناء أو غربا فى الساحل الشمالى الغربى ، ستعتمد كما فى قلبها داخل الدلتا على مياه النيل جزئيا أو كليا ، فإن لنا فى هذه الحالة أن نقول دون مبالغة إن دلتا النيل ومعها حوضه هى التى ستتسع وتنفرج لتمتد لأول مرة فى تاريخها البشرى بل والطبيعى من القاهرة إلى السويس إلى رفح على جانب ومن القاهرة إلى النطرون إلى السلوم على الجانب الآخر .

الصحراء الشرقية

على عكس الصحراء الغربية تماما ، ليس لدينا هنا للأسف سوى سطور بل كلمات معدودات ، تكاد تقول لمجرد استكمال الشكل أو المسح . فمع الاعتراف بأنها محدودة نسبيا فى النهاية ، فإن إمكانيات التوسع والتوطن فى الصحراء الشرقية لم تدرس بعناية كافية بعد . فمثلا ليس هناك تفكير حتى الآن فى استغلال مياه الأمطار والسيول الغزيرة فى أودية الصحراء الشرقية وذلك بالسدود الصغيرة على غرار مئات سدود الأودية المنتشرة فى المناطق الجبلية الجافة كالمغرب والجزائر .. الخ ، والمؤكد أن أودية جنوب شرق الصحراء الشرقية بصفة خاصة تعد نموذجية لهذا الغرض ، ويمكن استزراع عشرات الآلاف من الأفدنة الجيدة عليها .

أما حاليا فإن كل المشاريع المطروحة ساحلية رقعية بقعية معزولة بالطبع ، وتعتمد أساسا على استيراد مياه النيل بالأنابيب فى الدرجة الأولى ثم الآبار المحلية بعد ذلك فقط وأكبر هذه المشروعات مشروع استصلاح ٧٠ ألف فدان عن طريق خط أنابيب من المنيا طوله ٢٠٠ كم هو خط شارونة – الزعفرانة ، وعلى طريق قنا – القصير مجال لمشروع استصلاح نحو ٢٠ – ٣٠ ألف فدان فى منطقة ايفت ولكن على المياه الجوفية . وفيما عدا هذا ، فإلى جانب مشروع ازدواج

خط أنابيب المياه الحالى الوحيد من قنا فى الجنوب ، هناك مشروع بأنبوب جديد فى أقصى الشمال من المعادى إلى السويس لنقل ٦٠٠ – ٨٠٠ ألف متر مكعب يوميا ، منها ٢٠٠ ألف للشرب والصناعة ، ٥٠٠ ألف متر لرى ٢٠ – ٥٠ ألف فدان استصلاح مجاورة . ويبلغ طول الأنبوب ١٥٠ كم ، ويتكلف ١٠٠ مليون جنيه .

ولنا أن نضيف فى النهاية ، ودون تعليق مطول ، ما يطالب به البعض من تحويل فرع من النيل إلى البحر الأحمر «لتحويل المنطقة إلى جنة فى الصحراء ، مثلما فعلت ترعة الاسماعيلية فى ازدهار منطقة القناة» . فباقتضاب ، نستطيع أن نتصور مثل هذا الفرع ، بعد أن ينتهى إلى البحر عبر وادى كريم والحمامات ، وقد انشعب على غرار ترعة الاسماعيلية إلى ترعتين بامتداد الساحل ، واحدة إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب كذلك فلقد يكون من الممكن إدماج المشروع فى مشروع تحويل وادى قنا من رافد معاكس إلى فرع معاون للنيل سنطرحه بعد قليل (١) .

وفى كل الأحوال فإن المشروع برمته يصبح بمثابة جناح أصغر فى الصحراء الشرقية يناظر ويكمل الجناح الأكبر فى الصحراء الغربية وهو مشروع فرع الوادى الجديد . المشكلة الأساسية الوحيدة بالطبع هى الكنتور المضاد والسطح المعكوس ، ولذا لابد قبل كل شئ من الدراسة العميقة للجدوى الطبيعية كالجدوى الاقتصادى على حد سواء .

الصحراء الغربية

التجربة والخطأ

لقى مشروع الوادى الجديد اهتماما شديدا وحماسا فائقا فى الستينات ، وصورت إمكانياته كواد ثان يوازى وادى النيل ولا نقول يناظره ، وعلى أساس مخزون الماء الباطنى فى طبقات الخراسان النوبى دقت عشرات الآبار الحديثة العميقة بأحدث الوسائل التكنولوجية ، وأجريت عمليات استصلاح واسعة النطاق . غير أن النتائج العملية جاءت هزيلة مخيبة للآمال جدا ، بحيث فشل المشروع فعليا . فرغم عشرات الملايين التى وضعت فيه ، لم يزد مجموع ما استصلح به عن بضع عشرات من آلاف الأفدنة ، أكثرها لم يصل إلى الحدية الانتاجية وبعضها سقط من الزراعة.

---

(١) انظر بعده ، ص ٥١٤ .

فقد بلغ مجموع ما استصلح في المنطقة ٤٥ ألف فدان ، تكلفت نحو ٣٥ مليون جنيه ، بمتوسط ٧٧٥ جنيها للفدان . ولكن لم يلبث أن استبعد منها ١٧ ألفا لتناقص مياه آبارها ، ثم ٣ آلاف أخرى لها مشاكل استصلاح ما تزال ، وبالمثل ٢,٥ ألف بالفرافرة وأبو منقار لعدم توفير المواصلات الصالحة إليها ، وأخيرا ٢,٥ ألف أخرى وزعت على الأهالي . وبهذا كان المستغل الآن فعلا هو ٢٠ ألف فدان فقط ، أي أقل من نصف المستصلح .

في هذا السجل المتعثر ، اختلف حظ بعض المناطق ما بين النجاح والفشل . من الأولى ، مثلا، منطقة غرب الموهوب ، فهي من المناطق التي استحدثت تماما في الستينات ، هجر إليها النازحون من الداخلة والصعيد ، واستمرت الزراعة والتعمير فيها بنجاح حتى الآن . وتبلغ مساحة الرقعة المزروعة بها ٣٥٠٠ فدان ، يمكن زيادتها إلى ٦٥٠٠ فدان ، بينما يبلغ عدد سكانها حاليا نحو ٢٢٠٠ نسمة . على العكس من هذا واحة أبو منقار . فبعد أن تم استصلاح وزراعة ١٧٥٠ فدانا بها في الستينات ، توقفت الآبار وأهملت الزراعة وهجرت ، ثم هاجمتها الكثبان حتى اندثرت وأصبحت مهجورة تماما في الوقت الحالي .

على أن البحث العلمي في السبعينات قد عاد فغير الموقف تماما من جديد ، حيث كشف بعد جدل فكري شديد عن وضع مائي مختلف بالكلية وصف بأنه أخطر من البترول ، وعاد الوادي الجديد أملا ضخما بل وأكبر مما كان في أي وقت مضى ، وأصبح ينظر إليه جديا على أنه رديف ولا نقول مرادف لوادي النيل ورصيد المستقبل وموطن الأمل في غزو الصحراء والخروج من شرنقة الوادي القديم . والأرقام الجديدة المعلنة هي مثيرة فعلا بأي مقياس ، رغم تناقضاتها وصعوبة التوفيق بينها .

ومن المحقق علميا أن للصحراء إمكانياتها المائية ولكن المشكلة موضوعيا هي كم بالتحديد. فالمقدر عالميا أن كميات المياه المخزونة بين الصخور في العالم ككل تبلغ ٨٠٠٠ كيلو متر مكعب ، أي ما يساوي ٣٥ مرة كميات المياه الجارية في أنهار العالم وبحيراته مجتمعة . أما نصيب الصخور المصرية من هذا المخزون الخرافي ، فنحو ٢٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ مليار متر مكعب ، معظمها في خزان الخراسان النوبي العظيم ، ولكن لا نستفيد منها إلا بنحو ٥مليارات سنويا (أي

ما يعادل مجموع كمية الأمطار التى تسقط على الأرض المصرية سنويا . والتى يضيع معظمها أيضا بلا فائدة) . على أن المستغل فعلا من تلك المليارات الخمسة الأخيرة من المياه الجوفية لايعدو ٣٧٠ مليون متر مكعب ، أى بنسبة ١,٥ ٪ .

ولكن تبقى مشكلة المصداقية نتيجة التناقض المحير فى الموقف كله ما بين انقلاب من أقصى التفاؤل إلى أقصى التشاؤم ثم بالعكس ... الخ فليس مما يدعو إلى الثقة والاطمئنان أن يعلن فريق من العلماء أن مياه كل واحات الصحراء الغربية سوف تجف خلال ٢٠٠ سنة فقط ، فى حين يعلن فريق آخر أن فى صحراء مصر ، كما وضعوها ، «نيلا آخر ، نيلا جوفيا أكبر ألف مرة من نيلها السطحى وإمكانياته أكبر آلاف المرات من بحيرة ناصر» . وكل ما نرجو هنا ونحن نعرض هذه الأرقام والنتائج أو نعرض لها ألا يعيد التاريخ نفسه وتتكرر تجربة المبالغة الخرافية والمزايدة الجزافية القديمة التى انتهت إلى مهزلة مخزية . لعل التخطيط ، دعنا نأمل ، أن يبرأ هذه المرة من «هيستيريا التخطيط» .

رصيد الماء

فأولا ، المياه الجوفية . محاولات الستينات فى الخارجة والداخلة إنما فشلت بعد أن بدأت لأنه قيل إن الخزان هنا غير متجدد الموارد لانحصاره بين طبقتين من الجرانيت ، وهو من ثم مياه مختزنة تتناقص بمقدار ما يسحب منها ، مما أثر عكسيا بالفعل على مشروعات الاستصلاح السابقة . غير أن آخر الدراسات الحديثة بالأقمار الصناعية أثبتت خطأ تلك النظرية ، وأكدت نظرية عدم استمرارية الحواجز الجرانيتية سواء غربا تجاه ليبيا أو جنوبا تجاه السودان ، وعلى هذا فلئن كان التصريف المعتمد حاليا للمياه الجوفية فى الوادى الجديد يبلغ نحو ٣٦٠ مليون متر مكعب سنويا ، فقد أصبح من الممكن زيادته فى المستقبل إلى ٨٠٠ مليون متر ، وذلك بحفر أكثر من ١٠٠ بئر تتروا ح أعماقها بين ٢٠٠ ، ١٢٠٠ متر ، وأن بتكاليف عالية تتروا ح بين ١٠٠ ألف ، ٢٥٠ ألف جنيه للبئر الواحدة .

هكذا تغير الموقف ، بل وانتقل مركز الثقل المائى فيه أيضا من الجنوب إلى الشمال ، وبالتحديد من قطاع الخارجة – الداخلة إلى قطاع الفرافرة – البحرية – سيوة ، قل من جنوب

عروض ثنية قنا إلى جنوب منخفض القطارة . ففى قطاع جنوب القطارة كشف مؤخرا جدا عما عد واحداً من أكبر الخزانات الجوفية فى العالم ، عذب قليل الملوحة للغاية ، فضلا عن أنه على عكس خزان الجنوب متجدد يمكن استغلاله إلى مالا نهاية ، ويمكن أن يغل مع التحفظ الشديد ٦٨٦ مليون متر سنويا ، أى أكثر من ثلثى المليار . ويتراوح عمق الطبقة الحاملة حول ٦٠٠ – ١٢٠٠ متر من السطح ، وهو عمق معقول ، بينما يتروح سمكها حول ١٥٠٠ – ٣٠٠٠ متر ، وهو سمك كبير يدل على غناها .

وتتركز مياه الخزان فى ثلاث مناطق رئيسية هى واحات الفرافرة والبحرية وسيوة . فتقدر طاقة الاستغلال السنوى فى الفرافرة بنحو ٣٦٤ مليون متر ، وبذلك تعد صاحبة أكبر خزان جوفى فى الصحراء الغربية كلها الآن ، يكفى لزراعة ١٥٠ ألف فدان ، بينما المزروع حاليا ٣٢٥ فدانا فقط . وفى البحرية تقدر الطاقة السنوية بنحو ١٨٢ مليون متر ، تكفى لزراعة ٤٦ ألف فدان ، بينما المزروع حاليا نحو ٤٦٠٠ أى العشر . أما فى سيوة فالطاقة السنوية تقدر بنحو ١٤٠ مليون متر ، تكفى لزراعة ١٠٠ ألف فدان لمدة ٢٠ سنة على الأقل ، بينما المزروع الآن ١٩ ألفا فقط . على أن هناك كشفا حديثا أكبر فى سيوة . فقد عثر على بحيرة مياه عذبة غائرة فى أعماق الواحة بامتداد ٢٨ كم أسفل واحاتها السبع الرئيسية وبعرض ٣ كم وبمساحة ٨٤ كم٢ ، ويقدر حجمها بنحو ٧٤٠ مليون متر مكعب ، تكفى لزراعة ١٠٠ ألف فدان لنحو ٤٠ سنة .

وأخيرا ، فإن من تمام التوفيق أن تنفيذ مشروع منخفض القطارة من شأنه ، فى رأى ، أن يساعد على تحسين ضغوط المياه الجوفية فى كل صحرائنا الغربية ، والمقدر أن الخزان المرصود يكفى ، وبدون التغذية اليومية ، لرى ٢٥٣ ألف فدان فى الواحات الخمس بما فى ذلك غرب الموهوب وأبو منقار ، وتوفير الاحتياجات المائية الضخمة لمشروع فوسفات أبو طرطور . أما على أساس التغذية اليومية المقدرة بنحو ١,٨ مليون متر مكعب ، فإن من الممكن الحصول على ٢,٥ مليار مترمكعب سنويا فى الصحراء الغربية تكفى لزراعة نصف مليون فدان . والجدول الآتى يعطى توزيع تلك المساحات فى الحالين .

الواحــــة	بحساب التغذية اليومية		بدون التغذية
	الماء بالمليون متر	الأرض بالفدان	الأرض بالفدان
سيـــــوة	١٢٥	٢٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
البحــــرية	٢٥٠	٥٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
الفــرافــرة	٧٠٠	١٤٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الداخـــلة	٥٠٠	١٠٠,٠٠٠	٤٧,٠٠٠
الخارجـة (شمال)	٢٥٠	١٥٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠
الخارجة (جنوب)	٦٧٥	١٣٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠

ومن جهة أخرى ، فعلى أساس تقديرات الرصيد الجوفى الحديثة وضعت عدة نماذج للاستغلال بمعدل ١٢,٥ مليون متر مكعب يوميا ، موزعة على ١٣ مركز سحب ، لرى ٥٠٠ ألف فدان محددة كالآتى : كل من سيوة والبحرية ٥٠ ألفا ، وكل من الفرافرة والداخلة والخارجة وجنوب الوادى ١٠٠ ألف . وفى نماذج أخرى للخارجة والداخلة وحدهما تبين أن رفع المياه فى عمق ١٠٠ متر بعد ٥٠ سنة من الاستغلال يعد اقتصاديا ، وعليه تحددت المساحة التى يمكن زراعتها بهما بنحو ١١١ ألف فدان ، أيضا ، وبنموذج كهربائى لاستطلاع معدلات الانخفاض فى الماء الباطنى حتى سنة ٢٠١٠ ، اتضح أنه يمكن زراعة ٦٤ ألف فدان بالداخلة ، ٣٦ ألف فدان بالخارجة ، والجدير بالملاحظة أن الخزان الجوفى بالقطاع الجنوبى من الصحراء الغربية أغنى بكثير فى الغرب منه فى الشرق ، فيزيد كثيرا فى الداخلة عنه فى الخارجة .

الأرض المرصودة

بعد إمكانيات الماء ، تبقى الأرض . من دراسة استكشافية لمساحة ٥٣ مليون فدان فى المناطق الصحراوية ، اتضح صلاحية ١٢ مليونا تقريبا ، منها ٨,٣ مليون تتروح بين الدرجة الأولى والثالثة ، منها حوالى ٤,٥ مليون فى المنخفضات تحت خط كنتور ٢٠٠ متر . ومن هذه المساحات هناك نصف مليون فدان حول منخفض القطارة ووادى الريان دخلت خطة الاستصلاح.

ومن دراسة أكثر تفصيلا لمساحة الملايين الثمانية ونيف تلك ، اتضح أن نحو ٣،٢٥٥،٠٠٠ فدان قابلة للاستصلاح وصالحة للاستزراع على المياه الجوفية وبغض النظر عن المنسوب . ثم إن هناك نحو مليون فدان أخرى فى منطقة باريس جنوب الخارجة صالحة للزراعة حتى الدرجة الرابعة على مياه النيل بقناة تأخذ من بحيرة ناصر . يضاف فى النهاية وفى أقصى الجنوب نحو ٥٠ ألف فدان يمكن زراعتها على المياه الجوفية .

والمثير أن معظم هذه الأراضى مستوية سهلة الاستصلاح ، رسوبية طينية خصبة من الدرجة الثانية والثالثة ، أى أخصب من معظم الأراضى المستصلحة فى شمال وشرق وغرب الدلتا نفسها، بل ومنها مليون فدان من الدرجة الأولى التى يندر الآن وجودها فى وادى النيل نفسه ، وتعد منطقة التربة الوحيدة بمصر فى مثل هذه المساحة من هذه الدرجة . أى أن تربة واحات الوادى الجديد هى – للغرابة والمفاجأة – أخصب على العموم من تربة وادى النيل حاليا .

وبصفة عامة يمكن القول إن فى كل واحة من واحات الصحراء الغربية مساحة صالحة للاستزراع أضعاف أضعاف المزروع منها فعلا . فمثلا ، هناك ١٥٠ ألف فدان صالحة فى سيوة، مقابل ١٩ ألفا مزروعة حاليا ، أى نحو ثمانية الأمثال ، وفى الفرافرة أكبر رقعة صالحة فى واحة واحدة ، إذ تبلغ ٧٥٠ ألف فدان ، مقابل ٣٢٥ فدانا فقط مزروعة حاليا ، أى نحو ٢٣٠٠ مثل (!) . وفى أبو منقار نحو ٢٠ ألف فدان صالحة ، منها نحو ٨٥٠ خصبة ومستوية جدا . هذا فضلا بالطبع عن الداخلة والخارجة حيث تتركز أكبر إمكانيات الاستصلاح وحيث تجرى الأرقام فى آفاق المليون .

الخطط الموضوعة

على الجانب التخطيطى ، تقرر استصلاح ٥٠٠ آلاف فدان فى الوادى الجديد على المياه الجوفية ، قدر أنها تكفى لزراعتها ٥٠٠ سنة بمعدلات الرى الحالية ، ويمكن أن تصل إلى ٦٠٠ ألف فدان لمدة ٧٠٠ سنة إذا تم ترشيد استهلاك المياه . على أنه تقرر أخيرا الارتفاع بهدف الاستصلاح إلى ٧٥٠ ألف فدان .

وعلى الجانب التنفيذى ، بدأ بالفعل استصلاح ١١،٥٠٠ فدان فى البحرية ، وكذلك ١٤ ألفا

طينية خصبة فى سهل الزيات بين الداخلة والخارجة لاقامة مجمع زراعى - صناعى متكامل يخدم مستعمرة فوسفات أبو طرطور المعدنية . أيضا بدأت زراعة ١٢ ألف فدان فى غرب الموهوب وأبو منقار والفرافرة . وعلى امتداد الوادى الجديد ككل تم استصلاح وزراعة ٤٠ ألف فدان بالمشمش والزيتون والخضروات والنخيل يجرى ريها عن طريق ٣٠٠ بئر مياه جوفية ، وهناك دراسات أو استصلاحات فى بضعة آلاف أخرى من الأفدنة فى نفس المناطق .

وآخر ما أعلن من خطط تنمية الوادى الجديد يرمى إلى استصلاح وزراعة ١٠٠ ألف فدان حتى سنة ٢٠١٠ ، والخطة ، التى تتكلف ٦٧٠ مليون جنيه ، لا تستهدف فقط تحقيق الكفاية الزراعية للوادى الجديد نفسه الذى ما زال يعتمد على استيراد المواد الغذائية ، ولكن أيضا توفير فائض سنوى يصدره إلى وادى النيل . يواكب هذا أيضا زيادة السكان من ١١٧ ألفا حاليا إلى ٣٥٣ ألفا . أما أساس الخطة فحفر ٣٥٠ بئرا لتوفير مياه التنمية الزراعية سنويا بواقع ٩٦٠ مترا مكعبا .

أما فى سيوة فإن التقارير تتحدث عن مشاريع مختلفة موضوعة لاستصلاح ٣٠ - ٥٠ - ٦٥ ألف فدان على المياه الجوفية التى يتدفق منها نحو مليون متر يوميا خلال ٢٠٠ عين تقريبا ولكنها تذهب سدى فى الرمال . وقد قدر أن هذا الفاقد يكفى لرى ١٥٠ ألف فدان على الأقل بالمحاصيل المدارية إذا طهرت تلك العيون وشقت القنوات المناسبة إلى الحقول ، وعدا مراعى الأعلاف والشعير والخضروات والفواكه ، يتجه المشروع إلى النباتات الطبية والعطرية والتوابل الاستوائية وذلك بوجه خاص فى ١١ واحة داخلية منها الأردى والنقب والزيتون وأبو شروف .

التوسع الأفقى والتخطيط الاقليمى

قد يغير التوسع الرأسى هيكل الزراعة وخطة الانتاج وتركيب الاقتصاد على الجلد أو حتى النخاع ، ولكن التوسع الأفقى هو وحده الذى يمكن أن يغير وجه الأرض وجغرافية الاقليم وخريطة مصر إلى حد أو آخر . ذلك لأن الأول عملية تكاثف أو تكثيف موضعى يتم فى محله in situ ، ولكن الثانى عملية تمدد وانطلاق وحركة فعلية فى المكان . الأول توسع مجازا فقط ، والثانى توسع حقيقة . الأول تغير فى الدرجة أكثر ، والثانى تغير فى النوع أكثر ، أو بلغة الرياضة إن سمح

بها ، الأول «محلك سر» ، والثانى «أماما سر» .

من هنا فلقد يعيد التوسع الرأسى تشكيل الهيكل الزراعى والمركب المحصولى والبنية الانتاجية، ولكن التوسع الأفقى هو وحده الذى يعيد تشكيل الخريطة الجغرافية وصورة البيئة وحدود المعمور . من ثم فإن التوسع الأفقى يدخل فى باب التخطيط الاقليمى إلى جانب التخطيط الزراعى ، فيما يقتصر التوسع الرأسى على الأخير فقط . بل إن التوسع الأفقى أكثر من أى شئ آخر يمثل بطبيعته حلقة الوصل الأساسية والأرض المشتركة بين التخطيط الاقليمى بمعناه الدقيق والتخطيط القومى بمعناه الشامل . وفى النتيجة فلقد يدخل التوسع الرأسى التاريخ كثورة فى الاقتصاد ، ولكن التوسع الأفقى يدخل التاريخ والجغرافيا معا كثورة فى البيئات .

ومن واقع مسحنا التفصيلى السابق لإنجازات التوسع الأفقى فى الحقبة الأخيرة ، فلعل لنا أن نقول إنه قد بدأ بالفعل يعدل أو حتى يغير خريطة مصر الجغرافية ولكن بمقدار وفى مرحلة طفولية إن لم نقل جنينية . من الناحية الأخرى ، فأن هناك على الساحة قائمة مطولة من مشاريع التخطيط الاقليمى التى تنتظم قدرا كبيرا من النحت أو المعمار الجغرافى البناء وتضع للتوسع الأفقى خططا طموحة من مقياس قومى ضخم ، لو تحققت يوما ما لكان من شأنها أن تعيد تشكيل بل خلق خريطة مصر جميعا .

وبطبيعة الحال تدور هذه المشاريع فى الأعم الأغلب فى فلكين أو محورين ، وادى النيل أساسا ثم ما اصطلحنا على تسميته بالوادى الجديد فى الصحراء الغربية ، فإلى جانب تعظيم الأول مساحة وكثافة إلى منتهاه وإلى آخر المدى ، فإن هذه المشاريع تحيل الثانى إلى واد حقيقى عامر عارم لايقل عن نظيره ضخامة وامتدادا وخطرا فى كيان مصر . وبالاختصار الشديد فان تلك المشروعات تحيل مصر إلى دولة نهرية ذات واديين يرسمان معا رقم ٧ هائل الأبعاد على كل مربع الرقعة الوطنية .

وفيما عدا هذين الخطين المحورين وفيما بينهما ، فلعل لنا أن نضيف بضعة خطوط ثانوية أو أنصاف خطوط أو حتى نقط متفرقة هنا وهناك تكمل هيكل الشبكة ، وبها جميعا يمكن أن تتحول مصر المعمورة والمستثمرة من خط أحادى وحيد إلى شبكة عريضة عديدة الخطوط والفروع ، فلعل

الساحل الشمالى أن يتحول فى النهاية إلى خط خفيف متصل بقدر أو بآخر ، ولو أنه يظل فى هذه الحالة أقرب إلى إمتداد لقاعدة خط وادى النيل نفسه . أما على ساحل البحر الاحمر فثمة مجال لأن تظهر مجموعة رقع وبقع مبعثرة عند دالات أوديته خاصة الكبرى فى الجنوب ، ثم بامتداد شرائط سهوله الساحلية المتناثرة ، تكملها عبر الصحراء الشرقية نفسها مجموعة رقع ونقط أخرى فى بطون أوديتها إلى أن تنتهى عند خط الوادى .

الآن ، فلو حدث هذا ، سنة ٢٠٠٠ أو ٢١٠٠ أو ٢٢٠٠ ، فلسوف يكون هذا هو أبعد تمديد لوادى النيل وأعظم توسيع لحوضه فى التاريخ ، حيث يغدو الجزء الأكبر من رقعة مصر جزءا من حوض النيل بينما يتسع هذا ليشمل الجزء الأكبر من أرض مصر بصورة أو بأخرى . تلك – إن تمت – لتكون ثورة كاملة فى البيئة ، وجغرافية جديدة تماما ، وانها إذن لخريطة مصر المستقبلية المأمولة . فهل تتحقق ؟ كل ما نملك هنا هو العرض والتحليل والنقد ، أما الباقى فيبقى علام استفهام فى ضمير الغد وصفحة بيضاء فى كتاب الجغرافيا . ولنبدأ دراستنا بخط الأساس ، خط النيل .

خط النيل

إذا كانت الدلتا المفتوحة لا تمثل مشكلة فى مجالات التوسع الأفقى فى المستقبل ، فإن من الواضح تماما أن مشكلة الصعيد الخطى الضيق هى أنه طول بلا عرض تقريبا ومسافة أكثر منه مساحة . على انه لم يعد من المقبول ولا من المفهوم لماذا يتعين على الصعيد أن يظل على ضالته وضموره خطا أحاديا نحيلا محاصرا فى خندقه التلى الغائر فى الوقت الذى تتسع الدلتا بالعرض وتستعرض باطراد ، أساسا عن طريق تفريع النيل وتشعيبه أكثر وأكثر .

ليس من المقبول أو المفهوم ، مثلا ، أن يظل الصعيد أقرب إلى ترعة توصيل للمياه إلى الدلتا أكثر مما هو حوض رى رئيسى وحقل زراعة كبير . بل ليس من المقبول أو المفهوم أكثر أن تملك مصر الآن مياها أكثر مما يتحمل ويستوعب مجرى النيل الرئيسى فى الصعيد دون أن يتعرض لأخطار النحر والتعرية بل وإلى الحد الذى يتحتم معه إنشاء مفيض توشكى كمجرد مصرف جانبى صحراوى للتخلص من مياه السد الزائدة .

ذلك أن المعنى الحقيقى لبعض مشاكل السد العالى الحالية وآثاره الجانبية هو أولا أن بمصر حاليا وبصفة مؤقتة مياها أكثر مما تحتاج أو تستعمل ، وثانيا أنه تجرى الآن فى النيل مياه أكثر مما يتحمل ومما ينبغى . والحل البديهى هو شق «نهر» جديد ، إن سماه البعض مفيض توشكى فإن البعض الآخر يفضل أن يكون نهر الصعيد الغربى ، ومنطق العالم اليوم فى الانهار - الفضل للتكنولوجيا العصرية - هو مضاعفتها وتوسيع أوديتها بشق فروع جديدة لها . والفكرة ليست جديدة على مصر ، بل قديمة قدم فروع الدلتا الصناعية ، إلا أنها اقتصرت على الدلتا دون الصعيد ، والسؤال هو : لماذا ؟

بصيغة مباشرة ، نريد أن نقول إن الأوان قد آن لكى نفكر جديا - لم لا ؟ - فى تغيير جذرى لجغرافية الوادى بالصعيد ، وذلك بازدواجه أو تثنيته ، إن استحال تثليثه ، ليصبح الصعيد صعيدين وليتحول الوادى من خط أحادى إلى ارض النهرين Mesopotamia أو Duopotamia أى أشبه بعراق صغير . إن تعريض الصعيد ينبغى أن يكون بوصلة المستقبل ، وازدواج النهر أو تثنية النيل كلمة الدليل . والمبدأ هنا هو هو نفسه مبدأ التفريع والتشعيب المطبق فى الدلتا منذ آلاف السنين .

قلب وادى قنا

فإذا بدأنا بالضفة الشرقية ، فلا شك أن أبرز ما يلفت الانتباه هو وادى قنا ، ذلك «الوادى العاصى» طبوغرافيا كما دعوناه من قبل لانحداره العاكس لكلا السطح المحلى واتجاه النيل الأب على السواء . والسؤال هو : هل يجوز أن يظل هذا الوادى إلى الأبد هو «الوادى المستعصى» على الدخول فى دورة النيل الهيدرولوجية ودائرة الزراعة والعمران المصرية ؟ ومتى ؟ - فى ذروة عصر العلم والتكنولوجيا المذهلة التى حققت الخوارق والمعجزات .

وأولا ، فليس هذا الوادى بالخط النحيل أو الشق الضيق ، بل هو شقة فسيحة واسعة يصل عرضها فى أقصاه إلى ٥٠ كم وإن دق فى أدناه إلى ٥ كم . إنه إذن منطقة لها مساحة وتشكل رقعة . ثم هى رقعة صالحة للزراعة والاستغلال لما تحمل من تربة خصبة حديثة وبلايستوسينيه ، تحاتية ورسوبية ، ودديانية ونيلية ، صفراء وطينية . وتنتشر هذه التربة فى معظم أنحاء قاع الوادى

وروافده العديدة جدا ، وتنتهى عند مصبه فى وادى النيل كدلتا كبيرة سمكها متران وزيادة .

ماذا إذن منع استغلال هذا الوادى وتركه واديا ميتا يتوسط قلبا ميتا لصحراء ميته ؟ إنه الانحدار المقلوب أو المعكوس وحده ، فماء النيل لا يمكن أن يصعد فيه من الجنوب إلى الشمال لأن أرضه هو تنحدر من الشمال إلى الجنوب . فرؤوسه تقع على ارتفاع نحو ٥٠٠ متر فوق سطح البحر ، بينما يقع مصبه فى وادى النيل عند قنا على منسوب ٧٥ متراً تقريبا ، بمجمل انحدار قدره نحو ٤٢٥ - ٤٠٠ متر . ولما كان طول الوادى نحو ٢٠٠ - ٢٤٠ كيلو مترا ، فإن متوسط انحداره يبلغ نحو ٢,٥ متر كل كيلو متر .

والسؤال الذى يطرح نفسه على المخطط الجغرافى كمهندس اقليمى ، ليطرحه بدوره على قارئه المعنى ، هو : ألا يمكن «قلب» انحدار الوادى بحيث يمكن لمياه النيل أن تجرى فيه من الجنوب إلى الشمال ، ليتحول بذلك إلى واحة زراعية طولية فى قلب الصحراء الشرقية وبرعما طالعا من ساق الواحة الأم فى وادى النيل ؟

ليس هذا فحسب ، بل ألا يمكن أن يصبح مجرى جانبيا مساعدا لمياه النيل يخفف الضغط عن المجرى الرئيسى ويقلل خطر النحر فيه ؟، وذلك بتوصيل رؤوسه العليا الحالية برؤوس وادى أسيوط المجاورة عبر الشقة الضيقة الفاصلة والتى لا تزيد عن ١٠ - ١٥ كم فى بعض أجزائها وتزخر بالأودية العرضية الصغيرة الممهدة والمنخفضة نسبيا . ومن ثم يدخل هذا الوادى بدوره فى دورة مياه النهر كمصب عادى يجرى بالجاذبية الطبيعية لمياه وادى قنا المعكوسة ، وكجزء من دائرة التوسع والاستصلاح والزراعة الجديدة فى الصحراء الشرقية .

وفى المحصلة يتصل الواديان قنا وأسيوط فى «لفة» شبه دائرية واحدة عكس عقارب الساعة يزدوج بها مجرى النيل لمسافة نحو ٥٠٠ كم تكسر من حدة الآثار الجانبية للسد العالى عليه وتضيف إلى مساحة المزروع والمعمور رقعة لا يستهان بها تشمل معظم الأودية الثانوية لكلا الواديين ، كما تقدم قاعدة انطلاق عمرانية حيوية إلى ساحل البحر الأحمر الموازى تمده من بين ما تمد بالمياه الوفيرة عبر أوديته العرضية العديدة ، وتعطى بهذا كله قلبا حيا للصحراء التى لاقلب لها حاليا أو التى لها قلب ميت على أحسن تقدير .

إن قلب انحدار وادى قنا - نستطيع الآن أن نرى - جدير بأن يقلب جغرافية وحياة الصحراء الشرقية برمتها تقريبا ، ويحول الوادى نفسه من علامة تعجب شاخصة فى وسطها إلى أعجوبة تتشخص فى أعماقها . فهل هذا ممكن علميا وعمليا ؟

حسنا ، الرد - نقول هذا بهدوء - هو بالإيجاب ، بل بالوجوب . فأولا ، وحتى لمجرد رى واستزراع الوادى فقط دون تحويله إلى مفيض أو مجرى آخر لمياه النيل ، فإن المطلوب هو قناطر رفع وموازنة على مأخذ الوادى عند قنا ، ثم عدد من محطات الرفع الكهربائية على امتداد أحباس الوادى المتعاقبة والمتصاعدة لترفع المياه من الواطى إلى العالى ، تماما على غرار ما فعلنا ونفعل فى غرب النوبارية وهضبة الصالحية حيث وصل عمود الرفع فى الأخيرة إلى نحو ١٢٠ مترا ، إلا أنه هنا الضعف أو ثلاثة الأمثال ، والكل فى النهاية توسع رأسى جغرافيا (أى بالارتفاع) وإن عد استصلاحيا توسعا أفقيا (أى بالاتساع) . وإذا ، كان هذا الارتفاع الكبير يرفع التكاليف الباهظة أصلا ، والتى ستحددها دراسات الجدوى الاقتصادية مسبقا بالطبع ، فإن المبدأ يظل مع ذلك واحدا ، وهو رفع الماء صناعيا من أجل الاستصلاح كلما بعدنا عن النيل ومنسوبه شرقا أو غربا .

ثانيا ، ورغم ما يبدو لأول وهلة من فداحة وغرابة بل وإغراب الاقتراح ، فإنه لا يعد أو يعدو شيئا بالقياس إلى مشروع مماثل ولكنه هائل تجاوز التفكير إلى التنفيذ بالفعل ، ونعنى به قلب انحدار أنهار سيبيريا الكبرى الثلاثة لتجرى ، على عكس اتجاهها الحالى ، من الشمال إلى الجنوب حتى تنقل ذوب جليد الشمال الضائع إلى صحارى الجنوب العطشى فيتحول قلب آسيا الميت إلى واحات عظمى تموج بالزراعة وتنبض بالحياة .

كل ما هو مطلوب فى حالتنا هو إعادة تشكيل هندسة ومعمار سطح الوادى ، وذلك بإزالة سمك معين من سطح قاعه فى أحباسه العليا الحالية ، بحيث تصبح أوطأ من منسوب أحباسه السفلى الحالية ، ثم تدريج الانحدارات والمناسيب فى اطراد ليتخذ المجرى كله خط قاعدة موحدا ومتصلا وانسيابيا . وبطبيعة الحال فإن هذا يستدعى دراسة مسبقة مفصلة لكل شبر فى تضاريس المنطقة ، والاستفادة من كل قطاع من الأدوية الصغيرة والصغرى المتاحة ، مع المحافظة تماما

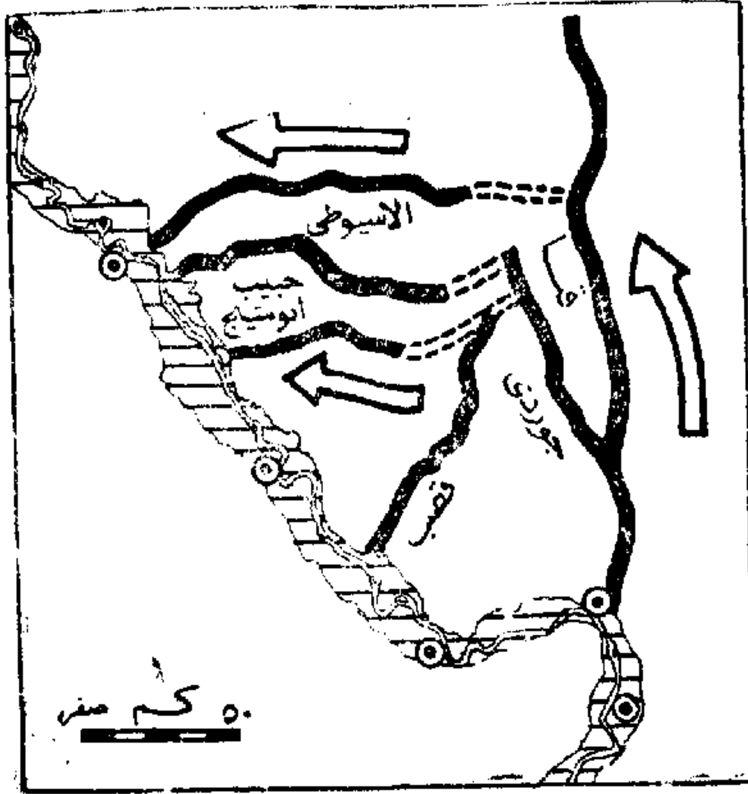
على تربة الوادى السطحية دائما . وفى هذا الاطار ، فتلكن التجربة السوفيتية السيبيرية درسا نفيد منه باستمرار نظريا وعمليا . وواضح أن العملية الجراحية كلها جراحة جغرافية أســاســا ، قطعة من النحت الجغــرافى البناء geo-sculpture أو المعمار الجغرافى الخلاق geo - architecture .

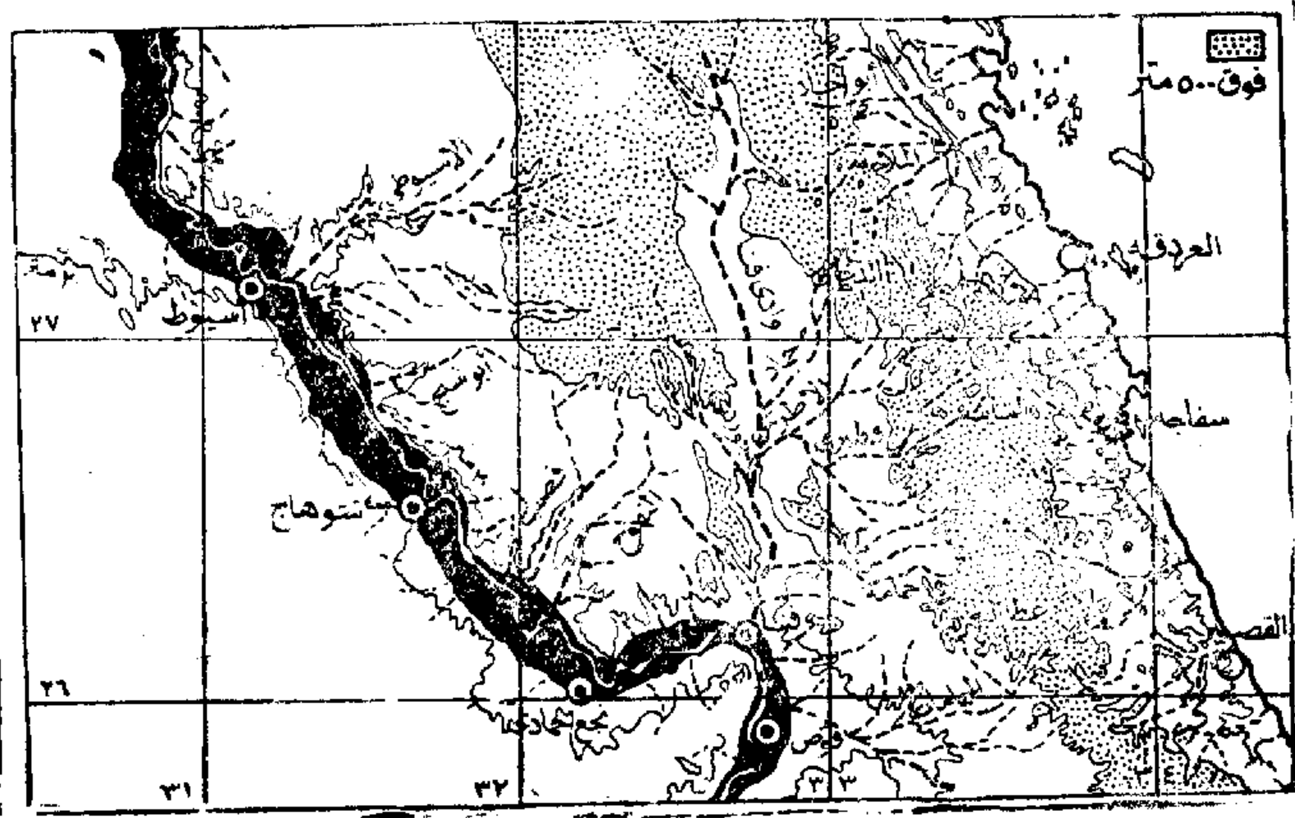
أما إذا اتضحت استحالة تنفيذ المشروع على امتداد الوادى كله ، فإن من الممكن لتصغير العملية اجتزاءه وقصره مرحليا أو نهائيا على النصف الأسفل من وادى قنا مع نقل تربة نصفه الأعلى إليه ثم ربطه هو أو رافده الغربى جوردى برافد وادى الأسيوطى الأقرب وهو وادى حبيب أو بواد آخر أشد قربا مثل وادى أبو شيح المجاور . وفى هذه الحالة ، بل وفى كل الحالات ، فإن من الممكن الافادة من روافد وادى قنا الثانوية وأودية النيل الصغرى المواجهة لخلق حلقات صغرى تكرر نفس الخطة ولكن على تصغير ، كوصل وادى الشهادين بوادى النفوخ وقصب لتتم الدورة المائية عائدة إلى النيل للتصريف بعد التخفيف والتعمير .

الخليج الأرضى والأنهار الحفرية

إذا انتقلنا الآن إلى الضفة الغربية وعدنا إلى مبدأ تعريض وادى النيل هنا مثلما نفعل فى الدلتا من وقت بعيد ، فلا يقال إن الحافة التلية فى الصعيد هى العقبة صناعيا مثلما هى الفارق طبيعيا ، فعلى أطراف وهوامش الضفة الغربية بالتحديد نطاقات عريضة نسبيا من الأرض المتدرجة المعتدلة الانحدار القابلة بجهد معقول للتسوية والاستصلاح .

وأهم هذه القطاعات بلا شك هو ذلك الذى يمتد من أسيوط شمالا حتى رأس الدلتا بما فى ذلك مثلث العدوة المحصور بين الفيوم وبنى سويف والمنيا ، حيث يتقوس خط كنتور ٢٠٠ متر متباعدا عن الوادى بشدة فينفسح عن ذلك الخليج الأرضى embayment العريض الواضح والمعتدل الانحدار . إن هذا الخليج حكمه بالنسبة للصعيد الأوسط والأدنى لا يكاد يختلف – فيم يختلف ؟ – عن حكم مديرية التحرير بالنسبة لجنوب الدلتا موقعا وتضاريسا وتربة . وليس من المفهوم لماذا هو مهمل تخطيطيا هذا الخليج الأرضى مع أنه أبرز مجال للتوسع الأفقى في أى قطاع من الصعيد .





شكل ٤ — مشروع قلب انحدار وادى قنا .

أليس من الممكن اقتطاع وتمهيد وتسوية النطاق الأدنى من هذا الخليج السهل بعرض عدة كيلو مترات ومد مياه النيل إليه ببحر يوسف آخر وأكبر إلى الغرب من البحر الحالى بنحو عشرة أو عشرين كيلو مترا مثلا ؟ إن هذا جدير بأن يضاعف عرض الوادى فى هذا القطاع من الصعيد تماما ، وبذلك يضاعف رقعة مصر الوسطى برمتها تقريبا .

هذه واحدة . أخرى هى المجارى الحفرية القديمة لتغيرات مسار النيل المدفونة تحت الرمال ، والتى إن وجدت تصلح إرساباتها الطينية للزراعة تماما إذا ما وصلت إليها مياه النهر . وفى هذا الصدد فإن هناك خط النيل الليبى القديم المزعوم رغم كل ما يحيط به من شك وجدل . فكثير من الجيولوجيين المحدثين يجزم ، بصرف النظر عن التسمية ، بوجود بقايا نهر حفرى إلى الغرب من وادى النيل بمحاذاة الصعيد الأوسط وإلى الشرق من غرد أبو محاريق ، وأن أدلة التربة والحفريات تؤكد حقيقة وجوده .

على أن الموقف لحسن الحظ قد حسم أخيرا وبصفة قاطعة على يد الأقمار الصناعية الأمريكية وأجهزة الاستشعار عن بعد ، حيث أكدت بالتصوير النافذ خلال الغطاء الرملى السميك وجود بقايا لانهر واحد ولكن بضعة أنهار حفرية عظيمة ترقد ترباتها الرسوبية وسائر معالمها تحت الرمل ، بحيث لم يعد الكشف عنها يحتاج إلى أكثر من كشفه عنها ، أى مجرد إزالته وإزاحته جانبا (١) .

ومن المحقق أن هذه التربات الرسوبية النهرية البلايستوسينية صالحة تماما لخلق حياة زراعية كاملة إذا ما وفر لها الماء الكافى . فقط يبقى أن نعرف مسارات ومواقع هذه الأنهار القديمة بالدقة حتى نحدد ما إذا كان يمكن أن تشكل محورا مستقلا منفصلا عن محور وادى النيل فى مجال التوسع والاستصلاح ، أو ملاصقا له مندمجا فيه جزئيا أو كليا ، أو هو أدنى إلى الارتباط والالتحام بمحور الوادى الجديد فى واحات الصحراء الغربية ، فعلى هذا وحده ستتحدد معالم خريطة مصر الجديدة فى هذه الشقة المفعمة المعقدة .

وعلى أية حال ، فليكن هذا الخط هو المفيض الطبيعى لمياه النيل الزائدة حاليا ، ليكن بديلا

---

(١) مجلة المهندسين ، ١٩ / ٤ / ١٩٨١ ، ص ٣٥ - ٣٩ .

يعنى عن مفيض توشكى . إن فرعا جديدا يخرج من النيل من أمام السد العالى متتبعا مسار هذا النهر المحير أو الأنهار المعقدة المركبة ، لمسافة بضع مئات من الكيلو مترات ، يمكن أن يخفف عبء الماء الزائد عن النيل الأب فيصحح أخطاء السد العالى من ناحية ، ومن ناحية أخرى يخلق واديا جديدا وبيئة مكتسبة مقتطعة من الصحراء للزراعة والعمران وربما أمكن أن يصل مثل هذا الفرع فى النهاية حتى منخفض الريان ليكون له منه مصرفا نهائيا مثلما أصبح مصرفا للفيوم . بل وربما أمكن كذلك فى المستقبل الأبعد شق وصلات عرضية بين الواديين تربط بينهما وتأكل المزيد من الصحراء الفاصلة بينهما لحساب الاستصلاح والزراعة .

خط الوادى الجديد

الفكرة المحورية

فكرة «الوادى الجديد» ، كإطار مجارى عريض يجمع شتات واحات الصحراء الغربية وينتظمها فى عقد واحد موحد إلى حد أو آخر ، قد تكون فكرة قديمة نسبيا : معاصرة أساسا ليوليو ، ولكنها سابقة على أية حال للسد العالى . غير أنه منذ تم السد تكاثرت الدعوات والاقتراحات المطالبة لتحويل الوادى الجديد من محض فكرة رمزية وشعار فى أدب غزو الصحراء إلى حقيقة جغرافية فى واقع الطبيعة ، تناظر وادى النيل مثلما تنظر إليه ، وتوازنة كما توازيه، وتمثل مستقبل مصر حيث يمثل هو حاضرنا أما كيف ذلك ، فبتوصيل مياه النيل إليه من بحيرة ناصر بطريقة أو بأخرى اوبطريق أو بآخر .

ولقد كان هناك دائما أكثر من محرك وراء هذه الخطة ، فأحيانا كان الاعتقاد فى عدم كفاية المياه الجوفية فى الصحراء الغربية وواحاتها وعدم جدوى الاعتماد عليها فى التعمير الحقيقى الجذرى واستصلاح الوزن الثقيل ، هو الحافز وراء الدعوة وأحيانا أخرى كان الاغراء الشديد المتمثل فى وجود بحيرة ناصر كبنك مائى هائل على هذه الدرجة من القرب هو ذلك الحافز - وعلى هذه الدرجة من الخطر أيضا ، فلقد كان هناك دائما الشعور بالآثر الجانبية السلبية للسد على وادى النهر من غياب الطمى إلى النحر إلى التشبع المائى .. الخ ، مع الرغبة الكامنة أيضا فى استنفاذ واستعادة الطمى بأى طريقة وبأى ثمن ، وأخيرا محاولة تخفيف ضغط هذا كله عن

الوادى ، لا سيما بعد إنشاء مفيض توشكى ، ولكن أساسا بعد تحذير أو إنذار زلازل أسوان مؤخرا . بالاختصار ، جاءت الدعوة ، جزئيا على الأقل ، كمصحح لأخطاء السد العالى ، ولكن فى كل الأحوال فلعل فكرة الفرع القديم للنيل فى الصحراء الغربية ، أسطورة هائمة كانت أو حقيقة مبهمة ، كامنة فى الوعى الباطن تحت تلك الدعوة .

ولقد اتخذت الدعوة بعد ذلك أكثر من مسار أو طريق . فكما اختلفت الآراء المطروحة فى مأخذ الفرع الجديد المطلوب من بحيرة ناصر ، أيكون فى القطاع المصرى أم السودانى ، تعددت المسارات المقترحة له . فبعضها يوصله إلى الخارجة و / أو الداخلة ثم يعود به مباشرة إلى النيل حوالى صعيد أسيوط . والبعض الآخر يستكمل مساره إلى الفرافرة والبحرية ثم يعود به إلى الريان كمصرف ، فى حين يمضى به البعض الآخر إلى النهاية حتى القطارة حيث ربطوه بمشروع المنخفض للكهرباء إما كبديل أو كمكمل ، وربما انتهوا به بعد ذلك إلى البحر المتوسط ذاته ، وأخيرا وبعد كشف الستة ملايين فدان شرق العوينات ، وهو الكشف الذى أعطى الدعوة دفعة جديدة قوية ، أصبح المسار المقترح يمر بالضرورة على هذه الرقعة الجديدة و«يلضمها» فى عقده قبل أن ينثنى شمالا إلى الواحات وحتى النهاية .

ثم أخيرا وليس آخرا ظهر مشروع يعيد تشكيل الرى والزراعة والحياة لا فى الصحراء الغربية وحدها فقط كشعبة من النيل ولكن أيضا فى وادى النيل نفسه كمحور أساسى . إلا أن المشروع فى الحالين يستبدل بالترع الأنابيب ، وينقل الماء والطمى كليهما معا . وبهذا ينفرد بانه يجمع بين التوسع الأفقى فى كل من وادى النيل والوادى الجديد وكأنه حلقة الوصل بينهما منهجيا وتصنيفيا . ثم يتفرد أساسا بإحلال الأنابيب محل القنوات المحفورة كأداة للتوصيل .

بالمقابل ، وعلى خلاف فكرة الوادى الجديد فى الصميم ظهرت آراء تطرح توصيل مياه النيل إلى الصحراء الغربية لا من أقصى الجنوب وبحيرة ناصر ولكن من أقصى الشمال والدلتا، وذلك إما بترعة أو بأنبوب على امتداد الساحل الشمالى الغربى أو من بطن الدلتا إلى منخفض القطارة.

وفى النهاية ، وكالتركيب الذى يجمع بين التقرير والنقيض ، ثمة مشروع يقترح توصيل مياه

النيل من بحيرة ناصر إلى القطاع الجنوبى فقط من الوادى الجديد أى الخارجة والداخلة ، ثم كذلك من دلتا النيل إلى القطاع الشمالى فقط فى الساحل الشمالى الغربى والقطارة ، دون أن يدخل القطاع الأوسط أى الفرافرة والبحرية فى الحالين مكتفيا فى استغلاله بمياهه الجوفية الغنية. وبذلك يزدوج اتصال الصحراء الغربية والوادى الجديد بالنيل ، ولكن تنقطع الدائرة المائية النهرية داخل ذلك الوادى .

واضح هكذا كم تعددت الاقتراحات والمشروعات وتضاربت من النقيض إلى النقيض أو تداخلت جزئيا إلى درجة مربكة نوعا . وتبسيطا لهذا الموقف المعقد ، يحسن أن نحلل مجمل الاقتراحات المطروحة إلى عواملها الأولية ونصنفها من حيث أفكارها المحورية كخطط تخطيطية . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز بين أربعة خطط أو خطوط ندعوها للوضوح بالمحاور .

فهناك أولا المحور البسيط أو الأحادى الذى يبدو كالعقد الفريد ، وهو ذلك الذى يبدأ من بيحرة ناصر وينتهى بمنخفض القطارة . ثم هناك المحور المركب أو العقد المديد الذى يضم إلى المحور السابق منطقة شرق العوينات . ثم يلى المحور المزدوج أو العقد العديد وهو الذى يمتطى كلا من وادى النيل والوادى الجديد من بدايته إلى نهايته وأخيرا نأتى إلى المحاور الجزئية أو العقد المنفرط الذى قد تتعدد قطاعاته ولكنها لا تتمدد بل تغطى مناطق محددة لمسافات محدودة.

ومحور النقد

غير أننا قبل أن نعرض لكل من هذه الخطط بشئ من تفصيل ، يحسن بنا أن نعرض الانتقادات والاعتراضات المشتركة الموجهة إليها بصفة عامة ابتداء ومبدأ ، مرجئين مؤقتا تلك الخاصة بكل خطة على حدة ولعل هذا التقديم أن يكون مصلا مضادا للاسراف فى التفاؤل السهل أو الافراط فى الحماس التخطيطى المجنح أو غير المسئول ، أما أهم وأعم تلك التحفظات فلا ريب أنها اثنان : مسألة استنقاذ الطمى وقضية كفاية موارد النيل المائية .

فأما الطمى فإن كثيرا من خبراء الرى المصريين يرون استحالة نقل طمى بحيرة ناصر وذلك لبعده عن السد العالى . فعلى عكس التصور الشائع ، الطمى لا يتراكم مكدسا أمام السد وتحت أقدامه مباشرة ، وإنما على مسافة نحو ٣٥٠ - ٤٠٠ كم ، أى على جانبى حدود مصر والسودان

المشتركة داخل بحيرة السد فهناك يبدأ تيار النهر السريع يدخل فى بداية البحيرة ، فيصطدم ببركتها الهادئة نسبيا ، فيرسب معظم حمولته على الفور .

لهذا فللحصول على الطمى ، ينبغى علينا ليس فقط النزول بعمق مآخذ قناتنا المطلوبة فى البحيرة إلى أعمق ما يمكن ، ولكن أيضا الرجوع إلى الطمى القهقرى أى أن نعود بقناتنا إلى تلك النقطة أو المنطقة . وهذا لن يطيلها فحسب ، ولكننا أيضا لن نحصل هناك على كفايتنا من الماء - والعكس بالعكس أمام السد مباشرة . من هنا فإن ما اقترحه البعض من أن نصعد بمأخذ القناة إلى منطقة ساقية العبد بوادى حلفا لايحل المشكلة كثيرا أو قليلا .

أما مشكلة الماء فتتلخص عند المختصين ببساطة فى أن مواردنا المائية المتاحة من النيل حالا أو مستقبلا لا يمكن أن تكفى مثل تلك القناة - الفرع التى لن تقل طولا عن ٨٠٠ كم وقد تصل إلى الألف وتحتاج إلى تصرف عظيم ، الوادى نفسه ، وادى النيل ، بحاجة الآن إلى كل قطرة منه، وغدا أكثر . وأيما ترشيد للرى هنا أو هناك لن يكون ردا كافيا ، ويعترض البعض بصفة خاصة على فكرة أن نلقى فى النهاية بكل تلك المياه الزائدة فى منخفض القطارة .

وعدا هذا فإن معظم أراضى الوادى الجديد إن لم تكن حدية الخصوبة والانتاج فإنها دون أراضى وادى النيل بيقين ، وليس من التخطيط الرشيد أن نحرم مناطق الزراعة الألفية العريقة فى الدلتا وشمال الوادى من المياه لنحولها إلى مناطق ريادة هامشية حدية جديدة فى قلب الصحراء .

المحور البسيط

قد تكون فكرة تحويل توشكى إلى حوض للزراعة والعمران هى نواة هذا المحور أو الخطة . فمنذ شقت قناة توشكى تمهيدا لتنفيذ المفيض ، ظهر رأى يطالب بمد القناة لرى المليون فدان فئة الدرجة الأولى فى سهل باريس لتكون بذلك امتدادا لحوض النيل ومعتمدة على مائه، ويبلغ طول القناة المقترحة ٢٢٠ كم ، تبدأ أولا بقناة مفيض توشكى الحالى ثم تجرى شمالا لمسافة ١٥٠ كم ثم غربا لمسافة ١٣٣ كم ، مع ملاحظة أنها تحتاج فى قطاعات محدودة منها إلى رفع المياه فى حدود نحو ٢٠ متراً ، ويمكن أن يزرع على هذه القناة نحو ١٥٠ ألف فدان فى مرحلتها الأولى.

وثمة اقتراح آخر بأن تبدأ القناة من مفيض توشكى بثلاثة أنفاق طول كل منها ١٠ كم ، ثم تمتد إلى واحة باريس لمسافة ٣٦٢ كم ، مع فرع بعد ذلك إلى الفرافرة وآخر إلى أسيوط ، وبذلك يكون مجموع طولها نحو ١٠٠٠ كم .

ولما كان من الثابت والمتوقع علميا وعمليا أن يتسرب جزء من مياه النيل سواء من بحيرة ناصر أو من مفيض توشكى فى اتجاه الصحراء الغربية ، فمن باب أولى أن نستفيد ، فى رأى دعاة المشروع ، من هذه المياه المتسربة فى تعمير الصحراء الغربية . ثم إن قناة المفيض نفسها معرضة عبر السنين الجافة المتعاقبة إلى أن تردمها الرمال أو تطمسها . وأخيرا وليس آخرا فليس من الاقتصاد فى شئ ، يضيف أصحاب الدعوة ، أن ننفذ مشروعا باهظا ليظل مجرد احتياطى منتظر دون أن يزدوج باستغلال اخر يضاعف من جدواه الاقتصادية .

غير أن مخططى مفيض توشكى كمصرف صناعى فقط يرفضون فكرة مد القناة إلى الواحات أو غير الواحات أصلا ، على أساس أن فائض مياه بحيرة ناصر لا يكفى لذلك ، والأهم من ذلك أننا لا نستطيع أن نرتب لقيام حياة بشرية كثيفة كاملة مستقرة ودائمة تحت ظروف عارضة لايمكن التكهن بها . ولعل هذا أن يغدو ممكنا بعد تنفيذ مشروع قناة جونجلى وزيادة رصيد بحيرة ناصر ، إذ يمكن عندئذ دخول المياه إلى قناة توشكى وإقامة حياة دائمة حولها .

غير أن الموقف عاد فتغير فيما يبدو بعد تطورين حاسمين : زلازل أسوان وكشف الستة ملايين فدان شرق العوينات ، فمنذ تعرضت منطقة أسوان للزلازل بعد فيضان سنة ١٩٨١ ، وثبت علميا أن مياه بحيرة ناصر مسئولة عنها مسئولية قد تكون جزئية ولكنها مباشرة ، بدأت إعادة التفكير فى استراتيجية المفيض الأساسية بحيث يتحول من مفيض احتياطى لبحيرة ناصر إلى بحيرة ابنة صغرى وفرعية لها ، أى من مفيض للسد العالى إلى سد عال آخر وأصغر تكميلى أو جانبى يخفف الضغط عليه .

أما كيف يتم هذا فبتعديل مخرج قناة توشكى بحيث تسمح بانسياب مياه بحيرة ناصر إلى المفيض أسفل كنتور ١٧٥ مترا المحدد أصلا ، وذلك لتصريف نحو ربع مليار متر مكعب من المياه يوميا إلى المفيض إلى أن يمتلئ إلى سعته المحددة . وهذا التعديل لن يقلل فقط من خطر

واحتمالات الزلازل وشبحها الجاثم ، ولكنه سيخفف أيضا من الآثار الجانبية السلبية للسد العالى فى وادى النيل نفسه ، فضلا بالطبع عن الواحة الجديدة الكبرى التى سيخلقها فى الصحراء.

أما عن كشف شرق العوينات رغم احتمالاته من المياه الجوفية وإمكانياتها الزراعية ، فإن استزراعه بالكامل يستدعى تلقائيا توصيل مياه النيل إليه من بحيرة ناصر المجاورة بطريقة أو بأخرى . وطبيعى أن يتم التنسيق بين مشاريع مثل هذه القناة وقناة الوادى الجديد المطروحة دون ازدواج أو تضارب ، ولهذا فلا مانع من الجمع بينهما فى مشروع أكبر موحد .

ومن الممكن فى كل الأحوال ، كما تقرر بالفعل تخطيطيا ، الافادة من الطاقة الشمسية وقوة الرياح الفعالة فى هذه المنطقة الحارة والمكشوفة وذلك فى رفع المياه الجوفية أو دفع المياه الجارية. وكتجربة واقعية للاستصلاح ، بدأ بالفعل إعداد مزرعة نموذجية مساحتها ٥٠ ألف فدان بمنطقة شرق العوينات على بعد ٥٠٠ كم جنوب غرب الواحات الخارجة ، كما تقدم رصف شبكة طرق أطوالها ٢٣٠٠ كم بالمنطقة . وقد أسفرت الآبار التى دقت بالمزرعة عن معدلات ضخ تتراوح بين ١٧٠٠ ، ٢٤٠٠ متر مكعب يوميا .

حسب الاقتراح المطروحة ، يأخذ الفرع من بحيرة ناصر قبل منطقة ترسيب الطمى . ويمكن لهذه القناة أن تكون ترعة مبطنة أو حتى أنبوب مواسير ضخم الأبعاد . وعلى أساس أن منسوب منخفضات الصحراء الغربية مساو لمنسوب وادى النيل (؟) ، يتجه الفرع إلى الخارجة فالداخلة فالفرافرة فالبحرية لينتهى فى منخفض القطارة الذى سيتحول بذلك إلى بحيرة صناعية عذبة غنية بالأسماك والصيد وتنتشر حولها الزراعة والعمران .

أما عن بحيرة ناصر ، فإن الفرع يسحب منها الطمى كالماء ويحوله معه إلى الوادى الجديد . وحيث أن ترسيب الطمى عند مدخل البحيرة حاليا يضعف من قوة اندفاع المياه ، وبالتالى من كمية الكهرباء المولدة من توربينات السد العالى ، فإن الفرع الجديد سيحل هذه المشكلة ، مثلما سيحل تحول الماء مشكلة النحر فى وادى النيل .

بالمقابل ، سيؤدى الطمى المحول إلى تخصيب أراضى الوادى الجديد وتربتها ، مثلما سيؤدى الماء المحول إلى إشباع وتحسين المياه الجوفية فى الصحراء والواحات . وهنا يقدر الاقتراح احتياجات الوادى الجديد من مياه النيل على أساس ترشيد الرى بنحو ١٥ - ١٦ مليار متر مكعب سنويا ، يمكن بسهولة استقطاعها وتجنيبها من رصيد بحيرة ناصر دون أى أثر سلبى على موارد وادى النيل واحتياجاته .

وعلى هذا الأساس يمكن على المدى البعيد استصلاح واستزراع وتعمير نحو ٥ ملايين فدان تستوعب فى نهاية المطاف نحو ١٢ مليون نسمة يمتد نشاطها وإنتاجها حتى الساحل الشمالى الغربى الذى سيستحيل مصيفا عامرا بالحياة والحيوية يستقطب حول ميناء جديدة كبرى تخفف العبء عن الاسكندرية . وبالاضافة إلى هذا ، فلما كان مسار الفرع المقترح من منسوب بحيرة ناصر حتى منسوب منخفض القطارة يمثل انحدارا طبيعيا كبيرا ، فإنه يصلح لتوليد طاقة كهربائية جديدة تماثل السد العالى إن لم تفقه [(١)] .

ليس هذا فحسب ، بل هناك أيضا الآثار السيسمية المؤثرة والموجبة للفرع ، ليس فقط على المنبع وحده ولكن على المصب أيضا . فعلى جانب المنبع ، سيؤدى الفرع إلى تخفيف حمولة بحيرة ناصر من المياه الأمر الذى يحد أو يستبعد شبح زلازل أسوان أساسا ولكن حتى على جانب المصب فإن بحيرة منخفض القطارة الجديدة ، بثقل كتلة مياهها وفعل مياهها الجوفية المتسربة حولها ، ستؤدى إلى تغيير الضغوط الهيدروستاتيكية والأوضاع السيسمية والخواص الديناميكية فى طبقات الأرض والصخور المحيطة والمجاورة .

ولما كانت هذه المنطقة هى جغرافيا حقول بترول الصحراء الغربية ، فإن هذه التغييرات الباطنية والقشرية ستعيد تجميع ذرات البترول فى مكامنها ومصايدها بشكل يسهل عملية استخراجها كثيرا بحيث تناظر فى إنتاجها حقول ليبيا المجاورة والمشابهة بينما هى الآن باهظة

---

(١) الأهرام ، ٢٣ - ٧ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

التكاليف شحيحة العطاء بشكل بائس [1] .

غير أن البعض يلاحظ فى هذا المنطق تناقضا داخليا أساسيا . فعلى حين ترد ظاهرة الزلزال إلى وجود البحيرة الصناعية فى منطقة السد ، تعفى البحيرة الصناعية فى منطقة القطارة من إحداث نفس الظاهرة ، بل ونخصها بآثار بناءة على طبقات الأرض . معنى هذا أننا نمنح نتائج سلبية لوجود البحيرة الصناعية فى الحالة الأولى ونتائج إيجابية فى الحالة الثانية ، فكيف يستقيم؟

المحور المركب

إلحاقا بخط المحور البسيط أو تنويعا على خطة العقد الفريد كلحن أساسى ، ظهرت أخيرا خطة المحور المركب أو العقد المديد لينتظم إلى جانب الواحات منطقة شرق العوينات . ففى هذه المنطقة وحدها ٦ ملايين فدان جديدة كشف عنها بالأمس فقط ، لتضاف بالضرورة إلى ملايين الواحات المتعددة . وهناك الان اقتراح بشق قناة رئيسية من النيل تجمع كل استصلاح الصحراء الغربية فى لفة عظمى واحدة ويتم تنفيذها على ٣ مراحل شبه عقدية يستصلح فى كل منها مليون فدان على الأقل إلى أن تنتهى سنة ٢٠٠٠ وبالوتيرة نفسها وعلى ذات الايقاع ، يجرى مد خط حديدى وطريق برى رئيسى بموازاة القناة ليكون ثلاثتها العمود الفقرى والعصب الشوكى للوادى الجديد بشكله المجدد .

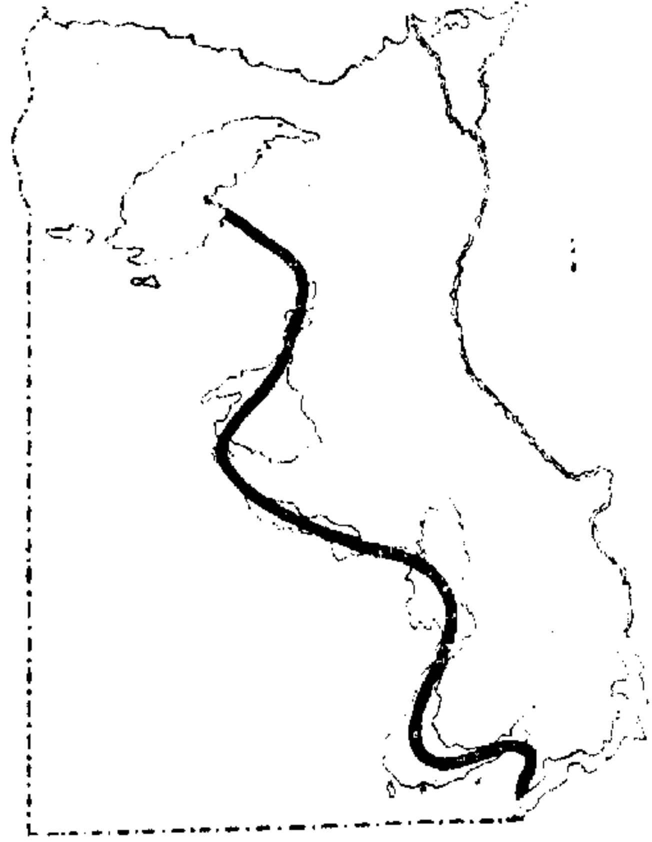
تخرج القناة من بحيرة ناصر ما بين عنيبة وأبو سمبل حيث تقام محطة توربينات للكهرباء . ثم تتجه غربا نصا حتى تخترق قلب منطقة شرق العوينات وتضخ فى تربتها الصالحة ماء الحياة . ومن الممكن فى مرحلة لاحقة مضاعفة هذا القطاع من القناة بمجرى ثان مواز يقع عبر الحدود فى أقصى شمال السودان آخذا من القطاع السودانى من بيحرة السد (بحيرة النوبة) ومغذيا الشريحة الصالحة للزراعة من رقعة شرق العوينات والواقعة داخل حدود السودان ، وبعدها ينثنى شمالا ليتصل بالمجرى الأساسى الأول . وهنا تبدأ القناة رحلتها المستمرة نحو الشمال بلا انقطاع ، مارة بالخارجة والداخلة ثم بالفرافرة والبحرية ، لتصب فى النهاية فى منخفض القطارة الذى يتحول بذلك إلى بحيرة عذبة لا ملحة تحتاج إلى تقطير مثلما يقضى مشروع الكهرباء المعروف .

---

(١) الأهرام ، ٣٠ - ٧ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .



المحاور الجزئية



المحور المركب



المحور البسيط

شكل (٥) – الوادى الجديد : الاقتراحات المختلفة لفرع جديد للنيل بالصحراء الغربية

المحور المزدوج (١)

لعل هذه الفكرة هى أشد الاقتراحات المطروحة فى بابها ثورية وإثارة معا ، وكذلك طموحا بالتأكيد ، ولكن أيضا صعوبة وربما استحالة . جوهر المشروع هو نقل المياه إلى وادى النيل والوادى الجديد كليهما لرى وزراعة ٢٥ مليون فدان بهما حتى سنة ٢٠٠٠ ، وذلك بالأنابيب - أنابيب الضغط - عن طريق مواسير رئيسية وفرعية ، للاستفادة أساسا من الطمى المتراكم والمفقود فى أعماق بحيرة ناصر . وزناد الفكرة هو مبدأ الأنابيب والسيفونات التى تعمل حسب نظرية الأوانى المستطرقة . وهيكل المشروع بهذا يعنى الاستغناء عن كل من نهر النيل وفكرة ترعة الواحات كأداة لنقل المياه من بحيرة ناصر ، واستبدالهما بأنبوب عملاق يجرى على امتداد كل من وادى النيل والوادى الجديد ، تقريبا على شكل رقم ٧ هائل المقياس والأبعاد .

يبدأ المشروع بإقامة عدد من السيفونات أى السحارات العاكسة فى قلب بحيرة ناصر لسحب كميات الماء مع الطمى عن طريق «الشفط» ، تماما حسب نظرية الأوانى المستطرقة ونظم التفريغ الهوائى كتجربة تفريغ البنزين من خزانات وقود السيارات بخرطوم . فيتم تفريغ المياه من بحيرة السد تحت ضغط الجاذبية ، بينما يتم التحكم فى كميات الطمى الموجودة فى المياه بسحبها من أعماق مختلفة خلال بوابات متحركة ثم رفعها حيث تقوم تلك السحارات العاكسة بنقل حمولة الماء والطمى إلى أنبوب الضغط الرئيسى .

هذا الأنبوب سوف يمد على منسوب أعلى من مستوى سطح واديه بقدر كاف ، مع إنشاء الآف التوربينات الكهربائية عند كل منحدر وموقع لكى يغذى كل توربين المنطقة أو القطاع الواقع به . ولما كان مستوى سطح الماء فى بحيرة ناصر يتراوح حول ١٨٢ مترا فوق سطح البحر ، فإن المقترح هو أن يمد ذلك الأنبوب الرئيسى على منسوب ثابت + ٢٠٠ متر حتى القاهرة ، وبذلك يكون هناك رأس هيدرولكى head أى ضغط جاذبية طبيعى بالقدر الكافى - بضع عشرات من الأمتار - لانسياب المياه المحملة بالطمى بالجاذبية خلال شبكة أنابيب الرى الثانوية .

---

(١) الأهرام ، ١٧ - ١ - ١٩٨٢ ، ص ١٤- ١٥ .

ومن حسن الحظ أن طبوغرافية وادى النيل السهلة البسيطة تجعل من السهل جدا مد الأنابيب المطلوبة ونقل المياه بها إلى أية نقطة على الطريق بل ومدها بعد ذلك إلى سيناء وغيرها إذا أردنا. والمبدأ نفسه ينطبق على امتداد الوادى الجديد مع مراعاة المناسيب والانحدارات الخاصة به والتعديلات اللازمة . ولا يبقى بعد هذا سوى أن تخرج من الأنبوب الرئيسى الأنابيب الفرعية واحدة بعد الأخرى على امتداد الطريق لتوزع الماء والطمى على الأراضى الزراعية أسفلها .

وبطبيعة الحال فإن المشروع بهذه الصورة يقضى بتخفيض كمية المياه المتدفقة فى مجرى النيل الطبيعى نفسه بالتدريج إلى أن يتم الاستغناء عنه كأداة توصيل . وفى الوقت نفسه فإنه لن يمنع توليد الكهرباء من السد العالى ، إذ يمكن إنتاج الكهرباء داخل السيفونات المقترحة والتى قد يمكن إنشاؤها فوق الممرات الحالية للسد ، وإلا فقد يعاد تركيب التوربينات الحالية داخل السيفونات الجديدة للاحتفاظ بالطاقة المكتسبة حاليا .

بهذا كله تكتمل الصورة الفنية للمشروع ، ومن هذه الصورة نستطيع أن نرى أن المشروع فى جوهرة وصميمه إنما يحول النهر الطبيعى الجارى المكشوف الذى يرقد وسط قاع واديه إلى نهر أنبوبى معلق على كتف أو حافة هضبته المحيطة ، أما فروعه فهى الأنابيب الثانوية المغلقة هى الأخرى ولكن المنحدرة من حافة الهضبة إلى سهل الوادى .

أما من الناحية التنفيذية ، فيمكن تحقيق المشروع على ثلاث مراحل متساوية يغطى كل منها قطاعا من كل من وادى النيل والوادى الجديد ، بحيث يصل الأنبوب إلى نهايته هناك فى الدلتا وهناك فى منخفض القطارة حوالى سنة ٢٠٠٠ ، أما عن التكاليف فإن المقدر أنها تبلغ ٣٠ بليون دولار ، توزع على مدى ٢٠ سنة ، يتم فيها استصلاح واستزراع ١,٥ مليون فدان كل سنة . أما عن إمكانية تحقيق المشروع فنيا وهندسيا وجديته علميا وتكنولوجيا فهذه كما يؤكد أصحابه لاسبيل إلى الشك فيها ، حيث قد تحقق مثله كثيرا فى أقنية المياه المعلقة acqueducts فى غرب الولايات المتحدة .

غير أن خبراء الرى المصريين يعترضون على المشروع برمته . فعدا استحالة نقل طمى بحيرة ناصر كما رأينا ، فإن فكرة الأنابيب تعنى حرماننا من إدارة التوربينات وتوليد الكهرباء من السد، بينما أن تركيب التوربينات داخل هذه الأنابيب مستحيل بدوره لضخامة تلك التوربينات، فضلا عن أنها تحتاج إلى مياه من مساقط عالية حتى يمكن إداراتها .

المحاور الجزئية (١)

يجمع هذا المشروع جزئيا بين القنوات المحفورة وبين الأنابيب الممدودة ، ولكنه على النقيض كليا أو جزئيا من المشروعات السابقة يدعو إلى توصيل مياه النيل إلى الصحراء الغربية فى أقصى طرفيها جنوبا وشمالا فقط دون اتصال بينهما فى الوسط . ومعنى هذا إقامة نظامين محليين منفصلين مغلقين فى دائرتين ضيقتين للرى فى طرفى الصحراء ، لا نظاما إقليميا شاملا وعميما فى دائرة عظمى تطوى مجمل الصحراء فى دورة واحدة موحدة . أما فيما بين الدائرتين فلا داعى لتوصيل مياه النيل سواء من هذا الطرف أو ذاك ، حيث أن خزان المياه الجوفية المحلى غنى بما فيه الكفاية تماما . ففى الفرافرة والبحرية يمكن رى واستصلاح ١٥٧ ألف فدان، وفى سيوه نحو ٢٥ ألفا .

فاذا بدأنا بدائرة الجنوب ، فمن مدخل بحيرة ناصر يقترح المشروع شق قناة طولها ٤٠ كم أى إلى نفس موضع فرع النيل القديم (كذا) قريبا من محاجر خفرع الشهيرة هناك (٢) . ثم تتجه القناة شمالا بغرب تجاه جبل العصر حيث يكون منسوبها نحو + ١٩٠ مترا ، أى أعلى من منسوب بحيرة ناصر ببضعة أمتار ، وهنا تنتهى القناة لتبدأ الأنابيب جاعلة نحو الواحات الخارجة حيث المنسوب حوالى + ٥٠ مترا ، فتروى بالجاذبية وإن احتاجت بعض أجزائها إلى عملية رفع للمياه فى حدود نصف ذلك المدى .

فيما عدا هذا فإن هناك انحدارا إقليميا طبيعيا خلال الرحلة قدره نحو ١٤٠ مترا فى مسافة نحو ١٠٠ كم ، وهذا يصلح لتوليد الكهرباء حتى يكفى المشروع نفسه بنفسه من حيث الطاقة . أما عن الزراعة فإن الأنابيب المحملة بالطمى سوف تخصب تربة الواحات وتمكن لزراعة نحو ٢,٢٥ مليون فدان .

---

(١) الأهرام ، ٦ - ٨ - ١٩٨٢ ، ص ٩ .

(٢) راجع الجزء الأول ص ٢٤٥ .

أما عن دائرة الشمال ، فمن نهاية ترعة المحمودية فالحاجر فالنوبارية تمتد شبكة الأنابيب مصعدة حتى هضبة الحميمات على منسوب ١٠٠ متر ، يدفع المياه فيها على الطريق عدد من محطات الرفع والضخ كل فى حدود ٢٠ مترا . ثم يستمر الأنبوب بموازاة الساحل مخترقا منطقة مريوط إلى أن ينتهى عند سيدى براني حوالي منسوب ٢٠٠ متر ، ويتم رى الساحل الشمالي الغربي من الأنبوب من خلال فتحات ثانوية تتجه نحو الساحل .

مشروع القطارة

الأصل فى مشروع منخفض القطارة أنه مشروع لتوليد الكهرباء أساسا ، وذلك عن طريق قناة تنقل إليه مياه البحر المتوسط للافادة من فارق الارتفاع بين الجانبين . ولكن حتى بهذه الصفة ، ورغم أنه يحول المنخفض إلى بحيرة ملحية ، فأن المشروع لا يعدم جوانب يدخل بها إلى حد أو آخر فى مجال الاستصلاح والتوسع الزراعي والتخطيط الاقليمي .

غير أن الكثيرين يعترضون على المشروع من حيث المبدأ على أساس ما يرونه من أخطار جسيمة على الأرض والحياة فى الصحراء الغربية ودلتا النيل ، ولذا فإنهم يقدمون ، كبديل ، مشروعات مختلفة بتوصيل مياه النيل إلى المنخفض وتحويله إلى بحيرة عذبة وحوض من العمران والاستصلاح الجديد ، وفيما بين النقيضين ظهرت فكرة توفيقية تتبنى مشروع الكهرباء الأصلي ولكن مع تحلية مياه البحر قبل سقوطها فى المنخفض مباشرة .

على أن هذه المشروعات والمشروعات المضادة جميعا تدخل فى كل الحالات فى باب الاستصلاح وإن بدرجات متفاوتات ، كما تغير وجه الأرض ومعالم الحياة حولها إلى حد بعيد . وعلى هذا الأساس يجدر بنا معالجتها هنا فى ختام دراستنا للتوسع الاقليمي .

مشروع الكهرباء

الفكرة المحورية فى المشروع ، التى ابتكرها لأول مرة إبان الحرب الأولى جغرافى كبير هو الألماني بنك ثم تابعها بين الحربين جيولوجى كبير هو جون بول ، الفكرة المحورية هى حفر قناة من ساحل البحر المتوسط إلى المنخفض تنقل إليه مياهه لتفيد من فارق الارتفاع الكبير بين مستوى سطح البحر وسطح المنخفض الغائر تحته بكثير ، وذلك كشلال صناعى يحرك التوربينات فتتولد طاقة هائلة من الكهرباء لا تقل إن لم تزد عما قدمه السد العالى حاليا ، فينقل التيار إلى شبكة كهرباء وادى النيل وخارجه .

فإذا بدأنا بالقناة ، التى تمثل عصب المشروع بالطبع كما يتكلف حفرها وحده ٦٠٪ من مجمل تكاليفه، فإن موقعها هو أساسا بالضرورة موقع عنق الزجاجة الضيق بين البحر والمنخفض. أما طولها بالضبط فيتوقف على تحديد نقطتى إبتدائها وإنتهائها عبر هذا العنق .

وقد كان هناك أكثر من نقطة مقترحة فى الحالين ، كما تم أولا إختيار مسارين : الأول يبدأ من خليج العرب عند الدرازينة قرب العلمين ، والثانى يبدأ قرب سيدى عبد الرحمن غير بعيد عن الضبعة وينتهى عند الطرف الشمالى الشرقى للمنخفض شمال حطية لبق. وهذا المسار الأخير يتميز على الأول بعمق المياه عند الساحل مما يسمح بإنشاء ميناء صالحة للمشروع فيما بعد، تلك الميناء التى يمكن الإفادة فى إنشائها وتدعيمها من ناتج حفر القناة من رديم وصخور... الخ. وقد وقع الإختيار نهائيا على خط الضبعة من الكيلو ٩٧ طريق الإسكندرية - مطروح إلى نقب رقبة الرامة، بطول ٧٢ كم .

أما قطاع القناة فقد تحدد أساسا بحجم التصرف المائى المطلوب، لكن دون إغفال الإعتبارات والضوابط الجانبية الأخرى. فالعرض حوالى ٢٠٠ متر، مما يضمن الوظيفة الملاحية للقناة. أما العمق فنحو ١٣ - ٢٠ مترا فقط، حيث أن تخفيض العمق يسهل عملية إنشاء الأنفاق ويقلل التقاطع أو التعارض مع شبكة النقل والمرافق السطحية القائمة من طرق برية وسكك حديدية وخطوط كهرباء وتليفون وتلغراف وأنابيب مياه .. إلخ

ولأن منطقة عنق الزجاجة التى تخترقها القناة وتقطع فيها وتكاد تتعامد عليها هى أساسا «ضهرة» محدبة مضرسة - هضبة الرويسات - فإن القناة ستكون مكشوفة فى أجزاء وتتحول إلى نفق أو أنفاق فى أجزاء أخرى، كما يمكن إستعمال الأنابيب الضخمة كبديل .

كذلك فنظرا لصعوبة الحفر وتكاليفه، خاصة فى القطاعات الصخرية الصلبة، فقد إختلف الرأى وتراوح بين طرق الحفر التقليدية بالآلات العملاقة من جهة وطرق التفجير النووى النظيف من الجهة الأخرى. والأخيرة أكثر بكثير جدا من الأولى : نحو ١٣٠ مليون جنيه مقابل ٨٠٠ مليون على الترتيب. ولكن البعض يخشى ويحذر من خطر الآثار الجانبية للتفجير النووى على الأمن الوطنى وتلوث البيئة، وإن إقترح البعض الآخر تأمينها أو إستبدالها بأشعة الليزر .

وهناك إقتراح بالجمع بين الطريقتين، كل فى قطاع من القناة : ففى القطاع المتاخم للساحل، حيث تتركز شبكة خطوط النقل والمواصلات وكذلك معظم معالم الحياة، الحفر تقليديا تحاشيا لأخطار التفجير النووى، الذى يختص بالتالى أو يقتصر على القطاع الداخلى فى العمق والفراغ .

عن هندسة المشروع الأساسية، فإنها تتحدد بطبيعة الحال بجغرافية المنخفض، حيث أن كمية الكهرباء تتوقف على كمية المياه الساقطة وإرتفاع سقوطها من ناحية، وحيث أن منسوب الماء فى المنخفض يتوقف على معدل البخر من مسطح البحيرة الصناعية المتكونة به من الناحية الأخرى. وقد وجد أن منسوب –٦٠ مترا هو المنسوب الذى تتحقق عنده أقصى طاقة يمكن توليدها . ولهذا تحدد المنسوب الثابت والدائم للبحيرة الصناعية التى ستتكون بهذا المنسوب، – ٦٠ مترا .

وعلى هذا يمكن فى البداية إطلاق أى كمية من مياه البحر فى القناة والمنخفض إلى أن يتم ملؤه إلى هذا المنسوب، ولكن بعد ذلك لابد أن تتحدد كمية مياه البحر المطلقة فى القناة بالفارق بينها وبين فاقد البخر والتسرب بحيث يظل ذلك المنسوب ثابتا، وبذلك تتحدد القدرة الدائمة لمحطة الكهرباء .

وبحسب تصرف القناة المحدد، فإن البحيرة سوف تصل إلى منسوبها الدائم – ٦٠ مترا بعد ٤٥ – ٥٠ سنة، لتصبح عندها أكبر بحيرة صناعية فى مصر تزيد مساحتها عن نصف مساحة الدلتا، أقصى طولها ٣٠٢ كم وأقصى عرضها ١٤٥كم. أما حجمها فيبلغ فى أقصاه، أى عند ذلك المنسوب الثابت، نحو ٢١٠ مليار متر مكعب، أما ما يصلها سنويا فيبلغ نحو ٢٠ مليارا تتبخر بالكامل تحت معدل البخر السائد وهو ٤,٥ ملليمتر يوميا أو ١,٦٥ متر سنويا.

فى الوقت نفسه فإن درجة ملوحة البحيرة ستزداد تركيزا، وبذلك يمكن استخراج الأملاح وإقامة الصناعات الكيماوية عليها، فضلا عن صناعة صيد الأسماك بوفرة وغزارة. من الناحية الأخرى، ورغم أن هذه البحيرة الهائلة ملحية، فإنها كما انتهى المشروع لن تؤثر على المياه الجوفية العذبة حول المنخفض أو فى الصحراء الغربية عموما، لأن أعلى منسوب لمياه البحيرة سيكون –

٦٠ مترا فى حين أن أعلى منسوب لمياه الواحات الجوفية هو – ٣٠ مترا. بل أكثر من هذا فإن مياه المنخفض ستؤدى إلى زيادة الخزان الجوفى وتحسين الضغوط الهيدروستاتيكية فيه. ولهذا فإن المشروع يمكن أيضا أن يقيم زراعة جديدة وناجحة، تقوم عليها حياة بشرية وإستقرار وعمران جديد وكامل.

ولما كانت مساحة المنخفض عند مستوى سطح البحر هى ٢٠ ألف كم٢تقريبا، بينما إن مساحته عند منسوب – ٦٠ مترا هى نحو ١٢ ألف كم٢، فإن الفارق البالغ ٨ آلاف كم٢ يمثل الجوانب والسفوح والمنحدرات المفتوحة للإستصلاح والعمران والحياة، أو بعبارة أخرى ضفاف البحيرة الجديدة التى ستنشأ عليها المجتمعات الجديدة والمشروعات والنشاطات الإنتاجية المختلفة. وتقدر المساحة الصالحة للزراعة من هذه الشقة بما لا يقل عن نصف مليون فدان الى مليون موزعة مبعثرة هنا وهناك على أجناب المنخفض بصورة حلقية متقطعة أو متصلة بدرجة أو بأخرى.

إذا نقلنا أخيرا الى عملية الكهرباء نفسها توليدا وتشغيلا، فإن الأمر كله يتوقف أساسا على ما إذا كانت القناة مكشوفة أو نفقا. على أن الخطة المحورية فى الحالين هى إنشاء محطة أساسية تعمل بصفة شبه دائمة، ثم إلى جانبها محطات معاونة تعمل على تخزين الطاقة لإعادة إستخدامها خلال فترات ذروة الإستهلاك. ويلاحظ هنا أن قدرة محطة الأساس ستنخفض بشدة حين تصل البحيرة الى منسوبها الدائم – ٦٠ مترا، وحينئذ يزيد دور المحطات المعاونة وعملية التخزين.

وفى كل الأحوال أيضا يمكن الإفادة فى عملية التخزين هذه من خزان طبيعى علوى وجد بمنطقة دير كريم تبلغ سعته ٥٠ مليون متر مكعب ويقع على بعد كيلو متر واحد من حافة المنخفض وعلى منسوب ٢١٥ مترا فوق سطح البحر. والمقترح ان يستخدم هذا الخزان لضخ المياه إليه فى فترات الإخفاض النسبى للإستهلاك، ليعاد إسقاطها على التوربينات فى فترات ذروة الأحمال. أيضا يمكن زيادة سعة خزان دير كريم هذا بإقامة سد حوله بإرتفاع متر واحد فقط.

بهذا وبذاك يمكن مضاعفة قدرات توليد الكهرباء من القطارة إلى أكثر من ٤٠٠٠ ميجاوات أى ضعف قدرة السد العالى الحالية. والمقدر أن كمية الطاقة المولدة من المشروع فى مرحلته الأولى وحدها تبلغ قيمتها أكثر من ٧٥٠ مليون جنيه، أى ما يغطى كل تكاليفه جميعا .

تلك هى الخطوط العريضة فى المشروع، إن اقترح البعض تعديلات معينة سواء فى مسار القناة لتقصيرها أو لتفادى الجبال والمرتفعات أو فى هندسة التشغيل وتوليد الكهرباء لتقليل التكاليف ومضاعفة العائد الإقتصادى، فإن هذا لا يغير من هيكله الأساسى . اما فيما عدا هذا فلئن كانت نتائج المشروع الكبرى ستنصب أساسا فى وادى النيل، فإن نتائجه المحلية فى المنطقة نفسها وفى الساحل الشمالى الغربى وشمال الصحراء الغربية عموما لن تكون أقل قيمة وأثرا .

فمن البديهى انه سيغير ملامح الحياة فى دائرته كما سيغير معالم الأرض حوله، دون أن نذكر المناخ او الرطوبة التى يشار اليها تقليديا فى مثل هذه الحالات . فبفضل الطاقة الكهربائية يمكن توفير المياه العذبة : سواء الجوفية المحيطية أو بتحلية مياه البحر كما يدعو البعض عن طريق تركيب وحدات التحلية على مدخل القناة فى المنخفض مباشرة وقبل سقوطها فى البحيرة . وبهذا يمكن أن تقوم حياة زراعية مستقرة على الأراضى الصالحة للإستزراع، فضلا عن الصيد الكثيف فى البحيرة، إضافة إى استخراج الأملاح المعدنية والصناعات الكيماوية .

وهكذا يتخلق قطب جاذبية جديد للسكان ينتقل إليه أبناء الوادى بالهجرة وغزو الصحراء. كذلك فلا مفر من أن يمتد أثر هذا العمران الجديد إلى عمران الساحل الشمالى الغربى فيعجل بالتحول من البداوة الى الإستقرار، ويساعد على قيام ميناء كبرى تخدم النطاق وتخفف الضغط عن الاسكندرية وتنشط السياحة ... الخ .

وعلى الجملة يمكن تشبيه المشروع من حيث نتائجه العمرانية بأنه بصورة ما والى حد ما مزيج من مشروع قناة السويس فى القرن الماضى والسد العالى فى القرن الحالى . وبذلك أيضا يكتمل على خريطة مصر مثلث عمرانى عصرى جديد رؤوسه فى أقصى أطرافها وعلى أقصى أجناب الوادى : منطقة ،القناة فى أقصى الشمال الشرقى، ومنطقة المنخفض فى أقصى الشمال الغربى، ومنطقة السد فى أقصى الجنوب .

نقد المشروع

رغم ما يبدو هكذا من نتائج إيجابية كبرى بالغة الحيوية للمشروع، فإن الكثيرين يرون فيه، إذ يحول المنخفض إلى بحيرة ملحية بالذات، خطرا مدمرا للحياه ليس فقط فى شمال الصحراء الغربية نفسها ولكن أيضا وأساسا فى دلتا النيل انه خطر قومى على مستوى الوطن مثلما هو خطر محلى على مستوى منطقته. وعلى الأقل فإن آثاره الجانبية لن تقل فى تقديرهم عن الآثار الجانبية للسد العالى .

فأولا ، فى دائرة المنخفض نفسه فإن البحيرة الملحية لن تعدو أن تكون ، كملاحات المكس جنوب الاسكندرية حيث تنعدم بجوارها الحياة ، ملاحة عظمى «تعمى الأبصار» ، لا تلبث أن تتحول فى نهاية المطاف إلى «بحر ميت» آخر وأكبر من صنع يد الانسان .

فعلى عكس ما يؤكد أو يدعى المشروع ، فإن قاع المنخفض طينى رخو هش أو رملى مسامى ، ولذا فإن مياه البحيرة الملحية سوف تتسرب خارجة فى كل الاتجاهات لتغزو وتلوث طبقة المياه الجوفية العذبة التى تعتمد عليها الحياة فى آبار الساحل شمالا وينابيع الواحات جنوبا . وهكذا سيتم تدمير أساس الحياة فى المنطقة تماما ، حيث لن يكون هناك مياه للرى أو الشرب ، وبالتالى فلا زراعة ولا عمران لا ، ولن توجد حتى تلك الأمطار القليلة التى يتنبأ بها عادة – ولكن على غير أساس قوى غالبا – من فعل البحيرة الشاسع ، لأنها حتى إن نشأت فرضا فإن الرياح الشمالية الغربية السائدة ستلقى بها على أية حال نحو الجنوب فى قلب الصحراء الغربية وبعيدا عن حوض المنخفض .

حتى الأسماك والصيد لن يكون لها وجود ، إذ أن تراكم الأملاح وتركزها فى البحيرة سيقضى على كل أشكال الحياة فيها ، حتى تلك الصناعات الكيماوية المنتظرة من تركز الأملاح فإنها لا يمكن أن تبدأ قبل ١٥ سنة من تنفيذ المشروع [١] . بل حتى فى مجال الكهرباء نفسه ، ولعل هذا رأى غريب ، فإن نقل التيار بعيدا إلى الوادى شرقا والحدود غربا لن يكون اقتصاديا فى أحد الآراء ، بينما يذهب رأى اخر أشد غرابة إلى أن المشروع «يفقد

---

(١) زكريا محمد الوردانى ، «منخفض القطارة والحد الفاصل بين الخطأ المدمر والصواب المعمر» ، جريدة الشعب ، ٢٧ – ١ – ١٩٨٠ ، ص ٨ .

صلاحيته في إنتاج الكهرباء عند امتلاء المنخفض بمـاء البحر بعد خمس سنين» (كذا) . (١) .

والمحصلة العامة أن المشروع ، بدل أن يخلق قطب جاذبية ومركز عمران جديد ، سيتحول على العكس تماما إلى منطقة طرد بالجملة يهجرها سكانها الحاليون ويهاجرون إلى وادى النيل نفسه تاركين الواحات من خلفهم فى عداد «الواحات المفقودة» التى يذكرها لنا التاريخ .

على أن أخطر أخطار المشروع ، أخيرا وليس اخرا بالتأكيد ، هى ما يتجاوز منطقته إلى نطاق وادى النيل نفسه . ففى تقرير هندسى قديم لكبار المسئولين فى وزارة الأشغال قبل الثورة أن مياه المنخفض عند امتلائه سوف «تتسرب إلى الطبقات الدنيا من تربة الدلتا» ، «فتفسد التربة إفسادا بليغا لا يستيقظ بعده ويعم هلاك الزرع والضرع ..» (كذا) . (٢) وما زالت الفكرة واردة فى كثير من الدراسات والأبحاث الحديثة والمعاصرة مما يستدعى الحسم العلمى القاطع .

مشروع مضاد

فى وجه هذه الانتقادات الخطيرة التى ترفض المشروع كليا أو جزئيا ، والتي نعرضها هنا دون أن نتعرض لها ، طرح البعض أكثر من مشروع مضاد . ولقد تختلف هذه المشروعات فى تفاصيلها أو مساراتها ، لكن الفكرة المحورية فيها هى دائما ، وعلى نقيض المشروع الأصلى ، ربط المنخفض بالنيل بدلا من البحر وتحويله إلى بحيرة عذبة لا ملحة . والفكرة ليست جديدة أو وليدة السد العالى ، بل هى سابقة عليه وعلى الثورة . فقبل يوليو والسد العالى ذهب تقرير وزارة الأشغال السابق ذكره ، والذى حذر من خطر تدمير خصوبة الدلتا ، ذهب إلى أن المشروع الصحيح لمنخفض القطارة إنما هو «إنشاء فرع للنيل يبدأ من ديروط .. مارا بوادى الريان .. ثم السير حتى يصل إلى منخفض القطارة» . ونتيجة هذا ، يمضى التقرير ، «إحياء ثلاثة ملايين فدان تصلح للزراعة الجيدة من أرض الصحراء الغربية وتكوين بحيرة عظيمة من مياه النيل تقوم حولها الأشجار والزراعات المختلفة وتنشأ حولها المدن والصنعات . وعلى مر الزمان (٥٠ سنة تقريبا) (كذا) ، تتكون دلتا أخرى للنيل لا تقل مساحة عن دلتا الوجه البحرى الحالية» (٣) .

أما الآن وبعد السد العالى ، فلقد رأينا كيف تعددت مشروعات إنشاء فرع جديد للنيل فى

(١) محمد رشدى حمادى ، «على هامش مشروع منخفض القطارة» ، جريدة الشعب ، الثلاثاء ٢٧ - ١ - ١٩٨٢، ص ٨ .

(٢) سابقه

(٣) سابقه

الصحراء الغربية يخرج من بحيرة ناصر ليحل ، ضمن ما يحل ، مشكلة الطمى الحبيس . أما هنا فحسبنا أن نضيف فقط مشروعا واحدا مطروحا بالتحديد كبديل عن مشروع كهرباء القطارة، الذى يمكن فى رأيه أيضا الاستعاضة عن طاقته الكهربائية بإنشاء عدد من المحطات النووية على الساحل الشمالى الغربى ، الأمر الذى بدأ تنفيذه مؤخرا كما يتفق .

يتلخص المشروع (١) ، الذى تصدق عليه الانتقادات المضادة الموجهة إلى المشاريع الأخرى المماثلة ، فى «إنشاء أكبر بحيرة مياه عذبة – صناعية – فى العالم فى منخفض القطارة تجعل من هذه المنطقة سويسرا أخرى أكبر وأجمل وأكثر فتنة وأغنى موارد زراعية ومعدنية وصناعية (كذا)، مضمونة العواقب والنتائج دون أية آثار جانبية مدمرة ، ان لم يكن مزيدا من الواحات الخضراء – وذلك بملء هذا المنخفض تدريجيا بمياه النيل العذبة» .

أما كيف يتم هذا فبحفر قناة مناسبة «وبالحساب» من بحيرة السد العالى من أمام السد لسحب مياه الفيضان مع جزء كبير من الطمى المتراكم فى البحيرة إلى المنخفض ، وذلك «إما عن طريق مجرى المياه القديم غرب وادى النيل بعد جهره وتنظيفه من الرمال وإعادة تعميقه حتى يصل إلى المنخفض من الجنوب – ذلك المجرى الذى أبطل استخدامه جدودنا قدماء المصريين».

أما إذا لم يكن الاهتداء إلى هذا المجرى ، فإنه يمكن «وبسهولة حفر قناة جديدة بطول ٤٥٠ كيلو مترا تقريبا من خلف (يقصد أمام ؟) السد العالى لتصب فى المنخفض من الجنوب الأقرب – يتم اختيار موقعها فى اراض تصلح للزراعة وتكون غير صخرية ليسهل فيها الحفر .. » وبجانب هذه القناة الأم ، يمكن أيضا تجميع مياه الصرف من الدلتا وتوجيهها إلى المنخفض إما فى قناة أخرى ثانوية أو مساعدة تجرى فى الأرض السهلة أو فى أنابيب مناسبة .

من محصلة هذا كله ، يضيف المشروع ، ستتوفر لدينا من المياه ، خاصة إذا اعتمدنا فى الزراعة على الرى بالرش والتنقيط ، ما يكفى لزراعة مليون فدان فى أراضى بكر قوية التربة على شواطئ المنخفض ، فضلا عن مليون فدان أخرى على جوانب القناة الموصلة من السد العالى إلى المنخفض . وأخيرا وفى النهاية يمكن «إنشاء مناطق ومشروعات سياحية متكاملة ومناطق جذب وتعمير تستوعب بضعة ملايين من سكان الوادى ...» .

---

(١) زكريا محمد الوردانى ، المكان السابق .

الفصل الثالث والثلاثون

مصـــر الصنـــــــــــاعية

بطاقة تقديم وتعريف

النبض والايقاع

في إيجاز شديد ولكن بنظرة جامعة مجسمة ، يتلخص تاريخ الصناعة في مصر الحديثة في منحنى مديد كالقوس المقعر ، أو بالأحرى كسفحى واد مدرج غير منتظم ، أو إن شئت فقل كرقم ٧ وإن يكن غير متناظر الضلعين وضلعاه متغضنان بالذبذبات المحلية التي تحددها خمس وقفات تاريخية حادة . فالضلع الساقط يبدأ من قمة محمد على الشاهقة الواعدة ، ولكنه يهوى منها بعده بعنف إلى أن يعود إلى الارتفاع في قمة أدنى بكثير جداً أيام إسماعيل ، غير أنه ما يلبث بعدها أن يتهاوى بسرعة ويتسارع في التهاوى منذ الاحتلال البريطاني وبفعله ، إلى أن يصل مع كرومر وقبيل الحرب الأولى إلى نقطة الحضيض الدنيا والصفر المطلق ، وهنا أيضا نقطة الانكسار في المنحنى كله حيث ينتهي الضلع الساقط ويبدأ الضلع الصاعد .

ببطء شديد جداً يبدأ ، وذلك مع الحرب الأولى التي منعت الاستيراد ، فأرغمت الصناعة الوطنية على شئ من الظهور الطفيف ، والاستعمار على القبول بها . غير أنها تنتكس بسرعة وبحدة بعد الحرب بعودة المنافسة الأجنبية ، ولا تفيق وتعود إلى الصعود البطئ إلا في الثلاثينات مع فورة الوطنية المصرية وترشيد التعريفة الجمركية . ثم تأتى الحرب الثانية ، أكثر جدا من الأولى ، لتمثل القمة الثانية والضخمة خط الصعود . ورغم أنها تتعرض لبعض الاهتزاز بعد الحرب ، إلا أن ثورة يوليو لا تلبث أن تجئ لتدفع بالخط إلى أقصى قمة عرفها على الاطلاق في التاريخ الحديث جميعا منذ وبما في ذلك محمد على ، إذ لا وجه الآن للمقارنة بين مستوى تلك البداية وهذه النهاية التي تتفوق خارج كل حدود بحكم اختلاف العصر تماما .

وعدا العلاقة العكسية أو السلبية مع الاستعمار ، والتي هي نغمة الأساس ، وأن تكن النغمة الحزينة بالطبع ، فلعل أبرز مغزى لهذا المنحنى التطورى هو العلاقة الموجبة والوجوبية بين صناعتنا وبين الحروب العالمية ، الحرب الأولى والثانية ، ولكن الأخيرة جدا ، فلولاها ، كحماية

قسرية ، لما انتزعنا أول خيوط التصنيع من بين براثن الاستعمار أو بالأصح من فك الأسد المفترس . وبهذا الإيقاع وهذا النبض تبدو حركة صناعاتنا أشبه بحركة القمح وعكس حركة القطن فى زراعتنا : تزدهر أثناء الحروب العالمية وتنتكس بعدها أو بينها . وإذا كان أثر ترشيد التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ يمثل استثناء جزئيا من هذه القاعدة أو العلاقة ، فإن هذا إنما يأتى ليكمل القصة باللمسات النهائية فقط .

فالقصة فى واقع الأمر تكتمل مراحل وضوابط فى هذا السيناريو : بعد ولادة الحرب الأولى الجنينية ، كان ترشيد التعريفة الجمركية بمثابة حضانة وحصانة للصناعة الوليدة ، ثم كانت الحرب الثانية فأتت بالمزيد من المناعة والدفعة عبرت بها الصناعة من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الصبا والمراهقة ، إلى أن جاء يوليو أخيرا فعبر بالصناعة من مرحلة البلوغ والمراهقة إلى سن الرشد ومرحلة الشباب حاليا .

بين الصناعة والاستعمار

أما عن العلاقة العكسية مع الاستعمار وظلاله أو ذيوله ، فلن نخطئ كيف ضاعت على مصر خلال الفترة الحديثة المفعمة فرصتان للتصنيع المبكر : الأولى على يد الاستعمار بعد محمد على منذ أربعينات القرن التاسع عشر ، والثانية على يد الاقطاع فى عملية كهربة خزان أسوان فى أربعينات القرن العشرين ، والأولى كانت بلا شك الضربة القاضمة بل القاضية ، لا سيما بعد الاحتلال وحتى الحرب الأولى حين أصبح الاستعمار بكل سفور وبغير مواربة «مبيدا صناعيا» شديد الفاعلية وأقوى قاتل للصناعة الوطنية .

الاستعمار إذن هو الذى «سرق» الثورة الصناعية من مصر ، مثلما أخرها فى سائر مجالات الحضارة والاجتماع .. إلخ . ولولا هذا لما تأخرت بدايات الصناعة الكبيرة فى مصر زمنيا إلى منتصف هذا القرن ، ولكانت الآن قد طفرت إلى مستويات شبه أوربية على الأقل أو على الأرجح ، ولربما كانت مصر اليوم «يابان الشرق الأوسط» أو إيطاليا أخرى . باختصار ، لولا الاستعمار الأوربى لكانت مصر ، صناعيا ، «قطعة من أوربا» .

وهنا يحسن بنا أن نقف قليلا عند مغزى هذه العلاقة العكسية بل العدائية بين الاستعمار

والتصنيع لكى نضعها فى موضعها الصحيح من حيث فلسفة الفكر الجغرافى . فلكى يحتكر القوة، معروف أن الاستعمار احتكر لنفسه الحرف الثانية والثالثة وفرض على المستعمرات الحرف الأولى أو الأولية وحدها . هكذا كان تقسيم العمل الاستعمارى وذلك كان التخصص الإمبريالى ، وتلك كانت فلسفة «التجارة الحرة Free trade » وكانت الدعوى التى يؤسس عليها هذا الابتزاز ، وهذا هو الخطير فى الأمر ، دعوى جغرافية فى التحليل الأخير ، وهى أن ذلك توجيه الظروف الطبيعية وحتم البيئة : فمصر «بطبيعتها» زراعية ، وبطبيعتها «ليس للصناعة not for industry » .

وواضح فى هذا على الفور منطق التبرير الإمبريالى السافر ، بل والتناقض الكامن فى «سيمياء» الاستعمار . فعلى سبيل المثال ، كيف يكون طبيعيا أن يصنع قطن مصر على بعد آلاف الأميال فى لانكاشر ، ليعود إليها مصنعا ، ولا يكون طبيعيا أن يصنع بها هى نفسها ؟ لم لا ينتقل الفحم إلى القطن بدل القطن إلى الفحم ؟ والطريف أن الظروف - القاهرة - أرغمت - الاستعمار بعد ذلك على متناقضة أخرى أشد سخرية . ذلك أن الصناعة فى مصر نمت فيما بعد برغم الاستعمار - ولكن برغبته أيضا . فلقد كانت الحربان العالميتان ، ولكن الحرب الثانية أساسا ، مناسبة فرضت على الاستعمار كما نعلم السماح بنمو ولا نقول تشجيع العديد من الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والبسيطة لخدمة قاعدته العسكرية الكبرى بالبلد . وقد اقتنصت الصناعة المصرية الفرصة بالفعل ، رسخت لنفسها قاعدة انطلاق كان من المستحيل على الاستعمار بعد ذلك خنقها .

بين الصناعة والحتم

هذا على المستوى العملى الواقعى . ولكن الواضح بعد ذلك على المستوى الفلسفى الفكرى أن منطق الاستعمار من أن مصر «ليست للصناعة» إنما هو الحتم الجغرافى فى أعتى صوره ، بمعنى أنه يزعم أن كل إقليم هو محكوم عليه أبدا بالتخصيص فى اقتصاد ثابت جامد لا يتغير ولا يتبدل . ولكن الحقيقة والثابت أن الحتم الجغرافى ، على علاته ، طالما اتخذ من الناحية العملية السياسية أو الطبقية كبش فداء لمصالح مكتسبة وحجة ملفقة لاستغلالات وأوضاع فاسدة . حتى كادت هذه الدعوى المغرضة أن تقر فى الأذهان كحقيقة جغرافية من معطيات البيئة . «إن أجيالا

متعاقبة من شباب مصر» ، يقول الميثاق ، «لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها» .

غير أن التجربة التحررية أثبتت بالطبع خطأ هذه النظرية الحتمية الجامدة ، ولم تعد النظرية الاقتصادية الحديثة تميز بين دول زراعية ودول صناعية ، هكذا صارمة وإلى الأبد ، وإنما تميز بين مجرد مراحل تطورية ، بين دول متخلفة ودول نامية وأخرى متقدمة . لا ، ولا عاد التصنيع فى النظرية الحديثة مجرد انعكاس أو رد فعل «للوطنية الاقتصادية economic nationalism » ولا الصناعة اصطناعية كما يردد الاستعمار ، وإنما الأمر كله على العكس انعكاس للطبيعة الكامنة ورد فعل جغرافى كما قد نقول :

بين الصناعة والثورة

ولقد كان من هذا المنطق والمنطلق بالدقة أن اتجهت «ثورة يوليو» بكل إصرار ووعى إلى التصنيع والصناعة ، ليس فقط كضرورة بنائية لمصر الجديدة ولكن كضرورة بقائية ، وكذلك أيضا على أساس أن الاستقلال الحقيقى فى هذا العصر إنما هو الاستقلال الاقتصادى ، وجوهر الاستقلال الاقتصادى هو الاستقلال الصناعى . وبالتالى فكما كانت العلاقة بين الاستعمار والصناعة علاقة سالبة ، جاءت العلاقة بين الثورة والصناعة علاقة وظيفية صميمة لا مجرد صدفة أو اتفاق ، علاقة أصولية لا وصولية باختصار . وكما كان طبيعيا للاتسعمار أن يحارب التصنيع ويئده ، كان على التحرير بالمقابل أن يلده . ومن هنا فإن أضخم بصمة أصابع للمرحلة الثورية على الاقتصاد المصرى أتت فى الصناعة ، وفى الصناعة تحددت .

غير أن هذا شئ ، والقول بأن ثورة الصناعة فى مصر هى أساسا صناعة الثورة شئ آخر تماما . فهذا الادعاء العريض الأخير قد ثبت بطلانه ، مثلما سقطت الدعوى الدعائية الأم التى هو جزء منها ، وهى أن يوليو هو أصل الأشياء جميعا فى مصر المعاصرة . والحقيقة أنه ساد عن عمد ولبعض الوقت اتجاه غير أمين وغير حقيقى إلى التقليل من قيمة وحجم الانجازة الصناعية التى سبقت يوليو مباشرة منذ الثلاثينات والأربعينات ، وإلى التضخيم بالقدر نفسه من قوة الدفعة الصناعة التى قام بها يوليو نفسه .

ويرى الكثيرون أن الدفع الصناعى لثورة يوليو ليس إلا استمرارا للمد الصناعى الذى ارتفع

قبله ، خاصة منذ الحرب الثانية ، والذى هو الأساس الصلب الحقيقى للصرح الصناعى الجديد منذ الخمسينات ، بدونه ما كان يمكن للأخير أن يقوم ويرتفع ، بينما كان يمكن لهذا أن يطرد ويعلو بدون يوليو وذلك بنفس معدله ومستواه الذى تحقق بالفعل .

«بوسع المرء» يقول مابرو مثلا «أن يتخيل قيام مصر بالتصنيع بمعدل مماثل وبهيكل مماثل تماما فى ظل سياسى اخر» . أما الشئ الجديد الذى قدمته الثورة ، يمضى الباحث نفسه ، فليس هو المبادرة ولا توسيع المدى ، وإنما هو أساسا إدخال أشكال جديدة لتدخل الدولة ، ولو أنه يستدرك ليضيف بحق أنه يشك «فيما إذا كان من شأن الصناعة أن تكون أكثر كفاءة ، وما إذا كان من شأن عمالها أن يكونوا أحسن حالا والمجتمع المصرى أكثر سعادة بكثير ، فى ظل سيطرة الرأسماليين الأجانب والوطنيين» (١) .

من هذا كله فلعل المحصلة العامة والخلاصة النهائية التى يمكن أن ننتهى إليها بأطمئنان علميا هى أنه إذا كان ما حدث قبل يوليو هو «دفعة صناعية pousse'e » ، الدفعة الصناعية الأولى، فإن ما حدث بعد يوليو ليس «ثورة صناعية» ، ليس الثورة الصناعية الأولى ، وإنما هو ببساطة الدفعة الصناعية الثانية ، وقصارى ما يمكن أن يقال موضوعيا ، بالحد الأدنى من المبالغة والأقصى من الصحة ، هو أن الزراعة كما هى اليوم إن تكن إلى حد كبير من صنع القرن التاسع عشر والعصر الاقطاعى القديم ، فإن الصناعة إلى حد أكبر هى من صنع القرن العشرين والعصر الاشتراكى .

تلك الدفعة ، التى لم تبدأ – بالمناسبة – سنة ١٩٥٢ فعلا ولكنها تأخرت إلى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، بدأت بعدة مشاريع مؤثرة . ففى سنة ٥٣ – ١٩٥٤ جاء مشروع كهربة خزان أسوان بعد أن تعثر وتسكع طويلا فى دهاليز وأروقة النظام القديم ، أيضا واكبه مشروع الحديد والطلب فى حلوان ومصنع عربات السكك الحديدية بصحبته، وكذلك مصنع السماد فى أسوان (كيما) ومصنع الورق فى الاسكندرية (راكتا) ، فضلا عن عدد من المحطات الكهربائية والحرارية ومصافى تكرير البترول .. إلخ .

---

(١) مابرو ، ص ٢٢٢ .

وتعد الفترة ٣ / ١٩٥٤ – ٣ / ١٩٦٤ قمة التصنيع المكثف وعقد النمو السريع والمرتفع ، حيث بلغ متوسط معدل نمو الانتاج الصناعى نحو ١٠ ٪ سنويا ، مما يعنى مضاعفة حجم الانتاج الكلى نفسه فى العشر سنوات . وقد بلغ معدل نمو الرقم أقصاه فى سنة ٦٠ – ١٩٦١ تحديدا حيث سجل ١٥,٥ ، ولو أن النمو الحقيقى فى تقدير البعض لا يعدو ١١,٨ . (١) .

حركة الرقم القياسى للانتاج الصناعى وللقيمة المضافة

السنة	الانتاج الصناعى	القيمة المضافة
٥٢ – ١٩٥٣	١٠٠	١٠٠
٦٠ – ١٩٦١	٢٠٣,٢	١١١
٦٢ – ١٩٦٣	٢٥٠,٥	١٢٨
٦٨ – ١٩٦٩	٣٠١,٢	١٦١
١٩٦٩	٣١٥,٤	١٧٢

على أية حال ، فمن سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٧ أضيف ٣٦٠ مصنعا فئة + ٥٠ عاملا ، إما جديدة تماما أو قديمة وسعت . ومن المسلم به أن قد وقعت خلال تلك الدفعة المسرفة الحماس «أخطاء فاضحة» وفشلت مشروعات كثيرة أو توقفت (٢) . وإذا كان شعار «مصنع كل يوم» ،كقرينه «من الإبرة إلى الصاورخ» ، لا محل له من التعليق الجاد ، فإن المؤسف أن المد كله تهاوى مع نكسة يونيو ، والأسوأ منه أنه تبدد مع انفتاح السبعينات الذى وضع الصناعة فجأة تحت رحمة المنافسة الأجنبية كما كانت قبل يوليو أصلا بل وترثية التعريفة الجمركية قبلا .

الأساس الطبيعى للصناعة المصرية
المقومات والأركان الخمسة

مصر بطبيعتها لا تنقصها أهم المقومات الأسياسية للصناعة الحديثة ، وإن كانت بيقين تترك الكثير للتمنى ، وكان يمكنها بالتأكيد أن تعطى أكثر – تلك هى الحقيقة – المفتاح ونقطة البدء

(١) مابرو ، ص ٢٢٧ ؛ مابرو ورضوان ، ص ١٢٠ .
(٢) مابرو ورضوان ، ص ٩٩ .

السليمة فى أى استقراء أو استبيان لجغرافيتنا الصناعية أو صناعتنا الجغرافية . فمن بين أركان الصناعة الخمسة ، المادة الخام والوقود والعمل ورأس المال والسوق ، تتوفر بتنوع معقول الخامات الزراعية على الأقل وبعض المعادن . ومن حسن الحظ أن الانتاج الزراعى الغزير لم يتوسع وحده فى العقود الأخيرة ، وإنما بجانب ذلك أضاف البحث الجيولوجي رصيدا كبيرا وواعدا إلى الثروة المعدنية .

وإذا كانت الخامات الحيوانية أو النباتية الأصل كالألبان والجلود والصوف والخشب فاقدة أو نادرة لأن مصر ليست بيئة رعى طبيعى ولا غابات ، فليس ذلك بالعائق الخطير ، وفى الجانب الموجب تأتى كثافة السكان العالية لتوفر العمل والسوق تلقائيا وعلى مقياس عريض لا يستهان به. أما رأس المال فمن عائدات الزراعة الغنية .

ولئن كانت تلك العائدات قد تعودت طويلا أن تدور حول نفسها بل تتشرنق على نفسها إن لم تدفن نفسها دفنا في «بالوعة» الأرض الزراعية التقليدية ، فقد كان من أبرز أهداف ونتائج قوانين الاصلاح الزراعى منذ الثورة إرغامها على الخروج من قوقعتها ومن دوامة المضاربات العقارية العقيمة إنتاجيا إلى الاستثمارات الصناعية المنتجة والمثمرة ، ورأس المال على أية حال ليس مشكلة مانعة تماما ، فهناك إلى جانب رؤوس الأموال الوطنية الاستثمارات والقروض الأجنبية .

الوقـــود

أما النقص الحقيقى ، بل هو النسبى فقط، ففى الوقود أساسا ، على الأقل فى البداية . ففى البدء ، لا فحم هناك ، ولا حتى خشب . وفى بداياتها الأولى كانت الصناعة المصرية تعتمد على الفحم تستورده بانتظام كل عام بكميات ضخمة من بريطانيا الفحامة المستعمرة ولكن إذا صح أن غياب الفحم كان عقبة فى الماضى وتخلفنا بسببه عن اللحاق بعصر الإنقلاب الصناعى فى أوائل القرن التاسع عشر، فإن العصر قد تجاوز الفحم كله الذى لم يعد شرطا للتصنيع، بل على المستوى العالمى سقط حتى من « موضة » الصناعة العصرية وتحول العالم عنه إلى القوى المائية والبترول والغاز.

وحتى فى عز أيام الفحم، بل حتى فى آخر أيامه، لم يكن لصناعتنا على أية حال علاقة وثيقة

به، إذ أننا لم ندخل الصناعة جديا إلا بعد أن كان عصر البخار قد قارب النهاية عمليا، وصناعتنا لم تبدأ بمعنى الكلمة إلا بالكهرباء، التى اعتمدت عليها من ثم منذ وقت مبكر نسبياً. ومهما يكن فلم يلبث بترول الصحراء ثم كهرباء النيل أن جاءا واحدا تلو الآخر كقوى محركة بديلة للفحم، وفيرة محليا، نظيفة بالطبع، وأقل تلويثا وتشويها بكثير .

وعلى هذا يمكن أن نقسم مراحل الوقود فى الصناعة المصرية من حيث مصدر توليد الطاقة، أى الطاقة الكهربائية، إلى مرحلتين رئيسيتين، لنا أن نضيف إليهما مرحلة ثالثة على وشك أن تبدأ أو نحن الآن على عتبتها. تلك المراحل هى مرحلة المحطات الحرارية، فالمائية (أو الهيدروليكية أو الكهرمائية)، وأخيرا النووية .

المرحلة الحرارية

الحرارية هى البديلة بالطبع، واستمرت الوحيدة حتى سنة ٦٠ - ١٩٦١ حين بدأت المرحلة المائية بكهربة خزان أسوان. وقد تنقلت المحطات الحرارية تباعا وعلى الترتيب من الفحم إلى البترول إلى الغاز الطبيعى ثم أخيرا إلى الفحم مرة ثانية. ففى البدء كان الفحم هو الخامة الأساسية لتوليد الطاقة، وكان كله مستوردا من بريطانيا أساسا. وليس إلا مع الحرب العالمية الثانية أن بدأ التحول الحاسم عن الفحم إلى البترول فى توليد الكهرباء وتشغيل الآلات والمصانع.

البترول

أولا لتعذر الإستيراد وخطره بسبب ظروف الحرب، ثانيا لتدفق إنتاج البترول المصرى بكميات وفيرة لأول مرة، وذلك أيضا مع سهولة نقله وتوزيعه بالقياس إلى الفحم، فضلا عن رخص تكلفته وأسعاره نسبيا. أيضا ساعد على التحول قرب مصدر البترول الأساسى فى البلد وهو السويس من موطن الصناعة الرئيسى به وهو القاهرة ، ثم خط الأنانيب الأسود والأبيض الذى مد بينهما فيما بعد .

هذا ، ومن بين مشتقات البترول ، كانت الصدارة فى الصناعة هى للمازوت بطبيعة الحال سواء ذلك فى توليد طاقة المحطات الحرارية أو فى تشغيل آلات المصانع مباشرة . ويكفى أنه فى

وقت مبكر مثل منتصف الخمسينات كانت الصناعة تمتص ٤٠٪ من كل المازوت المستهلك في القطر [١] .

على أن إنتاج البترول لم يلبث أن عجز عن ملاحقة الزيادة الضخمة في استهلاك الطاقة نتيجة للنمو الاقتصادي والحضاري المتسارع ، هذا فضلا عن الوعي المتزايد بأن منطق حرق البترول كوقود لم يعد الأمثل في ظل التكنولوجيا الحديثة . وحتى بعيدا عن منطق التبديد هذا ، فقد بات واضحا أن كل إنتاجنا البترولي لن يكفي مستقبلا لتوليد احتياجاتنا المتزايدة من الطاقة . ففي سنة ٢٠٠٠ مثلا يقدر أن هذه ستبلغ نحو ١٠٥ مليارات ك . و . س ، تتطلب لتوليدها ما يعادل ٦٥,٥ مليون طن بترول سنوياً .

تطور استهلاك الطاقة مقيماً بترولياً

السنة	المعادل البترولي بالمليون طن	نصيب الفرد / كجم
١٩٥٢	٣	١٥٨
١٩٧٧	١٢	٣١٦
٢٠٠٠	٦٥,٥	٩٦٧

المرحلة المائية

لهذا كله فإن منطق استغلال النيل كمصدر أرخص وأضخم لتوليد الطاقة كان حتما أن يفرض نفسه كنقلة طبيعية من البترول إلى الكهرباء ، إن لم يكن كحتم جغرافي حقا . وهكذا بدأت المحطات المائية إلى جانب الحرارية ، ففي سنة ٦٠ – ١٩٦١ دشنها خزان أسوان ، ثم وصل بها السد العالي إلى ذروتها سنة ٦٧ – ١٩٧٠ .

ورغم أن مشكلة الطاقة المائية هي التذبذب خلال السنة بحسب تصرف السد ، خاصة أثناء السدة الشتوية ، فلا وجه للمقارنة بالطبع بين إمكانيات التوليد المائي والتوليد الحراري من حيث الحجم ولا التكلفة ، فضلا عن سهولة نقل الأخيرة مباشرة إلى أبعد المسافات . والواقع أن طفرة

---

(١) جمال الدين الدناصوري ، «منطقة القاهرة الصناعية» ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٧ ، ص ١٣٠ .

إنتاج واستهلاك الطاقة فى مصر لم تبدأ إلا مع المرحلة المائية [1] .

فالسد العالى يعطى حاليا ١٠ مليارات ك . و . س سنويا تمثل الحد الأقصى لقدرته ، مع ملاحظة أن الانتاج كان دون ذلك الحد لبعض الوقت . والسد العالى نفسه يساهم بنحو ٨ مليارات ك . و . س من هذه الطاقة ، بينما يساهم خزان أسوان القديم بنحو المليارين . كذلك فقد بدأ إضافة محطة ثانية إلى الخزان القديم لرفع استغلاله إلى نحو ٣,١ مليار ك . و. س . وبهذا فإن أكثر من ٦٠٪ من الطاقة المولدة بمصر حاليا هى من السد العالى .

بهذا أيضا فإن الأولوية قد انتقلت من المحطات الحرارية إلى المائية . فإلى سنة ١٩٦٧ تقريبا أو أواخر الستينات عموما ، كانت النسبة على الترتيب حوالى الثلثين – الثلث ، ولكنها انعكست تماما فى بداية السبعينات حيث ناهزت المائية ٧٠٪ من جملة الطاقة المولدة . على أن هذه الأولوية المطلقة أخذت بالتدريج تتناقص خلال السبعينات ، إلى أن عادت كفتا الميزان فانقلبتا وإن يكن بدرجة طفيفة نوعا فى أوائل الثمانينات ، حيث أصبحت النسبة ٥٥٪ للمحطات الحرارية ، ٤٥ ٪ للمائية . ونحن الآن نستمد ٤٠ ٪ من طاقتنا الكهربائية من القوة المائية ، ٦٠٪ من البترول . وهذا شيئ للغاية لأنه تبديد لمادة ثمينة لا تعوض ولا تتجدد . والسبب فى هذا الانقلاب أننا قد وصلنا تقريبا إلى استنباط معظم ما يمكن استغلاله من الطاقة المائية الممكن توليدها من النهر وذلك بنسبة الثلثين تقريبا ، أى غير بعيد جدا عن السقف . هذا فى حين أن احتياجات الاستهلاك لم تكف من الناحية الأخرى عن النمو ولا عرفت سقفا حتى الآن .

النسب المئوية لمصادر التوليد

السنة	حرارية	مائية
١٩٦٧	٦٣	٣٧
١٩٧١	٣١	٦٩

(1) Albert J, Dorra , "Utilisation des ressources energetiques de l' Egypte", E. C. Dec . 1938 P. ff. 560

محمد محمود الدين ، «إنتاج واستهلاك للطاقة الكهربائية فى مصر» ، مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧٦ : ص ١٣٥ – ١٣٧ .

١٩٧٧	٤٠	٦٠
١٩٨٢	٥٥	٤٥
١٩٨٣	٦٠	٤٠
٢٠٠٠	٤٣	٢٧

وواقع الأمر أن المقدر الآن أن أقصى قدرة التوليد فى مصر لن تزيد فى المستقبل ، سنة ٢٠٠٠ ، عن ١٦ مليار ك. و. س . طاقة السد العالى وخزان أسوان الحالية أو المزيدة ، هناك مشاريع كهربة قناطر النيل الثلاث إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، وثلاثتها توفر ٣,٥ مليار ك . و . س. ثم مشروع القطارة ، ويوفر ٢,٥ مليار ، ونستطيع أن نضيف أيضا مشروع رفع وتخزين وضخ مياه النيل عند مرتفعات أرمنت وعلى جبل المقطم ، وبالمثل مياه البحر على جبلى عتاقة والجلالة الذى (أى الأخير) بدأ بالفعل تنفيذه .

على أن الطريف أننا ، فى الأثناء ، قد بدأنا عودة جديدة إلى الطاقة الحرارية ولكن فى أشكال بعضها جديد وبعضها قديم . فمع كشف وإنتاج الغاز الطبيعى ثم الفحم مؤخرا بدأ تحول كثير من الصناعات إليهما كبديل عن البترول أو الكهرباء توفيرا للأول للتصدير أو لأن الثانية ليست وقودا اقتصاديا . فمن الأول صناعة السماد بأبو قير وطلخا والسويس ، يضاف إليهما الأسمنت فى الأخيرة ، وإليهم الحديد والصلب فى حلوان . ومن الثانى مشروع محطة عيون موسى على فحم المغارة ، والتى ستكون أكبر محطة من نوعها فى الشرق الأوسط وإفريقيا .

على أن المقدر ، مرة أخرى ، أن أقصى قدرة للمحطات الحرارية والغازية معا أن تتعدى ٢٦ مليار ك . و . س . سنة ٢٠٠٠ . ولما كانت احتياجاتنا من الطاقة فى تلك السنة تقدر بنحو ١٠٥ مليارات ك . و . س . ، فسيكون العجز ٥٢ مليارا لابد من توفيرها من مصدر آخر غير الحرارى والمائى . وهنا تدخل أو ندخل المرحلة النووية .

المرحلة النووية

فبعد جدل وطنى حاد ومطول ، خشية الآثار والأخطار النووية والاشعاعية المعروفة ، تقرر اقتحام مجال المحطات النووية بعد أن تأخرنا عنه نحو ربع القرن وبعد أن انتشر فى العالم أجمع

بما فى ذلك بعض الدول المتخلفة . وعلى هذا تقرر إقامة ٨ محطات نووية من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ بقدرات متزايدة وفى مواقع ساحلية معزولة عن العمران بقدر الامكان لدواعى الأمن . وقد بدأ بالفعل إنشاء المحطة الأولى فى الضبعة (بدلا من سيدى كرير التى رشحت قبلا ورفضت لقربها من العمران السكندرى) .

على أن البعض ، بعيدا عن قضية الأخطار النووية ، يرى أن المشروع النووى باهظ التكاليف حيث تصل تكلفته إلى ٣٤ مليار جنيه ، وإن نزل بها البعض إلى نصف ذلك . غير أن المفهوم فى النهاية أن الطاقة النووية هى الحل الوحيد لمشكلة الطاقة مستقبلا ولا بديل لها عمليا [١] .

الصناعة والانتاج

وأيا ما كان ، فإذا ما عدنا إلى واقع الانتاج والاستهلاك الكهربائى ووقعه على الصناعة ودور الصناعة فيه ، فسنجد حقيقتين جوهريتين : أولاهما هى النمو الطفرى حقا فى توليد الطاقة عبر العقود القليلة الأخيرة ، وثانيتهما هى دور الصناعة القيادى فى هذه الطفرة .

فكما يوضح الجدول أدناه ، لم يزد إنتاج الكهرباء فى منتصف الثلاثينات عن ثلث مليار ك . و . س . ، ولا بلغ علامة المليار إلا حوالى سنة ١٩٥٣ – مرحلة جنينية حقا تكاد تقول . ثم فى غضون عقد أو أكثر قليلا قفز الانتاج إلى علامة الخمسة مليارات (سنة ١٩٦٥) ، ثم ضاعفها فى نحو عقد آخر حين حقق علامة العشرة مليارات حوالى سنة ١٩٧٥ ، ليعود فيضاعفها مرة أخرى ولكن فى نصف المدة تقريبا حين حقق علامة العشرين مليارا حوالى سنة ٨١ – ١٩٨٢ ، ليطفر أخيرا إلى ٢٥ مليارا سنة ١٩٨٣ ، أى نحو ٧٥ مرة قدر ما كان عليه منذ أقل من نصف قرن سنة ١٩٣٦ .

هذه الطفرة الأخيرة تعنى أيضا أن الطاقة المولدة أصبحت لأول مرة تزيد نحو ١٥ – ٢٠٪ على الاستهلاك وذلك كهامش للأمان . ولكن الاستهلاك من جانبه لا يقل قفزا وتصاعدا . وعلى سبيل المثال ، فإن معدل الزيادة السنوية من الكهرباء بلغ فى السنة الأخيرة ١٥ ٪ ، وهو أعلى معدل فى العالم كما يقال .

---

(1) Gerald Manners Geogeraphy of energy, Lond, 1965, P. 218-221; P.R. Mounfield "Location of nuclear power stations in U.K.", Geog., 1961 , P. 114-9 .

تطور إنتاج الطاقة الكهربائية

السنة	الانتاج بمليون ك . و . س .	نصيب الفـرد ك . و . س .	نصيب الصناعة ٪
١٩٣٦	٣١٠	١٨	٤١,٥
١٩٥٠	٨٨١	٤٠	؟
١٩٥٢	٩٢٩	٤٣	؟
١٩٥٤	١٣١٠	٦٠	؟
١٩٦٥	٥٠٠٠	١٦٩	٧٣
١٩٦٧	٥٤٤٢	؟	٦٧
١٩٧١	٧٣٢٣	؟	٦٣.١
١٩٧٣	٧٧٠٠	٢٣٠	؟
١٩٧٦	١١٠٠٠	؟	؟
١٩٧٧	١٣٥٠٠	؟	؟
١٩٧٨	١٥٠٠٠	؟	؟
١٩٧٩	١٦٥٠٠	؟	٦٢
١٩٨١	١٨٠٠٠	؟	٦٠
١٩٨٢	٢٤٠٠٠	؟	؟
١٩٨٣	٢٥٠٠٠	٤٠٠	٦٨
٢٠٠٠	١٠٥٠٠٠	؟	؟

الصناعة والاستهلاك

ومهما يكن ، فطوال هذا الهجوم الزاحف أو الزحف الخاطف فإن الصناعة كانت هى المنبع الأساسى لقوة الدفع مثلما كانت المصب الرئيسى للاستهلاك . فرغم أنها بدأت سنة ١٩٣٦ بنحو خمسى الاستهلاك فقط ، إلا أنها سرعان ما تجاوزت النصف لتناهز ثلاثة الأرباع سنة ١٩٦٥ ، وإن تطامنت بعدها قليلا لتتروواح كقاعدة أو كمتوسط بين الثلثين وسبعة الأعشار .

وكما أن فترات تراخى وتأخر النمو الصناعى ، كفترات الحروب مع العدو الإسرائيلى ، كانت هى فترات توقف أو ضعف نمو الطاقة المولدة ، فإن الصناعة فى فترات ازدهارها وقفزها كانت أكثر ما يقاسى ويعانى من عدم كفاية أو مواكبة إمدادات الطاقة ، فمثلا قدرت خسائر الصناعة نتيجة تعطل أو انقطاع الطاقة خلال السنة الأخيرة بنحو ٩٠ مليون جنيه .

صفوة القول ومجمله أن الصناعة هى المحرك الأكبر لتقدم إنتاج الكهرباء فى مصر ، بمثل ما أن الكهرباء هى المحرك الأكبر للصناعة فى مصر . بعبارة أخرى : الصناعة هى المستهلك الأكبر للكهرباء مثلما هى الحافز الأكبر لإنتاجها .

داخل الصناعة بدورها ، أخيرا ، فإن الصناعات الكيماوية هى أكبر مستهلك للكهرباء ، ففى أواخر السبعينات مثلا كانت تستوعب وحدها ٤٨,٣٪ من كهرباء الصناعة المصرية . وعلى رأس هذه الصناعات ، بل ، وبمعظم جسمها ، تأتى صناعة الأسمدة الكيماوية التى استوعبت فى ذلك التاريخ نفسه ٤٦,٤ ٪ من مجموع كهرباء الصناعة ، احتكر السواد الأعظم منها بدورها مصنع كيما حيث كان له وحده ٤٤,٨ ٪ من ذلك المجموع .

تلى الصناعة الكيماوية كمستهلك لكهرباء الصناعة صناعة الألومنيوم التى تستأثر وحدها بنحو خمس طاقة السد العالى . والمقدر ، جملة ، أن أربعة مصانع فقط هى كيما والألومنيوم والحديد والصلب والفيروسيليكون (بعد تمامه) تستقطب فيما بينها نحو ٥٧ ٪ من طاقة السد العالى وخزان أسوان معا [١] .

من الناحية الأخرى ، فإن هذا يمثل فى معظمه استثمارا غير اقتصادى للطاقة ، يصل إلى حد التبديد والخسارة المحققة فى نظر البعض ، فقد وضعت خطة كاملة مؤخرا لتحويل تلك الصناعات وغيرها كثير من الكهرباء إلى الغاز الطبيعى . وهذا بدوره سيحرر ويحول قدرا هائلا من الطاقة إلى استغلال أكثر جدوى واقتصادية فى صناعات أخرى لا حصر لها ، فضلا بالطبع عن الاستعمالات العديدة غير الصناعية عموما .

---

(١) محمد محمود الديب ، «توزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر» ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٥٩ - ١٦٣ .

بين الوفرة والندرة

لا المقومات المادية ولا البشرية إذن بالتى تنقص الصناعة أو تنقصها . ولكن من الانصاف مع ذلك أن نضيف إن هذه المقومات ينقصها الكثير من السخاء وتترك الكثير للتمنى . فالخامات ، حتى الزراعية ، يندر أن تكفى لأغراض الصناعة الكبيرة المتوسعة ، وقل أن تجد لدينا صناعة تعرف الكفاية الذاتية فى الخام ولا تحتاج إلى استيراد عنصر أو أكثر من الخامات التى تدخل فى مكوناتها . وتتفاوت هذه النسبة كثيرا ، كما سنرى فى كل صناعة على حدة ، ما بين كسر ضئيل لا يهم وما بين السواد الأعظم . من الأولى مثلا صناعة الجلود وزيوت الصابون والأسمدة والأسمنت ، ومن الأخيرة صناعات الزجاج والأخشاب والسجاير والجوت ، وإلى حد أقل الورق والصوفيات والحريريات والأدوية .

كذلك فمع تزايد الاستهلاك المحلى للانتاج الزراعى ، تقل باطراد نسبة الفائض منه للصناعة ، وتزداد بالتالى نسبة المستورد فى خام الصناعة . ولقد كنا مثلا نصدر بعض الفائض الزراعى فى خطوط معينة ، والآن تحولنا إلى مستوردين لها ، كبذرة القطن والكسب والسكر . بل إن مما يدعو إلى الأسف أن كثيرا من صناعاتنا لا يعمل بكامل طاقته المصنعية ، لا لشئ سوى عدم توفر المواد الخام الكافية ، وقد تصل نسبة هذا العجز أو هذه العطالة إلى ٥٠٪ أو أكثر ، بينما يعانى قطاع الصناعة ككل حاليا من طاقة معطلة لا تقل عن الثلث أو ٣٣ ٪ .

مثال ذلك طحن الغلال ، ضرب الأرز ، حلج القطن ، عصر بذرة القطن ، حفظ الأغذية ، تكرير السكر ، تكرير البترول ، الأدوية .. إلخ . وفى هذا الصدد فإن من الملاحظ كذلك أننا كثيرا ما نستورد خامات لتصنيعها فى مصانعنا ثم نعيد تصديرها إلى الخارج استكمالا لاستغلال طاقة تلك المصانع ، والمثل البارز تكرير السكر والبترول .

كذلك لا ننسى فى النهاية ، وصناعتنا معظمها صناعات زراعية تعتمد أساسا على محاصيل زراعية ، لا ننسى آفة الصناعة الزراعية عموما . فأن معظم المحاصيل الزراعية فصلية بطبعها ، فإن الصناعات الزراعية يعيبها عادة أنها موسمية مثلها ، من الأمثلة البارزة لدينا حلج القطن وعصر البذرة وعصر القصب وحفظ الأغذية خاصة الخضروات والفواكه .. إلخ ، وهذه الموسمية

لا تعوق وتعقد عمليات التخطيط والانتاج الصناعي وحدها فحسب ، ولكنها تنطوى بالضرورة على فاقد كبير فى الاستثمارات والانفاقات الأولية والتجهيزات المصنعية والعقارات والمبانى ورؤوس الأموال الثابتة والعمالة .. إلخ .

أما عن الوقود فرغم الاكتفاء الذاتى المعقول ، ورغم قدوم الغاز الطبيعى المحلى كبديل ، فإن المؤسف أن الصناعة الثقيلة الوليدة لدينا تعتمد على استيراد الوقود ، أى أنها بعكس القانون العالمى تعتمد على انتقال الفحم إلى الحديد وليس الحديد إلى الفحم .

أضف بالطبع أن صناعتنا جميعا مازالت قائمة على استيراد المصانع أى استيراد التكنولوجيا فضلا عن الخبرة ، ولا علاقة لها البتة «بصناعة المصانع» ، مما يضعها دائما تحت رحمة استيراد قطع الغيار ، والمعروف أن كثيرا من صناعاتنا ومصانعنا أحيانا ما تتوقف كليا أو جزئيا عن الانتاج لعدم توفر تلك القطع . هذا بالطبع عدا أن المهارة الفنية فى صناعتنا مازالت دون المستوى العالمى ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه أجور العمالة الصناعية المحلية ، مما يقعدها مرتين عن المنافسة مع الصناعة العالمية المتقدمة .

نقط القوة والضعف

نقاط الضعف هذه فى صناعتنا ومقوماتها ، الرد عليها مع ذلك هو ببساطة : وأى صناعة تلك التى تكتفى ذاتيا فى كل خامها أو وقودها أو تتمتع بنقاط القوة دون أن تخلو من نقاط الضعف ؟ بل إن الصناعة الحديثة الكبيرة لا يمكن – بالتعريف – أن تعتمد على نفسها كلية ، على الأقل مادامت تستهدف السوق الخارجية فى النهاية . وليس هناك الاقليم الواحد ، حتى الدول الماموث ، الذى يملك كل مقومات الصناعة بصفة ملطقة .

وهناك ، بعد ، مثال اليابان الكلاسيكى الذى يتحدى كل مبادئ النظرية الكلاسيكية فى التصنيع: دولة باستثناء الفحم فقيرة جدا فى معظم مقومات الصناعة ، تكاد تستورد كل شئ للصناعة ، ولكنها تكاد تصدر كل أنواع الصناعة . ولا ننسى أن الصناعة اليابانية – كالمصرية – ظلت تعتمد تقليديا على الخردة المستوردة من كل أركان الدنيا . وإذا كانت الصناعة اليابانية أسعد حظا فى بداياتها فى القرن الماضى بفحمها المحلى ، على حين حرمت مصر من مثل تلك

البداية ، فإنها اليوم تعتمد على استيراد البترول الغالى ، ولعل مصر من هذه الزاوية أسعد حظا ببترولها المحلى على قلته . إيطاليا ، كذلك ، لا تملك سوى الحديد ومساقط المياه .

مصر إذن تملك أساسا طبيعيا لا بأس به لقاعدة صناعية متوسعة يمكن أن ترتفع إلى صرح لا يقل عن الدول الصناعية المتوسطة أو فوق المتوسطة ، كما تملك بالفعل بناء صناعيا لا يستهان به وإن لم يزل فى مرحلة بدء الانطلاق . أما أن هذا الصرح ملئ بالثقوب والعيوب حاليا ، فذلك لاشك فيه ، إلا أنه من خصائص مرحلة البداية والنشأة ، أى مرحلى مؤقت وإلى نهاية فى آخر الأمر مع الخبرة المكتسبة والتجربة المطولة . ومعظم الدول الصناعية المتقدمة الآن عرفت المشكلة وعانت منها فى بداياتها . على أن المطلوب هنا والآن هو اختزال هذه المرحلة بأسرع ما يمكن .

مشكلة الجدارة الانتاجية

ولعل أبرز عيوب صناعتنا حاليا هى انخفاض مستوى المهارة والجودة عمالة وخبرة وإنتاجا ومنتجات ، وبالتالى ارتفاع تكاليف الانتاج إلى الحد الذى يعجزها عن المنافسة فى الأسواق العالمية ، إلا أن تكون من الأسواق المتخلفة أو المتواضعة نسبيا كافريقيا والعالم العربى .. إلخ . والمقدر أن معظم منتجاتنا الصناعية أعلى تكلفة وأغلى سعرا من مثيلاتها الأجنبية ، هذا إن تساوت معها فى الجودة ، بحيث لا يمكن أن تصمد لها فى الداخل بغير الحماية السميكة ، أو أن تنافسها فى الخارج بغير الدعم الكثيف . فصناعتنا حتى الآن للأسف صناعة محمية ، وحمايتها اصطناعية ، سواء فى الداخل أو الخارج . أى انها تعيش باستمرار فى ظل صوبة زجاجية مكيفة ولا نقول تحت خيمة أوكسجين مكثفة .

وفى الحالتين فإن المواطن المصرى دافع الضرائب والمستهلك العادى ، ولكن بالأخص المزارع الفلاح ، هو الذى يدفع الثمن وهو الخاسر . بل إن الصناعة لتتلقى إعانة أو دعما subsidy ضخما غير مباشر من الزراعة ، حيث تحصل على معظم خاماتها الزراعية المحلية باسعار تقل كثيرا جدا عن اسعارها الحقيقية فى السوق الخارجية .

وعلى هذا الأساس ، وهذا الأساس وحده ، فإن الصناعة عندنا تحقق ربحا سنويا بالفعل ، ولكن يخشى أنه فى الحقيقة ربح وهمى . فهناك من يرى أن معظم الشركات الصناعية فى مصر

لا تحقق إلا أرباحا وهمية ، ومن ثم فهى جميعا خاسرة فى الحقيقة ، وأن الزراعة بخاصة والسكان بعامة هى التى تدفع فاتورة هذا الربح أو الخسارة . على أن هناك مؤشرات عديدة مشجعة تدل على أن الصناعة المصرية بدأت تتخلص من أكثر عيوبها ، وتكسب قدرة أكبر على المنافسة الحرة غير المحمية .

فى العلاقة بين الصناعة والزراعة

والحديث عن مقومات الصناعة يجرنا إلى العلاقة بين الصناعة والزراعة عموما . فمن الواضح ابتداء أن الخامات الزراعية هى من أهم أسس وقواعد صناعتنا الأولية ، ومن خلالها يتداخلان تداخلا عضويا ووظيفيا حميما . فلأن كثيرا من محاصيلنا الزراعية متعدد الاغراض كما رأينا ، مثل القطن والقصب والأرز والسودانى والسمسم وبعض الفواكه والخضروات ، فإنها تخدم الزراعة والصناعة على السواء وتعد محاصيل زراعية – صناعية فى آن واحد وتمثل حلقة وصل طبيعية بينهما .

دور القطن

لكنه القطن بالضرورة والامتياز هو أكبر حلقة وصل أو هو الجسر الرئيسى بين النشاطين . فإذا كنا قد رأينا أن القطن هو نواة زراعتنا ورأسها وقلبها جميعا ، فإن هذه الثلاثية تصدق بالقوة نفسها بالنسبة للصناعة ، وبالتالى بالنسبة للاقتصاد المصرى عموماً . إنه ، كالأخطبوط ، ولكن الحميد ، أكثر عنصر منفرد ، أكثر العناصر تفرعا وتشعباً وتمددا ، فى جسم الاقتصاد الانتاجى كله ، وأقرب من ثم إلى هيكله العظمى منه إلى مجرد العمود الفقرى . ومن هنا فأن دوره فى الاقتصا المصرى ككل هو كالقلب تماما ، أى دور المضخة الماصة الكابسة ، يضخ الدم من شرايين الزراعة إلى أوردة الصناعة ، ثم يعود إلى الدورة الدموية الحيوية فى كل الجسم الاقتصادى .

القطن إذن إن يكن عماد الزراعة ، فإنه كذلك عماد الصناعة . فهو يستوعب أكبر كمية من العمالة الصناعية ، ويساهم بنسبة عالية من قيمة الانتاج السلعى وبأكبر حصة فى الصادرات الصناعية . ليس ذلك بصناعة الغزل والنسيج وحدها وإن كانت هى الأساس بالطبع ، ولكن أيضا بصناعة عصر بذرة القطن وكل ما يترتب عليها من صناعات غذائية وكيماوية كزيت البذرة والكسب والصابون والمنظفات .. إلخ .

علاقة غير متكافئة

على أن تحليل العلاقة بين الصناعة والزراعة لا يكتمل بغير هذا السؤال : هل هى علاقة متكافئة فى الاتجاهين ، أم هى تتحيز لأحد اتجاهى الطريق أكثر ؟ ان زراعتنا ، على علاتها وعللها ، عالة على الصناعة ، أمر غير وارد على الاطلاق ، بل هى على العكس تقريبا «سندريللا الصناعة» ، ولقد مر بنا فضلها الكبير على الصناعة . وعلى الجانب الآخر ، فإن صناعتنا الآن تقدم الكثير لزراعتنا : الأسمدة والمخصبات والكسب ، بعض آلات وأدوات الزراعة كالجرارات والمحاريث ، والقوة المحركة لها ووسائل نقل المحاصيل ... إلخ .

ومع ذلك فمن الانصاف أن هذا عطاء يقصر دون عطاء الزراعة ، إن لم تكن الصناعة حتى الآن عبئا على الزراعة إلى حد أو آخر . فهناك احتمال كبير أن أسعار المحاصيل الزراعية قد ضغطت وثبتت لصالح الصناعة ولزيادة أرباحها . على سبيل المثال ، يحصل الغزال المصرى – أو كان إلى وقت قريب جدا – على قطننا بنحو نصف سعره فى السوق العالمية ، أى أنه يتلقى دعما مباشرا ولكنه غير منظور من الفلاح يعادل نصف سعر القنطار .

فإذا ما جاء رجل الصناعة وصدر منسوجاته القطنية إلى الخارج بسعر مخفض أو منخفض ليتمكن من المنافسة ، فإنه بذلك يحول بدوره جزءا من ذلك الدعم إلى المستورد أو المستهلك الأجنبى فى الخارج . فكأن الفلاح المصرى يقدم دعما لكل من رجل الصناعة الرأسمالية الوطنية فى الداخل والمستورد أو المستهلك الأجنبى فى الخارج ، فضلا عن المستهلك المصرى أيضا فى الداخل . وبالمثل ، إلى حد ما وبصورة أخرى ، قصب السكر أو سكر القصب .

من هنا وهناك عدت الصناعة كما رأينا بمثابة «الطفل المدلل» للاقتصاد المصرى ، وذلك على حساب خادمتها وسندريللاها الزراعة . ومن هنا أيضا كثيرا ما يوجه اللوم إلى الصناعة كسبب فى ركود الزراعة ، حيث أعطيت الأولوية المطلقة فى الاستثمارات والرعاية والاهتمام والحماية والتفضيل للأولى على حساب الثانية .

فإذا ما تذكرنا صلة النسب الأساسية بين الزراعة كأم والصناعة كإبنة ، أدركنا من منهما الظالمة ومن المظلومة ، أو بالأحرى أن الظلم مزدوج متبادل وكلتاهما ظالمة كما هى مظلومة . أو

للانصاف والموضوعية ، فإن الظلم قد فرض ووقع عليهما كلتيهما دون ذنب من أى منهما ، وكلتاهما إنما ضحية أكثر منها جانية . فكما استمدت الصناعة دم حياتها من الزراعة الأم ، ورثت بالضرورة كثيرا من عيوبها الخلقية ، وفى النتيجة فكما تأخذ كل منهما بيد الأخرى إلى الأمام بقدر الامكان ، فإن كلا منهما قيد على الأخرى تربط قدمها إلى أسفل بقدر ما . وفى الوقت الحالى فان ٢٠٪ من القيمة الكلية للانتاج الصناعى تتمثل فى مشتريات مواد خام من القطاع الزراعى ، بينما يشترى القطاع الزراعى ما لا يقل عن ٣٠ ٪ من الانتاج الصناعى .

العلاقة إذن بين الصناعة والزراعة ليست متكافئة تماما ، ليست متبادلة فى الاتجاهين بعدالة بل تجنح بشدة فى اتجاه واحد ، لا نقول كتلك التى بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث الزراعية المتخلفة ، ولكن يبقى أن العلاقة بين الحرفتين معقدة مركبة . فالزراعة والصناعة دخلت كلتاهما فى حلقة مفرغة ، وكلتاهما علة ومعلول وظيفيا ، وكلتاهما فى الوقت نفسه علة ومعتل اقتصاديا . ولكن يبقى فى النهاية مع ذلك السؤال الدائم وهو متى ترد الصناعة دينها للزراعة الأم ، مثلما ينبغى للمدينة أن ترد دينها للقرية الأم [١] .

ذلك يتوقف على المبدأ الذى يمكن وينبغى أن يسترشد به التعامل والتفاعل بين الاثنتين ، فالتعاون والخدمة المتبادلة أساس شرطى وشرط أساسى ، وذلك أيضا على أساس التكافؤ والمساواة ، إذا ما أريد النجاح والتقدم للاثنتين ، فالعلاقة ينبغى إذن أن تكون علاقة تكامل لاتفاضل ، وتفاعل لا تنافس . أما معادلة هذا التكامل القائدة فيمكن إيجازها كالآتى : خامات الصناعات الزراعية مقابل أدوات التصنيع الزراعى ، بمعنى أن على الزراعة أن تغذى الصناعة بالحد الأقصى من خامات الصناعات الزراعية (الغذائية والنسيجية وبعض الكيماوية) ، بينما تغذى الصناعة الزراعة بالحد الأقصى من أدوات وآلات التصنيع الزراعى (المحاريث ، الجرارات، الات الرش والتنقيط ، الأسمدة ، المبيدات ... إلخ) . تلك هى البوصلة الهادية ، وذلك هو الضمان والضمان .

---

(١) مابرو ورضوان ، ص ٢١ - ٢٢ .

التوطن الصناعى

الخصوصية المصرية

أركان الصناعة الخمسة هى نفسها ضوابط توقيعها ، فمن تفاعل هذه الضوابط يتحدد موقع قيامها جملة وأو تفصيلا . ولأمر ما ، ينتهى بعض هذه الضوابط عندنا إلى أن يصبح من الناحية العملية عوامل سلبية أو محيدة ، لأنها عاجزة أو ثانوية ولكن ببساطة لأنها عامة أوعميمة بحيث تترك دور العامل المحدد لغيرها . ولأمر ما أيضا ، قد تكون تلك الضوابط ذات الدور الفعال المحدد أو المتحكم عندنا هى من أقلها أهمية وحسما فى حالات الدول الصناعية المتطورة ، بينما قد تكتسب الضوابط الثانوية عادة أهمية وحسما أكثر من المألوف فى تلك الدول .

فالأصل أو المألوف فى توقيع الصناعة الراقية أن دور المادة الخام والوقود يرجح بشدة دور رأس المال والعمل والسوق ، أو قل بتصنيف أشمل إن دور العوامل الطبيعية الأكثر ثباتاً وموضوعية ووزناً أو ندرة يرجح دور العوامل البشرية سيولة وقابلية للحركة والأكثر توزيعاً وانتشاراً ، ولكننا فى مصر نجد أن العوامل البشرية لا تقل تحكماً عن الطبيعية بل قد تفوقها أحياناً ، وبهذا يأخذ ترتيب أهميات الضوابط الخمسة فى صناعتنا ترتيباً يختلف عن المعهود فى الدول الصناعية المتقدمة ، ولا نقول ترتيباً معكوساً أحياناً .

بعض السبب فى هذا أن صناعتنا الحديثة ما تزال فى مرحلة النشأة أو الطفولة نسبياً ، فضلا عن أنها أساساً صناعة زراعية أكثر منها معدنية حتى الآن . وحتى عند ذلك فإنها تعتمد جزئياً وأحياناً كليا على خامات مستوردة ، هذا عدا أنها لا تعتمد أساساً على الفحم كوقود أو كقوة محركة . من هنا وهناك ذلك القدر من الشذوذ الجغرافى أو الإيكولوجى أو التكنولوجى الذى نجده فى توزيع بعض صناعاتنا ، وهو الشذوذ الذى يفسر بعض «غرائب» خريطة مصر الصناعية.

الوقود : غياب الفحم

فإذا نحن نحينا المادة الخام جانباً بصفة مؤقتة وبدأنا بالوقود أو القوة المحركة ، فلعل نقطة البداية الصحيحة ، بل وربما كذلك النهاية ، هى غياب الفحم والحديد فى مصر عملياً ، على الأقل فى مرحلة النشأة . فالصناعة فى مصر لم تتحدد بمثل تلك العوامل الطبيعية الجغرافية

الكلاسيكية التى حددت نشأة الصناعة فى الدول الصناعية الكبرى فى القرن التاسع عشر وهى الفحم والحديد . ومعنى هذا أن شيئاً ما لم يرغم الصناعة المصرية على أن تنشأ أو تتركز أو تتكدس فى أقاليم جغرافية معينة حتما وبالضرورة كما فى بريطانيا وغرب أوروبا فى الماضى (١) ، إلا أن تكون بعض المحاصيل الزراعية المعينة التي يتحتم معاملتها أو إعدادها فى حقلها مباشرة لضخامة حجمها أو ثقل وزنها .

بصيغة أخرى ، الصناعة فى مصر لم تتحدد بعوامل وضوابط طبيعية جغرافية بقدر ما تحددت، بالمقابل والتعويض ، بالعوامل البشرية والحضارية ، ولذا سادها عاملا رأس المال والسوق أكثر من الفحم والوقود .

وإذا كان هذا هو الضابط الأساسى فى توطين صناعتنا ، فإن النتيجة الأساسية بدورها هى أن صناعتنا لم تبدأ صناعة إقليمية وإنما عاصمية . وهذه وحدها حقيقة حاكمة عظمى ستشكل كل كيان الصرح الصناعى فى مصر كما سنرى تفصيلا ، ولكن حسبنا هنا أن نقرر ان أول معنى لها هو سيادة أو بالأحرى توكيد وإعادة توكيد سيادة العوامل والضوابط الحضارية والبشرية مرة أخرى ، وعلى رأسها رأس المال والسوق والعمل ، وذلك على حساب الوقود أساساً والخام إلى حد بعيد .

العوامل البشرية «ضد» الطبيعية

على أن غياب الفحم والحديد إن كان قد حرر الصناعة المصرية من تحكم الوقود تحكماً طاغياً، إلا أنه من الناحية الأخرى أخضعها لسيطرة وتسلط بل وسلطان وطغيان تلك العوامل البشرية بدرجة غير مألوفة ولا عادية ، حتى أضحت بدورها قيداً وإساراً فى قدم الصناعة المصرية يكاد يشل حركتها أو يقعدها عن الحركة، ويحيلها من صناعة متحركة جداً بالقوة mobile إلى صناعة قعيدة مقيدة مربوطة بالفعل بموقعها إلى حد لا فكاك لها منه ولا حراك عنه immobile , tied , rooted.

بذلك كله اكتسبت ضوابط لينة هينة مرنة تتمتع نظرياً بقدر كبير من السيولة والقابلية للحركة مثل رأس المال والسوق والعمل ، اكتسبت نفس الدور والضغط والثقل والجمود الذى يميز - أو

(1) Gritly, P. 473 .

يعيب – تلك الضوابط الطبيعية الكلاسيكية التى ورثتها وهى الوقود . والخام ، وكادت تتخذ سمتها وتستعير سماتها من حيث اللاحراك الصناعى وغياب المرونة الجغرافية . ومن هنا جميعاً ما أشرنا إليه منذ قليل من قدر أو لون ما من الشذوذ فى ضوابط توطين صناعتنا .

عامل النقل

فى ظل هذه المعادلة الأساسية الحاكمة ، أتى عامل النقل ليلعب بين حديها أو طرفيها دوراً مذبذباً غالباً ، متناقضاً أحياناً ، محيداً فى بعض الأحيان ، ومتحيزاً فى أخرى وبالتالى لم يقل هو الآخر غرابة أو شذوذاً . فمصر ابتداء رقعة محدودة ومساحة معقولة ليست بضخامة بلاد كالهند أو الولايات المتحدة ، وبالتالى فإن عامل النقل وتكلفته لا يلعب إلا دوراً محدداً نسبياً فى توقيع وتوطين الصناعة ، دوراً هاماً لا مفر ولكن المهم أنه ليس الدور الحاسم أو الفيصل على أية حال (1) . على أن استطالة هذه الرقعة الشديدة تعود فتعيد لعامل النقل الكثير من وزنه وتحكمه.

ورغم أن هذه المعادلة الدقيقة كانت كفيلة أو جديرة بأن تدعو الصناعة إلى الانتشار والتوزع المعقول وأدعى إلى التوازن فى التركز ، فإنها كثيراً ما انحازت إلى كفة التركيز أو استغلت لتبريره . ومن هنا فإن وسائل المواصلات وأدوات النقل المختلفة والمتعاقبة هى التى تحكمت فى عامل [illegible]

فابتداء ، كانت مصر تملك شبكة حديدية جيدة ، ولكنها حكومية احتكارية تنشد الحد الأقصى من الربح . ومن الناحية الأخرى كان النقل المائى الداخلى ضعيفاً إن لم يكن فاقدا غائباً من الناحية العملية ، حيث أن شبكة ترعنا وإن كانت هائلة إلا أنها خططت من أجل الرى لا من أجل النقل . بالمثل كانت الطرق البرية فى البداية متخلفة غير صالحة ولا تمثل ، على الأقل خارج المدينتين الكبيرتين القاهرة والاسكندرية ، أى جاذبية أو منافسة تذكر . وبهذا وذاك انطلق القطار كقوة تركيزية عنيفة بلا ضابط ولا كابح . وفى هذا الطريق فإنه عمل أساساً لحساب وصالح المدينتين العاصمتين وزادهما طغياناً على طغيان .

(1) Id. P. 474 .

القطار «ضد» السيارة

أما السيارة ، وهى كمبدأ عكس القطار وعامل نشر وتشتيت محقق للصناعة ، السيارة حين جاءت واجهت احتكار السكة الحديدية طويلا فى البداية ، إضافة إلى فقر وسوء الطرق البرية بعد ذلك أيضا . ولذا كان قصاراها فى المراحل الأولى هى أنها نشرت الصناعة حول المدينتين الكبيرتين على مدى وامتداد شبكة الطرق الأسفلتية الجيدة حولهما فقط ، فزادتهما تضخماً على تضخم ولم تفعل سوى أن حولت الحوت الخطير إلى أخطبوط أخطر .

أما بعد ذلك فى المراحل المتأخرة حين تحسنت وتوسعت شبكة طرق السيارات حقيقة وغطت الأقاليم وغزت الريف ، فرغم أنها أصبحت بالقوة عامل انتشار وانتثار للصناعة أى عاملا مضاداً للتركيز والتكدس القديم ، فقد جاء ذلك مع إيقاف التنفيذ إلى حد ما لأنه جاء بعد فوات الأوان عملياً .

ذلك أن الصرح الصناعى نفسه كان قد تبلور فعلا وتجمد على هيكله المكدس المكتسب من قبل واكتسب بنفسه لنفسه قوة تراكم ذاتية واسقلالا ذاتياً عن قوى وعوامل البعثرة ، بحيث لم تعد أى قوة تستطيع زحزحته أو خلخلة تكدسه : لقد تغلبت قوى الحجم المكتسب والوفورات الخارجية على قوى اللورى والنقل الخفيف .

وعند هذه النقطة عادت جغرافية الصناعة بهيكلها كله فسلمت نفسها مرة أخرى وأخيرة واستسلمت نهائياً للتوطن العاصمى الذى بدأت به ،وكان التركز الجغرافى العنيف بذلك كله ملمحاً ملحاً ومزمناً وصفة أساسية فى مصر كما سنرى بالتفصيل .

الكهرباء «ضد» الفحم

أما إذا عدنا الآن لنبدأ تحليلنا من البداية . فسنجد أن الصناعة المصرية الحديثة اذ بدأت بالاعتماد على الفحم ، فنظراً لقلة كميات ذلك الفحم المستورد ، فإنه كان قابلا للتحرك إلى حيث يراد له ، ولكن حتى رغم تلك القلة ، فنظراً لطبيعته غير النظيفة ، فقد كان من الأفضل والأسهل أن يركز حيث يراد للصناعة أن تقوم ، سواء ذلك فى ميناء الاستيراد الاسكندرية أو العاصمة القاهرة – ولكن إلى هذا المدى فحسب ، أما أبعد منه فى الصعيد فكلا أو بالكاد . لماذا ؟ – حتى

لا يزيد النقل الطويل من التكاليف . منطق متأرجح مذبذب متحيز بوضوح – أليس كذلك ؟

على أية حال ، ما أن حل البترول محل الفحم حتى أصبح من الممكن أكثر أن تقوم المحطات الحرارية فى أو قرب كل المدن الكبرى بلا صعوبة أو تمييز . أى أن الوقود أصبح قابلا للحركة إلى حيث يراد له ، ينتقل إلى الصناعة ولا تنتقل الصناعة إليه بالضرورة . ومع ذلك فإن الذى حدث أن توقيع الصناعة لم يكد يتأثر أو يتغير بقوة هذا التطور الجديد . فسواء فى ظل الفحم أو البترول فإن المحطات الحرارية ، التى هى مرتبطة ككل محطات توليد الطاقة عموماً بالنيل وفروعه بحكم احتياجاتها الكبيرة من مياه التبريد باستمرار [1] ، ظلت تمثل بؤراً محدودة القدرات محلية الأقطار حول نوايا المدن الكبرى ، وظلت تبدو وسط فراغ الريف الشاسع اشبه بالجزر المعزولة المتقطعة عن بعضها البعض ولكن المربوطة ربطاً محكماً بتلك النوايا الأمهات [2] . ولم تكن هذه بدورها تخرج عن العاصمتين مع بعض إضافات بطيئة وشاقة خارجهما فى بعض المدن الاقليمية الكبيرة لأسباب وملابسات خاصة حتمية أو عفوية . وهكذا بدلا من أن تتبع الصناعة الوقود أو القوة المحركة جغرافيا ، كانت الطاقة أو القوة المحركة هى التى تتبع الصناعة حيث هى أو حيث يراد لها . أو بمزيد من الدقة والوضوح معاً ، كانت الصناعة تتبع القوة المحركة ولكن القوة المحركة كانت تتبع السوق ، الاستهلاك ، السكان ، سكان المدن ، المدن العاصمية بالتحديد والام

حتى إذا ما بدأ عصر الكهرباء المائية ، ولكن بالأخص منذ تمت الشبكة القومية الموحدة ، أصبح من الممكن نقل التيار رخيصا وبعيداً من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ، من خزان أسوان ثم من السد العالى . أى أن القوة المحركة أصبحت عاملا عميماً متاحاً فى كل موقع تقريباً ، وليست عاملا موضعياً محدداً ولا محدداً . باختصار أصبحت عاملا محايداً من وجهة توقيع الصناعة ، تاركة دورها الإيجابى لأيما عوامل أخرى تدخل فى معادلة التوقيع .

ولكن الذى حدث أن الكهرباء المائية وإن لم تمنع انتشار الصناعة وقيامها إن أمكنها أو أتيح لها بعيداً عن مراكزها القائمة فى العاصمتين والمدن الكبرى ، فإنها أيضاً لم تمنع تزايدها

(1) Manners op. cit., p. 59 - 60 .
(2) Albert Dorra, op. cit., p 205 - 6 .

وتكاثفها فى تلك المراكز نفسها . وفى الحالين فإنها جاءت على الأقل متأخرة بعد أن كانت النواة الثقيلة الصلبة فى الصرح الصناعى قد أرسيت وضربت بجذورها فى الأعماق حيث هى ، وقصارى ما تحقق هو بروز أو بزوغ بعض نويات ثانوية للصناعة فى الأقاليم خارج المراكز المخضرمة المحتكرة . لقد تركت الكهرباء المائية دورها الإيجابى بالفعل لعوامل التوقيع الأخرى .

البيئة الصناعية

فإذا ما تقدمنا إلى مثل هذه العوامل ، وجدنا على رأس القائمة عامل «البيئة الصناعية» المناسبة ، أو قل على الأصح إن تلك العوامل الأولية تتدرج وتنطوى تحت عباءة ذلك العامل المركب. ففى ظروف مصر الحضارية والتطورية والاجتماعية والمادية المتاحة فى مرحلة نشأة الصناعة ، لم يكن ثمة من وسط حضارى أو بيئة مادية مناسبة بالقدر المعقول سوى المدينتين الكبيرتين أو العاصمتين القاهرة والاسكندرية : شبكات المياه والكهرباء (حتى سعر الكهرباء فى العاصمة كان نصف سعره فى الأقاليم) والمجارى والمواصلات ، والمرافق الأساسية وأجهزة الاتصال والتعامل الحديثة ، أى باختصار البنية الأساسية أو البناء التحتى infrastructure ؛ ثم القطاع الوحيد المتطور والمتعلم نسبياً من السكان وصاحب الدخول المعتدلة إلى العالية وبالتالى القدرة الشرائية والطلب الاستهلاكى العصرى الحديث .

فعدا الطبقة الوسطى والطالعة من المتعلمين والموظفين والمهنيين وبورجوازية التجار ، كانت هناك نواة الاقطاع الصلبة والثقيلة من الملاك الغيابيين التى بقدر ما هجرت الأقاليم ونزحتها بقدر ما تركزت فى العاصمتين وأتخمت سوقهما . هذا فضلا بالطبع عن الجاليات الأجنبية الأوربية برمتها تقريباً ، والتى كان حجمها جسيما فى تلك المراحل . فكل هذه الطبقات والفئات كانت من وجهة الصناعة هى السوق الوحيدة تقريباً ، وهى نفسها رأس المال كله تقريباً ، بل والعمل الحقيقى الفعال أيضاً .

تلك كانت صورة المدينتين ، أما خارجهما فالريف برمته والأقاليم جميعاً إما فراغ حضارى تقريباً أو منطقة مأزومة ضخمة ومزمنة تعيش على الكفاف والكفاية الذاتية بلا حاجة أو قدرة شرائية تقريباً ، بلا استهلاك ، بلا طلب ، بلا سوق ، بلا مواصلات ، عمليا ، وبلا مياه أو كهرباء أو صرف حرفياً .. إلخ .

والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية أنه كان على أى صناعة تريد أو تضطر إلى أن تغامر خارج المدينتين أن تخلق بيئة حضارية صناعية برمتها من نقطة الصفر ، الأمر الذى يجعل المشروع كله خاسراً منذ البداية ، وبالتالى يمنع المغامرة أصلا ، إلا أن تكون من أقوى الشركات . وعلى سبيل المثال ، فقد كان على شركة السكر فى كوم أمبو وعلى شركة الملح والصودا فى كفر الزيات أن تقوم بإعداد شبكة طرقها المحلية بنفسها وعلى نفقتها .

البيئة الصناعية = العوامل البشرية (١)

فى العاصمتين وحدهما إذن توفرت البيئة الحضارية الأساسية ، ومن هذه البيئة اتخذت الصناعة بدورها قاعدتها الأساسية بل ومعقلها الدائم ، حيث وجدت فيها وحدها مجمع رأس المال والعمل والسوق . والواقع كما ألمحنا أن معظم صناعاتنا بدأ إما فى القاهرة أو الاسكندرية أو كليهما معاً ، أما كل توسع خارجهما فلاحق لهما فى الأعم الأغلب .

فأما رأس المال ، الذى هو نظرياً عامل قابل للحركة إلى أبعد حد ويمكن أن يتبع الصناعة أنى كانت وليس من المحتم أن تتبعه الصناعة ، فقد ارتبط فى البداية بالجاليات الأجنبية واقتصر عليها. ولما كان الممول الأجنبى أساساً هو بادئ الصناعة فى مرحلتها الجنينية تلك ، وكان محله المختار هو العاصمتين ، فقد تحدد فيهما مسقط رأسها وكتبت شهادة ميلادها .

بالمثل تقريباً عامل العمل والعمال ، فبكثافة سكانها ، تملك مصر ميزة العمل الوفير فى كل أرجائها وأركانها ، ولا يمكن للصناعة فى أى موقع تقريباً أن تخشى أو تشكو مشكلة نقص أو عدم وفرة الأيدى العاملة بحيث يتحتم عليها أن تقوم فى قلة محددة منها دون غيرها . وإذا كان المهم فى الصناعة هو بالتحديد العمل الماهر المدرب ، فلا فضل لمنطقة على أخرى فى مصر كثيرا من هذه الوجهة ، حيث أن الصناعة الحديثة وافد جديد على الجميع .

وإنما كان لبعض المناطق شهرة مكتسبة وخبرة متوطنة تاريخية فى بعض فروع الصناعات التقليدية القديمة كالغزل والنسيج واستخراج الزيوت وصناعة الصابون فى بعض مدن ومناطق

(1) Hamdan, Pop, Nile Mid0 Delta, Vol. 2, P. 415-3 .

الدلتا خاصة ، من هنا اتخذت بالفعل عتبة ، ولكن مجرد عتبة ، لتوطين الصناعة الحديثة ببعضها، كالمحلة الكبرى وكفر الزيات على الترتيب . ومع ذلك فقد ظلت هذه المراكز بحاجة إلى التدريب العصرى شأنها في ذلك شأن أى موقع آخر بكر .

وعلى أية حال فإن العمل ، العمل الماهر وغير الماهر ، قابل دائماً للحركة وعلى قدر كبير من السيولة الجغرافية . وقد كان عن طريق هذه السيولة بالدقة أن استطاعت مغنطيسية العاصمة القاهرة المتعاظمة أبداً أن تجتذب إليها باستمرار وتستقطب باطراد كثيراً من صناعات المدن الاقليمية العريقة أو العتيقة وتكاد تفرغها منها ، بحيث أوشك الأمر أن ينتهى تقريباً إلى حالة شبه خفية أو غير منظورة من هجرة الصناعات الاقليمية إلى العاصمة . مثال ذلك صناعات الأثاث والأحذية والحرير التقليدية من دمياط ، وكذلك بعض الصناعات الحرفية المتميزة كالتحف والسجاد من أسيوط وحتى الصناعات الصوفية البلدية من فوه .. الخ

إذا كان مغنطيس الهجرة الريفية بهذا هو العاصمة خاصة والمدن الكبرى عامة ، فإن هذا يتفق تماماً مع أغراض الصناعة وتوجيهات العوامل الأخرى كوجهة رأس المال كما رأينا تواً ، وكاستعداد القوة المحركة كما رأينا من قبلها ، وكطبيعة وتوزيع السوق كما سنرى على الفور . فبالنظر كما سبق إلى مراحل تطور مصر الحضارى ، ولانخفاض مستوى المعيشة ومستوى القدرة الشرائية عند السواد الأعظم ، كانت بيئة المدن الكبرى ، وبالتحديد العاصمتين ، هى من الناحية العملية جل السوق المتاحة لتصريف الصناعة المصرية الناشئة ، لا سيما أن السوق الخارجية أمر غير وارد فى تلك المرحلة .

ورغم أن الصناعة المصرية قد قطعت شوطاً كبيراً منذئذ ، وتسللت ثم توغلت فى سوق الريف والأقاليم ، وتسربت ثم اقتحمت الأسواق الخارجية ، فلا زالت العاصمتان بقدرتهما الشرائية العالية وحجمهما المتضخم من أهم أسواق الصناعة المصرية ، فضلا عن أنهما تتمتعان بأكثف وأفضل خدمة شبكية من النقل والمواصلات .

وفى المحصلة نجد أنه بينما يجتمع ويتحد توجيه أثر الضوابط البشرية الثلاثة ، رأس المال والعمل والسوق ، فى اتجاه واحد نحو مفاضلة وتمييز العاصمتين إلى أقصى حد ، لا يمنع عامل القوة المحركة ذلك الاتجاه الطاغى بل يكاد يقف محايداً أو محيداً ، إن لم يكن مساعداً ومنحازاً كذلك . وبهذا لا يتبقى من أطراف معادلة التوقيع الجغرافى للصناعة سوى المادة الخام . فهل تأخذ اتجاهاً مضاداً يعارض أو يحد ويوازن تلك المجموعة بحيث تلعب دور الحكم أو الفيصل فى اللعبة ، أم تخضع هى الأخرى لمنطقها وتنحاز إليها بحيث تضاعف اتجاهها ؟

المادة الخام

إذا عدنا إلى موادنا الخام ، فلابد أولا أن نميز فيها بين بضعة أنواع نباتية وحيوانية ومعدنية وصخرية ، ولابد ثانياً أن نذكر أن نسبة كبيرة منها خامات مستوردة من الخارج ، ثم علينا ثالثاً أن نتذكر أن معظمها بطبيعته مواد ثقيلة الوزن ليست سهلة ولا رخيصة النقل بعيداً أو طويلاً . والحقيقة الأخيرة جديرة بأن تجعل الصناعة تتبع الخامة فتقوم حيث هى ، وبذلك تعطيها دوراً توقيعياً حاسماً أو هاماً ، وبالتالى معاكساً أو موازناً لأثر مجموعة العوامل البشرية أو الأخرى . ولكن الحقيقة الثانية بينما قد تؤكد هذا الدور ، فإنها أيضاً يمكن أن تقلل منه أو تتفاداه .

فإذا كان من الممكن استئناف أو استكمال نقل الخامة المستوردة إلى حيث يراد لها داخل البلد، لا سيما إذا كانت خفيفة الوزن كالصوف والحرير الصناعى والدخان والكاكاو والشيوكولاته والبلاستيك والإلكترونيات وتجميع الراديو والترانزيستور والأدوية ومستحضرات التجميل ، فقد تجد من الأرخص والأسهل لها تركيز الانتاج فى أقرب أو أنسب موقع لا سيما اذا كانت ثقيلة الوزن كتجميع السيارات وألومينا الألومنيوم والورق وجلود الدباغة ورمال الزجاج وأخشاب الأثاث. أى أن فعل استيراد الخام مذبذب أو مزدوج ، قد يضاعف أو يضعف من قوة وفاعلية المادة الخام كعامل توقيعى للصناعة ، قد يناقض توجيه سائر العوامل وقد يتحيز إليها .

وفى الحالين ، وعلى أى الأحوال ، فإن الأفضلية المطلقة فى توطين الصناعة المعتمدة على الخامة المستوردة (أو الوقود المستورد) جزئيا أو كلياً تذهب إلى ميناء الاستيراد أساساً حيث أول نقطة انقطاع فى النقل break - of- bulk فضلا عن كل التسهيلات والاستعدادات الأخرى تماماً

مثلما تتمتع بأفضلية مناظرة فى خامات التصدير باعتبارها محطة نهائية لتجمعها وسوقاً جامعة جاهزة لها قبل الشحن إلى الخارج . والأولوية الثانية بعد ذلك تذهب إلى العاصمة كمحطة وصول نهائية أو أساسية باعتبارها السوق الكبرى ، فضلا عن سهولة تدفق وتجمع الخامات المحلية إليه وبها من أركان البلد بفضل توسط موقعها وسهولة مواصلاتها ، وذلك إلى جانب توفر وتضافر العوامل الأخرى البشرية .. إلخ .

نوعية الخام

لا يتبقى إذن سوى طبيعة الخام النوعية . وأغلب المحاصيل الزراعية النباتية وكذلك الحيوانية تدعو بثقلها الشديد إلى قيام الصناعة المترتبة عليها حيث هى ، أى فى حقولها الأساسية ، لا سيما إذا شكلت تلك الصناعة «سلاسل وظيفية مترابطة» تؤدى كل واحدة فيها إلى الأخرى . مثال ذلك القطن ابتداء من الحلج إلى الغزل والنسج ، ومن عصر البذرة واستخراج الزيوت والكسب إلى صناعة الصابون والمسلى الصناعى . كذلك طحن الحبوب وضرب الأرز ، وأكثر منهما عصر وتكرير القصب ، وما يترتب عليها جميعاً من صناعات تالية كالورق من سرس الأرز أو مصاصة القصب .

بالمثل صناعات تعبئة الخضر والفواكه المحفوظة ، تقوم مصانعها وسط حقولها الأساسية المتنوعة بالضرورة . كذا تجمع صناعة منتجات الألبان خامها من دوائر صغيرة محيطة مباشرة سواء لتعبئة الزجاجات أو لصناعة الجبن والزبد والسمن ، وذلك لصعوبة نقل اللبن السائل سريع التلف بعيداً أو طويلا . أيضاً تعبئة الأسماك لا مفر مينائية بالطبع ، كما هى الحال فى الاسكندرية ومدن القناة الثلاث . ومثلها بداهة صناعة بناء السفن الناشئة حديثاً فى الاسكندرية وبورسعيد . إلى آخره ، إلى آخره.

ارتباط كثير من الصناعات الزراعية وغيرها بموقع الخام هو إذن قانون طبيعى منطقى . ومع ذلك فإن البعض الآخر منها ، خاصة فى مراحلها الأكثر تعقيداً وتصنيعاً وبالأخص إذا كانت أخف وزناً رخيصة النقل أو داخلها قدر كبير من الخام المستورد ، قد لا يتقيد بمكان الخام وإنما يخضع لنفوذ وغلبة عوامل توقيعية أخرى .

فحتى غزل ونسج القطن ثبت بالتجربة أن موقعه المفضل ليس حقل الانتاج بالضرورة ، ولكن سوق التصدير بالتفضيل ، أى ليس موقع الخام ولكن موقع السوق ، لأن الصناعة لا تعتمد على نوع أو رتبة واحدة من القطن ، وإنما على تشكيلة عريضة وخليط مركب من الأنواع والرتب المختلفة لا تجتمع فى أى حقل إنتاج واحد ولكن فقط فى سوق القطن وبورصته الرئيسية حيث يتأهب لشحن التصدير .

وهذا ما يعطى الاسكندرية الأفضلية المطلقة فى صناعة القطن على أى موقع آخر بمصر ، بما فى ذلك مراكز وسط الدلتا وحتى القاهرة نفسها التى تلى الاسكندرية فقط فى تلك الأفضلية . ولهذا نجد أعظم مركزين لصناعة القطن يقعان خارج حقول الانتاج المباشر ، وهما الاسكندرية والقاهرة .

وحتى عدا ذلك ، فقد لا يصلح موقع حقل القطن لصناعته ، لأن الأخيرة تتطلب أكثر من الزراعة درجة عالية من الرطوبة النسبية . وهذا بالدقة ما حد كثيراً من انتشار الصناعة فى الصعيد الجاف وقصرها طويلا على الدلتا وخاصة شمالها الأكثر رطوبة ، ولو أن الحقيقة أن كل مصانعنا حتى فى الدلتا تحتاج للأسف إلى إستعمال أجهزة الترطيب الصناعى artificial humidifiers .

تكرير السكر ، هو الآخر ، مثل كلاسيكى بارز على انفصال الصناعة عن الزراعة والخام موقعاً . فمن الاقتصادى أكثر أن يجمع السكر الأحمر الخام فى نقطة واحدة لمعالجته تلك المعالجة الأكثر تعقيداً وتطوراً فنياً . ولما كانت سوق الاستهلاك الكبرى للسلعة النهائية ، لا سيما فى مرحلة النشأة ، هى العاصمة ، فقد كان اقتصاديا أكثر أن توقع الصناعة بجوارها . أى أن السوق تغلبت على الخام .

بالمثل ، فرغم أن خامة صناعتى النشا والجلوكوز (المترابطتين) هى الحبوب الثلاثة والبطاطس، فإنها لا ترتبط بمواقع إنتاجها . فهى إذ تمثل مرحلة أرقى تكنولوجيا ، إلى جانب خفة وزنها ، تنجذب بسهولة إلى سوق العمل والخبرة الفنية فى العاصمتين حيث سوق الاستهلاك العظمى أيضاً .

أثر مذبذب أو محيد

والخلاصة الصافية أن أثر طبيعة المادة الخام الزراعية على تحديد موقع الصناعة مزدوج أو مذبذب ، يتوزع بين السلب والإيجاب ، فتارة يدعو إلى ، أو يحتم قيامها حيث توجد هى ، وتارة يخضع لنفوذ العوامل البشرية . وإذا بدا هذا غريباً نوعاً ، فالأغرب أنه يصدق على الخامات المعدنية والصخرية بل وبدرجة أكبر أحيانا .

الأسمنت مثلا ، بوزنه الثقيل جداً ، لا فكاك ولا انفصال له عن موقع خامه الصخرى ، حجر الجير والطفلة ، ومن هنا تركزه فى طرة ومعصرة وحلوان القاهرة ومكس الاسكندرية . وبالمثل ارتباط صناعة الأسمدة الأزوتية فى السويس حيث تلتقى خامة جير عتاقة بغازات تكرير بترول الخليج وأحماضه الناتجة ، وكذلك فى أسوان حيث الجير والكهرباء . ولكن صناعة الأسمدة الفوسفاتية بكفر الزيات ، من الناحية الأخرى ، تستمد خامتها من السباعية – المحاميد على بعد نحو ۱۰۰۰ كم ، بدل أن تقوم الصناعة فوق رواسب الخام .

الأغرب من هذا صناعة الحديد والصلب فى حلوان ، فقد كانت خامتها تأتى أولا من حديد أسوان على بعد ۱۰۰۰ كم هى الأخرى ، ولكنها سواء صوابا أو خطأ خضعت لمغنطيسية موقع سوق العمل والاستهلاك والحضارة الكبرى فى العاصمة ، وهو شذوذ لا مثيل له تقريباً فى العالم أن ترتبط الصناعة الثقيلة بعاصمة الدولة . وجزء من السبب لا شك أن الصناعة تعتمد على الكوك المستورد ، ولما كان هذا يأتى من الخارج من الشمال ، فقد التقى الخام والوقود فى منتصف الطريق كحل وسط اقتصاديا وبشريا . وإذا كانت الصناعة بعد ذلك قد تحولت عن حديد أسوان إلى حديد الواحات البحرية الأقرب جغرافياً والأفضل نوعياً ، بحيث صحح موقع الصناعة فى حلوان ، فتلك صدفة سعيدة أكثر منها خطة أصلية موفقة.

وعند هذا الحد فلن نملك على أية حال إلا أن نلاحظ أن درجة ارتباط الصناعات الزراعية بالعوامل الجغرافية المنطقية هى بالتأكيد أقوى وأشد من درجة ارتباط الصناعات المعدنية بهذه العوامل نفسها . وهذا إن لم يكن وضعاً مقلوباً حقاً ، فإنه لا جدال وضع غريب جداً يؤكد مرة أخرى وجود شذوذ ما أو تناقض معين فى تركيب صناعتنا . أفليس غريباً مثلا أن الكثير من

صناعاتنا المعدنية أو غير الزراعية كالأسمدة والألومنيوم وحتى الحديد والصلب نفسها كان يمكن أن تقوم فى أى موقع آخر أو فى أكثر من موقع آخر ، بينما أن حلج القطن وغزله ونسجه أو عصر القصب وتعبئة الخضر والفواكه لا بديل عن مواقعها ؟ قلب لا شك مثير – أليس كذلك ؟ – أن تكون القابلية للحركة فى الصناعات المعدنية أشد منها فى الصناعات الزراعية .

نصل من هذا كله إلى أن المادة الخام بكل أنواعها ، حتى المعدنية ، لا تلعب دور العامل الفيصل المحدد فى توطين الصناعة عندنا إلا جزئياً ، بينما تخضع جزئياً لأسر العوامل الأخرى سواء البشرية كرأس المال والعمل والسوق أو الطبيعية الأخرى كالوقود . وبهذا تكتمل لنا سلسلة غرائب الصناعة المصرية . فرأس المال أهم من العمل فى توقيع الصناعة ، والسوق أهم من الاثنين ، بينما يلعب كل من الخام والوقود دوراً ثانوياً نسبياً دون المألوف فى دول الصناعة الكبرى (١) .

والواقع كقاعدة عالمية عامة أن قوة وأثر المادة الخام والوقود تتناسب غالباً تناسباً عكسياً مع قوة وأثر عامل السوق ، فكلما ضعف نفوذهما كلما اشتد نفوذ الأخير ، والعكس . وهذه القاعدة أصح ما تكون فى الدول الحديثة التصنيع خاصة فى الشرق والعالم الثالث (٢) . بل إن إتجاه الدول الصناعية الكبرى إلى التحول من الفحم إلى الكهرباء والبترول ، وكذلك مع طوفان الزيادة فى الانتاج الضخم للسلع الخفيفة الاستهلاكية consumer goods والتسهيلات والمرفهات الحضارية الحديثة كالأدوات المنزلية والكهربية والملابس ، التى تتبع توزيع السكان ، هذا كله جعل دور السوق فى توقيع الصناعة يزداد باطراد على حساب العوامل الطبيعية الكلاسيكية (٣) .

لهذا كله فقد لا يكون هناك «شذوذ» بالمعنى السلبى حقاً فى توطين صناعتنا فى نهاية الأمر ، دون أن يبرئها هذا من أخطاء توقيعية سانحة أحيانا وأحياناً أخرى جسيمة . ولعل الأمر كله ببساطة هو منطق الصناعة الخفيفة أولا ، فى آخر مراحل عصر الكهرباء والتكنولوجيا العصرية ثانياً . ولكن ، شذوذ أو لا شذوذ ، يظل يبقى صحيحاً مع ذلك أن للسوق فى مصر نفوذاً طاغياً

(1) K, M. Barbour, Growth, location and structure of industry in Egypt, N. Y., 1972, 19 - 26 .
(2) M. Barlow, Report on the geographical distribution of industrial population, Lond., 1940 89. (Royal commission).
(3) G. Williams, Economics in everyday life, Pelican. P. 76 .

بدرجة غير عادية وغير مألوفة على توقيع وتوطين الصناعة ، بما فى ذلك حتى الصناعة الثقيلة .

ضعف التوطن وقوة الحركة

المهم على أية حال أننا نصل من هذا التشخيص إلى انتهاء آخر وأخير بشأن توطن صناعتنا المصرية ، فنجد أنها تتسم إلى حد ما بضعف التوطن الجغرافى ، بمعنى أنها على درجة عالية للغاية من القابلية للحركة بالقوة industrial mobility ، وإن كانت بالطبع قد أصبحت ثابتة لصيقة بمواقعها بالفعل . فمدى تحديد الطبيعة ، أو الحتم الجغرافى ، لمواقعها محدود نوعاً ، بينما هناك دخل كبير للاختيار البشرى وأحياناً للتحيز الشخصى بل وربما للعناد الخاطئ أو الخطأ العنيد فى تحديدها .

وهناك بوجه عام ثلاث درجات من التوطن الجغرافى ، هى «الصناعات الثابتة» التى تحدد الطبيعة مواقعها بكل حتم وبلا أدنى بديل كما لو كانت مواقع جيولوجية أو مواقع مواضع ، ثم «الصناعات المتحركة» التى يتم توقيعها بالاشارة إلى عوامل توقيعية أخرى قائمة من قبل pre-existing والتى يمكن أن تقوم بنفس الكفاءة فى أى من عديد من المواقع البدائل ، وأخيراً هناك بين النقيضين «الصناعات شبه المتحركة أو الثابتة بالفعل لا بالقوة» التى تقوم حيث تقوم لأمر ما ثم تكتسب بمجرد قيامها قوة اندفاع وثبات شديدة .

والقليل من الصناعات المصرية هو ما ينتمى إلى الصناعات الثابتة بمعنى الكلمة ، كالصناعات المينائية تكرير البترول وتعبئة الأسماك وبناء السفن ، ثم بعض الصناعات الزراعية المتنوعة . ولكن الاغلبية العظمى من صناعاتنا تتروح بين المتحركة وشبه المتحركة ، بمعنى أن كثيراً منها كان يمكن أن يقوم فى موقع آخر دون خطر كبير أو خسارة واضحة . مثال ذلك صناعة غزل ونسج القطن وسائر الألياف ، والمثال الكلاسيكى كما سنرى هو المحلة الكبرى .

ومما يدل على هذه القابلية للحركة الكامنة فى موقع كثير من صناعتنا أن من الممكن والسهل نقلها إلى موقع آخر إذا لزم الأمر ، مثلما حدث حين تم تهجير مصنع السماد من السويس إلى طلخا ومصانع المصابيح الكهربائية من الاسماعيلية إلى كفر صقر بالداخل أثناء العدوان الإسرائيلى على منطقة القناة . حتى معامل تكرير البترول هجرت من السويس إلى القاهرة

(مسطرد) والاسكندرية وطلخا . لكن الغريب هنا حقاً أن تنتمى صناعة الحديد والصلب إلى مجموعة الصناعات المتحركة أو شبه المتحركة ، أو على أية حال غير الثابتة ، حيث لا هى ترتبط بالخام ولا بالوقود وإنما أساساً بالسوق .

التطور التاريخى الجغرافى

هرم الصناعة

لا العوامل الجغرافية المباشرة وحدها مع ذلك ، ولا طبيعة الصناعات المختلفة من بعدها كذلك، تكفى لتفسير خريطة توزيع الصناعة الراهنة ، بل لابد أيضاً من اعتبار المراحل التاريخية من تطور ونمو الصناعة . أى أن هناك على الأقل ثلاثة عوامل أساسية تشارك فى تحديد مواقع الصناعة وأوضاعها : العامل الجغرافى ، العامل الوظيفى، العامل التاريخى .

والواقع أن لكل مرحلة تاريخية من مراحل نمو الصناعة المصرية نمطها التوزيعى الخاص ، ومع تعاقب تلك المراحل تتراكم وتتعايش هذه الأنماط الجغرافية إلى أن تكتمل من مجموعها الخريطة الراهنة ، التى هى بالتالى مكونة من مركب معقد من الضوابط والهيئات المتنحية أو البائدة والبازغة أو السائدة . وبغير هذا المنهج المركب لن نحسن فهم صرح أو «هرم» الصناعة المعاصر - والهرم هو كما سنرى بعد قليل . وفى هذا الهرم نستطيع أن نميز ثلاث مصاطب أو درجات تقابل ثلاثة مراحل - أنماط تطورية ، هى من أسفل : الصناعية البدائية العتيقة ، فالثانوية البسيطة طراز القرن التاسع عشر ، ثم الصناعة الآلية بنت القرن العشرين .

القاعدة القديمة التقليدية

فإذا بدأنا من البداية ، فإن الصناعة القديمة السابقة لعصر الصناعة العصرية الحديثة ليست إلا الصناعات الحرفية واليدوية التقليدية العتيقة التى كانت تخدم الأغراض الضرورية الاستهلاكية والمعايشة الأساسية والمباشرة من ملبس أو غذاء أو بناء .. إلخ. ولأن هذه الحاجات عالمية بالطبع، فقد كان توزيع تلك الصناعات عالمياً أو عميما هو الآخر على مستوى البلد بمعنى أنها تتوزع بحسب كثافة السكان فى أكبر عدد ممكن من المواقع والمراكز . ولأنها كذلك صناعات أولية بسيطة

للغاية ، فقد كانت تلك المواقع تشمل الكثير من القرى إلى جانب المدن ، أى أنها كانت ريفية ومدنية معا (١) .

يمكن لهذه الفرش الغطائية الدنيا من الصناعة، أخيراً ، أن تعد بمثابة القعادة الأولية supstratum في كل الصرح الصناعي التالي . ومع قدوم الصناعة الحديثة وتوسعها ، تأخذ هذه الفرشة القاعدية القديمة إما في التطور أو الانقراض التدريجي بإحلال الآلات البسيطة محل الآلات البدائية العتيقة ، وبذلك تنبثق منها الفرشة القاعدية العصرية الجديدة إن لم تفرض هذه الأخيرة عليها حتى يندمجا في النهاية في قاعدة واحدة عريضة . وأبرز حالات هذه الصناعات القاعدية القديمة هي بلا شك طحن الغلال وغزل ونسج المنسوجات بأنواعها .

مرحلة الصناعة الإنتقالية

ونحن نتقدم خطوة أخرى إلى الأمام، أو إلى أعلى، مع الزراعة الحديثة، وإن لم يكن مع الصناعة الحديثة تماماً بعد، حين ظهرت مجموعة صناعات أولية بسيطة أيضاً ترتبط بإعداد وتجهيز المحاصيل الزراعية الجديدة كالقطن والقصب والأرز في النصف الأول من القرن ١٩، أو على الترتيب حلج القطن وعصر القصب وضرب الأرز. فهذه الصناعات جزء من صميم الإقتصاد الزراعي الجديد بقدر ما ستصبح جزءا من الإقتصاد الصناعي. ولهذا تعد مرحلة إنتقالية من الصناعة الحرفية الصغيرة القديمة إلى الصناعة الآلية الضخمة الحديثة . وليس معنى هذا أنها لاتزال اليوم شبه حرفية، فإن أغلبها تجدد وأصبح حديثاً، ولكنها تظل بسيطة نسبياً .

وهي إنتقالية أيضاً في توزيعها، فلا هي بالعميمة التوزيع كالأولى ولا هي بالغة التركيز كالأخيرة، وإنما هي بطبيعتها وبالضرورة الوظيفية إقليمية التوزيع، تنتشر في عدد كبير نوعا من المواقع داخل نطاق إقليمي محدد هو نطاق المحصول المعنى، حيث أنها بالضرورة صناعة موضعية تقوم حيث خامها وحقلها الزراعي مباشرة قبل أن تتجمع للتصدير أو للإستهلاك. أى أنها في إنتشارها تمثل الدرجة أو السلمة التالية التي تعلو الفرشة القاعدية الأولية .

غير أن الطريف في الحالات الثلاث المذكورة، القطن والقصب والأرز، أن لكل منها مرحلة

(1) K, M,barbour, op CIT.P. 114 .

نهائية – مرحلة تشطيب وتركيز أى تحويل أو ضغط حجم – أكثر تصنيعا وتعقيداً، يتحتم معها التركيز المطلق فى نقطة واحدة بعينها تخدم الصناعة كلها والبلد كله، بحيث تمثل قمة التركيز الجغرافى على العكس من صناعة المرحلة الأولى. تلك هى مرحلة الكبس فى حالة القطن المحلوج، والتكرير فى حالة خام السكر الأحمر ، وإلى حد ما تبييض الأرز . وثلاثتها فى هذا تتناظر جغرافياً بدرجة لافتة . والجدير بالاضافة أنه لما كانت هذه العملية التركيزية المركزة تعطى بدورها نواتج جانبية ، كالبذرة فى حالة القطن والمولاس فى حالة القصب وكسر الأرز ورجيع الكون فى حالة الأرز ، فإن الصناعات المرتبطة أو المترتبة التى تقوم عليها تمتاز بـدورها بتركز جغرافى كامل مماثل (١) .

الصناعة الآلية الحديثة

ثم نتقدم خطوة أخرى وأخيرة حين نصل نهائياً إلى الصناعة الآلية الحديثة بوحداتها الضخمة وإنتاجها الكبير لتفرض صرحها على القاعدة الأولية وشبه الأولية السابقة . وبعامة لا تبدأ هذه المرحلة إلا بعد القرن ٢٠ ، حوالى الحرب الأولى ، ثم تتصاعد بين الحربين ثم مع الحرب الثانية خاصة لتبلغ قمتها منذ يوليو . وعلى عكس الصناعات الحرفية اليدوية العتيقة ، فإن الصناعة هنا تعنى من الآن فصاعداً المدن ، والمدن وحدها ، ولا محل لها فى الريف ، وإذا هى ولجته حولته تواً إلى بيئة مدنية . على أن هناك ثلاث قواعد رئيسية تحكم توزيع الصناعة الحديثة تستحق وقفة خاصة .

الدورة الجغرافية (٢)

فأولا ، فى مرحلة البداية والنشأة ، أى مرحلة النمو الأولى حين كان حجمها محدوداً وحدودها متواضعة ، تبدأ الصناعة بالضرورة مركزة بشدة فى عدد قليل محدود من المواقع أو المراكز المختارة ، هى عادة المدن الكبرى لخدمة حاجات وسوق بورجوازية المدن العليا ، وهذا يعنى عملياً أو أساساً العاصمتين ، لاسيما لتركز رأس المال فيهما وكذلك الجاليات الأوروبية التى قادت الصناعة أولا ، خاصة فى الاسكندرية التى امتازت على القاهرة بأنها جمعت إلى جانب صفة

(1) Ibid., P. 94 - 6, .
(2) Hamdan op. cit.,2, P. 399.

السوق الضخمة المشتركة صفة ميناء التصدير الكبرى وبالتالى صفة سوق الخامات والوقود أى صفة البيئة الصناعية بلا حدود .

غير أنه بالتدريج ، ومع نمو الصناعة وتضخمها وانتشار الحاجة إليها وتسرب عادة الاستهلاك منها إلى طبقات أدنى وأدنى فى السلم الاجتماعى ولكنها أوسع وأوسع فى الامتداد والعدد ، فإن توزيع الصناعة الجغرافى يزداد انتشاراً وامتداداً فتتعدد مراكزه ومواقعه أكثر وأكثر على رقعة الوطن . وشدة استطالة هذه الرقعة فى حد ذاتها تجعل التركيز فى نقطة واحدة عملية غير اقتصادية من حيث النقل فى النهاية ، ولا تلبث أن تحتم تعدد المراكز على طول امتدادها ، لاسيما إذا كانت السلعة النهائية ثقيلة الوزن جداً كالأسمنت والأسمدة .

وبصفة عامة ولكنها تقريبية للغاية ، تعدلها وتكملها استثناءات وتحفظات عديدة بالطبع ، يمكننا أن نعمم فنقول إن معظم الصناعات الحديثة فى الفترة الحديثة أى منذ أوائل القرن العشرين ، إن لم تنشأ أحادية المركز فى العاصمة القاهرة الكبرى غالبا أو فى الإسكندرية نادرا، فإنها عادة تنشأ صناعة عاصمتين فقط وتظل كذلك بصرامة لفترة طويلة أو قصيرة، تبدأ بعدها الإنتشار إلى عدد إضافى من المراكز الإقليمية.

أولى هذه المراكز فى أغلب الحالات فى الدلتا، ونادرا جدا ما تكون فى الصعيد، وحتى عند ذلك فالأسباب «قاهرة» تقريبا كصناعة السكر مثلا منذ البداية والألومنيوم فى النهاية. وفى الدلتا فإنها عادة ما تبدأ على مدن القلب أوالأطراف، أى إما فى المحلة وطنطا وكفر الزيات والمنصورة أو فى السويس وبور سعيد . أما الصعيد فهو آخر ما تصله موجة الإنتشار أو الإنتثار، وبعدد محدود من المراكز ذلك والاغلب عنئذ أن تكون هذه المراكز فى القطاعات الأعمق أو الأبعد منه، إبتداء من أسيوط عادة فى الوسط حتى أسوان فى الجنوب الأقصى.

إنها دورة، دورة جغرافية أو تكاد، تتكرر فى حالة كل صناعة تقريبا، وبمقتضاها تتوسع الصناعة بالتدريج فى نمط ومسار شبه محدد نسبيا تبدأه وهى نقطة تقريبا أو نقطتان وتنتهى منه وهى هرم عمليا.

فى النتيجة الصافية فإن الصناعة الحديثة تأتى أولا كقمم حادة عالية مركزة جدا فى عدد قليل

جدا من المراكز أى المدن، العاصمتين غالبا، ثم تتوسع بالتدريج إلى أسفل إلى مزيد من المراكز والمدن الأقل حجما وأهمية، إلى أن تلتقى قاعدتها فى النهاية بالفرشة الأصلية من الصناعة القديمة التقليدية التى تطورت بدورها بعض الشئ ، إلى أن تندغم الإثنتان كما لو بالجاذبية الأرضية والجاذبية الشعرية فى قاعدة عامة مشتركة . وفى النتيجة يرسم المجموع شكل هرم مدرج متعدد السلمات، قمته العاصمة أو العاصمتان، وقاعدته تغطى وجه الإقليم كله تقريبا.

التسلسل التاريخي

ثانيا ، الصناعة الحديثة لم تدخل كلها مرة واحدة وفى يوم وليلة ، بل تتابعت على مدى زمنى طويل بادئة بالأهم والأساسى والملح أو بالأبسط الأقل تعقيدا وتركيبا، فالمهم والكمالى نوعا أو الأكثر تعقيدا وتطورا. والنقطة الهامة هى أنه كلما كانت الصناعة أساسية وضرورية جدا كانت أقدم إدخالا؛ بينما كلما كانت كمالية نوعا أو غير عاجلة جدا أو أعقد تكنولوجيا أو مرفهة أكثر حضاريا كلما كانت أحدث إدخالا.

ثم إنها كلما كانت أحدث عهدا، كلما كانت أكثر تركيزا جغرافيا كالورق والأدوية والألكترونيات، بينما كلما كانت أكثر توزيعا وإنتشارا كالغزل والنسيج وعصر البذرة والزيوت والصابون وإلى حد ما الأسمنت والأسمدة .

لهذا أيضا فاذا حدث أن وجدت صناعتان مترابطتان أو متقاربتان إحداهما من النوع الأبسط أو المتواضع نسبيا والأخرى أكثر تعقيدا أو عصرية او رفاهية، فإن الأولى تميل إلى أن تكون أوسع إنتشارا وتوزيعا فى عدد كبير من المدن، بينما تبدى الثانية قدرا أكبر للغاية من التركيز الجغرافى فلا نلقاها إلا فى قلة من المدن وقد توشك أن تقتصر على العاصمتين. خذ مثلا وعلى الترتيب ضرب الأرز وطحن الغلال بالمقارنة إلى صناعة النشا والجلوكوز المرتبطة بخاماتها، أو الحلاوة الطحينية مقارنة بالشيكولاتة، أو السجاد والكليم والغزل والنسيج البلدى مقارنا بالتريكو «وشغل السنارة» والإبرة .... إلخ .

لكل صناعة درجة تركزها (١)

ثالثا ، يترتب على هذا وذاك أن يتحدد لكل صناعة أو فرع منها درجة معينة من التركز أو

(1) Ibid., P. 409 .

التبعثر الجغرافى . فثمة صناعات تتوزع بين عدد كبير من المواقع والمراكز أى المدن، بينما تتركز أخرى بعنف فى قلة منها معدودة للغاية. وهذا يعطى لكل صناعة على حدة «هرم» توزيعها المختلف جذريا ما بين المفلطح عريض القاعدة والعمودى الحاد كأنه المسلة .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نصنف صناعاتنا إلى ثلاث فئات : شديدة التبعثر أو واسعة التوزيع والإنتشار، متوسطة التجمع والانتشار و أخيرا شديدة التركز أو ضيقة التوزيع. وأبعاد هذه الفئات وحدودها ليست بجامدة أو ثابتة إلى الأبد، وأنما هى متطورة بإستمرار مثلما هى نسبية أساسا، وذلك كله مع إتجاه الصناعة عموما وجميعا إلى الإنتشار التدريجى فى التوزيع مع توسعها ونموها المطرد. ولهذا فإن ما كان شديد التركز منذ عقد أو عقدين مثلا قد يكون اليوم متوسط التركيز، ومتوسطة واسعة، وهكذا .

وعلى الجملة نستطيع أن نقول إن عدد مراكز أو مواقع الفئة الأولى الواسعة لا يقل الآن عادة عن ١٠ مواقع، وقد يصل إلى ٣٠ وزيادة كما فى حالة صناعة نسج القطن بالذات، هذا عدا المستويات الدنيا من وحدات صناعات كطحن الحبوب أو قمائن الطوب أو محالج القطن حيث تعد أضعاف ذلك كله. أما طبقة التركز المتوسط فيتراوح عدد مراكزها الآن عادة حول ١٠ – ٥ مواقع، بعد أن كانت تجنح على الأكثر إلى الرقم الأخير وحده أو تتأرجح حوله منذ بضع سنين فقط . وأخيرا فإن عدد مراكز الصناعات شديدة التركيز قلما زاد عن ٣ – ٤ مواقع، وقد يقتصر أحيانا على موقع واحد فحسب .

هذا التصنيف التركيزى – لابد لنا أن نضيف على الفور – يرتبط إرتباطا مباشرا ووثيقا، وإن لم يكن دائما حتميا أو حميما، بالتصنيف الوظيفى للصناعات. فبوجه عام تعد الصناعات ذات الأصل الزراعى، الغذائية والنسيجية خاصة، أوسع الجميع إنتشارا بيقين. وعلى طرف النقيض تماما تأتى الصناعات المعدنية الأصل، إبتداء من صناعة المعادن الأساسية والتشكيلية إلى الصناعات الهندسية والميكانيكية والكهربائية، التى تكاد المجموعات الأخيرة منها تأتى فى معظمها، ولا غرابة، صناعات عاصمتين بصرامة . وفى المنزلة بين المنزلتين تأتى الصناعات الكيماوية وصناعة البناء . ولنا أن نضيف بعد هذا كيف تنقسم مفردات كل مجموعة من هذه

المجموعات بدورها إلى مزيد من الطبقات والدرجات تركيزا أو تبعثرا . ففى الصناعات الغذائية مثلا ما أشد ما تختلف درجة التركز أو التبعثر بين صناعة كالحلاوة الطحينية والشيكولاته أو المشروبات الخفيفة والسجاير . بالمثل فى النسجيات ، تختلف صناعة الحرير بشدة عن صناعة القطن . وحتى فى صناعات البناء لا وجه للمقارنة بين الطوب المنتشر والأسمنت المركز أو بين الجبس والزجاج . وهكذا .

أما إذا كان لنا أن نلتقط خطا واحدا مباشرا يختزل هذه الدرجات بالتقريب ويقطع عبرها بسرعة بالترتيب التنازلى أو التصاعدى، لبدأ لاريب بصناعات مثل طحن الحبوب وضرب الطوب وحلج القطن والغزل والنسيج، فتقدم منها إلى ضرب الأرز وحفظ الأغذية وتكرير السكر، ومنها بدورها إلى عصر الزيوت وصناعة الصابون فالأسمنت والأسمدة، وبعدها إلى صناعات الأخشاب والورق والأثاث والأدوية والجلود والبلاستيك والأحماض، إلى أن نصل فى النهاية إلى أمثال الزجاج والمطاط ثم الحديد والصلب والألومنيوم ثم السيارات والآلات الهندسية والميكانيكية والكهربائية (١) .

الخصائص العشر :

خصائص الصناعة المصرية

لجسم الصناعة المصرية، كصرح وبناء ولا نقول ككائن عضوى، خصائص وظيفية وتركيبية محددة تصنع فيما بينها شخصيتها وسماتها وقسماتها وتحدد نقاط قوتها وضعفها كما تشخص مشاكلها وصعوبتها . وتلك الخصائص عشر، ست منها وظيفية وأربع تركيبية، وهى تتداعى بالترتيب المنطقى على النحو الآتى : سيادة الصناعات الزراعية، ترتيب القطاعات الإنتقالى، صناعة إستهلاكية لارأس مالية، صناعة خفيفة لا ثقيلة، صناعة إكتفاء لا تصدير، دولة مصنعة لا صناعية، التكامل الرأسى والأفقى، شدة التنوع من شدة التركز، التركيز الحجمى، التركيز الجغرافى .

---

(1) barbour ,P. 41 - 3 .

قارن أيضا : مابرو ورضوان ، ص ٢٤٥ – ٢٥١ .

الخصائص الوظيفية

سيادة الصناعات الزراعية

تحتل الصناعات ذات الأصل الزراعى بشقيه النباتي والحيوانى الصدارة المطلقة والمساحة الكبرى من صناعتنا عموما، بينما تتراجع الصناعات ذات الأصل المعدنى إلى المؤخرة رغم طفرتها المؤثرة فى السنوات الأخيرة . وليس من السهل أو الممكن بالطبع تحديد الأنصبة والحصص النسبية لكل من المجموعتين رقميا أو إحصائيا . ولكن من المصدر الأول ينبع الجزء الأكبر من الصناعات الغذائية والنسيجية التى تفترش فيما بينها أكثر من نصف مساحة الصناعة المصرية جميعا، كما ينبثق جزء هام من بعض الصناعات الكيماوية وحتى صناعة البناء . وإلى المصدر الثانى ، بالمقابل، ترقى بقية الصناعات ، خاصة المعدنية والهندسية فضلا عن التعدينية.

وإذا كانت هذه القسمة غير السليمانية تعكس طبيعة مصر كدولة زراعية أساسا أكثر مما هى دولة معادن، فإن ذلك لا يعفى صناعتنا تماما من صفة التخلف وإن أعفاها نوعا من مسئوليته . ذلك أن الصناعة الحقة فى العرف أو الإعتراف الإقتصادى إنما هى الصناعات المعدنية لاالزراعية، تماما كما إن الحرب بمعناها الحقيقى فى العرف أو التعريف العسكرى هى الحرب الهجومية لا الدفاعية. فالصناعات المعدنية هى «الصناعات الصناعية» كما قد نقول، إذ أنها فى معنى بمثابة تحد للزراعة، حيث الصناعات الزراعية أمتداد لها فى الأعم الأغلب. وإذ كانت صناعة الحديد والصلب هى قاعدة الأساس فى الصناعة المعدنية خصوصا والصناعة عموما وعلى الإطلاق، فإن قمة الاثنين هى الصناعات التشكيلية أى الهندسية والميكانيكية والكهربائية كما أن قمة الجميع هى «صناعة المصانع» .

سلاسل الصناعات المترابطة

وفيما عدا هذا فلعل أبرز مايميز صناعاتنا الزراعية السائدة غلبة «الصناعات المترابطة» عليها، وهذا يعنى أو ينبع فى الواقع من التكامل الأفقى والرأسى الذى تتسم به الصناعة المصرية عموما، وبدرجة لافتة عند ذلك. خذ مثلا سلسلة حلج القطن – عصر البذرة – الكسب والعلف – الزيوت الصناعية والمسلى الصناعى – الصابون والجلسرين – الأحماض النباتية ... إلخ . أو سلسلة عصر القصب – تكرير السكر – المولاس – الكحول – الخل – العطور – الورق – الخشب الحبيبى... إلخ .

وقد لا تقل بعض خطوط الصناعات المعدنية الأصل ترابطا وتداعيا فى سلاسل متشابهة، خاصة منها ما ينبثق أو يتدفق من صناعة الحديد والصلب وكذلك الصناعات الكيماوية. ولكن فى الجميع، زراعية ومعدنية، فإن أبسط الصناعات وأكثرها ضرورة وأقلها تعقيدا هى التى أدخلت أولا، ثم بالتدريج أضيفت الصناعات الأكثر تطورا وتعقيدا تكنولوچيا والأكثر ترفا أو ترفيها أو كمالية .

ترتيب القطاعات الإنتقالى

ترتيب الصناعات المتخلفة

لترتيب قطاعات الصناعة من حيث الأهمية النسبية مغزاه ودلالته الهامة على درجة تطورها العام فنيا ومدى تقدمها تكنولوچيا . فالترتيب التقليدى للصناعة المتخلفة هو عادة كالأتى :

الصناعات الغذائية فى المقدمة، تليها النسيجية، تليها المعدنية أو الهندسية، ثم أخيرا الكيماوية إن وجدت. وقد كان هذا بالفعل، ولازال إلى حد معين، ترتيب قطاعات الصناعة المصرية، ولو أن هناك تطورا داخليا محققا فى تركيب الهيكل [1] ولعل هذا التـــرتيب وهذا التطور أن يدلا بإجتماعهما معاً على أن صناعتنا تقع فى مرتبة انتقالية وسط بين الصناعة المتخلفة التقليدية وبين الصناعة المتقدمة المتطورة أكثر مما تقع بالكلية فى أى منهما تماما .

تطور قيمة الإنتاج الصناعى

بالأسعار الجارية بملايين الجنيهات (٢)

القطاع	١٩٥٢	١٩٦٦ – ٦٥	١٩٧١ – ٧٠	١٩٧٥
الصناعات الغـذائة	١٢٢	٢٨٥	٤٨١	٦٩٨
الصناعات النسيجية	٨٤	٣٥٧	٤٧٠	٦٩٠

(1) W, B, Fisher, The Middle East, P. 412

(٢) الجريتلى ، ص ٣١٥ ؛ الكتاب السنوى ، ص ٨٢ .

الهندسية والكهربائية	٣٠	١٦٠	٢٠٠	٣٨٥
الكيمـاوية والدوائية	٢٠	١٤٠	١٨٠	٢٦٧
البناء والأخشاب والحراريات	٨	٣١	٩٣	٩٣
صناعات التعدين	٤	١١	–	٧
الصناعات الخشبية والجلدية	–	–	–	١٢٦
المجمـوع	٣١٤	٩٨٤	١٦٣٥	٢٣٠٠

فكما نرى من الجدول، تحتل القطاعات الأربعة الغذائية والنسيجية والهندسية والكيماوية الرقعة الكبرى من مساحة الصناعة المصرية جميعا، بل إنها لتزداد توسعا على توسع. فقد بلغت ٨٠,٨٪ سنة ١٩٥٢، ارتفعت إلى ٨٨.٦٪ سنة ١٩٧٥ . وفى التاريخين نفسيهما كان الترتيب التقليدى سائدا، إلا أن الصناعات الغذائية والنسيجية تبادلتا المواقع فيما بينهما أكثر من مرة، بينما ظلت الصناعات الهندسية والكيماوية على أوزانها وفى أماكنها بلا تغيير. ففى سنة ١٩٥٢ كانت الصناعات الغذائية تشكل وحدها نحو خمسى قيمة الإنتاج الصناعى كله، مقابل الربع فقط للصناعات النسيجية، فى حين كانت الهندسية تعادل العشر، كما لم تزد هى والكيماوية مجتمعة عن السدس كثيراً. بل كادت الغذائية إلا قليلا أن تعادل وحدها الثلاثة الأخيرة مجتمعة .

تطور قيمة الإنتاج الصناعى بالقطاعات مئويا

القطاع	١٩٥٢	١٩٧٥
الصناعات الغذائية	٣٨,٩	٣٠,٣
الصناعات النسيجة	٢٦,٩	٣٠,٠
الصناعات الهندسية	٩,٦	١٦,٧
الصناعات الكيماوية	٦,٤	١١,٦

بين الغذائية والنسيجية

إذا كان ترتيب القطاعات الأربعة فى سنة ١٩٧٥ لم يتغير بصرامة أو على السطح ، فإنه ...ـيا وفى الواقع تعدل إلى حد بعيد نسبيا . فقد تعادلت كل من الصناعات الغذائية والنسيجية ،

وفي الوقت نفسه قل وزنهما النسبى بين قطاعات الصناعة عموما ، وذلك لصالح ولحساب القطاعات الأخرى بالطبع ، الأمر الذى يعد علامة صحية ومؤشراً إلى التطور التكنولوجي .

فأما الأولى ، فالواقع أن قصة العلاقة بين الغذائية والنسيجية هى قصة صراع لم ينقطع بين متنافسين عتيدين عنيدين ذلك فى آلية أشبه بحركة المنشار seesaw . فلئن كانت الغذائية متفوقة تماما سنة ١٩٥٢ ، فإنها تراجعت خلفها كثيرا جدا سنة ١٩٦٥ ، ثم استردت تفوقها نسبيا سنة ١٩٧٠ ، لتفقده من جديد سنة ١٩٧٢ ، ولتستعيده منذ سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ ، وإن انتهى الوضع بينهما إلى التعادل عمليا كفرسى رهان ما فى ذلك شك ، كل بنحو ٣٠٪ من إجمالى الانتاج الصناعى ، مما يؤكد أيضا أن الصناعة المصرية بعامة ما تزال فى حالة سيولة وفى مرحلة انتقالية أساسا .

أما عن الوزن النسبى لكلا القطاعين الغذائية والنسيجية معا ، فقد انتهى فى سنة ١٩٧٥ إلى مجموع قدره نحو ٦٠٪ من إجمالى قيمة الانتاج الصناعى ، مقابل ٦٥,٨٪ أى نحو الثلثين سنة ١٩٥٢ . هذا بينما بلغت الهندسية ١٦,٧ ٪ أى نصف أى منهما أو سدس المجموع ، فى حين ارتفعت الكيماوية إلى ١١,٦٪ أى أنها تضاعفت تقريبا عما كانت عليه سنة ١٩٥٢ لتصبح عشر الانتاج أى قدر الصناعة الهندسية فى السابق .

والواقع أن ظهور أو بالأحرى بروز الصناعات الكيماوية فى الفترة الأخيرة هو من أهم التطورات الداخلية فى تركيب أو تركيبة الصناعة المصرية ، وهو يدخل فى باب الكيف كما فى باب الكم . وعلى أية حال ، فقد ارتفع بهذا مجموع الاثنتين الهندسية والكيماوية من ١٦ ٪ فقط سنة ١٩٥٢ إلى ٢٨,٣ ٪ وبهذا أيضا أصبحتا معا تعادلان تقريبا أيا من الصناعات الغذائية أو النسيجية على حدة أو نصفهما معا (٢٨,٣ ٪ مقابل ٦٠,٣ ٪ على الترتيب) .

دورة التطور

تلك بعامة هى وضعيات وديناميات الهيكل القطاعى للصناعة ، إن دلت على خطوة محققة إلى الأمام فى صناعتنا ، فإنها كذلك تحدد موقع تلك الخطوة بالتقريب فى منتصف مدارج الصناعة الحديثة الراقية ، حيث تمثل الصناعات الغذائية والنسيجية معا ضعف قيمة الصناعات الهندسية

والكيماوية معا . ومعروف فى دورة التطور الصناعى الحديث أن الدول الصناعية العظمى المعاصرة قد تجاوزت منذ مدة مرحلة التركز على صناعات النسيج وأمثالها مما تميزت به فى القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، لتركز بعنف على الصناعات الهندسية والكيماوية المعقدة خاصة الفنية والدقيقة مثل الإلكترونيات والبلاستيك .. إلخ (١) ، تاركة الأولى للدول الوافدة حديثا على التصنيع كدول العالم الثالث ومنها مصر .

من هنا فلعل مصر النصف الثانى من القرن العشرين تقع صناعيا فى الموقع والمرحلة اللذين كانت تحتلهما دول الانقلاب الصناعى الرائدة فى الغرب مثل بريطانيا النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ومصر فى هذا المعنى وبهذا الشكل قد ورثت إلى حد معين بريطانيا الثورة الصناعية والصناعة البريطانية فى العصر الاستعمارى ، أو بعبارة أخرى وأوضح استردت بعد نحو قرن المرحلة الصناعية التى سرقتها من تطورها بريطانيا الاستعمارية منذ نحو قرن .

صناعة استهلاكية لا رأسمالية

من بين فئات السلع النوعية الرئيسية الثلاث الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية أو الانتاجية ، تذهب الصدارة فى صناعتنا بالطبع إلى الأولى أساسا ، بينما لا تمثل الأخيرة أهمية خاصة تذكر ، فيما سجلت الوسطى خطوة مشجعة إلى الأمام . وهذا كله وضع طبيعى متوقع فى صناعة وسط بين التخلف والتقدم ، مثلما هو مؤشر إلى مرحلة تطورها ومشخص لطبيعتها كدولة من الدول النامية .

فيض السلع الاستهلاكية

فأما السلع الاستهلاكية ، وإن سادتها أساسا الصناعات الزراعية أو ذات الخامات الزراعية كالصناعات الغذائية والنسيجية والملابس فى الدرجة الأولى ، فإنها تمتد لتشمل كثيرا من الصناعات الهندسية ، خاصة السلع الحديثة المعمرة كالسيارات وإصلاحها والأدوات المنزلية العصرية (ثلاجات ، أفران ، مكانس ، دفايات .. إلخ) وكذلك الصناعات الكيماوية خاصة تلك التى تتسم بدرجة عالية من مرونة الطلب والدخل (كالأدوية والصابون ومواد التجميل .. إلخ) (٢) .

---

(1) J. P. Cole Geogerphy of Current affairs, p.241,. C. C. Colby, A, Foster. P. 454 .

(٢) مابرو ورضوان ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

طفرة الصناعات الوسيطة

أما الصناعات الرأسمالية أو الانتاجية فإذا لم يكن لدينا الكثير لنضيفه عنها ، فلا شك أن طفرة الصناعات الوسيطة حجما وتنوعا جديرة بالتسيجل والتعليق . ولعل في الصدارة منها تأتي بعض الصناعات الكيماوية ، خاصة منها تلك التي تربطها بالزراعة صلات قوية كالأسمدة والمبيدات الحشرية والورق ، أو البترول وتكريره والتعدين الأساسي ، أو تلك التي تزودها الصناعة بالاحماض والكحول والمنظفات والغازات السائلة والبويات ، فضلا عن الأسمنت والزجاج ومواد البناء (١) ، ولعل هذا هو الذي يفسر ارتقاء الصناعات الكيماوية بالذات مؤخرا إلى مرتبة عالية من حيث القيمة المضافة بالتحديد ، على نحو ما يوضح الجدول الآتي (٢) .

أنصبة المجموعات الصناعية النوعية
في القيمة المضافة ٪

المجموعات الصناعية	١٩٥٢	١٩٦٠	٦٦ - ١٩٦٧
الجموعة ١ - الأغذية ، المشروبات ، السجاير ، المنسوجات والملابس الجاهزة .	٦٤,٩	٥٨,٩	٥٥,٧
المجموعة ٢ - الخشب ، الورق ، المطاط ، الكيماويات ، البترول ، المعاد الأساسية والمنتجات المعدنية وغير المعنية .	٢٥,٥	٣٣,٣	٣٣,٥
المجموعة ٣ - الآلات غير الكهربائية ، والكهربائية، ووسائل النقل .	٣,٦	٣,١	٦,٥
المجموعة ٤ - الأثاث ، الطباعة ، الجلود ، المنوعات .	٦,٠	٤,٧	٤,٣

(١) السابق .

(٢) اسابق ، ص ١٣٩ .

والواقع أن هناك انكماشاً فى وزن الصناعات الاستهلاكية ، بمثل ما أن هناك توسعاً موازياً فى الصناعات الوسيطة . وهذا أحد أبرز ملامح وخصائص صناعتنا حالياً . ففى سنة ١٩٥٢ كانت الصناعات الأولى (وتمثلها المجموعة ١) تفسر نحو ٦٥٪ من مجمل القيمة المضافة فى الصناعة الكبيرة أى نحو ثلثى الصناعة الخفيفة في مصر ، مقابل الربع أو ٢٥,٥٪ للصناعات الوسيطة (التى تمثلها المجموعة ٢) . وفى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ هبطت النسبة الأولى إلى نحو ٥٦ ٪، بينما ارتفعت الثانية إلى ٣٣,٥٪ أى ثلث الاجمالى .

وبمزيد من التحليل ، انخفضت نسبة القيمة المضافة فى خمس صناعات استهلاكية (هى الأغذية ، والمشروبات والسجاير ، والمنسوجات والملابس الجاهزة) من ٧٩,٨ ٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٥٥٪ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، وفى فئة المنشآت التى يعمل بها ١٠ عمال فأكثر هبطت النسبة من ٦٤,٨ ٪ سنة ١٩٥٢إلى ٥٨,٩ ٪ سنة ١٩٦٠ ثم إلى ٥٥,٦ ٪ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ . (١)

التطورات الداخلية

غير أن من الضرورى أن ندرك أن هناك اختلافات جسيمة فى معدلات انكماش الخطوط والقطاعات المختلفة داخل الصناعات الاستهلاكية . ففى الوقت الذى احتفظت فيه الصناعات النسيجية بمركزها على القمة فى العمالة والقيمة المضافة ، بل وزادت قيمتها وسيطرتها النسبية باطراد ، تدهورت الصناعات الغذائية بالذات وفقدت الكثير من وزنها فى هذه المجالات . فمن ٣٣,٠١ ٪ من إجمالى القيمة المضافة فى الصناعة سنة ١٩٥٢ ، ارتفعت نسبة المنسوجات إلى ٣٨,١ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، وإن هبطت نسبة الملابس من ١,٩ ٪ إلى ١,٢٪ على الترتيب . على العكس من هذا انخفضت نسبة صناعات المأكولات والمشروبات من ٢٢,٤ ٪ إلى ١١,٩٪ على الترتيب ، وبالمثل فعلت نسبة صناعة الدخان من ٧,٤ ٪ إلى ٤,٤ ٪ . وعلى هذا تكون نسبة الصناعات النسيجية قد ارتفعت من ٣٥ ٪ من القيمة المضافة سنة ١٩٥٢ إلى ٣٩,٣ ٪ أى نحو الخمسين سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، بينما هبطت نسبة الصناعات الغذائية من ٢٩,٨ ٪ إلى ١٥,٣ ٪ على الترتيب .

---

(١) السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

وإذا كانت الصناعتان كلتاهما تعتمد أساساً على الخامات أو المدخلات الزراعية ، فإن تفسير هذا الفارق أن القطن بالضرورة هو محور وعماد كل الصناعة المصرية ، وكل توسع فى تصنيعه يمثل الجزء الأكبر من توسع الصناعة المصرية بعامة مثلما هو تدعيم واستثمار للزراعة المصرية أصلا . أما الصناعات الغذائية فلا شك أن الزراعة المصرية تعد قيداً عليها وعلى توسعها . فصناعة الأغذية فى مصر تحد منها ظروف الانتاج والعرض السائدة فى الزراعة ، وكذلك سمات الطلب المحلى على منتجاتها من محدودية ومرحلية (١) .

هيكل القيمة المضافة فى الصناعات المختلفة
كنسب مئوية من الاجمالى (٢)

الصناعة	١٩٥٢	٦٦ - ١٩٦٧
المأكولات والمشروبات	٢٢,٤	١١,٩
السجاير	٧,٤	٤,٤
المنسوجات	٣٣,١	٣٨,١
الملابس	١,٩	١,٢
الخشب والمصنوعات الخشبية	١,٦	٠١,٢
الورق والمصنوعات الورقية	١,٣	٢,٨
الطباعة والنشر	٢,٨	٢,١
الجلود والمطاط	٠,٩	١,٣
الكيماويات	٧,٤	١٢,٧
الفحم والبترول	٨,٦	٥,٢
المصنوعات غير المعدنية	٤,٣	٤,٢
المعادن الأساسية	١,٦	٣,٩
المصنوعات المعدنية	١,٧	٣,٣

---
(١) مابرو ورضوان ، ص ١٣٥ - ١٣٧ .
(٢) إحصاء الانتاج الصناعى ، ١٩٥٢ ، ٦٦ - ١٩٦٧ .

الآلات	٠,٧	٤,٤
وسائل النقل	٣,١	٢,١
سلع أخرى	١,٢	١,٢

صناعة خفيفة لا ثقيلة

من نافلة القول أن صناعتنا خفيفة أساساً ، بينما تأتى الصناعة الثقيلة كهامش جانبى محدود نسبياً حتى الآن ، مثلما هى إضافة تالية ومتأخرة للغاية . وإذا كانت صناعتنا الثقيلة بهذا قد ولدت تاريخياً بعد صناعتنا الخفيفة بأمد طويل ، رغم أن الصناعة الثقيلة هى نظرياً وفنياً أم الصناعة الخفيفة ، أم الصناعة إطلاقاً . فما ذاك إلا لأن صناعتنا قد «استعارت أمها» من الخارج بالاستيراد أصلا وأساساً . وليس إلا بعد ميلاد صناعتنا الثقيلة محلياً أن منحت صناعتنا الخفيفة شهادة الميلاد الحقيقية ودخلت سن البلوغ ولا نقول بلغت سن الرشد .

والواقع أن الصناعة الثقيلة إنما هى «الصناعة المنوية seminal » بالمعنى الحيوى فى جسم الصناعة جميعاً ، فهى الصناعة الولود ، هى ولادة ووالدة ومولدة معظم الصناعات الخفيفة مباشرة أو غير مباشرة . ورغم أن الصناعة الثقيلة لا تعدو حتى الآن ٦ ٪ من القيمة المضافة فى مجمل صناعتنا عموماً ، فلعل لنا مع ذلك أن نقول إنها تقودها ولكن من المؤخرة إذا صح التعبير، بمعنى أن الصدارة والثقل والمساحة الكبرى مازالت للخفيفة بالطبع ، ولكن الثقيلة هى الموتور المحرك الدافع وإن كان صغيراً مستتراً .

فى الميزان : لمن الأولوية ؟

وفيما عدا هذا فإن الصناعة المصرية ، وهذه إحدى مشاكلها الحيوية أو الحادة مازالت مترددة بين دعوة التركيز على الصناعة الخفيفة ودعوة التركيز على الثقيلة ، ولمن تكون الأولوية والأسبقية : الثقيلة التى تقدم النواة الحتمية والأساس الوحيد لأى تنمية صناعية عصرية حقيقية ، ولكن الباهظة التكاليف ، محدودة العمالة ، بطيئة العائد الإقتصادى ، والمركزة جغرافيا ، والتى تتطلب قبل وبعد هذا كله فترة حضانة طويلة مرهقة ، أم الخفيفة التى يمكن أن تنتشر على أوسع نطاق فى الأقاليم والريف المتخلف ، والتى تستوعب عمالة أكبر بكثير ، وتستدعى رؤوس أموال أقل

بكثير ، وتقدم عائدا ماديا وربحا أسرع بكثير جداً . (على سبيل المثال ، قدر تخطيطيا أن تشغيل عامل واحد جديد فى صناعة الحديد والصلب بحلوان يتطلب إستثماراً قدره ٢٠٫٠٠٠ جنيه ، مقابل ٣٠٠٠ جنيه فى الصناعة التحويلية ، أى أن الأخيرة يمكن أن توفر عمالة جديدة لنحو ٦ أمثال الأولى .)

واضح بالطبع أن الخفيفة أنسب لظروف مصر السكانية والمالية والحضارية الراهنة ، ويمكن أن تولد آنيا رأسمال وفيراً للصناعة الثقيلة فيما بعد ، ولكن الثقيلة ألزم للتطور وللمستقبل وللأمن الإقتصادى ، لإنها حتى وإن إبتلعت نسبة كبرى من الإستثمارات المتاحة وحدت من فرص العمالة فى المدى القصير فإنها جديرة بأن توسعها جدا فى المدى الطويل ، بإختصار ، الخفيفة أربح وأسهل فى المدى القصير ، والثقيلة أربح وأكثر إمكانية فى المدى الطويل . والحل السليم ، لهذا ، هو التوازن المخطط المحسوب بين الطرفين . ولعل هذا ما استقرت عليه بوصلة الصناعة المصرية مؤخرا ، حيث تقرر تخصيص نسبة معينة من الإستثمارات للصناعة الثقيلة لا تتذبذب من عام إلى أخر .

صناعة إكتفاء لا تصدير

إذا لم تكن الصناعة المصرية قد غدت بعد القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى فعلا (١) ، أى القوى الضاربة النشطة والمنشطة ، المحركة والمغذية له ، فإنها بالتأكيد على وشك أن تصبح كذلك. فهى تقدم حالياً - أرقام ٨١ - ١٩٨٢ - ٣٠ ٪ من إجمالى الدخل القومى ، ٤٥ ٪ من إجمالى الاستثمارات القومى ، ٢٠ ٪ من حجم العمالة المصرية . ففى سنة ٨١ - ١٩٨٢ بلغت قيمة الانتاج الصناعى ٩٥٠٠ مليون جنيه ، وقيمة الصارات الصناعية ٤١٨ ميلوناً ، بينما بلغ عدد العاملين بها سنة ١٩٧٧ نحو ١,٩٢٤,٠٠٠ عامل ، حصلوا على ٢٣,٦ ٪ من كل الأجور المدفوعة لكل العمالة الاقتصادية المصرية .

من الناحية الأخرى ، فإذا كان التصدير هو المقياس الحقيقى للتصنيع (٢) ، فإن الصناعة المصرية تعد صناعة اكتفاء ذاتى لا صناعة تصدير ، حيث لم تزد قيمة الصادر عن جزء من ٢٠

(١) مابرو ورضوان ، ص ٦٨ .
(٢) السابق ، ص ٢٧٦ .

جزءاً من قيمة الانتاج . ففى سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بلغت قيمة الانتاج الصناعى على المستوى القومى نحو ١٠٢٠٠ مليون جنيه ، وقيمة الصادرات الصناعية ٤٢٣,٦ مليون جنيه ، بنسبة ٤,١ فقط . والصادرات الصناعية من جانبها مازالت دون ٣٠ ٪ من جملة صاراتنا ، أغلبها كذلك الغزل والمنسوجات . هدف صناعتنا الأساسى إذن هو صناعات الاحلال التى تحل محل الاستيراد أو تحد منه ، فإذا ما وجد فائض للتصدير وتجاوز الانتاج الاكتفاء الذاتى إلى التصدير ، فذلك هو الاستثناء لا القاعدة أو هو يأتى فى الدرجة الثانية فقط .

الأضلاع الأربعة

والواقع أن الصناعة المصرية تتغيا أربعة أهداف أساسية تصب فيها صناعاتها الرئيسية ، وتلك هى رباعية الغذاء - الكساء - البناء - الكهرباء . فهمها الأول هو إشباع هذه الحاجات الأساسية بقدر الامكان وتحقيق أكبر قدر من الكفاية الذاتية فيها ، وذلك بالتركيز على الصناعات الغذائية والنسيجية والبناء مع توفير الطاقة الضرورية لثلاثتها . وبين هذه الأضلاع الأربعة المحددة ، تكاد صناعتنا تدور حول نفسها كأنها حبيسة غرفة ضيقة نسبياً ، تنشد داخلها أن تكفى نفسها بنفسها عن العالم الخارجى ، شأنها فى ذلك شأن الزراعة المصرية التى تعتمد هي عليها والتى تنشد الاكتفاء الذاتى فى الاساس هى الأخرى [1] .

وبطبيعة الحال يختلف حظ كل مجموعة من تلك الصناعات فى تحقيق هدف الكفاية الأساسى أو مدى التصدير بعده . فبحسب قيمة صادراتنا الصناعية سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، والبالغة إجمالا ٤١٨ مليون جنيه ، كانت الصدارة لصادرات الغزل والنسيج بنحو ١٩٣,٥ مليون جنيه أى أقل قليلا من النصف . ولئن كان هذا أمراً طبيعياً متوقعاً ، فإن المثير للدهشة حقاً أن المنتجات المعدنية هى التى تعقبها بل وتكاد تقع على أعقابها توأً بنحو ١٨٠٧ مليون جنيه ، بحيث تكاد تناطحها قوة وتطاولها قامة . هذا بينما تتخلف المنتجات الغذائية بشدة وإن احتلت المرتبة الثالثة، فهى لم تزد عن ٣٦,٢ مليون جنيه أى أقل كثيراً من العشر . أما بعد هذا فمجرد صادرات رمزية: منتجات التعدين والحراريات ٤,٤ مليون جنيه ، والمنتجات الكيماوية ٣,٥ مليون فقط .

(1) Barbour, P. 109 .

بين الكفاية والكفاءة

على أن صناعتنا ، ختاماً ، إن تكن أساساً صناعة اكتفاء ذاتي ، فإنها ما تزال بعيدة مع ذلك عن تحقيق الكفاية . ففضلا عن نسبة كبيرة للغاية من خامات الصناعة الأساسية ، فنحن مازلنا نعتمد على استيراد المصنوعات والمنتجات الصناعية بنسبة أكبر أيضاً . وعلى الجملة فان صناعتنا إن تكن صناعة اكتفاء ذاتي ، فلا هي مع ذلك بصناعة كفاف بالتأكيد ولا هي كذلك بصناعة كفاءة بالطبع .

وواقع الأمر أن صناعتنا تقع في مرحلة انتقالية أو وسطية أساساً سواء كفاءة أو اكتفاء ، سواء عمالة أو إنتاجاً أو تجارة . فلا هي بالمتخلفة تماماً ولا هي بالمتفوقة بعد من حيث الكفاءة والخبرة والمستوى التكنولوجي ، وهي كما لا تعرف الكفاية الذاتية في الخام أو الوقود ، لا تحقق الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك أو التصدير ، فلا هي تكفي الاستهلاك المحلي في كل الخطوط ولا هي تعجز عن التصدير في بعضها . وطبيعي بعد هذا أن تكون العمالة الصناعية محدودة النسبة، بينما نسبة كفاية الانتاج أقل ، ونسبة التصدير أقل وأقل . وتلك جميعا ظاهرات وخصائص منطقية وطبيعية ، وهي سمات المرحلة الانتقالية بالضرورة .

دولة مصنعة لا صناعية

حتى منتصف القرن كانت ملامح النمط البدائي سائدة أو مستترة في الجسم الصناعي فمثلا كانت الغذائيات تعني أساساً الاستهلاك المحلي البسيط ، بينما كانت النسيجيات أولية في طبيعتها تكاد ترادف القطنيات وحدها ، وفي القطنيات كانت تعني الغزل أكثر من النسج . أما المعدنيات فلم تكن في جوهرها إلا صناعة الحدادة والسمكرة التقليدية الحرفية واليدوية ، ربما مطعمة أو محسنة بعض الشئ ، ولكنها أبعد شئ عن الصناعة بالمعنى الحديث ، وحسبها أن عمادها الأساسي كان حديد الخردة وما أشبه .

ولكن في العقود الأخيرة طورت كل القطاعات نفسها محتوى ومستوى ، امتداداً وشمولا ، بحيث تكاد الصناعة المصرية اليوم تعرف تقريباً معظم خطوط الانتاج وأنواع المصنوعات والسلع الصناعية المختلفة بأصنافها التي تعد بالمئات - أكثر من ٧٠٠ صنف الآن . وفي كل الحالات حدث تقدم كبير في مستوى الجودة والخبرة والتعقيد .. الخ. ففي النسيجيات أضيفت خطوط

الصوفيات والحرير إلى القطنيات ، وفى القطنيات أخذت كفة النسيج ترجح الغزل أو تقاربه ، وبهذا زاد الاتجاه من نصف المصنوع إلى المصنوع التام . والغذائيات هى الأخرى توسعت كماً وكيفاً وتطورت فى مستواها . أما الكيماويات فقد أضافت خطوطاً جديدة من الانتاج وتوسعت فى القديمة ، بينما صارت المعدنيات فى كثير من خطوطها تعنى الصناعات الهندسية المعقدة بمعنى الكلمة .

شبه أم نصف صناعية ؟

النتيجة النهائية فى المحصلة العامة أن مصر أصبحت بلا ريب دولة مصنعة وإن لم تغد بعد دولة صناعية . فرغم أن مصر لا تعد بعد دولة صناعية بالمعنى الصحيح ، إلا أنها قطعت شوطاً بعيداً فى مرحلة الانطلاق ولا يمكن أن تعد الآن فى مرتبة الصناعة المتخلفة كلية . والواقع أن مصر عبرت فى نحو عقدين من مرحلة ما قبل الصناعة pre - industrial إلى مرحلة الاتجاه إلى الصناعة pro - industrial إلى مرحلة شبه الصناعة semi - industrial إلى مرحلة نصف الصناعة half - industrial . دورة مركزة مضغوطة لا شك تؤكد أنها إنجازة ثورية أساساً .

من الناحية الأخرى لابد أن نذكر أن نصيبنا من الصناعة لا يتجاوز ٢,٤ ٪ من إجمالى الصناعة التحويلية فى الدول النامية . كذلك ففى سنة ١٩٧٠ مثلا ، رغم تقادم العهد نسبياً ، كان متوسط نصيب الفرد عندنا من الدخل الصناعى ٣٧ دولاراً فقط، مقابل ١٢٠ فى اليونان ، ٢٦٠ فى يوجوسلافيا ، ٣٢٤ فى إيطاليا ، ٦٢٣ فى بلغاريا، ٨٠٠ دولار فى المجر ، دون أن نذكر بالطبع الدول الصناعية الكبرى والعظمى فى العالم .

ولئن كانت بالطبع مؤشرات التخلف الصناعى والاقتصادى المحقق ، فإن مصر تظل مع ذلك كبرى الدول تصنيعاً فى إفريقيا باستثناء جمهورية جنوب إفريقيا ، كما تقف على قدم المساواة إن لم تفق كبريات دول الشرق الأوسط تصنيعاً كتركيا وإيران ، وهى بالتأكيد من القلة الطليعية فى العالم الثالث كله من هذه الزاوية . ولن تأتى سنة ٢٠٠٠ إلا وتكون مصر بالقطع دولة صناعية أكثر منها زراعية ، وقد تكون قمة الصناعة فى العالم الثالث جميعاً باستثناء الهند .

الخصائص التركيبية

التكامل الرأسى والأفقى (١)

التكامل ، ببعديه الرأسى والأفقى ، من أخص خصائص الصناعة المصرية الحديثة أو القطاع الحديث من الصناعة المصرية ، وإن أخذت درجته تقل بالتدريج فى مرحلة العقود والسنوات الأخيرة . ذلك أن التكامل ، خاصة الرأسى ، يعد من ملامح مراحل التصنيع المبكرة ، أى أنه دالة على قدر من التخلف الصناعى أو الاقتصادى العام . ولهذا فلعل الصورة التحليلية التى تقدمها الصفحات القليلة القادمة أن تكون أدنى إلى توصيف الحال حتى منتصف القرن أو قيام يوليو .

التكامل إلى الامام وإلى الوراء

ففى تلك المراحل كثيراً ما كانت بعض الشركات أو المؤسسات الصناعية تلجأ إلى التكامل نحو الخلف أو القهقرى لكى تنتج سلعة أو مادة تحتاجها فى صناعتها . وعلى العكس ، كثيراً ما اتجهت شركات أخرى نحو التكامل إلى الأمام عن طريق المضى فى التفرع والتشعب فى عمليات إنتاج تعقب تلك العمليات التى كانت تقتصر عليها أصلا . بل أكثر من هذا كانت توجد شركات صناعية عديدة تتجاوز الانتاج الصناعى إلى التسويق بالجملة أو حتى بالقطاعى لمنتجاتها الصناعية بدلا من أن تعهد بها إلى وسطاء وآخرين متخصصين .

أيضا كان التكامل يتم أحياناً داخل الشركة الواحدة نفسها ، أو عن طريق تكوين شركات تابعة من الباطن ، وأحياناً أخرى كان يقع بين مجموعة من الشركات المختلفة ولكن المترابطة وذلك عن طريق الاندماج . وهناك أيضا شركات ومنشآت تعرف قدراً كبيراً من التكامل الأفقى ، فتنتج عدداً ضخماً مربكاً محيراً من المنتجات الشديدة التنوع ، وتنخرط فى تشكيلة عريضة جداً من النشاطات والعمليات وتتولى إدارة ترسانة معقدة للغاية من الآلات والمعدات .. الخ .

ولنعرض بالتفصيل بعض الأمثلة والحالات من مختلف الصناعات كما كانت إلى ما قبل التأميم. فصناعة عصر السكر كانت كما نعلم منفصلة عن تكريره حتى أواخر القرن الماضى ، لكل شركة مستقلة ، ودعك من اختلاف المواقع الجغرافية بالطبع ، ولكنهما اندمجتا فى شركة واحدة متكاملة . أما صناعتنا النسيجية فإنها ، كصناعة النسيج البريطانية فى أوائل القرن التاسع

(1) Gritly. p. 499 - 501 .

عشر، كانت دائماً ومن البداية على درجة عالية للغاية من التكامل ، وكان معظم الانتاج ياتى من شركات تجمع بين الغزل والنسج . كذلك كانت كبريات الشركات تقوم بعمليات الصباغة والتبييض والطباعة ، وقد كانت شركات بنك مصر من أبرز الأمثلة فى هذا الصدد ، فكانت مثلا تنتج الأقمشة القطنية السادة والمبيضة والمصبوغة والمطبوعة ، إلى جانب الأقمشة الصوفية والكتانية التيلية ، إلى جانب الجوارب والملابس الداخلية والقطن الطبى .. الخ .

دواعى التكامل ودوافعه

أما من أين أتى هذا القدر الكبير من التكامل فى الصناعة المصرية ، فإنه يرقي ببساطة إلى أن الصناعات كلها حديثة العهد ، لم تأخذ وقتها الكافى للنمو والنضج بحيث يظهر فيها تقسيم عمل كاف بين عدد كبير من الصناعيين والمقاولين . فبعض الشركات والمنشآت نشأت ضخمة تامة النمو ، فلم تجد مجالا تشترى منه احتياجاتها ومتطلباتها الضرورية واللازمة لصناعاتها ، فاضطرت إلى أن تقوم هى بإنتاجها بنفسها لنفسها . وثمة شركات ومؤسسات أخرى كان عليها أن تنشئ مصاهرها وورش اصلاحها الخاصة ، بل وأن تنتج فى الموقع بعض قطع الغيار والعدد والآلات اللازمة لها . ولعلنا نذكر كيف أن غياب أو عدم كفاية تسهيلات النقل والمواصلات ألجأت شركة السكر إلى أن تبنى خطوط سكك حديدها الضيقة وأن تمتلك أسطولها النهرى الخاص .

كل هذه العمليات والاجراءات أدت ، بالطبع ، إلى إفراط الاستثمار فى الأصول الثابتة والعقار وكذلك الابتعاد بدرجة أو بأخرى عن الحجم الأمثل أو الأنسب للمؤسسة اقتصادياً ، والمثير أن هذا التضخم كان يؤدى بدوره إلى مزيد من التكامل الأفقى عن طريق الرغبة فى استغلال واستثمار الطاقات الزائدة الموجودة بالضرورة .

ومن الأسباب الأخرى لبروز التكامل المفرط الرغبة فى استثمار الأرباح الفائضة مع سهولة جمع الاكتتابات فى سوق رؤوس الأموال . وأثناء الحربين العالميتين بوجه خاص كان من أبرز دواعى التكامل الأفقى الرغبة فى إيجاد منافذ وقنوات للأرباح الفائضة ، حيث كانت الشركات الاحتكارية تحقق أرباحاً طائلة بفضل تعذر الاستيرا من الخارج سواء من الخامات أو المصنوعات. وأحياناً كان ضيق السوق المحلية وضآلتها أو محدوديتها النسبية فى النهاية مانعاً

من التوسع فى إنتاج السلعة التى تتخصص فيها الشركة المنتجة ، فكانت تتجه من ثم إلى إنتاج سلع أخرى مختلفة بجانبها ، أى تتجه إلى تنويع الانتاج ، كوسيلة لاستثمار وتدوير أرباحها .

أيضا كان الحرص على تأمين مصدر مضمون وتدفق منتظم للخامات الضرورية للصناعة دافعاً آخر نحو التكامل الرأسى الشديد . ففى حالة السكر مثلا ، كانت منافسة القطن للقصب تؤدى أحياناً إلى ذبذبات حرجة فى توريد الفلاحين للقصب إلى المعاصر ، مما يؤثر تأثيراً سيئاً على الانتاج والاستثمار ، فهنا لجأت الشركة إلى الدخول فى زراعة القصب بنفسها لنفسها ، إلى أن أغناها هبوط أسعار القطن عن التوسع أو الاستمرار فى هذا الاتجاه ، ثم تحولت فيما بعد إلى سياسة العقود الطويلة الأمد مع الموردين من الفلاحين .

وثمة مثل آخر تقدمه شركة جاناكليز لإنتاج النبيذ ، حيث كانت هى بنفسها تزرع بضعة الاف من الأفدنة من العنب على حافة البحيرة الصحراوية . كذلك كانت مصر للغزل والنسيج تزرع الكتان أو تمد زارعيه من الفلاحين ، الذين تربطهم بالعقود الطويلة ، بالبذور والأسمدة ...الخ .

ولعل من الحالات البارزة من التكامل ، والتى لا تخلو من منطق طبيعى ، صناعة الأسمنت ، حيث اتجهت شركاتها إلى إنتاج المواسير الأسمنتية والمنتجات الخراسانية التشكيلية المختلفة . ومن أمثلة استغلال النواتج الجانبية أو فائض الطاقة الكهربائية المتاحة أن شركة مصر لمصايد الأسماك كانت تنتج زراير الملابس ، بينما كانت شركة توزيع الكهرباء تنتج لمبات الكهرباء ..

كذلك كانت شركات البترول تنتج براميلها ، أو براميله ، من ألواح الصاج المستورد ، وذلك لكى تتفادى نقل هذه الاوعية الثقيلة الضخمة بكل تكاليفه الباهظة . بالمثل فإن صناعة السجاير والحلوى عادة ما تنتج بنفسها علب تعبئتها ، وكثير من المصانع يولد طاقته الكهربائية من مولداته الخاصة ، إن لم يكن لأنها أرخص من شبكة المدينة فضماناً لعدم انقطاع التيار .

كذلك كان الدخول فى منافذ التسويق والسيطرة على سوق القطاعى بالذات من الاهتمامات الأساسية عند كثير من المنتجين الصناعيين ، لا سيما أن بعض المنتجين المصريين كانوا يشكون فى اهتمام أو حماس كبار تجار الجملة لترويج إنتاجهم نظراً لارتباط هؤلاء أو انغماسهم فى عمليات الاستيراد والسلع المستوردة . وقد كان لهذا السبب بالدقة أن تقدمت شركات بنك مصر إلى تجارة القطاعى بافتتاحها محلاتها الكبرى «شركة بيع المصنوعات المصرية» .

التكامل ضد التخصص

ختاماً ، إلى أى حد يعد التكامل نافعاً أو غير ذلك ، وما مدى جدواه اقتصادياً ؟ فى صناعة القطن والسكر ، إذا التقطنا أكبر صناعتين فى البلد ، من الصعب حقاً أن نجد أى فائدة أو وفورات أو اقتصاد نتيجة للتكامل الرأسى . فمن المعروف أن التكامل بين الغزل والنسيج فى صناعة القطن لا يؤدى إلى وفورات أو اقصاديات فنية تذكر .

لا ، ولا يفضى التكامل إلى مزيد من التوازن فى التشغيل بين عناصره وأطرافه المختلفة ، حيث أن الصناعات المصرية المتكاملة لم تعرف الكفاية الذاتية عموماً . فشركة مصر للغزل والنسيج مثلا كانت تبيع نصف إنتاجها من الغزل فى السوق المفتوحة ، بينما كانت شركة السكر تستورد كميات ضخمة من السكر الخام لتستكمل مقطوعية الانتاج أو الاستهلاك المحلى .

من الناحية الأخرى فإن التكامل لا يسمح بالتخصص الدقيق والكافى فى العمليات الصناعية، ولا بوفورات التركيز على عدد قليل من العمليات أو الخطوط الانتاجية . والواقع أن التكامل المفرط فى الصناعة المصرية كان عبئاً عليها إلى حد بعيد ، حيث كان يفضى إلى كثير من المشاكل والصعوبات فى التنسيق وإلى تعقيد هيكل التشغيل والتعرض لمخاطر ومجازفات إضافية لا مبرر لها .

من التكامل إلى التبسيط

من هنا فإن التطور الملموس فى الفترة الأخيرة ، وبخاصة فى العقدين الأخيرين ، نحو التخفف من التكامل المفرط الزائد ونحو تبسيط الهيكل الصناعى يعد خطوة إلى الأمام وتقدماً إيجابياً فى تركيب الصناعة المصرية . ولقد كان من الخطوات المبكرة الرائدة على هذا الطريق عملية شركة كفر الدوار – البيضا فى الأربعينات : فعلى غرار النمط البريطانى ، أنشئت شركتان منفصلتان ، ولكن متجاورتان ، واحدة للغزل الرفيع والأخرى متخصصة فى التشطيب . ومن الأمثلة المبكرة الأخرى تخلى شركة المياه عن إنتاج الثلج الذى كانت تقوم به فى الماضى ، وكذلك تخلى شركة مصر للملاحة البحرية عن تملك وإدارة فنادق خاصة بها فى السويس ومكة (لخدمة الحجاج) .

وواقع الأمر في النهاية ، دعنا نخلص و نلخص ، أن الافراط في التكامل إن يكن من خصائص وقرائن التخلف الصناعي وبدايات التصنيع المتعثرة أو المتعذرة ، فإن التحلل أو التخفف منه دليل على تطور مذكور وتقدم نحو الأمام وموشر إلى مرحلة متقدمة من التطور الصناعي . إنه تطور طبيعي تاريخي من المركب إلى البسيط ، ومن المعقد إلى المقعد . ولعل العملية أشبه شئ بتطور مائية ومورفولوجية الأنهار في دورة حياتها الفيزيوغرافية ، حيث تبدأ بشبكة معقدة كثيفة جداً من مجارى الروافد والفروع التى لا حصر لها ، فتنتهى بالتدريج إلى اختزالها وتقنيلها فى شبكة محدودة العدد من مجار أكبر حجماً ولكنها أوثق خطواً .

التنوع والتركز الشديدان

تمتاز الصناعة المصرية بأنها تجمع بين التنوع الشديد والتركز الشديد ، أو بين التعدد الواسع والتخصص الضيق : بمعنى أنها منوعة جداً فى مفرداتها وفروعها ، إلا أن قلة معدودة محددة منها ولكنها ضخمة أو متضخمة هى التى تسودها وتسيطر على نشاطها وتفسر معظم إنتاجها . الصناعة المصرية يعنى ، كالدولة المصرية مثلما يلاحظ مابرو ، أميل إلى عقلية أو تركيبة الحجر الضخم الوحيد monolithic .

فالصناعة عندنا تغطى مجالا عظيم التنوع وهامشاً أو مدى شاسعاً من الصناعات وخطوط وفروع الانتاج المختلفة ، نحو ٧٠٠ صنف كما أشرنا تواً ، ولكن الوزن النسبى لأغلبها فى قيمة الانتاج يظل محدوداً . بل لعل هذا التنوع وصل إلى حد الافراط حين تبنت الصناعة المصرية هدف «من الإبرة إلى الصاروخ» ، وإن كان هذا الشعار قد سقط بعد ذلك كهدف طموح أو جموح، غير عملى أو غير اقتصادى . والتنويع لذاته قد لا يكون هدفاً اقتصادياً سليما أو صحياً بالضرورة ، بل ربما أفضى إلى تبديد الموارد النادرة أو المزايا الخاصة ، كما أن تنويع التركيبة الصناعية إلى أقصى حد ليس ضماناً حتمياً بالتكامل الوظيفى أو الكفاية الذاتية .. إلخ (١) .

على الجانب الآخر ، على أية حال ، فمع هذا التنوع المديد يتواكب ، دون أن يتعارض ، ذلك التركز الوظيفى الضيق الذى يعطى مركز الثقل والصدارة لقلة أوليجاركية حاكمة من الصناعات.

(١) مابرو ورضوان ، ص ١٤٣ .

وبهذه الثنائية ، ثنائية التعدد - التركز ، فإن الصناعة المصرية تأتى أشبه شئ بالأخت الكبرى ، الزراعة المصرية ، التى تعد زراعة متعددة شديدة التنوع بعدد محاصيلها polyculture ولكنها إلى حد بعيد تعد زراعة محصول واحد monoculture بقيمتها الاقتصادية والنقدية . والقطن فى الحالين، الصناعة والزراعة ، هو حجر الزاوية مثلما هو القاسم المشترك . وهذا وحده يعكس بطبيعة الحال العلاقة الوثيقة بين الحرفتين وإلى أى مدى تعد الأولى انعكاساً أو صدى للثانية .

والواقع أن الصناعات النسيجية كانت ، بفضل القطن ، تأتى تقليديا فى موضع الصدارة بين تلك القلة القائدة من صناعاتنا ، وإن تناقصت درجة أولويتها هذه تدريجياً بنمو أو ظهور الصناعات الأخرى الأحدث ، خاصة الصناعات الغذائية ، بل وإلى حد باتا معه بمثابة فرسى رهان الصناعة المصرية عموماً كما سبق أن رأينا .

لكل قطاع قمة قائدة

على أن الظاهرة اللافتة بعد هذا هى أن داخل كل مجموعة أو عائلة وظيفية من الصناعات توجد باستمرار وبلا استثناء صناعة واحدة بعينها تكاد تسودها وتسيطر عليها وتقف شامخة على رأسها بكل يقين ووضوح . وبديهى بالتالى أن من مجموع هذه الصناعات المنفردة المبرزة يتكون فى الواقع مجمل صناعاتنا الكبرى أو الصف الأول من صناعاتنا الهامة . ففى النسيجيات تأتى الصناعة القطنية على القمة المطلقة بل قمة القمم ، وفى الغذائيات السكر ، فى الكيماويات الأسمدة ، فى صناعة البناء الأسمنت ، فى الصناعات المعدنية الحديد والصلب ، وفى التعدينية البترول . وإذا كانت هذه الصناعات الأفذاذ أقرب إلى الأنداد من حيث القوة والقيمة والقامة ، فلعل صناعتى القطن والسكر ، بدورهما داخل هذه الدائرة الأضيق ، هما فرسا رهان الصناعة المصرية بعامة ، ليس فقط إنتاجاً وأهمية ولكن أيضاً عراقة وأصالة ، على الأقل حتى الآن .

التركيز الحجمى

التركيز الحجمى صفة أساسية وأصيلة فى تركيب صناعتنا منذ بدايات النشأة الأولى ذاتها . فداخل عدد كبير نسبياً ، متزايد دائماً ، من الوحدات أو المنشآت الصناعية ، تحتكر الأغلبية

العظمى من الانتاج أقلية معدودة للغاية ، أى أن هناك عدداً محدواً من الوحدات الضخمة أو البالغة الضخامة تقف شامخة مسيطرة على قاعدة عريضة من الوحدات الضئيلة أو الصغيرة . هناك من ثم عدم تدرج فى الأحجام وعدم تناسق فى الهرم الصناعى الذى يبدو لذلك أشبه بالمسلة الحادة منه بالهرم المدرج .

ولعل من البديهى بعد هذا أن التركيز الشديد سمة أساسية من سمات مراحل بدء التصنيع الحديث ، حيث تمثل القاعدة القعيدة أو القزمية التى تتألف من وحدات أشبه بالحصى والتراب تراث ما قبل التصنيع فى واقع الأمر بينما تمثل القمة العاتية إضافة الصناعات الحديثة على شكل وحدات مونوليثية من الأحجار الضخمة . وبهذا المعنى نفسه فإن هذا التركيز الفائق إنما يعد تعبيراً داخل الصناعة عن ظاهرة «الاقتصاد المزدوج» فى الدول النامية عموماً ، وبالتالى يعد صفة رئيسية طبيعية من صفات التخلف الاقتصادى العام ويكاد يكون قاسما مشتركا أعظم بين دول العالم الثالث حالياً .

وفى ظروف مصر الخاصة ، وبالأخص فى مرحلة نشأة الصناعة ، فلا شك أن لعامل الندرة النسبية لكل من رأس المال والعمل ، ضمن عوامل أخرى عديدة ، علاقة بهذا التركيب الحجمى الذى يجنح إلى التطرف نحو أقصى القطبين أو الاستقطاب فى أقصى الطرفين . فقلة رؤوس الأموال المتاحة للتصنيع ، لا سيما فى مراحله المبكرة ، بالاضافة طبعاً إلى التخلف الحضارى العام ، كانت تعطى الأولوية والأفضلية للمنشآت الصناعية الصغيرة العديدة غير المركزة وإنما المنبثة فى تضاعيف البلد ، باعتبارها أكثر ما يلائم ظروفه كبديل عن كل من الصناعات الحرفية العتيقة المنقرضة والصناعة الحديثة الضخمة العملاقة التى تتركز فى المدن الكبرى وتؤدى بين ما تؤدى إليه إلى مزيد من التمدين المفرط .

على أن التطور التكنولوجى والانتقال الحتمى إلى الصناعات المتطورة العصرية كان ، من الناحية الأخرى ، يدفع بالحجم الأمثل للمنشآت الصناعية عموماً نحو الأكبر والأكبر باطراد . ومن هنا وجدنا عملية اختزال ، عملية خف الذرة كما دعوناها أحياناً ، فى أعداد المنشآت الصناعية وتركيزها فى أعداد أقل من أحجام أكبر . حدث هذا فى صناعة الحلج والطحن وضرب

الأرز ، فى الصابون والأحذية ، فى الأسمنت والنسيج .. إلخ . وهكذا ، من تواضع أو تقارب أو اعتدال الأحجام إلى التركيز فالتركيز العنيف ، جاء تطور التركيب الحجمى لصناعتنا بصورة عامة .

نماذج وعينات

ولنبدأ بتحليل بعض حالات ونماذج من واقع تاريخنا الصناعى . فى المقدمة لا شك تأتى صناعة القطن . ففي سنة ١٩٤١ مثلا كان هناك ٩ مصانع غزل ، إثنان منها يملك كل منهما أكثر من ١٠٠ ألف مغزل ، وإثنان آخران كل يترواح بين ٥٠ ألفاً ، ١٠ آلاف ، بينما الخمسة الباقية أقل من ٥٠ ألفاً كل . وبهذا كان السواد الأعظم من المغازل ملكاً لمصانع فئة ١٠٠ ألف مغزل وزيادة – مقابل ٢٤ ٪ فقط فى نفس الفئة الحجمية باليابان سنة ١٩٣٥ .

أما عن الأنوال الميكانيكية البالغ عددها عندئذ نحو ٨٤٠٠ نول ، فقد كان ٦٥٠٠ منها تملكه ٣ مصانع فقط ، كانت وحدها كذلك تستهلك ٨٠ ٪ من كل القطن المستهلك محلياً ، أيضاً كانت ٣ مصانع تقدم وحدها ٨٠ ٪ من إجمالى إنتاج الغزل ، بينما قدمت ٤ مصانع أخرى ٥٠ ٪ من إجمالى المنسوجات والأقمشة المنتجة محلياً [1] .

فإذا تركنا القطن والنسيجيات ، فإن الصناعات الأخرى لا تكاد تقل تركيزاً ، وتركيزها لا يقل إثارة . فصناعة السكر كانت دائماً مركزة على الاطلاق وإلى حد الاحتكار فى يد قلة معدودة من الوحدات الضخمة إلى العملاقة التى يتعامل أصغرها مع ربع مليون قنطار من القصب على الأقل، بينما كانت صناعة التكرير برمتها مركزة فى مصنع واحد لا مثيل لأبعاده فى العالم تقريباً . ومن النواتج الجانبية ، كان الكحول يقطر برمته هو الآخر فى وحدة واحدة ، ولو أن المولاس على العكس كانت تتولاه مجموعة عديدة جداً من الوحدات الصغيرة والصغرى .

فى الأسمنت ، مثلا آخر ، كانت قلة من الوحدات الضخمة ، تعد على أصابع اليد الواحدة تقليدياً أو اليدين حالياً ، تقدم كل حاجات البلد أو إنتاجه على أية حال . ولكن فى معظم سائر الصناعات ، من جهة أخرى ، كان عدد لا حصر له من الوحدات الصغيرة والضئيلة يتعايش مع

(1) Eman, P. 75 .

قلة معدودة من الوحدات العملاقة التى تحتكر معظم الانتاج . مثال ذلك صناعة الصابون ، الورق، الصناعات الكيماوية .

أما صناعة الحرير الصناعى (الرايون) فقد كانت فى يد وحدات صغيرة إلى أن جاءت الصناعة الكبرى فابتلعتها أو طغت عليها . فمثلا حتى سنة ١٩٣٧ كان هناك شركتان قوة كل منهما ٤٠٠ نول ، ٣٢ شركة يتراوح كل منها بين ٥٠ ، ٥ أنوال . بالمثل وأكثر صناعة الأحذية ، كانت تسودها المصانع الصغيرة للغاية بل الورش الشخصية البحتة حيث ساد غالباً الميل إلى الاحذية التفصيل bespoke ، إلى أن انقــرض هذا التقليد مؤخراً تحت ضغط تطورات الحياه الحديثة وظهرت بالمقابل مصانع ضخمة للإنتاج الجاهز بالجملة (١) .

وفورات الحجم والحجم الأنسب

ولعله من تحصيل الحاصل بعد هذا أن نضيف أن للحجم والتركيز الحجمى مزايا إقتصادية لا شك فيها . فهو يحقق كثيرا من الوفورات الخارجية والكفائة الإنتاجية ، حيث ثبت علمياً وعملياً أن إنتاجية العامل ونصيبه من القيمة المضافة ترتفع كلما زاد حجم الوحدة الصناعية (٢) . تلك وفورات الحجم وإقتصاديات المقياس الكبير لاريب فيها - ولكن إلى نقطة معينه ، وهذا موطن الخطر . فبعدها تنعكس الأية ، نقطة الإنعكاس يعنى ، ويستحيل الحجم الضخم المفرط عبئا على الصناعة ، مجرد ترهل مرهق وتضخم واحتقان غير صحى أو ربما حتى مرضى ، أكثر مما هو طاقة تفجر وانطلاق صحى سليم .

وهذا بالطبع ما يثير قضية الحجم الأنسب ، أى ما هو أمثل حجم لوحدة الإنتاج فى الصناعة. وإذا كان من الصعب للغاية علميا تحديد هذا الحجم ، الذى يتفاوت بطبيعة الحال من صناعة إلى أخرى مثلما يتحرك بإستمرار مع تطور التكنولوجيا والفن الصناعى ، فإن العلاقة بين الحجم والكفاءة ليست طردية بالضرورة إلى ما لا نهاية ، ولا هى تنتظم بالحتم دائما وفورات حقيقية فى التكلفة ، فضلا عن أن اعتبارات الإحتكار والضخامة كثيرا ما تختلط فيها ، أو قل إن عامل

(1) Gritly, P. 494 - 5 .

(٢) مابرو ورضوان ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

الإحتكار الحقيقى يختفى فيها وراء قناع النجاح الإقتصادى الزائف . وفى كل الأحوال ، فإن المحقق أن كثيرا من صناعاتنا الحديثة تعد بكل المقاييس المعاصرة والماضية أضخم من الأنسب وأبعد ما تكون عن الحجم الأمثل .

وحتى نبدأ من البداية الصحيحة ، فإن هناك بالتأكيد صناعات تقل فيها وحدة التكلفة بالنسبة لوحدة الإنتاج الكبيرة بالمقارنة مع وحدة الإنتاج الصغيرة ، أى أن التكلفة تقل والإنتاج يتحسن كلما زاد حجم وحدة الصناعة ، والعكس كلما قل . هنا يكون التركيز الحجمى ظاهرة صحية إيجابية . من الأمثلة: صناعة الأسمنت ، تكرير البترول ، وتوليد الطاقة البخارية ، تشطيب المنسوجات – ولكن تشطيبها فقط ، أما ما عداه فليس ثمة وفورات تذكر للحجم والمقياس الضخم فى الصناعة النسيجية برمتها .

ذلك أن الوحدة المثلى تكنولوجيا فى الغزل والنسيج هى الوحدة الصغيرة ، وأى توسع فى المصنع لا يعنى سوى مضاعفة الآلات من نفس النوع دونما أدنى وفورات داخلية محسوسة . فلأن القطن سلعة مدرجة الرتب ، محددة الأسعار عالمياً ، فإن التسويق الضخم منه لا يعطى أية ميزة ملحوظة للمصنع الضخم . أضف أيضاً صعوبات هذا التسويق نظراً لتعدد الرتب المنخفضة التى تلزم الصناعة المصرية .

وفى ضوء هذه الإعتبارات ، من السهل أن نقطع بأن أحجام مصانعنا النسيجية الرئيسية قد جاوزت الحد الأمثل أو الحجم الأنسب . فهى مثلا تتجاوز أحجام المصانع السائدة فى الصناعة البريطانية أو الأمريكية ، لا بتركيب آلات أكبر وأضخم وأفضل ولكن بمجرد مضاعفة أعداد الآلات الصغيرة الحالية .

فمثلا ، كان متوسط حجم المصنع الذى يجمع بين الغزل والنسيج فى نيوإنجلند بالولايات المتحدة حتى أواخر الأربعينات ٣٠٫٠٠٠ مغزل ، ٧٠٠ نول . وبصفة عامة فإن صناعة القطن فى الولايات المتحدة تعد من أقل صناعاتها الرئيسية تركيزاً . وكمؤشر إلى هذا ، ففى سنة مثل ١٩٣٥ أنتجت أكبر أربع شركات فى الصناعة ٨٫٤٪ فقط من مجمل إنتاجها القومى بحسب القيمة .

بالمثل صناعة القطن فى لا نكاشر ، تميزت طوال تاريخها بسيادة المصانع المتوسطة أو الصغيرة الحجم . فحتى فى وقت مبكر مثل سنة ١٨٨٤، كان أكثر من نصف عدد المصانع من فئة ٣٠٠٠٠ مغزل فأقل ، وقلة معدودة للغاية هى تلك التى كانت تملك أكثر من ٨٠٠٠٠ نول [١] .

الصورة المعاصرة

لعل هذا مقنع بما فيه الكفاية إذن عن التطور التاريخي وقضية الحجم الأنسب ، ولننتقل الآن إلى الصورة المعاصرة فى توزيع الأحجام فى الصناعة المصرية عموماً . بالأرقام ، هناك أكثر من إحصائية ترسم أو تترسم حدود هذا التركيز خطوة خطوة . فعلى مستوى القاعدة ، ثمة إبتداء «الصناعات الصغيرة » و« الصناعات الكبيرة »وهى إصطلاحاً وبالتعريف الرسمى ما يقل وما يزيد عدد العمال بالوحدة فيها على ١٠ عمال على الترتيب .

الأولى بالطبع قطاع خاص كلها ، والثانية قطاع عام أغلبها ، ولهذا فعلى حين أنتج القطاع فى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ مثلا نحو ٩٠٪ من إجمالى القيمة الصناعية المضافة الناشئة من الصناعة الكبيرة وحدها ، لم يزد نصيبه من تلك الناشئة عن الصناعة الكبيرة والصغيرة معا عن ٦٤٪[٢] أما عن العمالة فلقد توزعت فى التاريخ نفسه ٦٦ - ١٩٦٧ بين الصناعة الكبيرة والصغيرة بنسبة ٦٧٪ - ٣٣٪ على الترتيب أى بنسبة الثلثين - الثلث ومع ذلك فقد استأثرت الصناعة الكبيرة حينئذ بنحو ٨٤٪ من إجمالى القيمة المضافة فى الصناعة [٣] .

على مستوى أعلى ، كان هناك فى التاريخ نفسه ٦٠٢ منشأة صناعية فئة + ١٠٠ عامل تمثل ١١,٥٪ من جملة المنشآت ، ولكنها وحدها شكلت ٨١٪ من قوة العمل وقدمت ٩١٪ من القيمة المضافة فى قطاع الصناعة الحديثة بأسره، يعنى تقريباً تسعة أعشار القيمة المضافة بعشر العدد. أخيراً ، وعلى القمة الضيقة جدا كانت تستقر نحو ١٩٣ وحدة فئة + ٥٠٠ عامل لم تكن تبلغ ٤٪

---

(1) Gritly, P. 496 - 7 .

(٢) مابرو ورضوان ، ص ١٢٩ .

(٣) السابق ، ص ١٢٤ .

من جملة عدد الوحدات الصناعية فى البلد ، ولكنها كانت تستقطب ٦٧٪ من قوة العمل وتقدم ٧٧٪ من القيمة المضافة جميعا، أى نحو الثلثين وثلاثة الإرباع على الترتيب - منتهى التركيز.[١] .

تركيب المنشآت الحجمى فى الصناعة والتعدين (٢)

فئات الأحجام	١٩٤٧		١٩٥٢		٦٦ - ١٩٦٧	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٠ - ٤٩	٢٧٧٣	٨٢,٩	٢٧٣٣	٧٩,٦	٤١٩٩	٧٩,٨
٥٠ - ٩٩	٢٦٥	٧,٩	٣٠٧	٨,٩	٤٥٨	٨,٧
١٠٠ - ٤٩٩	٢٤٧	٧,٤	٣١٩	٩,٣	٤٠٩	٧,٨
٥٠٠ فاكثر	٥١	١,٨	٧٥	٢,٢	١٩٣	٣,٧
المجموع	٣٣٤٦	١٠٠	٣٤٣٤	١٠٠	٥٢٥٩	١٠٠

وبصفة عامة على الجانب التطورى ، يتضح من الجدول أن مجموع عدد المصانع فى مصر ، والذى لم يزد كثيرا سنة ١٩٥٢عما كان عليه سنة ١٩٤٧ ، قد بلغ أكثر من ٥٠٠٠ مصنع سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، أى بزيادة نحو ٢٠٠٠ مصنع عما كان عليه حوالى منتصف القرن (ثم ارتفع بعدها إلى ٥٠٨٤ مصنعا فئة + ١٠ عمال سنة ١٩٧١) . وطوال الفترة تغيرت نسبة الفئات المختلفة تغيرا طفيفا ، ولكنه يزداد كلما زادت فئة الحجم . والواقع أنه ساد اتجاه طفيف نحو زيادة أعداد ونسب الفئات الأكبر على حساب الفئات الأصغر باستمرار . بل لقد تناقصت نسبة الفئة الأولى ١٠ - ٤٩ وإن تضاعف عددها الحقيقى تقريبا ، فى حين زادت سائر الفئات الأكبر حقيقيا ونسبيا معا .

(١) السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) إحصاء الانتاج الصناعى .

وفيما عدا هذا فلقد كان للفئة الصغرى ١٠– ٤٩ المساحة الساحقة بين مختلف الأحجام حيث درات دائما حول ±٨٠ ٪ ، وبلغت أكثر من ٤٠٠٠ مصنع من بين أكثر من ٥٠٠٠ مصنع موجودة. ولنا بعد هذا أن نلاحظ التقارب النسبي طوال الفترة بين فئتي الحجم الوسط ٥٠ – ٩٩، ١٠٠ – ٤٩٩ ، ليس فقط في العدد الحقيقي ولكن أيضا في العدد النسبي . ففي ٦٦ – ١٩٦٧ مثلا تراوحت كلتاهما بين ٤٠٠ ، ٤٥٠ مصنعا بالتقريب ، وبين نسبة ٧ – ٨ ٪ من المجموع .

على أن فئة الحجم الكبرى + ٥٠٠ تسترعي الانتباه ، ليس فقط لأهميتها وثقلها الانتاجي ولكن أيضا لأنها أكثر فئات الأحجام تزايدا . فقد ارتفع عددها من نحو ٥٠ وحدة سنة ١٩٤٧ إلى ٧٥ سنة ١٩٥٢ إلى أقل قليلا من ٢٠٠ وحدة سنة ٦٦ – ١٩٦٧ ، أي بلغت أربعة أمثال ما كانت عليه قبل يوليو . وهذا يشي ليس فقط بالتركيز ولكن بالاتجاه إلى المزيد من التركيز باستمرار .

التركيز الجغرافي

جنبا إلى جنب مع التركز الحجمي ، وبالموازاة مع التركز النوعي ، إن لم يكن أكثر حقا ، تمتاز الصناعة المصرية بصورة مزمنة بالتركز الجغرافي الشديد ، إن لم نقل الطاغي . فرغم ما يبدو عند القاعدة (أو بالأصح على السطح) من شبكة صناعية عريضة تغطي وجه مصر عموما ، فإن حلقات الشبكة الحقيقية تظل تضيق وتدق حتى تنحصر في النهاية في بضعة محدودة جدا من المراكز الشاهقة والعقد المركبة التي تستقطب السواد الأعظم من الكيان والكم الصناعي القومي جميعا .

فرغم انتشار بعض المصانع والصناعات ، لا سيما مؤخرا ، في بعض القرى الحقيقة وفي صميم المناطق الريفية ، فليست صناعتنا ريفية قط ، وإنما هي مدنية أو حضرية مطلقة تقريباً . فسواء أكانت تلك الصناعات «صناعات مدن» وظيفيا أم لم تكن ، فإنها تظل عندنا دائما صناعات مدن جغرافيا ، ورغم أنها مدنية أو حضرية بعامة فإنها بالدقة والتحديد عاصمية أساسا ، إذ تحتشد بصفة طاغية في العاصمتين القاهرة والاسكندرية الكبريين . فسواء أكانت تلك الصناعات «صناعات عواصم» وظيفيا أم لم تكن ، فإنها تبقى عندنا في الأعم الأغلب صناعات عواصم

جغرافيا . ثم داخل العاصمتين ، أخيرا وليس آخرا ، يزداد التركز ويشتد لتطغى القاهرة الكبرى بدورها على الكل حيث نصل إلى قمة التركز الجغرافى . وكما يوضح الجدول الآتى ، فإن الظاهرة مزمنة وقديمة منذ بدايات التصنيع فى العشرينات والثلاثينات على الأقل .

التركيز الجغرافى - سوء التوزيع الجغرافى

وقبل أن نتوقف عند أسباب هذا التركيز الجغرافي العارم ، لنا أن نتساءل أولا عن مغزاه . المعنى ببساطة هو أن مصر وإن كانت بالتأكيد دولة مصنعة أقل مما ينبغى ، فإن بها أجزاء مصنعة أكثر مما ينبغى بكل تأكيد : الدولة ككل معدل تصنيعها دون المتوسط أو دون المعدل العالى under- industrialised ، ولكن العاصمة أو العاصمتين مصنعة إلى حد الافراط over - in- dustrialised. إنها ببساطة حالة من سوء التوزيع الجغرافى تميز مصر بشدة لا فى الصناعة وحدها ولكن فى كثير جدا من عناصر حياتها : المدن ، السكان ، الطبقات .. إلخ .

وإذا كان من الانصاف أن نقرر أن سوء التوزيع الجغرافى للغطاء والنشاط البشرى هذا لايقتصر على مصر كدولة نامية وإنما هو يصم كل الدول النامية والعالم الثالث بعامة ، فإن من الموضوعية أيضا أنه يصل فى مصر بالدقة إلى درجة غير عادية لا تتناسب تماما مع درجة تخلفها بين الدول النامية بالتأكيد . وهنا يكون السؤال المنطقى هو : لماذا ؟

جزء من هذا الميل الشديد نحو التركيز العنيف مرده أصلا وأساسا إلى الجغرافيا والعامل الجغرافى - المركزية الطبيعية الشديدة فى مورفولوجية الوادى ، خاصة فى منطقة القاهرة بحكم توسطها وعقديتها .. إلخ . غير أن جزءاً آخر ، لعله الأكبر ، يرجع إلى العامل التاريخى ، أو بتعبير مباشر العامل الاقتصادى ، أو أخيراً بتعبير أوضح وأصرح التخلف الاقتصادى . فالتركيز الصناعى ضرورة حتمية - صحية أو غير صحية لا يهم - فى المراحل الافتتاحية أو الابتدائية من التصنيع الحديث . ففضلا عن الوفورات الخارجية ووفورات الحجم الفنية ، يكون الرأسمال الصناعى كله محدودا كما وكيفا ، ومرهونا فى توزيعه بتوزيع مراكز الاستهلاك ومستوى الدخل والمعيشة المعقول ، وهى عادة العاصمة أو العاصمة والمدينة الثانية بعدها على الأكثر .

التركيز الجغرافى للمنشآت الصناعية فى بدايات التصنيع

المنطقة	إجمالى المنشآت				٥ – ٩ عمال				١٠ عمال فأكثر			
	١٩٢٧		١٩٣٧		١٩٢٧		١٩٣٧		١٩٢٧		١٩٣٧	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مصر	٧٠٣١٤	١٠٠	٩٢٠٢١	١٠٠	٥٣٥٢	١٠٠	٥٠١٠	١٠٠	٢٦٥٣	١٠٠	٢٦٨٧	١٠٠
القاهرة	١٦٨٨٥	٢٤	١٩٣٠٥	٢١	١٤٤٨	٢٧	١٣١٩	٢٦	٩٩٤	٣٧	١٠٤٥	٤٠
الاسكندرية	٨٥٤٠	١٢	١٠١٧١	١١	٦٩٩	١٣	٥٧٣	١٠	٥١٢	١٩	٥٢٠	٢٦

التركيز الجغرافى العنيف فى الصناعة هو إذن قرينة للتخلف الاقتصادى ودالة عليه ، أى باختصار وظيفة للتخلف الحضارى العام ، شأنه في ذلك شأن التركيز العنيف فى سكان المدن أنفسهم ، ولذا يتواكب ويتساوق معه . وعلى العكس ، فكلما تقدمت التنمية الاقتصادية ونما الصرح الصناعي وتوسع ، كلما قل تركز الصناعة الجغرافى وتطور توزيعها نحو الانتشار النسبى بالتدريج ، ولعل مصر اليوم تقع أو تقف على عتبة الانتقال من مرحلة التركيز الصناعى العنيف العنيد إلى الخطوات الأولى ، وإن تكن البطيئة الوئيدة ، نحو قدر أكبر من الاعتدال والاتزان كما تشير لغة الأرقام .

التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية (+١٠ عمال) كنسب مئوية من المجموع القومى [١] .

المنطقة	١٩٥٢			٦٦ - ١٩٦٧			١٩٧١		
	العدد	العمالة	القيمة المضافة	العدد	العمالة	القيمة المضافة	العدد	العمالة	القيمة المضافة
القاهرة الكبرى	٤٩,٣	٣٩,٢	٣٧,٤	٥١,٦	٣٧,٧	٤٤,١	٥٣,٠	٤٦,٠	٤٥,٥
الاسكندرية	١٩,٢	٢٣,١	٢٥,٤	١٤,٦	٢٠,٩	٢٠,٨	١٥,٣	٢٣,٥	٢١,٢
المجموع	٦٨,٥	٦٢,٣	٦٢,٨	٦٦,٢	٥٨,٦	٦٤,٩	٦٨,٣	٦٩,٥	٦٦,٧
القنال	٣,٤	١٠,١	٢,١	٢,٨	٧,٠	٣,٦	٢,٠	٠,٨	٠,٤
المجموع	٧١,٩	٧٢,٤	٦٥,٩	٦٩,٠	٦٥,٦	٦٨,٥	٧٠,٣	٧٠,٣	٦٧,١
الدلتا	١٩,٨	٢٠,٤	٢٥,٤	٢٠,٦	٢٤,٤	٢٣,٥	١٧,٦	١٦,٤	١١,٣
الصعيد	٨,١	٣,٥	٦,٦	١٠,٠	٦,٦	٦,٤	١٠,٩	٦,٨	٥,٧
الحدود	٠,٢	٣,٧	٢,١	٠,٤	٣,٤	١,٦	٠,٢	١,٢	٩,٦
المجموع	٢٨,١	٢٧,٦	٣٤,١	٣١,٠	٣٤,٤	٣١,٥	٢٨,٧	٢٤,٤	٢٦,٦

(١) إحصاء الانتاج الصناعي ، سنوات ١٩٥٢ ، ٦٦ - ١٩٦٧ ، ١٩٧٢ . القاهرة الكبرى تضم القليوبية والجيزة باكملهما ، بينما تخرج القليوبية من الدلتا والجيزة من الصعيد .

القاهرة نصف مصر

فإذا بدأنا من النهاية ، سنة ١٩٧١ ، وبالرأس العاصمة ، فإن القاهرة وحدها ، أي القاهرة المدينة والمحافظة بغير الضواحي ، قد خصت نفسها بنحو ٢٠٠٠ مصنع من نحو ٥٠٠٠ فى البلد، أى نحو الخمسين ، وإن شملت نحو الربع فقط من قوة العمل الصناعي فى البلد وأسهمت بنحو ذلك من القيمة الصناعية المضافة . وإذا كان هذا التفاوت يرجع إلى سيادة المصانع الصغيرة الحجم نسبيا على صناعات القاهرة ، فإنها تظل بذلك تزن نحو ثلث الثقل الصناعى فى البلد بعامة ، وإن لم تزد إلا قليلا عن الاسكندرية فى حجم العمالة (١٦٤ ألفا مقابل ١٥٣ ألفا على الترتيب) .

غير أن المركب أو الصرح الصناعى القاهرى إنما هو القاهرة الكبرى فى الواقع حيث توسعت خارج الحدود الادارية الكشلية فى كل من القليوبية والجيزة على شكل قطب صناعي غلاب هنا وهناك . وبهذا الشكل يقفز عدد مصانع القاهرة الكبرى إلى أكثر من ٢٧٠٠ مصنع يعمل بها نحو ٣٠٠ ألف عامل ، أى على الترتيب أكثر نوعا من نصف مصانع مصر جميعا ونحو ٤٥٪ من عمالتها (وكذلك من القيمة المضافة من صناعتها) .

من بين كل مصنعين فى مصر إذن ، وكل عاملين فى الصناعة المصرية ، وكل جنيهين تضيفهما إلى الدخل القومى ، واحد على الأقل تنفرد به القاهرة الكبرى ، ولما كانت نسبتها من السكان هى حوالى الربع أو أقل قليلا ، فإن كثافة التصنيع أو التركيز الجغرافى بها تبلغ على هذا الأساس ضعف المتوسط القومى العام على الأقل . إنها مركز ثقل الصناعة المصرية خارج كل مقارنة ، وقمة التركيز الجغرافي خارج كل حدود إن العاصمة السياسية هى أيضا وبسهولة تامة عاصمة الصناعة فى مصر ، والقاهرة هى بلا مجاز أو تجاوز قاهرة الصناعة المصرية ، وصناعتنا هذه جميعا بدورها نصف قاهرية أو نصف - عاصمية .

والاسكندرية ثلثها

الاسكندرية ، إذا انتقلنا من القطب الجنوبى للصناعة المصرية إلى القطب الشمالى ، هى

أيضا عاصمة مصر الصناعية الثانية ، ولعل بها اليوم ألف مصنع ، حيث كان بها في سنة ١٩٧١ ألف مصنع إلا ربع الألف ، تمثل ١٥ ٪ من جملة مصانع مصر . وإذا كان هذا العدد يقل عن ثلث عدد مصانع محافظة القاهرة وحدها ، وعن ربع عدد مصانع القاهرة الكبرى ، فقد كانت مع ذلك تضم بين ربع وخمسي عمال مصر الصناعية وتقدم مثل هذا القدر من القيمة المضافة . والسبب هو أن الاسكندرية تتميز عن القاهرة بسيادة أو غلبة الوحدات الضخمة الحجم على منشآتها الصناعية عموما ، وهذا فارق عام شائع ومألوف بين صناعات الموانى وصناعات العواصم .

وفي المحصلة العامة تخرج الاسنكدرية وهي وحدها نحو خمس مصر الصناعية جميعا . وهي بهذا لا تقل كثيرا عن محافظة القاهرة في العمالة والانتاج الصناعي ، وإن قلت قليلا عن نصف القاهرة الكبرى عموما (نحو ١٥٠ ألف عامل مقابل ٣٠٠ ألف على الترتيب) . غير أننا إذا تذكرنا أن الاسكندرية لا تعدو الآن ربع إلى خمس القاهرة الكبرى سكانا ، لجاءت كثافة الصناعة أو درجة تركيز التصنيع في الأولى وهي ضعف الثانية على الأقل ، وكذلك أربعة أمثال معدل كثافة الصناعة في مصر عموما .

الاسكندرية إذن قد تكون «الدب الأصغر» في فلك الصناعة المصرية ، حيث القاهرة الكبرى هي «الدب الأكبر» ، ولكن ذلك إنما بالحجم المطلق وعلى الاطلاق فقط ، أما على النسبة والتناسب فلعل العكس هو الصحيح أو الأصح ، ولعلهما بهذا في الحقيقة فرسا رهان أكثر مما هما أول وثان. وعلى أية حال فإن دل هذا على شئ فإنما يدل على قوة مزايا الاسكندرية كموقع وموطن للصناعة إلى حد قد ترجح معه القاهرة نفسها بمعنى أو بآخر . إنها مغناطيس صناعي غلاب إن لم نقل أغلب ، غير أن تلك قضية أخرى أدخل في باب «قصة المدينتين» ، وحسبنا هنا «حصه المدينتين» أي وزنهما المشترك معا لندرك مكانهما ومكانتهما في الصناعة المصرية ككل .

حصة المدينتين

فالقاهرة الكبرى والاسكندرية تحتكر ان فيما بينهما لأقل من ٦٨,٣ ٪ من عدد مصانع مصر (نحو ٣٥٠٠ من نحو ٥٠٠٠ مصنع) ، ٦٩,٥ ٪ من عدد عمالها (أو حوالى ٤٥٠ ألفا من ٦٥٠

ألفا) ، وأخيرا ٦٦,٧ ٪ من القيمة المضافة (أو ٢٥٧ مليون جنيه من ٣٨٣ مليونا أو زهاء ربع البليون من أكثر من ثلث البليون) . بصيغة أخرى فإن اثنين من بين كل ثلاثة مصانع وعمال صناعة وعائد صناعى فى مصر تستأثر بهما القاهرة الكبرى والاسكندرية . إن العاصمتين معا هما ثلثا مصر الصناعية جميعا ، أو زد علية قليلا .

إقرأ ترجمة موجزة إيجاز الأرقام ، ولكنها بليغة بلاغة المقال ، فى نصيب العاصمتين معا من صناعاتنا الرئيسية ، وليكن ذلك من خلال النسبة المئوية للقيمة المضافة من المنشآت التى تستخدم ١٠ عمال فأكثر فى كل صناعة . فمن بين ٢٠ بنداً يحصرها إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ٦٦ – ١٩٦٧ ، نجد اثنين فقط تقل فيهما نسبة العاصمتين معا (القاهرة الكبرى والاسكندرية) عن ٥٠٪ ، بينما هى تزيد عن ذلك إلى أى شئ حتي علامة ١٠٠ ٪ فى البنود الثمانية عشر الباقية . من هذه ، أيضا ، إثنان فقط تتراوح النسبة فيهما بين ٥٠٪ ، ٧٥ ٪ ، بينما يقع الباقى وعدده ١٦ بندا بين ٧٥ ٪ ، ١٠٠ ٪ ، منها بدورها ١٢ بندا تقع بين ٩٠٪ ، ١٠٠٪ – منتهى التركز فعلا ، أليس كذلك حقا ؟

النسبة المئوية لمجموع العاصمتين
من إجمالى القيمة المضافة سنة ٦٦ – ١٩٦٧ (١)

– ٥٠		٩٠ – ١٠٠ ٪	
البترول	١٧,٢	آلات غير كهربائية	٩٠,٩
المنسوجات	٤٤,٦	منتجات غير معدنية	٩١,٧
٥٠ – ٧٥ ٪		المشروبات	٩٤,٦
الكيماويات	٥٠,١	الملابس الجاهزة	٩٥,٤
الأغذية	٦٠,٥	الورق	٩٦,٣
٧٥ – ٩٠ ٪		الات كهربائية	٩٦,٩

(١) إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ٦٦ – ١٩٦٧ ، القسم الثانى .

وسائل النقل	٧٣,٣	منتجات معدنية	٩٧,٠
الخشب	٨٥,٩	الجلود	٩٨,٥
السجاير	٨٨,٠	الطباعة	٩٩,١
الأثاث	٩٠,٠	صناعات منوعة	٩٩,٦
		معدن أساسية	٩٩,٨
		المطاط	١٠٠,٠

قاعدة أم قاع ؟

هوة غائرة سحيقة - لا مفر - وانحدار شبه عمودى تقريبا - وهل هناك بديل ؟ - هى تلك التى سوف تفصل صناعيا بين العاصمتين وسائر البلد . وبالفعل ، فإنهما لا يتركان له سوى أقل من ثلث الكم الصناعى مقابل أكثر من ثلثى السكان . لا أقطاب أو عقد صناعية هناك من ثم ، ثمة على الأكثر بضع نويات ثانوية هنا وهناك أو بضعة من حصى وتراب بالقياس إلى الحجرين الضخمين الطاغيين .

والواقع ، فيما عدا استثناءات جزئية محدودة للغاية ومفهومة لأسباب محلية خاصة ، الواقع أن محافظات مصر الإحدى والعشرين أو الاثنتين والعشرين المتبقية تنقسم من حيث كثافة الصناعة أو درجة التصنيع إلى طبقتين : الأولى شريحة دقيقة للغاية تشمل محافظتين فقط هما الغربية فالبحيرة ، وفيها تتراوح نسب أعداد المصانع والعمالة والقيمة المضافة حول ٥ - ٦ ٪ بالتقريب الشديد من المجموع القومى . الطبقة الثانية كتلة سميكة تبتلع سائر المحافظات العشرين ، وفيها لا تزيد تلك النسبة بالكاد عن ٢ ٪ وتتدرج إلى أى كسر عشرى من الواحد الصحيح ولا نقول إلى الصفر المطلق .

فأما شريحة الغربية - البحيرة ، فالأولى بفضل المحلة الكبرى كقلعة للصناعات النسيجية ثم طنطا وكفر الزيات ، وأما البحيرة فإنها فى الحقيقة الامتداد الصناعى أو الضاحية الصناعية الواسعة للاسكندرية . والمحافظتان بذلك تحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب بعد العاصمتين ، كما تشكلان معا نحو عشر الصناعة المصرية .

وهذا وذاك يصل بنا إلى ذورة التركيز الجغرافى فى صناعتنا ، حيث تحتكر تلك المناطق الأربع فيما بينها ±٨٠ ٪ من إجمالى عدد المصانع والعمال والقيمة المضافة قوميا ، فى حين لم يزد نصيبها من السكان عن ٤٣ ٪ تقريبا ، وبعبارة أخرى فإنها كانت تملك أربعة أخماس الصناعة مقابل خمسى السكان فقط ، أى بنسبة الضعف على الترتيب ، أو بكثافة عامة ضعف المعدل الوطنى عموما ، فضلا عن أنها تسجل أربعة أمثال بقية الوطن حجما وثمانية أمثاله كثافة .

إذا نقلنا إلى الكتلة السفلى أو قاعدة الهرم الصناعى والتى تغطى السواد الأعظم من رقعة الوطن ، فإن مستوى التصنيع بالطبع هش إلى مخلخل إلى هزيل على الأكثر ، حيث لا تظفر فى مجموعها إلا بنحو خمس الصناعة الوطنية مقابل ثلاثة أخماس السكان . كذلك تتراوح درجة التصنيع ما بين التجانس العام العريض والتفاوت الاقليمى المحسوس . ولعل هذا التفاوت أبرز ما يكون بين الدلتا والصعيد ، حيث تبدو الأولى مثلثا مخلخلا بين زرين عظيمين هما العاصمتان، بينما لا يعدو الثانى ذنبا هزيلا ملحقا بالأولى ذاتها .

بين الدلتا والصعيد

ذلك أن الصعيد فى أحسن الأحوال لم يزد قط عن نصف الدلتا فى عدد المصانع والعمال وعائد القيمة المضافة . هذا دعنا لا ننس ، فى سنة ١٩٧١ ، ولكن قبل ذلك فى الستينات والخمسينات فلقد كان الاختلال بين الوجهين أبعد مدى بكثير أو بكثير جدا . فباستبعاد العاصمتين ومنطقة القنال ، وباستبعاد القليوبية من الدلتا والجيزة من الصعيد ، كان عدد المصانع بالدلتا سنة ١٩٥٢ أكثر من ضعف عددها بالصعيد ، وكان عدد عمالها نحو سبعة أمثال عددهم بالصعيد ، بينما حققت أربعة أمثاله من القيمة المضافة .

وقد أخذت الفجوة بين الوجهين تضيق بالتدريج الوئيد بحيث أصبح بالدلتا سنة ٦٦ – ١٩٦٧ ضعف عدد مصانع الصعيد وأربعة أمثال العمالة والقيمة المضافة . حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ١٩٧١ كان بالدلتا ١٧,٦ ٪ من مصانع مصر ، ١٦,٤ ٪ من عمالها ، ١١,٣ ٪ من القيمة المضافة ، مقابل ١٠,٩ ٪ ، ٦,٨ ٪ ، ٥,٧ ٪ على الترتيب بالصعيد . وهكذا كانت الدلتا نحو

سدس إلى ثمن مصر الصناعية ، والصعيد العشر إلى نصف العشر بالتقريب . والواقع أن الصعيد لم يكن ليزيد كثيرا من حيث الوزن الصناعي عن الغربية على حدة داخل الدلتا .

ورغم أن أغلب صناعات ومصانع الصعيد هي من الأحجام الضخمة (الأمر الذى يفسر ارتفاع حصته من رأس المال المستثمر في الصناعة) ، في حين أن مصانع الدلتا أقرب إلى الأحجام الصغيرة (مما يفسر تواضع نسبتها من رأس المال المستثمر ومن القيمة المضافة [1]) ، فإن الصعيد بهذا كان ويظل أقل مصر تصنيعا وأشدها تخلفا في الصناعة . دع عنك بالطبع المقارنة بين الصعيد والدلتا الكبرى أي بإضافة الاسكندرية ومنطقة القنال :

على هوامش الوادى

فيما عدا هذا فإن توزيع الصناعة الاقليمية يتفاوت بدوره محلياً ، متراوحاً ما بين نويات صناعية ضئيلة وفراغات صناعية حقيقية . وهنا تلفت النظر بعض حالات خاصة . فمنطقة القناة ، إذا بدأنا بأبرزها ، لا تكاد تظهر على سائر المناطق ، إن لم تنزو حقاً جملة وتفصيلا خلف بعضها مثل الدقهلية والشرقية . ولكن هذا بالطبع طارئ حادث بعد تدمير المنطقة سنة ١٩٦٧ ، حيث فرغت من صناعتها أو هجرت هذه منها إلى داخل الوادى .

والواقع أن منطقة القناة كانت إلى ما قبل ذلك منطقة نشاط صناعي متنام وصاعد ، وتوشك أن تلحق بالغربية والبحيرة كمنطقة الصناعة الخامسة في مصر . ففي سنة ١٩٥٢ ، وإن لم تعد واحداً على ثلاثين من مصر الصناعية في عدد المصانع والقيمة المضافة ، فإنها كانت تمثل عشرها عمالة بالضبط . وهكذا ، كمنطقة استراتيجية بالضرورة ، كان قدر المنطقة أن تتلقى دفعتها الصناعية الأولى من الحرب العالمية الثانية ، وأن تتلقى ضربتها القاضية الأخيرة من الحرب الإسرائيلية الثالثة .

على الطرف الآخر ، شهد العقد الأخير بزوغ أو نمو بضع نويات صناعية تذكر ، قد لا تعكسها

---

(١) الديب ، تصنيع ، ص ٢١٥ .

أرقام سنة ١٩٧١ ، ولكنها اليوم حقيقة واقعة ، ويمكن أن تعد الوارثة الفعلية لمنطقة القناة . ففى أسوان منذ السد العالى ، ثم فى قنا منذ مجمع الألومنيوم ، بدأت عقد صناعة محلية تتبرعم ثم تتبلور . وفيما بين سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٦٧ ، إذا كان نصيب ثلاثى القاهرة الكبرى والاسكندرية والقنال من القيمة الصناعية المضافة قد هبط من ٧٢,٤ ٪ إلى ٦٥,٦٪ ، فإن ثلث هذا التحول يرد إلى ظهور أسون بفضل الحديد والسماد والطاقة الكهربائية، بينما يرد ثلثاه الباقيان إلى اتجاه سياسة التخطيط الاقليمى الجديد نحو اللامركزية أو نحو الاقليمية . (١)

إلى أين من السقف ؟

سؤال أخير هنا يثور : أتتجه الصناعة المصرية فى توزيعها الجغرافى نحو المزيد من التركيز والاحتكار ، أم على العكس نحو قدر أو آخر من التوازن والاعتدال الاقليمى ؟ السؤال هام ووارد ، إلا أنه صعب الاجابة . إذ ثمة تبدو مجموعة من الاتجاهات الجزئية المتعارضة أو التيارات النوعية المتقاطعة ، بعضها يشد فى اتجاه المزيد من التركيز وبعضها الآخر يشد بعيداً عنه ، ولكن ببطء وضعف فى الحالين ، وهناك أيضا وبالتالى الكاسبون والخاسرون اقليمياً .

وفى المحصلة النهائية تبدو الصورة العامة أقرب إلى الثبات العام النسبى مع التغير الحقيقى المحلى ، أو لعله العكس : التطور العام الفعلى مع الثبات المحلى النسبى . وعلى أية حال . فلعلنا لا نبعد عن الحقيقة إذا عممنا فقلنا إن الصناعة المصرية قد بلغت من قبل أعلى آفاق التركيز الجغرافى الممكنة ، سقف التركيز يعنى ، بحيث تحتم عليها أن تتطامن وأن تبدأ مرحلة الهبوط الطفيف على الأقل .

فإذا بدأنا ، للتفصيل ، تحليل اتجاهات الأرقام من الخمسينات إلى السبعينات عبر إحصائيات ١٩٥٢ ، ٦٦ - ١٩٦٧ ، ١٩٧١ ، فإن القاهرة الكبرى قد حققت بيقين واطراد زيادة طفيفة أو محسوسة فى جميع نسب حصتها من عدد المصانع والعمال والقيمة المضافة . قارن مثلا سنتى البداية والنهاية ١٩٥٢ ، ١٩٧١ : فقد كانت نسبة عدد المصانع ٤٩,٣ ٪ ، ٥٣ ٪ على الترتيب ، ونسبة عدد العمال ٣٩,٢ ٪ ، ٤٦ ٪ ، وأخيرا كانت نسبة القيمة المضافة ٣٧,٤ ٪ ٤٥,٥ ٪ .

---

(١) مابرو ورضوان ، ص ١٢٩ .

على العكس من ذلك تقريباً حالة الاسكندرية ، فهى أدنى أن تكون فى تناقص مذبذب ، بمعنى أنه رغم بعض الاتجاهات نحو الزيادة فى الوسط ، انتهت وهى دون البداية بقليل أو كثير . ففى سنة ١٩٥٢ كانت حصتها من المصانع ١٩,٢ ٪ مقابل ١٥,٣ ٪ سنة ١٩٧١ ، ومن العمال ٢٣,١٪ مقابل ٢٣,٥ ٪ على الترتيب ، وأخيراً من القيمة المضافة ٢٥,٤ ٪ مقابل ٢١,٢ ٪ . ومن هذا نرى أن وزن الاسكندرية النسبى فى الصناعة كان فى تضاؤل نوعاً ، بينما تزداد القاهرة الكبرى تضخماً وحجماً وتركيزاً .

ويبدو أن اتجاه القاهرة الكبرى نحه المزيد من المركزية والاحتكار الصناعي لم يتحقق على حساب الاسكندرية فقط ولكن أيضاً على حساب سائر الدلتا عموماً . فبغض النظر عن حالة منطقة القنال الخاصة ، فلقد تناقصت حصة الدلتا من الكم الصناعي بشدة بعد تزاد محسوس فمن سنة ١٩٥٢ إلى ٦٦ - ١٩٦٧ على التوالى، ارتفع نصيبها من المصانع من ١٩,٨ ٪ إلى ٢٠,٦ ٪ ثم انخفض إلى ١٧,٦ ٪ ، ومن العمال من ٢٠,٤ ٪ إلى ٢٤,٤٠ ٪ ثم إلى ١٦,٤ ٪ ، ومن القيمة المضافة من ٢٥,٤ ٪ إلى ٢٣,٥ ٪ إلى ١١,٣ ٪ (أى انخفض إلى أقل من النصف فى هذا البند الأخير) .

وكما أن الاسكندرية عكس القاهرة فى اتجاهات التركيز والنمو ، فكذلك يأتى الصعيد عكس الدلتا . فرغم مكانه فى ذيل القائمة تقليدياً بداية ونهاية وخارج كل مقارنة ، فإنه يسجل تزايداً شبه مطرد شبه محسوس فى معظم بنود الصناعة . فمن ٨,١ ٪ من مصانع مصر سنة ١٩٥٢ ، إلى ١٠ ٪ سنة ٦٦ - ١٩٦٧ . إلى ١٠,٩ ٪ سنة ١٩٧١ . ومن ٣,٥ ٪ من العمالة إلى ٦,٦ ٪ إلى ٦,٨ ٪ على الترتيب . أما فى القيمة المضافة وحدها فقد أبدى تناقصاً طفيفاً ، فهبط من ٦,٦٪ إلى ٦,٤ ٪ إلى ٥,٧ ٪ على نفس الترتيب ؟

مناطق لا أقاليم صناعية

خريطة هرمية

رأينا بصورة ملحة ومقنعة بما فيه الكفاية كيف أن لكل صناعة على حدة تقريباً هرمها الخاص فى توزيعها على رقعة البلد . ولقد تتسع قاعدة هذا الهرم لتشمل رقعة الوادى على امتداده أو هى تضيق لتغطى جزءاً منه فحسب ، تنزلق مرة إلى الشمال أو تتأرجح مرة نحو الجنوب ، يميناً تارة

أو يساراً تارة أخرى ، ولكن القمة فى الأغلب الأعم تنحصر فى العاصمة القاهرة أو فى الأقل النادر فى الميناء الأولى الاسكندرية .

من هذا المنظور ، نستطيع الآن أن نرى بوضوح أن الصرح الصناعى الوطنى ككل - هذه مجرد محصلة منطقية - يشكل فى النهاية هرماً واحداً أكبر يتألف من مجموع تلك الأهرامات الصغرى الخاصة بكل صناعة على حدة . وإذا كانت قاعدة هذا الهرم المركب تتسع بالضرورة لتشمل رقعة الوادى كله ، فإن سفوحه تزحف بالتدريج من البحر ومن الشلال نحو القمة فى قلب الوادى ، والقمة بدورها قد تتعدد وتتعقد والبروفيل قد يتدرج ليصبح الهرم سلمياً مدرجاً متعدد القمم ، ولكن فى المجموع وعلى الجملة تندغم تلك القمم المتعددة فى قمة واحدة مشتركة سامقة شاهقة هى بطبيعة الحال منطقة القاهرة .

وإذا بدت القمة السكندرية ، بموقعها المتطرف على حافة البلد ، غير متسقة فى هذا النظام الهرمى الوطنى ، فلعل من المناسب أن نتمثلها كهرم محلى منفصل على ضلوع الهرم الأكبر ، إلا أنه بالغ الضيق فى قاعدته ولكن حاد الارتفاع فى قمته أو - أفضل - كمسلة ضخمة شامخة إلى جوار الهرم الكبير .

وأيا ما كان ، فإن هذا الشكل الهرمى المركب يلخص ذلك الدور الطاغى الذى تلعبه العاصمتان بصفة خاصة والقاهرة بصفة أخص فى استقطاب الصناعة واحتشاد الصناعات المختلفة . فكلتاهما قاسم مشترك أعظم ، إن لم تكونا قطبين متنافسين على مرتبة القمة ، فى معظم صناعاتنا ، ولا تكاد توجد لدينا صناعة لا تتمثل فيهما بقدر أو بآخر ، إن لم تحتكرا فيما بينهما عدداً معيناً منها . ومن هنا يأتى ذلك القدر الرهيب من التركيز الجغرافى الذى يميز هرم صناعتنا، بمثل ما يتميز هيكلها بقدر هائل من التركيز الإقتصادى على عدة صناعات رئيسية بعينها ، والخلاصة أن خريطة مصر الصناعية تتميز بدرجة عالية من التركيز العاصمى على غرار ماتعرف الدول النامية حديثة التصنيع التى لا تعتمد على الفحم والتى تسودها الصناعات الخفيفة الاستهلاكية والبسيطة فى المقام الأول .

مناطق لا أقاليم

وإذا كان لهذا التركيب الجغرافى من معنى ، معنى تطورى ، فهو لا شك أننا أولا قد أصبحنا نملك قاعدة صناعية عريضة لا بأس بها بمقياس الدول النامية أو فوق النامية ، تغطى وجه البلد وصفحة الاقليم وإن يكن بدرجات متفاوتة جداً . وعلى الجانب الآخر ، فلا شك كذلك أن مصر قد باتت تعرف وتملك «مناطق صناعية» بمعنى الكلمة ، هى بعينها قمم ذلك الهرم البارزة ، أو بصيغة مباشرة المدينتان العاصمتان .

وقد لا تكون بمصر بعد «أقاليم صناعية industrial regions » بالمفهوم الذى يعرفه الغرب الصناعى وإنما مجرد «مناطق صناعية industrial areas » فحسب ، وقد لا تعرف مصر بعد «المدن الصناعية» ولكن «صناعات المدن» فقط ، غير أنها بالتأكيد تتطور بسرعة من النمط الجغرافى لصناعة الدول المتخلفة إلى نمط الدول النامية ، إن لم نقل من نمط الدول النامية إلى نمط ما فوق النامية .

وفى هذه الحدود ،ربما جاز لنا أن نقول إن مصر بصرحها الصناعى المتطور وببؤرتيها السكندرية والقاهرية توشك ، مع فارق النوع والدرجة والكثافة بالطبع ، أن تشبه أو تلحق فى المستقبل خريطة فرنسا الصناعية ابتداء من باريس فجنوباً أى باستبعاد أقاليم الفحم الصناعية فى الشمال الشرقى ، أو كذلك خريطة انجلترا الصناعية ابتداء من لندن شرقا أى باستبعاد أقاليم الفحم الصناعية فى الشمال الغربى ، أو بعبارة أخرى بالاقتصار على مناطق الصناعة المنوعة الخفيفة وباستبعاد مناطق الصناعة الثقيلة فى الحالين .

أو لعل إيطاليا الطولية الأحدث والأقل تصنيعاً نسبياً والتى تملك الحديد دون الفحم وتعتمد على الكهرباء المائية أساساً ، ولكن أساساً ببؤرتيها الصناعيتين حول ميلانو فى الشمال وروما فى الوسط ، لعل إيطاليا أن تكون تشبيهاً أقرب أو تقريباً أشبه . أما بين الدول النامية ، فالهند - وهى فى النهاية نظير جغرافى مقنع لإيطاليا - هى أقرب قرين لمصر ليس فقط فى درجة التطور الصناعى ونوعية المركب الصناعى ، ولكن أيضاً فى توزيع المناطق الصناعية داخل رقعة الوطن . وعلى أية حال ، فهذه وتلك مسودة المستقبل لا ريب .

درجات المناطق الصناعية

فإذا توقفنا الآن بشئ من تفصيل أو تحليل عند مناطقنا الصناعية ، فإن هناك منطقتين بالمعنى الصحيح ، أو منطقتين صناعيتين من الدرجة الأولى بالمقياس الوطنى : منطقة القاهرة الصناعية ومنطقة الاسكندرية الصناعية ، تكملهما كوكبة من مركبات أو نوايا مناطق صناعية بازغة أو براعم ناتئة أو أخيراً مجرد نقط معزولة ترصع وجه البلد . وما من أحد من أعضاء أو أفراد هذه الكوكبة جميعاً يعد فى أحسن الأحوال منطقة صناعية بمعنى الكلمة ، ولا هو يأتى فى المرتبة الثانية أو حتى الثالثة بالكاد إذا ما قرن أو قورن بالمنطقتين المتروبوليتانيتين الشاهقتين.

أما إن كان ولابد ، لليسر والتبسيط الأكاديمى ، من التصنيف إلى درجات أولى وثانية وثالثة ، فلا مفر عندئذ من إخراج هاتين المنطقتين تماماً من المقارنة باعتبار أن هناك انقطاعاً جذرياً مطلقاً وهوة سحيقة ساحقة بين الطرفين . وفى هذه الحالة ، فقط ، تأتى فى مراكز الدرجة الأولى مدن الدلتا الصناعية الرئيسية المحلة وطنطا وكفر الزيات والمنصورة وطلخا ودمنهور وكذلك دمياط والزقازيق بالاضافة إلى مدن القنال الثلاث .

وبعض هذه المراكز يتقارب كثيراً من الناحية الجغرافية ، ويزداد تقارباً أكثر بالنمو العمرانى والضواحى الصناعية المتمددة ، وإن كان من المستبعد أن يتلاحم مدنياً فى المستقبل القريب على الأقل . مثال ذلك طنطا - كفر الزيات ، والمحلة - طلخا . ولهذا لسنا ندرى إن كان من الجائز اعتبار كل زوج منهما أو كليهما معاً بمثابة منطقة صناعية صغيرة من الدرجة الثانية بالقياس إلى العاصمتين ، أم أن هذا لا يصح إلا بالمعنى نفسه الذى يعتبر القنال منطقة واحدة نسبياً أو تجاوزاً نظراً لشدة تباعد مراكزها الثلاثة .

مهما يكن ، ففيما عدا ذلك فتحت مراكز الدرجة الثانية تتدرج مدن مثل شبين الكوم وكفر الشيخ وبنها وميت غمر وزفتى وبلبيس ، تليها أخيراً مراكز الدرجة الثالثة التى تجمع سائر بنادر وعواصم الدلتا المصنعة ، بما فى ذلك مجموعة المدن الجديدة المصنعة كمدينة أكتوبر و رمضان والسادات ، بالاضافة إلى «المناطق الصناعية» المحلية الناشئة مثل منطقة قويسنا الصناعية .

هذا فى الدلتا ، أما فى الصعيد فإن مراكز الدرجة الأولى قد لا تشمل سوى أسوان ونجع حمادى ، بينما تجمع الدرجة الثانية مدن أسيوط والمنيا وسوهاج إلى جانب مدن القصب ، بينما تهبط سائر مراكز الصعيد الصناعية إلى مرتبة الدرجة الثالثة على الأكثرأو على الأرجح .

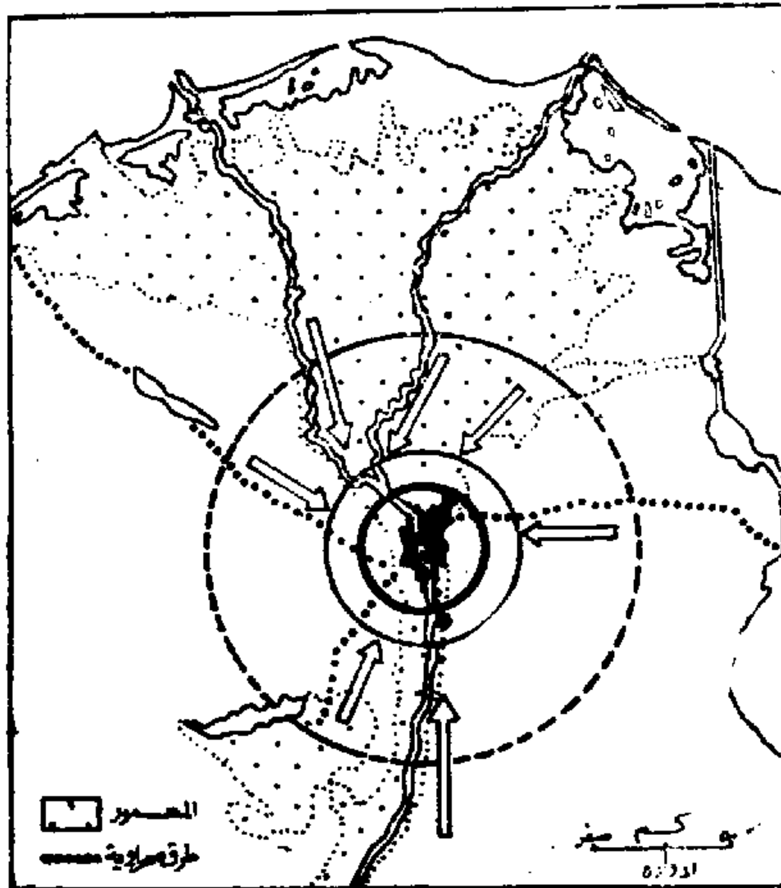
نمط الصناعة الجغرافي

قرص الدلتا

فإذا ما تقدمنا من هذه الآحاد والمفرادات أو الجزئيات والطبقات إلى هيكل نمط الصناعة العام - الذى تصنعه معا . فلن نخطئ أولا محورا أساسيا يؤلف العمود الفقرى الصلب فى الدلتا جامعا بين قطبى القاهرة والاسكندرية وواصلا إياهما عبر كفر الدوار ودمنهور فكفر الزيات وطنطا مرورا بعد ذلك بقويسنا فبنها فقها فقليوب . والخط بهذا يكاد يكرر ، إن لم يكن هو بعينه ، طريق القاهرة - الاسكندرية الزراعى الشريانى ، كما أنه هو نفسه «خط الاستواء المدنى» فى الدلتا ومصر والذى يجمع أكبر وأهم مدن البلد قاطبة . والواقع أن هذا الخط المحورى القاطع الحاكم ، الذى يختط قلبي الدلتا ويكاد يشطرها أو ينصفها بالتساوى تقريبا ، هو بسهولة تامة «خط الاستواء الصناعى» فى مصر جميعا إذ يجمع على الأقل ثلاثة أرباع إلى أربعة أخماس الكم الصناعى القومى بأسره - راجع المقولة السابقة عن خطر تحويل طريق القاهرة الاسكندرية الزراعى إلى طريق القاهرة - الاسكندرية الصناعى .

حول هذا العمود الفقرى كذلك ، فإن وجه الدلتا ، خاصة وسطها أو قلبها الأوسط فى مضلع المنصورة - كفر الزيات - شبين الكوم - الزقازيق ، يبدو مرصعا بالنقط والجزر والنويات الصناعية فى شئ أشبه بالأرخبيل الصناعى المنتثر الذى لا يشكل منطقة صناعية مجمعة أو مكثفة ولكن تتحدد داخله عدة خطوط أو محاور صناعية فرعية متشعبة بقدر ما هى متقاطعة أو متقاطعة بقدر ما هى متقطعة . فمعظم هذه الخطوط والمحاور تخرج من العمود الفقرى متشعبة فى أكثر من اتجاه كأسنان أو تروس العجلة ، لتتشابك بعد ذلك وتتداخل فيما بينها فى شئ أشبه بشبكة تكعيبية متعددة الخطوط والزوايا .

وتختلف هذه المحاور بطبيعة الحال فى أوزانها وأهمياتها النسبية اختلافاً شديداً ، ولكن أبرزها أربعة تخرج كلها من طنطا عند منتصف خط الاستواء تقريباً . فهناك محور الشمال الغربى سخا - كفر الشيخ - دسوق - فوة - المحمودية - إدفينا - رشيد . ثم يلى محور الشمال



شكل (٦) محاور الصناعة فى الدلتا ، ومنطقتا القاهرة والاسكندرية الصناعيتان

الشرقى المحلة - طلخا - المنصورة - فارسكور - دمياط . أما محور الجنوب الشرقى فهو خط السنطة - زفتى - ميت غمر - الزقازيق - بلبيس . ثم يأتى أخيراً محور الجنوب تلا - شبين الكوم - منوف - أشمون .

أخيراً ، واستكمالا للصورة الجغرافية ، فإن لنا أن نضيف حول هذه الشبكة الداخلية عقداً يلم أو «يلضم» مراكز أطراف الدلتا ، يجمع نهاياتها ويتأطر حولها بشكل حلقى وإن غير منتظم سواء ذلك بطول الساحل أو بحذاء الصحراء . فإذا بدأنا بالاسكندرية الكبرى وكفر الدوار ودرنا مع عقارب الساعة ، جمع الخط رشيد وإدفينا ثم دمياط فمدن القنال الثلاث ، ثم منها إلى القاهرة الكبرى فمدينة السادات فدمنهور حتى نعود إلى الاسكندرية .

وبهذا الشكل نستطيع أن نرى أن الدلتا وإن استقطبت صناعياً فى قطبى العاصمتين بصفة طاغية ، وتمحورت حول خط استوائها الفقرى بصفة جوهرية ، فإنها فى مجملها أشبه باللوحة تتألف من إطار خارجى ذهبى عريض يحتوى داخله شبكة تكعيبية تشععية هامة متعددة الخطوط متداخلة المحاور تحتل قلب الدلتا وإن مثلت فى الوقت نفسه منطقة هبوط أو انخفاض حاد للغاية نسبياً بين قطبى أو زرى العاصمتين .

خيط الصعيد

وهذا ما ينقلنا إلى نمط الصعيد ، حيث على عكس الدلتا تشتد المفارقة الصارخة إلى أقصى حد بين القلب والأطراف . فإذا اعتبرنا أن منطقة القاهرة الصناعية الكبرى تتوج رأس الوادى فى طرف ، ومنطقة أسوان - كوم أمبو وثنية قنا تتوجه فى الطرف الآخر ، وإن كان لا وجه للمقارنة البتة بالطبع بين الطرفين ، فإن المثير هو أن وسط الصعيد أو قلبه ابتداء من جنوب الجيزة وبنى سويف حتى أسيوط ومعظم سوهاج يمثل هبوطاً عميقاً حاداً sag إلى أقصى حد بل إلى حد الحضيض وإلى حد لا يقارن قط بانخفاض قلب الدلتا النسبى بين طرفيها . وهكذا يغدو أو يبدو الصعيد فى النتيجة كقطبين - ماذا نقول ؟ - بلا محور ، أو كمحور بلا وسط ، وفى النهاية ذنباً أو تذييلا طويلا متعرجاً أو متقطعاً «لقرص» الدلتا العريض الفسيح الثقيل .

هذا بينما يؤلف الكل معاً شيئاً أشبه بطائرة الأطفال الخشبية الورقية المألوفة ، هيكلها الغابى

أو البوص هو مضلع الدلتا المنبعج بعقده وتقاطعاته ، وذيلها الطويل المتعرج المعقود بقصاصات في نهايته للتوازن هو الصعيد . وذلك بالفعل ، في أبسط صورة وأدنى تقريب ، هو النمط الجغرافي لتوزيع الصناعة على أرض مصر . وعلينا الآن أن نتقدم إلى تحليل عناصره وقطاعاته بشئ من التفصيل . ولتكن البداية مقارنة بين القطبين المتروبوليتانيين القاهرة والاسكندرية الكبريين .

منطقة القاهرة الصناعية

منطقة القاهرة الصناعية شبه دائرية متمددة ، أو بالأحرى بيضاوية متطاولة على محور شمالي شرقي – جنوبي غربي ، تمتطي النهر من جنوب القليوبية حتى شمال الجيزة . بالتحديد أو بالتقريب ، تمتد رقعتها من أبو زعبل والخانكة وربما قها في الشمال ، والقلج والمرج والماظة ومدينة نصر في الشرق ، حتى التبين والشوبك في الجنوب ، ومن الوراق وإمبابة حتى الحوامدية والبدرشين . وبهذا فإنها تترامى بطول ٦٠ كم تقريباً على الضفة الشرقية ، وبنحو نصف ذلك أي ٣٠ كم على الضفة الغربية .

قطبان شبه متنافرين

على أن النواة الصناعية في هذا المحور القاطع الضخم إنما تتكثف في قطبين أساسيين : الشمالي في شبرا الخيمة وحولها ، والجنوبي في حلوان وحولها . والأول أقدم ، أسبق بعقد على الأقل ، بدأ في أوائل الأربعينات في حمى وحمى الحرب الثانية ، عشوائياً بلا تخطيط ، أقرب في نموه الفوضوي المضطرب إلى نمط عش الغراب mushroom ، بل وأحيانا من بدايات بدائية إلى متواضعة للغاية . لكنه تضخم وتعاظم وظل قطب الصناعة الوحيد بالعاصمة حتى أواسط الخمسينات .

ففي هذه الفترة بدأ القطب الجنوبي في الظهور ، فكان ربيب يوليو مثلما كان القطب الشمالي وليد الحرب الثانية . ومنذ تلك اللحظة كاد القطبان يكونان متنافرين أكثر منهما متناظرين ، إذ قد تفوق أوجه الاختلاف بينهما أوجه التشابه . فعلى عكس الأول تماماً ، نشأ الأخير مخططاً مهندساً على نطاق ضخم ومقياس فخم منذ البداية . أو كما وضعها معلق متألق في لماحية

موحية، ولد هذا بورجوازيا محترماً وإن كان على حجر الاشتراكية ، حيث ولد ذاك بروليتاريا عصامياً وإن غدا رأسمالياً مستغلا من المهد إلى اللحد .

ومهما يكن ، فبينما امتاز القطب الشمالى بالتنوع الشديد منذ البداية حتى أصبح يضم أكبر ترسانة منوعة من الصناعة الخفيفة في مصر ، امتاز القطب الجنوبى بالتخصص المحدد ولا نقول الضيق ، والتخصص فى الصناعة الثقيلة أساساً ، وإن تطور منها تدريجياً نحو قدر من التنوع وبعض من الصناعات الخفيفة التكميلية .

وليس من شك بعد هذا أن القطب الجنوبى أصح وأرشد من الشمالى من الناحية الجغرافية مثلما هو من الناحية التخطيطية . فبينما يقع الشمالى فى الأراضى الزراعية ويتمدد على حسابها، فضلا عن موقعه الخطأ فى مستقبل الرياح بالنسبة للعمران ، يقع الجنوبى على العكس فى الأراضى الصحراوية أساساً وفى منصرف الرياح جنوباً .

على أن الطريف ، كما يتفق ، أن لكلا القطبين ، كما يلاحظ الديب فى إلماعة لماحة ، ٥ نويات نووية متناظرة ، كانت كلها قرى أصلا فى حالة الشمال ، ولكنها تضم على الأقل مدينة خاصة متميزة للغاية فى حالة الجنوب ، على أنها جميعاً تحولت وظيفياً ولاندسكيباً إلى بؤرات مدنية صناعية مكثفة عارمة إلى أقصى حد . تلك الخماسية هى فى القطب الشمالى : شبرا الخيمة ، دمنهور شبرا ، بجام ، بهتيم ، مسطرد ، وفى القطب الجنوبى : عين حلوان ، حلوان ، وادى حوف ، كفر العلو ، التبين (١) .

منطقة الاسكندرية الصناعية

منطقة الاسكندرية الصناعية عرضية المحور أساساً على عكس القاهرة بالطبع ، خطية ضيقة متطاولة إلى أقصى حد ، حيث تختنق بقسوة بين البحر والبحيرة ، حتى لتبدو لأول وهلة فى الذهن أطول امتداداً من مجمع القاهرة نفسه . غير أن الصحيح أنه لا تعدو نصف امتداد العاصمة ككل، أو امتدادها على أحد ضلعيها شمالا أو جنوباً فقط ، أو امتدادها على الضفة الغربية وحدها . فمنطقة الاسكندرية تترامى لنحو ٣٠ كم من الدخيلة غرباً حتى رأس أبو قير شرقاً ، أو من

(١) الديب ، تصنيع ، ص ١٣١ .

المكس إلى السيوف . وتبعد برج العرب عن الدخيلة ٣٠ كم أخرى ، إلا أن الشقة بينهما شبه فراغ عمرانياً وصناعياً .

من الناحية الأخرى ، فإذا كانت المنطقة قد بدأت خطية ضيقة نحيلة بصرامة ، فإنها بحكم الضرورة تتوسع وتتعمق جنوباً عبر بحيرة مريوط على أكثر من محور هنا وهناك ، مكتسبة بذلك بالتدريج عرضا ومكتنزة جسما . ففى الغرب يتجه التوسع نحو العامرية ، وفى الشرق امتد من قبل إلى البيضا على أقصى طرف بحيرة مريوط لتلتحم تقريباً بكفر الدوار وتبتلعها فى مركبها العمرانى والصناعى الأخطبوطى الزاحف . وبينما تبلغ المسافة بالعرض بين العامرية وكفر الدوار فى الجنوب نحو ٣٠ كم أخرى ، فإن المسافة بالطول بين أبو قير وكفر الدوار لا تقل عن ٢٥ كم .

قطبان وضفتان

وبهذا أصبح لمنطقة الاسكندرية ، مثلما للقاهرة ، «ضفتان» : الكبرى شمال البحيرة والصغرى جنوبها . وهذا وذاك مثلما أصبح لها ، كالقاهرة مرة أخرى ، قطبان صناعيان جوهريان : واحد فى الغرب فى المكس والدخيلة ، وقد نلحق به العامرية إلى الجنوب ؛ والثانى فى الشرق فى السيوف والبيضا وكفر الدوار ، وقد نلحق به أبو قير إلى الشمال .

وكما فى القاهرة ، تسود القطب الغربى الصناعة الثقيلة نسبياً ، وسوف تسوده حقيقياً بعد مشروع حديد الدخيلة ، بينما تتنوع الصناعة الخفيفة إلى أقصى حد فى القطب الشرقى ما بين الغزل والنسيج بخطوطه المختلفة فى السيوف والبيضا وكفر الدوار ، والغاز الطبيعى والسماد فى أبو قير موخراً .. الخ . ورغم تعارض محور الامتداد الأساسى ، فالطريف ، بعد ، أن الصناعة الخفيفة فى الحالين تقع على جانب الأرض السوداء ، أرض الدلتا الزراعية ، فى حين يقع قطب الصناعة الثقيلة على الجانب الصحراوى الخارجى .

والمهم بهذا كله أن منطقة الاسكندرية تتوسع وتتسع هى الأخرى ، خاصة فى الشرق ، لتتحول إلى مركب أو عقدة صناعية متعددة النوايا ، تتمثل فى ثلاثية أو مثلث الاسكندرية الأم - كفر الدوار (الغزل الرفيع) - ابو قير (الغاز والأسمدة والبلاستيك) . بل وربما تحولت هذه الثلاثية إلى رباعية والمثلث إلى مربع بنمو العامرية مستقبلا كمدينة صناعية كما هو مخطط بالفعل .

الاستقطاب الثنائى

تلك بصورة مركزة خريطة مقارنة للقطبين الأعظم فى الصناعة المصرية ، بكل ما بينهما من تناظر وسمترية أو تباين وتناقض . ولنا الآن أن نضيف إليها دون خوف من تكرار أن هذين القطبين الكاسحين هما إلي حد أو اخر فرسا رهان فى مضمار الصناعة . فلئن كانت القاهرة أضخم حجماً ووزناً بكثير جداً بالطبع ، فلعل الاسكندرية أكثر تصنيعاً بالنسبة إلى حجمها وتعدادها .

وعلى أية حال فلقد نتفق على أن الاسكندرية تتفوق بالضرورة بالنسبة للصناعات التى تعتمد على الخامات المستوردة ، مثلما تتفوق بالقوة على الأقل فى الصناعات المترتبة على القطن باعتبارها سوق تصديره الأولى ، فضلا بالطبع عن صناعات الموانى البحتة كالصيد وتعبئة الأسماك وبناء السفن . على أن القاهرة هى القطب الأعظم خارج كل مقارنة وموقفها أقوى فى الصناعات المحلية الخامات حيث تتمتع بموقع مركزى فى قلب البلد يعد أنسب ما يكون من وجهة استراتيجية توزيع وتجميع الخامات الزراعية من شمال وجنوب والثروة المعدنية من شرق وغرب ، بالاضافة إلى استراتيجية التسويق الداخلى كذلك .

فيما بينهما ، على أية حال ، تحتكر المنطقتان السواد الأعظم من الانتاج القومى وخاصة الخطوط المتطورة الأرقى تكنولوجياً والأكثر تخصصاً وتعقيداً والأحدث إدخالا . ففيما عدا الصناعات البترولية التى تنخفض فيها حصتهما إلى الحد الأدنى لأسباب جيولوجية مفهومة ، ثم الصناعات النسيجية (باستثناء الملابس الجاهزة) التى لشدة انتشارها مؤخراً انخفضت حصتهما منها إلى ما دون النصف بكثير حالياً ، فإنهما معاً تحتكران معظم الصناعات الكيماوية المتطورة : تكرير البترول ، الأحماض والصودا ، والصابون ، الورق ، الأسمنت ، الجلود والأحذية ، البلاستيك ، الكبريت ، الأدوية ومستحضرات التجميل والروائح والعطور . بالمثل وأكثر تحتكران معظم الصناعات الهندسية الثقيلة والخفيفة بما فى ذلك الصناعات الكهربائية ، وكذلك معظم صناعة الأثاث وحفظ الأغذية وصناعة الحلوى والشيكولاتة وتعبئة المياه الغازية والثلج وغيرها من المرفهات الحديثة .

وبطبيعة الحال فإن التفوق المطلق فى معظم هذه الخطوط يذهب إلى القاهرة كما يوضح الجدول أدناه . وأحياناً تصل نسبة أو درجة هذا التفوق إلى بضعة الأمثال أو عشرة الأمثال أو حتى ضعف ذلك ، وإن كان هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، ومع ذلك فإن للاسكندرية الغلبة والتفوق كثيراً أو قليلاً فى عدد من الصناعات ، نحو ٤ - ٥ ، هى الورق والبترول والملابس الجاهزة والأغذية ، بينما يتساوى الطرفان بالضبط فى المنسوجات .

وعدا هذا فإن كلا منهما يكاد ينفرد بمجموعة معينة من الصناعات إلى حد أو آخر ، بحيث يمتلكها دون الآخر عملياً ، فللقاهرة ابتداء معظم إنتاج الزجاج والمطاط (شبرا الخيمة) ، وتكرير السكر (الحوامدية) ، ثم أغلب الخزفيات والحراريات (كفر عمار) ، فضلا بالطبع عن الحديد والصلب بكل ما تعنى ، على الأقل حتى الآن (حلوان والتبين) . وبالمقابل ، تكاد الاسكندرية كمنطقة أن تنفرد بكبس القطن وضرب الأرز والزيوت النباتية ، فضلا عن تعبئة الأسماك والسردين وبناء السفن .

النسب المئوية للتفوق الصناعى بين العاصمتين
حسب القيمة المضافة سنة ٦٦ - ١٩٦٧ (١)

المتفوق	الصناعة	القاهرة	الاسكندرية	درجة التفوق
	الطباعة	٩٣,٩	٥,٢	١٧ - ١٨ مرة
	الأثاث	٨٤,٩	٥,١	
	المنتجات المعدنى	٨٥,٨	١١,٢	١٠ الأمثال
	المنوعات	٨٨,٦	١١,٠	٨ مرات
	المشروبات	٧٧,٢	١٧,٤	
	السجاير	٧٥,١	١٢,٩	
	الآلات الكهربائية	٨٠,٠	١٦,٩	٤ - ٥ الأمثال
	الآلات غير الكهربائية	٧١,٦	١٩,٣	
	الكيماويات	٣٧,٠	١٣,١	٣ أمثال
	الأخشاب	٥٥,٧	٢٠,٢	
	المطاط	٧٢,٧	٢٧,٣	
	الجلود	٥٩,٢	٣٩,٣	# الضعف
	المعادن الأساسية	٧١,٢	٢٨,٦	
	وسائل النقل	٤٩,٥	٢٣,٨	
	المنسوجات	٢٢,٤	٢٢,٢	تعادل
	الأغذية	٢٨,٢	٣٢,٣	أكثر من الواحد الصحيح
	الملابس	٢٩,١	٦٦,٣	أكثر من الضعف
	البترول	٤,٨	١٢,٤	٣ أمثال
	الورق	٨,٢١	٣,٤٩	٤ أمثال

(١) إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ٦٦ – ١٩٦٧ ، القسم الثانى.

شبكة الدلتا

خط الإستواء الصناعي

إذا نحن الآن غادرنا القطبين الأعظم إلى خط الإستواء الصناعى بينهما ، فإن المحور نفسه يتذبذب صعودا وهبوطا بلا إنتظام ما بين مراكزه الصناعية العديدة التى تتفاوت بشدة فى الحجم والأهمية . غير أن القاعدة الهامة التى لن نخطئها بلا ريب هى أنه ليس إلا بعد أن نبتعد عن كلا القطبين نفسيهما إلى أقصى حد ، أى فى منتصف الخط تقريبا ، أننا نجد قمته ، وذلك فى ثنائى طنطا – كفر الزيات بالذات . فمن ناحية الإسكندرية ، لا نكاد نجد بعد كفر الدوار والبيضا سوى دمنهور التى ، إلى جانب صناعة الغزل والنسيج وضرب الأرز ورجيع الكون وعلف الحيوان ، تعد عاصمة الصوف والصوفيات والسجاد الآلى الأولى فى مصر .

أما من ناحية القاهرة ، فنحن نهوى أولا بشدة وبعنف إلى قليوب التى لا تملك إلا صناعة نسيج حديثة الى جانب صناعتها اليدوية وانوالها القديمة والعريقة جداً . ثم نصل الى قها مركز صناعة حفظ الخضروات والفواكه الهام ، بالإضافة الى الصناعات المعدنية الصغيرة كالأقفال والمفاتيح والسوست والسنون ومعدات السفر والبطاريات الجافة والدفايات ، ثم نبلغ بنها التى تجمع بين صناعات النسيج وتجميع أجهزة التليفزيون والراديو والرادار واللاسيلكى . ومنها نصل أخيرا الى قويسنا حيث أنشئت على رمال ظهور سلحفاتها المترامية منطقة صناعية صغيرة فى كفور الرمل تشمل مصنعا للغزل والنسيج وآخر للأكريليك وثالثا لزيوت الكتان والكسب ، الى جانب مصنع للسيراميك وبلاط القيشانى وسيراميك الحوائط والأرضيات ، فضلا عن مصنع للغراء صغير .

فإذا ما بلغنا ثنائى القمة طنطا – كفر الزيات ، فلعل الأخيرة ، وإن كانت أقل سكانا بكثير جدا من الأولى ، أكثر تصنيعا نسبيا ، وعلى أى حال فإن المدينتين ، اللتين تزحفان بسرعة تجاه بعضهما البعض فتتقاربان باطراد ، تعدان بحكم الموقع فى قلب نطاق القطن من مدن الحلج والزيت العريقة كما يشير إسم كفر الزيات بالذات ، تلك التى تحولت أيضا منذ وقت مبكر نسبيا الى مركز هام للصناعة الكيماوية إبتداء من الأحماض والصودا الكاوية الى الصابون والمنظفات

الصناعية الى الأسمدة ثم الورق ... إلخ ..

وعلى الجانب الأخر ، فلقد كانت لطنطا شهرة متوطنة فى صناعة الكتان الذى يزرع حولها ، وعليه قامت صناعة الزيوت النباتية والبويات خاصة . والى هذه الصناعة أضيفت صناعات الغزل والنسيج والألبان المبسترة والخشب الحبيبى ، كما تجاذبت إليها أنابيب البترول ومشتقاته البيضاء واصبحت مركزا إقليميا هاما لتكرير البترول . وقد تقاطرت كل هذه الصناعات على المدينة بفضل موقعها الأوسط كبؤرة شبكة النقل والمواصلات الأولى دون منازع فى قلب الدلتا .

محاور الدلتا الأربعة

لا غرابة بعد هذا – أليس كذلك ؟ – أن من طنطا بالذات تخرج المحاور الأربعة الفرعية الأهم من محاور الصناعة الإقليمية فى الدلتا . فإذا بدأنا بمحور الشمال الغربى الذى يجمع سخا وكفر الشيخ ثم ينعطف غربا الى فرع رشيد ليمر بدسوق وفوه ثم يعبره الى المحمودية فإدفينا فرشيد ، فإن المحور كله محور البرارى بوضوح تام ، يقطع فى نطاقات القطن والأرز والبرسيم والحيوان والألبان ، فتسوده من ثم الصناعات الزراعية خاصة الغذائية والنسيجية .

فلقد كان لفوه وكفر الشيخ خاصة ، إذا إردنا التفصيل ، شهرتهما القديمة فى صناعة النسيج لا سيما الكليم والسجاد . واليوم يكاد يكون لكل مدينة من مدن الخط مصنع نسيجها الجديد . أيضا يشارك معظمها فى حلج القطن وضرب الأرز وعصر الزيوت ورجيع الكون وكسب العلف ومنتجات الألبان ، وفيما عدا هذا ، فإن بعضها ينفرد بخط بارز أو آخر ، فبينما تنفرد إدفينا بتعبئة الخضر والفواكه بصفة رئيسية ، تمتلك سخا الآن مصنعا ممتازا لتجفيف الألبان ، بينما ظفرت كفر الشيخ مؤخرا بصناعة سكر البنجر ومخلفاته وملحقاته .

محور الشمال الشرقى ، إذا درنا مع عقارب الساعة ، هو أهم الرباعية خارج كل مقارنة وبلا منازع ، حيث يجمع مدن المحلة الكبرى – طلخا – المنصورة – فارسكور – دمياط . الأولى هى رأس الخط كماً وكيفاً وتنوعاً وتطوراً . وإذا كانت صناعة الغزل والنسيج تغطى عليها الى أقصى حد – ثالثة مراكزه بمصر هى – فإن هذا لا ينبغى أن يحجب دورها كمركز أساسى لمعاصر الزيوت النباتية بأنواعها المختلفة ، إضافة الى ضرب الأرز والأعلاف والألبان .... إلخ .

أما التوأم النهرى طلخا - المنصورة ، فإن الأولى لم تكن شيئاً مذكوراً بالقياس إلى الثانية التى كانت تقليدياً عاصمة الصناعة في الربع الشمالى الشرقى من الدلتا الكبرى فمن محالج القطن ومضارب الأرز ومعاصر الزيوت ، إلى الكسب والأعلاف الحيوانية ومنتجات الالبان ، إلى الغزل والنسيج بالطبع ، تقدمت المنصورة أخيراً وحثيثاً إلى صناعات الخشب الصناعى والحبيبى والفورمالين ... الخ .

على أن ذلك الاختلال الشديد والانحدار شبه العمودى بين كفتى التوأم عاد فتعدل ثم اعتدل كثيراً بعد أن جذبت طلخا إليها أنبوب غاز أبو ماضى فتجاذبت إليها صناعة سماد اليوريا بمصنعيها الهائلين ، فخلقت فى غربها بسرعة فائقة خلية كثيفة حجمها ٢١ ألف عامل أو يزيد ، وفى الوقت نفسه خلقت على فرع دمياط مركزاً للصناعة الكيماوية يناظر إن لم ينافس مركزها العتيد فى كفر الزيات على فرع رشيد .

من توأم طلخا - المنصورة هذا نهوى بشدة مرة أخرى إلى فارسكور التى ، بمصنعها للغزل والنسيج ثم بمصنعها للخشب المضغوط إلى جانب صناعة الألبان الصغيرة ، لا تعدو برعماً صناعياً بازغاً ، وبالتالى لا تعدو أن تكون شظية صغيرة من دمياط مثلما هى عتبة إليها . فدمياط، نهاية المحور جغرافياً وربما كذلك صناعياً وإن كانت بالتأكيد رأسه وقمته فى الماضى ، دمياط تجمع إلى جانب صناعة الغزل والنسيج ، حريراً ثم قطناً ، صناعة الألبان الكبيرة والجلود الواسعة وذلك بفضل موقعها على رأس نطاق البرسيم والحيوان ، وكذلك الأثاث على الأخشاب المستوردة بفضل موقعها كميناء والواقع أنها ظلت طويلا عاصمة الحرير والجبن والأحذية والأثاث، فضلا بالطبع عن السردين ، قبل أن تستقطب أو تستقطر منها القاهرة والاسكندرية هذه النشاطات بدرجات متفاوتة وقبل أن يغادر السردين مياهنا الاقليمية .

إذا غادرنا محور الشمال الشرقى الأكبر ، فإن المحور الثالث الذى يضرب جنوباً بشرق يجمع السنطة وثنائى زفتى - ميت غمر ثم الزقازيق فبلبيس ، والخط تقليدى تسوده صناعات النسيج والغذائيات ابتداء من المحالج والمعاصر إلى المغازل والمنسوجات القطنية ، بينما تنفرد نتهايته الصحراوية بلبيس بمصنع للجوت لإنتاج الأكياس والجوالات من الجوت الهندى المستورد سابقاً ومن الكتان المحلى حالياً ، بالاضافة إلى مصنع رائد للمساكن الجاهزة .

لا يبقى ، أخيراً وآخراً أيضاً ، سوى محور الجنوب الذى يمكن أن يجمع تلا وشبين الكوم ومنوف وأشمون . هذا بالطبع أحدث الوافدين ، مثلما هو أضعفهم ، ومصنع الغزل والنسيج الجديد يكاد يكون أهم مظاهر النشاط الصناعى المتطور ، خاصة فى شبين الكوم ، بينما تضيف منوف مصنع إلكترونيات هاماً .

خط القنال

على ضلوع الدلتا ، ختاماً ، هناك خط القناة الطولى بنوياته الثلاث غير المتكافئة بورسعد والاسماعيلية والسويس . الخط بحرى أو مائى بالطبع ، وهذا يمنح صناعته جزئياً مسحة بحرية ابتداء ، إلا أنه هامشى نوعاً : بعيد نسبياً عن حقل الزراعة والصناعات الزراعية ، قريب جداً من الخطر الإسرائيلى . والواقع أن هذه الصفة الاستراتيجية هى التى حددت مصيره الصناعى ، إذ تعرض للتدمير أكثر من مرة .

ومن هذه الزاوية ، فإنه وحده بين خطوط أو مناطق مصر الذى ينفرد فى مجال الصناعة كما فى دنيا العمران عموما بدورة راجعة من التعمير والتدمير أو التصنيع ثم التفريغ ، والامتلاء والاخلاء أو التسكين ثم التهجير . وإذا لم يكن الخط الآن أو فى أى وقت مضى قد بلغ مرتبة الخط الصناعى المحورى الذى يرجح بيقين كل ما فى قلب الدلتا ، فما ذاك إلا بفعل هذا العامل المدمر . وأولاه ، فإن كل الدلالات والمؤشرات ترشحه ليكون خط المستقبل .

على مستوى الواقع ، مهما يكن الأمر ، فرغم أن المدن الثلاث تشترك بدرجات متفاوتة فى الصناعات البحرية كتعليب الأسماك والقشريات ثم بناء السفن وترسانات الاصلاح ، فإن بورسعيد تجارية أكثر منها صناعية ، إن لم يكن لشئ فلشدة ضيق رقعتها الأرضية حيث تكاد تكون «موقعاً بلا موضع» كما قد نعبر . أما الاسماعيلية فصناعة خفيفة إلى طفيفة نسبياً إذا قورنت بالسويس ، التى هى رأس الخط وقمته دون منازع .

فأما بور سعيد فقد ظفرت مع ذلك بعدة مصانع للنسيجيات تشمل غزل الصوف الرفيع والتريكو والمنسوجات الثقيلة من القطن والكتان والسيسال مما يلزم لأغراض السفن الشراعية والبخارية وشباك الصيد .. إلخ . أما الاسماعيلية ، فمنذ مصنع اللمبات الكهربائية المبكر قبل

الحرب الثانية ، استقطبت عدداً لا بأس به من الصناعات الهندسية والكيماوية بل والغذائية . من الأولى مثلا تجميع الراديو والتليفزيون والموازين. من الثانية الجبس والمصيص والطوب الطفلي والرملي ومواد البناء عموماً ، وكذلك الأصباغ أو الصبغات الصناعية . ومن الثالثة تعليب الفواكه وبسترة الألبان .

لكن السويس يقيناً هى المركز الصناعى بامتياز منذ كانت عاصمة البترول وصناعته فى مصر إلى أن تحولت إلى مجمع صناعى حقيقي لا مثيل له خارج الدلتا . فقبل أن تفقد معظم نشاطها البترولى ، كانت تحتكر ثلاثة أرباع تكرير البترول فى مصر ، على أنها تنفرد الآن بتفحيم المازوت. كذلك فإلى جانب مصنع الأسمدة المبكر والورق الكرافت الرائد ، فإنها أضافت صناعة الأسمدة بل والصناعات الكيماوية والغزل والنسيج موخراً .

الصعيد وقطاعاته

أتى على الصعيد حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا فى باب الصناعة ، حيث اقتصر على قلة محدودة للغاية من الصناعات الزراعية الأولية شبه الحتمية إلى جانب بعض الصناعات التقليدية المتوطنة الصغيرة . هذا فى حين أن الصعيد الخطى النهرى يمتاز بحكم جغرافيته بأفضل نقل مائى أو برى متصور فى البلد ، كما لا تنقصه اليد العاملة بكثافتها الفائقة . وعلى أية حال فلابد من الاعتراف بأن الصعيد قد نال دفعة طيبة نسبيا فى الفترة الأخيرة ، وإن ظل مجرد تذييل لمصر الصناعية .

وفيما بين هذا وذاك مازال من الصعب أن يحدد المرء إلى أى المحورين محور الصعيد أدنى حاليا : محور كمحور قلب الدلتا ما بين العاصمتين بعد استبعادهما ، أم محور أخف وزنا كمحور قناة السويس . على أى الأحوال ، فالطريف أن تصنيع الصعيد يكاد يكون الآن – من وجهة البعد والمسافة – عكسيا أو معكوسا ، حيث تزداد درجته كلما بعدنا عن قمة العاصمة القاهرة ، وذلك فضلا عن التعارض مع كثافتة هو نفسه سكانا ومدنا وزراعة وإنتاجاً .

أياما كان ، فعلى هذا الأساس فى الواقع نستطيع أن نقسمه إلى ثلاثة قطاعات على درجة أو أخرى من التصنيع ، متباعدة مثلما هى باهتة نوعا ، ولكنها على أية حال واضحة بما فيه الكفاية.

وليس أدل على فقد بعض هذه القطاعات أحيانا من أننا نذكر هنا ونحسب لأول مرة حساب التقليدية التاريخية الصغيرة من أمثال الخزف والتحف أو السجاد والكليم البلدى .. الخ

منخفض الشمال

إضافة إلى الفيوم المتوحدة ، يجمع القطاع الشمالى بنى سويف والمنيا وأسيوط وتكاد أهم مراكزه الصناعية الجديرة أن تقتصر على مدينتى المنيا وأسيوط . وبصفة عامة فإن صناعاته القليلة زراعية أساسا تعتمد على القطن والحبوب وبعض القصب ، منحصرة بذلك فى الحلج والزيوت ثم الغزل والنسيج وطحن الحبوب ، تضاف إليها صناعة السكر الخام (أبو قرقاص حاليا والشيخ فضل سابقا) ثم صناعة حفظ الأغذية مؤخراً (مغاغة) بما فى ذلك تجفيف الخضروات والبصل والثوم .. إلخ . وتكمل القائمة بعض الصناعات التقليدية ذات الشهرة المحلية كالسجاد والكليم (أسيوط ، المنيا ، أبو تيج) والتحف والأثاث (أسيوط) .

على أن الأهمية قد انتقلت الآن إلى المصانع الحديثة . ففى عواصم القطاع الأربع أدخل مصنع رئيسى للغزل السميك والنسيج ، تؤلف أربعتها الآن وحدة إنتاج وصباغة وتشطيب وتجهيز كاملة متكاملة مركزها القائد أسيوط ، التى ظفرت أيضا بمصنع للأسمدة وآخر للأسمنت مؤخراً ، كما بدأ إنشاء صناعة تكرير للبترول بها .

إلا أن أسيوط ، مع ذلك ، تظل بكل المقاييس ناقصة التصنيع under -. industrialised والواقع أنها ، رغم توسطها الجغرافى المثير فى الصعيد ، قد وقعت زراعيا و / أو صناعيا بين مقعدين : فلا هى تقع فى قلب نطاق القطن شمالا ، ولا هى تدخل فى صميم نطاق القصب جنوبا ، فظلت معلقة بين هوامشهما أو مماسة لطرفيهما على الأكثر ، بحيث لم يشفع لها أو يسعفها موقعها الجغرافى المؤثر .

ثنية قنا الكبرى

أما القطاع الثانى فثنية قنا الكبرى أى بامتداداتها نوعا حتى سوهاج شمالا وإدفو جنوبا . الصناعات الزراعية هنا الأساس ، والأساس فيها القصب وتوابعه ، ثم القطن فالتعدين فصناعات تقليدية صغيرة . أما الصناعة الحديثة الكبيرة فطارئ حادث وحديث جدا هو الألومنيوم . القطاع بهذا يشمل معظم وأهم مصانع السكر الخام المعروفة يتوسطها اكبرها نجع حمادى . وعلى

مصاص القصب أدخلت صناعة الورق فى أدفو ، بينما أدخلت حديثا مصانع الغزل والنسيج الحديثة فى المدن العواصم سوهاج وقنا فوق قاعدة قديمة من الصناعات التقليدية النسيجية العريقة الشهرة فى أخميم والسجاد فى نجع حمادى . ويكمل قائمة الصناعات التقليدية هنا الخزف والفخار فى قنا والتحف فى الأقصر . ولكن فوق الجميع تأتى صناعة الألومنيو الضخمة فى نجع حمادى لتجعل منها ، هى التى تملك من قبل اكبر مصانع السكر، عاصمه الاقليم الصناعية مثلما تأتى صناعة تعدين الفوسفات فى الصحراوين شرق وغرب الاقليم لتجعل منه برمته عاصمة الصعيد المحتملة فى الصناعة مستقبلا .

الجنوب الأقصى

أخيرا فى الجنوب الأقصى ثمة قطاع أسوان – كوم أمبو الذى شهد انقلابا صناعيا حديثا أضاف إلى صناعة السكر المجردة فى كوم أمبو صناعة الورق والخشب الحبيبى ، وإلى صناعة التحجير الجرداء فى أسوان صناعة تعدين وتكسير الحديد (سابقا) ثم السماد وتوليد الكهرباء – نصف الطاقة القومية تقريبا .[١]

الصناعة والاقليمية

خريطة جديدة ولكن بالكاد

تلك ، إذن فى صورتها التفصيلية نوعا ، خريطة مصر الصناعية ، لا شك أن أبرز ملامحها ومعانيها هى التحولات الأساسية فى المركب الصناعى والنمط الجغرافى على حد سواء . إن خريطة جديدة لمصر تتخلق تحت ناظرينا فى مجال الصناعة ، بقدر ما تقتحم مصر عالم الصناعة الحديثة . إن مصر تتغير صناعيا ، مثلما وجدناها تتغير زراعيا . وبدلا من الصناعات المعاشية والتقليدية الأولية أو البسيطة ، حلت أحدث الصناعات العصرية المتطورة ، الاستهلاكية والخفيفة والثقيلة على السواء ، وبدلا من ذرات أو حبات الصناعة المتواضعة المبعثرة هنا وهناك ،أصبحت هناك أحجار صناعية ضخمة، مناطق صناعية كاملة متكاملة ، كالخلايا العارمة المضطرمة بالحياة الصناعية .

(1) Barbour, P. 118 - 121 .

غير أن الواضح موضوعيا بعد ذلك أن هذا التطور الانقلابى أو الانقلاب الثورى لم يأت من أسف متوازنا على مستوى الوطن أو مكتافئا على مستوى أقاليمه . فعدا شموخ العاصمتين شبه الاحتكارى الطاغى ، خاصة القاهرة ، فإن أبرز معالم الخريطة الجديدة هى تلك الهوة الحادة ، التى تصدم النظر أكثر مما تسترعيه ، بين الدلتا ككل والصعيد ككل . فالأولى غنية ، بل كثيفة نسبيا ، بالصناعات من كل المستويات والخطوط ، وتزداد غنى وكثافة باطراد ، بينما الثانى فقير جدا بالمقارنة حتى الآن ، وحتى وقت قريب جدا لم يكن يملك صناعة حديثة هامة ، وهو لا يعدو بعد أن يكون ذيلا طويلاً أو تذييلا بالغ الدقة والوهن لجسم الصناعة ورأسها الكبير فى الشمال .

والواقع أن الصعيد ليس فقط أقل تصنيعا للغاية من الدلتا ، ولكنه أيضا وأصلا الأحدث تصنيعا خارج كل حدود ، فقد تأخر تصنيعه الحقيقى إلى العقد أو العقدين الأخيرين على الأكثر . ولعلنا أن نقول إن الدلتا أسبق من الصعيد إلى التصنيع الحديث بنصف قرن على الأقل ، إن لم نقل بقرن كامل . إن الصناعة الجديدة والحديثة فى مصر ، باختصار ، بدأت بالدلتا ، وهذا ما يؤكد لنا مرة أخرى على مستوى التصنيع ما رأيناه فى الرى والزراعة من أن مصر الحديثة - على النقيض من مصر القديمة - إنما بدأت من الدلتا وبالدلتا ، ثم تقدمت بصعوبة بالغة وعلى استحياء نحو الجنوب المظلم أو المظلوم .

تصنيع بالرغم منه

وحتى عند ذلك ، فلقد جاء تصنيع الصعيد تقريبا برغم الصناعيين أكثر منه برغبتهم ، وذلك من خلال العلاقة الموضعية الضيقة جدا والحتمية قطعا بين محاصيله الزراعية المفرطة الثقل كالقصب وبين حاجات الصناعة وضروراتها ، مما فرض منذ البداية - لحسن حظ الصعيد - قدراً أو حداً أدنى من التصنيع ربما لم يكن ليفوز به أو بالغه بغير ذلك لأمد طويل . وهذا كله ما يثير أصعب جانب فى ثورتنا الصناعية وهو موضوع الاقليمية .

فمن المسلم به أن أسوأ ما أصيبت به بداية الصناعة فى مصر قبل الحرب أنها سلمت نفسها لضبط عوامل توقيعية بورجوازية ورأسمالية ، فتكدست فى المدينتين العاصمتين القاهرة والاسكندرية بلا مبرر سوى السوق ورأس المال ، متجاهلة الضوابط التوقيعية الحقيقية والأكثر خطراً وبقاء وهى المادة الخام والوقود والعمل . وبصرف النظر عما تضمنه هذا من عدم اقتصادية

فى التكلفة نقلت إلى المستهلك الصغير ، فإنها قد جاءت بذلك لتؤكد وتضاعف المركزية الاقتصادية العنيفة الصارخة فى مصر ، وزادت من توسيع الهوة بين العاصمتين والأقاليم ومن المتناقضات بين المدينة والريف . وإذا كانت الصناعة النسيجية قد غامرت في المحلة فلم يكن ذلك إلا فلتة ريادية لم تتكرر .

اشتراكية بلا إقليمية

ورغم أن تقدما نسبيا نحو نشر الصناعة في الأقاليم والريف حدث بعد ذلك في ظل يوليو - لابد للانصاف أن نعترف - فإنه جاء فاترا مترددا ، كما ظلت العقلية المسيطرة هى العقلية «العاصمية» . وعلى سبيل المثال ، حسبنا هنا أن نشير إلى أن كثيرا من مبررات توطين صناعاتنا الجديدة كان فجا سقيما ، يخفى أو لا يكاد يخفى تحيزات ومصالح ونزوات ضيقة خاصة أو حتى شخصية .

فمثلا ما أكثر ما قيل في معارضة إقامة صناعة الحديد والصلب فى أسوان ، بل وحتى صناعة الأسمدة عن حرارة المناخ وعدم صلاحيته أو ملاءمته للجهد البشرى والجسمى . ولو جاز مثل هذا المنطق من حيث المبدأ ، فإنه يرقى عمليا إلى حكم أبدى بالاعدام على جزء من صميم الوطن ، ولا نقول ببتره وسلخه عن الوطن (ودعك من السؤال البسيط : فما إذن تفعل المداريات والاستوائيات وقارات الجنوب برمتها .. إلخ ؟) .

وإنما الحقيقة ، كما لوحظ أيضا فى حالة لندن ، هى ميل رجال الصناعة والبيروقراطية فى العاصمة إلى الراحة وعدم الانتقال بعيدا عن محل إقامتهم المرفه ، فضلا عن الميل العام الحديث للصناعة إلى النزوح إلى مناطق المناخ الألطف من الدولة (الشمال فى حالتنا ، والجنوب فى حالة بريطانيا الباردة) [١] .

ومهما يكن الأمر ، فإن محصلة التحول الطفيف على يد يوليو جاءت في النتيجة ضئيلة محدودة والحصاد فقيرا متواضعا . فمثلا ، من ٧٢٧ مصنعا أنشئت ما بين سنتى ١٩٥٢ - ١٩٦٣ ، لا نجد خارج منطقتى القاهرة والاسكندرية الصناعيتين سوى ٢٠٣ مصانع ، الغالبية

(1) Barlow commission. op. cit., 38- 5 .

العظمى منها من الصناعات الغذائية أولا ، والحرفية الريفية ثانيا ، ثم الغزل والنسيج ثالثا ، أى من الصناعات البسيطة أساسا ، كما أن وحداتها صغيرة الحجم غالبا ، هذا فضلا عن أن كثيرا من المشروعات الصناعية الكبرى قد وقع توقيعا لا يمكن أن يزكيه الجغرافى أو أن يبرره رجل الاقتصاد . وتلك وحدها قضية أخرى بكاملها أما الآن فإلى مقياس آخر .

خذ مثلا صيغة الاستثمارات . فى الفترة ٥٧ - ١٩٦٢ بلغ نصيب القاهرة وحدها من جملة الاستثمارات الصناعية المنفذة فعلا نحو ٥٢,٦ ٪ ، ترتفع إلى ٥٨,٨ ٪ باعتبار القاهرة الكبرى، وإلى ٨٢ ٪ إذا أضيف إليها نصيب الدلتا ، بينما لم يحظ الصعيد والصحارى معا إلا بنحو ١٨ ٪ (١) .

ولا تختلف النتيجة ولا الحكم كثيرا إذا وسعنا المدى من سنة ١٩٥٧ إلى ١٩٧٢ . فالاستثمارات الصناعية المنفذة فعلا خلال تلك الفترة الطويلة ، كما أمكن للديب أن يحسب الجزء الأكبر منها ، توزعت كالآتى : ٣٥,٩ ٪ للقاهرة ، ٣٩,٦ ٪ للقاهرة الكبرى ، ١٠,٩ ٪ للاسكندرية، ٢٩,٣ ٪ للدلتا ، ١٢,٥ ٪ للصعيد . وبهذا خص العاصمتين الكبريين معا ٥٠,٥ ٪ ، ترتفع إلى ٧٩,٨ ٪ بإضافة الدلتا إليهما ، وتبقى للصعيد والصحارى نحو ٢٠,٢ ٪ . وبصيغة تقريبية مبسطة ، فمن إجمالى الاستثمارات الصناعية ذهب الخمسان للقاهرة الكبرى ، والنصف لها وللاسكندرية سويا ، وأقل من الثلث للدلتا ، والثمن للصعيد . (٢) .

اللاإقليمية ضد الاقليمية

ما معنى هذا كله ؟ المعنى الوحيد هو أن صناعتنا كانت ولازالت ، منذ البداية وإلى الآن ، أبعد شئ عن «الاقليمية regionalism » ، وكانت «اللاإقليمية irregionalism » أبرز عيوب صناعتنا . وما هى الاقليمية و / أو اللاإقليمية ؟ الإقليمية بكل بساطة هى العدالة الجغرافية ، عدالة التوزيع فى المكان ، بمعنى تحقيق شبكة متكافئة من الفرص الانتاجية والقيم البشرية ، بحيث يتم تقريب أو تذويب الفروق الطبقية بين الأقاليم إلى أقصى حد ممكن تسمح به مواهبها الكامنة وقدراتها الطبيعية الدفينة دون كبت أو وأد وبلا تحيز أو تمييز ، وذلك تماما مثلما تقرب الاشتراكية وتذوب الفروق الطبقية بين الأفراد إلى أقصى حد يتفق مع مواهبهم وقدراتهم الأصيلة الطلقة .

---

(١) الديب ، تصنيع ، ص ٤٨ .

(٢) السابق ، ص ٧٢ .

الأقليمية ، إذن ، هى بكل بساطة «اشتراكية المكان» ، واللاإقليمية هى نقيض وضد هذا كله ، هى رأسمالية المكان ، وهى الاحتكار الاقليمى ، وهى «نظام الطبقات استلقى على الارض» وفى الصناعة فإن ترجمة هذا بكل وضوح ومباشرة هى أن التركيز الجغرافى الجائر هو اللاإقليمية اللاصحية ، بينما أن البعثرة والتشتت الصناعى هى الاقليمية الصحية .

وما من شك في الحقيقة أن دور الصناعة فى فرض اللامركزية البشرية وفى تحقيق الاتجاهات الاقليمية لا يكاد يفوقه أو يعادله نشاط اقتصادى آخر . ولهذا فان قيمتها فى إعادة توزيع الأثقال والأوزان المادية والحضارية داخل إطار الدولة وعلى رقعة الوطن وفى جسم المجتمع قيمة حيوية كبرى ، وإهمالها يمثل ضربة قاضية لآمال الأقليمية والاقليميين .

وإنه لهذا السبب بالدقة نخشى أننا لابد أن نقرر أن اتجاه الصناعة بعيدا عن العاصمتين ونحو الأقاليم مازال يقصر جدا دون أهداف الاشتراكية الاقليمية الحاسمة الحقة ويتناقض إلى حد بعيد مع شعارات الاشتراكية المعلنة ، بغض النظر هنا تماما عن حقيقة محتواها أو تطبيقها أو مآلت إليه عمليا فى النهاية .

التخطيط القومى «ضد» الاقليمى

ليس هذا فحسب ، فاللاإقليمية تؤدى إلى ، كما تكشف عن ، داء الاكتفاء باعتبارات التخطيط القومى وإهمال اعتبارات التخطيط الاقليمى ، كأن بينهما تعارضا أو تناقضا أو حتى ثنائية أو ازدواجية. بل الواقع أن اللاإقليمية فى جوهرها إهدار وإنكار للتخطيط الاقليمى . وهذا يفسر كيف أن مصر ، الاشتراكية بادعائها ، حين أخذت بالتخطيط لم تعرف سوى التخطيط القومى دون الاقليمى ، وإن عرفته فبصورة جنينية جانبية أو هامشية سطحية للغاية .

وفى هذا المقام ، معروف كيف أن البعض يعتبر التخطيط الاقليمى نوعا من اقتصاد الرفاهية welfare economy ، نوعا يعنى من الترف الاقتصادى الذى لا معنى له ولا مبرر ، فإن كان ولابد فهو أدخل فى باب التخطيط الاجتماعى منه فى باب التخطيط الاقتصادى الحق ، الذى هو وحده التخطيط القومى ولا سواه . [1] وواضح بالطبع أن الفرق عند هؤلاء الكلاسيكيين بين التخطيط

(1) Gritly, P. 436 - 7 .

القومى والاقليمى هو كالفرق بين التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وكالفرق أخيرا بين «الأسعار الاقتصادية » و «الاسعار الاجتماعية» ، كأنما هذه جميعا مقولات على طرفى نقيض .

المهم ، على أية حال ، أن بهذا المنطق وإلى هذا المدى فإن المعادلة المطروحة تبدو وكأن التركيز الجغرافى للصناعة ، وإن كان مرادفا للاإقليمية وللرأسمالية ، فإنه تخطيط اقتصادى بمعنى أنه رابح ، بينما أن البعثرة والتشتت الاقليمى للصناعة ، وإن عد اشتراكيا اجتماعيا ، فإنه تخطيط غير اقتصادى بمعنى أنه خاسر .

الصرح القائم والوفورات الخارجية

وقبل أن نحكم على هذا الحكم ، دعنا نتساءل أولا : ما الذى حرف صناعتنا ، ودعك الآن من سياستنا ، نحو مثل هذه اللاإقليمية المختلة والمركزية العاتية والعاصمية الطاغية – وكلها كما علمنا مترادفات فى التطبيق ؟ إنه أساسا مبدأ الوفورات الخارجية وما يجرى مجراه أو لف لفه : الشهرة المتوطنة ، مزايا التوطن المكتسبة ، الصرح القائم «الشغال» going concern ، الانفاقات الأولية ، البناء التحتى ، الأربحية الاقتصادية .. إلخ

والمعنى أن من الأوفر والأربح والاسهل دائما اقتصاديا وعمليا أن توسع مركزا صناعيا قائما بالفعل وناجحا بالضرورة الاحتكارية (وذلك بالاستفادة من كل معطياته كرأسمال ثابت قائم) من أن تبدأ مركزا جديداً من الصفر بكل ما يعنى من إنفاقات طائلة على خلق بيئة كاملة وبنية أساسية من طرق ومجار وإنارة ، وصرح صناعى من مبان ومنشآت وعمالة وتدريب ، وهو مركز قد ينجح فى النهاية أولا ينجح ، وإذا نجح فبعد فترة مخاض وحضانة ونمو طويلة الأمد ضئيلة العائد .. إلخ .

وبالمنطق الاقتصادى البحت ، فلا جدال أن هذه مقولة سليمة ، بل أن هذا لهو المنطق الاقتصادى المحض بلا زيادة ولا نقصان ، أى المنطق الرأسمالى بلا لف ولا دوران غير أن المنطق الاقتصادى و / أو الرأسمالى برمته مقولة ناقصة ، لأن الاقتصاد أو المال جزء فقط من الحياة ، حياة الانسان ، والاقتصاد الكامل هو وحده «الاقتصاد الانسانى econmie humaine » الذى يخضع الاقتصاد للانسان لا الانسان للاقتصاد .

وواقع الأمر أن منطق الوفورات الخارجية ، جزئيا إن لم يكن غالبا ، ليس تقرير منطق بقدر ما

هو منطق تبرير ، فهو كمبدأ إنما يعنى منطق الأمر الواقع fait accompli ، وبالتالى بقاء الحالة الراهنة statusguo وليس من مبادئ الاقتصاد الاشتراكي الخضوع والرضوخ لمبدأ الوفورات الخارجية المكتسبة ، لأنه فى الصناعة كمنطق الأمر الواقع فى السياسة : ليس عدلا وإن بدا كفاية .

ولكن حتى بعيدا عن الفلسفة الاشتراكية ، وفي صميم الاقتصاد الرأسمالى ، فإن مبدأ الوفورات الخارجية يهزم نفسه بنفسه . فهو أولا لايعنى بقاء الحالة الراهنة فحسب بل التغيير إلى الأسوأ فى الحقيقة ، إلى المبدأ الألومترى allometric : أن الكبير ينمو أكثر والصغير ينمو أقل ، وبذلك يزداد الكبير كبرا والصغير صغرا ، وبالتالى تزداد الهوة بينهما اتساعا ، ومعنى هذا بدوره هو المبدأ الرأسمالى : الغنى يزداد غنى والفقير فقرا ، أى «لمن عنده سوف يعطى» .

وهذا كله إنما ينتهى عمليا إلى حكم أبدى بالأعدام - كدنا نقول «الاعدام المؤبد» لولا تناقض النقيض ! على - قيام أى مركز صناعى جديد بعيدا عن القديم القائم القاهر . إذ نصل بهذا فى النهاية إلى حلقة مفرغة مراوغة يتحول فيها السبب إلى نتيجة والنتيجة إلى سبب ، وذلك بفضل منطق غريب كما هو خبيث ، ملفاف كما هو ملتو ، ودائرى مثلما هو مناور ، هو فى جوهره منطق «المصادرة على المطلوب» : لا يمكن أن تبدأ مركزا صناعيا جديدا لأن المركز القائم أرخص وأربح،، ولأن المركز الجديد لا يمكن إلا أن يكون أغلى وأبهظ فلا يمكن أن يقوم ..

نقطة الانعكاس

ليس هذا فحسب ، بل ليت هذا فحسب . فبهذا الميكانيزم أو الآلية تتحول كل الوفورات الخارجية عند نقطة معينة ، نقطة الانعكاس ، إلى خسائر خارجية محققة external diseconomies . ذلك أن كل وفورات خارجية الآن هى فى الحقيقة خسائر خارجية فيما بعد وسوف تصبح كذلك ، بينما أن كل خسائر خارجية الآن هى على العكس وفورات خارجية فيما بعد وسوف تصبح كذلك.

تفسير هذا أن التركيز الصناعى العنيف لا يلبث أن يصبح عبئا ثقيلا على دورة الصناعة الدموية يصيب شرايينها بالتخمة فالانفجار فى نقطة القمة وبالأنيميا والشلل فى نقطة الحضيض. ولا تقتصر تلك الخسائر الخارجية الطارئة على خسائر التكدس وتكاليف النقل والتلوث الخطر

داخل المركز الصناعي نفسه ، ولكنها تمتد إلى تكاليف النقل خارجه إلى السوق البعيدة ، بحيث تصبح العملية خاسرة اقتصاديا باطراد بعد أن كانت رابحة بازدياد [1] . وبالاختصار والتلخيص، الوفورات الخارجية نعم وحقا أوفر وأربح على المدى القصير ، ولكنها بيقين خاسرة متلافة على المدى الطويل . إنها سلاح ذو حدين أساسا ، ولهذا يمكن أن تتدهور إلى سياسة قصيرة النظر جداً .

الجرعة الاقليمية : أرضية بلا سقف

وعلى مستوى الواقع العملي ، إذا عدنا إلى جسم الصناعة المصرية «ولحمها الحي» ، فإن من الثابت أن كثيرا جدا من صناعاتنا الراهنة ، أغلبها في الواقع ، يمكن ويحسن ويجب نقله إلى مواقع أخرى بلا إبطاء ودون أدنى هزة في الكيان الصناعي ، بل بمكاسب وأرباح لا حد لها اقتصاديا واجتماعيا ، قوميا واقليميا . وقد حاول البعض حصر هذه الصناعات القابلة للحركة أو للتحريك ، ولكن عبثا لأن القائمة تكاد تشمل كل صناعاتنا إلا أقل القليل .

من الناحية الأخرى ، فإن القليل الذي تم في الفترة الاخيرة من إعادة توزيع الصناعة ومحاولة نشرها وتوسيع انتشارها على رقعة الوطن في مواقع ومراكز جديدة ، يمكن تقييمه وسبره من ناحيتين على الأقل : المسافة أو مدى البعد أو الحركة بعيدا عن مراكز التكدس السابقة أو الراهنة، ثم الحجم أو مدى إعادة تجميع أو تفتيت المراكز الصناعية الجديدة . ولكن في الحالين ، فثمة ملاحظة أساسية أو تحفظ جوهري على العملية ككل .

ذلك أنها ، وان استحدثت بعض المواقع والمراكز الصناعية الجديدة أو جددت بعض القديمة محولة إليها شطرا من النشاط الصناعي الجديد ، فإنها لم تضع حدا قانونيا أو واقعيا لنا والصناعة في المراكز المكدسة القائمة ونعني بها أساسا العاصمتين ، فهذه قد تركت لتنمو وتتوسع كما تشاء وإلى ما لا نهاية ، وكل ما هنالك أن تيارا صغيرا من الطوفان الصناعي الجديد وجه إلى بعض المراكز الأخرى بدرجات ونسب متفاوتة . هذا في حين أن أحدا لا يشك في ان القاهرة الكبرى تجاوزت علامة إعلانها «مدينة مغلقة» للصناعة منذ ٢٠ سنة على الأقل ، الاسكندرية الكبرى منذ ١٠ سنوات على الأرجح .

---

(١) عايدة بشارة ، المدخل إلى التخطيط الاقليمي ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٦ .

عن المسافة : خلخلة لا بعثرة

تلك نقطة سلبية خطيرة كان لابد من تسجيلها قبل أن نتقدم لتقييم عملية إعادة التوزيع على أساس مزدوج من المسافة والحجم . فإذا بدأنا بالمسافة ، أى من حيث مدى البعد أو الانتقال ، فإن المواقع الجديدة يمكن تصنيفها إلى فئتين أساسيتين تنقسم كل منهما بدورها إلى فئات ثانوية فالأولى هى إعادة التوزيع على المدى القريب ، أى نقل الصناعات لمسافات قصيرة نسبيا ، ولذا فهى حركة محلية للغاية ، مدنية أساسا ، تتم غالبا على أطراف المدن الكبرى بأبعاد متفاوتة . وهى تأخذ ثلاثة أشكال عادة : الخلخلة de - concentration ، واللامركزية decentralisation ، وتدريج المركزية subconcentration .

أما الفئة الثانية من إعادة التوزيع فهى على المدى البعيد ، أى نقل الصناعات لمسافات بعيدة ، ولذا فهى حركة إقليمية أساسا ، تتم بعيدا تماما عن المدن الكبرى المكتظة المتخمة بالصناعة ، مغامرة فى أعماق الأقاليم النائية المحرومة أو المأزومة صناعيا . ولذا فإنها هى وحدها إعادة التوزيع بحق ، وهى إعادة توطين الصناعة بصورة جادة فعالة . وأخيراً فإن لها هى الأخرى ثلاثة أشكال غالبا : التشتيت dispersal ، والانتشار diffusion، والبعثرة scatter.

فإذا طبقنا على صناعتنا ، فإن الجزء الأكبر من إعادة التوزيع ينتمى إلى النمط الأول المدنى القريب المدى حيث تمت حول ، وفى فلك ، المدينتين الكبيرتين القاهرة والاسكندرية وخاصة القاهرة الكبرى . ولذا فهى عموماً أقرب إلى عملية الخلخلة أو اللامركزية أو تدريج المركزية . فقد تكون المواقع الجديدة قريبة من أطراف المدينة أو المجمع المدنى ، فيكون حكمها حكم الضواحى الصناعية المتصلة continuous أو مدن الضواحى الصناعية المتصلة . مثال ذلك مسطرد والأميرية والقبة ومدينة نصر حول القاهرة . ولنا أن ندرج ضمن هذه المجموعة عملية نقل بعض الصناعات المكتظة أو المقلقة أو الخطرة من قلب المدن الداخلى ونسيجها العمرانى إلى الأطراف والضواحى ، وهى عملية تخطيط مدن روتينية لا تنقطع تقريبا .

---

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٥١٢ - ٥١٨ .

أما المجموعة الثانية فهى أبعد مدى وحركة ، حيث تكون المواقع والصناعات الجديدة بعيدة عن أطراف المجمع المدنى بعدة كيلو مترات ، فيكون حكمها حكم الضواحى الصناعية المنفصلة discontinuous أو مدن الضواحى الصناعية المنفصلة أو المدن التوابع satellite cities. مثال ذلك صناعة الحديد والصلب فى حلوان أو سلسلة المدن الجديدة حول القاهرة مثل ١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، .. إلخ .

إعادة التوزيع الاقليمى والحقيقى ، إذا انتقلنا إلى النمط الثانى ، تمثل الأقلية للأسف ، ورغم تعدد حالاتها نسبيا ، فإن أحجامها وأوزانها متواضع أغلبها ، مما يكشف عن استمرار ، إن لم يكن استشراء ، العقلية العاصمية ما تزال . فى هذه الحدود ، على أية حال ، نستطيع أن نتعرف بينها على ثلاث درجات من التشتيت والانتشار أو البعثرة وإن تداخلت أحيانا أو محليا .

فثمة في المقدمة الصناعات التى وطنت فى المدن الاقليمية الكبيرة لا سيما فى الدلتا إما فى داخلها أو على هوامشها أو فى إحدى قرى الضواحى المجاورة . مثال ذلك طلخا (ميت عنتر للسماد ، طنطا (ميت حبيش للكتان) ، المنصورة (سندوب للخشب الصناعى) ، أما فى الصعيد فإن المثل الأكبر هو نجع حمادى (هو للألومنيوم) .

ثم تلى المجموعة الثانية وهى مواقع المدن الاقليمية الصغيرة (بندر ، بلدة) حيث زرعت بعض صناعات صغيرة أو محدودة على تخوم الكتلة السكنية أو فى إحدى قرى الضواحى ، مثال ذلك بلبيس (مصنع الجوت والمساكن الجاهزة) ، فارسكور (كفر أبو عضمة للخشب الصناعى) .

أما المجموعة الثالثة والأخيرة فهى القرى البحتة فى تضاعيف الريف المفتوح ، وهذه قلة محدودة تنتخب لأسباب خاصة فى العادة ، ومثالها أم خنان وبرنشت فى ريف الجيزة لتعبئة البلح أو الفواكه والخضروات .

عن الحجم : تفتيت لا تشتيت

هذا على أساس المسافة والبعد ، أما أين تقع هذه المواقع الجديدة من بحث الحجم أو إعادة التحجيم والتجميع ، فإن هناك ابتداء ومبدأ قطبين أساسيين يمثلان طرفى النقيض فى عملية إعادة التوزيع : أقطاب التنمية poles de developpement فى طرف ، وتراب التنمية poussiere فى

الطرف المضاد ، ويعنى الأول خلق مراكز كبيرة الحجم بما فيه الكفاية ، ولكن باعتدال ، بحيث تكون مؤثرة فعالة دون تكدس أو اكتظاظ ضار .

أما الثانى فيقصد به الانتشار المفرط الذى قد يصل إلى حد التفتيت الصناعى pulverisation إلى نويات عديدة للغاية ولكنها هزيلة فيكون نتاجها أشبه بمسحوق أو منثور أو تراب صناعى . ولعل هذا هو أسوأ أنواع إعادة التوزيع إطلاقا ، أسوأ حتى من التركيز المكدس العاتى ، إذ أن من المؤكد أن التشتيت ليس التفتيت الصناعى ، ولا البعثرة هى المسحوق الصناعى .

ومن الواضح على الفور أن التجربة المصرية جنحت ، مرة أخرى ، إلى النمط الأخير للأسف أكثر منها إلى النمط الأول الصحى ، ومن المحقق أن هذا الميل ، إن لم يكن ذرا للرماد فى العيون والإيهام بمدى ترامى أبعاد عملية التوزيع ، فإنه نابع من انكسار خطير وخلل فى الرؤية وخطأ جذرى فى فلسفة التخطيط أصلا .

قضية مصر

على أننا لن ندخل هنا فى قضية (أم نقول مصيدة؟) مزايا البعثرة وعيوبها ، هل هى مفيدة أم ضارة ، اقتصاديا أو اجتماعيا .. إلخ . وغزو الصناعة للريف ، بكل محاسنه ومساوئه ، أو «تربيف للصناعة ruralisaion » أم «تصنيع للريف» هذا أيضا لن نستدرج إليه أو نتورط فيه على نحو ما تجرى معظم الدراسات التخطيطية فى الخارج . ففي تقديرنا أن هذه ليست مشكلة الصناعة المصرية الحقيقية والجوهرية ، وأن هذه المشكلة الأخيرة تتجاوزها وتتخطاها إلى أبعد وأعمق من ذلك بكثير ، ولا نقول إنها منطق «غير مصرى» أصلا .

ذلك أن لمصر وضعا جغرافيا خاصا مفهوما ونمطا اقليميا مورفولوجيا فريدا نعرفه جميعا ، وتحكمه عقدة أساسية خالدة وخطيرة هى «اقتصاد المكان space economy » – مشكلة الرقعة المحدودة المتناهية داخل بحر من الرمال ، من هنا فطبيعى جدا ، بل حتمى حقا ، أن يكون لها تخطيط طبيعى وإقليمى خاص تحكمه مبادئ مختلفة عما «نستورده» عادة من الخارج . مصر ، بعبارة أخرى ، بحاجة إلى فلسفة تخطيطية مستقلة تتسق وتتفق مع منطقها الجغرافى المختلف ، وتشكل البوصلة الهادية والمرشد الرشيد لإعادة توزيع صرحها الصناعى على أرض الوطن .

بين الرمل والطين

وابتداء ، إذا عدنا عند هذه النقطة إلى مواقع توطين الصناعة الجديدة من زاوية الأرض السوداء والصحراء ، أى الرمل والطين ، فسنجد أنها تقع ، مرة أخرى ، فى فئتين أساسيتين :إما على هوامش الصحراء أو تخوم المعمور والمزروع، وهذا يشمل كوكبة المدن الجديدة الصحراوية حول القاهرة الكبرى وبعض تخوم الدلتا مثل مدينة بدر فى مديرية التحرير أو بلبيس شرق الدلتا، هذا بجانب مدن القنال بالضرورة ، إضافة أيضا إلى مجمع الألومنيوم بالصعيد . وإما أنها تقع ، تلك الصناعات الجديدة ، على الأرض السوداء فى قلب الدلتا أو الصعيد ، وهذه للأسف هى الغالبية العظمى من الحالات فى الواقع ، ومن هنا يمكن القول إن إعادة توزيع وتوطين الصناعة الجديدة لم تحل مشكلة ابتلاع الأرض الزراعية الثمينة ، بل هى بالتأكيد ضاعفتها إلى حد التفاقم .

وما من شك عند هذا الحد أن الصناعة بما تفترشه مصانعها الضخمة ، خاصة منها الأفقية البناء والتشغيل ، من مساحات شاسعة ، ولكن أكثر بما يترتب عليها من إسكان صناعى هائل ومرافق وعمران عام .. إلخ ، الصناعة تعد بالفعل أخطر «قوارض» الأرض الزراعية عندنا كما سبق . ولهذا لم يعد يكفى أن نحول الصناعة فى بعض المدن الكبرى المتاخمة للصحراء كالعاصمتين نفسيهما إلى أطرافها الرملية ، بل لابد كذلك وقبل ذلك من مجابهة خطر المدن الاقليمية الريفية فى داخل الأرض السوداء بعيدا عن الرمل كقلب الدلتا وحتى الصعيد ، مدن كطنطا وكفر الزيات والمحلة والمنصورة ودمنهور وشبين الكوم وعشرات أخرى مثلها ومئات أصغر منها .

فهنا ، كما فى العاصمتين ، وليس فى هاتين وحدهما ، آن الأوان لإعلان الجميع مدنا مغلقة للصناعة نهائيا ، بمعنى تجميد الصرح الصناعى الراهن بها على ما هو عليه دون أدنى زيادة ، وإنما على العكس مع عدم تجديد ما يبلى منها أو ينتهى عمره الافتراضى ، ثم استبدال مراكز جديدة على أطراف الصحراء تحل محلها ، على ألا تحتفظ هى إلا بالحد الأدنى الضرورى والحتمى والمباشر من صناعاتها .

وعلى سبيل التحديد أو التوضيح ، فقد لا يكون مفر من الاحتفاظ ببعض الصناعات الزراعية

كالغذائية خاصة الألبان ومنتجاتها وحفظ الخضروات والفواكه واللحوم وطحن الحبوب وضرب الأرز وعصر القصب والبنجر فى قلب الأرض الزراعية السوداء . ولكن من غير المفهوم قط ولا المقبول بالقطع زرع الصناعات الكيماوية أو المعدنية أو الهندسية ولا تلك المترتبة عليها أو المكملة لها ، نقول من غير المقبول زرعها فى قلب الدلتا والوادى (١) .

وواضح بالطبع أن هذا كله يستدعى خطة طويلة الأمد - ٥٠ سنة مثلا - تدرس فيها حالة كل مدينة وصناعة وموقع على حدة وتقنن بعدها الحالات المحلية والاقليمية المشتركة أو الحالات النوعية والوظفية المتشابهة .. إلخ ، وفى ختامها يكون قد تم نقل الجزء الأكبر من صناعات مصر مما لا يحتاج إلى الارتباط الحتمى المباشر بقلب العمران والمعمور المصرى إلى الصحراء البعيدة والعميقة .

أما ماذا يعنى هذا البعد وإلى أى مدى يذهب هذا العمق فى الصحراء ، فلعلنا أن نتبنى اقتراح عايدة بشارة السديد الصائب باتخاذ خط كنتور ٢٠٠ متر كحد تقريبى عام موجه أكثر مما هو محتم (٢) . فإن انتظم هذا ، كما لا شك يفعل ، بعض التضرس والصعود بالنسبة لشبكات الطرق والنقل والمواصلات والخدمات الشبكية الأساسية من مياه وصرف وكهرباء ، وتطلب كثيرا من علميات التسوية بالنسبة للأرض ، فلنقل إذن بحرية أوسع خط كنتور ٢٠٠ إلى ١٠٠ متر . المهم أن بهذا كله يكون قد تم استنقاذ وتوفير كل متر من الأرض الزراعية يمكن تحريره من غير الزراعة وتحويله إلى الزراعة .

وأخيرا ، وحتى لا يكون سوء فهم من جانب القارئ أو سوء تعبير من جانبنا ، فليس المقصود بذلك كله تصفية كل الصناعات إطلاقا من كل أرجاء الوادى ، (٣) فقط النزول بها إلى أدنى حد ممكن دونما أدنى اهتزاز أو اختلال فى الأساس الاقتصادى والحياتى للصرح الصناعى نفسه أو المجتمع العمرانى بعده بطبيعة الحال .

---

(١) عايدة بشارة «تخطيط التوطن الصناعى فى الجمهورية العربية المتحدة» ، المحاضرات العامة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٦٥ ، ص ٧٥ .

(٢) السابق ، ص ٧٢ .

(٣) السابق ، ص ٧٤ - ٧٥ .

تصحير الصناعة

فإذا ما اتفقنا على هذه الخطة وتلك السياسة من حيث المبدأ ، وهى فى الواقع مسألة مصيرية بالنسبة لمصر ، فإن مشكلة الصناعة عندنا تغدو وهى أكثر من مجرد مشكلة مناطق محرومة مأزومة ضد مناطق متخمة مكتظة ، ولا تعود قضية بعثرة ريفية ضد تشتيت إقليمى ، ولا مسألة تريبف الصناعة ضد تصنيع المدن . كلا ، المشكلة ، والحل أيضا وأساسا ، هى «تصحير الصناعة» .

أجل ، تصحير الصناعة ، أى نقلها إلى الهوامش والتخوم الصحراوية إلى أقصى حد ممكن عمليا واقتصاديا وإنسانيا . ذلك هو الشعار القائد المطلوب الآن ، ليس فقط إنقاذا واستنقاذا للأرض الزراعية التى تغتالها الصناعة (وغير الصناعة) ، ولكن أيضا إنقاذا للصناعة نفسها (ولغيرها) من التكدس المدمر هنا و/ أو التفتيت المخرب المجدب هناك .

بمعنى اخر ، لم يعد المطلوب ، مصريا ، أن نسحب أو نسلب الصناعة الزائدة من المدن الكبرى المكتظة ونحولها بالتشريع والتخصيص والتخطيط إلى المدن والبلدان الاقليمية ، على سلامة وصحة هذا الهدف والأسلوب فى الأحوال والبلاد العادية . لم يعد المطلوب ، يعنى ، أن نعلن أيا أو كلا من القاهرة والاسكندرية الكبريين «مدينة مغلقة» للصناعة لفترة تطول أو تقصر أو إلى الأبد ، وكفى ، ثم وضع «سقف» أو «أرضية» للتصنيع فى سائر المدن .. إلخ .

كلا ، ليس هذا وحده وحسب ، وإنما المطلوب فورا ، هنا والآن وبلا إبطاء ، تجميد كل النشاط الصناعى فى كل مراكزه من مدن وريف ، عاصمة وأقاليم ، على ما هو عليه دون أدنى إضافة ، تمهيدا لتصفيته تدريجيا حسب خطة انتخابية مرحلية مدروسة ، بهدف تفريغ الصناعة منها انتهاء وتحويلها خطوة بخطوة إلى مراكز جديدة مختاره ومحسوبة كأقطاب تنمية صناعية مجمعة مخططة مبرمجة تقوم على أطراف الصحراء بعيدا بمافيه الكفاية تماما عن الأرض الزراعية الحالية وكذلك عن إمكانيات الاستصلاح المقررة والمؤكدة مستقبلا .

وبمزيد من التوضيح أو التلخيص ، رغم خطر التكرار أو الالحاح ، فإن ما تحتاجه مصر والصناعة المصرية ليس أن ننقل الصناعة ونرحلها من قلب المدن المتروبوليتانية المختنق المرهق إلى

الضواحى أو إلى المدن التوابع التى تدور فى أفلاكها ، لا ولا إلى المدن الاقليمية البعيدة القصية الكبيرة أو الصغيرة . كلا ، إنما المطلوب سلب الصناعة الراهنة من كل من المدن والأقاليم والريف تدريجيا لإعادة توطينها على أطراف الصحراء الحقيقية .

ليس «التضويح» (أى تهجير الصناعة إلى ضواحى المدن) ، ولا «التطويح» (أى تهجيرها بعيدا إلى الأقاليم المتطوحة) ، وإنما «الاطاحة» (أى الاطاحة بالصناعة إلى أقصى حد اقتصادى ممكن من الوادى برمته مدنا وريفا إلى حواف الصحراء وحواشيها) – ذلك هو المنظور الجديد الذى علينا أن نتبناه . فكما ننظر تقليديا إلى المدينة المتروبوليتانية المكدسة ونحاول نقل الصناعة الزائدة أو الجائرة من قلبها المختنق إلى الضواحى المفتوحة ، فكذلك ينبغى الآن أن ننظر إلى مصر المعمور أو المعمورة كلها : أن نعتبر الأرض السوداء كلها بمثابة مدينة واحدة هائلة ، على الصناعة أن تخرج منها ما أمكن إلى الضواحى الأطراف – الصحراء فى هذه الحالة .

ولحسن الحظ ، فإن خطة جغرافية مصر الطبيعية برمتها قد جعلت لمثل هذا التخطيط بحذافيره . فلئن كانت الصحراء تحاصر الوادى المعمور وتحصره وتكاد تخنقه من كل الجهات ، فإن هذا الوضع نفسه يمنح الوادى أطول حافة صحراوية متاحة لأى معمور فى أى دولة ، وذلك أيضا عند أطراف أصابعه أو فى متناول يده ، وبالتالى أيضا يمنحه فرصة كسر هذا الحصار والخروج منه إلى غزو الصحراء نفسها من أوسع قاعدة ارتكاز ممكنة وعلى أطول جبهة انطلاق متاحة . ، وبهذا وذاك يمكن لواحة مصر الصحراوية أن تتحول كما سبق أن أشرنا إلى نموذج تخطيطى مثالى : جزيرة من الزراعة البحتة المكثفة تحيط بها الصناعة المنوعة الموزعة من كل الجهات .

ولحسن الحظ أيضا ، فإن كثيرا من مدننا القائمة بالفعل هى بالضرورة من مدن حواف الصحراء ، وبذلك يمكن أن تتوسع الصناعة بها ، إن كان ولابد من التوسع ، بالتمدد المباشر على الرمل بعيدا عن الطين وظهرها للوادى . والأمثلة لاحصر لها من العاصمتين نفسيهما إلى مدن غرب وشرق الدلتا ابتداء من حوش عيسى إلى بلبيس ثم إلى منطقة القنال برمتها ثم الصعيد بأسره تقريبا .

حسنا ، ثم ماذا ؟ مشروع خيالي إلى خرافي ، أو في الأقل قطعة من التخطيط الرومانسي أو الطوباوي غير الواقعي ؟ حسنا ، كلا على الاطلاق ، فليس تحويل مجرى الصناعة في مصر إلى الصحراء حالما أكثر من تحويل مجرى النيل في السد إلى الصخر والمشروع عملي مثلما هو ، وبقدر ما هو ، حتمي . والواقع دائما يفرض نفسه ، ولسوف يفرض نفسه . وخير لنا أن نأخذ بيده ليأخذ بأيدينا قبل أن يأخذ بخناقنا . خير لنا ، يعني أن نخطط له مسبقا ، قبل أن يتخبط هو عشوائيا مستقبلا . هذا وإلا فسنجد أنفسنا ذات يوم نجد ما نصنعه ولكن لا نجد ما نأكله ، ومن بعده بالضرورة يأتي يوم لا يوجد من يصنع لأن أحدا لا يجد ما يأكل ، هذا ، يعني ، وإلا فسنحرث في البحر . وهذا نحن نثق ، لن يكون .

الفصل الرابع والثلاثون

صناعات مصر

الصناعات الزراعية الأم

شجرة العائلة وفروع الشجرة

تصنيف الصناعات

صعب كثيرا ، ولكن ضرورى أكثر ، أن نضع تصنيفا جامعا مانعا لصناعاتنا المختلفة . وجه الضرورة لا يقتصر على متطلبات الدراسة التحليلية ، ولكن أيضا من أجل الدراسة المقارنة . وجه الصعوبة ليس فقط تعدد الصناعات بالعشرات وربما المئات ، ولكن أيضا تفاوتها الشديد جدا فى الأهمية والوزن والحجم ، مع تداخلها الجزئى بسبب ترابطها أو تداعيها وظيفيا ، مما يعقد الصورة النهائية إلى حد مربك أحيانا ، ولعل من هنا تتعدد التصانيف وتختلف ، إن لم تتضارب حقا ، أصولا وفروعا ، تبويبا وبنوداً .

فهناك التصنيف الخماسى والسداسى والسباعى لعائلات الوظائف الرئيسية العريضة ، وذلك دون أن نذكر الثمانى والتساعى أيضا . فالأوسط فيها يميز بين سبع مجموعات هى النسيجية ، الغذائية ، الكيماوية ، البناء ، المعدنية ، الهندسية و الكهربائية . ولكن الصناعات الكهربائية هى فى الواقع شق من الصناعات الهندسية شأنها شأن الصناعات الميكانيكية التى يقصر التقسيم السابق نفسه عليها بلا مبرر . ولذا فإن التصنيف السداسى يدغمها ، بحق ، فى عائلة الصناعات الهندسية .

من جهة أخرى فإن التصنيف الخماسى يختصر التقسيم إلى خمس عائلات فقط باستبعاد البناء كمجموعة مستقلة وملحقاً إياها ، خاصة الأسمنت ، ببقية المجموعات الأخرى ، خاصة الكيماوية . ولكن لعل الأفضل إفراد صناعات البناء على حدة كحلقة وصل تقع وتربط بطريقة أو بأخرى بين الصناعات الكيماوية فى جانب والهندسية فى الجانب الآخر .

على أنه يبقى أن التصانيف الثلاثة تستعبد فى كل الأحوال ما يخصصه البعض على حدة من صناعات تعدينية ، تمييزا لها عن الصناعات المعدنية ، وكمرادف تقريبا لمفهوم استغلال الثروة

المعدنية . هذا فضلا عن أن البعض الآخر يفرد بابا تاسعا للبترول باسم مجموعة الصناعات البتروكيماوية . غير أن الصناعات المعدنية شئ والتعدينية شئ آخر : الأولى تحويلية ، والثانية استخراجية . كذلك فإن البترول إن يكن صناعة فهو تعدين أولا ، وكصناعة فهو بتروكيماويات أساسا ، وبهذه الصفة فإنه يعد من الصناعات الكيماوية بقدر ما يعد من الصناعات التعدينية ، ولهذا كله فلعل الأفضل إرجاء البترول وسائر المعادن إلى ما بعد سداسية الصناعات الرئيسية لتكون كلها دراسة تكميلية ولكنها متكاملة تجمع بين الصناعات التعدينية والثروة المعدنية بكلا المعنيين التحويلي والاستخراجي .

على أن مشكلة التصنيف لا تنتهي عند هذا الحد ، فالعائلات أو المجموعات الرئيسية تتفاوت في المحتوى والمفردات ما بين تصنيف وآخر . فمن الصناعات ما يصنفه البعض في مجموعة ، فينقله الآخرون إلى مجموعة أخرى كالأسمنت الذى ذكرنا توا ، إذ يضعه البعض على رأس صناعات البناء كمجموعة مستقلة ، فيضمنه غيرهم الصناعات الكيماوية . كالزيوت النباتية ، مثلا آخر لحالة حدية أخرى ، حيث يصنف أحيانا بين الصناعات الغذائية وأحيانا بين الكيماوية ، كذلك فإن الترتيب والتسلسل الوظيفي المنطقي للصناعات المختلفة داخل كل عائلة ، وبالتالي تقسيمها إلى مجموعات داخلية صغرى ، أمر محل اختلافات عديدة عادة .

ومن جانبنا هنا فلسوف نتبع التصنيف السداسي ، مع إضافة الصناعات التعدينية والثروة المعدنية معا كفرع سابع أو كختام خاص ، ثم كذلك مع «إعادة جدولة» مفردات العائلات الرئيسية بحيث تتداعى الصناعات وظيفيا وتلحق الملحقات الثانوية أو المترتبة بأصولها الأولية أو القائدة بقدرالامكان . أما عن تسلسل العائلات فستبدأ من الصناعات ذات الأصول الزراعية أساسا وتتقدم إلى الصناعات ذات الأصول المعدنية أساسا . فبعد النسيجية والغذائية ، تأتى الكيماوية فالبناء كحلقتي وصل تؤديان إلى الصناعات المعدنية فالهندسية ، حيث تلحق بهم في النهاية الصناعات التعدينية مع الثروة المعدنية .

الصناعات النسيجية
الصورة العامة
الخصائص الأساسية

هى الصناعات الحديثة الأولى والام في مصر ، ترتبط بمحصولها الزراعى الأول والأب ارتباطا مباشرا وحميما ، وتحتل فى صناعتنا مثل مكانته ودوره فى زراعتنا ، بما فى ذلك حتى العمالة حيث كانت دائما تستوعب بين نصف وثلث العمالة الصناعية في مصر كحد أدنى . بالاختصار فإنها فى الصناعة كالقطن فى الزراعة : حجر الأساس وركن الزواية ، قائد الأوركسترا وضابط الإيقاع .. الخ . إنها حقا الصناعة الاستراتيجية الأولى بين صناعاتنا التحويلية.

ثم إنها ، كصناعة حديثة ، لا تعد فقط الأسبق على الاطلاق إلى الظهور ثم إلى النمو والتطور، ولكن لها الصدارة أيضا فى الاتجاه إلى التركز الصناعى والجغرافى العنيف ، مثلما أصبح لها بعد ذلك الأسبقية إلي الاتجاه المضاد نحو الانتشار والتبعثر ، حيث توشك اليوم أن تكون الوحيدة من بين مجموعات صناعاتنا الرئيسية التى يقل فيها نصيب العاصمتين القاهرة والاسكندرية معا عن ٥٠ ٪من إجمالى حجم الصناعة القومى ، كما أنها أكثرها مغامرة وتوغلا فى الصعيد المهمل. فكانت بذلك كله الصناعة القائدة والنموذج والمثل دائما .

والنسيجيات عائلة واسعة كبيرة عديدة الأفراد كثيرة الأقارب ، تمتاز بكل أصولها وفروعها بعدد كبير جدا من الوحدات الصغيرة الحجم ، ولكن يحتكر السواد الاعظم من الانتاج بينها قلة معدودة جدا من الوحدات البالغة الضخامة حتى بالمقاييس العالمية السائدة أو المقاييس الاقتصادية السليمة . من ثم كانت الصناعة تعرف دائما أكبر درجة من الاحتكار المالى بين صناعاتنا عموما ، حيث سيطرت عليها أقلية حاكمة oligopoly من الشركات قبل التأميم وربما كذلك بعد القطاع العام . على أن درجة هذا الاحتكار آخذه فى الانخفاض والاتجاه نحو شئ من الاعتدال فى الفترة الأخيرة نتيجة انتشار وتبعثر الصناعة اقليميا .

أيضا فإن هذا الميل القوى والمبكر والمزمن إلى الضخامة والاحتكار خارجيا لا ينفصل داخليا عن صفة أساسية أخرى تعتبر من أخص خصائص الصناعة منذ بدايتها ، ونعنى بها التكامل

الرأسى والأفقى الفائق بدرجة غير عادية لعلها الأولى بين كل صناعاتنا فهى لا تقتصر على الغزل والنسج فقط بكل مراحلهما من تمشيط وغسيل وتبييض وصباغة ، ولكن تمتد كذلك إلى كل أشكالها التابعة من سجاد وكليم ولباد ودوبارة وحبال ، يعتمد بعضها جزئيا على خامات مستوردة ، وأهم منها الملابس الداخلية من فانلات وجوارب وعقادة «وشغل سنارة» وتريكو ومخرمات ، فضلا عن الملابس الجاهزة التى يتزايد الاتجاه إليها بشدة فى الفترة الأخيرة .

دور الصناعة ووزنها الاقتصادى

كانت الصناعة النسيجية ولا زالت على رأس صناعتنا عموما ، ورغم تصاعد أرقامها الحقيقية بلا توقف بالطبع مع توسع الانتاج ونموه المتزايد ، فقد خف وزنها النسبى تدريجيا نتيجة لظهور ونمو الصناعات الأخرى بجانبها تباعا صناعة بعد أخرى ، وكما يشير الجدول التالى ، فلقد بلغت قيمة إنتاج الصناعة سنة ١٩٧٩ نصف بليون جنيه واستقطبت من العمالة نحو نصف مليون عامل إلا قليلا ، أى على الترتيب أقل قليلا وأكثر قليلا من ثلث إجمالى الصناعة فى مصر . وبعبارة أخرى فإن صناعة النسيجيات تقدم ٣٠,٢ ٪ من قيمة الانتاج الصناعى فى البلد جميعا ، وتستوعب ٣٥ ٪ من كل العمالة الصناعية بها .

دور صناعة النسيجيات فى الانتاج والعمالة الصناعية سنة ١٩٧٩

الفرع	العمالة			العمالة		
	الدخل بالمليون جنيه	٪ من الصناعة	٪ من الاجمالى القومى	العـدد	٪ من الصناعة	٪ من الاجمالى القومى
الغزل والنسيج	٣٠١	١٨,٢	٢,٥	٣٣٥,٠٠٠	٢٤,٩	٣,١
الملابس الجاهز	١٩٩	١٢,٠	١,٦	١٣٦,٠٠٠	١٠,١	١,٤
المجموع	٥٠٠	٣٠,٢	٤,١	٤٧١,٠٠٠	٣٥,٠	٤,٥

أما على المستوى القومى العام فقد كان دخل صناعة النسيجيات يمثل ٤,١ ٪ من الدخل القومى (البالغ حينئذ ١٢٠٦٨ مليون جنيه)، كما كانت عمالتها تمثل ٥ر٤٪ من مجموع قوة العمل

بمصر (والبالغة حينذاك نحو ۱۰٫۵۵٤٫۰۰۰ عامل) . ومن الواضح أن هناك فجوة بل هوة شاسعة بين نسبة مساهمتها داخل الصناعة وحدها وفى مجمل الانتاج والخدمات القومية عموما، الأمر الذى يشى بتخلفها النسبى وبحاجتها إلى دفعة جديدة تضعها حيث ينبغى لها.

ولعل شيئا من هذا بدأ يتحقق بالفعل من العام التالى . ففى سنة ۱۹۸۰ ارتفعت قيمة إنتاج صناعة النسيجيات إلى ۱٤۲۳مليون جنيه، أى نحو ۳ أمثال ما كانت عليه فى العام السابق مباشرة، ولو أن هذا يعكس بالطبع حجم التضخم (والتضخيم أيضاً؟) أكثر من حجم الانتاج (وهذا يصدق أيضاً حين المقارنةمع سنة ۱۹٥۲ حين بلغت قيمة إنتاج تلك الصناعة ۸٤ مليون جنيه فقط) . وعلى أية حال فلقد كانت قيمة الانتاج فى تلك السنة ۱۹۸۰، تمثل فعلاً ۳۳٪ من قيمة الانتاج الصناعى فى مصر جميعاً، وكانت تلك النسبة هى الأولى بين قطاعات الصناعة كلها . وفى الوقت نفسه سآهمت الصناعة النسيجية وحدها بنصف قيمة صادرات مصر الصناعية جميعاً، ٥۰٪ بالضبط.

شجرة العائلة

عائلة الألياف الطبيعية

تؤلف الألياف الطبيعية الأربعة عائلة واحدة بالطبع، رأسها فى حالتنا هو الشقيق الأكبر القطن. أما الالياف الصناعية فإن لم تلحق بها كعضو خامس بالتبنى أو بالتجاوز، فلا بد أن تعد الوافد الجديد الذى تحول بالمصاهرة والزواج من دخيل منافس إلى آخر أعمدة وأركان الصناعة النسيجية . فإذا بدأنا بالالياف الطبيعية، فسنجد، رغم جوانب التشابه المشتركة الأساسية بينها، فروقا واختلافات هامة أيضاً.

فابتداء، تختلف القطنيات عن كل من الحريريات والصوفيات من حيث المادة الخام اختلافا جذريا بالطبع . فالأخيرة كانت ومازالت تعتمد أساسا على الخام أو الغزل المستورد، الحريرية بنسبة ۱۰۰٪ تقريبا معظمها من خيوط الحرير الصناعى، والصوفيات بنسبة ۸۰٪ تقريباً معظمها من صوف المرينو والهجين والباقى من الصوف المحلى . أما القطنيات، على العكس، فتعكس بطبيعة الحال تصاعد استهلاكنا نحن لمحصولنا الأول.ولذا فهى ليست كبرى صناعاتنا النسيجية

خارج كل حدود أو مقارنة بالطبع، ولكنها أيضاً كبرى صناعاتنا جميعا وعلى الاطلاق.

ثانيا، تختلف أولويات ظهور فروع النسيجيات المختلفة كصناعة حديثة عنها كصناعة قديمة تقليدية . فإذا كان ترتيب الصوف أو الكتان الأول إلى الظهور منذ أقدم العصور الفرعونية بينما تأخر الحرير إلى العصور الوسطى والعرب ثم القطن إلى العصر الحديث ومحمد على، فقد انعكس الترتيب تقريبا فى حالة الصناعة الحديثة، حيث بدأ القطن أولا ثم تلاه الحرير بينما تأخر الصوف والكتان إلى النهاية.

فالقطنيات هى الأقدم بالطبع، مثلما هى الأضخم حجما ووزنا وقيمة خارج كل مقارنة، وإن كانت الأقل قيمة بحسب وحدة الطن . وإذا كانت الحريريات قد تلتها فى الأقدمية من أوائل القرن، فإن الصوفيات طارىء أحدث منذ الحرب الثانية فقط، وكغزل فحسب عند ذلك، بينما تأخر مقدم النسيج إلى ما بعد سنة ١٩٥٢ . على أن الصوفيات قد عوضت عن تأخرها بسرعة النمو الملحوظة حيث قاربت الحريريات فى النهاية من خيث حجم الانتاج إلى حد بعيد .

على أننا قبل أن نغادر التطور التاريخى وننتقل إلى الإنتاج الاقتصادى نحتاج إلى وقفة قصيرة ولكنها مركزة عند التوزيع الجغرافى . فبين الشقيقات الثلاث القطنيات والصوفيات والحريريات أوجه تشابه أساسية ولكن كذلك أوجه اختلاف جذرية فى خريطة التوزيع الجغرافى فلأن صناعة الصوف والحرير ترتبط ابتداء ومبدأ بصناعة القطن، فتكاد كلتاهما تكرر المواقع الرئيسية للصناعة الأخيرة، ولكن الرئيسية فقط، ولا تخرج عنها إلا قليلاً .

من الناحية الآخرى فإن الشقيقتين الصغيرتين تختلفان جذريا عن شقيقتهما الكبرى فى أنهما أشد تركيزا للغاية من الناحية الجغرافية . والحريريات فى هذا أشد بدورها من الصوفيات . من ثم نصل إلى متوالية تركيزية تصاعدية على هذا الترتيب : من القطن إلى الصوف إلى الحرير . وتلك فى الواقع قاعدة عالمية عامة، يفسرها بسهولة حجم ووزن الخامة والسلعة وبالتالى سهولة أو صعوبة النقل وتكلفته . ويكفى ان القطن يوزن بالقنطار، بينما الصوف بالكيلو جرام، والحرير بالرطل.

إذا انتقلنا الان إلى الانتاج كاتجاهات عامة فى الخطوط الثلاثة، فإن النمو والتزايد. مطرد فى

الجميع، بينما على الجملة سجل عدد مرادن الغزل (المغازل) علامة المليون مؤخرا . وبالموازاة تصاعدت فى الجميع نسبة النسيج من الغزل، سواء ذلك إنتاجا أو فى التصدير، بحيث تراوحت بين ٦٠، ٧٠٪ فى المتوسط . وعدا هذا تقدمت الصناعة عموما من الاقمشة إلى الملابس الجاهزة وبذلك كله اكتمل الاتجاه من نصف المصنوع إلى المصنوع التام. وأخيرا وليس آخرا ففى معظم هذه الخطوط يقترب الانتاج باطراد من الكفاية المحلية وأحيانا من التصدير، وإلا فإن الصادر يربو كثيرا على الوارد ، لا سيما فى القطنيات التى تتجاوز إلى التصدير الكبير وتحقق الصادر الأكبر .

وعلى الجملة فلقد قطعت صناعة النسيج المصرية شوطا ضخما فى نصف القرن الأخير ، حيث تحولت مصر من دولة مستوردة للنسيجيات بكميات لا يستهان بها إلى دولة مصدرة لها بكيمات لا بأس بها خذ مثلا الرحلة من الثلاثينات إلى الثمانينات ففى الفترة من ٣٥ – ١٩٣٩ كنا نستورد سنويا نحو ٢٠ ألف طن فى المتوسط من المنتجات النسيجية ، فانخفضت فى الفترة ٤٦ – ١٩٥٠ إلى ٤٥٠٠ طن ، ثم إلى نقطة الصفر سنة ١٩٥٩ ، بينما جاءت السنة التالية ١٩٦٠ نقطة الانعكاس حيث بدأ التصدير على مقياس كبير نسبيا ، إذ بلغ الصادر سنة ١٩٦٣ نحو ٢١ ألف طن من غزل القطن ، ٢٠ ألفا من المنسوجات القطنية .

أما عن تطور خطوط الانتاج تفصيلا ، فإن أرقام الغزل فى كل فروع النسيجيات تأتى بطبيعة الحال وهى أكبر من أرقام المنسوجات ، لأن الأخيرة جزء فقط من الأولى ، بينما يصدر باقى الغزل . على أن الملاحظ فى حالة القطن بالذات أن معدل نمو غزله أشد وأعلى من معدل نمو منسوجاته ، وذلك لشدة طلب الأسواق الخارجية لا سيما الأوروبية على الغزل الرفيع بصفة خاصة.

فيما عدا هذا فإذا نحن تتبعنا تطور الانتاج منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٥ ، كما يفعل الجدول أدناه، فسنجد أن القطنيات قد تضاعفت بنوعيها فى العقد الأول ، بينما تضاعف غزلها إلى أربعة الأمثال ونسجها إلى ثلاثة الأمثال فى ربع القرن كله . أما الحريريات والصوفيات فإن خطها ، على عكس خط القطنيات الصاعد باستمرار ، أكثر تذبذبا واضطرابا ما بين ارتفاع وانخفاض ،

الحريريات انتهت وهي ضعف ما بدأت ، رغم أنها بلغت ثلاثة الأمثال في الوسط . أما الصوفيات بينما تصاعد الغزل باستمرار وسرعة حتى بلغ في النهاية ستة أمثال ما كان عليه في البداية ، فإن المنسوجات على العكس هبطت إلى نحـــو مـــا بـــدأت به رغـــم مـــا سجلته من قمة فريدة على الطريق .

أما منذ ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٠ فقد ظل إنتاج الغزل ثابتا في حالة الصوف ، بينما هبط في حالة الحرير إلى نحو ما كان عليه من ٣٠ سنة ، في حين طفر في حالة القطن حتى جاوز علامة ربع المليون طن وناهز ٥ أمثال ما كان عليه سنة ١٩٥٢ إلا قليلا . أما في الوقت الحالي ، سنة ٨٢ - ١٩٨٣ ، فإن إجمالي إنتاجنا من غزل القطن يبلغ ٢٩٤ ألف طن ، نصدر منها أكثر من ٥٠ ألفا ، بينما بلغ الانتاج من الملابس الجاهزة ١٧,٥ ألف طن .

تطور إنتاج النسيجيات (بالطن والمتر)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٠
غزل قطن	٥٦,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٢٣٦,٠٠٠
منسوجات قطنية	٤٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	١١٨,٠٠٠	٦٢٣ مليون متر
غزل صوف	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
منسوجات صوفية	—	٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٤,٠٠٠	١١ مليون متر
غزل حرير	٤,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٨,٠٠٠	٥,٠٠٠
منسوجات حريرية	٤,٠٠٠	٩,٠٠٠	٨,٠٠٠	٩,٠٠٠	٤٠ مليون متر

من الألياف الطبيعية إلى الصناعية

وإذا كانت صناعة النسيج المصرية قد قامت كأمر طبيعي على أليافها الطبيعية باعتبارها محصولنا الصناعي الأول ، فإنها كأمر طبيعي أيضا تطورت تدريجيا مع تطور الصناعة إلى الألياف الصناعية . وكما يتفق ، فقد تركزت التطورات الجديدة في كفر الدوار بوجه خاص . وكما يتفق أيضا ، فقد تتابعت هذه الخطوات خطوة كل ١٠ سنوات تقريبا من تاريخ إنشاء الشركة بها سنة ١٩٣٨ .

ففى سنة ١٩٤٨ بدأت الشركة لأول مرة إنتاج خيوط الحرير الصناعى (الفيسكوز) ، وهى تصنع من الألياف الخشبية المأخوذة من الأخشاب ، لكى تحل محل الحرير الطبيعى المستورد والذى اضمحل كموضة فى العالم . ولكن الحرير الصناعى لم يلبث أن تراجع بدوره وحلت محله الألياف الصناعية التركيبية المشتقة من البتروكيماويات ، فأدخلت الشركة صناعة خيوط وألياف النايلون سنة ١٩٥٨ . وأخيرا ، وفى أواخر الستينات سنة ١٩٦٧ ، دخلت الصناعة مجالين جديدين فى وقت واحد وهما خيوط البوليستر وتوبس الصوف . والأولى تخلط مع القطن ومع الصوف فتخرج أقمشة أجود وأكثر جاذبية وذوقا ، وتمثل اتجاه الصناعة فى العالم اليوم .

غير أن هذا الانتاج كان يعتمد على استيراد البولييستر من الخارج لتصنيعه محليا ، ولكن فى أواخر السبعينات سنة ٧٩ - ١٩٨٠ بدأ إنتاج البولييستر محليا لأول مرة بعد أن تم استغلال حقل غاز أبو قير . وكان حجم الانتاج المخطط للمشروع ، الذى سيتكلف ٦٥ مليون جنيه ، هو ٢٥ ألف طن سنويا من ألياف البولييستر قيمتها ٤٧ مليون جنيه ، على أن يتضاعف الرقم فى أوائل الثمانينات إلى ٥٠ ألف طن بالأضافة إلى خيوط النايلون والبولييستر ، وذلك بعد أن يبلغ الانتاج حجمه الاقتصادى فنيا وهو حوالى ٢٢ ألف طن .

ولقد بدأ المصنع إنتاجه سنة ٨٠ - ١٩٨١ بطاقة قدرها ٢٦٠٠ طن ، ارتفعت فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ إلى ٦٢٠٠ طن ، ينتظر أن تصل إلى ١٣٠٠٠ طن هذا العام ٨٢ - ١٩٨٣ ، كما ينتظر أن يبلغ الانتاج حده الاقتصادى المذكور (٢٢ ألف طن) بعد ٣ سنوات . بالمقابل ، بلغت حاجة الاستهلاك المحلى حاليا من ألياف البولييستر نحو ٢٦,٣ ألف طن سنويا . أما قيمة الانتاج سنة ٨١ - ١٩٨٢ فقد بلغت نحو ٥,١ مليون جنيه . وفى سنة ٨٢ - ١٩٨٣ كانت مكونات الانتاج على النحو الآتى بالطن :

ألياف صناعية	٢٢١٠٠	حرير صناعى	٢٣٠٠
ألياف بولييستر	٨٤٠٠	خيوط حرير صناعى	٤٠٠٠
خيوط بولييستر	١٢٠٠	ورق مصروفان (سلوفان)	٢٠٠٠

على أن الانتاج الحالى يلقى متاعب ومشكلات عديدة ، أهمها المنافسة الخارجية الاغراقية -

الانفتاحية من ناحية ، وعدم سرعة تطوير وتعديل آلات مصانعنا الحالية لتلائم البوليستر من ناحية أخرى . هذا فى الوقت الذى بات من المحتم الاهتمام الشديد بالألياف الصناعية إنتاجا وصناعة وذلك لسببين حاسمين : أولا أنها الاتجاه العالمى حيث وصلت إلى نصف الاستهلاك العالمى من جملة الألياف النسيجية والبالغ الآن ٣٠ مليون طن سنويا ، ثانيا لأنها على عكس أقمشة الألياف الطبيعية لا حدود ولا حصص مفروضة فى الخارج على صادرات أقمشة الألياف الصناعية .

من هنا تقرر أخيرا زيادة طاقة المصنع الحالي بنحو ٢٤ طنا يوميا من خيوط البوليستر والنايلون ، منها ١٨ طنا بوليستر ، ٦ أطنان نايلون ، وذلك على مرحلتين يتم فى المرحلة الأولى منها إنتاج ١١ طنا يوميا ، وفى الوقت نفسه بدأ القطاع الخاص إنشاء مصنعين لإنتاج «الأقمشة غير المنسوجة» وهى الأقمشة الملصقة التى تلصق فيها الألياف المصفوفة أو المرصوصة إلى بعضها البعض بمواد كيماوية بدلا من نسجها المضنى كالمألوف تقليديا ، فضلا عن أن التكلفة أقل والسعر أرخص .

هذا عن البوليستر والنايلون . أما توبس الصوف فقد وصل الانتاج إلى ٦٠٠٠ طن صوف ، ١٥٠٠ طن توبس مصبوغ (فضلا عن الافادة من ناتج غسيل الصوف الخام بعد تنقيته فى صناعة أدوات التجميل) . كذلك فقد دخل الأكريليك صناعة الصوف ، بما فى ذلك السجاد الآلي كما فى دمنهور . وعلى ذكر الأكريليك ، فقد أنشئ مصنع لإنتاج خيوطه بالمنطقة الصناعية بقويسنا بدأ الانتاج سنة ١٩٧٩ بمعدل ٢١٠٠ طن سنويا تغطى نحو ٧٠٪ من احتياجات البلد .

صناعة القطن

الحلج والكبس

رغم أن الحلج والكبس عمليتان متكاملتان فى مرحلة أولية واحدة هى مرحلة إعداد وتجهيز القطن للصناعة ، فإنهما على طرفى النقيض تماما من حيث التوطن والتوزيع الجغرافى ، فالأولى قاعدة الانتشار والتجانس بينما الثانية قمة التركيز والاستقطاب .

فأما الحلج فعملية أساسية تتوطن بالخامة مباشرة وتتوقع موضعيا نصا ، ومن ثم فإن

انتشارها واسع بالضرورة منذ إدخال القطن . بدأت بالمحالج اليدوية ثم تطورت إلى المحالج الآلية والدواليب الميكانية ، منذ ١٨٥٩ ، وهى الآن صناعة آلية كلها ، ويناهز عددها المائة بالتقريب . ولما كان القطن محصولا عميما ، فإنها تتوزع على معظم المحافظات المنتجة ، أى كل المحافظات باستثناء الجيزة وقنا وأسوان . وبعامة فإنها تميل فى توزيعها إلى أن تتبع كثافة القطن ، فنجد ثلثيها فى الدلتا والثلث فى الصعد ، ولو أنها أيضا تتجمع فى كوكبات واضحة حول المراكز الرئيسية كالمحلة الكبرى وكفر الزيات وبنها والزقازيق والمنصورة .

على أن الصناعة تعرضت منذ وقت مبكر فى القرن الماضى أيام نوبات رخاء القطن booms إلى الاسراف فى الاستثمارات التى وضعت فيها وإلى الافراط فى التمويل . فجاء عدد المحالج أكثر من الحاجة الحقيقية . وقد انكشف هذا الوضع بشدة فيما بعد فى فترات تحديد زراعة القطن أثناء الحروب . ولهذا فإنها خضعت منذ بعض الوقت لنوع من عملية «خف الذرة» ، حيث أغلق بعضها بقصد الترشيد وتخفيف المنافسة الضارة بينها .

هكذا تناقص عددها من ١١٩ فى سنة ١٩٣٨ مثلا إلى ١٠٢ فقط فى سنة ١٩٥٣ . وبالموازاة تناقص عدد الدواليب metiers , gins من ٦١٠١ سنة ١٩٣٣ ، إلى ٥٧٧٨ سنة ١٩٣٧ ، إلى ٦٤٠٦ سنة ١٩٣٨ (العاملة منها ٥٨٥٢ فقط) إلى ٦١١٢ سنة ١٩٤٠ (١) ، إلى ٥٩٨٦ سنة ١٩٥٣ . على أن عدد المحالج عاد بعد ذلك فارتفع إلى ١٢٠ فى سنة ١٩٦١ ، ولو أنه عاد مرة أخرى إلى الانخفاض إلى ٨٩ نتيجة لإغلاق ٣١ محلجا منها لقدمها وعدم كفاءتها . وقد تقرر تطوير ٤٢ محلجا من جملة عددها الحالى وإنشاء ١٢ محلجا جديدا ليصبح الاجمالي الجديد ١٠١ محلج .

ولكن حتى مع ذلك تظل طاقتها إلى الآن أكبر من الحاجة إليها ، لا سيما مع تذبذب حجم المحصول من عام إلى عام . وعلى أية حال فقد أصبح كثير منها مستهلكا يؤدى إلى فاقد كبير فى الخامة ، ويحتاج إلى إصلاح باهظ التكاليف أو تجديد بالكامل ، فضلا عن أن مواقعها الهامشية القديمة على أطراف المدن قد أصبحت الآن دفينة فى قلبها ، مما يمثل مشاكل جمة فى النقل والتخطيط . ولعل توزيعها الجغرافى أيضا قد بات بحاجة إلى إعادة تجميع وتركيز تبعا لتغيرات جغرافية الزراعه المستمرة .

---

(1) Gritly, P. 503 - 4 .

وفيما عدا هذا فإن للحلج مشكلة وظيفية خاصة أخرى . فالحلج بطبيعته صناعة موسمية تغطى ثلثى السنة فقط (من سبتمبر إلى إبريل) . ومن هنا ، ولكى تغطى فصل الركود والبطالة ، تستكمل الصناعة أو بالأحرى المصانع أى المحالج دورها بصناعة جانبية أو تكميلية مناسبة كعصر الزيوت أو صناعة الثلج [1] . وقد أضيفت إلى هذه المشاكل مؤخرا مشكلة العجز فى العمالة ، فالقوة العاملة بها أخذت تهجرها إلى الحرف والنشاطات الأكثر ربحا وإغراء .

وبصفة عامة يصح أن نقول إن صناعة الحلج مازالت فى مجملها شبه أو نصف متخلفة تكنولوجيا ، مما ينعكس على سائر مراحل صناعة القطن بل وكذلك تجارته حيث يؤخر التصدير ويخفض الرتب فأسعار التصدير ... الخ . والواقع أنه لم يعد هناك شك فى أن الصناعة برمتها بحاجة ماسة إلى تطوير جذرى يعيد توزيعها الجغرافى وتوقيعها الموضعى وتحجيمها العددى وتحديثها الفنى على أسس عصرية ومعاصرة معا . وبهذه المناسبة يمكن للتخطيط أن ينتهز هذه الفرصة ليضع التطورات والاحتمالات المستقبلية فى الاعتبار ، حيث أن هناك اتجاها قويا إلى التوسع فى زراعة الأقطان القصيرة التيلة التى سوف تتطلب بطبيعتها محالج جديدة خاصة هى «المحالج المنشارية» بدلا من «المحالج الأسطوانية» الحالية .

الكبس

على النقيض تماما من انتشار صناعة الحلج ، فإن صناعة الكبس ، وهى صناعة أكثر تطوراً وتركيبا بكثير وتعتمد على المكابس البخارية المتقدمة ، تتميز بالتركيز الأحادى المطلق بل والنقطى punktal فى ميناء التصدير النهائية ، الاسكندرية ، وذلك قبل التعبئة والشحن . إنها صناعة مينائية أساسا ، بل وصناعة أرصفة dockside بالدقة ، تتوطن بالسوق والعمالة وصناعة التصدير . وعلى سبيل المثال ، وإن تقادمت الأرقام ، فلقد تم فى موسم ٣٩ - ١٩٤٠ كبس ٧ر٩١٤ر٠٠٠ قنطار فى المصانع الأربع العملاقة القائمة حينئذ على أرصفة الاسكندرية . وكان هذا يمثل ٩١٪ من مجموع المحصول البالغ ٨ر٦٩٢ر٠٠٠ قنطار ، بينما كان حجم الصادرات نحو ٧ر٥٠٢ر٠٠٠ قنطار .

---

(١) عبد العاطى ، ص ٣٣٨ .

ولهذا التركز العارم سببان أساسا : جغرافى وفنى . الأول أن الاسكندرية هى سوق القطن الرئيسية وميناء التصدير الوحيدة . الثانى أن الكبس بالبخار يتطلب رأسمال ضخما ، وتتحقق وفورات الحجم بدرجة عالية حين يكون هناك تدفق مستمر وكبير من الخام إلى المكابس . ومثل هذه الوفورات تفوق أيما وفورات فى تكاليف النقل يمكن أن يحققها توطين عملية الكبس البخارى فى المحالج الشديدة التبعثر [١] .

على أن الموقف لا شك قد تغير منذ تحولت مصر من تصدير معظم قطنها خاما إلى تصنيعه محليا ، وكذلك منذ عبرت الصناعة خط القاهرة لتنتشر فى الصعيد ، الذى هو أيضا المنتج الوحيد لقطننا قصير التيلة والذى تستهلكه الصناعة المصرية برمته . فبعد أن تضاءل الصادر من الخام ، بينما أصبح قطن الصعيد كله يصنع موضعيا ، لم يعد هناك معنى لتركيز عملية كبس المحصول كله فى الاسكندرية ليعود معظمه إلى الداخل بنقل مزودج لا مبرر له cross - freight ، ولهذا فلعل الوقت قد حان لتتخلى الاسكندرية عن قدر معلوم من طاقة الكبس بها ليعاد توقيعه فى وسط الصعيد . بل إن هناك رأيا حديثا يدعو هذه الأيام إلى تعديل نظام إعداد القطن للتصدير برمته ، وذلك بتصديره من المحالج رأسا دون إعادة الكبس .

الغزل والنسج

إذا تقدمنا إلى صناعة الغزل والنسيج ، فإن الفرشة القاعدية هنا تمثلها الصناعة اليدوية العتيقة . فلقد كانت المغازل والأنوال اليدوية ، المنبثة حتى فى البيوت العادية أى كصناعة أكواخ cottage industries ، من أبرز مظاهر الريف المصرى فضلا عن المدن ، وكانت الأساس الوحيد قبل الصناعة الحديثة .

فى تلك المرحلة كانت الصناعة بالضرورة تمتاز بالتبعثر الشديد والتوزيع شبه المتجانس بعيدا جدا عن التركيز الجغرافى المفرط . ولم تكن للقاهرة بالذات سيطرة أو سيادة خاصة . ففى النصف الأول من القرن التاسع عشر قدر عدد المغازل بها بنحو ٧٣٨ من ١٩٢٨ مغزلا بالقطر عوما ، ٥٠٠ نول من ٩٠٦ ، ١٤٤ آلة تمشيط من ٨٨٤ - قل بالتقريب بين نصف إلى ثلث إلى ربع القطر بعامة .

---

(1) Gritly, P. 481 - 1

والواقع أن القاهرة طوال القرن الماضى وقبل الصناعة الحديثة لم تكن تتفوق أو تتكرس فى صناعة الغزل والنسيج بقدر ما كانت أهميتها تكمن فى صناعة الطباعة والصباغة والتجهيز والتشطيب وذلك باعتبارها السوق الاستهلاكية الكبرى فى النهاية . فكانت بالأحرى تعتمد ، إلى جانب مصانعها العديدة مع ذلك ، على تلقى المنسوجات والأقمشة جاهزة من مدن الأقاليم ، خاصة تلك القريبة أو المحيطة مثل منوف وبنى سويف والفيوم ولكن بالأخص قليوب ، فتقوم هى بإعدادها للسوق [١] .

تلك الصناعة القديمة جاءت الصناعة الحديثة فى مطلع القرن العشرين لتقضى عليها بالتدريج، أو قل هى تقهقرت أو انقرضت فى وجهها ، ولو أنها إلى الآن لم تزل واسعة الانتشار للغاية . فحتى أواخر الخمسينات كان ثمة نحو ٥٠ ألف نول يدوى لنسج القط موزعة بصفة خاصة فى القاهرة (حتى القاهرة) وقليوب وبلبيس وشبين الكوم والمنصورة ودمياط والاسكندرية وميت غمر والمحلة الكبرى وكرداسة وإمبابة ، ثم فى الصعيد الفيوم وأسيوط وسوهاج وقوص وأخميم ونقادة وغيرها [٢] .

الصناعة الحديثة : خطوات التطور الثلاث

أما كصناعة آلية حديثة ، فقد ولدت صناعة غزل ونسج القطن لأول مرة فى نهاية القرن التاسع عشر أو مع مولد القرن العشرين فقط (سنة ١٨٩٩) ، وكان مسقط رأسها الاسكندرية حيث بدأت على يد بعض الصناعيين والمولين من جالياتها الأجنبية كشركة مصرية الاسم والموقع أجنبية التمويل والتشغيل ، وقد اعتمدت الصناعة فى بداياتها على التصدير إلى الشام خاصة ، وذلك فى ظل التجارة الحرة السائدة حينئذ فى الدولة العثمانية .

ولكن المنافسة الأجنبية المفتوحة بلا حماية وأدتها فى مهدها (سنة ١٩١١) ولما تتجاوز عقدا واحدا من عمرها . على أن شركة أخرى ، أجنبية أيضا ولكن بريطانية أساسا هذه المرة ، ورثتها بعد قليل (سنة ١٩١٢) ، فبعثت الصناعة من جديد بفضل الحرب الأولى .

---

(١) الدناصورى ، منطقة ، ص ١٥٥ .

(٢) عبد العاطى ، ص ٢٣٦ .

على أن الخطوة الثانية الهامة ، والمصرية الأولى ، جاءت في الثلاثينات حين أنشئت شركة مصر بالمحلة الكبرى (سنة ١٩٢٧) والتي لقيت صعوبات بالغة من المنافسة الاجنبية في البداية ولكن سرعان ما أنقذتها السياسة الجمركية الجديدة سنة ١٩٣٠ ثم حمتها الحرب الثانية حماية طبيعية دعمتها نهائيا .

وقبيل الحرب مباشرة (١٩٣٨) ، وكعملية مشتركة بين شركتي الاسكندرية (البريطانية) والمحلة (المصرية) ، أنشئت شركة كفر الدوار للغزل والنسج الرفيع ، وذلك على أساس التكامل مع التخصص الجغرافي الحديث لأول مرة : فالغزل والنسيج الرفيع للأخيرة ، والسميك والخشن للمحلة ، بينما الصباغة والطباعة للأولى في البيضا غير بعيد عن الموقع الجديد . والواقع ، جغرافيا ، أن الثلاثية أو الكوكبة الجديدة تمثل موقعا ومركبا صناعيا واحدا يستقطب حول الاسكندرية .

الحرب أيضا كانت هي الدافع وراء النقلة الثالثة والأخيرة في نمو وتطور الصناعة ، حيث ظهرت وانتشرت على نطاق واسع كعديد من المصانع الخاصة والفردية الكبيرة والصغيرة في الاسكندرية والمحلة وعدد من المدن الاقليمية الصغيرة ، ولكن أساسا في القاهرة حيث انبثقت كوكبة عشوائية أو مستعمرة نسيجية ارتجالية ولكنها ضخمة في شبرا الخمية ستكون هي نواة صناعة العاصمة الكبرى فيما بعد (١) .

غير أن القاهرة ، دعنا نسجل بوضوح ، ظلت حتى أوائل الحرب مركزا ثانويا بالنسبة للمحلة والاسكندرية وكفر الدوار ، ولم تتقدم لتسابقهم أو تسبقهم إلا منذ منتصف الحرب وبعدها . كذلك فليس إلا بعد الحرب الثانية ومنتصف القرن أو بالدقة بعد يوليو أن بدأت الصناعة تغادر تلك المراكز الأربعة وتغامر خارجها لتنتشر أولا على أوسع مدى في مدن الدلتا ، ثم لتعبرها لأول مرة تقريبا أو عمليا إلى الصعيد حيث أخذت تتعمق بالتدريج حتى وصلت الآن إلى قنا .

وطوال الخمسينات والستينات ، وكجزء من الخطة الواعية لتصنيع البلد ونشر التصنيع على امتداده خاصة في المناطق المتخلفة كالأقاليم أو المهملة كالصعيد أو المضارة بالحروب كالقناة ،

---

(1) Grouchley, P. 112 .

أخذت مصانع الغزل والنسيج عامة والقطنية خصة تتكاثر فى كل من مصر وبنادرها الهامة . والواقع أنك لا تكاد تجد اليوم عاصمة محافظة بل عاصمة مركز لا تملك مصنعها الكبير أو المتوسط ، بحيث لا تقل صناعة غزل ونسج القطن حاليا عن ٣٠ مركزاً عاما .

سهم الجغرافيا : نحو الجنوب

فى هذا التطور التاريخى ، لا شك أن أبرز ما يستوقف النظر هو مساره الجغرافى تحديدا ، حيث يرسم خطا مطرد التقدم من الشمال إلى الجنوب بلا ارتداد تقريبا ، مما يشير بيقين إلى منطق طبيعى خلفه . فالبداية كانت فى الاسكندرية سوق القطن الكبرى وموطن المولين الأجانب وقطب الرطوبة الجوية فى مصر . ثم امتد الزحف إلى المحلة الكبرى ذات الشهرة التاريخية المتوطنة فى الصناعة والعمل الماهر الرخيص . أما خطوة كفر الودار بين الاثنتين فلم تكن ارتدادة إلى الخلف بقدر ما كانت خطوة وسطى مشتركة . ثم تأكد الزحف المطرد نحو الجنوب بالوصول إلى القاهرة ، وأخيرا بعد عبوره الحاسم إلى الصعيد ثم أعماقه «الجوانية» .

هذا الاتجاه نحو الجنوب ، الذى يواكب ويتفق تماما مع الاتجاه العالمى الحديث فى هجرة مدن النسيج القطنية نحو خط الاستواء باطراد ، [1] ليس مسألة مناخ فقط ، وإن كان المناخ أحد ضوابطه بالتأكيد . فصناعة النسيج . كألياف حساسة ، تحتاج بشدة إلى الرطوبة النسبية المرتفعة كي لا تتقصف أو تتدهور . ومن هنا كان طبيعيا أن تبدأ وتتكاثر فى الدلتا وتتأخر فى الصعيد - حتى فى العصور العربية الوسطى كانت تلك جغرافية مرعية مثلما هى ملحوظة .

ومع ذلك فالحقيقة أن الدلتا ، وإن كانت بلا نزاع أفضل نوعا من الصعيد فى هذا الصدد ، فإنها احتاجت دائما إلى الترطيب الصناعى . والواقع أن الصناعة فى مصر جميعا لا تستغنى من أسف عن هذه الأجهزة التى ترفع تكاليف الانتاج بالطبع . وترتيبا على هذا ، فلقد كان للعوامل الأخرى ، طبيعية وبشرية ، بجانب المناخ وربما قبله ، دورها الحاسم فى توطين وتهجير الصناعة عبر تاريخها ، منها وعلى رأسها بلا شك توفر البيئة الحضارية والحضرية المناسبة والبنية الأساسية الضرورية كقاعدة لبيئة صناعية معقولة بما تحمل من مقومات عامة على نحو ما سبق .

---

(1) E, Huntington, A. Willims , S.V. valkenburg, Economic and social geography, N.Y., 1942, P. 525

تطور الانتاج

بعد الخطوات الأولى المتعثرة فالبطيئة فالمترددة . انطلق المد منذ الحرب الثانية ليصبح صاروخيا حقا فى الفترة الأخيرة . وبالموازاة ، تصاعد استهلاكنا من القطن المحلى فى قفزات مذبذبة غير منتظمة حكمها الصراع بين ظروف السوق الخارجية وبين السياسة الوطنية إن منافسة وإن حماية .

ففى الثلاثينات لم يتجاوز استهلاك الصناعة نصف المليون طن أو ٥ ٪ من المحصول . لكن النسبة قفزت إلى أكثر من ٢٠ ٪ أى الخمس وزيادة أثناء الحرب الثانية ، وإن عادت فتطامنت بعدها تدريجيا لتتراوح حول ١٥ ٪ (سنة ١٩٥٢ مثلا) . حتى إذا كانت الخمسينات والثورة عاودت الصعود إلى ٢٥ - ٣٠ ٪ أى زهاء ربع المحصول إلى ثلثه (٢) ، ثم إلى ٤٠ ٪ أو الخمسين فى الستينات (مثلا ٢,٥ مليون قنطار سنة ٥٩ - ١٩٦٠) وفى سنة ١٩٧٢ بلغ الاستهلاك ٤,٢ مليون قنطار ، ظلت تتزايد بمعدل ٢٠٠ ألف قنطار سنويا . ومنذ أوائل الثمانينات أصبح استهلاكنا يتروح حول ٥,٥ - ٦ ملايين قنطار أى نحو ±٦٠ ٪ من محصولنا القطنى .

بالموازاة طبعا أخذت صادراتنا من القطن الخام تتناقص . فبعد أن كانت فى البداية تدور فى آفاق ٩٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من قيمة صادراتنا عموما ، لم تزد عن نصفها سنة ١٩٦٤ ، ثم هبطت تدريجيا حتى وصلت إلى ٢٧ ٪ فى منتصف السبعينات ، وهى تدور الآن ، أوائل الثمانينات ، حول ±٤٠ ٪ ، أو نحو ٣,٥ مليون قنطار .

ونحن الآن نصنع أكثر من نصف إلى ثلثى محصولنا القطنى أو حوالى ٥,٥ - ٦ ملايين قنطار ، والمقرر أن يصل الاستهلاك إلى ٧ ملايين قنطار سنة ١٩٨٥ ، ترتفع إلى ١٠ ملايين سنة ٢٠٠٠ ، وهو ما يعنى الاستهلاك الكامل والتصنيع التام . وهذا بالفعل هو الهدف النهائى الأعلى لسياسة «من الألياف إلى المنسوجات from fibre to fabric» .

---

(١) وزارة الزراعة ، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع . ١٩٥٨ ، ص ٢٧ .

بالمقابل ، وبعد تردد طويل دام عقودا ، فلقد اتجهت الصناعة إلى الاعتماد المتزايد على الأقطان المستوردة الرخيصة قصيرة التيلة لكي تحل مشكلتها الاساسية الداخلية وهي زيادة إنتاج الزراعة المصرية من الأقطان الطويلة الغالية على القصيرة المتواضعة . وقد كان العنصر الأساسي في الاستيراد هو القطن الامريكي نوع أبلند من الولايات المتحدة ، بالاضافة إلى القطن السوادني والهندي أحيانا .

بدأ التطور الجديد بصورة جدية سنة ١٩٧٥ ، فاستوردنا في سنة ٧٨ – ١٩٧٩ نحو ٥٠ ألف بالة من السودان قيمتها ١٣ مليون دولار ، وبالاضافة إلى ٣٠ ألف بالة من القطن الأمريكي . ثم ارتفعت الواردات بالتدريج إلى ٤٥٠ ألف قنطار ، فإلى ٥٠٠ ألف ، حتى بلغت ٧٠٠ ألف سنة ١٩٧٨ ، ثم علامة المليون في الوقت الحالي . وبهذا تشكل الأقطان المستوردة التي تدخل صناعتنا النسيجية نحو الخمس إلى السدس ، أو زهاء مليون قنطار مقابل ٥,٥ – ٦ ملايين على الترتيب.

التطور التكنولوجي

على الجانب الفني أيضا حدث توسع وتقدم ضخم . ابتداء من استغلال العوادم وتطوير الصباغة والطباعة إلى التجهيز والتشطيب ، ومن رفع الكفاءة الانتاجية إلى استخدام الحاسبات الإلتكترونية والشاشات التليفزيونية في ضبط الانتاج .. الخ .

فأما العوادم فهي الشعيرات الزغبية القصيرة التي تتخلف عن عملية الغزل في مرحلة التمشيط ، خاصة الغزل الرفيع ، وقد كانت نسبتها تتراوح حول ٢٥ – ٣٠ ٪ ، وفي المتوسط حول ٢٢,٥ ٪ ، وهي نسبة خطيرة تنم عن قدر من اللامبالاة وعدم الكفاءة . وقد كان معظمها يصدر إلى الخارج بثمن زهيد حيث تصنع كخيوط سميكة لإنتاج الأقمشة الغليظة الرخيصة بما في ذلك البطانيات والاغطية الشعبية وكذلك القطن الطبي .

ولكن لم تلبث أن أدخلت وحدات لمثل هذه الصناعة محليا في المحلة والاسكندرية ضمن مصانعها الكبرى ، ثم أضيفت بعد ذلك مصانع صغيرة خاصة بالعوادم في عدد من المراكز الاصغر مثل قليوب والزقازيق ثم شبين الكوم وقوسينا (المنطقة الصناعية) .. الخ .

أما في مجال الصناعة فإذا كان التخصص قد بدأ بصباغي البيضا – لاحظ اشتقاق الاسم –

فذلك لأن العملية أساسية فى صناعة النسيج تشمل التبييض والصباغة نفسها والطباعة من بعدها ثم التشطيب والتجهيز . ولذا أدخلت مبكرا فى كل مراكز الانتاج الرئيسية بالعاصمتين والمحلة . ولكن لأن العملية بطبيعتها تحتاج إلى المقياس الضخم ، فإنها لاتعد فى متناول أو استطاعة المصانع الصغيرة والخاصة . من هنا تحتم إنشاء عدد من مراكزها الكبيرة نسبيا ، الموزعة جيدا، لخدمة تلك المصانع . مثال ذلك فى المنطقة الصناعية بكفور الرمل فى قوسينا ، وأهم منها بنى سويف فى مصر الوسطى .

على المستوى التكنولوجى العام أيضا ، مازال التقدم مطردا . وعلى سبيل المثال ففى العام الحالى فقط ، ١٩٨٣ ، أضيف إلى صرح كفر الدوار أضخم مصنع غزل عرفته مصر فى تاريخها وذلك لإنتاج الغزل الرفيع بهدف التصدير وحده إما كغزل ممتاز أو كمنسوجات فاخرة . ويضم المشروع ، الذى تكلف ١٠٠ مليون دولار ، نحو ١٢٠ ألف مغزل ، وينتج ٦٠٠٠ طن غزل عدا المنسوجات ، ويصدر ببضع عشرات من ملا يين الجنيهات سنويا .

وعلى الجملة فقد تطورت الصناعة كثيرا فى مجالات منسوجات القطن والألياف الصناعية والخيوط المعدنية وأقمشة النوفوتيه المطبوعة وأقمشة المفروشات الفاخرة ، إلى جانب خيوط الصيد الرفيعة والحياكة والكوتنبرليه .. الخ . ولا يقل أهمية عن ذلك نمو صناعة الملابس الجاهزة حتى باتت تمثل قطاعا أساسيا من الصناعة النسيجية عندنا ، وإن كانت ما تزال تترك الكثير للتمنى .

ففى سنة ١٩٧٩ بلغ دخل صناعة الملابس الجاهزة وحدها ١٩٩ مليون جنيه مقابل ٣٠١ مليون لصناعة الغزل والنسيج بمعناها الضيق ، أى نحو ثلثيها أو نحو خمسى إجمالى دخل صناعة النسيجيات بمصر ، كما كان يعمل بها ١٣٦ ألف عامل مقابل ٣٢٥ ألفا فى الغزل والنسيج ، أى بنسب أقل قليلا من النسبتين السابقتين على الترتيب .

خطوط الانتاج

على جانب الانتاج ، الخط البيانى صاعد باطراد طبعا . ومصر اليوم هى الدولة رقم ١٣ فى العالم فى إنتاج الغزل والنسيج ، ولكن يلاحظ دائما أن معدل صعود الغزل أعلى من معدل صعود النسيج بكثير نظرا لشدة الطلب عليه فى الأسواق الخارجية . ولهذا نجد أن أول ما اقتحمته مصر

فى مجال التصدير كان الغزل لا المنسوجات . فبعد الحرب الثانية أصبحت مصر لأول مرة دولة مصدرة للغزل بعد أن كانت مستوردة له .

ومنذ ذلك الوقت أيضا نجد أن أرقام الغزل تعادل بنسبة الضعف تقريبا أو عادة أرقام المنسوجات سواء فى حجم الانتاج أو حجم الصادر أو قيمة الصادر . وفى هذا الاخير ، يلاحظ بصفة خاصة أن أكثر صادراتنا القطنية إلى أوروبا هى من الغزل ، خاصة الرفيع الذى يشتد عليه الطلب هناك ، بينما أن أغلب صادراتنا النسيجية تذهب إلى الأسواق الأقل تقدما مثل إفريقيا والعالم العربي وسائر العالم الثالث .

ولنفصل قليلا . فى الغزل ، ارتفع عدد المرادن من نحو ثلثى المليون فى الخمسينات (٦٥٧ ألفا سنة ١٩٥٥) إلى أضعاف ذلك الآن . أما إنتاج الغزل فقد ارتفع من ٦٤ ألف طن سنة ١٩٥٤ إلى ٧٣ ألفا سنة ١٩٥٥ ، صدر منها نحو ١١ ألفاً قيتها نحو ٤ ملايين جنيه ذهب معظمها إلى أوروبا . وفى سنة ١٩٦٠ بلغ الانتاج علامة المائة ألف طن (١٠٥ آلاف) ، ثم تضاعف إلا قليلا فى الخمس عشرة سنة التالية حتى بلغ ١٩١ ألف طن سنة ١٩٧٥ أى قرب علامة المائتى ألف طن . وقد بلغ حجم الصادر نحو ٧ آلاف طن سنة ١٩٥٢ ، ثم ارتفع إلى ٢٦ ألفا سنة ١٩٦٤ قيمتها ٧,٧ ٪ من جملة صادرات مصر إلى الخارج [1] وفى أواخر السبعينات بلغ حجم الصادرات ٤٥ ألف طن قيمتها ٤٠ مليون جنيه . وقد ارتفع الانتاج الان ، سنة ٨١ – ١٩٨٢ ، إلى ٢٧٠ ألف طن ، والصادرات إلى ٥٠ ألفا ، ثم إلى ٢٩٤ ألفا سنة ٨٢ – ١٩٨٣ .

أما على جانب النسيج ، حيث ارتفع عدد الأنوال فى مصر من ١٤ – ١٥ ألفا سنة ٥٢ – ١٩٥٣ إلى أكثر من بضعة الأمثال ، فان الانتاج قد ارتفع من ٤٠ ألف طن سنة ١٩٥٢ ، إلى ٧٥ ألفا سنة ١٩٦٠ ، إلى ٩٧ ألفا سنة ١٩٦٦ ، إلى ١١٨ ألفاً سنة ١٩٧٥ ، أى زاد إلى ثلاثة الأمثال فى نحو ربع قرن . أما عن الصادر ، الذى لم يعد فى قيمته المليون جنيه أو ٠,٧ ٪ من جملة صادراتنا سنة ١٩٥٢ ، فقد ارتفع فى سنة ١٩٥٥ إلى نحو ٢٥٠٠ طن قيمتها نحو المليونى

---

(١) عبد العاطى ، ص ٣٢٣ .

جنيه ،[1] ثم فى سنة ١٩٦٤ إلى ما قيمته ٨,٧ مليون جنيه تعادل ٤ ٪ من جملة صادراتنا . وفى أواخر السبعينات بلغ الصادر ٢٣ ألف طن قيمتها نحو ٢٠ مليون جنيه ، وكان هذا يعادل بالضبط نصف صادر الغزل سواء وزنا أو قيمة .

وفى أوخر السبعينات قفزت الأرقام إلى آفاق مختلفة تماما بحكم التضخم . ففى سنة ١٩٧٨ بلغت قيمة صادراتنا النسيجية ١٢٧ مليون جنيه ، ارتفعت في العام التالى ١٩٧٩ إلى ١٨٩ مليونا، بزيادة قدرها ٣٨ ٪ مرة واحدة ، غير أن هذه الزيادة تفاوتت من خط إلى آخر من خطوط الصناعة ، فقد بلغت الزيادة فى غزل القطن ٢٩ ٪ ، وفى كل من منسوجات القطن والملابس الجاهزة ٧ ٪ ، وفي التريكو ١٧ ٪ ، مقابل ١٦٢ ٪ في المنتجات الوبرية ، في حين نقصت الصادرات من الأقمشة المضلعة بنسبة ٥٦ ٪ .

بعض الصادرات القطنية

السنة	غزل القطن		منسوجات قطنية		عوادم القطن	
	طنا	جنيها	طنا	جنيها	طنا	جنيها
١٩٧٨	٣٥,٠٠٠	١٤٧,٤٧٤,٠٠٠	١٦,٢٧٨	٢٧,٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٨٩١	٨,٩٦١,٣٠٠
١٩٧٩	٤٤,٥٧١	١٣٠,٠٩٨,٠٠٠	١٦,٧٢٩	٤١,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٤٥٥	١٠,٥٢٣,٠٠٠
١٩٨٠	٤٦,١٥٩	١٣٥,٨٧١,٠٠	١٤,٠٢٧	٣٦,٧٢٣,٠٠٠	٨٦٦٥	٧,٩٩٢,٠٠٠
١٩٨١	٣٦.١٨٢	١٠٠,٦٠٣,٠٠٠	٧,٨٤٣	٢٣,٥٢٤,٠٠٠	١١,٥٧٣	١٢,٠٥٢,٠٠٠

جغرافية الانتاج

من تحصيل الحاصل أن نقول إن نمو الانتاج الكبير منذ الحرب الثانية خاصة ، وانتشاره الجغرافى الواسع المدى منذ يوليو بالاخص ، واكبه تغير عميق في خريطة صناعة القطن من الضيق إلى الواسع . وهو تغير مركب بالطبع أتى على مراحل أو خطوات بالضرورة . ونستطيع هنا أن نميز فيه بين درجتين أو لقطتين محددتين على الاقل :

الأولى فى بدايات الحرب الثانية سنة ١٩٤٠ بالذات ، والثانية حاليا منذ أواخر السبعينات .

(١) السابق .

مراكز صناعة القطن سنة ١٩٤٠ (١)

السنة	إنتاج الغزل اليومى		الأنوال الميكانيكية	
	بالطن	٪	بالطن	٪
المحلة	٤٩,٥	٤٥,٠	٤٣٠٠	٥٠,٠
الاسكندرية	٤٨,٠	٤٢,٠	٢٥٠٠	٣٠,٠
كفر الدوار	١٣,٠	٩,٠	١٢٠٦	١٤,٠
القاهرة	١,٥	١,٣	٣٠٤	٣,٦
المجموع	١١٢,٠	١٠٠,٠	٨٣٢٦	١٠٠,٠

ففي سنة ١٩٤٠ لم تكن القاهرة بعد شيئا مذكورا ، ولم يكن ثمة سوي أقطاب ثلاثة وإن كانت أبعد شي عن التقارب وكان التناسب بينها أشد ما يمكن اختلالا . فإذا أخذنا المتوسط العام للانتاج ولعدد الأنوال بصيغة مقربة ، فقد كانت للمحلة الصدارة المطلقة بل وإلي حد السيادة عمليا حيث كانت نصف مصر إلا قليلا ، بينما كانت الاسكندرية ثلث مصر أو زد عليه قليلا ، ثم تلي كفر الدوار بنحو الثمن . وبالكاد كانت الأخيرتان معا ، كمنطقة جغرافية واحدة عمليا ، تعادل المحلة المسيطرة . ثم لا تدخل القاهرة في الصورة إلا بوجود رمزي بحت .

ما أشد ما اختلفت الصورة بعد ذلك . فمنذ الحرب الثانية تقدمت القاهرة حثيثا إلي الأمام لتتحول الثلاثية إلي رباعية ، ثم إذا بها تنتزع الصدارة في النهاية . والواقع أن القاهرة بقطبها الجديد في شبرا الخمية اجتذبت كثيرا من عمال النسيج في تلك المراكز الثالثة ، خاصة بعد أن استغنت عنهم مصانعها عقب الحرب مباشرة . بل لقد نزح إليها أيضا بعض عمال النسيج الذين تعرضوا للكساد فى الأقاليم مثل قليوب والمنزلة (دقهلية) (٢) وكذلك عمال الحرير بدمياط .. الخ .

وهكذا فى النهاية أعيد ترتيب الأولويات داخل هذه الرباعية الجديدة ، التى بدت كفر الدوار فيها بمثابة «المحلة الصغرى» وأتت بالنسبة للاسكندرية كشبرا الخمية بالنسبة للقاهرة . وعلى أية

(1) Andre' E man, L'industrie du coton en Egypte, Le Caire, 1943, P. 66 .

(٢) الدناصورى ، «منطقة القاهرة الصناعية» ، ص ١٣٤ .

حال . ففى هذه الرباعية أساسا ظل صلب الصناعة يتركز لبعض الوقت ، إلى أن بدأت عملية الانتشار القومى الواسع على امتداد رقعة الوطن منذ الستينات خاصة .

وهناك الآن نحو ٣٠ مركزا على الأقل موزعة على صفحة مصر ابتداء من مدن القناة جميعا وبلبيس والزقازيق فى الشرق حتى الاسكندرية وكفر الدوار ودمنهور وكوم حمادة فى الغرب ، ومن دمياط وفارسكور وكفر الشيخ ورشيد والمحمودية فى الشمال ، عبر المنصورة والمحلة وطنطا بالطبع ثم زفتى وميت غمر وبنها وشبين الكوم وقليوب وصولا إلى عقدة القاهرة الكبرى ، حتى الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وأخيرا قنا فى الجنوب .

شبكة اقليمية لا بأس بها نسبيا عرضا وعمقاً ، لعلها ، بل لا شك أنها ، أكثر شبكات صناعاتنا الحديثة جميعاً أتساعا وانتشارا من الوجهة الجغرافية . إنها شبكة عريضة لصناعة أصبحت عميقة على المستوى القومى ، إن لم يكن بحكم السوق فبحكم العمل ، وإن لم يكن بحكم العمل فبحكم المادة الخام على الأقل ، وعلى سبيل المثال ، ففى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ كان ٤٥ ٪ من صناعة النسيج فى مصر يتركز فى القاهرة الكبرى والاسكندرية مقابل ٥٥ ٪ لسائر مصر ، فكانت بذلك الصناعة الوحيدة بين كل صناعاتنا التى يقل نصيب العاصمتين منها معا عن نصف الكم القومى.

داخل هذه الشبكة ، فضلا عن ذلك ، يعمل كل قطاع جغرافى منها عادة على أساس من التكامل الوظيفى سواء فى الغزل أو النسج أو الصباغة والطبع فضلا عن التوزيع والتصدير .. الخ هذا بالاضافة إلى التقسيم النوعى الأساسى بين مراكز الدلتا ومراكز الصعيد بحكم طبيعة الخام، حيث تتخصص الأولى طويلة التيلة فى الغزل الرفيع أساسا فيما يركز الثانى متوسط التيلة على الغزل المتوسط والسميك تقليديا . [1] .

والاتجاه الآن هو إلى الافادة من مزايا الصعيد فى هذا التخصص الاخير . فتقرر إقامة مصبغة جديدة به تتكلف ٢٤ مليون جنيه لتجهيز الأقمشة وصباغتها بدلا من نقلها إلى كفر الدوار . كذلك بدأ إدخال صناعة الملابس الجاهزة لأول مرة إلى الصعيد ، وذلك بإنشاء عدة مصانع لإنتاجها فى بنى سويف بطاقة ١,٥ مليون قطعة من القمصان والبيجامات . بهذا وذاك تتكامل

---

(١) الديب ، تصنيع مصر ، ص ٧٥ - ٧٦ .

بالصعيد لأول مرة كل حلقات الصناعة من الغزل والنسيج حتى الصباغة والملابس الجاهزة .

الأربعة الكبار

تلك الشبكة الاقليمية الواسعة والقاعدة الجغرافية العريضة ، مع ذلك ، لا تغير كثيرا من الحقيقة الكبرى وهى أن الصدارة ، ولا نقول السيادة المطلقة ، تبقى فى التحليل الأخير للمراكز الأم الأربعة الرائدة والقائدة التى ما تزال تمثل قلاع الصناعة الحاكمة وأقطابها التى تتوج الشبكة وتؤلف فيما بينها المحور الأسى الذى تدور حوله جميعا ، وإن كانت درجة تلك السيادة فى انخفاض تدريجى مستمر .

فى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ مثلا ، ومن إجمالى القيمة المضافة فى صناعة المنسوجات عموما وبين المنشآت التى تستخدم ١٠ عمال فأكثر تحديدا ، كانت نسبة القاهرة الكبرى ٢٢,٤ ٪ والاسكندرية ٢٢,٢ ٪ ، بمجموع قدره نحو ٤٤,٦ ٪ ، أى أقل قليلا من نصف مصر . أما من الملابس الجاهزة ، فلقد كانت النسبة ٢٩,١ ٪ للقاهرة الكبرى ، ٦٦,٣ ٪ للاسكندرية ، بمجموع قدره نحو ٩٥,٤ ٪ ، أى الواحد الصحيح عمليا أو كل مصر تقريبا [١] .

بالمثل فى أواخر السبعينات كما يوضح الجدول أدناه ، فقد كان للرباعية ٧٣,٨ ٪ من قيمة الانتاج القومى أى نحو ثلاثة الأرباع ، ونحو ٨٦,٧ ٪ من العمالة أى أكثر من أربعة الأخماس . هذا بينما لم يبق لسائر مصر عموما سوى الربع والثمن على الترتيب .

أما داخل الرباعية فإن الذى يلفت النظر أن القاهرة الكبرى إذا كانت لا تتفوق على الاسكندرية فى حجم العمالة إلا تفوقا محدودا نوعا ، ٣٧,٥ ٪ مقابل ٣٠,٥ ٪ على الترتيب ، فإنهما عمليا يتعادلان فى قيمة الانتاج : ٢٨,٥ ٪ مقابل ٢٨,١ ٪ ، وإن كان علينا أن نتذكر فارق الحجم الجسيم فى السكان .

أما المحلة فلا تأتى إلا كثالث ضعيف بعد القطبين الأعظم حيث لا تزيد كثيرا عن نصف القاهرة الكبرى عموما أو تعادل شبرا الخيمة وحدها تقريبا . على أن هذا لا يقلل من وزن المحلة أو خطرها . فإن بها اثنتين من كبرى الشركات الصناعية بمصر بالاضافة إلى أكثر من ٥٠٠ مصنع نسيج للقطاع الخاص .

---

(١) إحصاء الانتاج الصناعى ، لسنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، القسم الثانى .

كذلك فإن كفر الدوار ، وإن أتت الخامسة بعد المحلة وخارج الرباعية ، تعد الآن أكثر من مركز طالع ، مركز طافر ، حيث يبلغ عدد عمال شركتها حاليا ٢٣ ألفا ، وإنتاجها السنوى ٧٥ مليون متر من المنسوجات القطنية والمخلوطة وخيوط الحياكة والصيد ، تصدر منها ٣٥ مليونا أى أكثر من الثلث إلى الخارج . كذلك فإنها إن تكن مرتبطة فى الدرجة بالغزل الرفيع والحرير الصناعى ، فإنها تنفرد أيضا بمصنع التوبس الوحيد من نوعه فى الشرق الأوسط والذى يعمل به نحو ٨٠٠٠ عامل وينتج نحو ٥٠٠٠ طن من الصوف سنويا يصدر منها للخارج بما قيمته ١٠ ملايين دولار .

توزيع الانتاج والعمالة أواخر السبعينات

السنة	قيمة الانتاج		العمـــالة	
	مليون جنيه	٪	العــدد	٪
الاسكندرية	٨٠	٢٨,١	٧٠,٠٠٠	٣٠,٠٥
شبرا الخيمة	٤٧	١٦,٥	٥٥,٠٠٠	٢٤,٠
القاهرة	٣٤	١٢,٠	٣١,٠٠٠	١٣,٠٥
القاهرة الكبرى	٨١	٢٨,٥	٨٦,٠٠٠	٣٧,٥
المحلة	٤٩	١٧,٢	٤٣,٠٠٠	١٨,٧
مجموع الرباعية	٢١٠	٧٣,٨	٢٠٩,٠٠٠	٨٦,٧
بقية مصر	٧٤	٢٦,٢	٢٠,٠٠٠	١٣,٣
مجموع مصر	٢٨٤	١٠٠,٠	٢٢٩,٠٠٠	١٠٠,٠

صراع الأولويات

ولعل السؤال المنطقى الذى تثيره هذه المقارنة هو مدى الأفضلية الجغرافية والاقتصادية لهذه المراكز الرئيسية مجتمعة والتى تمنحها تلك الأولوية فى الانتاج ابتداء ، ثم ما هى المزايا الطبيعية النسبية لكل مركز إزاء الآخر . ابتداء ، ورغم شهرة المحلة الكبرى اللصيقة بشدة بالصناعات النسيجية ، ورغم ثقل القاهرة الكبرى كعاصمة ، فلابد ولا مفر من أن ندرك أن الأولوية الجغرافية

والاقتصادية الحقة والحقيقية ، النظرية وإن لم تكن بالضبط الفعلية ، إنما تذهب إلى الاسكندرية .

هى تفضل وترجح كليهما فى درجة الرطوبة النسبية ، ولكنها أهم من ذلك تملك كل سوق القطن المصرية فى قبضتها ، كما تقع سوق التصدير عند أطراف أصابعها أما القاهرة فدون الاثنتين فى الرطوبة ، ودون الاسكندرية فى سوق القطن ، وإن كانت أكثر توسطا بالنسبة إلى سوق الاستهلاك والتوزيع المحلية . أما المحلة «فلا هى أقرب من غيرها للأسواق المحلية الكبرى ، ولا هى فى موقع يجعل التصدير منها للأسواق الخارجية أيسر من غيرها ، ولا هى أقرب المراكز لزراعة الأقطان المتوسطة التيلة التى تمثل معظم استهلاك المغازل المحلية من القطن» كما يضعها بإيجاز جامع موفق أبو بكر عبد العاطى (١) .

الاسكندرية إذن ، لا المحلة ، وعلى قدم المساواة مع القاهرة ، هى عاصمة صناعة النسيج فى مصر ، سواء ذلك بالقوة أو بالفعل ، بالعمالة أو بقيمة الانتاج . وإذا كانت القاهرة الكبرى تتفوق قليلا فى العمالة وقليلا جدا فى الانتاج ، فإن الاسكندرية جديرة بأن تتفوق كثيرا جدا إذا نسبنا إلى حجم المدينة وعدد السكان . من هنا فإن الاسكندرية إن لم تكن بصرامة عاصمة النسيج فى مصر ، فإنها على الاقل تبقى عاصمته الثانية مثلما هى العاصمة الثانية لمصر .

وإذا كانت قضية الأفضلية بين الاسكندرية والقاهرة غير قائمة عمليا والأولوية معقودة للأولى بسهولة ، فإن المقارنة بين الاسكندرية والمحلة تبدو واردة وجدلية أكثر وتحتاج من ثم إلى وقفة خاصة . وابتداء ورغم كل ما قيل وشاع تقليديا عن أفضلية المحلة المطلقة منذ قيام شركة بنك مصر بها ، فقد أثبت البحث والواقع أنها مبالغ فيها كثيرا أو قليلا . ولعل أطرف ، أو أغرب . ما فى الأمر كله أن اختيار المحلة تم أصلا بصدفة تاريخية أكثر منه بحتمية جغرافية كالمتصور .

فلقد كان الاختيار أصلا على المنصورة كموقع لشركة بنك مصر ، إلا أن ارتفاع أسعار الأرض هناك ، أو بالأصح رفعها بإيعاز من الاستعمار المناوئ حينئذ للمشروع . كما يقال ، نقل المشروع إلى موقع مجاور ، فكان المحلة (٢) . وأيا ما كان ، فلقد كان كلا الاختيارين يمثل ابتعادة محققة عن التقليد السائد حتى ذلك الوقت من اتجاه المولين الأجانب إلى الاسكندرية أو القاهرة .

(١) ص ٢٢٩ .

(٢) الديب ، ص ٧٧ .

وعلى العموم ، فلقد كان للمحلة شهرة تقليدية وخبرة طويلة مكتسبة فى الصناعة النسيجية منذ العصور الوسطى بما يعنى ذلك من عمل وفير مدرب ورخيص أيضا . وإلى هذه المزيا يضاف عادة رخص الأرض وانخفاض العوائد البلدية ، ثم رطوبة الجو بالطبع ، ثم أخيرا وليس اخرا السوق الكبيرة للغاية التى تأتى من اجتماع الموقع المتوسط للغاية داخل الدلتا وفى قلب حقل القطن الرئيسى أو نطاق القطن الممتاز مع شبكة المواصلات السهلة الاتصال بسائر أنحاء القطر .

غير أن كثيرا من هذه المزيا المفترضة تبدو للبعض غير حقيقية تماما أو مقنعة بصورة حاسمة، ولا تصمد فى رأيهم للتحليل الدقيق الذى إن دل على شئ فإنما يدل على الأفضلية المؤكدة للاسكندرية على المحلة كما على غيرها حتى لينتهى الجريتلى ، بعد مناقشة بارعة بالغة الثراء والاثارة معا ، إلى أن «اختيار المحلة كان نتيجة القصور الذاتى وتم تحت كثير من الانطباعات الخاطئة» (١) .

فأما العمل ، إذا بدأنا المقارنة نقطة بنقطة ، فقد كان بالاسكندرية خزان كبير نسبيا من العمل المدرب نسبيا والأصلح للتلاؤم مع الصناعة الالية ، بعكس عمل المحلة الذى كانت خبرته تقليدية أساسا والذى احتاج فيما بعد بالفعل إلى برامج مطولة ومكلفة من التدريب فى الداخل والخارج . وإذا كانت أجور العمال فى منطقة المحلة وقتئذ لا تعدو ٧٠ ٪ من تلك السائدة فى منطقة القاهرة أو ٦٠ ٪ من تلك السائدة فى منطقة الاسكندرية ، فإن الثابت كقاعدة عامة أن فارق الأجور عابر أساسا ، يضيق ويتلاشى تدريجيا كلما تقدم التصنيع واشتدت قوة العمال والنقابات .. الخ .

أما عن رخص الأرض فلقد كانت أسعار الأرض خارج الاسكندرية يومئذ لا تزيد إن لم تقل عن أسعارها فى المحلة . أما العوائد فصحيح أنها كانت أعلى قليلا فى الاسكندرية ، إلا أن هناك بالمقابل ميزة المرافق والخدمات المتفوقة بلا شك . فإذا ما وصلنا إلى قضية الرطوبة ، فإن الاسكندرية هى أمطر وأرطب بقعة فى مصر ، ولو أن الترطيب الصناعى لازم بها للأسف مثلما هو فى المحلة وغير المحلة .

(1) Structure, P . 482- 4 .

أخيرا فإن الموقع داخل نطاق القطن ليس عاملا حاسما ولا هو بالفيصل – اعتبر فقط صناعات القطن الكبرى فى العالم القائمة على استيراد الخام من عبر البحار . وعلى أية حال فإن الصناعة تتطلب بطبيعتها خليطا من رتب القطن المختلفة التى تتوفر بكثرة على مدار السنة لا فى قلب الحقل نفسه ولكن فى سوقه الأساسية وحدها ، أى فى الاسكندرية بالامتياز والتحديد لا المحلة بالتأكيد . والواقع أن الأخيرة إنما تعتمد على الأولى أساسا فى استيراد الرتب المنخفضة للغزل السميك .

ثم إن موقع المحلة وإن جعلها وسط حقل القطن ، فإنه قد أبعدها عن السوق الرئيسية للاستهلاك فى القاهرة والاسكندرية فضلا عن سائر أقاليم البلد ، وحيث أن القطن الخام لا يفقد كثيرا من وزنه فى عملية التصنيع ، فإن نقل السلعة النهائية قد يكون أكثر تكلفة من نقل القطن الخام .

وللانصاف ، فلقد تكون للمحلة الأفضلية النسبية من حيث تكلفة النقل شرق فرع دمياط ، مقابل الأفضلية للاسكندرية غرب الدلتا وفى التصدير إلى الخارج ، ولكن على الجملة تبدو المحلة فى وضع أسوأ من الاسكندرية سواء من وجهة أغلبية احتياجاتها من القطن الخام أو مبيعاتها من السلعة النهائية . فالأولى لا يمكن مقابلتها من منطقة واحدة ، بينما أن الثانية تتجه إلى سوق مبعثرة بشدة [(١)] .

الصـــــوف

قد تكون الصناعة الصوفية أقدم من القطنية كحرفة يدوية ، حيث كانت منذ القدم تعتمد على صوف الأغنام المحلية الخشن فى إنتاج غزل سميك يستخدم فى نسيج غليظ وكانت أهم المغازل اليدوية تنتشر فى عدد من المدن بل والقرى على رأسها القاهرة والمنصورة وفوة ثم أبو قرصاص وبنى عديات والنخيلة [(٢)] .

أما كصناعة ميكانيكية ، فإن الصوف أحدث من القطن ، حيث لم يبدأ إلا فى الثلاثينات بعدد متوسط من المصانع الصغيرة التى اعتمدت أساسا على نسج الغزل المستورد ، وكما كانت

(1) Ibid.

(٢) عبد العاطى ، ص ٣٢٣ .

الاسكندرية مولد صناعة القطن ، كانت المحلة مولد صناعة الصوف . ثم جاءت الحرب الثانية لتمنح الصناعة دفعة الحياة ولا نقول شهادة الميلا الحقيقية ، حيث تصاعد الانتاج وتعقدت فروعه وملحقاته ، كما تعددت مراكزه وانتشرت جغرافيا إلى حد ما .

المقومات الأساسية

ومنذ البداية وإلى النهاية ، اعتمدت الصناعة الحديثة على الخام المستورد أساسا ، وذلك لعدم كفاية الصوف المحلى كما وكيفا . فكما ، لا يزيد إنتاج الرأس عن ١٥ كجم سنويا ، مقابل أضعاف ذلك فى الخارج . أما كيفا ، فهو بعامة خشن ضعيف التيلة سريع التقصف لا يصلح للغزل الناعم الرفيع .

وهناك نوعان أساسيان من الصوف المحلى ، أفضلهما يعد محدود الجودة . فهذا هو الصوف المريوطى أو البرقى الذى يصلح لأنواع الغزل الخشن فقط والذى يؤخذ من أغنام الصحراء الغربية ، التى قد تدين بتفوقها النسبى إلى البيئة الصحراوية الساحلية الرعوية كما إلى أصولها المهجنة حيث انحدرت عن نسل المرينو والهجين الإنجليزى crossbred اللذين أدخلا إلى مصر منذ القرن الماضى فقط . أما النوع الثانى والأقل جودة فهو الرحمانى والأوسيمى الذى يأتى من أغنام الدلتا ، وهو لا يصلح إلا لصناعة السجاد والكليم ثم البطانيات أساسا (١) .

وفى الحالين ، واضح أن الصحراء الغربية بعامة والبحيرة بخاصة تعد أكبر مصدر للصوف المحلى ، بينما تعد دمنهور فى قلب الأخيرة سوقه الأساسية ، والواقع أن المنطقة سيكون لها دورها الهام فى اجتذاب الصناعة كما سنرى بعد قليل .

ورغم تزايد الاهتمام بالخام المحلى ومحاولة تحسينه والاتجاه إلى خلطه مع المستورد ، يظل هذا الأخير عصب الانتاج بنسبة ٨٠ ٪ حتى الآن ، معظمه من المرينو والهجين الذى مصدره الأساسى بريطانيا وأستراليا ونيوزيلند وبعض الدول الأسيوية بالاضافة إلى جنوب إفريقيا سابقا قبل قطع العلاقات والتجارة معها .

فى البداية كان الاستيراد يتم على شكل صوف خام أو ممشط كأشرطة توبس ، ولكن الاتجاه

---

(١) سابقه .

يتزايد نحو قصر الاستيراد على الصوف الخام ثم غسله وتمشيطه إلى أشرطه التوبس محليا . هذا ويكمل صناعة الغسل بالضرورة صناعات التبييض والصباغة ، وهذه أيضا كل خاماتها مستوردة هي الأخرى باستثناء الزيوت والصابون وبعض الكيماويات المحلية .

الإنتاج من التاريخ إلى الجغرافيا

إذا تقدمنا إلى الانتاج وتطوره ، فلنسجل أولا أن عدد المغازل قد بلغ فى أواسط الستينات نحو ١٢ ألفا تنتج خيوط الأقمشة والبطانيات أو السجاد والكليم ، كما كان عدد المشتغلين بالصناعة ميكانيكية ويدوية نحو ١٥ ألف عامل . ولقد حل الانتاج محل نسبة متزايدة لا بأس بها من الاستيراد فى السابق . ففى سنة ١٩٥١ بلغ حجم الاستيراد ٢٠٠٠ طن ، ولكنه هبط إلى ٦٠٠ طن فقط فى كل من سنتى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ حين بلغ الانتاج المحلى نحو ٢٠٠ طن من المنسوجات الصرفة أو المخلوطة .

والواقع أن نقطة التحول فى تاريخ الانتاج تقع حوالى منتصف القرن . فمن ٢٠٠٠ طن فقط سنة ١٩٥٢ ، ارتفع إنتاج الغزل إلى ١٢٠٠٠ طن سنة ١٩٧٥ ، أى أنه تضاعف إلى ستة الأمثال فى أقل من ربع قرن ، ولو أنه توقف طويلا على ذلك المستوى حيث تكرر الرقم نفسه سنة ١٩٨٠. أما المنسوجات فقد ارتفع إنتاجها تباعا من ٢٠٠٠ طن سنة ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، إلى ٣٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ ، إلى ٤٠٠٠ طن سنة ١٩٧٥ ، إلى ١١ مليون متر سنة ١٩٨٠ .

أما عن خريطة الانتاج فقد توسعت بانتظام إلى حد معين . فإلى جانب المحلة الأم ثم العاصمتين القاهرة (شبرا الخيمة) والاسكندرية ، أضيفت بورسعيد (القابوطى) والبيضا . ففى بورسعيد أقيمت الصناعة بعد العدوان الثلاثى لتنشيط حياة المدينة وتعويضها عن الشلل الاقتصادى الذى أصابها نتيجة إغلاق القناة . وتشمل المنطقة هناك عدة مصانع لغزل الصوف الرفيع والمنسوجات الصوفية والتريكو [١] .

أما مصنع البيضا فقد أقيم أصلا فى السويس باعتبارها ميناء استيراد الخام ومن القارات الجنوبية . ولكن ، حتى يمكن خلط الخام المستورد بالخام المحلى خفضا لتكلفة الانتاج ، ثم نقل المصنع نهائيا إلى البيضا على مقربة من سوق الخام المحلى . [٢] وهذا النقل يعكس بوضوح

(١) الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الاولى للصناعة ص ٤٢٢

(٢) الديب ، ص ٨٠ – ٨١ .

جاذبية منطقة الخام غرب الدلتا ، وهى الجاذبية التى تخضع لها بصفة خاصة ملحقات الصناعة الصوفية من السجاد وأخوته .

ملحقات الصوف

فهذه الملحقات ، التى تعبر أيضا عما تمتاز به الصناعة الصوفية ، كسائر الصناعات النسيجية عموما ، من درجة عالية من التكامل الرأسي والافقي ، هذه الملحقات إنما تعتمد أساسا على الصوف الخشن أو المحلى . فمن الصوف المحلى أو الخرق الصوفية والقطنية إلى جانب بعض المواد المستوردة ، تأتى صناعة البطانيات والسجاد والكليم ، ومن الشعيرات القصيرة والأوبار المتخلفة عن عملية غزل الصوف تأتي صناعة اللباد .

ونظرا لطبيعة هذه الملحقات ، فقلما تتخصص فيها مصانع بكاملها ، وإنما هى تأتى كمنتج جانبى مع صناعة الغزل أو النسج ، كما قل أن ينفرد مصنع بأى منها دون الأخريات ، بل تقوم معظم المصانع بإنتاج أصنافها جميعا بدرجاتها المختلفة من رفيعة وخشنة . كذلك فإنها قد تعتمد على استثمار العمل الهامشى المتاح كأولاد وزوجات المستعمرة النسيجية الأساسية .

فيما عدا هذا فلعل البطانيات أن تعد انتقالية بين المنسوجات الصوفية وبين الكليم والسجاد ، إلا أنها أقرب فى توزيعها كما فى طبيعتها إلى الأولى منها إلى الأخيرة . وفى العام الحالى ١٩٨٣ بدأ الانتاج من أول مصنع متخصص فى البطانيات وذلك بالمنطقة الصناعية بقوسينا ، وتبلغ طاقته السنوية ٧٥٠ ألف بطانية كمرحلة أولى ، تتكرر كل سنة فى مرحلتين تاليتين حتى يبلغ الانتاج ٢,٢٥٠,٠٠٠ بطانية سنة ١٩٨٥ . على أن أكبر مصنع مخصص للبطانيات أقيم مؤخرا فى مدينة ١٠ رمضان الصحراوية الجديدة ، وهو ينتج مليون بطانية سنويا .

أما الكليم والسجاد فتمثل صناعات مترابطة أساسا ، ولو أن الكليم محلى قديم وكان واسع الانتشار كحرفة يدوية ، فى حين أن السجاد دخيل حديث منذ مطلع القرن الحالى فقط . أما كصناعة آلية حديثة ، فقد قامت مصانع السجاد والكليم فى فوه وأسيوط وطنطا إلى جانب العاصمتين بصفة أساسية . وفى هذا التوطن يلاحظ أن فوه كانت مركز صناعة نسيجية بارزة منذ محمد على ، بينما أن أسيوط بحكم موقعها على نهاية الطريق الصحراوى قديمة العهد بالصناعة وشديدة الارتباط بها تقليديا .

إلى هذه المواطن العريقة أضيفت ، فى الفترة الأخيرة ، مراكز جديدة فى دمنهور والمحلة والنطرون . ففى دمنهور أنشئ مصنع متكامل للسجاد الميكانيكى شاملا لكل عمليات الصناعة من التمشيط حتى الصباغة ومتوطنا بالمادة الخام فى دائرة غرب الدلتا . أما مصنع المحلة فيدوى توطن بخامة بقايا الصناعة الصوفية الأساسية وكذلك بفائض العمل الصغير و الانثوى فى خزان العمل الرئيسى . كذلك فان مصنع وادى النطرون يدوى هو الآخر ، إلا أنه أقيم هنا كبديل لاستيعاب العمالة المتخلفة عن إغلاق مصنع الصودا القديم بعد نفاد النطرون .

أخيرا ، وفى ظل سياسة تصنيع الريف ونشر الصناعات الصغيرة ، ثمة فى النهاية مجموعة من مصانع القرى أو وحدات السجاد اليدوى أقيمت حديثاً فى كرداسة والحرانية بالجيزة غير بعيد عن نطاق جنوب غرب الدلتا ، ثم فى كفر طحلة بالقليوبية وفارسكور بدمياط [١] .

ولا ننس نصيب الصحراء الطبيعى . فقد نالت لأول مرة بمطروح مصنعا لغزل الصوف الناتج عن مليون رأس من الغنم المحلية ، بطاقة ٣ أطنان يوميا أو ٤٠٠ - ٥٠٠ طن سنويا . والمصنع ، المزود بمحطة كهرباء خاصة ، مجهز بالأنوال والمغازل الآلية فضلا عن مصبغة حديثة .

صادرات السجاد

السنة	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٧١٢	٤,٧٣٢,٠٠٠
١٩٧٩	٧٣١	٥,١٣٨,٠٠٠
١٩٨٠	٤٢٤	٢,٠٣٦,٠٠٠
١٩٨١	٧٢٠	٤,٧٦٩,,٠٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

الحرير

كنظيرتها الصوفية ، صناعة الحرير اليدوية قديمة الأصول فى مصر ، إلا أنها كانت تعتمد كلية على الخام المستورد ، كما كانت دمياط هى مركزها الرئيسى تقليديا بفضل موقعها

---

(١) الديب ص ٨٠ ، ٨١

وعلاقاتها الوثيقة بالشام وسهولة استيراد خام الحرير منه بالذات وتصدير نسيجه إلى أنحاء الدولة العثمانية عموما .(١) .

وأثناء الحرب الأولى ، حين توقف استيراد المنسوجات من الخارج ، تكاثرت الانوال اليدوية بشدة خارج دمياط والقاهرة ، فانتشرت فى المحلة وإدكو وسرس الليان والبتانون بالمنوفية وأخميم ونقادة بالصعيد . الخ لكن بعودة المنافسة الخارجية بعد الحرب كادت هذه الصناعة اليدوية أن تندثر .

الصناعة الآلية الحديثة ، كالعادة ، حدث جديد ، إلا أن قصته لا تخلو من طرافة . فكما ولدت صناعة القطن الحديثة فى الاسكندرية ، والصوف فى المحلة ، ولدت صناعة الحرير فى دمياط ، لاشك بعامل الاندفاع التاريخى أو القصور الجغرافى . وبعد أن ولدت بدمياط فى العشرينات (سنة ١٩٢٧) ، امتدت إلى العاصمتين فى الثلاثينات ، ثم إلى كفر الدوار فى الأربعينات (سنة ١٩٤٦) . إلا أن الصناعة وإن ولدت بدمياط فقد وئدت بها وشيكا ، حيث نقل مصنعها بالهجرة إلى حلوان ليكون نواة مصنع العاصمة ، بينما تحول مصنع دمياط الأصلى نفسه إلى القطن . نوع نادر من تبادل الأدوار أو المصانع .

وفيما عدا هذا فإن لنا أن نلاحظ فى النهاية قلة عدد مراكز الصناعة بصفة عامة ، وإن لم تكف المصانع عن التكاثر داخلها باستمرار . على أن تلك ، كما نعلم جيدا ، سمة أساسية فى صناعة الحرير عموما ، حيث تمثل قمة التركيز الجغرافى فى النسيجيات جميعا .

أساس الصناعة بالطبع هو استيراد الخام ، وأساس الخام بالطبع هو الحرير الصناعى (الرايون) لا الطبيعى . وقد تطور الانتاج حتى جاوز الكفاية الذاتية إلى التصدير منذ بعض الوقت . فارتفع إنتاج الغزل من ٤٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ١٣٠٠٠ فى الستينات ، إلا أنه عاد فهبط إلى ٨٠٠٠ طن سنة ١٩٧٥ ، ثم إلى ٥٠٠٠ طن سنة ١٩٨٠ ، أى نحو ما كان عليه منذ ٣٠ سنة ١٩٥٢ . أما المنسوجات فقد تضاعفت من ٤٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٢ إلى حدود ٨٠٠٠ – ٩٠٠٠ طن منذ الستينات إلى الآن حيث بلغت ٤٠ مليون متر سنة ١٩٨٠ .

مشكلة الصناعة النسيجية

«أحسن قطن وأسوأ صناعة نسيج فى العالم» – هكذا لخص البعض موقف أو متناقضة القطن فى مصر زراعة وصناعة . وهى مقولة فيها بالتأكيد من الحقيقة أكثر مما قد يكون بها من المبالغة.

---

(1) gritly. p.485.

فصناعة النسيج المصرية رغم عراقتها ، وربما بسبب هذه العراقة نفسها ، تعانى من اختلالات واختناقات ومشاكل تجعلها تعيش فى أزمة دائمة حادة ومزمنة معا . ويكفى أن نتذكر أنها لم تعد تساهم في الدخل القومى إلا بنسبة ٤,١٪ ، وهى نسبة بالغة التواضع بلا جدال . أيضا فإن إنتاجيه العامل بها لا تعدو ٥٠٪ من المتوسط العالمى ، بل وتنخفض الكفاءة الانتاجية فى بعض وحداتها إلى ٧ - ٧٠٪ ، كما تصل نسبة الطاقة المعطلة بها إلى ٣٠٪ وزيادة . [1]

والواقع أن صناعة القطن ، كزراعته ، قد أصبحت عملية متعبة مثلما هى متعبة ، مرهقة كما هى مرهقة ، وكل من مسها أو تعامل معها هو فى شكوى دائمة ، ولا نقول فى خسارة ظاهرة ، خاصة من أسعارها ، لأن الأسعار وحدها هى التى تكشف وتعكس الاختلالات الهيكلية والعيوب الدفينة .

فشركات الغزل والنسيج تخسر سنويا نحو ٤٠ مليون جنيه ، ومعظمها يسحب من البنوك «على المكشوف» ، بينما ناهزت جملة مديونيتها حتى سنة ١٩٨٢ نحو ٩٠ مليون جنيه . وكذلك تخسر شركات التصدير ، فتلجأ إلى تعويض خسائرها برفع الأسعار فى السوق الخارجية فينكمش التصدير ، وأحيانا قد تخفضها عما ينبغى من أجل التصريف . وكما تعجز المصانع أحيانا عن استيعاب الحصة المخصصة لها من إنتاجنا القطنى ، كثيرا ما يعجز التصدير عن تصريف الحصة المخصصة له هو الآخر ، حتى بلغ المخزون السلعى الراكد فى منتصف سنة ١٩٨٢ مثلا نحو ١٧٤ مليون جنيه . وهكذا إلى آخره .

والحقيقة أن مشكلة صناعتنا القطنية مشكلة مزدوجة تشمل السوق المحلية والخارجية . فداخليا، ثابت قطعا أن استهلاك المنسوجات المصرية فى السنوات الثمانى الأخيرة قد هبط هبوطا مؤثرا نتيجة تحول المصريين العائدين من الخارج إلى شراء المنسوجات الأجنبية الاجود والأرخص . أما السوق العالمية ، فمن المعروف أنها تمر بأزمة كساد شديد منذ بعض الوقت إلى حد إفلاس وإغلاق مئات المصانع ، خاصة فى أوربا الغربية حيث فرضت السوق الأوربية المشتركة بالذات نظام الحصص على واردات الغزل والنسيج الأجنبى . وقد حددت حصة مصر

(1) Fauzi R. Fahmy, AProductivity and employment in the Egyptian cotton industryA, E.C., ,April 1969, P. 412-419 .

فى تلك السوق بما لايزيد عن ١٠,٠٠٠ طن سنويا من الغزل ٦ر٠٠٠ طن من المنسوجات ولا شئ بعد ، يلخص مشكلة صناعاتنامثل المخزون المتراكم كل سنة والذى يرسم خطا صاعدا بانتظام ومنتظلما باستمرار كما يوضح هذا الجدول .

السنة	غزل القطن بالطن	المنسوجات بالمليون متر
١٩٧٦	٨٠٠٠	٦٦
١٩٧٧	١١٠٠٠	٦٩
١٩٧٨	٢٥٠٠٠	١٠٥

والشئ المحقق فى ظل الأوضاع الراهنة للصناعة محليا وللسوق العالمية خارجيا أن حل المشكلة لا يمكن أن يكون بالتوسع على الأساس والنمط الحالى على الأطلاق ، بل إن مثل هذا التوسع لجدير بان يضاعف حجم المشكلة ويفاقمها بلا جدال . ففضلا عن زيادة العرض العالمى عن الطلب ومنافسة الآخرين والوافدين الجدد ، فإن اقتصاديات الانتاج وتكلفته عندنا أصبحت بحيث بات من صالح مصر أقتصاديا ، كما أكد البنك الدولى ، أن تستورد الغزل نفسه ، إكثر من القطن، لكى تقوم بنسجه ، حيث أصبحت تكلفة الوارد أقل من المادة الخام ، بل حتى تكلفة الوار من المنسوجات و الملابس الممتازة ذاتها اصبحت أقل من المادة الخام .

وكل هذا يعنى بوضوح تام وببساطة شديدة أنه لم يعد ثمة مجال قط لأى توسع أو مشروع جديد فى صناعة الغزل والنسيج حاليا فوق وخلاف ما هو قائم فعلا . وفى هذا الصدد فلعلنا نذكر مشروع مجمع نسيج العامرية الضخم الذى طرح فى السبعينات المتأخرة والذى وصف «بالفيل الأبيض الضخم» ، حيث كان المقدر له أن يبلغ إنتاجه فى ضربة واحدة ٣ أمثال المحلة الكبرى ، بينما تروايحت تكاليفه بين نصف المليار والمليار جنيه فقد اختلفت آراء الجهات المختصة بصدده اختلافا جذريا ما بين تأييد مطلق باعتباره ضرورة قومية ، مطلوبة ومضمونة ، فضلا أنها حقنة مقوية وجرعة لصناعتنا المتخلفة المتدهورة بانتظام ، وما بين رفض قاطع باعتباره خطرا محققا على الصناعة القومية ، يضاعف المخزون الراكد ويزيدها كسادا ، لأنه يتجاوز طاقة التشبع والاستيعاب المحلى بل والتصديرى أيضا .[1] وبهذا اتخذ الجدل شكل الصراع لا بين الصناعة القديمة والصناعة الحديثة فقط ، لكن أيضا بين مصالح الصناعة المهنية الضيقة والمصالح القومية

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال ، جـ ٢ ، ص ٥٩٨ .

العريضة والصالح العام. وما بين الجانبين ، على أية حال ، تأجل المشروع طويلا ثم ألغى تقريبا ، إلى أن عاد أخيرا بصورة مختلفة أو مخففة فيما يبدو .

وللذكرى أو التذكر ، هيكل المشروع باختصار شديد هو إقامة مجمع عملاق بالعامرية ، على بعد ٢٢ كم من الاسكندرية ، يضم ٢٤ مصنعا ، ويعمل به ٣٧ ألف عامل ، برأسمال مشترك بين البنوك والشركات الوطنية والأجنبية (أمريكية) قدره ١,٣ مليار دولار أى بين المليار ونصف المليار جنيه مصرى ، لإنتاج جميع عناصر صناعة النسيج على أحدث الأسس والتكنولوجيات المتطورة ، معتمدا فى ذلك على ٤٠٪ من حجم محصول القطن المصرى بالاضافة إلى الألياف الصناعية.

أما تفاصيل هذا الانتاج حسب تخطيط المشروع فتشمل : ١١٥ ألف طن غزل ، ٤٠٠ مليون متر نسيج ١٠٠ مليون متر تريكو ووبريات وبطانيات .. الخ ، ٥٣ ألف طن ألياف صناعية ، ١٤ مليون قطعة ملابس جاهزة . أما هذا الانتاج فيتم تحقيقه على ثلاث مراحل ، كما يتم تصريفة مناصفة بين الاستهلاك المحلى والتصدير الخارجي .

غير أن كثيرا من الاعتراضات أثيرت حول المشروع . أولا أن خطط التنمية الموضوعية للانتاج المحلى الراهن بمصانعة الحالية ستغطى زيادة الاستهلاك المتوقعة بما لا يترك مجالا لفائض المشروع ، سواء ذلك غزلا أو نسيجا أو اليافا صناعية ، وإلا فإنه يتحول إلى منافسة قاتلة للصناعة القائمة . أما عن التصدير ، فإذا كنا فعلا قد فقدنا نسبة كبيرة (نحو الثلث) من سوقه في السنوات الأخيرة سواء فى الغزل أو المنسوجات أو الملابس يستهدف المشروع الآن استعادتها ومضاعفتها ، فإن الرد هو أن السوق العالمية تعاني من كساد نسيجى عام ومزمن ، ولن ينجح المشروع فى تحقيق ذلك الهدف .

كذلك فإن المشروع إذ يسحب نحو ١,٥ مليون قنطار من الأقطان المصرية ، فإنما يترك الصناعة القائمة فى مأزق خطر ، لأنها بحكم آلاتها الراهنة لا تستطيع التحول فى يوم وليلة إلى الأقطان الخارجية المستوردة كما يفترض أو يدعوها المشروع . وأخيرا وليس آخرا فقد كانت هناك صعوبات جغرافية من توفير الموقع والأراضى الكافية بمثل تلك الأبعاد ، وتوفير المياه

وصرفها ، ثم أخطار التكدس والتزاحم السكانى فى المنطقة عموما فضلا عن أن إمكانيات الموقع الداخلى غير ملائمة للنقل والتصدير المباشر .... الخ .

وإذا كانت تلك قصة أو قضية مشروع العامرية العملاق فى مده وجزره ، فإن ضرورات النمو الطبيعى للانتاج استدعت مع ذلك مشروعا بديلا وإن اكتفى هذه المرة ، كحل وسط ، بأبعاد ومقياس أكثر واقعية ولا نقول أقل طموحا . فمنذ أوائل الثمانينات بدأ إنشاء مجمع العامرية للغزل والنسيج الذى تكلف ٨٠٠ مليون جنيه ويتيح عمالة لنحو ١٠ آلاف عامل ، وتغذيه بالقوة الكهربائية محطة محولات خاصة بدأ تشغيلها فى أواخر سنة ١٩٨٣ بطاقة ٢٥٠ ألف كيلو فولت . والمجمع يضم ٧ مصانع ، منها ٣ لغزل القطن والألياف الصناعية بطاقة ٢٢ ألف طن سنويا ، ٣ للنسيج تنتج ٩٥ مليون متر من المنسوجات القطنية والمخلوطة ، وأخيرا مصنعا للملابس الجاهزة يقدم ٩,٢ مليون قطعة سنويا ، ١,٩ مليون طقم مفارش وملاءات .

فيما عدا هذا ، فنستطيع أن نحصر جذور مشكلة الصناعة عندنا فى ثلاث قضايا جوهرية تؤدى كل منها إلى الأخرى منطقيا وتضاعفها تراكميا . وتلك على الترتيب هى قضية الأقطان الطويلة والقصيرة ، ثم قضية الألياف المخلوطة، وأخيرا قضية الملابس الجاهزة . ولا حل لمشكلة الصناعة بإحداها على حدة رغم أهميتها ، إذ هو رهن بثلاثتها جميعا ، وذلك أيضا على أساس الحد الأقصى لا الأدنى والكل لا الجزء .

قضية الأقطان الطويلة والقصيرة

فإذا بدأنا من البداية ، فإن قضية «الأطوال» هى قاعدة الأساس . والأصل فيها أن الاقطان المصرية جميعا ، حتى ما نسميه منها بالقصيرة ، تكاد تكون من الاقطان الطويلة بالمقياس العالمى وهذه بلا شك ميزة محققة ونقطة قوة للزراعة المصرية ، غير أنها للأسف ليست كذلك للصناعة المصرية بل وتعد - للغرابة والتناقض - نقطة ضعف أساسية فيها .

مصدر هذا الضعف باختصار شديد أن زراعتنا تنتج من الاقطان الطويلة والممتازة أكثر مما تحتاج إليه صناعتنا ، بينما تنتج من الأقطان القصيرة والمتوسطة أقل مما تحتاج اليه . وبتبسيط شديد ، فإن ٨٨ ٪ من احتياجات مغازلنا المحلية تنحصر فى الأقطان قصيرة التيلة ، أى نحو ٤,٥ مليون قنطار ، بينما تنحصر احتياجات التصدير فى الأقطان الطويلة الوسط والطويلة الممتازة ، وذلك أيضا بنحو ٤,٥ مليون قنطار .

على الجانب العملى ، الموقف مختلف جدا للأسف . فمثلا فى سنة مثل ١٩٧٨ كان حجم إنتاجنا من القطن ٧,٦ مليون قنطار ، صدرنا منها نحو مليونين ، والباقى ٥,٦ مليون استهلكته الصناعة المحلية فى إنتاج ٧٥٠ مليون متر من الأقمشة ، منها ٣٢٠ مليونا أو ٤٣ ٪ من الأقمشة الشعبية . ورغم أن الاحتياجات الفعلية من الأقمشة الشعبية وحدها كانت تقدر بنحو ٦٥٠ مليون متر وتحتاج إلى نحو ٤ - ٤,٥ مليون قنطار من الأقطان القصيرة التيلة التى تصلح لها فقد كان حجم الانتاج المتاح من هذه الاقطان نحو مليونى قنطار فقط أى نصف المطلوب أو أقل . فكانت الصناعة تضطر إلى تغطية العجز باستخدام الأقطان الطويلة الوسط حتى ابتلعت نصفها أو أغلبها ، بحيث أصبحت تستعمل الغزول الرفيعة الممتازة بدل السميكة فى إنتاج الأقمشة الشعبية الرخيصة ، أى كمن يستخدم الحرير محل الدمور كما قيل .

وهنا تكمن المشكلة . فالأصول الصناعية تقضى بتقسيم رتب القطن إلى ثلاث : المتوسطة وتصنع منها الغزول السميكة اللازمة للأقمشة الشعبية الرخيصة ، ثم الطويلة اللازمة أساسا لأنتاج غزل التريكو والبوبلينات الرخيصة ، ثم أخيرا الطويلة الممتازة التى تنتج الغزول الرفيعة اللازمة للبوبلينات الممتازة واللينوهات .

ولما كانت نسبة إنتاجنا من الغزول المختلفة تدور حاليا فى العادة حول ٥٨ ٪ من الغزل السميك ، ١٨ ٪ من الغزل المتوسط ، ٣ ٪ من الغزل الرفيع ، فإن معنى هذا أننا نوجه أكثر من نصف إنتاجنا للأقمشة الشعبية وحدها .

معناه أيضا أننا نستعمل الاقطان الرفيعة الطويلة بنسبة ٩٠ ٪ تقريبا من استهلاكنا ، فى حين أن صناعتنا لا يلزمها من هذه الاقطان سوى ١٠ ٪ فقط مثلما هى القاعدة فى كل دول العالم الآن . ومصر فى هذا كله هى الوحيدة فى العالم اليوم . وهذا بلا شك يعد انحرافا لا مثيل له فى أية صناعة نسيج بالعالم ، إذ يجعل العملية كلها غير اقتصادية إن لم تكن خاسرة بطريقة ما .

ومن هنا ، وليس من هناك ، تنبع كل مفارقات ونقائض الصناعة المصرية - ونقائصها أيضا .

فعلى المستوى الداخلى تجد شركات الغزل والنسيج نفسها فى خسارة محققة - بضع عشرات

من ملايين الجنيهات كل سنة كما رأينا - لا سيما لالتزامها أو إلزامها بالأسعار الشعبية «الاجتماعية» في السوق المحلية والتي لا تعادل بالكاد نصف تكلفة الانتاج . فهنا تحاول التعويض عن طريق رفع أسعار منتجاتها غير الشعبية أي الفاخرة رفعا مفتعلا ومبالغا فيه بصورة غير مبررة ولا متناسبة تماما ، مما ينعكس بوضوح في تلك الهوة السحيقة غير المتناسبة بين أسعار المنتجات الشعبية والفاخرة . وذلك أيضا وعلى أية حال إن لم يعق تصريف الأخيرة في السوق المحلية ، فإنه يعجزها بالتأكيد عن التصدير والمنافسة في السوق الخارجية [1] .

مهما يكن من أمر ، فلربما كان هذا وذاك كله مفهوما أو محتملا في بداية مراحل التصنيع حين كان حجم الانتاج محدودا والتسويق الأساسي محليا ، ولكن مع تقدم الصناعة كانت كلما توسعت في الانتاج ، كلما ازدادت اتجاها إلى استكمال احتياجاته من الأقطان الممتازة ، وبالتالي كلما زاد الانحراف وتفاقمت المشكلة ، إلى أن انكشفت بكامل ثقلها وأبعادها حين خرجت إلى التصدير والسوق العالمية . فهنا ظهر عجز الصناعة المصرية ، ولا نقول بدت عورتها ..

فهي ما عاشت في الداخل طويلا ولا ازدهرت شكلا إلا بفضل جرعة مقوية دائمة ولكنها اصطناعية ، وهي أن مصانع الغزل والنسيج تتسلم الاقطان الخام بسعر أقل من نصف سعر التصدير ، وربما وصل أحيانا إلى ربع السعر العالمي ، ولكن هذا الوضع الشاذ تعرى بالكامل في السوق العالمية حين وجدت المنتجات المصرية أسعارها أعلى من مثيلاتها الاجنبية المنتجة من أقطان قصيرة رخيصة . ومن هنا أتت مظاهر الشذوذ والتناقض في تسويق منتجاتنا ، فضلا عن عجزها عن المنافسة .

فنحن نبيع غزل القطن أحيانا بسعر القطن الخام أو حتى أقل : مثلا في الفترة ٧٣ - ١٩٧٧ بعنا القطن الخام بسعر ١٢٧١ جنيها ، وطن الغزل السميك بسعر ١٠٠٤ جنيهات ، ومعنى هذا أننا قدمنا - متبرعين - «دعما» للعالم الخارجي لا لمصر . أيضا بعنا المنسوجات الثقيلة بسعر ١٢٨٥ جنيها ، أي بما يزيد ١٤ جنيها فقط على القطن الخام رغم كل ما وضعنا فيه من عمليات تحويلية من خام إلى غزل إلى نسيج .. الخ

Fahmy, P. 407-9 .

كيف الخروج إذن من هذه الحلقة المفرغة ؟ الحل الوحيد ، الذى دعا إليه الكثيرون منذ وقت مبكر وإن لم يوضع موضع التنفيذ إلا مؤخرا وبصفة جزئية ، هو الاستيراد : استيراد الأقطان القصيرة التيلة الرخيصة الثمن من الخارج كخام لصناعتنا ، وبالمقابل توجيه أقطاننا الطويلة التيلة والممتازة والعالية الثمن إلى التصدير خاما . وبهذا نكسب فارق السعر بين القيمة التصديرية لقطننا وقيمة استيراد الأقطان البديلة من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجعل صناعتنا قادرة على المنافسة والتنفس الطبيعى .

ولما كانت أسعار القطن المصرى الممتازة تفوق أسعار القطن الأجنبى فى السوق العالمية بنحو ٢٥ - ٤٠ ٪ ، فإن هذا الفارق يعنى بضع عشرات من الملايين من الجنيهات سنويا كسبا خالصا لمصر ، ضاعت عليها بالطبع طوال السنين الماضية ، ويقدرها البعض بما لا يقل عن ٦٠ مليون جنيه منذ بضع سنين ، أو نحو ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون دولار سنويا فى الوقت الحالى .

أما ما تحتاجه الصناعة المصرية من الأقطان البديلة المستوردة ، والتى لا تقتصر على الأقطان الأمريكية أو السودانية أو الهندية بالضرورة بل يمكن أن تتسع لتشمل الاقطان التركية والإيرانية الرخيصة القريبة ، فيقدر بنحو مليونى قنطار كحد أدنى ، وربما وصل بها البعض إلى ٤ ملايين على أساس أن الصناعة المصرية تحتاج الآن إلى ٦ ملايين قنطار من الأقطان القصيرة لا ننتج منها سوى مليونين فقط .

غير أننا من الناحية العملية ، وبعد أن تأخرنا طويلا ، لم نتجاوز حد المليون قنطار فى استيرادنا لهذه الأقطان ، دون أن نذكر أن البعض يرى أننا مازلنا بغير حاجة إليها أو «أننا لا يصح أن نستورد القطن فى الوقت الذى نصدره» . ويرجع هذا التأخر والتعثر إلى سببين أساسيين .

الاول أن ماكينات الغزل والنسيج فى مصر مصممة أصلا لتلائم الأقطان الطويلة التيلة ، وإدخال الأقطان القصيرة التيلة يتطلب تعديلات أساسية فى تلك الآلات حتى تناسبها ، على أن هذا التعديل وإن تطلب بعض الانفاقات والتكاليف ، فإنه ليس عقبة كبيرة لا فنيا ولا اقتصاديا .

أما السبب الثانى فهو الخشية التقليدية - وزارة الزراعة - على القطن المصرى من أن

يتعرض لعدوى الآفات بدخول الأقطان الأجنبية . فمنذ سنة ١٩١٦ . والقانون المصرى يحرم دخول القطن الأجنبى بأى شكل - بذرة أو أعوادا ، خاما أو محلوجا - خشية تهجين وتدهور قطننا الممتاز وتلوثه بالآفات والامراض الدخيلة . غير أن البعض يشك فى أن هذا التشريع كان حجة واهية لحماية الزراعة ومصالح كبار الملاك ، الذين هم أنفسهم كبار الرأسماليين فى صناعة القطن ، أكثر منه لحماية صحة القطن الزراعية (١) .

وعلى أية حال ، فالواقع أن هذه الدعوى حتى إن كان لها ما يبررها فى الماضى ، إلا أنها تعدلت مؤخرا إلى حد بعيد بتطور التكنولوجيا الحديثة . فقد أصبح من السهل تبخير القطن من الآفات Fumigation بما يضمن الأمن الزراعى . على أن الولايات المتحدة وحدها من بين دول تصدير القطن هى التى تستخدم المباخر فى موانيها .

ومن جانبنا نحن فلقد أدخلت المباخر فى موانينا ، الاسكندرية ثم بورسعيد ، لتبخير القطن المستورد ، على أن يقتصر استخدامه فى الصناعة على النطاق الساحلى بعيداً عن نطاق القطن فى الداخل بنحو ٣٠ كم ، يعنى معزولا داخل نطاق صحى واق . وهكذا أصبح من الممكن التوسع فى استيراد الأقطان القصيرة مع التوسع فى تعميم المباخر فى موانينا .

وإذا كان هذا قد حل المشكلة حلا جذريا موفقا ، فلعله على الهامش أن يثير قضية فرعية ولكنها ليست هامشية ، وهى قضية الهيكل أو النمط الجغرافى الحالى لصناعة النسيج ومدى تلاؤمه مع هذه المتغيرات الجديدة والتطورات الطارئة ، وهى قضية سنرى أنها تكررت فعلا مع صناعة السكر .

فلما كان تصنيع الأقطان المستوردة مقصورا بالتشريع على نطاقه الصحى الساحلى ، أى فى الاسكندرية أساسا ، وكان إنتاجنا الرئيسى من الأقطان القصيرة والبالغ مليونى قنطار مقصورا بالامر الواقع على الصعيد ، فلعل الوقت قد حان لإعادة النظر فى تقسيم العمل الجغرافى فى صناعة كبس القطن . فحيث أن كل قطننا القصير نستهلكه فى الصناعة المحلية ، فقد أصبح من المستحسن الآن أن يتم كبسه فى أقرب موقع إلى حقله وهو الصعيد دون نقله محلوجا إلى

---

(١) مابرو ورضوان ، ص ٩١ - ٩٣ .

الاسكندرية ثم عودته إلى الداخل مكبوسا ليصنع . هذا بينما تظل أقطاننا الطويلة تتجه من حقولها ومحالجها بالدلتا إلى الاسكندرية للكبس كالمعتاد حيث تصنع أو تصدر خاما .

وبصيغة أخرى ، لم يعد من الضرورى الآن فنيا ولا المفيد اقتصاديا كبس قطن الصعيد قصير التيلة فى الاسكندرية ثم عودته إلى الداخل للتصنيع المحلى ، وبدل هذا النقل المزودج فأن المنطقى الآن أن ينشأ مركز أساسي بوسط الصعيد - المنيا مثلا - لكبس قطنه . ولا عبرة هنا بقضية رطوبة الجو أو جفافه ، فالأمر كله كما نعلم يتطلب الترطيب الصناعى حثيما كان .

كذلك فإن لنا أن نضيف فى النهاية أن إنشاء مثل هذا المركز الجديد للكبس فى الصعيد لا يعنى أو يرادف بالضرورة إنشاء مكابس جديدة ، إذ يمكن أن ننقل إليه بعض الوحدات القائمة بالاسكندرية حاليا والتي ستصبح زائدة عن حاجتها بعد إعادة التوزيع والتقسيم المقترحة .

الألياف المخلوطة

ما من صناعة نسيج فى العالم تعتمد اليوم على الألياف الطبيعية مائة فى المائة . فمنذ ظهرت الألياف البترولية أو البتروكيماويات أخذت تزيغ الألياف الطبيعية وتحل محلها شيئا فشيئا لما لها من مزايا وميزات لا نقاش فيها وإن لم تكن لتغنى عن الألياف الطبيعية أو لتزيحها تماما . وقد استجابت الصناعة المصرية لضغوط أو اتجاهات العصر حين أدخلت خيوط وألياف النايلون منذ الخمسينات ثم البولييستر منذ الستينات مستوردا ومنذ الثمانينات منتجا محليا ، وكذلك الأكريليك مستوردا . وهكذا أصبحنا نملك كلا نوعى الألياف : الطبيعية من القطن ، والصناعية من البترول والغاز الطبيعى ، وما عاد هناك عائق أو مانع من الانطلاق فى المجال الجديد .

غير أن المطلوب الآن شئ أكبر من مجرد قطاع هامشى أو شريحة جانبية لتصدير جزئى أو لاستهلاك محلى رمزى . فالعالم يستخدم فى صناعة القطنيات فى المتوسط ٧٢,٤ ٪ قطنا ، ١١,٤ ٪ أليافا صناعية ، ١٦,٢ ٪ أليافا غير صناعية .، أما نحن فنستخدم حتى الآن ٨٨,٣ ٪ قطنا ، ٣,٥ أليافا صناعية ، ٩,٢ ٪ أليافا غير صناعية .

المطلوب إذن «تخليط» الصناعة جميعا إن صح التعبير . أولا لأن خلط الالياف الصناعية مع الطبيعية كفيل بأن يضاعف حجم إنتاجنا إلى أكثر من ثلاثة الأمثال - من ٨ - ١٠ ملايين قنطار

إلى ٢٠ – ٢٥ مليون قنطار . ثانيا لأن استخدام الألياف الصناعية إلى جانب الطبيعية يؤمن مستقبل القطن فى مصر ، إن لم يكن بتمكينه من المنافسة المقتدرة فى السوق العالمية فباستيعاب إنتاجه كله فى السوق المحلية .

الملابس الجاهزة

تبقى أخيرا ، ولكن ليس آخرا بالتأكيد ، قضية الملابس الجاهزة ، فهى الاتجاه العالمى الكاسح حاليا ، وهى صناعة المستقبل فى مصر بيقين لأنها هى مفتاح الحل الحقيقى الشامل والنهائى لمشكلة صناعة النسيجيات المصرية ، فإذا كان الشعار فيما مضى هو «من الألياف إلى المنسوجات» فإن الشعار الجديد ينبغى أن يكون «من المنسوجات إلى الملبوسات» أو «من المنسوجات إلى الملابس الجاهزة» . ومثلما فى البترول «من البئر إلى البتروكيماويات» ، ليكن المبدأ والهدف من الآن فصاعدا هو «من القطن إلى البدلة from cottom to costume » ، أو «من الحقل إلى المستهلك» ، ولا نقول «الملابس الجاهزة أو الموت» !

ذلك أن الملابس الجاهزة هى قمة صناعة النسيج تطورا وتركيبا رغم أن الخطوة ، ولا نقول النقلة ، من صناعة المنسوجات إليها خطوة صغيرة وبسيطة للغاية نسبيا مثلما هى طبيعية جدا منطقيا ، وأهم من ذلك أنها الأجدى اقتصاديا والأربح ماديا خارج كل مقارنة .

فأولا توفر صناعة الملابس الجاهزة نحو ٢٠ ٪ من كمية الأقمشة الخام المباعة للتفصيل تضيع فى الحالة الأخيرة كعوادم أقمشة (قصاقيص) ، ولما كانت تلك الكمية تصل فى المتوسط إلى نحو ثلاثة أرباع المليون متر سنويا ، فإن حجم الفاقد الحالى الذى يمكن توفيره لا يقل بحال عن ثمن المليون متر .

ثانيا لأن الملابس الجاهزة هى أكبر تعظيم ممكن لقيمة الانتاج فى الصناعة النسيجية ، حيث يبلغ سعر الرطل منها ٧ أمثال رطل قطن الشعر (٧ دولارات مقابل دولار واحد) . وعلى سبيل المثال أيضا ، ففى سنة ١٩٧٥ كان متوسط قيمة تصدير طن الغزل من جانبنا إلى الخارج نحو ١٩١٢ جنيها ، مقابل ٦٤٠٠ جنيه قيمة تصدير طن الملابس الجاهزة أى أقرب إلى أربعة الأمثال منه إلى ثلاثة الأمثال .

وعلى أية حال ، وأيا كان الأمر . فإن مصر مؤهلة تماما لمثل هذه الخطوة مثلما هى مرغمة عليها فعلا ، فقاعدة صناعة النسيج العريضة مكتملة وجاهزة لها تماما ، لا سيما أن الصناعة نفسها بسيطة نمطية لا تتطلب رؤوس أموال جسيمة ولا صروحا صناعية ضخمة بالضرورة ، فى حين أنها تمتاز بارتفا ع العائد وسرعة دوران رأس المال . بالقدر نفسه فإنها على العكس كثيفة العمالة بحيث تناسب كثافة سكاننا وتصنيع ريفنا نفسه . هذا فضلا بالطبع عن أننا نملك الموقع الجغرافى المناسب تماما لسوقها الرئيسية وهى أوربا الغربية وعرب البترول .

وعلى المستوى العملى فلقد فرض الواقع نفسه من قبل ، فقطعت الصناعة الجديدة شوطا لا بأس به وإن لم تزل بعيدة جدا عن الهدف الواجب . فالانتاج حتى الآن لا يغطى إلا جزءا محدودا من احتياجات السوق المحلية ، فضلا عن انخفاض الجودة الشديد وعجزه بالتالى عن المنافسة وعن اقتحام السوق الخارجية .

فإذا تتبعنا القصة من أولها ، فإن البداية كانت فى الستينات ، وكان الانتاج مرتبطا بسوق تعاقدية محمية هى الكتلة الشرقية حيث كان يذهب ٩٠ ٪ منه تقريبا . ففى سنة ١٩٦٧ بلغ الانتاج ١٠٣١ طنا قيمتها ١,٤ مليون جنيه ، وفي سنة ١٩٦٨ ارتفع قليلا إلى ٣ ملايين جنيه ، ثم زاد تدريجيا إلى أن بلغ ذروته سنة ١٩٧٥ بنحو ٢٥ مليون جنيه ، غير أن الهبوط بدأ فى السنة التالية ١٩٧٦ فبلغ ٣٤٩٨ طنا قيمتها ١٦,٦ مليون جنيه ، وفى سنة ١٩٧٧ نحو ١١ مليونا . وفيما بين سنتى - ٧٢ - ١٩٧٦ بلغ مجموع الانتاج ١٨٤ مليون جنيه .

وغنى عن الذكر أن ذلك الهبوط كان نتيجة لما أصاب العلاقات السياسية والتجارية مع الكتلة الشرقية ، مع عجز إنتاجنا عن المنافسة فى سوق غرب أوروبا أو غيرها من الأسواق المتاحة أو المفتوحة قريبا أو بعيدا ، حيث تزيد أسعار المنتجات المصرية عن مثيلاتها الأجنبية المنافسة بنسبة ١٥ - ٢٥ ٪ فى الوقت الذى تقل عنها جودة أيضا .

هكذا لم يبق عمليا سوى السوق المحلية ، غير أن هذه لم يلبث أن استولى عليها الاستيراد من الخارج لا سيما منذ الانفتاح ، فعن طريق الاعفاء من الجمارك ، فضلا عن التهريب المكثف خاصة من بورسعيد ، أغرقت الواردات الأجنبية السوق المحلية تماما حتى تحول الانتاج المحلى إلى

مخزون راكد رهيب الحجم لبيعها مدعومة لمحدودى الدخل بما قيمته ٢٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، ارتفعت إلى ٦٠ مليونا سنة ١٩٨٠ . والمقدر بعد هذا أن كل قميص يستورد من الخارج يقابله مخزون راكد من القماش المحلي قدره ٣ أمتار .

أما عن إنتاجنا المحدود في الوقت الحالى فقد بلغ ١٧,٥ ألف طن سنة ٨٢ - ١٩٨٣ . ولكن فيما عدا هذا فإن الأرقام المنشورة تتضارب بحرية كالعادة . فهو مرة لا يكفى سوى ربع احتياجاتنا ، ومرة لا يعدو ١٥ ٪ منها . وفى الحالة الأخيرة فانه يبلغ ٣٠ مليون قطعة سنويا ، فى حين أن احتياجاتنا تقدر على أساس عدد السكان بنحو ٢١٠ ملايين قطعة ، وفى تقدير آخر بنحو ٢٠٠ مليون قطعة من الملابس الجاهزة والنسيجية والبلوفرات ، ١٨٠ مليون قطعة من الملابس الداخلية (شغل السنارة) بالاضافة إلى ٨٠ مليون زوج من الجوارب وبينما يبلغ العجز على هذا الأساس نحو ١٨٠ مليون على الأقل ، فإن الانتاج المتوقع للسنة الحالية ١٩٨٣ يقدر بنحو ١٥ مليون قطعة فقط ما بين صيفي وشتوى .

على أن هناك خطة ثلاثية لتحقيق الكفاية الذاتية الكاملة بما يضع نهاية للاستيراد تماما فى غضون ٣ سنوات ، لا سيما أن مصانعنا التى بلغ عددها ٣٠٠ مصنع سنة ١٩٨٠ يمكن أن ترتفع بالانتاج إلى ثلاثة أرباع احتياجاتنا وذلك بطاقتها الحالية المعطلة . وفى إطار هذه الخطة تم وضع بضعة مشروعات جديدة ، منها مصنع للقمصان بمدينة ٦ اكتوبر بطاقة ٧٥٠ قطعة سنويا نصفها للتصدير ومنها مشروع آخر لإنتاج الملابس الجاهزة للسيدات والأطفال بطاقة ٥٠ ألف قطعة سنويا تتضاعف فيما بعد إلى ٩٠٠ ألف .

أيضا هناك خطة موازية للتوسع فى مصانع الملابس نفسها ونشرها بعد تركيزها العنيف الذى طال . فعلى عكس صناعة الغزل والنسيج الأم نفسها إلى حد بعيد ، كانت الصناعة إلى قريب عاصمية بحتة تقريبا وسكندرية فى المقام الأول : ثلثاها للاسكندرية والثلث الباقي للقاهرة . ولكن بدأ أخيرا نشر المصانع الصغيرة المبعثرة فى المدن الاقليمية الصغيرة حيثما أمكن ذلك . مثال ذلك : المنطقة الصناعية بقويسنا ، أجا ، السنبلاوين ، سمنود ، سندوب ضاحية المنصورة الصناعية ، بنى سويف لأول مرة فى الصعيد ، ثم أخيرا مصنع السويس ، ثم أخيرا جدا فى دكرنس والمحلة الكبرى وكفر الدوار .. الخ .

والواقع أن هناك الآن سياسة جديدة لنشر الصناعة على أساس مبدأ مصنع بكل محافظة . وفى هذا الاطار تقرر إنشاء ٦ مصانع جديدة تتكلف ١٠٠ مليون جنيه وتنتج ١٠ ملايين قطعة سنويا ، وتتوزع بين بورسعيد والاسماعيلية ، كفر الشيخ ، الجيزة ، الفيوم ، سوهاج . وقد أوشك مصنع الاسماعيلية فعلا على الانتاج بطاقة ١,٥ مليون قطعة فى المرحلة الأولى مع التركيز على الاحتياجات الشعبية خاصة ، وثمة مشاريع بمصانع أخرى فى السويس والزقازيق والمنصورة . أما عن الانتاج الفعلى الراهن، فإن الجدولين الآتيين يلقيان الضوء على بعض التفاصيل والتطورات.

سنة ١٩٧٧ : تفصيلة

النوع	الانتاج بالطن	القيمة بالمليون جنيه	القطاع العام – الخاص ٪
الملابس الجاهزة	١٢,٨٣٨	٧٩,٥	٨٠ – ٢٠
الملابس التريكو الداخلية والخارجية	١٣,٣٩٤	٥٤,٣	٥٨ – ٤٢

تطور إنتاج الملابس الجاهزة

السنة	الملابس الخارجية بالدستة	ملابس أخرى بالقطعة
١٩٧٠	٩١٧,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
١٩٧٨	٢,٠٠٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠
١٩٧٩	٢,٠٠٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٦٠٠,٠٠٠

غير أن هدف الكفاية الذاتية الكاملة على أهميته القصوى لا يكفي ، فإنما المطلوب هو التصدير والتصدير الكبير أساسا ، بحيث تصبح الملابس الجاهزة هى أولى صادراتنا جميعا ، نسيجية وغير نسيجية ، صناعية وغير صناعية . ذلك أن مصر قد تخلفت بشدة فى هذا المجال حتى عن أشد الدول تخلفا وأبعدها عن زراعة الألياف وعن أسواق الاستهلاك الكبرى فى العالم

الصناعى المتقدم الذى هجر صناعة النسيجيات عموما إلى الصناعات الحديثة الراقية المعقدة والاكثر ربحا .. الخ .

فقد أصبح من ناقلة القول أن بلادا أسيوية فى الشرق الأقصى مثل هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية والفلبين تقف الآن على قمة صناعة الملابس الجاهزة وتجارتها الدولية ، هذا دون أن نذكر الهند والباكستان والصين وحتى تونس والمغرب بل وإسرائيل .

وكمجرد مؤشر ، فلقد بلغت صادرات هونج كونج من الملابس الجاهزة فى السنوات الخمس ٧٢ - ١٩٧٦ ما قيمته ١٢,٢ مليار دولار ، وكوريا الجنوبية ٨ مليارات ، وتايوان ٧,٧ مليار . مقابل ١٨٤ مليون دولار فقط لمصر ، أى بنسبة ١,٨ ٪ من هونج كونج التى تعادل ١,٢ من سكان مصر ، بل ونشترى أيضا بما قيمته ٥٠ مليون جنيه من الصين وتايوان .

على أن أغرب ما فى الأمر كله أن معظم هذه الدول وخاصة منها كبار المنتجين لا تملك لا المادة الخام ولا الوقود .

وإنما هى تستوردها مثلما تستورد التكنولوجيا نفسها بالطبع . إنها ، باختصار ، لا تملك سوى العمل . فأين هى من مصر التى تملك كل تلك المقومات ، أو سل بالأحرى أين مصر منها ؟

صادرات الملابس الجاهزة

القيمة بالجنيه	القيمة بالجنيه	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٣٦٤٤	١٣,٦٠٠,٠٠٠
١٩٧٩	١٤٠٢	١٨,٣٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٢٠١٥	١٤,١٢٠,٠٠٠
١٩٨١	٢٩٢١	١٢,٧١٤,٠٠٠

الصناعات الغذائية

الصناعات الغذائية قائمة عريضة «دسمة» ، ولكنها أحيانا «صعبة الهضم» تصنيفيا . على رأسها دون منازع تقف صناعة السكر ، بملحقاتها العديدة : المولاس والعسل، الكحول والخل،

الخميرة والمولت. ثم تلي مجموعة إعداد الحبوب طحن الغلال وضرب الأرز ، بملحقاتها المباشرة النشا والجلوكوز . وبعد هذه تأتي الزيوت النباتية بأنواعها المختلفة، لاحقا بها المسلى الصناعى . وفى أعقاب أو على أعتاب المجموعات السابقة معا تترتب مجموعة أقارب صغرى تجمع صناعة الحلوى والمشروبات كلا بأنواعها المختلفة، والتى لا مفر من أن نلحق بها السجاير كتذييل ذى طبيعة خاصة . ثم تبقى فى النهاية مجموعة متداعية أخرى تبدأ بحفظ أو تعبئة الأغذية لتشمل منتجات الألبان ولتنتهى بصناعة الأعلاف الحيوانية كتذييل ذى طبيعة خاصة جداً مرة أخرى.

الخصائص العامة

وبالضرورة تتفاوت خطوط الصناعات الغذائية بشدة من حيث قدمها أو حداثة عهدها . فبحكم أنها صناعات استهلاكية تخدم حاجات أساسية ، فإن كثيرا منها بالغ القدم والعراقة ، وإن كان ذلك غالبا كصناعات وطنية أو «بلدية» متواضعة . وعلى العكس من ذلك تماما الأشكال المتطورة الحديثة منها ، فإنها عادة ما تكون حديثة العهد للغاية . قارن على الترتيب مثلا صناعة الزيوت النباتية بالمسلى الصناعى ، أو الحلاوة الطحينية بالشيكولاته .. الخ . ولهذا نجدها تظهر عادة فى موجات متلاحقة أحدث وأحدث ، أهمها ما ارتبط بالحرب الثانية ثم ما بعد يوليو .

وبالضرورة أيضا تعد الصناعات الغذائية فى أغلب خطوطها من الصناعات الواسعة الانتشار والأقل تركيزا جغرافيا بالقياس إلى صناعات مثل الكيماويات أو المعدنية أو الهندسية . فبحكم أصلها الزراعى غالبا ، فإن صناعتها ترتبط بمراكز إقليمية لاعاصمية إلى حد بعيد ، أو على أية حال فإن دور العاصمة أو العاصمتين فيها يهبط إلى حده الأدنى نسبيا . والواقع أن الصناعات الغذائية ككل هى من الحالات المعدودة للغاية التى تنخفض فيها نسبة احتكار العاصمتين إلى أقل من الثلثين (نحو ٦٠ ٪ بحسب القيمة المضافة سنة ٦٦ – ١٩٦٧) . وللسبب نفسه فلعل الصناعات الغذائية هى من القلة النادرة من صناعاتنا التى توطنت فى الصعيد بالذات منذ وقت مبكر نسبيا وبدرجة تذكر .

على أن هناك بطبيعة الحال مدى واسعا جدا من التركيز أو التبعثر داخل المجموعة ، وإن قل أن يصل الأول إلى مثل درجته فى صناعات أخرى عديدة . ولنا أن نضع عند القاعدة العريضة

من الانتشار الجغرافى الواسع صناعات طحن الحبوب ومنتجات الألبان ، فهى بالضرورة شبه عميمة فى معظمها وإن اختلفت الطبيعة والأسباب . ولعل فوقها تأتى الصناعات الخفيفة أمثال الحلاوة الطحينية والمياه الغازية ، أيضا مع اختلاف الطبيعة والأسباب . ثم يلى تكرير السكر وضرب الأرز ، حيث تتراوح مراكز كل منهما بين الدستة ونصف الدستة ، وذلك أيضا فى إطار نطاق إقليمى محدد بعينه . وأكثر تركيزا من ذلك تأتى صناعات عصر الزيوت وحفظ الأغذية ثم تصنيع الأعلاف ، فكل منها تتراوح مراكزه حول نصف الدستة أو أكثر قليلا . وعلى القمة فى النهاية تأتى مجموعة كبيرة نوعا ، ولكنها خفيفة الوزن والأهمية نسبيا ، من صناعات العاصمتين تشمل النشا والجلوكوز والشيكولاته والنبيذ ثم السجاير .

صناعة السكر

بين قطن الجنوب وقطن الشمال

لعل من المثير أن ندرك أن السكر بمصر ، كصناعة حديثة ، أسبق بكثير من القطن ولعله أيضا من أسبق ما فى العالم عموما . فبينما بدأت صناعة القطن والنسيج الآلية عندنا فى أواخر القرن الماضى فقط . بدأت صناعة السكر آليا فى أوائل ذلك القرن . فقد أنشئ أول مصنع حديث للسكر سنة ١٨١٨ قرب ملوى ، ثم أعقبه اثنان فى ساقية موسى والروضة بالمنيا ، تكاثرت ثلاثتها بعد ذلك حتى بلغت الأربعة عشرة عدا موزعة بين المنيا وأسيوط وقنا ، ثم ارتفعت إلى ١٧ حوالى سنة ١٨٧٠ (١) . بل لقد وصل عدد المصانع فى عهد إسماعيل إلى ٦٠ مصنعا . غير أن الطريف أن الانتاج كان يقتصر على السكر الخام ، قل يعنى كان نصف مصنع أو نصف صناعة .

الأطرف ، بل الأغرب ، أن التكرير كان يتم فى مرسيليا (٢) على أنه لم يكن لمثل هذا الوضع الشاذ أن يستمر أكثر من ذلك - نحو ٦٠ سنة - فأنشئ فى سنة ١٨٨١ مصنع للتكرير بالحوامدية جنوب القاهرة ، ولو أنه لم يبدأ الانتاج إلا فى نهاية القرن سنة ١٨٩٩ . وكأنما ليعوض عن طول تأخره ، فلقد ولد هذا المصنع عملاقا ، حيث كان بالفعل أكبر معمل تكرير فى العالم فى حينه ، ولا زال من أكبرها للآن ، الثالث بالتحديد . فقد كانت طاقته ربع مليون طن

---

(١) عبد العاطى ، ص ٣٣٨ .

(2) Gritly. P. 511 .

سنويا أو ٧٠٠ طن يوميا ، وظلت كذلك لأكثر من نصف قرن حتى رفعت منذ الستينات إلى ٣٠٠ ألف طن سنويا أو ٨٥٠ طن يوميا (١) . وقد ظلت هذه الطاقة حتى وقت قريب جدا تفوق الانتاج المحلى وحاجة الصناعة ، ومن ثم كانت مصر تستورد السكر الخام بكميات كبيرة لتكررها محليا ثم تعيد تصديرها إلى الخارج أو تصبها فى الاستهلاك المحلى حسب الحاجة .

وعلى خلاف القطن ، كانت صناعة السكر منذ ميلادها إلى تأميمها احتكارا مطلقا تماما ، واحتكارا أحاديا صرفا إلى ذلك - الريجى re'gie . ففى البدء كان الانتاج - كالزراعة نفسها - احتكارا للدائرة السنية (إسماعيل) ، ومن بعد جاءت صناعة التكرير حكر لشركة وحيدة ، ولتأكيد الاحتكار والمزيد من الاحتكار ، لم تلبث أن اندمجت العمليتان وآلت الملكيتان إلى شركة واحدة منفردة منذ أواخر القرن (سنة ١٨٩٧) هى شركة مصانع السكر والتكرير المصرية . ومنذ ذلك الوقت وحتى التأميم في الخمسينات كانت الصناعة تعد نموذجا مجسما لكل خصائص الصناعة الاحتكارية من مزايا وعيوب ، العيوب خاصة (٢) .

جنبا إلى جنب مع هذا الاحتكار الاقتصادى ، وعلى خلاف القطن أيضا بل أكثر ، امتازت صناعة السكر دائما بالاحتكار الجغرافي ، حيث تركزت كلية في الصعيد . فإذا كانت صناعة القطن قد بدأت وظلت طويلا دلتاوية أساسا أو غالبا ، فإن صناعة السكر بدأت وانتهت وهى صعيدية صرف - وفى منطقة القاهرة وحدها التقت الصناعتان بالكاد أو تماستا فى «زر» حلوان - الحوامدية .

هذا التركز الأولى الجغرافي يعكس بالطبع تخصص الزراعة نفسها أصلا ، فالتوطن فى الحالين توطن مباشر بالخام مباشرة ، سليم بالمنطق الجغرافى إن لم نقل بالحتم الجغرافى ، ولولاه بالدقة لكان خط الصعيد من التصنيع أقل بكثير جدا مما كان بالفعل . والواقع أن القصب كما عد قطن الجنوب على مستوى الزراعة ، فإنه على المستوى الصناعى كان صناعة الصعيد الاستراتيجية الأولى بل الوحيدة لفترة طويلة شأنه فى ذلك شأن صناعة النسيج بالنسبة للدلتا . إلا أن صناعة القطن اخترقت بالحاجز فى النهاية لتنساب أو تتسلل إلى الصعيد قليلا أو كثيرا ، فيما ظلت صناعة السكر بالضرورة قصرا وحكرا على الصعيد .

---

(1) Gritly. P. 511-4 .

(١) عبد العاطى ، نفس المكان .

وفى الحالين فإن ديناميات الصناعة والتوطن والموقع لا تقل تعقيدا واضطرابا ، ولكن الغريب اللافت أن الزحف فى كليهما تم أساسا من الجنوب إلى الشمال ، فكما توسعت صناعة القطن بانتظام من شمال الدلتا إلى جنوبها ثم أخيرا إلى شمال الصعيد زحفت صناعة السكر بإصرار وإلحاح من وسط الصعيد إلى جنوبه ، كأنما لتنأى أو تبتعد عن الأولى كلما اقتربت هذه منها جغرافيا . والواقع أن فى هذه العلاقة شيئا أكثر من مجرد المجاز أو الصدفة ، فإن هجرة القصب إلى الجنوب الأقصى إنما تمت تحت ضغط القطن جزئيا بحيث أخلى له القصب أرضه مضطرا .

ففى أواخر القرن الماضى أدى ارتفاع أسعار القطن بالنسبة إلى القصب وغيره إلى اضطراب المركب المحصولى فى الصعيد الأوسط بالذات باعتباره المنطقة الحدية الحساسة بامتياز بين أرض القطن وأرض القصب فى مصر . فتحول كثير من أرض القصب فى المنيا إلى القطن ، ووصلت عملية الاحلال إلى قمتها حوالى دورة القرن حيث انكمشت مساحة القصب فى سنة ١٩٠٢ مثلا من ٨٧ ألف فدان إلى ٧٢ ألفا . [١] لقد طرد القطن القصب أو طارده جنوبا ، بينما هاجر هذا أو زحف جنوبا ، ومعه هاجرت أو زحفت صناعته فى الاتجاه نفسه ، وفى الوقت نفسه ازدادت مصانعه تركزا وأعدادها اختزالا .

نبض الصناعة الجغرافى

فمن قبل تم اختزال عدد المصانع من ١٧ كحد أعلى فى أواخر القرن الماضى إلى الخمسة المعروفة والسائدة طوال النصف الأول من القرن الحالى ، وهى على الترتيب من الشمال الشيخ فضل ، أبو قرقاص ، نجع حمادى ، أرمنت ، كوم أمبو . ويلاحظ أن أولها وآخرها ، أى طرفيها شمالا وجنوبا ، يقعان على الضفة الشرقية ، على عكس الثلاثة الأخرى الوسطى ، وبالمقابل فإن اثنين لا يقعان على خط السكة الحديدية رغم اختلاف ضفتيهما ، وهذان هما الشيخ فضل أيضا ثم أرمنت . وفى الحالين فإن لهذا أثره العكسى أو السلبى على النقل وصعوبته وتكلفته .

على أية حال فإن عملية الاختزال هذه أدت بالطبع إلى زيادة التركيز وضخامة الحجم فى الخماسية الجديدة ، حيث كانت طاقاتها السنوية تتراوح بأرقام الأربعينات بين ٢٧٠ ألف قنطار

---

(1) Gritly. P. 478-9.

فى كوم أمبو ، ٤٣٠ ألفا فى أبو قرقاص ، [1] مع ملاحظة أن الأخيرة ضعف الأولى تقريبا وليس العكس .

من جهة أخرى وأخطر ، فمع انحسار زراعة القصب فى أقصى الشمال من أرضه ، بات مصنع الشيخ فضل ، وهو أكثر المصانع شمالية ، معزولا باطراد عن قاعدته الزراعية ، فأصبح بالتدريج كسفينة هجرها ركابها وسط البحر ، حتى صار فى النهاية عضوا بلا وظيفة ، فتم إغلاقه حوالى منتصف القرن (سنة ١٩٤٩) . وبذا تحولت الخماسية المخضرمة إلى رباعية ، وكان ذلك تعبيرا عن هجرة الصناعة برمتها مع الزراعة نحو الجنوب أكثر مما كان تعبيرا عن تقلصها أو انكماشها كإنتاج .

على العكس حقا ، فإن هذا لم يكف عن الزياة ، ومعه وشيكا جاءت الحاجة إلى المزيد من المصانع ، وهنا انعكس التيار مرة أخرى وبدأ عدد المصانع يتجه إلى الزيادة باستمرار منذ الستينات ثم خلال السبعينات ، فبالاضافة إلى توسيع المصانع القديمة إلى طاقتها القصوى ، تم على التوالى إنشاء مصانع جديدة فى إدفو وقوص (١٩٦٨) ودشنا (١٩٧٤) ، ثم أخيراً فى البلينا قرب جرجا بمحافظة سوهاج ، وإن كان الأخير قيد الانشاء ما يزال وسيبدأ الانتاج سنة ١٩٨٥ . وبذلك كله تضاعفت أو ستتضاعف الرباعية القديمة إلى ثمانية لتوزيعها أكثر من مغزى .

فالملاحظ أولا أنها تتوزع بالتنصيف على كلتا الضفتين : ٤ على الضفة الغربية ٤ على الشرقية، كما أن أغلب المجموعة الأولى هى السلسلة الشمالية وأغلب المجموعة الثانية هى الجنوبية . وفى حالة دشنا فلقد تقرر إنشاء كوبرى على النهر يربطها بغرب النيل للتوسع فى زراعة القصب بمنطقة الخالدة حيث تم استصلاح ١٦ ألف فدان مؤخرا . ومرة أخرى أيضا فإن اثنين من هذه المصانع لا يقعان على خط السكة الحديدية وهما أرمنت وإدفو فى أقصى الجنوب تقريبا ، وفيما عدا هذا فإن الملاحظة الأساسية بالتأكيد هى أن الثمانية جميعا تقريبا ، باستثناء

---

(1) Id. P. 494 .

أقصاها شمالية وهو مصنع أبو قرقاص ، تتركز جوهريا حول ثنية قنا بالذات حيث انتقل مركز ثقل زراعة القصب بالفعل مؤخرا .

والواقع أن نطاق القصب لم يزحف فقط نحو الجنوب ، ولكنه أيضا ازداد تكثفا وتركزا ، وبالتالي أصبح «ملموما» على نفسه أكثر ، ومن ثم قل طوله خاصة تجاه الشمال . ومع ذلك فقد ظلت أسيوط وسوهاج معا تمثل «انخفاضا» أو حتى انقطاعا في كثافة زراعته بين رأسه في المنيا في الشمال وكتلة جسمه الأساسية في قنا - أسوان في الجنوب . من هنا أيضا بدا مصنع أبو قرقاص لفترة طويلة معزولا نوعا عن بقية السلسلة .

على أن القصب ، في توسعه الكلي مؤخرا ، عاد من جديد يزحف نحو الشمال بعض الشئ ليملأ ذلك الانخفاض القديم نسبيا ، وكان ظهور مصنع البلينا به لأول مرة تعبيرا عن هذا الاتجاه. على أن هذه الديناميات والمتغيرات المتلاحقة إنما تثير في المقام الأول قضية العلاقة بين الصناعة والزراعة في توطن السكر أو توطينه ، نقطتنا التالية .

تطور إنتاج المصانع القديمة (بالطن)

المصنع	٦٣ - ١٩٦٤ (١)	٨١ - ١٩٨٢
أبو قرقاص	٦٢,٥٠٠	؟
نجع حمادى	١١٦,٤٠٠	١٦٠,٠٠٠
أرمنت	٨٦,٤٠٠	١٥٠,٠٠٠
إدفو	٢٤,٣٠٠	٩٣,٠٠٠
كوم أمبو	٨٣,٣٠٠	١٢٠,٠٠٠
المجموع	٣٨٣,٤٠٠	؟

(١) الصياد ، ص ٢٢ .

إنتاج المصانع الجديدة

المصنع	تكلفة الانشاء بالمليون جنيه	إنتاج السكر بالطـــن	إنتاج المولاس بالطـــن	قيمة الانتاج بالمليون جنيه
كوم أمبو	؟	١٢٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠ لكحول الحوامدية	المولاس ١٧
قوص	٣٧,٩	١٥٠,٠٠٠	٦٧,٥٠٠ للتصدير	١٥,٦
دشنا	٣٦,٢	١٠٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠ للتصدير -	؟
البلينا	١٢٠,٠	١٥٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	؟

توطن السكر بين الزراعة والصناعة

فصناعة عصر القصب ، التي تتعامل مع أثقل المحاصيل إطلاقا ، هي بلا شك صناعة تخضع فيها جغرافية الصناعة لا مفر لجغرافية الزراعة : هذه التابع وهذه المتبوع ، هذه المضاف وهذه المضاف إليه – وإلا فلا . ومع ذلك ، فلأن زراعة القصب على مقياس تجارى ضخم إنما تستهدف بالضرورة صناعة السكر ، فيمكننا أيضا أن نضيف أن الصناعة هي الأخرى أو هي أصلا التي تحتم تركيز الزراعة ابتداء – وإلا فلا . الأصح ، لهذا ، أن نقول إن العلاقة متبادلة من الجانبين لا من جانب واحد ، وفي اتجاهين لا في اتجاه واحد . والمحصلة على أية حال أن صناعة السكر كزراعته تحتم الحد الأقصى من التركيز الجغرافي في أضيق دائرة ممكنة ، لأن وحدة الانتاج الاقتصادى فيه تشترط أكبر حجم ممكن .

فزراعة ، إذا بدأنا من البداية ، لابد أن يكون حقل القصب أبعادى الأبعاد ، أعنى على غرار زراعة الابعاديات المدارية الشاسعة اللاتيفوندية المألوفة latifundia . ولهذا لم يكن صدفة أن يرتبط القصب بمناطق الملكيات الكبيرة في الصعيد منذ الدائرة السنية حتى شركة مصانع السكر والتكرير ، ولا كانت صدفة كذلك مشاريع الرى الضخمة المعتمدة على المضخات العالية الرفع والتي تتطلب محطات كهرباء عالية الجهد ، حيث أن الماء الغزير شرط أساسي للقصب . من هنا نجد أن مناطق القصب في نطاقه لا يقل كل حقل فيها عن بضعة آلاف أو عشرات الآلاف من الأفدنة ، تخدمها مضخات رى ومحطات كهربائية من مقاييس مماثلة ، مثال ذلك محطة كهرباء العطوانى بإدفو ومحطات نجع حمادى وأرمنت وكوم أمبو .

هذا زراعة ، أما صناعة فإن تكنولوجيا الانتاج تضاعف من حتمية وحدات الحجم الكبير واقتصاديات التركيز الشديد . فخط الانتاج الاقتصادى فى صناعة السكر يتطلب حدا أمثل من حجم المصنع يتراوح طاقة حول ٥٠ - ١٠٠ ألف طن . وتلعب اقتصاديات نقل الخام فى هذا دورا حاسما . والقصب فى هذا بين المحاصيل كالفحم بين المعادن : إليه تذهب الصناعة ، ولا يذهب هو إليها ، ومن ثم يصبح أداة تركيزية صارمة . فمحصول القصب - كالفحم - سلعة ثقيلة الوزن جدا ، بالغة الضخامة حجما ، صعبة التداول والتناول للغاية ، رخيصة الثمن فى الوقت نفسه نسبيا وإن كانت بمجمل حجمها تشكل نسـبة كبيرة جـدا من تكلفة الانتاج لا تقل عن الربع غالبا (١) .

فضلا عن هذا فإنها تفقد نسبة جسيمة من عصارتها الجوهرية بالنقل البعيد أو التأخير ، بل هى تأتى يقينا على رأس كل المحاصيل الفاقدة للوزن weight - losing . ذلك أن كل وقت مفقود بين الكسر والعصر يعنى فاقدا فى المادة السكرية إذ تنخفض نسبة السكروز بسرعة وبشدة ، حيث يتحول السكروز إلى جلوكوز لا غناء فيه لصناعة السكر . ذلك أيضا وبمعدل تصاعدى مركب، فالمقدر أن نسبة انخفاض السكروز فى أول يوم بعد الكسر تبلغ ٦,٥ ٪ ، ثم تزيد بمعدل ٥ ٪ يوميا فى الأيام الثلاثة التالية .

بالمثل يجف الماء فيفقد القصب من وزنه بالبخر ، و«بالربح» المركب أيضا : نحو ١٠,٥ ٪ من الوزن فى الأيام الاربعة الأولى من كسره ، ترتفع إلى ١٧ ٪ فى الأربعة التالية (٢) . كذلك فى عملية التصنيع ، يفقد القصب الكثير جدا من وزنه ، مما يحتم وقوع المصنع قرب الحقل بل فى قلبه، وإلا فأنت تدفع باهظا لتنقل ماء مفقودا فى النهاية . لا ، وليس للمزارع الفلاح هو الآخر مصلحة فى هذا النقل ، حيث أنه كبائع يحاسب أو يحاسب بالوزن . لهذا كله يتحتم تصنيع القصب خلال ٣٦ ساعة على الأكثر من حصاده . ولذا فإن موسم العصر هو نفسه موسم الحصاد ، هذا الذى يمتد بدوره لمدة ٥ شهور من منتصف ديسمبر إلى منتصف مايو .

---

(١) جمال حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة وبيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٥٨ .

الديب ، تصنيع ، ص ٦٠

(2) J. mazuel, Le sucre en Egypte, Le Caire, 1937, passim'

أخيرا وليس آخرا ، فإن السلعة النهائية في الصناعة ضئيلة الوزن للغاية بالنسبة لخامتها الضخمة ، لا نقول كالخروب «قنطار خشب ودرهم حلاوة» ، ولكن بنسبة العشر إلى الثمن تقريبا أى «طن قصب وقنطار أو قنطاران سكر» . وبتحديد أدق ، فإن وزن السكر يبلغ نحو ١٢ ٪ من وزن القصب ، إذ ينتج طن القصب نحو ١٢٠ كجم سكر ، بجانب ٣٠٠ كجم مصاصة . فإذا أضفنا إلى هذا فاقد الماء لكان نحو ٥٨ ٪ من وزن القصب الخام فاقدا لاقيمة له فى التحليل الأخير ولا معنى البتة لنقله بأعلى التكاليف [١] .

صحيح ، من الناحية الأخرى ، أن نقل الوقود والفحم من الميناء بالاسكندرية إلى عمق الصعيد كان يرفع التكاليف ، إلا أنها تمثل نسبة متواضعة من تكلفة الانتاج ، كما أن الصناعة نفسها تحاول خفضها إلى الحد الأدنى باستعمال مصاصة القصب نفسه كوقود . وعلى الجملة . فلولا هذا التركيز الجغرافي لما كان النقل ولا الانتاج من بعده عملية اقتصادية . وعلى سبيل المثال ، ورغم تقادم الأرقام المتاحة ، ففى سنة ١٩٤٠ بلغ إجمالى إنفاقات وتكاليف الانتاج ٤,٤١٣,٠٠٠ جنيه ، كان ثمن القصب الخام منها ١,٢٥٩,٠٠٠ جنيه ، وتكاليف التشغيل ٢,٠٧٤,٠٠٠ جنيه ، بينما لم تزد تكاليف النقل عن نحو ١٣٠,٠٠٠ جنيه فقط [٢] .

من هنا جميعا يتحتم أن يقوم مصنع القصب وسط حقله مباشرة . ولذا نجد أن كل منطقة من مناطق القصب فى نطاقه تتألف من حقل مترام مساحته عشرات الآلاف من الأفدنة ، يتوسطه مصنع أضخم ، تخدمه شبكة كثيفة من خطوط حديدية ضيقة (الديكوفيل) فى حدود أقطار لا تتجاوز نحو ٥٠ كم ، فضلا عن أسطول كامل من النقل النهرى و جيش عامل موسمى ودائم من عمال الزراعة والصناعة . وهذا كله ما يختزل عدد المصانع إلى الحد الأدنى ، فتأتى الصناعة كلها وهى من أقل الصناعات فى عدد المراكز وبالتالى من أكثرها تركيزا وأشدها موضعية . إن مركب الحقل – المصنع فى القصب كمركب الفحم – الحديد فى التعدين ، ولا يكاد يقل عنه تركيزا اقليميا .

---

(١) سابقه .

(2) Gritly, 490- 2 .

نسبة القصب - السكر فى الانتاج (بالطن)

السنة	محصول القصب	القصب المعصور (١)	السكر الخام (٢)	(٢) / (١) ٪
١٩٤٤	؟	١,٦٥٢,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٠,٠
١٩٥٠	٢,٥٢٩,٠٠٠	١,٩٢٦,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٠,١
١٩٥٢	٣,٢٦٠,٠٠٠	٢,٤٣١,٠٠٠	٢٢٩,٠٠٠	٩,٤
١٩٨١ - ٨٠	؟	٦,٦٠٠,٠٠٠	٦٣٤,٠٠٠	٩,٦
١٩٨٢ - ٨١	؟	٦,٦٧١,٠٠٠	٦٨٢,٠٠٠	١٠,٢
١٩٨٣ - ٨٢	؟	٧,٠٢٥,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٩,٩

تكرير السكر

كالقطن مرة أخرى ، حيث يتناقض تبعثر الحلج مع تركز الكبس إلى أقصى حد ، يتناقض تكرير السكر مع عصره إلى حد بعيد للغاية . ففى مقابل كوكبة مصانع العصر ، لم يكن هناك تقليديا سوى معمل واحد ووحيد للتكرير - من هنا ضخامته البالغة ، دعنا نكرر أو لاداعى لان نكرر .

وواضح أن موقع الصناعة ككل فى أقصى الشمال بعيدا عن نطاق القصب هو موقع عاصمى مباشرة ، فهاهنا سوق الاستهلاك الأساسية المباشرة . التكرير ، يعنى ، توطن بالسوق ، على خلاف العصر الذى هو توطن بالخام ، وفيما عدا فارق الانتاج للاستهلاك المحلى وللتصدير على الترتيب ، فإن موقع تكرير السكر بهذا فى أقصى شمال الصعيد هو بالنسبة لعصره كموقع كبس القطن فى أقصى شمال البلد بالنسبة لحلجه .

ولقد تساءل البعض أحيانا عما إذا كان هذا الموقع المنفصل المتطوح على بعد بضع مئات من الكيلومترات من مصانع العصر هو الأنسب جغرافيا أو اقتصاديا . ألم يكن الأجدى اقتصاديا أن يقام مصنع التكرير وسط كوكبة مصانع العصر ؟ أليس هذا أوفر فى تكاليف النقل ، لا سيما أن وزن السكر الخام (الأحمر) يزيد نوعا على وزن السكر المكرر (الأبيض ؟) ألا يعد الموقع الحالى بذلك موقعا غير سليم ، وبالتالى يحتاج الامر إلى إعادة توقيع ؟

الواقع ، مع ذلك ، أن القضية مركبة متعددة الأبعاد ، تختلط فيها رواجع الماضى والقصور التاريخى مع الدقائق الفنية مع المتغيرات الاجتماعية ، بحيث ينبغى أن نميز فى الاجابة بين مرحلتين أساسيتين ، الخمسينات الأخيرة هى خط التقسيم بينهما ، ففى الأولى كان موقع الحوامدية منطقيا واقتصاديا إلى حد بعيد ، ولأكثر من سبب ذلك .

فأولا ، حين أنشئ المصنع فى أواخر القرن الماضى كان مركز ثقل زراعة القصب ومصانع العصر فى الشمال فى المنيا ما يزال كما كان أيام إسماعيل . وليس إلا بعد هجرة القصب إلى الجنوب أن أصبح موقع المعمل هامشيا متطرفا بالمقارنة .

ثانيا ، ولفترة زمنية طويلة كانت سوق استهلاك السكر المكرر الأساسية هى العاصمة أو العاصمتين كل بكتلة سكانها وبتركيبها الاقطاعى البورجوازى فضلا عن جالياتها الأجنبية ... الخ، بينما لم يكن فلاح الصعيد الفقير يعرف عادة سوى السكر الأحمر ، فكان جزء منه يستهلك محليا أو موضعيا أو على طريق رحلته شمالا إلى التكرير . والخلاصة الصافية أن معظم الطلب على السكر المكرر كان حتى وقت قريب نسبيا مركزا فى الشمال ابتداء من القاهرة ودون الصعيد تقريبا ، بحيث لم يكن هناك تكرار أو ازدواج فى نقل السلعة فى الغالب الأعم .

ثالثا ، لما كانت طاقة معمل التكرير أكبر من حجم وحاجة المحصول ، فقد كانت الشركة تستورد دائما قدرا من السكر الخام لتستكمل به مقطوعيته ، لتعود بعد ذلك إما لإعادة تصديره إلى الخارج أو لاستكمال حاجة الاستهلاك المحلى ، وفى الحالين كان الموقع الشمالى يوفر فى تكاليف الاستيراد والتصدير كليهما على السواء (١) .

تلك كانت الصورة حتى الخمسينات تقريبا ، غير أنها تغيرت جذريا فى العقود الأخيرة ، فبعد أن تضاعف الانتاج الكلى أضعافا ، وارتفعت مستويات المعيشة وتغيرت أنماط الاستهلاك كثير بما فى ذلك أعماق الصعيد ، لم يعد منطق تركيز التكرير فى الحوامدية اقتصاديا على الاطلاق ، وتحتم إعادة توزيع عملية التكرير . وقد تم هذا بالفعل على أساس مبدأ المناصفة بين مصنع الحوامدية وبين مصانع العصر الثمانية . فأصبح كل مصنع من مصانع العصر يقوم بإنتاج السكر الابيض للاستهلاك المحلى المباشر بنسبة ٥٠ ٪ من إنتاجه ، بينما يوجه ٥٠٪ كسكر خام

(1) Gritly, p. 479 - 480 .

إلى الحوامدية للتكرير لكي يغطي إنتاجه سوق الشمال من القاهرة فنازلا أو مبحرا . وهو تقسيم عمل جغرافى سليم يستبعد النقل المزدوج إلى أقصى حد ممكن عمليا .

وعلى هذا الاساس إذا أخذنا إنتاج السنة الأخيرة ٨٢ - ١٩٨٣ كعينة ، حيث بلغ الانتاج الكلى ٧٠٠ ألف طن من السكر ، فإن منها ٣٨٥ ألفا سكر أبيض ، ٣١٥ ألفا يتم تكريرها بالحوامدية ، وهناك يجرى تصنيعها وتخصيصها على النحو الآتى : ٢٥٥ ألف طن سكر ناعم ، ١٦ ألفا سكر ماكينة ، ١٦ ألفا سكر مبلور ، ٤ آلاف سكر بودرة ، ٢٤ ألفا سكر كاستور ، يخصص منها ١٨ ألفا لصناعة المياه الغازية ، ٦ آلاف لصناعة الدواء .

مراحل المركب الصناعى

على أساس هاتين المرحلتين الأساسيتين فى مجال التكرير ، وبالارتباط مع مراحل توسع وانكماش عدد مصانع العصر ، يمكننا الآن أن نميز فى النمط الجغرافى للصناعة عموما بين ثلاث مراحل مختلفة . فالمرحلة الأولى تمتد حتى أواخر القرن الماضى ، وفيها كانت الزراعة موزعة بين وسط وجنوب الصعيد ، وكان عدد المصانع عند حده الأقصى (١٤ - ١٧) ، ولكن كان التكرير على العكس مركزا إلى أقصى حد فى مركز وحيد .

المرحلة الثانية تغطى النصف الأول من القرن الحالى حتى الخمسينات تقريبا ، وفيها كانت الزراعة قد زحفت نحو الجنوب وتركزت للغاية حول ثنية قنا ، بينما تضاءل عدد مصانع العصر إلى أدنى حد (٥ - ٤) وإن تضخمت أحجامها أضعافا ، فى حين ظل وضع التكرير الأحادى كما كان .

أما المرحلة الأخيرة فتبدأ بعد الخمسينات وتستمر حتى الآن ، وفيها عادت الزراعة تزحف قليلا نوعا نحو الشمال ، بينما تضاعف عدد مصانع العصر (٨) ، وفى الوقت نفسه تقاسمت عملية التكرير مناصفة مع المركز الاحتكارى القديم .

النواتج الجانبية

لصناعة السكر نواتج جانبية عديدة أهمها مصاصة القصب والمولاس ، وقد كانت المصاصة bagasse وقوداً مجانياً مفضلا وميسوراً لمصانع السكر نفسها وذلك للمساهمة فى خفض تكلفة الانتاج . غير أنها أصبحت الآن خامة مواتية لصناعة الخشب الحبيبى أو الورق . وقد بدأت

مصانع الخشب الحبيبي تقوم بالفعل بجانب مصانع السكر ، كما في كوم أمبو حيث عد مصنعها أكبر مصنع من نوعه في العالم . غير أن هذا يخرج بالانتاج تصنيفياً من الصناعات الغذائية ليدخل فئات أخرى .

أما المولاس molasses الذي يتخلف عن عملية التبلور فنوعان : نقي هو العسل الأسود المعروف ، وغير نقي يستقطر منه الكحول والخل وثاني أوكسيد الكربون .. إلخ . وبينما ينتشر إنتاج المولاس في مصانع العصر المختلفة ، يتم تقطير الكحول وملحقاته في مصنع تكرير الحوامدية حيث تطورت به وحدات متعددة للكحول والعطور التي تعتمد على الكحول مباشرة ، وأخرى للخل وحامض الخليك ، وغيرها لثاني أوكسيد الكربون الذي يستعمل في صناعة المياه الغازية وصناعة التبريد ، هذا فضلا عن وحدات الخميرة الجافة اللازمة لصناعة الخبز ، وهذه السلع الاستهلاكية أو الوسيطة تدخل مباشرة في خدمة سوق القاهرة الكبرى بالحد الأدنى من النقل وتكاليفه .

النواتج الجانبية لصناعة السكر

السنة	المولاس بالطن	العسل الأسود بالطن	الكحول مليون لتر	الخل مليون لتر	الخميرة بالطن
١٩٥٢	١٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	١١	٣	٨٤٠
١٩٦٠	١٥٢,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	١٦	٣	٢٠٠٠
١٩٦٥	١٨٤,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	١٩	٦	٣٢٥١
١٩٦٧	١٥٩,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٢١	٣	٣٥٨٦

الانتاج والاستهلاك

السكر صناعة حيوية حرفياً ، ليس فقط لأنها كبرى الصناعات وتمثل القطاع الرائد والقائد فيها ، ولكن أيضا لأنها صناعة استراتيجية فى الاقتصاد القومى ، فهى بتركيبها المتفرد تشكل نواة مكثفة متضاغطة (ولكن أيضاً قاسية) على نفسها بشدة أكثر مما هى بالغة الضخامة بوجه

خاص ، سواء ذلك من حيث قاعدتها الأرضية الزراعية أو من حيث الاستثمارات ورؤوس الأموال الموضوعة فى صناعتها والمتداولة فى تجارتها ، كما لا تعد كثيفة العمالة بوجه خاص بحكم أنها صناعة موسمية من جهة وعالية الميكنة من جهة أخرى . بل ويبدو ، إن صحت الأرقام المتاحة ، أو بالأصح كانت صالحة للمقارنة ، أنها تميل إلى اختصار عمالتها نسبياً مع تصاعد تكنولوجيتها فعلياً . ففى الأربعينات مثلا كان يعمل بها نحو ٢٧ ألف عامل ، بينما كانوا فى الستينات نحو ١٧ ألفاً فقط ، أقل من نصفهم عمال دائمون طوال السنة ، والباقى عمال موسميون يعملون فى موسم العصر فقط . (١)

ولكن من الناحية الأخرى لا ينبغى أن ننسى أن صناعة السكر ، كصناعة النسيج ، صناعة وزراعة أساساً أو صناعة زراعة أصلا ، ومن ثم تعود لتستوعب عدداً أضخم من العمالة والإعالة . فالمقدر أن هناك على الأقل ١,٢٥٠,٠٠٠ مصرى يعملون فى القصب كفلاحين وعمال ويعيشون عليه زراعة وصناعة .

وكما نمت وتطورت باطراد ، فقد تعرضت هذه الصناعة الشاقة إلى مشاق وصعوبات عديدة ، تغلبت عليها وتجاوزتها غالباً ، إلا أن العقبة الكبرى إنما تكمن فيما يبدو فى المستقبل القريب أكثر مما تمت إلى الماضى ، وذلك كما تشى وتشير مشكلات الحاضر الحرجة . فالانتاج ، كما يدل الجدول أناده ، خطه البيانى الصاعد منذ الحرب الثانية يوحى بالثقة رغم بعض الذبذبات السنوية العابرة . وعلى الجملة ففى الأربعين سنة الأخيرة أو أقل ، من ١٩٤٤ إلى ٨١ – ١٩٨٢ ، زاد الانتاج إلى نحو أربعة الأمثال ، من ١٦٧ ألف طن إلى ٦٣٠ ألفاً .

أما أبرز علامات الطريق خلال هذه الرحلة الحافلة فهى نقطة منتصف القرن حين سجل الانتاج علامة المائتى ألف طن لأول مرة ، زحف منها إلى علامة ثلث المليون تقريباً بعد عقد فقط ، وإن تعثر صعوده نسبياً بعد ذلك أثناء الستينات . وليس قبل بداية الثمانينات أن سجل الانتاج علامة نصف المليون طن .

غير أن الرقم القياسى هو ما تحقق فى العام الأخير فقط ٨٢ – ١٩٨٣ حيث سجل ٧٠٠ ألف

---

(١) الصياد ، ص ١٩٧ .

طن ، بزياة قدرها ٢٠٠ ألف طن فى سنتين تقريباً أى بنسبة ٤٠ ٪ على أن هذه الطفرة الأخيرة إنما تعكس إلى حد بعيد دخول البنجر دائرة الانتاج الفعال لأول مرة فى الواقع . وفى التاريخ نفسه ارتفع إنتاج المولاس من ٢٩٦ ألف طن إلى ٣٣٦ ألفا سنة ٨٢ - ١٩٨٣ ، أى سجل علامة ثلث المليون .

تطور إنتاج السكر الخام (بالطن)

السنة	الانتاج	السنة	الانتاج
١٩٤٤	١٦٧,٠٠٠	١٩٦٧	٣٦٦,٠٠٠
١٩٥٠	١٩٥,٠٠٠	٨٠ - ١٩٨١	٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٢	٢٢٩,٠٠٠	١٩٨٠	٦٣٠,٠٠٠
١٩٦٠	٣٣٧,٠٠٠	٨١ - ١٩٨٢	٦٨٢,٠٠٠
١٩٦٥	٤٠٠,٠٠٠	٨٢ - ١٩٨٣	٧٠٠,٠٠٠

فإذا ما توقفنا أمام الصورة الراهنة بالتفصيل ، فإن إنتاج سنة ٨٢ - ١٩٨٣ البالغ ٧٠٠ ألف طن يعد ، أولا ، أقل من طاقة الانتاج التصميمية للمصانع الحالية والتى تبلغ ٨١٠ آلاف طن . فالعجز إذن نحو ١١٠ آلاف طن ، أى بنسبة العشر على الاقل . والواقع أن مصانعنا تعانى حالياً من طاقة معطلة يقدرها البعض واقعياً بنحو ٣٠ ٪ ، بينما تعمل بعض وحدات الانتاج ١٠٠ يوم فقط فى السنة بدلا من ٢٠٠ يوم كحد أدنى وهذا له سببان أساسيان : عدم كفاية المحصول الزراعى ، أى مسألة قصور الزراعة نفسها أو تقصيرها ، ثم تقادم المصانع المتهالكة التى تجاوز بعضها عمره الافتراضى دون تجديد أو إحلال منتظم ، بل ويرجع بعضها إلى أواخر القرن الماضى فعلا .

هذه واحدة ، أما الملاحظة الثانية على هذا الانتاج فهى أنه أقل من الاحتياجات والاستهلاك الفعلى بدرجة جسيمة ، فبينما كنا نكتفى ذاتياً ولا نستورد أى نوع أو قدر من السكر حتى سنة ١٩٧٤ تجاوز الاستهلاك الآن المليون طن حيث بلغ ١,٠٤٢,٠٠٠ طن ، بعجز قدره نحو ٤١٢ ألف طن أى بنسبة ٤٠ ٪ ، أو بنسبة كفاية ذاتية قدرها ٦٠ ٪ فقط .

ولا يغير طبعاً من صورة الموقف أنه يتم كقاعدة استيراد كمية من السكر الخام لتصنيعها ثم إعادة تصديرها لتحقيق ربح ما ، تلك الكمية التى ينتظر أن تبلغ هذا العام نحو ٢٠ ألف طن تصديراً كذلك لا يبقى ، لكى نجسد أبعاد الأزمة ، إلا أن نضيف أن الاستهلاك المتوقع سنة ١٩٨٥ يبلغ ، على أساس معدل زيادة الاستهلاك السنوى البالغ حالياً ٦ ٪ ، نحو المليون وربع المليون طن .

بين الأزمة والاستراتيجية

ومن الانصاف هنا أن نشير إلى أن أزمة السكر البادية على الأفق منذ سنين لم تخف على الكثير من المختصين . ففى أواخر السبعينات تنبأ البعض بدقة نافذة وبعد نظر صائب بأننا فى غضون سنوات معدودات سوف نستورد من السكر قدر ما ننتج ، أى نصف كفاية أو نصف عجز، وهو ما تحقق بالفعل كما نعرف . لهذا ، وعلى أساس معدل زيادة السكان المليونى سنوياً ، مع معدل زيادة استهلاك الفرد السكرى المعروف كذلك ، فأنهم نصحوا باستراتيجية تقضى بتوسع الانتاج بمعدل ٢٥ ألف طن سنوياً على الأقل .

ولما كان خط الانتاج القياسى في صناعة السكر عالمياً وتكنولوجيا يساوى نحو ٥٠ ألف طن سنوياً ، ويتمثل فى مصنع واحد صغير على الأقل ، فقد كان معنى هذا إضافة خط إنتاج قياسى جديد كل سنتين ، ولكن ، من الناحية الأخرى ، لما كان إنشاء وتركيب وتشغيل الخط يتطلب ٤ سنوات عادة ، فإن الأفضل عملياً إنشاء خطين جديدين كل سنتين ، وعلى هذا الأساس اقترحوا ٦ وحدات إضافية تنتج ٣٠٠ ألف طن حتى تتحقق الكفاية الذاتية سنة ١٩٨٢ .

وعلى الجانب الواقعى ، فلما كانت تكلفة المصنع القياسى (٥٠ ألف طن) بأسعار أواخر السبعينات هى ٢٠ مليون جنيه تقريباً ، فإن الذى حدث أن ثمن ما استوردناه من السكر خلال السنوات الأخيرة يعادل أضعاف تكاليف إنشاء تلك الوحدات الانتاجية الجديدة المقترحة ، كذلك فإن المطلوب بعد الثمانينات لا يقل عن ٤ وحدات قدرة كل منها ١٠٠ ألف طن حتى نضمن الكفاية الذاتية إلى سنة ١٩٩٠ .

وهنا مرة أخرى ، لما كان خط الانتاج القياسي (٥٠ ألف طن) يحتاج إلى زراعة ١٥ ألف فدان قصب خام ، وضعف هذه المساحة عملياً أي ٣٠ الف فدان نظراً لضرورات الدورة الزراعية ، فإن إنتاج ، ٢٠٠ ألف طن شكر إضافية يستدعي استصلاح ١٢٠ ألف فدان جديدة ، معنى هذا وذاك كله ضرورة تدبير نحو ٣٠٠ ألف فدان جديدة لزراعة القصب حتى سنة ١٩٩٠ . ولقد كان في هذا السياق أن اتجه الاقتراح نهائياً إلى حوض بحيرة ناصر ، خاصة أوديته الطمية الكبرى ، ليتحول إلى كوم أمبو عظمى .[١] ولو قد تحققت هذه الخطط لتغير وجه الموقف اليوم تماماً ، ولما عرفت مصر أزمة السكر حالا أو مستقبلا .

التخطيط المستقبلي

أيا ما كان ، فعند هذه النقطة تتحول المشكلة إلى قضية تخطيط مستقبلية ، كما يلتقي فيها القصب والبنجر كشريكين في الحل بصورة جدية لأول مرة . والخطة الموضوعة تستهدف تحقيق الكفاية الذاتية في سنة ١٩٨٥ عن طريق تشغيل جميع المصانع الحالية بأقصى طاقتها التصميمية وهي ٨١٠ آلاف طن ، مع إضافة خط جديد طاقته ٥٠ ألف طن إلى كل من مصانع دشنا وقوص وأبو قرقاص بمجموع قدره نحو ١٤٠ ألف طن ، فيكون الاجمالي ٩٤٠ ألف طن . ويستدعي هذا توسيع مساحة القصب المزروعة بنحو ٣٠ ألف فدان .

أما على جانب البنجر ، الذي ينبغي أيضا أن يتوسع في ٦٤ ألف فدان حتى سنة ١٩٨٥ ، فإن الانتاج المتوقع يشمل ١٠٠ ألف طن من كل من مصنعي كفر الشيخ وشرق الحامول حين يعمل بكامل طاقته ، ثم ٥٠ آلف طن كطاقة المرحلة الأولى من مصنع غرب النوبارية . وبذلك يكون مجموع مساهمة البنجر هو نحو ربع مليون طن .

فإذا أضفنا هذا إلى المليون طن من القصب ، لكان المجموع ١,٢٥٠,٠٠٠ طن تقريباً ، أو بالدقة ١,١٩٢,٠٠٠طن ، بعجز قدره نحو ٥٨ ألف طن فقط عن الاستهلاك المتوقع سنة ١٩٨٥ ، وهو عجز طفيف نسبياً يمكن مواجهته بترشيد الاستهلاك نوعاً .

---

(١) عبد التواب المهندس «استراتيجية صناعة السكر» الاهرام ، ٣ - ١١ - ١٩٧٨ ، ص ٥ .

فيما عدا هذا فإن هناك ، ما بين سنتى ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، اقتراحا بالارتفاع بإنتاج السكر إلى ١,٧٥٠,٠٠٠ طن ، وذلك بإنشاء ٣ مصانع جديدة فى كل من جرجا وغرب النوبارية وسهل بورسعيد ، بالاضافة إلى إقامة ٥ وحدات لإنتاج السكريات عالية الحلاوة بطاقة ٦٠ ألف طن لكل منها ، أى بمجموع قدره نحو ٣٠٠ ألف طن .

هذه السكريات العالية الحلاوة - سكر الفركتوز - تستخرج خاصة وأساسا من الذرة البيضاء على شكل سكر سائل ، لتستخدم كبدائل للسكر فى صناعة الحلوى والمياه الغازية وبعض الصناعات الأخرى على أن تستورد هذه الذرة من الخارج حتى لا تؤثر على الاستهلاك المحلى التقليدى ، وقد تقرر مؤخراً البدء فى أول مصنع للفركتوز بمدينة ١٠ رمضان بطاقة ١٠٠ ألف طن سنوياً وبتكلفة قدرها ٧٠ مليون جنيه .

أما عن سنة ٢٠٠٠ و أخيراً ، فإن الاستهلاك المتوقع يبلغ مليونى طن سنوياً وهذا يتطلب إنشاء ١٢ مصنعاً جديداً للسكر طاقة كل منها ١٠٠ ألف طن سنوياً . وهذا يستدعى ثلاثة اتجاهات متوازية : زيادة مساحات كل من القصب والبنجر والاعتماد على الفركتوز أى السكريات عالية الحلاوة .

فأما القصب فلابد من رفع إنتاج مصنع أبو قرقاص إلى ٤٠٠ ألف طن فى السنة ، ومصنع البلينا إلى ٧٥٠ ألف طن . وهذا يحتاج إلى ٢٦٥ ألف فدان قصب . كذلك لابد من إقامة مصانع فى سوهاج وأسيوط وبنى سويف بطاقة إجمالية قدرها ٣٧٥ ألف طن ، وهذا يحتاج بدوره إلى ٨٣ ألف فدان .

أما البنجر فيحتاج إلى ١٥٠ ألف فدان ، بحيث تصل مساحته فى ذلك التاريخ إلى ٢١٣ ألف فدان على الأقل . أما عن السكريات عالية الحلاوة فإن المطلوب إنشاء ٣ مصانع بالاسكندرية طاقة كل منها ١٠٠ ألف طن ، وتحتاج إلى استيراد ٣٦٠ ألف طن ذرة سنوياً .

وهناك أخيراً ، تقدير لاستهلاك سنة ٢٠٠٠ يصل إلى ٢,٣٠٠,٠٠٠ طن ، فإذا صح هذا فسيكون هناك عجز صاف قدره نحو ٥٥٠,٠٠٠ طن ، لا مفر من استيرادها من الخارج .

تطور صادرات السكر

السنة	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٤٤, ٦٤٥	٧, ٢٢٨, ٠٠٠
١٩٧٩	٢٨, ٠١٤٤	٨, ٨٩٤, ٠٠٠
١٩٨٠	٨, ٨٨٢	٣, ٠١٤, ٠٠٠
١٩٨١	١٢, ٣٢٧	١٣, ١٠٣, ٠٠٠

سكر البنجر

إذا كانت صناعة قصب السكر - كزراعته - من أقدم صناعاتنا ، فإن شقيقه أو غريمه البنجر هو من أحدث زراعاتنا وصناعاتنا على السواء ، إن لم يكن أحدثها على الإطلاق ، فالمشروع مازال جزئياً قيد التنفيذ . فقد بدأت الصناعة باقامة ٣ مصانع لم يدخل الانتاج منها إلا واحد فقط حتى الآن . تلك المصانع ، بطاقاتها التصميمية الكاملة ، هى : مصنع كفر الشيخ ومصنع شرق الحامول وكل بنحو ١٠٠ ألف طن ، ومصنع غرب النوبارية وطاقته ٥٠ ألف طن .

بهذا يكون مجموع طاقة سكر البنجر ربع مليون طن ، مقابل نحو ثلاثة أرباع المليون حالياً لسكر القصب بنسبة ٣ : ١ ، والمجموع الكلى نحو المليون طن . أو ربع مليون طن للبنجر مقابل المليون طن للقصب فى المستقبل القريب ، بنسبة ٤ : ١ فى هذه الحال ، وبمجموع كلى مليون وربع المليون طن .

والبنجر شبيه القصب فى الجمع بين الزراعة وصناعة العصر ، إلا أنه نقيضه تماماً فى العلاقة بين الخام والتكرير مثلما هو في الموقع الجغرافى . ففى البنجر لابد من الجمع بين عمليتى استخراج السكر الخام وتكريره ، وذلك أيضا على حقل الزراعة نفسه . ولذا فإن كل مصنع هو تلقائياً مجمع زراعى - صناعى يتدفق منه رتل من الصناعات الزراعية المتداعية ، كما يخلق حوله مستعمرة عمالية كبيرة .

فعدا السكر نفسه ، فان لب البنجر علف حيواني ممتاز ستقوم عليه تربية الحيوان والماشية ، وعليها بدورها ستقوم صناعة هامة في منتجات الألبان المختلفة ، وبعد العلف يشمل الانتاج الكحول والخل ولب الورق والمولاس الذى يصدر فائضه إلى الخارج بثمن مرتفع . وعلى هذا الأساس استقر الرأى مؤخراً على إنشاء ١٥ مصنعاً لسكر البنجر حتى سنة ٢٠٠٠ تحقيقاً للكفاية الذاتية .

إذا انتقلنا من التخطيط إلى التحقيق ، فإن مصنع كفر الشيخ بدأ الانتاج سنة ١٩٨١ . حقله ٤٨ ألف فدان بنواحى الحامول والمنصور والزاوية حيث يقع هو فى الناحية الأخيرة (قطاع الحامول ٧١٠٩ أفدنة ، قطاع الزاوية ١٧٠٣٤ فداناً ، قطاع المنصور ٢٤٤٤٣ فداناً ، المجموع ٤٨٥٨٦ فداناً) . الفدان يعطى ٢٠ طن بنجر ، نسبة السكر فيها نحو ١٥ ٪ الطاقة الانتاجية ٩٠ ألف طن سكر ، ٣٧ ألف طن علف ، ٣٢ ألف طن مولاس . بدأ الانتاج الفعلى بنحو ٦٠٠ طن سكر يومياً ، وبلغ المجموع ٢٥ ألف طن سنة ١٩٨١ . حجم المستعمرة العمالية ٣ آلاف عامل . والجدول الآتى يلخص التخطيط المستهدف للأنتاج .

الانتاج بالطن	الانتاج بالطن	الانتاج بالطن
بنجر	٣١٤٠٠	١٠٠٠٠٠ سكر ، ٣٢٠٠٠ مولاس ، ٣٧٠٠٠ لب ، ٢٥٠٠٠٠ أوراق
قمح	٩٠٠٠	١٥٥٠٠
برسيم	٩٥٠٠	١٩٠٠٠٠
كتان	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ ألياف ، ٥٠٠٠ بذور
ذرة	١٣٥٠٠	٢٠٠٠٠
صويا	١٢٠٠٠	٤٢٠٠٠
أرز	١٧٠٠٠	٣٤٠٠٠
مزارع سمكية	٦٠٠٠	٦٠٠٠

صناعة إعداد الحبوب

بسيطة نسبياً بالطبع هى هذه الصناعات ، إلا أنها أساسية بالتأكيد . من ثم تجمع بين القدم والحداثة فى أشكالها ، وبين التعميم والانتشار فى توزيعها ، كما أن لها ملحقاتها وتوابعها

العديدة. رأس العائلة بالطبع طحن الحبوب الذى قد يعد ضرب الأرز صنوه أو توأمه . وبينما يعد كسر الأرز ورجيع الكون أهم النواتج الجانبية للأخير ، فإن من نسل الاثنين تأتى أهم ملحقات الصناعة عموماً وهى النشا والجلوكوز .

طحن الحبوب

المطاحن اليدوية (الحجرية) قديماً ، والمطحن الآلى الصغير الآن ، لا تكاد تخلو منها قرية كبيرة أو هامة فى مصر ، فهى مسألة «خبزنا كفافنا اعطنا اليوم» . فى أواخر الأربعينات مثلا ، كان هناك نحو من ٢٣٠٠ مطحن حجرى بدائى .[١] تلك إذن أكثف وأوسع ، ولكن أدنى ، شبكة صناعية لأى صناعة فى البلد على الأرجح . فوقها يأتى نحو ٢٠ من مطاحن السلندرات الحديثة ، تتوزع بين المدن الكبرى والعواصم والبنادر الاقليمية ، تقريبا بحسب كثافة السكان .

وإلى الستينات كان مجموع طاقة الصناعة نحو ٢,٥ مليون من الحبوب سنوياً ، كانت تكفى لمقابلة الانتاج المحلى بسهولة نسبية . على أن الصناعة ظلت أساساً صناعة أولية محلية ريفية بحتة ، يقع معظمها فى نطاق الصناعة الصغيرة التى يعمل بوحداتها أقل من ١٠ عمال ، فمثلا فى سنة ١٩٦٧ بلغ عدد المنشآت فى صناعة طحن الحبوب نحو ٣٧٤٧ يعمل بها نحو ١٤,٢٢٢ عاملا ، بمتوسط نحو ٤ عمال لكل وحدة [٢] .

غير أن الاتجاه السائد الآن هو نحو تحديث الصناعة بإحلال المطاحن الآلية محل اليدوية التى تؤدى إلى فاقد كبير فى الانتاج . ولذا يقل عدد الأخيرة سنة عن سنة ، بينما يزداد عدد الأولى باطراد ، وفى الوقت نفسه تزداد طاقة الصناعة إجمالا لمقابلة حاجات الاستهلاك المتزايد وتدفق الواردات الضخمة من الحبوب .

ضرب الأرز

على العكس تماماً من صناعة طحن الغلال العميمة ، ضرب الأرز أو تبييضه صناعة اقليمية بصرامة، أضيق توزيعاً وأشد تركزاً إلى أقصى حد . فحدود توزيعها هى مباشرة حدود نطاق الأرز فى شمال الدلتا ، مع إضافة الفيوم .

---

(1) issawi, P. 85.

(٢) إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٦٧ ، القسم الأول ، جدول ٤ .

والمضارب أو الفراكات غير الميكانيكية قديمة وكثيرة ، نحو ٨٠ وحدة بأرقام الأربعينات ، أما المضارب الميكانيكية فحديثة العهد نسبياً ، لم تزد عن ١٨ فى الأربعينات ، ولكنها تزايدت بسرعة جداً مع توسع زراعة الأرز فقفزت إلى ٦٦ مضرباً فى أوائل الخمسينات ، مجموع طاقتها أكثر من مليونى طن فى السنة ، ولكن لما كان حجم محصول الأرز دون هذا الحد فى أحسن الأحوال، فإن هناك طاقة معطلة كبيرة وبطالة جزئية محققة ، فضلا عن أنه الصناعة بطبيعتها موسمية فى المحل الاول (١) .

ومهما يكن ، فإلى ذلك الوقت كانت المضارب الآلية تستأثر بنحو ٨٠ ٪ من ضرب المحصول ، تاركة الباقى للمضارب القديمة ، إلى أن أصبحت العملية كلها الآن آلية أساساً ، كما أدخلت فى السنوات الأخيرة بضعة مضارب للأرز المغلى فى كل من الاسكندرية وكفر الدوار والمحلة الكبرى . غير أن مشكلة الطاقة المعطلة ما تزال قائمة . ففى سنة ١٩٦٣ مثلا ، ومن بين ٧ منشآت لمضارب الأرز ، كان هناك ٦ منشآت بها طاقات معطلة تتراوح نسبة التعطل فيها بين ٩ ٪ ، ٥٠ ٪ (٢) .

وكالمتوقع ، تتوزع المضارب داخل نطاق الأرز بحسب كثافة الانتاج ، من ثم فهى أدنى إلى التجانس النسبى مع ظهور تجمعات بارزة هنا وهناك فى المراكز الهامة ففى الصدارة تأتى الدقهلية مستأثرة وحدها بنحو الثلث تليها الغربية ، وللاثنتين معاً نصف المجموع .

وإذا كانت الاسكندرية لاتماس نطاق الأرز بالكاد ، فإنها تعد مع ذلك من أهم مراكز ضربه وتبييضه ، فلها نحو سدس عدد المضارب ، متفوقة بذلك على كل من البحيرة والشرقية . تفسير هذا بالطبع أنها تشارك فى خدمة حقل أرز البحيرة بالضرورة ، ولكن أيضاً وأكثر لأنها ميناء الشحن والتصدير النهائى ، وفى هذا فإن شأنها مع ضرب الأرز كشأنها مع كبس القطن . ولم يكن غريباً بعد ذلك أن تتركز صناعة الورق - على قش الأرز وغيره - فى الاسكندرية بصورة أساسية ، مثلها فى هذا أيضا مثل صناعة عصر الزيوت وصناعة الصابون فى حالة القطن .

---

(١) عبد العاطى ، ص ٣٣٧ .

(٢) وزارة الصناعة ، دليل الصناعات ، ١٩٦٣ .

فيما عدا هذا فإن الصناعة تمر الآن بمرحلة تطوير تستحق الذكر . فمنذ طفرة مساحة الأرز وتضاعف المحصول بعد السد العالي ، نمت الصناعة نمواً مؤكداً ، ولمواجهة هذا التوسع السريع، تقرر أخيراً مضاعفة طاقة مضارب الأرز من ٢,٥ مليون طن حالياً إلى ٥ ملايين طن سنوياً ، بما في ذلك إنشاء مضرب خاص للأرز طويل الحبة بعد أن بدأت زراعة هذا النوع ووصلت مساحته في العام الماضي إلى ١٤ ألف فدان ، وبالموازاة تقرر رفع إنتاج المضارب من علف مخلفاتها إلى ١٨٠ ألف طن سنوياً ، وتتضمن هذه الخطة مصنعاً ضخماً بطاقة ٣٠ طناً في الساعة بكل من دمياط ورشيد .

الكسر والرجيع

ولعل هذا أن ينقلنا منطقياً إلى ما لضرب الأرز من نواتج هامشية أو جانبية عديدة أهمها كسر الأرز ورجيع الكون ثم القش أو السرس وعليهاجميعاً تقوم صناعات جانبية أو تدخل جميعها في صناعات أخرى مرتبطة . فأما الكسر ، نحو ٥٠ ألف طن سنوياً ، فيستعمل أساساً في صناعة النشا ، وكان معظمه يستهلك لهذا الغرض والباقي يصدر ، غير أنه أصبح يستهلك الآن بالكامل محلياً .

بالمثل رجيع الكون ، الذي تبلغ نسبته من الأرز الشعير نحو ٦ - ٨ ٪ ، وحصيلته الكلية نحو ١٥٠ ألف طن سنوياً فهو يدخل في صناعة الزيوت النباتية والكسب ، حيث يحتوى على نسبة ملائمة من الزيت يترك عصرها بقايا صالحة لعلف الماشية ، وكالكسر ، كان الرجيع فيما مضى جزئياً يصدر جزئيا ، ولكنه الآن يصنع بالكامل [1] .

النشا والجلوكوز

هي من الصناعات التكاملية والتكميلية لطحن الحبوب وضرب الأرز ، إذ تأتي خامة النشا الأساسية من الحبوب النشوية الأرز والذرة والقمح بجانب البطاطس ، بينما أن النشا بدوره هو نفسه خامة الجلوكوز الأساسية . ولذا فإن السلعتين مترابطتان ومتكاملتان صناعياً وجغرافياً بالضرورة. وعدا الأغراض الغذائية والدوائية ، فإن النشا عنصر أساسي في صناعة النسيج .

(1) Arthur D. Little incorporation, Report to U.S. government international cooperation administration, Cambridge, Mass., 1953-6 P. 7-10.

ورغم أن الخامات متاحة هكذا فى صميم مركبنا الزراعى منذ البداية ، إلا أن الصناعة نفسها حديثة العهد ، فهى وليدة الحرب الثانية حين تعذر الاستيراد فتحتم الانتاج المحلى ضماناً لصناعة النسيج الاستراتيجية – بل إن المصانع نفسها صنعت محلياً بحكم الضرورة القاهرة [1] .

ومنذ البداية وإلى الآن ، تركزت المصانع فى العاصمتين رغم تكاثرها بعد ذلك كذلك ارتفع الانتاج حتى حل منذ وقت مبكر فى الخمسينات محل الوارد تقريباً ، ويبلغ إنتاج الجلوكوز كقاعدة ضعف أو أكثر من ضعف النشا ، لا العكس ، لأن الجزء الأكبر من إنتاج النشا يحول إلى الجلوكوز . وقد تطور الانتاج كثيراً فى العقود الأخيرة ، حيث تضاعف فى عقد من منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات حين بلغ ١٥ ألف طن من النشا ، ٣١ ألفاً من الجلوكوز ، وفى ١٩٧٨ بلغ مجموع إنتاجهما معاً ٦٧ ألف طن ، ولكنها دون الكفاية كثيراً .

تطور إنتاج النشا والجلوكوز (بالطن)

السنة	النشا	الجلوكوز
٥٤ – ١٩٥٥	٦,٠٠٠	١١,٠٠٠٠
٦٠ – ١٩٦١	٩,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
٦٥ – ١٩٦٦	١٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠
٦٦ – ١٩٦٧	١٥,٠٠٠	٣١,٠٠٠

الزيوت النباتية

صناعة الزيوت النباتية من توابع القطن أساساً . فرغم تعدد الخامة ، البذور ، ما بين السمسم (الزيت السيرج) والسودانى والكتان (الزيت الحار) وأخيراً الصويا وعباد الشمس ، إلا أن الصدارة لبذرة القطن خارج كل منافسة – نحو ٩٠ ٪ من ثم ترتبط الصناعة جوهرياً بصناعة حلج القطن تطوراً تاريخياً وتوزيعاً جغرافياً .

بل يبدو أنها ، مثلها ، تلقت دفعات قوية من نوبات رخاء القطن ومن الحروب العالمية إلى الحد الذى تجاوزت الاستثمارات فيها ، كما فى حلج القطن ، الحد الأمثل . فكما أن بمصر محالج أكثر من الحاجة ، أصبح هناك معاصر أكثر من اللازم حتى اضطرت الحكومة حوالى منتصف القرن الحالى إلى تحريم إنشاء المزيد منها .

فقد بلغ عدد معاصر الزيوت فى الخمسينات ٣٤ معصرة ، مجموع طاقتها الانتاجية نحو ١٢ مليون أردب من البذرة فى السنة بواقع السنة ٣٠٠ يوم عمل ، بينما لم يتجاوز استهلاكها الفعلى

(١) عبد العاطى ، ص ٣٣٧.

نحو ٥ ملايين أردب ، ففائض الطاقة ، أو بالأصح الطاقة المعطلة ، أكثر من النصف [١] . وقد ظهر أثر هذا التحديد في الستينات حيث سجل عدد المعاصر انخفاضاً محسوساً فبلغ ٢٩ معصرة . ومع ذلك فقد ظلت الصناعة تعمل بطاقة ٥٢ ٪ لعدم كفاية البذرة وخاصة بذرة القطن .

مشكلات الصناعة

على أية حال فإن الصناعة أصبحت تستهلك المحصول المحلى من البذور بالكامل منذ وقت مبكر ، ثم اتجهت إلى استيراد البذور الزيتية المختلفة خاصة السمسم من الخارج لاستكمال مقطوعية إنتاجها ولمقابلة الاستهلاك المتزايد بشدة والذى خلق أزمة مستحكمة في الزيوت النباتية، لا سيما بعد تحول الذوق أو التقليد عن السمن البلدى إلى السمن النباتى لنقص الأول وغلائه .

وكرد فعل لهذه الضغوط ، تطورت صناعة الزيوت تطوراً بعيد المدى كما وكيفا . فبعد أن أدخلت صناعة المسلى النباتى أو الصناعى قبيل الحرب الثانية ، أضافت بعدها هدرجة الزيوت والمسلى الصناعى ، كذلك تحولت الصناعة عن المكابس الهيدروليكية السائدة في السابق إلى المذيبات العضوية (الهكسان) فى استخلاص الزيت ، مما أغنى عن الحاجة إلى تقشير البذور من ناحية وزاد كثيراً من نسبة الزيت المستخرج من الناحية الأخرى . أيضاً ، وللحد من الفاقد الكبير الذى كان يصيب الانتاج التقليدى ، حل «التكرير المستمر» العصرى محل «التكرير بالصهاريج» . [٢] أخيراً ، وفضلاً عن تحسين ظروف تخزين البذور وتعبئتها وتهويتها .. إلخ ، فقد تعددت أنواعها بإضافة الصويا وعباد الشمس ورجيع الكون وأنشئت لها المصانع المتخصصة .

على أن صناعة الزيوت النباتية كانت ومازالت تعانى من كثير من الاختناقات والأزمات . فتدفق المادة الخام ليس منتظماً أو انسيابياً ؛ نظراً لأنها رهن بمساحة وحجم محصول القطن المذبذب بانتظام أو بغير انتظام . كذلك فإن تغيرات جغرافية المحاصيل الزيتية قد يجابه الصناعة بمشكلة النقل وتكلفته بصورة حادة فلا شك مثلا أن هجرة زراعة السمسم مؤخراً من الشرقية إلى جنوب الصعيد قد تركت بعض معاصر الدلتا فى مأزق حرج .

الأسوأ من هذا كله أن اجمالى محصول البذرة بكل أنواعها لم يعد يكفى الصناعة ولا الصناعة بدورها عادت تكفى الاستهلاك المحلى ، من هنا ، ورغم الاعتماد المتزايد على استيراد

---

(١) عبد العاطى ، ص ٣٤٢ – ٣٤٣ .

(2) little inc, Egyptian vetable oil industry, 1953, P. 60 ff.' الديب ، ص ٦١

البذور والزيوت على حد سواء ، فلا الأولى تكفى طاقة المصانع ، ولا الثانية تكفى طلب الاستهلاك. وعلى سبيل المثال ففى سنة ١٩٦٣ كانت كل المنشآت ال ١٣ العاملة فى صناعة زيت بذرة القطن والصابون تعانى من طاقة معطلة بنسب تتراوح بين ٣ ٪ ، ٨٠ ٪ .(١)

أخيراً وليس اخراً فإن مشكلة الفاقد مازالت تبدد فى تقدير البعض ١٠٠ ألف طن سنوياً ، أى تقريبا قدر الانتاج الصناعي نفسه ، بنسبة ١٠٠ ٪ فاقد يعنى ، وهى نسبة لا مثيل لها بالتأكيد فى أى صناعة أخرى بمصر . ولا يرجع هذا الفاقد غير المعقول إلى الآلات ووسائل عصر البذرة فقط ، خاصة طريقة الكبس والمكابس ، ولكن أيضا إلى التعبئة ، خاصة فى البراميل . ولذا فإن من الضرورى إحلال المذيبات محل المكابس نهائياً وكلية ، استبعاد مرحلة البراميل تماماً من عملية التعبئة وقصرها على الزجاجات مباشرة سواء الزجاجية أوالبلاستيك .

تطور الانتاج

أما عن الانتاج وتطوره ، فلعل أبرز خصائصه فى مجال زيت بذرة القطن هى أولا شدة تذبذبه من عام إلى عام ، ثم توقفه تقريباً عن النمو فى النهاية ، فمثلا بعد أن بلغ الانتاج ذروته سنة ١٩٦٥ بنحو ١٤٨ ألف طن ، هوى فى غضون سنتين فقط إلى حضيضه سنة ١٩٦٧ بنحو ٨٤ ألفاً ، أى ما يعادل ٥٧ ٪ من الرقم القياسى الأول . وفي ظل هذا التذبذب الحاد السريع ، صعب أن نقول إن الاتجاه العام هو نحو التزايد أو التناقص بالضبط ، وإنما المحصلة فى نهاية المطاف هى التوقف الصافى تقريباً .

ففى أواخر السبعينات (١٩٧٧) عاد الانتاج إلى حجمه فى أوائل الخمسينات (١٩٥٢) أو حوالى ١٠٠ ألف طن ، بمعنى ربع قرن من التوقف الصناعى عملياً ، وفى سنة ١٩٨٠ ارتفع الرقم بمشقه بادية ليزيد قليلا عما كان عليه سنة ١٩٦١ ، إلا أنه عاد فى سنة ٨١ – ١٩٨٢ إلى نقطة البداية تقريباً سنة ١٩٥٢ ، أى نحو ٣٠ سنة من التوقف عملياً .

تطور الانتاج (بالطن)

السنة	زيت بذرة القطن	زيت بذزة الكتان
١٩٥٢	١٠٠,٠٠٠	٣٠٠٠
١٩٦٠	١٠٤,٠٠٠	٣٠٠٠

---

(١) مابرو ورضوان ، ص ٣١٥ .

١٩٦١	١٠٦,٠٠٠	١٠٠٠
١٩٦٢	٩٤,٠٠٠	٢٠٠٠
١٩٦٣	١٣٩٠٠٠	٣٠٠٠
١٩٦٤	١٠٢,٠٠٠	٣٠٠٠
١٩٦٥	١٤٨,٠٠٠	٣٠٠٠
١٩٦٦	١٣٢,٠٠٠	٢٠٠٠
١٩٦٧	٨٤,٠٠٠	١٠٠٠
١٩٧٧	١٠٠,٠٠٠	؟
١٩٨٠	١١٠,٠٠٠	؟
٨١ – ١٩٨٢	١٠٢,٠٠٠	؟

فإذا ما ركزنا على الصورة فى السنوات الأخيرة ، فقد كان هناك فى أواخر السبعينات نحو ٥ ملايين أردب بذرة قطن كل سنة أو نحو ٥٠٠ ألف طن ، تعطينا نحو ١٠٠ آلاف طن زيت ، ثم يضاف إلى ذلك نحو ١٠٠ ألف طن صويا ، تعطينا نحو ١٥ ألف طن زيت . فكان المجموع الكلى نحو ١١٥ ألف طن زيوت . وفى سنة ١٩٨٠ ارتفع إنتاج زيت بذرة القطن إلى ١١٠ ألف طن ، أتت من نحو ٦٠٠ ألف طن بذرة . وارتفع إنتاج زيت الصويا إلى ١٧ ألف طن ، أتت من ١٠٠ ألف طن فول فكان المجموع ١٢٥ ألف طن من الزيوت . وعموماً بلغ إنتاج الزيت نمرة ١ نحو ١٨١ ألف طن سنة ١٩٧٩ . أما المسلى الصناعى والمرجرين فقد وصل إنتاجه إلى نحو ١٤٣ ألف طن سنة ١٩٧٨ ، ١٤٩ ألفاً سنة ١٩٧٩ .

بالمقابل ، بلغ الاستهلاك أكثر من ٤٠٠ ألف طن ، فكان الاستيراد نحو ٣٠٠ ألف طن ، قيمتها أكثر من ٢٠٠ مليون دولار ، وفى سنة ٨١ – ١٩٨٢ عاد إنتاج زيت بذرة القطن فانخفض إلى ١٠٢ ألف طن ، لم تغط سوى ٢٧ ٪ من الاحتياجات المحلية ، والمقدر أو المؤمل أن يصل إنتاج الزيوت عموماً سنة ١٩٨٤ إلى نحو ١٥٠ ألف طن بعد وصول الصويا إلى ٢٠٠ ألف طن سنوياً .

وعلى أساس أن معدل نمو الاستهلاك السنوى يصل إلى الرقم المذهل ١٠٠ ٪ تضع التقديرات الرسمية احتياجات الاستهلاك من الزيوت النباتية سواء زيت الطعام أو زيت صناعة المسلى سنة ٨٤ – ١٩٨٥ عند ٩٦٢ ألف طن ، منها ٦٩٦ ألفا لزيت الطعام ، ٢٦٦ ألفاً لصناعة المسلى .

أما عن سنة ٢٠٠٠ ، فإن المقدر أن يبلغ استهلاك الزيوت حد المليون طن ، وهذا يتطلب لإنتاجه ٣ ملايين طن بذور ، تتطلب بدورها زراعة ٤ ملايين فدان بمحاصيل البذور الزيتية . ولما كان هذا مستحيلا من الناحية العملية بالطبع ، فليس أمامنا إلا الاستيراد : إما الزيت الجاهز وإما البذور الزيتية لتصنيع الزيت .

ولكن ليس هناك أخطأ ولا أخسر من السياسة الأولى ، ولا أصح ولا أربح من الثانية . ليس فقط لأن مجرد تكاليف نقل الزيت الجاهز السائل تزيد كثيراً جداً على تكاليف نقل البذرة الجافة ، ولكن أيضا وأساساً لأن استيراد الزيت الجاهز يضيع علينا فرصة تنمية الصناعة المحلية وتشغيل مصانعنا التي تعاني من طاقة معطلة ضخمة ، فضلا عما تفقدنا من مخلفاتها من الكسب ، وبالتالي علف الحيوان ، وبالتالي حل مشكلة اللحوم والألبان ... إلخ .

وعلى هذا الأساس ، الذي لا بديل له ، فنحن بحاجة من هنا وحتى سنة ٢٠٠ إلى إقامة ١٠ وحدات لصناعة الزيوت النباتية طاقة كل منها ٣٠٠ ألف طن سنوياً أما استيراد البذور فلعله في هذه الحالة أن يتوزع مناصفة بالتقريب بين الصويا وعباد الشمس بالاضافة إلى بذرة القطن .

عن الأخيرة بالذات ، فإن هناك مشروعاً قديماً لاستيراد كميات كبيرة منها من السودان حيث تتوفر بغزارة شديدة جدا دون استعمال أو استغلال . ويقترح مشروع استيرادها إقامة مصنع لعصر زيوتها ولصناعة العلف منها في أسوان تحديداً، وذلك ضماناً لعزل البذرة المستوردة عن زراعة قطننا منعاً لانتقال أي عدوى أو تهجين .. الخ .على أن المشكلة الرئيسية التي عاقت التنفيذ حتى الآن هي ارتفاع أسعار تلك البذور .

لذا تتجه الخطة العاجلة لصناعة الزيوت إلى بذور الصويا وعباد الشمس المستوردة ، وتهدف الخطة إلى إضافة ١,٧٧٠,٠٠٠ طن زيت حتى سنة ١٩٩٠ ، قيمتها ٨٨٥ مليون جنيه بالتقريب . هذا بالطبع عدا ما يترتب على مخلفاتها من إضافات هامة إلى صناعة الأعلاف الحيوانية .

خريطة الصناعة

عن التوزيع الجغرافي ، فإن خريطة الصناعة رغم تطوراتها الداخلية مؤخراً ، وثيقة الارتباط بخريطة القطن زراعة وحلجاً . فمواقعها ترتبط أساساً بمواقع حلج القطن ابتداء ، إلا أنها أشد منها تركيزاً بكثير جداً . في الخمسينات ، مثلا ، كان عدد معاصر البذرة ٣٤ ، مقابل ١٠٢ للمحالج ، أي بنسبة الثلث .

ثم هى صناعة دلتا فى الدرجة الأولى ، فالدلتا منذ البداية وإلى الآن مركز الثقل بل والجاذبية، بينماالصعيد مجرد تذييل متواضع إن لم يكن منطقة طرد حقاً . ليس ذلك فقط لأن الدلتا هى حقل القطن الأكبر كما وكيفاً ، ولكن أيضاً لأن الصعيد يتخلف فى نوعية البذرة كما فى رتبة الشعر والتيلة ، كما تدل تجربة بنك مصر غير الموفقة قبل الحرب الثانية .

فقد أنشأت شركة مصر لصناعة الزيوت مصنعاً للزيوت فى بنى قرة فى قلب الصعيد ، ولكن نوع البذرة لم يكن ملائماً تماماً لإنتاج الزيت الصالح للطعام ، فلم يستطع المصنع أن يصمد طويلاً أمام منافسة مصانع الدلتا العريقة ، فلم يلبث أن نقل إلى كفر الدوار والمنصورة (١) . وهكذا ، بانتظام واطراد ، استقطبت الدلتا الصناعة منذ البداية إلى النهاية .

فى الخمسينات ، على سبيل المثال ، كان عدد المعاصر بالدلتا ٢٧ معصرة ، مقابل ٧ فقط بالصعيد . وفى الستينات كان العدد ٢١ مقابل ٤ على الترتيب . وفى الأولى فإن أهم مراكز الصناعة ، بعد الاسكندرية ، هى كفر الزيات (لاحظ الاسم) وطنطا ثم المنصورة .

على أن الصدارة المطلقة تذهب إلى الاسكندرية وحدها دون سواها بفضل اجتماع الحلج والكبس بها ، وحيث كان من المنطقى جداً بالتالى أن يقوم أول مركز للصناعة الحديثة وذلك فى أواخر القرن الماضى ، وما تزال المدينة تحتل المقدمة بنحو ثلث الانتاج والطاقة الانتاجية ، على العكس من القاهرة التى تعد ثانوية جداً فى هذه الصناعة .

فإذا نحن أضفنا إنتاج الاسكندرية إلى سائر الدلتا ، لوجدنا أن الدلتا بمعناها الشامل تحتكر أكثر من أربعة أخماس المعاصر والانتاج ، بينما لا يملك الصعيد إلا السدس تقريباً ، مراكزه الرئيسية المنيا والبدرشين (٢) .

المنطقة	عد المعاصر	الطاقة الانتاجية ٪
القاهرة	٤	٢,٥
الاسكندرية	٥	٣٣,٠
الدلتا	١٦	٤٩,٠
الصعيد	٤	١٥,٠
المجموع	٢٩	١٠٠,٠

(1) gritly, p. 481 .

(٢) الصياد ، ص ٢٢٦ – ٢٢٧ .

زيت الكتان

ولزيت بذرة الكتان ، على حدة مشكلته الخاصة . فإلى جانب الزيت النيئ الذى يذهب إلى الطعام ، فإن الزيت المغلى يتحول إلى طلاء البويات ، ويبقى الكسب ليذهب فى صناعة العلف . ويبلغ إنتاجنا من بذرة الكتان نحو ٣٤ ألف طن سنويا ، ولكنه لا يكفى حاجة الاستهلاك بأنواعه المختلفة . أما صناعته فإن معاصر الكتان وغلاياته تتركز فى نطاق زراعته الأساسى بشمال الدلتا من الغربية حتى كفر الشيخ . ومن أهم مراكزها طنطا والمحلة الكبرى حيث تملك المدينة الأخيرة وحدها ١٥٠ معصرة .

إلا أن معظم هذه المصانع وآلاتها عتيقة بالية تحتاج إلى التطور بشدة ، وهو ما لا تطيقه بإمكانياتها المتواضعة . من هنا اكتسحت البذور والزيوت والبويات المستوردة السوق ، خاصة لرخصها ، وبالأخص منذ الانفتاح . فتعطلت مئات الماكينات وآلاف العمال ، حيث يقدر أن ثلاثة أرباع المعاصر التى كانت تنتج الزيت المحلى قد توقفت عن العمل .

رجيع الكون

مع الطفرة الكبيرة فى محصول الأرز بعد السد العالى ، أصبح لرجيع الكون مكان جدير بالاهتمام كما وكيفا بين مصادر الزيوت النباتية . فقد تضاعف حجم الخامة من ٨٠ ألف طن فى منتصف الخمسينات إلى ١٥٠ ألفا حاليا . ونسبة الزيت بالرجيع لا تقل عنها فى بذرة القطن ، فهى تتراوح حول ١٢ - ١٤ ٪ يمكن استخلاص معظمها أو نحو ١٠ - ١٢ ٪ بالمذيبات العضوية عقب تجفيفه مباشرة بعد الضرب . وكالقطن ، تدخل النفاية المتخلفة فى صناعة العلف ككسب غنى بالبروتين بنسبة ١٢ - ١٣ ٪ هذا فضلا عن فيتامين ب . (١)

موطن الصناعة بالطبع هو نطاق الأرز فى شمال الدلتا ، ومراكزها الأساسية به هى المنصورة، دمنهور ، كفر الشيخ ، الاسكندرية ، حيث تتجمع أغلب مضارب الأرز . ولأن وزن المنتج النهائى لا يعدو ثمن وزن الخامة ، فإن المصانع تقوم بالضرورة وسط الحقل مباشرة تفاديا للنقل الثقيل الباهظ . وعادة ما تتحدد دائرة نفوذ كل معصرة بنصف قطر لا يزيد عن ٤٠ كم كحد أقصى . (٢)

---

(1) little inc.10 cit .
(2) little inc., op, cit., Rice-bran . oil processing, 1956, P. 7 - 8 .

صناعة الحلوى والمشروبات

هذه المجموعة المنوعة تتراوح بشدة بين منتجات صلبة وسائلة ، معبأة أو سائبة ، وطنية أو دخيلة ، سكرية وغير سكرية ، مسكرة وغير مسكرة ... الخ ، إلا أن أهمها صناعات أربع أساسية وإن كانت كمالية أو ترفية أو ترفيهية بدرجات متفاوتة ، وتلك هي الحلاوة الطحينية والشيكولاته في ثنائي متقارب ، والمياه الغازية والشمروبات الروحية في ثنائي آخر . والثنائي الأول أغذية صلبة السكر محورها زائدا بذورا زيتيه إما محلية أو مستوردة ، والثاني مشروبات سائلة من ماء زائد منقوع حبوب أو خضر أو عصير فواكه . ذلك ودون أن نذكر سائر الحلويات الشرقية المعجنات الغربية ... الخ ، التي لا محل لها من الاعراب تقريبا في جغرافية الصناعة بالمعنى الصحيح .

الحلاوة الطحينية والشيكولاته

الحلاوة الطحينية ، إذا بدأنا بصناعة وطنية متوطنة منذ أخريات القرن الماضي ، صناعة خفيفة بسيطة تعتمد أسسا على السمسم والسكر . بل يكاد السمسم عمليا يرادف الحلاوة الطحينية ، حيث تستهلك هذه وحدها أربعة أخماس محصوله على الأقل .

ورغم التركز الجغرافي الفائق في زراعة السمسم ، في شرق الدلتا وخاصة الشرقية تقليديا ثم في جنوب الصعيد حاليا بعد هجرته الكلية مؤخرا ، فإن من الأسهل والأجدى اقتصاديا انتقال السمسم الجاف إلى مراكز الاستهلاك لتصنيعه بها بدل أن يصنع برمته في مركز إنتاجه الزراعي ليوزع جاهزا على سائر أنحاء البلد .

بصيغة أخرى ، الحلاوة الطحينية صناعة تتوطن بالسوق لا بالخام . من هنا فإنها تبدى توزيعا عريضا يبدأ من المصانع البلدية اليدوية المنتشرة في الريف والمدن الاقليمية ، عبر عشرات المصانع الآلية الموزعة في العواصم الاقليمية ، حتى العاصمتين حيث تتركز معظم المصانع بالفعل .

على العكس تماما الشكولاته ، فإنها - كخط عصرى حديث يعتمد أساسا على الكاكاو المستورد - تبدى تركزا حضاريا وحضريا شديدا ، حيث تقتصر على قلة معدودة من المصانع الضخمة تتقاسمها أو تحتكرها العاصمتان خاصة الاسكندرية - والشيكولاته كقاعدة عامة صناعة موان بامتياز .

والواقع أن ميزة الاسكندرية هنا حتمية كاسحة ، إذ أن الصناعة نفسها تكاد الآن تكون عملية تجميع ، وتجميع من وراء البحر أساسا . فعدا الكاكاو نفسه ، ومن قبله الآلات والمصانع بالطبع أصلا ، فان كلا من السكر واللبن المجفف أصبح يستورد من الخارج ، وقبل ذلك كان نطاق الألبان في شمال الدلتا يقع دائما خلف بابها .

المياه الغازية والمرطبات

وإذا جاز إلحاق تعبئة المياه الغازية والثلج بصناعة الحلويات ، فإنها كطارىء حضارى دخيل تعد أشبه بالشيكولاته ، ولكنها في توزيعها أشبه بالحلاوة الطحينية . ذلك أنها أولا سلعة استهلاكية بسيطة نسبيا ، شبه كمالية نوعا ، تستهدف السوق أساسا وتسعى إليه رأسا .

ثم هي إن تكن سعلة استهلاكية خفيفة بالمقياس الاقتصادى ، إلا أنها سلعة ثقيلة للغاية بالوزن ، ثقيلة مرتين ، مرة بالعبوة نفسها ،هى السائل ومرة بالوعاء الذى يحتويها وهو الزجاجة . والمكون الرئيسى فى الأول وزنا - الماء - لا سعر له تقريبا ، بينما أن الثانى معرض للكسر بالنقل البعيد . من ثم تحتم توطن الانتاج بالسوق والاستهلاك على كل مستوى .

غير أن السلعة ، من الناحية الاخرى ، سلعة حضارية نسبيا وإن كانت أولية أو ثانوية ، ولذا فإن استهلاكها وظيفة لمستوى المعيشة أساسا أو دالة عليه . ولذا فإن الصناعة حين بدأت على نطاق مذكور نسبيا فى فترة ما بين الحربين انتشرت أساسا فى المدن الرئيسية حيث تركز معظم استهلاكها لفترة طويلة نسبيا .

حتى الثلج ، بالمناسبة أو الاستطراد ، ظل إنتاجه لبعض الوقت ظاهرة عاصمية أو شبه عاصمية . فحتى منتصف الخمسينات ، كانت القاهرة وحدها تنتج ٦٠ ٪ منه والاسكندرية ١٨ ٪ ، تاركتين خمس الانتاج فقط لسائر البلد. الثلج ، باختصار يعني ، وكالمرطبات والمياه الغازية المعبأة أو أكثر أو أقل ، كان كتقليد حضارى ظاهرة حضرية أى مدنية أساسا وعاصمية فى الدرجة الأولى .

وليس إلا بعد ارتفاع مستوى المعيشة أن تسربت عادة الاستهلاك إلى الأقاليم والأرياف ، إلى أن تفشت تماما فى الفترة الأخيرة ، ومعها انتشرت ثم تبعثرت الصناعة إلى أقصى حد ممكن . وعلى الجملة يمكن القول إن الصناعة الآن تتوزع على كل مدن وأقاليم القطر بحسب كثافة السكان ومستوى المعيشة ، وإن كان هذا يعنى أيضا وبدون تناقض أنها تتركز بصفة طاغية فى العاصمتين والعاصمة الأولى خاصة . فمثلا فى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، كان توزيع إجمالى القيمة المضافة فى صناعة المشروبات قطاع المنشات التى تستخدم ١٠ عمال فأكثر كالآتى : القاهرة الكبرى ٧٧,٢ ٪ ، الاسكندرية ١٧,٤ ٪ منطقة القناة ١,٣ ٪ ، باقى مصر ٤,١ ٪ [(١)] .

هذا ، ولفترة طويلة أيضا كانت مشكلة الصناعة الحاكمة أو الحاسمة هى ، للغرابة ولكن بلا دهشة ، هى الزجاجات والسدادات ، حيث كانت تستورد من الخارج وتبتلع وحدها نصف تكاليف الانتاج . إلى أن تم الاستغناء عن الاستيراد نهائيا وتوسعت الصناعة توسعا هائلا فى العقود الأخيرة ، ليصبح الانتاج بمليارات الزجاجات بعد ملايينها ، وتصبح مشكلته الحادة هى استهلاك السكر بعد أن كان استيراد العبوات .

ولقد وصل مد المياه الغازية هذا إلى أوجه ، وانطلقت فقاعة الغازيات إلى السماء ، بعد الانفتاح الاستهلاكى الذى أسرف فى هذا المجال بالذات من الانتاج غير المنتج - ٣٩,٩ مليون صندوق سنة ١٩٧٦ مثلا - حتى وصفه او وصمه البعض تهكما «بالانفتاح الغازى» ، الذى اقترن أيضا بما سماه البعض الآخر تجملا «بالغزو الغازى» ..

المشروبات الروحية

على هامش المياه الغازية وتعبئة الزجاجات ، ولكن فى إيقاع عكسى تقريبا ، دعنا لا ننسى صناعة النبيذ والبيرة التى أدخلتها الجاليات الأوربية معها ولحسابها واستهلاكها غالبا كصناعة آلية رأسمالية حديثة . فباستثناء هامش غير عريض من الاستهلاك الوطنى خارج دائرة الجاليات الاجنبية ، كانت الصناعة دائما عاصمية بحتة ، ومناصفة بالتقريب أو بالتخصيص والتخصص بين العاصمتين : النبيذ للاسكندرية ، والبيرة للقاهرة : الأول على كروم مريوط والساحل الشمالى

---

(١) إحصاء الانتاج الصناعى لسنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، القسم الثانى .

الغربى (مزارع جانا كليز على أطراف البحيرة) ، والثانى على التشغير المحلى (ولعله من نفس المنطقة أساسا أو جزئيا) .

وبقدر ما ارتفع الانتاج أثناء الحرب الثانية لمقابلة استهلاك القوات الأجنبية ، انخفض بعدها بعنف ، لينخفض بعد «الخروج الأبيض» وضمور الجاليات الأجنبية انخفاضة التصفية نسبيا – إلا من طلب السياحة الاجنبية وهدف التصدير . ولكن فيما عدا هذا فقد تراجعت صناعة الخمور فى العقود الأخيرة بقدر ما تصاعدت فورة المياه الغازية الخفيفة ، هنا المد وهنا الجزر .

صادرات المشروبات الروحية

القيمة بالجنيه	القيمة بالجنيه	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٨,٢٤٧,٠٠٠	٨,٤٠٠,٠٠٠
١٩٧٩	٧,٦٤٧,٠٠٠	٦,٩٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٢,٨٥٩,٠٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠
١٩٨١	٤,٦٨٣,٠٠٠	٤,٣٢٤,٠٠٠

صناعة السجاير

لصناعة الدخان أو السجاير فى مصر تاريخ طويل ، إلا أن أغلبه بدائى إلى يدوى ومنزلى إلى اكتفائى . فلقد كانت زراعة الطباق معروفة ومنتشرة محليا حتى أواخر القرن الماضى . ولكن ليس إلا منذ الربع الأخير من القرن أن بدأت الصناعة بمعنى الكلمة ، وإلا بعد دورة القرن أن بدأت الصناعة الآلية ، ولا قبل منتصف القرن أن أصبحت صناعة ضخمة .

وفى كل الأحوال كان للصناعة دائما وضع خاص فى الصناعة المصرية فى أكثر من معنى . فهى مستوردة الأصول والنشأة ، مثلما هى مستوردة الخام والتكنولوجيا . وهى بالصفة الأخيرة صناعة تجميع أساسا ، إلا أنها مع ذلك صناعة تصدير أصلا ، ثم هى تجمع بين الزراعة المحرمة والصناعة المحتكرة والتجارة الحرة بلا حدود .

وفي هذه الحدود فإنها صناعة نووية مكثفة ولكن تكتنفها وتكملها شرنقة سميكة بمعنى أنها فى ذاتها صناعة محدودة نسبياً من حيث رأس المال والعمالة ، ولكنها مولدة للربح أو القيمة المضافة وللعمالة المساعدة إلى أقصى حد ممكن .

ولا داعي – أليس كذلك ؟ – أن نضيف بعد هذا أنها وإن تكن من أربح الصناعات وأكثرها فائدة اقتصاديا ، فإنها من أشدها ضررا صحيا ،على أنها إن تكن سلعة ضارة ، فانها لا تصنف فى التخطيط الصناعي أو العمرانى ضمن «الصناعات الضارة obnoxious » . وبالمثل فإنها تصنف فنيا وعلميا بين الصناعات الغذائية دون أن تكون «غذاء» بالمعنى المفهوم .

أخيرا وليس آخرا بالتأكيد ، فبقدر ما هى عميمة الاستهلاك على مستوى الوطن بأسره ، فإنها من أشد الصناعات تركزا من الناحية الجغرافية ، فهى صناعة وطنية جدا استهلاكا ، عاصمية جدا إنتاجا ، رغم أنها فى الحالين صناعة سوق بصفة مطلقة .

تاريخ الصناعة

ولنفصل . دخلت الصناعة مصر فى الربع الأخير من القرن الماضى على يد المهاجرين الأرمن الذين تدفقوا من تركيا بعد أن حولتها هذه عندها إلى صناعة احتكارية حكومية . وبضغط من تركيا أيضا ، لم تلبث الحكومة المصرية أن فرضت تحريم زراعة الدخان بمصر فى أواخر القرن ، ثم استمر هذا التحريم حين أصبحت واردات الدخان مصدراً جوهريا من مصادر الجمارك والدولة، لا سيما كذلك بعد أن تحولت الصناعة إلى الميكنة منذ مطالع القرن ، ويكفى أن نعلم أنه حتى منتصف الخمسينات الأخيرة كانت رسوم الدخان المستوردة تمثل ثلث إيرادات الجمارك [١].

وإلى الحرب الثانية تقريبا كان التبغ يستورد من تركيا والبلقان أساسا ، خاصة اليونان ويوجوسلافيا ، أولا للقرب الجغرافى ، وثانيا لسيطرة جاليات الأرمن واليونان على المهنة ، وتلك كانت الأدخنة «الشرقية» التى أكسبت السجاير المصرية نكهة خاصة واكتسبت لها سوقا أثيرة وشهيرة فى أوروبا بصفة تقليدية ، بحيث ظلت طويلا سلعة تصدير خارجي بجانب كونها سلعة استهلاك محلى .

---

(١) عبد العاطى ، ص ٣٤٢ .

على أن هذه السوق الخارجية أخذت تتقلص بالتدريج حتى اندثرت تقريبا بعد الحرب الثانية نتيجة لتحول الذوق إلى السجاير الأمريكية ، ولم تلبث الصناعة المصرية هى الأخرى أن تحولت بدرجة كبيرة إلى الطباق الأمريكى الفرجينى لتركب منه ومن الطباق الشرقى توليفة جديدة خاصة. وفى الوقت نفسه اقتصرت الصناعة على سد حاجة الاستهلاك المحلى الذى توسع بسرعة وبشدة حتى انقلب التوازن إلى مرحلة عدم الكفاية الذاتية أصلا .

ففى الخمسينات مثلا كانت نسبة الصادر من الانتاج ١ ٪ بالكاد ، ارتفعت بصعوبة فى الستينات إلى ٧ ٪ ذهب معظمها إلى الأسواق العربية لا الغربية (١) ، وبينما بلغت الطاقة المعطلة فى مؤسسات الصناعة فى الستينات زهاء ٥ - ١٠ - ٢٠ - ٣٣ ٪ ، فإن الطاقة الانتاجية فى السبعينات عجزت عن مواجهة الاستهلاك المحلى حتى باتت السجاير المستورة مكملا أساسيا للانتاج المحلى .

تطور الانتاج

ارتفع الوارد من التبغ من ١١ ألف طن (أى ١١ مليون كيلو جرام) سنة ١٩٥٢ ، إلى ١٣ ألفا سنة ١٩٦٥ و إلى ١٨ ألفا سنة ١٩٦٦ . ولكنه تضاعف إلى نحو ثلاثة الأمثال فى العقدين الأخيرين فقط ، حيث بلغ ٤٢,٦٣٦ طنا سنة ١٩٨٢ ، وهذا رقم قياسي حقا ، إلا أنه لا يكاد يكفى الانتاج أو الاستهلاك المحلى . ولذلك يتوقع أن يرتفع إلى ٥٠ ألف طن هذا العام ١٩٨٣ . وقد جاءت هذه الواردات من ٥ دول فقط ، كل منها بنحو ± ٥٠٠٠ طن تقريبا ، هى بالترتيب التنازلى : اليونان (٦٠٢٣ طنا) ، إيطاليا (٥٨٥٠ طنا) ، الصين (٥١٣٧ طنا) ، تركيا (٥٠١٤ طنا) ، الولايات المتحدة (٤٩٧٣ طنا) .

أما عن الانتاج نفسه فقد تحسن الوضع تدريجيا فى أوائل الثمانينات حتى صار هناك صادر يقابل الوارد المصنع ويعادله تقريبا وذلك بنسبة ٥ ٪ كل ، بحيث يأتى الموقف الصافى وهو فى حالة اكتفاء ذاتى عمليا . ففى سنة ١٩٧٦ بلغ حجم الانتاج نحو ٢٣,٣ مليار سيجارة ، وفى سنة ١٩٧٨ حوالى ٢٧,٥ مليار ، وفى سنة ١٩٧٩ نحو ٢٩,٥ مليار ، وفى سنة ٨٢ - ١٩٨٣ نحو ٣٦

---

(١) الصياد ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

مليارا بمعدل ١٠٧ مليون سيجارة يوميا . أما الانتاج المتوقع هذا العام ٨٣ - ١٩٨٤ فيقدر بنحو ٤٧ مليارا ، أى ضعف ما كان عليه فى سنة ١٩٧٦ أى منذ ٧ - ٨ سنوات فقط ، قل أكثر من تضاعف فى أقل من عقد . وبصورة تقريبية مبسطة يمكنك أن تقول إننا نوشك أن نستورد ٥٠ ألف طن تبغا ، وننتج ٥٠ مليار سيجارة .

إذا نقلنا إلى العمالة ، فإن أهم ما يلاحظ أنها ليست كبيرة الحجم بصفة خاصة ، إن لم تعد حقا ضئيلة نسبيا . كذلك فإنها فى نحو نصف قرن من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٦٧ لم تتضاعف إلا بالكاد رغم ان الانتاج نفسه تضاعف ربما عشرات الأمثال . وإذا كان هذا يعكس أساسا تطور الميكنة الفائق ودورها فى اختزال العمالة ، فإن الصناعة تظل صناعة غير كثيفة العمل بقدر ما هى كثيفة التمويل ، ومع ذلك فلا ننس أن حول هذه النواة النووية الضيقة دائرة واسعة نسبيا من العمالة المساعدة التى تكرس نفسها للتوزيع ولا تقل عن سبعة أمثالها حجما حيث تبلغ نحو ٧٠ ألف عامل أو يزيد .

نسبة العمالة فى المنشآت + ١٠ عمال من كل عمال مصر (١)

السنة	العدد	٪
١٩١٧	٢٦٢١	؟
١٩٢٧	٥٢٣٠	؟
١٩٥٢	١٠٥٣٢	٤,٠
١٩٦٠	٩٠٧٢	٢,٨
١٩٦٧	١٢٢٣٨	٢,١

جغرافية الانتاج

أخيراً ، ورغم عنف التركيز الصناعى والجغرافى الذى يميز الصناعة بالفعل ، فإن لها من ناحية الشكل هيكلا هرميا بطريقة ما . ففى القاع قاعدة واسعة لكنها مسحوقة من مصانع «المعسل» الشديدة الانتشار فى الأرياف والأقاليم . ثم تعلوها طائفة من المصانع الصغيرة

---

(١) تعداد السكان سنة ١٩٢٧ ، إحصاء الانتاج الصناعى .

الخاصة التى تبلغ نحو العشرين عددا . ثم تطغى فوق الكل قمة بالغة الضخامة والكثافة والوزن من المصانع الكبرى التى لا تزيد عن «الدستة» إلا بالكاد .

وهاهنا نجد التركيز على أشده حقا . فمن إجمالى القيمة المضافة وطنيا فى الصناعة سنة ٦٦ - ١٩٦٧ ، كان نصيب القاهرة الكبرى وحدها ٧٥,١ ٪ ، والاسكندرية ١٢,٩ ٪ ، بمجموع قدره ٩٨ ٪ ، تاركا ١٢ ٪ فقط لبقية البلد . فالصناعة بهذا التركيب عاصمية إلى أقصى حد ، قاهرية أساسا وسكندرية إلى حد ما ، الأولى بنسبة ثلاثة الأرباع والثانية بنسبة الثمن ، والاثنتان بنسبة تسعة الأعشار تقريبا ، بينما يذهب الثمن الباقى إلى بقية البلد جميعا .

صناعة حفظ الأغذية

صناعة المشكلات أم مشكلة تناقض الزراعة والصناعة ؟

هذه واحدة أخرى من «بنات» الحرب الثانية تحديدا ، ولعلها أحدث الصناعات الغذائية الحديثة فى مصر نشأة ونموا ، مثلما تعبر أكثر من أى شئ آخر عن قصور الزراعة المصرية عن مقابلة حاجات الصناعات المصرية . وابتداء ، فإن مثلها صناعة لابد أن ترتبط بالطلب الخارجى أكثر منها بالطلب المحلى . ففى بلد يكون فيه المحصول الطازج متاحا على مدار السنة تقريبا مثل مصر ، فيما خلا بعض اختناقات عابرة فى فترات ما بين العروات الثلاث ، لا يمكن أن يكون الطلب المحلى مهما بدرجة كبيرة أو مؤثرة . الطماطم مثلا لايدخل صناعة الصلصة منها سوى ٢٥ ألف طن سنويا من إجمالى إنتاجها البالغ ٢,٤ مليون طن ، أى ١ ٪ فقط .

لا يبقى إذن من مجال فعال سوى الطلب الخارجى أى التصدير إلى الخارج . ولكن هنا أيضا ، كما يضيف بحق مابرو ورضوان مرة أخرى ، فإن أفضل مجالات التصدير فى حالة بلد له شهرة ذائعة بالخضروات والفواكه الجيدة والمتاحة فى غير موسمها مثل مصر إنما تتمثل فى المحصول الطازج أكثر من الأغذية المحفوظة . وفى الحالتين فإن من أبرز المشاكل الأساسية فى صناعة حفظ الأغذية عندنا أنها تنطوى على قدر كبير من المدخلات الخارجية يتعين استيرادها ، مما يرفع تكاليف الانتاج وبالتالى يخفض القدرة على المنافسة فى السوق الخارجية وبالتالى على التصدير (١) .

(١) ص ١٣٧ .

وأخيراً ، وفي كل الأحوال ، فإن المشكلة الحرجة التي أصبحت تواجه الصناعة حاليا كزمر واقع هي قصور الانتاج الزراعي عن توفير حاجتها من الخامات الأساسية بعد إذ أصبح الاستهلاك المحلي يلتهم كل الانتاج بل ويضطر إلى نسبة جسيمة من الاستيراد . فإذا عدنا إلى مثال الطماطم ، فإن طاقة مصانع الصلصة تبلغ ٢٢,٤٠٠ طن سنويا ، إلا أنها لا تنتج في الواقع سوى ٥٢٠٠ طن ، لا لشئ سوى نقص الخامة الطازجة .

من هنا كانت الطاقة المعطلة سمة من أبرز وأسوأ سمات صناعة حفظ الأغذية في مصر دائما، أي أن بمصر ، للتناقض الساخر جدا والسخرية المريرة حقا ، طاقة صناعية وجهازاً أو صرحا صناعيا لحفظ الأغذية أكبر مما لديها من فائض زراعي توظفه فيه أو توظف هذا فيه . مثلا في سنة ١٩٦٣ قدرت الطاقة المعطلة في صناعة الخضروات الجافة بما يتراوح بين ١٧ ٪ ، ٣٣ ٪ بين مؤسساتها الرئيسية الأربع في البلد .[(١)]

شركات المعلبات في مصر عموما ، مثلا آخر ، طاقتها الانتاجية ١٠٥ آلاف طن سنويا ، إلا أنها لا تنتج سوى ٦٨ ألفا ، بطاقة معطلة مهدرة قدرها ٣٧ ألفا أو بنسبة ٣٦ ٪ . وفي صناعة الصلصة ، مرة أخرى ، وجد أن المصانع لا تعمل بكامل طاقتها إلا لسبعة أيام في السنة ، ثم تنخفض نسبة التشغيل بقية السنة إلى أي شئ حتى الصفر ، ومن المحقق أن في استطاعة الصرح الصناعي القائم حاليا كما هو أن يضاعف إنتاجه بين عشية وضحاها ، فقط إن أتيحت له الأمدادات الكافية من الخامة الوفيرة المناسبة التكلفة والمنتظمة التدفق .

على أية حال ، فلابد لنا أن نؤكد أن الصناعة قد نجحت رغم كل هذه العقبات والمعوقات في أن تنتزع لنفسها موطئ قدم ، ولم يعد شك أنها جاءت لتبقى ، كما اقتطعت لنفسها سوقا عالمية متوسعة وإن في حدود ، لا سيما في الدول العربية خاصة التبرولية ثم بعض البلاد الإفريقية وقليل من الأوروبية .

ولكن تبقى هذه السوق ، مع ذلك أقل بكثير مما يتناسب وحجم مصر وحجم الزراعة المصرية ، وأقل بيقين مما يتناسب وإمكانيات الطلب العالمي المتعاظم . وإذا كان لهذه الصناعة أن ترقى حقا

---

(١) دليل الصناعات ، ١٩٦٣ .

إلى مستوى تلك الامكانيات والمجالات المتاحة ، فلابد لها أن تنتظر ثورة الخضروات والفواكه التى يتطلع إليها بعض المخططين فى مصر .

ملامح صناعة حدية

فى الأثناء ، وبظل هذه الأوضاع والتوازنات ، وكنتجية بالضرورة ، اكتسبت صناعة حفظ الأغذية عندنا سمة أخرى موازية لكنها غير مواتية ، وهى اضطراب وتذبذب ميزان التصدير - الاستيراد . فإذا كانت الحرب الثانية هى نقطة الصفر بالنسبة للصناعة والعتبة التى قفزت منها إلى إنطلاقة مؤثرة استجابة لطلب القوات المحاربة الضخم ولاستحالة الاستيراد ، فقد تعرضت لانتكاسة حادة بعدها حيث تقلصت هذه السوق المحلية وعادت المنافسة الأجنبية الكاسحة ، فزادت الواردات على الصادرات زيادة محققة فى الخمسينات الباكرة .

ولقد تلت هذه فترة تصحيح ناضلت الصناعة فيها خلال الستينات حتى أصبحت الصادرات تفوق الواردات نوعا فى بعض الخطوط خاصة الخضروات والبقول ، وإن ظل العكس صحيحا إلى أقصى حد فى البعض الآخر خاصة الفواكة . (١)

إلا أن الصناعة لم تكد تتقدم إلى المرحلة الأخيرة لتقلب الميزان لصالحها كلية حتى كان المد السكانى والاستهلاكى والانفتاحى فى السبعينات قد دهمها ضمن مادهم من فروع الصناعة المصرية ، فأصبحت مصر مستودرة للأغذية المحفوظة خارج كل حدود ، وصارت الصناعة المصرية نسبيا هامشية أو رمزية أكثر من أى وقت مضى رغم الارتفاع الحقيقى المطرد فى حجم إنتاجنا الفعلى نفسه .

تجارة الأغذية المحفوظة (بالطن)

الانتـــاج	الـــــواردات		الصادرات	
	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٤
فواكه محفوظة	٨٦٠	٣٥٦	١,٢	١,٠
مربى وعصير فواكه	٩٧٣	٨٥٥	٠,٢	٠,٧
طماطم محفوظة وصلصة	٧٣	٦٤	٩٧,٩	٩٩,٦
خضروات وبقول محفوظة	١٨٩	١٠٢	٥٧,٦	٢١٣,٧

(١) عبد العاطى ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ ..

عن هذا الانتاج وتطوره ، فلعل أول ما يميزه هو أن صناعة حفظ الأغذية المصرية هى ، كالانسان المصرى نفسه إلى حد بعيد ، مخلوق نباتى أكثر مما هو حيوانى . فالانتاج النباتى يرجح الانتاج الحيوانى وزنا ، لا شك لأن مصر تفتقر إلى ثروة حيوانية حقيقية كما أنها لم تستثمر ثروتها السمكية بعد حقا ، وفى الانتاج النباتى فإن الغلبة بالطبع هى للخضروات والبقول على الوفاكه ، وفى الخضروات والبقول بدورها كانت الصدارة فى البداية للخضروات المجففة ، ولكنها بالتدريج تخلت عنها للخضروات والبقول المحفوظة .

أما فى الانتاج الحيوانى فلعل من المثير أن نلاحظ تفوق الانتاج السمكى على اللحوم ، حتى الجمبرى المجمد وحده يفوق اللحوم المجففة . يلفت النظر أيضا ظهور السردين المعلب منذ سنة ١٩٦٠ فقط ، ثم صعوده بحدة غير عادية ، ثم اختفاؤه فجأة وبنفس الحدة فى النهاية بعد السد العالى وهجرة السردين من مياهنا الاقليمية .

وعلى الجملة ، فإن الملاحظة العامة هى أن الانتاج عموما ، نباتيا وحيوانيا ، مذبذب مضطرب دون انتظام أو قاعدة صارمة ، فلقد يرتفع بالتدريج أو بسرعة ثم ينخفض بنفس الإيقاع أو يظل متأرجحا متموجا .. الخ .

تطور إنتاج الأغذية المحفوظة (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
خضروات مجففة	١٦٠٠	٤٨٤٢	٣١٨٩	٤٧٢٢
خضر وبقول محفوظة	٦٠٠	٢٢٠٠	٥٥٣٧	٥٧١٤
صلصة طماطم محفوظة	٤٠٠	١٠٠٠	٩٩٤	١٦٤٥
فواكه محفوظة	—	١١٠	١٧٠	٤٨٩
لحوم مجففة (مصنعة)	٣٥٧	٩٤٣	٥٨٤	٥٧٩
سردين مجففة (مصنعة)	—	—	٧١٠٦	١٠٤٤٣
جمبرى مجمد	—	١٠٧٢	٤٦٤	٦٠٨

خريطة الخضروات

عن التوزيع الجغرافى ، أخيرا ، فإن لكل فرع بل نوع من الصناعة خريطته الخاصة بالطبع .

إلا أن القاعدة العامة والأصولية هي أنها صناعة تتوطن بالخام في الدرجة الأولى وإن شدت السوق في الاتجاه الآخر أحيانا .

ففي الخضروات والفواكه ، إذا بدأنا بالشق النباتي ، فإن الخامة عادة ضخمة الحجم ثقيلة الوزن متوسطة القيمة لا تتحمل تكلفة النقل البعيد ، فضلا عن أنها غالبا هشة حساسة سريعة التلف ، محاصيل عطبية كما تسمى ، والمنتج النهائي في نهاية المطاف ضئيل الحجم والوزن بالنسبة للخامة . ولهذا كله لا مفر من أن تكون الصناعة محلية ضيقة أو موضعية نصا تتوسط حقل الخام الزراعي ، لذا كانت الصدارة فيها للمراكز والمدن الاقليمية الريفية .

وإذا كان للمدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية دور وجاذبية كأسواق استهلاكية ضخمة ، فإنها تأتي في الصف الثاني غالبا ، لا سيما أن الطلب الهائل بها على الخضروات والفواكه الطازجة لا يكاد يترك بالمناطق الزراعية المحيطة بها فائضا كبيرا للتصنيع والتعبئة ، وفيها على أية حال تتركز الصناعة في الأعم الأغلب على أقصى أطرافها النائية . ومن الأمثلة على ما تلاقيه الصناعة من نقص الخامات في ظل العاصمة أن مصنع قها يضطر إلى تسوق بعض الطماطم للصلصة من الفيوم وسوهاج ، بكل ما يعني هذا النقل البعيد من تكاليف وفاقد وعطب .

هكذا ، على أية حال ، نجد مراكز الصناعة الأساسية موزعة غالبا في قلب مناطق الانتاج الزراعي الرئيسي في الريف والأقاليم ، إلا أنها تنزوي كما يتفق أو كما ينبغي على أطراف الدلتا . في الصدارة تأتي قها ، متوجة حقل خضر وبساتين القليوبية الغني ، بينما تقوم إدفينا على حقل البحيرة ، كما أضيفت حديثا مديرية التحرير . ولنا أن نضيف مغاغة كمركز وحيد بالصعيد لفترة ما ، إلى أن أضيف إليه مركز ثان في سوهاج ، وإن كان كلاهما لا يقارن حجما وقوة بمراكز الدلتا .

تفصيلا ، إذا بدأنا بتعليب الخضر والفواكه ، بما في ذلك البقول وعلى رأسها الفول المدمس ، فإن أهم المصانع بعد قها وإدفينا هو مصنع الرأس السوداء بالاسكندرية والذي يفيد من موقعه الميناني للتصدير مباشرة ولعله في هذا يمتاز على المواقع الداخلية وإن تفوقت هذه في نقل الخام والتسويق الداخلي .

وتنتشر تعبئة صلصة الطماطم فى معظم تلك المراكز نفسها ، يضاف إليها مصنع هام فى مديرية التحرير أقيم خصيصا لكى يستوعب إنتاجها الكبير من الطماطم ، وهو مصنع بالغ التطور تكنولوجيا يضم ضمن وحداته وحدة إنتاج علبه الصفيح ذاتيا .

البصل المجفف وإخوته

ومن الخطوط الجانبية نسبيا والحديثة، نوعا ، فى حفظ الأغذية ، تجفيف البصل والثوم . والواقع أن الطلب الخارجى على البصل والثوم المجفف فى تصاعد وتعاظم شديدين للغاية لأسباب واضحة ومفهومة عمليا ، فضلا عن ضغط تكاليف النقل الباهظ إلى أقصى حد .

ولا شك كذلك أنه تطور مثير أن قد أصبحت قيمة صادراتنا من البصل المجفف تفوق قيمة الصادر منه طازجا ، ويزداد الأمر إثارة حين يقرن بالوزن . ففى سنة ٨١ - ١٩٨٢ مثلا بلغت قيمة صادراتنا من البصل الطازج ٣,٨٧٤,٠٠٠ جنيه والمجفف ٨,٩٥٩,٠٠٠ جنيه ، بنسبة نحو ٤٣ ٪ على الترتيب . هذا فى حين بلغت كمية الأول ١١,٠٠٠ طن والثانى ٥٥٠٠ طن ، بنسبة ٥٠ ٪ أى أن البصل المجفف نصف الطازج وزنا ، ولكنه ضعفه قيمة . من هنا فليس من المستبعد تماما اليوم الذى يتحول صادرنا برمته منه ، وربما الثوم من بعده ، إلى النوع المجفف ، لا سيما لما للبصل المصرى من شهرة عريضة عريقة فى الأسواق الأوروبية خاصة .

وقد لا يكون الثوم مشكلة حادة طازجا كان أو مجففا ، ولكن البصل مشكلة حقيقية بالتأكيد ، خاصة فى التصدير . فبحجمه الضخم ووزنه الثقيل ، مع تواضع قيمته النسبية نوعا على أية حال، يصبح النقل وتكلفته ضابطا توقيعيا حاكما ومشكلة لا سبيل إلى حلها إلا بالتجفيف الذى يضغط حجمه ويختزل وزنه إلى العشر بالضبط ، وهى نسبة فارقة جدا بلا جدال .

ولقد قامت أول صناعة لتجفيف البصل فى مصر كصناعة تصديرية مينائية فى الاسكندرية وبورسعيد ، ولكن هذا كان بوضوح تخطيطاً خطأ ومعيبا ، لأنه ينتظم نقلا باهظا ومزدوجا معا . فقد كان البصل الطازج ينتقل من معقله فى قلب الصعيد ، لتتم عملية الفرز والتدريج والتصنيف والتصنيع والتصدير فى الميناء ، على أن يعاد البصل «النقضة» أو غير الصالح للتصنيع إلى السوق المحلية فى الداخل .

لذا كان حتما أن يصحح هذا الوضع الشاذ ، فانتقلت الصناعة إلى حيث ينبغى لها فى قلب حقل الخام الأول والأكبر سوهاج التى كانت تقليديا تنتج وحدها نحو ربع إلى ثلث المحصول القومى. وفضلا عن اقتصاديات الانتاج الجذرية ، كان هذا مساهمة فى نشر الصناعة وطنيا وتنويع الاقتصاد المحلى للمنطقة .

والطريف بعد هذا أن الصناعة هنا جمعت بين البصل والثوم فى مصنع واحد إذ لما كان موسم البصل فصليا ولا يعمل المصنع إلا ٢٠٠ يوم فى السنة ، فقد استكمل نشاطه بتجفيف الثوم وغيره. هذا ، وتدخل فضلات ونفايات المحصولين فى صناعة الأسمدة للزراعة المحلية . (١)

ومنذ أنشئ أول مصنع بسوهاج سنة ١٩٦٢ تكاثر عدد المصانع إلى ٨ حالياً ، موزعة بين سوهاج نفسها ومغاغة فى الصعيد ثم كفر الدوار والاسكندرية وبورسعيد فى الدلتا . أما حجم الانتاج الكلى فقد وصل سنة ١٩٨٢ إلى ٦٥٠٠ طن مجفف من البصل والثوم فضلا عن الجزر والكرنب والكرات ، بالاضافة إلى الزيوت الناتجة من مخلفات التجفيف . وتبلغ قيمة هذا الانتاج ٨ ملايين جنيه ، أتى معظمها من التصدير إلى أسواق غرب أوروبا أساسا رغم كسادها نوعا فى الوقت الحالى .

الفواكه من العصير إلى التجفيف

إذ انتقلنا إلى الفواكه ، فإن للموالح بالطبع الصدارة المطلقة سواء فى عملية الفرز والتدريج والتغليف للتصدير أو فى إنتاج العصير الطبيعى أو المركز أو عجينة الفاكهة أو زيوت القشر .. الخ. ومن أهم مراكز التدريج القناطر وبلبيس ، أما العصير فمن أهم مراكزه أبو كبير بالشرقية . وسيلاحظ فى ثلاثتها ، فضلا عن الموقع على حقل الخام ، بعدها النسبى عن بالوعة الاستهلاك الطازج المباشر وهى القاهرة الكبرى . أخيرا فإن مصنع الرأس السوداء بالاسكندرية يمتاز بأنه يجمع بين تعليب الخضر والفواكه وبين عصر الفواكه والموالح بمختلف أنواعها (٢) .

لمعلبات الفاكهة بأنواعها المختلفة ، بعد ، سوق جيدة بالخارج ، خاصة فى دول البترول العربية، حيث كان للعصائر بالذات مركز الريادة ، إلى أن بدأت المنافسة الهندية والإندونيسية

(1) Little inc., Egypt,s onion industry, 1956, P. 28-30 .

(2) Ibid .

تشتد . غير أن سياسة تصدير المركزات إلى هذه الأسواق تعد سياسة خاطئة ، ينبغي أن تتحول إلى ، وتقتصر على ، تصدير العصائر فقط .

ذلك أن تلك الأسواق تعيد محليا تخفيف تلك المركزات إلى عصائر ، الأمر الذى يغلق تلك الأسواق نفسها في وجه صادراتنا من العصائر أولا ، والأسوأ من ذلك أنه يخفض بل يخرب قيمة صادراتنا من المعلبات عموما ، حيث أن طن المركزات يمكن أن يصدر على شكل ٣ أطنان عصائر - وإلا فليرفع سعر الأولى إلى ثلاثة الأمثال أو أربعة الأمثال الآن على الأقل .

صادرات عصائر الفاكهة بالحجم والقيمة

السنة	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٧١٥٧	٢,٥٢٥,٠٠٠
١٩٧٩	٦٠٣٣	٣,٩٢٢,٠٠٠
١٩٨٠	٦٥٢٤	٥,٥٠٧,٠٠٠
١٩٨١	٧١٢٢	٦,٦٨٠,٠٠٠

من العصير ننتقل إلى التجفيف ، فنجد أولا صناعة تجفيف العنب إلى زبيب للتصدير أو للاستهلاك المحلى . وهنا يأتي مصنع جانا كليز بأبو المطامير على هامش البحيرة والصحراء كتوقيع سليم جغرافيا ، خامة وبيئة . ففضلا عن نوعية العنب هنا وهى الحجم الصغير الذى لا يصلح للمائدة ولكن للزبيب sultana raisins ، فإن البحيرة مع مديرة التحرير المواجهة تقدم ثلث الانتاج القومى من العنب ، كذلك فإن سطوع سماء الصحراء الواسعة المكشوفة يناسب عملية التجفيف الشمسى المتبعة .

وينقلنا تجفيف العنب أخيرا إلى تجفيف البلح ، حيث بدأ الاهتمام به على أسس صناعة عصرية حديثة من أجل التصدير . وقد بدأت العملية حوالى منتصف الخمسينات بمركزين فى أم خنان وبرنشت فى قلب غابة نخيل الجيزة الكثيفة الشهيرة ، ثم امتدت الصناعة إلى البدرشين وكرداسة فى نفس الدائرة ، ثم إلى الفيوم غير بعيد ، ثم إلى القرين بوادى الطميلات ، فضلا عن الجزيرتين المصبيتين دمياط (السنانية) ورشيد ، إلى أن قفزت بالطبع إلى الواحات سيوة والداخلة والخارجة .. الخ .[1]

(١) الديب ، ص ٦٦ - ٦٧ .

تعبئة الأسماك

إذا كانت صناعة تعبئة الخضر والفواكه ريفية تتوزع على أركان الدلتا ، فإن صناعة تعبئة الأسماك ، بما في ذلك السردين والجمبرى صناعة ساحلية بالضرورة تنتشر على ضلوعها المقابلة حيث المصايد الرئيسية . أهم المراكز الاسكندرية ، رشيد دمياط ، بورسعيد ، السويس . وبذلك تشارك الاسكندرية بالدقة فى كلا فرعى صناعة الأغذية . وبذلك أيضا فإن الصناعة بفرعيها معا تتحلق حول الدلتا وتكاد ترسم حلقة دائرية حولها ، مثلما تقتصر عليها دون الصعيد إلى حد كبير .

الصناعة حديثة النشأة لا تعدو منتصف الخمسينات . وإذا كانت تعبئة اللحوم قد سبقتها بكثير أو قليل ، فقد سبقتها هى فى الانتاج بكثير ، حيث تبلغ ضعفها كحد أدنى فى العادة . وقد اعتمدت الصناعة منذ نشأتها على نوعين تحديدا هما السردين والجمبرى ، ثم اقتصرت على الأخير بعد هجرة الأول . وبذا يمكن القول إن عصب الصناعة الآن هو تجميد القشريات فى المحل الأول ، وفيما عدا هذا فإن هناك عدداً من وحدات تمليح وتجفيف وتدخين الأسماك فى رشيد وبورسعيد ، أخرى لإنتاج مسحوق السمك فى الغردقة .

السردين كان البداية ، وذلك بمصنع تعليب عزبة البرج بدمياط ، حيث تبلغ كثافة السردين أقصاها فى المياه المصرية ، بينما تظفر المنطقة عادة بثلث الصيد القومى ولكن لأن موسم السردين قصير لا يعدو ٣ - ٤ شهور ، فقد استكمل المصنع دورته السنوية بالجمبرى . إلا أنه لم يلبث أن عاد فاقتصر على الأخير وغيره من الأسماك بعد هجرة الأول . هذا ومن مخلفات التجهيز والاعداد ، والتى تبلغ خمسى الوزن فى حالة الجمبرى بالذات ، يستخلص الزيت ثم تطحن النفاية لتعطى مسحوق السمك الذى يعد علفا ممتازا للحيوان .

ولأن منطقة القنال ، حيث تلتقى مياه البحرين ، هى أكثف وأجود مياهنا الاقليمية بالذات لا سيما بنوعيه المتازين الزجاجى (القزازى) شمالا تجاه بورسعيد والأحمر الضخم جنوبا تجاه السويس ، فقد كان الجمبرى هو محور صناعة التعبئة منذ البداية فى بورسعيد ، حيث قامت ٣

مصانع كبيرة منذ منتصف الخمسينات تصدر إنتاجها المجمد إلى الأسواق الأوروبية حيث يشتد عليها الطلب للغاية ، وعلى الجانب الآخر من الساحل فإن للجمبرى مصنعين آخرين فى الاسكندرية [١] .

صناعة الألبان

رغم أهمية دور قطاع الألبان فى الزراعة فإنه مازال متواضعا فى الصناعة ، وإن حقق تقدما ملموسا فى الفترة الأخيرة . فاللبن إنتاج مرتفع القيمة بحيث يعد مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الزراعى . فى منتصف الستينات ، مثلا ، قدرت القيمة النقدية للبن ومنتجاته بنحو ٤٥ مليون جنيه فى السنة ، وكان هذا يعادل زهاء ثلث القيمة النقدية لمحصول القطن ذاته أو ٧ ٪ من القيمة النقدية للانتاج الزراعى جميعا [٢] .

أما فى الصناعة فإن ما يدخل من الألبان فى الصناعة الحديثة كسر ضئيل للغاية من جملة الانتاج ، بينما يذهب السواد الأعظم منه إلى المعامل الريفية البدائية . فمثلا فى أواخر السبعينات بلغ حجم الألبان المصنعة فى المصانع المرخص بها نحو ٢٠ ألف طن من مجمل إنتاج الألبان المقدر بنحو ١,٥ مليون طن ، أى بالكاد بنسبة ١,٥ ٪ [٣] .

أما أين يذهب الجسم الأساسى من محصول اللبن ، فقد كان نصفه وزيادة يذهب تقليديا إلى صناعة الزبد ، ثم يذهب نصف هذا الزبد إلى صناعة السمن ، اما الجبن فله ثلث اللبن ، وبهذا يتبقى للشرب العشر بالتقريب . وقد كان هذا الانتاج «بلديا» بدائيا إلى حد كبير ، إلا أنه بدأ يتغير نسبيا بدخول الصناعة الحديثة ، حيث ازداد التحول عن السمن إلى اللبن والجبن ، بينما حل السمن الصناعى (الذى بلغ انتاجه سنة ١٩٨٢ نحو (١٥٢ ألف طن) والزيوت النباتية محل الأول جزئيا ، وفى الوقت نفسه أصبح إنتاج الجميع عصريا متطورا بنسبة متزايدة كما يوضح هذا الجدول .

تطور إنتاج منتجات الألبان «بالطن»

السنة	لبن مبستر	جبن أبيض	جبن جاف ومطبوخ
١٩٥٢	—	١٠٩,٠٠٠	١٩٢١

(١) الديب ، ص ٦٨ – ٦٩ .
(٢) الصياد ، ص ١٩٨ .
(٣) الديب ، ص ٦٣ .

١٩٦٠	٩,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٣٣٩٨
١٩٦٥	٢٠,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٤١٠٨
١٩٦٧	٢٥,٠٠٠	١١٩,٠٠٠	٤٢٦٥
١٩٧٦	؟	١٣٤,٠٠٠	؟
١٩٨٢	؟	١٢٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠

ومن نافلة القول أن الانتاج ، الذى كان يغطى الاستهلاك بوفرة ورخاء تقليديا ، أصبح الان يعانى من العجز المتزايد ، وأصبحت الواردات جزءا أساسيا فى موازنة الاستهلاك المحلى . فمثلا فى سنة ١٩٧٩ كان إجمالى الانتاج المحلى من الجبن حوالى ١٧٠ ألف طن ، والاستيراد ١٦ ألفا، بنسبة ٩,٦ ٪ تقريبا . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع الرقمان على الترتيب إلى ١٨٨ ألف طن ، ٢٠ ألفاً، بنسبة ١٠,١ ٪ تقريبا ، وغنى عن الذكر أن هذا يفسر تصاعد بل تفاقم أسعار هذه المنتجات البروتينية الحيوية والأساسية . ولهذا السبب نفسه أيضا تقرر الاتجاه إلى خليط اللبن الحيوانى ولبن الصويا ، على أساس توجيه ١٠ ٪ من إنتاجنا من الصويا (أى نحو ١٥ ألف طن سنويا) لإنتاج ٤٠ طنا يوميا من اللبن المخلوط الجديد بأسعار نصف أسعار اللبن الحليب .

صناعة حديثة حضرية

وفيما عدا هذا على أية حال ، فإن صناعة الألبان عندنا ، كخط عصرى آلى ضخم ، هى صناعة حديثة العهد لا تتجاوز منتصف القرن الحالى ، ولكن سرعان ما انتشرت المصانع المختلفة الحجم والطاقة والتى تعمل فى مختلف خطوط منتجات الألبان من اللبن المبستر وبودرة الأيس كريم إلى الجبن الطازج الجاف والمطبوخ إلى الزبد والسمن .. الخ وبهذا حققت الصناعة تقدما لابأس به ينعكس فى القيمة النقدية لنشاطها وإنتاجها . فقد بلغ نصيب قطاع الألبان من القيمة النقدية للصناعات الغذائية الآن العشر على الأقل كما يوضح هذا الجدول (بالمليون جنيه) .

السنة	الصناعات الغذائية	قطاع الألبان	٪
١٩٨٠	١٢٤٣	١٦٧	١١,٦
١٩٨١	١٦٩١	١٧٣	١٠,٢

هذه الصناعة الحديثة تقوم أساسا فى المدن الكبرى ، خاصة العاصمتين ومدن نطاق البرسيم والحيوان فى شمال الدلتا ابتداء من دمياط والمنصورة وطنطا وسخا إلى بعض المواقع الخاصة

كالاسماعيلية وكوم أمبو ، متوطنة فى ذلك كله بالمادة الخام من جهة والسوق من جهة أخرى . وهنا مرة أخرى نجد صلب الصناعة يتركز فى الدلتا ولا سيما شمالها ، تاركا نصيبا محدودا للصعيد . ولعل الشهرة النسبية لكل من الصنفين الأساسيين للجبن الأبيض فى مصر أن ترمز إلى هذا الوضع الشديد الاختلال ، إذ لا وجه للمقارنة فى الشهرة والذيوع بين «الجبن الدمياطى» فى جانب و «الجبن الأسيوطى» فى الجانب الآخر .

هرم الألبان المدرج

على أية حال ، فلا شك بعد هذا أن الضابط الحاكم فى توقيع الصناعة على المستوى التفصيلى هو طبيعة اللبن كمادة خام – سائل رجراج كبير الحجم ثقيل الوزن سريع التلف والتلوث ، وبالتالى باهظ النقل حتى لأقصر المسافات ، ولذا يتحتم أن يقترب مصنعه من حقله إلى أقصى حد ، دون أن يبتعد مع ذلك عن سوق استهلاكه أيضا . وتلك فى الواقع هى المعادلة الصعبة التى تواجه مخطط الصناعة أساسا . [1] .

غير أن هناك داخل هذه القاعدة العامة العريضة والأساسية متوالية تركيزية تنازلية من اللبن الطازج إلى اللبن المبستر إلى الزبد والسمن ثم أخيرا إلى الجبن الطازج إلى الجبن الجاف والمطبوخ ، بحيث يؤلف هيكلها الجغرافى هرما مدرجا عريض القاعدة ضيق القمة .

فاللبن الطازج – والسواد الأعظم من وزنه ماء ، واستهلاكه يومى موقوت – هو أثقلها خطوة وأقلها قدرة على الحركة ، ومدى حركته هو أدناها جميعا ، ولذا فإن مراكز تجميعه للبسترة عديدة للغاية ، نحو ٦٠ مركزا فى مصر ، كل منها يعمل فى دائرة ضيقة بوضوح ولا تزيد طاقته عن ٥ أطنان من الخام يوميا [2] ، وبذا تؤلف هذه المراكز الشبكة القاعدية العريضة للغاية فى الصناعة كلها ، أوسع شبكة وأشد تبعثر وأقل تركز .

على أن الشبكة كلها فى النهاية أشد ما تكون التصاقا باسواق الاستهلاك الكبرى ، فنجدها تتحلق على أطراف المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، مثال ذلك قليوب وشبرا البلد فى ضواحى العاصمة . وعلى الجانب الآخر فإن لمراكز نطاق المراعى والحيوان فى شمال الدلتا وضعها الخاص نوعا ، حيث يحقق بعضها أحجاما مؤثرة نسبيا . مثال ذلك مصنع سخا بكفر الشيخ إذ تستوعب طاقته السنوية مالا يقل عن ٢٢ ألف طن من الألبان الطازجة .

(1) Little inc ., Recommendations for design and operation of milk pasteurizing plant, op. cit., 1955, p.10 et seq.

(٢) الديب ، تصنيع ، ص ٦٤ .

على طرف النقيض من هذا تماما الجبن بأنواعه لا سيما الجاف والمطبوخ ، فكسلعة جافة مركزة مكثفة مضغوطة الحجم والوزن سهلة النقل رخيصة التكلفة ، يمكن للجبن أن يتحرك إلى أبعد مدى نسبيا دون أن يتأثر بالشحن أو عامل الوقت أو الأخطار الصحية . من ثم يمكن أن تركز صناعته فى أقل عدد ميسور من المراكز الرئيسية بحيث تضيق شبكته لتمثل قمة التركيز وقمة الهرم . بالتالى تستطيع هذه الصناعة أن تتوطن وتتوقع فى أيما مدينة تتخصص أو تتميز فى مجالها ثم منها تصدر إلى أبعد أركان القطر ، مثل دمياط ذات الشهرة المكتسبة والعتيدة فى الجبن خاصة .

أخيرا وفيما بين هذين القطبين ، يأتى الجبن الأبيض والزبد والسمن كمرحلة انتقالية فى حركة النقل ومدى التركيز الجغرافى . ولعل مراكز المنوفية الشهيرة بصناعة السمن والزبد البلدى خاصة أن تكون علما على هذه المرحلة . كذلك فلعل خير ما يرمز إلى هذه الثلاثية ويلخصها هى أبعاد ممثليها المتزايدة باطراد عن القاهرة بالذات - ابتداء من قليوب وشبرا فى اللبن ، إلى المنوفية فى السمن ، إلى دمياط فى الجبن .

الأعلاف الصناعية

هى الجانب الحيوانى من الصناعات الغذائية ، مثلما هى الجانب المتخلف عن صناعة الزيوت النباتية أساسا . ولقد تطورت صناعة الأعلاف مع تفاقم مشكلة الأعلاف الزراعية عموما والثروة الحيوانية خصوصا . والخامة الأساسية للأعلاف الحيوانية - بنسبة ٧٠ ٪ تقريبا - هى الكسب المتخلف عن عصر الزيوت النباتية ، مضافا إليه رجيع الكون بنسبة ١٠ - ٢٠ ٪ ، ثم بعض من الردة والمولاس والأملاح المعدنية وأحيانا الفيتامينات .

ولغلبة الكسب المطلقة على الخلطة ، فإنها قد ربطت الصناعة حتما بمعاصر الزيت مباشرة تفاديا لتكلفة النقل . ولهذا فإن مواقع صناعة الكسب والعلف هى نفسها تقريبا مواقع صناعة الحلج والزيوت ، أى إجمالا نطاق القطن والأرز بشمال الدلتا . ولما كان هذا هو أيضا نطاق الاستصلاح فالبرسيم فتربية الحيوان ، فإن نطاق الانتاج الرئيسى يتفق إلى حد بعيد مع نطاق الاستهلاك الرئيسى أيضا ، الأمر الذى يختزل عملية النقل وتكلفته إلى الحد الأدنى . أما داخل هذا النطاق فإن أهم مصانع العلف تتوزع فى كفر الزيات ، طنطا ، دمنهور ، الاسكندرية ، وأخيرا زنارة بالمنوفية .[1] .

---

(١) الديب ، ص ٦٣ .

الانتاج ومشكلاته

على جانب الانتاج ، أزمة صناعة الأعلاف هي أزمة صناعة الزيوت النباتية ، ومأزقها مأزقها ، وكلتاهما لا تنفصل عن القطن ومحصوله وبذرته في المقام الأول . فكسب بذرة القطن ، مثلا ، إنتاجه لا يقل ذبذبة عن إنتاج القطن والزيوت النباتية . فبينما وصل إلى ذروته سنة ١٩٦٠ بنحو ٧٠٩ آلاف طن ، تدهور إلى ٤١٨ ألفا سنة ١٩٦٧ ، أى إلى مثل ما كان عليه سنة ١٩٥٢ تقريبا (٤١٠ آلاف طن) .

إنتاج كسب بذرة القطن (بالطن)

١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٧٩
٤١٠,٠٠٠	٧٠٩,٠٠٠	٦٦٣,٠٠٠	٤١٨,٠٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠

أما صناعة الأعلاف عموما فلم تزد فى أواخر السبعينات عن ٨٠٠ ألف طن سنويا ، فيما كانت الاحتياجات تقدر بنحو ١,٢٥,٠٠٠ طن ، بعجز قدره نحو نصف المليون طن . فمثلا بلغ الانتـــاج سنة ١٩٧٨ نحـــو ٨٥٠ ألف طن ، ثم ارتفع إلى ١.٦٥٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٩ (١,٢٥٠,٠٠٠ طن فقط فى رقم آخر) . وفي الوقت الحالى ، أوائل الثمانينات ، يقدر الانتاج بنحو ١,٨ مليون طن ، منها ١٣٦ ألفا مصنع ، بينما يقدر العجز بنحو ٢ - ٣ ملايين طن .

أما عن المستقبل فإنه رهن بحلين : الأول محليا بالتحول إلى مصادر غير تقليدية لتحويل مخلفات الحقل الصالحة إلى أعلاف ، والثانى استيراد البذور الزيتية لصناعة الزيوت النباتية . فأما المخلفات فتقضى بتصنيع جميع بقايا الزراعة الصالحة من أحطاب وقش وعروش ونباتات إلى أعلاف ، وذلك عن طريق التقطيع والخلط مع المولاس والأمونيا واليوريا ومخلفات الدواجن ثم الكبس فى بالات .

وفى هذا الصدد فإن مجموع مخلفات الزراعة فى مصر عموما يقدر بنحو ٨ ملايين طن ، منها ٣ ملايين لحطب القطن وحده . ولهذا تقرر مؤخرا البدء به ، على أساس التقطيع والكبس بعد إضافة اليوريا والكسب . والمقدر أن تعطى تلك الملايين الثلاثة من الأطنان بعد هذه الاضافة نحو ٤,٥ مليون طن من العليقة الجافة . وهذا كفيل بأن يحقق معظم الكفاية الذاتية فى أعلاف الماشية عموما .

على أننا ينبغى أن نميز عند هذه النقطة بين نوعين من الأعلاف : الأعلاف التقليدية وغير التقليدية ، وهى تفرقة حديثة العهد نسبيا ، فالأعلاف التقليدية هى ما يضاف إليها كسب بنسبة

الثلث أو الربع أو الخمس . أما الأعلاف غير التقليدية فهى بقايا المزرعة مضافا إليها ١٥ ٪ مولاس ، ١ ٪ - ١,٥ يوريا .

الأخيرة ، بالطبع ، اتجاه حديث نوعا ، ولكنه ناجح جدا ،. فقد اشتد الاقبال عليها فورا ، ولذا تعد الحل الأمثل لمشكلة الأعلاف ، ومن هنا تقرر إنتاج ٧٢٠ ألف طن من العلف المتطور تعتمد على ٢٠٠ ألف طن من سرس الأرز ، ٥٠ ألفا من مصاص القصب ، ٣٠ ألفا من مخلفات تصنيع الخضروات والفواكه ، بالاضافة إلى بضعة ملاين من حطب القطن . ولتحقيق هذه الخطة تقرر إنشاء ٧ مصانع حتى الآن للأعلاف غير التقليدية ، بعضها فى الدلتا على قشر الأرز (السرسة) بجانب مضاربه وفى الاسماعيلية ، وقد تم أولها بالفعل فى السنة الماضية بالزقازيق ، وبعضها فى الصعيد على أحطاب القطن والذرة كما فى بنى سويف وأسيوط ، وعلى المصاص كما فى كوم أمبو .

أما عن استيراد البذور الزيتية لصناعة الزيوت النباتية ، فان الخطة الموضوعة حتى سنة ١٩٩٠ ، والتى تقضى بإضافة ١,٧٧٠,٠٠٠ طن زيت ، تترتب عليها إضافتان هامتان فى مجال صناعة الأعلاف . أولا و إضافة ٢,٣٤٠,٠٠٠ طن كسب عباد الشمس تنتج ٥,٠٦٥,٠٠٠ طن علف حيوانى تحتوى على نسبة ٤٢ ٪ بروتين ، وبهذا يرتفع إنتاج علف الحيوان حينذاك إلى علامة المليون طن سنويا . ثانيا ، إضافة ١,١٠٧,٠٠٠ طن كسب صويا ، يوجه ٧٥ ٪ منها أى ٨٣٠,٠٠٠ طن إلى إنتاج علف الدواجن ، والربع الباقى وقدره نحو ٢٧٧,٠٠٠ طن إلى إنتاج البروتين النباتى أى لحم الصويا بكمية تبلغ نحو ٨٣,٠٠٠ طن لا تقل قيمتها عن ١٢٥ مليون جنيه حيث تبلغ قيمة الطن الواحد ١٥٠٠ جنيه .

علف الدواجن

هذا ويختلف علف الدواجن بطبيعة الحال عن علف الحيوان ، فأساسه غالبا الصويا ومخلفاته . وليس صدفة أن يواكب دخول الصويا وثورته ثورة تربية الدواجن خاصة الدجاج فى السنوات القليلة الأخيرة. وتنتشر مصانع علف الدواجن فى مناطق زراعة الصويا خاصة بالمنيا وبنى سويف فى الصعيد ، حيث يسود عليها طابع وحدات الانتاج الصغيرة أو المتوسطة الحجم غالبا .

أما فى الدلتا فتكثر المصانع الضخمة المركزة نسبيا . ومن أهمها مصنع فى منطقة غرب النوبارية طاقته الانتاجية ٢١٠ أطنان يوميا . وبطاقة مماثلة يجرى حاليا إنشاء مصنع ثان فى سنديون بالقليوبية التى يتكدس فيها ٤٠ ٪ من مزارع الدواجن بمصر . وثمة مصنع ثالث قادم على طريق القاهرة - الاسماعيلية الصحراوى .

الفصل الخامس والثلاثون
صنع فى مصر :
من الصناعات الزراعية إلى المعدنية

الصناعات الكيماوية
صناعة استراتيجية

لا بأس أن نكرر ، للتذكرة وكمدخل - أن انفجار الصناعات الكيماوية - وانفجار هو بلاشك - يعد أبرز معالم تطور الصناعات المصرية فى الفترة الأخيرة ، ولعله أكثر من أى شئ آخر ، بما فى ذلك صناعة الحديد والصلب ربما ، أو ربما بعدها وحدها ، لعله إضافة يوليو المميزة حقا فى مجال التصنيع والصناعة ، قل صناعة الثورة كما تحب أن تقول أو يقال . والواقع أن أقلها من نسل الثلاثينات ، وبعضها من فيض الخمسينات ، ولكن أكثرها حديث جدا لم يبدأ جديا إلا فى الستينات .

وفى الوقت الحالى تضم الصناعات الكيماوية ، بالأرقام المدورة ، نصف ألف مصنع ، يعمل بها ثلاثة أرباع مائة ألف عامل ، وتنتج سنويا ما قيمته ثلثا مليار جنيه ، بينما يزيد ما يوظف فيها من رؤوس أموال عن المليار جنيه - بالدقة على الترتيب : ٤٩٥ مصنعا ، ٧٦ ألف عامل و ٦١٩ مليون جنيه إنتاجا ، ١٠٣٨ مليون جنيه الاستثمارات الرأسمالية .

وجه الأهمية والخطر فى هذا الانفجار أن الصناعات الكيماوية تطوى مجموعة عريضة بالغة التنوع والثراء من المواد الوسيطة التى تدخل فى تضاعيف كثير جدا من الصناعات الأخرى بأقسامها وأنواعها المختلفة . وهى من ثم تعد وسيلة وغاية فى آن واحد ، وسيطا وهدفا معا ، أى سلعة وسيطة ومنتجا نهائيا على السواء . إنها قاسم مشترك أعظم فى معظم الصناعات الأخرى، حتى البسيط أو الصغير منها ، إما كمكون أساسى أو كعامل مساعد أو كعامل اختزال ... إلخ .

بهذا الشكل تحتل الصناعات الكيماوية موقعا مركزيا مؤثرا جدا فى قلب المركب الصناعى بأسره ، بحيث تمثل حلقة وصل وظيفية بين عناصره المختلفة ، وزنادُ التفجير فى عملية التصنيع يطلق سلسلة متعددة الحلقات من الأفعال وردود الأفعال الصناعية تصبح بدورها بمثابة قوة ضاربة صناعية فعالة لها «فعل المضاعف multiplier effect» عن طريق التداعى الصناعى . ومن هنا كانت أى تنمية صناعية حقيقية رهنا إلى حد بعيد بتنمية الصناعات الكيماوية . وهذا هو السبب الذى يفسر بروزها كهدف أو كإنجاز أساسى فى تصنيع الدول المتخلفة والنامية بالذات .

والصناعات الكيماوية بهذا عائلة كبيرة واسعة عديد أفرادها ولا يعد أقاربها . أصولها تتنوع ما بين الموارد النباتية بما فى ذلك المحاصيل الزراعية ، وما بين الموارد الحيوانية ، وأخيرا الموارد المعدنية بما فى ذلك الصخور . ومن هذه الزاوية فإن مصر تملك كثيرا من خاماتها ، وإن استوردت بعض هذه الخامات أحيانا . وهى فى هذا قد تسخر زراعتها الفنية المنوعة ، خاصة من خلال مخلفاتها المزرعية والمحصولية ، فى توفير بدائل لكثير من تلك الخامات الطبيعية التى تنقصها . على أن الجدير بالملاحظة أن مصر فى الأعم الأغلب تملك خامات كثير من الصناعات الكيماوية ، ولكنها لا تملك سائر مقوماتها من تكنولوجيا ووقود خاصة ... إلخ . أى أنها غالبا تملك الجانب الخام الخامل ، ولا تملك الجانب الفعال النشط أو المنشط وعليها أن تستورده .

التصنيف الوظيفى

ونظرا لتشابك علاقاتها المكثفة ، فإن تصنيف الصناعات الكيماوية الوظيفى أو الشكلى لا يقل صعوبة عن حصرها العددى . فمنها الغازات ومنها السوائل ومنها اللدائن ومنها الجوامد الصلبة، ومنها الصناعات الكبرى والكبيرة والمتوسطة والصغيرة والصغرى . ولكنها فى الأساس والمبدأ ومن الأصل والبداية تنقسم إلى مجموعتين عريضتين : الكيماويات الأساسية والكيماويات المركبة . والأولى بسيطة أولية ولكنها خامة ضرورية وضرورة حتمية للثانية ، التى قد تكون أكثر تعقيدا وأقرب إلى المنتج النهائى إلا أنها لا قيام لها بغير الأولى .

مع ذلك فقد تشتق بعض الكيماويات الأساسية من مخلفات بعض الصناعات الكيماوية المركبة أو غير الكيماوية عموما . فالكحول مثلا من مخلفات صناعة تكرير السكر ، والجلسرين الذى

يدخل فى كثير من الصناعات خاصة الأدوية هو من مخلفات صناعة الصابون . التنر الذى يدخل فى صناعاة البويات والورنيش والمذيبات العضوية مشتق بالتخمير من المولاس ورجيع الكون ، أى من مخلفات صناعة السكر وضرب الأرز على الترتيب . كذلك يأتى الفيروسيليكون وكاربيد الكلسيوم والماء الثقيل كنواتج جانبية لصناعة الأسمدة . على أن مثل هذه الحالات محدودة ، أما الغالب الأعم فهو أن تشتق الكيماويات الأساسية من المعاملة أو المعالجة المباشرة لخامات أولية بصورة أو بأخرى .

ومن المحقق بعد هذا أن قائمة الكيماويات الأساسية قائمة مطولة تفوق قائمة الكيماويات المركبة بكثير عددا وتنوعا . فالكيماويات الأساسية تضم عدة مجموعات واضحة مثل الأحماض والقلويات والغازات الصناعية والأملاح المعدنية ثم الكربونيات والبتروكيماويات ثم الراتنجات والأصباغ ... إلخ . فعلى رأس الأحماض يأتى حامض الكبريتيك المشتق من الكبريت ، ثم يلى حامض النيتريك والايدروكلوريك ... إلخ . وعلى رأس القلويات تأتى الصودا الكاوية وأخواتها كربونات الصوديوم والكلور والنشادر . والكلور الغاز ، مع غاز الأوكسچين والأسيتلين المستخدم فى اللحام وغيره ، يؤلف مجموعة الغازات الصناعية . أما الأملاح المعدنية فعلى رأسها يقف ، على بساطته ، ملح الطعام العادى ، ولكنها تمتد لتشمل العديد من الأملاح حتى الشبه .

أما الكربونيات كالقار والقطران والجرافيت فتأتى من التقطير الاتلافى للفحم ، ومنها يشتق الفينول والنفتالين ... إلخ ، بينما تأتى البتروكيماويات من مشتقات البترول العديدة التى تقف على رأسها الألياف الصناعية بأنواعها المختلفة . أخيرا فإن الراتنجات عائلة هامة تشمل الكثير من المواد اللاصقة ابتداء من الغراء الحيوانى حتى الجملكة (صمغ الكلك ، نسبة إلى إقليم اللاك باللاند بفرنسا gamme au Lacq) . وبالمثل عائلة الأصباغ التى تدخل فى عدد لاحصر له من الصناعات الكيماوية وغير الكيماوية .

هذا عن الكيماويات الأساسية ، أما عن تصنيف الصناعات الكيماوية المركبة فهذه أيضا تقع فى عدة مجموعات أقارب أو متقاربة كالعائلات الوظيفية ، تمثل رأسها بلا نزاع الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة . ثم تلى مجموعة مترابطة تشمل الورق والخشب الصناعى والكبريت ، ومعظمها

من ملحقات صناعتى السكر وضرب الأرز عن طريق خامة المصاصة والقش على الترتيب . بعدها نلقى مجموعة الجلود والمطاط والبلاستيك . ثم هناك مجموعة الصابون والمنظفات الصناعية ، فمجموعة الأدوية والعطور ومستحضرات التجميل . وفى النهاية تأتى مجموعة البويات والورنيش والمذيبات العضوية والأحبار ، بينما تختتم القائمة عائلة المبيدات بأنواعها المتعددة .

ذلك كله ودون أن نذكر ، أو ينبغى أن نذكر ، الصناعات الحربية ، ولو كإشارة ، ولو على حدة . فللصناعات الكيماوية أهمية حيوية قصوى ودور شرطى فائق فى جميع الصناعات الاستراتيجية أو العسكرية أو الحربية ، خاصة المتفجرات والمفرقعات والمقذوفات ، ودعك من الأسلحة الكيماوية والبكتريولوچية .... إلخ . والواقع أن الصناعات الحربية ما هى إلا قسمة مشتركة بنسب مختلفة بين الصناعات المعدنية والهندسية والكيماوية . ولذا سنجد أن المواقع والمراكز الأساسية للصناعات الحربية فى مصر - المصانع الحربية - هى نفسها وبغير تحديد المواقع والمراكز الأساسية لتلك الصناعات ، خاصة منطقة القاهرة الكبرى ابتداء من أبو زعبل ومسطرد شمالا حتى حلوان جنوبا .

التركيز الشديد ودرجاته

لحداثة معظمها أولا ، ولارتفاع نسبة المدخلات المستوردة فى خاماتها ثانيا ، فإن من أخص خصائص الصناعات الكيماوية بصفة عامة التركيز الجغرافى الشديد أو الفائق . وهى فى هذا وذاك تعد النقيض المباشر للصناعات الغذائية والنسيجية . ورغم أن هذا التركز الشديد قد خف نسبيا فى المراحل المتأخرة مع توسع الصناعة واتجاهها الحتمى إلى الانتشار الأوسع ، فإن معظمها مايزال من الصناعات عالية التركيز . فبعضها قاهرى بحت ، وبعضها الآخر يقتصر بصرامة على العاصمتين وحدهما ، وبقيتها إنما تضيف إليهما مركزا آخر أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر أو فى الأغلب .

فإذا بدأنا من الأوسع إلى الأضيق ، فإن الأسمدة تكاد تكون الاستثناء الذى يؤكد القاعدة . فهى الوحيدة بين الكيماويات التى تعد واسعة الانتشار نسبيا منذ البداية وإلى النهاية - إلى النهاية أكثر . فحتى السبعينات كانت تتوزع بين ٥ مراكز ، ارتفعت الآن إلى ٨ مراكز . ولكن من

الجدير بالملاحظة أيضا أن دور كل من العاصمتين القاهرة والاسكندرية فى هذه الصناعة بالذات ضئيل أو هامشى أو متأخر للغاية ، حيث ارتبط فى الأولى بسماد توماس فوسفات حلوان الثانوى نسبيا ، وفى الثانية بسماد اليوريا الحديث العهد جدا .

ومن قاعدة الأسمدة الشديدة الاتساع نسبيا ، نقفز إلى صناعات المراكز الخمسة ، فلا نجد منها إلا ثلاث حالات هى الورق والصابون والمنظفات الصناعية . وعلى العكس تشمل صناعات المراكز الثلاثة عددا أكبر نسبيا ، حيث تضم صناعة الأحماض والصودا الكاوية والخشب الحبيبى ثم الأدوية والعطور ومستحضرات التجميل . ثم نصل إلى «صناعات العاصمتين» وهى المطاط والجلود والبلاستيك .

أخيرا على القمة ، قمة التركيز ، قمة الهرم ، نجد صناعة المركز الواحد ، وهى تعنى القاهرة بالتحديد غالبا والاسكندرية نادرا . وهنا تأتى مجموعة الزجاج والكبريت والكربون والجرافيت والتنر القاهرية كلها ، تكملها صناعة الأصباغ فى البيضا بالاسكندرية .

الكيماويات الأساسية

الصودا الكاوية وأخواتها

القلويات ، كالأحماض ، من أهم المواد الوسيطة فى عديد من الصناعات ، وعلى رأسها تقف الصودا الكاوية caustic soda وأخواتها كربونات الصوديوم وغاز الكلور . وكلها لازمة لصناعات الصابون والورق والنسيج والحرير الصناعي فضلا عن تعقيم المياه للشرب . والملح هو خامتها الأساسية : إما ملح الطعام العادى (كلوريد الصوديوم) أو ملح النطرون حيث يوجد .

للعملية طريقتان رئيسيتان : إما التحليل الكيماوى وإما التحليل الكهربائى ، ولكن الأخيرة تتطلب إمدادات ضخمة من الطاقة الكهربائية . وفى الحالتين ينتج عن العملية المواد الثلاث ، إلا أنها بنسب مختلفة . فالتحليل الكيماوى يعطى نسبة أكبر من الصودا الكاوية ، ونسبة أقل من غاز الكلور . وعلى العكس طريقة التحليل الكهربائى تعطى نسبة أقل من الصودا الكاوية ونسبة أكبر من غاز الكلور أما نسبة كربونات الصوديوم فتتوقف على رغبة الانتاج ، إذ يمكن زيادة الأولى على حساب الثانية والعكس بالعكس

ومنذ صناعة الأسمدة ، بل قبلها منذ صناعة النسيج ، أقيم بكفر الزيات مصنع للصودا الكاوية ، وذلك على النطرون الذى كان يجمع من وادى النطرون نفسه ومنطقة حوش عيسى والدلنجات بالبحيرة غير بعيد . وعلى غاز الكلور الناتج من الصناعة ، قام مصنع آخر لصناعة المبيدات الحشرية الزراعية والمنزلية (كفرويبد) . ثم أنشئ فى وادى النطرون نفسه مصنع آخر ظل ينتج إلى نضب النطرون هناك .

وللتعويض ، ولمقابلة الزيادة الكبيرة فى احتياجات الصناعة ، أنشئ بالاسكندرية فى أواخر الخمسينات مصنع جديد ضخم يعمل على ملح الطعام . أو بالأصح أنشئ مصنعان : واحد يعتمد على طريقة التحليل الكهربائى والآخر على التحليل الكيماوى ، وذلك لحفظ التوازن بين نسب المنتجات المختلفة وعدم زيادة فائض الكلور الزائد عن الحاجة المحلية أصلا على حساب الصودا المطلوبة بشدة للإنتاج المحلى . وقد أقيم المصنعان متلاصقين ، كالتوائم السيامية ، فى المكس على طريق العجمى . وقد لحق أو ألحق بهما بعد ذلك مصنع للمبيدات الكيماوية على غاز الكلور .

وقد اختيرت الاسكندرية مقرا وموقعا لأن بها تتوفر معظم خامات الصناعة برصيد يكفى للتشغيل الكامل لمدة ١٠ سنوات على الأقل ، فضلا عن توفر سوقها الداخلية والخارجية بالطبع . فالملح من ملاحات المكس ، والحجر الجيرى من محاجر العجمى على بعد ١٥ كم من المكس ، والمازوت من معمل التكرير بالمكس نفسها ، والنشادر من مصنع السماد بحلوان ، أما فحم الكوك فكان يأتى أولا من مصنع كوك حلوان ، ولكن تفاديا لازدواج النقل البرى تحول إلى استيراده مباشرة من الخارج ، ثم أن صناعات الاسكندرية المنوعة هى أول وأقرب عميل لانتاج المصنع من الصودا الكاوية والكلور كذلك فان من السهل تصدير فائض الكلور إلى الخارج مباشرة وبالمثل تصريف مخلفات الصناعة الضارة فى البحر مباشرة . (١) .

مع توسع الطلب ، أنشئ فى أواخر السبعينات مصنع آخر جديد بنفس المنطقة بالاسكندرية ، بطاقة ٢٠ ألف طن صودا كاوية ، ١٧,٥ ألف طن كلور غاز ، يتم تحويله إلى ١٠ آلاف طن كلور سائل ، ٥٠ ألف طن حامض إيدروكلوريك ، ٣٠ ألف طن هيبوكلوريد كالسيوم . والمصنع ، الذى

(1) Little inc., Egyptian chemical industry, 1955, p. 25 - 8, 29 - 33.

تم تصنيع ٢٠٪ من معداته فى السوق المحلية ويعمل به ١٥٠٠ عامل ، بلغت تكاليفه الاستثمارية ٢٨ مليون جنيه ، ولا تقل قيمة مبيعاته عن ١١ مليون جنيه سنويا ، ويحقق وفرا فى ميزان المدفوعات يناهز ١٥ مليون جنيه . على أن المصنع لم يكف عن التوسع ، فرفعت إنتاجيته إلى ٣٥ ألف طن صودا كاوية وكربونات صوديوم ، ثم أخيرا إلى ١٠٠ ألف طن .

وفضلا عن هذا فقد تقرر أخيرا إنشاء مصنع آخر جديد للصودا والكلور فى إطار مجمع البتروكيماويات الجارى بناؤه بالاسكندرية ليبدأ الانتاج سنة ١٩٨٦ بطاقة قدرها ٦٠ ألف طن صودا ، ٦٦ ألف طن صودا كاوية . وفى هذا المجال قد يكون من المفيد أن نذكر أن قيمة استثمارات شركة البتروكيماويات بالاسكندرية بلغت الآن نحو ٣٤٠ مليون جنيه ، مما يحقق الاكتفاء الذاتى لأول مرة من خامات الصودا الكاوية والكلور فضلا عن البلاستيك .

أما عن الانتاج اليومى ككل ، فإن إجمالى الصودا الكاوية ظل فى حدود ٣ - ٤ آلاف طن فقط فى الخمسينات ، ولكنه قفز إلى ١٩ ألفا فى الستينات ، ثم يجاوز علامة الثلاثين ألفا فى السبعينات ، حيث بلغ مثلا ٣٧ ألف طن سنة ١٩٧٦ .

تطور إنتاج الغازات الصناعية

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
غاز أوكسچين (م٣)	١,٢٢٣,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	٣,٤١٤,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠
أسيتيلين (م٣)	٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٧٩١,٠٠٠	٣٤٦,٠٠٠
ثانى أوكسيد كربون (بالطن)	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠
كلور (بالطن)	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠

إنتاج الصودا الكاوية والمبيدات (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
صودا كاوية	٣٠٠٠	٤٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٩,٠٠٠
مبيدات حشرية	—	٥٠٠٠	١٢,٠٠٠	١١,٠٠٠

الأحماض

تدخل كأساس حيوى فى كثير من الصناعات . أهمها حامض الكبريتيك والنيتريك اللذان يدخلان أساسا صناعة الأسمدة ، الأول فى السوبر فوسفات والثانى فى نترات الجير . أيضا يدخل الكبرتيك صناعة الحرير الصناعي والألياف القصيرة والورق الشفاف ، هذا عدا أنه منتج نهائي بالنسبة لصناعة البطاريات السائلة . وقد ارتفع إنتاج حامض الكبريتيك من ٢٥ ألف طن سنة ١٩٥٢ ، إلى ١٠٣ آلاف سنة ١٩٦٠ ، إلى ٢٢٩ ألفا سنة ١٩٦٧ . كذلك أنشئ مؤخرا بأبو زعبل مصنع جديد لإنتاجه بطاقة سنوية قدرها ٢٠٠ ألف طن .

تطور إنتاج الأحماض (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
حامض الكبريتيك	٢٥,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠	١٩٤,٠٠٠	٢٢٩,٠٠٠
حامض النيتريك	–	–	٤٤٨,٠٠٠	٤٤٦,٠٠٠

صناعة الأملاح المعدنية

قد يبدو غريبا ، ولكنها الحقيقة : الملح ، ملح الطعام أو كلوريد الصوديوم ، مادة أساسية لازمة للصناعة لزومها كسلعة استهلاكية للطعام . فهو يدخل معظم الصناعات ابتداء من الغذائية والنسيجية حتى المعدنية والكيماوية ، والأخيرة بالذات لاقيام لها بدونه إطلاقا ، ابتداء ذلك من صناعة الصابون والورق حتى المفرقعات والبارود .

فكما فى الطعام ، نجد الملح قاسما مشتركا بين عديد لاحصر له من الصناعات : الصودا الكاوية وغاز الكلور ، مواد الصباغة ، الصابون ، الغزل والنسيج ، الورق ، دباغة الجلود ، منتجات الألبان ، تعليب الأغذية ، الأدوية ، الأسمدة ، المبيدات ، المفرقعات ، التبريد ... إلخ .

باختصار ، ليس الملح ملح الطعام فحسب ، ولكنه أيضا وأخطر ملح الصناعة كذلك . كذلك فليس ملح الصناعة هو ملح الطعام وحده ، ولكنه كل الأملاح المعدنية أيضا . وصناعة الملح هى جماع هذا كله .

ومصر منتج كبير وقديم للملح ، وكذلك مصدر تقليدى له ، وملاحات المكس بالاسكندرية والملاحة ببورسعيد هى أهم ملاحاتنا التى تعتمد على تبخير وتجفيف مياه البحر بواسطة الشمس. وقد تأثرت ملاحة بورسعيد بالحروب فى سيناء ، وهى منذ بضع سنين قيد إعادة الإنشاء والتوسيع ، والآن على وشك معاودة الإنتاج بطاقة قدرها ١٦٥ ألف طن . ومثل هذا الرقم بلغ حجم إنتاج مصر سنة ١٩٧٩ من الملح الناعم والمغسول . وقد كان الصادر إلى اليابان ودول البحر المتوسط تقليدا مبكرا ، بينما يتراوح الانتاج تقليديا بين نصف وثلثى المليون طن سنويا . غير أن التوسع الصناعى المطرد امتص نسبة متزايدة من الانتاج ، فقل الفائض المتاح للتصدير ، مما استدعى البحث عن مصادر جديدة للإنتاج (١) .

ويأتى على رأس هذه المصادر مشروع لاستغلال أملاح بحيرة قارون ، وهو مشروع متعدد الأغراض والأهداف . فإلى جانب استخراج الأملاح المعدنية الذائبة فى مياه البحيرة التى تصل درجة تركزها إلى ٣٨ جراما فى اللتر ، فإنه بامتصاصها يخفض نسبة الملوحة بها تدريجيا ، مما يعيد إليها الحياة النباتية والسمكية المهددة حاليا بالموت والانقراض من فرط الملوحة ، بل ويضاعفها إلى ثلاثة الأمثال .

المشروع تتلخص هندسته فى إقامة أكبر ملاحة (٢٠٠ فدان) على ساحل البحيرة الجنوبى فى شكشوك ، وذلك بعمل تحويلة مقتطعة لكل المصارف الصابة فى منطقة بطنة أبو كساه . وفيما بعد سيربط المشروع بمشروع منخفض القطارة بعد إتمامه ، وذلك ليستمد منه طاقة كهربائية رخيصة لتشغيل مصنع للمغنسيوم الإلكترونى الذى يعد من العناصر الاستراتيجية عالميا . أما عن اقتصادياته ، فإن المشروع ، الذى يستوعب نحو ألف عامل ، يتكلف نحو ١٦ - ٢٠ مليون جنيه ، ولكنه يعطى إنتاجا سنويا قيمته ١٣ مليون جنيه ، كما يوفر على ميزان المدفوعات ١٥ مليونا قيمة الواردات الحالية .

عن الانتاج والمنتجات ، أخيرا ، فإن المشروع لا يقتصر على كلوريد الصوديوم ، بل هناك مجموعة هامة من الأملاح الأخرى . ثمة ، أولا ، ٢٠٠ ألف طن من ملح الطعام النقى . ثانيا ، ١٠٨ آلاف طن من كبريتات الصوديوم التى تدخل فى صناعة المنظفات الصناعية والزجاج والغزل

(1) Ibidem

والنسيج ثالثا ، ٧٥٠٠ طن من كبريتيد الصوديوم التى تدخل فى دباغة الجلود ، كما يمكن تصدير أكثر من نصفها بينما نحن نستوردها حاليا . رابعا ، ٢١ ألف طن من أوكسيد المغنسيوم الذى يدخل فى صناعة القوالب الحرارية لتبطين أفران الحديد والصلب والألومنيوم .

على أن مشروع استخراج الأملاح المعدنية من قارون ، وإن كان أقرب وأسهل منالا ، فإنه لا يقارن بنظيره المترتب على مشروع القطارة حين يتحقق . فهناك كميات عظيمة من الأملاح المعدنية المترسبة والمتراكمة فى قاع المنخفض سوف تذوب مع اندفاع مياه البحر بكميات هائلة حسب المشروع . وهذه المعادن الذائبة سيكون من السهل للغاية استخلاصها بطرق صناعية ميسورة وبتكاليف اقتصادية معقولة ومربحة بل إن هذه المعادن لا تقتصر على العناصر الكيماوية البسيطة وإنما هى تشمل المعادن الثمينة كالذهب والفضة وغيرهما .

ومن الممكن من ثم إقامة «أكبر مجمع لصناعة التعدين كيماويا فى العالم» على موقع المشروع كما يعبر البعض ، الذى يعتبر أيضا الحصول على الكهرباء «شيئا ثانويا بالنسبة إلى الثروة المعدنية التى يمكن الحصول عليها من المشروع» . أما كميات الأملاح والمعادن التى يمكن استخلاصها من مياه القطارة فتقدر كالآتى : سنويا مليون طن من كلوريد الصوديوم ، وربع مليون طن من البوتاسيوم ، ونحو عشر مليون طن من مركب معدن المغنسيوم ، ثم كميات مختلفة من البروم واليود والفلور والكلور وغيرها ، هذا بالاضافة إلى طنين من الذهب يوميا ، ٧٤ طنا من الفضة يوميا أيضا . (١) .

أيضا ، وعلى الجانب المقابل من الوادى فى سيناء ، هناك الآن مشروع لمجمع صناعى كامل يعتمد على الأملاح المعدنية وعدد آخر من الموارد المعدنية المتاحة فى شبه الجزيرة . المشروع ، الذى يتكلف ١٨٠ مليون جنيه ويبلغ عائده السنوى ٦٠ مليونا ، نواته بالاشتراك مع فحم المغارة هى ملاحة سبيكة التى تقع غرب العريش بنحو ٥٥ كم ، حيث يمكن استخراج ٢٠٠ ألف طن من الملح ، تقوم عليها صناعات الصودا الكاوية وكربونات الصوديوم والصابون بالاضافة إلى الزجاج والكريستال الذى سيعتمد على الرمال البيضاء المتوفرة بمنطقة المغارة . هذا بالاضافة إلى مصانع للأسمنت والرخام والحجر الجيرى والطوب الرملى ... إلخ .

---

(١) محمود محمد عثمان ، «٢٠ طن ذهب ، استخراجهما يوميا من منخفض القطارة» ، الأهرام ، ١٤ – ٥ – ١٩٧٦ ، ص ٥ .

هذا عن أهم الأملاح المعدنية وخاصة ملح الطعام كلوريد الصوديوم . ولكن من الأملاح الهامة أيضا الشبه (سلفات الألومنيوم) ، وهي ضرورية لتنقية مياه الشرب . وهناك مشروع لإقامة وحدة طاقتها ٤٠ ألف طن سنويا ، يوجه منها ٣٠ ألفا للتصدير ، بينما يغطي الربع الباقي حاجات مصر المحلية التي تواجهها حاليا بالاستيراد .

الأصباغ

هذه من المواد الوسيطة التي تدخل بنسبة أو بأخرى في كثير من الصناعات ، ابتداء من النسيج بالطبع إلى الجلود والمطاط والبلاستيك والورق ، إلى الأدوية والمنظفات الصناعية والمبيدات الحشرية ومكسبات اللون والطعم والرائحة ... إلخ . ومن أهم شروط هذه الصناعة من الناحية الطبيعية الجو الجاف أي انخفاض الرطوبة النسبية في الجو . إلا أن آفتها الحقيقية مشكلة صرف مخلفاتها ، فهي ليست غزيرة الكمية فقط ولكنها أيضا عالية السمية حيث تكثر بها السموم العضوية وغير العضوية (١) .

من هنا وهناك يمثل توقيعها مشكلة تخطيطية معقدة ، كان حلها في الاسماعيلية . فقد أقيم المصنع بها وسط جو صحراوي جاف في أرض بعيدة عن الزراعة والعمران وعلى حافة قناة السويس حيث يمكن صرف المخلفات بلا خطر من تلوث أو تسمم . على أن المصنع نقل أثناء حرب يونيو إلى البيضا بالبحيرة حيث يعتبر الموقع نقيض موقعه الأصلي ، تكاد تقول الموقع – الضد أو الموقع المضاد : فضلا عن رطوبة الجو المفرطة ، الصرف داخلي وخطر التلوث وارد وشديد .

نواتج صناعة الكوك (٢)

كان قيام صناعة الحديد والصلب ، من خلال ارتباطها بصفة خاصة بصناعة الفحم الكوك اللازمة ، إشارة البدء بانطلاقة جذرية في الصناعات الكيماوية الأساسية ، لأن منها تترى سلسلة طويلة من النواتج الجانبية والهامشية التي تعد أساسا أو وسيطا لكثير من الصناعات خاصة الكيماوية وبالأخص الأسمدة . ولمصنع الكوك وحده ٤٥ منتجا صناعيا أوليا أو وسيطا أو نهائيا .

---

(1) Little inc., Egyptian chemical industry, loc. cit.

(٢) مصطفى شعبان ، الصناعات الكيماوية الثقيلة ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٩ – ٢٠ .

مصنع الكوك نفسه ، الذى بدأ الانتاج سنة ١٩٦٤ ، طاقته التصميمية مليون طن ، منها ٩٣٠ ألفا تذهب لعميله الأساسى مصنع الحديد والصلب ، والباقى لسائر الصناعات وللتصدير . وقد بلغ آخر إنتاج فعلى فى سنة ٨١ – ١٩٨٢ نحو ٩٧٥ ألف طن ، ينتظر أن ترتفع إلى مليون وربع المليون فى غضون السنوات الخمس القادمة .

بجانب مصنع الكوك ، أقيم فى سنة ١٩٧٠ مصنع لتقطير القطران الناتج منه ، ينتج الفينول والنفتالين وغيرهما من المواد التى تدخل فى صناعة البلاستيك والأدوية والمبيدات الحشرية ومواد الصباغة ... إلخ . غير أن المصنع لم يدخل مرحلة التشغيل الاقتصادى إلا بعد عقد وزيادة ، وذلك حين بدأ فى إنتاج قار الأقطاب اللازم لصناعة الألومنيوم . وقد بلغ إنتاج هذا القار نحو ١٥ ألف طن سنة ٨١ – ١٩٨٢ . وحتى الآن يأتى الانتاج على شكل سائل ، مما يترتب عليه صعوبات جمة فى التخزين والنقل لذا فقد بدئ مؤخرا فى التحول إلى تحبيب القار ، أى إلى إنتاجه على شكل قار محبب .

كذلك أنشئ مصنع آخر مجاور لإنتاج مواد الصباغة والدباغة يعمل على تراب فحم الكوك بعد خلطه مع كبريتات الصوديوم التى تجمع من وادى النطرون أو تتخلف عن صناعة الحرير الصناعى .

وعدا نترات النشادر ، وكذلك حامض الكبريتيك (٣٠٠٠ طن) ، فإن من أهم توابع مصنع الكوك وحدة لنترات الألومنيوم (درجة مفرقعات) . وهى تعد الأولى من نوعها فى الشرق الأوسط ، وتعتبر ضرورة أساسية للصناعات الحربية والأسلحة والذخيرة . من ثم فليس لها سوى عميل وحيد هو أحد المصانع الحربية بالمنطقة ، وإليه يذهب كل إنتاجها الذى بلغ فى العام الأخير نحو ٤٠٠٠ طن .

نواتج صناعة الأسمدة

لصناعة السماد نواتج جانبية عديدة تعد كيماويات أساسية هامة ، وتعتمد مثلها على القوة الكهربائية الرخيصة . أهمها ما أقامته كيما بأسوان . فهناك وحدة لإنتاج كاربيد الكلسيوم والفيروسيليكون على التبادل نصف الوقت تقريبا . والأول يدخل صناعة الأسيتيلين كأحد الغازات الصناعية الهامة ، والثانى يدخل صناعة الصلب كأحد مقوياته أو «فيتاميناته» . فإلى جانب

الكهرباء الوفيرة ، تجتمع سائر خامات الصناعتين الأخرى محليا ، من الحجر الجيرى والكوارتز حتى الكوك وحديد الخردة ... إلخ .

ثم هناك وحدة لإنتاج الماء الثقيل الذى يعد مادة ذرية بالغة الأهمية والخطر ، والذى يأتى كناتج جانبى لعملية التحليل الكهربائى للماء للحصول على الهيدروچين اللازم لإنتاج النشادر من أجل السماد . ويصدر معظم الإنتاج إلى الخارج بشروط سياسية واستراتيچية مفهومة .

الأسمدة الكيماوية

تأتى الأسمدة على رأس الصناعات الكيماوية ، ولعلها أهمها وأكثرها استثمارات وفائض قيمة، وكذلك ضرورة وجدوى اقتصادية معا . وصناعة الأسمدة منطق طبيعى جدا فى اقتصاد زراعى أساسا كمصر ، بل ومنطق حتمى إلى ذلك بسبب ضغط الزراعة الدائمة المستمر على التربة .

ولكن مصر إذا كانت قد عرفت الأسمدة الكيماوية لأول مرة سنة ١٩٠٢ باستيراد شحنة رمزية تقريبا (٥٠ طنا فقط من نترات الصودا) ، فإنها لم تعرف صناعتها لأول مرة إلا سنة ١٩٣٧ ، أى بعد ٣٥ سنة من الاعتماد الكامل والمتزايد على الاستيراد ، وحين كان هذا الاستيراد قد وصل إلى أفق نصف المليون طن سنويا ، أى عشرة آلاف مرة مثل نقطة البداية .

ومنذ ذلك الوقت إلى الآن - نحو ٣٥ سنة أخرى أو يزيد - أخذت المصانع الجديدة تترى وتضاف كل عقد ، إلى أن بلغت الآن نحو العشرة إلى الدستة بطاقة مجموعها نحو الأربعة ملايين طن . على أن مصر إلى عام مضى أو اثنين فقط لم تكن تكفى نفسها من الأسمدة قط ، وكانت تستكمل إنتاجها بالاستيراد نظرا لتزايد الاستهلاك المطرد . بل ومازال الاستهلاك برمته دون الحد الأمثل المقدر لاحتياجات الزراعة . فمثلا يقدر أن محصول القطن وحده يحتاج إلى ٤٥٠ ألف طن أسمدة أزوتية ، ومحصول الأرز ٢٠٠ ألف ، والذرة ٧٥٠ ألفا ، والقمح ٤٠٠ ألف ، وهكذا .

وبطبيعة الحال فإن فقر تربتها الطبيعى فى الأزوت أولا والفوسفور ثانيا وجه صناعتها ، كما وجه استيرادها من قبل ، إلى الأسمدة الأزوتية أساسا والفوسفاتية نوعا ، بينما أغناها غناها بالبوتاس عن الأسمدة البوتاسية . على أن الطريف أن صناعتنا بدأت بالأسمدة الفوسفاتية لا الأزوتية ، رغم أن الأخيرة كانت دائما وماتزال هى السواد الأعظم من حاجة واستهلاك الزراعة المصرية .

والأصل فى الأسمدة على اختلاف أنواعها أنها عنصر من عناصر الطبيعة يراد له أن يضاف إلى تربة ينقصها أو تفتقر إليه . ولهذا فإن كل الأسمدة تتلخص فى التحليل . الأخير فى صخر وحمض ، حجر وحامض ، إلا أن كلا منها وطريقة الحصول عليه أو إعداده تختلف من سماد إلى آخر . على أنها فى كل الأحوال تتطلب طاقة كهربائية عظيمة وكميات ضخمة من المياه فى الإنتاج. ويزداد هذا الطلب كلما أريد زيادة درجة تركيز السماد . وبدورها فإن هذه الدرجة كلما زادت كلما كان أفضل ، لأن ذلك يرفع مفعول السماد من جهة ويضغط حجمه ووزنه فيوفر كثيرا من تكاليف نقله من الجهة الأخرى . وهذا كله يجعل توطن الصناعة فى النهاية محكوما بالخام أولا والوقود ثانيا والسوق ثالثا .

التاريخ ، الجغرافيا ، والانتاج

بدأت السلسة بمصنع كفر الزيات فى أواخر الثلاثينات سنة ١٩٣٧ ، وهو سوبر فوسفات . ومثله مصنع أبو زعبل الذى تلاه بعد نحو عقد فى أواسط الأربعينات سنة ١٩٤٦ . وفى أوائل الخمسينات سنة ١٩٥١ جاء مصنع السويس ، فكان أول نترات جير ، بينما فى أواخرها سنة ١٩٥٩ جاء مصنع حلوان كأول توماس فوسفات ، وعلى أعقابه مباشرة فى سنة ١٩٦٠ بدأ مصنع أسوان (كيما) كأول نترات نشادر جيرى . وتكرر نترات النشادر لثانى مرة فى منتصف العقد بحلوان، التى أصبحت بذلك أول من يجمع بين نوعين هما توماس الفوسفات ونترات النشادر .

وفى أول السبعينات سنة ١٩٧٠ بدأ مصنع أسيوط كثالث سوبر فوسفات منذ وبعد كفر الزيات فأبو زعبل . ومنذ السبعينات المتأخرة فقط تحول الاتجاه إلى اليوريا وحدها ، فكان أولها مصنع طلخا سنة ١٩٧٥ ، وثانيها وآخرها حتى الآن مصنع أبو قير سنة ١٩٨٠ . وفى سنة ١٩٨٣ أضيفت ثلاث وحدات جديدة للسماد إلى كل من مصانع كفر الزيات وأبو زعبل وأسيوط بطاقة مجموعها ٥٠٠ ألف طن سوبر فوسفات وغيره .

بهذا الشكل ، وبصورتها الكاملة الراهنة ، تمثل صناعتنا من الأسمدة أغلب خطوط الصناعة المعروفة . فهى تتنوع ما بين الفوسفات (٤ مصانع) بنوعيه السوبر (٣ مصانع) والتوماس (مصنع واحد) ، وما بين النترات (٥ مصانع) بأنواعه الجير (مصنع واحد) والنشادر (مصنعان) وأخيرا

اليوريا (مصنعان) . كذلك تتعدد وتتنوع الخامات والقوى والأحماض ما بين الكهرباء والغاز الطبيعي وحامض الكبريتيك والنيتريك ... إلخ .

إذا انتقلنا الآن من التسلسل التاريخي إلى التحرك الجغرافي ، فلعل أبرز ملاحظة هي الزحف العام بصفة عريضة من الشمال إلى الجنوب ، وإن اضطرب ثم انعكس جزئيا في النهاية . على أن حركته الأساسية نحو الجنوب واضحة بما فيه الكفاية من كفر الزيات إلى أبو زعبل فالسويس فحلوان فأسوان ثم أسيوط . وهي إذا كانت قد عادت فارتدت إلى أقصى الشمال بطلخا وأبو قير، فإنما لتنقلنا إلى نقطة أخرى حاسمة في التوزيع الجغرافي .

فالدلتا بلاشك هي مركز الثقل في الصناعة مثلما كانت موطن النشأة . فباستثناء مصنعي حلوان ، نجد بها الآن ٥ مصانع ، مقابل ٢ بالصعيد . على أن هذا يتناسب وحاجات واستهلاك كل من الوجهين ، حيث تبلغ مساحة الزراعة في الدلتا نحو ضعفها في الصعيد .

وعلى أية حال فإن المهم أن الصناعة قد أصبحت أخيرا تمثل شبكة موزعة بعدالة نسبية تقريبا على رقعة البلد بانتشار معقول إلى حد كبير أحجاما وكثافة وتباعدا بحيث يخدم كل مصنع منطقة سوق مناسبة حوله تقليلا لتكلفة النقل الحرجة في سلعة ضخمة وثقيلة للغاية كالأسمدة . ولو أن الصعيد بطوله الشديد يظل يعاني من شدة تباعد مصنعيه وطول مسافات النقل والتوزيع . والواقع كما سنرى تفصيلا أن تخطيط التوزيع الأقليمي لإنتاج شبكة المصانع يتم على أساس تحديد وتخصيص دوائر نفوذ أو تسويق مباشرة لكل مصنع بما يحقق الحد الأدنى من النقل وتكلفته .

أما عن الإنتاج والاستهلاك فإن مصر ظلت دائما دولة مستوردة للأسمدة حتى سنة ١٩٨٠ ، بينما اعتبرت سنة ١٩٨١ سنة بداية تحقيق هدف الكفاية الذاتية . ففي أواخر السبعينات لم يزد الانتاج عن ٢,٥ مليون طن ، ولم يرتفع إلى ٣,٥ مليون إلا سنة ١٩٨٠ حين دخلت مصانع اليوريا الجديدة الانتاج بكامل طاقتها ، ثم بلغ الانتاج ٤,٧ مليون طن سنة ٨٢ – ١٩٨٣ (قدر إنتاج الأسمنت تقريبا كما يتفق) . وبالتوازي انخفض الاستيراد بسرعة : من مليوني طن سنة

١٩٧٧ ، إلى ١,٩ مليون سنة ١٩٧٨ ، إلى ١,٤ مليون ١٩٧٩ ، ثم أخيرا إلى ٣٥٠,٠٠٠ طن أى ثلث المليون فقط سنة ١٩٨٠ ، أو ما يعادل سدس واردات سنة ١٩٧٧ .

ولكن ليس إلا سنة ١٩٨١ أن تحولت مصر ولأول مرة إلى دولة مصدرة للسماد .

والواقع أن أمام السماد المصرى سوقا خارجية طيبة ، ولو أنها ضاقت للغاية فى العالم العربى حيث اتجه الجميع وخاصة الدول البترولية إلى التوسع الشديد فى صناعة الأسمدة .

تطور الانتاج حتى الستينات (بالطن) (١)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
سوبر فوسفات	١٠٦,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٢٥٣,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠
توماس فوسفات	—	—	٣٢,٠٠٠	٣٩,٠٠٠
نترات جير نشادرى (١٥,٥٪)	١١١,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	٢٧٨,٠٠٠	١٩١,٠٠٠
نترات نشادر جيرى (٢٦٪)	—	—	٣٧٧,٠٠٠	٤٢٧,٠٠٠
سلفات نشادر	—	—	٦٠,٠٠٠	٧٧,٠٠٠

الأسمدة الفوسفاتية

من حيث الكيمياء الصناعية ، خامة الأسمدة الفوسفاتية الأساسية اثنتان : صخر الفوسفات وحامض الكبريتيك . فالفوسفات غنى بالفوسفور حيث يحتوى على ١٥,٥٪ من حامض الفوسفوريك . لكن الفوسفات لا يذوب فى الماء ، إلا أنه بمعاملته بحامض الكبريتيك يتحول إلى سوبر فوسفات قابل للذوبان فى الماء ومن ثم صالح للزراعة . ولإنتاج طن واحد من سوبر الفوسفات، نحتاج إلى ٠,٤ طن من حامض الكبريتيك فى المتوسط .

وقد اتجه التخطيط أخيرا إلى زيادة نسبة تركيز السماد إلى أقصى حد بالتحول من السماد «الأحادى» إلى «الثلاثى» (التربل فوسفات) الذى يعادل كل طن منه ٣ أطنان من الأول كغذاء للتربة والنبات . وهذا كما سبق يخفض تكاليف النقل للغاية ولو أنه بالمقابل يرفع استهلاك الكهرباء كثيرا .

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

فأما الفوسفات فمتوفر بمصر فى الصحراء الشرقية والغربية والوادى بالصعيد، ولكن الصناعة تعتمد على الأخير فقط بحكم القرب الجغرافى وسهولة التعدين وذلك من منطقة السباعية والمحاميد. أما حامض الكبريتيك فيأتى من الكبريت ، حيث يعطى كل طن من الكبريت ثلاثة أمثال وزنه من الحامض أى ٣ أطنان . لكن الكبريت لا يوجد بمصر عدا ما نحصل عليه منه عن طريق تكرير خامات البترول . ولذا كان لابد من استيراده ، عن طريق الاسكندرية بالطبع ، وقد وصل الاستيراد الآن إلى أكثر من ٢٠٠ ألف طن سنويا .

من الناحية الأخرى فلا يمكن استيراد أو نقل حامض الكبريتيك نفسه ، ليس فقط لأن ذلك غير اقتصادى بل وضد - اقتصادى حيث الحامض ثلاثة أمثال وزن الخام ، ولكن أيضا لأن الحامض بطبيعته خطر يهدد بالتآكل والاشتعال ، لذا يحتاج إلى أوعية ناقلة خاصة مما يرفع تكلفة نقله للغاية بحيث تصل إلى ضعف تكلفة نقل خام الفوسفات .

ولقد كان بهذه المعادلة المعقدة المعقودة بين كيمياء الصناعة واقتصاديات النقل أن تحددت بالدقة استراتيجية توقيع الصناعة فى مصر بين قطبى خام الفوسفات فى السباعية فى أقصى الجنوب وخام الكبريت المستورد عبر الاسكندرية من أقصى الشمال . هذا فضلا عن الكبريت المستورد من قبرص والذى لا تقل كميته اللازمة عادة عن نصف كمية الفوسفات (١) . فعلى أساس التوسط النسبى بين الجانبين ، كان اختيار كفر الزيات كموقع لأول مصنع للسوبر فوسفات ، ثم بعده أبو زعبل كثانى مصنع .

إلا أن حالة أسيوط فى النهاية تختلف . فلئن كانت فى موقع أفضل منهما من حيث خام الفوسفات لشدة القرب ، فإنها أسوأ منهما بكثير من حيث الكبريت المنقول من أقصى الشمال . ولعل هذا أن يفسر جزئيا تعثر مصنع أسيوط فى التخطيط وتعطل إنشائه بعض الوقت .

عن جغرافية الإنتاج ، فإن مصنع كفر الزيات قد بدأ سنة ١٩٣٧ بطاقة متواضعة قدرها ٢٥ ألف طن ، رفعت إلى ١٢٠ ألفا فى الخمسينات ، ثم إلى ٣٠٠ ألف حاليا . أما مصنع أبو زعبل فقد كانت طاقته فى الخمسينات ٩٠ ألف طن ، فوصل الآن إلى ٢٦٠ ألفا . وفى البداية لم يكن المصنعان ينتجان بكامل طاقتهما ، فحتى سنة ١٩٥٤ لم يعد إنتاجهما معا ١٠٨ آلاف طن . ولكن مع زيادة الطلب والاستهلاك رفع الانتاج إلى ١٣٧ ألف طن سنة ١٩٥٥ ، فإلى ١٨٥ ألفا سنة ٦٠ - ١٩٦١ ، ثم إلى ٢٥٣ ألفا سنة ١٩٦٦ (٢) .

(١) الدناصورى ، ص ١٤٨ .

(٢) الصياد ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

أما الآن فإن مجموع طاقتهما أكثر من نصف المليون طن ، كانت تكفى حاجة البلاد تقريبا والتى بلغت ٤٨٠ ألف طن سنة ١٩٧٥ . وقد تقرر مؤخرا أن ينتج مصنع أبو زعبل ، الذى أضيفت إليه فى السنوات الأخيرة وحدة لإنتاج حامض الكبرتيك بطاقة ١٠٠ ألف طن سنويا ، تقرر أن ينتج ١٧٦ ألف طن سنويا من تربل الفوسفات ابتداء من سنة ١٩٨٣ ، وهو إنتاج تبلغ قيمته وحده ٣٠ مليون دولار . ثم زيد التوسع المقرر إلى ٧٥٠ ألف طن سنويا على الجملة ، على أن يضاعف إنتاج مناجم السباعية المغذية إلى ٥ الأمثال فيرتفع من ١٥٠ ألف طن سنويا إلى ٧٠٠ ألف .

أما عن تقسيم العمل الجغرافى بين مصانع السوبر فوسفات ، فقد كان تقليديا يتم على أساس أن لمصنع كفر الزيات ٦٠٪ من السوق تغطى شمال وشمال غرب الدلتا ، ولمصنع أبو زعبل ٤٠٪ تغطى جنوب وجنوب شرق الدلتا زائدا الصعيد والواحات (١) . ولكن لما كان نصيب الصعيد من الاستهلاك الوطنى نحو الثلث إلا قليلا ، فقد كان من الواضح أنه يمثل فجوة تخطيطية لابد من ملئها بمصنع مستقل ، فكان مصنع أسيوط سنة ١٩٧٠ . ولنا أن نلاحظ هنا ارتباط قيام الصناعة فى أسيوط بعملية تحويل حياض الصعيد الأوسط إلى الرى الدائم بعد السد العالى وما يتطلبه هذا الرى من زيادة فى التسميد .

كذلك فقد اختيرت أسيوط – منقباد هى موضع المصنع بالدقة – كموقع متوسط بين السباعية مصدر الخام وأبو زعبل متعهد توريد الصعيد سابقا . ورغم أن بنى سويف أقرب إلى أبو زعبل منها إلى أسيوط ، فقد تم ضمها إلى الأخيرة فى تقسيم العمل الجغرافى الجديد . وفى منطقة نفوذه ، يقل تسويق مصنع أسيوط بالتدريج حلقيا كلما بعدنا عنه شمالا أو جنوبا (٢) .

ولعل هذا وذاك يشير إلى أن شمال الصعيد مازال يمثل فجوة أخرى يحسن ملؤها مستقبلا بمصنع مستقل يتوسط المسافة بين أبو زعبل وأسيوط ، لعل المنيا أنسب موقع له مثلما هى أغنى مركز بالمرافق والخدمات الأساسية . ولا يغنى عن هذا قيام مصنع توماس فوسفات حلوان ، فهذا نوع آخر من الأسمدة .

---

(١) الدناصورى ، السابق .

(٢) الديب ، ص ١٠٠ – ١٠٣ .

والواقع أن هذا النوع الأخير حديث نسبيا ، ويعد نتجا جانبيا للصناعات الثقيلة . فبعد إقامة مصنع الحديد والصلب بحلوان ، وللاستفادة من جلخ الصلب (والمعروف بجلخ صلب توماس) المتخلف عن عملية الصهر ، ثم سنة ١٩٥٩ إنشاء وحدة لتحويله إلى سماد فوسفورى هو المعروف بتوماس فوسفات (نسبة إلى النسبة) . وليس المصنع بالكبير بصفة خاصة ، فقد بلغ إنتاجه سنة ١٩٦٣ نحو ٢٠ ألف طن ، تضاعفت تقريبا إلى ٣٩ ألفا سنة ١٩٦٧ . وحتى سنة ١٩٧١ لم يكن استهلاكه من كهرباء الصناعة ليزيد عن ١,٥٪ تقريبا . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع إنتاجه إلى ٧٥ ألف طن ، ترتفع إلى ١٢٠ ألفا فى غضون السنوات الخمس القادمة .

الأسمدة الأزوتية

الفكرة المحورية فى الكيمياء الصناعية للأسمدة الأزوتية هى استخلاص الأزوت (النتروچين) ، الهام جدا للتربة والنبات ، من الهواء بطريقة ميكانيكية ما ، ثم خلطه بالجير . ولهذا تحتاج إلى عنصرين أساسيين : أولا الجير من الحجر الجيرى ، وثانيا غازات تحلل بالضغط إلى نتروچين يحول بدوره بالضغط العالى إلى غاز نشادر (أمونيا) تخلط بالماء فتتحول إلى حامض نيتريك يعالج به الحجر الجيرى فيكون نترات الجير .

وفى مصر فإن الحجر الجيرى الذى يشكل ربع سطحها تقريبا متاح على امتداد الوادى حتى مابعد ثنية قنا ويترامى وراءه فى الصحراوين . أما الغازات فإن الحصول عليها يحتاج إلى طاقة حرارية عظيمة ، لابد أن تكون رخيصة حتى يأتى الإنتاج اقتصاديا ، ولأن هذا لا يتوفر غالبا إلا فى مساقط توليد الكهرباء وغازات حقول البترول ، فإن صناعة النترات ترتبط بها كقاعدة عامة وفى مصر كضرورة شرطية .

البداية كانت فى السويس سنة ١٩٥١ ، حيث تجتمع وتتقارب الخامات الأساسية : الحجر الجيرى من محاجر عتاقة ، والغازات الهيدروكربونية من معمل تكرير البترول . الطاقة التصميمية للمصنع ربع مليون طن سنويا من نترات الجير نسبة تركيز ١٥,٥٪ أزوت . أما الإنتاج فقد ظل إلى بداية الستينات دون الطاقة ، ولكنه تزايد مع توسيع معمل التكرير تدريجيا .

فبلغ فى الفترة ٥١ – ١٩٥٤ نحو ٩٦ ألف طن سنويا فى المتوسط ، ثم تضاعف فى الفترة ٥٥ – ١٩٥٩ إلى ٢٠٨ آلاف ، وفى سنة ١٩٦٢ حقق أقصى طاقته – المزيدة – بنحو ٢٧٠ ألف طن .

وخطوة خطوة ، بالمقابل ، أخذ الوارد من النترات ينخفض : من نحو ٤٥٠ ألف طن أى نحو نصف المليون سنة ١٩٥٥ ، إلى ٢٠٠ ألف - ٥٠ ألفا فى الخمسينات المتأخرة ، ثم إلى ١٩ ألفا سنة ١٩٦٠ ، ١٥ ألفا سنة ١٩٦٤ .

فى حرب يونيو دمر المصنع ، فنقل إلى طلخا سنة ١٩٦٩ ، إلى أن أعيد تجديده فى أوائل الثمانينات حيث بلغت استثماراته ٥٩ مليون جنيه ، بينما يوفر إنتاجه على الاستيراد ١٣ مليون دولار سنويا ، ويتيح العمالة لنحو ٣٠٠٠ عامل . وقد اشتمل المصنع المجدد على توسعات كبيرة فى إنتاج سماد سلفات النشادر ٢٠,٦٪ أزوت ، وكذلك حامض الكبريتيك .

بعد عقد تقريبا من إنشاء مصنع السويس ، وبعد أن تمت أخيرا كهربة خزان أسوان ، بدأ مصنع أسوان ، مصنع كيما جنوب شرقى المدينة . وكان مشروع السماد منطقا طبيعيا فى ظل الكهرباء الرخيصة المولدة . ولكن لأن الطاقة متاحة لمدة شهور فقط من السنة ، حيث تنخفض أثناء الشتاء والسدة الشتوية ، فقد كانت نترات النشادر الجيرى هى الاختيار الطبيعى ، لأنها تذهب أساسا إلى المحاصيل الصيفية ، ومن ثم فلا ضير على المصنع من الركود أو البيات الشتوى (١) .

ورغم أن المصنع يمثل توطنا مثاليا بالطاقة ، على الأقل من الناحية النظرية ، إلا أنه لا يخلو من مشكلات وتحفظات توقيعية عديدة ، فهو أولا يستهلك الكهرباء بكمية جسيمة وبسعر زهيد جدا . فمصنع كيما وحده كان يستوعب أو «يبتلع» ٨٥٪ من كهرباء خزان أسوان ، وقد بلغ هذا الاستهلاك سنة ٧١ - ١٩٧٢ نحو مليون وثلاثة أرباع المليون كيلو وات / ساعة ، أى نحو نصف حجم الكهرباء المستخدمة فى الصناعة المصرية إلا قليلا . وكان معنى هذا الحد من التيار المنقول شمالا للاستعمالات الأخرى .

وفى دراسة للبنك الدولى وجد أن معامل استهلاك الطاقة الكهربائية فى شركة كيما يبلغ نحو ٤٧٣٥ ك. و. س لكل طن منتج من نترات النشادر الجيرى ٣١٪ ، مقابل ٦٦٢ ك. و. س فى طلخا، بمعنى أن معامل الطاقة - المنتج فى الأولى أكثر من ٧ أمثاله فى الأخيرة .

---

(١) الديب ، ص ٩٤ - ٩٥ .

كذلك فإن خام الحجر الجيرى ، وهو أثقل مكونات الصناعة بالطبع ، يأتى من محاجر كوم أمبو الى الشمال ، لأن أسوان نفسها للصدفة غير الموفقة تقع فى نطاق الحجر الرملى لا الجيرى . وبعد هذا فإن الموقع بعيد جدا عن السوق الاستهلاكية الرئيسية فى الشمال ، حتى سوق الصعيد ، ولئن أمكن للنقل النهرى أن يخفف الضغط على النقل الحديدى المفرد فى الجنوب ، فإنه لن يخفف التكلفة كثيرا .

من هنا جميعا تحفظ البعض على المشروع ، وحبذوا بديلا له أسيوط أو حتى القاهرة .

وكحل وسط تحول المصنع بعد قليل إلى تركيز الأزوت فى المنتج حيث أن هذا يخفض كثيرا من كمية الحجر الجيرى اللازم ومن حجم السماد الناتج نفسه ، وبالتالى يخفض من تكلفة نقل الخام والمنتج النهائى على السواء . وهكذا رفعت نسبة الأزوت تباعا من ٢٠ر٥٪ إلى ٢٦ر٥٪ ، ٣١٪ ، ٣٣٪ .(١)

على أن المشكلة تظل مع ذلك عدم اقتصادية الانتاج أصلا ، مما حتم الاتجاه إلى تحديث المشروع جذريا باستخدام الغاز الطبيعى بدل التحليل الكهربائى . فالمصنع الآن يستهلك ٢٢٠ ميجاوات سنويا من اجمالى طاقة خزان اسوان البالغة ٢٥٠ ميجاوات يستمدها منه بسعر ٣ مليمات للكيلو وات ، فى حين أن تكلفته الفعلية ٧٠ مليما . وهو بهذا يستهلك طاقة كهربائية قيمتها ٨٠ مليون دولار سنويا ؛ هذه الطاقة يستعملها المصنع فى أنتاج ١٣٠ ألف طن من الأمونيا سنويا ، بمعدل ١٢ ألف كيلو وات / ساعة للطن .

هذه الكمية الأخيرة من الكهرباء تكلفة توليدها بالمازوت بحسب السعر العالمى لا تقل عن ٧٢٠ دولارا للطن ، بينما أن سعر طن الأمونيا فى السوق العالمية هو ١٦٠ دولارا فقط . أى أن تكلفة إنتاجنا تعادل ٤-٥ أمثال سعره فى السوق العالمية ، ومعنى هذا أننا نخسر فى كل طن ٥٦٠ دولارا ، وبالتالى فإن من الأوفر لنا أن نستورد تلك الكمية من الأمونيا بدل إنتاجها محليا ، وتبلغ قيمة هذا الوفر ٧٠ مليون دولار فى السنة .

موقف اقتصادى خطير للغاية ، بل غير اقتصادى على الاطلاق ، وإلى حد قد يوحى بمطلق الاغلاق . غير أن بعض الخبراء يرى أن من الممكن للمصنع أن يستمر ، ولكن على أساس تحويله

(١) السابق ، ٩٥ -٩٦ .

من التحليل الكهربائي إلى الغازات الطبيعية كأداة لتحضير الإيدروجين المستخدم في صناعة الأمونيا . ولهذا اقترحوا مد خط أنابيب لنقل غاز حقول بترول الصحراء الشرقية إلى أسوان . والمقدر أن تكاليف الخط لن تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار ، لا تعدو قيمة الطاقة الكهربائية المستهلكة حاليا خلال ٣ سنوات فقد. (١)

وبغض النظر عن الصعوبات الطبيعية والفيزيوغرافية في مد الأنبوب المقترح عبر جبال الصحراء ، وبالتالي عن تقدير تكاليفه المطروحة ، فلقد يحل هذا الاقتراح مشكلة الانتاج إلى حد أو آخر ، ولكنه لا مفر يثير التساؤل الجذري حول استراتيجية الموقع نفسه ، إذ ماالذي يتبقى من موقع الصناعة بأسوان بعد أن تستبعد منها عملية الكهرباء ، نواتها النووية أصلا ؟ الماء والحجر الجيري ، الذي لايتوفر حتى الأخير منهما موضعيا ويستقدم من مسافة لايستهان بها ؟ ومن ثم يكون السؤال التالي ، بل المرادف ، هو : حسنا ، لماذا إذن لا تنتقل الصناعة إلى موقع الغاز الجديد بدل أن ينتقل هو إليها بعد أن فقدت مبرر وجودها المكاني هناك ؟ والسؤال وارد بالطبع ، وإن لم تتوقف الاجابة على ميزان المفاضلة بين تكاليف أنبوب الغاز المقترح وتكاليف فك ونقل المصنع القائم ، فلعلها تتوقف في النهاية على منطق القصور الذاتي الجغرافي أو التاريخي وعلى فلسفة الاقليمية الصناعية من باب تغليب « السعر الاجتماعي » على « السعر الاقتصادي » كسياسة قومية مخططة .

أيا ماكان ، إذا عدنا من التخطيط إلى واقع الانتاج الراهن، فإن طاقة كيما التصميمية حددت أصلا بنحو ٣٧٠ ألف طن سنويا من نترات الجير النشادري . ولكن لما كانت درجة تركيز الأزوت في البداية ٢٠٫٥ ٪ ، فقد كانت تلك الطاقة تعادل في الواقع ٤٩٠ ألف طن من نترات الجير ، أي زهاء نصف المليون . أما الانتاج نفسه فقد بدأ بنحو ٧٥ ألف طن سنة ١٩٦٠ ، إلى أن بلغ ٤٥١ ألف طن سنة ١٩٦٤ . وتقل نفقات الانتاج بنسبة ٢٠ - ٣٠٪ عن سعر السماد المستورد . ومن هنا بدأ الاستيراد يتناقص : من ٤٤٠ ألف طن سنة ١٩٦٠ إلى ٩٠ ألفا سنة ١٩٦٥ . على أن إنتاج كيما لم يلبث للأسف أن انخفض نتيجة استهلاك بعض وحداته دون إحلال أو تجديد . فهبط إلى ٣٦٠ ألف طن ، ثم إلى ١٥٣ ألفا سنة ١٩٧٣ ، ٢٥٠ ألفا سنة ١٩٧٤ ، ٢٩٠ ألفا سنة ١٩٧٥.

(١) الاهرام ، ١٧ - ١١ - ١٩٨١ ، ص ٩ .

وإنما أنقذ الموقف منذ سنة ١٩٦٥ الشقيق الأصغر لكيما ، ونعنى به مصنع حلوان . فهو أيضا ينتج نترات النشادر ، ولكن بتركيز ١٥,٥٪ فقط . على أن الفارق الأساسى أنه يعتمد على غازات مصنع الكوك كقاعدة لإنتاج حامض النيتريك الذى يعالج الحجر الجيرى ، المتوفر بالطبع فى المنطقة . أما طاقة المصنع فتصل إلى ٢٦٧ ألف طن سنويا . هذا ومع التوسع فى إنتاج فحم الكوك وغازه ، تقرر التوسع هذا العام فى إنتاج سماد نترات النشادر فى حدود ٦٥ ألف طن (٣٣,٥٪ أزوت) ، عدا ٨٥٠٠ طن سماد سلفات النشادر ، على أن يضاف إلى الأولى ١٢٠ ألف طن فى مرحلة تالية .

اليــوريا

من نترات الجير والجير النشادرى ، ننتقل أخيرا إلى نترات الجير واليوريا . واليوريا هو المنتج الطبيعى من الغاز الطبيعى حيثما وجد ، وقيمته السمادية عظيمة للغاية إذ أن الطن منه يعادل ٣ أمثال السماد العادى حيث أنه يتفوق فى نسبة النتروچين اللازمة للنبات ، كما يستخدم كملح أو كمحلول فى عمليات الرى والتسميد بالرش . وهو يجود فى تسميد القصب والقطن وكل الحبوب والبطاطس وبعض الفواكه كالموز .

على أن استعمالاته لا تقتصر على الزراعة ، بل تتجاوز إلى قائمة عريضة من الأغراض الصناعية المنوعة والهامة ابتداء من تكرير البترول وصناعة المطاط إلى الأصباغ والمواد اللاصقة (الراتنجات) والميلامين .

وقد أحدث دخول اليوريا مصر أو مصر اليوريا تطورا كبيرا فى الموقف الانتاجى . فبعد أن وصل إنتاج مصنعيه إلى الطاقة القصوى أصبحت مصر تلقائيا كبرى الدول العربية فى إنتاج الأسمدة الأزوتية ، كما أنها تتقدم بسرعة إلى مجال التصدير . لاسيما أن الانتاج فيما يبدو زاد عن المطلوب للزراعة المصرية حيث طلبت وزارة الزراعة تحويل بعض إنتاج اليوريا إلى الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية . ففى العام الماضى صدر نحو ١٢٣٠٠ طن إلى فيتنام وقبرص ، بينما تقرر تصدير نحو ٦٠ ألفا هذا العام إلى الولايات المتحدة .

بمصنع طلخا كانت البداية ، بينما كانت بداية البداية هى مصنع نترات النشادر الجيرى المنقول من السويس بعد حرب يونيو . فمع كشف الغاز الطبيعى فى حقل أبو ماضى بأقصى شمال الدلتا ، كان طبيعيا أن تقوم عليه صناعة سماد كبيرة تغذى أو تغطى استهلاك القطاع الشمالى الشرقى المتطرف من الدلتا . وفى الوقت نفسه تحددت طاقة الصناعة برصيد الغاز ، الذى يبلغ احتياطه المؤكد نحو ٢٠ بليون متر مكعب . فلأن المصنع لايكون عملية اقتصادية إلا إذا كان عمره العامل ٢٠سنة كحد أدنى ، فقد تحدد معدل الاستهلاك السنوى بنحو البليون متر فقط.

على أن المصنع لم يقم على حقل الغاز مباشرة ، ولكن فى طلخا عن طريق انبوب طوله ٤٥ كم. ورغم أن تكلفة نقل الغاز جاءت أعلى من سعر الغاز نفسه ، فإن موقع طلخا يمتاز بتوفر الطاقة من محطة كهرباء طلخا فضلا عن الغاز نفسه ، ثم هو يمتاز بتوفر المياه اللازمة بكميات عظيمة لعمليات الغلى والتبريد والتبخير ..... إلخ . وهكذا جاء موقع الصناعة نتيجة للشد والجذب المتبادل بين قوى الخامة والطاقة ، أو الغاز والماء فى جانب والكهرباء والغاز فى الجانب الآخر .

الإنتاج بدأ سنة ١٩٧٥ ، وهو يأتى من مصنعين متجاورين مترابطين . الأول ، وموضعه بالدقة ميت عنتر شمال المدينة ، هو مصنع اليوريا تركيز ٤٦,٥٪ أزوت . طاقته ٥٧٠ ألف طن سنويا ، ويعمل به ٣٠٠٠ - ٦٠٠٠ عامل ، ويعد ذلك أكبر مصنع من نوعه فى الشرق الأوسط . بلغت استثماراته ١٣٢ مليون جنيه ، بينما تصل قيمة الانتاج السنوى إلى ٧٥ مليون جنيه ، توفر من استيراد الأسمدة ما تقدر قيمته بنحو ٧٢ مليون دولار . هذا وفى الوقت الذى بدأ فيه مصنع أبو قير الانتاج فى أوائل الثمانينات . كان قد تم توسيع مصنع طلخا بإضافة وحدة جديدة ضخمة لليوريا ٤٦,٥٪ بطاقة ٥٤٠ ألف طن سنويا تصل قيمتها إلى ٦٦ مليون جنيه .

أما المصنع الثانى بطلخا فهو لنترات الجير تركيز ٢٦,٥٪ أزوت ونترات النشادر الجيرى ٣١٪ أزوت . وفى سنة ١٩٧٦ تم تحويل الانتاج عموما إلى ٣١٪ أزوت ويبلغ حجمه ١١٣ ألف طن . المصنع بلغت استثماراته ٤٨ مليون جنيه ، ويوفر استيراد ما قيمته ٢٠ مليون دولار سنويا .

إلى جانب هذين المصنعين ، ومن فائض غاز النشادر ، أقيم مصنع لإنتاج النشادر بطاقة قصوى ٣٣٠ ألف طن سنويا ، بدأت مرحلتها الأولى بنحو ٩٠ ألف طن . كذلك أقيمت وحدة

لإنتاج حامض النيتريك اللازم لصناعة السماد بطاقة ٢٣٠ طنا يوميا ، بالاضافة إلى وحدة تعبئة الأوكسچين السائل .

من الأحباس الشمالية القصوى لفرع دمياط فى قلب الدلتا ، ننتقل إلى أقصى طرفها الشمالى الغربى قرب مصب فرع رشيد ، لنجد مصنع اليوريا الثانى والأخير فى أبو قير يبدأ الانتاج سنة ١٩٨٠ ، أى بعد ٥ سنوات من شقيقه مصنع طلخا . إنشاؤه تكلف ٨٨ مليون جنيه ، وتبلغ قيمة إنتاجه السنوى ٦٥ مليون دولار ، محققا وفرا فى ميزان المدفوعات لا يقل عن ٥٧ مليون جنيه ، فضلا عن أنه يتيح العمل لنحو ١٠٠٠ عامل كما يعتبر مفاعل اليوريا به من أضخم المقاييس .

غاز حقل أبو قير البحرى هو الخامة الأساسية ، والمصنع يستهلك منها ١,٢ مليون متر مكعب يوميا ، أى ما يعادل ٤٠٪ من إنتاج الحقل الكلى . المصنع ينتج ١٠٠٠ طن من النشادر يوميا ، تتحول إلى ٤٦٥ ألف طن سماد يوريا ٤٦,٥٪ أزوت سنويا . أيضا بدأت توسعات هامة فى إنتاج نترات النشادر .

صناعة الورق

إذا كانت مصر – وهى مزرعة لا غابة أساسا – تفتقر إلى الخامة الرئيسية لصناعة الورق وهى أشجار الأخشاب ، فإنها لا تعدم مع ذلك بديلا لا بأس به وصالحا بما فيه الكفاية وهو مخلفات الإنتاج الزراعى الضخم . وهذه تشكيلة عريضة تمتد من سيقان القطن والقمح والذرة إلى قش الأرز ومصاصة القصب وأعواد البوص . وعلى هذه الخامات فعلا قامت صناعة الورق منذ البداية وتطورت . ولكن هذه الصناعة بدأت من أسفل السلم ومرت بأكثر من مرحلة تطورية ، لعل خط التقسيم الرئيسى فيها يقع حوالى سنة ١٩٥٥ .

مرحلتا التطور

فالمرحلة الأولى هى أنواع الورق الخشن الرخيص من الكرتون أساسا ، ثم ورق اللف ، ثم بعد ذلك قليل من ورق الطباعة والكتابة ، ثم لاشئ البتة من ورق الجرائد . أما الخامة فهى أساسا ورق الدشت المفروم لإعادة تصنيعه ، مع بعض الخرق ، ثم أخيرا قليل من قش الأرز ، بالإضافة أحيانا إلى استيراد بعض اللب . ومن هذه الزاوية فلقد كانت الصناعة أشبه بصناعة الخردة فى

الصناعات المعدنية ، شئ أقرب إلى إعادة التصنيع منه إلى التصنيع الكامل .

وفى تلك المرحلة كان بمصر ٧ مصانع للورق والكرتون موزعة بين العاصمتين وحدهما ، وتقدم فيما بينها نحو ثلث الاستهلاك المحلى . ففى سنة ١٩٥٢ بلغ الانتاج من الورق والكرتون معا نحو ٢٠ ألف طن ، ثم وصل فى نهاية المرحلة سنة ١٩٥٥ إلى نحو ٢٠ ألف طن ورق ونحو نصف ذلك كرتون ، مقابل نحو ٧٠ ألف طن وارد من النوعين . (١) .

المرحلة الثانية تبدأ حوالى منتصف الخمسينات ، حين اتجه التخطيط إلى بناء صناعة تحقق أكبر قدر من الكفاية الذاتية وتغامر فى خطوط جديدة هى ورق الطباعة والكتابة أساسا - أما ورق الجرائد فيحتاج وحده إلى مرحلة تالية قائمة بذاتها ، وإن كان من الممكن للب الورق قصير الألياف الناتج عن مصاصة القصب أن ينتجه ، وذلك بخلطه مع اللب الطويل الألياف المستورد ، تقريبا بنسبة الثلثين - الثلث على الترتيب .

والواقع أن الصناعة ، وهى من الصناعات القليلة التى تعمل بكامل طاقتها ولم تكد تعرف الطاقة المعطلة ، سجلت نجاحات مرموقة وحققت تصاعدا ملموسا فى الانتاج . فقد قفز حجم الإنتاج من كل من الورق والكرتون من ٢٩ ألف طن سنة ١٩٦٠ ، إلى ٥٣ ألفا سنة ١٩٦١ ، أى تضاعف تقريبا فى سنة واحدة . ثم قفز على التوالى إلى ٩٠ ألفا سنة ١٩٦٢ ، ٩٥ ألفا سنة ١٩٦٣ ، ١٠٣ آلاف سنة ١٩٦٤ ، منتقلا بهذا من أفق الخمسين ألفا إلى علامة المائة ألف فى بضع سنين فحسب . وفى سنة ١٩٦٦ سجل الانتاج قمته بنحو ١١٠ آلاف طن ، إلا أنه انتكس بعدها إلى ٩٢ ألفا سنة ١٩٦٧ بسبب توقف مصنع السويس فى حرب يونيو .

هذا على الجانب الاقتصادى ، أما على الجانب الجغرافى فقد نجحت الصناعة كذلك نسبيا فى الخروج نوعا من احتكار العاصمتين المزمن والخروج إلى الأقاليم بعض الشئ ، وإن ظلت صناعة عاصمية عموما وسكندرية أساسا وإلى أقصى حد . ففى سنة ٦٦ - ١٩٦٧ بلغ نصيب الاسكندرية من إجمالى القيمة المضافة فى الصناعة (منشآت فئة + ١٠ عمال) ٨٢,٤٪ ، مقابل ١٣,٩٪ للقاهرة الكبرى . فالمجموع ٩٦,٣٪ ، تاركا ٤,٦٪ لمنطقة السويس ، ٠,٩٪ لبقية مصر . وقد تخفف هذا الاحتكار الشديد بعد ذلك بظهور مصنع إدفو بالصعيد ، ولكنه لم يختف جوهريا .

(١) عبدالعاطى ، ص ٣٤٦ .

استراتيجية الصناعة

إذا انتقلنا إلى استراتيجية الصناعة في مرحلتها الجديدة هذه ، فإن الاختيار اقتصر ابتداء على مادتين اثنتين فقط من بين مخلفات الزراعة هما قش الأرز ومصاصة القصب ، بينما استبعدت المواد الباقية لأنها تستهلك غالبا في استعمالات أخرى . فأعواد القطن والذرة هي وقود الفلاح الأول ، وأعواد القمح هي تبن ماشيته المفضل . وفضلا عن هذا ، فتلك جميعا مخلفات محاصيل عميمة الانتشار وطنيا على امتداد الرقعة الزراعية ، ولذا فإن عملية تجميعها صعبة باهظة التكاليف .

على العكس من هذا تماما ، توزيعا واستعمالا ، قش الأرز ومصاصة القصب ، فتوزيعا ، كلاهما للصدفة أو لحسن الحظ من محاصيل اقليمية بصرامة ، شديدة التركز جغرافيا بنسبة ٨٠ – ٨٥٪ من مساحة المحصول على الأقل ، واستعمالا ، فلئن كان بعض المصاصة يذهب وقودا لصناعة السكر نفسها ، فذلك هو القلة ، بينما يذهب قش الأرز فاقدا كله تقريبا .

والطريف ، بعد ، أن مخلفات كلا المحصولين تكاد تتعادل كما وكيفا . فالمقدر بحسب الانتاج الزراعي في الخمسينات أن حجم قش الأرز يناهز المليون طن ، مقابل المليون ونصف المليون لمصاصة القصب . بالمقابل ، فإن نسبة السيلولوز في الأول تتراوح حول ٥١٪ ، ضد ٤٤٪ في الثاني . وهذه النسب ، بالمناسبة ، تحتم في الوقت نفسه توطن الصناعة بالخام ، حيث تنتظم فاقدا من الشوائب يزيد على نصف الوزن ، مما يجب أي محاولة لنقلها بعيدا خارج منطقة إنتاجها . (١) .

وفيما عدا الخامة الزراعية ، تتطلب صناعة الورق كيماويات عديدة أهمها الصودا الكاوية والكلور السائل . ثم يبقى بعد ذلك أنها صناعة «مائية» جدا ، بمعنى أنها تتطلب كميات هائلة من الماء ، وبالتالي الصرف ، وفي النهاية الكهرباء الوفيرة . ولذا نجد أن وحدات الانتاج الضخمة التي ستقوم توفر لنفسها عادة محطة مياه خاصة ومحطة كهرباء مستقلة ، وفي الوقت نفسه تسعى إلى موقع مائي ساحلي ، الأول لضمان إمدادات المياه والثاني لصرف النفايات في البحر .

---

(1) Little inc., Paper production and consumption in Egypt, 1954, p. ff.

وتلك كانت بالفعل ضوابط توقيع الصناعة وعوامل توطنها . ولعلها لا تجتمع فى موقع ولا ترشح موقعا مثل الاسكندرية ، وهنا بالفعل كانت بداية الانتاج الجديد مثلما كانت البداية القديمة .

ورق الشمال

بدأ الانتاج الجديد فى الاسكندرية بمصنع راكتا الكبير الذى تجاذب إلى موقع مصانع الورق القديمة القائمة من قبل فى الطابية على خط رشيد فى مستعمرة صناعة ورقية مؤثرة تتوسط وتماس إقليم أرز كثيف يسهل جمع قشه محليا ، كما يواجه خط بحيرات مريوط - إدكو بحيث يسهل قطع بوصه ونقله بأدنى تكلفة . فمشكلة المادة الخام والنقل محلولة أو محنوفة مقدما .

وإذا كان المصنع قد اقتصر فى الخمسينات على إنتاج اللب من القش والبوص من أجل الورق والكرتون ، فإنه لم يلبث فى الستينات ثم السبعينات أن تمدد إلى مستعمرة ورقية متوسعة باستمرار وتعددت خطوط انتاجه وخاماته بالصدفة أو بالضرورة أو بالتخطيط . فعدا ما أضيف إليه من توسعات فى الورق العادى على قش الأرز ، كان آخرها وحدة جديدة طاقتها الانتاجية ٢٧ ألف طن قيمتها تبلغ ٥,٥ مليون جنيه ، حدثت ثلاثة تطورات هامة .

فمن ناحية نقل إليه مصنع كرافت السويس لورق اللف والتعبئة بعد حرب يونيو . ومن ناحية ثانية تقدم إلى إدخال صناعة ورق الصنفرة لأول مرة معتمدا على توفر معظم خاماتها محليا ابتداء من ورق الكرافت والقماش إلى الغراء الحيوانى والرمل والزجاج ، مع سهولة استيراد القلة الباقية من العناصر والكيماويات . ومن ناحية ثالثة وأخيرة أدخل خط إنتاج الكرتون متعدد الطبقات لمقابلة الطلب الكثيف والأساسى للصناعات الهندسية والنسيجية والغذائية والكيماوية ، المركزة أساسا بالاسكندرية وكذلك شمال الدلتا فضلا عن القاهرة . (١) .

ولأن الخامة الأساسية لهذا الكرتون ، فيما عدا قليلا من لب قش الأرز ولب ورق الدشت ، هى لب مصاصة القصب السيلولوزى التى لاينتجها إلا مصنع ورق إدفو الجديد فى نطاق القصب ، فلذا تحتم استيراد هذه الخامة منه . وفى هذا تغلب عامل السوق على عامل الخام ، جاذبية الاسكندرية على أولوية إدفو . وهذا أيضا ما ينقلنا إلى ورق الجنوب ومصاصة القصب .

---

(١) الديب ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

ورق الجنوب

فى منتصف السبعينات أقيم مصنع ورق إدفو ليستوعب مصاصة مصنع السكر بها إلى جانب مصاصة مصنعى أرمنت وقوص شمالا . ولأن لب مصاصة القصب قصير الألياف بطبعه ، فإنه يتجه أساسا إلى إنتاج ورق التعبئة من كرافت وكرافت التغطية واللف والحزم والتغليف . وكما سبق ، يمكن للب القصب قصير الألياف هذا أن ينتج ورق الجرائد وذلك بخلطه بنسب معينة مع اللب الطويل الألياف المستورد . ولذا لا يمكن استبعاد هذا التطور بإدفو مستقبلا . أيضا لئن كان المصنع قد اقتصر كما رأينا على توريد خامة الكرتون متعدد الطبقات إلى مصنع الاسكندرية دون صناعته محليا ، فقد يتجه إليها فى المستقبل إذا تطورت الاحتياجات الصناعية فى الصعيد .

فيما عدا هذا فإن لنا أن نضيف مشكلة خاصة يعانى منها المصنع والصناعة بالطبيعة والموقع. وتلك أعنى ظاهرة الحريق الذاتى . فتشوين المصاصة فى العراء ، بما تشتمل عليه من نسبة عالية من الكحول والسكريات ، يؤدى تحت شمس الصعيد اللاهبة صيفا إلى اشتعال الحرائق فيها ذاتيا ، مما يسبب خسائر فادحة ، والحل الذى بدأ التحول إليه هو الأسلوب المتطور الحديث، وهو تنقية المصاصة من السكريات بغليها فى مراجل ضخمة ثم شفطها وكبسها فى أحواض بحيث لا تقل نسبة الرطوبة بها عن ٨٠٪ .

بالاضافة إلى مصنع إدفو ، تقرر أخيرا إنشاء مصنع جديد للورق على مصاصة مصنع السكر الجديد بجرجا ، ليبدأ الانتاج سنة ١٩٨٧ أى بعد ٤ سنوات ، الطاقة التصميمية للمصنع ٦٠ألف طن سنويا من مختلف أنواع الورق ، والتكلفة ١٦١ مليون جنيه ، وحين يتحقق المشروع فسيكون هذا ثانى مصنع للورق بالصعيد بعد إدفو ، وسيكون بالصعيد مصنعان ، مما يوازن نسبيا من تفوق الدلتا الشديد ، كما قد يضع سابقة نحو صناعة الورق بين جميع مصانع سكر الصعيد .

بين قش الشمال ومصاصة الجنوب

ما بين صناعة ورق القش فى أقصى الشمال والمصاصة فى أقصى الجنوب ، قامت بضعة مراكز انتقالية تجمع بين الخامتين بدرجة أو بأخرى ، مثلما تقع بينهما زمانا ومكانا ، ففى السويس . ولخدمة مصنع السماد الجديد بالشكائر الورقية ، أنشئ فى وقت معاصر مصنع الكرافت لورق التعبئة وصناعة الأكياس . وقد اعتمد المصنع فى بدايته على اللب المستورد مخلوطا

مع لب المصاصة المحلى بنسبة الثلث – الثلثين على الترتيب . وفى الوقت نفسه استند إلى مصنع السماد فى الحصول على الكهرباء والبخار . وبهذا كان المصنع الأب هو سوقه وطاقته فى وقت واحد . وكما نقل المصنع الأب بعد حرب يونيو إلى الاسكندرية نقل المصنع التابع ، إلى أن عادت الأوضاع سيرتها الأولى عقب التحرير .

بعد السويس ، كانت كفر الزيات ثاني مركز تغامر صناعة الورق بالخروج إليه من العاصمتين. ففى الستينات أقيم مصنع كبير (فرتا) للكرتون والكرتون المضلع لإنتاج صناديق التعبئة التى تحتاج إليها الصناعات المتوسعة فى قلب الدلتا ابتداء من كفر الزيات نفسها حتى المحلة والمنصورة ... إلخ . وقد اختيرت كفر الزيات لأنها غير بعيدة أولا عن نطاق الأرز وقشه ، ثم لأنها كالأسكندرية تملك صناعة صودا كاوية وكلور سائل ، هذا فضلا عن وفرة العمالة الماهرة المدربة والمرافق الأساسية بالطبع .

الخشب الصناعى

وهذه واحدة أخرى من صناعات مصر الزراعية أو صناعات الزراعة المصرية كبديل عن أخشاب الغابات أو عن غياب مصر الغابية ، كما أنها إحدى الصناعات المستحدثة بعد يوليو فقط دون سابق وجود . والفكرة الأساسية أن مصر بقدر ما تعانى من نقص الأخشاب ، تعانى من فاقد جسيم فى مخلفات الزراعة الصالحة كبديل ، دون معنى فى الحالين .

فإلى جانب قش الأرز ومصاصة القصب ، هناك حطب القطن وسأس الكتان . ومنها يمكن تصنيع الخشب الصناعى أو المخلق . فمنها مجتمعة ، بالاضافة أيضا إلى كسر الأخشاب (أى «خردة» الصناعة مرة أخرى) ، يمكن صناعة الخشب الحبيبى ، بينما من قش الأرز وحده يمكن صناعة الخشب المضغوط . والأخير الأقوى ، وهو بديل كفء للأبلكاش ويصلح لصناعة الأثاث ، أما الأول فأخف ويصلح أساسا لصناديق التعبئة وكمساعد فى الأثاث الخفيف .

على أن جوهر الصناعة فى الحالين يعتمد على بعض الكيماويات خاصة الراتنجات بأنواعها المختلفة كمادة لاصقة . ومن هنا تحدد هيكل الصناعة وتوطنها . فهى أساسا توطن خام ، ولذا قامت أساسا فى شمال الدلتا فى نطاقات الأرز والقطن والكتان ، إضافة إلى نطاق القصب فى جنوب الصعيد .

بدأت الصناعة بإنشاء وحدة أم لصناعة الراتنجات لإمداد مصانع الإنتاج بخامتها الكيماوية الرئيسية . وقد اختيرت سندوب قرب المنصورة مركزا لتلك الوحدة ، حيث تجمع خامتها من عدة جهات متناثرة : الفينول من تقطير قطران مصنع الكوك بحلوان وتكرير البترول بالاسكندرية ، وراتنجات عائلة الفورمالين من المصانع الحربية ، واليوريا من مصنع سماد طلخا .... إلخ (١) .

بهذا تعد المنصورة بحق عاصمة الصناعة الجديدة ، ويعد مصنعها قاعدة ارتكازها وتموينها في آن واحد . وقد بلغت قيمة إنتاج المصنع حاليا أكثر من مليوني جنيه (سنة ١٩٨١) ، ينتظر أن ترتفع دفعة واحدة إلى ٢٠ مليونا أي عشرة الأمثال في القريب العاجل ، وذلك بفضل التوسعات الكبيرة التي تمت مؤخرا وتلك التي قيد التنفيذ .

فأولا ، أضيف مصنع لتجهيز الخامات البديلة لساس الكتان والمستخدمة في صناعة الخشب الحبيبي مثل نشارة الخشب وفضلات القشرة ومصاصة القصب . وتبلغ طاقة هذا المصنع ٨٠٠٠ طن من الأخشاب سنويا ، بالإضافة إلى ٦٠٠ طن من دقيق الخشب كان المصنع يستوردها من الخارج .

ثانيا ، تم إضافة مصنع جديد لبودرة كبس الفينول المحبب المستخدمة في صناعة العوازل والأدوات الكهربائية وأواني الطهي ، بطاقة قدرها ١٥٠٠ طن سنويا ، تقرر مضاعفتها إلى ٣٠٠٠ طن بتزويد المصنع بمفاعل قوي .

ثم هناك بالمثل مصنعان قيد الإنشاء ، الأول مصنع بودرة كبس اليوريا والميلامين المحببة ، وطاقته ٢٠٠٠ طن سنويا ستحل محل الاستيراد الحالي . الثاني مصنع إنتاج الفورمالين ، بطاقة ١٢ ألف طن سنويا للإحلال محل المستورد وبتكلفة تقل عنه بنسبة الثلث أيضا .

هذا عن مصنع المنصورة الأب أو الأم ، أما عن المصانع التوابع فقد أقيم مصنع واحد للخشب المضغوط ، وثلاثة للحبيبي . فالأول يقع قرب فارسكور ، أي في صميم إحدى مناطق النواة في نطاق الأرز . أما مصانع الخشب الحبيبي فأولها في سندوب نفسها ، ويعتمد على كل خامات

---

(١) سابقة : ص ١٠٧ - ١٠٨ .

الصناعة المعروفة ، وقد أنشئ سنة ١٩٦٠ ، وهو ينتج ١٠٠ ألف متر مكعب من الخشب سنويا كما ينتج الميلامين أيضا . وهناك حاليا مشروع لإنتاج الخشب الأسمنتي . المصنع الثاني في ميت حبيش قرب طنطا ، ويتخصص في ساس الكتان حيث يتوسط أهم مراكز زراعته بالدلتا .

أما الثالث ففي كوم أمبو ، ويتخصص بالطبع في مصاصة القصب ، ويعد أكبر الجميع حيث تبلغ طاقته الانتاجية ١٠٠ طن خشب كل ٢٤ ساعة تشغيل . وهو يستهلك مصاصة مصنع السكر بكوم أمبو بالاضافة إلى مصنع أرمنت ، وهي كمية يبلغ حجمها نحو ٢٠ ألف طن تكفي لإنتاج نحو ١٥ - ١٧ ألف طن من الخشب الحبيبي . ونظرا لضخامة الخامة ، يقع المصنع بجوار مصنع السكر مباشرة ، وقد ارتفع إنتاج المصنع بالتوسع التدريجي من ٧٠٠٠ طن سنويا في البداية إلى ٨٠٠٠ ثم ١٠,٠٠٠ ، حتى بلغ ٤٠,٠٠٠ سنة ١٩٨١ .

صناعة الجلود والأحذية

الجلود

لأن مصر مزرعة لا مرعى أساسا ، أي إنتاج نباتي لا حيواني بالدرجة الأولى ، لاتعد صناعة الجلود صناعة كبيرة أو هامة بالقدر الكافي ، فلا تقاس مثلا بصناعة الورق ، رغم أنها أسبق نشأة وكانت تدخل التصدير دائما . والواقع أن النسبة بينهما من حيث الأهمية والوزن في الصناعات الكيماوية هي تقريبا كالنسبة بين صناعة الصوف والقطن في الصناعات النسيجية .

ففضلا عن أن كيماويات الدباغة مستوردة كلها تقريبا ، فإن الجلود الخام المحلية محدودة كما وكيفا . فحجم الانتاج لا يكفي ، ولابد من الاستيراد بكميات متزايدة من الخارج ، خاصة من السودان . أما النوعية فعادية إلى متواضعة ، لاسيما بسبب رداءة السلخ اليدوي ، وإن تحسنت الصورة في الفترة الأخيرة مع إدخال المجازر الآلية والتطور التكنولوجي .

أما المدابغ ، التي تناهز المائتين عددا ، فأغلبها صغير الحجم متواضع المستوى ، وأقلها الكبير المتطور الحديث ، وكان عشرون منها تقريبا تستأثر بنصف الانتاج جميعا . والحقيقة اللافتة في هذه المدابغ ، بعد أو قبل ، أن معظمها يتركز في العاصمتين أساسا والعاصمة الأولى خصوصا . فمثلا من إجمالي القيمة المضافة من منشآت الحرفة التي تستخدم أكثر من ١٠ عمال

سنة ٦٦ – ١٩٦٧ ، كان نصيب القاهرة الكبرى وحدها ٥٩,٢٪ ، والاسكندرية ٣٩,٣٪ ، وباقى مصر ١,٥٪ فقط . قل عمليا احتكار عاصمى بنسبة ٦٠ – ٤٠٪ على الترتيب .

فيما عدا هذا ، ففى القاهرة السائدة كانت منطقة أبو السعود جنوب شرقى مصر القديمة وعلى ضلوع ومنحدرات المقطم هى مركز ثقل وارتكاز الصناعة تقليديا ، وذلك بفضل قربها من السلخانة مصدر الجلد الخام الأساسى ، ومن محاجر الجير اللازم لإزالة شعر الجلد ، ثم أخيرا سهولة صرف المياه الغزيرة والمخلفات الناجمة عن الصناعة . غير أن المنطقة كانت قد تدهورت منذ وقت طويل إلى بؤرة غير صحية من الصرف السيئ والنفايات المتراكمة ، بحيث تحتم إزالتها ونقلها إلى موضع مجاور بالبساتين حيث ورثتها واستقطبتها «المدبغة النموذجية» الجديدة العصرية . (١) .

على جانب الانتاج ، فإن حصيلة الجلود المدبوغة ارتفعت من ٨٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ١٠,٠٠٠ فى الستينات ، ورغم أن مصر كانت دائما تستورد الجلود الخام لعدم كفاية المحلية ، فقد كانت منذ وقت مبكر تصدر الأحذية والمصنوعات الجلدية بقدر ما تستورد أو أكثر ، وعلى الجملة أو على الأقل كانت تكفى نفسها بصورة تقليدية . وفى الفترة الأخيرة فلقد كانت تصدر كميات كبيرة من الأحذية إلى الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ، صفة تعاقدية خاصة .

فيما عدا هذا فإن هناك تطورات وتوسعات مشجعة فى السنوات الأخيرة . ففى الاسكندرية مثلا عدة مشروعات ، أولها لمدبغة حديثة بطاقة ٤ ملايين قدم سنويا وبتكاليف ٣ ملايين جنيه . ثم يلى مشروع مصنع الجيلاتين الغذائى المحسن بطاقة ١٠٠٠ طن سنويا تكفى احتياجات مصر التى تستورد تقليديا . والمصنع يتكلف ٣ ملايين جنيه . كذلك تشمل الخطة إنتاج الأحذية والأحذية الراقية بطاقة مزيدة ومضاعفة لتخصص منها حصة كبيرة للتصدير . أما المشروع الأخير فيختص بإنتاج ألواح الجلد المضغوطة ، وهى تصنع من بواقى الأحذية وعوادم الانتاج لتستخدم عادة فى تصنيع كعوب الأحذية .

صناعة الاحذية

ولان صناعة الحذاء هى القالب الرئيسى لصناعة الجلود ، فإنها تعكس كثيرا جدا من

(١) الجمعية التعاونية الصناعية لدباغة الجلود بالقاهرة ، مشروع مدينة المدابغ بالبساتين ، القاهرة ، ١٥٦٣، ص ١٠ – ١٤ ، ٢٠ – ٢٥.

أعراضها وأمراضها اقتصاديا وجغرافيا على السواء . فهى مثلها تعتمد على استيراد أكثر من نصف مستلزمات إنتاجها من الخامات ، نحو ٦٠٪ . ومثلها تمثل هرما مركزيا من حيث التطور التكنولوچى وفئات أحجام المصانع . فالمقدر أن هناك اليوم - أوائل الثمانينات - أكثر قليلا من ٦٥٥٠ ورشة ومصنعا للأحذية بمصر ، السواد الأعظم منها الصناعة الصغيرة أى - ١٠ عمال حيث يبلغ عددها نحو ٦٠٠٠ منشأة ، والباقى + ١٠ عمال ، أى أقل من عشر المجموع . أما تكنولوچيا ، فإن منها نحو ٦٥٠٠ ورشة يدوية ، ٦٠ مصنعا نصف آلى ، ١٠ مصانع آلية كاملة الميكنة .

أما عن الاستهلاك المحلى فإن احتياجاته تقدر حاليا بنحو ٦٠ مليون زوج من الأحذية ، نصفها أحذية رجالى ، وثلثها حريمى ، وثمنها أولاد ، والباقى أحذية بنات . أما سائر المنتجات الجلدية غير الأحذية فتقدر احتياجاتها بنحو ١٥٪ من تلك الأخيرة ، ثلثها جلد طبيعى ، والثلثان بدائل صناعية . على أن الانتاج المحلى قلما يغطى الاستهلاك الآن ، ولذا فلئن كان الاستيراد ضروريا سواء من المصنوعات الجاهزة أو الجلود الخام أو المدبوغة ، فإن منع تصدير الجلود المدبوغة ضرورى أكثر حماية للمستهلك النهائى ، قل الضحية النهائية .

ذلك ، أخيرا وليس آخرا ، أن صناعة الأحذية ، كصناعة الجلود الأم ، تعانى من طاقة معطلة لا تقل عن النصف . ثم هى أصبحت مثلها تجسد بعض أسوأ ما تعانى منه الصناعة المصرية عموما . فهى كإنتاج وطنى محمى تمثل مأساة استغلال الرأسمالية الوطنية للمستهلك المصرى ، حيث أصبحت تجمع بين الحد الأدنى من الجودة والحد الأقصى من السعر . ولمواجهة هذا الموقف، تقرر مؤخرا إنشاء مصنع ضخم للأحذية بكل من القاهرة والاسكندرية بطاقة مجموعها ١٠ ملايين حذاء .

صادرات الأحذية والمنتجات الجلدية

	الأحذية		المنتجات الجلدية	
	الكمية بالعدد	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٢,٢٤٤,٨٢٣	٥,٥٠٠,٠٠٠	٤١٨	٣,٨٠٠,٠٠٠
١٩٧٩	٢,٦٧٤,١٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠	٢٩٣	٤,٧٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	١٧٣,١٥٧	٦٠٦,٠٠٠	٧٥	١,١١٧,٠٠٠
١٩٨١	١,٣٥٥,٥٠٠	١,٦٩٢,٠٠٠	٥٤١	٢,٩٢٠,٠٠٠

الصابون والمنظفات الصناعية

صناعة الصابون

صناعة الصابون من ملحقات صناعة الزيوت النباتية . فهذه الزيوت درجات من النقاوة ، أنقاها وحده هو ما يصلح للطعام ، أما أوسطها نقاوة فيذهب إلى الصابون ، بينما يوضع أقلها نقاوة في صناعة الشمع ، في حين تبقى الفضلات المتخلفة كسبا صالحا فقط إما كعلف للحيوان أو كسماد للأرض . فالصابون إذن هو من النواتج الوسطى إن صح التعبير ، من الزيوت النباتية، إلا أنه يحتاج بجانبها إلى خامات أخرى عديدة أهمها الصودا والبوتاس وبعض الشحوم . والمهم أنه حيث وحيثما توجد صناعة الزيوت ، توجد صناعة الصابون في الأعم الأغلب : إنهما من الصناعات المترابطة المتكاملة رأسيا وأفقيا ، وظيفيا وجغرافيا .

صناعة الصابون البدائية قديمة ، كما أن المصابن البلدية العتيقة واسعة الانتشار والتبعثر بشدة . ولكن ، كصناعة حديثة ، لم يبدأ الصابون إلا بعد الثلاثينات وتعديل التعريفة الجمركية . ورغم أنها اعتمدت كثيرا ومازالت على الزيوت والشحوم المستوردة ، فإنها تتركز بشدة في مراكز عصر الزيوت أساسا .

وحتى بداية الثلاثينات كانت مصر تستورد معظم احتياجاتها من الصابون من الخارج ، ولكنها في نهايتها كانت تنتج ٧٥٪ من استهلاكها . ثم استكملت الكفاية الذاتية تماما وتجاوزتها إلى تصدير الفائض أثناء الحرب الثانية ، خاصة إلى السودان . ومنذ ذلك الوقت أصبحت مشكلة الصناعة هي الطاقة المعطلة ، فهي لا تنتج أكثر من نصف طاقتها . ولذا تعد أحد أهم منافذ التنمية الصناعية المفتوحة بلا حدود تقريبا أمام التخطيط الصناعي الرشيد .

الخط البياني للانتاج يبدأ سنة ١٩٥٢ بنحو ٦٣ ألف طن ، ليصل إلى ٧٢ ألفا سنة ١٩٦٠ ، ثم إلى علامة المائة ألف سنة ١٩٦٣ ، التي سجل بعدها في السنة التالية مباشرة قمة واضحة بلغت ١٢١ ألف طن ، وإن هبط المستوى بعدها إلى ±١٠٠ ألف طن . وخلال السبعينات استمر الخط البياني صاعدا باطراد : ١٦٨ ألف طن صابون غسيل ، ٢٦ ألف طن صابون تواليت سنة ١٩٧٨، ثم ١٨٩ ألفا صابون غسيل ، ٣٢ ألفا تواليت سنة ١٩٧٩ ، إلى أن بلغ الانتاج حاليا ، سنة ١٩٨٢، نحو ٢٢٧ ألف طن صابون غسيل .

عن التوزيع والتركز الجغرافي ، فيبدو أن الصناعة تميل باطراد نحو تناقص عدد المصانع وتزايد درجة التركز . ففي الخمسينات كان هناك نحو ٣٠٠ مصبنة بمصر ، نحو ٢٧٠ منها لايزيد إنتاجه عن المائة طن سنويا ، بينما استأثرت ٥ مصابن فقط بأكثر من ٤٠ ألف طن أي نحو ٥٧٪ من الانتاج الكلي . وفي الستينات انخفض عدد المصابن إلى نحو ١٨٠ فقط ، ٥ منها فقط احتكرت ٩٠٪ من الانتاج . وهذه المصانع الضخمة وكذلك معظم المصابن الكبيرة تتركز أساسا في رباعي الاسكندرية - كفر الزيات - طنطا - القاهرة . (١) .

المنظفات الصناعية

منذ انتشرت المنظفات الصناعية كإحدى صناعات البتروكيماويات ، كان حتما أن ترث جزءا من مكان ودور الصابون في الصناعة المصرية ، ليس فقط لأن ذلك تطور العصر ، حيث يقل وزنها كثيرا عن الصابون العادي ويسهل استعمالها ، ولكن أيضا لسببين خاصين: الحد من الاعتماد على استيراد الزيوت والشحوم في الصناعة الأولى ، ولتوفر خامات الثانية سواء من النطرون أو من المشتقات البترولية ، الأخيرة بعد تطور صناعتنا البترولية والبتروكيماوية ، خاصة عقب إنشاء وحدة تفحيم المازوت بالسويس في الستينات ، فهي تنتج من بين ما تنتج الخامة الأساسية للمنظفات الصناعية . ورغم تدمير هذه الوحدة في حرب يونيو ، إلا أنها عاودت الإنتاج بعدها . وهناك الآن مشروع لإنتاج مادة الكيل بنزين مستقيم السلسلة ، وهي المادة الفعالة في إنتاج المنظفات الصناعية .

ولأنها تدخل في صناعة الغزل والنسيج مثلما تذهب إلى الاستهلاك المنزلي ، فإن صناعة المنظفات لم تنعزل أو تنفصل جغرافيا منذ نشأتها عن مراكز الصابون والزيوت ، وهذا مثال قوى للاستمرارية الصناعية أو الوظيفية . فقد قامت أساسا في القاهرة (بهتيم ، شبرا الخيمة) والاسكندرية وكفر الزيات . وهي في الأولين تخدم سوق الصناعة النسيجية والاستهلاك الشخصي بكل حجمها ، وفي الأخيرة تخدم سوق الصناعة النسيجية في وسط الدلتا .

إضافة إلى هذا فقد أنشئ في أواخر السبعينات بحوش عيسى بالبحيرة أول مصنع للمنظفات

---

(١) الصياد ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

الصناعية على النطرون الذى يكثر فى المنطقة وبنوعية صالحة للغاية لاحتوائه على مادة من عناصر فوسفات الصوديوم تعد من أهم مكونات المنظفات . والمصنع وإن كان صغيرا إلا أنه يوفر على الاستيراد نحو المليون دولار سنويا .

التطور الأكبر أهمية ووزنا ، مع ذلك ، إنما هو مصنع «الاكليل» الذى يجرى إنشاؤه حاليا ليبدأ الانتاج هذا العام ، ١٩٨٣ . فالمصنع هو الأول من نوعه بمصر ، ملحق بمعمل تكرير البترول بالعامرية ، الاسكندرية ، ليحقق الاستغلال الأمثل والأكمل للبترول حيث يعد الأكليل من أهم مشتقاته الصالحة واللازمة لتصنيع المنظفات . طاقة المصنع ٨٠ ألف طن سنويا ، أما تكاليف إقامته فقد بلغت ٦٨ مليون جنيه .

وقد ارتفع إنتاج المنظفات الصناعية من ٤٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ ، وفى سنة ١٩٦٧ كان أكثر من تضاعف حيث بلغ ٥٧٢٥ طنا ، ثم قفز إلى ٢١ ألف طن سنة ١٩٧٧ ، فإلى ٢٣ ألفا سنة ١٩٧٨ ، ثم إلى ٣٤ ألفا سنة ١٩٧٩ .

صناعة الأدوية ، العطور ، والتجميل

هذه الصناعات الخفيفة البسيطة نسبيا ، والتى تمثل عائلة وظيفية من الصناعات الأقارب ، عرفتها مصر مبكرا نوعا ، ولكن فقط كصناعات معامل صغيرة محدودة القدرات والانتاج غالبا . وليس إلا فى الفترة الأخيرة فقط أن اتخذت أبعاد الصناعة الحقيقية الكبيرة نسبيا ، خاصة الأدوية التى كان السواد الأعظم من استهلاكها الضخم والمتصاعد يأتى من الخارج أساسا .

وفى الحالين فإنها صناعة عاصمية بصرامة تتركز بعنف فى العاصمتين ، ليس فقط باعتبارهما السوق الأساسية والبيئة الطبيعية ، ولكن أيضا لأنها إن لم تكن مراكز خاماتها إنتاجا أو استيرادا ، فإن هذه الخامات خفيفة ضئيلة وكذلك المنتج النهائى نفسه ، بحيث لاوزن لعامل النقل تقريبا ، ولاقيود بالتالى على التركيز الجغرافى ولاحدود للتوزيع الوطنى . والواقع أن صناعة الأدوية والعطور ومستحضرات التجميل وأمثالها هى كقاعدة عالمية صناعة مدن ، ومدن عواصم ، فى الدرجة الأولى .

وكثير من خامات الصناعة لا تنقص مصر حيث تنتجها محليا : كالكحول والجلسرين والنشا والاحماض وأملاح الأحماض والزيوت العطرية والفحم الحيوانى ... إلخ . هذا دون أن نذكر ، أو ننسى ، النباتات والأعشاب الطبية والعطرية التى تنتجها الزراعة المصرية والصحارى المصرية بغزارة وتنوع فريد حتى لتعد بين صادراتها الهامة لكل صناعات الدواء والعطور الكبرى فى العالم.

وعلى الجملة يمكن القول إن مصر تكتفى ذاتيا فى إنتاج خامة صناعة الدواء وأخواتها بنسبة النصف على الأقل ، بينما قطعت ثلاثة أرباع الطريق إلى الكفاية الذاتية فى إنتاج الدواء نفسه . فنحن الآن ننتج ٨٠٪ من الأدوية التى نستهلكها ، واستهلاكنا لايكف عن التوسع ، ربما بإسراف أو إفراط حقا .

فمن ١٩,٧مليون جنيه فقط سنة ١٩٦٠ ، تصاعد حجم الاستهلاك إلى ٤٠٧,٧ مليون (أو ٤٨٠ مليونا فى رقم آخر) ، قل يعنى قارب نصف البليون جنيه أو يوشك قريبا ، كما يقدر أن يصل إلى ٢٠٠٠ مليون جنيه سنة ٢٠٠٠ . هذا بينما يقف الإنتاج على حد ربع البليون جنيه بسهولة تؤكد أن صناعة الدواء عندنا قد أصبحت صناعة كبيرة فعلا ، وإن كانت للأسف تحقق خسائر جسيمة بمقياس الأسعار العالمية تقدر بنحو ٤٩ مليون جنيه .

قيمة صناعة الأدوية (بالمليون جنيه)

البند / السنة	١٩٨١	١٩٨٢
الانتاج	١٨٩,٩	٢٥٤,٤
الاستيراد	٥٣,٠	٧٨,٩
الاستهلاك	٢٩٣,٣	٤٠٧,٧
المجموع	٥٣٦,٢	٧٤١,٠

هيكل الصناعة

أما عن هيكل الصرح الصناعى ، فإلى منتصف الستينات كان هناك نحو ٥٠ مصنعا أو معملا فى كل من الأدوية ومستحضرات التجميل ، فضلا عن مصنع العطور والروائح الكبير بالحوامدية كامتداد لإنتاج الكحول بمعمل تكرير السكر المركزى هناك . ولكن التوسع الكبير إنما أتى بعد ذلك ، وإن استقر أساسا فى القاهرة الكبرى حيث بزغت على كلا جانبيها فى أقصى أطرافها نواتان نوويتان : جنوبا غربا فى الطالبية وشمالا شرقا فى أبو زعبل .

ففى الأولى تتكدس صناعة الأدوية والتجميل والعطور ، التى تمتد الأخيرة منها إلى الحوامدية الأم ، والتى تعتمد كلتاهما على محطات تابعة لإنتاج الزيوت العطرية الطبيعية فى مناطق زراعة الأزهار فى الريف مثل طحانوب بالقليوبية والعياط والمنصورية بالجيزة حتى بوش ببنى سويف ومغاغة بالمنيا .

أما فى نواة أبو زعبل فقد أقيم مصنع ضخم للكيماويات الدوائية والمضادات الحيوية التى تتطلب موقعا معزولا نسبيا لدواعى الأمن الصحى ، وكذلك جوا جافا ، مع القرب أيضا من الصحراء الرملية لتصريف وتبخير نفاياتها وإفرازاتها من السوائل السامة أو الضارة ، دون أن تبتعد مع ذلك كثيرا عن السوق الكبرى أو مصادر العمل المتخصص فضلا عن موارد المياه الحيوية جدا فى مثل هذه الصناعة . (١) .

إضافة إلى القاهرة والاسكندرية ، بدأت صناعة الأدوية تنتشر إلى المدن الأقليمية مؤخرا . ففى أوائل السبعينات أنشئ مصنع أسيوط لخدمة الصعيد ، برأسمال قدره نحو ١٠ ملايين جنيه، بينما وصل إنتاجه حاليا سنة ٨٢ - ١٩٨٣ إلى ٤٥ مليون جنيه ، صدر منها ما قيمته ٢,٥ مليون جنيه . ويمكن للمصنع أن يضاعف إنتاجه إذا ما أريد ذلك تخطيطيا .

صادرات الأدوية ومستحضرات التجميل

	الأحذية		المنتجات الجلدية	
	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٣٢٦	٩٠٦,٠٠٠	١٣٧٤	٧,٨٦٧,٠٠٠
١٩٧٩	٤٤٨	١,٥٠٠,٠٠٠	٨٤٥	٧,١٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	١١٨٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٢	٣,٣٠٤,٠٠٠
١٩٨١	٦٤٣	٢,٣٨٦,٠٠٠	٢٦٥	٢,٧٠٠,٠٠٠

(١) وزارة الصناعة ، عرض عام لمشروعات الخطة الثلاثية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥٢٠ - ٥٣٥ .

المطاط ، البلاستيك ، وصناعات أخرى

المطاط

المطاط صناعة حديثة طارئة مع الخمسينات ، قامت أصلا على الخامات المستوردة وهى المطاط الطبيعى والصناعى . ولما كان الأخير يحضر من مشتقات البترول أساسا ، فقد تم التحول إلى إنتاج خامته محليا مع تطور صناعتنا البترولية والبتروكيماوية . وقد ارتبط قيام الصناعة وتطورها ارتباطا وثيقا بنشأة صناعة تجميع السيارات عندنا أولا ثم تصنيعها أخيرا ، وذلك لأنها تمدها بالاطارات الداخلية والخارجية اللازمة .

وإذا كانت إطارات السيارات هى المنتج الرئيسى للصناعة ، إلا أنها لا تقتصر عليها بل تشمل، فضلا بالطبع عن إطارات الدراجات والدراجات البخارية ، سلسلة طويلة من المنتجات الأخرى كالخراطيم والأنابيب والأرضيات المطاطية ، والأحذية والقفازات ، وكرات المطاط وأدوات اللعب ... إلخ .

منذ البداية كان مركز الصناعة الرئيسى فى شبرا الخيمة ، حيث بلغ الانتاج سنة ١٩٥٩ نحو ٤١٠٠ طن من الكاوتشوك ، ٣٠٠ ألف إطار . وفى سنة ١٩٦٦ تضاعف الرقم الأول إلى ٩٠٠٠ طن ، بينما تضاعف الثانى أضعافا كما تعدد وتعقد فروعا وأنواعا .

ولم تزل الصناعة بعد ذلك تتوسع وتتطور ، فأقيم مصنع جديد بالاسكندرية ، سموحه ، كموقع مينائى يسهل عملية استيراد الخامات وتصدير فائض الانتاج . والمصنع ينتج إطارات السيارات الداخلية والخارجية ، وخامات المطاط بأنواعه الثلاثة الطبيعى والصناعى والمجدد ، فضلا عن أسود الكربون ... إلخ .

وهنا نلاحظ أن الصناعة هى من صناعات العاصمتين أساسا ، حيث يأتى ٦٧,٧٪ من القيمة المضافة من إنتاجها من القاهرة الكبرى ، ٢٧,٣٪ من الاسكندرية . وفيما عدا هذا فرغم أن إنتاج الصناعة فى مصر عموما ، خاصة من الإطارات ، دخل ميدان التصدير منذ وقت مبكر نسبيا ، إلا أنه أخذ يعانى فى السنوات الأخيرة من مخزون كبير لعجزه عن المنافسة من ناحية الجودة أمام سيل الاستيراد الانفتاحى الجارى .

تطور المنتجات المطاطية

الإنتاج	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
إطارات خارجية (بالوحدة)	٢٨٠,٠٠٠	٥٩٦,٠٠٠	٦٢٦,٠٠٠
أنابيب داخليــة (بالوحدة)	٢٠,٠٠٠	٦٠٤,٠٠٠	٦٧٦,٠٠٠
مصنوعات مطاطية (بالطن)	٤٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠

البلاستيك (١)

أما البلاستيك أو اللدائن فمن أبرز وأخصب نسل الصناعات البتروكيماوية ومشتقات البترول ، ولذا واكبت صناعة البترول عندنا قدما وصعدا . فمنذ مصنع بلاستيك شافر مان الريادى بالاسكندرية حوالى الحرب الثانية ، قطعت الصناعة شوطا عظيما كما وكيفا ، لاسيما مع تعدد وتنوع استعمالات البلاستيك إلى درجة تفوق الحصر فعلا ، وتتجه صناعة البترول عندنا حاليا إلى إنتاج كلوريد المونوفنيل وكلوريد البولى فنيل لتوفير أنواع هامة من البلاستيك تستخدم فى صناعة الأنابيب وفواصل البطاريات .

فلقد أصبح البلاستيك بأشكاله المختلفة من النايلون حتى الميلامين بديلا كفئا ومنافسا عتيدا لكثير من الخامات والصناعات ابتداء من الأخشاب الطبيعية والصناعية حتى المعادن الخفيفة والثقيلة ، ودخل عشرات المنتجات والمصنوعات ابتداء من أكياس وعلب وأوعية التعبئة إلى الأدوات المنزلية وأوعية الطعام ، ومن الأدوات والعوازل والقطع الكهربائية إلى هياكل الراديو والترانزيستور ، ومن أجسام الثلاجات والغسالات إلى لعب الأطفال والزهور الصناعية ... إلخ . من هنا تعددت مصانعه خاصة بالقاهرة والاسكندرية ، بينما قفز إنتاجه حتى بلغ سنة ١٩٦٦ نحو ١٢ ألف طن من مصنوعات البلاستيك ، ثم أضعاف ذلك الآن .

صناعات أخرى

الكربون والجرافيت صناعة استهلاكية بسيطة صغيرة نسبيا ولكنها ضرورية ، ولذا قامت رغم أن جميع خاماتها تستورد . الانتاج يبدأ بأقلام الرصاص ولكن يمتد إلى أحبار الكتابة وورق الحرير (الاستنسل) وأقطاب الكربون للبطاريات الجافة . المصنع بشبرا الخيمة لخدمة سوق القاهرة الكبرى .

---

(1) K. M. Barbour, p. 114 - 5 .

التنر ، كما سبق ، كيماوية أساسية من نواتج المولاس أساسا ، ولكنها لازمة لصناعة البويات والورنيش والمذيبات العضوية . من هنا قام مصنع مركزى لها بالحوامدية بجوار مصنع تكرير السكر . وبالمقابل فإنه يقدم معظم إنتاجه إلى مصنع البويات والورنيش وأحبار الطباعة والكتابة بالمطرية شمال شرق القاهرة ، كأنهما على طرفى قاطع عريض .

الكبريت ، أخيرا ، بدأت صناعته فى الثلاثينات ، حيث قام أول مصنع سنة ١٩٣٠ ، معتمدا على استيراد معظم الخامات من خشب أو ورق للأعواد أو للعلب ومن كبريت أو غراء للرؤوس . ثم تكاثرت المصانع بعد ذلك إلى نحو نصف الدستة ، كما تحولت فى خاماتها إلى المكونات المحلية بنسب متزايدة ، وذلك بفضل تطور صناعة الورق المحلية خاصة وبعض الصناعات الكيماوية الأخرى عامة .

وفى الستينات كان الانتاج قد جاوز مرحلة الكفاية الذاتية إلى مرحلة التصدير ذاته ، رغم أن الصناعة كانت تعانى من طاقة معطلة بنسب تتراوح بين ١٣٪ ، ١٧٪ . وقد ارتفع إنتاج الكبريت من ١٢ مليار عود سنة ١٩٥٢ ، إلى ١٤ مليارا سنة ١٩٦٠ ، فإلى ٢٩مليارا سنة ١٩٦٥ ، فإلى ٣٤ مليارا سنة ١٩٦٧ ، فإلى ٤٦ مليارا سنة ١٩٧٦ ، فإلى أضعاف ذلك الآن .

صناعة البناء

لصناعات البناء وضع خاص نوعا بين عائلات الصناعة التحويلية أو الخفيفة . فالبعض كما رأينا يدغمها فى الصناعات الكيماوية ، ولكن البعض يفضلونها مستقلة كمجموعة متكاملة واضحة الترابط والغرض ، مختلفة الطبيعة نوعا عن كثير من الصناعات الكيماوية . بصيغة أخرى ، صناعة البناء إن لم تكن الابنة الكبرى للصناعة الكيماوية ، فإنها شقيقتها الصغرى .

العائلة ، أيا ماكان ، قليل عدد أفرادها نسبيا ، وربما كان كذلك وزنها الصناعى إلى حد أو آخر . تشمل القائمة صناعات الأسمنت والطوب ، ثم المنتجات الأسمنتية والخراسانية ، ثم الحراريات والخزف والصينى ، ثم أخيرا الزجاج . ولعل الأسمنت على رأسها يحتل الجزء الأكبر من رقعتها وقيمتها الصناعية مثلما تفعل الأسمدة على رأس الصناعات الكيماوية .

وكهذه الطبيعة الوسطية ، تذهب درجة التركيز الجغرافى فى المجموعة . فهى تتفاوت بشدة بين طرفى النقيض تقريبا ، فمنها العميم العالمى التوزيع ، ومنها ما يصل إلى حد احتكار المركز الواحد المطلق . ففى أسفل الهرم نجد صناعة الطوب ، فهى عميمة عمليا لبساطتها وثقلها وعموميتها . يعلو ذلك الأسمنت ، فرغم أنه بدأ وظل طويلا صناعة عاصمتين تقريبا ، إلا أنه قد انتشر فى الفترة الأخيرة فى نحو نصف دستة من المراكز . ومع الأسمنت تذهب بالطبع توابعه وملحقاته المنتجات الأسمنتية والخراسانية . ثم يلى الصينى وأخوته من الخزف والقيشانى ، حيث تعدت صناعتها العاصمتين إلى مركز أو اثنين آخرين مؤخرا . هذا بينما تظل الحراريات كما كانت صناعة عاصمتين . ثم نصل أخيرا إلى قمة الهرم مع الزجاج حيث يتركز فى القاهرة أساسا حتى الآن .

ثم تبقى ، لكى نستكمل الصورة العامة ، زاوية تشابه جزئى ولكنه مثير بطريقة ما بين الصناعتين الأسمنت والأسمدة سواء جمعتهما عائلة الكيماوية أو فصلتهما عائلة البناء . فهما فى الحالة الأولى فرسا رهان الصناعت الكيماوية بلاشك ، حيث لا نجد للأسمدة من منافس جدير أو ثان قريب سوى الأسمنت ، وإلا فإن كلا منهما يأتى فى الحالة الثانية على رأس مجموعته المستقلة.

كلاهما ، بعد ، صخر مطحون أساسا ، جير غالبا ، مضاف إليه فى عملية متشابهة كثيرا عناصر أخرى مختلفة طبعا لأغراض واستعمالات مختلفة أيضا ، غير أن الأسمدة كغذاء للأرض تبقى بمثابة «أسمنت النبات المسلح» ، بينما يبقى الأسمنت بمثابة «سماد البناء المقوى» . حتى فى مخلفات أو نواتج صناعة الحديد الجانبية ، فإنهما تشتركان : فكما تأتى منها أسمدة التوماس فوسفات ، يأتى الأسمنت الحديدى .

على أن هذا لاينبغى أن يخفى عنا وجها هاما من أوجه الاختلاف بين الشبيهين . فبقدر مالاحظنا من ضعف نسبى فى ارتباط توزيع الأسمدة بالعاصمتين تحديدا ، سنلاحظ شدة ارتباط الأسمنت بهما إلى أقصى حد .

صناعة الأسمنت

الملامح العامة

كما يعد التصدير مقياس التصنيع الحقيقي بعامة ، فإن نصيب الفرد من الأسمنت مقياس التعمير والعمران بمعنى البناء والتشييد والإنشاء بخاصة ، مثلما يعد أحد مقاييس التقدم الصناعي والتنمية الاقتصادية والتطور الحضاري عموما . والأسمنت من أقدم الصناعات الحديثة بمصر ، لعله أقدمها بعد السكر والقطن ، حيث بدأ مع بداية القرن تماما سنة ١٩٠٠ ، تاليا بذلك صناعة الغزل والنسيج مباشرة (١٨٩٩) . ومعنى هذا أيضا أن الصناعة عمرها يجاوز الآن ٨٠ سنة ، وإن كان هذا يضع أمامها من المشاكل والصعوبات قدر ما يلقى عليها من المسئوليات والتبعات .

ولاترجع هذه البداية المبكرة إلى ضرورات التطور العمراني فحسب ، ولكن أيضا إلى طبيعة السلعة نفسها حيث يصعب استيرادها لفداحة تكلفة النقل من جهة ، ومن جهة أخرى وأخطر توفر معظم خاماتها الأساسية محليا ، تلك الخامات التي تنحصر في أربع : الحجر الجيري ، الطفلة ، الجبس ، ثم الفحم كوقود . والواقع أن الصناعة كانت ناجحة منذ البداية ، وكان الأسمنت المصري دائما ممتاز النوعية ، واكتسب شهرة طيبة في الأسواق الخارجية .

ومنذ البداية أيضا توطنت الصناعة أساسا في دائرة محددة ضيقة جنوب شرق القاهرة هي منطقة المعصرة - حلوان ، وداخلها تكاثرت المصانع على محور أحادي وفي اتجاه ثابت . لقد بدأت ، يعني ، كصناعة عاصمية في منطقة العاصمة . لذا فرغم أن هذا التوطن توطن بالخام لاشك ، فقد كان أيضا توطنا بالسوق حيث كانت القاهرة هي المصب والمستهلك الرئيسي للانتاج في تلك المرحلة المبكرة من التطور الحضاري . ومن الثابت أيضا أن هذا التوطن ، على شدة تركزه ، كان اقتصاديا إلى أقصى حد عملي ممكن .

وبدوره كان هذا التركز حتمية تكنولوجية - اقتصادية إلى حد أبعد . ذلك أن إضافة خط إنتاج جديد إلى مصنع قائم بالفعل يعد في صناعة الأسمنت أقل تكلفة بكثير من إنشاء مصنع بكر من أول وجديد . فكل مصنع جديد يتطلب بناؤه ٣ - ٥ سنوات ، وبعد فترة تجارب مطولة لا ينتج في السنة الأولى إلا بطاقة ٦٠٪ ، وفي الثانية ٨٠٪ ، وفي الثالثة فقط ١٠٠٪ . ولهذا فإن الخط

المضاف أقل تكلفة من المصنع الجديد بنسبة ٥٠٪ تقريبا ، كما أن إضافة ثان تتكلف بدورها ٧٥٪ فقط من تكلفة الخط الأول ، وهكذا . والنتيجة بالطبع أن الصناعة بطبيعتها تتداعى ، وبالتالى تزداد تركزا وتضخما واحتكارا . وهذا ما يفسر الاستقطاب الحاد والمزمن حول نواة المعصرة - طرة - حلوان .

من الناحية الأخرى مع ذلك ، وعند نقطة معينة فيما بعد ، كان حتما - والأسمنت سلعة ثقيلة جدا ومحدودة الثمن نسبيا - كان حتما أن تخرج الصناعة بعيدا عن تلك الدائرة إلى أركان البلد وأطرافه لخدمة الطلب المتزايد بها دون زيادة تكلفة النقل الباهظ . من ثم أخذت الصناعة ، كصناعة الأسمدة فى هذا الصدد ، تنتشر بالتدريج الوئيد جغرافيا ، ولو أنها ظلت لفترة طويلة واحدة من «صناعات العاصمتين» البارزة ولم تخرج عن دائرتهما إلا مؤخرا فقط .

ويتجه تخطيط الصناعة الحالى بوعى إلى نشر وتوزيع المصانع الجديدة فى أنحاء القطر توفيرا لتكاليف النقل الباهظة ، مع الاستفادة القصوى كذلك من النقل النهرى الرخيص ، وخفضا أيضا للفاقد من الشكائر الورقية والأسمنت ... إلخ ، وفى عملية الانتشار الأقليمى هذه ، يسعى التخطيط إلى أن يتبع السوق والخامات المحلية ويتوطن بهما كلما وحيثما أمكن ذلك ، ولكن مع الابتعاد فى الوقت نفسه عن العمران ذاته منعا للتلوث . واليوم تملك مصر نحو عشرة إلى دستة مصانع موزعة بين أربع مناطق اقليمية ، يعمل بها نحو عشرة آلاف عامل وفنى .

توزيع الطاقة الانتاجية سنة ١٩٨٢

المنطقة	مليون طن
حلوان	٢,٥٠٠,٠٠٠
طره	٧٠٠,٠٠٠
السويس والقطامية	٢,٦٠٠,٠٠٠
الاسكندرية والعامرية وأسيوط ونجع حمادى	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٧,٨٠٠,٠٠٠

ومصنع الأسمنت الواحد ، إذا ضيقنا عدستنا إلى لقطة ميدانية فاحصة ، هو بالضرورة صرح ضخم الحجم والأبعاد حيث يشمل على الأقل كسارة ومخزنا للحجر الجيرى ، ثم الأفران

بقواعدها ومغذياتها ومحولاتها ، ثم المبردات وأبراج التحميص والكلنكر والفلتر وأرصفة الاشتعال وتسخين الزيت وطواحين الأسمنت ، ثم وحدات التحكم المركزى وضواغط الهواء ، وأخيرا صوامع الأسمنت والعجينة وصهاريج الأتربة وأرصفة التعبئة ، وربما بعدها أنفاقا للكابلات وكبارى حديثة وأنابيب نقل لتوصيل الأسمنت إلى الميناء النهرية حيث يمثل النقل النهرى ضرورة حتمية فى التوزيع خفضا للتكلفة الباهظة فى مثل هذه السلعة البالغة الثقل .

ولاتبرز بصمة الأسمنت على اللاندسكيب أو يبرز طابعه فيه كما فى منطقة النواة جنوب شرق القاهرة حيث تعد الشقة من طرة إلى التبين «نطاق الأسمنت» بحق . فهنا يبدو اللاندسكيب مرصعا بعشرات المصانع التى تتلاحق تباعا وسراعا بلا فواصل مسافية محسوسة ، فتبدو الصورة كغابة صناعية متطاولة من الأفران والمداخن الشاهقة التى تغلفها غلالة كثيفة دائمة من الدخان والغبار الداكن .

ولكن تلك بالدقة وللأسف آفة صناعة الأسمنت – تلوث البيئة . والمقدر أن نسبة التلوث فى الجو هنا تعادل أى منطقة أخرى بمصر عدة مرات . على أن من الإنصاف أيضا أن نضيف أن الأتربة الكثيفة إن تكن نفثا طبيعيا إلى حد بعيد من مداخن مصانع الأسمنت رغم أجهزة الترشيح (الفلتر) التى تركب على الأفران ، فإن ، تهالك أفراننا العتيقة يضاعف من هذه الأتربة . ذلك أنه لامفر تكنولوچيا من إيقاف أجهزة الترشيح كلما توقف الفرن بسبب العطل – وإلا انفجر لاحتباس غازاته المتصاعدة من العملية .

على أن من الممكن الآن لحسن الحظ تلافى مشكلة التلوث جذريا وفرعيا بإحلال الطريقة الجافة التى لا تخرج مداخنها أتربة فى الجو محل الطريقة الرطبة . وقد بدأ فعلا إدخال تلك الطريقة العصرية المتطورة إلى مصر أخيرا ولأول مرة فى مصنع طرة ، وقريبا فى مصنع الهرم ، وينتظر أن تعمم بعد ذلك فى سائر المصانع والمناطق . كذلك يمكن إحلال المصانع الكبيرة محل الصغيرة تقليلا لعدد المداخن فالأتربة والدخان ، كما يمكن فى كل الأحوال نقل أو توقيع المداخن من شاطئ النيل بضعة كيلو مترات إلى الداخل بعيدا فى بطن الجبل حيث المواد الخام نفسها أيضا .

بين الانتاج والاستهلاك

وإذا رجعنا أو راجعنا الخط البيانى للإنتاج نجده يعكس فى صعوده المطرد وقفزاته السلمية تاريخ إضافة المصانع الجديدة إلى القديمة تباعا . ففى فجر الصناعة منذ سنة ١٩٠٠ لم يزد

الانتاج عن ٨٠ ألف طن سنويا ، وعلى عتبة الحرب الثانية سنة ١٩٣٩ فقط كان قد زحف إلى علامة ثلث المليون حيث بلغ ٣٦٨ ألفا . وعند منتصف القرن بالضبط سنة ١٩٥٠ سجل علامة المليون طن لأول مرة حيث بلغ ١,٠٢٣,٠٠٠ طن ، أى ثلاثة أمثاله منذ عقد تقريبا . وتلك بالطبع كانت دفعة الحرب الثانية وضروراتها الملحة .

على أن الانتاج تطامن قليلا وتذبذب نوعا بعد ذلك فى أوائل الخمسينات ، ولو أنه بسرعة استعاد خطه الصاعد حتى سجل علامة المليون وثلث المليون طن فى منتصفها سنة ١٩٥٥ ، وفى سنة ١٩٦٠ سجل علامة المليونين لأول مرة بنحو ٢,٠٤٧,٠٠٠ طن ، أى أنه تضاعف بالكامل فى عقد واحد . ومرة أخرى تحققت علامة الثلاثة ملايين فى أواخر الستينات . وفى سنة ١٩٧١ بلغ حجم الانتاج ٣,٨٥٠,٠٠٠ ، أى أربعة أمثاله سنة ١٩٥٢ ، أو بزيادة ثلاثة الأمثال فى نحو ٢٠ سنة .

غير أن الانتاج عاد فهبط خلال السبعينات ولم يستعد الاتجاه الصاعد إلا فى أواخرها بصعوبة واضحة . فبعد أن كان قد بلغ أكثر من ٣,٨ مليون طن فى بدايتها ، هبط تدريجيا إلى ٣,٣ ، ٣,١ ، ٣ ملايين . وليس إلا فى آخر السبعينات وأول الثمانينات أن تسلق إلى ٣,٤ ، ٣,٦ مليون ، إلى أن بلغ أخيرا علامة الأربعة ملايين سنة ١٩٨٢ ، ثم ٤,٥ مليون سنة ٨٢ - ١٩٨٣ (أى قدر إنتاج الأسمدة تقريبا) .

ومعنى هذا عقد كامل من التوقف التام عمليا net arrest ، لاشك نتيجة لتقادم معظم المصانع وعدم التجديد والاحلال ، وذلك أيضا فى الوقت الذي وصل الاستهلاك إلى ذروته . ففي سنة ١٩٨١ مثلا ناهز الاستهلاك ٦ر٨ مليون طن ، الانتاج المحلى منها ٥ر٣ مليون والاستيراد ٣ر٣ مليون ، بنسبة ٥ر٥٢ ٪ ٥ر٤٧ ٪ ، أي أن النتاج المحلي يغطي نصف الاستهلاك بصعوبة . وفى سنة ٨١ -١٩٨٢ كانت الأرقام على نفس الترتيب هى ٧,٩ ، ٣,٦ ، ٤,٣ ، ٤٥٪ - ٥٥٪ .

إنتاج الأسمنت واستيراده (بالطن)

السنة	الانتاج المحلى	الاستيراد	مجموع الاستهلاك
١٩٧٨	٣,٠٧٧,٠٠٠	٩٣١,٠٠٠	٤,٠٠٧,٠٠٠
١٩٧٩	٣,٩٥١,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٤,٧٥١,٠٠٠
١٩٨٠	٣,٠٣٨,٠٠٠	٢,٠٩٩,٠٠٠	٥,١٣٧,٠٠٠

١٩٨١	٣,٥٤١,٠٠٠	٣,٢٤٦,٠٠٠	٦,٧٨٧,٠٠٠
١٩٨٢ – ٨١	٣,٦٣٨,٠٠٠	٤,٢٨٥,٠٠٠	٧,٩٢٢,٠٠٠

تطور نسبة الاستيراد إلى الانتاج المحلي

السنة	حجم الاستيراد بالطن	نسبته إلى الانتاج ٪
١٩٣٠	١٩٢,٠٠٠	٣٩٧
١٩٣٥	٦٢,٠٠٠	١٧,٤
١٩٤٠	٤,٠٠٠	٠,٩
١٩٤١ – ١٩٤٥	صفر	صفر
١٩٥٠	٨,٠٠٠	٠,٠٨
١٩٥٥	٨,٠٠٠	٠,٠٦
١٩٦٠	صفر	صفر
١٩٦٥	٣٤٥,٠٠٠	١٤,٣
١٩٧٠	صفر	صفر
١٩٧٥	١٩٧,٠٠٠	٥,٥
١٩٨١ – ٨٠	٢,٥٦٢,٠٠٠	٧٤,٣
١٩٨٢ – ٨١	٤,٢٨٦,٠٠٠	١١٧,٨

وهذا ما ينقلنا إلى ملاحظة طريفة على جانب الاستهلاك . فلفترة طويلة حين كان مجمل الانتاج محدودا ، كانت مصر تصدر الأسمنت بكميات لا بأس بها ، بل ومنذ وقت مبكر نسبيا (سنة ١٩٣٦) ، فلما زاد حجم الانتاج لم يعد يكفى الاستهلاك وبدأت الاستيراد بكميات متزايدة حتى تفوق الوارد على الإنتاج المحلى نفسه في النهاية . فمثلا في سنة ١٩٥٣ بلغ الصادر ١١٨ ألف طن ، وفى سنة ١٩٥٤ نحو ١٥١ ألفا ، ثم هبط إلى ٣٨ ألفا فقط سنة ١٩٥٥ .

وحتى أوائل السبعينات، سنة ١٩٧٤ بالدقة ، كنا مازلنا نصدر بعض الفائض، غير أن الصادر لم يلبث بعد ذلك أن تلاشى ثم انقلب إلى وارد متزايد بمعدل الربح المركب .

والمعنى أن مصر راحت تبتعد عن الكفاية الذاتية باطراد كلما زاد إنتاجها أكثر وأكثر . ولكن السبب ببساطة هو زيادة الاستهلاك المحلى بصورة انفجارية نتيجة حركة البناء والانشاء العارمة التى بدأت نشطة جدا فى الستينات فأصبحت محمومة حقا فى السبعينات .

ففى السنوات الخمس الأخيرة فقط تضاعف الاستهلاك ثلاثة الأمثال . فبلغ حوالى سنة ١٩٨٠ نحو ٨ ملايين طن ، جاءت مناصفة من الانتاج المحلى والاستيراد . وأخيرا فى سنة ١٩٨٢ قفز الاستهلاك إلى علامة العشرة ملايين ، غطى الانتاج المحلى منها ٤ ملايين فقط والاستيراد ٦ ملايين . لقد بعدنا عن الكفاية الذاتية أشد البعد : الاستهلاك قدر الانتاج مرتين ونصف المرة ، والاستيراد قدر الانتاج مرة ونصف المرة .

والمقدر الآن أن الاستهلاك سيقفز إلى ١٥ مليون طن سنة ١٩٨٥ ، وإلى ٣٥ أو ٤٢ مليونا سنة ٢٠٠٠ . ولما كان معنى هذا أن تتدهور أزمة الأسمنت الحالية الطاحنة إلى حد الخطر ، فقد وضعت خطة هدفها تحقيق الكفاية الذاتية سنة ١٩٨٣ ثم التحول بعدها إلى التصدير . ولما كان إنتاج كل مليون طن من الأسمنت يتطلب استثمارات تبلغ ١٠٠ مليون جنيه أو ١٥٠ مليون دولار ، فإن جملة الانفاقات المطلوبة لا تقل عن ١٥٠٠ مليون جنيه . غير أننا فى الواقع قد استوردنا فى السنوات الأخيرة ما يكفى ثمنه لإقامة بضعة مصانع من أكبر مقياس .

وتتراوح أهداف الانتاج المخططة على هذا الأساس بين ٧ر١١ مليون ، ١٢ مليون طن لسنة ١٩٨٣ ، وبين ١٥ ، ١٦ مليونا لسنة ١٩٨٤ ، وأخيرا بين ١٧ ، ١٨ مليونا لسنة ١٩٨٥ . أما الفائض المخطط للتصدير فيقدر بنحو ٣ ملايين لسنة ١٩٨٦ ، ٣ر٣ مليون لسنة ١٩٩٠

وعلى هذا الأساس نفسه تقرر إنشاء ٧ مصانع جديدة للأسمنت بطاقة قدرها ٦ ملايين طن سنويا ، على أن توزع بين مراكز الاستهلاك وموانى التصدير . والواقع أن على مصر أن تدفع بالصناعة إلى الحد الأقصى من أجل التصدير ، فأن السوق العربية المحيطة ، خاصة الدول البترولية بنشاطاتها العمرانية الملتهبة ، تكاد تكون غير قابلة للتشبع من حيث الأسمنت ، على عكس الأسمدة ، وخير لنا أن نركز على الأول كهدف تصديرى ، وعلى الثانية كهدف اكتفائى .

تطور إنتاج الأسمنت بحسب أنواعه (بالطن)

	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
أسمنت بورتلاند عادي	٩٥١,٠٠٠	١,٩٠٣,٠٠٠	١,٧٧٧,٠٠٠	١,٩٢٨,٠٠٠
أسمنت بورتلاند أبيض	–	٤,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٣٨,٠٠٠
أسمنت حديدى	–	١٤٠,٠٠٠	٥٠١,٠٠٠	
أسمنت كرنك	–	–	–	٧٨٨,٠٠٠
المجموع	٩٥١,٠٠٠	٢٠,٠٤٧,٠٠٠	٢,٣١٩,٠٠٠	٢,٧٥٤,٠٠٠

على أن هناك مشكلة خطيرة فى اقتصاديات الانتاج تفرض نفسها فى الختام وتشترط حلها قبل أى توسع جدى فى الانتاج . فإلى قريب كان الانتاج مجزيا أو مربحا بصورة متزنة اقتصاديا، إلا أن دخول عنصر الاستيراد بنسبة ضخمة قلب الموقف جذريا .

فتكلفة الطن حاليا ١٧ جنيها ، ترتفع إلى ٢٨ جنيها للانتاج الجديد ، فى حين أن سعر طن الأسمنت المستورد ٥٠ دولارا أى ٦٠ جنيها ، وسعر البيع الرسمى ٥٠ جنيها .

وبهذا فإن الصناعة المحلية « تدعم » المستورد حاليا . وتبلغ قيمة هذا الدعم ٥٥ مليون جنيه سنويا ، تمثل خسارة حقيقية للانتاج وللدولة . وهنا ، مرة أخرى ، يكمن الحل فى تصحيح هيكل الأسعار ليطابق الحقيقة والحق .

منطقة القاهرة

عن جغرافية الانتاج ، فلقد توسعت الخريطة كثيرا بعد إذ انتشرت من منطقة النواة جنوب العاصمة لتشمل منطقة الاسكندرية ثم أخيرا منطقة السويس وأسيوط ، هذا عدا ما قد يستجد فى منطقة سوهاج ونجع حمادى وبنى سويف ثم وادى النطرون ومدينة السادات كما يذهب التخطيط حاليا . على أن منطقة النواة مازالت هى مركز الثقل ، ولا تزال منطقة العاصمة هى عاصمة الأسمنت كما قد نقول . فمجموع إنتاجها الحالى لايقل عن ثلاثة أرباع الاجمالى القومى.

وترجع هذه السيادة إلى اجتماع أركان الصناعة الأساسية بها على أكمل وجه . فالحجر الجيرى يأتى من منطقة المقطم ، والطفلة تأتى بالمراكب والسفن من قرية الصف إلى الجنوب قليلا، أما الجبس فمن رواسب البلاح الغنية بمنطقة قناة السويس ، بينما كان الفحم كوقود فى البداية يستورد من الخارج بالطبع . على أن تكلفة نقل العنصرين الأخيرين كانت طفيفة نسبيا فى جملة تكلفة الانتاج . (١) وفى البداية كان الطفل يؤخذ من سفوح المقطم شرق طرة وحلوان مباشرة ، ولكن لارتفاع نسبة الأملاح الضارة به تحولت الصناعة إلى طفلة جيدة فى الصف والتبين إلى الجنوب قليلا .

عن الصورة العامة ، العمود الفقرى فى المنطقة محور طولى نحيل ذو أربعة أقطاب يمتد من طرة حتى التبين ، يضاف إليه حاليا محور عرضى أصغر ذو قطبين فى الهرم والقطامية . فمنذ أنشيء المصنع النواة فى المعصرة سنة ١٩٠٠ ، ظهرت سلسلة كاملة بزغت حلقاتها باستمرار نحو الجنوب . فأضيف مصنع طرة فالمعصرة فحلوان حوالى سنة ١٩٣٠ ، ثم بعد ٣٠ سنة أخرى جاء مصنع التبين سنة ١٩٦٠ .

وإذا كان مصنع المعصرة قد بدأ بإنتاج الأسمنت البورتلاندى العادى ، فقد انتهى مصنع التبين بإنتاج الأسمنت الحديدى . وإذا كانت أغلبية هذه المصانع قد عانت لتقادمها من الاستهلاك حتى باتت عتيقة مرهقة ، فقد عادت فى النهاية لتتجدد بأحدث تكنولوجيات الأسمنت وهى الطريقة الجافة . وبهذا وذاك أصبحت المنطقة تنتج كل أنواع الأسمنت الصخرية والمعدنية ، وذلك أيضا بكل الطرق التقليدية والعصرية .

تفصيلا ، يعد مصنع طرة والمعصرة تقليديا أكبر مصانع المنطقة ومصانع مصر ، وبه فرن أو اثنان يعدان أكبر ما بمصر ومن أكبر مابالعالم . إلا أن كليهما من أسف صار عتيقا مستهلكا لفرط قدمه حتى انخفض إنتاجه منذ سنوات إلى ١ر١ مليون طن فقط ، بمعدل - ٥ر٢ ٪ كل سنة، حتى أصبح غير اقتصادى على الاطلاق . ففى حين أن العمر الافتراضى للفرن ١٥ سنة ، فإنه يبلغ الآن ٥٥ - ٦٠ سنة . والنتيجة الحتمية بالطبع عمرات متكررة باهظة التكاليف وتشغيل سيئ

---

(1) Gritly , P . 478

غير اقتصادى . فاستهلاك المازوت ضعف المعتاد ، حيث يستهلك الطن الآن ١٨٠ كيلو مازوت ، مقابل ٩٠ طنا فى المعتاد . وهذا وحده خسارة ٩٠ ألف طن مازوت قيمتها ١٨ مليون دولار فى كل مليون طن أسمنت منتج . على أن المصنع جدد مؤخرا وأضيف إليه خط جديد من الانتاج الجاف الذى يعد الأول من نوعه بمصر ، وطاقته ٧٥٠ ألف طن ، وبذلك أصبح مجموع إنتاجه ١,٥ مليون طن سنويا .

أما فى حلوان فقد كان الانتاج حتى السبعينات فى حدود المليون طن . ولكن فى سنة ١٩٨٠ أضيف خط إنتاج طاقته ١,٥ مليون طن ، سيزاد إلى ٣ ملايين فيما بعد .

وينفرد مصنع التبين بين مصانع المنطقة ومصانع مصر بأنه يمثل خطا إنتاجيا جديدا هو الأسمنت الحديدى ، نسب ٦٥٪ ، ٣٥٪ ، الذى يصلح لكل استعمالات الأسمنت البورتلاندى التقليدية ثم يفوقها بمقاومة فائقة للملوحة والقلوية والرشح ، ومن ثم يلائم جدا الانشاءات الخراسانية المائية الكبرى كالخزانات والسدود والمصارف المغطاة وقواعد الكبارى وأرصفة الموانى ... إلخ . أما خامته فخبث الأفران العالية - الجلخ المحبب - المتخلف عن عمليات تحويل الحديد الخام إلى حديد زهر فى صناعة الصلب والحديد بحلوان . والمصنع بهذا تابع لمصنع الصلب جغرافيا ، تال له تاريخيا ، ومكمل صناعيا .

إلى جانب هذه المصانع القائمة والعاملة ، ينبغى أخيرا أن نضيف مصنعين تحت الانشاء وعلى وشك الانتهاء . فشرق المعادى ، على طريق السويس ، يجرى إنشاء مصنع القطامية ، بطاقة ١,٤ مليون طن ، وتكلفة تبلغ ١٥٠ مليون دولار ، ليبدأ الانتاج سنة ١٩٨٥ . وغرب النيل ، لأول مرة ، تقرر إقامة مصنع ناحية الهرم بمدينة ٦ أكتوبر على أساس الطريقة الجافة ، لثانى مرة بعد طرة ، وذلك بطاقة نهائية قدرها مليون طن ، المرحلة الأولى منها ٧٥٠ ألف طن . ولكن لما كان المشروع ، كمصنع جديد ، يتكلف ١٥٠ مليون جنيه ولا ينتج إلا بعد ٥ سنوات ، مقابل ٧٥ مليونا ، ٣ سنوات فقط ، لإضافة خط ثان بطرة (والتقديران كلاهما على أساس مليون طن طاقة سنوية) ، فقد تقرر تأجيل مشروع غرب النيل والشروع فى خط طرة المضاف .

منطقة الاسكندرية

إذا انتقلنا إلى منطقة الاسكندرية وهى الثانية نشأة ووزنا ، فإنها تعتبر مجمعا طبيعيا لمقومات الصناعة : الحجر الجيرى بمريوط ، الطفلة فى منطقة جنوب الحمام ، الجبس من محاجر الغربانيات . من هنا كان طبيعيا أن تنشأ الصناعة مبكرا فى هذه الدائرة المستقلة مع تزايد الاستهلاك ، ثم لخدمة قطاع غرب الدلتا عموما ، وذلك مع البعد الشديد عن منطقة القاهرة .

كان أول مصنع هو مصنع المكس سنة ١٩٥١ . ولكن رغم اعتماده جزئيا على محاجر المكس ، فلم يكن الانتاج اقتصاديا دائما ، لأن المصنع الذى كان فرعا من شركة إيطالية اعتمد على استيراد كثير من خاماته من ساحل دالماشيا . (١) وعلى أية حال ، وكما فى منطقة القاهرة ، لم يتضاعف هذا بآخر إلا بعد ٣٠ سنة فى أوائل الثمانينات . فمنذ بضع سنين فقط بدأ العمل فى مصنع فى كل من العامرية وبرج العرب ينتظر أن يبدأ انتاجه سنة ١٩٨٤ ، كما سيلحق به مجموعة من مصانع الجبس والمصيص .

فأما مصنع العامرية الذى يقع عند الكيلو ٥٥ على طريق اسكندرية – مطروح فطاقته مليونا طن ، المرحلة الأولى منها مليون طن ، ويبدأ الانتاج سنة ١٩٨٥ ، والتكلفة الكلية ٤٠ مليون جنيه . أما مصنع الجبس الملحق به فسينتج ٣٠٠ ألف طن من الجبس الصناعى ، يستخدم ٥٠ ألفا منها لإنتاج ٧٥٠ ألف متر مسطح من الحوائط الجبسية تغنى عن ٤٠ مليون طوبة حمراء .

أما مصنع برج العرب فيقع فى المنطقة بين الكيلو ٥٣ ، ٥٩ ، ويستمد طاقته الكهربائية من محولات التحرير على بعد ٥٠ كم . طاقته مليون طن ، تكاليفه ١٨٠ مليون دولار أو ١٢٥ مليون جنيه ، وقوة العمل به ٣٠٠٠ عامل ، وقد بدأ الانتاج سنة ١٩٨٣ .

المصانع الاقليمية

فى وقت معاصر تقريبا تم إنشاء مصنع السويس ، فكان أول مصنع خارج دائرتى العاصمتين طالت مدة تشييده كثيرا ، من سنة ١٩٧٧ حتى ١٩٨٣ ، وذلك أيضا بعد أن تأخر طويلا عن متطلبات إعادة التعمير الملحة فى منطقة القناة ، لاسيما أن خامات الصناعة تتوفر هناك ربما أكثر منها فى أى منطقة أخرى من القطر ، بما فى ذلك منطقة القاهرة ذاتها . لكنه ، بالمقابل ،

(1) Id., p. 5.

أفاد تكنولوچيا من تأخره النسبي ، حيث لحق بغازات رأس شقير المجمعة فاتخذ منها وقودا رخيصا نظيفا ، مما انعكس على اقتصاديات الانتاج . طاقة المصنع الابتدائية مليون طن . والقصوى ١,٤ مليون بعد سنتين . تكاليفه ١٠٠ مليون جنيه أو ١٨٠ مليون دولار . أما تكلفة إنتاج الطن فلا تعدو ٦٠ جنيها لأن طريقة الانتاج حديثة توفر ٥٥٪ من الوقود المستخدم بالطريقة العادية .

فى نطاق منطقة القناة أيضا ، أقيم ببور سعيد فى أواخر السبعينات مصنع لطحن الأسمنت من حصى «الكلينكر» المستورد . المشروع مصرى – أسبانى مشترك تكلف ١٠ ملايين دولار . وفيه ينقل الكلينكر من السفن آليا وبسرعة فائقة إلى السيارات الصوامع . إنتاج المصنع فى مرحلته الأولى كان ٣٠٠ ألف طن ، ارتفعت إلى ٥٠٠ ألف فى مرحلته الثانية والأخيرة .

من الدلتا والقنال نقفز لأول مرة إلى الصعيد . فلقد تم الآن تقريبا إنشاء مصنع أسيوط لخدمة الصعيد بموقعه المتوسط ، حيث يدخل الانتاج سنة ٨٣ – ١٩٨٤ . طاقة المصنع ٥ر١ مليون طن ، من المقرر أن يخصص منها ١٠٠ ألف طن للتصدير المباشر عن طريق سفاجة إلى أسواق الجنوب والخليج العربى تفاديا ، كالحج ، للفة الاسكندرية أو السويس . هذا ، ومن المقرر أيضا إقامة مصنع آخر بنجع حمادى لخدمة جنوب الصعيد ، طاقته مليون طن ، ويبدأ الانتاج سنة ١٩٨٤ ، وبالمثل تقرر مؤخرا إنشاء مصنع ثالث ببنى سويف شرق النهر بقرية بياض العرب ، بتكلفة ٢٠٠ مليون جنيه ، وبطاقة مليون طن سنويا يخصص منها جزء للتصدير من موانى البحر الأحمر ، بالمثل كذلك فى سمالوط على محاجر بنى خالد الممتازة المجاورة . وبهذا سيكون بكل من الصعيد والدلتا ٤ مصانع ، وذلك على أساس استبعاد منطقة القاهرة فى الحالين .

ولكن هناك ، من الناحية الأخرى ، مشروعا بمصنع بمدينة سوهاج يركز على الجير الأسمنتى، وآخر بأخميم تقدر تكلفته بنحو ٨ ملايين جنيه . فإن تحقق هذا فلسوف يتفوق الصعيد على الدلتا فى عدد المصانع ، وإن لم يكن فى طاقتها ، وهو تطور لاشك مثير ولافت .

على الجانب الآخر من الصحراء ، وبمواجهة الصعيد على ساحل البحر الأحمر ، هناك أيضا مشروع لإقامة مصنع جديد للأسمنت فى سفاجة . المشروع ، الذى يستكلف ٤٠ مليون جنيه

ويتيح العمالة لنحو ٢٠٠٠ شخص ، يستهدف غرس نواة مستقلة لتغذية وتموين مشاريع تعمير منطقة البحر الأحمر بالأسمنت ، مع تصدير الفائض إلى الصعيد والوادى الجديد من خلفه على خط حديد فوسفات أبو طرطور القادم .

على أن المشروع يستلزم بالضرورة توفير المياه العذبة بكميات ضخمة لايمكن أن تتيحها وحدات تحلية مياه البحر أو نقل المياه من السويس ، وإنما توصيل مياه النيل إلى البحر ، مما يعود بنا إلى مشاريع التوسع الزراعى فى الصحراء الشرقية ويربط المشروع بها تلقائيا . على أن المشروع إن بدا مفهوما بالكاد فى حدود تغذية منطقة ساحل البحر الأحمر ، فليس مفهوما أن يغذى بفائضه الصعيد ودعك تماما من الوادى الجديد ، مع كل ماينطوى عليه هذا التخطيط من تعدد نقل المياه و/ أو الخام أولا ، وقفزه فوق إنتاج مصانع الصعيد نفسه ثانيا .

أخيرا ، وبالمثل ، تخترق صناعة الأسمنت حاجز الوادى مرة أخرى لتقفز بعيدا إلى قلب سيناء. وهى خطوة بل قفزة ثورية ليس فقط فى تاريخ وجغرافية الأسمنت بمصر ، ولكن ربما كذلك فى تاريخ وجغرافية الصناعة التحويلية بمصر عموما ، حيث كانت القاعدة المرعية حتى الآن بصرامة مؤسفة هى أن الصناعات التحويلية لوادى النيل والاستخراجية للصحراء . فكجزء من خطة تعمير سيناء وتكثيفها بشريا ، هناك أكثر من مشروع لصناعة الأسمنت بشبه الجزيرة . لاسيما أن كثيرا من مناطق الشمال تكتسى بطفلة الأحجار الجيرية التى تصلح للصناعة . والأكثر إثارة أن رواسب وادى العريش الطينية نفسها ثبت ، على غير المعهود ، صلاحيتها لنفس الغرض .

أما المشاريع فاثنان . الأول بأنشاء مصنع بالعريش بطاقة مليون طن سنويا ، وبتكلفة ١٥٫٧ مليون جنيه ، وبعمالة نحو ٢٠٠٠ عامل . وإذا كان هدف هذا المشروع هو أساسا خدمة حاجات التعمير المحلى النشطة الآن فى شبه الجزيرة ، فإن هناك مشروعا آخر على نطاق أكبر وأكثر طموحا للغاية ، وهو إنشاء مصنع بطاقة ٥ ملايين سنويا بمنطقة الحسنة بشمال شبه الجزيرة . وبهذه الطاقة فإن المشروع ، الذى ستلحق به مدينة سكنية كاملة للعمال والعاملين ، سوف يكون حين يتحقق أكبر مصنع من نوعه فى مصر بالتأكيد ، وربما ضعف أكبرها حاليا .

صناعة الطوب

مابين صناعة الطوب الأخضر النيء أى اللبن أو الآجر فى الريف وصناعة التحجير على أطراف الوادى ، وكلتاهما صناعة محدودة الأهمية والتطور أو الانتشار ، كانت صناعة الطوب الأحمر هى عصب صناعة البناء بمصر تقليديا - والكلمة نفسها فرعونية الأصل كما نعلم . ورغم أنها وظيفيا قرين صناعة الأسمنت « كما الطوب والملاط » ، فإنها لا تقارن بها فنيا ، فإن هى إلى صناعة محلية قديمة بسيطة على عكس صناعة الأسمنت الآلية المستوردة العالية التكنولوجيا . ومن ثم لا تعدو على قدمها القرنى أن تكون الصناعة الظل أو التابع لشقيقتها الصغيرة السن جدا. على أن من الممكن دائما ، من فرط ارتباطهما وظيفيا ، قياس حجم الطلب على الطوب بقياس حجم الطلب على الأسمنت .

ورغم أن مصانعها - أى القمائن - بدائية أو متخلفة أو متواضعة نسبيا ، خاصة منها القمائن (البلدى) أى تلك التى تعتمد على ناتج تطهير الترع ، فإن الصناعة فى مجملها كانت عادة صناعة كبيرة نوعا ، توظف فيها رؤوس أموال صخمة إلى حد ما ، وتستوعب عمالة أكبر من صغيرة . فعدد القمائن يتراوح بين ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ فى تقدير ، أو ١٢٠٥ قمائن بلدى ، ١٨٤ قمينة مؤقتة فى التقدير الرسمى . أما عدد عمالها فنحو ٥٠ ألفا - ١٠٠ ألف عامل دائم و / أو موسمى، بينما تقدر أصولها الثابتة بأكثر من ٣٠٠ مليون جنيه .

وبطبيعة الحال ، وعلى عكس المحاجر التى ترتبط بأطراف الهضبة وأقدامها ، فإن القمائن تلتصق التصاقا بشواطيء النيل ، نحو ٩٠٪ منها ، معظمها يستوطن أراضى السواحل والجزاير الطينية السميكة بصفة خاصة . ولكن على غرار صناعة الطوب الأخضر فى الريف ، فإنها صناعة موسمية بالضرورة حيث تعتمد على موسم الفيضان من جهة وعلى التجفيف الشمسى من جهة أخرى .

مشكلة الصناعة
والصناعة المشكلة

على أن انقطاع الطمى منذ السد العالى حول الصناعة إلى مشكلة خطيرة لنفسها وللزراعة .

فرغم أنها مؤخرا لجأت جزئيا إلى ناتج حفر الترع وتطهيرها من ناحية وإلى ناتج حفر أساسات العمارات نفسها ، فقد أصبحت ترادف بالدرجة الأولى تجريف التربة بكل مايعني من تخريب وتدمير لكيان الوطن الطبيعي ، مما جعلها من « الصناعات الضارة » إن لم نقل الضارية .

ولعل من الجدير بنا فى هذا السياق أن نعيد الاشارة ، ولكن باقتضاب ، إلى تلك النظرية المخالفة ، ولا نقول الناشز ، التي تدعو إلى الاستمرار فى الاعتماد على طمي النيل والطوب الأحمر ، دون تجريف للتربة مع ذلك ، وذلك بالالتجاء إلى مخزون طمي مجرى النهر المتراكم . فأصحاب هذه الدعوة يقدرون الطمى الموجود بالمجرى بنحو ١٠٠٠ مليون متر مكعب ، يمكن أن تغطى احتياجات البلد من الطوب الأحمر لمدة ١٠٠ سنة ، بواقع استخراج ١٠ ملايين متر مكعب سنويا ، وبيعه للقمائن الحالية بسعر ٣٠ قرشا للمتر . وتلك الكمية تكفى لإنتاج ٥ مليارات طوبة سنويا ، كافية بدورها لبناء نصف مليون وحدة سكنية .

لا مشكلة هناك إذن ، أصلا وإطلاقا ، فى تصور هذه النظرية ، ولكن بصرف النظر عن هذا الموقف الغريب ، وبصرف النظر كذلك عن الحلول الهامشية كالمساكن الجاهزة التى أقيم لها مصنع فى بلبيس مؤخرا ، فإن الحل الحقيقى بالطبع هو بدائل الطوب الأحمر ، وأهم هذه هى الطوب الرملي والطفلي والأسمنتي . وكلها ، دعنا لا ننس ، يستخدم تقليديا وكأمر طبيعي فى كل أوربا وكثير من البلاد العربية مثل المغرب الكبير .. إلخ .

وكلها أيضا ولحسن الحظ يمتاز على الطوب الأحمر فى عديد من النواحى ، أولها التكاليف ، خاصة الوقود ، فهى أرخص قطعا . ثم هى تتفوق فى قوة التحمل والشد بنسب قد تصل إلى ١٠ الأمثال . بالمثل فى انتظام الشكل والمقاسات مما يخفض نسبة « الهالك » أى الفاقد إلى أقصى حد ممكن ، هذا فضلا عن الجمال والمظهر ، ثم عدم الحاجة إلى الطلاء وتكلفته . ولا يقل أهمية تقليل كمية الأسمنت وحديد التسليح المستُخدمة في البناء ، الأولى بنسبة ٣٠٪ أحيانا ، وذلك لأنها طوبة حاملة أصلا . هذا إضافة إلى أنها توفر فى مونة الملاط بفضل ضخامة مقاييسها إلى ٤ أمثال الطوبة الحمراء ، وهى الضخامة التى ترجع جزئيا إلى أنها مفرغة مجوفة أصلا . ولأنها مفرغة مجوفة ، فإنها تصبح تلقائيا عازلة للصوت والحرارة ، وكذلك خفيفة الوزن مما يساعد على بناء عدد أكبر من الطوابق على نفس الأساسات ، وذلك أيضا بسرعة أكبر .

ثم لايبقى إلا أن نضيف أن الطفلة الصالحة لهذه البدائل الجديدة موفورة للغاية تزخر بها أطراف الوادى وهوامشه الصحراوية ، بل وأحيانا قلبه مثل جزر ظهور السلحفاة الرملية فى الدلتا وطفلة القلل فى قنا .... إلخ . وكل يوم يكشف البحث عن احتياطي جديد من هذه الطفلات فى منطقة ما من تخوم الصحراء أو أعماقها بما فى ذلك سيناء . أما قمائن الطوب الأحمر الحالية فإن من الممكن إعادة توقيع بعضها ونقلها إلى أطراف وهوامش الوادى الصحراوية مع تحويلها جميعا إلى الطفلة الجديدة ، ولو أن المقدر أن هذه العملية قد تتكلف فى مجملها نحو المليار جنيه (كذا) .

من ناحية أخرى وأخطر توصل البحث إلي طوبة جديدة أقوى وأبقى من الطوب الأحمر ، وتتكون من خامات بسيطة متوفرة تماما هى الحجر الجيرى والرمل والأسمنت والماء ، ويمكن أن تصنع بطريقة يدوية بسيطة وتجفف فى الشمس فورا دون حاجة إلى أفران تجفيف . فإن صح هذا لكان حلا ثوريا حقا لأنه بضربة واحدة يلغى الحاجة إلى الانفاقات الجسيمة المذكورة فى فك القمائن القديمة أو إقامة المصانع الجديدة .

وعلى أية حال ، فإلى جانب الطوب بأنواعه الجديدة هذه أو تلك ، هناك أيضا الجبس والحجر كبدائل مناسبة . فمن الجبس يمكن صناعة بلوكات جبسية وحوائط جبسية تحل محل آلاف الطوب بضربة واحدة ، مما يحقق اقتصاديات ضخمة فى التشغيل والتركيب والعمالة ، أيضا دونما حاجة إلى طلاء خارجي . وقد بدأ التوسع فى إنتاج الجبس لهذا الغرض فى أكثر من موقع ، خاصة حول القاهرة والاسكندرية .

أما الحجارة فان البلوكات الحجرية ليست بدعا أو جديدا ، بل هى عود إلى تقليد قديم يجب إحياؤه وهو البناء بالأحجار ، خاصة على أطراف الوادى فى الدلتا والصعيد ، وبالأخص مع كل ميزات الحجر المعمارية والبيئية ، لاسيما مع سهولة التحجير الآن بالمناشير الآلية الحديثة .

الطفلى والرملى

على الجانب العملى ، مهما يكن الأمر ، فلقد بدأ بالفعل إنشاء عدد من مصانع الطوب الرملى والطفلى فى أكثر من موقع ، ولو أنها لا تعدو مجرد البداية بعد . ولأن صناعة الطوب الرملى

والخفيف تحتاج إلى نسبة كبيرة من الجير ، فقد أنشئ لإنتاجه مصنعان واحد للجير الحى وآخر للمطفى ، وذلك فى منطقة البساتين عند أقدام محاجر الحجر الجيرى ، وبذلك كانت بداية الصناعة فى منطقة القاهرة ، حيث جرى أيضا تحديد وإعداد محاجر الطفلة الصالحة . ولعل أهم هذه حتى الآن هى محاجر وادى دجلة ، وادى الحى ، كفر حمد ، وعلى طريق القطامية – السويس . وعلى هذا الأساس قامت مصانع الطوب . فناحية الجبل ، فى العباسية ومدينة نصر ، أقيم مصنعان للطوب الرملى ، وفى المعادى وحلوان مصنعان للطوب الأسمنتى .

كذلك أقيم فى الأخيرة فى أوائل الثمانينات أول مصنع من نوعه بمصر ، وهو مصنع الليكا لإنتاج الطوب الخفيف والركام الخفيف الذى يستخدم فى الخراسانة الخفيفة والحوائط ويوفر كثيرا فى أسعار الطوب وتكلفة البناء ، وينتج مصنع الليكا ٦٠٠ متر مكعب يوميا من الركام الخفيف ، ومصنع الطوب ٦٠ مليون طوبة سنويا فى المرحلة الأولى ، ترتفع إلي ١٠٠ مليون طوبة خفيفة مجوفة فى المرحلة الثانية ، وقد تكلف المشروع ، الذى تم بخبرة نمساوية ، ١٢ مليون جنيه.

أما فى منطقة الاسكندرية فقد أنشئ مصنع غرب المدينة علي طريق العجمى فى السبعينات . وأخيرا في الثمانينات كشف عن رصيد ضخم يبلغ نحو ٢٠٠ مليون طن من الطفلة النقية الصالحة للبناء جنوب العلمين والحمام والغربانيات . ولذا تقرر إنشاء مصنع للطوب الطفلى بجانب مصنع الجبس والمصيص بمنطقة الرويسات والعميد قرب العلمين ليساهم فى مشاريع التعمير وبناء مدينة العامرية الجديدة ومنشآت مشروع منخفض القطارة ، فضلا عن إمداد مصانع الأسمنت والجبس فى برج العرب باحتياجاتها من تلك الخامة .

وعدا العاصمتين ، بدأت مصانع الطوب الطفلى والرملى تنتشر هنا وهناك بدرجة أو بأخرى . فعلى أطراف الدلتا أقيم مصنع فى صحراء بلبيس وآخر في صحراء الفيوم ، فضلا عن مصنع فى قويسنا على جزر الرمل الشهيرة . وفى المدن الجديدة بوجه خاص ظهرت هذه المصانع لخدمة تعيميرها ، مثال ذلك مدينة السادات ، وادى النطرون ، ١٠ رمضان ، مدينة طريق الفيوم .

أما فى منطقة القناة ، التى تشتهر بالطفلة الجيدة فى جنيفه والشلوفه خاصة ، فقد أنشئ مصنع للطوب الطفلى بكل من الاسماعيلية والسويس وفايد ، وكذلك فى جنيفه ، بالاضافة إلى

مصنع للطوب الأسمنتي . أما في الصعيد فقد أقيم عدد من المصانع في كل من سمالوط وبني مزار بمحافظة المنيا ، ثم في مدن سوهاج وقنا وإدفو ، بينما تقرر مؤخرا إنشاء مصنع ببني سويف شرق النهر على مساحة ٥٠ فدانا . وفي حالة قنا بالذات سيلاحظ أن الصناعة تعتمد على طفلة المنطقة الشهيرة والمتميزة ، لاسيما بعد أن تضاءلت صناعة الفخار مع التطور الحضاري .

أخيرا ، وفي أقصى جنوب الوادي ، ولخدمة حركة التعمير في منطقة بحيرة ناصر ، أقيم مصنع للطوب الطفلي في وادي كركر ، هو الأول من نوعه في المنطقة والأول من نوعه كذلك في تصميمه حيث يعتمد على الأفران النفقية المعقدة كما تم بصناعة محلية صرفة ورخيصة للغاية . أما مخزون محاجر الطفلة التي فتحت بجواره فيقدر أنه يكفي الانتاج لمدة ٥٠ سنة تقريبا .

ذلك تقريبا كل شئ عن الطفلة والرمل كبدائل للطوب الأحمر . إلا أن خامة جديدة بدأت تدخل صناعة الطوب الخفيف ، وتلك هي خبث الحديد من أفران الحديد والصلب بحلوان . فإلى جانب جلخ المحولات الأوكسچينية الذي ينتج من تحويل الحديد الزهر إلى الصلب ، ينتج من خبث عمليات تحويل الحديد الخام إلى زهر عدة أنواع من الجلخ تعرف بالمكور والمنفوش والصوف الجلخي . فالأول هو مادة الطوب الجديدة ، ويمتاز بأنه خفيف الوزن شديد الصلابة عازل للحرارة والصوت وأقل تكلفة من الطوب الأحمر . أما الثاني فيصلح لرصف الطرق وأعمال الخراسانة ، بينما الثالث بديل جيد للطوب الزجاجي في الأغراض الصناعية .

الجبس

أخيرا يبقى الجبس كواحد من صناعات البناء الهامة المكملة للأسمنت والبديلة للطوب . مصانعه كانت دائما ترتبط بمحاجره ومحاجره كانت أهمها تقليديا منطقة السويس وطرة والاسكندرية . وقد توسعت الصناعة بشدة مع فورة البناء الحادة مؤخرا .

ويستهدف التخطيط حاليا إنتاج مليون طن من الجبس سنويا موزعة بين المصانع القديمة والجديدة قيد الإنشاء . فعدا ٣٠٠ ألف طن من مصنع طرة والمعصرة ، هناك مشروع مدينة السادات ويبلغ ٣٠٠ ألف طن أخرى . أما في منطقة الاسكندرية ، فعدا ٦٠ ألف طن من مصنع الاسكندرية ، هناك مشروع الغربانيات (٤٠ ألف طن) ، والعلمين (٥٠ ألف طن) ، والعامرية (٣٠٠ ألف طن) .

أما كبديل للطوب بأزمته التاريخية – الجغرافية ، يفضله أيضا من كل ناحية اقتصاديا ومعماريا ، فقد تقرر التوسع فى إنتاج الجبس لهذا الغرض فى مصنعين أساسيين على الأقل : مصنع مدينة السادات بما يعادل ١٤٠ مليون طوبة سنويا خدمة لمدينة القاهرة ، ومصنع الغربانيات بما يعادل ٤٠ مليون طوبة لخدمة مدينة الاسكندرية .

الاسمنتيات ، الحراريات ، والخزافيات

المنتجات الأسمنتية

من الصناعات التابعة والتالية للأسمنت مجموعة مترابطة من الصناعات الثانوية أو الصغيرة نسبيا ، والتى تعد مع ذلك حيوية فى صناعة البناء والتشييد ، ويصنفها البعض بالفعل على حدة بين مجموعات الصناعات الرئيسية كصناعة البناء بعد إضافة صناعة الطوب إليها وكذلك الزجاج ... إلخ . وهذه الصناعات الأقارب تنقسم إلى عائلتين متميزتين إلى حد أو آخر : الأولى المنتجات الأسمنتية والخراسانية ، والثانية الحراريات والخزف والصينى .

فأما الأولى فتشمل صناعة المواسير والأعمدة والفلنكات الأسمنتية والخراسانية . فأولاها لازمة لأشغال الرى والصرف فى الزراعة وللمجارى فى المدن ، والثانية للإنارة فى المدن والريف ، والثالثة كبدائل عن الفلنكات الخشبية المستوردة بأثمان باهظة . وقد قامت معظم مصانع هذه المنتجات في ظل مصانع الأسمنت القائدة بالطبع ، فبدأت فى المعصره وشبرا الخيمة وأبو زعبل ثم الأسكندرية ، كما ظهرت وحدات صغيرة للخدمة المحلية فى المنصورة وطنطا وأسيوط ... ألخ.

الخزف وإخوته

أما عائلة الحراريات وأخواتها الخزف والصينى فتشمل كذلك البلاط والقيشانى والسيراميك أو القرميد فضلا عن مواسير الاسبستوس والفخار . ولقد كان هناك منذ وقت مبكر مصنع للخزف والصينى والفخار فى كفر عمار بالجيزة ، سورناجا سابقا ، فتم تطويره وتحديثه ليكون مركز ثقل الصناعة . وعلى الضلوع الشمالية المقابلة من العاصمة قام مصنع آخر جديد فى مسطرد .

ويبدو أن مخارج مجمع القاهرة الكبرى الصحراوية تتحول بسرعة ونشاط غير عادى إلى منطقة لاستقطاب صناعات البناء المختلفة . فلقد تقرر مؤخرا إنشاء مصنع لإنتاج المبانى الجاهزة

بطريق القاهرة – الفيوم الصحراوى ، وآخر لإنتاج الطوب الطفلى والسيراميك والقيشانى بناحية أبو سليم ، وثالث لإنتاج الأبواب والشبابيك الخشبية بطريق القاهرة – الاسكندرية الصحراوى .

أما خارج منطقة القاهرة ، ففى منطقة وادى كركر بالسد العالى ، وعلى خامة الكاولين التى اكتشفت بوفرة هناك ، أنشئ حديثا مصنع لمواد البناء وبلاط الواجهات ومواسير الصرف الصحى والخزف والسيراميك والعوازل الكهربائية . على أن الملاحظ أن المصنع يعانى من شدة بعده عن سوقه الرئيسية فى الشمال . من ناحية أخرى ، ففى العام الحالى فقط ، ١٩٨٣ ، بدأ الانتاج الفعلى من مصنع آخر أقيم ضمن المنطقة الصناعية بكفور الرمل بقويسنا بطاقة ١٤ ألف طن سنويا أى نحو مليون متر من بلاط القيشانى وسيراميك الحوائط والأرضية . وسوف تضاعف توسعات المرحلة الثانية الإنتاج إلى مليونى متر .

تطور إنتاج بعض صناعات البناء (بالطن) (١)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٧
خزف وقيشانى	–	٢١٤٦
أدوات صحية	–	٧٢١٥
طوب حرارى	٨٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مواسير فخار	٤٠٠٠	٢٠,٠٠٠
مواسير ومنتجات خراسانية	١٨,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
مواسير وألواح أسبستوس	٧٠٠٠	٣٠,٠٠٠

أما عن حجم الانتاج ، فواضح من الجدول مدى تطوره ، خاصة عبر الستينات ، حيث لم تكن بعض بنوده معروفة قبلها كالخزف والقيشانى والأدوات الصحية ، ثم طفرت كلها بعدها بمعدلات قياسية أحيانا كالطوب الحرارى ولكن خاصة المواسير والمنتجات الخراسانية ، وفى السبعينات ارتفع مجموع إنتاج منتجات الخزف والصينى والأدوات المنزلية إلى ١٨ ألف طن سنة ١٩٧٦ ، ثم تضاعفت فى سنتين فقط فبلغت ٣٨ ألف طن سنة ١٩٧٨

---

(١) المصدر : الاحصائيات العامة ، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

الحراريات

وإذا كان الصيني والخزف والبلاط والقيشاني من ضرورات المنازل والحياة المنزلية أساسا أو جزئيا ، فأن سائر الحراريات تعد من ضرورات الصناعة والحياة الصناعية وحدها وحسب ، لاتظهر في المنتج النهائي ولكنها خامات مساعدة حتمية . فالطوب النارى أو الحرارى أساسا فى تبطين الأفران الصناعية بمختلف أنواعها أو أحجامها ابتداء من أفران الصلب العالية نفسها والحديد الاسفنجي من بعدها إلى أفران سباكة المعادن والنحاس والألومنيوم وصناعة تكرير البترول وصناعات البناء الأسمنت والمواسير والزجاج والخزف والصينى . وعوازل الكهرباء الفخارية والخزفية ، هى الأخرى ، أساسية فى شبكات الكهرباء والتليفون . وكذلك بلاط السيراميك الصقيل المصمت المضاد للرطوبة والزيوت والشحوم والأحماض ضرورى لأرضيات وحوائط المصانع ومحطات القوى وخدمة السيارات ... إلخ .

وخامات هذه المنتجات الرئيسية هى أنواع خاصة من الطفلات وحراريات السيليكا والألومنيو - سيليكا بجانب خام البوكسيت المحروق الذى يستورد لإنتاج الحراريات العالية الألومينا . على أن أهمها الكاولين والطينة البيضاء والطفلة الحرارية ، وهى متوفرة فى بقع معينة على حواف الوادى من حلوان حتى أسوان حيث عثر عليها حول بحيرة ناصر بكميات أقتصادية . على أن أهم رواسب الكاولين والطينة البيضاء هى تلك التى بسيناء . فالأخيرة توجد فى وادى نتش ووادى بودرة . أما الكاولين ففى وادى العسيلة شمال شرق أبو زنيمة بنحو ٢٨ كم ، فالاحتياطى هنا ممتاز كما وكيفا ، حيث يخلو من الشوائب ، ويقدر حجمه بنحو ٣ ملايين طن تكفى الصناعة لنحو ٣٠ سنة . ولقد كانت هذه الأرسابات ، خاصة منطقة جبل سبع سلامة ، هى المصدر الوحيد لمصنع الخزف والصينى حتى عدوان سنة ١٩٦٧ ، وكان الانتاج السنوى يناهز وقتئذ ٤٥ ألف طن. ولكن كان من حسن الحظ ، فى تلك اللحظة الحرجة التى انقطع فيها هذا المورد ، أن تم اكتشاف الخام بوادى كركر عند بحيرة ناصر ، فأصبح عماد الصناعة إلى الآن عمليا .

---

(١) سابقة : ص ١٠٧ - ١٠٨ .

أما عن هذه ، فإن مصنع الحراريات الأساسي بدأ في حلوان بعد مجمع الحديد والصلب ، ثم تلاه آخر في الاسكندرية ، والملاحظ لهذا أن إنتاجنا من الطوب الحراري ارتفع فجأة وبشدة بعد إقامة صناعة الصلب فقط . فبعد أن كان ٨٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ ، قفز إلى ٤٧٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ ، وإلى ٧٨٠٠٠ طن سنة ١٩٦٤ كان خمساها تقريبا يذهب إلى صناعة الحديد والصلب وحدها . ومع ذلك فقد اشتدت حاجتنا إلى التوسع في صناعة الحراريات محليا على أكبر مقياس بعد التوسع الكبير في صناعة الصلب خصوصا وسائر الصناعات عموما ، لاسيما لشدة ارتفاع أسعارها بالخارج حيث مازلنا نستورد منها بما قيمته ١٥ مليون جنيه سنويا .

وهناك الآن ثلاثة مصانع للحراريات بالاسكندرية بطاقة قدرها ٤٠ ألف طن حراريات ، وألفا طن سيراميك وعوازل كهربائية وبلاط واجهات . وبالتبين مصنع آخر بنفس الطاقة (مصنع هندال)، بينما تبلغ طاقة مصنع حراريات حلوان نحو ٧٥ ألف طن . أما عن المشاريع الجديدة ، فإن هناك اقتراحا بمصنع لاستغلال كاولين سيناء من جديد ، بطاقة ٧٥ ألف طن سنويا ، وبتكلفة نحو ٥ ملايين جنيه ، وبعمالة نحو ٥٠٠ عامل .

صناعة الزجاج

وهذا أيضا حالة أخرى من إضافات الثلاثينات إلى صناعة مصر الحديثة ، بعد أن تعثرت من قبل محاولات قيام صناعته أيام الحرب الأولى . فقد كانت التعريفة الجمركية الجديدة هي التي أعطتها شهادة الميلاد ، ثم جاءت الحرب الثانية فأعطتها شهادة البقاء . النواة كانت مصنع الزجاج بشبرا الخيمة (سيد ياسين) ، القاهرة . ومنذ ذلك الوقت ، ورغم انتشار الصناعة وتكاثر مصانعها إلى بضع عشرات ، فقد ظل ذلك المصنع الأب قطب الانتاج القومي بنسبة ٨٠٪ تقريبا .

الطريف أن الصناعة قامت على استيراد الرمال ، الرمال البيضاء التي تعد خامتها الأساسية. والأطرف أن هذه كانت إحدى الصناعات القليلة جدا التي نملك فيها جوانب التكنولوجيا والوقود ولكن لا نملك المادة الخام ، وعلى أية حال ، فلقد كان غريبا حقا أن تستورد مصر الصحراوية الرمال أيا كان نوعها ، ولهذا لم يكن لمثل هذا الوضع الشاذ أن يستمر طويلا ، فلم يلبث البحث أن كشف عن مصادر عديدة للرمال البيضاء في سيناء والصحراء الشرقية على تخوم الوادي . فكان هذا علامة البدء بانطلاق الصناعة الحقيقي .

رمل سيناء هو الأجود والأغنى ، ويتركز في وادي الجنوبية وحوله . وقبل العدوان الإسرائيلي

سنة ١٩٦٧ كان الانتاج السنوى قد بلغ ٣٠ ألف طن ، كانت تستخدم فى صناعة أجود أنواع الزجاج . ولذا انخفض مستوى الجودة بشدة بعد انقطاع هذا المصدر ، كما اضطرت الصناعة إلى العودة إلى الاستيراد من الخارج . على أن هناك الآن بعد عودة سيناء مشروعا لاستخراج الرمال البيضاء بها بطاقة ٧٥ ألف طن سنويا وبتكلفة نحو مليونى جنيه وعمالة نحو ٢٥٠ عاملا .

عن الانتاج ، فلعله حوالى منتصف القرن كان يكفى الاستهلاك المحلى بنسبة النصف على الأقل . ولكن ليس إلا مع طفرة حركة التعمير والانشاء وصناعة البناء والتشييد فى الفترة الأخيرة أن أصبحت الصناعة صناعة كبيرة بالفعل ، حيث تضاعف الانتاج عدة مرات وأصبح يغطى الاستهلاك المحلى عمليا ، ولعل الصناعة الآن تواكب فى إيقاعها ومعدل نموها صناعة الأسمنت باعتبار السلعتين مترابطتين بشدة كمستلزمات للبناء .

كذلك فلقد تطور الانتاج تطورا بعيد المدى نوعية وتنوعا ، فأصبح يشمل تقريبا كل أشكال الانتاج الزجاجى ابتداء من الزجاج المسطح للشبابيك والواجهات والسيارات إلى الأكواب وزجاجات التعبئة والزجاج العلمى والطبى والزجاج الملون والمتعادل إلى البللور والمرايا ... إلخ . ومن سنة ١٩٥٢ إلي ١٩٦٧ ارتفع الانتاج النوعى كالآتى : الزجاج المسطح والبللور من ٤٠٠٠ طن إلى ١٣٠٠٠ ، والمصنوعات الزجاجية من ١٣٠٠٠ إلى ٤٢٠٠٠ ، وزجاج الأمان من صفر إلى ٤٠٠٠٠ متر مربع . ومنذ ذلك التاريخ تضاعف الانتاج بضع مرات حيث بلغ إنتاج الزجاج المسطح مثلا سنة ١٩٧٦ نحو ٢٣ ألف طن ، وزجاج السيارات ٥١٥٠ طنا ، وطاقة العبوات الزجاجة ٤٠ ألف طن ، وعدد الأمبولات ١٦٠ مليونا ... إلخ ، كما أدخلت تكنولوچيات مستحدثة كطريقة «الطفو» الأمريكية واستخلاص السيليكا من سرسة الأرز لترشيد استخدام الطاقة فى صناعة الزجاج ، وكذلك استخدام رواسب كربونات الصوديوم الطبيعية فى صناعة خلطات الزجاج .

ولعل آخر وأهم هذه المشروعات مشروع الزجاج المسطح فى مدينة ١٠ رمضان ، وتصل طاقته التصميمية إلي ١٠٠ ألف طن سنويا ، قيمتها ٥٠ مليون جنيه ، بينما يتكلف المشروع نفسه ٩٥ مليونا فقط . كذلك فإلى جانب مصنع مسطرد للقوارير ومصنع الأمبول ، أضيف مصنع للقوارير

بمدينة نصر ، ويجرى بناء مصنع للعبوات الدوائية بالسويس وآخر للعبوات الزجاجية بمدينة ١٠ رمضان .

الصناعات المعدنية

تنقسم الصناعات المعدنية تصنيفيا إلى شقين شق أساسي قاعدى هو الصناعات التكريرية التى تشمل الصهر والتكرير ، وشق تصنيعى نهائى هو الصناعات التشكيلية التى تعنى المنتجات المعدنية . وفى مصر الآن فإن هذا يعنى عمليا صناعتين اثنتين فقط هما الحديد والصلب ثم الألومنيوم . ثم على الهوامش والأجناب لا أكثر قليل من صناعات النحاس والرصاص والزنك فى جانب ومن صناعات الفيرومنجنيز والفيروسيليكون على الجانب الآخر .

قبل الصناعة الثقيلة

غير أن الصناعات المعدنية فى مصر مرت بمرحلتين : مرحلة ما قبل الصناعة الثقيلة وما بعدها – كدت أقول ما قبل الميلاد وما بعده – ذلك أن الأولى لا تعدو أن تكون مدخلا أو نواة أو حتى مجرد جرثومة للثانية ، و الصناعة المعدنية لم تنل شهادة ميلادها و لاعمدت أو اعتمدت حقا إلا بقيام صناعة الحديد والصلب فى حلوان فى منتصف الخمسينات .

ففى بدايات المرحلة الأولى كانت مصر تعتمد ، إلى جانب صهر وتكرير كميات قليلة من المعادن المحلية المتاحة كالنحاس والرصاص والحديد ، على استيراد الخامات والمسبوكات والمطروقات لتشكيلها أو لإعادة تصنيعها للأغراض الأولية البسيطة كصناعة الأثاث المعدنى المنزلى خاصة السراير وأوانى المطبخ .

وقد انتشرت هذه الصناعات منذ الحرب الأولى ، ثم اشتدت فى فترة ما بين الحربين حيث ظهرت صناعات بعض المنتجات المعدنية ، كالمسامير وحديد البناء والتشييد والصاج المدهون ، وكذلك مواقد الكيروسين (الجاز) والكلوبات .. الخ . وقد وصلت هذه الصناعة على بساطتها إلى حد الكفاية الذاتية تقريبا ، بل وتجاوزتها إلى التصدير إلى بعض الدول العربية ، ثم سدت حاجة ملحة أثناء الحرب الثانية .

والواقع أن هذه الحرب بالدقة هى التى دفعت بالمرحلة إلى قمتها ، كما كانت الخرده بالتحديد هى أساس هذه الدفعة . فنظرا لامتناع الاستيراد ، حظر تصدير الخردة فتراكم منها نحو ربع المليون طن كانت هى خامة معظم تلك الصناعات السائدة وعلى رأسها حديد التسليح (أسياخ الخراسانه المسلحة) .

ومن الملاحظ فى هذه المرحلة أن الصناعة كانت قاهرية فى معظمها ، حيث كانت العاصمة بنشاطها المكثف فى البناء والتشييد هى المستهلك الأساسى لإنتاجها الرئيسى وهو حديد التسليح بأشكاله المختلفة . ففى سنة ١٩٤٧ مثلا بلغ عدد المصانع المعدنية بمصر ٤١٢٣ مصنعا يعمل بها نحو ١٢.٥٠٠ عامل ، وكان نصيب القاهرة على الترتيب ١٣٢٥ مصنعا ، ٥٨٠٠ عامل . وفى القاهرة كانت المصانع تنقسم أساسا إلى مجموعتين : الأغلبية الساحقة مصانع صغيرة داخل المدينة وفى قلبها ، ثم أقلية من آحاد معدودة ولكنها ضخمة حديثة نسبيا خارج المدينة وعلى أطرافها . فأما الأولى فمصاهر ومسابك وورش إما مبعثرة فى أنحاء المدينة عموما أو مكدسة فى أحياء معينة ذات شهرة خاصة مثل بولاق فى الدرجة الأولى ثم شبرا من بعدها . والواقع أن لبولاق بالذات علاقة خاصة بالصناعة فهى بفضل موقعها النهرى موطن قديم لها منذ بدايات القرن التاسع عشر على الأقل . وفى سنة ١٩٤٧ كانت خلية مكثفة من المسابك مرصعة بمصانع الحديد ، بالتحديد نحو ٣٤٣ مصنعا ، ٢٢٠٠ عامل .

أما عن المصانع الضخمة المستحدثة فى ظهير المدينة فأهمها ثلاثة قامت على الخردة اثنان منها كانا يتبعان طريقة الفرن المفتوح والثالث الفرن الكهربائى . وكان مجموع قدرتها السنوية ٩٠ ألف طن من كتل الصلب غير المشكل ، ٢٨٥ ألف طن من أسياخ الخراسانه والقطاعات والقطع الصغيرة . وقد كان أهم هذه الثلاثية مصنع مسطرد (الدلتا) ومصنع أبو زعبل ، وكلاهما شمال شرق القاهرة بنحو ٤٠ – ٦٠ كم ويقع على ترعة الاسماعيلية . كلاهما أيضا نشأ فى الأربعينات المتأخرة ، وكان يضم بضع مئات من العمال بعضهم من الأجانب ، ويتعامل فى نحو ٣٠ ألف طن من الخرده سنويا ، بالاضافة إلى بضعة آلاف أخرى من قوالب الحديد . كلاهما أيضا كان يستمد حاجته من المنجنيز من سيناء ، ومن الحجر الجيرى والدولوميت من الجيزة . وفى سنة ١٩٥٢ كان إنتاج مصنع مسطرد قد بلغ نحو ٢١ ألف طن من حديد التسليح المبروم ، ومصنع أبو زعبل نحو ١٢ ألفا ، بمجموع قدره نحو ٣٣ ألفا . (١)

---

(١) الدناصورى ، ص ١٤٣ – ١٤٤ .

على أن الصناعة بدأت تدخل طريقا مسدودا بعد الحرب نتيجة تناقص رصيد الخردة الذى هبط إلى نحو ٤٠ ألف طن فقط فى السنة ، فى الوقت الذى لا يعد استيرادها عملية اقتصادية . وحوالى نهاية المرحلة سنة ١٩٥٢ لم يزد كل الانتاج عن الآتى : من الحديد نحو ٥٠ ألف طن حديد تسليح ، ١٧ ألفا حديد زهر ، ألفى طن مسامير ، ومن النحاس نحو ٦ آلاف طن ، ومن الرصاص ألف طن فقط . وفى سنة ١٩٥٥ كان سجل إنتاج الحديد والصلب كالآتى : ٨٨٥٠٠ طن حديد مبروم ٧٧٠٠ طن حديد زهر ، ٤٠٠ طن صلب . (١) وقد كان عند هذه النقطة المسدودة أن ظهرت صناعة الحديد والصلب لتبدأ مرحلة جديدة تماما بصورة جذرية .

بعد الصناعة الثقيلة

إذا انتقلنا الآن إلى عصر الصناعة الثقيلة ، فإن لنا أن نميز على أساس الحجم و الأهمية والوزن بين مجموعتين رئيسيتين من الصناعات المعدنية بشقيها الأساسى والتشكيلى فهناك الصناعات الكبرى وتضم صناعة الحديد والصلب وصناعة الألومنيوم ، ثم هناك الصناعات الصغيرة وتشمل صناعتي الفيرومنجنيز والفيروسيليكون . لعل من المفيد قبل أن نعرض لكل صناعة منها على حدة بالتفصيل أن نبدأ بمقارنة عامة عريضة بين الصناعتين الكبريين بالذات ، الحديد والصلب في جانب والألومنيوم فى الجانب الآخر ، لما لهما من وضع خاص وأهمية بالغة .

الفارق جذرى بالطبع ، لكن بينهما أيضا تشابها لافتا فضلا عن مفارقات مثيرة حقا . فبالوزن كما بالتصنيف الصناعى ، الألومنيوم صناعة «خفيفة» للغاية بالقياس إلى الحديد والصلب التى هى وحدها الصناعة «الثقيلة» بين كل فروع الصناعة . ولكن كليهما أرتبط فى نشأته أصلا بالسد العالى وكهربائه ، غير أنهما افترقا بعد ذلك كثيرا .

فبينما اعتمد الألومنيوم على كهربائه بالفعل ، قدر للحديد و الصلب أن يتحول عن الكهرباء إلى الفحم ، ويوشك أن يتحول قريبا إلى الغاز الطبيعى جزئيا . وبينما اعتمد الألومنيوم على الخام المستورد والوقود المحلى ، اعتمد الحديد والصلب على الخام المحلى والوقود المستورد ، وإن أوشك فى المستقبل القريب أن يصبح كالألومنيوم فى هذه المعادلة .

---

(١) عبد العاطى ، ص ٣٥٩ .

وبينما خطط للحديد والصلب أن يقوم فى أسوان ، انتهى به المطاف إلى حلوان ، فى حين خطط للألومنيوم أن يقوم فى السويس فانتهى به المطاف إلى نجع حمادى : هذا من جنوب مصر إلى شمالها وهذا على العكس من شمال مصر إلى جنوبها ، هذا على الضفة الشرقية للنهر وهذا على الضفة الغربية ، وأخيرا هذا لبعض الكفاية الذاتية بعد الاستيراد وهذا للتصدير أساسا بعد الكفاية .

أخيرا وليس آخرا ، فكلاهما ، على الأقل حتى الآن ، صناعة المركز الواحد والموقع الواحد والمصنع الواحد ، لكنه المصنع - المجمع والمجمع - المدينة بالضرورة . ولكن المؤسف فى النهاية أن كليهما صناعة خاسرة اقتصاديا ، إذ تحقق خسائر سنوية جسيمة ، ومن ثم تحتاج إلى ترشيد شديد .

صناعة الحديد والصلب

فكرة صناعة الحديد والصلب بمصر ترجع جذورها إلى مرحلة مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ثم كشف الحديد شمال شرقى المدينة فى الخمسينات ، حيث اجتمع بذلك الخام والوقود فى نقطة واحدة وبصدفة سعيدة . وإذا كان الأصل تاريخيا فى صناعة الصلب هو اجتماع الحديد والفحم ، فإن التطور التكنولوجى الحديث جعل الكهرباء بديلا فعالا للفحم . وعلى هذا فلئن كانت مصر قد حرمت من الفحم ، فقد باتت الآن تملك بديله ، وبالتالى تملك المقومات الأساسية للصناعة . وعلى هذا الأساس بالفعل اتجه التخطيط فى البداية إلى إقامة الصناعة فى منطقة أسوان قرب الخزان .

وفيما بعد ، حين ظهرت فكرة السد العالى ، عاد التخطيط فاتجه إلى الاعتماد على الفحم المستورد والأفران العالية ، على أن يتم التوسع فى الصناعة مستقبلا بعد إتمام السد العالى على أساس الكهرباء والأفران الكهربائية ، مثلما هى الحال فى إيطاليا . غير أن الصناعة عادت على أعقابها فى نهاية المطاف لتستقر بالفعل فى منطقة حلوان قرب القاهرة لافى أسوان قرب خام الحديد ، ولتعتمد على وقود الفحم المستورد لا على كهرباء خزان أسوان أو السد العالى .

وفيما بين القطبين جرت كثير من الحسابات التخطيطية الاقتصادية والهندسية المعقدة ، مثلما جرت مياه كثيرة فى النهر . وفى هذه الحسابات طرحت أحيانا ادعاءات ودفوع لا تزكيها الجغرافيا كثيرا ، كما كانت الفروق أحيانا واهية غير حاسمة ، بينما جاءت مياه النهر بكثير من المفاجآت التى غيرت أبعاد الموقف واعادت تقديره على أن من الممكن فى التحليل الأخير تلخيص استراتيجية الموقف والموقع جميعا فى هذا السيناريو .

استراتيجية الموقع

فأولا ، تم استبعاد الكهرباء - كهرباء أسوان - كوقود الصناعة ، وبالتالى تقرر التحول إلى الفحم كبديل - فحم الكوك المستورد بالطبع . ذلك أن المقرر تكنولوجيا أن طن الحديد الزهر يتطلب لإنتاجه بوقود الفحم وحده طنا واحدا من فحم الكوك. أما بالكهرباء وحدها فإن نفس الطن يتطلب من القوة الكهربائية ما يحتاج فى توليده إلى ما يعادل نحو طنين من الفحم ، أى ضعف الاعتماد الكامل على الفحم . لذا وجد أن تكلفة نقل الخامات الأساسية للصناعة ومنتجاتها تبلغ فى حالة الكهرباء نحو المليون جنيه إلا قليلا مقابل نحو ثلث المليون فى حالة الفحم ، بفارق (أو بخسارة) قدرها أكثر من نصف مليون جنيه فى الحالة الأولى .

وبهذا ثبت أن الكهرباء ليست بديلا كفئا للفحم ، وبالتالى فقدت أسوان أحد المقومين الأساسيين للصناعة ، ولم يبق لها من ميزة سوى خام الحديد ، كما لم يبق أمام المشروع إلا أن يتحول من الحديد والكهرباء فى أسوان إلى الحديد والفحم فى أسوان . لقد تغلب الفحم الأسود على «الفحم الأبيض» (١) .

ولكن مادام الفحم مستوردا على أية حال ، فإن ارتباط المشروع بأسوان لم يعد حتميا بالضرورة - أليس كذلك ؟ ، وبالتالى أصبح الأمر متوقفا على معادلة النقل وتكلفته بينهما بالنسبة إلي أيما موقع آخر يمكن أن يطرح أو يتاح لكى يلتقى فيه الخام والوقود بما يحقق أقل تكلفة وأنفاق وأقصى وفورات وأرباح (٢) .

وبالفعل ، ظهرت من هذا المنطلق عدة مواقع بدائل ومنافسة كان أقواها منطقة القاهرة حيث يلتقى الحديد والفحم فى منتصف الطريق تقريبا وعلى أبعاد متساوية نسبيا . وبهذا أصبحت

---

(1) W. G. Moore, The world's wealth, Pelican, 1947, p. 150 - 5.

(٢) الدناصورى ، «منطقة القاهرة ... إلخ» ، ص ١٤٧ .

المقارنة أو المفاضلة التخطيطية هي بين أسوان والقاهرة وذلك في ظل الفحم في الحالين ، الفحم المستورد عن طريق الاسكندرية بالطبع .

وهنا كان لابد أن تدخل في الصورة وفي الحساب ميزانية الخامات بكامل قائمتها . وفي هذه القائمة تنقسم الخامات من حيث الحجم فالوزن فتكلفة النقل إلى مجموعتين : الخامات الكبيرة والخامات الصغيرة . ففي كل ١٠٠ طن من الخامات المطلوبة للصناعة ، يكون نصيب مفرداتها كالآتي تقريبا : ٤٥ طنا من خام الحديد ، ٣١ طنا من فحم الكوك ، ٢٤ طنا من الحجر الجيري ، طن واحد من الدولوميت ، وأقل من ذلك من المنجنيز والماجنزيت والسيليكا والفلورسبار .... إلخ . وبطبيعة الحال فإن الخامات الكبيرة الثلاث هي العامل الفيصل في المعادلة .

وعلى هذا الأساس وجد على الجملة أن الميزة والأفضلية هي لأسوان على حلوان ، لأن الأخيرة تعاني من أطول نقل لأكبر خامة وهي الحديد من أسوان . بالمقابل ، مع ذلك ، فإن أسوان تعود فتفقد هذه الميزة كلية ، لأن كل الناتج المصنوع أي الصلب نفسه لن يستغل بها وإنما بسوقه الوحيدة وهي منطقة القاهرة . فلقد وجد أن تكلفة نقل الخامات الأساسية والمنتجات في حالة أسوان تبلغ أكثر من ثلث مليون جنيه مقابل ٠,٣ مليون جنيه في حالة حلوان - الفارق بالدقة ٦١ ألف جنيه . (١) .

فارق هامشي ضيق للغاية بوضوح . إن لم نقل تافها جدا . والمعنى الوحيد والحقيقي ، بعبارة أخرى ، أن كفتي الميزان متعادلتان عمليا وواقعيا ، وهنا كان لابد من دخول عوامل واعتبارات أخرى مرجحة . غير أن الملاحظ أن بعضها لم يكن مقنعا أو موضوعيا تماما .

كالقول ، مثلا ، بأن مناخ أسوان حار لا يساعد على العمل والجهد الجسمي . فصناعة الحديد والصلب ، حتى تحت القطب الشمالي ، تحتاج إلى تكييف الهواء المطلق في كل وحدات المصنع الناري الملتهب . هذا فضلا عن خطأ المبدأ العام في مثل هذا المنطق الذي ، كما سبقت الاشارة ، يريد أن يسلخ قطاعا بأكمله من رقعة الوطن ليلقي به في ركن الاهمال أو سلة المهملات .

أما أن أسوان ، كما قيل أيضا ، لا تمثل بيئة عمرانية وصناعية جاهزة سواء من حيث المرافق والبنية الأساسية أو العمالة الماهرة ، فإن الرد هو أن صناعة الحديد والصلب في حلوان خلقت

(١) الديب ، تصنيع ، ص ١٣٥ وما بعدها .

كما نعلم بيئتها وبيتها من نقطة الصفر تماما ، كما كان كل العمل فيها بكرا من الناحية التكنولوچية واحتاج إلى تدريب طويل فى الخارج والداخل .

كذلك فإن ما قيل عن صعوبة اعتماد النقل فى حالة أسوان على خط السكة الحديدية الأحادى (المفرد) فى قطاع الجنوب الأقصى ، يقابله أن الصناعة فى حلوان استدعت تحويلات ووصلات هامة فى شبكة السكك الحديدية المحلية ، فضلا عن كوبرى أساسى على النيل وعديد من كبارى الترع الصغيرة ومن المزلقانات والأنفاق والممرات السفلية وكبارى الأنفاق العلوية .. إلخ .

أيا ما كان ، فيبقى أن التوقيع النهائى بحلوان لا هو توطين بالخام ولا هو بالوقود ، وإنما هو توطين بالسوق أساسا ، حيث أن القاهرة ، لاسيما بصناعة البناء والتشييد العارمة فيها وبمصنعى مسطرد وأبو زعبل للصلب حولها ، هى أكبر عميل ومستهلك للحديد والصلب المنتج . وفى كل الأحوال ، وأيا كانت المبررات فلاشك أن هذا نوع نادر للغاية بين حالات توطين الصناعة الثقيلة، والأندر منه أن نجد صناعة ثقيلة عاصمية أو شبه عاصمية .

وعلى أية حال ، ففى دائرة القاهرة دار الاختيار بين أكثر من موضع ، ثم انحصر بين موضعين بعينهما : برقاش شمالا غربا بالضفة الغربية بالجيزة قرب ثنية الرياح البحيرى وعلى بعد ٢٢ كم ، والتبين بالضفة الشرقية جنوب حلوان بنحو ٦ كم وجنوب شرق القاهرة بنحو ٣٧ كم (١) .

الموضعان يشتركان فى أن كليهما على حافة الصحراء ولكن قرب النيل ، وبذلك يتوفر الشرطان الأساسيان لصناعة الحديد والصلب وهما مساحة الأرض الشاسعة الرخيصة وأهم منها إمدادات المياه العذبة الهائلة التى تستهلكها بشراهة فى عمليات التبريد المستمرة (٢) .

ولكن بعد هذا فإن الموضع الأول لا يتطلب عبور النيل ولا إقامة كوبرى جديد عليه بالتالى ، كما يفعل الموضع الثانى . غير أن هذا الأخير يمتاز بأنه يقع فى منصرف الرياح لا فى مستقبلها كالأول ، فكان هو الذى استقر الرأى عليه والمصنع فيه . وهكذا قيض للمصنع والمنجم ، أو

---

(٢) الناصورى، ص ١٥٨ .

(1) C. C. Colby. A. Foster, Economic gography, 1947, p. 315 - 9.

للصناعة والتعدين ، أن يقع كلاهما على نفس الضفة وهى الشرقية ، دون أن يغنى هذا عن كوبرى جديد على النهر .

المتغيرات الجديدة

ومنذ استقر المصنع فى حلوان طرأت عوامل جديدة ومتغيرات جذرية على استراتيجية الموقع أهمها اثنان يتعلقان بالخام والوقود . فأولا ، على جانب الخام بدأ ركاز أسوان ، الذى لم يكن قط مثاليا تماما للصناعة ، بدأ ينضب ، وفى الوقت نفسه تم كشف رصيد أعظم بكثير كما وكيفا فى الواحات البحرية ، وبهذا وذاك تحتم الاستغناء عن حديد أسوان تدريجيا ثم نهائيا وإحلال حديد البحرية محله .

من ناحية أخرى فقد اقترح عندئذ إنشاء مصنع جديد للحديد والصلب فى المنيا يعتمد على حديد البحرية عن طريق خط حديدى بينهما ، ولكن وجد أن من الأفضل توسيع مصنع حلوان وتوجيه الخط الحديدى إليه تحقيقا لوفورات الحجم والمقياس الكبير .

هذا عن الخام ، أما على جانب الوقود فقد تم كشف حقل غاز أبو الغراديق فى الصحراء الغربية ، فأصبح من الضرورى والمناسب استغلال الغاز فى تموين الصناعة بوقود محلى رخيص سهل ومجاور . وقد جاء موقع الغاز فى صف وصالح حلوان مرة أخرى وضد فكرة مصنع المنيا نهائيا .

وهكذا ، فى التصفية النهائية ، خرجت أسوان أخيرا وإلى الأبد من عملية الحديد والصلب بعد أن كانت هى أصل الفكرة والصناعة والموطن الأول المرشح لها ، بينما ورثت حلوان دورها بالكامل ودون منازع وذلك أيضا صدفة وعلى غير انتظار أو توقع . والأمر بهذا كله يبدو كمن أفنى عمره يصنع ويجمع ثروة بالجد والكد ولكنها سقطت منه فى الطريق ، فتعثر بها عابر سبيل خالى الذهن (والوفاض) فالتقطها ومضى لا يلوى على شئ . وعلى أية حال فإن هذا الانتقال يعنى انقالا من جنوب مصر إلى شمالها ، ومع معادن الصحراء الشرقية إلى معادن الصحراء الغربية (ووقودها أيضا) .

وعند هذا الحد ، فلئن بدا اختيار موقع حلوان بذلك كله سليما موفقا للغاية ، ولا نقول حصيفا بعيد النظر كما قد يمكن أو يعن له أن يدعى تخطيطا ، فواضح رغم ذلك أن تلك حكمة ما بعد

الحدث فحسب لا حكمة التنبؤ ، فإنما الأمر كله لايعدو أن يكون قطعة من الصدفة الحسنة فقط ، الصدفة الچيولوچية التى أتت بحديد البحرية وغاز أبو الغراديق فى الزمان والمكان المناسب كليهما تماما ، بل فى اللحظة الحرجة والبقعة المواتية .

مهما يكن الأمر ، فإن تاريخ الصناعة والمصنع يقع بهذا فى مرحلتين متميزتين من حيث وسائل ومصادر الخام والوقود ، ثم علاقات الموقع وطرق وشبكات النقل ، فضلا بالطبع عن تطور وتوسع الانتاج نفسه . وهاتان المرحلتان هما مرحلة حديد أسوان ومرحلة حديد البحرية ، والخط الفاصل بينهما هو سنة ١٩٦٧ . والواقع أن كل مرحلة تشكل خريطة جغرافية قائمة بذاتها ، بحيث تمثل المحصلة النهائية فصلا هاما من خريطة مصر الصناعية المتغيرة ، لاسيما فى منطقة المصنع نفسه بحلوان حيث أعيد تشكيل اللاندسكيب الطبيعى والحضارى بصورة جذرية مكثفة إلى أقصى حد .

مرحلة أسوان

بدأ المصنع بطاقة تصميمية قدرها ٢٦٥ ألف طن من الصلب سنويا ، تحققت بفرنين عاليين أنشئ الأول سنة ١٩٥٨ والثانى سنة ١٩٦٠ . أما من حيث الخامات فقد كان هذا الانتاج يستلزم تجميع المكونات الآتية : ٤٥٠ ألف طن حديد من أسوان ، ٣١٠ آلاف طن من الكوك المستورد ، ٢٤٣ ألف طن من الحجر الجيرى المستخرج من محاجر الرفاعى بطره غير بعيد عن المصنع ، ٨ آلاف طن من الدولوميت تستخرج من محاجر الأدبية بالسويس ، أما المنجنيز فمن منجم أم بجمة بسيناء ، وأخيرا الماجنزيت والفلورسبار والسيليكا من الصحراء الشرقية .

وقد تطلب العنصران الأساسيان الحديد والفحم تخطيطا إقليميا خاصا وقائما بذاته ، فللفحم أعد رصيف استقبال بكل من الاسكندرية والتبين ، وفيما بين الاثنين عدلت ترعة النوبارية لتستقبل شحناته كنقل مائى رخيص . ولكن متطلبات الحديد كانت أبعد مدى للغاية فى كلا طرفى العملية وبينهما .

ففى مصدر الخام مدت وصلة طولها ٢٥ كم من خط السكة الحديدية الأساسى تتفرع إلى كسارة للحديد الخام أنشئت شمال أسوان لتكسير كتل الركاز الضخمة لتحويلها إلى قطع صغيرة متجانسة الحجم استبعادا للشوائب والطفلة والطين وضغطا للحجم وبالتالى لتكلفة النقل . وعلى

الشاطئ الموازى أقيمت ميناء نهرية للشحن تنقل الخام عن طريق حزام ناقل conveyorbelt آليا ومباشرة إلى أسطول سفن نهرى خصص لنقل السواد الأعظم من الخام نقلا مائيا رخيصا .

أما على الطرف الآخر ، فقد أنشئت ميناء نهرية مناظرة بطاقة مماثلة فى الشويك الشرقى جنوب حلوان لتتلقى شحنات الخام التى تعود سفنها محملة بالبترول فى رحلة الإياب إلى أسوان اختصارا لتكلفة النقل . ومن الميناء مدت وصلة حديدية إلى المصنع ، الذى اخترقته أيضا شبكة صغيرة من الوصلات العرضية والطولية التى تربطه بالخط الحديدى المحورى والتى يبلغ مجموع أطوالها بضع عشرات من الكيلو مترات ، تكملها فى التقاطعات وعند الترع المحلية مجموعة من الكبارى العلوية والممرات السفلية والمزلقانات والأنفاق ... إلخ . على أن أهم معامل النقل الجديدة بلا شك كوبرى المرازيق الأساسى الذى يعبر النيل بعرض ثلاثة أرباع الكيلو متر ليصل الخط الحديدى المحورى من الضفة الغربية إلى المصنع مباشرة ، موفرا ٥٠ كم هى اللفة الشمالية البديلة المتاحة عن طريق القاهرة – العباسية – طرة – حلوان .

خريطة النقل المحلى الجديدة هذه تناظرها خريطة مماثلة لقوى الطاقة والوقود . فعن أفران الصهر العالية تنبعث تلقائيا غازات لايقل حجمها عن ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، ستزيد فيما بعد بالطبع مع كل توسع فى قدرة المصنع نفسه ، ويمكن استغلالها فى إمداد وتشغيل محطة كهرباء ذات قدرة لا يستهان بها .

هكذا تم إنشاء محطة خاصة بالمصنع وإدارته ، ولكنها أيضا تغذى شبكة كهرباء العاصمة نفسها ، حيث أن طاقتها ٤٥ ألف كيلو وات ، حاجة المصنع منها ٢٥ ألفا فقط . من ناحية أخرى، تم مد خط أنابيب مشتقات بترول من معمل تكرير مسطرد شمال القاهرة إلى المصنع بحلوان لكى تساهم في إدارة آلاته وتوفير احتياجاته .

وأخيرا ، فلأن خام الحديد يصل بعد عمليات التعدين فالتكسير فالشحن فالنقل فالتفريغ وقد استحالت نسبة كبيرة منه تقدر بالثلث حديدا ناعما لا يسهل تداوله ولايصلح للتلقيم فى الأفران العالية ، فقد أنشئت بكفر العلو جنوب حلوان وحدة لتلبيده أى لتماسكه وله فى قطع تصلح لذلك الغرض ، وهى بهذا تناظر كسارة أسوان على الطرف الآخر ولكن بالمقلوب . وعدا هذا فإن

الوحدة ستتعامل أيضا مع أتربة الحديد التى تحملها الأبخرة والغازات المتصاعدة من الأفران العالية والتي تذهب فاقدا لولاها . وبهذا وذاك فإنها تخفض استهلاك الكوك وترفع إنتاج الصلب بنسبة ٥ – ٧٪ تقريبا . (١) .

فيما عدا هذا ، فإن حديد أسوان أخذ يتدهور فى نوعيته منذ وقت مبكر ، فنسبة الخام به انخفضت من ٥٢٪ إلى ٤٣٪ ، بينما ارتفعت نسبه السيليكا من ٧٪ إلى ١٩٪ – ٢٤٪ . والواقع أن الخام لم يكن مثاليا بأى معنى ، فهو وإن لم يكن رديئا بالطبع فإنه أيضا لم يكن جيدا جدا .

ولقد كان هذا فى الوقاع هو المسئول عن أن أفران حلوان لم تكن تعمل بكامل طاقتها التصميمية ، حيث لم يتجاوز إنتاجها الفعلى نحو ٢٥٠ ألف طن زهر غفل سنويا ، بينما كان المفروض أن تبلغ ٣٠٠ ألف . كذلك فإنه الذى أدى إلى زيادة استهلاك الكوك عن المعدل السليم ، حيث بلغ ١٢٠٠ كجم للطن الزهر الغفل ، فى حين أن المفروض ألا يزيد عن ٨٠٠ كجم ، بفاقد قدره الثلث يعنى . باختصار ، نقص فى الجودة وزيادة فى التكلفة . (٢) .

إذا انتقلنا أخيرا إلى الانتاج ، فإن الجدول الآتى يلخص التطور الذى شهدته المرحلة فى منتجات الحديد والصلب الأساسية . ومنه سنرى أن إنتاج الحديد والصلب الحقيقى لم يبدأ إلا فى الستينات ، وكل ما كان هناك قبل ذلك من الانتاج المعدنى إنما كان تشكيلا للخردة أو للمستورد . وفى الكل سنلاحظ كيف تضاعف الانتاج فى فترات قصيرة نسبيا مرة أو مرتين أو أكثر ، فيما عدا كتل الحديد نصف المشكلة التى بدأت بقمة عالية للغاية سنة ١٩٦٠ ، نحو ١٢٤ ألف طن ، فظلت تهبط بسرعة وانتظام حتى بلغت الحضيض ولانقول نقطة الصفر سنة ١٩٦٦ بنحو ٦ آلاف طن فقط ، وإن عاودت الصعود بصعوبة شديدة بعد ذلك أولا ثم بطلاقة وانطلاق فيما بعد (٣) .

تطور الانتاج المعدني (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
كتل حديد				

---

(١) عادل حسين ، سد حلوان العالي ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٤٠ – ٥٠ ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال ، جـ ١ ، ص ٧٢ .

(٢) الديب ، ص ١٤٠ – ١٤١ .

(٣) وزارة الصناعة ، الهيئة العامة للتصنيع ، تقرير عام عن الصناعة الثقيلة ، ١٩٧١ ، ص ١٥ .

نصف مشكلة	–	١٢٤,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
قطاعات صلب	–	٣٦,٠٠٠	٨٩,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠
ألواح وصاج	–	٣٤,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
حديد زهر	١٧,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
حديد تسليح	٥٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	١٧٦,٠٠٠
مسـامير	٢,٠٠٠	٩,٠٠٠٠	١٧,٠٠٠	١٣,٠٠٠
أسـلاك	–	–	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠

مرحلة البحرية

بدأت المرحلة بتوسيع طاقة وحجم الانتاج على خطوات بحيث ارتفع من ربع المليون طن سنة ١٩٦٧ ، إلى ٨٠٠ – ٩٠٠ ألف طن فى أواخر السبعينات بعد إضافة الفرن العالى الثالث ، ثم إلى ١,٥ مليون طن سنة ١٩٨٠ بعد إضافة الفرن الرابع بطاقة قدرها ٥٦٠ ألف طن حديد زهر ، وفى ذلك العام أيضا دخلت الصناعة لأول مرة سوق التصدير بنحو ١٠٠ ألف طن صاج مسحوب على البارد والساخن إلى دول غرب أوربا . وعموما فقد زاد الانتاج إلى نحو ٨ أمثال فى ١٢ سنة.

وبطبيعة الحال ، فعدا مضاعفة عدد الأفران العالية ، ضوعفت سائر البطاريات والوحدات والمحولات . ففى نهاية السبعينات أضيفت بطارية الكوك الثالثة بطاقة ٥٥٠ ألف طن سنويا (وقيمتها ٤٨ مليون جنيه) ، فارتفع إنتاج البطاريات الثلاث حينئذ إلى ١,٢٠٩,٠٠٠ طن سنويا . كذلك ارتفع استيعاب المصنع من حديد البحرية الخام إلى ٣,٣ مليون طن سنويا ، وارتفع استهلاكه من الفحم المستورد إلى ١,٨ مليون طن قيمتها نحو ٤٠ مليون دولار . كذلك ارتفعت طاقة الدرفلة من ١٨٠ ألف طن إلي ٣٠٠ ألف ، بينما أدخلت تطويرات هامة على استخدام الطاقة منها مثلا استخدام غاز الأرجون فى المحافظة على درجة حرارة الصلب .

على مستوى الموضع نفسه ، توسعت رقعة المجمع شرقا وجنوبا فى الصحراء ، حتى أصبحت تترامى لبضعة كيلو مترات في كل اتجاه ، بينما تغطى المصانع والمبانى داخلها بضعة آلاف من الأفدنة . وبالموازاة ، زادت رقعة المجمع زحفا إلى كنتورات أعلى وأعلى باطراد على أقدام

الهضبة، ممتطية - بعد تسويتها طبعا - كل الشقة من كنتور ±٢٠ مترا غربا حتى كنتور ±٤٥ شرقا . بالمثل توسعت القوة العاملة بالمجمع حتى بلغ حجمها نحو ٢٥ ألف عامل موزعة بين أكثر من ٢٠٠ تخصص فنى .

أما عن الانتاج الفعلى نفسه ، فقد بلغ ٨٦٣,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٨ ، ٧٥٠ ألفا سنة ٨١ - ١٩٨٢ قيمتها نحو ٢٠٠ مليون جنيه ، ومن المقرر الآن أن ترتفع إلى الطاقة التصميمية أى ١,٥ مليون طن . ويتوزع حجم الانتاج حاليا بين ٥ بنود أساسية على النحو الآتى : ٣٠ ٪ ألواح على الساخن لخدمة عديد من الصناعات مثل بناء السفن ، ٣٠ ٪ قطاعات حديدية تخدم صناعات أخرى مختلفة أهمها قضبان السكك الحديدية ثم الجمالونات ، ١٥٪ ألواح على البارد تخدم صناعات الثلاجات والأثاثات المعدنية ، ١٥٪ مربعات صب مستمر تستخدم فى تشكيل القطاعات ، ١٠٪ قوالب زهر يتم تحويليها فى شركات أخرى إلى صلب يستخدم فى إنتاج حديد التسليح . ولما كان إنتاج المجمع نفسه من هذا الأخير لا يتجاوز ٢٥ ألف طن ، فقد تم تعديل بعض وحدات الإنتاج بحيث يمكن أن تنتجه بالاضافة إلى القطاعات الحديدية ، وبذلك ارتفع إنتاج المجمع من حديد التسليح إلى ٨٠ ألف طن .

على النطاق الاقليمى ، تتلخص التغييرات الجديدة فى عدة خطط وخطوط وخطوات رئيسية . فعلى جانب الخام ، مد خط حديدى أساسى ليحمل حديد الواحات البحرية إلى كفر المرازيق بطول ٣٤٥ كم ، كما ازدوج بطريق سيارات رئيسى . وبالتدريج حل حديد البحرية محل حديد أسوان ، إلى أن تم الاستغناء عن الأخير نهائيا .

ولا شك عند المقارنة فى تفوق نوعية خام البحرية ، مما انعكس على الانتاج وتكلفته ، ولو أن به أيضا نسبة مرتفعة من كلوريد الصوديوم ، مما يؤثر على كفاءة الأفران العالية ويقلل من اقتصاديات الانتاج من الناحية الأخرى . وعلى أية حال ، فنسبة الحديد فى الركاز تتراوح حول ٤٨ - ٦٠٪ ، بمتوسط عام ٥٣٪ ، ونسبة السيليكا حول ٥ - ٩٪ . ويعنى هذا زيادة كبيرة فى الانتاج ووفرا فى التكلفة ، حيث أن كل زيادة فى نسبة الحديد بمقدار ١٪ يقابلها نقص فى معدل استهلاك الكوك بنسبة ٢٪ أى الضعف ، وزيادة فى إنتاج الفرن بنسبة ٣٪ أى ثلاث الأمثال .

أمـا عن دورة الاحـلال ، فـفى سنة ١٩٧٦ مـثـلا بلغ إنتـاج الحـديد الخـام من البـحـرية ١,١٠٥,٠٠٠ طن مقابل ١٣٨,٠٠٠ طن فقط من أسوان ، أى تقريبا ٨٩٪ ، ١١٪ على الترتيب ، وقد وصل إنتاج حديد البحرية أخيرا إلى ٣,٢ مليون طن وذلك باكتمال إقامة الفرن الرابع كما سبقت الإشارة .

بالمثل والموازاة تم الاستغناء تدريجيا عن محاجر الرفاعى بطرة كمصدر الحجر الجيرى ، وتم التحول إلى محاجر بنى خالد بسمالوط فى المنيا لتفوق نوعية الأخيرة رغم بعدها بنحو ٢٠٠ كم . وفى الوقت نفسه تحولت السفن التى كانت تنقل حديد أسوان إلى نقل هذا الحجر الجيرى الجديد الذى ارتفع الاستهلاك السنوى منه إلى أكثر قليلا من المليون طن .

أمـا على جـانب الوقـود ، وثمن الكوك وحـده يبلغ أكـثـر من نصـف تكلفـة إنتـاج الزهـر الغـفل (٥٥٪) ، فقد ارتفع استهلاك المجمع إلى ١,٢ مليون طن فحم بتيومينى من مجموع استيرادنا من الفحم البالغ ١,٨ مليون طن حاليا ثمنها ٤٠ مليون دولا . فكان لابد من خفض تكلفة النقل من الاسكندرية بتوسيع أرصفة الاستقبال واستكمال توصيل النوبارية إلى البحر المتوسط . وبذلك حل النقل النهرى الرخيص محل النقل الحديدى ، محققا وفرا قدره نحو الثلث ، هذا وقد كان مصدر الفحم الأساسى فى البداية أوربا الشرقية خاصة بولندا ، ثم أضيفت الصين بعد ذلك ، ثم أستراليا مؤخرا . وفى السنوات الثلاث الأخيرة فقط تضاعفت وارداتنا من الفحم الأسترالى حتى بغلت أكثر من ٤٠٠ ألف سنة ٨١ – ١٩٨٢ .

بالاضافة إلى الفحم ، تم مد خط أنابيب الغاز الطبيعى من أبو الغراديق إلى المجمع بطول قدره ٢٧٠ كم ، وبطاقة قدرها بليون متر مكعب سنويا ، وهذا تطور هام لا يعنى فقط تعدد أنواع وأشكال الطاقة المستخدمة فى صناعة الحديد والصلب ، ولايشير إلى تقدم تكنولوجي محقق فحسب حيث تعد الغازات الطبيعية أحدث وأفضل وقود الصناعة حاليا ، ولكنه أيضا يحقق وفرا اقتصاديا مؤكدا ويعد بديلا عن الاستيراد يحل محله ، كما لم يتطلب إلا قدرا معقولا من تعديل المصنع retrofitting .

فيما عدا هذا فلقد كان هناك اقتراح مبكر باستخدام فحم المغارة من سيناء بنسبة ١٠ – ٢٠٪ مع الفحم المستورد للافادة من جودته وصلابته ولخفض حجم الاستيراد . على أن إغلاق المنجم

منذ عدوان ١٩٦٧ ، بعد أن كان إنتاجه قد بلغ بالفعل ٢٠ ألف طن فى تلك السنة ، وضع المشروع فى النفتالين ، إلى أن بعث بعد انسحاب العدو مؤخرا ولكن فى صورة مجددة .

والتخطيط المطروح الآن هو إعادة استغلال المنجم بطاقة تتصاعد تدريجيا حتى ٦٠٠ ألف طن سنويا ، يخصص منها ١٥٠ ألفا لمصنع الكوك بحلوان . أولا ، لأن فحم المغارة صالح للتكويك ، بل هو الوحيد الصالح بمصر لهذا الغرض . ثانيا ، لأن الانتاج اقتصادى تماما ، حيث قدر أن تكلفة إنتاج الطن حوالى ٢٤ جنيها ،وتكلفة نقله ١٢ - ١٥ جنيها ، فتكون تكلفته حتي موقع الاستهلاك نحو ٣٦ - ٣٩ جنيها ، بينما أن السعر العالمى لطن الفحم بنفس المواصفات يدور حول ٤٩ - ٦٨ جنيها .

يستتبع المشروع بالطبع خط حديدى لنقل الفحم الخام . والخط المقترح تخطيطيا بربط المغارة بالحسنة ، ثم يمتد من الحسنة إلى الاسماعيلية بطول ١٢٠ كم ، هذا عدا خط آخر من المغارة إلى بير العبد . على أن هناك اقتراحا آخر بمد خط سكة حديد كهربائى - والقطارات الكهربائية هى أرخص أنواع النقل البرى جميعا - من السويس إلى القاهرة إلى حلوان رأسا ، مع إعداد ميناء السويس لاستقبال فحم المغارة وكذلك الفحم المستورد من الخارج .

ولعل من الطريف فى الختام أن نلاحظ مدى ومغزى التطور الذى طرأ وسيطرا على عملية الحديد والصلب عموما منذ نشأتها إلى أن يتحقق المشروع الجديد المزمع . فبعد استيراد الفحم كلية من الخارج ، فإن مما يلفت النظر لاشك ذلك التحول التدريجى أو الجزئى إلى الخام والوقود المحلى كليهما - حديد البحرية وفحم المغارة . يلفت النظر أكثر تحول النقل كله إلى السكة الحديدية بعد أن كان يوما ما مائيا كله أو معظمه ، سواء الفحم من الخارج أو حديد أسوان فى السابق . لقد حل ، أو سيحل بالكامل ، محور حديدى عرضى أو قاطع يترامى من الواحات البحرية إلى منجم المغارة محل المحور المائى الطولى القديم الذى كان يترامى فى البداية من أسوان إلى البلطيق .

عن الثقل الاستراتيجى واللاندسكيب الصناعى

بين كل الصناعات التحويلية ، تقف هذه الصناعة على حدة وحدها ، فهى وحدها «الصناعة الثقيلة» بالتعريف والتحديد ، حيث كل ما عداها هو «الصناعة الخفيفة» مهما ثقل وزنها النوعى أو

خطرها الفعلى . ولاعجب ، فصناعة الحديد والصلب هى أم الصناعات التحويلية والتشكيلية جميعا . ، إذ تقدم قاعدة الأساس الصلبة والعميقة لها جميعا بلا استثناء ابتداء من المعلبات حتى السيارات ومن الإبرة إلى الصاروخ . إنها كالأساس بالنسبة للبناء ، بدونها تقوم الصناعة على هيكل ضعيف مشكوك فيه ، هيكل مستورد بالضرورة على أحسن الفروض .

وهى ، بعد ، المدفعية الثقيلة حقا بين القوة الضاربة فى جيش الصناعة . وفى النتيجة فلئن تعددت معدلات استهلاك بعض السلع كمقاييس للتقدم الصناعى والحضارى الحديث ابتداء من الكهرباء حتى الأسمنت ، فإن المقياس القياسى يظل هو استهلاك الصلب والصلب وحده (وإنتاجه من باب أولى) . وفى هذا المقام فإن متوسط نصيب الفرد المصرى من الصلب حاليا مازال متواضعا للغاية لا بالقياس إلى الدول الصناعية المتقدمة فحسب ولكن أيضا حتى بكثير من الدول العربية نفسها . والجدير بالملاحظة هنا ، كما يوضح الجدول أدناه بأرقام سنة ١٩٧٧ ، أن متوسط نصيب الفرد المصرى من إنتاج الصلب بالكيلو جرام إن تفوق على بعض الدول العربية ، فإن هذه غالبا هى الدول غير المنتجة للصلب أصلا ، فى حين أن متوسط نصيبه من استهلاكه يقل بشدة عن نظيره فى معظم تلك الدول ، ودعك تماما من الدول الصناعية الكبرى بطبيعة الحال . وفى الوقت الحالى ارتفع متوسط استهلاك المصرى إلى ٣٦,٢ كجم .

متوسط نصيب الفرد سنة ١٩٧٧ بالكجم

الدولة	الانتاج	الاستهلاك
مصـــــر	١٦	٣٠
الجزائر	٢٥	٥٢
تونـــس	١٢	٥٣
المغـرب	٨	٢٢
ليبيـــا	صفر	١٦٨
السعودية	صفر	٩٦
العالم العربى	٤,٩	٤٢,٣
أوربا الغربية	٤٤٦	٤٠٦

أوربا الشرقية	٥٠٠	٤٩٦
الولايات المتحدة	٦٤٦	٧٠٤
اليـــابان	١١٠١	٨٠٥

على أية حال ، فلئن كانت أسس التحول أو الفورة الصناعية قد بدأت بمصر منذ بضعة عقود، فإن أسس الثورة الصناعية أو الانقلاب الصناعي بالمعنى العالمي أو التاريخي المعروف لم يتم إرساؤها إلا مع إقامة صناعة الصلب والحديد في أواخر الخمسينات . وحتى إن صح أننا لم نتجاوز عتبة الثورة الصناعية إلى الآن ، فلقد وضعنا منذ ذلك الوقت أقدامنا على أول الطريق إليها .

من الضروري ، مع ذلك ، أن نضيف موضوعيا أن الصناعة تعد حتى الآن خاسرة من الناحية الاقتصادية . في السنوات الثلاث ، مثلا ، من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٦ فقط ، بلغ مجموع خسائر شركة الحديد والصلب ٤٥٠ مليون جنيه ، لعلها تزايدت معدلا بعد ذلك ولم تتناقص . ولاشك أن هذا يرجع جزئيا إلى حداثة الصناعة حيث مازالت عمليا في مرحلة الطفولة ، وكذلك إلى طبيعة الصناعة الثقيلة التي تعد ثقيلة الخطوة بطيئة القدم في مسألة تحقيق الربح . ولكن مما لاشك فيه كذلك أن هناك أخطاء هيكلية في استراتيچية الصناعة حتى الآن ينبغي تصحيحها ، كما أن مجال الترشيد ومنع الاسراف لا حد له . وبغير هذا يصبح الاستمرار عبئا وعبثا ، دع عنك التوسع .

والحقيقة أن صناعتنا وإن كانت حديثة النشأة للغاية لا تتجاوز ثلث قرن عمرا ، إلا أنها سرعان ما أصبحت «متخلفة» تكنولوچيا ، لالشئ سوى التطورات الهائلة التي تدخل على الصناعة في العالم كل يوم . والمتفق عليه أن الصرح برمته بات بحاجة إلى عملية تجديد شاملة ، كما أن استراتيچية التصنيع يجب أن تحل محل استراتيچية التجميع ، بمعنى أن يتم تصنيع الانتاج وقطع الغيار محليا بدل استيرادها . كذلك يجب حل مشكلات الخامات الأولية كالجير والرمال غير النظيفة التي تعوق عملية السباكة والمطروقات بصفة خاصة .. إلخ .

فيما عدا هذا ، فإن صناعة الحديد والصلب بقدر ما هي صناعة كثيفة رأس المال capital - intensive ، قد تبدو كمجرد نواة محدودة من حيث العمالة . غير أن هذا صحيح على السطح

فقط ، أما فى العمق وتحت الجلد فتلك إنما نواة نووية بللورية مكثفة إلى أقصى حد وكما لا تعرف صناعة أخرى على الإطلاق . فمقابل كل عامل فيها ، ثمة على الأقل ١٠ عمال فى الصناعات المغذية والمستهلكة ، أى صناعات ما قبل الصلب وما بعد الصلب .

وبهذا فإن مدينة الحديد والصلب بحلوان إن عدت ٢٥ ألفا بعمالها المباشرين ، فإنها لاتقل عن ٢٥٠ ألفا بعمالها غير المباشرين . وإذا كانت هذه القوة العمالية غير متوطنة بالطبع والضرورة فى حلوان نفسها ، فإن المدينة السكانية التى تقوم بها حول تلك النواة العمالية لا تقل على أية حال عن ذلك العدد إن لم تزد .

وفى النتيجة فلقد خلقت الصناعة موضعيا مدينة ربع مليونية على الأقل . وبهذا أيضا ، إن عدت حلوان من الصعيد أو أول الصعيد جغرافيا ، فإنها بذلك تكون قد أعطته أول مدينة ربع مليونية فى تاريخه ، فضلا عن أنها صارت بذلك أكبر مدنه إطلاقا .

ما من صناعة إذن تحكم بقية الصناعات تكنولوجيا كصناعة الحديد والصلب ، وبالمثل فمن بين كل الصناعات ليس كمثلها صناعة تتحكم وتؤثر فى اللاندسكيب وتطبعه بطابعها . فالصرح الصناعى فى حالة الحديد والصلب ، أكثر منه فى أية صناعة أخرى على الاطلاق وإلى أقصى حد، ليس مجرد مصنع آخر أو أكبر ، ولاحتى مجمع مصانع فى مصنع ، وإنما هو مدينة صناعية برمتها ، إن لم تكن حقا مجمع مدن متعدد النوايا متباعد الأنحاء متمدد الأطراف .

فللاندسكيب الصناعى فى مجمع حلوان ليس ، جغرافيا ، مجرد نقطة أو بقعة أو رقعة ، وإنما هو منطقة لها أبعادها التى تقاس بالكيلو مترات شرقا وغربا وتحتل بضعة آلاف من الأفدنة . ويكفى أنها تبدأ غربا من كنتورات ٢٠ مترا تقريبا ، فتصل شرقا إلى ٤٥ مترا وزيادة ، تمتطى بينها على الطريق عديدا من الترع والمصارف .

وداخل هذه الدائرة المترامية تحتشد كغابة صناعية كثيفة كتة صروح الأفران العالية وبطاريات الكوك ومحولات الصلب بأبراجها ومداخنها ومفرغاتها وأحواض ترسيبها الشاسعة .... إلخ ، كل هذا عدا المستعمرة السكنية الضخمة التى تمثل وحدها مدينة عمالية برمتها .

ولقد بدأ هذا المجمع كضاحية جنوبية لحلوان ، فانتهت وهى ضاحية شمالية ضئيلة له ، بل

قصص وتوشك أن يبتلعها ويطوقها ويكتنفها في نسيجه الأخطبوطي المتمدد الغامر . وإذا كان المجمع بهذا قد دمغ الاندسكيب الطبيعي والحضارى والبشرى والمدنى وأعاد تشكيله وتخليقه جميعا ، فقد كان لهذا سلبياته بجانب إيجابياته .

فلقد حول ، من ناحية ، تلك الضاحية السكنية السياحية الصحية الاستشفائية الهادئة إلى نواة صناعية وإلى بؤرة من التلوث البيئى فى الأرض والجو ، وذلك بالكثافة والازدحام وبالغبار والدخان ، كما بالصرف والنفايات السامة التى أصبحت تهدد بالفعل بضعة آلاف من الأفدنة المجاورة وقراها بالغرق والبوار إلى الأبد .

على الجانب الآخر ، فلقد أعطى المجمع للقاهرة الكبرى قطبا جنوبيا صناعيا يناظر بل يجاوز القطب الشمالى القديم فى شمالها وهو منطقة شبرا الخيمة ، إلا أن هذا قطب الصناعة الثقيلة وهذا الخفيفة ، هذا قطب الصناعة المتخصصة وهذا المنوعة .

على أن هذا وذاك فى الوقت نفسه قد حصر العاصمة نفسها بين قوسين حادين من الصناعة الخانقة التى لم تحد ، مع ذلك ، من نموها العاتى المريد غير الرشيد بقدر ما أضافت إليه فزادتها طغيانا على طغيان وخطرا على خطأ .

المنتجات المعدنية

إذا عدنا ، على أية حال ، إلى عطاء الصناعة وإنتاجها المعدنى المباشر نفسه ، فمن صلب الحديد والفحم ، أعطت الصناعة الثقيلة نسلا مباشرا وعديدا من الصناعات المعدنية التى ، كما تتمم الصناعة الأم نفسها ، تقدم الخامة الأساسية للصناعات المترتبة والتالية . وعدا المواسير ، فإن أهم هذه الصناعات أو المصنوعات المعدنية ثلاثة هى : المطروقات ، المسبوكات ، الجلفنة . وقد أقيم لكل منها مصنع يستمد خامته وربما وقوده من المصنع الأب . وتقع هذه المصانع الأبناء جنوب الأخير بحيث تؤلف سلسلة متصلة الحلقات وظيفيا يخدم كل منها الآخر على التوالى .

فأما المطروقات ، التى تعد أساسا حيويا لمعظم الصناعات الهندسية تمدها بقطع وأجزاء جاهزة وضرورية من الصلب المطروق ، فإن مصنعها يستمد خامته الأساسية وهى الحديد المطاوع من مصنع الحديد والصلب ، ووقوده الأساسى النظيف والرخيص والميسور من غازات مصنع فحم الكوك .

أما منتجاته فتشمل خطوط صناعة السيارات والجرارات والمقطورات وقطع غيار السكك الحديدية والجمالونات والأبراج الكهربائية والآلات الرافعة ، ثم سلاسل وجنازير الورش والسفن والترسانات البحرية ، إلى جانب عدد وأدوات وقوالب سك المعادن غير الحديدية وغير الفلزية ، وكذلك عدد الورش اليدوية الصغيرة والأثاث المعدنى والمسامير ، فضلا عن براميل الصاج اللازمة لتعبئة الزيوت والشحوم المعدنية والنباتية والوقود السائل ومشتقات البترول والأسفلت والمنتجات الكيماوية . ومن الواضح كم توسعت واشتدت الحاجة إلى هذه البراميل بصفة خاصة مع توسع الانتاج الصناعى الضخم فى الصناعات البترولية والكيماوية والغذائية ... إلخ .

أما المواسير ، بنوعيها الصلب والزهر ، فضرورية للمرافق العامة والصحية والاسكان فضلا عن أنابيب البترول . وخامتها الأساسية هى شرائط وشرائح الحديد المدرفلة على الساخن . وهذه يستمدها مصنع مواسير الصلب من مصنع الحديد والصلب .

أما المسبوكات فلها مصنعها الأساسى فى مجمع حلوان ، ولكن يضاف إليه مسبك طناش شمال إمبابة ، إلا أنه نواة قديمة سابقة للمجمع ثم جددت بعده ، وهو ينتج مواسير الزهر أيضا . ومثله مسبك الاسكندرية الذى أنشئ حديثا .

وهناك مصنع للمنتجات المعدنية فى مدينة نصر يعمل فى الحديد الزهر ويخدم الصرف الصحى والاسكان . وقد أضيفت إليه مؤخرا وحدة جديدة بطاقة ١٦ ألف طن تصل قيمتها إلى ٢٢ مليون جنيه ، بينما وصل إنتاجنا من الزهر والمسبوكات مؤخرا إلى ٦٠ ألف طن . كذلك فبالمجمع مصنع مستقل للمعادن غير الحديدية أو الفلزية يغذى بإنتاجه صناعة وسائل النقل الأساسية والواقعة بحلوان من سيارات وسكك حديدية .

أخيرا يكمل المركب مصنع الجلفنة . والجلفنة عملية ضرورية لكل من الأبراج الكهربائية والالواح pyions ، المواسير الصلب التى تغذى صناعة الابراج الكهربائية وعربات السكك الحديدية ومواسير الصلب . ولذا وقع المصنع فى عين حلوان ليتوسط مصانع هذه المنتجات الثلاثة. وقد تم أخيرا تطوير صناعة مواسير الصلب بزيادة عنصر الجلفنة فيها ولحمايتها من الداخل والخارج . وينتج مصنع الجلفنة الأول ٦٠ ألف طن ، والثانى ٢٠ ألفا . (٢).

---

(١)السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(2) Barbour, p. 79 - 80 .

تطور بعض المنتجات المعدنية (بالطن)

الانتـــــــاج	١٩٧٦	١٩٧٨
حديد التسليح	٢١٧,٠٠٠	٢٧٨,٠٠٠
ألواح الصاج	٤٧,٠٠٠	؟
المواســـــير	٣٨,٠٠٠	٤٧,٠٠٠
الكابـــــلات	؟	٢٤,٠٠٠

أما عن التوسعات في ميدان المنتجات المعدنية عموما ، فإن هناك الآن خطة لمشروع متكامل لإنتـاج ٤٠٠ ألف طن من لفـائف الصلب الكربوني لمصـانع الشبك الملحوم ، وأسـلاك اللحـام بأنواعها، والأسلاك المسحوبة على البارد ، وصلب البايات للأقطار الصغيرة ، وأخيرا لفائف حديد التسليح عالى المقاومة . هذا بينما بلغ إنتاج مصنع حديد التسليح بأبو زعبل حاليا ١٢٥ ألف طن سنويا . وهذا مصنع جديد أنشئ في أواخر السبعينات بتكلفة ٧,٨ مليون جنيه ، وبطاقة ١٢٥ ألف طن حديد تسليح ، من بين خاماتها الأساسية ١٧٥ ألف طن عروق صلب ، وتبلغ قيمة إنتاجه في السوق المحلية ٢٥ مليون جنيه .

وعلى ذكر حديد التسليح ، فإن له أهمية خاصة في الانتاج والاستهلاك . فهو بالطبع ركن أركان صناعة البناء ، ولذا تزايد الطلب عليه في الفترة الأخيرة خارج كل حدود ، بينما تخلف الانتاج المحلى وراءه كثيرا . فرغم أن إنتاج مجمع حلوان منه قد زيد في السنوات الأخيرة من ٢٥ ألف طن إلى ٨٠ ألفا ، ورغم مصنع أبو زعبل الجديد الذي ذكرنا توا بطاقته البالغة ١٢٥ ألف طن، فإن الاستهلاك يبلغ ضعف إلى ثلاثة أمثال الانتاج المحلى ، ولذا يتحتم الاستيراد بما يكاد يعادل ضعف الانتاج أو ثلثي الاستهلاك .

فمثلا في أواخر السبعينات كان استهلاك الجمهورية حوالى ٦٣٠ ألف طن ، بينما كان الانتاج المحلى ٢٤٠ ألفا فقط ، بعجز قدره نحو ٤٠٠ ألف طن ، كانت تسد بالاستيراد بنحو ٢٢٠ مليون دولار سنويا . والآن فإن الاستيراد قد ارتفع إلى ٦٠٠ – ٧٠٠ ألف طن ، تكلفنا نحو ٤٠٠ مليون

(1) W. G. Moore, The world's wealth, Pelican, 1947, p. 150 - 5.

(٢) الدناصوري ، «منطقة القاهرة ... إلخ» ، ص ١٤٧ .

دولار سنويا ، وينتظر أن تصل سنة ١٩٩٠ إلى ١,٥ مليون طن مقابل نصف مليون طن فقط من الانتاج المحلي ، بعجز قدره مليون طن تقريبا . وهذا ما ينقلنا تلقائيا إلى مشكلة الكفاية والنمو مستقبلا .

النمو المستقبلي

في سنة ١٩٧٥ بلغ إنتاج الحديد والصلب ١,٢٥٠,٠٠٠ طن ، وكان هذا يكفي الاستهلاك المحلي بالضبط ، وفي ١٩٨٠ بلغ الانتاج لأول مرة ١,٥ مليون طن . ولأول مرة كذلك صدر منه ١٠٠ ألف طن إلى الخارج كما سبق . ومع ذلك فقد زاد الاستهلاك المحلي في الفترة الأخيرة ، خاصة منذ سياسة الانفتاح التي تحولت في ترجمتها المادية النهائية إلى عاصفة هوجاء من البناء الباذخ الاستعراضي والمظهري ، وبالتالي إلى موجة من الطلب الجامح على حديد التشييد خاصة حديد التسليح ، الذي أصبحنا نستورد منه حاليا نحو ٦٠٠ - ٧٠٠ ألف طن سنويا .

ويقدر الاستهلاك المتوقع سنة ١٩٨٥ بنحو ٣,١٥ مليون طن ، وسنة ١٩٩٠ بنحو ٨,٣٣ مليون، وأخيرا سنة ٢٠٠٠ بنحو ٣٠ مليون طن . والخطة الموضوعة لاتستهدف أكثر من الوصول بالانتاج إلى ١٥ مليون طن سنة ٢٠٠٠ ، أي نصف الاستهلاك المتوقع فحسب ، ولكن عشرة أمثال الانتاج الحالي في ٢٠ سنة فقط . ورغم ذلك فإن على هذا الهدف أن يتخطى عقبات عديدة وأن يرتاد مجالات ويرتب حلولا جديدة تتجاوز دائرة الصناعة الحالية في مجمع حلوان وكذلك دائرة خامات الحديد الحالية في البحرية .

فأما المجمع فإن طاقته التصميمية الحالية لا تعدو ١,٧٥٠,٠٠٠ طن سنويا ، ينتظر أن تتحقق في السنوات القليلة القادمة . أما حديد البحرية فلن يكفي لا كيفا ولاكما . فرغم أنه أجود بكثير من حديد أسوان ، فإنه يعد متواضع الجودة بالمستويات العالية ويحتاج إلى معالجات عديدة ترفع تكلفة الانتاج بالطبع . أما كما ، فإن الاحتياطي المؤكد في البحرية يقدر بنحو ٢٧٠ مليون طن ، بمحتوى قدره نحو ٤٥٪ حديد . وبهذه النسبة فإن هذا الرصيد لا يكفي إلا لإنتاج ١٠٠ مليون طن صلب فقط . وهذا الانتاج بدوره لن يكفي الاستهلاك المحلي المقدر حتى سنة ٢٠٠٠ .

من هنا جميعا اتجه التخطيط إلى سياسة استيراد خام الحديد النقى العالى الجودة (من البرازيل وغيرها) لتصنيعه بوقود الغازات الطبيعية المحلية لا بالفحم المستورد . وبهذا نجمع مرحليا بين خام الحديد المحلى والمستورد ، ونستغنى بالتدريج عن استيراد الفحم للكوك الذى يكلفنا الآن نحو ٤٠ - ٥٠ مليون دولار سنويا . ولكن المعنى الأهم يقينا هو تغيير بل انقلاب جذرى فى الاستراتيجية العظمى للصناعة . فبعد أن كنا نعتمد على الخام المحلى والوقود المستورد ، انقلبت المعادلة لنعتمد على الخام والوقود المحلى .

فى الوقت نفسه ستتحول الصناعة من طريقة الاختزال المركب إلى الاختزال المباشر التى تعد أحدث وأرقى ما توصلت إليه تكنولوجيا صناعة الصلب وتخفض تكلفة الانتاج كثيرا والعمالة أكثر. فبمقتضى هذه الطريقة تتحول الصناعة من الصب بالقوالب عن طريق الأفران العالية إلى الصب المستمر فى الأفران الكهربائية . فبدلا من مراحل تركيز الخام ، ثم تلبيده بالخلط بالعناصر المساعدة لتقويته ولتحويله إلى حديد زهر ، ثم أخيرا اختزال هذا إلى صلب بواسطة الكوك فى المحولات الأوكسجينية كما فى الحالة الأولى ، فإن خام الحديد فى الحالة الثانية يتحول بالغاز الطبيعى إلى حديد اسفنجى يدخل الأفران الكهربائية ليعاد صهره وتحويله إلى صلب مباشرة .

ولتنفيذ هذه الخطة تقرر إنشاء ٥ مجمعات للصلب تحقق الهدف المرصود لسنة ٢٠٠٠ وهو ١٥ مليون طن . من هذه المجمعات اثنان فى مدينة السادات ، الأول لدرفلة المنتجات الحديدية الخفيفة بطاقة إنتاجية قدرها ٢٧ ألف طن سنويا قيمتها ٩,٩ مليون جنيه ، ويعمل ابتداء من أواخر سنة ١٩٨٣ . أما الثانى فلانتاج ٢٤ ألف طن سنويا من الحديد المدرفل الخفيف ، ١٦ ألف طن من حديد التسليح ، بقيمة إجمالية قدرها ١٣,٢ مليون جنيه . وفى رواية أخرى أنه سيقام مصنع واحد بمدينة السادات بطاقة قدرها ٨٠٠ ألف طن سنويا ، نصفها من حديد التسليح ، وآخر بالعامرية بالاسكندرية لإنتاج ١٢٠ ألف طن حديد تسليح قيمتها ٤٢ مليون جنيه . ثم هناك مصنع آخر فى مدينة ١٠ رمضان شرق القاهرة ، يتكلف ٥٤ مليون دولار ، وينتج ٢٥٪ من صادرات مصر من قضبان الصلب ، على أن يبلغ طاقته الانتاجية الكاملة سنة ١٩٨٦حيث يقدم ٤٠٠ ألف طن قضبان صلب مصبوب ، ٢٦٠ ألف طن قضبان صلب مسلح .

على أن المشروع الذى بدأ تنفيذه بالفعل هو مجمع الدخيلة ليدخل الانتاج سنة ٨٥ – ١٩٨٦ . المشروع ، الذى يتكلف نحو ٨٣٦ مليون دولار ، يعتمد أساسا على غاز حقل أبو قير محليا ، وعلى الحديد العالى الجودة المستورد من الخارج . الطاقة التصميمية ٧٥٠ ألف طن من حديد التسليح فى المرحلة الأولى (قيمتها ٢٢٥ مليون جنيه أو نحو ٤٠٠ مليون دولار) ، ترتفع إلى ١,٢ مليون طن بعد ذلك . وبذلك تغطى الفجوة المقدرة لسنة ١٩٩٠ بين الانتاج المحلى (نصف مليون طن) والاستهلاك المتوقع (١,٥ مليون طن) . وقد بدأ إنشاء ميناء الدخيلة الخاصة غرب الاسكندرية لتستوعب السفن العملاقة حتى تتخصص ميناء الاسكندرية ذاتها فى التجارة فقط .

أخيرا وليس آخرا ، فإذا كان لهذه التطورات والتوسعات المستقبلية من مغزى جغرافى أعم وأشمل ، فلاشك أنه اتجاه صناعة الصلب إلى التوسع والانتشار ، وذلك أيضا نحو الشمال أساسا ، الدلتا عموما ، الاسكندرية تحديدا . فبعد قطب وحيد فى منطقة القاهرة ، ها هى الصناعة تتوسع إلى قطب ثان فى منطقة الاسكندرية ، لتغدو صناعة عاصمتين بعد أن كانت صناعة العاصمة وحدها ، دون أن تكف مع ذلك عن أن تظل صناعة عاصمية على العموم .

المهم هنا أننا لن نخطئ كيف يشكل هذا التوسع جزءا لا يتجزأ من حركة هجرة حقيقية مطردة بإصرار للصناعة من الجنوب إلى الشمال ، بل من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال . إذ لن ننسى كيف كان المقدر أن تنشأ الصناعة أصلا فى أسوان فى أقصى الجنوب حيث الخام القديم والوقود المستورد ، فقدر لها بعد رحلتها عبر القاهرة حيث الخام الجديد والوقود المستورد ، أن تنتهى أخيرا إلى الاسكندرية فى أقصى الشمال حيث الوقود الجديد بلا خام محلى .

بذلك أيضا فإن كلا القطبين الجنوبى والشمالى لصناعة الصلب باعتبار ما سيكون ونعنى بهما القاهرة والاسكندرية سيصبح له هو نفسه وبدوره قطبان صناعيان ، واحد من الصناعة الثقيلة المتخصصة والآخر من الخفيفة المنوعة . وكما يقع الأول على الجانب الخارجى الصحراوى من محور مدينته ، يقع الثانى على جانب الدلتا الداخلى : هنا حلوان وشبرا الخيمة فى القاهرة ، وهنا الدخيلة والسيوف فى الاسكندرية . وتلك ، مرة أخرى ، قصة المدينتين فى الصناعة الثقيلة كما فى الصناعة عموما وفى غير الصناعة جميعا .

صناعة الألومنيوم

منذ دخل العالم أزمة النحاس ، الذى يهدد رصيده الضئيل للغاية بالنفاد ، تحول الجزء الأكبر من استعمالاته ، خاصة فى مجال الأدوات المنزلية وأوانى الطبخ ، إلى البديل الذى اكتشف حديثا نسبيا وهو الألومنيوم . ومنذ بدأ العالم يدخل أزمة الأخشاب لتقلص مساحة الغابات ، اشتد التحول إلى الألومنيوم كبديل أرخص وأخف وأوفر فى كثير جدا من الصناعات التشكيلية والسلع الاستهلاكية الخفيفة والمتوسطة ، ابتداء من الآلات والأجهزة إلى الأثاث المنزلى والمكتبى وكذلك تركيبات البناء كالشبابيك .... إلخ . باختصار ، الألومنيوم هو معدن المستقبل فى العالم ، أسرع المعادن تنمية ، وهو اليوم فى سباق فائز مع معظمها كما مع الأخشاب والبلاستيك ... إلخ .

الكهرباء = الألومنيوم

وفى مصر ، التى تفتقر أصلا إلى كل من النحاس والأخشاب ، كان حتما أن يبدأ التحول إلى الألومنيوم قبل أن تواجه وشيكا طريقا مسدودا ، لاحت بالفعل أعراضه منذ حوالى الحرب الثانية، ولم يكن الرد الصحيح عليه بالخردة التى اعتمد عليها جزئيا ولا بالاستيراد الذى اعتمد عليه أساسا . من هنا ظل منطق إقامة صناعة محلية للألومنيوم يفرض نفسه بإلحاح منذ تحققت كهربة خزان أسوان سنة ١٩٦٠ . غير أن تذبذب القوة المولدة فصليا ، بحكم اعتبارات الرى ، حتم إرجاء المشروع إلى أن يتم بناء السد العالى بطاقته الكهربائية الهائلة .

تطور الانتاج المعدني قبل الصناعة (بالطن)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
منتجات نحاس (مدرفل وقوالب)	٦٠٠٠	١١٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠
منتجات رصاص (مدرفل وقوالب)	١٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
منتجات ألومنيوم	-	٢٠٠٠	١١٠٠٠	٢٣٠٠٠

وبالفعل وقع الاختيار على السويس لتكون مقر الصناعة الجديدة حيث تجتمع فيها كل مقوماتها وعناصرها بفضل تركز صناعة البترول بها . إلا أن تخريب الصرح الصناعى برمته فى

السويس فى حرب يونيو نقل البحث إلى موقع آخر . وهنا دارت المفاضلة أساسا بين موقعين هما الاسكندرية ونجع حمادى .

ورغم أن خامة الصناعة الأساسية مستوردة ، فقد ذهبت الأفضلية لا إلى الميناء الساحلية ولكن إلى الموقع الداخلى . من جهة لأن الخام يأتى عن طريق البحر الأحمر ، ومن جهة أخرى لأن نقل التيار الكهربائى أقصر وبالتالى أرخص ، ومن جهة ثالثة لشدة ازدحام الاسكندرية ميناء وظهيرا بحيث لا تتوفر الأرض ولا الشحن إلا بتكاليف باهظة ، ومن جهة أخيرة تحقيقا لمبدأ الاقليمية وعدالة توزيع الصناعة على أرض الوطن .

وكصناعة الصلب والحديد ، تحتاج صناعة الألومنيوم إلى مركب عريض نسبيا من الخامات والعناصر تنقسم ، مثلها إيضا ، إلى مجموعتين هما الخامات الكبيرة والصغيرة .

وكما يسود بين الخامات الكبيرة فى الأولى الحديد والفحم ، يسود فى الثانية الألومينا والكهرباء ، ولكن بين هذا الثنائى الأخير تسود الكهرباء بدرجة تفوق الفحم بكثير فى حالة الصناعة الثقيلة .

ذلك أن صناعة الألومنيوم ، أكثر أيضا من صناعة الأسمدة ذاتها ، محورها الأسى هو الكهرباء . فهى تحتاج إلى كمية هائلة من الطاقة الكهربائية تبلغ نحو ١٧ ألف كيلووات ساعة لكل طن ألومنيوم منتج . إلى هذا الحد يصل دور الكهرباء فى الصناعة ، حتى لتكاد تتحول من وقود غير ملموس أو منظور إلى خامة مادية أهم وأخطر من خامة الألومينا نفسها ، وحتى عدت الصناعة بحق بمثابة « تعبئة للكهرباء ».

لهذا كله تتحرك الألومينا بحرية ولأبعد المسافات إلى الكهرباء ولا تصنع حيث هى بالضرورة ، مع العلم بأنها هى نفسها ليست خامة أولية وإنما هى تركيز فقط لخامة أولية أكثر هى البوكسيت غير أنه تركيز ضرورى لأنه يختزل نصف وزن البوكسيت على الأقل .

وعلى أية حال ، فلأن الألومينا تسعى إلى الكهرباء ، والكهرباء عصب الألومنيوم ، فلابد أن تكون هذه الكهرباء ، رخيصة إلى أقصى حد وإلا أصبحت العملية ، بأدنى فارق هامشى ، عملية غير اقتصادية على الاطلاق بل وخاسرة تماما . ولكن لكى تكون هذه الكهرباء رخيصة ، فلا مفر

من أن تكون طاقة مائية لا حرارية ، لأن الأولى هى الأرخص وهى وحدها التى يمكن أن تقيم صناعة ألومنيوم ناجحة اقتصاديا (١) . أما الطاقة الحرارية فباهظة التكاليف وتؤدى إلى خسارة محققة فى هذه الصناعة بالذات ، بل ولهذا السبب وحده بالدقة أفلست وأغلقت كثير من مصانعها فى العالم .

أيضا وبالموازاة لابد أن يكون الأنتاج نفسه ضخما ليحقق أقصى وفورات الحجم .

وهذا بدوره يحتم أن يتم الأنتاج للتصدير لأنه بالضرورة سيتجاوز الاستهلاك المحلى مالم تكن السوق كبيرة الحجم للغاية ، الأمر الذى لا يتوفر إلا فى الدول الضخمة الحجم والمرتفع مستوى معيشتها ، وهو مالاينطبق على مصر بالطبع .

من الألومينا إلى الألومنيوم

ولقد كان على هذا الأساس بالفعل أن صممت وخططت الصناعة الجديدة .فحددت الطاقة الانتاجية للمصنع برقم ١٠٠ ألف طن سنويا ، قابلة للزيادة فيما بعد .

وهذا يتطلب من الطاقة الكهربائية مليونى كيلووات ساعة، أى ٢٠ - ٣٠ ٪ من طاقة السد العالى، مما يجعلها توا أكبر مستهلك لطاقته فى الصناعة المصرية . أما خام الالومينا ، المستورد من استراليا أساسا ، فقدره المحدد ٢٠٠ ألف طن . آخر الخامات الكبيرة فهو الفحم البترولى المحمص ، بحجم قدره نحو ٥٥ ألف طن . ويأتى هذا القدر من تحميص ٨٥ ألف طن من الفحم البترولى الأخضر الذى توفره صناعة البترول المصرية الضخمة من وحدة تفحيم المازوت بالسويس.

وتلك الوحدة نفسها ستقدم أيضا بعضا من الخامات الصغيرة المطلوبة . وهذه تشمل ، إلى جانب بعض الكريوليت المستورد والذى يعاد استعماله ، نحو ٢٥ ألف طن من القار من مصنع كوك حلوان ، ثم قليلا من الجير من مصنع الطوب الرملى بقنا ، ثم قليلا من كربونات الصوديوم والصودا الكاوية وغاز الكلور من صناعات الاسكندرية .(٢)

إلى جانب هذه المكونات يحتاج إنتاج الألومنيوم إلى مادة أساسية هى عجينة الأقطاب التى تستخدم فى العملية الصناعية كقطب موجب بالخلية . وهى تنتج من خليط من الفحم البترولى

(1) R. N. Rudmose Brown, Principles of economic geography, London, 1946, p. 66.

(٢) وزارة الصناعة ، عرض عام لمشروعا الخطة الثلاثية ، سبق ذكره ، ص ٢٤٥ وما بعدها

وقطران الفحم الحجرى ، وتنقل إلى الخلايا بواسطة سيور ناقلة . غير أن المجمع ظل لبعض الوقت يعتمد على الاستيراد لتوفير هذه العجينة ، وكان هذا يتكلف ١٢ مليون جنيه سنويا لذا أنشئ فى أواخر السبعينات مصنع لإنتاجها بالمجمع بطاقة ٧٠ ألف طن سنويا . ورغم أن تكلفة المصنع لم تزد عن ٤ ملايين جنيه ، فإن قيمة هذا الانتاج لا تقل عن ٢٨ مليونا .

أخيرا وليس آخرا ، فلقد شملت توسعات المجمع بعد ذلك إقامة مصنع جديد لتحميص الفحم البترولى لتوفيره محليا وإحلاله محل الاستيراد الذى كان يتكلف ٩ ملايين جنيه سنويا . هذا فى حين أن تكلفة المصنع نفسه ٦ ملايين جنيه فقط ، بطاقة إنتاجية نووية قدرها ١٠٠ ألف طن سنويا، تقدر قيمتها بنحو ١٤ مليون جنيه .

هذا ، وكما تمثل صناعة الألومنيوم صناعة بكرا تماما فى مصر ، فإن موقعها وموضعها بكر كلاهما على السواء . فإلى الجنوب قليلا من نجع حمادى، عند كوع ثنية الوادى فى منطقة هو ، أنشيء المجمع الذى تخدمه ثلاث موان نهرية وميناء بحرية . فالنهرية أولاها على شاطىء النيل فى مواجهة المجمع للشحن والتفريغ ويربطهما طريق شريانى . أما ثانيتها ففى المعصرة جنوب القاهرة ، وثالثها فى الاسكندرية . ويتم النقل بين الثالثة بالصنادل النهرية للافادة من رخص النقل المائى .

أما الميناء البحرية فهى سفاجة . فمن المجمع وعبر كوبرى قنا ثم عبر الصحراء الشرقية ، ينتهى خط السكة الحديدية إلى سفاجة على البحر حيث تضم الميناء أكبر أرصفة لشحن وصوامع للتشوين من نوعها . وكما تستقبل الخام الوارد من أستراليا ، تصدر المنتج المصنوع إلى الشرق الأقصى خاصة اليابان والصين .

هذا عن الموقع ، أما على مستوى الموضع فإن المجمع بصرحه الهائل وبمستعمرته العمالية الشاسعة المترامية الأبعاد يقوم أساسا على حافة الصحراء خارج الأرض الزراعية السوداء حيث يمتد باطراد نحو الجنوب صاعدا الكنتورات بالتدريج ليتمدد بحرية وطلاقة على الأرض المشرفة (٥٠٠٠ فدان) وقد تحرر من أزمة المكان - والماء أيضا .

فهو يعتمد على المياه الجوفية المستمدة من ٢٣ بئرا حفرت بأعماق مختلفة وتنظم تدفقها محطة طلمبات أعماق ضخمة . وبجانب هذا كله أنشأ المجمع لنفسه مزرعة خضروات ودواجن وماشية وألبان ليؤمن إنتاج الحد المناسب من الغذاء الطازج محليا .

أما عن العمالة فقد بلغت الآن ١٠ آلاف عامل ، نصفهم على الأقل من منطقة قنا ، خاصة نجع حمادى . أما مجموع السكان الكلى فيصل إلى ٥٠ ألفا . والصرح بهذا كله ليس مجرد مصنع أعظم ، ولا حتى أعظم مجمع صناعى - زراعى حتى الآن ، وإنما هو مدينة كاملة ، مدينة جديدة تضاف إلى قائمة المدن المصرية - مدينة الألومنيوم كما قد نسميها بجدارة .

الانتاج والتصدير

إذا تقدمنا إلى الانتاج ، الذى بدأ سنة ١٩٧٥ ، فإن الألومنيوم المصرى قد احتل منذ البداية مركزا عالميا وسوقا دولية رغم حداثة عهده . فبدرجة نقاوته البالغة ٩٩٫٧٪ ، احتل المركز الرابع فى العالم (جاء الاتحاد السوفيتى العاشر) . أما سوقه فقد امتدت من الشرق الأقصى إلى غرب أوربا ، خاصة اليابان وإيطاليا وبريطانيا وسويسرا والهند .

على أن جدلا محليا عنيفا ثار حول جوانب من اقتصاديات الانتاج . فقد رأى البعض أن المشروع يحصل على كهرباء السد العالى بسعر دون التكلفة الانتاجية ، وأن الانتاج لم يغز السوق الخارجية إلا لأنه دون أسعار التكلفة الحقيقية فى الخارج ، وأننا بذلك إنما نقدم « دعما » مستترا للمستهلك الأجنبى على حساب المشروع المصرى ، الذى لا يحقق بذلك إلا ربحا ظاهريا . تفصيل ذلك أن المصنع ، حين كان مستوى الانتاج ١٣٣ ألف طن سنويا ، كان يستهلك من الطاقة الكهربائية ٣ ملايين كيلووات ساعة ، ارتفعت إلى ٣٫٢٢٠٫٠٠٠ بعد رفع الانتاج إلى ١٦٦ألف طن. وهذه الطاقة يستمدها من السد العالى بسعر ٢٠٥ مليم للكيلو وات ، فى حين أن تكلفته الفعلية ٧٠ مليما . أى أن قمية الكهرباء وحدها المستخدمة فى إنتاج طن واحد من الألومنيوم تبلغ ١٢٢٥ دولارا ، فى حين أن طن الألمنيوم كله لا يزيد سعره فى السوق العالمية عن ١١٦٠ دولار . فإذا أضفنا الاستثمارات الأولية واستهلاك الآلات وأجور العمالة لوجدنا أن التكلفة الحقيقية لانتاج طن الألومنيوم عندنا تزيد كثيرا جدا عن سعره العالمى .

هذا وقد ارتفع سعر الكيلووات ساعة المباع للألومنيوم إلى ٤ مليمات الآن ، بينما ارتفع سعر إنتاجه فى محطات التوليد الحرارى إلى ١٠ قروش . وبالموازاة ، ارتفع سعر بيع طن الألومنيوم محليا إلى ٨٣٥ جنيها ، بينا ارتفعت تكلفة إنتاجه الفعلية إلى ١٠١٠ جنيهات.

لكل هذا دعا النقاد إلى إعادة النظر فى التوسعات المرحلية المقررة للمشروع ، لاسيما أن كثيرا من استعمالاته تذهب إلى الكماليات والترفيات كالواجهات والمكاتب الفاخرة ، بينما هو يستهلك ٢٥٪ من الكهرباء المباعة للصناعة كلها فى البلد . ففريق طالب برفع أسعار بيعه إلى مستوى التكلفة الحقيقية ، وفريق دعا إلى استيراد الألومنيوم الجاهز من الخارج لأنه أرخص ، وهو ما يعنى إيقاف الانتاج المحلى . (١) .

على أن الأمر انتهى إلى المضى فى التوسع ، ولكن مع ترشيد استهلاك الطاقة وضغط تكلفة الانتاج بإدخال أحدث الوسائل التكنولوچية فى العملية الانتاجية من ناحية ، والاتجاه إلى تصنيع أكبر قدر من خامات الألومنيوم المنتجة ضمانا لأكبر أسعار وأرباح ممكنة من الناحية الأخرى .

وعلى هذا الأساس تم التوسع على مرحلتين بعد البداية . تلك البداية ، كما سبق ، ١٠٠ ألف طن ، وقد استهلك ربعها محليا وصدر الباقى إلى الخارج ، وبلغت قيمة الكل نحو ١٠٠ مليون جنيه ، ثم أتت المرحلة الثانية بعد بضع سنين حين تم التوسع إلى ١٣٣ ألف طن ، ذهب ٣٥ - ٤٠ ألفا إلى الاستهلاك المحلى ، ٣٥ ألفا أخرى كمقابل لخامة الألومنيا المستوردة ، والباقى وقدره نحو ٦٠ ألفا صدر إلى السوق الحرة بسعر ١٧٠٠ دولار للطن . أما قيمة الانتاج الكلى فقد ارتفعت بالأسعار العالمية إلى نحو ١٢٥ مليون جنيه ، بلغ دخل مصر منها نحو ١٠٠ مليون جنيه . أخيرا ، وفى أوائل الثمانينات (١٩٨٢) ، ارتفع الانتاج إلى مستواه الثالث والحالى وهو ١٦٦ ألف طن ، بينما ينتظر أن يرتفع الاستهلاك المحلى سنة ١٩٨٥ إلى ٨٠ ألف طن أى إلى نحو نصف الانتاج .

لايبقى الآن إلا ملاحظة أو أكثر عن التصدير . النقطة الأساسية ، ومعظم الانتاج كما سبق يذهب إلى التصدير ، أن معظم الصادر يخرج كسبائك (بلاطات خام) أى نصف مصنع ، بينما يخرج أقله تام الصنع كقضبان . وكما يوضح الجدول التالى ، فإن النسبة بين العنصرين ، رغم تطورها من عام إلى آخر و تدور عادة حول السدس أو السبع كمية وحول السدس أو الخمس قيمة - الفارق يرجع إلى أن سعر التام الصنع أعلى بالطبع من سعر نصف المصنع .

(١) الأهرام ، ١٧ - ١١ - ١٩٨١ ، ص٩ .

السنة	السبائك		القضبان	
	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٧٨	٦٩,٢٣٥	٧,٣١٧,٠٠٠	٩٣٣١	٣,٩٠٠,٠٠٠
١٩٧٩	٤١,٢٤٠	٣٢,١٦٦,٠٠٠	٣١,٦٥٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٢٣,١٧١	٣٥,٠٩٠,٠٠٠	١٢,٠٤٣	١٥,٢٠٠,٠٠٠
١٩٨١	٧٦,٤٦٦	٧٧,٨٠٣,٠٠٠	١٢,٦٧٢	١٤,٤١٣,٠٠٠

من الألومنيوم إلي الألومينا

لئن كانت صناعة الألومنيوم قد قامت على الألومينا المستوردة ، فلقد ثبت أن بمصر أكثر من بديل محلى لخام البوكسيت . فهناك الكاولين والطين الأبيض في سيناء وأسوان ، وهناك النفلين في الصحراء الشرقية . من هنا اتجه التخطيط إلى التحول إلى الخام المحلى وإحلاله محل المستورد ضمانا أولا لاستقلال وتأمين الصناعة الوطنية حتي لا تكون تحت رحمة الظروف أو الضغوط الخارجية ، وثانيا لخفض التكلفة وتعظيم الأرباح إلى أقصى حد ممكن . وقد اتجه التركيز على النفلين لأنه الأجدى اقتصاديا .

والنفلين صخر يتألف من عناصر الألومنيوم والبوتاسيوم والصوديوم بنسب مختلفة إلى جانب السيليكا أى الرمل . ويتركز احتياطيه الأساسى بالصحراء الشرقية فى منطقة جبل أبو خروج عند رؤوس الرافد الجنوبى لوادى شعيت . ويقدر الاحتياطى المحقق الصالح للاستغلال منه بنحو ٢٦ مليون طن . وهو رصيد ضخم بما فيه الكفاية لأية صناعة كفء يراد إقامتها .

ولكن لأن النفلين يعادل فى مراحل الصناعة مرحلة البوكسيت لا الألومينا ، فإن المطلوب منه ٧ - ٦ أطنان على الأقل لكى تعطى طنا واحدا من الألومينا . من هنا تصبح تكلفة النقل عاملا جوهريا فى الانتاج ويتحتم تركيز الخام فى موقع ما على النيل - إدفو أو كوم أمبو فى هذه الحالة - قبل أن يشحن إلى المصنع فى نجع حمادى .

لكن المشكلة هى وعورة موقع الخام مع بعده عن كل خطوط المواصلات الحالية بالصحراء سواء طرقا برية مرصوفة أو غير مرصوفة . ومن الممكن ترتيب شبكة مركبة ومتعرجة من النقل

باللورى والحبل الهوائى المعلق بعد شق بضع طرق مرصوفة مناسبة . ولكن لعل أقصر وأرخص الطرق خط حديدى ضيق ومباشر إلى كوم أمبو التى تصبح عند ذلك المقر الطبيعى لوحدة تركيز الخام .

فيما عدا هذا فإن المشروع المخطط حاليا يهدف إلى إنتاج ١٠٠ ألف طن من الألومينا . وهذا يتطلب نحو ٦٠٠ - ٧٥٠ ألف طن من النفلين ، يضاف إليها ٧٠ ألف طن من كربونات الصوديوم والبوتاسيوم ، ولكن فوق الكل ١,٥ مليون طن من الحجر الجيرى الذى يصبح بحجمه هذا فيصلا فى تحديد الموقع ، والذى يتوفر لحسن الحظ فى محاجر كوم أمبو كما فى محاجر إدفو .

بالمقابل ، فإن صناعة الألومينا من النفلين تؤدى إلى ناتج جانبى ضخم من الأسمنت لايقل فى هذه الحالة عن ١,٢ مليون طن ، يمكن أن تغذى جنوب الصعيد بتكلفة مناسبة وبما يغنى عن إقامة مصانع جديدة له فى أقصى الجنوب أو الجنوب الأقصى . (١) .

الصناعات الصغيرة

من الصناعة الثقيلة الحديد والصلب ، إلى الخفيفة الألومنيوم ، آن لنا الآن فى ختام دراسة صناعاتنا المعدنية أن نعرض للصناعات الصغيرة (أم الصغرى ؟) الفيرومنجنيز والفيروسيليكون . فأما الفيرومنجنيز ، الذى تستخدم سبيكته فى صناعات الحديد والصلب والبطاريات الجافة والزجاج وغيرها ، فقد كان له مجمع كبير فى أبو زنيمة بسيناء حيث خامته الأساسية . وكانت طاقته فى حدود ٢٠ ألف طن سنويا ، يذهب معظمها للتصدير . على أن الانتاج توقف بطبيعة الحال حين دمر العدو الاسرائيلى المصنع سنة ١٩٦٧ . وليس إلا فى السنة الأخيرة أو ماقبلها أن بدأت إعادة التشغيل ، ولكن على نطاق موسع هذه المرة . فخطة الانتاج تبدأ بنحو ١٠ آلاف طن من الفيرومنجنيز ، تتضاعف فيما بعد إلى ٢٠ ألفا ، قابلة بدورها للزيادة بحسب الحاجة .

---

(1) Barbour, p. 210 - 216.

أما مشروع الفيروسيليكون ، أو السبائك الحديدية ، فمن النواتج التخطيطية الرئيسية لكهرباء السد العالى ، والهدف منه أن يكون نواة صلبة لمركز أو مجمع صناعى متخصص متكامل يقوم بالمعالجة الكهربائية المعدنية (الإلكتروميتا لورجية) للخامات المعدنية فى أفران اختزال كهربائية لإنتاج سبيكة الفيروسيليكون والفيرومنجنيز والسيليكو منجنيز وغيرها من السبائك الحديدية اللازمة لتغذية صناعات ومصانع الصلب والحديد المحلية فضلا عن توفير فائض للتصدير .

وقد أختيرت إدفو شرق النيل لتوطين المصنع الضخم بفضل قربها من مصادر الخامات المعدنية الأساسية فى الصحراء الشرقية من جهة ، ومصدر كهرباء السد العالى من جهة ثانية ، ومياه النهر التى تعد أساسية فى كل صناعات الصلب والحديد من جهة ثالثة ، دون أن ننسى بالطبع توفر وسائل النقل الرئيسية القائمة من حديدية وبرية ونهرية فى كل هذه الاتجاهات الثلاثة.

هيكل المشروع الكبير يتألف من ٤ أفران للاختزال تقام على مرحلتين ، اثنان كل مرحلة ، طاقة كل مرحلة ٢٨ ألف طن سبائك سنويا ، فتكون الطاقة الكلية النهائية ٥٦ ألفا ، تتطلب فى مجموعها ٥٥٠ ألف كيلو وات ساعة سنويا . أما تكلفة المشروع الكلية فتقدر (بأسعار أواخر السبعينات) بنحو ٢٧ مليون جنيه . بالمقابل ، تقدر قيمة إنتاجه الكامل بنحو ١٧ مليون جنيه ، تستوعب السوق المحلية منها ماقيمته ٥ ملايين جنيه ، والباقى وقيمته ١٢ مليون جنيه يصدر إلى الخارج بالعملة الصعبة .

على أن خطة المشروع لا تنتهى عند هذا الحد ، بل لها امتدادات لاحقة وتوسعات مستقبلية هامة . فلأن هناك مناجم قريبة من الموقع غنية بمعدن الإلمنيت ، فإن من الممكن والواجب تخطيطيا أن تتوسع طاقة أفران الاختزال الكهربائى لتشمل إنتاج حديد الزهر للمسابك واختزال خبث التيتانيوم من الإلمنيت ، وكلاهما من الخامات التى لا تحتاجها السوق المحلية ونستوردها من الخارج حاليا فحسب ، ولكن لها أيضا سوقها الكبيرة فى الخارج بحيث يمكن أن نصدر منها الكثير . ومستقبل الصناعة ، بعد ، مضمون ، فإن احتياطى الإلمنيت المؤكد عندنا لا يقل عن

٤٠ مليون طن ، يمكن بمعدل إنتاج سنوى قدره ٨٠ الف طن من حديد الزهر والخبث أن تكفى الصناعة لمدة ١٠٠ سنة على الأقل .

تلك هى الخطة العامة والكاملة للمشروع ، مشروع الفيروسيليكون ، كما ولدت فى حجر السد العالى ، واضح جدا أنها تعتمد أساساً وبصفة جوهرية على الكهرباء ، كهربائه . ولكن هنا بالتحديد قامت المشكلة الخطيرة التى عطلت المشروع وأرجأت تنفيذه عدة مرات . فنظرا لقيام مجمع ألومنيوم نجع حمادى وتوسعاته التالية ، لم تكف إمدادات الطاقة الكهربائية للمشروع ، فحولت حصته إليه بينما أجل هو مرارا فى انتظار توفر الطاقة الكافية للتنفيذ الكامل . وإذا كان هذا يمثل إحد اختناقات الطاقة وأثرها العكسى على التصنيع ، فلعل الموقف برمته إيضا أن يتغير جذريا أو نوعيا فى إطار الاتجاه العام الحالى فى صناعاتنا الكبرى إلى إحلال مصادر جديدة للطاقة محل الكهرباء الباهظة التكاليف.

الصناعات الهندسية

إذا كانت صناعة الحديد والصلب هى قاعدة الأساس للصناعات المعدنية ، فإن الصناعات الهندسية هذه هى أعلى درجاتها، لأنها أخر مراحل الانتاج وتتعامل مع المنتج النهائى. لذا فهى قمة التطور الصناعى وتشترط حدا أدنى من التقدم التكنولوجى العالى، فكانت عندنا الأكثر ارتباطا بالتكنولوجيا العالمية والأشد اعتمادا على الخامات المستوردة ، وكانت بالتالى الأحدث إدخالا .

ولكن للسبب نفسه فإنها ، من الناحية الأخرى ، هى الأكثر اقترابا من فكرة الصناعات التجمعية ، بمعنى أن نسبة كبيرة جدا منها تعتمد أساسا على استيراد مكوناتها من الخارج ثم تجميعها محليا دون مدخلات حيوية أو مؤثرة ، مثال ذلك السيارات ، الدرجات ، التليفزيون ، المراوح الكهربائية ، الثلاجات .. الخ . فنسبة المكونات المحلية فى هذه الصناعات تتراوح بين ٢٥٪ فى سيارات الركوب وبين ٨٠٪ فى صناعة الثلاجات ٩٣٪ فى صناعة موتورات اللورى و الأتوبيس. ولهذا فإن مثلها لا يعد صناعة ناجحة تماما من وجهة القيمة المضافة ، إن لم تكن عبئا حقيقيا على الاقتصاد القومى حيث ثبت بالفعل أنها فقط تسلب الجمارك نسبة ضخمة دون أن تضيف هى إلى التكنولوجيا الصناعية . حتى ليرى البعض أن الأفضل استيراد تلك المصنوعات

كاملة جاهزة من استيراد مكوناتها وأجزائها مفككة ثم تجميعها محليا . وكحل وحيد ، رفع شعار «التصنيع لا التجميع» .

أيضا ، وعلى أية حال ، فلأنها قمة التطور التكنولوجي ، فإنها كذلك قمة التركز الجغرافي ، ومن ثم من أقوى عوامل اللاإقليمية والمركزية العاتية ومن أعتى أعداء اللامركزية والاقليمية الرشيدة . ولولا أنها عادة صناعات خفيفة غير كثيفة العمالة ، بقدر ما هي كثيفة التمويل والميكنة، لكانت انعكاساتها الجغرافية عكسية ومضادة بشكل صارخ . فهي بجميع فروعها تقريبا تعد من صناعات العاصمتين أساسا ، والعاصمة الأولى خصوصا . فنحو ٩٠٪ منها يتركز في المدينتين، ٧٠ - ٨٠ ٪ منها في القاهرة الكبرى وحدها ، كما يشير هذا الجدول عن توزيع القيمة المضافة مئويا في بضعة خطوط منها وباعتبار المنشآت فئة ١٠ عمال فأكثر سنة ٦٦ - ١٩٦٧ .

الصناعة	القاهرة الكبرى	الاسكندرية	منطقة القنال	باقي مصر
معادن أساسية	٧١,٢	٢٨,٦	-	٠,٢
منتجات معدنية	٨٥,٨	١١,٢	٠,٢	٢,٨
منتجات غير فلزية	٧٧,٠	١٤,٧	٠,٧	٧,٦
آلات كهربائية	٨٠,٠	١٦,٩	٣,٠	٠,١
آلات غير كهربائية	٧١,٦	١٩,٣	٠,٣	٨,٨
وسائل النقل	٤٩,٥	٢٣,٨	٢٤,٤	٢,٣

فيما عدا هذا تمثل الصناعات الهندسية من الناحية التصنيفية مشكلة معقدة ، إذ تطوى بين دفتيها مجموعات وخطوطا وأنواعا من الصناعات والمصنوعات بالغة التعدد والتنوع ، كما أن فيها جميعا الخفيفة والثقيلة ، والبسيطة والمركبة والمعقدة ، وأخيرا الانتاجية والاستهلاكية . من ثم تختلف التصانيف وتتداخل ، بصورة مربكة أحيانا (١) .

ولكن لعل من الممكن أن نصنفها أولا إلى عائلتين رئيسيتين : الصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية ، وكل ينقسم بدوره إلى فروع وغصون يلخصها الجدول الآتي .

(1) R.C. Estall, R.O. Buchanan, rndustrial activity and economic geography London., 1962, p.10 ff

الصناعات الهندسية			
الميكانيكية		الكهربائية	
وسائل النقل	صناعة الماكينات	الانتاجية	الاستهلاكية
الطرق الزراعى الحديدى المائى	الآلات الأدوات	التوليد التوصيل التوزيع	الاتصال الجماهيرى الأجهزة المنزلية

الصناعات الميكانيكية

فالصناعات الميكانيكية تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين : وسائل النقل وصناعة الماكينات . ثم تنقسم الأولى إلى أربع وسائل هى نقل الطرق ، النقل الزراعى (الجرارات) ، النقل الحديدى (عربات السكك الحديدية) ، وأخيرا النقل المائى .

ويشمل نقل الطرق بدوره الوسائل الثقيلة السيارة والأتوبيس واللورى ، والوسائل الخفيفة الدراجة البخارية (الموتوسيكل) والدراجة . ويشمل النقل المائى نوعيه الرئيسيين من وسائل بحرية ونهرية سواء من سفن أو زوارق أو صنادل .

أما المجموعة الثانية والأساسية من الصناعات الميكانيكية وهى صناعة الماكينات فتنقسم ابتداء إلى مجموعتين عريضتين هما صناعة الآلات machinery ، وصناعة الأدوات tools والتفرقة الدقيقة بينهما صعبه واعتبارية إلى حد بعيد ، ولكن الأولى عموما منتجات ثقيلة والثانية خفيفة نسبيا .

فصناعة الآلات تشمل المراجل البخارية والكباسات والمحركات ، ثم الخلاطات الخراسانية والمعدات الانشائية والجمالونات و آلات الورش وعدد المصانع ، ثم الأوناش والروافع والكبارى والأبراج والمصاعد والصهاريج ومخازن التبريد ، ثم أخيرا طلمبات المياه وماكينات الخياطة والسخانات وأفران البوتاجاز والمفارم والخلاطات .. إلخ .

أما صناعة الأدوات فتشمل مواسير الضغط العالى والشيك الممدد و الستائر والأثاثات المعدنية وأسطوانات البوتاجاز ، ثم لوازم المعمار وأحجار التجليخ ، ثم علب الصفيح

للمعلبات وأوعية وأغلفة الزنك للبطاريات الجافة ، ثم المبارد والقواطع وأدوات الجراحة ، ثم أخيرا أمواس الحلاقة والأسلاك والمسامير .

صناعة وسائل النقل

هذه هى النسل المباشر ، أول نسل ، للصناعة الثقيلة ، بدونها ما كانت لتقوم ، وبقيامها دخلت مصر عصر الصناعات الهندسية لأول مرة وإن يكن من أسفل السلم . ولذا فإن ساعة الصفر فيها هى سنة ١٩٦٠ بالتقريب . فقبل ذلك كانت مصر قد عرفت صناعة السيارات ولكن كتجميع فقط لاكتصنيع ، وذلك بمصنع فورد بالاسكندرية فى الأربعينات والذى صفى بعد ذلك على أية حال فى المقاطعة العربية للعدو الإسرائيلي.

ولكن مع قيام مجمع الصلب والحديد قامت صناعة وسائل النقل بفروعها الأربعة وكما يوضح الجدول الآتى فإن الخط البيانى للإنتاج فى كل هذه الخطوط صاعد بصورة عامه ، فيما عدا فترات الصعوبات السياسية مثل سنة ١٩٦٧ ، وذبذبات الطلب الخاص مثل عربات السكك الحديدية التى ليس لها إلا عميل وحيد بالطبع هو مرفق السكك الحديدية نفسها .

أما عن تطور إنتاج وسائل النقل البرى والطرق ، فإن طاقة إنتاج السيارات وصلت الآن إلى ٢٠ - ٢٥ ألف سيارة سنويا ، ترتفع إلى ٣٠ ألفا سنة ١٩٨٥ ، ثم إلى ٥٠ ألفا سنة ١٩٩٠ . أما اللورى فإنتاجة حاليا ٢٣٠٠ سنويا ، والتوبيس ٧٠٠ بالتقريب ، بينما تقرر أخيرا البدء فى إنتاج الميكروباس لأول مرة . أما وسائل النقل الخفيفة فإن هدف الانتاج هذا العام هو ٥٠ ألف دراجة بخارية ، ١٣٠ ألف دراجة ترتقع إلى ٣٠٠ ألف خلال سنوات الخطة الخمسية .

على أن صناعة وسائل النقل ، خاصة صناعة السيارات ، تلقى صعوبات اقتصادية عديدة ومعقدة ، حيث مازالت تعتمد على نسبة كبيرة من المدخلات المستوردة فرغم أننا حاليا ننتج موتور اللورى والأوتوبيس بنسبة ٩٣٪ إلا أننا ننتج ٢٥٪ فقط من مكونات سيارات الركوب . ويهدف التخطيط حاليا إلى رفع نسبة التصنيع المحلى لسيارات اللورى والأتوبيس فى سنة ١٩٨٧ إلى ٨٠٪ ، ولسيارات الركوب والموتوسيكلات إلى ٦٠٪ وللدراجات إلى ٩٥٪ . وهناك الآن دعوة إلى إنتاج سيارة مصرية ١٠٠٪ ، لاسيما أن السوق المحلية تحتاج إلى ٧٠ ألف سيارة سنويا وأن

نواة الصناعة موجودة بالفعل . لكن المشكلة أن الحد الأدنى للانتاج الاقتصادى هو فنيا ٣٠٠ ألف سيارة . وهو ما لا تطيقه الصناعة المصرية ولا تمتصه السوق المصرية .

تطور إنتاج وسائل النقل (بالوحدة)

الانتاج	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٧٦
سيارات	٢٤٠	٣٣٢٧	٤٩٤	؟
أوتوبيس وشاسيه	٢٥٣	٣١٤	٢٤٤	٣٧٣
لورى	٦١٤	١٠٣١	٤٢٥	١٢٧١
دراجات وموتوسيكلات	٤٠ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠	٥١ر٠٠٠	٩٢ر٠٠٠
جرارات	–	٨٢٢	٧٣٤	؟
عربات سكة حديدية	٥٠٠	١٠٠	٣١٢	؟
وحدات نهرية (بالطن)	٢٠٠٠	٣٥ر٠٠٠	٢٧ر٠٠٠	؟

وجوهر صناعة وسائل النقل بطبيعتها أنها أساسا عملية تجميع لعشرات وربما لمئات من الأجزاء الصغيرة المفككة التامة الصنع أو النصف مصنوعة . ولا يصدق هذا إلى أقصى حد كما يصدق على صناعات السيارات تحديدا . ولذا قل أن ينتج مصنعها كل أو حتى بعض هذه الأجزاء، وإنما هو يعتمد على عشرات من المصانع المتخصصة كل فى جزء معين ثم يقوم هو بتجميعها فقط. ليس فقط لأن هذا التخصص أدعى إلى الاجادة وأوفر تكلفة ، ولكن أساساً لاستحالة العملية أصلا .

من هنا يتحتم أن تكون تلك المصانع والصناعات المغذية قريبة أو متجاورة مثلما هى مترابطة متكاملة ، أى تؤلف دائرة جغرافية يقع هو فى مركزها . ومعنى هذا من الناحية العملية أن الصناعة تتطلب بالضرورة قاعدة صناعية عامة عريضة تشمل أغلب خطوط الصناعات المعدنية والكيماوية والهندسية .. إلخ . باختصار إنها لايمكن أن تقوم إلا بعد توفر بيئة صناعية كاملة .

وفى مصر ، فإن هذا يرادف فقط القاهرة وإلى حد ما الأسكندرية . من هنا نجد صناعات وسائل النقل ، باستثناء وسائل النقل المائى لأسباب مفهومة ، مركزة بكل عنف فى القاهرة الكبرى حيث موطن كل خاماتها ووقودها وعمالتها أساساً ، دون أن ننسى أنها هى أيضا سوقها

الأساسية . هذا بينما لا تأتى الاسكندرية إلا بعيدا كثان ضعيف متخلف ، ثم لاشيء تقريبا خارج الأثنتين .

فإذا بدأنا بالسيارات بأنواعها المختلفة وملحقاتها الثانوية من الدرجات والدراجات البخارية ، فإن هناك تقسيم عمل جغرافيا واضحا داخل دائرة منطقة القاهرة الكبرى الصناعية . فالمصانع الأساسية ، تلك التى تنتج الهيكل الأساسى أو الشاسية ثم تركب الأجزاء المجمعة وتشطب المنتج النهائى ، تستقر فى حلوان ، وادى حوف ، بالاضافة إلى مداخل طريق الاسكندرية الصحراوى بما فى ذلك بعض المدن الجديدة ، وذلك فى ظل مجمع الحديد والصلب الأب بملحقاته العديدة من مصانع مطروقا ومسبوكات ...إلخ ، فضلا عن المصانع الحربية الكثيرة .(١)

ففضلا عما تقرر مؤخرا من تجميع كل مصانع وسائل النقل الخفيف من دراجات ودراجات بخارية فى منطقة الأهرام ، فهنا نجد مصانع إنتاج الجوانات والشنابر والبساتم pistons والرادييرات ثم أدوات الرباط من صواميل وبريمات وقلاووظ ... إلخ .

وعلى سبيل المثال ، فإن آخر ما استجد فى هذا الاطار هو البدء فى إنشاء أول مصنع لإنتاج سيارات النقل فى مدينة ٦ أكتوبر . فسينتج المصنع ، الذى يبلغ رأسماله ٢٠ مليون دولار ويستوعب ١٢٠٠ عامل ، سيارات النقل ذات الحمولة الخفيفة والمتوسطة وشاسيهات الأوتوبيسات، بطاقة قدرها ١٨ ألف وحدة سنويا . ومعنى هذا كله على الجملة أن صلب الصناعة يقع فى القطب الجنوبى من منطقة القاهرة الصناعية أى قطب الصناعة الثقيلة .

أما المصانع المغذية والمتخصصة والتى تقدم عشرات الأجزاء والمكونات والعناصر البالغة التنوع فمعظمها يقع فى القطب الشمالى من منطقة القاهرة الصناعية أى قطب الصناعات الخفيفة المنوعة . وكثير منها مازال يعتمد على خامات مستوردة بالكامل أو جزئيا ، وإن كان بعضها يكتفى ذاتيا . وكثير منها كذلك يتخصص فى منتجات مغذية لصناعة السيارات وحدها ، ولكن بعضها يغذيها كأحد عملائها فقط .

(1) Barbour, P. 191-9.

فمثلا هناك بالأميرية مصانع متخصصة فى اليايات الورقية والحلزونية ، ولتيل الفرامل وكوابح الضوضاء (الديبرياج debrillage) فى شبرا الخيمة ، ولمحركات الديزل بشبرا ، ولشموع الاحتراق وللدوكو بمسطرد ، ولمرشحات الزيت بشبرا الخيمة ، ولمرشحات الهواء بمصر القديمة ، هذا عدا مصانع أخرى للرولمان بلى billes de roulement والشكمانات 'echappement وكراسى المحاور ثم لوازم التنجيد والأثاث والبلاستيك ... إلخ . ومن ناحية أخرى تساهم مصانع الزجاج بشبرا الخيمة بزجاج السيارات ، بينما تقدم مصانع المطاط بها الاطارات ، ومصانع البويات بالمطرية للدهانات اللازمة ، وبالمثل مصانع البطاريات السائلة ... إلخ .(١)

ولوسائل النقل الحديدى بالطبع طبيعتها الخاصة التى تتباين بشدة مع وسائل نقل الطرق . فمعظم مكوناتها الحديد والصلب ، وأقلها ما ليس كذلك . ولعل وسائل النقل الزراعى أى الجرارات أن تأتى فى المنزلة بين المنزلتين من هذه الناحية ، ولذا فإن الأولى برمتها لصيقة تماما بمجمع الحديد والصلب فى حلوان حيث يقوم مصنعها سيماف ، وقد تطورت الصناعة تدريجيا ، فبدأت بإنتاج عربات البضاعة فى أواخر الخمسينات حيث أنتجت ٧٠ عربة سنة ١٩٥٨ ، ارتفعت إلى ٥٠٠ سنة ١٩٦٠ . ولكنها كانت تستورد معظم المطروقات اللازمة خاصة فى صناعة العجل والدناجل ، إلى أن اكتفت ذاتيا بتقدم صناعة المطروقات محليا .

وفى الوقت نفسه يلاحظ هبوط الانتاج بعد قمته المبكرة ، حيث انخفض مثلا من ٥٠٠ عربة سنة ١٩٦٠ إلى ١٠٠ فقط سنة ١٩٦٥ ، وإن ارتفع إلى ٣١٢ سنة ١٩٦٧ . ولكن السبب مفهوم ، وهو أن العميل الوحيد وهو مرفق السكك الحديدية كان قد تشبع بالجرعات الأولى فتضاءلت احتياجاته بالتدريج بعد ذلك . على الجانب الآخر ، تقدمت الصناعة إلى عربات الركاب وأجزاء من القاطرات نفسها ، فضلا عن أبراج السيمافورات وأجهزة الاشارات .... إلخ ، ويجرى الآن إنشاء مصنع لعمرات عربات السكك الحديدية فى صحراء كوم أبو راضى ببنى سويف ، سيتطور فى مرحلة لاحقة إلى إنتاج القاطرات وعربات السكك الحديدة . وأخيرا وليس آخرا فلقد بدأت الصناعة تقتحم سوق التصدير ، حيث تعاقدت مصر مؤخرا على توريد ٤٠٠ عربة قطار إلى السودان .

---

(١) الديب ، تصنيع مصر ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

واقعيا ، صناعات السفن وأخواتها موقعها حتم جغرافي بحت ومباشر ، تكاد تقول مسألة موضع جيولوجي حتى ، فهو بالضرورة الجبهة المائية بحرية كانت أو نهرية . ولذا كانت كل مراكز الصناعة عندنا إما ساحلية وإما نيلية ابتداء ، وعمليا ، فإن لصناعة بناء السفن ثلاثة مكونات محورية : الصلب ، الأجزاء المجمعة ، العمل ، وكل ماعدا ذلك فثانوى على أهميته وخطره ، وتلك الثلاثية هى التى تحدد مواقع ومواضع الصناعة بالدقة على الجبهات المائية العريضة السابقة .

فالصلب هو الجسم والهيكل ، وبحكم الوزن يجذب الصناعة إلى مواطن صناعة الحديد والصلب ، وهذا يعنى فى حالتنا الاسكندرية بمصنع صلبها ثم مجمع حلوان بالقاهرة . أما الأجزاء المجمعة فإن بناء السفن ، أكثر من أ ى صناعة أخرى ، بما فى ذلك صناعة السيارات ربما ، هى عملية تجميع إلى أقصى حد - يكفى أن ثلثى« تكلفة إنتاج السفينة يذهب إلى الصناعات المغذية (١) . وأخيرا فلأنها عملية تجميع أساسا ، فإنها صناعة عمالة كثيفة جدا LA-bour - intensive ، مثلما هى ماهرة بالضرورة ، حيث قد ينصب عمل الآلاف أو عشرات الآلاف من العمال المتخصصين المهرة فى بناء السفينة الواحدة .

ويمكن القول إن الاسكندرية بدأت منطقيا قاعدة صناعة السفن الناشئة فى مصر فانتهت عمليا عاصمتها . فقد قامت عندنا ثلاث ترسانات لبناء السفن ، تخدمها بالطبع أحواض جافة وبحرية للاصلاح أيضا ، كبراها فى الاسكندرية بطاقة ٥٢ ألف طن سنويا ، وفى الاسماعيلية بطاقة ٣ آلاف طن ، ثم بورسعيد بطاقة ألف طن . غير أن حرب يونيو أدت إلى نقل الترسانتين الأخيرتين إلى الاسكندرية التى ابتلعت بذلك الصناعة جميعا .

بالمثل أو بالمقابل فإن لبناء السفن النهرية ثلاث ورش مجموع طاقتها ٣٧٠٠ طن ، تحتكرها جميعا القاهرة ما بين شبرا الخيمة فى الشمال وبولاق فى الوسط والتبين فى الجنوب ، وثلاثتها تمثل اجتماع الجبهة النهرية مع صناعة الصلب خلفها . وهكذا انتهت الصناعة كلها تقريبا إلى التركز فى العاصمتين فقط ، وإن كان لاوجه للمقارنة من حيث الأهمية بين الصناعات البحرية الأساسية فى الاسكندرية والنهرية الثانوية فى القاهرة .

---

(1) W. Miller, Ageog. of manufacturing, Lond., 1962, p. 377..

صناعة الماكينات

هى عصب الصناعات الهندسية بلاشك ، لأنها أداة الانتاج المباشرة نفسها . ورغم أنها بذلك تعد أهم حلقة فى تلك الصناعات ، فلعلها مازالت أضعف حلقة . غير أنها كلما تقدمت ، كلما دفعت بتلك الصناعات جميعا إلى الأمام . وبطبيعة الحال فإنها لا تنفصل عن صناعة الحديد والصلب التى تزودها بخامتها الأساسية ، ولذا يتركز السواد الأعظم منها فى منطقة حلوان أو على الأقل فى منطقة القاهرة الكبرى حيث تلعب فيها المصانع الحربية بالذات دورا هاما للغاية . أما خارج القاهرة فليس ثمة سوى الاسكندرية .

فإذا بدأنا بشقها الأهم والأثقل وهو صناعة الآلات ، فإنها تغطى مساحة عريضة للغاية من المنتجات الأساسية فى مختلف الصناعات والمهن فضلا عن الاستهلاك العادى . وقد يشترك أكثر من موقع أو مصنع فى عدد من هذه المنتجات ، أو يتخصص فيها البعض كلية ، ولكن حلوان دائما هى القاسم المشترك الأعظم فيها جميعا .

فالمراجل البخارية فى حلوان ومنيل شيحا بالجيزة ، وآلات وعدد مصانع الغزل تشترك فيها حلوان وكفر الدوار ، وبينما تنفرد الأميرية بالخلاطات الخراسانية ، والمعصرة بمحاور عربات السكك الحديدية وعدادات المياه ، فان حلوان تعود فتشارك المعادى فى صناعة ماكينات الخياطة ومفارم اللحم ، ومصر الجديدة فى السخانات وأفران البوتاجاز .

ثم فيما عدا هذا تنفرد حلوان بالمحركات بأنواعها المختلفة من محركات طائرات ومحركات سيارات ، ومن محركات ديزل إلى محركات كهرباء ، وكذلك بشنابر وبساتم السيارات ، فضلا عن آلات الورش وعدد المصانع ثم المعدات الانشائية والجمالونات والأوناش والروافع والكبارى والأبراج والصهاريج ومخازن التبريد ، بالاضافة إلى الكباسات وآلات الحفر وطلمبات المياه ومضخات الهواء وأجهزة الاطفاء ، هذا عدا أسطوانات البوتاجاز (١) .

---

(١) السابق ، ص ١٧٩ – ١٨١ .

إذا انتقلنا الآن من الآلات الأثقل إلى الأدوات الأخف ، فلعها أقل أهمية وإنتاجا نوعا . ولكن لهذا السبب نفسه فلعها أقل ارتباطا بالقاهرة أو احتكارا فيها ، حيث نجد كثيرا منها خارجها قريبا أو بعيدا . ففى حلوان نجد صناعة الأثاثات المعدنية ومواسير الضغط العالى والشبك الممدد والستاير المعدنية والأسلاك والمسامير ثم رشاشات المياه ورشاشات المبيدات الحشرية ، وكذلك أوعية وأغلفة الزنك للبطاريات الجافة .

وفى المعادى تقوم صناعات القواطع من سكاكين ومقصات ، وكذلك أدوات الجراحة ، فضلا عن فتاحات العلب والخرامات .... إلخ . وفيما عدا هذا فإن المعصرة تمتاز بإبر شغل الإبرة ، والبساتين بالمبارد ، والهرم بلوازم المعمار .

أما خارج القاهرة الكبرى ، ففى قها تتركز صناعة الدفايات والمفاتيح والأقفال ثم سوست الملابس وسنون الكتابة . وفى الاسكندرية نجد صناعة أمواس الحلاقة ، وفى أبو قير علب الصفيح لتعليب الفواكه المحفوظة ، وأخيرا لعب الأطفال ... إلخ . (١) .

تطور إنتاج صناعة الماكينات (بالوحدة)

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
محركات ديزل (بالجنيه)	–	٣٦,٠٠٠	١,٢٥٥,٠٠٠	١,١١٩,٠٠٠
طلمبات مياه دائرية	٢٠٠	١٢٥٠	١٧٨٣	١٢٤٧
ماكينات خياطة	–	٣٠٢٠	١٠,٥٠٠	١٣,٩٠٠
سخانات بوتاجاز	–	٢٠٠٠	١٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠
أفران بوتاجاز	–	٤٧,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
منظمات بوتاجاز	–	–	٥٤,٠٠٠	؟
مواسير ضغط عالى (بالطن)	–	–	٥٠٤٢	٤٣٢٦
شبك ممدد (بالمتر المربع)	–	٣٣٤,٠٠٠	٢٩٤,٠٠٠	١٥٩,٠٠٠
إنشاءات معدنية (بالطن)	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٩,٠٠٠
أثاثات معدنية (بالطن)	٣٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧,٠٠٠

(1) Barbour, p. 141 - 5..

الصناعات الكهربائية

كما سبق تشمل الصناعات الكهربائية مجموعتين أساسيتين : الانتاجية والاستهلاكية . فالأولى تشمل ثلاث فئات : وسائل توليد الكهرباء وتضم البطاريات بنوعيها الجاف والسائل ثم المحركات الكهربائية ، وسائل نقل الكهرباء وتضم الكابلات أساسا ، وأخيرا وسائل توزيع الكهرباء وهى المصابيح (اللمبات) أساسا . أما الصناعات الاستهلاكية فتنقسم إلى وسائل الاتصال الجماهيرى ابتداء من الراديو والتلفزيون حتى الفيديو والتليفون ، ثم الاجهزة المنزلية ابتداء من الثلاجات والغسالات حتى أجهزة التكييف والدفايات .... إلخ .

ولقد بدأت أولى خطوات الصناعة المصرية فى مجال الكهربائيات مبكرا نسبيا ، فى الثلاثينات، وبدأت السائلة . ففى بداية الثلاثينات أنشئ مصنعان للمبات الكهرباء بالاسكندرية والاسماعيلية ، ونجح الانتاج إلى حد تصدير بعض فائض بعد تغطية جزء من الاستهلاك . وفى أواخر الثلاثينات أنشئ مصنع للبطاريات السائلة ، تضاعف إنتاجه هو الآخر كما وكيفا بإضافة البطاريات الجافة. ثم فى الخمسينات الباكرة دخلت صناعة الثلاجات الكهربائية ، وتلاها فى الخمسينات المتأخرة الغسالات والدفايات ثم الراديو والتليفزيون والاسطوانات .... إلخ .

على أن الصناعات الكهربائية لم تطفر حقا لتشمل معظم خطوطها المعروفة إلا فى العقدين الأخيرين تحت ضغط الطلب المحلى الهائل نتيجة تغير مستويات المعيشة وأنماط الحياة ، غير أن كثيرا منها مازال يعتمد على المدخلات المستوردة بنسبة عالية تجعله أقرب إلى صناعة التجميع ، كما أن هذا يجعله صناعة سوق فى الدرجة الأولى ، أى صناعة العاصمة بدرجة فائقة التركيز . وإلى هذا فإن الانتاج المحلى لا يغطى الاستهلاك ويحتم الاستيراد بنسبة ماتزال عالية . فمثلا فى سنة ١٩٨١ بلغت قمية الانتاج المحلى ٨٢ مليون جنيه ، ضد ٥٠ مليونا قيمة نحو ٢٥ ألف طن من الواردات الكهربائية .

فإذا ما بدأنا بالصناعات الكهربائية الانتاجية ، التى تنقسم منتجاتها إلى ثلاث مجموعات تتعلق بتوليد الكهرباء ثم بنقلها ثم بتوزيعها ، فإنها تكاد جميعا أن تدور فى فلك القاهرة أساسا ثم الاسكندرية بصفة تكميلية . خذ أولا مصنوعات توليد الكهرباء التى تشمل البطاريات الجافة

والسائلة والمحركات الكهربائية . فمصانع البطاريات الجافة يتركز نصفها تقريبا فى شبرا الخيمة وحدها ، ثم فى المطرية وغمرة والظاهر ودار السلام ثم أخيرا فى قها . أما البطاريات السائلة فموزعة مصانعها بين العمرانية بالجيزة والسبتية فى قلب القاهرة ثم العباسية ، ثم أخيرا بين فيكتوريا والسيوف بالاسكندرية (١) . وقد بلغ إنتاج البطاريات الجافة نحو ١٠٨ ملايين بطارية سنة ١٩٧٩ مقابل نحو ٤٥٠ ألف بطارية سائلة .

انتقل الآن إلى وسائل نقل وتوصيل الكهرباء ، وتمثلها الكابلات والأسلاك ، والأسلاك المعزولة ، تجد مصانع كابلات الكهرباء والتليفون فى مسطرد وشبرا الخيمة ، ومصنع كابلات الألومنيوم للخوط الهوائية فى حلوان . أما عن مستوى الانتاج فجيد يرقى إلى المواصفات العالمية . وقد ارتفع حجمه من ٢٦ ألف طن سنة ١٩٧٧ إلى ٣٧ ألفا سنة ١٩٨١ ، بزيادة الخمسين فى خمس سنين ، وبحيث صار يكفى الاستهلاك المحلى .

إذا نقلنا إلى وسائل توزيع الكهرباء ، بادئين بالتوزيع ، فإن العدادات فى شبرا الخيمة والمعصرة ، وفى روض الفرج تتركز محولات الكهرباء ولوحات التوزيع والأكشاك والمفاتيح . كذلك فان مصانع البلاستيك بالعاصمتين هى التى تنتج الأدوات الكهربائية الصغيرة مثل المفاتيح والأجراس ...... إلخ . على أن وسائل التوزيع هذه تعانى ، على عكس وسائل النقل والتوصيل ، من مشكلات عديدة . فلأن كثرة من المصانع الخاصة الصغيرة الضعيفة الامكانيات تشارك فى إنتاجها بصفة خاصة ، والانتاج يعتمد بدوره على استيراد الخامات بنسبة ٣٠٪ على الأقل ، فإن الجودة متواضعة والأسعار متعالية ، خاصة فى مفاتيح الانارة والدوى والترانسات (المحولات) والبرايز والفيش والكشافات . وهذا يفسر اندفاع السوق بشدة إلى المستورد سواء من البلاستيك أو النحاس ، سواء من فرنسا وإيطاليا أو الهند والصين .

على أن اللمبات الكهربائية هى بلاشك أهم وسائل التوزيع وإن تكن آخرها ، وقد كان هناك دائما المصنعان القديمان فى الاسكندرية والاسماعيلية ، إلا أن الأخير نقل بعد حرب يونيو إلى الداخل فى كفر صقر . هذا عدا مصانع القاهرة الحديثة والجديدة . أما عن الانتاج فقد تصاعد

---

(١) السابق .

وتنوع فى السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ ما بين اللمبات العادية (المسمار والقلاووظ) والفلورسنت (النيون) والسهارى والبلح .... إلخ ، وإن لم تتحقق الكفاية الذاتية تماما فى أى منها . فمن العادية، بلغ الانتاج مليونى لمبة سنة ١٩٥٢ ، ٥,٦ مليون سنة ١٩٦٠ ، ٩,٩ مليون سنة ١٩٦٣ ، ١١,٩ مليون سنة ١٩٦٧ . ثم تضاعف الانتاج أضعافا عبر السبعينات ، فسجل ٢٧ مليونا سنة ١٩٧٧ ، حتى بلغ الآن نحو ٤٧ مليون لمبة سنة ٨١ – ١٩٨٢ ، ينتظر أن ترتفع إلى ٥٢ مليونا هذا العام ٨٢ – ١٩٨٣ . والخطة الموضوعة تقضى بأن يصل الانتاج فى نهاية سنة ١٩٨٣ إلى ٦٢ مليونا ، وبذلك تكفى الاستهلاك المحلى لأول مرة .

أما اللمبات الفلورسنت فقد بلغ إنتاجها سنة ٨١ – ١٩٨٢ نحو ٣,٣ مليون لمبة ، بينما يقدر الاستهلاك المحلى بنحو ٥ ملايين . ولذا تهدف خطة التوسع إلى إنتاج ٦ ملايين لمبة قريبا ، مع تطوير النوعية أيضا إلى نوع جديد يوفر عشر طاقة الكهرباء المستهلكة ولكن بنفس قوة الاضاءة .

تبقى الآن المجموعة الرئيسية الثانية من الصناعات الكهربائية وهى المصنوعات الاستهلاكية التى قسمناها إلى وسائل الاتصال الجماهيرى ابتداء من الراديو والتليفزيون حتى الاسطوانات والتليفون ، ثم إلى الأجهزة المنزلية ابتداء من الثلاجات والغسالات حتى أجهزة التكييف والدفايات .... إلخ . فأما صناعة الراديو ، فإلى جانب القاهرة (الهرم والمطرية) والاسكندرية (النزهة والمحمودية) ، يأتى وادى النطرون سدا لفراغ صناعة الصودا المندثرة ، بينما تشارك الاسماعيلية فى صناعة الجراموفون لملء الفراغ الصناعى بالمدينة . أما التليفزيون فأكثر تركيزا ، فإلى جانب القاهرة (دار السلام والمعادى) ، ليس ثمة سوى مصنع بنها حيث معهد التدريب المركزى (١) .

أما عن الانتاج ، فقد بلغ عدد أجهزة الراديو نحو ١٠٠ ألف جهاز سنة ١٩٧٩ ، ٢٠٠ ألف سنة ٨٢ – ١٩٨٣ ، أى تضاعف فى أقل من ٥ سنوات . أما التليفزيون فقد بلغ إنتاجه ٥٠ ألف جهاز عادى سنة ٨٠ – ١٩٨١ ، فارتفع إلى ٧٠ ألفا سنة ٨١ – ١٩٨٢ ، وينتظر أن يبلغ أكثر من ٨٠ ألفا هذا العام ٨٢ – ١٩٨٣ ، دون أن يتعدى ذلك كثيرا بعد ذلك . السبب هو تحول التركيز إلى التليفزيون الملون ، الذى ارتفع إنتاجه من ١٨ ألف جهاز سنة ٨٠ – ١٩٨١ ، إلى ٣٨ ألفا

(1) Barbour, p. 135-9.

سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، وينتظر أن يبلغ ٦٣ ألفا فى العام الحالى ٨٢ - ١٩٨٣ ، ٨٥ ألفا فى السنة التالية ، إلى أن يحقق علامة المائة ألف سنة ١٩٨٥ . كذلك ينتظر أن يتم إنتاج الفيديو كاسيت سنة ١٩٨٤ .

وكصناعة الراديو والتليفزيون فى تركيزها العاصمى ، صناعة الأجهزة المنزلية الحديثة . فالثلاجات (١١٢ ألفا سنة ١٩٧٦) قاهرية مطلقة ، تتوزع بين ألماظة وبهتيم والزاوية الحمراء فى الشمال وحلوان فى الجنوب . ولكن الغسالات أكثر انتشارا . فإلى جانب القاهرة (ألماظة أيضا) ، تأتى الاسكندرية (اللبان) ، وكان هناك مصنع ببورسعيد إلا أنه نقل بعد العدوان إلى دمياط . ولعل صناعة البوتاجاز أشبه توزيعا بالثلاجات . فللقاهرة الصدارة المطلقة (بجام ، بهتيم ، والعباسية شمالا ، ومصر القديمة وحلوان جنوبا) ، ثم يبقى للاسكندرية مصنع واحد (المنشية الجديدة) . أما الدفايات ختاما ، فتتوزع بين حلوان وبورسعيد .

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
كابلات مسلحة	-	٩٧٠	٣٨٢٧	٢٥٨٩
اسلاك وكابلات كهربائية	-	١٥٤٠	٣٢٤٢	٣٧١٢
عدادات كهربائية	-	-	٤٤,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠
بطاريات سائلة	١٨,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	١٧١,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠
بطاريات للاسلكى	٢٠,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	٢٢١,٠٠٠
بطاريات جافة للأناره (بالمليون)	-	٣	٢٤	٣١
لوحات توزيع كهربائية	-	-	٦٧٤	٦٣١
مواسير عازلة برجمان (بالطن)	٢٨٠	٢١٢	٧٢٢	٣٦٨
مصابيح كهربائية(لمبات) (بالمليون)	٢	٥,٩	٩,١	١١,٩
ثلاجات كهربائية	-	٦٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٩,٠٠٠
غسالات كهربائية	-	٥,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠
أجهزة تكييف	-	١٦٨١	٩٧٨	٤٩٦
دفايات كهربائية	-	-	٣,٠٠٠	٩,٠٠٠
راديو وترانزيستور	-	٦٤,٠٠٠	١٥٧,٠٠٠	١٦١,٠٠٠
أجهزة تليفزيون	-	-	٥٦,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
جراموفون كهربائى	-	-	١١,٠٠٠	٣,٠٠٠
أسطوانات جراموفون	-	-	٨١٧,٠٠	٨٣٥,٠٠٠

الفصل السادس والثلاثون

ثروتنا المعدنية
و صناعة التعـــدين

من الثروة إلى الثورة
الثورة المعدنية

أولا وقبل كل شئ ، لابد أن ندرك بوعى تام ، ونقرر بصيغة التوكيد ، ثم نتفق بموضوعية العلم، أن ثورة معدنية حقيقية مثيرة ومؤثرة قد حدثت فى مصر فى العقدين الأخيرين أو نحو ذلك. وهى ثورة حقيقية ، لأنها وإن جاءت «على الطريقة المصرية» أى أقرب كالعادة إلى الانقلاب المحدود منها إلى الثورة الحقة ، فإنها لا تدع مجالا للمقارنة أو التشابه بينها وبين حجم مصر المعدنى قبلها . وهى ثورة مثيرة ، لأنها لم تكن منتظرة أو منظورة ، إن لم تكن حقا مستبعدة تماما ، وإنما تمت بمزيج غريب من البحث والكشف ومن الصدفة والاتفاق ثم من «العدوى والوباء». وهى ثورة مثيرة ، لأنها أتت مستقلة عن ثورة الصناعة وإن لم تكن منفصلة عنها بطبيعة الحال ، كما لا تقل وزنا وخطرا ونتائج .

تلك مقدمة كان لابد منها ، لأن ذلك هو الاستهلال أو المدخل الوحيد الصحيح لأى دراسة الآن عن ثروتنا المعدنية ، وإلا لاختلط الماضى بالحاضر فضاعت الغابة فى الأشجار واختلت الرؤية تماما . فمنذ أقل من ربع قرن فقط كانت مصر تقريبا أرضا بلا معادن بمعنى الكلمة ، ولم يكن لها أمل فى ثروة أو ثورة معادن عمليا . أما اليوم فرغم أن من الصعب أن تعد مصر دولة معادن mineral state بعد ، فلعلها أن تجاز كدولة شبه معدنية أو نصف معدنية .

لهذا ينبغى أن نميز بكل حسم بين مرحلتين مختلفتين كل الاختلاف معدنيا . ماقبل الستينات تقريبا ، ومابعدها . ولا يلخص هذه الثورة ولا يثبتها كالجدول المقتضب الآتى عن أرقام كل من الانتاج والاحتياطى من معادننا الرئيسية قبل وبعد ذلك التاريخ الفارق .

فمنه نرى أن الانتاج قد ارتفع إلى المثلين أو ثلاثة الأمثال تقريبا فى الفوسفات والحديد ، بينما طفر إلى أكثر من عشرة الأمثال فى البترول ، الذى ازدوج أيضا بالغاز الطبيعى . أما فى الاحتياطى ، فضلا عن إضافة معدن جديد تماما ولأول مرة وهو الفحم ، عدا الغاز طبعا فقد ارتفع رصيد الحديد إلى ٣ - ٤ الأمثال ، والبترول (مع الغاز) إلى ٧ الأمثال ، بينما قفز مخزون الفوسفات على الأقل إلى ١٠٠ - ١٠٠٠ مرة مثلما كان قبل الستينات .

الثورة إذن حقيقية ولاريب فيها ، وإن استثنى منها المنجنيز لأسباب خاصة مفهومة . فأما إنتاجه فقد توقف فى الفترة الأخيرة نتيجة العدوان على سيناء ، أما الاحتياطى فقد جنح إلى الهبوط نتيجة الاستخراج السابق دون إضافة إلى الرصيد المكتشف .

الانتاج بالطن

المعدن	٥٩ - ١٩٦٠	١٩٥٢	١٩٥٢
البترول	٣,٤٤١,٠٠٠ (١)	٢ - ٣ ملايين	٤٠ مليونا سنة ١٩٨٣
الفوسفات	٥٩٩,٠٠٠	نصف إلى ثلثى مليون	٨٧٧,٠٠٠ سنة ١٩٧٨
المنجنيز	٢٣٨,٠٠٠	خمس إلى ثلث مليون	المخطط ٢٠٠ألف سنويا
الحديد	٢٤٣,٠٠٠	ربع مليون	٣,٣ مليون سنة ١٩٨٣
الفحم	-	-	المخطط مليون سنويا

الاحتياطى بالطن

البترول	-	١٠٦ملايين سنة ١٩٦٠	٤٥٠ مليون زيت ، ٣٠٠ مليون غاز سنة ١٩٨٢
الفوسفات	-	١٠ ملايين	١٢١٠٠ - ١٢٥٠
المنجنيز	-	٤ ملايين	٢,٥ مليون
الحديد	-	١٤٥ مليونا	٥٤٠ مليونا
الفحم	-	-	١٠٠ - ٢٠٠ مليون

الصورة القديمة

التعدد ، مع القزمية ، إلى جانب التبعثر - تلك إذن هى أبعاد الصورة المعدنية القديمة والمزمنة لمصر حتى الأمس القريب . فلقد كانت الثروة المعدنية المصرية تمتاز تقليديا وتوصف من أسف بأنها أقرب إلى قائمة مطولة لعينات من المعادن ، مجرد عينات echantillons . فهى شديدة التنوع كقوس قزح ، ولكنها قليلة الثراء كالصحراء التى هى فيها .

البترول والفوسفات ، الحديد والمنجنيز ، النحاس والرصاص ، الزنك والقصدير ، النيكل والكروم ، الأستبستوس والتونجستن (الفولفرام) ، الكبريت والجرافيت ، الفلسبار والسيليكا ، الكاولين والتلك (الطلق) ، الخفاف (الشبه) والمغرة ، الملح والنطرون والصودا ، فضلا عن الذهب والبلاتين ، والفيروز والزبرجد والزمرد ، وعديد من الأحجار الكريمة ، ثم أخيرا رتل كامل من الأحجار غير الكريمة - تلك جميعا بنود ترد أو تتردد فى معادننا ، ولكن معظمها لايعدو رؤوس عناوين لايبلغ إنتاج ، ولا نقول رصيد ، بعضها بضعة أطنان فى بعض الحلات . ولقد كان هذا التعدد مع القزمية والتبعثر هو الذى أوحى فى وقت ما بفكرة « المجمعات التعدينية » كمصحح يعمل فى قلب الصحراء كوحدات اقتصادية متكاملة بقدر الامكان .

والواقع أن جيولوجيتنا ، على النقيض تماما من جغرافيتنا ، جاءت شحيحة مقلة للغاية . (١) وإذا كانت سلسلة جبال البحر الأحمر - سيناء هى منجمنا الرئيسى حتى ذلك الوقت ، فإنها معدنيا أقرب إلى الأبنين الفقيرة منها إلى الأورال أو الأبلاش الشديدة الثراء ، وذلك رغم أنها أقرب إلى الأخيرة منها إلى الأولى جيولوجيا . وعلى سبق مصر زمنيا منذ العصور القديمة إلى التعدين ، فقد كانت تعد بسهولة فقيرة متخلفة نسبيا من حيث الكم ، ولم تكن قط دولة معادن بصفة عامة كما سبق .

الغريب ، مع ذلك ، أن مصر الحديثة كانت سباقة فى بعض خطوط التعدين . فهى أولى الدول العربية علاقة بالبترول ، ومن أقدم كبرياتها فى الفوسفات تقليديا ، وتمتلك ماكان فى وقت ما ثالث أكبر منجم منجنيز فى العالم ، وأخيرا ففى الحرب الثانية كانت مناجم التلك فى مرسى جولان قرب حماطة وفى الدراهيب تنتج أكثر من أى مناجم بأوربا خارج الروسيا . (٢)

(1) Jacqueline Beaujeu- GArnier, Economie du Moyen - Orient, P. 64-5.

(2) Holman, Future of the mining industry in Egypt, 1948, p. 6 - 7.

هل غادر القدماء من متردم ؟

ولقد كان هناك عادة نظريتان فى حقيقة ثروتنا المعدنية . الأولى ترى أنها قد استنزفت إلى حد النفاد تقريبا على يد القدماء منذ الفراعنة ، وأن خريطتنا المعدنية الراهنة ليست بالتالى إلا بقايا وفضلات منجم حفرى كبير . بل لقد وصلت هذه النظرة المتشائمة حينا ما إلى حد القول بأن الانتاج المعدنى الهام الوحيد فى مصر إنما هو « الحفريات » ، وأن من الخير لمهندس التعدين المصرى أن يبحث عن « المومياوات » لا المعادن ! (١)

وإذا كان الواقع قد أثبت جموح هذا الحكم المتجنى ، فلعل الأهم أن هناك انكسار فى الرؤية ، والقضية أصلا غير ذات موضوع ، إذ لابد أن نتذكر أن الأقدمين لم يمسوا إلا تلك المعادن الكمالية الصغيرة النفيسة والكريمة وأشباهها ، أما تلك المعادن « الاستراتيجية » التى هى مفاتيح الصناعة الحديثة فلم يعرفوها ولا عرفوا الحاجة إليها أصلا .

أما النظرية الثانية فكانت ترى أن ثروة مصر المعدنية ماتزال دفينة خبيئة فى ضمير الجيولوجيا ، وأن خريطة مصر المعدنية لم ترسم بعد عمليا ، وأنها واعدة إلى حد بعيد . وعند هذه المدرسة أن هناك أملا حقيقيا فى أن تقود مصر العالم العربى فى الانتاج المعدنى على أية حال ، مثلما أو مادامت الدول العربية تقوده فى البترول . (٢) ولئن بدا حتى هذا الهدف متفائلا أكثر ممايبرر الواقع حينئذ ، فمن الواضح الآن أن النظرية الأخيرة فى مجملها هى التى قيض لها أن تتحقق ، لتعطينا الصورة الجديدة والراهنة لثروتنا المعدنية ، نقطتنا التالية .

الصورة الجديدة

دخولا إلى موضوعنا مباشرة ، هناك أربعة متغيرات أساسية جديدة . أولا ، دخول عناصر بكر وجديدة كلية على قائمة المعادن ، أهمها الفحم والغاز الطبيعى عدا الكثير من المعادن الصغرى والنادرة مثل اليورانيوم والتنتالوم والنيوبيوم ... إلخ .

---

(1) Id., p. 2.

(2) Ibid.

ثانيا ، زيادة الاحتياطي المؤكد في معظم المعادن الرئيسية والهامة بنسب فعالة على الأقل ، لاسيما في الفوسفات ثم البترول فالحديد . وإذا بدا المنجنيز استثناء من القاعدة حتى الآن ، فلعل الكلمة الأخيرة لم تقل بعد .

ثالثا ، ارتفاع الانتاج في معظم تلك المعادن بنسب مؤثرة إلى ثورية ، وعلى الأخص البترول يليه الحديد فالفوسفات .

رابعا ، وأخيرا ولكن بالتأكيد ليس آخرا ، تغير وانقلاب خريطة مصر المعدنية جذريا ، فلأول مرة وفي جميع المعادن الهامة تقريبا تخرج مصر من قفص الصحراء الشرقية – سيناء الحديدي (أم المعدني ؟) ، تتمدد وتزحف غربا إلى كل من وادي النيل نفسه والصحراء الغربية عبره ، لتصبح خريطتها المعدنية مترادفة أو مترامية تقريبا مع امتداد رقعة الوطن . ومثلما أعيد فتح ملف ثروتنا المعدنية وفتح مناجمها ، أعيد رسم خريطتنا المعدنية من جديد .

وإذا كان كل واحد من هذه المتغيرات الجذرية يتطلب وقفة مفصلة وحده ، فلعل من المفيد أولا أن نضيف أن هناك كل يوم كشوفا جديدة ، وأخرى تنتظر . وأهم من هذا أننا إذا كنا الآن نعرف بدقة المخزون السطحي في الطبقات العليا من القشرة الأرضية ، فإن المخزون الدفين في الأعماق مازال علامة استفهام ضخمة في ضمير الجيولوجيا ، لن يجيب عليها سوى الأقمار الصناعية والليزر وسائر فتوحات التكنولوجيا الحديثة .

من هنا جميعا فإن احتمالات المفاجآت قائمة دائما . فمثلا هناك شواهد بترولية في منطقة أبو بلاص قرب الفرافرة ، ونطاق البحث عن البترول يتسع لأول مرة إلى جنوب الصحراء الغربية وإلى البحر الأحمر ، كما اكتشف اليورانيوم في العوينات ، والمعادن النادرة التصديرية كالنيوبيوم والتنتالوم في وسط الصحراء الشرقية ، هذا فضلا عن إمكانيات استخراج الذهب والفضة والمغنسيوم والبوتاسيوم والبروم عدا الملح وعديد من المعادن والعناصر الأخرى من مياه مشروع القطارة بعد تنفيذه ، وكذلك من بحيرة قارون إلى حد ما ... الخ .

فضل الصحراء

أخيرا جدا إذن – نستطيع الآن أن نخلص – بررت الصحراء وجودها ونفسها . فبعد أن كانت مجرد شرنقة واسعة للحماية حول مصر ، أصبحت شرنقة اقتصادية أو غلافا معدنيا يدعمها

وبشريها . وبعد أن كانت وظيفتها جغرافية فقط ، صارت جيولوجية أيضا . فمن محجر رخيص ، إلى منجم نفيس ، إلى حقل معدني - إلى هذا جاء تطور صحرائنا اقتصاديا . والأول حجارة الهضبتين المعمارية ، والثانى أحجار سيناء الكريمة ، والثالث معادن الصناعة والبترول الاستراتيجية . وفى الحالات الثلاث فإن معادننا ، كما يتفق ظاهرة صحراوية فى جوهرها ، وثروتنا المعدنية هى ابنة الصحراء أو قرينتها إلى أبعد حد . وذلك عطاؤها وإن قل ، وفضلها الذى لاينبغى أن يجحد أو ينسى .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، تبقى بطبيعة الحال صعوبة الصحراء وقسوتها البالغة كبيئة طبيعية وكوسط إيكولوجى للتعدين : العزلة ، البعد ، المناخ ، الجفاف ، غياب العمران ... الخ ، مما أعاق وحد بالفعل من نشاطنا التعدينى بعض الشىء بعض الوقت .

على أن المهم الآن أننا بفضل تطور دور الصحراء نجد قاعدة بنائنا الاقتصادى والصناعى وقد ازدوجت وأصبحت « ذات طابقين » كما يقال : الزراعة والمعادن ، التربة والباطن ، الجغرافيا والجيولوجيا ... الخ . ولهذا كله يحسن بنا قبل أن ننتقل نهائيا إلى مركبنا المعدنى الراهن بالتفصيل أن نعرض بإيجاز مقارن للصورتين القديمة والجديدة معا ، لتحديد الثوابت والمتغيرات واستخلاص التعميمات الرئيسية والكليات الكبرى .

بين الصورتين

الثلاثية القاعدية

أثمن عناصر مركبنا المعدنى الحديث بصفة عامة هى لاشك ثلاثية البترول - الفوسفات - الحديد ، تلك التى لا يمكن إلا أن تذكر فى هيكلها بثروة المغرب العربى المعدنية ، أو بالأحرى التى تجمع بين جوهر ثروتى المغرب العربى (الفوسفات - الحديد) والمشرق العربى (البترول) ، بحيث تأتى مصر وسطا بين ، ومجمعا ، للمغرب والمشرق معدنيا مثلما هى فى كثير من الجوانب والملامح الأخرى جغرافيا وتاريخيا ، طبيعيا وبشريا .. الخ .

حتى على المستوى التفصيلي يصدق ذلك ، ففى البترول وحده مثلا أصبحت مصر تجمع بين ملامح المشرق الرئيسية وهى سيادة الزيت أولا والزيت الثقيل ثانيا ، وبين ملامح المغرب الأساسية وهى سيادة الزيت الخفيف أولا والغاز الطبيعي ثانيا .

على أن ثروتنا من الناحية الأخرى ، ناحية الكم ، كانت تقليديا أبعد شيء عن أن تقارن بثروة أى منهما أو كليهما بطبيعة الحال . ورغم أن رصيدنا من تلك المعادن الثلاثة قد ارتفع كثيرا فى الفترة الأخيرة ، ويبدو فى ازدياد كل عام بفضل المزيد من الأبحاث والكشوف الجيولوجية ، إلا أن الفجوة أو الهوة بيننا وبين كبار العرب مازالت واسعة للغاية ، بل ولعلها تزداد اتساعا فى حالات.

ولربما كان الأستثناء الوحيد هو الفوسفات . فالاحتياطى المرصود منه لم يكن ليزيد عن احتياطى المنجنيز مثلا ، أى نحو ١٠ ملايين طن ، وهو مستوى إن عد معقولا فى حالة معدن صغير نادرا كالأول فإنه هزيل جدا بالنسبة لرواسب الثانى الصخرية الضخمة .

أما الآن فإن ثورة الفوسفات الكبرى رفعت تقديراته إلى مستوى مليارى على الأقل .

وبهذا أصبح الفوسفات من أعظم وأهم معادننا على الاطلاق . وبعد أن كانت كل معادننا الرئيسية متقاربة فى غناها ، أو بالأصح فى فقرها ، أصبح الفوسفات قمة سامقة حادة ترتفع وتشمخ بشدة فوق سائر العائلة المتواضعة المسطحة . وبذلك أيضا أصبحت مصر ، وإن لم تكن دولة معادن ، دولة فوسفات أساسية ، ولحقت بنادى كبار دول الفوسفات فى العالم .

أيضا لا شك أن هذا الكشف الانقلابى جاء فى وقته تماما ، إن لم يكن قد تأخر طويلا ، بعد أذ طفرت الثروات والثورات المعدنية حول مصر من جميع الجهات دون أن تنال نصيبها منها . فإذا كانت مصر قد حرمت من البترول الغزير ، فلاشك أن الفوسفات يأتى كثروة تعويضية جديرة. فهو سلعة تصدير استراتيجية مطلوبة فى السوق العالمية ، تمثل استثمارا سريع العائد ، فضلا عن أن سعر الطن مرتفع وإن قل كثيرا عن سعر طن البترول . والواقع أن الفوسفات هو غذاء الزراعة كما أن البترول غذاء الصناعة ، ويمكن أن يكون بترول من لابترول له ، وهو بالفعل نفط العرب غير النفطيين كالمغرب مثلا ، باختصار ، الفوسفات بترول مصر ، أو يمكن أن يكون .

عن الانتاج وأبعاده

أما عن الانتاج ، فإن لمصر الحديثة تاريخا طويلا فى التعدين . والبترول أقدم وأسبق معادننا استثمارا ، منذ بداية القرن تقريبا ، يليه الفوسفات منذ اكتشف سنة ١٩٠٩ وصدر سنة ١٩١٢ ، يليه المنجنيز منذ الحرب الأولى ، بينما تأخر الحديد تماما إلى عصر الثورة يوليو فلم يظهر لأول مرة إلا فى الخمسينات . وهذا التاريخ المعدنى الطويل يجعل مصر رائدة فى كثير من خطوطه وجوانبه . فى البترول ، مثلا ، كانت من أسبق دول العالم وأسبق دول الشرق الأوسط . وفى الفوسفات لم يكن إنتاجها ليقل كثيرا عن دول المغرب المتوسطة ، وهكذا .

غير أن الانتاج ، من الناحية الأخرى ، كان ضئيلا وفى حدود متواضعة بوجه عام ، كما كان - باستثناء الفوسفات والحديد الآن - شديد التذبذب من عام إلى آخر ، دلالة على عدم استقرار الاتجاه التعدينى بعد . هذا إلى أن المعادن التى يقع جزء منها أو كلها فى سيناء كالبترول والمنجنيز تضاعف تعرضها للتذبذب مع تعاقب العدوان الإسرائيلى فى العقود الأخيرة ، بالمقابل ورغم تواضع الانتاج عموما ، فإن نسبته إلى الاحتياطي تزيد عادة عنها فى الدول المشابهة ، ولو أن هذا أيضا يعنى سرعة النزح وخطر الاستنزاف وقصر العمر المنتظر .

أخيرا ، فإن من المهم أن نلاحظ اختلاف أغراض التعدين بين المعادن المختلفة من حيث الانتاج للاستهلاك والانتاج للتصدير . فنستطيع أن نضعها قاعدة عامة أن البترول منذ البداية وإلى قرب النهاية كان للاستهلاك المحلى ولاتصدير فيما عدا بعض التبادل النوعي . بالمثل الحديد منذ بدأ . على العكس من ذلك المنجنيز ، كله تقريبا للتصدير دون استهلاك محلى إلا بعد صناعة الحديد والصلب حديثا حيث يدخل بعضه فى عملية الانتاج . وفيما بين النقيضين يأتى الفوسفات، أغلبه للتصدير وأقله للتصنيع المحلى . وفى المحصلة نرى أن إنتاجنا المعدنى يتقاسمه بعامة اقتصاد التصدير والتصنيع ، وهذا يميزه عن معظم الدول العربية ودول العالم الثالث المعدنية التى يغلب عليها اقتصاد التصدير والخام أساسا .

ثروة مهملة

ثم لا يبقى فى النهاية سوى كلمة عن الثروة المعدنية «المفترى عليها» ككل . فالواقع أن قيمة الانتاج المعدنى عندنا ، باستثناء البترول وحده بالطبع ، تعد بائسة إلى حد بعيد ، إذ تدور فى

حدود بضع عشرات من ملايين الجنيهات فقط ، فى حين أنها عصب الانتاج فى صناعات عديدة معدنية وغير معدنية يقدر صافى إنتاجها النهائى ببضع عشرات من بلايين الجنيهات على الأقل .

فى سنة ١٩٧٧ مثلا لم تزد قيمة الانتاج المعدنى من حديد ومنجنيز وفوسفات وكاولين وكوارتز .... إلخ عن ١٣ مليون جنيه ، الصادر منها ٣,٤ مليون فقط . وفي سنة ١٩٧٩ كان المجموع ٣٠,٥ مليون جنيه ، منها ١٥ مليونا قيمة إنتاج مناجم الصحراء الشرقية ، ١١,٥ مليون قيمة إنتاج محاجر ضفتى النيل ، ٤ ملايين قيمة إنتاج ملاحات المكس وبور سعيد . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع إجمالى قيمة الانتاج المعدنى إلى ٤٥ مليون جنيه ، ٣٧ مليونا منها قيمة الحديد والفوسفات والملح والحجر الجيرى والرمل والزلط ، بينما ذهبت الثمانية ملايين جنيه الباقية للثلاثين خامة معدنية الباقية . وإذا كانت تلك قيمة الانتاج المحلى ، فإن حصة التصدير فى السنة نفسها لم تزد عن ٥ ملايين جنيه ، بينما استوردنا بالمقابل ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه .

صفوة القول فى كل الأحوال أن تقييم الانتاج المعدنى عندنا بعيد تماما عن الانصاف إذا ما قيس بما يترتب عليه من قيمة مضافة من خلال التصنيع . فمثلا قدرت قيمة الانتاج الصناعى المترتب على حديد الواحات سنة ١٩٧٧ بنحو ٤٤٥ مليون جنيه ، فى حين أن الخام نفسه لم يحقق بالكاد ١ - ٢٪ من تلك القيمة . والواقع أن التقدير الرسمى لما تأخذه صناعة الصلب من حديد الواحات يقيم الطن بما لايزيد عن ٥,٥ جنيه ، والامدادات كلها بنحو ١١,٨ مليون جنيه ، فى حين أننا لو استوردنا نفس الكمية والنوعية بسعر التسليم فى الاسكندرية وهو ٤٢,٢٥ دولار لناهزت التكلفة المائة مليون جنيه .

مثال آخر خام فوسفات السباعية الذى يسلم إلى مصانع أبو زعبل وكفر الزيات بحوالى ١٣ جنيها للطن ، بينما سعره فى السوق العالمية ٢٥ دولارا . لكن التناقض الصادم يقينا هو ذلك الذى يقع بين الأسمنت وخاماته الحجر الجيرى والطفلة ، فهذه تسلم بسعر جنيه أو اثنين للطن فيما قد تجاوز الأسمنت التسعين جنيها .

من هنا جميعا يقدر الجيولوجى البهى عيسوى أن التقدير الرسمى لإنتاج محاجرنا هذا العام والبالغ ٦٠ مليون جنيه فقط ينبغى أن يرفع إلى نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه على أساس الأسعار

العالمية المتوازنة أو الموازية (١) . ومع التسليم بأن تكلفة الانتاج إلى حصيلة البيع فى حالة مثل البترول أصبحت صغيرة جدا لاتعدو ١٠ – ١٥ ٪ حاليا ، بينما هى تبلغ أضعاف ذلك فى المعادن الأخرى ، فإن هذا لا يغير من الحقيقة المثبطة وهى أن ثروتنا المعدنية ، باستبعاد البترول الذى تجرى حصيلته فى آلاف الملايين حاليا وتعادل قيمة سائر تلك الثروة جميعا مئات المرات ، ثروتنا المعدنية هى ثروة مجحودة الفصل مهملة إلى حد يحيط توسعها ونموها بلاشك .

وإذا كان من المفهوم تماما اقتصاديا ، والمبرر عمليا وماديا ، تركيز الاهتمام على الكشف عن البترول وتنمية موارده ، فإن هذا لايخفى أكثر مما يبرر إهمالنا لسائر عناصر ثروتنا المعدنية . وفى هذا تكاد تتكرر قصة القطن مع سائر محاصيلنا الزراعية . فكما توشك وزارة الزراعة أن تتحول إلى وزارة للقطن ، تكاد الوزارة المختصة بالمعادن والتعدين عندنا أن تكون فى صلبها وزارة للبترول وحده . والمطلوب الآن شئ من التوازن ليس إلا ، فإنه «يدفع» .

خريطة معدنية جديدة

أيا ماكان ، فإذا نحن انتقلنا من الانتاج واتجاهاته وسماته ومشكلاته إلى الخريطة المعدنية نفسها ، فلاجدال أنها ظلت رتيبة تقليدية ومحدودة الأفق لفترة طويلة . أما الآن فإن خريطة جديدة حقا تتخلق وتتفتح تحت ناظرينا ، بل وبالجملة ذلك أكثر منه بالقطاعى إن صح التعبير .

فالخريطة القديمة ، إذا بدأنا من البداية ، كانت تعنى فقط نطاق أو محور سيناء – الصحراء الشرقية على امتداد الضلوع اليمنى للبلد . ذلك النطاق ، شرق مصر باختصار ، لاريب كان أرض المعادن فى القطر ومنجم الجمهورية الأول إن لم يكن الأوحد . أما خارجه فكل ماهناك ، أو ماهو معروف ، إنما هو قدر محدود من الحديد والفوسفات فى الواحات بالصحراء الغربية ، وكله يقع تماما خارج الانتاج . ثم إن ذلك المحور المعدنى كان يستقطب فى نواتين أو قطبين معدنيين ، القطب الشمالى فى سيناء وعلى جانبى خليج السويس ، والقطب الجنوبى فى دائرة وسط وجنوب الصحراء الشرقية وبتحديد أكثر دائرة خاصرة الصحراء .

فى القطب الشمالى كان يتركز كل البترول ومعظم المنجنيز وبعض الحديد . أما القطب

---

(١) محمد البهى عيسوى ، «ثروتنا تنتظر» ، الاهرام ، ٢٤ يونيو ١٩٨٣ ، ص ٥.

الجنوبى فأكثر تنوعا ، فهنا تتقارب وتتكاتف مواطن ومناجم المعادن المتعددة فى كوكبة أشبه بأرخبيل معدنى وسط بحر الرمال وبين تضاعف الجبال . ففيما عدا البترول ، لايكاد يوجد معدن فى مصر لا يتمثل هنا بدرجة ما ، كما لاتكاد توجد فى مصر رقعة مماثلة فى المساحة تتجمع فيها كل هذه العينات من المعادن . إنها ، معدنيا ، «سيناء الثانية» .

هيكل الخطة الجديدة

الآن فانظر كم تغير هذا النمط وكيف . فمنذ تأرجح البندول المعدنى فى موجته المدية الكاسحة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، لم تتمدد جبهة المعادن أو تتقدم إلى خط جديد من الصحراء الغربية فحسب ، ولكنها أيضا تركت على الطريق خطا عميقا فى الوسط بطول الوادى. من ثم فبدلا من خط واحد ، صارت هناك ثلاث خطوط أو محاور ، نطاقات أو مناطق ، معدنية فى مصر : خط الصحراء الشرقية أو خط البحر الأحمر ، خط الوادى أو خط النيل ، خط الصحراء الغربية أو خط الواحات .

هكذا فعلى حين كانت الصحراء الشرقية وحدها هى كل منجمنا ، كان الكثيرون يشعرون - وبحق - أننا قد أهملنا الصحراء الغربية كثيرا ، وأنها هى أمل مصر المعدنى الحقيقى ، وأنه لن تحدث ثورة معدنية حقيقية فى مصر ألا إذا انتقل مركز ثقل المعادن من الصحراء الشرقية إلى الغربية ، كما لن تحدث ثورة بترولية جذرية إلا إذا انتقلت النواة البترولية من خليج السويس إلى خليج العرب مثلا . وبالفعل ، سرعان ما انبثقت فى الصحراء الغربية ثلاث دوائر معدنية لا تقل خطرا عما بالصحراء الشرقية ، بينما أصبح وادى النهر الذى ارتبط فى أذهاننا دائما بالزراعة البحتة خطا معدنيا منوعا من قمة رأسه إلى أخمص قدمه ، وبرز كمنجم من الدرجة الأولى .

ورغم أن الصحراء الشرقية - سيناء ستظل لفترة قادمة مركز الانتاج الرئيسى ، ورغم أن ما فى الصحراء الغربية والوادى من معادن ليس جديدا كله ، فلاشك فى أصالة وجدة النمط الوليد . فإذا كانت الصحراء الشرقية - سيناء هى الأكثر تنوعا ، حيث تحتكر تقريبا عالم المنجنيز ومن بعده الآن الفحم ثم إلى حد ما عالم البترول ماتزال ، فإن الصحراء الغربية قد تغلبت عليها أخيرا فى رصيد الحديد والفوسفات - الفوسفات بالذات أصبح بمثابة بترول الصحراء الغربية .

شكل (٧) الشبكة المعدنية : ثلاثية عرضية وأخرى طولية

شبكة أنابيب البترول والغاز

الطريف ، بعد ، أن توزيع مراكز الثقل بين أهم هذه المعادن يرسم نمطا عكسيا بين الصحراوين . فالبترول فى الصحراء الشرقية - سيناء يستقطب كله فى أقصى الشمال حول خليج السويس ، بينما يأتى الفوسفات فى الجنوب موزعا كمناطق ثانوية القدر والوزن نسبيا . أما فى الصحراء الغربية فإنه العكس تماما : يستقطب الفوسفات بأقصى ثقله فى أقصى الجنوب بأبو طرطور ، بينما لايزيد بترول الشمال الجديد عن جيوب صغيرة خفيفة الوزن ..

استراتيجية الشبكة

فإذا عدنا إلى الخطوط المعدنية المحورية الثلاثة ، فإن الملاحظ أن كل خط منها يمتاز بوحدة طبيعية وتعدينية تشارك فيها كل معادنه ويختلف بها عن زميليه ، كما أن لكل واحد منها مزاياه وعيوبه ، إلا أنها فى النهاية تتكامل جيدا فى استراتيجية التعدين والصناعة القومية . فابتداء ، لنا أن نلاحظ أن التوزيع الجغرافى للخطوط الثلاثة يجعلها مقسمة بين الصحراوين على جانبى الوادى من يمين ويسار ، بحيث تجتمع ثلاثتها فى قلبه هو للتصنيع بطريقة اقتصادية ميسرة .

وبعد هذا فإن لكل خط استراتيجية الصناعة النابعة من جغرافيته الطبيعية . فالخط الشرقى جبلى ، ولذا كانت معادنه سواء الفوسفات أو الحديد فضلا عن البترول بعيدة الغور ، ومن ثم يعانى من صعوبة ظروف التعدين . إلا أنه من الناحية الأخرى خط ساحلى ، مما يعوض بسهولة الشحن والتصدير . أما خط الوادى فسهلى ممهد نسبيا ، معادنه قريبة من السطح ، مثلما هو واقع فى ظل العمار ويماس شرايين النقل النهرى الحديدى ، ولذا كان سهل التعدين وأدعى إلى الانتاج والتصنيع ، سواء فى ذلك حديده أو الفوسفات أو الغاز . على العكس من هذا خط الواحات ، شديدة التطوح والعزلة ، فلا غرابة أن تأخر استغلاله بل كشفه ، وكان لابد أن ينتظر تمام كشفه وضخامة رصيده بما يكفى لتبرير الانفاقات الضخمة فى تنميته وربطه بالوادى سواء بأنابيب الغاز أو الخطوط الحديدية أو الطرق البرية .

ليس هذا فحسب . فمن الغريب والمثير معا أن توزيع المعادن الأساسية على قطاعات هذه الخطوط المحورية الثلاثة يكاد يجعلها تتناظر فى ترتيبها من الشمال إلى الجنوب ، ولانقول فى خطوط العرض ذاتها أيضا . فإزاء بترول خليج السويس على رأس الخط الشرقى ، هناك غاز

أبو ماضى فى أقصى شمال خط الوسط ، وبترول غاز حقل الشمال الغربى . مقابل فوسفات القصير – سفاجة فى وسط الخط الشرقى ثمة فوسفات السباعية – المحاميد فى وسط الخط الأوسط ، وفوسفات أبو طرطور فى وسط الخط الغربى . وتوزيع الحديد وحده هو الذى يختلف نوعا ، ولكنه لا يعدل النمط كثيرا . فمن حديد خاصرة الصحراء الشرقية فى جنوب الخط الشرقى ، يتأرجح الاتجاه إلى حديد أسوان فى أقصى جنوب خط الوسط ، ثم يصعد بشدة إلى حديد الواحات البحرية فى وسط الخط الغربى .

ويعنى هذا الترتيب والتناظر أننا إذا كنا نستطيع أن ننظر إلى الخطوط الثلاثة كخطوط طولية منوعة تتشكل من الشمال إلى الجنوب من متتابعة البترول – الفوسفات – الحديد على الترتيب، فان فى استطاعتنا أيضا أن ننظر إليها كخطوط عرضية ثلاثة تتتابع من الشمال إلى الجنوب على الترتيب : خط البترول والغاز ، فخط الفوسفات ، فخط الحديد . وفى هذا الترتيب فلعل الطريف الجدير بالملاحظة هو اتجاهها – مع جيولوجية مصر الأساسية بالطبع – من القدم إلى الحداثة كلما أتجهنا من الجنوب إلى الشمال . فالخط الجنوبى وهو خط الحديد أقدمها جيولوجيا ، يليه خط الفوسفات فى الوسط ، بينما يأتى خط البترول والغاز فى أقصى الشمال وهو أحداثها جيولوجيا .

فى الخطوط الثلاثة ، على أية حال ، فإن للسواحل دائما نصيبا ، إذ أن كلا منها موزع بين الداخل والساحل بدرجة أو بأخرى ، لعلها هى الأخرى تزداد ساحلية كلما أسحلنا شمالا . وعلى أية حال ، فإن هذه الخطوط ، بالاشتراك مع ثلاثية الخطوط الطولية ، تنسج فى المحصلة شبكة معدنية تكعيبية كاملة متكاملة ، منتظمة الاحداثيات تقريبا ، شبه قائمة الزوايا ، ومن ثم تتعامد أو تتشابك فى تسع عقد أو دوائر أساسية ، مغطية وجه الوطن المربع العريض من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ومن أقصى الغرب إلى أقصى الشرق .

ولا يعكس تكامل وتلاحم هذه الشبكة كما تعكسها تلك الشبكة الفوقية والمترتبة من خطوط نقل الخامات المعدنية ، والتى بدأت بكل مغزى تأخذ شكل سلسلة عظام السمكة arete de poisson : خط الوادى سلسلتها الفقرية ، وأشواكها خطوط أنابيب السويس القاهرة وغاز أبو الغراديق – حلوان فى الشمال ، ثم سكة حديد الواحات البحرية – أسيوط فى الوسط ، وأخيرا سكة حديد أبو

طرطور – نجع حمادى – قنا – سفاجة فى الجنوب . وإنها لثورة معدنية حتى النخاع ، سنرى كيف يمكن أن تنعكس على نمط العمران ، ولو حتى بعمق الجلد مرحليا ، فتساهم جزئيا فى تغيير خريطة مصر السكان .

المركب المعدنى

قائمة الخامات المعدنية في مصر قائمة مطولة للغاية كما سبق ، وهى فى تكاثر مستمر مع زيادة الكشوف والأبحاث . وفى الوقت الحالى أمكن حصر نحو ٦٧ معدنا ، تستخرج من ٦٤٤ موقعا . وبطبيعة الحال فإن هذه المعادن وتلك المواقع تتفاوت إلى أقصى حد فى الأهمية والوزن ، مثلما تتفاوت في طبيعتها المعدنية . فمنها المعادن الفلزية واللافلزية ، ومنها الصخور الصناعية والأحجار الكريمة ، ومنها المعادن الأساسية الكبيرة والمعادن الصغيرة والمعادن الثمينة وأخيرا المعادن النادرة ... إلخ .

ومن الصعب ، وربما من غير المفيد أو المطلوب ، تصنيف هذه المعادن كيماويا أو جيولوجيا أو اقتصاديا بالدقة والضبط . ولكن من وجهة نظر جغرافية مصر ، جغرافية مصر الاقتصادية أعنى وجغرافية الانتاج بالذات ، وعلى الأساس العملى والتطبيقى المباشر ، فلقد يكون من المفيد أن نتبنى التصنيف الوظيفى أو التقسيم الرباعى الآتى .

أولا ، وفى المقدمة ، تأتى «المعادن» الأساسية» التى تمثل عصب الثروة المعدنية حجما ودورا ، صناعة وتجارة ، وهى تشمل فى حالتنا خماسية البترول ، الفوسفات ، الحديد ، الفحم ، والمنجنيز. ثانيا ، مجموعة «المعادن الثانوية» ، وتشمل ثمانية النحاس والنيكل ، الرصاص والزنك ، القصدير والكبريت ، وأخيرا الذهب والأحجار الكريمة .

ثالثا ، مجموعة «الصخور الصناعية» كما يمكن أن نسميها بشئ من التجاوز أحيانا أو المجاز أحيانا أخرى ، وهذه تشمل أكثر من دستة من المواد المختلفة الطبيعية ولكنها تدخل فى الصناعة بصور عديدة . فهناك الكاولين والطينة البيضاء ، ثم الرمال البيضاء والرمال السوداء ، ثم الجبس والتلك ، والطفلة والدولوميت ، فالجرافيت والماجنزيت ، فالأسبستوس وأملاح البوتاسيوم ، وأخيرا الفلسبار والكوارتز .

رابعا ، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد ، مجموعة «المعادن النادرة» ، كما تسمى الآن . وهى معادن رواسبها ونسب حدوثها قليلة جدا فى الطبيعة ، ولكنها تحتل اليوم موقعا حيويا باطراد فى الصناعات التكنولوچية الحديثة فائقة التطور ، ابتداء من الصناعة النووية أو الذرية إلى الصناعة الإلكترونية والصاروخية ... إلخ . وفى مصر كشف حتى الآن عن قائمة دسمة قد تزيد عن الدستة، قابلة أيضا للزيادة مع تقدم الكشوف . فى المقدمة يأتى اليورانيوم والتيتانيوم ، التانتالوم والنيوبيوم ، ثم الإلمنيت والباريت ، الكروميت والفلوريت ، البيريل والزركونيوم ، ثم الكوبالت والثوريوم والموليبدنم .

ومن الناحية المنهجية ، ولأغراض دراستنا التفصيلية هنا ، لابد للبترول ، بكل قيمته الاستراتيجية والاقتصادية الفائقة والتى تعلو على التعليق ، لابد من معالجة خاصة جدا بالطبع . ولهذا فسوف نتابع فى هذا الجزء الحالى دراسة مركبنا المعدنى ابتداء بالمعادن الأساسية تليها الثانوية فالصخور الصناعية وانتهاء بالمعادن النادرة ، مرجئين البترول إلى جزء خاص مستقل مستفيض بعد ذلك يختتم الدراسة كما يتوجها .

المعادن الأساسية

الفوسفات

جغرافية الانتاج والحقول

إذا كانت أرقام الانتاج فى الحديد أكثر ثباتا وإطرادا مثلما هى أكبر وأضخم من أرقام المنجنيز ، فإن أرقام الفوسفات بدورها أكثر ثباتا وأكبر حجما من أرقام الحديد . فهى منذ بداية الخمسينات وحتى ١٩٦٧ تدور فى حدود نصف إلى ثلثى المليون طن ، بحيث تأتى دائما وعلى أقل تقدير - هذا أمر طبيعى - معدنيا - ضعف أرقام المنجنيز . ويلاحظ أن إنتاج مصر بالنسبة لاحتياطيها كان يعد مرتفعا نوعا بالقياس إلى دول المغرب المتوسطة مثلا . ومن هنا كانت مصر تحتل المرتبة السادسة فى الانتاج العالمى ، رغم انخفاض مرتبتها من حيث الاحتياطى .

على أن طفرة جديدة وجادة فى الانتاج حدثت منذ أواخر الستينات ، فبلغ متوسط الانتاج فى السنوات ٦٩ - ١٩٧٠ نحو ١,٤٤١,٠٠٠ طن ، أى أكثر من تضاعف فى أقل من سنتين . وبذلك تفوقت مصر على كل من الجزائر وتونس ، فضلا عن الأردن ، وأصبحت ثانية دول الفوسفات العربية بعد المغرب وإن بفاصل سحيق جدا بالطبع (المغرب : ١١,٦٥٥,٠٠٠ طن) . على أن

الانتاج عاد فهبط بعد ذلك بالتدريج ، فلم يزد فى ١٩٧٧ على ٦٩٠ ألف طن ، ثم ارتفع قليلا فى ١٩٧٨ إلى ٨٧٧ ألف طن .

معظم الانتاج مازال يصدر إلى الخارج . وقد كانت اليابان سوقه التقليدية الأولى قبل الحرب الثانية ثم بعدها ، يضاف إليها دول أوربا المتوسيطة وآسيا الموسمية . وإذا كان التسويق قد أضطرب أثناء الحرب وتعذر أحيانا إلى حد تراكم الانتاج وانخفاض التصدير ، فقد عاد بعدها إلى الاستقرار ثم النمو بحيث ينقلنا نقلة كبيرة ومؤثرة .

والهجرة نحو الغرب أو التمدد من الصحراء الشرقية إلى الصحراء الغربية هى ، بعد ، النغمة الأساسية فى جغرافية الفوسفات . فإلى بضع سنين خلت ، كانت رواسب الفوسفات تتوزع فى ثلاثة حقول رئيسية . لكل منها خصائصه ومزاياه وعيوبه ولكل منها توجيهه الانتاجى الخاص . تلك هى حقول سفاجة – القصير بالصحراء الشرقية ، والسباعية – المحاميد بوادى النيل ، حقل الواحات بالصحراء الغربية . ولقد كان الأول هو مركز الثقل الأساسى احتياطيا وإنتاجا ، بينما كان الأخير حقلا ميتا . ثم جاءت الكشوف الأخيرة فأضافت إلى كل من هذه الدوائر الجغرافية حقلا جديدا أضخم وأغنى خارج كل مقارنة ، وفى الوقت نفسه نقلت مركز الثقل كله من دائرة الحقل الأول إلى دائرة الأخير .

حقل الشرق

فأما حقل سفاجة – القصير فهو حقل ساحلى جبلى . وهو بالصفة الأولى يمتاز بسهولة النقل والتصدير ، غير أنه بالصفة الثانية صعب التعدين لأنه غائر تحت طبقة صخرية سميكة . نواة الحقل النووية فى الجنوب حول القصير (ثلاثة أرباع إنتاج الحقل ، وربما كذلك الرصيد ، والآن أكثر من أى وقت مضى على الأرجح) . أما سفاجة فى الشمال فنواة ثانوية نسبيا (الربع الباقى).

الحقل هو أقدم حقولنا («هو الأصل») ، فهنا اكتشف الفوسفات بمصر لأول مرة فى أم الحويطات بين سفاجة والقصير سنة ١٩٠٩ ، ومنه بدأ التصدير سنة ١٩١٢ . لذا كان الحقل فى مجمله أكثر الحقول تنمية وإنتاجا ، فكان تقليديا يقدم نحو ثلثى الانتاج القومى . ومنذ البداية خصص إنتاجه بالكامل للتصدير خاما إلى أسواق الشرق الأقصى . ويبلغ الانتاج الآن ١٤٠ ألف طن سنويا ، تذهب بالكامل إلى إندونيسيا وسرى لانكا .

وعموما فلأن الرصيد متواضع نسبيا ، وعمر الاستخراج طويل ، بدأ الحقل يتعرض للنفاد نوعا منذ بعض الوقت ، إلا أن سلسلة من الكشوف الجديدة تتابعت لتدعم رصيده باطراد . فمنذ نحو ١٥ سنة اكتشفت مناجم الحمراوين شمال القصير بنحو ٢٠ كم وجنوب سفاجة بنحو ٦٠ كم، وهي تضم منجمين : أبو حمرة والقويح . ومنذ بضع سنين اكتشف حقل آخر فى أبو شجيله قرب القصير ، قيل إن الاحتياطي المؤكد فيه يبلغ ٤٦ مليون طن يحتمل أن يزيد إلى ٤٠٠ مليون وموزعا على ٣ طبقات . وثمة كشف آخر يذكر بصدد أبو شجيله قدر بنحو ١١ مليون طن ، وثالث أحدث فيما يبدو بلغ ٩ ملايين طن ، وإن لم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه الأرقام الثلاثة مجرد تقديرات مختلفة لنفس الكشف . وفى أوائل الثمانينات جاء كشف جديد فى منطقة سودمين قرب سفاجة يقدر حجمه بنحو ٥٠ مليون طن ، ثم آخر فى أم الحويطات قرب سفاجة أيضا لم يحدد حجم رصيده بعد .

ورغم التكرار أو التضارب الذى يبدو فى بعض هذه الأرقام ، التى يقل مجموعها كما هى عن ١١٦ مليون طن كحد أدنى ، ٥١٦ مليونا كحد أعلى ، فإن التقديرات العامة لرصيد فوسفات البحر الأحمر لا تزيد عن ١٠٠ – ١١١ مليون طن . وعلى أية حال فإن حقل فوسفات البحر الأحمر يظل أصغر حقولنا الثلاثة على الإطلاق وربما خارج كل مقارنة ، وإن كان هو على العكس أكبرها إنتاجا .

فيما عدا هذا فثمة الآن مشروع ضخم بدأ منذ عدة سنوات لإقامة مجمع كيماوى عظيم للفوسفات والغازات يتوج الحقل ويكون مركزا للتعدين والتصنيع معا وعلى حد سواء . ذلك هو مشروع فوسفات الحمراوين الذى يهدف إلى استخراج الفوسفات ثم تركيزه بدرجة عالية حتى ينافس بقوة فى التجارة الدولية . وخطة الانتاج هى استخراج ١,٢ مليون طن من الخام سنويا ، تركز إلى ٦٠٠ ألف طن ، وتبدأ المرحلة الأولى بالنصف أى بنحو ٣٠٠ ألف طن ، لتصدر بالكامل إلى الخارج بقيمة تبلغ ١٥ مليون جنيه . والاتجاه الآن هو إلى السوبر فوسفات كلية . ويمتد المشروع ، الذى يتكلف ٤٠ مليون جنيه ، لفترة ٢٠ – ٣٠ سنة .

مع المجمع ، نشأت مدينة الحمراوين على البحر من لاشئ ، وأصبحت الآن مدينة كاملة قائمة تعدادها نحو ١٠ آلاف نسمة معظمهم من قنا وأسوان . وكانت المياه تنقل إليها من قنا بالأنبوب فى طريقه إلى سفاجة ، ولكن خزانا جوفيا عظيما اكتشف بجيرتها أصبح يكفيها بل وفاض ليغذى بعض المناطق المجاورة .

حقل الوادى

أما حقل الوادى القديم ، السباعية – المحاميد ، فأقدم ماعرف من الفوسفات بمصر . يمتد على طول قطاع قنا – إسنا . وعلى عكس حقل الصحراء الشرقية ، هو بالطبع حقل سهلى نسبيا ، كما أنه سطحى إلى حد بعيد لا تغطيه إلا طبقة رقيقة من الصخور ، ومن ثم كان سهل التعدين والنقل معا . نواته النووية فى جنوبه أيضا ، حول السباعية – المحاميد على جانبى النهر ، بعدهما يمتد على الضفة الشرقية إلى قرب قنا ، ويبلغ عدد مناجم السباعية غرب النيل ٤ مناجم ، بينما يبلغ عدد عمال مناجم الفوسفات بإدفو نحو ١٥٠٠ عامل .

وبحكم الموقع ، خصص إنتاج الحقل منذ البداية للاستهلاك المحلى ، فينقل شمالا إلى مراكز صناعة الفوسفات فى كفر الزيات وأبو زعبل وأسيوط . ونظرا لتقادم العهد بمناجم الحقل ، فقد وضعت خطة لتجديدها ، بإلغاء وتكسير طواحين التعدين البالية فى حقل المحاميد ، وإقامة طاحونة كبيرة عصرية طاقتها ٣٠ ألف طن ، وشبكة أنفاق جديدة فى منجم جديد مساحته ٥٠كم٢. أما عن الانتاج فإن الخطة تهدف إلى تطويره ومضاعفته كما وكيفا ، وذلك برفع نسبة الاستخراج إلى ٢٢٪ ، والتركيز إلى ٢٥ ٪ ، وكمية الانتاج من ٣٠٠ ألف طن إلى ٦٠٠ ألف طن سنويا ، يخصص نصفها للاستهلاك المحلى والنصف الآخر للتصدير .

مع الكشوف الجديدة ، ازدوج حقل السباعية – المحاميد بآخر جديد هو حقل شرق قنا أو قنا – إدفو الكبير الاحتياطى قد يبلغ المليار طن . الحقل يترامى على امتداد ٢٠٠ كم بالطول ، وفى مساحة ١٤ ألف كم٢ داخلها تتوزع الرواسب فى ١١ موقعا من الجبال والوديان ، هى جبال : أبو حاد ، الجير ، نزى ، قرن ، حجازه ، ووديان : حمامة ، الغرايا ، المشاش ، الشعب ، الباقور ، البلاصى . تنتشر الرواسب فى عدة طبقات منفصلة يتراوح سمكها بين نصف المتر ومتر ونصف المتر ، تبلغ نسبة أوكسيد الفوسفور فيها ٢١٪ . الحقل بهذا يمتاز بالثراء الشديد والموقع الممتاز

على مشارف وادى النيل ، إلا أن مساحته المترامية وچيولوچيته المزقة النحيلة تعيبه كثيرا حيث تفرض التشتت وعدم التركيز فى الاستغلال .

من الناحية الأخرى تم مؤخرا كشف جديد بالسباعية شرق مدينة إدفو يقدر بنحو ٢٥ - ٢٦ مليون طن نقى على مساحة نحو ٢٥٠ كم٢ بمنطقة القريات ، كما أضاف الكشف ٨ ملايين طن إلى المحاميد. على أن تقديرات حقل فوسفات الوادى جملة تتفاوت بشدة بعد هذا . ففى رواية أنها ١١٤ مليون طن ، أضيف إليها نحو ٣٤ مليونا بعد ذلك . وفى رواية أخرى أنها ٢٠٠٠ مليون طن.

ومهما يكن ، فإن هناك مشروعا بدء منذ بعض الوقت لاستغلال الفوسفات وتركيزه فى أول مصنع بالمنطقة عموما ، وذلك بمعدل ١ر١ مليون طن لمدة ٢٠ سنة . والمشروع يتكلف ١٨ مليون جنيه ، وتبدأ المرحلة الأولى بنصف مليون طن للتصدير بالكامل ، بنحو ١٥ مليون دولار .

فوسفات الواحات : أبو طرطور

أخيرا ، حقل الواحات المهمل . يتركز فى الواحات الخارجة - الداخلة ، وربما أضفنا إليه واحة دنقل . نقطة ضعفه من حيث المواصلات والنقل واضحة ، ولذا لم يستثمر وظل حقلا ميتا . إلا أن هذه الصورة الراكدة انقلبت فجأة منذ أوائل الستينات بكشف أبو طرطور العظيم سنة ١٦٩٠ ، الذى ينسب إلى الهضبة الواقعة بين واحتى الخارجة والداخلة وتبعد عن الأولى بنحو ٦٠ كم ، والذى تتضاءل بجانبه سائر الحقول القديمة فرادى ومجتمعة . فالرصيد ٧١٤ أو ٩٨٧ مليون طن ، قل بالتقريب يعنى بليون طن ، ارتفعت بعد ذلك أيضا بالمزيد من الكشوف إلى ١٠ بلايين طن فى مساحة ١٢٠٠ كم^{٢} ، ولكن تقرر تركيز الاستغلال أولا على القطاع الجنوبى الشرقى منه باعتباره النواة النووية فى الحقل وأشده تركزا وأكثره اقتصادية .

القطاع مساحته ١١٢ كم فقط ، وتلك ميزة كبرى فى التركيز الأفقى تنعكس رأسيا فى سمك الرواسب الواضح ، ٤ - ٥ - ٦ أمتار ، تصل فى مواضع إلى ١٦ مترا ، هذا ضد ١- ٢ من الأمتار فى المتوسط فى سائر مناجم فوسفاتنا الأخرى . نسبة أوكسيد الفوسفور فى الخام ٥ر٢٥٪ ونحو ٥١٪ من الرصيد جيد النوعية نسبيا ، ٣٥٪ متوسط الجودة .

وتذهب أكثر التقديرات تحفظا إلى أن حجم الاحتياطى القابل للاستخراج من قطاع البليون طن هذا لايقل عن ٦٠٠ – ٧٠٠ مليون طن من خامة متوسطة الجودة تكفى ١٠٠سنة على الأقل ، قدرت قيمتها فى أوائل السبعينات بنحو ١٤ مليار جنيه على أساس السعر الجارى حينئذ للطن وهو ١٤ جنيها ، وتصل الآن إلى ١٧ مليار جنيه .

الحقل بهذا كله يفضل شرق قنا المناظر كما وكيفا خارج كل حدود . إنه حقا أول حقل معدنى عالمى فى مصر بأى مقياس . قطب الفوسفات الغلاب هو إذن ، رغم موقعه الداخلى القارى البعيد، والمستقبل له لاسيما مع إيذان مناجم القصير – سفاجة بالنضوب .

مشكلة أبو طرطور

على أن لحقل أبو طرطور مع ذلك مشكلة تعدينية – اقتصادية معقدة ، يعتبرها البعض نقطة ضعف خطيرة ، وتعد المسئولة فعلا عن تأخر استثمار المنجم . فالخام يعيبه جيولوجيا وجود شوائب كثيرة من الكبريت والكربونات والطفلة والسيليكا تعوق الاستغلال الاقتصادى وتخفض درجة الجودة إلى حد بعيد . من هنا انقسمت الآراء الفنية جذريا حول جودة الخام ونوعيته وبالتالى حول جدوى المشروع واقتصاديته .

فذهب الرأى الأول إلى أن الخام منخفض الجودة لا يصلح للمنافسة فى السوق العالمية ، وأن المشروع الضخم الذى يكلفنا نحو البليون دولار سيكون عبئا ثقيلا على الاقتصاد المصرى . ذلك أن تكلفة الطن لن تقل عن ٤٠ دولارا فى الوقت الحالى ، بينما أن سعر الطن الجيد فى السوق العالمية ٢٥ دولارا ، أى بخسارة (أو دعم !) قدره ١٥ دولارا .

وحتى بعد تركيزه ، فإن تصديره خاما لن يكون مجزيا ، لاسيما أن حاجة السوق العالمية المتوقعة فى المستقبل القريب محدودة وسوف تغطيها على أية حال دول التصدير العربية الراهنة المغرب وتونس والأردن . وحتى الميناء الخاصة بالمشروع فى سفاجة ، رغم كل ما ستتكلف ، لن تصلح لشىء إلا لتصدير الفوسفات وحده . ولهذا كله فإن الحل الوحيد للمشكلة هو عدم التصدير خاما ، ولكن مصنعا إلى حامض فوسفوريك .

على أن هناك بارقة أمل فى الموقف الكلى ، تتمثل فى المعادن الثمينة النادرة التى ثبت وجودها بنسبة عالية فى الخام ، خاصة مجموعة اللانثيوم التى تصل إلى ٠٢ر٪ . وهذا يعتبر فتحا فى مجال اكتشاف المعادن بمصر ، لأن له أهمية فائقة فى الصناعات التكنولوجية المتطورة . ومن

الممكن أن تصبح هذه المعادن الثمينة هى المنتج الرئيس الأول فى حقل أبو طرطور ، بينما يصبح الفوسفات نفسه المنتج الثانى أو الجانبى . كمن تعثر ، يعنى ، فى صخرة كؤود عليه أن يرفعها ، فعثر بالصدفة على ماسة نادرة أسفلها .

إلى العكس من هذا تماما ذهب الرأى المضاد . فأولا ، من الممكن استبعاد شوائب الفوسفات بحيث يصلح لصناعة كل من حامض الفوسفوريك المركز والأسمدة الفوسفاتية عالية التركيز (ثلاثى السوبر فوسفات) . والتطور التكنولوجى فى المستقبل لاحد له ، والزمن بالتالى فى صالح المشروع .

وقد أمكن بالفعل تركيز الخام - التركيز يتم بالغسيل والترسيب والتجفيف - بحيث تم الحصول على خامس أوكسيد الفوسفور بنسبة ٣٢,٥٪ (مقابل ٣١,٦٪ لخام المغرب) ، وعلى حامض الفوسفوريك المركز بنسبة ٥٤,٤٪ (مقابل ٥١,٦٪ للمغرب) . كما أمكن التغلب على مشكلة التآكل التى كانت تسببها تلك الشوائب .

وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون استغلال الحقل اقتصاديا ، فتكلفة استخراج طن الخام ستكون فى حدود ٥ دولارات ، والتركيز ٨ دولارات ، والنقل ١٩ دولارا ، بمجموع ٣٢ دولارا ، بينما سعر البيع ٤٠ دولارا ، بربح صاف قدره ٨ دولارات . كذلك حامض الفوسفوريك ، الذى يمكن إنتاج نوعين منه ، واحد للاستهلاك المحلى وآخر للتصدير . فالأول تبلغ تكلفته ١٩٢ دولارا للطن ، ويباع بسعر ٣٣٠ دولارا ، أى بربح قدره ١٣٨ دولارا . أما الثانى فتكلفته ٣٠٣ دولارات ، وسعره ٣٤١ دولارا ، وربحه ٣٨ دولارا وعلى هذا وذاك يبلغ صافى ربح المشروع ١٨٠ مليون دولار سنويا . ولما كانت تكلفته الكلية نحو الألف مليون دولار ، فإن المدة اللازمة لاسترداد رأس المال لن تزيد عن ٥ - ٨ سنوات .

وفى تقدير آخر أن المشروع ، الذى سيتكلف نحو ٨٣٤ مليون جنيه ، يمكن بعد أن يكتمل أن يعطى ٧٠ مليون جنيه ربحا صافيا كل سنة ، بنسبة عائد قدرها ٢٢,٧٪ سنويا ، تعادل ٥٥٪ من المبيعات . ذلك على أساس أن يبدأ الانتاج سنة ١٩٨٨ ، ليبلغ ذروته سنة ١٩٩٥ مارا فى ذلك بمرحلتين . فى الأولى ينتج ٣,٥ مليون طن خام سنويا ، يصنع منها ٢,٤ مليون محليا ، ويصدر ١,١ مليون طن خام إلى الخارج . والثانية ترتفع بطاقة الانتاج إلى علامة السبعة ملايين المستهدفة أصلا .

أخيرا وليس آخرا ، فليس صحيحا – يضيف مؤيدو المشروع – أن السوق العالمية بلغت درجة التشبع وأن إنتاج أبو طرطور لن يجد له سوقا . على العكس ، فإن الاستهلاك العالمى – الذى زاد من ١١٠ ملايين طن سنة ١٩٧٥ إلى ١٣٠ مليونا سنة ١٩٨٠ فقط – قابل لامتصاص كل المساهمة المصرية المستقبلة ، كما أن سعر الطن فى ازدياد مطرد كل بضعة أعوام . ومن ناحية أخرى فإن القطبين الأعظم فى الانتاج العالمى وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (٦٠٪ معا من إنتاج العالم) قد تحولا مؤخرا من دول مصدرة للفوسفات إلى دول مستوردة له .

بين هذين الرأيين المتناقضين ، واضح بالطبع – والمشروع بحجمه وضخامته يعد الثانى من نوعه فى مصر بعد السد العالى – واضح أن الموقف يكاد يكرر اختلاف الآراء حول السد نفسه . كأنما كتب على كل مشاريعنا الفنية الكبرى أن تقع دائما فى منطقة الأعراف وعلى الخط الهامشى الدقيق بين الصواب والخطأ أو المكسب والخسارة . وعلى أية حال فلا بأس أن يسبق الجدل العمل ، لا العكس . وكل ما نأمل ألا يتحول المشروع بعد تنفيذه إلى مثل ما آل إليه غيره كالسد العالى أو مشروع الحديد والصلب .... إلخ . ومن هنا نبدأ مشروع الخطة الموضوعة للاستغلال الفعلى .

خطة المشروع

تستهدف الخطة استخراج ١٠ ملايين طن سنويا ، تركز فى الموقع إلى ٧ ملايين ، يصدر منها إلى الخارج ٦ ملايين طن قيمتها نحو ٢٠٠ مليون دولار ، وتستهلك الصناعة المحلية المليون طن الباقية . ضخامة المشروع تتبدى بالمقارنة مع إنتاج الحقول الأخرى . فمجموع إنتاجها جميعا ٦٠٠ ألف طن فقط ، أى أنه وحده يعادلها أكثر من ١١ مرة . عمالة المشروع ، الذى يتم تنفيذه نهائيا فى أواخر الثمانينات إلى أوائل التسعينات ، تبلغ ٥٥٠٠ عامل . وهو يقتضى إنشاء هيكل عمرانى كامل ، يبدأ بمدينة صناعية فى الموقع تستوعب ٢٥ ألفا ثم ٥٠ ألفا ، يخدمها خط كهربائى عالى الضغط من السد العالى يأخذ عند نجع حمادى طوله ٢٥٠ كم .

ثم يأتى خط حديدى لنقل الخام إلى سفاجة طوله ٥٦٠ كم يستفيد من وصلة الخارجة – نجع حمادى القديمة ، ويرتبط بالخط الجديد من أسيوط إلى الخارجة ، ويكمله خط جديد من قنا إلى سفاجا ، وهنا ينتهى المشروع بميناء جديدة طاقتها ٧ ملايين طن سنويا لتصبح بمثابة أبو طرطور

– على – البحر كما قد نقول ، وإليها سيتم شحن ٢٠ ألف طن على ٤ قطارات يوميا . وبهذا أيضا تتصل الواحات والوادى الجديد لأول مرة بالبحر الأحمر حديديا ، كما يربط بين الصحراوين أول خط داخلى وثانى خط بعد الخط الساحلى الشمالى عموما ، لاسيما أن قد تقرر الافادة من الخط فى نقل الركاب إلى جانب الخام . وقد بدأ بالفعل مد القطاع الأول بين قنا وسفاجة .

أخيرا ، فكما يبدأ المشروع بخلق مدينة صناعية ضخمة فى قلب الصحراء ، فإنه سينتهى بخلق واحة خضراء حولها للكفاية الذاتية الغذائية : مزرعة خضروات وفواكه وألبان ولحوم ودواجن مساحتها ١٥٠٠ فدان ، تعتمد بدورها على حفر شبكة كثيفة من الآبار الجوفية العميقة يبلغ عددها ٣٢ بئرا ، تعطى ٦٥ ألف متر مكعب من المياه يوميا ، يذهب ٨٠٪ منها لاستهلاك الصناعة التعدينية نفسها . والمستعمرة برمتها تمثل بذلك كله خطوة فى خطة غزو الصحراء ونقل الكثافة السكانية خارج الوادى .

المنجنيز

سيناء أساسا ، وجبال البحر الأحمر ثانويا ، هى مستودع المنجنيز ، ففى الأخيرة ، ثمة مواضع ثلاثة صغيرة : أبو شعر قرب الغردقة ، جبل حماطة ، جبل علبة ، فى الأخير منها وحده بعض إنتاج محدود . كذلك وجد المنجنيز حديثا فى الجلف والعوينات مع الحديد ، وذلك بنسبة تركيز ٢٢٪ . فيما عدا هذا فيكاد المنجنيز عمليا أن يكون سينائيا ، مثله فى هذا مثل الفحم .

فأنواعه ودرجات جودته المختلفة من خام عالى الجودة إلى منجنيز حديدى متوسط الجودة إلى مجرد أكاسيد منجنيز منخفضة الدرجة ، ينتشر المعدن كثيرا فى سيناء ، لكنه يتركز أساسا فى أم بجمة رصيدا وإنتاجا . ولعله فى هذا لا يقل تركزا عن الفحم ، وكلاهما على أية حال أشد معادننا الرئيسية تركزا جغرافيا .

دورات الانتاج ودائرته

منذ سنة ١٩١٨ بدأ الانتاج . وحتى الخمسينات كان الاحتياطى المقدر نحو ٤ ملايين أو ١٢ مليون طن . وحتى سنة ١٩٦٧ كان الانتاج السنوى حوالى ١٥٠ – ٣٠٠ ألف طن ، أو بعامة فى حدود خمس إلى ثلث المليون فى المتوسط . غير أن هذا المتوسط كان دائما قابلا أو عرضة

للانخفاض الفجائى فى بعض السنوات إلى نصف أو ربع ذلك الحجم ، حتى خارج فترات العدوان الإسرائيلى ذلك حين ينقطع الانتاج كلية . فمثلا فى سنة ١٩٥٧ بلغ الانتاج ٨٥ ألف طن فقط .

فيما عدا هذا فلقد بلغ مجموع الانتاج التراكمى حتى سنة ١٩٦٧ نحو ٤,٥ مليون طن ، بينما قدر الاحتياطى المتبقى وقتئذ بنحو ٢,٥ مليون أو ١٠ ملايين طن . وعلى أساس معدل الانتاج السائد ، كان عمر الاحتياطى المنتظر لايزيد عن نصف القرن إلا قليلا ، مالم تكشف حقول أو موارد جديدة . (١) .

كما سبق ، حقل الخام الأساسى فى أم بجمة إلى الداخل قليلا على ضلوع المنحدرات الغربية للهضبة ، وهو موزع هناك بين ٧ مناطق محلية . أما عن النقل ، فقد كان الانتاج يشحن لمسافة ٣٠ كم بالخط الهوائى إلى ميناء التصدير أبو زنيمة ، حيث أنشئت محطة كهرباء قوية ومحطة كبيرة لتحلية مياه البحر . وكان معظم الانتاج يصدر إلى الخارج ، ويعنى ذلك أساسا دول الغرب الصناعية الكبرى في أوربا والولايات المتحدة ، وأقله مايوجه لخدمة صناعتنا المعدنية المحلية .

كذلك أنشئ فى أبو زنيمة مصنع للفيرومنجنيز اللازم لصناعة الصلب بطاقة ٢٠ ألف طن سنويا . على أن العدوان الإسرائيلى فى يونيو دمر المصنع وأوقف المنجم ، ٢٧ ألف طن من حديد الزهر ، ١٠ آلاف طن من الفيرومنجنيز تتضاعف فيما بعد إلى ٢٠ ألفا .

الحـــــديد

جغرافية الحقول والانتاج

عرف ركاز الحديد بمصر منذ وقت مبكر نسبيا ، فقد كشف حديد الواحات فى أوائل القرن الحالى ، وكذلك حديد أسوان . على أن صناعة التعدين تأخرت حتى يوليو وقيام صناعة الحديد والصلب . ومنذ بدأت عملية التعدين فى الخمسينات ، زحفت إلى علامة ربع المليون طن تقريبا ، حتى ناهزت نصف المليون حوالى سنة ١٩٦٠ ، حتى بلغت ٤٥٠ ألف طن بالدقة (٢) . وعلى حد ± نصف المليون هذا استقر الانتاج طوال الستينات تقريبا ، ومنه صعد إلى حد المليون ونصف المليون فى السبعينا . ففى سنة ١٩٧٦ مثلا بلغ إنتاج الخام من البحرية ١,١٠٥,٠٠٠ طن ، ومن

(١) عبدالعاطى ، ص ٣٥٢ .
(٢) السابق ، ص ٣٥٣ .

أسوان ١٣٨,٠٠٠ طن ، بمجموع قدره ١,٢٤٣,٠٠٠ طن . وعلى عتبة الثمانينات كان الانتاج قد بلغ حده الأعلى الحالى وهو ٣,٣ مليون طن ، كلها من البحرية .

ومرة أخرى تتكرر قصة التوسع غربا فى جغرافية الحديد . فهناك تقليديا أربعة مناجم أو مناطق لركاز الحديد فى مصر ، كان آخرها غربا مهملا وأقلها قيمة ولكنه منذ الستينات أصبح مركز الثقل والجاذبية المطلق وبوصلة المستقبل . هذه المناطق هى سيناء ، خاصرة الصحراء الشرقية ، شرق أسوان ، الواحات البحرية ، مع كشف جديد جدا فى بعض مناطق الجلف والعوينات .

ويمكن أن نتجاوز سيناء بسرعة لأن قيمتها محدودة ، حيث تتبعثر الرواسب فى وادى نصب وبين عديد من الكتل الجبلية ، كما تختلط بالمنجنيز فى أم بجمة بنسب غير اقتصادية . ومع ذلك فقد عثر على طبقة من الحديد الجيد فى المنطقة قدر احتياطيها بنحو ٣ ملايين طن . كذلك فقد ظهرت فى الفترة الأخيرة بعض كشوف مشجعة فى جبل الحلال جنبا إلى جنب مع الفحم .

أما منطقة خاصرة الصحراء الشرقية فتتوزع فى أم شداد قرب القصير وبين أودية كريم وسويقات وجحاليج ، تقريبا فى منتصف المسافة بين الساحل وثنية قنا ، هذا عدا بعض مناطق متفرقة جنوب القصير مثل الرياح وجبل الحديد وأم غميس الزرقاء . وعورة المنطقة واضحة ، كما أن الرواسب تتداخل فى الصخور البركانية على شكل عروق . أما النوع فهو المغنطيسى الأسود (ماجنتيت) . وأما الرصيد فنحو ٥٥ – ٦٠ مليون طن موزعة بالتساوى تقريبا بين كل من مناطقه الثلاث .

حديد أسوان

حديد أسوان – أقدم حديد عرف فى مصر منذ أوائل القرن – يفترش هضبة من الخراسان النوبى متوسطة الارتفاع والمساحة إلى الشرق من مدينة أسوان ، بسمك كبير أحيانا ، وعلى السطح أحيانا ، وقربه دائما . التعدين إذن سهل ، كما أن النوع (هيماتيت) قدر أنه جيد، نسبة الحديد فيه نحو ٥٠٪ ، فضلا عن أن الرصيد وفير ، نحو ٦٠ مليون طن ، وحدها تكفى مصر ٥٠ سنة بمعدل استهلاكها منذ سنوات . بقوة هذا الموقع والمزايا ، أختير حديد أسوان ليكون أساسا

لصناعة الحديد والصلب فى حلوان . وهكذا بالفعل كان ، إلى أن استبدل به حديد البحرية لتفوقه كما وكيفا .

على أن حديد أسوان ، رغم انخفاض جودته ، تضاعف رصيده مؤخرا فبلغ ١٢٥ مليون طن . من ذلك مثلا أنه تم اكتشافه شرق أسوان بمنطقة العويرشة ، وذلك فى ٣ طبقات يتراوح سمك الخام فيها بين ٣٠ ، ٧٠ سم ، وجملة الاحتياطى بها ٢٧,٦ مليون طن . كذلك فرغم تخلى صناعة الحديد والصلب بحلوان عنه ، فإن هناك الآن احتمالا بإقامة صناعة صلب محدودة بأسوان فى المستقبل ، غير أن هذا يتوقف على عوامل واعتبارات عديدة ومعقدة تختص بترشيد الانتاج الحالى .

حديد البحرية

حديد البحرية أيضا عرف ورصد مبكرا فى أوائل القرن ، سنة ١٩٠٩ ، ولكن الموقع الداخلى المتطرف ظل عاملا مضادا للاستثمار . وليس إلا بعد ١٩٥٧ أن «أعيد اكتشافه» ، كما أعيد تقييم رصيده بتقديرات أعلى باطراد . فمن ٩ ملايين طن فقط فى بداية الكشف سنة ١٩٠٩ ، رفع التقدير إلى ٢٠ – ٢٥ مليونا ، ثم إلى ١٣٦ مليونا وزعت بين منطقة جبل غرابى (٨٣ مليونا) ومنطقة الجارة (٥٣ مليونا) . ثم ارتفع الرقم مؤخرا إلى ٢٢٠ – ٢٣٠ مليون طن قدرت قيمتها بنحو ٣ مليارات جنيه . وآخر تقدير الآن ٢٦٠ مليون طن ، القابل للاستخراج منها ١٤٠ مليونا أى أكثر من النصف . وقد عثر بعد هذا على الحديد فى موقع ثالث هو الجديدة وقدر احتياطه بنحو ١٢١ مليون طن .

البحرية إذن هى قطب الحديد الرئيسى فى مصر ، وجبل غرابى هو مركز ثقله : إنه ولاسواه «جبل الحديد» بامتياز . النوعية أيضا مرتفعة نسبيا ، فالرواسب سميكة غير عميقة ، من النوع الأصفر (الليمونيت) ونسبة الحديد فى الركاز جيدة ، نحو ٤٥ – ٦٠٪ من هنا جميعا فرض الحقل نفسه على صناعة الحديد والصلب فى حلوان كبديل لحديد أسوان وكقاعدة لتوسع أكبر فى الصناعة .

لهذا الغرض أنشئت شبكة مثلثة من الخطوط الحديدية والبرية والكهربائية . فالخط الحديدى لنقل الخام إلى مصانع الحديد والصلب بالتبين ، حلوان ، وطوله ٣٤٠كم . ثم يضاعفه خط سيارات مواز طوله ٣٣٠ كم ، لمساعدة حركة المرور . ثم هناك أخيرا خط كهرباء يتفرع من محور كهرباء السد العالى عند سمالوط إلى البحرية لتشغيل المناجم وخدمة المدينة العمالية والسكنية التى خلقتها الصناعة . وهذه المدينة ، كشقيقتها الكبرى التى سيخلقها الفوسفات فى أبو طرطور إلى الجنوب ، تضم الآن ٥ آلاف من السكان العاملين . حولها نمت مزرعة حديثة لتموين المستعمرة السكنية بالخضروات والفواكه والألبان والدواجن ، وتعتمد كنظيرتها على الآبار الجوفية الحديثة العميقة .

أما كشف الجلف والعوينات – أوائل السبعينات – فيقع إلى الغرب من بير طرفاوى بنحو ١٥٠ كم حيث عثر على الحديد فى شكل عروق وعدسات ، بنسبة ٦٢٪ حديد ، ٢٢٪ منجنيز . وهو بهذا يأتى فى نوعيته كخليط من حديد الواحات وأسوان وفى المرتبة الثالثة بعدهما . ويقدر الخام بنحو ١٠٠ مليون طن . ومن الممكن لاستغلاله مد سكة حديد الواحات إلى منطقة بير طرفاوى ، مع الافادة من خط كهرباء فوسفات أبو طرطور . فإذا تحقق هذا يوما ما ، فلسوف يكون أقصى دفعة نحو الجنوب للحياة البكر فى صحرائنا الغربية التى تمثل هنا وحتى الآن لا معمورا مطلقا .

الفحـــــم

أن يكون أو لا يكون

هذا أحدث الوافدين على قائمة معادن مصر المعاصرة ، رغم أنه ينتمى إلى بعض من أقدم العصور فى قائمة جيولوجية مصر . لكن الطريف أنه لا يمت جيولوجيا إلى العصر الفحمى (الكربونى) كما قد يوحى الاسم ، وإنما هو يأتى أساسا من الترياسى والجوراسى فى سيناء ، بل وأقله يرجع فى الفيوم إلى طبقات إيوسينية وأوليجوسينية . وعلى أية حال فإنه يأتى كمفاجأة – سارة بالطبع – من جانب الجيولوجيا أعدتها خصيصا لمصر . ذلك أن النظرية الجيولوجية التى سادت طويلا كانت تصر على خلو مصر من الفحم بحكم خلوها من تكوينات العصر الفحمى وما يجرى مجراه .

غير أن العثور عليه فى كل من سيناء والفيوم منذ الستينات بدد هذه النظرية السائدة أو النظرة أو النظارة «السوداء» ، ومنح مصر الوقود الأسود لأول مرة فى تاريخها ، وبعد أكثر من نصف قرن من امتلاكها للسائل الأسود البترول ، وبعد عقد وبعض عقد من تملكها للمعدن الأسود الحديد . والطريف ، بعد ، أنه المعدن الوحيد الهام تقريبا الذى اكتشفه جيولوجى مصرى لا أجنبى، والأطرف مصرى سيناوى بالتحديد .

معدن سيناوى

ورغم العثور على بقايا من الفحم الليجنبتى فى شمال غرب الفيوم بمنطقة قصر الصاغة وودان الفرس وجبل حامد واحتمالات وجوده هناك بكميات تذكر ، ، وكذلك فى منطقة الخطاطبة غرب الدلتا مؤخرا ، فضلا عن منجم الطفلة بجبل أبو الريش بحرى شمال شرق أسوان بنحو ١٢ كم ، فإن وجود الفحم يقتصر عمليا على سيناء . إن الفحم هدية سيناء الخاصة وحدها إلى مصر ، مثلما هو وحده ميزة سيناء الخصوصية . لذلك فرغم أنه يتوزع بين أكثر من موقع فى سيناء ، فإنه يعد بالتأكيد أكثر معادننا تركيزا جغرافيا وأقلها إنتشارا ، على الأقل حتى الآن .

وفى سيناء ، تتوزع رواسب الفحم فى ٣ مناطق ، يقدر مجموع الرصيد فى ثلاثتها بنحو ١٠٠ مليون طن مؤكدة ، ١٠٠ مليون أخرى محتملة . فى الصدارة كما وكيفا يأتى حقل المغارة بنحو ٥١,٨ مليون طن مؤكدة ، ٣٥,٨ مليون منها قابلة للاستخراج ، يضاف إليها ٣٦ مليونا محتملة ، زادت مؤخرا بالمزيد من الكشوف وتمدد الحقل . الحقل الثانى منطقة بدعة وثور ، ١٥ مليونا مؤكدة ، ٦٠ مليونا محتملة . أخيرا ففى عيون موسى ٤٠ مليونا ، ولو أنها فى تقدير آخر ١٨,٥ مليون فقط .

النوعية فى المغارة وعيون موسى تصلح لتشغيل محطات القوى الكهربائية ومجمعات الحديد والصلب . ولكن فحم عيون موسى مصحوب بمياه جوفية عالية الضغط ، مما يعقد عملية التنجيم والتعدين . أما فحم بدعة وثورة فيصلح كمنتج للغاز بطاقة حرارية عالية جدا ، ويمكن استخدامه كذلك فى الصناعات الكيماوية . لكن فحم المغارة هو وحده الصالح للتكويك ، ومن هنا بدأ به الاستثمار الفعلى .

فحم المغارة

مركز الحقل جبل المغارة ومنطقة وادى الصفا ووادى المساجد ، لكن امتداده وصل مؤخرا إلى جبل الحلال فى مساحة قدرها نحو ٦٠ كم٢ ستضيف الكثير ولاشك إلى الرصيد المرصود . يقع الحقل جنوب غرب العريش بنحو ١٣٢ كم ، وشرق الاسماعيلية بنحو ١٧٥ كم ، ويبعد عن القاهرة بنحو ٣٠٥ كم . طبقات الفحم فى المنجم على عمق ٣٠ - ٤٠٠ متر ، بسمك يتراوح بين المتر والمترين .

الكشف تم سنة ١٩٥٩ ، وبدأ الاستغلال سنة ١٩٦٤ وذلك بمنجم الصفا بطاقة قدرها ١٠٠٠ طن يوميا أو ٣٠٠ ألف سنويا . وحتى إبريل سنة ١٩٦٧ بلغ مجمل إنتاج المنجم ، الذى يضخ يوميا ٦٠ طنا من المياة من باطنه ، بلغ ٢٦ ألف طن من الفحم . أما تخطيط الانتاج فقد كان على ٣ مراحل ، فى الأولى يتم استخراج ١٥٠ ألف طن ، والثانية ٣٠٠ ألف ، وفى الثالثة ٤٥٠ ألفا كان المفروض أن قد تحققت اليوم لتوفر علينا نحو ٤٠ مليون دولار قيمة وارداتنا الفحمية حاليا .

إلا أن العدوان الإسرائيلى سنة ١٩٦٧ أوقف العمل والعملية بالطبع ، ثم تعرض المنجم نفسه مبكرا للتخريب ثم للحريق ثم للسد بالاسمنت المسلح . ولعل هذا الحريق ، أيا كان فاعله ، قد حمى الرصيد وأنقذه من استنزاف العدو . على أن عودة المنجم إلى الانتاج بعد عودة سيناء مؤخرا يعد فلته حقا، لأن مناجم الفحم إذا أحترقت يندر جدا أن تعود إلى العمل نظرا لتراكم الغازات السامة والقابلة للاشتعال والانفجار .... إلخ .

والآن ، وبعد إعادة تشغيل منجم الصفا ، فلقد تقرر فتح ٥ مناجم جديدة أيضا . ولكن يبدو أن إعادة تقييم الاحتياطى بعد العودة قد انخفضت به نوعا ، حيث أعلن أن الاحتياطى القابل للتعدين بلغ ٢٧ مليون طن ، سوف ينتج منها فعلا ٢١ مليونا ، بينما يبلغ الاحتياطى المحتمل ١٦ مليونا أخرى .

أما التخطيط الجديد فيتجه إلى انتاج مليون طن سنويا على أساس عمر افتراضى قدره نحو ٣٠ - ٣٥ سنة ، وذلك على برنامج مرحلى يتصاعد من ١٢٥ ألف طن إلى ٣٥٠ ألفا إلى ٦٠٠ ألف إلى المليون . والمنتظر أن يبلغ الانتاج فى السنة الثانية من التشغيل ١٢٥ ألف طن ، بينما يتحقق هدف الـ ٦٠٠ ألف طن فى السنة السادسة .

من هذا الانتاج سيوجه ١٥٠ ألف طن لمصنع الكوك بحلوان للمساهمة بنسبة ١٠ - ٢٠٪ مع الفحم المستورد فى صناعة الحديد والصلب . أما الباقى وقدره نحو ٤٥٠ ألف طن وأغلبه من الفحم «الواطى» الدرجة فيوجه إلى توليد الكهرباء كمصدر للطاقة فى محطة القوى الكهربائية بمنطقة عيون موسى . وتبلغ قوة هذه المحطة ٦٠٠ ميجاوات ، وتحتاج إلى ٢,٥ مليون طن فحم سنويا .

أما عن نقل الخام ، فقد استقر على السيارات من المنجم حتى منطقة عيون موسى ، ثم منها تستكمل حصة كوك حلوان رحلتها بحرا عبر خليج السويس ثم بالسكة الحديدية من السويس إلى التبين بحلوان .

فيما عدا هذا ، تتبقى من التعدين عادة بعض «النفايات» ، فهذه توجه لتشغيل محطات استخراج المياه الجوفية التى يجرى العمل لتوفيرها حاليا فى وادى المساجد المجاور . والماء ، بالطبع ، شرط أساسى لعملية التعدين نفسها ، فضلا عن المستعمرة العمالية والسكنية الناشئة والتى قد تبلغ بضعة آلاف ، معظمهم من بدو المنطقة الذين تحولوا إلى الاستقرار أو من عمال العريش الوافدين .

اقتصاديات الاستغلال واستراتيجيته

أما عن الانتاج نفسه فلاشك أنه اقتصادى مربح بالمستويات العالمية ، وإن كان النقل أثقل بنوده . فتكلفة إنتاج الطن بالأسعار الجارية ٢٤ جنيها ، ولكن تكلفة نقله تجاوز نصف تلك القيمة إذ تتراوح بين ١٢ ، ١٥ جنيها . على أن سعر التسليم فى وادى النيل إن بلغ بذلك ٣٦ - ٣٩ جنيها ، فإنه يقل كثيرا عن السعر العالمى لنفس المواصفات وهو ٤٨,٥ - ٦٨ جنيها .

على هذا الأساس فإن مشروع الانتاج الحالى يوفر لمصر ، أولا ، ٤٠ مليون دولار سنويا قيمة وارداتها الفحمية الراهنة . ثم هو يوفر ، ثانيا ، خام البترول المستخدم حاليا فى محطات توليد الكهرباء بعد أن يحل محله كوقود بديل ، وبالتالى يمكن تصدير هذا البترول بقيمة قدرها ٣٥ مليون دولار . وبهذا وذاك تكون قيمة إنتاج الفحم السنوى ٧٥ مليون دولار .

فيما عدا هذا فلا زال الاستخدام الأمثل لفحمنا موضع بحث وجدل : تحويله إلى كوك ، أم توليده للكهرباء ، أم الاثنان معا . فبعض الخبراء يدعو إلى إحلال الفحم محل البترول (المازوت)

كوقود لتشغيل محطات الكهرباء الحرارية ، ضنا بالبترول كمحروقات وتخصيصا له للبتروكيماويات والأسمدة الثمينة ... إلخ . ولكن البعض الآخر يضن بدوره بالفحم الوحيد الصالح عندنا للتكويك أن يحرق كوقود ولو حماية للبترول .

والحل الوسط المطروح أن نصدر ذلك البترول الموفر ونستورد بجزء من ثمنه الفحم اللازم لتوليد الكهرباء . والمقدر على هذا الأساس أن المحطة الواحدة قدرة ٦٠٠ ميجاوات ستوفر علينا ٨٧ مليون دولار سنويا . ولما كان المقدر أن الطاقة الاضافية المولدة حراريا والتى تحتاج إليها مصر فى السنوات القليلة القادمة تبلغ ٩ آلاف ميجاوات ، فإن ذلك يعنى توفيرا مجموعه ١٣٠٠ مليون دولار . (١) .

أخيرا ، ولكن آخرا بالطبع ، فإذا كان لفحم الكوك مشتقاته الجانبية ومستقطراته العديدة التى تدخل فى صلب صناعة الكيماويات الأساسية ، فإن لفحم الوقود مخلفاته التى تدخل فى كثير من الصناعات الهامة خاصة البناء ، ونعنى بذلك الرماد . فعدا عمليات رصف الطرق والشوارع ، يدخل رماد الفحم كمادة عازلة فى بناء الخزانات ، ويحل محل الأسمنت جزئيا فى أعمال الخراسانة ، أحيانا بنسبة ٢٠٪ ، أما الرماد المحبب أو المشكل كحصى فيمكن خلطه مع الأسمنت لصناعة قوالب الطوب المفرغ العازل ... إلخ .

المعادن الثانوية

إذ ننتقل من خماسية المعادن الأساسية الكبيرة إلى ثمانية المعادن الثانوية . نجد توزيعها الرئيسى هى الأخرى محصورا بين جبال البحر الأحمر وسيناء . فالنحاس فى أم سميوكى وجل العطوى وأبو سويل قرب أسوان ثم أخيرا فى الدراهيب قرب الحدود . وقد كشف حديثا عن كميات من النحاس والنيكل لأول مرة في جنوب الصحراء الشرقية على شكل معادن كبريتيدية مبعثرة فى الصخور بمنطقتى جابر وعكارم شرق مدينة أسوان بنحو ١٣٠ كم .

أما الرصاص والزنك ، اللذان يوجدان معا عادة ، شأنهما فى هذا شأن الذهب والفضة أيضا، فأهم المواضع هى أم غيج قرب القصير ، ثم زوج البحر وأم سميوكى وجبل الرصاص شمال

(١) الأهرام ، ١٧ - ١١ - ١٩٨١ ، ص ٩ .

مرسى علم ، ثم أخيرا فى وداى رنجة ورأس بناس . ويقدر احتياطى مصر من الرصاص بنحو مليون طن ، وهو رصيد لا بأس فى هذا المعدن الضنين الشحيح .

وفى أم الروس وأبو دياب والنويبع أهم مواطن القصدير ، تليها منطقة جبل العجلة والمويلحة . ويقدر الاحتياطى بنحو ٥٠ ألف طن .

وجمسة هى مركز الكبريت الأول حيث يوجد فى الصخور الرسوبية بنسبة عالية ، حوالى ٤٠٪ ، كما يوجد جنوب مرسى علم ووادى الجمال ، (١) فضلا عن شمال وغرب سيناء قرب أبو دربة . ونحن نستورد منه اليوم نحو ٢٠٠ ألف طن سنويا ، تكلفنا نحو ٢٥ مليون جنيه ، لصناعة حامض الكبريتيك لاستعمالاته العديدة خاصة فى الأسمدة الكيماوية .

الذهب

أخيرا فإن الذهب ، الذى كشف منه الفراعنة نحو ١٠٠ منجم ولم نضف نحن إليها منجما واحدا جديدا ، توقف إنتاجه تماما فى الأربعين سنة الأخيرة ، إما لنفاد الرصيد أو عدم اقتصادية التشغيل ، حيث كان يتم طحن نحو ٢٠٠ ألف طن من الصخور سنويا بلا جدوى تقريبا . فمثلا ما بين سنتى ١٩٠٢ ، ١٩٦٠ بلغ حجم كل ما استخرج ٧ أطنان فقط . فلم يكن بد من إغلاق المناجم فى سنة ١٩٦١ .

أما الآن ، وبعد ارتفاع أسعار الذهب فى العالم بشدة ، فقد بدأت إعادة فتح المناجم ، المؤمل أن تستعيد الانتاج فى بدايات أو أواسط الثمانينات ، لاسيما أن قد ثبت أن نسبة صافى الذهب الذى يمكن الحصول عليه تزداد كلما زاد عمق الطبقات التى يتوغل إليها التنجيم .

ويبلغ عدد مواقع الذهب فى مصر بالدقة ٩٨ موقعا ، تقدر قيمة مجموعة ما بها من الذهب حاليا بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه ، نصفها أى نحو المليار جنيه مركز فى موقعين اثنين فقط هما مركزا الأساس . الأول هو منطقة البرامية ، والاحتياطى المقدر بها ٣٥ طنا على الأقل ، تقدر قيمتها حاليا بنحو ٥٢٥ مليون جنيه . الثانى هو منطقة السكرى وبها نحو ٢٠ مليون طن على الأقل ، ثمنها لايقل عن ٤٥٠ مليون جنيه .

---

(١) محمد فهيم ، ثروتنا المعدنية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٤ ، ١٣٣ .

فيما عدا هذا فإن أرض الذهب بعامة هى جنوب الصحراء الشرقية فوق أو أعلى الخاصرة . فهناك ٧ مناطق منتثرة ، ٢ منها فقط شمال طريق قنا – القصير ، ٥ جنوبه . ومركز كل منطقة دائما هو أغنى المواقع رصيدا وأغزرها موارد مياه فى الوقت نفسه .

ففى أقصى الشمال نبدأ بدائرة واديى دارة والديب قرب جبلى المعروف ومنجل . وقرب وسط خط الخاصرة تلي دائرة الفواخير ، فطيرى ، عطا الله ، العريضة ، سمنة ، أبو جريدة ، وجدامى . على الجانب المقابل من الخط نجد مجموعة أم الروس ، وادى كريم ، أبو دياب ، الدغيج . ثم بعيدا إلى الجنوب مباشرة تأتى منطقة القلب موقعا وقيمة ومركز الثقل المطلق ، منطقة البرامية ، السكرى ، عتود ، الكردمان ، بخارى ، دنجاش ، ساموت ، حمش ، الصباحية ، والحلنجية . وتنفرد منطقة رأس بناس بعد هذا بمجموعة تضم مناجم أم عليجة ، أم تندبة ، الحوتيت ، رجة الريان . ثم فى أقصى الجنوب الشرقى من الصحراء تظهر مجموعة أم الجاريات ، حيمور ، سيجة ، أم شاشوبة ، وادى مراحب ، وادى أبو فاس ، عطشانى ، النقيب ، الهودى . ثم أخيرا فى أقصى الجنوب الغربى تتجمع دائرة أم الطيور ، أم عجات ، بيتان ، كوربياى ، روبيت .

الصخور الصناعية

الكاولين هو أساس صناعة الحراريات والخزف والصينى والقيشانى ، كما يدخل فى صناعة البويات والمطاط ، ويعمل كمادة ملينة للورق والملابس . ويقدر رصيده فى مصر بنحو ٢٠ مليون طن . أما أهم مناطقه فسيناء ، رأس ملعب ، حيث كان عصب الصناعة حتى عدوان ١٩٦٧ ، حين كشف فى اللحظة التاريخية المناسبة حقل كلابشة جنوب غرب أسوان لينقذ الموقف . والآن يقدر احتياطى كلابشة بنحو ١٦,٥ مليون طن ، وينتج سنويا ٥٠ ألف طن . وهناك كشف جديد بصحراء العلمين والقطارة فى نقب أبو دويس ورقبة الرالة ونقب عبدالهادى ومنقار الجارة وظهر الحمار . والخامة هنا ناصعة البياض ، نسبتها نحو ٣٥ – ٤٠ ٪ من الصخور الحاملة .

أما الدولوميت فأهم مراكزه وأجود أنواعه فى جبل عتاقة بمنطقة القناة . أما الطفلة فتمتد ، كالحجر الجيرى ، على طول النيل برمته وبكلا جانبيه من كوم أمبو حتى القاهرة . ويقدر احتياطى الطفلة بنحو ١٠ ملايين طن . كذلك عثر أخيرا على الأسبستوس – الحرير الصخرى – فى نقب عبد الهادى على مشارف القطارة .

والجبس منه هو الآخر أنواع ممتازة ، وهو يكثر على امتداد الساحل الشمالى الغربى خاصة فى الغربانيات والحمام ، وكذلك على ساحل البحر الأحمر وسيناء ، إلا أن أجوده هو جبس البلاح الشهير بمنطقة القناة . وفى شمال غرب الصحراء الغربية فإن المقدر أن الخامات الصالحة لإنتاج الأسمنت والمواد الأساسية للبناء بصفة عامة والموجودة فى مناطق الغربانيات والرويسات والمغرة والقطارة تكفي لتصنيع مليون طن سنويا لمدة ١٠٠ سنة على الأقل .

وعدا هذا فقد تم مؤخرا كشف الجبس الزراعى فى ٣ مناطق هامة . الأولى فى الفيوم بمنطقة قارة الفرس شمال شرق المحافظة ، ومساحتها تبلغ ١٣ كم مربعا ، والاحتياطى المقدر لايقل عن ٧ ملايين طن . الثانية فى منطقة جبل الطويل بالفيوم وبنى سويف ، ومساحتها ١٣٠ كم مربعا . أما الثالث ففى الساحل الشمالى بالعميد والغربانيات ، ويقدر الاحتياطى المؤكد بنحو ١٥ مليون طن .

عن الرمال ، أخيرا ، فإن الرمال البيضاء أو رمال الزجاج اكتشفت بوفرة فى منطقة جنوب شرق القاهرة ، ولكن أكثر فى سيناء . كذلك هى توجد فى منطقة أسيوط حيث يقدر الاحتياطى بنحو ١,٥ مليون طن ، تقرر أن يقام عليها مصنع للزجاج بالمدينة .

أما الرمال السوداء فهى من عناصر رواسب طمي الدلتا أثناء الفيضان يلقى بها على شواطئ الدلتا خاصة المصبية على جانبى فم رشيد وفم دمياط . يبلغ حجمها ، كما يقدر ، من مليون إلى ٣ ملايين طن فى كل كيلو متر مربع من الساحل . وكل مليون طن منها يحتوى على ٥٠٠٠ طن من المواد المشعة ، بالاضافة إلى أكثر من نصف مليون طن من التيتانيوم الذى يمكنه ككل أن ينتج ٤٠٠ ألف طن من البويات الصناعية الهامة التي تساوى فى السوق العالمية نحو ٦٠٠ مليون دولار.

المعادن النادرة

هذه المجموعة الفائقة الأهمية والحساسية ، والتى تزيد عناصرها عن الدسته ، يقدر مجموع الاحتياطى المعروف منها بنحو ٣٠٠ مليون طن ، منها ١٣٠ مليونا من التيانيوم والتفيوم ، ٤٠ مليونا من الإلمنيت ، ٣٠ مليونا من نافيلين السيانيت .

التيتانيوم أساس لأوكسيد التيتانيوم اللازم لصناعة البويات . وأهم مراكزه أبو غصون فى جنوب الصحراء الشرقية حيث يتركز نحو ٤٠ مليون طن . أما النفلين الذى يعد بديلا عن البوكسيت في صناعة الألمونيوم ، فيتركز أساسا في منطقة أبو خروج فى نفس النطاق ، ويقدر رصيده بنحو ٢٦ مليون طن .

وكالقاعدة العامه ، يتوزع الباريت في جنوب الصحراء الشرقية . وهناك أيضا كشف الموليبدنم فى منطقة حجر عكارم ، حيث قدر حجم الخام بنحو ٨,١ مليون طن بنسبة ٠,٠٣ ٪ مختلطا مع قليل من البيريل والفلوريت والكاسيترايت .

ولكن لعل أهم من الجميع التنتالوم والنيوبيوم ، فإن لنا منهما ١٥٪ من كل الاحتياطى العالمى، مع العلم بأن سعر الكيلو جرام واحد من التنتالوم النقى يبلغ ١٧ ألف دولار فى السوق العالمية . وهما يستخدمان فى صناعة الصلب والسبائك والشرائح التى تتعرض لحرارة عظيمة وذبذبة حرارية حادة . والتنتالوم بصفة خاصة سباكه ذات مقاومة عاليه للحرارة ، ولذا يستخدم عالميا فى صناعة الطائرات والصواريخ وقواطع الصخور و الصناعة الإلكترونية والكيماوية .

وهو والنيوبيوم يتركزان فى منطقة أبو دياب والعجلة . ويبلغ حجم تنتالوم أبو دياب مثل حجم حديد الواحات البحرية ، أو نحو ٤٨ مليون طن خام ، تنطوى أيضا على ٥٥٠٠ طن أوكسيد نيوبيوم ، ١٣ ألف طن أوكسيد تنتالوم ، ٥٢ ألف طن قصدير . أما فى العجلة فإن حجم التنتالوم ١٠ ملايين طن ، تحتوى هى الأخرى على ألفي طن فلوريت . قصدير ، ٣ آلاف طن أوكسيد البرليوم ، ١٣ ألف طن ليثيوم ، ٤٠٠ ألف طن فلوريت .

أما فى منطقة النويبع فقد قدر الاحتياطى حتى عمق ٥٠ مترا بنحو ٨٣ مليون طن من الصخور الحاوية للخام ، تضم ١٢ مليون طن من أوكسيد التنتالوم ، ٧٦٠٠ طن من أوكسيد النيوبيوم . وفى أم النقاط بلغ الاحتياطى حتى عمق ١٦٠ مترا نحو ٣٨٠٠ طن أوكسيد تنتالوم ، ٤٦ ألف طن أوكسيد نيوبيوم .

اليورانيوم

على أن اليورانيوم بالتأكيد هو أخطر المعادن النادرة بحكم استعمالاته النووية . ورصيدنا منه مازال قيد التحديد ، لكنه يتوزع في عدة مواقع ، منها منطقة القطران جنوب شرق القاهرة بنحو ٨٠ كم ، ثم سفاجة ، فأودية كريم والعطشان والجمال في الصحراء الشرقية ، وكذلك في مناطق السكات والعرضية والزعفران وجنوب أسوان ، هذا بالاضافة إلى سيناء والواحات البحرية . وقد بلغ مخزون اليورانيوم في قطاع قنا - سفاجة وحده نحو ٥٠٠٠ طن .

وقد بدأ العمل فعلا في ٣ مناجم لاستخراج اليوارنيوم ، كما بدأ إنشاء أكبر مصنع في الشرق الأوسط ، بمعاونة كندية ، لإعداد الخام في منطقة الصحراء الشرقية المصنع يتكلف ٤ ملايين جنيه ويستخدم ألف عامل ترتفع تدريجيا إلى ٨ آلاف . فيه يتم تكسير الخام ثم معاملته بحامض الكبريتيك وعوادم من عناصر أخرى ، ثم يعاد ترسيب اليورانيوم لاستخلاص وتنقية أوكسيد اليورانيوم .

المخطط أن ترتفع طاقة الانتاج مرحليا من ٢٠ إلى ٥٠ إلى ١٠٠ طن سنويا حتى ١٩٨٤ . على أن الجدير بالذكر أن بالعالم الآن فائضا من خام اليورانيوم في السوق . و للأسف أكثر فإن تكلفة استخراج وإنتاج الطن في مصر تتروح حتى الآن حول ٣٠٠ - ٤٠٠ دولار ، في حين أن سعره في السوق العالمية ١٠٠ دولار فقط .

البترول

جغرافية الانتاج

التطور التاريخي

أقدم ، مثلما هو أقيم عناصر ثروتنا المعدنية الحديثة ، مثله في ذلك مثل القطن بين ثروتنا الزراعية . بل إن تاريخه كما سنرى سيأتي كتاريخ القطن : سلسلة متعاقبة من الحقول المنتجة التي سرعان ما تضعف أو تنضب ، مثلما كان هذا سلسلة متعاقبة من الأنواع والأصناف الناجحة التي لا تلبث أن تتدهور .

إلا أن البترول ، على خلاف القطن ، بدأ متواضعا بطيئا للغاية وقضى معظم حياته في تطور وئيد شاق متدرج على الأكثر ، ثم إذا به ينفجر فجأة في «ربع الساعة الأخير» فقط في ثورته التاريخية المؤثرة حقا . هذا بينما بدأ القطن من القمة والسقف ثم راح يتقلص ويتطامن بالتدريج

نسبيا أو حقيقيا . ولا شك أن هذا التعارض أو التقاطع فى المنحنيات هو الذى يفسر كيف شحبت وتآكلت أولوية القطن فى اقتصادنا بالتدريج إلى أن انقض البترول فاحتل عرشه التليد متفوقا عليه خارج كل حدود .

فى الحالين ، أيا ما كان ، تسجل مصر بطبيعة الحال سبقا عالميا بصورة أو بأخرى . فكما كانت سباقة فى القطن بما فيه الكفاية كما وكيفا ، فإن مصر هى ثانى دولة فى العالم حفرت بها بئر بترول بعد الولايات المتحدة ، حيث كشف الزيت وإن بالصدفة أثناء البحث عن الكبريت فى جمسه سنة ١٨٦٩ ، أى بعد عقد واحد من بئر بترول دريك الأمريكى الشهير سنة ١٨٥٩ . وهذا، بين قوسين ، يذكر بسبق آخر معاصر تقريبا وهو السكك الحديدية ، حيث كانت مصر ثانى دولة أيضا فى العالم بعد بريطانيا ، وذلك أيضا بعد عقد واحد تقريبا .

كذلك كانت مصر ثانى منتج فى الشرق الأوسط بعد إيران ، وذلك فى العقد الأول من القرن الحالى . وبعدها ظلت المنتج الوحيد فى العالم العربى حتى سنة ٢٧ - ١٩٣٤حين جاء العراق ثانيها . وإذا كانت مصر قد تراجعت بعد ذلك إلى أقصى حد خلف معظم الدول العربية ، فإنها كانت - كما فى القطن مرة أخرى - أسبقها إلى تصنيع بترولها وإدماجه فى اقتصادها القومى الحيوى بعيدا عن الاعتماد المطلق على تصديره خاما . فكان البترول ومازال أهم مصادر الطاقة والقوة المحركة فى الصناعة و الاستهلاك التجارى والمنزلى .

ثورة البترول = ثورة الأسعار + ثورة الاستكشاف

وإذا كانت حدود ثروتنا البترولية الضيقة نسبيا تعكس جيولوجيا الشحيحة نوعا كما سبق أن أشرنا عابرين ، فإن قصة البترول تبقى فى النهاية قصة (أو قضية؟) الاستكشاف والكشوف أساسا . ذلك أن الانتاج والاحتياطى يتناسب كلاهما كقاعدة تناسبا طرديا مع كثافة البحث والاستكشاف ، حيث يتطلب العثور على بئر منتجه حفر مالا يقل عن ١٠ آبار استكشاف أو أكثر.

وفى مصر ، التى تبلغ مساحة الأحواض الرسوبية بها والتى يحتمل وجود مكامن البترول فيها، نحو ٧٠٠ ألف كيلو متر مربع أى ٧٠٪ من كل رقعتها ، فإن نمو الانتاج والاحتياطى سار خطوة بخطوة مع تزايد عدد الكشوف الجديدة ، التى سارت بدورها مع تزايد عدد آبار الاستكشاف والبحث . والكل يرسم خطا بيانيا متصاعدا بنسبة الربح المركب .

فمنذ بداية الانتاج سنة ١٩٠٨ حتى ١٩٧٣ أى فى ٦٥ سنة تم كشف ٢٠ حقلا فقط ، مقابل ٢٢ حقلا (منها ٣ حقول غاز) فى ٧ سنوات فقط هى ٧٣ - ١٩٨٠ ، ثم فى السنوات الثلاث الأخيرة وحدها ٨٠ - ١٩٨٢ تحقق ٣٠ كشفا جديدا (منها ٥ غاز) ، تركز ٢٥ منها فى سنتى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ وحدهما ، بينما انفردت سنة ٨١ - ١٩٨٢ وحدها بنحو ١٥ - ١٦ كشفا (منها ٢ غاز) .

وبالاضافة بداية إلى الاستجابة المشجعة والواعدة للأرض المصرية بعد طول امتناع أو تمنع وخذلان أو تخاذل نوعا ، فضلا عن «عدوى البترول» العربى والتلهف المحموم على اللحاق بموكب أو مهرجان البترول الخرافى خصوصا لإنقاذ الاقتصاد المصرى المتصدع ، فإن الدافع الرئيسى خلف هذا الدفع البترولى غير المسبوق ولاسابق التصور هو متغيرات البترول العالمية وارتفاع أسعاره إلى الحد الذى جعل البحث والتنقيب عملية اقتصادية تحت أى ظرف ، بحيث أصبحت مصر منطقة جذب شديد للشركات بعد أن كانت قد تباعدت وابتعدت عنها بعض الوقت بعض الشئ باختصار ، إن ثورة البترول المصرى المعاصرة هى إلى أبعد حد نتيجة ووظيفة «لثورة الأسعار» العالمية الحديثة .

وفى هذا السباق أو السياق ، لابد أن تعد سنة ١٩٦٧ سنة حاسمة بتروليا ، ففيها أو حواليها مباشرة تحققت ٣ كشوف بالغة الدلالات والتداعيات : كشف أول حقل «عظيم» بمصر وهو المرجان البحرى ، كشف أول حقل بالدلتا وهو غاز أبو ماضى ، وكشف أول حقل بالصحراء الغربية وهو العلمين .

نتيجة لهذا كله تصاعد عدد الحقول المنتجة بصورة مثيرة إن لم تكن ثورية . فعشية الحرب الثانية لم يزد السجل عن ٤ حقول منتجة على الضفة الغربية لخليج السويس ، يضاف إليها حقلان ناضبان على كلا جانبى الخليج . ولكن مع دخول سيناء مجال الانتاج بعد الحرب ، ارتفع العدد فبلغ فى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ نحو ١٣ حقلا منتجة ، ٩ منها بسيناء . وفى سنة ١٩٧٥، بعد أن تعددت أحواض البترول نفسها أصلاً وتنوعت حقولها ما بين أرضى وبحرى وزيت وغاز، قفز الرقم إلى ٨٧ بئراً منتجة، ثم فى سنة ١٩٧٩ إلى ٩٣ بئراً،منها ٧٦ أرضية ، ١٧ بحرية .

وبطبيعة الحال تتفاوت أوزان هذه الحقول تفاوتاً شديداً، يكفى إشارة إليه أن نقارن بين المرجان وسدر مثلا. ولكن بين طرفى النقيض هذين تتدرج حقولنا فى ثلاث من الفئات أو الطبقات الأربع التى تصنف إليها حقول البترول دوليا بحسب حجم الاحتياطى . فباستبعاد مرتبة الحقول العملاقة (+ ١٠.٠٠٠ مليون برميل) التى لا وجود لها بمصر، تقع حقولنا موزعة كالآتى . الحقول العظيمة أولاً (١٠.٠٠٠ - ١٠٠٠ مليون برميل)، وهذه لا تضم سوى المرجان، وربما لحق به حقل رمضان مستقبلاً .ثم تلى الحقول المتوسطة (١٠٠٠-١٠٠مليون برميل)، وتضم بلاعم أرضى وبحرى،رأس غارب، بكر، العلمين. ثم هناك أخيراً الحقول الصغيرة (-١٠٠مليون برميل) وتجمع الغردقة، سدر، عسل، مطارمة، أبو رديس، كريم، شقير، خير، اليسر، أم العيون، أم بركة..ألخ.

السبق والسباق

كما كان لمصر سبق تاريخى قديم فى التعدين ثم تأخرت فى العصر الحديث ثم عادت أخيراً جدا فقط فحققت خطوة لا بأس بها نسبيا إلى الأمام،فكذلك كانت سباقة إلى البترول الحديث وكانت من أولى دول الشرق الأوسط بل العالم فى كشفه فى القرن الماضى، ولكنها عادت فتخلفت عن الطفرة الكبرى التى عرفها الشرق الأوسط والعالم فيما بعد الحرب الثانية،ثم انعطفت منذ السبعينات تلهث محاولة للحق بهم إلى حد أو آخر.

تفصيل ذلك أن مصر ظلت لفترة طويلة أولى الدول العربية (فضلاً بالطبع عن الدول الأفريقية) فى إنتاج البترول،ولو أنها إنما ظلت الأولى لانها ببساطة كانت الوحيدة! فمنذ كشف البترول بها فى جمسة سنة ١٩٠٨ وإلى أن بدأ الإنتاج العراقى سنة ٢٧-١٩٣٤، كانت مصر المنتج الوحيد فى العالم العربى. (١) وبالمثل بالطبع فى إفريقيا، حيث ظلت المنتج الرئيسى فى القارة لا تليها إلا على بعد شديد جدا مراكش التى لم تكن على أحسن الأحوال وحتى سنة ١٩٤٩ أكثر من جزء من ثلاثة عشر جزءا من الإنتاج المصرى . وظلت مصر هكذا حتى سنة ١٩٦٠ حين ظهرت الجزائر على المسرح. (٢)

---

(١) جمال حمدان، بترول العرب، القاهرة، ١٩٦٤، ص٤١ -٤٢ .

(2) C.C Kersting, Petroelum development In Egypt, in : Guidebook to geology and geog. etc., p. 179 ff.

ولكن منذ اللحظة التى ظهر إلى جوارها منتجون آخرون، ابتداء من العراق بالجزيرة العربية والخليج فالمغرب العربى،كان أمراً مقضيا أن تتراجع مصر بانتظام وتتخلف خطوة خطوة ودولة وراء دولة، حتى أصبحت من أصغر المنتجين العرب لفترة طويلة حتى اليوم أو الأمس القريب، وبالمثل إلى حد ما بين المنتجين الإفريقيين.

الغريب فى هذا أن إنتاج مصر فى السنوات الأخيرة طفر - بمقاييسها - طفرة كبرى بحيث أصبح إنتاج العام الواحد اليوم يعادل إنتاج عقد أو أكثر منذ عقدين أو أقل . ولقد كان من الممكن لمثل هذه الطفرة أن تعد منذ عقدين ثورة عظمى بمقاييس الشرق الأوسط، غير أن الإنتاج من حولها كان قد تفجر بمعدلات فلكية بحيث عادت مصر فازدادت تضاؤلا نسبيا بين منتجى المنطقة. كأنما من أسف كتبت عليها الضآلة البترولية أبداً، المطلقة أو النسبية . مثلاً، بانتاج مليونى طن فقط فى أوائل الخمسينات كان ترتيب مصر رقم ١٦ فى العالم، بينما كان ترتيبها سنة ١٩٧٧ بإنتاج ٢١ مليونا قد انخفض إلى رقم ١٩ .

فى السنوات الخمس الأخيرة أو نحوها، مع ذلك، راحت الهوة العميقة بين مصر وتلك الدول تضيق بعض الشىء لسببين أساسيين : أولا أن الانتاج المصرى تقدم إلى مستويات لم تكن تبدو متصورة قط بمعدلات الماضى القريب، وثانيا أن إنتاج الدول العربية والأوبك عموما تعرض من جانبه للتخفيض الشديد نتيجة أزمة البترول العالمية الراهنة.

بل ويبدو، إلى ذلك، أن هناك مؤشرات تبشر بثورة بترولية من مقياس كبار الشرق الأوسط أو أواسطهم . ورغم أن هدف المليون برميل يومياً (٥٠مليون طن سنويا) المعلن ثبت أنه هدف مراوغ نوعا عبر السنوات القليلة الأخيرة، حيث أرجىء بشيره بضع مرات سنوايا بعد دعاية متهالكة متكالبة عليه سياسيا وإعلاميا، فإن الاحتمالات قائمة والدلائل واعدة. فالإكتشافات توالت وتتوالى برا وبحرا، شرقا وغربا، بترولا وغازا، صحراء وواديا. ورغم أن أغلبها من الحجم الصغير، فإن تكرار مفاجآت المرجان ويوليو ورمضان مازال واردا غير مستبعد تماما . كذلك فقد ثبت لأول مرة فى كل الشرق الأوسط وجود البترول فى طبقات كانت تعد كلاسيكيا غير حاملة للبترول هى طبقات الخرسان النوبى الكريتاسى، وهذا من شأنه أن يعيد تقييم وتقديم معظم آبارنا وحقولنا القائمة والقادمة.

من أجل هذا كله فإن من الوارد عمليا أن تخرج مصر من مرتبة صغار المنتجين إلى مرتبة المتوسطين، وربما الكبار، ولا نقول العمالقة. فإن تحقق هذا فسيكون أكبر انقلاب في مصر بعد القطن في القرن الماضي، وبعد الأرز في القرن الحالي، وبعد الصناعة في العقدين الآخيرين، وبعد الفوسفات والحديد في العقد الأخير . ولسوف تصبح مصر حينئذ دولة زراعة وصناعة وبترول بعد أن ظلت طويلاً دولة زراعة بلا بترول، وسيكون ذلك هو الانقلاب الرابع في سلسلة الثورة البترولية العربية التي بدأت بالعرب عامة فالمشرق العربي ثم المغرب .

ثم تبقى كلمة ختامية، أكثر من فلسفية أو أكاديمية، عن ضآلة الانتاج المصرى طويلاً وتأخر طفرة البترول في مصر على ذلك النحو إلى السنوات الأخيرة فقط. ففي معنى حقيقي جدا قد لايكون ذلك أمرا سيئا كله كما قد يبدو لأول وهلة. فلعل الآخرة خير لمصر من الأولى، وإلا لاستنزف رصيدها المحدود في أيام أسعار البترول البخسة، بينما تضاعفت هذه الأسعار الآن إلى العشرين مثلا في العقد الأخير . سحب طن واحد من البترول اليوم من البئر، يعني، يساوى استنزاف ٢٠ طنا منذ ١٠ سنوات فقط. ولو قد كان إنتاجنا وقتئذ ١٠ أمثال ما كان عليه بالفعل، لأعطانا نصف العائد الذى نحصل عليه الآن .

وعلى سبيل المثال، فلقد قدر البعض أنه لولا حرب أكتوبر وثورة الأسعار البترولية لظل سعر البرميل المصري في حدود ٦ دولارات والطن في حدود ٤٠ دولارا على الأكثر (مقابل نحو ٤٠ دولارا للأول، ٢٨٠ دولارا للثاني في الواقع الجديد) ، وبالتالى فإن قيمة صادراتنا من البترول في سنة كسنة ١٩٨٠ مثلا ما كانت لتتعدى ٣٠٢ مليون دولار (مقابل ٢٤١٥ مليونا في الواقع والحقيقة) بل أغلب الظن كله – يمضى نفس التقدير – إننا لم نكن بالغى أى زيادة في حجم الإنتاج أصلاً، ولا كان لنا بالتالى أى أمل في عائدات تذكر من صادراته .

مراحل التطور

أتى على البترول المصرى حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا، وإن كان شيئا موجودا. بل إن ذلك كان قدره وقدره معظم عمره . فمن مستوى ربع المليون طن في نهاية الحرب الأولى إلى مستوى ثلث المائة مليون طن في أوائل الثمانينات أو بالتقريب الأربعين مليون طن الآن، قطع

البترول رحلة مفعمة بالغة الصعوبة خلال عمره البالغ الآن ثلاثة أرباع القرن بالضبط (١٩٠٨ - ١٩٨٣) . ولذا تقع هذه الفترة الطويلة فى أكثر من مرحلة بالغة التباين بل التناقض، وإن كانت أولاها وأوهاها أطولها وآخرها وأقصرها أخطرها.

ولعلنا نحدد هذه المراحل بثلاث رئيسية كالآتى : المرحلة الأولى الأولية أو القزمية (-٣ملايين طن) ، من البداية حتى أواخر الخمسينات أى نحو ٦٠ سنة . الثانية الثانوية أو المتوسطة (٣ - ١٥ مليون طن) ، من أواخر الخمسينات إلى منتصف السبعينات. الثالثة الانفجارية أو القمية (١٥ - ٣٥ مليون طن) ، من منتصف السبعينات إلى الآن .

وعلى هذا النحو يرسم الخط البيانى لتطور إنتاجنا على امتداده جميعا منحنى مفلطحا شديد الانخفاض والاستواء والجمود فى القطاع الأول والأكبر منه، ثم ببطء بالغ وصعوبة واضحة أخذ يزحف فى الربع الأخير منه صعدا، ثم تصاعد التصاعد وتسارع التسارع باطراد حتى تسلق سفحا شبه عمودى إلى قمة حادة بالقياس إلى القطاع السابق . لقد حدثت - بالمقياس المصرى - ثورة بترولية فى «ربع الساعة الأخيرة» ، ولكنها - على الطريقة المصرية - ثورة هادئة غير عنيفة.

غير أن ذلك المنحنى، رغم اتجاهه العام إلى أعلى، لا يرسم خطا بيانا انسيابيا متصلا، بل هو مموج يتألف من مجموعة متوالية ولكنها متصاعدة من الأقواس المحدبة والمقعرة، أى الذبذبات ما بين مد وجزر . ويرجع ذلك إلى أن تاريخ البترول فى مصر هو تاريخ سلسلة متعاقبة من الآبار والحقول، آبار بمقياسها الصغيرة قصيرة العمر نوعا، وحقول لا يلبث كل حقل منها بالتالى أن ينضب فينتقل الانتاج إلى حقل جديد ينتظره المصير نفسه، وهكذا . وبترولنا فى تاريخه هذا يذكرنا على التو بتاريخ أنواع قطننا أيضاً، حيث كان كل نوع لا يلبث أن يتدهور فيدخل نوع جديد، وهكذا .

ولحسن الحظ ، كان توقيت ظهور كل مجموعة من الحقول الجديدة موفقا كل التوفيق بالنسبة للأزمات العالمية أو الوطنية ، فكان يأتى فى الوقت المناسب لإنقاذ الموقف من نضوب أو تدهور الانتاج . فكما يتفق ، كان كل كشف جديد على موعد مع أزمة طارئة ابتداء من الحرب العالمية الأولى إلى الثانية ومن عدوان ١٩٥٦ إلى عدوان ١٩٦٧ إلى معركة أكتوبر ١٩٧٣ .

المرحلة الأولى

بعد البدايات المتواضعة جدا ، بلغ الانتاج علامة المائة ألف طن بصعوبة شديدة قبيل الحرب الأولى فقط ، وبعدها مباشرة أدرك علامة ربع المليون طن بالكاد . وليس إلا سنة ١٩٤١ ، أى بعد نحو ثلث قرن من بداية الانتاج ، أن حقق علامة المليون طن . ورغم دفعة الحرب الثانية وضروراتها المفهومة ، ظل الانتاج المصرى على زحفه الشاق البطئ المتواضع حتى بلغ المليونى طن فى أوائل الخمسينات حين كان ترتيب مصر ، مع ذلك ، السادسة عشر بين المنتجين فى العالم . ففى سنة ١٩٥٠ سجل الانتاج ٢,١ مليون طن . ومن بعدها استأنف مسيرته أو بالأصح عاد سيرته الأولى إلى أن بلغ ٣ ملايين لأول مرة فى أواخر الخمسينات فقط ، سنة ١٩٥٨ (١) .

وبحسبة شاملة ، بلغ إنتاج مصر التراكمى طوال هذه المرحلة ، أو بالتحديد منذ سنة ١٩٠٨ حتى ١٩٦٠ ، نحو ٤٩,١ مليون طن خلال ٥٠ سنة . أى أن المتوسط العام مليون طن كل سنة (٢) ، وهو يدل بكل بلاغة على مدى تواضع الرحلة والمرحلة جميعا .

على أية حال ، ففى سنة ١٩٦٠ حقق الانتاج ٣,٣ مليون طن . أى أنه استغرق نحو العقد ليزيد مليونا واحدا ، مثلما استغرق من قبل أكثر من نصف قرن ليسجل الملايين الثلاثة . على أن هذا كان ، نسبيا ، شيئا هاما ، إذ يكفى أن السنوات الثمانى من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ قدمت وحدها ٧٥٪ من الانتاج التراكمى فى سنوات الانتاج الاثنتين والأربعين من ١٩١٠ إلى ١٩٥٢ . والأهم ، على أية حال ، أن الانتاج كان على عتبة انتفاضة جديدة أو بالأحرى مرحلة جديدة .

المرحلة الثانية

ففى ٢ - ١٩٦٣ تخطى لأول مرة علامة الملايين الخمسة حيث سجل ٥,٤ مليون طن (٦ ملايين متر مكعب) . وفى ١٩٦٧ ناهز ٧ ملايين طن ، أى تضاعف مرة أخرى فى أقل من عقد . وبذلك خرجت مصر لأول مرة وإلى الأبد من مرتبة الأقزام إلى مرتبة صغار المنتجين . ثم كان الحدث الأكبر فى «عام البترول» ، العام التالى ١٩٦٨ ، حين بلغ الانتاج ١٤ مليونا ، أى أنه تضاعف فى عام وبعض عام ، وهو أيضا ما يعادل إنتاج عشرات من السنين المبكرة ، كما كان نقلة حاسمة من صغار صغار المنتجين إلى كبار الصغار كما قد نقول .

---

(1) S. H. Longrigg, Oil in the Middle East, Lond,. 1961, p. 107 - 110.

(٢) حمدان ، بترول العرب ، ص ٥٥ .

ولقد كان من الممكن والمفروض أن يطرد هذا الفتح الجديد ، لولا أن سلب العدوان الإسرائيلى كل مساهمة سيناء - أربعة أخماس الانتاج القومى وقتئذ - فانتكست الفورة . ومن المؤكد أنه لولا ذلك لجاوز إنتاج مصر العشرين مليون طن . ومن الناحية الأخرى كان العدو يأخذ من سيناء ٧٠ ألف برميل يوميا تغطى كل احتياجاته كاملة . وفى سنة ١٩٧١ مثلا بلغت أرباح العدو من بترولنا المغتصب نحو ١١٠ ملايين جنيه استرلينى . أما خلال ٨ سنوات من الاحتلال فقد بلغ ما سرقوه نحو ٣٠ مليون طن تساوى ٤ مليارات دولار .

على أن من حسن الحظ أن كشوفا جديدة خارج سيناء أكثر من عوضت ولولاها لانعكس خط الانتاج بصورة مدمرة حقا . والواقع أن هذه الكشوف المنقذة تعكس نزول مصر بصفة حاسمة من البر إلى البحر بتروليا ، أى ظهور الحقول البحرية لأول مرة بصورة جدية ومؤثرة حيث تمت عدة اكتشافات ثورية جديدة وسط مياه الخليج أهمها ثلاثى المرجان - يوليو - رمضان . وهكذا عاد الانتاج فبلغ ٨,٥ مليون طن سنة ١٩٧٣ ، ١١,٧ مليون سنة ١٩٧٥ .

المرحلة الثالثة

أقصر المراحل الثلاث هى ، ولكنها أقصاها إنجازا وأشدها إثارة . ففى سنة ١٩٧٦ بدأت المرحلة بنحو ١٦,٦ مليون طن ، لتنتهى بعد ٨ سنوات فقط بنحو ٣٦,٧ مليون طن فى السنة الأخيرة ٨٢ - ١٩٨٣ ، أى أكثر من ضعف ما بدأت ، ومضيفة أكثر من مليونى طن كل سنة فى المتوسط أو بالأصح أقل قليلا من ثلاثة ملايين . وفيما بين البداية والنهاية تعددت الأرقام القياسية التى تعكس تطورات وضوابط جديدة وحاسمة تكاد كلها تعد فتوحا أو كشوفا ثورية جديدة .

فهناك أولا عودة بترول سيناء تدريجيا بعد «الأسر الإسرائيلى» ، ثم انتقال مركز الثقل من الحقول البرية إلى البحرية باطراد ونهائيا ، يلى ذلك خروج الانتاج لأول مرة من حوض خليج السويس الوحيد إلى المزيد من الأحواض فى الدلتا ثم الصحراء الغربية ، وأخيرا دخول الغاز الطبيعى من هذه الأحواض إلى ميدان الانتاج لأول مرة .

فكنتيجة لهذه التطورات تصاعد الانتاج من ١١.٧ مليون طن سنة ١٩٧٥ إلى ١٦.٦ مليون سنة ١٩٧٦ ، ثم إذا به يسجل علامة العشرين مليونا لأول مرة فى السنة التالية ١٩٧٧ حيث بلغ ٢١,٦ مليون (أى ٤٣٢,٠٠٠ برميل يوميا) .

نمو الانتاج اليومى بالبرميل

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٨٣
الانتاج	١٦٥,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠	٣١٥,٠٠٠	٤٣٢,٠٠٠	٨٢٠,٠٠٠

ولقد كان معنى هذا أن الانتاج زاد لسنتين على التوالى نحو ٥ ملايين طن كل سنة ، أو نحو ١٠ ملايين فى السنتين ، أى أنه تضاعف فيهما تقريبا ، فى سنتين . كذلك فإن هذا الرقم الأخير ، سنة ١٩٧٧ ، يعادل ٣ أمثال الانتاج منذ عقد فقط (سنة ١٩٦٧) ، ٧ أمثاله منذ عقدين اثنين (سنة ١٩٥٨) ، أو مجموعه برمته طوال العقدين الأسبقين .

وكانت مصر بهذا تأتى يومذاك فى المرتبة الرابعة فى إفريقيا ، والسابعة فى الشرق الأوسط ، والثامنة فى العالم العربى ، والتاسعة عشرة فى العالم عموما . ولئن كان هذا قد وضعها حينذاك بعد قطر بين العرب ، فإنها لن تلبث أن تتفوق عليها وشيكا وتحل محلها كالسابعة بينهم ، وذلك حين وصل إنتاجها إلى ٥٣٠ ألف برميل فى السنة التالية . أما خارج تلك الدوائر ، فلم يكن يفوق مصر فى أوربا سوى بريطانيا حيث كانت مصر تبلغ نحو نصفها ، وأكثر نوعا من رومانيا ، ونحو ضعف النرويج . وبصفة عامة فلقد كان موقع مصر الانتاجى يضعها فى دائرة قطر ، دبى ، عمان، المحايدة ، أستراليا ، الأرجنتين ، تزيد أو تقل عنها قليلا .

إذا انتقلنا إلى السنة التالية ١٩٧٨ . نجد علامة جديدة تتحقق هى علامة ٢٥ مليون طن ، أو نصف المليون برميل يوميا لأول مرة (٥٣٠ ألفا) ، بإضافة نحو ٤ ملايين طن إلا قليلا على السنة السابقة . وبهذا أيضا بلغ الانتاج التراكمى من سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ نحو ٧٠٠ مليون برميل أو ١٠٠ مليون طن . فى السنة التالية ١٩٧٩ بلغ الانتاج ٢٧,٤ مليون طن، وإن كان نصيبنا منه بعد حصة الشريك الأجنبى ٢٤,٢ مليون فقط .

ومرة ثانية سجلت السنة التالية ١٩٨٠ رقما قياسيا جديدا هو علامة الثلاثين مليونا ، حيث جاءت بنحو ٣٢,٦ مليون . وفى سنة ٨٠ – ١٩٨١ بلغ الانتاج ٣١,٩ مليون ، منها ٣٠ مليونا زيت ، ١,٩ مليون غاز ومتكثفات . على أن الانتاج عاد فاستأنف صعوده إلى ٣٤,٦ مليون طن سنة ١٩٨٢ بمعدل ٧٥٠ ألف برميل يوميا أى ثلاثة أرباع المليون ، ليتجاوز ٣٦,٧ مليون فى السنة ٢ – ١٩٨٣ .

وأبسط معنى لهذا الرقم الأخير أنه ، أولا ، يعادل رقم سنة ١٩٧٥ وهو ١١,٧ مليون طن ثلاث مرات ونصف المرة ، أى بنسبة ٣١٤٪ تقريبا ، أو بزيادة ٢١٤٪ فى ٧ - ٨ سنوات فقط . كذلك فإنه يساوى ١٤٥٪ قدر رقم سنة ١٩٧٨ وهو ٢٥ مليون طن ، أى بزيادة نحو الثلثين إلى النصف تقريبا فى ٥ سنوات فقط ، أو بمعدل نحو من ٣ ملايين طن إلا قليلا كل سنة .

بيد أننا نستطيع أن نقدر معنى هذا الحجم بطريقة أفضل وأبلغ إذا نحن قارناه بالانتاج التراكمى لمصر أو بعض مصر . فحجم الانتاج هذا ، ٣٦,٧ مليون طن لسنة ٨٢ - ١٩٨٣ ، يساوى ، أولا ، مجموع ما استخرج من جميع حقول صحرائنا الشرقية وزيادة (جمسة ، الغردقة، غارب ، بكر ، كريم) طوال ٥٥ سنة من ١٩٠٨ حتى ٦٢ - ١٩٦٣ والبالغ قدره نحو ٣٧,٤ مليون متر مكعب . ثم هو يساوى ، ثانيا ، مرة ونصف المرة مجموع ما استخرج من جميع حقول سيناء طوال ١٦ سنة من ١٩٤٦ حتى ٦٢ - ١٩٦٣ والبالغ ٢٦,٦ مليون متر مكعب . وبصيغة ثالثة فإن إنتاج سنة واحدة ، السنة الأخيرة تلك ٨٢ - ١٩٨٣ ، يعادل زهاء ٦٠٪ من كل إنتاج مصر التراكمى حتى نفس ذلك التاريخ ٦٢ - ١٩٦٣ . (١) .

خذ أيضا الانتاج التراكمى للسنوات العشر والخمس الأخيرة . من سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٧٨ بلغ الانتاج التراكمى ٨٢,٢ مليون طن (مقابل ٦٤ مليون متر مكعب إنتاج مصر جميعا منذ البداية حتى سنة ٦٢ - ١٩٦٣) . ومن سنة ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣ بلغ الانتاج التراكمى فى السنوات الخمس ١٦٣,٢ مليون طن . وبذلك فإن مجموع السنوات العشر من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٣ يبلغ ٢٤٥,٤ مليون طن ، أى نحو ربع البليون طن أو أكثر من البليون وثلاثة أرباع البليون برميل . وهذا بكل سهولة يعادل الانتاج التراكمى المصرى بأكمله طوال تاريخه السابق عدة مرات . إن العقد الأخير هو «عقد البترول» الحقيقى فى مصر ، وبترولنا لم يبلغ سن الرشد ولا دخل مرحلة النضج إلا خلاله فقط .

---

(1) Longrigg, p. 129 - 135.

تلك إذن إنجازة كبرى لاشك فيها بالمقياس المصرى ، «ثورة على الطريقة المصرية» كما قد نقول ، أى انقلاب على الأكثر يعنى ، وانقلاب فى «ربع الساعة الأخيرة» إلى ذلك . لقد انقلبت مصر على نفسها بتروليا ، تفوقت على نفسها بيقين - ولكن على نفسها فقط للأسف . فثورة البترول المصرى المعاصرة تظل متواضعة بمقاييس عمالقة الشرق الأوسط والعالم العربى .

كذلك فإن مصر قد احتاجت إلى ٧٥ سنة لتحقق مستواها الحالى (٣٦,٧ مليون طن) ، قل بمعدل مليون طن كل سنتين أو نصف مليون كل سنة ، بينما استغرق العراق أقل من ٣٠ سنة ليحقق المستوى نفسه ، والسعودية أقل من ٢٠ سنة ، دع عنك الكويت التى حققته فى ٥ سنوات فقط (أى بمعدل ٧,٥ مليون طن كل سنة ، أى مثل المعدل المصرى ١٥ مرة) (١) .

التطورات النوعية

إضافة إلى الجانب الكمى البحت ، انتظم تطور الانتاج المصرى فى داخله تطورات نوعية فائقة الأهمية والخطر ، أبرزها بلاشك اثنان . الأول هو التطور «الأمفيبى» ، ونعنى به نزول البترول المصرى من الأرض إلى الماء بعد أن كان مقصورا على الأولى فقط . الثانى هو «تغزية» البترول المصرى ، أى دخولنا مجال الغاز الطبيعى إلى جانب زيت البترول . وتلك وحدها وبحد ذاتها تطورات تشكل ثورة ثانية ، ليست بالضرورة الصغرى ، فى تاريخ بترولنا ، ولذا تستحق وقفة خاصة متعمقة .

من البر إلى البحر :
الحقول الأرضية والبحرية

إن تكن مصر قد تخلفت بعض الوقت فى مضمار هذا التحول عن كثير من المنتجين فى العالم، فإنها سرعان ما عوضت وتفوقت بنسبة النقلة الجديدة ومداها المديد . فلقد كانت أول بئر بترول بحرية فى العالم بالمكسيك سنة ١٩٤٧ ، وفى سنة ١٩٧٠ كان نصيب الآبار البحرية من الانتاج العالمى ١٦٪ ، لعله ناهز النصف الآن فيما يقدر ، حيث تمارس الحفر البحرى نحو من ٨٠ - ١٠٠ دولة فى العالم .

---

(١) حمدان ، بترول العرب ، ص ٥٥ - ٥٧ .

أما عندنا فلقد كان بلاعيم بحرى هو أول بئر تعمد بالمياه وذلك سنة ١٩٦١ . ولكن بعد ٥ سنوات فقط أخذت الحقول البحرية تترى بالجملة فى مياه خليج السويس ، أسرابا وأترابا أحيانا أو آحادا وأفرادا أغلب الأحيان . فمنذ ظهر المرجان حوالى ١٩٦٧ تقاطرت الكشوف البحرية خلال السبعينات وإلى اليوم ، حتى باتت مياه الخليج تحتضن العدد الأكبر من حقول الحوض حاليا ، بما فى ذلك ، وهذا هو الأهم ، كل حقولنا الكبرى وعلى رأسها ثلاثية المرجان - يوليو - رمضان . واليوم تأتى أغلبية إنتاجنا من الحقول البحرية لا الأرضية . وتلك طفرة تكاد تبلغ حد المتناقضة بالنظر إلى قارية أرض مصر العارمة .

ولكى تتم الدراما البترولية فصولا ، فإنه بعد حوالى عقد من ظهور أول حقل بترول بحرى في البلاعيم ، ظهر أول حقل بحرى للغاز فى مصر ، أيضا ولأول مرة فى مياه البحر المتوسط ، وذلك هو حقل أبو قير البحرى سنة ٦٩ - ١٩٧٢ . ومثلما تفوقت حقول البترول البحرية فى الانتاج على الحقول الأرضية ، لم تلبث حقول الغاز البحرية أن فاقت حقوله الأرضية ، حيث تغلب أبو قير على أبو ماضى . وينبئ حقل الغاز البحرى المجاور والأكبر الجديد فى عمق أبو قير الشمالى بأن ينتقل مركز ثقل إنتاج الغاز هو الآخر من البر إلى البحر نهائيا .

إلى أى مدى يمكن لبترولنا ، زيتا وغازا ، أن يمضى فى خوض البحر ، لايمكن التكهن بالضبط . فرغم أن الحقول البحرية عادة أغزر وأدسم رصيدا ، إلا أنها بطبيعة الحال عملية شاقة جدا تكنولوجيا ، باهظة التكاليف اقتصاديا ، بالقياس إلى الحقول الأرضية ، فضلا عن أن الأرقام الفلكية أصلا فى تصاعد صاروخى في الحالين . فمثلا فى سنة ١٩٧٥ فقط كان حفر البئر الأرضية يتكلف مليون دولار ، مقابل ٣ ملايين للبئر البحرية . ولكن فى السنة الحالية ١٩٨٣ ارتفع الرقمان على الترتيب إلى ٥ - ٦ ملايين ، ١٠ - ١٢ مليون دولار .

البحث إذن عن الحقول البحرية مغامرة باهظة الثمن . وقد يتحول إلى خسائر محققة . فمثلا فى سواحل البحر الأحمر الجنوبية تم حفر ٦ آبار استكشاف ، بتكلفة قدرها ٢٠ مليون دولار كل، إلا أنها جاءت جافة . وقد وصلت إحداها إلى عمق ٢٧٣٧ قدما ، وهذه ثالث أعمق بئر بحرية فى العالم كله ، ولكن بلا جدوى .

من الزيت إلى الغاز

حتى سنة ١٩٧٥ كانت مصر دولة بترول فقط، بترول دون غاز طبيعي. فلقد كان خليج السويس ومازال حوض حقول زيت لاغاز طبيعي . أما الغازات الطبيعية المصاحبة لإنتاج البترول به فاقلها ما كان يستخدم في الصناعة وأكثرها كان يحرق بانتظام . ولكن منذ ١٩٧٥ دشن حقل أبو ماضي عصر الغاز الطبيعي في مصر . ومنذ ذلك الحين تفجرت سلسلة من الحقول (كثيرها يبدأ ، مثله كما يتفق ، بالمقطع «أبو») في الصحراء الغربية والبحر المتوسط . بل وحتى تخوم حوض السويس . فبعد أبو الغراديق في الصحراء الغربية بقليل ، انبثق في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أول حقل غاز بحرى في مصر وهو أبو قير البحرى . وبهذا كان الغاز أسرع بكثير من الزيت إلى أن يضع قدمه في الماء .

وسرعان ما تقاطرت الحقول الجديدة سجالا وعلى التناوب ما بين البر والبحر : في الغرب أو سنان على الأرض ثم شمال أبو قير في البحر ، وفي الشرق بئر القنطرة غرب ثم بئر التمساح داخل البحر المتوسط شمال دمياط ، هذا عدا حقل سادوت البحرى الذى اكتشفه الاحتلال العدو إزاء رفح . وكلها يجرى الآن إعدادها للانتاج . وبهذا وذاك يكون لدينا الآن ٧ حقول للغاز الطبيعي ، ٣ منها منتجة ، ٤ قيد الاعداد .

بهذا الشكل أصبحت مصر أخيرا تجمع بين الزيت والغاز ، لتجمع مرة أخرى بين طبيعة الثروة البترولية الأساسية لكلا المشرق والمغرب العربي معا . ولأول مرة ، وإلى جانب شبكة أنابيب البترول السوداء والبيضاء ، تنتشر على صفحتها شبكة مناظرة من أنابيب الغاز تصل ما بين الحقول والمدن الكبرى لتغذية الصناعة وللاستهلاك المنزلي ، الأمر الذى يوفر بضع مئات من ملايين الجنيهات سنويا ثمن الوقود والمازوت في السابق لقد بدأت تغزية الصناعة والحياة اليومية في مصر ، وهى نقلة لا تقل شأنا وأثرا عن كهربة الريف وانتقاله من الوقود إلى الكهرباء .

أما عن الانتاج فقد ارتفع من ٢٣ ألف طن سنة ١٩٧٥ إلى ٢,٥ مليون طن سنة ٨١ – ١٩٨٢ . أو بصيغة أخرى ارتفع استهلاكنا من الغازات من ٤٦ مليون متر مكعب سنة ١٩٧٥ إلى ٢٤١٧ مليون متر سنة ٨١ – ١٩٨٢ . ولقد تم ذلك بفضل دخول حقول الغاز الجديدة مجال الانتاج واحدا عقب الآخر . وفي ذلك التاريخ الأخير كانت مساهمة كل حقل كالآتي : أبو الغراديق

٩٥٠ ألف طن، أبو ماضى ٧٤٠ ألفا ، أبو قير البحرى ٧٣٠ ألفا . وفى التاريخ نفسه شكل الاحتياطى من الغاز الطبيعى ٣٨٪ من إجمالى احتياطى الهيدروكربونات (أى البترول والغاز معا) بعد أن كان صفرا منذ ٥ سنوات فحسب عام ١٩٧٥ .

أما فى الوقت الحالى - إذا تقدمنا لنستكمل نمو الصورة - ففى ٨١ - ١٩٨٢ أنتجنا ٦٥٠ ألف برميل من البترول يوميا ، مقابل ٩ ملايين متر مكعب من الغاز تعادل ٥٠ ألف برميل بترول : أى أن نسبة الغاز - البترول هى ١ : ١٣ تقريبا ، وهى إنجازة لابأس بها إذ تحققت فى بضع سنين فقط . لكنها محدودة بالطبع بالقياس إلى نسبة اعتماد العالم الآن على الغاز - البترول وهى الثلث تقريبا ، وقد بلغ الانتاج سنة ٨٢ - ١٩٨٣ نحو ٨٢٠ ألف برميل .

تبقى فى النهاية كلمة عن الغازات المصاحبة التى كانت توجد باستمرار فى كل حقول خليج السويس برية وبحرية ولكنها كانت تحرق بانتظام فى قمم أبراجها . فمنذ سنة ١٩٨٢ بدأت الاستفادة بها ، فتم مشروع توصيل هذه الحقول جميعا فى خط واحد يجمع غازاتها فى أنبوب نقل وتوصيل إلى السويس ، وذلك بعد أن تم فصل الغازات والمتكثفات فى وحدة الفصل فى شقير. ويبلغ طول هذا الخط ٢٨٣ كم ، وطاقته ٣,٣ مليون متر مكعب يوميا ، ويخدم مشروعات الأسمدة والأسمنت ومحطات توليد الكهرباء بالسويس وأبو سلطان . وستكون الخطوة التالية مد الأنبوب إلى سائر مدن القنال الاسماعيلية وبور سعيد .

الانتاج ، الاستهلاك ، والفائض

طوال الجزء الأكبر من تاريخها البترولى ، لم تعرف مصر الكفاية الذاتية ولو كانت دولة مصدرة للبترول . وليس إلا فى السنوات الأخيرة فقط ، منذ تفجرت ثورة البترول النسبية ، أن أصبحت منتجة أكثر منها مستهلكة وتحولت إلى دولة فائض وتصدير لأول مرة . وتلك وحدها طفرة ثورية فائقة الحيوية تصل فى نتائجها إلى حد تثوير الاقتصاد المصرى برمته ، حيث قد تحولت مصر من دولة عجز بترولى مزمن ومتزايد إلى دولة فائض طافر ، بينما استقر البترول على رأس الاقتصاد القومى دون منازع أو منافس إلا أن تكون تحويلات المصريين فى الخارج . ولهذا فإن علينا أن نميز فى تاريخنا البترولى بين مرحلتين أساسيتين : مرحلة الندرة ومرحلة الوفرة ، خط التقسيم بينهما هو حوالى منتصف السبعينات .

من الندرة إلى الوفرة

فأما مرحلة الندرة ، فحقا كانت مصر دائما (،هذه إحدى خصائصها أو خصوصياتها البترولية) تصدر قدرا ما من النفط في الوقت نفسه الذي تستورد قدرا آخر . إلا أن ذلك كان ومازال أمرا متعلقا بنوعية الخام المصرى والطلب والاستهلاك المصرى . على أن صافي الحساب الختامي كان عجزا في الانتاج وفيضا من الاستيراد . وبالتالي ظلت مصر طوال تلك المرحلة دولة مستوردة للبترول لا تكفي نفسها بنفسها لا كما ولا كيفا ، وإنما تستورد دائما أكثر مما تصدر من أنواعه ومشتقاته المختلفة . والواقع ، على الجملة ، أن مصر خلال المرحلة كانت تقريبا المنتج العربي الوحيد الذى يستهلك كل إنتاجه بالتقريب ولا يكاد يكفيه ، أو هى كانت بالأحرى المنتج الوحيد الذى يصدر ويستورد معا ، خاما ومكررا على السواء . (١) .

مرحلة الوفرة انقلب ميزان المدفوعات البترولى من عجز مزمن إلى فائض متزايد وأصبحت أرباح البترول بعدا جوهريا بل البعد الأول فى حصيلة نقدها الأجنبى بل وفى دخلها القومى يفوق مجموع عائدات قناة السويس ودخل القطن . ففى ١٩٧٤ كان هناك عجز فى قطاع البترول قدره ٩٣ مليون جنيه ، انخفض فى ١٩٧٥ إلى ٣٠ مليونا ، لكنه تحول فى ١٩٧٦ إلى صافى إيراد قدره نحو ١٢٢,٥ مليون جنيه .

ففى هذا التاريخ ، ١٩٧٦ ، بلغ الاستهلاك المحلى من البترول ٨,٢ مليون طن ، وبلغ فائض التصدير ٨,٤ مليون طن ، أى أكثر من نصف الانتاج ، بلغت قيمتها ٢٥٢,٥ مليون جنيه ، مقابل ١٢٣,٥ مليون قيمة صادرات ١٩٧٥ ، فكان صافى الإيراد ١٢٢,٥ مليون جنيه . أى أننا كنا نصدر نحو نصف إنتاجنا ، ونستورد ما يعادل نحو نصف صادرنا . وقد بلغت قيمة الانتاج فى ١٩٧٦ نحو ٣٦٦ مليون جنيه ، تشمل قيمة الزيت الخام والغاز الطبيعي والمنتجات والنقل .

أما فى سنة ١٩٧٧ فقد بلغت قيمة الانتاج البترولى كله نحو ٩٦٤ مليون جنيه (أى نحو البليون) ، منها ٦٠٠ مليون قيمة إنتاج الزيت والغاز الطبيعى ، وذلك كله بزيادة ٢٥٪ عن العام السابق ١٩٧٦ . وفى الوقت نفسه ارتفع الصافى إلى ٢١٠ ملايين جنيه (مقابل ١٦٥,٨ مليون

---

(1) Longrigg, passim,

جنيه عائدات قناة السويس) . أيضا ، ولأول مرة في تاريخنا ، احتل البترول الموقع الأول في قائمة الصادرات في حين تراجع القطن إلى الموقع الثاني .

لكن تلك إنما كانت إشارة البدء فقط ، بعدها اطرد الاختلال واتسعت الهوة حتى لم يعد ثمة مجال للمقارنة فضلا عن المنافسة : لم يعد القطن ملكا ، وإنما البترول ، بل ولا البترول عاد ملكا ، وإنما أمبراطورا عاد ، إذا اعتبرنا مدى القوة والنفوذ والوزن النسبي ، إن البترول ، آخر الإمبراطوريات في العصور الحديثة مثلما هو في العالم العربي والشرق الأوسط ، قد صار أيضا آخر الإمبراطوريات في تاريخ مصر ، أول إمبراطورية في التاريخ ...

حتى إذا ما أدركنا الثمانينات ، وجدنا الصورة في خطوطها العريضة وبالأرقام المدورة كالآتي. الانتاج في حدود ٥٨٠ ألف برميل يوميا ، يضاف إليها ٢٠ ألف برميل غازات . أما قيمتها جميعا فتقدر بنحو ١٧ مليون دولار يوميا ، تذهب ٨ ملايين منها قيمة الاستهلاك المحلي ، وتدخل ٤ ملايين صافيا للدولة ، بينما تذهب ٤ ملايين أخرى للبحث والتنقيب والشريك الأجنبي ، أما المليون المتبقي فيذهب في استيراد منتجات بترولية لسنا ننتجها .

ولعل من نافلة القول بعد هذا أن نضيف أن البترول بهذا قد أصبح خارج كل مقارنة أقيم وأكثف وأربح استثمار في الاقتصاد المصري بأسره (وربما كذلك أسهله نسبيا ، وإن كانت هذه قضية خلافية أو قضية أخرى على أية حال) . فلئن يكن رأس المال الموضوع في استثماره كثيفا إلى أقصى حد ، فإن أرباحه ومكاسبه الصافية أكثف ، بحيث يمكن القول إن جاز التعبير إنه كثيف الربح Profit - intensive أكثر حتى مما هو كثيف رأس المال capital - intensive.

ثم هو إن يكن كثيف رأس المال جدا ، فإنه أبعد شئ عن أن يكون كثيف العمل ، حيث لا يزيد عدد المشتغلين في قطاعه عن ٤٥ ألفا (٣٣ ألفا في رواية أخرى) ، وإن كانوا بالضرورة والطبع أكثف ما يمكن من حيث النوعية والمهارة والتخصص والتقنية ، بحيث يمكن القول إنه ليس كثيف العمل labour - intensive قط ولكنه كثيف التقنية إلى أقصى حد technology - intensive .

وفي النتيجة فإن عائد الجنيه البترولي يفوق عائد أي جنيه آخر في مجالات استثمارنا ، ليس

يفوقه نسبيا إلا عائد العامل البترولى وحده الذى يبلغ مردوده أضعاف العامل بأى قطاع آخر فى اقتصادنا كله .

تطور الانتاج والاستهلاك حديثا
(بملايين الأطنان)

السنة	الانتاج	الاستهلاك
١٩٥٢	٢,٤	٣,٠
١٩٧٠	٥,٣	٥,٨٥
١٩٧٣	٨,٥	٦,٧
١٩٧٥	١١,٧	٧,٢٦
١٩٧٦	١٦,٧	٩,٧٦
١٩٧٧	٢١,٢	؟
١٩٧٨	٢٥,٠	١٠,٠
١٩٧٩	٢٧,٤	١١,٣
١٩٨٠	٣٢,٦	١١,٠
١٩٨١ – ٨٠	٣٢,٩	١٤,٠
١٩٨٢ – ٨١	٣٢,٢	١٥,٥
١٩٨٢	٣٤,٦	؟
١٩٨٣ – ٨٢	٣٦,٧	٢٠,٠

سباق الانتاج – الاستهلاك

والقصة بعد هذا ، كما يوضح الجدول ، هى قصة تصاعد متسارع جدا ولكنه متسابق أبدا بين الانتاج والاستهلاك . فكلاهما فى صعود حاد ، كأن بينهما علاقة طردية أو علاقة مطاردة . لكن السبق واليد العليا للانتاج باطراد ، وبالتالى يتصاعد فائض التصدير بمعدل أعلى .

ففى خلال السنوات العشر الأخيرة ٧٣ -١٩٨٣ ارتفع مجمل الاستهلاك من ٧ر٦ مليون طن إلى نحو ٢٠ مليونا ، أي بنسبة ٣٠٠ ٪ تقريبا . أما الانتاج فقد ارتفع من ٥ر٨ مليون إلي ٧ر٣٦ مليون بنسبة ٤٣٢٪ تقريبا .

وخلال هذا السباق كانت الفجوة تتسع باطراد . فحوالي منتصف السبعينات تجاوز الانتاج علامة العشرة ملايين طن لأول مرة ، بينما تخلف وصول الاستهلاك إليها حتي أواخر العقد ، كان الانتاج من جانبه قد بلغ عندها علامة الخمسة والعشرين مليون طن (سنة ١٩٧٨) . وفي بداية الثمانينات سنة ٨١ - ١٩٨٢ حين بلغ الاستهلاك ١٥ مليون طن لأول مرة ، كان الانتاج قد جاوز علامة الثلاثين مليونا ، أي الضعف .

وفى تلك السنة ٨١ - ١٩٨٢ حين بلغ الاستهلاك ١٥ مليون طن لأول مرة ، كان الانتاج قد جاوز علامة الثلاثين مليونا ، أي الضعف . وفي تلك السنة ٨١ - ١٩٨٢ بلغ الناتج المحلي من قطاع البترول ومنتجاته ٧ر ٣٧٥٣ مليون جنيه ، منها نحو ٣٠٠٠ مليون من الصادرات وحدها .

في السنة التالية والحالية ٨٢ - ١٩٨٣ وصل الانتاج إلى ٣٦,٧ مليون ، مقابل ٢٠ مليونا للاستهلاك . ورغم أن هذا الانتاج يقصر دون الهدف المخطط أصلا وهو ٤٠ مليون طن ، فإنه يمثل زيادة على انتاج السنة السابقة بنسبة ٦,٤٪ عموما ، ١٣٪ فى الغازات خصوصا . من الناحية الأخرى، مع ذلك ، حققت قيمة الانتاج نحو ٣٩٩٥ مليون جنيه (أى نحو أربعة بلايين) ، بنقص نحو نصف البليون جنيه عن العام السابق وذلك كنتيجة لانخفاض أسعار البترول عالميا .

على هذا يمكن القول بصفة عامة إننا الآن ننتج ضعف ما نستهلك ، ونصدر نصف ما ننتج ، ولا نستورد قطرة بترول فيما خلا قدرا رمزيا (نحو ١٠٠ ألف طن) من المنتجات الخاصة (وذلك أيضا من الدول الأوربية لا العربية) .

أما عن المستقبل القريب ، فإن المتوقع أن يبلغ الانتاج فى العام القادم ١٩٨٤ نحو ٤٨ مليون طن ، ومعظم الزيادة المتوقعة ستأتى من حقل العلمين حيث ارتفع إنتاجه فى السنوات الأخيرة من ١٥ ألف برميل يوميا إلى ٦٥ ألفا . ومن جهة أخرى ينتظر أن تبلغ قيمة الصادرات سنة ٨٣ - ١٩٨٤ نحو ١٨٠٠ مليون دولار ، وهذا ينطوى على انخفاض واضح نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية . ومن وجهة أخيرة يقدر استهلاك سنة ١٩٨٥ بنحو ١٧ مليون طن زيت ، ٥ ملايين غاز .

قضية الاستنزاف

ابتداء ومن حيث المبدأ ، ما من شك أن طفرة البترول العظمى فى العقد الأخير ظاهرة صحية ودليل حيوية فى الاقتصاد المصرى عموما . غير أن الخشية أن هناك دلائل قوية على أن هذا النشاط المحموم مفتعل مثلما هو مخرب إلى حد أو آخر . ذلك أنه يثير عند الكثيرين قضية الاستنزاف ، ويوحى بحق بخطر التضحية بالأجيال القادمة ويأننا لأسباب ومناورات سياسية نبيع المستقبل من أجل الحاضر الحاكم .

فالعبرة فى مجال البترول كسلعة ناضبة فانية إنما هى بالرصيد لا بالسحب ، أى بالاحتياطى لا بالانتاج . فبين الكفتين لابد من ميزان دقيق بنسبة وتناسب رشيد محسوب ، فى حين أن كل شئ يشير إلى أن السحب لا يتناسب مع الرصيد الذى بات بذلك مهددا بقدر ما هو محدود . ومن المحقق يقينا أن احتياطينا البترولى قد ارتفع ارتفاعا مؤثرا ومحسوسا نسبيا فى العقد أو العقدين الأخيرين، غير أنه يظل مع ذلك وبكل المقاييس النسبية والمطلقة رصيدا محدودا متواضعا. ولندع الأرقام تتكلم وتحكم .

فى سنة ١٩٥٢ لم يزد الاحتياطى المؤكد عن ١٢٠ مليون برميل (أى نحو ١٧ – ١٨ مليون طن) . ولكن فى سنة ١٩٦٠ قدر الاحتياطى بنحو ١٠٦ ملايين طن (مقابل إنتاج تراكمى شامل قدره ٤٩,٣ مليون طن) ، وعلى أساس معدل الإنتاج أى الاستخراج السائد حينئذ وهو ٣,٣ مليون طن ، قدر العمر المنتظر لبترولنا بنحو ٣٢ سنة فقط ينفد بعدها تماما .

ثم فى سنة ١٩٦٢ قدر الاحتياطى بنحو ٦٤٥ مليون برميل ، أى نحو ٩٢ مليون طن . (١) وفى سنة ١٩٦٣ بدا الموقف أسوأ ، حيث كان الانتاج التراكمى قد ارتفع إلى ٦٤ مليون متر مكعب ، بينما انخفض الاحتياطى المقدر إلى ٩٠ مليونا فقط . وفى الوقت نفسه ارتفع الانتاج السنوى إلى ٦ ملايين ، فانخفض العمر المنتظر إلى ١٥ سنة فقط ، أى إلى النصف .

على أن الموقف عاد بالطبع فاختلف كثيرا فى الفترة الأخيرة ، خاصة الثمانينات ، حيث تصاعد الاحتياطى المؤكد تباعا وسراعا . ففى سنة ١٩٨٠ بلغ ٢٣٠٠ مليون برميل ، وإن عاد فى السنة التالية ١٩٨١ فانخفض إلى ١٨٠٠ مليون . على أن هناك أرقاما أخرى لسنة ٨٠ – ١٩٨١

(1) Kersting loc., cit., p. 183.

تعطى ٢٢٨٠ مليون برميل زيت ، ١٦٦٠ مليون برميل غاز . وعلى أية حال ففى سنة ١٩٨٢ وصلت التقديرات إلى ٣٢٠٠ مليون برميل زيت (أى ٤٥٠ مليون طن) ، ٢٠٠٠ مليون برميل غاز (فى أرقام أخرى ٤٧٠٨ ملايين برميل ، منها ٢٩٤٣ مليون برميل بترول ، ١٧٦٥ مليون برميل غاز) .

وهنا لابد من وقفة حساب . فعلى أساس هذا الاحتياطى ، وبحجم الانتاج السنوى الحالى البالغ ٣٦,٧ مليون طن ، فإن نسبة الانتاج السنوى إلى الاحتياطى المؤكد تبلغ عندنا ٧,٣٪ - ٧,٩٪ ، وهذا لا يضع معدل السحب أو الاستنفاد السنوى عندنا على قمة القائمة فى العالم فحسب ، وإنما هو أيضا يعادل ٣ أمثال المعدل الرشيد عالميا وهو ٣,٣ . (١) هذا فضلا عن أنه يقصر عمر بترولنا المنتظر إلى نحو ١٢ سنة للزيت ونحو ١٠ سنوات للغاز ، بعدها نصبح دولة بلا بترول عليها أن تستورد احتياجات استهلاكها بما سوف يبلغ ثمنه وقتئذ عشرات البلايين من الجنيهات . وهنا قد يتحول الموقف المستقبلى إلى أزمة حقيقية بل إلى كارثة محققة .

فعلى أساس معدل زيادة الاستهلاك السنوى البالغ حاليا ٩٠٪ ، يقدر أن الاستهلاك سنة ٢٠٠٠ (السكان ٦٥ مليونا) سيكون قد تضاعف إلى ٤ أمثال حجمه الحالى ليبلغ ٤٥ - ٥٠ مليون طن ، يقدر ثمنها بالأسعار الجارية بنحو ٧ مليارات دولار . ومثل هذا الحجم من الاستهلاك يتطلب لتأمينه إنتاجا قدره نحو ٧٥ - ١٠٠ مليون طن ، وذلك حتى يتأتى له تغطية تكاليف الانتاج أولا ثم تجنيب أو تخصيص حصة الشريك الأجنبى ثانيا . ومثل هذا الحجم من الانتاج يتطلب بدوره احتياطيا كامنا قدره على الأقل ١٠٠٠ مليون طن ، يتحتم تدبيرها خلال العشرين سنة القادمة ، وذلك - لاحظ - دونما أدنى تصدير . (٢) .

موقف خطر أكثر مما هو حرج بالتأكيد ، وشبهة الاستنزاف العجول الجهول إذن قائمة وحقيقية وليست مجرد تهمة تلقى على عواهنها جزافا أو تجنيا . وأسوأ منها أن العملية ماضية بإصرار بل وباطراد ، آية ذلك هدف المليون برميل المعلن . والأسوأ منه هى الدوافع والحوافز المتوارية خلف الدفع كله ، وهى تغطية عجز بل وإفلاس الاقتصاد الانتاجى المصرى وإضفاء

(١) محمود أمين ، «استنزاف البترول المصرى» ، الأهرام الاقتصادى ، ٥ - ٤ - ١٩٨٢ ، ص ١٩ - ٢٣ ، محمد رضا محرم ، «التفسير العلمى لاستنزاف البترول المصرى» ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٨ - ٢ - ١٩٨٣ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) محمود أمين ، الموضع السابق .

مسحة دعائية من الصحة الكاذبة عليه . غير أن الأسوأ من الكل هى الأهداف والقنوات التى تنصب فيها ثمار هذا الاستنزاف البترولى ، ونعنى بها الاستهلاك الكمالى المسعور والاستيراد الترفى الطفيلى المحموم ، فضلا بالطبع عن جريمة إمداد العدو بحصة سنوية بنصوص صك الاستسلام .

والحل ؟ تحديد الانتاج وضغطه فى حدود تغطية الاستهلاك المحلى المرشد أولا ، مع هامش تصديرى معقول لتعويم اقتصادنا الغريق ثانيا - تلك هى الوصفة الوحيدة التى تطرح نفسها . ورغم أن متوسط استهلاك الفرد فى مصر من البترول لايعدو حاليا ٣٠٠ كجم فى السنة ، أى أقل من ربع المعدل العالمى البالغ ١٤٠٠ كجم ، فلا جدال أن هناك إسرافا شديدا فى الاستهلاك ، إن لم نقل شذوذا حقا حيث أصبح إيقاعه واتجاهه عكس الاتجاه العالمى السائد .

فبينما سجل الاستهلاك العالمى انخفاضا حقيقيا فى السنوات القليلة الأخيرة حتى بات سنة ١٩٨١ أقل مما كان عليه سنة ١٩٧٦ ، ولم يزد عما كان عليه سنة ١٩٧١ إلا بنسبة ١٪ فقط ، أى نحو عقد كامل من التوقف تقريبا ، ظل معدل استهلاكنا السنوى يتصاعد باطراد من ٥ - ٦ ٪ فى الستينات إلى ١٠ ٪ فى السبعينات المنهومة (٧٣ - ١٩٨٠) ، أى تضاعف تقريبا فى أقل من عقد . فلا نزاع إذن أن هناك إسرافا مخيفا ، ولا جدال إذن أن هناك مجالا واسعا لترشيده ، يقدره البعض بنحو ٣٠ ٪ .

غير أن ترشيد الانتاج هو الألزم والأوجب . وابتداء ، فليس لمصر أن تدخل فى سباق بترولى مع عرب البترول لتلحق « بنادى الكبار » ، أكثر مما ينبغى أن تكون لها تطلعات استهلاكية على المستويات العربية البترولية . ففارق الاحتياطى رهيب على أقل تقدير . أما استنزاف رصيدنا الضئيل لنستورد بثمنه سلعا استهلكية لطفيليات الداخل فسفه لايعدله أو يزرى به إلا استنزافه لنصدر منه تصدير المهزوم الذليل الراغم إلى العدو الغاضب لنغذى آلة حربه وعدوانه واستعماره .

إن الانتاج الراهن - نحن نخلص - هو استنزاف لاشبهة فيه . وهذا الاستنزاف - لابد أن ندرك - هو سياسة تخريبية ونذالية على المدى القصير (« بعدى الطوفان ») وإجرامية انتحارية

على المدى البعيد (« على وعلى أعدائى ») . وهذا التخريب والانتحار – لامفر من أن نقرر – لابد أن ينتهى ويتوقف .

لقد صبح أنتاجنا البترولى حاليا أشبه شيء بأنتاجنا السكانى الحالى : سباقا بلا مبالاة نحو الكارثة المحققة . بل لعل سباقا خفيا خبيثا ولكنه أرعن أعمى قد نشأ أو نشب بين الاثنين مؤخرا حتى صار اللعبة المفضلة بينهما بالذات . إذ يبدو البترول بهدفه المعلن ٥٠ مليون طن وكأنما قد صمم على اللحاق بتعداد السكان طنا بنسمة ، حذوك الرأس بالرأس ولا نقول حذوك الطن بالرأس ! فالسجل أو السجال اليوم ٣٦ مليون طن ضد ٤٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٣ ، وغدا سنة ١٩٨٤ هو ٤٨ مليونا ضد ٤٨ مليونا ، وهكذا دواليك بعد غد وبعد بعد غد ... الخ .وذلك سباق لابد أيضا أن ينتهى ويتوقف .

وحتى لا يكون شك ، ولكى تكتمل الصورة ويقترب الواقع من الحقيقة ، فأن عملية نزح أو استنزاف رصيدنا البترولى هى ، أخيرا ، كوباء التجريف الذى دهى ودهم التربة المصرية مؤخرا: إلا أن هذا تخريب للسطح وهذا للباطن ، هذا صلب وهذا سائل ، وكل سرطان : هذا سرطان الجلد وهذا سرطان النخاع ، وكل انتحار : هذا انتحار جغرافى وهذا انتحار جيولوجى ، وكل فى النهاية وللغرابة وليد وربيب العقد القاتل ، عقد اغتيال مصر جسما وروحا ، عقد السبعينات الأسود ، والكل لابد بالضرورة والأمر أن ينتهى ويتوقف .

لقد أصبح البترول ، فى ظل متغيرات السوق العالمية الأخيرة ، مادة كالآثار العتيقة أو المشروبات المعتقة ، كلما تقادم بها العهد كلما زادت قيمة . وإن البترول فى مكامنه قد غدا أكثر قيمة وجدوى وعائدا منه فى سوقه . فسعره غدا حين نبيعه ضعف سعره اليوم . ولكن سعره بعد غد حين نشتريه سيكون أضعاف الأضعاف – هذا إن وجد .

فما لكم كيف تحكمون ؟

صناعة البترول

لم تكن مصر غالبا صاحبة بترول بقدر ماكانت صانعة بترول . فحتى فى بداياته الأولى البالغة التواضع كان البترول المصرى صناعة مثلما كان تعدينا ، وجمع منذ ولادته كثروة معدنية بين طبيعة الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية . إنه ذو الصناعتين . وفيما بعد حين ظهر

عمالقة الشرق الأوسط وتضاءل حجم مصر كثيرا فى الإنتاج ، أصبحت تعوض عن الكم بالكيف ، حيث كانت ولا تزال تمثل أعلى وأرقى مراحل التصنيع والاستثمار البترولى فى المنطقة كلها . فمن جهة كانت رائدة صناعة التكرير أو من رادتها (جنبا إلى جنب مع عبدان إيران) ، ومن جهة أخرى كانت أول وأكثر من وظف بتروله في الصناعة ، فلعب فيها دوره المنتج الكامل منذ الحرب الأولى على الأرجح ، حتى صار القوة المحركة الأولى في تصنيع البلد ومحرك الثورة الصناعية منذ الحرب الثانية على الأقل .

ورغم أن مصر حاليا قد أصبحت أقل فى طاقة التكرير من عدد من الدول العربية البترولية ، فإنها تظل مع ذلك الوحيدة التى تكرر وتصنع كل استهلاكها المحلي وأكبر نسبة من إنتاجها الخام. أيضا فإنها قد نمت لنفسها نواة صناعة وطنية من البتروكيماويات ، كما كونت على أرضها، خاصة على دلتاها ، شبكة متطورة نسبيا من خطوط الأنابيب السوداء والبيضاء ثم خطوط الغاز ، فضلا عن أسطول من الناقلات في مياهها . وقد لا يقل أهمية عن ذلك أنها صاحبة أطول وأعمق خبرة بالبترول وتكنولوجيا صناعته فى المنطقة ، ولعلها الوحيدة التى تملك نواة كادر يمكن أن تقارن على صغرها ومحدوديتها بالمستويات الغربية المتطورة . باختصار ، إنتاج البترول فى الشرق الأوسط تعدين ، ولكنه فى مصر وحدها تصنيع ، هو فى الشرق الأوسط صناعة استخراجية إلى حد بعيد ، ولكنه فى مصر وحدها صناعة تحويلية إلى أبعد حد . (١)

صناعة التكرير

المصافي وطاقتها

أول مصنع لتكرير البترول فى مصر ، كما فى العالم العربى بالضرورة والتبعية ، أنشيء بالسويس سنة ١٩١٣ ، أى فى السنة التالية لإنشاء مصفى عبدان سنة ١٩١٢ . فتاريخ البترول فى مصر لا يتعاصر معه فى إيران إنتاجا فقط ولكن تصنيعا أيضا . وقد كان المصفى الذى أنشأته شركة البترول البريطانية ، نتيجة مباشرة لاكتشاف حقل الغردقة . ولكنه منذ البداية لم يكن يعتمد على الخام المحلي وحده ، وإنما كان يستكمل طاقته بالخام المستورد من إيران .

---

(١) حمدان ، بترول ، ص ١٢٣.

ثم في سنة ١٩٢٢ أقيم بالسويس أيضا مصفي آخر صغير حكومي لتكرير حصة الدولة العينية التي تقدمها الشركة ، لكن طاقته لم تكن تتجاوز ١٠٠ طن يوميا أى حوالى ٣ ر٠ مليون طن سنويا . على أن كفاءة مصفى الشركة الكبير زيدت كثيرا بالمقابل . ثم بعد اكتشاف كل من رأس غارب ثم حقول سيناء زيدت طاقة المعملين إلى ٢٫٢٥ مليون طن ، ١٫٣ مليون طن سنويا على الترتيب .

كذلك تم ربط حقول البترول حول خليج السويس بأنابيب حقلية ، كما بدأت صناعة بتروكيماوية تضم إنتاج الكوك وأسود الكربون . وبهذا كله أصبحت السويس ، مسقط رأس الصناعة ، هى «عاصمة الزيت» بمصر بجدارة ، كما استحقت المنطقة الصناعية بها اسم ضاحية الزيتية . والواقع أن السويس تمتاز بكل وضوح بأنسب موقع بالنسبة إلى حقول سيناء والبحر الأحمر على السواء ، كما أنها همزة الوصل الطبيعية بين حقول الانتاج وسوق الاستهلاك .

تعبيرا عن هذا تم أثناء الحرب الثانية إنشاء خط أنابيب لمشتقات البترول white products line بين السويس (عجرود) والقاهرة (مسطرد ، شبرا الخيمة) . الخط طوله ١٢٠ كم ، وقطره ٦ بوصات ، وطاقته ٢٫٣ مليون طن سنويا . على نهاية الخط في مسطرد أنشئت وحدة لفصل المشتقات تعد المعمل الثالث في التكرير بعد معملي السويس ، ومنها مد الخط جنوبا إلى حلوان لتموين مصانعها الخفيفة والثقيلة .

في سنة ١٩٥٢ بلغت طاقة التكرير في مصر إجمالا ٢٫٤ مليون طن ، كانت تغطى ٧٩٪ من كمية الاستهلاك المحلى البالغ حينئذ ٣,١ مليون طن . ولكن الصناعة سجلت قفزات جديدة أثناء الخمسينات . فمصفى السويس الكبير زيدت طاقته حتى بلغت ٣,٥ مليون طن في أوائل الستينات. وفي سنة ١٩٥٦ أنشئ مصفى ثالث جديد بالمكس في الاسكندرية بطاقة ٢٥٠ ألف طن في السنة ، رفعت بعد ذلك إلى ثلاث الأمثال ، ثم إلى ١,٢٥ مليون سنة ١٩٦٢ ، ثم إلى ٢,٥ مليون أى الضعف سنة ١٩٦٧ . وبهذا كله ارتفعت طاقة التكرير القومية في سنة ١٩٦٠ إلى ٣,٨ مليون طن ، مقابل ٣,٦ مليون إنتاج ، أى بنسبة ١٠٥٪ . وهكذا كانت طاقة التكرير تغطى إنتاج الخام المحلى ، مع زيادة طفيفة كانت تستكملها بالاستيراد من الخليج العربي .

وفى سنة ٦١ – ١٩٦٢ بلغت طاقة التكرير ٤,١ مليون طن ، غطت ٩٧٪ من الاستهلاك المحلى البالغ ٤,٢ مليون . ولم تنته سنة ١٩٦٢ حتى كانت الطاقة قد بلغت علامة الستة ملايين طن ، وكان هذا يعنى أنها تضاعفت وزيادة خلال عقد واحد منذ سنة ١٩٥٢ . وهذه الطاقة قابلها فى سنة ١٩٦٣ إنتاج قدره ٥,٤ مليون طن أى بنسبة ١١٠٪ ، مقابل استهلاك قدره ٤,٧ مليون طن، مما ترك فائضا لا بأس به للتصدير مكررا . (١) .

وتعد سنة ٦٦ – ١٩٦٧ نقطة تحول حرجة ، ولا نقول نقطة انكسار حادة ، فى تاريخ صناعتنا البترولية . فعلى الجانب الإيجابى تم إنشاء وحدة تفحيم المازوت بالسويس بطاقة ١,٧ مليون طن سنويا ، ويهدف التحكم فى مشتقات بترولنا وتحويلها من أنواعه ومقطراته الزائدة ولكن غير المطلوبة إلى أنواعه ومقطراته الناقصة ولكن المطلوبة بشدة . أما على الجانب السلبى فقد دمرت حرب يونيو معظم نواة مصر البترولية فى السويس سواء فى معملى التكرير أو وحدة التفحيم ، بحيث فقدت مصر فى ضربة واحدة ٨٠٪ من طاقتها التكريرية جميعا .

ترتب على ذلك مباشرة نقل ما تبقى من معامل السويس إلى القاهرة ثم فيما بعد إلى الاسكندرية . فإلى القاهرة ، التى كانت تستهلك ٤٤,٥٪ من منتجات البترول سنة ٦٥ – ١٩٦٦ ، ذهبت أغلبية البقية الباقية ، حيث تحولت بها مسطرد إلى خلية عارمة للتكرير بطاقة ٦٠ ألف برميل يوميا أى أكثر من مليونى طن سنويا . وإلى الاسكندرية ، التى كانت تستهلك ٢٠٪ من منتجات البترول فى التاريخ السابق نفسه ، ذهبت البقية ، حيث أنشئ معمل ثان للتكرير بالعامرية، فصار لها معملان مقابل معمل القاهرة الوحيد ومعملى السويس السابقين أو الصفر الآن . وفيما بين العاصمتين ، على أية حال ، أضيف المعمل الخامس والأخير فى طنطا سنة ١٩٧٤ بطاقة ٠,٧٥ مليون طن ، ليخدم قلب الدلتا التى تزايد استهلاكها نسبيا حتى بلغ ١٤٪ من الاجمالى القومى .

بالموازاة ، واصلت طاقة التكرير القومية صعودها الدائب حيث بلغت ٧,٥ مليون طن سنويا ١٩٧٢ . وفى سنة ١٩٧٣ بلغت كمية البترول المعالج نحو ٧ ملايين طن ، فى حين لم يزد الاستهلاك عن ٦,٥ مليون ، مقابل إنتاج قدره ٨,٥ مليون . وبعد ٤ سنوات فقط كانت الطاقة قد

(1) Longrigg, p. 179 - 183 .

تضاعفت بسهولة ، حيث بلغت فى سنة ١٩٧٧ نحو ١٤,٢٥ مليون طن . ولا يقل مغزى عن هذا الانجاز ، توزيع الطاقة الجغرافى . فعدا ٠,٧٥ مليون طن لطنطا أو ٥,٥٪ فقط ، كان نصيب السويس مليونى طن بنسبة ١٤٪ ، والقاهرة ٤,٥ مليون بنسبة ٣١,٥٪ ، مقابل ٧ ملايين للاسكندرية أى بنسبة ٤٩٪ .

فى السنة التالية ١٩٧٨ دخل معامل التكرير نحو ١٢ مليون طن خام ، خرجت على شكل منتجات حجمها ١١,٤ مليون طن . فإذا تقدمنا إلى سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، نجد طاقة التكرير ترتفع إلى ١٧,٢ مليون طن ، وكمية الخام المعالج ١٣,٨ مليون (١٤,٢ مليون فى مصدر آخر) ، ارتفعت إلى ١٥,٦ مليون فى السنة التالية ٨٠ - ١٩٨١ . مقابل هذا كان حجم الاستهلاك سنة ٨٠ - ١٩٨١ نحو ١٥,٥ مليون طن ، والانتاج ٣٤,٥ مليون . هذا ، ونتيجة للتوسعات المضافة إلى طاقة الاسكندرية ، بوحدات التقطير الجديدة المتعاقبة التى بلغت ٥ وحدات ، ارتفعت طاقة المدينة إلي ٧,٥ مليون طن .

فى الوقت نفسه أنشئ معمل جديد للتكرير فى الصعيد ، أسيوط ، لأول مرة بطاقة مليونى طن، وذلك بعد أن ارتفع الاستهلاك الاقليمى إلى حد تجاوز خطر عودة جزء من الطلب مرتجعا غير مستهلك وإلى حد بات معه نقل المشتقات الجاهزة غير اقتصادى على الاطلاق . وبهذا أصبح بمصر ٦ معامل للتكرير ، مجموع طاقتها ١٩,٦ مليون طن ارتفعت إلى ٢٠,٥ مليون سنة ١٩٨٢، بينما بلغت كمية الخام المعالج سنة ١٩٨٢ نحو ١٦,٦ مليون بنسبة ٨٤,٥٪ تقريبا ، أى دون تلك الطاقة بنحو ١٦,٥٪ أى السدس .

والواقع أن هذه الملاحظة الأخيرة تقودنا إلى ظاهرة أساسية فى صناعة التكرير عندنا على وجه العموم . فطاقة التكرير كانت فى الغالب الأعم تسبق وتفوق حجم استهلاكنا السنوى من المنتجات ، وربما أحيانا حجم إنتاجنا من الخام . وهذه الطاقة الفائضة غالبا ما كانت توظف فى تكرير خام مستورد لإعادة تصديره مكررا - تذكر قصة السكر . على أنه فى السنوات الأخيرة فقط من ثورة بترولنا النسبية اختلف موقف التكرير بالنسبة للاستهلاك عنه بالنسبة للانتاج . فبينما أصبحت تلك الطاقة تزيد عن الاستهلاك بنحو العشر تقريبا ، وهذا هامش معقول للطوارئ

ولضمان الأمن القومي ، فإنها لم تعد تعدو نصف الانتاج الخام تقريبا بعد طفرته الكبرى مؤخرا.

وهنا يكون السؤال الوهلي منطقيا : فلماذا إذن لا ترتفع إليه تلك الطاقة حتى نصدر فائضنا الكبير مكررا لا خاما ؟ الرد ببساطة أن ذلك مستحيل اقتصاديا ، لأنه يشكل عملية خاسرة تماما. ذلك أن سوق التكرير العالمية قد جاوزت حد التشبع ، حتى لم تعد معامل تكرير أوربا نفسها تعمل بكامل كفاءتها . ولذلك فإن على صناعة تكريرنا أن تتحد طاقتها كمبدأ بحاجة استهلاكنا نحن محليا ، زائدا هامش الأمان والأمن القومي فقط . وبهذا الوضع ، بالمناسبة ، يكاد موقف البترول يكون عكس موقف القطن الذى تتسع سوقه الخارجية للغزل والمنسوجات بترحاب وتكاد تضيق بالخام وفيما تضيق سوق البترول بالمكررات وتتسع برحابة للخام .

هجرة التكرير

الهجرة المنتظمة الدائبة من موطن الخام بمنطقة خليج السويس إلى موطن الاستهلاك والسوق بالمناطق المتروبوليتانية الكبرى – تلك بلاشك أبرز حقيقة فى ديناميات النمط الجغرافى لصناعة التكرير عندنا . فهذه الصناعة التى ولدت على رأس حوض البترول فى مدينة السويس ظلت بكاملها حكرا على معمليها الرائدين حتى الستينات تقريبا ، وظلت هذه المدينة بالتالى عاصمة الزيت فى مصر كما رأينا إنتاجا وتصنيعا . ولكن منذ قامت وحدة فصل المشتقات فى مسطرد القاهرة سنة ١٩٥٦ ، بدأ انتشار الصناعة خارج السويس ، ثم تأكد وتوسع بإقامة معمل تكرير مكس الاسكندرية سنة ١٩٦٠ .

على أن السويس ظلت إلى ذلك الوقت ندا على أية حال للقاهرة ، فيما لم تزد الاسكندرية بعد عن نوية وليدة . وليس إلا بعد سنة ١٩٦٧ وحرب يونيو أن انقلب الميزان والانحدار برمته ، حيث دمرت معظم صناعة السويس تقريبا فهجرت أو نقلت إلى كل من القاهرة والاسكندرية ، الاسكندرية أكثر . وتعكس أرقام سنة ١٩٧٣ هذا الوضع : فقد كانت طاقة التكرير فى البلد موزعة بالتساوى تقريبا بين الاسكندرية والقاهرة دون ثالث لهما على الأطلاق : انقلاب أو انحدار جذرى landslide .

ومرة أخرى ليس إلا بعد حرب ١٩٧٣ أن بدأت العودة إلى السويس ، بطيئة متثاقلة بالضرورة متدرجة على مراحل . وتعكس أرقام سنة ١٩٧٧ عودة البندول البطيئة . فالسويس التى كانت المركز الوحيد للصناعة فى البداية بنسبة ١٠٠٪ لم يتبق لها الآن إلا الثمن تقريبا ، مقابل الثلث للقاهرة ، والنصف للاسكندرية التى أصبحت بذلك تعادل أقل قليلا من ضعف طاقة القاهرة نفسها وأكثر كثيرا من ثلاثة أمثال طاقة السويس . لقد انتقلت عاصمة التكرير من السويس عاصمة الزيت القديمة إلى العاصمة الثانية الاسكندرية ، وذلك أيضا فوق رأس العاصمة الأولى القاهرة .

على أن الاتجاه نحو إعادة التوازن أو عودة الاتزان اطرد منذ أواخر السبعينات . ففى سنة ١٩٨٢ كانت طاقة السويس قد تضاعفت إلى ثلاثة الأمثال (٦ ملايين طن) ، متفوقة بذلك على القاهرة من جديد (٥ ملايين) ، إلا أنها ظلت متخلفة عن الاسكندرية التى وثبت إلى ٨,٥ مليون طن تمثل أكثر من ثلث الطاقة الوطنية . وبذلك ورثت الاسكندرية بصورة نهائية دور السويس البترولى كعاصمة التكرير فى مصر ، وغدت المكس والعامرية بمثابة الزيتية والأدبية الجديدة .

تطور طاقة التكرير (بالمليون طن)

المنطقة	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٨٢
السويس	صفر	٢	٦
القاهرة	٣,٥	٤,٥	٥
الاسكندرية	٤,٠	٧,٠	٨,٥
طنطا	صفر	٠,٧٥	١,٠
المجموع	٧,٥	١٤,٢٥	٢٠,٥

لقد تغيرت المعادلة بكل وضوح من مركزية الإنتاج والتكرير فى البداية إلى مركزية الانتاج ولامركزية التكرير فى النهاية . وجاءت إضافة معمل طنطا ، على توسط حجمه ، استمرارا وتأكيدا للاتجاه نحو الانتشار والاندثار بعد التركيز والاحتكار ولسوف يزداد هذا التأكيد بعد قيام الصناعة فى أسيوط ، لأول مرة بالصعيد .

وإذا كان لا مفر هنا من أن نلاحظ أن الاسكندرية تقع تماما خارج حقول الانتاج بل وفى أبعد نقطة عنها من كل الدلتا ، فلا ننس أيضا أن حقول الانتاج بدورها تقع هى الأخرى على هامش سوق الاستهلاك فى الدلتا . وبهذا فلئن كان توقيع مصافى السويس توقيع مناطق إنتاج ، فإن توقيع مصافي الاسكندرية توقيع مناطق استهلاك . وبهذه الصفة تمتاز الأخيرة على الأقل بأنها تتفادى تكاليف نقل المشتقات حتى كل أطراف الدلتا ، كما أنها فى موقع أنسب من حيث تصدير القائض المكرر بمثل ما هى من حيث تلقى الخام من الناقلات . ومن السهل بعد هذا أن نرى كيف تدعم موقف الاسكندرية أكثر بعد ظهور بترول وغاز الشمال الغربى فى ظهرها وظهيرها مباشرة وتحولها تلقائيا إلى مصبه ومخرجه الطبيعى .

والنتيجة النهائية ؟ لقد اكتملت عملية انحدار كامل landslide ، كما لو قد أملت صفحة الدلتا من أقصى طرفها الجنوبى الشرقى تجاه الشمال الغربى فانسابت الصناعة منزلقة منحدرة من موطن الخام الأساسى إلى أسواق الاستهلاك الكبرى ، ومن رأس خليج السويس والبحر الأحمر إلى عمق خليج العرب والبحر المتوسط . وفى العملية ، وقع شبه انفصال شبكى أو طلاق جغرافى تقريبا بين صناعة التعدين وصناعة التكرير ، وبعد أن كانت الأخيرة تتوطن بالخام إطلاقا أصبحت تتوطن بالسوق أساسا .

والسؤال الآن : لماذا ؟ ثمة عاملان أساسيان خلف هذه الهجرة غربا أو شمالا غربا : العامل التكنولوچى والعامل الاستراتيچى . والأول أسبق ولكنه أعقد ، أما الثانى فأبسط ولكنه أقطع ، ولذا يمكن ويحسن أن نفرغ منه أولا . فليس إلا بعد حرب يونيو بالذات أن قذف نهائيا بالصناعة قذفا عبر الدلتا باتساعها من أقصى طرفها إلى أقصى طرفها المضاد . فعامل الأمن الاستراتيچى بعيدا عن خطر العدو الإسرائيلى ، والخوف من تكديس كل رأسمالنا البترولى فى نقطة حرجة واحدة معرضة أبدا ، كان بالتأكيد وراء الهجرة المهرولة بالجملة للصناعة .

ولعل العامل الاستراتيچى بذلك جاء أفعل وأسرع من العامل التكنولوچى البطئ وإن كان الأقدم . ولعله أيضا هو التفسير الحقيقى لتفوق الاسكندرية على القاهرة فى هذا المجال ، حيث تمتاز ببعدها وعمقها النسبى عن مصدر الخطر برا من الشرق . وإلا فكيف نفسر أن الاسكندرية

لا تمثل إلا خمس الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ولكنها تستقطب نصف صناعة التكرير، بينما أن القاهرة على العكس تمتص نصف الاستهلاك تقريبا ومع ذلك تقنع بثلث التكرير فقط ؟ بل يكاد يبدو أن طاقة التكرير في منطقة الاسكندرية قد جاوزت حد التشبع ودخلت مرحلة إفراط التركيز . فعلى سبيل المثال كان هناك مشروع بمعمل تكرير جديد في سيدى كرير غير بعيد إلى الغرب ، على أساس الافادة من خام أنبوب سوميد الذى ينتهى عندها ، ولكن لم يلبث أن عدل عن المشروع في النهاية ، ولو أننا لا نغفل اعتبار التلوث في هذه المنطقة السياحية الممتازة .

أيا ما كان ، فإن هذا ما ينقلنا إلي العامل الثاني وهو التكنولوجيا . فلقد تطورت تكنولوجيا التكرير في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة تطورا جذريا كان مجمل وصفوة نتيجته أن أصبح من الأجدى والأوفر اقتصاديا أن تقترن الصناعة بسوق الاستهلاك وأن تفترق عن موطن الخام الذى طالما احتضنها أو احتبسها في موقعه في السابق .

فإلى ما قبل الحرب الثانية تقريبا كان قصارى قدرة تكنولوجيا التكرير أن تستصفى من الخام ثلثه على الأكثر كمقطرات ومشتقات ، مقابل أكثر من الثلثين نفايات وشوائب . فكان طبيعيا ، تخفيضا لتكلفة النقل ، أن تتم عملية التكرير على حقل البترول نفسه ، أى في السويس في حالتنا، ومنها ينقل الجزء الأقل حجما ووزنا إلى أسواق الاستهلاك أى القاهرة والاسكندرية خصوصا . ولكن حدث في العقود القليلة الأخيرة أن تطورت التكنولوجيا بحيث أمكن الافادة من الخام بكامله تقريبا دونما بقايا أو متخلفات عديمة القيمة . وهنا انقلبت المعادلة رأسا على عقب ، وأصبح الأرخص والأسهل أن تنتقل الخام إلى السوق لا أن تذهب السوق إلى الحقل .

اتفق كذلك أن واكب هذا التطور الأساسى عدة متغيرات مادية وحضارية وتكنولوجية واقتصادية جاءت كعوامل مساعدة دافعة . فعلى جانب ، هناك توسع أسواق الاستهلاك نفسها بأحجامها المليونية المتضخمة وطوفان وسائل النقل والمواصلات وانطلاقة الصناعة بها حتى باتت أى مدينة كبيرة تتسع وحدها لمعمل تكرير خاص أو أكثر .

على الجانب الآخر ، هناك أنابيب نقل البترول وناقلاته الساحلية التى سهلت تحرك الخام من موطنه بالسويس إلى كل من القاهرة والاسكندرية ، مع ملاحظة أن وفورات الأنابيب لا تتحقق إلا

فى الخام دون المشتقات ، وذلك نظرا لضآلة أحجام هذه الأخيرة بالطبع وتعدد أنواعها بالضرورة وكذلك لطبيعة بعضها الخاصة . وفي الوقت نفسه فإن النقل البرى بالسكة الحديدية أو بالسيارة باهظ التكاليف للغاية ولا يقل مشقة ومشاكل .

والواقع أن اتجاه التخطيط الآن هو التحول الكامل فى نقل البترول من الطرق البرية والمائية إلى الأنابيب أساسا ، وذلك لشدة ارتفاع تكاليف الأولى خاصة سيارة اللورى والصهريج (الفنطاس) ولقصور وندرة الثانية خاصة الصنادل النهرية . أما الأنابيب فإنها الحل الأمثل والاقتحام الحقيقي لعنق الزجاجة بين الانتاج والاستهلاك ، لأنها أقل وسائل النقل تكلفة وأكثرها انتظاما في التدفق وأمانا فى الحركة ومرونة في المناورة . ولعل هذا أيضا ما ينقلنا منطقيا إلى دراسة شبكتها ، نقطتنا التالية .

شبكة الأنابيب

كان أول خط في الشبكة هو خط المشتقات البيضاء - السويس - القاهرة الذى مد فى الأربعينات المتأخرة أثناء الحرب الثانية بطول ١٢٠ كم وبقطر ٦ بوصات فقط . وبفضله أصبحت عملية التكرير قسمة مشتركة أو شركة مساهمة بين المدينتين : رأس الخام ورأس السوق . وقد ضوعف الأنبوب بعد ذلك بآخر لزيت الوقود fuel oil قطر ١٤ بوصة .

أيضا وعلى الجانب الآخر من الدلتا بدأ إنشاء أنبوب توزيع من الاسكندرية إلى كفر الدوار إلى طنطا ليصل بعدها إلى المحلة ثم أخيرا ومؤخرا إلى طلخا ، بالغا بذلك فى طوله نحو ١٧٠ كم. وكان الغرض منه هو خفض تكاليف النقل والتوزيع المعهودة بالطرق والسكك الحديدة . وبهذا أيضا ارتفعت أطوال شبكة الأنابيب الداخلية من ١٢٠ كم سنة ١٩٥٢ إلى ٢٥٠ كم سنة ٦٢ - ١٩٦٣ ، أى أنها تضاعفت فى عقد . كذلك ، وعلى الترتيب ، ارتفعت طاقة نقلها من ٦٥ مليون طن/ كم إلى ٨٠٠ مليون طن/ كم . (١) .

على أن تلك إنما كانت البداية المتواضعة فقط لنسيج الشبكة الذى لم يلبث أن تضاعف أضعافا منذ الستينات وعبر السبعينات . ففى سنة ١٩٧١ تم مد خط جديد في قلب الدلتا هو خط

(1) Longrigg, p. 215 - 8.

لقاهرة – طنطا بطول ٨٨ كم ليغذى معمل تكرير الأخيرة ، وأهم من ذلك ليربط بين طرفى الشبكة لاتى أولهما من السويس شرقا وثانيهما من الاسكندرية غربا ، بحيث أصبح من الممكن تحويل لخام من الأولى لتكريره فى الثانية مباشرة وبدلا من الناقلات الساحلية .

ولنا هنا أن نلاحظ أن بناء الشبكة تقدم من جانبى الدلتا ، وليس من جانب واحد ، إلى أن تم الالتقاء داخلها . وبهذا تحققت مرونة الشبكة الكاملة عمليا ووحدتها النظرية مبدئيا ، شأنها فى ذلك شأن شبكة القوى الكهربائية على المستوى القومى .

فى الوقت نفسه بدأ ملء فجوات الشبكة المحورية بعدد من خطوط التوزيع المحلية القصيرة نسبيا ، لتنقل المنتجات السوداء أو المشتقات البيضاء لكى تغذى المدن الصناعية أو الضواحى الصناعية للمدن الكبرى . فثمة خط القاهرة – حلوان أو مسطرد – التبين للمازوت والمنتجات البيضاء بطول ٦٠ كم . ويناظره فى منطقة الاسكندرية خط الاسكندرية – كفر الدوار للمنتجات البيضاء بطول ٣٠ كم . وهناك أيضا ، وأحدث ، خط بنها – الزقازيق للمنتجات (مليون طن كيروسين ، ٧٣ ألف طن سولار سنويا) . هذا فضلا عن مجموعة من الوصلات الموضعية للمصانع الكبيرة يبلغ مجموع أطوالها نحو ١٠٠ كم .

أيضا وفى العام الماضى فقط أضيف إلى هذه السلسلة أنبوب من نوعية خاصة من مسطرد إلى مطار القاهرة لينقل وقود الطائرات النفاثة بصفة محددة . ومن قبل بالطبع حين ظهر بترول العلمين فى الصحراء الغربية أضيف على ضلوع الشبكة أنبوب جديد بطول ٤٠ كم إلى الساحل شرق برج العرب حيث كان الخام ينقل منها إلى الاسكندرية بالناقلات الساحلية .

وهكذا فى النهاية ، وعلي مدى ثلاثة إلى أربعة عقود منذ الحرب الثانية ، اكتمل نسيج الشبكة على وجه الدلتا خطوة خطوة أو خيطا خيطا أو خطا خطا حتى بلغ مجموع أطوالها سنة ١٩٧٧ حوالى ١١٣٠ كم ، وبذلك تكون قد تضاعفت نحو عشرة الأمثال فى ربع قرن منذ سنة ١٩٥٢ . والآن فإنها لا تقل عن نحو ١٥٠٠ كم . ومع ذلك فليست العبرة بالأطوال وحدها ، ولكن بالأقطار أيضا . فشتان ما بين الخط الأول قطر ٦ بوصات والخطوط الحالية التى يصل بعضها إلى ٤٢ بوصة .

على أن شبكة أنابيب الدلتا لا تنتهى عند هذا الحد . فهناك قيد البحث والتخطيط أو الانشاء والتنفيذ مشروعان رئيسيان على الأقل . الأول والأكبر هو خط شقير - مسطرد ، وهو أنبوب ضخم لنقل الزيت الخام من رأس شقير إلى السويس فالقاهرة ، بطول ٣٥٠ كم تقريبا (٣٤٦ كم بالدقة) ، وبطاقة نقل ٨ ملايين طن سنويا ترتفع بعد ذلك إلى ١٥ مليونا . والغرض من الأنبوب أن يزود معامل تكرير كل من القاهرة وطنطا والاسكندرية بالبترول الخام ، وذلك كبديل عن الناقلات الباهظة التكاليف .

تكلفة المشروع فى مرحلته الأولى تبلغ ٧٠ مليون جنيه ، ولكنه يوفر ٢٣ مليون دولار سنويا فى تكاليف النقل ، ترتفع إلى ٢٥ مليونا فى المرحلة الثانية . ويلاحظ أن الخط ، الذى يتروح قطره بين ١٨، ٢٠ بوصه ، يصعد جبل عين السخنة لارتفاع ٢٠٠ متر لمسافة ٣٠ كم ، بينما يدفع الزيت فيه ٣ محطات دفع .

أما المشروع الثانى فخط أنابيب للمنتجات بحذاء قناة السويس من السويس حتى بورسعيد ، وذلك لتموين السفن والناقلات العابرة للقناة حيث ارتفعت احتياجاتها إلى المليون طن من الوقود سنويا .

على أننا إلى هذا المدى سنلاحظ أن هذه الشبكة بأكملها ، قائمة وقادمة ، مقصورة على الدلتا دون الصعيد ، الذي تأخر دوره حتى أوائل الثمانينات حين تحتم منطق استقلاله بمعمل تكرير خاص بأسيوط . فلتغذية هذا المصفى بالخام كان لابد من وسيلة نقل هى الأنابيب بلا خيار أما الخيار فكان فى تخطيط المسار فقط .

فلقد كان هناك اقتراح بأنبوب من القاهرة إلي أسيوط (ثم إلى سوهاج) بطول ٤٥٠ كم وبطاقة نقل قدرها مليونا طن ، وذلك باعتبار أن القاهرة هى محطة الاستقبال الوحيد من خليج السويس ومحطة الارسال الطبيعية إلى الصعيد . غير أن الاقتراح الثانى ذهب إلى مصدر الخام مباشرة عبر الصحراء الشرقية ودون وساطة القاهرة ، وذلك بمشروع أنبوب من ساحل خليج السويس والبحر الأحمر إلى أسيوط مستفيدا من وادي الأسيوطى في حل مشكلة التضاريس والجبال جزئيا ، أو مارا بالمنيا . أما طول الأنبوب فيبلغ ٣٧٥ كم ، وتكاليفه ٤٠٠ مليون جنيه ، ولذا بدت كفته هى الأرجح .

يبقى فى النهاية مع ذلك – إذا كان لنا فى الختام أن نلقي نظرة شاملة علي شبكة الأنابيب على إمتداد صفحة الوطن ككل – أن هذا الأنبوب الصعيدى الأول (البكر أم اليتيم؟) لا يغيركثيرا من الحقيقة الواقعة ، الفاقعة أو الصادمة ، من أنها مقصورة أساسا على الدلتا دون الصعيد . فهناك الآن شبكة كاملة ، كثيفة بأى مقياس عالمى ، من أنابيب البترول البيضاء والسوداء تختط وتخطط وجه الدلتا شرقا بغرب وشمالا بجنوب مع تركز بارز حول القاهرة كزر المروحة وكعاصمة الدوحة . أخيرا جدا فقط بالمقابل ، وكمشروع تحت التنفيذ مازال ، ليس ثمة إلا أنبوب وحيد بالصعيد .

لقد بدأ البترول كصناعة وتكرير ونقل بل واستهلاك أيضا دلتاويا تقريبا ، مثلما اقتصرت حقوله وآباره على شمال مصر ، على الأقل حتى الآن . أما الصعيد فان تخلفه واضح فى البترول مثلما هو فى التنمية الاقتصادية عموما والتصنيع والمدن وحتى المصارف ... الخ .

شبكة الغاز الطبيعى

لا تكتمل دراسة أنابيبنا إلا بشبكة الغاز بعد الزيت ، وهى بالفعل تكملها جغرافيا مثلما تفعل وظيفيا . والشبكة بطبيعة الحال حديثة السن جدا بالمقارنة إلى شبكة الزيت ، إذ لم يبدأ نسجها إلا فى منتصف السبعينات أى بعد نحو ٣٠ سنة . غير أنها أكتسبت بسرعة غير عادية أطوالا لابأس بها تكاد تناهز ٥٠٠ كم الآن . لكن الطريف أنها ، على عكس شبة الزيت إلى حد معلوم ، بدأت من الغرب عموما لا الشرق ، ومع ذلك أخذت بالتدريج تنتهى مثلها بالزحف على الدلتا من كلا جانبيها لتتواصل وتتوحد فى النهاية فى قلبها ، ثم لتتصل الشبكتان معا وتتكاملا فى نظام قوى شامل وموحد .

البداية كانت خط أبو ماضى – طلخا فى منتصف السبعينات ومنتصف الدلتا بطول ٤٥ كم ، ثم منها إلى المحلة الكبرى بطول ٢٨ كم ، وذلك لتغذية صناعة السماد فى الأولى والنسيج فى الثانية .

أما طاقة الأنبوب فبليون متر مكعب سنويا . لكن خط أبو الغراديق – حلوان هو المحور الاكبر بطوله البالغ ٢٧٠ كم ، ولو أن طاقته أيضا بليون متر سنويا ، تغذى صناعة الحديد والصلب ومحطات الكهرباء فى منطقة حلوان الصناعية .

أما أصغر وأحدث الجميع فخط أبو قير البحرى الغاطس أو أبو قير البحرى - أبو قير البرى ، وطوله ١٧ كم ، إلا أن له نفس الطاقة ، وهى تذهب فى تغذية مصنع سماد اليوريا بالاسكندرية . وهناك بالاضافة بضعة خطوط توزيع محلية منها خط أبو قير - كفر الدوار - دمنهور ، هذا فضلا عن شبكتى غاز المدن بالقاهرة والاسكندرية .. إلخ .

هذا على جانب الدلتا الغربي . غير أن الجانب الشرقى لم يلبث أن لحق بالسباق من أجل الغاز . فهناك أساسا خط تجميع الغازات المصاحبة من حقول خليج السويس الذى ينتهى إلى مدينة السويس ليغذى صناعاتها المختلفة بطول قدره نحو ٢٨٣ كم وبطاقة قدرها ٣,٣ مليون متر مكعب يوميا . والمنتظر أيضا تمديد الخط بطول القناة حتى بورسعيد . ولكن فى قلب الدلتا نفسها، ومن حقول الغاز وحدها ، ولتغذية محطات الكهرباء تحديدا ، بدأ مؤخرا مشروع بأنبوب غاز قطر ٢٨ بوصة ويعرض الدلتا من أبو ماضى إلى كل من محطة كهرباء العطف بالبحيرة ومحطة كهرباء شبرا الخيمة بالقليوبية .

أخيرا ، فمثلما كانت شبكة الزيت قبل أن تغامر في اللحظة الأخيرة في الصعيد ، سيلاحظ أن شبكة الغاز ما تزال مقصورة على الدلتا بصرامة . غير أننا ، كقفلة ختامية ، إذا جمعنا الشبكتين فى نظرة جامعة فسنرى أن الهيكل العام يكاد يرسم نمطا مشعا radial كتروس العجلة يخرج من قلب الدلتا إلى أطرافها .

أهم من ذلك أن النمط العام يقترب حثيثا فى جوهره من نمط توزيع الصناعة ومحاورها الأساسية ، بما فى ذلك المحور القائد القاهرة - الاسكندرية والتذليل الصعيدى الضئيل المبتور . ولا غرابة في هذا التشابه ، جزئيا كان أو كليا ، فما الطرف الأول إلا وقود الثاني ، فلا غرو أن يتبعه إلى حد أو آخر .

المنتجات والاستهلاك

المنتجات البترولية واستهلاكها

للبترول المصرى ، ككل إقليم عادة ، نوعية خاصة تتحدد بطبيعة جيولوجيته ولكنها بدورها

تحدد طبيعة عملية تكريره ومشتقاته – ومشكلاته أيضا . وابتداء فإن بترول الصحراء الشرقية لا يصلح للتكرير فى الوحدات أو المصافى المصرية ، ولذا يصدر بالكامل خاما ونستورد بدلا منه أو بدل جزء منه بالمقابل . وهذا القدر يبلغ عادة ٥٠ ألف برميل يوميا . وللسبب نفسه فإن خام البحر الأحمر وخام سيناء يعالج كل منهما فى التقطير على حدة نظرا لاختلاف الكثافة النوعية بينهما . وعلى العموم فإن المصافى المصرية تواجه مشاكل فنية خاصة بسبب ارتفاع نسبة الماء والكبريت فى الخام المحلى . (١)

وفيما عدا هذا فإن معظم خام خليج السويس ثقيل نوعا ، ومن ثم ترتفع فيه نسبة المقطرات الثقيلة خاصة المازوت إلى أقصى حد ، وكذلك نسبة البتزين إلى حد ما وعلي سبيل المثال فإن خام بلاعيم يعطى ٩٠٪ مازوت ، ٨٪ بنزين . وعلى العكس من الاثنين ، تنخفض فى خامنا بشدة نسبة المقطرات الوسطى كالكيروسين والسولار (أو كما علق أحدهم ، الخام المصرى فقير فى مشتقات حرف السين ، غنى فى مشتقات حرف الزاى) .

من هنا وهاهنا يظهر تناقض حاد ومزمن بين منتجاتنا البترولية وبين استهلاكنا البترولي التقليدى . فاستهلاكنا عادة كان ولازال مرتفعا للغاية فى الكيروسين ، بينما هو منخفض نسبيا فى البتزين وزيت الوقود . والواقع ان استهلاكنا البترولى ، الذى بدأ مبكرا للغاية بالنسبة إلى كثير من البلاد الأخرى ، تطور نمطه كثيرا ولكنه ظل بعامة فى حدود تلك الصيغة الأساسية .

فلقد بدأ أساسا وظل طويلا استهلاكا منزليا ، ولم يخرج من المنزل إلا مع الحرب الثانية حين تعذر استيراد الفحم وفاض فى الوقت نفسه إنتاج البترول المحلى ، فتحولت وسائل النقل الحديدى من الفحم إلى البترول وانتشر النقل بالسيارات . ومع نمو التصنيع وجد استهلاك البترول مصبا رئيسيا ثالثا ، كما اتجهت السكة الحديدية إلى التحول من المازوت إلى الديزل كوقود للقطارات .

بهذا تلخصت رحلة البترول المصرى استهلاكيا فى المتتالية الاتية : «من المنزل إلى الطريق إلى المصنع» . ومع هذه المتتالية تحرك التركيز من على الكيروسين إلى مجموعة البنزين والبتيومين إلى مجموعة الوقود الثقيل السولار والديزل والمازوت ، كما يوضح هذا الجدول عن تطور النسبة المئوية لاستهلاك أنواع الوقود المختلفة . (٢) .

(1) Longrigg, p. 207 - 9.

(2) Longrigg, passim;

النوع/السنة	١٩٥٢	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٧٨
غــاز طبيعى	–	–	–	–	–	٦,٠
بوتاجــاز	–	–	–	–	١,٨	٣,٠
بنزيـــن	١٠,١	٦,٢	٦,٦	٨,٧	٧,٦	٩,٨
كيروســين	٨٩,٤	٣٤,٨	١٩,٣	٢٠,٢	١٤,٠	١٤,١
ســـولار	–	٢٩,١	١٦,٢	١٢,٨	١٧,٠	١٧,٤
ديــزل	–				٣,١	١,٥
مـــــازوت	–	٢٩,٩	٥٧,٩	٥٨,٤	٥١,٤	٤٤,٩
زيــــوت	–	–	؟	؟	١,٧	١,٥
أسفلـــــت	؟	؟	؟	؟	٣,٤	١,٨

فى وجه هذه المعادلة أو المعضلة الصعبة ، كانت مصر تعتمد تقليديا على خامها المكرر بالدرجة الأولى ، ثم تستكمل عجز المقطرات الوسطى باستيرادها مكررة ، ثم فيما بعد باستيراد خام ترتفع فيه نسبة تلك المقطرات تكرره لحساب استهلاكها . فإذا تذكرنا زيتها الثقيل من البحر الأحمر الذى تصدره خاما بالضرورة ، لأدركنا كيف ولماذا كانت مصر دائما تستورد وتصدر البترول في آن واحد دون أن تكون دولة مصدرة للبترول بالمعنى الصحيح إلا أخيرا .

والمهم هنا على أية حال أن الحل الأمثل لتلك المعادلة المعضلة لم يتحقق ، مع ذلك إلا بعد منتصف الستينات ، وذلك بوحدة تفحيم المازوت فى السويس والتى بدأت بطاقة قدرها نحو ١,٧ مليون طن سنويا . الفكرة المحورية فى المشروع هى تحويل المازوت أساسا (والمتوفر لدينا أكثر مما نحتاجه) إلى المقطرات الوسطى أساسا (والتى تنقصنا بشدة) ، وذلك عن طريق التفحيم . ففى النتيجة ، يتم الحصول على الحد الأقصى الممكن كما وكيفا من المقطرات الوسطى ، خاصة الكيروسين والسولار والديزل .

كذلك ففضلا عن تحسين خواصها ومواصفاتها جميعا إلى المستويات العالمية خاصة البنزين الذى ترفع نسبة الأوكتين إلى الحد الأقصى المطلوب ، فإن التكسير الهيدورجينى يرفع جودة

المنتجات الثانوية بدلا من إضافتها إلى زيت الوقود ، كما يؤدى إلى إنتاج كميات إضافية من وقود النفاثات والسولار والبوتاجاز . وأخيرا وليس آخر فإن من أهم النواتج الجانبية لعملية التفحيم فحم الكوك المطلوب خصيصا لمجمع الحديد والصلب بحلوان ، وكذلك العديد من الخامات الأساسية للصناعات البتروكيماوية حيث بدأ مجمع البلاستيك الذى يهدف إلى إنتاج مادة P.V.C ومادتى البولى إثيلين المنخفض الكثافة والمرتفع الكثافة وكذلك المواد الوسيطة لتحضير الألياف الصناعية .. إلخ .

وعلى ذكر البتروكيماويات ، فنحن نتقدم إلى الأمام خطوة أخرى وأخيرة ، وإن متأخرة ، مع ظهور بدايات هذه الصناعة حوالى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . ومعروف أن مصر تخلفت كثيرا فى صناعة البتروكيماويات عن كثير من دول البترول العربية ، ولكن ذلك بسبب الاستثمارات الضخمة المكثفة التي تتطلبها . على أن النواة بدأت بالاسكندرية بمجمع البتروكيماويات الذي يجمع بين دفتيه ثلاث وحدات رئيسية أو مجمعات ثانوية هى مجمع الأوليفينات ، مجمع المذيبات البترولية ، ومجمع زيوت التزييت .

ففى المرحلة الأولى بدأ إنشاء مجمع الأوليفينات بإقامة وحدة لتكسير النافتا أو البنزين وتحويلها إلى مادة أخرى هى الإيثيلين . ثم فى وحدة أخرى هى وحدة تكسير الإيثلين يتم تحويل المادة الأخيرة بدورها إلى المواد الخام الأساسية لإنتاج أنواع البلاستيك المختلفة . وأهم هذه المواد التى تنتجها وحدة الإيثيلين هى أولا البولى فينيل كلوريد بطاقة ٨٠ ألف طن سنويا ثم البولى إيثيلين مخفض الكثافة بطاقة ٩٠ ألف طن ، ثم البولى إيثيلين عالى الكثافة بطاقة ٥٠ ألف طن .

هذه الكميات ، لنا أن نضيف ، تكفى لتغطية احتياجات السوق المحلية والاستهلاكية المتزايدة حتى منتصف الثمانينات على الأقل . وبهذا يتم الاستغناء عن استيراد خام البلاستيك ، الذى وصل فى وقت ما إلى ٣٠ ألف طن سنويا ، وتوفيره محليا لكل منتجاته التى تشمل مواسير البلاستيك وكابلات الكهرباء البلاستيك وأسياخ التسليح البلاستيك وكذلك بدائل الخشب مثل الأبواب والشبابيك البلاستيك ... إلخ .

أما عن مجمع المذيبات البترولية فقد بدأ فى أواخر السبعينات . وهو يعد الأول من نوعه فى الشرق الأوسط ، وطاقته ١٠ آلاف طن سنويا . أما أهم هذه المذيبات فهو الهكسان الذى يستخدم في استخلاص زيوت الطعام من البذور النباتية ، وكذلك فى استخراج العطور من الزهور، علما بأن هذه المواد العطرية هى أساس إنتاج المنظفات الصناعية .

أخيرا مجمع زيوت التزييت . طاقته ١٠٠ ألف طن سنويا من الزيوت الثقيلة ، تضاف إلى إنتاج المعامل القائمة فى كل من السويس والعامرية ، لترفع الانتاج القومى إلى ٢٦٠ ألف طن . وبهذا يتحقق الاكتفاء الذاتى فى هذه الزيوت الهامة التى نستور منها حاليا ٤٥٪ من احتياجاتنا ، مما يحقق وفرا قدره نحو ٥٠ مليون دولار سنويا . والمشروع بعد ، قابل للتوسع مستقبلا لتغطية التوسع المحلى وكذلك للتصدير ، وذلك أيضا من كل من الزيوت الثقيلة والخفيفة على السواء . وقد بدأ الانتاج سنة ١٩٨٣ ، وهو يشمل زيوت المحركات والطائرات والماكينات بجميع أنواعها وكذلك القطارات والديزل .

عن الغاز الطبيعى واستهلاكه

يختلف الغاز عن البترول اختلافا كبيرا فى الاستغلال . فالبترول الخام لايستخدم مباشرة وإنما بعد التكرير ، أى التحليل إلى عوامله وعناصره الأولية وهى المشتقات المعروفة بكثافاتها المختلفة من ثقيلة وخفيفة : المازوت للمصانع ومحطات الكهرباء ، الديزل والسولار للماكينات ، البنزين للسيارات والطائرات ، البوتاجاز للأغراض المنزلية . أما الغاز ففيما عدا التجفيف من الأبخرة والمياه ، فإنه يستخدم مباشرة بعد الاستخراج .

من هنا فإذا وجدت سوق لاستهلاكه فورا وبالحجم الاقتصادى المناسب ، ثم استغلال الغاز توا بمد أنابيبه إليها مباشرة ، وذلك كما حدث لحقل أبو قير بالنسبة للاسكندرية . هذا وإلا لتأخر الاستثمار سنوات إلى أن تتاح مثل تلك السوق ، وذلك مثلما حدث لحقل أبو ماضى حيث تحتم إقامة صناعة السماد فى طلخا كمجال لذلك الاستغلال . وإلا أخيرا لتحتم تصديره بعيدا إلى الخارج بعد إسالته ، إلا أن الاسالة عملية باهظة التكاليف للغاية ، فضلا عن أنها تتطلب حدا أدنى ضخما من الاحتياطى حتى تكون اقتصادية ، وهذا ما حدث بالفعل فى حالة حقل أبو قير .

فإلى ما قبل كشف حقل أبو قير البحرى الجديد الكبير شمال القديم ، كان احتياطى مصر من الغازات الطبيعية لا يعدو ٩١ بليون متر مكعب (مقابل ٣٥ ألف بليون متر فى الجزائر) . وهذا رصيد لم يكف حتى استهلاكنا المحلى المقدر ذاته فى المستقبل ، فضلا عن أن مشروع الاسالة يتطلب رأسمال كثيفا للغاية ، نحو بليون دولار كحد أدنى . زد على هذا أن حقول الغاز عندنا متناثرة جغرافيا ، ولذا فإن تكاليف تجميعها مرتفعة للغاية . فلكل هذه الأسباب مجتمعة عدل عن فكرة مشروع الاسالة ، أو بالاصح أجل إلى أن ظهر الحقل الأكبر الجديد فى العمق فبعثت من جديد .

هذا والغازات نوعان : الغازات المصاحبة والغازات الطبيعية . والأولى توجد مذابة فى باطن الأرض مع الزيت الخام بسبب الضغط والحرارة ثم تنفصل عنه عند خروجة إلى السطح والضغط الجوى . وكل برميل من البترول يكون مصحوبا عادة بنحو ٥٠٠ قدم مكعب من الغازات ، يتم حرقها للتخلص منها ما دامت تكنولوجيا الانتاج عاجزة عن استغلالها . أما الغازات الطبيعية بالمعنى المفهوم فهى تلك التى تخرج من حقول لا تحتوى علي زيت خام ، فهى غازات بحته . وهى تتكون من غازات الميثين والإيثين ثم البروبين والبوتان ثم أخيرا المكثفات أو المتكثفات البترولية .

ونظريا ، فإن الاستخدام الأمثل للغازات الطبيعية هو بلا جدال الصناعات البتروكيماوية : البلاستيك ، الألياف الصناعية ، المنظفات الصناعية ... إلخ . غير أن هذه الصناعة تستدعى استثمارات رأسمالية ضخمة كما سبق ، لم تتح لها لدينا حتى قريب ، ولذا لم تنم عندنا نموا يقاس بما عرفت بعض الدول العربية البترولية .

من هنا فإننا نستخدم غازاتنا الطبيعية حاليا فى ٣ مجالات . أولا كمادة تحويلية فى صناعة الأسمدة (السويس) ثم الحديد والصلب (حلوان) وقريبا فى حديد الدخيلة الاسفنجى (الاسكندرية). ثانيا كوقود رخيص وبديل عن الوقود البترولى التقليدى : بدل المازوت فى المصانع ومحطات الكهرباء ، وبدل السولار والديزل للماكينات ...إلخ

ثالثا الاستخدام المنزلى الشبكى كبديل عن الغازات البترولية المسالة (أسطوانات البوتاجاز) .

وكقاعدة ، فإن هذه الغازات الطبيعية بعد أن يتم فصل عناصرها ومكوناتها ، يخصص غاز الميثين والايثين للاستعمالين الاولين ، أى فى عمليات إنتاج الحديد والصلب والألومنيوم والأسمنت

والأسمده والبتروكيماويات وتوليد الكهرباء وتحلية الماء ، بينما يوجه غاز البوتان والمتكثفات البترولية لتعبئة أسطوانات البوتاجاز . ويلاحظ أن المتكثفات البترولية لم يبدأ إنتاجها عندنا لأول مرة إلا سنة ١٩٧٩ ، إلا أنه تصاعد بسرعة حتى ناهز نصف المليون طن سنة ١٩٨٢.

على ضوء هذه المعطيات تتلخص استراتيجية التخطيط الآن أساسا فى إحلال الوقود الغازى محل الوقود البترولى الثقيل ، وبالذات والتخصيص محل البوتاجاز الذى تعاظم استهالكنا منه وتضاعف استيرادنا له بالعملة الصعبة . فلقد ارتفع الاستهلاك من ١٥٤ ألف طن سنة ١٩٧٣ ، إلى ٣٣٩ ألفا سنة ١٩٧٩ ، إلى نحو نصف المليون حاليا ، نحو ٨٠٪ منه مستورد من الخارج ، ونحو ٦٠٪ منه يذهب إلى القاهرة وحدها ، بينما بلغت قيمة الدعم الذى تساهم به الدولة فى ثمنه أكثر من ١٠٠ مليون جنيه الآن .

(آخر أرقام سنة ١٩٨٣ : استهلاك البوتاجاز ٦٠٠ ألف طن ، منها ٣٥٨ ألفا من الانتاج المحلى ، ٢٤٢ ألفا استيراد . أما السعر العالمى للطن فنحو ٢٧٤ جنيها ، وسعر البيع المحلى ٥٢ جنيها ، والدعم ١٠٦ مليون جنيه) .

والواقع أن الغازات الطبيعية يمكن بهذه الاستراتيجية أن تحل كلا حدى المعادلة الصعبة على السواء : فمن ناحية توفر علينا استيراد البوتاجاز فتصحح من ميزان مدفوعاتنا المختل ، ومن ناحية أخرى توفر كميات كبيرة من المازوت يمكن أن نصدرها بالعملة الصعبة أو أن تحد من استنزافنا الخطر لرصيدنا المحدود حفاظا عليه للمستقبل .

من هنا وهناك فإن سياسة التخطيط الحالية تتجه إلى زيادة إنتاج واستخدام الغاز الطبيعى حتى يصل إلى نسبة ٣٠٪ من استخدام الطاقة خلال العشرين سنة القادمة ، وهذه النسبة هى معدل الاستخدام العالمى الراهن . أما كيف يتأتى أو يتم هذا ، فبزيادة إنتاج الحقول الحالية من ٩ ملايين متر مكعب يوميا من الغاز إلى ١٦ مليونا سنة ١٩٨٣ . ثم بعد تغطية الاستهلاك المحلى، وبعد أن اكتشف احتياطى يسمح بذلك فى شمال أبو قير بحرى ، ينتظر أن يتجه التخطيط إلى اقتحام صناعة تسييل الغاز الطبيعى للتعبئة فى أسطونات للتصدير إلى الخارج . وبهذا تصبح مصر ثانى دولة عربية بعد أبو ظبى فى مجال إسالة الغاز .

جغرافية الحقول

خريطة متغيرة

إلى وقت قريب للغاية ، سنة ١٩٦٧ أو حتى ١٩٧٥ ، كان البترول في مصر يعني فقط ويرادف خليج السويس وحده بشاطئيه الإفريقي والأسيوى أو القارى والسينائى. ففى تكوينات هذا القطاع الميوسينى ولد بترولنا ، وفي هذا الحوض البترولي الوحيد تحدد إنتاجه ، وعليه اقتصر لأكثر من نصف قرن بل لنحو ثلثى القرن ، وذلك منذ إنتاج جمسة سنة ١٩٠٨ (أو بالأصح الغردقة سنة ١٩١٣) إلى اكتشاف أول حقل خارج الحوض وهو أبو ماضى سنة ١٩٦٧ (أو بالأصح سنة ١٩٧٥ حين بدأ الانتاج) .

وعلى أية حال فلقد جاء مولد أبو ماضي بحد ذاته نقطة تحول بالغة الأهمية لأنه يعد فتحا جغرافيا جديدا وحدثا تاريخيا حقيقيا أو بالأصح جيولوجيا . أولا لأنه لأول مرة يخرج بمصر البترولية من قفص خليج السويس الحديدى الاحتكارى الضيق . وثانيا لأنه فتح آفاقا أو على الأقل طاقة جغرافية جديدة ، وهى الدلتا بكل معناها ومحمولها كبيئة رسوبية سميكة يمكن أن تكون مصدرية للبترول . وثالثا لأنه جاء حقل غاز لا زيت ، فأدخل مصر لأول مرة فى عالم الغاز الطبيعي – لقد بدأت «تغزية» مصر .

على أن حقل أبو ماضى وإن أصبح بعد ذلك حلقة الوصل بين حوض السويس وحوض شمال الصحراء الغربية ، والتى يتمدد نحوها كل منهما الآن فعلا ، إلا أنه يمثل دائرة ضيقة محدودة إن لم تكن معزولة بعض الشئ جغرافيا ، ومن الصعب على الأقل حتى الآن اعتباره هو وتابعه الرسطانى حوضا جديدا مستقلا يضاف إليهما أو بينهما . ومع ذلك فإن مغزى هذه الدائرة الجيولوچية بعيد المدى للغاية ، لاسيما فى ضوء النظرية الجديدة التى تربط بين التاريخ والتركيب الجيولوچى لكل من خليج السويس ودلتا النيل . ولهذا فلعل من السابق لأوانه الحكم النهائى على دور الحقل وموقعه بالضبط فى جغرافية حقولنا ، وإن لم يكن من المستبعد تماما أن يغدو يوما ما رأس الزاوية القائمة التى يصنعها الحوضان الجانبيان .

ومهما يكن الأمر فإن الزحف البترولى الذى انطلق لأول مرة سرعان ما غادر أبو ماضى غداة اكتشافه ليقفز بعيدا عبر الدلتا جميعا لكى يلقى بثقله فى النهاية خلف نطاق الساحل الشمالى الغربى فى هضبة مريوط ومرمريكا الميوسينية . ولقد كان هذا بلا نزاع قمة الانقلاب البترولى فى مصر ، حيث أتم البندول ذبذبة عظمى كاملة من أقصى الشرق فى خليج السويس والصحراء الشرقية إلى أقصى الغرب فى شمال الصحراء الغربية .

ورغم أن الكشف الجديد جاء محدود الامكانيات فى النهاية ، أو على الأقل حتى الآن ، ولم يمس ولا هز السيادة المطلقة لمركز الثقل التقليدى الطاغى فى الخليج ، فليس من الممكن المبالغة فى مغزى وخطورة الحدث التاريخى - الجغرافى - الجيولوجي . ذلك لأنه فتح عالما جديدا ومجالا بكرا وأملا ضخما للمستقبل ، هو الصحراء الغربية المنسية المهملة أصلا ، المهجورة الميئوس منها حينا ، المأمولة المرجوة جدا أخيرا . فأضاف بذلك لأول مرة حوضا بتروليا كاملا وفسيحا إلى الحوض الوحيد القديم . ثم أنه جاء حوض غاز وبترول معا ، وليس حوض بترول فقط أو أساسا كحوض السويس ، وبذلك أكد الاتجاه الذى بدأه أبو ماضى نحو تغزية مصر .

ومنذ وصل بندول البترول فى ذبذبته الافتتاحية العظمى «مع حركة الشمس» من الشرق إلى الغرب ، من أقصى الحدود إلى أقصى الحدود تقريبا ، عاد يتأرجح يمينا ويسارا بين الطرفين . فلم تزل كشوف الآبار والحقول الجديدة تترى وتظهر سجالا على الجانبين ، متعاصرة فى سنة أو متعاقبة من سنة إلى سنة ، كأنها مباراة «حبية» عبر مائدة لتنس الطاولة . وبهذه الحركة المكوكية المستمرة شبه المنتظمة ، التى تضفى وتضيف اللمسات الأخيرة إلى تاريخ البترول الجغرافى ، تحددت أيضا خريطته الجغرافية النهائية .

البانوراما الاقليمية

ولعل أبرز معالم هذه الخريطة قوميا واقليميا أن قد أصبح لمصر أخيرا نطاق بترولى حقيقى ذو جناحين فى شمالها يتألف من حوضين أساسيين فى خليج السويس والشمال الغربى يتناظران على كلا جانبى الدلتا الكبرى وربما ضلعيها أو كتفيها . وبعد أن كان البترول يقتصر بصرامة على الجانب الشرقى من أرض الوطن ، تمدد ولا نقول هاجر ليضم الجانب الغربى أيضا ،

وأصبح لكلتا الصحراوين الشرقية والغربية ولكلا البحرين الأحمر والمتوسط حوض بتروله الخاص، الذى يضع أيضا قدما فى صحرائه وقدما فى بحره .

ولكن دعنا بعد هذا لا ننس كيف يقع الحوض الأول بخليجه الأخدودى الانكسارى فى ظل وتحت أقدام أعلى كتلة وقمة جبلية فى مصر وهى سيناء ، بينما يشرف الثانى من على هضبته الالتوائية المحدبة على أخفض رقعة ونقطة تحت مستوى سطح البحر بالقطر وهى القطارة . الطريف ، مع ذلك ، أن الحوضين رغم كل هذه الفروق الجيولوجية والجغرافية يعد كلاهما ميوسينيا أساسا ، كأنما قد صار الميوسين قدر ومرقد البترول المصرى دائما . وإذا كان حقل أبو ماضى بين الحوضين يختلف ، فإن هذا إنما يعنى أن مصر قد أصبحت تتمثل فيها ثلاث أنواع من التراكيب الأساسية الحاملة للبترول : النوع الحوضى الأخدودى الانكسارى فى خليج السويس، النوع الهضبى الالتوائى فى شمال غرب الصحراء الغربية ، والنوع الرسوبى الدلتاوى فى شمال الدلتا .

كذلك فلنتذكر أن المناظرة بين الحوضين مسألة شكلية إلى حد بعيد حتى الآن ، مسألة نمط وتناظر جغرافى فقط ، يعنى أنه لا محل للمقارنة بينهما حقا من حيث الحجم والوزن والأهمية . فالثقل كل الثقل للحوض الشرقى مايزال ، فله عادة ٩٠٪ من الانتاج القومى مقابل ١٠٪ أو أقل للحوض الغربى . ورغم أن مساهمة الأخير بدأت ، أو بالأحرى بدت ، مرتفعة جدا فى السنوات الأولى حيث ناهزت ربع الانتاج القومى كله ، فتلك كانت ظاهرة نسبية ، مؤقتة وعابرة .

ففى سنة ١٩٧٣ أسهمت الصحراء الغربية بنحو ٢٤,٢٪ من إنتاج مصر ، وبنحو ٢٢,٤٪ فى السنة التالية ١٩٧٤ . ولكن تفسير ذلك يرجع إلى أن استعادة بترول سيناء لم تكن قد بدأت أو أكتملت ، أما بعدها فقد أخذت نسبة الصحراء الغربية تتضاءل بسرعة ، فبلغت ١٥ ٪ سنة ١٩٧٦، ٨٪ سنة ١٩٧٧ ، مقابل ٩٠٪ لخليج السويس ، ٢٪ للدلتا فى التاريخ الأخير . ثم بعد ذلك أخذت النسبة تتراوح بين ١٠ – ٥٪ تقريبا . وفى العام الماضى ١٩٨٢ لم تزد عن ٥,٣٪ ، بينما تضخمت نسبة الحوض الشرقى إلى ٩٤,٦٪ ، كما يوضح الجدول الآتى .

السنة	حوض السويس		الصحراء الغربية (١)	
	الانتاج	٪	الانتاج	٪
١٩٧٦	٢٠٠,٠٠٠ برميل	٨٥,٠	٣٥,٠٠٠ برميل	١٥,٠
١٩٧٧	؟	٩٠,٠	؟	٨,٠
١٩٧٨	٢٣,٥٧٣,٠٠٠ طن	٩٤,٢	١,٤٣٩,٠٠٠ طن	٥,٧
١٩٧٩	٤٥٠,٠٠٠ برميل	٩٠,٠	٥٠,٠٠٠ برميل	١٠,٠
١٩٨٠	١٩,٩٢٢,٠٠٠ طن	٩٢,٠	١,٠٢٠,٠٠٠ طن	٨,٠
١٩٨٢	٧١٠,٠٠٠ برميل	٩٤,٦	٤٠,٠٠٠ برميل	٥,٣

وفى هذا الحوض الأخير ، بالمناسبة ، فإن مساهمة سيناء بدورها فى تناقص سريع نظرا لثبات إنتاجها حول رقم ٥ ملايين طن مع تقافز إنتاج الخليج البحرى مؤخرا . فمثلا بعد أن كانت مساهمة سيناء فى الانتاج القومى زهاء ٢٠٪ سنة ١٩٧٨ ، بل ونحو ٢٣,٥٪ قبل ذلك بقليل ، هبطت إلى نحو ١٥٪ سنة ٨٢ - ١٩٨٣ .

إذا غادرنا حجم الانتاج إلى شكل الحوضين فيما بينهما ، نجد نمطا طريفا موحيا حقا . فلأن كليهما خطى متطاول بدرجة أو بأخرى ، ولكن الأول طولى والثانى عرضى ، فإنهما يصنعان معا زاوية قائمة تقريبا تتوج رأس مصر ، بينما تشكل رأسها هى نفسها دائرة حقول أبو ماضى وسائر الكشوف الأمفيبية والبحرية الحديثة فى شمال شرق الدلتا الكبرى . والنطاق برمته ، بعد ، يجمع بين الزيت والغاز وإن بنسب متفاوتة فى الحوضين ، مثلما يجمع فى الحالتين أيضا بين الصفة البرية والبحرية وإن بدرجات متفاوتة كذلك .

أخيرا وليس آخرا فإن النطاق فى مجمله يتأطر جغرافيا داخل ما يمكن أن نسميه بجدارة «مثلث البترول» فى مصر : مثلث شبه متساوى الساقين ، قاعدته تمتد من أم بركة فى الشمال الغربى إلى جمسة والغردقة فى الجنوب الشرقى ، وضلعه الأيسر من أم بركة إلى بئر التمساح

(١) لايشمل حقل أبو قير البحرى .

البحرى شمال بورسعيد ، التى منها يمتد ضلعه الأيمن حتى جمسة والغردقة ، حيث تتحدد أيضا وبالتالى أقصى رؤوس المثلث جنوبية إذ تكاد تماس خط عرض ٢٧ درجة شمالا .

ثم لا تبقى سوى اللقطة الأخيرة على الشاشة الكبيرة – أعنى هيئة البترول المصرى فى إطار البترول العربى أو نمط بترول الشرق الأوسط . إن تكن الصحراء المصرية ، دعنا هنا وهنا وعلى الفور نقرر ، تصغيرا دقيقا ولكنه تلخيص واف لنطاق الصحارى الحارة فى العالم القديم (الصحراء الكبرى – صحراء العرب) (١) ، فإن البترول المصرى هو بالمثل تصغير موجز ولكنه اختزال مركز مضغوط ومتضاغط لبترول العرب أو بترول الشرق الأوسط . وتلك هى الصورة النهائية لخريطة بترولنا فى كبسولة جامعة مانعة ، ليس ذلك فقط من حيث الكم والنوعية ولا الاحتياطى والانتاج ، ولكن أيضا حتى من حيث التوزيع وجغرافية الحقول .

فإذا كان معظم بترول العرب من النوع الصحراوى المنبثق فى اللامعمور وأقله النوع المنبثق فى البيئات المعمورة كالعراق النهرى ، فإن مصر تجمع بين النوعين : «البترول الأصفر» أى بترول الصحراء يمينا ويسارا ، وبين «البترول الأخضر» أى بترول الدلتا فى صميم البيئة النهرية الفيضية . وبعد هذا فإن حوض خليج السويس ، الأب المخضرم ومركز الثقل الطاغى خارج كل حدود ، هو بين حقولنا كحوض الخليج العربى فى بترول الشرق الأوسط بكل ثقلة وخطره وتسلطه الذى يجل عن التوكيد .

حتى فى الموقع ، كلاهما على التخوم والأطراف الشرقية لمنطقته . حتى فى الحقول ، كلاهما موزع بين خط على الساحل الغربى وآخر على الشرقى يصل بينهما خط أمفيبى أو بحرى فى وسط مياه الخليج . بل وكما تمدد حوضنا شمالا ثم جنوبا ، تمددت حقول حوض الخليج العربى فى الاتجاهين بعد أن كانت مستقطبة فى الوسط لبعض الوقت . وإذا كان حوض خليج السويس بهذا يناظر الحوض الرئيسى المركزى فى المشرق العربى ، فإن حوض شمال الصحراء الغربية عندنا يناظر بسهولة تامة بترول المغرب العربى : موقعا جغرافيا وموقعا ساحليا أو داخليا ودرجة قارية أو بحرية ، ثم تاريخ أو تأخر نشأة وظهور ، ثم أخيرا وزنا نسبيا إلى درجة أو أخرى .

---

(١) انظر الجزء الأول ، ص ٢٣٤ – ٢٤٣ .

فى النوعية أيضا : يسود الزيت على الاطلاق فى حوض السويس مثلما يطغى فى المشرق العربى ، ولكنه يقترن بالغاز وقد يتراجع له عن الصدارة إلى حد أو آخر في حوض صحرائنا الغربية مثلما يفعل إلى أقصى حد فى المغرب العربى حيث يلعب الغاز دور الأساس تقريبا . وفى الزيت بدوره أيضا ، إن يكن خام السويس من النوع الثقيل وخام مرمريكا مربوط من النوع الخفيف ، فإن هذا إنما يكرر الفارق الجوهرى بين بترول المشرق والمغرب على الترتيب .

حقا ، إن البترول المصرى يبدو كمرآة مصغرة لبترول الشرق الأوسط طبيعيا واقتصاديا ، بمثل ما يبدو العالم العربى بمثابة مرآة مكبرة لمصر نفسها بشريا وسياسيا .

حوض خليج السويس

مورفولوچية الحوض

بمساحته البالغة نحو ٢٠ ألف كم٢ ، يعد هذا الحوض من أصغر أحواض البترول فى العالم العربى والشرق الأوسط ، ولا يكاد يقارن بأى منها حيث الحجم . تكاوينه الجيولوجية معقدة للغاية وتجمع بين كل الأزمنة والعصور ابتداء من الأركى حتى الحديث ، مما يجعله حيرة مهندس البترول. على أنه في مجمله يرتبط ارتباطا وثيقا برواسب الميوسين السميكة التى تعد مهد البترول الحقيقى فى مصر . وواضح أن الحوض جغرافيا يرتبط بالبحر تماما ، ولذا فإن معظم حقوله ساحلية مباشرة وبعضها أمفيبى والبعض الآخر بحرى كلية . والواقع أن مساحته كحوض بترولى منصفة بالتقريب بين مسطح مياه الخليج ومجمل سهوله الساحلية .

والحوض بعد هذا ينفرد أيضا بعزلة موقعه التامة عن بقية الأحواض البترولية العربية . وهو وحده كذلك فى المشرق العربى الذى يقع برمته فى دولة واحدة ، وبهذا يمثل النقيض المباشر لحوض الخليج العربى . وهو أخيرا وحده كذلك الذى يمتاز بتكويناته الانكسارية التى ارتبطت بالأخدود وسببت قلقلات عنيفة فى طبقاته جعلت كل حقوله تقريبا من الحجم الضئيل إن لم يكن القزمى . ومن ثم كانت عملية البحث هنا عملية «صيد برى wildcatting» شاقة مليئة بالآبار الجافة ، على الأقل فى المراحل الأولى حيث كانت نسبة الآبار المنتجة إلى الجافة لا تزيد عن ١:١٢ أو ١ : ٨ . ومع ذلك فإن الحوض ، لفرط طول تعامل الجيولوجي المصرى معه ، أصبح أمامه بمثابة كتاب مفتوح ، كل شبر أو سطر فى جيولوجيته معروف له إلى أقصى درجة ممكنة .

فيما عدا هذا فإن جميع حقول الحوض تقريبا تمتاز بملامح تركيبية مشتركة تعكس جيولوجيته وتستمد من مورفولوجيته . فلها جميعا محور واحد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي هو محور أخدود الخليج . وهيئة كل منها جميعا تتألف من تركيب واحد أو مجموعة تراكيب سابقة للميوسين ، شديدة الانكسار أو الالتواء ، تغطيها بغير تناسق رواسب الميوسين الأقل صلابة . وقد تأثرت طبقات الميوسين بحركات الأرض ما بعد الميوسينية بالالتواء أو إلى حد ما بالانكسار ، بحيث أصبحت سطوح التراكيب محدبة الشكل . وقليلا ما تظهر التراكيب الدفينة الأقدم فوق تراكيب السطح هذه . وبعض هذه الكتل الانكسارية تميل معوجة نحو محور الأخدود ، وبعضها الآخر بعيدا عنه . وقد توجد برك البترول إما على الجانب الصاعد وإما على الجانب الهابط من تكل الكتل . وبهذا كله تشكل الصورة في مجملها «مصايد بترول» بديعة مثالية التكوين تقريبا . (١) .

ورغم أن حوض الخليج يغطى سطحه نطاق الميوسين عموما ، فإن الطبقة الحاملة للبترول فى مصر كانت تعد تقليديا من الطبقات المتوسطة العمر . إلى أن جاء كشف حقل ١٩٥ غرب أبورديس على البر السينائى فى منتصف السبعينات فقط ليثبت وجود البترول فى طبقات الكريتاسى النوبى . وبعد ذلك ظل الاعتقاد السائد أن الطبقة الحاملة للبترول فى مصر لم تكن تتجاوز العصر الفحمى (الكربونى) . إلى أن جاء كشف حديث جدا فى الثمانينات بالخليج ليثبت مرة أخرى وجود البترول فى الصخور الأوردوفيشية من الزمن الأول . ومغزى هذا خطير بترولنا ، وهو أن مصر تشترك فى نطاق الصخور الرسوبية الموجودة فى كل من السعودية شرقا وليبيا غربا ، كما يعنى زيادة احتمالات البترول بنسبة ٢٠٪ فى منطقة خليج السويس بما فى ذلك غرب سيناء شرقا والجلالة القبلية غربا .

المغزى والوزن البترولى

مع ذلك ، ورغم ما أثبتته الدراسات الحديثة هكذا من وحدة التشابه الأساسى بتروليا بين

(1) Rushdi Said, Geology of Egypt, p. 137.

تركيب حوض خليج السويس وحوض الخليج العربى ، فإن الأول يختلف ويتخلف للأسف . فنظرا لشدة تقطع هذا الحوض الصغير بالالتواءات والانكسارات المركبة ، فقد أتت حقوله معقدة التكوين ضئيلة الحجم والاحتياطى قصيرة العمر غالبا مثلما هى شديدة العمق دائما ، مما جعلها صعبة التعدين باهظة الاستثمار عموما . مثلا كثيرا من الآبار وصل عمقه إلى ١٠ آلاف قدم ، وحقل رمضان زاد عن ١٢ ألفا ، بينما المتوسط فى آبار الخليج العربى ٣ - ٤ آلاف قدم .

مهما يكن ، فإن الآبار والحقول لم تكف عن التفجر كل عقد أو بضع سنين فى موجات متتابعة متعددة توالت على امتداد ثلاثة أرباع قرن بلا انقطاع تقريبا . وإذا كان معدل ومستوى الكشوف الجديدة قد مال إلى الاستقرار إن لم يكن الجمود إبان الستينات ، وبدا كما لو أن الخليج قد انتهى بتروليا بعد أن أعطى معظم ما عنده ، فإن الموقف تفجر بعد ذلك بصورة درامية ودخل الخليج مرحلة بعث جديد وتجديد شباب متجاوزا نفسه وسابق إنجازاته خارج كل تصور أو توقع، لاسيما مع تزايد وتكاثف عمليات الاستكشاف وحفر آبارها أكثر من أى وقت مضى .

حتى بات كل كشف يؤدى ، جيولوجيا ، إلى كشف آخر ، وكل حقل يلد ، بتروليا ، حقلا آخر ، حتى غدا الخليج صاحب أعلى نسبة من الاكتشافات الناجحة فى العالم . فبعد أن كانت النسبة فى الماضى تتراوح بين ١ : ١٢ ، ١ : ٨ ، أصبحت الآن ١ : ٢ . بالتالى راحت الحقول والآبار تنقط وتغطى كلا ساحلى الخليج أولا ، ثم منذ منتصف الستينات نزلت إلى قلبه وقاعه ، حتى بلغ مجموعها إلى بداية الثمانينات ٣٢ حقلا ، قل الآن بالتقريب ثلث المائة حقل تضم نحو المائة من الآبار المنتجة من بين نحو نصف ألف بئر محفورة .

وبهـذا الانجاز فإن الحـوض ، وإن لم يزل من أصغر أحواض الشرق الأوسط والعالم العربى حجما ومساحة ، يعد الآن من أكثفها نسبيا . أما على المستوى المصرى ، فهو بالطبع مركز الأساس والثقل المطلق : بمساحة ٢٪ فقط من رقعة الوطن ، كان طوال معظم تاريخه منبع ١٠٠٪، وما لا يقل الآن عن ٩٠٪ ، من بتروله . كذلك الأمر بالنسبة للاحتياطى المؤكد الذى يقدر حاليا بنحو ١٣٠٠ مليون برميل ، منها ٨٠٠ مليون حقول أرضية ، ٥٠٠ مليون حقول بحرية .

تطور الحقول

تتابع ظهور حقول الخليج بصورة ملحوظة ولافتة في موجات ، موجات عقدية بالتحديد ، وموجات عقدية متصاعدة المد باستمرار عند ذلك . فمنذ أول حقل في سنة ١٩٠٨ ، شهد كل عقد، باستثناء العشرينات وحدها ، مقدم عدد متزايد باطراد من الحقول الجديدة . ومن ثم تبدو الصورة العامة كتتابع الأجيال الصاعدة أو الموجات المتعالية .

فكما يوضح الجدول الآتى كدليل عام ، بلغ عدد حقول العقد الأول من القرن واحدا فقط ، والثاني اثنين . وبينما عادت الثلاثينات فأضافت حقلا واحدا فقط ، قفزت الأربعينات إلى أربعة ، فالخمسينات إلى خمسة ، فالستينات إلى ثمانية ، فالسبعينات إلى أحد عشر حقلا رئيسيا على الأقل . وإذا كان الحديث عن الثمانينات سابقا لأوانه الآن بالطبع ، فلتكن أجيال العقود أو الموجات العقدية السبعة أو الثمانية هذه هى أساس دراستنا التفصيلية لتطور الحقول .

ولكن دعنا كذلك لا ننس ، فى توزيع هذه الموجات بإيقاعها المتصاعد ، جانب التباعد أو الفاصل الزمنى spacing ، فإن أيقاعه لا يقل مغزى ومعنى . ففى غضون السنوات العشر الأولى من الرحلة من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٨ ظهرت ٣ حقول كما نعرف . ولكن من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٣٨ مرت ٢٠ سنة جدباء بلا جديد . ثم بعد ٨ سنوات فقط هذه المرة توالت الحقول الجديدة بمعدل حقل كل سنة ، وذلك من سنة ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ . وبعد مرحلة جدب أخرى ولكنها أقصر ، عادت ظاهرة الحقل الجديد السنوى لتتكرر لنحو ٦ مرات تقريبا من سنة ١٩٥٥ حتى ١٩٦١ .وبعد وقفة أخرى أكثر ، تكرر الايقاع نفسه تقريبا من سنة ١٩٦٥ حتى ١٩٦٩ . ثم بعد وقفة أخرى وأخيرة ، انهمرت الحقول الجديدة حقلا كل سنة وذلك لسبع مرات بلا انقطاع من سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩ ، دون أن نذكر الثمانينات التي تضج حاليا بالكشوف الجديدة كل بضعة أشهر تقريبا .

والمعنى واضح تماما : فى حين كان يمضى عقد بأكمله أو حتى عقدان دون أن يظهر حقل جديد فى البداية ، لايكاد يمضى الآن عام دون كشف جديد على الأقل . وفيما بين الطرفين ، تقصر وتختزل فترات الجدب والجفاف بالتدريج ، بينما تطول وتتمدد فترات التدفق والعطاء . انقلاب جذرى وتطور حافل .

جدول تتابع الحقول الزمنى

العقد	السنة	الحقول
الأول	١٩٠٨	جمسة
الثانى	١٩١٣	الغردقة
	١٩١٨	أبو دربة
الثلاثينات	١٩٣٨	رأس غارب
الأربعينات	١٩٤٦	سدر
	١٩٤٧	عسل
	١٩٤٨	رأس مطارمة
	١٩٤٩	فيران
الخمسينات	١٩٥٥	بلاعيم أرضى
	١٩٥٧	أبو رديس
	١٩٥٨	بكر ، كريم
	١٩٥٩	سدرى
الستينات	١٩٦٠	عكمة
	١٩٦١	بلاعيم بحرى
	١٩٦٥	القارة ، المرجان ، عامر
	١٩٦٦	شقير
	١٩٦٨	أو اليسر
	١٩٦٩	العيون
السبعينات	١٩٧٣	الخير
	١٩٧٤	يوليو ، رمضان
	١٩٧٥	الأمل ، خ س ٣٨٢
	١٩٧٦	جنوب غارب ، شرق شقير
	١٩٧٧	أكتوبر
	١٩٧٨	شعب على ، غرب رديس
	١٩٧٩	رأس بدران

العقد الأول : جمسة

هو افتتاحية متواضعة أكثر من موجة بمعنى الكلمة ، حيث اقتصر على حقل وحيد صغير . ففى اقصى جنوب الحوض ظهر أول الحقول المصرية فى جمسة على بعد بضعة كيلو مترات جنوب جبل الزيت وفى رواسب من الحجر الرملى الميوسينى على عمق ١٣٠٠ قدم . الكشف جاء بالصدفة أثناء البحث عن الكبريت سنة ١٩٠٨ ، وأعقبه الانتاج فى السنة التالية مباشرة ، إلا أنه كان بكميات متواضعة للغاية أخذت تزداد حتى بلغت عيشة الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ نحو ٩٢ ألف طن .

على أن الانتاج أخذ فى التناقص وعدم الانتظام بسرعة حتى لم يكن يسهم أثناء الحرب وبعدها بأكثر من عشر الانتاج القومى . حتى إذا كانت سنة ١٩٢٩ ، جف الحقل تماما وهجر ، فكان بهذا قصير العمر بوضوح . فى الفترة الأخيرة ، مع ذلك ، كان يغل فى بعض السنوات بضع مئات أو آلاف من الأطنان ، إلى أن توقف نهائيا منذ سنة ١٩٥٧ ، بعد أن أغل تراكميا نحو ربع مليون متر مكعب فى ٤٧ سنة ، أى بمتوسط ٥٠٠٠ متر تقريبا كل سنة .

العقد الثانى : الغردقة

وكما كشف البترول صدفة فى جمسة ، كشف عرضا فى أبو دربة على ساحل سيناء سنة ١٩١٨ ، حيث كان مسرح الاستكشاف منطقة جبل تنكه . غير أنه لفقره أهمل بعد إذا لم ينتج سوى بضعة آلاف معدودة من الأطنان . وفى سنة ١٩٤٥ توقف تماما بعد حياة مجدبة أغلت نحو ٧٨ ألف برميل أو ١٢ ألف متر مكعب فى نحو ثلث قرن . ولعله بذلك كان أشد حقولنا ضآلة ، لا نقول بئرا جافة ولكن بئرا كاذبة . وبهذا ، على أية حال ، كان أول حقل على كلا جانبى الخليج فاشلا قصير العمر أو ولد ميتا تقريبا . لقد كانت البداية متواضعة حقا ، وإن كان من اللافت أنها شملت جانبى الخليج وتوزعت بينهما .

وإنما أنقذ الموقف أثناء الحرب كشف الغردقة قبيل قيامها مباشرة حيث بدأ الانتاج سنة ١٩١٣ . والحقل يقع جنوب جمسة بنحو ٥٥ كم ، طبقاته ميوسين وكريتاسى ، على عمق ١٦٠٠ –

(1) Longrigg, p. 23.

٢٠٠٠ قدم . ورغم صعوبة ظروف التعدين نظرا لتعذر استيراد الآت الاستخراج والخبراء ، إلا أن الانتاج وصل إلى ربع المليون (٢٣٢ ألف طن) سنة ١٩١٩ ، وكانت القمة سنة ١٩٣١ حين سجلت ٢٩١ ألف طن . ولكن الحقل بعد أن كان يعطى أربعة أخماس الانتاج القومى فى أول حياته ، هبط إلى الخمس سنة ١٩٣٩ ، ثم إلى العشر سنة ١٩٤٠ ، وأخيرا إلى نصف العشر سنة ١٩٤٥ . ثم حل التدهور السريع ، فكان الانتاج ٤٠ ألف طن فقط سنة ١٩٥٢ ، انخفض فى الستينات الأولى إلى± ٣٠ ألفا .

ومنذ البداية ، على أية حال ، كان يعيب الغردقة ارتفاع نسبة الكبريت فى الخام ، كما بدأ الماء يظهر فى إنتاجه منذ وقت مبكر ، سنة ١٩١٦ ، حتي لقد استعملت وحدات التجفيف الكهربائى dehydration plants بعد الحرب منذ سنة ١٩٢٦ . وفى آخر أيامه فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات كان يعطى بترولا مختلطا بعشرة أمثاله من الماء .

يبقى فى النهاية مع ذلك أن الغردقة كان عماد الانتاج المصرى أثناء الحرب الأولى وما بين الحربين ، كما ظل المورد الوحيد لمدة ربع قرن . وهو بهذا كان من أطول الحقول المصرية عمرا ، حيث عمر أكثر من نصف قرن ، وكان الوحيد الذى خضرم بين حقول « الرعيل» الأول الذى ظهر حوالى الحرب الكبرى الأولى . وإلى سنة ١٩٥٢ كان قد أنتج تراكميا نحو ٤,٢٥ مليون طن ، وإلى سنة ١٩٦٣ نحو ٦,٥ مليون متر مكعب ، فكان وقتئذ ثالث حقولنا من حيث الانتاج التراكمى، ولكنه منذ عقدين فى حكم النضوب . (١) .

الثلاثينات : رأس غارب

ومرة أخرى ولكن ليست أخيرة ينقذ الموقف أثناء الحرب التالية كشف جديد . إنه رأس غارب ، الذى عثر عليه فى موقع سبق الحفر فيه ولكن ترك يأسا . على عتبة الحرب ظهر ، سنة ١٩٣٨ ، حيث أعطى فى تلك السنة ٧٥ ألف طن ، فكان فاتحة طيبة مبشرة . الموقع يأتى جنوب السويس بنحو ٢٠٠ كم ، أى حوالى منتصف المسافة بينها وبين الغردقة . أما جيولوجيا فإنه يتألف من محدب منفرد monocline انكسارى سابق للميوسين ، ويأتى زيته من طبقات رملية من العصر الفحمى تغشاها طبقات ميوسينية .

(1) Id, p. 142.

أما عن الانتاج فإنه أصبح الأساس والعماد أثناء الحرب ، وبلغ ذروته بعد عقد من بدايته ، حيث حقق مليونا وثلث المليون طن سنة ١٩٥٢ ، هبطت إلى المليون وربع المليون سنة ١٩٥٤ ، ثم إلى ثلاثة أرباع المليون سنة ١٩٦٣ . وقد ظل حتى فورة السبعينات وهو أكبر الحقول المصرية وأغزرها إنتاجا ، ولكنه فقد الصدارة من بعدها ، كما راحت نسبته فى الانتاج القومى تتدهور بسرعة مع ظهور الحقول الجديدة . فبعد أن كانت تلك النسبة ٥٢٪ سنة ١٩٥٣ ، هبطت إلى ٤٧٪ سنة ١٩٥٧ ، إلى ٢٧,٤٪ سنة ١٩٦٠ حين كان إنتاجه ٩٠٠ ألف طن ، فإلى ١٢,٤٪ أى الثمن سنة ١٩٦٣ (١) .

على أنه ظل حتى ذلك الوقت ثانى حقولنا (وإن بكثير جدا) بعد بلاعيم أرضى وقبل بلاعيم بحرى (ولكن بقليل جدا) . إلا أنه لم يلبث بعد ذلك أن تراجع بسرعة وبشدة إلى المؤخرة . ومع ذلك فإنه قد أدى وظيفته الكبرى أثناء الحرب الثانية ، كما ظل أساس صناعة البترول الرئيسى فى مصر لعقد كامل . وإلى منتصف الستينات عد رأس غارب على أية حال أعظم حقل مصرى من حيث الانتاج التراكمى ، حيث قد أعطى مصر حتى ذلك الوقت نحو نصف ما استخرج بها من بترول .

الاربعينات : رأس سيناء

بانتهاء الحرب الثانية تبدأ موجة الأربعينات ، ومعها يبدأ تاريخ البترول فى سيناء . فقد حملت هذه الموجة الرابعة أربعة حقول جديدة ، ولو أنها صغيرة ، انبثقت كلها على أرض سيناء ، وبالتحديد تكوكبت فى شقة ضيقة قرب رأس الخليج غير بعيد عن السويس . البداية كانت سدر ، سنة ١٩٤٦ ، وعلى بعد ٤٥ كم من السويس . الانتاج بدأ سنة ١٩٤٨ ، بمتوسط سنوى يتراوح فى الغالب حول ثلث المليون طن ، بنسبة نحو ثمن الانتاج القومى وقتئذ . ولكنه فى أوائل الستينات . كان قد هوى إلى كسر لايذكر (٢,٥٪) . وعلى أية حال ، فإلى سنة ١٩٦٣ كان قد أغل نحو ٥,٥ مليون طن .

---

(1) Ibdi., 96.

في سنة ١٩٤٨ جاء الكشف التالي عسل ، وهو إلى الجنوب قليلا ، وبدأ الانتاج في السنة التالية مباشرة . وفي البداية بدا كما لو أن عسل يبشر بالكثير ، ولكنه بالسرعة نفسها لم يلبث أن خيب الآمال . ففي سنة ١٩٥٣ كان إنتاجه قد بلغ ٧٨٣ ألف طن ، أي ٢٣٪ من الانتاج القومي . إلا أنه في ١٩٥٧ كان قد انخفض إلى ١٥٥ ألف طن ، أي ٦٪ فقط من إنتاج مصر . وهكذا بعد أن كان ضعف سدر إنتاجا ، صار نصفه . على أنه عاد في أوائل الستينات فأصبح يناهز سدر إنتاجا ونسبة ، كما أن كليهما كان قد أغل تراكميا إنتاجا متقاربا (١) .

أخيرا ، وفي نفس السنة أو في التالية ١٩٤٧ ، وفي منتصف المسافة بين الحقلين سدر وعسل، ظهر الحقل الثالث رأس مطارمة . والحقل نفسه لا يكاد يستحق الذكر ، فهو من أضأل الحقول في تاريخ البترول المصري ، وكان أضألها بالفعل منذ أوائل الستينات ، إلا أنه تمم كوكبة الحقول البازغة لأول مرة في جغرافية بترولنا ، وذلك أيضا على أرض سيناء لأول مرة .

تلك الكوكبة ، التي علقت عليها آمال كبيرة في البداية ثبت بعد ذلك أنها كان مبالغا فيها ، إنما يتمثل فضلها في أنها وجهت الأنظار إلى خطورة سيناء البترولية وإمكانياتها العظيمة . أما عدا ذلك ، فإن الكوكبة تكاوينها من الحجر الجيري الإيوسيني والميوسيني التي تحفها وتحددها انكسارات شاذة ، وحقولها خالية من الغاز . ولما كانت الطبقات الإيوسينية الحاملة للبترول بها منفذة جدا ، فقد كان انسياب البترول فيها سهلا للغاية ، إلا أنه كان حتما أن ينتج ماء صرفا بعد حين ، بدأت علاماته بالفعل منذ أوائل الستينات (٢) .

خارج الكوكبة على بعد ١٥٠ كم من السويس وغير بعيد عن حقل أبو دربة المهجور منذ بضع سنين ، ظهر في سنة ١٩٤٩ آخر جيل الأربعينات وهو حقل فيران . ولكنه لم يكن يزيد عن مطارمة أهمية أو إنتاجا ، بل إن أمل حياته في أوائل الستينات باعتبار معدل الانتاج السائد حينئذ لم يكن ليعدو بضع سنين على الأكثر ، مقابل ٢٠ سنة أمام مطارمة . وفي أواخر السبعينات ، سنة ١٩٧٩ ، لم يزد إنتاج مجموعة الأربعة ، سدر وعسل ومطارمة وفيران ، عن ١٧٦ ألف طن .

---

(1) C. C. Kersting, petroluem development in Egypt, in :Guidebook to geology and etc., p. 181.
(2) Longrigg, p., 259 .

خماسية الخمسينات

ولعل الموجة الخامسة ، التي جاءت في الخمسينات بخمسة حقول جديدة على كلا جانبي الخليج ، أن تمثل مستوى جديدا من الانجاز البترولي المصري . تلك الخماسية هي على الترتيب الزمني ، بلاعيم أرضي ، أبو رديس ، بكر ، كريم ، سدرى . وكلها تقع في دائرة واحدة هي دائرة الوسط ، الوسط بين رأس خليج السويس ومدخله: بلاعيم أبو رديس وسدرى على البر السينائي حوالي منطقة أبو دربة المهجورة وفيران الجديدة ، وبكر وكريم على الساحل الغربي حوالي رأس غارب المواجهة .

كان بلاعيم أرضي ، الذى كشف في منتصف الخمسينات سنة ١٩٥٥ ، أكبر حدث في البترول المصرى منذ بدايته وإلى منتصف الستينات ، وورث دور رأس غارب ، وأصبح مركز الثقل في كل الحوض المصرى ، وعد الحقل الوحيد الكبير فيه إلى أن ظهر المرجان الكبير . ذلك أن الانتاج سرعان ما قفز من ٥٠ ألف طن في سنته الأولى ، إلى ربع المليون طن في الثانية ، إلى ثلثي المليون في الثالثة بنسبة ٢٨٪ من الانتاج القومي . وإذا كان الانتاج قد تطامن قليلا بعد ذلك إلى نحو ٤٥٪ من الانتاج القومي في أوائل الستينات ، فقد عاد بسرعة إلى ٥٧,٦٪ في سنة ١٩٦٣ . وبهذا وصل في سقفه إلى أكثر من نصف الانتاج وزحف حثيثا إلى الثلثين . وفي أوائل الستينات كان به أكثر من ٩٠ بئرا منتجة ، تضخ البترول من ٥ آفاق مختلفة .

بعامة ، يكفي أنه في السنوات الثماني الأولى من إنتاجه أعطى حصيلة لا تقل كثيرا عن نصف ما أعطى رأس غارب في ربع قرن . فكان بذلك وحتى فورة منتصف الستينات ثاني حقل بمصر من حيث الانتاج التراكمي ، ولكن الأول من حيث الاحتياطي المتبقي . بل لقد عد حينذاك أمل مصر للمستقبل ، حيث كان يدخر لها نحو نصف مجموع رصيدها البالغ ٤٠ مليون متر مكعب فقط في تلك المرحلة . وفي هذا الرصيد فلعل أقرب تشبيه له عندئذ كان حقل دخان بقطر . أما الآن فيقدر احتياطيه بنحو ٣٤٨ مليون برميل .

بعد بلاعيم (أرضي) كان أبو رديس أول ما ظهر ، إلا أنه كان حقلا متوسط الوزن قدره من قدر سدر وعسل حاليا ، ولو أنه أقل منهما جدا في الانتاج وإن زاد كثيرا في الرصيد . وفي سنة

١٩٥٨ تذبذب البندول مرة ثانية عائدا إلى الجناح الغربى من الخليج ، حيث ظهر حقل بكر شمال رأس غارب مباشرة . وحتى منتصف الستينات قدر أنه أغزر آبار الضفة الغربية ، وكان ينتج نحو نصف إنتاج رأس غارب سنويا محتلا بذلك المرتبة الرابعة بين حقولنا ، أما رصيدا فقد كان على العكس ضعف رأس غارب ، ومن ثم ثالث حقولنا (نحو ١٠٪ وقتئذ) . ولهذا فحين يكون غارب قد ولى غاربا ، سيكون أمام بكر حياة طويلة أو قصيرة .

فى السنة نفسها التى ولد فيها بكر وأنجب ، ولد كريم وأنجب . ولكن كما أن الشقة الجغرافية بينهما واسعة نسبيا ، فكذلك لا نسبة بينهما اقتصاديا . فكريم فى الجنوب لم يكن يعدو ربع إنتاج بكر فى الشمال ، ولا كان رصيده يعدو العشر . وفيما بين الاثنين على أية حال ، ولكى تكتمل كوكبة الدائرة بكثافة نسبيا ، ظهر حقل صغير آخر هو غرب غارب .

أخيرا ، ولكى تتم المناظرة بين الدائرتين المتقابلتين عبر الخليج ، لم يلبث أن ظهر حقل صغير مماثل ليكمل كوكبة بلاعيم . ففى سنة ١٩٥٩ كشف آخر موجة الخمسينات وهو سدرى ، غرب أبورديس بقليل . وقد كان من البداية حقلا قليل الآبار ، متواضعا إنتاجا ورصيدا .

الستينات العابرة

من بلاعيم بحرى إلى المرجان العظيم

على غرار العقود السابقة ، ولكن بإيقاع تصاعدى أشد من أى وقت مضى ، جاءت موجة الستينات وهى القمة ، حاملة ثمانية حقول جديدة موزعة بين دائرة الوسط ودائرة الجنوب ، وبين الحقول الأرضية والبحرية ، وكذلك وأخيرا بين الضفتين الشرقية والغربية . إلا أن أطرف ما فى تتابعها حقا أنها ترسم سهم حركة منتظما عابرا من الضفة الشرقية إلى الغربية مرورا بمياه الخليج نفسها كخطوة على الطريق ، كأهم وأخطر خطوة على الاطلاق فى الواقع .

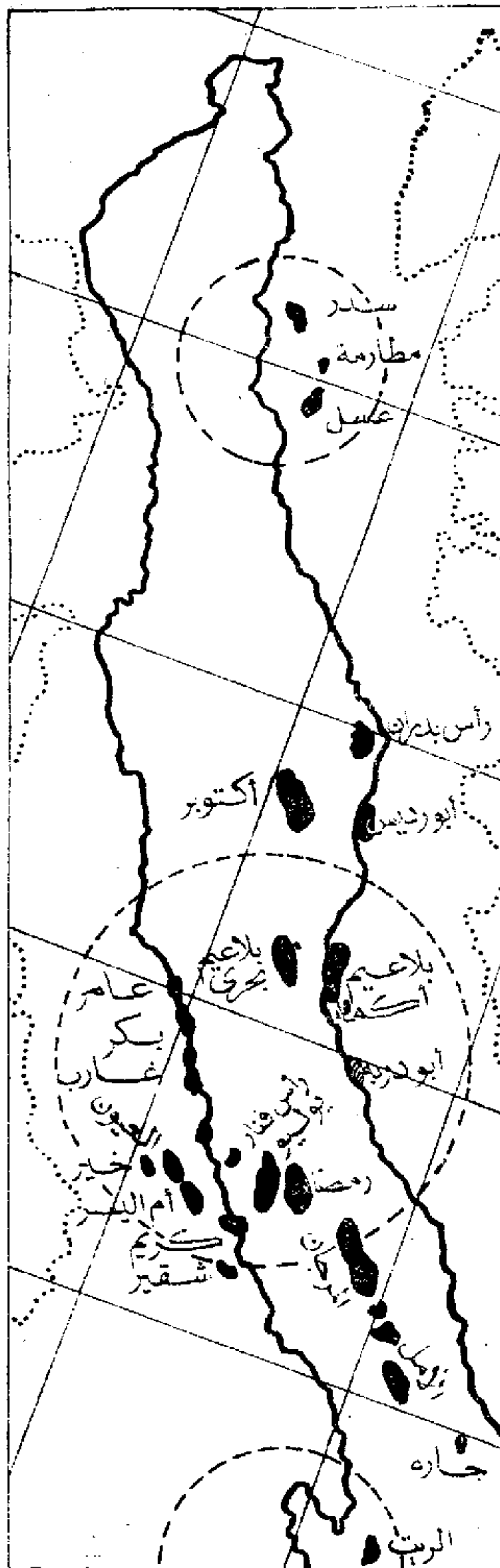
فعلى ساحل سيناء الأوسط ظهر عكمة سنة ١٩٦٠ ، ثم تلاه بلاعيم بحرى إزاء الساحل سنة ١٩٦١ . ولكن بقدر ما هذا قزم بقدر ما هذا عملاق . والواقع أن عكمة جاء أضأل حقولنا إطلاقا بعد مطارمة ، فيما قدر لبلاعيم بحرى أن يكون أكبر حقولنا إطلاقا حتى ظهور المرجان فى السبعينات . لقد كانا طرفى النقيض طوال الجزء الأكبر من تاريخنا البترولى . فأما عكمة فكان حقلا وحيد البئر ، على الأكثر يشبه مطارمة إنتاجا ورصيدا ، وقد نضب منذ بعض الوقت وهجر

مؤخرا . أما بلاعيم بحرى فليس فقط أول حقل من نوعه فى مصر ، ولكنه أيضا أكبرها حتى السبعينات .

جغرافيا ، هو طبعا الامتداد الأمفيبى لبلاعيم أرضى ، يبعد عن الساحل ٩ كم ، وعمقه تحت الماء ١٥ مترا . بدأ مبكرا بنحو دستة من الآبار ، ليكتسح بسرعة سابقيه ولا حقيه تباعا . فكان أولا منافسا خطيرا لرأس غارب ، ولكنه ظل حتى ١٩٦٣ ثالث حقولنا إنتاجا بنسبة العشر تقريبا . ثم تفوق على الجميع بعد ذلك ، ويبلغ إنتاجه حاليا ١٣٠ ألف برميل يوميا . بالمثل فى الاحتياطى ، فقد بدأ وهو الثانى بعد شقيقه على الأرض ، وكان نصفه أى نحو ربع الرصيد القومى . ولكنه بالبحث أصبح الآن يعادله رصيدا ، أى نحو ٣٤٨ مليون برميل أو ٤ أمثال احتياطى حقول سدر وعسل ومطارمة مجتمعة .

وإذا كان قد قدر لبلاعيم بحرى أن يتراجع خلف غيره بعد ذلك ، فإن إليه وحده يرجع الفضل فى توجيه الأنظار من اليابس إلى الماء . لقد فتح عالما جديدا بالفعل . ففى سنة ١٩٦٥ كشف حقل قارة (الجارة) البحرى قرب مدخل الخليج ، إلا أنه كان حقلا صغيرا لم يزد إنتاجه عن ١٥٠٠ برميل يوميا . ولكن على أعقابه مباشرة فى سنة ٦٥ - ١٩٦٦ لم يلبث أن أتى المرجان الكبير ، لا ليصبح أغنى وأعظم حقولنا جميعا فحسب ، ولكن أيضا لينقذ الموقف البترولى برمته بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ . وإنقاذا للموقف فعلا ، وضع على الانتاج مباشرة سنة ١٩٦٧ بعد سنة واحدة فقط من الكشف (مقابل ١٠ سنوات أحيانا فى حالات أخرى) . فكان بذلك أسرع حقول مصر جميعا طوال تاريخها البترولى تنمية واستغلالا بعد الاكتشاف . إلا أنه ، بالمقابل ، تعرض للاستهلاك الشديد ثم الاستنزاف من خلال إنتاج قياسى بمعدل قياسى ، مما خفض الضغط فيه فبدأ الانتاج فى الهبوط بسرعة وبشدة .

ارتفع الانتاج الفذ بسرعة من ٢٠٠ ألف برميل يوميا سنة ١٩٦٩ ، إلى ٢٥٠ ألفا ثم إلى ٣٥٠ ألفا فى بداية السبعينات حيث سجل قمته أى حوالى ١٧ مليون طن فى السنة . ومنذ بدأ استغلاله فى إبريل ١٩٦٧ حتى يونيو ١٩٦٩ ، أى فى نحو سنتين فقط ، كان قد أغل ١٠٠ مليون برميل . غير أنه أخذ يتطامن بالتدريج حتى بلغ ٩٠ ألف برميل يوميا سنة ١٩٧٥ ، ثم ٨١ ألفا سنة



شكل ٩ ـ حوض الخليج : مركز الثقل والأساس : ثلاثة خطوط وثلاث دوائر بترولية.

١٩٧٦، ثم ٥٢ ألفا سنة ١٩٨٢ . ولكن مع الحقن ارتفع إنتاجه حاليا إلى ١٧٠ ألف برميل ، تأتى من ٧٥ بئرا منتجة . وحتى سنة ١٩٧٥ ، أي خلال ٧ سنوات ، كان قد تم استخراج نحو ٥٠٠ مليون برميل من الحقل ، أى نحو نصف رصيده .

فاحتياطى المرجان يقدر بنحو البليون برميل ، وربما ارتفع إلى ١٣٠٠ مليون . وهذا الرصيد لا يجعله فقط أعظم حقولنا منذ بدأت إلى الآن ، ولكن أيضا أكبر من كل ما أعطت وما يمكن أن تعطى سائر حقول وآبار خليج السويس مجتمعة . إن المرجان وحده نصف خليج السويس بتروليا، إن لم يزد . هذا محليا ، أما على المستوى العالمى فإن ذلك كما يجعله الحقل العظيم الوحيد بمصر (أى بالتعريف الدولى ما يزيد احتياطيه عن البليون برميل إلى عشرة بلايين) ، فإنه يضعه رقم ٥٦ ، وربما رقم ٤٤ ، فى ترتيب الحقول العظيمة فى العالم . وهو فى هذا يأتى بين ٣٣ حقلا من هذه الفئة فى الشرق الأوسط ، وبين ١١ حقلا أخرى فى إفريقيا .

بعد المرجان مباشرة ، بدأ عبور الخليج إلى الضفة الغربية . ففى السنة نفسها ١٩٦٥ التى ظهر فيها المرجان ، ظهر حقل عامر على البر الغربى فى عروض بلاعيم ليصبح بذلك أقصى حقول الضفة الغربية شمالية . وعلى أعقابه مباشرة سنة ١٩٦٦ ، ولكن على العكس فى أقصى الجنوب فى عروض المرجان ، ظهر حقل شقير . وكلاهما من الحقول المتوسطة إلى الصغيرة نوعا . وفي السنتين التاليتين ، وفي موقع وسط تقريبا ومتقارب جدا بين الطرفين السابقين ، ظهر حقل أم اليسر سنة ١٩٦٨ فالعيون سنة ١٩٦٩ ، ليؤلفا معا ثنائيا صغيرا أشبه بالتوائم السيامية أختتم الستينات وتمم كوكبة بازغة من الحقول الصغيرة فى دائرة جنوب الوسط من الضفة الغربية .

السبعينات : العقد البحرى

استمرارا للخط البيانى الصاعد ، ارتفع عدد الكشوف الجديدة فى هذا العقد الفريد إلى ١١ كشفا رئيسيا على الأقل . وهو فريد ، لأنه بالامتياز وعلى الاطلاق تقريبا العقد البحرى ، إذ أن أبرز خصائص موجته بالتأكيد هى انتقال الثقل نهائيا من الأرض إلى البحر . فلأول مرة جاءت الأغلبية الساحقة من الحقول الجديدة بحرية لا أرضية : ٩ بحرية ، اثنان فقط أرضية لا يعدوان بذلك وكما يتفق أن يؤلفا قوسين حول خط الحقول البحرية المترامى ، إذ أن أولهما هو الذى افتتح

العقد والثاني هو تقريبا الذي اختتمه . ذلك العقد البحري إذن هو ، إن شئت ، عقد اللؤلؤ بغير بلاغة ولا مبالغة .

الطريف أيضا في هذا العقد البحري أنه ما إن وضع قدمه في الماء حتى بدأ رحلة بحرية طويلة بالطول ذهابا وإيابا أكثر من مرة ما بين أقصى الجنوب وأقصى الشمال قبل أن يعود إلى اليابسة مرة أخرى . وهي رحلة خرج منها على أية حال بمحور طولي محقق وبتكوين منظوم مؤكد، تتقارب فيه الحقول وتتلاحق حتى وصفها الجيولوجيون العاملون بالمنطقة بمنطقة «عناقيد العنب».

في البدء كان خير ، سنة ١٩٧٣ . على الضفة الغربية ظهر ، وذلك في جيرة كوكبة عامر – شقير – أم اليسر – العيون . على أنه بموقعه وحجمه يكاد ينضوي مع الآخرين بالذات تحت ثلاثية متميزة . على أن خير لم يكن أكثر من موطئ قدم أو استراحة مؤقتة على الأرض لم تلبث بعدها الموجة أن عادت بكل ثقلها ومداها ومدها إلى الماء .

ففي السنة التالية ١٩٧٤ انبثق أو بالاصح انفجر حقلان بحريان جليلان هما يوليو ورمضان . أشبه بالتوائم السيامية ولكن المائية هما ، إذ يقعان متجاورين للغاية شمال غرب المرجان مباشرة، بحيث يصنعان معه في الواقع ثلاثية كبرى تتوسط مياه الخليج ، وقدر لها أن تصبح مركز ثقل حوضه المطلق .

فأما يوليو (٧٣ ، ١٩٧٤) فيقع على بعد ٨ كم من الساحل الغربي ، وإلى الشرق منه بنحو ٧ كم يقع رمضان (١٩٧٤) . وأهم ما يميز رمضان السمك والعمق والرصيد . فهو يمتاز أولا بأسمك طبقة حاملة للبترول وجدت بمصر (نحو ١٢٠٠ قدم) ، كما أنه بلغ أعمق غور وصل إليه الحفر بمصر (نحو ١٢٠٠٠ قدم) ، أما الاحتياطي فلا يقل عن البليون برميل ، أي مثل المرجان إن لم يزد . هذا ، وقد ربط الحقلان يوليو ورمضان ببعضهما البعض ثم بالساحل الغربي . وفي سنة ١٩٧٦ كان مجموع إنتاجهما معا ٦٩ ألف برميل ، أو ٢٩,٣٪ من الانتاج القومي البالغ ٢٣٥ ألفا، مقابل ٨١ ألفا للمرجان (٣٤,٥٪ من الانتاج القومي) . وفي سنة ١٩٧٨ كان يوليو ينتج ٦٠ ألف برميل ، ورمضان ٣٦ ألفا .

على نفس محور المرجان فى منتصف مياه الخليج ، ولكن إلى الجنوب منه كثيرا أو قليلا ، ظهر حقلان فى سنة ١٩٧٥ هما حقل خليج السويس ٣٨٢ وحقل الأمل . الأول جنوب المرجان بنحو ٣٥ كم وعلى بعد ١٠ كم من الساحل الغربى ، وغير بعيد عن مدخل الخليج قرب رأس العش . والثانى إلى الجنوب منه وإلى الشمال الغربى من حقل قارة .

فى السنة التالية ١٩٧٦ ، وعلى الجانب الآخر من المرجان ، ظهر حقلان بحريان صغيران هما جنوب غارب ٣٠٠ وشرق شقير . الأول أمام منطقة رأس غارب ، وتغل البئر الواحدة فيه ٥ آلالف برميل يومياً . والثانى على بعد ١٢ كم شمال شرق رأس شقير بين المرجان ويوليو ، وهو يمتاز بطبقتين من الزيت مجموع إنتاجها ٤٠٠٠ برميل يومياً ، بالاضافة إلى طبقة من الغاز .

السنوات الثلاث التالية تحملنا بعيداً إلى أقصى الشمال ثم تقفز بنا بعد ذلك إلى أقصى الجنوب . ففى سنة ٧٧ ـ ١٩٧٨ ظهر حقل أكتوبر البحرى فى عروض حقل أبو رديس وأقرب بكثير إلى ساحله منه إلى الساحل الآخر . ويعد حقل أكتوبر من كبار حقول الخليج ، فقد بلغ إنتاجه سنة ١٩٨٢ نحو ٣٢٢ر٥٠٠٠ر طن أى ما يعادل إنتاج سيناء البرية جميعا . وفى السنة التالية أضيف الحقل الأرضى الوحيد على البر السينائى ، وهو ١٩٥ غرب أبو رديس ، ومغزاه الأساسى أنه الأول من نوعه الذى يظهر فيه البترول من طبقات الكريتاسى النوبى . وقد بلغ إنتاجه سنة ١٩٧٩ نحو ١١ ألف برميل يومياً .

أخيراً وفى أقصى الجنوب عند مدخل الخليج ، إلى الجنوب الغربى من الطور بنحو ٢٨ كم وإلى الشمال الغربى من رأس محمد ، ظهر حقل شعب على فى ظل الاحتلال الإسرائيلى الذى سماه علما . بدأ العدو الانتاج سنة ١٩٧٨ وصل به إلى ٣٢ ألف برميل يوميا ثم إلى حوال ٤٠ ألفا قبيل عودة الحقل إلى مصر ، وكان هذا يعنى مليونى طن سنوياً تقدر قيمتها بنحو ٢٠٠ مليون دولار . وفى وجه هذا الاستنزاف المتعمد المشين ، أعادت مصر ترشيد استغلال الحقل ، كما تم وصله بتسهيلات رأس العش القريبة على الساحل السينائى بواسطة أنبوب قصير . وقد بلغ إنتاج الحقل سنة ١٩٨٠ نحو ٧٨٨ر٠٠٠ر طن ، ثم تضاعف تقريبا سنة ١٩٨٢ حيث بلغ ١ر٥٢١ر٠٠٠ طن.

لا يبقى فى الختام سوى حقل رأس بدران البحرى الذى إكتشف سنة ١٩٧٨، ويعد الحقل العاشر بين حقولنا البحرية الآن ، الحقل يقع على عمق ١٢٠ قدماً تحت الماء على بعد ٤ كم من الساحل الشرقى ، وشمال منطقة بلاعيم بحيث يعود بنا الى دائرة الوسط . سمك الطبقات الحاملة للزيت لا يقل عن ١٣٠٠ قدم ، وبهذا يأتى فى الصدارة من كل حقولنا فى هذا الصدد. وتتوزع أو تتنوع تلك الطبقات بين الحجر الرملى النوبى والكريتاسى . الإحتياطى المقدر مبدئيا نحو ٢١٠ ملايين طن ، فهو حقل على قدر كبير من الأهمية . بعد توصيله أنبوبيا بالساحل السينائى بدأ الإنتاج سنة ١٩٨٢ بمعدل ١٥ ألف برميل يوميا ، ترتفع إلى ٦٠ ألفاً عن قريب .

طرف الثمانينات وطرفا الحوض

ليس لنا بالطبع أن نتطرق إلى الثمانينات أو أن نسبق الأحداث كيف تسير وإلى أين تشير . كل ما يمكن أن نقوله هو أن الكشوف الجديدة تكاثرت منذ بدأ العقد تكاثراً لافتاً للغاية . ففى سنة ٨١ - ١٩٨٢ وحدها تم كشف دستة على الأقل من المواقع ، بعضها جنوب رمضان وغرب وشرق السويس ، وبعضها جنوب الجارة وشمال رأس البحار وخليج الزيت ... الخ . ويبدو أن الإنتاج التجريبى لهذه الآبار يضعها فى مرتبة الحقول الصغيرة أو المتوسطة. وقد بدأ الإنتاج التجريبى مؤخراً فى بضعة حقول منها رأس منار (أو فنار) الواقع من شرق حقل رأس غارب ، وحقل خليج السويس الواقع جنوب حقل رأس شقير ، وأخيراً حقل جبل الزيت. وقد بلغ إنتاج حقل جنوب خليج السويس ٣٠٥ فى سنة ١٩٨٢ نحو ٨٦ ألف طن فقط .

ورغم أننا لا نعرف بعد بالطبع إلى أى مدى يمكن أن يصل النشاط البترولى أو عند أى حد سيتوقف ، إلا أن سهم الحركة العام يبدو خطيا تقريبا يتمدد جنوبا وشمالا بصفة خاصة مضيفا بذلك تذييلا أو امتداد خطيا على كلا طرفى الحوض بالذات ، فالإمتداد الأول يزحف إلى سواحل البحر الأحمر ليجمع بترول الخليج والصحراء الشرقية فى خط واحد ،والثانى يسير مع قناة السويس حتى ساحل البحر المتوسط لينزل فى مياهه .

على أن الذى يبدو ، على الأقل حتى الآن ، هو أن سواحل البحر الأحمر ، خاصة الجنوبية ، غير مشجعة الإمكانيات كثيراً ، فى السنوات الأخيرة تم بها حفر ٦ آبار إستكشافية بالغة العمق وباهظة التكاليف ، حيث بلغت البئر الواحدة منها ٢٠ مليون دولار ، ولكن دون جدوى .

أما عن الإمتداد الخطى شمالاً فلعله بدوره أن يشير الى المستقبل أكثر مما ينتمى إلى الحاضر ، كما أن مغزاه قد يزيد عن واقعه ، فهو يتمثل على طول قناة السويس فى بعض نقط من الكشوف ذات الدلالة الخاصة ، لأنها أولا من الغاز أساساً ، ثم لأنها تضرب فى أرض بكر بتروليا . فهناك كشف للغاز والمكثفات فى القنطرة غرب ، تبعه آخر شمال دمياط ، على أن كشفاً ثالثاً بحريا غرب البردويل وشمال شرق بور سعيد بنحو ٤٠ كم وعلى بعد ٢٠ كم من خليج الطينة جاء بالبترول ، وذلك لأول مرة فى البحر المتوسط بعد أن كانت كل كشوفه من الغاز ، وبذلك أيضا أصبح الخط يجمع بين الغاز والزيت . ثم أخيرا جاء كشف بور فؤاد البحرى سنة ١٩٨٢، ويعد أول كشف مصرى للغاز الطبيعى فى سيناء .

الديناميات والأنماط الجغرافية

تلك إذن فى صورة موجزة ولكنها مركزة قصة حوض خليج السويس ، لابد أن نتوقف بعدها عند بعض الجوانب الكلية العامة فيها : كالجانب الدينامى أى مسار وخطة الحركة داخلها ، ثم الجانب الإستاتيكى وهو صورة وخريطة النمط والتوزيع النهائى للحوض كما هو الآن ، ثم بينهما كذلك تغيرات التوزيع الجغرافى المتتابعة على ضفتى الحوض ... إلخ .

مسار الزحف

فعن الديناميات ، لابد أن تستوقفنا فى مسار سهم الحركة داخل الحوض دورة جغرافية محددة وإن كانت معقدة ، فما بين البداية فى جمسة ١٩٠٨ بأقصى جنوب غرب الحوض براً ، إلى رأس بدران تحت الماء فى دائرة الوسط سنة ١٩٧٩، مر سهم الحركة فى ثلاث مراحل واضحة بما فيه الكفاية . فالمرحلة الأولى بدأت بظهور أول حقل فى أقصى الجنوب الغربى خارج الخليج نفسه على ساحل البحر الأحمر وذلك فى جمسة سنة ١٩٠٨، ثم تراجعت جنوبا الى الغردقة ١٩١٣، ولكنها عادت تزحف شمالا منتقلة الى الساحل الشرقى وذلك عند أبو دربة ١٩١٨، إلا إنها عادت

الى السـاحل الغـربي فى رأس غـارب ١٩٣٨، ثم عبـرت الخليج ثانيـة ولكن الى أقـصى شمـاله الشرقى تقريبا فى سدر ١٩٤٦، حيث إلتزمت الحركة بإنتظام نحو الجنوب الى مطارمة وعسل ١٩٤٩ فبعيدا الى فيران ١٩٤٩ فبلاعيم ١٩٥٥، حيث إرتدت قليلا الى الشمـال عند أبو رديس ١٩٥٧ . وهكذا خلال نحو ٥٠ سنة تلخصت حركة الزحف من أقصى الجنوب الغربى الى وسط الساحل الشرقى فى دورة عريضة مع عقارب الساعة تمت من خلال عدد من الإرتدادات التراجعية الطويلة والترددات المتعرجة العريضة بين ضفتى الخليج .

المرحلة الثانيـة تتلخص فى سلسلة من الترددات العـابرة للخليج فى قطاعه الأوسط جيئة وذهابا، فمن أبو رديس ١٩٥٧ عبرت الحقول الى بكر وغرب غارب وكريم ١٩٥٨، ثم عادت فعبرت شرقا إلى سدرى ١٩٥٩، حيث زحفت منه قليلا نحو الجنوب الى عكمة ١٩٦١ مستديرة مع عقارب الساعة لتضع قدمها فى الوقت نفسه فى قلب الماء فى بلاعيم بحرى ١٩٦١. ومن هنا بدأت عملية عبور شبه نهائية من الضفة الشرقية الى الغربية ولكن خلال عدة ترددات ما بين مياه الخليج والبر الغربى ، فمن بلاعيم بحرى إنطلق السـهم غرباً الى حقل عامر سنة ١٩٦٥، ثم ارتد الى البحر صوب المرجان والجارة فى السنة التالية ١٩٦٦، ليعود منها ثانية إلى البر فى أم اليسر والعيون والخير حيث لا يريم طوال المدة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٣ .

وهنا تبدأ المرحلة الثالثة التى تدور أساسـا على الماء لا السواحل، وتتألف من عدة تحركات خطية على المحور الطولى لا ترددات عابرة بين الضفتين على المحور العرضى . فمن الخير انحسر المد عن اليابس وغادره نهائياً تقريبا إلى الماء فى حقلى يوليو ورمضـان سنة ١٩٧٤ . ثم توغل جنوبا إلى الأمل ، خ س ٣٨٢ فى السنة التالية ١٩٧٥، ليثب منهما بدورهما وثبة رأسية كبرى شمالا إلى أكتوبر ٧٧ – ١٩٧٨، ثم منها بالمثل أو بالعكس إلى أقصى الجنوب ثانية حيث علما ١٩٧٨، لترتد فى النهاية شمالا إلى أبو رديس غرب ورأس بدران سنة ١٩٧٩ – ١٩٨٠.

هيكل الخليج : الخطوط الثلاثة

من محصلة هذا التاريخ الطويل المفعم والديناميات الدوارة والمترددة المعقدة ، اتخذ توزيع

البترول فى الخليج بالتدريج هيكله النهائى الحالى . فحتى الحرب الثانية كان هناك خط بترولى وحيد هو الساحل الغربى ، وبعدها فقط ازدوج بخط ثان على الساحل السينائى ، إلى أن أضيف إليهما وبينهما الخط الثالث البحرى منذ الستينات . وبهذا أصبح الهيكل يتألف حاليا من ٣ خطوط أساسية متوازية تتمحور بمحور الخليج القاطع .

وبديهى بعد هذا أن الخط الغربى القارى أو الإفريقى هو أقدمها بصفة عامة ، يليه الخط الشرقى السينائى حيث يعد برمته لاحقا للحرب الثانية ، بينما يأتى الخط البحرى أحدثها حيث دشن سنة ١٩٦١ فقط ببلاعيم بحرى . وبصيغة أخرى فإن التاريخ أو العمر التعدينى للخط الأول لا يقل اليوم عن ٧٥ سنة ، مقابل ٣٧ سنة للثانى ، ٢٢ سنة للثالث ، قل تقريبا بنسبة ٧ : ٦ : ٢ على الترتيب .

من الناحية الأخرى يلاحظ أنه بينما تجمد الخطان البريان نسبيا إلى حد أو آخر بعد الستينات أو أوائل السبعينات على الأكثر ، تركز معظم النمو الحديث والاضافات الجديدة منذ الستينات والسبعينات وإلى الآن فى الخط البحرى ، الذى يزداد بذلك استطالة وتمددا من الناحية الجغرافية البحتة مثلما يزداد ثقلا وخطرا خارج كل مقارنة من الناحية الانتاجية . إنه أكثر الجميع دينامية وتوسعا مثلما هو تألقا ، فى حين يجنح الآخران إلى الاستاتيكية والشحوب نسبيا .

ومن الناحية العددية البحتة على أية حال ، وحتى بداية الثمانينات ، يضم الخط الغربى ١٣ حقلا ، واحد منها مهجور (جمسة) وآخر لا يبدو ناضجا تماما كحقل (رحمى) . هذا بينما يضم الخط الشرقى ٩ حقول ، اثنان منها ناضبان الآن (أبو دربة ، عكمة) . أما خط الوسط البحرى فعدد حقوله ١٠ ، قلة منها ما تزال قيد الاعداد للانتاج .

على أن الملاحظ بعد هذا هو أن الخط الغربى يعد أكثر الخطوط الثلاثة جنوبية فى موقعه ، حيث يقتصر امتداده فى الواقع على نصف ساحله الجنوبى ، بحيث لا يتجاوز رحمى أو حقل عامر شمالا وإن تجاوز حتى الغردقة جنوبا . على العكس من ذلك الخط الشرقى الذى يعد أكثرها شمالية ، حيث يرتبط فى معظمه بالقطاع الشمالى والأوسط من ساحله ابتداء من سدر شمالا

حتى أبو دربة المهجور جنوبا . أما الخط البحرى فإن موقعه وامتداده يأتى وسطا بالتقريب بين الخطين البريين . فرأسه عند أكتوبر ورأس بدران حاليا فى الشمال ، أى شمال عروض رحمى غربا وأبو رديس شرقا ، أما جنوبا فلا ينتهى إلا بالجارة وشعب على قرب رأس محمد فضلا عن الاضافات والكشوف الجديدة على مداخل ومشارف الخليج والأحمر .

وغنى عن الذكر بعد هذا أن الثلاثية بهذا الترتيب أو التراتب الهندسى المعين تبدو ككل وكأنها مصفوفة منتظمة على التعارج أو التدرج en 'echelon ، يبدأ كل خط منها وينتهى شمال أو جنوب الآخر على التوالى . أهم من هذا أن الخليج ككل يبدو ، بهذه الخطوط وتلك الخطة ، وكأنه شارع رئيسى للبترول : له رصيفان على الجانبين بينما تختط وسطه بكامل طوله جزيرة مرور Traffic, island دقيقة ولكنها فائقة الحيوية والحساسية . أو ، أفضل ، يبدو كوادى النيل نفسه فى الصعيد ، حيث يتوزع السهل الفيضى الطينى على الضفتين يضاف إليهما فى وسط النهر عقد نظيم لا يكاد يتقطع من الجزر النهرية الرسوبية .

الدوائر الثلاث (١)

أو قل بالأحرى والدقة إنه لا يكاد يتقطع ولكنه مع ذلك متقطع بالضرورة ، هو ونظيراه على البر أيضا . ذلك أن الحقول لا تتلاصق أو تتلاحق بطبيعة الحال فى إثر بعضها البعض مباشرة بل بفاصل مسافى متغير هو الآخر بشدة . وفى النتيجة تتقارب بعض الحقول أحيانا فى مجموعات أو أسراب متكاثفة بارزة التجمع ومنفصلة بوضوح نسبيا عن مجموعات أخرى مماثلة . من ثم يتقطع الخط الواحد إلى بضع كوكبات مكثفة من الحقول . والواقع أن كلا من خطوطنا الثلاثة يقع فى كوكبتين اثنتين متبلورتين واضحتى التباعد .

فالخط الغربى تتباعد فى أقصى جنوبه كوكبة صغيرة تجمع بين الحقلين العتيقين الغردقة وجمسة . ولا تبدأ الكوكبة الشمالية إلا بعد فاصل كبير نسبيا ، حيث تضم أو «تلضم» سائر الحقول من شقير حتى رحمى أو عامر . كذلك يقع الخط السيناثى فى الشرق فى كوكبتين

(١) حمدان ، بترول ، ص ٨٩ – ٩٤ .

واضحتى الانقطاع تماما : كوكبة الشمال الصغرى سدر – مطارمة – عسل ، التى تكاد بعزلتها قرب رأس الخليج إلى جانب ضآلتها تناظر كوكبة جمسة – الغردقة البالية أو الخالية فى الطرف المقابل من الجانب الآخر من الخليج . حتى الوسط البحرى يتمزق هو الآخر إلي كوكبتين شديدتى التمايز : الكبرى والأعظم بالطبع هى الجنوبية ابتداء من شعب على والجارة حتى رمضان ويوليو ، بعدها نخوض فى الماء رحلة طويلة قبل أن ندرك الكوكبة الصغرى والأخف وزنا فى الشمال ابتداء من بلاعيم بحرى حتى رأس بدران .

هذا ، بينما تأتى الكوكبة الشمالية وهى مركز الثقل تماما فى الخط الغربى ، فالملاحظ أن الكوكبة الجنوبية هى التى تتفوق إلى أقصى حد فى الخطين الآخرين البرى والبحرى – والأخير أكثر . على أن المهم بهذا أن الكوكبة الكبرى والسائدة فى الخطوط الثلاثة جميعا وعلى السواء تصبح ومواقعها الجغرافية متقاربة أو متقابلة متواجهة من حيث خطوط العرض ، وإن كان هذا يصدق فى الحقيقة على الخط البحرى بأسره تقريبا .

النتيجة على أية حال وفى كل الأحوال أن مركز ثقل الحوض كله يتحدد موقعه بالقطاع الأوسط منه ، جنوب الوسط بالأصح ، حيث تتكدس وتجتمع وتأتلف أعظم كوكباتها جميعا . والنتيجة النهائية بالطبع أن يقع الحوض كله تلقائيا فى ثلاث دوائر جغرافية : دائرة الشمال عند رأس الخليج ، وهى أحادية الخط فى سيناء ، ولا تضم سوى ٣ حقول فقط . ثم تناظرها دائرة الجنوب بحقليها العتيقين عند مدخل الخليج ، وهى مثلها أحادية الخط ولكن على ساحل الأحمر . ثم تبقى دائرة الوسط فى منتصف الخليج ، وهى ثلاثية المحاور تجمع بين الخطوط الثلاثة وتضم ٢٨ حقلا من حقول الحوض كله البالغة ٣٢ ، من بينها أغناها قاطبة احتياطيا وإنتاجا ، لتخرج بذلك وهى الدائرة العظمى بامتياز ومجمع القمم الذروة ومركز الثقل المطلق .

الانتاج ما بين الخطوط والدوائر الثلاثة (١)

كان إنتاج البترول فى مصر مقصورا بالطبع على الصحراء الشرقية ومرادفا لها عمليا منذ

---

(١) السابق

بدايته وحتى الحرب الثانية . وبهذا ظل الخط الغربى هو الوحيد ودون منافس لمدة نصف قرن على الأقل . فكان ذلك عصر رأس غارب كعاصمة محلية للبترول وللحوض . ولكن منذ بدأ الجناح الشرقى من الحوض يظهر فى سيناء ، أخذ يزحف بسرعة إلى الصدارة وليظهر على الجناح أو الخط الغربى العريق ، إلى أن أصبح بالفعل مركز الثقل فى الحوض إنتاجا ورصيدا معا ابتداء من الستينات .

غير أنه لم يقيض له أن يعمر طويلا على القمة وفى الصدارة ، إذ لم يلبث بدوره وبسرعة غير عادية أن فقد مكانته (بل وكيانه مؤقتا) منذ أواخر الستينات مع حرب يونيو حين انقطع عنا بترول سيناء . على أن عصب الانتاج بدل أن يعود هنا إلي الضفة الغربية ، انتقل إلى الماء لأول مرة مستقرا فى الخط البحرى الذى سرعان ما استقطب مركز الثقل فى الحوض خارج كل حدود .

فأولا ، وحتى سنة ١٩٥٣ كان الجناح الغربى يقدم نحو ٥٤٪ من الانتاج القومى مقابل ٤٦٪ لسيناء . وفى ١٩٥٥ عادت النسبة لصالح الجناح الغربى للغاية (٧٠٪) . ولكن فى سنة ١٩٥٦ توقف الانتاج فى حقول سيناء بسبب العدوان الثلاثى ، بينما تأثر نوعا على البر الغربى . ثم عادت النسبة بعد ذلك إلى التكافؤ سنة ١٩٥٧ (٥٢٪ للصحراء ، ٤٨٪ لسيناء) . إلا أن نقطة التعادل هذه قدر لها أن تكون نقطة الانعكاس أيضا . إذ بعدها تذبذب البندول نهائيا وباطراد لصالح سيناء .

ففى سنة ١٩٦٠ بلغ إنتاجها نحو ٦٦,٦٪ من الانتاج القومى ، بينما كان نصيب الصحراء الشرقية ٣٣,٤٪ فقط - أى بنسبة الثلثين - الثلث . ثم ازداد التركيز فى سيناء بسرعة حتى صارت النسبة هى أربعة الأخماس - الخمس تقريبا فى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ (٧٩٪ ، ٢١٪ على الترتيب) . وقد كان هذا هو الوضع عشية النكسة ، حيث كان البر السيناوى ينتج نحو ١٠٠ ألف برميل يوميا أى نحو ٥ ملايين طن سنويا تعادل ٧٠٪ - ٨٠٪ من إنتاج مصر .

هذا من حيث الإنتاج السنوى . أما عن الانتاج التراكمى فإن محور سيناء على جدته وحداثته كان يقترب حثيثا من محور الصحراء الشرقية فى مجموع ما قدمه فى تاريخنا البترولى : نحو

٤١,٥٪ مقابل ٥٨,٥٪ على الترتيب . أما من حيث الاحتياطى المتبقى ، ولعل هذا كان الأهم ، فقد كانت سيناء هى أمل مصر وخزان المستقبل . فلقد كانت تحتكر حتى سنة ٦٢ - ١٩٦٣ نحو ٨٢٪ من مجموع الاحتياطى المتبقى ، مقابل ١٨٪ للصحراء الشرقية . لقد انتقل كله نهائيا وبلا أدنى تكافؤ إلى سيناء والخط الشرقى . وكان هذا بالطبع والتبعية عصر أبو رديس كمدينة البترول التى تجمع أنابيب وأعصاب الحقول وتمثل عاصمة التعدين المحلية .

النسب المئوية لإنتاج الضفتين

السنة	الضفة الشرقية	الضفة الغربية
١٩٥٣	٤٦	٥٤
١٩٥٥	٣٠	٧٠
١٩٥٦	صفر	١٠٠
١٩٥٧	٤٨	٥٢
١٩٦٠	٦٦,٦	٣٣,٤
٦٠ - ١٩٦٣	٧٩	٢١

مع العدوان ، تحول تدفق بترول سيناء من الغرب إلى الشرق لحساب العدو الذى استمات فى الاستنزاف بحقد وضراوة . ولكن لأنه بلا خبرة بترولية بالقياس إلينا ، مثلما هو كأصدقائه بلا خلاق عموما ، تواترت الحرائق والأخطاء فى كثير من الحقول ، فانخفض الانتاج فى أبو رديس مثلا إلى ٦٠ ألف برميل يوميا بعد أن كان ٧٠ ألفا معنا . وعلى أية حال فإن عودة بترول سيناء بعد انسحاب العدو جاءت على خطوات جزئية تدريجية قطاعا بعد قطاع . ومن هنا كان أبو رديس أكبر الحقول فى بداية الاستيراد ، ثم بلاعيم أرضى بعد ذلك فقط .

هكذا ارتفع إنتاج سيناء فى سنة ١٩٧٥ إلى ٨٠ ألف برميل ، منها ٧٥ ألفا من بلاعيم وأبورديس وفيران ، ٥ آلاف فقط من سدر ومطارمة وعسل . وكان هذا يعنى ٣٥٥ ألف طن فقط فى تلك السنة. ولكن الانتاج لم يلبث أن ارتفع فى السنة التالية ١٩٧٦ إلى ٣,٥ مليون طن (صدر

منها ٢,٧ مليون) ، ثم إلى ٣,٦ مليون سنة ١٩٧٧ ، فإلى ٤,٥ مليون سنة ١٩٧٨ تعادل ١٩,٢٪ من مجمل إنتاج حوض خليج السويس أو ١٨,٢٪ من إجمال مصر . وفي ١٩٧٩ واصل الارتفاع إلى نحو ٤,٩ مليون طن ليصبح ٢٠٪ من إنتاج مصر البالغ حينئذ نحو ٢٥ مليون طن . وفي ١٩٨٠ ناهز الانتاج علامة الخمسة ملايين عمليا .

تطور إنتاج سيناء بعد التحرير (بملايين الأطنان)

السنة	الانتاج
١٩٧٥	٣٥٨,٠٠٠
١٩٧٦	٣,٥١٤,٠٠٠
١٩٧٧	٣,٦٥٣,٠٠٠
١٩٧٨	٤,٥٤٤,٠٠٠
١٩٧٩	٤,٨٧٦,٠٠٠
١٩٨٠	٤,٩٥٤,٠٠٠

وعند هذا الحد يلاحظ أن عودة سيناء إلى الانتاج المصرى كانت كافية ، رغم كل القيود والحدود ، لأن تعيد ترجيح كفة شبه الجزيرة والخط الشرقى على الصحراء الشرقية والخط الغربى من الحوض بلا أدنى شبهة أو منافسة ، بل وإلى حد ثلاثة الأمثال أحيانا ، ففى سنة ١٩٧٦ كان إنتاج كل من الضفتين على الترتيب ٣,٥١٤,٠٠٠ طن ، ١,٠٤٤,٠٠٠ طن ، وفى سنة ١٩٧٧ نحو ٣,٦٥٣,٠٠٠ طن مقابل ١,٤٣٥,٠٠٠ طن ، وفى ١٩٧٨ نحو ٤,٥٤٤,٠٠٠ طن مقابل مليونى طن بالتقريب .

من الناحية الأخرى فلئن كان إنتاج البر السينمائى يدور الآن – أوائل الثمانينات – فى حدود ٥ ملايين طن ، فإن هذا إنما يعادل ماكان عليه أيام مجده فى منتصف الستينات ، مع هذا الفارق الجسيم وهو أن وزنه النسبى هوى من نحو ٨٠٪ من الانتاج القومى وقتئذ إلى نحو ٢٠٪ الآن . وإذا كان لهذا من معنى ، فهو أن الخط الشرقى من الحوض ، سيناء يعنى ، هو بحكم موقعه أو

بحكم وجود العدو أشد خطوطه حرجا استراتيجيا ، وبالتالى أشدها ذبذبة وحدة تذبذب إنتاجا . فهو الأسرع فى الصعود إلى القمة ، ولكن أيضا الأسرع فى السقوط إلى الهاوية ، ومن ثم الأقصر بين الأثنتين بقاء على القمة . وهو فى هذا يعد طرف النقيض للخط الغربى الإفريقى الآمن أكثر نسبيا .

على أن الأمر يختلف بالنسبة للاحتياطى بطبيعة الحال . فسيناء تتفوق كثيرا على الصحراء الشرقية فى الرصيد ، ولو أنها من الناحية الأخرى لا تقارن الآن بالاحتياطى الراقد تحت مياه الخليج نفسه . وتذهب التقديرات التى تمت فى أواخر السبعينات إلى أن مجموع الاحتياطى فى كل حقول سيناء أرضية وبحرية كان يبلغ عند كشفها نحو ٧٩٧ مليون برميل (= ١١٤ مليون طن)، أنتجنا منها حتى سنة ١٩٦٧ نحو ٣٠٠ مليون برميل ، ثم سلب العدو الإسرائيلى نحو ٢٣٠ مليونا، ثم بعد طرده أنتجنا نحن ١٣ مليونا ، فأصبح الباقى ٢٥٣ مليون برميل (= ٣٦ مليون طن) .

بعد التحرير

فيما عدا هذا ، فمع ضياع سيناء والخط الشرقى على مصر مؤقتا للمرة الثانية بعد عقد واحد، ولكن لأكثر من عقد كامل هذه المرة ، لم يكن أمامها إلا أن تركز على حقول الشاطئ الغربى الآمن نسبيا والحقول البحرية المهددة نسبيا . ورغم الخطر العسكرى الماثل والأقرب ، فقد أثبتت الحقول الأخيرة أنها هى قارب النجاة وصمام الأمن بتروليا . فمن بين الكشوف الجديدة ، طفرت ثلاثية المرجان - رمضان - يوليو بسرعة فائقة لتصبح عماد الانتاج ، حيث اسهمت بأكثر من ثلاثة أرباع إنتاج حوض الخليج عموما أو مصر تقريبا .

ففى سنة ١٩٧٥ أعطت تلك الثلاثية العملاقة ٣٢٥ ألف برميل يوميا من مجموع إنتاج مصر ، مقابل ٧٥ ألف برميل لحقول بلاعيم وأبو رديس ، ٥ آلاف فقط لسدر ومطارمة وعسل . وفى سنة ١٩٧٦ ، حين كان إنتاج مصر الكلى ٢٣٥ ألف برميل ، قدم المرجان وحده ٨١ ألفا بنسبة ٣٤,٥٪ أى أكثر من الثلث ، وقدم يوليو ورمضان معا ٦٩ ألفا بنسبة ٢٩,٣٪ ، وبذلك قدم الثلاثة ٦٣,٨٪ من الانتاج القومى أى نحو ثلثيه .

لقد أصبح الخط البحرى ، ذلك المحور المائى الرجراج المتأرجح ، هو العمود الفقرى الصلب فى الهيكل العظمى لحوض الخليج ، وبفضله باتت مصر القارية المصمتة دولة حقول بحرية أكثر منها برية أو أرضية . وإلى ذلك المثلث الذهبى أو الثالوث الحاكم triumvirate الذى يتوج القطاع الجنوبى الأوسط منه انتقل مركز ثقل الحوض بأسره مرة واحدة وإلى الأبد .

وإذا كان بلاعيم أرضى هو أكبر حقل برى فى تاريخ مصر من بدايته وإلى الآن ، وكان بلاعيم بحرى بدوره أول حقل بحرى ، فإن المرجان العظيم قد ورث مكانهما ومكانتهما ودورهما جميعا ليغدو أكبر حقل منتج فى مصر إطلاقا زمانا ومكانا . وبالموازاة فبعد أن كانت أبو رديس ، ومن قبلها رأس غارب ، هى القاعدة البرية ومجمع شبكة أنابيب الحقول فى الخليج ، انتقل هذا الدور الآن إلى رأس شقير إزاء الثلاثية المظفرة . كذلك وقع الاختيار مؤخرا على سفاجة فى أقصى جنوب الحوض لإقامة مصنع مركزى لانتاج آلات ومعدات البحث والتنقيب عن البترول .

وادى البترول

يكاد يكون من التزيد فى القول بعد هذا – أليس كذلك ؟ – أن نضيف أن دور الدوائر الجغرفية الثالث فى الحوض قد انتهى تقريبا ، حيث امتص واستقطب عمليا فى دائرة واحدة عظمى – دائرة الوسط – تنشر ظلها الكثيف على الحوض بأسره . ففى البدء تقزم أمر الدائرة الجنوبية إلى حد التلاشى عمليا – مجرد ٥ر ٪ من الانتاج القومى سنة ٦٢ – ١٩٦٣ .

أما دائرة الشمال ، التى لم يكن وزنها أكثر من متواضع فى أى وقت . فقد جاء دورها ولكن بعد حين . ففى سنة ١٩٤٨ بلغ إنتاجها نصف مليون طن ، ارتفع إلى المليون فى السنة التالية ، ثم إلى ٢ر١ مليون فى السنوات التالية ، بحيث ضاعفت الانتاج القومى فعلا . غير أنها لم تلبث أن دخلت منحنى الهبوط ، فلم تغل أكثر من ٤٥٠ ألف طن فى سنة ١٩٥٧ ، هبطت إلى ٣٢٠ ألف متر مكعب سنة ٦٢ – ١٩٦٣ بنسبة ٣ر٥ ٪ من الانتاج القومى .

هكذا خرجت دائرة الوسط بنصيب الأسد ، ٨ر٩٣٪ . إلا أن الأولوية داخلها انتقلت بالتدريج من كوكبة غارب فى الغرب إلى كوكبة بلاعيم فى الشرق . ففى سنة ١٩٥٧ كان إنتاج الأولى ١ر١

مليون طن ، والثانية ٧٥٠ ألفا . ولكن في سنة ٦٢ - ١٩٦٣ كانت الأخيرة وحدها تحتكر ٧٣٫٤٪ من كل الانتاج القومي .

والآن وقد أضيف كل الخط البحرى الساحق الجديد إلى دائرة الوسط الطاغية ، فإن الأمر كله تحول ببساطة إلى عملية « انزلاق أرضى landslide» كامل لا أقل .

وإلا فما ٥ آلاف برميل يوميا - هذه أرقام سنة ١٩٧٥ - لدائرة الشمال الشاحبة ، وأقل منها لدائرة الجنوب المحتضرة ، مقابل أكثر من ٤٠٠ ألف برميل لدائرة الوسط ؟ كلا ، لا يستقيم . وأكثر من أى وقت مضى ، إذن ، لقد استقطب حوض الخليج في قطاعه الأوسط ، وانكمش ذلك المستطيل الطويل النحيل إلى دائرة وسطى بالموقع متوسطة بالقطر ولكنها إلى أقصى حد مكتنزة بالحكم والوزن .

إن شارع البترول العتيق - وهذ هى الصورة الأخيرة وخلاصة القصة - شارع البترول برصيفيه على الجانبين وجزيرة المرور في الوسط قد غدا في واقع الأمر بجيرة من الزيت تحت شبه بحيرة من الماء . وبالصفة الأولى فلقد كان الحوض ، بخطوط حقوله الثالثة على الساحلين الجبليين وفى منتصف الماء ، كان يشبه الخليج العربى على تصغير شديد : هذا بخطوط حقوله الثلاثة على ساحليه الجبليين فى سيناء والصحراء الشرقية ثم فى منتصف الماء ، وهذا بحقوله العربية على الجانب الغربى الهضبى والشرقية على الجانب الإيرانى الجبلى ثم بخط الوسط فى حقوله البحرية والجزرية العديدة . غير أنه بصفته الجديدة بات أشبه بخليج أو بحيرة ماراكيبو في فنزويلا ، حيث يبدو الآن مثله كغابة كثيفة متزاحمة من أبراج الصلب العائمة أو الغاطسة التى تستحيل ليلا إلى شعلة من الأنوار الباهرة أو إلى أرخبيل من جزر الضوء المتألقة ونافورات النقط المتدفقة .

بل أكبر من شارع البترول وخليج الزيت وبحيرة النفط ، إنما الحوض أجدر بأن يعد «وادى البترول» الذى يناظر وادى النيل على يمينه والذى يجرى فيه ويختطه «نهر البترول» مثلما يفعل نهر النيل فى الأخير . فإذا أضفنا امتداداته الجديدة بطول قناة السويس شمالا وتجاه البحر الأحمر

جنوبا ، لحق أن يعد نظيرا ومناظرا للوادى الجديد فى الصحراء الغربية ، كل يضاف إلى هيئة مصر على جانبى الوادى الأب .

دائرة أبو ماضى

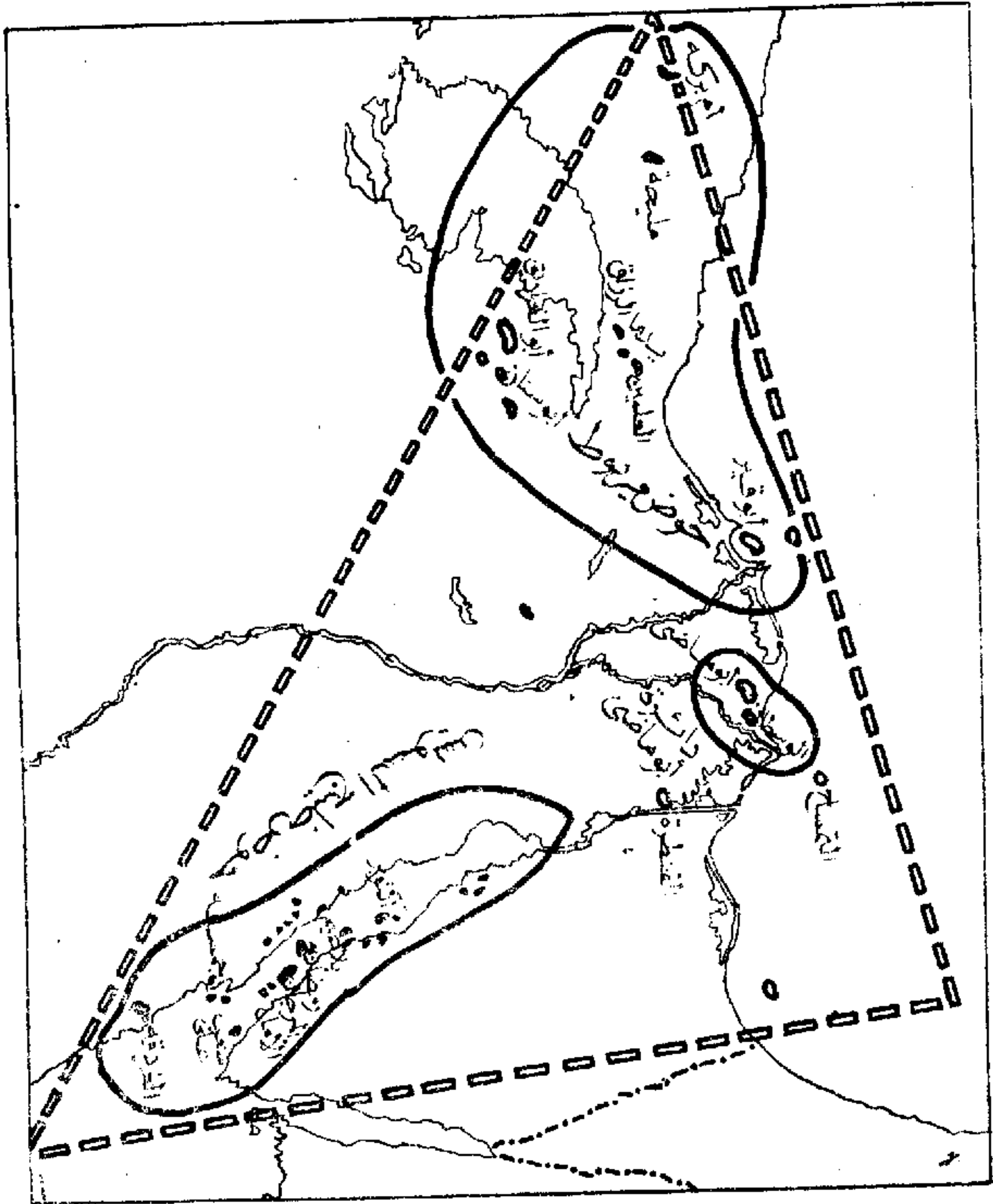
فى السنة الحاسمة نفسها التى بدأ فيها كشف حوض الصحراء الغربية لأول مرة ، وفى موقع وسط بينه وبين حوض السويس العريق ، انبثق حقل غاز أبو ماضى ليكشف عن دائرة بترول جديدة ، تشمل إلى جانبه توأما أو تابعا أصغر له إلى الشرق هو بئر الوسطانى ، وتعد جغرافيا حلقة الوصل بين الحوضين الكبيرين شرقا وغربا أكثر منها جملة اعتراضية وسطهما .

بل إن هذه الدائرة وإن لم تمثل حوضا بتروليا ثالثا وجديدا بالمعنى المفهوم حتى الآن على الأقل ، إلا أنها تعد فتحا جيولوجيا جديدا . ذلك أن الحقل ، على خلاف الحوضين الكبيرين ، حقل إرسابات دلتاوية كحقل جرونتجن الأشهر مثلا فى دلتا الراين بهولندا أو حقول دلتا المسسبى أو النيجر أو البو . لقد أضاف ، جيولوجيا ، عالما جديدا إلى دنيا البترول المصرى ، وأضفى بعدا أو نوعا ثالثا هو البترول الفيضى إلى جانب الأخدودى شرقا والهضبى غربا .

المغزى والمستقبل

ليس هذا فحسب . فكل الكشوف التى تمت فى شمال الدلتا من أبو ماضى إلى أبو قير البحرى جاءت غازات ، مما أدى إلى الاعتقاد بأن شمال الدلتا قد يكون غنيا بالغاز ولكن يبدو أنه فقير فى البترول . غير أن كشفين أو أكثر جاءت تباعا لتحطم هذه النظرية . فشمال شرق بورسعيد بنحو ٤٠ كم ، وعلى بعد ٢٠ كم من ساحل خليج الطينة ، تمخض الحفر عن زيت بترول لا غاز . وفى منطقة القنطرة غرب تفجر البترول والغاز معا . وتلك تطورات بعيدة الدلالة . أولا لأن المنطقة امتداد لدلتا النيل بقدر ما هى امتداد لخليج السويس ، وثانيا لأن البحوث الجيوفيزيقية الحديثة أدت إلى نظرية جديدة فى أصل الدلتا تجعل منها امتدادا لخليج السويس .

فإذا صح هذا وذاك لكانت إمكانيات الدلتا البترولية لا تقل عن إمكانيات حوض خليج السويس، لا يعوق الوصول إليها إلى الآن إلا الرواسب الطميية الكثيفة . معنى هذا أن هناك



شكل (١٠) مثلث البترول فى شمال مصر : حوضان بتروليان فى الشرق والغرب بينهما حقل وصل فى الدلتا

احتمالا بوجود نطاق بترولى متصل ما بين خليج السويس وساحل الدلتا عبر منطقة البرزخ والدلتا . فإذا كان ذلك كذلك ، فليس من المستبعد أن يتصل الحوضان الساحليان الحاليان بحوض أو أكثر بينهما ، كما قد تتكشف الدلتا عن حقول للزيت وعن مزيد من حقول الغاز .

تنمية الحقل

إذا عدنا إلى أبو ماضى ، فلقد كان الحقل أول كشوف الغاز بمصر ، سنة ١٩٦٧ ، وأول حقول الانتاج سنة ١٩٧٥ ، وظل أكبرها إلي أن تفوق عليه أبو قير فى الثمانينات . الحقل يقع شمال بلقاس بنحو ٣٠ كم وشمال غرب طلخا بنحو ٤٥ كم . الطبقة الحاملة للغاز به ميوسينية تقع على عمق ٣٢٠٠ متر سطح تحت الأرض أو البحر ، ويبلغ سمكها نحو ٥٥ مترا . ولكن الغاز يوجد فى طبقتين وأحيانا فى ثلاث طبقات . رصيده المقدر نحو ٣٥ بليون متر مكعب أو ٢٠ مليون طن ، وهذا أكثر من أى من أبو الغراديق أو أبو قير . والمقدر أنه يكفى لمدة ٢٠ سنة .

أما عن طاقته الانتاجية فقد بدأت بنحو ٢,٦ مليون متر يوميا ، ثم أرتفعت إلى ٣,٤ مليون أى مثل أبو الغراديق . بدأ استثمار الحقل بمد أنبوب إلى طلخا طوله ٤٥ كم لتغذية صناعة الأسمدة الجديدة بها . ثم منها مد أنبوب ضيق طوله ٢٨ كم إلى المحلة الكبرى لتغذية صناعة الغزل والنسيج بها . وكان الحقل بهذا يوفر نحو ١٥٠ ألف طن مازوت سنويا . وفى سنة ١٩٨٠ بلغ إنتاج الغاز من الحقل ١٥٨ ألف طن (مقابل ٢٤١ ألفا لأبو قير) . على أنه قد تقرر مضاعفة الانتاج من ٣,٤ مليون متر يوميا إلى ٦,٨ مليون ، بالاضافة إلى ٩٠٠ متر مكعب من المتكثفات ، ١٦٠ طنا من الغاز السائل (البوتاجاز) .

حوض الصحراء الغربية

حوض جديد

كان انبثاق البترول فى منتصف الستينات بالصحراء الغربية لأول مرة حدثا تاريخيا بالغ الخطر والأهمية . فرغم أن الكشف الأول ، العلمين ، لم يكن بحال نقطة تحول ، فقد كان مغزاه المستقبلى يفوق وزنه الانتاجى خارج كل حدود . ذلك أن الكشف لم يلبث أن تمخض عن حوض

بترولى حقيقى جديد ومستقل بعيد كل البعد عن الحوض التقليدى الوحيد فى خليج السويس ومنفصل عنه تماما ، لا يغير أو يقلل من هذا شدة ضآلة إنتاجه بالمقارنة . لا ، ولا يقل أهمية عن ذلك أنه جاء حقل زيت وغاز معا ، وبذا أدخل مصر عالم وعصر الغاز الطبيعى لأول مرة فى تاريخها البترولى الطويل .

ونتيجة لهذا وذاك تغيرت جغرافية البترول وخريطته فى مصر تغيرا جذريا لأول مرة . فلقد أصبح بمثابة الأخ الأصغر للحوض الأكبر ، فصار لمصر بذلك حوضان بتروليان كل على جانب من جانبى الدلتا . وحتى بعد هذا فلعل المغزى المستقبلى أكبر وأخطر ، حيث أن الحوض يمثل امتدادا جيولوجيا وجغرافيا لحوض البترول العظيم فى ليبيا . ففى هذه العلاقة الأخيرة بالدقة ، وإن ظلت قضية خلافية ، يكمن مفتاح الأمل فى الحوض عند الكثيرين .

ويبدو ابتداء ، على أية حال ، أن الصحراء الغربية عموما محكوم عليها دائما بأن تتأخر وتتخلف فى كل شئ - ولكن لتبقى فى النهاية رصيد المستقبل ومفاجأة المجهول : فى الزراعة ، فى الماء ، فى المعادن - ثم ها هو البترول أخيرا . فلقد جرى البحث عن البترول فى شمال الصحراء الغربية منذ الخمسينات على الأقل ، إلا أنه جاء باستمرار خيبة أمل ومصدر يأس حتى هجرت المنطقة تماما من الناحية البترولية . إلى أن كانت ثورة البترول الليبى المجاور ، فجددت الآمال وأعادت الحسابات .

كذلك فمنذ انبثق حوض الشمال الغربى واتخذ أبعاده الحالية ، عاد البحث المحموم فامتد ليغطى ليس فقط نطاق الصحراء الشمالى كالمعتاد ولكن أيضا معظم رقعتها تقريبا بما فى ذلك حتى صميم بحر الرمال العظيم بكل ما يعنى من صعوبات ومشكلات ... إلخ . ذلك أن النظرية السائدة أصلا كانت تذهب إلى أن الأحواض الرسوبية فى الصحراء الغربية مقصورة على الشمال ، أما الجنوب النارى فان صخوره «غير مصدرية للبترول» (١) .

---

(1) Kersting, loc cit., p. 184.

ومن هنا ارتفع الشعار (المثبط أو المريح ؟) القائل بأنه حيث توجد المياه الجوفية العذبة فى الصحراء الغربية لا يوجد البترول ، والعكس بالعكس . غير أن حوض الشمال الغربى وإن أكد هذه النظرية ، فإن حقل أبو الغراديق به عاد فحطمها . وأهم من ذلك أن البترول كشف مؤخرا فى أعماق الصحراء الجنوبية فى كل من تشاد والسودان .

من هنا عادت الدراسات فانعطفت على نفسها بالتدريج لتجد أن الصحراء الغربية عندنا ، بعيدا تماما عن أن تكون مضادة للبترول ، قد تكون من حيث مساحة الحوض الترسيبى بها على الأقل أهم مجال للبحث البترولى فى مصر على الإطلاق . فمساحة ذلك الحوض لا تقل عن ٦٠٠ ألف كيلو متر مربع ، فضلا عن أن السمك الترسيبى بها هو أكبر ما بمصر جميعا حيث يصل إلى ٣٠٠٠ متر أحيانا .

على الجانب الآخر ، مع ذلك ، ينبغى أن نسجل بضع نقاط من الضعف الكامن أو المقارن . فأولا ، ورغم هذا السمك النسبى ، فإن الطبقات الحاملة للبترول عندنا أقل سمكا بكثير منها فى القطاع الليبى ، مثلما هى أحدث عمرا بكثير (٧٥ مليون سنة مقابل ٦٠٠ مليون على الترتيب) . ثم هناك ثانيا شدة عمق وغور الطبقات الحاملة للبترول فى الصحراء الغربية . فقد وصلت أعماق آبارها الجديدة إلى ١٦ ألف قدم ، مقابل ١٠ آلاف فى خليج السويس . كذلك فنظرا لعظم المساحة الهائلة ، فإن التراكيب الجيولوجية تختلف وتتفاوت وتتنوع بشدة من منطقة إلى أخرى .

وهذه الحقيقة الأخيرة قد تعنى ، من بين ما تعنى ، أنه لا علاقة بالضرورة بين أحواض بترولنا فى الصحراء الغربية وبين الحوض الليبى الذى ألهب ، أكثر مما ألهم ، خيال الكثيرين . فكل بترول ليبيا يتركز فى حوض رسوبى واحد هو حوض سيرت ، وهو للأسف منفصل عنا بكتلة هضبة برقة التى لا بترول بها . وقد لا ينفى هذا من جانبه علاقة ما بين الطرفين بالضرورة ، إلا أنه يستلزم على الأقل أن تتعدد آبار الاستكشاف فى صحرائنا بالمئات على الأقل حتى يتحدد القول الفصل . والبعض يقدر عدد هذه الآبار المطلوبة بنحو ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ بئر ، وهو رقم هائل يعنى إنفاقات رهيبة .

هيكل الحوض

منذ منتصف الستينات توالى كشف الحقول ، وفى أعقابها تقدمت عملية التنمية والإنتاج . كان العلمين هو الحقل البكر والبشارة (٦٦ – ١٩٦٨) ، ثم تلاه أبو الغراديق (٦٩ – ١٩٧٠) ، فمليحة وأم بركة (١٩٦٩) ، ثم إيدما (٧١ – ١٩٧٢) ، الرزاق (١٩٧٢) وممر الجمال . ثم ظهر أول حقل بحرى في الحوض وأول حقل غاز بحرى فى مصر على أطرافه إزاء أبو قير ، وهو حقل غاز أبو قير البحرى (١٩٧٢) . وبهذا – دعنا لا ننس – سبق ظهور الغاز على الأرض ظهوره فى الماء ، مثلما سبق ظهور الزيت على الأرض ظهوره فى الماء بخليج السويس من قبل ، وكلتاهما ظاهرة طبيعية ومنطقية للغاية .

وعبر السبعينات وإلى الآن أخذت الكشوف الجديدة تترى لتثرى الحوض وتحدد أبعاده وكنتوره الخارجي خطوة خطوة. وأهم هذه الكشوف حقل غاز أبو سنان وحقل زيت بدر الدين (١٩٨٢)، ثم حقل غاز بحرى متقدم فى الأعماق شمال حقل أبو قير مازال تحت البحث والتخطيط (١٩٨٢) .

بهذا السجل التاريخى، يقترب عمر الحوض الآن من العشرين سنة، مقابل الثمانين تقريباً فى حوض الخليج . وبهذا العمر القصير نسبياً، فلعل ملامحه وحدوده لم تكتمل أو تتجسم بعد تماماً، وربما تعدلت أو توسعت فى المستقبل . ولكن كما هى، فلا شك أن أبرز التعميمات أن مسار الحركة والتمدد داخل الحوض قد انحصر فى سهمين ، الأول من الشرق إلى الغرب والثانى راجع من الغرب إلى الشرق ، بحيث يرسم المجموع حركة بندولية كاملة. فمن العلمين فى وسط أو شرق الحوض تقريباً اندفع السهم أولاً غرباً إلى أبو الغراديق فإيدما والرازق فمليحة وأم بركة ، ثم عاد فارتد شرقاً إلى أبو قير البحرى مروراً بأبو سنان وبدر الدين .

محور الحوض ، بالتالى عرضى بالقطع ، على عكس قاطع حوض السويس الطولى . كذلك فإنه نطاقى أكثر من الأخير الخطى، حيث يتفوق نوعاً طولاً وعرضاً وبالتالى مساحة .

لكنه بالنتيجة والمقابل أشـد تشـتتاً وتخلخـلاً بكثير جداً . والواقع أن حوض الشـمال الغربى يكاد يتـألف من خطـين أو خط ونقطتـين أو ثلاث . فـبين خط الساحل المقـعر فى الشمـال وحواف منخفض القطارة المحـدب في الجنوب ، تلتئـم معظم الحـقول فى عقد قوسى مقعر كخط الساحل إلى أن يتقاطع معه ويعبره إلى البحر فى أقصى الشـرق : من أم بركة ومليحة إلى الرزاق وإيـدما فالعلمين فأبو قيـر بحرى وقـرينه الجديد . فهذا خط العلمين ، كما قد نسـميه . أما خارجه فإن مجمـوعة أبو الغراديق وأبو سـنان وبدر الدين تتقارب وتتـجمع قـرب أو شـرق «إبط» منخفـض القطـارة فى كوكبة متميـزة يمكن أن نسـميها كوكبـة أبو الغراديق .

فيما عدا هذا فإن كلا الحوضين الشقيقين يتمدد على أطرافه ساعياً تجاه الدلتا على الأقل ، حيث يزداد الاثنان تقاربا صوب شمال الدلتا بالذات، وحيث يبدو حقل غاز أبو ماضى من ثم كالزر الدقيق الفريد الذى يمسك أو يمكن أن يمسك طرفى الخطين أو الخيطين . وعلى أية حال فإن الحوضين المحوريين يرسمان معا بهذا الشكل زاوية بترولية شبه قائمة شبه منتظمة شمال مصر تتأطر حول الدلتا وتكاد تمتد من الحدود إلى الحدود .

هذا من حيث الشكل، أما موضوعا فإن الفارق بين الحوضين كبير للغاية . السويس حوض بحرى أو أمفيبى أساساً، خليج انكسارى وأخدود مائى بالطبع، يسوده الزيت تماماً ولم ينضح بالغاز إلا مؤخراً جداً وفى حدود ضئيلة . حوض الشمـال الغربى، على العكس بالطبع، أرضى برى أساساً، هضبة التوائية محدبة وإن تدرجت فى الجنوب عند مشارف منخفض القطارة، بينما راح على الجانب الآخر يضع قدمه فى الماء فى أقصى الشمال الشرقى عند أبو قير . أهم من هذا، وعلى النقيض أكثر، فإنه حوض غاز وزيت معاً، إن لم يعد حوض غاز فى المحل الأول وزيت فى الصف الثانى فقط .

الطريف اللافت، مع ذلك، أن كلا الحوضين ميوسينى المجال أساساً، حتى بات الميوسين، على الأقل حتى الآن، مهد الزيت فى مصر سواء شرقاً أو غرباً، فى السويس وسيناء أو فى مرمريكا ومريوط .

التنمية والإستغلال

تصاعد حجم الرصيد والإنتاج فى الحوض مع تسارع تنمية الحقول التى بلغت ١٠ حقول ما بين زيت وغاز سنة ١٩٧٨، فالرصيد، الذى تدر حوالى سنة ١٩٧٧ بنحو ٣٠مليون طن، ارتفع فى سنة ١٩٧٨ إلى ٣٦٠مليون برميل زيت، أى أكثر من ٥١ مليون طن، دون أن يشمل هذا زيت حقل بدر الدين ولا غاز حقل أبو سنان المقدر أن يضيف أولهما نحو الربع وثانيهما نحو النصف إلى الاحتياطى حاليا .

أما الانتاج الكلى، زيتاً وغازا، فقد بدأ من ٠٠٠ر٥٧٠ر١ طن سنة ١٩٧٦، إلا أنه تطامن قليلاً إلى ٠٠٠ر٥٥١ر١ سنة ١٩٧٧، ثم كثيراً إلى ٠٠٠ر٣٤٩ر١ سنة ١٩٧٨، ولكنه عاد فارتفع إلى ٠٠٠ر٦٥١ر١ طن سنة ١٩٨٠ . وبهذا كان الانتاج يتأرجح فى المتوسط حول ± ٥ر١ مليون طن سنوياً، بينما تطور الانتاج اليومى بالبرميل من نحو ٣٥ ألفاً سنة ١٩٧٦ إلى ٧٠٠ر٢٦ سنة ٨٠ – ١٩٨١ . أما عن تصنيف الانتاج النوعى، ففى سنة ١٩٨٠ بلغ إنتاج الزيت ٠٠٠ر٠٢٠ر١ طن، والغاز ٠٠٠ر٤٨٢ طن، فضلاً عن ٠٠٠ر٣٩ طن بوتاجاز، ٠٠٠ر١١٠ طن مكثفات بترولية . فجملة الانتاج من البترول إلى الغاز إذن هى بنسبة ٢ : ١ تقريباً .

أبو الغراديق

منذ البداية كان أكبر الحقول إنتاجا هو أبو الغراديق، يليه العلمين . فكبيرها أبو الغراديق، وهو حقل غاز وزيت معا، بلغ إنتاجه سنة ١٩٧٦ نحو ١٥ ألف برميل يومياً من كل إنتاج الحوض البالغ وقتئذ ٣٥ الفاً . وفى سنة ١٩٨٠ كان ينتج وحده نحو ٤٨٢ ألف طن من الغاز الطبيعى، ٣٩ ألفا من البوتاجاز، ١١٠ آلاف من المتكثفات البترولية، بمجموع قدره نحو ثلثي المليون طن أو أقل قليلاً من نصف إنتاج الحوض البالغ ٠٠٠ر٦٥١ر١ طن . وحتى أواخر السبعينات كان مخزونه يقدر بنحو ٢٢ مليار متر مكعب أو ٢٠ مليون طن .

على هذا الأساس مد أنبوب إلى المنطقة الصناعية بحلوان ليغذيها بمعدل ٣ ملايين متر يومياً لمدة ٢٠ سنة . وبهذا يعادل إنتاجه السنوى ٩٥٠ طن . طول الخط ٢٧٠ كم، أطول نوعه فى مصر.

عند نهايته فى دهشور أقيمت محطة للتكرير والضخ، منها يتجه إلى المنطقة الصناعية بحلوان والتبين لتغذية مصانع الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة ليحل فى تشغيلها محل المازوت والفحم، مما يعنى تعديل نظم تلك المصانع والصناعات، كما يوفر نحو ١٣٠ مليون دولار سنوياً . وعدا هذا فقد بدأ إحلال غاز أبو الغراديق الطبيعي محل البوتاجاز فى الاستهلاك المنزلى فى القاهرة، تمهيداً للاستغناء نهائيا عن استيراد البوتاجاز بأسعار باهظة . وتبلغ أطوال هذه الشبكة – غاز المدينة gaz de ville – نحو ١٠٠٠ كيلو متر ، تدخل ٨٠٠ ألف مسكن عدا المصانع ومحطات الكهرباء . الشبكة تتكلف ١١٠ ملايين جنيه ، ويتم تنفيذها على مدى ٤ سنوات ، قطع شوط كبير منها .

وامتدادا لأنبوب حلوان ، فقد بدأت الشبكة بالضفة الشرقية من القاهرة الكبرى من مدينة ١٥ مايو حتى مدينة نصر مرورا بحلوان والمعادى . والمقرر أن يتجه التوسع قريبا إلى الضفة الغربية حتى مدينة ٦ أكتوبر ، حيث تخدم الشبكة ١٢٠ ألف مستهلك وتتكلف ٧٠ مليون جنيه ولكنها توفر ٩٥ مليونا كل سنة . بل إن المقرر ، عدا هذا ، التوسع فى مد أنبوب الغاز من أبو الغراديق ليصل إلى المنصورة ومدن وسط الدلتا ، فضلا عن المدن الجديدة حول العاصمة مثل ١٠ رمضان ، ١٥ مايو ومدينة السادات .

وإذا كان أبو الغراديق هو أكبر حقول الغاز ، فإن العلمين أكبر حقول الزيت . ففى سنة ١٩٦٨ بلغ إنتاجه اليومى ١٥ ألف برميل ، ارتفع فى أواخر السبعينات إلى ٦٥ ألفا . أما سائر حقول الرعيل الأول – أم بركة ، مليحة ، الرزاق ، إيدما – فما تزال صغيرة محدودة الانتاج . على أن الآبار المحفورة فى السنوات الأخيرة تبشر بالكثير ، بحيث وضع مشروع لخط أنابيب لنقل بترول أم بركة إلى ميناء الحمراء على المتوسط . من الناحية الأخرى ، برزت بقوة موجة حقول الثمانينات الجديدة سواء منها الزيتية أو الغازية . ففي الزيت يعد أهمها حاليا حقل بدر الدين الذى يبعد ٢٠ كم عن أبو الغراديق ، والذى كشف سنة ١٩٨٢ فى منطقة كان مشكوكا فى قيمتها جيولوجيا ،

ولذا جاء انبثاقه مفتاحا هاما للمستقبل . والمقدر أنه سيضيف إلى احتياطى الصحراء الغربية من الزيت الربع على الأقل . وقد تم وصله بالساحل بأنبوب طوله ٣٠ كم لينقل إنتاجه الذى سيتراوح حول ١٠ - ١٥ ألف برميل يوميا .

أما فى الغاز فإن أهم هذه الحقول الجديدة هو أبو سنان الذى يقع إلى الجنوب الشرقى من أبو الغراديق ، ويقدر رصيده بنحو ٤٠٠ - ٤٥٠ مليار قدم مكعب من الغاز ، بالاضافة إلي ١٥ مليون برميل متكثفات ، وبهذا كله يضيف إلى احتياطى الصحراء الغربية من الغاز نحو النصف لا أقل . أما إنتاجه حاليا فيقدر بنحو ١٥٠٠ برميل يوميا من بئر واحدة فقط حتى الآن . وهناك حقل غاز آخر صغير بجوار أبو سنان هو حقل علم الشاويش ، ومجموع مساحتها معا ٣٥٠٠ كيلو م

ابو قير البحرى

إذا انتقلنا إلى الحقول البحرية ، فإن حقل أبو قير ، الذى اكتشف سنة ١٩٦٩ وبدأ الانتاج سنة ١٩٧٩ ، ليس أول حقل غاز بحرى فى مصر فقط ولكن فى البحر المتوسط أيضا ، فضلا عن البحر الأحمر الذى لا يكاد يعرف حتى الآن حقول غاز سواء برية أو بحرية .

الحقل يقع على بعد ١٧ كم من ساحل خليج أبو قير ، وبه ٤ طبقات حاملة للغاز . الاحتياطى تنامى بسرعة ، فقد قدر أولا بنحو ٢٠ مليون طن تكفى مصر ٢٥ سنة ، أو ٣٠ بليون متر مكعب تكفى ٣٠ سنة فى رواية أخرى . على أن التقدير ارتفع مؤخرا إلى ١٠٠ مليار متر مكعب تعادل ٦ ملايين طن بترول سنويا لمدة ٢٠ سنة . أما الانتاج (٩ آبار) فقد وجه لتغذية المنطقة المواجهة ، الاسكندرية الكبرى وجيرتها ، وذلك بمعدل ٢,٦ مليون متر مكعب يوميا . ثم ٣,٢ مليون . وبهذا المعدل يبلغ إنتاج الحقل السنوى ٧٣٠ ألف طن .

وعلى هذا الأساس مد أنبوب بحرى طوله ١٧ كم إلى محطة معالجة الغازات فى منطقة المعدية بالاسكندرية ، ومنها يتشعب الأنبوب إلى أهدافه . فالأنبوب الرئيسى يذهب إلى مصنع الأسمدة الكبير الجديد فى أبو قير لإنتاج سماد اليوريا من الغاز بطاقة ٤٨٦ ألف طن سنويا . ثم مد

أنبوب آخر لخدمة منطقة الاسكندرية الصناعية ومحطة كهرباء أبو قير وكفر الدوار ودمنهور . كذلك تقرر مد فرع ليغذى مصنع حديد الدخيلة ، ثم شبكة غاز المنازل بالاسكندرية الكبرى حتى العامرية على غرار شبكة منازل القاهرة الكبرى . وربما مدت الشبكة بعد ذلك إلى بعض مدن غرب الدلتا .

ولمواجهة هذا التوسع ، بدأ العمل فى مضاعفة إنتاج الغاز من الحقل ليرتفع من ٣,٢ مليون متر مكعب يوميا إلى ٦,٤ مليون ، أو من ١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا إلى ٢٠٠ مليون . والمشروع ، الذى يستغرق نحو سنتين ، يتكلف ١٣٠ مليون دولار ، لكنه يردها فى أقل من سنة واحدة . وهو بهذا إن تكلف نحو ١٠٠ مليون جنيه ، فإنه يوفر ٣٦٠ مليونا كل سنة ، ويخدم ١٦٠ ألف مستهلك . ويشمل المشروع عملية أو وحدة المعدية بأبو قير لإنتاج البوتاجاز بقصد الاحلال ، وذلك [illegible]

وإذا كان حقل أبو قير البحرى هو أول حقل غاز بحرى فى مصر ، فإنه لم يعد الأخير . فقد تم الكشف فى السنة الماضية عن أكبر حقل بحرى للغاز الطبيعى فى مصر على بعد ٥٠ – ٦٠ كم شمال شرق الاسكندرية ، أى أبعد من حقل أبو قير وأكثر تعمقا فى البحر بنحو ٢٠ كم . وتشير الأبحاث الأولية إلى أن سمك الطبقة الحاملة للغاز يصل إلى نحو ١١٠ أمتار ، بينما يقدر حجم الاحتياطى بنحو ٤ أمثال احتياطى حقل أبو قير . أما الاستثمارات اللازمة لتنمية الحقل فتقدر بنحو البليون دولار (٩٥٠ مليونا) .

يشمل ذلك الاستثمار ، من بين ما يشمل ، إنشاء أكبر محطة لتسييل الغاز على ساحل أبو قير بقصد تصديرها إلى السوق الأوربية . وقد بدأ العمل بالفعل فى المشروع هذا العام ، وينتظر أن يبدأ الانتاج فى أواخر العام القادم ١٩٨٤ . ويعتمد المشروع ، الذى يتكلف ٢٥ مليون دولار ، على مزيج من غازى البروبين والبوتان بنسبة ٣٠ – ٧٠٪ على الترتيب فى إنتاج الغاز المسال ، كما ينتج الغاز المكثف والغاز الطبيعى كوقود لمشروع محطة الطاقة بأبو قير . ويقدر الانتاج السنوى

---

(١) السابق

المخطط بنحو ٥٧ ألف طن من الغاز المسال ، ١٨ ألفا من الغاز المكثف .

إنتاج الزيت والغاز ٨٢ - ١٩٨٣ (بالطن)

الزيت		الغاز	
الانتاج	٣٤,٠٥٣,٠٠٠	أبو ماضى	٧٢١,٠٠٠
الاستهلاك	١٦,٨٩٩,٠٠٠	أبو الفراديق	٧٩٦,٠٠٠
التكرير	١٧,٧٣٢,٠٠٠	أبو قير	٦٤٩,٠٠٠
المنتجات	١٦,٧٨٩,٠٠٠	خليج السويس	٢٦,٠٠٠
الزيت والغاز	٣٦,٢٤٥,٠٠٠	المجموع	٢,١٩٢,٠٠٠

الجزء الرابع
شخصية مصر الحضارية

الباب التاسع

خريطة المجتمع المصرى

الفصل السابع والثلاثون

كثافة بلا هجرة

سكان مصر

لمصر أطول تاريخ سكانى معروف أو مسجل ، وهو بالطبع تاريخ مفعم بقدر ما هو مطول ، زاخر بالتقلبات والذبذبات الكمية والنوعية ، حافل بالتجارب والسياسات السكانية المخططة والعفوية ، وذلك بحق يجعل مصر صاحبة أطول تجربة سكانية فى العالم ، بل « معمل تجارب» ديموغرافى تاريخى ولكنه حى ، سابق غير مسبوق ، ولا مثيل له فى عالم أو علم السكان على الأرجح .

على أن مصر طوال أو خلال هذه التجربة الثرية لم تكن «دار هجرة وحركة » بدرجة مذكورة ، بل «دار استقرار وإقامة » أساسا ، على أنها قبل ذلك وبعده كانت «دار كثافة» فى الدرجة الأولى ، فكانت بذلك على الدوام «مزرعة سكانية » بالغة التكثيف والتزاحم ، تبدو ببيئتها المائية ورقعتها الضئيلة وسط اللامعمور الصحراوى الشاسع أشبه «بصوبة أو حوضة زجاجية من الزراعة الهيدروبونية » ، إلا أنها صوبة أو حوضة طبيعية وزراعة بشرية .

وفى الوقت الحالى فإن ما تتميز به مصر وتنفرد سكانيا ليس هو بصفة خاصة تركيبها الديموغرافى ، بمعنى هيكل السكان من حيث فئات السن أو الجنس أو حتى الخصوبة والمواليد والوفيات ومعدلات النمو .. إلخ ، لا ولا حتى مشكلتها السكانية على خطرها ، ففى هذا كله لا تكاد صورة مصر تخرج كثيرا عن نمط دول العالم الثالث النامية : الانتقالية حضاريا بين التخلف والتقدم ، والانتقالية ديموغرافيا من المرحلة البدائية فى النمو إلى المرحلة المتطورة .

حقا قد تكون مصر أسبق نوعا فى هذا الصدد ، مثلما هى حقا وفعلا فى سائر نواحى الحضارة الحديثة عامة ، إلا أنها تظل بالتصنيف واقعة داخل دائرة البلاد النامية وضمن

نمطها الأساسى وإن اختلفت التفاصيل والجزئيات المحلية بالضرورة والطبع . إنها حقا «عينة ممثلة» مثالية بدرجة خاصة لديموغرافية العالم النامى ، والعالم الثالث عموما وبلا تحديد... ولكن مجرد عينة .

وإنما تختلف مصر وتتفرد الآن سكانيا فى باب الكثافة ونمطها الجغرافى بالدقة ، ذلك الذى بات اليوم أشد وزنا وتكاثفا وتضاغطا وتبلورا منه فى أى وقت مضى ، ولم يعد له مثيل فى العالم المعاصر ولا عاد له شبيه فى تاريخها القديم هى ذاتها . وعلى هذا فإذا كان هناك عنصر واحد أو أكثر يمنح مصر المعاصرة شخصيتها الديموغرافية المستقلة والمميزة ، فليس ذلك العنصر هو - للغرابة والدهشة - ديموغرافيتها التركيبية بالمعنى الضيق الصارم ، وإنما هو بالأحرى والدقة تاريخها الديموغرافى الفذ فى جانب وجغرافيتها السكانية الفريدة فى الجانب الآخر .

ومصر إنما تستمد شخصيتها السكانية الحقة من الخلفية التاريخية والأرضية الجغرافية أكثر مما تستمدها من تشريح الجسم السكانى ذاته ، ولعل فى هذه المتناقضة الشكلية يكمن صميم شخصية مصر السكانية . أو لعله لا تناقض هناك موضوعيا ، فإنما تلك الشخصية انبثاق منطقى من تفاعل خصوصية المكان وعمومية السكان . ومن هذه المقولة نبدأ هذه المقالة .

من التاريخ السكانى

تاريخنا السكانى طويل معقد بالطبع ، يقع فى مراحل وفترات عديدة من تزايد أو تناقص، تؤلف كل واحدة منها وحدة مورفولوچية - زمنية خاصة يمكن أن نسميها بالفترة السكانية demochrone، بينما يؤلف مجموعها علما يمكن أن نسميه علم التاريخ السكانى demochronology، والكل ينطوى تحت علم الديموغرافيا التاريخية أو القديمة palaeodemography (١) . ونحن لدينا كثير من التقديرات الاجتهادية والتخمينية عن سكان مصر فى نقط عديدة من التاريخ منذ بدأت فيها الثورة الديموغرافية التى قد تكون الأولى فى العالم . ولكننا من الناحية الأخرى لا نملك أى حقائق علمية أو أرقام يقينية . ولهذا فضرورى أن نصطنع لأنفسنا مقياسا منطقيا لاختبار الأولى والاقتراب من الأخيرة ، وهذا ما سنبدأ به .

(1) Hamdan, pop. of Nile Mid - Delta, Vol. I, p. 31 .

هناك متغيران أساسيان فى تاريخ السكان وضوابطهم فى مصر : مساحة الأرض الزراعية ، ونوع الزراعة السائدة ، أى الكم والكيف ، أو البيئة والتكنولوچيا ، على الترتيب. فالرقعة الزراعية تغيرت كثيرا جدا عبر العصور ، ولكن أهم تغير جذرى هو نشأة البرارى التى أخرجت نحو ١,٥ مليون فدان من الزراعة ، فإذا أضفنا هذا إلى مساحة الرقعة الحالية وهى نحو ٦ ملايين فدان لكان الحد الأقصى للمساحة قديما نحو ٧,٥ مليون فدان . أما نوع الزراعة فقد انقلب من الحوضى إلى الدائم ، ولكن يضاف إلى الرى الحوضى قطاع من الرى الدائـم ، بالرفـع على الضفاف العالية المباشـرة على النهـر أو بالآبار بعيداً عنه ، ويقدر المجموع بنحو ١٢٪ من المساحة الكلية ، أى الثمن (١) . ولذا فقدرة تحميل السـكان وكثافتهم فى الماضى لا يمكـن أن تعدو نصف المعدل الحالى وربما أقل . أى أن الماضى إذا كان يتفوق كثيرا على الحاضر فى المساحة ، فقد كان يخسر أكثر فى الكثافة . وإغفال هذه النقطة الأساسية هو الذى أدى بالبعض إلى مبالغات خرافية فى تقدير السكان قديما . وهذا يصدق أيضا على النظريات الرومانتيكية الكاسحة القديمة – كنظرية مونتسكيو – التى كانت تذهب إلى أن سكان العالم القديم كانوا أضعاف عددهم اليوم (٢) .

وإذا نحن أردنا تقريبا معقولا لكثافة الماضى فقد نجده فى وحدة إدارية مثل قنا قبيل الحرب العالمية الثانية حين كان ٧٥٪ من رقعتها تحت الرى الحوضى وكانت كثافتها ٣٦٥ نسمة فى الكيلو المربع (٣) . ولهذا فلعل الحد الأقصى لكثافة السكان فى مصر القديمة كان يتراوح حول ٣٥٠ فى الكيلو المربع (قارن هذا بتقدير سيجرى Segré للكثافة أيام البطالسة بنحو ٢٨٠ فى الكيلو المربع) . فإذا نحن الآن طبقنا هذه الكثافة القصوى على المساحة القصـوى لوصلنا إلى السقف العلوى لإمكانيات السكان فى مصر القديمة قبل البرارى : ٧,٥ مليون فدان = تقريبا ٢٨٥٠٠ كم^2 × ٣٥٠ نسمة = ٩,٩٧٥,٠٠٠ نسمة ، قل ١٠ ملايين ، فإذا أضفنا إليها ١٠٪ فارق حياة المدن والعاصمة لكانت الطاقة القصوى

---

(1) M. Girard, Mémoire sur l'Agric., l' Industrie et le Commerce de l'Egypte, Description de l'Egypte, Etat Moderne, Paris 1812, t. II.

(2) A. Landry, Traité de Démographie, Paris , 1949, P. 42 .

(3) Annuaire Statistique , 1940 - 1 , p. 378-9.

١١ مليونا ، مع هامش خطأ محتمل قدره نحو ١٠ ٪ فى أى من الاتجاهين ، أى قد يصل بها إلى حوالى ١٠ أو ١٢ مليونا على الترتيب . أما بعد البرارى فالصورة هى ٦ ملايين فدان = تقريبا ٢٣,٠٠٠ كم٢ × ٣٥٠ نسمة = ٨,١٥٥,٠٠٠ نسمة + ١٠٪ مدن = نحو ٩ ملايين تقريبا ، تصل مع الخطأ المحتمل إلى ٨ أو ١٠ ملايين .

تقديرات السكان

تلك الأرقام هى «السكان بالقوة (ق) potential population (p.) » ، وهى ليست بالشئ الهين ، ولا تقلل من ضخامة وعظمة مصر قديما كما سنرى ، ولكن «السكان بالفعل (ف) actual population (A.) » كانت فى تغير مستمر تحت ذلك السقف وبين أرضية نظرية – لم تتحقق قط بالطبع – هى الصفر (١) . ولكننا ابتداء نستطيع على هذا الأساس أن نرفض ونستبعد بثقة واطمئنان كل التقديرات التى تتعدى (ق) ، وكذلك أيضا – دعنا لاننسى – تلك التى تقع دونها بأكثر جدا مما يتفق مع منطق التاريخ الحضارى . وبهذه المناسبة ، فالملاحظ أن الاتجاه نحو الاغراق والمبالغة بالتضخيم فى تقدير سكاننا قديما أكثر شيوعا بكثير من الاتجاه المضاد نحو الاسراف بالتقليل ، بل الواقع أن هذا الاتجاه الأخير يكاد يكون الاستثناء أو الشذوذ.

مرفوضة – إذن – مثل تلك التقديرات التى تذهب بالسكان فى مصر القديمة الى ٢٧ مليونا ، أو فى الدلتا إلى ٤٠ مليونا (ا) (٢) . وثمة تقدير آخر بنفس الرقم لمصر ككل ، يرفعه شامبوليون بدوره إلى ٤٨ مليونا (ا) (٣) . أما تقديرات أمثال روبرت ولاس من علماء القرن ١٨ بنحو ٣٠ مليونا ، ومونتسكيو قبله بأضعاف ذلك ، فهى ببساطة سابقة لعصر العلم ، ولا ظل لها منه (٤) . غير مقبولة كذلك نتائج دائرة المعارف الإسلامية التى تصل إلى ٢٤ مليونا على أساس تثليث أرقام ابن عبد الحكم فى أوائل الفتح العربى عن ضريبة الجزية على الذكور البالغين – ثلث المجتمع – والذين ذكر أنهم ٨ ملايين (٥) .

---

(1) Hugh Dalton, "The theory of Population, Economica, March 1928. 2 p.35-46 .

(2) Cited in : M. M. El-Darwish , Analysis of Some Estimates of pop . of Egypt Before XIX Century" , E. C., March 1929 . p. 281 .

(3) Lefter Mboria , La Population de l'Egypte , Paris , 1938 , p. 25 .

(4) Landry, p. 42 .

(5) Vol . II. p. 13 - 19 .

بالمثل تفسيرات ماكير Macaire (١٨ مليونا) ، وكامل (١٥ مليونا) (١) . وبالمثل نتائج طوسون التي تتراوح بين ١٨ ، ١٦ مليونا على أساس ٦ ملايين فدان في كثافة ٣ – ٢/٣ ٢ نسمة للفدان (٢) . كذلك يصعب نوعا قبول تقديرات برات لسكان مصر غداة التوحيد في الأسرة الأولى بنحو ١٢ – ١٥ مليونا (٣) . أما تلك التقديرات الغريبة التي تعطى الواحات المصرية الملايين في العصور القديمة – خاصة العصر الروماني – ٨ ملايين في الخارجة والداخلة وحدها في عام ١٥٠٠ ق . م ! (٤) – فلا محل لها لدينا من البحث على الاطلاق .

على الجانب الآخر ، يبدو تقدير السكان في عصر رمسيس الثاني بمليون ونصف مليون تقديرا فجا هزيلا أو هازلا خارج كل حدود ، يتعارض تماما مع كل المؤشرات التاريخية . يكفي لدحضه أن نتذكر فقط ما أخبرنا به ديودور الصقلي من أن رمسيس الثاني – ذلك الغازي العظيم – حشد في حملته الكبرى ٦٠٠ ألف من جنود المشاة وحدهم، عدا الفرسان والعربات .. إلخ . بالمثل يسرف في التقليل ذلك التقدير الذي يضع متوسط سكان مصر الفرعونية عموما في حدود ٥ – ٧ ملايين في فترات الرخاء ، ١,٥ – مليونان في فترات الكوارث والشدة .

ومن المستحيل بعد هذا أن نحصر كل محاولات التقدير التي عرض لها مختلف الكتاب، ولكن يمكن أن نقول إن هناك عمليا سلسلة كاملة متصلة تمر بكل رقم صحيح ما بين أعلى التقديرات وأقلها . ومن الناحية الأخرى فإن الأرقام التي يلخصها الجدول الآتي هي تقديرات محض اجتهادية وتخمينية لا تتعارض مع الحقائق الأساسية الجغرافية الحاكمة ، دون أن تعني بالضرورة أنها صحيحة أو وثيقة .. حسبنا فقط أن نلاحظ المفارقة الخارقة بين بعضها ، كتقدير الواحات أو بالدقة الواحتين بثمانية ملايين في تاريخ وتقدير مصر رمسيس الثاني جميعا بمليون ونصف مليون لا غير ! إنما هي مؤشرات عريضة ميسورة ، تؤلف فيما بينها شريطا متصلا بدرجة ما ويمكن أن تفيد في تحليل شخصية مصر السكانية تاريخيا .

---

(1) Nabeeh kamel , National Characteristic of Modern Egyptians, Thesis , Lond., 1942 , p.10 - 11 .

(2) Mémoire sur les finances de l'Egypte depuis les pharaons, Mamoires présentées á l'Institut d'Egypte, 1924 , p. 71 - 6 , 81 .

(3) H. Prat . L'Homme et le sol, Paris , p. 95 .

(٤) سيد مرعي ، الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري ، القاهرة ، ص ٢٢٨ .

الهوامش

E. Cavaignac, pop. et Capital dans le Monde Mediterraneen Antique, 1932,2.

Amélineau , Hist , de la sépulture etc., vol . I , po. x.

J. pirenne , Grands Courants de l'Histoire, vol . I. P. 54 .

Breasted , A Hist . of Egypt , p. 491 - 2 .

A Social Life of Ancient Egypt , p. 29 - 30 .

Walek - Czernecki , congr. Intern Pop . Paris , 1937 , t. II, p. 8 .

M. rossovtzeff , vol . p . 1137 .

J . Beloch , Bevolkerung der greichische - romische welt; Greichische Geschichte .

Op . cit .

Th . Mommsen , Hist of Rome , trans., vol . II, p. 238 .

Josephus, trans. Loeb Classical Lib., 1927 , p. 475 .

Op. cit .

Petrie , " Migrations " , J. R. A . I ., 1906 , p. 15 .

ابن عبد الحكم ، فتوحات مصر ، ص ٧٠ .

Yakubi , kitab al - Buldan , ed . de Geoje, Leyden , 1905 .

J. Savary , Lettres sur l'Egypte , 1786 , t. III , p. 19 , 40 .

Volney , Vogage en Syrie et en Egypte , t. I. p. 215 .

Jomard , Memoire sur la Pop. Comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne , Description de l'Egypte , vol. IX , p. 105 .

التاريخ	السكان بالمليون	المرجع	ملاحظات
عصر الأسرات	٥	كافينياك وأميلينو	متوسط
تحتمس الثالث	٦	جاك بيرين	الأسرة ١٨
رمسيس الثالث	٥ – ٦	بردية هاريس	
الرعامسة	١٠ – ١٢	فلندرز بيترى	العسكريون ٦٥٠ ألفا
البطالسة	٧	باتون السينوبى	طيبة بمعنى مصر
البطالسة	٧	ديودور الصقلى	
البطالسة	٣	ديودور الصقلى	رقم آخر غامض الدلالة
البطالسة	١٠	جوليوس بيلوخ	تفسير للسابق يرفضه كثيرون
البطالسة	٨ – ٨,٥	فالك – تشيرنسكى	بداية العصر الرومانى
الرومان	٨	تيودور مومسن	عدا الاسكندرية
الرومان	٧,٥	جوزيفوس	
الرومان	٨,٥–٩	فالك – تشيرنسكى	عند الفتح . الذكور البالغون
العصر العربى	٩	فلندرز بيترى	٢,٥ مليون
العصر العربى		ابن عبد الحكم	عند الفتح . الجزية
العصر العربى	٧,٥	اليعقوبى	الجزية ٥ ملايين دينار/ديناران
العصر العثمانى	٤	سافارى	عام ١٧٨٦
العصر العثمانى	٢,٣	فولنى	٢٣٠٠ حلة × ١٠٠٠ نسمة
الحملة الفرنسية	٢,٤٤٩,٠٠٠	جومار	المنيا عينة + القاهرة

معنى الأرقام

وأول دلالة مقروءة فى هذا الجدول هى أن مصر كمبدأ عام ، بأى مقياس وعلى أى تقدير ، كتلة سكانية ضخمة وإرسابة بشرية كثيفة يندر مثيلها فى الماضى ، وذلك رغم كل ما تعرضت له من ذبذبات عنيفة . بل إن فون إنجلن لا يجد فى كل التاريخ سابقة للثورة الديموغرافية الحديثة التى اجتاحت العالم منذ الانقلاب الصناعى ولا استثناء لها إلا فى مصر وحدها فيما يبدو له (١) .

ويكفى بعد هذا أن نقارن مصر ببعض بلاد العالم القديم . فبينما كانت مصر تدور حول ١٠ - ١٢ مليونا ، كانت فرنسا (الغال) أيام يوليوس قيصر تقدر بما يتراوح بين ٨ ملايين ، ٤,٥ مليون، مقابل ٢ - ٣ ملايين لألمانيا ، ٦ ملايين لأيبريا فى بداية العصر المسيحى ، أما إيطاليا أيام أغسطس فكانت نحو ٧,١ مليون . هذا بينما قدرت إنجلترا وويلز بنحو مليونين فقط وذلك فى القرن ١٦ الميلادى (نكرر ، الميلادى) وبنحو ٥ ملايين فى القرن ١٧ ، وبنحو ٩ ملايين (٢) فى ١٨٠١ (!) ، كما كانت البرتغال فى أوج إمبراطورية الكشوف الجغرافية فى القرن ١٥ لا تزيد على مليون نسمة (!) (٣) .

ومعنى هذا أن مصر القديمة كانت تتفوق سكانا على أهم بلاد العالم الأوروبى دائما ، بل إن بريطانيا لم تصل إلى مستوى مصر الفرعونية السكانى إلا على عتبة القرن الماضى فقط . وحتى فى حضيض سكانها قبل الحملة الفرنسية ، كانت مصر تفوق أو تعادل بعضها مثل بريطانيا فى عصورها الوسطى . بل قد لا نعدو الحقيقة إذا رجحنا أن مصر ربما كانت أكبر بلد منفرد من حيث السكان فى العالم القديم وذلك خارج الشرق الأقصى وإلى ما قبل العصور الوسطى .

ما أشد ما اختلفت ، بل ما انقلبت ، الصورة بعد هذا فى النهاية . فمنذ دخلت مصر عصر الانحطاط تحت العثمانية ، لا سيما فى أواخرها ، دخلت السكان فى مرحلة المحاق حقيقة . ففى أواخر القرن الثامن عشر كانت السكان قد هوت إلى ٤ ملايين حسب سافارى ، (٤) وإلى نحو نصف ذلك أو ٢,٣ مليون حسب فولنى الذى بنى تقديره على

(1) Von Engeln, " world's Food Resources " , loc cit ., p. 173 .
(2) Landry , pp. 52 - 55 .
(3) Whittlesey , Earth and state . p. 403 .
(4) Savary , Lettres sur l'Egypte, t. III, p. 19. 40 .

أساس أن عدد الحلات فى مصر كما علم به أثناء رحلته بها هو نحو ٢٣٠٠ ، وأن متوسط حجم الحلة بما فى ذلك القاهرة هو نحو ١٠٠٠ نسمة كما افترض هو . (١) حتى إذا ما كانت الحملة الفرنسية جاء تقديرها أقرب إلى رقم فولنى منه إلى رقم سافارى ، حيث لم يزد على ٢,٥ مليون عند دورة القرن . فإذا كان ذلك كذلك ، فتلك على الأرجح نقطة الحضيض المسجلة فى تاريخ مصر الديموغرافى جميعا .

وعند هذا الحد لا يملك المرء إلا أن يلاحظ بأسف كيف تبادلت مصر وبريطانيا مثلا المواقع السكانية . فبعد أن كانت بريطانيا مليونى نسمة فقط أيام أغسطس مقابل ١٠ ملايين على الأقل لمصر ، أصبحت مصر ٢,٥ مليون حوالى سنة ١٨٠٠ مقابل ١٠ ملايين لبريطانيا أوردها أول إحصاء حديث بها سنة ١٨٠١ بالضبط . وهذا ، بالمناسبة وللمزيد من الأسف ، رقم لم تستعده مصر الحديثة إلا حوالى بداية القرن العشرين ، أى بعد قرن كامل من بريطانيا . لقد انقلبت الآية رأسا على عقب .

قواعد النمو وضوابطه : النقاط العشر

فلسفة الخط المنحنى

ومن المتعذر بعد هذا أن نتتبع تطورات السكان فى الماضى واتجاهاتها مرحلة مرحلة ، وخير لنا أن نحدد الملامح والخصائص الرئيسية والقوانين والمبادئ الحاكمة . فأولا من الخطأ أن نتصور تطور سكان مصر كعملية نمو مستمرة بإطراد ، كزحف صاعد نظيم من أسفل إلى أعلى بلا ارتداد أو انعكاس ، سواء فى ذلك السكان بالقوة أو السكان بالفعل . صحيح أن الأصل فى عملية نمو السكان أنها تراكمية ، ولكن ذلك إنما هو فى المدى القصير ، وليس إلى الأبد ، وليس حجم السكان فى أى مرحلة لاحقة من تاريخنا أكبر بالضرورة منه فى أى مرحلة سابقة . بل لقد حدثت دائما ذبذبات لا حصر لها حادة غالبا . وعنيفة جداً أحيانا . فتاريخنا السكانى تلخصه فلسفة الخط المنحنى Curvilinear لا المستقيم rectilinear ، وتجسده فكرة الدورة ، الدورة السكانية ، ولكن دون إيقاع منتظم

(1) Volney , Voyage en Syrie etc ., t. I, p. 215 .

صارم بالضرورة ، وبعبارة أخرى ، منحنى تاريخنا السكانى دورى cyclic ولكنه غير إيقاعى rhythmic .

الثوابت والمتغيرات

ثانيا ، على المدى البعيد تمثل السكان بالقوة (ق) ، أى السقف الأعلى لإمكانيات نمو السكان ، عنصرا ثابتا جداً إلى حد الجمود تقريبا طوال التاريخ ، فيما عدا ذبذبة واحدة – انزلاقة انكماشية للأسف – حين نشأت البرارى ، أى أن هناك تقريبا سقفين اثنين فقط للسكان بالقوة طوال تاريخنا منذ اكتمال الثورة الزراعية فى عصر الأسرات حتى الحملة الفرنسية. وقد يمكن أن نضيف أيضا على مستوى مختلف ذبذبات طريق التجارة ما بين السويس والرأس ..... إلخ .

النقيض تماما كانت السكان بالفعل (ف) ، فهى مذبذبة إلى أقصى حد ، فى ارتفاع وانخفاض مئات المرات ، أى أن الأولى عنصر ثابت والثانية متغيرة والسبب أن الأولى وظيفة لعاملين شبه ثابتين : البيئة الطبيعية والفن التكنولوجى ، أما الثانية فوظيفة عاملين شديدى التغير : الفيضان السنوى وضبط الادارة القائمة . وهذا يعنى أن حالة السكان الحقيقية كما وكيفا هى من الناحية العملية نتيجة لهذين الضابطين الأخيرين ، الطبيعى والبشرى ، النيل وضبط النيل ، النهر والحكومة .

فترات حضارية تاريخية

ثالثا ، الفترات السكانية الرئيسية فى تاريخنا ، لأنها أساسا فترات حضارية ، هى أيضا فترات تاريخية ، بمعنى أنها تتفق إلى حد كبير مع تقسيم المؤرخين للعصور السياسية كالدولة القديمة والوسطى والحديثة والعصر الفاطمى والأيوبى .. إلخ . فهذه ليست وحدات زمنية مجردة ، بل لها قيمة تصنيفية حضاريا أيضا . فالأعم الأغلب أن كل عصر سياسى ينقسم إلى فترتين : فترة تزايد سكانى فى البداية ، ثم فترة تناقص ، والاثنتان معا تؤلفان منحنى تاما جرسى الشكل bell - shaped .

السبب أن الدولة أو النظام الجديد يكون فى قمة اندفاعته للاصلاح والضبط ريا وزراعة وتجارة وإدارة .... إلخ ، فتنطلق السكان نموا ، ثم يفقد قوته بالتدريج ويضطرب الضبط والانتاج فتنهار السكان إلى الحد الذى يستدعى قيام حكم جديد ، وهكذا . هذه الثنائية تجدها فى بداية ونهاية كل من الدولة القديمة والوسطى والحديثة وفى كل الأسرات الحاكمة فى العصر الاسلامى بلا استثناء ، إلا أن يكون فيها أكثر من ثنائية واحدة إذا طال عمرها .

تلك الدورة السكانية بمورفولوچيتها الأساسية لم يكن ابن خلدون بعيدا عنها تماما لا تشخيصا ولا تفسيرا حين طرح نظريته العامة فى العمران والعصبية والدولة والسلطان فمن صميم مضمون النظرية أن الدولة الفتية الشابة التى تقوم فى البداية على عصبية قوية الشكيمة والتنظيم تعنى الاستقرار السياسى فالرخاء الاقتصادى فالنمو السكانى ، إلى أن يداخل الدولة فى أخرياتها الترف والميوعة والضعف فتنقلب الصورة حيث يؤدى الاضطراب والعجز السياسى إلى التدهور والانحدار الاقتصادى وهذا يؤدى إلى انهيار السكان وتناقصهم . وبذلك تتم دورة كاملة من نمو وتناقص السكان ، إلى أن تبدأ دولة جديدة بنفس المسار والسيرة ، فتبدأ معها دورة سكانية جديدة . وهكذا إلى مالا نهاية .

كيان لوچستى

رابعا ، تذبذب السكان المستمر ارتفاعا وانخفاضا معناه أنها كانت لا تتزايد إلا لتتناقص ، أى أنها بعد أن تصل إلى نقطة القمة الممكنة لا تظل عليها إلى الأبد ، بل تهوى دونها إن آجلا أو عاجلا . وتلك دورة سكانية ، دورة تعود فتبدأ من جديد . هذا السلوك والإيقاع هو صميم النظرية اللوجستية : يعنى أنه فى عالم متناه كمصر كان هناك دائما حد أعلى للتكاثر السكانى ، بعده لا مفر من التوقف أو التناقص . وهذه الدورة طبيعية بيولوچية بقدر ما أن الدورة السابقة حضارية سياسية ، ولكنهما تعملان فى اتجاه واحد غالبا من هنا وهناك التذبذب الشديد فى حجم السكان.

الضوابط المالثوسية

خامسا ، وهذا ضوابطه الرهيبة هى ببساطة شديدة ووضوح أشد الضوابط المالثوسية الكلاسيكية ، الموانع الموجبة ، المجاعة والوباء والحرب داخلية وخارجية . وسجل المجاعات والأوبئة فى العصور الوسطى مخيف بأبسط تعبير ، ولكنه يمتد إلى العصور القديمة أيضا ، وحتى الاشارة الموجزة إليه هنا مستحيلة لضخامته ، ويكفى أن نقول إنه كان ضابط معدل الوفيات الأول وأنه بدا كما لوكان جزءا من صميم النظام الديموغرافى والتوازن الإيكولوچى ! وقد كان دور هذا الضابط فى تحديد السكان يتراوح مابين نمط ذبابة الدروسوفيلا فى الظروف العادية ، بطىء وصامت وسار ، ومابين نمط القوارض ، فجائى نكبائى وكاسح ، وذلك فى حالة شذوذ الفيضان . الأول كأنه المرض المزمن ، والثانى كأنه الحاد .

وإذا كان لنا أن نلتقط بعض الحالات التاريخية من سجل المجاعات والأوبئة كعينات ممثلة ، فهناك أربع أو خمس من «نمط الشدة المستنصرية » ، كما يمكن أن تسميه . وليس لنا أن نعلق على صحة الرواية فيها ، تكفى نغمتها العامة . ولكن يبدو منها على الأقل أن نقطة الحضيض السكانى المعروفة لنا بثقة – ٢.٥مليون قبيل الحملة الفرنسية – قد تكررت على الأرجح مرارا فى تاريخ مصر . فأما أقدمها فلعلها الكارثة التى وصفها إيبوير فى الدولة القديمة . فهو يشير أيضا إلى غياب النيل وفناء السكان الرهيب (١) .

(لن نذكر هنا مايلتقى عليه ابن عبد الحكم والمقريزى وابن إياس من أن مصر بعد الغزو الفارسى وبختنصر خلت من السكان تماما لمدة ٤٠ سنة (٢) ! فهذه لو صحت لكان معناها نظرية الدورات النكبائية catastrophism فى تاريخ سكان مصر ، أى تعاقب بداية ونهاية الكون والوجود على ظهرها عدة مرات . ولكن الرواية كلها أسطورة وهمية تكشف نفسها بنفسها حين تحدد أن ماقتل بختنصر «من أهلها مائة ألف ألف إنسان» .. أى مائة مليون !)

---

(1) H. Peake, H. J. Fleure, Steppe and sown, Oxford, 1928 , p. 141 - 3 ; Ludwig . The Nile , vol, II, p. 110 - 111 .

(٢) المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٤٠ ، ١١٦ ؛ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص ٣٢ ؛ ابن إياس بدائع الزهور ، جـ ١ ، ص ٣٥ .

ثم هناك الشدة المستنصرية ، النكبة – النموذج ، التى يقول عنها المشتى – نكره ابن إياس – إنه عاش من بعدها ثلث سكان مصر فقط (١) ! وتلى الكارثة البشعة التى شهدها وسجلها البغدادى فى أواخر الأيوبية ووصفها بمايفيد الافناء شبه الكامل (٢) وعنها يقول ابن إياس إنها قتلت ثلثى السكان ، بينما يقول السيوطى ثلاثة الأرباع ! (٣) وفى القرن ١٣ يذكر ابن إياس شدة أخرى مات فيها ثلث السكان (٤) . أما فى القرن ١٤ فقد وفد الوباء الأسود من أوروبا – حيث قتل هناك ربع السكان فى تقدير ونصفهم وثلاثة أرباعهم فى تقديرين آخرين (٥) – وفد ليكرر نفسه فى مصر (٢٠ألف ميت من القاهرة وحدها كل يوم ، ٩٠٠ألف فى شهرين) (٦) .

على قمة المنحنى اللوجستى

سادسا ، عاشت مصر أغلب تاريخها تقريبا على قمة المنحنى اللوجستى ، أى أن السكان بالفعل كانت أغلب عمرها قريبة من السكان بالقوة ، أى قريبة من نقطة التشبع أو كما يقول ويلسون ، كانت مصر القديمة دائما بمثابة «أنبوب مغلق يحتوى على تجمع من الحياة قريب من نقطة التشبع » (٧) . أما السبب فميكانيزم وديناميات النمو ، فلقد كان تزايد عدد السكان بعد أى إنهيار سريعا وأسرع مما نظن ، وكان معدل المواليد طليقا . يقول المقريزى « ورجالهم يتخذون نساء عديدة ، وكذلك نساؤهم يتخذن عدة رجال ، وهم منهمكون فى الجماع ، ورجالهم كثيرو النسل ونساؤهم سريعة الحمل » (٨) . ويقول بيترى ، كان السكان يتكاثرون بسرعة ليملأوا البلد (٩) . أى أن أى

(١) بدائع الزهور ، جـ ١ ، ص ٦١ .

(2) Abdollatiphi historiae Aegypti , p. 210 - 276 .

(٣) بدائع الزهور ، جـ ١ ، ص ٧٦ ؛ حسن المحاضرة فى اخبار مصر والقاهرة ، ص ١٥٥ .

(٤) جـ ١ ، ص ٢ – ١٣٤ .

(5) Winslow , Man and Epidemics, p. 198 - 9 .

(٦) ابن إياس ، جـ ١ ص ١٩١ ؛ السيوطى ، ص ١٦١ .

(7) In : Before philosophy , op. cit . , p. 40 .

(٨) الخطط ، جـ ١ ، ص ٧٧ .

(9) social Life in Ancient Egypt , p . 29 - 30 .

فراغ ديموغرافى طارئ سرعان ما كان يمتلئ فى عقود بعودة التزايد حتى يصل إلى مستوى التشبع ، وبعدها يظل قريبا منه لمدة طويلة رغم الذبذبات الثانوية . أى أن (ف) كانت فى معظم الوقت أقرب إلى (ق) أكثر منها بعيدة عنها .

ويترتب على هذا أن مجموع فترات نقص السكان يعد قصير العمر على المدى الطويل، بينما مراحل التشبع أطول بكثير ومجموعها هو السائد فى التاريخ . ويترتب على هذا أيضا أن حجم السكان الفعلى فى مراحل الارتفاع والتزايد لا يختلف كثيرا جدا بين العصور السياسية المختلفة ، لأنها جميعا قرب التشبع ، وهو سقف شبه ثابت . فمثلا فى قطاع النمو والتزايد فى النصف الأول من كل من العصرين البطلمى والرومانى نجد عدد السكان متقاربا . أما التباين الشديد فأكثر التصاقا بمراحل التناقص ونقط الحضيض التى وصل إليها السكان ما بين عصر وعصر .

إفراط سكانى مزمن

سابقا ، مع القرب فى الظروف العادية من مستوى التشبع السكانى ، كانت مصر تعيش فى الغالب فى حالة إفراط السكان overpopulation أو قريبا منها ، بحيث كادت هذه تكون حالة شبه طبيعية شبه مزمنة بدرجة أو بأخرى . وفى النتيجة فإنها كانت تعيش قريبا من حافة خطر التناقص depopulation العنيف المفاجئ عند أول اختلال فى البيئة والتوازن الإيكولوچى كشنوذ الفيضان .... إلخ . وهى فى هذا تختلف عن البيئات الرعوية المحيطة كصحراء العرب مثلا . فهذه لفقر مواردها أقرب فى حالتها الطبيعية إلى تفريط السكان underpopulation . والخطر الذى يهددها فى حالات اختلال البيئة كالجفاف هو أن تجد نفسها فجأة فى حالة إفراط السكان وليس تناقص السكان ، لأنها بحركيتها الطبيعية تحل مشكلتها على الفور بالهجرة فى أى صورة كالغزو أو غيره . أما فى مصر فالحل محلى موضعى ، هو أن تنوى السكان وتذوب بمعدل الوفيات . فحتى فى أبشع كوارث الأوبئة والمجاعات ، قلما هاجر السكان وهجروا الوادى . والاستثناءات نادرة ومعدودة .

ولكن ثبات نسبى

ثامنا ، ومن الناحيــة الأخــرى ، فلقد كان سـكان زراعة الرى أكثر أمنا وثباتا نســبيا وأقل تعرضا لأخطار التناقص النكبائية من سكان الزراعة المطرية ، كما يلاحظ كريزول عن مصر بحق وبصحة (١) . ومع ذلك فقد كان وقع الصــدمة وصداها أكبر فى مصــر ، لا لسبب إلا لأن حجم السكان أصلا أضخم وأكبر . ولعل هذا هو الذى يفسر تدفق سكان المناطق المجاورة على مصر طلبا للغذاء حتى أثناء المجاعات ، كأبناء يعقوب ، كما قد يفسر تشجيع مصر ودعوتها لقدوم الهجرات والسكان إليها أحيانا فى مراحل إعادة النمو بعد الكوارث السكانية كما فعل الناصر قلاوون (٢) ، أو توطين بدو حواف الوادى داخله كما حدث فى أواخر العصر المملوكى العثمانى .

الحجم ، الحكم ، والحبوب

تاسعا ، وجــد كافينياك فى تاريخ سكان مصر عـلاقة وثيقة بين حجم الســكان وإنتاج الحبوب (٣) ، وهى علاقة كانت تتأزم – حتى فى غير فترات الأوبئة والمجاعات – بضغوط وابتزاز ومضاربات الاقطاع فى الداخل كما فى أيام المماليك خاصة ، ثم الاستعمار فى الخارج كما فى أيام الرومان خاصة حيث كانت روما تعيش على قمح مصر أربعة شهور من السنة . ومن هنا نرى أن شخصية مصر السكانية لم تكن لتنفصل عن النظام الاجتماعى والسياسى ، وأن الاقطاع والاستعمار قد حرفاها بقدر أو بآخر . وجزء معين من إفراط السكان وفقر المستوى المعيشى والمجاعات نفسها يرجع لا إلى الظروف الطبيعية ممثلة فى ذبذبات الفيضان ، ولا حتى إلى الظروف الحضارية ممثلة فى مستوى العصر التكنولوجى والصحى المحدود ، ولكن إلى الظروف الاجتماعية والسياسية ممثلة أساسا فى الاقطاع والاستعمار .

---

(1) K. A. C. Creswell, "Fluctuations in the population of Irrigated countries", Man, vol. XV, no. 1915, p. 68 - 70.

(٢) القلقشندى ، صبح الأعشى ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، جـ ١٣ ، ص ٢٤٠ – ٢٤٢ .

(3) Cavaignac, p. 2.

متوسط الحجم ، والحجم التراكمى

عاشرا ، وأخيرا ، من الصعب جدا أن نضع متوسطا لعدد سكان مصر عبر العصور كما يفعل كافينياك بالنسبة لعصر الأسرات ، وأميلينو بالنسبة لتاريخ مصر برمته (٥ ملايين كل) . ولكن فى الوقت نفسه فإن هذا المتوسط يبدو لنا أقل من الحقيقة كثيرا ، إذ رغم الذبذبات الرهيبة كان السكان أغلب الوقت أقرب إلى التشبع وإلى السقف منهم إلى القاع . وعلى أية حال فقد حاول أميلينو الوصول إلى تقدير للمجموع التراكمى لسكان مصر خلال الأربعة آلاف سنة من الحضارة القديمة ، منطلقا من ذلك المتوسط . فعلى أساس متوسط عام مستمر أو جار قدره خمسة ملايين نسمة ، أى ١٥ مليونا كل قرن ، وصل إلى ٦٠٠ مليون (١) .

ولكن أغلب الظن عندنا أن هذا الرقم ، الذى يعادل سكان الصين أو أوروبا فى لحظة واحدة من ستينيات هذا القرن أو سكان الهند فى السبعينيات ، هذا الرقم هو دون الحقيقة ، ولعل صحته تكون ١٠٠٠ مليون ، وإن تعذر التحقيق بالطبع ، فإن صح هذا التكهن ، لكان معناه بليون مصرى فى البشرية التاريخية على الاطلاق ، وأن عدد المصريين جميعا طوال التاريخ جميعا يعادل تقريبا سكان العالم جميعا فى لحظة واحدة ما من بداية القرن ١٩ وهو على عتبة الانقلاب الصناعة بالضبط . (يقدر عدد سكان العالم سنة ١٨٠٠ بنحو ٩٠٦ إلى ٩١٩ مليونا ، وسنة ١٨٥٠ بنحو ١٠٩١ إلى ١١٧١ مليونا) .

من الناحية الأخرى ، فإذا كانت مصر تعادل اليوم ١٪ من سكان العالم تقريبا ، فلاشك أن مجموع البشرية المصرية التراكمية من مجموع العائلة البشرية عبر التاريخ هو أكبر من تلك النسبة ، ربما الضعف أو حتى ثلاثة الأمثال . ذلك لأن نسبة سكان مصر إلى سكان العالم خلال الجزء الأكبر من التاريخ كانت أعلى بكثير مما هى عليه الآن ، أحيانا ٥ ٪ أو أحيانا ٢ ٪ .

وعلى أية حال ، وعلى وجه العموم ، فإن معنى هذا أن « الجنس المصرى » ، مع التجاوز هنا ومؤقتا عن كلمة الجنس ، يمثل قطاعا هاما قد لا يقل كثيرا عن $\frac{1}{20}$ من النوع

(1) Amélineau , Histoire de la sépulture dans l'Ancienne Egypte , Pairs , 1896 , t. I. p. 51 .

الإنسانى أو العائلة البشرية منذ وجدت على سطح الأرض . ولعل هذا يفسر ، ويرمز أيضا إلى قيمة مصر الخاصة فى الوجود البشرى منذ كان هذا الكوكب . غير أن هذه قضية أخرى تستدعى وقفة متأنية أكثر تفصيلا .

سكان مصر فى عالم متمدد

قد يكون من المفيد ، ونحن نغادر تاريخنا الديموغرافى القديم لنطرق ثورتنا الديموغرافية الحديثة ، أن نتساءل عن الحجم أو الوزن النسبى لمصر السكانية بين سكان العالم ، أثابت هو أو متغير ، وإن كان متغيرا أزاد هو أم نقص ؟ بصيغة أخرى ، حجم مصر السكانى المتغير فى العالم عبر التاريخ ، أو إن شئت حجم مصر السكانى فى عالم متغير عبر العصور ، كيف هو يبدو وإلى أين يتجه ؟

فى المحيط العالمى

بغض النظر تماما عن حركة حجم سكاننا الحقيقى عبر العصور واتجاهه العام نحو التزايد الفعلى ، فإن الحقيقة التاريخية الكبرى هى أن حجمنا النسبى ، على العكس ، قد تضاءل بانتظام واطراد فى خط شبه مستقيم ولكنه نازل بإستمرار تقريبا . فإذا بدأنا من فجر التاريخ والحضارة والزراعة ، فما لا شك فيه أن مصر غداة الثورة الديموغرافية الأولى كانت أكبر كتلة سكانية منفردة فى العالم على الاطلاق ، إن لم تكن تطوى أكبر نسبة منه حقا (١) . على أن تلك مرحلة افتتاحية فحسب بالطبع ، عابرة ونسبية .

أما منذ انتشرت الزراعة والحضارة فى العالم ، واتسع نطاق المعمور ، وأضيفت إلى العائلة البشرية كتل وجزر سكانية جديدة بزغت من اللامعمور ، كتل متزايدة أبدا وجزر متوسعة باستمرار ، كان حتما أن تتناقص نسبة مصر ، على سبقها ، بالتدريج

(1) Elliott - Smith , The ancient Egyptians , p. 19 , 82 ' in the beginning . p.121 ' Human history , p . 14 - 17 ' keith , A new theory of human evolution p.301 .

أو بسرعة، حتى وإن تزايدت كتلتها وكثافتها ذاتيا وحقيقيا والأرقام المتاحة لدينا على علاتها بالطبع ، لا تترك مجالا للشك فى صحة هذه المقولة أو البديهية الاحصائية .

ففى أيام الامبراطورية الرومانية كان عدد سكان العالم حسب تقدير البعض نحو ٢٠٠ مليون نسمة (١) ولما كانت طاقة مصر السكانية فى ذلك الحين تتراوح حول ± ١٢ مليون نسمة كما سبق ، بينما تدور تقديرات سكانها حينئذ بالفعل حول ١٠ ملايين ، فإن نسبة سكان مصر من سكان العالم كانت فى حدود ± ٥ ٪ ، وإذا كان من المؤكد أن هذه النسبة لا تعدو كسرا ضئيلا ، ربما عشريا ، من نسبة مصر فى ذروة ثورتها الديموغرافية الأولى، إلا أنها للأسف تعد رقما قياسيا بالنسبة إلى مراحل التاريخ اللاحقة .

ففى أول تقدير تال أو متاح لسكان العالم بعد ذلك حوالى منتصف القرن السابع عشر، قدر سكان العالم سنة ١٦٥٠ بنحو ± ٥٠٠ مليون نسمة (٤٧٠ مليونا فى تقدير ويلكوكس ، ٥٤٥ مليونا فى تقدير كار - سوندرز) (٢) وإذا لم تكن سكان مصر قد تناقصت فعلا فى هذا التاريخ - ذلك كان صميم عصر الانحطاط الحضارى والسياسى - فإنها على أحسن الفروض قد هوت نسبتها من سكان العالم إلى ± ٢ ٪ ، أى إلى أقل من نصف ما كانت عليه فى العصور الكلاسيكية البطلمية والرومانية .

ليس هذا فحسب ، أو ليت هذا فحسب ، فإن انحدار مصر الحضارى إلى حضيض عصر الانحطاط فى نهاية القرن الثامن عشر وصل بها أيضا إلى حضيضها السكانى المعروف بصفة مؤكدة فى كل تاريخها قاطبة ، حيث بلغت ٢,٥ مليون نسمة كما وجدت الحملة الفرنسية . وهاهنا نصل إلى نقطة الشذوذ السكانى حقا فى تاريخ مصر ، تلك التى لا مثيل لها من قبل ولا من بعد ، ولا يمكن أن تعبر عن شخصية مصر السكانية بحال بقدر ما تناقضها فى الواقع وإن عجزت عن أن تنقضها كأمر واقع .

---

(1) A. M. Carr - Saunders , world population , Lond., 1936 , p . 118 .

(2) A. M. Carr - Saunders, world population , Lond., 1936 , p. 42 ' W.F. Willcox, studies in American demography , N. Y . 1940 , p. 40 .

تطور سكان مصر فى إفريقيا والعالم
فى الفترة الحديثة (بالمليون) (١)

السنة	مصر	إفريقيا	%	إفريقيا	العالم	%	مصر	العالم	%
١٨٠٠	٢,٥	٩٠	٢,٨	٩٠	٩٠٦	٩,٩	٢,٥	٩٠٦	٠,٣
١٨٥٠	٤,٥	٩٥	٤,٨	٩٥	١١٧١	٨,١	٤,٥	١١٧١	٠,٤
١٩٠٠	١٠,٠	١٢٠	٨,٣	١٢٠	١٦٠٨	٧,٤	١٠,٠	١٦٠٨	٠,٧
١٩٢٠	١٣,٠	١٣٦	٩,٦	١٣٦	١٨٣٤	٧,٤	١٣,٠	١٨٣٤	٠,٧
١٩٣٠	١٤,٥	١٥٥	٩,٤	١٥٥	٢٠٠٨	٧,٧	١٤,٥	٢٠٠٨	٠,٨
١٩٤٠	١٦,٥	١٧٧	٩,٤	١٧٧	٢٢١٦	٨,٠	١٦,٥	٢٢١٦	٠,٨
١٩٥٠	٢٠,٠	١٩٩	١٠,١	١٩٩	٢٤٠٦	٨,٣	٢٠,٠	٢٤٠٦	٠,٨
١٩٦٠	٢٦,٠	٢٤٤	١٠,٦	٢٤٤	٢٩٧١	٨,٢	٢٦,٠	٢٩٧١	٠,٨
١٩٧٢	٣٤,٠	؟	؟	؟	٣٦٣٢	؟	٣٤,٠	٣٦٣٢	١,٠
١٩٧٨	٤٠,٠	؟	؟	؟	؟	؟	٤٠,٠	٤٢١٩	٠,٩
١٩٧٩	٤١,١	؟	؟	؟	٤٣٢١	؟	٤١,١	٤٣٢١	١,٠
١٩٨٠	٤١,٨	٤٧٧	٨,٧	٤٧٧	٤٤٧١	١٠,٧	٤١,٨	٤٤٧١	٠,٩
١٩٨٢	٤٥,٠	٤٩٥	٨,٩٠	٤٩٥	٤٦٠٠	١١,٧	٤٥,٠	٤٦٠٠	١,٠
١٩٨٣	٤٦,٠	؟	؟	؟	٤٧٠٠	؟	٤٦,٠	٤٧٠٠	١,٠

فلأول مرة فى تاريخها الطويل المفعم يهوى وزن مصر السكانى فى العالم إلى كسر عشرى هزيل هو ٠,٣ ٪ أى ٣ فى الألف أو ١ على ٣٠٠ ومعنى هذا أن مقابل مصرى من بين كل ٢٠ إنسانا فى العالم أيام الكلاسيكية ، لم يعد هناك سوى مصرى واحد بين كل ٣٠٠ إنسان فى العالم . لقد دخلت مصر دائرة انعدام الوزن السكانى ، مركز الدائرة .

---

(1) Ibid .

بصعوبة بالغة وبطء شديد فقط أخذت مصر تنتزع نفسها من هذه الوهدة أو السقطة خلال القرن التاسع عشر بطوله على الأقل ، ولكن ليس إلا منذ نهايته ودورة القرن العشرين أن خرجت عمليا من دائرة انعدام الوزن هذه فمن ٤ فى الألف من سكان العالم سنة ١٨٥٠ ، تصاعدت النسبة بالتدريج إلى ٧ فى الألف لأول مرة سنة ١٩٠٠ .

أما بعد ذلك فيمكن القول إنها أنفقت النصف الأول من القرن الحالى زاحفة تسعى صوب علامة الواحد الصحيح ، لتحققها بعد ذلك فقط فى النصف الثانى من القرن بدرجة أو بأخرى . فقد تراوحت نسبة سكان مصر من سكان العالم خلال عقود النصف الأول من القرن حول ٠,٧ – ٠,٨٪ ثم منذ الستينيات فقط بلغت النسبة ١ ٪ ، مع شئ من التذبذب من جانبها أو التجاوز من جانبنا . على أن لنا أن نقرر بإطمئنان أن مصر اليوم تعادل ١٪ من سكان العالم .

بل لعل من الطريف اللافت للانتباه كيف تصر مصر الآن على الاحتفاظ بهذه النسبة بانتظام والحاح : ٣٤ مليونا مقابل ٣٦٣٢ مليونا سنة ١٩٧٢ مثلا ، ٤٠ مقابل ٤٢١٩ سنة ١٩٧٨ ، ٤١,١ مقابل ٤٣٢١ سنة ١٩٧٩ ، وأخيرا ٤٦ مليونا مقابل ٤٧٠٠ مليون بالضبط سنة ١٩٨٣ . إن مصر المعاصرة هى عُشر عُشر العالم سكانا ، بعد أن كانت أكثر من عشره على الأقل فى فجر التاريخ وحتى صدره .

قصة مألوفة ، وآلية مفهومة ، فى دراما التاريخ الديموغرافى . فبغير تدريم أو تأس . فإن مصر على الجملة قد نمت عبر التاريخ نموا عظيما فى السكان ، إلا أن العالم من حولها قد نما أكثر وأسرع . هذا . ببساطة ، كل ما فى الأمر . المفارقة الصادمة فقط هى بالطبع أن مصر لم تكن قط أكبر حجما وسكانا مما هى اليوم ، بل إنها لتعد أو تعد الآن تقريبا أربعة أمثال ما كانت عليه فى قمة تاريخها السكانى القديم ، ومع ذلك فإنها بإستثناء فترة الشذوذ الديموغرافى فى عصورها المظلمة لم تكن أصغر مما هى عليه اليوم فى العالم نسبيا .

فى إفريقيا

فى إفريقيا ، هى الأخرى بإعتبارها القارة الأم ، فإن قصة مصر لا تقل إثارة ، ودلالة فلقد أتى على مصر حين من الدهر لم تكن شيئا يقل عن نصف افريقيا سكانا ، إن لم نقل

أكثر من النصف . وليس فى هذا شئ من المغالاة أو التجاوز . فحتى لو تجاوزنا مرحلة الثورة الديموغرافية الأولى فى العصر الحجرى الحديث ، فلعل كتلة مصر السكانية الكثيفة إبان الفرعونية مثلا لم تكن لتقل عن مجمل سكان بقية القارة بمستواها الحضارى البدائى السائد وقتئذ . وعلى أية حال فلا جدال فى أن مصر كانت أكبر جزيرة سكانية منفردة فى القارة طوال تاريخها ، كانت أطول وأضخم وأكثف واحة بشرية بها ومركز الثقل الديموغرافى فيها دون منازع .

إلى أن كانت تلك المرحلة الحضيض ، مرحلة الشذوذ الديموغرافى فى عصورنا المظلمة، حين انقلب وضع مصر رأسا على عقب حتى فى إطار القارة الأم مثلما انقلب فى الاطار العالمى ، بل وأسوأ كثيرا لأنه أتى بصورة غير متصورة على الاطلاق . ففى سنة ١٨٠٠ حين سجلت مصر علامة الحضيض ٢,٥ مليون نسمة ، قدر سكان افريقيا بنحو ٩٠ مليونا ، يعنى بنسبة ٢,٨ ٪ بالكاد . لقد هوت مصر إلى ١ على ٣٠ من افريقيا .

بالتدريج الوئيد فقط تم تصحيح هذه الانحرافة السالبة خلال القرن التاسع عشر ، حيث ارتفعت النسبة الى ٤,٨٪ سنة ١٨٥٠ ، ٨,٣ ٪ سنة ١٩٠٠ . ومنذ دورة القرن فقط بدأت مصر تسعى حثيثا نحو علامة العشر من القارة ، متذبذبة حولها بالسالب أو بالموجب من عقد الى آخر . وإلى الستينيات والسبعينيات يمكن القول إن مصر كانت عُشر إفريقيا بسهولة ، بمثل ما كانت إفريقيا عشر العالم بالتقريب .

والواقع ، عند هذه النقطة ، أن هناك تناظرا لافتا بين نسبة مصر فى إفريقيا ونسبة إفريقيا فى العالم خلال الفترة الحديثة بصفة عامة . فمصر عُشر إفريقيا ، وإفريقيا عُشر العالم (ومصر بالتالى واحد على المائة من العالم) . هناك بالطبع استثناءات وابتعادات ملحوظة أو محدودة ، ولكن الأهم منها أن هناك تفاوتا أساسيا فى الايقاع فى المراحل المبكرة والمتأخرة .

ففى حين كانت نسبة إفريقيا من العالم قبل القرن التاسع عشر ضعف نسبتها بعده ، على عكس نسبة مصر من افريقيا ، فإن نسبة افريقيا من العالم تميل فى السنوات الأخيرة (والقادمة فيما يبدو) إلى الزيادة فى حين تبدى نسبة مصر من إفريقيا اتجاها إلى التناقص ، والواقع أن إفريقيا اليوم تتجاوز عُشر العالم بكسور ، فيما تقصر مصر فى إفريقيا دون العُشر بكسور .

السبب بالطبع هو الانفجار السكانى الضخم الذى تشهده افريقيا المستقلة وتعيشه حاليا منذ التحرير ، حيث تنمو بمعدلات تعد من بين أعلى ما فى العالم الآن ، أعلى على الجملة من المعدل المصرى الراهن ، ذلك الذى تطامن نوعا على أية حال فى السنوات الأخيرة بعد أن عبر ذروته وسبقت موجته موجة النمو الافريقى زمنيا . أما الى أى مدى يمكن لمصر أن تحافظ على نسبتها فى إفريقيا كعُشر القارة ، فلا يمكن التنبؤ بدقة ، أكثر مما يمكن التنبؤ باحتفاظها بالواحد الصحيح بين سكان العالم ككل .

الثورة الديموغرافية

مع بدايات القرن ١٩ تبدأ الفترة الحديثة ، وهى فترة سكانية - ديموكرون - جديدة تماما لا تقارن ولا ينبغى أن تُقارن بما عرفته مصر طوال تاريخها من قبل ، وتعد وحدها وحدة مورفولوچية مستقلة دائما فى منحنى السكان التاريخى ، سواء ذلك من حيث السكان بالقوة (ق) أو السكان بالفعل (ف) . إنها « الثورة الديموغرافية» بكل معنى الكلمة، ونحن إنما نعيش اليوم على آخر وأعلى قممها . فالبداية - ١٨٢١ - تسجل بالتقريب ٢,٥ مليون نسمة . والنهاية اليوم - ١٩٨٣ - تقدر بنحو ٤٦ مليونا . فسكان مصر اليوم يبلغون على الأقل ثمانية عشرة أمثال - كدت أقول «أمصار» ! - ما كانوا عليه منذ أكثر قليلا من قرن ونصف قرن . ونسبة النمو الكلى تصل إلى ١٧ مثلا، أى أن سكان مصر ضاعفوا عددهم نحو ١٧ مرة فى ١٦٢ سنة ، بمعدل مرة كل ١٠ سنوات تقريبا .

وعلى المستوى العالمى ، فتلك ثورة ديموغرافية عارمة لا تأتى فى الصف الأول من افريقيا أو الشرق الأوسط فقط ، بل تفوق كل ما عرفته أوروبا أو آسيا ربما باستثناء جاوه والفلبين (١) . غير أن هذا المعدل القياسى - لا ننسى - منتفخ فى الواقع بقدر أو بآخر من الافتعال أو الشذوذ ، لأنه إنما يبدأ من ذلك النقص السكانى الفاحش الذى سبق تلك الثورة بحيث كاد حكمها يكون حكم البلاد «الحديثة » المكشوفة والمعمرة لأول مرة ، رغم أننا هنا فى أقدم بلد معمور فى العالم ! ومع هذا ، وعلى أى

(1) Carr-Saunders, world population, p. 132 .

مقياس ، تظل ثورتنا السكانية - بالنسبى لا المطلق بالطبع - من أضخم الثورات السكانية فى العالم الحديث .

فإذا عرفنا بعد هذا أن أولى الثورات الديموغرافية فى عالمنا الحديث هى تلك التى بدأت فى بريطانيا مع الانقلاب الصناعى فى عشرينيات القرن الماضى ، وتلتها بسرعة فرنسا فى الثلاثينيات ثم بقية دول أوروبا من الغرب إلى الشرق بالتدريج حتى السبعينيات والثمانينيات ، أدركنا أن مصر لم تتخلف طويلا جدا فى نقطة البداية ، وإن كانت قمة الانفجار وجسمه الأساسى قد تأخرا حقا إلى القرن الحالى ، ولما كان الزناد الذى أطلق هذا الانفجار السكانى فى مصر هو انقلاب الرى والزراعة بكل ما يعنى من نتائج ومحمولات اقتصادية واجتماعية مثلما كان الزناد الذى أطلقها فى الغرب هو الانقلاب الميكانيكى والانقلاب الصناعى ، فإننا نستطيع باطمئنان أن نقول إن انقلاب الرى عندنا كان بمثابة الانقلاب الميكانيكى فى أوروبا ، بينما يعادل انقلاب الزراعة الانقلاب الصناعى.

ولما كانت سنة ١٨٢٠ هى السنة التى انقلب فيها نظام الرى بصورة جدية جذرية ، فإنها تعد بجدارة بداية الثورة الديموغرافية الحديثة . وبعد ذلك فإن فى ثورتنا هذه بعض نقط تاريخية تستحق الملاحظة كعلامات على الطريق . ففى بداية القرن التاسع عشر بلغ عدد السكان تقريبا ٢,٥ مليون ، فتضاعف فى منتصفه إلى ٥ ملايين ، ثم تضاعف فى نهايته إلى ١٠ ملايين .

فدورة القرن إذن نقطة ارتكاز جديرة بالتسجيل ، إذ وصل السكان عندها إلى علامة العشرة ملايين ، بينما أن لسنة ١٩١٧ من بعدها مغزى خاصا حيث بلغ السكان ١٢,٧ مليون نسمة ، فكانت بذلك أول مرة على الأرجح تحقق مصر الحديثة فيها قدراتها وطاقاتها السكانية القصوى التى أتيحت لمصر القديمة الحوضية ، وكل زيادة بعدها تعد بذلك طاقة وآفاقا جديدة تماما لم تعرفها مصر القديمة على الأرجح فى أى وقت .

ثم يأتى منتصف القرن ليسجل علامة العشرين مليونا ، أى ضعف علامة دورة القرن . ثم على عتبة الثلث الأخير من القرن فى سنة ١٩٦٦ تتحدد علامة قياسية جديدة هى علامة الثلاثين مليونا. أما علامة الخمسة والثلاثين فتحددها سنة ١٩٧١ ، بينما تحققت علامة الاربعين مليونا سنة ١٩٧٧. وأخيرا وفى العالم الحالى ١٩٨٣ ، أى فى بدايات الربع

الأخير من القرن ، إذ بلغ السكان ٤٦ مليونا ، فإن مصر تناهز اليوم أربعة أمثال أقصى ما يحتمل أن يكون قد وصل إليه سقف السكان فى مصر القديمة أو الوسيطة . فمصر الماضى فى أحسن حالاتها لم تكن لتعدو ربع مصر اليوم ، ومصر اليوم أربعة أمثالها بالأمس على الأقل . ولسوف تصبح مصر سنة ٢٠٠٠ – ٧٠ مليونا كما يُقدر – نحو خمسة أو ستة أمثالها سنة ٢٠٠٠ ق . م .

مراحل النمو الحديث

ويهمنا بعد هذا أن نحلل النمو الحديث إلى مراحله الأولية لنتتبع إيقاعه وسرعة خطاه وتغير اتجاهاته . وهنا نجد لدينا سلسلتين من الأرقام المتاحة ، الأولى تقديرات اجتهادية أو تخمينية سابقة لعصر الاحصاء وتغطى معظم القرن التاسع عشر ، والثانية هى سلسلة التعدادات الاحصائية نفسها منذ نهاية ذلك القرن . وغنى عن النص أن الأولى أبعد شئ عن أن تكون يقينية يوثق بها ، وحتى الثانية تترك الكثير للتمنى وأحيانا للتخمين . ولهذا يحسن دائما أن تؤخذ النتائج والاحكام النهائية بلا نهائية ، أعنى بشئ من التحفظ والحرص .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز منذ بداية القرن التاسع عشر بين ست مراحل أو وحدات مورفولوچية لكل منها اتجاهها وإيقاعها الخاص ، وتلك هى بالتقريب الفترات : ١٨٠٠ – ٢١ ، ١٨٢١ – ٤٦ ، ١٨٤٦ – ٨٢ ، ١٨٨٢ – ١٩٢٧ ، ١٩٢٧ – ٦٦ ، ١٩٦٦ – ١٩٨٣ .

تقديرات السكان قبل التعدادات

السنة	المصدر	عدد السكان
١٨٢١	تقدير الدولة	٢,٥٣٦,٠٠٠
١٨٣٥	وليم لين (١)	٢,٠٠٠,٠٠٠
غير محدد	مادن (٢)	٢,٠٠٠,٠٠٠

(1) E. W. Lane, Manners and customs , vol. I, p. 30 .

(2) A.E. Crouchley. "A century of economic development " , E. C., 1939 , p.133 .

غير محدد	كادالفين (١)	٢,٢١٣,٠٠٠
غير محدد	منجان(٢)	٢,٩٠٠,٠٠٠
غير محدد	بورينج وديهاميل (٣)	٢,٥٠٠,٠٠٠
غير محدد	محمد على (٣)	٣,٥٠٠,٠٠٠
١٨٣٠	كلوت بك (٤)	٣,٠٠٠,٠٠٠+
١٨٤٦	تقدير الدولة	٤,٤٦٧,٠٠٠
١٨٥٩	تقدير الدولة	٥,١٢٥,٠٠٠
١٨٧٢	تقدير الدولة	٥,٢١٠,٠٠٠
١٨٧٧	تقدير الدولة	٥,٥١٨,٠٠٠

المرحلة الأولى : توقف انتقالى

فأما المرحلة الأولى فتقع خارج عصر الثورة الديموغرافية ممثلة مرحلة الانتقال إليها من عملية تناقص السكان المخيف فى نهايات القرن الثامن عشر . والواقع أنها كانت فى جوهرها عملية مقاومة وتحييد لذلك الاتجاه النزولى والنزيفى الخطير، دونما تزايد ولا تناقص عمليا . فالواضح أن الفترة منذ الحملة الفرنسية إلى سنة ١٨٢١ تمثل فترة جمود وتوقف تام net arrest ، حيث أن عدد السكان عند التاريخين واحد هو ٢,٥ مليون نسمة .

ومع ذلك ، دعنا نســـتدرك ، فإن هذا التوقف المفـتـرض أو المرجح قد ينقلب إما إلى تزايد أو حتى إلى تناقص لو صحت الانتقادات التى توجه إلى رقمى السكان فى بدايته ونهايته . فالبعض يراهما كليهما دون الحقيقة ، ولكن آخرين يختلفون . ولذا يحتاج كل منهما إلى وقفة قصيرة أولا .

فأما رقم الحملة – جومار – فقد استند إلى إحصاء حقيقى لجميع سكان قرى المنيا كعينة ممثلة ، استخرج منها متوسط حجم القرية المصرية العادية عموما . وبضرب هذ

(1) A. E. Crouchley, " A century of economic development " , E. C., 1939 , :133 .

(2) McCon , Egypt as it is , p. 21 .

(3) Crouchley , id .

(4) Aperçu , t . i, p. 166 .

المتوسط فى إجمالى عدد قرى مصر كما حصرتها الحملة بنفسها وهو ٣٦٠٠ قرية ، جاء عدد سكان الريف نحو ٢,٠٧٦,٠٠٠ نسمة ، ثم بإضافة ٢٧٠,٠٠٠ للقاهرة ، ١٥٥,٠٠٠ للاسكندرية ، جاء مجموع سكان القطر باستثناء البدو الرحل نحو ٢,٤٨٩,٠٠٠ (١) .

ورغم أن المتفق عليه بعامة أن اختيار المنيا كعينة كان موفقا إلى حد بعيد ، ونتائج التقدير النهائى معقولة إلى حد آخر (٢) فإن البعض يراها دون الحقيقة بنحو نصف مليون أى أن صحة الرقم ٣ ملايين ، بينما يهوى بها البعض الآخر إلى ١,٥ مليون فقط أى نصف التصحيح السابق . وليس لنا هنا أن نقطع أو نقيّم أى التصحيحين أدنى إلى الصحة ، ولكن إذا أخذنا تقدير الحملة على قيمته الاسمية لما اختلف عن تقدير عام ١٨٢١، الذى يُظن بدوره دون الحقيقة بدرجة أو بأخرى .

فلقد بُنى هذا الرقم على نتيجة إحصاء للمنازل أجرى فى ذلك الوقت لتقدير الضرائب، وذلك على أساس افتراض ٤ أفراد لكل منزل فى الأقاليم والريف ، وخمسة لكل منزل فى العاصمة . فالمعتقد أن تقدير سكان المنزل الريفى أقل من الواقع بكثير وقد تأكد هذا إلى حد أو آخر فيما بعد حين أتى تقدير ١٨٤٦ بنحو ٤,٥ مليون نسمة ، أى نحو الضعف فى ربع قرن .

على أن الذى يبدو عمليا وعلميا هو أن تلك التحفظات أو التصحيحات المنصبة على رقم الحملة أو رقم ١٨٢١ قد لا تغير ، أو هى لن تغير ، كثيرا من حقيقة اتجاه السكان العام فى الفترة المحصورة بينهما ، وأن النتيجة الصافية تظل هى التوقف والجمود السكانى بصفة عريضة . فإذا كان ذلك كذلك ، وكان حصاد الموت يستوعب ببساطة كل محصّول الحياة ، فتلك إذن كانت «مرحلة السكان البدائية أو مرحلة الطفولة» فى أوضح صورها ، وتلك كانت علاماتها وسماتها التى تتلخص تصنيفيا فى اجتماع معدل مواليد بالغ الارتفاع ومعدل وفيات لا يقل ارتفاعا بحيث تكون النتيجة الصافية أقرب إلى الصفر الديموغرافى .

---

(1) Jomard, Memoire sur la population comparée de l'Egypte ancienne et moderne , Description de l'Egypte , t, IX , p. 105 ff .

(٢) سكان هذا الكوكب ، ص ٢٧٦ .

I. A. Farid, population of Egypt, Cairo, 1948 , p . 14 .

المرحلة الثانية : بداية التزايد وبدء الثورة

المرحلة الثانية ، ٢١ – ١٨٤٦ ، على العكس من الأولى ، كانت على الأرجح مرحلة تزايد وإعادة تعمير repopulation ، رغم الشكوك المحيطة بأرقامها هي الأخرى . ذلك أن تقدير ١٨٤٦ ، وقد بني على نفس أساس تقدير ١٨٢١ وإن بدقة أكثر ، أتى بمجموع قدره نحو ٤,٥ مليون ، بما يعني تضاعف السكان في ربع قرن ، أو بمعدل تزايد سنوي قدره ٢,٣٪ ، وهذا معدل مرتفع جداً لاسيما بالنسبة إلى الحالة الصحية السائدة .

من ثم يذهب البعض إلى أن نتائج ١٨٤٦ كان مبالغاً فيها إلى حد أو آخر (١) ، وهذا ترديد أو توكيد لرأي شاع أيام ذلك الاحصاء مؤداه أن نتائجه الأولية كانت ٣ ملايين فقط، ولكنها ضخمت في النشر للتهويل السياسي (٢) على أن المرجح ، من الناحية الأخرى ، أن اتجاهاً ساد في القرن نحو إعطاء معلومات أقل من الواقع تهرباً من الجندية والضرائب . وقد تأكد هذا فعلاً بتجربة أجريت للتحقق من ذلك حيث حوصرت عدة قرى بالقوات بغتة بالليل وأخرج جميع سكانها بالقوة ليعدوا (٣) .

من هذا وذاك يبدو ، في الخلاصة الصافية ، أن ربع القرن ٢١ – ١٨٤٦ كان في الأغلب جداً فترة نشطة من إعادة تزايد السكان (٤) بعد قرون غير معروفة من التناقص المزمن والمتزايد . بل إن لنا ، كما سبق ، أن نعد سنة ١٨٢٠ بالدقة ، حين بدأ انقلاب الري الحاكم ، بداية ثورتنا السكانية الحديثة بعامة . والواقع أن في ربع القرن هذا وضعت مشاريع طموح لاستصلاح الأراضي بفضل توافر المياه نتيجة لثورة الري .

كذلك انصرفت العناية لأول مرة إلى الصحة العامة وأدخل الطب الحديث بصورة أو بأخرى . فأمكن التحكم في الجدري خاصة الذي كان وحده ينقل ثلث عدد المواليد كل

(١) عوض ، سكان ، ص ٢٧٥ – ٢٧٧ ؛ فريد ، السابق ، ص ١٤ .

(2) Nassau w. Senior, Conversations and journals in Egypt and Malta in 1855, Lond., 1882 , vol. i. p. 33 .

(3) Ibid., p. 183 .

(4) Clot Bey, Aperçu, t. I, p. 170 - 1 .

سنة إلى قائمة وفيات الأطفال حسب أدق المراجع فى هذا الصدد وهو كلوت بك . إدخال التطعيم وحده ، كما يقدر، أنقذ ٤٠,٠٠٠ طفل كل سنة (١) .

فى الوقت نفسه ، فبينما كان معدل الوفيات يخفض هكذا بكل قوة ، كان معدل المواليد يشجع بكل الوسائل . فلقد كان هناك نقص شديد فى عمال الزراعة وفى مجندى الجيش ، فكان الفلاحون لهذا يُستحثون حثا على الزواج المبكر والتناسل السريع والتكاثر الشديد ، (٢) حتى أنه لم يكن من النادر كما ينبئنا كلوت بك نفسه أن يتعاصر جد الجد وحفيد الحفيد ، إشارة إلى فرط الزواج المبكر ورغم قصر منتظر العمر عامة (٣) .

على الجانب الآخر ، مع ذلك ، فإن الحروب العديده والأوبئة الدورية ظلت تبتلع نسبة كبيرة من السكان ، مثلا قضى وباء ١٨٣٥ على ٢٠٠,٠٠٠ شخص ، منهم ٤٠,٠٠٠ إلى ٨٠,٠٠٠ فى القاهرة وحدها ، بينما يقول مصدر آخر إن الطاعون قتل ربع السكان جميعا فى تلك السنة ، أو نحو ٨٠٠ ألف نسمة (٤) وفى منتصف حكم محمد على أودى الوباء بنحو ٧٠,٠٠٠ فى الاسكندرية فى إحدى السنوات (٥) . هذا بينما كانت وفيات الأطفال تحصد نصف الأطفال . بل فى إحدى السنوات بلغ عدد وفيات الأطفال ١٣٩,٠٠٠ من مجموع ١٨٨,٠٠٠ مواليد (٦) أما الأعمال العامة، ودعك من الحروب ، فقد هلك فى شق ترعة المحمودية وحدها نحو ٣١٣,٠٠٠ فى ١٨ شهرا (٧) .

لهذا كله كانت الصيحة دائما هى فى طلب المزيد من السكان ، والشكوى الملحة هى من نقص الأيدى العاملة خاصة فى الزراعة واستصلاح الأراضى والمشاريع العمرانية العامة . والأغلب بعامة أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية كان أبطأ من الامكانيات

---

(1) Manior , vol . 2 , p. 204 .

(2) ouchley , p. 136 .

(3) T. l. p. 222 .

(4) O. Toussoun, Memoirs présentés á l'unatitut d'Egypte, t. 8, 1925 .

(٥) على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(6) E. Rossi Bey, population et finances, question égyptienne, Paris, 1878 p.26.

(7) Crouchley , p. 116 .

الاقتصادية ، كما يبدو أن الوضع هكذا ظل حتى نهايات القرن الماضى ، وهذا ما ينقلنا إلى المرحلة التالية .

المرحلة الثالثة : تزايد مع تفريط

المرحلة الثالثة ، ٤٦ – ١٨٨٢ ، لا مبرر لتخصيصها كمرحلة مستقلة سوى قصور معلوماتنا الغامضة نوعا غير اليقينية قطعا . لكن أغلب الظن أنها امتداد للمرحلة الافتتاحية السابقة واستمرار لخط الثورة السكانية الصاعد بعامة ، ربما مع اهتزازات وذبذبات ثانوية واختلافات وفروق مرحلية .

ففى سنة ١٨٥٩ عمل «إحصاء» آخر ، غير شائع الذكر ، عاد بمجموع قدره نحو ٥ وثمن مليون . وفى سنة ١٨٧٣ أجرى إحصاء أخير بعد الرؤوس بطرق بدائية وعاد بنفس الرقم تقريبا ، أى بلا زيادة على مدى ١٤ سنة ، أو بزيادة نحو ثلاثة أرباع المليون (٧٤٣ ألفا) على سنة ١٨٤٦، أى بمعدل تزايد سنوى قدره ٢,٠٪ فى ربع القرن ٤٦ – ١٨٧٣ . وهذا يكاد يرقى عمليا إلى حالة توقف عن النمو وجمود .

ورغم أن سنة ١٨٦٥ شهدت وباء للكوليرا أطاح بنحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، كما أودى حفر قناة السويس بنحو ١٢٠,٠٠٠ ، إلا أن هذا وغيره من الأوبئة والكوارث لا يعلل ذلك التوقف إلا جزئيا . وواقع الأمر أن أحد التعدادين المعنيين أو كليهما خطأ .

وعلى أية حال ، فلما كانت الادارة تحتفظ حينذاك بسجلات للمواليد والوفيات للمدة ٧٢ – ١٨٧٧ ، فقد حاول أميتشى بك أن يقدر السكان فى سنة ١٨٧٧ بإضافة فائض المواليد على الوفيات إلى نتيجة إحصاء ١٨٧٣ ، فكان الناتج ٥,٥١٨,٠٠٠ نسمة (١) . ولكن يقلل من أهمية هذا الرقم أنه بنى على أساس مشكوك فيه أصلا .

والراجح أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية كان أبطأ من توسع الامكانيات الاقتصادية التى فتحها الرى ، وذلك بفعل قوى التناقص المختلفة . ومن هنا ساد فى تلك

(1) F. Amici, Essai de statistique générale de l'Egypte, Le Caire, 1870, t. 1 p. 8.

الفترة إحساس شديد بنقص الأيدى العاملة نقصا حادا ، وهو إحساس وصل إلى حد التفكير فى استقدام وتهجير العمال والمزارعين بالجملة من الخارج إلى مصر ، على نحو يذكر بمحاولة قلاوون فى العصور الوسطى .

إلا أن الطريف ، أو الخطير ، فى الأمر هذه المرة أن التفكير اتجه لا إلى الشرق الاسلامى ولكن أساسا إلى الغرب الأوروبى والشرق الأقصى من الألمان والإسبان ، من المالطيين والسوريين ، وأخيرا من الصينيين (كذا!) (١) . ورغم أن هذه الخطة المنحرفة أو التخطيط بالتخليط لم تتحقق لحسن الحظ ، فقد امتازت الفترة فعلا بكثيرة حركة الهجرة إلى مصر ، وكانت أوج الاستعمار الاستيطانى عامة والأوروبى خاصة (٢) .

غير أن هذا كله إن دل على شئ فإنما يدل على أن حالة السكان كانت قد دخلت ، ربما منذ منتصف القرن ، مرحلة التفريط بدرجة أو بأخرى underpopulation . إنه يوحى بأن السكان كانت تنمو فعلا ، ولكن دون المطلوب ، فكان الوضع تزايدا وتفريطا فى آن واحد .

ولا يعبر عن هذا كله كما تعبر صيحة روسى بك التى أطلقها بقوة عن عدم كفاية السكان والتى تصل إلى أحد طبقات الكامرالية . فكتابه برمته ليس إلا دعوة مستميتة إلى التناسل السريع لأن السكان «هى الثروة الحقيقية للدولة . هى الصناعة المزدهرة والانتاج .. هى التجارة النشطة.. هى القوة المؤثرة ، هى الرخاء الرخى ، هى الحضارة » (٣) .

لا غرو ولا غرابة ، بعد هذا ، أن ينبذ بعنف نظرية مالثوس وكولوتشى باشا ، مالثوس مصر حينئذ ، على أنها خيانة لكيان الشعب ورخائه (٤) وعلى العكس ، فإنه يرجع انخفاض مستوى المعيشة والفقر والبؤس إلى تخلف حجم القوة البشرية عن حجم الامكانيات الاقتصادية . « وإنه بالدقة لأن السكان تنقص مصر » ، يختتم هو ، « أن البؤس بها يصل إلى درجته القصوى » (٥).

---

(1) Crouchley , p. 130 - 141 .

(2) Clyde V. Kiser, Demographic position of Egypt, in : Demographic studeies of selected areas of rapid growth, Millbank memorial fund, N. Y., 1944, p.99 .

(3) La population et les finances , p. 10 .

(4) Id., p. 25 , 47 - 8 .

(5) P. 30 .

نمو السكان الحديث بالتعدادات

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوى ٪
١٨٨٢	٦,٧٠٦,٠٠٠	–
١٨٩٧	٩,٦٣٥,٠٠٠	٢,٩
١٩٠٧	١١,١٩٠,٠٠٠	١,٦
١٩١٧	١٢,٧١٨,٠٠٠	١,٤
١٩٢٧	١٤,١٧٨,٠٠٠	١,١
١٩٣٧	١٥,٩٢١,٠٠٠	١,٢
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٠٠٠	١,٩
١٩٦٠	٢٦,٠٦٩,٠٠٠	٢,٤
١٩٦٦	٣٠,٨٣,٠٠٠	٢,٦
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢,٣
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠

المرحلة الرابعة : التزايد المتناقص

لا انقطاع حقيقى فى حركة السكان ما بين هذه الفترة (١٨٨٢ – ١٩٢٧) وسابقتها (٤٦ – ١٨٨٢) ، فكلتاهما فى الصاعد ، وكلتاهما قطاع من منحنى الثورة الديموغرافية الحديثة ، إلا أننا لا نعرف اتجاهات معدلات النمو بالدقة لاضطراب الأرقام الشديد فى السنوات «المفصلية » بينهما خاصة .

فرغم أننا نتعامل هنا لأول مرة مع أرقام التعداد الحقيقى بالمعنى الصحيح ، إلا أن أول تعداد هو للأسف أضعفه وأقله صحة وثقة ، حيث اتفق مع ثورة عسكرية وتحركات واسعة لكثير من الأقليات القومية والدينية ، فضلا عن كونه تجربة أولى فى عصر تخلف

وتأخر شـديد ما يزال .... إلخ وفى هذه الأوضـاع والظلال ، أتى التعداد بنحو ٦,٧ مليون فقط .

لذا فحين أظهرت نتائج تعداد ١٨٩٧ معدل التزايد السنوى المرتفع جدا ٢,٩ ٪ ، ثبت أن أول تعداد كان أقل من الحقيقة لامراء undercount . من هنا عملت بضع محاولات تنقيحية للوصول إلى رقم واقعى . فمثلا اتخذ كريج معدل تزايد ثابتا طوال القرن التاسع عشر قدره ١,٦٤٪ ، فتوصل إلى ٧,٥٥٠,٠٠٠ نسمة ، أى أكثر مما أحصى فعلا بنحو ١٢,٥٪(١) .

ويصل كليلاند إلى نحو هذا الرقم أيضا ولكن بطريقة مختلفة . ففيما بين ١٨٩٧ ، ١٩٢٧ كان معدل التزايد يتناقص بمتوسط ٠,٢٣٪ كل عقد ، فإذا نحن إفترضنا سريان هذا على الفترة ٨٢ – ١٨٩٧ ومددنا السكان إلى الخلف من سنة ١٨٩٧ على أساس المعدل المنقح ١,٧٥٪ فى السنة ، لوصلنا إلى ٧,٤٤٠,٠٠٠ نسمة ، أى أكثر مما أحصى فعلا فى سنة ١٨٨٢ بنحو ٧٣٥,٠٠٠ نسمة (٢) .

ولا شك ، رغم أن المعدل الظاهرى فى الفترة ٨٢ – ١٨٩٧ مضلل وفوق الحقيقة ، لاشك فى أن الحقيقة الهامة تظل هى ارتفاع معدل النمو الحقيقى فى تلك السنوات الخمس عشرة بأى المقاييس . والواقع أن الفترة شهدت توسعات اقتصادية هامة ، خاصة فى مجالات الرى والاستصلاح والزراعة ، كفيلة بتفسير ذلك النمو الكبير . فمثلا من ٤,٧٤٣,٠٠٠ فدان سنة ١٨٧٧ ، ارتفعت المساحة المزروعة إلى ٥,٠٨٨,٠٠٠ سنة ١٨٩٧، بينما واكبتها سلسلة من الانجازات الهندسية الأساسية ومشاريع الرى الكبرى مثل إتمام قناطر الدلتا سنة ١٨٨٤ ، ١٨٩١ .

من هذه البداية العالية النمو ، ورغم أن المرحلة برمتها مرحلة تزايد سكانى مستمر ، يبقى مع ذلك أن الحقيقة الهامة التى تسودها هى انخفاض معدل النمو باطراد عقدا بعد عقد . فرغم أن عدد السكان الكلى ارتفع تباعا إلى ٩,٦ مليون سنة ١٨٩٧ ، إلى ١١,٢ مليون سنة ١٩٠٧ ، إلى ١٢,٧ مليون ١٩١٧ ، فإلى ١٤,٢ مليون سنة ١٩٢٧ ، فإن معدل

---

(1) J. I Craig, " The census of Egypt " , E. C., vol . XILL , no . 32 . 1927 , p.210 - 2 .

(2) Population problem in Egypt , p. 8 .

التزايد كان على العكس فى هبوط موصول ومطرد حتى بلغ فى نهاية المرحلة نحو نصفه فى بدايتها . فبصرف النظر عن معدل الفترة ٨٢ - ١٨٩٧ المضخم أو المتضخم ، فإن معدل الزيادة السنوية المئوى ما برح يهبط إلى ١,٦ سنة ١٩٠٧ ، فإلى ١,٤ سنة ١٩١٧ ، وأخيرا إلى ١,١ سنة ١٩٢٧ ، وهو أدنى معدل معروف فى تاريخنا السكانى الحديث .

والمعنى هام . فرغم أن هذه الفترة شهدت ثمار إنشاء خزان أسوان ثم تعليته المزدوجة إلا أن من الواضح أن هبوط معدل النمو بإلحاح يدل على أن موارد البلد لم تعد تتزايد بنفس سرعة السكان . فمنذ ١٨٩٧ حتى ١٩٣٧ لم تزد الأرض المزروعة إلا من ٥,٠٨٨,٠٠٠ فدان إلى ٥,٢١٨,٠٠٠ فقط ، وإن كانت زيادة المساحة المحصولية أكبر نظرا لاستكمال التحول من الرى الحوضى إلى الدائم ، فارتفعت من ٦,٧٦٤,٠٠٠ فدان فى ١٨٩٧ إلى ٨,٣٥٨,٠٠٠ فى ١٩٣٧ . وحتى زيادة المساحة المحصولية جاءت دون الزيادة السكانية ، مثلا كما بين ١٩١٢ ، ١٩٣٧ حيث زادت الأولى بنسبة ١٠٪ فقط مقابل ٣٣٪ للثانية (١) . المرحلة إذن استمرار للفترة الانتقالية ، غير أنها كانت فى نصفها الهابط كأنما تقترب نوعا من طلائع «مرحلة النضج أو الاستقرار» السكانى بصورة ما . ومن المحتمل أننا كنا نقترب من ، أو دخلنا ، بدايات مرحلة إفراط السكان overpopulation ، أو على الأقل عبرنا نقطة الأنسب إلى الأبد optimum population .

المرحلة الخامسة : التزايد المتزايد

هذه المرحلة (٢٧ - ١٩٦٦) تأتى ، على عكس السابقة ، مرحلة تزايد فى التزايد ، أعنى فى معدل النمو السنوى ، وإذا تمثل وحدة مورفولوجية سكانية متميزة جديدة فبعد أن وصل المعدل إلى نقطة حضيضه فى كل الفترة السكانية الحديثة ، انقلب اتجاه الحركة صعودا وطفرا مع الحرب الثانية خاصة .

ذلك أن المرحلة الجديدة ، وإن افتتحها ترشيد التعريفة الجمركية سنة ١٩٢٧ وبدايات التصنيع المحدودة فى فترة ما بين الحربين ، إلا أن الحرب الثانية هى التى منحتها الدفعة

(١) مابرو ، ص ٦٥ .

الخلاقة وقوة الانطلاقة الحقيقية ، بما صبت ظروفها من رؤوس الأموال الأجنبية في البلد وبما رفعت التصنيع الوليد إلى قمته النسبية . وإلى جانب موارد وآفاق الصناعة الجديدة هذه ، لا ننسى التوسع الزراعي والاستصلاحي نتيجة تعلية خزان أسوان الثانية ١٩٣٣ أيضا لعلنا نضيف بعد ذلك ثورة يوليو ، على أية حال في نصفها الايجابي الصاعد في البداية ، بما قلبت الاقتصاد بالتوسع الزراعي والصناعي الجديد ، وبما قلبت المجتمع بالاشتراكية وإعادة توزيع الملكية ... إلخ .

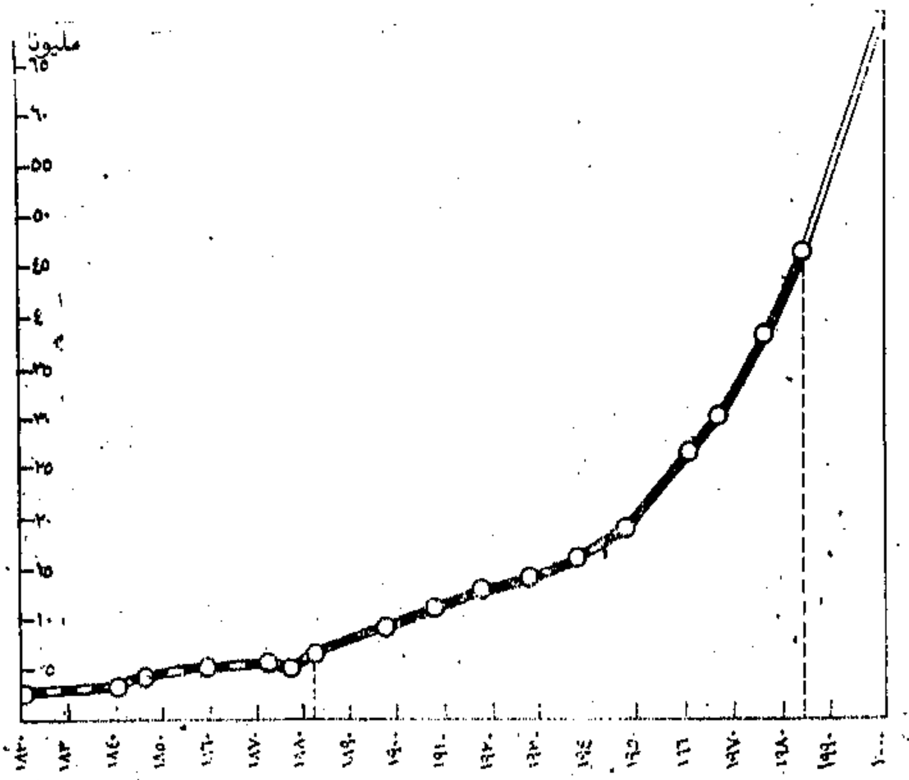
هكذا نجد معدل نمو السكان يتصاعد ويتقافز بإطراد من ١,٢ في الفترة ٢٧ – ١٩٣٧ إلى ١,٩ سنة ١٩٤٧ ، ولو أن المرجح أن المعدل الأخير منتفخ بما أصاب تعداد ١٩٤٧ من تضخيم ، حيث اختلط في الأذهان بإحصائيات نظام التموين ، مما جعل العائلات تبالغ في عدد أفرادها للحصول على تموين أكثر ، بحيث جاء التعداد فوق الحقيقة overcount . ومع ذلك فإن معدل ١٩٤٧ لا يقارن بتاليه ١٩٦٠ الذي بلغ ٢,٤ مرة واحدة أي أكثر من ضعف ما بدأت به المرحلة سنة ١٩٢٧ .

وكلاهما بدوره لا يقارن البتة بالمعدل التالي سنة ١٩٦٦ الذي سجل الرقم القياسي ٢,٦ – ٢,٧ ، أي أقل قليلا فقط من ضعف معدل ١٩٤٧ المضخم . بل إن هذا المعدل ليعد أعلى ما عرفت مصر منذ سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩٨٣ ، حتى عدت الفترة ٦٠ – ١٩٦٦ قمة الانفجار السكاني في مصر الحديثة والمعاصرة .

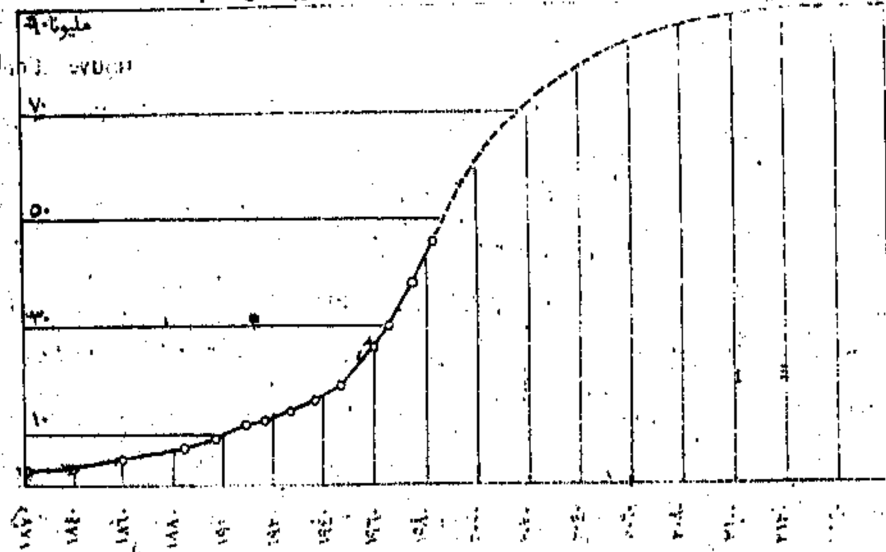
المرحلة السادسة – السابعة : التذبذب العالي (٦٦ – ١٩٨٣)

ولقد كان من الممكن بالفعل أن تظل سنوات الستينيات تلك قمة الانفجار السكاني أو على الأقل مقدمة القمة ، كما كان من الممكن للمرحلة الخامسة أن تظل مستمرة إلى يومنا، لولا أن عاد المد فجأة نوعا فانحسر قليلا . فمن قمته ٢,٦ – ٢,٧ في الفترة ٦٠ – ١٩٦٦ ، إذ بمعدل النمو السنوي يهبط إلى ٢,٣ في الفترة ٦٦ – ١٩٧٦ ، أي إلى نحو ما كان عليه قبلا في الفترة ٤٧ – ١٩٦٠ (٢,٤) . ولا جدال في أن جزءا من السبب في هذا الهبوط يرتبط بحرب يونيو ١٩٦٧ بظروفها المأساوية المثبطة .

وعلى أية حال فلقد كان الظن أن هذا بداية مرحلة من الهبوط والتطامن ولا نقول الاعتدال والتعقل ، بعد طول الصعود والتزايد المفرط ، إلا أنه انعكس بغتة ليسجل أعلى ذروة معروفة له في كل الفترة الحديثة بما في ذلك حتى رقم ٨٢ – ١٨٩٧ البالغ



شكل ١ – نمو السكان في مصر الحديثة : قبل التعداد وبعده ومستقبله



-شكل ٢ – مصر اللوجستية : تطبيق نظرية ريموند بيرل على نمو السكان الحديث في مصر . الانطباق واضح إلى حد بعيد منذ أوائل القرن الماضي حتي الآن . وإذا مد النمو الي المستقبل فسنصل إلى نقطة الانعكاس حوالى سنة ٢٠٠٠ ، بعدها يتباطأ النمو بشدة وبإطراد ، حتى نصل إلى السقف الأعلى حوالى ٩٠ مليون نسمة .

فيه . فلقد بلغ المعدل فى الفترة ٧٦ – ١٩٨٣ علامة ٣ ٪ كمتوسط سنوى ، وذلك رقم يكاد يعادل إلا قليلا ثلاثة أمثال الحد الأدنى المعروف للمعدل وهو ١,١ سنة ١٧ – ١٩٢٧ .

وبهذا السجل انتقلت القمة الجديدة للانفجار السكانى إلى نهاية الخط وآخر المطاف ، لنصبح نحن الآن على قمة مرحلة الانتقال السكانى من جديد . وكما لا تنفصل الفترة السابقة عن حرب يونيو فى تفسيرها ، لا تنفصل الفترة الأخيرة عن حرب أكتوبر والانفتاح الطائش والتفاؤل الكاذب اللذين أعقباها وعاقباها .

وفيما عدا هذا فلعل من السابق لأوانه أن نحدد ما إذا كانت كل من فترة الهبوط القصيرة ٦٦ – ١٩٧٦ والصعود السريعة ٧٦ – ١٩٨٣ مرحلة قائمة بذاتها بين مراحل منحنى ثورتنا الديموغرافية الحديثة . ولكن ما يمكن الجزم به هو أن الفترتين معا تشيران إلى حقبة مضطربة شديدة التذبذب سريعة التغير ما بين مد وجزر وارتفاع وانخفاض تقف فيها مصر على مفترق طرق سكانيا مثلما هو غير سكانى .

وعلى الجملة فإن المعنى العـــام أن السـكان بعد أن كانـــت تتجـــه وئيدا ولكن أكيـــدا نحو مرحـلة النضج والاسـتقرار عادت على أعقـــابها مرة أخــرى ولأمر ما إلى مرحـــلة الشباب والانتقال . بإختصار ، حدثت عملية تجديد شباب ديموغرافى dempgraphic rejuvenation . ونحن الآن مازلنا ، بل وأكثر من أى وقت مضـــى ، على قمة المرحلــة الانفجارية من منحنى السكان وفى صميم عنفوانها .

مصر اللوجستية ؟

فإذا ما نظرنا الآن إلى هذه المراحل فى مجموعها ككل ، فإن من الواضح أن سلوك النمو على امتداد الفترة السكانية الحديثة وظيفة لعلاقة الصراع والشد والجذب ما بين قوى التكاثر كما تحددها التطورات الاقتصادية وفرص الانتاج ، وما بين قوى التناقص كما تتمثل فى فرص الموت، أو معدلات المواليد والوفيات على الترتيب . ولسنا نعرف على وجه الدقة اتجاهات المواليد والوفيات فى القرن الماضى ، ولكنها فى الخمسين سنة الأخيرة تبدى نمطا محددا بوضوح كان يعطى مصر شهرة تقليدية وهى أنها من أعلى دول العالم مواليد ووفيات .

وبصفة عامة فإن المواليد ظلت ثابتة على ارتفاعها طوال المدة وحتى وقت قريب للغاية في حين أن الوفيات انخفضت انخفاضا محققا لا سيما منذ الحرب الثانية ، ومن هنا جاءت الزيادة الضخمة في نمو السكان وانبثقت الثورة الديموغرافية . وبصيغة أخرى فإن مصر قد انتقلت من نمط البلاد التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة كذلك ، ومن ثم بتزايد معتدل ، إلى نمط البلاد التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة ، ومن ثم بتزايد سريع ضخم ، فكانت تلك مرحلة الانفجار السكاني .

فإذا ما ركزنا الآن على إيقاع هذا النمو الحديث كما يتمثل في تلك المراحل المتعاقبة من تسارع وتباطؤ ، فإن من الممكن أن نقيس هذه الدورات إذا نحن عرفنا في كم سنة ضاعف السكان أنفسهم مرة واحدة . ولمثل هذا تتخذ فترة قاعدية ، ولتكن ٢٥ سنة ومضاعفاتها ، والجدول الآتي يلخص لنا هذه المحاولة (١) .

الفترة	السكان	السكان في نهاية الفترة ٪
١٨٢١-١٨٤٦	٢,٥٣٦,٠٠٠	١٧٦,١
(٢٥ سنة)	٤,٤٦٧,٠٠٠	تقريبا تضاعفت
١٨٤٦-١٨٩٧	٤,٤٦٧,٠٠٠	٢١٥,٦
(٥١ سنة)	٩,٦٣٤,٠٠٠	أكثر من تضاعفت
١٨٩٧-١٩٤٧	٩,٦٣٤,٠٠٠	١٩٧,٦
(٥٠ سنة)	١٩,٠٤٠,٠٠٠	تقريبا تضاعفت
١٩٤٧-١٩٦٦	١٩,٠٤٠,٠٠٠	١٥٨,٠
(١٩ سنة)	٣٠,٠٨٣,٠٠٠	مرة ونصف
١٩٤٧-١٩٧٦	١٩,٠٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٦
(٢٩سنة)	٣٨,٢٠٠,٠٠٠	بالضبط تضاعفت
١٩٥٧-١٩٨٣	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠
(٢٦ سنة)	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	بالضبط تضاعفت

(١) حمدان ، نمو وتوزيع السكان في مصر ، ص ١٥ .

والحقيقة البارزة هى أن سكان مصر ضاعفوا أنفسهم تقريبا فى ربع القرن الأول ، بينما فى نصف القرن الثانى أى فى ضعف الفترة السابقة لم يفعلوا سوى أن ضاعفوا أنفسهم أو أكثر من ذلك نوعا ، ثم فى نصف القرن التالى تكرر – أو بالكاد – نفس الشئ ولكنهم يعودون بعد ذلك فى ربع القرن الأخير ، أى فى نصف المدة السابقة ، فيوشكون أن يضاعفوا أنفسهم ، ومعنى هذا ، بصورة نسبية فيها شئ من التجاوز ، أن الانتقال من ربع القرن الأول إلى نصف القرن التالى كان من مستوى هندسى من النمو إلى مستوى حسابى ، بينما ظل المستوى الحسابى فى النصف القرن التالى ، ثم عاد هندسيا فى ربع القرن الأخير . وعلى هذا يمكن القول بأن النسب الموحدة للنمو بحسب وحدة ربع القرن فى الفترات الأربع تتبع بالتقريب المتوالية ٦ : ٣ : ٣ : ٦ أو تكاد.

ومثل هذا السلوك قد يوحى بإتجاهات معينة . وبالفعل رأى البعض فيها ما يسمى بالاتجاهات اللوجستية logistic (١) . واللوجستية تفترض عالما متناهيا تبدأ فيه السكان أولا تنمو وترتفع ببطء ، تقريبا بشكل لوغاريتمى ، ثم تتوسع جدا فى متوالية هندسية بدرجة أو بأخرى ، وتستمر هذه المرحلة بنسبة الحجم المطلق للامكانيات الطبيعية والحضارية ، ثم أخيرا ينعكس معدل النمو ويدخل فى مرحلة لوجستية يتناقص فيها ، ومعنى هذا كله أن نمو السكان يخضع لقانون «معادلة الدرجة الثالثة » (٢) .

وبغير التزام بحرفية اللوجستية ، فمن الواضح أن سكاننا بعد مرحلة التوقف منذ الحملة الفرنسية بدأوا نموهم بسرعة ، ثم أخذت تتباطأ خطاها كما لو لتنتهى الى حالة من الاستقرار والثبات فى دورة طويلة المدى كما يقضى المنحنى اللوجستى (٣) ويرى كريتشفسكى أن مصر كانت ماتزال واقعة على النصف الصاعد من المنحنى اللوجستى حتى سنة ١٩٠٧ ، ولكنها فى ١٩١٧ كانت تقترب بسرعة من نقطة الانعكاس point of inflection .

---

(1) Krichewski " Croissance de la pop. " , E.C., 1925 , pp. 232-4; H. Azmi. "A Statistical Study of the prop. of Egypt " , E.C. 1933 , pp. 637 - 650 .

(2) Raymond pearl, Growth of population , Geneva pop. Conference, 1927 ; Natural Hist. of pop., Lond., 1939 .

(3) G. Udny Yule, " Growth of pop. and Factors which Control It" , Jour. Natural Hist. of pop. Lond., 1939 .

والواقع أن دلالة معدلات النمو السنوى الهابطة فى المرحلة الرابعة ١٨٨٢ – ١٩٢٧ تحدد نقطة الانعكاس تلك بحوالى سنة ١٩٢٧ ، بعدها كان النمو المتباطئ المتثاقل ينبئ بالدخول تحت سقف أفقي أو مسطح يتحرك بقربه دونما إضافة تذكر upper asymptote .

لكن الذى حدث بالفعل هو أن هذه الدورة الجديدة بترت بغتة ووضعت لها نهاية فجائية، لتبدأ دورة لوجستية جديدة قصيرة المدى أو غير ذلك . ويرجع هذا الانقلاب إلى تغير الظروف والأوضاع الاقتصادية منذ بداية التصنيع والحرب الثانية والتوسع الزراعى. الخ.

ومن البديهى أن تغير الموقف الاقتصادى جذريا يبدأ عادة دورة لوجستية جديدة . وهذا يحدث غالبا ، كما يلاحظ يول ، حين يبدأ بلد زراعى عملية التصنيع ، إذ يغلب جدا عند ذاك أن تنتقل السكان من دورة طويلة المدى إلى أخرى قصيرة المدى (١) . وهذا ما حدث عندنا فى المرحلة الخامسة ٢٧ – ١٩٦٦ من محنانا الديموغرافى حين عاد معدل النمو السكاني للارتفاع بإطراد . وإذا كان المعدل قد هبط قليلا بعد ذلك فى الفترة ٦٦ – ١٩٧٦ ، فذلك إشارة إلى بدء النصف الهابط من المنحنى اللوجستى بعد أن استنفدت قوى النمو طاقتها .

غير أنه ، للمفاجأة المثيرة ، تفجرت بسرعة وللمرة الثانية دورة جديدة ثالثة حيث قفز المعدل بشدة من جديد فى السنوات ٧٦ – ١٩٨٣ . ولا ندرى بعد بالطبع إلى أى مدى ستمضى أو تنقضى الدورة الجديدة ، أتختزل بسرعة أم تترامى طويلا وبعيدا . لكن الثابت إلى الآن أننا ، بعد أن كنا قد اتجهنا أو بدأنا نتجه إلى مرحلة الاستقرار بصورة ما أو حتى ببطء شديد أو على دفعتين إن شئت ، غدنا منذ بضع سنوات إلى معدل من سرعة النمو لم نعرفه حتى فى بداية الثورة الديموغرافية وإلى قمة انفجارية خطيرة من التزايد الهندسى ، كأنما لنبدأ لا دورة لوجستية جديدة فحسب بل وثورة ديموغرافية جديدة أيضا ، وهنا موطن الخطر والخطورة .

سلم النمو الصاعد

ومهما يكن من أمر ، وحتى بغض النظر عن اللوجستية كسلوك نظرى أو عن معدلات النمو كسلوك متغير ، فإن العامل الثابت والشئ المؤكد هو أن حجـم النمو الصافى كان

(1) p. 7.

دائما فى تزايد ، وذلك بحكم أن حجم السكان الاصلى كان هو الآخر فى تزايد مطرد ، حتى إذا تباطأ معـدل المواليد ، يعنى ، فإن النمـو الصافى يظل فى تصاعد بقوة تلك الآلية وحدها . بعبارة أخرى ، لم تكن السكان تنمو باستمرار فحسب ، ولكن كان النمو يتم بمعدل متسارع متزايد باستمرار . وفى النتيجة فإن اضافة قدر معين إلى السكان ، وليكن مليونا أو ١٠ ملايين مثلا ، أصبح يستدعى فترة أقل من الوقت بإطراد ، أى أن حجم النمو يتناسب تناسبا عكسيا مع المدة الزمنية المطلوبة .

مثلا نمت السكان من ٢,٥ مليون فى أواخر القرن ١٨ إلى ١٠ ملايين تقريبا فى ١٩٠٠ أى أخذت نحو القرن إلا قليلا لتضيف العشرة ملايين الأولى تقريبا . وفى ١٩٥٠ بلغت السكان ٢٠ مليونا ، أى أن إضافة الملايين العشرة الثانية تطلبت ٥٠ سنة فقط ، أى نصف المدة السابقة ثم فى ١٩٦٦ بلغت السكان ٣٠ مليونا ، وهكذا أخذت إضافة الملايين العشرة الثالثة ١٦ سنة فقط .

أخيرا وفى ١٩٧٧ اقتربت السكان من ٤٠ مليونا ، وبذلك استغرقت ١١ سنة فقط لتضيف الملايين العشرة الرابعة . فكأن الملايين العشرة الأولى استغرقت إضافتها أقل نوعا من القرن ، بينما استغرقت إضافة العشرة الأخيرة عقدا واحدا فقط ، أى عُشر المدة تقريبا .

أو قارن أيضا نصف القرن ١٨٩٧ – ١٩٤٧ بما بعده . ففى الأول نمت السكان من – ١٠ ملايين إلى ١٩ مليونا ، أى نحو ١٠ ملايين . ولكن من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٧ أى فى ٣٠ سنة فقط نمت من ١٩ مليونا إلى ٣٩ مليونا أى ٢٠ مليونا ، أى بالتقريب ضعف الزيادة فى نصف المدة . وقد قدر أن عدد السكان زاد ١٩ مليونا فى ربع القرن ٥٢ – ١٩٧٧ ، أى ما يعادل سكان سوريا والعراق والكويت مجتمعة فى ذلك الوقت (١) . وعلى هذا فقس أو إسقط على المستقبل .

أو خذ أيضا المدى الزمنى الذى يتضاعف فيه عدد سكاننا . حتى سنة ١٩٥٠ مثلا كان عدد السكان يتضاعف عندنا كل ٥٠ سنة . أما الآن فإنه يتضاعف كل ٢٨ سنة ، أى أنه قريبا سوف يتضاعف فى نصف المدة المطلوبة فى السابق . أو قل بالتقريب ، كنا فى النصف الأول من قرننا هذا نحتاج إلى نصف قرن لنتضاعف ، مقابل ربع قرن فقط أى النصف فحسب فى النصف الثانى من القرن .

(١) الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٥ .

خذ مثلا آخر تعداد السكان الآن . ففى ٨ أغسطس ١٩٨٣ بلغ عدد سكان مصر المعلن ٤٦ مليونا بالضبط . فإذا ذكرنا أن عدد السكان بلغ ٢٢,٩٢٤,٠٠٠ فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ ، قل ٢٣ مليونا أى نصف العدد الحالى ، لأدركنا أن السكان قد تضاعفت فى أقل من ٢٧ سنة . الخطير فى الأمر أننا قد احتجنا إلى ١٣٥ سنة على الأقل لكى نحقق ال ٢٣ مليون نسمة الأولى سنة ١٩٥٦ (١٨٢١ - ١٩٥٦) ، مقابل ٢٧ سنة لكى نحقق ال ٢٣ مليون نسمة الثانية سنة ١٩٨٣ (٥٦ - ١٩٨٣) ، أى خُمس المدة فقط .

بصيغة مقربة معممة ، إذن ، لقد أضافت مصر إلى نفسها فى ربع قرن ، آخر ربع قرن ، أكثر مما أضافت فى قرن وثُلث قرن وثُلث قرن قبله . لقد أضافت مصر إلى نفسها «مصرا » ثانية فى ربع القرن - كدت أقول ربع الساعة ! - الأخير من تاريخها ، وأصبح هناك «مصران» فى واحدة سكانيا .

اعتبر أخيرا معدلات الزيادة المليونية أو السنوية حاليا ، ونقصد بذلك فى كم شهرا مثلا يزيد السكان الآن مليون نسمة . أو بالمقابل كم مليونا يزيدون الآن فى السنة الواحدة. كما يتضح من الجدول التالى ، فإن حجم زيادة السكان السنوية يزيد من عام إلى عام بانتظام وإصرار . فمثلا فى بدايات القرن الحالى كانت الزيادة السنوية فى حدود سُدس المليون أو نحو ١٦٥ ألف نسمة . ولكنها ارتفعت إلى علامة نصف المليون سنة ٥٢ - ١٩٥٣ ، أى فى نصف قرن تقريبا ، ثم إلى علامة ثلاثة أرباع المليون سنة ١٩٦٦ ، أى بعد أقل من ١٥ سنة . ثم بعد ١١ - ١٢ سنة فقط حققت علامة المليون لأول مرة سنة ١٩٧٨ ، أى ستة أمثال ما كانت عليه فى بداية القرن منذ نحو ٧٥ سنة .

ومازال الخط فى صعوده الدائب ، فارتفع حجم الزيادة إلى المليون وخُمس المليون سنة ١٩٧٩ ، ثم أخيرا الى المليون وربع المليون سنة ١٩٨٣ . والمقدر الآن أن ترتفع الزيادة السنوية سنة ١٩٩٠ إلى ١,٥ مليون ، ثم إلى المليونين سنة ٢٠٠٠ . ويعنى هذا أننا فى الوقت الحالى نضيف إلى حجمنا كل سنة ما يعادل تقريبا سكان دولة صغيرة مثل موريتانيا (١,٦ مليون) .

بالمقابل أو الموازاة ، فإن إضافة مليون جديد إلى السكان يتطلب فترة زمنية أو عددا من الشهور يقل بإنتظام من عام إلى عام . ففى سنة ١٩٧٦ فقط كان هذا يتطلب سنة واحدة كاملة تقريبا (كانت الزيادة الصافية نحو ٩٨٣ ألفا) ، ولكنه الآن ومنذ سنة ١٩٨١

لا يستدعى سوى ١٠ أشهر ، ستهوى إلى ٦ أشهر فقط سنة ٢٠٠٠ – كما يُقدر – أى أننا سنزيد مليونا كاملا كل نصف سنة .

إيقاع الزيادة السكانية بين السنة والثانية

التاريخ	عدد السكان	الزيادة السنوية	الزيادة في الثانية
١٩٥٢	٢١,٤٣٧,٠٠٠	٤٩٤,٠٠٠	
١٩٦٦	٣٠,١٣٩,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٧٨٠,٠٠٠	٤١
أغسطس ١٩٧٧	٤٠,٠٠٠,٠٠٠		
أكتوبر ١٩٧٨	٤٠,١٢٦,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠	٣١
١٩٧٩	٤١,٩٩٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	
يناير ١٩٨١	٤٣,٢٦٣,٠٠٠		٢٥
نوفمبر ١٩٨١	٤٤,١٦٢,٠٠٠		٢٧
أكتوبر ١٩٨٢	٤٥,١٣٤,٠٠٠	١,٢١٠,٠٠٠	٢٧,٨
أغسطس١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	٢٨

ولعل من الطريف فى النهاية أن نختتم بلقطة مفصلة لزيادتنا السكانية فى السنة الأخيرة . ففى سنة ٨٢ – ١٩٨٣ بلغ مجموع الزيادة فى السنة كلها ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، أى بمعدل مليون نسمة كل ١٠ أشهر ، أو ١٠٥ آلاف كل شـهر ، أو ٣٤٣٦ كل يوم ، أو أخيرا نسـمة واحدة كل ٢٨ ثانية .

كذلك فلما كان نمو سكان العالم حاليا يبلغ زهاء ٩٠ مليون نسمة فى السنة ، فإن نمو سكان مصر البالغ ١,٢٥ مليون يعادل بذلك نحو ١ : ٨٠ من نمو العالم . فإذا تذكرنا أن عدد سكان مصر حاليا لا يعدو ١ : ١٠٠ من عدد سكان العالم ، لأدركنا كيف أننا ننمو بالفعل بأكثر مما يتناسب مع حجمنا الدولى .

التنبؤات السكانية

أما عن التوقعات المستقبلية فإن المد السكانى قد هزم كل تنبؤات وتقديرات المتنبئين ، ولا نكاد نعرف تقديرا أو إسقاطا للسكان إلا وتخطاه النمو الفعلى ، وأحيانا بصورة صارخة أو ساخرة . ففى ١٩٢٣ حين كان السكان ١٣ مليونا ، قدر شبرد وريتشارد أنها ستتضاعف فى ٥٠ سنة أى ستصل إلى ٢٦ مليونا ١٩٧٣ ، وأن هذا هو أقصى طاقة مصر للتحمل بالسكان بعدها لابد من استقرار النمو(١) ، وفى ١٩٢٨ ، وعلى أساس المساحة الصالحة للزراعة (٧ ملايين فدان) ، وعلى أساس كثافة المنوفية أكثف أجزاء مصر (٣ أشخاص للفدان) . قدر أن أقصى طاقة مصر هى ٢١ مليونا ستصل إليها فى السبعينيات(٢) .

وقريب من هذا جدا تقدير نورين وورينر بنحو ٢٢ مليونا لسنة ١٩٧٠ (٣) . كذلك أعطت محاولة أخرى فى ١٩٣٨ تقديرا بنحو ٢٠ مليونا ١٩٦٠ . وفى ١٩٣٧ ، وعلى أساس انخفاض معدل النمو السائد حينئذ ، قدر البعض عدد السكان بنحو ٢٣ مليونا فى ١٩٩٧(٤) وآخرون أعطوا ٣٠ مليونا لعام ١٩٩٠ (٥) ، بينما قدر البعض الآخر الحجم نفسه لسنة ١٩٧٢ ، وتنبأ غيرهم بنحو ٢٥ مليونا لسنة ١٩٦٧ (٦) . ومن الواضح أن السكان بالفعل حطمت حتى الأرقام القياسية فى هذه التنبؤات .

وتتأكد خطورة الموقف إذا نحن اعتبرنا المستقبل من منظور الحاضر الواقع . فلقد قدر على أساس تعداد ١٩٤٧ أنه إذا استمرت معدلات الخصوبة الحالية طوال المدة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٥، فسيصل السكان إلى ٢٩,٩ فى ١٩٦٥ (وهو ما تحقق بالفعل إذ كشف

---

(1) Sheppard and Richards, op. cit., p. 123 .

(2) M. Amer , Some problems of pop. of Egypt, Cairo , 1928 , p. 21 .

(3) Land and poverty in Middle East, p. 46 .

(٤) مصطفى فهمى ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، ١٩٣٧ ص ٩٩ .

(٥) محمد على علوبة ، مبادئ السياسة المصرية ، ١٩٤٢ ، ص ١٩ .

(6) Gritly , p. 576 .

تعداد ١٩٦٦ عن ٣٠ مليونا) ، ثم إلى ٣٤,٥ فى ١٩٧٠ ، فإلى ٣٩,٧ فى ١٩٧٥ (وهو ما تحقق أيضا بالتقريب إذ كشف تعداد ١٩٧٦ عن ٣٨,٢ مليون) إلى ٤٥,٧ فى ١٩٨٠ ، وأخيرا إلى ٥٢,٥ فى ١٩٨٥ ! وكان هذا يعنى إضافة ٢٢,٥ مليون نسمة إلى السكان الموجودين حينئذ أى بنسبة ٧٥٪ فى نحو ٢٠ عاما (١) .

وعلى أساس من أرقام السكان ١٩٦٠ ، أجرت الهيئة المركزية للاحصاء بمصر تقديرات أخرى للسكان على أساس عدة افتراضات ، فوجدت أنه إذا ثبتت معدلات المواليد باستمرار فسيبلغ عدد السكان فى ١٩٨٥ نحو ٥٢,٥ مليون نسمة ، تهبط إلى ٤٨,٣ إذا تناقصت المواليد بمعدل ١٪ كل عام ، وإلى ٤٣,٦ إذا تناقصت بمعدل ٢ ٪ كل عام . وعلى أساس أرقام ٧٥ - ١٩٧٦ الفعلية قدر أن عدد السكان فى ١٩٨٠ سيصل إلى ٤١,٧ مليون، وهو كذلك ما تحقق بالتقريب حيث بلغ السكان فى نهاية ١٩٧٩ نحو ٤١,٩ مليون .

كذلك فقد قدرت هيئة الأمم المتحدة سكان مصر عام ٢٠٠٠ على أساس أرقام السكان ١٩٥٥ ، فوجدت أنها ستبلغ ٨١ مليون نسمة إذا افترضنا ثبات معدلات المواليد والوفيات كما كانت ، أو ٤٧,٥ مليون نسمة إذا افترضنا ثبات الوفيات وانخفاض المواليد . هذا بينما ذهب تقدير آخر ، على أساس أرقام السكان ١٩٦٠ هذه المرة وللتاريخ نفسه عام ٢٠٠٠ ، إلى احتمالات تتراوح بين ٦٦,٣ مليون نسمة كحد أعلى ، ٤٦,٢ كحد أدنى .

أما على أساس معدل النمو الصافى لسنة ١٩٧٦ ، فقد كان المقدر أن يصل عدد السكان سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٢ مليونا ، وفى تقدير آخر أننا حتى إذا أنجبت كل أسرة طفلين فقط ، فسنصبح ٦٠ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، ٨٤ مليونا سنة ٢٠٣٠ ، ٢٠٠ مليون سنة ٢١٠٠ .

من جهة أخرى ، فبعد أن كان جهاز تنظيم الأسرة فى مصر يتنبأ بأن عدد السكان لن يتجاوز ٦٠ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، عاد على أساس اتجاهات النمو الفعلية فى سنة ١٩٧٨ فتنبأ بأن العدد لن يقل عن ٨٠ مليونا فى ذلك التاريخ ، وأننا سنضاعف عددنا فى ٢٢ سنة فقط .

---

(١) اللجنة المركزية للاحصاء ، الاتجاهات السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة، ١٩٦٢ ، ص ٦٩ وما بعدها .

وفيما بين الطرفين يتوسط تقدير آخر ليستقر حول ٦٥ – ٦٦ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، وذلك على أساس معدل زيادة سنوى قدره ١,٣٪ فى المتوسط . وبذلك نزيد ٢٧,٢ مليونا على تعدادنا سنة ١٩٧٦ أى فى ٢٤ سنة ، على التفصيل الآتى :

السنة	السكان	السنة	السكان
١٩٨٠	٤١,٩	١٩٩٥	٥٩,٥
١٩٨٥	٤٧,٣	٢٠٠٠	٦٥,٥
١٩٩٠	٥٣,٢		

أما آخر التنبؤات والاسقاطات وعلى أساس آخر تعداد معلن للسكان حاليا وهو ٤٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٣ . وعلى أساس ثلاثة فروض مختلفة لمعدل النمو ، فهى كالآتى :

الفرض الأساسى	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٢٥
استمرار المعدل الحالى	٦٩,٥	١٤٣,٤
الأسرة ٣ أطفال	٥٩,٧	٨٧,٦
الأسرةطفلان	٥٥,٥	٦٨,١

وعلى أية حال ، فمن الواضح فى كل هذه التنبؤات أنها كانت دائما أدنى إلى الصواب والتحقق على أساس افتراضات الحد الأقصى منها على أساس افتراضات الحد الأدنى التى ثبت أنها تفاؤل أكاديمى لا داعى له . لننقل بؤرتنا إذن إلى تلك القوى الكامنة خلف هذا الانفجار السكانى المتوقع أو زناد التفجير فيها ، وهى الزيادة الطبيعية بعنصريها من مواليد ووفيات .

قوى النمو : الزيادة الطبيعية

فى الخمسينيات قدر شارل عيســوى أن مصر هى صاحبة ثانى أعلى مـعـدل مواليد فى العالم بعد الفلسطينيين ، وثانى أعلى معدل وفيات بعد موريشيوس (١) ، بينما وجدها آخرون صاحبة رابع أعلى معدل وفيات أطفال بعد سيراليون وشيلى ورومــانيا . ولقد تغير بالتاكيد كثـير من جزئيات الصـــورة وترتيب الأولويات الآن . ومع ذلك فإن البحـث عن الأولويات المطلقة « وأفعل التفضيل » (أو اللا تفضيل فى هذه الحالة !) فى مجال الاحصائيات الحيوية بالذات ، بكل ما يكتنفها من شكوك وأخطـــاء وعدم دقة فى التســجيل ... إلخ ، سوف يبقى دائما نوعا من التـزيد أو التـرف الذهنــى إن لم نقل من قبيل المغالاة فى «فلق الشـعرة الاكاديمى academic hair- spliting » .

وإنما حسبنا فقط أن نقول بيقين إن مصر ، ولو أنها بعيدة تماما عن أن تكون أعلاها ، كما يبالغ بعض التبسيطيين أو يبسط بعض المبالغين ، فلا ريب أنها من أعلى دول العالم مواليد ووفيات . فعلى حين يبلغ كلا المعدلين أو أحدهما نحو ضعف نظيره فى معظم دول أوروبا ، وأحيانا أكثر من ذلك ، فإنه يظل أقل بدرجة ملموسة من نظيره فى كثير من دول أمريكا اللاتينية أو آسيا وإفريقيا . ومصر بهذا تنتمى إلى النمط البيولوجى للعالم الثالث أو العالم المتخلف . غير أنها ، كالعادة ، تأتى فى مقدمته وعلى رأسه تطوريا ، بمعنى أنها فى ذروة مرحلة الانتقـال من التخلف إلى التقـدم وأقرب دول هذا العالم إلى النمط الغـربى الحديث .

وأساسا – لا ننسى – فإن المواليد والوفيات فى ارتفاعهما إنما يتناسبان تناسبا طرديا ، فى الوقت نفسه فإذا كانت العلاقة الطردية وثيقة بين المواليد والوفيات كقاعدة عامة ، فإنها أوثق بينهما كليهما وبين المركب الحضارى والاجتماعى والاقتصادى عموما ، فإن هما إلا مثل خيطين أساسيين كاللحمة والسداة من بين خيوط النسيج الحضارى العام، وكلاهما يعد بالفعل أحد مقاييس التقدم الحضارى والإنسانى بعامة .

(1) Issawi, p. 44 - 5 .

الضوابط الأساسية

ولقد بات من الحديث المعاد إلى حد الاستهلاك التام تعديد أسباب ارتفاع المواليد والوفيات عندنا ، لاسيما وأن بعضها إن اقتصـر على مصـر بصفة نوعية ، فإن لأغلبها صـفة العمـومية فى المجتمعات النامية والمتخلفة ويعد الآن من ألف باء سوسـيولوجية السكان ، ولذا فلعل الأفضل أن نجمل الموقف فى أنها ، كجزء من «لحم مصـر الحى» ، تعد بمثابة مقياس حسـاس ، وإن كان غير دقيق جدا للأسـف ، لنبض الحياة والموت فى الجسـم البيولوجى - الحضارى - الاقتصـادى - الاجتماعى .

ضوابط المواليد

فعلى الجانب البيولوجى ، فإن البيئة الحـارة والمناخ المستفز المثير عوامل مساعدة على البلوغ المبكـر فى أحد الجنسـين أو كليهما فى نظرية شـائعة ، بمعنى أن سن النضـج والقـدرة على الانجاب nubility يتناسب عكسيا مع درجة الحرارة ، ورغم أن الدراسـات الحـديثة أثبتت أن التغـذية والصحـة والحضـارة الحديثـة يمكن أن تعـوض أو حتى تعكس تماما هذه العلاقة المفترضة (١) ، فيبقى على الأقل أن هناك معامل ارتبـاط وثيقا بين خط العرض ودرجة الحرارة ونسبة الرطوبة الجوية فى جـانب ، وبين البلوغ والخصـوبة وحتى الصفات الجنسـية الأولى والثانية فى الجـانب الآخر (٢) وقد وجـد الجـود أن الدورة الشـهرية والحيض فى الفتاة المصـرية بالقاهرة تبدأ من سن ١٣,٧ كمتوسـط ، ١٣,٦ فى أغلب الحالات (٣) .

---

(1) Amram scheinfield, women and men , Lond., 1947 , p. 92-3 .

(2) E. Steinach, p. kammerer , "kilma und Mannbarkeit " Archiv fur entwicklungs - mechanik der organismen , Berlin , 1920 , 46 Band, p. 391-400 , 440-50.

(3) B. Sheldon Elgood "The age of onset of menstruation in Egyptian girls" . Jour, obst. and gynecol. Brit. emp., 1909 , p. 210 .

من الناحية الأخرى يرى البعض أن البلوغ وإن بدأ مبكرا فى المناخ الحار عنه فى المناخ البارد ، فإن سن اليأس تبدأ هى الأخرى مبكرة فى الأول ، بحيث تغدو فترة الخصوبة أقصر فعلا فى الحالة الأولى عنها فى الثانية (١) وعلى أية حال ، فإن معامل الخصوبة الوراثية يكون على أعلاه فى العقد التالى مباشرة لسن البلوغ ، مرتكزا خاصة حول سن ٢٢,٥ (٢) ، وهى السن التى يقع حولها معظم الزواج المبكر فى مصر .

على الجانب البيولوجى أيضا ، فإن الفقر والجوع ذاته يرفع الخصوبة وقوة التناسل فى أكثر من نظرية أخرى قديمة وحديثة ابتداء من توماس سادلر حتى دى كاسترو (٣) . وإذا صح هذا أو ذاك ، فإن المعنى هو أن كلا من معدل المواليد والوفيات سبب ونتيجة للآخر فى آن واحد ذلك على مطلق المستوى البيولوجى البحت ، وأن الاثنين يتناسبان تناسبا طرديا بالضرورة لا بالاتفاق .

وأيا كان الأمر ، فإذا لم تكن العلاقة بين الفقر والحرمان وانخفاض مستوى المعيشة وبين إرتفاع الخصوبة وكثرة التناسل علاقة بيولوجية كامنة فى الخلية العضوية بالضرورة ، فإنها يقينا علاقة اقتصادية – اجتماعية على الأقل . فعلى المستوى العام ، الربط بين الفقر وكثرة الانجاب اعتقاد قديم وشائع للغاية (٤) وعلى المستوى المحلى ، فإن قلة وبساطة ضرورات الحياة الأساسية من غذاء وكساء فى مناخنا الحار الحانى تشجع على التكاثر بلا تخوف أو تحفظ (٥) .

حتى العائلة الكبيرة الموسعة joint family ، تلك التى كانت تسود ريفنا حتى قريب ، ومازالت جزئيا ، والتى تعد وحدة مجتمعية تنطوى على قدر ما من الشيوعية

---

(1) A. M. Carr - Saunders , world population , p. 91 .

(2) Raymond pearl, The natural history of population, Lond., 1939 , p. 39-43.

(3) Th. Sadler , The Law of population , Lond., 1930 , vol, 2 , p. 354 - 5 ; Josué de Castro . Geography of hunger , Lond., 1952 , p. 180-1.

(4) Boris kahanoff, "La propléme fondamentale de la sociologie " . E. C., Jan - Fév, 1950 , p. 14; F.A.E. crew , "Biological aspect of migration " , population , vol. I, 1933 - 4. p. 35-9 .

(5) Issawi . p. 46 .

الاقتصادية البدائية (١) ، أو فلنقل كجمعية تعاونية أو خيرية charity organisation ، تعمل بتنظيمها هذا على خفض الضرورات الأساسية لبدء أسرة جديدة ، وبالتالى كأحد معجلات الزواج ومبكراته ، ولا نقول كمعامل التفريخ أو مفرخاته .

كذلك فإن انخفاض المستوى التكنولوچى للزراعة كحرفة إلى حد شبه بدائى أحيانا هو عامل لا يجعل التعليم الطويل ضرورة ملحة ، فى الوقت نفسه الذى يخلق فيه للأطفال منفعة حدية عالية بالنسبة للآباء (٢) . غير أنه هو القطن ، أكثر من أى شئ آخر فى الزراعة المصرية ، الذى يعد الأداة الأساسية والأساس الفعال فى رفع معدل المواليد (٣) .

أولا لأنه يمكن لكثافة السكان العالية مثلما يتطلب عملا كثيفا . وثانيا لأنه إنما يتطلب عملا كثيفا «صغيرا» فى الدرجة الأولى ، أى من صغار الأطفال ، حتى لقد وصف بأنه «المحصول الذى يزرعه الكبار ويجنيه الصغار » . وهذا تلقائيا يرفع المنفعة والقيمة الحدية للأحداث حتى قيل كذلك «الأطفال رجال القطن » . وعموما ، فعلى المستوى التاريخى كما نعلم لا سبيل إلى الفصل بين ثورتنا الديموغرافية الحديثة وثورة القطن الحاكمة والقائدة منذ القرن الماضى .

إذ ننتقل أخيرا إلى الجانب الاجتماعى ، فثمة يجبهنا مركب التخلف والفقر والأمية والرجعية ، ومعه يجابهنا بالتالى ارتفاع القيمة الحدية للذكورة وانخفاض القيمة الحدية للأنوثة ، وبالتالى للزواج كنظام مع انتشاره وسيادته وارتفاع نسبة حدوثه فى الوقت نفسه، بما فى ذلك الزواج المبكر خاصة . وهذا الأخير تحديدا ، لأنه يكاد يعنى اتفاق سن البلوغ بالقوة nubility مع سن الزواج بالفعل nuptiality ، ثم اتفاق الأخير مع سن النضج الجسمى أكثر منه مع سن النضج العقلى ، يعد خاصية من خصائص التخلف الحضارى عامة .

لا ننسى كذلك ، فى ركاب الكل ، تعدد الزوجات وارتفاع معدل الطلاق وتكرار الزواج . فأما تعدد الزوجات فالمقول عادة أنه من عوامل رفع معدل مواليدنا بصفة جانبية ، غير أن الواقع ، موضوعيا ، أن أثره الحقيقى غير واضح تماما ولا معروف

(1) Ammar , people of Shargiya, p. 251 - 2 .

(2) warren Thompson, "Race suicide in U.S.A. " , Amer , jour , phys anthrop, 1920, p. 120 .

(3) Issawi , p. 4 4- 5 .

بالدقة. فإليه رد البعض نقص (١) ، لازيادة (٢) ، عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة، وذلك بالطبع بعيدا تماما عن أى مفهوم من نقص الخصوبة الكامنة أو البيولوجية (٣) . وعلى أية حال فإن تعدد الزوجات ، الذى يعده البعض – بالمناسبة – ظاهرة صحية يوجينيا بحسبانه أداة للانتخاب الجنسى (٤) ، نسبة حدوثه عندنا طفيفة للغاية بالضرورة بحيث لا يعد مؤثرا فعالا حقا فى معدل المواليد .

ولعل الطلاق ، من الناحية الأخرى ، عامل أفعل حقا ، لا سيما وأن نسبته قد تصل إلى رُبع أو خُمس الزيجات ، كما لعل أثره يكون نقيض أثره فى الغرب إلى أبعد حد . فبينما يؤدى الطلاق فى الأعم الأغلب إلى خفض معدل المواليد فى الغرب (٥) ، فإنه عندنا يفضى إلى رفعه . فتنظيم الأسرة وتحديد النسل هو عند المرأة الأوروبية ضمان جزئى ضد الطلاق ، ولكن هذا الضمان عند المصرية غير المستقلة اقتصاديا إنما هو زيادة النسل ، حيث وجد بالفعل أن احتمالات الطلاق تقل مع زيادة حجم الأسرة حسب المتوالية ٥ : ٣ : ١,٥ : ٠,٥ تقريبا (٦) . وبهذا وذاك يتناسب مركز المرأة تناسبا عكسيا مع معدل المواليد (٧) .

أخيرا ، وكنتيجة لكل القوى والضوابط الاجتماعية السابقة من زواج وطلاق ، يأتى ارتفاع القيمة الحدية للانجاب وكثيرة البنين «كعزوة » وعزة ، بل وكإثبات للذكورة والأنوثة على السواء ، ثم كاستثمار عاجل وآجل وضمان ضد الشيخوخة والمستقبل للأولى خاصة ، وحصانة ضد الطلاق وتعدد الزوجات للثانية خصوصا ، بل وكذلك كتأمين واحتياطى للاثنين ضد أخطار واحتمالات معدل الوفيات ووفيات الأطفال المرتفع ذاته . أى أن ارتفاع

---

(1) E. westermarck, History of human marriage , lond., 1901 , p. 170 .

(2) pitt-Rivers, Clash of cultures , p. 115 - 122 .

(3) A.M. Carr-Saunders, The population problem, Oxford, 1923 , p. 20 .

(4) paul popenoe , Eugenic and Islam , in : Eugenics in race and state , Balt., 1921 , p. 105 .

(5) Leonard Darwin , "Divorce and eugenics " . Eugenics Review , April 1933 , p. 15 - 16 .

(6) W. Cleland , " A population plan for Egypt " , E. C., May 1939 , p. 475 .

(7) H. wright, population , Lond. 1933 , p. 118-9 .

الوفيات يدعو بطريقة تعويضية وقائية إلى ارتفاع معدل المواليد ، مثلما يدعو الأخير إلى الأول بطريقة توازنية تلقائية .

ثم يبقى أخيرا ولكن ليس آخرا بالتأكيد مجتمع الزراعة والريف والقرية المغلقة المظلمة الذى يرادف عمليا المجتمع المتناسل المتكاثر - وهناك علاقة طردية مؤكدة بين الظلام ومعدل المواليد - حيث لا مجال للترفيه ولا متنفس «لليبيدو» ولا منصرف لفائض الطاقة سوى النشاط الجنسى . وفى هذا الصدد فإذا كان وليم فوجت أول من بادر إلى السخرية حين قال «إن لعبة الجنس هى الرياضة الوطنية » ، (١) فقد أضاف معلق ساخر آخر مؤخرا قوله « رياضة الانجليز الوطنية كرة القدم ، والأمريكيين البيسبول ، والاستراليين التنس ، والإسبان مصارعة الثيران ، والباكستانيين البولو ، والمصريين الجنس » .

ضوابط الوفيات

إذا انتقلنا الآن إلى عوامل ودواعى ارتفاع الوفيات ، فلعل الغريب أنها ، بطريقة ديالكتيكية ولكنها مفهومة تماما ، تكاد تكون هى نفسها عوامل ودوافع زيادة المواليد . فالعامل المناخى ، إذا بدأنا بالجوانب الطبيعية ، يلعب دورا بارزا فى الوفيات لا يقل إن لم يزد عما يلعبه فى المواليد . ومن الملاحظ عالميا وجود علاقة موجبة وثيقة بين درجة الحرارة ومعدل الوفيات . وبنوع خاص جدا ، فإن ارتفاع الحرارة الشديد مضاد للأطفال الرضع بالذات ، خاصة من خلال الاسهال .

فى الوقت نفسه فإن الحرارة المرتفعة ترتبط بارتفاع المواليد ، الذى هو فى حد ذاته سبب فى ارتفاع الوفيات . من ثم تترتب لدينا علاقة ارتباط موجبة ومتبادلة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ودرجة الحرارة ، لا كاتفاق مناخى فحسب ولكن أيضا كاتفاق بيولوجى مباشر وأصيل .

وهنا يقال أحيانا إن معدل المواليد هو العامل المسيطر فى العلاقة ، وأحيانا ما يقال معدل الوفيات . فأصحاب النظرية اللوجستية أميل إلى اعتبار معدل الوفيات المرتفع

(1) Road to survival p. 251 - 2 .

(2) Raymond Pearl. in : proceedings of the world population conference , Geneva, 1927 , p. 28 - 35 ; C. J. Holmes , Studies in evolution and eugenics, Lond., 1932 - p . 151

نتيجة مترتبة على معدل المواليد المرتفع (٢) . ولكن خطا فكريا مضادا يرى أن درجة تكاثر الجماعات والأقوام تتكيف وتتحدد بكمية الأخطار التى تجابهها أو تتعرض لها ، لا سيما منهم صغارهم . وبهذا يكون معدل الوفيات المرتفع سببا ، أكثر منه نتيجة لارتفاع معدل المواليد (١) .

والواقع أن المنطقين يقعان فى دائرة متكاملة أكثر منهما فى خطين متعارضين فمعدل الوفيات المصرى المرتفع هو بنفس القدر نتيجة لكثرة المواليد مثلما هو لأخطار الأحوال المعيشية . فالفقر السائد يزيد من فرص الموت من خلال العجز عن العلاج الصحى والصحة الحديثة ... إلخ وسوء التغذية والتزاحم السكنى يقلل من مقاومة الأمراض . وهكذا نجد الوفيات كنتيجة منطقية أولية ، تتناسب تناسبا طرديا مع الفقر (٢) .

والواقع أن الفقر والجهل والمرض أضـــلاع مثلث واحد ، وكلها بيقين ســـلاح ذو حدين . فالفقر كما يحض على زيادة المواليـد ، يحصـــدهم بنفس النشاط والجد نتيجة ســـوء التغـــذية أو الجوع أو الأمراض المترتبة . وإذا كانت الأمراض المصرية المتوطنة المعهودة – ثلاثى البلهارسيا والإنكلســتوما والملاريا – ليست من عوامل الموت المباشر (٣)، فإنها إذ تخفض المناعة تعد الســكان لحصاد الأمراض الوبائية الوافدة : إنها تقتل بطريق غير مباشر أو بالوكالة أو الإنابة .

والأسرة الكبيرة الواسعة ، إذا نقلنا إلى الجوانب البحتة ، تساعد بدورها هى الأخرى على رفع معدل الوفيات ، إذ كلما ازدادت حجماً كلما نالت المواليد المتأخرة ظروفا بيئية ومعيشية أسوأ سواء قبل الولادة أو بعدها ، ودعك من الظروف الجينية الوراثية البحتة . وفى هذا الصدد فلقد ثبت منذ وقت مبكر أن هناك علاقة موجبة بين وفيات الأطفال وترتيب الولادة بين أبناء الأسرة (٤) .

أيضا فإن الزواج المبكر يســاهم بنصيب فى رفع وفيات الأطفـال من حيث أن الأم الصغيرة لا تكون ناضجة للحمل جسمانيا ولا لتربية الأطفال خبرة وقدرة ، ومن الأوليات

---

(1) Doubleday, The true law of population , London., 3rd ed., p. 388 ff. Sadler, The law of population , Lond., 1830 , vol . II. p. 354-5.

(2) Hassanien , p. 142 ff .

(3) Cleland , population problem , p. 86 .

(٤) عباس عمار ، «الجانب الانسانى من مسألة ضبط النسل» ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، يوليو ١٩٣٧ ، ص ٢٠١-٢٠٢ .

فى الطب والبيولوچيا أن حالات الاجهاض الطبيعى وفاقد الولادات من مواليد موتى ومشوهين ومبتسرين تصل إلى حدها الأقصى فى فئات السن الهامشية أى فئات السن الصغيرة جدا فى طرف والكبيرة جدا فى الطرف المقابل (١) .

وحتى بالنسبة للأبوين ، فإن الزواج المبكر ضـار وسلبى . فالأمهـات الصغيرات جدا ضحايا فى الغالب لمعدل مرتفع للغاية من وفيات الحمل والوضع materanl mortality ، بينما أن الآباء الصغار جدا يموتون قبل الأوان بفعل الارهاق الجسمانى (٢) ، واختصارا ، وعلى الجملة ، فلك أن تضعها قاعدة عامة أنه كلما كان السـكان أصغر سنا ، كلما كان معـدل الوفيات أعلى ، والعكس صحيح تماما ، بمعنى أنه كلما كان السكان أكبر سنا كلما كان معدل الوفيات أقل (٣) .

معدل المواليد

لأنه ، كما يتفق وكأمر واقع ، دائم التغير والتـذبـذب ما بين ارتفاع وانخفـاض ، وبالتالى لما ينطوى عليه التعميم المطلق من خلط فى الرأى واضطـراب وما قد يتـرتب عليه من بلبلة وخطـأ فى الأحكام النهائية ، فإن المنهـج الأمثل علميا لمعالجـة حـركة معدل المواليد هو تقسـيمه إلى وحدات مورفولوچية صغرى ولكنها محـددة الاتجـاه سواء من الزيادة أو النقص أو التـوقف .

ومنذ مطالع القرن الحالى نستطيع أن نميز على هذا الأساس بين ٩ وحدات أو فترات، كل واحدة منها تتجه بالطبع أو بالضرورة عكس اتجاه سابقتها أو لاحقتها ، تلك على الترتيب هى : ما قبل الحرب الأولى ، فالحرب الأولى نفسها ، فما بين الحربين ، فالحرب الثانية ، فما بعد الحرب ٥٢ – ١٩٥٧ ، فما بين العدوان الثلاثى وحرب يونيو ٥٧ – ١٩٦٧، فما بين يونيو وأكتوبر ٦٧ – ١٩٧٥ . ثم أخيرا منذ منتصف السبعينيات الى الآن ٧٥ – ١٩٨٣ .

(1) Pearl , Natural history of population , p. 88 .

(٢) عمار ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(3) Louis l. Dublin , :Outlook for the American birth - rate " , in : problems of population , ed. G. H. pitt-Rivers, Lond., 1932 , p. 122 .

مراحل الحركة

فالفترة الأولى قبل الحرب العالمية الأولى تمتد ، وكل ما لدينا لنقوله عنها هو أن المعدل فيها لم يكن ينخفض قط عن ٤٠ فى الألف وربما وصل إلى ٤٥ . ثم كانت الحرب نفسها هى المرحلة الثانية ، وفيها – كنتيجة طبيعية لها – انخفض المعدل دون علامة ٤٠ لأول مرة فى تاريخ احصائيات الحيوية المعروفة . فقد تراوح بين ٤٠ – ٣٧ لمدة ٣ سنوات متوالية بلا انقطاع من ١٩١٧ إلى ١٩١٩ (٣٨,٩ سنة ١٩١٨ ، ٣٧,٧ سنة ١٩١٩) . ولأن هذا الانخفاض فى المواليد صاحبه ارتفاع فى الوفيات كما سنرى ، فقد كان انخفاض الزيادة الطبيعية مضاعفا ، كما كان مرجعه إلى كلا العاملين بالتساوى تقريبا دون تغليب أيهما على الآخر .

المرحلة الثالثة أطول بكثير فهى مرحلة ما بين الحربين العظميين ، وفيها عاد المعدل سيرته الأولى وعاود مسيرته التقليدية على مستواه المرتفع فوق ٤١ كحد أدنى وبين ٤٥ كحد أعلى . على أن الملاحظ أنه يرسم فى مساره عبر الفترة منحنى قوسيا مسحدبا ومديدا ، حيث ارتفع بالتدريج فى وسطها ثم عاد فى آخرها إلى المستوى الذى بدأ به ، ففى الفترة ٢٠ – ١٩٢٤ بلغ المتوسط ٤٢,٨ ، وفى الفترة ٢٥ – ١٩٢٩ ارتفع إلى ٤٣,٩ ، ثم تراوح حول ٤٣,٧ فى الفترة ٣٠ – ١٩٣٤ ، إلى أن عاد إلى ٤٢,٨ فى الفترة٣٥–١٩٣٩.

ولقد كانت سنة ١٩٣٠ برقمها القياسى ٤٥,٢ هى القمة المطلقة للمعدل لا فى تلك الفترة وحدها ولكن أيضا فى كل تاريخه المسجل منذ سنة ١٩١٧ إلى اليوم ، ولم تكد تتكرر بعد ذلك سوى سنة ١٩٥٠ (٤٥ فى الألف) أى بعد ٢٠ سنة . كذلك فقد تلى تلك القمة معدل بالغ الارتفاع فى العام التالى ١٩٣١ (٤٤,٥) . والغريب أن هذه هى سنوات الأزمة العالمية الكبرى فى الثلاثينيات . ولعل تفسير هذا التناقض يكمن فى تأخر تأثير الأزمة إلى السنوات التالية أو ربما مجرد تحسن وزيادة تسجيل المواليد لا أكثر .

مع الحرب يهتز المعدل أعنف هزة فى تاريخه حتى ذلك الوقت ، حيث هوى المتوسط خلال فترتها ٤٠ – ١٩٤٤ إلى ٣٩,٥ ، فكانت هذه هى المرحلة الرابعة من مراحل الرحلة ،

ولعلها أيضا كانت أشدها وقعا وبروزا . والطريف أن منحنى الفترة يرسم ، على قصره ، وعلى عكس المرحلة السابقة ، قوسا مقعرا يصل الى حضيضه في وسطها أى فى قلب الحرب . فمن ٤١,٣ سنة ١٩٤٠ ، انخفض المعدل إلى ٤٠,٤ سنة ١٩٤١ ، إلى ٣٧,٦ سنة ١٩٤٢ ، ثم أخذ يرتفع منها ببطء إلى ٣٨,٧ سنة ١٩٤٣ ، فإلى ٣٩,٨ سنة ١٩٤٤ ، فإلى ٤٢,٧ سنة ١٩٤٥ . وبذلك كانت سنة ١٩٤٢ هى نقطة الحضيض لعقود حيث لم يسبق لها مثيل إلا فى سنة ١٩١٩ ، وكلتا السنتين – لاحظ – من سنى الحروب الكبرى .

بالتعويض ، كانت نهاية الحرب إشارة البدء بالانطلاق من جديد إلى آفاق المعدل التقليدية القديمة فوق ٤٠ ، بل ولتحقيق أرقام قياسية غير مسبوقة تقريبا . وتلك هى المرحلة الخامسة ٤٥ – ١٩٥٢ . فرغم بعض التذبذب السنوى الطفيف والعارض من عام إلى عام ، فإن الخط فى مجموعه صاعد بقوة ليصل إلى ذروته سنة ١٩٥٢ تحديدا ، حيث سجل رقما لم يعرف من قبل لعقود ثم أعقبه على الفور هبوط حاد غير عادى . فكانت تلك السنة بذلك نقطة تحول وإنعكاس فريدة وعلامة هامة على الطريق ، مثلما كانت نهاية المرحلة ذاتها .

ففى الفترة ٤٥ – ١٩٤٩ بلغ متوسط المعدل ٤٤.٤ ، وإن هبط قليلا إلى ٤٣.٤ فى الفترة التالية ٥٠ – ١٩٥٤ التى تجمع بين مرحلتى الارتفاع ثم الهبوط . فمن ٤٢.٧ سنة ١٩٤٥ ، تذبذب المعدل قليلا إلى ٤١.٢ سنة ١٩٤٦ ، فإلى ٤٣.٦ سنة ١٩٤٧ ، ٤٢.٧ سنة ١٩٤٨ ، ٤١.٨ سنة ١٩٤٩ ، ولكنه قفز بغتة إلى ٤٤.٤ سنة ١٩٥٠ ، فإلى ٤٤.٧ سنة ١٩٥١ ، ثم أخيرا إلى ذروته الفريدة ٤٥.٢ سنة ١٩٥٢ . وكما كانت هذه قمة غير مسبوقة لعقود ، حيث لم تحدث إلا سنة ١٩٣٠ أى منذ ٢٢ سنة . فإنها كانت آخر مرة يتحقق فيها مثل هذا المستوى حتى يومنا هذا أى طوال ٣٠ سنة أخرى على الأقل ، ويكاد يكون من المؤكد الآن أنها لن تتكرر قط فى المستقبل .

من سنة ١٩٥٣ ، أى من يوليو والثورة ، تبدأ مرحلة جديدة – السادسة – ممتدة إلى سنة ١٩٥٧ ، أى إلى مابعد العدوان الثلاثى . هى على النقيض من سابقتها مرحلة انخفاض ، والانخفاض فيها خطى مستقيم مطرد بلا انقطاع أو استثناء . فمن نقطة السمت ٤٥,٢ سنة ١٩٥٢ ، تهاوى المعدل تباعا إلى ٤٢,٦ سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، فإلى± ٤٠,٥ سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦، ثم أخيرا إلى ٣٨ سنة ١٩٥٧ وهى أدنى نقطة وصل

إليها المعدل منذ قلب الحرب الثانية سنة ١٩٤٢ (٣٧,٦) أى منذ ١٥ سنة ، كما لن تتكرر قبل ١٢ سنة أخرى بعد ذلك . فضلا عن أنها تمثل سنة فاصلة بين مرحلتين تزيد كلتاهما على ٤٠ فى الألف بلا استثناء .

فى السنة التالية ١٩٥٨ ينعكس اتجاه المعدل من الهبوط إلى الارتفاع من جديد لتبدأ المرحلة السابعة التى ترسم فى مجموعها كوحدة مورفولوچية قوسا محدبا أو محدبا مقوسا ولكنه صاعد على الجملة نسبيا . المرحلة تمتد ٩ سنوات من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٦ ، أى لنحو عقد لا ينخفض عن ٤١ فى الألف كحد أدنى ، بالغا قمته سنة ١٩٦١ بنحو ٤٤ فى الألف (٤٣,٩) ، ومنتهيا حيث بدأ تقريبا (+ ٤١) .

بعد هذا لابد أن تعد سنة ١٩٦٧ سنة فاصلة مثلما هى مفصلية ، فهى نقطة تحول حاسم بصفة خاصة وبداية المرحلة الثامنة بصفة مباشرة . تلك التى ستمتد حتى سنة ١٩٧٥ على شكل قوس مقعر ولكنه هابط فى مجمله ، ممثلا بذلك النقيض المباشر للوحدة المورفولوچية السابقة . ذلك أن المعدل هبط فيها دون علامة الأربعين لأول مرة بعد نحو عقد منذ ١٩٥٦ ، والثانى مرة بعد نحو ربع قرن منذ ٤٢ - ١٩٤٤ ، والثالث مرة بعد نحو نصف قرن منذ الحرب الأولى سنتى ١٨ ، ١٩١٩ . وهى كثلاثتها ترتبط وتفسر بحالة حرب - حرب يونيو المأساوية - كضابط أساسى .

غير أنها على عكس نظيراتها السابقة ، وكذلك على خلاف ما كان يخشى البعض ، لا تعد هبوطا عارضا مرحليا دون تلك العلامة ، وإنما هى بالأحرى تفتح الباب أمامه إلى النهاية وإلى الأبد . ومن هنا فإن المرحلة تقع برمتها ولأول مرة دون علامة الأربعين ، وبكثير غالبا . فمن ٣٩,٢ سنة ١٩٦٧ ، وانحدر المعدل تباعا إلى ٣٨,٢ سنة ١٩٦٨ ، إلى ٣٧ سنة ١٩٦٩ ، إلى ٣٥,١ سنة ١٩٧٠ ، إلى ٣٤,٦ سنة ١٩٧١ ، إلى ٣٤,١سنة ١٩٧٢.

وعند هذا الرقم الأخير لابد لنا من وقفة خاصة ، فإنه يمثل نقطة الحضيض المطلقة أو الحد الأدنى «الأقصى» فى كل تاريخنا السكانى الحديث المعروف (مقابل نحو ١٨ فى بريطانيا أو المانيا الغربية ، ١٧ فى فرنسا أو اليابان ، أى نحو الضعف - أو بالعكس النصف) . هذا الهبوط (التاريخى المثير ؟) لا يمكن أن يفسره سوى اجتماع عاملين لا عامل واحد : الأول هو التطور الاجتماعى والحضارى الأسا[illegible] [illegible]م والطويل المدى ،

والثانى حرب ١٩٦٧ بظروفها المباشرة العارضة التى فرضت تحديد أو تأجيل أو تأخير الزواج والانجاب بدرجات متفاوتة (نحو مليون شاب مجند لسنوات ، تهجير سكان القناة ، الانفاقات العسكرية .... إلخ) .

ورغم أن المعدل عاد من نقطة القاع تلك ليرتفع قليلا إلى ٣٥,٧ فى سنة ١٩٧٣ ، ٣٥,٥ فى سنة ١٩٧٤ ، ورغم أن السنتين الأخيرتين تمثلان بذلك اتجاها طفيفا نحو انعكاس الاتجاه التنازلى السابق السائد الى الاتجاه التصاعدى اللاحق ، فلعل السنة التالية ١٩٧٥ هى الأدنى إلى أن تعد السنة المفصلية بين المرحلتين . ففيها يقفز المعدل فجأة ومرة واحدة إلى مثل ما كان عليه منذ بضع سنوات ليسجل ٣٧,٧ فى الألف ؛ ثم بعدها يأخذ فى التذبذب المحسوس ولكن فى صعود مؤكد على الجملة ، مسجلا فى قمته سنة ١٩٨٠ علامة الأربعين من جديد لأول مرة منذ سنة ١٩٦٦ أى منذ نحو ١٤ سنة بينما تدور سائر سنوات المرحلة حوالى ٣٧ – ٣٨ فى الألف .

فهذه المرحلة ، وهى التاسعة والأخيرة والمستمرة إلى اليوم ، ٧٥ – ١٩٨٣ ، تعد النقيض المباشر لسابقتها وللاتجاه العام ذاته لمسار المواليد فى العقود الأخيرة . ومرة أخرى ، ولكن بالمقلوب ، لا تفسير لذلك سوى اجتماع عاملين عارضين ضد عامل التطور الاجتماعى طويل المدى : الأول هو حرب أكتوبر ١٩٧٣ بزيجاتها التراكمية المؤجلة أو طفرة ما بعد الحروب كما تسمى وكما يحدث دائما (١) ، والثانى لعله آثار الانفتاح الاقتصادى الطائش الذى فتح الباب على مصراعيه لكل ألوان الاستهلاك المادى دون الانتاج المادى – ألا يكون الانتاج البشرى وحده .

مرحلتان أساسيتان

إذا كان علينا الآن أن ننظر إلى مسار معدل مواليدنا طوال الفترة الحديثة ككل ، فإن لنا أن نميز جوهريا بين مرحلتين أساسيتين تختزلان فيما بينهما الفترات أو الوحدات المورفولوجية الصغرى السابقة . هاتان المرحلتان سنة ٦٦ – ١٩٦٧ هى الفاصلة بينهما ،

(1) D. H. wrong, population , N. Y. 1959 , p. 71 -3 .

وعلامة الأربعين هى الفارقة . وهاتان المرحلتان هما المرحلة التقليدية الكلاسيكية فالمتطورة الانتقالية .

فأما الأولى ، التى تبدأ من بدايات القرن وتمتد أكثر من نصف قرن على الأقل ، ففيها ظل المعدل رغم ذبذباته السنوية والقصيرة الأمد معلقا على سطحه العالى أو قرب سقفه المرتفع وهو ٤١ فى الألف ، متأرجحا بينه وبين ٤٥ ، دون أن يهبط قط تحت علامة الأربعين إلا كاستثناء عارض بصفة صارمة وذلك فى فترات الحروب بالتحديد .

ففى الخمسين سنة منذ ١٩١٧ حتى ١٩٦٦ لم يحدث قط أن نزل المعدل عن ٤١ إلا ٣ مرات امتدت كل منها ٣ سنوات أو تراوحت فيها بين ٤٠ ، ٣٧ ، تلك هى فترة الحرب الأولى (١٧ – ١٩١٩) ، ثم الحرب الثانية (٤١ – ١٩٤٤) التى كانت أطولها وأشدها انخفاضا ، ثم أخيرا فترة ما حول حرب السويس (٥٥ – ١٩٥٧) وعنصر السببية – الحرب – غنى عن التعليق .

نقطة التحول الهامة ، الوحيدة والأولى فى كل تاريخنا السكانى الحديث ، هى سنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فإنها بداية المرحلة الثانية المتطورة أو الانتقالية . فلأول مرة وباستمرار يهبط معدل المواليد إلى (– ٤٠) ، وذلك بمعدل وحدة كل سنة تقريبا . وإذا كان المعدل قد عاد فسجل تلك العلامة سنة ١٩٨٠ ، فإن ذلك هو الاستثناء الوحيد طوال المرحلة التى تقع كلها فيما عدا ذلك ودون علامة الأربعين ، على العكس تماما من المرحلة الأولى . علامة الأربعين ، بعبارة أخرى ، هى القاعدة لا الاستثناء فى المرحلة الأولى ، ولكنها فى هذه المرحلة الاستثناء لا القاعدة .

مع ذلك ، وللموضوعية ، فلأن المعدل مازال أعلى ظاهريا فى المدن والعواصم الكبرى منه فى الريف والأقاليم ، دليلا لاشك على عدم دقة أو اكتمال التسجيل فى الأخيرة على الأقل كما كان الحال دائما ، فلعل المعدل الحقيقى للمواليد فى البلد مازال فى حدود الأربعين إن لم يزد – لا سبيل إلى القطع – ولكن المقطوع به على الأقل هو أن مصر ، وإن لم تعد أعلى أو ثانى أعلى معدل فى العالم ، فإنها تظل من أعلاه وتبقى فى صفوف دول الصدارة فى التكاثر حاليا مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا .

(هذا – بالمناسبة وعلى الهامش أو بين قوسين – ما يفسر كيف أن عدد المواليد الحقيقى السنوى فى مصر قد يعادل أضعافه فى كثير من الدول الأخرى المساوية لها فى عدد السكان أو حتى الأكبر منها بكثير .. إنجلترا وويلز مثلا فى الخمسينيات ، والألمانيتين فى الستينيات ، واليابان حاليا).

مهما يكن ، وعلى الجملة أو على السطح ، فلقد بدأ المعدل هذه الرحلة محلقا فى آفاق ٤٥ - ٤٠ فى الألف وانتهى فى حدود ٣٥ - ٣٠ ، أى أنه انخفض بنسبة الربع تقريبا خلال القرن الحالى فى معظمه . وهذا انخفاض محدود نسبيا ، يظل يترك المعدل فى عائلة الدول النامية والمتخلفة والعالم الثالث وأبعد شئ عن دائرة العالم الصناعى المتقدم .

وللدقة والانصاف يمكن القول إن مصر حتى المرحلة الأولى التقليدية قبل ٦٦ - ١٩٦٧ كانت تقع تطوريا فى المرحلة التى كانت تقع فيها بلجيكا أو ألمانيا مثلا حوالى ١٨٨١ تقريبا ، حين كان معدل المواليد بهما ٤٠,٧ ، ٤٠,٤ على الترتيب (١) . وبعبارة أخرى ، كان تطور معدل المواليد عندنا متخلفا نحو القرن إلا قليلا عنه فى غرب أوروبا ، وليس إلا بعد ١٩٦٧ أن بدأت مصر تتطور بعيدا عن ذلك الموقع ، متقدمة بعض الشئ نحو النمط أو المستوى الأوروبى الحديث .

فيما عدا هذا ، ورغم الذبذبة العارضة أو الاعتراضية منذ أواخر السبعينيات ، فالراجح أن الاتجاه التنازلى العام فى معدل مواليدنا هو تغيير حقيقى ودائم جاء ليبقى ويطرد - البعض تنبأ به إحصائيا قبل الستينيات - لأنه من الآثار التراكمية للتطور الحضارى والاجتماعى والثقافى العام وتآكل وتفتت نظام الحياة المتخلفة العتيقة .

تفصيلا : التصنيع ، التحول إلى المدنية ، التعليم وخاصة التعليم العالى وبالأخص تعليم الإناث ، إرتفاع مستوى المعيشة والتطلعات العصرية ، نظام الأسرة الحديثة الصغيرة وتأخر سن الزواج وانقراض تعدد الزوجات وتناقص الطلاق ، انتشار ضبط النسل ، حتى ضغوط تكاليف المعيشة المتزايدة ، بل حتى مشكلة الاسكان الخانقة التى أصبحت عمليا عاملا من عوامل تحديد السكان ... إلخ ، باختصار التحول إلى مركب الحضارة الغربية الحديثة وتبنى مثل الحياة العصرية .

مؤشرات التغير

وبالفعل ، فكنتيجة لهذه التطورات أو كدليل عليها - سيان - تشير الدراسات الديموغرافية الحديثة فى مصر إلى اتجاه ، وإن يكن طفيفا ما يزال ، نحو انخفاض نسبة

(1) Arthur Newsholme, Vital statistice, Lond., 1923 , p. 102 .

الزواج وسنه ومعدلات الخصوبة ، وبالتالى تناقص حجم الأسرة ، خاصة فى المدن ، وبالأخص بين الطبقات الأعلى ، يتسرب ببطء إلى أسفل عبر درجات السلم الاجتماعى .

فهناك ، أولا ، الهبوط المحقق على المدى الطويل رغم بعض الذبذبات العارضة فى الحدوث النسبى للزواج ، أى فى كثافة التزاوج إن صح التعبير . والجدول الآتى ، الذى يحدد سن الزواج للذكور على أساس + ١٨ سنة وللاناث + ١٦ ، يفسر نفسه بنفسه دون قراءة أو تعليق (٪) .

الفئة	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦
نسبة المتزوجين إلى مجموع السكان	٣٩,٤	٣٨,٨	؟	؟
نسبة المتزوجين إلى مجموع السكان فى سن الزواج	٦٩,٤	٦٧,٧	٦٩,٦	٦٥,٧
نسبة المتزوجين الذكور إلى مجموع السكان فى سن الزواج	؟	٧١	٧٢	٦٧
نسبة المتزوجين الإناث إلى مجموع السكان فى سن الزواج	؟	٦٥	٦٧,٥	٦٤,٧
لم يسبق لهم الزواج من الذكور	؟	؟	٢٤,٣	٣٠,٥
لم يسبق لهن الزواج من الاناث	؟	؟	١٢,١	١٩,٧
لم يسبق لهم الزواج من الجنسين	؟	؟	١٧,٩	٢٤,٩

فنسبة المتزوجين من كلا الجنسين ، خاصة الذكور ، فى انخفاض واضح تماما ، بينما أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج فى ارتفاع شديد بالمقابل ، ويكفى أن نحو ربع السكان البالغين جميعا هم اليوم من غير المتزوجين ما يزالون . وهذا يعنى بالطبع ، ويؤكد بالقطع، أن نسبة الزواج المبكر تتناقص وتتقهقر بسرعة .

ولا ينفصل عن ذلك بطبيعة الحال – هذا هو الوجه الآخر للعملة – إرتفاع سن الزواج للجنسين على السواء ، ولكن للإناث خاصة ، مع تقارب بين السنين متزايد وملحوظ ، يعد فى ذاته ظاهرة أساسية فى التطور والتقدم الحضارى عامة (١) فمثلا فى سنة ١٩٣٧ وجد أن متوسط سن العرائس فى مصر ككل هو ٢٢,٣ سنة ، وأن ٤٤,٧٪ منهن كان دون ٢١ سنة (٢) أما اليوم ، فقد ارتفع الرقمان كثيرا ، بينما بلغ متوسـط سن الزواج عند الإناث ٢١ سـنة وعند الذكـور ٢٨ سنة .

(1) G. H. L. - F. pitt-Rivers , Clash of culture and contact of races , 1927 , p.251 - 2 .

(2) M. A. Hassanien, Infant mortality in Egypt, ph. D. Thesis London univ., 1944, p. 213-5.

ثانيا ، وأهم من تغير الحالة الزواجية ، فلقد كشفت الأرقام والأبحاث عن انخفاض دال ومؤثر فى الخصوبة العامة . فمن قبل ، تدل نسـبة الأطفال (- ٥ سنوات) إلى النساء فى سن العمل (١٥ - ٤٩ سنة) على اتجاه هابط لا شك فيه كما يوضح الجدول التالى ومن بعد ، وجد هانسن ومرزوق هبوطا ملحوظا فى معدل الخصوبة من سنة ١٩٤٧ حتى ١٩٦٠ ما بين النساء فى فئة السن الصغرى ١٥ - ٢٠ سنة (١) .

السنة	الاناث ١٥ - ٤٩	الأطفال - ٥	النسبة في الألف
١٨٩٧	٢,٤٠٠,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠	٧٠٠
١٩٠٧	٢,٦٠٩,٠٠٠	١,٧٧٦,٠٠٠	٦٨١
١٩١٧	٣,٠٢٦,٠٠٠	١,٧٥٤,٠٠٠	٥٧٩
١٩٢٧	٣,٥١٣,٠٠٠	٢,٠٣١,٠٠٠	٥٧٨
١٩٣٧	٣,٨٥٢,٠٠٠	٢,١٠٨,٠٠٠	٥٤٧

فبالموازاة ، أثبتت الدراسات والأبحاث الحديثة انخفاض خصوبة المرأة بصورة مباشرة ، حيث هبطت نسبتها من ٦,٢ من المواليد لكل امرأة سنة ١٩٦٠ إلى ٥,٢ سنة ١٩٧٠ ، كذلك تشير الدراسات إلى انخفاض معدل عدد المواليد الأحياء لكل أم بوضـوح لا شك فيه ولا لبس . فمن ٧,٢ مولود حى لكل أم سنة ١٩٦٠ ، انخفض المعدل إلى ٦,٨ سنة ١٩٦٦ ، إلى ٦,٤ فى أوائل السبعينيات ، إلى ٥,٤ سنة ١٩٧٦ (للمقارنة ، مقابل ٢ - ٣ فى أوروبا) .

ثالثا ، وأهم أيضا من اتجاه الخصوبة العام أو الخام ، تدل المؤشرات على انخفاض الخصوبة الكلية للمرأة ومعدل تعويض الاناث بصفة خاصة . ففى سنة ١٩٣٧ مثلا حسب معدل الخصوبة الكلية للمرأة ، أى عدد ما تضعه كل مصرية فى المتوسط خلال حياتها الخصبة (١٥ - ٤٩) فكان ٥,٨ . معنى هذا أن كل مصرية كانت تلد فى المتوسط نحو ٦ أطفال ما بين ذكور وإناث (هذا ضعف المعدل المقابل فى الولايات المتحدة حينذاك) .

(1) B. Hansen , G. Marzouk, Development and economic policy in U.A,R. (Egypt), Amesterdam, 1965, p. 31 .

أما معدل التعويض الأنثوى النظرى ، أى متوسط عدد ما تضعه المصرية خلال حياتها الخصبة من إناث أى من بنات جنسها فقط ، فقد بلغ ٢,٨ ، قل تجاوزا نحو ٣ بنات ، وباستبعاد حالات الوفاة خلال الحياة الخصبة بين الإناث ، يتبقى لدينا معدل تعويض انثوى حقيقى net reproduction rate نحو ١,٦ تقريبا لكل امرأة ، أى ن كل ١٠ مصريات كن يسلمن رسالة حفظ النوع لنحو ١٦ بعدهن . هذا بالنسبة للنساء فى سن الحمل عموما ، لا المتزوجات منهن تحديدا . أما على هذا الأساس الأخير فإن معدل التعويض الفعلى الصافى يرتفع إلى ٢,١ ، بمعنى أن كل مصرية تسلم المشعل لأكثر من اثنتين من بعدها (١) .

رابعا ، وفى النتيجة ، فإن هناك اتجاها محققا وإن كان طفيفا حتى الآن نحو تناقص أو تقلص حجم الأسرة المصرية المتوسطة . صحيح مازالت للأسرة الكبيرة (٤ - ٥ أطفال) النسبة المئوية الكبرى model فى الحدوث النسبى لأحجام العائلات حيث تمثل ١٥ ٪ من مجموع عدد الأسرات فى البلد ، مقابل ٨٪ أو النصف للأسرة المكونة من طفل واحد أو للأسرة المكونة من ٧ أطفال . غير أن متوسط حجم الأسرة عموما فى تناقص واضح عبر التعدادات . فمن ٥,٨ سنة ١٩٠٧ ، تحرك إلى ٥,٣ سنة ١٩٢٧ ، إلى ٥ سنة ١٩٣٧ ، إلى ٤,٧ سنة ١٩٤٧ ، إلى ٤,٩ سنة ١٩٥٧ .

خامسا ، اتضح أيضا فى أواخر السبعينيات أن ١٨,٤٪ (بأرقام جهاز تنظيم الأسرة) أو ٢٣,٥٪ (بأرقام الجهاز المركزى للاحصاء) من الزوجات فى سن الانجاب ، قل ربع مجتمع الزوجات المصريات ، يستعملن الآن وسائل منع الحمل وضبط النسل ، ولو أن مركز الثقل يجنح بعنف إلى المدن حيث ترتفع النسبة إلى ٤٥٪ بينما تنخفض فى الريف إلى ١٣ ٪ وبصفة عامة فإن إتجاهات الأسرة المصرية نحو الانجاب قد أصبحت تستهدف ٣ أولاد فى المدينة ، ٥ فى القرية حيث ثبت أن الفلاح لا يكف عن الانجاب - إن توقف - إلا بعد الطفل الخامس على الأقل .

على أن الصورة تطورت فى أوائل الثمانينيات نحو المزيد من التحسن الواعد . فقد قدر أن نسبة السيدات فى سن الانجاب واللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل قد إرتفعت من ٢٠ - ٢٥٪ إلى ٣٤٪ أى الثلث . والمنتظر الآن أن ترتفع إلى النصف ، خاصة كلما زاد عدد الابناء (٢) .

(١) عبد الحميد الدالى ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر ، ص ٢٢٨ - ٢٣٤ ، ٢٧٣ - ٢٨٣ .
(2) Atef khalifa, Journal of biosscial sciences , 1976 , p. 510 - 13 .

سادسا ، واستطرادا من انتشـــار وسائل ضبط النســـل المتزايد ، فليس لنا أن ننسى أو نغفل عامل تفاوت الخصوبة differentian fertility ، تلك الظاهرة الأساسية العامة والعالمية ، السارية والمعدية ، التى تسرى على مصـر كما على غير مصر ، قبل وسائل ضبط النســـل الحديثة كما هى بعدها .

فالثابت من الدراسات المحلية العديدة على المستوى الاجتماعى والطبقى أن العلاقة عكسية بين الطبقة الاجتماعية والخصوبة ، خاصة فى المدن والمدن الكبرى ، وبالأخص بين الأمهات المتعلمات . حتى فى المناطق الزراعية وجد أن الخصوبة بين العمال الزراعيين أقل منها بين فلاحينا . ولا يحتاج المرء إلى أن يكون ديموغرافيا متخصصا ليرى أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة والتعليم والدخل والطبقة الاجتماعية قل حجم الاسرة ومعدل المواليد فى معظم أجزاء مصر اليوم .

وإذا كان لهـذا العامل الحاسم وزنه اليوم فى تحـديد معدل المواليد بدرجة أو بأخرى، فلسوف يكون أفعل وأخطر فى المستقبل مع التطور الطبقى العام والتصعيد الاجتماعى المطرد ... إلخ ، لاسيما وأن ضبط النسل كقاعدة هو أشد ارتباطا بالطبقات الاجتماعية منه بالطبقات الاقتصادية .(١)

سابعا ، وأخيرا ، وكنتيجة لتسرب ضبط النسل إلى الريف والفلاح ، وبالموازاة مع هبوط معدل المواليد القومى ، انخفض المعدل الاقليمى على مستوى المحافظات ، أى فى صميم المناطق الريفية . ففيما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ فقط سجل المعدل انخفاضا بدرجات متفاوتة فى ١٠ محافظات على الأقل تتوزع بين أقصى الشمال والجنوب على نحو ما يوضح هذا الجدول :

(1) J. Rumney , " The problem of differential fertitlity " , population , 1935-6, p. 119 .

المحافظة	١٩٧٦	١٩٧٧
دمياط	٣٧,٧٣	٣٦,٨٢
الشرقية	٣٩,٢٢	٣٩,٠٠٥
الاسماعيلية	٤١,٨٩	٣٩,٧٩
الجيزة	٤١,٩٦	٣٨,٥١
بنى سويف	٤١,٨٣	٤١,٧٤
الفيوم	٤٢,٥٣	٤١,٩٠
أسيوط	٤٠,٦٦	٣٨,٠١
سوهاج	٣٨,٤٥	٣٧,٨٢
قنا	٣٧,٧٢	٣٤,٧٨
أسوان	٤٢,٨٥	٣٨,٤٢

حركة معدل المواليد

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩١٧	٤٠,١			١٩٥٨	٤١,١
١٩١٨	٣٨,٩	١٩٤٠	٤١,٣	١٩٥٩	٤٢,٨
١٩١٩	٣٧,٧	١٩٤١	٤٠,٤	١٩٦٠	٤٣,١
				١٩٦١	٤٣,٩
١٩٢٠	٤٢,٢	١٩٤٢	٣٧,٦	١٩٦٢	٤١,٣
١٩٢١	٤١,٨	١٩٤٣	٣٨,٧	١٩٦٣	٤٢,٨
١٩٢٢	٤٣,١	١٩٤٤	٣٩,٨	١٩٦٤	٤٢,٠
١٩٢٣	٤٣,١			١٩٦٥	٤٢,٠
١٩٢٤	٤٣,٨			١٩٦٦	٤١,٢
١٩٢٥	٤٣,٥	١٩٤٥	٤٢,٧	١٩٦٧	٣٩,٢
١٩٢٦	٤٤,٢	١٩٤٦	٤١,٢	١٩٦٨	٣٨,٢
١٩٢٧	٤٤,٠	١٩٤٧	٤٣,٦	١٩٦٩	٣٧,٠
١٩٢٨	٤٣,٦	١٩٤٨	٤٢,٧	١٩٧٠	٣٥,١
١٩٢٩	٤٤,٢	١٩٤٩	٤١,٨	١٩٧١	٣٤,٦

١٩٣٠	٤٥,٢	١٩٥٠	٤٤,٤	١٩٧١	٣٤,٦
١٩٣١	٤٤,٥	١٩٥١	٤٤,٧	١٩٧٢	٣٤,١
١٩٣٢	٤٢,٥	١٩٥٢	٤٥,٢	١٩٧٣	٣٥,٧
١٩٣٣	٤٣,٨			١٩٧٤	٣٥,٧
١٩٣٤	٤٢,٢			١٩٧٥	٣٧,٧
١٩٣٥	٤١,٣	١٩٥٣	٤٢,٦	١٩٧٦	٣٦,٤
١٩٣٦	٤٤,٢	١٩٥٤	٤٢,٦	١٩٧٧	٣٨,٤
١٩٣٧	٤٣,٥	١٩٥٥	٤٠,٣	١٩٧٨	٣٨,٤
١٩٣٨	٤٣,٣	١٩٥٦	٤٠,٧	١٩٨٠	٤٠,٠
١٩٣٩	٤٢,٢	١٩٥٧	٣٨,٠	١٩٨١	٣٧,٠

تطور معدل الوفيات

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩١٧	٢٩,٤	١٩٣٧	٢٧,١	١٩٥٦	١٦,٤
١٩١٨	٣٩,٦	١٩٣٨	٢٦,٣	١٩٥٧	١٧,٨
١٩١٩	٢٩,٤	١٩٣٩	٢٥,٩	١٩٥٨	١٦,٦
١٩٢٠	٢٨,٠			١٩٥٩	١٦,٣
		١٩٤٠	٢٦,٣	١٩٦٠	١٦,٩
١٩٢١	٢٥,٠	١٩٤١	٢٥,٧	١٩٦١	١٥,٨
١٩٢٢	٢٥,١	١٩٤٢	٢٨,٣	١٩٦٢	١٧,٩
١٩٢٣	٢٥,٨	١٩٤٣	٢٧,٧	١٩٦٣	١٥,٤
١٩٢٤	٢٤,٩	١٩٤٤	٢٦,٠	١٩٦٤	١٥,٧
١٩٢٥	٢٦,٥	١٩٤٥	٢٧,٧	١٩٦٥	١٤,٨
١٩٢٦	٢٦,٧	١٩٤٦	٢٥,٠	١٩٦٦	١٥,٨

١٩٢٧	٢٥,٢			١٩٦٧	١٤,٢
١٩٢٨	٢٦,٣	١٩٤٧	٢١,٤	١٩٦٨	١٦,١
١٩٢٩	٢٧,٦	١٩٤٨	٢٠,٤	١٩٦٩	١٤,٥
١٩٣٠	٢٤,٩	١٩٤٩	٢٠,٥	١٩٧٠	١٥,١
١٩٣١	٢٦,٦	١٩٥٠	١٩,١	١٩٧١	١٣,١
١٩٣٢	٢٨,٥	١٩٥١	١٩,٣	١٩٧٣	١٠,٤
١٩٣٣	٢٧,٥	١٩٥٢	١٧,٨	١٩٧٦	١١,٧
١٩٣٤	٢٧,٨	١٩٥٣	١٩,٦	١٩٧٨	٩,٩
١٩٣٥	٢٦,٤	١٩٥٤	١٧,٩	١٩٨٠	١٢,٩
١٩٣٦	٢٨,٨	١٩٥٥	١٧,٦	١٩٨٢	١٠,١

اتجاه معدل المواليد والوفيات

الفترة	معدل المواليد	الفترة	معدل المواليد
١٩٢١-١٧	٤٠,١	١٩٤٩-٤٥	٤٤,٤
١٩٢٦-٢٢	٤٣,٥	١٩٥٤-٥٠	٤٣,٤
١٩٢٤-٢٠	٤٢,٨	١٩٥٩-٥٥	٤٠,٦
١٩٢٩-٢٥	٤٣,٩	١٩٦٤-٦٠	٤٢,٨
١٩٣٤-٣٠	٤٣,٧	١٩٧٢-٦٤	٣٤,٤
١٩٣٩-٣٥	٤٢,٨	١٩٧٨-٧٣	٣٧,١
١٩٤٤-٤٠	٣٩,٥		

الفترة	معدل الوفيات	الفترة	معدل الوفيات
١٩٢١-١٧	٣٠,٣	١٩٣٤-٣٠	٢٦,٢
١٩٢٦-٢٢	٢٥,٨	١٩٣٩-٣٥	٢٦,٩
١٩٢٤-٢٠	٢٥,٧	١٩٤٤-٤٠	٢٦,١
١٩٢٩-٢٥	٢٦,٤	١٩٤٩-٤٥	٢٣,١

معدل الزيادة الطبيعية السنوى

السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩٥٢	٢,٨	١٩٦٢	٢,٣
١٩٥٣	٢,٣	١٩٦٣	٢,٧
١٩٥٤	٢,٥	١٩٦٤	٢,٦
١٩٥٥	٢,٣	١٩٦٥	٢,٧
١٩٥٦	٢,٤	١٩٦٦	٢,٥
١٩٥٧	٢,٠	١٩٦٧	٢,٥
١٩٥٨	٢,٤	١٩٧٦	٢,٥
١٩٥٩	٢,٦	١٩٧٧	٢,٦
١٩٦٠	٢,٦	١٩٧٨	٢,٨
١٩٦١	٢,٨	١٩٨٢	٢,٦

بقوة تلك المؤثرات والمتغيرات النوعية العديدة إذن ، كان حتما أن يهبط معدل المواليد ، وسوف يهبط أكثر فى المستقبل . غير أنه لا يحتمل أن ينخفض معدل النمو إلى أقل من ٢٪ سنويا فى المدى المنظور . وعلى الجملة ، فالواضح أن نظرية الانتقال الديموغرافى التى تتنبأ بحدوث إنخفاض فى الخصوبة مع تقدم التمدن والتحضر والتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى بدأت تعمل الآن فى مصر مثلما تعمل فى الغرب منذ القرن الماضى .

معدل الوفيات

رغم أنه ، أو بالدقة لأنه ، أسبق وأسرع وأشد تغيرا وانخفاضا ، وأشد إطرادا فى تغيره ، فإن منحنى معدل الوفيات يقتصر فى تطوره خلال الفترة الحديثة على عدد من الوحدات المورفولوجية أقل بكثير من معدل المواليد وإن بدا مقاربا له على السطح ومواكبا له فى بعضها . فهناك ظاهريا ٦ وحدات أو فترات تفصيلية هى فترة ما قبل الحرب الأولى، ففترة الحرب نفسها، فما بين الحربين ، فالحرب الثانية ، فما بعد الحرب إلى حرب أكتوبر ، ثم أخيرا ما بعد حرب أكتوبر أو فترة الثلث الأخير من القرن العشرين . غير أن الواقع، من الناحية العملية، أن الفترتين الأخيرتين تشكلان معا إلى حد بعيد مرحلة واحدة متصلة من الهبوط المطرد غير المنقطع أو المتقطع، وذلك على العكس من نظيراتها على جانب المواليد حيث ظلت فى مد وجزر وصعود وهبوط على التعاقب ودون انقطاع.

مراحل التطور

وأيا ما كان ، فلعل البداية فى الفترة الأولى قبل الحرب العالمية تمثل الحالة الطبيعية للوفيات لا فى أوائل القرن الحالى فحسب ولكن ربما كذلك فى أواخر القرن السابق حين كان مستوى الصحة والطب الوقائى والتطور الحضارى محدودا متواضعا نسبيا لم يزل ، على أن هذا، دعنا نستدرك بسرعة ، يمثل تقدما عظيما على مستويات القرن التاسع عشر فى صميمه حين لم يكن من غير المألوف أن يصل معدل الوفيات إلى ٥٠ فى الألف ، بل وإلى ٧٠ فى حالات المجاعات والأوبئة ... إلخ (١) . أما الآن ، منذ أواخر القرن الماضى

(١) الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٧ .

وفى بدايات القرن الحالى ، فقد انخفض سقف المعدل إلى ٣٠ فى الألف على الأكثر ، قلما وصل إليها فى الواقع فضلا عن أن يرجحها ، وإن كان مساره أقرب إلى حده الأعلى منه إلى حده الأدنى .

وإنما تم تجاوز هذا السقف كحالة عرضية أو مرضية بحتة فقط أثناء الحرب الأولى ، التى تمثل وحدها الفترة الثانية من فترات تطور المعدل . ففى سنة ١٩١٨ ، سنة وباء الانفلونزا العالمى pandemic الذى حصد نحو ٢٠ مليونا فى العالم ، قفز معدل الوفيات المصرى من ٢٩,٤ أى نحو ٣٠ فى السنة السابقة إلى ٣٩,٦ أى نحو ٤٠ فى الألف . ذلك ، يعنى بزيادة ١٠ وحدات دفعة واحدة ، وأعلى بنحو وحدة من معدل المواليد ذاته (٣٨,٩) بحيث تقاطع منحنى المعدلين للمرة الوحيدة فى تاريخنا الحديث فحدث نقص حقيقى فى السكان depopulation.

مع ذلك ، فلربما كان من الأحجى أن نأخذ هذا الانقلاب بشئ من الحذر نظرا لفرط القصور فى دقة تسجيل كل من المواليد والوفيات على حد سواء فى تلك المراحل المبكرة فهل تعادل المعدلان بالضبط فكانت الزيادة صفرا والنمو توقفا ، أم رجحت الوفيات المواليد فعلا فكان تناقص سكانى خاطف ولكنه حقيقى ، ذلك ما لاسبيل إلى الجزم به تماما . وعلى أية حال ، فتلك إذن فترة شاذة، فترة شذوذ سكانى من حيث سلوك الوفيات.

فى الفترة التالية أو الثالثة وهى فترة ما بين الحربين ، ٢١ - ١٩٣٩ ، تأرجح المعدل بين ٣٠ ، ٢٥ ، مع ميل أغلب إلى الحد الأدنى الأخير . ففى الفترة الخمسية ٢٠ - ١٩٢٤ بلغ المتوسط ٢٥,٧ ، وفى ٢٥ - ١٩٢٩ ارتفع قليلا إلى ٢٦,٤ ، وفى ٣٠ - ١٩٣٤ بلغ ٢٦,٢ ، ثم بلغ القمة فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ بنحو ٢٦,٩ فى الألف . وبهذا كانت المرحلة مرحلة تذبذب وتموج غالبا ولكن فى حدود ضيقة طفيفة للغاية ، وعلى مستوى مرتفع عامة ولكن باعتدال نسبيا . إلا أن من الحكمة ألا ننسى أيضا عامل تحسن التسجيل المتزايد وتمويهه للحقيقة .

على أن الجدير بالملاحظة يقينا أن المعدل سجل حده الأدنى طوال الفترة فى سنتى ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، وذلك بنحو ٢٤,٩ أى دون علامة الخمسة والعشرين . فلقد كان هذا يحدث لأول مرة معروفة وقبل ثانى مرة لاحقة بنحو ٢٣ ، ١٧ سنة على الترتيب ، حيث أن ذلك الرقم لم يتكرر بعد ذلك إلا سنة ١٩٤٧ .

ثم يلفت النظر بعد هذا سنة ١٩٣٠ بالذات ، فإنها بهذا المعدل تعد ذات أعلى معدل مواليد وأقل معدل وفيات لعقود ، وذلك أيضا رغم ما سبق أن أشرنا إليه من تعارض هذا وذاك على حد سواء مع كونها سنة الأزمة العالمية الكبرى أو بدايتها . ولكن ، مرة أخرى ، فلعل تطور دقة التسجيل فقط هو المسئول جزئيا عن هذا التضارب .

مهما يكن الأمر فإن الأربعينيات تنقلنا إلى فترة أشد إثارة وتميزا ، وتناقضا أيضا ، وهي فترة الحرب الثانية ، ٤٠ – ١٩٤٦ ، فرغم أن هذه الفترة تُقارن ، وينبغي بالفعل أن تُقرن ، بمثيلتها في الحرب الأولى من حيث سلوك كل من المواليد والوفيات ، إلا أن هناك فروقا هامة ودالة .

فرغم أن أثر الحرب الثانية على خفض معدل المواليد أقوى منه بالتأكيد وكما ينبغي في الحرب الأولى ، فإن أثرها على معدل الوفيات ، على العكس ، وعلى عكس المنطق ، جاء شاحبا باهتا بعض الشئ ، لا يتناسب تماما مع خطرها ولا يعكس فيما يبدو كامل ثقلها . حتى ليجوز لنا أن نقرر بثقة ويقين أن أثر الحرب الثانية على معدل المواليد جاء ، للغرابة والدهشة وعلى عكس الحرب الأولى ، أكبر وأوقع منه على معدل الوفيات .

وإذا كان معـدل التزايد الطبيعي قد انخفض خـلال الحرب ، فإنما ذلك ، على عكس الحـرب الأولى ، بفعل انخفاض المواليد أكثر منه ارتفاع الوفيات . وبعبارة أوضح ، في كلتا الحربين انخفض معدل المواليد وارتفع معدل الوفيات ، ولكن انخفاض المواليد كان أوضح وأوقع في الحرب الثانية منه في الأولى ، بينما كان ارتفاع الوفيـات في الحرب الأولى أشد وأحد منه في الثانية .

كلتا الحربين عرفت خطر الوباء والمجـاعة : الحرب الأولى وباء الانفلونزا العـالمي pandemic، والثانية وباء الكوليرا المحلي الوافد epidemic. وفي الحربين كلتيهما وقعت أزمة غذاء حقيقية ، إلا أنها بلغت الذروة في الحرب الثانية التي طالت وتطاولت معها صعوبات التموين الحادة وأزمة الطعام وانخفض مستوى المعيشة والتغذية إلى حد انعكس في ضعف مقاومة الوباء الوافد حتى أطاح بنحو ٢٠٠ ألف نسمة سنة ١٩٤٢ .

مع ذلك فإن ارتفاع معدل الوفيات خلال الحرب ، على شدته ، لم يكن استثنائيا بصفة خاصة جدا . بل إن متوسط الفترة الخمسية ٤٠ – ١٩٤٤ التى تستوعب معظم سنى الحرب ليقل عن متوسط كل من الفترات الثلاث السابقة من سنة ١٩٢٥ حتى ١٩٣٩ ، إذ بلغ الأول ٢٦,١ فى الألف مقابل ٢٦,٤ ، ٢٦,٢ ، ٢٦,٩ للأخيرة على الترتيب . وقصارى ما فعلت الحرب أن رفعت المعدل فى قلبها ونهايتها وحدتين أو أكثر أو أقل ، فعاد القهقرى إلى مستوى بضع سنوات سابقة فقط .

ففى سنة ١٩٤٢ بلغ المعدل ذروته ٢٨,٣ لثانى مرة منذ ٧ سنوات سنة ١٩٣٦ ، ولآخر مرة بعد ذلك فى تاريخه إلى الآن . وفى سنتى ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ بلغ المعدل ٢٧,٧ ، ولكن أيضا لآخر مرة فى تاريخه . أما فى سنة ١٩٤٦ فقد تلطفت حدة المعدل نوعا فهبط إلى ٢٥ فقط ، وكانت تلك آخر مرة فى تاريخه يسجل المعدل تلك العلامة ، بل ولسوف يهبط بعدها وشيكا إلى دونها بكثير ، إلى علامة العشرين وأقل . وهذا بالتالى ما ينقلنا إلى مرحلة جديدة تماما هى الفترة الخامسة أو فترة ما بعد الحرب .

هذه الفترة (٤٧ – ١٩٦٧) ، تمتد من نهاية الحرب الثانية حتى حرب يونيو ، أى لعقدين كاملين ، وفيها تسارع انخفاض المعدل بحيث تراوح بين ٢٠ – ١٥ فى الألف . المستوى ثورى جديد تماما وطارئ على معدل وفياتنا لأول مرة بلا جدال ، والخط داخله نازل باطراد وإن كان طفيفا ، حيث بدأ فعلا حوالى ٢٠ وانتهى حوالى ١٥ متدرجا بانتظام ملحوظ فيما بين القطبين . وإذا كانت المرحلة قد تعرضت لبعض الحروب المحلية مثل حرب السويس ١٩٥٦ ، فإن الضابط الحاكم فى تطورها واضح أنه العامل الطبى الصحى أساسا وتقدم المستويات والخدمات الصحية الحديثة وارتفاع مستوى الوعى والمعيشة والحضارة ..... إلخ .

ثم لا يبقى فى نهاية الشريط سوى المرحلة السادسة والأخيرة وهى مرحلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والممتدة إلى الآن . لقد بلغ الانخفاض أوجه ، أقصد حضيضه ، فأصبح المعدل محصورا بين ١٥ ، ١٠ فى الألف ، قل أن يتجاوز أو حتى يناهز الرقم الأول ، ولكن كثيرا ما يناهز أو حتى يجاوز الثانى ، وإذا كان انخفاض المعدل فى السنة الافتتاحية ١٩٧٣ إلى ١٤,٢ من الجائز أن يرد جزئيا إلى أثر حرب يونيو ، فإن ضابط الاتجاه العام هو العامل الحضارى الطبى الصحى وحده أكثر من أى وقت مضى حيث

بلغ المستوى ذروته تاريخيا . وقد سجل الاتجاه رقمه القياسى سنة ١٩٧٨ بمعدل قدره ٩,٩ ، ولا شك أن الاتجاه بأسره أبدى جاء ليبقى ، كما أن المستوى لم يعد يختلف كثيرا عنه فى أكثر الدول الصناعية تطورا وتقدما .

إذا نظرنا الآن إلى منحنى المعدل ككل فى رحلته خلال القرن الحالى ، فإن لنا أن نصنفها إلى مرحلتين أساسيتين تندغم فيهما الفترات الصغرى السابقة ، ونهاية الحرب الثانية هى خط التقسيم بينهما ، فمن بدايات القرن حتى سنة ١٩٤٦ كان المعدل يتراوح متأرجحا بين ٣٠ ، ٢٥ فى الأعم الأغلب ، ومنذ سنة ١٩٤٧ حتى الآن وهو يتراوح بين ٢٠ و ١٠ فى الألف .

فالمرحلة الأولى كانت تعنى التخلف أو التأخر التطورى ، إذ تضع مصر فى المرحلة التطورية التى كانت فرنسا مثلا تقع عليها سنوات ١٨٠٦ - ١٨١٥ حين كان معدل وفياتها ٢٦,٩ فى الألف، أو تلك التى كانت تمر بها إيطاليا منذ نحو نصف المدة أى سنوات ٧٨ - ١٨٨٢ حين كان معدل وفياتها ٢٨,٧ فى الألف (١) . هذا فى حين قفزت المرحلة الثانية بسرعة غير عادية بمصر قريبا من أغلب الدول الغربية المتقدمة أو غير بعيد عنها جدا .

تطور جذرى لا شك ، وإن كان متصلا مطردا فيما عدا فترات الانقطاع أو الانعكاس إبان الحروب العالمية أو المحلية . وعلى الجملة فلقد بدأ المعدل فى آفاق الثلاثين فى الألف وانتهى فى حدود العشرة ، أى هبط إلى الثلث فى نحو نصف قرن . ذلك تطور ، بل إنجاز، مؤثر ولا شك ، مرجعه الأساسى بالطبع هو التقدم الطبى وتحسن الأحوال الصحية والعلاجية والنظافة العامة والوعى الصحى ومستوى المعيشة والحياة الحديثة ... إلخ ، أى باختصار تقدم المستوى الحضارى الحديث بوجه عام .

وفيات الأطفال

ولا ينعكس هذا كله كما ينعكس فى تطور وفيات الأطفال خاصة ، تلك التى تعد أيضا أحد أكبر أسبابه ومكوناته ، مرآته الكبرى ومأساته الصغرى بل العظمى . فوفيات الأطفال هى النقطة الحرجة فى معدل الوفيات العام ، هى القوة الضاربة فيه أو بالأحرى

(1) Landry , Traité , p. 190 , 194 .

الضربة القاضية عليه ، ولذا تحتل موقعا مركزيا منه وإن بدت هامشية فى بدايته ، تدهورها يهدد المعدل العام بالخطر الماحق . وتحسنها يهوى به إلى الحد الأدنى أو حد الأمان ... إلخ .

وإختصارا ، وفيات الأطفال هى النواة النووية الدفينة فى معدل الوفيات العام وقاعدة هرم الموت العريضة . ولقد كانت هذه القاعدة فى مصر تقليديا من أعلى (أو أعرض؟) ما فى العالم ، أحيانا بضعة أمثالها فى الدول الغربية المتقدمة .

ورغم أن وفيات الأطفال مقياس فائق الحساسية بطبيعته كقاعدة عامة ، فلعله فى مصر أقل مقاييس الوفيات دقة وثقة ، فهو أشدها نقصا فى التسجيل ، ولذا ينضح بل يطفح بالتناقضات والشكوك تطورا تاريخيا وتوزيعا جغرافيا على السواء . فلقد نجده فى تطوره يزداد ارتفاعا من عقد إلى عقد ، رغم كل الدلائل والأدلة الملموسة على التحسن الصحي الضخم ، لا لشئ بالطبع سوى تزايد التسجيل بعد إخفائه ومنعه . كذلك كثيرا ما نجده فى المدن والعواصم الكبرى أعلى منه جدا فى القرى وأعماق الريف والصعيد الجوانى ، لا شك نتيجة لشمول التسجيل فى الأولى نسبيا واجتزائه الشديد فى الأخيرة...إلخ .

مع ذلك كله ، لا يعدم المعدل قدرا ما أو حدا أدنى من الحساسية وبالتالى من الاحتمالية فالمصداقية ، حيث تشى الأرقام أحيانا باتجاهات أو إيحاءات أو حتى إيماءات منطقية معقولة ، كما فى فترات الحروب خاصة . من هنا ، وعلى علاته ، يمكننا بشئ من الحذر والتحفظ أن نتتبع مساره على النحو الآتى .

منذ قرن وربما حتى بداية القرن الحالى ، كان المعدل يصل فيما يقدر إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ فى الألف ، وهو معدل رهيب إلى فاحش . والمرجح عموما أنه كان يدور حول ٥٠٠ فى منتصف القرن التاسع عشر ، وحول ٢٥٠ فى نهايته (١) على أن المعدل المسجل منذ بدأت الاحصائيات الحيوية المنظمة لم يصل قط إلى ٢٠٠ أو يتجاوزها إلا سنة ١٧ - ١٩١٨ بسبب الوباء العالمى حيث بلغ ٢٥١ سنة ١٩١٧ ، ٢٨٢ سنة ١٩١٨ .

على أنه هوى بعدها إلى حدود ١٣٠ فقط ، ثم منها أخذ يرتفع بالتدريج حتى وصل إلى ١٧٤ سنة ١٩٣٢ . فتلك إذن مرحلة ارتفاع - معكوس بالطبع وكاذب بالتأكيد - فى

(١) الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٧ .

المعدل لا يعنى سوى ارتفاع معدل التسجيل وحده ، ثم من سنة ١٩٢٣ حتى ١٩٤٠ تأرجح المعدل حوالى علامة ١٦٠ ، بزيادة بضع وحدات عادة . وخلال الحرب نفسها اشتد اضطراب الأرقام ، ولو أنها لا تفشل فى عكس نبضها العام . فبينما بدأ المعدل سنة ١٩٤١ فى حدود ١٥٠ وانتهى سنة ١٩٤٥ بنحو ١٥٣ ، فإنه بلغ قمته سنة ١٩٤٢ بنحو ١٦٨ ، عاكسا بذلك إلى حد ما وباء الكوليرا ، ثم هبط إلى ١٦٠ ، ١٥٧ فى العامين التاليين(١) .

بعد الحرب وحتى أوائل السبعينيات تبدأ مرحلة طويلة ولكنها شديدة التذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض ، غير مفهوم كلاهما ، ولكنها تجرى بين سقف وأرضية معتدلين : حوالى ١٤٠ ، ١١٠ على الترتيب . فمثلا بعد أن هبط المعدل من ١٤١ سنة ١٩٤٦ إلى ١٢٧ سنة ١٩٥٢ ، عاد فارتفع إلى ١٤٦ سنة ١٩٥٣ . ومرة أخرى بعد أن إنخفض إلى ١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ فى الفترة ٥٩ - ١٩٦١ ، عاد فارتد الى ١٣٤ سنة ١٩٦٢ ، وهكذا .

مع ذلك ، ورغم هذه النزوات الاحصائية والنكسات البادية ، ورغم دورات المنحنى القوسية المديدة وتموجاته المترنحة المترامية ، فإن الاتجاه العام على المدى الطويل فى انخفاض محقق ، وتلك هى الحقيقة المؤكدة التى تشير إليها كل الدلائل العملية والواقعية فضلا عن المنطقية والعقلية . ولعل المعدل يقف اليوم على حد المائة (مقابل ٢٠ - ١٠ فى الألف فى الدول الراقية) ، إذ ليس إلا بعد السبعينيات أن هبط إلى هذا المستوى ، حيث بلغ مثلا ٩٠ فى الألف سنة ١٩٧٦ ، ثم ٨٧ سنة ١٩٨٠ .

ويعنى هذا فى مجمله أن عُشر المواليد فقط يموتون اليوم فى سنتهم الأولى ، بعد أن كانوا الخُمس تقريبا منذ نصف قرن ، وربما الخُمسين منذ قرن أو يزيد - إنجاز لا بأس به على كل حال . لكنه يعنى ، من الناحية الأخرى ، أن الأطفال المصريين يموتون خلال عامهم الأول من عشرة إلى خمسة أمثال نظرائهم فى الدول المتقدمة - فاقد رهيب مايزال. وبصيغة أخرى فإن وفيات أطفالنا تؤلف زهاء ٢٨ ٪ من مجموع وفياتنا ، مقابل ٢,٥٪ فى الغرب المتقدم - فارق جسيم لا جدال - إنهم هناك يموتون بالشيخوخة أكثر ، ونحن نموت «بالطفولة» أكثر ، هم يعيشون ليموتوا انتهاء ، ونحن نولد لنموت ابتداء .

---

(1) M. A. Hassanein , Infant mortality in Egypt, ph . D. thesis , Lond. Univ 194 , p. 26 - 4, 78 et seq.

بصيغة أخيرة ، صيغة الاحتمالات الرياضية ، فإن الطفل المصرى ، بمجرد محض محل ميلاده ، مهدد بالموت خمسة إلى عشرة أضعاف الطفل الأوروبى . والخطر ، دعنا نلاحظ للأهمية ، يكمن ويكون عند أقصاه فى الأيام الأولى من الحياة ، وكل يوم يمضى بعد ذلك ثم أسبوع ثم شهر يقل الخطر . ولهذا فإن وفيات الأطفال تتناسب تناسبا عكسيا مع السن ، ولذا أيضا كان حديثو الولادة هم أكبر ضحاياها (١) .

وإذا كان من الواضح بعد ذلك أن هذا النزيف الهائل يمثل محض فاقد للطاقة البشرية ومعاناة ومتاعب إنسانية لا مبرر لها ، فإن بعض اليوچينيين يرون له دورا مفيدا إلى حد أو آخر من حيث أنه «يغربل» النسل ويصفيه . بوفيات الأطفال المرتفعة عندهم عملية استبعاد مبكر للعرق الضعيف من النسل ، عرق كان سيعيش إلى حين عبئا على نفسه وعلى الآخرين ثم ما يلبث مع ذلك أن يكتسحه الموت فى مرحلة تالية بعض الشئ ، ومعنى هذا أن وفيات الأطفال انتخابية بالمعنى الداروينى المباشر ، أى على الأساس الوراثى (٢) ، وبهذه الصفة فإنها ليست شرا مطلقا ، بل لعلها تكون «نعمة مقنعة »(٣) .

ولكن على النقيض من هذا المنطق تماما يجد البعض فى مصر أن من يتجاوزون وفيات الأطفال عندنا ليسوا أصلح أو أصح جسميا وعضويا من نظرائهم فى الدول المتقدمة ذات المعدل المنخفض . وعلى هذا يرون أن « البيئة المضادة ، لا الوراثة ، هى السبب الكامن خلف ارتفاع معدل الوفيات المصرى »(٤) .

ولعل هذا صحيح فى مجمله ، ولكن دون استبعاد للعامل الوراثى تماما ، بدليل أنه حتى الشهر الثالث من العمر يرجع نصف وفيات الأطفال تقريبا إلى عامل الضعف الخلقى أى التكوينى الوراثى congenital debility ، وليس إلا بعد ذلك أن يتخلى الضعف الخلقى عن مكانه للعوامل البيئية الصرف كالاسهال (٥) على أن المشكلة معقدة للغاية فى الواقع ،

(1) Raymond pearl , studies in human biology , Baltimore , 1924 , p. 132 .

(2) S. J. Holmes , studies in evolution and eugenics , Lond., 1923 , p. 137 , 87 . 93 .

(3) Julian huxley , Essays in popular science , pelican , 1937 , p. 59 .

(4) Hassanein , p. 121 .

(5) Id., p., 121 .

ومازالت المناظرة الخالدة (وستظل) مستمرة بين نظريتين متعارضتين جذريا ، واحدة ترى فى وفيات الأطفال مقياسا حساسا للرفاهية والخدمة الاجتماعية أساسا (١) ، وأخرى تراها فى الدرجة الأولى ترمومترا بيولوجيا (٢) .

تطور وفيات الأطفال

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩١٧	٢٥١	١٩٣٥	١٦١	١٩٥٣	١٤٦
١٩١٨	٢٨٢	١٩٣٦	١٦٥	١٩٥٤	١٣٨
١٩١٩	١٢٨	١٩٣٧	١١٥	١٩٥٥	١٣٦
١٩٢٠	١٣٧	١٩٣٨	١٦٣	١٩٥٦	١٢٤
١٩٢١	١٣٣	١٩٣٩	١٦١	١٩٥٧	١٣٠
١٩٢٢	١٤٠	١٩٤٠	١٦٢	١٩٥٨	١١٢
١٩٢٣	١٤٣	١٩٤١	١٥٠	١٩٥٩	١٠٩
١٩٢٤	١٥٠	١٩٤٢	١٦٨	١٩٦٠	١٠٩
١٩٢٥	١٥٥	١٩٤٣	١٦٠	١٩٦١	١٠٨
١٩٢٦	١٤٦	١٩٤٤	١٥٧	١٩٦٢	١٣٤
١٩٢٧	١٥٢	١٩٤٥	١٥٣	١٩٦٣	١١٩
١٩٢٨	١٥١	١٩٤٦	١٤١	١٩٦٤	١١٧
١٩٢٩	١٥٩	١٩٤٧	١٢٧	١٩٦٥	١١٣
١٩٣٠	١٥١	١٩٤٨	١٣٩	١٩٦٦	١٢٧
١٩٣١	١٦٠	١٩٤٩	١٣٥	١٩٦٧	١١٦
١٩٣٢	١٧٤	١٩٥٠	١٣٠	١٩٦٨	١٣١
١٩٣٣	١٦٢	١٩٥١	١٢٩	١٩٦٩	١١٩
١٩٣٤	١٦٦	١٩٥٢	١٢٧	١٩٧٠	١١٨

(1) Newsholme , Vital statistics , p. 104 .
(2) E. M. East , Mankind at the crossroads. N. Y, 1924 , p. 250 ff .

جداول الحياة وأمل الحياة

فمن ذا الذى يتبقى ، إذن ، ليعيش بعد حصاد موت الطفولة وما بعد الطفولة ؟ جداول الحياة lif-tables هى التى تجيب على هذا السؤال ، فهى نوع من جداول البقاء والتعمير survival tables ، tables de survie ، إذ تتبع ما يتبقى من المواليد أو من السكان بعد أن يختصرهم الموت عاما بعد عام ويختطفهم خطوة خطوة ، ذلك أن لكل عمر معدل وفياته الخاص أو النوعى ، كما أن معدل الوفيات عموما يبلغ ذروته فى فئات السن الهامشية من الأطفال فى جانب والشيوخ فى الجانب الآخر .

وابتداء ، فإن متوسط العمر العام للمصرى منخفض بشدة إذا ما قورن بنظيره فى الدول المتقدمة ، فهو فى الخمسينيات لم يكن يزيد على ٣١ سنة للذكور ، ٣٦ للإناث (مقابل ٦٤ فى الولايات المتحدة ، ٥٥ فى فرنسا) . على أن هذا – دعنا نستدرك أو توضح على الفور – لا يعنى أن المصرى العادى لا يعيش حقيقة إلا نصف عمر الأمريكى أو الأوروبى ، فضلا عن أن يكون هذا صفة چينية موروثة فى الجنس أو التكوين الجسمانى أو البنية الطبيعية ، فإنما يرجع هذا المتوسط المتدنى إلى التأثير السلبى أساسا لمعدل وفيات الأطفال البالغ الارتفاع فى حالة مصر .

والواقع أن منطقة الخطر الأقصى فى حياة المصرى هى السنة الأولى من عمره ثم سنى الطفولة الباكرة ، ولكنه إذا إجتازها تباعا بسلام يمكن أن يمتد به العمر إلى مثل الأوروبى أو الامريكى (وربما أكثر ؟ ، حتى «يعمر فيهرم») . ذلك أن علينا أن نفرق بين مفهومين لطول العمر ، واحد بالقوة وآخر بالفعل ، تماما كما نميز عند المرأة بين الخصوبة بالقوة fecundity والخصوبة بالفعل fertility. فالأول هو «أمد الحياة » كمدى بيولوچى بالقوة ، وهذا لسنا نعرف تماما أبعاده المطلقة ولا ضوابطه الكامنة . أما الثانى فهو ما نعرف ، وهو ما يسمى «أمل الحياة» أو منتظر العمر espérance de vie، expecta-tion of life، كمدى بيولوچى – اجتماعى مكتسب بالفعل يتحدد بظروف البيئة والعمل والتغذية والصحة والفقر ...الخ ، إلى جانب النسيج البيولوچى الخفى .

ففى الخمسينيات كان أمل الحياة للمواليد الذكور عندنا هو ٣٦ سنة ، وللإناث ٤٢ ، فإذا ما اجتاز هؤلاء المواليد سنة الخطر وهى السنة الأولى من العمر ، ارتفع أمل الحياة

أمامهم إلى ٤٢ للذكور ، ٤٨ سنة للاناث ، فإذا ما عاشوا حتى سن الخامسة عشرة وصل أمل الحياة المتبقى أمامهم إلى حده الأقصى وهو ٤٣ للذكور ، ٥٠ للإناث (١) .

ولعلنا الآن ، فى كل هذه المقاييس المتعاقبة أو السباقات التتابعية ، قد لاحظنا التفوق المحقق أو المطلق باستمرار للاناث على الذكور فى مسألة الصراع بين الحياة والموت . فكما تشير الأرقام القليلة السابقة ، هن فى معظم مراحل الحياة أقل وفيات من الذكور ، وكذلك ولذلك أطول عمرا . وتلك خاصية فارقة ترقى فى الواقع إلى مرتبة الفروق أو الخصائص الجنسية من الدرجة الثالثة كشعر الجسم أو غلظة الصوت مثلا tartiary sex characteristics .

مثلا فى سنة ١٩٥١ كان معدل الوفيات فى مصر للذكور وحدهم ٢١ فى الألف ، مقابل ١٨ فقط للإناث (٢) وفى سنوات ٣٦ – ١٩٣٨ ، مثلا آخر ، كان نصف الذكور بمصر يموتون حتى سن ٣٤ سنة . بينما يصل نصف الإناث إلى سن ٤٧ (٣) وفى سنة ١٩٤٧ وجد أن رُبع المواليد يموتون قبل السنة الثالثة من العمر ، ولا يصل إلى الخامسة سوى سبعة الأعشار ، وإلى سن ١٠ – ١٥ سوى الثلثين وكسور ، وإلى سن ٣٣ سوى ستة الأعشار ، وإلى سن ٥٠ إلا النصف فقط ، وإلى سن ٦٠ إلا الخُمسان فحسب (٤) .

خريطة الحياة وفرص الموت

بين المعدلين

من هذا العرض الشريطى الضافى لمواليدنا ووفياتنا كقصة رحلة travelogue ، لعله أن لنا أن نسعى إلى خلاصة الدرس الذى تعلمه كفلسفة حياة . وها هنا نصل ، كبداية، إلى جوهر الفرق بين سلوك وتطور موكب أو مركب المواليد والوفيات عندنا . فهناك سمات تجمع بينهما ، وأخرى تفرق .

---

(1) M. R. Shanawany, " The first national life tables for Egypt " , E.C. vol XXVIII, no . 162 , 1936 , p 210 - 5 .

(٢) عزة النص ، أحوال السكان فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٣٤ .

(3) Shanawany , p. 214 - 8 .

(٤) رءوف حليم مقار ، جدول الحياة القومى الثالث للسكان فى جمهورية مصر ١٩٤٧ ، القاهرة ، ص ١٥ .

فمن الأولى تلك العلاقة العضوية الوثيقة والحميمة بينهما بيولوجيا وهى الارتفاع المترابط لاسيما فى البداية . منها كذلك تلك العلاقة الدالة المحققة والتى لا يمكن أن نخطئها ولا يجوز أن نغفلها وهى تأثرهما الشديد كليهما بكل الحروب العالمية والمحلية ابتداء من الحرب الكبرى الأولى حتى حرب أكتوبر ، حتى لتبدو الحرب عامة أهم عامل منفرد ومشترك يجمع بين المعدلين ويؤثر فيهما إلى حد أو آخر .

من الناحية الأخرى ، فكلاهما مرتفع بداية ونهاية ، ولكن كليهما تغير إلى حد أو آخر، الوفيات إلى حد بعيد جدا ، منذ وقت مبكر للغاية فى البداية ، أما المواليد فبقدر محدود للغاية تأخر جدا إلى قرب نهاية النهاية . فمنذ الحرب العالمية الأولى انخفضت الوفيات بنحو الثلثين إلى النصف ، مقابل الربُع أو الخُمس فقط للمواليد . وفى الوفيات سبقت نقطة التحول الأساسية نظيرتها فى المواليد بنحو ٢٠ سنة ، ١٩٤٧ مقابل ١٩٦٧ ، بل إن الأولى لتمثل قمة التغير بينما لاتعدو الثانية أن تكون أولى اختلاجات التغير فقط .

كلاهما إذن تغير وتطور إلى حد أو آخر ، وذلك أيضا بالانخفاض أساسا ، وعلى المدى البعيد بطبيعة الحال . فكلاهما إذن متغير لا ثابت . إلا أن معدل المواليد بعد هذا أقرب إلى الثوابت ، ومعدل الوفيات أقرب إلى المتغيرات . فالأول كان أسبق إلى التغير والهبوط بكثير زمنيا وأكبر بكثير فى تغيره وهبوطه حجما وكذلك اطرادا واستمرارا ، وبالتالى كان أقل تذبذبا ونكوصا وارتدادا فى إيقاعه .

فى النتيجة ، كاد منحنى الوفيات يكون خطيا مستقيما ، مجرد خط بسيط هابط بانتظام واطراد ، سوى السـلوك شديد الاستقامة ، بينما يبدو منحـنى المواليد ، هذا المعقـد الملتوى نسبيا ، خطا مذبذبا إن لم يكن مراوغا مخادعا بعض الشئ لا ينخفض إلا ليعاود الارتفاع إلى حد أو آخر.

بصيغة بيانية أخرى ، منحنى الوفيات خط مستقيم أساسا rectilinear ، حيث منحنى المواليد خط منحن بامتياز curvilinear . الأول مطرد فى إيقاعه secular ، والثانى دورى cyclic . الأول ، من ثم ، انطوى عبر رحلته الرتيبة على قلة معدودة من وحدات النمو المورفولوجى كما رأينا ، توشك حتى أن تندغم فى وحدة واحدة مديدة للغاية من البداية

إلى النهاية . هذا بينما يجتاز الثانى فى رحلته المفعمة العديد من الوحدات المركبة والمعقدة كأنها سلسلة حافلة من «المطبات والمقبات» أو المهابط والمصاعد .

ولعل من هذا أيضا يبدو الأخير ، لاسيما مع ارتفاع قيمته وقامته ولا نقول هامته ، أكثر صخبا وضجيجا وأشد بروزاً إلى المقدمة ، بينما يبدو الآخر كلحن خلفى متوار متواتر ، لحن هادىء موحد الإيقاع فى الخلفية لكنه مع ذلك الأكثر فاعلية ومفعولا وأثرا وتأثيرا . فبحجم هبوطه الضخم السريع ، وباستمراره فى طريقه إلى أسفل بإصرار واطراد لا يلوى على شئ ، يبدو مؤثرا أفعل فى تحديد نتيجة وحجم النمو السكانى الصافى وضابطا فيصلا أكثر لمعدل الزيادة الطبيعية . إنه ضابط استراتيجى أكثر ، حيث معدل المواليد تكتيكى أكثر ، إن صحت الاستعارة.

وعلى أية حال ، فلئن كان معدل المواليد أقرب إلى الثوابت والوفيات إلى المتغيرات ، فإن من هذا الفرق أو الفارق بالدقة نبعت كل ثورتنا الديموغرافية الحديثة ، وبين ضلعى زاوية الانفراج المتوسعة أبدا رقدت بل ركضت وتضخمت مشكلة السكان عندنا حتى تعاظمت وتفاقمت إلى حد الخطر والانفجار السكانى ... إلخ .

الفارق الحضارى

وعند هذا الحد تبرز لنا نقطة اختلاف جوهرية وهامة فى تحديد مسار النمو السكانى بين مصر كجزء من الشرق والعالم الثالث وبين الغرب الأوروبى . فمن الثابت الآن فى أوروبا والغرب عموما أن معدل المواليد الهابط بعنف هو الضابط الفعال والمسيطر على حركة السكان وتحجيم النمو ، بل وذلك إلى حد الخطر وخطر الضمور ، حتى بات المشكلة السكانية الأساسية عندهم (١) . أما عندنا فإن لب المشكلة هو بالدقة جمود معدل المواليد وثباته العنيد دون انخفاض أو هبوط يذكر ، فهو ثابت على مستواه العالى لا يريم ولا يتطامن تقريبا ، بينما انخفض معدل الوفيات بشدة فصار هو على العكس ضابط النمو والايقاع .

---

(1) Mabel Craven Buer, Health , wealth and population , London., 1926 , p.2-3 .

وإذا كان هذا يفسر جوهر المشكلة كمبدأ وكمفتاح عام ، فلعله أيضا يكون ، بالمناسبة، من أخص خصوصياتها المصرية . فصميم مشكلتنا الخاصة أن معدل المواليد ، لأول مرة فى التاريخ المعروف كما يؤكد دونالد بوج ، أصبح الآن ينخفض فى كل العالم المتقدم وحتى بعض الدول المتخلفة بأسرع من انخفاض معدل الوفيات – إلا مصر ، لماذا ؟ لا ندرى .

ما ندرى هو سبب الفارق الأصلى والجوهرى بين حركة المعدلين . ذلك ، ببساطة ولكن بيقين ، لأننا استوردنا معدل الوفيات الحديث من الغرب ، بينما احتفظنا بمعدل خصوبتنا الشرقى القديم كما هو تقريبا . فالأول ينتمى إلى حضارة الغرب أو العصر الحديث ، وأما الثانى فإلى حضارة الشرق أو العصور الوسطى . ولقد استوردنا الأول لأنه سهل النقل خفيف الحمل ، مجرد مسألة مادية ميكانيكية تتمثل فى وسائل الطب الحديث بينما احتفظنا بالثانى لأن تغييره أصعب بكثير فهو مرتبط بالنواة الدفينة فى أعماق مركبنا الحضارى والإيديولوجى والاجتماعى والنفسى ، بالقيم والتقاليد والعادات وطرق التفكير وربما المعتقدات الدينية .. إلخ . والنتيجة أن الأول سريع الحركة واسع الخطى ، حيث الثانى ثقيل القدم بطئ الخطوة .

الفارق إذن بين المعدلين هو فارق حضارى أساسا : الوفيات حضارة مادية ، والمواليد حضارة لا مادية ، ونحن بالمواليد قطعة من صميم الشرق ما نزال ، وبالوفيات قطعة من الغرب لا أقل . نضع بالمواليد قدما فى إفريقيا ، وبالوفيات قدما فى أوروبا . بالأولى ننتمى إلى العالم الثالث ، لكننا نمت إلى العالم الأول بالثانية . بالأولى نمثل ونعكس مجتمع الزراعة وحضارة الريف ونفسية القرية ، وبالثانية نلخص ونشخص مجتمع الصناعة وحضارة المدن ونفسية الحضر ... إلخ .

قصة مألوفة فى عصر الاحتكاك والانتقال الحضارى المعاصر cross-culture : قطعة من الفارق الحضارى وبضعة من التخلف الحضارى cultural lag ، تخلفت فيه سرعة عنصر عن عنصر آخر فى مركب عملية الاحتكاك والاستعارة الحضارية (١) . وبالتالى فإنه تعبير عن التطور غير المتوازن أو المتساوق parallel evolution الذى يميز عملية الاحتكاك الحضارى الحديث عادة ويشكل أساس التخلف فى العالم الثالث غالبا ، ومن هنا جاء فى النهاية فى صورة أزمة ، هى المشكلة بكل ما تعنى وتعد – أو تتوعد !

(1) W. F. Ogburn, M. F. Ninkoff , Handbook of sociology, Lond., 1947 , p.207 .

من فلسفة البيولوچيا

بعيدا عن هذه الأزمة مؤقتا ، وعوداً إلى ما تعنى تلك المواليد والوفيات المرتفعة من وجهة النظر الحيوية ، فماذا نجد ؟ ما الذى تقوله لنا خريطة الحياة وفرص الموت فى مصر، فيما عدا النمو والكم البحت الذى لا يعدو فى التحليل الأخير أن يكون - سواء إنسانيا أو اقتصاديا - فاقدا بشريا مؤسفا مثلما هو غير مبرر ، أبسط ولكن أسوأ صوره هى قائمة وفيات الأطفال المتضخمة التى هى فى حكم المواليد موتى still-births أو المواليد - الوفيات mortinatality .

فى البيولوچيا أن فرط المواليد مع فرط الوفيات فى آن واحد إنما هو أساسا من أخص خصائص الرتب الدنيا من الحياة العضوية (بغاث الطير أكثرها فراخا ...) ، وكلما ارتقى النوع العضوى كلما قلت المواليد ولكن قلت الوفيات أكثر . وفى المملكة النباتية نجد الطبيعة فى المناطق الحارة الرطبة مسرفة فى النشاط بناء وهدما ، كما فى الغابات الاستوائية مثلا حيث الغطاء النباتى هائل ولكنه شبه عقيم وفائق الثراء ولكنه محدود الثمار . فهل يخرج وضع مواليدنا ووفياتنا المفرط عن مثل هذه الدورات التبديدية المفرطة من البناء والفناء ؟

حسنا ، لئن كان ارتفاع المواليد الشديد قد يعنى الحيوية البيولوچية ووفرة الانتاج البشرى ، أفليس يأتى ارتفاع الوفيات الخطر ليسلب هذه الحيوية ويصمها بالعقم ويحيل هذا الانتاج إلى إنتاج استهلاكى بحت فى النهاية ؟ فهل يمكن أن تكون الحكمة فى أن تتوالد مصر بغزارة مجرد أن تقدم حصة ضخمة من هذا المحصول حصادا للموت ؟ من الواضح فى مصر أن «الكثيرين» ، كما تقول التوراة ، «يدعون ، ولكن القليلين هم الذين يختارون » .

والواقع أن مصر ، ككل الدول المتخلفة ، تثير سؤال فلاسفة الأحياء القديم هل يعود ارتفاع المواليد إلى ارتفاع الوفيات ، أم أن العكس هو الصحيح ؟ يعنى هل نحن نسرف فى التوالد تحسبا من غائلة الموت لعدد كبير ممن يولدون وحماية غير واعية للنوع والذات ، أم أننا نموت بكثرة لأننا ببساطة نتوالد بكثرة بحيث تتنافس الكثرة على موارد الرزق المحدودة ؟ ثمة أدلة وشواهد فى الريف وحتى فى مدننا على صحة

النظرية الأولى ، فالأسـرة تقبل على التكاثر والاكثار من إنجاب الأبناء خشية أن يختطف الموت زهرتهم ، ولكن المؤشرات فى اتجاه النظرية الثانية وافرة بما فيه الكفاية أيضا : انتشار الفقر ، انخفاض مستوى المعيشة ، انخفاض هامش القيمة البشرية .. إلخ .

حسنا ، فهل يمكن ، من الناحية الأخرى ، أن يكون لارتفاع المواليد والوفيات معا قيمة، قيمة بقائية يعنى survival value ؟ فى الداروينية أن كثرة المواليد والوفيات تقدم خامة ضرورية مثلما هى أداة أساسية للتطور ، بمعنى أن التكاثر الشديد يزيد «الصراع من أجل البقاء» ، وهذا يزيد «فرص الموت» التى تساعد بدورها على شحذ «الانتخاب الطبيعى» باسـتبعاد الأضعف واسـتبقاء الأقوى ، وهذا يعنى فى النهاية «البقاء للأصلح»(١) .

ولعل من هذا المنطق مايراه البعض من أنه فى مجتمع سكان عادى متزن التركيب جيد التكيف مع بيئته الطبيعية والتلاؤم مع إمكانياتها المادية ، فإن معدل المواليد الصحى ينبغى أن يكون فى حدود ٤٥ فى الألف ، والوفيات فى حدود ٣٠ تقريبا . (٢)

ولقد نعد هذا تقديرا مغاليا نوعا ، على أن النقطة الأساسية والاستدراك الشرطى هو أنه إن تكن المواليد العالية شرطا مسبقا للصحة اليوجينية للسكان باعتبارها مادة خامة أساسية للانتخاب الطبيعى الحر والفعال ، فإن الشرط اللازب هو صحة الظروف البيئية واعتدالها واستواؤها . (٣)

وفى هذا السياق فإن البعض يرى أن بقاء مصر وحيويتها عبر ورغم آلاف السنين يرجع ، ضمن أشياء أخرى ، إلى سيادة نمط المواليد والوفيات العالية على نحو ماعرفت فى الماضى قبل عصر الطب والصحة الحديثة . فكان العنصر الأقوى والأصلح من السكان هو الذى يبقى متحديا بحيويته الذاتية الجينية الأوبئة والأمراض والمجاعات والحروب والأعداء وصعوبات الحياة القاسية ليحمل الشعلة ويستكمل مسيرة ورسالة مصر عبر القرون .

---

(1) R. A. Fisher, The genetical theory of natural selection , Oxford , 1930 . p.29 - 37 .

(2) F. W. Thaussig, principles of economics , N. Y., 1930 , vol. II. p. 227 .

(3) Julian Huxley , " Eugenics and society " , Eugenjes review , April 1936 , p. 14 .

أيا ماكان ، فإن الوضع يقينا قد تغير . فلم تعد البيولوجيا البشرية تعمل وحدها ، بل إليها أضيفت البيولوجيا الاجتماعية ، ولاعاد الانتخاب الطبيعي هو الآخر بلا منافس ، بل يواكبه على الأقل الآن الانتخاب الاجتماعي ، وبدلا من فرص الموت الكاسحة في الماضي وسع العلم الطبي الحديث فرص الحياة أمام الجميع تقريبا . غير أن البعض يشكك على كلا المستويين البيولوجي والاقتصادي معا في جدوى وصحة أن يحافظ الطب الحديث مثلا على العناصر الضعيفة بالوراثة.

من الناحية الأخرى فإن من الملاحظ أن الفاشلين اجتماعيا هم الناجحون بيولوجيا ، بينما أن الناجحين اجتماعيا هم الفاشلون بيولوجيا ، بمعنى أن الطبقات الفقيرة المعانية اقتصاديا واجتماعيا والأقل قدرة مادية على تربية الأبناء تربية صحيحة هي الأكثر تناسلا، في حين أن الطبقات الغنية القادرة على التربية الصحيحة لاتنجب إلا الأقلية من الأبناء . وهذا وغيره ملموس في واقع حياتنا السكانية ، وهو في كل الأحوال دليل على تطورنا الديموغرافي المحقق أيا كانت وجهة هذا التطور .

تركيب السكان

التركيب الجنسي

قد لا تعكس مصر من خصوصية في باب التركيب الجنسي سوى خصوصية أخطاء التسجيل والاحصاء والتعداد ! نقول هذا منذ البداية كرنة تحذير وتحرز ، خشية أن نأخذ أرقامنا ، على علاتها وعواهنها ، بجدية مطلقة وحماس أكاديمي مخلص فنقدم نتائج علمية مضللة بالغة أو بادية الانحراف والخطأ . بمزيد من الوضوح ، نريد أن نقول إن ماقد نتوهمه خصائص مصرية أصلية في التركيب الجنسي على أساس الأرقام المتاحة في التعدادات والاحصائيات الحيوية قد لايعدو في جوهره نتيجة وانعكاسا فقط لعدم الدقة في التسجيل والنقص في الحصر .

ولاختلال التسجيل في مصر ، كما في معظم بلاد الشرق والعالم الثالث ، انحياز أحادي محقق ، إلا أنه مع ذلك غير محدد (١) . فالبعض نتيجة للتقاليد وعقد التخلف كان يسجل المواليد الذكور على أنهم إناث ، إما تهربا من الخدمة العسكرية أو من توريث الاناث . ولكن البعض كان يغفل ويخفي المواليد الاناث كلية ، إما تحرجا أو تخلفا (٢) .

(1) Landry , p. 293 .

(2) M. S. Krichewsky , "Une étude démographique et les desiderata de la statistique égyptienne " E. C. Dec. 1928, p. 573 .

وصحيح أن هذه الاتجاهات قد خفت فى العقود الأخيرة إلى حد بعيد أو محدود مع التنور والتقدم الحضارى العام ، خاصة فى المدن ، إلا أن الشكوك واردة ماتزال والفجوات قائمة الاحتمال ، فضلا عن خطر أو خطأ المقارنة المضللة زمانيا بين الماضى والحاضر ومكانيا بين المناطق المختلفة .

والواقع أن التركيب الجنسى للسكان ، أو الميزان الجنسى أو النسبة الجنسية أو الذكورة كما تسمى على التنوع ، ظاهرة بيولوچية أساسا من معطيات الوراثة والچينات وتخضع لقوانين علم الحياة ، وإن تأثرت أو تعدلت بالعامل البيئى ففى الدرجة الثانية فقط؛ فلا هى تمثل صفة سلالية جنسية ولا هى تعد خصيصة إقليمية جغرافية بالضرورة . وفى مصر فإنها لا تختلف عن النمط العالمى ، العادى أو الطبيعى ، ولا نقول السوى أو الأصولى ، لأن أحدا لا يعرف بالضبط ما الأنسب أو الأمثل فى هذا الصدد ، كما فى كثير من المسائل البيولوچية المماثلة .

وواقع الأمر أيضا أن العلم البيولوچى قد عجز الى الآن عن معرفة الضابط أو الضوابط الحقيقية التى تحكم توازن النوعين واختلاف أو اختلال هذا التوازن أو تغيره وتطوره : إنها من أشد أسرار الحياة غموضا كانت وما تزال . وقد لا يكون هناك موضوع علمى أحفل بالنظريات والنظريات المضادة والمتضاربة ، من كل المجالات المتصورة وغير المتصورة ، ابتداء من الكروموزومات حتى أسعار التجزئة ، والتى تفسر الظاهرة الواحدة ونقيضها فى الوقت نفسه . إلا أنها جميعا مجرد اجتهادات وترجيحات إن لم تكن محض تخمينات وتهويمات أحيانا،من الممكن أحيانا إثباتها ولكن من الأسهل دائما إثبات عكسها.

النسب الجنسية الثلاث

وللتركيب الجنسى ، موضوعيا ، دورة عامة عبر مراحل العمر المختلفة ، إذ أنها ترتبط أساسا بفئات السن المختلفة منذ الولادة حتى الموت ، بل منذ الحمل قبل الولادة . ولذا فإن هناك أكثر من نسبة جنسية خلال رحلة الحياة . فالنسبة الجنسية الأولى primary sex-ratio عند الحمل وفى الرحم وقبل الولادة ، والثانية secindary عند الولادة نفسها ، والثالثة tertiary بعد ذلك فى كل مراحل الحياة . بالتالى تنقسم الأخيرة إلى عديد من النسب الجنسية الجزئية أو النوعية الخاصة بسن معينة معطاة specific tertiary S.R. ، ثم يضاف اليها فى النهاية النسبة الكلية total T.S.R. التى تضم جميع السكان الأحياء .

وندع جانبا بالطبع النسبة الأولى التى تضم مجموع حالات الاجهاض والمواليد موتى ، إلى النسبة الثانية عند الولادة . وكل ما يمكن أن يقال عنها هنا هو أنها مذكرة إلى أقصى حد معروف فى تاريخ الحياة جميعا ، حيث تصل إلى نحو ١٢٥ - ١٣٠ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى ، أى أن الحمل يحدث عادة بنسبة ٤ ذكور - ٣ إناث .

على أن ذلك الاختلال المفرط هو مفتاح النسبة الثانية عند الولادة ، لأن الأخيرة ما هى إلا استمرار لما قبل الولادة ولكن فقط مخففة مخفضة إلى حدود ١٠٥ ذكور لكل ١٠٠ أنثى. ذلك أن الأغلبية الساحقة من المواليد موتى والمجهضين هى من الذكور بلا نقاش .

أما لماذا ، فلإحدى اثنتين : إما ضخامة حجم الذكور بالقياس إلى قطر حوض الأم ، فهذه هى النظرية المورفولوجية أو التفسير التركيبى ، وإما لأن الذكور خلقيا أضعف تكوينا وبنية من الإناث، فهذه هى النظرية الجينية أو التكوينية ، وهى نظرية ثورية بالطبع تضاد النظرية الكلاسيكية أو النظرة الشائعة عن تفوق الذكر جسمانيا وضعف «الجنس اللطيف» ، غير أن لها أنصارها المتزايدين وسندها القوى (١) .

النسبة الثانية : قضية الذكورة

المهم على أية حال أن الحياة عند لحظة بدايتها تبدأ ، كما بدأت الحياة الجنينية أصلا باختلال عددى مطلق لصالح الذكور ثم يتم استبعاد معظم هذه الزيادة بفرص الموت التى تعمل ضد صالحهم إلى أقصى حد ، الحياة لحظة الولادة تبدأ أيضا بتفوق عددى للذكور إلا أنه الآن قد صار معتدلا معقولا . والتوازن فى كلتا الحالتين مرتب من قبل الطبيعة لحفظ النوع ، إذ أن فرص الموت سوف تظل متحيزة بل وسوف تزداد تحيزا ضد الذكور عبر معظم مراحل الحياة اللاحقة ، أى عبر معظم خطوات النسب الجنسية الثالثة .

وفى مصر فإن النسبة الجنسية الثانية لم تنقص منذ سنة ١٩١٧ حتى ١٩٥١ عن ١٠٦ (سنة ٢٨ ، ١٩٣٢) ، ولم تزد على ١١٠ (سنة ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ١٩٤٧) ، ثم ثبتت فى

(1) Holmes , id .

الفترة (٤٨ – ١٩٥١) على ١٠٩ . ويلاحظ بعد هذا أنه لا توجد فروق ملموسة بين الطوائف الدينية، فثلاثتها من إسلامية ومسيحية ويهودية تدور عادة في حدود ١٠٧–١١٠.

وعلى النقيض من هذا تماما ، تتفاوت النسبة إلى أقصى حد اقليميا . فهي أولا أشد انخفاضا في المحافظات الحضرية بمدنها الكبرى منها في محافظات الأقاليم الريفية . ثم هي أعلى ولكن باعتدال في الدلتا ، ثم أعلى للغاية في الصعيد حيث تكاد أيضا تتزايد باطـراد كلما اتجهنا جنوبا إلى أن تبلغ قمتها في قطاع أسيوط قنا بنسبة ١٢٠ – ١٣٠ . وتلك بوضوح نسبة مطلقة الخطأ ، ولكن الأمر كله ببساطة أن عدم تسجيل المواليد الإناث يصل هنا مع التقاليد المحافظة الى قمته (١) .

وإذا طرحنا جانبا عنصر الخطأ الجسيم الكامن في الأرقام ، الذي على أية حال قد تحسن نسبيا في السنوات الأخيرة ، فتبقى الحقيقة – السلبية – من أنه لا تفسير حقيقي للظاهرة الأساسية أصلا وهي زيادة المواليد الذكور على الاناث . كثيرة جدا هي النظريات المطروحة ، ولكن واحدة منها لم تقنع أحدا .

على أن النظرية السائدة ، ولا نقول العاملة ، هي أن الاناث ، نظرا لوظيفتهن الخطيرة ودورهن الجوهري في صناعة الحياة ، يحتجن في تكوينهن إلى ظروف طبيعية وبيولوجية ، وراثية وبيئية ، مادية وإقتصادية ، أفضل مما يحتاج الذكور ، ولهذا فإن الظروف الأفضل تؤدي إلى خفض نسبة الذكورة ، والعكس بالعكس ، فالفقر والبؤس والشقاء والشدة تؤدي إلى زيادة الذكورة ، والرخاء والاسترخاء والوفرة تزيد نسبة الإناث .

وقد وجد البعض بالفعل توازنا مثيرا بين حركة النسبة الجنسية وبين أسعار الجملة (٢) كذلك فلعل من هذه النظرية البيئية انحدرت نظرية أن المدن وحياة المدن تؤدي إلى زيادة نسبة الاناث بينما تؤدي حياة الريف إلى رفع نسبة الذكورة (٣) من المنطق نفسهُ تذهب نظرية أخرى إلى أنه كلما كان غذاء وتغذية الأبوين أفضل ، كلما زادت الإناث وقل الذكور.

---

(١) النص ، أحوال ، ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

(2) Newsholme , vital statistics , p. 88 .

(3) walter heape , "proportion of sexes produced by whites and coloured peoples in cuba " phil , trans . roy, soc., vol. 200 1909 , p. 316 .

وعلى أن أبحاثا أخرى فشلت فى أن تجد أى علاقة بين نسبة الذكورة والغذاء عموما (١) بل إن بعض الدراسات كشفت عن علاقة محسوسة بين الفقر وانخفاض نسبة الذكور . بالمثل انتهت نظرية سن الأبوين التى ترى أنه كلما كان عمر الأبوين أصغر ، كلما زادت نسبة الاناث (٢) أيضا كان حتما أن تتعثر النظرية القائلة بأن تعدد الزوجات يؤدى إلى زيادة نسبة الاناث (٣) وهكذا كان أيضا نصيب نظرية تفاوت معدل الاجهاض كتفسير عام للظاهرة فى مجملها (٤) .

وبين كل هذه الاجتهادات والتكهنات فلعل نظرية ديزنج Dusing الشهيرة لا تعدو هى الأخرى أن تكون حلا وسطا مريحا أو ملجأ مهربا فى النهاية . فهى ترى أن التوازن بين النوعين يصحح نفسه بنفسه حسب حاجة الطبيعة ، بحيث يأتى الجنس المناسب بالعدد المناسب فى الوقت المناسب (٥) وتجد النظرية سندا لها أو بعض سند فى حالات الحروب ، حيث لوحظت زيادة كبيرة فى عدد المواليد الذكور بعدها ، كما لو فى محاولة لتصحيح الميزان الجنسى الذى اختل بفقد الرجال فى القتال .

وفى حالتنا فليس من الواضح تماما إلى أى حد تنطبق النظرية على حروبنا مع العدو الإسرائيلى ، ولكنها إن صحت بصفة عامة فلعل الطريف فيها أنها تعنى أن النسبة الجنسية الثالثة ، بآلية غامضة ، هى التى تحدد النسبة الثانية لا العكس ، أى بتأثير عكسى أو بأثر رجعى كما قد نقول .

النسبة الثالثة وشرائحها

وعلى أية حال فإن هذه النسبة الثالثة ، التى تضم كل السكان الأحياء ، هى طلبتنا الحقيقية ، كما أنها أيسر منالا وتفسيرا ، وإن كانت أيضا أكثر تعقدا وتعددا وتفاوتا فى

---

(1) R. C. punnett, "on nutrition and sex - determinants in man " proc. cambejdge philos. soc., 1903 . p. 276 .

(2) Heape , p. 292 .

(3) Simon Newconmb , Statistical inquiry into the probability of causes of production of sex in human offspring , wash., 1904 , p. 27; westermarck, ?History of human marriage , p . 470 .

(4) F. A. E. Crew, " The sex - ratio " Brit. Assoc., 1937 , p. 95 - 112 .

(5) p. Geddes, A. Thomson , Evolution of sex, Lond., 1898 , p. 38-9 .

الزمان والمكان . فرغم أنها نظريا ينبغى أن تقع على خط واحد مع النسبة الثانية ، إلا أن هناك عوامل خارجية إضـــافية هامة متعددة تدخـــل فى المعادلة لتقلب تلك العلاقة أكثر من مرة .

أهم تلك العوامل السن والهجرة ، فالأخيرة انتخابية بطبيعتها جنسيا مثلما هى مكانيا، حيث يمارسها غالبا الذكور أكثر من الاناث . أما السن فإن الموت انتخابى على أساسه مباشرة بل أساسا ، ولذا تتحلل النسبة الثالثة فى الواقع إلى عدة شرائح أو وحدات مورفولوجية على أساس فئات السن ، ومن ثم تنقسم كما سبق إلى عدد من النسب الثالثة النوعية أو الجزئية تحتويها جميعا فى النهاية النسبة الثالثة الكلية التى تغطى كل السكان الأحياء كوحدة واحدة .

وعلى هذا الأساس ينبغى أن نميز بين أربع مراحل عمرية رئيسية تتطور خلالها النسبة بحيث يتبادل الجنسان التفوق العددى أكثر من مرة عبر رحلة الحياة . فالمرحلة الأولى (– ٥) سنوات ، وفيها تتلاشى بسرعة زيادة عدد الذكور إلى أن يتفوق عدد الاناث فى نهايتها . الثانية (٥ – ١٠) سنوات ، وهى مرحلة تعادل . الثالثة (١٠ – ٢٠) سنة ، وفيها تستعيد الذكورة تفوقها العددى باطراد أولا ثم بتباطؤ شديد فى نهايتها . الرابعة والأخيرة (+ ٢٠) سنة ، وفيها وإلى نهاية العمر ينتقل التفوق العددى إلى الاناث وذلك باطراد وإلى أقصى حد .

فالمرحلة الأولى استمرار ولكنه متسارع لاتجاه النسبة الثانية قبل الولادة (١) . وهى تبدأ بالنسبة الثالثة الطفولية (– سنة) . وفيها يصل تحيز الانتخاب الطبيعى ضد الذكور إلى أقصاه، حيث ترتفع نسبة الوفيات بينهم ارتفاعا شديدا بالقياس إلى الاناث . ورغم أن الوفيات الانتخابية تعمل فى هذا التحيز على أساس الوراثة ، إلا أن أداتها هى العوامل البيئية . فكلما كانت الظروف البيئية المادية والاقتصادية والمعيشية أفضل ، كلما زادت نسبة الاناث ، والعكس . ولذا فكلما زاد معدل وفيات الأطفال عموما ، دليلا على سوء الأحوال البيئية العامة ، كلما كان ذلك فى صف الذكور نسبيا ولغير صالح الاناث ، بمعنى أن زيادة معدل وفيات الأطفال الذكور على الإناث تقل نسبيا، والعكس بالعكس (٢).

(1) Holmes , studies in evolution and eugenics , p. 144 - 151 .

(2) Felix Burkhardt , statistische Beziehungen zwischen der vor - und nach geburtlichen sterblichkeit , in : Bevolkerungstragen , Muenchen , 1936 , p. 450; Crew , "The sex-ratio" , op. cit; p. 97 .

حتى إذا ما وصلنا إلى سن الخامسة ، يكون تفوق الذكور العددى عند الولادة قد تلاشى بل وانقلب إلى تفوق محقق للاناث . فخلال تلك الفترة تكون عوامل الموت قد استبعدت كل زيادة الذكورة - وزيادة . والواقع أن معظم أمراض الأطفال الخطرة قاتلة للذكور أكثر مما هى للاناث . فالاناث يمتن أكثر بالسعال الديكى ، التيفوس ، الكوليرا ، والانفلونزا ، ولكن الذكور يموتون أكثر بالاسهال وأوبئة الأطفال كالحصبة والحمى القرمزية والدفتريا (١) .

المرحلة الثانية (٥ - ١٠) سنوات هى مرحلة تعادل ، تعود فيها فرص الموت لتعمل بتكافؤ على الجنسين بحيث تصل النسبة العددية قرب نهايتها إلى التساوى تقريبا . والبعض ، مثل كرو ، يرى فى هذا محاولة من الطبيعة للوصول بالجنسين إلى المساواة وهما على عتبة بداية القدرة التناسلية. والمهم على أية حال أن المرحلة أساسا إنما هى مرحلة انتقالية إلى المرحلة التالية والتى تعد انقلابية تماما .

ففى هذه المرحلة ، الثالثة ، سن ١٠ - ٢٠ ، يتحول الانتخاب الطبيعى ضد صالح الاناث بصورة قاطعة لأول ، ولكن أيضا لآخر ، مرة فى تاريخ الحياة . فإذا بالنسبة الجنسية تعود إلى الذكورة الشديدة بل وبأعلى منها فى أى وقت مضى منذ الولادة ، أى بأعلى من النسبة الثانية ذاتها . وهذا الاختلال الانقلابى فى الميزان الجنسى يراه البعض رد فعل متناسقا من جانب الطبيعة للفارق الحتمى فى سن البلوغ والنضج الجسمى والجنسى بين النوعين والذى تسبق الاناث فيه الذكور بكل وضوح . وأيا كان الأمر فإن هذه المرحلة من السن ، أى العقد الثانى من العمر ، تبدو أخطر وأحرج مرحلة فى حياة الإناث (٢) . ولكن ما إن يجتزنها بسلام حتى يستعدن التفـوق المطلق والساحق إلى نهاية الحياة .

فمن سن العشرين تبدأ المرحلة الرابعة والأخيرة التى فى جميع فتراتها وشرائحها العمرية يزيد عدد الاناث على عدد الذكور ، وذلك أيضا بمعدل الربح المركب ، بمعنى أنه كلما تقدم العمر كلما ارتفعت درجة زيادة الاناث . وإذا كانت تعداداتنا تبدى العكس فى

---

(1) "Diseases which kill more women than men " , Amer. jour. phys. anthrop. , 1925 , p. 228 .

(2) Havelock Ellis , Man and woman, 1904 , p. 433 ; A. H. Moreton Civilization, Lond., 1936 , p. 5 .

حالة فئة السن (٢٠ – ٣٠) ، فظاهريا فقط . فذلك إنما يحدث لأن الذكور كانوا يخفون أنفسهم فى تلك المرحلة تهربا من الخدمة العسكرية .. بدليل أن تفوق عدد الاناث التام يعود فيظهر بعد تخطيها فى فئة السن (٣٠ – ٤٠) .

بعدها يستمر التفوق فى تصاعده إلى أن تصل النسبة بعد الثمانين إلى الضعف تماما، إمرأتان لكل رجل ، إذ أن النساء يعمرن أكثر من الرجال بكل تأكيد . وبهذا وبذاك تكتمل ، بالمناسبة ، قرائن نظرية الضعف التكوينى الخلقى فى الجنس الخشن ومتناقضة الجنس اللطيف « الأقوى » . دون أن ننسى ، مع ذلك ، النظرية الكلاسيكية عن الأخطار والحوادث التى يتعرض لها الذكور أكثر فى حياتهم وأعمالهم خارج البيت .

وعند هذا الحد ، على أية حال ، يبدو لمنحنى النسبة الثالثة بمراحلها الجزئية المختلفة سلوك محدد لا يمكن أن نخطئه أو نغفله . فالجنسان يقترب عددهما من التساوى بقدر الامكان فى وسطه تقريبا فى مرحلة ما بعد المراهقة أو على عتبة النضج ، بينما هو يصل إلى أقصى قدر من الاختلال فى الأعمار الهامشية سواء فى قلب الطفولة أو فى قمة الشيخوخة (١) ، وفى تلك المرحلة الوسطى ، دعنا لا ننسى ، يبلغ معدل الوفيات فى حياة الإنسان أدناه ، إذ أن منحنى معدل الوفيات عند الانسان يتخذ كما هو معروف شكلا عكس منحنى القدرة التناسلية (٢) .

النسبة الثالثة : التطور التاريخى

لا يبقى لنا الآن سوى النسبة الجنسية الثالثة الكلية ، تلك التى تأخذ كل السكان الأحياء بكل أعمارهم فى مقياس موحد . وهناك زاويتان للاقتراب : التطور التاريخى والتوزيع الجغرافى . فتاريخيا تمت دورة كاملة وبالغة الاثارة من التغير الجذرى فى الميزان الجنسى عندنا ، لا يزيدها إثارة سوى غموض أسبابها والتضارب حولها .

---

(1) Raymond pearl , Biology of death , Lond., 1922 . p. 117 .

(2) Fisher , genetical theory , etc. p. 29 .

تطور الميزان الجنسى ١٨٩٧ - ١٩٧٦

السنة	عدد الذكور	عدد الاناث	فارق الذكور	السنة
١٨٩٧	٤,٩٤٨,٠٠٠	٤,٧٨٧,٠٠٠	+١٦١,٠٠٠	١٠٣
١٩٠٧	٥,٦١٧,٠٠٠	٥,٠٧٣,٠٠٠	+٤٣,٠٠٠	١٠٧
١٩١٧	٦,٣٧٠,٠٠٠	٦,٣٤٩,٠٠٠	+٢١,٠٠٠	١٠٣
١٩٢٧	٧,٠٥٨,٠٠٠	٧,١٢٠,٠٠٠	-٦٢,٠٠٠	٩٩
١٩٣٧	٧,٩٦٧,٠٠٠	٧,٩٥٤,٠٠٠	-١٣,٠٠٠	١٠٠
١٩٤٧	٩,٤١٩,٠٠٠	٩,٦٠٣,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠	٩٨
١٩٦٠	١٣,١١٣,٠٠٠	١٢,٩٤٦,٠٠٠	+١٦٧,٠٠٠	١٠١
١٩٦٦	١٥,١٧٦,٠٠٠	١٤,٩٠٠,٠٠٠	+٢٧٦,٠٠٠	١٠٢
١٩٧٦	١٨,٦٩٨,٠٠٠	١٧,٩٥٧,٠٠٠	+٧٤٢,٠٠٠	١٠٤

فما بين سنة ١٨٩٧ حتى ١٩٧٦ يرسم التغير منحنى على شكل قوس مقعر ، كامل التناظر ، قاعه فى وسطه ، ومنه يرتفع إلى القمة فى أقصى طرفيه ، ففى سنة ١٨٩٧ يبدأ السجل بذكورة معتدلة كما هى معقولة ، ١٠٣ ، ترتفع إلى ١٠٧ سنة ١٩٠٧ ، على الأغلب كنتيجة لمزيد من الاخفاء فى تسجيل الاناث كما يرجح مدير التعداد نفسه (١) . يؤكد هذا التفسير أن النسبة عادت سيرتها الأولى ١٠٣ فى التعداد التالى سنة ١٩١٧ . غير أنها ولأول مرة تنخفض دون علامة المائة لتصبح ٩٩ سنة ١٩٢٧ أى ليتفوق عدد الاناث وإن كان الفارق طفيفا .

على أننا لا نلبث أن نصل إلى «خط الاستواء » فى العد التالى سنة ١٩٣٧ ، حيث بلغت النسبة ١٠٠,١ ، ومنذئذ يبدأ الجانب الصاعد من المنحنى ، وذلك أيضا فى تناظر نادر لافت . فبعد أن ارتدت النسبة إلى ٩٨ سنة ١٩٤٧ ، عادت لترتفع تباعا من جديد إلى ١٠١ سنة ١٩٦٠ ، فإلى ١٠٢ سنة ١٩٦٦ ، وأخيرا إلى ١٠٤ سنة ١٩٧٦ .

(1) C. C. Lowis, The census of Egypt, 1907 , Cairo , 1909 , p. 91 .

لقد عادت سفينة النوعين على أعقابها إلى حيث بدأت بعد رحلة ٨٠ سنة منصفة بين جانبين أو ضلعين نادرى التناظر طول كل منهما ٤٠ سنة . كل الفارق البارز أن فارق العدد بين النوعين قد أصبح الآن ضخما بحكم نمو السكان الكلى . فبينما كان هناك فائض من الذكور قدره نحو ١٦١ ألفا سنة ١٨٩٧ ، ارتفع الرقم إلى زهاء ثلاثة أرباع المليون ، ٧٤٢,٠٠٠ نسمة ، سنة ١٩٧٦ .

كيف ولماذا ؟ ذلك لا شك السؤال . الاجابة الهامة المطروحة هى نظرية خليل عبد الخالق – كليلاند فى الرى الدائم – الطفيليات . جوهر النظرية أن الرى الدائم ، الذى يرفع بالقطع نسبة الاصابة بالطفيليات المائية خاصة البلهارسيا والانكلستوما ، يصيب الذكور أكثر مما يصيب الإناث ، حيث أن أولئك هم الذين يعملون أساسا فى الحقول ويتعرضون للاصابة ، وبالتالى لفرص الموت .

وبهذا العامل يفسر عبد الخـالق التحول بين سنتى ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ من الذكــورة إلى تفــوق عدد الإناث (١) بينما يعقد كليلاند سلسلة من معاملات الارتباط الاحصائية المقنعة بين مستوى الكنتور والنسبة الجنسية ، وبين الأخيرة وبين نسبة وفيات الذكور من البلهارسيا خاصة فى المنيا وبنى سويف . (٢)

وجاذبية النظرية واضحة بل مغرية ، كما تبدو للبعض مقنعة بما فيه الكفاية . إلا أنها تثير تساؤلات عديدة لاتجيب عليها . فمن الناحية الاحصائية البحتة ، إذا جاز للنظرية أن تفسر زيادة عدد الإناث فى النصف الأول من المنحنى ، فكيف تفسر العكس تماما فى النصف الأخير منه ، أى الشىء ونقيضه ؟ وفنيا ، فإن البلهارسيا والانكلستوما ليست قاتلة ، وكليلاند هو نفسه الذى انتهى إلى أن أثرها الغريب «ليس تقليل الأعداد بقدر ماهو زيادة الأعداد» . (٣)

ثم عمليا ، فإن العنصر الفعال فى حسم الميزان الجنسى العام لصالح الاناث إنما هو العام الأول من العمر حيث يتم استبعاد الأطفال الذكور إلى أبعد حد ، ومن الواضح أنهم لاعلاقة لهم حينئذ بالحقول ومياه الحقول ...إلخ . ثم أخيرا وليس آخرا فإن انقلاب الذكورة إلى تفوق للاناث ظاهرة عالمية ، بما فى ذلك أوروبا ، دونما رى ولا طفيليات .

---

(١) خليل عبد الخالق ، « طرق الرى فى مصر » ، مجلة الثقافة ، مايو ١٩٣٩ ، ص ٨٦ .
(2) W. Cleland, population problem in egypt, 1937 , p. 80 - 4 , 128 ff .
(3) P . 86 .

ثمة أخيرا تفسير آخر ولكنه أقل شيوعا وربما إقناعا . وهو نظرية تناقص البدو . فمن المعروف أن نسبة البدو فى سكان مصر ظلت هامة نوعا حتى أواخر القرن الماضى ، ثم أخذت فى التناقص بالتدريج نتيجة لتوطنهم واستقرارهم المتزايد . ومن الثابت بعد ذلك أن ارتفاع الذكورة الشديد هو من أخص خصائص سكان البدو ، كما تثبت تعداداتنا المبكرة بصفة خاصة .(١)

وسواء كان هذا توازنا وهميا مرجعه تقاليد البدو من إخفاء ذكر الاناث بشدة ، أو كان حقيقيا نتيجة قسوة البيئة والحياة الصحراوية ، وهى الظروف التى لا تشجع على زيادة الاناث فى النظرية السائدة ، فإن تحول البدو إلى الاستقرار من شأنه تعديل النسبة الجنسية بعيدا عن الذكورة وتجاه تعادلها أو توازنها . وهذا قد يساهم جزئيا فى تفسير تناقص النسبة الجنسية فى مصر فى النصف الأول من المنحنى منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٢٧ .

على أن النقد الواضح هو أن الحجم الكلى للبدو فى جسم السكان مهما كان أقل من أن يؤثر تأثيرا فعالا فى الميزان الجنسى للبلد ككل . وحتى مع ذلك ، فيبقى أن النظرية كسابقتها نظرية الرى – الطفيليات لاتفسر النصف الأخير الصاعد من منحنى النسبة الجنسية .

النسبة الثالثة : التوزيع الجغرافى

التوزيع الجغرافى للنسبة الجنسية الثالثة الكلية قد لا يقل إثارة وأصالة عن تطورها التاريخى ، ولكنه بالتأكيد أيسر تفسيرا . والمفتاح ، فى كلمة ، هو الهجرة الداخلية . فالهجرة انتخابية على أساس الجنس قبل أى شىء آخر ، ولا نقول أحادية الجنس unisexual . فالذكور فى الأعم الأغلب عندنا هم الذين يهاجرون ، أو هم الآن الأكثر هجرة من الاناث إلى أبعد الحدود . لذلك فإن مناطق الهجرة الخارجة التى يخرج منها المهاجرون تترك وراءها فائضا ضخما من الاناث ونقصا كبيرا فى الذكور ، والعكس تماما مناطق الهجرة الداخلة أى التى يتجه إليها المهاجرون . هذه واحدة .

أما الثانية فهى أن نمط الهجرة عندنا محدود ومحدد : من الأقاليم والأرياف إلى المدن والبنادر الإقليمية بدرجة محدودة ، ومن الجميع إلى المدن العواصم الكبرى وخاصة

---

(1) Reçensement général de l'Egypte , 1897 , Le Caire , 1898 , t . I, p. XIII .

القاهرة والاسكندرية بغير حدود . فى النتيجة يتألف لدينا سلم مدرج أو متوالية تصاعدية من الذكورة كلما انتقلنا من القرية إلى البندر إلى العاصمة ، كما يوضح الجدول الآتى بصفة أولية عن المناطق والوحدات الاقليمية الكبرى سنة ١٩٧٦ .

النسب الجنسية للمناطق الكبرى سنة ١٩٧٦ (١)

المحافظات	حضر	ريف	المجموع
المحافظات الحضرية	-	-	١٠٦
محافظات الدلتا	١٠٥	١٠٣	١٠٣
محافظات الصعيد	١٠٦	١٠٢	١٠٥
محافظات الحدود	١١٨	١٠٧	١١٢
كل مصر	١١١	١٠٢	١٠٤

ففى المحافظات الحضرية القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس تبلغ النسبة الجنسية ١٠٦ ذكور لكل ١٠٠أنثى ، ولكنها تنخفض فى الأقاليم المصدرة للهجرة ، فتصل إلى ١٠٥ فى الصعيد ، وإلى ١٠٣ فى الدلتا التى يهاجر أبناؤها أكثر من الصعايدة فيما يبدو . ثم داخل الدلتا والصعيد كليهما تنخفض النسبة فى الريف لحساب الحضر نتيجة للهجرة المحلية من الأول إلى الثانى . فنجد النسبة على الترتيب ١٠٣ مقابل ١٠٥ فى الدلتا ، ١٠٢ مقابل ١٠٦ فى الصعيد .

على أن المتوالية برمتها إنما تصل إلى ذروتها حقا فى محافظات الحدود سيناء ، البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، حيث تؤلف حالة خاصة فى الواقع . فكبيئة صحراوية تعدينية أساسا ، فإن إليها ينتقل أبناء الوادى من العمال والفنيين من الذكور أساسا . هذا إضافة بالطبع إلى ظاهرة ارتفاع الذكورة الشديد بين البدو من أبناء المنطقة المحليين ، إن صحت النظرية . من ثم تنتفخ النسبة الجنسية إلى مستوى من الذكورة غير معروف فى الوادى قط ، حيث بلغت ١١٢ تقريبا .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يؤكد هذا ، كما يضاعف منه : شدة تورم النسبة فى حضر تلك المحافظات نفسها بالقياس إلى ريفها ، حيث أن كل الوافدين من الوادى تقريبا يقيمون فى الأول بالطبع . وهكذا نجد النسبة ١٠٧ فى الريف ، ١١٨ فى الحضر .

ثم لا ننسى ، من قبل ولا من بعد ، الفارق الجذرى على مستوى مصر كلها بين المدن والأقاليم أو الحضر والريف : فبينما تبلغ النسبة العامة للقطر ١٠٤ ، إذ بها تهبط دونها إلى ١٠٢ فى الريف ، فى حين أنها تقفز فوقها بكثير فى الحضر بالغة نحو ١١١ .

على مستوى المحافظات ، لا تختلف الصورة كثيرا وإنما هى تضيف اللمسات التفصيلية واللمحات المحلية . فمع التحفظات المألوفة عن أخطاء التسجيل العامة ، تبدى النسبة تفاوتا شديدا ما بين الحدين الأقصى والأدنى . إلا أن حالة خاصة تستدعى تحفظا أخص . فالنتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦ جاءت بالنسبة فى المناطق المحررة من سيناء وهى ١٨٠ ، وهذا بلا أدنى ريب رقم وهمى أكثر حتى مما هو مجرد شذوذ مؤقت نتيجة الاحتلال الإسرائيلى والتهجير إلى الوادى .. إلخ . وبالفعل فلقد وردت النسبة حوالى ١١٢ فى الأرقام المعلنة بعد ذلك لنفس التاريخ ، تعدلت أيضا إلى ١٠٨ فى تعداد خاص بسيناء أجرى بعد التحرير سنة ١٩٨٢ م .

فيما عدا هذا فإن من الممكن تصنيف محافظاتنا فى ٥ فئات موزعة على جانبى المتوسط القومى وهو ١٠٤ على النحو الآتى : + ١١١ ، ١١١ – ١٠٦ ، ١٠٥ – ١٠٣ ، ١٠٢ – ١٠٠ ، – ١٠٠ . والفئتان الهامشيتان أو الحديتان محدودتان جدا تقتصر كل منها على حالة أو حالتين ، ولذا فهى أقرب إلى الاستثناء منها إلى القاعدة التى تتوزع بشئ من التقارب بين الفئات الثلاث الوسطية .

فالفئة الأولى (+ ١١١) متطرفة الذكورة بوضوح ، تقتصر على البحر الأحمر وسيناء ، وتشير فورا إلى عامل الهجرة الداخلة للتعدين خاصة فى المحافظة الأولى ، ربما أيضا بالاضافة إلى عامل البداوة المحلية خاصة فى الثانية .

على طرف النقيض تماما ، وكحالة فريدة فى كل البلد، تقف أسوان على حدة . فهى وحدها التى تقع دون علامة المائة ، أى أنها الوحيدة التى يزيد فيها عدد الاناث على عدد الذكور ، وهذا طبعا وضع مفهوم ومتوقع فى ظل التقليد النوبى خاصة من هجرة الذكور للعمل فى الشمال تاركين الاناث خلفهم فى الانتظار .

توزيع النسبة الجنسية العامة سنة ١٩٧٦
حسب تصنيف مجموعات المحافظات

+١١١			
البحر الأحمر	١٢٤	سيناء	١١٢
١١١ - ١٠٦		١٠٥-١٠٣	
السويس	١١١	القاهرة	١٠٥
بورسعيد	١٠٨	الاسكندرية	١٠٥
القليوبية	١٠٨	المنوفية	١٠٥
الجيزة	١٠٦	الفيوم	١٠٥
المينا	١٠٦	مطروح	١٠٥
أسيوط	١٠٦	الاسماعيلية	١٠٤
١٠٢-١٠٠		الشرقية	١٠٤
البحيرة	١٠٢	الوادى الجديد	١٠٤
بنى سويف	١٠٢	الغربية	١٠٣
سوهاج	١٠١	الدقهلية	١٠٣
قنا	١٠١	دمياط	١٠٣
١٠٠ -		المتوسط العام	
أسوان	٩٨	مصر	١٠٤

فيما بين النقيضين تتسلسل المجموعات تنازليا موزعة بين الأكثر والأقل ذكورة ، على أن هذا الترتيب لا يتفق بصرامة تماما مع مناطق الهجرة الداخلة والخارجة ، أو محافظات الحضر والريف ، أو العاصمة والأقاليم . فلقد نفهم ارتفاع النسبة فى السويس وبورسعيد كمدن هجرة ، وفى القليوبية والجيزة كمحافظات صناعية ، كما قد نفهم

انخفاضا فى البحيرة وبنى سويف وسوهاج وقنا كأقاليم طاردة وهجرة خارجة . ولكن من غير المفهوم ارتفاعها فى المنيا وأسيوط حتى عن القاهرة والاسكندرية مصبى الهجرة الأساسيين ، والأرجح أن عامل الاضطراب هنا هو ، كالمعهود ، نقص تسجيل الاناث وخاصة فى الأقاليم والريف و«الصعيد الجوانى» .

تركيب السن

بقدر ما هو شعب قديم تاريخيا ، يعد الشعب المصرى شعبا شابا للغاية بيولوجيا ، ذلك بحكم ارتفاع معدلى المواليد والوفيات من ناحية ، وذلك أيضا على العكس من كثير من شعوب أوروبا الغربية من ناحية أخرى . ولقد تكون إحصائيات العمر بالدقة أضعف نقطة فى إحصائيات السكان عندنا – هى على العموم تترك الكثير للتمنى حتى فى أشد الدول تقدما – إلا أن المقول عادة هو أن أخطاء التسجيل بالموجب والسالب تصحح بعضها البعض إلى حد بعيد بحيث تترك هامشا معقولا من المصداقية فى النتائج النهائية.

وعلى هذا الأساس فإن نسبة كبيرة جدا من المصريين – تقول الأرقام – تقع فى فئات السن الصغرى نظرا لارتفاع المواليد ، بينما تقل فيهم فئات السن الكبرى إلى حد بعيد نظرا لقصر متوسط طول العمر . ولدينا فى هذا مقياسان : الاحصائى على أساس الشرائح الخمسية أو العشرية ، والوظيفى وهو الأهم على أساس شرائح العمر الفعالة الرئيسية الثلاث الصغار والبالغين والمسنين .

فأما الأول ، فيمكن القول بتعميم تقريبى اختزالى إن ثلثى المصريين دون الثلاثين عاما، ونصفهم دون العشرين ، بينما أن من يزيد على الخُمسين لا يزيد على الثُمن إلى العُشر ، فى حين لا تتجاوز فئات السن (+ ٦٠ سنة) نحو ٦,٢ ٪ من جملة السكان ، وهى نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع الغرب عموما .

تطور فئات السن العشرية

الفئة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
١٠–	٣٠,١	٢٨,٠	٢٧,٥	٢٧,٢	٢٦,٤
١٠ – ١٩	١٨,٥	٢٠,٥	٢٠,٣	٢٠,٥	٢١,٧
٢٠ – ٢٩	١٨,٠	١٥,٥	١٦,٤	١٥,٢	١٥,١
٣٠ – ٣٩	١٤,٧	١٣,٥	١٤,١	١٤,٧	١٤,٠
٤٠ – ٤٩	٩,٠	٩,٠	٩,٢	١٠,١	١٠,٤
٥٠+	٩,٧	١٣,٧	١٢,٥	١٢,٣	١٢,٤

أما بحسب التصنيف الوظيفى ، فإن نسبة الصغار (– ١٥ سنة) كانت تتراوح حول ٣٨ – ٣٩ ٪ طوال الفترة ١٧ – ١٩٤٧ ، ثم ارتفعت إلى ٤٣٪ سنة ١٩٦٠ ثم إلى ٤٥ ٪ سنة ١٩٦٧ ، ثم عادت إلى ٣٩ ٪ سنة ١٩٨٣ . وسواء كانت هذه الزيادة الملموسة ثم النقص نتيجة دقة أو عدم دقة التسجيلات أو كانت حقيقية نتيجة لثبات معدل المواليد مع شدة انخفاض معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال ، ثم تزايد نسبة الزيادة الطبيعية ، فإن هذه وتلك جميعا من أعلى النسب فى العالم.

وكمقياس مقارن عريض أو كمؤشر نسبى عام ، يقدر البعض أنه فى مجتمع نام طبيعيا متوازن بيولوجيا تقترب أنسب نسب فئات السن الوظيفية الثلاث على الترتيب من المتوالية ٤٠ – ٥٠ – ١٠ . فبهذا المقياس يأتى المتوسط المصرى بالموجب تقليديا فى الشريحة الأولى أو السفلى، ولكنه يجئ بالسالب كثيرا أو قليلا فى الشريحة الثانية الوسطى ، بينما هو يتذبذب بلا تحديد نوعا حول معدله المثالى فى حالة الشريحة الثالثة أو العليا . وعلى سبيل المثال ، فإن نسبة فئات السن ١٥ – ٦٥ تبلغ نحو ٥٧٪ ، مقابل ٦٩٪ فى السويد أو ٦٧ فى فرنسا والولايات المتحدة .

تطور فئات السن الوظيفية

السنة	– ١٥	١٥ – ٥٠	+ ٥٠
١٩٠٧	٤١	٤٦	١٣
١٩٢٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٣٧	٣٩	٤٨	١٣
١٩٤٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٦٠	٤٢	٤٨	١٠
١٩٧٦	٤٥		
١٩٨٣	٣٩		

مؤشرات التغير

رغم هذا فإن التعدادات المتعاقبة تكشف عن مؤشرات ودلالات مؤكدة وإن طفيفة وبطيئة على تغير التركيب العمرى نحو المزيد من النضج . فبالرجوع إلى جدول فئات السن العشرية أولا ، لن تخطئ تطورا محققا فى نسبها المئوية عبر التعدادات .

فبينما انخفضت نسبة فئة السن الصغرى – ١٠ سنوات بانتظام واطراد من ٣٠.١٪ سنة ١٩٠٧ إلى ٢٦.٤٪ سنة ١٩٤٧ ، فإن الفئة التالية ١٠ – ١٩ سنة على العكس ارتفعت بثبات وإصرار من ١٨.٥٪ إلى ٢١.٧٪ على الترتيب ، فيما عدا الفئة التالية ٢٠ – ٢٩ ، فإن كل الفئات التالية بعد ذلك من سن ٣٠ حتى النهاية تكاد تكون قد كسبت وزادت . فأما الاستثناء ، بل هو الشذوذ الوهمى فى الواقع ، والمركز فى الفئة (٢٠ – ٢٩) فإن مرده إخفاء الشبان لأنفسهم فى التعدادات فى سن التجنيد ، أو رفعهم لأعمارهم للافلات منه . ولعل هذا منعكس على نسبة الفئة التالية ٣٠ –٣٩ حيث تبدو مضطربة فى تطورها بعض الشئ من ١٤.٧ سنة ١٩٠٧ إلى ١٤٪ سنة ١٩٤٧ . أما

بعد ذلك فإن الايقاع الصاعد النظيم ما يلبث أن يعود من جديد مع الفئة التالية (٤٠ - ٤٩) حيث نمت من ٩٪ سنة ١٩٠٧ إلى ١٠.٤٪ سنة ١٩٤٧ . بالمثل فعلت بقية الفئات (+ ٥٠ سنة) ، حيث نمت هى الأخرى من ٩.٧٪ إلى ١٢.٤٪ .

إن الشعب المصرى «يكبر سنا» يوما عن يوم : أقل وأقل يموتون الآن فى سن مبكرة، وأكثر وأكثر يعيشون إلى أعمار متأخرة وهرم السكان ، إن ظل فى جوهره مفلطحا جالسا القرفصاء كما قد نقول squat ، تضيق قاعدته وتتسع قمته بالتدريج نوعا ما . وإذا كان هذا يرجع فى الاساس إلى الانخفاض الطفيف فى معدل المواليد مع الانخفاض الشديد فى معدل الوفيات ، فإن لنا أن نتنبأ بأن هرم الأعمار سيتجه مستقبلا نحو قاعدة أضيق وأضيق وقمة وأوسع باطراد .

وبالفعل ، فلقد جاءت آخر التعدادات مصداقا لهذه النبوءة . فعلى أساس التقسيم الوظيفى لفئات السن ، كشف تعداد ١٩٧٦ عن اطراد التغير النسبى فى تركيب السكان العمرى ، وذلك بانتقال أو تحرك ملموس إلى حد معلوم فى توزيع نسبها المختلفة . فكما يوضح الجدول التالى ، فإن نسبة الصغار (- ١٢ سنة) قد نقصت فى ١٩٧٦ بضع وحدات عنها ١٩٦٠، بينما زادت بالقدر نفسه تقريبا نسبة الكبار (١٢ - ٦٥ سنة) ، وإن كانت فئة المسنين (+ ٦٥ سنة) قد قلت نوعا هى الأخرى . ولا جدال فى أن انخفاض نسبة الصغار هو انعكاس مباشر لانخفاض معدل المواليد فى السنوات الأخيرة .

السنة	- ١٢ سنة	١٢ - ٦٥ سنة	+ ٦٥ سنة
١٩٦٠	٣٥,٥	٦١,٠	٣,٥
١٩٧٦	٣١,٦	٦٥,٥	٢,٩

ويتأكد الاتجاه المستمر مرة أخرى بأرقام سنة ١٩٧٩ . فنسبة الأطفال (- ٤ سنوات) تبلغ ١٥,٦٪، والصغار(٥ - ١٤ سنة) ٢٤,١ ٪ إى أن نسبة الصغار (- ١٥ سنة) تجمع وحدها ٣٩,٧٪، مقابل ٤٥ ٪ سنة ١٩٧٦ . أما نسبة الكبار (١٥ - ٦٤ سنة) فتبلغ ٦٥,٧٪، بينما تظل نسبة الشيوخ (+ ٦٥ سنة) فى حدود ٣,٥٪ .

بالمثل فى سنة ١٩٨٣ ، إذ بلغت نسبة الصغار (- ١٥ سنة) نحو ٣٩ ٪ ، مقابل ٤ ٪ فقط للشيوخ (+ ٦٥ سنة). فجسم السكان الأساسى موزع الآن إذن بين الخمسين إلا قليلا للصغار (-١٥ سنة) وبين الثلثين إلا قليلا للكبار (١٥ - ٦٥ سنة) . وقد يتمم الصورة أن نضيف فى النهاية أن نسبة الشباب (- ٢٠ سنة) تؤلف وحدها نصف السكان بالضبط ، ٥٠,٤ ٪ .

خريطة الأعمار

لأن الهجرة من الريف إلى المدن انتخابية على أساس السن ، مثلما وجدناها على أساس الجنس أيضا ، فإن ميزان الأعمار أو التوازن السنى يختل ويختلف جغرافيا من مكان إلى آخر ، أساسا ما بين المدن الكبرى والريف الحقيقى . فلأن نسبة أكبر من الرجال البالغين فى سن الشباب والرجولة هم الذين يهاجرون من القرى إلى المدن ، فإن نسبتهم ترتفع فى المدن عموما والمدن الكبرى خصوصا والعاصمة بالأخص . بالمقابل تتخلف نسبة أكبر من فئات السن الهامشية وتبقى فى الريف وقراه ، شأنها فى ذلك شأن الاناث عموما ، فترتفع بها نسبة الصغار من جهة والشيوخ من الجهة الأخرى .

فمثلا فى سنة ١٩٤٧ ، إذا التقطنا تاريخا مبكرا نسبيا لسبر مدى غور الظاهرة وقدمها ، بلغت نسبة فئات السن ٢٠ - ٥٩ سنة نحو ٤٧,٥٪ فى محافظات المدن ، مقابل ٤٤,٨٪ فى مديريات الدلتا ، ٤٦٪ فى مديريات الصعيد . وعلى العكس . من ذلك بلغت نسبة فئات السن(-٢٠) على الترتيب ٤٧,٤ ٪ ، ٤٩,١٪ ، ٤٦,٩٪ ، ونسب فئات السن(+٦٠) نحو ٤,٧ ٪ ، ٥,٩٪ ، ٦,٨٪ (١) .

على أن الصورة أوثق وأوقع بالطبع فى آخر التعدادات سنة ١٩٧٦ ، وإن كان هذا قد غير الأطوال العمرية للفئات الوظيفية الثلاث مما تتعذر معه المقارنة التطورية الدقيقة . فكما يتضح من الجدول الآتى عن النسب المئوية لتلك الفئات حسب الأقاليم الكبرى ، هناك تناسب عكسى مباشر بين الفئة الأولى (- ١٢ سنة) والثانية (١٢ - ٦٥ سنة) ، أو بين النهر الأول والثانى من الجدول .

---

(١) النص ، ص ١١٨ .

النسب المئوية لفئات السن الوظيفية حسب الأقاليم الكبرى سنة ١٩٧٦

المنطقة	– ١٢	١٢ – ٦٥	٦٥ +
المحافظات الحضرية	٢٧,٣	٧٠,٣	٢,٤
الدلتا	٣٢,٤	٦٤,٨	٢,٨
الصعيد	٣٣,٢	٦٣,٤	٣,٤
الحدود	٣٥,٦	٦١,٨	٢,٦
مصر	٣١,٦	٦٥,٤	٣,٠

فعلى حين تتدرج الأرقام تصاعديا فى النهر الأول ، تتدرج تنازليا فى النهر الثانى . فهى فى الأول ترتفع من ٢٧,٣٪ للمحافظات الحضرية ، إلى ٣٢,٤٪ للدلتا ، إلى ٣٣,٢٪ للصعيد ، إلى ٣٥,٦٪ لمحافظات الحدود . أما فى النهر الثانى فإن الأرقام تتحرك عكسيا، فتنخفض باطراد وتباعا من ٧٠,٣٪ للمحافظات الحضرية ، إلى ٦٤,٨٪ للدلتا ، إلى ٦٣,٤٪ للصعيد ، وأخيرا إلى ٦١,٨ ٪ لمحافظات الحدود .

يترتب على هذا أن المحافظات الحضرية هى وحدها التى تقل فيها نسبة الشريحة السفلى (–١٢ سنة) عن المعدل الوطنى وهو ٣١,٦٪ ، كما أنها وحدها كذلك التى تزيد فيها نسبة الشريحة الوسطى (١٢ – ٦٥ سنة) عن معدلها الوطنى وهو ٦٥,٤٪ . والفارق فى الحالتين يتراوح حول ٥وحدات بالموجب أو بالسالب ، وذلك لا شك فارق كبير .

وفى النتيجة المباشرة أو المترتبة تخرج المحافظات الحضرية فى جانب ومحافظات الحدود فى أقصى الجانب الآخر وهما طرفا النقيض فى كل مصر من حيث تركيب الأعمار . فبالأولى أقل نسبة فى البلد من الصغار (– ١٢ سنة) وأعلى نسبة من الكبار (١٢– ٦٥ سنة) ، وبالثانية على العكس أكبر نسبة من الصغار وأقل نسبة من الكبار . وفيما بين النقيضين تتدرج الدلتا فالصعيد تباعا على هذا الترتيب .

ولا تفعل أرقام المحافظات تفصيلا سوى أن تزيد الصورة تأكيدا على وجه العموم ، وإن زادتها كذلك اضطرابا بأخطاء التسجيل العشوائية المفهومة والمتوقعة . فالمحافظات الحضرية القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس تقل فيها جميعا نسبة الصغار (– ١٢

سنة) لا عن المتوسط القومي فحسب (٣١,٦٪) ولكن أيضا عن علامة الثلاثين . ثم هي تصل إلى أدناها في بورسعيد بالذات (٢٤,٤٪) ثم تتدرج تصاعديا الى القاهرة (٢٧,٢٪) الى الاسكندرية (٢٧,٦٪) ، إلى السويس (٢٩,٩٪) على هذا الترتيب .

وفي أربعتها ، على العكس ، فإن نسبة الكبار (١٢ – ٦٥ سنة) لا تزيد على المتوسط القومي كثيرا فحسب (٦٥,٤٪) ، ولكنها أيضا تناهز علامة السبعين ، واصلة في ذلك إلى قمتها في حالة بورسعيد أيضا بنسبة ٧٢,٩٪ وهي أعلى ما في مصر جميعا . ثم منها تتدرج تنازليا إلى القاهرة (٧٠,٤ ٪) ، إلى الاسكندرية (٧٠٪) ، إلى السويس (٦٨٪) على هذا الترتيب .

الطريف أن الذي يحتل المرتبة الخامسة بعد هذه الرباعية الحضرية إنما هي سيناء في مناطقها المحررة وقت التعداد ، حيث أعطت ٢٨,٩٪ للصغار ، ٦٩,٢٪ للكبار على أن دقة وصحة التسجيل في ظل الظروف المضطربة مع جزئية الشريحة المحصاة قد تلقي بعض الشكوك على هذه النتائج .

وعلى أية حال فإن الأطرف أن الذي يحتل المرتبة السادسة بعد ذلك إنما هي محافظة البحر الأحمر ، حيث تعطي ٣٠,٣٪ للصغار ، ٦٧,٩ ٪ للكبار . ولعل هذا يرتبط بوظيفتها التعدينية والهجرة البالغة اليها .

وعند هذه النقطة على أية حال ، فإن بورسعيد ، لا القاهرة التي تليها فقط كالثانية مباشرة ، تبرز كصاحبة أقل نسبة من الصغار(– ١٢ سنة) وأعلى نسبة من الكبار (١٢ – ٦٥ سنة) .

على طرف النقيض من هذا تماما ، ربما إلى حد الشذوذ نسبيا ، يقف الوادي الجديد، فيه أعلى نسبة في مصر من الصغار – ١٢ سنة حيث تسجل ٣٩,٢٪ ، وأقل نسبة من الكبار ١٢ – ٦٥ سنة حيث تسجل ٥٧,٢٪ تليها في ذلك مباشرة محافظة مطروح بنسبة ٣٧,١٪ ، ٦١٪ على الترتيب .

بهذا فإن الوادي الجديد هو نقيض بور سعيد ، كما أن مطروح نقيض القاهرة والفارق بين أقصى النقيضين يتراوح أيضا حول ±٥ وحدات بالزيادة والنقص . أما إلى أي مدى تذهب مسئولية بورسعيد كمدينة ميناثية ، وحرة الآن أيضا ، وظروف الوادي الجديد الخاصة كواحة تعمير واستصلاح وهجرة ، عن هذه الظاهرة ، وإلى أي مدى تذهب

مسئولية مسألة التسجيل وقصوره ، فلا سبيل إلى القطع هنا ، لا سيما فى ضوء ما تبديه حالتا سيناء والبحر الأحمر من نسبة منخفضة بشدة فى الصغار مرتفعة بشدة فى الكبار.

على أن جوهر الظاهرة أو النظرية سليم من حيث تأثير المدينة والمدنية على خفض نسبة الصغار ورفع نسبة الكبار ، مثلما يتجسد ويتأكد بالمقارنة بين محافظات المدن الكبرى الأربع فى جانب ومحافظات الأقاليم والريف بالدلتا والصعيد فى الجانب الآخر .

النسب المئوية لفئات السن الوظيفية حسب الأقاليم الكبرى سنة ١٩٧٦

المحافظة	– ١٢	١٣ – ٦٥	٥٦ +
القاهرة	٢٧,٢	٧٠,٤	٢,٤
الاسكندرية	٢٧,٦	٧٠,٠	٢,٤
بورسعيد	٢٤,٤	٧٢,٩	٢,٧
الاسماعيلية	٣٢,١	٦٥,٦	٢,٣
السويس	٢٩,٩	٦٨,٠	٢,١
دمياط	٣٢,٧	٦٤,٦	٢,٧
الدقهلية	٣١,٩	٦٥,٤	٢,٧
الشرقية	٣٢,٩	٦٤,٣	٢,٨
القليوبية	٣٣,٥	٦٣,٨	٢,٧
الغربية	٣٠,٤	٦٦,٥	٣,١
كفر الشيخ	٣٣,٢	٦٤,٤	٢,٤
البحيرة	٣٣,٧	٦٤,٠	٢,٣
المنوفية	٣١,٥	٦٤,٢	٤,٣
الجيزة	٣٢,٥	٦٥,١	٢,٤
بنى سويف	٣٣,٣	٦٣,٢	٣,٥
الفيوم	٣٥,١	٦١,٢	٣,٧
المنيا	٣٣,٠	٣٦,٥	٣,٥
أسيوط	٣٣,٥	٦٢,٦	٣,٩
سوهاج	٣٣,١	٦٣,٠	٣,٩
قنا	٣٢,٥	٦٣,٦	٣,٩
أسوان	٣٢,٩	٦٣,٥	٣,٦
البحر الأحمر	٣٠,٣	٦٧,٩	١,٨
الوادى الجديد	٣٩,٢	٥٧,٢	٣,٦
مطروح	٣٧,١	٦١,٠	١,٩
سيناء (مناطق محررة)	٢٨,٩	٦٩,٢	١,٩
مصر	٣١,٦	٦٥,٤	٣,٠

الهرم فى الميزان

مهما يكن من أمر التطور التاريخى أو التوزيع الجغرافى لهرم السن على أية حال ، فإن الذى يعنينا ويتعين علينا هنا والآن فى الختام هو الحكم العام والتقييم الوظيفى لمثل هذا الهرم المصرى الصميم . والذى لا شك فيه هو أنه من أسف هرم «متخلف» أساسا بالمعنى المورفولوجى . فهو ، تطوريا ، يدل على مرحلة متخلفة من حيث الموقع والمحتوى ، من حيث الشكل والمضمون .

ويمزيد من التوضيح فإنه يقع نحو قرن وبعض قرن خلف مثيله فى الدول المتطورة كفرنسا وبريطانيا ، وإن لم تعد هذه من قبل فى أسعد الحالات والأوضاع سكانيا بالضرورة ، فكما يتضح من الجدول الآتى ، فلقد كانت نسب فئات السن المختلفة فى مصر سنة ١٩٤٧ مثلا تقارب تلك التى عرفتها فرنسا سنة ١٧٧٨ على سبيل المثال :

مقارنة تطورية بين النسب المئوية لفئات السن (١)

الدولة	السنة	– ١٩	٢٠ – ٥٩	٦٠ +
مصر	(١٩٤٧)	٤٨,١	٤٥,٩	٦,٠
فرنسا	(١٧٧٨)	٤٤,٠	٤٨,٩	٧,١
الهند	(١٩٣١)	٤٩,٠	٤٧,٠	٤,٠
تركيا	(١٩٣٥)	٤٨,٠	٤٥,٢	٦,٨
فرنسا	(١٩٣٦)	٣٠,٢	٥٥,١	١٤,٧
إنجلترا	(١٩٣٨)	٣٠,٠	٥٦,٨	١٣,٢

هكذا ، فى المحصلة ، نجد أن هرم أعمارنا المتخلف ، وإن بدا (بنمط شجرة الصنوبر المعروف fir-tree diagram) منتظما متناظرا بين الجانبين أى بين الذكور والاناث ، فإنه يبدو مختلا من أسفل إلى أعلى ، فهو ذو قاعدة عريضة جدا وقمة دقيقة حادة للغاية . وبالتالى فإن هرم السكان فى مصر أشبه بهرم مدرج شديد التقلطح ، على العكس منه فى أوروبا الغربية حيث يبدو أقرب نسبيا إلى المسلة إن لم نقل تجاوزا إلى الهرم المقلوب .

(1) Landry, Traité , p. 126 - 8 .

وآخرون يشبهون بسقف المسكن المنحدر فى المناطق المطيرة : فالهرم المصرى كسقف مسكن قليل الانحدار جدا low-pitched ، بينما الأوروبى كسقف حاد الانحدار جدا high - pitched ، كأنما هرم السكان يعكس فى الحالين طبيعة سقف المسكن فى بيئته الطبيعية الجافة والرطبة على الترتيب .

أما موضوعيا ، فإن هذا التركيب يعبر عن العبء المادى والاقتصادى الذى تلقيه كثرة الصغار على المجتمع عامة ومجتمع المنتجين خاصة والمنتجين الكبار بالأخص ، لا سيما إذا تذكرنا أن القطاع الأكبر من نصف المجتمع الأنثوى عندنا لا يعمل . فبينما تعانى المجتمعات الغربية من كثرة عدد المسنين ، تعانى مصر من كثرة عدد الصغار ، وإن كان من الانصاف أن نضيف أن هذا يكاد يعوض ذاك فى الحساب الصافى . كذلك فإن هذا يفسر جزئيا انخفاض حجم قوة العمل فى مصر نسبيا .

وهناك ، للدقة والانصاف ، تحسن وارتفاع ملحوظ فى نسبة القوة العاملة أو المنتجة من السكان عموما ، إلا أنها ما تزال دون الثلث : نحو ١١,٥٤٣,٠٠٠ من ٣٦,٦٥٦,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٦ . ثم إن تلك النسبة بدورها معظمها بالطبع من الذكور الذين يعملون الآن بنسبة النصف منهم تقريبا ، مقابل العُشر فقط للاناث . هذا مع ملاحظة أن نسبة العاملين المنتجين من الاناث تزيد نوعا فى المحافظات الحضرية بمدنها الكبرى عنها فى الأقاليم والريف ، وفى أقاليم الدلتا عنها فى أقاليم الصعيد ، وفى هذه عن مناطق الحدود بالمقابل ، تزيد نسبة البطالة قليلا بين الذكور فى محافظات المدن الكبرى عنها فى محافظات الأقاليم والأرياف

تطـــــــور النســـــبة المئـــــوية
لأصحاب النشاط الاقتصادى من السكان
(٦ سنوات فأكثر)

السنة	الذكور	الاناث	المجموع
١٩٦٠	٥٥,١	٤,٨	٣٠,١
١٩٧٦	٥٢,٩	٩,٢	٣١,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

توزيع النسب المئوية لأصحاب النشاط الاقتصادى من السكان (٦ سنوات فأكثر) سنة ١٩٧٦

المحافظات	الذكور	الاناث	المجموع
المحافظات الحضرية	٥٠,٧	١٠,٨	٣١,٣
محافظات الدلتا	٣٥,٢	١٠,٢	٣٢,١
محافظات الصعيد	٥٣,٧	٧,٣	٣٠,٩
محافظات الحدود	٥٥,٧	٢,٣	٣٠,٦

نحو ثلثى المجتمع إذن يقع خارج الانتاج ، ومن ثم على عاتقه ، إذ هم عليه «عيال» ذلك أنه كلما انخفضت نسبة القوى العاملة المنتجة ، كلما ارتفعت نسبة « الاعالة أو العيالة dependency» ، أى نسبة الصغار (– ١٥ سنة) إلى الكبار (١٥ – ٦٠ سنة) . ففى سنة ١٩٤٧ مثلا بلغت هذه النسبة ٧ لكل ١٠ ، ارتفعت إلى ٨,٣ لكل ١٠ سنة ١٩٦٠. وفى سنة ١٩٧٦ بلغت نسبة الصغار – ١٢ سنة إلى الكبار ١٢ – ٦٥ سنة ٤,٨ لكل ١٠ تقريبا .

هذه النسبة العالية تترجم عمليا ، بالطبع ، إلى إنفاقات عديدة من التعليم والتغذية والخدمات الاجتماعية .. إلخ . والمنتظر مع انخفاض المواليد والوفيات واستطالة متوسط العمر وأمل الحياة أن يتعدل هذا التركيب نحو قدر أكبر من التوازن والاعتدال .

وأخيرا ، وفى الاطار العالمى ، فإن الجدول الآتى يلخص موقع مصر السكانى بصورة عريضة ، ومجمل ترجمتها ببساطة هى أن مصر سكانيا مازالت أقرب إلى الدول المتخلفة عالية التزايد الطبيعى ، فتية السكان / قصيرة العمر أو بالأدق أمل العمر ، فقيرة الدخل أولا وآخرا .

	مصر	العالم
معدل زيادة السكان السنوى	٢,٣ – ٢,٤٪	١,٨٪
نسبة السكان – ١٤ سنة	٤١٪	٣٦٪
متوسط العمر بالسنة	٥٢	٥٩

كثافة السكان

لا تكاد فكرة «مصر» تنفصل عن فكرة «السكان» ، بل توشك فكرة مصر أن تكون سكانا قبل أن تكون أرضا ! فقلما ترد فكرة مصر على الذهن إلا وتقفز إليه صورة الملايين الضاغطة المتكاثرة والكثافة الثرية الساحقة ، مثلما تقفز إلى العين فى اللاندسكيب الطبيعى نفسه صورة العنصر البشرى الحتمى لا يكاد يخلو منه ركن مهما نأى . أو كما يضعها بحق شارل عيسوى «فى وادى النيل من المستحيل حرفيا أن تكون خارج نطاق رؤية البشر »(١) .

أجل ، أن مصر «سكان » قبل أى شئ آخر ، والمحصول البشرى هو أقدم وأكبر محصول مصرى ، وشخصية مصر لا تتصور ولا يمكن أن تفهم خارج هذا الاطار . وإذا كانت الكثافة هى التعبير النهائى المجسد والتجسيد الحى لهذا الانتاج البشرى الغزير ، فإن الكثافة بهذا تعد «تضاريس السكان » ، حيث السكان بدورها «غلاف » آخر من أغلفة الأرض العديدة ، قل «الغلاف السكانى demosphere» ، مثله فى هذا مثل الغلاف الأرضى نفسه من تحته .

والواقع أن السكان عندنا لم تعد عاملا جغرافيا فحسب geog. agent, factor، ولكنها غدت من قبل عنصرا جغرافيا بكل معنى الكلمة .geog. element فالغلاف البشرى فى مصر لا يقل سمكا ولا ثقلا ولا أصالة أيضا عن الغلاف الأرضى من تحته . إن السكان فى مصر هى ، بكل وضوح ، البعد الرابع للمكان ، أو فلنقل «البعد الخامس» بعد الزمان ، ومصر ، التى كانت دائما «تعبيرا سياسيا» مثلما هى «تعبير جغرافى » ، يمكن بسهولة تامة . أن تعد أيضا « تعبيرا ديموغرافيا » .

لا ، وليس هذا بالأمر الطارئ أو الظاهرة المستحدثة ، وإنما هو قديم قدم مصر والتاريخ المصرى ، النقوش والرسوم الفرعونية فى القدم ، مثلا ، يســودها العنصر البشرى دائما ، وتموج وتعج بالغرس البشرى بالتداخل والتشابك مع الغرس الزراعى ، وبالاختصار ، التصوير الفرعونى هو بلغة الفن مزيج حتمى من اللاندســكيب والطبيعة الميتة ومن الإنسان الحى والبورتريه المنثور .

---

(1) p. 157 .

أما العرب فلا نقوش بالطبع ولا تصاوير ، وإنما نصوص . فمصر ، عند مروان بن محمد ، «أكثر بلاد الأرض مالا وخيرا ورجالا » (١) ، « والمدن والقرى بضفتيه (يقصد النيل) منتظمة ، وليس فى المعمور مثلها ، ولا يعلم نهر يزدرع عليه ما يزدرع على النيل » كما يضيف ابن بطوطة موضحا شارحا (٢) هذا بينما يلخص المسعودى الصورة كلها فى جملة مكثفة جامعة حيث يقول «مصر من سادات القرى ورؤساء المدن » (٣) .

توسع رأسى

آلية السلم الصاعد

وحقيقة الحقائق ، الحقيقة المفتاح ، فى فهم كثافتنا ، كمحصلة ونتج نهائى لنمو السكان ، هى أنها مثله « توسع رأسى » لا أفقى ، كثافة تراكمية طباقية لا توسعية أو انتشارية كما قد نقول ، فلأن المعمور المصرى نفسه محدد ثابت لا يكاد يتوسع ، رغم بعض التوسع الموضعى فى رقعة المزروع المنتج فعلا داخله ، فإن زيادة السكان المطردة عدديا تترجم مساحيا إلى كثافة تتصاعد باستمرار إلى أعلى كأنها طبقات تكدس بعضها فوق بعض عموديا .

إن السكان حبيسة الوادى ، والوادى حبيس الصحـراء . الوادى أصبح بمثـابة قالب حـديدى لا فكاك منه procrustean bed ، والسكان أصبحت « مصـندقة emboitée » ولا نقـول « معلبة bottled up » داخل الوادى ، الذى كاد من ثم يتحول برمته من زجاجة مغلقة إلى عنق زجاجة مختنقة مثلما هى مسدودة .

والنتيجة الحتمية أن التعدادات السكانية المتعاقبة لا تفعل سوى أن ترفع الكثافة بصورة آلية من عقد إلى عقد إلى أن تبلغ مستواها الخطير الراهن . وهكذا مرة أخرى ، على المستوى الديموغرافى ، بعد الطبيعى والمائى والزراعى والاقتصـــادى .. إلخ نجـد مصــر جوهريا كثافة لا مساحة .

---

(١) ذكرته نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ١٢٠ .

(٢) رحلة ابن بطوطة ، طبع القاهرة ، ١٩١١ ، ص ١٤٣ .

(٣) المسعودى ، مروج ، جـ ١ ، ص ١٤٤ .

فى الوقت نفسه فإن التعدادات المتتابعة تترجم أو تنقل نطاقات الكثافة المتفاوتة داخل المعمور من فئات أو مراتب الكثافة الخفيفة إلى المتوسطة إلى الثقيلة دوريا على التتابع . فما يعد نطاق كثافة مخلخلة فى سنة ١٩٠٧ مثلا كشمال الدلتا يصبح فى سنة ١٩٧٧ أكثف مما كان يعد نطاق كثافة مكتظة وقتذاك كجنوب الدلتا وما كان يعد شديد الكثافة فى ١٩٠٧ قد لا يعدو بمستويات ١٩٧٧ أن يكون منخفض الكثافة . وهكذا ، عملية «تصعيد أو ترقية upgrading» شاملة فى نطاقات الكثافة ، كأنها السلم الصاعد الآلى escalator ، وتلك بالدقة ولكن ببساطة قصة تطور خريطة توزيع كثافة السكان فى مصر منذ بدأت التعدادات إلى الآن .

عن الكثافة الحسابية

وقبل أن ننظر فى الصيغة الرقمية لتطور كثافتنا الساحقة هذه ، فنصرف النظر منذ البداية عن الكثافة الحسابية arithmetic ، أو فلنلق عليها نظرة خاطفة – سيان – فهذا النوع من الكثافة ، الذى ينسب السكان إلى المساحة المطلقة أى مساحة الدولة ، لا يصلح ولا يصح لبلد كمصر يمثل المعمور منها بالكاد ٣,٥٪ أو $\frac{١}{٣٠}$ من مساحة الدولة واللامعمور ٩٦,٥ ٪ أو $\frac{٢٩}{٣٠}$. فبالكثافة الحسابية لن نخرج إلا بصورة محض تجريدية وهمية لا معنى لها تقريبا . فمثلا فى سنة ١٩٧٨ بلغت تلك الكثافة ٤٠ فى الكيلو المربع بالضبط (٤٠ مليون نسمة فى مليون كيلومتر مربع بالضبط) أو نحو ٩٥ نسمة فى الميل المربع . وفى سنة ١٩٨٣ حين بلغ السكان ٤٦ مليونا ، ارتفع الرقم إلى ٤٦ فى الكيلو المربع أو نحو ١٠٩ فى الميل المربع .

وإذا كان لنا من تعليق عابر على هذه الأرقام ، فكل ما يمكن أن يقال هو أنها ، أولا ، ليست بعيدة كل البعد عن متوسط كثافة سكان العالم كله كوحـدة ، والذى لا يزيد الآن إلا قليلا على ٣٠ نسمة فى الكيلو المربع أو عن ٧٠ فى الميل . الملاحظة الثانية أن هذا الرقم أو ذاك لا يعدو بدوره $\frac{١}{٣٠}$ من كثافة مصر الحقيقية فى الوادى ، أى « الكثافة الفيـزيولوجية physiological » التى تنسب السـكان إلى المسـاحة المنتجة أو المفيـدة أو المأهولة وحدها ، أى المعمور وحده باختصار .

تفسير هذا كله ، بالطبع ، هو جغرافية مصر الخاصة جدا كواحة صحراوية ضئيلة المساحة وكنواة مضغوطة من المعمور داخل شرنقة ضخمة من اللامعمور . فالسكان فى مصر تكاد ترادف الوادى ، بينما تكاد الصحارى تكون فراغا سكانيا ورغم أن أرقام السنوات الأخيرة قفزت بعدد سكان صحارينا إلى ما فوق المليون ، فبحسب آخر تعداد كان المجموع لا يعدو على أكثر أو بكثير من التجاوز نصف المليون نسمة ، مبعثرة هنا وهناك بصورة مشتتة أو مركزة ، ولكنها فى النهاية مجرد كسر مئوى أو أقل من جسم مصر السكانى . ذلك ودون أن ننسى أن نسبة مساهمة الصحراء فى اقتصادنا القومى - البترول والمعادن أساسا - تعادل نسبة سكانها أضعاف الأضعاف .

وكمجرد مثال ، فلنذكر أن محافظة مثل جنوب سيناء ، وهى تشمل شبه الجزيرة جنوب خط من رأس الخليج إلى رأس الخليج تقريبا ومساحتها ٢٨٤١١ كم٢ أى أكبر بكثير من المساحة الدلتا ، كل عدد سكانها اليوم ١٢ ألفا (تعداد سيناء الخاص سنة ١٩٨٢) ، أى مالا يعدو أو يعدل سكان قرية مصرية متوسطة فى الوادى . هذا بينما أن سيناء كلها بمحافظتيها وكل مساحتها البالغة ٣ أمثال الدلتا وبكل سكانها البالغة ١٦٧ ألفا لا تعدو بدورها مدينة مصرية متوسطة فى الوادى . ومثل هذا يقال عن الصحراء الشرقية والغربية . إلخ ، والكل يمكن بسهولة تامة ضغط جميع سكانه فى أحد أكبر أحياء القاهرة مثل الشرابية أو المطرية أو الساحل ، أو فى الاسكندرية كالرمل أو محرم بك .

تطور كثافة السكان فى الوادى والصحارى

السنة	سكان مصر	سكان الوادى		سكان الوادى	
		العدد	٪	العدد	٪
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٠٠٠	١٥,٨٢٢,٠٠٠	٩٩,٣	١٥,٨٢٢,٠٠٠	٩٩,٣
١٩٤٧	١٩,٠٢١,٠٠٠	١٨,٨٠٥,٠٠٠	٩٨,٨	١٨,٨٠٥,٠٠٠	٩٨,٨
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٣٧,٨٤٥,٠٠٠	٩٩,٠	٣٧,٨٤٥,٠٠٠	٩٩,٠
(١) ١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٣٧,٨١٩,٠٠٠	٨٩,٩	٣٧,٨١٩,٠٠٠	٨٩,٩
١٩٨١	٤٣,٢٦٣,٠٠٠	٤٢,١٣٢,٠٠٠	٩٦,٢	٤٢,١٣٢,٠٠٠	٩٦,٢

(١) تقدير آخر .

كثافة الوادى أو وادى الكثافة

فإذا ما عدنا إلى الوادى باعتباره كل شئ تقريبا فى السكان ، فثمة مشكلة منهجية لابد من حسمها أولا وهى مشكلة تحديد مساحة المعمور . ففى التحديد الجغرافى الشائع أو السائد عمليا وإحصائيا ، كان المعمور المصرى يوضع تقليديا عند رقم ٣٥ ألف كيلو متر مربع أو نحو ١٣ ألف ميل . غير أن جهاز التعبئة والاحصاء رفعه منذ بضع سنين من ٣٥,٥٨٠ كم^{2} إلى ٥٥,٠٣٩ كم^{2}، أى بزيادة الثلثين إلا قليلا ، وذلك لاستيعاب الاضافات الجديدة إلى المساحة المزروعة والمأهولة وأراضى الاستصلاح والتوسع الزراعى .. إلخ .

على أن هذا التعديل ، إن لم يكن نتيجة إحصائية شبه مضللة مبنية على مقدمة جغرافية نصف خاطئة غير مبررة عمليا ، فإنه بالتأكيد مبالغ فيه للغاية . إذ أن كل مناطق الاضافات الجديدة لم تكن غير مأهولة من قبل تماما ، كما أن الاضافات الجديدة الحقيقية لا تعدو بضع مئات من الكيلو مترات .

من ناحية أخرى ، وكحل وسط ، يصنف البعض القاعدة الأرضية لسكاننا إلى عنصرين هما المزروع والمعمور ، فالأول مسطح زراعى مباشر ، ومساحته بهذه الصفة نحو ٢٦ ألف كيلو متر مربع ، والثانى مسطح سكانى لنشاطات واستعمالات مختلفة غير زراعية ، ويقدر بهذه الصفة بنحو ١٤ ألف كيلو متر مربع . فيكون مجموع قاعدتنا الأرضية - السكانية أو القاعدة الديموجغرافية نحو ٤٠ ألف كيلو متر مربع .

وإذا كان لنا الآن أن نتقدم لدراسة كثافتنا بالتفصيل ، فلكى تصح المقارنة لنتتبع أولا تطور تلك الكثافة على أساس موحد هو الأساس القديم ٣٥ ألف كيلو ثم نتبعه بالتطور على الأسس الثلاثة المطروحة ، كما يفعل الجدولان التاليان .

الايقاع التصاعدى المطرد بلا انقطاع وبمعدل أشبه بالربح المركب يسود كلا الجدولين على حد سواء ، حتى بغض النظر عن اختلاف المساحات القاعدية المتخذة أساسا للحساب . فمن ٣٢٢ فى بداية القرن سنة ١٩٠٧ ، انتهت الكثافة اليوم سنة ١٩٨٣ إلى نحو ١٣٠٠ ، أى قفزت من ثلث الألف إلى الألف وثلث الألف ، يعنى بزيادة ١٠٠٠ نسمة فى كل كيلو أو نحو ثلاثة أمثال الأصل ، واصلة بذلك إلى أربعة أمثاله فى ثلاثة أرباع قرن تقريبا .

تطور الكثافة
على الأساس الموحد (كم٢)

السنة	عدد السكان	الكثافة	ملاحظات
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٠٠	١٩٤	ربما دون الحقيقة كالتعداد نفسه .
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٢٧٧	
١٩٠٧	١١٢,٢٨٧,٠٠٠	٣٢٢	٩٤٠ على أساس ١٢٠٠٠ كم (ليونز) (١)
١٩١٧	١٢,٧٥١,٠٠٠	٣٦٤	
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	٤١٠	٣٦٠ فى لوران (٢)
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	٤٦٦	
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٥٤٦	ربما فوق الحقيقة كالتعداد نفسه
١٩٥٢	٢١,٤٣٧,٠٠٠	٥٩٣	٢١٥٠ فى الميل (فينش وتروورتا) (٣)
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	٧٣٦	
١٩٦٦	٣٠,٠٧١,٠٠٠	٨٤٥	
١٩٧٣	٣٥,١٧٥,٠٠٠	١٠٠٥	علامة الألف وضعف سنة ١٩٣٧
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	١١٠٠	
١٩٧٨	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٤٣	
١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	١٢٠٠	ثلاثة أمثال سنة ١٩٢٧
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠٠	
١٩٩٠	٥٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤٥٠	
٢٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	علامة الألفين وضعف سنة ١٩٧٣ وعشرة أمثال سنة ١٨٨٢

(1) Lyons, in : Baedeker , loc. cit .
(2) Lorin, p. 67 .
(3) Elements of geography , p. 511 .

تطور الكثافة على أساس المساحات المختلفة (كم ٢)

السنة	عدد السكان	المساحة ٣٥ ألفا	المساحة ٤٠ ألفا	المساحة ٥٥ ألفا
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	١١٠٠	٩٥٥	٦٩٠
١٩٧٨	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٤٣	١٠٠٠	٧٢٧
١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	١٢٠٠	١٠٤٥	٧٦٠
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠٠	١١٥٠	٨٣٦
١٩٩٠		١٤٥٠		
٢٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٥٠	١٢٧٣

وفيما بين ١٩٢٧ ، ١٩٦٦ ، أى فى الأربعين سنة الوسطى ، تضاعفت الكثافة بالتمام فارتفعت من ٤١٠ إلى ٨٤٥ نسمة فى الكيلو متر . ثم عادت فضاعفت نفسها مرة أخرى فى الثلاثين سنة الأخيرة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦ ، أى فى فترة أقل ، أى بمعدل أسرع ، حيث ارتفعت من ٥٤٥ إلى ١١٠٠ ، وطوال الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩٧٦ زادت الكثافة بمعدل ١١ نسمة كل عام فى المتوسط ، بينما بلغ هذا المعدل فى النصف الأخير منها من ١٩٤٧ حتى ١٩٧٦ أكثر من ١٨ نسمة ، دلالة أخرى على تسارع عملية التكثيف . ومرة ثالثة تضاعفت الكثافة تقريبا أو إلا قليلا فى فترة أقصر وذلك بين سنتى ١٩٦٠ ، ١٩٨٣ ، حيث ارتفعت من ٧٣٦ إلى نحو ١٣٠٠ ، أى بمعدل زيادة سنوى أكبر وأكبر وهو نحو ٢٤,٥ فى الكيلو المربع .

أخيرا فإذا كانت الكثافة قد سجلت علامة الألف فى الكيلو متر لأول مرة حوالى سنة ١٩٧٠ ، أو ما يعادل ٢٥٠٠ فى الميل المربع ، فإنها إذ تتجاوزها الآن إلى ١٣٠٠ فى الكيلو فقد قاربت علامة الثلاثة آلاف فى الميل . هذا بينما يُقدر أن تصل إلى علامة الألفين فى الكيلو سنة ٢٠٠٠ ، أى بالتضاعف على سنة ١٩٧٠ أو فى ٣٠ سنة أخرى ، أو أكثر من ١٠ أمثال ما بدأ به التعداد سنة ١٨٨٢ أى فى قرنين تقريبا .

الأكثف أو من الأكثف ؟

أرقام نادرة يقينا بأى مقياس . وحتى مع ذلك فإنها أدنى من الحقيقة . ذلك أنها منسوبة إلى المعمور النظرى المطلق لا الحقيقى الفعال ، أو قل إلى المعمور لا المزروع الذى هو أقل بكثير . ولما كان هذا هو الستة ملايين فدان ونيفا (أو إلا نيفا) ، فإنه يعادل ولايعدو ٢٥,٥ ألف كم٢ . ولهـذا فإن الكثافات المحسـوبة على الأساس الشائع ٣٥ ألف كم٢ غير حقيقة إلى حد ما ، أو على الأقل بالنسبة للجزء الأكبر من صلب غطاء الكثافة (ودعك تماما من الأسس الأخرى الواردة بالجدول سواء بالنقص أو الزيادة ، فإنها إحصائية أكثر منها جغرافية) . وعلى هذا الأساس التصحيحى فإن الكثافة الحقيقية سنة ١٩٨٣ ترتفع من ١٣٠٠ فى الكم٢ إلى ١٨٤٠ ، أو ما يعادل نحو ٤٤٠٠ فى الميل المربع .

كثافة ساحقة ecrasnte بكل معنى الكلمة ، إذ أنها تعنى معدلات لا تكاد تُعرف فى أكثف المجتمعات الصناعية ، بل نوشك مجازا أن نقول إن هذه معدلات كثافة مدن لا دول، أو قل كثافة ضواح لا ريف ، وإن مصر وإن لم تزل أقرب إلى القرية الطويلة وطفيفا فإنها أقرب إلى المدينة المخلخلة كثافة . ولكن لعله ليس غريبا تماما أن تتحول مصر كثافة إلى أشباه المدن وهى التى تحولت زراعتها من قبل إلى شبه فلاحة بساتين . ومن الواضح فى النهاية أن الغطاء البشرى فى مصر يؤلف إرسابة سميكة لا تكاد تتكرر على رقعة مماثلة فى العالم .

أنقول إذن إن مصر أكثف بلد فى العالم سكانا ؟ أرقام الكثافة المصرية فى بعض التعدادات الماضية كانت تقل بوضوح عنها فى كثير من البلاد الأخرى . مثلا فى سنة ١٩٤٧ كانت كثافتنا ٥٤٥ فى الكيلو متر المربع ، بينما كانت ٩٩٣ فى اليابان ، ٨٠٢ فى هولندا ، ٨٠٠ فى بريطانيا ، ٧٧٢ فى سويسرا ، ٦٤٠ فى بلچيكا . وحوالى سنة ١٩٥٠ كانت كثافة مصر فى الميل المربع ٢١٥٠ فقط ، أى مثل بلچيكا . ولكن مقابل ٣٥٠٠ فى اليابان . ومع ذلك فقد كان المألوف أن نردد المقولة التقليدية من أن مصر من أكثف بلاد العالم أو لا مثيل لها فى الكثافة والاكتظاظ . ولعل المقصود بالتحديد بين الدول الزراعية ، إذ لا شك فى هذه الحالة أن مصر أكثفها إطلاقا .

ولكن على أية حال فلأن فى فكرة كثافة السكان أصلا عنصرا تحكميا إلى حد ما، arbitray هو انتخاب المساحة ذات المعنى التى سوف تنسب إليها ، فإن المقارنة عادة

ليست دقيقة صارمة ولا متكافئة إن لم تكن مضللة أحيانا ، والحكم اليقينى القاطع شبه مستحيل عمليا (والأمر هنا يشبه أيضا مشكلة تحديد عدد سكان المدن الكبرى المحيرة والتى لا تقل خداعا) .

ولسوف يظل من السهل دائما أن نعين رقعا أو نجتزئ بقعا صغيرة منتشرة فى العالم تزيد فيها الكثافة كثيرا أو كثيرا جدا عن المتوسط المصرى ، ولكن ربما لا توجد مساحة كمساحة مصر، أو لم تعد فى العالم ٣٥ ألف كيلو متر مربع ، وتحمل ٤٦ مليونا من البشر، حتى فى أى شريحة من الصين أو جاوة ربما ، أو ربما فقط باستثناء أقاليم المدن الميجالوبوليس الكبرى وحدها فى العالم .

على أنه سوف يبقى من الصحيح دائما فى النهاية أن مصر من أى منظور وبأى مقياس من أكثف بلاد العالم سكانا ، إن لم تكن أكثفها على الأرجح كما ذهب شارل عيسوى (١) وغيره كثيرون . وعلى أية حال فلا غرابة كثيرا – أليس كذلك ؟ – فى أن تكون أكثر دول العالم الصحراوية ، ولكن أيضا أكثرها نهرية ، هى فى النتيجة أكثرها كثافة .

وأيا ما كان ، فإن لنا على الأقل أن نقرر باطمئنان أن مصر ، إن لم تكن أقدم و أكثف واحة فى التاريخ ، واحة طولها شهر وعرضها عشر ، فإنها بيقين أطول وأضخم وأكثف واحة فى إفريقيا . والطريف هنا ، مثلما وجدنا علاقة تناسب معينة بين حجم سكان مصر وسكان إفريقيا فى الفترة الحديثة ، أن هناك علاقة تناسب مناظرة بين مساحة وكثافة كل منهما أيضا .

فبمساحتها المليونية المأثورة ، تمثل مصر ٣,٣٪ أو ١ على ٣٠ من مساحة القارة البالغة ٣٠ مليون كيلو متر بالضبط . وبدوره فإن المعمور المصرى بمساحته المعهودة ٣٥٠٠٠ كم٢ ، أو المزروع المصرى البالغ ٣٠٠٠٠ كم٢ ، لا يعدو نفس النسبة من المساحة السياسية أى ١ على ٣٠ تقريبا . وبالتالى فإن المعمور المصرى لا يعدو ١ على ٩٠٠ من مساحة إفريقيا ككل .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك فإن كثافة مصر الفائقة تعوض وزيادة عن مساحتها الدقيقة . فلأن مصر عُشر إفريقيا سكانا ، وكثافتها الحسابية زهاء ضعف إلى ثلاثة أمثال كثافة القارة ، فإن كثافة مصر الفيزيولوجية تعادل كثافة القارة الحسابية زهاء ٧٥–٩٠ مرة . ولك أن تقول بالتقريب أو قريبا إن مساحة المعمور المصرى جزء من ألف جزء من مساحة القارة الأم ، ولكن كثافته الخاصة هى مثل كثافتها العامة نحو مائة مرة . ولعل هذا ما ينقلنا بصفة مباشرة إلى المستقبل .

---

(1) p. 48.

البند	مصر	إفريقيا
المساحة بالكم٢	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
المعمور بالكم٢	٣٥,٠٠٠	؟
عدد السكان ١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	٤٧٧,٦٠٠,٠٠٠
الكثافة الحسابية	٤١,٨	١٥,٩
الكثافة الفيزيولوجية	١١٩٥	؟

عن سنة ٢٠٠٠ ، فإذا كانت تقديرات السكان تتراوح بين ٧٢,٦٦ مليونا ، قل بمتوسط ٧٠ مليونا ، فإن الكثافة على هذا الأساس وفي حدود الوادي الحالية سترتفع إلى ٢٠٠٠ نسمة في الكيلو المربع ، أي نحو ٥٠٠٠ في الميل المربع ! وعدا أن من الصعب بهذا الشكل أن نتصور بلدا على وجه الأرض أكثف من مصر القرن الحادي والعشرين ، فلا يمكن أن يكون لهذا الرقم المفزع من معنى سوى أن الكثافة إذا لم تنفجر خارج الوادي إلى الصحراء ، فلا معدى عن أن تنفجر على نفسها من الداخل ، وهو انفجار لا يمكن إلا أن يكون مدمرا .

وهنا ، مرة أخرى ، تبرز الصحراء كصمام الأمن الأخير بل المجال الحيوي الوحيد . وهاهنا ، مرة أخرى ، تبدو الصحراء الغربية بالدقة وهي أمل المستقبل في أكثر من معنى، عمرانيا كما هي معدنيا ، وسكانيا كما هي اقتصاديا . ومن هنا ، أخيرا ، انبثقت مؤخرا شعارات «الخروج من الوادي» و «غزو الصحراء» وسياسات «نقل الكثافة السكانية» إليها و «إنشاء المدن الجديدة» بها .. إلخ .

دواعي الكثافة وضوابطها

من نافلة القول إن الكثافة إنما تعكس قوى النمو السكاني ومعدل المواليد في الدرجة الأولى : هذه السبب الاجتماعي وهذه النتيجة الجغرافية ، هذه الظاهرة البشرية وهذه الترجمة المكانية . كثافة السكان ، يعني ، هي بالأساس بصمة أصابع معدل المواليد بصفة خاصة على وجه الأرض بصفة عامة . وهذا مفتاح القضية كلها ، يفسر تكييفها الأساسي ، ويحدد تشخيصها الجوهري .

الأرض والماء

أما بعد هذا فإن الواقع أن كل شئ فى مصر يدعو إلى الكثافة ويكاد يحض عليها المساحة الضيقة ، التربة الخصبة ، زراعة الرى ، اقتصاد القطن ، فضلا عن النظم والتقاليد الاجتماعية ... إلخ فأولا ، وحتى لا ننسى ، هناك تربة مصر الخصيبة بغرينها المتجدد وزراعتها الدائمة المستديمة ، فذلك هو الأساس المادى الصلب لكثافة سكاننا النادرة . فمن الواضح أن كثافة السكان تزيد باطراد مع خصوبة التربة . مثلا ، قدر فى الثلاثينيات أن كل زيادة فى الخصوبة ترفع العائد من الفدان بما قيمته جنيهان فى السنة فى منطقة ما ، ترفع كثافة السكان بها بمعدل شخص واحد . (١)

بالمثل الماء فمصر ، هذا المجتمع الهيدرولوجي النموذجي ، مثال نادر حقا للعلاقة الحميمة بين نمو السكان وزيادة الماء . والمعادلة ببساطة هى : كثافة الماء : كثافة الزراعة : كثافة السكان . وعلى سبيل المثال مرة أخرى ، فلقد قدر فى الثلاثينيات أيضا أن كل زيادة فى كمية مياه الرى ترفع الانتاجية بما قيمته ١٠ دولارات ، تؤدى إلى زيادة السكان بمعدل شخص واحد . (٢).

أما فى الوقت الحالى فلقد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن ننسب عدد السكان إلى حجم موارد المياه المتاحة لكى نقارن بين كثافة السكان – الأرض وبين كثافة السكان – الماء ومدى العلاقة بينهما ، فلما كانت الموارد المائية الحالية نحو ٥٥ – ٦٠ مليار متر مكعب سنويا ، وكان السكان ٤٦ مليونا (سنة ١٩٨٣) ، فإن هناك نحو ١٢٠٠ – ١٣٠٠ متر مكعب من الماء لكل نسمة، مقابل نحو ٧٦٠ مترا مربعا من الأرض على أساس أن مساحة المعمور هى ٣٥ ألف كم٢ ، أو نحو ١٢٠٠ متر مربع على أساس أن المساحة ٥٥ ألف كم٢ . أى أن كل مصرى يخصه الآن نحو ٧٦٠ أو ١٢٠٠ متر مربع من الأرض ، ١٢٠٠ – ١٣٠٠ متر مكعب من الماء يعيش عليها .

(1) J. I. Craig , "statistics" , E. C., Jan. - Fev . 1935 , p. 144 .
(2) I. Bowman , The pioneer fringe, p. 43 .

زراعة الرى .. ولكن

ومن المحقق بعد هذا أن زراعة الرى تستدعى كثافة من السكان غير عادية مثلما تمكن لها . ولكنه هو الرى الدائم بالدقة والتحديد الذى صنع ويصنع الفارق الحقيقى . فالزراعة فى ظل الرى الحوضى تساوى كما لو كانت مصر «ممطرة» شتاء فقط (رغم أصل المطر الصيفى) . ولكن بالرى الدائم أصبحت مصر كما لو كانت ممطرة طوال العام صيفا وشتاء ، أى فى حكم البلاد الدائمة المطر ، وبالتالى الدائمة الزراعة .

من هنا جاء الرى الدائم بمثابة مضاعف للمساحة الزراعية فى ضربة واحدة ، وبالتالى ضرب إمكانيات الكثافة فى اثنين مرة واحدة : إلى طبقة أو طابق «السكان الشتوية» أضاف طبقة أو طابق «سكان صيفية» ، وعلى فرشة السكان القديمة ألقى فرشة سكان جديدة لاتقل سمكا أو كثافة إن لم تزد . لقد أضاف الرى الدائم رأسيا «مصرا جديدة» فوق مصر القديمة ، وبالتالى خلق «مصرين» سكانيا بدل مصر الواحدة .

زراعة الرى ، مع ذلك ، ليست وحدها المسئولة عن كثافتنا الساحقة المفرطة . فمثلها فى الولايات المتحدة ، كمايلاحظ بومان بحق ، لم يخلق مثل هذه الكثافة (١).

وإنما يكمن الضابط الأخير فى الاطار الاقتصادى – الاجتماعى : ولوقد كانت مصر ترتبط فى تقاليدها الاجتماعى بمستوى معيشى أعلى ، لكانت ثورتها الديموغراطية وكثافتها السكانية أقل بالتاكيد .

ذلك أنه فى السكان ، كمافى غيرها كثير ولكن فى السكان أكثر ، يتناسب الكم والكيف دائما تناسبا عكسيا .. قانون حديدى . وأنت تستطيع ، بالقياس ، أن ترفع كثافة مناطق الرى الأمريكية إلى المستوى المصرى وربما زيادة لو خفضت مستوى معيشتها إلى المستوى المصرى . بالمقابل ، ضاعف مستوى المعيشة المصرى الراهن ، تنصف الكثافة الحالية فورا ، إضربه فى عشرة ، تنقسم على عشرة ، وهكذا ...إلخ .

(1) Ibid.

القطن والكثافة

ليس الرى فحسب ، فالمحاصيل الزراعية الرئيسية أيضاً من أقوى عوامل كثافة السكان فى مصر . فحتى الذرة ، المحصول الغذائى الأول مساحة ، أدعى إلى الكثافة وأقدر عليها من القمح لأنه أوفر غلة وأكثر إشباعا وإحساسا بالامتلاء . فلا عجب أن ورث القمح بسرعة فى العصر الحديث ليصبح غذاء الفلاح الأساسى . بالمثل الأرز الأحدث توسعا ، والذى لاينفصل عن عالم الكثافات السكانية الساحقة فى الموسميات .

غير أنه هو القطن بالذات أقوى دوافع ودعائم كثافة السكان فى مصر بلا ريب . فالمعروف أن زراعة القطن لاتقوم فى مناطق كثيفة السكان فحسب ، وإنما هى كذلك تساعد على زيادة المواليد بين السكان . ومن هذه الزاوية فإن القطن هو أبو كثافة السكان بنفس القدر الذى يمكن أن يعد ابنها . فهو كما أسفلنا محصول زراعى نهم بل شره للأيدى العاملة ، خاصة من الصغار ، ولذا يستدعى كثافة عالية للغاية ، بمثل ماأنه فى الوقت نفسه يمكن لها ويعولها بعائده النقدى المجزى . ومن هنا فإن العلاقة بين القطن والكثافة علاقة متبادلة بين الطرفين، كلاهما سبب ونتيجة ، وكل منهما يدعم الآخر ويؤكده.

لايغير من هذه الحقيقة ، مع ذلك ، وهو كذلك الطريف فى الأمر ، أن كثافة زراعة القطن نفسها داخل مصر تتناسب تناسبا عكسيا بصفة عامة مع كثافة السكان ، على الأقل فى الدلتا . فبحكم المناخ ، ولأولوية توفير الغذاء والحبوب للسكان المحليين ، تزداد كثافة القطن فى شمال الدلتا عنها فى جنوبها . إن خريطة القطن ، إلى حد أو آخر ، عكس خريطة السكان . ليس هذا فحسب ، فكل عام تزداد خريطة السكان تكثيفا على مختلف المستويات والنطاقات والمناطق : المتخلخل يصبح كثيفا ، والكثيف أكثف ، وهكذا . على العكس من هذا خريطة القطن : كل عام يقل الكثيف كثافة ، والقليل الكثافة يتخلخل ، وهكذا . (١)

بالمثل على المستوى الوطنى أيضا . فمن الثابت المقرر أن أحد الأسباب الفعالة والمؤثرة فى تناقص مساحة القطن بمصر عموما فى السنوات أو العقود الأخيرة مشكلة

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٩٨ – ٩٩ .

الأيدى العاملة المتناقصة الأعداد المتزايدة الأجور باستمرار . فإهمال وتحاشى زراعة القطن نتيجة لمشكلة الأيدى العاملة أصبحا الآن ظاهرة متفشية على كل المستويات وفى كل المناطق . ومعنى هذا أن كثرة السكان ووفرة اليد العاملة الرخيصة التى كانت من أكبر أسس ثورة القطن فى الماضى قد انقلبت الآن على القطن وحكمت عليه بالتقلص والانكماش .

أى أن العلاقة الحميمة القديمة بين كثافة القطن وكثافة السكان قد بدأت تهتز وتتخلخل.

على أن هذه التطورات الداخلية ، إقليمية وقومية ، دعنا نخلص ونلخص فى التحليل الأخير ، لا تفصم جوهر العلاقة الوثيقة بين كثافة القطن وكثافة السكان ، وإن حدت منها بلا شك . وعلى أية حال ، فلئن دل هذا على شىء فإنما يدل على أن ضوابط جديدة لكثافة السكان قد أخذت تدخل فى المعادلة مع المتغيرات الحضارية والمادية الجديدة . وتلك كلها تطورات طبيعية ولامفر منها ، كما أن هذه الدلالة الجديدة فى حد ذاتها تعد علميا دلالة إيجابية لا سلبية .

وإذا كان هذا هو مجمل موقف القطن زراعة ، فإن الغريب ، كما يتفق ، أن علاقة الارتباط الحميم بين القطن والكثافة السكانية لا تقتصر على زراعته وإنما تمتد أيضا إلى صناعته . فالقطن صناعة كثيفة العمل للغاية ، رغم كل ميكنة أو أوتومية ، مثلما هو محصول زراعى كثيف العمل جدا . القطن ، بالاختصار ، يبقى من أكبر مكثفات السكان عندنا على كل المستويات وفى كل المجالات ومن كل الزوايا .

بروفيل مقارن

فى نهاية دراستنا للكثافة ، وكختام للفصل جميعا ، قد يكون من المفيد أن ننظر إلى مصر السكانية نظرة عالمية تضعها موضع المقارنة مع بعض دول وحالات بعينها حتى نرى أين تضعنا صورتنا ومشكلتنا السكانية من الاطار العالمى . فهناك بعض نواح من تشابه فى السكان وغير السكان بين مصر فى إفريقيا وكل من اليابان فى أسيا وبريطانيا فى أوروبا . فكل منها جزيرة – حقيقة أو مجازا – على تخوم وأطراف قارة ، وكل منها تمتاز بأنها «جزيرة جيب» تعانى من المساحة المحدودة ، وكل منها تحمل كتلة بشرية ضخمة كثيفة تكاد تعد أكثف أو من أكثف ما فى قارتها . وكل منها تحكم سكانه نموا وتوزيعا

ضوابط جغرافية محددة تختزل فى معادلة سكانية قوية شديدة الوضوح . فثمة فى بريطانيا معادلة : الفحم : الصناعة : السكان ، كان يقابلها فى اليابان تقليديا معادلة : المطر : الأرز : السكان (١) ، بينما تخضع مصر لمعادلة : الرى : القطن : السكان .

ثم إن كلا من ثلاثتها لايعرف أو لم يعد يعرف الكفاية الذاتية الغذائية ويعتمد على الاستيراد بدرجة أو بأخرى . وكل منها كان أسبق قارته إلى الانقلاب الصناعى والأخذ بالحضارة الحديثة ، وهو أكثر قارته قوة وتطورا . كما أن كلا منها كان أسبق قارته إلى الثورة الديموغرافية وسجل أكبر رقم قياسى فى معدلها . وكما أخرج الانقلاب الصناعى بريطانيا من النظام الاقطاعى ، صفت الحرب الأخيرة فى اليابان آخر بقايا نظامها الاقطاعى العتيق ، وكانت الثورة هى التى وضعت نهاية العصر الاقطاعى فى مصر .

الفارق الجوهرى بين النظائر الثلاثة هو الفارق الزمنى والتوقيت . فعلى أساس الصناعة والتصنيع سبقت بريطانيا فى كل مجال منذ الانقلاب الصناعى ، وتخلفت انطلاقة اليابان إلى أواخر القرن الماضى ، بينما لم تبدأ مصر التصنيع حقا إلا بعد منتصف القرن الحالى . ولكن فيما عدا هذا فإن التطور السكانى فى الجميع يشير إلى منحنى واحد أساسا ، وإنما يختلف موقع كل منها عليه . فبريطانيا دخلت مرحلة الاستقرار بعد الانفجار والانطلاق فى النمو السكانى منذ عهد بعيد حوالى دورة القرن ، ولم تعد تتزايد إلا طفيفا . أما اليابان فقد ظلت حتى منتصف القرن فى مرحلة الانفجار الخطر العارم وعرفت مشكلة السكان كأشد ما يكون ، ثم مالبثت أن دخلت مرحلة الاستقرار والثبات وانخفاض المواليد . أما مصر فتتخلف عن الاثنتين كثيرا ، فهى على قمة مرحلة الانفجار والانتقال بعد أن بدا أنها إلى هبوط واعتدال نسبى . غير أن الفترة الحالية من تاريخنا ووعينا السكانى تشبة إرهاصات الفترة التى عرفتها اليابان فى أعقاب الحرب الماضية وعلمتها ضرورة ضبط النسل .

هى إذن ثلاثية سكانية متقاربة الملامح فى معنى أو آخر . والتشابه بين بريطانيا واليابان أمر معروف ، ويمتد إلى أبعد من النواحى السكانية وحدها ، حتى ليقال بحق إن «اليابان هى بريطانيا الشرق الأقصى» . وقد يصح لنا بدورنا أن نقصد إلى هذا التشبيه أن مصر هى إما يابان إفريقيا أو بريطانيا الشرق الأوسط ، دون أن نضيف بذلك تشابها، فضلا عن تماثل ، فى أكثر من جوانب بعينها فى الوضع والتطور السكانى .

---

(1) Irene Taeuber ; Beal , in : Demographic studies of Selected Areas, Milbank Memorial Fund, pp. 5 - 7 .

الفصل الثامن والثلاثون

سكان مصر :
بيـــن المشـكلة والحـــــل

عن الهجرة

فى الأعم الأغلب من تاريخها ، لم تصدر مصر الرجال ، وإنما أعمالهم والحضارة . لم تكن مصر ، بعبارة أخرى ، منطقة هجرة خارجة ، على العكس ، كانت بوجه عام منطقة هجرة داخلة . فبقدر ما كانت منبعا للحضارة ، كانت مصبا للبشر . والمثير فى هذا وذاك أنها أساسا منطقة اكتظاظ وضغط سكانى شديد . وفيما عدا ذلك ، فإذا كانت ثمة هجرة قوية عرفتها أو مارستها مصر فهى الهجرة الداخلية بين أجزائها المختلفة . كثافة الهجرة الداخلة ، ضعف الهجرة الخارجة، قوة الهجرة الداخلية – تلك إذن هى السمات الأساسية تاريخيا فى تركيب الهجرة فى مصر ، وعلى أساس هذه الثلاثية سنذير مناقشتنا الآن .

الهجرة الداخلة سجل التاريخ

بدلا من أن تصدر الرجال بوفرة ، كانت مصر بانتظام مصبا للهجرة الداخلة ، وذلك رغم اكتظاظها السكانى التقليدى . وقد هذا كله كمتناقضة محيرة ، ولكن كما لاحظ فوست منذ وقت مبكر أنه لطبيعى أحيانا وليس شذوذا دائما أن تتجه الهجرة من مناطق الكثافة السكانية الخفيفة إلى مناطق الكثافة الثقيلة ، لأن الأولى إنما تعنى

عـــادة أنها مناطـق فقيـرة الامكانيات المادية والاقتصادية بعكس الثانية ، الأولى أقرب الى مناطق الطرد البشرى والثانية إلى مناطق الجذب . (١)

فالناس ، بعبارة أخرى ، حين تهاجر فإنها يقينا لا تبحث عن منطقة كثافة سكانية عالية أو منخفضة ، وإنما ببساطة وفى الأساس عن مناطق الثروة والوفرة والغنى والرخاء. والهجرات لذلك إنما تتحرك من مناطق الدخل المنخفض أو الخفيف إلى مناطق الدخل المرتفع أو الثقيل ، لايهم بعد ذلك كثافة السكان كيف تكون ، من مناطق الضغط السكانى المرتفع أو المنخفض ، ولذلك فطبيعى أحيانا أن المناطق التى لا يخرج ويهاجر منها السكان هى نفسها مناطق يتجه إليها المهاجرون من الخارج .

ويبقى فى النهاية أن المصريين انعزلوا نوعا عن الهجرة (لضعف الهجرة الخارجة) بينما لم تنعزل مصر (بالهجرة الداخلة) . فإذا أضفنا هذا إلى التجارة والنشاط البحرى.. إلخ ، وجدنا أن العالم كله كان يأتى إلى مصر وينظر إليها ودائما لا يملك إلا أن يهتم بها ، ولكن المصريين كانوا إلى حد ما قليلا ما يذهبون إلى العالم الخارجى ، واهتمامهم به فى حدود العلاقات الضرورية المباشرة فقط . ولهذا يفضل البعض أن يحدد عزلتنا الخفيفة النسبية تاريخيا وجغرافيا بأنها إلى حد ما عزلة المصريين أكثر منها عزلة مصر . وعلى أية حال فقد ألغت الهجرة الداخلة ذلك القدر من العزلة الذى سببه ضعف الهجرة الخارجة . أو قل إن عزلة مصر ، المبالغ فيها كثيرا، كانت من طرف واحد أكثر مما كانت من الطرفين .

ولقد تتبعنا من قبل بما فيه الكفاية حركة الدخول إلى مصر ابتداء من قبائل البدو السامية تطلب الإذن بالاقامة ، إلى التســللات المتلصصة ، إلى الهجرات التاريخية المختلفة فضلا عن الغزو ، حتى الجاليات الأجنبية المقيمة فى القرن الماضى من اليونانيين والقبارصة والمالطيين والإيطاليين والفرنسيين والإنجليز ، فضلا عن العرب من الشوام والمغاربة إلى جانب الأتراك وبعض العناصر الإيرانية .. إلخ . كذلك فليس ثمة كلمة دالة وجامعة مانعة كالحديث المأثور: «من أعيته المكاسب ، فعليه بمصر ، وعليه بالجانب الغربى

(1) C. B. Fawcett , " Balance of urban and rural population " , Geog., no. 84, 1932 . p. 112 ; Some factors in the population density . proceedings of the second assembly of the international union for the scientific unvestigation of population prblems , London, 1932 , p. 74 - 5 .

منها » . ولنا أيضا أن نكرر مقولة صلاح الدين من أن « هذا بلد لا يخرج منه إلا مجنون». أما الآن فيمكننا أن نلاحظ هنا بوجه خاص ظاهرات دالة ثلاثا مترتبة على ضعف الهجرة الخارجة ومرتبطة بها أشد الارتباط .

وتحفظات الجغرافيا

فأولا ، يلاحظ أن أطراف المعمور المصرى وزوائده الخفيفة التى تربطه بالمعمور العربى المجاور، يغلب على سكانها اليوم تلك العناصر المجاورة بدرجة أو بأخرى حتى لتبدو نسبيا كطغيان وزحف لذلك المعمور على المعمور المصرى . ففى لسان شمال سيناء تكثر العناصر البدوية العربية الأصل أو الفلسطينية . وفى لسان مريوط يسود المغاربة من بدو أولاد على كذلك ، وفى سيوة ، بل وينتشرون حتى هوامش البحيرة والفيوم ، ويبدو أن الصبغة والمؤثرات الليبية في غرب الدلتا عموما ظاهرة قديمة منذ العصر الفرعونى (١) أما فى الجنوب فهناك لسان النوبة والنوبيون . أضف إلى هذا أن سكان واحات الصحراء الغربية هم من أصول بربرية وسودانية بقدر ما هم من أصول مصرية (٢) . وهذا كله يشير إلى شدة ارتباط المصريين بقلب الوادى حتى باتت أطرافه وهوامشه – نسبيا – فراغا يغرى أو يدعو إليه الهجرة الداخلة من الخارج .

ثانيا ، بينما كانت للعناصر الأجنبية جاليات متعددة وهامة فى مصر ، لا نعرف لمصر جاليات هامة فى الخارج . فى العصور الوسطى مثلا ، كان فى مصر دائما نواة من الأجانب المقيمين للتجارة ، خاصة من جنوة والبندقية وبيزا ومن الفرنسيين . إلخ ، كانت تسمى أيام الحملة الفرنسية «الافرنج البلديين » تمييزا لهم عن الافرنج العابرين كما يذكر الجبرتى . والشوام مثلا وجودهم فى مصر سابق لتدفقهم الكبير فى القرن الماضى ، فهم مذكورون بتواتر شديد فى الحملة الفرنسية على مصر ، والعلاقة إذن سابقة على الاستعمار البريطانى لمصر أو على عصر الاضطهاد الدينى التركى فى سوريا . كذلك يشير إلى إنتشار وتغلغل اليونانيين ما قيل من أن هنـاك يونانيا تحت كل حجر فى مصر .. إلخ .

---

(1) Breasted, A Hist. of Egypt, p. 31 - 2 , 47 , 467 - 483 .
(2) Coon, Races of Europe.

ثالثا : ترك المصريون إلى حد ما بعضا من عملية التجارة الخارجية والداخلية وكثيرا من وظائف الخدمات للعناصر الوافدة أو الأجنبية . فعن التجارة الخارجية فى عصر حركة المرور الذهبية فى مصر ، لم تتحول مصر من ممر للتجار إلى مقر ، إذ لم نشترك فيها كتجار بل كمساهمين فى الأرباح (١) ، فلم ينتشر التجار المصريون عبر البحار وراءها كثيرا بقدر ما جاءت جاليات التجار الأجانب وراءها إلى مصر . وقد كان قدوم هذه الجاليات يرفع نسبة حياة وسكان المدن فى مصر ، ولكنه كان يجعل العاصـــمة أكثر أجنبية فى تركيبها البشرى . كذلك فلقد رأينا كيف ترك المصـــريون إنشاء وبناء موانىء مصـــر غالبا للأجانب ابتداء من البطالسة حتى أوروبا الحديثة .

أما عن التجارة الداخلية ووظائف الخدمات ، فقد أدى انصباب جاليات الهجرة الداخلة فى المدن – خاصة العاصمة – إلى انصرافهم المطلق إلى الحرف الثالثة خاصة الخدمات ، وعن الحرف الأولى خاصة الزراعة التى أصبحت مقصورة على الفلاح المصرى. وبالتالى فلقد لعبوا دوراً أكبر مما يتناسب وعددهم فى تلك الخدمات التى تشمل الوظائف القيادية بالضرورة . حتى قريب ، مثلا ، كانت كلمة « الشامى » تعنى البقال ، بينما فى وظائف العلم والفكر والسياسة والدين كثيرا ما نجد – فى العصور الوسطى وحتى القرن الماضى – نسبة غير متناسبة من الأسماء البارزة هى من أصول وافدة أكثر منها مصرية أصيلة (كالمقريزى ، من مقريزة بدمشق ، وكالجبرتى ، من جبرت بالحبشة ، وابن إياس تركى الأصل ، حتى ذو النون «المصرى» ليس مصرى الأصل ، بينما أن معظم رجال الدين وشيوخه من السيد البدوى والدسوقى إلى المرسى أبو العباس والشاذلى هم إما من عرب الجزيرة أو من المغرب والمغاربة وعرب الأندلس ... إلخ) .

علينا أن نذكر ، أو لا داعى لأن نذكر ، بعد هذا أن تلك جميعا أوضاع قد صفيت وزالت فى العقود الأخيرة ، فلقد حدث «خروج أبيض» ضخم بعد التحرير ، وانخفضت نسبة الأجانب المقيمين إلى أدنى حد ، كما تمت عملية تمصير كامل لكل الوظائف والخدمات . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأهم ، فلقد بدأت إرهاصات «الخروج المصرى» . وبوادر الهجرة البعيدة المدى تشق طريقها إلى الحياة الجديدة .

---

(١) حسين مؤنس ، ص ٩٧ .

على أن اللافت حقا ، وهذا من مفارقات الصدف الغريبة ، أن تتعاصر الظاهرتان : الخروج الأبيض والخروج المصرى ، هذا يغادر مصر بعد توطن وإقامة دامت وطالت عقودا، وهذا منذ عقد وبعض عقد يغادر مصر لأول مرة بعد جمود وتخثر تاريخى مزمن . الفارق ، وهو جذرى جدا بالطبع ، أن الخروج الأول نهاية رحلة ، بينما الثانى بداية مرحلة . كلاهما ، يعنى ، يعطى ظهره للآخر .

والمحصلة بطبيعة الحال أن مصر ، فى الوقت نفسه الذى رحلت عنها فيه الهجرة الداخلة القديمة وهى الجاليات الأجنبية ، تحولت هى نفسها إلى الهجرة الخارجة : بعد الهجرة إلينا ، أصبحت الهجرة منا . انقلاب ثورى تاريخى بأى مقياس ، ينقلنا إلى صفحة جديدة تماما فى كتاب مصر وهى الهجرة الخارجة .

الهجرة الخارجة بين الجبر والاختيار

قد يكون من الصحيح تماما أن مصر ، منذ عرفت الزراعة وعاشت عليها ، دخلت سكانيا «حلقة تكاد تكون مفرغة » كما يقول محمد رياض وكوثر عبد الرسول . فمع الماء والزراعة ، كانت السكان تنمو بلا قيد إلى أن تصل إلى حد يفوق الانتاج . «ونحن» ، كما يضيف الكاتبان نفسهما ، « لا نعرف بالضبط الطريقة التى كان المصريون فى عصورهم السالفة يحلون بها مشكلة زيادة السكان عن الانتاج ، ولكن لا جدال فى أن الهجرة - وخاصة تجاه الجنوب - كانت أحد هذه الحلول الناجحة . وشواهد الهجرة ماثلة فى التأثيرات الحضارية الفرعونية وغير الفرعونية فى مساحة كبيرة من إفريقيا - خاصة إقليم السفانا - ولا شك أن هذه الهجرة كانت تأخذ أشكالا مختلفة منها الهجرات الفردية وشبه الفردية المستمرة فى أى وقت ، ومنها الهجرات الجماعية التى كانت تحدث وقت الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الدينية » (١) .

ولا مراء فى صحة هذه الفرضية ، غير أن المشكلة أن الأدلة المحددة والحدود الواضحة كما وكيفا لمثل هذه الهجرات تعوزنا تاريخيا ، بحيث يبقى الفرض قائما من أن الهجرة الخارجة من مصر كانت تقليديا ضعيفة أو طفيفة .

---

(١) محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، إفريقيا ، ١٩٦٦ ، ص ١٥١ .

ليس هذا فحسب . فمن الظاهرات اللافتة المتكررة التى لن يخطئها دارس مصر التاريخية أن أغلب من خرج منها هم عادة بعض من دخلوها من الأجانب أصلا ، وأقلهم هم من المصريين الأصلاء ، دون أن ينقض هذا القاعدة الأساسية من أن معظم أولئك الأجانب الذين دخلوا أقاموا واستقروا وأقلهم فقط هم الذين خرجوا . بل إن هذه الأقلية التى خرجت بعد دخول إنما أخرجت فى الواقع إخراجا في أغلب الحالات ، أى مضطرة أكثر منها مختارة ومطرودة أكثر منها أى شئ آخر . مثال ذلك البدو العرب فى صراعاتهم القبلية والسياسية وانسحاب بعضهم إلى الجزيرة العربية أو طردهم إلى المغرب العربى .. إلخ . وفى كل الأحوال ، فتلك إذن هجرة راجعة أو عائدة بقدر ما هى خارجة أو داخلة .

فيما عدا هذا ، فإن لنا ، فى ضعف الهجرة الخارجة ، أن نميز بين حالتين ، فترات الأزمات والاضطرابات الداخلية ، والفترات العادية . ففى الأولى كانت المجاعة والوباء المرتبطان بعجز أو شذوذ الفيضان من ناحية ، واضطهاد الاقطاع الجاهل من ناحية أخرى ، هى القوى البارزة التى استطاعت أن تقتلع المصرى من جذوره ، وتحول الوادى إلى إقليم طرد بشرى مؤقتا .

فالتاريخ ابتداء من مؤرخى العرب حتى علماء الحملة الفرنسية يسجل بعض حالات نادرة من «الانتشار » المصرى إلى الشام خاصة وإلى برقة أثناء الكوارث ، مثلما يذكر البغدادى الذى يصل بالشتات إلى المغرب والحجاز واليمن أيضا . كذلك تحدث المقريزى عن هروب الفلاحين من الضرائب الفادحة الى الشام «حيث تفرقوا فى البلاد أيادى سبأ» (١) . بينما يقول فولنى بعده بقرون عن الفلاح المصرى عقب قحط ووباء ١٧٨٣ « رأيته أغرق سوريا ، ففى يناير ١٧٨٥ كانت شوارع صيدا وعكا وفلسطين تعج بالمصريين ، وربما توغلوا حتى حلب وديار بكر » (٢) . كذلك تكررت الظاهرة فى أيام محمد على هربا

---

(١) الخطط ، ص ١٢٣ .

(2) voyage en syrie etc., p. 176 .

من السخرة وابتزازه ونزع الملكية . ففي إحدى المرات هاجر نحو ٦ آلاف من الفلاحين إلى سوريا ، وحاول هو تعقبهم ، دون جدوى فيما يبدو (١) . والغريب أن محمد على فى هذا كان يكرر سابقة موغلة فى القدم أيام الفرعونية حيث نجد المعاهدة بين رمسيس الثانى وخيتى ملك الحيثيين تنص على إعادة المصريين الفارين وتسليمهم إلى مصر .

على أن أبرز وأحدث انتشار قسرى مصرى ، ولعله الأسوأ أيضا ، هو بلا شك ماحدث أثناء الحرب العالمية الأولى على يد الاستعمار حين جمع من «أنفار السلطة» كما رأينا نحو ١٢٥،٠٠٠ إلى ١،١٧٠،٠٠٠ من الفلاحين والعمال للعمل بالقوة فى خدمة جيوش الاحتلال والحلفاء فى مسارح الحرب المجاورة ، خاصة فى فلسطين ، ولكن حتى فى فرنسا حيث خدم منهم ٢٣ ألفا (٢) . والغريب أن هذه الدياسبورا أو هذا الشتات المصرى المحدث إنما حدث فى الوقت الذى كان عدد مماثل أو أكبر من الأجانب والأوروبيين قد فرض فرضا على مصر كمستوطنين أو كمستعمرين ، كأنما هى عملية إحلال وإبدال أو احتلال وإحلال أو تبادل سكانى خبيث بين المستعمِر والمستعمَر .

من الواضح إذن أن الخروج المصرى تحت ضغط عوامل الطرد المؤقتة ظاهرة ملموسة إلى حد أو آخر فى التاريخ ، كما يبدو أن الهدف المصب كان غالبا الشام فى المحل الأول وبرقة فى الصف الثانى ، كما يلوح أن كثيرا من هذه العناصر قد استقرت فى مهاجرها ولم تعد ومايزال أثرها معروفا هناك خاصة فى جنوب الشام ، حيث يكثر بصفة ملحوظة اسم «المصرى» بين الفلسطينيين حتى الآن ، وإلى درجة أقل نوعا فى شمال الشام حيث نجد اليوم أفرادا ليسوا بالقليلين من أصول مصرية – سورية أو مصرية – لبنانية ...إلخ .

أما عن الأوقات والظروف العادية فإن المصريين قد انتشروا أيضا ، ولكنهم لم ينتشروا انتشارا كبيرا فى الخارج . فهناك انتشار التجار ورحلاتهم فى الخارج خاصة فى فلسطين والشام وموانىء البحر المتوسط والأحمر ، بل وربما استيطان البعض بها فى النهاية ولكن كحالات فردية محدودة غالبا . وقبل ذلك يحدثنا ماسبرو عن أسفار ورحلات المصريين فى العصور القديمة وفى كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية ، إلى الحد الذى يتوقع معه دهشة قارئه ، بل وإلى الحد الذى يعتبرهم معه «أمة من الرحالة» على العموم(٣) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، جـ ٣ ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع الجزء الثانى ، ص ٦٥٩ .

(3) G. Maspéro , popular stories of ancient Egypt, p. IXV .

ثم فى العصر المسيحى ، دعنا لاننسى انتشار كثير من الرهبان الأقباط فى المشرق والسودان، بل وإلى أوروبا عبر المتوسط حيث وصلوا غربا إلى أيرلندا وفى قلب القارة إلى سويسرا (سان موريتز ، مثلا ، تستمد اسمها من اسم قس مصرى قبطى هو القس موريس) . ولن نذكر هنا هجـرة بعض القبط إلى الحبشة كملجأ وكمهجر أثناء الحروب الصليبية فى القرن ١٣ وبعـده .(١)

أما على مستوى التمدد البشرى خارج الحدود وعبر البحار كجاليات هامة أو كتوطن جماعى ، فالسجل ضئيل ربما ، ولكنه غير فاقد تماما . فهيرودوت يقول لنا إن المصريين زرعوا مستعمرة منهم فى كولخيس Colchis باليونان، وأن نسلها مازال موجودا على أيامه ويمتازون بالبشرة الداكنه والشعر الخشن (٢) . كذلك فلو أخذنا بنظرية آرثر إيفانز لكان الكريتيون مستعمرة من مصر بالجملة .

ومن الناحية الأخرى ، فقديما اقتصر نشاط مصر مع بلاد بونت على التجارة ، فى الوقت الذى مارست فيه فينيقيا تصدير السكان والاستيطان فى شمال افريقيا حتى تخلقت مستعمرة - دولة من أصول فينيقية هى قرطاجنة . كذلك فى العصر العربى ، نخشى أن مصر لم تساهم كثيرا وبالدرجة المتناسبة مع حجمها فى فتوح العرب ونشاطاتهم فى فترة من الحركة المدية والسيولة البشرية العارمة امتدت من السند إلى إسبانيا . ومرة أخرى نرى مصر لا تصدر الرجال كثيرا ، فى حين أن الشام لفظ هجرة بشرية ضخمة قذف بها إلى آخر البحر المتوسط ساهمت فى خلق مستعمرة - دولة هى الأندلس الأموى .

لقد شارك المصريون بالتأكيد مع كل العرب فى التحرك والتنقل الحر الدائم داخل دار الاسلام طوال العصور الوسطى سواء للعلم أو للتجارة .. إلخ ، ولكن ربما بكثافة أقل . (على سبيل المثال، نحن لا نسمع عن كثير من الجغرافيين الرحالة خرجوا من مصر فى العصور الوسطى ، مقابل عشرات من المشارقة والمغاربة جاءوا إلى مصر فى عصر كانت الجغرافيا فيه تعتمد أساسا على الرحلة) . وقد نلخص الموقف كله بأن مصر لم تساهم

(١) عباس حلمى إسماعيل ، « التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية » ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٧١ .

(2) J. Beddoe , " Colour and Race " J. R. A. I., 1905 , p. 219 .

بما فيه الكفاية فيما يمكن أن نسميه مجازا «بالكشوف الجغرافية العربية » فى العصور الوسطى . أما فى العصر الحديث فإن الخروج المصرى لم يتعد عناصر مهاجرة إلى السودان فى القرن الماضى غالبا قد تصل إلى بضعة آلاف ، إلى جانب أعداد أخرى إلى فلسطين ، بينما لم يشارك فى طوفان الهجرة المدى الأعظم إلى العالم الجديد الذى ركب الشام موجته بنجاح كبير .

بين البيئة والوراثة

الفكرة الشائعة عن ارتباط المصرى بأرضه وقريته وعزوفه عن الهجرة ، وإن كان لا ينبغى المبالغة فيها كما ينبه ماسبرو ، فكرة يمكن إذن للبحث العلمى أن ينقدها أو يناقضها لكن دون أن ينقضها تماما . ويظل المصرى إلى حد ما مخلوقا نهريا ، دون أن نقول بالضرورة كما يقول البعض نباتا بشريا (١) ، أو نباتا نيليا ضاربة جذوره بعمق فى طين الوادى ، أشبه بلوتس النيل منه حتى بتمساحه ، أو كما يقول البعض الآخر ، قريته أو مدينته هى وطنه مهما يشقى فيه يشق عليه أن يهجره (٢) ، أو كما يجمل ليبريت عن مصر أرض النيل ، « فى الواحة الشاسعة التى هى من صنعه ، يلتصق الفلاح بالأرض ، ولا يميل البدوى إلى الترحل ، والشخص القاطن يأبى الغربة» (٣) وإذا كان منا من يأسف بحق لهذا الميل ، فلاشك أنه بالفعل قد حد نوعا من النفوذ والوجود المصرى خارج مصر ، كما عزل المصريين بعض الشئ عن العالم الخارجى وتياراته وخبراته ، مثلما حرم مصر نفسها من إمكانيات التغيير فى الداخل من خلال تأثير أبنائها فى الخارج وقصر إمكانياته على ظروف وقوى الداخل نفسه .

ولكن من الناحية الأخرى ، لا ينبغى أن يصور الميل عن الهجرة إلى الخارج على أنه قصور كامن أو قعود (فضلا عن أن يكون خاصية موروثة فى الجنس تجعل المصرى إنسانا غير حركى بالطبع immobile !) . وإنما هو تقليد جاء نتاجا لتفاعل بعض عوامل

(1) Brunhes et Vallaux, Geog . de l' historier , p. 144 .

(٢) غربال ، ص ٣٧ .

(3) Fernand Leprette , Egypte , terre du Nil , p. 254 .

طبيعية منطقية إلى حد ما ، وأخرى إجتماعية غير مقنعة كثيرا ، والحقيقة الأولى والكبرى، والتى يغفلها فيما يبدو الذين يأخذون على المصريين العزوف عن الهجرة ، هى أن مصر بيئة غنية فى ذاتها ، بل شديدة الثراء إذا ما قورنت بالمناطق المجاورة ، وليس هناك فى مجال الحركة المعقول حولها بلد يرجحها فى الجاذبية والوفرة بحيث يغرى بهجرها إليه ، بل إن أغلب هذه المناطق كانت تلفظ سكانها إلى مصر تقليديا ، وبعبارة أخرى فإن مصر منطقة جذب لا طرد بشرى ، لا تخرج الهجرة منها بقدر ما يمكن أن تجتذبها . يقول الكندى فى «فضائل مصر » « أهل الدنيا مضطرون إلى مصر يسافرون إليها ويطلبون الرزق بها ، وأهلها لا يطلبون الرزق فى غيرها ، ولا يسافرون إلى بلد سواها ، حتى لو ضرب بينها وبين بلاد الدنيا ، لغنى أهلها بما فيها عن سائر بلاد الدنيا » .

هذه واحدة . أما الثانية فالفاصل الصحراوى الكبير على البر حولها ، إذ لا يشجع كثيرا على الخروج حتى إذا توافرت ضغوط الطرد محليا . ويرتبط بهذا أن تجاور المزروع والصحراء بحدة ودون هامش انتقالى عريض ، يجعل التضاد كاملا بين طريقة الحياة وأسلوب الحركة عليهما ، بل يكاد الخروج من الأول إلى الثانى يكون خروجا إلى الفراغ أو إلى تغيير أساسى فى نظام الحياة على الأقل ، وبذلك لا تعد الرحلة العميقة فى أغوار الصحراء جزءا طبيعيا مألوفا وهينا من نظام حياتنا اليومية العادى فى الوادى المزروع ، وهكذا تخرج الصحراء عن نطاق الخبرة البشرية العادية . أو كما وضعها غربال بقوة (ص ٣٧) : وماذا وراء القرية ؟ قرية أخرى ، فلا جديد، أو الصحراء ، وهى الموت وقطاع الطرق ، فأولاها الفلاح ظهره ، بينما لم يؤثر عن ابن المدينة أنه هام بشئ اسمه الطبيعة .

بهذا كله انعدم وسط انتقالى ملائم يمكن أن يكون مشتلا موضعيا للحركية والترحل واستطلاع المجهول والرحلات الكشفية الميسورة (على غرار ما تقدم مثلا بيئات الغابات فى أوروبا ، والتى ربما كانت مدرسة محلية وتجربة مصغرة للكشوف الجغرافية فيما بعد . وربما لم يكن صدفة أن الكشوف الجغرافية خرجت من أوروبا الغابية مثلما خرجت من أوروبا البحرية) . صفوة القول وخلاصته أن نداء الصحراء والجبل فى مصر لم يكن موجبا كنداء الغابة والجبل فى أوروبا مثلا .

وفى هذا الصدد يلاحظ تأخر «كشف» بعض منخفضات صحرائنا إلى حد يدعو إلى التساؤل والدهشة . فوادى الريان إكتشفه رحالة أمريكى فى القرن الماضى فقط ، بينما

اكتشف الجغرافى الالمانى بنك أو الجيولوجى جون بول منخفض القطارة فى أوائل هذا القرن ! ولكن – للانصاف – قد لا يكون هذا إلا مجرد إعادة كشف . كذلك لاحظ أن التاريخ منذ قمبيز حتى يومنا المعاصر يزخر بقصص الحملات والبعثات الصحراوية الهالكة والمفقودة ، وحتى العرب الرعاة الرحل منذ دخلوا مصر إنما طرقوا المدقات العشبية الساحلية المطروقة من قبل ولم يقتحموا صميم الصحراء المطلقة ولا اكتشفوا القطارة أو الريان .

ثالثا : وأخيرا ، هناك البحر . ولقد كان البحر من أكبر وأخطر عوامل التأثير فى التاريخ البشرى ، ومن خمائر التغيير فى المجتمعات التى خاضته . ولقد ارتبطت مصر بالبحر المتوسط والأحمر ونزلتهما بلا شك ، ولكن بلا شك أيضا كان هذا الارتباط محدودا ولا يتناسب مع وزن مصر وحجمها .. قارن مثلا بانتشار الشام فى قرطاجنة والأندلس ثم العالم الجديد ، أو انتشار المغرب فى الأندلس والآن فى فرنسا .. إلخ . وكما أن مصر أقل المتوسطيات متوسطية من الناحية التركيبية ، فقد كانت أقلها بحرية من الناحية الوظيفية . ولكن الأسباب مفهومة . ففى كل حوض البحر المتوسط يتناسب التوجيه البحرى تناسبا موجبا وثيقا مع النسبة بين عوامل الجذب والطرد الجغرافية ما بين البر والبحر أو اليابس والماء . ولهذا كانت مصر أقواها جذبا ، بينما البيئات الجبلية – كالشام والمغرب من الجانب العربى – من أكثرها طرداً . ولعل مصر فى هذا أشبه فى حوض البحر المتوسط بالروسيا فى حوض البلطيق ، حيث عاشت الأولى طويلا فى قوقعة الصحراء بينما انطوت الثانية حتى العصور الحديثة داخل قوقعة الغابة .

وعدا هذا فإن البعض يرى أن انعدام الغابات والأشجار فى مصر الجافة ، وبالتالى الأخشاب خدمة السفن فى الماضى ، من أسباب ضعف نزولها النسبى إلى البحر . كذلك فإذا كان لمصر ساحل طويل يمكن للملاحة بالتأكيد ، فقد لا يكون الأمثل تماماً للملاحة العميقة والبعيدة ، كما لا توجد إزاءه جزر ساحلية صغيرة أو متوسطة offshore islands من مثل تلك التى تقدم عادة مشتلا أو مدرسة بحرية مشجعة . والواقع أنه إذا كانت كل البيئات البحرية ساحلية ، فليست كل السواحل بيئات بحرية . ومن هنا يمكن أن نقول إن مصر تملك بيئة ساحلية أكثر مما تملك بيئة بحرية . ولا شك أن إهمال مصر للبحر والساحل مرتبط بضعف الهجرة الخارجية ، وكلاهما معا لا ينفصل عن ترك المصريين المبادرة بإنشاء الموانىء للأجانب .

كل هذا لا يبرر ، مع ذلك ، ضعف الهجرة الخارجة من مصر ونزولها إلى البحر وما وراء البحار . وهو إذا كان ينفى القصور الطبيعى فهو لا ينفى التقصير التاريخى ذلك أننا إذا أمعنا النظر فى قضية الهجرة لوجدنا أنها ليست حتم الموضع وإنما إهمال الموقع . لاشك بالطبع فى أن البيئة فى مصر – الموضع يعنى – عامل جذب مطلق لا طرد . ولهذا إشتد تمسك مصر ببيئتها الجغرافى وعدم الخروج منه أو الابتعاد أو الالتفات بعيدا عنه ، ولا نقول الانطواء عليه والتقوقع فيه. ولكن لا شك أيضا أن هذا أتى على حساب الموقع الجغرافى الفريد الذى أُهمل نسبيا ولم يستثمر كما ينبغى (١) . ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين إهمالنا للموقع وبين ضعف الميل إلى الهجرة الخارجة ، وإن كان من الصعب أن نحدد أى الاثنين السبب وأيهما النتيجة ، وربما كان الأسهل والأصح أن نعد كليهما سببا ونتيجة فى آن واحد .

بين الواقع والواجب

بل إننا لنذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إن مصر بلد إنما جعل للهجرة من ، لا إلى ، للهجرة الخارجة لا الداخلة ! وإذا كان العكس تماما هو ما حدث تاريخيا وكأمر واقع وكما هو التصور التقليدى السائد ، فإن العكس تماما هو التعبير الحق والواجب عن شخصية مصر الكامنة الحقيقية. ذلك أن البديل الوحيد عن الهجرة من مصر المتناهية الرقعة الزراعية هو ، كلما زاد عدد سكانها عن قدراتها الطبيعية والاقتصادية القصوى ، المزيد من تعظيم الانتاج، أى التوسع الرأسى ، إلى أن تأتى النقطة التى لا مزيد عليها من التوسع، وعندئذ تتحتم الهجرة الى الخارج، وإلا فإنه انخفاض مستوى المعيشة باطراد إلى خط الجوع ونقطة ما تحت الصفر أو الآدمية ثم المجاعة فحاجز الموت جوعا فى النهاية.

أى أن البديل الوحيد عن التوسع الأفقى للسكان ، أى الهجرة ، هو التوسع الرأسى ، أى التكثيف أى بزيادة كثافة السكان التى تتحول بالتدريج إلى « توسع رأسى فى انخفاض مستوى المعيشة » والتى لها حدود قصوى (أو دنيا) فى النهاية لا تتعداها من

---

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ١٥ .

خلال ميكانيزم معدل الوفيات أو « فرص الموت chances of death » بعبارة داروين المشهورة ، وبذلك أدى غياب الهجرة الخارجة ، فضلا عن تدفق الهجرة الداخلة ، إلى طمس بل تشويه الشخصية المصرية السوية على النحو المؤسف الذى عرفته فى عهود طويلة من تاريخها .

ولقد كان هذا بالفعل ما حدث فى العصور القديمة والوسطى . فكما أن مصر لم تعرف خلالها التوسع الأفقى فى رقعة الأرض والمعمور ، وإنما التوسع الرأسى وحده أو أساسا بالمزيد من الجهد والمشقة فى استغلال وحدة الأرض ، فإنها كذلك لم تعرف التوسع الأفقى فى السكان بالهجرة وإنما عرفت التوسع الرأسي بتكدس السكان وتراكم الكثافة إلى حد الاكتظاظ المخيف وانخفاض مستوى المعيشة المزمن وأحيانا إلى حد المجاعة و«الموتان» كما رأينا مرارا .

وما حدث بعد ذلك فى الفترة الحديثة إنما يذهب ليؤكد القانون نفسه لا ليناقضه . فالتحول إلى الرى الدائم كأعلى وأخطر تعبير متاح عن توسع مصر الرأسى جاء كبديل عن التوسع الأفقى سواء فى رقعة المزروع أو فى حركة السكان . ولكن حتى الرى الدائم ، كما نعرف وكما رأينا ، له مشاكله وأخطاره ومضاره المحققة كلما زاد توسعه الرأسى ، بل وله أيضا حدوده فى النهاية حيث يخضع كما يبدو لقانون تناقص الغلة ، وليس من شك فى أن هذا جزء أساسى من أسباب انخفاض مستوى المعيشة فى مصر حاليا وأزمتها الاقتصادية الراهنة .

ولما لم يكن من مكان فى حضارة العصر ، لا سيما مع كل الانقلابات الاقتصادية الخارقة المحيطة إقليميا وعالميا ، لحلول «التوسع الرأسى فى انخفاض مستوى المعيشة » إلى مالا نهاية أو إلى نهايته النكبائية على غرار الماضى ، فقد انفجر مد الهجرة الخارجة لأول مرة معبرا عن التوسع الأفقى للسكان . والواقع أن هذه الهجرة ، بقدر ما تمثل محصلة هجرة تراكمية مؤجلة ولكنها حبيسة عقود عديدة على الأقل ، فإنها تعبر عن العودة إلى شخصية مصر السكانية السوية كما هى كامنة وكما ينبغى أن تكون . لقد آن لمصر أن تتحول نهائيا من الهجرة الداخلة إلى الهجرة الخارجة ، وأن ترسل هجراتها المؤجلة والمتراكمة إلى الخارج القريب والبعيد .

والواقع ، فعلا ولحسن الحظ ، أننا نعيش الآن انقلابا حقيقيا وتاريخيا فى عملية ، أكاد أقول فى عقلية ، *الهجرة المصرية* ، فلأول مرة فى تاريخنا الحديث ، وربما فى كل تاريخنا المعروف ، تخرج من مصر موجة هجرة بالجملة تنتشر فى إطار جغرافى اقليمى عريض إن لم يكن شبه عالمى إلى حد ما . وصحيح أن هذه الهجـرة حديثة العهد جدا ، لا يعدو عمرها عقدا وبعض عقد ، وصحيح أيضا أنها ليست هجرة دائمة تماما وإنما مؤقتة عادة وإن كانت متجددة غالبا ، ويبقى أن ننتظر بعض الوقت حتى نحكم على طبيعتها النهائية . ومع ذلك فإن الظاهرة حقيقية بقدر ما هى ثورية ، وأغلب الظن أنها جاءت لتبقى، بل لعلها لا تعدو مجرد البداية وطلائع مد مستقبلى أعظم . ولذا تستحق دراسة مستقلة مستفيضة .

الانقلاب الهجرى

التطور التاريخى

منذ نكسة يونيو ١٩٦٧ ، بل قبلها فى الواقع حين ظهر البترول فى الدول العربية الصحراوية وغير الصحراوية ، ولكن بالأخص منذ طفر طفرته الخرافية فى العقد الأخير ، بدأ آلاف من المصريين يعرفون طريقهم إلى العمل والاقامة المؤقتة ولكن الطويلة نوعا فى كثير من هذه الدول ، غير أن الحركة أخذت منعطفا جديدا وحاسما منذ ١٩٦٧ ، حين تعاظمت إلى معظم البلاد العربية وبدأت إلى دول أوروبا ولكن أساسا إلى أمريكا الشمالية فى الولايات وكندا . ومعنى هذا تاريخيا وجغرافيا أن الاتجاه إلى العالم العربى سابق على الاتجاه إلى الغرب ، وهو فى الأول سابق إلى المشرق عليه إلى المغرب ، وفى الثانى سابق إلى أوروبا عليه إلى أمريكا .

مراحل ثلاث

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز فى رحلة الهجـرة بين ثلاث مراحل : *الجنينية ، التكوينية، والانفجارية* . فالمرحلة الأولى الجنينية هى مقدمات أو طلائع الهجرة منذ الأربعينيات بل والثلاثينيات، خاصة فى صورة مساعدات تعليمية مصرية للدول العربية الفقيرة المتخلفة قبل البترول ، فهى تاريخيا تتحدد من الثلاثينيات حتى سنة ١٩٦٧ ، وحجميا من الصفر حتى ١٠٠,٠٠٠ تقريبا .

المرحلة الثانية التكوينية هى أيضا انتقالية أساسا ، فهى مرحلة الزحف الكبير منذ ١٩٦٧ والذى شمل إلى جانب العالم العربى العالم الغربى لأول مرة خاصة أوروبا وأمريكا، وحدودها تاريخيا ٦٧ - ١٩٧٣ ، وحجميا بدأت بنحو المائة ألف وإنتهت بنحو المليون .

المرحلة الثالثة الانفجارية هى بامتياز الموجة المدية العظمى والمليونية ، وبدايتها مع بدايات السبعينيات ولكن أساسا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم سياسة الانفتاح التى فتحت باب الهجرة على مصراعيه دون قيود . لقد وصل الخروج المصرى إلى أوجه (١) .

هذه المراحل الثلاث إذا كانت تتسلسل وتتناسب تباعا كما سنرى مع تصاعد المد البترولى فى دوله العربية كضابط حاكم وكضابط إيقاع ، فإنها على الجانب المصرى تكشف لنا عن ميكانيزم أو آلية الهجرة الجديدة . ففى البدء ظل الخط البيانى شبه أفقى ، متثاقل الخطى بطىء الحركة للغاية ، يتقدم بالكاد أو بصعوبة بالغة . لقد كان المهاجر المصرى الوليد يتعلم الحبو فالمشى مازال ، وكانت المرحلة تجريبية استكشافية وربما مترددة مستريبة . ولكن بعد ١٩٦٧ اضطر ذلك الطفل إلى الهرولة حتى اخترق «حاجز الغربة» النفسى القديم ، وهنا أصبحت الهجرة «معدية» بكل معنى الكلمة .

وسواء كانت تلك العدوى صحية أو غير ذلك لايهم الآن ، المهم أنها بدأت تجمع قواها على امتداد البلد كله بجميع أقاليمه وطبقاته وعناصره وفئاته ، إلى أن بلغت بعد ١٩٧٣ سرعة العاصفة ، فاندفع السهم شبه عمودى نحو السماء في ميكانيكية أشبه بكرة الثلج، حتى أصبحت كرة ثلج مليونية .

التطورات النوعية

وكما تطورت الحركة كميا مراحل وموجات ، تطورت بالموازاة نوعيا ووظيفيا . فعلى الجانب الوظيفى ، بدأ الخروج المصرى إلى العالم العربى «كصادرات ثقافية» ، خاصة بفئات «الياقات البيضاء white collars وبالأخص المعلمين والأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة ، وكانوا في طليعة من افتتحوا عملية التحضير والتحديث فى معظم هذه البلاد المتخلفة نسبيا .

---

(١) نازلى شكرى ، « ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط » ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ٥٣ - ٦٠ .

غير أن الموجة الكبرى فى التيار تحولت فى السنوات الأخيرة إلى فئات العمال والحرفيين والفنيين سواء مهرة أو غير ذلك . والسواد الأعظم من المجموعة الأخيرة يمثله عمال البناء بصفة خاصة ، وأحيانا عمال الزراعة الآن ، حيث قدموا القوة الضاربة الأساسية فى عملية التعمير والتنمية ووضع الهيكل التحتى لحركة العمران والتشييد الطافرة أو المفرطة التى أحدثها البترول .

ويمكن القول الآن بسهولة إن الموجة باتت جـامعة مانعة مهنيا وحرفيا ، بمعنـى أنها تطـوى أو تنطوى على قطاع عرضى كامل من السلم الوظيفى برمته من القمة إلى القاعدة ومن العمل العقلى إلى العمل العضلى ومن الآلى إلى اليدوى ، من الادارة والوظائف التوجيهية والخدمات الاجتماعية إلى المهن الحرة والحرف الفنية ، ومن الصناعة والتجارة والنقل إلى التكنولوجيا والزراعة والخدمة الشخصية ...إلخ .

كذلك الحال مع الأعمار وفئات السن سواء الهامشية أو الوسطى ابتداء من الأحداث إلى الشيوخ ، وإن كان الشبان والرجال عصبها ، وكذلك أيضا من الذكور والإناث ، وإن كانت الهجرة ذكرية أكثر أو أساسا .

كل أولئك كذلك على جميع المستويات والدرجات العلمية والثقافية من أعلى مراحل التخصص إلى مرتبة الأمية المطلقة . وأخيرا وليس آخرا من كل المناطق والأقاليم فى الوطن، من العواصم والمدن والبنادر إلى أعمق أعماق الريف والقرى والكفور (١) .

على أن للحركة إلى أوروبا وأمريكا وضعا آخر تماما . فالانتخاب المهنى هنا مختلف جدا ، فهو بحكم المستوى الحضارى الأرقى بكثير يقتصر أساسا على المثقفين والمهنيين والاخصائيين من ذوى المهارات والخبرات التكنولوجية والتعليم العالى من أساتذة متخصصين وعلماء ومهندسين وأطباء وفنيين مهرة ...إلخ . وبصيغة مختلفة ، الانتخاب المهنى فى حالة العالم العربى لا قاع له تقريبا ، وفى حالة العالم الغربى لا سقف له عمليا . أو قل إن أرضيته فى الحالة الأخيرة أدنى إلى سقفه فى الحالة الأولى ، أو إن الحد الأدنى هناك هو الحد الأوسط هنا .

---

(١) عبد الفتاح الجبالى ، « الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية » ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ٨٧ – ٨٩ .

كذلك فرغم أن الهجرة أو الحركة فى الحالين شاملة لجميع طوائف وعناصر الأمة دون تحديد أو تمييز ، فثمة قدر أو آخر من الانتخاب الطائفى بحسب الأغلبية هنا وهناك ، لعله أوضح مايكون فى حالة المهجر الأمريكى خاصة ، كندا كالولايات. على أن انتخابية المهجر الغربى عموما ، أمريكا كأوروبا كأستراليا ، بصرامتها وتشددها على المستوى الحضارى والثقافى بالذات ، تقصره أيضا وأساسا على فئات السن الوسطى ، فى حين أن التيار العربى شامل تقريبا لكل فئات السن، بما فى ذلك أرباب المعاشات فى بعض الحالات .

وإذا كانت حركة الخروج إلى العالم العربى هى بطبيعة الحال الأكبر حجما خارج كل مقارنة ، مثلما هى الأسبق والأقدم ، فأغلب الظن مع ذلك أن حركة الخروج إلى الغرب وخاصة أمريكا الشمالية هى الأقرب إلى طبيعة الهجرة الحقيقية الدائمة ، بينما أن الحركة إلى العالم العربى أدنى إلى رحلة العمل الطويلة الأمد نوعا .

وعموما ، فقد لا نتجاوز الحقيقة ولا الحدود كثيرا إذا لخصنا الفارق الوظيفى بين الهجرة إلى العالم العربى والهجرة إلى الغرب فى أن الانحدار فى الأولى هو نسبيا ويحكم المستويات الحضارية من أعلى إلى أسفل ، وفى الثانية من أسفل إلى أعلى . ولكنه فى الحالين يتم أساسا من منطقة دخول منخفضة إلى مناطق دخول عالية ، أى من مناطق فقر اقتصادى نسبى إلى مناطق غنى .

المهم بالاختصار ، فإن زناد الحركة كلها هو فى التحليل الأخير اقتصادى أساسا ، ومحركها هو العامل الاقتصادى أولا وأخيرا . وهذا ما يفسر انصباب أكثر تياراتها فى حالة الدول العربية فى الدول البترولية خاصة . وهذا أيضا ما يضع أيدينا على جوهر التشخيص التاريخى لانقلاب الهجرة المصرية .

الانقلاب الجغرافى

لقد كانت مصر طوال التاريخ مركز أو عين إعصار بشرى تدخله الموجات أو الهجرات الداخلة من العالم المحيط ، والآن ولأول مرة أصبحت مد إعصار يخرج منه الناس إلى العالم العربى خاصة والعالم الغربى أيضا . وفى الحالة الأولى كان الانحدار يبدو غريبا حيث كان يأتى من كثافة السكان المنخفضة إلى المرتفعة وليس العكس ، ولكن لا غرابة فى الحقيقة من وجهة قوانين الهجرة ، لأن الناس إنما تتحرك من مناطق الفقر الاقتصادى الشديد إلى مناطق الرخاء والوفرة المادية .

أما الآن وبعد أن وصلت ثورة وثروة البترول فى كثير من الدول العربية إلى آفاق اقتصادية خرافية تقريبا وارتفعت دخولها إلى مستويات خيالية لا سيما لقلة عدد سكانها خاصة الصحراوية منها ، فقد تم تبادل مواقع مناطق الدخل المرتفع والمنخفض وبالتالى مواقع أقطاب الجذب والطرد البشرى بين الطرفين ، فانعكست تماما – وكان طبيعيا جدا أن تنعكس – اتجاهات وتيارات الحركة البشرية بينهما ظهرا لبطن أو بالأصح بطنا لظهر لتصبح من القلب إلى الأطراف ، أو من مصر إلى العالم العربى وليس العكس ، ولتنطلق أخيرا من مناطق الاستقرار والكثافة الشديدة إلى مناطق الترحل والصحراء والكثافة المخلخلة .

انقلاب كامل ، ولكنه منطقى جدا ، فى تيارات السكان والهجرة بل والتاريخ : بعد أن كانت مصر ووادى النيل قطب الجاذبية الأعظم فى المنطقة وعين إعصار بشرى مكثف ، والخليج والجزيرة العربية منطقة الطرد المزمن ومركز ضد إعصار بشرى تقليدى ، أصبحت مصر منطقة الطرد السكانى والهجرة الخارجة ، والخليج منطقة الجذب والهجرة الداخلة .

وبعد أن كانت حركة الهجرة وتيار السكان هى من الرعاة إلى الزراع ومن البدو إلى المستقرين أو من الرمل إلى الطين ، انقلبت كفتا الميزان كلية فإذا الحركة لأول مرة فى تاريخ المنطقة تتجه من الزراع والصناع إلى الرعاة وأنصاف الرعاة ومن النهر إلى الصحراء أو من الماء إلى البترول. جغرافية جديدة تماما ، ولكنها ثورية انقلابية حتى النخاع حتى لا تكاد تدرى أثورة هى فى الجغرافيا أم على الجغرافيا .

على الجانب الأوروبى والأمريكى ، من الناحية الأخرى ، فإن الخروج المصرى يرجع ، فضلا عن ضغوط الطرد الاقتصادى محليا ، إلى فعل تطلعات العصر أو عصر التطلعات والتوقعات الاجتماعية الضخمة العالية . لقد انطلق المد البشرى أخيرا فى عصر البترول والتطلعات ، وانطلق المصرى مهاجرا بعد أن ظل طويلا حبيس الصحراء وقعيد الوادى ليغزو بنجاح الصحراء المحيطة والعالم الجديد غزوا سلميا بناء ولكنه مكثف ومتصاعد .

وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن الميل عن الهجرة فيما مضى ، وإن طال كثيرا، لم يكن بالضرورة صفة مزروعة فى الإنسان المصرى إلى الأبد ، ولا كان طبيعة مصرية موروثة حتما، وإنما الأمر ببساطة هو قوانين الطبيعة المنطقية ، هى الظروف الطبيعية الموضوعية تغيرت ، فتغير معها الرجل المصرى . لقد كان ارتباط المصرى ببيئته وبيئته تاريخيا وتقليديا خصيصة فعلا، ولكن مجرد خصيصة ، لا هى بالضرورة بالأصيلة

ولا هى قطعا بالنقيصة . وحين تغيرت الظروف المادية - الاقتصادية مع «الكشوف الجغرافية» العربية ، أعنى الكشوف البترولية العربية ، حدث التغير العظيم .

وفى هذا السياق ، فقد لا يعلم البعض منا أن بعضا من أشد شعوب وبلاد الدنيا ارتباطا فى أذهاننا اليوم بالهجرة والحركية والسيولة البالغة كانت معظم تاريخها من أشدها ارتباطا ببيوتها وبيئاتها ومن أكثرها انغلاقا وعزلة ، لكنها انطلقت تتواثب وتتقافز حول الدنيا حين تغيرت الظروف الموضوعية وبالتحديد الجغرافية ، والاشارة هى إلى بريطانيا واليابان ، نعم بريطانيا واليابان بالتحديد ، الأولى حتى القرنين ١٥ ، ١٦ والثانية حتى القرنين ١٨ ، ١٩ . بل إن كلتيهما ، ولكن بريطانيا بالأخص ، كانت تقليديا كمصر بلد هجرة داخلة أساسا يدخله الناس ولا يخرجون منه ، إلى أن كان الانقلاب العظيم مع الكشوف الجغرافية .

حجم التيار

ومن أسف أننا لا نملك أرقاما دقيقة أو وثيقة فى حصر هذه الحركات ، أو لتحديد الهجرة الحقيقية منها ورحلة العمل . فمن الناحية النوعية ، لا سبيل إلى التمييز حتى الآن بين الهجرات الحقيقية الدائمة النهائية التى تستبدل وطنا بوطن ، وبين هجرات العمل المؤقتة أو الموسمية . ومن الثابت أن الحركة كلها فى مد وجزر مستمر ، راجعة غالبا ولكنها متجددة دائما . وعلى الجملة ، يمكن القول بأن كل هذه الحركات ليست بهجرة بالمعنى الصحيح ، قل « هجرة وما هى بهجرة» ، « هجرة بلا مهاجرين » ، هجرة عمل طويلة ولكن إلى عودة وليست هجرة استيطان إلى غير رجعة، كما يمكن القطع بأن الهجرة الحقيقية إنما هى الأقلية بيقين ، ويذهب التقدير الرسمى فى أوائل الثمانينيات الى أن هذه الهجرة الحقيقية لا تعدو ٢٠٠ ألف ، مقابل ٣ ملايين لهجرة العمل ، أى بنسبة ١ : ١٥ تقريبا .

بل إن عددا كبيرا ممن يصدر لهم تصريح هجرة يعود فى النهاية إلى الوطن دون استقرار فى الخارج . فمثلا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لم يتجاوز عدد المهاجرين المصريين بصفة نهائية ٦٠ ألفا ، كما أن عدد طالبى تصريح الهجرة الدائمة انخفض بشدة فى السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة من السبعينيات ، فلم يتجاوز ٥٠٠ فقط فى سنة ١٩٧٦ ، هذا فى حين بلغ عدد تصاريح العمل المؤقت بالخارج ٤٠ ألفا سنة ١٩٧٥ ثم ٦٠ ألفا سنة ١٩٧٦ ، بينما تضاعف أخيرا فى الثمانينيات إلى ١٢٠ ألفا سافروا فى سنة

واحدة . وعلى الجملة فإن عدد من اكتسبوا صفة المهاجرين طوال الفترة ٦٢ – ١٩٧٦ لم يزد على ٢٣٥٠٠ تقريبا .

ولعل مما له مغزاه ، أخيرا ، أن معظم المصريين فى المهجر هم سكان مدن ، بصرف النظر عن أصولهم الأصلية ريفية كانت أو مدنية . وإذا كان هذا قانونا طبيعيا فى الهجرة عامة ، فإنه يدل أيضا على أنها هجرة عمل مؤقتة غير غائرة الجذور . وهنا تأتى التجربة العراقية . على ندرتها وريادتها ، كحالة فى القضية أو كقضية فى الموضوع . فرغم أن مشروعا طموحا للغاية ، مرسوما على نطاق ضخم كقطعة من التخطيط الأقليمى ، وضع لاستقدام وتوطين الفلاحين المصريين وزرعهم فى أراضى العراق الشاسعة والمهملة ، فإن الحصاد النهائى لا يتجاوز بضعة آلاف أو عشرات من الآلاف على الأكثر ، مقابل عدة مئات من الآلاف من العاملين المصريين مكدسين فى بغداد وغيرها من المدن الكبرى .

العد التصاعدى

وإذا لم يكن لنا مفر من الأخذ بالأرقام المتاحـــة ، على علاتــها ، لكى نتتبع النمـــو التاريخـــى للحركة والخط البيانى للتيار ، فلابد على الأقل أن نســجل رنة تحفظ وتحـــذير ، فهذه الأرقام تتضارب بشدة فيما بينها إلى درجة تشكك فيها جميعا . وكل مصادرها ، على أية حال ، معترف بأنها اجتهادية بحتة غالبا إلى محض تخمينية أحيـــانا ، لا أساس قطعى لها ، وقد تبتعد عن الحقيـقة أكثر مما تقترب منها . وهذا ما يفسر أن بعضـــها يقل أحيانا عن بعضـــها الآخر فى تاريخ سابق ، مما قد يوحى بأن الحجـــم الحقيقى للحركة قد تنـــاقص أو نكص ظاهريا .

لكن الواقع عكس ذلك تماما ، فالمد صاعد أبدا رغم الهجرة العائدة أو التيار الراجع back-flow ، الذى لا ينقطع هو الآخر قط كما هو شأن كل الهجرات ، وباختصار ولكن بالتأكيد ، الهجرة المتجددة أكبر دائما من الحركة الراجعة بكثير جدا ، والحركة فى مجملها غير ارتدادية أو نكوصية البتة ، على الأقل حتى الآن ، بمعنى أنها لا تتذبذب فى حجمها الكلى صعودا وهبوطا وإنما هى فى صعود دائم ومطرد ما تزال وإلى أن يبدأ العكس .

من ناحية أخـــرى فإن التقـــديرات المطروحة تتفاوت دائما بين الحـــد الأعلى والحـــد الأدنـــى ، وبينما يأخـــذ البعض بالأولى ، يراهـــا البعض الآخر مبـــالغا فيها جـــدا ، وهكذا، للأسف ، لا قاعدة ولا ضابط . من ثم ، ولمجرد الاسعاف الشـخصى ، آثرنا هنـــا

أن نورد أولا تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء المبنية على أساس تطبيق نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان ، ثم نتبعها للمقارنة بحصر شامل لسائر التقديرات المتاحة. وفى هذا السياق سيلاحظ أن التقديرات الأولى كانت تجنح إلى الحد الأعلى سنة ١٩٧٦ ، ولكنها بحلول ١٩٨٢ كانت قد نزلت إلى الحد الأدنى بين الجميع . لا غرابة أننا سنقابل فيما بعد تناقضات جذرية بين النتائج والدلالات المستخلصة بدرجة لا سبيل إلى تغطيتها .

تقدير قوة العمل المصرية بالخارج
حسب الجهاز المركزى للتعبئة

السنة	مجموع المصريين	القوة العاملة منهم
١٩٧٦	١,٤٢٥,٠٠٠	٤٢٧,٥٠٠
١٩٧٧	١,٤٤٧,٠٠٠	٤٣٤,١٠٠
١٩٧٨	١,٤٨٣,٠٠٠	٤٤٤,٩٠٠
١٩٧٩	١,٥٢٩,٠٠٠	٤٥٨,٧٠٠
١٩٨٠	١,٥٧٨,٠٠٠	٤٧٣,٤٠٠
١٩٨١	١,٦٢١,٠٠٠	٤٨٦,٣٠٠
١٩٨٢	١,٦٦٧,٠٠٠	٥٠٠,١٠٠

التقديرات الأخرى لمختلف المصادر (١)

السنة	العدد
١٩٦٥	١٠٠,٠٠٠
١٩٧٤	٥٠٠,٠٠٠
١٩٧٥	٢٥٠,٠٠٠ ، ٣٥٣,٠٠٠ ، ٣٩٨,٠٠٠

(1) J. S. Bircks, C. A. Sinclair, International migration and development in the Arab region. I. L. O., Geneva,1981 (appendix).

١٩٧٦	٣٥٠,٠٠٠ ، ٥٠٠,٠٠٠ – ٦٠٠,٠٠٠ ، مليون ، ١,٤٢٥,٠٠٠
١٩٧٨	١,٣٩٠,٠٠٠ ، ١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٨٧٥,٠٠٠ ، ١,٩٧٨,٠٠٠
١٩٨٢	١,٦٦٧,٠٠٠ ، ٢,١٠٣,٠٠٠ ، ٢,٦٥٨,٠٠٠ ، ٢,٩٦٢,٠٠٠
١٩٨٣	١,١٤٩,٠٠٠ (× ٢) ، ٣ ملايين ، ٣,٤١٣,٠٠٠

على هذا الأساس وبهذه التحفظات الأساسية ، يبدأ سجلنا برقم المائة ألف سنة ١٩٦٥ كما قدره تعدادنا بالعينات لسنة ١٩٦٦ . وهو رقم لا يستهان به فى وقته ، ويعادل أكثر قليلا من ٠,٣٪ من مجموع سكان مصر المقدر وقتئذ بنحو ٢٩,٣٨٩,٠٠٠ نسمة . والواقع أنه يمثل قمة مرحلة المقدمات والطلائع التى بدأت كجدول ضئيل متقطع مع إرسال أول مدرس مصرى إلى دول المشرق العربى والجزيرة العربية بين الحربين .

ونحن نقفز من هذا الرقم مرة واحدة إلى علامة نصف المليون سنة ١٩٧٤ ، بما يعنى أولا تضاعف حجم الجالية المصرية بالخارج إلى ٥ الأمثال فى نحو عقد ، وبما يشير ثانيا ويقينا إلى الانتقال إلى المرحلة الوسطى ، مرحلة الزحف الكبير بعد حرب ١٩٦٧ . على أن هذا الرقم قد يكون مبالغا فيه نوعا ، حيث تلته فى سنة ١٩٧٥ تقديرات أخرى كلها دونه بكثير أو قليل متراوحة بين ثُلث ورُبع المليون ، وهى تحديدا ٣٩٨,٠٠٠ ، ٣٥٣,٠٠٠ ، ٢٥٠,٠٠٠ نسمة .

على أن الذى لا شك فيه أننا قد دخلنا بالفعل وبطفرة مختزلة مضغوطة للغاية إلى المرحلة التالية والقمية وهى المرحلة الانفجارية المدية التى بزغت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبرزت بالانفتاح وبدأت من أرضية المليون لتقترب اليوم من سقف الأربعة ملايين أو نحوها . ففى سنة ١٩٧٦ تقع بعض التقديرات المطروحة دون المليون والبعض الآخر فوقه . ولكن الأولى مشكوك فيها للغاية ، خاصة التقدير الأدنى ٣٥٠,٠٠٠ ، وكذلك وإلى حد أقل التقديرات الأعلى ٥٠٠ – ٦٠٠ ألف . أما الأدنى إلى المنطق فتقدير المليون ، بينما يضعه تعدادنا السكانى لسنة ١٩٧٦ فى حدود ١,٤٢٥,٠٠٠ ، تعادل ٣,٧٪ من مجموع سكان مصر البالغ وقتئذ ٣٨,٢٢٨,٠٠٠ نسمة .

لا خلاف بعد ذلك على اختراق حاجز المليون مهما اختلفت التقديرات بين الحد الأدنى

والأقصى . أما ما يورده أحد التقديرات عن سنة ١٩٨٠ من ٨٧٥,٠٠٠ فيتناقض مع الأرقام السابقة له واللاحقة عليه ، وإذا فلا محل له من الاعراب أو الاعتراف . ففى سنة ١٩٧٨ تتراوح التقديرات بين المليون وثلث المليون (١,٣٩٠,٠٠٠) وبين المليون ونصف المليون (١,٥٠٠,٠٠٠) . وفى ســـنة ١٩٨٢ يصل التقدير الأدنى إلى المليـــون وثلثى المليون (١,٦٦٧,٠٠٠) ، والأقصى إلى زهاء الثلاثة ملايين (٢,٩٦٢,٠٠٠) ، بينهما تقدير أوســـط (٢,٦٥٨,٠٠٠) أغـــلب الظن أنه الأقـــرب إلى الصحة ، على أن الظن كله أن الحجم قد وصل بالتأكيد إلى عـــلامة المليونين على الأقل .

حتى إذا ما وصلنا إلى وقتنا هذا سنة ١٩٨٣ لم يعد هناك شك فى أننا عبرنا إلى علامة الثلاثة ملايين إن لم نكن قد قاربنا علامة الأربعة . فأدنى التقديرات المطروحة ، وأدناها ثقة أيضا ، تقدير وزارة التخطيط بنحو (١,١٤٩,٠٠٠) ، الذى يضيف فى الوقت نفسه أن الواقع ضعف هذا (!) . وهذا على أية حال أمر طيب كما هو طريف ، لأنه على الأقل يؤكد لنا مصداقية التقديرات الأخرى، التى تبدأ بتقدير وزارة الخارجية بنحو ٣ ملايين ، وتنتهى بتقدير وزارة الهجرة بنحو ٣,٤١٣,٠٠٠ .

والتقدير الأخير ، وهو التقدير المختص والمسئول فرضا ، والذى يعد الحد الأقصى المطروح وسقف الحركة النهائى حاليا ، يعادل ٧,٦٪ من مجموع سكان مصر البالغ حاليا ٤٦ مليونا بالضبط . وهو إن صح فإنما يعنى أن حجم القوة المصرية العاملة أو المقيمة خارج مصر قد تصاعد من نحو المائة ألف فقط سنة ١٩٦٥ إلى زهاء ٣,٥ مليون سنة ١٩٨٣ ، أى تضاعف نحو ٣٥ مرة فى نحو ١٨ سنة ، أو بمعدل مرتين كل سنة وزيادة نحو ٢٠٠,٠٠٠ .

على أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة الهائلة إنما انحصر حقيقة فى السنوات القليلة الأخيرة منذ منتصف السبعينيات ، قل على الأكثر خلال العقد الأخير ٧٣ - ١٩٨٣ ، حيث قفز من آفاق المليون إلى ٣,٥ مليون ، بمعدل نحو المليون زيادة كل ٣ سنوات أو ثلث المليون كل سنة ، وبصيغة نسبية إلى مجموع سكان مصر ، تحرك حجم الهجرة من ٠,٣٪ سنة ١٩٦٥ ، إلى ٣,٧٪ سنة ١٩٧٦ ، إلى ٧,٦٪ أى أكثر من الضعف سنة ١٩٨٣ - كذلك الخروج .

التوزيع الجغرافى

هذا المد الصاعد كميا لعل أهم ما واكبه من الناحية النوعية أو الكيفية تغيرات التوزيع الجغرافى . فرغم تغير نوعية الهجرة وظيفيا أى من حيث الحرف والمهن الغالبة عليها ، فلا شك فى أن النمط الجغرافى المتغير هو أبرز ما يلفت النظر . وإذا كان من الصعب كما رأينا مجرد تتبع نمو الحجم الكلى للهجرة ، فلا شك فى أن من الصعب تتبع القيم الجغرافية المتغيرة لانتشار الجالية المصرية بالخارج . فالتضارب هنا أكبر ، والأرقام جزافية أكثر وأكثر . وعلى أية حال فإن لدينا فى هذ المجال بضع لقطات مقتضب بعضها وبعضها مفصل ، منها المؤرخ ومنها غير محدد تاريخه ، وسنعرض لها بسرعة فيما عدا اللقطة النهائية التى سنركز عليها بشىء من التحليل .

نمط متغير

ففى سنة ١٩٧٦ قدرت النسب المئوية لتوزيع المصريين بالخارج كالآتى : ٤٠٪ بليبيا ، ٣٥٪ بالسعودية ، ١١٪ بالكويت . وواضح أن هذا التوزيع يرسم محورا أساسيا للهجرة قطباه ليبيا غربا والسعودية شرقا ، مع ذهاب الأولوية للأولى على الثانية ، ولو أن الأولوية ظلت (بإضافة الكويت وغيرها) للمشرق العربى على المغرب بالطبع .

على أن مركز الثقل لم يلبث أن انتقل (أو بالأصح عاد من جديد) بلا هوادة إلى المشرق ، ومعه انتقلت (أو عادت ثانية) الأولوية المطلقة إلى السعودية . ثم فى مرحلة ثالثة وأخيرة جدا هى المرحلة الحالية اشتد جنوح مركز الثقل إلى المشرق أكثر من أى وقت مضى ، ولكن مع انتقال الأولوية لأول مرة ولكن أكثر من أى وقت مضى إلى العراق . ولعل التقدير الآتى ، عن مكاتبنا العمالية بالخارج ، وزارة القوى العاملة ، يشير إلى متغيرات المرحلة الوسطى حيث يرجح أنه يعود إلى سنة ١٩٨٠ .

نمط التوزيع حوالى سنة ١٩٨٠

الدولة	العدد	ملاحظات
السعودية	٤٠٠,٠٠٠	
الكويت	١٥٨,٠٠٠	منهم ١٠٥,٠٠٠ يعملون =
الأردن	١١٢,٠٠٠	٧٨٪ من كل العمالة الأجنبية
الامارات	٤٥,٠٠٠	منهم ٢٨,٠٠٠ يعملون
اليونان	٢٤,٠٠٠	يزدادون صيفا إلى ٣١,٠٠٠

إلى نفس المرحلة الوسطى أو الثانية تشير أرقام ١٩٧٨ ، ولكن بمزيد من التفصيل والدقة الباديين ، بحيث تستحق وقفة أطول ، مع ملاحظة أن المجموع الكلى المعطى للهجرة كرقم مدور هو ١,٥ مليون نسمة .

نمط التوزيع سنة ١٩٧٨

الدولة	العدد	٪
ليبيا	٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
السعودية	٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
الكويت	١٥٠,٠٠٠	١٠,٠
الامارات	١٥٠,٠٠٠	١٠,٠
العراق	٥٠,٠٠٠	٣,٣
قطر	١٥,٠٠٠	١,٠
الولايات المتحدة	٨٠,٠٠٠	٥,٣
اليونان	٣٥,٠٠٠	٢,٣
كندا	٢٥,٠٠٠	١,٦
أستراليا	٢٠,٠٠٠	١,٣

قطبا المحور الأساسى هما ليبيا والسعودية ما يزال ، ولكن كفرسى رهان حذوك الرأس بالرأس ، تمهيدا لا شك لذبذبة البندول نهائيا لصالح الأخيرة . على أن الاثنين يجمعان فيما بينهما ثلثى المصريين المغتربين ، أو مليونا من مليون ونصف ، كل منهما بنسبة ٣٠٪ من المجموع، وكلتاهما أيضا تعادل وحدها تقريبا مجموع سائر دول المشرق ابتداء من الامارات جنوبا حتى العراق شمالا .

وكما تتعادل كفتا ليبيا والسعودية ، تتعادل كفتا الكويت والامارات أيضا ، مع ملاحظة أن الأخيرة وافد حديث جدا على المسرح ولكنه أصبح بسرعة ندا مساويا للأولى العريقة نسبيا . بالمثل يلفت النظر تخلف بعض وحدات الخليج القديمة كقطر والبحرين بالمقارنة إلى زحف الامارات الصاعدة . لكن اللافت أكثر العراق ، فهو لأول مرة يدخل المسرح ، على استحياء وبعد طول غياب، لكن ليبدأ دورا انقلابيا ثوريا مدويا وغير مسبوق .

فيما عدا هذه التفصيلات ، فإن الصورة العامة تضع مركز الثقل المطلق فى المشرق العربى أو آسيا العربية بالقياس إلى المغرب أو إفريقيا العربية ، تقريبا بنسبة ٣ : ٢ ، بعد أن كان الميزان منصفا بينهما بالتقريب فى مرحلة أسبق . ففى المشرق العربى تتركز الكتلة الكبرى فى السعودية، نحو نصف مليون ، يكملها نحو ثلث مليون فى دول الخليج خاصة الكويت والامارات . ففى الجزيرة العربية إذن أكثر من ٨١٥,٠٠٠ ، أى بين ثلاثة أرباع المليون والمليون . فإذا أضفنا إلى ذلك ٥٠ ألفا فى العراق ، لبلغ مجموع القوس الشرقى من المشرق ٨٩٥,٠٠٠ تساوى ٥٩٪ من مجموع العالم العربى . فإذا أضفنا بعد ذلك بضع عشرات من الآلاف فى سوريا ولبنان واليمنين والجنوب العربى ، لوصل مجموع المشرق العربى إلى المليون أو أكثر . أما فى المغرب العربى فإن الكتلة الكبرى فى ليبيا حيث كان يعمل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مصرى يرتفع عددهم بعائلاتهم إلى نصف المليون . ويكل من الجزائر والمغرب بضع عشرات أخرى من الآلاف .

هذا داخل العالم العربى ، أما خارجه فلم يكن المصريون يقلون بصفة دائمة عن عدة عشرات من الآلاف فى كل من بريطانيا وفرنسا ، بالإضافة إلى آلاف أخرى فى كثير من دول أوروبا الغربية خاصة ألمانيا والنمسا ، وكذلك جنوب أوروبا خاصة إيطاليا وبالأخص اليونان حيث تركز ٣٥ ألفا يعمل معظمهم فى مجالات النقل البحرى والصيد .

ولكن مركز الثقل فى العالم الغربى ، وهذا هو الجديد والمثير فى الأمر ، ليس أوروبا

وإنما العالم الجديد ، وخاصة أمريكا الشمالية . فمن بين نحو ١٦٠ ألفا فى العالم الغربى، يمثلون ١١,٥٪ من مجموع المصريين بالخارج ، يستأثر العالم الجديد وحده بأكثر من ١٠٠ ألف . ففى المقدمة تأتى الولايات المتحدة بلا أقل من ٨٠ ألف مصرى ، بنسبة ٥,٣٪ من المجموع ، تليها كندا بنحو ٢٥ ألفا ، هذا فضلا عن أعداد غير معروفة فى أمريكا اللاتينية . وأخيرا يأتى فى النهاية نحو ٢٠ ألفا فى أستراليا ، لعلهم أبعد مستعمرة مصرية عن الوطن الأب ، مثلما هم أكبرها فى نصف الكرة الجنوبى أو جنوب خط الاستواء .

بداية الثمانينيات

صعود العراق هو بلا ريب أهم تطور جديد منذ بداية الثمانينيات . ففى تلك البداية كان توزيع الأوزان النسبية الرئيسية على الترتيب الآتى : السعودية ٣٢٪ ، العراق ٢٥٪ ، ليبيا ١٨٪ ، الكويت ١٢٪ . وبذلك احتل العراق المركز الثانى بربع المجموع منتزعا إياه من ليبيا التى تراجعت إلى المرتبة الثالثة ، بينما استعادت الكويت تفوقها النسبى نوعا على الامارات .

وفى مرحلة لاحقة أيضا ، لعلها سنة ١٩٨١ ، حين قدرت وزارة العمل مجموع المصريين بالخارج بنحو ٣ ملايين ، كان التوزيع المورد يؤكد اتجاه الحركة السابق ، حيث بدأ وصول العراق إلى الصدارة بنحو ٧٠٠,٠٠٠ بنسبة ٢٣,٣٪ من المجموع الكلى ، تلية السعودية بنحو ٦٠٠,٠٠٠ ونسبة ٢٠٪ ، فليبيا بنحو ٣٥٠,٠٠٠ ونسبة ١١,٧٪ فكل من الكويت والأردن وسائر الخليج بنحو ٢٥٠,٠٠٠ ونسبة ٨,٣٪ ، يضاف إليهم فى النهاية ٥٠٠,٠٠٠ أو سدس المجموع فى بقية العالم العربى وأوروبا .

فالعراق قد أصبح الآن ضعف ليبيا ، بينما ظهر الأردن لأول مرة كند للكويت وسائر الخليج . لقد زحف مركز الثقل إلى أقصى شمال القوس الشرقى من المشرق العربى ليستقر نهائيا فى أحدث الوافدين على مسرح الهجرة ، وذلك على رأس أقدم المخضرمين وأغنى البتروليين .

الغريب أيضا أن هذا الزحف يأتى على النقيض من زحف ظهور وانتشار البترول نفسه فى القوس ، حيث إتجه بانتظام وإصرار من الشمال إلى الجنوب . والغريب أكثر أن

تيار العراق إنتظم لأول مرة شريحة من الفلاحين المصريين بهدف الزراعة وربما الاستيطان النهائى ، فى الوقت نفسه الذى كان السواد الأعظم من المصريين هناك يمثلون جالية عاصمية حيث كانوا يتركزون عمليا فى بغداد نفسها .

الخريطة الحالية : ١٩٨٣

جدول الأساس

على أن هذه التطورات ، البازغ منها والبارز ، إنما تصل إلى قمتها فى الوقت الحالى، حيث تمثل سنة ١٩٨٣ اللقطة النهائية والأخيرة للصورة الكاملة ، تلك التى تقدمها لنا بتفصيل كاف الأرقام المعلنة لوزارة الهجرة ، والتى سندير عليها مناقشتنا التحليلية هنا . ولنبدأ بجدول الأساس كخامة للدراسة ، حيث يصنف أعداد المصريين المقدرين بالدول الأجنبية إلى فئات الحجم المختلفة بحسب الترتيب التنازلى (الأرقام مدورة ، مقربة إلى أقرب ألف ، وحذفت الكسور لأن الأصول نفسها تقديرات تخمينية إلى حد بعيد) .

فئات الأحجام سنة ١٩٨٣

– مليون		٢٥,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠	
العراق	١,٢٥٠,٠٠٠	الجزائر	٣٥,٠٠٠
		إيطاليا	٣٠,٠٠٠
مليون – نصف مليون		اليونان	٢٧,٠٠٠
السعودية	٨٠٠,٠٠٠	قطر	٢٥,٠٠٠
٢٥٠,٠٠٠ – ٥٠٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠ – ٢٥,٠٠٠	
ليبيا	٣٠٠,٠٠٠	السودان	٢٠,٠٠٠
		سوريا	١٥,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠ – ٢٥٠,٠٠٠		عُمان	١٢,٠٠٠
الكويت	٢٠٠,٠٠٠	اليمن الشمالى	١٢٠٠٠
الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	المغرب	١١,٥٠٠

الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠
الأردن	١٢٥,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠	
بريطانيا	٧٠,٠٠٠
كندا	٦٠,٠٠٠
إستراليا	٥٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠ – ١,٠٠٠	
فرنسا	٩,٠٠٠
ألمانيا الغربية	٩,٠٠٠
النمسا	٧,٠٠٠
البحرين	٦,٠٠٠
سويسرا	٢,٥٠٠
السويد	١,٠٠٠
هولندا	١,٠٠٠

من بين نحو ٣٠ دولة يتوزع بها المصريون فى الخارج ، فى الجدول ٢٦ دولة تكاد عمليا تضم مجموعهم كله البالغ حسب التقدير المذكور ٣,٤١٣,٠٠٠ ، أى بالتقريب ٣,٥ مليون نسمة . على أن السواد الأعظم من هذا المجموع إنما يُستقطب فى قلة معدودة بالطبع . فالعشرة الكبار (+٥٠,٠٠٠) تجمع وحدها ٣,٢٠٥,٠٠٠ من المجموع الكلى بنسبة ٩٣,٩٪ كما يوضح الجدول أدناه .

لكننا نصل إلى ذروة الاستقطاب الحق حين نجد الدولتين الأوليين العراق والسعودية تستحوذان فيما بينهما على ٢,٠٥٠,٠٠٠ أى ٦٠,٢٪ من المجموع العالمى ، ترتفع إلى نحو ٧٠٪ فى الدول الثلاث الأولى بإضافة ليبيا ، ثم إلى ٨٣٪ فى الدول الخمس الأولى بإضافة الكويت والولايات المتحدة . بعبارة أخرى ، أربعة أخماس المصريين بالخارج مركزون فى خمس دول فقط .. منتهى التركيز .

العشرة الكبار سنة ١٩٨٣

الدولة	العدد	٪ من العالم
العراق	١,٢٥٠,٠٠٠	٣٦,٧
السعودية	٨٠٠,٠٠٠	٢٣,٥
ليبيا	٣٠٠,٠٠٠	٨,٨
الكويت	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩
الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩
الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠	٤,٤

الأردن	١٢٥,٠٠٠	٣,٦
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	٢,١
كندا	٦٠,٠٠٠	١,٦
إستراليا	٥٠,٠٠٠	١,٤
المجموع	٣,٢٠٥,٠٠٠	٩٣,٩

فئات الحجم

فإذا ما استعرضنا الفئات المختلفة تنازليا ، فعلى القمـة تقف الفئة المليونية أو العراق – سيان – فهى لا تضم سواه ، وهو وحده يضم مليونا وربع المليون أى أكثر من ثلث المجموع العالمى (٣٦,٧٪) وأكثر من خُمسى العالم العربى (٤٢,٤٪) ، أى نحو مجموع الثلاثة الكبار بعده وهم السعودية ، ليبيا ، الكويت (١,٣٠٠,٠٠٠) . فالعراق اليوم هو القمة القائدة ومركز الثقل المطلق ، رغم أنه ليس أكبر دول البترول كما يعد دولة زراعة بقدر ما هو دولة بترول .

الأغرب أيضا أنه مهجر حديث العهد بعامة ، والمصريون حديثو عهد به للغاية . فإلى سنة ١٩٧٨ كما رأينا لم يكن عدد المصريين به ليزيد على ٥٠ ألفا . ولكن ها هو قد تضاعف ٢٥ مرة فى نحو ٥ سنوات فقط ، بمعدل ٥ مرات كل سنة . وتلك طفرة غير مسبوقة لا مثيل لها قط فى تاريخ الهجرة المصرية إلى أى قطر كان ابتداء من السعودية إلى ليبيا عربيا أو الولايات المتحدة إلى أستراليا عالميا . ولعل هذا يرجع إلى توافق فترة انفتاح هجرى على المستوى السياسى فى كلا الطرفين .

فئتا الحجم التاليتان لا تضم كل منهما سوى حالة واحدة أيضا . فبين المليون ونصف المليون تقع السعودية بنحو ٨٠٠ ألف . على أن هناك تقديرا آخر يرتفع بالسعودية إلى علامة المليون ، موزعين بالتنصيف تقريبا بين كل من المنطقة الوسطى فى الرياض وما حولها والمنطقة الغربية فى جدة ومكة وما حولهما . ولو صح هذا التصحيح فإنه يرفع نسبة السعودية فى المجموع العربى من ٢٧,٢٪ إلى نحو الثلث ، وفى المجموع العالمى من ٢٣,٥٪ إلى نحو الربع .

فى المرتبة الثالثة تأتى ليبيا كممثلة وحيدة لفئة الحجم التالية نصف إلى ربع المليون . غير أنها بنحو ٣٠٠ ألف ، أى أقل مما كانت فى سنة ١٩٧٨ بنحو ٢٠٠ ألف ، إما قد خبرت هجرة راجعة كثيفة (؟) وإمـــا أن التقدير الأول غير صحيح - لا نـدرى لغموض وتعقد الأوضـــاع السياسية على الجانبين . وعلى أية حال ، فبعد أن كانت الجماهيرية تستقطب نحو نصف المصريين بالخارج لا أبعد من عقد مضى ، فإنها اليــوم لا تعدو العُشر ١٠,٢٪ تعادل نحو ٨,٨٪ من المجموع العالمى .

على أعقاب ليبيا ، أو فلنقل غير بعيد جدا ، وعلى رأس الفئة التالية ربع مليون إلى مائة ألف ، وعلى قدم المساواة بالضبط أو بالتقريب بنحو ٢٠٠ ألف لكل ، يتقاسم المرتبة الرابعة دولتان إحداهما من أصغر الدول العربية وهى الكويت ، والأخرى من أضخم الدول الأجنبية وهى الولايات المتحدة .

لكن ، أولا ، لعل رقم الكويت منقوص ، حيث يقل عن تقدير سنة ١٩٨١ بنحو ٥٠ ألفا دون مبرر أو تفسير . وعلى أية حال ، فلا غرابة فى مكانة الكويت كدولة عربية بترولية قليلة السكان جدا كثيفة الهجرة الداخلة جدا . فمن بين خُمس المليون مصرى بها ، ثمة ٨٠ ألف عامل ، ٣٠ ألف مدرس ، ١٠ آلاف طبيب .

لكن لأول مرة تقفز دولة أجنبية قصية لتحتل المركز الرابع (مكرر) بين مواطن العمل المصرى أو مهاجره ، ممثلة بذلك أكثر من خُمسى مجموع المصريين خارج العالم العربى ، أو نحو ٦٪ من مجموعهم العالمى . ولعل هذا يشى بتحولات عميقة فى عقلية الهجرة المصرية كما فى نوعيتها ووجهتها وانتخابيتها ، فضلا عن جاذبية وإمكانيات المهجر الأمريكى بكل رأسماله وتقدمه الحضارى والمادى ... إلخ .

أما عن التوزيع داخل هذه الدولة - القارة ، فرغم أنه يمتد بين المحيطين خاصة على الساحل الشرقى Atlantic seaboard ، إلا أنهم يتركزون أساسا فى كاليفورنيا - أنقول انتخاب مناخى ؟ - حيث تبرز فى تجمعاتهم سانتا مونيكا وباسادينا وهوليوود بصفة خاصة .

يكمل الفئة بعد هذا دولتان عربيتان هما الامارات والأردن . ولكن بحجم موقوف أو منقوص عن تقديرات سابقة دون سبب مفهوم . فنصيب الامارات الحالى ١٥٠ ألفا هو نفسه نصيبها فى تقدير سنة ١٩٧٨ ، بينما خفض نصيب الأردن من ٢٥٠ ألفا سنة

١٩٨١ إلى ١٥٠ ألفا الآن . وهذا فقط تضـــارب في التقديرات لا جدال ، وليـس هجرة راجعة على الأرجـح . وعلى أية حال ، فلا غرابة في أمر الامارات كدولة بترول صاعدة شأنها شأن الكويت مثلا .

ولكن موضع الغرابة والاثارة لا شك هو الأردن ، الذى يشكل المصريون السواد الأعظم من هجرة العمل الأجنبية به ، كما يعمل السواد الأعظم منهم بدورهم فى صناعات البناء والتشييد وإلى حد ما الزراعة . فالأردن لا هو دولة بترول ولا زراعة ، ولا هو دولة إنتاج ولا وساطة أو تصدير ، بقدر ما هو دولة تصدير للرجال ، دولة تعد منذ حين «على المعاش» الأمريكى بعد المعاش البريطانى القديم . بيد أن التفسير يكمن فى الرواج المالى والمادى الذى أحدثه البترول العربى فى المنطقة عامة ومشاركة الأردن فيه خاصة عن طريق مغتربيه الفلسطينيين بالخليج وبالأخص بعد حرب أكتوبر .

مرة أخرى «تنحشر» الدول الأجنبية داخل تسلسل الدول العربية لتحتل مرتبة متقدمة نسبيا ، وذلك بفئة الحجم ١٠٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ التى تحتلها جميعا «بطارية» من الدول الغربية . فهناك على الترتيب التنازلى بفارق ١٠ آلاف كل : بريطانيا (٧٠ ألفا) ، كندا (٦٠ ألفا) ، فاستراليا (٥٠ ألفا) . وثلاثتها دول كومونولث ، مبعثرة فى أركان الدنيا ، وتجمع فيما بينها أقل قليلا من الولايات المتحدة أو نحو ٥٪ من المجموع العالمى أو نحو ٣٧٪ من مجموع المصريين خارج العالم العربى .

الفئة التالية ٥٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ تضم ٤ دول ، منها ثلاث متوسطية والرابعة خليجية. والدولتان الوسطيان منها حجما أوروبيتان تقعان «بين قوسين» عربيين . وبينما ترتبط الأخيرتان بالمهن والحرف العربية التقليدية خاصة التدريس ، ترتبط الأخريان بالملاحة البحرية والعمل الصناعى والنقل ... إلخ . فللجزائر على القمة ٣٥ ألفا ، ولإيطاليا ٣٠ ألفا ، ولليونان ٢٧ ألفا ، ولقطر ٢٥ ألفا .

على أن حالة اليونان تستدعى هامشا إضافيا خاصا بالكم والكيف . فعن الأخير ، فإن الطريف أن مصريى اليونان يأتى معظمهم من منطقة دمياط تحديدا ، أى أن أبناء البيئة الساحلية البحرية الملاحية قد انجذبوا تلقائيا إلى بيئة مماثلة عبر البحر - انتخاب مهنى - بيئى داخل الهجرة يعنى . أما عن العدد ، فالمقول إنه يتمدد صيفا وينكمش شتاء، فيبلغ ٣١ ألفا صيفا مقابل ٢٧ ألفا فى الشتاء .

على أن الخطير فى الأمر أن هناك أصلا تقديرا مختلفا تماما يصل بالعدد إلى ٢٦٠ ألفا أى أكثر من ربع مليون ، يضاف إليهم أيضا ٣٠ ألفا فى قبرص وحدها ، بمجموع قدره نحو ٣٠٠ ألف . ولو صح هذا لكان معناه أن اليونان وحدها ترجح ليس فقط سائر دول المتوسط مجتمعة ، ولكن كذلك كافة الدول الأوروبية الأخرى منفردة ومجتمعة ، بل وأيضا الولايات المتحدة ، معادلة وحدها القارة الأمريكية الشمالية برمتها خارج العالم العربى أو ليبيا داخله . لذا لا بد من التحفظ .

مع الفئة الضئيلة للغاية ٢٥,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ نعود إلى العالم العربى فى خمسة من أركانه الزراعية العريقة ولكن غير البترولية إلا بالكاد . فعلى قربه وقرابته ، لا نجد بالسودان سوى ٢٠ ألف مصرى ، ولسوريا الشقيقة ١٥ ألفا فقط ، ثم فى كل من اليمن الشمالى وعُمان ١٢ ألفا ، وأخيرا بالمغرب ١١,٥ ألف . على أن الفئة كلها ، على تواضعها، لا تقارن بالفئة الأخيرة التى هى أكثر الفئات عددا ولكنها أقلها وزنا .

ففئة ١٠,٠٠٠ – ١,٠٠٠ تضم ٧ دول ، أوروبية كلها إلا واحدة ، وكلها معا لا تزيد على السودان وحده مثلا . فهى وجود رمزى تقريبا . ففى كل من فرنسا وألمانيا الغربية ٩ آلاف ، وبكل من النمسا والبحرين ٧ – ٦ آلاف ، وبسويسرا أقل من نصف ذلك ، بينما تضم السويد وهولندا معا أقل من ذلك .

على مستوى القارات

من مستوى الدول ، لنقفز الآن إلى مستوى أكبر الوحدات وهى القارات قبل أن نطيل التوقف اقليميا ، فذلك يزيد الخريطة تجسيدا وتحديداً فى الذهن . وبطبيعة الحال ، فلأن المشرق العربى البترولى أو العالم العربى الآسيوى هو مركز الثقل المطلق والغلاب فى الهجرة المصرية ، فإن لآسيا الصدارة المطلقة . فنحو ٧٥,٩٪ أى ثلاثة أرباع المصريين بالخارج يعملون أو يعيشون بها .

توزيع المصريين حسب القارات ١٩٨٣

القارة	العدد	٪
آسيا	٢,٩٤٧,٠٠٠	٧٥,٩
إفريقيا (كاملة)	٣٦١,٠٠٠	١٠,٥
أمريكا الشمالية	٢٦٠,٠٠٠	٧,٤
أوروبا	١٥٥,٠٠٠	٤,٤
إستراليا	٥٠,٠٠٠	١,٤
إفريقيا (السوداء)	٥,٠٠٠	٠,١
أمريكا الجنوبية	٥,٠٠٠	٠,١

أما إفريقيا إذا قصد بها إفريقيـــا السوداء أى خارج العـــالم العربى الافريقى ، فلا وجود لها عمليا ، حيث تجمع ٥٠٠٠ مصرى فقط فى حفنة من دولها الهامشية ، شأنها فى هذا شأن أمريكا الجنوبية تقريبا ، حتى ليقصر مجموعهما معا دون الواحد فى الألف من مجموع المصريين بالخارج . لكن إفريقيا إذا أخذت ككل ، أى بما فيها العالم العربى الافريقى ، تأتى بالطبع الثانية بعد آسيا وإن على بعد هائل . فهى بهذا المعنى تضم ٣٦١,٠٠٠ ، بنسبة ١٠,٥٪ من المجموع العالمى ، أو أقل من سبع آسيا .

بعد هذا تأتى أمريكا الشمالية بأكثر من ربع المليون ، ٢٦٠,٠٠٠ ، إن لم تعد ٧,٤٪ من المجموع العالمى ، فإنها تعدو نصف المجموع خارج العالم العربى أو نحو ٥٥,٩٪ . ويتوزع هذا العدد بالطبع بين دولتى القارة الوحيدتين الولايات المتحدة وكندا بنسبة ٣ : ١ تقريبا . ورغم أن الثقل الأكبر يذهب هكذا إلى الأولى ، فإن الأخيرة تتفوق على الأساس النسبى إذا اعتبرنا حجم السكان فى كل منهما ، حيث تزيد الولايات على ١٠ أمثال كندا سكانا .

فى المرتبة الرابعة بعد أمريكا الشمالية تأتى أوروبا وبمجموع عام يقل عن الولايات المتحدة وحدها ، فبها نحو ١٥٥,٠٠٠ تمثل ٤,٤٪ من المجموع العالمى ، ونحو ٣١٪ من المجموع خارج العالم العربى أى زهاء الثلث . على أن اللافت فى أوروبا خاصة أن مجموعها يتوزع بالتنصيف تقريبا بين القارة والجزر البريطانية بنسبة ٥١٪ - ٤٩٪ على الترتيب . فبريطانيا وحدها تستقطب نحو نصف المصريين بأوروبا ، تاركة النصف فقط

على القارة بأسرها . وفى هذا الاطار يبدو الفارق كالهوة بين بريطانيا وفرنسا تحديدا ، حيث تبلغ النسبة على الترتيب ٨ : ١ رغم الصلة التاريخية الخاصة بين الأخيرة ومصر .

أخيرا ، وفى ذيل القائمة كما فى نهاية العالم ، تأتى أستراليا . هى لا تعد أكثر من ٥٠ ألفا ، لا تعدو ١,٤٪ من المجموع العالمى أو عشر مجموع العالم غير العربى (١٠,٧٪). لكنها مع ذلك تعد القارة الجنوبية الوحيدة ، أى فى نصف الكرة الجنوبى ، التى اجتذبت المصريين ، على النقيض تماما من إفريقيا وأمريكا الجنوبية . ولعل التناقض الطريف فى هذا أن أستراليا هى القارة البيضاء «بالعمد وسبق الاصرار» : على خلاف إفريقيا السوداء بالضرورة وأمريكا الجنوبية الخلاسية بامتياز .

ولعل هذه الاشارة «اللونية» تعطينا القفلة المناسبة للتوزيع بالقارات . فبنظرة جامعة ، نجد الهجرة المصرية على امتداد العالم موزعة ، أولا ، بين العالم القديم والجديد ، ولكن الأول أساسا ، ثم ثانيا بين نصف الكرة الشمالى والجنوبى ، ولكن الأول أساسا ، وثالثا بين القارات البيضـــاء و «الملونة» ، ولكن الأولى أساسا ، ثم أخيرا فى العروض المعتدلة الدفيئة والعروض العليا الباردة ، ولكن الأولى أساسا .

وفى كل الحالات ، ومن مجموعها ، يتخذ نمط التوزيع العالمى أو الكوكبى هيئة محور أعظم قاطع يختط الكرة الأرضية من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى جامعا أمريكا الشمالية كقطبه الشمالى الأكبر فأوروبا فالعالم العربى نفسه إلى أن ينتهى بأستراليا كقطبه الجنوبى الأصـــغر ، مع ملاحظة أن الدوائر الأربــــع تتنضد فيه على التعـــارج en échelon بحيث تبدأ كل واحدة حيث تنتهى الأخرى تقريبا . وإذا كان القطبان القصيان منفصلين محيطيا عن دائرتى الوسط ، فإن الأخيرتين أبعد شىء عن التناسب حيث تشمخ دائرة العالم العربى نفسه بالطبع خارج كل حدود وكل مقارنة كواسطة العقد.

على المستوى الاقليمى

ما بين مستوى الدول والقارات ، لنقرأ الخريطة الآن اقليميا . التفرقة الأساسية هنا هى ، بالطبع ، بين العالم العربى نفسه وما خارجه ، فإن الأخير إلا شرنقة خارجية فضفاضة ولكنها مخلخلة للغاية حول النواة النووية الكثيفة المضغوطة إلى أقصى حد داخل حدود العالم العربى نفسه .

توزيع المصريين خارج العالم العربى

الدولة	العدد	٪ من العالم غير العربى	٪ من العالم
الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٤٢,٩	٥,٨
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	١٤,٧	٢,١
كندا	٦٠,٠٠٠	١٣,٠	١,٦
استراليا	٥٠,٠٠٠	١٠,٧	١,٤
إيطاليا	٣٠,٠٠٠	٦,٥	٠,٨
اليونان	٢٧,٠٠٠	٥,٧	٠,٧
فرنسا	٩,٠٠٠	١,٩	٠,٢
ألمانيا الغربية	٩,٠٠٠	١,٩	٠,٢
النمسا	٧,٠٠٠	١,٢	٠,٢
إفريقيا	٥,٠٠٠	١,١	٠,١
أمريكا الجنوبية	٥,٠٠٠	١,١	٠,١
سويسرا	٢,٥٠٠	٠,٥	٠,١
السويد	١,٠٠٠	٠,٢	صفر
هولندا	١,٠٠٠	٠,٢	صفر
المجموع	٤٧٥,٠٠٠	١٠٠,٠	١٣,٧

فرغم أنه يضم نحو «دستة» من الدول ، فإن العالم غير العربى لا يضم أكثر من ٤٧٥ ألف مصرى بالخارج بنسبة ١٣,٧٪ من مجموعهم العالمى ، قل بالتقريب نحو نصف المليون من ثلاثة ملايين ونصف المليون أو الثُمن . والواقع أن أكثر من خُمسى هذا المجموع يقع فى دولة واحدة هى الولايـــات المتحدة ، وأكثر من نصفه فى اثنتين هما الولايـــات المتحدة وبريطانيا أو كندا ، وأكثر من ثلثيه فى ثلاثتها ، بينما تجمع الخمسة الأولى أكثر من تسعة أعشارها وذلك بإضافة استراليا وإيطاليا .

على أن التركيز داخل العالم العربى نفسه ، الذى يستقطب نحو ثلاثة ملايين (٢,٩٤٧,٠٠٠) بنسبة ٨٦,٣٪ من المجموع العالمى ، قد يكون أشد وأعنف . فأكثر من خُمسيه (٤٢,٤٪) مركز فى دولة واحدة فقط هى العراق ، ونحو سبعة أعشاره (٦٩,٦٪) فى اثنتين فقط بإضافة السعودية، ونحو أربعة أخماسه (٧٩,٨٪) فى ثلاث بإضافة ليبيا ، وأكثر من تسعة أعشاره (٩١,٨٪) فى خمس بإضافة الكويت والامارات العربية ، بينما تصل النسبة إلى ٩٧,٢٪ فى الدول الست الأولى بإضافة الأردن والجزائر .

بالمقابل هناك ٧ دول عربية أخرى لا تجمع فيما بينها أكثر من ٢,٨٪ من جملة المصريين بالعالم العربى كله ، وهى بالترتيب التنازلى قطر ، السودان ، سوريا ، اليمن الشمالى ، عُمان ، المغرب ، وموريتانيا .

توزيع المصريين فى العالم العربى

الدولة	العدد	٪ من العالم	٪ من العالم العربى
العراق	١,٢٥٠,٠٠٠	٣٦,٧	٤٢,٤
السعودية	٨٠٠,٠٠٠	٢٣,٥	٢٧,٢
ليبيا	٣٠٠,٠٠٠	٨,٨	١٠,٢
الكويت	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩	٦,٩
الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠	٤,٤	٥,١
الأردن	١٢٥,٠٠٠	٣,٦	٤,٢
الجزائر	٣٥,٠٠٠	١,٠	١,٣
قطر	٢٥,٠٠٠	٠,٧	٠,٨
السودان	٢٠,٠٠٠	٠,٦	٠,٧
سوريا	١٥,٠٠٠	٠,٤	٠,٦
اليمن الشمالى	١٢,٠٠٠	٠,٣	٠,٤
عمان	١٢,٠٠٠	٠,٣	٠,٤
أخرى	١,٠٠٠	صفر	صفر
المجموع	٢,٩٤٧,٠٠٠	٨٦,٣	١٠٠,٠

وإذا كان من الواضح أن مجموعة الصغار الأخيرة موزعة بين آسيا وإفريقيا ، فإن المهم أن مجموعة الكبار الأولى آسيوية أساسا . وهذا يعطينا أول أساس للتفرقة الاقليمية داخل العالم العربى . فبالعالم العربى الآسيوى أو آسيا العربية نحو ٢,٥٩١,٠٠٠ مصرى بنسبة ٨٧,٩٪ من مجموع العالم العربى ، أى نحو مليونين ونصف المليون من حوالى ثلاثة ملايين تعادل ثلاثة أرباع المجموع العالمى . أما إفريقيا العربية فلها الثُمن فقط (١٢,١٪) أو نحو ثلث المليون أو عشر المجموع العالمى .

على أن الاستقطاب والتركيز داخل العالم العربى الآسيوى بدوره أعنف وأعنف . فآسيا العربية إنما تعنى عمليا النصف الشرقى منها . فالخليج العربى يستأثر ، ابتداء ، بنحو ١,١٧٥,٠٠٠ بنسبة ٤٥,٣٪ من آسيا العربية ، ٤٠٪ من المجموع العربى ، ٣٤,٣٪ من المجموع العالمى .

فإذا أضفنا إليه العراق بكل ثقله السائد الجديد ، لخص القوس الشرقى من العالم العربى الآسيوى أو العالم العربى عموما ٢,٤٢٥,٠٠٠ مصرى ، بنسبة ٩٣,٦٪ من آسيا العربية ، ٨٢,٣٪ من المجموع العربى ٧١٪ من المجموع العالمى .

ولا يبقى ، للمقارنة ، سوى أن نذكر الهلال الخصيب . فبقرنيه العراق والشام عموما ، ولكن بطرفيه العراق والأردن خصوصا ، نجده يجمع ١,٣٩٠,٠٠٠ مصرى ، بنسبة ٥٣,٦٪ من آسيا العربية ، ٤٧,٢٪ من المجموع العربى ، ٤٠,٧٪ من المجموع العالمى .

التوزيع الاقليمى داخل العالم العربى

المنطقة	العدد	٪ من العالم العربى	٪ من العالم
إفريقيا العربية	٣٥٦,٠٠٠	١٢,١	١٠,٤
آسيا العربية	٢,٥٩١,٠٠٠	٨٧,٩	٧٥,٩
الخليج العربى	١,١٧٥,٠٠٠	٤٠,٠	٣٤,٣
القوس الشرقى	٢,٤٢٥,٠٠٠	٨٢,٣	٧١,٠
الهلال الخصيب	١,٣٩٠,٠٠٠	٤٧,٢	٤٠,٧

الوسط ، الوسيط ، والواسطة

إن توزيع المصريين بالعالم العربى ، إذا كان لنا الآن أن نخرج بالخلاصة الجغرافية للخريطة الاقليمية ، هو خليجى التركيز فى الدرجة الأولى Gulf-centric ، وهو خليجى لأنه أساسا بترولى النشأة والهدف oil-bound ، وهذه حقيقة لا تحتمل الاطناب أو التزيد وإن تحملت المبالغة بالتأكيد . فالحركة كلها فى الأساس تدافع ، ولا نقول تكالب ، على البترول scramble for oil ؛ والبترول بداية ونهاية ، مباشرة وغير مباشرة . خلف كل عوامل جذب العمالة والاقامة وتحركات وتدفقات الهجرة فى العالم العربى .

بل يكاد حجم التيار أو كثافة الهجرة يتناسب تناسبا طرديا مع حجم الثروة البترولية ، أى حجم الانتاج والدخل البترولى ، أكثر ربما من حجم السكان الخام وإن كان مضروبا فيه غالبا . قارن مثلا دول البترول البحتة الكبرى كالسعودية وليبيا والكويت والامارات بدول الزراعة والبترول الكبرى كالعراق والجزائر . بالمقابل ، قارن مثلا العراق البترولى بسوريا غير البترولية ، أو الجزائر البترولية بالمغرب غير البترولى أو قطر الطالعة بتروليا بالبحرين الآفلة بتروليا .

كذلك ما أن ظهر البترول فى عُمان حتى دخلت مجال الهجرة ، ولولاه لظلت خارجها كما كانت قبله . هذا بينما يشير دخول الأردن الحلبة ، أخيرا ، إلى دور البترول غير المباشر ، فهو وإن لم يكن دولة بترول قط ، إلا أنه يشارك فى مكاسبه الإقليمية بأكثر من طريقة سواء تحويلات الفلسطينيين بالخليج أو نشاط الترانزيت والمصارف ... إلخ .

فقط خارج العالم العربى يتطامن دور البترول فى جذب وتحريك الهجرة من مصر (أو من غيرها فى هذا الأمر) ، كما هى الحال فى أوروبا وأمريكا . غير أن أكثر من عامل آخر يحل محل البترول فى هذه الحالة ، وبعضها لا يقل عنه خطورة وفاعلية ، لا سيما الثراء الحضارى والصناعى والمادى بلا حدود .

على أن البترول داخل العالم العربى ، وإن كان المحرك الفعال ، المنظور ، والموجـب بلا جدال ، فقد لا يقل عنه أهمية عامل آخر قل أن نذكره لا لأنه العامل السالب أو غير المنظور فى المعادلة بقدر ما نأخذه عادة كبديهية من المعطيات الأولية والمسلمات الأساسية، وذلك هو الوسط الحضارى العربى الواحد المتجانس أو المتقارب بكل ما يعنى من سهولة التحرك والتفاعل لغويا وثقافيا وعرقيا وتقاليد وعادات وعقليات وطريقة حياة ... إلخ .

وليس أدل على خطورة هذا العامل الصامت من أن نقارن حجم الهجرة فى العالم العربى بحجمها خارجه فى أوروبا وأمريكا . فبصرف النظر عن حجم الحاجات والامكانيات فى الحالتين ، وكذلك عن مدى القرب أو البعد الجغرافى المؤثر ، فإن قوة جاذبية العامل الاقتصادى والمادى فى الأخيرة لا تقل عن قوة البترول فى الأولى ، ولكن الحاجز الحضارى من لغة وثقافة وطريقة حياة ، دون أن نذكر العرق والعنصر أو العقيدة ، هو الذى يصنع الفارق فى النهاية ويرسم الفاصل الفيصل .

ليس البترول وحده إذن ، دعنا نستدرك أو نستكمل فى الخلاصة ، هو الضابط الوحيد للوجود المصرى فى العالم العربى ، ولكن العروبة نفسها أيضا ، الوسط كالوسيط على حد سواء ، والمجال والمغنطيس معا وعلى السواء .

بين القطبين – حتى لا ننسى – دعنا مرة أخرى نذكر ، أو لسنا بحاجة إلى أن نذكر ، حلقة وصل بديهية بقدر ما هى جوهرية ، إذ تعد بمثابة الزر الضاغط أو البادىء starter فى كل الدورة الكهربائية المنطلقة بينهما . والاشارة هى بالطبع إلى «الانحدار التكنولوجى» ، أى الفارق الفنى بين العمل المصرى المهاجر والمستوى السائد فى دول المهجر .

فالأخير بالمقاييس العصرية يكاد عمليا يقترب من الصفر التكنولوجى ، خاصة فى الدول الصحراوية الرعوية أصلا . بالمقابل ، لمصر سبق تكنولوجى قرنى على الأقل فى العالم العربى جميعا ، بل وتكاد تكون برأسمالها التكنولوجى المتراكم هذا حلقة الوصل ما بين العرب والغرب أو العالم العربى والعالم الصناعى . ولعلنا لا نتجاوز إذا شبهنا دور الهجرة المصرية التكنولوجى فى دول البترول العربية اليوم بدور الجاليات الأجنبية الأوروبية فى مصر نفسها فى القرن الماضى . وعلى أية حال ، فلولا هذا الانحدار التكنولوجى ما تولد تيار الهجرة المصرى بمثل حجمه وضغطه وحمله الحالى بالتأكيد .

ميزان الهجرة

لعل السؤال المنطقى الآن ، حتى نستكمل الصورة الإقليمية ، هو عن وزن قوة العمل المصرية بين القوى الأجنبية العاملة فى العالم العربى وخاصة منطقة الخليج . وابتداء فلقد

كانت منطقة الخليج منذ أوائل عصر البترول تعتمد على العمل الأجنبى الوافد بدرجة شديدة جدا ، بنسبة النصف على الأقل تقليديا ، وكان معظم هذا العمل عربيا أساسا ، بنسبة تسعة الأعشار غالبا .

ومنذ الستينيات على الأقل أصبحت مصر مصدرا رئيسيا للعمل إلى الدول البترولية ، ولكن ليس إلا بعد منتصف السبعينيات أن أصبحت الدولة الأولى والسائدة . وعموما ، كان المصريون والفلسطينيون فى الصدارة تقليديا ، إما على التبادل أو على التقارب .

من الناحية الأخرى ، كما يتفق ، ففى الوقت الذى بدأ فيه المد المصرى بالتحديد ، أى منتصف السبعينيات ، حدث تحول نوعى خطير فى مصدر العمالة فى المنطقة ، إذ بدأ المد الآسيوى ، أولا من الهند والباكستان وبانجلاديش ، ثم أضيف بعد ذلك الكوريون والفلبينيون والإندونيسيون ثم أبناء تايلاند وتايوان ... إلخ . وبعد أن كان جسم التيار الأساسى المنصب فى الخليج يأتى جغرافيا من جانب واحد هو الغرب عموما ، أصبح من الجانبين الغرب والشرق جميعا .

وفى البداية بدا كان هذا المد الآسيوى قد غمر المد العربى والمصرى ، فحل الهنود والباكستانيون فى الصدارة محل المصريين والفلسطينيين فى أوائل السبعينيات . ثم فى مرحلة تالية أدت ديناميات الهجرة ومتغيرات التدفق إلى اقتسام المصريين والباكستانيين للصدارة . ثم لبعض الوقت انتقلت الأولوية المشتركة إلى المصريين واليمنيين فى أواسط السبعينيات . ولكن مرة أخرى وفى أواخر السبعينيات أصبحت الصدارة جماعية لكل من المصريين واليمنيين من العرب فى كفة والهنود والباكستانيين من الآسيويين فى الكفة الأخرى . (١)

ثم أخيرا ومع بداية الثمانينيات ظهر الكوريون وإخوانهم من شرق وجنوب شرق آسيا بصورة مؤثرة وكثيفة ليتصدروا الآسيويين عموما وبصفة نهائية ، ولولا أن المد المصرى كان قد بلغ ذروته لتصدروا حجم العمالة الأجنبية جميعا . إذ عند هذه النقطة بالدقة بلغ حجم الوجود المصرى وحده ما يعادل حجم سائر الوجود الأجنبى فى منطقة الخليج

(١) نازلى شكرى ، المكان السابق ، ص ٥٦ – ٧٦ .

كلها ، بمعنى أن الهجـــرة المصرية أصبحت تمثل تقريبا نصف الهجرة الوافدة فى المنطقة (١) .

وبطبيعة الحال فإن الأرقام هنا تتضارب أكثر منها فى أى مجال آخر ، وكلها بعيدة عن الحقيقة بدرجات متفاوتات ، لا سيما وأن حركة الهجرة فى مد وجزر باستمرار من عام إلى عام ، دولة بدولة ، تصديرا واستيرادا ... إلخ . ولكن فى حدود الأرقام المتاحة ، كما يقدمها الجدول الآتى عن سنة ١٩٧٥ ، نجد الصورة التالية .

قوة العمل المصدرة والمقيمة

سنة ١٩٧٥

الدولة	قوة العمل الوطنية	القوة المصدرة	٪
مصر	٩,٠٧٠,٠٠٠	٣٣٥,٠٠٠	٣,٧
اليمن الشمالى	١,٠٣٣,٠٠٠	٣٢٩,٠٠٠	٢٤,١
الأردن	٢٠٧,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠	٤٠,٢
اليمن الجنوبى	٣١١,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	١٢,٩
سوريا	١,٧٤١,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٢,١
عُمان	٨٩,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٢٥,٨
تونس	١,٥٩٩,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	١,٨
السودان	٣,٦٧٤,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	٠,٧
لبنان	٥٢٢,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٥,٠

فعلى مستوى العالم العربى ، كان هناك من العاملين خارج دولهم أكثر من مليون (١,٠١٩,٠٠٠) ، نحو ثلثهم من مصر (٣٣٥,٠٠٠) ، بنسبة ٣٢,٨٪ . وبهذا كانت مصر أكبر دولة عربية مصدرة فى المنطقة ، ولو أن اليمن الشمالى كان يأتى على أعقابها مباشرة كثان قريب جدا بنحو ٣٢٩,٠٠٠ وبنسبة ٣٢,٢٪ . ولم يكن إلا لليمنين مجتمعين ، الشمالى والجنوبى ، أن يتفوقا بقليل نسبيا على مصر . فى الوقت نفسه فإن الفلسطينيين، الذين إحتلوا المرتبة الثالثة بين عرب التصدير بنسبة ١٣,٦٪ ، لم يكونوا بالغى خُمسى

(1) I. Serageldine et al., Manpower and international migration in the Middle East and North Africa, Wash., 1981, p.9-19.

المصريين إلا بالكاد (٤١,٣٪) .

على أن الجدير بالملاحظة مع ذلك أن نسبة هؤلاء المصريين العاملين بالخارج إلى قوة العمل المصرية الكلية كانت تأتى بين أصغر ما فى العالم العربى ، على النقيض تماما من الفلسطينيين الذين كانوا يمثلون أعلى نسبة على الاطلاق ، وإلى حد ما من اليمنيين الشماليين وكذلك العُمانيين الذين يأتون فى مرتبة وسط .

فى السنة نفسها ١٩٧٥ ، إذا أخذنا الدول السبع الكبرى المستوردة للعمل الأجنبى ، فإننا نجد مجموع قوة العمل المستورد بها يدور فى حدود ١,٦ مليون عامل ، مضافا إليهم نحو ١,٥ مليون معال ، بمجموع قدره ٣,١ مليون نسمة . مقابل تلك القوة كان هناك ١,٨ مليون عامل وطنى ، بنسبة ٤٨ – ٥٢٪ على الترتيب . ومن بين القوة الوافدة كان نحو ١,٢ مليون من العمال العرب ، بنسبة ٧٠ – ٧٥٪ تقريبا ، والباقى ٢٠ – ٢٥٪ بالتقريب من غير العرب من الآسيويين خاصة وبعض الأوروبيين .

عدد العمال المهاجرين (الحد الأقصى)

فى منطقة الخليج أواخر السبعينيات (٧٧ – ١٩٧٩) [(١)]

الدولة المصدرة	العدد المقدر	٪ من المجموع
مصر	١,٣٦٥,٠٠٠	٢٩,٦
الباكستان	١,٢٤٦,٠٠٠	٢٦,٦
اليمن الشمالى	٨٠٠,٠٠٠	١٧,١
الهند	٥٠٠,٠٠٠	١٠,٧
تايلاند	٣٠٠,٠٠٠	٦,٤
الأردن	١٥٠,٠٠٠	٣,٢
بنجلاديش	١٠٠,٠٠٠	٢,٢
كوريا الجنوبية	٨٠,٠٠٠	١,٧
الفلبين	٨٠,٠٠٠	١,٧
السودان	٥٠,٠٠٠	١,١
المجموع	٤,٦٧١,٠٠٠	١٠٠,٠

(1) Serageldine, op. cit.

إذا انتقلنا ، مع الجدول السابق ، إلى أواخر السبعينيات (٧٧ - ١٩٧٩) ، تجد أن نسبة مصر قد هبطت قليلا من نحو الثلث إلى ما دونه نوعا ، أو من ٣٢,٨٪ إلى ٢٩,٦٪ ، وإن كان الحجم الحقيقى قد ارتفع بالطبع من المليون إلى المليون وثلث المليون . على أن الأولوية لم تزل لها ، بينما حلت الباكستان كثانيتها محل اليمن الشمالى الذى انزلق إلى المرتبة الثالثة .

على أن الملاحظة البارزة هى إرتفاع حصة الأسيويين الكلية بالمقارنة إلى حصة العرب الكلية إلى حد التعادل تقريبا ، وذلك رغم تفتت الأولى بين عدة نسب متواضع أغلبها . فقد كان مجموع العرب ٢,٣٦٥,٠٠٠ مقابل ٢,٣٠٦,٠٠٠ للأسيويين ، أى بنسبة ٥١ - ٤٩٪ على الترتيب ، أى على أساس التنصيف عمليا .

ولعل قاعدة التنصيف هذه كانت السائدة سنة ١٩٨٠ حين قدرت قوة العمل المستوردة بالشرق الأوسط والمنطقة بنحو ٣,٥ - ٤ ملايين . ومن المحقق أن هذا الرقم الأخير قد ارتفع بعد هذا كثيرا ، حيث أن عدد المصريين وحدهم قدر بنحو ٣,٥ مليون سنة ٨٢ - ١٩٨٣ . وفى الوقت نفسه فإذا كان هذا العدد الأخير يشكل ١٠ - ١٥٪ من مجموع قوة العمل المصرية الوطنية ، فلعله لا يقل عن نصف مجموع العمالة الأجنبية فى المنطقة حاليا، وبالتالى يعادل مجموع الأسيويين ربما إذا افترضنا استمرار مبدأ التنصيف العربى - الأسيوى كأساس .

وعلى أية حال فإن لنا باطمئنان أن نقرر أن مصر اليوم ، وأكثر من أى وقت مضى ، هى المصدر الأول والأكبر لهجرة العمل فى العالم العربى ، رغم حدة المنافسة الأجنبية أكثر من أى وقت مضى أيضا .

غير أننا ، من الناحية الأخرى ، لابد أن نسجل أن هذا التفوق المصرى عدديا ، والذى تحقق بالتدريج عبر دورة كاملة من التغير والتوازن قد وصل على ما يبدو إلى حد الاغراق أو الافراط ، فأدى إلى نتيجة عكسية كيفيا . ذلك أن العرض قد زاد على الطلب ، فانخفضت القيمة الحدية للعامل المصرى إلى ما دون مستوى الأجور السائدة حتى صار صاحب أقل أجر تقريبا بين معظم المهاجرين فى معظم الدول العربية ، ربما باستثناء بعض الأسيويين . إن الصدارة أو الأولوية العددية قد انقلبت سلاحا ذا حدين .

عدد العمال المهاجرين حوالى ١٩٨٠
بحسب أهم الدول العربية المستوردة والآسيوية المصدرة

الاستيراد		التصدير	
السعودية	١,٩٨٢,٠٠٠	تايلاند	١١,٠٠٠
العراق	٧٠٠,٠٠٠	كوريا الجنوبية	٨٠,٠٠٠
الكويت	٣٧٩,٠٠٠	الفلبين	٨٠,٠٠٠
الامارات	٢٦٠,٠٠٠	الصين	١٥,٠٠٠
البحرين	٤٨,٠٠٠	إندونيسيا	١٤,٠٠٠
قطر	٤٠,٠٠٠	تايوان	٤,٠٠٠
المجموع	٣,٤٠٩,٠٠٠	المجموع	٣١٣,٠٠٠

يبقى فى الختام ، كلمسة أخيرة ، أن نعرف وزن القوة العاملة المصرية بالخارج فى كل دولة على حدة بالقياس إلى حجم تلك الدولة وقوة العمل بها ، وكذلك بالقياس إلى حجم الأجانب الكلى بها . وهذا ما يقدمه الجدول التالى على أساس أرقام ٨٢ ، ١٩٨٣ .

الوزن النسبى للقوة المصرية العاملة بالخارج سنة ٨٢ – ١٩٨٣ (١)

الدولة	السكان			القوة العاملة			المصريون		
	العدد الكلى	عدد الأجانب	٪	العدد الكلى	عدد الأجانب	٪	العدد سنة ١٩٨٣	٪ من كل السكان	٪ من الأجانب
السعودية	٩,٢٢٩,٠٠٠	٢,١٥٠,٠٠٠	٢٣,٣	٢,٣٧٥,٠٠٠	١,١٢٥,٠٠٠	٤٧,٤	٨٠٠,٠٠٠	٨,٦	٣٧,٢
ليبيا	٢,٩٧٧,٠٠٠	٦٥٢,٠٠٠	٢١,٩	٨٤٤,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٤٨,٢	٣٠٠,٠٠٠	١٠,١	٤٦,٠
الكويت	١,٣٧٤,٠٠٠	٨٠٨,٠٠٠	٥٨,٨	٤٥٣,٠٠٠	٣٤٢,٠٠٠	٧٥,٥	٢٠٠,٠٠٠	١٤,٥	٢٤,٧
الامارات	٩٨٣,٠٠٠	٧٤٦,٠٠٠	٧٥,٩	٥٣٨,٠٠٠	٤٨٧,٠٠٠	٩٠,٥	١٥٠,٠٠٠	١٥,٢	٢٠,١
عمان	٩٨٤,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠	١٨,٢	٣٠٣,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	٣٧,٣	١٢,٠٠٠	١٢,٢	٦,٧
قطر	٢٤٣,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠	٧٣,٣	١٣٠,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٨٩,٢	٢٥,٠٠٠	١٠,٢	١٤,١
البحرين	٣٤٤,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠	٣١,١	١١٩,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٥٤,٦	٦,٠٠٠	١,٨	٥,٦

(1) Ibid.

عدا ارتفاع نسبة الأجانب عموما ، وأكثر منها نسبة القوة العاملة الأجنبية خصوصا ارتفاعا غير متصور ولا معقول فى كثير من الحـالات لا سيما الدول الأصغر حجمـا ، فلا شك فى أن الظاهرة البارزة هى أن المصريين يشكلون قطاعا هاما من مجموع السكان يدور غالبا حول العُشر إلى الثُمن ، وقد ينخفض دون ذلك أو يرتفع إلى نحو السُدس كما فى الامارات . وإذا كانت النسبة تنخفض بالطبع فى الدول الأكبر حجما وترتفع فى الأصغر حجما كقاعدة عامة ، فإن البحرين شذوذ شديد ، فعلى صغر حجمهـا الكلى تصل فيها نسـبة المصريين إلى حدها الأدنى ١,٨٪ ، لا شك لضعف موقفها البترولى الآن .

وطبيعى بعد هذا أن تزيد نسب المصريين أكثر بين الأجانب عموما ، حيث قد تقترب من النصف كحد أقصى كما فى حالة ليبيا ، بينما تتراوح بين الثُلث والرُبع والخُمس كحد أوسط . على أن اللافت أن نسبة المصريين بين الأجانب إنما تصل إلى أعلاها فى الدول الكبيرة الحجم وإلى أدناها فى الدول الصغيرة الحجم مثل الامارات وقطر والبحرين حيث تسجل الأخيرة بالتحديد نقطة الحضيض ٥,٦٪ . تفسير هذا أن العمالة الأسيوية هى التى تسيطر تماما على هذه الوحدات الصغيرة ، وكانت أسبق من المصريين إلى وضع اليد عليها أو القدم فيها ، على العكس من الوحدات الكبرى التى يسود فيها الوافدون العرب أساسا .

تقييم وتقويم احتمالات المستقبل

قضية الساعة فى مسألة الهجرة هى مستقبلها . ففجأة ، على غير توقع ، وفى قمة الأوج والانطلاق ، أصبحت هجرة العمل فى المنطقة موضع تساؤلات وشكوك عميقة مقلقة، وصار مصيرها ممزقا بين التفاؤل الحذر والتشاؤم الغالب . وبينما كانت أوائل السبعينيات هى بداية المد، بدت أوائل الثمانينيات وكأنها بداية الجزر ، بينما حدد البعض بالفعل بداية التسعينيات موعدا نهائيا لانفجار «فقاعة» الهجرة فى المنطقة ، ذلك الانفجار المدوى الذى سيكون له نتائجه وآثاره التى تفوق خطرا فرقعته ودويه .

أما لماذا فكما كانت طفرة البترول بعد حرب أكتوبر إنتاجا وأسعارا هى محرك الانطلاق الدافع، فإن نكسته البادية فى السنوات الأخيرة بعد تخفيض الأسعار والانتاج هى «فرملة» الهجرة الأساسية. فالبترول، سلبا وإيجابا، هو دائما ضابط حركة الهجرة الحاكم .

تفصيل ذلك أن أزمة الطاقة فى العالم التى احتدمت فى السبعينيات لم تلبث أن تحـولت إلى أزمة فائض حادة بالنسـبة لمنتجى البترول ، خاصـة الأوبك ، وبالأخص أعضاؤها العرب . فقد انكمش الطلب العالمى وانخفضت الأسعار المجنحة انخفاضا مؤثرا، انكمشت معه دخول وعوائد البترول فى دوله الأساسية ، فانكمشت معها بدورها كل مشاريع وخطط التنمية والتعمير الباذخة واختزلت الاتفاقات والاستثمارات الضخمة وضغطت الموازنات والميزانيات بلا هوادة . لقد انتهت نوبة رخاء السبعينيات المحمومة بالتالى انكمشت الحاجـة إلى اليد العاملة فى المنطقة ، خاصة العمل الوافد ، وبدأ التفكير جديا فى تقليصه والاستغناء عنه تدريجيا بدرجة أو بأخرى بتسريحه أو تصفيته جزئيا .

إلى جانب متغيرات البترول الفجائية قصيرة المدى هذه ، ينبغى أيضا أن نضيف المتغيرات التدريجية طويلة المدى والأمد فى البنية الأساسية والهيكل التحتى فى دول البترول . وهذه تطورات داخلية تلقائية ، إن بدت هادئة متوارية غير بارزة أو كاسحة ، فهى فاعلة ومؤثرة على المدى البعيد بدرجة لا تقل حسما وصرامة . كذلك فهى مستقلة عن متغيرات البترول القصيرة المدى ، بحيث كانت قمينة بأن تحدث سواء انخفضت العائدات البترولية أم لم تنخفض . كل ما هناك أن انخفاض العائدات المفاجىء عجل بها أو هو كشف عنها بوضوح أكثر .

أما أول هذه التطورات فهو نشـأة الكوادر المحلية . فبعد بضعـة عقود من التنمية والتطوير المعتمد على العمل والخبـرة الأجنبية ، بدأ كادر محلى نام يتكون ويبـزغ ويحل تدريجيا محل الكوادر المستوردة ، لا سـيما على المستويات القيادية والادارية . وغنى عن الذكر أن السياسـات الوطنية كانت متلهفة متعجلة على تكوين تلك الكوادر ودفعهـا دفعا إلى المقدمة بأى ثمن .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عملية التنمية والتعمير كانت مشاريعها الأساسية تقترب حثيثا من الاكتمال والتشبع أو الاشباع ، بحيث أخذت طاقة النمو تتقلص وهامش التوسع يضيق، خاصة فى مجالات التعمير والعمران من بناء وتشييد وإسكان وشبكات طرق ومواصلات.. إلخ، وهى التى تستقطب أضخم شريحة من العمالة الأجنبية تحديدا (١) لقد وصلت إسفنجة التعمير والبناء إلى نقطة التشبع أو تكاد . ولم تعد لها ببساطة

قدرة أو حاجة إلى امتصاص المزيد من الماء .

يبقى أخيرا عامل إضافي ، إن عده البعض البعد الثالث في المشكلة ، فإن البعض الآخر يعتبره ذا طبيعة مزدوجة . والاشارة هي إلى العمالة الآسيوية كمنافس خطير بالضرورة للعمالة العربية المستوردة عامة والمصرية خاصة . ومن البديهي أن استقدام العمالة الآسيوية بدأ واطرد كسياسة وطنية عامدة ، أو بالأحرى كحسابات الطبقات الحاكمة المعقدة ، بهدف المضاربة ولعبة التوازن تحجيما وتلجيما وتطويقا للوجود العربي الوافد سواء اقتصاديا في الأجور والدخول أو سياسيا في الوزن والتأثير ... إلخ [٢] .

وعلى أية حال ، فيبدو أن السحر قد انقلب على الساحر ، وبدأ «الخطر الأصفر» يلوح على الأفق أو يفوق «الخطر الأخوى» أى خطر الأشقاء العرب . ومن هنا بدأ الاتجاه إلى التخلص بحذر ولكن بحسم من العمالة الآسيوية تدريجيا . من ثم أخذ بعض المحللين المتخصصين أو المختصين، في ظل الانكماش البترولي الراهن ، يراهن على هذا الاحتمال، بل وذهب إلى حد اعتباره فرصة جديدة للتوسع أمام العمالة العربية كبديل ، بما في ذلك بالطبع العمالة المصرية . وهذه هي المدرسة التفاؤلية في القضية ، والتي لا ترى خطرا ماثلا أو حالا يهدد العمالة المصرية بالخارج ، ولا تستبعد نموها ، وتضع حتى الآن أكثر من «سيناريو» مستقبلي للتوسع على هذا الأساس .

ولا شك ، موضوعيا ، أن للعمالة المصرية بالذات في السوق العربية تحديدا نقاط قوتها وجاذبيتها الخاصة التي تمنحها مناعة طبيعية ضد أخطار آلياتها أو مناورات أصحابها من ذلك الكفاءة والاخلاص والصبر المشهود بها جميعا من الجميع ، فضلا عن رخص الأجور النسبي ، عدا اللغة بالطبع . وهذا يجعل العمالة المصرية صعبة الاحلال ، ولا نقول عملة صعبة . ولوقت طويل ، وفي مجالات معينة ، سيتحتم الاعتماد عليها دون سائر العمالات العربية ، فضلا بالطبع عن الآسيوية بحكم الحاجز اللغوي ، ولن يمكن

---

(١) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(2) A. Mohie El-Dine, External migration of Egyptian labour, I. L. O. Geneva, 1980, p.44.

بسهولة الاستغناء عنها أو استبدالها . وهذه كلها اعتبارات تقف في صف المدرسة التفاؤلية بلا جدال .

ومع ذلك فلابد من أن نعترف بأن هذه المدرسة تظل الاستثناء لا القاعدة . فالاتجاه السائد حاليا بين الأغلبية هو المدرسة التشاؤمية التى تنصح بالإعداد والاستعداد من الآن لعودة «الطيور المهاجرة» وترتيب الاتفاقيات مع دول البترول على جداول زمنية تدريجية لعملية الجزر والتسريح الحتمية حتى تخف صدمة التيار الراجع والتوازن الجديد إلى الحد الأدنى الممكن اقتصاديا واجتماعيا (بل وحتى سياسيا ، حيث لا يستبعد البعض حدوث متاعب خطيرة متفجرة لابد من انتظارها) .

ومهما يكن ، فلعل من الواضح عند هذا الحد أن الموقف العاجل غامض إلى حد أو آخر ، بحيث يصعب التنبؤ به أو القطع فيه على المدى القصير ، وإن كانت الدلائل متزايدة بما فيه الكفاية على أن إمكانيات العالم العربى فى امتصـــاص القوى العاملة ليســـت بلا حدود ولا هى بعيدة تماما عن نقطة التشبع . أما على المدى البعيد ، فليس من شك فى أن الظاهرة برمتها موقوتة أساسا كهجرة الطيور الموسمية ، وأن موسم الهجرة أوشك على النهاية .

ذلك أن الدول العربية المضيفة التى أخذت بخطط التنمية الطموح والباذخة مؤخرا قد بدأت فى تكوين كوادرها الوطنية من المهنيين والحرفيين فى كثير من التخصصات ومجالات العمالة . والمقدر أنه في غضون عقد أو اثنين ستكون هذه الكوادر جاهزة لتحل جزئيا محل العمالة المستوردة بما فى ذلك المصرية . ولهذا يخشى أن يتم الاستغناء عن بعض المصريين باطراد ، إلا أقلية من تخصصات نادرة ومعدودة .

معنى هذا أن باب الهجرة للعمل فى العالم العربى لن يستمر مفتوحا إلى أمد بعيد ، وأن كثيرا من المصريين المهاجرين سيعودون بعد حين ، وبالتالى فسوف يكون خروج المصريين إلى العمل بالعالم العربى ظاهرة إلى حد ما قصيرة العمر موقوتة ومؤقتة فى نهاية المطاف [١] . ورغم اختلاف الأوضاع بالطبع ، فهذا يشبه إلى حد ما دورة وجود الجاليات الأوروبية بمصر نفسها من قبل ، وتلك فى الحقيقة هى نهـــاية معظم الهجرات

(١) عبد الفضيل ، المرجع المذكور ، ص ٢١ .

المؤقتة فى العالم كما تشير التجربة التاريخية الحديثة .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، يحتمل أن يتجه الفائض المصرى إلى مجالات جغرافية أخرى للعمل - الهجرة ، قد تكون أوروبا والأمريكتين وأستراليا . بمعنى أن مرحلة العمل فى العالم العربى قد لا تكون إلا الخطوة الأولى والتجربة الأولية للمصريين فى المغامرة فى العالم الخارجى . فلئن كانت مرحلة العالم العربى إذن موقوتة ، فإنها تظل بمثابة مرحلة انتقال وفترة حضانة فى مد الهجرة المصرى ينطلق بعدها إلى العالم الخارجى الواسع القريب والبعيد ، مثلما تنطلق الملاحة النامية من البحر إلى المحيط . غير أن هذا ، إن حدث ، فسيقتصر بالطبع على أقلية محدودة للغاية ومنتقاة جدا ، أما الأغلبية فإلى عودة محتومة . ومهما يكن ، فإن المستقبل وحده هو الذى سيقرر مسار ومصير الهجرة المصرية إلى الخارج جميعا .

مغزى الهجرة

والآن ، فى أبعادها الكلية والعلوية ، ما معنى تلك الأرقام الهجرية وما مغزى هذه الهجرة المثيرة ؟ حسنا ، أولا ، وبلا أدنى تحفظ ، إننا نشهد لأول مرة فى التاريخ المصرى فترة حركة هجرة كبرى Volkerwanderung ، بالمعنى الحديث ، كتلك التى عرفها مثلا - ومع فارق المقياس والأهداف والطبيعة - التيوتون داخل أوروبا فى العصور الوسطى ، أو العرب فى العصر الاسلامى، أو الأوروبيون إلى العالم الجديد فى العصور الحديثة ، أو فلنقل على الأقل الشوام إلى الفانت والأمريكتين فى القرن الأخير .

وإذا كنا قد لاحظنا فى المقدمة كيف جاء هذا الخروج المصرى الفريد على أعقاب الخروج الأوروبى من مصر ، فلعل من المناسب فى الخاتمة أن نلاحظ أيضا كيف يتعاصر هذا المد المصرى مع موجة التحركات السكانية العاتية التى طغت على العالم العربى والشرق الأوسط ككل فى العقود الأخيرة . فكمصر ، كانت المنطقة لفترة طويلة منطقة مغلقة سكانيا أو تكاد ، استاتيكية راكدة تقريبا ، لا دخول ولا خروج ، ولا هجرة عمل أو موجات هجرة بين أقطارها سوى جداول نحيلة ..! وهناك كالسودانيين إلى مصر والجزائريين إلى فرنسا ... إلخ . ثم فجأة حرك البترول كل تيارات السكان وهجرة العمل

على امتداد المنطقة ، إلى أن شملت مصر ، فتعاصر المدان .

هكذا ، بعد أن كان التعداد المصرى يفرد بندا خاصا وجدولا ثقيلا للجاليات الأجنبية فى مصر، فإنه على العكس يعرف لأول مرة فى تاريخه ظاهرة المواطنين المقيمين خارج الوطن ويفرد لها بندا خاصا فى جداوله هو «السكان الموجودون خارج الجمهورية ليلة التعداد» .

فكما رأينا ، سجل تعداد ١٩٧٦ نحو ١,٤٢٥,٠٠٠ ، قل ١,٥ مليون ، مصرى خارج مصر ، أى بنسبة ٣,٧٪ من مجموع سكان مصر . وهى نسبة ليست بالهينة إذا تذكرنا مثلا أن نسبة الأجانب المقيمين فى مصر وصلت فى أوجها فى تعداد ١٩١٧ إلى ١,٧٪ بمجموع قدره ٢٦٠,٠٠٠ فقط أى نحو سُدس المصريين المغتربين فى تعداد ١٩٧٦ ، أو إذا تذكرنا كذلك أن نسبة الأجانب المقيمين فى مصر فى هذا التعداد نفسه لم تتعد ٠,٢٦٪ بمجموع قدره ٩٥,٣٠٠ فقط ، أى أن عدد المصريين المغتربين يومئذ بلغ ١٥ مرة مثل عدد الأجانب المقيمين بمصر ، حتى إذا ما وصلنا إلى ذروة المد الآن ، ٣,٥ مليون ، بات عدد المصريين المغتربين بالخارج يعادل بسهولة تامة ٣٥ مرة عدد الأجانب المقيمين بها .

والحق أننا لا ينبغى أن نستهين بهذه الموجة المدية رغم حداثتها وكونها مؤقتة ، فلعل حجمها لا يقل كثيرا عن عدد الأوروبيين الأجانب المستوطنين والعاملين بالعالم العربى كله أيام الاستعمار الحديث وقبل الخروج الأبيض ، بما فى ذلك الاستعمار الصهيونى الغاصب نفسه . ومن ناحية أخرى فإنها قد لا تقل عن عدد العرب جميعا فى المهجر منذ القرن التاسع عشر سواء من الشوام أو اليمنيين أو غيرهم ، مثلما تشكل الآن نصف الأجانب المقيمين بالعالم العربى ككل . أيضا ، وفى الوقت الحالى تحديدا ، يبلغ عدد المصريين بالخارج نحو عدد الغزاة الصهيونيين المغتصبين فى فلسطين المحتلة (٣,٥ مليون) .

لا خلاف إذن على ضخامة أبعاد الحركة ومداها . وقد لا يكون هذا المقياس الضخم راجعا بالضرورة إلى أن المصريين أصبحوا فجأة أكثر ميلا إلى الهجرة ، ولكن بحكم الحجم الكلى المطلق الضخم لمصر . كذلك فقد لا يكون هذا الحجم كبيرا جدا بالنسبة إلى حاجات مصر وقدرات العالم العربى والخارجى ، ولكنه يظل إنجازة كبيرة بلا ريب ، لا سيما وأنه قد يكون فى مرحلة البداية فقط .

وعلى أية حال ، فكما أنه لا تكاد توجد في مصر اليوم أسرة إلا ولها مقاتل مجند ، وهى ظاهرة جديدة هى الأخرى على المجتمع المصرى ، فكذلك لا تكاد تكون فى مصر أسرة ، أو فلنقل عائلة كبيرة ، إلا ولها ابن أو أب أو عضو مغترب فى الخارج . ولا تقتصر هذه الظاهرة ، كقرينتها تلك ، على أبناء المدن أو المدن الكبـــرى وحدها ، وإنما هى سارية تنتشر على مستوى الوطن كله بجميع أقاليمه بما فى ذلك الريف وأعمـــاق الصعيد الجوانى نفسه ولا تكـاد تخلو منها قرية أو كفر.

ثانيا ، لقد أصبح لمصر فى العالم العربى أكثر من «مصر صغرى Little Egypts » أشبه بالأقمار أو التوابع الصغيرة المشتقة من جسم الشمس الكبيرة الأم . وليس فى هذا مبالغة ما . كما لا يمكن التقليل منه كحقيقة . فكمـــا رأينا فإن عدد المصـــريين العاملين و / أو المقيمين فى بعض الدول العربية الآن يعادل إن لم يفق عدد الأجانب الأوروبيين العاملين و / أو المقيمين فى مصر فى أوج الاستعمار الاستيطانى . قارن مثلا نحو ثلث مليون مصرى الآن فى ليبيا ، مقابل ربع مليون أوروبى كحد أقصى فى مصر سابقا . ثم قارن ثلاثة أرباع المليون فى السعودية ، أى ثلاثة الأمثال ، دون أن نذكر العراق بمليونه وربع المليون ، أى خمسة الأمثال . كل أولئك ، بالطبع، مع الفارق الجذرى بين طبيعة الوجود فى الحالين .

وأخيرا ، وكما يتفق ، فإن بعضا من أكبر هذه الأقمار المصرية يوجد فى بعض من أصغر الدول العربية من حيث عدد السكان . ولا شك أن هذا يضاعف كثير من وزنها وثقلها النسبى هناك ويمنحها تلقائيا بعدا بالغ الخطر والحيوية .

ورغم أن هذا الوجود المصرى مؤقت متجدد وليس بهجرة حقيقية ولا توطن دائم ، فإنه بحجمه ومستواه ووقعه الحضارى يعد ، بما يترك من بصمات عميقة بالضرورة ، قناة رئيسية من قنوات الاتصال والتفاعل ، وأداة أســـاسية مجسمة من أدوات عمليـــة «تمصير العرب» التى ، أردنا أم لم نرد ، بدأت علاماتها وإرهاصاتها تلقائيا فى عصر البترول ، على غرار عملية «تعريب مصر» التى حدثت فى عصر الإسلام ولكن فى الاتجاه المضاد.

كذلك فرغم أن هذا اللقاء التاريخى قد اكتنفته صعوبات ومحاذير عديدة ، وشوهته أحيانا كثير من الأحداث والحوادث المؤسفة من احتكاكات وحساسيات وصدمات

وصدامات ، ولا نقول حزازات ومرارات ، ولم يخل من ردود أفعال متناقضة وانفعالات منفلتة وذكريات مريرة ، نقول رغم هذا كله فإن ذلك اللقاء قدم - أو أعاد تقديم - العرب إلى العرب عامة ومصر إلى العرب خاصة ، وذلك بعد طول ابتعاد أو تباعد فى عصر الاستعمار وتحت ظله .

وإذا كانت تجربة الهجرة للعمل قد جاءت هكذا بمثابة «اختبار أحماض» قاس لشعارات ومفاهيم العروبة والوحدة ، فلعلها فى مجموعها ومجملها تعد صحية أكثر منها غير ذلك . وهى على أية حال تجربة عملية أو عملية تجريبية ودرس للمستقبل فى تطبيق الوحدة ، وإن جاءت للأسف ترجمة ركيكة هشة ، مشوهة ومهشمة ، إلى حد أو آخر . وعلى الأقل ، فإن التجربة كابح واقعى للأوهام المفرطة والأحلام المجنحة ، مثلما هى حافز منبه للجميع ضد أخطار الاقليمية الضيقة والأنانيات الاقليمية (١) .

ثالثا ، أصبح لمصر أخيرا «مهجر» حقيقى فى العالم الجديد بعد أن تأخر طويلا ، ربما نحو القرن ، بالقياس إلى المهجر الشامى هناك . ولقد ظلت مصر طويلا إحدى البلاد أو الشعوب الهامة القليلة فى العالم التى لا يمثلها مهجر أو مهاجرون فى العالم الجديد ، بوتقة العالم القديم ، فى حين كان لكل بلد أو شعب هام تقريبا «أمريكته الصغرى» . وسواء عد مهجرنا الجديد بمثابة «مصر الصغرى فى أمريكا» أو «أمريكا الصغرى المصرية» ، فإنه يأتى كبعد جديد لحركة الهجرة المصرية الجديدة يؤكد إطارها العالمى وانتشارها العريض .

ومن الناحية الجغرافية البحتة ، فلعل الجدير بالملاحظة أن المهجر المصرى هذا قد نزع تماما ، على الأقل حتى الآن ، إلى أمريكا الشمالية أو الأنجلو - سكسونية ، بينما جنح المهجر السورى اللبنانى الأسبق والأكبر إلى أمريكا اللاتينية أساسا أى الوسطى والجنوبية وإن لم يهمل الشمالية بالطبع . والطريف ، بعد ، أن هذا التوزيع يأتى على عكس ترتيب مواقع الأوطان الام من حيث خط العرض والمناخ والحرارة ... إلخ .

على الجانب البشرى السكانى المباشر ، إذا انتقلنا من الأرض إلى الانسان أو من

---

(١) على ليلة ، «الهجرة وقضايا الوحدة العربية» ، السياسة الدولية ، يولية ١٩٨٣ ، ص ٧٤ - ٧٦ ؛ محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، ١٩٨١ ، ص ١٠٥ - ١١٧ .

الطبيعة الجغرافية إلى الطبيعة البشرية . فإذا كان لهذا المهجر وتلك الهجرة من مغزى عميق ، فهو أن المصرى ليس قعيد بيته بالضرورة sedentee ، ولا هو انسان «غير حركى» بالطبع ، وإنما هو قادر على الانطلاق كوكبيا وكونيا ، صالح للانتشار دوليا وعالميا ، وقابل للتأقلم والتوطن طبيعيا وبشريا فى كل البيئات والعروض والمناخات والمجتمعات ، وذلك فقط إذا ما أتيحت له الظروف المناسبة والمناسبة الموفقة . وحق لنا إذن أن نقول إلى حد أو آخر «ثمة الآن مصرى تحت كل حجر فى الدنيا» .

وبهذه المقولة تبدأ قصة «المصرى المتجول The Wandering Egyptian» (لا التائه !) ، وهى إذ تبدأ فإنما تضع تكذيبا نهائيا ونهاية أخيرة للمغالطة التاريخية من أن الإنسان المصرى إنسان «نباتى» مغروس جذره فى الطين النيلى . درس الهجرة والمهجر ، بعبارة أخرى وأخيرة ، هو أن الإنسان المصرى إنسان «هجرى» لا «ميلادى» فحسب . وهو بهذه الصفة قادر على أن يدهش العالم مرة أخرى مثلما فعل فى العصور القديمة .

كيف ؟ حسنا ، فى البدء قلنا «كثافة بلا هجرة» ، وفى الاستدراك أضفنا «هجرة وما هى بهجرة» . ولا تناقض فى الأولى ولا فى الأخيرة . فلأنها هجرة عمل عابرة عائدة أساسا ، لا توطن نهائى واستبدال وطن بوطن ، فإنها تظل خارج نطاق الهجرة بمعناها الصحيح الصارم ، وبالتالى تظل مصر كثافة بلا هجرة كما فى القديم . ولكن ما بين النقيضين القديمين ، فإن الحقيقة التى تنبثق منهما ولكن تعلو عليهما هى أن مصر اليوم تغيرت وتتغير من حيث طبيعة الهجرة الداخلة والخارجة ، مثلما رأيناها تتغير فى الفترة الحديثة فى كثير من مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والاقتصاد والسكان والسكنى ... إلخ .

وهو تغير حميد بكل تأكيد ، لأن الهجرة الخارجة ظاهرة صحية ومشجعة مثلما تستحق كل تشجيع . فالهجرة والميل إليها تعنى عادة دفعة انطلاق وديناميه وشحنة موجبة من المخاطرة والاقتحام وارتياد المجهول والطموح . والهجرة الخارجة من مصر، التى ينبغى أن تتضاعف أضعافا ، لن تكون مساهمة فى حل مشكلتنا السكانية فحسب ، بل وانطلاقة كبرى فى اللحاق بالعصر والعصرية والعالم المعاصر البالغ الدينامية والسيولة .

الهجرة في الميزان

كضابطها الحاكم البترول . جاءت هجرة العمل بالخارج سلاحا ذا حدين أساسا ، أ لها إيجابياتها وسلبياتها ، ومزاياها ومثالبها ، وفوائدها ومضارها ، ليس اقتصاد فحسب بل واجتماعيا وإنسانيا ، لا ، ولا سياسيا فقط بل ووطنيا وقوميا أيضا . وإذا كا المقصود بهذا بداهة هو الهجرة من وجهة نظرنا نحن كمصدرين للعمل ومصدر للهجرة فلعل المفارقة الأغرب أنها تعد كذلك ، ولكن بطريقة عكسية ، من وجهة نظر الطرف الآخ كمستورد ومستقبل . وفي الحالتين أيضا ، وهذه قمة الغرابة ، أو لعله لا غرابة عل الاطلاق ، فإن الخلاف ينصب أساسا على مدى رجحان إحدى الكفتين على الأخرى الإيجابيات أم السلبيات ، وبالتالي يدور حول السياسة التخطيطية الواجبة إزاءها التوسع أم التحديد .

جزء لا يستهان به من هذا التناقض والمفارقة يرجع لا جدال إلى أصل العملية ونشأت ثم تطورها ونموها . فالواقع أن عملية الهجرة - لابد لنا أن نعترف - بدأت شيطان نفعية ونمت عشوائية كعش الغراب mushroom ، بلا تخطيط ، بلا ضوابط ، بلا سياس واضحة . فلقد كان الهدف والدافع فرديا أساسا ، وهو تحقيق أكبر مكسب مادي ف سوق البترول المتخمة ، أي اقتطاع أكبر قطعة ممكنة من كعكة النفط أو التقاط أكبر حف من فتاتها .

ولفترة طويلة - لابد أيضا أن نضيف - فلقد كانت سياسة الدولة إزاء الحركة غامض مبهمة ، مترددة مذبذبة ما بين المنع والتقييد أو التعويق وما بين السماح والتشجيع إن يكن التحريض . وفي النتيجة فإن كلا الطرفين ، الفرد والدولة لم يكن يعرف بالضبط ما يريد ، بل وكانت نظرته انتهازية إلى حد أو آخر - وربما لا تزال .

وحين تعارضت وجهتا نظر الطرفين ، غلت يد الحركة إلى حد الشلل الضار وطنيا ولكنها حين اتفقتا انطلقت انطلاقا مريدا ولا نقول معربدا وصـــل إلى حد الانفلات الذ لا يقل ضررا وطنيا وغير وطني . حدث هذا في الحالة الأولى في الستينيات حين تصاد الحافز الفردي مع المبدأ الاشتراكي للدولة ، أو هكذا على الأقل كان التصـور السياس الإيديولوجي . وحدث في الحالة الثانية في السبعينيات حين تضافر الحافز الفردي ، ليبرالية وانفتاحية الدولة الرأسمالية المرتدة .

فكالانفتـــاح القائد ، والتى هى جزء أساسى لا يتجـزأ منه وتعد أحد أركانه مثلما هى إحدى نتائجه ، جاءت الهجرة استهلاكية أساسا ، لا إنتاجية قطعا . ومن ثم جاءت فى رأى الأغلبية هدامة أكثر منها بناءة ، حتى طغت سلبياتها وأخطارها على إيجابياتها ومكاسبها . وبالتالى ظهرت الدعوة الملحة إلى إخضـــاعها للتخطيط والانضباط قبل أن يتحول الانفلات إلى إنهيار .

فى وجه هذا الموقف ، فلعل المناسب أن نجرى أولا تقييما موضوعيا للهجـرة وآثارها ونتائجها بكل ما لها وما عليها حتى نضعها فى الميزان العلمى الدقيق . فعلى الجانب الإيجابى ما من شك فى أن الهجرة كما سبق عملية نقل دم اقتصـاديا ، ونزع فتيل الانفجار الشعبى اجتماعيـا ، وأخيرا فترة التقاط أنفاس للنظام سياسيا .

فعلى المستوى الاقتصادى حلت الدخول والتحويلات البترولية المشكلة الفردية بدرجات متفاوتة لنحو عشر السكان ، فأفلتت أحيانا بشبه معجزة من غائلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ومن غول الغلاء والتضخم (الذى ساهمت فى خلقه أو نفخه بعد ذلك) . من هنا ، بطريق غير مباشر وإلى حد معلوم ، ساهمت العملية فى تخفيف الضغط السكانى الخطير والحد من مشكلة السكان الجسيمة .

ومن البديهى بعد ذلك أن هذا ساهم جزئيا ، على المستوى الاجتماعى ، فى رفع الضغط عن وعاء الشعب الفوار ، حيث ترك متنفسا ما لبخار مرجل الغليان الشعبى المكظوم قبل أن يصل إلى درجة الانفجار . ومن هذا وذاك معا جاء دور عائدات الهجرة وتحويلاتها سياسيا ، وهو أنه منح النظام فرصة أخيرة وغير متوقعة لالتقاط الأنفاس أو لكسب الوقت فيما يراه الكثيرون السباق التاريخى المحموم ولكن المحتوم بين الاستمرار والتغيير ، والاستقرار والانفجار . أو بين الانقلاب والثورة .

على جانب السلبيات ، إذا بدأنا أيضا بالاقتصاد ، فلقد يكون من الصعب أن ينكر أحد أنها ترجح الإيجابيات إلى حد يترك المحصلة الصافية خسارة محققة كثيرا أو قليلا . فهناك أولا أزمة العمالة ونقص الأيدى العاملة عامة ونزيف المهارات الفنية والخبرات التكنولوچية والحرفية خاصة . وصميم المشكلة ، رغم تفشى البطالة المقنعة وغير المقنعة فى سوق العمل المصرية ، هو الانتخابية التكنولوچية للهجرة . فهى إنما تسحب أساسا

وتحديدا من الخطوط والصفوف نفسها التى تعانى من الندرة والنقص الحاد والمزمن أصلا فى خزان العمل المحلى (١) .

وإذا كانت الهجرة بهذا لم تفعل سوى أن كشفت بقوة وبقسوة عن نقاط الضعف الكامن ومواطن الاختلال الغائر أصلا فى هيكل العمالة الوطنى ، فإنها قد وصلت بالمشكلة إلى حد الأزمة الخانقة ، التى لم تلبث بآلية المضاعف وعدوى التفاعل أن سرت وانتشرت فى دوائر متوسعة باستمرار حتى شملت معظم قطاعات الانتاج ونشاطاته ابتداء من البناء والاسكان حتى الزراعة ومن المدن حتى الريف .

فلأن الهجرة كانت تسحب من خزان العمل الماهر - خاصة الصناعى - فى المدن أولا، كان الاحلال يأتى من العمل غير الماهر مرحليا ، ثم هبط إلى العمل الزراعى من الريف نهائيا : بحيث كانت عملية الاستنزاف تتعمق (أو بالأصح تتدنى) تكنولوچيا كلما زادت الهجرة . وبهذا أصبحت العملية أشبه بدوامة شافطة هائلة من أسفل إلى أعلى ، تسحب من المدن فيحل محلهم من الريف، فيحل محلهم من الزراعـــة ، حيث لا يتبقى فى القاع سوى «الأرض الخراب» . والنتيجة المحتومة نهائيا أن الحركة برمتها تحولت إلى عملية استنزاف وتخريب داخلى للاقتصاد الوطنى جميعا .

وتصل الدورة إلى حد المأساة حين تجد مصر نفسها أخيرا مضطرة إلى استيراد العمل الكورى والهندى وغيره من العمالة الآسيوية الرخيصة الماهرة وغير الماهرة لتسد الفراغ الذى تركته العمالة المصرية المهاجرة . وتلك بلا ريب ذروة التناقض والسخرية فى العملية برمتها . فنحن نصدر قوتنا العاملة إلى العالم العربى بلا حدود ، ثم نعود للتعويض فنستورد العمال من آخر الدنيا .. تماما كما كان الاستعمار الأوروبى ينقل زنوج إفريقيا إلى أمريكا ، ثم يعود فينقل الهنود إلى إفريقيا .

ولا يقال إن هذه عملية اقتصادية تمثل استثمارا رابحا فى العمل ، مثلما نصدر الأرز الغالى أو الفراولة الباهظة لنستورد بثمنها القمح الأرخص ، فإنما الأصح أن يقال : مثلما نجفف البحيرات للزراعة ، ثم نعود فنحفر الأرض الزراعية إلى مزارع سمكية .

---

(١) محمد السقا ، «مستقبل سوق العمالة المصرية المؤقتة إلى الدول العربية البترولية» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ٩٥ - ١٠٢ .

فبغض النظر عن الأبعاد أو النتائج المحتملة ، لن يخفى أن هذه العملية الاحلالية رأسية أكثر منها أفقية ، بمعنى أنها تستبدل عمالة رديئة متواضعة بأخرى جيدة مدربة . ولذا فهى أساسا استبدال للكم بالكيف ، ومن ثم عملية انحدار إلى أسفل ، انحدار بالنسبة إلى الشعب المصرى فى مستويات الإنتاج والخدمات . إذ يقدم زُبد عماله إلى السادة البتروليين بينما يقنع هو مرغما بزّبدهم أو بقاياهم . مزيد ، يعنى ، من التنزيل المتلاحق والمتعدد الأوجه لمصر بين الأشقاء .

هذا على جانب العمالة والانتاج والخدمات . ولكن على الجانب الآخر وهو العائدات ، فإن تدفق التحويلات البترولية ، يدا بيد مع أزمة العمالة المحلية تلك ، سكبا البترول على نار التضخم والغلاء ولولب أجور العمل اليدوى والحرفيين حتى بلغت حد الابتزاز ، كما أشعلت السعار الاستهلاكى والاستهلاك الترفى إلى حد الاستفزاز . وهاهنا نعبر تلقائيا ومباشرة من مساوىء الهجرة الاقتصادية إلى شرورها الاجتماعية التى تبدو كالهالة السوداء حول عين الاقتصاد الدامية المصابة والتى لا تقل إن لم تزد خطرا وتفجرا .

فمع الهوة الطبقية الجديدة والمتوسعة ، ومع انقلاب هرم الطبقات المعوج على أكثر من محور ، اتسعت رقعة الاغتراب فى المجتمع المصرى إلى حد منذر ومدمر ، ليس فقط بين المغتربين أنفسهم فى الخارج ولكن أيضا وأكثر وأخطر بين المقيمين فى الداخل . فالذين هاجروا قد أفلتوا «بجلودهم» من مصيدة مصر المأزومة المهزومة المحرومة فى الوقت المناسب ، ولا نقول هربوا برؤوسهم من سجن الوطن الكبير بقهره وفقره وتمزقاته وابتزازته . وهم إن كانوا قد كسبوا الاغتراب فقد خسروا الانتماء إلى حد أو آخر ، وأصبحت التحويلات هى الحبل السُرى الوحيد تقريبا الذى يربطهم بمصر الأم .

أما الذين لم يهاجروا فهم غالبا لم يهاجروا إلا لأنهم عجزوا عن ذلك ولم تواتهم الفرصة ، ولكنهم يعيشون دائما على أملها ، وإنما فى حالة إحباط واغتراب مستمر بكل ما يعنى من مرارة وقنوط . فهذا اغتراب داخلى يقابل الاغتراب الخارجى السابق . وبعد شعار «إن فاتك الميرى ، تمرغ فى ترابه» فى الحالة الأولى ، أصبح الشعار فى الحالة الثانية هو «إن فاتك البترول ، تمرغ فى أوشاله» (ولا نقول فى أوحاله !) .

وفى الحالين على السواء ، المقيمون كالمهاجرين ، قدر من فقدان الانتماء بضراوة الفردية ونزوع طاغ إلى الكسب السهل السريع بأى ثمن ابتداء من الانحراف والانحلال

إلى التسيب واللامبالاة ، وفوق الكل إعلاء سافر لقيمة المال والمادة على قيم العمل والعطاء ... إلخ . وذلك هو «التلوث الاجتماعى» بحذافيره ، وهذا تخريب مأساوى مزدوج : إنتاجى وأخلاقى . فلا غرابة ولا مغالاة إن شبهت الهجرة فى مفعولها المدمر هذا بالدودة الثاقبة التى تنخر فى قلب المجتمع تجوفه وتخربه من الداخل كأعجاز نخل خاوية .

من أسف بعد هذا أن الحكم النهائى على المستوى السياسى قد لا يكون أقل قتامة وسوءا . فالهجرة على أحسن تقدير إن لم تكن تعبيرا عن مرحلة انحدار مصر سياسيا وانزلاقها إقليميا وفقدان وجهها وماء وجهها عربيا ، فإنها على الأقل قد اتفقت مع مرحلة فقدت فيها مصر السياسية معظم وزنها الدولى وكل رصيدها العربى بينما أوشكت تدخل مرحلة انعدام الوزن اقتصاديا .

وإذا كانت الدولة الناشز أو النظام الناكص قد نجح بفضل تدفقات التحويلات البترولية فى فك جزء من الحصار الضيق الذى يعيش داخله قوميا وإقليميا ، فهذا لا ينفى شبهة أو تهمة «الدولة على المعاش البترولى» و «النظام الذى يقع على هامش النظام العربى» ... إلخ. وفى كل الأحوال فإن هذه التدفقات نفسها أداة كامنة بالقوة للضغط السياسى أو للتلويح به ، فضلا عن الاستعلاء المستتر أو غير المستتر . يكفى مثلا ما يفرض على تلك التدفقات أحيانا من عقبات ومعوقات ، كما أن من الممكن دائما تحجيم العمالة المصرية هناك أو التهديد بذلك ... إلخ .

والواقع الغريب ، بعد ، أن كلا الطرفين – دول المصدر ودول المهجر – يكاد ينظر إلى هجرة العمل كعملية استنزاف وطنية إلى حد أو آخر ، ويرى فى تيار تدفقاتها نزيفا مؤسفا بدرجة أو بأخرى ، فقط هذا استنزاف داخلى وهذا خارجى . فالبتروليون والأنظمة النفطية ترى فيها محاولة انقضاض على ثروتهم المغبوطة وطمعا فى ثرائهم الفجائى المحسود ، بينما نراها نحن محاولة لاعتصار الجهد والعمل إلى أقصى حد فى مقابل فتات البترول وأوشاله تحت ظروف تحكمية احتكارية تكاد تكون ابتزازية . وهكذا ، وهكذا ... إلخ .

وعلى الجملة ، إذا عدنا إلى ساحتنا الداخلية ، فكما كشف البترول العربى كثيرا من مواطن ونقاط ضعف مصر الكامنة والمستترة طويلا فى صميم كيانها الداخلى ماديا وغير مادى ، فلا جدال فى أن الهجرة إلى العمل البترولى قد كشفت كثيرا من مظاهر

وصور قصور وعجز السياسة المصرية المعاصرة . فأما الأول فقد أثبت أن مصر أصبحت للأسف بيئة طاردة تكتظ بعوامل الطرد القاسية مثلما تكتظ بالسكان ، وذلك على عكس البيئات الصحراوية البترولية المحيطة . وأما الثانية فتشير إلى نظام سياسى طارد للشعب فى الخارج مثلما هو طارد له فى الداخل . وفى الحالين فإن مشكلة الهجرة المصرية إلى البتروليين ، بكل أبعادها ومالها وما عليها ، لا تعد فقط مشكلة سكانية اجتماعية أو اقتصادية ولكنها أيضا تبدو مشكلة سياسية فى الدرجة الأولى .

والحكم النهائى فى الختام ؟ بعيدا عن التقليل من مكاسب الهجرة سواء المادية أو الأدبية والمعنوية ، وبدون استخفاف بنتائجها الإيجابية على المدى القصير ، فإن الهجرة كما هى فعلا وعلى المدى البعيد ، لعل اليد العليا فيها قد أصبحت للسوالب والسلبيات غير أنه سوف يبقى دائما أن المكاسب المعنوية على المدى الأبعد ، أى من حيث انعكاسها على شخصية مصر والشخصية المصرية ، كسب وطنى محقق ينبغى التشبث به والمحافظة عليه. وإذا كان ثمة من خطأ ، فهو ليس فى الهجرة ذاتها من حيث المبدأ ، ولكن فى واقعها الراهن من حيث غياب التخطيط والتوجيه والترشيد أو الضبط الرشيد .

إن الهجرة إلى الخارج هى أحد الجوانب المشرقة والمشرفة فى ثروة مصر البشرية . وإذا كانت هذه الثروة فى معظمها «مادة خاما» ما تزال ، فإنها بالتعليم والعلم والتكنولوجيا جديرة بأن تتحول إلى سلعة تصدير «مصنعة» رابحة ورائجة قادرة على اقتحام أرقى وأعرق الأسواق العالمية المتحضرة والمنافسة فيها على أعلى مستوى . وبذلك وحده يمكن تعظيم الهجرة المصرية إلى الخارج إلى أقصى حد .

وهذا التعظيم قد يأتى ، دون تناقض ، من خلال التحجيم . فليس المطلوب إذن الاحجام عن الهجرة بل تحجيمها ، وتحجيمها بتخطيطها لا بتقييدها ، وتخطيطها كيفيا لا كميا بالضرورة . وتلك فعلا معادلة صعبة ، ولكنها صمام الأمن ومناط العدل .

مشكلتنا السكانية

قل منا الآن من يختلف على أن مشكلة السكان هى واحدة من أخطر ملامح الكيان المصرى المعاصر ، إنها المشكلة الأم أو المشكلة المفتاح التى تكمن أصابعها خلف أى

مشكلة نوعية فى حياتنا اليومية أو القومية ابتداء من عمالة المثقفين إلى رغيف الخبز إلى المواصلات المحلية فى مدينة ، إلى إسكان أسرة على المستوى الفردى ، إلى بالوعة الاستهلاك المتزايد إلى معوقات التصدير ... إلخ ، حتى ليصح أن نضعها قاعدة عامة فى كل مشاكلنا : «فتش عن السكان !» . والمشكلة ، بعد ، وعرة معقدة بقدر ما هى شاملة مركبة . فحسبها بيولوچى بالطبع ، ولكن جذورها فى الاقتصاد ، بينما مناخها الاجتماع .

سباق السكان والموارد

فلنبدأ إذن بالبعد المادى الاقتصادى ، واضعين قصة أو قضية السكان فى إطار الانتاج والموارد الاقتصادية لنرى أى الكفتين أرجح . ولندخل مباشرة إلى قصة الأرض والزراعة بحسبانها قاعدة الانتاج . والجدول الآتى يقدم خامة للمناقشة ، والأرقام المطلقة فيه بالألف .

لسنا بحاجة إلى أن نقول إن الإيقاع الأساسى الذى يرين على الأرقام هو الاختلال المطلق والمطرد بين الأرض والناس . فالسكان فى تزايد سريع ، والأرض أقرب إلى الثبات أو بطيئة الخطى . الأولى متغير حاد ، والثانية من الثوابت الجامدة . وكما أن مصر جغرافيا محصورة بين قوسين ضيقين من الصحراء ، فإنها بشريا محصورة بين طرفى معادلة ، ولا نقول فكى كماشة ، رهيبة : فالأرض قمة الثوابت ، والسكان قمة المتغيرات . الأولى تكاد عمليا أو نسبيا تنكمش ، والثانية توشك وشيكا أن تنفجر . فهناك صراع غير متكافىء بين المكان والسكان أو بين الأرض والانسان . أو كما وضعها البعض ، هناك نقص فى كل شىء بمصر ، إلا فى اثنتين ، الصحراء والسكان ، الفائض فيهما يصل إلى حد الطافح .

تطور المساحة المزروعة والمحصولية

السنة	السكان	المساحة الزراعية			المساحة المحصولية		
		المساحة	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد	المساحة	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد
١٨٢١	٢,٥٣٦	٢,٠٣٢	–	٠,٨٠	٢,٠٣٢	–	٠,٨٠
١٨٧٧	٦,٠٩٨	٤,٧٤٣	+ ٢,٧١١	٠,٧٨	٤,٧٦٢	+ ٢,٧٣٠	٠,٧٨
١٨٩٧	٩,٧١٥	٥,٠٨٨	+ ٠,٣٤٥	٠,٥٢	٦,٧٦٤	+ ٢,٠٠٢	٠,٧٠
١٩٠٧	١١,٣١٢	٥,٤٠٣	+ ٠,٣١٥	٠,٤٨	٧,٦٦٢	+ ٠,٨٩٨	٠,٦٨
١٩١٧	١٢,٧٩٥	٥,٢٦٩	– ٠,١٣٤	٠,٤٠	٧,٦٨٦	+ ٠,٠٢٤	٠,٦٨
١٩٢٧	١٤,٢٧٦	٥,٥٤٤	+ ٠,٢٧٥	٠,٣٩	٨,٦٦١	+ ٠,٩٨٥	٠,٥٢
١٩٣٧	١٦,٠٠٨	٥,٢٨١	– ٠,٢٦٣	٠,٣٣	٨,٣٥٨	– ٠,٣٠٣	٠,٥٢
١٩٤٧	١٩,٠٦٨	٥,٧٦١	+ ٠,٤٨٠	٠,٣٠	٩,١٦٧	+ ٠,٨٠٩	٠,٤٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩١٨	+ ٠,١٥٧	٠,٢٢	١٠,٣٩٧	+ ١,٢٣٠	٠,٤٠
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣	٦,٠٠٠	+ ٠,٠٨٢	٠,٢٠	١٠,٤٠٠	+ ٠,٠٠٣	٠,٣٥
١٩٧٥	٣٦,٨٠٠	٦,٣٠٠	+ ٠,٣٠٠	٠,١٧	١٠,٩٠٠	+ ٠,٥٠٠	٠,٢٩
١٩٧٦	٣٨,٢٠٠	٥,٩٠٠	– ٠,٤٠٠	٠,١٥	١٠,٨٠٠	– ٠,١٠٠	٠,٠٨

الفرد والأرض

من هنا فإن متوسط نصيب الفرد من الأرض فى انكماش خطير . ويمكن أن نعبر عن هذا بطريقة موحدة إذا درسنا الثمانين سنة من ١٨٩٧ ، حيث تبدأ الأرقام الموثوق بها ، حتى آخر تعداد سنة ٦ – ١٩٧٧ ، واعتبرنا أن كل أرقام ١٨٩٧ تساوى ١٠٠ ننسب إليها أرقام ٦ – ١٩٧٧ كأرقام قياسية . فنجد أن عدد السكان قد ارتفع إلى ٣٩١,١ أى ناهز

أربعة الأمثال ، بنسبة زيادة قدرها ٢٩١,١ ٪ تقريبا . أما المساحة المزروعة فقد ارتفعت من ١٠٠ إلى ١١٥,٩ فقط ، أى بزيادة ١٥,٩٪ وكنتيجة لهذا هبط متوسط نصيب الفرد الواحد من الأرض المزروعة من ١٠٠ إلى ٢٨,٨ ، أى أصبح ٢٨,٨٪ مما كان عليه ١٨٩٧ . أما المساحة المحصولية فقد ارتفعت من ١٠٠ إلى ١٥٩,٦ بزيادة قدرها ٥٩,٦٪ فقط ، بينما هبط نصيب الفرد من هذه المساحة من ١٠٠ إلى ٤٠ ، أى أصبح نحو الخُمسين .

ويمكن أن نلخص الموقف كله كالآتى : الأرض المزروعة ثابتة لم تكد تزداد عمليا ، أما السكان فأصبحوا أربعة الأمثال ، وفى المنزلة بين المنزلتين زادت مساحة المحاصيل فأصبحت المثل ونصف المثل . وترتب على ذلك أن نصيب الفرد من الأرض المزروعة هبط من أكثر من نصف فدان إلى سُبع فدان . ومن المساحة المحصولية من ٠,٧ فدان إلى ٠,٣٨ فدان . ويمكن أن نضيف أن نصيب الفرد من مساحة المحاصيل هبط حتى أصبح فى ١٩٥٧ يعادل تقريبا ما كان نصيبه من الأرض المزروعة فى ١٩١٧ بينما أن نصيبه من المساحة المحصولية ١٩٧٦ انحدر إلى نحو نصف نصيبه من الأرض المزروعة كما كان ١٨٩٧ . وبهذا كله أصبح كل سبعة مصريين تقريبا يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة (مقابل اثنين فقط ١٨٩٧) . وكل ثلاثة تقريبا على فدان واحد من المساحة المحصولية (مقابل ١,٥ فقط ١٨٩٧) .

وهكذا أيضا بعد أن كان الفرد الواحد يخصه فى مطلع القرن نحو ١٤,٤ قيراط ، هبط نصيبه بعد ثلاثة أرباع قرن إلى نحو ٦,٦ قيراط ثم إلى النصف أو ٣,٣ قيراط حاليا، ينتظر أن تنخفض إلى ٣ قراريط فقط سنة ٢٠٠٠ وفيما عدا هذا ، فلسنا بحاجة إلى أن نذكر أن نصيب المصرى من الأرض المزروعة ، سُبع الفدان وقريبا وأبدا أقل ، هو من أقل المستويات فى العالم - المستوى العالمى ٢,٥ فدان ، والمستوى العربى فدان واحد.

الفلاح والأرض

هذا عن مجموع السكان ككل ، أما إذا قصرنا النسبة بين الأرض والناس على السكان الزراعيين وحدهم ، فإن نصيب الفلاح ليس أفضل كثيرا . ففى بداية القرن كان نصيبه من الأرض المزروعة نحو ١٣,٥ قيراط إلى نصف فدان أو بالدقة ٠,٤٥ من الفدان. ولكن بعد نحو ٨٠ سنة هبط هذا النصيب إلى ٠,٢٩ فدان سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ٠,١٦

فقط (أى ٦٠٠ متر مربع) سنة ١٩٨١ ، بينما يقدر أن ينخفض هذا الكسر الضئيل إلى ٢,٤ قيراط فقط سنة ٨٥ - ١٩٨٦، ثم أخيرا إلى ٠,٠٩ فدان سنة ٢٠٠٠ .

أسوأ ما فى الموقف كله ، بالطبع ، هو المستقبل سواء من حيث الأرض المطلوبة أو الإنتاج المطلوب . ولقد يكون من العبث ، عمليا . أن نقارن بين إيقاع السكان والانتاج الزراعى أو الغذائى، ولكن خذ الحبوب فقط كمجرد مثال . فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٤ كان معدل الزيادة السنوية فى إنتاج الحبوب هو ٢,٥٤٪ ، وفى الفترة ٦٧ - ١٩٧٤ نحو ١,٩٢٪ . هذا بينما كان معدل زيادة السكان السنوية المقدر للفترة ٧٥ - ١٩٨٥ هو ٢,٣١٪ . وعليه ، قدر أنه لو استمرت تلك المعدلات فسيكون هناك عجز فى الحبوب يعادل العجز القائم فى أواسط السبعينيات وقدره نحو ٣,٥ مليون طن . أما إذا أرادت مصر تحقيق الكفاية الذاتية ، فعليها حتى سنة ١٩٨٥ رفع معدل زيادة إنتاج الحبوب السنوى بمقدار ٥,٦٨٪ .

فإذا إذن عن سنة ٢٠٠٠ مثلا ، أو ما بعدها ؟ فى سنة ٢٠٠٠ لن يقل السكان عن ٦٩,٥ مليون . وهذا العدد سيحتاج بالمعدلات الراهنة إلى نحو ١٩,٥ مليون طن قمح (قمح فقط) ، بينما لن يزيد الانتاج المحلى على ١١,٤ مليون ، بحيث يتحتم استيراد نحو ٨,١ مليون طن . أما فى سنة ٢٠٢٥ حين يكون السكان ١٢٣,٤ مليون كما يقدر ، فإن الأرقام المطلوبة والمتاحة هى على الترتيب ٢٦ مليونا ، ١٥,٧ مليون ، ١٠,٣ مليون . معنى هذا أنه خلال العشرين سنة القادمة مطلوب أرض جديدة لنحو ١٠ ملايين نسمة بمعدل النمو السكانى الحالى أى لنحو مليونى أسرة متوسط كل منها ٥ أفراد، أو لنحو ٤,٣ مليون نسمة بمعدل الأسرة ٣ أطفال، أو لنحو ٥٥٠ ألف نسمة بمعدل الأسرة طفلين فقط .

الكفاية الغذائية

معنى هذا كله فى النهاية هو فقدان عنصر الكفاية الذاتية الغذائية منذ أمد بعيد وإلى الأبد . وليست الكفاية الذاتية ، غذائيا أو غير ذلك ، هدفا قومياً كقاعدة عامة ، لا وليست هى دليلا قاطعا أو حتى دالا بالضرورة على إفراط السكان . ولكن مصر التى كانت حقل غلال روما قديما ، والتى كانت تكفى نفسها بنفسها من الحبوب حتى الحرب العالمية الثانية ، بدأت تتحول إلى مستورد كبير للحبوب خاصة القمح ، حتى البقول ، فضلا عن اللحوم ومنتجات الألبان ، بدرجة لا يمكن إلا أن يكون لها مغزاها . فمع ضيق وثبات

الرقعة الزراعية ، ومع توازن أطراف المركب المحصولى بحكم الضوابط الاقتصادية والأجـرونومية ، ظل الانتاج الغذائى ينمـــو ببطء فى مواجهة الطفـرة السكانية حتى تخلف عنها تماما . ونحن الآن نستورد من الغذاء والمحاصيل الزراعية وغير الزراعيـــة أكثر مما ننتج غالبا ، وكاد الاستيراد يتفوق على الانتاج المحلى فى كل شىء تقريبا .

باختصار ، لقد بعدنا ونزداد كل يوم بعدا عن الكفاية الغذائية بدرجة مثيرة بالنسبة لبلد مازال زراعيا أساسا ، وتحولنا ونزداد كل يوم تحولا إلى دولة عجز مزمن ودولة مدينة باستمرار بصورة مزعجة بل مخيفة بالنسبة لبلد خارج لتوه من الاحتلال ، وعلى أية حال ، وكحد أدنى ، فإن لم تكن الكفاية الغذائية مقياسا لإفراط السكان بالضرورة . فإنها فى حالتنا تثير شبهته حيث تؤكد ضغط السكان الجسيم على الموارد بلا أدنى ريب .

اتجاه الدخل

غير أن الأرض والزراعة ليست كل الاقتصاد . فهناك الصناعة وطفرتها الأخيرة وهناك النشاطات العديدة الأخرى ، وإلا لكان منطقنا – كما يحتج بحق شارل عيسوى – أقرب إلى موقف الفيزيوكرات ، لا يرى الثروة إلا فى موارد الطبيعة والزراعة مباشرة . ولهذا فإن المقياس الحقيقى للعلاقة بين السكان والانتاج إنما هو الدخل القومى ككل وهو ما يقدمه الجدول الآتى بإيجاز غير مخل .

تطور الدخل القومى والفردى (بالجنيه)

السنة	الدخل القومى بالمليون	الدخل الفردى
١٩١٣	٣٠٠	١٦
١٩٦٥	١٨٠٠	٦٠
١٩٦٧	٢٣٥٠	٧٨
١٩٧٥	٤٤٠٢	١١٢
١٩٧٥	٤٧٧٩	١٢٧
١٩٧٧	٦٤٨٣	١٦٥

الزيادة المطردة واضحة ، ولكنها شكلية مضللة بالطبع لأن القوة الشرائية ، القيمة الحقيقية ، للنقود تغيرت خلال الفترة جذريا ، ولابد بصحة المقارنة من تصحيح تلك الأرقام على أساس ثابت. فإذا ما فعلنا - على أساس أسعار ١٩٥٧ - وجدنا قيمة الدخل ١٩١٣ تعادل فى الحقيقة ٤٧٦ مليون جنيه . وبذلك كان متوسط دخل الفرد ٣٦ جنيها . ولكنه هبط بعد ذلك إلى ٢٨ جنيها فى ١٩٤٥ ، ثم عاد فارتفع إلى ٣٢,٥ جنيه فى ١٩٥٧ ، ولم تصحح بقية الأرقام بعد إلى الأساس الثابت .

والواضح أو الراجح أن متوسـط الدخل الفردى ظل ثابتا ، إن لم يكن قد نقص ، خلال نصف قرن تقريبا من ١٩١٣ حتى ١٩٥٢ ، لأن الزيـادة فى الدخل الحقيقى أى باستبعاد أثر تغير الأسعار لم تتجاوز ٥٤٪ بمتوسط سنوى قدره ١,٥٪ مقابل متوسط سنوى لزيادة السكان قدره ١,٨٪ خلال الفترة نفسـها ، مما يعنى أن متوسط الدخـل الحقيقى فى ١٩٥٢ ، والـذى بلغ ١١٨ دولارا ، كان أقل بالفعل مما كان عليه فى ١٩٣١ . بل تؤكـد بعض الدراسات أن متوسط الدخـل انخفض بنحـو ٢٠٪ أثناء الفترة ١٩٠٠ - ١٩٤٥ .

وإذا قفزنا إلى السنوات الأخيرة ، فلن تخفى قفزة الرقم المحسوسة . فمن ١٢٧ جنيها فى ١٩٧٥ ، ارتفع إلى ١٥١ جنيها فى ١٩٧٦ ، فإلى ١٦٥ جنيها فى ١٩٧٧ ، أى أنه زاد بنسبة ١٥٪ فى السنوات الثلاثة الأخيرة وحدها . غير أننا لا نعرف حركة القيمة الحقيقية لهذه الزيادة بالدقة . ولكن المقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلى عندنا وإن كان قد زاد فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ بنسبة ١٠٠٪ (مقابل ٣٠٠٪ فى الدول الغربية) ، فإنه قد انخفض منذئذ وحتى الآن بنسبة ٣٪ وذلك بسبب زيادة السكان أكثر .

أيتقدم إذن مستوى المعيشة أم ينخفض خلال الفترة الحديثة أو الأخيرة ؟ كان هناك من يعتقد - مثل المؤرخ الاقتصادى كراوتشلى - أن مستوى معيشة الفلاح والمستوى العام للحياة هو الآن خير مما كان عليه فى القرن الماضى كما تدل سجلات الماضى (١) . ولكن الكثيرين يرون العكس، وأن الأسـعار زادت بوجـه عام أكثر من الأجور . بل ذهب يونجفلايش إلى أن نفس مسـتوى المعيشة الأدنى الذى كانت تكفله للأسرة

---

(1) "A cantury .. etc,", p.151.

الزراعية ٥ أفدنة فى عشرينيات القرن الماضى . أصبح فى الأربعينيات يتطلب الضعف أى ١٠ أفدنة . (١)

أما الآن فمن الإنصاف إن لم يكن من المحقق أن هناك تقدما وتعصرا فى جوانب كثيرة من مستوى المعيشة وطريقة الحياة بين قطاع كبير من السكان . ولكن المؤكد كذلك أن هناك انخفاضا وتدهورا حقيقيا جدا فى نواح أخرى كالغذاء . فعلى سبيل المثال ، كان أجر العامل الزراعى سنة ١٩٣٥ فقط يكفيه لشراء ١٢ كجم ذرة ، ولكنه فى سنة ١٩٧٧ رغم زيادته نحو ٣٣ مرة لم يعد يكفى إلا لشراء ٨ كجم فقط .

نخرج من هذا كله بأن التكييف العام الصحيح للموقف يتلخص فى أن هناك ، من ناحية ، تقدما عاما فى استهلاك السلع الصناعية الأصل أو المرتبطة بالانتاج الصناعى كالملبس والمسكن والمواصلات ، وتراجعا عاما مؤكدا أخطر وأشد فى استهلاك السلع الزراعية الأصل أو المرتبطة بالانتاج الزراعى أى الغذاء بالدقة . من الناحية الأخرى ، كان هناك قديمـــا فصل طبقى وفيزيقى كـــامل بين من يأكلون ويعيشـــون ومن لا يأكلون ولا يعيشون . الآن حدث مزج أو تداخل بين الطرفين، ولذلك تقدم البعض فى جوانب وانخفض البعض فى جوانب . بينما أصبح الكل متقدما فى جوانب ومتأخرا فى أخرى . وعلى أية حال ، فإن قصارى ما قد يمكن أن يقال الآن هو أن كل الجهود الاقتصادية الحضارية التى بذلت خلال نحو نصف القرن الأخير ، ولكن بالأصح والأحرى فى عقود الثورة الأخيرة فقط ، قد نجحت بالكاد فى المحافظة على مستوى متوسط الدخل . ومن هنا فإن التطور العام يتلخص فى التحليل الأخير فى تناقض جذرى متزايد بين الكم والكيف ، بين حجم السكان ومستوى المعيشة . ولا يخرج الموقف عن شخص يصعد على سلم هابط آليا، أو عن تلك التشبيهات المألوفة عن السباق بين الأرنب والسلحفاة أو سائر الحيوانات العداءة والزواحف ... إلخ .

أعراض المشكلة

علام يدل هذا كله ؟ ضغط السكان على موارد الانتاج واضـــح ، وأوضـح منه ضغط

(1) "L'agriculture égyptienne á la fin ... etc.", p.135-6.

الانتاج على حياة السكان . غير أن صميم السؤال هو : هل بلغ السكان حجما أكبر مما تحتمل الموارد ، أى هل تعدوا حدود «أنسب السكان» ، وبصيغة أخرى هل ثمة «إفراط سكانى» فى مصر ؟ هناك مؤشرات وأعراض محددة جغرافية واقتصادية واجتماعية تتخذ مقاييس لتشخيص إفراط السكان، منها درجة التزاحم أو كثافة السكان واكتظاظ الريف ، ومنها انخفاض مستوى الدخل والغلاء والفقر ، ومنها كذلك انخفاض نسبة قوة العمل وارتفاع نسبة البطالة وعدم كفاية الانتاج وتضخم حجم القطاع الثالث ... إلخ .

ومن الممكن هنا لدراستنا أن نصنف هذه المقاييس أو المشخصات إلى فئتين أساسيتين كل ذات ثلاث شعب . فالأولى هى قضية العمالة والبطالة ، وعناصرها هى قوة العمل ، الريف والزراعة ، المدن والتحول المهنى . والثانية هى قضية مستوى المعيشة ، وتشمل الدخل الفردى ، التغذية والمركب الغذائى ، الصحة والمركب الباثوچينى .

العمالة والبطالة

قوة العمل

لقوة العمل بمصر عدة ملامح أساسية تشى أغلب الظن بإفراط السكان وتوشك أن تكون من أعراضه . فمن المفارقات اللافتة أن ٦٠٪ من قوة العمل جميعا من الأميين ، بينما يناهز مجموع خريجى الجامعات والمعاهد العليا الموجودين على قيد الحياة نحو ثلثى المليون (٦٨٧ ألفا حوالى سنة ٨٠ - ١٩٨١) . على أن أبرز الخصائص هى بلا شك الضعف الكمى النسبى أولا ، ثم سوء التوزيع القطاعى ثانيا ، ثم ما يترتب على الاثنين من بطالة سافرة أو مقنعة .

تطور حجم القوة العاملة

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٧	٥,٨٠٩,٠٠٠	١٩٧٧	٩,٤٩٢,٠٠٠
١٩٤٧	٦,٩٩٥,٠٠٠	١٩٧٧	٩,٧١٩,٠٠٠
١٩٦٠	٧,٧٢٧,٠٠٠	١٩٨٠	١٣,٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٨	٧,٩٤٥,٠٠٠	١٩٨١	١٣,٦٩٩,٠٠٠
١٩٧٠	٧,٣٧٤,٠٠٠	١٩٩٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠٢
١٩٧١	٨,٥٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٠,٤٠٠,٠٠٠

فمن الناحية الكمية ، لا شك فى انخفاض نسبة من يعملون وينتجون من بين مجموع السكان . فبغض النظر عن الحجم الخام الصاعد باستمرار بحكم تكاثر السكان الشديد ، فإن نسبة القوة العاملة بين السكان (+ ١٢ - ٦٤ سنة) تتأرجح تقليديا حول رُبعهم . ففى سـنة ١٩٦٩ مثلا كـانت ٢٨,٥٪ ، وفى سنة ١٩٧٠ نحو ٢٨٪ ، وفى سنة ١٩٧٦ ارتفعت إلى ٣١,٥٪ ، ولكنها عادت فهبطت فى سنة ١٩٧٧ إلى ٢٥,٩٪ . وعلى هذا يمكن القـــول إن قوة العمل الكاسبة bread-winners ، gainfully occupied فى مصر تدور حول رُبع السكان ، مقابل ثلاثة الأرباع من المعالين dependents (ومقابل ثلاثة الأخماس والخُمسين على الترتيب فى اليابان) .

وحتى هذه النسبة العاملة تهوى إلى النصف تقريبا إذا اعتبرنا القوة المنتجة منها حقا، بل لقد وصل بها البعض إلى ١٠ ٪ من مجموع السكان أو فى حدود ٣ - ٤ ملايين نسبة . ذلك أن من بين القوة العاملة إجمالا هناك نحو مليون طلبة ، ومليون آخر فى الجيش والبوليس ، ومليون ثالث تاجر ، ثم مليونان موظفون ، بينما لا يعمل فى الزراعة والصناعة كإنتاج سلعى حقيقى سوى ٢ - ٣ ملايين .

التوزيع القطاعى لقوة العمل

القطاع	١٩٧٧		١٩٦٠
	العدد	٪	
الزراعة والصيد	٤,٢٠٠,٠٠٠	٤٤,٤	٤,٦٨٧,٠٠٠
الصناعات التحويلية	١,٤٠٠,٠٠٠	١٤,٣	١,٨١١,٠٠٠
التشييد والبناء	٣٠٠,٠٠٠	٣,٥	٤٨٤,٠٠٠
التجارة	٩٠٠,٠٠٠	٩,٦	١,١٧٠,٠٠٠
النقل والمواصلات	٤٠٠,٠٠٠	٤,٥	؟
الخدمات	١,٨٠٠,٠٠٠	١٩,٠	؟
المجموع الكلى	٩,٤٩٢,٠٠٠	١٠٠,٠	١٢,٠٠٠,٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

بصيغة أخرى ، هناك سوء توزيع بين قطاعات العمل والانتاج داخل حدود النقص أو القصور العام فى قوة العمل ، الأمر الذى يضاعف المشكلة ويزيد من مضاعفاتها . فكما يوضح الجدول السابق ، يذهب أكثر من خُمسى القوة العاملة إلى الزراعة والصيد وحدهما ابتداء . وبينما تستوعب الصناعة سُبع القوة فقط ، فإن الخدمات غير المنتجة ماديا تستأثر بنحو الخُمس ، بينما تستغرق التجارة التى لا تعدو وساطة نحو العُشر . تضخم ، يعنى ، فى الطرفين الهامشيين الحرف الأولى والثالثة ، وضمور فى الحرف المركزية الحرف الثانية .

وهذا ما ينقلنا إلى البطالة المقنعة التى تعد ظاهرة مزمنة ، فمثلا فى سنة ١٩٦٠ قدرت البطالة فى مصر عامة بنحو ٣,٣ مليون نسمة ، بينما وجد ١٧٥ ألف متعطل بنسبة ٢,٥٪ من قوة العمل، فى حين قدرت البطالة الحضرية أى فى المدن بنحو ٣,٤٪ . [١] وفى سنة ١٩٧٦ ، حين بلغ إجمالى قوة العمل ١٢ مليونا ، فلقد قدر أن منهم ١,٥ مليون (١,٤٧٩,٠٠٠) عاطل ما بين بطالة مقنعة وظاهرة بنسبة ١٢,٥٪ ، بينما قدر عدد المتعطلين بحوالى ٥٢٤ ألفا بنسبة ١,٤٪ من مجموع السكان . وفى سنة ٧٧ - ١٩٧٨ قدرت البطالة العامة جملة بنحو ١,٦ مليون نسمة . وفى سنة ١٩٧٩ قدرت البطالة المقنعة فى الأجهزة والمؤسسات بنحو ١١,٨٪ . غير أن البعض يرى أن النسبة الحقيقية للبطالة المقنعة من جملة القوة العاملة بمصر عموما لا تقل بحال عن ٢٥٪ . على أن المشكلة تتشعب هنا إلى شعبتين أساسيتين ، مشكلة الريف والزراعة ، ومشكلة المدن والتحول المهنى .

الريف والزراعة

خذ الريف الزراعى أولا . فإذا كانت الزراعة تمثل حياة أكثر قليلا من نصف السكان فى مصر ، أو نحو ٢٣ مليونا اليوم ، فإن أول معنى أن كثافة الريف أو بالدقـــة «الكثافة الزراعيـــة» تتراوح حول ٦٠٠ نسمة للكيلو المربع ، وهو رقم غريب حقا إذا عرفنا أن

---

(١) مابرو ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

الرقم المنــاظر فى أقل الدول الأوروبية تطورا وتصنيعا يتراوح حـــول ١٠٠ – ٥٠ نسمة. (١) وكثافة السـكان فى حد ذاتها ليست بالضرورة دليلا قاطعا على إفراط السكان، ولكن حين يعيش أكثر من ألف شخص على الكيلو الواحد ، يتعيش أكثر من نصفهم عليه مباشرة ، فإن ذلك يقينا يقوى شبهة الافراط .

وينعكس إفراط السكان الزراعين ، ودعك من بيئة القرية المصرية الرثة الكالحة ، فى تفتت الملكية الزراعية وقزميتها ، بل وقبلهما فى انتشار المعدمين من مستأجرين وأجراء ، وفى انخفاض مستوى الأجور والدخول والمعيشة الريفية ، ثم فى تفشى البطالة الموسمية والمقنعة والسافرة بنسب متفاوتة . فبقدر ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة وقلة رأس المال فى الزراعة المصرية ، فإنها تمتاز بانخفاض إنتاجية وحدة العمل مع شدة كثافة العمل فى الوقت نفسه labour-intensive ، حتى ليكاد العمل يتحول بصورة ما إلى نوع من رأس المال . وتلك بالدقة وفى حد ذاتها من صميم خصائص ومشخصات وأعراض الزراعة المتخلفة الرديئة . (٢)

كذلك تنعكس الظاهرة نفسها فى طفح الريف المستمر إلى المدن وفيما تلفظه الزراعة من قوة العمل إلى الصناعة وغيرها من الحرف الأخرى ، دون أن يتأثر إنتاجها هى ، مما يدل على أنها من قبل خزان عمل متخم إلى درجة ما فوق التشبع . فرغم أن حجم العمالة الزراعية ، كما يوضح الجدول التالى ، فى ارتفاع مطرد بحكم تزايد السكان العام ، فإن نسبتها من قوة العمل الكلية فى مصر فى انخفاض ملحوظ .

تطور العمالة الزراعية

السنة	العدد	٪
١٩٦٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	٥٥,٢
١٩٦٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠
١٩٧٣	٤,١٠٠,٠٠٠	٤٦,٠
١٩٧٧	٤,٢٠٠,٠٠٠	٤٤,٤

(1) Wilbert E. Moore, Economic demography of eastern and southern Europe, Geneva,1944, p.89.

(٢) مابرو ، ص ٢٩٦ .

ففى الفترة ٦٠ - ١٩٧٧ زاد حجمها الحقيقى نحو نصف مليون من ٣,٧ مليون إلى ٤,٢ ، أى بنسبة ١٣,٥٪ فى نحو ١٧ سنة أو بمعدل أقل من ١٪ سنويا . فى الفترة نفسها هبطت نسبتها فى مجمل العمالة الكلية من ٥٥,٢٪ إلى ٤٤,٤٪ أو نحو ١١٪ ، أى بإيقاع مقارب تقريبا . والعمالة الزراعية بهذا تنمو بمعدل أقل من معدل نمو سائر الحرف ، وكذلك أقل من مجمل العمالة الكلية فى مصر . وعلى سبيل المثال ، ففى الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ زادت العمالة الزراعية بنسبة ١٥,٧٪ فقط ، مقابل ٣٦,٥ للعمالة الكلية (١) .

من هنا فلقد كانت النظرة السائدة والنظرية الكلاسيكية فى مصر أن الزراعة تعيش فى حالة إفراط سكانى مزمن وقديم ، وكانت البطالة المقنعة فيها من المسلمات تقريبا فى كل أدبيات مصر. ولعل كليلاند كان البداية ، حيث ضرب مثلا خطيرا سنة ١٩٣٦ على مدى إفراط السكان الزراعين من تجربة عملية أثبتت أن مجرد ترشيد وتنظيم الادارة الزراعية واستغلال قوة العمل والتوقيت - دون أدنى ميكنة - يمكن أن يعطى نفس الانتاج الزراعى بنحو خُمس قوة العمل الراهنة . (٢)

وعلى سلامة وصحة المبدأ ابتداء ، فلربما كان فى ذلك التقدير شىء من المبالغة ، كما ذهبت بالفعل دورين ووربنر ، التى من جانبها هبطت بنسبة الفائض فى نفس الاطار إلى حد التنصيف تقريبا . (٣) أما مصر الرسمية من جانب آخر فقد اعتبرت أو اعترفت بفائض فى حدود الثلث إلى الربع .

وعلى المستوى الميدانى فإن التقدير السائد والمتداول هو أن الفلاح لا يعمل سوى ٢٨٠ يوما فى السنة ، وآخرون يقولون ٢٦٠ ، وغيرهم يقول بل نصف السنة فحسب ، بينما وجد البعض أن ٢٥٪ من عرض القوى العاملة من الذكور يزيد على الحد المطلوب أثناء الذروة الموسمية حيث يتم تشغيل الأطفال والنساء بصورة كاملة فى جمع القطن (٤) .

على النقيض من هذا تماما ، للغرابة والدهشة ، ظهرت نظرية حديثة مضادة ، تذهب

---

(1) M. A. Shahat, SZ. Nasser, "Estimates of labour surplus in agriculture in Egypt", E. C., Jan.1974, p.90 et seq.

(2) Population problem in Egypt, p.104-6.

(3) Land and poverty in the Middle East, p.33.

(٤) مابرو ، الاقتصاد المصرى ، ص ٢٩٦ .

فى حدها الأدنى إلى نفى البطالة المقنعة عن الزراعة المصرية ، إن لم تصل فى حدها الأقصى إلى أنها تعانى من نقص العمالة والأيدى العاملة الكافية .. وهذا بعيدا عن وقبل أزمة الأيدى العاملة مؤخرا والتى تعد حالة طارئة أو مرضا حادا لا مزمنا بعد . نظرية ثوريـــة مثلما هى مثيرة بالتأكيد لا تبرىء زراعتنا من تهمة إفراط السكان والبطالة المقنعة التقليدية فحســب ، ولكنها أيضا تضعهـــا فى صورة الحرفة المفترى عليها . ولعل هانســن هو بادىء النظرية الأول ، ثم تلاه مابرو .

فكما وجد البعض تشغيلا كاملا وساعات عمل طويلة جدا أثناء فترة الذروة الموسمية مقابل تشغيل أقل نوعا ولكن أكثر من المتوقع فى فترة الركود ، وجد هانسن أن الأطفال والصبية الصغار (٦ – ١٥ سنة) ممن يعملون نصف إلى ثلث الوقت فى الزراعة إنما يعملون بأكثر من طاقتهم الجسمانية الطبيعية بأى مقياس أو رعاية إجتماعية فضلا عن اللوائح القانونية . وبالمثل إلى حد آخر النساء . ولولا هذا وذلك – يمضى الباحث نفسه – لخرجت الزراعة المصرية وهى تعانى من نقص العمالة الذكرية البالغة إلا وهى تشكو من زيادتها .

بالتالى ينتهى هانسن إلى أن سلوك معدلات الأجر الزراعى توحى بأنها مرتبطة بالإنتاج الحدى للعمل ولا تشير إلى نظرية أجر حد الكفاف المرتبطة عادة بالبطالة المقنعة . فتقلب الأجور بين الفصول والسنين وكثرة ساعات العمل المبذول أثناء مواسم النشاط الزراعى المرتفع خاصة جمع المحاصيل لا تشى ببطالة ذات بال . وعلى أية حال فإن البطالة الموسمية هى من ســـمات الزراعة فى مصر مثلما هى فى أنحـــاء أخرى من العالم (١) .

أما مابرو فلا يجد فى دراسته لأوائل الستينيات إلا فائض عمالة قليلا للغاية ، وأن الزراعة المصرية على النقيض من النظرية التقليدية لا تحتفظ دائما بإحتياطى كبير من العمال الزائدين على الحاجة ، ولو أنه ينتهى إلى أن عدم وجود البطالة المقنعة بالمعنى الضيق لا يعنى بالضرورة أنه ليس هناك فائض عمالة فى مجال الزراعة (٢) .

---

(1) B. Hansen, Rural employment problems in the United Arab Republic I.L. O., Geneva,1969.

(٢) الاقتصاد المصرى ، ص ٢٩٤ – ٢٩٨ .

بهذا الشكل بات يبدو من الصعب القطع فى قضية العمالة الزراعية إفراط هى أم تفريط . على أن الواقع أن جزءا من الخلاف يرجع إلى اختلاف أسس التقدير ، خاصة فى مجالين : موسمية العمل الزراعى المصرى ، ودور العمل التكميلى الأنثوى والصبيانى . فمن المعروف أن لموسمية العمل الزراعى عندنا قمتين : bi-modal قمة كبرى فى مايو – يونيو أثناء «الحصيدة» ونقاوة الدودة وزراعة الأرز ، وقمة صغرى فى سبتمبر – أكتوبر أثناء جنى القطن . وفى هذه الذروات نفسها يشتد دور العمل التكميلى من غير الذكور البالغين أى من الإناث والصبية تحديدا .

وفى الحالين فإن البعض إما لا يُـدخل هذا العمل الأخير فى الحســـاب بصورة جدية وإما لا يُدخل فيه الأعمال الدائمة غير الموسمية وغير الحقلية مباشرة كصيانة وإصلاح أدوات الزراعة وتطهير الترع والمصارف وإزالة الحشائش ... إلخ . ولو وحدت أسس الحساب الزراعى لضاقت زاوية الانفراج بين النظرتين أو النظريتين .

هذا تفسير ، ولكن التفسير الأهم هو أن هذه الاجتهادات وتلك ، على أية حال ، إنما تتحرك داخل إطار تكنيك استاتيكى ، بمعنى ثبات المستوى التكنولوچى المنخفض للزراعة . ومهما يكن من أمر ، فإن المؤكد أن ميكنة الزراعة ميكنة شاملة جديرة بأن تستلب الأغلبية العظمى من السكان الزراعيين مبرر وجودهم ذاته بكل بساطة . وحسبنا أن نذكر أن كل قوة الزراعة اليوم فى بريطانيا مثلا ٢,٥٪ فقط من السكان ، وفى الولايات المتحدة لا تزيد على ٣ – ٤٪ من مجموع السكان أو نحو ٦ – ٨ ملايين نسمة ، مقابل نحو ٥ ملايين فى مصر تعادل ٥٢٪ من القوة العاملة جميعا أو ١٢,٥٪ من مجموع السكان ، وذلك دون أن نذكر فارق حجم الانتاج الخرافى بين الحالتين .

معنى هذا ببساطة أنه لو حلت ، فرضا ، بضع مئات من الآلاف من الزراع الأمريكيين مثلا بآلاتهم وتكنولوچيتهم فى مصر لأنتجوا كل الانتاج الزراعى الذى ينتجه فلاحو مصر جميعا بملايينهم الخمسة ، ولو أن من الإنصاف أيضا أن نتذكر أن عوائق بيئة الزراعة المصرية الطبيعية والاجتماعية كأحجام الملكيات والحيازات والرى لن تسمح لهم بذلك عمليا على النحو الكامل . الغريب فى الموقف ، مع ذلك ، هو تلك الظاهرة الجديدة المتفشية مؤخرا فى الزراعة المصرية ، ونعنى بها نقص الأيدى الزراعية العاملة الحاد وارتفاع أجورها الأكثر حدة . فرغم أنها لا تنفى بالضرورة وجود إفراط سكانى ريفى وزراعى

مطلق ، فإنها تثبت أنه إفراط سكانى «تخلفى» كما قد نقول ، بمعنى أن هناك نقصا فى المستوى الفنى والمهارى بقدر ما أن هناك زيادة فى العدد والحجم الخام .

المدن والتحول المهنى

فإذا ما تركنا الزراعة والريف إلى سكان المدن ، فإن الكثيرين يعتقدون أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وطفرة المدنية وتضخم المدن الكبرى ليست كلها إلا الوجه أو الجانب الآخر من إفراط السكان الزراعيين ، حتى لتبدو المدن جزئيا كمجرد طفح الريف rural excrescence وحتى ليبدو المصريون - لانخفاض المستوى النوعى والكيفى للمدنية المصـــرية المتضخمة - وكأنهم فى معظمهم فلاحون يعيشون جزئيا فى مدن ويلبسون البدل ... إلخ .

وإذا كان الخروج من الريف هروبا من فقدان الآدمية ، فمن أسف أن الهجرة إلى المدن تكاد الآن تكون ضمانا بإهدارها . ففى المدن يتكدس البناء والسكان فى كتلة صماء خانقة مختنقة من الطوب والأسمنت والملاط والأسفلت تنتفى منها المساحات الخضراء واللون الأخضر وتصل درجة التزاحم إلى حد لا يعرف التراحم .

وفى مناخ هذه الكثافات الفلكية ، ولا نقول الحشرية ، فإن الهواء الذى يستنشقه الانسان شهيقا إنما هو زفير الآلاف من قبله . من هنا تلوث البيئة الزاحف وتدهور الأحوال الصحية ، فضلا عن أن للكثافة المكتظة وتلاصق الناس آثارها العكسية على النفسية والشخصية ... إلخ . أما عن مشكلة الاسكان الطاحنة والمواصلات الخانقة فقد أصبحت للمدن المصرية سمعة غير أثيرة البتة ، وهى لا تنفصل قط عن مشكلة إفراط المدنية من جهة وإفراط السكان العام من جهة أخرى . أى أن إفراط السكان ينعكس على أدق دقائق وكل تفاصيل الحياة اليومية للمصرى العادى ، تطارده أينما كان ولا فكاك له منها مهما حاول .

وعدا هذا ، فإذا كانت نسبة سكان المدن فى مصر الآن تقترب من النصف (٤٤٪) فإن جزءا كبيرا من هذا النمو الهام غير وظيفى بالقطع فى أكثر من معنى . فعدا البطالة بأنواعها المختلفة ، فلعل الحرف غير المنتجة والغامضة هى أكثر فى المدن منها فى الريف .

بل فى تقدير البعض أن البطالة المقنعة فى مصر ظاهرة حضرية وليست ريفية ، أو قل أكثر منها ريفية (١) .

كذلك ، وكما قدر فى فرنسا (٢) ، يعانى قطاع الحرف الثالثة أى وظائف التجارة والخدمات ، بما فيها الادارة البيروقراطية ، من إفراط مهنى محقق لا شك فيه . والواقع أن من أبرز خصائص التحول المهنى الحديث فى مصر بروز وتضخم القطاع الثالث ، حيث ارتفعت نسبته من ٣٤,٩٪ فى ١٩٦٠ إلى ٣٩,٨٪ فى ١٩٧٠ ، ولعله الآن يمتص نصف القوة العاملة فى مصر إلا قليلا .

وتضخم القطاع الثالث بالدقة ، خاصة فى إطار الاقتصاد المصرى ، هو مقياس فعال لإفراط السكان أو مؤشر دال عليه ، لأنه إلى حد بعيد قطاع مختلط يضم الكثير من النشاطات المشكوك فى قيمتها الاقتصادية أو الطفيلية غير المنتجة ماديا . ولذلك فإن التحول المهنى إليه كنتيجة لإفراط السكان لا يحل مشكلة الانتاج والعمالة بقدر ما يعد تحايلا على مشكلة البطالة ، ولا يعدو أحيانا أن يكون تحويلا لمحل الفقر والتشغيل غير الكامل والانتاجية المنخفضة إما من قطاع اقتصادى إلى آخر أو من منطقة جغرافية إلى أخرى ، وفى أغلب الأحيان يعد تحويلا من الانتاج إلى الاستهلاك .

هكذا ، إلى جانب البطـــالة الزراعية وبطالة غير المتعلمين عموما ، هناك بطالة المتعلمين والمهنيين . وفى تشخيص البعض أن دور التعليم فى مصر من الناحية العملية هو أنه يحول وينقل البطالة المقنعة فى الريف والزراعة إلى بطالة مقنعة فى المدن والخدمات . فهو لا يمتص إفراط البطالة المقنعة بقدر ما يغير قناعها وموقعها أساسا إلى لون أكثر بريقا وتحضرا بعض الشىء . والسبب الأساسى فى هذا هو أن تعليمنا فى معظمه تعليم «استهلاكى» لا «إنتاجى» كما يوصف فعلا .

من هنا فإذا كان الأميون فى الأحوال العادية يعدون عالة على المتعلمين ، فنحن فى مصر الآن قد وصلنا إلى مرحلة غريبة أصبح فيها المتعلمون عالة على الأميين جزئيا ، لأن الجانب الأول غير منتج ماديا والأخير هو المنتجون . وللسبب نفسه نجد كقاعدة عامة

---

(١) مابرو ، ص ٤٣ .

(2) Alfred Sauvy, "Progrés téchnique et repartition professionnelle de la populations, Population,1949, p.322.

تقريبا أن المصرى العادى فى القرية فلاح ، فإذا هاجر إلى المدينة فموظف ، فإذا هاجر إلى الخارج فمدرس . ولهذا فإن الحل الوحيد هو «تريبف» التعليم و«تمهينه» .

ومهما يكن ، وباستثناءات محدودة ، فلا تكاد تخلو مهنة أو حرفة ، أو خط أو قطاع من مهنة أو حرفة ، فى مصر حاليا من قدر من ترهل وتضخم وفائض فى شكل عمالة زائدة ، حتى فى الصناعة ، مما يرتد عبئا مباشرا عليها وعلى اقتصادياتها واقتصاديتها ويخفض من هامش قيمتها الحدية أجورا وأرباحا . ولا يغير من هذا فى حالة الصناعة ندرة الحرفيين المهرة وكادرات الفنيين المتطورة وفرط المغالاة فى ارتفاع ورفع أجورهم حاليا إلى حد الأزمة المزمنة الطاحنة فى حياة المواطن العادى اليومية فهذا الوضع ، وسط طوفان البشر الكاسح ، وتماما كما رأينا فى حالة العمل الزراعى مؤخرا ، إنما يدل على ما سميناه إفراط السكان التخلفى أو إفراط سكان التخلف الذى يميز الدول المتخلفة تكنولوجيا وحضاريا .

وفيما عدا هذا ، فإن كل فرع أو شعبة مهنية أو حرفية مترهلة متضخمة من تلك المهن والحرف ليست فى الواقع إلا شريحة نوعية وانعكاساً متخصصا لإفراط السكان العام ، وليس هذا بدوره فى التحليل الأخير سوى مجموع هذه الفوائض والترهلات . أى أن إفراط السكان العام يكاد : باختصار ، يتغلغل فى كل قطاع وشريحة من المجتمع .

هجرة العقول

فى هذا الإطار العريض ، دعنا الآن نركب لقطتين مفصلتين كنماذج وأعراض للترهل المهنى ، ولتكن الأولى هجرة العقول والثانية جيش الموظفين . فعن الأولى ، كما تسمى ، فإن الظاهرة مستحدثة للغاية طبعا ، ولكنها ليست مستصغرة الشأن أو المدى أو الخطر . فهى تكاد تمثل شريحة الهجرة الحقيقية الوحيدة من بين كل الخروج المصرى الحديث للعمل بالخارج . وهى بذلك مرتبطة الجذور والدوافع بضغوط إفراط السكان فى التحليل الأخير بلا شك .

ذلك أن إفراط السكان قد جعل الحياة صعبة قاسية وربما غير ممكنة للبعض ، مما دفع بمن يقدر على الهجرة إلى أن يهاجر بمعنى الاقامة النهائية فى الخارج والتجنس والتوطن ... إلخ . فمن الذى يقدر ؟ إنه أساسا المتعلم جدا ، أى العقول المثقفة والفنية على

المستويات العالمية أو العالية ، لأنها وحدها التى تستطيع أن تعيش وتعمل وتتعامل مع المجتمعات الأجنبية المتقدمة الراقية ، فضلا عن أنها مطلوبة هناك ولها مجالها الواسع المتوسع كما نعلم مثل الولايات المتحدة وكندا ... إلخ .

والنتيجة أن هذه الطبقة العليا من المتعلمين والمثقفين والتكنولوجيين ، التى تمثل قشدة المجتمع المصرى العصرى ، تنزع بانتظام أولا بأول لتنقل إلى مجتمع آخر تماما . وإذا كانت هناك طبقة جديدة تضاف بدل هذه الطبقة أو القشرة العليا عن طريق التصعيد من أسفل من فائض السكان وإفراط السكان ، طبقة تبدأ عملية التعلم والترقى من أول وجديد، فإن معنى هذا وذاك أن هناك دورة رأسية كالتيارات الصاعدة فى المياه عند غليانها : عملية نزع للقشدة من أعلى ، وعملية إحلال صاعد من أسفل .

فكأن مصر بهذا تعمل لحساب غيرها فى النهاية ، وتحافظ بجد ونشـــاط على تخلفها هى . ولا عجـب أن تسمى العملية بإستنزاف العقول أو حرفيا «نزيف المخ brain drain » . وواضح أنه ما كان لهذه الدورة أن تحدث أصلا لو كان للطبقة العليا النازحة أو المنزوعة مكان مناسب فى المجتمع ، فلا تغادر الوطن ولا تهاجر . ومن هنا لابد فى نهاية المطاف أن تعد الهجرة المصرية المستحدثة ، على الأقل جزئيا ، جزءا من الثمن الفادح الذى تدفعه مصر لإفراط السكان .

دولة الموظفين

بعد هجرة العقول ، خذ الآن جيش الموظفين . هم أولا فى تكاثر مطرد ، وبمعدل يفوق تكاثر السكان العام بدرجة مزعجة حقا . فإذا عدنا إلى سنة ١٩٥٢ فقط ، فإن عدد العاملين بالجهاز الادارى بلغ ٣٤٠,٠٠٠ تقريبا . ولكنه فى سنة ١٩٥٩ فقط كان قد ناهز ١,٢ مليون ، أى ارتفع إلى نحـــو ٣٥٠٪ فى أقل من عقد . وإذا كانت تلك حقبــة «الاشتراكية» فى مصر يوليو ، فإنها لا تفسر أو تبرر هذه التخمة التى ترقى عمليا إلى «ثورة بيروقراطية مضادة» .

فى عقد الستينيات التالى ٦٠ - ١٩٧٠ زاد عدد الوظائف الحكومية بنسبة ٧٠٪ ، وزادت أجورها بنسبة ١٣٢٪ ، مقابل ٢٠٪ فقط زيادة فى كل من مجموع السكان والعمالة، ٦٨٪ فى الانتاج القومى . أما فى الخمس عشرة سنة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٩ فقد

زاد عدد موظفى الحكومة بنسبة ١٣٧٪ ، مقابل ٣٥٪ زيادة عدد السكان العام ، أى نحو ٤ الأمثال . وبصيغة أخرى كان متوسط الزيادة السنوى ١٠٪ مقابل ٢,٥٪ على الترتيب بالتالى ارتفعت نسبة الموظفين إلى مجموع السكان من ٣١ فى الألف إلى ٥٦ فى الألف فى التاريخين . ..

ومرة أخرى ، ارتفع مجموع الجهاز الحكومى من ١,٩ مليون (١,٨٧٦,٠٠٠) سنة ١٩٧٧ إلى ٢,٢ مليون سنة ١٩٧٩ فقط ، أى بنسبة ١٦٪ فى سنتين أو ثلاث فحسب . حتى إذا وصلنا إلى الثمانينيات ارتفع عدد العاملين فى الحكومة إلى ٢,٧ – ٢,٨ مليون فرد (مقابل ٢,٥ مليون فى فرنسا) ، تعادل ٢٧,٧ – ٢٩٪ من مجموع القوة العاملة بالبلد جميعا ، وبمعدل موظف واحد لكل ٢٣ مواطنا .

إلى هذه الأرقام ينبغى أن نضيف أيضا العاملين فى القطاع العام ، وقد بلغ عددهم نحو ١,٥ مليون فرد ، بنسبة ١٥,٤٪ من جملة القوة العاملة ، وبهذا يكون عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام معا نحو ٣,٧ مليون فى أواخر السبعينيات ، ونحو ٤,٢ مليون فى أوائل الثمانينيات، بنسبة ٤٣,٢٪ من مجموع القوة العاملة الوطنية ، وبمعدل عامل واحد لكل ١٠ مواطنين تقريبا . إن عُشر المصريين جميعا موظفون فى الدولة بشكل أو بآخر .

الطريف أن السعاة والفراشين – الخدمات المعاونة كما تصنف أو توصف بيروقراطيا – تمثل قطاعا مكتنزا من الجهاز ككل ، وإن تضاربت الأرقام أو اختلف محتواها . ففى رواية أن عددهم فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة يبلغ ١٦٢ ألفا ، ٢٩٪ منهم مركزون فى محافظة القاهرة وحدها . ولكن رواية أخرى ترتفع بعددهم إلى ٤٣٥ ألفـا ، بنسبة ٢٣٪ من مجموع موظفى الكـــادر العام البالغ ١,٩ مليون سنة ١٩٧٧ ، أو بمعـــدل ساع واحد لكل ٤ موظفين . ولا تعليق .

أما إذا كان لنا أن نعلق على حجم قطاع الموظفين برمته ، فإن شبهة الافراط لا شبهة فيها . ولا يشك أحد فى أن الموظف المصرى فى الأعم الأغلب عضو بلا وظيفة . فى سنة ١٩٧٩ مثلا قدرت العمالة الزائدة فى القطــاع العام والحكومة بنحو ٤٥٠ ألفا ، بنسبة ١٥٪ بطالة مقنعة . لكن المؤكد أن هذا تقدير دون الواقع بكثير جدا . والشعور العام السائد هو أن الاستهلاك أغــلب على هذا القطاع من الانتاج ، وأنه قابل للقسمة على

اثنين وربما على ثلاثة أو أربعة دون أدنى خلل فى إنتاجيته أو كفاءته . وإذا كان المقدر أن نصف فلاحى مصر على أكثر تقدير يمكن أن يقوموا بنفس الانتاج الحالى ، فإن ربع موظفى الدولة يمكن يقينا أن يؤدوا نفس الانتاج الحالى . وكلتا الظاهرتين عرض قطاعى من إفراط الســـكان من جهة وتفريط التكنولوجيا من الجهة الأخرى .

إليك مثلا ما يقوله مابرو عن هذه الشريحة . «إن البطالة السافرة قد تم تفاديها أو إحتواؤها عن طريق خلق عدد غفير من المستخدمين الذين لا يُستغلون استغلالا كافيا ، مستخدمين وموظفين حكوميين محبطين وغير أكفاء بالضرورة» . من ثم فإن استيعاب الخريجين من المتعلمين بالجملة فى الجهاز الوظيفى للحكومة وتضخمه بهم قد جاء ، كما يضيف الكاتب نفسه ، «نتيجة للضغوط الســكانية أكثر من أنها نتيجة للتنمية الاقتصادية» . (١)

مستوى المعيشة

الدخل الفردى

إما عن مستوى المعيشة ، فلئن كانت دلالة اتجاه متوسط الدخل الفردى غامضة لتطور الأسعار وقيمة النقد ، فإن مستوى متوسط الدخل الحالى يعد منخفضا جدا بالنسبة للدول المتقدمة ، بل بالنسبة لأغلب الدول العربية ، البترولية وغير البترولية على السواء ، وكذلك يقل عن معظم دول العالم الثالث حتى إفريقيا ، كما يقصر دون الحد الأدنى الذى تحدده هيئة الأمم المتحدة . فمن بين أكثر من ١٥٠ دولة أعضاء فى الأمم المتحدة ، يأتى ترتيب مصــــر من حيث متوسط دخل الفرد أقرب عادة إلى ذيل القائمة ، بعد المائة بكثير بالتأكيد .

فبأرقام البنك الدولى ، بلغ متوسط الدخل الفردى فى مصر سنة ١٩٧٥ نحو ٢٦٠ دولارا ، أى أقل من دول مثلا سوازيلاند (٤٤٠) أو بوتسوانا (٣٥٠) أو موريتانيا (٣٣٠) أو الكاميرون (٢٩٠) أو السودان (٢٧٠) . وبصيغة مباشرة فإن متوسط الدخل حتى فى معظم دول العالم الفقيرة والمتخلفة أعلى من المتوسط المصرى .

(١) الاقتصاد المصرى ، ص ٣١٨ .

والواقع أن مصر الآن أصبحت أقل فى متوسط الدخل القومى من معظم الدول العربية، لا يقل عنها سوى اليمنين والصومال . وفى إفريقيا تقف مصر بالتقريب فى الوسط من حيث متوسط الدخل ، فعدد الـــدول التي تقل عنها فيه يكاد يعادل عدد الدول التي تفوقهـــا . وعلى الجملة ، فإذا كان تصنيف دول العالم الآن ، وبعد طفرة دول البترول الحديثة ، قد تحول من ثلاثية إلى رباعية ، فإن مصر من أسف قد انزلقت من العالم الثالث إلى العالم الرابع ، الأكثر فقرا بين فقراء العالم .

أما على الطرف المقابل أو طرف النقيض ، وبأرقام البنك الدولى أيضا لسنة ١٩٧٦ فلقد كان أعلى متوسط دخل فى العالم هو للكويت (١٥،٤٨٠ دولارا) فدولة الامارات (١٣،٩٩٠) قطر (١١،٤٠٠) . ولمجرد المقارنة ، فإن معنى هذا أن الدخل المصرى كان يعادل بالكاد ١،٧٪ من أعلى دخل فى العالم وهو الكويتى ، أو أن هذا الأخير يعادل الدخل المصرى نحو ٦٠ مرة ، أى أن متوسط دخل الكويتى فى أسبوع يزيد على متوسط دخل المصرى فى سنة . أما إذا استبعدنا هذه الحالات الشاذة أو الخارقة حتى بالمقياس العالمى وقارنا مع الدول الغربية المتقدمة ، فإن الولايات المتحدة (٦٢٠٠ دولار) كانت تعادل المتوسط المصرى نحو ٢٤ مرة ، أى أن متوسط دخل المصرى فى سنتين كاملتين يعادل متوسط دخل الأمريكى فى شهر واحد .

أما مع دول الســوق الأوروبية المشتركة (٤٣٢٠ دولارا) ، فلقد كـــانت ككل تعـــادل المتوسط المصرى ١٦ مرة ، بمعنى أن متوسط دخل الفرد الواحد فى هذه الدول كان يعادل على الأقل دخل ٣ عائلات مصرية فى المتوسط كل منها يتألف من ٥ – ٦ أفراد. أما إذا تواضعنا إلى مســتويات أكثر عملية وأصح فى المقارنة مثل بعض دول جنـــوب أوروبا (١٧٠٠ – ١٣٠٠ دولار) أو أمريكا اللاتينية (١٣٠٠ – ٨٠٠ دولار) ، فقد كان متوسط دخل الفرد فى هذه الحالة يعادل متوسط دخل الأسرة المصرية فى الأعم الأغلب .

ورغم أن متوسط الدخل الفردى فى مصر ارتفع منذ ذلك التاريخ ، ١٩٧٥ ، إلى نحو الضعف الآن حيث يبلغ حاليا نحو ٤٧٠ دولارا فى السنة ، فإن موقعه العالمى النسبى لم يكد يتقدم ، إن لم يكن حقا قد تقهقر . فمثلا فى سنة ١٩٨٣ جاءت قطر على قمة العالم بمتوسط قدره نحو ٢٧٧٩٠ دولارا ، تليها الكويت بمتوسط ٢٥٨٥٠ ، فالامارات بنحو

٢٥٦٦٠ ، ثم الولايات المتحدة بنحو ١٢٥٣٠ دولارا . وهذه المتوسطات تبلغ مثل المتوسط المصرى نحو ٥٩ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٢٦ مرة على الترتيب .

ويعنى هذا ببساطة أن دخل الفرد الأسبوعى فى كل من الدول الثلاث الأولى يزيد على دخل المصرى السنوى برمته ، بينما يكتفى الأمريكى - أكثر تواضعا - بدخل أسبوعى يعادل دخل المصرى فى نصف سنة فقط أو نحو ذلك . وببساطة أكثر (أكثر إفصاحا أم إيلاما ؟) ، فإن دخل القطرى أو الكويتى أو ابن الامارات فى سنة يعادل أكثر من دخل المصرى طوال عمره ، باعتبار أن متوسط عمر الرجل المصرى الآن ٥٢ سنة (٤٧٠ دولارا × ٥٢ سنة = ٢٤٤٤٠ دولارا) . وليس إلا للمرأة المصرية ، بمتوسط عمرها الأطول والبالغ ٥٥ سنة ، أن تطمع فى الاقتراب من أقل تلك المتوسطات البترولية - إلا أنها للأسف ولكن بلا سخرية ليست هى التى تعمل فى الأعم الأغلب .

على أية حال ، إذا كان لنا الآن أن نلخص الموقف العام فى صورة جامعة بصرف النظر عن التغيرات السريعة من عام إلى عام ، فلعل فى هذه المتتالية أو المتتابعة كل بلاغة الايجاز وبعض فصاحة البيان . على القمة ، قمة البتروليين ، دخل الفرد فى السنة يعادل مع التجاوز دخل المصرى طوال حياته . فى الدرجة الثانية ، عند أغنياء الغرب ، يبلغ دخل الفرد فى أسبوع بالتقريب دخل المصرى فى سنة . فى الدرجة الثالثة ، بين أوساط الأوروبيين ، يناهز دخل الفرد فى شهر دخل المصرى فى سنة . أخيرا ، وفى الدرك الأسفل من العالم عموما ، يبلغ دخل الفرد السنوى دخل أسرة نووية مصرية فى السنة . وليس إلا خارج ذلك السلم بأسره ، وعلى أفقر فقراء العالم الثـــالث أو الرابع فقط ، يتفوق أو يتـــربع المتوسط المصرى أو المصرى المتوسط . ولا تعليق .

صورة سيئة بما فيه الكفاية - أليس كذلك ؟ - تضع المصرى بجدارة بين «أساطين» فقراء العالم المعاصر . الواقع ، مع ذلك ، أنها صورة مخففة محسنة نسبيا لأنها تجريدية متوسطية ، إذ أن الصورة الحقيقية بتضاريسها الداخلية أسوأ بالطبع حيث يضاف إلى المستوى المتدنى عامة الخلل الطبقى الجسيم فى توزيع الدخل القومى . ولن نردد هنا ما سبق عن خط الفقر الذى يقع تحته نحو ثلث السكان فى الحضر ونحو خُمسيهم فى الريف، والذى قد يبتلع نصف سكان مصر جميعا لولا الدعم - على علاته والتواءاته ومتاعبه ومشكلاته .

نقول ذلك لا تحاشيا للتكرار ميثودولوچيا ، ولكن أساسا تفاديا لاختلاط الأوراق إيديولوچيا ، تلك اللعبة التى يمكن أن تنسب إلى إفراط السكان المتهم أو المتوهم ما ينبع أصلا من النظام السياسى - الاجتماعى الفاسد . وإنما حسبنا هنا أن ننتهى إلى أن الخريطة الداخلية لتوزيع الفقر فى مصر تزيد خريطته الخارجية قتامة وظلالها تكثيفا ، دون أن يكون ذلك جريرة إفراط السكان أو من فعله بالضرورة .

التغذية والمركب الغذائى

أن ينفق المصرى المتوسط ٦٢٪ من كل دخله على الغذاء فى المتوسط . هو وحده إدانة حاسمة للمستوى المعيشى ابتداء ، ودليل قاطع يمكن أن يختتم قضية إفراط السكان انتهاء ، لكننا ، ما بين البداية والنهاية ، إنما نريد بالطبع حيثيات الحكم أساسا . وفى هذا السبيل ، فلعل من المفيد أن نبدأ بالصورة اللفظية قبل الرقمية ، أو بالخريطة الجغرافية قبل الجدول الاحصائى .

وها هنا فإن الحقيقة الأساسية الأكثر بروزا هى أن المركب الغذائى المصرى بسيط إلى متواضع ابتداء بالنسبة إلى غيره من المناطق الجغرافية ، وإن كان فى ذلك يبدى تلاؤما طبيعيا مع البيئة المناخية الحارة وشبه الحارة . والواقع أن هناك انحدارا أو تدرجا جغرافيا منطقيا gradiend فى المركب الغذائى من الشمال إلى الجنوب من أوروبا حتى مصر .

ففى أوروبا شمال الألب ، بقسوة مناخها ورطوبتها ومراعيها ، يتألف المركب أساسا من رباعية الخبز الأسمر (الشليم والشوفان) - اللحم - اللبن - البيرة . أما فى أوروبا جنوب الألب أى حوض البحر المتوسط ، المعتدل الدفىء المشمس الأجف الأفقر فى المراعى، فإنه يتألف من رباعية خبز القمح - زيت الزيتون - الفواكه - النبيذ .[1] أما فى مصر الجافة الحارة بلا مراع ، فإن المركب يقتصر على ثلاثية الخبز - البقول - الخضروات . فالبقول فى مصر تحتل مكان اللحم واللبن فى الشمال ومكان الزيتون وزيته فى المتوسط .

---

(1) Fleure, "Human regions", Geog. teacher,1917, p.109.

واضح بالتالى أن المصرى العـــادى ، خاصة الفـــلاح ، يكاد يكون نباتيــــا رغم إرادته vegetarian-in-ordinary ، وهو كنباتى لا يعد حتى من العواشب herbivore رغم شدة ارتفاع نسبة الخضروات الآن فى مصر ، وإنما هو فى الدرجة الأولى من أكلة الخبز artophagoi كما سماه الإغريق منذ أقدم العصور .(١) فالخبز هو مادة الحياة وصلبها حرفيا Staff of life ، وليس صدفة أننا نطلق عليه «العيش» ، نحو نصـــف كيلو للفرد يوميا .

ومن هذه الزاوية ، فلقد كان المصرى تقليديا من أكلة خبز القمح والشعير ، إلى أن أدخلت الذرة بعد كشف العالم الجديد فانتشرت نهائيا منذ قرنين تقريبا . ولقد جاء هذا التحول خطوة إلى الوراء ، ومن الكيف إلى الكم ، لأن الذرة أوفر غلة وأكثر إشعارا بالامتلاء ولكن القمح غذاء أرقى وأرق . وإذا كان التقسيم الآن قد أصبح على أساس الذرة للفلاح والقمح للمدينة ، فإن الذرة كما رأينا كان المسئول الأول عن مرض البلاجرا الجلدى (pellagra necklace) عند الفلاح ، فهو مرض من أمراض سوء التغذية ، ولو أنه لحسن الحظ كاد ينقرض .

وإذا كان المصريون من أكبر أكلة الخبز فى العالم ، فإنهم فى المحل الثانى شعب أكول للخضروات . فمتوسط استهلاك الفرد يعتبر ، كالخبز ، أعلى ما فى العالم ، وذلك بمعدل نصف كيلو آخر يوميا . أى أننا شعب أكول للخبز والخضر أساسا . والسبب ببساطة أنهما أرخص أنواع الأغذية . وعلى الجانب الآخر ، يبلغ متوسط استهلاك الفرد من الفواكه نحو كيلو كل أسبوع ، وهو معدل معتدل نسبيا ، ولو أنه فى انخفاض حاد فى السنوات الأخيرة لتزايد نسبة التصدير والأسعار الابتزازية .

وعلى الجملة ، فإن أغلب غذاء المصرى هو النشويات ، تقل فيه (وتزداد كل يوم قلة) نسبة البروتين الحيوانى والنباتى ، سواء من اللحوم أو الدهون أو الألبان أو البيض ، أو ما يسمى بالأغذية الواقية protective foods أو البناءة body-builders . والمقدر أن الحبوب تمثل المصدر الرئيسى لحصيلة المصـــــرى من البروتين عموما ، نحو ٧٠٪ . ومن المعروف

---

(1) Mark Armand Ruffer, "Food in Egypt", Mémoires presentés á l'institut d'Egypte, t. 1,1919, p.45.

أن متوسط استهلاك المصرى العادى من اللحوم أو الأسماك من أقل المتوسطات فى العالم ، وأقل منه استهلاكه من اللبن ومنتجات الألبان . ويقدر نصيب المصرى من البروتين الحيوانى فى المتوسط بنحو دستة من الجرامات يوميا ، أى نحو ربع دستة من الكيلو جرامات فى السنة بطولها ، هذا فى حين أن الحد الصحى الوقائى هو ثلاثة الأمثال فى الحالين ، أى أن نصيب المصرى دون الثلث اللازم تقريبا .

وإلى وقت قريب كان المعروف أن اللحم غذاء الفلاح مرة كل شهر أو موسم تقريبا ، يقتصر على الأعياد والمناسبات ، ولكن هذا يصبح الآن بالتدريج وبصورة متزايدة وضع ساكن المدينة أيضا ، أى يوشك فى المستقبل أن يصبح سمة قومية عامة ، بغض النظر عن الأقلية القادرة . (لعلها ليست صدفة تفشى ظاهرة تربية الدواجن فى الحدائق والأسطح مؤخرا كحل لمشكلة اللحم والبيض ، وغزوها حتى لأرقى أحياء العاصمة ، كما لو كانت تأكيدا للعنصر الريفى الكامن فى مدننا أو كعملية «التربيف» الملاحظة بوفرة !) .

من الناحية الأخرى ، وبالدرجة نفسها ، يزداد الاعتماد على البقول كمصدر للبروتينات النباتية وكبديل عن اللحوم وعن البروتينات الحيوانية . والصدارة بين البقول هى بطبيعة الحال للفول ، الذى يمثل من هذه الزاوية وعلى عكس الشائع تلاؤما بيئيا جيدا فى مناخنا الحار ، والذى أصبح أكثر من مجرد طعام شعبى وإنما طعام وطنى تقريبا . (ولعلها ليست صدفة كذلك انتشار بل استشراء مطاعم الفول حاليا فى كل ركن من مدن مصر وقراها ، واتساع دائرة مستهلكيه وارتفاع مستواهم فى السلم الاجتماعى بالتدريج إلى طبقات أعلى لم تكن تعتمد عليه تقريبا) والواقع أن الفول قد أصبح خط الدفاع الأخير ضد الجوع أو المجاعة وثورة الجياع فى مصر ، وهو ما تدركه السلطة جيدا ولذا تحرص أشد الحرص على توفيره للجماهير تحسبا وتوقيا ، شأنه فى ذلك شأن الخبز تماما .

بالمثل يعتبر نصيب المصرى العادى من الڤيتامينات محدودا نوعا لقلة استهلاكه من الفواكه رغم التعويض الأساسى من الخضروات . وحتى مع ذلك ، فإن هذا النصيب وذاك فى تناقص سريع الآن لتزايد السكان بالنسبة للانتاج أولا ولتزايد التصدير (خاصة الموالح والموز) بحدة ثانيا . والواقع أن هنا قد حدث نوع من «الترقية» بين الثمار المستهلكة، فما كان منخفض الأهمية والقيمة أصبح مرتفعها ، وما كان مرتفعها تحول إلى مرفهات وترف . فبعض من ثمار العلف قديما تحولت إلى خضروات للانسان (كالقرع والكوسة) ،

فى حين تحولت بعض الخضروات إلى فواكه (كالخيار) ، بينما تحولت معظم الفواكه لغلائها إلى كماليات تقريبا .

ولو استمر هذا الاتجاه فنخشى أن قد يأتى اليوم الذى يصبح فيه البلح والتين الشوكى وما أشبه هى الفواكه الأساسية للمصرى العادى ، بمثل ما أن الفول والبقول تتحول بسرعة إلى الغذاء الأساسى . ولهذا فإن شعار «التصدير أو الموت» ، على صحته كمبدأ ، لا ينبغى أن يتحول إلى اختيار بين «التصدير والجوع أو الموت بالمجاعة» .

معنى هذا باختصار أن هناك نقصا أساسيا سيئا ثم تناقصا مطردا مؤسفا فى التغذية كما وكيفا ، بحيث يزداد مركز ثقلها استقطابا فى النشويات أساسا ، مصدر الطاقة والحرارة فقط . وحتى فى النشويات ، فإن الاحصائيات تدل على انخفاض نصيب المصرى من السعرات الحرارية، وإن عد معتدلا بالقياس إلى البلاد المتخلفة . وبذلك لا يكاد يتبقى كأساس التغذية بالنسبة للسواد الأعظم سوى الخبز والفول ، وبذلك يعود المصرى المحدث آكل خبز أكثر من أى وقت مضى منذ وصفه الإغريق بذلك ، وشعبا من «الفوالة» كما وصفه بعض العرب البتروليين المحدثين .

وعموما ، فليس من شك أن هناك عملية «ترقية upgrading » عامة فى كل السلع الاستهلاكية الغذائية وبالتالى انحدارا مطردا فى مستوى الغذاء كل بضعة أعوام ، فما كان لا يؤكل منذ عقد يؤكل الآن ، وما كان لا قيمة له·أصبح غالى الثمن . يقابل هذه العملية بالضرورة عملية «تنزيل downgrading » فى القيمة الهامشية للإنسان المصرى . وإذا استمر هذا الاتجاه وذاك ، فإن الخوف هو أن تنزلق مصر مرغمة ولكن دون وعى إلى المستوى أو المثال الصينى ، «شعب يأكل كل شيء» من الحيوان ذى الظفر إلى النباتات الطفيلية والفطريات والقوارض ... إلخ . فنجد أن المصرى يتحول من آكل خبز وبقول إلى آكل أعشاب وجذور ، إلى أن يتحول فى النهاية من الجوع إلى المجاعة . ولا جدال فى أن هذا التحول المطرد نحو الأسوأ هو فى معظمه أو بعضه نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لإفراط السكان .

بالأرقـــام

تلك إذن فى عناصرها وبنودها الرئيسية هى قائمة طعام المصرى العادى . وسواء

عدت هذه اللوحة أو الخريطة جزءا من «جغرافية الغذاء» كما يمكن أن نسميها منهجيا ومن «جغرافية الجوع» كما يمكن أن ندرجها عمليا ، فقد آن لنا أن نترجمها إلى لغة الأرقام والجداول الاحصائية لكي نقطع كل شك باليقين . ولأن الأرقام تكاد تشرح نفسها بنفسها ، فسنكتفي بالحد الأدنى من التحليل أو التعليق . ولنبدأ بتطور القائمة الغذائية منذ الخمسينيات ، كما يفعل الجدول الآتي الذي يعكس ارتفاعا مطردا في السعرات الحرارية ولكن انخفاضا حادا في البروتينات .

تطور المتوسط اليومي للسعرات الحرارية والبروتينات (١)

السنة	السعرات اليومية	البروتينات بالجرام
٥١ – ١٩٥٢	٢٣٢٤	٣٤,٧
٦٠ – ١٩٦١	٢٥٣٠	
٦٣ – ١٩٦٤	٢٩٣٠	٤٩,٠
٦٦ – ١٩٦٧	٣٠٦٤	٤٦,٧
٦٨ – ١٩٦٩	٢٨٩١	٤٣,٦
٧٧ – ١٩٧٨	٢٦٠٠	١٣,٠

ولا يكاد يختلف الاتجاه العام على مستوى الاستهلاك السنوى . فكما يسجل الجدول الآتى ، ما يزال الارتفاع حادا فى متوسط استهلاك الحبوب والنشويات ومازال الانخفاض ملحوظا فى اللحوم ، وذلك خلال سنوات السبعينيات .

متوسط الاستهلاك الفردى السنوى (كجم)

الغذاء / السنة	١٩٧٠	١٩٧٨
الحبوب والنشويات	٢٥١	٢٩٧
اللحوم	١١,٥	١٠,٣
الألبان	٥٣	٥٢٥,٥.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الزيادة فى السكان فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩ ، المؤشرات الاحصائية .

فإذا أخذنا أرقام السنة الأخيرة ١٩٧٨ بمزيد من التفصيل ، فإن الجدول التالى يضع النقط على الحروف . فمثلا مقابل ٢٩٧ كجم مجموع الحبـوب والنشويات ، أى أكثـر من ربع طن ، لا يزيد مجموع البروتينات على ٣٣,٤ كجم ، منها ٤,٢ كجم فقط من البروتينات الحيوانية ، ٢٩,٢ كجم من البروتينات النباتية ، يضاف إليها نحو ١٠ كجم من زيت الطعام .

متوسط استهلاك الفرد السنوى

١٩٨٧ (كجم)

الغذاء	كجم	الغذاء	كجم
القمح	١١٥	الخضروات	١٠٩,٦
الذرة	٩١	الفواكه	٥٣,٧
الأرز	٣٦	اللحوم	١٠,٢
السكريات	٢٦,٦	الأسماك	٣,٩
البقول	٧,٥	الألبان	٦٤,٥
		البيض	١,٦

هذا ، وفى إحصائية أخرى أن نصيب الفرد من البروتين الحيوانى قد ارتفع الآن إلى ١٤ كجم، منها ٦,٨ كجم من اللحوم الحمراء ، ٣,٤ من اللحوم البيضاء ، ٣,٩ من الأسماك . على أن دراسات أخرى حديثة تشير إلى انخفـاض معدل استهلاك اللحوم تحـديدا إلى نحو ٧ كجم مؤخرا، فى حين أن الحد الصحى الواقى هو ١٢ كجم ، وذلك أيضا مقابل ٧٠ كجم فى أوروبا أى عشـرة الأمثال ، ودون أن نذكر الأرجنتين بلد اللحوم بمعـدلها الفريد ١١٠ كجـم فى السنة .

إذا انتقلنا إلى المسـتوى اليومى ، فرغم أن متوسط استهلاك المواطن المصرى العادى قد ارتفع من ١٢٩٣ جراما سنة ١٩٦٧ إلى ١٥٧١ جراما سنة ١٩٧٦ ، فإنه يظل منخفضا بوضوح شديد عن المعدلات الأوروبية حيث يبلغ ١٨٨٨ جراما فى بريطانيا ، ٢٢٠٨ جرامات فى فرنسا ، ٢٢١٦ جراما فى الولايـات المتحدة . على أن المشكلة الأساسية عندنا هى الكيف أكثر منها الكم الخام .

فالمكونات الأساسية للاستهلاك المصرى تسودها الحبوب والنشويات ، على العكس من الاستهلاك الأوروبى الذى تسوده البروتينات كما يوضح الجدول التالى . والواقع أن نقطة الضعف الجوهرية فى الغذاء المصرى هى اللحوم تحديدا ، حيث قدر متوسط الاستهلاك اليومى بنحو ١٩ جراما فقط ، تنخفض خارج القاهرة والاسكندرية إلى ٥,٤ جرام فحسب ، وهذا وذلك مقابل ٣٣ جراما كحد صحى وقائى .

متوسط استهلاك الفرد اليومى (بالجرام)

الغذاء	مصر	الدول الغنية
الحبوب	٦٠٠	١٢٠
البروتينات الحيوانية	١٧٠	٤٢٦
الألبان	١٠,٥	٥٠

ولا تختلف النتيجة كثيرا إذا أخذنا بالنسب المئوية بدل الأرقام الحقيقية ، كما يوضح الجدول التالى الذى يجمع بين الأساسين وهو يقارن بين مصر وبريطانيا فى مجال الاستهلاك الغذائى اليومى . (١)

الغذاء	مصر	بريطانيا
الحبوب والنشويات (٪)	٢٥	٢
اللحوم والدواجن (بالجرام)	٤,٣	٣٠,٥
الألبان (بالجرام)	١,٦	١٦,٥

وإلى هنا نكون قد بلغنا جوهر القضية وهو بالدقة معادلة أو ميزانية السعرات الحرارية - البروتينات فى الغذاء . فبالاختصار الشديد ، هناك إفراط فى السعرات ، وتفريط فى البروتينات . فرغم أن متوسط السعرات الحرارية السنوى للفرد لم يزد على ٢٢٩٠ سعرا سنة ١٩٥٣ ، أى ٤٪ دون الحد الأدنى الضرورى ، ارتفع إلى ٢٧٠١ سعرا سنة ١٩٦٥ ، ثم هبط إلى ٢٥٥٢ سعرا سنة ١٩٧٣ ، إلا أنه عاد فارتفع إلى ٢٦٠٠ فى أواخر السبعينيات ، ثم إلى ٣٥٥٠ سعرا الآن ، وهو ما يعد أعلى معدل فى العالم بلا استثناء كما يقال ، إذا يبلغ المعدل العالمى ٢١٥٠ سعرا إلى ٣٠٠٥ تقريبا .

(1) FAO., World food survey, 1980, Rome, p.119.

أما إذا كان ولابـــد من مقارنة محلية ، فإن أمامنا - للأســـف - هذه المقارنـــة مع العـــدو الإسرائيلي ، الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصـــاء سنة ١٩٨٢ ، والخاصـــة بمصادر السعرات الحرارية فى متوسط نصيب كل من المصرى والإسرائيلى فى الفترة ٦٩ - ١٩٧٩ .

نصيب الفرد اليومى من السعرات ٪
(٦٩ - ١٩٧٩)

الغذاء	مصر	إسرائيل
حبوب	٧٠,٧	٣٤,٤
بقول وبذور	٣,١	٤,٦
خضر وفواكه وسكر ونشا	١٣,٥	٢١,٣
لحوم ودواجن وأسماك وألبان	٥,٣	٢١,٢
زيوت نباتية	٧,٢	١٥,٣
أخرى		٣,٢

ولا تقل الصورة سوءا ، وإن قلت سبة ووصمـــة ، إذا قارنا مصر بالعـــالم عموما . فمصـــر لا تتخلف فى نسبة البروتينات فحسب ، ولكن أيضا فى نسبة البروتينات الحيوانية بين هذه البروتينات أساسا . فالســـواد الأعظم من بروتيناتنا يأتى من المصادر النباتية لا الحيوانيـة ، على عكس الدول الغنية المتقدمة . والواقع ، كما يوضح الجدول أدناه ،[1] أن إستهلاكنا من البروتين الحيوانى لا يعدو نصف المعدل العالمى أو ربُع المعدل الأوروبى أو ثُلث الحد المطلوب صحيا . والمقدر أننا ، لكى نحقق هذا الحد الأخير فحسب ، نحتاج إلى زيادات جسيمة فى الانتاج المحلى بحيث يصل إنتاج اللحوم إلى مليون طن ، والأسماك إلى ربع مليون طن ، والبيض إلى ثلث مليـون طن ، والألبان إلى ٥ ملايين طن .

---

(1) Ibid.

النسب المئوية لاستهلاك البروتين الحيوانى فى مصر والعالم

الغذاء	مصر	العالم
اللحوم	٧,٥	١٥
الألبان	٧,٢	١١
الأسماك	١,١	٤
البيض	٢,٠	٨
مجموع البروتين الحيوانى	١٦,٦	٣٢

الصحة والمركب الباثوچينى

لا غرابة بعد هذا فى انخفاض المستوى الصحى . والمركب الباثوچينى pathogenic complex فى مصر هو ، تماما كالمركب الغذائى ، نتاج البيئة الخاصة ، بيئة النهر والصحراء ، وبالتالى تسوده - للتناقض والغرابة - أمراض الرطوبة ، ولكن الرطوبة الهيدرولوچية hydropathology ، وأمراض الجفاف xero-pathology . فالطفيليات شقيقة رطوبة التربة هى ابنة بيئة الرى ، وهى قديمة فى مصر قدم الفرعونية ، فلقد وجدت آثار البلهارسيا فى أمعاء الومياوات المصرية القديمة. غير أن الرى الدائم هو الذى عممها وجعل منها وباء متوطنا . ولئن كان الرى هو الجد الأعلى للطفيليات ، فإن إلى بيئته النهرية الغنية ، من الناحية الأخرى ، ترجع البنية الربعة والقوام الغليظ أحيانا للجسم المصرى ، وبه يصارع تلك الأمراض وغيرها من سلبيات البيئة .

أما أمراض الجفاف فأخطرها التراكوما أو الرمد الحبيبى ، وهى الحصاد المشترك لرمل الصحراء المحيطة وتراب الوادى فى الداخل . ولكن من الناحية الأخرى ، فنفس هذه البيئة هى التى بالانتخاب الطبيعى والحصانة المضادة أعطت عين المصرى أهدابها الطويلة كوقاية ضد العثير .

وأخيرا ، فإذا كانت معظم أمراض المصـــرى مرجعها الأرض من ماء أو تـــراب ،

فلعل أعظم علاجه هو العلاج الطبيعى من الشمس heliotherapy ، بمثل ما أن الشمس تكاد تكون مصدر ڤيتامينه الأول . ومن الملاحظ أن الأمراض الصدرية (خاصة السل) وأمراض العظام (خاصة لين العظام والاسقربوط) ، من أمراض المناخ البارد الرطب ، نادرة فى مصر الحارة الجافة المشمسة .

لا غرابة بعد هذا ، مرة أخرى ، فى انخفاض المستوى الصحى . ولقد يكون من المبالغة أن المصرى أقدم مريض فى العالم أو أنه كما يصفه البعض «مريض عمره ٧٠٠٠ سنة» ، كما لا شك كذلك فى مغالاة تشبيه وادى النيل «بمستشفى عملاق» . لكن الثابت أن نصيب المصرى المحدث من الأمراض يعتبر من المتوسطات العالية . فإذا كان الرى الدائم قد جاء بإنتاجه إثراء لجيب الفلاح ، فقد أتى بطفيلياته إفقارا لصحته ، حيث تضعف من طاقته وجهده على العمل كما تقلل مقاومته للأمراض والأوبئة ، وإن كانت أبرز خصائصها أنها لا ترفع معدل الوفاة بقدر ما تخفض معدل الكفاءة .

والواقع بصفة عامة أن المشكلة الصحية الرئيسية فى مصر ، كما يقول ميد ، «ليست وجود أمراض رئيسية فتاكة بقدر ما هى مشكلة فقر السكان وضعفهم» (١) . فمعظم أمراض المصريين هى أمراض سوء التغذية والجوع لا الوباء والمجاعة ، باختصار أمراض الفقر والتخلف والبؤس miseria morbis . وخلف هذه الواجهة يكمن إفراط السكان بغير قناع .

إفراط سكانى ؟

والسؤال الآن : إفراط سكانى ؟ وهو سؤال قديم ، وكان دائما قضية خلافية . فثمة قلة أنكرت أن السكان أكثر مما تحتمل الموارد ومما ينبغى ، كما فعل كراوتشلى الذى يقول إنه إذا كان المقصود بإفراط السكان إتجاه مستوى المعيشة نحو الانخفاض . فليس بمصر إفراط (٢) . ومثله يفعل نصيف الذى يرى – كالكامراليين – الثروة فى السكان ، ولو أنه يكاد يتراجع عن موقفه فى النهاية (٣) .

(1) D. Mead, Growth and structural change in the Egyptian economy, Homewood Illinois,1967, p.28.

(2) "A century etc.", p.151.

(3) Elie Nassif, L'Egypte est-elle surpeuplée?, E. C.,1942, p.768.

أما الأغلبية العظمى من الكتاب فتعتقد – مع ومنذ كليلاند خاصة – بالعكس تماما ، فترى أن مصر تعانى من إفراط السكان بدرجة أو بأخرى . فقبيل الحرب الثانية قدر كليلاند أن أنسب السكان لمصر لا ينبغى أن يتعدى ١٢ مليونا ، وأن الانتاج الزراعى كان فى حالة تكافؤ معقول مع السكان حوالى ١٩١٤ ، وبعدها بدأ إفراط السكان بالنسبة للموارد حتى وصل الزائد الفائض إلى ٥ ملايين فى ١٩٣٩ . (١)

ويأخذ عيسوى موقفا أكثر تحفظا ، فيميز بين ثلاثة أنواع من إفراط السكان : تنظيمى – حين لا يحسن استغلال الموارد والطاقات ، تكنيكى – حيث يؤدى إدخال المخترعات التكنولوجية إلى عدم الحاجة إلى جزء من السكان ، مطلق – حين يزيد عدد السكان عن موارد البلد إطلاقا . ثم يرى أن النوعين الأولين تعرفهمـــا مصر حقا ، أما عن الافراط المطلق فهو يـــرى أن كل شيء فى مصر يتوقف على ســعر القطن فى الخارج ، ومع هــذا السعر تتذبذب أبدا نقطة الأنسب عندنا (٢) .

والتعليق الوحيد الممكن على هذا المنطق السليم هو أن دور القطن فى مجمل اقتصادنا ودخلنا القومى وتجارتنا الخارجية قد قل ويقل بالتدريج وبانتظام ، بحيث قد لا يكون بعد أكبر الأدوار أو دور الحكم المطلق أو المرجح الحاكم فى ميزان إفراط السكان . ولعل وارداتنا الغذائية الآن ترجحه فى هذا الصدد ، بل لعل عامل الواردات عموما يرجح الآن عامل الصادرات جميعا لأن أسعار الأسواق العالمية تتحيز الآن للأولى أكثر .

ويأخذ بومان موقفا مشابها تقريبا ، ولكنه يرتكز على الماء بدل القطن . فهو يلح على أن كل شيء فى مصر يتوقف على الماء كمية وتوافرا . ومن هنا يرى أنه قد يكون هناك إفراط سكانى فى المعنى المباشر ، ولكن ليس لنا أن نقطع بأن مصر مفرطة السكان بصفة مطلقة أكثر مما يمكن لنا أن نقول إن بريطانيا مفرطة السكان لمجرد أنها تستورد معظم غذائها من الخارج . وإنما السؤال هو إلى أى حد يمكن لمصر أن توفر لنفسها المياه اللازمة للرى وللتوسع الزراعى (٣) . وواضح أن هذا أيضا منطق سليم ، ولكن كذلك مع بعض التحفظات . فمصر الآن مثلا تملك مياها أكثر ، وليس أقل ، مما تستخدم بالفعل ،

---

(1) "A population plan for Egyte, E. C.,1939, p.471 ff.

(2) P.195.

(3) Pioneer Fringe, p.43.

ومع ذلك فإنها تعانى من إفراط فعلى فى السكان . كذلك فإن لموارد النيل فى النهاية حدودها ، وللأرض أيضا .

الإفراط المالثوسى والماركسى

ومهما يكن من أمر ، فلا شك في أن عناصر الموقف قد تغيرت نوعا منذ «الثورة» عن طريقين ، الاشتراكية والتصنيع ، مما يحتاج إلى إعادة النظر فى الحكم من جديد . وهنا يقدم لنا شيروشى ناسو مفتاحا للحل(١) . فهو يميز بين نوعين من إفراط السكان ، المالثوسى والماركسى ، وهما ليسا مرادفين تماما لزراعى وصناعى أو لغربى وشرقى . وإنما يوجد إفراط السكان المالثوسى حين وحيث يوجد اختلال جذرى بين الموارد والسكان كنتيجة لخطأ فى العلاقة بين الإنسان والبيئة نفسها ، أما الماركسى فحين وحيث تكفى الموارد الكلية ولكن يفسدها عدم عدالة التوزيع بين السكان ، أى أنه ينشأ من خطأ فى العلاقة بين الإنسان والإنسان .

ومن المؤكد أن مصر كانت تعانى من إفراط السكان الماركسى قبل الثورة . ولم يكن ذلك وحده بالشىء اليسير إذا تذكرنا أن نحو نصف فى المائة من السكان كان يحصل على نصف الدخل القومى كله تقريبا ، بمعنى أن مستوى الدخل الحقيقى ومستوى المعيشة الفعلى للسواد الأعظم من السكان كان نصف المتوسط القومى الشكلى . ولما كان هذا فى ١٩٤٥ يعادل ٢٧ جنيها ، فإن متوسط الدخل الحقيقى للشعب كان فى حدود ١٤ جنيها للفرد . وهذا وحده يكشف عن بشاعة الموقف الحقيقى كما كان فى ظل الاقطاع . لقد كانت جغرافية السكان فى جوهرها وأغلبها فصلا ضخما فى «جغرافية الجوع» إذا استعرنا تعبير دى كاسترو ، وكان السواد الأعظم من السكان يعيش قريبا من «خط الفقر» أو عليه ، وربما وقع بعضهم تحته فى منطقة خط الجوع ذاته (٢) .

غير أن المحقق أن الاصلاح الزراعى وإعادة توزيع الدخل القومى عن طريق القوانين الاشتراكية ، تقارب الدخول نوعا وتنويب بعض الفوارق بين الطبقات ، قد استبعدت إفراط

(1) Shiroshi Nasu, Population and food supply, in : Population, Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930, p.170-3.

(2) Josué de Castro, Geography of hunger,1952, p.181.

السكان الماركسي من مصر ، ولا نقول تماما ولكن في بعضه . بل لقد كان البعض يخشى ألا تعدو إعادة توزيع الملكية إعادة توزيع للفقر ، بحسبان أن كل «الكعكة الوطنية» أقل من أن تكفي الجميع مهما اقتسمت بعدالة .

وهكذا يبقى الإفراط المالثوسي مدار السؤال . ولا شك أن مصر ما قبل الثورة قابلت النذر المالثوسية وجهاً لوجه إبان الحرب الثانية وبعدها ، كما تدل كارثة الملاريا أثناءها ووباء الكوليرا بعدها ، وكل استمد فاعليته في الحقيقة من الفقر الذي وصل بالكثيرين إلى حد سوء التغذية المزمن ولا نقول المجاعة . ففي سنة ١٩٤٢ أودى وباء الملاريا الذي حملته بعوضة الجامبيا الوافدة من السودان بنحو ٢٠٠ ألف شخص ، خاصة في الصعيد ، وبالأخص في أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط .

ولقد كان الاقطاع يلجأ دائما ، عندما توشك السكان أن تواجه الموانع المالثوسية بصورتها الخام الكالحة ، كان يلجأ إلى المسكنات والمهدئات المؤقتة لتفادي الكارثة ، ولكن الاختلال الرهيب كان يستفحل باطراد . بل لقد نمي الاقطاع لنفسه كما عبر البعض عبقرية نادرة ، عبقرية الحلقة المفرغة ، في حل المشكلة بخلق مشكلات أخرى ، وكان الحل الأخير لمشكلة السكان هو ببساطة تخفيض مستوى المعيشة بانتظام (١) . والواقع أن التحول من الري الحوضي إلى الدائم – الذي كان ينبغي نظريا أن يرفع مستوى معيشة الفلاح – قد انتهى على يد الاقطاع إلى أن يكون تحولا من مجاعات دورية إلى جوع مزمن (٢) . ولا شك أن مصر ككل قد زادت ثراء وغنى في القرن الأخير ، ولكن لم يكن للفلاح نصيب يذكر من هذه الزيادة ، فلقد كسب وأفاد كل من تعامل مع القطن في الداخل وفي الخارج إلا هو ، ولم يزد معنى الري الدائم – بالنسبة له – على مزيد من العمل ومزيد من البلهارسيا والانكلستوما . (٣)

بعيدا عن الأنسب

أما الآن فأيا كان الوضع اليوم ، بعيدا عن خط الفقر أو خط الجوع أو قريبا منهما ،

(1) L. James, "Population problem in Egypt", Econ. geog., April 1947, p.104.

(2) E. Hyams, Soil and civilization, p.46.

(3) Issawi, p.158.

فإن أنسب السكان – يقينا – ليس «أنسب علف Optimum Fodder كما يقول الاقتصادى روبنز (١) ، وليس من المعقول أن يكون الجوع المباشر هو المقياس الأخير لإفراط السكان، وإلا لكانت فكرتنا عن أنسب السكان أقرب إلى «أسوأ السكان» . ومن هذه الزاوية فنحن نرجح بل نقطع بأن مصر مازالت تعانى اليوم من إفراط السكان – المطلق بتعبير عيسوى، والمالثوسى بتعبير ناسو – وإن يكن بدرجة قد تقل عما قبل الثورة ، ولو أن من المحتمل أيضا أن يكون بدرجة أكبر نظرا لما طرأ على السكان من زيادة هائلة منذئذ .

والمحك فى النهاية سؤال وحيد هو : هل إذا نقص سكان مصر اليوم بطريقة أو بأخرى ، ينخفض مستوى معيشة الباقى أو يزيد ؟ (٢) ويكاد الرد المؤكد يكون أنه يزيد ، بينما أن الانتاج القومى لن يقل . وهناك إذن نسبة من سكاننا زائدة وفائضة عن طاقة – وحاجة – مواردنا ، ولكن ليس من سبيل إلى معرفة حجم هذه النسبة بالضبط (البعض قدرها قبل الثورة بنصف سكان الريف !) . وكل ما نعرف أنها ستظل تزداد باستمرار ما لم يتغير الموقف كلية .

ومن الضرورى بعد هذا أن ندرك أن هذا الفائض إنما هو حصيلة تراكمية أساسا من إرث الماضى الاقطاعى وعمله ، وأن الخلل ليس اقتصاديا فحسب بل وتاريخيا كذلك ، ليس إستاتيكيا فقط بل وديناميكيا أيضا . وإذا نحن حللنا الموقف فى إطاره الحضارى العريض ، فلن يخرج عن صيغة الفارق الحضارى cultural lag الذى حدث فى تطور مصر الحديثة . فصميم الأمر أنه منذ أوائل القرن الماضى حدثت ثورة اقتصادية فى الانتاج والموارد خاصة الزراعة ، ولكن دون أن تصاحبها ثورة اجتماعية فى توزيع الدخل ونشر العدالة الاجتماعية وتطور التعليم . بل لقد تخلفت الثورة الاجتماعية (١٩٥٢) عن الثورة الاقتصادية (١٨٢٠) أكثر من قرن وثلث قرن فى الواقع ، وكان على «ثورة» يوليو أن تحل الإرث المتراكم منذ «إنقلاب» محمد على .

ومع ذلك فإن انفجار السكان فى العقدين الأخيرين قد ضاعف من هذا الفائض وهذه

---

(1) L. Robbins, Optimum theory of population, in : London essays in econom ics, Lond.,1927, p.105.

(2) H. Dalton, M. Ginsberg, "A new Contribution to the population problem". Economica, June,1923, p.130.

التركة بمعدل الربح المركب . فإن إعادة توزيع الملكية الزراعية والدخل القومي إلى جانب التصنيع قد أحدثت موجة رخاء ورواج لا شك فيها بين شرائح عريضة من السكان ، ولكن موجة الرواج تحولت من أسف إلى موجة زواج ، وتحولت إعادة توزيع الدخل إلى زيادة معدلات الاستهلاك حتى درجة الأزمة الحقيقية ، وتغلبت خصوبية السكان على خصوبة التربة ، بل إن موجة الهجرة إلى المدن - والمدن «آكلات الانسان mangeuses des hommes » كما وصفت لما تخفض من معدل المواليد (١) - المدن لم تغير من السلوك البيولوچى لأغلبية الريفيين المهاجرين (وإن نقلتهم - بالمناسبة - من مستهلكى ذرة إلى مستهلكى قمح ، أى أن كل ما فعل التمدن أنه لم يخفض المواليد ولكنه عقد مشكلة الحبوب الغذائية) .

ونكاد لهذا كله نقول إن إفراط السكان الماركسى الذى صفته الثورة جزئيا قد حوله معدل المواليد إلى إفراط السكان المالثوسى ولحسابه ، وهو الإفراط الأصعب حلا ! بل كدنا نضيف أن الثورة السكانية باتت تتهدد الثورة الاشتراكية بكل جهودها الضخمة إلى حد أن وصفها البعض - مجازا - بمثابة «ثورة مضادة» صامتة غير واعية وغير مقصودة بطبيعة الحال !

ولعل هذا مما يأخذه البعض على الثورة ، عدم الوعى السكانى ، فقد جاءت والسكان نحو ٢٠ مليونا وتركتها وهى فوق ٤٠ مليونا أى الضعف . أى أن السكان تضاعفت مرة كاملة فى عهد الثورة وحدها أو فى ربع قرن فقط ، فى حين أنها أخذت قرنا ونصف قرن على الأقل لكى تصل إلى نقطة البداية يوم قيام الثورة أو نصف حجمها حاليا . وبصيغة أخرى ، أضاف عهد الثورة إلى السكان ٢٠ مليونا ، أى ما يعادل مجموع عدد السكان كله يوم قيامها . وواضح بالطبع أننا ، إذا كانت لنا سياسة على الاطلاق ، نتبع سياسة سكانية غير مسئولة على الاطلاق . وليس من المتصور مثلا كيف ستكون الصورة أو الموقف سنة ٢٠٠٠ أو ٢١٠٠ ... إلخ .

---

(1) Jacqueline Beaujeu - Garnier, Géographie de la population, Paris,1956,t. I, p.89.

الصعود إلى الهاوية

والآن ، إذا كان الاقطاع قد نجح فى تفادى الكارثة السكانية بتحويله المجاعة الحادة إلى جوع مزمن ، فهل نحن اليوم أبعد كثيرا عن شبح الجوع والمجاعة أو عن شبح المالثوسية عموما ؟ كلا، ليس كثيرا ، بل ولم تعد هذه الكلمات بعيدة عن الاستعمال والأسماع . فكما يقول مابرو مثلا «إن فوائض العمل سواء نشأت فى المدن أو فى القرى تمثل عبئا اجتماعيا ما لم تكن الحكومات على استعداد للسماح لمجموعة النتائج التى تنادى بها نظرية مالثوس أن تؤدى دورها . وهذا هو التعبير المهذب عن السماح للناس بالموت جوعا . ولقد ناضل نظام الحكم الحالى المهذب فى مصر دائما للحيلولة دون الوصول إلى هذه النتيجة» . (١)

هذا بينما يردد كثيرون اليوم أن كل شىء أصبح الآن ممكنا ووارد ، بما فى ذلك خطر المجاعة . وما لم يتغير جذريا موقف السكان والانتاج والأسعار ، فإن جغرافية مصر البشرية أو الاقتصادية ستتحول يوما ما - نحن نخشى - إلى فصل ضخم فى جغرافية الجوع .

والواقع الواضح اليوم أن مصر أصبحت تقليديا تحل مشكلتها المادية بتحويل الكيف إلى كم ، أى الحل إلى أسفل . وهذا أسلوب قد يتفادى الكارثة ولكنه يعنى التدهور ، قد يمنع الانهيار ولكنه لا يمنع الانحدار . ففى العقود الأخيرة ، ولكن الآن أكثر من أى وقت مضى ، كلما زاد تعدادنا كلما اختفى جانب الكيف وطغى جانب الكم على حياتنا ، اليومية كالوطنية ، وعلى كل شىء فى مستويات معيشتنا ابتداء من الغذاء والتغذية إلى جودة الصناعة ونوعية الانتاج إلى مستوى الخدمات والأداء والاتقان والنظافة والذوق بل وحتى مستوى الخلق والأخلاقيات فى المعاملات اليومية العادية .

بل لعل ضغط السكان قد أخذ يضغط على أخلاقيات الشعب ونفسيته وشخصيته بما يهدد جوهر معدنه فى الصميم ، أليس جشع التجار ، مثلا ، وابتزازهم الفاضح للجمهور برفع الأسعار والغلاء المسعور مؤخرا ، استغلالا للاختلال بين العرض والطلب أو بين الانتاج والسكان ؟ ألا يعد، فضلا عن مغزاه اللا أخلاقى ، مصداقا للتعبير الدارج من أن «الناس تكاد تأكل بعضها البعض»، حيث لم تعد تجد ما تأكله إلا بالكاد ؟ ثم ندرة ونقص

---

(١) ص ٢٥١ .

الأيدى العاملة فى الزراعة وبين الحرفيين المهرة والفنيين الصناعيين فى السنوات الأخيرة ، وما أدى إليه رفع أجورها الفاحش من اختلال وابتزاز طبقى أحيانا ، ألا تدل على استغلال انتهازى لإفراط السكان المطلق تحت ستار منطق العرض والطلب ، بقدر ما تكشف عن إفراط السكان التخلفى أى التكنولوجى؟

ألا تعد أجور الحرفيين الابتزازية الفائقة التضخم ، تلك التى فرضتها ندرتهم دون أن تكون مستحقة من حيث الجدارة الانتاجية ، ألا تعد نوعا ما أو قدرا ما من «ديكتاتورية البروليتاريا والعمال والطبقة العاملة» ، ديكتاتورية الأمر الواقع فى مجتمع رأسمالى ليبرالى براجماتى يدعى الاشتراكية أيديولوجيا ؟ ومجموع هذا كله ألا يُعد نوعا من «حرب الأسعار والأجور» بين الطبقات والفئات والمهن المختلفة فى المجتمع ، ولا نقول نوعا من «الحرب الأهلية» بين طوائف الشعب إلا أنها بسلاح الأسعار والأجور لا بالسلاح الأبيض أو الأحمر ؟

إن صح هذا أو ذاك ، فإنه إن دل على شىء فإنما يدل على أن القضية أخطر من مشكلة ، والمشكلة أعقد من مركبة . فكل شىء يذهب ليؤكد ويثبت أن القضية لا هى قضية إفراط سكان التخلف وحده ، ولا هى قضية إفراط السكان المطلق فحسب ، وإنما هى الاثنتان معا . هناك ، يعنى ، إفراط سكانى مرتين : مرة ديموغرافى ومرة تكنولوجى ، مرة كم ومرة كيف ، مرة بيولوجى ومرة حضارى . هناك بعبارة أخرى أناس أكثر مما ينبغى من نوعية أقل مما ينبغى ، أناس غير مطلوبين للحياة وغير صالحين أيضا للحياة . والمسألة ليست فقط خطأ عرضيا فى العلاقة بين السكان والموارد ، ولكنها أيضا خطأ جذرى فى العلاقة بين الانسان والبيئة .

بين الضغوط الحميدة والخبيثة

ولن نعود هنا إلى رأى هربرت سبنسر القديم فى فلسفة السكان من أن لضغط السكان إيجابياته وحسناته رغم كل شىء ، فهو قوة ضاغطة وحافز على التقدم عبر التاريخ (١) . ولا مراء أن ضغط السكان كان واحدا من أكبر محركات وضواغط تقدم مصر الحديثة فى الانتاج والزراعة والتصنيع ... إلخ . غير أن الموقف هنا يقينا قد تجاوز

(1) Principles of biology, Lond.,1867, p.221.

ضغط السكان الحميد إلى إفراط السكان الخبيث وإلى حد النمو الديناصورى الذى يهدد بالعجز والقعود عن الحركة ولا نقول الانقراض . والواضح بلا مبالغة أن إفراط السكان يمكن أن يكون مقتل مصر ما لم نسارع نحن فنقتله قبل أن يستفحل ويستشرى .

وعند هذا الحد يرد على الذهن تشبيه جوليان هكسلى الشهير عن النمو السرطانى . فهو يتساءل عما هو السرطان إن لم يكن نموا شاذا مرضيا متضخما مدمرا فى خلايا الجسم ، ثم يتساءل عما هو إفراط السكان إن لم يكن نموا شاذا مرضيا متورما فى أحد عناصر المركب البيئى يهدد كل خلاياه بالتخريب والتلف ويهدد التوازن الإيكولوچى الدقيق فيه بين العالم العضوى والعالم غير العضوى بالاختلال الخطير .

كذلك فإذا كان علماء السكان يسمون خطر تناقص المواليد نتيجة إفراط ضبط النسل فى الغرب «بانتحار الجنس race suicide » ، فإن لنا بالتأكيد – أليس كذلك ؟ – أن نسمى خطر طوفان النسل والسكان عندنا «بالانتحار الديموغرافى» لأن الأمر لا يخرج عن ذلك فى النهاية ، وليس بعد طوفان السكان إلا الطوفان – فقط . إن الكم لم يتناسب قط تناسبا عكسيا مع الكيف مثلما يفعل الآن فى حالة السكان عندنا .

وليس فى هذا التشبيه أو ذاك غلو أو إسراف فيما يبدو ، وعلى الأقل فإن قليلا من التفكير ليهدينا إلى أن إفراط السكان أصبح عبئا حقيقيا على تنميتنا الاقتصادية ، وأنه يحد كثيرا من مرونتنا وحريتنا فى التخطيط والحركة بل والانطلاق فى الحياة . فعدا خطر الاستهلاك الداخلى كالبالوعة ، وعجز الادخار الشديد ، والانفاق الخطر على استيراد الغذائيات على حساب إمكانيات التصنيع ، والضغط المستمر على موارد التربة إلى حد الاستنزاف ، هناك أخطار السياسة العالمية والديموغرافيا العالمية .

فإذا كان ضبط النيل قد حررنا من ذبذبات النهر العشوائية ، وإذا كان تنويع الانتاج يحررنا من ذبذبات سـوق القطن العالمية ، فإن إفراط السكان يهدد الآن بأن يضعنا تحت رحمة ضغوط السياسة العالمية التى تتخـذ من القمح الآن كما رأينا سـلاحا تعسا للحرب الاقتصادية . لقد تحررنا من الاستعمار القديم – استعمار القطن ، ويجب الآن ألا يضعنا إفراط السكان تحت رحمة الاستعمار الجديد – أستعمار القمح . لقد سبق أن وضع إفـراط القطن «مصر إفريقيا» تحت رحمة «مصر أمريكا» ثم تحررنا بشق النفس ، ولا ينبغى لإفراط السـكان اليوم أن يضع حقل قمح روما القديم فى قبضة نطاق

القمح الأمريكى . فى كلمة واحدة : لقد أصبحت «كثافتنا هى قدرنا : our density is our destiny » .

فتش عن السكان

وبعد ، فتلك مشكلتنا السكانية من المبتدأ إلى الخبر . وسواء كنا قد عرضنا لها باقتضاب أو باستفاضة ، فنحن أبعد ما نكون – دعنا نحذر – عن أن نحملها وحدها وزر كل المشاكل الأخرى. فمن السهل على من يريد لأمر ما أن يتخذ من مشكلة السكان كبش فداء scapegoat أو ولد الضرب whipping-boy كما يقولون ، أو كما نقول نحن المشجب الذى تعلق عليه سائر مشاكلنا . ولكن هذا تهرب وتلاعب معروف وغير علمى .

فليست مشكلة السكان هى مشكلة مصر الوحيدة ، ومن الخطأ أن نبرىء المشاكل الأخرى كالزراعة والصناعة والتخطيط فضلا عن السياسة الاجتماعية والسياسة الخارجية وغيرها ، فهذه أيضا مسئولة جزئيا ، وأحيانا المسئولة الأكبر . مغالط إذن من ينكر مثلا أن الزراعة المصرية فى أزمة زاعما أن الأزمة إنما فى السكان وحدها . ومزيف كذلك – وهذه قضية قديمة جدا – من يستبعد الجانب الطبقى أو الحل الاشتراكى فى مشكلة الفقر والعدالة الاجتمـاعية بإلقاء المسئولية على مشكلة السكان . وعلى هذا فقس سائر المشكلات .

ولكن الصحيح بعد هذا كله أن مشكلة السكان هى المشكلة الكبرى والأم . فما من مشكلة فى مصر إلا ومشكلة السكان طرف أساسى فيها وتكمن خلفها : الزراعة ، الصناعة ، العمالة ، الدخل ، مستوى المعيشة ، التمدن ، القرية ، الادارة ... إلخ . إنها القاسم المشترك الأعظم ، والعامل القاعدى الجذرى ، فى كل مشاكل مصر . إنها المشكلة الأس والرأس ، مثلما هى مشكلة أخطبوطية متعددة الأطراف والأذرع . من هنا فلا حل لأى مشكلة فى مصر أو لمشاكل مصر ما لم يبدأ من هنا ، من مشكلة السكان . «السكان أولا» ، «السكان وإلا فلا» ، يعنى ، وإلا ففاشل كل علاج لأى مشكلة أخرى ما دامت تلك المشكلة قائمة . إن التخطيط السكانى ، ولا سواه ، هو مفتاح التخطيط القومى لمصر جميعا .

نحو الحل

المشكلة والحل

الآن فلنلخص . موضوعيـــا ، وبعيدا تماما عن أى موقف فلسـفى سـكانى مسبق أو مساق وعن أية فلسفة سكانية معطاة أو مزجاة ، فلا خلاف على أن لمصر مشكلة سكانية وأن سكاننا مشكلة. فمن الواضح تماما أن حجم السكان قد فاق حجم الانتاج (ولا نقول الموارد) ، وأن نمو السكان قد تجاوز نمو الدخل ، وأن مصر تعانى الآن من الندرة فى كل شىء تقريبا إلا شيئا واحدا «تعانى» فيه من الوفرة إلى حد التخمة والافراط وهو السكان . فمصر ليست أو لم تعد مجتمع الوفرة بأى معنى إلا أن نكون الوفرة السكانية التى باتت للأسف نوعا من الوفرة الضارة الضارية. واختصارا ، مصر مجتمع متناسل أكثر مما هو منتج ، ومتكاثر أكثر مما هو متطور ، أو فلنقل مجتمع منتج متطور أقل مما هى مجتمع متناسل متكاثر .

ومن الواضح أيضا بعد هذا أن عدد السكان الراهن قد تعدى نقطة الأنسب ، وأن ضغط السكان قد تحول من الآثار الحميدة إلى الآثار الضارة إن لم تكن الخبيثة . وإذا كان من المسلم به أن السكان ثروة قومية أساسية ابتداء ، فإن من الصحيح كذلك كما يؤكد هولدين بحق أنه بعد كثافة معينة تتحول النتائج الانتخابية الصحية للعدد إلى قوة ضارة .(١) وإذا كانت هناك نظرية تقول إن مصر لن تتغير إلا بضغط السكان وإن مشكلة السكان سوف ترغمها على التغير ، فإن هناك نظرية مضادة ترى أن مصر لن تتغير وهى تعانى من إفراط السكان - إلا أن يكون إلى الأسوأ .

عامل تشويه وتلوث

وواقع الأمر أن الضغوط السكانية باتت تحرف الاقتصاد المصرى والسياسة المصرية والمجتمع المصرى بل وتشوه وجه مصر جميعا فى الداخل والخارج بصورة لا يمكن

(1) J. B. S. Haldane, Causes of evolution, Lond., 1932, P.119.

إنكارها مهما بلغ استنكارها . ففى الاقتصاد لا جدال فى أن ضغط السكان يكمن بدرجة أو بأخرى وراء تغير المركب الزراعى والمحصولى وتدهوره نحو محاصيل هامشية كالأعلاف ، وكذلك خلف تغير تركيب تجارتنا الخارجية وانهيار ميزان الصادرات - الواردات وميزان المدفوعات ، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد وراء انهيار الميزان الأخلاقى للشعب .

وضغط السكان هو جزئيا - وبطريق غير مباشر - أحد أهم العوامل التى أذلتنا فى الخارج للشقيق والصديق والعدو عموما وركعتنا للعدو خصوصا . والواقع أن مشكلة مصر السياسية هى إلى حد معين مشكلة سكانية فى التحليل الأخير ، إذ لما كانت مشكلتنا السياسية مشكلة اقتصادية إلى حد أو آخر ، وكانت مشكلتنا الاقتصادية سكانية فى نهاية المطاف إلى درجة أو بأخرى ، فإن مشكلتنا السياسية تحمل فى طياتها بعدا سكانيا محققا وتطوى فى نواتها نوية سكانية لا ريب فيها .

وعلى الجملة ، وبمنتهى الاقتضاب ، السكان الآن إلى حد أو آخر عامل ضاغط ، عامل تشويه، عامل تحريف ، ومبرر انحراف أيضا . إنها الآن أحد أكبر عوامل «تلوث البيئة» المصرية ماديا ومعنويا ، فى الريف والمدن ، فى الانتاج والخدمات ، فى المعاملات والمبادلات ... إلخ . وفى النتيجة والمحصلة فإن السكان بضغطها غير الحميد لن تقلب شخصية مصر فقط ولكن الشخصية المصرية أيضا .

والحقيقة الغريبة اللافتة فى هذا الصدد أن من أكبر متناقضات مصر المعاصرة أنها فى نواح كثيرة جدا يصعب أن تعد الآن دولة متخلفة تماما بمقاييس العالم المتقدم ، إن لم تعد دولة شبه متقدمة بمقاييس العالم الثالث : مثلا فى التعليم العالى ، فى التصنيع والتكنولوجيا ، فى الزراعة والرى ، فى مظاهر الحضارة الحديثة والمدن والتمدن والحضر والتحضر ... إلخ . ففى كثير من هذه المجالات تقف مصر تقريبا على رأس العالم الثالث وتكاد تلحق بالعالم المتقدم إلا قليلا . لكن المؤسف بعد هذا ومع ذلك أنها الآن من أقل دول العالم فى متوسط الدخل الفردى ، وبهذا المقياس أصبحت تعد من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفا بما فى ذلك دول العالم الثالث وحتى الرابع .

جزء من التفسير يكمن ، لا شك ، فى إفراط السكان : هناك ناس أكثر مما هناك إنتاج ، أو إنتاج أقل من الناس - سيان - والواقع المؤلم الذى يجب أن نعرفه ونعترف به

هو أن مصر لم تعد بالضبط دولة متخلفة بقدر ما قد أصبحت دولة منحرفة إلى حد أو آخر . فواقع الأمر أنها بجهد خارق تحولت فى الستينيات من دولة متخلفة إلى دولة شبه متخلفة ، فجاءت السبعينيات فحولتها من دولة شبه متخلفة إلى دولة شبه منحرفة . وفى الحالين هناك قدر متيقن من مسئولية السكان ومشكلة السكان وضغط السكان .

هناك إذن - نحن نخلص - مشكلة سكانية حقيقية لا جدال ، وهذه المشكلة - نحن نقرر - تنعكس سلبيا على كل جوانب الحياة والوجود المصرى ، غير أن هذا - نحن نبادر - لا يعنى أنها هى مشكلتنا الوحيدة أو العظمى بالضرورة ، لا بالتأكيد ولا أن نتخذ منها «مشجبا» نعلق عليه سائر مشاكلنا ، أو «كبش فداء» نبرر به كل أخطائنا أو باقى خطايانا، أو «قربانا» جاهزا وملائما تقدمه الرجعية على مذبح السياسة تحديداً .

ونقول تحديدا ، لأن تلك لعبة (أو لعنة) قديمة طالما تورط فيها علم السكان وبعض العلماء أحيـــانا ، بينما ترحب بها دائما السياسة والنظم الرجعية الفاشلة والديكتاتوريات الغاشمة الجاهلة ، حيث يمكن أن تنسب إلى ضغط الســـكان ما ينبع أصلا من انحراف وعجز النظام السياسى - الاجتماعى المعيب ، وبذلك نرتكب ببراءة جريمة تبرئة المجرم الحقيقى وتجريم الضحية البريئة . وكما قيل عن الحرية ، يمكن أن يقال عن السكان «كم من الجرائم ترتكب أو تبرر بإسمك ! » .

نسبية الأنسب

أخيرا وختاما ، فإذا كان من المحقق الآن أن هناك فائضا من السكان يزيد على الحاجة وعلى الأنسب فى مصر ولمصر ، فإنه لا سبيل بالطبع من الناحية الأخرى إلى تحديد حجم هذا الفائض الذى يجب استبعاده ولا حجم الأنسب الذى ينبغى استهدافه . لماذا ؟ - ببساطة لأن الأمر كله نسبى فى النهاية ، الأنسب نسبى ، بمعنى أنه يتوقف على مستوى المعيشة المتصور أو المستهدف . فعلى فرض بقاء العناصر الأخرى ثابتة ، فإن العلاقة عكسية بالطبع بين حجم السكان ومستوى المعيشة . وهذا هو نفسه السبب فى استحالة تقدير أو تحديد أنسب السكان . وهناك من مستويات المعيشة الممكن تصورها ، كما تحددها متوسطات الدخل القومى ، مقياس مدرج بأكمله يبدأ من نقطة صفرنا الراهنة إلى الحد الأقصى المسجل عالميا .

فأى هذه المستويات نختار لمصر مثاليا أو حتى واقعيا : مستوى دخل الكويت أكبر دخل فى العالم سنة ١٩٧٦ ، أم دخل السويد أكبر دخل بين الدول المتقدمة غير البترولية فى العام نفسه ، أم دخل الولايات المتحدة مثلا ، أم دخل دول أمريكا اللاتينية ؟ إن يكن الأول ، الذى كان يعادل المتوسط المصرى ٦٠ مرة ، فإن أنسب سكاننا على هذا الأساس الخرافى يهوى إلى ٠,٧ مليون نسمة أى أقل من سكان الكويت ذاته (!) . وإن يكن المتوسط الأمريكى ، الذى كان يعادلنا ٢٤ مرة ، فأنسبنا يهبط إلى نحو ١,٧ مليون نسمة. وإن يكن الأخير ، اللاتينى الذى كان يعادلنا زهاء ٤ مرات ، لكان الأنسب ١٠ ملايين تقريبا . وهكذا إلى آخره . صفوة القول ، يعنى ، أننا إذا أردنا أن ترتفع مصر إلى مستوى معيشة أى من هذه البلاد ، هنا والآن وفورا ، فلابد أن ينخفض عدد سكانها إلى كسر ضئيل للغاية من العدد الحالى .

وبديهى أن هذا كله مجرد فروض أكاديمية بل خيالية بحتة ، لا مكان لها فى الواقع ولا محل لها من البحث التخطيطى الجاد . فأهداف التخطيط الرشيد ينبغى أن تكون واقعية حتى وهى ترتفع فوق الواقع . وليس لمصر كما قلنا أن تدخل فى منافسة مستحيلة . كما هى غير عادلة مع دول البترول المتخمة أو دول الغرب ذات التاريخ القرنى العريق من التصنيع والتقدم ...إلخ . فجزء هام من مشكلتنا الحضارية والبشرية والاجتماعية والسكانية أننا ، خاصة فى عصر التطلعات الكبيرة الراهن ، نريد مستوى معيشة الغرب دون مستوى حضارة الغرب ، ومستوى الاستهلاك الأوروبى دون مستوى الانتاج الأوروبى . ومثل هذه فى ظروفنا المادية والسكانية تطلعات مرضية تهزم أغراضها ، ولابد أن نبحث لأنفسنا عن مستويات معقولة تلائمنا حتى نتطور بالتدريج .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، ليس المطلوب مثل تنمية أو تخطيط أو حضارة «فولكلورية» بالغة التواضع والتقشف والجهامة . ولعل هذا هو الفرق بيننا وبين الصين . فالصين قد أخذت من الغرب - أو تحاول - مستوى الانتاج ، ولكنها إحتفظت بمستوى معيشتها المتواضع . أما نحن فالعكس تقريبا ، أخذنا - أو نتمنى - من الغرب مستوى المعيشة ، ولكننا نكاد نحتفظ بمستوى إنتاجنا المتخلف . على أننا بالقطع لا يمكن أن نتبنى المثل الصينى أو أشباهه لأسباب عديدة حضارية وتاريخية وإنسانية ... إلخ .

والحل الوسط هو مستوى معيشة معقول ومعتدل وسط بين النقيضين . فإذا كان ذلك كذلك ، فلا جدال فى أن لدينا فائضا ضخما من السكان يزيد على إمكانيات البلد الراهنة من منظور مستوى معيشى لائق متوسط . وحسبنا فقط أن نشير هنا إلى أننا إذا شئنا أن نضاعف متوسط دخلنا الفردى الراهن بنفس مجمل دخلنا القومى الحالى ، لتعين أن ينخفض عدد سكاننا إلى النصف توا وبصفة أوتوماتيكية . وبصيغة مباشـــرة ، ففى كل الأحوال إذا كان لمصـــر أن تعيش وتتعامل مع العالم على مستوى العصر ، فإن عليها أن تنكمش وتضمر سكانيا إلى حد بعيد للغاية . إن الكم والكيف فى السكان يتناسبان تناسبا عكسيا – قاعدة أساسية . غير أن الواضح ، فى الجانب المقابل ، أن مصر تريد أن «تأكل الكعكة وتحتفظ بها» . فهى تريد أن تتناسل بحرية العصور الوسطى وأن تتمتع فى الوقت نفسه بمستوى معيشة المجتمع العصرى ، تريد مستوى معيشة المجتمع الاستهلاكى دون أن تعيش أو تعانى نظام حياة وعمل المجتمع الصناعى .

وتلك معادلة مستحيلة ، ثمنها أن نظل ندور فى الحلقة المفرغة المفزعة : إفراط السكان المتزايد يؤدى إلى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ، وهذه تضاعف إفراط السكان ، وهكذا دواليك . ولعل كل أزمات واختناقات الحياة اليومية العامة والخاصة فى مصر اليوم تؤكد لها بصورة درامية الحقيقة التى تحـــاول تجاهلها ، «فهلوة» أو مغالطـــة ، وهى أنها لا يمكن أن تعيش حضارة العصر والعالم المعاصر بطريقة حياة وعقلية الماضى المتخلف التقليدى .

حلول أربعة

وبعد ، فما الحل ؟ بغير مقدمات مطولة ، ثمة طبقات أربع من الحلول لمشكلتنا السكانية : إعادة توزيع الدخل القومى ، زيادة حجم الدخل القومى ، الهجرة ، ضبط النسل . والحل الأول والثانى يمثلان جانبى التوزيع والانتاج ، ولكن الأول محايد نسبيا والثانى موجب أو أكثر إيجابا . أما الأول والثالث فيشتركان فى أنهما إعادة توزيع أساسا re-distrbution ، كما أنهما محايدان نسبيا . هذا بينما يشترك الثانى والرابع فى أنهما إعادة تحديد أحجام أو إعادة تحجيم re-sizing ، إلا أن أحدهما موجب والآخر سالب . وأخيرا فإن الحلين الأخيرين ، الثالث والرابع ، يعملان معا بالنقص ، أى أنهما عاملان

سالبان ، ولذا فلا ينبغى لهما أن يسبقا الحلين الأولين ولا أن يتخطياهما فى أولوية التخطيط أو التطبيق .

إعادة توزيع الدخل

واضح أن إعادة توزيع الدخل القومى هى أولى أوليات الحل الاشتراكى ، ولذا تدخلنا فى فلسفة الاشتراكية السكانية مباشرة . وقد كان الاصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأرض أولى إنجازات «ثورة» يوليو ، ولا شك أنها قطعت شوطا ما فى سبيل حل أو تخفيف مشكلتنا السكانية. وإذا كانت إعادة توزيع الدخل قد رفعت مستوى المعيشة لملايين من الفلاحين والعمال بالتأكيد ، فقد رأينا كيف انعكس هذا بمزيد من تكاثر السكان من ناحية ، وطفرة الاستهلاك واستيراد الغذاء من ناحية أخرى .

ولا غرابة أن تؤدى بعض إجراءات اشتراكية إلى طفرة سكانية ، فالمعروف أن الاقطاع إذ يستأثر بعوائد الزراعة ومكاسب الأرض لنفسه دون الفلاح الأجير إنما «يسرق» إمكانية مزيد من النمو بين السكان الزراعيين ، ولذا يخفض فى الواقع من كثافة السكان عما كان يمكن بغيره . ولهذا فإن تصفية الاقطاع جديرة بأن تحيل هذه الطاقة المكبوتة أو الكامنة إلى فورة مفاجئة فى نمو السكان العام . وهذا بالفعل ما ترتب على «ثورة» يوليو ، وما فاقم مشكلة السكان من حيث الكم أكثر مما حلها ، وإن كان قد خفف من حدتها من حيث الكيف بالنسبة إلى قطاع هام من السكان ، الأمر الذى أدى بدوره إلى زيادة الاستهلاك واستيراد الغذاء .

غير أن الناحيـــــة الأخيرة تستدعى وقفة اســـتدراك . فرغم كل أخطـــارها ، فهى لا تعدو فى الحقيقة أن تكون استبدالا لنمط استهلاك واستيراد جديد وصالح بنمط استيراد واستهلاك قديم وفاسد . فالثمن الذى ندفعه اليوم فى استهلاك الحبوب والغذاء لسواد الشعب هو فى جوهره الثمن نفسه الذى كان الاقطاع القديم يسلبه من الشعب ويدفعه فى استيراد قائمة الكماليات الترفيهية الطبقية لحسابه الخاص . وهو بهذا خطوة اشتراكية ، وخطوة إلى الأمام ، على الأقل نسبيا . (١)

وأيا ما كان ، فإن لإمكانيات إعادة توزيع الدخل حدودها التى يحكمها الحرص على

(1) Hamdan, Population Nile Mid-Delta, 2,p.337.

عدم تفتيت الملكيات إلى ما دون الحد الاقتصادى للإنتاج . وأهم من ذلك ضآلة المساحة الزراعية فى البلد أصلا ، وقد قدر البعض أن إعادة توزيع الملكية كلها تماما لن تخرج فى النهاية عن إعادة توزيع الفقر أو المساواة فى الفقر . وربما كان ذلك صحيحا فى آخر أيام الاقطاع ، أما الآن ومنذ السبعينيات خاصة حيث بدأت أو عادت أيام الرأسمالية الجديدة بأشكالها المختلفة ، فإن الأمر والحكم يختلفان بالطبع .

عودة الفروق الطبقية

فبعد استفحال وتضخم الرأسمالية المالية والعقارية والطفيلية منذ الانفتاح والتضخم ، يمكن القول إن الوضع الاقتصادى - الاجتماعى قد عاد إلى نمط ما قبل يوليو إن لم يكن أسوأ بكثير ، بحيث زاد الاختلال الطبقى والهوة بين الطبقات أكثر من أى وقت مضى . ولذا تصبح إعادة توزيع الثروة القومية والدخل القومى شرطا أساسيا مسبقا له الأولوية المطلقة إذا أريد حل مشكلة السكان . إذ ليس من المقبول منطقيا ولا هو من الأمانة العلمية أن نجزم بأن مصر ككل فقيرة ماديا أو متخمة بشريا وبها مئات آلاف من المليونيرات كما يُقدر .

بمعنى آخر ، أنت لا تستطيع أن تصدر الحكم بيقين قاطع بأن مصر تعانى من إفراط السكان إلا بعد أن تستنفد كل إمكانيات الحل الاشتراكى بإعادة توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا على الجميع . فهذا من شأنه أن يخفض من الاستهلاك غير العادى وغير العادل للطبقات الغنية الطفيلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرفع مستوى معيشة الطبقات المعوزة بما يؤدى فى النهاية إلى خفض معدلات نموها سكانيا .

مع ذلك كله فلعلنا لا نخطىء التشخيص ولا الحكم ولا نناقض أنفسنا إذا قلنا بعد هذا إن الفائض السكانى قد تجاوز إمكانيات الحل الاشتراكى ، بمعنى أن الحل الاشتراكى البحت أصبح غير كاف وحده لمواجهة مشكلة السكان . وإذا كانت الماركسية تقول إن «إفراط السكان مستحيل» فإن تجربتها العملية فى كل من الاتحاد السوفييتى والصين قد عادت أخيرا إلى قبول تحديد السكان وضبط النسل . (١) وفى هذا فصل الخطاب بما يغنى

---

(1) Pierre George, Introduction á l'étude géographique de la population, Paris, 1951, p. 70-5; A. Sauvy, "Le faux probléme de la population mondiale" population, no. 3; De Castro, op. cit., p.25; F. Le Gros Clark, Four thousand million mouths, Lond., 1946, p.260.

عن كل تعليق أو تحقيق . وبوضوح أكثر ، لابد من الحل الاشتراكى أولا وقبل كل شيء ، ولكن لابد أن ندرك مقدما أنه لن يكفى وحده .

زيادة الدخل القومى

أيا كان الفاعل والمفعول به بين طرفى المعادلة ، فإن ذلك لا يغير فى شيء من الحقيقة الأساسية وهى أن الاقتصاد المصرى يعانى مشكلة سكانية خطيرة بمثل ما أن سكان مصر تعانى مشكلة اقتصادية خانقة . حقا أيهما السبب وأيهما النتيجة ، أيهما الأصل وأيهما الفرع ، قد يغير من استراتيجية المواجهة ، ولكنه لن يغير من استراتيجية التنمية . فكحد أدنى مطلوب فى الحالين وعلى أية حال زيادة حجم الدخل القومى ، أى تعظيم الانتاج ، إلى أقصى حد ممكن . وليس من حق أحد أن يدعو إلى حلول راديكالية أو جراحية أو غير ذلك لمشكلتنا السكانية قبل أن يرتاد ويستنفد الحل الاقتصادى تماما .

لكن الخلاف والجدل وارد بعد ذلك ومشروع فى مدى جدواه وكفايته كحل شامل شاف للمشكلة السكانية . فالبعض يرى أن الحل الأوحد ، الكامل والمطلق ، للمشكلة هو التنمية الاقتصادية (والاجتماعية معها طبعا) ، أى تنظيم المجتمع لا تنظيم الأسرة . ولكن البعض الآخر، بينما يصر على حتمية التنمية ، لا يرى فيها إلا حلا جزئيا فقط لا حلا كاملا ، وأن مشكلة السكان أكبر من الحل الاقتصادى مثلما تتجاوز الحل الاجتماعي أو السياسى أو غير ذلك من قبل ومن بعد .

بين الزراعة والصناعة

وفى مجال زيادة الانتاج والدخل القومى فلقد ترددت مصر المعاصرة بين قطبى الزراعة والصناعة فى العقود الأخيرة ، غير أن كلا الحلين فشل بدرجة أو بأخرى للأسف . فبصرف النظر عن صحة أو عدم الجدل النظرى أو المناظرة السياسية التى احتدمت فى السبعينيات حول إهمال الستينيات للزراعة لصالح الصناعة ، فإن السبعينيات من جانبها قد أهملت الاثنتين معا الزراعة والصناعة لصالح الخدمات ، أى أهملت الانتاج لحساب الاستهلاك ، والتنمية لحساب الاستيراد ، والداخل لحساب الخارج .

كذلك فإذا صح من حيث المبدأ أن المستقبل للزراعة ، وأن الصناعة بدورها هى أيضا أمل المستقبل ، فإن الواقع المؤسف أن كلا من الانتاج الزراعي والصناعي الراهن قاصر قصورا شديدا عن مقابلة المد السكاني ، وأن الزحف السكاني قد لاحق وهزم كل أغراض التنمية الاقتصادية وأهدافها زراعية كانت أو صناعية . ولنذكر فقط السد العالى ، فلعله أبرز حالة فى القضية .

فمنذ سـنة ١٩٧٠ انخفض متوسط نصيب الفرد من كل من المساحة المزروعة والمحصولية عما كان عليه من قبل . أى أن نمو السكان ، كما ابتلع أضعاف دخل القناة فى اسـتيراد الغذاء وحده، ابتلع مكاسب السد العالى هو الآخر رغم كل ملحمته التاريخية . لا ، وإن نبني سدا عاليا كل بضعة عقود بالطبع . وهذا وحده دليل على أن التنمية الاقتصادية وحدها ليست الإجابة النهائية على زحف السكان الغامر . أى أنه حتى السد العالي والتنمية الاقتصادية لم ولن تحسم كلية مشكلة السـكان ، التى هى إرث متراكم مثلما هى مشكلة ديناميكية لا تكف عن التضخم مع الوقت.

بين الخطة والمشكلة

هذا ومنذ بدأت خطط مضاعفة الدخل القومى كل ١٠ سنوات فى الستينيات ، فشلت المحاولة مرتين على الأقل ، وإن كان السبب هو ظروف الحروب الاعتراضية أساسا . ومن هنا فبعد أن كان معدل النمو السنوى لإجمالى الناتج المحلى قد وصل فى الفترة ٥٥ – ١٩٦٥ إلى ٥,٧ ٪ ، هبط إلى ٢٪ فقط فى أوائل السبعينيات . وفى السنوات الأخيرة فقط، بعد حرب ١٩٧٣ ، بدأ الموقف يتحسن نسبيا أو بالأصح ظاهريا .

فقد بلغ معـدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى ٣٪ سنة ١٩٧٣ ، ولكنه ارتفع مرة واحدة إلى ٦٪ سنة ١٩٧٤ أى الضعف ، ثم إلى ٨,٩٪ سنة ١٩٧٥ ، ٩,٤٪ سنة ١٩٧٦ ، ٨,٣٪ سنة ١٩٧٧ . غير أن هذه الزيادات كلها تعد للأسف زيادة غير حقيقية ، محاسبية ، ضمية أكثر منها إنتاجية ، ولهذا فإنها وإن فاقت معدلات نمو السـكان بكثير ، فلعلها على أفضل تقدير كـانت كافية بالكاد فقط لحفظ مسـتويات الدخل والمعيشة ومنعها من المـزيد من الانحدار أو الانحطاط .

وخلال السنوات الخمس ٧٨ – ١٩٨٢ ، إذا تابعنا علاقة التوازن بين السكان والدخل

إلى اليوم ، فلقد كان المقرر تخطيطا أن يرتفع الدخل القومى من ٦٢٤٥ مليون جنيه إلى ١٠٧٩٤ مليونا ، بزيادة ٤٥٤٩ مليونا . ذلك ليرتفع دخل الفرد من ١٢٠ جنيها سنة ١٩٧٥، ١٦٠ جنيها سنة ١٩٧٧ ، إلى نحو ٢٥٠ جنيها سنة ١٩٨٢ حين يكون عدد السكان المقدر نحو ٤٢,٩ مليون (بافتراض معدل نمو قدره ٢,٣٪ سنويا) . غير أن الذى حدث فعلا أن الأرقام تجاوزت تلك الأهداف ، ولكن للأسف نتيجة التضخم وحده مرة أخرى ، بحيث لم يكد يتغير الموقف الأساسى فى العلاقة السكان – الدخل .

أما عن المستقبل ، فلقد تحددت أهداف التخطيط منذ سنة ١٩٧٧ حتى سنة ٢٠٠٠ على ثلاثة أسس ، وذلك بالأسعار السائدة وقتئذ .

فأولا ، هناك مضاعفة دخل الفرد ٤ مرات ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٦,٢٪ ، بحيث يصل إلى ٤٧٠ جنيها أو ١٠٠٠ دولار سنة ٢٠٠٠ .

ثانيا ، مضاعفة دخل الفرد ٤ مرات تقتضى مضاعفة الدخل القومى ٨ مرات . وهذا يتطلب استثمارات خلال الفترة قدرها ١١٢ بليون جنيه .

ثالثا ، مضاعفة الدخل الزراعى ، نظرا لمحدودية إمكانياته ، ٣ مرات فقط ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٤,٩٪ ، على أن تكون الصناعة هى مركز الثقل فى العملية برمتها . وهناك تقدير آخر يتنبأ بأن دخل الفرد سيرتفع إلى ٦ أمثاله حاليا فى سنة ٢٠٠٠ .

الحل البترولى

ولا ريب أن تعظيم الانتاج والتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومى إلى أقصى حد هى الحل الإيجابى الأول والأخطر لمشكلة السكان ، ولكنه الأصعب أيضا ، بل هو الصعب الممتنع بعينه ، ربما جزئيا بسبب ضغط السكان ذاته . فمصر حقا تتوسع الآن فى كل شىء ، فى الأرض ، فى الزراعة ، وفى الاستصلاح ، فى الصناعة ، فى التعدين ، فى الانتاج عموما ، وذلك بمجهودات عنيفة وباهظة ، ولكن بعائدات ضئيلة محدودة . والنتيجة أن مصر تتوسع فعلا فى كل شىء ، ولكن بالقطارة إن لم يكن بالسحساحة ، أى بجرعات شحيحة . الشىء الوحيد الذى تتوسع فيه بلا حساب بل وبسهولة فائقة هو السكان . وبالتالى تظل المشكلة قائمة .

من هنا ، ومن زاوية أخرى ، يرى البعض أن أمل مصر فى حل مشكلتها الاقتصادية ،

وبالتالى السكانية ، معقود فقط بكشف بترولى عظيم يضع مصر على مستوى عمالقة أو كبار منتجى الشرق الأوسط . فالبترول وحده هو الذى ثور أوضاع المنطقة الاقتصادية وخلق عالما جديدا ضاعف بالمقارنة ، بالقوة بل وبالفعل ، من أزمة مصر المادية . ومما لا ريب فيه أن الكلمة الأخيرة فى بترول مصر لم تقل بعد ، وليس هناك ما يمنع - والبترول ثروة ثورية طالما تحدت كل التوقعات والحسابات - أن تشهد مصر ثورة بترولية حقيقية . وإذا حدث هذا فلسوف يعيد تقييم كل الموقف السكانى فى مصر ويخفف إلى حد بعيد جدا من حجم ووطأة المشكلة ويحد من حجمها (١) .

مع ذلك يتحفظ البعض فى مدى وأبعاد الحل البترولى المفترض . فحتى لو فرضنا نظريا ، أن دخلا كدخل بترول أكبر المنتجين العرب ، السعودية ، وزع على عدد المصريين ، فإن متوسط الدخل الفردى سيظل محدودا نسبيا نظرا لضخامة هذا العدد (٦ - ٧ أمثال السعودية على التقريب) . معنى هذا أنه لو تفجر البترول فى مصر بنفس حجم السعودية مثلا ، فلن يحل إلا جزءا فقط من مشكلتها السكانية ، وسيظل من الضرورى خفض عدد السكان ، حتى البترول الخرافى لم يعد بالحل الكافى (٢) !

الهجرة بين الماضى والحاضر

ويمكن أن نعرض للهجرة كحل من حلول مشكلة السكان بنفس المنطق والاقتضاب . فاقتراحات تهجير المصريين ليست جديدة ، وهى غالبا ما تراوحت بين السودان والعراق وسوريا ، وثلاثتها كانت تعانى - على عكس مصر - من مشكلة تفريط السكان ، وأحيانا بين الحبشة والعالم الجديد فى أمريكا اللاتينية . كذلك تراوحت تقديرات الفائض الذى يهجر حول ٤ - ٥ ملايين أى بنسبة ٢٠ - ٢٥٪ من مجموع السكان وقتئذ عند كليلاند ، وحول مليونين أى نصف ذلك عند دورين ووريتر . (٣)

---

(١) راجع قبله ، الجزء الثالث ، ص ٩٥٣ - ٩٦٦ .

(٢) حمدان ، بترول العرب ، ص ٢٤٣ - ٥٢٠ .

(3) P.51.

تلك صورة تاريخية الآن بالطبع ، بعد أن وقع انقلاب الخروج المصرى المعاصر منذ السبعينيات. على أن هذا الانقلاب ، وإن أثبت بقوة خطأ النظرية أو النظرة التقليدية عن رغبة المصريين عن الهجرة أو عدم قدرتهم عليها ، لا يعد من الهجرة الحقيقية إلا بنسبة العشر على الأكثر . فمن بين نحو ٣,٥ مليون مصرى مغترب حاليا ، يقدر عدد المهاجرين الحقيقيين بنحو ربع المليون على الأكثر ، والباقى هجرة عمل مؤقتة . كذلك فعلى عكس التوقعات أو التوصيات القديمة، فإن هذه الهجرة اتجهت لا إلى الدول العربية أو الافريقية المذكورة ولكن إلى العالم الجديد أساسا، وهناك أيضــــا لم تتجه إلى أمريكا اللاتينية ولكن إلى أمريكا الشمالية أساسا ومن بعدها أستراليا توا .

عن المستقبل

المهم أنها ، بهذا الحجم وذلك الوضع ، من الصعب أن يقال بعد إنها قد تحققت كحل أو حتى كظاهرة سكانية مؤثرة ، وأن كانت بلا شك قد ساهمت بعوائدها فى حل مشكلة السكان أو تخفيفها محليا إلى حد بعيد بكل تأكيد . وهكذا تبقى الهجرة حلا احتياطيا مستقبليا فقط . وفى هذا الاطار ، فمن المرجح أن مشاكل وأخطار الهجرة الخارجة المألوفة لا محل للخوف منها هنا . فبالحجم المناسب ، لن تؤثر فى حجم الانتاج القومى – فهذا محور سلامة اقتراح الهجرة أصلا . ثم إنها لن تؤدى إلى الاقفار الاقليمى أو الاقفار بالقرى كما عرفت إيطاليا مثلا ، ولن ترج الاقتصاد القومى بالعرض الفجائى لعقارات المهجرين ، ببساطة بسبب الفقر السائد بينهم . كذلك فإن مشاكل التأقلم ليست جدية (١) .

ومن ناحية أخرى ، فإن توزيع بضعة ملايين من المصريين على البلاد العربية التى تعانى من تفريط السكان هو أمر لا يفيد الانتاج فى هذه البلاد فقط . بل ويمثل أداة سياسية وحدوية بالغة الأهمية والخطورة إن لم يكن الضرورة ، فهى تدعم الوحدة المنشودة وتجانس العروبة ، كما تحد من ضخامة مصر فى الاتحاد المرموق وتقرب من أحجام الجميع بدرجة ما ، مما يبدد مخاوف البعض – حقيقة أو موهومة – من «سيطرة» مصر على الاتحاد كما يقولون .

(1) J. Isaacs, Economics of Migration, Lond.,1947, p.104-145.

ومع ذلك كله فأغلب الظن – بل الظن كله – أن الهجـرة حل أكاديمى خيالى بحــت فى الظـروف الحاضرة وفى المستقبل المرئى . فعدا ما تتطلبه من تنظيم وتمويل حكومى ضخم جدا ، وعدا ما يقال عن رغبة المصريين عن الهجرة ، وعدا حدود إمكانيات التشبع السكانى فى المهاجر المقترحة ونمو أبنائها الـذاتى ، وعدا التمويل الأضخم اللازم لإعداد المهاجر ، فإن المناخ السياسى والوعى السياسى لم ينضجا بعد فيما يبدو لتقبل مثل هذا الحل ، والأمر يحتاج إلى استراتيجية فكرية جديدة تماما . وسيكون على مصر الواقعية أن تفكر فى حلول محلية بحتة – على الأقل فى المدى القريب .

مثلا ، أوضح السودان بجلاء أنه يرحب بكل علاقات الأشقاء من مصر – إلا هجرة المصريين والفلاح المصرى إليه . ومن الناحية الأخرى ، فقد تقدم العراق بمشروع تهجيرى رائد وطموح يقضى بنقل وتوطين الفلاح المصرى إلى أراضيه البور الشاسعة واستقراره واستيطانه الدائم هناك على قدم المساواة مع الفلاح العراقى . وحجم المشروع المستهدف هو مليون نسمة على مدى ٢٠ سنة ، تبدأ بنحو ٢٠ ألفا فى السنوات القليلة القادمة ، بينما بدأت النواة الأولى ببضعة آلاف فى قرية الخالصة قرب بغداد . والأمل أن يتحقق هذا المشروع بنجاح ، حتى يعطى مثلا عمليا يغير نظرتنا التقليدية إلى الهجرة كحل لمشكلة السكان .

مهما فعلنا إذن ، فإن سائر الحلول ، على ضرورتها الفائقة وفعاليتها الذاتية ، تظل تكميلية أساسا ، ولا نقول ثانوية ، إذ أن قصاراها المحافظة على مستوى المعيشة الحالى دون تدهور أكثر. أما رفع هذا المسـتوى فلابد له من تحديد حجم السـكان . وعلى هذا فلا بديل عن ضبط النسل . وهنا نلاحظ مفارقة مثيرة . فلكى تحافظ فقط على مستوى المعيشة الراهن ، أى إن أردت الهدف السلبى ، فإن الحل هو الحل الإيجابى بتعظيم الانتاج وعدالة التوزيع . أما إذا كان المطلوب هو الهدف الإيجابى ، أى رفع مستوى المعيشة ، فإن الحل الوحيد هو الحل السلبى بالهجرة إن أمكن ولكن بضبط النسل أساسا. حقا ، إن ضبط النسل ، فى أكثر من معنى ، هو أعلى مراحل ضبط النفس .

ضبط النسل

وليس ضبط النسل هو «انتحـــار الجنس race-suicide » بالضبـط ولا بالتقـريب

ولا بالقسر – ولنضعها هكذا من البداية بكل سفور الصراحة الصادمة ولكن الصادقة ، حتى نقطع الطريق على المرجفين أو المؤولين أو المولولين . فليس المقصود بضبط النسل منع أو تحديد النسل حتما ، ولا هو يعنى بالضرورة إنقاص تعداد السكان الحالى مثلا . كل ما هناك إبطاء سرعة النمو الراهن فحسب لتقليص حجم الزيادة والمشكلة لا حجم السكان نفسه .

ذلك أن هناك فائضا محققا لا سبيل إلى إزالته فورا بالطبع ، ولا بديل سوى تصفيته بالتدريج. ولهذا فليس على مصر أن تخشى آثار ضبط النسل الجانبية أو السلبية ، ولن تعرف مصر يوما خطر تناقص السكان depopulation على غرار المثل الفرنسى فى الماضى ، فإن أشد المختصين تفاؤلا لا يرى أن حصيلة ضبط النسل فى يوم ما ستنقص بالســكان عما وصلوا إليه الآن من حجم، وقصارى أملهم أن تتناقص الزيــادة المضافة لا أكثر .

ولضبط النسل ، بعد هذا ، أعداء رومانتيكيون تقليديون ، يجمعون – للغرابة والمفارقة – بين أشد العناصر تطرفا فى الدين كالكاثوليك وبين أشد العناصر بعدا عنه وهم الماركسيون . وإذا كانت الماركسية قد عادت فتخلت عن عدائها الإيديولوجى الضارى لضبط النسل وتبنته فعلا على المستوى العملى البراجماتى ، فإن من المثير أيضا أن بعض من يعارضونه يرفضونه كضبط بيولوجى بالوسائل الصناعية المانعة ، ولكن يقبلون به كضبط اجتماعى بالتطورات الحضارية الطبيعية ، رغم أن المبدأ واحد والنتيجة واحدة .

بين مد وجزر

وفى مصر لم نعدم دعاة متحمسين لتكاثر السكان ، بل عرفت مصر – على تصغير ومتأخرا – مشادات كالمشادات الديموغرافية التى عرفتها أوروبا منذ مالثوس . فالجدل المالثوسى تكرر فى مصر فى الثمانينيات الماضية بين روسى بك داعية التكاثر المتفائل على مذهب جودوين ، وبين كولوتشى باشا Colocci «مالثوس مصر» كما سمى . وفيما قبل الحرب الأخيرة كان كليلاند – أول داعية للمالثوسية الحديثة – هو برادلاو مصر ، وكما حوكم برادلاو حورب كليلاند . ولكن المالثوسية الحديثة وجدت مدرسة كاملة من الأنصار بين العلماء والمثقفين المصريين .

غير أن نكسة المالثوسية البادية خلال «القرن العجيب» – القرن التاسع عشر – انعكست على مصر ببعض دعوات حادة أو محتدة إلى نمو السكان وتكثيرهم . فرأينا من يدعو مصر قبل الحرب الثانية إلى النمو حتى ٣٠ مليونا ، بل وحتى ٥٠ مليونا (١) .

والأسوأ أن مثل هذه الدعوات غير المسئولة التى تعد رجعة ساذجة إلى كامرالية القرن الثامن عشر التى كانت ترى ثروة الأمم فى السكان ، هذه الدعوات التى حسبناها انقرضت وبادت مع خطورة الموقف وجديته ، عادت فرفعت رأسها وصوتها عاليا فى السنوات الأخيرة بصورة محيرة مثلما هى مقلقة .

بل الواقع أن المالثوسية المحدثة أو دعوة ضبط النسل بعد أن كانت قد كسبت الرأى العام المستنير والمثقف تماما ، تعرضت فى السنوات الأخيرة لنكسة بادية وفقدت المصداقية حتى بين بعض المثقفين ، وأصبح هناك من يدعو علنا وبحدة إلى تكاثر السكان بشدة ويحذر بصراحة من ضبط النسل . ففى مقال يقرأ من عنوانه مثلا أن «مائة مليون لا تكفى . إحذروا الدعوة إلى خفض السكان» (كذا) (٢) . وهذا عنوان آخر مماثل يغنى عن التعليق أو الإسهاب : «زيادة السكان لمصر نعمة لا نقمة وخير لا شر» . (٣)

والحقيقة أن مصر تشهد اليوم «ردة» رجعية عن المالثوسية الحديثة تواكب الردة الرأسمالية عن الاشتراكية ولا تنفصل عنها فلسفيا ومنطقيا ، سياسيا وإيديولوجيا . بل لعلنا أن نقول إن دعوة ضبط النسل أو تنظيم الأسرة أو تحديد السكان قد باتت – كتلك القوانين الشـــهيرة والمعاصرة – «سيئة السمعة» ، مشبوهة ، مشكوكا فى دواعيها ودعاتها .

ربما لأن مسألة السكان أصبحت عندنا «تخصص من لا تخصص له» ، والصيحة الببغاوية الأخيرة عند من تصدرها اليوم من الديماجوجيين وأنصاف المتعلمين والدعاة الأدعياء . ربما كذلك لأنها اختلطت بالتوجيهات والتوجهات السياسية الخارجية ، بكل ميولها وانحرافاتها ومخططاتها ، ولا نقول مؤامراتها ، العنصرية البادية والمريبة . مثال

---

(١) كليلاند ، ١٩٣٦ ، ١٠٩ ؛ فيليب شدياق ، ص ١٨٠ ؛ عبد الواحد الوكيل ، ص ٢٣٢ ، مجلة الجمعية الطبية المصرية ، ١٩٣٧ .

(٢) أبو الخير نجيب ، جريدة الشعب ، ٢٥ – ٥ – ١٩٨٢ ، ص ١٥ .

(٣) محمد صادق صبور ، الأهرام ، ٣ – ٦ – ١٩٨٠ ، ص ٧ .

ذلك الحملة الصليبية الأمريكية الحالية لتحديد النسل ، تلك الحملة المليونية المجيشة ذات البروز الاعلامى الفاقع إلى حد شكك المتعاطفين ونفر المحايدين وحيد المؤيدين وضاعف المعارضين الساخطين منهم والساخرين (فقط «انظر حولك» !) .

فى الميزان

فى الوقت نفسه لابد لنا ، موضوعيا ، أن نعترف بأن ضبط النسل – كإطلاق النسل ذاته – سلاح ذو حدين ، يمكن عند حد معين وفى الوقت غير المناسب والمكان غير المناسب أن يكون ضارا ، تماما مثلما يعد ضروريا ومفيدا فى الزمان والمكان المناسبين وبالقدر الملائم . ولكن فى الحالين فليس من حق من يزعم لدوافع سياسة أن مستوى المعيشة فى مصر ارتفع وتحسن أخيرا أن يدعو إلى ضبط النسل ، فهذا تناقض مريب .

ومن هذه الزاوية فصحيح أن كل طفل يولد بفم واحد ولكن بذراعين اثنتين وصحيح أن على كل جيل أن يحل مشكلته ويترك المستقبل آملا أن تحله الأجيال القادمة بعلمها الأكثر تطورا (١) . ولكن من الصحيح أيضا أن كل فم يولد «يعمل» طويلا قبل أن تعمل ذراعاه . وإذا كانت الذراعان ستعملان ٣٠ سنة على الأقل مقابل ١٥ سنة فقط يعمل فيها الفم ، فينبغى أن نسجل بالمقابل أن جيلنا ورث مشكلة الأجيال السابقة ، ونحن بالتأكيد نسىء إلى الأجيال القادمة إذا تركنا لهم المشكلة مضاعفة .

صحيح كذلك أن هناك «ضوابط النسل الاجتماعية social contraceptives » التى تتمثل فى التعليم ورفع مستوى المعيشة والتطور الحضارى والاجتماعى وغيرها من العوامل غير المباشرة ، أو كما قال كليلاند «علم أنت الفتاة المصرية ، وسيرعى معدل المواليد نفسه بنفسه» (٢) . وفى هذه العلاقة ، فلقد كشفت الأبحاث الحديثة عن علاقة طردية بين معدل وفيات الأطفال الرضع وبين معدل المواليد العام ، بمعنى أنه إذا انخفض الأول نتيجة تحسن الظروف البيئية والمعيشية انخفض الثانى تلقائيا . ومهما يكن ، فهناك بالفعل دلائل على تباطؤ وانخفاض نسبى فى الخصوبة الحقيقية للمرأة المصرية .

---

(1) Kenneth Smith, "Some observations on modern Malthusianism", Pop. studies, July1952, p 100-5.

(٢) ١٩٣٦ ، ص ١٩ .

كل هذا صحيح ، ولكن هذه ضوابط بطيئة الحـــركة والمفعول ، والمشكلة تسبقها دائما ، بل إن هذه الحلول أصبحت هي نفسها شبه معطلة أو مشلولة بسبب فداحة المشكلة في ذاتها . وقد رأينا مثلا كيف أن التمدن لم يخفض معدل مواليد المهاجرين من الريف . ولهذا فإن المشكلة حلقة مفرغة . فالفقر نتيجة لتكاثر السكان ، ولكنه سبب أيضا . فانعدام أسباب الحياة الجيدة يؤدى إلى التعويض بالحياة الجديدة ، وفى بيئـــة القرية الراكدة المظلمة يصبح التناسل كما رأينا هو المصب الأساس للطاقة الحيوية (تذكر ســخرية وليم فوجت!) . ولا مفر إذن من «ضوابط النسل البيولوجيـــة biological contraceptives » ، لأنها وحدها السلاح الحاسم السريع .

ومن الغريب أن ضغط السكان نفسه قد بدأ يفرض ضبط النسل علينا بطرق غير مباشرة وأحيانا مؤلمة . على أن ذلك إنما هو منطق الطبيعة – التى لا تخدع – فى التصحيح بالعقاب ، بحيث تفرض علينا اليوم بالقهر ما كان ينبغى أن نفعله أمس بالعقل . ولهذا فإن علينا الآن أن نسارع بأن نفعل بالعقل اليوم ما سوف تفعله الطبيعة بنا غدا بالمزيد من العقاب .

خذ مثلا موجة الغلاء الرهيب الصاعدة أبدا ومعها أزمة الاسكان الخانقة . فرغم أنهما أصلا أو جزءا بعض نتائج ضغط السكان ، فلقد أصبحتا بطريقة ديالكتيكية إحدى وسائل ضبط النسل. فكثير من الشباب اليوم يعجزون عن أن يبدأوا أسرة ، وسن الزواج تتأخر باستمرار ، ومن يتزوج يحدد حجم أسرته من فرط غلاء المعيشة وضيق المكان ... إلخ . لقد أصبحت مشكلة الاسكان – ويا للسخرية – «حلا» لمشكلة السكان !

وبتعبير العلم الديموغرافى ، فإن الموانع المالثوسية checks قد بدأت تعمل فى مصر من جديد عن طريق الأسعار فالغلاء فالفقر فالجوع فتأخير سن الزواج فازدياد العزوبية إلخ . والتناقض الطريف أو المخيف هنا أنه إذا كانت مشكلة مشكلتنا السكانية الجديدة أن الموانع المالثوسية الموجبة كالحروب والأوبئة والمجاعات قد انتهت وامتنعت نهائيا ، حيث لا مكان لها قط بطبيعة الحال فى القرن العشرين ، فإن هذه الموانع نفسها بدأت فيما يبدو تعود متخفية متنكرة فى صورة جديدة مخففة هى الغلاء الفاحش والجوع المزمن والعزوبية المفروضة ... إلخ . صورة غامضة ، ومستقبل أشد غموضا .

الأغرب والأطــرف أن هذا التناقض شبه المالثوسى يواجهه أنصار النسل وتكثير

السكان populationists بتناقض مضاد أشد إثارة ولكنه لا يقل غموضا . فهم يردون عند هذا الحد بأن الانفجار السكانى نتيجة لا سبب للتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وأن علاجه ينبغى من ثم أن يتجه إلى التخلف لا إلى السكان ، أى أن الحل يكمن فى التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لا فى ضبط النسل . ويتصل بهذه التنمية ، فى رأيهم ، تطور جوهرى حاكم حاسم ، هو أن العالم المعاصر قد وصل إلى مرحلة من الانفجار المعرفى العلمى والتكنولوجى لا تفوق كل التاريخ البشرى بأسره فحسب ولكن أيضا معدل الانفجار السكانى نفسه أيا كان حجمه أو بلغ مداه فى المستقبل . إنه لا مجال للتشاؤم - يخلص التكاثريون (ولا نقول عبدة النسل) - ولا محل لضبط النسل .

فى مقعد ضنك بين مقعدين

فى وجه هذه الدعوى أو الدعوة ، لا شك أن المرء المحايد الموضوعى يحتاج إلى قدر كبير من التفاؤل وقدرة أكبر على خداع النفس لكى يستطيع أن يقفز فوق الواقع الراهن بكل معاناته المريرة وأزماته الرهيبة فى الحياة اليومية وغير اليومية . وإلا لكنا نعيش حقا فى جنة البلهاء سكانيا واقتصاديا مثلما نعيش سياسيا ودوليا . بل إن الدعوة إلى إطلاق التكاثر (ولا نقول مرة أخرى عبادة النسل) على عواهنه وعلى علاته فى مثل وضعنا الراهن لتوشك أن تبدو دعوة مازوكية، نوعا من الشذوذ الفكرى يكد يصل إلى حد التلذذ بتعذيب الذات (أو لعلها سادية تسعد بتعذيب الآخرين ؟) .

ذلك أننا قد استنفدنا معظم طاقات التنمية بالفعل ، فلم تزد السكان إلا فقرا وإملاقا . وكل طفل يولد اليوم يخفض من مستوى المعيشة أكثر وأكثر . أما الانفجار المعرفى العلمى - التكنولوجى فإن من شأنه أن يقلل الحاجة إلى الأيدى العاملة أى السكان لا أن يزيدها، فضلا عن أنه يراهن على مستقبل مجهول ما يزال ، ذلك مع التسليم المطلق بإعجاز العلم الكامن . وحسبنا أن أصحاب الثورة التكنولوجية وسادتها فى العالم اليوم هم أنفسهم أكبر دعاة وممارسى ضبط النسل .

بهذا كله ترتد الكرة إلى أنصار النسل . فإذا كان دعاة الضبط - من أمثالنا - يزعمون أنهم يقدمون النظرية الصحيحة أو الوحيدة لحل مشكلة السكان ، فإن عبء إثبات العكس إنما يقع على أنصار النســـل ، وهذا هو التحدى الـــذى ينبغى أن يواجهوه

بلا التفاف . وبهذا تعود القضية إلى حيث بدأت : إما ضبط النسل أو زيادة الفقر ، إما الضبط أو الجوع ، ولا نقول الضبط أو الموت . بصيغة أخرى ، على مصر أن تختار الآن بين الغريزة الجنسية أو غريزة البحث عن الطعام . فما لم تحكم ضبط نسلها وتحجم سكانها ، فإن مصيرها الوحيد الحتمى أو المتاح هو النموذج الهندى أو الصينى ، أى طريقة الحياة الآسيوية حضاريا ومعيشيا وبشريا .

فإذا كانت مصر الستينيات والسبعينيات قد وقعت بين مقعدى مثل «قطعة من أوروبا» و «قطعة من أمريكا» ، فإنها بفعل مشكلة السكان العاتية الفاشمة قد تجد نفسها وقد سقطت دونهما بين كرسيى «قطعة من الهند» و «قطعة من الصين» ، وبدلا من التردد بين الأوربة أو الأمركة ، نسقط فى حمأة التهنيد أو الصيونة . ذلك كله ودون أن نذكر كرسيى «بروليتارية العرب» و «رهينة إسرائيل» . (١)

الضبط والحرب

وعلى ذكر العدو ، فلابد أولا أن نلاحظ ، لمجرد السجل ، كيف يحفل موقفنا السكانى بالتناقضات والتناقضات المضادة التى تؤكد أننا لا سياسة سكانية لنا أكثر مما لنا سياسة خارجية . فابتداء ، ومن ناحية أولى ، فليس من حق دعاة السلام المدعى مع العدو أن يدعوا إلى ضبط النسل . فإن من كان على استعداد لأن يذهب إلى آخر الأرض وآخر المدى لكى يوفر حياة جندى مصرى واحد فى القتال كما يدعى ، ليس من حقه أدبيا ومنطقيا ألا يرحب بأكبر عدد ممكن من القادمين الجدد إلى الحياة . إن دعوة السلام المزعوم ودعوة ضبط النسل نقيضان لا يجتمعان ، ولكن كثيرا من دعاتنا الأدعياء يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يفهمون .

أما الذين لا يؤمنون بضبط النسل دون تناقض سياسى مع أنفسهم ، فليس لهم أن يخافوا منه على قوة مصر العسكرية ، إذ لا علاقة حقيقية بين «الأنسب العسكرى» «وأنسب السكان» ، ولا عادت الحرب الحديثة بالعدد - العدو الاسرائيلى نفسه أقرب (وأقوى !) دليل .

---

(١) راجع قبله ، الجزء الثالث ، ص ٨٩ - ٩٧ .

بل إن من المحتمل أو المؤكد – وهذا قمة المفارقة الساخرة أو المأساوية – أن إفراط السكان فى مصر هو أحد الأسباب الجذرية أو الكامنة التى ، عن طريق أزمتها الاقتصادية الطاحنة ، «ركعتها» لهذا العدو بالدقة ، فضيعت مصر كلها وفلسطين من بعدها أو قبلها والعرب جميعا إلى الأبد أو على الأقل إلى أجل غير مسمى .

ذلك أن أحدا لا يمكن أن يشك أو يشكك فى أن مشكلتنا السكانية المجسمة ، عن طريق أزمتنا الاقتصادية الجسيمة ، كانت من دوافع أو مبررات السقوط والركوع .. تذكر فقط الشعارات العديدة والبراقة والمضللة ، الكاذبة والمكذوبة ، عن أن «السلام يساوى الرخاء» ... الخ . أنها ، تلك المشكلة ، أحد الأسباب التى أذلتنا للجميع للصديق والعدو ، للشرق والغرب ، أذلت عنق مصر لعرب البترول ويهود إسرائيل كما للروس والأمريكان .

والحقيقة أن مصر إنما سقطت لإسرائيل بين ضغوط السكان والاقتصاد والاجتماع والسياسة فى الداخل وضغوط الغرب والشرق والعرب فى الخارج . ومصر لن تحل مشكلتها السياسية الخارجية المأساوية مع العدو الإسرائيلي – الأمريكى إلا بعد أن تحل مشكلتها الحياتية الحيوية فى الداخل وهى السكان – الاقتصاد . لن نحرر أنفسنا ، يعنى، من إسرائيل ، إلا بعد أن نحرر أنفسنا من النسل . وإلى أن يتحقق هذا يمكن القول بلا تطرف إن كل طفل يولد الآن فى مصر يخفض من وزنها ومكانتها السياسية ، لا العكس ، وأنه كلما زاد حجم مصر السكانى فى عصر البترول الحالى كلما نقص وزن مصر السياسى ، لا العكس .

وهذا ما يقودنا خطوة أبعد على طريق تحديد البعد السياسى والاستراتيجى لضبط النسل . فصحيح أن الدعوة إلى تقليص حجم مصر السكانى تأتى فى وقت تزداد فيه سكان كثير من الدول المحيطة نموا وحجما ، خاصة فى بعض الدول العربية والافريقية – دول حوض النيل مثلا بدأت أخيرا تفوق فى مجموع سكانها سكان مصر – ورغم أن لهذا الجانب تعقيداته وانعكاساته السياسية ، فإنه بعيد تماما عن أن يخل بتوازن القوى التقليدى ، كما أن القوة السياسية أو العزة – الآن أكثر من أى وقت مضى – ليست بالكاثر ، اليوم إنما العزة بالكامل ، يعنى بالكيف لا بالكم .

الضبط بين الدين والتخطيط

ماذا يبقى إذن ليقف فى وجه ضبط النسل ؟ لئن كان الضبط يصطدم بالتقاليد والأمية، إلا أن الشائع هو أن الدين مشكلته . وهنا وجه الخطأ والغرابة معا . فثابت أن الاسلام لا يمنع ضبط النسل إذا لزم ، بل قد يحث عليه حينذاك . ولسنا بحاجة هنا أن نكرر كل ما أفتت ورخصت به الهيئات الدينية الاسلامية المختلفة مرارا . ولعله ليس من الصدفة أن واحدة من أولى الدعوات إلى ضبط النسل فى الاسلام - كلمة عمرو المعروفة «إياكم وكثرة العيال ...إلخ» - إنما قيلت فى مصر بالذات ! كذلك قد لا يعرف البعض أن أوربا لم تعرف أدوات منع الحمل الأولية - الجراب sheath and pessary - إلا من العرب وعن طريق العرب ! (١)

والواقع أن مصر ، حتى قبل العرب والاسلام ، عرفت السياسات السكانية وضبط النسل وكان لها سياسة سكانية فى صميم الفرعونية . فكما يستخلص كورهر ، كان لقدماء المصريين فيما يبدو حس ما بفكرة أنسب السكان كميا ، بمقتضاه كانوا يرسمون ويعيدون رسم سياستهم السكانية . (٢)

ومصر المعاصـــرة ، مصر القرن العشرين الميلادى ، لا تملك يقينـــا أن تتخلف عن مصـــر الفرعونية فى القرن العشرين قبل الميلاد . فمن المؤسف حقا أننا لا نملك حتى الآن سياسة سكانية محددة المعالم ، الأبعاد . بل أليس غريبا أن يدعو أحد إلى سياسة «دعه يمر» فى السكان فى الوقت الذى يأخذ المجتمع والدولة بالتخطيط الاشتراكى فى كل مجالات الحياة كما يقال ؟ (٣)

إن المجتمع كله فى المركب البيئى وحدة واحدة من وجهة التوازن الإيكولوجى ، وكل تغيير فى أى عنصر مهما تضاءل تستتبعه حتما تغيرات فى المركب كله ، وكل مولود جديد هو «تغيير» فى المركب يمكن أن يؤثر عليه وعلى توازنه . وليس من الاشتراكية فى شىء

---

(1) Lewis Mumford, Technics and civilization, Lond., 1946, p.260.

(2) Richard Korherr, "Die Bevolkerungspolitik der alten Kulturvolkers. Congrés intern. Population, Paris, 1937, Livre II, p.5-6.

(٣) راجع قبله ، جـ ٣ ، ص ١١٧ - ١١٩ .

أن يترك معدل المواليد ظاهرة فردية بحتة ، وأن يترك لأى فرد حرية تهديد كيان المجتمع كله . وإيكولوجية مجتمع السكان كله أشبه بإيكولوجية ماء النهر نفسه : كل مضخة كابسة هنا هي بمثابة مضخة ماصة هناك ، وكل زيادة في عدد السكان هي بمثابة نقص وانكماش في مساحة البيئة . وليس سـليما ولا منطقيا أن نمارس ضبط النيل ولا نمارس ضبط النسل ، فما هذا إلا الوجه الآخر لذاك في الحقيقة والمكافيء الموضوعي له .

ثم ماذا ؟ حسنا ، تخطيط أو لا تخطيط ، أليست مصر اليوم تسير على نفس المنحنى التطورى العام الذى سارت عليه أوروبا فى القرن الماضى ، التصنيع ، التحضر ، التنمية ، التكنولوجيا ، التطلعات ... إلخ - فقط بفارق زمنى معلوم ؟ بل إن ضغط السكان نفسه ووحده ، وأزمة مصر الاقتصادية الرهيبة بجانبه أو كجانبه الآخر ، ألا ترغم مصـر تدريجيا ولكن بوضـوح على «التأورب» من حيث نمط الحياة والمعيشة بدلا من النمط الريفى «البلدى» التقليدى ؟ وفى قلب هذا المركب الحضارى الجديد ، ألا يستقر ضبط النسل وتنظيم الأسرة ، بيولوجيا كان أو اجتماعيا ؟ فإذا كان ذلك كذلك ، أليس الأجدى والأحجى أن نستبق التطور العشوائى بالتخطيط العلمى ؟

واقع الأمر ، وهو صفوة القول وخاتمة المقال ، أن ضبط النسل ، ولا سواه ، هو مفتاح تخطيطنا القومى ، بمثل ما أن ضبط العاصمة كما سنرى هو مفتاح تخطيطنا الاقليمى . فمناط القوة ومحك الحضارة اليوم إنما هو الكيف لا الكم ، مستوى المعيشة لا حجم السكان . ولن يخلص لمصر وجهها الحقيقى ولن تنطلق لتحقيق شخصيتها الكامنة إلا إذا تحررت من عبء الافراط السكانى الذى يشل حركتها ويثقل خطاها . لتكن كلمة ضبط النسل إذن هى كلمة المستقبل ، والحياة الجيدة قبل الجديدة هى شعارنا الاجتماعى ، وليكن التخطيط السكانى ، مع تخطيط الأرض ، هو عندنا أول وأهم فصول التخطيط القومى .

الفصل التاسع والثلاثون

مركزية رغم الامتداد : قاهرة مصر

المركزية الجغرافية

لعل من أبرز ملامح الشخصية المصرية ، المركزية الصارخة طبيعيا وإداريا وحضاريا وهى صفة متوطنة لأنها قديمة قدم الأهرام ، مزمنة حتى اليوم (١) . وترقد الطبيعة بوضوح خلف هذه الظاهرة . فنحن ابتداء إزاء مركزية مورفولوچية ، أى تركيبية ، أى جغرافية ، صريحة . فتبلور الوادى الضئيل داخل شرنقة الصحراء الشاسعة ، وتجسمه حول النيل ، يجعله جسما ملموما ونسيجا ضاما . وصحيح أن فى الدلتا انفراجا ، وتشععا ، وتشعبا ، وفى الصعيد امتدادا خطيا لا يستهان به . فالصعيد وحده يترامى بتعرجاته نحو ١٠٠٠ كم ، بينما تغطى مصر من الشمال إلى الجنوب ١٠ درجات عرضية ، أى نحو طول الجزر البريطانية . ولكن دون أن تتعدى شريحة من مساحتها . فمساحة مصر الكلية ٣٨٦,٠٠٠ ميل مربع ، أى أكثر من ثلاثة أمثال الجزر البريطانية جميعا (١٢٠,٠٠٠) ، ولكن مساحة مصر المعمورة فى الوادى ١٣,٠٠٠ ميل فقط ، أى أكثر قليلا من ربع مساحة إنجلترا وحدها (٥١,٠٠٠) (٢) .

ولقد سبق أن عبرنا عن هذا بأن مصر مسافة لا مساحة ، كما وجدنا أن هذا الامتداد المديد لم يكن مشكلة سياسية بقدر ما سنجده مشكلة إدارية . وليس هذا النمط المفرط فى

---

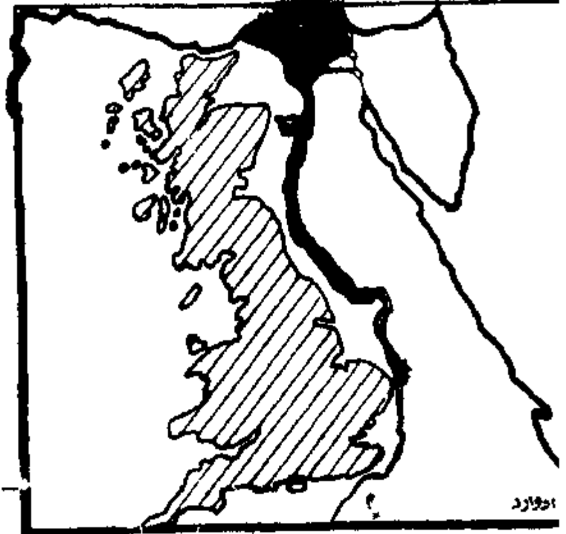
(1) Stamp, Africa, p.208.

(2) Stamp, Intermediate geog., Europe and Mediterranean, p.292.

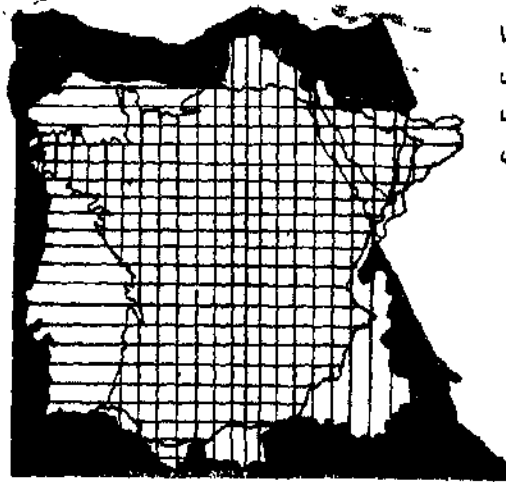
الاستطالة مع الضيق بالنمط الاقتصادى من حيث المواصلات أو الانتاج أو الادارة بل إنه – ابتداء – قضى على الأطراف المتطوحة فى أقصى الجنوب بالاهمال والتخلف . ومع ذلك فإن التجانس الداخلى العام مع التباين الصارم مع الصحراء المحيطة يعود فيؤكد وحدة المجموع الطبيعية كشبه واحة أو كشبه جزيرة فى الصحراء .

الدلتا : توسط بلا عقدية

وإذا نحن تناولنا الدلتا على حدة ، فلن نجد لها بسهولة قلبا أو بؤرة حاسمة . فلئن كان بها حزمة خطوط طبيعية ضابطة على المحور الشمالى الجنوبى تقريبا ، ونعنى بذلك فروع الدلتا وترعها ، فإنها تعدم أى محاور طبيعية عرضية بين الشرق والغرب تتعامد عليها وتخلق فيما بينها عقدية طبيعية فعالة nodality . بل إن من الحقائق المعروفة تاريخيا وحتى يومنا هذا صعوبة الحركة والمواصلات عبر الدلتا بالعرض ، وكثيرا ما تدور أو تستدير الطرق حولها بعيدا عن قلبها إما نحو الساحل شمالا أو نحو رأسها جنوبا ، وذلك منذ أيام النقل بالدواب حتى عصر السكة الحديدية والسيارة . فليس هناك طريق حديدى أو برى مباشر بين الاسكندرية وبور سعيد مثلا ، أو بين دمنهور والاسماعيلية ، إلا أن تكون سلسلة من الوصلات الجزئية المتعرجة المعقدة على امتداد شبكة خطوط الدلتا كلها . واليوم فقط نشهد إنشاء أول خط حديدى مباشر بين المنصورة وبور سعيد عبر بحيرة المنزلة وعن غير طريق لفة الاسماعيلية . وهكذا وهكذا .



شكل ٣ – مصر وبريطانيا : مقارنة أخرى في المساحة والامتداد : تقارب شديد في الامتداد واختلاف أشد في مساحة المعمور ، واختلاف مطلق في المساحة الكلية .



شكل ٤ – مصر ، فرنسا وأيبريا : مقارنة في الشكل والمساحة : تشابه في الشكل شبه المربع ، وتقارب في المساحة الكلية .

صفر ٥٠٠ كم

صفر ١٠٠٠ كم

شكل ٥ – مصر ، ايطاليا ، شيلي ، والنرويج : مقارنة بين الدول الخطية . ايطاليا في طول مصر تقريبا، ولكنها تفوق المعمور المصري مساحة إلا أن مساحة مصر الكلية أضعافهـا . وشيلي ٣ أمثال مصر طولا ، ولكن المعمور فيها وهو الثلث الأوسط يعادل طول مصر غير أنه يفوق المعمور المصري مساحة



نتيجة لهذا ، وتعبيرا عنه ، تجد باستمرار أن أهم مدن الدلتا وأكبرها حجما إنما تنتثر على سواحلها *البحرية* أو أطرافها *الصحراوية* وليس في قلبها *الزراعي الغني* ، حتى لتبدو وكأنما هي رؤوس المسامير أو الدبابيس التي تحكم تثبيت صفحة أرض الوادي على لوحة الصحراء من تحتها حتى لا تنقلب أطرافها ونهاياتها أو تنخفض أو تتقوس إلى أعلى. ويبدو أن هذا النمط الهامشي قديم جدا بدرجة تجعله صفة جغرافية أصيلة ومستمرة لا طارئة عابرة أو عشوائية ، وذلك رغم التطورات والتغيرات التفصيلية العديدة من عصر إلى عصر .

فحتى في العصور الفرعونية والقديمة نستطيع أن نلاحظ تركز المدن الرئيسية على الأطراف الساحلية أو الصحراوية مثل ميتليس Metelis (فوه) وسياس (صا) وجزويس Xois (سخا) وبوتو (تل الفراعين) فى الشمال الغربى ، وتامياتيس (دمياط) وتانيس (صان الحجر) فى الشمال الشرقى .

وفى العصور العربية الاسلامية تبرز ، إلى جانب الاسكندرية ، الموانىء المصبية رشيد ودمياط وتنيس ، بينما يتواتر جدا فى التاريخ دور بلبيس والصالحية على أطراف الصحراء كبوابات الدلتا الشرقية ، تناظرها إلى حد ما دمنهور على أطرافها الغربية ، هذا بينما لم يكن دور طنطا والمحلة أو المنصورة وميت غمر بارزا بصفة خاصة .

وفى العصر الحديث حدثت عملية تغير جذرى فى القيم الجغرفية والتاريخية للمواقع القديمة نتيجة لتطور وسائل المواصلات خاصة ملاحة السفن الحديثة على الماء والخطوط الحديدية والسيارات على الأرض . فقد فقدت الموانىء المصبية الضحلة الطامية قيمتها لمواقع جديدة عميقة أصلب أرضا خارج الدلتا الطينية الرخوة أو على أطرافها القصوى ، أى فقدت «البوابات الطينية» قيمتها «للبوابات الحجرية» كما قد نقول . فورثت الاسكندرية نهائيا دور رشيد ، بينمـــا ورثت بور سعيد دور دمياط (إن لم يكن أيضا بعض سكان كلتيهما على الترتيب) . ومنذئذ أصبحت الاســكندرية بغير منازع هى «بوابة مصر الذهبية Golden Gate of Egypt » ، بينما عـــدت بور سعيد بالمقابلة «البوابة الحديدية Iron Gate » .

هذا على الساحل ، أما فى الداخل وعلى بوابات الدلتا والصحراء فقد ورثت الزقازيق الجديدة النشأة موقع بلبيس الجغرافى ودورها التاريخى ، فى حين آلت أهمية الصالحية القديمة إلى الاسماعيلية البكر . ومن الناحية الأخرى ، فبعد أن كانت الصدارة تقليديا لمدن داخل الدلتا حتى العقود الأخيرة بفضل توسطها فى المعمور الزراعى ، انتقلت أخيرا إلى مدن السواحل والأطراف بفضل النقل والتصنيع .

سباق المواقع والأحجام

فمثلا حتى سنة ١٩٤٧ كانت طنطا كبرى مدن الداخل ، تليها المحلة الكبرى فالمنصورة ، ثم تلى دمنهور والزقازيق فى تقارب واضح حجما وتناظر نسبى موقعا على

جانبى الدلتا . ولكن بعد هذا كانت أكبر مدن الدلتا وأسرعها نموا هى سلسلة الأطراف الساحلية أو الصحراوية ، وفى مقدمتها الاسكندرية ومدن القناة ، بينما أخذت الزقازيق تتقدم بسرعة على مدن الداخل مثل ميت غمر وزفتى ، وبالمثل قليوب على بنها . وحتى سنة ١٩٦٦ لم يتغير هذا النمط من التوازن كثيرا رغم تعرض منطقة القناة أكثر من مرة للعدوانات الإسرائيلية المتكررة .

على أن عدوان ١٩٦٧ جاء ضربة قاصمة للقناة بصفة خاصة ، بحيث قلب الاتجاه والبندول مرة أخرى لصالح مدن قلب الدلتا . ففى سنة ١٩٧٦ نقص عدد سكان كل من بور سعيد والسويس فعلا عما كان عليه سنة ١٩٦٦ ، بينما كانت الاسماعيلية أقرب إلى التوقف . هذا فى حين بلغت طنطا نفس حجم بور سعيد سنة ١٩٦٦ وهو ٢٨٣ ألفا ، متفوقة بذلك لأول مرة فى العقود الأخيرة عليها ، وإن كانت المحلة الكبرى من جانبها قد تغلبت عليها قليلا بقوة صناعتها العريقة حيث بلغت ٢٩٢ ألفا ، لتصبح بذلك كبرى مدن الدلتا جميعا خارج القاهرة والاسكندرية وتوابعهما .

ونقول توابعهما ، لأن شبرا الخيمة ، إذا عدت مدينة مستقلة ، هى الآن كبرى مدن الدلتا بهذا المعنى ، حيث بلغت ٣٩٤ ألف سنة ١٩٧٦ ، أى أكبر من كل من المحلة وطنطا بنحو ١٠٠ ألف نسمة . إلا أن طفرة شبرا الخيمة فى واقع الأمـــر لا تنفصل بالطبع عن التحامهـا الوظيفى المطلق بالقاهرة الكبـــرى . وبهذا تعود الصدارة العملية فى الدلتا لقلبها الداخلى مركزة فى المحلة وطنطا.

وإذا كانت طنطا بالذات قد احتكرت هذه الصدارة تقليديا حتى قريب ، فإن تفوق المحلة عليها يشير إلى بطء نموها الآن نسبيا بحيث لا تعدو اليوم مدينة متوسطة الحجم . والواقع أنها رغم ما تتمتع به من توسط هندسى مؤكد centrality ، إلا أن العقدية الطبيعية تنقصها ، وقصارى ما لها الآن من عقدية هى عقدية اصطناعية artificial nodality مكتسبة من فعل شبكة المواصلات الحديدية. فطنطـــا بلا جدال مركز وملتقى خطوط هذه الشبكة الكثيفة ، التى تتعامد على فروع النهر بقدر ما توازيها ، وتضرب ما بين الشـــرق والغرب مثلما تصل بين الشمال والجنوب ، وبذلك تتكامل مع شـــبكة النهر أكثر ممـــا تتنافس معها ، وتبدو من ثم فى تركيبها شـــبكة مروحية بقدر مـــا هى تكعيبية .

والخلاصة أنه إذا كان للدلتا بؤرة أو عقدة حقيقية فهى إنما تستقطب فى رأسها أى خارجها ، أى أنها تمنح غيرها العقدية أكثر مما تحتفظ بها لنفسها .

نمو مدن الدلتا الحديث (خارج القاهرة)

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	١,٥١٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠
السويس	١٠٧,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	١٩٢,٠٠٠
الاسماعيلية	٦٨,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
المحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
المنصورة	١٠٢,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠
الزقازيق	٨٢,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠
دمنهور	٨٤,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٧١,٠٠٠
شبين الكوم	٤٢,٠٠٠	؟	؟	١٠٣,٠٠٠
كفر الدوار	١٤,٠٠٠	؟	؟	١٤٦,٠٠٠

الصعيد : محور بلا بؤرة

ومثل هذا يفعل الصعيد . فإذا نحن اعتبرنا الصعيد على حدة ، فسيتضح على الفور افتقاره الكامل إلى قلب طبيعى سائد بأى درجة . فامتداده الخطى كالشق الممدود أو الأنبوب المغلق يجعله طولا بلا عرض ، ويجعل محور الحركة والتوجيه فيه أحاديا لا يكاد يترك لنقطة فيه فضلا أو امتيازا على نقطة أخرى إلا أن يكون مجرد التوسط الهندسى والبحت . وإذا كانت ثمة انقطاعات أو تقاطعات لطرق محلية مع الصعيد كانقطاع الشلال أو كطريق قنا — القصير أو درب الأربعين أو عنق الفيوم ، فدورها ثانوى للغاية لا يخلق عقدية جوهرية بأى معنى .

وعلى العكس مما حدث فى الدلتا ، جاءت السكة الحديدية وطرق السيارات فى العصر الحديث لتؤكد هذا الوضع الطبيعي أكثر مما تعدله أو تخفف من أثره ووقعه . فإذا كانت شبكة سكك حديد وطرق الدلتا أطول بكثير وتبدو أغنى منها فى الصعيد ، الذى تتحول فيه إلى مجرد خط واحد ، مزدوج أو مفرد لا يهم ، فالحقيقة أن الوادى بالنسبة لمساحته المحدودة وعرضه البالغ الضيق يعد أكثف مواصلات خارج كل مقارنة . بل «إن من المشكوك فيه ما إذا كان أى اقليم فى العالم أفضل تمتعا بالسكك الحديدية من الصعيد» (شارل عيسوى ، ص ١٠٠) .

وإذا كان كل من الخط الحديدى والبرى بذلك يوازى النهر ، وبالتالي ينافسه اقتصاديا كوسيلة نقل ومواصلات ، فإنه على العكس يتحد معه فى أثره وتوجيهه الجغرافي . فبحكم الاطار الجغرافي للوادى الضيق ، فإن هذه الخطوط خطوط أحادية المحور والاتجاه ، تكرر النهر وتحاذيه دون أن تتعامد عليه إلا فى الوصلات الجانبية المحدودة ، التى لا تفعل هى الأخرى سوى أن تضاعف من عقدية المواقع الطبيعية السابقة التى حددتها جغرافية الوادى .

والواقع أن هذه المواقع الطبيعية الأربعة هى تقريبا موطن أهم المدن وأكبرها فى الصعيد تقليديا سواء فى الماضى أو فى الحاضر . فانقطاع الشلال هو نقطة انقطاع فى النقل والمواصلات فى النهر وبداية للوادى الرسوبى ، ولذا كان دائما موقعا لمدينة هامة هى بوابة مصر الجنوبية أسوان .

أما ثنية قنا الاستراتيجية على رأس تقاطع محور الوادى وطريق البحر الأحمر - الواحات فكانت بؤرة مدن هامة متعاصرة أو متعاقبة ، ابتداء من طيبة (الأقصر) وبندره الفرعونية إلى قنا وقوص العربية بكل ثرائها وتراثها . والثنية الآن هى مخرج ومجمع وصلة سكة حديد الواحات ومنبع ومصب سكة حديد البحر الأحمر للفوسفات .

ونهاية درب الأربعين ، الذى يتبع انخفاضا طوليا محددا فى الصحراء الغربية ، عند زاوية بارزة حادة فى محور الوادى . يختنق السهل الرسوبى فيها وحدها من بين كل الضفة الغربية بحيث تكاد الصحراء تصل إلى شاطىء النهر ، وذلك أيضا عند أول نقطة تنخفض فيها حافة تلال الوادى الغربية لينفتح الوادى على الصحراء المنفسحة لأول مرة ، فضلا أيضا عن التوسط الهندسى الدقيق فى الوادى ما بين القاهرة وأسوان ، كل هذا يفسر أهمية وسيادة أسيوط فى وسط الصعيد .

أما عنق الفيوم حيث يلتقى الوادى بالواحة فقد يكون موقعا محليا وأقل أهمية نوعا ، ولكنه متميز استراتيجيا بما فيه الكفاية ليفسر قيام عاصمة مصر الفرعونية فى إحدى مراحلها فى إهناسيا ، ثم بروز بنى سويف نسبيا فى الوقت الحالى حيث تتضاعف أهميتها بفضل كونها بداية وصلة سكة حديد الفيوم .

ومع ذلك كله تظل هذه المواقع الخاصــة محدودة التميز والبروز نوعا ، تستمد معظم قيمتها من عامل التوسط الهندسى والتباعد الجغرافى أكثر مما تستمده من عامل العقدية الجغرافية القوية الحاسمة . وهذا ما ينعكس بالتالى على أحجام تلك المدن باعتبارها قمم اللاندسكيب الحضارى .

فكما فى كل الأقاليم الشريطية الضيقة ، نجد أن أثقال المدن تتوزع على طولها وعلى قطاعاتها فى تقارب وتكافؤ نسبى ، حتى لا تكاد واحدة منها تظهر على الأخريات بوضوح، فضلا عن أى سيادة . ذلك نمط تعرفه جيداً مدن الساحل الجزائرى كما تعرفه مدن إيطاليا ، وهو بالدقة ما نجده فى الصعيد . فهنا نجد أهم أحجام المدن الرئيسية متقاربة متواضعة باهتة التضاريس ليس فيها علم بارز . ولهذا لم يكن غريبا أن يوصف الصعيد ، الذى يتكدس فيه السكان بكثافة أشد من كثافة الدلتا ، بأنه قد يكون «شارعا رئيسيا» مكتظا من حيث السكان ، ولكنه يظل مجرد «زقاق مغلق» من حيث المدن .

تطور حجم مدن الصعيد الهامة

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الفيوم	٧٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠
بنى سويف	٥٧,٠٠٠			١١٨,٠٠٠
المنيا	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
أسيوط	٩٠,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠
سوهاج	٤٣,٠٠٠			١٠٣,٠٠٠
أسوان	٢٦,٠٠٠	٦٣,٠٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠

الأحجام المتغيرة

فحتى قريب لم يكن الصعيد كله يملك مدينة مائة ألفية واحدة ، وليس إلا بعد منتصف القرن أن أعطته أسيوط أولى مدنه الكبرى من هذه الفئة . وفى سنة ١٩٦٠ دخلت الفيوم والمنيا القائمة لتصبح ثلاثية وإن متواضعة نسبيا متقاربة الرؤوس بوضوح . ثم فى سنة ١٩٦٦ اخترقت أسوان حاجز المائة ألف بقوة لتناظر الفيوم حجما تقريبا وتعطى الصعيد مدينته المائة ألفية الرابعة . وأخيرا فى ١٩٧٦ انضمت كل من بنى سويف وسوهاج إلى النادى ، ليصبح للصعيد نصف دستة من المدن الكبيرة ، بينما حققت أسيوط علامة المائتى ألف لأول مرة فى تاريخها وتاريخه . وأرقام النمو بعد هذا غير متاحة لدينا ، ولكن من الواضح أن الفيوم والمنيا وربما أسوان قد انتقلت اليوم إلى فئة المائتى ألف ، بينما أصبحت أسيوط ربع مليونية بسهولة .

وفى هذا كله نستطيع أن نلمس عقدية الفيوم الخاصة كظاهرة موضعية داخل واحتها المنعزلة نسبيا . فى الوقت نفسه نشهد على الطرف الأقصى من الصعيد أثر دفعة السد العالى القوية على أسوان التى ظلت طويلا بوابة متواضعة للجنوب فأصبحت بوابة ونافذة جديرة لمصر على السودان وإفريقيا ، وأشبه برأس المسمار الكبير الذى يثبت ذيل الصعيد على أرضية القارة مثلما تفعل موانىء الشمال الكبيرة فى الدلتا .

وفيما بين الاثنتين ، الفيوم فى أقصى الشمال وأسوان فى أقصى الجنوب ، تتوزع سائر العقديات على امتداد الصعيد على أساس من التباعد و / أو التوسط بدرجات متقاربة لا تغير كثيرا من الحقيقة الجغرافية الأساسية وهى ضعف تبلور المركزية الطبيعية داخل الصعيد كوحدة واحدة على حدة .

بين الوجهين

من الناحية الأخرى ، نستطيع من هذا المسح الاقليمى بشقيه فى الدلتا والصعيد أن نحصر أقوى وأبرز عقدتين طبيعيتين فى مصر ككل فى منطقتين فقط هما رأس الدلتا وثنية قنا . ففى كلتيهما تجتمع حزمة متشعبة أو متشععة من الخطوط الطبيعية المحددة

كأصابع اليد أو المذراة ، إلا أنها مفتوحة نحو الشمال فى العقدة الشمالية ونحو الجنوب فى العقدة الجنوبية . كذلك فإن كل عقدة منهما تقع على أحد جانبى مصر أقرب إلى أطرافها وعلى بعد متكافىء تقريبا من قلبها ووسطها .

ولكن فيما عدا هذا فإن العقدتين أبعد شىء عن التكافؤ فى الأهمية أو الثقل والخطر ولا نسبة بينهما البتة تقريبا . فالأولى تتفوق خارج كل حدود ، إنها ببساطة وبلا منازع عقدة مصر الأولى والعظمى ، وعلى هذا الأساس تحتاج إلى وقفة تحليلية خاصة . وفى الوقت نفسه يظل الصعيد كالدلتا تقريبا : هذا خط بلا بؤرة ، وهذه رقعة بلا عقدة ، أو العكس : هذا خط بلا عقدة ، وهذه رقعة بلا بؤرة .

كل من الدلتا والصعيد إذن ، الأخير أكثر ، تعوزه العقدية الجغرافية البارزة داخله بقدر ما يمنحها أو يركزها خارجها ، وهذا الأخير لا يعنى سوى جبهة الالتقاء بينهما تحديدا ، أى منطقة القاهرة بالضرورة والحتم . وكتعبير رقمى عن هذا الحقيقة الجغرافية القاطعة ، انظر كيف أصبحت شبرا الخيمة مؤخرا كبرى مدن الدلتا خارج العاصمتين والجيزة كبرى مدن الصعيد إن هى عدت من الصعيد وليست فيه أو فى العاصمة وليست منها .

فبعد أن كانت بور سعيد مدينة مصر الثالثة وطنطا رابعتها تقليديا بعد القاهرة والاسكندرية ، أصبحت الجيزة الآن ثالثة مدننا بعد العاصمتين مباشرة ، وشبرا الخيمة رابعتها عموما وأولى مدن الدلتا خصوصا ، تليها على بعد شديد المحلة فطنطا فبورسعيد. والواقع أن الجيزة قفزت إلى مدينة نصف مليونية تقريبا منذ الستينيات لتعادل المدينتين التاليتين لها معا وهما بورسعيد وطنطا ، ثم لتصبح مدينة مليونية منذ السبعينيات تزيد الآن على نصف الاسكندرية وتمثل المدينة المليونية الثالثة بمصر ، والأولى والوحيدة من نوعها فى الصعيد ، بل وتربو كثيرا جدا على مجموع مدنه المائة ألفية الست معا (٨٩٣,٠٠٠) .

تطور المدن الكبرى فى مصر

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٢,٠٩٠,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠١	٤,٢٢٠,٠٠٠	٥,٠٧٤,٠٠٠
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	,١٥٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
المحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
الجيزة	٦٦,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	١,٢٣١,٠٠٠
شبرا الخيمة	؟	١٠١,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	٣٩٤,٠٠٠

عقدية القاهرة

الخاصرة والعنق ، والقمة والرأس

هكذا إذن ، إذا كان كل من الوادى والدلتا على حدة تنقصه البؤرية والمركزية المحددة، فإنهما فيما بينهما يخلقان مركزية حادة عند التقائهما فى منطقة القاهرة . فالواقع أن منطقة القاهرة هى «خاصرة الوادى» بكل معنى . فعدا العقدية الهيدرولوچية الأساسية التى تأخذ – مع انفراج فرعى الدلتا – شكل حرف Y الأفرنجى ، هناك عدة أصابع ثانوية من اللاندسكيب الطبيعى تشير إليها بقوة : لسان وادى الطميلات من الشرق ، ووادى النطرون من الشمال الغربى ، ووصلة شبه واحة الفيوم من الجنوب الغربى . فإذا أضفنا أن الطرق الصحراوية بين الشرق والغرب على طول السواحل الشمالية تنثنى جنوبا مستهدفة القاهرة لتتحاشى صعوبة اختراق الدلتا بشبكة ترعها المتراصة [١] (تماما كما تتحاشى طرق المواصلات البعيدة المدى كل مناقع وأهوار الجنوب الرخوة فى العراق مستهدفة أول أرض صلبة عند منطقة بغداد) [٢] ، إذا أضفنا هذا فإن القاهرة تبرز لنا

(1) Benjamin Thomas, op. cit., p.414.

(2) W. B. Fisher, p.367.

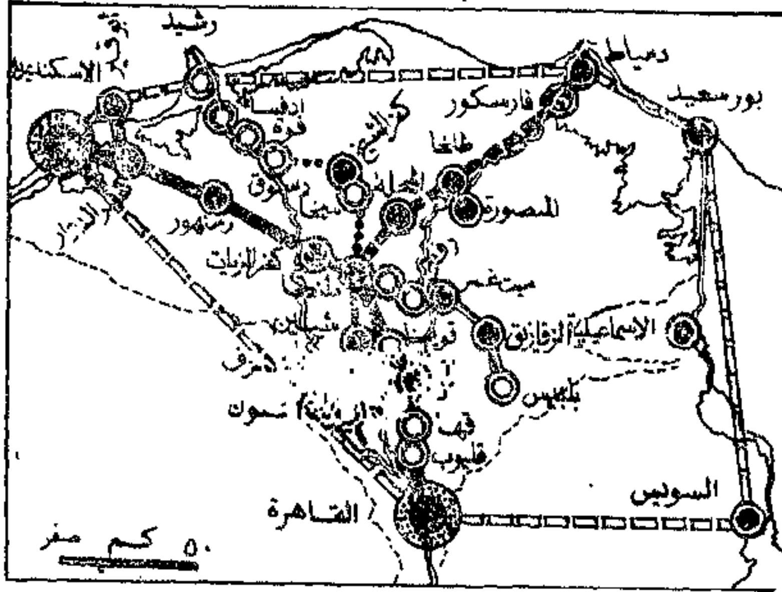
«كخاصرة الصحراء» أيضا مثلما هى خاصرة الوادى . إن كل الطرق تؤدى إلى القاهرة . وإذا كان النيل يصب فى مصر ، فإن مصر برمتها تصب فى القاهرة .

منطقة القاهرة إذن عنق الزجاجة ، عنق مصــر . هى من الناحية الهندسية البحتة مركز الثقل الطبيعى ، ومن الناحية الميكانيكية نقطة الارتكاز التى يسـتقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب ، ومن الناحية الحيوية نقطة التبلور ، ومن الناحية الوظيفية ضابط الايقــاع بين كفتى مصر . إنها تبدو حقا – كما قال ريكلى – كما لو كانت موقعا من اختيار الآلهة (١) .

هذا من حيث الشكل . ولكن المضمون لا يقل عن شكل الإقليم أثرا فى التوجيه نحو المركزية . فقد لا يكون موقع القاهرة متوسطا من حيث المسافة المطلقة بين الشمال والجنوب ، بل لعله أبعد ما يكون عن التوسط ، ولكنه متوسط تماما من حيث وزن المعمور الفعال . فالصعيد أضعاف الدلتا طولا ، ١٠٠٠ كم مقابل ١٧٠ كم ، ولكن الدلتا ضعفه مساحة ، ٢٢,٧٩٠ كم٢ مقابل ١٢,٢٤٠ تقريبا ، بينما يتقارب الاثنان سكانا بدرجة أو بأخرى . فقد كان بالدلتا فى عام ١٩٦٠ نحو ١٠,٩ مليون مقابل ٩,٢ للصعيد ، وفى عام ١٩٦٦ كان بالدلتا نحو ١٤,٧٢٦,٠٠٠ نسمة وبالصعيد ١٠,٣٠٧,٠٠٠ ، وفى ١٩٧٦ نحو ١٨,٦٦٧,٠٠٠ مقابل ١٢,٦٧٠,٠٠٠ على الترتيب، وذلك على أساس أن هذه المقارنات تستبعد القاهرة من أى من الوجهين .

وإلى جانب هذا فإن نمط الكثافة وتوزيع السكان فى مصر يجعل من القاهرة قمة طبيعية وتتويجا لزحف سكانى صاعد نظيم يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء فبروفيل الكثافة فى الوادى برمته كما رأينا أشبه شىء بالهرم المدرج سقفه منطقة القاهرة، والواقع أن دائرة نصف قطرها ٧٥ كم ومركزها القاهرة ، تضم وحدها رُبع سكان القطر فى ثُمن مساحته فقط ، أى بكثافة هى ضعف المعدل القومى ، وذلك بحسب أرقام عام ١٩٧٤ ، بينما تشى أرقام ١٩٦٦ بمزيد من التركز ، ففيها تضم الدائرة نفسها ٢٨,٣٪ من سكان مصر ثم يبلغ الاتجاه إلى التركز ذروته فى تعداد ١٩٧٦، حيث يعطى تلك الدائرة ٢٨,٧٪ من المجموع الكلى لسكان مصــر مقيمين ومغتربين ، أو ٢٩,٧٪ من سكانها المقيمين بالفعل .

(1) Clerget, Le Caire t. I.



* شكل ٦ – كل الطرق تؤدي إلي القاهرة : الدائرة الكبري ونصف قطرها ٧٥ كم تضم أكثر من ربع سكان مصر في ثمن المساحة . والدائرة الوسطي تمثل المجال المغنطيسي المباشر للعاصمة . أما الدائرة الصغري فتضم نطاق «القاهرة الكبري».

معنى هذا أن هنا مركز الثقل البشرى في الوادى ، هاهنا «النواة النووية» للدولة . ولهذا كان طبيعيـا أن توصف القاهرة بأنها «زر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد» (١) . أو كما يقول ستامب ، «من وجهة نظر مصر الحديثة ، ربما كانت القاهرة أكثر عواصم العالم منطقا فى توقيعها» (٢) .

البعد التاريخى

وليس أدل على هذه المركزية من البعد التاريخى . فتوطن العاصمة فى موقع ما لحقب طويلة يدل – يقينا – على قيمة خاصة لذلك الموقع . ونستطيع لكى نثبت هذا أن نخوض فى عملية ترويض mathematisation للتاريخ ، طريفة مثلما هى دالة ، فنتتبع هجرة وتنقل

(1) Lozach, loc. cit.

(2) Africa, p.213.

العاصمة فى مصر عبر العصور من موقع إلى آخر ، ونحسب لكل موقع عمره بالسنين ، ثم نرى أين مكان القاهرة فى هذه المقارنة (١) .

وعواصم مصر التاريخية تبدأ – مع التوحيد – بمنف (ميت رهينة / البدرشين حالياً)، إلا أنها لم تلبث أن ارتدت جنوبا إلى طينة (أبيدوس ، العرابة المدفونة) ، لتعود إلى منف مع الأسرة الثالثة لكى تستقر فيها حتى الثامنة ، أى أكثر من ٥٠٠ سنة . غير أن إهناسيا (على نفس خط عرض بنى سويف) ورثت العاصمة إبان عصر الانحلال الأول فى الأسرتين ٩ ، ١٠ ، أى نحو ٢٨٠ سنة . وابتداء من الاسرة ١١ تأتى ذبذبة عظمى نحو الجنوب الأقصـــى ، لتصبح طيبة (الأقصر) العاصمـــة الوطنية ، ثم لتظل كذلك نحوا من ٨٠٠ سنة ، وإن كانت متقطعة تخللتها فترات تنازعت العاصمية فيها مؤقتا مراكز أخرى كلها فى الشمال مثل شدت (الفيوم) أثناء الأسرة ١٢ ، وأفاريس عاصمة الهكســوس فى شرق الدلتا ، ومثل اخيتاتون (تل العمارنة ، ملوى) التى لم تدم سوى بضع سنين .

غير أن دور طيبة ، والصعيد عامة ، ينتهى نهائيا مع نهاية الأسرة ٢٠ ، ليبدأ دور عواصم الدلتا . فمع الأسرة ٢١ (العصر التانيسى ، نحو ١٥٠ سنة) أصبحت تانيس فى شمال شرق الدلتا هى العاصمة ، وعادت كذلك فى الأسرة ٢٣ التى لم تعمر سوى عقدين أو ثلاثة ..ثم انتقلت العاصمة إلى بوبسطة (تل بسطة ، الزقازيق) فى عصر الأسرة ٢٢ التى عمرت ٢٠٠ سنة . أما فى الأسرة ٢٤ فقد تنازعت العاصمية كل من منف وسايس (صا الحجر) فى شمال غرب الدلتا ، لتستقر نهائيا فى الأخيرة فى العصر الصاوى لمدة ١٤٠ سنة إبان الأسرة ٢٦ ، ولفترات أخرى فى الأسرة ٢٨ . غير أن العاصمة عادت إلى منف نحو قرنين خلال الحكم الفارسى فى أواخر عصر الأسرات .

وقصة العاصمة بعد هذا أقل تعقيداً بكثير : نحو ١٠٠٠ سنة فى الاسكندرية الكلاسيكية (٩٧٢ سنة بالدقة) ، تليها مع الاسلام ١٤٠٠ سنة فى موقع القاهرة وإن تباينت الأسماء فى البداية من الفسطاط (العرب) إلى القطائع (الطولونية) إلى العسكر (الإخشيدية) إلى القاهرة (الفاطمية) حين بدأت هذه التسمية بصفة محددة .

(١) فى حساب تواريخ هذه العواصم اعتمدنا على : برستيد عموما ؛ وهيبة ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، ص ١٢٩ – ١٤٣ .

وهناك عدة حقائق ذات مغزى وطرافة تبرز من هذا العرض التاريخى ، نمط الحركة ، أو خط سير الرحلة ، أولها ، ففى منطقة القاهرة عند رأس الدلتا بالذات بدأت العاصمة فى بداية عصر الأسرات ، وإليها انتهت فى نهايته ، مثلما آلت إليها طوال العصر العربى. وطوال الرحلة ما بين البداية والنهاية ، رسم خط السير نمطا محدد الصورة عميق المغزى. فقد ترددت الحركة (أولا) من رأس الدلتا عند منف إلى (ثانياً) أقصى الجنوب عند طيبة ، ثم عادت الذبذبة (ثالثا) إلى الشمال فاستقرت على الطريق عند إهناسيا والفيوم ، ولكنها (رابعاً) استكملت تأرجحها شمالا إلى تانيس وبوبسطة وسايس حتى وصلت (خامسا) إلى أقصى الشمال فى الاسكندرية فى النهاية ، غير أنها عادت منها (سادسا) إلى حيث بدأت أصلا عند رأس الدلتا لتستقر فى نهاية المطاف .

مجموع الحركة إذن وبكل وضوح كأنه حركة بندول محور ارتكازه على رأس الدلتا : اندفع نحو الجنوب فى ذبذبة قوية تخللتها بعض وقفات عابرة حتى وصل إلى أقصاه ، ومنه عاد مرتدا إلى الشمال حتى وصل إلى أقصاه بعد وقفات مماثلة على الطريق إلى أن عاد نهائياً فاستقر على نقطة التوازن عند رأس الدلتا .

هذا عن الحركة التاريخية ، ولكن التوزيع الجغرافى لا يقل مغزى . إن عواصم مصر التاريخية لم تخرج عموماً عن دوائر جغرافية أربع : دائرة رأس الدلتا (منف ، وإلى حد ما إهناسيا ، الفسطاط وتوابعها حتى القاهرة) ، دائرة ثنية قنا (طيبة ، طينة) ، دائرة بوابة الشمال الشرقى (أفاريس ، تانيس ، بوبسطة) ، ودائرة بوابة الشمال الغربى (سايس ، الاسكندرية) . وسيلاحظ على الفور أن هذه الدوائر هى مناطق استراتيجية بالطبع : لقد قامت عواصم مصر دائما فى مواقع استراتيجية أساسا . فرأس الدلتا هى خاصرة الوادى جميعا ، وثنية قنا هى المنطقة الاستراتيجية الوحيدة بامتياز فى الصعيد لأنها خاصرة النيل والبحر الأحمر مثلما هى بوابة السودان ، أما شمال شرق الدلتا فبوابة آسيا ورأس جسر متقدم للعلاقات الآسيوية الهامة والتوسع الحربى الأساسى (١) بينما أن الشمال الغربى نافذة مصر على البحر المتوسط وما وراء البحر . وبعد هذا فسيلاحظ بسهولة أن كل عواصم مصر التى أقيمت خارج نطاق هذه الدوائر الاستراتيجية

---

(١) حمزين ، «البيئة والموقع .. الخ» ، ص ٤٤٩ .

تمثل شذوذاً سياسياً لأسباب خاصة فردية أو أسرية أو دينية ، ولذا أتت ابتعادات قصيرة العمر ومضاربات فاشلة ، مثل شدت وأخيتاتون .

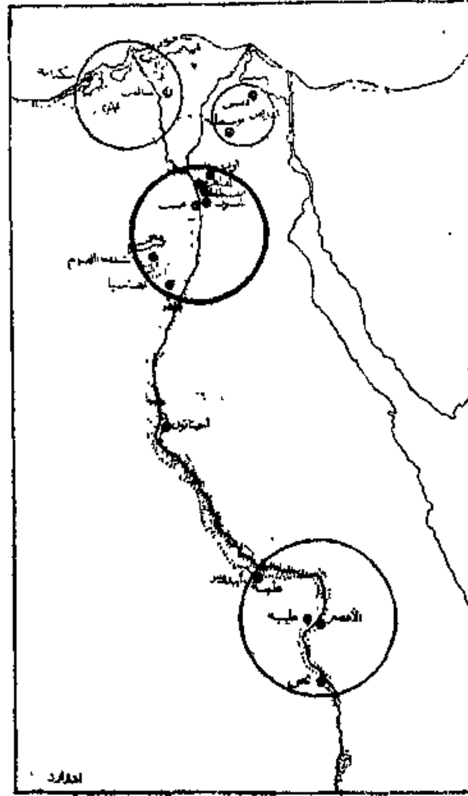
غير أنه يبقى أن نربط التوزيع الجغرافي بالعمر التاريخي . لقد عاشت طيبة عاصمة نحو ٨٠٠ سنة في مجموعها ، مقابل نحو ١٠٠٠ سنة للاسكندرية ، وضد نحو ٨٠٠ – ٩٠٠ سنة لبقية مصر جميعا خارج دائرة رأس الدلتا التى احتكرت وحدها العاصمة لمدة ٢١٠٠ سنة هى مجموع منف والقاهرة (٧٠٠ + ١٤٠٠) ، وقد تصل إلى ٢٥٠٠ إذا نحن أضفنا الفترات المتقطعة في أواخر عصر الأسرات التى شاركت فيها مع عواصم الدلتا . نخرج من هذا بأن منطقة رأس الدلتا استقطبت عاصمة مصر لمدة تعادل ثلاثة أمثال طيبة، أو أكثر من ضعف الاسكندرية ، وتكاد تعادل نصف تاريخ مصر عموما .

وإذا كان ثبات موقع العاصمة فى العصر العربى الاسلامى مطلقا ، وكانت الذبذبة المستمرة والعنيفة هى طابع العصر الفرعونى خاصة ، فلعل ذلك يشير إلى أن المراحل التكوينية الأولى كانت فى حقيقتها مرحلة تجريبية ، تسعى مصر فيها إلى التعرف على البيت الأمثل لعاصمتها . حتى ليذهب فرانكفورت إلى حد القـــول بأن مصر لم يكن لها عاصمـــة دائمة ثابتة قبل طيبة فى منتصف الألف الثـــانية ق . م (١) . فطيبة قد تكون متوسطة بالنسبة للصعيد وحده ، وحتى هذا بتحفظ كثير ، حتى لو صـــحت نظرية امتداد المعمور فى القديم إلى أقصى النوبـــة ، ولكنها فى كل الأحـــوال متطرفة جداً بالنسبة لمصر عامة ، متطرفة الموقع مثلما هى متطرفة المناخ ربما .

هذا صادق أيضا بدرجات متفاوتة على بقية مواقـــع الدلتا ، فضلا عن أن هذه ارتبطت بالاستعمـــار الأجنبى غالبا أو باتجاهـــات انفصالية إقليمية أحيانـــــا . ففى تلك المرحلة التجريبية لم تحكم مصر من أطرافها – بإستثناء طيبة – إلا فى عصور اســـتعمارية أساسا أو غالبـــا كبوبسطة والاســـكندرية ، التى لم تكـن عاصمـــة إلا كإنحـرافة استعمارية لقوة بحـــرية موقوتة ، بل عدت حينا مدينة أجنبية النشأة والســـكان أو كجزيرة من أرخبيـــل اليونـــان نقلت وألصقت بالســـاحل المصـــرى ،

---

(1) Birth of Civilization in Near East



شكل ٧ – عواصم مصر التاريخية . لاحظ كيف يقع توزيعها الجغرافي في أسراب أو أرخبيلات في أربع دوائر استراتيجية ، أهمها دائرة رأس الدلتا وذيل الوادي .

ويكفى أنها عرفت رسميا بالاسكندرية المتاخمة لمصر Alexandria ad A Egyptum ، «فليست هى مصر أو من مصر» كما يعلق غربال (١) .

من هنا فلقد كان ارتداد العاصمة مع التحرير العربى من موقع ساحلى إلى موقع داخلى ، من الاسكندرية إلى الفسطاط ، خطوة لا إلى الوراء أو الخلف كما يصور البعض، وإنما تعبيراً عن التوجيه الوطنى وسابقة مبكرة جداً لظاهرة عرفتها كل الدول الوطنية المتحررة الحديثة ابتداء من الهند إلى الروسيا إلى تركيا .. إلخ . أما ثبات العاصمة بعد ذلك طوال العصر العربى فى منطقة رأس الدلتا فدليل على أن مصر قد وضعت يدها نهائيا وبعد التجربة الطويلة المفعمة على ذلك البيت الأمثل . إنها العاصمة

(١) تكوين مصر ، ص ٤٥ .

إذن كبيت الإبرة للمغناطيس .

إن منطقة رأس الدلتا ، سواء منذ منف أو هليوبوليس أو أون ثم الفسطاط أو القطائع أو القاهرة ، هى العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الألفى ، وبالأصح تاريخها الوطنى . ونقول الطبيعية ، لأنها وحدها هى التى كانت بموقعها فى قلب الوطن تعكس التوجيه المصرى المحلى الصميم ، حيث كانت عواصم الشمال الشرقى القديمة تعكس توجيها آسيويا إلى حد ما ، وعواصم الشمال الغربى توجيها أوروبيا إلى حد آخر بينما كانت عواصم الجنوب الأقصى توحى بتوجيه إفريقى بقدر أو آخر .

وها هنا إذن – كما فى بغداد عند خاصرة الرافدين – واحد من تلك المواقع الجغرافية الخالدة النادرة التى قد تدور فى فلكها وإطارها مجموعة متعاقبة عبر العصور من المواضع المدنية المختلفة، ولكنها لا تستطيع أن تخرج من مجالها المغنطيسى ومن أسر جاذبيتها الطبيعية الغلابة . وهذا جميعا بفعل المركزية الجغرافية القوية لا شك . وإذا كانت منطقة القاهرة هى أقدم عواصم مصر ، فإن عمرها قد يعادل فى الوقت نفسه مجموع أعمار حفنة كبيرة من عواصم أوروبا المعاصرة ، أو كل عواصم إفريقيا المدارية الحديثة ، وهى ترجح بالتأكيد مجموع أعمار عواصم العالم الجديد مجتمعة . بل ربما كانت القاهرة أو بالأصح منطقتها أقدم عاصمة فى العالم ، وإن كان لدمشق أن تفخر بأنها أقدم عاصمة إحتلت بغير انقطاع فى التاريخ .(١)

تلخيص مصر

وعلى أية حال ، فالقاهرة مدينة معتقة أكثر مما هى عتيقة . وهذه العراقة التاريخية مقروءة حتى اليوم فى لاندسكيب المدينة : فالقاهرة الحديثة تقع بين قوسين معلقين من التاريخ القديم ، الفرعونى غربا والاسلامى شرقا . فعلى هضبة الأهرام والجيزة بقايا العصر الفرعونى وإن كانت معلقة كالحفريات ، بينما على سفوح المقطم وعند أقدامه تعيش الأحياء الشرقية القديمة تاريخا اسلاميا مكدسا ، فى حين ترقد المدينة الحديثة فى القاع المنخفض بين القوسين التاريخيين المرتفعين . وهى بهذا كله خير نقطة فى مصر تختزل تاريخ مصر جميعا .

بل ونضيف : وجغرافية مصر وسكان مصر أيضا . جغرافية مصر ، لأن القاهرة

(١) جمال حمدان ، مقدمة كتاب القاهرة ، ١٩٦٩ ، مترجم ، ص ١٢ .

وأسلاف القاهرة ارتبطت دائما برأس الدلتا وظلت تتحرك معها نحو الشمال ، ابتداء من منف التى يحدد موضعها نقطة تفرع الدلتا فى وقتها (١) ، إلى القاهرة المعاصرة التى تزحف حثيثا نحو القناطر الخيرية نقطة التفرع الراهنة . كذلك ولذلك فإن موضع القاهرة كان دائما يجمع بين خصائص الصعيد والدلتا .

فمورفولوچية القاهرة هى مدرج حوض شبه مغلق (أمفيتاتر) (٢) ، هو فى الحقيقة آخر أحواض الضفة الشرقية من الصعيد ، إلا أنه مفتوح من الشمال ليلتحم بالدلتا وينفسح عليها . وهى بهذا تشبه مورفولوچية مدن الصعيد الشرقية من حيث ارتفاع الكنتور شرقاً والتعرض للسيول الصحراوية ومن حيث الامتداد الطولى ... الخ . هى إذن تبدأ مدينة صعيد ، ولكنها تتقدم لتصبح مدينة دلتا مستوية منبسطة مستعرضة . ... الخ .

بل إنه من مجموع هاتين الطبيعتين ، تخرج القاهرة المعاصرة وهى تصغير فى شكلها وامتدادها لشكل الوادى جميعاً . فالقاهرة الكبرى اليوم مروحية الشكل ، ضيقة طولية فى الجنوب، ثم تنفرج فى مروحة واسعة فى الشمال ، وهذا هو هيكل الأرض السوداء فى مصر عموما . إن عاصمتنا تختزل شكل مصر الجغرافى فى بقعة أو فى كبسولة .

أما أنها تلخص كيان مصر البشرى أيضا ، فلأنها بموقعها المركزى المتوسط بين الدلتا والصعيد تستمد سكانها بتوازن معقول من كل أقاليم الدولة ، وبالتالى تؤلف بحق عينة ممثلة لمصر . فمن ناحية أولى ، يقدر أن نحو ثلث سكان القاهرة حاليا هم من المهاجرين من الأقاليم أصلا . ولا ريب أن النسبة ترتفع عن ذلك كثيرا كلما عدنا بها إلى الوراء أكثر ، خاصة إلى بدايات عملية التحضر والنشأة فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى . ومن ناحية ثانية ، ففى دراسة حديثة على الهجرة إلى القاهرة الكبرى فى نقطة زمنية بعينها وجد أن ٤٦,٩٪ من المهاجرين أتوا من ريف الدلتا ، مقابل ٤١,٤٪ من ريف الصعيد . ومعنى هذا وذاك أن العاصمة - هذه على أية حال قاعدة عالمية وبديهية أساسية - مصهر حقيقى فعال لعناصر الشعب وأعراق الأمة ، تتصاهر فيه وتنصهر مثلما يعكسها ويمسكها . اختصارا ، القاهرة بوتقة مصر الأولى ، القاهرة مصهر مصر .

أبعد من هذا وأطرف فإن توزيع المهاجرين من أقاليم مصر داخل العاصمة يكاد يجنح

(1) Clerget, t.1.

(2) Id.

إلى أن يكرر صورة مصر نفسها عامة . فلقد وجدت جانيت أبو لغد أن العمال المهاجرين مثلا يستقرون داخل القاهرة فى مواقع محددة بحسب مواقع المصدر بالتقريب ، أى تبعا لمبدأ خطوط المقاومة الدنيا : فالبحاروة عموما فى الشمال خاصة شبرا والساحل والوايلى وروض الفرج وبولاق ، والصعايدة غالبا فى نطاق الجنوب خاصة مصر القديمة . بل وتميل عناصر كل محافظة أو قرية إلى نوع من التجمع داخل كلا النطاقين (١) ، وبذلك يصبح توزيعهم داخل العاصمة كصورة مصغرة جداً من توزيعهم على أرض الوطن .

المركزية الوظيفية : البيروقراطية

أصل البيروقراطية

غير أن إلى جانب الشكل والمضمون تركيبيا ، هناك عامل هام يدعو إلى مزيد من المركزية وهو العامل الوظيفى . فالبيئة كما رأينا فيضية ، والمجتمع مجتمع هيدرولوجى ، ولهذا أصبح الرى مرادفا للتنظيم ، والتنظيم المركزى ، الذى يخضع فيه الجميع طواعية لسلطة عامة مطلقة . ولئن كان هذا من أقوى عوامل ظهور الوحدة السياسية المبكرة فى مصر ، كما أنه علم الشعب النظام أساس الحضارة ، إلا أن هذا أيضا بدأ دور الحكومة الطاغى وأرسى نواة الموظفين الثقيلة officialdom ، وأصبحت البيروقراطية المركزية عنصرا أصيلا فى مركب الحضارة المصرية ، بل ثقلا عنيدا فى موكبها . أصبحت مصر مجتمعا «حكوميا» كما قد نقول ، فالحكومة وحدها هى التى تملك زمام المبادرة وإمكانيات العمل ، العمل الكبير على أية حال . وقد كان لهذا قيمته فى بعض المراحل والمشاكل ، ولو أنه ربما خلق فى جميعها شيئا من روح التواكل والتكاسل والسلبية وخنق ملكات المبادأة وحوافز التلقائية فى السكان . وهنا ، مرة أخرى ، نجد أن الحكومة المركزية الأولى فى التاريخ ليست ميزة صافية بلا شوائب ولا كانت مكسبا بلا ثمن .

والذى يتعمق تاريخ مصر الاجتماعى ستروعه ولا شك تلك البيروقراطية العاتية التى

---

(1) Janet Abu - Lughod, Migrant Adjustment to City life, The Egyptian Case, in :Breese (ed.), The City in Newly Developing Countries, p.381-2.

تمتد على طوله بغير انقطاع ، حتى لتشكل نغمة دالة عليه وملمحا أساسيا آخر من ملامحه . فالبيروقراطية فى مصر قديمة قدم الحضارة الفرعونية ، مع الأهرام تبدأ ، وفيها تتلخص . ولقد مر بنا كم كانت محترمة مقدرة أعلى تقدير وظيفة الكاتب ، وكيف كانت جاذبيتها لا تقاوم حتى تحولت إلى عقدة حقيقية هى «عبادة الميرى» .. إلخ . ويكفى بعدها أن نرى صور «كبار الموظفين» على النقوش والآثار القديمة ، وأن نعرف أخبارهم المتواترة فى البرديات والسجلات العديدة حتى ندرك خطورة الدور الذى لعبته الهيئة البيروقراطية فى القديم . بل إن شئت رمزا بليغا ففى النحت تجده : ابتداء من تمثال «الكاتب» حتى تمثال «شيخ البلد» ، فهذه جميعا نصب تذكارية وتاريخ محفوظ أو محفور للبيروقراطية الفرعونية الثقيلة . بل لقد اعتبر ماكس فيبر نظام الموظفين فى الدولة الحديثة «النموذج التاريخى الذى سارت عليه البيروقراطية فيما بعد » .

وسير التاريخ تدلنا كذلك على أن رخاء مصر وازدهار اقتصادها واستقرار العمران فيها كانت جميعا رهنا بدرجة ما بدور الجهاز الادارى الذى تغلغل كالشرايين فى الحياة المصرية تغلغل شبكة الترع والقنوات فى الأرض المصرية ، بل بفضلها أساسا وعلى طول امتدادها بالفعل . فما أكثر الأزمات والمجاعات التى كانت تجتاح الوادى إذا ما فسد الجهاز أو عطب ، وما أكثر ما كانت عودة الرخاء والنظام مرتبطة بإصلاح جذرى فيه . وحسبنا فى هذا أن نشير إلى قصة يوسف أيام المجاعة واستدعاء بدر الجمالى أيام الشدة المستنصرية فى أخريات الفاطمية .

ولقد كان نابليون على وعى تام بهذه الحقيقة – القاعدة خبرة وفكرا ، فعبر عنها فى مذكراته بقوله «الحكم فى مصر ذو أثر مباشر فعال على مدى الفيضان ، فهو خاضع لإرادة الحكومة . وهنا يبرز الفرق بين حكم البطالسة ، وكان رخاء ، وحكم الرومان الذى أدى إلى تدهور البلاد ثم إلى خرابها تحت حكم الأتراك» . ومن بعد ، فإن أغلب من كتبوا عن مصر ، ابتداء من لويفيج إلى شارل عيسوى إلى مورو برجر (١) متفقون على أن قليلا من البلاد هى التى يلعب فيها الجهاز الادارى مثل الدور الذى يلعبه فى مصر أو يأخذ الحجم المتورم والثقل الضاغط الذى يأخذه فيها .

هذا بينما يضغط غربال على الصلة الوثيقة بين الادارة العامة وبين

(1) Morroe Berger, Bureaucracy and society in modern Egypt, Princeton.1957.

الاســـتثمار الاقتصادى والانتاج وعلى الأهمية القصوى لعمل الادارة ، إلى حد أننا «لا نعرف بلدا يتأثر أهله بالحكم صالحا أو فاسدا كما يتأثر أهل مصر ، ولا نعرف بلدا يسرع إليه الخراب إذا ســاءت إدارته كمصر»(١) . وبالمثل يرى كــاتب آخر فى هذه الجملة «الحكم الصــالح يقى مصر شـر الفيضان العــالى والواطى» خلاصة تاريخ مصر كله (٢) .

ولا شك أن وراء هذا كله خلفية جغرافية مقنعة بما فيه الكفاية ، أو فلنقل بدرجة ما . فوظيفة الدولة – الحكومة – فى المجتمع الهيدرولوجى وزراعة الرى أضخم بلا ريب من الوظيفة المألوفة للدولة . «فكعامل جغرافى» بمعنى الكلمة لابد منه ، وكأداة كبرى فى تغيير صفحة الاقليم وإعادة تشكيله وتخليقه بالمشاريع الهندسية والعمرانية الكبرى والمنشآت النهرية ، تكتسب الدولة فى البيئة الفيضية دورا إضافيا وجوهريا لا تعرفه دولة المطر العادية . ثم إلى جانب هذا الجهاز الفنى الضخم بمعناه الهندسى المباشر ، لابد من جيش من الخبراء والمشرفين على عملية الزراعة التى لا يمكن أن تتم على أسس فردية عشوائية.

حول هذه النواة الصلبة من التكنوقراطيين ، تترى بالضرورة حلقات كثيفة من البيروقراطيين ، تبدأ بالجهاز المالى الذى يحاسب على ثمن الماء ، وتمتد إلى الجهاز البوليسى الضرورى لضبط الأمن ومراقبة حقوق الماء ، لتنتهى أخيرا إلى جهاز إدارى آخر لخدمة تلك الأجهزة جميعا بالمعنى المكتبى المباشــر . ولعل هذا القطاع الأخير هو جانب الربح المركب فى نمو جهاز «الضبط والربط» .

وانعكاسا لهذه الوظائف يبرز فى تاريخنا القديم والحديث دور عدة وزارات بعينها ، تشمل الأشغال والرى والزراعة والمالية والداخلية ، بدرجة لا تعرفها بالتأكيد دول أخرى كثيرة . وزارة الرى و / أو الأشغال مثلا هى حياة مصر ، تحتل الصدارة المطلقة إبان الفيضان (هذا قبل السد العالى بالطبع) . ولقد تملك كل الدول وزارة للأشغال ، ولكن مصر تكاد تنفرد بوزارة الرى . أما وزارة الزراعة فتملك سلطة على الفلاح ربما أكثر مما

---

(١) ص ٣٦ .

(٢) حسين فوزى ، سندباد مصرى ، ص ١٤٤ .

تملك أية نظيرة لها فى الدنيا . وأخيرا فإن وزارتى المالية والداخلية هما اللتان تمسكان بزمام البلد اقتصاديا وإداريا على الترتيب . هذا بينما يرمز للمجموعة كلها على مستوى التطبيق وعلى الطبيعة أساطين القرية الكلاسيكيون ابتداء من المهندس والمساح إلى العمدة والصراف ، يضاف إليهم الآن المشرف الزراعى والتعاونى وكذلك الجمعية التعاونية ثم بنك القرية .

دولة الموظفين

والنتيجة المنطقية بعد هذا جيش حقيقى من الموظفين ، يصبح فى ذاته ملمحا أو طبقة فى تركيب المجتمع وبصورة قد لا تعرفها بلاد كثيرة . إذ تصبح الحكومة أكبر «صاحب عمل» فى البلد ، ويكاد المجتمع يتحول إلى مجتمع حكومى كما قلنا . ولما كان الجهاز يمثل السلطة والقوة من ناحية ، وكان نصيب البروليتارية المنسحقة هو الكبت والاستبداد من ناحية أخـــرى ، فإنه يكتسب جاذبية نـــادرة ، ويصبح «الميـــرى» - والكلمة ، دعنا لا ننسى، من «الأمير» - قداسة وبريق تجعله جنة التصعيد الاجتماعى حتى قال البعض إن مصر جنة الموظفين ، والقاهرة جنة الباحثين عن الوظائف .

ومن الجدير بالملاحظة أننا نجد البيروقراطية ، كنتيجة لهذا ، ترتبط أساسا بطبقة البورجوازية، وبخاصة بورجوازية المدن . وإذا كانت البورجوازية فى مدن أوروبا فى العصور الوسطى ترتبط فى أذهاننا وفى الواقع بطبقة التجار أساسا . فمما له مغزاه أنها ارتبطت فى مصر الزراعية الفيضية بفئة البيروقراطية من موظفين وإداريين وحكام بصفة تقليدية ، بينما يتضاءل إلى حد بعيد دور التجار و «شهبندر التجار» . وفى هذا أيضا تختلف مصر اختلافا كبيرا حتى عن بلد شقيق وجار مثل سوريا . وعلى الجملة فلعل التعبيرين الدارجين : «الميرى والطين» يلخصان أقطاب القوة فى مجتمعنا التقليدى إلى وقت قريب .

ولقد كان الانتقال من الرى الحوضى إلى الدائم فى عصرنا الحديث خطوة أساسية أكدت بل وربما ضاعفت كل عناصر هذا المركب الهيدرولوجى - البيروقراطى فمن المعروف

أن الرى الدائم ضاعف مهام ووظائف الدولة ، ولذلك لم يكن غريبا أن عملية خلق جسم كبير أو نواة من البيروقراطية الحديثة إنما تبدأ مع محمد على وعلى يديه . حتى إذا ما وصلنا إلى العقود الأولى من القرن الحالى لم يعد لدينا شك فى أن الجهاز البيروقراطى قد خلق أو أسهم فى خلق طبقة وسطى - عليا وسفلى - من بورجوازية المدن تمثل شريحة أساسية ومتشعبة فى المجتمع المتغير . وإلى ما قبل الحرب الثانية لم يكن هناك شك فى أن الصفة الغالبة على المجتمع المصرى الحديث أنه «مجتمع موظفين» ، وأن مدننا الرئيسية كانت إلى حد كبير «مدن موظفين» .

ولما كان القطن ، عماد اقتصاد الفلاح والريف ، يخضع فى ذلك العصر الاستعمارى لنزوات وضغوط ومضاربات السوق العالمية الاستعمارية أو بالأصح السوق الاحتكارية الاستعمارية ، وكانت دخولهم لذلك شديدة التذبذب ، فى حين أن مجتمع الموظفين واقتصاديات مدننا الرئيسية تعتمد على الدخل الثابت بدرجة أكبر ، فقد حدث اختلاف بصورة ما فى إيقاع الحياة المادية بين الريف والمدينة الكبيرة وخاصة العاصمة ، التى يبدو أن إيقاعها بالذات كان معاكسا لإيقاع الريف على نحو ما عرفت واشنطن مثلا فى الولايات المتحدة (١) . ففى الأزمات الاقتصادية حين كانت أسعار القطن تنخفض ويكاد الفلاح يفلس والريف يجف ، كانت القاهرة تنتعش وتفره لأن دخول مجتمعها الأساسى من الموظفين ثابتة ، وكل ما يحدث أنها كمستهلك تفيد من انخفاض أسعار السلع والخدمات ... إلخ .

ولقد انتهى هذا الوضع بالطبع فى العقود الأخيرة بعد أن تعددت قاعدة اقتصاد العاصمة بالصناعة والتجارة وغيرها إلى جانب الادارة . بل أكثر من هذا فإنه انعكس وانقلب رأسا على عقب فى السنوات الأخيرة بالذات منذ تفاقمت موجة الغلاء وتكاليف المعيشة . فمع انخفاض القيمة النقدية والقوة الشرائية للجنيه ، مع ثبات دخول طبقة الموظفين ومن فى حكمهم ، أصبحوا هو وحدهم أكثر من أى طبقة أخرى فى مجتمع المدينة الضحية الكبرى للغلاء . وهكذا ، بعد أن كان الفلاح هو ضحية دولة الموظفين المتخمة والاقطاع الضارى قديما ، أصبح الموظف أساسا هو ضحية البورجوازية وغيرها اليوم .

---

(1) Mark jefferson, "Great cities of the Unites States", G. R., July 1941, p.481.

إفراط البيروقراطية

هذا ، والأرقام المتاحة لا تترك مجالا للشك فى أن البيروقراطية أوشكت على أن تكون ملمحا جغرافيا عندنا . ففى عامى ١٩٥٠ – ١٩٥١ قدر عدد الموظفين بنسبة ٢,٢٪ من مجموع السكان العام ، بالمقارنة إلى ١,٣٪ فى بريطانيا . وقد يبدو الفارق محدوداً ، ولكنه إذا نسب إلى قوة السكان العاملة وحدها لبدا جذريا . فلقد قدر (حوالى ١٩٦٦) أن نسبة رجال الادارة إلى القوة العاملة فى مصر تبلغ ١٢٪ ، مقابل ٥٪ فى إنجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . على أن الخطر النسبى يتضح من مقارنة تكاليف هذا الجهاز . فقد قدر أن أجور الموظفين فى عامى ١٩٥٠ – ١٩٥١ ابتلعت ٣٥٪ من ميزانية الدولة . وفى عامى ١٩٥٢ – ١٩٥٣ قدرت النسبة بنحو ٤٠,٥٪ ، بل وصل تقدير ثالث إلى ٤٦٪ ، وكل هذا مقابل ٩٪ فى بريطانيا (١) .

ولقد نما عدد الموظفين الحكوميين فى العقود الأخيرة نموا هائلا . فمن ٣١٠,٠٠٠ فى ١٩٤٧ ، ٣٢٥,٠٠٠ فى ١٩٥٢ بنسبة ٩,٦٪ من قوة العمل بالبلد ، قفز إلى ٧٧٠,٠٠٠ فى ١٩٦٠ أى أكثر من تضاعف فى أقل من عقد . ثم لم يلبث أن سجل علامة المليون ، ١,٠٣٥,٠٠٠ ، فى ٦ – ١٩٦٧ بنسبة ١٥,٤٪ من قوة العمل . ثم أخيرا وبمعدل فائق تجاوز عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام الآن علامة المليونين وقارب الثلاثة حيث بلغ كما رأينا ٢,٤ مليون (أو ٢,٧ مليون فى رواية أخرى) تعادل ٢٧٪ (أو أكثر من ٣٠٪ فى الحالة الثانية) من مجموع القوة العاملة فى مصر .

معنى هذا أن بين رُبع وثُلث المجتمع العامل منا اليوم موظفون . وهى نسبة أكبر من كل تعليق. يكفى فقط أن نقول إنه ما من أسرة صغيرة تقريبا فى مصر ، بمعنى الأسرة المحدودة ، إلا وواحد منها على الأقل موظف حكومة . بينما يذهب البعض، مبالغة أو سخرية لا ندرى ، إلى حد القول بأنه ما من أسرة كبيرة فى مصر بمعنى الأسرة الموسعة ، إلا وواحد منها هذه الأيام فى درجة وكيل وزارة – أو كأن قد !

(1) Landry, p 220; Pierre George, Introduction géog. á l'etude etc., p.307.

ولا شك فى أن جزءاً كبيراً من هذا الوضع موروث قبل يوليو ، ولكن الجزء الأكبر مكتسب بعده منذ انتقل الانتاج إلى الملكية العامة وأصبحت الدولة الاشتراكية هى أكبر صاحب عمل فعلا وجدا. فمعظم العمال فى مصر ، بعد تضخم عددهم العظيم أخيرا ، أصبحوا - كالموظفين - عاملين فى الحكومة . حتى الفلاح - كالعامل - كاد يكون موظفا فى الحكومة وإن بغير مرتب ، حيث تحدد له الحكومة كل شىء تقريبا من المحصول إلى السماد ومن الرى إلى التسويق .

النتيجة النهائية أن معظم من فى مصر أصبح يعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة «موظفا فى الحكومة» ، حتى قال البعض إن كل ما فى مصر تقريبا بنته الحكومة ابتداء من الأهرامات إلى الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات الاجتماعية .. الشىء الوحيد الذى لم تبنه هو النيل ، الذى على العكس بناها بهذا الحجم المهيب والدور الرهيب .

البيروقراطية والاشتراكية

ومهما يكن الأمر ، فلقد كان الظن أن هذه المسئوليات الجديدة المضافة بقوة الاشتراكية إلى الجهاز البيروقراطى بين يوم وليلة ستعيد التوازن بين الحجم والوظيفة ، مثلما يحدث فى اقتصاد يعانى من إفراط السكان مثلا ثم يتكشف فيه فجأة مورد اقتصادى جديد كالبترول . غير أن الذى حدث أن الجهاز نما منذ ذلك الحين نموا خطيرا بالربح المركب مرتين ، مرة بنمو السكان العام ومرة بنمو البيروقراطية الذاتى الخاص . ومن المعروف أن مشكلة ، ولا نقول آفة ، الاشتراكية عامة هى تضخم البيروقراطية بدرجة مزعجة وإلى حد الافراط . على أن هذا ، بعيدا عن أن يغير الحقيقة التاريخية ، لا يفعل من أسف سوى أن يؤكدها ويضاعفها ، ألا وهى المركزية الوظيفية - ممثلة فى البيروقراطية - فى مصر الفيضية .

البيروقراطية إذن ملمح ملح وعميق فى كيان مصر ، وإفراط البيروقراطية اليوم حقيقة واقعة . وجزء كبير جدا من مجتمعنا الراهن هو مجتمع موظفين ، أسوأ ما فيه أنه لاوظيفى ، جهاز مستهلك أكثر مما هو منتج ، يبدو إلى حد بعيد كما لو قد غدا هدفا وغاية فى ذاته لا وسيلة وأداة لهدف ولغاية . وكالنمو الحضرى نفسه الذى نشأ فيه ، جاء نموه خضريا أكثر منه ثمريا ، إذ فاق تضخمه الحجمى كل حدوده السليمة حتى وصف

بأنه أصيب «بداء الفيل» ، وحتى قال البعض إن مصر كما تعانى من إفراط السكان مع انخفاض المعيشة تعانى من البيروقراطية مع انخفاض الكفاءة . لقد ترهلت البيروقراطية فى مصر ، وفى الوقت نفسه تسيبت ، إلى الحد الذى يهدد بأن يجذب مصر كلها معها إلى الترهل والتسيب . وليس بمغال من يخشى أن تقصم البيروقراطية يوما ظهر مصر مالم تبادر هى فتقصم ظهرها . وكما فى مشكلة السكان الأم ، لا حل سوى ضبط نسل البيروقراطية .

التوزيع الجغرافى

أما من حيث التوزيع الجغرافى ، فمنذ البداية تركزت هذه الهيئة الطاحنة فى العاصمة أو العاصمتين بدرجة عنيفة حرمت الريف والأقاليم من الحد الأدنى من خدماتها ، وذلك رغم أنها ما قامت أصلا إلا لخدمة هذا الريف وتلك الأقاليم وبفضل إنتاجها . فالأصل أن القاهرة ، ككل عاصمة ، خادمة للوطن ، ولكنها ، تماما كالدولة ، انبثقت من قلب المجتمع ثم ما لبثت أن وضعت نفسها فوقه .

ورغم إدخال الحكم المحلى أخيرا ، ورغم ما تعرض له الجهاز من عملية جراحية لإعادة توزيعه جغرافيا ، يظل جيش الموظفين رابضا مرابطا فى العاصمة والمدن الكبرى ، ومازال القطاع الأكبر من الجهاز البيروقرطى عاصميا متروبوليتانيا أولا ومدنيا ثانيا . لقد كانت القاهرة دائما ، كما يضعها جاك بيرك ، «قلعة قديمة لمركزية الدولة» . (١)

والأرقام التالية عن مدى التركيز «النقطى punktal » فى القاهرة أواخر الستينيات تعد أبلغ دليل على أن العاصمة لم تزل «بالوعة» للطاقة البشرية إنتاجية واستهلاكية فى الوطن . فمنها نرى كيف أن كثافة البيروقراطية فى العاصمة تعادل كثافتها القومية بعامة ثلاث مرات على الأقل ، وضعف ذلك فى خطوط معينة .

(1) J. Berque, Les Arabes d'hier á demain, Paris,1960, p.153.

درجة التركز البيروقراطى فى القاهرة فى أواخر الستينيات

نسبة السكان إلى الدولة	١٠,٨
نسبة موظفى الدولة	٣٠,٠
نسبة المهندسين الزراعيين فى القاهرة	٥٣,٠
نسبة الأطباء البشريين فى القاهرة والجيزة	٥٢,٢
نسبة الأطباء البيطريين فى القاهرة والجيزة	٤٨,٢
نسبة المهندسين الجامعيين فى القاهرة والجيزة	٥٨,٧

ولعل التركز البيروقراطى قد زاد ، ولم ينقص ، منذ الستينيات إلى الثمانينيات . ففى سنة ١٩٨٠ بلغ عدد موظفى الكادر العام فى الجهاز الحكومى بالقاهرة نحو ٧٠٨ آلاف تمثل ٣٩,٤٪ من العمالة الحكومية . وتلت القاهرة الجيزة مباشرة بنحو ٧,٨٪ ، بحيث بلغ نصيب القاهرة والجيزة معا ٤٧,٢٪ من المجموع القومى ، أى نحو النصف . والغريب بعد هذا (أو لا غرابة) أن القاهرة اختصت نفسها بنحو ٢٩٪ من «الخدمات المعاونة» فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ، أى السعاة والفراشين ...إلخ (١) .

وإعادة التوزيع

ليس هذا يقينا - أليس كذلك ؟ - مما يدعو فى شىء إلى «مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ» . وهو بعينه الذى يفسر أيضا لماذا ينبغى على أصغر قرار محلى أن يتخذ فى القاهرة ، وعلى كل مواطن له طلب إدارى بسيط أن ينتقل إلى العاصمة بدل أن تنتقل العاصمة إليه. والأصل فى العاصمة ، بالتعريف ، أنها «مكتب رئيسى head-office» فقط لجهاز الدولة وإدارة الحكومة ، وليست معسكرا شاملا لكل الهيكل البيروقراطى . ولهذا فالمطلوب الآن بلا تردد عملية تفتيت وبعثرة لهذه الارسالية البيروقراطية الثقيلة ليعاد توزيعها أفقيا على رقعة الوطن بحسب كثافة السكان وبحسب الحاجات الاقليمية الحقيقية. وفى هذا الصدد ، تقول آخر إحصائية نشرت فى ١٩٧٦ إن ٨٨٪ من المهندسين الزراعيين

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

بمصـــر يعملون الآن خارج القاهــرة . وهى بلا شك خطوة فى الاتجاه الصحيح إن صحت .

غير أن البعض ، من الناحية الأخرى ، يدعو إلى نقل بعض الوزارات كاملة وكلية إلى مواقع يعدونها أنسب لوظيفتها ، كالاسكندرية مثلا لوزارة النقل البحرى ، وكالمدينة المسماة بالسادات لوزارة التعمير والمدن الجديدة . ولكن هذا ، تماما كفكرة العاصمة الجديدة التى لا تبدو بعيدة جدا عن هذه الدعوة ، فهم خاطىء ومقلوب تمامـــا لكل من وظيفة الحكومة وإعـــادة توزيع جهـازها الادارى على السواء . فالأولى بالضرورة وحدة متكاملة تحتم الوحدة المكانية لجميع وزارتها فى العاصمة للتخطيط والتنسيق والاشـــراف . أما الثانى فهو الجسم التنفيـــذى الذى لا مكان له فى العاصمـــة ، وإنما يتحتم أن ينتقل إلى الأقاليم ليتوزع كالهرم المدرج على قاعدة الوطن بأسره .

المركزية الحضارية : العاصمية

من بين المركزية التركيبية والمركزية الوظيفية ، تخرج لنا القمة النهائية المجسدة للمركزية فى مصر عموما ، ونعنى بها المركزية الحضارة التى ترادف توا العاصمية المتطرفة . فمنذ عرفت مصر العواصم الموحدة والعاصمة فيها تحقق حجما هائلا بالنسبة لمجموع حجم الدولة وعلى حسابه .. والمركزية تورث الحجم . وسواء كانت فى طيبة أو طينة ، أو فى الاسكندرية أو القاهرة ، فإن العاصمة كانت دائما تسود الحياة المصرية بصورة طاغية غير عادية ، وكما تذهب القاهرة تذهب مصر ، حتى لنوشك أن نقول عنها - كما قيل عن زنجبار فى شرق أفريقيا (١) - إن مصر جميعا من البحر حتى الشلال كانت ترقص على أنغام القاهرة . وعلى أية حال ، فقلب العاصمة، أكثر منه فى أى بلد أخر ربما ، هو قلب مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا سواء كان فى ساحة الأزهر قديما أو ميدان التحرير حديثا (٢) .

---

(1) Whittlesey, Earth and State, p.311.

(2)Harry Hopkins, Egypt, the crucible,1960, p.17-21:Maurice Hindus. In search of a future, p.57-60.

إنظر أيضا : ديزموند ستيوارت ، القاهرة مترجم ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧ - ٤١ .

شهادة التاريخ

وقد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن تاريخ مصر ليس إلا تاريخ العاصمة أو يكاد . والمتصفح لتاريخ الجبرتي مثلا ، ومن قبله السيوطي أو إبن إياس ، لا يمكن أن يخطىء هذا الاحساس . حقيقة لقد لعبت بعض الأقاليم دورا تاريخيا مرموقا ، ولكن مثل هذه الأقاليم إنما لعبته بصفتها أقاليم حدود وتخوم معرضة للأخطار الخارجية . فدور الموانيء الساحلية والنهرية إبتداء من المنصورة ودمياط أيام الصليبية إلى رشيد والاسكندرية وبورسعيد ضد «الفرنجة والفرنساوية أو الانكليزية» هو دور خاص . أما الأقاليم العادية فليس لها تاريخ تقريبا ، إنما لها روتين ، أو هي على الأكثر «سندريللا» لتاريخ العاصمة . والاحساس الطاغي هو بإيجابية العاصمة وسلبية الأقاليم ، كأنما العاصمة تاريخ محفوظ أو مجمد ، بمثل ما يبدو النهر عندها تاريخا سائلا أو جاريا ، ثم خارجهما يتخلخل التاريخ أو يختفي .

ومن الملاحظ أخيرا ومع الأسف الشديد أن سقوط العاصمة في أي فترة من فترات التاريخ كان معناه تلقائيا سقوط مصر ، لا شذوذ لذلك إلا حالة واحدة تقريبا هي الهكسوس . معنى هذا أن بقية الأقاليم على امتدادها أفقر وأعجز من أن تنظم كوحدات مستقلة فعالة للدفاع الوطني في حالة سقوط العاصمة ، حتى تكون نوايا وخلايا متعاقبة للمقاومة والاسترداد والتحرير . وتلك بلا جدال نقطة ضعف خطير في كيان الدولة وتنظيمها السياسي لا يجب بحال أن تكون .. أليس كذلك ؟

انعكاسا لكل هذه الأهمية ، على أية حال ، حققت العاصمة دائما حجما ضخما بين مدن مصر بل وبين عواصم العالم المعروف أو المعاصر . بل إن عاصمة مصر عبر معظم مراحل التاريخ، إن لم تكن «عاصمة العالم» بمعنى كبرى مدنه العواصم إطلاقا ، كانت على الأقل ندا مكافئا ومنافسا عنيدا لكبراها مما قد يرقى إلى الصدارة مرحليا . في العصور القديمة مثلا كانت طيبة و / أو منف الفرعونية تناطح إن لم تفق بابل و / أو نينوى . في الكلاسيكية كانت الاسكندرية في أدنى مراحلها مبارزا كفئا مقتدرا لكل من أثينا وروما وبيزنطة (القسطنطينية) على التتابع أو لكلها في آن واحد ،

أما في أوجها فإن واحدة منهن لم تكن لتقارن بها بالتأكيد ولا سجلت الحجم القياسي الذي سجلته ، بالمثل فعلت القاهرة في العصور الاسلامية مع بغداد ودمشق وإسطنبول يمينا والقيروان وغرناطة وقرطبة يسارا من مشاعل الاسلام الجديدة المتألقة .

هكذا نجد أنه في وقت ما من أيام البطالسة والرومان تعدت الاسكندرية المليون من مجموع قد لا يتجاوز العشرة ملايين (١) . وهكذا وعلى تطرفها أصبحت مصر كلها ظهيرا لها ومعلقة إليها . ومن قبل كانت طيبة (مدينة المدن) ، ثم منف ، أعظم مدينة في العالم في وقتها . ورغم استحالة التقدير بالأرقام ، فإن الشواهد التاريخية تكاد توحي بأن واحدة منهما أو كليهما ربما كانت أول مدينة مليونية في التاريخ .

ثم من بعدهما كان حتمل أن تطفر القاهرة كعش الغراب ، لأنها لما توقعت العاصمة فيها كان معنى هذا أن المركزية السياسية الأولى قد اجتمعت مع المركزية الجغرافية القصوى في البلد . لهذا كانت أكثر من مرة في العصور الوسطى كبرى مدن العالم -عاصمة العالم إن جاز القول - كما يؤكد لنا المقدسي في القرن العاشر حيث يقول «... وفسطاط مصر اليوم كبغداد في القديم ، ولا أعلم في الاسلام بلدا أجل منه» (٢) . بالمثل يكرر الرحالة البندقي بيلوتي Piloti في القرن الخامس عشـــر : «مدينة القاهرة هي أكبر مدينة في العالم من بين المدن الواقعة في حدود علمنا» (٣) . هذا بينما يقول فريسكوبالدي Freschobaldi من قبله في القرن ١٤ إن سكان القاهرة حين مر بها كانوا أكثر من سكان مقاطعة توسكانا الإيطالية جميعا ، وإن عدد السفن الراسية في مينائها كان يفوق ما في موانىء البندقية وجنوة وأنكونا معا . (٤) وهناك رحالة أوروبيون آخرون في الفترة نفسها وجدوا القاهرة عدة أضعاف حجم باريس ، كبرى مدن أوروبا حينئذ . ومنهم من منحها مليونين أو ثلاثة ملايين من السكان ، وهو تقدير خرافي بحت أكثر مما هو اجتهاد جزافي ولعل المليون تكون سقفا معقولا .

---

(1) Walek - Czernecki, op. cit., p.8.

(٢) جورج فاضلو حوراني ، العرب والملاحة في المحيط الهندي ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٢٨ .

(3) P.H. Dopp, "Le Caire Vu pqr les Voyageurs Occidentaux du Moyen Age". B.S.G.E., 1951, p.131.

(٤) صبحي وحيدة ، ص ١١٦ .

حتى فى أيام الحملة الفرنسية ، حين كانت مصر قد هوت إلى ٢,٥ مليون ، ظلت القاهرة تحتكر وحدها عُشر المجموع ، فقد كانت تدور فى حدود ربع المليون (٢٦٠ ألفا) . هذا فى حين أن المدينة التالية لها فى الحجم مباشرة – دمياط – لم تزد على ٢٠ ألفا ، أى واحد على ثلاثة عشر من العاصمة . بل إن مجموع «المدن» الثمانى عشرة فئة + ٣٠٠٠ لم يزد على ١٤٨ ألفا ، أى أن كل مدن مصر رجحت بالكاد نصف حجم القاهرة .

أحجام مدن مصر الكبيرة حسب الحملة الفرنسية (١)

القاهرة ٢٦٠,٠٠٠

دمياط	٢٠,٠٠٠	منوف	٥٠٠٠
المحلة الكبرى	١٧,٠٠٠	بنى سويف	٥٠٠٠
الاسكندرية	١٥,٠٠٠	الفيوم	٥٠٠٠
رشيد	١٥,٠٠٠	قنا	٥٠٠٠
أسيوط	١٢,٠٠٠	المنيا	٤٧٥٠
طنطا	١٠,٥٠٠	قليوب	٤٥٠٠
المنصورة	٧,٥٠٠	أطفيح	٤٠٠٠
ملوى	٧٠٠٠	الجيزة	٣٠٠٠
جرجا	٧٠٠٠	بلبيس	٣٠٠٠

المعادلة الاقليمية

وإذا كان لهذا التركيب من معنى حقيقى ، فهذا المعنى هو بلا شك أن مصر إنما كانت تتألف فى الحقيقة من مدينة كبرى وقرية كبرى : المدينة الكبرى هى العاصمة ، والقرية الكبرى هى الأقاليم . أما إذا كان له من سبب محقق ، فهذا السبب هو بلا جدال تناقص السكان الماحق depopulation ، وبخاصة تناقص السكان الريفيين ، الذى أزمن

(1) Description de l'Egypte, t. 15, p.118 et seq.

قرونا ، مما ترك القاهرة وحدها عُشر سكان البلد ؛ فكان تضخم العاصمة النسبي hypertrophy نتيجة لضمور الريف المطلق atrophy .

أيضا ، وقبل أن ننتقل إلى القاهرة المعاصرة ، فإن أرقام الحملة بالذات تلقي ضوءا منورا على حقائق أساسية وشبه دائمة ومتأصلة في كيان مصر الحضاري عبر التاريخ . فلعل تلك المعادلة المعتلة أو المختلة ، المدينة الكبرى والقرية الكبرى ، على شذوذها المحقق ، هي للأسف معادلة تركيب مصر تاريخيا على وجه العموم والتعميم ذلك أن المدن العظيمة ، رغم أنها تتابعت في تاريخ مصر بلا انقطاع ، إلا أن مصر فيما يبدو وباستثناء الفترة الحديثة لم تملك مدينتين عظميين في وقت واحد ، وإنما كان هناك غالبا مدينة عظمى واحدة ، والبقية مدن ثانوية أو متوسطة على الأكثر . وتلك عموما وعلى أية حال هي القاعدة السائدة في العالم قديما . ولكن عموما أيضا «ظلت حضارة مصر حضارة مجتمع ريفي خلال آلاف السنين من تاريخها» (١) .

النتيجة النهائية أن المعادلة الاقليمية في مصر كانت تتألف تقليديا ، وللأسف مرة أخرى ، من «رأس كاسح وجسم كسيح» أو تكاد . ولعل هذا كان منتهى التناقض وقمة الثنائية في كيان مصر عموما . فكما كان هناك النهر الواحد الهائل ضد الصحراء المطلقة دونما مناطق انتقالية بين الطين والرمل على المستوى الطبيعي ، والحاكم المستبد المطلق ضد المحكوم المسحوق المنسحق على المستوى السياسي ، والطبقة الاقطاعية المالكة ضد القاعدة البروليتارية المعدمة دونما طبقة وسطى على المستوى الاجتماعي ، كانت هناك العاصمة العاتية ضد الريف الأجوف دونما أقاليم فعالة أو طبقة من المدن الوسطى المتزنة على المستوى الحضري . وفي جميع الحالات لم تكن مصر قط هرما مدرجا ذا قمة وقاعدة بينهما وسط أساسي ذهبي أو حديدي ، وإنما كانت تقريبا مسلة لها قمة وقاع فقط كأنهما القطب الموجب والسالب في محور غليظ على أكثر تقدير .

عوامل التضخم

والسؤال المحوري أو المحير عند هذا الحد هو : لماذا هذا التضخم العاصمي المفرط ؟

---

(١) غربال ، ص ٤٣ .

والسؤال المبدئي أو الميداني بعده هو : أهو نتيجة للمركزية الجغرافية التي أشرنا إليها ؟ هل هي ، بعبارة أخرى ، قضية الحتم الجغرافي مرة أخرى ؟ والـــرد الفوري هو النفي المؤكـــد . حقا إن المركزية الطبيعية تدعو إلى ، وتســـاعد على ، النمو العاصمي البارز، ولكن في حدود الاتـــزان لا الافـــراط . والجغرافيا مسئولة إلى نقطة معينة ، ولكنها - لابد أن نعرف ونعترف - بريئة بعدها .

وإذا كان من المتعذر أن نحدد أنسب حجم ، أو الحجم الطبيعي كما تسرضه الضوابط الجغرافية ، فإن المحقق أن إفراط العاصمية عندنا ظاهرة غير طبيعية ترجع إلى عوامل غير طبيعية ، عوامل بشرية شتى تاريخية واجتماعية وسياسية وحضارية ... *إلخ* ، بل وإلى عوامل آلية بحتة كامنة في ميكانيزم نمو المدن تتداعى بها ككرة الثلج . فلئن كانت المركزية تورث الحجم ، فإن الحجم أيضا يورث الحجم . والكل يرتبط في النهاية بصورة أو بأخرى بسياسة «دعه يمر» التي تترك الأمور تجرى عشوائيا في أعنتها .

العامل الاجتماعي

فإذا بدأنا بالعوامل الاجتماعية، ، فإن هناك فيما نرى علاقة قرابة بل خط نسب مباشـــرا يجرى بين ضخامـــــة العاصمة الطاغية وضآلة الأقاليم الممعنة من ناحية ، وبين جبروت الأهرام والآثار الفرعونية وتفاهة ، وضعة بيوت المصرى القديم من ناحية أخرى . ولئن كان معنى هذا علاقة وظيفية بين الطغيان الاقطاعي الفرعوني وبين المركزية الجامحـــــة ، فليس هذا إلا تحصيل حاصل . فما المركزية العنيفة إلا ترجمة إدارية وعمرانية للطغيان الســـــياسي والاقطاع الاجتماعي .

ولقد لاحظنا من قبل في مكان آخر علاقة ارتباط مباشرة بين شكل هرم المدن في مصر وهرم الطبقات ، فكلا الهرمين مفرط التفلطح : له قاعدة واسعة ولكنها واطئة ، وقمة ضيقة لكنها شامخة، وبين الطرفين تختفي الطبقة الوسطى أو تكاد [1] . فإذا كان هرم الطبقات يتألف تقليديا من قاعدة عريضة جداً من البروليتاريا الفقيرة ، ومن قمة ضيقة ولكنها ثقيلة جـــداً من الأغنياء ، لا يفصل - أو يصل - بينهما بالكاد طبقة وسطى معقولة الحجم ، فإن ذلك بحذافيره هو تركيب هرم مدننا كما سنرى تفصيلا .

(1) Studies in Egyptian Urbanism, p.19.

(من الطريف أيضا أن الشكل المعوج نفسه يمتد حتى التعليم ، لا كصدفة ولكن فى علاقة وظيفية مباشرة : فقد ثبت أن مصر تكاد تتصدر العالم فى نسبة المتعلمين تعليما عاليا بالنسبة إلى عدد المتعلمين ، بينما هى من أعلى البلاد فى نسبة الأمية ! وقد كانت مصر قبل «الثورة» تنفق على التعليم العالى ضعف ما تنفقه على التعليم العام . وكل هذا من أعراض ومضاعفات الرأس الكاسح والجسم الكسيح ، مثلما هو من أسبابها ومضاعفاتها .) .

وتفسيرا للعلاقة بين الاقطاع والمدنية نقول إن التقسيم الطبقى فى مصر لم يكن فقط تقسيما اجتماعيا وظيفيا فحسب ، بل كان جغرافيا مكانيا أيضا . فكما كان الاقطاع الزراعى قبل «الثورة» يترجم وظيفيا إلى طبقتين فى الريف : طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين أو الذين يملكون والذين لا يملكون ، كان بسبب الملكية الغيابية يترجم جغرافيا إلى طبقتين مكانيتين : طبقة الاقطاعيين الغائبين فى العاصمة وطبقة الفلاحين فى الريف . وفى المحصلة الصافية كان الاقطاع يترجم عمليا إلى طرفين : المدينة العاصمة فى جانب والريف والأقاليم فى الجانب الآخر . ذلك كله، بالطبع ، بصورة عريضة اجمالية .

ولقد زال الاقطاع الزراعى الآن وصفى إلى حد بعيد بقوة الاشتراكية العابرة العارضة ، ثم زالت الاشتراكية بعودة الرأسمالية الراجعة البائدة أو الطالعة السائدة ، ولكن مازال الانقسام الطبقى بين العاصمة والريف قائما ، بل لقد زاد بإضافة أو زيادة عوامل تركيز جديدة هى بيروقراطية الموظفين المتورمة من قبل ثم بورجوازية التجارة ورأسمالية الصناعة من بعد . إلى أن جاء الانفتاح «فعمت وطمت» بأسلوب مؤرخى العصور الوسطى العرب .

فمع عربدته الاقتصادية ، «تعملقت» القاهرة كالمارد المريد ، ومع نموه الطفيلى المحموم، نمت أبراجها كعش الغراب المشئوم ، منتقلة بذلك تقريبا من العصر الأوروبى «كقطعة من أوروبا» إلى العصر الأمريكى لتصبح بناطحات سحابها وانفجارها العمرانى «قطعة من أمريكا» . إن الانفتاح هو أعلى مراحل نمو القاهرة ، رأسيا وأفقيا ، مثلما هو أعلى مراحل رأسمالية مصر المدعية الاشتراكية . وعلى الجملة فبعد أن كانت الأرض الزراعية «بالوعة» مصر الاقطاعية ، أصبحت العاصمة القاهرة بالوعة مصر الرأسمالية حاليا .

من كل هذا يمكن القول فى أكثر من معنى إن العاصمة ظلت دائما وحتى أثناء وبعد الاشتراكية المقولة وبالرغم منها رأسمالية رأساً ونصاً ، بمعنى أنها كانت بناء فوق الاشتراكية ، فوق هيكلها وفوق متناول يدها . ولسوف نرى بالفعل كيف تستأثر العاصمة فعلا بنسبة أكبر من كل تناسب من الطبقات الغنية فى مصر . وبهذا فنحن كنا نملك ريفا اشتراكيا وإن كان جوهره الفقر ، فوقه عاصمة غنية لكن جوهرها رأسمالى .

بعبارة أخرى ، ففى أحسن الأحوال وعلى أفضل تقدير ، كان لدينا عاصمة رأسمالية عمليا فى مجتمع اشتراكى نظريا . ولا مجال بعد هذا للشك فى أن اتجاهاتنا العاصمية رأسمالية بشدة ، وأن القاهرة عاصمة رأسمالية جدا لدولة اشتراكية قولا . وليس كالعاصمة دليلا على ما يقوله البعض من أننا أحيانا «نتبرجز» باسم الاشتراكية .

صفوة القول وخلاصته أن التقسيم الطبقى فى مصر كان – وما يزال – يعنى أساسا أو ضمنا التقسيم الجغرافى بين العاصمة والريف . فإذا كانت الطبقات الحقيقية فى مصر هى طبقة الملاك فى جانب والبروليتارية فى الجانب الآخر ، فإن هذا يعنى أيضا وإلى حد بعيد العاصمة والريف على الترتيب . والحقيقة أن نظام الطغيان الاقطاعى الذى اعتمد على الملكية الغيابية قد نزح دخول وعوائد الانتاج الاقليمى ليصبها بلا هوادة فى العاصمة، وبقدر ما كان النزيف الاقتصادى والحضارى فى الأولى بقدر ما كانت التخمة فى الثانية .

والواقع الملموس أن الانتقال من العاصمة إلى الأقاليم يكاد يكون لفداحته كالانتقال من قارة إلى قارة أخرى . وبقدر ضآلة المسافة الجغرافية ، بقدر ضخامة المسافة الحضارية ، حتى لنجدنا إزاء ازدواجية حضارية صارخة ، ولا نقول انفصاما فى الشخصية الحضارية . إن ضخامة وعظمة العاصمة المركزية فى ناحية ، وفقر وتحجر الأقساليم فى الناحية الأخرى ، لم تكن طسوال التاريخ إلا الترجمة المباشرة للتناقض الشنيع بين اللاندوقراطية فى ناحية والبروليتاريا الزراعية فى ناحية أخرى . كذلك لا ننسى دور البيروقراطية ، فهى سبب بقدر ما هى نتيجة للمركزية .

الموقع ، الحضارة ، والسياسة

غير أننا نخطىء كثيراً إذا ما رددنا المركزية العاصمية المزمنة فى مصر إلى أصول

الموضع وحده ، فإن موقعنا تكاثف هنا فى الواقع مع شكل الموضع وطبيعته وأثره ليضاعف منها ومن طغيانها . فمنذ البداية والموقع الحرج الحساس يفرض على مصر أن تبدو فى أعظم قوتها وأن تكتل كل إمكانياتها لتقدم إلى العالم جبهة مهيبة رادعة . لقد كان لمصر دائما دور خارجى خطير عبر الحدود ، وكثيرا ما كان هذا الدور طموحا بدرجة أكبر من إمكانياتها الموضوعية المتواضعة بالمقياس العالمى . ولهذا بدت أحيانا كأنها تتطلع إلى، وتحاول ، أكثر من طاقتها ، بدت كرأس كبير ينوء به جسم صغير . وكان هذا الرأس بطبيعة الحال هو العاصمة حيث تتركز كل المسئوليات والتطلعات الخارجية ، بينما كانت الأقاليم هى الجسم المتواضع . كان الرأس يمثل الموقع الباهظ ويرتبط به ويرمز إليه، بينما تجسد الموضع المحدود فى جسم الريف . ومن هذا التناقض نشأت متناقضة العاصمة الكاسحة والجسم الكسيح ، وربما بدت الصورة النهائية «كقزم ضخم الجمجمة a macrocephal from Lilliput » .

تلك هى الصورة الأساسية التاريخية بعامة ، ولكنها تعدلت تعديلات ثانوية مرحلية بما يؤكدها أو يخففها . فالاحتكاك الحضارى الذى بدأ منذ نحو قرن ونصف قرن الآن دعا إلى قدر كبير من المركزية حتى يمكن خلق مركز حضارى حديث غنى فى بيئة متخلفة فقيرة . ولم يكن من الممكن أن تتعدد مثل هذه المراكز ، بل لزم أن تحشد حشدا فى بؤرة واحدة . ويتم هذا طبعا بتدفق الهجرة من الريف إلى هذه البؤرة التى هى عادة العاصمة . وهذا ما حدث فى حالة القاهرة حين بدأ تيار الهجرة الريفية يشتد منذ القرن الماضى بصفة خاصة . وحتى فى يومنا هذا ، يلاحظ أن كل الدول المتخلفة التى بدأت التحضر حديثا ، لها عاصمة ضخمة بالنسبة لحجمها وغالباً ما لا توجد بجانبها مدينة أخرى تستحق الذكر . أى أن المركزية العنيفة هى ضرورة مرحلية فى بداية التطور الحضارى (١) .

ويشتد الاتجاه ويجمح حين تنحرف التطلعات الحضارية ، كما هو الحال حين أراد إسماعيل أن يجعل «مصر قطعة من أوروبا» . فالذى حدث بالفعل أنه إنما حاول أن يجعل «القاهرة قطعة من أوروبا» ، ولكنه فى مقابل ذلك اعتصر كل موارد مصر إلى درجة الابتزاز ، بل ورهن استقلال الوطن كله من أجل تضخيم نقطة واحدة فيه . وهذا يتفق تماما مع المفهوم الرجعى للدولة وكأنها العاصمة أو لمصر وكأنها القاهرة .

(1) G. Hamdan, "Capitals of the new Africa". E.G., July1964, p.253.

ومن المهم ، والطريف أيضا ، أن نلاحظ في هذا الصدد أن أول عناصر الهجرة من الريف إلى القاهرة الأوروبية هذه هى دائما الطبقات الأغنى والأكثر ثراء وقدرة على مستوى الحياة الجديدة وتطلعا إليها . في الطليعة طبعا وفد الاقطاعيون وكبار الملاك ليكتمل نمط الملكية الغيابية . ثم من خلفهم جاء أعيان الريف وسراته ، وخاصة العمد ، عمد القطن بالأخص ، وليس صدفة أن نمط العمدة المتخم بأرباح القطن والوافد على العاصمة لأول مرة إنما يبدأ من أيام إسماعيل ويستمر حتى الحرب الأولى . أما الطبقات العادية والفقيرة من سكان الريف فهم آخر من يهاجر إلى العاصمة ، وهم الذين يمثلون السواد الأعظم من تيار الهجرة إليها في العقود الأخيرة ، خاصة في عصر الاشتراكية الشاحبة أو البائدة .

ولا ننسى خلف هذا كله عوامل الحضارة المادية البحتة . فلقد أدى الانقلاب الزراعى والحضارى من الرى الحوضى إلى الرى الدائم إلى مضاعفة إمكانيات الموضع وموارد الريف كما نعرف ، كما أن اقتصاد المحصول الواحد والاقتصاد الحديث المتجر يدعو إلى، ويمكن لمزيد من المركزية إذا ما قورن بالاقتصاد المعاشى واقتصاد الحبوب والكفاية الذاتية القديم . ودعنا لا ننسى أيضا عامل السكك الحديدية التى أدخلت في نفس الفترة تقريبا لتواكب انقلاب الزراعة والرى ولتكرر شبكتها شبكة مجارى النيل ، ولتضاعف بذلك من عقدية القاهرة فتصبح طبيعية واصطناعية معا . وأطوال الخطوط الحديدية في مصر اليوم بعدد قراها تقريبا (٤٢٣٤ كم مقابل ٤٠٦٦ قرية) . والسكك الحديدية – هذه أولية بحتة – من أقوى عوامل التركيز المكانى في العصر الحديث .

وإذ تتضافر كل هذه العوامل التركيزية لتؤكد عقدية القاهرة ، تبرز القاهرة بدورها وهى ضابط إيقاع الزراعة والصناعة في قلب مصر بصورة طاغية يمكن تلخيصها في شكل تخطيطى مبسط . فمصر الزراعية كمصر الصناعية تكاد تتمحور حول القاهرة ، التى تبرز من ثم وهى قمة صناعتنا مثلما هى قلب زراعتنا . قلب الزراعة : لأنها تستقطب حولها ثلاث دوائر متخصصة تتوجه إليها وتتكرس لها خصيصا : المنوفية دائرة الألبان واللحوم ، والقليوبية دائرة الفواكه ، والجيزة دائرة الخضروات ، وثلاثتها تبدو حولها كأوراق الزهرة الثلاثية trefoil . وقمة الصناعة : لأنها تضم في حدود القاهرة الكبرى نحو نصف الكم الصناعى في البلد ، يتكدس داخلها في محور غليظ

كثيف يســـتقطب بدوره فى قطبين صناعيين أغلبين فى شبرا الخيمة شمالا وحلوان جنوبا.

ولا يبقى أخيرا من دواعى تضخم القاهرة سوى دورها العربى الجديد على المستوى السياسى والقومى . فمنذ خرجت مصر من عزلتها لتعيد تأكيد وتجديد بعدها العربى ، أصبحت القاهرة تلعب دورا قد لا نغالى إن قلنا إنه دور عاصمة العرب غير الرسمية . ولقد قيل بحق إن القاهرة هى باريس الشرق الأوسط ، إذا كانت بيروت هى ڤيينا . فإذا علمنا أنه قيل من قبل إن ڤيينا هى باريس شرق أوروبا ، لعرفنا الخيط الذى يجمع بين الأشباه الأربعة : إنها المركزية العارمة الطاغية بأمر التاريخ وبحكم الجغرافيا ، ولكن أيضا بفعل الاقطاع والإدارة والتطلعات الحضارية ومضاعفات النمو الصماء . وهكذا تظل المركزية ملمحا تاريخيا أساسيا فى شخصية مصر ، وإن وجب الآن أن تتطور نحو مزيد من التوازن والتكافؤ وذلك مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة .

القاهرة الحديثة
من النمو إلى الحجم
منحنى النمو
نمو سكان القاهرة الحديث ونسبتها من سكان مصر

السنة	سكان مصر	محافظة القاهرة	٪
١٨٨٢	٦,٧١٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٠٠	٥,٧
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٥٨٩,٠٠٠	٦,١
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٠٠٠	٦٧٨,٠٠٠	٦,٠
١٩١٧	١٢,٧٥١,٠٠٠	٧٩٠,٠٠٠	٦,٢
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	١,٠٦٤,٠٠٠	٨,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	١,٣١٢,٠٠٠	٨,٢
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٢,٠٩٠,٠٠٠	١٠,٩
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	١٢,٩
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	١٤,٠
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٥,٠٧٤,٠٠٠	١٣,٩

قبل الكبرى

تحت إسماعيل ، بكل بريقه وترفه وتطلعاته «الباروكية» ، لم تزد القاهرة على ربع المليون ، من مجموع وطني يناهز الستة ملايين . ويعني هذا أن القاهرة لم تزد بالكاد عما كانت عليه أيام الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر ، أى نحو ٦٠ - ٧٠ سنة من التوقف الصافي . ذلك رغم أن عدد سكان القطر كان أكثر من الضعف ، الأمر الذى يفسر أيضا أن نسبة العاصمة إلي الدولة هوت من العُشر إلي نصف العُشر . وتلك لا شك من علامات البدايات المبكرة جدا والصعبة للغاية فى التنمية والتحضير الحديث تشبه تلك التى عاشتها وتعيشها الدول الافريقية الجديدة غداة التحرير والاستقلال .

أما فى أول تعداد سنة ١٨٨٢ ، فقد ارتفع حجم القاهرة إلى ٤٠٠ ألف ، ولكن ظلت بنفس نسـبتها الوطنية أيام إسماعيل حيث بلغت ٥,٧٪ من سكان مصر . وعند دورة القرن ، حين بلغت مصر علامة العشـرة ملايين ، دارت القاهرة فى حدود ثلثى المليون بالتقريب أو بالكاد . وحتى الحرب العالمية الأولى ظلت نسبة القاهرة من سكان مصر فى حدود ٦٪ فقط ، لكنها كانت تزحف حثيثا نحو علامة المليون حيث سجلت ٧٩٠ ألفا سنة ١٩٨٧ .

ولكن ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن غدت القاهرة مدينة مليونية لأول مرة فى تاريخها الحديث، كما ارتفعت حصتها من سكان البلد إلى ٨٪ . ولعل هذه كانت إشـــارة البدء بالانطلاق . ففى غضـــون عقدين فقط بعد ذلك ضاعفت نفسها تماما لتغدو مدينة مليونين سنة ١٩٤٧ لأول مرة ولتمثل عُشر سكان مصر وزيادة لأول مرة كذلك فى تاريخها الحديث ومثلما كانت أيام الحملة الفرنسية .

ولعل القاهرة أضافت إلى نفسها مليونها الثالث خلال العقد التالى وحده ، حيث بلغت ٣,٣٥٣,٠٠٠ فى سنة ١٩٦٠ ، أى لعل سنة ١٩٥٧ أن تكون سنة الملايين الثلاثة . وأيا كان ، فلقد نمت القاهرة بذلك إلى أكثر من ثُمن البلد بوضوح (١٢,٩٪) .

على أن القفزة التالية أشد وأعلى . ففى ٦ - ٧ سنوات فقط ، أى فى أقل من عقد ، أضافت القاهرة إلى نفسها المليون الرابع ، حيث سجلت ٤,٢٢٠,٠٠٠ سنة ١٩٦٦ حين كانت مصر على عتبة الثلاثين مليونا . وإذا كانت القاهرة بهذا قد ارتفعت إلى أفق سُبع

البلد أو نحو ١٤٪ ، فإن اللافت أكثر أنها بذلك قد ضاعفت نفسها وزيادة فى نحو عقدين منذ سنة ١٩٤٧ حين كانت تعد مليونين بالضبط . كذلك فمرة أخرى ، من سنة ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦ ، جاء المليون الخامس إلا قليلا فى عقد تقريبا .

ولئن بدا من هذا أن معدل النمو قد تطامن نوعا ، فإن الحقيقة مختلفة طبعا ، بل قطعا . فإنما تحول النمو فى أغلبه الآن إلى خارج الحدود الادارية للمحافظة وطفا عبرها فى أطراف المجمع المدنى الضخم والمتضخم أبدا ، وذلك بعد أن استنفد كل إمكانياتها الداخلية وغمر رقعتها المحدودة غمرا . ولكننا نعرف أن هذا التحديد الادارى شكلى جزئى يقصر دون حدود الكتلة المبنية built-up area للعاصمة فضلا عن منطقة نفوذها التابعة ، وهى الحدود التى تؤلف المجمع المـــدنى الحقيقى والحقيقـــــة الجغرافية الجامعــة conurbation ، والتى ينبغى أن نضعها فى المحل الأول من الاعتبار .

غير أننا قبل أن نفعل ، تليق بنا وقفة حســـــاب رجعى أو إيقاعى لمحصلة المرحلة ككل . ففى ٩٥ سنة أى نحو قرن تقريبا ، ١٨٨٢ – ١٩٧٦ ، تضاعف سكان مصر عموما نحو ٥,٧ مثلا ، مقابل ١٢,٧ مثلا للقاهرة أى الضعف وزيادة . وبعد أن بدأت القاهرة وهى ٥,٧٪ من مصـــر ، انتهت وهى ١٣,٩٪ ، أى أكثـــر من الضعف أيضا . والمعنى فى الحـــالتين أن القاهرة كانت تنمو بوجه عام بســـرعة وبمعدل ضعف سكان مصر على الأقل . وبالفعل ، فإن هذا ما يؤكده كما يفصله الجدول التالى عن معدلات النمو السنوى .

فواضح أن مصر زادت بنسبة ١٩٠٪ فى الفترة ٣٧ – ١٩٦٦ ، مقابل ٣٢٣٪ للقاهرة وبينما ضاعفت القاهرة نفسها مرة فى ٢٠ سنة (٢٧ – ١٩٤٧) ، ثم مرة أخرى فى ٢٠ سنة أخرى (٤٧ – ١٩٦٦) ، ضاعفت مصر نفسها مرة واحدة فقط فى الأربعين سنة (٢٧ – ١٩٦٦) . أى أن القاهرة تضاعف نفسها فى نصف المدة التى تضاعف مصر نفسها فيها ، أو قل مجازا أو تقريبا إن الأولى تنمو بمتوالية هندسية حيث تنمو الثانية بمتوالية حسابية .

معدل النمو السنوى ٪ بين مصر والقاهرة

السنة	مصر		القاهرة	
	عدد السكان	معدل النمو	عدد السكان	معدل النمو
١٩٢٧	١٤,١٧٨,٠٠٠	-	١,٠٧١,٠٠٠	-
١٩٣٧	١٥,٩٢١,٠٠٠	١,٢	١,٣١٠,٠٠٠	٢,١
١٩٤٧	١٨,٦٩٧,٠٠٠	١,٩	٢,٠٧٦,٠٠٠	٤,٧
١٩٦٠	٢٥,٩٨٤,٠٠٠	٢,٧	٣,٣٤٩,٠٠٠	٣,٦
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣,٠٠٠	٢,٨	٤,٢٢٠,٠٠٠	٤,١
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢,٣	٥,٠٧٤,٠٠٠	١,٨ (١)

القاهرة الكبرى

منذ فاض نمو العاصمة خارج كردون محافظتها الشكلى (٢١٤ كم٢) ، يمكن أن نميز بين مفهومين أو بعدين للمجتمع أو المركب المدنى : الأضيق أو الأصغر هو حدود المنطقة المبنية المتصلة أو شبه المتصلة . ورغم أن هذا هو جسم القاهرة بالدقة والصرامة ، فإنه ليس إلا «القاهرة الصغرى» كما قد نسميه بالمقابلة ، أو «الامتداد العمرانى» كما يسميه التعداد مضمنا إياه بجانب محافظة القاهرة مدينتى الجيزة غربا وشبرا الخيمة شمالا .

(١) بحساب السكان المقيمين ، أو ٢,٤ بإضافة المغتربين .

القاهرة الصغرى أو منطقة الامتداد العمرانى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
المجموع	٦,٧٢٤,٠٠٠

أما «القاهرة الكبرى» فهى إقليم العاصمة المدنى بمعناه الموسع ، أى بإضافة منطقة نفوذ المدينة المرتبطة بها اقتصاديا وبشريا والتى تمثل فراغاتها مجال توسعها الطبيعى مستقبلا بينما سيطوق هذا التوسع حلاتها ومناطقها المبنية حتى يمتصها فى نسيج المدينة المتروبوليتانى بعد ذلك ، وتبلغ مساحة هذا النطاق الآن ٢٩٠٠ كم٢ ، ويشمل إلى جانب منطقة القاهرة المبنية الصغرى السابقة بعض مراكز محافظتى الجيزة الشمالية والقليوبية الجنوبية على نحو ما يفصل الجدول التالى .

القاهرة الكبرى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
مركز الجيزة	٩٤,٠٠٠
مركز إمبابة (عدا بعض القرى)	٤٠٧,٠٠٠
مركز البدرشين (عدا بعض القرى)	١٩٨,٠٠٠
بعض قرى من مركز الصف	٣٢,٠٠٠
مركز القناطر الخيرية	١٤١,٠٠٠
مركز الخانكة	١٥٣,٠٠٠
مركز شبين القناطر (عدا بعض القرى)	٦٥,٠٠٠
مركز قليوب	١٨٥,٠٠٠
المجموع	٨,٠٠٠,٠٠٠

ففى سنة ١٩٦٦ قدرت القاهرة الكبرى رسميا بنحو ٦ ملايين ، أى بنسبة ٢١٪ من سكان مصر . ثم فى سنة ١٩٦٩ فقط قدرت بنحو ٧ ملايين ، بنسبة ٢٠٪ من السكان البالغة حينئذ ٣٠ مليونا بالضبط . أما فى سنة ١٩٧٦ فقد بلغت القاهرة الصغرى أو كتلة الامتداد العمرانى ٦,٧٢٤,٠٠٠ ، بنسبة ١٧,٦٪ من سكان القطر ، بينما سجلت القاهرة الكبرى علامة الثمانية ملايين بالضبط ، بنسبة ٢٠,٩٪ من سكان القطر ، أى خُمس مصر جميعا . وفى سنة ١٩٨٠ بلغت القاهرة الكبرى ٨,٥٣٩,٠٠٠ ، بزيادة سنوية قدرها ٢٢١,٠٠٠ ، ولكن بنسبة ١٨٪ من سكان مصر .

والآن - أرقام ٨٢ - ١٩٨٣ - تقدر القاهرة الكبرى بنحو ٩,٣ مليون من ٤٦ مليونا . وهذا ، بالأرقام المطلقة ، يعنى أن القاهرة اليوم تعادل كل سكان مصر حوالى دورة القرن ١٨٩٧ - ١٩٠٧ . أما بالأرقام النسبية فذلك يعنى ٢٠,٢٪ من سكان البلد ، أى نفس نسبة الخُمس عموما. إن القاهرة الآن ، وبسهولة تامة ، خُمس مصر جميعا .

ميزان العاصمة - الدولة

وحتى لا يكون شك ، فإن فى العالم الآن وفى الماضى ، ولسوف يكون هناك دائما وإلى الأبد ، دول تزيد فيها نسبة العاصمة على الخُمس بكثير وكثير جدا ، واصلة أحيانا إلى النصف أو حتى ثلاثة الأرباع من جملة السكان ... إلخ . ولكن ينبغى أن يكون واضحا أن هذا هو الاستثناء والقلة النادرة ، إن لم يكن الشذوذ المرضى غير الصحى حقا . فتلك عادة هى الدول القزمية الفقيرة أو الدول الوليدة الخام حديثة النشأة جدا ، أى «دول المدن» غالبا أو «العواصم بلا دول» تقريبا ، تلك التى لا تملك سوى مدينة وحيدة تقريبا وظهير ميكروسكوبى كالجيب (١) .

أما البلاد الناضجة المتزنة ، أى العريقة التاريخ ، العريضة الرقعة ، الوفيرة الحجم ، فإن عواصمها تدور فى الغالب الأعم فى حدود العُشر من سكانها ، مثلما كانت القاهرة نفسها حقا فى أغلب تاريخها القديم والوسيط . وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن القاهرة اليوم هى ضعف الحد الأنسب ومثل ما ينبغى ويتناسب مع حجم مصر مرتين على الأرجح .

---

(1) Hamdan, "Capitals of the new Africa", loc. cit., "Sizes of African capitals", loc. cit.

نسبة سكان العاصمة – الدولة ٪
إحصائية مقارنة حوالى منتصف الستينيات

بيروت	٢٩,٩	الدار البيضاء	٨,٣
بغداد	٢١,٣	مدريد	٨,٠
القاهرة الكبرى	١٦,٥	الجزائر	٧,٤
باريس	١٥,٧	روما	٤,٨
لندن	١٤,٠	كراتشى	٢,٥
القاهرة الصغرى	١٤,٠	موسكو	٢,٢
طرابلس ليبيا	١٣,٧	الخرطوم	١,٣
دمشق	١١,٤	بكين	٠,٦
طوكيو	٩,٠		

وحتى لا يكون شك مرة أخرى ، قارن ترتيب القاهرة بين عواصم العالم بترتيب مصر بين دوله. حوالى سنة ١٩٧٠ ، حين كان تعداد مصر ٣٣ مليونا ، كان بالعالم ١٩ دولة أكبر من مصر سكانا ، وأكبر من ١٠٠ دولة مستقلة أقل منها سكانا ، أى كان ترتيب مصر العشرين . بالمقابل ، كان ترتيب القاهرة بين عواصم العالم الثالثة عشرة إلى العاشرة ، حيث قدرت بنحو ٧ ملايين نسمة .

انتقل الآن إلى سنة ١٩٨٠ ، تجد الفارق قد ازداد اتساعا . فمن بين ١٥٧ دولة مستقلة فى العالم ، كان هناك ١٨ دولة تفوق مصر سكانا (٤١,٨ مليون نسمة) ، فكانت مصر رقم ١٩ سكانا، أى تقريبا مثلما كانت سنة ١٩٧٠ ، هذا فى حين طفرت القاهرة بملايينها التسعة إلى المرتبة السادسة بين عواصم العالم .

عن حجم القاهرة فى العالم

ولعل نقطة الترتيب هذه أن تكون نقلة مناسبة إلى وضع القاهرة فى الاطار العالمى

بعامة . منذ بضعة عقود فقط ، كان ترتيب القاهرة بين مدن العالم الكبرى يقع بين العشرين والثلاثين ، إلا أنها تقدمت بسرعة نادرة لتقترب من صدارة العشرة الأولى ، إما على تخومها العريضة أو على عتبتها مباشرة . على أن التحديد الدقيق - لابد أن نعرف ونعترف - صعب جدا نظرا لاختلاف أسس تحديد امتداد كل مدينة اختلافا يصل أحيانا إلى حد التضارب غير المقبول في كثير من النتائج المنشورة .

فمثلا كـانت رتبة القاهرة في تقدير الأمم المتحدة في الستينيات هي السادسة عشرة ، (١) بينما وجدها البعض قبل ذلك بسنوات الثالثة عشرة ، في حين قدر بعد ذلك بقليل أنها ضمن العشـرة الأولى (٢) . وفي سنة ١٩٦٩ كـان ترتيب القاهرة حسـب إحصائيات الأمم المتحدة السادسة بعد طوكيو ، نيويورك ، شنغهاى ، موسكو ، بومباى .

مع السبعينيات ، نسير قدما إلى الأمام ما نزال . ففي ١٩٧٢ جاء ترتيب القاهرة الثامنة في العالم . وفي منتصف السـبعينيات قفزت إلى المرتبة السادسة بعد طوكيو ، نيوريورك ، لندن ، شنغهاى ، موسـكو ، وقبل باريس وبكين . وبذلك تفوقت على باريس وكـادت تناطح لندن في أوروبا .

على أن الوضع عاد فاهتز نوعا في أواخر السبعينيات (والواقع أن العقود الأخيرة عموما مرحلة اختلال جذرى سريع ومتقلب في ترتيب وتسلسل عواصم ومدن العالم الكبرى بعد أن كانت مستقرة على نمط معين رتيب لفترة طويلة) . ففي سنة ١٩٧٩ تراجعت القاهرة خلف باريس ولكنها تفوقت على لندن بعد أن تبادلت هاتان العاصمتان المواقع النسبية .

وعلى العموم ، فلئن كان التحديد القاطع غير ممكن ولا مستحب في مجال مثل هذه المقارنات ، فيبقى أن طفرة القاهرة العارمة ليست موضع جدال . وإذا كان في العالم

(1) Kingsley Davis, in · City in newly developing countries, ed G. Breese Prentice-Hall, 1969, p.6.

(٢) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠١ .

خمس أو ست عواصم أو حتى أكثر أكبر من القاهرة ، فإن هناك أكثر من مائة وخمسين أقل منها ، هذا عدا آلاف المدن العادية غير العواصم .

أحجام المدن الكبرى فى العالم سنة ١٩٧٩ (بالمليون)

نيويورك	١٦,٠	شنغهاى	١٠,٨
مكسيكو سيتى	١٢,٠	باريس	٩,١
طوكيو	١١,٥	القاهرة	٩,٠

فى العالم العربى وإفريقيا

ألفنا دائما أن نقول إن القاهرة كبرى مدن العالم العربى ، مثلما كانت إلى قريب تكاد تعادل بقية عواصم العرب مجتمعة .(١) ولئن كانت الأولى بديهية أبدية ، بينما تعدلت الثانية فى الفترة الأخيرة بعد طفرة ونضج العواصم العربية الأخرى ، خاصة بعد الاستقلال والبترول ، بحيث فاق مجموعها مؤخرا حجم القاهرة بعض الشىء ، فإن المثير أن القاهرة وحدها ترجح فى حجمها حجم معظم الدول العربية الأخرى ذاتها . فمن بين ١٩ دولة عربية أخرى ، ثمة فقط ٤ تفوق القاهرة سكانا ، وتلك هى المغرب والجزائر والسودان ثم أخيرا العراق وحده فى آسيا العربية . وفيما عدا هذا فإن هناك ١٥ دولة عربية ، بما فى ذلك دول ضخمة مثل سوريا والسعودية وتونس واليمنين معا ، يقل مجمل سكان كل منها عن القاهرة وحدها .

بالمثــل فى إفريقيا . فلقد كانت القاهرة دائما وإلى الآن – وإلى الأبد فيما يبدو – كبرى مدن وعواصم القاهرة خارج كل مقارنة . بل لعل الاسكندرية نفسها حاليا ترجح أو تعدل ثانى أكبر عاصمة أو مدينة فى القــارة بعد ذلك . وحوالى ســـنة ١٩٦٠ مثــلا كانت القـــاهرة وحدها تعادل تقريبا مجموع أحجام بقية عواصم القارة الخمسين

---

(١) حمدان ، المدينة العربية ، ص ٤٨ .

إنظر أيضا : U. N., Demographic year- book,1981.

مجتمعة ، أى أنها وحــدها كانت نصف عواصم إفريقيا : نحو ٤ ملايين من ١٠ بالتقريب . (١)

وطبيعى الآن أن تنقلب كفتا الميزان بعد أن نمت عواصم القارة نموا مثيرا فى العقدين الأخيرين ، لا سيما وأن معظم هذه التنمية ركز فى العواصم تقريبا . ومع ذلك فإن المثير أكثر أن القاهرة تظل وحدها ، مرة أخرى ، تفوق معظم دول القارة فى مجمل سكانها . ففى سنة ١٩٨٠ ، حين كانت ٩ ملايين ، نجد ١٢ دولة إفريقية ترجح القاهرة سكانا ، مقابل ٣٧ دولة ترجحها القاهرة بكثير أو قليل . وتلك الدستة الاستثنائية أكثرها – لاحظ – دول ضخمة المساحة للغاية ، وتنتشر فى أركان القارة ما بين العالم العربى (المغرب ، الجزائر ، السودان) وغرب إفريقيا (نيجيريا ، غانا) وشرق القارة (إثيوبيا ، كينيا ، تانزانيا ، أوغندا) وجنوب القارة (زائير ، جمهورية جنوب إفريقيا ، موزمبيق) .

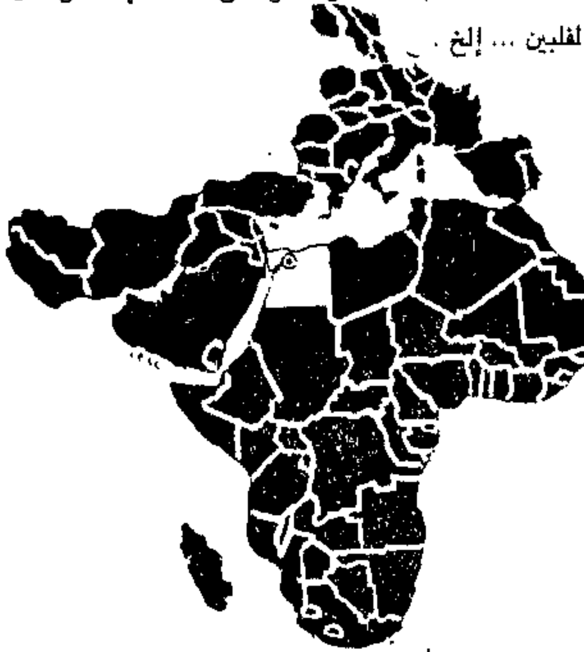
فى العالم الثالث إلى الأول

خارج العالم العربى والقارة الإفــريقية ، فى العالم الإســلامى والعالم الثالث ، قد لا يكون إلا من قبيل التكرار وحده أن نضيف أنها ، القاهرة ، أكبر مدينة إسلامية فى العالم مثلما هى أكبر مدينة صحراوية فى الدنيا . غير أن الحقيقة ، مع ذلك ، أبعد ، ولم يعد يكفى أن نقول إن القاهرة أكبر مدينة فى قـــارة تعد الثانية فى المساحة والثالثة فى الســكان ، أو فى عالم قومى يزيد على المائة والسبعين مليونا ، أو الثــانية أو الثالثة فى العالم الثالث . ذلك أن القاهرة فى الواقع أكبر مدينة فى نطاق جغرافى ضخم من العالم القديم يشــمل كل أوروبا القارة من بحر الشمال حتى البلطيق ، وآسيا جنوب القوقاز وغرب السند ، بالإضافــة إلى إفريقيــا برمتها .

بل إنه ليس بأوروبا ســوى مدينتين ترجحان القاهرة على وجه اليقين (بينما أن بأوروبا أكثر من ٢٠ عاصمة تقل عن القاهرة حجما) . كذلك ليس فى آسيا سوى ٣ أو ٤ ترجح القاهرة ، مقــابل ٢ فى العالم الجديد كله . أيضا ليس بالعالم الثالث والدول النامية إلا ٤ مدن تفوق القاهرة . والواقع فى معظم هذه الحالات أن عدد سكان دولها يرجح سكان مصر رجحانا شديدا أو شديدا جدا .

(1) G. Hamdan, "Sizes of African capitals", B.S.G.E.,1914 p.90.

أما إذا أخذنا حالات ذات أحجام سكان مقاربة بمصر ، فليس فى العالم دولة باستثناء المكسيك والأرجنتين يدور حجمها حـــول الأربعين مليونا أو دونه أو فوقه وتدور عاصمتها فى الوقت نفسه حول الثمانية أو التسعة ملايين . وعلى العكس ، فى العالم عدة دول تقارب مصر سكانا ، ولكن عواصمها لا تعدو كسرا من عاصمتها مثال ذلك تركيا وإيران وإسبانيا وبولندا والفلبين ... إلخ .



شكل ٨ – في هذا النطاق من العالم القديم تأتي القاهرة كأكبر عاصمة ومدينة

بل لنا ، أبعد من ذلك ، أن نتساءل : لِمَ كانت دولة مثل إيطاليا كاد حجم سكانها فى وقت ما فى الماضى القريب يبلغ حجم سكان مصر نحو الضعف ، بينما كانت عاصمتها ولا تزال تقل حجما عن نصف سكان القاهرة ؟ بل كيف حدث أن القاهرة تناهز موسكو ، مع أن الأولى عاصمة ٤٦ مليونا والثانية عاصمة ٢٧٣ مليونا ؟ ولن نتساء ل ، بعد ، لأى أمر تفوق القاهرة بكين حجما ، فى حين أن حجم مصر لا يعادل بالكاد جزءا واحدا فقط من عشرين جزءا من حجم الصين (٤٦ مليونا مقابل نحو ١٠٠٠ مليون) .

أيضا وبعد الحجم النسبى ، خذ معدل النمو . ولتكن لندن نموذج المقارنة . بلغت لندن علامة المليون لأول مرة ، ولأول مرة فى العالم الحديث أيضا ، سنة ١٨٠١ فقط ، ثم وصلت

إلى ٨,٢ مليون سنة ١٩٣٠ ، ٨,٧ مليون فى سنة ١٩٤٠ (١) . أى أنها حققت هذه الانجازة فى نحو ١٤٠ سنة . الآن قارن القاهرة . فى ١٩٢٧ فقط أصبحت القاهرة كما نعلم مدينة مليونية لأول مرة . أما وقد بلغت فى ١٩٧٦ نحو ٨,٧ مليون ، فمعنى هذا أنها حققت نفس طفرة لندن فى ٤٩ سنة فقط ، أى فى نحو ثلث المدة أو بحوالى ثلاثة أمثال المعدل .

ولقد تبدو هذه مفارقة صارخة إن لم نقل متناقضة ساخرة ، ولكن نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة فى العالم الثالث المتخلف الآن أصبح كقاعدة يجرى بمعدلات أسرع كثيرا جدا مما عرفت عواصم ومدن أوروبا وأمريكا فى أوج نموها فى القرن الماضى وأوائل هذا القرن . وليس هذا فى نظر البعض ميزة للعالم الثالث ، بل يعدونه علامة على التخلف ومن صميم أعراضه . وأيا ما كان ، فإن الأغرب والأخطر أن لندن كفت عن النمو تقريبا وتوقفت عمليا منذ عقود بحيث تجمدت على مستوى حجمها الراهن . أما القاهرة فلا تبدى أى أتجاه نحو هبوط معدل تزايدها فى المستقبل المنظور ، نقطتنا التالية والختامية .

النمو المستقبلى

فالتقديرات الرسمية لعدد السكان فى سنة ١٩٩٠ تعطى مصر ٥٠ مليونا كحد أدنى ، ٥٤ مليونا كحد أقصى ، بينما تعطى القاهرة الكبرى كحد أدنى ١٣,١ مليونا ، ١٦,٦ مليونا كحد أقصى . ومعنى هذا أن نسبة سكان العاصمة إلى سكان الدولة ستكون ٢٦٪ أى ربع مصر كحد أدنى ، أو ٣٠٪ أى أقل من ثلث مصر كحد أقصى .

أما عن سنة ٢٠٠٠ ، فإن تقديرات أخرى تصل بتعداد القاهرة الكبرى إلى ٢٠ مليونا إذا استمرت معدلات نموها الراهنة . أما إذا ارتفعت هذه المعدلات إلى ٦٪ سنويا ، واستمر ذلك ، فسيصل حجمها يومئذ إلى ٢٨ مليونا . وهذا وذاك من مجموع السكان المقدر بنحو ٦٦ مليونا ، منهم ٣٩ مليونا سكان مدن ، ٢٧ مليونا سكان ريف . أى أن القاهرة الكبرى تؤذن (أو تهدد) بأن تصبح على عتبة القرن

(1) Landry, p.111.

٢١ وهى ثلث مصر جميعــا على الأقل ، إما ٣٠٪ أو ٤٢٪ من جملة الســـكان ، مكونة بذلك الجــزء الأكبر من كل ســـكان المدن فى البلد ، ومعادلة كمـــا هى الحـــال فى بريطانيــــا اليوم كل ســـكان الريف بأســـره .

هذا على المستوى الوطنى فى الداخل ، أما على المستوى العالمى فإن المقدر أنه إذا ظلت اتجاهات ومعدلات النمو الحالية فستصبح القاهرة رابع أكبر مدينة وعاصمة فى العالم مع بداية القرن الحادى والعشرين سنة ٢٠٠٠ ، حين ستصبح مدن العالم الخمس الكبرى كلها أيضا خارج الغرب الأوروبى لأول مرة فى التاريخ الحديث .

تقدير أحجام عواصم العالم
سنة ٢٠٠٠ (بالمليون)

مكسيكو سيتى	٣٢	القاهرة	١٥
طوكيو	٣٠	جاكرتا	١٢
ساو باولو	٢٦		

الهجرة الداخلية

كيف حدث هذا ؟ بأى آلية أو ميكانيزم أتيح للقاهرة هذا النمو المريد والحجم الجسيم، وبأى وسيلة تحقق هذا التركيز القاهرى القاهر ؟ - ذلك لا ريب السؤال الآن . والجواب هو الهجرة الداخلية أساسا . والهجرة الداخلية منذ القدم سمة بارزة فى كيان مصر السكانى . فلئن كانت مصر تقليديا وإلى وقت قريب للغاية منطقة هجرة داخلة لا خارجة ، فقد كانت دائما منطقة هجرة داخلية باستمرار . فالأجانب إذا كانوا فيما مضى يأتون إليها من الخارج ، وكان المصريون حتى عقد مضى أو عقدين لا يهاجرون كثيرا إلى الخارج ، فقد كانوا يهاجرون بانتظام وغزارة داخليا ، حتى يمكن أن نطبق على مصر ما قاله لابلاش عن فرنسا من أنها تبدو كبلد جعل ليمتص هجرته الذاتية . (١)

(1) Personnalité géographique de la France, p.11.

الهجرة فى الميزان

والهجرة الداخلية هى الجانب الدينامى والبعد الحركى kinetic فى السكان ، شأنها فى ذلك شأن التيارات المائية فى الهيدرولوجيا والرياح فى المناخ . وهى بهذا تعد أداة أساسية فى توزيع وإعادة توزيع السكان داخل الاقليم . فإن تكن الكثافة كما سبق القول هى «تضاريس السكان» ، فإن الهجرة الداخلية هى عامل تعرية وعملية إرساب بشرى . ومن هنا تعتبر من أقوى عوامل تشكيل الكثافة وإعادة تشكيلها وتراكمها .

ظاهرة صحية

وابتداء ، ينبغى أن يكون واضحا أن الهجرة الداخلية ظاهرة صحية ومشجعة فى مجتمع السكان ، ليس فقط لأنها دليل صحة وحيوية وتحول عن الركود المكانى والتخثر الموضعى بعيدا عن ملامح المجتمع الريفى العتيق folk society ، ولا لأن الحضارة الصناعية الحديثة هى مجتمع الحركية والسيولة الشديدة والتفاعل الخلاق ، ولكن أيضا وأساسا لأنها تحقق أو تخلق منفعة حدية أو مضافة لكلا الانسان والمكان على حد سواء place utility ، حيث تنقل الرجل المناسب إلى المكان المناسب . وبهذه الصفة لا يمكن إلا أن تكون الهجرة الداخلية ظاهرة سليمة مفيدة ودورة دموية منشطة ومجددة للجسم السكانى مثلما هى للجسم الحضارى .

وفى مصر الحديثة ، فلا مراء فى أن تزايد وارتفاع مد الهجرة الداخلية قد مضى يدا بيد وخطوة بخطوة مع تطورها الحضارى وتحضرها وتحديثها وتقدمها ونموها المؤثر كما وكيفا . وما كان للأمر أن يكون غير ذلك على الإطلاق ، لأن حركة الهجرة الداخلية يتجه معظمها أساسا وكقانون عالمى عام من الريف إلى المدن . فالهجرة الداخلية لا تنفصل البتة عن عملية التمدن أو التحضر ، وهى من أقوى أدواتها مثلما هى من أبرز أدلتها . بل توشك الاثنتان أن تكونا جانبين لشىء واحد ، حتى غدا أو بدا كلاهما سببا ونتيجة للآخر فى الوقت نفسه .

فما التمدن فى أبسط تحليله سوى عملية «تبخير» ونقل لسكان الريف والأقاليم بواسطة الهجرة الداخلية ، ثم «تكثيفهم» وحشدهم فى نقط مبلورة مركزة هى المدن

واختصارا ، الهجرة الداخلية خطوة إلى أعلى حضاريا ، إن تكن خطوة إلى الأمام طبيعيا. إنها أكثر من إعادة توزيع للسكان ، أو حتى من إعادة تصنيف وظيفى .

ومن هذه الزاوية ، فإذا كانت الهجرة الداخلية تصب فى المدن أساسا وتعنى فى النهاية عملية تمدن ، فهذه علامة صحة وتقدم ، ولا تفيد حتما وبالضرورة أن تمدننا أو حياة المدن المتوســعة عندنا هى مجرد انعكــاس لإفراط وضغط الســكان ولطفح ريفى لا وظيفى ، بقدر ما تدل على زيادة كفاءة وإنتاجية الزراعة المصرية ، وإن لم تعد هذه كافية لاستيعاب كل ســكان الريف ، وهى على أية حال وسيلة لتجاوز تخلف الريف والخروج منه .

آفة الهجرة

فقط ، آفة الهجرة الداخلية كأداة عملية التحويل المدنى الأساسية هى الإفراط ثم فرط التركيز. فكالارساب والتعرية فى الجيومورفولوجيا ، يمكن للهجرة الداخلية أن تكون أداة تسوية بين الارتفاعات أو الكثافات ، ولكنها يمكن أيضا أن تزيد الفروق والتفاوتات . وفى مصر ، فلقد كانت تلك الآفة دائما هى العاصمة وإفراط العاصمية . يصدق هذا على الماضى كما يصدق على الحاضر ، ولكن على الأخير إلى أقصى حد .

فكما كانت الهجرة الداخلة تنصب على مصر ككل من الخارج ، كانت الهجرة الداخلية فى مصر تنصب أساسا على العاصمة ، التى تخرج بذلك وهى قطب الجاذبية مرتين ومصب الهجرة الداخلة والداخلية فى مصر جميعا وفى آن واحد . فى الوقت نفسه فإذا كنا نعتبر مصر بعامة منطقة جذب بشرى على المقياس الخارجى ، فذلك لا ينفى وجود فروق داخلية تخلق داخلها مناطق جذب محلية وأخرى طاردة نسبيا ومن هنا تنبثق ديناميات الهجرة الداخلية .

ديناميات الهجرة

طلائع الهجرة

فإذا نظرنا إلى الماضى البعيد والقريب أولا ، فسنجد أن فقر الريف وضغط السكان كان يلفظ بفائض السكان إلى المدن خاصة ، والعاصمة بالأخص . وقد كانت الضرائب

الفادحة ومظاهر الابتزاز والاضطهاد فى الريف دائما من أكبر عوامل هروب الفلاحين إلى المدن الكبرى . ثبت هذا من البرديات فى العصر البطلمى والبيزنطى حين كثر صدور قرارات الحكام بمنع الهجرة إلى المدن (١) ، ويذكره المقريزى عن أيام المماليك (٢) ، وشاع أيام العثمانية ومحمد علىّ . وعدا هذا فقد كانت الهجرة العادية من الريف تستهدف العاصمة خاصة . ولعلنا نستطيع أن نلمح بدايات هذه الهجرة – متواضعة – منذ الحملة الفرنسية .

وفى هذا الصدد فنحن عادة لا نقدر دور الأزهر فى تمدين القاهرة حق قدره ، وهو فى ذلك يكاد يشبه دور الأماكن المقدسة فى مكة . فإذا كانت القاهرة عاصمة الأزهر ، فقد كان الأزهر دائما قبلة مصر . فقد كان آلاف المصريين من أبناء الريف يتدفقون سنويا على القاهرة طوال العصر الإسلامى للدراسة فى الأزهر ثم بعدها يستقرون فى المدينة نهائيا . ذلك بالطبع عدا التيار المتجدد من العالم الإسلامى – أيضا كما فى مكة – والذى كانت بعض عناصره تستقر وتتمصر فى النهاية . (ومن الطريف أن نلاحظ فى تلك المرحلة أن جذور الهجرة الريفية كانت تبرز فى أسماء الأعلام ، فالذى يطالع الجبرتى مثلا سيلاحظ أنه غالباً ما كان كل شيخ ينسب إلى قريته الأم فى نهاية اسمه ، وتلك ظاهرة تقتصر عادة على بدايات عملية التمدين وتختفى مع تعاظم تيارْ الهجرة واستقرار التمدين) .

والواقع أنه حتى أوائل القرن الماضى كان دور الأزهر فى اجتذاب الهجرة الداخلية إلى القاهرة هو كدور الإدارة والموظفين أثناء القرن الماضى ، وكدور الصناعة أخيراً فى هذا القرن ، حتى ليمكن أن نسمى تلك المراحل الثلاث فى تاريخ الهجرة الداخلية بمراحل الدين ، فالتحديث ، فالتصنيع على الترتيب . (وإذا كانت ظاهرة الأصول الريفية فى المرحلة الأولى بادية فى الأسماء، فقد انعكست أحيانا فى جيل مرحلة التحديث الثانية فى الألقاب ، حيث تجد حالات أكثر من فردية يلبس فيها القاهرى الملابس الأوروبية ويظل يلقب مع ذلك بالشيخ ، رمزا لانتقاله من الريف والملابس الوطنية إلى العاصمة أو المدينة والملابس الأوروبية) .

---

(1) S, L. Wallace, Taxation in Egypt, Oxford, 1938, p.136,340,398.

(٢) الخطط ، ص ١٢٣ .

بين المرونة والترييف

منذ سنة ١٩١٧ بصفة خاصة ، تصاعدت حركات الهجرة الداخلية تغذيها الحروب الكبرى ، ثم تعاظمت مع انطلاق التصنيع على نطاق واسع ، حتى صارت مدا حقيقيا صاعدا أو موجة مدية كاسحة . وفى البداية كـانت العملية صعبة بطيئة مترددة ، مثلما هى محدودة متعثرة بالضرورة ، وكان لتيار الخروج الريفى عادة تيار راجع أو عكسى لا يستهان به back-flow .

وإلى وقت قريب للغاية ، وما زال الأمر كذلك إلى حد ما فى الواقع ، فإن الملاحظ فى هذه الهجرات الداخلية أن جذور المهاجرين إلى المدن لا تنقطع تماما عن أصولهم الريفية . والواقع أن الارتباط بالأرض ظاهرة قديمة فى مجتمع المدن المصرى ، كان من أسبابها الملكية الغيابية قديما، والحرص على ملكية أرض زراعية بين بورجوازية المدن حديثا . وبعد الحرب العالمية الثانية عاد كثير من أبناء الريف الذين هاجـروا إلى مصانع ومعسكرات المـدن إلى أصـولهم الريفية ببساطة وسهولة (١) . ولأغلب سـكان المدن ، بالمقابل ، أقارب وعائلات أو فروع أو أصول فى الريف .

من هنا تمتاز الهجرة الداخلية فى مصر بقدر ملحوظ من المرونة ، تلك المرونة التى قد تؤدى إلى «ترييف ruralisation » المدن مثلما تعمل أحيانا على تمدين الريف . وهذا الترييف ينعكس ليس فقط فى نمط الحياة والسلوك والعـادات ، ولكن أيضـا فى تركيب السكان وخصائصهم الديموغرافية ، فضلا عن البيئة السكنية واللاندسكيب المدنى نفسـه . ولقد يفسر هذا ما يراه البعض ، خاصة من المراقبين الأوروبيين ، من عنصر ريفى كامن فى معظم مدننا أو كلها ، يضعونها معه فى مرحلة انتقالية وسـط بين المدينة والقرية .

ولما كانت عملية الترييف هذه تتناسب تناسبا طرديا مع حجم الهجرة ، فإن الطريف والمثير أنها تبلغ ذروتها ، فيما يبدو ، فى العاصمة بالذات من بين كل المدن ، مع أن المفروض أنها قمة حياة المدن وحضارة الحضر . ولعل هذه المتناقضـات تفسر كثيرا من

(1) O. Tweedy, in : The Middle East, R.I.I.A. Lond.,1950. p.317.

ملامح القاهرة من جيوب الفلاحين ومدن أنصاف الريفيين فى تضاعيفها ، كما قد يفسر لماذا تبدو الاسكندرية ، الأقل اجتذابا للهجرة ، أخلى من المناطق الريفية داخلها ، ولماذا يرى البعض أنها تملك دعائم مدنية أو حضرية أكثر تطورا . (١)

وعلى أية حال ، فالخلاصة العامة أن المدينة المصرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالريف عضويا ووظيفيا ، إقتصاديا وسكانيا ، وهذا أمر طبيعى فى بلد مازال فى مراحل تمدينه الأولى أو التكوينية .

مد الهجرة ودوافعه

رغم هذا كله ، ورغم تلك الذبذبات الارتدادية والتيارات الراجعة ، فإن خط الهجرة فى مجمله صاعد باطراد ، وهو الآن تحديدا قافز وثاب . ففى سنة ١٩٤٧ مثلا بلغ مجموع حجم الهجرة الداخلية فى القطر محو ١,٧ مليون نسمة ، بنسبة ٩٪ من مجموع السكن (٢) . وفى ١٩٧٦ ارتفع الرقم إلى ٥,١ مليون نسمة ، بنسبة ١٤٪ من السكان ، أى أن الحجم المطلق زاد إلى ثلاثة الأمثال ، والحجم النسبى من العُشر إلى السُبع . وفى العقد الأخير وحده من المرحلة ، ٦٠ - ١٩٧٠ ، قدر مجموع الهجرة من الريف إلى المدن فى البلد ككل بنحو المليون نسمة . وتلك جميعا أرقام لا يستهان بها تدل على مدى قوة الخروج الريفى والنزوح المدنى فى مصر الآن .

ولما كان المحرك الأول لهذه الهجرة ماديا أساسا ، اقتصاديا وحضاريا تحديدا ، فإنه يتم بين قطبين متنافرين بالضرورة : قطب سالب وآخر موجب : الأول هو مناطق طرد فقيرة مكتظة متخلفة ، والثانى هو مناطق جذب غنية متقدمة . ومن هنا لا تنفصل الحركة ولا تيارها عن الفارق المادى الشديد بين القرية والمدينة أو الريف والحضر (إقرأ : بين ظلام الريف و «أضواء المدينة») . والهجرة الداخلية كتيار ريفى - مدنى تعد بذلك وظيفة مباشرة للانحدار المدنى - الريفى المادى والحضارى ومدى عمقه وحدته gradient بحيث تتناسب معه تناسبا طرديا مباشرا .

---

(١) مابرو ، ص ٥٣ .

(٢) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٨ ، عدد ٣ ، ١٩٥٥ ، ص ١٩٩ .

ولعل الجدول التالى أدناه يكون على صغره مؤشرا كافيا إلى هذا الانحدار المادى بين ريفنا وحضرنا عموما كما حددته بعض الدراسات الشاملة ودراسات العينات فى منتصف السبعينيات وأواخرها . فمتوسط الدخل الفـــردى ومعدل زيادته السنوى يبلغ فى المدينة ٣ - ٤ أمثاله فى القرية ، بينما تناهز نسبة الأسر الفقيرة فى الريف نصف المجموع تقريبا مقابل الثلث فقط فى المدن (وهذا وذلك على أساس أن خط الفقر فى الأول ٢٧٠ جنيها سنويا وفى الثانية ٣٧٧ جنيها) . بالمثل تقريبا على الجانب الثقافى ، إذ تبلغ نسبة حملة المؤهلات فى المدينة ضعفها فى القرية فى حين تبلغ نسبة الأمية فى الأخيرة ضعفها فى الأولى . وهكذا إلى آخره .

البند	القرية	المدينة
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٠	٤٦,٥	١٢٨
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٥	٧٥	١٧٧
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٩	٥٢,٤	٢٠٩
معدل زيادته السنوى ٧٠ - ١٩٧٩٪	٢,٨	٨,٦
نسبة الأسر التى يقل دخلها عن ٢٠٠ جنيه ٪	٢٧	١١
نسبة الأسر تحت خط الفقر ٪	٤٥	٣٣

من هنا جميعا كان مد الهجرة الداخلية مدا مدنيا أساسا city-bound . وهذا فى الحقيقة نمط عالمى عام يعرفه الغرب الصناعى جيدا منذ أن دعا لابوج المدن «بمجالات الجاذبية sphéres d'attraction » . إلا أن هناك فارقا أساسيا بين المد المصرى - والعالم الثالث عموما - وبين المد الغربى ، يرجع إلى تخلف المستوى الحضارى العام فى الحالة الأولى بالطبع . وهذا - بالمناسبة - ما يصم مدننا عند البعض بأنها مجرد طفح ريفى بدرجة أو بأخرى . إلخ . فالمد الغربى وظيفة لجاذبية المدينة أكثر منه لطرد الريف ، أما المد الشرقى فالعكس ، فيه تتفوق قوة طرد القرية على قوة جذب المدينة .

وإذا كان المد الهجرى مدنيا أساسا ، فإن لنا أن نضيف على الفور أنه قبل ذلك وبعده مد عاصمى فى الدرجة الأولى . وتلك أيضا قاعدة عالمية عامة حيث تسود

مغناطيسية العاصمة فى كل الدول والدنيـــا (١) . إلا أن القاعدة طاغية جـــدا فى حالتنا خاصة . إذ لما كان كل شـــىء مركزا بعنف فى القاهرة ، فإن الموجة إلى العاصمة هى الموجة المديـــة المحورية فى تيار الهجرة الداخلية جميعا ، بحيث يمكن بسهولة أن نقول إن الهجرة فى مصر قاهرية المركز Cairo-centric . (٢)

حتى ليمكننا أن نقول بحقيقة أكثر من المجاز إن النيل إن يكن يصب فى المتوسط طبيعيا ، فإن مصر تصب فى القاهرة بشريا . إن يكن النيل النهر يصب فى البحر المتوسط ، فإن وادى النيل يصب في رأس الدلتا . أو فلنقل إن مصر تصب في المتوسط خارجيا وفى القاهرة داخليا ، كما تطل على المتوسط وتتطلع من حولها ، ترنو وتندفع إلى القاهرة بداخلها .

أنماط الهجرة وضوابطها

تلك الهجرة ، مع ذلك ، تتحلل فى عناصرها الأولية تحت الميكروسكوب إلى حزمة معقدة من أنواع وأنماط عديدة وقطاعات وتيارات متقاطعة ودرجات ومجالات مركبة . فإذا كان النمط السائد فيها والغالب عليها هو النمط المباشر أو نمط القفزة الكبرى من الريف إلى العاصمة رأسا ، فإن هناك أيضا النمط غير المباشر أو الهجرة السلمية – قانون ريفنيستاين الشهير – (٣) حيث تتم الهجرة من القرية إلى القاهرة على درجات مرورا بالبندر المحلى ثم بالعاصمة الاقليمية . وقد قدرت بعض الدراسات نسبة الهجرة المباشرة إلى القاهرة بنحو ٨١,٤٪ ، مقابل ١٨,٦٪ فقط للهجرة غير المباشرة .

فيما عدا ذلك فإن لكل مدينة اقليمية مجال مغنطيسيتها المحلى . ثم يبقى بعد هذا كله موجات ثانوية داخل الاقليم كالدوامات الصغيرة ، وأخرى بين الريف والريف ، إلى جانب الموجات الراجعة التى ترتد من المدينة إلى الريف فى النهاية : وكل هذه التيارات والموجات والدوامات تتقاطع وتتشابك وتتداخل بالضرورة ، لترسم فى مجموعها شبكة الهجرة الداخلية القومية القاعدية أو نسيجها الكامل الذى تفرض المحاور الكبرى نفسها عليه وتتوجه فى النهاية .

(1) J.M. Houston, A social geography of Europe, Lond., 1953, p.157.

(2) Hamdan, Studies etc., p.39.

(3) E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill,1955, p.220-1.

وفى خلال هذا كله ، فثمة بعض ضوابط أولية تحكم تدفق الهجرة وتنقل مساراتها وتحدد كثافتها . فيمكن باطمئنان أن نضعها قاعدة عامة أن كثافة الهجرة ، أولا ، تتناسب تناسبا طرديا مع ثقل وحجم المدينة الهدف ، ومن ثم تأتى القاهرة على القمة ، قمة القمة . ثم هى ، ثانيا ، تتناسب تناسبا طرديا مع ضغط السكان على الموارد فى إقليم المصدر الذى تعبر عنه عادة أو إلى حد كبير كثافة السكان ، أو بصيغة أخرى تتناسب كثافة الهجرة طرديا مع كثافة السكان أو مع مستوى الفقر . ومن هنا نجد فى الصدارة مناطق الاكتظاظ الطافح كالمنوفية ، والفقر والتخلف المزمن كقنا وأسوان (التى حولها الخزان فيما مضى إلى منطقة طرد بالضرورة ثم يحولها السد بقوة إلى منطقة جذب قوميا) . وفيما بين المصدر والهدف فإن المسافة الجغرافية ، ثالثا وأخيرا ، تدخل كضابط إيقاع : فتتناسب كثافة الهجرة – بصورة عامة – تناسبا عكسيا مع البعد بينهما ، ما لم يتعارض هذا مع الضوابط الأخرى السابقة أو يتعدل بها .

طبقات الهجرة

على هذه الأسس مجتمعة ، لنا الآن أن نميز بصفة حاسمة وجوهرية بين ٣ طبقات أو مجالات من الهجرة الداخلية : محلية ، اقليمية ، وقومية . فالأولى موضعية بحتة ، لا حصر لها ، ترصع وجه الريف ، ولكنها لا تكاد تظهر على الخريطة . الاقليمية ثانوية إلى متوسطة المدى والوزن ، تختص بالمدن الكبرى كالاسكندرية ومنطقة القناة ، مقتصرة بذلك على أجزاء فقط من الوطن ضاقت أو اتسعت .

ثم أخيرا وفوق الكل تأتى القومية عميمة تغطى مصر من أقصاها إلى أقصاها وتعم الوطن بأسره . وهذا يعنى فورا ويقتصر بصرامة على العاصمة القاهرة وحدها ودون سواها . فما من شبر فى مصر يفلت من جاذبيتها ومغنطيسيتها أو قبضتها ، ولكن ما من مدينة أخرى تفعل ذلك قط .

هيكل الشبه

من بين تلك المحركات والضوابط ، يخرج لنا هيكل الهجرة الداخلية فى مصر فى عدة

محاور على النحو الآتى ، أولا محور العاصمة ، وهذا هو العمود الفقرى فى الهيكل كله ، يمتص نصف حجم الهجرة القومية على الأقل إن لم يبتلع أكثر من ذلك . إنه التيار الرئيسى ولا نقول البالوعة الكبرى . ويبلغ هذا المحور أوج سمكه وكثافته كلما اقترب من نقطة ارتكازه فى القاهرة ، لا سيما داخل دائرة المنوفية – القليوبية – الجيزة التى تساهم وحدها بأكثر من ثلث تدفق التيار عادة . غير أن المحور يضعف بعض الشىء كلما ابتعد نحو الأطراف شمالا فى الدلتا وجنوبا فى الصعيد، وذلك تحت تأثير عامل المسافة ثم منافسة المحاور الثانوية أو المحلية .

ثم تلى محاور المدن الكبرى ، كالاسكندرية التى تسحب من غرب الدلتا أساسا وتكاد تقتطع شمالها الغربى خاصة البحيرة وكفر الشيخ كمجال نفوذ مباشر ، وكمدن القناة التى تسحب من شرق الدلتا غالبا لا سيما الشرقية .

ثم تأتى المحاور الريفية الخفيفة الوزن التى تنتقل عادة من مناطق الكثافة الثقيلة القديمة إلى مناطق الاستصلاح الجديدة المخلخلة ، ولذا تخرج أساسا من جنوب الدلتا إلى شمالها ، والآن إلى شرقها وغربها أيضا ، متخذة بذلك شكلا مروحيا ، كما تخرج من الصعيد إلى الدلتا فى صورة عمل يدوى وقوى عاملة وعمال تراحيل تساهم بالقسط الأكبر فى الأشغال العامة ، وهى إلى حد بعيد التى بنت مدننا ومدت شبكة طرقنا وحفرت شبكة ترعنا ومصارفنا .

وإذا نحن نظرنا فى النهاية إلى النمط العام للهجرة الداخلية فى مصر ككل ، فسنجد تيارا غلابا يجرى مع النهر ويهبط وإياه من أعلى إلى أسفل على المستوى القومى ، فيخرج أولا من الصعيد إلى القاهرة ، وفى الدلتا يخرج من الجنوب إلى الشمال والأطراف والأجناب . والقطاع الأول أضخم وأثقل بطبيعة الحال . على أن التيار فى جملته لا ينحدر مع مستوى الكنتور فحسب، ولكن أيضا وأساسا مع مستوى كثافة السكان الذى هو أعلى فى الصعيد جملة منه فى الدلتا ككل . بالمقابل ، نجد بعد هذا تيارا عكسيا ضد النهر يجرى على المستوى الاقليمى ، وهو ذلك الذى يخرج من الدلتا إلى القاهرة .

وبهذا وذاك يكون اتجاه الهجرة فى الصعيد أحاديا نحو الشمال بعامة ، ومن ثم مركزا مضاعف القوة ، بينما هو يأتى فى الدلتا اتجاها ثنائيا نحو الجنوب ونحو الشمال على السواء ، ومن ثم موزعا بين الاتجاهين المتضادين وإن كانت الغلبة للاتجاه الأول بالطبع .

خريطة الهجرة

تلك هي الصورة العريضة اللفظية ، علينا الآن للتفصيل والتطبيق أن نحيلها إلى جداول إحصائية . خذ أولا لقطة سريعة للمقارنة والتقريب من سنة ١٩٤٧ .

الصورة القديمة (١)

من مجموع حجم الهجرة البالغ ١,٧ مليون نسمة حينئذ ، ارتبط ١,٤١٦,٠٠٠ أو ٨٢٪ بما كان «المحافظات» الخمس الحضرية ، القاهرة ، الاسكندرية ، مدن القناة ، ودمياط . فالهجرة إلى هذه المدن الخمس بلغت ١,١٩٤,٠٠٠ ، بينما بلغت الهجرة منه ٢٢٢,٠٠٠ فقط ، أى أن الخسارة كانت ١٨٪ فقط من المكسب .

ويشير ارتفاع نسبة غير المولودين محليا فى مدن القناة عامة والسويس خاصة (حيث تصل إلى النصف فى الأخيرة) يشير إلى طبيعة أو مرحلة التعمير والتهجير الحاد فى تلك المنطقة كجبهة ريادة ما تزال .

غيـــر أن أبرز ما فى اللقطة بلا شك أن نصيب الأسد من الهجرة ، حتى فى ذلك التاريخ المبكر ، ذهب إلى القاهرة ، حيث ارتبط بها ٨٦٠,٠٠٠ نسمة ، أى نصف المجموع القومى بالضبط .

ميزان الهجرة إلى المحافظات الخمس ، ١٩٤٧

المدينة	عدد السكان	المولودون محليا		غير المولودين محليا	
		العدد	٪	العدد	٪
القاهرة	٢,٠٩١,٠٠٠	١,٣٢٥,٠٠٠	٦٣	٧٦٥,٠٠٠	٣٧
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	٦٣٨,٠٠٠	٦٩	٢٨٢,٠٠٠	٣١
القناة	٢٤٦,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٥٩	١٠١,٠٠٠	٤١
السويس	١٠٧,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	٤٣	٦١,٠٠٠	٥٧
دمياط	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٩٠	٥,٠٠٠	١٠

(1) Hamdan, Studies, p.38-43.

أما على الجانب الارسال ، فكما يوضح الجدول التالى فقد كان النمط بسيطا وتقليديا مثلما كان تلقائيا : مناطق الطرد القصوى هى مناطق كثافة السكان العظمى ، بحيث تتناسب كثافة الخروج والطرد تناسبا طرديا وثيقا مع كثافة السكان .

صورة الهجرة ، ١٩٤٧

المديرية	الهجرة منها إلى المحافظات الخمس	٪ من عدد سكانها	الهجرة منها إلى كل مصر ٪ من سكانها	كثافة السكان كم٢
البحيرة	٥٩,٠٠٠	٤,٨	١٠,٦	٢٦٩
الغربية	١١١,٠٠٠	٤,٧	٦,٩	٣٣١
المنوفية	١٧٩,٠٠٠	١٥,٣	٢٢,١	٧٣٤
الدقهلية	٧٣,٠٠٠	٥,٢	٨,٣	٥٣٨
الشرقية	٦٧,٠٠٠	٤,٨	٦,٨	٢٧٢
القليوبية	٧٠,٠٠٠	٩,٦	١٢,١	٧٣٥
الجيزة	٥٣,٠٠٠	٦,٤	٨,٠	٧٩٦
الفيوم	١٥,٠٠٠	٢,٢	٤,٠	٣٧٧
بنى سويف	١٧,٠٠٠	٢,٧	٥,٤	٥٧٢
المنيا	٢١,٠٠٠	١,٩	٣,٥	٥٢٠
أسيوط	٩٤,٠٠٠	٦,٨	٩,٥	٦٧٤
جرجا	١٠٨,٠٠٠	٨,٤	١١,٩	٨٣٣
قنا	٥٤,٠٠٠	٤,٨	١٠,٠	٦٠٧
أسوان	٥١,٠٠٠	١٧,٤	٢٠,٤	٣٣١

فعلى القمة كانت المنوفية تأتي تقليديا : قمة الكثافة ، قمة القرب من القاهرة ، فقمة التيار والخروج حيث صدرت أكثر من خُمس أبنائها (٢٢,١٪) إلى سائر أجزاء الوطن ولكن خاصة وأساسا إلى العاصمة (١٥٠ ألفا من ١٧٩ ألفا إلى المحافظات الحضرية الخمس) .

ثم تلى على أعقابها مباشرة أسوان ، مصدرة خُمس أبنائها أيضا ، رغم أنها على طرف النقيض من حيث الموقع بالنسبة إلى القاهرة ومن حيث الكثافة بالنسبة إلى الوادى.

ثم فى المرتبة التالية أو الوسط كانت تأتى القليوبية فى الدلتا من جانب وقطاع أسيوط - جرجا - قنا فى الصعيد من الجانب الآخر ، حيث كانت كل واحدة منها تلفظ نحو العُشر من أبنائها .

الصورة الحديثة

إذا انتقلنا إلى الصورة الحالية ، ازداد دور القاهرة بروزا وثقلا ، كما يوضح الجدول الآتى عن الهجرة إلى محافظة القاهرة سنة ١٩٦٦ ، على أساس محل الميلاد ومحل السكن . ويلاحظ أن هذا الأساس الاستنتاجى غير المباشر لا يقل دقة أو قيمة بالضرورة عن أساس العد المباشر الذى قلما يتاح أو يمكن عمليا .

فمن مجموع الهجرة إلى محافظة القاهرة البالغ ١,١٨١,٠٠٠ ، ساهم وادى النيل بنحو ١,١٢٩,٠٠٠ ، والباقى لمحافظات الحدود . ومن تلك الكتلة الساحقة ساهمت الدلتا بنحو ٦٨٣ ألفا بنسبة ٦١,٩٪ من المجموع ، مقابل ٤٤٦ ألفا أو ٣٧,٦٪ للصعيد . بعد ذلك فإن الصدارة للمنوفية ما تزال ، مقدمة وحدها خُمس مليون نسمة (٢٠٩ آلاف) تمثل ١٧,٧٪ من أبناء العاصمة الذين وفدوا إليها بالهجرة ، وتعادل ١٤,٣٪ من أبناء المنوفية أنفسهم .

ثم تلى ، أيضا كما فى السابق ، أسيوط وسوهاج بحوالى المائة ألف مهاجر كل ، تمثل نحو ٨٪ من المتدفقين على القاهرة . على أن الملاحظة الجديدة الهامة هنا هى اختفاء أسوان من الصف الأول من موردى القاهرة . والسبب أن السد العالى قد حولها ، خاصة النوبة ، من منطقة طرد مزمن وحاد معا إلى منطقة جذب نسبيا .

فيما عدا هذا فثمة تأتى بعد ذلك أربع محافظات فى الدلتا صدرت كل منها إلى القاهرة أقل نوعا من ١٠٠ ألف أو نحو ٧٪ من مجموع المهاجرين إليها ، وتلك هى القليوبية والغربية والشرقية والدقهلية .

وفى هذا الأطار قد تبدو كفر الشيخ والبحيرة شذوذا واضحا حيث لا تصدر كلتاهما إلى القاهرة إلا النزر اليسير للغاية . بيد أن التفسير يكمن فى أن توجيه

الهجرة هنا يخضع لجاذبيـــة القطب الشـــمالى المجاور مباشـــرة وهو الاســـكندرية حيث تبـــدو هاتان المحافظتان كمجال نفوذهـــا الاقليمى الأســـاسى فى خريطـــة الهجرة .

خريطة الهجرة إلى القاهرة سنة ١٩٦٦

المحافظة	عدد المولودين بها من المقيمين بالقاهرة	٪ من كل المولودين خارج القاهرة من المقيمين بها	عدد سكان المحافظة	عدد مواليدها المقيمين بالقاهرة ٪من عدد سكانها
الاسكندرية	٤٧,٠٠٠	٤,٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٦
بور سعيد	١١,٠٠٠	٠,٩	٢٨٣,٠٠٠	٣,٩
السويس	٦,٠٠٠	٠,٦	٢٦٤,٠٠٠	٢,٧
الاسماعيلية	٨,٠٠٠	٠,٧	٣٤٤,٠٠٠	٢,٣
دمياط	١٧,٠٠٠	١,٤	٤٣٢,٠٠٠	٤,٤
الدقهلية	٨٢,٠٠٠	٧,٠	٢,٢٨٥,٠٠٠	٣,٦
الشرقية	٨٦,٠٠٠	٧,٣	٢,١٠٨,٠٠٠	٤,١
القليوبية	٨٩,٠٠٠	٧,٥	١,٢١٢,٠٠٠٠	٧,٣
كفر الشيخ	١١,٠٠٠	١,٠	١,١١٨,٠٠٠	١,٠
الغربية	٩٢,٠٠٠	٧,٨	١,٩٠١,٠٠٠	٤,٨
المنوفية	٢٠٩,٠٠٠	١٧,٧	١,٤٥٨,٠٠٠	١٤,٣
البحيرة	٢٥,٠٠٠	٢,١	١,١٧٩,٠٠٠	١,٢
الجيزة	٤٩,٠٠٠	٤,١	١,٦٥٠,٠٠٠	٣,٠
بنى سويف	٣٦,٠٠٠	٣,٠	٩٢٨,٠٠٠	٣,٩
الفيوم	٣٧,٠٠٠	٣,١	٩٣٥,٠٠٠	٤,٠
المنيا	٤٢,٠٠٠	٣,٥	١,٧٠٥,٠٠٠	٢,٤
أسيوط	٩٦,٠٠٠	٨,١	١,٤١٨,٠٠٠	٦,٧
سوهاج	٩٥,٠٠٠	٨,٠	١,٦٨٩,٠٠٠	٥,٦
قنا	٥٧,٠٠٠	٤,٨	١,٤٧١,٠٠٠	٣,٩
أسوان	٣٤,٠٠٠	٢,٩	٥٢١,٠٠٠	٦,٥
الوادى الجديد	٦,٠٠٠	٠,٥	٥٩,٠٠٠	١٠,٢
سيناء	٢,٠٠٠	صفر	٧٨,٠٠٠	٢,٩
البحر الأحمر مطروح	صفر	صفر	صفر	صفر

بالمثل ، وكالاسكندرية أساسا ، وعلى الطرف الأقصى من المقياس كله ، تفعل محافظات القناة الثلاث بالإضافة إلى دمياط . فهى جميعا لا تكاد ترسل إلى القاهرة شيئا مذكورا ، والحق أنها هى نفسها قطب جاذبية موجب يأسر الكثير من هجرة ريف شرق الدلتا خاصة ، بل ولعل القاهرة نفسها تمثل محطة على الطريق إليها من الصعيد حيث تكرر هذا مرارا فى حالة السويس بصفة خاصة (١) .

هكذا لا يبقى فى النهاية سوى المحافظات الحدود بطبيعتها الخاصة جدا كصحراء وتعدين . ففيما عدا الوادى الجديد ، لا تكاد سيناء أو البحر الأحمر أو مطروح تصدر إلى العاصمة بقدر ما أن العاصمة هى التى تصدر إليها ، وذلك بالطبع على شكل موظفين وفنيين ومعدنين وعمال . اللافت ، مع ذلك ، أن الوادى الجديد أى الواحات ، وإن لم ترسل سوى حفنة من الآلاف إلى العاصمة ، إلا أنها تمثل عُشر أبنائها جميعا (١٠,٢٪) . وهى نسبة مرتفعة لا شك ، ولكنها مفهومة بالقياس إلى ضآلة حجم سكانها محليا .

ميزان الهجرة – الزيادة الطبيعية

حين نتقدم إلى الحاضر أكثر ، يزداد دور القاهرة ثقلا وخطرا . فمثلا فى الفترة ٦٠ -- ١٩٦٦ قُدر نمو سكان محافظة القاهرة عموما بأقل من مليون نسمة ، أتى ثلثهم من الهجرة وحدها ، أى بنسبة الثلثين – الثلث للزيادة الطبيعية والهجرة على الترتيب ، كما يوضح هذا الجدول .

نمو سكان محافظة القاهرة ٦٠ – ١٩٦٦

الزيادة	العدد	٪	المعدل السنوى
الزيادة الكلية	٨٦٧,٠٠٠	١٠٠	؟
الزيادة الطبيعية	٥٦٥,٠٠٠	٦٥	٢,٨
الزيادة بالهجرة	٣٠٢,٠٠٠	٣٥	١,٥

(1) Alphonse M. Said, Growth and development of urbanization in Egypt, typescript, Social research center, American univ., Cairo,1960, p.30-35.

وفى تعـــداد سنة ١٩٦٦ حين بلغ عدد المقيمين بمحافظة القاهرة ٤,٢٣٣,٠٠٠ ، وجد أن منهم ٣,٠٥١,٠٠٠ من مواليدها ، ١,١٨١,٠٠٠ أو ٢٧,٩٪ مولود خارجها ، مقابل ٢٤٥,٠٠٠ فقط مولود بها ولكنه كان مقيما خارجها . وبهـــذا كان صافى المكســـب ٩٣٧,٠٠٠ تقريبا . قل بالأرقام المدورة إن الهجرة إلى القاهرة كانت تفسر ربع حجمها أو نحو المليون من أربعة ملايين .

وتختلف الأرقام نوعـــا على أساس حساب الهجرة المباشرة ، لكن الصـــورة الأساســـية لا تتغير كثيرا . فكما يوضح الجدول التالى بلغ صافى الهجرة إلى القاهرة المحافظة طوال العقد ٦٠ - ١٩٧٠ نحو ٠,٧ مليون ، تحقق ثلثها فى النصف الأول من العقد والثلثان فى النصف الثانى منه .

صافى الهجرة إلى محافظة القاهرة ٦٠ - ١٩٧٠

الفترة	العدد	المعدل السنوى ٪
٦٠ - ١٩٦٥	٢٧٤,٠٠٠	١,٦
٦٥ - ١٩٧٠	٤٢٨,٠٠٠	٢,١
المجموع	٧٠٢,٠٠٠	١,٩

وإذ نصل أخيرا إلى سنة ١٩٧٦ ، يصل دور القاهرة إلى الذروة . فبصورة تقريبية يقدر أن ثلث سكانها هم من المهاجرين ابتداء . ومن مجموع الهجرة القومية ، كان نصيب محافظة القاهرة + ٢٥٪ ، والجيزة ١٣٪ ، والاسكندرية ٨,٥٪ . فتلك المصاب الثلاثة استأثرت وحدها بنحو ٤٦٪ من كل التيار ، لعلها ترتفع إلى النصف إذا إعتبرنا القاهرة الكبرى . وبصفة عامة تتوزع النسبة داخل القاهرة الكبرى على أساس الثلثين للقاهرة أو الضفة الشرقية والثلث للجيزة أو الضفة الغربية .

تحضير مصر

تلك إذن قصة القاهرة من المبتدأ إلى الخبر ، كيف كانت بذرة عادية وكيف صارت شجرة عاتية تصارع من أجل الضوء حتى حجبت الضوء عن سائر الأشجار بالتركيز

والاستقطاب ، وسلبت النمو من سائر المدن بالهجرة الداخلية أو العاصمية . وإذا كنا بهذا قد وضعنا القاهرة نموا وحجما وقامة فى الاطار العالمى فالاقليمى ، فقد آن لنا أن نضيق البؤرة ونركز العدسة لترصدها داخل مصر نفسها أى فى الاطار الوطنى بمزيد من التفصيل والتحليل ، فنضعها أولا فى ميزان الريف - المدن عموما ، ثم فى هرم مدننا تحديدا .

وهذا يعنى كما يستدعى أن ندرس عملية تحضير مصر بصفة عامة ، كيف تحققت ثورتها المدنية الحديثة ، وكيف تمت عملية تحضيرها وتطورت حياة المدن بها ، ثم تركيب هيكلها وصرحها المدنى من الداخل ...إلخ . فليس إلا فى مثل هذا الاطـــار الكلى الجامع وحــده ، نستطيع أن نتدارس موقع القاهرة ومكانهـــا النسبى بشمول موضوعى وعمق ثاقب .

الثورة المدنية

تطور نسبة الريف - المدن ٪

التاريخ	الريف	المدن (١)
الحملة الفرنسية	٨١,٢	١٨,٨
١٨٩٧	٧٩,٢	٢٠,٨
١٩٠٧	٨١,٠	١٩,٠
١٩١٧	٧٧,٤	٢٢,٦
١٩٢٧	٧٧,١	٢٢,٩
١٩٤٧	٧٠,٤	٢٩,٦
١٩٦٠	٦٢,٦	٣٧,٤
١٩٦٦	٥٩,٥	٤٠,٥
١٩٧٦	٥٦,١	٤٣,٩
٢٠٠٠	٥٠,٠	٥٠,٠

(1) Hamdan, Studies, p.10.

يلاحظ أن أرقام المدن حتى سنة ١٩٤٧ تشمل كل الحالات (+ ٢٠ ألف) زائد عواصم المراكز (- ٢٠ ألفا) .

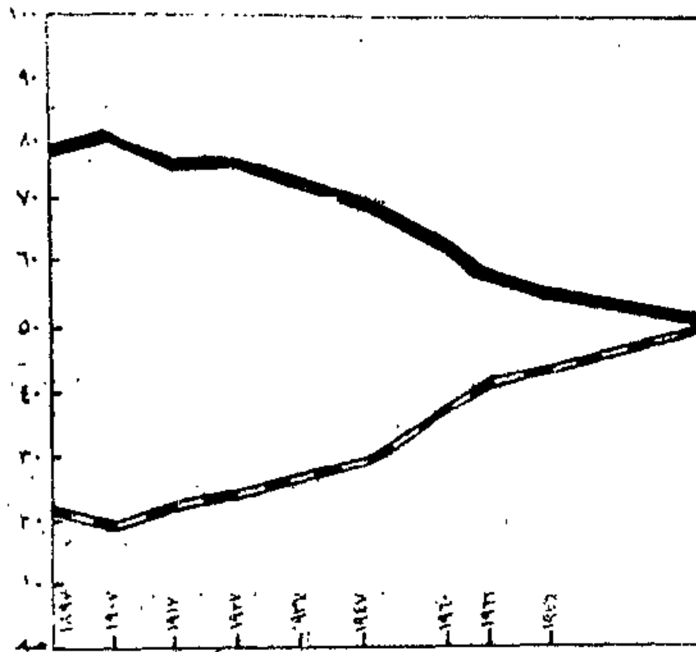
عبر نحو نصف إلى ثلثى قرن منذ دورة القرن ، يقول لنا الجدول ، ارتفعت نسبة المدن من الخُمس إلى الخُمسين تقريبا ، أى أكثر من تضاعفت ، بينما انحسر الريف عن الخُمس ليكتفى بثلاثة الأخماس إلا قليلا . ولعل التحول الحقيقى إلى حياة المدن والدفعة الحيوية للمدنية هى الحرب الثانية حيث وصلت بنسبتها إلى نحو ٣٠٪ ، كما أن المد المدنى استمر بعدها بقوة لنحو العقد قبل أن يتراخى قليلا . والآن يعيش مصريان من كل خمسة فى المدن ، مقابل ثلاثة فى الريف.

وكتفصيلة موجزة عن آخر تعداد ، ١٩٧٦ ، فلقد كان من بين مجموع السكان البالغ (داخل الجمهورية ، أى باستبعاد المغتربين) نحو ٣٦,٥ مليون نسمة ، كان هناك نحو ١٦ مليونا من أهل الحضر ، ٢٠,٥ مليون فى الريف . أو بالدقة والتحديد ، ٣٦,٦٥٦,٠٠٠ كمجموع ، منهم ١٦,٠٩٦,٠٠٠ يعيشون فى ١٣٩ مدينة ، ٢٠,٥٦١,٠٠٠ يعيشون فى ٤٠٦٦ قرية ، منها ٢٤٠٠ قرية فى الدلتا ، ١٦٦٦ فى الصعيد ، وهذا وذاك عدا نحو ٣٠ ألف وحدة من توابع القرى .

لقد حدثت «ثورة مدنية» فى مصر مثلما حدثت «ثورة ديموغرافية» ، وإن كانت من حجم أقل نسبيا بالطبع . ولعل هذا الفارق يشير ، على الطريق ، إلى فارق أساسى مع أوروبا والغرب الصناعى عموما . ففى الغرب أدت الثورة الصناعية إلى ثورة سكانية + ثورة مدنية ، بينما فى مصر كما فى معظم بلاد الشرق أدت الثورة الزراعية إلى ثورة سكانية – ثورة مدنية تقريبا . أو فلنقل المعادلة الأولى ثورة مدنية أولا وسكانية ثانيا ، بينما الثانية ثورة سكانية أولا ومدنية ثانيا (١) .

---

(1) Hamdan, Studies, p.11.



شكل ٩ نمو المدنية ونسبة سكان المدن في الفترة الحديثة (المنحني الاسفل) ، وانخفاض نسبة سكان الريف (المنحني الأعلي) . بعد أن بدأ الأول من ٢٠ ٪ والثاني من ٨٠ ٪ ، سيلتقي الاثنان علي نقطة التعادل ٥٠ ٪ سنة ٢٠٠٠

قوى النمو

ومهما يكن ، فمن البديهى أن منبع ثورتنا المدنية على تواضعها النسبى إنما هو إختلاف معدل نمو سكان المدن عن معدل نمو سكان الريف . والواقع أن قصة سير هذين المعدلين تحكى زاوية انفراج متسعة باطراد عبر العقود القليلة الأخيرة .

فكما يوضح الجدول أدناه ، كان المعدلان متساويين عمليا فى أواخر القرن الماضى (الفترة ٨٢ – ١٨٩٧) . وحول دورة القرن (العقد ١٨٩٧ – ١٩٠٧) فاق المعدل الريفى المعدل المدنى بالفعل ، ولو أن هذه هى الفترة الوحيدة التى تسجل مثل هذا الاستثناء ، لا شك لأن الاهتمام كله كان مركزا على التوسع الزراعى كمجال أوحد للتنمية فى ذلك الوقت . حتى لقد تناقص عدد سكان بعض المدن بالفعل فى تلك الفترة إما تناقصا طفيفا مثل طنطا والزقازيق والجيزة ، وإما تناقصا خطيرا مثل قنا وأسوان ودمياط .

على أن الاتجاه لم يلبث أن انعكس بقوة ونهائيا منذ سنة ١٩٠٧ حيث أخذ المعدل المدنى يتسارع والريفى يتباطأ . وفى العقد ١٧ - ١٩٢٧ وصل الأخير إلى حضيضه ، دلالة لا شك على أن طاقة التوسع الزراعى أو كوة التنمية الزراعية كانت تضيق بسرعة وتوشك أن تغلق عمليا . بالمقابل ، راح المعدل المدنى يزداد باستمرار لينتقل تباعا عقداً بعد عقد من ضعف المعدل الريفى إلى ثلاثة أمثاله إلى أربعة أمثاله فى العقد ٣٧ - ١٩٤٧، لا شك بفضل دفعة الحرب الثانية للتصنيع والتمدين .

حركة المعدل السنوى ٪ لنمو المدن والريف (١)

الفترة	مصر	الريف	المدن
٨٢ - ١٨٩٧	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٩٠
٩٧ - ١٩٠٧	١,٦٠	١,٧٠	١,١٠
٠٧ - ١٩١٧	١,٣٦	١,٢٣	٢,١٥
١٧ - ١٩٢٧	١,١٤	٠,٨٣	٣,٠٠
٢٧ - ١٩٣٧	١,٢٣	١,٠٥	٣,٠٣
٣٧ - ١٩٤٧	١,٩٦	١,٢٨	٤,٧٧

مراحل التحضير (٢)

على إيقاع هذه الخطى ، نستطيع الآن أن نصنف الفترة الحديثة من تطورنا المدنى إلى ثلاث مراحل متميزة : البدائية ، التكوينية ، الانفجارية . فالأولى استمرت طوال القرن التاسع عشر إلى أواخره ، وفيها كان للتوسع الزراعى وإمكانياته اليد العليا ، وبالتالى كان الريف متفوقا فى النمو على المدن التى كانت تكافح لمجرد المحافظة على حالها ووضعها . ولعل هذا وذاك كان أمرا طبيعيا فى مراحل البدء الشاقة ، مما يفسر أيضا طول المرحلة وصعوبتها البادية .

---

(1) Farid, Population of Egypt, p.20.

(2) Hamdan, Studies, p.12-3.

أما المرحلة التكوينية فتبدأ مع بداية القرن العشرين تقريبا ، وهى التى تحدد الانتقال القاطع والنهائى إلى تفوق المعدل المدنى على الريفى . فرغم بعض التفجـــرات الفجائية فى توســـع الريف مثل ١٨٩٧ – ١٩٠٧ ، فإن البندول قد تأرجح نهائيا لصالح القطاع الحضرى ، الذى بدأ يكتسب اســـتقرارا وثباتا ملحوظا . وعلى الجملة كان المعدل المدنى فى المرحلة زهاء ضعف المعدل الريفى.

المرحلة الانفجارية ، أخيرا ، مع الحرب الثانية تبدأ ، وعلى يد حركة يوليو تستمر . فرغم أن معدل نمو المدن تذبذب خلال المرحلة نوعا ، وكذلك رغم أن معدل نمو الريف ارتفع بدرجة أو بأخرى ، فقد بلغ الأول أضعاف الثانى عادة وتحول إلى مد صاعد أو موجة مدية حقيقية . إنها قمة الثورة المدنيـــة وجسمها الفعال الذى وصـــل بميزان المدن – الريف إلى معادلة الخُمسين – الثلاثة أخماس .

وإذا كان ثمة من نبوءة عن المستقبل بصدد هذه الثورة ، فلا يمكن إلا أن تكون الاستمرار والاطراد إلى أجل غير مسمى ولا منظور . والمقدر حاليا ، على أساس استمرار معدل التحول الراهن من الريف إلى المدن ، أن نصل إلى نقطة التنصيف بالضبط سنة ٢٠٠٠ ، أى إلى نسبة ٥٠ – ٥٠٪ . يومئذ ســـيكون مصرى من كل اثنين من أبناء المدن ، أو قل سيضع كل مصرى قدما فى المدينة وقدما فى الريف ، أو إن مصر هى التى ســـتقف على ساق من المـــدن وساق من الريف .

ولعل الطريف بعد هذا فى نقطة التنصيف هذه أن نلاحظ أن التقسيم نفسه هو الذى سيسود سكان العالم ككل فى التاريخ نفسه كما تذهب كل التوقعات والحسابات الاحصائية . ولن يغيب عنا أن هذا يعنى بوضوح أن مصر تساير وتواكب الايقاع والمستوى العالمى عموما . وإذا كان لهذه المواكبة من مغزى ، فلعله يتلخص فى أن مصر بالمقياس الدولى لا تتخلف عن الركب العالمى للتحضر أو موكب المدنية . إنهـا ، كالعادة ، لا تتخلف بقدر ما تتوسط .

ثم يبقى السؤال : فماذا عن المستقبل ؟ الواقع أن مصر لن تنمو بعد الآن فى الريف ، وإنما فى المدن وحدها . ولذا يقدر أنها ستحتاج من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠ – ٣٠ مدينة مليونية أو ما يعادلها من المدن الأصغر التى قد لا تقل بدورها عن ١٣٠ مدينة . والبعض يفصل فئات الحجم المطلوبة حتى سنة ٢٠٠٠ على النحو الآتى :

فئة الحجم	عدد المدن	فئة الحجم	عدد المدن
٥٠٠,٠٠٠	١٥	٢٥,٠٠٠	٢٧٠
١٠٠,٠٠٠	٣٠	قرى :	
٥٠,٠٠٠	٩٠	٥٠٠٠	٨١٠

وهنا يكون السؤال المنطقى ، ولكن الحرج ، هو : أين ؟ ورغم أن الإجابة السائدة حاليا هى : فى الصحراء ، خارج الوادى ، فلعل أغرب ما فى الأمر أن هناك دراسات انتهت إلى أن بالوادى متسعاً ما يزال لنحو ٤٠ مليون نسمة (كذا !) . وعلى طرف النقيض من هذا ثمة دراسات أخرى تقدر المسطح الصالح للعمران فى مصر بنحو ٢٨٪ من المساحة السياسية أى نحو ٢٨٠ ألف كيلو متر مربع ، تتسع لنحو ١١٠ ملايين نسمة (كذا) .

وفيمـــا بين النقيضين يرى البعض المجال الحقيقى فى الصحراء الغربية أساسا دون الشرقية أو سيناء تقريبا ، حيث يقدرون إمكانيات الأخيرة مثلا بنحو ثلث مليون نسمة فقط. أما الصحـــراء الغربية فإنهم يصلون بإمكانياتها خلال الخمسين سنة القادمة إلى نحو ٢٣ مليون نسمة ، تتركز فى ٨٤ مدينة ، تتوزع بين ٤ مناطق جغرافية على النحو الآتى : الوادى الجديد ٤٢ مدينة ، غرب بحيرة ناصر ٢٠ مدينـــة ، الساحل الشمالى الغربى ١٥ مدينة ، منخفض القطارة ٧ مدن .

قضية الإفراط

مهما يكن من أمر المستقبل ومتطلباته وإمكانياته ، فإن مواكبتنا للحاضر لا تعفينا عند الكثيرين من شبهة ، ولا نقول تهمة ، إفراط المدنية over-urbanisation التى يثيرها الكثيرون حول العالم الثالث عموما وبلا تحديد . فهناك نظرية قوية شائعة فى الغرب ، زادت نبرتها حدة فى السنوات الأخيرة بعد تحرر المستعمرات ، تذهب إلى أن درجة المدنية فى دول العالم المتخلف هى، على عكس المدنية العريقة الناضجة فى الغرب المتقدم، درجة منتفخة مصطنعة ومفتعلة إلى حد أو آخر ، وأنها لا تمثـل حياة مدن حقيقية بقدر ما تعكس طفح الريف المجوج ... إلخ .

باختصار ، النظرية تتهم عملية التمـــدين فى العالم الثالث بأنها شاذة إلى جانحـــة لا تقوم على أسس صلبة وظيفية نظرا لضعف النمو الصناعى فى بلادها ، وهى بذلك تجمع بين إفراط المدنية over-urbanisation وتفريط الصناعة under-industrialisation فى آن واحد (١) .

ولكن ، رغم قدر من وجاهة ومنطق محقق فى النظرية ، فإن الغرب بالذات لا يمكن أن يكون مقياس المقارنة السليمة هنا . أولا لأنه هو الذى احتكر الصناعة لنفسه حتى وصل إلى حد إفراط التصنيع over-industrialisation ، وذلك أساسا على حساب العالم الثالث تحديدا . كذلك فإن الحضارة الحديثة قد وصلت الآن إلى مرحلة جديدة تختلف عن عصر ما بعد الانقلاب الصناعى ، ولم تعد حياة المدن بالضرورة وظيفة لدرجة النمو الصناعى ، بل أصبح طبيعيا وممكنا وليس شذوذا حتما في ظل حضارة اليوم أن تقوم مدن ضخمة بغير صناعة كبيرة ، أو على الأقل أن يسبق نمو المدن الضخمة التنمية الصناعية ، ويمكن للصناعة بعد ذلك أن تلحق بها وتصصح التوازن . باختصار ، لابد أن نعتبر المدنية المرتفعة بلا تصنيع «نمطا» جديدا من أنماط الحضارة المعاصرة ونتيجة طبيعية للتكنولوجيا الحديثة .

قد نختلف إذن حول دعوى إفراط المدنية ومدى صحتها من حيث المبدأ عموما ، كما قد نختلف على مدى انطباقها على مصـــر تحديدا ، وإن كان الباحـــث العدو جابريـــل باير - للغرابة والدهشة - ينفى عنهـا هذه التهمة نفيا قاطعا (٢) . ولكن ، فى كـل الأحوال ، ما لا سبيل إلى الشك فيه هو أن تحول ريفنا إلى المدن ، إذا ما توافرت له الشروط الصحية والحدود السليمة ، يعد ظاهرة صحية فى جوهرها ولا يخشى منها ، بل لنا حقا أن نرحـــب بها إذ أن حضارة المدن هى مؤشر التقدم قوميا مثلما هى اتجاه المستقبل عالميا .

---

(1) G. Breese (ed.), The ctiy in newley developing countries, Prentice-Hall,1969.

انظر خاصة :

N.V. Sovani, Analysis of "over-urbanization", p.322-330.

(2) G. Baer, Population and society in the Arab East, Lond.,1964, p.127.

هـــــرم المـــــدن

قاعدة الهرم

مم إذن تعانى مدن مصر أو مصر المدنية ؟ لنلق نظرة فاحصة على هرم المدن فى مصر ، تركيبه وتطوره الحديث وفئات أحجامه ، لكى نشخص مواطن الخطر أو مكمن الداء . فإذا بدأنا من قاعدة الهرم ، فإن المشكلة الأولى هى أين بالضبط نرسم الخط الفاصـل بين المدنى والريفى أو الحضرى والقروى . فالحجم وحده ، كحد أدنى أو أعلى ، لا يكفى أو يصلح مبدئيا فى الغالب الأعم . وفى إطار مصر الحضارى بالذات ، والسكانى أيضا ، أى البشرى باختصار ، فما أكثر تلك الحلات الضخمة التى تعد عشرات الآلاف ولكنها قرى صرف وظيفيا وتركيبيا . ومع نمو السكان المتكاثر قد تصل بعض هذه القرى إلى ٤٠ ألفا أو حتى ٥٠ ألفا .

والواقع أن حياة المدن الحقة لا تكتمل فى مناخ مصر الحضارى إلا مع دخول ساحة المائة ألف، أى «المـــدن الكبيرة» كما تصـــنف فى أدبيات المدن فى العالم والتى تحـــدد ما يعرف بالمتروبوليتانية اصطلاحا metropolitanism . ولذا فإن هذا الخط الفاصل خط استراتيجى مدنيا عندنا ، وعلينا أن نتوقف عنده كثيرا .

تركيب متغير

وعلى أية حال فإن النظرة الواعية إلى جدول فئات أحجام مدننا تبين أن التركيب الداخلى للمدنية المصرية الحديثة كان ومازال فى تطور سريع وعميق . فمنذ أواخر القرن الماضى نجد أن أعداد المدن الصغيرة فئة (– ٢٠ ألفا) فى تناقص أو توقف نسبيا من عقد إلى عقد ، لأن الاضافات التى تدخلها من الفئات الأصغر أقل من أن تعوض تلك التى تخرج منها لتلحق بفئات الأحجام الأكبر التالية ، بينما تشارك تلك الاضافات الداخلة فى الانكماش النسبى المطرد للسكان الريفيين عموما .

تطور هرم مدننا حسب فئات الحجم

فئات الأحجام	١٨٨٢		١٨٩٧		١٩٠٧		١٩١٧		١٩٢٧	
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان
١٠ – ٢٠ ألفا	٢١	٣١٤,٠٠٠	٥٨	٧٥٠,٠٠٠	١٠	٩٣٩,٠٠٠	٩٨	١,٣٠١,٠٠٠	٨١	١,٠٥٨,٠٠٠
٢٠ – ٥٠ ألفا	٧	٢١٥,٠٠٠	١٣	٤٠١,٠٠٠	١٨	٥٢٩,٠٠٠	١٩	٧٧٧,٠٠٠	٢٠	٥٠٠,٠٠٠
٥٠ – ١٠٠ ألف	–	–	١	٥٧,٠٠٠	٢	١٠٧,٠٠٠	٤	٢٧٢,٠٠٠	٦	٢٧١,٠٠٠
١٠٠ – ٢٥٠ ألفا	١	٢٢٣,٠٠٠	–	–	–	–	–	–	١	١٠٤,٠٠٠
٢٥٠ – ٥٠٠ ألف	١	٣٩٩,٠٠٠	١	٣١٦,٠٠٠	١	٣٥٤,٠٠٠	١	٤٤٥,٠٠٠	–	–
٥٠٠ ألف – مليون	–	–	١	٥٩٠,٠٠٠	١	٦٧٨,٠٠٠	١	٧٩١,٠٠٠	١	٥٧٣,٠٠٠
+ مليون	–	–	–	–	–		–	–	١	١,٠٦٥,٠٠٠

فئات الأحجام	١٩٣٧		١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٦٦		١٩٧٦	
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان
١٠ – ٢٠ ألفا	؟	؟	٦٣	٨٩٣,٠٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
٢٠ – ٥٠ ألفا	؟	؟	٢٧	٧٦٧,٠٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
٥٠ – ١٠٠ ألف	٨	٥٣٦,٠٠٠	٨	٥٧٢,٠٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
١٠٠ – ٢٥٠ ألفا	١	١٢٥,٠٠٠	٥	٦٥٣,٠٠٠	١١	١,٥٦٨,٠٠٠	١٠	١,٦١٦,٠٠٠	١٢	١,٨٥٣,٠٠٠
٢٥٠ – ٥٠٠ ألف	–	–	–	–	٢	٦٦٤,٠٠٠	٢	٥٤٧,٠٠٠	[illegible]	١,٤٩١,٠٠٠
٥٠٠ ألف – مليون	١	٦٨٦,٠٠٠	١	٩١٩,٠٠٠	–	–	١	٥٠٦,٠٠٠	–	–
+ مليون	١	١,٣١٣,٠٠٠	١	٢,٠٩١,٠٠٠	–	٤,٨٦٩,٠٠٠	٢	٦,٠٢١,٠٠٠	٢	٨,٦٢٣,٠٠٠

من الناحية الأخرى فإننا نجد أن كل فئات الأحجام الأكبر قد زادت بلا استثناء أعدادها الحقيقية (فضلا عن النسبية بالطبع) ، وأهم من ذلك أنه كلما كانت فئة الحجم أكبر كلما كانت الزيادة أكبر . وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن اتجاهات النمو في مصر تخضع لمبدأ «لمن عنده سوف يعطى» أى للمبدأ الألومترى allometric ، بمعنى أن أكبر المدن حجما تنال أكبر قدر من النمو ، وبذلك يزداد الاختلال القائم بين الكبير والصغير بمعدل الربح المركب .

فإذا ما ركزنا على التفرقة بين المدن الصغيرة(− ١٠٠ ألف) والكبيرة (+ ١٠٠ ألف) ، لما لها من أهمية خاصة كما سبق القول ، فإن الأعداد الحقيقية المطلقة لكلتا المجموعتين في ازدياد مطرد طبعا بحكم التزايد العام الكبير للسكان ، إلا أن الزيادة أكبر نسبيا في الأخيرة .

أما من حيث المحتوى السكاني ، فإن نسبة سكان المجموعة الأصغر كانت أكبر نوعا من سكان المجموعة الأكبر حتى سنة ١٩١٧ ، إلا أن الوضع انعكس بإطراد شديد منذ ١٩٢٧ حتى وصل إلى درجة الاختلال التام حاليا . فبعد أن كان للأولى أكثر نوعا من نصف سكان المدن المصرية وللثانية أقل نوعا من النصف ، هبطت الأولى إلى نحو الربع بينما طفرت الثانية إلى ثلاثة الأرباع تقريبا .

فمثلا في سنة ١٨٩٧ كان هناك مليونان فقط يسكنون كل مدننا البالغ عددها وقتئذ ٨٧ مدينة، أكثر قليلا من نصفهم أى نحو المليون في ٨٥ مدينة صغيرة منها ، وأقل قليلا من المليون الآخر في المدينتين الكبيرتين الوحيدتين . على نقيض ذلك كله نجد أكثر قليلا من ١٦ مليون نسمة يسكنون المدن سنة ١٩٧٦ ، ربعهم فقط أو أكثر قليلا من ٤ ملايين موزعون بين نحو ١٢٠ مدينة من المدن الصغيرة (−١٠٠ ألف) ، بينما تستأثر المدن الكبيرة العشرون (+ ١٠٠ ألف) بثلاثة أرباعهم تقريبا أى أقل قليلا من ١٢ مليون نسمة .

هذا يشير بدقة لا شك إلى عملية انتقال مطردة من المدن الصغيرة إلى الكبيرة وبالتالي إلى عملية تركز مطردة في المدن الكبيرة على حساب الصغيرة (مثلما تتم كلتاهما على حساب سكان الريف أصلا وأساسا بالطبع) . فالعملية ، التي تلخص كل قصة تطورنا المدني في العصر الحديث منذ محمد علي إلى الآن ، تتلخص في اتجاه مستمر مطرد نحو تركيز سكان المدن في عدد أقل من المدن الأكبر .

تطور مجموعتى المدن الصغيرة والكبيرة (١)

السنة	إجمالي سكان المدن	المدن الصغيرة - ١٠٠ ألف			المدن الكبيرة + ١٠٠ ألف		
		عدد المدن	مجمـــوع سكانها	٪ من إجمالي المدن	عدد المدن	مجموع سكانها	٪ من إجمالي المدن
١٨٩٧	٢,٠١١,٠٠٠	٨٥	١,١٠٦,٠٠٠	٥٤,٩	٢	٩٠٥,٠٠٠	٤٥,١
١٩١٧	٢,٨٨٠,٠٠٠	٧٩	١,٦٤٥,٠٠٠	٥٧,١	٢	١,٢٣٦,٠٠٠	٤٢,٩
١٩٢٧	٢,٢٥٤,٠٠٠	٨٥	١,٥١٢,٠٠٠	٤٦,٥	٣	١,٧٤٢,٠٠٠	٥٣,٥
١٩٤٧	٥,٦٤٢,٠٠٠	٩٣	١,٩٨٠,٠٠٠	٣١,١	٧	٣,٦٦٢,٠٠٠	٦٤,٩
١٩٦٠	٩,٧٥٦,٠٠٠	؟	٢,٦٥٤,٠٠٠	٢٧,٢	١٥	٧,١٠٢,٠٠٠	٧٢,٨
١٩٦٦	١٢,١٨١,٠٠٠	؟	٣,٢٥٣,٠٠٠	٢٦,٧	١٦	٨,٩٢٨,٠٠٠	٧٣,٣
١٩٧٦	١٦,٠٩٦,٠٠٠	؟	٤,١٢٩,٠٠٠	٢٥,٧	٢٠	١١,٩٦٧,٠٠٠	٧٤,٣

بهذا أيضا بدأت المرحلة بتجانس شديد ، تجانس نحو الأسفل بالطبع ، فى أحجام مدننا كافة، ثم جاء النمو الانتخابى المتفاوت فإنحاز إلى قلة معدودة منها على حساب الكثرة الباقية . وبهذا كان جوهر تطور الهيكل المـــدني حجميا هو من التجانس إلى التنافر .

المدن الكبيرة

وإلى سنة ١٨٨٢ لم تعرف مصر مدينة نصف مليونية ولا ملكت واحدة منها . لكنها مع ذلك كانت قد حازت مدينتين كبيرتين (+ ١٠٠ ألف) هما القاهرة (٣٩٨,٠٠٠) والاسكندرية (٢٣٢,٠٠٠) . وقد ظل هذا الوضع قائما حتى سنة ١٩٢٧ ، أى لنحو نصف قرن ، وذلك رغم الزيادة الضخمة في السكان عموما . ومع ذلك ففى سنة ١٨٩٧ بزغت ولأول مرة مدينة نصف مليونية (القاهـــرة ، ٥٨٩,٠٠٠) وأخرى ربع مليونية (الاسكندرية ، ٣١٦,٠٠٠) . ومنذ سنة ١٩٠٧ جمعت المدينتان ولأول مرة رقم المليون (١,٠٣١,٠٠٠) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

المدينة	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧
القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	٢,٠٩٠,٠٠٠
الاسكندرية	٢,٣١٨,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	١,٥١٦,٠٠٠	٩١٩,٠٠٠
الجيزة	١,٢٣١,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٦٦,٠٠٠
شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	١٠١,٠٠٠	؟
المحلة الكبرى	٢٩٢,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	١١٦,٠٠٠
طنطا	٢٨٣,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

المدينة	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧
بور سعيد	٢٦٣,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠
المنصورة	٢٥٩,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠
أسيوط	٢١٤,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
الزقازيق	٢٠٢,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٨٢,٠٠٠
السويس	١٩٢,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠
دمنهور	١٧١,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	٨٤,٠٠٠

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

المدينة	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧
الفيوم	١٦٧,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	٧٤,٠٠٠
الاسماعيلية	١٤٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٦٨,٠٠٠
كفر الدوار	١٤٦,٠٠٠	؟	؟	١٤,٠٠٠
المنيا	١٤٦,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
أسوان	١٤٥,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
بنى سويف	١١٨,٠٠٠	؟	؟	٥٧,٠٠٠
سوهاج	١٠٣,٠٠٠	؟	؟	٤٣,٠٠٠
شبين الكوم	١٠٣,٠٠٠	؟	؟	٤٢,٠٠٠

المصدر :

كراسات التعدادات المختلفة ؛ إنظر أيضا :

Alphonse Said, op. cit., p.15-21.

على أن أول تغير محسوس لم يطرأ إلا سنة ١٩٢٧ . فمع دخول بورسعيد القائمة (١٠٤,٠٠٠) ، أصبح لمصر ٣ مدن كبيرة لأول مرة . كذلك حققت الاسكندرية لأول مرة علامة نصف المليون (٥٧٣,٠٠٠) . ولكن فوق الكل أهدت القاهرة مصر مدينتها المليونية الأولى (١,٠٦٤,٠٠٠) .

غير أن نقطة التحول في زحف المدن الكبيرة إنما هي الحرب الثانية لا جدال . فليس إلا سنة ١٩٤٧ أن أصبح لمصر ٧ مدن كبيرة لأول مرة ، وذلك بالتحاق كل من طنطا والمحلة والسويس والمنصورة بالنادى . ولأول مرة أيضا امتلكت مصر مدينتين مليونيتين ، إحداهما مدينة مليونين : القاهرة (٢,٠٩٠,٠٠٠) والاسكندرية (٩١٩,٠٠٠) ، وبمجموع فاق الثلاثة ملايين لأول مرة أيضا.

واليوم تمتلك مصر ٢٠ مدينة كبيرة (+١٠٠ ألف) ، تضم نحو ١٢ مليون نسمة تمثل نحو ثلاثة أرباع سكان المدن في مصر جميعا ، أو نحو ثلث سكان مصر عموما ريفا ومدنا (أو بالتحديد ٣٢,٦٪ من مجموع سكان مصر المقيمين في تعداد ١٩٧٦ ، أو ٣١,٣٪ من مجموع المقيمين والمغتربين) . إن الزحف المدنى الصاعد لا يتجه فقط من الريف إلى المدن ، ولكن أيضا وأساسا من الريف والمدن الصغرى والصغيرة إلى المدن الكبيرة والكبرى .

أيمكن ، عند هذا الحد ، أن تكون مصر ، التى قد تعانى وقد لا تعانى من إفراط المدنية ، أيمكن أن تكون مصابة بإفراط المدنية الكبيرة أو أن تتهم بها over - metropolitanism ؟ كلا على الأرجح ، فمثل هذه الفئة من الحجم عندنا لا تعدو عتبة حياة المدن الحقيقية كما سبق . ثم أن أغلبها مدن متوسطة الحجم محدودة الامكانيات ما تزال إذ لو حللنا عناصرها الأولية ومكوناتها الفئوية لوقع أغلبها بين الأقواس المتواضعة وأقرب إلى الحد الأدنى منها إلى الحد الأعلى .

ففى سنة ١٩٧٦ مثلا ، من بين ٢٠ مدينة + ١٠٠ ألف تضم ١٢ مليون نسمة ، كان هناك ١٢ مدينة تتراوح بين ١٠٠ ألف ، ٢٥٠ ألفا ، ولكن مجموع محتواها السكانى لم يتعد نحو ١,٨ مليون نسمة . ورغم ٥ مدن أخرى فى الفئة التالية ربع إلى نصف المليون، فإنها فى الحقيقة كانت أقرب إلى علامة الربع منها إلى النصف ، ولم يصل محتواها السكانى إلى ١,٥ مليون نسمة بالكاد . أبلغ من هذا أن فئة الحجم التالية نصف المليون

إلى المليون باتت خالية تماما . وعلى النقيض من ذلك كله تماما كان هناك ٣ مدن مليونية (هى القاهرة والاسكندرية والجيزة) تحتكر وحدها أكثر من ٨,٥ مليون نسمة ، أى أكثر من نصف سكان مدن مصر جميعا ، وهو ما يضع أيدينا بالفعل على موطن الخطر والداء فى تركيبنا المدنى .

المدن المليونية

ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن عرفت مصر أولى مدنها المليونية ، أى بعد ١٢٥ سنة من بزوغ أول مدينة مليونية فى العالم الحديث وهى لندن (١٨٠١) ، ولكن بعد ٦٧ سنة فقط من نيويورك (١٨٦٠) (١) ، ولكن أيضا قبل أى دولة عربية أو إفريقية بنحو ٢٥ سنة . وبعد ٢٠ سنة فى ١٩٤٧ لحقت الاسكندرية بالقاهرة كثانية أولى وأخيرة . ونقول أخيرة ، لأن ظهور مدينة مليونية ثالثة فى سنة ١٩٧٦ هى الجيزة ليس إلا شكلية إدارية - إحصائية كما نعلم، فإنما هى ببساطة الضفة الغربية من مجمع العاصمة القاهرى أو القاهرة العاصمى وجزء لا يتجزأ مدنيا من القاهرة وظيفيا ولاندسكيبيا .

وفيما عدا هذا هاتين المدينتين المليونيتين أو المليونيرتين ، العاصمة الأولى والثانية كما تعدان أحيانا تبسيطا أو تيسيرا ، هما الحقيقة الكبرى والطاغية فى المدنية المصرية الحديثة بلا جدال أو مقاومة ، كما يوضح الجدول التالى على علاته المفهومة .

فرغم بعض الذبذبات الارتدادية الثانوية والعارضة ، واضح أن قبضة المدينتين تزداد إحكاما بإطراد وقوة على سكان مصر عموما ولكن على مدنها خصوصا ، فمن الأخيرة تستحوذ المدينتان معا على ±٥٠٪ أى حوالى نصف أبناء مصر فى المتوسط . وحتى سنة ١٩٢٧ كانت هذه النسبة دون النصف بعض الشئ ولكنها تعدت النصف بقليل بعدها وإلى الآن . أى أن المدينتين وحدهما تعادلان كل سائر مدن مصر الـ ١٣٧ مجتمعة .

أما من حيث سكان مصر عموما ، مدنا وقرى ، فقد كان لهما نحو العُشر (±١٠٪) حتى سنة ١٩٢٧ ، ثم من بعدها أخذت النسبة تصعد بسرعة حتى تضاعفت وزيادة سنة ١٩٧٦ (٢٢,٥٪). ولكننا نعلم أن القاهرة الكبرى وحدها كانت تضم فى ذلك التاريخ نحو ٢٠٪ من مجمل سكان مصر . التفسير أن الجدول لا يعبر عن حقيقة محتوى المدينتين بكامله ربما منذ ١٩٤٧ ، أو قل منذ منتصف القرن حين بدأت القاهرة الكبرى تفيض عبر

(1) E. A. Bergel, Urban Sociology, 1955, p. 32.

حدودها الادارية الضيقة . ولما كان تعداد القاهرة الكبرى فى ذلك التاريخ ٨ ملايين بالضبط ، والاسكندرية ٢.٣١٩.٠٠٠ ، فإن المجموع الصحيح يصبح ١٠.٣١٩.٠٠٠ نسمة . وهذا يعادل ٢٧٪ من مجمل سكان مصر ، أى أكثر من الربع ، وقد يعادل ثلاثة أخماس سكان مدن مصر على حدة .

تطور حصة المدينتين

السنة	سكان المدينتين	من إجمالي سكان مصر		من سكان مدن مصر	
		سكان مصر	٪	سكان المدن	٪
١٨٨٢	٦٣٠.٠٠٠	٦.٧١٢.٠٠٠	٩.٤	؟	؟
١٨٩٧	١.٠٠٥.٠٠٠	٩.٧١٥.٠٠٠	٩.٣	٢.٠١١.٠٠٠	٤٥.٠
١٩٠٧	١.٠٣١.٠٠٠	١١.٢٨٧.٠٠٠	٩.٢	؟	؟
١٩١٧	١.٢٣٤.٠٠٠	١٢.٧٥١.٠٠٠	٩.١	٢.٨٨٠.٠٠٠	٤٢.٨
١٩٢٧	١.٠٦٥.٠٠٠	١٤.٢١٨.٠٠٠	١١.٥	٣.٢٥٤.٠٠٠	٥٠.٣
١٩٣٧	١.٣١٢.٠٠٠	١٥.٩٣٣.٠٠٠	١٢.٤	؟	؟
١٩٤٧	٢.٠٩١.٠٠٠	١٩.٠٢٢.٠٠٠	١٥.٨	٥.٦٤٢.٠٠٠	٥٣.٣
١٩٦٠	٤.٨٦٩.٠٠٠	٢٦.٠٨٥.٠٠٠	١٨.٧	٩.٧٥٦.٠٠٠	٤٩.٩
١٩٦٦	٦.٠٢١.٠٠٠	٣٠.٠٧٦.٠٠٠	١٩.٩	١٢.١٨١.٠٠٠	٤٩.٥
١٩٧٦	٨.٦٢٣.٠٠٠	٣٨.٢٢٨.٠٠٠	٢٢.٥	١٦.٠٩٦.٠٠٠	٥٣.٦

المدينة الأولى

وإلى هذا المدى ، قد تبدو الاسكندرية شريكة ضالعة مع القاهرة فى لعبة «الحكم الثنائى» بين مدننا ، ولكن لعلها هى نفسها فى الحقيقة ضحية حكم فردى أوتوقراطى مطلق أو شبه مطلق تمارسه العاصمة القاهرة ، شأنها فى هذا شأن سائر مدننا ولكن إلى حد أقل نوعا . ولهذا فلكى تكتمل الصورة التامة ، علينا الآن أن ننظر إلى الهرم فى مجموعه بكل علاقاته وتوازناته (أو لاتوازناته !) .

ولعل خير وسيلة إلى هذا تكنيك «المدينة الأولى primate city» الذى يحدد نسب السكان فى مدن البلد الرئيسية باعتبار أن المدينة الأولى ١٠٠ ، ومع ملاحظة أن معدل الأرقام القياسية للمدن الثلاث الأولى كما وجده مارك چيفرسون صاحب هذا التكنيك هو فى المتوسط ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ (١) . وهذا ما يفعله الجدول الآتى الذى يعطى أحجام سكان المدن الأربع الأولى فى مصر بالأرقام الحقيقية والنسبية عبر التعدادات الأخيرة (٢) .

رقم الحملة ، إذ توقفنا عنده عابرين ، يكاد يعد وصمة ، إذ يعنى أن مصر عمليا لم تعد أن تكون القاهرة لا أكثر ، وهو على أية حال مؤشر إلى مرحلة من عدم النضج المدنى الشديد . لكن اللافت بعد هذا أن المدينة الثانية كانت دمياط ، والثالثة المحلة ، فى حين تدفع الاسكندرية إلى المرتبة الرابعة على قدم المساواة مع رشيد .

والواقع أن هذا إنما يشير إلى توازنات عصر چيوماتيكى سابق ومنقرض برمته منذ كشف طريق الرأس وتحول البحر المتوسط إلى بركة من الملاحة المحلية الساحلية أو شبه الساحلية . فلقد كان فى هذا بروز الموانىء المصبية الداخلية دمياط ورشيد وانهيار الموانىء البحرية البارزة كالاسكندرية ، التى هوت إلى قرية صيد ضئيلة قوامها بضعة آلاف من السكان وصارت «كيتيم لم يترك له آباؤه من الصيد سوى الاسم» كما وضعها أحد الرحالة الأوروبيين فى تلك القرون . (٣) .

المدينة الثانية

من هنا فإن الجدول إن كان يؤكد فى الدرجة الأولى طغيان القاهرة من البداية إلى النهاية بل وزيادة هذا الطغيان باستمرار وإصرار ، فإنه يؤكد صعود الاسكندرية الطافر المتفجر فى الدرجة الثانية . ففى غضون السنوات الثمانين منذ الحملة الفرنسية حتى أول تعداد سنة ١٨٨٢ ، قفزت الاسكندرية من قاع المؤخرة لتنافس وتناطح القاهرة باقتدار ملحوظ . فبينما بدأت وهى جزء على عشرين جزءا من القاهرة ، انتهت وهى بين نصفها إلى ثلثيها . بل تشير ما قبل التعدادات إلى أنها كانت ثلاثة أرباع القاهرة . ففى

(1) Mark Jefferson "The law of the primate city", G.R., vol, XXIX, no. 2, April 1939, p. 227 .

(2) Hamdan, Studies, p. 21.

(3) J. Lozch, De'lta du Nil, p. 150.

السنة	المدينة الأولى		المدينة الثانية		المدينة الثالثة		المدينة الرابعة	
العملة الفرنسية	القاهرة	٢٦٠,٠٠٠ ١٠٠	دمياط	٢٠,٠٠٠ ٧.٦	المحلة	١٧,٠٠٠ ٦.٥	الاسكندرية ورشيد	١٥,٠٠٠ ٥.٥
١٨٨٢	القاهرة	٣٩٨,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	.٢٢٣٢,٠٠٠ ٥٨	أسيوط	٣٧,٠٠٠ ٩.٢	دمياط	٣٤,٠٠٠ ٨.٥
١٨٩٧	القاهرة	٥٨٩,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٣١٥,٠٠٠ ٥٦.٠	طنطا	٥٧,٠٠٠ ١٠.٠	أسيوط	٤٧,٠٠٠ ٨.٠
١٩٠٧	القاهرة	٦٧٨,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٣٥٣,٠٠٠ ٥٢.٠	طنطا	٥٤,٠٠٠ ٧.٩	أسيوط	٥٢,٠٠٠ ٧.٦
١٩١٧	القاهرة	٧٩٠,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٤٤٤,٠٠٠ ٥٦.١	بورسعيد	٥٧,٠٠٠ ٩.٤	طنطا	٧٤,٠٠٠ ٩.٣
١٩٢٧	القاهرة	١,٠٦٤,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٥٧٣,٠٠٠ ٥٣.٨	بورسعيد	١٠٤,٠٠٠ ٩.٧	طنطا	٩٠,٠٠٠ ٨.٤
١٩٣٧	القاهرة	١,٣١٢,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٦٨٥,٠٠٠ ٥٢.٢	بورسعيد	١٢٤,٠٠٠ ٩.٤	طنطا	٩٥,٠٠٠ ٧.٢
١٩٤٧	القاهرة	٢,٠٩٠,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠ ٤٣.٩	بورسعيد	١٧٧,٠٠٠ ٨.٤	طنطا	٣٩,٠٠٠ ٦.٦١
١٩٦٠	القاهرة	٣,٣٥٣,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	١,٥١٦,٠٠٠ ٤٥.٢	الجيزة	٤١٩,٠٠٠ ١٢.٥	بورسعيد	٤٥,٠٠٠ ٧.٣٢
١٩٦٦	القاهرة	٤,٢٢٠,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	١,٨٠١,٠٠٠ ٤٢.٧	الجيزة	٥٧١,٠٠٠ ١٣.٥	بورسعيد	٨٣,٠٠٠ ٦.٧٢
١٩٧٦	القاهرة	٨,٧٧٠,٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية	٢,٣٧٧,٠٠٠ ٢٧.١	الجيزة	١,٢٣١,٠٠٠ ١٤.١	شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠ ٤.٥

سنة ١٨٦٩ مثلا كان تعداد القاهرة ٣١٢,٠٠٠ ، والاسكندرية ٢٣٩,٠٠٠ ، بنسبة ٧٦٪ تقريبا : (١) تكافؤ نسبى إن لم يكن ندية عملية .

من هنا فإن أبرز حقيقة مدنية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر هى بلا نزاع صعود الاسكندرية الحافل . والواقع أنه كان إعادة ميلاد ، كان بعثا risopgimento . ذلك أن كسر عزلة مصر الوسيطة وانتهاء بياتها الشتوى التاريخى بعد بزوغ الاقتصاد التجارى واقتصاد القطن والتصدير والتوجه إلى الخارج ، وذلك أيضا فى عصر ظهور

(1) E. de Re'gny, Statistique de l' Egypte, Alex., 1870, p. 12 - 13.

السفن المحيطية الضخمة ، كل هذا تطلب بوابة جديدة لمصر على العالم الخارجى ، أى ميناء بحرية لا نهرية . وهذا بقدر ما ختم إلى الأبد على مصير الموانئ المصبية المتراجعة دمياط ورشيد ، أعاد خلق الاسكندرية من جديد أو أعاد إليها مجدها القديم .

ولم يكن بد من أن يتم هذا أيضا بقدر أو آخر على حساب القاهرة فيحد نوعا من سيادتها المطلقة . وبالفعل ، فلقد ترك محمد على ، الذى أعاد تطهير ترعة المحمودية التى تغذى الاسكندرية بالمياه العذبة وأعاد خلق الاسكندرية ، تركها عند وفاته فى الخمسينيات وهى فى حدود ٦٠ ألف نسمة . (١) .

والواقع أن هناك قدرا كبيرا ومثيرا من التشابه فى إعادة الخلق المخطط وفى إيقاع الصعود المتوثب بين كل من الاسكندرية إزاء القاهرة وسان بطرسبرج إزاء موسكو فى التاريخ الحضارى والمدنى لكل من مصر والروسيا الحديثتين . وكل – لاحظ – تم على يد أوتوقراط مستبد مستنير كان يبحث لنفسه عن «نافذة على الغرب» . لا ، ولا ينتهى التشابه عند هذا الحد ، وإنما يمتد إلى لعبة «شد الحبل» التاريخية والمستحكمة بين المدينتين بعد ذلك .

فإدخال السكة الحديدية فى مصر مبكرا فى خمسينيات القرن الماضى جاء فى صالح الاسكندرية نسبيا . لكن الدفعة الكبرى إنما جاءت مع شق قناة السويس حيث جددت شباب موانئ المتوسط ومكنت الاسكندرية من أن تأسر أو تعيد أسر قدر كبير من إمكانيات النمو التى ظلت حكرا على القاهرة طويلا (٢) . ولا ننسى أثناء ذلك كله تدفق الجاليات الأجنبية وخاصة الأوروبية على الاسكندرية وتركز نصفهم بها عادة .

على أن الاسكندرية ، بعد «سرعة العاصفة» الابتدائية ، أخذت تتطامن نوعا . ومع ذلك فرغم أن الاسكندرية كانت تتراجع بانتظام فى حجمها وثقلها النسبى إزاء القاهرة منذ أواخر القرن الماضى على الأقل ، إلا أن ذلك كان ببطء وبدرجة طفيفة ، وكانت مقاومة الاسكندرية صلبة وعنيدة، وظل حجمها يزيد نوعا على نصف حجم القاهرة حتى الحرب الكبرى الثانية تقريبا . وإذا كانت سنة ١٩٠٧ تمثل نقطة الجزر الدنيا ، فإن الاسكندرية أفادت بقوة أكبر من الحرب الكبرى الأولى .

على أن الحرب الثانية خط تقسيم فارق بصورة جذرية بل درامية حيث تسارع بعدها

(1) Lorin, p. 93 - 4.

(2) Clerget, t. 1, p. 39 .

الاتجـــاه النــزولى والعـد التنازلى . فـإلى جـانب أن الحـرب جـاءت ضـربة قـاصـمـة للاسـكندرية بـالذات كـمـينــاء . فـإن تقــدم الطيـران الجــوى وتفــوقـه على النقـــل البحـرى بـدأ يطفـف الميزان لصالح القـاهرة الداخلية . (١) كذلك فإن بروز الحركة الوطنية الحادة جاء ، كما فى حالة موسكو أيضا وغيرها مثل أنقرة ... إلخ ، فى صـالح القـاهرة كـمركـز وطنى داخلى عمـيــق عـريق . وفى هذا يتـحـدث مـابـرو عن «أفـــول نجـم الاســكندرية التى فقدـــت فى عام ١٩٥٢ وضعـــها كعاصـــمة ثانية ، ثم فقدت فيمـا بعد جاليتــها الأجنبيـــة الغنية النشطة ، كما فقدت جزءا من أهميتها كمركز تجارى ومالى» . (٢) .

من هنا جميـــعا أخذ نمو الاسكندرية يفتر وتراجعها يشتد ، بينما راحت القاهرة تتقدم وتتفوق قفزا وطفرا بمعدل متسارع خاصة فى العقد الأخير . فإذا بالاسكندرية تتجمد بعض الشئ على علامة المليونين ونيف أو نصف ، بينما جاوزت القاهرة علامة الثمانية لتقترب من التسعة والعشرة. وإذا بالاسكندرية الى كانت نحو نصف القاهرة تتـهـاوى فى غضـون الأربعين سنة الأخيـرة فـحسب إلى نحـو ربعـهـا فقط . على أن الاسكندرية ، التى كانت فى قامة مرسيليا فى الخمسينيات ، نمت لتصبح أكبر موانئ البحر المتوسط تقريبا .

المدينة الثالثة

وإذا كـان هذا نصيب المدينة الثانية ، فـإن وضع الثـالثة من باب أولى أسوأ وأشد ضمورا . وابتداء فلقد كانت مدينتنا الثالثة دائما تبدى اضطرابا واضحا وعدم استقرار شديدا ، وكان تاريخها على الجملة متقلبا مفعما على عكس المدينة الثانية . فمنذ الحملة الفرنسية تنازع أو تناوب هذه المرتبة نحو ٧ مدن .

ففى البدء كانت المحلة ، قاعدة النسيج الوسيطة ذات الشهرة التاريخية ، تليها فى التسلسل الاسكندرية ورشيد وطنطا . على أن أرقام ١٨٨٢ كشفت عن متسابق غير متوقع وهو أسيوط التى انتزعت المرتبة الثالثة للصعيد للمرة الأولى والأخيرة فى تاريخ المدينة

(1) Ibid,; Fisher, Middle East, p. 478.

(٢) ص ٣٠٤ .

المصرية ، ولكن مقامها لم يطل ، وأزاحتها طنطا جانبا إلى المرتبة الرابعة ، ولكن لتبقى من الجهة الأخرى وإلى الأبد كبرى مدن الصعيد .

ولمدة ٢٠ سنة منذ ١٨٩٧ حتى ١٩١٧ ظلت طنطا ثالثة كبرى مدننا . ولكنها بكل تاريخها الألفى العتيق وشهرتها الدينية الفائقة ، لم تصمد أمام بورسعيد ابنة القناة الفتية التى كانت تزحف وترقى بسرعة واقتدار ، إلى أن انتزعت المرتبة الثالثة من المدن الداخلية الزراعية التقليدية لفترة طويلة ، ولتدفع بطنطا إلى المرتبة الرابعة والمحلة الخامسة ، والسويس السادسة ، والمنصورة السابعة ، وأسيوط الثامنة .

على أن بورسعيد ، من الناحية الأخرى ، وجدت الاسكندرية فضلا عن القاهرة عقبة كأداء تصدت لتوقفها عند حدودها . ففى أوجها سنة ١٩١٧ لم تبلغ بالكاد سُدس الاسكندرية ولا عُشر القاهرة . ومنذئذ أخذت تتهاوى بتسارع حاد حتى بلغت فى سنة ١٩٧٦ ثُمن الاسكندرية بينما باتت القاهرة تعادلها ٣٠ مرة . ليس هذا فحسب ، وإنما انزلقت بورسعيد تباعا إلى المرتبة الرابعة خلف الجيزة (إن عدت هذه على حدة) سنة ١٩٦٠ ، ثم فى سنة ١٩٧٦ إلى المرتبة السابعة بعد شبرا الخيمة فالمحلة فطنطا والأخيرتان هما اللتان كانت هى التى قد انتزعت منهما المرتبة الثالثة فيما مضى .

وعلى أية حال فما من شك فى أن تراجع بورسعيد مؤخرا يرجع إلى مشكلتها الخاصة والمزدوجة في الموقع والموضع معا . فبينما يفرض الموضع الضيق المحصور حدودا صارمة على مجرد نموها الفيزيقى الأرضى والصناعى العمرانى ذاته ، فإن موقعها المتقدم والمعزول نسبيا عن كتلة المعمور المصرى الكبرى قد عرضها أساسا لخطر العدوان الإسرائيلى المتكرر والمدمر . إنها موقع بلا أمن تقريبا ، مثلما هى موقع بلا موضع أو تكاد .

وبين القوسين الحاصرين الضيقين تحددت إقامتها وقامتها ، وتوشك أن يكون محكوما عليها بالضآلة النسبية . وإذا كان علينا أن ننتظر بعض الوقت لنرى ماذا فعلت أو ستفعل الميناء الحرة بمصيرها كمدينة كبيرة بين سائر مدننا ، فلا ريب فى أنها أقل حظا موقعا وموضعا من نظيرتها على نهاية القناة ، السويس التى لا حدود صارمة على فرص نموها مستقبلا (١) .

---

(1) Alphonse Said, p. 33.

قاهرة المدن

نصل من هذا بسهولة تامة إلى أن هرم مدننا شديد الاختلال والاعوجاج ، أساسا بقهر القاهرة . فلئن عدت القاهرة منذ سابقتها منف فى مصر القديمة ، ومثل كييف فى الروسيا الحديثة ، «أم المدن جميعا» ، فلا مفر من أن تعد أيضا «قاهرة المدن جميعا» .

وفى النتيجة ينقسم هرم مدننا إلى مجموعتين متناقضتين إلى أقصى حد بينهما برزخ لا تلتقيان ، بحيث لا يكاد يعرف طبقة وسطى معقولة أو جديرة . فهو يهوى عموديا بعد القاهرة والاسكندرية بصورة درامية إلى المدينة الثالثة سواء كانت هذه المدينة طنطا أو بورسعيد أو المحلة أو شبرا الخيمة (ودعك من خرافة الجيزة المستقلة) . وهذه المدينة الثالثة إنما تتصدر بذلك حفنة من المدن الضئيلة أو المتواضعة أو العاجزة . ولعل أبسط ، ولكن أوقع ، تعبير عن هذه الحقيقة أن مصر ، بينما تتصدر مدن إفريقيا محتكرة المركز الأول والثانى بفضل القاهرة والاسكندرية ، تختفى تماما بعد ذلك من قائمة المدن الكبرى بالقارة ، لتظهر قرب النهاية فقط كالثالثة عشرة ببورسعيد سنة ١٩٤٧ (١) ، ثم دون ذلك أيضا بالمحلة وطنطا فى الوقت الحالى .

وعند هذا الحد قد يكون من المفيد أن نضع هيراركية أو تسلسل مدننا الأولى الثلاث موضع المقارنة مع بعض الحالات والنماذج المشابهة أو المقاربة . ففى سنة ١٩٦٠ كانت النسبة عندنا ١٠٠ : ٤٥,٢ : ١٢,٥ ، مع العلم بأن رقم القاهرة يقتصر على المحافظة بينما يشير الرقم الأخير إلى الجيزة التى هى فى الواقع جزء من القاهرة الكبرى ، فى حين جاءت نسبة بورسعيد بعد ذلك فى حدود ٧,٣ فقط .

قارن هذا على سبيل المثال بمكانة الجزائر العاصمة فى الجزائر الدولة حيث الجزائر ١٠٠ : وهران ٤٨,٢ : قسنطينة ٢٧,٤ ، أو فى إيطاليا حيث روما ١٠٠ : ميلانو ٧٥,٢ : نابولى ٦٠,٧ . وكما يتفق ، فإن هذين المثلين هما أشبه بمصر من حيث الشكل الجغرافى الخطى الضيق المستطيل ، ولكن بينما يؤدى هذا النمط إلى توزيع الأثقال على

---

(1) Statesman's year - book, 1954 - 5 .

المدن الكبرى بشئ من العدالة والتقارب أو فى انحدار تدريجى معقول ، نجده يؤكد طغيان كفة القاهرة فى ميزان القوة فى مصر.

ويمكن أن نتمثل هذا بصيغة أخرى إذا ذكرنا أن العاصمتين معا فى سنة ١٩٧٦ كانتا تمتصان وحدهما نحو ثلثى سكان مدن مصر : أو ١٠,٣١٩,٠٠٠ من ١٦,٠٩٦,٠٠٠ ، بنسبة ٦٤,١٪ تقريبا . على أن الأسوأ ، وأسوأ ما فى الأمر ، أن القاهرة الآن تكاد تقف وحدها كفئة أو كطبقة قائمة بذاتها تتعالى على الاسكندرية نفسها مثلما تشمخ على سائر المدن مبتلعة نصف مدن القطر جميعا . والواقع أنه لولا الاسكندرية بمليونيها والثلث أو النصف لكان اعوجاج هرم المدن الحالى أشد خطرا واختلالا ، وذلك بفعل القاهرة بالطبع . ويكفى للدلالة على هذا أن القاهرة باتت فى ١٩٧٨ تضم وحدها نحو نصف سكان المدن فى مصر جميعا ، بعد أن كانت تشاركها الاسكندرية فى هذه النسبة منذ ١٥ سنة فقط .

وهذا يكاد يكون عودا إلى الوضع التركيزى الشاذ أيام الحملة الفرنسية حين كانت كل مدن مصر لاتزيد كثيرا جدا على نصف حجم القاهرة ، مع هذا الفارق وهو أن القاهرة حينذاك لم تزد على عُشر مصر مقابل الخُمس - الرُبع اليوم . ومع هذا الفارق أو المفارقة أيضا ، وهو أن تضخم القاهرة النسبى أيام الحملة كان محصلة تناقص السكان الرهيب فى الريف والأقاليم ، بينما أن تضخم القاهرة اليوم هو محصلة إفراط السكان المخيف فى مصر عموما .

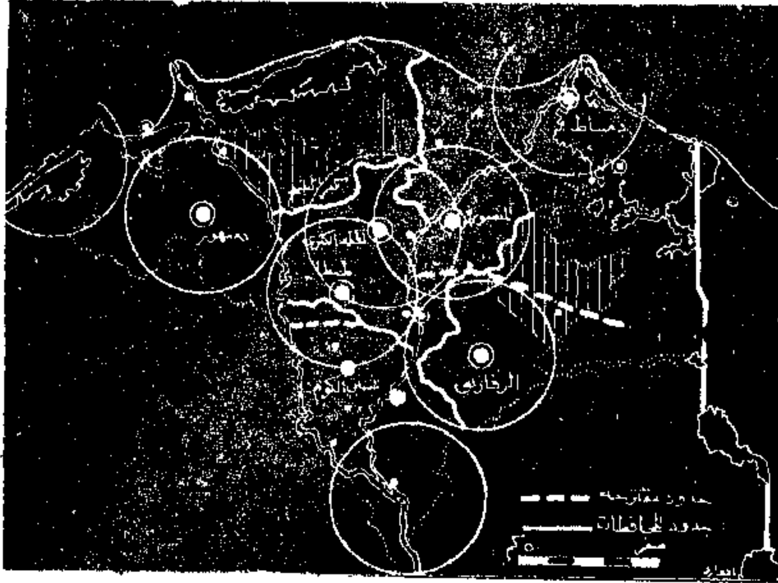
صفوة القول إذن أن حجم القاهرة ليس فقط أكبر جدا مما يتناسب مع حجم سكان البلد ، ولكن أيضا مع أحجام سائر المدن فى البلد . فباستثناء الاسكندرية وحدها ، تقف القاهرة كعملاق مريد وسط غابة من الأقزام . بل إنها لتكسب دائما وتزداد نموا وضخامة على حساب تلك المدن ، بما فى ذلك حتى الاسكندرية التى تزداد كل يوم خلال العقدين الأخيرين تضاؤلا وشحوبا فى ظل العاصمة القاهرة، بينما تزداد المدن الصغرى انسحاقا وتقزما . إن القاهرة قاهرة المدن مثلما هى قاهرة مصر .

العاصمية بين التخطيط القومى والاقليمى

وزن القاهرة

لا ، وليس هذا فحسب . فليس بالحجم الخام وحده يتحدد الوزن ، ليس الكم وحده هو المهم ، أهم منه الكيف . فلئن كانت القاهرة لا تتعدى كثيرا خُمس إلى رُبع الدولة من حيث العدد المجرد أو المطلق ، فلعلها تزيد على نصفها من حيث الوزن والثقل الفعال . فلو أننا قيمنا الدخول المرتفعة والعقارات والأملاك والصناعات والمرافق والخدمات الراقية ، وكذلك مالا يمكن قياسه أو تقييمه رقميا كالسلطة والنفوذ ، فلقد ترجح العاصمة كفة بقية البلد بسهولة وبساطة .

وعلى الأقل ، فلو وضعنا أيا من الدلتا أو الصعيد فى كفة ، والقاهرة فى الكفة الأخرى، فلاشك أن الأخيرة هى الرابحة والراجحة . وبصفة عامة فالمقدر أن نصيب القاهرى يبلغ ضعف نصيب المواطن المصرى عموما فى كل شئ تقريبا سواء من الدخل أو الخدمات أو الترفيه .



شكل ١٠ – إعادة تخطيط تقسيمنا الادارى

نصيب القاهرة ٪ في بعض عناصر الانتاج والاستهلاك والخدمات (١٩٦٠ ، ١٩٦٨) (١)

البنـــــــد	نسبة القاهرة
المنشآت الصناعية (+ ١٠ عمال)	٤٢
الصناعات الكبرى	٢٧ – ٣٠
عمال الصناعة	٤٠
رأسمال الصناعة	٢٦
. الأطباء	٣٣.٧
المحال التجارية جملة وقطاعي قطاع خاص	٢٤.١
الصيدليات	٣٥.٩
المؤهلات العالية	٥٧.٧
وسائل النقل الميكانيكي	٦٠
السيارات الخاصة	٥٥
التاكسى	٤٠
الأوتوبيسات	٤٥
اللوريات	٣٨
الموتوسيكلات	٥٦
عدد التليفونات	٥٧
القوة الشرائية	٣٢
استهلاك اللحوم	٤٨

فكما يوضح الجدول ، لا تقل حصة القاهرة – أو القاهرة الكبرى – عن نصف الكم الصناعى الوطنى جميعا ، وإن تفاوتت نسب العمالة أو المنشآت الصناعية أو رأس المال الصناعى دون النصف بدرجات مختلفة . ذلك أن أغلب صناعات القاهرة هى من المنشآت الضخمة المتطورة ، فضلا عن أن القاهرة الكبرى تملك أكبر منطقتين صناعيتين فى البلد (شبرا الخيمة وحلوان) ، تحتكر بإحداهما كل الصناعة الثقيلة أيضا .

أما فى الخدمات فإن بالقاهرة نحو ربع أطباء مصر وأكثر من ثلث صيدلياتها (تصل إلى أكثر من النصف بإضافة الاسكندرية) ، بينما يذهب أكثر من نصف استهلاك الدواء بمصر إلى القاهرة وحدها . وبالمثل فإلى القاهرة وحدها يذهب أكثر

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

من نصف أصحاب المؤهلات العالية ، ونحو ذلك أيضا من موظفى الدولة والقطاع العام عموما .

أيضا فرغم أن القاهرة خُمس إلى رُبع سكان مصر ، فإن لها ± ٦٠٪ من مجموع وسائل النقل الميكانيكى وعدد التليفونات فى البلد . والواقع أن نسبة القاهرة ترتفع دائما إلى النصف أو الثلثين فى كل تلك الخدمات الراقية المتقدمة كالنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والتليفزيون ودور السينما الراقية والمسارح ... إلخ ، وإذا كان رقم القوة الشرائية الوارد فى الجدول يهبط إلى الثُلث ، فلا شك أنه لا يمثل الحقيقة ، على الأقل بدليل رقم استهلاك اللحوم الذى يصل إلى ٤٨٪ من المذبوحات فى البلد . صفوة القول إن العاصمة تستقطب أعلى نسبة من الانتاج والاستهلاك فى البلد ، كما وكيفا . وبصيغة أدق، تمثل القاهرة الكبرى ١٪ من مساحة مصر المعمورة على الأكثر ، ٢٥٪ من سكان مصر على الأقل ، ٥٠٪ من وزن مصر على الأرجح .

بل ليس هذا فحسب . فالواقع أن أكبر نسبة فى مصر كلها ، وربما الأغلبية العظمى ، من أصحاب الدخول العليا والطبقات الغنية تتركز فى القاهرة ، والأقلية الباقية تتوزع على بقية المدن الكبرى كالاسكندرية ثم مدن القناة ثم العواصم الاقليمية الرئيسية ، ثم بعد ذلك تكاد تختفى من المدن الصغيرة والريف الحقيقى . بل يمكن القول إن نسبة هذه الطبقات تتوزع بين هذه المدن القليلة بحسب حجم كل واحدة منها .

مدينة الأغنياء

وبالفعل ، فلقد ثبت كقانون عالمى عام أن نسبة الأغنياء فى السكان تزداد كلما زاد حجم المدينة ، لأن المدن الكبرى هى وحدها التى تملك وتوفر من الخدمات الراقية والتسهيلات الترفيهية ومرافق الحضارة الحديثة ذلك المدى الواسع الذى يحتاج إليه ويقدر عليه الأغنياء وحدهم . وإذا كان هذا صحيحا فى مدن الغرب المتطور ، فهو أصح فى مدن العالم الثالث حيث يحد التخلف كثيرا من إمكانيات المدن الصغرى ويقصر كل الخدمات العصرية والاستهلاك الباذخ وسلع الترف والكماليات والأبهة على مدينة واحدة كبرى أو اثنتين على الأكثر ، هى عادة العاصمة وحدها . (١).

(1) Bergel, p. 354; G. Ericksen, Urban behavior, 1955, p. 201 - 3.

وفى بيئة مصر الحضارية ومجتمعها النامى حيث ينخفض مستوى الدخل والمعيشة العام ، فإن المصرى الغنى لا يجد مجالا أو موطنا سكنيا لإشباع حاجاته الاستهلاكية والمعيشية الأرقى والأكثر ترفا بما يناسب قدراته المادية وإنفاقه العالى سوى فى العاصمة أساسا وإلى حد أقل فى الاسكندرية . وحتى أغنياء هذه الأخيرة وأمثالها كمدن القناة المقيمون يجدون أنفسهم مضطرين إلى أن يستكملوا أو يعوضوا قصور مدنهم المحلى بالرحلات العديدة والسفريات الطويلة إلى القاهرة .

من هنا جميعا تحتكر القاهرة بالضرورة أضخم نسبة فى المجتمع المصرى من الأغنياء والأثرياء وأصحاب الدخول العليا والطبقة المترفة والميسورة ، سواء من الاقطاعيين الزراعيين فى الماضى ، الذين كانوا لذلك السبب من الملاك الغيابيين بالضرورة ، أو من رأسمالية الصناعة أو بورجوازية التجارة أو تيكونات وبارونات الانفتاح ومليونيرات الاستهلاك أو كبار الموظفين ومتوسطيهم حاليا ... إلخ ، بكل ما تعنى هذه وتحمل من سلطة ونفوذ وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية ... إلخ . وهذه النسبة أكبر جدا من أن تتناسب حتى مع حجم القاهرة النسبى فى الوطن .

على أن هذا التميز ، ولا نقول الامتياز ، إنما يأتى - لا تنس - على حساب أغلبية سكان القاهرة نفسها ، التى لعلها تختص لذلك بأكبر الفروق الطبقية بين القمة والقاعدة فى أى مكان أو مدينة بالقطر جميعا ، فالمقدر مثلا أن ٥٠٪ من دخل القاهرة أى النصف يذهب إلى ٥٪ فقط من سكانها ، بينما يعيش ٩٥٪ منهم على النصف الآخر . إن فقراء القاهرة هم ضحايا أغنيائها ، مثلهم فى هذا مثل فقراء مصر على العموم وعلى حد سواء أو أسوأ .

الهرم الأكبر أم الورم الأكبر ؟

الآن لا سبيل إلى الشك فى أن القاهرة قد بلغت حجما مفرطا وتلعب دورا طاغيا فى كيان البلد ، كما لا سبيل إلى إنكار أن هذا الإفراط والطغيان إنما هما على حساب البلد أيضا ، بل لا سبيل إلى الدهشة إذا أضفنا أنه قد ارتد إلى صدرها هى نفسها وأصبح عاملا مضادا يهدد كيانها ، فأما الأولى ، فواضح أن القاهرة الكبرى أقرب اليوم فى لاندسكيبنا الحضارى أن تكون «الورم الأكبر» منها إلى الهرم الأكبر (هكذا كانت توصف لندن فى أوج عصر الانقلاب الصناعى : « The Great Wen » - حرفيا «الكبة»

الكبرى!). فلقد تحولت القاهرة الكبرى من مجمع مدنى conurbation إلى كائن أخطبوطى ولا نقول سرطانى ، يمتص دم الأقاليم كما يبتلع الأرض الزراعية . أو فلنقل إنها تحولت من «متروبوليس» (بما تعنى بالتعريف من اتزان صحى) إلى «ميجالوبوليس» (التى تحمل معنى التضخم المرضى) ، يمكن أن نسميه على غرار ما يسمى أشباهه فى الخارج Cairopolis أو Nilopolis

واضح كذلك أن القاهرة الكبرى التى تضم أكثر من خُمس السكان وربما نصف الثروة والقوة، قد تعدت دور النافورة الحضارية إلى دور البالوعة . ولو قارنا مثلا بين هاتين النسبتين ومثيلاتهما لريف الدلتا والصعيد ، لجاز لنا أن نزعم أن الدلتا والصعيد بالنسبة إلى القاهرة ليستا أكثر من حديقة أمامية وحديقة خلفية للعاصمة (أم نقول إن الصعيد ترعة تغذى القاهرة والدلتا مصرف لها ؟). وإذا كنا قد قلنا إن الأصل فى العاصمة هى أنها خادمة الوطن ، فإن علينا الآن من أسف أن نضيف أن عاصمتنا قد انبثقت من الوطن ولكنها تسلقت عليه حتى تسلطت وأصبحت هى سيدته . وكفيينا المتورمة فى النمسا المبتورة ، تكاد القاهرة اليوم تكون أم مصر لا ابنتها .

ثم ماذا ؟ إن مصر السياسية مربع كامل تقريبا هو الحدود ، ومصر البشرية خط واحد تقريبا هو وادى النيل ، ومصر العمرانية تتحول بإطراد إلى نقطة كبرى تقريبا هى العاصمة حيث تنسحب على نفسها لتتعالى فيها رأسيا . وبدلا من أن تتوسع مصر البشرية من خطها الأحادى النحيل لتستعرض إلى أقصى حد ممكن داخل مربعها السياسى إلى نطاق له عرض مثلما له طول، فإنها للأسف تتضاغط على نفسها وتختزل نفسها من خط إلى نقطة .

وفيما عدا هذا ، فلقد رأينا أن القاهرة خير تصغير لمصر من حيث الشكل والهيئة والتركيب ، وكان يمكننا الآن نرى أنها أيضا خير تكبير لمصر من حيث الموضوع والمضمون ، لولا أنها بلغت حد الافراط . فمصر فى أقوى صورها وأكبر حجمها وأعظم ثرائها لا يمكنك أن تراها مكثفة إلا فى القاهرة .. ولكن من أسف على حساب مصر . وليس من مجرد الصدف على الأرجح أن مصر من البلاد القليلة التى يطلق فيها اسم البلد على العاصمة فى العرف الدارج رغم اختلافهما رسميا . ولعله ليس من المبالغة بعد هذا كله أن نقول إنه إذا لم تكن مصر هى القاهرة – كدنا نقول إمبراطورية القاهرة ! – فإنها على الأقل قد أصبحت ضاحية شاسعة للعاصمة ، ولا نقول «كفر» القاهرة !

أما أن هذا الدور الطاغى قد أتى على حساب الأقاليم ، فيكفى أن نتذكر أن كل شئ فى مصر، كما يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن النيل شرقا وغربا ، فإنه يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن القاهرة شمالا وجنوبا : فى السكان ، فى شبكات الخدمات والاتصالات ، فى مستوى الحضارة والرفاهية ، فى إمكانيات التعليم وفرص التقدم .... إلخ . لقد أصبحت العاصمة ضابطا حقيقيا لإيقاع الحياة فى مصر ، وأصبح للحياة فى مصر قطبان أساسيان هما النيل والقاهرة ، ومن تفاعل هذين القطبين تتشكل مورفولوجية الحياة فى مصر جميعا ويتحدد محورها تقريبا .

خذ المدن الاقليمية مثلا . إن أثر القاهرة على نموها وأحجامها تحديدى صارم وعكسى إلى حد بعيد . ففى الدلتا تتقزم وتتجمد أحجام المدن فى المنوفية والقليوبية – بنها وشبين الكوم مثلا – بدرجة لافتة ، لأنها تذوى وتحرم من الضوء فى ظل شجرة العاصمة الطاغية ، إذ لا مبرر وظيفى ولا فائض إمكانية مادية لنموها والقاهرة الغلابة على هذا القرب . ثم كلما ابتعدنا شمالا عن دائرة نفوذ القاهرة بدأت مدن الأقاليم تتحرر من كبتها وتنمو تدريجيا – اعتبر طنطا والمنصورة والمحلة والزقازيق ودمنهور – حتى نصل إلى أكبر المدن حين نصل إلى أبعد المواقع على الساحل فى بورسعيد والقناة والاسكندرية .

الظاهرة نفسها فى الصعيد . فأنت كلما ابتعدت عن القاهرة تصعد تدريجيا من بنى سويف إلى المنيا إلى أسيوط القمة قبل أن تبدأ أحجام المدن تتناقص مع فقر البيئة فى الجنوب الأقصى . ودعنا لا ننسى الضآلة العامة والعجز الواضح فى مدن الصعيد ، كبراها كالصغرى . وإذا كان السد العالى قد أعطى أسوان دفعة مدنية فريدة ، فإن الصعيد يظل حتى اليوم بلا مدن كبرى . وقد تبدو سخرية أن نقول إن حلوان – إذا اعتبرت مدينة منفصلة بمعنى ما عن القاهرة – كانت حتى قريب كبرى مدن «الصعيد» ، ولكنها حقيقة إحصائية ! (٢٠٠ ألف مقابل ١٥٤ ألفا لأسيوط ، ١٢٨ ألفا لأسوان – أرقام ١٩٦٦) . والواقع أن توزيع أحجام المدن فى مصر عامة ، صعيداً ودلتا ، يتناسب تناسبا عكسيا بصورة عريضة مع التباعد عن القاهرة (١) .

صفوة القول إن الأقاليم المصرية تظل أساسا ريفا بسيطا ومجتمعا ريفيا

---

(1) Hamdan, Studies, P. 15.

Folk society ، بنادره شبه ريفية أيضا ، ويخلو من حياة المدن الحقيقية المؤثرة . ولما كانت نسبة سكان الريف عندنا هى بين الثلثين والنصف تقريبا (سكان الريف ٥٦٪ والمدن ٤٤٪ سنة ١٩٧٦) ، ونسبة الأمية ثلاثة الأرباع (٥٢٪ فقط فى آخر حسبة رسمية) ، فإن مصر كلها تبدو فى معنى ما وكأنها بالتقريب قرية واحدة كبرى طويلة جدا تترامى على جانبى شارع رئيسي واحد هو النيل ، نواتها المدنية الوحيدة الحقيقية فى قلبها هى العاصمة التى تقوم كدوار العمدة أو بالأحرى كقصر الباشا الاقطاعي سابقا . ومشكلة مصر المعاصرة ، مشكلة الدولة العصرية فى مصر ، هى بالدقة كيف تتحول هذه القرية الواحدة الكبرى إلى مدينة واحدة عظمى .

وفيما بين إفراط العاصمية واستنزاف الريف وتضاؤل الأقاليم ، تخرج مصر فى المحصلة وهى تعانى انفصالا شبكيا بين العاصمة المتخمة والريف الأنيمى ، حتى قيل إن هناك «مصرين» : مصر العاصمة – إقطاعية ، لاندوقراطية ، وبيروقراطية مستغِلة ، ومصر الأقاليم – بروليتارية ، زراعية ، مأزومة ، مستغَلة . الأولى فقاعة حضارية براقة ، والثانية قوقعة حضارية راكدة . الأولى هى «القطعة من أوروبا» ، والثانية قطعة من إفريقيا ، والفرق بينهما كالفرق بين الحضارة الغربية المتقدمة والعالم الثالث المتخلف .

ثنائية حضارية سافرة عارية ، أم هى فى الحقيقة أحادية مموهة بقدر ما هى عاتية ؟ ذلك أن بعض الدول الجديدة المبتدئة ، ككثير من دول العالم الثالث ، تتحلل فى جوهرها إلى مجرد مدينة واحدة وميناء واحدة وخط حديدى واحد ومحصول أساسى واحد وأخيرا طبقة غنية حاكمة واحدة. ولاشك أن مصر الحديثة قد مرت بهذه المرحلة ، إلا أنها يقينا قد تجاوزتها منذ وقت بعيد . ومع ذلك فإن هناك للأسف بقايا من هذا النمط البدائى أو الأولى فى هيكلنا الحضارى المعاصر .

فتماما كما نملك نهرا واحدا جبارا ، مقابل صحراء شاسعة جرداء ، فإننا مازلنا ، بل أكثر من أى وقت مضى ، نملك مدينة طاغية عظمىً واحدة فقط هى العاصمة القاهرة ، مقابل ريف إقليمى واحد فقير متخلف كأنه قرية واحدة كبرى متحفزة . مازلنا لا نملك إلا ميناء واحدة كبرى فقط تحتكر كل تجارتنا الخارجية تقريبا ، الاسكندرية ، فى مقابل سواحل متعددة وعشرات الموانئ القزمية العاجزة أو المهملة. وإلى حد أقل ، فإن شبكتنا الحديدية على كثافتها وتشعبها تكاد بحكم الجغرافيا أو بواقع الحركة والنقل تتمحور فى خط واحد غلاب ، مثلما ترتكز محاصيلنا الزراعية على محصول واحد سائد هو القطن .

الشمال والجنوب

فيما عدا هذا فإذا كان تضخم العاصمة قد أتى على حساب الأقاليم ، فلا مفر بعد ذلك من أن نقرر أنه جاء على حساب الصعيد بوجه خاص ، وهو ما يثير ابتداء قضية الشمال والجنوب كفصل في كتاب الاقليمية في مصر ، وابتداء ، فليس في مصر – عمليا – شرق وغرب ، ثمة فقط شمال وجنوب ، وتلك في حد ذاتها واحدة من أبرز الحقائق اللافتة ، والمنسية مع ذلك ، في جغرافية مصر البشرية ، والسبب في غياب فكرة ، ولانقول بعدى ، الشرق والغرب واضح ومفهوم بطبيعة الحال ، فليس ثمة إلا الصحراء ، أي الفراغ ، شرقا وغربا ، بينما لا تكاد الواحات أو الساحل الشمالي الغربي تعد غربا ولاساحل سيناء شرقا بالمعنى الاقليمي المفهوم ، ولقد تعد منطقة القناة الجديدة اليوم بمثابة «الشرق» في مصر ، مستحدثا وبازغا ، ولكن أساسا تساهلا وتجاوزا .

هكذا تبقى التفرقة الاقليمية الوحيدة هي ثنائية الشمال – الجنوب ، ولأن مصر الوادي، كما رأينا مرارا ورغم التكرار ، طول بلا عرض ومسافة لا مساحة ، فقد كانت هذه الثنائية أساسية في كيان وتكوين مصر وقديمة قدم الفرعونية والتوحيد ، ولو أنها لم تصل قط إلى حد التفرقة السياسية وإنما كانت دائما فكرة إقليمية في التراث الجغرافي وأحيانا مشكلة إدارية لا أكثر .

وقضية الشمال والجنوب شائعة في كثير من دول العالم قديما وحديثا ، ولكن حديثا أكثر ، في نصفي الكرة الشمالي والجنوبي على السواء ، ولكن في العروض الوسطى أكثر، وفي كثير من الحالات تضاف ثنائية أخرى هي الشرق والغرب ، تتداخل وأحيانا تتناقض مع ثنائية الشمال والجنوب كما في ألمانيا بصفة ملحوظة . والفكرة الشائعة هي أن الشمال هو عادة الأغنى والأقوى والأكثر تقدما والأهم دورا ، على الأقل في تلك العروض الوسطى . ولكن الواقع أنه لا قاعدة مطلقة .

فقديما كان الجنوب أغنى في العادة (الأندلس في إسبانيا ، روما وفلورنسا في إيطاليا، الميدى Midi في فرنسا ، أتيكا في اليونان ... إلخ) . أما الآن فإن الشمال هو الأغنى في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ويوجوسلافيا والولايات المتحدة والهند والصين . ومع ذلك فإن الجنوب هو الأغنى والأقوى في الدول الشمالية المتطرفة مثل السويد والنرويج وبريطانيا . ورغم أن المفروض أن ينقلب الوضع في نصف الكرة الجنوبي ، فإن الجنوب

هو الذى يسود فى أستراليا والبرازيل ومع ذلك ، مرة أخرى ، فالشمال هو كل شئ فى الأرجنتين المتطرفة الموقع . ولهذا يبدو على الجملة أن لا قاعدة عامة محتمة ، لا تاريخيا ولا جغرافيا ، وإنما هناك تغيرات ومتغيرات مرحلية وظروف وملابسات محلية .

دورة التاريخ والجغرافيا

وفى مصر ، فلقد تتبعنا تلك التغيرات بين أقدار وأدوار الشمال والجنوب ، أو الدلتا والصعيد ، عبر التاريخ ، ورأينا كيف أن مصر القديمة بدأت تقريبا فى الصعيد بينما أن مصر الحديثة بدأت على العكس تقريبا فى الدلتا ، بل إن من الممكن تتبع انتقال مركز الثقل فى العمران والثراء والنشاط الاقتصادى ، أى فى الأهمية عموما ، من الجنوب إلى الشمال تتبعا إقليميا مطردا عبر التاريخ ، وبتحديد أكبر من جنوب الصعيد إلى رأس الدلتا ثم شمالها . وتلك فى الحقيقة حركة جغرافية – تاريخية تفرض نفسها فرضا على أى باحث .

فمن الحقائق الأساسية أن حوض طيبة كان المركز المحورى أو أحد المراكز المحورية فى حياة مصر طوال العصر الفرعونى – إعتبر آثار طيبة الباذخة والمكثفة فضلا عن دورها السياسى كعاصمة كبرى أو كمعقل للمقاومة الوطنية . غير أن هذه المكانة أخذت فى الانحدار تدريجيا منذ أواخر العصر الفرعونى ، بينما برزت قفط نسبيا فى العصر الكلاسيكى والقبطى . حتى إذا كان العصر العربى فقد حوض طيبة مكانه تماما لحوض ثنية قنا (١) . الذى استقطب مركز الثقل بكل تأكيد حين أصبحت قوص أعظم مدن الصعيد بل ومصر جميعا بعد الفسطاط .

لكن قوص بدورها فقدت دورها حوالى منتصف العصور الوسطى ، وتحرك مركز الثقل إلى الشمال نهائيا وفى ذبذبة شاسعة إلى منطقة رأس الدلتا وجنوبها . وحتى داخل الدلتا تحرك الثقل تدريجيا وبصورة هادئة خلال القرون الأخيرة من جنوبها من القليوبية والمنوفية إلى وسطها حيث كانت مراكز المدن التجارية والصناعية العريقة كطنطا والمحلة والمنصورة . ثم أخيرا منذ القرن الماضى تحرك نهائيا إلى الشمال حيث مدن الموانئ الحديثة الكبرى كالاسكندرية وبورسعيد .

---

(1) Lorin, p. 47

هكذا نرى أن ثراء الدلتا وتفوقها المادى الذى بدأ فى عصور الماضى ظل يزداد باستمرار واطراد حتى بلغ أقصاه فى العصر الحديث ، بينما إزداد الصعيد تخلفا وتقهقرا بإنتظام ، إلى أن وصل الاختلال بينهما إلى أقصاه فى يومنا هذا . إن «مصر السفلى» طبوغرافيا هى اليوم «مصر العليا» ماديا واقتصاديا وبشريا وحضاريا ، والعكس ، «مصر العليا» طبوغرافيا هى «مصر السفلى» من هذه النواحى جميعا .

فمنذ محمد على ، حين بدأ عصر التوجيه البحرى وإدخال القطن والاقتصاد التجارى الموجه والتصنيع والاحتكاك بالغرب والأوربة وحياة المدن ... إلخ ، زاد تركيز الثروة الوطنية فى الدلتا بشكل غير متكافئ . ففيها بدأ كل شئ تقريبا فى الانقلاب الحديث ، ومنها وحدها وبعد ذلك فقط انتشر بالتدريج جنوبا إلى الصعيد : الرى الدائم ، زراعة القطن ، الصناعات الحديثة ، شبكة السكك الحديدية والطرق والتليفراف ، الموانئ والمدن الكبرى ، حتى الصرف والعزب فيما بعد ، ثم البترول والغاز وأنابيبهما بعد ذلك ... إلخ . هذا بينما تخلف الصعيد أو حُرم من كثرتها فيما عدا القلة الضرورية من زراعة وصناعة قصب السكر أو قناطر وخزانات الرى .

لذا فإن الدلتا السباقة إذ ازدادت تفتحا وانطلاقا تحاول اللحاق بالعالم والعصر ، ازدادت تكتيلا وتكديسا للثروة والثراء والتقدم والتطور ، إلى أن تفوقت اليوم خارج كل مقارنة ، بينما ظلت الحياة فى الصعيد أقرب إلى المحافظة ، ولا نقول الجمود أو الرجعية، حيث ما برحت الحياة اليومية بمقاييس العصر أركية متحجرة تقريبا فى بعض مظاهرها .

بين الدلتا والصعيد

ونظرة عابرة إلى خريطة مصر الاقتصادية اليوم تكشف هذا الفارق بكل سهولة وبلاغة . كل الخدمات والبنيات الأساسية الشبكية ، إن لم تكن فى الدلتا أضعافها فى الصعيد أطوالا وكثافات بحكم المساحة ، فإن بعضها يقتصر على الأولى دون الأخير . فمقابل شبكة السكك الحديدية الكثيفة المعقدة ، وبجوارها شبكة الطرق الممهدة وغير الممهدة ، ليس ثمة إلا خط وحيد فى الصعيد . أما شبكة خطوط أنابيب البترول السوداء والبيضاء ، ومؤخرا الغاز ، فظاهرة

دلتــاوية بصرامة لاعلاقة للصعيد بها حتى الأمس القريب فقط ، وعلى استحياء شديد عند ذلك .

السواد الأعظم من مدننا المتوسطة الحجم والكبيرة والكبرى ، هى الأخرى ، حكر على الدلتا ، بينما أن الصعيد بمدنه القليلة الضئيلة أقرب إلى القرية المفرطة الطــول . بالمثل الصــناعة . فحتى قــريب كان الصــعيد كله أشــبه بمنطقة مأزومة ضخمة depressed area ، ولم تكن به صناعة هامة واحدة حتي منتصف القرن سوى السكر (١) ، وكان نصيبه من الخدمات الحضارية أقل وأقل.

تطور نسب السكان المئوية بين ١٨٨٢ ، ١٩٧٦

المنطقة	١٨٨٢	١٩٧٦
القاهرة	٥,٥	١٣,٩
الاسكندرية	٣,٤	٦,٣
القناة	٠,٥	٢,٢
الحدود	٠,٥	٠,٧
الدلتا	٤٩,٤	٤٢,٣
الصعيد	٤٠,٧	٣٤,٦

ولقد تعدل هذا الوضع بالتأكيد فى السنوات الأخيرة ، لكن دون أن يصل التعديل إلى حد التصحيح بعد . والنتيجة أن الصعيد يزداد على النسبة فقرا بضغط السكان المتزايد وقلة الموارد والتنمية المتخلفة ، فيفقد من ثم سكانه بالهجرة إلى القاهرة وغيرها ، فيقل بالتالى ثقله تدريجيا فى ميزان القوة المادية فى البلد . وهذا الاتجاه يمكن أن يشخصه ويلخصه لنا تطور نسبة الصعيد من السكان والمدن ومن الأرض الزراعية والانتاج الزراعى فى مصر عامة ، كما يفعل الجدول الآتى الذى يستبعد القاهرة الكبرى من كلا الوجهين البحرى والقبلى .

(1) W. B. Fisher, p. 475.

البند	الدلتا		الصعيد	
	العدد	٪	العدد	٪
الأرض المزروعة بالفدان١٩٥٦	٣.٦٧٣.٠٠٠	٦٠.٠	٢.٤٦٠.٠٠٠	٤٠.٠
قيمة الانتاج الزراعى	؟	٦١.٥	؟	٣٨.٥
عدد السكان ١٩٤٧	٩.٤٩٦.٠٠٠	٥٠.٨	٧.١٩٩.٠٠٠	٣٨.٥
عدد السكان ١٩٦٦	١٦.١٦٦.٠٠٠	٥٠.٥	٩.١٤٣.٠٠٠	٢٨.٥
عدد السكان ١٩٧٦	١٨.٦٦٧.٠٠٠	٥١.٣	١٢.٦٧٠.٠٠٠	٣٤.٧
عدد المدن + ١٠٠ ألف، ١٩٧٦	١٠	–	٦	–
مجموع سكانها	٢.٠٥٧.٠٠٠	–	٨٩٣.٠٠٠	–
نسبتها من مجموع السكان	–	١١.٠	–	٧.٠
نسبتها من سكان المدن الكبيرة بمصر	–	١٧.٢	–	٧.٥

واضح ، أولا ، أن التقسيم بين الدلتا والصعيد فى كل من المساحة المزروعة وقيمة الانتاج الزراعى يدور فى حدود نسبة ٦٠ : ٤٠٪ تقريبا . لكن الدلتا تتفوق أكثر فى السكان ، وتحافظ دائما على تفوقها ، ممثلة فى العادة نحو ٥٠٪ من مصر . أما الصعيد فيتخلف بانتظام تقريبا حيث هبط من ٣٨.٥٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٢٨.٥٪ سنة ١٩٦٦ أى بنسبة ١٠٪ فى عقدين ، وإن عاد إلى الارتفاع نوعا سنة ١٩٧٦ بنسبة ٣٤.٧٪ . فإذا بحثنا فى فترة الخسارة تلك وجدنا قيمتها قد حولت أساسا لحساب القاهرة التى ارتفعت نسبة سكانها فى نفس الفترة ٤٧ – ١٩٧٦ من ١٠.٩٪ إلى ١٤٪ (أو إلى ١٩.٨٪ إذا أضفنا الجيزة) .

فى المدن أيضا يتخلف الصعيد بشدة . ففى مقابل ١٠مدن كبيرة (+ ١٠٠ ألف) سنة ١٩٧٦ بالدلتا ، كان بالصعيد ٦ فقط ، معظمها أيضا أصغر حجما من مثيلاتها بالدلتا . وبينما جاوز إجمالى المجموعة الأولى المليونى نسمة ، ظل مجموع الثانية دون المليون

بكثير. كذلك أتى الصعيد وراء الدلتا بكثير فى نسبة هذه المدن إلى مجمل سكانه أو إلى مجمل سكان المدن الكبيرة بمصر عموما .

وفيما عدا هذا ، فإذا عدنا إلى السكان ككل جامع ، فإن لنا أن نقول بالتقريب أو بالأرقام المدورة إن الدلتا الآن نصف مصر سكانا ، والصعيد ثلثها ، بينما القاهرة الكبرى خُمسها (إلى رُبعها ربما) . وبهذا فإذا كانت الدلتا بكاملها ضعف القاهرة الكبرى، فإن القاهرة الكبرى تكاد تعادل الصعيد إلا قليلا .

ومع ذلك فما أشد ما تنقلب هذه الحصص النسبية فى مجالات الانتاج والدخل والثراء والخدمات ... إلخ . فإذا التقطنا أى مؤشر عشوائى أو عارض ، كما يفعل الجدول الصغير التالى، فإن للقاهرة أكثر من ثلث أطباء وصيادلة مصر مقابل الرُبع إلى الخُمس لأى من الدلتا أو الصعيد ، وبالقاهرة أكثر من نصف حملة المؤهلات مقابل الثُلث بالدلتا والعُشر فقط بالصعيد . وهكذا إلى آخره .

البند ٪	الدلتا	الصعيد	القاهرة
السكان ١٩٧٦	٥١.٣	٣٤.٧	٢٠.٩
الأطباء	٢٨.٥	٢٥.٢	٣٣.٧
الصيدليات	٢٥.٥	١٩.٩	٣٥.٩
حملة المؤهلات	٣٢.٥	٩.٨	٥٧.٧

واضح فى الختام ، وإن كان كل من الدلتا والصعيد ضحية فى نموه وتنميته لإفراط العاصمة القاهرة ، فإن الصعيد الضحية الأولى والكبرى . وبهذا التخلف ، مع الموقع المتخلف ، أصبح الصعيد بحق هو «الاقليم الخلفى arrie're - pays» فى مصر فى كل معنى ، جغرافيا وحضاريا ، ماديا وبشريا ، اقتصاديا واجتماعيا ... إلخ (١) .

بالتالى فإن مصر ككل ، التى سبق أن شبهناها هيدرولوجيا ومن حيث الرى بقطار بضاعة أو «فناطيس» ماء لا نهاية له ، تبدو اقتصاديا وسكانيا وماديا وحضاريا كقطار ركاب لا حد لطوله ، تقطره قاطرة ضخمة قوية هى الدلتا ، تتربع شامخة على رأسها

(1) A. Abdel - Malek, Ide'ologie etc., p. 490 - 5.

القاهرة كالسائق الحاكم المسيطر ، بينما عرباته المترامية الممتدة هى الصعيد ، والنوبة هى المؤخرة (السبنسة) . والصورة الجغرافية كلها أدنى أن تُذكر بهيئة إيطاليا التى تعد علما عالميا على فارق التنمية والتطور الحاد بين الشمال والجنوب .

مشروع للذكرى

وكإيطاليا ، كان حتما أن يكون الجنوب – المشكلة ميدانا لخطة تنمية إقليمية عظمى . والاشارة بالطبع إلى مشروع «جنوب مصر» الذى ظهر فى أواخر السبعينيات كمشروع قومى ضخم فى التخطيط الاقليمى ليدفع بالتنمية الاقتصادية والبشرية فى الجنوب المهمل ويرفعه إلى مستوى الشمال على الأقل . ولقد كان من الممكن والمفروض أن يصبح هذا المشروع «ميتزوجورنو مصر Mezzogiorno» – هذا اسم نظيره الإيطالى الشهير – (١) لولا أنه اختفى فجأة مثلما ظهر .

ولمجرد الذكرى والتاريخ ، فلقد كان المشروع يشمل مصر ابتداء من ثنية قنا بما فى ذلك الصحراوان يمينا ويسارا ، ولكنه يرتكز بالطبع على قطاع الوادى . فإلى جانب تنمية الموارد الزراعية بالكامل باستصلاح البور وترشيد الرى والصرف وتكثيف وتجديد المحاصيل ، بما فى ذلك حوض بحيرة ناصر ، وكذلك الواحات والأودية الصحراوية ، فقد كان المقرر أن تجتمع فى قطاع الوادى نفسه موارد الصحراوين المعدنية بصفة خاصة فى ٨ مجمعات تعدينية ، تخدمها جميعا شبكة جديدة من سكك حديدية وطرق سيارات وأنابيب مياه تربط الرقعة كلها ، مستغلة موقعها أيضا بين البحر الأحمر والسودان والسعودية لتحريك ثورة صناعية وعمرانية وحضارية شاملة .

وكان الهدف المرصود نهائيا أن تستوعب منطقة المشروع نحو ٤٠ – ٥٠٪ من حجم الزيادة الطبيعية للسكان فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠ ، أى نحو ٨ – ١٠ ملايين نسمة .

على أن المشروع، بدلا من أن يحقق قفزة كبرى فى خطة غزو الصحراء وثورة صغرى فى إعادة توزيع السكان خارج الاطار التقليدى وخارج الوادى ، لحق بالجنوب نفسه فى زوايا النسيان وطوايا النفتالين ، وبدلا من أن يتحقق ليحد من طغيان العاصمة وهزال

---

(1) Mario L. Belotti, "Development of the Italian south", Ekistics, May 1967. P. 284 - 6.

الجنوب ، ترك مكانه لمشاريع كمترو الأنفاق أكثر تكلفة وأقل جدوى إلا أنها غير قابلة للنقض حيث أن الأمر يعني العاصمة (وما أدراك ما هى !) .

مشكلات القاهرة

كل هذا ، وهو قليل من كثير ، عن معنى تضخم العاصمة على حساب البلد ، ولكن يبقى أخيرا كيف أنه جاء على حسابها هى نفسها . من السخرية ، أو لعله منطق الطبيعة فى التصحيح ، أن هذا التضخم ، مثلما أدى إلى فقر الدم الحاد ولين العظام والضمور والشلل الزاحف فى الأطراف، أى فى الريف والأقـــاليم ، ارتد على الرأس ، أى على العاصمة نفسها ، مهددا إياها بلا أقل من خطر انفجار الشرايين apoplexy. وبهذا وذاك أصبحت العاصمة تهزم أغراضها بنفسها وتعاقب نفسها بنفسها ، فى الوقت الذى تدفع فيه الأقاليم والريف الثمن مضاعفا .

فإذا كان نصيب القاهرى من الإيجابيات والمزايا كالدخل والانتاج والاستهلاك والمرفهات ضعف المواطن المصرى عامة ، فإن نصيبه من السلبيات والمثالب قد يبلغ الأضعاف . فالطبيعة ، التى لا تُخدع كما لا تخدع ، ترد الصاع صاعين ، والحساب من ثم مسوى أو مردود . ولكن فى الحساب الختامى يزداد الاحباط القومى على مستوى الوطن كله عاصمة وأقاليم، وذلك أيضا بمعدل الربح المركب أو بالأصح الخسارة المركبة.

فلقد تجاوز ذلك التضخم حدود التخمة المرضية إلى التفجير الباثولوجى ، فباتت كل مؤسسات العاصمة ومرافقها تئن وتتآكل وتنهار تحت ضغط سكان لاتكف عن التزايد الفلكى رغم أنها بدورها لا تقل انسحاقا ومعاناة تحت ضغط تلك المؤسسات والمرافق ذاتها ، حتى لم يعد أحد يدرى من يظلم من ، من الطاحن ومن المطحون ، فى هذه الدوامة العاتية . وعلى الجملة فلم تعد ضخامة القاهرة إلا ضخامة كم لا كيف ، إذ تدهورت كبيئة مدنية للحياة الكريمة، إن لم تكن قد تحولت فى جوانب إلى بيئة كريهة. ومن المحزن حقا أن يبلغ هذا حدا جعل البعض يسمى القاهرة «كلكتا إفريقيا» ، كناية عن الرثاثة والتهدل والقذارة وسائر شرور التكدس . بإختصار ، لقد أصبحت القاهرة الكبرى مشكلة وطنية حقيقية و«منطقة مأزومة» ، وأزمتها الطاحنة أصبحت حلقة مفرغة مفزعة .

لماذا ؟ – لأن القاهرة الحديثة لم تخطط أصلا فى القرن الماضى إلا لتكون مدينة

متوسطة معقولة الحجم ، ولكن سمح لها أن تنمو نموا عاصفا مريدا بلا ضابط خارج كل حدود معقولة ، بحيث تحولت الوفورات الخارجية external economies والمكاسب العمرانية والحضارية والاجتماعية للحجم إلى خسائر خارجية وداخلية external and internal diseconomies محققة وفادحة . وبالتالى فإنها ككائن عضوى وككيان عمرانى لم تعد جهازا اقتصاديا . فلقد تعددت المشاكل فى كل جوانب الحياة فيها ، وكل علاج لهذه المشاكل يمثل تكاليف وإنفاقات مادية باهظة ومتزايدة إلى درجة غير اقتصادية رغم أنه لم يعد يعدو بالضرورة سياسة المسكنات والترقيع . ولاشك فى أن الازدحام السكانى وأزمة الاسكان ومشكلة المواصلات هى أخطر تلك المشكلات .

الازدحام السكانى

فأما التزاحم السكانى ، فإن القاهرة رغم عظم الكتلة المبنية built - up area تعد من أشد عواصم العالم اكتظاظا بالسكان وتكاثفا بالبناء . وإذا كان أخطر ما فى توسع مساحتها (٢١٤ كم٢) ابتلاعها للأراضى الزراعية (١٤٤٠ فدانا كل سنة عدا مثلها من الأراضى الصحراوية) شمالا وجنوبا على الضفة الشرقية ، ولكن بالأخص على الضفة الغربية حيث اتجه الامتداد الحديث بطريق الخطأ لاشك ، فإن رقعة القاهرة تعد محدودة ضيقة جدا بمقاييس المدن والعواصم المتزنة .

فعلى سبيل المثال ، تقدر مساحة القاهرة بنحو ضعف مساحة فيينا ، رغم أنها أربعة أمثالها سكانا . ولو أننا طبقنا كثافة مدن مثل برلين أو حتى لندن وباريس (١) ، ولانقول واشنطن وسان فرانسيسكو ، لوجب أن تكون مساحة القاهرة عشرات أضعاف مساحتها حاليا . والمقدر بالفعل أن مساحة القاهرة الحالية هى ربع المساحة التى تناسب تعدادها بحسب المعدلات والمستويات التخطيطية المقبولة أو السليمة . أو بصيغة معكوسة ، فإن القاهرة بتعدادها الحالى ينبغى أن تكون مساحتها أربعة أضعافها فعلا ، أو أن ثلاثة أرباع سكانها حاليا ينبغى استبعادهم منها ليتناسبوا مع مساحتها الراهنة .

هذا كله يعبر ببلاغة عن مدى تكاثف البناء فى القاهرة ، بحيث تقل نسبة مسطحات الشوارع عن المعدلات المألوفة ، بينما تكاد تختفى المساحات الخضراء والحدائق ، رئات

---

(1) Ericksen, op. cit., p. 47 - 9.

المدن . مثلا ، يخص الفرد من الأماكن المفتوحة والخضراء ١,٦ متر مربع ، مقابل ١٢ - ٤٠ مترا في المدن المتوازنة النمو ، بينما ينخفض المتوسط من الأراضي الخضراء والترفيهية إلى ١٧,٠ من المتر الآن ، أي أصبح يقاس بالسنتيمتر - ١٧ سم . وفي الوقت الحالي أيضا أصبح ما يخص الفرد في القاهرة الكبرى من الأراضي العمرانية نحو ٣١ مترا ، مقابل ١٠٠ متر في تونس أو موسكو ، ٢٠٠ متر في باريس ، ٢٢٠ مترا في الرياض .

والوضع كله ينعكس مباشرة على كثافة السكان بطبيعة الحال ، تلك التي لا تكف بالطبع عن الارتفاع مع تزايد السكان الجسيم ، أي لا تكف عن التكاثف . فمن نحو ٧ آلاف في الكيلو متر المربع سنة ١٩٢٧ ، وصلت إلى ٢٤ ألفا سنة ١٩٧٦ ، أي أكثر من ثلاثة الأمثال في نصف قرن ، ولعلها اليوم أربعة الأمثال . ففي تعداد ١٩٧٦ بلغت كثافة محافظة القاهرة نحو ٢٤ ألفا ، مقابل ١٦ ألفا في مدينة الجيزة (لاعبرة هنا بالمقارنة مع الاسكندرية التي ينخفض متوسط كثافتها دون الألف لا لشئ سوى أن معظم مساحتها الادارية شبه فراغ عمراني في صحراء العامرية) . وفي الوقت الحالي - أوائل الثمانينيات - يقدر متوسط كثافة القاهرة الكبرى بأكثر من ٣٠٠ نسمة في الفدان، يصل في باب الشعرية إلى ٨٥٠ نسمة .

كثافة السكان في الكيلو متر المربع ، ١٩٧٦

المنطقة	المساحة	الكثافة
محافظة القاهرة	٢١٤,٢	٢٣٧٣٧
مدينة الجيزة	؟	١٦٣٨١
محافظة الاسكندرية	٢٦٧٩,٤	٨٦٥

فإذا قارنا الآن كثافة القاهرة بكثافة مصر ، فسنجد على الترتيب ٢٣٧٣٧ مقابل ٦٩٥ في الكيلو المربع في التاريخ نفسه . ولكن الرقم الأخير ، كما نعلم ، دون الحقيقة نظرا لزيادة مساحة المعمور المنسوبة إليه السكان، وصحته لاتقل عن الألف في الواقع . فلنقل إذن بالتقريب ٢٥٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ نسمة . أي أن كثافة القاهرة تبلغ ٢٥ مرة مثل كثافة مصر . وهي نتيجة منطقية تماما ، إذ لما كانت مساحة القاهرة ١٪ من مساحة مصر

المعمورة على الأكثر ، ولكنها تستقطب ٢٠ – ٢٥ ٪ من السكان ، كان طبيعيا أن تبلغ درجة التراكم والتكدس أى التكاثف بها ٢٠ – ٢٥ مرة مثل الفرشة القاعدية الوطنية العامة .

داخل القاهرة الكبرى نفسها ، إذا ركزنا البؤرة أكثر ، فإن الكثافة تتفاوت بشدة بالطبع ، فتبلغ أدناها فى الهرم بالجيزة (٤٣٠٠) وفى قصر النيل (٦٥٥٧) . أما الحد الأقصى فيسجله كل من روض الفرج وباب الشعرية (١٠٠ ألف) ، وهى قمة لايتجاوزها فى مدن مصر سوى قسم الجمرك بالاسكندرية (١٣٣ ألفا) (١) . ولمجرد المقارنة ، فإن أعلى كثافة بمدينة نيويورك فى حى مانهاتن لا تزيد على ٣٥ ألفا فى الكيلو متر المربع (٢) .

فيما بين الحدين ، على أية حال ، تتوزع الكثافات حلقيا بالتقريب بحسب إيكولوجية المدينة ، فتنخفض الكثافة نسبيا فى منطقة القلب التجارى أولا حيث تسود الوظائف والاستعمالات غير السكنية بالطبع ، كذلك تنخفض نوعا فى ضواحى الأطراف الراقية . وفيما بين القلب والأطراف ترتفع الكثافة إلى أقصاها فى الحلقة الوسطى وخاصة منها الأحياء السكنية الشعبية العتيقة الفقيرة . على أن الأطراف الشعبية المتطرفة لا تقل اكتظاظا وتزاحما عن الحلقة الوسطى . حيث تتدفق عليها بصفة خاصة هجرة الفقراء والمعدمين من النازحين من الريف ، فتتحول بهم إلى معسكرات انتظار ومدن عشش وصفيح bidonvilles ، shanty towns ، تمثل الريف فى العاصمة أو عملية ترييف المدينة .

---

(١) نتائج تعداد ١٩٧٦ ، الجهاز المركزى للاحصاء .

(2) Kingsley Davis, op. cit., p. 29.

قارن أيضا : جمال حمدان : جغرافية المدن ، ص ١٢٠ .

فئات الكثافة فى الكيلو متر المربع
فى أقسام القاهرة الكبرى (١٩٧٦)

– ٥٠٠٠	الهرم ، قصر النيل ، المطرية
٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠	مصر الجديدة ، مدينة نصر ، النزهة
١٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠	المعادى، الدقى ، الجيزة ، العجوزة ، بولاق الدكرور
٢٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠	الخليفة ، مصر القديمة ، الوايلى ، حدائق القبة
٣٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠	الجمالية ، الأزبكية ، إمبابة
٤٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠	حلوان ، التبين
٥٠٠٠٠ – ٦٠٠٠٠	الظاهر ، الدرب الأحمر ، عابدين
٦٠٠٠٠ – ٧٠٠٠٠	الزيتون ، بولاق ، الساحل
٧٠٠٠٠ – ٨٠٠٠٠	السيدة زينب ، شبرا ، الشرابية
٨٠٠٠٠ – ٩٠٠٠٠	الموسكى
+ ١٠٠٠٠٠	باب الشعرية ، روض الفرج

مشكلة الاسكان

غير أن أخطر نتائج هذا الازدحام هى بلا شك مشكلة الاسكان التى تفاقمت أخيرا إلى حد يدعو إلى اليأس . فرغم حمى البناء ، التى تحول مئات الملايين من الجنيهات من الاستثمار المنتج إلى الاسكان ، فإن نسبة كبيرة من مبانى المدينة متداعية متهالكة وآيلة للسقوط (نحو ٢٥٪ من المجموع) ، ونسبة أكبر تجاوزت عمرها الافتراضى وتوشك أن تلحق بالفئة السابقة (٤٠٪)، ومن الفئتين نسبة ثالثة لا تصلح للسكن الآدمى . حتى بعد هذا فإن ثلث مبانى القاهرة القائمة لا تصل إليها المياه أو المجارى أو الكهرباء . ومع ذلك فالمقدر أن ٢ – ٤ أفراد يعيشون فى حجرة واحدة فى المتوسط . ثم يبقى بعد هذا كله نقص المساكن مشكلة بلا حل – مطلوب ٨٠٠ ألف وحدة – حتى تحول الاسكان إلى عملية مضاربة عقارية سافرة ووصلت الأثمان والإيجارات إلى حد الاستغلال الفاحش .

والواقع أنه إذا كان الاقطاع الزراعى قد صفى فى الريف ، فقد حل محله الآن إقطاع عقارى فى المدن ، ومضاربات الأرض الزراعية قديما انتقلت بمناوراتها واحتكاراتها وأسعارها الجنونية إلى الاسكان المدنى العاصمى ، وبعد أن كان الفلاح هو ضحية الأول أصبح ساكن المدينة ضحية الثانى ، وكما كان سبب الأول هو إفراط السكان ، فإن سبب الثانى هو إفراط العاصمية .

من أعراض أزمة الاسكان الطاحنة تلك ما يدعو إلى السخرية بقدر ما فيها من مرارة ، لكنها جميعا مؤشر إلى حقيقة خطيرة واحدة وهى أن العاصمة أصبحت بيئة طافحة طاردة للسكان والانتاج . فعلى سبيل المثال ، فإن الشركات الأجنبية التى استجابت للسياسة الانفتاح الاقتصادى مؤخرا عجزت أحيانا عن أن تجد لنفسها مقارا ومواقع فى العاصمة . أما الطبقات الفقيرة من أبناء المدينة فقد تكدست فى مدن الصفيح والعشش على الأطراف أو حتى فى القلب .

الأسوأ من هذا زحف الأحياء على الموتى ، حتى أصبح سكنى المقابر نمطا عاديا فى حياة العاصمة (هل نقول : ألهاكم التكاثر حتى سكنتم المقابر؟). فمنذ الأربعينيات أخذت الأحياء السكنية تختلط «بالقرافات» شرق القاهرة حتى باتت مدن الأحياء تتداخل فى مدن الموتى بصورة غير متصورة على الاطلاق . فالمقدر حاليا أن ٤١٪ من سكان قسم الخليفة ، ٢٨،٨٪ من سكان قسم الجمالية ، ١٣،٣٪ من سكان قسم الدرب الأحمر ، يقطنون المقابر .

ولقد كان المقدر رسميا فى وقت ما أن عدد سكان المقابر فى القاهرة هو ٢٠ ألفا فقط ، لكن تعداد ١٩٤٧ كشف عن ٥٠ ألفا ، وتعداد ١٩٧٦ عن ١٤٠ ألفا . إلا أن المصادر جميعا ، بما فيها الرسمية ، تؤكد أن الحقيقة أضعاف ذلك ، نحو ٣٠٠ ألف فى تقدير ، ٥٠٠ ألف فى تقدير آخر أى نصف مليون نسمة أو ١٠٠ ألف أسرة . ولو صح هذا التقدير الأخير ، لكان واحد من كل ٢٠ قاهريا هو من سكان المقابر . ولا تعليق .

مشكلة المواصلات

أما مشكلة المواصلات ، إذا انتقلنا من السيئ إلى الأسوأ ، فتكاد تصل بالدورة الدموية اليومية للعاصمة إلى حد التوقف أو الشلل . ولأن قطر العاصمة ، لاسيما مع فرط استطالتها وضيقها ، وصل إلى أكثر من ٣٠ – ٥٠ كم على بعض المحاور ، فإن «هيدرولوجية المواصلات» أصبحت شرط «الرحلة إلى العمل» . ولكن رغم تدفق وتكدس عشرات آلاف وحدات النقل من كافة الأنواع ، فإن الحركة خاصة فى منطقة القلب التجارى وبالأخص فى ساعات الذروة تصل إلى حد اختناق أو تصلب الشرايين ، إن لم يكن الجلطة ، حتى أصبح فاقد الوقت والجهد والطاقة يقدر (أو لا يقدر) بالملايين .

ولا تفعل كل الحلول المحلية الباهظة التكاليف كالكبارى والطرق المعلقة ، التى أدخل بعضها من قبيل الأبهة والموضة الهندسية ، سوى أن تضيف إلى فاتورة خسائر العاصمة اقتصاديا كنتيجة لإفراطها فى التضخم . هذا فى حين أن الحركة فى المدينة لا تكف عن أن تزداد بطئا يوما عن يوم ، حتى غدت سرعة النقل الميكانيكى فى قلبها حاليا دون سرعة المشاه تقريبا (الذين أصبحوا بدورهم لاسرعة لهم تقريبا – ولا مكان أيضا) .

وفى النتيجة ، أصبح الخروج من قلب القاهرة إلى أطرافها عند طريق كطريق السويس أو الاسماعيلية الصحراوى أسهل وأسرع منه الوصول من تلك الأطراف إلى السويس أو الاسماعيلية نفسيهما ، بل وربما كذلك بورسعيد أو الاسكندرية . تماما مثلما أصبح الوصول إلى مطار القاهرة أشق وأبطأ من الوصول بالطائرة منه إلى أسوان وربما الخرطوم أو بيروت .

والسبب فى هذا كله ببساطة أن هناك سكانا أكثر من وسائل النقل ، ووسائل نقل أكثر من طاقة الطرق ، وطاقة الطرق قاصرة لأن القاهرة الحديثة لم تخطط فى القرن الماضى لعصر النقل الميكانيكى (وما كان يمكن غير ذلك) . من هنا ، للغرابة ، بل لا غرابة ، لاتعد زيادة وحدات المواصلات الحديثة حلا للمشكلة بقدر

ما هي تضاعفها ، إذ تكاد زيادة أعـدادها تتنـاسب الآن تناسـبا عكسيا مع سـرعة حركتها وسيولة تدفقها .

ويقدر عدد السيارات اليوم بالقاهرة الكبرى بنحو نصف مليون سيارة ، أى أقل نوعا من نصف عـددها بالقطر (١,٢ مليـون) . أضف إلى هذا عـشـرات الآلاف يقـذف بـهـا الانفتاح كل سنة منذ بدأ ، لتزداد الطرق اكتظاظا واختناقا ، ولتبدو المدينة فى النهاية كغابة من العمارات وسط بحر من العربات ، بدلا من أن تكون كوكبة من الڤيللات وسط غابة من الحدائق .

ومـمـا يضـاعف من هـذا التـزاحم الرهيـب بين المبـانى والمـواصـلات غـيـاب التنسيق فى التخطيط بين مواقع السـكن والعمـل ، خاصـة السـكن والصنـاعـة . فنسـبـة كـبـيـرة جـدا مـن سـكان القـاهـرة يعـملون حـيث يسـكن الآخـرون ، ويسـكنون حيث يعمل الاخـرون ، مما يعقـد تيارات الرحلة إلى العمل ويبـدد الجهد والوقت ويضـاعف الضـغط على قـلب المدينة التى تفتـقر من النـاحـية الأخرى إلى الطرق الدائرية الكافية .

وقـد جـاء إنشـاء الضـواحى الجـديدة والصـنـاعـات الجـديدة على أطـراف المدينـة ليضـيف إلى المشـكلة أبعـادا خطيـرة للغـاية . فمثلا أنشئت مدينة نصر لخلخلة قلب القاهرة ، إلا أن معظم سـكانها ظلوا يعملـون فى هذا القـلب فى حين يعمل بها هى سكان أحياء متفرقة من العاصمة . أسوأ من هذا حلوان . فقد تخلف الاسكان العمالى عن التصنيـع السـريع الكثيف ، فتحولت إلى قلعة صناعية كبرى ولكن بلا إسكان عمليا أو مدينة عمال خاصة . ولذا تظل نسبة كبيرة من عمالها من سكان القاهرة ينتقلون بينهما يوميا .

فى وجـه كل هذه الاختنـاقـات والتـراكـمات لم يكـن غـريبـا أن يفـرض الحل السـفلى ، أعنـى مترو الانفـاق ، نفسـه فى ربع الساعة الأخيـر كحل أخيـر ولكن مـوضـع جدل كثير . فرغم أن كل مدينة مليونية حديثة أو عديـدة المـلايين تحتـاج بالضرورة إلى شبكة نقـل تحـت الأرض ، ورغم أن هذه الشبكة قد طال تأخرها فى حالة القاهرة ، مما ضـاعف أيضا من تكاليفها الباهظة عـدة مـرات ، فيبدو أنها ليست

الحل الكامل وإن كانت ستخفف من وطأة المشكلة . ذلك أن المقدر أنها لن تمتص سوى ٢٠ – ٥٠٪ من حجمها .

هذا إلى أنها أغلى الحلول تكلفة ، أضعاف أى من الحلول السطحية أو العلوية ، أو بضع مئات من الملايين هى كما لا يخفى جزء من الثمن الذى تدفعه العاصمة لتضخمها . كذلك يخشى أنها كفيلة بأن تبرز فى المستقبل البعيد المزيد من النمو والتضخم ، وهكذا يتحول الدواء – كالمعتاد فى مشاكل نمو المدن – إلى داء ، ويتصاعد لولب الحلقة المفرغة إلى أعلى أبدا ... إلخ . من هنا جميعا فإن قصارى ما يمكن أن يقال الآن فيها ، شبكة مترو الأنفاق ، هو أنها «شرلابد منه» ، إن لم نقل «عذر أقبح من الذنب» .

مشكلة التلوث

رغم أن الريف المصرى فى السنوات الأخيرة فقد ، مقابل بعض فقره وخوائه ، الكثير من سلامه الهادئ وهدوئه الناعس ، فإنه مازال بعامة بمثابة «الهدوء الذى يسبق العاصفة» . فما أن تدلف من أقاليم الريف من شمال أو جنوب وتدخل نطاق القاهرة الكبرى ، حتى تتوالى وتتصاعد أشكال التلوث المختلفة : الضوضاء ، الروائح ، الصرف ، الجو . ومظاهر التلوث هذه تعلن عن قرب العاصمة قبل الوصول إليها وقبل أن تعلن عن نفسها مباشرة ، حتى لتبدو كشعار العاصمة الجديد المعلق عليها باستمرار .

فمن محصلة التكدس السكانى والعمرانى وتدفق النقل الميكانيكى فى الداخل ، مع اختفاء أو انتفاء الخضرة والمساحات الخضراء ، ثم الحصار الصناعى المحكم من الخارج، ارتفعت نسبة التلوث فى جو القاهرة إلى أكثر من معدل الأمان المسموح به دوليا . فبالاضافة إلى غبار المقطم والتلال الجرداء ورمال الصحراء السافية ، هدية الطبيعة غير المطلوبة ، هناك هدية الصناعة والكثافة غير المرغوبة التى تشمل عادم أكثر من نصف مليون سيارة تجرى أو تزحف على الشوارع ودخان أكثر من ١٢٠ مدخنة ضخمة تنفثه حلقة المصانع الكبرى المحيطة . فمثلا بلغت تركيزات دخان عوادم السيارات بما فيها عنصر الرصاص بشوارع وسط القاهرة ١٠ أمثال

المتوسط العالمى ، تتزايد أيضا بنسبة ٧٪ سنويا بينما هى تتناقص بمعدل ٥٪ فى المدن الأمريكية .

والواقع أن النطاق المترامى من مسطرد وبهتيم وإمبابة شمالا حتى حلوان والتبين والشويك جنوبا ، بدلا من أن يكون «النطاق الأخضر» حول العاصمة كما ينبغى ، قد تحول بالفعل إلى «النطاق الأسود» الذى لا نظير له فى سائر مدن أو أقاليم القطر ، وكأنه بصمة أو وصمة أصابع العاصمة المميزة على قلب الوادى الأخضر .

ومن المستحيل أن نمضى بعد هذا فى تعديد مظاهر ومخاطر التلوث العاصمى من نفايات الصناعة والصرف الصحى أو غير الصحى ، إلى مجاج القمائن والجباسات والجيارات ودخان المصانع والأفران ... إلخ ، ولكن الخلاصة المؤكدة أن العاصمة بدلا من أن تكون بللورة حضرية نموذجية ، تحولت وتتحول باطراد إلى بؤرة باثولوجية غير صحية تحت الأرض وعلى السطح وفى الجو .

ومن المستحيل كذلك ترجمة هذه الخسائر فى صيغة مادية أو صحية أو حتى معنوية ، يكفى أن مجرد التنفس - والكلمة أصل التنافس لغة - قد ارتد نوعا من التنافس المجرد فى هذه البيئة المكتظة الملوثة . والكل فى النهاية لا ينفصل عن تضخم الكائن العضوى نفسه ، إى إفراط الحجم مرة أخرى . فالقاهرة التى شبهت بجدارة بزر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد قد أصبحت للأسف قفصا حديديا مكدسا بالسكان والمبانى أضلاعه رمال الصحراء غربا وتراب المقطم شرقا ودخان المصانع شمالا وجنوبا .

«حماقة» العاصمة الجديدة

إلى هذا المدى إذن وصلت مشكلة القاهرة ، حتى دعا البعض علنا بل وعلى المستوى الرسمى إلى عاصمة جديدة ، حيث استيقظ المصريون ذات صباح عجيب فى منتصف العقد الفريد ، عقد السبعينيات الأسوداتى ، ليطالعوا بكل بساطة خبرا مقتضبا وأمرا مقضيا بقرار حكومى بإنشاء «عاصمة جديدة لمصر» .

وكأنما قد فرغت مصر المحروسة من جميع مشاكلها وأزماتها وأوزارها ، وكأنما كان هواة التخطيط وأحباب التعمير فى إنتظار إشارة البدء ، فإذا حمى البحث تنطلق من عقالها مغربة ومشرقة ومبحرة ومصعدة وراء تلك العاصمة المنقذة ، إما كمدينة تنشأ بكرا

أو كمدينة قائمة تنقل إليها العاصمة . وذلك كحل جذري وتخلصا من متاعب القاهرة التراكمية وصعوباتها المثبطة المحبطة .

قائمـــة الاقتـــراحات

المشروع الحكومى

فأما المشروع الحكومى فقد اختار هضبة صخرية شمال الصحراء الغربية على بعد ٢٠٠ كم من كل من القاهرة والاسكندرية وقريبا من وادى النطرون ومشروع منخفض القطارة المقترح ، بحيث تخدم هذه العاصمة الجديدة التوسع العمرانى لذلك القطاع من الصحراء فى المستقبل وتساهم فى تنشيط الحركة السياحية بها (كذا) . ويحل المشروع مشكلة المواصلات بإنشاء الطرق والمطارات الحديثة . ومن السهل بعد هذا تسوية وتمهيد الهضبة واستغلال كثبانها الرملية فى التشجير وجماليات اللاندسكيب . أما تقاسيم أراضيها غير المحدودة فإن طرحها للبيع يمكن وحده أن يمول المشروع . أما عن المياه فإن المشروع يذهب إلى إمكانية توصيل مياه النيل من خلف السد العالى لتكون محملة بالطمى لتستزرع الوادى الجديد فى الطريق .

ويبدو أن هذا المشروع الحكومى ، وقد استشعر فداحة شططه بعد ما لقى فورا من مقاومة شعبية وعلمية رادعة ، تراجع عن موقعه الأول إلى موقع آخر أقل تطوحا وخللا ، دون أن يتخلى فى الوقت نفسه عن مبدأ العاصمة الجديدة . فمنذ مات المشروع المعلن ميتة طبيعية ، يبدو أن هناك نية مبيتة مضمرة ، تتم فى تكتم وصمت وخفاء كالمؤامرة ، على إعداد ما يسمى مدينة السادات الجديدة لتكون العاصمة الجديدة لمصر يوما ما وكأمر واقع . وقد تقرر بالفعل نقل بعض الوزارات إليها بالقطاعى تمهيدا للانتقال بالجملة، وضعا للشعب أمام الأمر الواقع . كل أولئك لأمر ما لسنا نعرفه ، ولمصلحة من لاندرى .

المواقع الصحراوية البكر

من ناحية أخرى ، ففيما عدا ذلك الاقتراح الحكومى الأصلى ، فإن حمى البحث حملت البعض إلى المنطقة الصحراوية ما بين الفيوم ووادى النطرون تجاه غرب المنوفية وعلى طريق القاهرة – الاسكندرية ، أو كبديل منحدرات جبل القطرانى الشمالية خارج الفيوم .

هذا بينما وصل البعض إلى منطقة الساحل الشمالي الغربي حوالي مطروح وأمثالها ، بينما قذفت بالبعض الآخر بعيدا جدا خارج حدود الوادي (والعقل) فألقت به في الفرافرة – نعم ، الواحة – لتكون عاصمة لمصر – وليس للوادي الجديد كما قد يتصور وكما يمكن فعلا – وذلك على أساس توسط موقعها من خريطة مصر المربعة (كذا) ، واعتدال جوها ، ولاشك أيضا لوفرة مياهها الباطنية .

وعلى الجانب الآخر تماما من الوادي ذهب البعض إلى قلب مثلث القاهرة – السويس – الاسماعيلية الصحراوي حيث اختار نقطة على بعد ٣٥ كم من مطار القاهرة الدولي ، ٨٠ كم من البحيرات المرة . وعدا خطي السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس والاسماعيلية والخط الثالث الجديد بينهما إلى فايد وفنارة ، وفضلا عن وجود شبكة جيدة جاهزة من قبل من الطرق الصحراوية وطرق السيارات الشريانية ، فإن المشروع يقترح أيضا شق قناة بين تلك العاصمة الجديدة والبحيرات المرة لتصبح متصلة مباشرة بقناة السويس بحيث تكون العاصمة المقترحة ميناء عالمية عند ملتقى الشرق والغرب ، تدخلها السفن رأسا من الشمال من أمريكا وأوروبا والمتوسط ومن الجنوب من آسيا وإفريقيا والأحمر .

أيضا فعدا وفرة الأرض الصحراوية المجانية بغير حدود ، فإن وفرة الأحجار الجيدة والمحاجر في المنطقة – يذكرنا الاقتراح – تساعد في بناء المدينة الجديدة . وأخيرا فإلى جانب كل مؤسسات العاصمة السياسية ، ستكون العاصمة مدينة صناعية كبرى من الدرجة الأولى ، لاسيما وأن قناتها ستكون شريان الاستيراد والتصدير ، بينما تعمل الشرقية المواجهة كحقل غذائها .

المواقع القائمة

هذا عن المواقع البكر التي طرحت . أما من المواقع القائمة فقد رشح البعض المنيا ، نظرا كما قال لتوسط موقعها بين الشمال والجنوب ، ولوفرة الأرض الصحراوية الفضاء إزاءها على الضفة الشرقية ، ولحسن مناخها بفضل تلطيف الرياح الشمالية الغربية بعد مرورها على بحيرة قارون بالفيوم (كذا ، علما بأن تأثير البركة الضئيلة الضئيل إن وجد فإن الفيوم أولى به ، هذا فضلا عن أن المنيا بالذات من أكثر أجزاء مصر قارية في المناخ ، فهي تسجل بانتظام أدنى درجة حرارة في الوادي شتاء) .

قائمة الانتقادات

ولعل من العبث وحده أن نناقش هنا كل اقتراح من هذه الاقتراحات أو النزوات على حدة ، ولكن لنا أولا أن نعرض لفكرة العاصمة الجديدة كمبدأ . وابتداء فإن التفكير فى ترك عاصمة قائمة ، مهما كانت مرهقة أو مرهقة ومحبطة أو محبطة ، إلى أخرى تنشأ جديدا مسألة ليست بالهينة وتحتاج إلى مراجعة معمقة جدا وإلى ميزانية دقيقة للغاية لحساب الخسائر والأرباح ، ليس فقط علميا أو تخطيطيا ، ولا اقتصاديا أو ماديا وحسب، ولكن أيضا سياسيا وقوميا ، محليا وعالميا . فالعواصم لا تولد بين يوم وليلة ولا تنشأ بأمر عال أو فرمان همايونى ، وإنما هى تنبثق استجابة لضرورات طبيعية وتخضع فى دورة حياتها لقوانين وضوابط طبيعية وإلا فشلت وأفلست.

والقاهرة لم تنشأ وتزدهر وتتضخم حيث هى كمجرد نبت شيطانى أو كعش الغراب الطفيلى ، ولا لأسباب عشوائية أو بمجرد قرار أو مرسوم بيروقراطى ، وإنما موقع القاهرة هو المحصلة النهائية لآلاف السنين من التجربة والخطأ ونتيجة لعملية انتخاب جغرافى وجيوبوليتيكى قاسية ومفعمة طولها ٥٠٠٠ سنة هى عمر مصر وعرضها ١٠٠٠ كيلو هى أبعاد الوادى . إنها الخلاصة الصافية لكل تاريخ مصر الألفى وجغرافيتها المقطرة المرشحة .

وبوضوح كامل ، فليس فى مصر مكان تحكم وتدار منه أصلح من موقع القاهرة . وإذا كانت هذه المنطقة هى أقدم وأطول مواقع عاصمتنا عمرا بحيث كانت العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الوطنى ، فليس ذلك بالصدفة أو عبثا ولكن بقوة قوانين أنثروبوجغرافية عقلانية وقوى طبيعية منطقية حاكمة . بل ليس فى الدنيا عاصمة أكثر طبيعية ومنطقية من موقع القاهرة ، لاجغرافيا ولا تاريخيا ، كما يحدثنا جغرافى عظيم غير قاهرى ولا مصرى هو البريطانى ددلى ستامب .

فلسفة العاصمة الجديدة

هذا عن القاهرة كعاصمة قائمة بالفعل . أما عن فلسفة العاصمة الجديدة ، فإن فى العالم عواصم جديدة كثيرة أنشئت عمدا لأسباب مختلفة وكمبادئ أو فكريات معينة . من ذلك الفلسفة الأمريكية فى «العاصمة الضئيلة inferior capital» حتى لا تطغى على الاتحاد أو يطغى عليها الاقتصاد . من ذلك أيضا استباق أو حث التعمير فى

الأراضى البكــر مـن الـدولة . مثل برازيليا عاصمة البرازيل الجديدة فى الداخل . كذلك ففى دول إفــريقيا الوليــدة الآن عشرات من مشـــاريع العـواصم الجـديدة ، ولو أن بعضها تراجع عنها مؤخرا حيث هددتها بإفلاس الدولة .

وينبغى أن يكون مفهوما بعد هذا أن معظم هذه العواصم الجديدة تعانى من صعوبات خانقة ومشكلات كبرى . فهى باهظة التكاليف بقدر ما هى محدودة الفرص ، الحياة فيها صعبة قاسية «خام» ، واحتمالات فشلها أكبر من نجاحها ، كما أن العواصم القديمة تحاربها وترفضها ، والكل يصمها بأنها فى الأغلب مصطنعة ملفقة ، تعيش على الحقن الدائم من جانب الدولة وعلى عمليات نقل الدم المستمر وتحت خيمة أكسوچين أو صوبة زجاجية محمية بلا انقطاع . والواقع أن بعضها لايعدو الدافع إليه أن يكون نوعا من الترف والأبهة السياسية ومركبات العظمة المظهرية الباذخة ، كما أن البعض الآخر يعد مضاربات مدنية فاشلة .

وفى جغـرافية المـــدن ، إذا أردنا فصـــل الخطـــاب ، أن العواصم السياسية نوعان أو نمطان : العواصم الطبيعـــية والعواصم الاصطناعية . الأولى نبت ونمو تاريخى طبيعى وتعد مركز النواة البشرية العمــرانية الحقــيقية فى الدولة ، ومن ثم المــدينة الأولى ذات الهــيبة والمجــد والعراقة التاريخية بها . إنها عواصم «البــلاد القديمـــة» الناضجة ، والدولة هنا فى الغالب موحدة لا اتحادية، أما العاصمة فمتــعددة الوظـــائف متــوازنة اقتصاديا . من أمثـلة هذه العواصم لنـدن وباريـس ورومـــا وبغـداد ودمـــشق ، ولكن يقينـــا فـــوق الكل وقـــبل الجميع القاهرة .

أما الاصطناعية «فعواصم بالأمر fiat capitals» ، بلا جـذور تاريخـيـة أو سـيادة اقتصادية ، ضئيلة الحجم غالبا ، أحادية الوظيفة بصرامة دائما . فهى مدينة سياسية صرف ، ومن ثم مختلة التوازن اقتصاديا ، بينما أن دولتها اتحادية غالبا . إنها عواصم «البلاد الجديدة» البكر أساسا ، الحديثة التعمير والنشأة . (١) .

مواقع ضد - جغرافية

فإذا ما عدنا إلى الدعوة إلى عاصمة جديدة لمصر ، فإن البديل القائم المقترح فى المنيا ، وإن كان أقرب إلى التوسط هندسيا ومسافيا ، فهو أبعد ما يكون عن التوسط

---

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، ط ١ ، ص ٢٤١ - ٢٥٧ .

عمرانيا وسكانيا ، حيث يقع شماله أربعة أخماس سكان مصر على الأقل مقابل الخُمس جنوبه . وإلى هذا فإنه ليس بالتوسط الحسابى البحت تنتخب مواقع العواصم السياسية . فالموقع المقول هو من الناحية الچيوبوليتيكية موقع «جوانى» متخلف بعيد عن تيارات ومحاور الحياة والحركة العالمية والدولية . وفيما عدا هذا ، فليس فى موقع المنيا ، جدلا ، ميزة حالية أو مستقبلية لا تتحقق أو يمكن أن تتحقق بالتخطيط الرشيد فى موقع القاهرة الاقتراح إذن لا يعدو فى مجمله أن يكون خطوة إلى الوراء ، تخطيطا كما هو فكريا .

أما عن المواقع الصحراوية البكر ، فإن المشروع إذ يبدأ من الصفر المطلق وفى الفراغ المحض يتطلب إنفاقات أولية بل فاحشة تنوء بها أغنى الدول ، وقد تكفى فى حالة مصر لإعادة خلق الريف والقرية المصرية جميعا خلقا جديدا على أرفع مستويات العصر . فمن تمهيد وإعداد إلى شبكة طرق شريانية كاملة مقدما إلى هيكل تحتى محلى برمته ، من شبكة مياه ومجار وكهرباء ... إلخ، حتى تجتذب الممولين والمستثمرين الجدد الذين قد لايجدونه بعد ذلك كله مجزيا أو مبررا للمغامرة . كل أولئك دون أن ننسى (أو نذكر) أن المشروع يفترض أولا أن ننشئ نيلا جديدا بأكمله ووادياً ثانيا فى الواقع قبل أن يمكن لأول معول للتعمير أن يبدأ (!) . فالمشروع من الناحية التمويلية البحتة إذن ، فضلا عن الناحية الطبيعية ، غير اقتصادى من البداية ، وقد يتحول فى النهاية إلى قطعة من المضاربة العقارية الفاشلة الخاسرة .

على أن القضية إذا كانت أكبر جدا من مسألة استثمارات أرضية ومضاربات على أثمان أراضى البناء وعقارات المدن ، فيبقى أن المشروع يعنى مسبقا عملية إسكان على نطاق هائل حتى تتسع للجزء الأكبر على الأقل من جهاز بيروقراطية القاهرة المنقول بكل عائلاته إلى العاصمة الجديدة ، بكل السلسلة الضرورية من الخدمات ومرافق الحياة اليومية والاجتماعية والتجارية والتعليمية ، إذ لن تعمل تلك النواة أو تعيش فى فراغ عمرانى أو اجتماعى أو حضارى . وتلك عملية إسكان ترجح على أقل تقدير أضعاف ما حققته مصر فى منطقة القناة فى الفترة الأخيرة مثلا .

وسواء فى الفرافرة أو فى عمق شمال الصحراء الغربية أو على منحدرات القطرانى أو فى المدينة المسماة بالسادات أو فى مثلث صحراء شرق الدلتا ، فإن عليك بعد هذا كله أن تنقل إلى السكان كل عناصر الحياة الأساسية واليومية ابتداء من المياه المنقولة (حيث لن تكفى المياه الجوفية مهما كانت غنية) إلى الغذاء والطعام إلى خامات الصناعة محمم

أنواعها وطبقاتها نباتية كانت أو حيوانية أو معدنية ... إلخ . وفى كل الحالات فإن هناك تكلفة النقل الباهظة ، التى تتضاعف أيضا فى حالة الصناعة إن هى استهدفت التصدير (١) .

عاصمة سياسية أم متروبولية ؟

ثم إن الاقتراحات المطروحة جميعا تبدو غامضة لا تعرف ماذا تريد بالضبط : عاصمة سياسية أساسا مقصورة على الإدارة العليا وضروراتها وتوابعها وملحقاتها المباشرة كواشنطن حاليا أو فرساى سابقا ، أم عاصمة صناعة وإنتاج وأعمال كأى متروبوليس عظمى مثل القاهرة نفسها المراد استبدالها . فإن كانت الأولى ، فلا شك فى أنها جميعا دون موقع القاهرة كفاءة وإدارة وصلاحية ، أى كخدمة سياسية ، كما سنرى . أما إن كانت الثانية ، فهى دون مجمع القاهرة وفورات واقتصادا وقدرة ، أى كطاقة إنتاجية .

من الناحية الجيوتكنية والجيونومية ، مع الناحية العملية والواقعية بكلمات أبسط ، المشروع إذن خرافى أكثر منه أى شئ آخر ، ومحكوم عليه بالإعدام سلفا . ومع ذلك ينبغى أن نعترف أنك تستطيع ، كما يقال أحيانا ، أن تبنى مدينة تحت البحر بمثل ما يمكنك أن تزرع حقل بطاطس تحت القطب – بشرط أن تحتفظ بأستاذ جامعى بجانب كل ثمرة ! نريد أن نقول إن الدولة الحديثة ، بكل إمكانيات تكنولوجيا أواخر القرن العشرين ، وبكل سلطة القهر والحكم ، لاسيما فى دولة ديكتاتورية عاتية المركزية والبيروقراطية كمصر ، يمكنها بالاصرار والعناد أن تخلق عاصمة فى أى بقعة من رقعة الوطن . ولكن السؤال هو : لمصلحة من ، ولحساب من ، ومن ذا الذى يدفع الثمن ؟

إن عاصمة جديدة لمصر كالمقترحة لن تعدو أن تكون مثل عشرات العواصم الصحراوية البترولية التى خلقها البترول فى يوم وليلة من لاشئ وضد الطبيعة فأضاف بذلك سلسلة جديدة إلى قائمة العواصم الاصطناعية المفتعلة، مع هذا الفارق الحاسم وهو

(١) جمال حمدان «لا تنقلوا عاصمة مصر» ، الأهرام ، ١٩٧٦/٧/١٧ ، ص ٥ .

أن البترول الخرافى هناك هو الذى يدفع ، وأن تلك جميعا عواصم موقوتة مرحلية زائلة كالبترول نفسه ، تُبنى على الرمال لتزول كالرمال .

وحتى لو نفذت الخطة فستكون عاصمة تعيش تحت ناقوس زجاجي مفرغ من الهواء ومن الحياة ، ولن تعدو أن تكون مدينة ضئيلة الحجم نائية معزولة كقوقعة من الموظفين والمكتبيين والبيروقراط أشبه بواحة مفقودة فى الصحراء ، يشعرون فيها كأنهم فى منفى يهرب منه كل من يستطيع ولا يبقى به إلا كل مغلوب على أمره .

خدمة مركزية أم إدارة بالبريد ؟

على أن السؤال الحرج والفيصل بعد هذا ، جغرافيا واقتصاديا ، سياسيا ، واجتماعيا ، حكما وإدارة ، هو : لماذا ، ولمصلحة من ، ولأى حكمة تدار شئون الوادى والمعمور وكتلة السكان من نقطة خارجها جميعا وتقع منفصلة ومعزولة عنها تماما بفاصل ٢٠٠ أو ١٠٠ كم على الأقل ؟ إن الأصل فى الدولة وجهاز الحكم وأداة الإدارة أنها خدمة مركزية centralized services ، بل إنها لأشد الخدمات المركزية مركزية ، وحاجتها إلى توسط سوقها وعملائها – أى المواطنين ، أى الوطن – هى ضرورة شرطية ليس فقط لنجاحها وظيفيا ولكن أساسا كمبرر لوجودها وقيامها أصلا . الأصل فى العاصمة ، باختصار ، أن تتوسط قلب الدولة ، قلب المعمور الفعال .

حتى من الناحية المادية البحتة ، ينبغى على الادارة أن تكون عملية اقتصادية أولا . وأهم منها أن تعيش الادارة مع الناس وبين الشعب وأن تعايش السكان ، وبغير هذا لايتصور كيف تعمل . أما المشروع فيخلق انفصالا شبكيا كاملا ، فيزيقيا ووظيفيا ، بين الإدارة والجمهور وبين الحكومة والشعب ، يترك كليهما فى فراغ وظيفى تام لا يملأه التلكس ولا التليفون أو التيكرز أو التليفراف أو أى من سائر وسائل الاتصال الحديثة . إن مشروع العاصمة الجديدة ، فى ظل جغرافية مصر الطبيعية والبشرية ، إنما هو مشروع «الادارة بالبريد» ، ولا نقول «حكومة منفى» . (قد يكون من الطريف ، دونما تهكم ، أن نتنبأ باحتمالات

الانقــلاب على الدولة الغائبة فى مثـل هــذه العاصــمة كل بضـعة أشهر ، إن لم يكـن «كأمر يومى» !)

فى التقييم النهائى
مالها وما عليها

أما قصارى ما يمكن أن يقال فى صف تلك المواقع الجديدة المقترحة بعامة فهو أنها تصلح لأن تكون مـدنا جديدة متوسطة فى الصحـراء ، أى نوايا جديدة فى عملية غزو وتعمير الصحراء - ولكن لا أكثر . والواقع أنها لا تعدو أن تكون كذلك بالفعل ، مثل مدينة السادات المسمـاة فى غرب الدلتـا ، بينما لا يكاد اقتراح شـرق الدلتا يبعد عن مـدينة التعمير الجديدة ١٠ رمضان إن لم يكن هو بعينه الموقع الجغرافى العريض نفسه . وكلتا المدينتين قد تصلح على المدى البعيد لتكون عاصمة إقليمها الصحراوى ، الأولى عاصمة صحراء النوبارية والثانية عاصمة صحراء شرق الدلتا . أما كعاصمة لمصر فكلتاهما أبعد ما يكون ويمكن عن أن تصلح ، حيث تقع تماما خارج offsid المعمور وعلى هامش العمران .

أخيرا ، فـــإذا كـانت هذه التحفظات والاعتـراضات الجذرية تصدق على جـميع المواقـع المقـترحة شرقا وغربا ، قديمـة وجـديـدة ، فإذا لبعـضها أبعــادا خاصة تثير المزيد من الرفـض ، وربمــا الرثــاء أحيـانا . مثــال ذلك اقتراح مثلث صحراء شرق الدلتا .

فهــو أولا ، إذ يبعـد عن مطـار القـاهـرة ٣٥ كم فـقـط ، لايعـدو فى واقــع الأمـر أن يكـون ضـاحية لها ، بعيـدة منفصـلة اليــوم ولكنهــا ملتحمــة بهـا مبتلـعة فيها غدا . وبهذا المعنى فإنه ليس اقتـراحا بعاصـمة جـديـدة لمصر بقدر ما هو اقتراح بضاحية جديدة لعاصمة مصـر ، أى فرســاى القاهرة . ولكن لأن الاقتــراح يجعلــها عاصمة صناعية أيضا ، وميـنــاء بحـرية على فرع لقنــاة الســويـس إلى ذلك . فإنهـا ليسـت فرسـاى القــاهرة بقدر ما هى الســويس الظــل أو الاسماعيلية الداخلية .

وفى الحـالة الأولى فـإن القـاهــرة الأم أقـدر خـارج كل حـدود ومقـارنة عـلى أداء

وظيفتها السياسية من هذه الضاحية الضائعة ولا نقول اللقيط . أما في الحالة الثانية فإن أيا من السويس والاسماعيلية أقدر على أداء وظيفتها الصناعية والتجارية من هذه الميناء الخلفية المتخلفة المكلفة . وفي الحالتين فلا داعي لها وظيفيا ولا مبرر .

ومع ذلك فلو فرض جدلا أن هذا الموقع المقترح يجمع كل مزايا تلك المدن جميعا ، سياسية وصناعية واقتصادية ، فإن لنا أن نتوقع له – منطقيا – أن ينجح وينمو إلى حد من الضخامة والتخمة يفوق ما تعاني منه القاهرة الحالية بكل أعراضها وأمراضها التي ما قام الاقتراح إلا كحل لها . إن الاقتراح ، يعني ، يهزم أغراضه بنفسه ، بل يسخر من نفسه بنفسه .

على أن أطرف ، وإن كان أخطر ما فيه ، أنه بكل بساطة ولكن بحسن نية بالطبع ، يقدم عاصمة مصر هدية ذهبية على صفحة فضية أو لقمة سائغة على ملعقة ذهبية للعدو الإسرائيلي المتربص الجاثم شرقا .

فهو إذ ينقل قناة السويس إلى أقدام العاصمة المقترحة ، فإنما يفتح أبوابها لغواصاته تحت الماء ومدمراته فوقه ، فضلا عن طيرانه وصواريخه في سمائها . وفي أية مواجهة جديدة مع العدو، فكما تسقط مدن القناة عادة في أول ضربة ، تسقط عاصمة مصر في الأربع والعشرين ساعة الأولى ، لنشرع فورا بكل الجد الوطني والحزم والنشاط المعهود في «تهجير» العاصمة إلى عمق «الوادي» في الداخل (أم لينتهي كل شئ مرة واحدة إلى الأبد ؟) .

كلا ، إن من الصعب أن يتصور المرء تخطيطا أكثر خطأ من هذا استراتيجيا وعسكريا مثلما هو تخبط مخل سياسيا واقتصاديا .

رؤية خاطئة

الخلاصة الحتمية أن اقتراح العاصمة الجديدة إنما يصحح خطأ قائما بخطأ جسيم أفدح وأشد نكرا ، خطأ قابلا للعلاج بخطأ قاتل بل انتحاري ، ذلك لأنه إنما يقتل عاصمة حية ليخلق عاصمة ميتة . فمثل هذا المشروع لن يكون حكما بالاعدام على القاهرة ، ولكنما هو نفسه المحكوم عليه بالاعدام مسبقا . ذلك أن القاهرة – تلقائيا –

ستدافع عن نفسها بقوة الجغرافيا الحاكمة وبثقل التاريخ المجيد ومجدها العالمى المرموق ، وستظل مثلما حدث فى الحالات المماثلة العاصمة المتروبوليتانية الاقتصادية والبشرية الحقيقية للبلد ، ستظل عاصمة مصر إلى آخر التاريخ . ولقد تخسر القاهرة عندئذ الكثير ، ولكن مصر سوف تخسر أكثر . حتى لو نقلت العاصمة ، إذن ، فلن تحل المشكلة وإنما أنت تضاعفها ، إذ ستخلق عاصمة هزيلة عاجزة فجة ، دون أن تعالج أمراض القاهرة بأخطبوطها المتمدد أو سرطانها الزاحف .

إن فكرة العاصمة الجديدة ، نحن نرى ونخلص ، إنما تنبع من انكسار مخل فى الرؤية ومن رؤية خاطئة جذريا ، تضع العربة أمام الحصان وترى الهرم مقلوبا . ولولا أن دعوة «انقلوا العاصمة» صدرت عن أجهزة الدولة نفسها ، لظنناها آخر تلك السلسلة من الصيحات غير الحميدة التى رفعت عقيرتها فى السنوات القليلة الأخيرة مثل «اهدموا السد !» ، «أغلقوا القناة !» ، «لا تزرعوا القطن !» .... إلخ .

فمصر دولة قديمة جدا ، أقدم دولة فى العالم ، وهى بلد أقدم وأقدم ، شعبها ناضج وعريق ، وعاصمتها «عاصمة طبيعية» معتقة أكثر مما هى عتيقة . وهى بهذا كله ليست بلدا حديث العهد أو دولة جديدة ، ولهذا لا تصلح لها «عاصمة اصطناعية» ولا هى تحتاج إليها . وفضلا عن هذا فقد أصبحت القاهرة جزءا لا يتجزأ من شخصية مصر ، وصارت مصر والقاهرة صنوان لا يفترقان فى الواقع وفى الذهن . ولا تكاد مصر تتصور بغير القاهرة عاصمة ، تماما كما لا تتصور بغير النيل ، وكلتاهما بدون الأخرى تبدو «كهاملت بغير الأمير» كما يقولون .

ولكن القاهرة للأسف أصبحت كالقطن : هذا أفضل ألياف فى الدنيا ولكن أسوأ صناعة نسيج، وهذه أفضل موقع عاصمة فى العالم ولكن أسوأ نمو مدنى . غير أن كليهما مفترى عليه ، متهم برئ ، ضحية ونحن الجناة . أما دعوة العاصمة الجديدة فليست للأسف أكثر من «حماقة» ، دون أن يكون فيها مثلا أى شئ من نبوءة «حماقة سيوارد Seeward's folly » الشهيرة والمفترى عليها . ولا يمكن للجغرافى ، وجغرافى المدن خاصة ، أن يتصور اقتراحا أشد خطأ وانحرافا وسخفا .

وإن من الخير لنا والأجدى ، بل والضرورى ، أن تختفى هذه النغمة السطحية البلهاء والجهول وتنقرض إلى الأبد من حياتنا الفكرية ، نغمة عاصمة جديدة ، فهى إن دلت على شئ فإنما تدل على أن الجهل ، الجهل المسلح ، لا يحكم ويتحكم فحسب ، بل ويخطط ويصمم أيضا . ذلك أنها ليست تخطيطا مفكرا بقدر ما هى انحرافة تخطيطية ، ليست مخيلة جريئة أو رؤية جديدة بقدر ماهى شطحة خيال مريض ونظرة تقليدية معوجة . فإن ما تحتاجه مصر ليست عاصمة جديدة ، بل خريطة جديدة . والمطلوب ليس نقل العاصمة وإنما ضبط العاصمة ، ليس عاصمة جديدة بل «عاصمة مغلقة» كما سنرى على الفور .

عاصمة مغلقة

إن الخطأ فى القاهرة ليس فى موقعها كعاصمة، ولا هو فى عاصميتها كمبدأ فما من شك كما رأينا فى أنها بكل مقياس وعلى أى أساس العاصمة الطبيعية المخلدة لمصر الخالدة . وإنما الخطأ فى القاهرة أنها تجاوزت السقف الأعلى لحجمها الأنسب سواء بالنسبة لموضعها المحلى أو لحجم سكان الدولة. بصيغة أخرى، المشكلة فى القاهرة هى مشكلة إفراط الحجم، إفراط العاصمية يعنى . فمصر الآن كما رأينا قد تعانى أو لا تعانى من إفراط المدنية، ولكنها بكل تأكيد تعانى إلى درجة المرض من تضخم العاصمة المفرط.

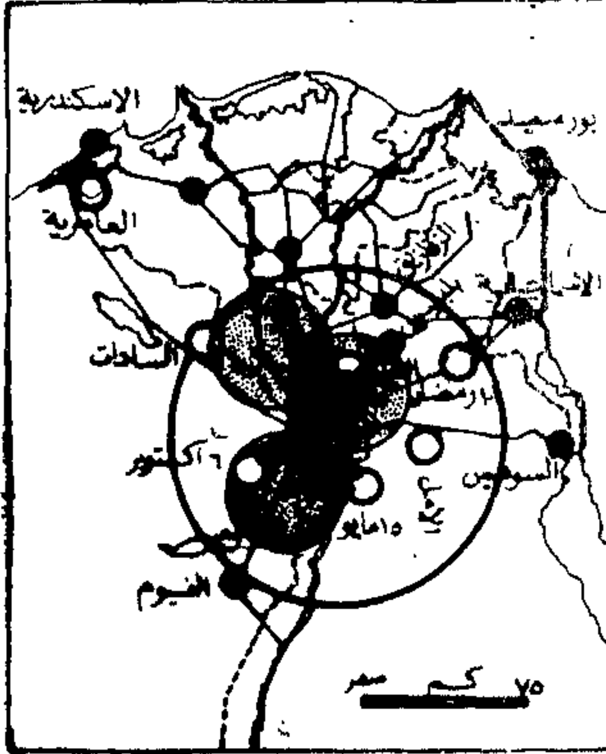
وليس هذا دفاعا عن سلبيات القاهرة وسوءاتها وأخطائها ومشاكلها العمرانية الفادحة، ولكن القاهرة على علاتها وعللها وعيوبها ضحية سوء التخطيط أو بالأحرى غيابه. العيب ليس فى القاهرة ، ولكن فينا ، فإنما القاهرة ما نفعل (أو ما لا نفعل !) . ولقد قيل ، ربما بكثير من سخرية مريرة ولكن بغير قليل من حق ، إنه لو كان فى الامكان بناء السد العالى عند القاهرة لفعلنا (أو بالأصح لفعلوا) ! والمشكلة المأساوية هى أن الحجم بطبيعته ظاهرة تراكمية ، ولهذا فكل تأخير فى مجابهتها يزيدها تفاقما إلى أن يصبح كل حل محكوما عليه بالإجهاض المتكرر .

من المضاعفة إلى التنصيف

ما الحل إذن ؟ يمكن أن نحصر «الحلول» الممكنة والمطروح بعضها فعلا فى ثلاثة : المضاعفة ، التثبيت ، التصنيف . فأما الأولى ، فلقد يبدو غريبا جدا أن يدعو أحد إلى مضاعفة حجم العاصمة أو إلى المزيد من نموها وهى تكاد تنفجر على نفسها من التخمة ، ولكن هناك بالفعل من يفعل ، بل والذى يفعله هو تخطيط «دعه يمر» الراهن .

المضاعفة

فآخر طبعة من التخطيط المستقبلى الرسمى للعاصمة تفترض ١٦,٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، وتعتزم أن تحيل أقليم القاهرة الكبرى بأسره إلى منطقة حضرية بنسبة ١٠٠٪ . وعلى هذا الأساس قسمت الخطة النمو المرصود إلى عدة قطاعات بعضها داخل المنطقة المبنية الحالية وبعضها خارجها ، بعضها على الأرض الصحراوية وبعضها فى الأراضى الزراعية . ثم يضاف إلى هذا المدن السبع الجديدة ١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، ١٥ مايو ، الأمل ، العبور ، بدر ، السلام .



شكل ١١ – القاهرة الكبرى كمركز ثقل الصناعة والزراعة فى مصر : محور الصناعة بقطبيه الشمالي والجنوبي ، وأقليم الزراعة العاصمية بخصوصه الثلاثة الألبان في المنوفية والفواكه في القليوبية والخضر في الجيزة . المدن الجديدة حول القاهرة من العاصمة وليست فيها . الدائرة الكبري ونصف قطرها ٧٥كم تمثل الدائرة الحمراء أو الدائرة المغلقة .

وأخيرا فإن هذا النمو فى مجمله سيتم على ٥ محاور : غربى على طريق ٦ أكتوبر – مدينة السادات ، وشمالى شرقى على طريق القاهرة – بلبيس ، ثم محور القاهرة – السويس ، ومحور القاهرة – القطامية – العين السخنة ، وأخيرا محور القاهرة – حلوان.

ولن نتوقف هنا طويلا عند هذه الخطة والخريطة أو التصورات والتصميمات ، ولكن مبدأ السماح بأى نمو إضافى فى حالة القاهرة قد بات قطعة ليس إلا من جنون الضخامة والعظمة megalomania ، سوف تسير بالقاهرة الحضرية على طريق الانقراض كالبؤبؤ، مثلما تسير مصر السياسية الآن على طريقه كالديناصور (أو لعله العكس : هذه الديناصور وهذه البؤبؤ !) .

ولايقال إن هذا النمو استثمار للامكانيات الاقتصادية للحجم حيث لا يتوافر مثلها قط فى أى اقليم من مصر ، فليس هذا إلا عودا من جديد إلى مبدأ الوفورات الخارجية القصير الأمد (والنظر) . وإذا كان جغرافي كبير حصيف مثل فوست لم ير مانعا أن تصبح لندن نصف سكان بريطانيا يوما ما ، فتلك كانت كبوة جواد عاثر ، بينما أخذت لندن نفسها تحجم نفسها بنفسها وتلجم رأسها بيدها .

التثبيت

فإذا ما انتقلنا إلى التثبيت كبديل ، فإنه يعنى وضع «سقف» أعلى لنمو العاصمة و«أرضية» سفلى لنمو المراكز الاقليمية . ولقد كان هذا بالفعل رأينا حتى سنة ١٩٧٠ حيث قلنا «لتكن ملايين القاهرة الكبرى السبعة – وهى تجسيد مشرف للعزة الوطنية ولتقدم مصر وفخر لكل مصرى بما فيه الكفاية جدا – لتكن إذن السقف النهائى ، ولنترك الفرصة لرفع أرضية أقاليم مصر» . وعلى ذلك الأساس دعونا إلى إعلان مدينة القاهرة الكبرى ، وربما الاسكندرية الكبرى كذلك ، «مدينة مغلقة» للتنمية لمدة عشر أو حتى خمس سنوات مؤقتا (١) .

غير أننا نجد الآن أن أوان تثبيت حجم القاهرة قد فات ، حيث تجاوزت هى كل الحدود وبات هو حلا سلبيا لا يكفى . فلم يعد هناك حل سوى التنصيف ، لأن القاهرة بحجمها وشكلها الراهن ليست مشكلة مزمنة فحسب، ولكن أيضا غلطة مستمرة متصاعدة. إن التنصيف الآن أصبح الشكل الوحيد الجذرى والفعال لضبط نمو العاصمة، وضبط نمو العاصمة هو مفتاح التخطيط الاقليمى فى مصر بمثل ما أن ضبط النسل هو مفتاح التخطيط القومى بها . هذه – ولا سواها – هى نقطة البدء فى أى إصلاح أو حل .

لقد وصلنا الآن ، بل من قبل كثيرا ، إلى نقطة الانعكاس ، بمعنى أنك مهما وضعت فى القاهرة من مشاريع إسكان ومواصلات وتخطيط ... إلخ ، فلن تحل مشكلتها بحال ، وإنما تضاعفها . فكل مشكلتك الحالية مع القاهرة هى أنك إنما تحاول بوعى أو دون وعى أن تحيل خطا إلى نقطة ، قطرا إلى قطرة ، دولة إلى مدينة ، وطنا إلى عاصمة . وتلك خطة تتجاوز الخطأ إلى الخطيئة . أما الحل ، حل مشكلة القاهرة مثلما هو حقا حل

---

(١) شخصية مصر ، ط ١٩٧٠ ، ص ٤١١ ، ٤٠٧ .

مشكلة مصر نفسها ، فهو القسمة على اثنين ، أن تبعد نصف سكان القاهرة منها . بذلك، وبه وحده ، تصح القاهرة وتصح مصر ذاتها .

إننا ندعو – على ضوء الشخصية الأصيلة لمصر – إلى تصفية المركزية العاصمية وإعادة توزيع القيم الاقليمية فى شبكة متكافئة حضاريا وبشريا واقتصاديا حتى نتحاشى خطر التخمة وانفجار الشرايين فى الرأس – العاصمة – والشلل الزاحف ولين العظام فى الأطراف – الأقاليم . وبتحديد واضح ووضوح تام ، المطلوب تخفيض حجم القاهرة الراهن إلى نحو النصف ، قل فى حدود ٧ ملايين .

ولهذا التنصيف بطبيعة الحال جانبه الآخر بعد تحجيم وتحديد حجم العاصمة وتصفية الحجم الزائد ، وذلك هو تحويل تلك الزيادة تباعا إلى الأقاليم . فتنصيف العاصمة يستتبعه ويكمله تثنية أو مضاعفة أحجام المدن الاقليمية . تنصيف العاصمة ، يعنى ، هو تثنية وتكثيف الاقليمية ، هو وحده مفتاح الحل الاقليمي وبداية الاقليمية الحقيقية فى مصر. وبديهى بعد هذا أن العملية كلها قطعة من الاستراتيجية القومية والاقليمية العظمى، تتطلب إذا ما اتفق عليها من حيث المبدأ أبحاثا ودراسات مكثفة مفصلة فى الوسائل والخطط والتوقيت والتوزيع .. إلخ .

استراتيجية التنصيف

غير أن هذا أدخل فى موضوع الاقليمية فى مصر الذى نعرض له بعد قليل .أما إذا ركزنا هنا على الحد الأولى من المعادلة أو العملية ، التنصيف ، فدعنا لا ننسى بديهية أولية، وهى أننا إذا كنا جادين حقا فى الدعوة إلى إعادة توزيع السكان والكثافة السكانية فى مصر وإعادة رسم خريطتها، فإن تحديد حجم العاصمة هو أول وأفعل مراحل هذه العملية ، ويعد هذا فإن وضع حد أعلى لحجم العاصمة ليس بدعا ولكنه مبدأ معترف به عالميا ومطبق الآن فى كثير من الحالات ، مثل موسكو ولندن .

إننا لسنا من أعداء الحجم فى ذاته ، فتلك مدرسة رومانتيكية عتيقة غير جادة فى تخطيط المدن . ونرفض أكثر منها بالقطع الدعوة إلى تفتيت المدن الضخمة إلى تراب من المدن القزمية ، فهى شر من أسوأ أنواع التضخم المدنى . ولسنا نرفض – حتى – القول بأن الاتجاه العالمى الحديث التلقائى فى حضارة العصر هو نحو المدينة الضخمة، ونؤمن

(1) Smailes, Geography of towns, p. 38.

بأننا نعيش فى عصر المدن، وعصر المدن الكبرى بالتحديد . فللحجم فوائده وخدماته ووفوراته وضروراته الحقيقية . غير أن مزاياه تتحول إلى مثالب ووفوراته الخارجية إلى خسارات داخلية محققة ، بعد نقطة معينة (مشكلات المواصلات والايجارات ، التزاحم ، الأسعار ، الأنفاق الأرضية ... إلخ) .

وإذا كانت هذه النقطة غير محددة تماما أو ثابتة، فإن ٥ ملايين نسمة - مثلا - حجم يكفل كل وأرقى مرفهات وثمرات الحضارة الحديثة المتصورة، فضلا عن ضروراتها. أكثر من هذا يغدو كما فقط، مجرد وحدات متكررة تضاف إلى الوحدات القائمة دون أدنى فائدة ملموسة أو جدوى اقتصادية أو تغير كيفى (تماما كما فى مصانع النسيج بعد حد معين) .

أسوأ من هذا ، أيضا ، أن المدينة تتجاوز «المقياس الإنسانى» ، أى أن حجم المدينة يتجاوز حجم الإنسان ككائن عضوى له طاقته الطبيعية المحددة على الحركة والتنقل والعمل ... إلخ، وفى هذا الصدد ، فقلما نتذكر أن القاهرى العادى - تماما كاللندنى أو الباريسى - قلما تزيد معرفته المباشرة والمعقولة بمدينته ، بإستثناء قلبها التجارى الذى هو القاسم المشترك الأعظم وأداة الوصل والجمع الحقيقية بين جميع أبناء وأحياء المدينة، قلما تزيد على الحى الذى يقيم فيه أو ربما اثنين أو ثلاثة تنقل بينها تباعا على مدى حياته بها . وفيما عدا هذا فإنه يكاد يكون غريبا فى أى حى آخر ، بل ويبدو ويعد كذلك فيه بالفعل ، كما لو كان من مدينة أخرى أو فى مدينة أخرى فلماذا ، وما المصلحة؟

إن القاهرى ، ككل أبناء المدن عامة والمدن الكبرى خاصة، إن اتصف بصفة «المجهولية anonymity» بالنسبة لمعظم الناس ، فإن معظم مدينته تتصف بالنسبة له بأنها «أرض مجهولة terra incognita» . فلماذا، مرة أخرى، هذه الضخامة المفرطة ؟ لتكن قاهرة الملايين السبعة إذن هى الهدف النهائى والحد الأقصى لقاهرة المستقبل القريب والبعيد والأبعد وإلى الأبد .

وانطلاقا من هذا المنطق ، لابد أولا وعلى الفور من إعلان القاهرة الكبرى مدينة مغلقة إلى مالا نهاية ، فلا يضاف إلى وظائفها الراهنة - والمدينة أية مدينة ليست إلا حزمة من الوظائف فى التحليل الأخير - لايضاف جديد أو زيادة ، وذلك تمهيدا لتصفية الزيادة تدريجيا بحسب خطة مدروسة موقوتة تنسق بين ضرورات الصيانة والتعويض على المدى القصير وبرنامج الاحلال والتحويل إلى الأقاليم على المدى الطويل . وبديهى أن تحقيق هذا لابد أن يشمل كل وظيفة من حزمة وظائف العاصمة ، لاسيما الصناعة بقوة عملها والإدارة بجيش موظفيها .

ومن الصناعة بالذات ، فإن كل الأدلة تشير إلى أنها قد تجاوزت نقطة التشبع فى العاصمتين حتى أصبحت من أخطر معوقات الحياة فيهما ازدحاما وضوضاء وتلوثا . وعلى سبيل المثال أكان حتما أن تصل نسبة التلوث فى الجو والبيئة إلى حد الخطر فى قطاع حلوان – المعادى جنوب القاهرة الكبرى وفى قطاع المكس – الدخيلة غرب الاسكندرية الكبرى حتى تقتنع صناعة الأسمنت بالتوقف عن التوسع فى الأولى وحتى تدرك الثانية أن التوسع الصناعى صار خطرا عليها كما حدث وكما كشف تقارير مؤخرا ؟ إن إيقاف نمو الصناعة بجميع أشكالها ومستوياتها فى العاصمتين يجب أن يتقرر ويبدأ فورا وبلا أدنى تأخير . وهذا مبدأ استراتيجى باتت تعترف به كل دراسة علمية عن مصر فى الداخل أو الخارج .

عاصمة سياسية فحسب أو أساسا

ومن هذا المنظور ، فإننا نتقدم خطوة أخرى لنضيف إلى تحديدنا لحل مشكلة القاهرة مزيدا من التفصيل ، فنقول إن الحل الحقيقى إنما هو أن تصبح القاهرة عاصمة مصر السياسية فقط وأساسا ، لا عاصمتها السكانية والصناعية والتجارية والإدارية وما لاندرى من الوظائف الأخرى . والغريب أنه فى الوقت الذى تحشد فيه الصناعة والمدن الصناعية الجديدة فى القاهرة وحولها حشدا ، كمشروعات المدن المليونية أو نصف المليونية الجديدة السبع حولها ، يخرج علينا اقتراح العاصمة الجديدة ليجرد القاهرة من جوهر مبررها ووظيفتها الأصلية ألف سنة وهى الوظيفة السياسية .

والمتناقضة هنا هى أنك تريد أن تنقل الوظيفة الصواب من المكان الصواب إلى المكان الخطأ ، بينما تخلق الوظيفة الخطأ للعضو الخطأ فى المكان الخطأ . وبدلا من أن تفصل الصناعة عن السكان (القاهرة) ، تريد أن تفصل السكان عن العاصمة (مشروع العاصمة الجديدة) . والصحيح هو أن تفرغ العاصمة من الصناعة بدل أن تفرغ الأمة من عاصمتها.

ولامفر من الاعتراف هنا بأن كثيرا من وظائف العاصمة الراهنة ثم توقيعه فيها لأسباب غير وظيفية تماما كدولة الموظفين ، أو غير مقنعة تماما كالمليون تلميذ ، أو غير حتمية كالصناعة الثقيلة، أو غير منتجة كمئات الآلاف من الباعة المتجولين

والمتسولين وأصحاب الحرف غير الواضحة .. إلخ . فليس من المفهوم حشد أغلبية الموظفين بالدولة في العاصمة التي هي - كما ينبغي إداريا - مجرد مكتب رئيسي كما رأينا . كذلك فليس معقولا أن نحشد الصناعة بالذات وبكل أنواعها في القاهرة وحولها ، فهي أس الداء وجذر المشكلة .

أضف أن نسبة كبيرة من رقعة القاهرة الكبرى هي من مدن العشش والصفيح والأكواخ الرثة غير الصحية ، مما يؤكد أن المتروبوليتانية هنا هي إلى درجة معينة عملية نقل لبروليتارية الريف لتتحلق حول العاصمة كبروليتارية مدن ، وأنك إنما تنقلهم من القرى والعزب في قلب الريف المكشوف لتحشدهم بكل تكديس في عشش الضواحي على أطراف المدن . أيضا ما قيمة وجدوى أن يكون ٨٠٪ من المهاجرين إلى القاهرة من الأميين ؟

ومما يؤكد هذا ويرتبط به أن القاهرة نمت لنفسها بضع ظاهرات غير مألوفة في المدن الكبرى إن لم تكن معكوسة حقا . فالشائع مثلا في كثير من مدن العالم وعواصمه الكبرى أن بعض الناس يعمل فيها ولكنه يسكن في الريف أو في المدن الصغيرة حولها ، وبينهما ينتقل كل يوم . ولكن العكس ملحوظ في القاهرة : كثيرون - موظفون غالبا - يسكنون في القاهرة ولكنهم يعملون في المدن الاقليمية البعيدة بعد طنطا مثلا ويسافرون بينهما يوميا . فكأن العاصمة هنا مكان سكن لا عمل .

كذلك فإن مدن العالم الثالث تنقد بإستمرار على ضخامتها في حين لاتعرف الأساس الوظيفي الصلب الممثل في الصناعة : أما القاهرة فقد وصلت إلى حالة عكسية ، لا لأن هنا عاصمة تغص بالصناعة ، ولكن لأنها تحتوى الصناعة الثقيلة بالذات ، في حين أن صناعات العواصم عادة صناعات استهلاكية خفيفة أو راقية ... إلخ . بل الملاحظ إلى حد ما أن صناعتنا غالبا تتبع السكان ، وسكان المدن الكبرى بالطبع والعاصمتين بالذات ، أكثر من أن يتبع السكان الصناعة ، أي أن الصناعة كعامل توقيعي لا تمثل ضابطا أوليا تماما ، بل تأتي بدرجة ما وظيفة تابعة ، وتابعة للوظيفة الإدارية في النهاية لأن هذه هي أصل معظم مدننا الرئيسية في البداية .

لا للمدن الجديدة

فإذا ما انعطفنا على خطة إيقاف نمو العاصمة بما في ذلك منع التوسع العمرانى وضبط الهجرة ، فأولا وقبل كل شئ يجب أن تتوقف فورا «لعبة المدن الجديدة» حول العاصمة حيث أصبحت كلعبة الجامعات الاقليمية : كم بلا كيف ، ونمو بلا هدف . والمدن الجديدة من حيث المبدأ سياسة سليمة تماما ولا غبار عليها إطلاقا لنقل السكان أو توجيه النمو خارج العاصمة ، وهى مطبق وبنجاح منذ عقود فى لندن الكبرى . غير أن الشرط الجوهرى هو ألا تكون هذه المدن الجديدة مجرد ضواح أو توابع ضخمة « satellite cities » أو «منامات» أى مدن نوم dormitory towns على أطراف المجمع العاصمى ، وإلا لكنا نقنن توسعه ونشجع فرط تضخمه ، ولكنا بذلك نتلاعب بمبدأ ضبط حجم العاصمة .

وضمان هذا أن نحدد دائرة معينة القطر ، لتكن تسميتها الاصطلاحية «الدائرة الحمراء» مثلا، بحيث تترك فاصلا ثابتا ودائما بين أقصى أطراف العاصمة الراهنة وأدنى أطراف تلك المدن الجديدة مهما تمددت مستقبلا . وفى تقديرنا أن هذا الفاصل ينبغى أن يكون ٥٠ كم مقيسة من آخر أطراف القاهرة الكبرى ، أو ٧٥ كم مقيسة من قبلها فى ميدان التحرير مثلا . داخل هذه المنطقة الحرام أو المحرمة لاتوضع طوبة على طوبة قط .

فإذا ما طبقنا تلك الحدود ، فلن تقع خارج الدائرة من بين المدن الجديدة السبع التى بدأ إنشاؤها حول القاهرة سوى مدينة ١٠ رمضان والمدينة المسماة بالسادات عند الكيلو ٨٤ . فهذه وحدها التى يُسمح لها بالاستكمال والاستمرار (بعد تغيير اسمها إلى اسم جغرافى لائق) . أما البقية فهى من القاهرة وإن لم تكن فيها، أو هى فى القاهرة وإن تكن على الرمل . لذا تلغى على الفور ، تُجمد أولا ، ثم تُصفى تدريجيا كجزء من خطة التصفية الكبرى .

ليس المطلوب إذن حلقة من المدن الجديدة حول القاهرة حتى لا تنفجر على نفسها من الداخل ، ولكن المطلوب حلقة بلا مدن جديدة على الإطلاق حتى لا تنفجر على نفسها إلى الخارج . وليس المطلوب مدينة مغلقة فقط ، ولكن دائرة مغلقة أيضا . باختصار ليس المطلوب مدنا جديدة ، ولكن مدينة منصفة . ولا القاهرة الكبرى هى

المطلوب ، وإنما القاهرة الصغرى - جنبا إلى جنب وشرطا مع الاقليمية الكبرى ، نقطتنا التالية .

الاقليمية

الاقليمية ، أو الريچيونالزم regionalism ، هى ببساطة أن يتألف الوطن من اتحاد قوى من الأقاليم الحية الناضجة الناجحة التى توفر حياة غنية متنوعة مليئة بالفرص المادية والحضارية لأبنائها بحيث يشارك أبناء الوطن جميعا فى مستوى متقارب بقدر الامكان من المعيشة والحضارة والامكانيات (١) . وليس فى هذا تحقيق للعدل والكفاية الاقليمية داخليا فحسب ، بل إن فيه أيضا قوة وسلامة للدفاع الوطنى فى حالة الخطر الخارجى ، وهو اعتبار أكثر احتمالا وخطرا منه فى أى وقت مضى بعد أن صارت مصر قوة لها أعداؤها ، بل إنه اعتبار كان يمكن أن يوضع موضع التنفيذ كما علمتنا حرب السويس وكما أكدت بقوة أكثر حرب يونيو الاقليمية باختصار ، هى شرط صحة الجسم الوطنى فى مجمله .

والاقليمية بهذا هو الوجه الاخر للمركزية أو العاصمية ، فالعلاقة بينهما حتمية وتوازنية . وليس من الضرورى أن يتعارض الوجهان فى المجتمع المتزن السليم التركيب عمرانيا وحضاريا ، بل المفروض أن يكون بينهما توازن دقيق . ولكن إذا تطرف أحدهما فلابد أن يكون ذلك على حساب الآخر ، فتصبح العلاقة بينهما عكسية نصا . والخطر دائما هو أن تتطرف المركزية بالذات نحو إفراط العاصمية بدرجة أو بأخرى ، والضحية بالتالى هى الأقاليم والريف التى تضمحل حينئذ وتضمر بالدرجة نفسها .

ولا مفر من أن نعترف بتخلف الأقاليم فى مصر وتدهورها وبإحباط الريف وتردى مستوى الحياة فيه إلى مستنقع حضارى راكد آسن . ولابد أيضا أن نقرر أن هذا التخلف وهذا الاحباط إنما يرجع مباشرة إلى تضخم واكتناز العاصمة المتخمة المنهومة واستئثارها بكل أجهزة وأدوات ووسائل الحضارة الحديثة ومرفهاتها دون سائر الأقاليم والريف . وتفاهة ، ولا نقول حقارة ، القرية المصرية العادية ، فضلا عن المدينة الاقليمية العادية ، لا يمكن أن تنفصل سببيا ووظيفيا عن عظمة وشموخ العاصمة العاتية .

(1) Dickinson, City region and regionalism, Lond., 1947 . p. 7 - 12 .

فهناك شعور عام ، بل هي حقيقة واقعة إلى حد صادم ، أن ثمرات الحضارة الحديثة وتسهيلاتها تحجب عن أبناء الأقاليم والريف لتكدس حتى التخمة في العاصمة أو العاصمتين . وتكاد المقولة القديمة «أهل الكفور ، أهل القبور» تصدق على ريفنا كله ، كفورا وغير كفور ، في أكثر من معنى . إنه برمته «كفر» واحد حضاريا ، «كفر القاهرة» كما سبق . ولذا فلا علاج لإجهاض الريف وإحباط الأقاليم هذا إلا بتحديد وإيقاف نمو القاهرة .

إن مصر ، نحن نستخلص ، لم تعرف الاقليمية كفلسفة مكانية طوال تاريخها الاستبدادي الاقطاعي ، لم تعرف إلا اللاإقليمية irregionalism الوائدة التي تركت أقاليمنا مجرد «صحراء حضارية» وريفنا مجرد «صحراء خضراء» كما قد نقول . وفي مجتمع بدأ يأخذ بالتخطيط الاشتراكي ، أو هو يدعي ذلك ، ينبغي أن يكون مفهوما لنا أن المركزية العارمة في شكل العاصمة الطاغية ليست إلا الترجمة المكانية للاقطاع والرأسمالية ، بينما أن الاقليمية المتوازنة هي لا شئ إن لم تكن «اشتراكية المكان» ، وأن اللاإقليمية في حقيقتها ليست إلا نظام الطبقات استلقى على الأرض .

وليس صدفة أن أول مرة تتحقق فيها الاقليمية بالمعنى الصحيح ونعرف فيها الحكم المحلي الرشيد نسبيا هي أول مرة تتحقق فيها نهاية الاقطاع وحكم الملاك ، وذلك منذ «ثورة يوليو» ، وإن عدت فكرة إقامة صناعة الغزل والنسيج بعيدا عن العاصمة في المحلة الكبرى في الثلاثينيات طلائع مبكرة وإرهاصات رائدة ولكنها ضيقة . على أن الحصاد كله مازال بعيدا جدا عن الهدف المنشود والحل الجذري . بل إن القاهرة الكبرى تركت لتحقق أكبر وأخطر تضخمها في السنوات العشرين الأخيرة ، حين كنا ننتظر العكس .

اشتراكية المكان

هذا ، وليست الاقليمية أو اللاإقليمية سياسية فحسب ، بل واقتصادية وأدبية كذلك . لذلك نجد أن الحكم المحلي لا يعود إلى الأقاليم وحده بل ومعه الانتاج والصناعة والثروة والملكيات ، كما أن الفنون الشعبية والآداب الفولكلورية التي طال إهمالها بل واحتقارها ، بدأت تجد تقديرها والاحترام . ولم تعد السلطة والنفوذ والثروة والانتاج والفنون والآداب مركزة تماما في العاصمة بل أخذت تنتشر في لامركزية واضحة خلال كل خيوط الشبكة القومية . غير أن هذه البادرة لم تزل هي الأخرى في المرحلة الجنينية ، ولم يتجاوز الحكم

المحلى حد الإدارة المحلية إلى الحكومة المحلية أو يزد عن مجرد زرع بعض الطغاة الصغار فى كل محافظة باسم توزيع السلطة المركزية.

وإذا كانت الدولة التى تدعى الاشتراكية تأخذ بقوة بالتخطيط القومى ، فإنها لا يمكن ولا ينبغى أن ترى فى التخطيط الاقليمى ، الذى هو ببساطة التوزيع الجغرافى للخطة القومية ، ترفا كماليا أو بذخا غير اقتصادى كما تفعل بعض الدول غير الاشتراكية . والملاحظ حتى الآن أننا نبدى أشد الاهتمام بالتخطيط القومى ولا نتعامل مع التخطيط الاقليمى إلا بإستخفاف كحلية زخرفية لمجرد استكمال الشكل . وبينما نما التخطيط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية عندنا نموا مشجعا ومرضيا بالقياس النسبى ، مازال التخطيط الجغرافى والتنمية الاقليمية مهملة إلى حد مثير . وهذا كله تناقض (غير) منطقى، ولكنه منطقى جدا مع التناقض الأكبر بين المركزية والاقليمية وبين العاصمة والريف .

هذا ، وعادة ما يعترض أعداء التخطيط الاقليمى (ظاهريا باسم التخطيط القومى ، ولكن حقيقيا بمنطق دعه يمر) يعترضون على التنمية الاقليمية بأنها غير اقتصادية ، وأن للعاصمة الضخمة وفوراتها الخارجية وبناءها التحتى الجاهز ، بعكس أقطاب التنمية الاقليمية التى ستبدأ كل شئ من الصفر تقريبا . لكن هذا مرفوض علميا ، لأنه منطق الحلقة المفرغة : لا تنمية إقليمية لغياب الأبنية والأجهزة التحتية ، ولا أبنية وأجهزة تحتية لغياب التنمية الاقليمية ! (١) .

كما تسعى اشتراكيتنا المقولة أو مقولتنا الاشتراكية إذن إلى تذويب الفروق بين الطبقات الاجتماعية ، ينبغى أن تعمل على تذويب الفروق بيت الأقاليم الجغرافية. وفى مقابل إعادة توزيع الثروة بين الأفراد وبالموازاة معها ، ينبغى أن تتم إعادة توزيع الثروة والحضارة والخدمات بين أقاليم الدولة . لابد ، يعنى ، من إعادة بناء أقاليمنا وإعادة تأهيلها re-habiliation إلى أقصى حد ممكن وبدون أدنى تحفظات أو ذرائع .

ومن الناحية الأخرى فكما أن العدالة الاجتماعية لا تعنى المساواة المطلقة التنميطية بل العدل فى تكافؤ الفرص بين الأفراد، فكذلك لا تعنى العدالة المكانية مساواة كل بقعة فى

(١) راجع الجزء الثالث ، ص ٦٣٤ – ٦٣٨ .

الدولة بمثيلاتها، وإنما المقصود تكافؤ الفرص بين الأقاليم حتى ينمو كل منها بحسب مواهبه الجغرافية الكامنة وإمكانياته الطبيعية ، بعيدا عن ضغوط الاندفاع التاريخى أو القصور الذاتى أو المواقع والمزايا التراكمية المكتسبة .

من هنا وهناك ، وفى المحصلة الصافية ، وعلى أى الأحوال ، فلا مفر من أن تتحول العاصمة الطاغية بالتدريج وحسب الخطة الموضوعة إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب ، تحويلا لشرايين الحياة إلى الأقاليم والمدن الاقليمية والريف العريض ، إلى أن تتخلق فيها ومنها تلك الوحدات الحية القوية النابضة .

فى التخطيط الإقليمى

حسنا إذن ، كيف الآن نعيد بناء أقاليمنا وتعيد خلقها من جديد ؟ كيف ، يعنى ، نحقق الاقليمية عمليا على المستوى التنفيذى ؟ كيف ، باختصار ، يكون التخطيط الاقليمى ؟ إن أقاليمنا هى مجمل الأقاليم الادارية المنظمة فى تقسيم إدارى متراتب ، وكل إقليم يتألف بدوره من قاعدة عريضة هى الريف ورأس حاكم هو العاصمة الاقليمية . من ثم فإن للتنمية الاقليمية ثلاثة أبعاد جوهرية تتداعى على هذا الترتيب : إعادة بعث وإحياء المدن والعواصم الاقليمية ، إعادة بناء القرية ، إعادة تخطيط هيكل التقسيم الإدارى .

المدن الاقليمية

هذه ، إذا بدأنا بالرأس ، هى قمم الحياة المجتمعية الاقليمية ونقط التبلور الحيوى فى أقاليم الريف وأدوات التكامل الوظيفى بينها . بغيرها لا أمل فى هز الريف ولا فى إعادة بناء أقاليمنا من جديد . ولهذا فمهما قلنا فلن نستطيع المبالغة فى خطرها وضرورتها الشرطية للتخطيط الاقليمى . وكما رأينا فإن هذه المدن والعواصم الاقليمية هى التى تعانى بشكل مباشر من طغيان العاصمة وتقف فى علاقة عكسية تماما معها حجما وثراء ودورا. ومن ثم فإن بعثها وأحياءها لن يكون إلا بإعادة توزيع الثروة القومية والتنمية القومية، المركزة الآن بعنف فى العاصمة بالدرجة الأولى، على رقعة الوطن جميعا. وهكذا نعود إلى حيث بدأنا ، وهو أن ضبط الخروج الريفى لمنعه يستدعى أولا ضبط النمو العاصمى والحد منه، وأنك لكى تخطط عند المنبع يجب أن تخطط أيضا وقبلا عند المصب.

عواصم التوازن

معنى هذا أننا نحتاج إلى أن نحول مدننا وعواصمنا الاقليمية الراهنة إلى ما يسمى «عواصم التوازن capitales d' e'quilibre » ، أى توازن ثقل العاصمة الوطنية وتحد من هيمنتها المطلقة . ولتحقيق هذا الهدف ، علينا أن نحول هذه المدن إلى «أقطاب للتنمية الاقليمية poles de developpement » فعالة ومؤثرة تعمل «كمغنطيس مضاد counter magnets» لجاذبية العاصمة (١) ، كفء لمقاومتها وتحييدها ، وتؤدى إلى تثبيت سكان الأقاليم فى بيئاتهم المحلية دون أن تحرمهم من فرص الرفاهية وأضواء المدينة التى تشعها العاصمة الآن وحدها . إن المكان الطبيعى للعناصر الممتازة والطموحة من أبناء الأقاليم هو إقليمهم ، فقط بشرط توفير تكافؤ الفرص . هذا أولا ، التنمية الاقليمية التى تحد تلقائيا من تيار الخروج الريفى والهجرة الاقليمية إلى العاصمة ، أى التنمية الاقليمية مع الزيادة الطبيعية الكاملة للسكان المحليين دون هجرة خارجة .

أما الثانية فهى ، على العكس وبالإضافة ، الهجرة الداخلة بالتهجير نقلا من فائض تنصيف العاصمة . فلما كان حجم القاهرة الحالى نحو ١٠ ملايين ، وهدف التنصيف المتفق عليه نحو ٧ ملايين ، فإن لدينا ٣ ملايين نسمة فائضا يحول إلى المدن الاقليمية القديمة والجديدة خارج الدائرة الحمراء المغلقة حول القاهرة . فحتى سنة ٢٠٠٠ مثلا ، وعلى أساس خطة مرحلية موقوتة مدروسة حتى أدق تفصيلة ، يتم نقل وتهجير هذا الفائض خطوة خطوة .

وقبل أن ننتقل إلى ضوابط وأحكام عملية إعادة التوزيع والتهجير هذه ثم إلى المراكز الاقليمية والمدن الجديدة ، فلن يفوتنا بالطبع أن هذه هى الفرصة التاريخية لتصحيح مورفولوجية القاهرة المختنقة نفسها ، وذلك بخلخلة كثافتها البنائية والسكانية خطوة خطوة مع ترحيل كل قطاع من سكانها المهجرين .

فكل المبانى الرثة والآيلة للسقوط فى القطاعات المحددة للتهجير لا ترمم ولا يعاد بناؤها إلى أن تنضج للهدم والإزالة ، لتخلى مكانها لمساحات خضراء وحدائق صغيرة أو ميادين ورحبات وساحات مفتوحة فى تضاعيف المنطقة المبنية . ومن الممكن تجميع مربعات سكنية بأكملها فى مثل هذه الحالات لتكون مربعا أخضر مفتوحا بين عدد من

(1) "Metropolitan development : counter magnets", Ekistics, May 1965, p. 268.

المربعات المبنية المشغولة . وعلى الطريق ، يمكن استغلال العملية لإعادة تقويم أو توسيع الطرق والشوارع الملتوية أو الضيقة . بإختصار ، عملية تحجيم القاهرة ستمنح حرية الحركة والمناورة كاملة لعملية كبرى موازية من إعادة تخطيط المدينة وتشكيلها على الأسس السليمة والعصرية .

ديموقراطية التهجير

أيضا ، وقبل أن نغادر القاهرة وهى تحت التنصيف إلى المدن الاقليمية وهى تنتظر التنمية بالتهجير المنقول ، لابد من وقفة عند عملية التهجير نفسها . لا إكراه فى التهجير ، لا تهجير بالقانون ، سواء فى منطقة الإرسال أو الاستقبال – هذا هو القانون الأساسى . فلا قسر ولا جبر فى نقل وتحويل فائض العاصمة إلى الأقاليم ، والعملية كلها اختيارية حرة ، بل ولا حتى منع للهجرة إلى العاصمة نفسها بقانون . فما ذاك بحل ولا محل له ، لاديموقراطيا ولا عمليا ، إنما الحل فى الضبط غير المباشر والتخطيط بالاقناع persuasive planning ، بالتخطيط عند المنبع قبل التخطيط عند المصب ، وذلك بأن تنتقل العاصمة – أعنى وظائفها وخدماتها ومرافقها ومزاياها – إلى الريف ، لا أن تمنع أنت الريف أن ينتقل إلى العاصمة .

إن محركات الهجرة من الريف والأقاليم إلى المدينة والعاصمة فى مصر أدخل كما رأينا فى باب عوامل الطرد منها فى باب عوامل الجذب ، أو هما على الأقل متكافئان ، وإفراط الحجم فى القاهرة يشير إلى أن هنا تجمعا مدنيا يستمد تضخمه لا بقوى الجذب الكامنة فيه فقط ولكن أيضا بقوى الطرد خارجه . ولهذا فإن الحل السوى هو الهجرة الديموقراطية ، بمعنى أن يتم أولا إنشاء التوسعات الجديدة المخططة فى مناطق الاستقبال ، كاملة على أفضل المستويات وجاهزة تماما لاستقبال المهجرين فى مستويات أفضل بكل تاكيد من مستوياتهم السابقة فى العاصمة . بالمثل يتم توفير وظائفهم وحرفهم وأعمالهم السابقة فى المقر الجديد ، مع تقديم مزايا محددة أكثر من مغرية سواء فى المرتبات والأجور أو الترقيات والأقدميات فضلا عن الامتيازات الأدبية بما لا يمكن مقاومته أو تجاهله . هذا بالطبع عدا التعويض أو البديل المادى السخى والمضاعف عن العقارات والملكيات السابقة المتروكة .

وعلى الجملة ، توضع قائمة محددة من القوانين واللوائح الملزمة الجادة بما يحقق إلى الأبد الأمن والأمان للمهجرين ويضمن لهم التحسن والتقدم المحقق فى الموارد ومستوى المعيشة ويقنعهم تماما بأن الهجرة مفيدة لهم بصورة إيجابية خارج كل حدود . عندئذ ينطلق المد من عقاله ، ويغدو الخروج سباقا وتدافعا بالمناكب حتى لقد يفوق الطلب العرض، بحيث تمول العملية نفسها بنفسها أساسا .

أقطاب التنمية

يبقى الآن جانب الاستقبال ، تبدأ الخطة بانتخاب عدد من أهم المدن الاقليمية للتركيز عليها بالتنمية والمشاريع والتسهيلات التى تصل بها إلى أحجام كبيرة مثل نصف المليون أو المليون ، لتصبح عواصم اقليمية كفئا ومصاب للهجرة الاقليمية من حولها وللهجرة القاهرية المنقولة إليها . وغنى عن التكرار أن تعد هذه المدن مسبقا إعدادا كاملا لحياة أفضل وأرقى وأكثر جاذبية وعطاء وعوضا .

غنى عن البيان كذلك أن العملية سوف تنتظم نقل شرائح سميكة من جسم بيروقراطية العاصمة المترهل، بكل عائلاتها وعائداتها ، إعمالا للحكم المحلى الحقيقى فى الأقاليم ، وبتوزيع وتوطين المصانع الجديدة والوحدات الضخمة من المشاريع الصناعية الكبرى بكل قوة عملها ، فضلا عن الجامعات الاقليمية ، مع ما يستتبع كل هذه الكتل السكانية المنقولة من شرنقة الخدمات الكثيفة تجارية وتعليمية وثقافية واجتماعية وترفيهية ... إلخ ، بهذا كله تنمو هذه المدن ككرة الثلج وإلى المستوى الذى يجعلها قادرة وكفئا على قيادة أقاليمها وبث الحياة العصرية فى أرجائها .

ورغم أن من أبرز أقطاب التنمية التى تطرح نفسها على المخطط العواصم الاقليمية الهامة بالدلتا مثل دمنهور وطنطا والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبنها وقليوب .... إلخ، إلا أن الأولوية المطلقة يجب أن تذهب إلى الصعيد . ليس فقط لأن معظم فائض تنصيف القاهرة مسحوب منه أصلا وعلى حساب تنميته ورخائه ، ولا لأنه يعانى على عكس الدلتا من تفريط المدنية إلى حد بعيد ، ولكن أيضا وأساسا لأن اقتصاد الأرض الزراعية يحتم تحجيم نمو المدن عموما فى قلب الدلتا فيما عدا

أطـرافها الغـربية والشـرقية القصـوى خاصـة تجاه منطـقة القـنـاة فى الحـالة الأخيرة .

أما الصعيد بجغـرافيته الطبيعيـة فيمثـل المحل الأمثل لتنميـة المـدن بكل سـخاء ومرونة وحرية ، وذلك أساسا على الضـفة الشـرقية حيث الصـحراء والرمـل بلا حـدود. هنالك يمكن مضـاعفة أحجام المدن الصـعيدية الكبرى أسيوط والمنيا وسوهاج إلى مـدن مليونية مع بداية القرن الحادى والعشرين . وفى هذه المدن تكفى ، كما أشرنا من قبل ، بضعة «كبارى» على النيل لا تكلف أكثر مما تكلف كبارى القاهرة الفاخرة لكى تفتح عالما جديدا أمام هذه المدن على الضفة الشرقية الفضاء . (١) ، والمعـروف أن هنـالك خطـة لتوسـع فى كبـارى النيل بالصعيد بحيث تتباعد بفاصـل قـدره ٦٠ كم على الأكثر .

إعادة بناء القرية

كما تتم إعادة توزيع المدن باتزان وعدالة على رقـعة الوطن ، تتم إعادة بناء القـرية داخل الهيكل الاقليمى. ففى هذا الهيكل، المملوء الآن بالفراغ الحضارى، المهمة الحقيقية هى بناء الأقاليم بريفها العريض وقراها وعزبها العديدة أو التى لا عديد لها، وذلك كقاعدة الأساس التى لا بديل لها ولا غنى عنها كمقياس وحيد للتقدم ولصلابة جسم الوطن .

فى البدء تأتى مشـكلة الحجـم والانتشـار . فعدد قرى مصر لم يزد كثيرا جدا فى الفترة الحديثة مع زيادة السـكان الهـائلة ، بقدر ما زاد متوسط الحجم العام عدة أضـعاف – توسع رأسى أكثر مما أفقـى يعـنى – فـمثلا بلغ عدد قرى مـصر حسب جومار أثناء الحملة الفرنسـية ٣٥٥٤ قرية ، وقـدر متوسـط حجم القرية بنحو ٥٨٤ نسمة فقط . أما الآن ففى تعداد ١٩٧٦ حين بلغ عدد سكان الريف نحو ٢٠,٥ مليون نسمة ، كان عدد القرى ٤٠٦٦ ، بمتوسـط حجم قدره نحو ٥٠٠٠ نسـمة ، أى نحو ٩ أمثاله أيام الحملة .

على أن تـوزيع الأحجـام الحقيقية يتفاوت بشدة بطبيعة الحال . فمثـلا هنـاك الآن ٢٤٥ قرية فئة (– ١٠٠٠) نسمة بنسبة ٦٪ من المجموع ، بينما تصل نسـبة القـرى فئة

---

(١) قارن قبله ، جـ٣ ، ص ٤٣٦ – ٤٣٨ .

(+ ٤٠٠٠) نسمة إلى ٤٣٪ ، وفئة (+٥٠٠٠) نسمة إلى ٤٩٪ وفئة (٤٠٠٠ – ٧٠٠٠) إلى ٣٦,٣٪ ، في حين بلغ مجموع القرى فئة (– ١٠٠٠٠) نسمة ٢٩٢ قرية بنسبة ٩,٨٪ ، أخيرا ، وإلى هذه القرى الأربعة آلاف ، ينبغي أن نضيف نحو ثلاثين ألفا من التوابع والملحقات الصغيرة من عزب وكفور ونجوع .... إلخ .

ورغم تضخم كثير من قرانا حاليا ، فيبدو أن متوسط الحجم الغالب لا يعد مواتيا لمتطلبات الحياة العصرية الجديدة بعامة ولا لأغراض التخطيط بخاصة . وبالنسبة للأخير، يختلف الحجم الأمثل من غرض إلى آخر . فالتخطيط العسكري يرى أن الحد الأنسب في حدود ٧٠٠٠ – ١٢٠٠٠ نسمة ، بينما يراه تخطيط الاسكان حوالي ٤٠٠٠ – ١٠٠٠٠ نسمة . وينخفض الحد إلى ٥٠٠٠ نسمة في نظر هيئة كهربة الريف وأجهزة التخطيط الاجتماعي ، بينما يصل إلى ٣٠٠٠ نسمة فقط عند التخطيط الصحي . وعموما يمكن القول إن المطلوب أولا هو عملية لم وتجميع للوحدات الصغيرة في أحجام أكبر ، أحجام ضخمة بما فيه الكفاية لأغراض الحياة الحديثة الفعالة .

بعد الحجم والانتشار ، تأتي عناصر الحياة الريفية وأدواتها الحيوية . ففي الريف المكشوف تأتي شبكة الطرق ووسائل النقل والمواصلات كضرورة أساسية . وفي تضاعيف القرى تأتي الميكنة والصناعات الصغيرة والبيئية والخفيفة وشبكة الخدمات الاجتماعية والتعليمية ... إلخ . وفي الكل تأتي كهربة الريف لا كمجرد إنارة وإنما أيضا كقوة محركة للصناعة والري والصرف .. إلخ (١) .

المسكن الريفي

ولكن فوق الكل بالتأكيد تأتي إعادة بناء القرية نفسها كجسم مورفولوجي أصبح علما على التخلف المادي وأسوأ علامة في جغرافية مصر البشرية . لقد اكتسبت القرية المصرية سمعة غير أثيرة وغير كريمة ، ولا نقول كريهة طوال التاريخ ، منذ صدمت رحالة العرب من الأندلس في العصور الوسطى فرموها ، للأسف ، بأقبح النعوت حين قارنوها بسوادها الطيني الكئيب بالقرية الأندلسية المشرقة الناصعة بطلائها الأبيض الحتمي النظيف ، إلى أن وصف شارل عيسوي الفلاح بأنه يشرب من الوحل ويعمل في الطمي ويعيش في الطين .

---

(١) جمال حمدان ، «إعادة بناء القرية» ، الطليعة ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٣٤ – ٤٢ .

إن القرية المصرية ، نخشى أن نعترف ، وصمة حقيقية في جبين مصر وتعد النقطة السوداء في وجه الأمة . وإذا كان الريف هو الذي بنى مصر المدن والعمران ، فإن القرية بحق بذرة ونواة مصر ، وهي أم المدينة . ولذلك فقد آن الأوان حقيقة لكي ترد المدينة دينها الريف وأن توجه من مكاسبها وفائض القيمة فيها ما يرفع القرية قرب مستواها ويضيق الهوة الحضارية السحيقة بينهما .

ولاشك بعد هذا في فداحة المشكلة . فنحن هنا بإزاء ماض ساحق وسحيق حقا ، وتراكم تاريخ ألفي هو من أسف عتيق بقدر ما فيه من عراقة وأصالة . ولعلها لم تكن مجرد مبالغة لفظية حين قال البعض إن ثقل المشكلة يعادل محصلة أكثر من ٤٠٠٠ قرية مضروبة في أكثر من ٤٠٠٠ سنة. غير أن المشروع ، دعنا نذكر ، لا يقل خطرا ولا خطورة في حياة مصر عن مشروع السد العالي ، بل إنه هو وحده المعادل الموضوعي للسد في كل إنجازات مصر العصرية المعاصرة ، وعلى هذا الأساس ينبغي أن يعامل .

وإعادة بناء القرية تنتظم تخطيطيا عدة أبعاد وعناصر . كأشكالها وأحجامها وخطتها وكثافتها ، يمكن أن تكون مجالا واسعا للاختلاف كما للتفاوت والابتكار . لكن عاملا واحدا بعينه نراه الفيصل وفصل الخطاب في مصير القرية الجديدة جميعا ، وذلك هو المادة الخام . فللطوب الأخضر ، أي اللبن ، مازال ، أنصاره والمدافعون عنه لميزاته الطبيعية العديدة خاصة الحرارية . غير أن نقطة ضعفه الخطيرة أنه بلا مواربة مادة غير حضارية على الإطلاق . ومهما غلف بالطلاء الأبيض أو غير ذلك ، فليست هناك مناقشة فنية أو غير ذلك يمكن أن تقنعنا به بيئة للسكن الإنساني الكريم في الثلث الأخير من القرن العشرين . بل لعله يكون النقطة السوداء في القرية المصرية جميعا .

والواقع أنه فيما عدا الوظيفة فإن الفارق اللاندسكيبي الجوهري بين صغار المدن الاقليمية وكبار القرى عندنا يكاد ينحصر في مادة البناء : الأولى تلبس عمارة من الطوب الأحمر ، والثانية عمارة من الطوب الأخضر . حتى ليوشك رفع القرية إلى مستوى المدينة أن ينحصر أساسا في تغير مادة بناء الأولى ، نكاد نقول - مجازا - في «حرقها» داخل

قمائن هائلة . (١) ومن الناحية الأخرى ، فمهما خططت فى كيان القرية ثم احتفظت بطوبها النيئ ، فأنت إنما تستبدل رثاثة أو بؤسا منظما مهندسا برثاثة أو بؤس فوضوى مرتجل .

وعلى أية حال ، ولحسن حظ الجميع أو غير ذلك ، فلقد حسم السد العالى الموقف ولم تعد المشكلة هى التخلص من الطين وإنما الحصول عليه . فحتى الطوب الأحمر أصبح فى أزمة ، وحتى المدينة أصبحت فى أزمة منه . لقد انتهى ، بإختصار ، عصر الطوب النيلى ، وبدأ بالضرورة عصر الطوب الرملى ، سواء ذلك بالنسبة إلى المدينة أو إلى القرية . ولعل مفتاح إعادة بناء القرية يكمن الآن فى هذه الخامة . المطلوب فقط هو العثور على صيغة اقتصادية لإنتاجها واستخدامها على مستوى البلد ريفا وحضرا . كذلك يمكن فى الأثناء وفى الأطراف استخدام الحجر مادة بناء لاسيما فى قرى أطراف الصعيد حيث تتوافر المحاجر .

وتكتسب إعادة بناء القرية فى الوقت الحالى خطورة مضاعفة وضرورة ملحة نتيجة للتغيرات الهيكلية العشوائية التى أخذت تتعرض لها فى السنوات الأخيرة . فمع الخروج الريفى المصرى إلى البترول العربى ، وذلك أيضا مع الانفتاح ، وصلت آثار النفط وعوامل تعريته إلى القرية المصرية فى أعماق الريف الذى خلخله وجوفه الانفتاح من قبل ومن بعد . فقد انتشرت حتى استشرت ظاهرة المبانى السكنية الأسمنتية حول كثير من القرى . وفى هذا بالتأكيد بعض تطورات إيجابية ، ولكن هناك جوانب سلبية عديدة وغير حميدة تتطلب التخطيط العاجل قبل أن تتآكل القرية المصرية وينهار توازنها وبناؤها الأصيل.

القرية مقياس التغير

ثم يبقى أخيرا أننا كثيرا ما نردد أن الفارق ضخم جدا بين القرية والمدينة عندنا ، ثم نعود فنقول إن مدننا أشبه بالقرى ، فى حين أن الفارق فى أوروبا محدود للغاية وأن قراهم تكاد تكون كالمدن . أهناك لبس أو تناقض ؟ كلا ، فالواقع أن الفارق بين القرية والمدينة فى كل من مصر وأوروبا فارق محدود ، وإنما هو فى أوروبا محدود إلى أعلى ،

(١) قارن قبله ، جـ ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٧٧ .

وعندنا محدود إلى أسفل ، بمعنى أن المدينة عندنا هى التى تهبط لتقترب من مستوى القرية ، والقرية عندهم هى التى ترتفع لتقترب من مستوى المدينة . فالتشخيص الصحيح للموقف هو أن الفارق الكلى بين كل من المدينة والقرية فى مصر وكل من المدينة والقرية فى أوروبا هو حقا الفارق الضخم . ولهذا فما أبعد المدى بين القريتين .

من هنا فإن القرية ، الريف ، هى التحدى الحقيقى فى مصر ، ولن تتغير مصر وتتطور جذريا إلا إذا تم هز الريف المصرى بجسمه الثقيل ، ولن يتغير وجه مصر تحت الجلد ، مالم تتغير القرية المصرية حتى النخاع ، وإلا إذا تم رفعها إلى مستوى المدينة . وبغير القرية الحديثة لن تكون الدولة العصرية ، ولن تصبح مصر دولة متقدمة لا نامية إلا يوم تهدم آخر قرية باللبن ، ولن تعبر البحر وتتحول إلى دولة «شمالية» إلا بدفن آخر «قبر سكنى» اسمه البيت الطينى . وإذا كان قد قيل على المستوى السياسى إن للانقلاب تاريخا فقط ، ولكن الثورة وحدها هى التى لها تاريخ وجغرافيا ، فيمكن أن يضاف أنها إذا كانت جغرافية مدن لا جغرافية ريف أصبحت إصلاحا فحسب . ولهذا يعود التخطيط الاقليمى ضد التركيز العاصمى وهو كلمة المستقبل ومفتاح استراتيجيته .

الهيكل الإدارى

الهيكل الإدارى ، أخيرا ، خطره هو أنه الإطار أو الوعاء أو القالب الذى تتم فيه التنمية الاقليمية بجميع جوانبها ومراحلها . ولذا يجب ألا يكون جامدا كالقفص الحديدى يخضع التنمية والمجتمع الاقليمى لحدوده الصارمة ، بل يخضع هو لظروفها ومتطلباتها ويتشكل بشكلها . مرنا ، يعنى ، ينبغى أن يكون ، يتطور مع تطور السكان والإنتاج والمواصلات وحضارة العصر ... إلخ . ورغم أن تقسيمنا الإدارى عرف كثيرا من التغيرات فى الفترة الأخيرة ، فإنه مازال يترك الكثير للتمنى .

ولكن لعل أضعف ما فيه هو أن وحدته الكبرى ، وهى المحافظة ، باتت أصغر مما يسمح بأن يخلق فى ظل حياتنا العصرية الحديثة وحدات إنتاجية أو مجتمعية أو بشرية قوية فعالة وقادرة على الحكم الذاتى . فالمطلوب الآن بصفة أساسية وجوهرية أقاليم أكبر مساحة وسكانا ومدنا لكى تكون أقدر اقتصاديا وماديا على إقامة المشاريع الحضارية الأكبر والتطلعات والخدمات الحديثة الراقية .

أسس التقسيم (١)

وأساسي جدا في مثل هذه الاقاليم أن ترتكز على مدينة كبيرة قادرة ، تلتحم التحاما كاملا بإقليمها وتكون بمثابة قلبه النابض ومنبع التقدم والتغيير . أما فصل المدن الكبرى كوحدات إدارية منفصلة ، على نحو ما كنا نفرق في السابق بين محافظات المدن ومديريات الأقاليم ، فتلك «موضة» قديمة بالية الآن كما هي خطأ تخطيطي فادح . والصواب والسائد حاليا هو أن نستغل هذه المدن الكبرى في خدمة الأقاليم بإدماجها في الوحدات الإدارية الجديدة الكبرى تأكيدا للارتباط الوظيفي الواقعي بينهما واستفادة منه وتقريبا للفارق بين المدينة والقرية .

وأساسي جدا بعد ذلك أن تخطط هذه الأقاليم حيث تكون متقاربة بقدر الامكان في الحجم والثقل ، سواء مساحة أو سكانا أو مدنا أو موارد أو تصنيعا ... إلخ ، من ناحية حتى تكون أقرب إلى التكافؤ والتوازن في القوة ، ومن ناحية أخرى لتحد من طغيان أو ضخامة أي منها بينها العاصمة يعني .

والحل يكمن في تجميع كل مجموعة مناسبة من المحافظات الحالية ، متجانسة تركيبيا متجاورة جغرافيا مترابطة وظيفيا ، في وحدة حكم محلي أعلى ، وبهذا تختزل أقاليم الدولة الرئيسية إلى عدد أقل من قدر أكبر . ولا بأس من الاحتفاظ ، داخل كل وحدة من هذه الوحدات ، بهيراركية التقسيم الإداري الراهنة كوحدات محلية أدنى . وفي هذه الحالة قد يكون من الخير أن نعيد إلى المحافظات الحالية تسميتها القديمة وهي المديريات ، بينما ننقل تسمية المحافظات إلى الوحدات الكبرى الجديدة .

وبهذا وذاك نستبدل بهيراركية التقسيم الإداري الحالية الثلاثية الدرجات ، وهي الناحية – المركز – المحافظة ، هيراركية رباعية أوسع أو هرما مدرجا ذا سلمات أربع وهي الناحية – المركز + المديرية – المحافظة . كذلك يمكن الاحتفاظ بالحدود القائمة للأقسام الإدارية السابقة في خطوطها العريضة مع إدخال التعديلات الواجبة أصلا أو المترتبة كنتيجة ، على أن تكون كل الحدود بسيطة مستقيمة منتظمة بعيدة بقدر الإمكان عن التعرج والتعقيد الذي لا داعي له . (٢) .

---

(١) جمال حمدان ، «تخطيطنا الإداري في ضوء نظام الحكم المحلي» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، يونيو ١٩٦١ ، ص ٢٠ – ٣٦ .

(2) Cf. C. B. Fawcett, The provinces of England., Lond., 1919, p. 25 - 9.

خريطة مصر

والهيكل الجديد الذى يقترح نفسه يبدأ فيما نرى ، بإقليم العاصمة أو الاقليم المتروبوليتانى ، ذلك المرهق العتيد العنيد . فإقليم القاهرة الكبرى أو حتى العظمى وحدة وظيفية حقيقية تتجاوز حدود المنطقة المبنية بعيدا إلى منطقة نفوذ المدينة . وإلحاق هذه المنطقة إداريا بالعاصمة العارمة ودمجهما في وحدة جارية واحدة متشابكة المصالح والتفاعل ، إن لم يكن تقنينا لأمر واقع بالفعل ، فإنه هو الحل الوحيد لإفادة من ثقل العاصمة وهو جدير بأن يحيل الداء إلى دواء . وفي هذه الحالة يمكن أن يشمل الاقليم معظم القليوبية والمنوفية فيما عدا أطرافهما الشمالية القصوى والقصية ثم النصف الشمالى من الجيزة تقريبا حيث يعد أغلبه من قبل جغرافيا وحيويا وحياتيا جزءا لا يتجزأ من مجمع القاهرة المدنى بل محض حى من مدينة القاهرة ، كبير ولكنه أصيل .

أما التفرقة هنا - بالمناسبة - بين محافظتى القاهرة والجيزة فوهم إدارى عريض ومجرد خرافة تخطيطية بدائية شديدة التخلف لا تدعو إلا إلى الاشفاق والتهكم . ويكفى رمزا ساخرا لها أن ما يسمى جامعة «القاهرة» إنما يقع فيما يسمى محافظة «الجيزة» ، بينما أن الجامعة الواقعة فيما يسمى محافظة «القاهرة» تسمى بغير هذا الاسم ، اسم تاريخى لا جغرافى فى الواقع .

أشد خطأ وهراء ، أيضا ، الاقتراح الجديد باقتطاع وتخصيص محافظة جديدة ، محافظة حلوان ، تضم البساتين والمعادى والمعصرة وطره إلى جانب حلوان نفسها وبالاضافة إلى قرى مركز الصف كريف المحافظة ، وذلك على أساس أن المنطقة قد تضخمت حجما ونضجت وظيفيا للاستقلال عن القاهرة ، وكذلك لتخفيف الضغط السكانى عن القاهرة الكبرى (أى تخفيف ، وكيف؟ - والأمر مجرد فصل على الخريطة) . فهذا إن هو إلا انكسار فى الرؤية ينبع من جهل فاضح بفلسفة التخطيط الاقليمى - المدنى .

فأبسط الأوليات ، والاتجاه العالمى السائد ، هو - وليس العكس - تجميع كتلة المجتمع المدنى الواحد مهما تضخم وكلما نما فى وحدة إدارية واحدة ، أو دمج وحداته الإدارية فى واحدة إن هى تعددت ، وذلك حتى تتحقق وحدة الإدارة والتشغيل لوحدة وظيفية فعالة متكاملة . أما تمزيق وحدة إدارية قائمة بالفعل حول جسم مجمع مدنى واحد ضخم وتفتيتها إلى عدة وحدات، كما يذهب الاقتراح المطروح، فهذا «إصلاح» وضع

نصف سليم بخطأ مبتكر إضافى ومضاعف ، ومن ثم دعوة إلى الاحباط والافساد لا الاصلاح .

الاسكندرية الكبرى ، بالمثل ، لابد أن تتخذ نواة لإقليم إدارى أضخم بكثير مما لها الآن . ولكن الآراء هنا قد تختلف حول ما ينبغى وما لا ينبغى أن يتبع هذا الاقليم . قد يرى أن تلحق البحيرة برمتها بالاسكندرية للتقارب الجغرافى والوظيفى الضيق (أو الواسع ؟) بينهما ، وقد يرى أن يقتصر على ضم كفر الدوار إلى إقليم الاسكندرية فهى منه فعلا وهى فيه كشبرا الخيمة بالنسبة إلى القاهرة أو على وشك أن تكون ، على أن يضاف إلى بقية البحيرة مديرية التحرير التى هى امتداد نام لها جديد ، وكذلك المحافظة الجديدة المقترح إنشاؤها فى منطقة النوبارية .

وفى هذه الحالة فلقد يرى أن يكون الامتداد الحقيقى لإقليم الاسكندرية هو مريوط الكبرى أو الساحل الشمالى الغربى برمته حتى الحدود . فهذا إقليم بازغ ولكنه مخلخل جدا ويحاجة إلى رأس يلم جسمه المديد ويأخذ بيده الضعيفة . والاسكندرية من قبل هى هذا الرأس وهذه اليد ، فضلا عن أنها البوابة والمدخل .

فى الدلتا ، إذا عدنا إلى الداخل ، فإن بقايا أقصى شمال المنوفية وكل ما بين الفرعين فى وسط الدلتا مما يتوزع الآن ما بين كفر الشيخ والغربية والدقهلية يمكن أن تكون معا وحدة إدارية جديدة ، بينما يترك كل شرق الدلتا بعد استبعاد معظم القليوبية ليؤلف وحدة أخرى مقاربة فى المساحة والسكان ومقاربة بدرجة أقل نوعا فى الظروف الطبيعية والاقتصادية والمحاصيل والتوجيه الجغرافى ... إلخ .

ولقد يُرى ، كبديل ، أن نفيد فى تخطيطنا الإدارى من مدن الفروع الكبيرة على جانبى وسط الدلتا مثل دمياط والمنصورة وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات ورشيد . فهذه المدن النهرية تخدم بالفعل مناطقها على جانبى الفرع وأقاليمها الوظيفية تتوزع بعيدا عن الضفتين كأمر واقع ومنطقى متجاهلة الفاصل المائى وأيما حدود إدارية يمكن أن تتبعه .

وها هنا قد يُرى أن من الخير لنا أن نقتطع النطاق الشرقى من البحيرة ليدخل مع النصف الغربى من الدلتا الوسطى فى وحدة إدارية وإقليمية كبرى وأكثر تماسكا وطبيعية، بينما يدخل النصف الشرقى من وسط الدلتا مع النطاق الغربى من شرق الدلتا فى وحدة

أخرى . وبهذا تكون نقط ارتكاز ونوايا التقسيم الإدارى الجديد داخل الدلتا هى كتل الكثافة السكانية السميكة والمدن النهرية الضخمة على فرعيها ، اللذين يصحبان بدورهما محاور ارتكاز وخطوط وصل بدلا من حدود فصل ، بينما ينتقل الحد الفاصل بين الوحدتين إلى خط عمودى منصف تقريبا فى قلب وسط الدلتا . ومن شأن هذا التقسيم أن يحل ضمنا مشكلة بعض المناطق الواقعة على بحيرة المنزلة والمرتبطة بها كمسطح مائى مثل المطرية والمنزلة . فهذه المراكز تقع حاليا فى الدقهلية إلا أنها تجد مصالحها الحيوية واليومية مرتبطة أكثر بدمياط وبورسعيد وتود الانضمام إلى إحداهما أو كلتيهما .

غير أن هذا ينقلنا إلى مشكلة شرق الدلتا . وهذه تسلمنا من بعدها إلى مشكلة منطقة القناة . أنترك بقية شرق الدلتا كوحدة ثالثة وحدها ، بحسبانها واسعة المساحة والسكان وشبه متجانسة الانتاج والمشاكل بما فيه الكفاية ، وبحسبانها أيضا وحدة متمددة فى المستقبل بالاستصلاح الزراعى فى أقصى الشرق فى سهول الحسينية والصالحية وبورسعيد إلى أن يصل عمرانها إلى تخوم منطقة القناة ؟ أم نربطها إداريا بالأخيرة ، حيث يشتد التشابك وترابط المصالح والتبادلات والتفاعلات حاليا بالفعل ؟

قد يكون من الأفضل فى المرحلة الحالية على الأقل أن تقوم كل منها بنفسها كوحدة بذاتها ، دون أن يمنع هذا من التنسيق والتكامل بينهما . وفى هذه الحالة فإن منطقة القناة كلها من بورسعيد حتى السويس إنما هى وحدة مورفولوجية ووظيفية واحدة غير قابلة للتجزئة . أما تعدد الوحدات الإدارية الثلاث الحالى بها فليس أكثر من مغالطة تخطيطية أخرى كثنائية القاهرة – الجيزة مع فروق . والحل الحتمى هو الاختزال التام ، على أن المشكلة التى تثيرها منطقة القناة إنما هى مشكلة الضفتين ، ثم سيناء من بعدها بالتالى .

فإذا ما ضم إقليم القناة الضفة الشرقية ، كما يجب بداهة ، فإنه بذلك يجتزئ الشريط الغربى من سيناء . فإذا لم يفعل ، فهل نترك سيناء ، بكل مساحتها الهائلة وبقلة سكانها ومواردها ، وحدة أخرى وحدها ؟ من الناحية الاستراتيجية والقومية . ولظروف سيناء العسكرية والأمنية ، مطلوب أساسا دفع التنمية والتعمير وتكثيف السكان فى سيناء . ومن الناحية الجغرافية والوظيفية ، قد تكون منطقة القناة بالنسبة إلى سيناء هى إلى حد ما كمنطقة الاسكندرية بالنسبة إلى مريوط الكبرى أو الساحل الشمالى الغربى .

لذا قد يُرى أن تدمج منطقة القناة وسيناء فى وحدة إدارية كبرى ، شاسعة الامتداد حقا ولكنها أقدر على مواجهة التحدى العمرانى ، أو على الأقل أن يكون الدمج مؤقتا ، إلى أن يتم تكثيف سيناء وتقوم على قدميها . (وفى هذا المقام ، فلقد يُرى إنشاء مدينة كبيرة رئيسية شرق القناة عند الشط قرب نفق أحمد حمدى ، استفادة من النفق أولا ، وثانيا لتكون رأس حربة فى تعمير سيناء عميق ومتقدم معا .) .

لحين نستدير جنوبا لنلتفت إلى الصعيد الخطى ، فإن المشكلة التخطيطية أقل تعقيدا بكثير ، المطلوب هنا هو فقط ألا تفرط الوحدات الجديدة فى الطول بالطبع وأول وأبرز وحدة هنا قد يحسن أن تجمع النصف الجنوبى من الجيزة مع بنى سويف مع الفيوم فى إطار واحد ، كالزهرة ثلاثية الورقات ، لا ينقصها التقارب فى المسافة ولا التجانس فى الطبيعة الجغرافية والانتاجية ، كما لاينقصها قلب تلتقى فيه عند عنق الفيوم - الوادى . والمشكلة أين أو أى تكون العاصمة ، ولعل بنى سويف هى الأكثر توسطا كما هى الأكبر حجما ونشاطا .

يلى جنوبا ، لا مفر ، إقليم يضم المنيا وأسيوط وسوهاج ، أى جذع الصعيد الجنوبى . الاقليم متجانس نسبيا طبيعة ومحاصيل ومشكلات وعقلية . عاصمته الطبيعية لاخلاف عليها وهى أسيوط. المشكلة الوحيدة أنه مفرط الطول بالضرورة . ولعل الحل أن يكون ضم مركز أو اثنين من أقصى شمال المنيا إلى إقليم الجذع الشمالى ، ومثل ذلك من أقصى جنوب سوهاج إلى الاقليم التالى .

وهذا هو إقليم الجنوب الأقصى ، قنا وأسوان معا ، الثنية والذيل . التجانس هنا مكفول طبيعيا وبشريا ، والدمج يكتل مواردهما وسكانهما المحدودة نوعا فى وحدة أقل وأكمل . وإذا كانت استطالة محافظة أسوان بوضعها الراهن مفرطة نوعا بالنسبة لعدد سكانها ، فإنها جديرة بأن تصبح معقولة فى إطار الوحدة الإدارية الجديدة الأكبر التى تجمعها مع قنا . أما الاقتراح الذى يطرحه البعض باقتطاع محافظة جديدة نواتها الأقصر بدعوى فرط استطالة أسوان الحالية ولإعطاء الفرصة لهذه المدينة السياحية بالتنمية والتطور .. فلا مبرر له ولا محل فى الإطار الكبير الجديد ، إلا أن المشكلة داخل هذا الإطار هى تطرف العاصمة ، سواء اخترنا قنا أو ، كما ينبغى أسوان .

أخيرا : وعلى جانبى الوادى ، فلا بأس أولا من أن تظل واحات الصحراء الغربية

موزعة على ما يواجهها من وحدات الوادى ضمانا للربط وإدخال الواحات فى دورة حياة الوادى اليومية والعادية ، أى التقسيم بالعرض . أما فى الصحراء الشرقية فتظل الوحدة على فرط استطالتها طولية تضم الساحل والداخل من السويس حتى الحدود ، إذ لا بديل لذلك بحكم الضرورة الجغرافية .

هذا ، وقد تم أخيرا بالفعل تقسيم الجمهورية إلى ٨ أقاليم تخطيطية كبرى على عدة أسس ، أهمها أن يشمل كل إقليم عددا من المحافظات الراهنة بحيث لا تقسم أى واحدة منها بين إقليمين أو أكثر ، ثم توافر قدر معقول من المرافق والخدمات فى كل إقليم ، وكذلك مدينة مركزية رئيسية أو أكثر ، ثم أخيرا إبراز أهمية المناطق الطبيعية الخاصة من اللامعمور التى يتوقع أن تكون مجالا لتوسع وامتداد الحياة فى المستقبل . غير أن هذه الأقاليم التخطيطية وضعت لأغراض التخطيط الاقليمى ، إن صححت بعض أخطاء التقسيم الادارى فإنها لا تغنى عن الحاجة إلى إعادة تشكيل هيكله بصفة أصلية .

أما تلك الأقاليم التخطيطية فتتألف خريطتها كالآتى . إقليم القاهرة الكبرى ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية . إقليم الاسكندرية ويضم الاسكندرية والبحيرة والمحافظة الجديدة التى بدأ إنشاؤها فى منطقة النوبارية . إقليم الدلتا ويضم كفر الشيخ والغربية والدقهلية والمنوفية . إقليم قناة السويس ويضم الشرقية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والقطاع الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس. إقليم شمال الصعيد ويضم الفيوم وبنى سويف والمنيا وجزءا من محافظة البحر الأحمر . إقليم أسيوط ويضم أسيوط والوادى الجديد . إقليم جنوب الصعيد ويضم قنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر . إقليم مطروح ويضم محافظة مطروح ، مطروحا منها محافظة النوبارية المذكورة .

الباب العاشر

آفاق الزمان وأبعاد المكان

الفصل الأربعون

تعـــــدد الأبعـــــاد

أبعادنا الأربعة

تعدد الأبعاد والجوانب فى كيان مصر وتوجيهها نتيجة منطقية ، منتظرة ومتوقعة ، للموقع البؤرى فى قلب مثلث القارات . فمصر حلقة وصل بين العالم المتوسطى وبين حوض النيل برمته ، بمثل ما أن السودان حلقة وصل بين العالم العربى وإفريقيا المدارية . أو هى على الجملة حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، شأنها فى هذا شأن جزيرة المغرب على الجانب المناظر من القارة . هذا من الناحية الجغرافية والاقليمية العامة .

ومن الناحية البشرية والاجتماعية البحتة فلقد كانت حضارة مصر العربية ، التى تزرى بحضارة أوروبا الوسيطة شمالا ، تنتكس أثناء مجاعات العصور الوسطى الرهيبة إلى ما يذكر بحضارة العالم الزنجي جنوبا بعجزه وتواكله ونمنميته ورقه . أى أنها كانت تتأرجح إلى حد ما بين حضارة رأسها المتوسطى وحضارة جذورها النيلوتية أو بين انتماءاتها الأوروبية وانتماءاتها الافريقية . على أنها أكثر من ذلك . كانت حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبين المشرق والمغرب ، والممر الطبيعى الأول بين آسيا وإفريقيا .

معنى هذا أن مصر لها بعدان أساسيان هما البعد الأفريقى والبعد الآسيوى ، وكل منهما ساهم فى تكوين شخصيتها وتحديد لونها بنسبة معينة . فالبعد الافريقى مدنا بالحياة - بالماء والسكان ، ولكن البعد الآسيوى مدنا بالحضارة - بالثقافة والدين منذ العرب . وحتى فى العصر الحديث وفى الجانب السياسى تمثل البعدان فى حركات الوحدة السياسية التى دخلتها مصر : مع السودان أولا ثم مع سوريا بعد ذلك .

هكذا تتحدد لنا فى المحصلة العامة أبعاد أربعة فى توجيه مصر : الآسيوى والافريقى

على مستوى القارات ، والنيلي والمتوسطي على المستوى الاقليمي . غير أنه من الواضح أن هذه الأبعاد تتداخل في بعضها البعض غالبا كما يفعل النيلي والافريقي ، هذا فضلا عن أن الكل يتداخل مع الاطار العربي الكبير . بيد أن الاطار العربي ليس مجرد بعد توجيهي أو إشعاعي وإنما هو خامة الجسم وكيان جوهر في ذاته . هو الجسم حيث الأبعاد هي الأطراف . هو الوجه وهي الوجهة . هو الهوية وهي «هوائيات» الارسال والاستقبال . بوضوح أكثر : العروبة وجود ، ولكن الأبعاد توجيه ، إن تكن الأبعاد هي اتجاهات البوصلة ، فإن الأساس العربي هو جسم البوصلة ذاته .

والواقع أننا في دراسة أبعادنا الاقليمية كالبعد الآسيوي والافريقي والنيلي والمتوسطي، كما دراسة دوائرنا المكانية كالدائرة العربية والاسلامية والافريقية ، يحسن دائما أن نميز موضوعيا ومنهجيا بين دوائر انتماء ودوائر علاقات . وفي كل الحالات فإن العروبة وحدها هي دائرة الانتماء، وكل ما عداها فدوائر علاقات .

والحقيقة المركزية بعد هذا أن الانتماء العربي هو وحده أيضا «جيروسكوب مصر» الذي يحفظ عليها توازنها واستقرارها بين ضغوط و«شدود» تلك الأبعاد بالدقة . فلقد كان لكل منها ثقله ووزنه الذي يجذب مصر في اتجاهه ويكون أو يلون شخصيتها بدرجات متفاوتة من عصر إلى آخر . ولذا فإن من أهمية بمكان أن نقيم كل بعد منها ومدى إسهامه في تكوين الشخصية المصرية وتوازنات التفاعل المتطور بينها جميعا كدراسة في العلائق المكانية والعلاقات التاريخية المتوسعة والمتغيرة عبر العصور .

البعد الآسيوي

من بين البعيدين القاريين ، يذهب الثقل والخطر دائما وأساسا للبعد الآسيوي الذي يأتي أيضا مبكرا بإستمرار ، بينما يغلب أن يتأخر الأفريقي زمنيا . فرغم أن مصر في إفريقيا موقعا ، فقد كانت أبدا في آسيا وقعا . هي في إفريقيا جغرافيا ولكنها في آسيا بالتاريخ ، في إفريقيا طبيعيا ولكنها بشريا في آسيا أكثر .

ولقد كان هيجل ، ومن قبل راتزل ، الذي ضغط على الحقيقة كثيرا ، من أوائل من وضعوا أيديهم عليها . ففي «فلسفة التاريخ» تعرف هيجل في إفريقيا على ثلاث مناطق كبرى : الأولى جنوب الصحراء وهي إفريقيا بالمعنى الصحيح ، ثم شمال غرب إفريقيا

واعتبرها جزءا من أوروبا، ثم أخيرا وادى النيل الذى ألحقه بالنظم النهرية الآسيوية الكبرى . وعلى الأقل ، فلقد كان الاغريق أحيانا يعتبرون الدلتا جزءا من آسيا تاركين الصعيد فى إفريقيا . كذلك كانت العرب تربط الدلتا بالشام والصعيد بالحجاز . يقول الكندى مثلا فى «فضائل مصر» «صعيدها أرض حجازية ، حره كحر الحجاز ، وأسفل أرضها (أى الدلتا) شامى ، يمطر مطر الشام» .

وعلى الجملة ، وفى كل الأحوال ، ففى علاقاتها الخارجية كانت مصر القديمة أسيوية أكثر منها - أو بقدر ما هى - إفريقية (١) . وحتى دون أن ننسى المؤثرات الآسيوية فى القرن الافريقى وشرق إفريقيا ، يمكن أن نقرر بسهولة أن مصر هى أكثر إفريقيا آسيوية. والانحدار التاريخى والجاذبية الجغرافية فى مصر هى أساسا نحو الشمال عموما ، والشمال الشرقى خصوصا . لماذا ؟

الضوابط الموجهة

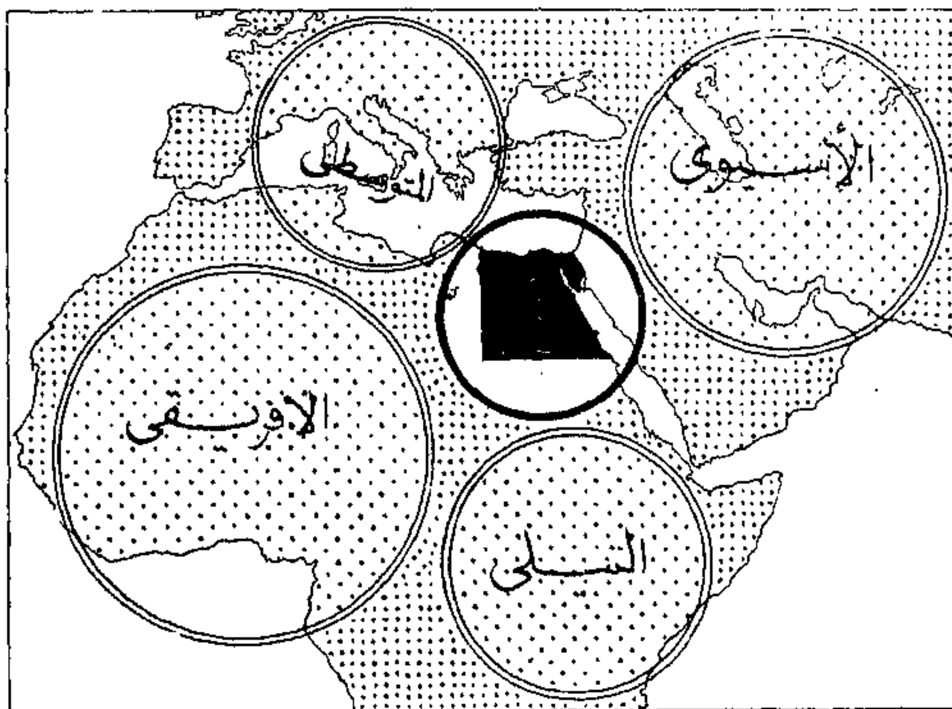
إن نظرة إلى الخريطة تكشف لنا حقيقة بسيطة ولكنها دالة. فالنيل فى مصر لا يجرى فى منتصف الصحراء ولكنه يجنح بتحيز واضح نحو الشرق ، قل تقريبا بنسبة الثلث - الثلثين . ولو كان النيل يجرى أكثر غربية لتغيرت بلا شك اتجاهات التاريخ، على الأقل فى جزئياتها . خذ مثلا الفراغ العمرانى الفاصل بين أطراف المعمور المصرى وأطراف المعمور السورى من ناحية ، وبينها وبين أطراف المعمور الليبى من ناحية أخرى . إن المسافة بين بورسعيد وغزة تناهز كما يطير الطائر ٢٥٠ كم ، فى مقابل ٨٠٠ كم ، أى ثلاثة الأمثال ، بين الاسكندرية ومنتصف الجبل الأخضر . والدلالة واضحة : إن أقرب جار لمصر إنما يقع فى أسيا (٢) .

ولا شك بعد هذا أيضا أن الصحراء الغربية أصعب اختراقا وأقل انفتاحا accessibility من الصحراء الشرقية. حقا إن الأخيرة أشد وعورة ، جبلية مضرسة، فى حين أن الأولى هضبية ممهدة نوعا، إلا أن ما أصلحته التضاريس نسبيا أفسدته القحولة المطلقة تماما . أما الصحراء الشرقية فأكثر ماء وحياة ، وحتى تضاريسها الصعبة ليست عقبة مطلقة بفضل أوديتها العديدة . وإذا كان الطريق المحورى

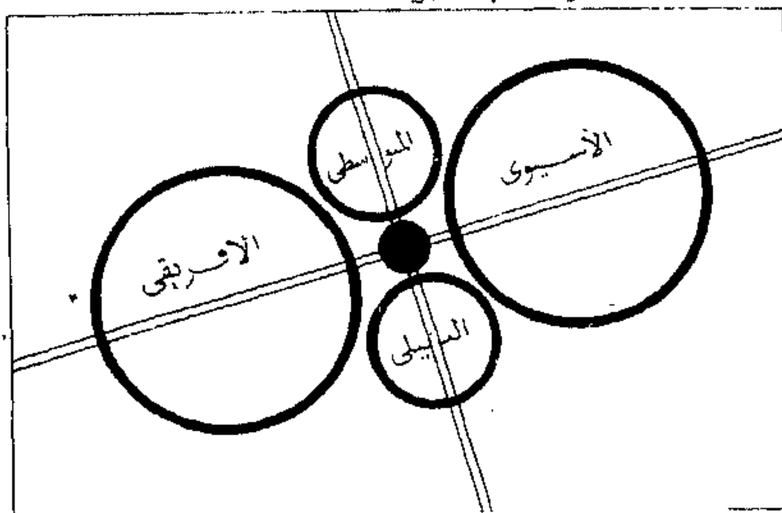
(1) W. Fitzgerald, Africa, 1950, p. 418.

(2) George, Relations of geog., etc., p. 278.

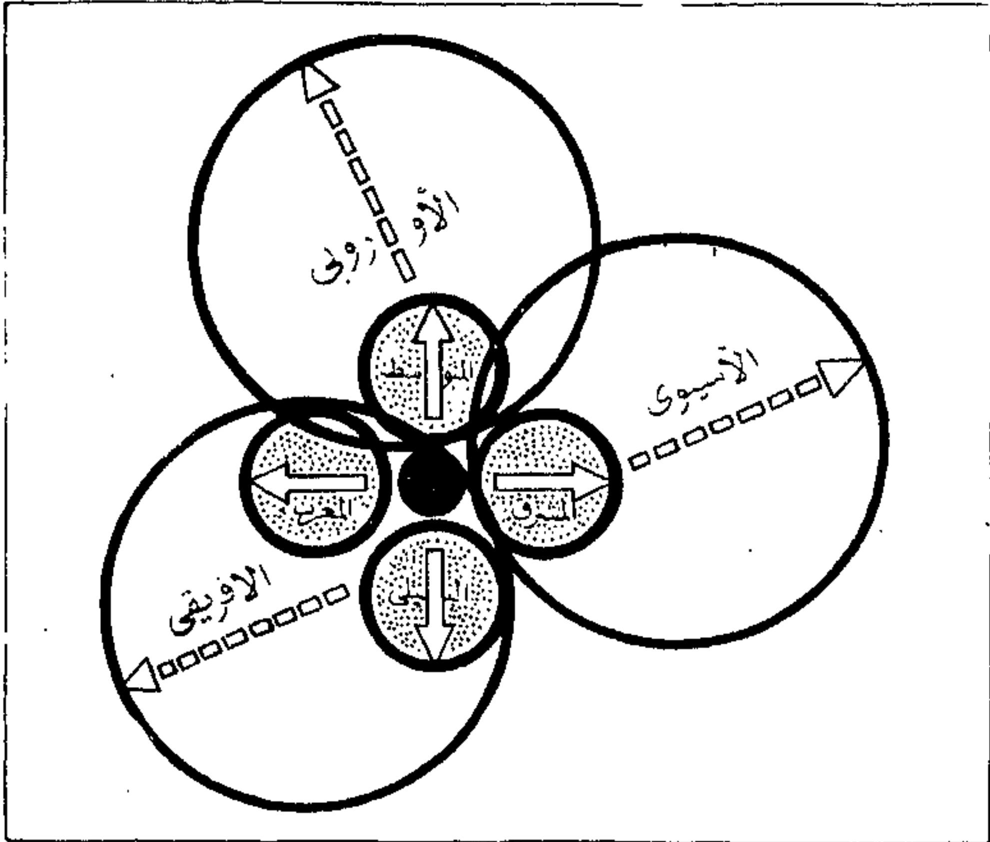
للحـــركة فى كلتا الصحـــراوين يتـــركز فى الشريط الساحلى الشـــمالى ، فإن هــذا الفــارق العــام بينهمــا يصــدق عليــه بالدرجــة نفسـها . ولهـذا وذاك جميعــا ، لم تكن مصر آسـيوية أكثـر منهـا إفريقية فى توجيهها الجغرافى فحسب ، وإنما كذلك كانت مشرقية أكثر منها مغربية .



شكل ١٢ أبعادنا الأربعة



شكل ١٣ – أبعادنا الأربعة : رسم تخطيطى



شكل ١٤ – أبعادنا الأربعة القارية والإقليمية . كروكي تخطيطي

ثم إن النيل لا ينحدر ويصب شمالا فحسب . ولكن وزنه وثقله الفعلى يزداد كلما تقدم شمالا مع اتساع الوادى عموما . ولقد رأينا كيف أوشكت الكأس أو الزهرة المصرية أن تكون مثلثا مسحوبا جدا وبالغ الاستطالة . وأهم من ذلك أن الدلتا وحدها تضم ثلثى مصر مساحة وسكانا وإنتاجا وثروة . فاندفاع جسم مصر ، بطبيعة توزيع مراكز الثقل فيه ، هو نحو الشمال . كذلك فإن الشمال دائما وطوال التاريخ كان كأمر واقع مركز الحضارات العالمية الفعالة والقوى السائدة الفاعلة ، كان موطن الأخطار كما كان مصدر النفوذ المؤثر . كل ما فى مصر إذن ينظر ويتجه إلى الشمال ، وكل مصر بدورها تلتفت وتتطلع إلى الشمال . إن بوصلة مصر الجغرافية موجهة طبيعيا ، سواء داخليا أو خارجيا، نحو القطب الشمالى . والشمال هو قمة وقبلة مصر جميعا .

وبعد هذا أيضا فإن الدلتا مفتوحة مكشوفة من الشرق والغرب ، تؤدى تلقائيا إلى سيناء التى تحمل فى إقليم جفارها جسرا بريا إلى آسيا هيأته الطبيعة بكثبانها الرملية وبما تختزن من مياه الأمطار لأن يكون المدخل الشرقى لمصر ومفتاحها الأم (١) . بل إن

(١) عباس عمار ، المدخل الشرقى لمصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

سيناء كما رأينا كانت دائما تثير السؤال : إفريقية أم آسيوية ؟ وأيا كان الرد ، فهى حلقة الوصل بين القارتين ، وهى موصل جيد إلى القطاعات الشمالية الهامة من مجالنا الآسيوى . بل إنه إذا كانت مصر بعامة هى العقدة التى تلحم المشرق العربى والمغرب ، فإن سيناء هى العقدة التى تلحم مصر بالمشرق مباشرة .

وإلى جانب سيناء يأتى البحر الأحمر كدهليز طويل يفضى بمصر إلى غرب الجزيرة العربية حتى اليمن ، مثلما كان طريقا لها إلى القرن الافريقى ، وبذلك يشارك فى البعدين الآسيوى والافريقى . أى أن لنا أن نتساءل - كما تساءلنا عن سيناء - عما إذا كان البحر الأحمر بحرا آسيويا أو إفريقيا . والواقع الجغرافى أن كليهما عنصر «إفريقاسى» . ومما له دلالته أن هذا ينسحب على شرق البحر المتوسط نفسه حيث يتقاسمه الساحلان السورى والمصرى ، أى الآسيوى والافريقى ، وحيث يبدو هو الآخر بحرا إفريقاسيا بقدر ما هو بحر أوروبى . بل من الطريف أن الجزء من البحر المتوسط الواقع إلى الجنوب من كريت مباشرة كان يظهر على خرائط القرن ١٩باسم «البحر الأفريقى» تمييزا له عن البحر الأوروبى الواقع شمالها (١) وكل هذا التداخل أو التجاذب بين الآسيوية والافريقية يؤكد البعد الآسيوى فى هذا الجزء المتطرف من إفريقيا .

فإذا عدنا إلى البحر الأحمر بقليل من تفصيل ، فهنا كان وادى الحمامات - طريق قنا القصير (١٠٠ ميل فقط) - يقوم كخاصرة للصحراء الشرقية بدور مناظر ولكنه مصغر لدور شريط سيناء . ومنذ التاريخ المصرى القديم وهو يلعب دورا تكميليا فى توجيه مصر الآسيوى وارتبط فيه أساسا بالقطاعات الجنوبية الأقل أهمية . وإذا كان المصريون القدماء قد سموا هذا الطريق «طريق الآلهة» اعتقادا منهم بأنه طريق أجدادهم الأول (٢) ، فربما جاز لنا بالمقابلة أن نصف طريق سيناء «بطريق الغزاة» لكثرة ما عبرته الجيوش .

غير أن من المفيد أن نذكر أن طريق القصير يتضاءل كلية بجنب طريق سيناء ، إذ لا نكاد نعرف موجة أو حملة أتت عن طريقه يقينا إلا حملة أو «تجريدة» الهند فى القرن الماضى . على أنه من الناحية التجارية لم يعدم قدرا كبيرا من الأهمية حيث كان مخرجا ومدخلا أساسيا لتجارة المرور بين البحرين عن طريق الصعيد والوادى ، لاسيما وأن

---

(١) زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ (الخريطة الأخيرة) .

(٢) أحمد فخرى ، فى : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٨٣ .

القطاع الشمالي من البحر الأحمر لم يكن مرغوبا في ملاحته لأخطار العواصف والشعاب المرجانية ، كما كانت تتهدده أحيانا الأخطار الشمالية كأيام الصليبيات . هذا فضلا عن أنه كان طريق الحج التقليدي في العصور الوسطى . وتنعكس كل هذه العوامل على تاريخ موانئ جبهة هذا الطريق خاصة القصير والسويس .

قطب فى دائرة الحلقة السعيدة

من محصلة هذه الضوابط الأولية . جنوح النيل إلى موقع شرقى ، صعوبة اختراق الصحراء الغربية ، توجه مصر الشمالى ، ثم توجيه طريقي سيناء والقصير .. دخلت مصر فى علاقة حميمة مع غرب آسيا . والواقع أنه قبل أن يولد العالم العربى وحتى اليوم كانت مصر لهذا تكون قطاعا حيويا من الحلقة السعيدة ، وهى تلك الحلقة من الأراضى الخصيبة أو الأكثر غنى التى تحيط بالجزيرة العربية . وكانت مصر تدخل فى هذه الدائرة عن طريق شريط سيناء الشمالى من ناحية ووادى الحمامات من ناحية أخرى . وكانت تلك دائرة كاملة تجرى فيها تيارات التاريخ والحياة بلا انقطاع كالدائرة الكهربية المغلقة . وكانت مصر قطبا أساسيا من أقطاب هذه الدائرة . ولهذا كانت تقف على بوابة إفريقيا وتنظر إلى نافذة آسيا .

وعلى الضلوع الغربية لهذه الحلقة السعيدة ، انبثقت منها وتداخلت معها أو انطبعت فوقها حلقة محلية أو ثانوية من مقياس أصغر ، «الحلقة الصغيرة» كما قد نسميها ، تلف حول البحر الأحمر وحوضه على طول سواحله الغربية والشرقية مستمرة عبر سيناء وباب المندب مع بعض توصيلات فرعية عرضية عبر البحر كما عند القصير وجدة وبور سودان ومصوع .... إلخ . فى هذه الدائرة الكهربائية من الدرجة الثانية كانت تدور حركة التاريخ الاقليمى والتجارة والعلاقات والهجرات بلا انقطاع ، مع وعكس عقارب الساعة بلا تمييز ، وذلك بين غرب الجزيرة العربية ووادى النيل ، خاصة بين مصر والجزيرة فى الشمال وبين اليمن والحبشة فى الجنوب .

فيها ، مثلا ، تنقلت هجرة الحاميين القدماء من جنوب الجزيرة إلى القرن الأفريقى وحوض النيل حتى مصر شمالا ، بينما دلفت فى الاتجاه المقابل هجرة الساميين العرب مع الاسلام أو معهم الاسلام من شمال الجزيرة العربية إلى مصر فالسودان . وعلى نطاق محلى أصغر ، انتقلت جالية من صعيد مصر إلى المدينة بالحجاز قبل الاسلام استقرت

وتوطنت ، ويقال إنها أصل أبنائها الذين استقبلوا النبى محمد - صلى الله عليه وسلم - بالترحيب قبل فتح مكة . هذا ، وإذا كان القطاع الشمالى من هذه الحلقة الصغيرة ، تماما مثلما فى الحلقة السعيدة ، هو أهم قطاعاتها بحكم الثقل المصرى ، فإن العقدة الحرجة فيها أيضا هى بكل وضوح عقدة سيناء الأرضية .

الاتصال الأرضى

للاتصال الأرضى عبر جسر سيناء إذن أثر كبير وقيمة بالغة فى توجيه مصر نحو آسيا وتوكيد البعد الآسيوى فيها . والذين يقللون عادة من تأثير العوامل الجغرافية جديرون بأن يراجعوا أنفسهم إذا تذكروا أن الاسلام ، مثلا ، دخل السودان عن طريق مصر أساسا رغم أن السودان والجزيرة العربية يتواجهان طويلا عبر البحر الأحمر ، أو إذا هم تأملوا كيف أن تأثيرات العروبة والاسلام الهامة فى شرق إفريقيا من القرن حتى مدغشقر هى أساسا تأثيرات ساحلية وجزئية ، بينما أن القطاع الشمالى الذى دخله العرب عن الطريق البرى عبر سيناء هو وحده الذى استعرب وأسلم تماما . ولهذا فإن لنا أن نتصور كم كان يتغير توجيه التاريخ المصرى القديم والحديث لو كان البحر الأحمر يمتد بكامل عرضه حتى يتصل بالبحر المتوسط .

إن اتصال مصر الأرضى بآسيا عبر سيناء ، نحن نخلص ، له أهمية بالغة فى تاريخ مصر ، بل المنطقة العربية كلها . بل إن هذا الاتصال قد يكون أهم حقيقة منفردة فى تاريخ وتوجيه مصر كلها . وهو كحدث چيولوچى يشبه ، وإن بطريقة عكسية ، انفصال الجزر البريطانية عن القارة الأوروبية ، وكلاهما قد يكون من الناحية التاريخية والبشرية أهم حدث چيولوچى أثر فى كيان البلد وتوجيه . لماذا ؟ - فكر فقط فيما عسى كان يمكن أن يحدث لو أن خليج السويس ، أو حتى العقبة ، كان مستمرا حتى البحر المتوسط بفاصل مائى كامل . لاشك ابتداء فى أن الصيغة الآسيوية والبعد الآسيوى فى كيان مصر كان يكون مختلفا جدا ، محدودا إلى أقصى حد .

ثم هل كان من المحتم بعد هذا أن تصبح مصر ، ومن ورائها المغرب العربى كله ، عربية ، ولا نقول حتى إسلامية ، بالضرورة ؟ أمام كل من مضيق جبل طارق غربا والبوسفور شرقا ، تقدم العرب و/ أو الاسلام ، ولكنهما عادا فارتدا وانحسرا عن الأندلس والبلقان على الترتيب . هكذا ، ربما ، كان يمكن أن يكون حكم برزخ السويس لو

كان مضيقا : موجة فانحسار . ولا ننسى أن المد العربى الأول كان بريا بصرامة ، وكانت العقلية العربية تخشى البحر وتنأى عن عبوره .

لهذا فليس من الممكن الجزم بأن خريطة العروبة والاسلام كانت لتأتى حتما كما أتت بالفعل . بل أبعد من هذا لتغيير تاريخ مصر والمنطقة والعالم كله ، لأن المضيق كان سيصبح طريق العالم ، وكطريق للعالم فلا شك فى أن المؤثرات الأوروبية بالذات كانت ستكون أقوى بكثير فى مصر . ولهذا فليس معنى أن مصر كانت ستصبح أقل آسيوية . إنها بالضرورة كانت ستصبح أكثر إفريقية ، وإنما على الأرجح أكثر أوروبية ، وبالتالى وبتحديد أدق ، كانت حرية أن تصبح أكثر متوسطية منها نيلية .

بالمثل ، أو بالمقابل ، لو كان مضيق باب المندب ملتحما بإفريقيا دون فاصل مائى ، فلعل المد العربى هناك كان يكون أقوى وأبعد . وفى الحالين ربما كان المد العربى الاسلامى قد اتجه إلى الحبشة وإفريقيا القرن والصومال ووسط إفريقيا أكثر منه إلى بحر الروم والمتوسط ، ولكان محور إمتداده طوليا أكثر منه عرضيا .

من كل هذا فلا غرابة أن كان المحور الشمالى الشرقى هو بوابة مصر الرئيسية ومدخلها الأول، كان أكثر من ترموبيل مصر ، منه دخلت جميع الموجات التى اكتسحت البلاد ، فيما عدا أقلية نادرة أتت من الغرب كالليبيين فى مصر القديمة والفاطميين فى العصر الاسلامى ، أو من الجنوب كالنوبيين أو الاثيوبيين فى العصر القديم .

نحو الشرق

وبغض النظر عن القيمة النسبية لكل من طريقى سيناء والقصير ، فلقد صبا أغلب نشاط مصر الخارجى فى الجبهة الآسيوية . فكانت كل الحركات الخارجة من مصر وكل معاركها التاريخية تتم على أرض آسيوية . وقد كان إطار النشاط المصرى فى آسيا لايخرج تقليديا عن الهلال الخصيب حتى أقدام الأناضول ومشارف الفرات وتخوم العرب البتراء . وإذا كانت مصر لم تصل فعليا فى مدها الآسيوى إلى قلب العراق فضلا عن فارس ، بينما وصلت قوى مختلفة من كل منهما أكثر من مرة إلى مصر ، فليس هذا لقصر ما فى نفس الحركة المصرية . بل لعل العكس هو الصحيح ، فقد كان لمصر بعد آخر برمته هو البعد الافريقى ، بينما لم يعرف العراق أو فارس أبعادا أخرى مماثلة .

(١) قارن قبله ، جـ ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٧٧ .

على أن هذا الزحف نحــو الشــرق Drang nach Osten اتسعت رقعته فى القرن التاسع عشر حتى شملت الأناضول وكادت تشرف على إسطنبول مرة ، كما توغلت فى نجد والحجاز حتى اليمن من الناحية الأخرى . وفى كثير من فترات التاريخ كانت ولاية مصر تشمل ضمنا جزءا قل أو كبر من الشام وإيالاته ، كما تمددت إلى غرب الجزيرة العربية أكثر من مرة .

ومن الناحية الدينية البحتة لم تنفصل مصر كذلك عن دائرة الحلقة السعيدة قط ، سواء قبل الاسلام أو بعده . فمن الحقائق اللافتة للنظر أن مصر كانت دائما طرفا فى قصة التوحيد بفصولها الثلاثة ، بينما أن قصة التوحيد بدورها لا تُفهم فى كل مراحلها إلا بذكر مصر . ومصر مذكورة فى الكتب السماوية الثلاثة ذكرا متواترا إلى أقصى حد ، بحيث تؤلف جزءا أساسيا من جغرافية الأديان الثلاثة ومفتاحا جوهريا لتاريخها . بل إن مصر ونيلها وفرعونها ومدائنها وخزائنها هى البلد الوحيد المذكور بالاسم والتضمين مرارا فى القرآن .

وفيما عدا هذا ، فإن مواطن الأديان التوحيدية فى سيناء وفلسطين والحجاز ترسم فيها بينها مثلثا أو سهما رأسه يشكل مماسا لمصر فى سيناء . فمصر أحد رؤوس أو أضلاع مثلث الأديان . كذلك فلقد انصبت هذه الرسالات جميعا فى مصر على التوالى ، وإن كانت كل فرشة منها تطغى وتغطى على سابقتها حتى سادت أخراها فى النهاية . وإلى هذا ، فإن مصر لعبت فى مراحل الدعوة إلى ثلاثتها دورا أو آخر . فكانت لموسى قاعدة ومنطلقا ، ولعيسى ملجأ وملاذا ، بينما كانت مع النبى محمد – صلى الله عليه وسلم – هدية ونسبا .

وثمة هنا مفارقة طريفة ، وهى أن درجة انتشار كل من الأديان الثلاثة فى مصر تكاد تتناسب عكسيا مع درجة ارتباط رسولها بمصر . فموسى أشدهم ارتباطا بمصر ، ولد وعاش وربى بها ، بل يعده البعض مصريا بالأصل ، ومع ذلك فلم تنتشر اليهودية فى أوجها إلا انتشارا جزئيا محليا جدا . أما عيسى فقد جاء ها طفلا وأقام بها بعض الوقت، ولم تنتشر المسيحية فى أوجها إلا نصف انتشار على الأكثر . أما النبى محمد – صلى الله عليه وسلم – فهو وحده من بين أصحاب الرسالات الثلاث الذى لم يجئ إلى مصر ، وإن كان وحده الذى أصهر منها ، ومع ذلك فقد قدر للاسلام أن ينتشر بها الانتشار الأكمل والأشمل .

وفى كل الأحوال فإن مصر تبقى بطبيعة الحال مسرحا أساسيا لكل الأديان والرسالات ومعظم الأنبياء والمرسلين ، إن لم تجر معظم أحداث بعضها على أرضها فإن آثارها تحتفظ ببصمات أصابع البعض الآخر . فعدا سيناء التى تلخص أسماء الأماكن فيها كل قصة اليهودية واليهود ابتداء من عيون موسى وحمام موسى وحمام فرعون إلى جبل التيه وجبل موسى وجبل المناجاة إلى الوادى المقدس طوى ، نجد سلسلة متصلة متعاقبة من المواقع والمواضع الدينية الدالة والهامة.

فمن قرية غيته وتل يهوذا قرب بلبيس بالشرقية أو قرية شلشلمون قرب منيا القمح غير بعيد أيضا حيث عاش يوسف وأخوته («خزائن الأرض») بأرض جاشان (وادى الطميلات)، إلى أون ومنف («المدينة» فى قصة سيدنا يوسف) ، إلى شجرة المطرية ثم قرية البهنسا فى صعيد مصر حيث أوى ابن مريم وأمه («ربوة ذات قرار ومعين») ، إلى قرية الشيخ عبادة أو أنصنا القديمة ، ملوى ، المنيا ، من حيث جاءت ماريا القبطية زوج النبى محمد - صلى الله عليه وسلم - وأم إبنه إبراهيم .

قطاع عرضى و/ أو رأسى كامل للديانات التوحيدية الثلاث على امتداد قاطع جامع لأرض مصر من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى عبر الصحراء وعلى مدى الوادى دلتا وصعيدا .

مع آسيا العربية

على أن أهمية البعد الآسيوى فى الشخصية المصرية ، تلك التى تنعكس حتى منذ فجر التاريخ فى العنصر السامى المؤكد فى اللغة المصرية القديمة ، الحامية أساسا ، وفى النقوش السينائية الشهيرة الهيروغليفية الأصل وأصل الأبجديات جميعا ابتداء من القبطية والنبطية إلى الفينيقية والاغريقية ، والتى تتكثف أشد ما تتكثف فى سيناء خاصة حيث تمثل قطاعا عرضيا ورأسيا من التاريخ المصرى - الآسيوى ورأس الحربة فى البعد الآسيوى - المصرى ، نقول إن هذه الأهمية زادت واكتملت خاصة منذ العرب حين أخذت مصر الشخصية العربية كاملة فى اللغة والثقافة والدين ، بل لم تلبث أن أصبحت بها قلب العالم العربى والعروبة وهمزة الوصل بين المشرق والمغرب وبين آسيا العربية وإفريقيا العربية . ومنذ العروبة ، يلاحظ أن كل الدماء القريبة أو البعيدة التى انصبت أو تسربت إلى مصر جماعات أو أفرادا ، جاءت كلها تقريبا من الجبهة

الآسيوية باستثناءات قليلة . فبجانب العرب ، يصدق هذا على عناصر الأكراد والتركمان والغز والديلم ممن أتوا كمماليك الأيوبية والمملوكية ، كما يصدق على الأتراك فيما بعد ومعهم الشراكسة، ثم في القرن الأخير الأرمن وغيرهم . وفي القرن نفسه اشتدت هجرة ودخول عرب الشام ولبنان وفلسطين إلى مصر .

وعند هذا الحد لابد أن نلاحظ بعض فروق محلية في بعدنا الآسيوى . فعموما كان ارتباطنا بالقطاع الشمالي منه أقوى بدرجة أو بأخرى منه بالقطاع الجنوبي ، لاسيما في العصور القديمة قبل الاسلام . ذلك أن مصر إذ تتصل عن طريق سيناء بالشام والجزيرة العربية تجد اتصالها بالشام أقرب وأسهل ، لأن الطريق الأساسي في سيناء هو الساحل الشمالي المؤدى تلقائيا إلى الشام ، بينما أن الاتجاه نحو الجزيرة العربية تغيير حاد ولفة طويلة . كما كان تباين البيئة فالانتاج بين مصر النيلية والشام المتوسطي يحفز إلى التبادل التجارى ، بينما ينقص صحراء الجزيرة العربية مادة التبادل إلى حد بعيد .

وعموما فلقد كانت علاقات مصر التاريخية مع الهلال الخصيب الشمالي من الحلقة السعيدة أقوى منها مع الهلال الخصيب الجنوبي من تلك الحلقة . ولكن مجئ الاسلام صحح الوضع نحو قدر أكبر من التوازن ، ورفع ضغط أو نبض العلاقات بين الجزيرة العربية ومصر ثقافيا ودينيا وبموجات الهجرة من الأولى وبمواكب الحج و«الصرة» السنوية من الثانية .

ثم جاء البترول في الوقت الحالي ليزيد التفاعل بينهما عن ذى قبل وأكثر من أى وقت مضى ، تعاملا وتبادلا وهجرة وسياحة وعملا وسياسة . فالبترول أخرج الجزيرة العربية من عزلتها التى فرضتها عليها الصحراء والفقر ، في الوقت نفسه الذى أخرجت فيه قضية فلسطين مصر من عزلتها العربية التى فرضها عليها الاستعمار والاقطاع الحاكم منذ القرن ١٩ . وتعد مصر حاليا أكبر عامل تحضير وتعمير وتنمية منفرد في كل الجزيرة العربية .

ولأول مرة تخرج الهجرة البشرية من مصر ، ولأول مرة تخرج السياحة الدولية من الجزيرة العربية . وتستقبل مصر اليوم أكبر تيار من السياحة العربية الصيفية سواء من دول الخليج أو السعودية. وبالمقابل فإن حجم ووزن الهجرة المصرية المؤقتة أو العاملة في

الجزيرة العربية هى أكبر ما يوجد منها بالمشرق ، بمثل ما أنها أكبر من المشرق الأسيوى منها فى المغرب الافريقى .

ولما كان بترول الجزيرة مركزا كله فى شرقها الأقصى ، الكويت والاحساء وساحل الخليج ، فإن التداخل والوجود المصرى فى الجزيرة لا يتركز أو يقتصر الآن على نصفها أو قوسها الغربى، الحجاز واليمن ، مثلما كان السائد عادة طوال الماضى إلى ما قبل البترول ، وإنما بات يغطى الجزيرة برمتها ويتغلغل فيها على كل المستويات الاقليمية والمحلية .

بر مصر وبر الشام

نتيجة لهذا كله فإن كثافة العلاقات والتفاعلات بين مصر والقطاع الجنوبى من بعدنا الأسيوى تغلبت أخيرا على نظيرتها مع القطاع الشمالى ، بعد أن ظلت الأخيرة تحتكر الصدارة المطلقة طوال التاريخ تقريبا . وبعد أن كان تباين الانتاج بين مصر والقطاع الشمالى عاملا فعالا فى تلك العلاقة (محاصيل الرى الحارة هنا ومحاصيل البحر المتوسط هناك) ، فإن تشابه التطور الحضارى والصناعى الحديث بينهما (اشتراك الطرفين فى القطن والمنسوجات) أضعف منها نوعا .

فالتبادلات والعلاقات التجارية اليوم بين مصر وكل من سوريا ولبنان والشام عموما والعراق أقل كثيرا بلاشك مما بين مصر وكل من السعودية والكويت وسائر دول وإمارات الخليج ، ولو أن ما يقال عن مصر فى هذا يصدق على هاتين المجموعتين فيما بينهما كذلك ، كما أن علاقات وتبادلات ومعاملات كل من مصر فى جانب ووحدات الشام والعراق فى الجانب الآخر مع وحدات الجزيرة العربية المختلفة أصبحت تفوق تلك التى بينهما بكثير . انقلاب مادى وتجارى كامل ، ولو أن النمط كله مرهون وموقوت بالبترول وسيعطى مكانه يوما ما للنمط التاريخى القديم جزئيا .

ومهما يكن الأمر ، فإن العلاقة بين مصر والشام عموما تظل «علاقة خاصة» فى أكثر من معنى. فلعل الشام هو أكثر ما ارتبط بمصر وتفاعل معها على امتداد بعدها الآسيوى، وذلك إذا أخذنا متوسط التاريخ . فثمة الجوار الجغرافى المباشر ، ثم الوحدة الاستراتيجية الجذرية عبر التاريخ . وعن الجوار الجغرافى بالذات ينبغى أن نلاحظ أن بادية الشام تفصل الشام وتبعده نوعا عن العراق رغم اتصالهما وتقاربهما فى أقصى

الشمال . وفى أقصى الجنوب بالتحديد ، حيث تتسع الصحراء إلى مداها ، يزداد الفاصل بين فلسطين والعراق إلى حد يبلغ عدة أضعاف الفاصل الصحراوى بين فلسطين ودلتا مصر .

من هنا فإذا كان شمال الشام أقرب إلى شمال العراق ، فإن جنوبه أقرب إلى مصر . وإن يكن الشام والعراق ، اللذان يؤلفان الهلال الخصيب ، هما كالتوائم بين الأشقاء ، فإن الشام ومصر أيضا هما فى الوطن العربى توأمان آخران إلى حد كبير . وتزداد هذه العلاقات تكثفا فى جنوب الشام ، حيث تبدو فلسطين بالذات وهى من أكثر جيران مصر تأثرا بها . وليس صدفة أن قاموسنا التاريخى كان يشير دائما إلى «بر الشام» كمقابل ومناظر «لبر مصر» ، فهما ضلعا زاوية البحر المتوسط القائمة ، ولانعرف فى هذا القاموس «برين» آخرين سواهما ، كأنهما وحدهما ضفتان لنهر واحد أو شاطئان لبحيرة واحدة .

مصر وفلسطين

ابتداء ومبدأ ، لنا بكل سهولة ويقين أن نقرر أن مصر إن تكن أكثر إفريقيا آسيوية وعروبة ، فإن فلسطين هى أكثر آسيا والعروبة إفريقية ومصرية معا . تلك أبسط مبادئ منطق الجغرافيا والجوار الجغرافى ، إن لم يكن لأن «كل الجيران أقارب» تقريبا كقاعدة أنثروبوجغرافية شبه عامة، فبحكم الأمر الواقع والواقع التاريخى . فكما أن فلسطين بداية البعد الآسيوى فى كيان مصر ، فإن مصر هى بداية البعد الافريقى فى كيان فلسطين بالضرورة . وكلتاهما تعد بمثابة الزر والعروة التى تلحم كلا البعدين أو كما يفعل شقا الكبسولة . ولعلها أكثر من صدفة أن تزدوج مدينة رفح على جانبى الحدود - مثل نادر - رامزة كما يلوح إلى هذا الالتحام الأعم الأشمل .

فإذا فصلنا القول ، فإن الفلسطينيين يبدون من البداية من أقرب العرب عموما ، وعرب المشرق وآسيا خصوصا ، إلى مصر لهجة ولون بشرة وطريقة حياة وحضارة . بل لعل فلسطين من الحالات القليلة النادرة التى انتقلت إليها هجرة ودماء مصرية بدرجة هامة أو مذكورة قد تتجاوز فى تقدير البعض من الباحثين الفلسطينيين أنفسهم ومن جانبهم كل توقعاتنا العادية وتصورنا التقليدى . على أية حال فإن تدفقات الهجرة والدماء والاندماج هنا كانت دائما مزدوجة فى الاتجاهين، على عكس المألوف أو السائد مصريا .

أو كما وضعها العقاد كان المصريون والفلسطينيون فى مجال الهجرة فرسى رهان أو فرسين متقاربين . (١) .

فمنذ الحملة الفرنسية على مصر ، إذا قصرنا أنفسنا على التاريخ الحديث فقط ، كانت فلسطين ملجأ ومهربا أو منفى لكثير من المصريين فى فترات الاضطهاد أو الاضطراب أو المحن والأزمات ، ابتداء من الحملة نفسها ، إلى حملات محمد على وحروبه فى الشام وفلسطين ذاتها ، إلى عملية السخرة فى حفر قناة السويس ، إلى الحركة العرابية حتى تجنيد «أنفار السلطة» أثناء الحرب العالمية الأولى ... إلخ .

وكما أن من هذه العناصر من عاد إلى مصر بعد إقامة طالت أو قصرت ، فإن من الثابت المؤكد يقينا أن كثرة هامة منها استقرت وتوطنت وانصهرت فى الكيان الفلسطينى، وما زالت آثارها وذكرياتها باقية ملحوظة فى السحنة واللهجة وفى العادات والأسماء ... إلخ . والأخيرة بالذات ، أسماء الأشخاص والعائلات ، تعد كشافا جغرافيا أمينا وباقيا يشى بالأصل المصرى عموما ويشير إلى شرق الدلتا خصوصا ، حيث تتواتر – إلى جانب اسم «المصرى» بصفة عامة – أسماء مثل العريشى ، الشرقاوى، البلبيسى ، الانشاصى ، الزعبلاوى ، الدمياطى .... إلخ (٢) .

لا خلاف إذن على الأثر والدم والوجود المصرى المادى فى الكيان الفلسطينى وتكوين فلسطين. ولكن ما قد يكون محل خلاف هو فقط تقدير حجم تلك العناصر والمؤثرات وذلك الخروج والهجرة ثم مدى الاستيطان أو العودة . فمن جهة وجد نابليون فى يافا نحو ٤٠٠ مصرى ، أمر بإعادتهم إلى مصر حين رفضوا الالتحاق بجيشه . أما محمد على فإنما كانت ذريعته فى حملته الأولى على فلسطين هى بالدقة مطالبته بإعادة المصريين الفارين من سخرته وبطشه ، والذين يقدر عددهم بنحو ٦٠٠٠ .

ولكن المهم حقا هو ما حدث فى النهاية. ذلك أن جيوشه المنسحبة من الشام فى آخر عهده خلفت وراءها «ألوفا من المصريين أصبحوا بعد حين من الدهر كأهل الشام فى مناحيهم» على نحو ما كان من أمر الألوف السابقة التى كانت ذريعة الحملة والذين كانوا

---

(١) حياة قلم ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٢) إبراهيم محمد الفحام ، «المصريون والفلسطينيون شعب واحد» ، مجلة العربى ، أكتوبر ١٩٨٢، ص ٤٢ – ٤٤.

قد «تفرقوا فى أنحاء فلسطين ، وأحالتهم بوتقتها شاميين» كما يذكر محمد كرد على ، (١) .

أما المؤرخ الفرنسى موريبه فيحدد لنا تلك الآلاف المتخلفة بما لا يقل عن ١٤٠ ألفا مرة واحدة (كذا)، حيث أن عدد أفراد الجيش من قوات ومدنيين وعائلات كان قبل الانسحاب ٢٠٠ ألف، عاد منهم إلى مصر ٦٠ ألفا فقط كما يذكر. (٢) ولما كان هؤلاء المتخلفون قد اندمجوا وانصهروا فى أبناء البلاد كما يؤكد موريبه هو الآخر أيضا، فإن أثرهم – إن صحت تلك الأرقام الضخمة – لا يمكن المبالغة فيه بحال فضلا عن تجاهله أو التقليل منه.

وهنا فعلا يصل بنا كاتب فلسطينى ثقة هو عمر البرغوثى إلى ذروة مثيرة حقا ، ولكنها منطقية للغاية مع المعطيات السابقة ، حين يقدر أن «أكثر من عشر سكان فلسطين يمتون إلى أصل مصرى» ، ثم يضيف مفسرا بعد هذا التقدير المثير «هاجرت عائلاتهم مع جيش إبراهيم باشا إلى فلسطين ، ثم التجأت عائلات أخرى فرارا من السخرة والشدة فى حفر القنال ...» (٣) .

ومهما يكن التقدير ، فإن الأثر المصرى يتركز أكثر ما يتركز فى الساحل ، ما بين خان يونس وعكا . وعلى المستوى التفصيلى ، يؤكد عارف العارف أن المصريين كانوا «أهم عنصر من عناصر السكان الذين استوطنوا غزة على مر الأحقاب» (٤) ، بينما نعرف نحن اليوم أن بالقدس نحو ٢٠٠ أسرة قبطية مصرية متوطنة هناك منذ أجيال .

فلسطين ومصر

فى الاتجاه المقابل ، إذا انتقلنا الآن إلى الجانب الآخر من الصورة ، فلعل من التكرار وحده أو من التزيد حقا أن نضغط على الأثر والتدفق الفلسطينى على مصر . فمنذ القدم والقبائل العربية الأصل من الجزيرة ، والموزعة بين الشام ومصر ، تمثل قاسما مشتركا وحلقة وصل بين الجانبين . فالسماعنة والسواركة ، التياها والترابين ، الرميلات والرتيمات، الأخارسة والمساعيد ... إلخ ، لكل هذه القبائل فروع وبطون فى كل من مصر وفلسطين ، ومازالت العلاقات اليومية العادية متصلة بين الجانبين كأقارب .

---

(١) محمد كرد على ، مجلة الهلال ، إبريل ١٩٤٠ .

(٢) اللحام ، ص ٤٤ .

(٣) عمر الصالح البرغوثى ، الوزير اليازورى ، ١٩٤٧ ، ص ١١ .

(٤) عارف العارف ، تاريخ غزة ، ١٩٣٤ ، ص ٣١ – ٣٥ .

ودعنا لا ننسى إلى هذا أن كثيرا من هذه القبائل وغيرها هجر البداوة واستقر فى صميم الريف المصرى وذاب وتمصر تماما (١) . ومازالت أسماء الأماكن – مرة أخرى – تكشف تلك الأصول . مثال ذلك قرية السماعنة بالشرقية ، نسبة إلى قبيلة السماعنة ، (٢) أو قرية برقين بالدقهلية ، فهى سمية للقرية الفلسطينية الأم ، وهكذا .

أما فى العصر الحديث ، فكما لجأ كثير من المصريين إلى فلسطين هربا من سخرة حفر القناة، فإنها بعد ازدهارها بالمدن والنشاط اجتذبت بين ما اجتذبت كثيرا من الفلسطينيين إلى الهجرة إليها والاستيطان بها . وكما لا تخلو مدينة فلسطينية الآن من واحد من «البلابسة» أى المصريين أبناء بلبيس أصلا ، يكثر «النبالسة» و«الخلايلة» أى الفلسطينيون من أبناء نابلس والخليل أصلا ، فى مدن مصر ابتداء من الأقاليم حتى العاصمة (٣) .

وإلى قريب كانت التجارة والبقالة وتسويق الصابون والزيوت لصيقة بالفلسطينيين المقيمين إلى حد أن كان البقال عندنا يعرف بالفلسطينى أحيانا أو بالشامى عموما فى الغالب . ولن نكرر هنا أسماءهم الجغرافية الدالة ، ابتداء من عكاوى وقدسى وصفدى إلى اليافى والغزى أو الغزاوى .... إلخ .

أخيرا فلا حاجة بنا أن نذكر أثر الكارثة الاسرائيلية على فلسطين وتدفق عشرات الآلاف من الأشقاء على مصر حيث يقيمون الآن ، بعضهم يندمج ، وبعضهم يتقدم فى التجارة والأعمال ، فهذا شأن المستقبل مثلما هو مسألة الحاضر ، والأمر كله مرهون بالقضية والصراع .

وإنما ينقلنا هذا انسيابيا إلى القفلة الختامية للبعد الآسيوى وتقييمه العام فى كيان مصر جملة . فالواضح فى الوقت الحاضر أن الثقل الأكبر من السياسة القومية لمصر المعاصرة يتجه إلى الجبهة الآسيوية ، لاشك بفعل القضية الفلسطينية أساسا ، تلك التى أصبحت بطريقة أو بأخرى شئنا أم أبينا جوهر ومحور وجماع سياسة مصر الخارجية فى الواقع .

---

(١) القمام ، ص ٤٣ – ٤٥ .

(٢) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية .

(٣) القمام ، ص ٤٥ .

وإذا كان هذا التوجيه الآسيوى عودا فى الحقيقة على بدء قديم قدم التاريخ ، فإن قضية فلسطين بالدقة تؤكده اليوم كما تحتمه ، تماما مثلما فعلت الحروب الصليبية فى العصور الوسطى. فمنذ حرب فلسطين خاضت جيوش مصر معاركها الأساسية على الجبهة الآسيوية ، بما فى ذلك اليمن .

وإنه لمن الواضح جدا ، فى الخلاصة ، أن البعد الآسيوى هو البعد المحورى فى توجيه مصر الخارجى ، فضلا عن أنه أساسا علاقة أخذ وعطاء من طرفين ، تمتاز بالاستمرار والاطراد دون ذبذبة أو تقطع . ولاشك أنها نظرة غير علمية إطلاقا ، إن لم تكن مغرضة حقا ، تلك التى حاولت حينا ما أن تبتر بعدنا الآسيوى بزعم أنه «لم يجئنا من آسيا خير قط» ، إشارة إلى أخطار قديمة كالمغول والترك ... إلخ ، فهى إشارة مبتورة ناقصة بقدر ما هى ملتوية مضللة .

البعد الافريقى

كما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل هذا البعد مع البعد النيلى حتى ليمكن أن نزعم أن القطاع الأكبر من بعدنا الأفريقى إنما هو ببساطة بعدنا النيلى ، يكمله من يمين قطاع ثانوى نسبيا على طول البحر الأحمر وشرق إفريقيا ، ومن شمال قطاع أخطر يجمع المغرب العربى والصحراء الكبرى . ولهذا يحسن أن نتحدث عن البعد الافريقى بإيجاز وتعميم قبل أن نركز على جوهره البعد النيلى .

وواضح أن أرض مصر تربة وماء جزء من جسم إفريقيا . وإذا كنا قد رأينا أنها ، بحكم موقعها على أطراف القارة بعيدا عن قلبها ، تعد أكثر أجزاء إفريقيا آسيوية ، فإنها ليست بالضرورة أقلها إفريقية وإن كانت من أقلها بالطبع . أما السكان فمن النظريات كما رأينا ما تربطهم بالقرن الإفريقى أصلا وترى قرابة ما بين المصريين القدماء والصوماليين . والنظرية السائدة فى الموطن الأول للحاميين ومنطقة تكوينهم لا تخرج عن دائرة القرن الافريقى ، وإليهم ينتمى أولئك وهؤلاء . (١) . غير أننا إذا قبلنا نظرية عصر الجفاف التى أعقبت العصور الحجرية القديمة ، فلعلها لا تحتم بالضرورة وفى حدود هذا المدى الزمنى أن يكون المصريون من أصل غير محلى أو اقليمى .

من الناحية الأخرى، فمن الاثيوبيين القدماء من كان يعتقد أن المصريين القدماء بعض

(1)Seligman, Races of Africa .

من نسلهم أصلا ، هاجروا إلى الشمال ، وأن مصر بذلك بشريا ، لحما ودما ، من صلب الحبشة ، مثلما هى طبيعيا ، أرضا وماء (١) . ولكن لعل هذا نوع من الأساطير الشعبية التى تنبثق من تاريخ ضبابى مهتز ، أو ربما هى تذكرنا بتقاليد المصريين القدماء أنفسهم حيث كانوا يسمون بلاد بونت «أرض الأجداد» .

وأيا ما كان ، فإن هناك اتجاها متزايدا هذه الأيام – ربما كرد فعل متطرف لمحاولات الاستعمار المتطرفة لتمزيق القارة – للبحث عن تلك الأصول فى مجال الأركيولوجيا الافريقية والإنسان الأول . غير أن هذا اتجاه تحف به مزالق علمية كثيرة ككل ما يتصل بالماضى السحيق ، وقد يرتب نتائج ضخمة على فروض ونظريات تخمينية . والذين يفعلون ذلك ربما كانوا يفعلون أسوأ مما يفعل أصحاب الفرعونية ، فهم لا يعودون فقط لى الماضى البعيد المكتوب ، ولكن إلى الماضى السحيق قبل المكتوب وقبل التاريخ ولا نقول قبل الإنسان العاقل !

الدور الحضارى

وإنما حسبنا أن نقول إن مصر ، التى كانت طليعة ومهد الحضارة فى القارة ، قد صدرت إليها كثيرا من إنجازاتها منذ فجر التاريخ . فلقد جعلت الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور الأكبر فى القارة المظلمة ، ولا نقول منارة إفريقيا الوحيدة حضاريا . وإذا كان ثمة فى العالم بلد واحد تصدر قارته على مستوى القمة أطول فترة فى التاريخ بل طوال التاريخ بلا انقطاع ، فهو لا شك مصر فى إفريقيا . إنها، أكثر بالتأكيد من أى بلد آخر فى العالم ، قمة قارتها المطلقة والخالدة . وإذا كان هناك بلد منفرد فى إفريقيا أعطى القارة وأثر فيها أكثر ما تأثرت قبل العصر الأوروبى ، فمصر هى هذا البلد . وبدون عنصرية أو استعلاء ، ومع الفارق ، فلقد كان المصرى هو «الرجل الأبيض» فى إفريقيا السوداء إلى أن جاء الرجل الأوروبى .

وفيما عدا هذا ، فالواقع حضاريا أن مصر ليست إفريقية بقدر ما أن إفريقيا هى المصرية . فبينما لم تكد مصر تستمد شيئا من إفريقيا حضارة ، فإن تأثيرها الحضارى قد غزا معظم القارة . فالكثير من حضارة إفريقيا هو جزئيا من حضارة مصر ، ومعظم إسلام القارة مر من هنا . وعلى الجانب الآخر ، فإن إفريقيا – القارة المظلومة التى

(1) G. Schweinfurth, in : Baedeker, Egypt and Sudan, 1914, p. XliX.

يصفها البعض بأنها حضاريا آخر القارات قبل أنتاركتيكا (١) ! - لا تجد بين جنباتها وبناتها أكثر من مصر ترد به الاتهام وتفاخر العالم و فهي أم التاريخ في قارة قيل إنها بلا تاريخ .

غير أن تأثير مصر الحضارى على إفريقيا ونشاطاتها فيها واتصالاتها معها تتفاوت فى الكثافة والنوع والدرجة من إقليم إلى آخر بحسب الضوابط الطبيعية والمسافة الجغرافية . فهى أقوى فى نصف القارة الشمالى بعامة ، ثم تقل وتتخلخل تدريجيا تجاه الجنوب . وهى فى النصف الشمالى تتنقل فى شبكة من محاور وقنوات ترسم نمطا مميزا يعكس الوراء الطبيعى والعمرانى كثيرا . فالمعمور هنا حول الصحراء الكبرى يكاد - على مقياس أضخم أبعادا ومسافات ولكنه أضعف كثافة واتصالا - يكرر نمط الحلقة السعيدة الذى وجدناه فى المشرق العربى .

فإذا كان النيل والمغرب يؤلفان معا الهلال الخصيب الافريقى الضخم فى الشمال ، فهناك هلال آخر أقل وزنا يكمل الدائرة فى الجنوب وأن اتصلت حدوده وضاعت فى كتلة المعمور المدارى إلى الجنوب هذا الهلال يمتد من السودان النيلى على طول نطاق السفانا وإقليم «الساحل» (وصحته السهل ، ويمثل هوامش الصحراء كما تسمى فى السودان الغربى) حتى غرب إفريقيا والسنغال حيث ينثنى شمالا على سواحل موريتانيا واصلا إلى المغرب العربى . والحلقة كلها تتحلق حول الصحراء الكبرى - القلب الميت - التى لا تخترق إلا على عدة محاور من خطوط الواحات . وعلى امتداد هذه الخطة تحرك النفوذ والأثر والاشعاع المصرى عموما .

على محور الجنوب

فخارج البعد النيلى ، تأكد هذا الأثر مرارا على محور البحر الأحمر منذ رحلات بونت الدالة . ويلاحظ هنا أن بونت إن كانت تعنى عند بعض المؤرخين دائرة القرن الافريقى والجنوب العربى ، فإنها تمتد عند البعض الآخر لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق إفريقيا بلا استثناء . كذلك يحتمل إشعاع مصرى خفيف على محور الصحراء الكبرى

(1) G. T. Renner, Africa : a study in clonoialism, in : World political geography, ed. Pearcy and Fiffeld, N. Y., 1951, p. 393.

حيث وجدت أدلة على المؤثرات الحضارية المادية والثقافية بين القبائل النيلوتية فى أعالى النيل وبين بعض قبائل نيجيريا وغرب إفريقيا . (١) .

بل إن هناك إشارة غريبة عن معرفة الطوارق الأحياء اليوم للغة الهيروغليفية القديمة ، إن صحت لكانت أكثر دلالة وأشد إثارة . (٢) والمقول أيضا إن الفولا ، فى نطاق السفانا ابتداء من سودان الميل حتى السنغال ، والذين يقدرون بعدة ملايين ويلعبون دورا عظيما فى حياة غرب إفريقيا ، المقول إنهم «أصلا هجرة من صعيد مصر» استدارت نحو الجنوب فالغرب فاستقرت فتوطنت . (٣) .

كذلك تسجل العصور الوسطى علاقات متواترة بين مصر والسودان الغربى وغرب إفريقيا على طول محور السفانا – الساحل (السهل) وعبر خطوط الواحات ونيل السودان. وإذا كان طريق الحج السودانى هنا مباشرا إلى مكة قبلة الدين ، فقد كان الأزهر قبلة علم الدين ، ولهذا انشعب إلى مصر بإستمرار تيار من الطلاب والتجار والحكام ترك له بعض شواهد وبقايا فى مصر (كالدكرور مثلا ، من التكرور ، وهم التوكولور Toucolors أحد شعوب غرب إفريقيا) . أهم من ذلك رد فعله الحضارى والثقافى الكبير الباقى حتى اليوم على شعوب هذه المناطق التى عرفها جيدا وذكرها ابن خلدون وابن بطوطة . ويكفى تعبيرا عن هذا الأثر أن كل مستكشفى شمال القارة من الأوروبيين فى القرنين أو الثلاثة الماضية سجلوا دهشتهم لأنهم وجدوا ذكر مصر وهيبتها فى كل مكان وصلوا إليه فى تلك الأعماق (٤)..

على محور الشمال

ذلك كله عن علاقات مصر الافريقية على المحاور الجنوبية . ولكن العلاقات على محور شمال إفريقيا جاءت من نوع آخر أدخل فى الوجود العربى الكبير . وهى والبعد النيلى بمثابة ذراعين طويلتين ضخمتين تنتهيان إلى مصر لتتصلا عن طريقها بالحلقة السعيدة فى المشرق العربى . فمنذ البداية دخلت مصر مع الليبيين فى احتكاك بعيد المدى بالغارات والحملات وبالتسرب والتوطن، سواء فى غرب الدلتا أو جبهة الفيوم والصعيد، بل

(١) عبدالعزيز كامل ، دراسات فى افريقية المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٧٣ – ٧٩ .

(2) Lois Berggren, in : Guidebook to geology and archaeology of Egypt.p. 39

(٣) محمد رياض ، كوثر عبدالرسول ، إفريقيا ، ١٩٦٦ ، ص ٤٠٩ .

(٤) مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ٤٠ – ٤٣ .

وأسسوا كما رأينا إحدى الأسرات فى تاريخ مصر . ومن الناحية الأخرى فما أكثر ما امتد التوسع والنفوذ السياسى المصرى إلى برقة ، خاصة أيام البطالسة والعرب . كذلك كان الرومان يعتبرونها جزءا من مصر . وحتى من قبل ذلك كله . كان فخار القبائل فى جرجرة بالجزائر اليوم يشبه فخار قدماء المصريين قبل الأسرات ، فضلا عن تشابه الجنس ، مما يؤكد قدم وعمق هذا المحور (١) .

وإذا كانت أخطار الشرق والمشرق قد صرفت نظر مصر عن برقة بعض الوقت فى العصور الوسطى . فإن الأثر الحضارى لم ينقطع وظلت برقة تتجه إلى مصر كمركز وسوق الحضارة والعمران الكبير ، ومازال طابع المؤثرات المصرية واضحا فى برقة إلى اليوم . (على الهامش ، فلما كان نمط العمران فى برقة مشتتا يتوزع حول الجبل الأخضر على أطرافه الساحلية وأقدامه الصحراوية ، فقد كان يبدو من الأسهل أحيانا على أبنائها أن يتلاقوا فى الاسكندرية أو القاهرة على نهاية الطريق الساحلى ، تماما كما يقال عن ويلز حيث يتندر بأن من الأسهل لأبنائها أن يجتمعوا فى بادنجتون فى لندن على نهاية خط السكة الحديدية !) .

وأيا ماكان فلقد أعادت ظروف الاستعمار الايطالى وهجرة والتجاء البرقاويين إلى مصر تأكيد هذه العلاقات ، بمثل ما استشعرت طرابلس وتونس قديما ظلا من الطابع المصرى غير المباشر عند هجرة بنى هلال وسليم من صعيد مصر فى العصور الوسطى . واليوم يمثل أولاد على بمريوط ، وهم قبائل عربية وافدة أصلا ، حلقة وصل بشرية بين مصر وليبيا والمغرب الكبير ، على نحو ما تفعل القبائل العربية المماثلة على الجانب الأيمن من مصر حيث تتوزع بينها وبين فلسطين والشام والجزيرة العربية .

وعدا هذا فقد كانت مصر بوابة التعريب بالنسبة للمغرب كله . وتواترت العلاقات المتبادلة فى العصور الوسطى متجاوزة جزيرة المغرب إلى غرب الصحراء الكبرى فى موريتانيا (شنقيط) ، حيث تطلع الشناقطة إلى مصر وتأثروا بها ثقافيا بشدة على نحو ما فعل السودان الغربى على محور السفانا جنوبا . أيضا كان هناك على مستوى علاقات الدفاع طريق التحذير الساحلى الشهير بنيرانه «ومحارسه» ، بينما وصلت العلاقات السياسية إلى قمتها فى الغزو الفاطمى لمصر.

(1) Seligman, id., p. 140 .

غير أن الحج لاشك خير ما يلخص كل علاقات هذا المحور . فقد كان «الركب المغربي» يصل أحيانا إلى ٥٠ ألفا من الحجاج في العام (١) ، وكان طريق الحج رافدا سنويا أو دائما يصب مؤثراته بهدوء في مصر . وإليه ترمز اليوم العشرات من أضرحة ومقابر الشيوخ المغاربة أو المستغربين من أصل عربي على طول ساحلنا الشمالي الغربي ثم إلى قلب الدلتا، ابتداء ذلك من سيدى براني وسيدى كرير وسيدى عبدالرحمن، إلى سيدى المرسي والشاطبي (الاسكندرية)، إلى الشيخ الدسوقي (دسوق) والشيخ طلحة التلمساني (كفر الشيخ) . والأخيران، اللذان تنسب إليهما مدينتاهما كما هو واضح ، هما من أقارب السيد البدوى (طنطا) الذى يعد القطب الأكبر بين هؤلاء الشيوخ المغاربة، الذين توغلوا أيضا إلى أعماق الصعيد كما فعل سيدى عبدالرحمن القنائي (قنا) .... إلخ.

والواقع أن طريق الحج الساحلي كان طريق رحلة واستقرار معا ، حج وتعمير ، بما كان يستقر على طوله من المغاربة ، وخاصة في مصر ، وبالأخص في القاهرة حيث نما لهم حى بذاته هو حى المغاربة . وهو بهذا يشبه أن يكون نسخة متوسطية عربية من طريق حج السفانا - الفلاتة الأحدث في السودان الغربي والشرقي .

وقد انصب في هذا التيار فيما بعد وافد من مغاربة الأندلس ، وذلك بعد أن تعرض «المغرب الأوروبي» لضربات «الاسترداد» المسيحي ، أتوا مصر إما كمنذرين منبهين وإما كنازحين مهاجرين (٢) . في القرن ٨ الميلادي - مثلا - نزحت ١٥ ألف أسرة أندلسية إلى الاسكندرية (٣) . ونستطيع أن نقرأ رمزا للرافد الأندلسي هذا في أسماء مثل المرسي (من مرسية) والشاطبي (من شاطبة Jativa) والطرطوشي (من طرطوشه Tortoza) .... إلخ .

وكما في حالة البعد الأسيوى ، فإن الكفاح المشترك ضد الاستعمار ، والاستعمار الاستيطاني في المغرب العربي عموما ، ثم ظهور البترول في معظم وحداته بعد ذلك، جاءا في الفترة الأخيرة ليعيدا تدعيم وتكثيف العلاقات والتبادلات والتفاعلات على طول هذا المحور. فكما شدت قضية تحرير فلسطين مصر إلى المشرق، شدتها ملحمة الجزائر إلى

---

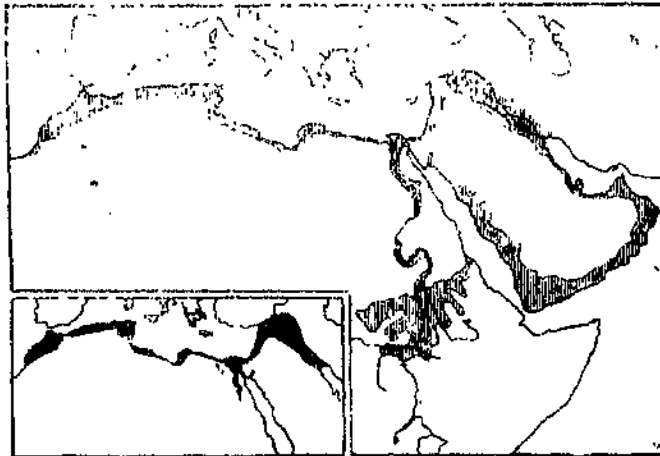
(١) مصر ورسالتها ، ص ٣٢ - ٣٨ .

(٢) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس ، مدريد ، ١٩٦٧ ، ص ٥٢٧ .

(3) S. Lane - Poole, History of Egypte in the Middle Ages, P. 35.

المغرب . ثم جاء ت حاجات التنمية والتعمير بعد البترول ، خاصة فى ليبيا ، وكذلك إعادة التعريب في الجزائر ، لتخلق تيارا من الهجرة المصرية إلى الغرب ومهجرا مؤقتا فى المغرب . ولقد يقل وزن هذا البعد نوعا عن نظيره في المشرق ، كما أنه على العكس منه يقل كثافة وثقلا كلما ابتعد عن مصر ، إلا أنه يظل علامة بارزة على محور رئيسي داخل هيكل البعد الافريقي لمصر .

والآن فلنلخص ، في نظرة مجملة ، فإن أبرز خصائص بعدنا الافريقى أنه في الدرجة الأولى بعد طبيعى خام أكثر مما هو بعد حضارى فعال متفاعل . وعلى هذا الجانب الأخير، فإنه إرسال أكثر مما هو استقبال ، إن لم يكن محض إرسال ، أي من طرف واحد وليس متبادلا ، ثم إنه بعد بشرى أكثر منه اقتصاديا ، حيث كانت علاقات التبادل والتعامل الاقتصادى ضعيفة أو محدودة للغاية . ولكن حتى مع ذلك فإنه على الجانب البشرى هامشي ثانوى أيضا ، لشدة اختلاف الأصول البشرية وضعف التشابه أو النسب الجنسي فيه . والواقع أنه لولا القطاع النيلي والمغربي أو العربي عموما فيه ، لتضاءل وزن البعد الأفريقي عموما إلى حد بعيد جدا . وختاما . وهذا أغرب ما في الأمر ، فإن ظهوره كبعد من أبعادنا الجغرافية تأخر كثيرا جدا حيث ظل واهيا معظم التاريخ القديم ، ولم يزدد إلا ببطء شديد فى العصور الحديثة . بينما لم يأخذ حجمه الكامل إلا أخيرا جدا منذ عصر التحرير فقط .



شكل ١٥ – هيكل المعمور الأساسى فى الوطن العربى . يتألف من الحلقة السعيدة فى المشرق يتصل بها ذراعان عظيمان هما حوض النيل من الجنوب والمغرب العربى من الغرب . أما إذا ضيقنا بؤرة عدستنا فستبدو أهم قطاعات المعمور كهلالين خصيبين يلتحمان فى مصر هما الهلال الخصيب الآسيوى والافريقى .

مصر بين العروبة والافريقية

تلك بعامة هى الخطوط العريضة فى علاقات واتجاهات مصر الافريقية . ومن السهل إذن أن نرى أن البعد الافريقى فى كيان مصر يتفق فى معظمه وباستثناء هوامش ثانوية مع المجال العربى سواء ذلك فى دائرة النيل أو الصحراء أو المغرب . من هنا يبرز السؤال: أين وكيف تقع مصر بين العروبة والافريقية ، وما العلاقة بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية ؟

إفريقتان أم واحدة ؟

ابتداء ، يمكن القول إن إفريقيا العربية هى أقل إفريقيا إفريقية وأكثرها أوراسية ، بمعنى أنها بحكم فاصل الصحراء أبعد أجزاء القارة عن مفهوم «إفريقيا السوداء» سواء طبيعيا أو بشريا ، تضاريس ومناخا ونباتا أو جنسا وحضارة وثقافة ، وفى الوقت نفسه بمعنى أنها أكثر أجزاء القارة تأثرا بالمؤثرات الأوروبية والآسيوية فى كل تلك المجالات والنواحى . وفى هذا تشترك مصر مع شمال إفريقيا أو المغرب . لكن مصر بعد هذا هى، بحكم الموقع أيضا ، أكثر إفريقيا آسيوية وأقلها أوروبية ، بينما أن المغرب هو أكثر إفريقيا أوروبية وأقلها آسيوية .

هنا ، ومن هذه الحقيقة ، وعملا على عزل العرب وإبعادهم عن القارة الأم لاسيما مصر التى لعبت مؤخرا دورا قياديا وتحريريا فى السياسة مثلما لعبته قديما فى الحضارة، حاول الاستعمار أن يمزق وحدة القارة النضالية ضده . فزعم أولا أن الصحراء الكبرى فاصل طبيعى باتر كالمحيط، يقسم القارة إلى قارتين : إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء ، أو إفريقيا البيضاء (أو السمراء أحيانا) وإفريقيا السوداء ، أو أخيرا إفريقيا العربية وإفريقيا الزنجية . باختصار ، صك الاستعمار ، أو بالأحرى استغل، ثنائية أساسية فى القارة هى ثنائية العرب - الزنوج ، وبها حاول أن يجب أى وحدة إفريقية .

والنظرية ، التى تكاد تبدو وكأنها الوجه الآخر لنظرية الاستعمار الأخرى عن «وحدة البحر المتوسط» ، تنتهى إلى خلق تعارض مقصود بين فكرتى الوحدة العربية والوحدة الافريقية . وهى تصورهما كأنهما خطان متعامدان ، واحد بالعرض والآخر بالطول : إذا قلت بالوحدة الافريقية شطرت الوحدة العربية ، وإن أنت قلت بالوحدة العربية مزقت

الوحدة الافريقية . ومن ثم تبدو النظرية كلها سلاحا ذا حدين بل متعدد الحدود ، يمزق كل شئ وفى كل اتجاه سواء فى العروبة أو فى إفريقيا ، وهذا بالضبط هو الهدف الأساسى سياسيا .

وحدة عمل فحسب

غير أن القضية بهذه الصورة هى فى الحقيقة قضية متطرفة ومغرضة . فمن ناحية لم تكف المؤثرات العربية أو المصرية عن اختراق الصحراء منذ فجر التاريخ القديم . ومن المبالغة لاشك أن نتكلم عن الصحراء كمحيط رملى فى عصر الطيران. ومن ناحية أخرى، وهذا أساس كل خلط وخطأ ، فليس المقصود بالوحدة الافريقية إلا «وحدة عمل» ، وحدة تضامن فى المجال الدولى سياسيا واقتصاديا وحضاريا مواجهة لضغوط الاستعمار المشتركة . وحدة إفريقيا ، يعنى ، هى أساسا وحدة ضد – استعمارية ، لا أكثر ولا أقل.

أما خارج هذا فلا وحدة لإفريقيا إلا الوحدة الجيوديزية ، أى ككتلة من كتل الأرض الرئيسية مما نسميه القارات . وبين هذين القطبين القصيين ، الوحدة ضد – الاستعمارية والوحدة الجيوديزية ، فإن أحدا لم يزعم أن إفريقيا وحدة أو أن لإفريقيا وحدة من أى نوع كان ، سواء طبيعيا أو بشريا ، مناخيا أو نباتيا أو جنسيا أو حضاريا . والافريقيون ، بمعنى الزنوج ، من جانبهم لايعتبرون مفهوم إفريقيا أو وحدة إفريقيا إلا فى حدود وإطار إفريقيا الزنجية ، وبينما ينظرون إلى أنفسهم كشئ واحد على العموم ينظرون إلى العرب كشئ مختلف تماما على الخصوص . وهم فى هذا يفعلون تماما مثلما يفعل العالم الخارجى بعامة (١) .

وواقع الأمر أن فلسفة الاستعمار فى ثنائية القارة من أجل تمزيقها نضاليا ليست إلا حقا يراد به باطل . ولقد كان خطأ أن انعزلت مصر قبل الثورة (وغيرها من الشقيقات العربية الأفريقية) عن إفريقيا ، ولو أن ذلك كان بفعل الاستعمار الجاثم فوق الجميع . وكان طبيعيا جدا بعد ذلك أن تندفع مصر المتحررة إلى إفريقيا تحمل مشعل التحرير فى الخمسينيات والستينيات . ولا جدال فى أنها نجحت فى ذلك نجاحا باهرا ، بل لعله أكبر نجاح سجلته لنفسها فى السياسة الخارجية والدولية، ولا يكاد يختلف أحد على أن نضال

---

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٢٩٣ – ٢٩٧ .

مصر كان أكبر عامل منفرد في تحرير القارة . لقد اكتشفت مصر ، بحق ، بعدها الافريقي الأصيل ، وعلى هذا الأساس تصرفت .

لكن الغريب هنا أن الاستعمار نجح في أن يضلل أبناء القارة في الاتجاه المضاد. فكرد فعل لفلسفة الاستعمار المتطرفة في تمزيق نضال القارة التحررى ، ظهرت بين بعض زعماء القارة الجدد ، خاصة بين الراديكاليين المتشنجين الذين تبنوا عنصرية جديدة مضادة أو مقلوبة ، ظهرت دعوة داوية إلى «الوحدة الافريقية» لا كوحدة موقف وكفاح ضد الاستعمار أو ضد التخلف ، من أجل التحرير أو التقدم ، وإنما كوحدة سياسية دستورية من أجل خلق «دولة» إفريقية واحدة تشمل كل القارة .

وإذا كان من الخطأ أن مصر قد انعزلت أو عُزلت عن القارة في الماضي ، فقد كان خطأ أكبر احتمال تورطها في مثل هذه الدعوة الكاسحة الفضفاضة ، إذ أن أسوأ خطر يمكن أن يصيب مصر هو أن تنزلق إلى «دولة جنوبية» . وقد بدا ذلك الخطر ، هذا حين اتخذت دعوة الوحدة الافريقية منعطفا شبه هيستيرى أرعن أيام نكروما . فوحدة مثل هذه، على أى مستوى كانت، غير واقعية أو متصورة على الاطلاق، تقع خارج العلم تماما، وهى من ثم مرفوضة شكلا وموضوعا .

بين الوحدة العربية والافريقية

تشخيصا أو تلخيصا للموقف بإيجاز ، كان الاستعمار قد باعد بين مصر (والعرب) وبين إفريقيا أكثر مما ينبغى ، فجاء التحرير فقارب بينهم – كرد فعل عكسى وعلى طرفى النقيض – أكثر مما ينبغى . فى الأولى كان انفصال أكثر من اللازم ، وفى الثانية حدث اتصال أكثر من اللازم حين أخذ شكل الوحدة الافريقية بالمعنى المنحرف الذى اصطنعه بعضهم . ولكن هذا الانقلاب من النقيض إلى النقيض كان مرحلة عاطفية متطرفة ليست غير شائعة فى مراحل الاستكشاف والتعارف والتقارب .

غير أن صدمة الحقيقة والواقع لم تلبث أن بددت الأوهام والمزايدات مثلما أزاحت المناقصات من قبل ، واستقر البندول كما هى القاعدة دائما على التركيب بعد التقرير فالنقيض ، أى على الحد الأمثل للعلاقة ، وهو الوحدة بمعنى التضامن الافريقى . وسقطت بذلك انحرافة الوحدة الدستورية المزعومة .

وبالفعل، ولحسن الحظ ، ولأنه – في السياسة كما في الحياة – لا يصح إلا الصحيح، فقد تهاوت هذه الدعوة الطائشة المتهافتة في بضع سنين حتى اختفت نغمتها تماما . والواقع أن حركة الوحدة الافريقية بمعناها الصحيح لا تعدو وحدة تضامن ضد الاستعمار، وهي بهذا المعنى جزء من حركة وحدة العالم الثالث وسائر تجمعات «الجنوب» العالمي . وعلى هذا الأساس فإنها في صميمها وجوهرها «فترة تعشيش nesting period» مريحة للجميع ورفقة طريق في رحلة التحرير وإثبات الذات ، تتساند وتتساعد خلالها ضد العدو الاستعماري المشترك ، ولكنها في النهاية رحلة عابرة ككل رحلة ، بعدها تنصرف كل جماعة إلى مصالحها المحلية أو الاقليمية وكياناتها الذاتية . وهكذا بالفعل كان . (١) .

بهذا عادت الوحدة الافريقية كما بدأت وكما ينبغي «وحدة عمل» فحسب ، بينما ظلت الوحدة العربية «وحدة كيان ومصير» . الأولى لا تستهدف الوحدة الدستورية ، والثانية جوهرها الوحدة الدستورية والاندماج السياسي . بصيغة أخرى العرب أخوة وأشقاء ولكن الافريقيين جيران وأصدقاء ، علاقة مصر مع العرب علاقة قرابة حيث علاقتها مع الافريقيين حسن جوار .

من ثم فإن الوحدتين العربية والافريقية هما من مستوى مختلف تماما ، وهو اختلاف في النوع لا الدرجة ، جذري لا فرعي ، ومن ثم فلا تعارض بينهما . ولهذا فليس على مصر جناح أن تولي وجهها شطر إفريقيا وبعدها الافريقي كما فعلت دائما ، وليس لها أن تنسى أنها بوابة القارة وحارسها في الشمال الشرقي ، ونقطة الارتكاز بالنسبة لها في التضامن الآسيوي الافريقي ، بمثل ما أن إفريقيا هي الظهير الضخم لمصر وأن مستقبلها مرتبط بمستقبلها في الصراع العالمي ضد الاستعمار ، كل أولئك دون أن تضعف عروبتها في أي معنى .

ومن هنا ، بالمقابل ، نرى أن ما طالب به البعض في وقت ما من النص دستوريا على أن مصر جزء من إفريقيا بمثل ما ينص على أنها جزء من الأمة العربية ، إنما هو قياس مع الفارق وينبع من منظور خاطئ يضع الوحدة العربية على نفس مستوى الوحدة الافريقية ، فأن ننص على عروبتنا في الدستور ، فذلك تعبير سياسي عن مضمون قومي ،

(١) حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦٦ – ٣٦٧ .

ومن ثم هو أمر في موضعه السليم. أما أننا جزء من إفريقيا فحقيقة جغرافية بديهية مجردة لا يستتبعها بالضرورة أى التزام سياسى أو قومى حتمى ، ولذا فمكانها الطبيعى فى كتب الجغرافيا ولكنها جديرة بأن تبدو فى الدستور فضولا وتزيدا لا محل له .

سياسة مصر الافريقية

وعلى المستوى التطبيقى ، فلا مفر بل لابد أن يكون لإفريقيا مكان هام فى السياسة المصرية :

أولا ، لمصلحة الاقتصاد والتنمية والتقدم المصرى نفسه نظرا لثراء إفريقيا النادر بالموارد والخامات والأسواق والامكانيات المتزايدة التى تتكالب عليها الدول المتقدمة الآن بل وحتى بعض الشقيقات العربيات خاصة البترولية .

ثانيا ، لضمان الأمن المصرى وتأمين ظهيرها الافريقى ، حيث لا ينبغى أن تترك مصر إفريقيا فراغا سياسيا أو فراغ قوة يملأه الاستعمار الجديد أو القوى العظمى ويحاصرها به من الخلف .

ثالثا ، لمواجهة التسلل أو التوغل الاسرائيلى فى إفريقيا ومحاصرة أخطبوطه وطرده من القارة حتى لايكسبها لصفه أو يؤلب دولها ضد مصر والعرب والقضية الفلسطينية . وتلك بالدقة حدود العلاقات العملية بين مصر وإفريقيا .. وحدود لاشك هناك للبعد الافريقى فى كيان وتوجيه مصر. وهى حدود، كما ينبغى تحقيقها، لا ينبغى تجاوزها. ولحسن الحظ فلقد انتهت إلى الأبد فترة المثالية الجامحة الهيستيرية فى العلاقات الافريقية ، واستقرت الآن على مستوى عقلانى ومعقول أكثر، أى تم «تطبيعها normalization» تقريبا.

مع ذلك فإن البعض يشعر بأن دور مصر الافريقى الحالى مضخم ومبالغ فيه ما يزال، إن لم يكن مفتعلا إلى حد ما لأسباب تكتيكية وتعويضية ، وأن هذا على أية حال عارض سوف يقل مستقبلا إلى أن يأخذ حجمه الطبيعى ، هذا إن لم يكن قد بدأ فعلا ، إذ من الواضح تماما أن مصر أخيرا اتخذت سياسة إفريقية أكثر حذرا وتحفظا أو أقل اندفاعا وغلواء منها فى السابق .

كذلك يشعر البعض الآخر بأن علاقتنا مع إفريقيا أو علاقات إفريقيا معنا لا تخلو من حساسيات وعقد مركبة وأن فيها شيئا من النفاق المتبادل وأكثر منه من اللاواقعية . وفى وقت ما بدا أن إفريقيا أو أجزاء منها تلعب معنا لعبة المضاربة وتوازن القوى بين العرب وإسرائيل ، فى محاولة انتهازية مكشوفة لأن تنتزع لنفسها أكبر مكاسب ممكنة من الطرفين على السواء . ولكن من الانصاف أيضا أنها عادت فصححت موقفها كثيرا أثناء

حرب أكتوبر . كذلك فإن أرباح البترول الهائلة بعد هذه الحرب جذبت إفريقيا أكثر من أى وقت مضى إلى المعسكر العربى المنتصر والمتخم ، ولو أنها عادت بعد ذلك «تغازل» إسرائيل ، وهكذا .

وأخيرا ، ففى خضم هذه العلاقات الجديدة الأكثر واقعية ومادية أو نفعية ، بدأت العلاقات العربية – الافريقية تتعرض لضغوط أو تعقيدات وتشابكات جديدة . فلأن الدول الافريقية دول حديثة النشأة ضعيفة التكوين للغاية ، فإنها بعيدة عن الاستقرار تماما . والصراعات داخلها وفيما بينها وحولها لا حد لها ، وبالتالى فإن التدخلات الأجنبية الاستعمارية لا تتوقف . ومن ناحية أخرى . فلأن سياسات الدول العربية هى الأخرى قد تعارضت وتصادمت فى الآونة الأخيرة وانقسمت ما بين الكتلتين العالميتين ، مثلما غيرت مصر نفسها موقعها السياسى بينهما جذريا ، فلقد ازدادت التناقضات والمجابهات بين مصالح وسياسات الجميع فى إفريقيا .

وفى النتيجة ، ولأول مرة ، بدأت تظهر جرثومة تعارض وتناقض ما بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية . فمن الظاهرات اللافتة حاليا أن دولا عربية تقف الآن ضد دول عربية أخرى فى صراعاتها أو علاقاتها مع بعض دول إفريقية ، مثل ليبيا مع تشاد ، والمغرب مع الجزائر حول الصحراء ، أو أزمات بعض الدول الافريقية مثل صراع الصومال واثيوبيا ، وإريتريا وإثيوبيا ، والصراع فى زائير .... إلخ .

ففى مثل هذه المواقف المربكة الشائكة المتشابكة ، قد تجد مصر نفسها ، سواء بحكم المصالح أو المبدأ ، فى صف الدولة الافريقية ضد العربية أو العكس . فهل تجوز الأولى ؟ – والعروبة أولا والافريقية عاشرا . وإن كانت الثانية ، أفلا يكرس هذا ثنائية الوحدتين والقارة ويوسع الهوة الكامنة فيهما ؟

على أية حال ، دعنا نأمل أن تكون مثل هذه المواقف مرحلة عارضة وعابرة فى تاريخ القارة ، غير أن الدرس الواضح أن على مصر ألا تتورط فى إفريقيا وحروبها واضطراباتها وصراعاتها المحلية والدولية . ومن حسن الحظ أنها قد أعلنت مؤخرا أنها «لن تلعب دور رجل البوليس فى إفريقيا» (١) . ليكن حسن الجوار إذن وصداقة الجميع

---

(١) الأهرام ، ١٨ – ٦ – ١٩٧٨ ، ص٣ .

بقدر الامكان شعار سياسة مصر الافريقية ، ولتكن المساعي الحميدة فقط هي ترجمته العملية .

لتكن علاقاتنا مع إفريقيا وثيقة قوية في الاقتصاد والتجارة والتبادل ، فضلا عن التعاون السياسي في المسرح الدولي . الأولى ، لأن إفريقيا قارة المستقبل في الخامات والاستثمارات ، وحتى لا تظل أوروبا والغرب دائما الوسيط بيننا وبينها . والثانية ، لأننا مازلنا ضعافا بالقياس إلى القوى العالمية ، وحتى لا ينفرد الآخرون بالقارة .

ولكن أبعد من هذا لا يجوز ولا يجدى ، لا سياسة ولا ثقافة ولا حضارة ، فنحن فى الواقع أقرب إلى أوروبا والغرب فى هذا كله منا إلى إفريقيا . بل لعل درجة قربنا من إفريقيا الحقيقية هى أقل ما فى العالم إطلاقا . وما من شك بالمقابل فى أن أوروبا أقرب إلينا جنسا وحضارة ودينا وثقافة وتاريخا فضلا عن المسافة الجغرافية البحتة . تلك حدود الجغرافيا ، ومن يتعد الجغرافيا فقد فقد التاريخ .

البعد النيلى
النهر المؤشر

لأن مصر هى النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل ، وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر وأشد من تلك التى يربطها بها النيل، ولهذا كان حقا وحتما أن يجئ البعد النيلى فى طليعة أبعادنا الخارجية أولا ، ومحوريا فى بعدنا الافريقى على وجه التحديد ثانيا .

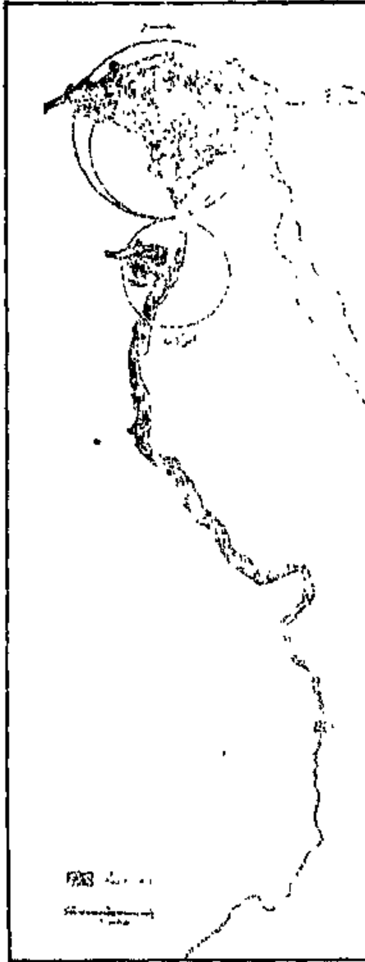
وابتداء سيلاحظ أن نمط الصعيد الخطى الطولى linear ليس «اقتصاديا» من حيث العمران أو المواصلات أو الانتاج ، لأن كل هذه المجالات إنما تخدم الحد الأدنى من السكان إذا اعتبرنا وحدة المسافة . ويكفى أن نعلم أن الاثنى عشر ألف كيلو متر مربع ونيفا التى تؤلف مساحة الصعيد وتمتد نحو ١٠٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب يمكن أن تستوعبها برمتها دائرة مكتنزة قطرها ١٢٥ كم فقط . شكل جغرافية الوادى إذن قد لايكون الأمثل للجغرافى الاقتصادى ، ولكنه للسبب نفسه مثالى للاستراتيجى ولأغراض الحضارة والتاريخ .

فالصعيد الخطى هو فى الحقيقة الذى وسع رقعة مصر الكلية بأن أضاف إليها الرقعة

الكبرى من غلافها الصحراوى . ولو كان الصعيد ملموما كالدلتا لكانت رقعة مصر الكلية أصغر مما نعرف بكثير . وهذه نقطة بديهية ولكنها هامة جدا ، كما أنها أوضح من أن تستدعى التطويل وإن تحملته بالتأكيد .

وأهم من هذا أو لا يقل أهمية أن الصعيد الخطى هو الذى أعطى لمصر عمقا حضاريا فى إفريقيا ، فهو سهم مرسل نحو قلب القارة حمل حضارة مصر وثقافتها ، مخترقا الصحراء فى مضاء ونفاذ يتحاشى بهما بقدر الامكان الميكانيكى الاحتكاك بحواجز الصحراء العنيدة . ولو قد كان الصعيد ملسوما كالدلتا ، لتغير بلا مراء تاريخ علاقة مصر بالقارة ، ولكانت آسيوية أكثر مما هى الآن ، ولأعطت ظهرها للقارة الأم بصورة أو بأخرى .

وعلى العكس من هذا ، لو أن نيل النوبة بثنيته المسرفة فى الالتواء ، مضى مستقيما مباشرا لكان رباطا أوثق ولكانت مصر أكثر إفريقية وأقل آسيوية مما هى الآن . ومع ذلك كله فقد كانت الصحراء أبدا عائقا خطيرا فى سبيل تعميق هذا البعد النيلى وتمديده سواء غربا أو جنوبا ، كما كانت جنادل النيل - التى يعدها البعض المرشح الجنسى أو الحد الشمالى للمؤثرات الزنجية أو المتزنجة فى حوض النهر - عقبة أخرى فى طريق الشريان الوحيد إلى قلب



شكل ١٦ - مصر الخطية ودوائرها المساحية. يمتاز المعمور المصري بالشكل الطولي الشديد. طول بلا عرض . كالنمط الشيلي أو التل الجزائري . الطول نحو ١٢٠٠ كم ، والمساحة ٣٥ ألف كم٢ ، ولكنها يمكن أن تضغط في دائرة يقل قطرها عن ٢٠٠ كم . هذا النمط ليس اقتصاديا من وجهة الانتاج والنقل والإدارة ، ولكنه بالغ الحيوية من الناحية التاريخية ، فهو الذى منح مصر عمقها الافريقى .

القارة . ولهذا كانت حدود النفوذ المصرى لا تتعدى غالبا الشلال الثانى أو الثالث وأحيانا الرابع ، ولو أن النفوذ الحضارى توغل كثيرا حتى إثيوبيا القديمة .

إلى حد أو آخر ، نستطيع أن نفهم من هذا أن الشلال ، متضافرا مع الصحراء ولفة النهر ، كان لمصر بمثابة إقليم السد بالنسبة للسودان : كلاهما أغلق الطريق وأوقف التقدم نحو الجنوب وحرفه بالضرورة نحو الشرق : إلى الصحراء الشرقية فالبحر الأحمر فى حالة مصر ، وإلى الحبشة والصومال فى حال السودان ، فالشلال حرف اتجاه وتوجيه مصر نحو البحر الأحمر بدل النيل ، وضاعف من درجة هذا الانحراف فعل الرياح الشمالية العاتية فى القطاع الشمالى من البحر الأحمر . وهذا ما يفسر أن موانئ مصر الجنوبية عبر التاريخ قامت على البحر الأحمر وليس على جبهة السودان .

من المحتمل إذن أنه لولا سد الشلال المركب هذا لعرف الفراعنة منابع النيل ربما ، ولتوغلوا إلى أعالى النيل نفوذا ووجودا بدلا من أواسطه على الأكثر ، ولتغلب توجيه مصر النيلى والافريقى على توجيهها إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى وآسيا المدارية ، ولكانت بذلك كله أكثر إفريقية بكثير وأقل آسيوية مما هى عليه الآن . ولكن ، من الناحية الأخرى ، فإنه بفضل أو بفعل سد الشلالات أولا وإقليم السد ثانيا ، أخذت مصر من النيل هيدرولوجيته دون إفريقيته ، ومن إفريقيا أرضها دون أنثروبولوجيتها . اختصارا ، كما سبق ، أخذت زُبد المداريات دون زَبدها .

وحدة ولكنها فضفاضة

وعند هذا الحد لا مفر لنا من أن نلاحظ أن حوض النيل ، على وحدته الطبيعية الأساسية العامة والعريضة مورفولوجيا وفيزيوغرافيا ، يمثل إلى حد ما وحدة اقليمية مفككة نوعا . ليس فقط بحكم اتساع مساحته الهائلة كشبه قارة تقريبا ، ولكن أيضا بحكم الفواصل والعقبات الطبيعية العميقة والعريضة التى تقطعه من الداخل مثلما وبقدر ما تكتنفه من الخارج . فلئن كانت هذه الفواصل هى التى تميز الحوض ككل من الخارج كجزيرة متميزة فى القارة ، فإنها تتركه هو نفسه من الداخل أشبه «بجزيرة من جزر» ، أى أشبه بمجموعة من الجزر المتعددة المتميزة داخله كالأرخبيل الأرضى قليل الوحدات ضخمة الأحجام .

ففى النهر نفسه هناك الجنادل والشلالات فى النوبة شمالا ، ومستنقعات السدود فى السودان جنوبا . وفى الحوض العريض من حول هناك الصحراء فى شمال السودان شمالا ، والهضاب الجبلية فى الحبشة والبحيرات جنوبا . من ثم يبدو الحوض فى مجمله كمجموعة من الوحدات الاقليمية المحلية المنفصلة عن بعضها البعض إلى حد أو آخر ، بحيث تكاد تؤلف سلسلة غير متصلة الحلقات تماما من الجزر الاقليمية المنعزلة بقدر أو بآخر .

فعدا جزيرة أو شبه جزيرة واحة مصر العظمى فى الشمال ، فإن السودان الحقيقى الفعال يبدو هو الآخر كجزيرة واسعة الرقعة تنفسح بامتداد النطاق السافانى الأوسط وتستقطب حول خط النيل الطولى الأصغر ولكن الأكثف . ولقد كان هذا بالفعل هو قلب السودان التاريخى فى العصور الوسطى منذ مملكة الفونج وسنار ، ومازال كذلك إلى حد بعيد فى السودان الحديث بأرض الجزيرة وامتداداتها الأحدث . والجسم كله يتحدد بثلث السودان الأوسط ، ويبدو كجزيرة فسيحة الغاية ، مخلخلة نسبيا ، ولكنها معزولة أساسا فى عمق القارة بين الثلث الصحراوى شمالا والثلث الغابى جنوبا ، فضلا عن كتلة الحبشة شرقا .

هذه الكتلة الأخيرة ، بدورها ، كانت تشخص أو تشمخ بنفسها إلى أقصى حد كجزيرة جبلية رأسية أشبه بالقلعة المعزولة عن السهول تحتها وعن النهر شمالها والبحر يمينها . وهى عزلة محكمة ومحتمة إلى حد البديهية الجغرافية ، بحيث يكفى كمؤشر إليها أو رمز لها هذه التسميات الشائعة «سقف القارة» و«سويسرا إفريقيا» . وإلى حد أقل نسبيا ولكنه ليس مشجعا كثيرا ، لا يبقى سوى أقصى منابع النيل فى هضبة البحيرات . فهى تشبه حوضا مقعرا ضحلا ، مستديرا مغلقا على نفسه ، معلقا على كتف حوض النيل ولكنه مرتكن على حافة هضبة إفريقيا الجنوبية الضخمة وأدخل بالتأكيد فى إطار إفريقيا السوداء .

تلك الجزر الأربع الرئيسية ليس ثمة بينها ، بالمقابل ، إلا خيوط دقيقة أو متقطعة أو واهية للربط هنا وهناك على الأكثر . مثال ذلك خط أو خيط النوبة المقسمة بين جزيرتى مصر والسودان فى الشمال ، ومصاعد ومنازل الأودية النهرية العميقة الغائرة بين

---

(1)Seligman, Races of Africa .

السـودان السـهلى وكتلة الحبشة الشماء ، أو أخيرا مسارب ودهاليـز النهـر المختنقة داخل مستنقعات السد الكثيفة بين السودان وهضبة البحيرات .

جزيرة من جزر إذن كـان حـوض النيل جملة . وفى مقـابل وحدته المـورفولوجية العريضة ، كحوض نهر وبالرغم منها ، كانت تلك الوحدة بالتالى هشة ضعيفة نوعا من الناحية الوظيفية ، فيها شئ من تفكك وتوجهات منفصلة مستقلة وشتى . باختصار ، النمط كله طارد مركزى أكثر مما هو جاذب مركزى . ومع ذلك ، وهذه هى النقطة الهامة ، فإن مصر على أية حال نجحت بدينامية تذكر وفى ميكانيكية خاصة فى أن تتحدى هذا التفكك وتقتحم العقبة هنا وهناك لتحقق أكبر قدر ممكن عمليا من وحدة الحوض . فكان الاتجاه جنوبيا منطلقا أساسيا من منطلقاتها التاريخية بحيث وصلت إلى أعماق الحوض منذ وقت مبكر نسبيا . (١) .

الاتجاه نحو الجنوب

ويقدم لنا حزين نظرية مناخية ثاقبة تفسر جزئيا ميكانيكية التوجيه الجنوبى النيلى لمصر القديمة كمكمل حينا أو كبديل حينا آخر للتوجيه الشمالى الآسيوى . فهو يقترح أن الذبذبات المناخية التى عرفتها مناطق شمال المشرق العربى حتى العصور الكلاسيكية – والتى لا ينبغى بالضرورة أن تكون بعيدة المدى طبيعيا – كانت تسبب الاضطرابات والقلاقل فيها ، وتطرد البدو فى غارات تشل مجرى التجارة بين مصر والبعد الآسيوى من ناحية ، كما تغريهم بغزو مصر فى شمالها خاصة من ناحية أخرى . فعندئذ تنسحب القوة المصرية إلى معقلها التقليدى فى الجنوب فى الصعيد ، لاسيما حول طيبة حيث تأخذ صبغة دينية تحفزها تلقائيا إلى أرض البخور والمر والعطور – بونت والصومال ، فيسود التوجيه الجنوبى ويتبلور البعد النيلى الافريقى (٢) .

ومما كان يساعد لاشك على انتشار نفوذ مصر جنوبيا ، قرب طيبة من الجنوب ، وهى المدينة الكبرى التى ظلت عاصمة وطنية. والواقع أن موقع طيبة الجنوبى المتطرف جدا فى مصر لا يمكن إلا أن يكون مؤشرا، ومفسرا أيضا، للبعد النيلى فى توجيهها منذ القدم .

---

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٢١٨ وما بعدها .

(2) S. A. S. Huzayyin, Arabia and the Far East, Cairo, 1942, p. 30 - 31 .

على أن الاتجاه الجنوبى لمصر Drang nach Sueden لم ينقطع طوال العصور القديمة وبعدها . فمنذ البداية عرف الفراعنة شعوب الواوات واليام والمازوى أو الماجوى (والأخيرون هم البجاً ، ولعله تحريف للاسم القديم) . وليس معروفا من هم هؤلاء الأقوام والجماعات بالضبط ، ولكنهم جميعا من سكان كوش ، ولو أن هذه بدورها غير واضحة الحدود فيما عدا أنها إلى الجنوب القريب أو البعيد من مصر .

والأرجح أن هذا كله يشير إلى شمال السودان من النوبة حتى إثيوبيا . ويبدو أن تلك التخوم الجنوبية هى نفسها أرض «النهس» عند المصريين القدماء وإقليم «المريس» فى العصر القبطى (١). وكلها تبدو تاريخيا كهوامش وأطراف على جوانب المنطقة الحضارية التى قلبها مصر ، إليها تصل مؤثراتها وعناصرها ببطء نوعا وبفارق زمنى ، وفيها - كما يحدث فى ميكانيزم الانتشار الحضارى وقوانين المناطق الحضارية - تخضرم بعد أن تكون قد تطورت أو ربما اندثرت فى القلب نفسه ، وتبدو بذلك إلى حد ما كما لو كانت متحفا جغرافيا حيا لتاريخ مصرى انطوى .

ولقد كان هذا الاشعاع المصرى يتم كقاعدة على محاور ثلاثة كالحزمة : محور النيل أساسا ، ثم أودية الصحراء الشرقية ، وطرق قوافل الصحراء الغربية (٢) . فمصر الفرعونية اتصلت بالنوبة منذ البداية ، وهى فيما يظن التى أعطتها اسمها نسبة إلى الذهب - نب - الذى اجتذبها هناك . وعن مصر أيضا أخذت النوبة الحضارة وتأثرت لغتها باللغة المصرية ثم القبطية ، بل يعتقد البعض - ربما مجرد تخمين - أن اللغة النوبية هى بقايا حفرية بشكل ما للمصرية القديمة .

أيضا توسعت الدولة الوسطى فى الحملات التأديبية على النوبة وشعب الواوات . حتى إذا كانت الدولة الحديثة كان قد تم تمصيرها جيدا وأسست العاصمة نباتا قرب الشلال الرابع ، التى تشهد أهرامها الصغيرة فى مروى وجبل بركال على مدى النفوذ الحضارى المصرى والتأثر به . كذلك احتكت مصر باستمرار بالماجوى (البجاً) فى مرتفعات البحر الأحمر واشتبكت معهم ومع البلمى Blemmyes (؟) فى معارك تأديبية إخضاعا وردا على غاراتهم المتكررة ، كما اشتبكت معهم فى علاقات حضارية وثقافية فأعطتهم كثيرا من حضارتها إلى جانب ديانتها عبادة إيزيس (٣) .

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الافريقية ، ص ٢٩٧ - ٣٠٠ ، نهر النيل ص ٦ - ٧ .
(٢) عبدالعزيز كامل ، دراسات ، ص ٦٤ - ٦٧ .
(٣) عوض ، الشعوب والسلالات ، ص ٢٥٨ .

وكما صدرت مصر عناصر حضارتها وعقيدتها الفرعونية إلى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الإسلام . فرغم أن المسيحية اتخذت فى مصر شكلا خاصا بها حتى أصبحت القبطية فى معنى ما ديانة من الديانات التى توصف بأنها «جغرافية وعنصرية» معا أى تحدد بإقليم معين وبشعب معين ، فإنها لم تلبث أن امتدت جنوبا وبعيدا بين النوبة والبجا . بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت فى النوبة خاصة ، حيث نشأت مملكتان هامتان هما دنقلة وعلوة . ومن الغريب أن المسيحية بعد أن هجرت فى مصر ، اتخذت من النوبة معقلها على الطريق ، فظلت تقاوم المد الاسلامى طويلا حتى سقطت مملكتا النوبة فى القرن الرابع عشر . وبالمثل تخلفت المسيحية فترة بين البجا .

أما الحبشة فكانت نهاية - وقمة - الاشعاع الدينى لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية ، وحيث اعتصمت القبطية أساسا فى المعقل الأخير لتصبح الحبشة أكبر جزيرة قبطية فى إفريقيا بعد أن هاجرت تقريبا من الموطن الأب وتخلفت نوعا على الطريق . بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط أثناء الحروب الصليبية إلى الحبشة التى أصبحت منذ منتصف القرن ١٣ الميلادى مهجرا ليس غير مألوف لهم . (١) وبهذه الهجرة الحقيقية وتلك أصبحنا نجد أن ملامح الماضى فى النواة المصرية هى ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية. ومن نماذج هذه البقايا المتخلفة آلة الصلاصل الكنسية sistrum التى نجدها فى الحبشة اليوم ، وهى آلة مصرية قديمة .

مع الاسلام يتأكد دور مصر من جديد . فرغم أن من الثابت الآن أن تعريب السودان سبق إسلامه بكثير ، وأن إسلامه عن طريق الجزيرة العربية والبحر الأحمر رأسا سبق إسلامه عن طريق النيل ، فقد لعبت مصر دورا هاما فى دفع المد الجديد وكقاعدة كبرى لتعريب السودان . فمنذ الفتح العربى لمصر اتجه زحف الاسلام إلى السودان ، أما عقبة النوبة المسيحية فقد احتواها الاسلام وغزاها طويلا وعميقا بالانتشار الغشائى الفعال قبل أن يغزوها بالقوة الحربية . ثم انفتح الطريق كاملا .

---

(١) عباس حلمى إسماعيل ، «التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية» ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤، ص ٧١ .

فى العصر الحديث

وإذا كنا نرى من هذا أن تعريب السودان فى العصور الوسطى لم يكن دور مصر وحدها ، فقد ظل البعد النيلى كذلك منكمشا على نفسه طويلا حتى انطلق فجأة وأخيرا فى القرن التاسع عشر أيام الامبراطورية المصرية - العربية - الاسلامية فى حوض النيل وشرق إفريقيا . وقد وصل هذا الزحف نحو الجنوب بسرعة إلى بحر العرب - الغزال ولكنه توقف أمام الاستوائية بسبب «السد» . ذلك لأن النيل ، الذى كان ينبغى منطقيا أن يكون طريقا متصلا إلى قلب القارة وأعالى الحوض ، لا يلبث أن يتحول - لنفس الأسباب التى جعلته شريانا هائلا - إلى حاجز مصمت هو السد . فاضطر المد الشمالى إلى الدوران حوله وتخطيه إلى ساحل البحر الأحمر فى إريتريا والصومال . ولكنه لم يكن قد بدأ بالكاد حتى ظهر له سد جديد - سياسى لا طبيعى هذه المرة - هو الاستعمار البريطانى ، فارتد إلى الأبد (١) . ولعل مما له مغزاه أن السودان «العربى» إنما ينتهى عند بحر «العرب» بالذات .

وهنا سيلاحظ من الناحية السياسية أن حدود الامبراطورية المصرية العربية الاسلامية قد تعدت حدود حوض النيل بالفعل ، وأنها تقدمت على محورين ، النيل والبحر الأحمر ، وتعتبر بذلك أوضح تعبير عن تداخل البعدين النيلى والافريقى لمصر . كذلك تعرض هذا البعد لمحاولات البتر أو التقليم الاستعمارية . فحاول الاستعمار البريطانى أن «يقلب» الانحدار الطبيعى والتاريخى للحوض بعيدا عن مصر ، فسعى إلى فصل جنوب السودان توجيها له إلى شرق إفريقيا والمحيط الهندى ، وحاول تحريف وجهة السودان الشمالى نحو البحر الأحمر وبورسودان بدلا من مصر النيل وأسوان . وكمجرد مؤشر ، فإن الخطوط الحديدية فى حوض النيل لا تؤلف شبكة واحدة متصلة بين دوله ، بل مجموعة شبكات محلية داخل كل دولة على حدة ومنفصلة عن بعضها البعض، ولكن هكذا هندسها الاستعمار عن عمد بقصد التمزيق والفصل والتباعد .

مصر والسودان

ولا يمكن أن نتكلم عن البعد النيلى لمصر دون أن نضع أكثر من خط تحت السودان . فموقع الجوار الجغرافى ووحدة وادى النيل الهيدرولوجية جعلته من أشد الأقاليم التصاقا

(١) هوسكنز ، ص ٧٩ وبعدها ، محمود كامل ، القانون الدولى العربى ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٤٦ - ١٤٨ .

وارتباطا بمصر طوال التاريخ ، شأنه فى ذلك شأن الشام حيث الرابطة هى موقع الجوار والوحدة الاستراتيجية ، هذه الوحدة الهيدرولوجية وهذه الوحدة الاستراتيجية . أى أن بين مصر والسودان ، كما بين مصر والشام ، «علاقة خاصة» بمعنى ما . وكلتا العلاقتين قديمة وسابقة للعروبة كما هى لاحقة لها .

ولئن انعكست هذه العلاقة فى الماضى فى أن الشام والسودان كانا أكثر ما ارتبطت به مصر وتفاعلت معه سياسيا وحربيا ، فليس من الصدفة أنهما هما أيضا اللذان دخلا بصورة أو بأخرى فى وحدة سياسية مع مصر فى العصر الحديث . ولهذا فإن السودان ومصر بين البلاد العربية هما ، كالشام ومصر مرة أخرى ، مثل التوائم بين الأشقاء .

غير أن أثقال العلاقات المتبادلة بين مصر والسودان ليست متكافئة بطبيعة الحال : فضخامة حجم مصر الجغرافى والتاريخى ، الاقتصادى والحضارى ، يجعل نسبة وزن علاقاتها وتفاعلاتها مع السودان من بين مجموع علاقاتها الخارجية أقل من النسبة المقابلة لنفس العلاقات من بين مجموع علاقات السودان الخارجية ، وقد ساهم هذا جزئيا فى أن يجعل المحور الطولى النيلى فى كيان وحياة السودان أقوى وأهم من المحور العرضى السافانى ، والتوجيه النيلى أقوى من التوجيه نحو البحر الأحمر ، كما جعل قوة جذب مصر المجاورة على السودان أقوى من قوة جذب الجزيرة العربية المواجهة ، سواء فى الماضى أو فى الحاضر . (١) .

والواقع أن للسودان ، كما لمصر ، أربعة أبعاد أساسية تتفق مع الجهات الأصلية الأربع تقريبا أو حتى مباشرة بحكم شكله وموقعه . ففى الشمال يبرز البعد النيلى أو المصرى بالضرورة ، وفى الغرب البعد السفانى أو السودانى الكبير بالمعنى الواسع ، وفى الجنوب البعد الغابى أو الافريقى بالمعنى الدقيق ، وفى الشرق البعد البحرى أو الأحمر بقدر أو بآخر .

وابتداء ، فكما أن مصر حلقة الوصل أساسا بين النيل والمتوسط ، فإن السودان هو حلقة الوصل بين العرب وإفريقيا أساسا. وكما تنفرد مصر بهذا الدور بين المجالين يفعل

---

(١) حمدان ، المدينة العربية ، ص ١٧٩ ،

G. Hamdan, "Some aspects of the urban geography of the Khartoum Compex", B.S.G.E.,1959, p. 57.

السودان ، حيث لا نظير له فيهما عمليا باعتبار أن موريتانيا الصحراوية أساسا لا تعد حلقة وصل حقيقية على الجانب المقابل من القارة .

ولكن لأن السودان الفعال ، كمصر أيضا ، جزيرة شبه منفصلة أو منعزلة في قلب الرقعة السياسية وفي داخل القارة مرتكز على محوريها الجوهريين السفاني العرضي والنهري الطولي ، فإنه كمصر أيضا يتنازعه الشد والجذب في الاتجاهات الأربع ، فيتوزع بين أبعاده الأربعة بدرجات متفاوتة أو متغيرة وذلك بحسب قوة وجاذبية كل منها .

فابتداء نجد أن الانحدار الجغرافي والتاريخي والسياسي والاقتصادي للسودان هو أساسا نحو الشمال والشرق أكثر منه نحو الجنوب والغرب . الشمال ، لأن هنا جانبية مصر الفائقة بالطبع ، بينما يعزله إقليم السدود عن الجنوب القاري المجهول . والشرق ، لأن نطاق السفانا ، كدهليز أساسي أو شارع رئيسي يختط القارة بعرضها من الأطلسي حتى الأحمر ، إنما يصب وينحدر من الغرب إلى الشرق أكثر منه العكس . بمعنى أنه كمحور للحركة كان اتجاه التدفقات البشرية عليه هو أساسا من السودان الغربي إلى السودان النيلي أكثر منه العكس (تذكر طريق الحج والفلاتة ... إلخ) (١)

من هنا وهناك كان السودان الفعال وجسم معموره الحقيقي ، كجزيرة منعزلة داخل شرنقته الواسعة ، يعطي ظهره إلى حد ما للقارة في الجنوب والغرب ، وبالقدر نفسه يتطلع بوجهه نحو الشمال والشرق . ومن الشمال والشرق أيضا عرب السودان وأسلم ، أي على الترتيب من مصر النيل ومن الجزيرة العربية عبر الأحمر . بالتالي فلقد كان البعد الشمالي للسودان يرادف التوجيه المصري تلقائيا ، بينما كان البعد الشرقي يحمله عبر الأحمر إلى الجزيرة العربية بصفة آلية .

وبين هذين القطبين فعلا تعاقب أو توزع اتجاه السودان الرئيسي عبر التاريخ فإذا كان التعريب وتدفق القبائل العربية التي استوطنت نهائيا وغيرت التكوين الجنسي للسودان قد جاء من عبر البحر ، فإن دفعة الاسلام الكبرى التي منحته وجهه الديني جاءت من الشمال عبر مصر ومن مصر . وإذا كانت الثقافة العربية قد جاءت من البعد الشرقي ، فإن الحضارة المصرية جاءت منذ القدم من البعد الشمالي .

---

(١) عبدالعزيز كامل ، في أرض النيل ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٥٨ – ١٦٠ ؛
A.A. Kamel, "Sudan profile", B. S. G. E., 1970, p. 21 et seq.

حتى في العصر الحالى منذ تصفية الاستعمار ، حيث قد تلعب السياسات الوطنية الضيقة أو الضحلة أحيانا دورا يفتقر إلى الرشد ، ولكن بالأخص منذ تفجر عصر البترول فى الجزيرة العربية بكل جاذبيته ومغنطيسيته ولكن أيضا بكل إغراءاته وغواياته ، فإن الملاحظ أن السودان قد يتأرجح ، حيث لا ينبغى ولا يجوز ، متذبذبا بين البعد المصرى فى الشمال والسعودى فى الشرق . فمثلا فى فترات ما سمى «الجفوة» مع مصر ، وكذلك فى فترات الذروة البترولية العربية خاصة فى السعودية ، مال الثقل نوعا إلى البعد الشرقى على حساب الشمالى . على أن هذا ، مهما يكن الأمر ، يلقى على مصر مسئولية خاصة فى تقويم ورعاية بعدها السودانى بخاصة كبعدها النيلى بعامة .

مصر والنيل

إذا كان السودان قلب بعدنا النيلى موقعا ورقعة ، فإن أطرافه فى هضبة الحبشة من يمين وهضبة البحيرات من يسار أو من شمال وجنوب هى قلب منابعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهيدرولوجية . ومن هنا فلئن افتقدت تلك الأطراف القصية النائية الكثيرة من كثافة التفاعل والتعامل والترابط البشرى والحضارى و التاريخى فإنها تكتسب خطورة حيوية فائقة إلى حد يعلو على كل تعريف أو تأكيد . ولذا يتعين على مصر أن ترعى وتنمى بعدها النيلى فى تلك الأطراف كشرط أساسى لصحتها السياسية .

وبين طرفى الحبشة والبحيرات، إذا كان لنا أن نقيِّم الأوزان النسبية ، فلا شك فى أن الثقل الأغلب يذهب إلى الأول. ليس فقط لأنه مصدر الفيضان والامداد المائى الأساسى، ولكن أيضا لأنه الأقرب جغرافيا وبشريا والأكثر ارتباطا تاريخيا وحضاريا. فمن الملاحظ مثلا أنه بينما دخلت المسيحية إلى الحبشة من مصر أولا مثلما دخل الاسلام منها إلى السودان بعد ذلك، فإنه لا الاسلام ولا المسيحية وصل منها إلى البحيرات .

أيضا فإذا كانت كلتا الهضبتين قلعة جبلية منعزلة على نفسها إلى حد أو آخر ، فإن الحبشة ، التى لا هى حامية تماما ولا سامية كلية ، لا هى إفريقية تماما ولا عربية بطبيعة الحال . فهى وإن وقعت على التخوم بين العروبة والافريقية ، فإنها تظل إثيوبية أولا ونيلية ثانيا وإفريقية بعد ذلك فقط . على العكس هضبة البحيرات إفريقية هى أولا وأساسا ، ولكنها بالكاد تعد «بحيرية» أو نيلية بعد ذلك .

وبهذه الخاتمة ، لعلنا نستطيع الآن أن نجمل خصائص البعد النيلي في كيان مصر بصفة عامة . بعد أصيل وجوهري هو لاشك ، لم يعرف الانقطاع ولا تعرض للاهتزاز ، بل لعله زاد عمقا وقوة على العصور بعامة . غير أنه يغلب عليه بعد هذا الطابع الحضارى والسياسى أساسا . وهو من هذه الزاوية يكاد يكون من طرف واحد بالضرورة وفى اتجاه واحد أساسا ، إيجابا فى الشمال وسلبا فى الجنوب . ولكن هذا إنما يعنى النواحى البشرية وحدها ، أما طبيعيا فهذا بعد هيدرولوچى بالغ الخطورة بحسبانه أساس الوجود المصرى كله ، وهو ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة .

البعد المتوسطى

مصر والمتوسط

إن البحر المتوسط بعد من أبعاد التوجيه المصرى ، قضية لا يمكن بداهة أن تكون خلافية . فالنيل إذ ينحدر شمالا ليصب فيه ، والحياة المصرية إذ تجرى مع النيل نحوه ، فإن مصر برمتها تتوجه إليه وتتطلع نحو الشمال . والبلد إذ يطل عليه بجبهة بحرية مشرفة مترامية نوعا ، وإذ يمثل البحر أحد ضلوعه الأربعة ، أو بالأصح الضلع الوحيد الحى الذى يتصل مباشرة بالمعمور المصرى بإعتبار الضلع الغربى ميتا والجنوبى والشرقى شبه ذلك ، نقول إن البلد بهذا لا يملك إلا أن يتفاعل مع البحر ويتعايش . أى أن إحاطة الصحراء بمصر ، كما بالشام والأناضول أيضا ، وجهتها كما وجهتهم نحو البحر المتوسط وربطتهم بأوروبا من خلفه كما ربطتهم ببعضهم البعض وكما يرتبطون بإفريقيا وآسيا (١) . إن مصر فورا وبلا تردد متوسطية أكثر مما هى مدارية أو إفريقية (٢) .

بل إننا نستطيع أن نقول – إن جاز لنا أن نقول عن البحار إنها تصب على الإطلاق – إن البحر المتوسط برمته ، ولكن بالأخص الحوض الشرقى منه ، يصب فى مصر بالتحديد . ولننظر إلى الخريطة . إن البحر المتوسط ينتهى فى آخر المطاف عند مصر ، وإن كانت هى أبعد أجزائه عن أوروبا . وأى استفادة منه كمعبر إلى الشرق لابد أن تستقطب أخيرا فى مصر (والشام بدرجة أقل) . وبغير مفتاح مصر (والشام نوعا) تصبح الحركة فيه محلية تقريبا ، ويتحول من بحر عالمى إلى بحر إقليمى على الأكثر ، أى يتحول إلى طريق مسدود .

(1) H B. George, p. 278.

(2) Birot, Dresch, p. 459.

ثم إعتبر شكل الحوض الشرقى بوجه خاص ، تر كيف تشير كل أصابعه إلى مصر . فالخط العرضى المستقيم من خاصرة صقلية ، والطولى من رأس الشام ، يؤديان مباشرة إلى مصر ، بينما أن شبه جزيرة إيطاليا والبحر الأدرياتى وشبه جزيرة اليونان وبحر إيجه تتخذ كلها محورا واحدا من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، أى توازى محور البحر الأحمر ووادى النيل إلى حد بعيد ، حتى لتكاد اليونان ووادى النيل يقعان على محور واحد، كما توشك الملاحة من رأس الأدرياتى إذا استمرت فى نفس الاتجاه أن تؤدى مباشرة إلى مصر . وفى النتيجة فإن البحر يكاد يكون حلقة غير منظورة فى سلسلة تترامى عبر شاطئيه .

ولاخلاف بالطبع حول اختلاف شكل وهيئة الساحلين الشمالى والجنوبى للبحر . فالأول أشد ما يكون تعرجا ، مرصع جدا بأشباه الجزر وأشباه أشباهها وبأرخبيلات الجزر ، بقدر ما يبدو الثانى شبه خطى متواضع الانحناءات والتعرجات فقير الجزر . ومع ذلك يمكننا أن ننظر إلى العالم العربى كمقابل عريض بالتقريب لجنوب أوروبا على النحو الآتى : فى الغرب شبه جزيرة المغرب الكبير تقابل شبه جزيرة أيبيريا ، وفى الوسط تأتى مصر باستطالتها وتعمقها وجزريتها المجازية فى قلب الصحراء كإيطاليا فى قلب البحر نفسه ، وأخيرا فى أقصى الشرق تبقى شبه القارة أو شبه الجزيرة العربية لتقابل شبه جزيرتى البلقان والأناضول معا . فمصر من هذا المنظور تذكر أكثر ما تذكر بإيطاليا فى حوض البحر موقعا وامتدادا وتقابلا وتواجها ، وإن بطريقة مقلوبة .

لاشك إذن فى أن البحر المتوسط بعد محسوس كما هو حساس فى توجيه مصر . غير أن السؤال هو إلى أى حد ، وكيف يستقر البعد المتوسطى فى وجودنا . فالمشكلة ، وهى جغرافية صرف ، أن البعد المتوسطى بعد مائى أو هو مائى أولا يليه يابس ثانيا ، وليس يابسا مباشرا متصلا ولصيقا باليابس المصرى أو استمرارا له كما هى حال الأبعاد الأخرى آسيوية وإفريقية أو نيلية أو عربية .

هذا، ابتداء، يضع البعد المتوسطى فى مرتبة أدنى بالضرورة بين أبعادنا وفى تاريخنا بحيث يصعب أن يوضع تماما على قدم المساواة معها وعلى نفس المستوى . فتوجيهنا

الجغرافي أرضي أكثر مما هو مائي أو حتى أمفيبي ، وتاريخنا برى a land history بمقدار ما أنه تاريخ نهري وأكثر مما هو بحرى .

والمشكلة بعد هذا أيضا أن البعد المتوسطي بهذه الصورة يوشك أن يرادف البعد الأوروبي ، أو هو على الأقل يتداخل معه بشدة . غير أن مصر أبعد ما تكون فيزيقيا عن الاتصال الأرضي بأوروبا ، وإذا كان المتوسط عامل وصل تاريخيا وبشريا واقتصاديا وحركيا ، فإنه يظل فاصلا طبيعيا جغرافيا كاملا بطبيعة الحال . ولهذا لايستقيم تماما أن نتحدث عن البعد المتوسطي وكأنه البعد الأوروبي مثلا .

لكن البحر المتوسط ، من الناحية الأخرى ، إنما يستمد أهميته الفائقة في تاريخنا وتوجيهنا من أنها هي أوروبا بالذات التي تقع وراءه، ومن ثم فإن مفهوم المتوسط لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم أوروبا . وليس مجرد صدفة بالتأكيد أن كل من اتجه منا إلى البحر المتوسط أو دعا إلى الاتجاه إليه انتهى في النهاية إلى أوروبا والأوروبية والأوربة . غير أن المتوسط ، بعد ، هو واجهة مصر فحسب فيما هو ظهير أوروبا مباشرة .

واقع الأمر إذن أن هناك تداخلا بين البعد المتوسطي والبعد الأوروبي ، سواء على المستوى الجغرافي أو التاريخي ، تماما كما يتداخل بعدانا النيلي والافريقي وإن يكن على يابس واحد متصل مطرد . فجغرافيا ، ليس المتوسط ، البحر والحوض ، إلا جزءا من أوروبا القارة . وتاريخيا، كان بعدنا المتوسطي في القديم يعني أساسا أوروبا جنوب الألب. ولكنه حديثا أصبح يشمل أوروبا جميعا ولكن بالدرجة الأولى أوروبا شمال الألب أو بالأحرى أوروبا الغربية ، وعلى هذه الأسس والضوابط ، وبهذه المفاهيم والتحفظات ، ينبغي أن نقترب من بعدنا المتوسطي .

مصر المتوسطية ؟

ربما كان طه حسين أول وأجهر من قال بمتوسطية مصر ودعا إلى الاتجاه إلى المتوسط ، كما لعله كان أفطن من أدرك محمولها ومؤداها ومرادفها الأوروبي . «إن العقل المصري منذ عصوره الأولى» ، كتب هو في «مستقبل الثقافة في مصر» ، (١) «إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر المتوسط، وإن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط» . ثم من العصور القديمة يتقدم مع تطور التاريخ

(١) طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

والأحداث والمتغيرات ليضيف مكملا أن مصر ، وإن أسلمت بعد ذلك دينا وتعربت لغة ، فإنها ظلت تنتمى إلى البحر المتوسط أولا وقبل كل شئ .

وإذا كان طه حسين بهذا أول المتوسطيين وأوضحهم، فلعله كذلك كان أصرح من فطن إلى أن المتوسطية تؤدى تلقائيا وحتميا إلى أوروبا وتعنى الأوروبية وتفضى إلى التأورب أو الأوربة. فعنده أن طريق التقدم والقوة هى «أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا، ولنكون لهم شركاء فى الحضارة ، خيرها وشرها ، حلوها ومرها ....».

فإن خيف على مصر من «أن يؤدى الاتصال القوى الصريح بالحضارة الأوروبية إلى التأثير على شخصيتنا القومية وطمس ما ورثنا عن ماضينا وعن تراثنا» ، فإن الرد لديه أننا إنما «كنا معرضين لخطر الفناء فى أوروبا حين كنا ضعافا مسرفين فى الضعف ، وحين كنا نجهل تاريخنا القريب والبعيد ، وحين لم نكن نشعر بأن لنا وجودا ممتازا» .

أما الآن ، بعد التحرر والتطور والتقدم ، «الآن وقد عرفنا تاريخنا ، وأحسسنا أنفسنا، واستشعرنا العزة والكرامة ، واستيقنا أن ليس بيننا وبين الأوروبيين فرق فى الجوهر ولا فى الطبع ولا فى المزاج ، فإنى» ، يمضى أو ينتهى طه حسين ، «لا أخاف على المصريين أن يفنوا فى الأوروبيين» .

تلك فى جوهرها هى نظرة ، ولا نقول نظرية ، طه حسين ، إن كانت مصرية المنبع متوسطية المصب ، أو كانت متوسطية المنبع أوروبية المصب ، فإنه أساسا قد صاغها فى قالب قضية أو مناظرة الشرق – الغرب . ولعلها لهذا أدخل منهجيا فى باب التوسط والاعتدال فى موقع مصر التاريخى والحضارى ، وإليها سنعود بالفعل فى الفصل التالى بمزيد من التفصيل والتحليل .

أما فيما عدا هذا ، وبعد طه حسين ، فلعل حسين مؤنس هو أهم من قدم نظرية أصيلة كاملة، مقنعة ومترابطة ، فى بعدنا المتوسطى . محور النظرية أن البحر المتوسط هو «العنصر الأساسى فى تاريخ هذا البلد» ، وذلك من بين أبعاد تاريخنا التى يحددها بثلاثة هى إفريقيا وآسيا والمتوسط. وهيكل النظرية ، الذى نوجزه هنا بقدر الامكان فى ألفاظ صاحبها المميزة ، يقوم على ثلاثة معطيات . (١) .

أولا ، أن تاريخ مصر هو تاريخ البحر المتوسط تقريبا ، إذا استقرت أمور مصر

---

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٧ – ٢٥ ، ٨٩ – ٩٨ .

ورخاؤها عمر البحر بالنشاط . وتاريخ الاسكندرية – رئة مصر – يوجز ويلخص تاريخ البحر المتوسط كله ، فقبلها لم يكن له وجود ككل مترابط ، ولم يظهر هو بوحدته وقيمته الكاملة إلا منذ ظهرت هي . فالبحر المتوسط في حقيقته بحر اسكندري ، أعطى الاسكندرية ما لم يعطه غيرها ، وأفاد منها ما لم يفد من غيرها أيضا ، أزهى عصوره هي أزهى عصورها ، وهذا وذاك هو عصر البطالسة .

ثانيا ، تاريخ مصر متأثر بالبحر المتوسط دائما ، وذلك حتى في مراحل العزلة كالعصر التركي. ومصر ليست مفتاح عمران الشرق الأوسط فقط ، بل والبحر المتوسط كله . فإذا أصابها الفتور أو الفوضى أو تخلت عن مكانها فيه تأثرت دوله جميعا بذلك .

ثالثا ، حياة مصر لا تستقيم إلا إذا كانت متصلة بالبحر المتوسط ، فالعنصر البحري داخل في كيانها بنصيب هام . ولم يجن على مصر شئ قدر إنصرافها عن البحر المتوسط وجبهته ، فذاك كان أكبر خطأ تاريخي ، وكل سوالب تاريخنا الوسيط وتدهور وتفتت العالم الاسلامي ثم تعرضنا للاستعمار سببها أننا تخلينا عن البحر المتوسط وعن رسالتنا فيه واتجهنا بكليتنا إلى الشرق وآسيا واستغرقنا بعد واحد من أبعادنا ، فضاعت علينا مميزات ذلك الموقع الجغرافي الهام واختل ميزان تاريخنا فكان الانكسار العظيم . وعلى هذا فإن لمصر فراغا في البحر المتوسط ، عليها أن تملأه وإلا ملأه غيرها .

وموضوعيا ، لاشك أن الكثير في هذا صحيح وأكيد في جملته ويقوم على حقائق صلبة . ولكننا نخشى أنه ربما زاد نوعا في تقييم دور مصر النسبي في حياة البحر المتوسط وفي دور البحر المتوسط النسبي في كيان مصر (من الصعب مثلا أن نعد البحر المتوسط بحرا اسكندريا ، أو نقول عنه كما قال الرومان «بحرنا» ، بل نحن الذي دعوناه بالفعل «بحر الروم») . فعلاقة التفاعل المتبادل تأثيرا وتأثرا بين مصر والمتوسط علاقة عميقة بعيدة المدى . ولكن من بين دول البحر من لعب فيه دورا أبرز وينفق فيه جزءا أكبر من حياته . بل إننا جميعا طالما أسفنا لأن مصر في الماضي أهملت البحر طويلا وكثيرا ، حيث بدت أحيانا كمتفرج على البحر يستلقي في استرخاء على الشاطئ المشمس وقد تدلت قدماه في الماء بدل أن يسبح ويمعن ويمخر فيه . ثم إن مصر ربما تتأثر بمصاير البحر المتوسط أكثر مما تؤثر فيها ، وإن كانت هي أهم حلقة تتحكم فيه . ولهذا كله تظل معطيات النظرية ، ويظل البحر المتوسط بعدا محوريا من أبعادنا ، وإن كان من الصعب أن يعد الأهم على الاطلاق .

نظرية وحدة البحر المتوسط

ولكن هناك من ناحية أخرى نظرية مختلفة ومبالغ فيها . فالبعض من مثقفينا يود – أو ود يوما – أن يجعلنا جزءا من حضارة وعالم يتصورونه هو البحر المتوسط . ومنهم من عبر عن هذا بالدعوة إلى أن نتجه إلى البحر وأن نعطى ظهرنا للصحراء ، فما عاد يجدى أن ننظر كما فى الماضى إلى الرمل ونحن فى عصر الماء ، عصر المحيط . غير أن هذا الاتجاه أدنى فى الحقيقة أن يكون «رجعة» تاريخية إلى نظرية سادت وروّج لها كثيرون فى الغرب . ولكنها حتى فى ذلك الغرب أصبحت اليوم بالية أو شبه ذلك .

والاشارة هنا بطبيعة الحال إلى نظرية بيرين الشهيرة عن «وحدة البحر المتوسط» الكلاسيكية التى يُفترض أن الاستعمار الاغريقى ثم الرومانى قد حققاها بالقوة بين شاطئى البحر الشمالى والجنوبى حين كان شمال إفريقيا من جبل طارق إلى السويس بل إلى الاسكندرية خاضعا لهما . ولكن من الواضح أن تلك كانت وحدة قهرية مفروضة من طرف واحد ، وسلبية من الطرف الآخر ، ولا يمكن أن تحسم علاقة .

ومن المعروف أن بعض الكتاب الاستعماريين فى عصرنا هذا تلقفوا النظرية من جانبهم وعملوا على بعثها وإشاعتها لأهداف سياسية بعيدة وهى توجيه المنطقة ، سواء مصر أو غير مصر من دول البحر العربية ، توجيها أوروبيا يجرها إلى عجلتها السياسية أو على الأقل حتى تتطلع إلى أوروبا كقبلة حضارية . كذلك فقد تبنت الدعوة بعض الأقليات أو الانفصاليات العربية فى بعض الدول العربية نفسها ، تلك التى حاولت أن تتخذ من المتوسطية بديلا عن العروبة أو أن تقدمها كنصل مضاد للعربية .

والواقع أن أبرز أو أخطر ما فى نظرية وحدة البحر المتوسط أنها تكاد تفصل إفريقيا شمال الصحراء عن بقية القارة ، والملاحظ أنه ما من كتاب تقريبا عن المنطقة إلا ويعتبر إفريقيا شمال الصحراء جزءا من ، أو امتدادا لأوروبا . فلير ، مثلا ، لا يرى فى أوروبا بمفهومها الجغرافى الدارج وحدة بشرية فعالة وواحدة إلا إذا أضفنا إليها قدرا طيبا من جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا ، بحيث تضم كل إطار البحر المتوسط والأسود وقزوين (١) وعند جوبليه أن إفريقيا شمال الصحراء تنتمى إلى أوروبا والشرق الأدنى. أما كون فلا يرى فى العالم العربى سوى حافة أوروبا البيضاء periphery جغرافيا وتاريخيا

(1) Peoples of Europe, op. cit., p. 6.

وجنسيا وكل شئ . ولقد رأينا كيف وزع هيجل إفريقيا شمال الصحراء بين أوروبا في ركن وآسيا في الركن الآخر . هذا بينما يضع فيتزجرالد القضية كلها في بلورة مركزة حين يقرر أن «أوروبا تبدأ عند الصحراء الكبرى» (١) .

ومن الناحية الموضوعية ، فلا مجال الخلاف على أن شمال إفريقيا في معظمه هو جيولوجيا ومورفولوجيا جزء من النظام الألبي الذي يرتكز أساسا على جنوب أوروبا ويلف البحر المتوسط لفا . كذلك فإن مناخ ونبات البحر المتوسط يميز شمال القارة عن بقيتها جنوب الصحراء ويكاد من هذه الزاوية يضمها إلى أوروبا المتوسطية . حتى من الناحية الجنسية البحتة ، فإن إفريقيا شمال الصحراء هي الشريحة القوقازية ، وبالدقة المتوسطية ، الوحيدة في إفريقيا ، وتكمل بذلك الجنس الأوروبي الأبيض أو المتوسطي الأسمر على الجانب الآخر من البحر . كذلك تشارك الضفتان في حضارة واحدة أساسا أصولا وميولا ، مثلما تشابكتا في العلاقات التاريخية إن سلما أو حربا .

ولا ننسى قبل هذا كله وبعده وخلفه عامل القرب الجغرافي . فكما يفصلنا البحر المتوسط عن أوروبا ، تفصلنا الصحراء الكبرى عن إفريقيا . بل ولما كانت الصحراء ضعف البحر عمقا على الأقل ، وأضعافه عزلا في الواقع ، نجدنا أقرب إلى أوروبا منا إلى إفريقيا بالموقع والمسافة . فالجزء الأكبر من أوروبا أقرب إلينا في مصر مثلا من حيث المسافة من أي نقطة في إفريقيا جنوب الصحراء : قارن إسكندنافيا بسيراليون أو غينيا ، أو الروسيا الاوروبية بزامبيا أو زيمبابوي ... إلخ .

هذا عن المسافة الجغرافية البحتة أو جانب الكم إن شئت ، ولكن الكيف أو التفاعل الاقليمي لايقل خطورة . فتاريخيا وعلى الجملة ، فلقد كانت إفريقيا شمال الصحراء ، بحكم هذه الصحراء نفسها ، تتطلع إلى ، وتتفاعل مع ، حوض البحر والشاطئ الأوروبي بقدر ما كانت تعطي ظهرها للقارة ، ولاشك أنها أقرب في نواح كثيرة إلى أوروبا المواجهة منها إلى القارة الأم .

من يبدأ عند من ؟

لكن السؤال الجوهري هو: أيفصل هذا إفريقيا المتوسطية أو إفريقيا شمال الصحراء عن إفريقيا ويجعل منها ملحقا لجنوب أوروبا أو تكملة لأوروبا ؟ حسنا، ليس بالضرورة ،

(1) Africa, p. 18.

بل إن العكس لوارد وممكن . فإن النظرية نفسها ، وأسسها من بعدها ، يمكن أن تجعل من جنوب أوروبا ملحقا لإفريقيا .

فأولا ، إذا كانت الصحراء فاصلا ، فإن الألب فاصل كذلك . وإذا قيل إن «أوروبا تبدأ عند الصحراء» ، فقد قيل بالمقابل «عند البرانس تبدأ إفريقيا» . (١) حتى مناخ البحر المتوسط الشهير هو «في مجموعه مناخ إفريقي أكثر مما هو أوروبي» كما يخلص سيجفريد، الذي يضيف أيضا أننا «عندما نهبط من شمال أوروبا نجد أنفسنا فجأة في حوض البحر المتوسط، ولا نبالغ حينئذ حينما نقول: إننا إلى حد ما قد تركنا أوروبا» (٢).

أما تاريخيا ، فإذا كان الساحل الأوروبي قد طغى سياسيا على الافريقي ، فقد طغى الثاني على الأول قرونا وقرونا . ولقد دمغ العرب حوض المتوسط ، الذي نشروا فيه حضارة كان لها سمات وطابع خاص لا يُمحى ، دمغوه «بالطابع العربي الشرقي» ، وإن كان هذا مما ساعد على انهيار وحدته الرومانية القديمة ووحدته اللاتينية المسيحية ، كما يعترف سيجفريد أيضا . (٣) .

أخيرا ، فإن توسع المعمور وآفاقه منذ العصور القديمة خطوة خطوة ، أبرز أوروبا كاملة مثلما كشف عن إفريقيا كاملة في النهاية ، وعاد كل من شاطئي البحر المتوسط يرتبط – والإنسان حيوان بري أولا – بظهيره القاري أساسا . وفي النتيجة فإن نظرية وحدة المتوسط لايمكن أن تسلخ شمال إفريقيا عن إفريقيتها أكثر مما تسلخ جنوب أوروبا عن أوروبيتها . وحقيقة الأمر ، ببساطة ، هي أن البحر المتوسط بحر مشترك بين أوروبا وإفريقيا . إنه بحر «أورافريقي» أساسا، بمثل ما أن البحر الأحمر بحر إفريقاسي بعدالة.

والواقع بعد هذا أن فكرة أو دعوة «أورافريقيا Eurafrica » المعاصرة ، التي حاولت ربط إفريقيا إلى عجلة أوروبا بطريقة أو بأخرى (٤) ، ليس فيها من الصحة نسبيا إلا قطاعها المتوسطي وإلا المتوسط كبحر أورافريقي . وأبسط دليل ، كما هو أبلغ تعبير ، عن هذه الحقيقة أن فكرة الشرق الأوسط أو الأدنى كانت دائما في كل تعاريفها تقريبا تضم أجزاء من أوروبا إلى جانب أجزاء من افريقيا بالاضافة إلى أخرى من آسيا .

---

(1) Ripley, p. 272.

(٢) أندريه سيجفريد ، سيكولوجية بعض الشعوب ، مترجم ، القاهرة ، ص ٣١ .

(٣) السابق ، ص ٢٩ .

(٤) سيجفريد ، سيكولوجية .... إلخ ، ص ٣٧ .

توسع البعد المتوسطى

تطور العلاقات المكانية

أما حقيقة العلاقة داخل هذا البحر المشترك ، فنمو وتطور تاريخي مر فى أدوار متعاقبة مرتبطة ارتباطا وثيقا باستراتيجية العلائق المكانية الكبرى فى العالم القديم . فقديما كما رأينا لم تكن دائرة المعمور الفعال لتزيد بالتقريب عن الشرق القديم وحوض البحر المتوسط ، أما أوروبا شمال الألب وإفريقيا جنوب الصحراء فكانتا إما ضبابا وبرابرة وإما مجاهل وبدائيين . فكان طبيعيا جدا أن يستقطب البحر ذلك العالم ، لاسيما وهو يتوسطه كما يدل الاسم ، كان قبلة أو بؤرة مشتركة للجميع بما فيهم مصر . من هنا علاقاتنا الفرعونية الحضارية والتجارية بكريت المينوية ثم باليونان وروما الكلاسيكيتين عدا الشام وقبرص ... إلخ .

فإذا إستبعدنا الشام عن البر الآسيوى ، فقد كانت أولى علاقاتنا التاريخية عبر البحر مع أوروبا هى مع اليونان بالذات . ومن قبل تعرض الساحل المصرى لغارات «شعوب البحر» ، ومن بعد كان الاغريق يقسمون مصر إلى قسمين : مصر المتوسطية وهى الدلتا ، ومصر الافريقية وهى الصعيد . ومن بعد أيضا صارت الاسكندرية رأس مصر وعقل البحر المتوسط .

وفى العصر المسيحى حدث تحرك نسبى فى علاقاتنا التاريخية من روما إلى بيزنطة . فالحقيقة أن العلاقات الحضارية والتجارية والثقافية بين مصر القبطية والروم أو القسطنطينية عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية كانت علاقات وثيقة للغاية وشديدة التفاعل ، كما دامت عدة قرون.

أما فى العصور الاسلامية فقد أصبح البحر المتوسط بعدا حقيقيا وخطيرا فى كياننا حيث كان كل من البحر ومصر مواقع خطى وحلقات حتمية فى طريق تجارة المرور العالمية. غير أنه مرة أخرى حدث تحرك فى مركز ثقل العلاقات من بيزنطة والأناضول إلى إيطاليا بمدنها الشهيرة، فالتحمت مصر بالبحر التحاما شديدا، ولكن بالذات خاصرته الوسطى ، وكانت الاسكندرية ورشيد ودمياط مع البندقية وجنوة وبيزا وسالرنو وأمالفى كالمدن المترابطة على البعد. وامتد بينها جسر بحرى بمعنى الكلمة. فكانت الاسكندرية

والقاهرة موطنا دائما ، خاصة أيام المملوكية ، لمستعمرة نشطة متجددة من تجار المدن الإيطالية (١) ، كما لم تنقطع السفارات بين الطرفين .

والواقع أن هذه العلاقة الوثيقة تذكرنا بتوازى محاور امتداد إيطاليا والأدرياتى مع محاور مصر والبحر الأحمر ، ومجموعها كان يؤلف بالفعل حلقة فى إطار ما عرف «بالسلسلة الفقرية الاقتصادية لأوروبا» فى العصور الوسطى . وبالمثل كانت علاقاتنا الكثيفة مع الشام تتم بالبحر أكثر منها بالبر – راجع ثنائية «بر مصر» و«بر الشام» . حتى الأخطار الخارجية جاءتنا على البحر ، فأكدت الصليبيات بعدنا المتوسطى وإن يكن عسكريا .

وإذا كان العصر العثمانى قد شهد هجرة تجارة المرور العالمية ، فإن توجيهنا المتوسطى لم ينقطع تماما ، وإنما انتقلت البؤرة مرة أخرى أو ثالثة من خاصرة البحر إلى حوضه الشرقى أو اللفانت بمعناه الواسع . وحتى مع الخاصرة لم يعدم الأمر أن حلت التجارة المحلية محل العالمية ، ولو أنها كالجدول بعد نهر . والواقع أن العثمانية ربطتنا مع اللفانت ومع الأناضول أكثر مما نتصور عادة ، فقد اشتد الاتصال بعاصمة الاسلام «إسلامبول» وسواحل البلقان فى اليونان وألبانيا ... إلخ ، وانتقل كثير من مهاجرى هذه المناطق الطاردة إلينا . أو جنودها ، وأقاموا أو إنصهروا ابتداء من الانكشارية حتى أرناؤوط وألبان محمد على ... إلخ ، وبقيت أسماؤهم المعربة تكشف أصولهم أحيانا كما رأينا . وهنا نلاحظ كيف ارتبطت مصر بالأناضول ارتباطا شديدا فى مرحلتين منفصلتين ولكنهما أساسا متناقضتان : مرحلة المسيحية البيزنطية ومرحلة الإسلام العثمانى .

هذا ، ومع محمد على والتغريب والأوربة ، استمر ارتباطنا بشرق الحوض ، ولكن أضيف إليه غربه خاصة فرنسا وإيطاليا ، إلى أن انقرضت بالتدريج أو نوت العلاقة مع شرق الحوض . ومنذ القرن ١٩ انتقل مركز الثقل فى علاقاتنا نهائيا إلى غرب الحوض ، وبالأخص فرنسا. وهنا نلاحظ أن علاقاتنا بفرنسا قديمة ترجع إلى عصر الصليبيات حين كانت هى قائدتها، إلى حد أننا منذ ذلك الوقت أصبحنا نطلق على الأوروبيين عموما اسم

(1) Clerget, Le Caire, t. II, p. 109.

الفرنجة ، وهى تحريف للفرانك سكان فرنسا ومصدر اسمها . على أن علاقاتنا بفرنسا لم تأخذ دفعتها الحقيقية إلا منذ نابليون ثم محمد على.

ثم جاء ت قناة السويس فأعادت تأكيد البعد المتوسطى فى كيان مصر ، ولو أننا نكون أقرب إلى الحقيقة إذا قلنا حققت عالمية مصر ، التى لم يعد البحر المتوسط سوى حلقة فى سلسلتها . وبالموازاة ، توسعت علاقات مصر عبر البحر لتشمل كل غرب أوروبا خاصة بريطانيا بحكم الاستعمار ، ثم معظم القارة على المحور العرضى بما فيها وسط القارة وشرقها وشمالها .

ذبذبة البوصلة

ولابد أن قد استلفت نظرنا فى هذا العرض التحرك الدائم لمركز الثقل فى علاقاتنا المتوسطية عبر العصور . والحقيقة أن لعلاقات مصر عبر البحر نمطا جغرافيا متحركا ولكنه شبه محدد . ففى البدء اقتصرت العلاقات على جنوب أوروبا أو أوروبا جنوب الألب أو أوروبا المتوسطية بأشباه جزرها الثلاثة (أو الأربعة بالأصح) . وفى هذه الحدود ، فإنها تركزت أساسا فى حوض البحر الشرقى أكثر منها فى حوضه الغربى . وداخل هذا القطاع تحرك مركز الثقل فى العلاقات من الشرق إلى الغرب بصفة عامة ، غير أن هذا التحرك لم يكن مطردا بل تردد جيئة وذهابا كبندول الساعة بحيث تركز على أكثر من منطقة منه أكثر من مرة وأحيانا أكثر من مرتين .

فأولا ، فى العصور القديمة ، كانت العلاقات أقوى وأشد ما تكون مع اليونان والشام. ولكنها انتقلت بقوة إلى إيطاليا (روما) فى العصور الكلاسيكية . غير أنها عادت فارتدت شرقا إلى الأناضول (بيزنطة) فى العصر المسيحى . ولكنها مرة أخرى تأرجحت بشدة لتعود إلى إيطاليا (جنوة والبندقية) فى العصر العربى وعصر النهضة . ثم لم تلبث أن تراجعت أو رجعت لتستقر لثانى مرة فى الأناضول فى العصر العثمانى .

فى العصر الحديث فقط ابتداء من القرن ١٩ انتقلت العلاقات المكثفة إلى غرب الحوض، خاصة فرنسا التى لا هى جنوب ولا شمال الألب بالضبط وإنما على الجانبين . وكان هذا إيذانا بتوسع العلاقات بقوة إلى ما شمال الألب ، فامتدت إلى بريطانيا أولا متممة بذلك اتجاه الحركة التاريخى نحو الغرب والشمال أو الشمال الغربى عموما ، أو

على قاطع يبدأ من الجنوب الشرقى فى اليونان إلى إيطاليا إلى فرنسا إلى بريطانيا فى الشمال الغربى . وأخيرا تمددت العلاقات شمال الألب بالمعنى الضيق لتشمل أوروبا جميعا فى الوقت الحالى وإن يكن بدرجات متفاوتات .

تلك إذن هى دورات المد والجزر فى بعدنا المتوسطى ، ومنها نرى أن بوصلة مصر الجغرافية كانت تعكس – ولم تملك إلا أن تعكس – نبض البحر وحوضه ، فكانت ذبذباته تنتقل كالموجات ليتردد صداها محليا . ولعل أبرز ما كان ذلك فى المدن العواصم وموانئ الساحل . فكانت أقدارها ومصائرها وأجرامها تتحدد بتلك الذبذبات والاشعاعات . فإبان الكلاسيكية خلقت الاسكندرية من لاشئ لتصبح قلب العالم الهلينى البطلمى ، وذلك بموقعها المناسب لأغراض الاستعمار البحرى على جبهة الالتحام بين الظهير المصرى (الهنترلاند) والنظير اليونانى (الفورلاند) . غير أن هذا كان يتركها من وجهة الظهير أشبه بمدينة غريبة أجنبية لصقت بسيف البحر المصرى كما رأينا أكثر منها نبتا انبثاقيا طبيعيا.

أما فى العصور الوسطى ومع علاقات البندقية وجنوة فكان لرشيد أهمية الطريق ، حتى إذا تحول التوكيد إلى شرق البحر كانت الصدارة لدمياط وتنيس حيث مازالت الأولى تحتفظ بآثار تلك العلاقة الشامية فى وظائفها المعاصرة (الأثاث ، الحلويات الشامية .... إلخ) . وقد ورث محمد على هذا الوضع ، ولكنه فى اندفاعه نحو الغرب عاد أولا إلى رشيد ، إلا أن حاجته إلى نافذة حقيقية على أوروبا – كحاجة شبيهه فى الروسيا بطرس الأكبر – أدت به إلى إعادة خلق الاسكندرية – مثلما خلق هذا سان بطرسبرج .

ولعلنا ، على الطريق ، نلمح فى هذه التغيرات المتعاقبة كيف تتناسب موانئنا النهرية المصبية عند فرعى الدلتا على المتوسط (دمياط ورشيد) تناسبا عكسيا إلى حد معين مع موانئنا البحرية خارج الدلتا (الاسكندرية وبيلوزيوم أو الفرما) ، تماما مثلما كانت موانئنا المتوسطية ككل تتناسب تناسبا عكسيا إلى حد آخر مع موانئنا على البحر الأحمر .

البعد المتوسطى = الأوروبى ؟

من هذا كله تتضح أبعاد الموقف . فلا جدال فى أن البحر المتوسط بعد ، وبعد هام للغاية ، فى توجيهنا الجغرافى . فهو نافذة لمصر على الشمال ، وضابط إيقاع لنبضها الحضارى والمادى . أو كما يوجز بيترى ، مراحل موجات الحضارة كانت واحدة ومتماثلة فى مصر وأوروبا إلى قرن مضى، والمتوسط ومصر من ثم يؤلفان مجموعة واحدة فى تاريخ الحضارية (١) .

غير أن من الواضح بعد هذا ، ربما بحكم الانقطاع الأرضى ، أن ذلك توجيه متقطع يشتد حينا ويضعف حينا ، أى أنه مذبذب بين شد وجذب . ثم إن دور مصر فيه الآن استقبال أكثر مما هو إرسال ، وإن كانت العلاقة عكسية فى التاريخ القديم . كما أن دوره هو فى كيان مصر ربما تضاءل على مر التاريخ باطراد ، وذلك لأن دور البحر المتوسط ككل قد قل نسبيا مع اتساع العالم ومنذ أصبح المحيط الأطلسى هو «البحر المتوسط» الجديد .

أما ما نرى من خطورة علاقاتنا بأوروبا المعاصرة عن طريقه فهى لا تجعل منه إلا محطة طريق أكثر منها محطة وصول . فرغم أن الجزء الأكبر من تجارتنا الخارجية وعلاقاتنا الحضارية تعبر البحر المتوسط اليوم ، فإن نصيب دوله منها محدود إلى حد بعيد ، ومعروف كقاعدة عامة فى التجارة الدولية أن العلاقات التبادلية بين كل دول الحوض ضعيفة بصورة ملحوظة لتشابه الانتاج فيه . (٢) .

ومع ذلك فإن وضع البحر المتوسط الحالى على هذا النحو يعنى شيئا أخطر ، فهو إنما يعنى أن مفهوم المتوسط قد اتسع بالنسبة لنا ليتجاوز حدود الحوض الجغرافية والتاريخية ليمتد إلى أوروبا ، ونكاد نقول ليرادفها لأول مرة فى التاريخ . فلم يعد هناك الآن كبير فاصل أو فارق ، من وجهة نظرنا وعلاقاتنا ، بين المتوسط وأوروبا . فالواحد يؤدى إلى الآخر ، والأول يندمج فى الثانى . لقد أصبح البعد المتوسطى يعنى البعد الأوروبى . أو يكاد .

(1) Revolutions of civilization, p. 5.
(2) Siegfried. Mediterranean, p. 197.

وهذا كله ما يضـــع أيـديـنا على جوهر التقييم الكامل لمكان ومكانة المتوسط بين أبعادنا الأربعة . فبصورة عامة ، بعدنا المتوسطى حضـارى أكثر مما هو طبيعى ، واقتصادى أكثر مما هو بشرى ، ويتركز فى الحوض الشرقى أكثر مما يرتبط بالحوض الغربى . وهو فى هذا قد يكون النقيض المباشر أو الجزئى للبعد الافريقى . فهذا طبيعى أكثر بينما المتوسطى حضارى أكثر ، والافريقى كذلك بشرى أكثر حيث المتوسطى اقتصادى أكثر . على أن البعدين ، فى الوزن الصـافى ، ربما كانا متساويين تقريبا وأقرب إلى التكافؤ .

ولعل وضع الاسكندرية فى مصر أن يكون تعبيرا اختزاليا عن وضع مصر نفسها فى المتوسط. ولعل مـابرو قد وضع يده على مفتاح الموقف برمته فى إلماعته العابرة جدا ولكن المعبرة للغاية عن «هذه المدينة العالمية ، التى وإن كانت تشكل جزءا رئيسيا من مصر فإنها غريبة عنها» ، فمصر كما يقول «هى وادى النيل . أما البحر المتوسط وموانئه فتمثل الواجهة التى تطل على عالم مختلف قد يشكل ما كانت مصـر تصبو إلى أن تكون عليه ، لا ماهى عليه بالفعل .» (١) .

ولعل هذه الرغبة بدورها تكون جزءا من الرغبة الدفينة عند كثير من مثقفينا فى أن نتوجه أو ننتسب إلى أوروبا – مقولة إسماعيل «قطعة من أوروبا» ، أو «عقدة أوروبا» كما قد نسميها ، أو «عقدة الخواجة» كما يذهب التعبير الدارج الشائع . كأنما قد وقعت مصر أو كادت ، بطريق الخطأ ربما ، على الجانب «الخطأ» من البحر المتوسط ، أو على الجانب الخطأ من «خط الزوال العالمى للبشرية world meridian of humanity طبيعيا وبشريا وحضاريا والذى يمثله ذلك البحر فى هذا الجزء من العالم . ومن هنا فلقد نجد بعض العذر لأصحاب نظرية مصر كجزء من عالم حضارة البحر المتوسط ، كما قد نجد بعض مبرر لمرادفة البعد المتوسطى للبعد الأوروبى أو توسيعه إليه . فإذا كنا نتحدث عن الدائرة الافريقية ، فلِمَ لا نتحدث عن الدائرة الأوروبية ، وهى بلا ريب الأقرب إلينا من كل الوجوه كما رأينا ؟

---

(١) روبرت مابرو ص ٥ .

أيا ما كان ، فيبقى فى النهاية أن البعد المتوسطى بهذا المقياس ، وعلى خطورته وأهميته ، هو بعد تكميلى نوعا أو هو على الأقل لا يرقى إلى مستوى البعد الآسيوى أو النيلى الذى هو أسبق وأثبت ، وإن كان لايقل بحال عن الافريقى إن لم يزد ، كما لايجوز علميا أن يوضع فى مقابل العروبة أو العربية . ومن الناحية الأخرى ، فإن من المحقق أن البعد المتوسطى فى حياة مصر كان يمكن أن يكـون أكبر وأخطر ، لولا أننا أهملناه كجزء من إهمالنا العام للبحر حيث استغرقتنا العقلية البرية استغراقا شديدا . ولعلنا لا نغالى إذا قلنا إن دور البحر المتوسط فى مصر أقل منه فى معظم بلاد الحوض ، ويكفى فى هذا الصدد أن نقارن بالشام أو بالمغرب فضلا عن أشباه الجزر الأوروبية الثلاث .

الضوابط الجغرافية

وخلف هذا التحديد والحدود ترقد الجغرافيا . فأولا ، الحوض كله تطوقه وتغلفه حلقة جبلية متصلة تقطع الساحل الشريطى المختنق عن الداخل مما يجعل الأول بيئة طاردة تقذف بالسكان إلى البحر مجتمعات أمفيبية حقا .. وذلك باستثناء مصر . فهنا ، وهناك فقط ، تتكسر الحلقة وينفسح السهل الساحلى وينفتح إلى وادى النيل الضخم . فعوامل الطرد فى البر لا توجد ، بل له على العكس كل الجاذبية . ومن ثم كان نداء النهر أقوى بكثير جدا من نداء البحر .

حتى فى التنظيم السياسى ، مصر تختلف ، فذلك الطوق الجبلى الذى يحف بالبحر ، بالجيوب الساحلية الصغيرة الممزقة والمنعزلة التى تركها أمامه ، وبالتضاريس الوعرة المقطعة التى تقع خلفه ، هو أيضا المسئول عن ظاهرة انتشار دول المدن التى ترصع جنبات الحوض وتخومه منذ أقدم العصور حتى العصور الحديثة نفسها ، بحيث أصبح هذا النمط من أخص خصائص التنظيم السياسى والاجتماعى للحوض وعلما على المتوسط . ولكن هنا ، مرة أخرى ، وللاختلاف المورفولوجى الطبيعى نفسه ، تشذ مصر عن القاعدة . فدولة النيل الكبرى ، الوحدة السياسية الضخمة الموحدة أشد توحيد ذات المركزية البالغة ، هى بلا ريب النقيض المطلق لدولة المدينة ودول المدن المتوسطية .

ثانيا ، نجد أن كل وحدات الحوض تطل على البحر بجبهة بحرية مستطيلة ممدودة كالمغرب والشام مثلا ، ولكن مصر – كفرنسا في هذا الصدد – تطل عليه عموديا أو رأسيا . فالنيل – كالرون – يتعامد على البحر في نقطة تماس أكثر منه جبهة تواز ، لاسيما وأن قطاعا كبيرا من قاعدة الدلتا بحيرات ومستنقعات تفصل على البحر وتترك نطاقا من الكثافة السكانية الخفيفة إن لم يكن من اللامعمور في البراري . ولهذا ، وكما تلاحظ «سمبل» ، تكاد مصر تكون الاستثناء الوحيد في حوض البحر الذي يتكدس فيه السكان أساسا على السواحل مباشرة ثم تهوى الكثافة فجأة وبسرعة إلى الداخل (ص٢٦٧ ، ٢٨١) . فسكان مصر لايتركزون على الساحل ، بل يكاد الساحل يكون فراغا سكانيا عريضا ، وبعده فقط نحو الداخل تبدأ الكثافة السكانية فجأة وبسرعة إلى أن تبلغ أقصى سمكها في العمق ، أي عكس النمط المتوسطي تماما .

كذلك ولذلك فإن مصر – كفرنسا – لها علاقتها بالبحر ، ولكنها ليست العلاقة الوحيدة في كيانها . فكما أن فرنسا دولة بحرين ، فكذلك مصر . وكما أن فرنسا قاعدتها الأرضية الضخمة خارج الحوض ولها أبعادها في غرب أوروبا الأطلسية ومشارف وسط أوروبا ، فكذلك لمصر أبعاد أكثر أهمية في آسيا وإفريقيا .

ثالثا ، يلاحظ أن مصر هي أبعد وحدات الحوض عن سواحله المقابلة الهامة وعن أوروبا عامة : إنها آخر المتوسط والمتوسطيات أو المتوسطيين بالطول كما بالعرض . إرسم، مثلا ، خطا بامتداد ساحلها عليه ، تجد كل حوضه يقع شماله ، إلا هي وحدها التي تقع جنوبه ، كذلك فإنها مناخيا الوحيدة في الحوض التي لا تتبع أساسا مناخ البحر المتوسط ، رغم أن الزيتون – مفتاح هذا المناخ وعلامته المميزة – ينمو في غرب وشمال الدلتا التي وحدها تمثل شريحة ضيقة متوسطية إلى حد ما . بل إن مصر هي الوحيدة المطلة على الحوض التي لا تعرف مركب الغذاء المتوسطي الشهير الذي يسوده القمح وزيت الزيتون والفواكه والنبيذ . إنها بإختصار متوسطية الموقع دون أن تكون متوسطية المناخ ، أو قل هي أقل المتوسطيات متوسطية .

على أن هذا من ناحية أخرى يجعلها الوحيدة في الحوض التي تنتمي إلى إنتاج

مختلف أساسا ، مدارى ودون مدارى ، مما يجعلها بحاجة خاصة إلى حاصلات الحوض التقليدية (أنواع الجوز والفواكه المجففة وقمر الدين .... إلخ) ، كما يجعل الحوض بحاجة إلى حاصلاتها الحارة (القطن ، الأرز ، البصل .. إلخ) ، فهذا تكامل اقتصادى يوضع فى مقابل الاختلاف الطبيعى وإن أتى نتيجة له .

رابعا ، وأخيرا ، وعلى الجانب البشرى ، فلعل مصر أقل أجزاء حوض البحر المتوسط تلقيا واستقبالا للتعمير والمؤثرات الجنسية من سواحله وخاصة سواحله الأوروبية . حقا لقد تسربت إلينا بعض دماء وجاليات من سواحل الحوض الشرقى ومن الساحل الشمالى الافريقى ، ولكنها لا تقاس مثلا بما تلقاه الشام كاثر من آثار شعوب البحر قديما (الفلسطينيين) والصليبيات فيما بعد والمارونيين بعد ذلك ، وبما تلقاه المغرب من عناصر الوندال قديما والأندلوسى بعد ذلك .... إلخ . إنها ، بشريا كما هى طبيعيا ، أقل المتوسطيات متوسطية . وبشريا وطبيعيا معا ، وفى قاعدة كلية عامة ، فإنها متوسطية بالموقع أكثر مما هى بالموضع . إنها البلد الوحيد الذى يقع تماما على المتوسط ولكنه لا ينتمى إلى حوضه كنوع اقليمى تماما .

الوزن الاقليمى والدور المستقبلى

ولعلنا فى النهاية إن أردنا أن نضع دور البحر المتوسط فى ميزان قيمنا الاقليمية أن نقترب من الحقيقة وأن نقربها إذا قلنا إنه أقوى بالتأكيد من دور البلطيق فى توجيه الروسيا مثلا ، وأشبه بالتقريب بدور البحر المتوسط فى توجيه فرنسا . وليس هذا بالدور الثانوى ، ولو أنه أيضا ليس بالدور الأول . وعلى هذا الأساس ، وبعيدا عن دعوة التوجيه المتوسطى الأحادى unilinear التى تنتزع شريحة أو صفحة واحدة من كتاب التاريخ ، وبعيدا كذلك عن دعوة الرجعة التاريخية اللاتينية التى تضع عقارب الساعة إلى الوراء رغم أن دور البحر المتوسط فى عالم القرن العشرين يختلف جذريا عن دوره قبل الميلاد ، على هذا الأساس فإن هناك الآن بكل تاكيد مجالا كبيرا لتوثيق وتعميق علاقات مصر السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول الحوض .

ليس فقط توكيدا وتعميقا لهذا البعد الحيوى الذى أهملته مصر أكثر مما ينبغى ،

ولا تحقيقا لانفتاح مصر على أكبر جبهة ممكنة فى العالم المعاصر وتحقيقا للعالمية ، ولا كذلك لأن مصر هى رابع أكبر دوله الأربع عشرة ، ولكن أيضا للثقل العالمي الخطير لما وراء البحر ، لأوروبا ، فى السياسة الدولية والحضارة العصرية والعلم والتكنولوجيا .

فرغم كل شئ ، رغم الماضى التعس مرارا ومرارة الذكريات أحيانا ، فإن الذى يربطنا بأوروبا أقوى بكثير جدا . وعلى الأقل ، فإن أوروبا أقرب إلينا من إفريقيا ليس فقط بمقياس المسافة الجغرافية البحتة ولكن بكل المقاييس . فتاريخيا حضاريا وسياسيا بل وجنسيا ، فإن أوروبا هى الأقرب بلا مناقشة . طبيعى جدا لهذا كله ، أن نكثف علاقاتنا مع المتوسط وأوروبا .

من الناحية الأخرى ، فليس المطلوب ، ولم يكن المطلوب قط ، أن تصبح مصر «قطعة من أوروبا» . ولا قطاعا ولا قطيعا . ولكن من ناحية ثانية ، ليس المطلوب قطيعة من أوروبا ، المطلوب فقط أن تصبح مصر «دولة شمالية» ، بمعنى الدولة العصرية الحديثة المتقدمة . وفى هذا فلا مفر ، بل من المفيد جدا ، أن نعمق أبعادنا المتوسطية وما وراء المتوسطية أى الأوروبية .

ليس هذا فحسب ، بل أيضا لأن قيام إسرائيل فى حوض المتوسط ، وهو نصف عربى ، أصبح يستدعى رسم استراتيجية عربية متوسطية - أوروبية عظمى لحصارها بحريا وسياسيا وماديا وعزلها عن دوله ودولها . إن الذى يفصلنا عن أوروبا اليوم لم يعد البحر المتوسط ، وإنما إسرائيل . ليس البحر ، ولا الاستعمار الحديث فى القرن ١٩ ، ولا الحروب الصليبية من قبله ، هى التى تفصل مصر (والعرب) عن أوروبا (والغرب)، ولكنها هى إسرائيل وحدها التى تفصل .

إن البحر يربطنا اليوم بأوروبا أكثر من أى وقت مضى فى التاريخ ، والتاريخ لم يعد عقبة فى سبيل أوثق العلاقات ، بل لعله بات حافزا ومبررا . العقبة الوحيدة هى إسرائيل . وبإزالة هذه العقبة يمكن أن تتخلق أورابيا Eurabia - كما تسمى - حقيقية جدا وفعالة إلى أقصى حد على كل المستويات المادية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والحضارية والثقافية ، تستطيع أن تشكل وحدة حقيقية أكثر قطعا من فكرة أورافريقيا بل ربما حتى من أوراسيا . أو بالعكس ، وعلى الأقل، فإن انبثاق مثل هذه الوحدة جدير بأن يساعد على احتواء العقبة الإسرائيلية حتى التلاشى وإلى نقطة النهاية وخط الزوال .

تعدد لا انفصام
الأبعاد البحرية

كيف تفاعلت أبعاد مصر الأربعة ، خاصة الآسيوية والافريقى ، فى شخصية مصر ؟ قد يكون من المفيد أن نفرغ أولا من الأبعاد البحرية التى تأتى فى المحل الثانى بالضرورة إذا ما قورنت بالأبعاد القارية . والملاحظ ابتداء أن أحادية البيئة المصرية وفقرها النوعي في المعادن والأخشاب قد دفعت بمصر إلى البحار وما وراء البحار . وفى الوقت نفسه مكنها موقعها الأوسط من ذلك الانطلاق . والمجال البحرى المصرى يتحدد تقليديا بطبيعة الحال بالبحرين المتوسط والأحمر ، الأول بحرنا الشمالى «بحر الشمال» ، والثانى بحرنا الشرقى .

بين البحرين

والثقل الأكبر فى الأهمية يذهب بالطبع إلى المتوسط . بمعنى أن دوره فى توجيه مصر ونشاطها التاريخى أكبر وأهم من دور البحر الأحمر ، وإن كان كل منهما يستمد جزءا أساسيا من قيمته العالمية من الآخر ، ولولاه لفقد الجزء الاكبر من تلك القيمة وتحول إلى مجرد بحر داخلي محلي . والواقع أن البحر المتوسط باتساع مساحته وتشعبات حوضه وتوسط موقعه وكثافة تاريخه هو كالميدان، فى حين أن البحر الأحمر بضيقه وطوله وفقره النسبى هو كالشارع الجانبى، الأول حلبة والثانى مجرد طريق. أو قل بالتقريب إن الأول أشبه فى مصر نفسها بالدلتا الفسيحة اتساعا وغنى ودورا، والثانى أشبه بشق الصعيد الخطي المحدود المساحة والثقل، ومصر تقع فى نقطة الارتكاز المحورية بين الأولين وتستمد من ذلك أهميتها العظمى مثلما تقع القاهرة بين الأخيرين بكل ميزاتها المترتبة. أو إن شئت تشبيها جغرافيا تصاعديا أخر، فالمتوسط بالنسبة للأحمر مساحة وأهمية هو كصحرائه المصاقبة الغربية بالنسبة لصحرائه الشرقية المتاخمة، أو كمحيطه الأطلسى الأب بالنسبة لمحيطه الهندى الأصل. قارن فى النهاية أيضا بين دور ومكانة كل من الاسكندرية والسويس عبر التاريخ وفى الوقت الحالى لتختزل كل المقارنة بين البحرين فى نقطة، فكلتاهما تتناسب مع أهمية بحرها وتكاد تلخص وزنه النسبى .

كل هذا يفسر لنا كيف أن البحر المتوسط يعد أساسى من أبعادنا الفعالة، فى حين لايتطرق الفكر أصلا إلى إثارة السؤال عن البحر الأحمر قط . فالبحر الأحمر كل

ما يمكن أن يقال هو أنه بحر هام في التاريخ والسياسة والاستراتيجية . أما البحر المتوسط فقد لا يكون أكثر من بحر قارى جغرافيا ، لكنه تاريخيا بحر البحار أو شبه محيط بل ربما أكثر من محيط ، إنه وحده البحر - المحيط ، ولا يفوقه من محيطات الأرض الحقيقية أهمية فى التاريخ إلا الأطلسى وحده .

ورغم هذا الفارق العظيم فى الأهمية النسبية والدور الطبيعى التاريخى ، وكذلك رغم التكامل الأساسى بينهما فى أبعادنا البحرية ، فإن العلاقة بين البحرين قد لا تخلو بالضرورة من قدر من التنافس والشد والجذب عبر العصور المختلفة والمتعاقبة . فكما كان هناك على المستوى الاقليمى الخارجى توازن تنافسى بين البحر الأحمر وموانئه المصرية فى كفة وبين الخليج الفارسى وموانئه العراقية فى الكفة الأخرى خلال العصور الوسطى الاسلامية ، كانت هناك توازنات مرحلية على المستوى المحلى الداخلى بين بحرنا الشرقى وموانئ الأحمر فى جانب وبين بحرنا الشمالى وموانئنا المتوسطية فى الجانب الآخر .

ولعل السبق تاريخيا كان للأحمر فى الفرعونية المبكرة ، بينما انزلق الثقل بكامله إلى المتوسط فى العصور الكلاسيكية ، حيث استمر واستقر أيضا فى العصر العربى الأولى ، إلى أن انزلق مرة أخرى إلى الأحمر أثناء الصليبيات وبسببها . بالمثل بعد كشف الرأس حين دخل البحر المتوسط مرحلة المحاق ، لعل اليد العليا انتقلت إلى البحر الأحمر ، خاصة تحت العثمانية التى نشطت نسبيا فى المحيط الهندى . إلا أن قدوم قناة السويس أعاد الثقل المطلق إلى المتوسط وأعاد الأحمر إلى مكانه الطبيعى كمساعد ومكمل فقط .

وهكذا على الجملة تبدو ثمة علاقة عكسية إلى حد معين بين البحرين لا تعكسها كما تعكسها منافسات موانئهما خاصة دمياط ورشيد والاسكندرية من جهة والسويس (القلزم) والقصير من الجهة الأخرى . فمثلا تكاد كفتا الاسكندرية والسويس تتعادلان أيام ابن جبير ، بينما طفرت الأخيرة واندثرت الأولى تقريبا فى أخريات العثمانية وأيام الحملة الفرنسية . ولكن بعد ذلك منذ محمد على ولكن بالأخص منذ قناة السويس أصبح القرن التاسع عشر فالقرن العشرون قرن الاسكندرية والبحر المتوسط خارج كل مقارنة .

أما إلى أى مدى يمكن أن نتصور القرن الحادى والعشرين قرن السويس والبحر الأحمر ، وذلك بعد إذ تحرر العالم الثالث وتقدمت المداريات وإفريقاسيا والمحيط الهندى على المستوى الخارجي ، وبعد إذ برزت التنمية الاقليمية والمدن الجديدة وانتقلت أو انتشرت الصناعة على محور القاهرة - السويس مؤخرا على المستوى الداخلي ، فليس من السهل التنبؤ أو التكهن . من ناحية لأن الخطر الاسرائيلى سيحد كثيرا وطويلا فيما يبدو من إمكانيات انطلاق السويس . ومن ناحية أخرى فحتى لو استبعد هذا الخطر ، فسوف يظل الثقل الطاغى للاسكندرية والمتوسط خارج كل حدود . إن تفوق المتوسط على الأحمر ، لابد أن نقرر ، هو من معطيات الجغرافيا التي تقع خارج حدود التاريخ وغير التاريخ .

مصر فى البحرين

إذا كان هذا هو تفوق دور البحر المتوسط المطلق فى التوجيه المصرى ، فلنذكر مع ذلك ، وبدون تناقض أو غرابة ، أن دور مصر نفسها فى البحر الأحمر أكبر نسبيا من دورها فى البحر المتوسط ، بمعنى أن هناك دولا أخرى من المطلة على المتوسط لعبت فيه أدوارا أكبر من دور مصر ، ولكن مصر بالتأكيد من بين كل البلاد المطلة على البحر الأحمر هى التى لعبت أهم وأخطر دور فيه حتى لقد نقول عنه بحرا مصريا إلى حد ما . إنه «بحرنا» فى معنى أو آخر . وإذا كان هذا البحر يبدو على خرائط إغريقية باسم البحر الاريترى فذلك اسم على غير مسمى ، والأصح تسميته بالبحر الفرعونى كما ورد عرضا فى ابن جبير (١) ، أو بحر السويس كما ورد فى ابن خلدون وهو يتحدث عن قطاع بعيد منه هو مياه سواكن، أو بحر القلزم كما كان يسمى حينا ما (٢) .

كذلك يختلف ثقل مصر السكانى أو حجمها البشرى فى المتوسط عنه فى الأحمر اختلافا نسبيا مؤثرا . فرغم أن مصر فى الماضى القديم كانت كبرى دول حوض المتوسط سكانا ، مثلما هى أكثفها على الدوام ، فإن أولويتها فيه لم تكن قط طاغية إلى حد الاختلال بل معقولة ومتناسبة مع حجم سكان الحوض الهائل الاتساع. وعلى أية حال

(١) رحلة ابن جبير ، ص ٤٤ .

(٢) مؤنس ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس ، ص ٣٤٧ .

فقد فقدت تلك الأولوية فى العصر الحديث لتصبح اليوم رابع دوله عدد سكان ، فضلا عن أنها لم تعد تمثل إلا نسبة متواضعة من مجموع سكان دول الحوض .

على العكس من هذا مصر فى البحر الأحمر. فمصر ، الآن كما فى الماضى دائما ، ليست فقط كبرى دول الحوض سكانا ووزنا ، ولكن أولويتها فيه مطلقة إلى طاغية ، وإن مالت إلى التناقص فى الفترة الأخيرة مع نمو سكان سائر دول الحوض نموا سريعا . ففى الماضى القديم إن لم يكن حجمها يرجح مجموع كل بقية دول الحوض رجحانا شديدا ، فقد كانت حتى الأمس القريب تعادلها بالتقريب . ففى أواخر السبعينيات مثلا كانت مصر ثلث مجموع سكان الحوض بدوله التسع ، أو ٤٠ مليونا من ١٠٣ ملايين تقريبا . أما إذا قصرنا الحساب على دوله الست الأساسية والمباشرة ، ففى سنة ١٩٨٠ كانت مصر ٤١,٨ مليونا مقابل ٦٥,٨ مليون للخمسة الآخرين .

من هنا نفهم لماذا كان دور مصر الاقليمى ووزنها النسبى ، حضاريا واستراتيچيا ، تاريخيا أو حاليا ، يختلف فى البحرين اختلافا كبيرا ، فرغم أنه فى المتوسط أضعاف أضعافه فى الأحمر فعلا ، وعلى رغم ضخامته وخطره المطلق بين أعضائه ، فإنه يظل جزءا من كل ، بينما أنه فى الأحمر يكاد يكون الكل فى الكل . ولعل مصر كانت القوة العسكرية الوحيدة على الإطلاق بمعنى الكلمة فى البحر الأحمر طوال التاريخ .

واليوم فإنها هى أساسا ولا نزاع محور استراتيچية البحر الأساسية والحربية ، والمنوط بها الدفاع عنه قبل أى أحد . وهى وإن لم تكن صاحبة أطول ساحل على البحر (وإنما السعودية حاليا) ، فانها طبعا تملك أخطر ساحل وموقع فى البحر جميعا . ولفترة طويلة منذ إسرائيل ، كان يختط البحر فى الاستراتيچية السياسية والعسكرية ، خاصة فى الاستراتيچية البحرية ، محوران قاطعان كسيفى المبارزة : محور إسرائيل – إثيوبيا ومحور مصر – اليمن الأغلب ، الأغلب بشهادة وتجربة حرب أكتوبر حين نجحت البحرية المصرية فى إغلاق البحر على العدو وحصاره فيه بحريا بعد أن نقلت مفتاح البحر من قطبه الشمال إلى قطبه الجنوبى .

مجال مصر البحرى

ومهما يكن ، فإن المجال البحرى لمصر إذ يتحدد بالبحرين ، اللذين يرسمان زواية منفرجة، فإنه من ثم يأخذ محورا خطيا أساسا . وهذا الامتداد الخطى يجعله متباينا فى

بيئاته المناخية والانتاجية بحيث يكمل بعضه بعضا . فالبحر المتوسط بحر معتدل و الأحمر بحر مدارى . من ثم كان المجال يحمل إلينا من الشمال الحاصلات المتوسطية والباردة ، ومن الجنوب الحاصلات الحارة . ويرتكز هذا المجال البحرى على ثلاثة محاور أساسية تشكل هيكله من الداخل .

فثمة أولا محور رئيسى إلى غرب البحر المتوسط تتفرع منه فروع إلى إيجه والأدرياتى، ثم محور آخر إلى شرق البحر - اللفانت - خاصة الشام ويناظر الطريق الساحلى الشهير Via Mare ، وأخيرا محور جنوبى على طول البحر الأحمر . وقديما وعلى المحور الأول كانت تأتى المعادن : النحاس من قبرص (كلمة النحاس بالانجليزية مشتقة من تسمية قبرص نفسها) ، الحديد والزئبق من إسبانيا .. إلخ ، بينما يصنع المحوران الآخران معا زواية منفرجة متكاملة اقتصاديا . فعلى الثانى كانت الأخشاب (الأرز) تأتى من لبنان لتبنى السفن ، التى تجلب على الطريق الثالث المر والبخور والعطور من الصومال .

غير أن كثافة التفاعل داخل هذا المجال كانت تضعف وتتضاءل تدريجيا نحو أطرافه بحيث يمكن أن نميز فى كل من البحرين ، وبنفس الأقطار تقريبا ، بين ثلاث دوائر متعاقبة وعلى الترتيب التنازلى . ففى البحر المتوسط نبدأ بالدائرة الداخلية وهى منطقة النواة الحقيقية ، وتعنى حوض البحر الشرقى حتى برقة واليونان ، وهو كما نعلم أهم تاريخيا من الغربى لأنه مهد الحضارات . هنا كانت أكثف علاقات مصر البحرية تجاريا وحربيا ، منذ جبيل وفينيقيا وكريت القديمة حتى قبرص المملوكية وكريت محمد على . وهنا دارت أغلب وأخطر معارك مصر البحرية ، منذ أكتيوم إلى ذات الصوارى إلى نفارين إلى أبو قير .

ثم تلى الدائرة الوسطى ، و تتفق مع الحوض الأوسط من البحر حتى الخاصرة وقد لعبت هذه الدائرة أهم أدوارها فى العصور الوسطى وتجارة الشرق . وفى النهاية تتبقى الدائرة الخارجية ، وتشمل الحوض الغربى تجاه فرنسا وإسبانيا .. إلخ ، ومعظم دورها أشد حداثة ويرتبط بالقرون الأخيرة .

أما فى البحر الأحمر فالدائرة الداخلية تنتظم النصف الشمالى منه وترتبط خاصة بأطراف السودان والحجاز، منذ عيذاب والقصير والحج حتى موانئ عصر قناة السويس .

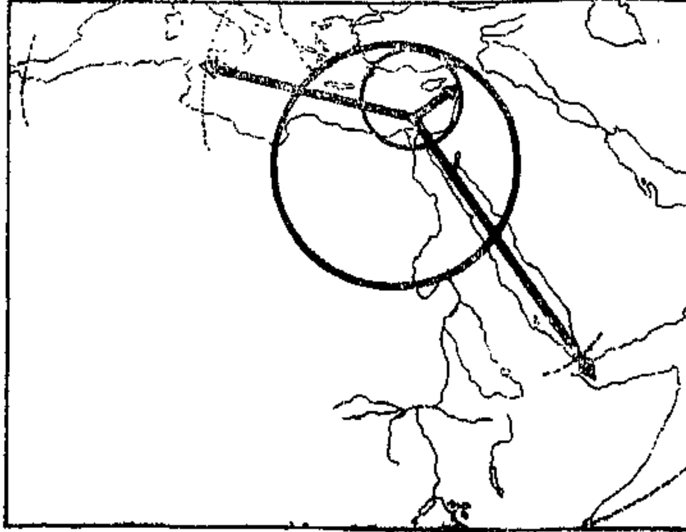
أما الدائرة الوسطى فهي النصف الجنوبي من البحر حتى باب المندب ، وترتبط بتجارة عدن الرومانية وأدوليس التاريخية . وتشمل الدائرة الخارجية سواحل الجنوب العربي والصومال منذ بونت .

وهاهنا سيبدو وكأن الأولوية التاريخية في العلاقات تأخذ ترتيبا معكوسا إلى حد كبير، فأبعدها أقدمها ، علاقتنا مع بونت ، بينما لم تبرز علاقاتنا مع شمال الحوض إلا متأخرة نوعا وخاصة منذ الاسلام . ولعل السبب فى هذا أن القطاع الأكبر من حوض البحر الشمالى صحراء غير منتجة أو غير مختلفة الانتاج ، فى حين لايبدأ الانتاج أو الانتاج المختلف يظهر إلا فى أقصى أطرافه الجنوبية إزاء اليمن وتجاه الصومال . وفى هذا يختلف البحر الأحمر عن المتوسط المأهولة كل سواحله .

إذا كانت هذه هى أبعاد مصر البحرية وتفاعلاتها الداخلية ، فكيف تفاعلت فى مجموعها مع أبعاد مصر القارية ؟ يفيدنا هنا كثيرا أن نصنف مراحل وفترات تاريخية محددة ، وسيفيدنا أكثر أن نقارن بالجانب الآخر من البحر المتوسط . ومعروف أن التوجيه الجغرافى فى أوروبا مر تاريخيا بمراحل ثلاث : المرحلة المحلية ، وفيها انطوت على أقاليمها المحلية فى حالة كمون وتكون، فلم تضع قدمها فى الماء إلا على السواحل المباشرة بالملاحة الساحلية فقط وفى أضيق الحدود ، ثم المرحلة البحرية ، وفيها نزلت إلى البحر المتوسط أساسا حيث كان المشتل الذى تخرجت فيه وخرجت منه إلى المرحلة الثالثة: وهى المحيطية وتتمثل خاصة فى الأطلسى .

فاذا التفتنا إلى مصر وجدنا أيضا مراحل ثلاثا ، إلا أن أخراها تختلف جذريا ففى البدء كانت المرحلة المحلية ، التى هى أساسا مرحلة نهرية لم تتعد الملاحة فيها شريط الساحل . ثم تأتى المرحلة البحرية وهى المتوسطية ، وهذه لا تناظر المرحلة الأوروبية فحسب بل وتتشابك معها كثيرا ابتداء من العصور القديمة ومرورا بالكلاسيكية وانتهاء بالوسطى . فهى إذن المرحلة التى ارتبطنا فيها مع البحر المتوسط ارتباطا خاصا . ولكن بينما دخلت أوروبا المرحلة المحيطية بعد ذلك ، نجد فى مصر المرحلة القارية . إذ بينما اتجهت الأولى إلى المحيط، اتجهت مصر مع العرب إلى القارة، لاسيما وأن المرحلة المحيطية الأوروبية نفسها جعلت البحر المتوسط بركة آسنة بالنسبة إلى مصر والعرب، فلم يبق إلا أن يتجه العرب إلى بينهم قاريا، وجاء ت العثمانية لتؤكد هذا الاتجاه . وبذلك

تغلب التوجيه القارى كلية على التوجيه البحرى والمحور العرضى على الطولى وعاد تاريخ مصر «تاريخا بريا» .



شكل ١٧ - أبعاد مصر القارية والبحرية . الدائرة الكبرى تمثل مجال تفاعل ونفوذ مصر القارى ، والصغرى نواة مجالها ونشاطها البحرى . الأقواس تمثل مجالات الظل وشبه الظل من الأبعاد البحرية

وإذا نحن أردنا الآن أن نجمع بين أبعاد مصر البحرية و البرية فى هيكل واحد لنستشف منه مجال تأثيرها أو تفاعلها التاريخى ، كان علينا أن نقصر ذلك على قلب تلك الأبعاد أو نواتها الداخلية الصلبة حيث كثافة الاشعاع على أشدها . لهذا الفرض نرسم دائرة مركزها مصر وقطرها يماس أطراف اليونان وإيجه والأناضول وأرمينيا والفرات ليشمل الشام وغرب الجزيرة العربية والسودان الشمالى وبرقة فذلك مجال التوجيه الطبيعى عموما . فإذا رسمنا داخل هذه الدائرة دائرة صغرى تماسها فى الشمال لتشمل حوض البحر المتوسط الشرقى ، فسوف تقتطع منها المجال البحرى بالتقريب ، تاركة البقية للمجال القارى .

الأبعاد القارية

دورة التوجيه الجغرافى

فإذا ما التفتنا الآن إلى تفاعل الأبعاد القارية فإن أبرز وأخطر ما يستلفت انتباهنا هو بلا شك تلك الدورة الدائرية مع عقارب الساعة فى توجيهنا الخارجى نحو

القارات الثلاث عبر التاريخ . فمن البداية ، ورغم أن مصر في إفريقيا أرضا ، إلا أن أول توجيه خارجي لها وعلاقات فعالة كانت مع أوروبا عبر المتوسط وغرب آسيا المتوسطية، خاصة اليونان هنا والشام هناك . وظل هذان البعدان الأوروبي والآسيوي بقطبيهما الاقليميين يتجاذبانها معظم تاريخها القديم الفرعوني ما بين شد و جذب إلى أن تغلب البعد الأوروبي في العصور الكلاسيكية .

فعلاقاتنا الكلاسيكية بأوروبا ، أوروبا الجنوبية المتوسطية ، بلغت حدا وثيقا للغاية لا يمكن المبالغة فيه كما لا ينبغي التقليل منه . والحق أن مصر بلا أدنى شك كانت تتجه أيام الكلاسيكية والهللنيستية و المسيحية نحو البحر المتوسط بكل ساحله الجنوبي بلا استثناء تقريبا ، وتشابكت معه في السياسة و الصراع والتجارة والحضارة والثقافة والفكر والفن والدين والعمارة بل و السكان ، وتداخلت مع دوله بشدة بل لقد كان هذا التوجه حاسما تماما ، وكان من المفروض أن يستمر ويتصاعد . ومع المسيحية بالذات ، كادت مصر - مع الشام وآسيا الصغرى - تنتمي في تقدير البعض إلى أوروبا قلبا وقالبا بما في ذلك الناحية الدينية ربما .

فجأة ، بحدة وجذريا تغير هذا التوجيه البحرى الشمالي الأوروبي المحقق مع الاسلام نحو الشرق ، تغير بينما انقطعت تماما العلاقات القديمة الوثيقة مع أوروبا الجنوبية لترثها آسيا الغربية أو العربية . أو كما يقول صبحي وحيده ، «وهكذا تغيرت مصر تغيرا عميقا شاملا بعد الفتح العربي عما كانت عليه من قبله ، فصار أبناؤها يفكرون بالعربية بعد أن كانوا يفكرون بالهيروغليفية .. ويشعرون شعورا إسلاميا لا«فرعونيا» أو مسيحيا ويتنفسون في جو آسيا المغولية بعد أن كانوا يتنفسون في جو البحر المتوسط». (١) وبذلك استدار التوجيه من المحور الطولي إلى العرضي ، وانقلبت القبلة السياسية والحضارية والتاريخية والجغرافية فضلا عن الدينية من الشمال إلى الشرق ومن القدس إلى مكة .

وفي ظن البعض ، سواء صح هذا الظن أو شط ، أنه لولا الاسلام وهذا الانقطاع الباتر المباغت على المحور الأفقي بين ساحلي البحر المتوسط ، فلربما صارت مصر - مع إفريقيا الشمالية واللفانت - جزءا من أوروبا ، وأوروبا المسيحية بالدقة وإلى الأبد، بل وربما كذلك من الناحية الجنسية إلى حد ما. وهؤلاء هم أنفسهم الذين يرون أيضا أن ذلك

(١) ص ٧١

الانقطاع هو الذى أحنق أوروبا إلى حد الحقد ، فكانت الصليبيات وشيكا ثم روح العداء والتعصب والعنصرية فيما بعد .

ومهما يكن ، فلقد ظل الاتجاه والارتباط المصرى بآسيا العربية والشرق الاسلامى منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث فى علاقة حميمة شبه مطلقة ، حين عادت الجاذبية الأوروبية من جديد فى صورة مختلفة تماما عن الماضى ، لاسيما فى العقود الأخيرة بعد ثورة التحرير العالمية ، مثلما تشكلت العلاقة الآسيوية هى الأخرى ومن جانبها بشكل جديد مصيرى هو الوحدة العربية . وفى الوقت نفسه ، ولأول مرة ، بدأ يبزغ بعد جديد للعلاقات الخارجية هو البعد الافريقى منذ التحرير . ولأول مرة أصبحت علاقات مصر الإفريقية ذات أهمية لابأس بها وبحيث يمكن أن تقاس نسبيا بسائر أبعادها الجوهرية . لقد أضيف أخيرا آخر أبعادنا ، البعد الرابع .

الآن فإن الحركة الجغرافية فى هذه التوجيهات كلها على امتداد التاريخ كله جد واضحة . مع الكلاسيكية «تأوربت» مصر إلى حد معين فى توجيهها ، ومع الاسلام أسلمت فسلمت نفسها لآسيا «فتأسيوت» إلى حد آخر ، وأخيرا جدا فقط وعلى استحياء شديد للغاية «تأفرقت» مع بزوغ أو بروز القارة السوداء . لقد استدار التوجيه الجغرافى عبر التاريخ بزاوية قدرها ١٨٠° درجة كاملة ، مع عقارب الساعة ، من الشمال إلى الشرق إلى الجنوب ، كما لو على قرص دائرى متحرك أو على «صينية» دوارة . تلك حركة التاريخ، وذلك هو التطور التاريخى لنمو أبعادنا القارية الثلاثة .

لا للدوار الجغرافى

داخل هذه الدورة التاريخية ، لم تصب مصر عادة – ولا ينبغى لها قط أن تصاب – «بدوار جغرافى» ، ببساطة لأنها مركز الدائرة وقطب الرحى . وهذه الأبعاد الثلاثة تتعدد فى شخصيتها دون تعارض وتتكامل دون تناقض . ففيما عدا الانتماء القومى العربى الذى سنحدد موقعه فى هذه المتواليات الجغرافية بعد قليل ، فنحن مصريون قبل أن نكون إفريقيين أو آسيويين أو أوروبيين. ولكننا بعد هذا وإلى حد معلوم أوروبيون أكثر منا آسيويين ، وآسيويون أكثر منا إفريقيين ، نحن مصريون أساسا ، ولكننا بعد هذا أوروبيون أولا ، آسيويون ثانيا ، إفريقيون ثالثا . فنحن فى إفريقيا ولسنا منها ، ومن أوروبا ولسنا فيها ، ولسنا فى آسيا ولا منها ولكننا إليها . ذلك أننا فى إفريقيا بالجغرافيا

والأرض إلى أبعد حد ، ومن أوروبا بالجنس والحضارة إلى حد بعيد ، وإلى آسيا بالتاريخ والثقافة إلى حد آخر .

وبين هذه الأبعاد ، فإن مصر وحدها هى الچيروسكوب الراسخ والبوصلة القائدة، وبالتالى الفيصل النهائى . فمن جهة هناك البعض الذى يود أن يقذف بها عبر البحر شمالا إلى أوروبا ، حيث يوجد أيضا أولئك الذين يودون أن يدفعوها بأقدامهم إلى أسفل نحو الجنوب وبعيدا عن الشمال وعن أوروبا . وفى الوقت نفسه ، وعلى الجانب الآخر ، فإن هناك من يحاول أن يجذبها من أقدامها هى إلى الجنوب ، إلى إفريقيا . وعلى أية حال ، فإن هناك دائما وبوفرة من هم على استعداد لأن يساعدوها «إلى أسفل» ، أيا كان الاتجاه . ولكنها هى وحدها التى تعرف ، أو ينبغى أن تعرف ، طريقها جيدا كما تعرف مصلحتها دون حيرة أو تمزق بين هذه الاتجاهات والضغوط .

والسؤال هو : كيف ؟ بأى بوصلة تسترشد مصر بين «شدود» وضغوط هذه الأبعاد المتباينة وتوجيهاتها التى يمكن أحيانا أن تكون متعارضة أو متنافرة؟ ماهو الچيروسكوب الذى يحفظ على سفينة مصر توازنها فى هذه البحار العالية العاتية التى لا مفر من أن تتلاطم من حين إلى آخر، فيحفظ لجسم مصر الذاتى جوهر شخصيته الصلبة ؟

حسنا ، مفتاح الموقف كله فى كلمة واحدة هو الانتماء «ضد» الأبعاد ، الانتماء القومى «ضد» الأبعاد الاقليمية . أجل ، فمقياس الأشياء جميعا بين أبعادنا الأربعة هو انتماؤنا القومى ، أى الجسم والكيان نفسه مقابل وقبل وبعد أبعاده وامتداداته . وذلك ما يعنى ويرادف العروبة على الفور . فالقومية العربية والانتماء القومى هو وحده الذى يحفظ توازننا بين أبعادنا المتباينة ويمنع عنا الاصابة بالدوار الجغرافى بينها . بإختصار ، الانتماء القومى والقومية قبل الأبعاد وبعدها ، وبين الأبعاد وضدها – ذلك هو المصل الطبيعى المضاد لخطر الدوار الجغرافى فى قلب العالم .

لكنه أيضا هو القانون الحديدى الذى لا فكاك لمصر منه ، وإلا فإنه الضياع بعد الدوار، فالسقوط بعد الضياع ، فالموت بعد السقوط . وذلك بالفعل هو الجانب الآخر ولكن الحتمى من الصورة ، ظل الصورة . ومن أسف أن هذا القانون قد وضع موضع التجربة العملية فعلا وتعرضت مصر لاختبار أحماض قاس ومرير بعد جريمة الركوع والاستسلام للعدو منذ عقد الخيانة .

فمنذ أخرجت مصر مهزومة مكسورة من الصراع ، و«أقيلت» أو «استقالت» من العروبة ، وعزلت أو اعتزلت القومية العربية ، فقدت مصر فجأة كل شئ : فقدت الكيان والمكان والزمان ، الهوية والذات والانتماء ، الاتجاه والبوصلة والخطة والاستراتيجية ، دخلت مرحلة انعدام الوزن وفقدان الاتجاه وضياع الجاذبية ، وتردت إلى دوامة التيه حتى أصبحت تدور حول نفسها فى فراغ سياسى مخيف وفى حلقة مفرغة مفزعة تتخبط فيها مترنحة بين أبعادها الأربعة على غير هدى ، عشوائيا ، ارتجالا ، وبلا دليل أو هدف ، لا تعرف ماذا تريد بالضبط ولا إلى أين تذهب .

خذ مثلا ودليلا سلسلة التحولات والتحورات المباغتة الرعناء والمتناقضة البلهاء ، التى تتحدى الحصر كما والعقل كيفا ، فى سياستنا الخارجية خلال السنوات القليلة الأخيرة الرديئة : من أقصى الشرق والسوفييت إلى أقصى الغرب وأمريكا ، من عدم الانحياز إلى «العلاقة الخاصة» ، من إفريقاسيا إلى أوروبا الغربية ، من الشقيق إلى العدو ومن العدو إلى الصديق ، وبين العرب من السعودية تارة إلى ليبيا تارة أخرى ، والعكس ، ومن سوريا مرة إلى العراق مرة أخرى ، والعكس، ومن المقاومة الفلسطينية إلى جبهة التحرير الفلسطينية ، ثم بالعكس ، ومن الجميع أخيرا إلى السودان وعمان وعُمان فى آخر الزمان .... إلخ .

فكر أيضا فى تناقضات المواقف التى برزت فجأة بعد فقدان الاتجاه الذاتى . ففى كثير جدا من القضايا الدولية فى عالمنا المعاصر أو المصارع ، أصبح هناك تقليديا عدوان متلازمان أو متزاملان أبدا ، لا تستطيع أن تصادق أحدهما إلا وتخسر الآخر . فعدا التناقض الأعظم على القمة بالطبع أمريكا × الروسيا ، هناك الآن الروسيا × الصين، الهند × الباكستان ، إيران × العراق ، العراق × سوريا ، السودان × ليبيا ، ليبيا × تشاد ، تركيا × اليونان (قبرص) ، إثيوبيا × الصومال ، الجزائر × المغرب (الصحراء) .... إلخ .

ففى معظم هذه الصراعات والنزاعات هناك أكثر من اتجاه أو تيار ، أو فلنقل الآن بعد من أبعادها ، يشد مصر مع أو ضد هذا الموقف أو الطرف أو ذاك ، فتتصادم هى وتتعثر بين صميم أبعادها ، فتتناقض فى مواقفها ، فتتمزق فى سياستها .

والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية والمحققة أنه منذ فرض عليها الركوع ، وبالتالى النكوص

عن انتمائها القومى ، أصبحت سياسة مصر الخارجية بوضوح مؤلم ممزقة بين أبعادها الأربعة بشكل بائس محزن مثلما هو مخز . فلم تكن مصر قط هلامية ولاخلاسية ، بلا شخصية ولا هوية ، مثلما هى اليوم ، سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا دوليا أو إقليميا أو محليا .

فمن الواضح تماما أن سياسة مصر الخارجية أصبحت مجرد كومة من ركام وحطام وأنقاض. بل لم يعد لمصر سياسة خارجية حقيقية بمعنى الكلمة تقريبا : لا سياسة عربية إلا أن تكون الافلاس السياسى التام ، لا سياسة أسيوية تقريبا ، بينما سياستها الافريقية تحت الصفر عمليا .... إلخ . ومن الواضح أيضا أن تعدد الأبعاد الجغرافى لا ينبغى أن يتحول إلى انتهازية سياسة فاقعة أكثر مما ينبغى أن يتردى إلى دوار جغرافى أو حيرة إقليمية .

ليس ذلك ، دعنا نبادر فنقرر ، لأنها اختارت الجغرافيا قبل القومية ، ولكن بالدقة والتحديد لأنها تخلت عن الجغرافيا قبل القومية ، وخانت الجغرافيا كالقومية . لقد أصيبت مصر ، أخيرا ، بالدوار الجغرافى فعلا ، لا لشئ سوى أنها خانت جوهر شخصية مصر : انتماء جسم مصر : الانتماء القومى : العروبة .

على أن الواضح الآن تماما ، بعد أن راحت السكرة وجاءت الفكرة، أن هذه الانحرافة المعيبة، وإن كانت بلا ريب النقطة السوداء الكبرى فى تاريخ مصر جميعا والتى لن تُمحى للأسف من سجله قط ، هذه الانحرافة لا تعدو أن تكون محض شذوذ تاريخى عابر عارض يقع خارج التاريخ وسيسقط منه ، مثلما كانت فعلا مختلا مخبولا غير عقلانى . ولا يشك عاقل فى أن هذه الانحرافة السفيهة محكوم عليها مسبقا، وأنها إلى زوال وشيكا ، لا لشئ سوى أنها ببساطة ضد الطبيعة ، ضد الجغرافيا ، ضد شخصية مصر .

على أن هذا كله أدخل بالطبع فى موضوع الانتماء القومى وباب القومية والوطنية أو مصر والعرب . وإنما حسبنا هنا ، فى ظل هذا الدرس القاسى ولكن أيضا فى ضوئه ، أن نضع أبعاد مصر موضع المقارنة فى العالم . فثمة فى العالم بعض نظائر وأشباه لمصر فى هذا البعد أو ذاك أو فى هذا الاتجاه الاقليمى أو ذاك . ولقد يكون بعض هذا التشابه جزئيا للغاية ، أو سطحيا نوعا، أو حتى شكليا فحسب وبالتالى مضللا إلى حد أو آخر . ولكن من المفيد كما هو من الضرورى مع ذلك أن نضع مصر بين تلك الحالات

والنماذج موضع المقارنة ، تأكيدا وتجسيدا لشخصيتها الكامنة وسبرا وتعميقا لأبعادها الحقة .

بعض النظائر الجغرافية

مصر والروسيا

فإذا بدأنا على المستوى القارى ، فإن من الخطأ ابتداء أن نتصور العلاقة بين البعدين الافريقى والآسيوى لمصر التاريخية أو المعاصرة على النحو الذى يحاول البعض أن يصور العلاقة بين البعدين الآسيوى والأوروبى للروسيا القيصرية مثلا . صحيح أن بين مصر والروسيا بعض مشابهات أكثر من عابرة . فكل منهما الأخت الكبرى فى عالم قومى كبير ، العروبة والسلافية ، وكل منهما تعرض لضغوط متعارضة بين المحلية والتغريب ، وكل منهما نمى لنفسه ميناء - نافذة حديثة على الغرب على يد أوتوقراطى شبه معاصر ، وصحيح أن مصر هى أكثر أجزاء إفريقيا آسيوية وأقلها إفريقية ، بمثل ما أن الروسيا أكثر أجزاء أوروبا آسيوية وأقلها أوروبية (١) . غير أن إزدواج الشخصية الذى ينسب إلى الروسيا لا يصدق على مصر . فقد كانت الروسيا تتجه بكليتها إلى جانبها الآسيوى حين كانت تلقى رفضا أو هزيمة أو صدا فى أوروبا والعكس (٢) ، كما كانت تبدو دائما آسيوية للأوروبيين وأوروبية للآسيويين كما وضعها دوستويفسكى .

أما الأبعاد الافريقية والآسيوية بالنسبة لمصر فليست مناورة أو تكتيكا سياسيا ، بل هى عناصر أصيلة فى كيانها الحضارى والتاريخى . فلا هى تبدو إفريقية فى نظر الآسيويين ولا آسيوية فى نظر الإفريقيين ، لا ولا هو صحيح أن مصر فى السنوات الأخيرة لم تتجه وجهتها الإفريقية القوية بوضوح إلا بعد أن لاقت المتاعب فى المشرق العربى وحدثت الردة الانفصالية فى سوريا أو خلافات العرب بعد أكتوبر . وليس صحيحا أكثر أنها فى الماضى ما كانت تتجه إلى إثيوبيا والسودان والنوبة والنيل إلا حين تصادف هزيمة عسكرية أو سياسية فى الشمال فى الشام وغرب آسيا . ولا وليس صحيحا

(1) Shiroshi Nasu, in : Population. Lectures on the Harris Foundation. Chicago. 1930. p. 176.

(2) G. B. Cressey, Asia's Lands and Peoples, p. 243 - 8.

بالضبط كذلك أن الاتجاه جنوبيا كان يتعاصر مع فترات ضعفها أو انحدارها وتخلفها أو أنه كان بمثابة خطوة إلى الوراء تماما .

مصر وتركيا

وبين تركيا ومصر – كذلك – مشابهات على السطح قد تغرى بالمقارنة . فتركيا جسر بين آسيا وأوروبا بمثل ما أن مصر جسر بين آسيا وإفريقيا . بل إن الجسم الأكبر فى كل منهما يقع فى قارة ، بينما لا يقع فى القارة الأخرى إلا قطاع صغير ، سيناء وتراقيا على الترتيب ، وفى كلتا الحالين إنما يفصل بينهما ممر مائى عالمى خطير . أضف إلى ذلك التناظر القريب والملح فى حجم السكان . ولقد تمددت تركيا فى أوروبا حتى فيينا كما وصلت مصر إلى البحيرات فى إفريقيا ، واندفعت كل منهما فى آسيا من الناحية الأخرى. ولكن كل هذا تشابه ثانوى لأنه سطحى ، وسطحى لأنه جزئى فربما ليس أكثر من تركيا نقيضا تاريخيا وحضاريا لمصر .

هى بلا تاريخ ، بل بلا جذور جغرافية ، انتزعت من الاستبس كقوة «شيطانية» مترحلة، وإتخذت لنفسها من الأناضول وطنا بالتبني . وبلا حضارة هى ، بل كانت طفيلية حضارية خلاسية استعارت حتى كتابتها من العرب . ولكن أهم من ذلك أنها تمثل قمة الضياع الحضارى والجغرافى ، غيرت جلدها وكيانها أكثر من مرة : الشكل العربى استعارته ثم بدلته بالشكل اللاتينى ، والمظهر الحضارى الآسيوى نبذته وإدعت الوجهة الأوروبية . ولعلها بين الدول ، كما قيل، الدولة التى تذكر بالغراب يقلد مشية الطاووس . وهى فى كل أولئك النقيض المباشر لمصر ذات التاريخ العريق والأصالة الذاتية والحضارة الانبثاقية .... إلخ .

فقط لولا تلك النقطة السوداء التى شوهت وجه مصر العربية فى آخر الزمان ! ذلك أن مصر، بعد أن انسحبت بالقهر من الصراع العربى – الاسرائيلى وتم بالخداع تحييدها فيه وإنفصالها عن القومية العربية أو انعزالها عنها ، اتجهت ، ولو فى شبهة غير مؤكدة ، ولو مؤقتا وإلى حين ، ولو مرغمة غير واعية ، اتجهت إلى الخط التركى الوطنى ، خط أتاتورك ، أى خط الوطنية المصرية الضيقة المغلقة بعيدا عن دائرة القومية العربية الواسعة المفتوحة .

فكرد فعل متشنج متهور على تدهور وإنهيار أحوالها ومكانتها فى العالم الإسلامى بعد

سـيادة مطلقــة طــويلة فيـه على شــكل الدولة العـثمانيـة والخـلافة والامبـراطورية الاسلامية ، انسحبت تركيا الكمالية فجأة من الاسلامية وأدارت ظهرها للعالم الاسلامى وتخلت عن الامبراطورية الخلاسية الفضفاضة متجهة إلى العزلة المحلية وإلى الوطنية الشوفينية الضيقة فى صــورة «الأناضــولية» وتركيا الصغرى ، ثم منها نبذت أسيويتها وتوجـهت صــوب أوروبا والأوربة ، لتصــبح بذلك ذنب أوروبا بعـد أن كانت رأس العـالم الاسلامى .

بالمثل فعلت مصـر السبـعينيات الراكعة . فبعد زعامة طويلة مطلقة ودور قيادى مجيد فى العالم العربى خاصة فى الستينيات ، ونتيجة لنكســاتها العسكرية المتكررة فى الصـراع العربى -- الاسـرائيلى ، ولكن أساسا نتيجة انقلابات الثروة غير المعقولة واختلال توازن القوى بين العرب فى عصر البترول الخرافى والمخرب ، تدهورت أحوال مصر ومكانتها بين العرب إلى قرب الانهيار والأفلاس . ولكن بدلا من استراتيجية حكيمة سديدة لاستقطاب العرب خلفها فى الصراع وترشـيد الثروة البترولية وتوظيفها باقتدار فيه ، أرغمت مصر فى رعونة ونزق أهــوج بل فى سفه انتحارى قاتل ، على أن تعطى ظهرها للعرب وتنســحب من العروبة وتتجـه إلى العزلة عن القومية العربية لتقبل العدو قبلة الموت وتلقى بنفسها معه فى أحضـان الغرب وأوروبا الجديدة ، أى أمريكا (الحامية الحانية الحانثة) .

وكما أن تحول تركيا عن الشرق الاسلامى والاتجاه إلى الغرب الأوروبى تم بعد مراحل طويلة للغاية من لعبة توازن ومضاربة القوى العظمى ببعضـها البعض لتحافظ هى على كيانها المتآكل ، فكذلك تم تحويل مصـر عن العالم العربى إلى العالم الغربى بعد لعبة توازن ومضاربة قوى مارستها حديثا بين الغرب والشرق أو أمريكا والروسيا ، ولكن دون جدوى أيضا للأسف .

كـذلك فكمـا أن عــزلة تركيــا اتجـهت إلى الأناضـولية الضـيقـة لا «الطورانيـة» الآســيوية الواسعة ، بالإضـافـة أصـلا إلى الأوربة والتغــريب ، فإن العـزلة المصـرية الجـديدة لم تســتطع أن تتـخــذ علنــا شــكل العـودة إلى المـاضى أى الفـرعـونيـة الضيقة، وإنمــا غلفتها بقشـرة ســكرية مــن اتجاهات التنمية وتكنــولوجيــا العصــر» والتحضير .... إلخ .

أيضا فلقد تمت العملية الجراحية المميتة فى الحالتين بالارهاب المسلح وبقوة الحديد والنار السافرة ، على شعب مروع مخدوع ، رافض مع ذلك علنا وبالاجماع وذلك على يد نظام عسكرى انقلابى باطش ضار حاقد بقدر ما هو جاهل عاجز فاشل . كلا التحولين ، لذلك ، ليس إلا نزوة السفه الحاكم وحده ، ولا يعبر عن إرادة الشعب أو مصلحته إطلاقا . وإنما تم غصبا وبالقهر وضد إرادته .

لذلك فإنه ولد ميتا فى الحقيقة ومحكوما عليه بالاعدام سلفا ، حيث عاد الشعب التركى كأمر واقع إلى إسلاميته وشرقيته بالتدريج ، بينما عاد الشعب المصرى إلى أشقائه وقميته بسرعة خاطفة ، هذا إن كان قد ابتعد عنها لحظة على الاطلاق . وكما شعرت تركيا بالضياع السياسى والاغتراب القومى والحنين إلى الماضى لفترة طويلة ، سرعان ماشعرت مصر فى قرارتها بالندم والأسف والخطأ .

الفارق الأساسى بين الخطأين والخطيئتين هو ، للأسف بالطبع ، أن تركيا خرجت من ماضيها من موضع القوة على أية حال ، منتصرة عسكريا ، وبكامل كرامتها وعزتها الوطنية كما تصورتها على الأقل ، وفى النهاية مرهوبة مرغوبة من العدو والصديق . أما مصر فقد أخرجت من الصراع على أساس لا شبهة فيه ، وهو فرض إرادة العدو وأهدافه كاملة ، أى على أساس استسلام الإرادة المصرية للإرادة المعادية كأمر واقع ، وبالتالى فقد خرجت من موضع الهزيمة والانكسار والاستسلام موضوعا بلا شك ولا جدال وإن يكن بشرط وبقيد شكلا .

العزاء ، بالطبع ، هو أن الانحرافة تحولت فى مهدها وبأسرع مما توهم مهندسها أو مقاولها أو عميلها إلى كومة بائسة دنسة من الانقاض والأطلال كما هو واضح اليوم تماما لكل ذى عينين ولو معصوبتين . وليس سرا ولا كشفا جديدا أنها الآن قيد إزالة الأنقاض ، بما فيه الجثة المتعفنة، استعدادا لاستخراج تصريح الدفن . وفى الجغرافيا ، كما فى الحياة ، بل فى الحياة بحكم الجغرافيا ، « لايصح إلا الصحيح» .

مصر وبريطانيا

بعد تركيا، ربما انصرف الذهن لثالث وهلة إلى بريطانيا بموقفها بين أوروبا والكومونولث: فهى موقعا جزيرة – أرخبيل – على ضلوع أوروبا، بمثل ما أن مصر جزيرة صحراوية على

مشارف إفريقيا . كلتاهما فى القارة وليست منها وكلتاهما من ثم إمتازت بقدر ما من عزلة خفيفة محببة أو مستحبة . والاثنتان كذلك تعرضتا لكثير من موجات الغزو و/ أو الهجرة ، وذلك أيضا من مدخل أساسى واحد شرقى فى الحالتين ، رغم أن موقع الواحدة نهائى فى كتلة اليابس وموقع الأخرى مركزى كل المركزية .

وعلى ذكر الموقع ، فرغم أنهما كانتا طرفى النقيض تماما فى القديم ، فقد تبادلتا مواقعهما تماما منذ الكشوف الجغرافية حين انتقلت بريطانيا من هامش العالم إلى قلبه ومصر من قلبه إلى هامشه ، بل إن الأولى هى بالدقة التى ورثت موقع الثانية بالتحديد . ثم إن امتدادات بريطانيا بعد هذا تقع خارج القارة إلى الكومونولث ، كما تتعدى مصر إفريقيتها إلى آفاق العالم العربى .

وفيما عدا هذا وذاك ، فمصر هى مهد الزراعة والثورة الزراعية فى التاريخ القديم ، حيث قدر لبريطانيا أن تكون مهد الصناعة والانقلاب الصناعى فى العصر الحديث . فكانت كلتاهما بداية عصر فى تاريخ البشرية وميلاد حضارة عالمية برمتها كاملة . ولسنا نريد بعد ذلك أن نتتبع المقابلة إلى عنصر الاستمرارية والمحافظة الذى عرفته كل منهما ، ودعك من قضية الاستمرارية ضد الانقطاع المتماثلة فى الاثنتين حيث نجد قصة الفرعونية – العروبة فى مصر ومناظرة الكلتية – السكسونية فى بريطانيا .

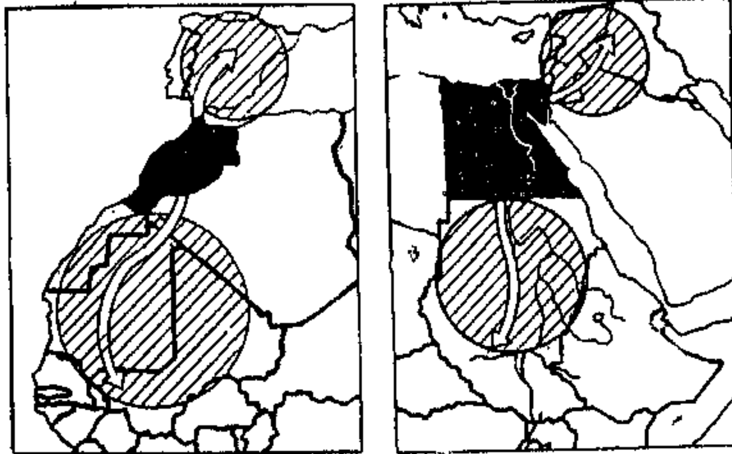
لا ، ولن نكرر كيف أن كلتيهما أكثف وحدات قارتها سكانا وأسبقها إلى الثورة الديموغرافية الحديثة ، مثلما هى أقدمها سياسيا وكانت لها الصدارة فيها لفترة أو لأخرى . ولكن الشئ الهام أن حيرة بريطانيا وتذبذبها بين القارة والكومونولث (غير المنظور) لامثيل لها فى حالة مصر التى لا تجد تعارضا أو انفصاما بين بعديها الحيويين.

مصر والمغرب

ولعل أقرب تشبيه إلى ثنائية الأبعاد المصرية هو المثل المراكشى . فكل من مصر والمغرب الأقصى (مراكش) يتناظر فى موقع الركن والزاوية فى إفريقيا ، ومن ثم فى دور المحط وقاعدة الاحتشاد والتوزيع . فكان لكل منهما توجيه جغرافى مزدوج عبر التاريخ : مصر شمالا إلى الشام وآسيا وجنوبا إلى السودان وحوض النيل وشرق إفريقيا ، ومراكش شمالا إلى إسبانيا وجنوبا إلى «شنقيط» (موريتانيا) وغرب إفريقيا . مصر حلقة الوصل بين إفريقيا وآسيا ، ومراكش حلقة الوصل بين إفريقيا وأوروبا . غير أن البعد

الشمالي الأوروبي لمراكش ، بعد أن كان «المغرب الأوروبي» بكل معنى ، لم يلبث أن بتر تماما ، بعكس نظيره المصرى . وقد كان هذا مما نقل مركز الثقل إلى البعد الجنوبي نهائيا فى حالة مراكش ، بينما ظل نظيره المصرى مهملا أو ضعيفا .

وفيما عدا النيل ، فموريتانيا بالنسبة للمغرب هى إلى حد بعيد كالسودان بالنسبة لمصر ، إلا أن السودان أعظم مساحة وامتدادا للغاية ، ومن ثم يتألف من ثلاثية الصحراء - السفانا - الغابات ، فى حين تكاد موريتانيا تقتصر على الصحراء ولا تظفر من السفانا إلا بالكاد بشريحة متواضعة للغاية ، حتى السكان في الحالين انتقالية بين العروبة والزنوجة ، بل إن تسمية السودان فى حوض النيل تكرر تسمية مماثلة فى المغرب حيث مازال السكان - بحسب الأصل - ما بين «بيضان وسودان» . والمثير بعد هذا فى ذلك المركب المتشابه أن تأتى النوبة المتميزة ولكن المقسمة بين مصر والسودان لتقابل شريط الصحراء (الأسبانية سابقا) التى كانت منفصلة عن كل من المغرب وموريتانيا ثم اقتسمت بينهما حتى قريب



شكل ١٨ - التناظر التاريخى والجغرافى بين أبعاد مصر والمغرب على بوابتى إفريقيا الشمالية

وكما كانت مصر (الواحة الصحراوية) هى القاعدة البشرية التى بدأ منها تعريب السودان ، كانت مراكش (الواحة الساحلية المتوسطية) هى القاعدة البشرية «للمرابطين» فى إسلام وتعريب موريتانيا حتى السنغال - كلمة سنغال تحريف فرنسى لاسم الصفة من صنهاجة كبرى القبائل البربرية المستعربة فى العصور الوسطى والتى شاركت فى

الزحف جنوبيا – وكما كانت مصر رائدة النيل ، كانت مراكش سيدة غرب الصحراء الكبرى بلا جدال .

والخلاصة أن دور مصر الثنائى فى آسيا وإفريقيا أشبه ما يكون بدور المغرب الثنائى فى أوروبا وإفريقيا . وفى كلتا الحالتين كانت هذه الثنائية أصيلة صحية فى كيان الشخصية الاقليمية وليست «إنفصاما» مرضيا نتيجة للمضاربات الانتهازية السياسية كما عرفت بلاد أخرى فى الشرق والغرب . والخلاصة النهائية أن أبعاد مصر القارية والبحرية ، وإن تجاذبتها مرحليا ، تتداخل فى تكامل وتناسق طبيعيين بلا تعارض أو تضاد كامن ولا تشد فى اتجاهات متعارضة أو متعاكسة ، بل تتبلور جميعا فى بؤرة واحدة وتؤكد تعدد الأبعاد والجوانب الكامن من موقع مصر . ومن الناحية الأخرى فإن على مصر ألا تهمل أيا من أبعادها ، كما حدث فى بعض مراحل التاريخ ، وهى على أية حال لا تملك أن تفعل فى عالم يزداد انكماشا وتداخلا وتزداد هى فيه توسطا وخطورة .

والخلاصة النهائية ؟

وإذا كان لنا فى الختام أن نتساءل : أين ، كخلاصة نهائية ، يضعنا تعدد أبعادنا هذا على خريطة العالم المعاصر بشريا وحضاريا ، فإن الرد هو أن مصر تظل فى النهاية وأساسا هى مصر وتظل بوصلتها هى المصرية ، فمصر ، أرضا وشعبا وحضارة وسكانا ورغم كل الخيوط والخطوط المشتركة التى تربطها بأبعادها القارية ، لا هى إفريقية تماما وإن وقعت فيها ، ولا آسيوية تماما وإن لاصقتها ، ولا أوروبية تماما وإن واجهتها . إنما تنتمى إلى كل هذه الآفاق دون أن تكون هناك تماما ، بل تظل فى النهاية مصرية تأصيلا وتطويرا وانتماء .

والواقع أن هذه الأبعاد الثلاثة إنما تبدأ على أطراف مصر وتخومها ، فهى مجرد مماسات لجسمها الأساسى ، ومن ثم يبقى صلب هذا الجسم مصريا بالدرجة الأولى يحدث هذا ويتحقق عن طريق ميكانيزك و / أو نمط أساسى فى تكوين مصر وكيانها نعرفه الآن جيدا . فإذا كان التجانس الطبيعى والبشرى هو كما رأينا من أخص خصائصها ، فإن الاختلاف والتباين والتغير النسبى أو الثانوى لا يبدأ ولا يبين إلا على أطراف وإطار المربع المصرى ، بينما يبقى صلب الرقعة فى الداخل كما هو .

ففى شريط الساحل الشمالى الضحل وحده مثلا نجد المؤثرات المتوسطية مناخا

ونباتا ، كما تتركز معظم المؤثرات البشرية والحضارية الأوروبية قديما وحديثا ابتداء من الاسكندرية «الملصقة بالساحل المصرى» إلى ارتفاع نسبة الجاليات الأوروبية فيها وفى بورسعيد وباقى مدن القناة . وعلى النقيض من هذا التخوم الجنوبية من المربع : المؤثرات والعلاقات والتشابهات السودانية والافريقية البادية فى نمط الحياة والسكان والحضارة .... إلخ . يقابل هذا التأثيرات والعلاقات والتوجيهات الآسيوية فى شرق الدلتا وسيناء والبحر الأحمر ، سواء فى البيئة والطبيعة أو السكن والسكان وهكذا يأخذ كل طرف من مصر بطرف من خصائص أرضه المتاخمة أو المواجهة ويتلون محليا إن قليلا أو كثيرا بلونها ، فى حين يظل قلب مصر وجوهرها مصريا أولا وأخيرا (١) .

من هنا نستطيع أن نعود إلى معادلتنا السابقة عن أبعادنا الثلاثة فنزيدها تحديدا وحصرا . فإذا كانت مصر تأخذ من كل من القارات الثلاث بطرف بصورة معينة من الخارج ، فلعل لنا أن نقول عن الداخل إن أوروبا تبدأ عند الاسكندرية ، وآسيا عند القاهرة ، وإفريقيا عند أسوان . بالتالى فإن الدلتا متوسطية – آسيوية أكثر منها إفريقية، بينما الصعيد منطقة انتقال بين الافريقية والآسيوية أكثر . وفى هذه التركيبة يكمن بعض تفرد مصر كإقليم بين الأقاليم ، وبها تبرز هى كفلتة جغرافية قل أن تتكرر بين بلاد العالم .

---

(١) راجع الجزء الأول ، ص ٢٨٢ .

الفصل الحادى والأربعون
التوسط والاعتدال

ليس من قبيل التطرف أو التبسيط، ولا هو بالتأكيد من باب الوهم أو التسطيح، أن نعد التوسط والاعتدال من أبرز السمات العامة الأساسية فى شخصية مصر والشخصية المصرية. فالوسطية والتوازن سمات رئيسية عريضة فى كل جوانب الوجود المصرى تقريبا، الأرض والناس، الحضارة والقوة، الأخذ والعطاء.. إلخ. فمثلا نجد فى الموقع والموضع توازنا وتقاربا عاما من حيث القيمة والأهمية رغم بعض ذبذبات عابرة، ونجد بناء حضاريا يتكافأ مع قوة الأساس الطبيعى، ونجد فى الحضارة عطاء يعادل الأخذ أو يزيد عليه.. إلخ. بالمثل فى الموقع والمناخ، فى الجنس والسكان، حتى فى الثقافة والدين.

ومن الناحية المنهجية البحتة، فلعل التوسط والاعتدال أن يكونا مترادفين إلى حد ما أو بمثابة جانبين لشىء واحد. إلا أن التوسط ألصق، من الناحية الموضوعية، بالأرض والاعتدال بالانسان، بمعنى أن طبيعة الاقليم أدخل فى باب التوسط وبالتالى فى شخصية مصر، بينما أن الاعتدال أدخل فى باب الطابع القومى وبالتالى فى الشخصية المصرية. وبصيغة أخرى أوضح وأوجز، التوسط لمصر، فهى «متوسطة الدنيا»، والاعتدال للمصرى، فنحن «أمة وسط». وفى الحالتين فإن مصر على الجملة هى التوسط، وكالتوسط فإن الاعتدال هو مصر: فى العلاقات الخارجية، فى المناخ والموقع، فى الطبيعة البشرية، مثلما هو فى الاقتصاد القومى، مثلما هو فى السياسة الاجتماعية.. إلخ. ومن هنا نبدأ.

التوسط : متوسطة الدنيا

سواء من حيث الموضع أو الموقع، تحتل مصر مكانا وسطا: وسطا بين خطوط الطول والعرض، وبين المناطق الطبيعية وأقاليم الانتاج، بين القارات والمحيطات، حتى بين الأجناس والسلالات والحضارات والثقافات وبغير فكرة التوسط المحورية هذه لن نفهم روح مصر أو شخصيتها. بل يمكن القول إن هذا التوسط هو مصر نفسها، فالشعور العام –

أكثر بالتأكيد مما يقول لابلاش عن فرنسا (١) – هو الشعور بمتوسط، تمتزج فيه الصفات المتباينة فى سلسلة شديدة التدرج .

ثم ينبغى أن نضيف على الفور أن ليس معنى هذا أننا أمة نصف، ولكننا أمة وسط: أمة متعددة الجوانب متعددة الأبعاد والآفاق، مما يثرى الشخصية الاقليمية والتاريخية ويبرز عبقرية المكان فيها. كذلك فإن فكرة التوسط لا تتصادم أو تتعارض مع فكرة التجانس التى وجدناها أساسية فى تركيب وتكوين مصر. فمن الواضح أن التوسط لا يحمل بالضرورة معنى التنافر والجمع بين الأضداد، والمتوسط هنا كله يقع فى حدود متجانسة. وأوضح منه أن التوسط لا يعنى بالضرورة تسطح الشخصية أو اللون الباهت، وهو بالتأكيد لا يمكن أن يعنيه فى بلد من أشد البلاد تبلورا وتفردا فى الشخصية.

وفى معادلة مركزة، فلعل من السهل أن نعتبر مصر خلاصة تاريخ العالم إلى حد بعيد، كما أنه ليس من الصعب جدا أن نعدها وإن بدرجة أقل مختصرا لجغرافية العالم، العالم القديم على الأقل. خلاصة تاريخ العالم .. لأنها إن لم تكن قد شهدت مولد أو على أية حال طفولة البشرية، فإنها يقينا شهدت أو أشهرت مولد ونشأة أخطر وأهم الثورات الانسانية والتحولات الحضارية والتيارات السياسية فى التاريخ العالمى ابتداء من الثورة الزراعية والاستئناس والاستقرار إلى الثورة المدنية وثورة النقل، ومن تحول طرق التجارة مع الكشوف الجغرافية حتى الثورة الصناعية الحديثة التى لحقت بها مؤخرا، ومن الرسالات التوحيدية وبناء الامبراطورية وصراع الامبراطوريات فى الشرق والغرب، خاصة الشرق القديم، إلى الغارات الآسيوية والحروب الصليبية، إلى الاستعمار الحديث والامبريالية والحربين العالميتين.

ومختصر جغرافية العالم – لأنها بموقعها الذى يجمع بين مثلث قارات العالم القديم والبحرين المتوسط والأحمر، وبين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وبين المشرق والمغرب، إنما تستقطب قلبه. وهى بأرضها التى تجمع بين الدرع والأخدود الافريقيين، وبين نهر النيل والصحراء الكبرى أو الوادى والهضبة، وبين السهل والجبل أو إفريقيا السفلى والعليا، تلخص أبرز العناصر الكبرى وأشكال الأرض الأساسية فى مورفولوجية قطاع شاسع من نصف الكرة الشرقى. ثم إنها بمناخها ونباتها وزراعتها التى تطوى أنواعا

(1) Personnalite geographique, p. 54.

متباعدة ومتعددة، ابتداء من الموسمي إلى المتوسطي ومن الصحراوي إلى ما دون المداري، تختزل كثيرا من المعالم الطبيعية الأساسية في رقعة مماثلة. وفي النتيجة فانها تبدو كما لو كانت تنتمي إلى أكثر من مكان ، إن لم نقل إلى كل مكان، دون أن تكون هناك تماما .

فى النواحى الطبيعية

جوانب الموقع

وأول ما نتلمس التوسط نتلمسه في الموقع بجوانبه المتعددة من فلكي إلى جغرافي إلى عمراني (إكيوميني). فمصر إذ تقع بين خطي عرض ٢٢، و٢٢ شمالا، تكاد إلى حد ما تتوسط كتلة اليابس القديم الذي يترامى إلى الشمال منها نحو ٤٠ درجة في أوروبا حتى عرض ٧٠ شمالا، وإلى الجنوب منها نحو ٥٠ درجة في افريقيا حتى عرض ٣٠ جنوباً. وبالمثل يمتد يابس العالم القديم إلى الشرق منها حتى أطراف أستراليا وأندونيسيا نحو ١٢٠ درجة طولية، بينما يمتد إلى الغرب منها وحتى أطراف العالم الجديد في كاليفورنيا نحو ١٤٠ درجة. ولعل القاهرة ، التي تكاد تشترك في خط عرض وطول واحد هو ٣٠ تقريباً ، أن ترمز إلى هذا التوسط الفلكي العام .

أما بين القارات، فالتوسط بين مثلث العالم القديم أشهر من أن يذكر. ولكن الجدير بالذكر إلى جانبه هو توسط مصر بين القارات الجنوبية الثلاث آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية Tri-continental. فلو أننا رسمنا خطا يصل بين الكاريبي والبحر المتوسط وبحر الصين لفصل بين الشمال والجنوب من العالم ، ولو رسمنا بعده خطا على طول البحر الأحمر لقسم الجنوب إلى قسمين متشابهين في الامتداد حول مصر تقريبا. والواقع أن هذا الموقع المتوسط، كما سنرى فيما بعد، هو مما يجعل مصر رأس الحربة في الصراع السياسي بين القارات الثلاث والشمال الاستعماري (الغرب) .

غير أن اليابس المطلق وكتل القارات وحدها ليست كل شيء، فكتل المعمور منها هي وحدها العالم الفعال حقا، والتوسط فيها هو التوسط المؤثر فعلا. وهنا يزداد توسط مصر بروزا وتأكيداً. فالحد الشمالي للعمران الأوروبي الأساسي يتردد حول خط عرض ٦٠

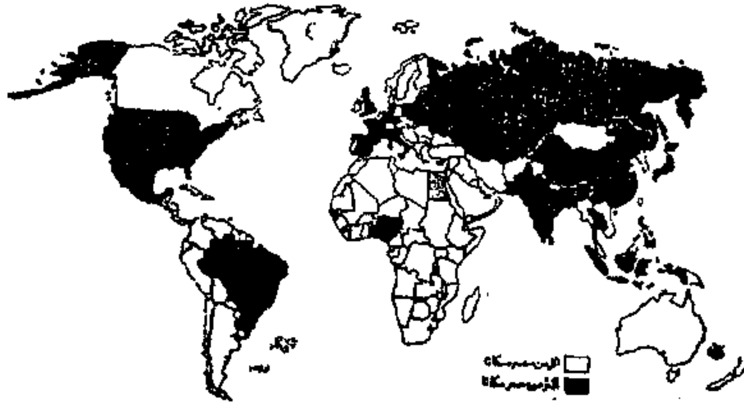
شمالا، أى أن المعمور يمتد شمال مصر نحو ٣٠ درجة عرضية. أما جنوبا فحد العمران الرئيسى فى نصف الكرة الجنوبى يدور حول خط عرض ١٠ درجة جنوباً سواء فى وسط إفريقيا أو عند أطراف أندونيسيا. أى أن جسم المعمور، باستبعاد زوائده الثانوية، يمتد جنوب مصر بعمق ٣٠ درجة عرضية أخرى تقريباً .

من حيث الحجم أيضاً تعد مصر متوسطة بالمقياس العالمى. فهى إن بدت صغيرة بالنسبة إلى عمالقة العالم فى السكان، فهذه قلة معدودة. ومصر أقرب – إحصائيا على الأقل – إلى الدول الكبيرة منها إلى الصغيرة. فكما أن ترتيب القاهرة بين مدن العالم العواصم كان يتردد بين العشرين والعاشرة ثم بين العاشرة والخامسة فى المتوسط، فإن ترتيب مصر هو العشرون بين دول العالم. فإذا كان فى العالم نحو ٢٠ دولة أكثر من مصر سكانا، فهى أكبر من ١٣٠ دولة على الأقل . وبسكانها البالغين الآن ٤٦ مليونا، تمثل مصر كما نعلم نحو ١٪ من سكان العالم البالغين نحو ٤٦٠٠ مليون (سنة ١٩٨٣).

أما بمساحتها البالغة مليون كيلو متر مربع فإنها تشكل ٠,٧٤٪ من مساحة العالم البالغة ١٣٥ مليون كم٢. وإذا كانت نسبة مساحة المعمور أو المزروع (٣٥ ألف كم٢) إلى مساحة المعمور أو المزروع العالمى (١٦ مليون كم٢) تهبط بشدة عن ذلك (٠,٢٪)، فهذا فقط لأن مصر أساسا كثافة لا مساحة. على أنها فى كل الأحوال تظل بحجمها البشرى والطبيعى دولة متوسطة وليست بالصغيرة. إنها من صغار الكبار أو من كبار الصغار.

تراكب البيئة

وهذا ما ينقلنا إلى الموضع نفسه والذى يمتاز بتوازن ملحوظ فى الهيئة وذلك بتناظر البحرين والصحراوين والهضبتين على جانبيه، كما يمتاز بالتوازن فى درجة الاتصال حيث تتسم مصر – بفضل عزلتها النسبية الخفيفة – بالاعتدال والتوازن بين العزلة الجغرافية المنطوية والانسياح أو الانفتاح الكاسح. أيضا فإن مصر كشبه واحة نهرية «مصندقة» فى وسط الصحراء، تعد أيضا شبه واحة ساحلية تجاور البحر وترتكز إليه وتنفتح عليه.



شكل ١٩ – حجم مصر السكانى فى العالم . هناك نحو ٢٠ دولة فقط تزيد على مصر سكانا ، ولكن مصر تزيد على أكثر من مائة وثلاثين

بالوضع نفسه فإنها تعد بمثابة جزيرة أو شبه جزيرة نهرية ساحلية بين الصحراء والبحر. إلا أنها بمقياسها الضخم وإحاطة الصحراء تعتبر في الوقت نفسه جزيرة قارية من الخارج. ولكن الغريب بعد هذا أنها من الداخل تبدو كأرخبيل نهرى يتألف من آلاف آلاف الجزر من كل حجم ومقياس، وذلك بحسبانها بيئة نهرية تختطها وتقطعها آلاف الترع و المصارف والقنوات من كل حجم ومقياس.

والواقع أن هذه التركيبة الفريدة تقودنا خطوة أخرى إلى الأمام نحو أخص خصائص موضعنا الطبيعي. فهو فى الحقيقة إنما يمثل إحدى الحالات النادرة مما يمكن أن نسميه «تراكب البيئات environments superimposed». فلقد استطاعت الحضارة الحديثة ووسائل النقل بالجملة أن تخلق أخيرا بيئات تركيبية منقولة تتواقع فى نقطة واحدة عن طريق الاحتكاك الحضارى. (١) ولكن الطبيعة خلقت فى مصر منذ البداية بيئة طبيعية تركيبية تراكبية حين أوصلت النيل من منابعه وبخصائصه الموسمية من قلب افريقيا إلى عتبة البحر المتوسط.

فالبيئة المصرية، كتربتها، بيئة «منقولة»، من النوع الذى يعرف الجغرافيا بالبيئ المتدخلة trusive أو الغريبة exotic أو الممدودة projected (٢). فهى تشبه فى وضعها المورفولوجى ما يعرف فى جنوب شرق اسبانيا بالهويرتا Raerta (والكلمة تحريف لروضة

(1) E.D. Chapple, C.S. Coon, Principles of anthropology, N. Y., 1947. p. 95.

(2) Preston James, A Geog. of Man, p. 198.

العرب) أو الواحات الساحلية الفيضية التى تتباين بوضوح مع الوسط الاستبسى الفقير، الذى يعرف بالبيجا vega (والكلمة تحريف لبقاع العربية)(١). فالموضع فى مصر ليس موضعيا فى أصله، وليس نبتا محليا، بل تراكبت فيه خطوط العرض المتباعدة جدا والمتفاوتة جدا.

ولقد رأينا من قبل كيف أن دخلها المائى – وهى التى لا تكاد تعرف المطر محلياً – يعادل بصيغة المكافىء المطرى نحوا من ٨٨٠ – ١٠٠ بوصة فى السنة، أى قدر ما يصيب الغابة الاستوائية أو الموسمية فى هضبة البحيرات أو الحبشة مثلا! فكأنها بهذا وبكتلتها البشرية قد يصح أن تقع إلى جانب الإيراوادى مثلا أكثر منها إلى جانب البحر الأحمر. وهى من الناحية العمرانية والمورفولوچية أشبه بعامة بشريحة من الصين منها بچاوة.

هكذا جمعت مصر بين عدة مزايا نادرة استمدتها من موقعها هى كمصب ومن منبعها كمصدر، بحيث جمعت بين محاسن كل منهما دون أضداد أى منهما، حتى ليمكن القول كما سبق إنها جغرافية «مقطرة مرشحة» تلك التى ظفرت بها مصر من الطبيعة. فهى أولا قد أخذت موقع البحر المتوسط البارز الطليعى المتقدم ولكن ليس موقع الحبشة السحيق المتخلف. وهى قد أخذت من أثيوبيا الجبلية الوعرة المضرسة بيئة سهلية منبسطة كأفضل ما يكون الاستواء، واستمدت منها تربة رسوبية بركانية، ولكن دون أن تعانى من البركنة والزلازل. ثم هى أخيرا قد أخذت مائية الموسميات ، دون أن تأخذ منها رطوبتها الوائدة ومناخها القاسى. بالاختصار، وبصيغة جامعة، مصر صحراوية المناخ، ولكنها فى الوقت نفسه موسمية الهيدرولوچيا، غير أنها أيضا متوسطية الموقع.

ويترتب على هذا كله أن مصر جمعت بين المتناقضة الفذة: ماء بلا مطر، وحياة رغم الجفاف. ويكفى أن نذكر القاهرة كرمز لهذه المتناقضة: فهى أكبر مدينة صحراوية فى العالم، على أكبر نهر فى الدنيا. وهذا تزاوج قد يبدو غريباً فى المعنى، لولا أنه يذكرنا بأن مصر نفسها إنما هى أكبر واحة فى العالم فى أكبر صحراء فى الدنيا. وهذه الحقيقة تنعكس بدورها على النبات الطبيعى. فآجام النخيل المنتشرة فى ريف مصر إنما هى

---

(١) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس ، ص٥٢٧ .

«غابات» الوادى الفيضى الذى لاغطاء نباتى طبيعى فيه، مثلما هى فى الواحات العادية «غابة الصحراء».

تلك المتناقضة الفريدة، التى أفقدنا الإلف أو كاد قيمتها ومغزاها بل وإدراكها والشعور بها، لا يعرف معناها ولا يحس بها، ربما إلى حد الصدمة، سوى أبناء البيئات المطرية. نضيق نحن أحيانا بالجفاف الذى يحرمنا من الغطاء النباتى المسمرع واللاندسكيب الجميل الرائع كما يرمينا بالتراب والعثير والرمد.. إلخ، لكن الأوروبيين مثلا يغبطوننا بل يحسدوننا على هذا المناخ الجاف - الرطب ولا يكادون يصدقونه.

ففى أوروبا الغربية المطيرة طول العام يتحول المطر إلى لعنة الحياة اليومية للشخص العادى، لكن ما هو الثمن المحدد للحياة نفسها. فلو أن المطر امتنع فى الصيف مثلا بضعة أسابيع فقط لكان الثمن هو القحط المخيف وضياع المحاصيل وفناء القطعان وحرائق الغابات، أى إنهيار الاقتصاد والحياة، مثلما حدث فى صيف ١٩٧٦ حين تحولت أجزاء من الجزر البريطانية ذاتها إلى «صحارى» جرداء شعثاء بكل معنى الكلمة.

المناخ الانتقالى

وإذا انتقلنا إلى المناخ - الانتقالى بالضرورة - وجدناه تقريباً وسطا بين الأقاليم المناخية. فمصر بعروضها لا تقع داخل المنطقة المدارية ولا داخل عروض النخيل، وإنما هى انتقالية بينهما مماسة لأطرافهما. فهى أساسا من المنطقة دون المدارية، أى أنها متوسطة تقريباً بين الشمال والجنوب وإن جنحت إلى الأخير أكثر (ولهذا الجنوح فإن فصول السنة المناخية الحقيقية فيها تسبق مواعيدها الفلكية الرسمية بنحو الشهر تقريبا).

ومع طبيعتها الصحراوية القارية المتطرفة، فإن هذا الموقع يكاد يجعلها تنتمى بصيفها إلى العروض السفلى وبشتائها إلى العروض العليا. وهذا التبادل والتعاقب، على طول دورته، مفيد ومنشط ومجدد، كما أنه يؤكد توسط مناخنا بين أقاليم الشمال المتطرفة التى تكاد تعد مناخا بلا صيف، وبين أقاليم الجنوب المتطوحة التى تكاد تكون مناخا بلا شتاء. فنحن أساسا مناخ ذو صيف وذو شتاء، وصيفنا بلا سحاب وشتاؤنا بلا مطر.

من الناحية الأخرى فإن مصر بهذا، بموقع عروضها وتطرف مناخها، تكاد إلى حد ما لا تعرف الفصول الأربعة بوضوحها المألوف فى العروض الشمالية، بقدر ما تعرف

فصلين أوليين أساسيين يكاد يندغم فيهما الفصلان الثانويان فى تدرج غير ملحوظ. وتكاد كلمتا فصل السقوط Fall والأشجار دائمة الخضرة evergreen ، وهما من أهم مفردات تراث الحياة الفصلية فى أوروبا، تبدوان بلا معنى للمصرى العادى. وعلى الأقل، فنظراً لأن مصر أقرب إلى خط الاستواء منها إلى القطب، فإن ربيعها حار نسبياً، بينما أن خريفها أميل إلى الدفء نسبيا.

من هنا كان «خريف مصر ربيعها» كما قيل ، أو على أية حال فإنه «ربيع بلا خماسين» كما قد نقول. وإذا كانت الخماسين هى النقطة المظلمة التى شوهت ربيعنا، فلعله قد بولغ فى الاساءة إليه نوعا ما بطريق الصدفة أو اللاوعى. فكما يحدث، يتفق أن الربيع، مثلما هو فصل زوابع الغبار وأمراض الخماسين مناخيا، هو أيضا فصل التحاريق هيدرولوجيا والماء الأخضر الردىء غير الصحى فى النهر. ويبدو أن اجتماع هذه السلبيات والمثالب الأربعة جميعا فى فصل واحد قد حمل جملة على حساب الربيع المظلوم نسبيا.

أيا ما كان، فلا يلخص توسط مصر مناخيا كما يلخصه المقريزى وإن جاء قوله، بحسب نظرية العصور الوسطى، فى صيغة «الأقاليم السبعة». فهو يقول : «مصر متوسطة الدنيا، قد سلمت من حر الاقليم الأول والثانى ومن برد الاقليم السادس والسابع، ووقعت فى الاقليم الثالث فطاب هواؤها وضعف حرها وخف بردها، وسلم أهلها من مشاتى الأهواز ومصايف عُمان وصواعق تهامة ودماميل الجزيرة وجرب اليمن وطواعين الشام وحمى خيبر» (١).

التوسط الزراعى

وكذلك لا يعكس توسط «متوسطة الدنيا» كمحاصيلها الزراعية. فمناخها لا يضع – حرارياً – حداً معينا لفصل الانبات، بل العام كله فصل إنبات بلا فصل موات. وإنما كان الرى العامل المحدد الوحيد أو الرئيسى. ومن الحقائق الدالة أن دورة الماء السنوية فى مصر أهم نسبياً من دورة الحرارة السنوية وفصول الرى أهم من فصول الطقس، وشهور الفلاح الزراعية هى الشهور القبطية لا الافرنجية. فالماء، الرى، إذن أهم ضابط منفرد للزراعة.

---

(١) الخطط، جـ١ ، ص٤٠ .

وعلى هذا الأســاس فلقــد ظلت مصـــر طويلا مزرعة شــتوية تعتمد على مـائية صيفية. فكانت تمارس حياتها الزراعيــة شتاء وتقضى الصيف فى «بيات – ماذا نقول ؟ – شتوى»!!... كان «النيل الأحمر»، كما يعبر لابلاش، يعطينــا «مصـــر الخضـــراء»، بينما كان «النيل الأخـضر، يترك مصر «صحراء سوداء» نصف العام...(١) ومع ذلك فلقد جمعت بين محاصيل البحر المتوسط المعتدلة والمحاصيل المدارية، فقد أخذت من الموسميات صهاريج الهند tanks فى صـــورة الأحـواض ، ولكنها زرعت فيهــا محاصيل المعتدلات.

على أن شخصيتها الزراعية الكامنة لم تكتمل وتتحقق إلا بعد الرى الدائم، فهنا أصبحت محاصيل تنتشر عـادة بين عشرات من خطوط العرض ابتداء من المنطقة المعتدلة الباردة وحتى المنطقة المدارية الحارة، أصبحت تختزل جميعا فى الدرجات العشر التى تترامى عبرها مصر. فالى جانب الحبوب والفواكه المعتدلة ودون المدارية التى تؤلف «المحاصيل الانتقالية» والتى تميز العروض الوسطى، أصبحت تجمع – أو توشك – بين الكتـان والقطن، والبنجر والقصب، والبطاطس والقمح، والذرة الرفيعة والشامية، والصويا والسودانى، أى بين المعتدلات والمداريات. والواقع أننا يمكن أن نقول إن زراعتنا الشتوية تجعلنا فى نطاق البحر المتوسط، بينما تنقلنا زراعتنا الصيفية جنوبا إلى النطاق السودانى والموسمى.

بل إن تطور مصر الزراعى الحديث والمعاصر كله يستقطب فى عملية جمع وصراع أو تجاذب وتأرجح بين هذين البعدين أو القطبين الطبيعيين – المناخيين – النباتيين.

فالحقيقة الأولى الكاشفة إلى حد الاثارة هى أن مصر منذ انقلاب الرى الدائم فى القرن الماضى كانت بمحاصيلها الصيفية الجديدة تتذبذب وئيدا ولكن أكيدا نحو الجنوب، نحو المداريات، ونحو أبعادها الموسمية.

القطـن – بالطبع – جاء أولا، فأشار إلى العرق الموسمى فى نسب مصر الطبيعى. ثم ها هـو الأرز، الذى طفر الآن فى الزراعـة المصرية كثورة ثانيـة بعد ثورة القطن الأولى، يأتى ليؤكد ذلك العرق ويضغط عليه. هذا بينما يذكرنا تزايد أهمية الذرة الرفيعة فى الصعيد وفى السنوات الأخيرة بأننا فى النهاية – كما يلاحظ فيشر – جزء من إفريقيا

(1) Principles of Human Geog., Lond., 1926. p. 408.

قارة الدخن (١)، والثلاثة – لا ننسى – تكرر محاصيل الهند الأساسية. بلا جدال، إن التحول إلى المحاصيل الصيفية منذ انقلاب الرى فى القرن الماضى قد أبرز إلى السطح وللعيان ذلك العرق الموسمى الدفين الكامن فى أصول مصر الطبيعية.

الآن فإنه يبدو أن مصر – وتلك هى الحقيقة الثانية الباهرة والأشد إثارة – معتمدة على نبذبة عظمى عكسية نحو الشمال والمعتدلات تتجاوز بها حتى أبعادها المتوسطية التقليدية القديمة ذاتها وتجمع بفضلها بين قطبى البندول الزراعى الشمالى والجنوبى فى آن واحد، لا سيما إذا تحققت مشاريع التخطيط الزراعى المطروحة حاليا.

هناك، أولا، التوسع النسبى فى الكتان، أو بالأحرى العودة إلى الكتان، محصول ألياف الشمال البارد، بجانب القطن محصول ألياف الجنوب الحار. فعودة الكتان هى عود إلى العروض الشمالية النائية مثلما هى عود على بدء التاريخ. وبهذا أصبحت مصر تقع على جانبى خط التقسيم العالمى بين الكتان فى نصف الكرة الشمالية والقطن فى نصف الكرة الجنوبى.

بالمثل البنجر، وإن يكن دخيلا مستحدثا لأول مرة مثلما مازال فى مراحله الأولى ولكن مع توسعه الجارى والقادم فى شمال الدلتا، مقابل القصب المتوطن فى جنوب الصعيد، فإن مصر ستصبح وهى تجمع بين كلا محصولى السكر النقيضين أو المشابهين. ومرة أخرى تجذب مصر بهذا خط تقسيم البنجر – القصب العالمى بين نصفى الكرة جذبا شديدا نحو الجنوب فتنقله من الساحل الشمالى للبحر المتوسط إلى ساحله الجنوبى كما يخترقها على استواء بين الدلتا والصعيد.

وقبل البنجر لا ننسى البطاطس التى أصبحت من أهم محاصيل الخضروات عندنا ، دون أن نذكر الدعوة التخطيطية إلى إحلالها محل القمح (الخبز والمكرونة) والتى إن تحققت فستضاعف من توجيه بوصلة الزراعة المصرية نحو الشمال . ولا يغيب عنا أن هذه المحاصيل الثلاثة ، الكتان والبنجر والبطاطس ، هى عصب مركب محاصيل أوروبا الوسطى القارية الباردة .

أيضا إدخال فول الصويا مؤخرا، فضلا عن المشروع التخطيطى بالتوسع الكبير فيه،

---

(1) The Middle East, p. 469.

يكرر الظاهرة نفسها وثنائية الجمع بينه وبين الفول البلدى أو السودانى ، ويكاد يقذف بزراعة مصر إلى مثل عروض جنوب اليابان وشمال الصين .

أخيرا ، وفيما بين توسط مصر بين العروض الشمالية والجنوبية وتأرجحها بين محاصيلها المتباينة ، فإن جنوح التوسط فى مناخنا إلى الحرارة أكثر منه إلى البرودة بحكم الموقع . يجعل فصل المحاصيل الحارة فى مصر (الصيفى والنيلى) ضعف فصل المحاصيل المعتدلة والباردة أو أطول منه على الأقل (الشتوى) . وعلى العموم يبقى فى النهاية أننا قلما نجد منطقة فى مثل مساحة مصر وعلى مثل هذا القدر من التنوع والتعدد فى المحاصيل التى تزرع فيها بل والتى يمكن أن تزرع فيها - بحر متوسط ، معتدلة باردة ودافئة ، مدارية وموسمية بل وربما استوائية - كأنما هى بؤرة يتركز فيها المتوسط الزراعى للدنيا .

الجوانب البشرية

لكى نرى توسط مصر فى المنظور البشرى ، يحسن بنا أن نوسع بؤرتنا مؤقتا إلى المنطقة الضخمة التى تحيط بها حيث تقترب القارات الثلاث ثم تلتقى . هذه المنطقة التى تشارك بعامة فى سيادة الجفاف على أجزائها ، هى «منطقة اتصال وانتقال zone of junction» بالضرورة ، ولامفر من أن تستمد كثيرا من المؤثرات والخصائص من فصوص العالم القديم الثلاثة ، كما أنه لا مفر لهذه من أن تختلط وتمتزج فيها بصورة أو بأخرى . والواقع أن هذه الصفة الانتقالية تنعكس فى كثير من النواحى الهامة ابتداء من سيادة الجفاف ومن الشكل العمرانى ذاته إلى السلالة والجنس إلى الدين والثقافة والحضارة حتى السياسة وتاريخ القوة .

وقد يكون لنا أن نسمى هذه الرقعة الفسيحة المتوسطة الموقع فى المثلث القارى والمتوسطة السمات بين كتله الثلاث باسم «القارة الوسطى Intermediate Continent». ولعله ليس من الغريب أو الصدفة أو الاعتساف أن تكون الأرض التى تصاقب «البحر المتوسط» وتتاخمه إنما هى «القارة الوسطى» . إنها فى معنى ما المتوسط الحسابى لجغرافية العالم القديم بالتقريب ، وهى مجازا قارة رابعة فى قلب العالم القديم ، تضاف إلى قاراته بقدر ما تطرح منها ، قارة غير منظورة لأنها جزيرة من اليابس يحيط بها اليابس من كل الجهات . أو قل أيضا هى «القارة السابعة» مجازا على مستوى العالم .

ولن تكون حدود مثل هذه القارة الاعتبارية قاطعة الوضوح بالطبع ، ولكن يحدها ويحددها بصفة تقريبية حلقة فاصلة واضحة من الصحارى والجبال والبحار ، تبدأ من الصحراء الكبرى إلى البحر المتوسط إلى البحر الأسود فقزوين ، ومن صحارى وسط آسيا والتركستان إلى التبت وجبال الهملايا إلى المحيط الهندى . وبهذا فإنها أساسا تشمل شمال إفريقيا وغرب آسيا بما فى ذلك إيران وباكستان ، أو بعبارة أخرى الشرقين الأدنى الأوسط .

والواقع أن هذه المنطقة هى خط التقسيم الجغرافى العريض ، وبالتالى منطقة الفصل والوصل فى آن واحد ، بين ما يسمى بالغرب والشرق من ناحية ، وما بين الشمال والجنوب من ناحية أخرى ، وعليها تجتمع خصائصها جميعا بدرجة أو بأخرى . والآن ، وفى هذه الرقعة المتوسطة الموقع والوسط فى الصفات والملامح ، تأتى مصر بلا تردد فى نقطة التوسط التام . إنها وسط الوسط ، وسط القارة الوسطى ، وبالتالى «متوسطة الدنيا» كما حدثنا المقريزى بحس علمى سابق لعصره بقرون وبفكر جغرافى سابق لتاريخه بمراحل .

من الشرق أم الغرب ؟

ولنفصل . خذ الموقع الحضارى أو التاريخى أولا ، وجوهره هنا فكرة الشرق والغرب . الفكرة أوروبية المركز أصلا Euro - centric ، تفترض فى الحقيقة عالما مركاتوريا لا كرويا ، وهى فعلا سابقة لعصر الكشوف الجغرافية واكتشاف العالم الجديد ، وبالتالى فانها نسبية تحددها درجة القرب من أو البعد عن الغرب الأوروبى . وهى كذلك لا ترتبط بخطوط الطول فقط ، بل وبخطوط العرض إلى درجة كبيرة . فالغرب يترامى بعامة على عروض تقع إلى الشمال من عروض كتلة الشرق . ففكرة الشرق والغرب تتداخل بشدة مع فكرة الشمال والجنوب (١) ، ويكاد البعض يرى فيهما جانبين لنفس الشئ . وعلى أية حال فإن محور التقسيم الكامن هو غالبا القاطع الصحراوى العظيم الذى يمتد من وسط آسيا إلى شمال إفريقيا (٢) ، أكثر منه فاصل البحر المتوسط . إنه «خط الاستواء الصحراوى» بين الشرق والغرب .

---

(١) إبراهيم صقر ، «مضمون الشرق والغرب» ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٨١ وما بعدها .

R. L. Heinecke, The indefinable Middle East, G. R., July 1960, p. 437.

(2) C. B. Fawcett., Geography and empire, in : Geog, in 20 th century , p. 431.

وإلى هنا تبدو الفكرة أصلا وأساسا فكرة هندسية – جغرافية . ولكن حتى عند ذلك فإنها أبعد ماتكون عن الدقة أو التحديد المنطقى . كل المغرب العربى مثلا ، وهو من الشرق الحضارى تصنيفا ، يقع إلى الغرب من أوروبا الشرقية بأسرها ، بل إن أطرافه الغربية لتقع غرب جرينتش لتكون بحق «الغرب الأقصى» مثلما هى «المغرب الأقصى»، فضلا عن أن أقصى نقطة فى شمال المغرب بتونس (أى أقصى نقطة فى شمال قارة إفريقيا) تقع إلى الشمال فعلا من أقصى نقطة فى جنوب أيبريا (أى أقصى نقطة فى جنوب أوروبا) . والمشرق العربى نفسه إنما يقع على خطوط طول أوروبا الشرقية، بل وغرب الأورال بالذات . أما مصر فيكفى أن نذكر أنها تقع على خطوط طول الأناضول وأوكرانيا وإلى الشرق توا من بولندا ودول البلطيق وفنلندا لندرك عنصر النسبية، بل والنسبية التحكمية ، فى كل فكرة الشرق – الغرب منذ البداية كنظرية هندسية – جغرافية.

غير أن الأخطر من هذا أن الفكرة نمت بعد ذلك وتطورت وتعقدت على العصور بما خرج بها كثيرا عن معناها ومضمونها الأصلى . فأستراليا الآن ، وكذلك جنوب إفريقيا ، تعد من «الغرب» رغم أنهما فى أقصى الشرق والجنوب على الترتيب . ثم إن إفريقيا المدارية أو السوداء لم تكن قط داخلة فى فكرة الشرق – الغرب الحضارية ، وهى حتى الآن لا شرق ولا غرب .

وإنما الحقيقة أن الفكرة توسعت مع توسع الأوروبيين ومضمون ومركب الحضارة الأوروبية – المسيحية أو الحضارة الغربية – المسيحية حول العالم . وبذلك اكتسبت ، إن لم نقل كشفت ، بعدا عنصريا – طائفيا عميقا إلى جانب البعد الحضارى – التاريخى السابق والبعد الهندسى – الجغرافى من قبله . فالغرب – عند الغرب – إنما هو أوروبا والأوروبيون حيثما كانوا بحضارتهم وعقيدتهم مثلما هم بجنسهم . الغرب ببساطة هو «نحن الأوروبيون» . أما الشرق فهو كل بساطة «ماليس كذلك» ، «ما ليس أوروبا» .

بتحليل منطقى مسلسل إذن ، فكرة الشرق – الغرب ليست هندسية بحتة بقدر ما هى جغرافية، لكنها مع ذلك ليست محض جغرافية بقدر ما هى تاريخية ، إلا أنها أيضا ليست تاريخية صرفا بقدر ما هى حضارية ، غير أنها كذلك ليست حضارية خالصة بقدر ما هى عنصرية نوعا ، وهى فى النهاية ليست عنصرية إلا لأنها محض أوروبية . (١) .

(١) حمدان ، استراتيجية ، ص ٣٦٥ – ٣٦٦ ، أنظر أيضا :
Anouar Abdel-Malek, Civilisations and social theories, Lond., 1981, p. 130-7; Nation and revolution, Lond., 1982, p. 89-94.

حتى بهذا المفهوم ، ومع كل هذه التحفظات ، فإن التفرقة البشرية أو التقسيم الجغرافي بين غرب وشرق ليست قاطعة أو صارمة كما بين الأبيض والأسود . فالملاحظ خصوصا ، أن بين خط الاستواء الصحراوى العظيم فى قلب العالم القديم وبين خط البحر المتوسط نطاقا انتقاليا يجمع بين خصائص الشرق والغرب بدرجات متفاوتة كاللفانت وربما المغرب ومصر . وعبر التاريخ لم تكن هذه المنطقة وسيطا بين الشرق والغرب فحسب بالمعنى التجارى، ولكن أيضا وسطا بينهما بالمعنى البشرى الحضارى .

كذلك فإن تضم كل تعاريف الشرق الأدنى أو الأوسط ، إلى جانب القطاع الأسيوى والافريقى أيا كان ، قطاعا من أوروبا كاليونان أو تركيا ، فهذا دليل ضمنى على انتقالية المنطقة والتدرج الشديد داخلها والتقارب الكبير بين أجزائها . أو كما يعبر جوبليه فإن «إفريقيا البيضاء ، وهى جزيرة تغسلها مياه الأطلسى والمتوسط وأمواج رمال الصحراء الكبرى – الحد الجنوبى لأوروبا – تنتمى إلى الغرب بالدرجة نفسها التى تمت بها إلى الشرق» . (١) .

هذا بينما يرى بعض علماء الحضارة أن التقسيم بين الحضارتين الغربية والشرقية ليس صارما إلى حد الانفصال التام ، وأن الأولى ترقى بأصولها إلى الثانية تاريخيا بحيث تعد الحضارة الغربية المعاصرة أصلا حضارة البحر المتوسط (٢) التى ساهم فيها الشرق القديم والشرق الإسلامى والشرق العربى .... إلخ ، أو على الأقل فإن التلاقح والتبادل بينها لم ينقطع .

وفى إطار هذه الصورة تأتى مصر ، أولا ، وهى فى قاع أوروبا أو عند نهايتها وعلى قمة إفريقيا وعند بدايتها . هى إذن أول الجنوب وآخر الشمال ، أو آخر الجنوب وأول الشمال . إنها تقع على قمة وفى قلب «خط الاستواء البشرى» فى العالم .

هذا بالعرض ، أما بالطول فإنها تقع على خط الزوال العالمى أو الكوكبى نصا ورأسا أى فى صميم منطقة الانتقال بين الشرق والغرب والتى تنحصر كما رأينا بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى . إنها آخر الغرب وأول الشرق ، مثلما هى آخر الشمال وأول الجنوب ، أو آخر الشرق وأول الغرب مثلما هى آخر الجنوب وأول الشمال .

ذلك أن مصر – التى تصنف عادة فى الشرق – تقف بقدميها فى الشرق ، ولكنها

(1) Goblet p. 380.

(٢) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ٥٣ – ٧٩ .

تواجه الغرب وتكاد تراه ، وفى علاقاتها التاريخية مدت يدا إلى الشرق ويدا إلى الغرب ، أو أحيانا يدا إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب . وهذه الوسطية الحضارية والتاريخية قد لا تخرجنا كلية من الشرق ولا تدخلنا بالطبع فى الغرب ، ولكنها تجعلنا كالللفانت والمغرب من أقل أجزاء الشرق الأدنى والأوسط شرقية ومن أكثرها غربية ، تجعلنا فى الشرق وبنفس الدرجة حلقة وصل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب .

مصر إذن ، بسهولة تامة ، بل بسهولة محيرة مربكة ، مجمع التقاء الشرق بالغرب عالميا مثلما هى مجمع التقاء المشرق بالمغرب عربيا . فيها ، على الرغم والنقيض من كيبلينج ، التقى الشرق والغرب . وبها ، على حد قول جوته ، «الفصل بين الشرق والغرب لم يعد ممكنا» . وبمثلها يمكن أن نتفق مع القائل على أن «الشرق هو الغرب» أو كأن قد .

بل إن هناك من مثقفينا الباحثين من يتساءل بوعى كبير - طه حسين ثم حسين مؤنس مثلا - عما إذا كان وضع مصر فى التحديد الشائع داخل الشرق «طبيعيا» تماما بالدرجة التى نتصور ، أو على الأقل فما هكذا كان وضعنا واتجاهنا دائما على مدار التاريخ .

فأما طه حسين (١) ، فإنه ابتداء لا يقصد أو يريد الشرق الجغرافى والغرب الجغرافى، فما يريده هو الشرق الثقافى والغرب الثقافى تحديدا . ومن هذا المنظور فإنه يجد أن «العقل المصرى قد إتصل من جهة بأقطار الشرق القريب إتصالا منظما مؤثرا فى حياته ومتأثرا بها ، وإتصل من جهة أخرى بالعقل اليونانى منذ عصوره الأولى إتصال تعاون وتوافق وتبادل مستمر منظم للمنافع، فى الفن والسياسة والاقتصاد» .

وهذا بدوره يعنى عنده كما يستخلص ، وكما سبق أن أشرنا فى دراسة أبعادنا الأربعة ، أن «العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط ، وإن تبادل المنافع على اختلافها فانما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط» . وكما سبق أن قلنا إن هذا يفضى بنا إلى المتوسطية ، والمتوسطية تفضى بنا إلى الأوروبية ، فإن الاثنتين معا جديرتان بأن تفضيا بنا إلى الغرب لا الشرق .

وهنا بالفعل ينتهى طه حسين إلى أن علاقة مصر بالشرق قد تكون مسألة موقع

---

(١) مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

جغرافى فحسب ، أو ربما مجرد مرحلة تاريخية عابرة مضت وانقضت ، ولكنها فى كل الأحوال لا تعدو أن تكون علاقة عاطفية ذات بعد دينى ، ومن هنا فلا ينبغى لها أن تكون أكثر من هذا مستقبلا أو تطبيقيا .

على أن المشكلة التى تثور هنا ، وثارت بعنف فعلا ، هى قضية التحديد الجغرافى ، الموقع الجغرافى للشرق الثقافى والغرب الثقافى ، أى العلاقة الدقيقة بين مضمون ومدلول الغرب والشرق ثقافيا وجغرافيا ، فمن ناحية أنكر البعض فكرة شرق وغرب ثقافيا بحسبان أن ليس هناك سوى ثقافة واحدة عالمية تجمع بين الشرق والغرب .

ومن ناحية أخرى فسر البعض انتماءنا إلى الغرب الثقافى دون الثقافة الشرقية بأنه انتماء إلى أوروبا دون العرب ، باعتبار أن أوروبا هى الغرب والعرب هى الشرق وبهذا ننتهى منطقيا إلى تعارض جذرى بين المصرية والعروبة .

لاسيما وأن صاحب النظرية ينص على أن كلا من المسيحية والاسلام «قد ظهر فى الشرق الجغرافى» . وكما أن الأولى «قد غمرت أوروبا (....) ومع هذا لم تصبح أوروبا شرقية ، ولم تتغير طبيعة العقل الأوروبى» ، فكذلك جاء الاسلام إلى مصر وعمها إلا أنه بالمثل لم يخرجها عن عقليتها الأولى ولا جعلها أمة شرقية بالمعنى الذى يفهم من هذه الكلمة الآن .

ورغم قدر واضح من الضبابية أو الاهتزاز فى البعد الجغرافى فى النظرية ، لعله أصل سوء الفهم جميعا ، إذ أن من الانصاف مع ذلك أن النظرية لا تناقض العروبة بالضرورة ولا تعطيها ظهرها فضلا بالتأكيد عن أن تبتعد عن الاسلام . فلعل طه حسين لم يقصد بالشرق جغرافيا الشرق القريب التقريبى وإنما الشرق البعيد الصرف ، أى ما نسميه الآن الشرق الأدنى والشرق الأقصى على الترتيب .

والواقع أنه حين قابل بين الشرق والغرب الثقافى ، قارن أساسا بين الرجل الأوروبى فى طرف والرجل اليابانى والصينى فى الطرف المضاد . وفى هذه المقارنة وجد ، بحق وكأمر طبيعى واقع ، أن العقل المصرى أقرب إلى الأول منه إلى الأخير ، وأن الأيسر عليه أن يفهم الأول عن الأخير .

كذلك فإنه ، وقد وضع حضارة البحر المتوسط فى بؤرته ، أى بؤرة الغرب ، فقد ضمن ذلك ضمنا وصراحة كل دوله العربية من المغرب حتى الشام والعراق ، حيث يقول «وما أظن الصلة بين المصريين القدماء والبلاد الشرقية تجاوزت هذا الشرق القريب الذى

نسميه فلسطين والشام والعراق ، أى هذا الشرق الذى يقع فى حوض البحر الأبيض المتوسط . وليس من شك فى أن الصلة بين المصريين القدماء وبين هذه الأقطار من الشرق القريب كانت قوية مستمرة منظمة إلى حد بعيد وكانت بالغة الأثر فى الحياة العقلية» .

وبالمقابل ، فإنه يخلص إلى أن معنى هذا كله هو أن «العقل المصرى لم يتصل بعقل الشرق الأقصى اتصالا ذا خطر» . ثم يعود مؤكدا أن «معنى ذلك أيضا أن العقل المصرى قد اتصل بأقطاب الشرق القريب اتصالا منظما مؤثرا فى حياته ومتأثرا بها . إن العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر الأبيض» .

وتأسيسا على هذا فإنه يقرر «أنه يفهم فى وضوح بل فى بداهة أن نشعر بالقرابة المؤكدة بيننا وبين الشرق الأدنى ، لا لإتحاد اللغة والدين فحسب ، بل للجوار الجغرافى وكتاب النشأة والتطور التاريخى . فأما أن نتجاوز هذا الشرق القريب إلى ما وراءه ، فلا أفهم أن يقوم الأمر فيه على الوحدة العقلية أو على التقارب التاريخى ، وإنما أفهم أن يقوم على الوحدة الدينية» .

ولعل من هذا كله لم يجد صاحب النظرية تعارضا أساسيا بين المتوسطية والعروبة أو بين حضارة المتوسط والثقافة العربية ، ولا بين الشرق القريب والغرب بعامة أى بين اللفانت وأوروبا بخاصة . ولعل من هنا أيضا لم يجد عنتا ولا حرجا فى أن يجمع بين نظرية مصر المتوسطية التى تتسع بالضرورة إلى الدائرة الأوروبية ، وبين نظرية مصر كجزء من فلك الغرب وهو الفلك الذى تتسع إليه هذه الدائرة الأخيرة تلقائيا وحتميا .

وأيا كان الأمر ، فلعله لا يختلف جوهريا عن الموقف الوسطى الذى يتخذه الكثيرون فى هذه القضية حين يجمعون فى مصر بين الشرق والغرب أو يضعونها بينهما على نفس البعد أو القرب وبنفس القدر أو المقياس . وعلى سبيل المثال ، فكما يخلص حسين مؤنس «نحن لسنا من الشرق ولا من الغرب ، وإن كان لنا فى كل منهما نصيب» . (١)

هذا بينما يعتقد كاتب آخر أن مصر «يجب أن تكون جزءا من الغرب ومن الشرق معا ، ثقافيا وحضاريا واجتماعيا ، لأنه ليس هناك شئ اسمه «غرب ثقافى» لا علاقة له بالشرق ، ولا«شرق ثقافى» لا علاقة له بالغرب ، ولكن هناك ثقافة وحضارة إنسانية إمتزج فيها الشرق والغرب ، واتصل الشمال والجنوب ، وتكون من هذا كله شئ واحد» . (٢) .

---

(١) مصر ورسالتها . ص ٤٨ ، ١٣٧ .

(٢) عبدالحميد الكاتب ، قراءات ودراسات عن مصر والمصريين ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٣٠ .

وبصيغة أخرى وأخيرة ، نحن على هامش الغرب ، ولكننا لسنا فى صميم الشرق — أو لعله العكس . نحن من الغرب ولسنا فيه ، وفى الشرق ولسنا منه — أو لك أن تقول العكس . فنحن مختلفون عن الشرق الحقيقى قدر اختلافنا عن الغرب البحت ، ونتميز عن الاثنين الشرق القح والغرب الصرف ، ولكننا نجمع بينهما بنسب ودرجات مختلفة . والشرق الأقصى ، على سبيل المثال ، هو بالنسبة إلينا كإفريقيا جنوب الصحراء ، بينما أن أوروبا الغربية كآسيا «شرق عدن».

اختصارا وخلاصة ، نحن بالموقع الجغرافى حالة حدية ، موقع حدى (لا هامشى بالطبع) ، من بين ٣٦٠ درجة كاملة تكفى بضع درجات معدودات فقط من التغيير يمينا أو يسارا فى زاوية اقترابنا أو انفراجنا لكى تنقلنا من الشرق إلى الغرب أو العكس . فمصر شجرة متفردة وحيدة ، لاشرقية ولا غربية ، يكاد وضعها يشير ولو لم تمسسه يد ، شرق على غرب ، يبدى الموقع بوقعه ما يثير ، والموقع عبقرى المكان .

وواقع الأمر كذلك أن فكرة الشرق قد تطورت عندنا خلال القرن الأخير تطورا مؤثرا وجوهريا عبر المواجهة المتصاعدة مع الغرب واستعماره . ففكرة الشرق — الغرب الحضارية التاريخية القديمة ، بمعنى المواجهة والمقابلة بين أوروبا المسيحية فى جانب وإفريقيا شمال الصحراء مع آسيا فى الجانب الآخر ، قد تطورت باطراد من الواسع إلى الضيق ، فانكمشت تباعا من الشرق عامة «والرابطة الشرقية» ، إلى الشرق الاسلامى «والجامعة الاسلامية» خاصة ، ثم أخيرا إلى الشرق العربى «والقومية العربية» فقط وعلى التحديد.

وفى النهاية ، إذا كانت الكلمة الأخيرة والقول الفصل فى هذه القضية هى للجغرافيا بطبيعة الحال ، فالحق أن الجغرافيا قد وضعت مصر بالضبط بين الشرق والغرب دون تحديد واضح وبلا تحيز أو تمييز ، ثم تركت للتاريخ أن يقرر الوضع النهائى ، فكانت قوى التاريخ وتياراته السياسية والحضارية وغيرها تشدنا تارة إلى الشرق وتارة إلى الغرب ، حينا نحو أوروبا وحينا نحو آسيا وحينا آخر نحو إفريقيا . من هنا فلسنا من الشرق تماما ولا من الغرب بالضبط ، أكثر مما نحن من الشمال تماما أو من الجنوب بالدقة . وإنما نحن ضمنا الأركان الأربعة من أطرافها فى معادلة متعددة الأطراف ولكنها وسطية القيمة ، سواء ذلك هندسيا أو جغرافيا ، تاريخا أو حضاريا ، بشريا أو سياسيا.

نصل من هذا كله إلى أن صاحب كل اجتهاد فى تحديد موقعنا ، جغرافيا كان أو

تاريخيا ، حضاريا أو ثقـافيا أو عقليا أو جسـميا ، هو بالضـرورة على صواب إلى حد أو آخر إلى حد بعيد فى الحقيقة ، ومن الصعب تخطئة أى اجتهـاد فى هذا الصـدد بصـورة مطلـقة ، إذ أن فيـه حتمـا جانبا مـن الحـق و الحقيقة والصـواب والإصابة .

إن البلاد ، الشعوب والدول ، لا تختـار جيرانها أكثر مما تختار موقعها الجغرافى ، ولاموقعها أكثر من جيرانها . ونحن محكوم علينا جغـرافيا أن نعيش دائما بين الشرق والغرب سـواء بكتله السـياسة أو مناطقه الحضارية ، مثلما نحن محكوم علينا بأن نعيش بين الشمال والجنوب بشـريا وجنسيا أى بين كتلة البيض والسود على الترتيـب ، كل أولئـك دون أن نتبع أيا منها أو نبتلـع فى إحداها . وفى كل الأحوال ، وأيا كان الأمر ، فالمهم أن فكرة التوسـط كامنة فى موقع مصر الحضارى .

النمط العمرانى

ثم خذ الآن الصورة المناخية والنمط العمرانى معا ، وهما شديدا الترابط كما أنهما يقدمان فيما بينهما الأساس المادى للمجتمع . أبرز حقيقة إيكيومينية فى متوازى أضلاع العالم القديم هى لاشك تلك الخطة العمرانية الأولية التى تقوم على محورين متناقضين متقاطعين فى شكل علامة (×) فهناك القاطع الصحراوى اللامعمور ، يمتد متصلا على محور جنوبى غربى – شمالى شرقى من الأطلسى والصحراء الكبرى حتى الهادى وسيبيريا . إنه بسهولة «خط الاستواء الصحراوى» فى نصف الكرة الشرقى . ثم على هذا القاطع يتعامد قاطع نقيض يمـثل عمـود المعمور الفقرى فى العالم القـديم ، ممتـدا على محور شمال غربى – جنـوبى شـرقى من غـرب أوروبا حتى الموسـميات . وهـذا بلا جدال أيضا «خط الاستواء السكانى» فى نصف الكرة .

الآن سنلاحظ أن منطقة تعامد القاطعين هى الشرق الأوسط والعالم العربى بالدقة . فهى منطقة الاتصال الوحيدة بينهما وتجمع بين صفات كل منهما ، فنجد العمران يتخلل الصحراء ، والصحراء تخلخل الاستقرار . ولعل الحلقة السعيدة ، تلك التى يتوسطها ويترصدها الرمل (تماما كالحلقة المرجانية التقليدية atoll التى يتوسطها ويترصدها معا الماء من كل الجهات) ، ولعلها هى أبرز مظاهر وأشكال هذا التداخل ، كما أن البيئات النهرية الواحية المتداخلة هى القاسم المشترك فى تركيب المعمور . وبين هذا وذاك تأتى مصر كالنمط – النموذج (١) .

---

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، ص ١١ .

تفصيلا ، كيف ؟ إنظر نظرة محلقة شاملة إلى خريطة السكان فى العالم القديم ككل ، سواء كانت بالنقط أو بالكثافات، معتبرا فقط الكتل البشرية الكبرى macrochores والمحاور الأساسية فيها والخطوط العريضة بها . فماذا ترى ؟ ثمة أساسا ثلاث جزر سكانية عظمى منفصلة متباعدة عن بعضها البعض تماما فى أطراف المثلث القارى .

أضخمها وأكثفها خارج كل حدود هى كتلة الموسميات وجنوب شرق أسيا التى تنتظم نصف البشرية على الأقل ، وتفترشها فرشة قاعدية سميكة غليظة شبه متصلة، تعلوها وتتوجها كتل وجزر ومحاور سكانية إقليمية عديدة فى أودية الأنهار الكبرى وهضاب المطر الرئيسية .. إلخ .

ثم يناظر هذه الكتلة العظمى كتلة وسطى فى أوروبا المعتدلة تمثل القطب الشمالى الغربى من المحور القاطع العظيم . والكتلة الأوروبية أصغر حجما ووزنا وكثافة بكثير بالطبع ، ولكنها أكثر عراقة وثراء واتصالا فيما بينهما، حيث تفترش أوروبا برمتها تقريبا من الأطلسى حتى الأورال بلا انقطاعات تذكر .

ورغم أن العديد من الجزر السكانية الثانوية المتنوعة من نهرية وزراعية وصناعية ومدنية تعلو هذه الفرشة القاعدية ، فإن أهمها أو معظمها يلتئم فى محورين جذريين يجتمعان فى شمال غرب أوروبا : الأول قاطع يمتد من الجزر البريطانية عبر فرنسا والراين حتى إيطاليا، والثانى عرضى يختط القارة على امتداد نطاق اللويس وجهة التحام السهل الشمالى العظيم بالهضبة الوسطى ويترامى من شمال فرنسا والأراضى المنخفضة عبر جنوب ألمانيا وأوروبا الوسطى حتى جنوب الروسيا (١) .

ثم تلى أخيرا الكتلة الأساسية العظمى الثالثة وهى تلك التى تفترش قلب إفريقيا المدارية على جانبى خط الاستواء من المحيط إلى المحيط ومن الصحراء الكبرى إلى صحراء كلهارى . وهى بالطبع أقلهم وزنا وشأنا وأشدهم حداثة وتخلخلا، حتى لتكاد تتفتت إلى بحر أو أرخبيل شاسع من الجزر السكانية الصغيرة أو الصغرى (٢).

---

(1) Finch. Trewartha,Elements, p. 678-682.

(2) G. Trewartha, W. Zelinsky,population pattern in tropical Africa, A.A.A.G., June, 1954, p. 118 -125. 140 - 145.

الآن ، وبين هذه الكتل العظمى الثلاث ، يأتى نمط السكان فى القارة الوسطى أو القارة السابعة ليشكل حلقة الوصل الأساسية والمتميزة . من مجموعة من المحاور الخطية والحلقات الدائرية يتألف ، بعضها رئيسى والبعض ثانوى أو حتى مجرد زوائد محلية ، ولكنها فى مجموعها تصنع شبكة متعددة الحلقات ، حلقاتها متفاوتة الفتحات ، وفتحاتها مخلخلة وتبدو ككل فى انتشارها وتفككها بين الكتل القارية الثلاث كنهر المجرة السكانى ، إلا أنها فى النهاية تربط بينها بدرجة أو بأخرى .

وإذا كانت أبرز حلقات هذه الشبكة هى الحلقة السعيدة فى المشرق العربى تليها حلقتا هضبتى الأناضول وإيران ، وكان أبرز الخطوط المحورية فيها هو خط المغرب العربى وخط النيل ، فإن مصر وحدها هى التى تنفرد فى الشبكة كلها بأنها التى تجمع فى واحد بين النمطين الحلقى والخطى . فهى من ناحية القطاع الأساسى والغلاب خارج كل مُقارنة فى الحلقة السعيدة ، وهى من الناحية الأخرى عصب المحور النيلى بشريا وسكانيا وكثافة .

ليس هذا فحسب ، ولكن أيضا ومن النمط نفسه فإنها تمثل صميم حلقة الوصل بين كتل القارات السكانية الثلاثة وتكاد تختزل خصائصها الأساسية فى بؤرة مركزية بالغة التوسط والوسطية وحجما وكثافة وتركيبا .

موقعا ، لا داعى لأن نكرر توسطها النادر بين أوروبا الغربية و الموسميات الآسيوية وإفريقيا المدارية . ولكن من الناحية السكانية فإنها فضلا عن خطيتها الطولية النحيلة ، تقع مباشرة على خط وفى امتداد محور السكان الإيطالى ، ومنه بالتالى إلى محور سكان شمال غرب أوروبا القاطع حتى بريطانيا . بالمثل تجاه الجنوب ، تلتحم كتلة سكان مصر الشريطية بكتلة إفريقيا المدارية من خلال جزر السودان وحوض النيل العديدة . بالمثل أيضا وإن بطريق غير مباشر تؤدى كتلتنا من خلال الحلقة السعيدة فالحلقات الإيرانية إلى كتلة الموسميات العظمى فى نهاية المطاف .

إن مصر السكانية ، نستطيع أن نرى بسهولة ، عين بؤرة سكان العالم القديم بفصوصه الثلاثة الرئيسية وهمزة الوصل الأخيرة بينها . وبهذا تتمم كتلة مصر السكانية خط أوروبا القاطع بريطانيا – إيطاليا وحوله الكتلة الأوروبية الرئيسية ، واصلة إياه بخط النيل ومن خلفه الكتلة الافريقية المدارية ، إلى أن تؤدى بكليهما إلى حلقات غرب آسيا

التي تفضي بدورها في النهاية إلى الكتلة الأسيوية الموسمية .

وبهذا الشكل أيضا تبدو كتلتنا السكانية كشرطة الاتصال المشتركة traitd'union في هيكل النمط السكاني الأساسي بالعالم القديم ، أو كنقطة التفرع أو الالتقاء في حرف Y الافرنجي الذي يمثل كل طرف من أطرافه إحدى كتل السكان القارية الثلاث.

هذا موقعا ، أما حجما وكثافة فإن كتلة مصر ، وإن لم تكن لتقارن بالطبع على حدة كجزيرة منفردة بتلك الكتل السكانية العظمى المركبة إلى أقصى حد ، فإنها قد لا تقل عن أضخم وأكثف شريحة من أي منها في مثل مساحتها ، فضلا عن أنها أكبر جزيرة سكانية منفردة بين ثلاثتها.

أخيرا فلعل كتلتنا تجمع في خصائصها التركيبة بين أبرز العناصر المميزة لتلك الكتل السكانية القارية العظمى . فهي داخلية ساحلية معا ، وإن كانت الأولى أساسا وكثافتها قد تزيد على كثافات المناطق الزراعية في تلك الكتل وإن قلت نوعا عن كثافات المراكز الصناعية بها . وهي أخيرا تتمتع بنسبة متوسطة معتدلة من المدنية والمراكز المدنية، إن قلت عما في أكثر تلك الكتل تطورا فإنها تزيد على ما في بقيتها .

إن مصر السكانية والعمرانية لا نقول قطب السكان أو مركز ثقل العمران في خطة العالم القديم ، ولكنها بسهولة نقطة الارتكاز والزر الماسي الذي يبرز ويتبلور في بؤرة خريطة . إنها بيقين قمة التوسط ، إن جاز أن يكون للتوسط قمة .

الجنس والسلالة

فاذا ما التفتنا إلى الجنس والسلالة ، فلن يكون شك في أننا في منطقة تتزاوج وتتمازج فيها الصفات الأساسية للأجناس الرئيسية الثلاثة في العالم القديم . ونحن لن نحسن فهم خريطة الانسان في العالم القديم إلا إذا ضغطنا على النقطة الأولية المفتاح ، وهي أن الصفات الجنسية الأساسية للأجناس الثلاثة تتبلور إلى القمة وحتى النقاوة ، في أقصى أطراف القارات الثلاث ، ثم يقل تبلورها كلما إقتربت القارات الثلاث من بعضها البعض ، حتى إذا التقت كانت القارة الوسطى هي القارة الوسط جنسيا حيث تجتمع ملامح الأجناس الثلاثة بصورة مخففة ، وبكل درجات الاختلاط والألوان والظلال . وقد ساعدت الهجرات التاريخية و الغزوات التي لا تنقطع على تأكيد هذه الخطة أو الخلطة ، وقد نضيف أيضا تجارة الرقيق التي لعبت هنا دورا هاما .

هنا إذن تلتقى أوروبا البيضاء مع آسيا الصفراء مع إفريقيا السوداء . وهنا آخر البيض وأول «الملونين» أو أول البيض وآخر الملونين ، إذا تجاوزنا مؤقتا عن الدلالة والظلال العنصرية لهذا التعبير الأوروبى . وليس صدفة أن العملين الأساسيين فى أجناس أوروبا – وربلى وكون – لم يجدا مفرا من مد نطاق دراستهما ليشمل قارتنا الوسطى – الأول إلى غرب آسيا ، والثانى إلى شمال إفريقيا .

ومرة أخرى تأتى مصر فى عين القلب من القارة الوسطى جنسيا . ويتضح توسط موقعها الجنسى بجلاء إذا عرفنا أنها منطقة التقاء وتداخل الحاميين والساميين ، أبرز فروع سلالة البحر المتوسط فى إفريقيا الشمالية وآسيا الغربية على الترتيب . بل هى أيضا منطقة تقابل الحاميين الشرقيين والحاميين الشماليين ، شعبتى الحاميين الأساسيتين فى حوض النيل والمغرب الكبير على الترتيب .

ثم إن مصر ، التى تنتمى أساسا إلى سلالة البحر المتوسط القوقازية البيضاء ، تلقت مؤثرات جنسية تكميلية بدرجات ثانوية أو متفاوتة من الشمال والجنوب ، من عراض الرؤوس الآسيويين ومن العناصر الزنجية الافريقية ، وأغلب هذه المؤثرات – سيلاحظ – مستمد من حدود أو تخوم القارة الوسطى نفسها .

وإذا كانت هذه القارة بدورها هى كما سبق أول البيض و آخر السمر ، فإن هذا لا ينطبق على قطاع منها كما ينطبق على حوض البحر المتوسط . وعلى عكس الساحل الشمالى من هذا البحر والذى يغلب عليه البياض تماما أو أساسا ، يتألف السكان على الساحل الجنوبى من المغرب حتى سوريا من نسبة أكبر دائما من البيض ونسبة أقل من السمر .

ورغم أن نسبة السمرة قد تصل إلى حدها الأقصى فى مصر بالذات بحكم قوة تسرب المؤثرات الجنوبية عن طريق النيل ، فليس صحيحا بالقطع ولا دقيقا بالضبط ما يقال أحيانا من أن مصر هى الدولة المتوسطية الوحيدة السمراء أو غير البيضاء ، وإنما الصحيح فقط أنها نسبيا أقل الدول المتوسطية بياضا وأكثرها سمرة .

مصر إذن قد عرفت الاختلاط قطعا ، ولكنها ليست شعبا مخلطا قط ، وهى قد عرفت الاختلاط بين الدماء كيماويا لا ميكانيكيا كما قد نعبر ، أى بلا حواجز أو جيوب أو

تطاقات كصندوق الهند المغلق ، وإنما فى امتزاج عام عريض وسار ولذلك فصفاتها الجنسية الأساسية تجمع بين التجانس والتوسط فى آن واحد .

مثلا قد يمكن أن نلتقط فى مصركل درجات اللون – لون البشرة – ابتداء من الأبيض التام إلى الأسود الكامل مرورا بكل نسب «القهوة باللبن» كما يقال فى الأنثروبولوجيا، ولكن ذلك هو الاستثناء بل الشذوذ البحت . أما القاعدة الأساسية والسائدة فهى اللون الأبيض الحنطى الذى قد يزيد أو يقل تفتحا أو سمرة ، ولانقول كما يقول بعض الأوروبيين (كناية مزدوجة أو دعابة عنصرية لا ندرى) «أبيض قذر dirty white » (!).

فمن المصريين ملايين أشباه أوروبيين بكل المقاييس لا يكادون يتميزون عن الإيطاليين أو الإسبان أو اليونان لونا وشكلا وملامح . بل إن منهم ، خاصة فى الشمال ، من هو أفتح لونا وبعشرات الآلاف من بعض هؤلاء خاصة من الجنوب .

والواقع أن الأوروبيين الشرقيين ، فضلا عن الجنوبيين ، قريبو الشبه منا فى الشرق الأوسط عموما . وجنوب أوروبا وشرقها بصفة عامة ، ونواتهما البلقان بصفة خاصة ، هم أقرب الأوروبيين إلينا نحن المصريين واللفانتيين والعرب فى الملامح والسحن ، بل قد يبدون لنا أحيانا «شرقيين» إلى حد بعيد خلقة مثلما هم خلقا إلى حد آخر . وهذا ليس إلا ترجمة إقليمية عريضة للقانون الأنثروبوجغرافى الجوهرى وهو أن «كل الجيران أقارب بدرجات متفاوتة» .

بالمثل ، وفى الوقت نفسه ، فإن أى ملاحظ مصرى يزور غرب آسيا حتى وسطها لن تفوته قطعا ، بل ستروعه حتما ، ألفة السحنة وأشكال الوجوه والملامح والقسمات فضلا عن لون البشرة مع ما ألفه فى مصر كنمط سائد . بل لقد يشتبه الأمر على غير المختص ، حتى يصل أحيانا إلى شئ من المبالغة فى التصوير أو فى التفسير أو فى كليهما معا . خذ مثلا هذا الرأى الذى تختلط فيه الحقيقة الأساسية بالمبالغة النسبية .

«إن انطباعى السريع الأول» ، يقول كاتب مصرى معروف ، «أن الانسان فى آسيا ليس غريبا من الناحية الشكلية البحتة عنا فى مصر . فى الهند مثلا وفى تايلاند وفى الفلبين وحتى فى طوكيو ، كنت أرى دائما وجوها مصرية ، أو لابد فى رأيى أن تكون مصرية . أو ، وهذا هو الأصح ، نحن قطعا ، بالذات وجهنا البحرى ، آسيويون مائة فى

المائة .. إن المغول والتتر الآسيويين تركوا بصماتهم الشكلية فى نسلنا هنا ، حتى أنى وأنا أسير في القاهرة الآن ، ولا أستطيع أن أمنع نفسي عن رؤية أشكال الناس ، و بالذات البنات والسيدات ، لأردهن إلى أصلهن الحقيقى فى القوقاز والتركمانستان والتازاكستان(؟) ، وكشمير والبنجاب وسيام وجزر اليابان .. لقد أدركت أن الملامح التى نسميها مصرية أو عربية ليست كذلك فى الحقيقة ، فحقيقة أمرها أنها آسيوية جات من الصين ، وبالذات من أواسط آسيا» (١).

وبدون أن نذهب إلى المدى الذى وصل إليه هذا الاقتباس الطويل ، وبدون أن نتجاوز أواسط آسيا إلى حدود سيام والصين و اليابان ، وكذلك دون أن نردها إلى أثر المغول والتتر الجنسى المباشر وبصماتهم المباشرة ، فلاجدال فى أن بيننا كثيرين من أشباه الآسيويين كما أن منا الكثيرين من أشباه الأوروبيين ، والقليلين جدا من أشباه الافريقيين. غير أننا بالطبع لسنا آسيويين «مائة فى المائة» أكثر مما نحن أوروبيون مائة فى المائة ، ودعك من الهامش الافريقي الطفيف .

وواقع الأمر علميا وموضوعيا أن مصر ، من حيث السحن والأشكال ، تكاد تتردد رئيسيا بين قطبى أوروبا وآسيا وبتحديد أكثر بين قطبى أوروبا المتوسطية والهند . فهناك كثير من المصريين يبدون كبعض الهنود ، ولو أن المصريين ككل مختلفون جدا عن الهنود ككل (كم مصريا – لصدمته وضيقه ! – أخذ – أو لم يؤخذ – فى بريطانيا مثلا على أنه هندي ؟) . وبالمثل تكاد تشعر مع البعض منا أنك فى دولة أوروبية ما (ما أكثر ما أخذ البعض منا فى أوروبا على أننا قبارصة أو مالطيون أو إيطاليون أو حتى أيرلنديون .. إلخ)

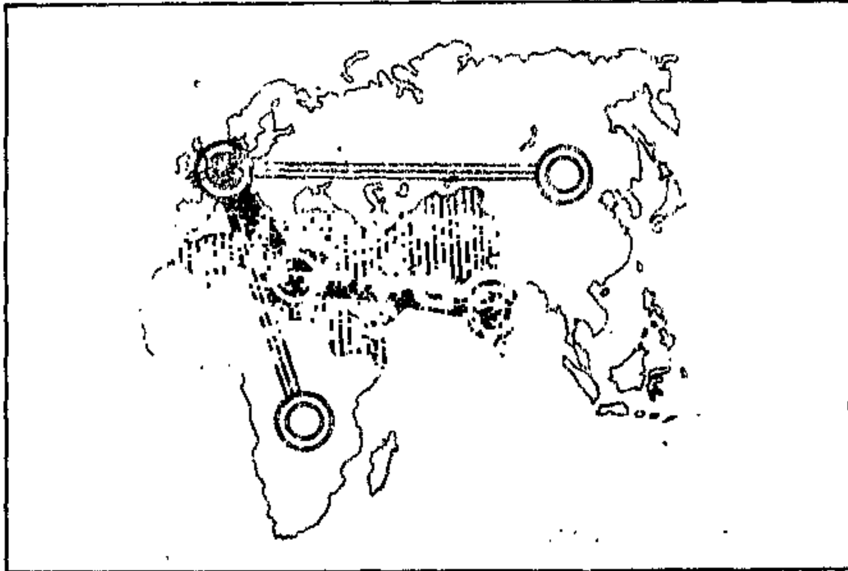
وبالصيغة الجغرافية ، لا يعنى هذا كله سوى أن ملامح المصريين وسحنهم تشبه كثيرا من سكان المناطق المحيطة والمجاورة وذلك على محورين قاطعين متقاطعين : الأول أساسي من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى وهو محور الألب – الهملايا أو أوروبا – الهند ، والثانى ثانوى من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى وهو محور آسيا الوسطى

(١) يوسف إدريس ، «اكتشاف قارة» ، الأهرام ، ١٨ – ١٢ – ١٩٧٠ ، ص ٦.

– الحبشة . وبهذا المعنى والشكل فإن مصر وسط جنسيا فى الحقيقة بين البحر المتوسط والموسميات أكثر منها بين أوروبا عموما وآسيا بمعنى آسيا الصفراء .

فى الوقت نفسه فإنها إنما تقع على منتصف المحور القاطع بين أوروبا وآسيا أكثر بكل تأكيد منها على المحور الرأسي بين أوروبا وإفريقيا . مصر ، يعنى ، وسط بين أوروبا والهند أساسا ، لابين أوروبا و«الزنج» أو الصفر خاصة . ونحن فى الخلاصة متوسطيون نصف أوروبيين على الأقل ، ربما ربع إلى خمس هنود على الأكثر ، وبنسبة الباقى شبه آسيويين أولا شبه إفريقيين أخيرا .

غير أن مصر ، فى النهاية ، ليس فيها تقريبا أوروبيون صرف ولا آسيويون صرحاء فضلا عن إفريقيين أقحاح . وإنما الصرف والأصل والقح هو المصرية نفسها أو الطابع أو النمط المصرى الذى هو متوسط وجماع هذا كله فى توازن وتجانس فريد . من هنا فليس لمصر – كما لبعض البلاد الأخرى – وجهان أو أكثر ، أبيض وأسمر أو أسود ، تظهر بالأول مثلا لأوروبا وبالثانى لآسيا وبالثالث لإفريقيا ، وإنما تبدو للجميع بوجه واحد يؤكد الوسطية الأساسية فى تكوين مصر.



شكل (٢٠) – مصر متوسطة الدنيا جنسيا . فى وسط القارة الوسطى ، تتوسط مصر محور أوروبا المتوسطة – الهند أكثر منها محور أوروبا – آسيا عموما أو أوروبا – افريقيا خصوصا .

من هنا أيضا ، وكما عد كون من قبل العالم العربى كحافة أوروبا البيضاء جنسيا يقول المستشرق جاك بيرك «فمصر إفريقية ولكنها بيضاء» ، بينما ذهب آخرون كما رأينا إلى أنه إن تكن مصر فى إفريقيا جغرافيا ، وفى آسيا تاريخيا ، فإنها فى أوروبا جنسيا فاذا كان المقصود بهذا انتماء مصر كشعبة من سلالة البحر المتوسط إلى الجنس القوقازى الذى ترتبط كتلته بأوروبا ، فقد يجوز هذا القول فى معنى عام جدا ، أو قل فى معنى خاص جدا .

بالمقابل ، على أية حال ، فإن هذا كله – وإن كنا نرفض تماما وأصلا المنطق العنصرى عند الاستعمار الأبيض باعتباره غير علمي بقدر ما هو لا أخلاقى – هذا كله لا يجعل مصر من «الملونين» – هذا تعبير العنصريين الأثير ! – وفى أى معنى قد يقصدون . ولعل مما له دلالته هنا أن الاستعمار الأوروبى فى مصر لم يجسر على إثارة عقدته اللونية العنصرية بها ولم يخلق فيها «حاجزا لونيا» ولا عرف «العزل الجنسى» فى أى صورة من الصور التى فرضها فى كثير من العالم الثالث . فى القاهرة والاسكندرية ، مثلا ، وفى أوج العصر الاستعمارى فى العشرنيات والثلاثنيات حين بلغت نسبة الأوروبيين فى سكان العاصمتين العشر أو أكثر ، لم ينجحوا قط – كما يسلم بيير جورج (١) – فى أن ينفردوا بأحياء سكنية خاصة حكر عليهم ، وإنما تركزوا فقط فى أحياء معينة ضمن الأغلبية الوطنية .

كذلك ففى إشارتهم إلى الوطنيين المصريين ، «أولاد البلد» أو «ولاد العرب» كما كان يقال ، لم يجرأوا عادة على استعمال كلمة «الاهالى natives , indigenes» التى سادت فى المستعمرات والعالم الثالث ، والتى تحمل ليس فقط ظلالا عرقية – استعمارية وإنما كذلك غلالة استعلائية تحقيرية مباشرة أو غير مباشرة .

دورة الأديان

حين ننتقل من السلالة إلى الدين لا نفتقد فى القارة الوسطى قدرا ما من التوسط وإن كان ترتيب الأشياء هنا معكوسا . فلئن كانت المنطقة مصبا جنسيا ، فقد كانت أساسا منبعا دينيا . وبدلا من أن تستورد عناصرها ومكوناتها الجنسية من القارات الثلاث

(1) La vill, le fait urbain a travers le monde, Paris, 1952. p. 290..

المحيطة ، صدرت هي دياناتها الثلاث إليها . أما في داخلها فقد نسخ كل غطاء ديني لاحق سابقه ، دون أن يطمس كل بقاياه . ولهذا فإن المنطقة تمتاز بسيادة الاسلام أساسا، وهي في الواقع تمثل معظم رقعة العالم الاسلامي ، حتى لقد اقترح المستشرق فرنو Fernau على الأساس الديني وحده أن يسميها «بالقارة الوسطى Continent Intermediaire» (١)، بينما دعاها آخرون بالفعل «قارة الاسلام» .

غير أن المنطقة تمتاز بعد سيادة الاسلام الأساسية بتعدد واجتماع الأديان الثلاثة بنسب رمزية ، مثلما مرت بها جميعا من قبل بدرجات متفاوتة . وهي في هذا تختلف عن القارات الأخرى الثلاث التي لم تعرف إحداها - أوروبا - إلا دينا واحدا مرت إليه من الوثنية مباشرة وتوقفت عنده ، وعن القارتين الأخريين اللتين لم تعرفا أيا منها وتوقفت أصلا عند الوثنية . وفي هذا السياق العام التاريخي والجغرافي تأتي مصر عينة ممثلة بارزة .

فليس معروفا بالطبع إلى أي حد بالضبط انتشرت اليهودية ثم المسيحية في مصر قبل أن يرثهما الاسلام إلى أن ساد تماما ، ولكن المؤكد أنه كان انتشارا جزئيا ظلت تتنازعه دائما - وأحيانا بتفوق - بقايا الديانة الفرعونية القديمة . فمصر ما قبل المسيحية لا يمكن في مجموعها أن تكون أكثر من عشر يهودية بالكاد ، حيث نجد مثلا أن عدد اليهود بها في منتصف القرن الأول الميلادي كان مليونا على الأكثر - هذا تقدير مؤرخ يهودي حديث هو جريتز (٢) ، بينما كانت نسبة اليهود ثلث السكان في مركز ثقلها الاسكندرية وذلك أيضا في أوج انتشارها أيام البطالسة. (٣).

أما عن مصر القبطية فالتقديرات تتضارب بشدة . فعند غربال أن «أكثر المصريين قد أصبحوا عند منتصف القرن الرابع مسيحيين» . (٤) وعلى العكس ينص جيليون - دانجلار على أن الأقباط لم يكونوا يمثلون سوى «كسر» محدود من نسل المصريين

---

(١) يوسف أبو الحجاج ، «العالم الاسلامي في دنيا المواصلات العالمية» حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس ، ١٩٥٨، ص ١٠٢ .

(2) Kieth, A new theory, 382.

(3) Mommsen, p. 310.

(٤) تكوين مصر .

القدماء (١). وفيما بين النقيضين يشير توماس آرنولد إلى أن المسيحية لم تكن منتشرة انتشارا هاما إلا فى المدن فحسب . (٢) ولعل الأرجح أن مصر بصفة تقريبية كانت ربع إلى ثلث إلى نصف مسيحية ، والبقية وثنية الفرعونية .

معنى هذا أن الأغلبية ظلت حتى قدوم الاسلام على الديانة المصرية القديمة أى الوثنية ، ولم يتبع المسيحية إلا الأقلية العددية نسبيا . والواقع أنه كما تأخر تحول أغلبية المصريين إلى الاسلام نفسه بضعة قرون ، فإن تحولها من قبل إلى المسيحية تأخر هو الآخر عدة قرون ، لاسيما وأن الاضطهاد الرومانى الوثنى فى البداية ثم الهرطقى بعد ذلك أخر وأعاق العملية كثيرا .

لذلك فحين أتى الاسلام لم يكن قد إتبع المسيحية إلا أقلية الشعب المصرى بينما بقيت الأغلبية على وثنيتها الفرعونية ، تماما مثلما كان وضع اليهودية من قبل حين دخلت المسيحية ولكن على مستوى أعلى نسبيا ونسبة أكبر عدديا فى الحالة الأخيرة .

من هنا فكما أن مصر إنما تحولت عمليا من الوثنية إلى المسيحية رأسا أكثر منها من اليهودية إلى المسيحية ، فكذلك يمكن القول إنها تحولت من الوثنية إلى الاسلام بأكثر مما تحولت أو بقدر ما تحولت من المسيحية إلى الاسلام . وفى الحالتين فلعل التحول أقرب إذن إلى القفزة منه إلى التدرج، أو هو يجمع بينهما بنسب متفاوتة .

ومهما يكن الأمر ، فلقد كانت اليهودية كما هو معروف ديانة قبلية – عنصرية مقصورة على أصحابها بمحض إرادتهم أو مفهومهم ، بينما جاء ت المسيحية بدورها إقليمية – جغرافية بحكم الظروف الخاصة لنسختها المصرية وهى القبطية . وبهذا كانت الإثنتان بمثابة مرحلة تمهيدية أو انتقالية بين الوثنية والاسلام . وبهذا أيضا كان الاسلام أول دين شامل أو عميم فى مصر ، رغم أنه لم يحقق هذه السيادة الكلية إلا على مدى قرون .

والمثير بعد هذا فى قصة تتابع الأديان الثلاثة فى مصر أن القبطية ، بعد أن تحولت

---

(1) E. Gellion - Danglar, Lettres sur L'Egypte contemporaine, 1865 - 1875. Paris 1876,P.67 - 8 .

(2) Thomas Arnold, preaching of Islam, Lond., 1930, p. 207.

إلى أقلية هامشية للغاية في موطنها نفسه ، انتقلت إلى مناطق هامشية خارجها وانتشرت بها انتشارا محسوسا مثل الحبشة . ووجه الاثارة أن هذا ، مع الفارق التوحيدى بالطبع ، يشبه قصة البوذية التى نشأت أصلا فى الهند ولكنها لم تلبث أن هجرتها كلية تقريبا وهاجرت إلى الصين حيث انتشرت وتوطنت وفى سيلون (سرى لانكا) حيث تبقت ، بينما تحولت الهند نفسها إلى الهندوكية (١) .

السياسة والقوة

فى المجال السياسى وميدان القوة ، أيضا ، نعود فنجد التوسط هو السمة الغالبة على المنطقة ، وذلك إذا أخذنا متوسط التاريخ من بدايته إلى اليوم . فهنا ابتداء من مصر والعراق والسند بصورة عامة نشأت حضارات العالم القديمة العريقة فى الوقت الذى لم تكن أوروبا قد خرجت فيه بعد من مستنقعات ما بعد العصر الجليدى وكهوف العصر الحجرى . وهنا نشأت أول امبراطوريات التاريخ التى سيطرت على المسرح السياسى العالمى عشرات القرون ، وبعدها كانت دائما أو مرارا مواطن طبيعية لقوى سياسية عظمى لا مجرد لواحق أو توابع لقوى عظمى . (٢)

غير أن السيادة العالمية انتقلت فى العصور الحديثة إلى أوروبا التى تلقت أول اختلاجات الحضارة من المنطقة ، وإنقلب ميزان القوة حتى وقعت هى ضحية للإستعمار الأوروبى . وبذلك أصبح تاريخ المنطقة موزعا بنسب مختلفة بين عصر الامبراطورية وعصر المستعمرة ، وفى حين أن أوروبا – باستبعاد صراعاتها الداخلية وغارات البرابرة الخارجية – لم تعرف عصر المستعمرة، فى حين أن الشرق الأقصى والجنوب عرف عصر المستعمرة دون عصر الامبراطورية .

ولهذا تقف المنطقة اليوم فى نقطة الوسط بالتقريب باعتبار مجموع تاريخها السياسى ، وهى بذلك المنطقة الوحيدة فى العالم التى تشارك أوروبا فى أنها حققت السيادة العالمية فى وقت ما أو آخر . أما نظرية أن تاريخ العالم إنما هو تاريخ أوروبا،

---

(1) H. J. Fleure, "Geographical distribution of the major religions" B. S. G. E. 1951, P.11-16

(2) Howarth, The World about us, p. 39.

فسواء كانت نظرية خاطئة أو مجرد نظرة ضيقة فإن المحقق أن تاريخ العالم هو تاريخ الشرق الأوسط وأوروبا معا على الأقل . فإذا كانت هناك منطقة واحدة فى العالم خارج أوروبا نازعت أوروبا السيطرة العالمية وانتزعتها منها مرارا وطويلا بل وأخضعتها لسيادتها هى أحيانا أو جزئيا ، فتلك المنطقة هى الشرق الأوسط بمعناه الواسع ، والمنطقة لذلك هى الوحيدة التي تواجهها بنوع خاص من ندية الأصالة وعراقة التحدى . ولعل هذا هو السبب الدفين فى شراسة العداء الغربى لها وتوجسه منها على مكانته العالمية رغم ما يبدو على السطح الآن من انعدام التكافؤ تماما (١) ولاشك أن كل هذه الخصائص تصل إلى قمتها فى مصر .

عن الماضى ، يكفى أن نشير فى إيجاز إلى مصر كأول وربما أطول إمبراطورية فى التاريخ. وهى بعد ذلك التى قادت صراع المنطقة ضد الاستعمار الوسيط والحديث ، وعليها ركز هو بضراوة ليمنع قيام قوة كبرى فيها بالذات وتوحيدها للمنطقة ، فقد كان هذا دائما أخشى ما يخشاه على استراتيجيته العالمية ابتداء من محمد على حتى عبد الناصر .

ومع ذلك فإنها هى مصر التى قادت ثورة التحرير العالمية المعاصرة وكانت المسئولة الأولى عن تصفية الامبراطورية والاستعمار فى العالم الثالث كله تقريبا ، كما كانت فى الصدارة من حركة عدم الانحياز وقادت الثورة على التبعية لكلا الغرب والشرق على السواء وتمسكت بإصرار، باستثناء السقطة الراهنة العارضة ، بموقع متوسط بين الكتلتين المعاصرتين. وأخيرا فإذا كانت المنطقة مرشحة لمركز القوة السياسية فى عالم اليوم أو الغد فمصر بيقين هى القوة المركزية فى هذا الوضع الجديد.

التطور المادى والاقتصادى

وحتى في يومنا هذا، إذا نقلنا إلى المستوى المادى والاقتصادى ، لا تبدو المنطقة متخلفة بنفس الدرجة السائدة فى العالم الثالث عامة ، بل لقد كانت أولها وأسبقها إلى التقدم الحديث ، حتى يمكن اعتبارها فى موقع حضارى متوسط نسبيا بين المتقدمين والمختلفين ، وذلك حتى مع تزايد اتساع الهوة الشديد بين المعسكرين . فالمنطقة ، ككل

(١) حمدان ، استراتيجية ، ص ١٢٨ – ١٣٠، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٢٦-٣١.

القارة الوسطى ، ولكن بالأخص العالم العربى والشرق الأوسط ، هى بمثابة «الطبقة الوسطى» فى مجتمع العالم المعاصر . سواء ماديا وحضاريا أو تنمية وتكنولوجيا فضلا عن الناحية السياسية البحتة ، معلقة بذلك بين الطبقتين العليا والسفلى أو بين الشمال والجنوب أو المتقدمين والمتخلفين أو الأغنياء والفقراء .

وقد تبلور هذا الوضع بصفة خاصة بعد ثورة أو ثروة البترول الهائلة ، حيث أصبحت المنطقة طبقة وسطى بترولية ، أى بورجوازية المال بكل معنى الكلمة . ورغم أن الانقلاب البترولى قد أخطأ مصر إلى حد بعيد ، فلا يكاد يصدق هذا التشخيص للمنطقة كما يصدق عليها كواسطتها وقمتها . كيف ؟

لقد ألفنا أن نعد مصر الحديثة مع غيرها من العالم الثالث من البلاد المتخلفة التى يطلق عليها الآن – مجاملة – البلاد النامية . وإنها لكذلك بالتأكيد إذا ما قيست بمقياس الغرب . ولكن هذا لا ينبغى أن ينسينا أنها بمقياس الشرق وعالم الاحتكاك الحضارى سباقة ومتقدمة ، فقد كانت منذ أوائل القرن الماضى رائدة فى كثير من وجوه التحضر ، بل وكانت تلاحق الغرب فى بعض إنجازاته الحضارية الجديدة .

من مظاهر هذا السبق أن مصر كانت من أولى دول العالم فى إدخال السكك الحديدية ، وتاريخها مع البترول تاريخ مبكر بصورة ملحوظة . ونحن فى الأخذ بالفنون الهيدرولوجية الحديثة نسبق الهند ، وحتى فى الثورة الديموغرافية قد نكون من أسبق بلاد الشرق وربما لا نتخلف كثيرا عن بعض طلائع الغرب بداية وحجما ، ومن الناحية التكنولوجية الحديثة ، فمصر تملك كادرا فنيا لا بأس به كما وكيفا ، تقترب به من بعض الدول المتقدمة الصغيرة على الأقل وبه تتفوق على كثير من دول العالم الثالث حتى الأكثر تطورا .

وكمقياس اختزالى لوضع مصر الحضارى والتكنولوجى فى عالمنا المعاصر ، خذ مثلا تصنيف إدوارد إكرمان لأقاليم العالم على أساس العلاقة بين الموارد الطبيعية وكثافة السكان والقدرة التكنولوجية . فهو يميز ٤ أنواع أو أقاليم أساسية : النوع الأوروبى (مصدر تكنولوجيا + ضغوط سكانية عالية) ، نوع الولايات المتحدة (مصدر تكنولوجيا + ضغوط سكانية منخفضة)، النوع الهندى – الصينى (نقص تكنولوجيا + ضغوط سكانية عالية) ، النوع البرازيلى (نقص تكنولوجيا + ضغوط سكانية منخفضة) .

الآن ، وعلى الخريطة ،نجده يضع مصر بين النوعين الأوروبى والهندى – الصينى ،

فيضم شمالها إلى النوع الأول وجنوبها إلى النوع الثانى (١).

وسواء جاز هذا التنصيف ، فضلا عن ذلك التصنيف ، فالعبرة أن مصر تأتى بالضرورة فى وضع وسط ، ولا نقول معلق ، بين المتقدمين والمتخلفين عموما ، دون أولئك وفوق هؤلاء بدرجة أو بأخرى .

خذ أيضا ظاهرة المدن كنموذج تفصيلى . إذا كانت نسبة المدنية مقياسا ما لدرجة التحضر ومؤشرا إلى مدى التنمية الاقتصادية – وهى لاشك كذلك – فإذا مصر لا يمكن إلا أن تعد وسطا بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، إن لم تكن أقرب إلى الأولى منها إلى الأخيرة .

اعتبر أولا تطور نسبة المدنية العامة فى الفترة الحديثة وعملية التمدين السريع والتحول الجذرى المطرد من حياة الريف إلى حياة الحضر . فكما سبق أن رأينا ، تقترب نسبة سكان المدن فى مصر حاليا من النصف إلا قليلا ، وهى بالغته على أية حال حوالى سنة ٢٠٠٠ وربما قبلها . ومصر بهذا لم تعد قرية كبرى أو طولية ، وإنما هى على الأقل نصف قرية – نصف مدينة . ثم اعتبر قطاع المدن الكبرى (+١٠٠ ألف) داخل هذا النصف الحضرى ، تجد ثلث سكان مصر جميعا يسكنون فى المدن الكبرى اليوم ، بينما لا تقل نسبة سكان المدن الكبرى بدورها بين سكان المدن عموما عن الثلثين .

وبنظرة مجملة ومقارنة فإن معنى هذا التطور المدنى وهذا النمو الحضرى أن مصر تقع بالتقريب فى مرتبة دول شرق أوروبا المتوسطة التصنيع ولا تقل كثيرا جدا عن فرنسا أقل دول أوروبا الغربية مدنية ، أو هى على الأقل أقرب إلى هذه الدول منها إلى دول أمريكا اللاتينية ، بينما تبعد تماما عن معظم الدول الآسيوية الزراعية فضلا عن الافريقية الناشئة .

والواقع ، إذا كان لمؤشر المدن والمدنية أى دلالة ذات مغزى حضارى عام ، أن مصر فى مرحلة انتقال حضارى وسط بين التخلف والتقدم ، رأسها فى العصور الحديثة وجسمها فى العصور الوسطى ، المدن تنتمى إلى الأولى والريف إلى الأخيرة ، نصفها الأعلى فى أوروبا والأسفل فى إفريقيا ، أو بصفة عامة نصفها فى الشمال ونصفها فى الجنوب .

ختاما ، هذه المقاييس والمؤشرات الحضارية وتلك ، ماذا تعنى فى التحليل الأخير؟ حسنا ، لسنا بالتأكيد ندعى المقارنة بالغرب الحضارى ، ولكنا نزعم أن السبق المصرى

(1) Edward A. Ackerman, "population, natural resources and technology", Ekistics, may 1967, p. 265-8.

الذى عرفته مصر القديمة ، قد عاد فى عصر الاحتكاك الحضارى الحديث ليؤكد نفسه ، وإن كان هو فى الأول سبق الخلق وفى الثانى سبق النقل . وهذا واضح تماما إذا قارنا مصر بإفريقيا ، وحتى فى العالم العربى يقدر توينبى أن مصر تسبق فى تطورنا الحضارى الحديث بفارق زمنى يختلف من بلد إلى بلد ولكنه فى حده الأقصى قد يصل إلى ١٥٠ سنة . وعلى الجملة ، فإذا لم تكن مصر على عتبة الدولة العصرية بعد ، فالثابت إنها لم تعد بعيدة عنها كل البعد ، وربما لن تأتى سنة ٢٠٠٠ إلا وهى كذلك بالفعل ، إن لم يكن قبل ذلك فى تقدير البعض .

وهاهنا قد تبدو لنا مصر وكأنها – فى معنى – يابان إفريقيا . فكما كانت اليابان أسرع دول آسيا إلى تشرب الحضارة الحديثة وأشدها أخذا بها ، فإن مصر هى الأولى فى القارة والشرق الأوسط . وعلى أية حال ، فإن البعض يعتقد أنه لولا الاستعمار وعداؤه لمصر منذ محمد على ثم احتلاله لها بعد ذلك وإجهاضه لبوادر الثورة الصناعية ومشاريع التحضر ، لكانت مصر قد أخذت خطا تطوريا كاليابان إلى حد بعيد أو ربما إيطاليا أو سائر دول أوروبا الجنوبية والمتوسطية .

ومهما يكن من أمر ، فإن الباحث يحار فيما إذا كانت مصر اليوم دولة شبه نامية أم شبه متقدمة ، هل هى أول الدول النامية أم آخر الدول المتقدمة . وحتى بعد اختلال فكرة العالم الثالث اقتصاديا بظهور دول البترول المتخلفة – الغنية واحتلالها وحدها لمرتبة العالم الثالث مع تنزيل معظم دولها السابقة إلى طبقة جديدة دنيا هى العالم الرابع ، نقول حتى مع هذا تظل مصر فى وضع خاص .

فقيرة هى بالتأكيد بمتوسط الدخل الفردى بالقياس إلى الدول المتقدمة ، ودعك تماما من دول البترول المحدثة ، بحيث يمكن شكلا أن تصنف كدولة إنزلقت من العالم الثالث إلى الرابع . غير أنها بمستوى التطور الحضارى والمادى وهيكل البناء التحتى والصرح الفوقى تقع بلا شك فوق دول العالم الثالث الجديد إن لم تقترب من صغار الدول المتقدمة . أما المقارنة مع الدول العربية وغير العربية البترولية فهى إن لم تكن ظالمة قصيرة النظر حقا ، فإنها على الأقل تنبع أو تعانى من انكسار خطير فى الرؤية .

ظالمة قصيرة النظر ، لأن تلك الدول ، التى هى دخل بلا إنتاج ، دخل ريعى بلا إنتاج بشرى حقيقى ، لا تتجاوزنا وحدنا فى مستويات الدخول وتدفق الثروة ، وإنما هى تزرى بأغنى دول العالم الصناعى الأول وأشدها تطورا وتقدما . فالأمر كله شذوذ بحت ، «حالة» بترولية خاصة ، تكاد تقول «حالة بترولية مرضية petro-pathology» أكثر منها أى شئ آخر .

أما أن تلك المقارنة تنبع من انكسار فى الرؤية ، فلأنها تتناسى أن الدول البترولية إن تفوقت حقا خارج كل حدود فى الدخل السنوى أى الدخل المتجدد ، فإن مصر تتفوق خارج كل مقارنة فى الرأسمال الحضارى والمادى المتراكم الثابت الذى كتلته بالعمل والجهد والإنتاج البشرى المكثف عبر نحو قرنين من التحضر والتحديث . أضف إلى هذا أن الدخل البترولى المتجدد موقوت في النهاية وإلى تجفف وتوقف فى حين أن الرأسمال الحضارى المادى التراكمى المصرى فى ازدياد دائما وبالربح المركب أيضا ، وفى كل الحالات ، فإن مصر تبقى على الأقل وهى تجسيد حى للمثل المأثور «قليل دائم خير من كثير منقطع» .

صفوة القول إذن أن مصر وإن عدت تقليديا فى العالم الثالث القديم ، وهددت عرضيا بأن تتدهور إلى العالم الرابع الجديد ، فإنها فى الحقيقة الواقعة والواقع الموضوعى أدنى إلى العالم الثانى منها أى شئ آخر . ولعلنا عمليا نعدها فى منطقة أو مرحلة الانتقال بين العالم الثانى والثالث ، إن عد هدفها التطورى والتخطيطى على المدى المعقول أن تنتقل من العالم الثالث إلى الثانى . وعلى أية حال فإن الموقف كله إنما يذهب ليؤكد توسط موقع مصر بين العالم النامى والمتقدم ، قبل البترول كما بعده إنها قمة ، أو على الأقل إحدى قمم ، العالم النامى سواء كان عالما ثالثا فقط أو ثالثا ورابعا معا .

ملكة الحد الأوسط : الاعتدال

والاعتدال أو التوازن هو الوجه الآخر للتوسط . وكالتوسط لا يقصد به الاعتدال أو التوازن المحافظ الخامل بل ملكة الحد الأوسط والوسط الذهبى ، بمعنى عدم التطرف والتطوح . وهو بهذا إبن المرونة أو هو أبوها ، ودليل الحيوية والتكيف والقدرة على التلاؤم، ومن ثم كان له قيمة بقائية فى خلود الشعب المصرى . أو كما يقول ويلسون عن مصر القديمة «فمرونة الأسلوب المصرى والوسائل التى حققوا بها الأمن والسلام على أساس التوازن بين القوى المتعارضة ، تدل على عبقرية شعب عظيم» . (١)

الاعتدال والشخصية المصرية

وواضح على الفور أنه إن يكن التوسط صفة جوهرية فى شخصية مصر ، فإن الاعتدال من جانبه أدخل فى الشخصية المصرية . التوسط دراسة فى عبقرية المكان ولكن الاعتدال دراسة فى عبقرية الانسان . التوسط دراسة فى روح مصر ، أما الاعتدال فدراسة فى روح المصرى . وبعبارة أوضح ، إذا كان التوسط

(1) Before philosphy, p. 47.

ألصق بالأرض المصرية ، فإن الاعتدال يتصل مباشرة بالانسان المصرى نفسه ، نفسيته ، عقليته ، أخلاقياته، شخصيته ، خامته ومعدنه ، جوهره وروحه .. إلخ

أى تلك الجوانب الداخلية «الجوانية» الدفينة والدخائل الغائرة الخفية غير المادية غير المنظورة أو الملموسة بصورة مباشرة .

معنى هذا أن دراسة الشخصية المصرية هى فى واقعها وجوهرها دراسة فى الذات المصرية والنفس المصرية ، فى الروح المصرى والمزاج المصرى . وهذا ما يدخل أو يعود بنا على الفور إلى مجالات علم النفس الاجتماعى والأنثروبولوجيا الاجتماعية والأخلاقيات الجماعية collective ethology ونظرية الأمزجة والبيئات وقضية الطوابع القومية national character والشخصية القومية إلخ ..

وهنا بالطبع موطن الخطورة ولب المشكلة . فإذا لم تكن بعض جوانب ونواحى مثل هذه الدراسات موضع شك فى وجودها أصلا أو فى جدواها فعلا من الوجهة الأكاديمية ، فإنها أساسا دراسة غير موضوعية غير محايدة وإنما شخصية انطباعية متحيزة بمعنى أن ليس لها مقياس ولا ضابط علمى محدد صارم خارج الانسان ومستقل عنه ، أى عن الباحث أو الكاتب ، وإنما هى تخضع للتقييم والانطباع الشخصى وتنحاز إلى وجهات النظر الخاصة وتتلون بالمثل العقائدية المسبقة وتتشكل بفلسفات الأخلاق المقبولة أو المقولة أو المقولبة .. إلخ . وإختصارا ، فتلك دراسات إن لم تكن انطباعات شخصية بحتة ، فإنها على الأكثر قيم تحكمية judgement values أو أحكام تقييمية صرف value judgments (١) .

وهنا وجه الخطورة والخطر ، والأسوأ منه الحساسيات الحرجة الشائكة بل المتفجرة التى يمكن أن تثيرها ، سواء من تمجيد أو تشويه للشخصية القومية أو من تملق أو إساءة إلى الروح الوطنية . ولا يقل موقف الباحث نفسه حرجا ودقة ، إذ لا يخفى أن كل قارئ يحب أن يقرأ عن نفسه كل تمجيد وإطراء مهما شعر بزيفه ومغالطته ، وبنفس القدر والقوة ينبذ أدنى كلمة يستشعر فيها الاساءة أو التجريح مهما استشعر فى قرارته من صحتها أو حقيقتها.

---

(١) لويس كامل مليكة ، الشخصية وقياسها ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية، القاهرة ، ١٩٥٩ ، المجلد الأول ، ص ٤٩ - ٥٢.

غير أن الأسوأ من هذا كله بالتأكيد هو مشكلة أو مأساة حرية القول والكلمة حين وحيث يعنى الأمر السلطة والحكم والنظام بالتحديد ، لاسيما وأن قضية القهر السياسى بالدقة والضبط هى ، كما يتفق وكما سنرى وكما يجمع الجميع ، أس وجذر مشكلة الشخصية المصرية جميعا ومنبع ومصدر كل سلبياتها وعيوبها وأمراضها الحادة والمزمنة.

الشخصية المصرية والطابع القومى

ثم يبقى بعد هذا ، أو قبله بالأصح ، السؤال الأولى الابتدائى جدا وهو : إذا كان هناك ثمة شئ كشخصية قومية على الاطلاق ، فهل هناك شخصية قومية مصرية خاصة بهذا المفهوم ؟ وإن كان ، فما أهم أو أخص خصائصها ؟ ثم أخيرا ، ما هى أبرز نقط القوة والضعف فى هذه الخصائص .

رغم سديمية الفكر أصلا ، ورغم كل ما يكتنفها من الشكوك والتحفظات المبدئية والمنهجية ، تميل جمهرة المفكرين والدراسين إلى الاعتقاد بوجود الشخصيات القومية والطوابع القومية كنتج طبيعى منطقى معقول ووارد – لم لا ؟ – لتعايش وتفاعل مجتمع ما فى بيئة مادية وبشرية خاصة عبر تاريخ ألفى متصل . فدون قوالب منمطة أو أقفاص حديدية ، ولكن كالعدسة المجمعة ، أليست تجنح هذه العملية بمجمل المجتمع نحو قدر ما من الاستقطاب البؤرى والتشابه النسبى وشبه التمازج الكلى ؟

ألا يصنع هذا كله فى النهاية نمطا أو شبه نمط متميز نسبيا من الانسان والسلوك والطبيعة والقيم والعادات المكتسبة ، أو تضفى لونا عاما أغلب عليه كمتوسط أو كنموذج أكثر تواترا وحدوثا فى المتوسط ؟ – هو ما يحق لنا موضوعيا ودون تجاوز أو حرج أن نسميه الطابع القومى أو الشخصية الوطنية

ولأن هذه الطوابع وتلك الشخصية مكتسبة بقدر ما هى موروثة ، نابعة من الثوابت والمتغيرات الجغرافية والتاريخية الطبيعية والبشرية ، فإنها بعد متغيرة متطورة عبر العصور وليست جامدة مؤبدة بالضرورة ، وإن كان هامش تغيرها محكوما ومحسوبا ومحدودا بالضرورة أيضا . ومن ثم تميل الطوابع القومية إلى الثبات والاستمرارية عبر العصور ، وإن تغيرت فبالتطور التدريجى الوئيد والجرعات الضئيلة لا بالطفرات الثورية الحادة الجذرية. (١)

(١) زكى نجيب محمود ، «نحو فكرة أوضح» الاهرام ، ٢-٤ – ١٩٨٤ ، ص ١٣.

أما عن مصر ، فإن الكثرة أميل بالمثل إلى الاعتقاد بوجود شخصية قومية مصرية متميزة إلى حد أو آخر ، لها خصائصها وملامحها وسماتها وقسماتها المحددة بدرجة أو بأخرى ، والتي يمكن التعرف عليها وقياسها بقدر أو بآخر من الدقة . على أن منطقة الخطر إنما تبدأ حين نضع هذه الخصائص المستنبطة في الميزان لتقييم الإيجابيات والسلبيات .

فمن ناحية فإن ما قد يراه البعض إيجابيات ومحاسن قد يعده البعض الآخر سلبيات ومثالب، وما يعتبره البعض نقط قوة وبقاء ومفاخر للشخصية المصرية قد يصمه البعض الآخر بأنه نقط ضعف وهوان بل ومقاتل للشخصية القومية ، وهكذا ومن ناحية أخرى فبينما يخرج البعض في كشف الحساب الصافي بتغليب الإيجابيات على السلبيات، قد يخرج البعض الآخر بالعكس تماما، وربما انتهى إلى أن الشخصية المصرية هي ببساطة المشكلة المصرية ، المشكلة المصرية رقم واحد (١)

مشكلات الشخصية القومية

ومن الواضح عند هذا الحد أن مثل هذا الخلاف الجذري في الحكم والتقييم إنما يتوقف على وجهات نظر ذاتية تماما ، كفلسفة الأخلاق ومعنى الخير والشر والفضيلة والرذيلة والحق والباطل ومثل الجمال ومدى المثالية أو الواقعية والنظرة التفاؤلية أو التشاؤمية .. إلخ ، مما يجنح بنا نحو ضفاف الميتافيزيقا ، وبنفس القدر يطفو بل يجمح بنا خارج دائرة العلم الوضعي والموضوعي .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت قيم العرف الدارج تضع الفضيلة بطبيعة الحال كنقيض للرذيلة ، فإن بعض الفكر الفلسفي – نيتشه مثلا – يرى أن «الفضيلة عجز» .

وبالتشبيه الدارج المعروف ، مثلا آخر ، فبينما يرى واحد كوبا نصف ملآن ، يراه آخر نصف فارغ . كذلك ففي حين يعتبر البعض «خير الأمور الوسط» ، يذهب البعض إلى أن «شر الأمور الوسط» . وهكذا إلى آخره .

لا مقياس – يعني – للقيم ، ولا ضابط للمقاييس، وبالتالي لانهائية في الأحكام، بل لا أحكام على الاطلاق . هذه واحدة ، مشكلة النظرة الذاتية الفلسفية .

---

(١) «الشخصية المصرية بين الأصالة والمعاصرة» الأهرام ، ٨ –١٠ – ١٩٧٦ ، ص ٩.

الثانية ، ولعلها الأخطر ، هي مشكلة المصلحة الذاتية . ولعل أغرب ما في هذه بدورها العلاقة العكسية بين المصلحة والدعوة . فبعيدا عن الأعداء الطبيعيين لمصر والشعب المصرى فى الخارج، تاريخيا وحاليا ، فإن أشد المنتقدين لنقاط الضعف والسلبيات فى الشخصية المصرية هم عادة أشد الوطنيين المصريين الممتازين طموحا وإخلاصا وأشدهم حبا لمصر وحدبا عليها ورغبة فى تقدمها ورقيها .

هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فلقد كان على رأس الراضين عن تلك السلبيات والعيوب بعينها والساكتين عليها بل والمجدين لها ، أولئك المنتفعون بها ، وعلى رأسهم بدورهم النظام الحاكم والطبقة الحاكمة دائما ، أولئك الذين ينظرون إلى الشعب نظرة الصائد للطير لا القائد للجند، بينما ينظر الشعب إليهم نظرة الطير للصائد لا الجند للقائد بتعبير سعد زغلول الشهير .

فأما الناقدون ، فليس على الاطلاق لأنهم ناقمون حاقدون أو موتورون ممرورون مشوهون ، كما يتهمهم المنتفعون بالكذب والخداع والمكر السيئ ، بل هم مجرد زاجرين متحمسين وذلك استنهاضا واستنفارا للهمم والوعى وحثا على التغير نحو الأحسن . أما المنتفعون بالسلبيات ، فضمانا لبقائهم على القمة ، قمة الاستغلال والابتزاز والاستعباد والقهر للشعب .

أيضا ، ونتيجة لهذا الاستعباد والقهر بعينه ، فإن من بين المنتقدين بعنف للسلبيات – لابد أن نلاحظ ونسجل – بعضا من المثقفين الوطنيين الذين – خشية بطشها – لايجرؤون على توجيه الاتهام صراحة إلى السلطة كسبب تلك السلبيات ، فيلقون الاتهامات جزافا وبلا تحديد ، فتسقط ظلما بالضرورة ولكن عن غير قصد بالطبع على رأس الشعب، الذى يخرج من ثم وهو مفترى عليه مرتين : مرة بالقهر ومرة بالاسقاط ، مرة بالفعل ومرة بالقول ، مرة من جلاديه ومرة من بين صفوفه . ذلك ودون أن نذكر بالطبع عملاء وأذناب الحكم وأبواقه من المثقفين والأدعياء ، فهم أعداء الشعب نصا بقدر ما هم عبيد السلطة رأسا .

ولعل هذا التناقض والخلط لا يتجسد فى شئ كما يتجسد فيما يسمى قضية إعادة بناء الانسان المصرى التى كثر الحديث واللغط حولها فى السنوات الأخيرة بالذات ، سنوات اغتيال مصر والانسان المصرى بامتياز حسا ومعنى وجسدا وروحا . وابتداء ، فإن

مجرد إثارة القضية على الاطلاق أو على إطلاقها تنطوى بالتأكيد على اعتراف ضمنى بانهيار ما أو صدع أو خلل ما فى تلك الشخصية يستدعى ويستوجب إعادة البناء .. وإلا ففيم العناء أو الغناء ؟

أما بعد هذا ، فإن قضية إعادة بناء الانسان المصرى لا تعدو ببساطة أن تكون إعادة بناء الديموقراطية ، أو بالأصح إعادة إيجاد الديموقراطية التى لم توجد قط فى مصر ، وذلك حتى تكفل العزة والكرامة والسيادة للانسان الفرد المصرى الذى لم يشعر بآدميته الحقة طوال التاريخ وحتى اللحظة ، بل كان كل تاريخه الفردى الشخصى والجمعى هو إهدار تلك الكرامة وسلبها ونفيها .

قضية إعادة بناء الانسان المصرى هى ببساطة ، يعنى ، قضية هدم الديكتاتورية المصرية الغاشمة الجهول ، ودك صرحها الاجرامى العاتى المتهرئ ، وتصفية الطغيان الفرعونى المخضرم المتقيح البغيض جسدية وأبدية ، وهد قلعة الاستبداد المصرى الشوهاء المشئومة . من هنا فحين يأتى الحديث عن إعادة بناء الانسان المصرى والشخصية المصرية من أعلى ، من وكر السلطة الغاصبة ، فلكم يبدو حديث إفك حقا ، ولكم يبدو هذا منتهى السخرية وقمة الاستخفاف بالعقل والحق والعلم .

على أن هذا التناقض المعيب إنما يصل إلى مداه حين يتخذ المنتفعون بالسلبيات الكامنة أو المكتسبة فى الشخصية المصرية مسوح المدافعين - وباالتبجح والقحة - عن صورة الشعب وكرامته ، ويرمون من موقع قوتهم الارهابية المغتصبة غير المستحقة ، يرمون الوطنيين الشرفاء المنتقدين للسلبيات «بتشويه» تلك الصورة وبتحقير الشعب والاساءة إليه والافتراء عليه ومعاداته ، بل وقد ينتهون بوضعهم فى مصاف أعداء الوطن والخارجين عليه والخونة له . لعبة مخيفة ، بقدر ما هى قذرة مبتذلة ، ولكنها واردة وشائعة ، وعلى كل مصرى أن يفطن إليها دائما ويحذر فخها أبدا .

من القاتل ؟

ثم تبقى بعد هذا نقطة اتفاق . أيا كانت قائمة الإيجابيات والسلبيات ، ومهما جاء كشف حساب المزايا والمثالب ، فثمة شئ واحد مؤكد لا خلاف عليه بين الجميع تقريبا . إن معظم سلبيات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساسا وفى الدرجة الأولى إلى القهر

السياسى الذى تعرضت له ببشاعة وشناعة طوال التاريخ هذه ، ولا سواها ، نقطة الابتداء والانتهاء مثلما هى نقطة الاتفاق والالتقاء : السلطة ، الحكم ، والنظام : الطغيان ، الاستبداد ، والديكتاتورية : البطش ، التعذيب ، والتنكيل : الارهاب ، الترويع ، والتخويف – تلك هى الآفة الأم وأم المأساة . ومن هنا يجمع الكل على أن النغمة الأساسية أو اللحن الخلفي المستمر وراء الشخصية المصرية في علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هى العداء المتبادل والريبة المتبادلة ، هى الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود . (١)

أما إلى أى حد يعد الشعب نفسه مسئولا عن هذه العلاقة المأساوية أو المأساة العالقة ، من السبب ومن النتيجة ، ومن الفاعل ومن المفعول به ، فتلك وحدها قضية أخرى، قد تكون موضع خلاف ، وقد ترتب فروقا ونتائج جذرية فى المواجهة ، ولكن الذى لا خلاف عليه مرة أخرى هو أنه لا حل ولا أمل للشخصية المصرية حتى اليوم فى التغير ولا فى التخلص من سلبياتها الخطيرة المقعدة إلا بتغيير وتصفية القهر السياسى أساسا وأولا وأخيرا .

أما على الجانب الأكاديمى ، فإن مشكلة المشاكل بعد هذا فى دراسة الشخصية المصرية هى تحديد طبيعتها وخصائصها الأساسية . فابتداء ، ليس هناك اتفاق على الطبيعة العامة لتلك الشخصية، ففى حين يراها البعض واضحة سهلة سلسلة كأشد ما يكون الوضوح والسهولة ، (٢) يراها البعض متناقضة للغاية إلى حد ديالكتيكى تقريبا . (٣) كذلك يختلف تحديد خصائصها ويتفاوت بحسب الأسس والمقاييس المختلفة، كما أنها هى نفسها تتداخل وتتشابك فى الواقع بصورة قد تكون مربكة بعض الشئ تصنيفيا، حيث تختلط الفروع والأصول أحيانا ، ويفتح الرئيسى على الثانوى أو السطحى على الجوهرى بلا فواصل قاطعة أو قواطع فاصلة ، وهكذا . ومن ثم يتعذر تحديد «المفاتيح» الأساسية للشخصية المصرية .

على أنه قد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن نحاول حصر أهم الصفات والسمات والخصائص والمقومات التى وردت وألحقت أو ألصقت بالشخصية المصرية ، وذلك فى قائمة عرض أولية خام فقط قابلة للغربلة والتقييم بالانتخاب والاستبعاد

---

(١) السابق .

(٢) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢٦ .

(٣) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، أخبار اليوم ، ١٠ – ٥ – ١٩٦٩، ص ٦.

والتصنيف والتوصيف فيما بعد. فإذا ما التقطنا عينة عشوائية من الدراسات المتناولة للموضوع ، وليكن «الطابع القومي للشخصية المصرية» (١)، والتقطنا منه بالطريقة نفسها أكثر تلك الصفات والسمات تكرارا وترديدا ، فسنخرج بمجموعة مطولة يمكن أن تقع في فئات متقاربة كما يمكن أن تتناقض وتتضارب ، ودعك الآن من كونها مزايا أو عيوبا أو إيجابيات أو سلبيات (أو سبابا!) أو غير ذلك .

فإليك مثلا ودون ترتيب صارم : المرح والصفاء (وعند ابن خلدون «الفرح والخفة والغفلة» كذا)، روح الفكاهة والنكتة والسخرية ، الميل إلى الحزن ، الانبساطية التي لا تميل إلى الفردية ، البساطة والتعاون ، حب الأسرة والأسلاف ، التدين والنزعة والروحية والنزوع الديني ، الغيبيات ، التواكلية أو الاتكالية، الرضا (دون دونيه) ، القناعة ، الطاعة التي لا تدعو إلى التمرد والثورة (ولكن دون غضاضة)، الدعة والوداعة ، الصبر ، السلبية والاستعداد للسلبية وغلو السلبية وسيادة السلبية (دون ذلة أو استكانة مع ذلك)، كثرة الخضوع والشعور بالتبعية، اللامبالاة ، القهر وكف العدوان، المحسوبية والمحاباة ، النفاق (وعند المقريزي «الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعي إلى السلطان» كذا) ..

خصائص الشخصية المصرية

قائمة مربكة بقدر ما هي مقلقة فادحة . ولكن بصفة عامة على أية حال فلعل هناك شبه اتفاق على بعض خصائص أساسية تعد أركان أو أقطاب تلك الشخصية . أولها دائما التدين ، وثانيها حتما المحافظة ، وثالثها باستمرار الاعتدال ، ورابعها غالبا الواقعية، وخامسها أحيانا السلبية . وبهذا الشكل تبدو السلسلة كمتوالية تنازلية إلى حد ما ، تتدرج نسبيا من الموجب إلى السالب أو من القوة إلى الضعف . وبذا أيضا تتداعى منطقيا فيما بينها بحيث تؤدي كل واحدة منها إلى تاليتها ، التي تترتب بدورها على كل سابقاتها . وفيما عدا هذا ، فلأن خاصية الاعتدال بالذات تمثل نقطة الوسط والارتكاز بين تلك الخصائص والنواة النووية في قلبها ، فلعل لنا من قبيل اليسر والتبسيط الأكاديمي أن نتخذ منها المظلة الجامعة والعنوان الرئيسي العريض الشامل لها جميعا .

(١) عبد العزيز رفاعي ، الطابع القومي للشخصية المصرية بين الايجابية والسلبية ، القاهرة ، ١٩٧١.

فـأمـا التـديـن ، إذا بدأنا تفـصـيل مـا أجملنا ، فـسـمـة مـصـرية أصيلة وقديمة قـدم الأديان، بل سـابقـة هي للأديان ، ولعلهـا هـي التي منحت المصري قوة داخلية ومـقـاومـة خارجية وصلابة غير عادية ضد الكثير من الأخطار والمحن والمآسي التي تعرض لها عبر التاريخ ، سياسة كانت أو اجتماعية ، خارجية أو داخلية ، من استعمار الغزاة أو قهر الطغاة . (١) غير أن هذه الخاصية – يخشى البعض – كانت أيضا مهربا إلى حد ما من الصدام مع تلك الأخطار والتحديات ، ومن ثم قد في النهاية تفضى بنا إلى خاصـية السلبية أو تؤكد تشخيصها .

ومـهمـا يكن ، فإن التدين والنزوع الديني إذا جاز أن يرد في دوافـعه إلى الزراعة وطبيعة الحضارة الزراعية ، على الأقل جزئيا ، فلعله أن يكون بدوره دافعا جزئيا مثلها وبجـانبـها إلى الصبر والدأب والجلد والتحـمل ، وهي الصفات التي تبدو عريقة القدم والجذور في التاريخ المصري ، ويكاد يجمع الكل بلا تردد على إلتصاقها الشديد بالانسان المصري عامة والفلاح المصري خاصة .

أما المحافظة ، بل والمحافظة الشديدة كما يشدد العقاد ، فتعني أن المصري مقيم على القديم والتراث والتقاليد والموروثات ، ولا يقـبل على الجديد بسـهولة . وهذا يعني بدوره أنه تقليدي مقلد ، غير ثوري غير مجدد ، بل إنه – عند العقاد أيضـا – إذا ثـار على الاطلاق فإنما ليحافظ على القديم و الموروث ، أي أنه – للغرابة والدهشة ، وبصيـغة نقيض النقيض – ثوري مـن أجل المحافظة!(٢)

ومن المحافظة وعدم الثورية ، على أية حال ، خطوة قصيرة ومنطقية إلى الاستقرار . فالاستقرار نتيجة المحافظة ، ولكنه بالمقابل يعود فيدعمها . ومن هذه الحلقة المفرغة أو اللولب الصاعد يتحقق الاستمرار إلى أبعد حد وينتفي التغير إلى حد بعيد . وهكذا تنتهي الدائرة مرة أخرى لتعود بنا حيث بدأنا بالمحافظة على القديم وعدم التجديد.. إلخ.

وإذا كان ثمة من مـصل مضاد نوعا لهذه المحافظة المستمرة أو الاستمرارية في المحافظة ، فهو الاعتدال ، وإن كان هذا نفسه غير بعيد عن المحافظة ، إن لم يكن حقا امتدادا مباشرا لها . فالاعتدال المغروس المركوز في طبيعة المصري ، أيا كان أصله ،

---

(١) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، طبعة ١٩٧٨ ، ص ٨٠ – ٩٠ .

(٢) سعد زغلول ، ص ٣١.

فيبتعد به عن التطرف الشديد يمينا ويسارا ، يبتعد به ضمنا وديالكتيكيا ولحسن الحظ عن التطرف فى المحافظة ، بذلك يوفر له هامشا معقولا من المرونة والتلاؤم والتغير والحيوية التى تضمن له على أقل تقدير القدرة على التطور البطئ ، التطور خطوة خطوة وبالجرعات الصغيرة ، وبالتالى تضمن له البقاء الطويل على المدى ابعيد .

وأخيرا ، وبحكم الاعتدال ، كان المصرى العادى أو المتوسط أميل فى الغالب إلى الوداعة والهدوء والدماثة والبشاشة ، وإلى الشخصية الاجتماعية الودود، السلسة السهلة المنطلقة extrovert غير المنغلقة أو المعقدة ، كما كان أجنح إلى التعاون منه إلى التنافس ، وفى الوقت نفسه أبعد شئ عن العنف والقسوة والدموية والمزاج الصحراوى الدموى .

ومن الاعتدال بعد هذا نقلة لا شك قصيرة ومباشرة إلى الواقعية . فالانسان المصرى رجل عملى ، علمته البيئة والتجربة ، أى الجغرافيا والتاريخ ، احترام الواقع والالتصاق به وعدم الانفصال عنه أو التناقض معه . فهو إلا فى القليل النادر لا يهرب من الواقع سواء بالتدين المفرط («الدروشة») أو بأحلام اليقظة والتمنى المجنحة (الغيبيات) أكثر كثيرا مما يتصادم معه ويتحداه . وهو من ثم مطيع بالضرورة، أكثر مما هو متمرد بالطبع.(١) فإذا ما عجز عن تغيير الواقع فإنه فى العادة أو فى النهاية يخضع له ويرضخ للأمر الواقع، إلا أنه حينئذ قد يسخر منه للتعويض والتنفيس.

من هنا تأتى شهرته الداوية فى السخرية التعويضية والتعويض بالتعريض بالواقع دون التعرض له، وهو بدوره التناقض الخفيف الذى أفضى به فى نظر البعض الى الشخصية «الفهلوية "Smart" التى تعوض عن عجزها العملى بالتذاكى المفرط smarting واصطناع اللامبالاة أو إدعاء الحلم والتخفى وراء العقل والتعقل (٢) . والنموذج المثالى أو التقليدى فى ذلك هو علاقة الفلاح المصرى بالسلطة والحكومة، فهو يكرهها ويخشاها منذ قال الجبرتى «والمصرى يكره الحكام فى كل صورة حتى أدناها» إلى أن حدد العقاد

---

(١) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، نفس المكان.

(٢) حامد عمار ، فى بناء البشر ، دراسات فى التفكير الحضارى والتفكير التربوى ، القاهرة ١٩٦٩.

علاقته بالحكومة كعلاقة «عداوة مريبة» . لكنه مع ذلك يقبل بها بل وقد يتملقها، إلا أنه حتما يسخر منها ويتندر بها سرا أو علنا .

ولقد يعود بنا هذا السلوك أو التصرف الواقعي إلى صفة الاعتدال كنوع من الافراط في العقل ، إلا أنه أدعى وأفضى إلى السلبية كالنتج النهائى لكل الخصائص السابقة وكالحلقة الأخيرة في سلسلتها المترابطة المتداعية . فالمحصلة النهائية لتلك المتوالية التنازلية من التدين إلى المحافظة إلى الاعتدال إلى الواقعية إنما هى منطقيا شخصية سلبية نوعا أكثر منها إيجابية جدا .

فهو - المصرى العادى أو المتوسط - فى الأعم الأغلب وفى أغلب الآراء يتجنب الصدام ويتحاشاه لاسيما فى المواقف العدائية (١)، وبالتالى يؤثر السلامة على المواجهة ، والسلام على الصراع ، وفى النهاية السلم على الحرب ، ومن هنا ، إلى جانب رد فعله السلبى الساكت إزاء القهر الحاكم أو الطغيان الحكومى ، جاءت التهمة الموجهة إليه منذ أقدم العصور إلى اليوم ابتداء من الاغريق حتى العدو الاسرائيلى بأنه شعب غير محارب، صحت هذه التهمة أو لم تصح .

تلك فى عجالة سريعة ، مقتضبة ولكنها مركزة ، الخصائص الرئيسية الخمس التى تميز الشخصية المصرية فى أغلب الآراء ، وإن جادل أو عدل البعض فى بعضها أو كلها بدرجات متفاوتة ، ثم اختلفوا أكثر فى تقييمها وتأويلها سلبا أو إيجابا وقوة أو ضعفا ، بحيث سنجد دائما فى الحساب الختامى الرأى المضاد والحكم ونقيضه وفى النهاية الصورة الوردية والصورة القائمة.

وفى وجه هذا الموقف المعقد بداية ونهاية ومبدأ وانتهاءات ، فنحن من جانبنا هنا سوف نقصر دراستنا التفصيلية أولا على بضعة عناصر أدخل فى الجغرافيا الحضارية تتفاعل فيها تلقائيا تلك الخصائص وتنعكس عليها بالضرورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تضع الاعتدال فى التطبيق العملى الحى . أما تلك العناصر فهى على الترتيب العرق والدين ثم الحضارة والمجتمع . ثم بعد هذا نضع الاعتدال فى الميزان ، فنعرض لوجهات النظر المتعارضة فى مختلف المجالات ومن مختلف الزوايا ،ابتداء من

---

(١) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، نفس المكان.

الأخلاقيات العامة إلى السياسة والقوة إلى الثورة والثورية ... إلخ . وفي هذا الموضوع الشائك المتفجر حاولنا الموضوعية من جانبنا بقدر الامكان ، فعرضنا تلك الآراء والوجهات المتناقضة من موقف الحياد جهد الطاقة ، طارحين كلا منها على علاتها ، على عهدتها ومسئوليتها .

الاعتدال فى التطبيق
العنصر والعنصرية

من المسلم به أن مصر ، التى لم تعرف كراهية الأجانب قط xenophobia بحكم موقعها وسط الدنيا وبين تيارات البشر ، لم تعرف العنصرية أو التعصب الجنسى ولا رفضت الاختلاط الصحى بالغير ولا أقامت حاجزا لونيا فى تاريخها . ولقد رأينا كيف امتزجت العناصر فى مصر كيماويا ، دون أن تتحجر ، وذلك بفضل قوة امتصاص نادرة . ومن المحتمل أن هذا يرتبط بطبيعة التكوين الجنسى لمصر ، حيث يتباين ويتدرج لون البشرة مثلا حول معدله السائد ، بحيث عود المصريين منذ أقدم على أن يأخذوا اختلاف الألوان كبديهية ، وبحيث أصبح التعايش والتزاوج بين الألوان المختلفة أمرا طبيعيا بل وإلى حد غياب الشعور «بمسألة» اللون أصلا و إطلاقا . ومنذ مئات ومئات السنين «كانوا يجمعون بين الأبيض والأسود والأصفر فى العائلة الواحدة ، فيكون للبيض زوجات سود وأبناء سود ويكون للسود زوجات بيض وأبناء بيض ، ويحدث هذا بكثرة وبين الأثرياء والفقراء على السواء» (١)

لقد ألغى تعدد الألوان وتدرجها عقدة اللون إلى أقصى حد ممكن .

وفى الوقت الحالى فإن المصرى لا يكاد يعانى من مركب نقص تجاه الأوروبيين مثلا من جانب ، ولا يعرف مركب إستعلاء تجاه «الملونين» على الجانب الآخر ، وإنما هو يتعامل بتلقائية وحرية على قدم المساواة مع الجانبين . وهذا على النقيض مما يذهب إليه بعض الكتاب السطحيين أو المتسرعين من الأجانب العابرين كالرحالة والروائيين .

فمنهم من يدعى أن المصريين ، ربما لأنهم الشعب الوحيد من بين كل الشعوب المطلة

---

(١) صبحى وحيدة ، ص ٦٤.

على البحر المتوسط الذى يشمل أكبر نسبة من غير البيض أو الملونين، المصريين إن لم يكن لديهم عقدة لون هى بالدقة أو بالأرجح مصدر مركب النقص الوطنى الملموس بينهم بالنسبة إلى أوروبا وكل ما هو أوروبى بصفة خاصة ، «عقدة أوروبا» أو «عقدة الخواجة» كما هو شائع ، فإن لديهم على الأقل نوعا من الوعي باللون أشبه بالحساسية الخاصة التى تنعكس لاشعوريا فى التركيز مثلا والالحاح غير العادى على معانى وكلمات الأسمر والسمرة فى الأغانى والفنون الشعبية ، وكذلك فى «موضة عمى الألوان» المنتشرة حاليا والتى تسمى الأسود أسمر خاصة حيث يعنى الأمر إفريقيا والافريقيين ... إلخ .

وامتدادا للمنطق نفسه ، يزعم آخرون أن عقدة المصريين التى تحكمهم وتحكم نفسيتهم وموقفهم إزاء العالم الخارجى سياسيا وحضاريا طوال العصر الحديث ليست هى عقدة الحضارة والتخلف الحضارى كما يحبون هم أنفسهم أن يتصوروا أو يصوروا، وإنما هى فى الأعماق وتحت الجلد عقدة اللون ومسألة الأبيض والأسمر ، بما تحمل أيضا من الشكل والملامح وجمال التقاطيع .. إلخ ، غير أنهم يجيدون إخفاءها خلف قناع عقدة الحضارة و التخلف الحضارى التى هى مسألة مكتسبة تذهب وتجىء وقابلة للتغير باستمرار ، على عكس مسألة اللون الوراثية الأبدية التى لا تغيير لها ولا تبديل . وبعبارة أخرى فإن عقدة الخواجة عندنا فى هذا التفسير هى عقدة جنسية أساسا لا حضارية أصلا ، أو هى على الأقل عنصرية أساسا ثم حضارية بعد ذلك فقط .

أما لماذا تستحكم عقدة اللون هذه عند المصريين بصفة خاصة ، أو يشتد الضغط والتأكيد عليها خصيصا حيث يعنى الأمر المصريين ، مع أنها منتشرة على مدى العالم الثالث بل وعلى مستوى أخطر بكثير جدا بالطبع ، فذلك لأن الفارق اللونى بين المصريين والأوروبيين طفيف للغاية نسبيا بل وفاقد تماما جزئيا ، بينما أن الفارق الحضارى طفيف هو الآخر أيضا إذا اعتبرنا سبق مصر التاريخى . هناك ، يعنى ، ندية أو شبه ندية ، وبالتالى حساسية زائدة ومضاعفة .

فيما عدا هذا ، واستطرادا من هذا التشخيص وترتيبا عليه ، ينتهى أصحاب هذه النظرية إلى أن المصريين ، وإن ظلوا يحلمون دائما «بعبور» البحر المتوسط والتحول إلى قطعة من أوروبا ، فإنهم لم يفعلوا حتى الآن ولن يفعلوا فى المستقبل ، لسبب بسيط هو أنهم مهما فعلوا وأنجزوا ونجحوا حضاريا فلن يستطيعوا أن يخرجوا من «جلدهم»

ليصيروا شعبا أبيض تمـامـا ، وإنمـا سيظلون شعبا شبه أبيض – شبه ملون ومن ثم لا مكان له في أوروبا ولن تصبح مصر قط قطعة من أوروبا . لن «تتغير» مصر ، في رأيهم يعني ، لأنها لا تملك أن «تغير جلدها» .

وأيا كان القدر المتيقن من الصحة أو الخطأ في هذه النظرية العنصرية المتطرفة التي يصعب التعليق عليها موضوعيا ، فإن لها إلى جانب بعدها الخارجي بعدها الداخل أيضا، إذ يجمع بعض أصحابها إلى أبعد من ذلك فيزعم أن الأساس العنصري واضح بدرجة أو بأخرى في التركيب الطبقي الاجتماعي .

فهم يشيرون حتى يومنا هذا إلى وكيل الوزارة التركي الأصل ، والموظف الحكومي الصغير المصري الأصل ، ثم أخيرا إلى سائق السيارة والجرسون والخادم والبواب النوبي .. إلخ .(١) والبعض الآخر يشير إلى ما لاحظه من ارتفاع نسبة السمر إلى البيض في أحياء القاهرة الشعبية مقابل ارتفاع نسبة البيض في الأحياء الراقية ، وبالمثل بين الطبقات الغنية والعالية والاقطاعيين السابقين ، بل حتى بين من يملكون السيارات (حتى بعد عاصفة سيارات الانفتاح الكاسحة) .. إلخ . وفي هذا السبيل يعقدون المقارنة بين بعض الأحياء الشهيرة كنماذج واضحة ، كالزمالك مقابل بولاق ، والعجوزة مقابل إمبابة ، والدقي مقابل بولاق الدكرور ، وجاردن سيتي مقابل السيدة زينب .. إلخ.

وواقع الأمر أن هذه إن صحت فهي عينات غير ممثلة تمثل الاستثناء لا القاعدة ، وإن وجدت فهي إنما تمثل بقايا منقرضة من عصور الاستعمار التركي والبريطاني البائدة. أما الحقيقة العلمية المؤكدة فهي ببساطة أنه لا طبقية لونية هناك ولا طباقية عرقية على أساس عنصري ولا ترتيب للمجتمع على أساس اللون ، بل على العكس ثمة مرونة إجتماعية نادرة وتصعيد اجتماعي حر بحيث يتوزع الأبيض والأسمر كلاهما في جميع شرائح وطبقات السلم الاجتماعي والمهني بلا استثناء وبعدالة ودون تمييز أو نسب خاصة لا سيما منذ يوليو حيث وصل كثير من «الملونين» إلى أعلى مناصب الدولة .

التدين والتسامح الديني

ولعل الشئ نفسه يقال عن الناحية الدينية . فالتسامح الديني دين ثان بعد التدين

(١) مابرو ، ص ٦.

نفسه. فأما التدين فلعله من أقدم خصائص المصرى القديم حيث كانت الحياة الفرعونية بكل طقوسها المركبة تدور إلى حد بعيد فيما يبدو حول الحياة الأخرى من موت وبعث و«معات» وضمير .. إلخ . بل لقد كانت مصر كما نعرف توحيدية قبل التوحيد ، ولا نقول كما يكاد البعض يقول مسلمة قبل الاسلام.

ولقد كانت هذه النزعة الدينية العميقة والأصيلة هى التى جعلت مصر تقبل الديانات التوحيدية الثلاث وتقبل عليها تباعا وبدون انغلاق أو تحجر . لقد وجدت فيها جميعا انعكاسا بدرجات متفاوتة لأعماقها الدفينة وتجاوبا مع طبيعتها الروحية الغريزية ، فمصر تلقائيا بيئة طبيعية للدين ، وبطبيعتها تربة صالحة للتدين (١).

وليس صدفة بعد هذا على الأرجح أن مصر هى التى أضافت إلى المسيحية الرهبنة وإلى الاسلام من بعدها التصوف . وإذا كان البعض يرى فى هذه الاضافة بالدقة وفى كلتا الحالتين على السواء مظهرا من مظاهر السلبية المصرية المقولة ودليلا عليها ، باعتبارها -- كأسلوب فى الحياة -- نوعا من الانسحاب والهروب من دوامة الصراع وجبهة المواجهة ، فإن البعض على العكس يرى فيها قمة التدين والنزعة الروحية ، على الأقل بالمقياس التقليدى.

وهذا ما ينقلنا على أية حال إلى التسامح الدينى كنتيجة منطقية مثلما هو صفة أساسية . ولعل هذا يتضح فى سهولة وانسيابية تحول مصر تباعا من وإلى الأديان الثلاثة، مثلما يفسر هذا التتابع والتعاقب . فاللافت أن الاسلام أزاغ المسيحية وحل محلها بنفس السهولة التى أزاحت بها المسيحية من قبل اليهودية وورثتها تماما أو تقريبا . فلم تكن مسيحيتها تمسحا ، ولا كان إسلامها ، استسلاما ، وإنما هى روح التسامح فى الحالين . ومن هنا وجد آخرها الاسلام أرضا خصبة ، فلم تلبث البذرة أن نمت وأفرهت وتحولت مصر من مشتل للاسلام إلى مزرعة له كثيفة ، إلى أن صارت فى النهاية قلبه ومركز ثقله.

باختصار ، لقد كانت مصر دائما مفتوحة القلب لكل ما هو جديد ، ولعلها كانت

---

(١) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ٨٥ – ٩٤.

دائما تقبل على ما تصورته الأنسب أو الأقرب إلى طبيعتها وأعماق شخصيتها ولرب هذا ولا سواه ، وهو الذى يفسر تتابع الدورة الدينية بفصولها الثلاثة .

أما تلك النظرية التى تتردد غالبا كنغمة سائدة فى كثير من كتابات الغرب من أن تحول مصر إلى الاسلام إنما نجح وتم لأن «التنظيم السياسى» لمصر الرومانية وللكنيسة القبطية كان ضعيفا هشا فلم يصمد للغزو العربى ، فتبدو نظرة سطحية غير مقنعة . وأما تلك النظرة الحانقة عند بعض الكتاب الأوروبيين التى تعنف فى زجر مصر القبطية لتحولها عن المسيحية ثم فى مهاجمة «بورجوازيتها الفاسدة وغير الصحية التى سلمت البلد للعرب» والتى لاتمثل « سوى مسيحية لم تكن لها أو تملكها » ، (١) فنظرة متعصبة تقع ببساطة خارج نطاق العلم .

بالمثل النظرية الهشة الفجة التى تزعم أن المتحولين إلى الدين الجديد ، أى دين وكل دين على التوالى ، إنما هم أساسا فقراء الدين السابق ، أى الطبقات الدنيا من مجتمع الدين السائد قبلا ، وذلك إما هربا من الجزية أو هربا من الاضطهاد ، أى لدوافع نفعية وانتهازية فاقعة ، فالواضح – أليس كذلك ؟ – أن مثل هذا التفسير المادى للدين إنما هو الذى يعد نظرية انتهازية فاضحة .

بالمثل وأكثر من المثل تلك النظرية ، المغرضة بلا شك والتى تغمز وتلمز أكثر مماتقنع وتثبت ، من أن تحول مصر الدينى ثلاث مرات على التوالى لاينم بصفة خاصة عن صلابة غير عادية فى النسيج الداخلى وأعماقه أصلا ، أكثر مماتنم الرهبنة والتصوف عن الإيجابية والشخصية المقتحمة . فالواضح موضوعيا أن هذه فى جوهرها دعوة إلى التعصب أكثر منها إلى العصبية ، أى إلى ضيق الأفق أكثر منها إلى قوة الشكيمة .

وعلى ذكر التعصب ، فإن المحقق أن مصر ، فى غمرة هذا كله ، لم تعرف التعصب الدينى منذ البداية وإلى النهاية ، ولاعرفت الحروب الدينية الدموية أو المذابح الطائفية كالتى عرفت أوروبا مثلا، لا ولامحاكم التفتيش ومحارق «الكفار» ، تماما مثلما لم تعرف المبارزة ، مثلا آخر . حتى على غير المستوى الطائفى ، وبالتحديد على المستوى العرقى أو القبلى ، فالملاحظ أننا لم نسمع فى مصر عن النزاع التقليدى بين عرب الجنوب وعرب

---

(1) E. Gellion-Danglar, Lettres sur l'Egypte contemporaine, p. 67-8

الشمال أو نزاع قيس - طيء ، وهو النزاع الذى عرفته دون استثناء سائر البلاد العربية بعد الاسلام وكان مصدرا لكثير من المعاناة والاضطراب والأحداث المؤسفة . (١)

أيضا فلقد كان الاضطهاد الدينى والتشيع ، على ندرتهما النسبية ، يأتيانها دائما ، من الخارج فقط ، وسرعان ماكانا يلفظان إلى الخارج.(٢) والاشارة هنا هى أولا إلى فترة الاضطهاد الدينى أيام المسيحية الأولى ، فإنها كانت من فعل الوثنية الرومانية ثم جمود وطائفية مسيحية بيزنطية . والاشارة ثانيا هى إلى فترة الشيعية التى أدخلتها الفاطمية ثم معها ميتة طبيعية . إنها، كماقال كعب الأحبار ، «بلدة معافاة من الفتن» .

وهنا أيضا نجد أن تعدد الأديان هو الذى جب التعصب الدينى . فمن ناحية تعاقبت وإن يكن بدرجات متفاوتة الأديان الثلاثة فى الماضى ، ومن ناحية أخرى انتهت إلى التعايش فى ظل توازنات عددية بعينها ، وهذا وذاك جعلا التسامح ضرورة حياة .

الاتزان الحضارى

أما فى الحضارة ، فلايبرز عنصر التوازن والاتزان والاعتدال والتعادلية كما يبرز فى تفاعلنا مع الحضارة الغربية الحديثة . فلعل أخص مايميز احتكاكنا الحضارى مع الغرب عنصر الاتزان عن طريق الاستعارة الانتخابية والتعايش بين القديم والجديد ويمكن للأنثروبولوچى الناظر إلى مصر المعاصرة أن يرى بسهولة أن الماضى يعيش فى حاضرنا، غير أننا نعيش أساسا فى الحاضر . وهذه الصورة كماسبق أن رأينا بالتفصيل لاتجعلنا من الغرب أوالشرق تماما ، وإنما تجعلنا «مصر العربية» أولا وأخيراً ، مصر العربية التى تؤكد شخصيتها ضد الانسياح وضد الانغلاق مما يحفظ لها ذاتيتها الأصلية فى قلب دوامة عالمية . وربما كان بعض التفسير يكمن فى الفرق بين العاصمة والمدينة الكبرى من ناحية ، وبين الريف من ناحية أخرى . فالجديد والدخيل يطفر فى الأولى التى ترادف الموقع العالمى ، والقديم والأصيل يعتصم فى الثانى الذى يرادف الموضع المعزول .

(1) Hitti, p. 49-51.

(٢) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢١

والمدينة المصرية اليوم تجسيم واضح لتعاصر القديم والجديد . فهناك دائما قطاع معماري قديم هو النواة ، يكمله نطاق حديث هو النمو الجديد . وهذه الثنائية تكاد توجد في كل مدننا وإن اختلفت نسبة القديم إلى الجديد كثيرا بحيث يزداد العنصر الحديث كلما كانت المدينة أكبر وأكثر تطورا ، حتى تصل إلى قمتها في العاصمة القاهرة حيث نجد الأحياء الشرقية القديمة في شرق المدينة والأحياء الحديثة الغربية في غربها ، كأنما لتختزل كل قصة التطور الحضاري في خريطة جغرافية مركزة ولهذا كله فإن من الصعب أن نوافق على هذا الحكم الذي يصدره مثلا كاتب أجنبي عن القاهرة حين يقول : «ها هنا الشرق ، كأحسن ما يكون وكأسوأ ما يمكن ، وها هنا الغرب أيضا ، كأحسن ما يكون ولكن في الأعم الأغلب كأسوأ ما يمكن» (١). وريفنا بدوره يمثل تضاغطا للتاريخ في أكثر من ناحية : فإلى جانب المحراث والشادوف وغيرهما من أدوات القرن العشرين قبل الميلاد، نجد الجرار والخزان وغيرهما من نتاج القرن العشرين بعد الميلاد .

والواقع أن المثير حقا في كل هذا هو كيف تتمتع مصر بنظرة عالمية رحبة الأفق كوزموبوليتانية ، دون أن تفقد قوامها الذاتي ، وكيف أن الجوهر الدفين فيها لا ينسخ وإنما يتناسخ . ولكننا يمكن أن نضعها قاعدة أن مصر كلما زادت تغيرا وتطورا ، زادت شخصيتها وذاتيتها تأكيدا واستمرارا ! كأنما هي تجسيم للمثل الفرنسي المعروف «كلما تغير ذا ، كلما كان ذا نفس الشئ plus ca change, plus c'est la meme chose» حتى في الماضي البعيد مصر كانت «تمصر» كل جديد: تهضمه وتمثله وتفرزه كائنا مصريا صميما : الموجات الأجنبية ابتلعتها ومصرتها ، الرعاة إمتصتهم في قالبها الفيضي فصاروا زراعا مستقرين ، حتى الدين مصرته حين أخذت المسيحية وأخرجت منها نسختها الخاصة ، القبطية ، بعد أن لاءمت بينها وبين الديانة الفرعونية القديمة ، وحولتها إلى ديانة قومية ذاتية لا تكاد تعرف خارجها جغرافيا أو عرقيا إلا قليلا .(٢)

وكما يقول ويلسون مرة أخرى عن مصر القديمة : «داخل مصر كانت أشد الأفكار تباينا تتقبل بتسامح وتنسج معا فيما قد نعده نحن المحدثين كانعدام للنظام في تضارب فلسفي ولكنه كان للقدماء متكاملا .. كان طريق المصري هو أن يتقبل التجديدات وأن

---

(1) Hindus, p. 117

(٢) غربال ، ص ٧٣ .

يضمنها تفكيره ، دون نبذ القديم والبالي .. وإن القديم والجديد ليرقدان معا كلوحة سيريالية ما ، للشباب والشيخوخة على وجه واحد» (١). أو كما يذكر مورنتز Morenz «إن المصرى لا يكون مصريا إلا إذا تمسك بالقديم إلى جوار الجديد ، فيوائم بينهما أو يصل أحدهما بالآخر على الأقل . (٢)

هذا عن مصر القديمة ، أما اليوم فيقول فيدن «إن مصر لا تتجه وجهة فرنسية ولا لفانتية فى روحها . فالجزء الأكبر يظل دون أن يمس ، ومصر عازفة عن أن تكون أى شئ سوى مصر»(٣). إن ملكة الحد الأوسط هى - بوضوح فيما نأمل الآن - كلمة المفتاح والدليل فى شخصية مصر الحضارية وفى مواجهتها للجمع والتوفيق بين الماضى والحاضر ، بين المحلية والعالمية ، بين الأصالة والمعاصرة ، وبين التراث والاقتباس.

ويمكننا أن نختبر ملكة الحلول الوسطى والاتزان الحضارى فى مصر إذا قارنا ببعض أجزاء أخر من العالم العربى . فاليمن فى بعض نواح يشبه مصر . فهو المفتاح الآخر للبحر الأحمر ، ولذا يشارك بالموقع ، وإن يكن بدرجة أقل ، فى نفس الممر العالمى الحساس الذى قلبه مصر . ثم هو بالموضع قلعة جبلية منعزلة مغلقة تذكر ، وإن يكن على نطاق مكبر جدا ، بعزلة مصر الصحراوية الخفيفة . أى أن فى كل منهما تعارضا بدرجة أو بأخرى بين موقع مفتوح وموضع مغلق . ومع ذلك فقد أتى التكيف البشرى والتاريخى إزاء هذه المتناقضة فى كل منهما مختلفا تمام الاختلاف .

فمصر أخذت من انفساح الموقع الانطلاق الحضارى والتطور الخلاق ، ولم تأخذ من انغلاق الموضع إلا صلابة الشخصية الذاتية وربما كذلك التوطن السكانى الذى وصل إلى أقصاه فى الاستقرار وعدم الهجرة . أما اليمن فعلى العكس قد أخذ من الموضع الانطواء الحضارى والعزلة البدائية التى كادت تجعله إلى وقت قريب «دولة تبتية» متخلفة فى أكثر من معنى ، بينما لم يأخذ من الموقع إلا الانتشار والتشتت السكانى حيث أن الهجرة والانتشار ظاهرة مزمنة قديمة فى المجتمع اليمانى . قديما منذ سد مأرب حين تشتتوا

---

(1) Loc. cit ., p. 41.

(٢) حسين ذو الفقار صبرى ، «الحضارة المصرية إفريقية أم آسيوية» ، مجلة المجلة ، يناير ١٩٦٧ ، ص ١١.

(3) The land of Egypt, p. 21.

أيدى سبأ ، وحاليا حيث أصبح هناك «مهجر» يمنى حقيقى فى شرق إفريقيا وشمالها بل حتى فى بريطانيا وويلز .. الخ

ولقد يمكن أن نمد مقارنتنا بعد هذا إلى لبنان أيضا . فهنا كذلك موضع جبلى منعزل تاريخه الحماية والالتجاء ، ولكنه فى الوقت نفسه فى موقع بؤرى جدا يمثل مجمع المشرق العربى . وقد جاء التكيف البشرى هنا متطرفا جامحا بعض الشئ كرر من اليمن تشتته وهجرته بصورة مكبرة وصلت إلى حد الاقفار depopulation ، وكرر من مصر المرونة الحضارية ولكن أيضا فى مبالغة قد تصل إلى حد الاندفاع ، وبين الهجرة والانتشار من ناحية والتنافر الحضارى من الناحية الأخرى كاد يكون «دولة سويسرية» تنقصها الذاتية المتبلورة .

هكذا نجد فى المشرق العربى حالات ثلاثا من التعارض بين توجيه الموقع وتوجيه الموضع ، ولكن بينما هى تنتهى حضاريا فى اليمن إلى جمود وتدهور ، وفى لبنان إلى تميع وتهور ، تنتهى فى مصر إلى توازن وتطور . ولعل هذا يؤكد كيف أن شخصية مصر الكامنة هى دائما فى ملكة الحد الأوسط وفى عبقرية الحل الوسط وفى التوازن والاعتدال.

المجتمع والاعتدال

عن المجتمع ، أخيرا ، هناك إجماع شبه عام على أن الاعتدال ، بمعنى القصد والتوسط والبعد عن التطرف والجموح أى نقيض الراديكالية ، واحد من أبرز سمات المصرى العادى وخصائص المجتمع المصرى . فإلى حد بعيد ، مصر هى الاعتدال ، والاعتدال هو مصر ، والانسان المصرى معتدل المزاج بالطبع ، وطبيعته التوسط فى الأمور ، وخير الأمور عنده الوسط .. إلخ . ومن ثم أتى ذلك الانسجام الاجتماعى النادر ، أو الهارمونية الاجتماعية ، تلك الهارمونية المضمونة فى تقدير معلق مثل نيوبى ، «لأن هذه هى طبيعة الشعب المصرى».

وسواء كان هذا المزاج المعتدل من وحى البيئة المعتدلة والمناخ اللطيف أى النظرية البيئية - المزاجية كما يرى البعض ، أو كان ميراث تاريخ حضارى ألفى من التربية والتجربة - المرة أو الحرة لا يهم - أى النظرية البيئية - المكتسبة كما يصر البعض الآخر،

فإنه ينطوى فى الحالين وفى التحليل الأخير على عنصر بيئى أيا كان . والنظرية بذلك بيئية بدرجة أو بأخرى .

وبهذه الصفة ، وكنموذج شائع التعبير عنها ، راجع ذلك الرأى الذى سبق أن إقتبسناه بشئ من الاطالة عن الطبيعة المصرية شبه النائمة ، الرتيبة المسالمة جوا وسماء وصحراء ، والأرض الوادعة بلا زلازل ، مما طبع الناس على الوداعة والبشاشة ، ولكن أيضا على «الكسل والمحافظة على القديم» ... إلخ . (١)

أو خذ هذا الرأى أيضا : طبيعة البلاد المصرية «لم تظفر من التنويع بما يهيئ تمام الشعور بتغير أحوالها ، فالشتاء غير قارس ، والصيف مقبول والربيع والخريف معتدلان اعتدالا لا يثير النفوس ، ولا يحركها قدر ما يثير ويحرك التطرف» . ثم إن «المصرى بحكم عمله الزراعي رجل عملى صبور يبذر البذر وينتظر أشهرا فى عمل دائب قبل أن يجنى الثمر» ، وفى هذا الصبر والمثابرة مدعاة للقصد والتمهل . (٢) والبيئة الزراعية ، بعد رزقها يسير مضمون مما يعين على الاحساس بالطمأنينة والأمان .

وخلف هذا فإن النيل «قد وسم المصريين بطابع الوفاء ، والنيل قد علم المصريين الكفاح واليقظة والحذر والسهر وطول الصبر». وأخيرا ، وفوق هذا كله ، هناك «النيل وطبيعته التى صنع بها هذه الأرض ، وصنع بها الخلق المصرى والطبع المصرى والعقائد المصرية أيضا». (٣) النيل الذى «كما صنع الحياة فى مصر ، صنع العقلية المصرية والنفسية المصرية والخلق المصرى أيضا» . فالإنسان المصرى مثلا ، إنسان لطيف أنيس .. إنسان ابن طبيعته ... والطبيعة المصرية ليس فيها قسوة ... لا تعرف الزلازل والبراكين والعواصف ... حتى الصحراء المصرية فيها وداعة تبدد الوحشة . (٤)

وإذا كان لنا من تعليق على هذه الآراء ، فبديهى أنه لا يمكن إلا أن يكون للنيل طابع، طابع قوى ، على الطابع القومى للانسان المصرى ، إذا ما كانت هناك حقا طوابع قومية أو إذا كانت الطوابع القومية شيئا أكثر من مجرد انطباعات شخصية وإلى هذا المدى ، فلقد تبدو هذه النظرية أو تلك مجرد محاولة أكاديمية فى الأساس لتفسير انطباع

---

(١) راجع الجزء الثانى ، ص ٥٨٧.

(٢) سيد نوفل ، شعر الطبيعة فى الأدب العربى ، القاهرة ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٣) أحمد بدوى ، فى موكب الشمس ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ١٧.

(٤) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٢٨٥ ، شخصية مصر ، ص ٢٨.

شخصى أو شبه شخصى فى الغالب ، غير أن عليها مع ذلك يتوقف الكثير فى تقييم الشخصية المصرية والنظر إلى الانسان المصرى . فقد لا تكون حقيقة أو ظاهرة الاعتدال فى حد ذاتها قضية خلافية ، لكن تأويل مغزاها خلافى إلى أقصى حد ، وهو ما يضع المسألة برمتها فى الميزان .

الاعتدال فى الميزان

فالبعض يرى فى الاعتدال قمة ومجمل مزايا الشخصية المصرية ونقاط القوة فيها ، فهى عنده تعنى سلوكا متحضرا فى النهاية يقترب عادة من الوسط الذهبى بين الأضداد أو يجمع أحيانا بين التقرير والنقيض فى تركيب متزن أصيل وفى شخصية سوية متوازنة متكاملة وقور (١) . وعلى سبيل المثال، فحتى فى أقدم العصور لوحظ أن المصريين كانوا أقل قسوة من غيرهم بمقياس العصر . هذا بينما أن البعض الآخر ، إن لم ير فى الاعتدال جماع وجذر عيوب الشخصية المصرية ومكمن كل ضعف فيها ، فإنها فى نظره لا تلد إلا شخصية لا فقرية ضعيفة هشة ، باهتة هلامية لا شكل لها ولا قوام ، لا لون ولا طعم ، غير حاسمة أو قاطعة أو إيجابية ، بل سلبية مسالمة تواكلية ، سلسة سهلة التشكيل والانقياد .. الخ . وهكذا تتواجد وتتواجه دائما وجهتا نظر متعارضتان تماما فى تقدير الشخصية المصرية على كل مستوى وفى أى مجال ومن أيما زاوية نظرته إليها ، كما سنرى توا .

فى الاخلاقيات الجماعية

فإلى هذا الميل الجذرى - ولا نقول الغريزى - نحو الاعتدال ، يرد البعض ابتداء صفات الصبر والطيبة والرضا والقناعة أو القنوع مع الاصرار الدؤوب والتركيز على العمل والبناء فى الشخصية المصرية ، وهى الصفات التى يكاد يتفق عليها الطرفان ويعتبر الكثيرون أنها هى التى بنت صرح الحضارة المصرى المادى الباذخ عبر التاريخ ، كما أنها هى التى ضمنت استمرارا وبقاء الشعب الألفى فى وجه غزوات وغارات الاستعمار والحكم الأجنبى التى لا تنقطع . وواضح أن هذا الرأى رافد يصب فى فكرة البعض عن المصرى كصانع حضارة وكإنسان بناء فى الدرجة الأولى والتحليل الأخير. (٢)

(١) سيد عويس ، ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٢.

(٢) حسين فوزى ، سندباد مصرى ، ص ٤٧ ، ٥٣ .

من الزاوية العكسية ، لا ترى النظرية المضادة من معاني أو نتائج الاعتدال إلا صفات البساطة و الطيبة الساذجة وعدم التفتح والتطلع . أما روح السماحة وما يسمى دماثة الخلق المصرى فمسئولة عن كثير من السلبيات . فكما يقول كاتب معروف ، فإن التسامح «ينزلق أحيانا عندنا إلى التساهل ، والتساهل هو الوجه الممسوخ للتسامح» . (١).

وفى دراسة علمية حديثة لجامعة الاسكندرية عن إيجابيات وسلبيات الشخصية المصرية أن روح السماحة والدماثة المقولة ، على مزاياها ، تدهورت إلى عيوب عديدة وخطيرة كالسلبية والتواكل والغموض وتناقض القيم والقصور فى الادارة ثم التهاون واللامبالاة والتسيب . (٢) ولعل نتائج هذه الدراسة الجامعية المذكورة لا تنعكس ولا تترجم فى الواقع العملى كما تنعكس وتترجم فى الانهيار الأخلاقى والأدبى والمعنوى الذى تعيشه مصر اليوم بعد انهيارها المروع والمفجع سياسيا واقتصاديا وماديا على يد السبعينيات القاتلة .

روح السماحة والدماثة المقولة تلك هى أيضا المسئولة الأولى عن واحد من أخطر عيوب مصر وهى أنها تسمح للرجل العادى المتوسط بل «للرجل الصغير» بأكثر مما ينبغى وتفسح له مكانا أكبر مما يستحق ، الأمر الذى يؤدى – خاصة على مستوى النظام الحاكم حيث تحكم التفاهة حينئذ وتسود – يؤدى إلى الركود والتخلف وأحيانا العجز والفشل والاحباط .

فى الوقت نفسه ، كأنما لتضيف الاهانة إلى الجرح كما يقال ، ففى حين يتسع صدر مصر برحابة للرجل الصغير إلى القمىّ ، فإنها على العكس تضيق أشد الضيق بالرجل الممتاز، إذ لامكان له فى توسطها ووسطيتها ، وأفضل مكان له خارجها (تذكر نجاح المصريين مؤخرا فى المهجر) . فشرط النجاح والبقاء فى مصر أن تكون اتباعيا لا ابتداعيا ، تابعا لا رائدا ، محافظا لا ثوريا ، تقليديا لا مخالفا ، ومواليا لا معارضا. ولذلك فإن مصر ليست ولا يمكن أن تكون ثورية حقا ، وبالتالى غير خالقة ولا قائدة جدا .

---

(٢) ذكره عبد الحميد الكاتب ، قراءات ودراسات ، ص ٥٩.

(٣) أبحاث فى إعادة بناء الشخصية المصرية ، جامعة الأسكندرية ، ١٩٧٨ ، التقريران ١ ، ٢ .

مصر المعتدلة ، باختصار يعني ، هي للأسف الشديد عند النظرية بيئة طاردة لأبنائها الممتازين تلفظهم بانتظام وإحكام (بمثل ما أن المعارضة في مصر محكوم عليها بالاعدام سلفا كمسألة روتينية) - وللإمعات والتافهين طول البقاء .

وهكذا بينما يتكاثر الأقزام على رأسها ، أى رأس مصر ، ويقفزون على كتفها تتعثر أقدامها فى العمالقة وقد تطأهم وطئا . وهذا يفسر لماذا قل أن حكمها خيرة أبنائها ، الأمر الذى يفسر بدوره كثيرا من انحدارها التاريخى وسقوطها النهائى .. فقط «أنظر حولك» .

هذا عما يسمى بساطة التوسط وسماحة الاعتدال ، أما الرضا ، فإن الرضا بالقليل أساس التخلف ، والرضا بالواقع عجز عن تغيير الواقع وخضوع له . بالمثل صرفتنا القناعة عن الطموح الكبير ، فانصرفت طموحاتنا عن الحياة المجيدة إلى الحياة الجيدة على الأكثر ، وعن الحياة الجيدة إلى الحياة الجديدة على الأغلب ، بل وأحيانا عن الحياة الجديدة إلى الحياة المجردة ذاتها فحسب . هذا بينما أن القنوع هو زهد العاجز وفلسفة «الفضيلة عجز» وهو ضمان بالخنوع والخضوع . والصبر ، هو الآخر ، بديل عن الاصرار الطموح وتواكلية لا توكل وقعــود لا صمـــود . إنه تبرير للعجـــز وحلم بغير اقتدار .. ولا نضيف : حجة من ثم يأوى إليها اللئام .

من نتائج ذلك ، مثلا ، أن المصريين إذ تركوا الحكم والسيادة وكل «الأعمال المشرفة» كالحرب والسيطرة للأجانب ، راحوا يبررون ذلك «بزهدهم» فيها وانصرافهم إلى بناء الحضارة والعمل المنتج الدءوب ، ولكن الذى حدث بالفعل أنهم أصبحوا رعايا للرعاة بل عبيدا للأجنبى . ومن نتائج هذا كله وأمثاله أن مصر عموما لم تكن صانعة التاريخ أو سيدته دائما ، وإنما خامته فى كثير من الأحيان ، ولا نقول خادمته أو «سندريلاه» أحيانا .

فى الموقف الحضارى والسياسى

امتدادا للمناقشة المتعارضة ، فإن الاعتدال عند الفريق الأول ينتهى بالانسان المصرى إلى التوازن الصحى بين التيارات المتضاربة بعيدا عن التطرف والغلواء يمينا أو يسارا . الصين وفرنسا ، مثلا ، أشباه ونظائر جغرافية بقدر معلوم ، وفى مصر من كليهما مشابهات . ولكن مصر دائما تأخذ بالحد الأمثل والاعتدال الحميد فاستقرار

الأسرة الصينية وتوطدها ، مضرب الأمثال ، والذى حمى المجتمع الصينى على ضعفه من الخطر ، لمصر منه نصيب وفير ، لكن دون عبادة الأجداد والنسل والجمود الشديد الذى دمغ المجتمع الصينى وعقمه ، ولكن أيضا دون تفكك ولا نقول تحلل الأسرة أو انحلالية المجتمع فى فرنسا .

بالمقابل ، كذلك ، دون الانفعالية الحادة والروح الثورية المتمردة المتأصلة فى المجتمع الفرنسى ، أخذت مصر من فرنسا الاتزان النادر والبارع فى القاعدة المادية لبناء المجتمع نفسه بين الأساس الزراعى والأساس الصناعى وبين حياة الريف والحضر كما تتضح فى النسبة المئوية بدرجة التمدن . فإذاكان ذلك التوازن الشهير ومضرب الأمثال فى أوروبا هو من أبرز خصائص ومزايا فرنسا ، فإن مصر المعاصرة تحاول هى الأخرى أن توفق بين الحضارتين الزراعية والصناعية وبين الريف والمدن فى معادلة متوسطة أقرب إلى التكافؤ والتقارب.

حتى فى المواقف السياسية الخارجية وعلاقات السياسة الدولية ، ورغم التأرجح والتقلب تباعا وعلى التعاقب بين الغرب ثم الشرق ثم الغرب ثانية ، فإن مصر الحديثة والمعاصرة كانت أميل بطبعها دائما إلى الحياد الإيجابى وعدم الانحياز . بالمثل تجاه قضية الانفتاح والانغلاق ، فلا هى تطرفت فى الأخير إن صح أنه كان على الاطلاق ، ولا هى عادت تقبل بالافراط فى الأول إن جاز أن يبقى على الاطلاق.

حتى إزاء القضايا الوطنية والقومية الكبرى والاساسية ، نجد الاعتدال المصرى بجنح بها نحو القصد والترفق بعيدا عن الجموح أو الجنوح . ففى وجه ثنائية الفرعونية - العروبة يسود الاعتدال الذى يجمع بينهما دون تناقض ولا حرج . وفى صدد الوحدة العربية تنزع الغالبية الرشيدة إلى الحد الأوسط من الوحدة وهى الفيدرالية ، رافضة تماما انفصالية الوطنيين الاقليميين المنغلقين دعاة أو مدعيى الوطنية الشوفينية الشعوبية ، وفى الوقت نفسه دون أن تقتنع بتطرف غلاة الوحدويين الاندماجيين غير العمليين وغير الواقعيين .

عن الثورة والثورية

استكمالا للمناظرة ، فإن المصرى - يقول أنصار الاعتدال - قد يكون أميل بقدر أو بآخر إلى المحافظة الصحية ، ولكنه بالقدر نفسه بعيد عن الرجعية الجامدة المتحجرة

يمينا، وبأقصى قدر بعيد عن الثورية الجامحة الهدامة يسارا . ومن هنا فإن المصرى فى تقديرهم بعيد عن السلبية أو العجز أو الضعف بعده عن الدموية والعنف والعدوانية . ولذا فهو فى الخارج شعب محارب لكنه ليس معتديا ، فى رباط دائم دون أن يكون من بناة أو غلاة الامبراطورية .

بالمثل فى الداخل ، فلقد فشلت أو أفلست دائما كل الحركات أو الأحزاب القائمة على «الدروشة» أو تجييش الديماجوجية الدينية من جهة أو على الإلحاد أو محاربة الدين أو على الدعوات الهدامة من جهة أخرى كما أثبتت العقود الأخيرة . ومن الناحية الأخرى فإن التاريخ المصرى يخلو عموما من حمامات الدم ومن سفك الدماء ، رغم أنه حافل بالانتفاضات والثورات والفورات والهبات الشعبية العارمة .

و«ثورة» يوليو نفسها - يمضى الاعتداليون - «ثورة ولكنها بيضاء» . بل إن هذه الثورة نفسها ، أو على أية حال قبل نكستها وانهيارها ، تعد فى هذا الرأى رمزا وتعبيرا عن الاعتدال المصرى سواء كان ذلك سياسيا أو اجتماعيا . فلقد كانت على المستوى السياسى كما رأينا ثورة تحرير وطنية ضد - استعمارية ولكنها ليست ضد - قومية ، بل قومية بقدر ما هى وطنية . وعلى المستوى الاجتماعى فإنها فى رأيهم ثورة ضد - طبقية ولكنها ليست ثورة طبقة ضد الطبقات ، وهى اشتراكية ضد - رأسمالية ولكنها ليست ضد - ملكية (بكسر الميم).

ولا يتجسد اعتدال الثورة المصرية كما يتجسد بالمقارنة ، مرة أخرى ، مع الثورتين الفرنسية والروسية. من حيث الشكل : الثورة المصرية كحدث تاريخى أتت ثورة بيضاء أو قل خضراء بلون الوادى ، بعكس الثورتين الأخريين . من حيث الموضوع : أتت الثورة المصرية ثورة الاشتراكية بالمعنى الدقيق ، حيث كانت الفرنسية ثورة الرأسمالية والروسية ثورة الشيوعية . وشكلا وموضوعا ، إذا كانت الفرنسية هى «التقرير» ، والشيوعية هى «النقيض» ، وكانت كل منهما تجنح إلى التطرف إلى أقصى اليمين أو اليسار ، فإن الثورة المصرية هى بحق «التركيب» الذى يجمع بين محاسن كل منهما دون أضداد أى منهما ، ولا تعرف التطرف بل تقف فى الوسط.

شكلا وموضوعا إذن - ينتهى أنصار الثورة و / أو الاعتدال - الثورة المصرية نبت بيئى يعبر عن طبيعة الكركب المصرى من اعتدالية كامنة واتزان الحد الأوسط .

وبالمثل قدمت ما سميت «الاشتراكية الديموقراطية» بعد ذلك على أنها تجسيد للاعتدال المصرى وملكة الحد الأوسط ودليل على النزوع التلقائى إلى التوسط والتوازن (ولو أن المعروف والثابت أنها جاءت النقيض والنقض المطلق لسابقتها الاشتراكية الثورية – مجرد ملاحظة للتذكرة).

وعند هذا الحد يأتى دور يوليو فى ميزان التقييم عند نقاط نظرية الاعتدال المصرى ، فلئن كان أنصاره و / أو أنصار الاعتدال يرونه هكذا دليلا على الاعتدال المصرى ، فإنه فى هذه النظرية المضادة دليل بالدقة والامتياز على سلبية هذا الاعتدال ، فبغض النظر عن الرأى الذى يصمه بأنه محض انقلاب عسكرى بداية ونهاية ، أو أنه مزيج من (ووسط بين) الانقلاب والثورة ، أو أنه انقلاب ناجح وثورة فاشلة .. إلخ ، فإنه فى رأى الكثيرين والواقع العملى قد فشل فى النهاية ، وفشل لأنه لم يتحول إلى ثورة كاملة حقيقية بالمعنى الصحيح .

كذلك فإذا كانت مصر بعد فورة المد التقدمى الاشتراكى فى الستينيات قد ارتدت أو انتكست فيما بعد إلى ما يعده البعض كثيرا من المحافظة وقليلا من الرجعية إن لم يكن كثيرا من المحافظة وأكثر منه من الرجعية ، فإن هناك من يرد قائلا : بل عادت من أسف إلى طبيعتها : مجتمع طبقى رجعى بالطبع ، يتشنج من حين إلى حين فى محاولة تقدمية فاشلة ، ثم يعود إلى طبيعته الأصيلة وجلده الأصلى : الاعتدال اللافقرى والحلول الوسطى الهلامية أو الانهزامية .

ظـــل الصـــــورة

من هذا الخيط بالدقة ، فإن تلك الخصائص بعينيها ، وبحذافير مزاياها المقولة ، هى أشد ما تأخذ النظرية المضادة على اعتدال مصر ، وهى جوهر انتقادها للشخصية المصرية . فصحيح أن مصر فى المتوسط العام أقرب إلى المحافظة ، ولكنها – تقول هذه النظرية المضادة – المحافظة غير الصحية ، فالأغلب أنها تنتكس إلى الرجعية المتخلفة وتتردى فيها ، وقد تستنقع حتى تتعفن ، وتتخثر حتى تتحجر.

أما أنها أبعد شئ عن الثورية الجامحة المتطرفة ، فلا شئ – توافق النظرية – أقرب إلى الصحة من ذلك بالتأكيد . فدعوى الاعتدال تجعل الشعب المصرى تلقائيا شعبا غير ثورى بالطبع. ولكن هذا بالدقة فى نظر النظرية هو نقطة الضعف الكبرى فى كل كيان مصر والنقطية السوداء للأسف فى كل تاريخها ومصدر الخطر الأكبر على مستقبلها ، وذلك رغم كل ما يفلسفه ويزينه الفريق الآخر من منطق تبرير وتغرير باسم الأصالة والنظام والقيم الفلاحية .. إلخ

أما كيف كان الاعتدال آفة الشخصية المصرية فى الصميم وعلى وجه التعميم كما تذهب هذه النظرية ، فذلك أن المصرى فعلا صبور ولكنه قنوع أكثر مما ينبغى ، دءوب مثابر إلا أنه إيجابى أقل مما يجب ، واقعى جدا بدرجة تجعله مثاليا أقل من اللازم جدا ، مستقر إلى حد بعيد لكنه غير حركى بما فيه الكفاية ، محافظ بالتأكيد إلا أنه غير ثورى على الاطلاق ، طيب سمح الأخلاق حقا ودمث فعلا غير أنه بسيط غير طلعة محدود الأفق نوعا ، صلبٌ إلى حد معلوم ولكنه غير طموح جرئ مغامر بما فيه الكفاية ، بعيد بالفعل عن التعصب بيد أنه ليس قريبا بالقدر الصحيح من العصبية وقوة الشكيمة التى هى أساس الصلابة الوطنية ، وفى النتيجة النهائية أميل إلى الكم منه إلى الكيف ، يفضل الحياة على الحرية ، والبقاء على القيادة . باختصار شخصية غير مقتحمة غير متحدية أو متوثبة متفجرة وإن كانت معتدلة ، شخصية متوسطة ولكنها غير طليعية غير قيادية.

هذا عن الانسان المصرى كفرد ، أما عن المجتمع بعامة فإنه إنعكاس على المقياس الكبير أو تكبير مضخم لهذه الأبعاد والحدود بما فيها من نقص وقصور فالشعب المصرى طيب لابأس به أصلا كخامة ، إلا أنه – تتحفظ النظرية – طيب أكثر من اللازم ، طيب بدرجة ساذج أحيانا ، وساذج بدرجة عاجز نوعا ، وعاجز بدرجة مسالم نسبيا ، ومسالم بدرجة خاضع إلى حد ما .

من ثم ، وعلى الجملة ، نجد دور مصر فى الحضارة أكبر بالقطع من دورها فى القوة والامبراطورية . ومن هنا ، وليس من هناك ، كانت أول حضارة ، ولكن للأسف كانت

أيضا أطول مستعمرة . ومصر بهذا ما عاشت ولا بقيت آلاف السنين إلا لأنها قبلت بالحلول الوسطى مع السادة الغزاة مؤثرة البقـاء على الصـدام ولكن بثمن الخضوع ولا نقول العبودية .

أما في الختام ، فإن جماع هذا وذاك ومنتهاه أن هنا شعبا وسطا ، معتدلا مسالما ، متوسط القدرات والطموحات ، فظفر تاريخيا بالسبق والريادة ، ولكنه لم يظفر بعدها بالزعامة والقيادة ، بل وسرعان ما سقط في التبعية ، في الوقت الحالي فإنه يبدو وكأنه إنما يصلح للماضي والحضارة متوسطة ، غير أنه يبدو بالطبيعة متخلفا في حضارة عظمى حديثة . حتى على الجانب السياسي ، تكاد مصر تبدو منذ استقلت وكأنها قد فشلت في قيادة نفسها والمحافظة على هذا الاستقلال ، فضلا عن أنها فشلت بالتأكيد - وفاقد الشئ لا يعطيه - في أن تعطى العرب قيادة قوية مقتدرة ناجحة .

من فرط الاعتدال

فإذا ما انتقلنا من التشخيص إلى التفسير كما تطرحه النظرية ، فذلك لأن الاعتدال المصرى هو أساسا «تطرف في الاعتدال» ، وهو من ثم مرض خبيث ، بل ومن أخبث أمراض مصر ، وربما مقتلها البطئ المزمن على مر الزمن .فإذا كان التطرف في التطرف تدميرا وهدما وعدمية ، فإن التطرف في الاعتدال هو إفراط في السلبية . ومن هنا فإن بعض التطرف خير من بعض الاعتدال . فلقد يكون الاعتدال فضيلة ، ولكنه قد يكون أحيانا الفضيلة التي هي عجز . والمطلوب لمصر الآن هو «الاعتدال في الاعتدال» ، ولا علاج لها سوى جرعة محسوسة ولكنها محسوبة من التطرف المعتدل كمصل مضاد لاعتدالها المتطرف .

ما ينقص مصر إذن بالتحديد في هذه النظرية هو قدر معتدل من العنف وأكثر منه من العنفوان ، قدر من القوة وإرادة القوة بل وعبادة القوة ، سواء على مستوى الفرد أو الوطن ، سواء في الداخل أو في الخارج ، تضمن بل ترد لها جميعا الكرامة المفقودة والعزة الوطنية الضائعة والشعور بالانتماء والفخار والمجد القومي . فمصر لا يمكن أن

تكون كبرا بلا كبرياء ، وافتخارا وغرورا بالادعاء ، وادعاء بالزعامة دون قيادة .. إلخ .
فالعنف - الحميد - إذن ، العنف الثورى ، قليل منه يصلح الأمة ، كما أن كثيره يضرها .
ومن غيابه بالذات جاء ت السلبية الواضحة والمحزنة فى سجل مصر عبر التاريخ وعلى كل المستويات .

أبسط أعراض هذه السلبية ، بداية ، هو إهمالنا للموقع واستغلالنا إياه بطريقة سلبية وتركه مجالا للأجانب . منها كذلك غلبة الهجرة إلينا على الهجرة منا . عسكريا غلبنا الدفاع دائما على الهجوم ، وهو فى صراع القوة والصراع من أجل البقاء طموح متواضع وأضعف الإيمان ، دفعنا ثمنه سيادة الاستعمار على مصائرنا ومقدراتنا لألفى سنة . وباسم أننا شعب مسالم ، مازالت مصر لا تذهب إلى الحرب إلا إذا جاء ت الحرب إليها ، وقد تجنح إلى السلم حيث يجب وجوبا القتال . وهكذا ما أكثر ما تحول البحث عن السلام باسم العقل أو استجدائه باسم التحضر إلى التردى فى الاستسلام والاستخذاء والتفريط الوطنى والقومى . وما أكثر الأمثلة وأقربها .

هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فإن سلبية المواطن الفرد إزاء الحكم جعلت الحكومة هى كل شئ فى مصر والمواطن نفسه لا شئ ، فكانت مصر دائما هى حاكمها . وهذا أس وأصل الطغيان الفرعونى والاستبداد الشرقى المزمن حتى اليوم أكثر مما هو نتيجة له . فهو بفرط الاعتدال مواطن سلس ذلول ، بل رعية ومطية لينة ، لا يحسن إلا الرضوخ للحكم والحاكم ولا يجيد سوى نفاق السلطة والعبودية للقوة وما أسهل حينئذ أن يتحول من مواطن ذلول إلى عبد ذليل.

وفى قاموس النفاق ومرادفاته ، تحديدا وبالذات ، تطفح المكتبة المصرية الحديثة إلى حد مؤسف بل مؤس . المؤسف : أن النفاق إن لم يكن الوجه الأخر لأسود صفة وأسوأ سبة وهى الجبن ، فإنه تعبير عن انتهازية «الفهلوة» والوصولية الزاحفة . أما المؤسى ، فهو أنه عند الجميع بالاجماع نتيجة مباشرة للقهر والطغيان السياسى مباشرة ، وذلك منذ تحدث لطفى السيد فى «المنتخبات» عن «رذيلة الرياء » كوسيلة «نافعة فى البلاد

الاستبدادية» حيث «لا شئ يرضى السلطان إلا العبادة »، حتى أحمد أمين الذى وجد فى «قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية» ، فيضا من ألفاظ النفاق والملق و «المداراة» تتبع أسبابه إلى «كثرة ما يقع عليهم من ظلم الحكام والعسف بهم» .

على أن أغـرب مـا فـى الأمر كله بالتأكيد أن تعقد ، فى مصـر نفسهـا وفى قمة الثمانينيات من القرن العشرين بعد الميلاد ، ندوة رسمية وعلنية عن أزمة «النفاق المصرى والنفاق فى مصـر» (كذا) – شئ لم يسبق له مثيل تحت الشمس ! – لكنه حدث – وبدون جدوى مع ذلك .

المنتفعون بالاعتدال

لا غرابة إذن فى أن تكون السلطة و الحكم والنظام فى مصر دائما وأبدا هى أكبر دعاة الاعتدال المصرى المزعوم وأشد المهللين المحبذين المزيتين له ومحترفى التغنى المخادع الماكر به . ذلك لأن هذا الاعتدال المرضى ليس فقط ضمان البقاء المطلق لهم ، ولكن أيضا ضمان التسلط والسيطرة المطلقة . فمجتمع هذا النوع من الاعتدال العاجز هو مجتمع بلا صراع ، ومجتمع بلا صراع هو مجتمع من العبيد أو قطيع من الأقنان.

وإذا كان النظام الحاكم يباهى دائما بما يسميه «الاستقرار» فى المجتمع المصرى ، لاسيما فى مقابل عدم الاستقرار الذى يميز معظم الدول العربية الشقيقة ، فإن الحقيقة والواقع أن ذلك إنما هو استقرار الجسد الميت والجثة الهامدة . وإذا كان صحيحا أن بعض الدول العربية وغير العربية فى المنطقة تعانى فعلا من عدم الاستقرار ، فإن ما تعانى منه مصر حقيقة إنما هو فرط الاستقرار .

فى الوقت نفسه ، فبقدر ما كان النظام الحاكم يزين ويمجد فضيلة الاعتدال المقول هذا ، كان ولايزال يشوه ويندد ويدين أدنى علامة أو بادرة من اليقظة والوعى والفهم أو أوهى اختلاجة من التحرك والعنف الثورى من جانب الشعب المخدوع المقهور ، وكان أبدا يرفع شعار محاربة العنف ويصمه زورا وبهتانا بالارهاب البشع والفوضى والتمرد .. إلخ. وعلى سبيل المثال ، فكل انتفاضة شعبية هى «انتفاضة حرامية» (هل تذكر؟!) .

ولا غـرابة فى هذا كله بالطبع ، فـإنما هو الوجـه الآخـر المكمل لفـضـيلة – رذيلة الاعتدال . غير أن الحقيقة أن ما تصمه السلطة بخطر التطرف والعنف ليس إلا دفاع الشعب الطبيعى عن نفسه ضد ديكتاتوريتها الباطشة الكابتة ، مثلما هو رد فعل المجتمع الصحى ضد تطرفها هى فى الاعتدال السلبى والاستسلامى العاجز المريض .

على أن أغرب ما فى الأمر حقـا أن الذى كان يمارس العنف فعلا بأبشع صوره من دموية وتعـذيب وإرهاب إنما هو الحكم نفسـه والحاكم وحده ، وذلك على الشعب تحديدا ، وذلك أيضا كأمر يومى وكروتين عـادى طوال التاريخ . فالشكل الوحيد للعنف «الشرعى» فى مصـر كان عبر التاريخ وحتى اللحظة هو الاستبداد والطغيان والبطش الحاكم . قلب مروع – أليس كذلك ؟ – للحقيقة والحق ، ولكنه منطقى مع ذلك مع منطق الغاب وشريعة الظفر والناب.

على أية حال ، فإن من هنا جميعا ، من الاعتدال المريض العاجز ومن غياب العنف الثورى الصحى ، كانت أزمة الديموقراطية المتوطنة فى مصر ، بل كان إزمان الديكتاتورية بها ، بل وأسوأ أنواع الديكتاتورية لأنها أشدها عجزا وفشلا وتفاهة بقدر ما هى أشدها ضراوة واستماتة وأنانية واستكبارا . وكما رأينا ، لم يحدث أن قامت أو نجحت ثورة شعبية فى مصر ، ولا حدث أن أسقط الشعب النظام الحاكم أو فرض الحاكم قط .

مأساة الحل الوسط

أخيرا ، وعلى الجملة ، يرى نقاد مبدأ الاعتدال المقول أن مصر إذا كانت تعيش باستمرار تقريبا فى أزمات مستمرة متعاقبة أو متراكمة ، فإن المأساة الحقيقية فى ذلك أنها لا تأخذ فى وجه هذه الأزمات الحل الجذرى الراديكالى قط وإنما الحل الوسط المعتدل، أى المهدئات والمسكنات المؤقتة . والنتيجة أن الأزمة تتفاقم وتتراكم أكثر . ولكن مرة أخرى تهرب مصر من الحل الجذرى إلى حل وسط جديد ، وهكذا .

بعبارة أخرى ، مأساة مصر فى هذه النظرية هى الاعتدال ، فلا هى تنهار قط ،

ولا هى تثور أبدا ، ولا هى تموت أبدا ، ولا هى تعيش تماما إنما هى فى وجه الأزمات والضربات المتلاحقة تظل فقط تنحدر ، تتدهور ، تطفو وتتعثر ، دون حسم أو مواجهة حاسمة تقطع الموت بالحياة أو حتى الحياة بالموت ، منزلقة أثناء هذا كله من القوة إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكم وأخيرا من القمة إلى القاع .

بل ولعلها ما عاشت آلاف السنين دون أن تموت إلا أنها استبدلت المرض المزمن بحياة الصحة وحيوية الحياة ، أى استبدلت طول العمر والحياة الطويلة بالقوة والحياة العزيزة الكريمة . وهو ما يسميه البعض «معجزة العجز» ، وما دعاهم إلى القول بأنه إن كان ثمة «معجزة مصرية» فى التاريخ فهى معجزة العجز تلك .

آية ذلك أن مصر ، بعد أن فقدت مكانتها فى الصدارة وعلى القمة فى العصور الفرعونية القديمة ، تحول تاريخها كله تقريبا إلى خط واحد متصل من التراجع والهبوط والنزول حتى بلغت الحضيض اليوم بالتحديد حين تم السقوط العظيم . أما سبب ذلك فيتلخص فى أن السبق الحضارى والسياسى إن كان ميزة المجتمع المصرى على غيره نتيجة البيئة المشجعة والوفرة والغنى ، فإن عيوب المجتمع المصرى بالنسبة إلى غيره هى بكل بساطة أيضا عيوب وأمراض الحضارة ، كما أن هذه العيوب والأمراض تتناسب مباشرة مع طول المدى الحضارى ، وذلك نتيجة الخوف من المغامرة والمخاطرة بفقدان تلك المكاسب الابتدائية المكتسبة والحرص المفرط على المحافظة السلبية عليها بالتضحية أحيانا بالعزة والكرامة أو الحرية والايجابية .. إلخ

غير أن النتيجة النهائية لهذا الانحسار المستمر المساوم أبدا وصفقات التراجع إلى ما لانهاية – تمضى النظرية – هى أننا سنصل يوما ما إلى نقطة الانكسار بعد الالتواء ، وبدل المرونة سيحدث التصادم ، ومحل المهدئات ستحل الجراحة ، أى سنصل إلى نقطة اللاعودة إلى الحل الوسط ، وعندئذ سيفرض الحل الجذرى الراديكالى نفسه فرضا ، ولكن بعد أن يكون المستوى العام قد تدنى إلى الحضيض ، والكيف قد تدهور إلى مجرد كم والمجد إلى محض تاريخ . وذلك هو الثمن الفادح للاعتدال .

من هنا فإن ما تحتاجه مصر أساسا إنما هو ثورة نفسية ، بمعنى ثورة على نفسها أولا ، وعلى نفسيتها ثانيا (تذكر الآية المباشرة . «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم») . مطلوب ، يعنى ، تغيير جذرى فى العقلية والمثل وإيديولوجية الحياة قبل أى تغيير حقيقى فى حياتها وكيانها ومصيرها . فهذا لايسبق ذلك ، ولكنه يترتب عليه . ثورة فى الشخصية المصرية وعلى الشخصية المصرية .. ذلك هو الشرط المسبق لتغيير شخصية مصر وكيان مصر ومستقبل مصر.

لو لم أكن مصريا

تلك إذن بعض الجوانب المتعارضة والتفسيرات المتناقضة للاعتدال كخاصية فى الشخصية المصرية ، بما لها وما عليها ، وكما تبدو من وجهتى نظر على طرفى نقيض تماما . ومن الواضح ، فى الختام ، أن هذه الخاصية هى موضوعيا سلاح ذو حدين على أقل تقدير . كذلك فهى برمتها أدخل ، مرة أخرى ، فى باب القيم الأخلاقية والتقييمات الشخصية ، التى إن لم تكن أصلا غير علمية تماما ، فلسوف تظل دائما مثارا للجدل ومفتوحة للمناقشة . وفى كل الاحوال ، فلعلها تكون من أبرز الأمثلة والأدلة على الرأى القائل بأننا نحب أحيانا أن نفتخر ونتباهى وطنيا ببعض عيوبنا وأن نصورها أو نتصورها كفضائل ومزايا ، صح هذا الرأى أو لم يصح وحق هذا الفخر أو لم يحق .

فى الوقت نفسه فليس لمصرى ، فيما نرى وكما نستطيع الآن أن نستخلص ، أن يخجل مهما يكن من مصريته ، وإن حق له أن يتطلع إلى تغييرها إلى الأحسن ، إن لم يستطع بيده فبلسانه ، ولا أن يتبرأ منها بالطبع ، وإنما عليه أن يبرأ من عيوبها إن لم يكن فى غيره ففى نفسه . وإذا كان يقال عن بعض البلاد أحيانا إن أبناءها خير منها أو إنها خير من أبنائها ، فلعلنا لا نستطيع أن نقول بحزم إن مصر خير من المصريين كما يذهب الكثيرون أو العكس كما يذهب الباقون ، ولا ما إذا كانت شخصية مصر خيرا جدا من الشخصية المصرية أو العكس .

لا ، وليس صحيحا بالضبط ما يغمز به البعض أحيانا من أن خير ما فى المصريين أنهم يملكون مصر ، بينما أن أضعف ما فى مصر هو المصريون (!) . الأقرب إلى الصحة أن الطرفين على حد سواء ، مصر والمصريين ، الوطن والشعب ، كانا غالبا على

مستوى واحد متناسب ، متواكبين فى توازن معقول ، وكان المصريون فى الأعم الأغلب يرتفعون إلى مستوى مصر ومتطلباتها ، ومصر بدورها ومن جانبها لم تقصر قط دون حاجات المصريين وتطلعاتهم وقدراتهم.

وإذا كان بعض المصريين ، فضلا عن غير المصريين بالطبع ، لا يرى مبررا قويا ومقنعا لأن يردد مع مصطفى كامل مقولته الشهيرة «لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا» ، فليس هناك مبرر بالتأكيد لأن يقول «لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا». ولعله فى هذا السياق أن تساءل بعض المثقفين المصريين عما أعجب مصطفى كامل من الصفات «فحرص على أن يختار مرة أخرى أن يكون مصريا ، بعد أن وجد نفسه مصريا» . ثم أردف التساؤل مفسرا أكثر مما يبدو مستفسرا : «هل هو هذا الهدوء؟ هذا الاستسلام ، هذا التواكل ، هذه الطيبة .. هذه السذاجة ؟ هل أعجبه من المصريين أنهم يحبون الكلام والخطب والهتافات والشعارات مثل : لو لم أكن مصريا .. إلخ ؟» . (١)

والتساؤل لا شك مفهوم موضوعيا ، مثلما هو مشروع وطنيا . غير أنه إن شق على بعض المصريين الوطنيين الممتازين اليوم ، فى ظل وظلال انحدار مصر وشخصية مصر والشخصية المصرية مؤخرا وبخاصة فى سنوات الانهيار البائسة الرديئة الأخيرة ، إن شق عليهم أن يقدموا اشتراكهم فى مقولة مصطفى كامل الرومانسية الخام ، فليس لهم بالمقابل أن ينقضوها نصا ، وإنما عليهم أن يقولوا «لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا جديدا» . وذلك أدنى إلى التوسط والاعتدال ، دون أن يقع منهما فى الوقت نفسه تحت خط الصفر أو خط الزوال .

---

(١) الأهرام ، ١٧ - ٤ - ١٩٨٣ ، ص ١٦.

الفصل الثانى والأربعون
الاستمراريـــــة والانقطـــاع

لعل أنسب مكان لهذه الخاصية المتأصلة فى الشخصية المصرية ، الاستمرارية ونقيضها أو قرينها الانقطاع ، هو نهاية المطاف أو قريبا منها ، لأنها صفة مشتركة بين كل جوانب الشخصية الأخرى . فما من كاتب تعرض لتاريخ مصر أو حضارتها دون أن يصر فى إلحاح على عنصر الاستمرارية فى كل مقوماتها ومقدراتها ، ابتداء من الأرض إلى الناس ، ومن الجنس إلى الاقتصاد ، ومن أعلى النظم السياسية والاجتماعية إلى أصغر دقائق وتفاصيل العادات والتقاليد اليومية بل والأمثال والمأثورات الشعبية .. إلخ . وبغير حكم مسبق ، فإن المهم هو مدى صحة تلك المقولة الأساسية ، إلى أى حد بالدقة تذهب هذه الاستمرارية ، وعند أى نقطة بالضبط يظهر نقيضها الانقطاع .

ولكى نضع معادلة الاستمرارية – الانقطاع فى ميزانها الصحيح ونقيّمها ونقيمُها على نصابها الدقيق ، لابد أن ندرك أولا أنها على بساطتها الأولية والأساسية معادلة مركبة معقدة متعددة الحدود والأطراف تحت السطح وعند التفصيل . فهى إذ تشمل الأرض والناس ابتداء ، فإنها تضم النواحى المادية واللامادية جميعا وعلى حد سواء . وهى إذ تضم الجوانب المادية واللامادية ، فإنما تطوى الحضارة والثقافة معا وعلى السواء، الأولى للأولى والثانية للثانية ، وأعنى الحضارة للماديات والثقافة للاماديات .

أيضا ، إذا كان لنا أن نستبق التحليل بقليل ، فإن لنا أن نضيف أن الاستمرارية تتركز خصوصا فى النواحى المادية سواء من الأرض أو الناس بينما أن الانقطاع ألصق بالجوانب اللامادية . بصيغة أخرى أكثر تحديدا ووضوحا ، الاستمرارية للحضارة أساسا، والانقطاع للثقافة بالأساس.

فإذا ما انثنينا لنستعرض شريط تاريخ مصر الطويل الحافل الزاخر استعراضا شاملا محلقا من هذا المنظور ، فلعل أكبر وأخطر نقط التحول وعلامات التطور التى تبرز فيه تنحصر فى أربع أساسية . أولاها بالطبع اكتشاف الزراعة وبدء الحضارة نفسها فى فجر التاريخ ، وثانيتها تتأخر طويلا جدا إلى الاسلام والتعريب وقد تلى بعد فترة قصيرة نسبيا نقطة تحول التجارة إلى طريق الرأس ، إلى أن نصل أخيرا إلى الحضارة الغربية

الحديثة ودخولها على النحو الذى نعيشه ونعرفه اليوم لا كأكبر وأوقع حقيقة فى واقع وصميم حيـاتنا المعاصرة ولكـن أيضا كأخطر وأعمق انقطاعة فى تاريخنا ووجودنا جميعا .

كل واحدة من هذه الرباعية كانت إذن انقلابا كاملا وانقطاعا جوهريا ثوريا مثيرا ومؤثرا . ومن مجموعـها نحـصل بطريـقة ما على نـوع من التطـور بطريق الثورة «evolution by revolution» . ولكن ، بالمقابل ، ففى ظل الترامى الشديد للوراء التاريخى لمصر ، فلقد تبدو تلك الثورات فى مجملها غير متعارضـة مع الاستمرارية العامة . وهناك إذن فى مـعنى مـا «ثورة بطريق التطور evolution by revolution» وفيما بين هاتين المعادلتين العريضتين جدا يستقطب تاريخ مصر العام بصفة عامة .

ولكن فيما عدا هذا فإن أطراف تلك الرباعية الثورية تختلف كثيرا فيما بينها قوة ووزنا . فلقد تكون أولاها وهى بدء الزراعة والحضـارة أشدها خطرا فى تاريخ مصـر المادى والحضارى ، إلا أنها فى مجال المقارنة وميزان الحساب يحسن أن تستبعد من بين تلك العلاقات الفارقة باعتبارها نقطة ابتداء لاتقاس إلى ما قبلها أو هى قاعدة الأسـاس أى الأصل والأساس جميعا fons et origo .

بالمثل ، فلعل تحول التجارة لا يعد تحولا جذريا على مستوى الوجود والكيان حيث لم يكن تغييرا بقدر ما كان هبوطا وانحدارا . والواقع أنه لا يقارن ولا يقف على نفس مستوى العلامات الأخرى الثلاث، ولعله أدنى أن يقارن بضياع البرارى فى الداخل إن لم يكن أدنى منه . لذا يحسن استبعاده هو الآخر من القياس أو السياق .

أما الانقلاب الحضارى الحديث والمعاصر فلقد يراه البعض أخطر عملية انقطاع حضارى فى تاريخ مصر إطلاقا . ولعله كذلك بالترجيح ، بل إنه لكذلك بالتأكيد، إلا أننا ينبغى أن نذكر على الفور أن هذا لم يكن مقصورا على مصر أو بضع حالات غيرها ، بل أتى ظاهرة عالمية معدية . فالحضارة الغربية الحديثة كطارئ حادث جدا تعد بالفعل أول حضارة عالمية فى التاريخ .

بهذا فإنها لا تخص مصر خصيصا وتحديدا ، بحيث قد يجوز لنا أن نقتطعها من شريط الزمن ، فتتبقى لنا حينئذ وبدون تناقض استمرارية نادرة فى الحضارة المادية عبر

لقطاع الأكبر من التاريخ المصرى تترامى وتغطى ما بين بدء الزراعة والحضارة الفرعونية وما بين قدوم الحضارة الغربية الحديثة .

بهذا أيضا لا يتبقى لنا من العلامات الأعلام بين المتغيرات الجذرية فى تاريخنا سوى انقلاب الاسلام والتعريب الذى من بعده أصبحت مصر جزءا لا يتجزأ من العالم العربى وعاشت غالبا إقليما أو رأسا فى دولته السياسية وفى ظل وحدته القومية . وواضح أننا مهما قلنا فلن نستطيع أن نبالغ فى القطع بأن مركب الاسلام - التعريب كان أخطر انقطاع فى تاريخ مصر حيث انتقلت به من الفرعونية إلى العروبة .

ولكن من البديهى فى الوقت نفسه أن التعريب والاسلام هو انقطاع ثقافى فقط ، أى ينصرف إلى النواحى اللامادية وحدها ، أى الثقافة بمعناها المحدد ، أما النواحى المادية ، أى الحضارية عموما ، وخاصة قاعدتها الأساسية الزراعة ، فقد استمرت كما هى فرعونية الهيكل والبناء حتى مجئ الحضارة الغربية الحديثة فى القرن الماضى .

وعلى هذا فإذا كنا نقول مثلا إن بريطانيا تمتاز عموما بالاستمرارية السياسية والانقطاع الاجتماعى ، بينما تمتاز فرنسا على العكس بالاستمرارية الاجتماعية والانقطاع السياسى (١) ، فإن لنا أن نقول إن مصر تمتاز تاريخيا بالاستمرارية فى الحضارة المادية وبالانقطاع فى الحضارة اللامادية . أو بصفة أخرى وأوضح ، يتلخص جوهر الموقف فى معادلة أساسية هى : استمرارية حضارية وانقطاع ثقافى .

غير أن هذه المعادلة لا تنتهى عند هذا الحد ، أو هى إن شئت تنتهى عند هذا الحد ، بمعنى أنها تنقلب بعده رأسا على عقب وإلى النقيض المطلق منذ دخول الحضارة الغربية الحديثة . ذلك أن تلك المعادلة القديمة إنما تصدق بطبيعة الحال على الماضى منذ بدايته الأولى حتى بداية العصر الحديث وقدوم الحضارة الغربية . أما بعد ذلك ، أى الآن فى مصر الحديثة والمعاصرة ، فكما فى سائر بلاد الدنيا بلا استثناء حدث أخطر وأعمق انقطاع حضارى فى تاريخنا حيث دخلت مصر الحضارة الغربية الحديثة مع الداخلين ليشارك الجميع فى حضارة واحدة لأول مرة هى الحضارة الغربية العالمية التى دشنها ونشرها الغرب .

وفى الوقت نفسه فإن هذا الانقطاع الجذرى إنما اقتصر بالطبع على النواحى

(1) H. J. Fleure, ed., Le personnalite geographique de la France, La Blache, Lond., 1946, p. xv.

المادية أو الحضارة ، بعيدا تماما عن النواحي اللامادية أو الثقافة كما تتمثل في العربية والعروبة والكيان والتراث العربي فضلا عن الدين والعقيدة .. إلخ . وهكذا بعد أن كانت المعادلة «الألفية» القديمة هي الاستمرارية الحضارية (الزراعة و الفرعونية) والانقطاع الثقافي (التعريب والاسلام) ، أصبحت المعادلة «القرنية» الجديدة منذ القرن الماضي هي الاستمرارية الثقافية (العروبة والاسلام) والانقطاع الحضاري (التغريب والأوربة) .

وبهذا وذاك تصبح لدينا معادلتان أساسيتان لمرحلتين أساسيتين في تاريخ مصر ، كل منهما على طرف النقيض من الاخرى ، والجمع بينهما يعطينا ثنائيتي الفرعونية - العروبة على الجانب الثقافي القومي والأصالة - المعاصرة على الجانب الحضاري المادي ، ولكن عدم التفرقة بينهما في دراسة مصر المتغيرة أو متغيرات مصر يمكن أن يؤدي إلى أحكام خاطئة وخلط في الصميم . من ثم فهذه المفاتيح الأولية نبدأ دراستنا هنا بالماضي أولا وبالاستمرارية منطقيا .

الاستمرارية

ولعل خير ما نفعل لتقصي واختبار قاعدة الاستمرارية هو أن نتتبع مظاهرها ودلائلها في مختلف الجوانب الطبيعية والبشرية جانبا جانبا على التوالي ، وبذلك نحدد الثوابت والمتغيرات في كل منها تباعا . ولقد أتيح لنا بالفعل أن نتعرف على كثير منها خلال فصول الكتاب السابقة ، وليس علينا هنا إلا أن نجمع بينها ونفصل فيها القول لنصل منها إلى القول الفصل في بؤرة واحدة مركزة . وفي تصنيف هذه الجوانب يحسن أن نبدأ بمظاهر الأرض الطبيعية أولا ، تلك التي قد تحملنا بعيدا بعض الشئ بعض الوقت عن معادلاتنا الأساسية السابقة بمبناها الحضاري ، غير أنها قاعدة الأساس منهجيا ، ومنها على أية حال نتقدم منطقيا إلى اللاندسكيب الحضاري والسكن والمسكن ، ثم من هذه إلى الاقتصاد وخاصة الزراعة ، إلى أن نختتم أخيرا بالجوانب البشرية المباشرة كالنظم السياسية والاجتماعية والحياة اليومية .

مظاهر الاستمرارية الطبيعية في الأرض

فإذا نظرنا إلى مصر أولا ، فسنجد أن رقعتها الثانية المحددة تقريبا لم تتعرض

لتغيرات أو تقلصات مثيرة خلال العصور التاريخية . فالمنطقة ، منطقة الوادى ، نهرية أساسا وليست سيسمية بأى درجة تذكر . ولذا لم تعرف أى تغيرات نكبائية أو فجائية مما قد يصيب المناطق البركانية أو الزلزالية مثلا . وقصارى ما تعرضت له من مظاهر تغير السطح يقتصر على الحافة الساحلية ، كمجرد مماس ، حيث حدثت بعض عمليات انخفاض فى قطاعات معينة ، خاصة فى العصور الوسطى ، اتسعت أو انكمشت بعدها بعض البحيرات الشمالية ، لكن دون أن تتغير الطبيعة الجغرافية الأساسية المحلية .

وخلف الساحل أيضا تعرضت أرض الشمال إلى كارثة نشأة نطاق البرارى الملحية القلوية ، فانتقل من المعمور إلى اللامعمور ، أو إرتد إلى نطاق المستنقعات البرية الذى كانه فى عصور ما قبل التاريخ . على أن هذا التغير قد لا يكون مسئولية الطبيعة ، وإنما نتيجة لأعمال (أو إهمال) الانسان ، أو لعله الاثنان معا .

وفيما عدا هذا ، فعلى الأطراف أيضا ، أطراف الوادى الصحراوية ، كانت تحدث تغيرات مستمرة من زحف الصحراء أو توسع الأرض السوداء ، أى كمظهر من مظاهر الصراع الطبيعى بين الرمل والطين ، غير أنها كانت كقاعدة تغيرات محلية بحتة ، وطفيفة هامشية عند ذلك .

أما فى قلب الوادى فليس ثمة إلا تغيرات الارساب والتعرية النهرية العادية المستمرة والدءوب فى مجرى النيل وعلى جانبيه ، وهذه أيضا طفيفة مثلما هى بطيئة ، ولعل أبرزها هو زحف رأس الدلتا الهادئ إلى أسفل ونحو الشمال .

وحتى إذا نظرنا إلى شبكة ترعنا الكثيفة المعاصرة ، فليس من العسير أن نتعرف فيها على أجزاء وقطاعات من أصل قديم ، فكثير من فروع الدلتا القديمة ، سواء كانت سبعة كما يقول هيرودوت وسترابو أو تسعة كما يقول بطليموس ، إذا كانت قد اندثرت كفروع طبيعية فقد تحولت إلى ترع للرى يمكن بسهولة تحديد مساراتها ومجاريها فى ترع اليوم . ومن الممكن أن نرسم خريطة واحدة متعددة الألوان لمجارى الدلتا تحدد بكل تفصيل القطاعات القديمة والحديثة فيها كل بلون معين ، وفيها سنجد الألوان المشتركة هى القاعدة السائدة أكثر منها الاستثناء العابر .

وإذا نحن اعتبرنا اللاندسكيب الطبيعى على العموم فيمكننا أن نقول – مع وهيبة – إن التطورات فى جغرافية مصر الطبيعية تمضى بطيئة متثاقلة . كما أن التغيرات التى

طرأت على إستغلال الأرض وعلى حياة الناس «ربما لم تمس جوهر الأشياء» (١) . مثلا ، سطح الأرض ، وجه مصر نفسه ، لم يكد هو الآخر يعرف تغيرا أساسيا أو محسوسا في شكلها ومظهره العام عبر تاريخه الألفي الأخير . فالمنطقة بلا غطاء نباتي طبيعي مذكور كما نعرف ، فلم تتعرض لما تعرضت له مناطق أخرى كثيرة كعملية إزالة الغابات التاريخية ولاعرفت مشكلة تعرية التربة وغير ذلك مماكان له أكبر الأثر في تغيير طبيعة وشكل الحياة في تلك المناطق .

عن المنـــاخ

هل تغير مناخ مصر ؟ هل تغير ، يعني ، عبر العصور التاريخية وماقبل التاريخ ، أي بعد وبعيدا عن تغيره المحقق في البلايستوسين والعصر المطير ؟ أم أنه يبدى من الاستمرارية مايسير بالموازاة والموازنة مع أرض مصر ؟ إن المناخ تغير في العصور التاريخية ، قضية أثيرت في مصر مثلما أثيرت في كثير من بلاد العالم وعلى مستوى العالم نفسه . وتنقسم أدلة التغير عادة إلى قسمين : وثائقية تشمل رسوم الأقدمين وكتابات المؤرخين القدماء بما في ذلك تقاويم وسجلات فيضان النيل ، ثم طبيعية تشمل شواهد التكوينات الچيولوچية والتربة وآثار النبات والحيوان .

غير أن المشكلة أن التاريخ بطبيعته «هوائي» حول قلب على مستوى الأحوال العادية نفسها ، ويندر أن يكرر نفسه بحذافيره في عامين متتالين يوما بيوم حتى وإن أتى الفارق طفيفا للغاية . ومن ثم فهو بالضرورة نظام متغير ، سواء بصفة جارية وعشوائية بلا نظام دورى أو فترى غامض ، سواء على المدى القصير أو الطويل .. إلخ . وفي أغلب الاحوال فإن هذه التغيرات ونتائجها قد تكون طفيفة بدرجة غير حاسمة أو قاطعة . من هنا يمكن أن تخضع شهادات وشواهد الماضي للتفسير المتناقض .

والغالب في هذه الحالة أن النتائج والمظاهر التي يردها البعض إلى المناخ ، يردها البعض الأخر إلي العوامل البشرية والتاريخية البحتة كالحرب والحكم والادارة واستغلال الأرض . ومن هنا كانت القضية دائما خلافية ، وكانت هناك دائما مدرستان : المؤيدون

---

(١) دراسات في جغرافية مصر التاريخية : المقدمة .

والمنكرون . وفي مصر تضم مدرسة التغير ، ضمن آخرين حزين ومرى وبوتزر ، كما تغطي نظرية التغير عصور ما قبل الأسرات والفرعونية والكلاسيكية والعصور الوسطى .

قبل التاريخ

عن العصر الحجرى الحديث وما قبل الأسرات ، فإن مما يشير إلى مطر غزير (نسبيا) وجود طبقة أو طبقات رقيقة من الحصى والرمال الخشنة فى مواضع حلات الحفائر إذ لا ترسب مثلها سوى التعرية المائية الغطائية sheetflooding كالسيول أو الأودية . مثل هذه الطبقة نجدها فى مرمدة فوق طبقات السكنى النيوليثية الأولى ، وكذلك فى المعادى فى فترة ما بعد جرزه ، ثم فى الفيوم فى عصر ما قبل الأسرات ، بينما عثر فى أرمنت على طبقة من رواسب الأودية الدقيقة فوق طبقات سكنى البدارى .

ومن هذه الشواهد يستنتج بوتزر حدوث فترة مطر ثانوية أو نسبية subpluvial فيما بين سنتى ٥٠٠٠ ، ٢٣٥٠ ق . م تخللتها عدة ذبذبات مناخية أكثر ثانوية ويبدو أن هذه الفترة إرتبطت بقدر من الدفء أو الحرارة الاضافية ، بدليل وجود بقايا لأحياء مدارية فى بعض المواقع فى الدلتا والفيوم . وفى الاتجاه نفسه تشير آثار التعرية المائية النشطة فى مرتفعات جنوب الصحراء الغربية . فإذا صح هذا لكانت هذه الفترة الرطبة الدافئة فى مصر مناظرة ومعاصرة للفترة الأطلنطية فى أوروبا Atlantic phase .

على أن الجفاف عاد من جديد كما كان الحال قبل سنة ٥٠٠٠ ق . م وذلك فى عصر الدولة القديمة ، بدليل غزو الكثبان الرملية لوادى النيل فى مصر الوسطى ، كما أن أقوال إيبوير فى الأسرة التاسعة حوالى ٢١٠٠ ق . م يمكن أن تشير إلى غزو الرمال حيث يصيح «لقد أصبحت مصر العليا صحراء» .

من الأدلة الهامة أيضا رسوم الكهوف القديمة فى الصحراء الشرقية والجلف والعوينات . فكلها تدور حول حيوانات سافانية مدارية حارة كالفيل والخرتيت والغزال والنعام في الصحراء الشرقية والزراف فى الجلف - العوينات ، مما يدل قطعا على مناخ مطر ومطر غزير .

ويحدس مرى فى هذا الصدد أن محور مرتفعات الصحراء ربما كان يتمتع فى العصر " ى الحديث بإجتماع وتطابق أو تداخل نطاقى المطر الشتوى من الشمال

والصيفي من الجنوب ، وأن «هذه المنطقة الأنسب جديرة بأن تغير بجدة وبمأساوية إلى واحدة من الأقل مطرا حالما تتراجع الأمطار الشتوية والصيفية نحو الشمال والجنوب على الترتيب» .

ومهما يكن ، فمنذ جرزه (٣٦٠٠ ق. م) بدأت هذه الحيوانات تنقرض إلى أن اختلفت تماما قبل عصر الأهرامات في الأسرة الرابعة التي شهدت بذلك آخر أمطار الفترة المطيرة .

وتعطي البقايا النباتية الدلالة نفسها . فقد عثر على بقايا جذوع أشجار ضخمة من السنط والأثل والجميز وغيرها في مواقع جافة الآن بقلب الصحراء بعيدا عن الوادي ، مما يعني أن الصحراء المنخفضة في عصر ما قبل الأسرات وحتى الدولة القديمة لم تكن صحراء مطلقة بل مزيجا من صحراء السنط والسفانا البستانية .

والخلاصة كما يذهب بوتزر أن الفترة ٥٠٠٠ - ٢٣٥٠ ق . م كانت أرطب نسبيا مما يسود اليوم . وبالتفصيل ، وقعت قمة الرطوبة قبل فترة نقادة الأولى (العمرى) ، بينما حدثت نوبتان من الجفاف الشديد في فترة الانتقال بين النقادتين (حوالى ٣٧٠٠ ق. م) وبين الأسرتين الأولى والثالثة (حوالى ٢٨٥٠ - ٢٦٠٠ ق . م) . ومع الأسرة الخامسة كانت الأمطار قد انقطعت تقريبا ، في حين تحدد الأسرة السادسة (حوالى ٢٣٥٠ق . م) نهاية الفترة المطيرة جميعا . (١)

العصر التاريخي والكلاسيكي

إذا انتقلنا إلى العصر التاريخي بمعناه الدقيق ، فإذا مرى يجد الكثير من الأدلة على تغير المناخ (٢) . أدلة الجفاف الشديد منذ بداية عصر الأسرات متوافرة ، منها وجود جثث في حالة جيدة من الحفظ بمقابر نوبية ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات . بساطة وقلة ملابس المصريين القدماء بدرجة أقرب إلى العرى أحيانا ، كما تصور الرسوم الفرعونية ، موح آخر بشدة الجفاف والحرارة .

بالمقابل ، ثمة أدلة على رطوبة غير عادية في جنوب الصحراء في جانب و الساحل الشمالي في الجانب المقابل في الأولى ، هناك أدلة على استمرار سكنى الصحراء النوبية

---

(1) Butzer, "Environment and human ecology in Egypt etc," loc cit., p. 63-76.
(2) G. W. Murray, "Egyptian climate. An histirical outline:, G. J., 1951.

حتى الدولة الوسطى أى حتى ٢٠٠٠ ق . م . فقد عثر هناك على آثار حظائر للماشية حيث تستحيل حياة الماشية اليوم ، إذن كان المطر أغزر ، على الأقل في المرتفعات كالجلف والعوينات ، ومن باب أولى في مرتفعات الصحراء الشرقية .

أمـا في الساحل الشمالى فلابد أن المطر كـان أغزر ، أو أن نطاق المطر كـان أعرض وأعمق نحو الجنوب ، وذلك إبان الفترة الكلاسيكية أى الألف الممتد على جانبى الميلاد من ٥٠٠ ق . م إلى ٥٠٠ ميلادية (هذه الفترة كان على المستوى العالمي بالفعل فترة زيـادة فى المطـر ، وهـى التى تعرف فى التاريـخ المناخى العام «بفترة قمة المطـر الكلاسيكيـة Classical Rainfall Maximum»).

نقول لابد ، بدليل وجود آثار معبد دينى على بعد ٣٥ كم من الساحل ، وفيللا سكنية على بعد ٦٧كم منه تحتوى أيضا على بقايا جذوع اشجار أرز وبلوط مما لا ينبت أو يمكن أن ينبت فى مصر الآن . (١)

وبمناسبة الفترة الكلاسيكية ، فإن هذا ينقلنا إلى أكثر من وثيقة تاريخية شهيرة عن طقس الاسكندرية . الأولى هى وثيقة كلاوديوس بطليموس فى القرن الأول الميلادى (وهو غير بطليموس الجغرافى الكبير) . الوثيقة - لا قياسات بالطبع - ثبت وصفى تسجيلى بأيام المطر وإتجاه الرياح والحرارة والعواصف الرعدية على مدار السنة فى المدينة. السجل ينطوى مع ذلك على ظاهرات أو نتائج محيرة وغريبة.

فهو يشير أولا إلى نسبة عالية من الرياح الجنوبية و الغربية فى الصيف بدلا من الشمالية السائدة الآن تماما . أيضا كانت العواصف الرعدية تحدث فى الصيف ، حيث لا تعرف الآن قط . أما المطر فكان موزعا على شهور السنة ، كما كان أكثر انتظاما مما هو عليه الآن . وعموما يفهم من السجل أن الأمطار كانت تسقط طول السنة وإن لم تتغير كميتها .

وقد تساءل هلمان Hellmann ، الذى أثارت إعجابه الصفة العلمية للسجل ، عما إذا كان ينتمى أو يشير إلى مكان آخر غير الاسكندرية مثل سالونيك بالتحديد شمال اليونان .

---

(1) G. W . Murray, "A small temple in the Western Desert", Journ. Egyptian archaeology, vol.17,1931.

ولكنه ، وعبثا لم يجد دليلا ، أى دليل على ذلك ، انتهى إلى واحدة من اثنتين : إما أن ينقل السجل إلى الشمال ، إما أن تنقل العواصف إلى الجنوب (١)

وعلى أية حال ، فهناك سجل آخر ، أقل دقة ، لأنتيوخوس ، حوالى سنة ٢٠٠ ميلادية ، يؤكد صحة السجل الأول . ثم فيما بين الاثنين ، يأتى سجل ثالث احتفظ به الجغرافى بطليموس نفسه حوالى منتصف القرن الثانى الميلادى . ويبدو أنه يغطى سنة واحدة ، ولكنه يؤكد السجلين السابقين من حيث كثرة الأيام المطرة فى شهور إبريل ، يونيو ، سبتمبر ، أكتربر ، الجافة اليوم. (٢)

وبينما تعرضت كل هذه الوثائق للنقد والشك العميق عند البعض ، فإن البعض الآخر يقبل بها وبدلالاتها . فلا يعترض مرى مثلا على سجل كلاوديوس بطليموس ومعناه ، بينما يستنتج هنتنجتون أنه «يبدو على هذا أنه فى أوائل العصر المسيحى كان مناخ شمال مصر ، حتى فى الصيف ، خاضعا للاضطرابات الاعصارية مع رياح غربية شائعة ورخات رعدية عابرة» (٣) . وأيا كان نصيب هذه التخريجات من الصحة ، فإن من الانصاف موضوعيا أن ندرك أو نستدرك أن مما يؤيدها فى خطها العريض دلالة قضية أخرى فى تغير مناخ مصر الكلاسيكية وما بعد الكلاسيكية وهى قضية إقليم مريوط ، نقطتنا التالية.

مناخ مريوط

هذه القضية ، التى تعد نموذجا كلاسيكيا على تأرجح التفسير التقليدى ما بين العوامل المناخية والعوامل البشرية ، تتلخص فى أن هذا الاقليم كان شديد الخصوبة غنى الانتاج والسكان فى تلك العصور الكلاسيكية وربما قبلها أيضا . فقد كانت له كما رأينا شهرة داوية أيام الاغريق خاصة ، والرومان أيضا ، والعرب كذلك .

تدهور الاقليم بعد هذا حقيقة تاريخية وواقع ملموس لا خلاف عليه . فقد تحول إلى إقليم هامشى فقير عار من الغطاء النباتى تقريبا لا يسكنه سوى مجموعات مخلخلة من الرعاة الرحل أو أنصاف الرحل على نحو ما نرى اليوم ونعرف . على أن من الثابت هنا ،

(1) Huntington, Mainsprings, p. 543-4.

(2) G.W. Murray, "A small temple in the Western Desert", Journal of Egyptian Archaelolgy, vol. 17, 1931, p. 83,

(3) Mainsprings, p. 543.

أو مما يلزم إثباته ، أن الاقليم لم يتدهور فجأة ، بل كان ما يزال غنيا حتى أواخر العصور الوسطى العربية ، وذلك بشهادة المؤرخين العرب مثل المقريزى و المسعودى خاصة (١).

فإلام يرجع هذا الانتكاس ؟ يقول المناخيون إنه تغير المناخ ، وبالتحديد تناقص المطر، وبالذات منذ سنة ٥٠٠ ميلادية ، أى بعد انتهاء فترة قمة المطر الكلاسيكية الشهيرة. ولمثل هذا – يضيف بعضهم – لا يلزم بالضرورة أن يقل متوسط كمية المطر أو أن يقل قلة كبيرة، فقط يكفى أن يتغير نظام المطر أو أن يقل قلة طفيفة ولكنها فى منطقة حدية مناخيا كهذه يمكن أن تكون مدمرة للنبات والزراعة بل إنه ليكفى أن تزيد السنوات التى يفشل فيها المطر ويمتنع لكى تقضى على المحاصيل الشجرية عامة والزيتون والكروم خاصة . أيضا ربما كفت زيادة طفيفة فى درجة الحرارة لتقل الفاعلية الحقيقية لنفس كمية المطر rainfall effectiveness (٢).

غير أن الكثيرين مثل ويدون يرفضون هذا التفسير المناخي وينكرون نظرية تغير المناخ أصلا ، ويرون أن التفسير الوحيد المقبول هو العامل البشرى . وهذا العامل يتمثل في دخول الرعاة والرعى إلى الاقليم بعد تعرضه لغزواتهم وحروبهم المتكررة المخربة .. إلخ (٣) ومثل ويدون، بل قبله ، ذهب كيلينج . فهو يعترف بأنه كانت هناك مناطق مزروعة غرب الاسكندرية قبل العرب ، « لكن المطر على طول الساحل هو حتى الآن عشر بوصات في السنة ، وما من شك في أنه يمكن لسكان كثيرة أن تحيا حياة مستقرة على امتداد سواحل المتوسط» ، كل ما فى الأمر أن الاقليم إكتسحه الرعاة .(٤)

وتمضى المناقشة سجالا بعد هذا فى منطق آخر . فإذا كانت الأدلة الوثائقية مشكوكا في صحتها أو فى تفسيرها ، فإن دلالة الصهاريج سلاح ذو حدين . فعند

(١) المقريزى ، خطط ، جـ ١ ، ص ١١٠ ؛ المسعودى ، مروج ، ص ١٥٦.

(2)S.A.S. Huzayyin, Changes in Climate, vegetation and human adjustment in the Soharo-Arabian belt, in : Mam's role in changing the face of the earth, ed. W. IThomas et al., Chicago, 1955, part I.

(3) A. Weedon, "Report on Mariout", C.S.J.,1992 p. 210.

(4) B.F.E. Keeling, "Climate changes in Egypt", S.N., April 1909, p. 87-88.

المعارضين أن كل صهاريج وآبار وخزانات الرومان إنما تؤكد أن المناخ على أيامهم كان صحراويا جافا ، وإلا فلم بنيت هذه المنشآت ؟ ثم لماذا يقتصر تغير المناخ على مريوط أو مرمريكا مصر دون سائر ساحل البحر المتوسط غربا من برقة إلى المغرب ؟

ولكن المناخيين يردون على السؤال الأول بأن صهاريج الرومان إنما أنشئت بهذه الكثافة لتخزن مطر الشتاء الغزير حينذاك للري والشرب في الصيف الذي كان جافا مثلما هو الآن . وعلى التساؤل الثاني يردون بأن منطقة مريوط كانت دائما أقل أجزاء ساحل المتوسط الجنوبي مطرا ، أي أكثرها حدية ، فكانت هي وحدها التي تأثرت تأثرا محسوسا بنقص المطر الطفيف .

ومهما يكن الرأي في التفسير المناخي ، فإن مرى ، من جهة أخرى ، لا يرى أن انخفاض منسوب مياه الآبار في المنطقة مرجعه تناقص المطر وإنما تناقص أو توقف تسرب مياه النيل إليها بعد انخفاض ساحل الدلتا وانقراض الفرع الكانوبي ، تماما مثلما حدث في شمال سيناء نتيجة لاندثار الفرع البيلوزي على الجانب الآخر من الدلتا . ومن جهة أخيرة ، لا يستبعد وهيبة الجمع بين العوامل المناخية والبشرية معا (١).

المناخ والفيضان

لايبقى لنا أخيرا من نظريات تغير المناخ في مصر سوى دراسة جيليت Gillette على ذبذبات فيضان النيل في العصر الحديث وما يرتبط بها ، أو ما يربطها هو بها من ذبذبات في مناخ إقليم سحيق البعد هو نيوإنجلند فقد تتبع جيليت سجلات الفيضان خلال القرنين الأخيرين تقريبا من ١٧٣٥ ميلادية حتى بدايات القرن العشرين ، فوجد أنها تتفق إلى حد بعيد للغاية مع ذبذبات المطر في نيوإنجلند ، بحيث يتشابه منحنى كل منهما تشابها قويا ويتناسبان صعودا وهبوطا . وقد انتهى جيليت من هذه المقارنة إلى أن المناخ قد تغير ، وأنه خضع في تغيره هذا لدورة طويلة المدى تبلغ ١٥٠ سنة على الأقل . (٢)

---

(١) دراسات ، ص ٣١ .

(2) Huntington, Mainsprings, p. 520-530.

والآن ، فى الختام ، هل تغير مناخ مصر فى العصور التاريخية ؟ واضح أن القطع بالايجاب أو بالنفى صعب جدا ، والردان واردان بنفس القوة والمنطق . الشئ المؤكد ، مع ذلك ، أنه إذا كان قد حدث تغير ، فليس جذريا ولايزيد عما أصاب أرض مصر نفسها أى اللاندسكيب الطبيعى من تغير على أكثر تقدير . أو إذا كان قد حدث ، فقد اقتصر على أطراف مصر الهامشية التى هى بطبيعتها مناطق حدية مناخيا سواء ذلك شمالا أو جنوبا . وعلى الجملة يمكن القول بأن مناخ مصر التاريخى أدخل فى باب الاستمرارية منه فى باب الانقطاع .

وفى كل الأحوال فقلما كان لهذه التغيرات الطفيفة المفترضة ، إن وجدت ، أثر محسوس على وادى النيل نفسه المستقل بنهره عن ضبط المناخ المحلى أو الاقليمى المباشر (١) . ولقد ظل نظام الحياة فى الوادى – تغيرات أو لا تغيرات – أقرب إلى الثبات والاستمرار دون تغير ملموس أو انقطاع حاسم ، على الأقل منذ الفرعونية حتى العصر الحديث .

المظاهر البشرية

اللاندسكيب الحضارى

وإذا ننتقل من اللاندسكيب الطبيعى والمناخى إلى الحضارى ، بما يحمل من جغرافية السكن والمسكن أو الاستقرار والعمران ، فإن الجغرافيا التاريخية التفصيلية كثيرا ما تكشف لنا عن ثبات واستمرار محقق ، بل ونادر ومثير أحيانا ، فى مواضع كثير من الحالات من قوى ومدن . فنفس الكوم الطينى ، الربوة الصناعية التى ترفع القرية وتحميها من الفيضان ، كان يحمل حلة فرعونية تعلوها حلة كلاسيكية فقبطية فعربية ، كل منها تنهض على أنقاض سابقاتها كأنها طبقات متراتبة تزادد حداثة كلما ارتفعت ، أو كأنها إرسابة جغرافية – تاريخية ، وكأن الكوم – الأساس هو أوتاد الأرض وجذور السكنى فى مصر الفيضية .

---

(١) وهيبة ، المرجع السابق ، ص ٣٣.

وأحيانا ترتبط بهذه المتتابعة العمرانية متتابعة دينية أصغر أبعادا : فقد يتتابع على نفس الرقعة بلا تحرج معبد فرعونى فكنيسة قبطية فمسجد إسلامى ، ولعل أبرز مثل مسجد أبو الحجاج بالاقصر الذى يحتل ركنا عاليا من معبد آمون بالكرنك . وخلف هذا كله تظل الحلة نفسها ، القرية ، خلية متشابهة أساسا من البداية إلى النهاية ، خامة وشكلا وتركيبا ، حتى بأبراج الحمام الشاهقة المضفرة شديدة التميز .

إن جغرافية السكن والمسكن فى مصر الفيضية – تكاد لا تنتهى – هى ، كجغرافية السكان والكثافة فى مصر المتناهية الرقعة ، أقرب إلى أن تتغير أو تتطور إلى أعلى بالتوسع الرأسى والتراكم العمودى منها إلى التغير أو التوسع الأفقى . وذلك أيضا دون تغير نوعى فى النسيج الداخلى نفسه فى الحالتين .

الرى ، الزراعة ، الاقتصاد

لا شك أن الزراعة المصرية علم بارز ، إن لم تكن أبرز الاعلام ، على الاستمرارية فى حياتنا الاقتصادية وما يتداعى عنها من عناصر حياتنا الحضارية عموما . بل لقد يمعن البعض فى تأكيد هذه الاستمرارية والضغط عليها إلى حد يتجاوز القصد والاعتدال ربما إلى التحريف والتشويه . فبينما يضغط لوران مثلا بحق على «الاستمرارية الألفية للزراعة المصرية» ، فإنه لا يفتأ يكرر كيف مارسها المصريون «دون أدنى تغيير ، خلال أجيال متعاقبة» .(١)

ومهما يكن من أمر فلا شك فى أن نظام الرى هو الذى يكمن خلف هذه الاستمرارية ، فمنذ أرسيت أركان الرى الحوضى ، لم يتغير نظام الرى ولا المركب الزراعى من مينا إلى محمد على – أكثر من ٥٠٠٠ سنة – وبالمثل أدوات الزراعة بكل أنواعها وتفاصيلها ، فما نراه منها فى الحقول اليوم نراه بحذافيره على النقوش والرسوم الجدارية الفرعونية ، بل أحيانا باسمه الفرعونى نصا كالفأس والطوب كذلك فإن فصول السنة الزراعية الثلاثة المعروفة حاليا ، الشتوى– الصيفى – النيلى ، هى نفسها الفصول الفرعونية.

---

(1) L'Egypte d'aujourd'hui, p. 118-122.

حتى التقويم الزراعى الذى يحكم الفلاح المصرى إلى اليوم هو التقويم الفرعونى المسمى حاليا بالتقويم القبطى ، والذى يبدأ مع قمة الفيضان فى سبتمبر (توت) وينتهى بأغسطس (مسرى) ، ويستمد أسماءه من أسماء آلهة الخصب والنماء والوفرة والحصاد والحرارة والشمس الفرعونية ... إلخ . ورغم إدخال التقويم العربى (الهجرى) والغربى (الجريجورى) ، فما استطاعا قط إزاحته أو إزاغته ، حتى ليشبهه لوران بالتقويم المناخى الذى أدخلته الثورة فى فرنسا ، مع هذا الفارق الجذرى وهو أن هذا الأخير كان اصطناعيا بحتا محكوما عليه بالفشل فى حين أن التقويم الفرعونى القبطى انبثاق طبيعى فصله الفلاح كما لو بالغريزة على قد البيئة النيلية . (١)

على جانب الانتاج ، لا يغير من هذه الاستمرارية ما تعاقب من تطورات وتغيرات مختلفة فى الفن الزراعى أو المركب المحصولى أو التوجيه الاقتصادى . فهناك استمرارية ملحوظة فى المركب المحصولى الأساسى ، فمركب القمح – الشعير – الكتان الفرعونى القديم كما عرفه هيرودوت عاش فى مصر حتى أوائل القرن الماضى ، كما سجلته الحملة الفرنسية على يد چيرار وكما عرضه كراوتشلى و بكل ملحقاته من البقول والنيلة والعصفر والقرطم .. إلخ (٢) . فنحن طبعا لم نأكل الذرة ولا عرفناها إلا بعد كشف أمريكا ، وتاريخها فى مصر لا يعدو ١٥٠ – ١٧٥ سنة تقريبا ، وعلى الجملة يمكن القول إن مركب الزراعة الفرعونى ظل خلال وطوال العصر العربى يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المركب المحصولى ، وهو الآن ومنذ محمد على لا يقل عن النصف .

وليس أدل على الاستمرارية بعد هذا من دور البقول والمقات ، مثلا ، فى مركبنا الزراعى ، بل وفى مركبنا الغذائى . فكلاهما ورد ذكره فى كل من التوراة والقرآن . فللبصل مع اليهود فى مصر شهرته التوارتية ، وفى القرآن أكثر عن «بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها» بل إن كثيرا من أصناف الأطعمة والاغذية الأساسية أو الشعبية المعاصرة انحدر إلينا كما هو من المطبخ الفرعونى بل وبأسمائه الفرعونية نفسها كما يقال، كالفول المدمس والطعمية والبصارة وأنواع الفطير وكعك العيد (بنفس نقوشه) . حتى «البتاو» – الخبز والكلمة – فرعونى أيضا ، كذلك لفظ النعناع ... إلخ

(1) Ibid.

(2) Econ, development, p. 21 ff

هذا عن المحاصيل الغذائية ، أما الصناعية فقد ظلت الألياف والأصباغ والفنون والمهارات ثابتة على خطوطها العريضة : الكتان والتيل أساسا وقليل من الصوف والنيلة والقرطم والعصفر ، المغزل اليدوى والنول المنزلى . ولا تنس كذلك القباطى والجلابية ، الأولى التى تستمد اسمها من القبط الذين برزوا فيها كنوع من النسيج والملبس الممتاز فأخذها عنهم العرب الأول ، والثانية التى هى تحريف لكلمة يونانية بعد أن أخذها المصريون عن الاغريق أيام الاستعمار الاستيطانى البطلمى كبديل عن المئزر الفرعونى القديم فورثته لتصبح الرداء الوطنى للمصرى حتى اليوم.

ومن المثير بعد هذا أن بعض المراكز المتخصصة ذات الشهرة التاريخية الخاصة فى بعض خطوط الصناعة حاليا ترقى بشهرتها إلى أصول فرعونية . مثال ذلك أخميم وصناعة النسيج المتوطنة بها منذ الفرعونية وحتى الآن ، رمزا بليغا للاستمرارية الصناعية النادرة ، وفى العصور العربية الاسلامية ، إذا أجدنا قراءة الكتاب العرب من رحالة وجغرافيين ومؤرخين وحوليين ، فإن الانطباع الوحيد الذى يفرض نفسه علينا هو أن أهم مراكز صناعة الغزل والنسيج وقتئذ هى غالبا نفس مراكزها الكبرى حاليا ، لاسيما فى شمال الدلتا الرطب .

عن أسماء الأماكن

فى مجال الاستمرارية ، تقدم لنا دراسة أسماء الأماكن أرضا واسعة خصبة ، وإن تكن بكرا ، للبحث التفصيلى المطول ، الشيق والشاق معا . ومن أسف أن دراسة أسماء الأماكن فى مصر ، وهى أساسا مسئولية الجغرافى بالتعاون مع المؤرخ فضلا عن اللغويين ، لم تتقدم بعد كثيرا على نحو ما فعلت مثيلاتها فى غرب أوروبا خاصة بريطانيا وفرنسا حيث طفرت إلى علم كامل قائم بذاته بالغ النشاط والحيوية . ومازلنا نفتقد خريطة كاملة تفصيلية لجميع أسماء الأماكن محققة فى مصر ، توزعها مصنفة بحسب أصولها التاريخية سواء فرعونية أو كلاسيكية أو قبطية أو عربية . (١).

ومهما يكن ، فعلى العكس من مثيلاتها فى غرب أوروبا حيث نجد مقاطع الأسماء ونهاياتها تعكس عديدا من المؤثرات المتعاقبة تتوزع فيما بينها أسماء الأماكن الراهنة

(1)E. Amelineau, Geographie de l'Egypte a l'epoque copte, Paris, 1893; charles kuentz, "Toponymie egyptienne" B. I.E.,1936-7, p. 217-9.

بنسب متفاوتة (كالكلتي والبريتون والأنجلو - ساكسوني والنورس أو النرويجي والدانيش أو الدانمركي والنورماندي في بريطانيا) ، فإن أسماء الأماكن في مصر لا تحتفظ ببقايا وتأثيرات العناصر الدخيلة العابرة إلا غرارا ولماما بحيث لفظتها أو سقطت منها معظمها فبادت ولم تصل إلى جغرافيتنا المعاصرة أو تتأصل فيها إلا في الأقل النادر . وهكذا لم يبق إلا أقلية من الأسماء الفرعونية الأصيلة ، المحرفة بالطبع ، وأغلبية من الأسماء العربية النقية . وما عدا هذه وتلك فاستثناء محدود أو شذوذ نادر .

فمن المعروف مثلا أن اليونان غيروا معظم الأسماء المصرية الفرعونية إما إلى أشكال محرفة على لسانهم أو إلى أسماء جديدة تماما بلغتهم ، كما سنرى بعد قليل ، ولكن هذه وتلك جميعا (فيما عدا القلة التي احتفظت بالجذر المصري الصميم) انقرضت وعادت الأسماء المصرية لتفرض نفسها كالأعلام المتوطنة . أما الرومان فقد استعاروا الأسماء الاغريقية دون تأثير تقريبا ، وهو ما يشير مرة أخرى إلى فارق النوع بين الاستعمارين ، هذا استيطاني إلى حد بعيد وهذا عسكري بحت . من هنا فإن الأسماء الاغريقية والرومانية الباقية ضئيلة للغاية ، يتركز معظمها في منطقة الاسكندرية وفي الفيوم ، بينما لا أثر البتة للمؤثرات الآشورية أو الفارسية في القديم أو حتى التركية في الحديث .

وهكذا في المحصلة ، تستقطب أسماء الأماكن المصرية الحية حاليا في قطبين إثنين أساسا : قطب سالب متنح فرعوني ، وقطب موجب سائد عربي . ولقد يتم تحريف الأسماء الفرعونية إلى العربية من خلال الأشكال الاغريقية ، ولكن هذا قلة معدودة ، والأكثر شيوعا هو أن يتم ذلك من خلال الأشكال القبطية التي ليست إلا صورة معدلة من الأصل الفرعوني . وبهذا تعد القبطية وحدها حلقة الوصل الحقيقية بين القطبين الأساسيين الفرعوني والعربي . ويبقى أن من خلف الواجهة العربية السائدة بين أسماء أماكننا تكمن أو تبرز القاعدة أو الأرضية الفرعونية المتنحية . والمهم في هذا الثنائية الأساسية مغزاها الواضح من حيث الاستمرارية عبر الأجيال والعصور ومن حيث قدم الحلة والاستقرار المصري.

والواقع أن بعضا من الأسماء التي تبدو لنا لأول وهلة عربية بحتة ، ليست إلا تعريبا لجذور فرعونية ، مثال ذلك . قوص والقوصية ، وقنا وأبو شوشة .. إلخ . وقلما يطلق اسم

عربى تماما على أعلام فرعونية أو قبطية قائمة بقوة ، إنما هى تعرب فقط، أما الاستثناءات فمحدودة مثل الأقصر (طيبة) التى هى جمع جمع ، أو صيغة مبالغة الجموع لقصر ، لما راع العرب من كثرة القصور بها ، وهكذا فإنها تقتصر على ، وتنصرف إلى ، حالات خاصة بعينها .

ولنفصل الآن هذه القواعد ببعض الأمثلة أو العشوائية . النيل نفسه ، إذا بدأنا بالأكبر فالأصغر ومن الواسع إلى الضيق ، وقد لا يكون اسما فرعونيا - نيلوس من مصدر رومانى أو عن مصدر إغريقى غير معروف الأصل هو نايلوس ، لكن البعض لا يستبعد أن يكون ذلك المصدر تحريفا عن أصل قبطى فرعونى هو نيالو بمعنى ماء أو نهر.

بالمثل اسم مصر نفسها ، فإذا لم تكن مصر مشتقة من مسرى شهر فيضان النيل ، أى إذا لم يكن اسم القطر من اسم النهر بطريق غير مباشر كما يذهب ماسبرو ، فقد تكون مستمدة من ثلاثة مقاطع هيروغليفية ما - سى - رع بمعنى بلد أبناء الشمس. فإذا لم يثبت هذا الأصل الفرعونى ، فلقد تكون مصرابيم التوراه عبرية كما أن مصر ومشرى ومصرم ومصرين آشورية أو بابلية أو كنعانية أو فينيقية (١) . أو قد تكون مصر نسبة إلى مصر بن بيصر بن حام بن نوح(٢).

بالمثل كلمة قبط ، إما أنها نسبة إلى قبط بن حام بن نوح رأسا ، إما إلى مدينة فقط المنسوبة بدورها أصلا إلى قبط بن حام ، إما إلى هيكوبتاح (هيقبتاح) Ha-ku-ptah , Hikuptah الاسم الدارج للعاصمة منف ، وعلى أى الحالات ، فعن هذا الأصل اشتق الاسم اليونانى المحرف ايجيبتس Aiguptos (٣) الذى أصبح بالتبنى علما على مصر فى اللغات الأوروبية .

ولن نذكر هنا تلك النظرية الغامضة أو المغربة التى تتتبع أصل اسم القاهرة العربى إلى جذر فرعونى هو « إن - كا - هى - رع » كان يطلق فى الدارج على منف أو على قطاع منها ، إن لم يكن لافتراضها الافلاس المدقع فى القدرة على الابتكار فى محض التسمية ، فالفاصل الزمنى الكبير بين نهايات الفرعونية وبدايات الفاطمية ، وإلا لكانت

---

(١) نعمات فؤاد شخصية مصر ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٢) المسعودى ، مروج الذهب .

(3) W. page May, Helwan, p. 8,

الفسطاط ولواحقها المباشرة أولى بهذا الاقتباس المحرف أو التحريف المقتبس .. أليس صحيحا ؟

فيما عدا هذه الأسماء الاقليمية العامة ، فلعل من الأفضل أن نوجز تسلسل أو تتابع الاشتقاق أو التحريف فى أسماء المدن فى شكل جدول مركز يعطى الأصل الفرعونى فالتعديل القبطى فالتغيير الاغريقى وأخيرا التحريف العربى . ومن هذا الجدول ، الذى يجرى مرتبا بحسب الموقع من الجنوب إلى الشمال بعامة ، نستطيع أن نرى بسهولة تامة الاستمرارية الأساسية والمثيرة فى الأسماء بين الماضى والحاضر ورغم كل التحريفات والتصحيفات . على أنه سيلاحظ أن هذه الظاهرة أوضح وأكثر حدوثا فى الجنوب وتقل كلما اتجهنا شمالا على مستوى البلد . فهى أكثر انتشارا فى جنوب الصعيد عنه فى شماله ، وفى الصعيد ككل عن الدلتا ككل ، وفى الدلتا تكاد تقتصر على أقصى حوافها وأطرافها الجنوبية والشرقية والغربية بينما تقل فى قلبها الداخلى .

وفيما عدا هذا فإن من الواضح تماما كيف يأتى النهر الاغريقى فى الجدول كرافد غريب دخيل تماما منبت الصلة مقطوع النسب بما قبله وبما بعده ، فرض ليسقط ، بينما تترابط الحلقات الثلاث الفرعونية والقبطية والعربية فى سلسلة واحدة متداعية. والاستثناء الاغريقى الوحيد يكاد يقتصر على حالة أبوتيج (أبوتيكا) فى الصعيد (تعنى المخزن أو المستودع) ، ونقراش (نوقراطيس) إلى جانب بعض الأسماء فى الفيوم ، فضلا بالطبع عن الاسكندرية نفسها وضواحيها ، ومعظم هذه الحالات هى مدن جديدة من تأسيس الأغريق أنفسهم.

هذا ولعل من المفيد أن نضيف أن الجدول ، الذى لا يغطى للأسف كل حلقات أو مراحل التاريخ فى كل الحالات ، يستمد معظم مادته من مصادر شتى عديدة ومتفرقة من مراجع التاريخ القديم والآثار ، ولكن بصفة خاصة أميلينو عن جغرافية العصر القبطى ثم قاموس رمزى الجغرافى ثم كتاب شارل كينتز. ولنا أيضا أن نشير إلى الاختصارين المعروفين فى حالة الأسماء الكلاسيكية . Magna=M. الكبرى، Parva=p=، الصغرى .

أخيرا ، فثمة بعض إضافات فى حالات معينة لا يتسع لها الجدول . فمثلا السويس كما هو معروف تستمد اسمها العربى القديم القلزم من كلوزما أو كليزما الاغريقية . وتمى الأمديد الحالية هى المنديد عند العرب . وهكذا.

الاغريقى	الفرعونى	القبطى	العربى
	الصعيد		
Syene	Ibsambul		أبو سمبل
Philae	سونه	Suan	أسوان
Appollonopolis M.	Pi-lak	pilakh	(جزيرة) فيلة
Eileithyiaspolis	Tbot	Atbo	إدفو
Hierakonpolis	Nekhab		الكاب
Latopolis	Nekhen		الكوم الأحمر (طينة)
Asphynis	Te-snet	Sne	إسنا
Hermonthis	Hesfun		أصفون (المطاعنة)
Thebes (Diospolis M.)	Per-Mont		أرمنت
Apollonopolis P.	weset		الأقصر
			قوص
Koptos	Kebtoyew		قفط
Kainepolis			قنا
Tentyre	Enet-ntore		دندرة
Diospolis Parva			هو
		Phbow	فاو
Abydos	Abotu		العرابة المدفونة
	Per-zoz		أبو شوشة
	بوتشت		أبو طشت (أبو تشت)
Panopolis, Chemmis	Khente-Min	Shmin	أخميم
Antaeopolis			قاو
Aphroditespolis			كوم إشقاو
Apotheka			أبو تيج
Lycopolis	Syout	سيوط	أسيوط

Cussa	Gosu		القوصية
	إخيتاتون	باويت	باويط
			تل العمارنة
		ملي نت ون	ملوى
		رودت	الروضة
Hermopolis	Kais	Shmun	الأشمونين
انتنوبوليس		إنصنا	الشيخ عبادة
		دميت	الشيخ تمى
		منعاوت	المنيا
		تاهناور	طهنا
Cymopolis	Kais		القيس
Heracleopolis M.	Henen-nesut	Hnes	إهناسيا المدينة
Aphroditopolis	Tep-yeh	Petpeh	أطفيح
Ptolemais Hormos?	Le-hone		اللاهون
Arsinoee	Phiom, Te-she		الفيوم
Moeris	Me(r) wer, Mwer		بركة قارون
Crocodilopolis, Arsinoe	Shedet		مدينة الفيوم
Psenuris			سنورس
Philadelphia			الربعيات
	Sokar		سقارة
Memphis	Men-mofer	Menfe	ميت رهينة – البدرشين
	Men-nefru-Mire		طره
Troja	T-royu, To-ro-uu		أبوصير
Busiris	Bu-usir		

شرق الدلتا

Athribis			كوم أتريب
Bubastis	Per-Baste		تل بسطة

		شنشلمون	شلشلمون
Khorbeta	Pharbaethus		هربيط
Tanis	Zanet	صوعن	صان الحجر
Thmuis + Mendes			تمى الأمديد
Iseum (الرومان)	Hebe, Per-ehbet		بهبيت الحجارة
Phakusa	Per-Sopt		سفط الحنة
Pithom	Per-Atum		تل المسخوطة
Daphnae			تل الدفنة
Klysma			السويس

وسط الدلتا

Therenuthis			طرانه
Onouf			منوف
	طندتا		طنطا
Sebennytos	Zeb-nuter	Jemunti	سمنود
Sais			صا الحجر
Xois			سخا
Cabassa			شباس
	Sen-hur		سنهور
	بر – أمون		تل البلامون

وسط الدلتا

Naukratis			نقراش
Hemopolis p.	Tamen-hur,Time-enHor		دمنهور
Rakotis			راقودة
Taposiris M.			أبو صير
Bukiris			أبوقير

عن الأسماء الصغرى والأخرى

هذا عن المدن أو الأماكن الأكثر أهمية أو شهرة ، والحصر صعب ، أما فى حالة القرى وسائر المواقع الصغيرة فإنه مستحيل - كتب كل من أميلينو ومحمد رمزى فى هذا وحده قاموسا جغرافيا كاملا . فكثير جدا من أسماء قرانا قد لانجد له معنى مفهوما بسهولة ، ومهما امتد الخيال يتعذر تصور أصول عربية له ، وفى الوقت نفسه لن نخطىء رنينه الفرعونى ومقاطعه الهيروغليفية . والأمثلة يقينا بالآلاف ، وكل حالة تحتاج إلى التحقيق على حدة ، لكن تكفى بعض العينات العشوائية أوالجزافية البحتة . خذ أولا: بيهمو ، مسنرو ، ترمنت ، أشمنت ، منتوت ، نبتيت ، إخناواى ، إشناواى ، برهتموش ، سندبسط ،سندسيس ، سنديون ، سندنهور ، مطوبس ، شابور ، بحقيرة ، دمهوج ، بهرمس ، طهرمس ، شرمساح ، دمسيس ، سمادون ، سرياقوس ، سلامون ، أسطال ، سيليين ، فيديمين ، شرشابة ، دهدورة ، شنتنا الحجر ، شندويل ، أهريت ، طيهار ، طنيخ، بهجورة .

أو إعتبر مجموعة المقطع شبرا - بمعنى تل وتحريفا عن شبرد . فمنه مئات تنتشر على وجه الدلتا، ولوأنه يختفى تماما أوتقريبا من الصعيد . من الأمثلة : شبراطو ، شبراتنا ، شبراويت ، شبراخيت ، شبرامنت ، شبرا نخوم ، شبرا النملة ، شبرا إبلولة السخاوية ، شبرا اليمن ، شبرا ملس ، شبرا باص ، شبرازنجى . وكشبرا ، ولكن أقل شيوعا وانتشارا بكثير ، يأتى المقطع طوخ ، الذى لايبدو له لامدلول ولاأصل عربى مفهوم، ومن ثم قد ينحدر عن أصل فرعونى بالغ القدم (؟) . من هذه المجموعة نجد : طوخ الملق ، طوخ دلكة ، طوخ طنبشا ، طوخ البراغتة ، طوخ الأقلام ، طوخ مزيد ، منية طوخ ، قشطوخ ، وكلها - سيلاحظ - فى جنوب الدلتا بالمنوفية والقليوبية وأقصى جنوب الغربية والدقهلية .

وهذه سلسلة أخرى لانرى كيف يمكن أن تكون عربية الأصل : كمشيش ، فرنوى ، هربيط ، دسونس ، كوم أسفحت ، باقور ، دناصور ، دلبشان ، بجيرم ، طنبشا ، طنبدى، بلقطر ، شنراق ، سنتماى ، نامول ، طنبول ، طنامل ، البشالوش ، خربتا ، ميدوم ، أتليدم، دلهانس ، مشتول ، أنفسط ، سنسفط .

بين السكان والانسان والمجتمع

فإذا ما التفتنا أخيرا إلى الجوانب البشرية بادئين بالعرق والعقيدة ، فالأفضل أن

نقتبس حسين مؤنس بلا تعديل :

«ولعل بلدا من بلاد الأرض لا تصدق على حضارته صفة الاستمرار كما تصدق على مصر ، فإن مصر التى ولدت من نحو خمسة آلاف سنة لازالت هى بعينها اليوم : لم يتغير فيها الدين على طوال هذه الأحقاب إلا مرتين ، ولم تتغير اللغة إلا مرتين أيضا ، على حين أن بريطانيا مثلا لا يرجع تاريخها إلى أبعد من ألفى سنة تغير الدين خلالها مرتين واللغة أربع مرات على الأقل ، وأسبانيا يرجع تاريخها إلى ألفين وخمسمائة سنة تغير الدين خلالها ثمانى مرات واللغة ست مرات . أما جنسنا فلم يتغير فى جملته خلال هذه الأعصر إلا تغيرات طفيفة ، فى حين أن بلدا كإيطاليا تعاقبت عليه أجناس كثيرة غيرت عنصر السكان تغييرا هاما أكثر من مرة . ونتيجة ذلك أن طبيعة الحياة فى مصر وجوهرها لم يختلفا كثيرا رغم هذه الأحقاب المتطاولة ، بل إن العين تقع اليوم على مشاهد كانت موجودة كما هى اليوم أيام الفراعنة» (١)

وفى المعنى نفسه ، فحسبنا هنا أن نعود فنذكر بما قيل بصيغ مختلفة فى ظاهرة ثبات واستمرار وبقاء النمط المصرى عبر التاريخ persistence، وكيف أن الاضافات العديدة والمتواترة إلى التركيب الجنسى لمصر و الدفقات الدموية المتجددة لم تغير جذريا أو جديا من جوهرها الأصلى و الأصيل .

وإذا سمح لنا بقليل من التكرار ، فدونك قولة كيث المكثفة عن الفلاحين الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم وكيف أنهم هم «النسل المباشر لفلاحى سنة ٣٣٠٠ ق. م» ومقولة دريك المباشرة التى تذهب إلى أبعد من ذلك فى الزمان وفى وحدة النمط الأساسى بين «البداريين، وأهل النقادتين ومصريى الأسرات والفلاحين الذين تراهم يعملون فى الحقول اليوم» (٢).

ومع أننا من جانبنا أميل إلى التحفظ نوعا إزاء هذه الاستمرارية المفرطة والمطلقة التى تتجاوز فيما نرى الثبات إلى الجمود والتجانس إلى التجميد والمرونة الحيوية إلى الأقفاص الحديدية ، فلا خلاف على سلامة الجوهر مبدئيا . وتلك إذن فى كل الأحوال إستمرارية نادرة المثال والمنال ، تتحدى التاريخ كالجغرافيا وربما حتى الجغرافيا قبل التاريخ .

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٢٢ -١٢٣.

(٢) قارن سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٢٧٧

فإذا كان هناك اليوم ملايين من المصريين يبدون مختلفي السحنة واللون أو التقاطيع والقوام كثيرا أو قليلا عن النمط الفرعوني الذى تصوره لنا النقوش و التماثيل ، فإن هناك بالمقابل عشرات الملايين يبدون كنسخ حية متحركة من تلك التصاوير و التماثيل ذاتها . ولقد رأينا كيف وصلت الاستمرارية الإثنية إلى حد أن تشابه التشابه بين القدماء والمحدثين على عمال الحفائر ، بينما يرى البعض فى وجود الأقباط اليوم تجسيدا مباشرا فى حد ذاته للاستمرارية الإثنية والدينية وغير ذلك ، فهم فى النهاية ليسوا إلا حلقة حية بين مصر الفرعونية ومصر المعاصرة .

فى السياسة ونظام الحكم

ثبات أو استمرارية الجنس واللغة والدين هذه لا يقل عنها إثارة للانتباه ثبات أو إستمرارية الهيكل الأساسى للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى ومركب ملامحه المكملة عبر العصور بكل ما فيها من مزايا ومثالب . الوحدة السياسية المطردة بلا انقطاع تقريبا ، مثلما هى المبكرة بلا سابق كذلك تقريبا ، المركزية السياسية العالية بل العارمة ، بما فى ذلك أسسها الطبيعية من جانب ونتائجها الادارية من الجانب الآخر، بما فى ذلك حتى عبادة الميرى (!) ، النظام الاقطاعى الجامد الغاشم الذى لم يكف عن الوجود والنمو منذ البداية ولا عن الاستغلال الشرس حتى النهاية ، وبين الاثنين لم ينفصل قط لا عن النظام الطغيان الشرقى ولا عن النظام النهرى والمجتمع الهيدرولوچى ، دون أن نضيف العلاقة المستمرة بين نظام الملكية ونظام الملكية – تلك فقط ثلاثة أو أربعة رؤوس موضوعات تندرج تحت باب الاستمرارية المطلقة أو شبة المطلقة فى الوجود المصرى منذ كان وحتى الآن ، وهى تغنى تماما عن كل إطناب (١).

ولا شئ ، يقينا ، ككلمة الفرعونية يلخص ويشخص مأساة مصر السياسية المستمرة بلا انقطاع طوال التاريخ والمجسد بلا حياء ما تزال فى صميم حياتنا المعاصرة فلقد صارت هذه الكلمة التعسة «السيئة السمعة» علما على الطغيان المصرى البشع البغيض فى كل مرحله حتى وإن اختلفت التسميات والمسميات أو تطورت الأشكال والشكليات . فالسلاطين والمماليك فى العصور الوسطى هم كما أوشك المقريزى أن يضعها

---

(١) راجع فى هذا بالتفصيل الجزء الثانى من الكتاب ، فصل من الطغيان الاقطاعى إلى الثورة الاشتراكية .

فراعنة ولكن مسلمون ، مثلما كان الفراعنة أنفسهم أباطرة وقياصرة وأكاسرة ولكن مصريون ، هذا بينما عد محمد علي بعد ذلك آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد (١) إن الفراعنة ، بوضوح مطلق الآن هى لا شك أبرز مثلما هى أسوأ مظاهر الاستمرارية في كيان مصر جميعا .

أما العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهى تقليديا علاقة قهر ومقت ، اكراه وكره ، استبداد وحقد ، بينما العلاقة بين الحكومة والشعب هى الريبة والعداوة المتبادلة بكل التفاهم الصامت ، إن لم تعد الأولى العدو الطبيعي للثاني في نظر البعض .

بالمثل ، فإذا كانت مصر – لحسن الحظ – لم تعرف «طبقة حاكمة» وراثية على غرار سلالات الأرستقراطيات الأوروبية فإنها – لسوء الحظ أكثر – عرفت غالبا «العصابة الحاكمة» (ولا نقول أحيانا «الحثالة الحاكمة») بمعنى عصبة مغتصبة تستمد شرعيتها من القوة غير الشرعية . ومن هنا فلئن كانت مصر الطبيعية حديقة لا غابة فقد كانت على العكس بشريا غابا لا حديقة ، إن كانت زراعيا مزرعة لا مرعى ، فقد كانت سياسيا مرعى لامزرعة للأسف . بالتالى فكثيرا ما كانت مصر إلى حد بعيد حكومة بلا شعب سياسيا ، وشعبا بلا حكومة اقتصاديا .

وهذا ما يصل بنا فى النهاية إلى ذروة النظام .. وذروة المأساة أيضا . لقد كانت مصر أبدا هى حاكمها ، وحاكمها هو عادة أكبر أعدائها ، وأحيانا شر أبنائها . وهو على أية حال يتصرف على أنه «صاحب مصر » ، «ولى النعم » أو الوصى على الشعب القاصر الذى هو «عبيد إحساناته» ، وظيفته أن يحكم ووظيفة الشعب أن يُحكم ، وأن الشعب الأمين هو شعب آمين ، والمصرى الوطنى الطيب هو وحده المصرى التابع الخاضع ، إن لم يعتقد حقا أن المصرى لا يكون مصريا إلا إذا كان عبدا أو كاد !

والحقيقة أن حاكم مصر طوال تاريخها الماضى إن لم يكن ينظر غالبا إلى الوطن كضيعته الخاصة وإلى الشعب كقطيع ، فقد كان على أحسن تقدير يتبنى فكرة الراعى والصالح والرعية التوابع ، أى فكرة الأبوة والأبوية العتيقة paternalism، الطيبة أو القاسية بحسب الأحوال ، وبحيث كان الحكم المطلق أشبه عمليا بالحكم الرومانتيكى ، والدولة الفردية أقرب فى الواقع إلى «الدولة الشخصية personal state» .

---

(١) راجع سابقه ، الجزء الثاني ، ص ٥٧٠ – ٥٨٠

بالمقابل أو فى الاتجاه المضاد ، ولكن للمزيد من الأسف والأسى أيضا ، فإن مصر المحافظة أبدا المفرطة الاعتدال جدا والتى لا تؤمن بالطفرة ولكن بالتدريج الوئيد أساسا ، لم تعرف الثورة الشعبية بالكاد ولكن الانقلاب العسكرى فقط وبالتحديد ، وذلك منذ الفراعنة والمماليك حتى اليوم بلا استثناء ولا اختلاف . استمرارية ، يعنى ، فى قاعدة الانقلابات وغياب الثورات .

فخلال أكثر من ٥٠٠٠ سنة لم تحدث أو تنجح فى مصر ثورة شعبية حقيقية واحدة بصفة محققة مؤكدة . مقابل بضع هبات أو فورات فطيرة متواضعة أو فاشلة غالباء مقابل عشرات بل مئات من الانقلابات العسكرية يمارسها الجند والعسكر دوريا كأمر يومى تقريبا منذ الفرعونية وعبر المملوكية وحتى العصر الحديث ومصر المعاصرة .

وهكذا بقدر ما كانت مصر تقليديا ومن البداية إلى النهاية شعبا غير محارب جدا أو إلى حد بعيد فى الخارج ، كانت مجتمعا مدنيا يحكمه العسكريون كأمر عادى فى الداخل . وبالتالى كانت وظيفة الجيش الحكم أكثر من الحرب ، ووظيفة الشعب التبعية أكثر من الحكم ، وفى ظل هذا الوضع الشاذ المقلوب ، كثيرا ما كان الحكم الغاصب يحل مشكلة الأخطار الخارجية والغزو بالحل السياسى وأخطار الحكم الداخلية بالحل العسكرى ، أى أنه كان يمارس الحل السياسى مع الأعداء والغزاة فى الخارج والحل العسكرى مع الشعب فى الداخل ، فكانت دولة الطغيان كالقاعدة عامة استسلامية أمام الغزاة بوليسية على الشعب .

من هذا وذاك - كيف لا ؟ - جاء ت لعنة خضوع الحكم العسكرى الاغتصابى الاستسلامى للاستعمار الأجنبى على المستوى الخارجى ، ولعنة خضوع الشعب السلبى المسالم للحكم البوليسى فى الداخل . وهى جميعا سلسلة متناقضات ساخرة بقدر ما هى قطعة من الاستمرارية المأساوية المحزنة المخجلة .

هذا فى الداخل . أما فى الخارج فإن الأمر لحسن الحظ نوعا يختلف نسبيا أو جزئيا فالاستثناء الوحيد تقريبا من قاعدة الاستمرارية فى مجال السياسة والوجود السياسى المحزن يكاد يقتصر على موضوع الاستقلال والاستعمار أو الامبراطورية والمستعمرة فهو وحده الذى يجمع أو يتوزع بين الاستمرارية والانقطاع . فلنحو ألفى سنة عاشت مصر دولة مستقلة أو إمبراطورية بلا انقطاع تقريبا ، ولكن لنحو ألفى سنة أخرى باتت مستعمرة أو تابعة بلا انقطاع كذلك .

من الحياة اليومية

تبقى أخيرا الجوانب البشرية والتقليدية فى الحياة العادية اليومية للمجتمع المصرى بكل ما فيها من أشياء صغيرة ولكنها بالغة الدلالة على كوامن الشخصية المصرية . فكثير جدا من العادات والتقاليد والممارسات والطقوس ، وكذلك من المعتقدات والأفكار وحتى الخرافات والأساطير ، عدا الألفاظ والأمثال ، فضلا عن الاحتفالات والأعياد .. إلخ ، انحدر إلينا من مصر القديمة وظل حيا لآلاف السنين دون تغيير أو تحوير أو إضافة أحيانا . وبعض هذه المظاهر مرتبط بطريقة أو بأخرى بالبيئة ، والبعض الآخر مجرد وراثة اجتماعية ومحافظة مكتسبة ، وبعضها سابق للاسلام ولكنه استمر بعده أو تحور فقط فى ظله .. إلخ

من الأولى عيد وفاء النيل وعيد الغطاس وشم النسيم ، وكلها من فولكلور الطقس وتراث البيئة المحلية وترتبط وثيقا بالنهر وبدورة الفيضان السنوية ، ولكل منها طقوسه الجماعية الثابتة والمحددة . فوفاء النيل – يوم الزينة فى القرآن (١) – هو عيد النهر وطقوس بلوغ الفيضان سن الرشد ، وهو مستمر بموكبه المائى منذ الفراعنة حتى الآن ، قبل الاسلام بغير «ضحيته البشرية» التى زعم البعض ، وبعده «بحجته الشرعية» التى يعرفها الكل . وقديما كان هناك عيد الصليب (١٤ توت) ، فيه تفتح الترع إذا كان الماء زائدا .

أما شم النسيم – النيروز فى أصول الشرق القديم – فهو عيد الربيع والطبيعة ودورة الفصول والطقس .(٢) وكما كان المصريون يتقاطرون بالزوراق النهرية على بويسطة أثناء أعيادها فى القديم ، نشهد اليوم الرحلة النهرية التقليدية إلى القناطر الخيرية .

أما الغطاس (١١ طوبة) فهو أصلا وأساسا الاحتفال بموت وبعث أوزوريس فى الأسطورة الفرعونية ، وبالتالى كان عيدا مصريا بحتا وقبطيا خالصا ، وكان له شأن عظيم حتى ليشارك فيه المسلمون (٣). وهو فى جوهره طقس تعميدى مسيحى اختلط بالطقس الفرعونى الوثنى . ففيه يستحم الأقباط فى النهر المسكوبة به المياه المقدسة ،

---

(١) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٣٧٠.

(٢) المسعودى ، مروج الذهب ، جـ ١.

(٣) المسعودى ، جـ ١.

استمرار فى الواقع لاحتفالات الفراعنة بالنهر تبركا وتبريكا (١) . كذلك فإن ليلة النقطة ، التى تمثل بداية الفيضان عادة (١١ بؤونة - ١٧ يونيو) ، إن هى إلا امتداد «لدمعة إيزيس» ، أول قطرة فى الفيضان فى ملحمة الفرعونية الكبرى (٢).

وفى هذا المجال ، فلعل أشد وأغرب مظاهر الاستمرارية و أكثرها مدعاة إلى الدهشة مهرجان سيدى أبو الحجاج السنوى بالأقصر فى رمضان ، فهو يكرر فى طقوسه مهرجان الإله آمون السنوى بطبيعة بحيث يكاد يكون نسخة إسلامية من الأصل الفرعونى. فكلاهما يرتبط بالنهر ويتم بالزورق والقارب المقدس فى دورة متشابهة داخل دائرة ساحة معبد الكرنك وطرق المدينة وتحت الأعلام والبنود وبين مظاهر الاحتفالات الدينية والتجارية والترفيهية المتشابهة . (٣).

ومن الظاهرات المكتسبة كذلك والتى تحولت إلى موروثة عادة الختام وتحريم الخنزير ، كلاهما يرتبط فى رأى البعض بالبيئة الحارة والضرورات الصحية ، كلاهما كذلك ولذلك سابق للاسلام بل و لليهودية والمسيحية جميعا ، ولذلك أيضا يكاد يكون مشتركا بين الطائفتين اليوم .

والاستمرارية واضحة بعد ذلك بقوة فى كثير من التقاليد الشعبية فى الزراعة وعادات الزواج والولادة و الافراح (ليلة الحناء ، الصباحية ، النقوط ، السبوع) ، ثم المآتم و الدفن وزيارة المقابر (خميس الميت ، فطير الرحمة ، الأربعين ، والاخير ما هو إلا ترجمة أو انعكاس لفترة تحنيط الجثة قديما والبالغة ٤٠ يوما) .

كذلك الأمر فى الأكلات والأطعمة الشعبية والوصفات الطبية والأدوية البلدية (بما فى ذلك حتى الششم لفظا ووظيفة !) . بالمثل عن خرافات التفاؤل والتشاؤم وما يرتبط بها من خزعبلات «العين» و الأحجبة والتعاويذ والتمائم (بما فى ذلك حتى «طاسة الخضة» !) . وعن الخرافات بالذات يعتقد ماسبرو «أنها هى معتقدات مصر الفرعونية تلك التى تعيش فى الأعم الأغلب فى خرافات مصر الحالية» .

---

(١) وحيده ، ص ٥٢

(2) Baedeker, Egypt, 1914, p. XCVII.

(٣) محرم كمال ، اثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية ، القاهرة ، ١٩٥١ ص ٦٧ - ٦٨ ، ٧٧ - ٧٩ .

والفنــون أيضــا

حتى الرقص (الرقص الفرعونى) و الموسيقى (الهارب والربابة .. إلخ) ظلت معنا حتى اليوم . (الغريب والطريف أن الرقص والغناء كانا من الصادرات الثقافية لمصر الفرعونية إلى الشام واللفانت منذ بيبلوس وفينيقيا .. إلخ ، تماما مثلما هما الآن .)

حتى أساليب الفن وتعبيراته من رسم ونحت وعمارة ظلت ثابتة بلا تغيير ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سنة ، وبعضها انحدر إلينا حتى اليوم أو تشكل فى قوالب جديدة . ففيما عدا تطورات العصر والعقيدة ، فإن العمارة الفرعونية مستمرة خلال العمارة القبطية ، وهذه حلقة اتصال بينها وبين العمارة الاسلامية .

القبة ، مثلا ، بدأت كما رأينا فى الفرعونية ، ولو أنها وصلت إلى القمة فى العمارة الاسلامية، حين اقتبس اسمها ، فى رأى ، فى اللغات الأوروبية . coupole cupola، وفنار (منار) الاسكندرية الشهير هو الأب الفنى للمئذنة الاسلامية ، وليس المرادف الأوروبى للمئذنة minaret سوى تحريف أو تصغير لتلك المنارة (١) . وآخرون يربطون بين المسلة المصرية القديمة وبين مئذنة الجامع .

بالمثل فإن فن القرنصات stalactites، الذى يعد جوهرا فى العمارة الاسلامية ، ثبت أن أصوله وسوابقه ترجع إلى مصر البطلمية ، وعلى الحالين فإن البعض يربطه بإيحاء شجرة النخيل الحتمية .

وعدا هذا وذاك فإن المؤرخين يحصرون لنا قائمة ليست باليسيرة من الكلمات المصرية القديمة التى مازالت تعيش فى حديثنا اليومى بالعربية الدارجة الآن ، قاموس كامل فى الحقيقة اختلفت فى الرسم والشكل ولكن اللسان بقى ، مثلما حدث من قبل مع الديموطيقية . مثل ذلك مجموعة من الأمثال والمأثورات الشعبية.

وعلى الجملة فإن من السهل دائما، كما يقول أنور عبدالملك فى عمله الكبير، إثبات «بقاء التراث الفرعونى فى الحياة اليومية للأقباط» بصفة خاصة، وقد أثرى الاسلام بكل ما جاء به

---

(1)E. Deknison Ross (ed)., The art of Egypt through the ages.

هذه الحياة وتنوعها كثيرا لكن «دون أن يطمس هذه الاستمرارية» (ص ٣٠٠) .

إلى هذا المدى إذن تذهب الاستمرارية فى دقائق وتفاصيل الحياة اليومية الجارية حتى لقد ضربت مس بلاكمان مثلا معروفا حين كرست كتابا كاملا لهذه الأشياء الصغيرة تتبعتها فيه عبر التاريخ منذ الفراعنة حتى الوقت الحالي من خلال عشرات الخطوط وعلى عديد المستويات (١) . بالمثل يفعل كتاب محرم كمال عن بقايا الفراعنة فينا اليوم . بل إن البعض ليذهب إلى حد القول بأن كتاب وليم لين عن «عادات وتقاليد المصريين المحدثين» هو فى معنى ما إلى حد ما نسخة حديثة أو ترجمة معاصرة ليس إلا لكتاب ويلكينسون عن «عادات وتقاليد قدماء المصريين» !

؟ حدود الاستمرارية

علام يدل هذا كله ،أيا كان ؟ – ذلك هو السؤال الآن . لأول وهلة فلقد نرى الماضى ، فى الرد يعيش دائما فى الحاضر أو يرقد خلفه . وربما بالغ البعض وأسرف فى المبالغة فقال «مصر التى لا تتغير Immutable Egypt » ثم راح يتحدث عن «حضارة أبى الهول». وربما استنتج البعض الآخر أن روح المحافظة الشديدة والتمسك بالماضى والحرص على تراثه وعدم التخلى عنه هى طابع قومى عميق الجذور ، إلى آخره ، إلى آخره .

الاستمرارية القاعدية

ومن الناحية الموضوعية ، فلا شك فى أن الاشياء فى مصر تميل كالقاعدة إلى أن تستمر فى اتجاهها الواحد وعلى خطها المستقيم دون تغيير أو انحراف ما لم ، وإلى أن ، تصطدم بقوة مضادة فى الاتجاه ومساوية لها فى القوة . ولهذا فما من شك أيضا أن التاريخ المصرى مستمر متصل بلا انقطاع كالنيل فى جريان مائه ، ومراحله رسوبية تراكمية متعالية كطبقات طميه . وما من شك بعد هذا كله فى أن مصر تعد فى أكثر من معنى من أبرز ثوابت التاريخ ، بل لعلها أقدم وأكثر بلد عاش أسير جغرافيته الخاصة وعلى الجملة فإن من المرجح جدا أن القاعدة العامة فى الخلفية التاريخية لمصر هى الاستمرارية بقدر أو آخر .

---

(1) Winsfred S . Blackman, The fellahin of Upper Egypt, Lond., 1927.

لكن الاستمرارية القاعدية هذه أو تلك القاعدة الاستمرارية ، من المهم مع ذلك ألا نبالغ في تقديرها أو تقريرها . أيمكن ، مثلا أن يكون صحيحا تماما ، أو أيصح في المنطق أن يقال ، إن الحياة في مصر كانت تكرارا لا نهائيا لمعادلة ميكانيكية ، كما يصور مارش فيليبس بقوله «إن مصر بالتأكيد – من بين كل بلاد العالم – هي التي تقترب فيها الطبيعة أشد ما تقترب من الانتظام الميكانيكي والتكرار الميكانيكي . ونمط ترتيب الاقليم نفسه نمط رياضي بسيط من التكرار الذي لا يتقدم ولا يتغير» . (١) ؟ ومثله يفعل فيدن حين يقول عن مصر الحديثة المعاصرة «..أمامك ترقد مصر القديمة بلا تحنيط ، وإنما محفوظة في بلسم الشمس وفي غرائز السكان المحافظة». (٢) هذا بينما يصورها لوران كبلد «لم يكد يتطور منذ أصوله التاريخية» ، ثم يستمر «من هنا الغياب شبه الكامل للتقدم منذ العصور القديمة» . (٣) بالمثل يقول جوبليه «الفلاح المصري الحديث ونظيره أيام الفراعنة متشابهان جدا لأن تطور البيئة الجغرافية والاقتصادية قد توقف» (ص ٩٧).

فالمغالاة الكاسحة هنا وهناك جد واضحة ، تكاد تصل إلى حد التشويه .. أليس كذلك ؟ أفلا تجعل من مصر متحفا حيا لا أكثر ، ومن جغرافيتها الحية جغرافية تاريخية باستمرار ؟ وإلا فهل يمكن أن ننكر أن الاستمرارية بهذا المعنى إنما تقابل الجمود وترادف الرتابة وتحيل التاريخ نسخة آلية معادة لا وظيفة للزمن فيها سوى التكرار ؟ ثم ، أخيرا ، ألا يتناقض هذا كله مباشرة وعلى الفور مع الحيوية البالغة والمرونة المؤكدة في كيان مصر فضلا عن توسطها والاعتدال ؟

المقاييس الموضوعية

أين إذن تقع الحقيقة العلمية الدقيقة بالضبط ؟ ثمة مقياسان ضروريان لهذا الهدف الموضوعي . أتنفرد مصر دون سواها بهذه الجوانب والحالات من الاستمرارية النادرة ؟ إن هناك دائما خطرا حقيقيا أن ننسب إلى مصر وحدها ما تشارك فيه بلاد أخرى كثيرة. ثم ما نوعية الاستمرارية في مصر ، وهل هي تنفي التغير والتطور أو النمو ؟

عن الأولى يمكن أن نعود إلى مظاهر الاستمرار التي عرضنا لها لنجد بسهولة أنها

(1) Works of man, p. 61.

(2) Land of Egypt, p. 8.

(3) L'Egypte d'aujourd'hi, p. 119-120.

ظاهرة عامة أو شبه عالمية لا تقتصر بالضرورة على مصر . ففي أسماء الأماكن مثلا ، من القواعد العامة أنها محافظة بطبعها غائرة الجذور في التاريخ القديم ولا تقتلع بسهولة وإن تحولت بالتحريف. فبريطانيا المعاصرة تحفل بأسماء أماكن تعود الى أصول كلتية أو ، رومانية قديمة .. إلخ، وكذلك تفعل فرنسا وغيرها . وإذا كانت طبيعة مصر الفيضية قد ثبتت عديدا من القرى في مواضعها الثمينة المكتسبة بمشقة، فما أكثر الحالات في بلاد أوروبا التي ثبتتها منذ القدم ضوابط طبيعية مختلفة كموارد الماء أو المواضع التلية الحصينة ...إلخ، ثم ما أكثر المواضع التي تعاقبت عليها المؤسسات الدينية هناك بلا انقطاع : معبد وثني ثم كنيسة مسيحية على رأس تل واحد... إلخ، إن قدرا كبيرا من الاستمرارية في مصر إن هو إلا صفة مشتركة عامة بين مختلف الاقطار ، لأنه ببساطة طبيعة الأشياء، أو بالدقة طبيعة الجغرافيا .

أما عن نوعية الاستمرارية، فهي لم تكن في مصر مطلقة ولا كفت عن التطور والنمو. فحتى الأساس الأرضي نفسه عرف التغير وإن كان محدودا : اختزال فروع الدلتا نفسه وتغيرها المستمر، تقلص مستنقعات الشمال وانحسارها ثم نشأة البراري ، التغيرات الصغيرة الدائمة في انحناءات النهر واختفاء الجزر وظهورها ..إلخ .

والتكوين الجنسي وإن لم يعرف قط ما عرفته بعض بلاد أوروبا أو آسيا من تغيير جذري، فقد تلقى كثيرا من المؤثرات الخارجية الثانوية التي لا يمكن إلا أن تكون قد عدلته في كثير من التدريج وإن يكن في قليل من التغيير . وأكثر من الاثنين الجانب الحضاري ، فان انصباب المؤثرات الخارجية أدخل دائما الكثير من الأفكار والخبرات والإضافات الجديدة، جددت شباب مصر أكثر مما جددت دماءها .

وفي الجانب المادي مثلاً ، إن صحت نظرية المدينة الفرعونية المخططة تخطيطا هندسيا كمربع أو كمستطيل ، لكان هذا دليلا ينقض الاستمرارية ويؤكد الانقطاع.

وفي الجانب غير المادي، تعاقبت على مصر الأديان الثلاثة، الأولان جزئيان حتى نسخهما الثالث وساد نهائيا وفي الجوانب المادية أيضا تلقت الزراعة المصرية باستمرار محاصيل وآلات جديدة باختصار: رغم الاستمرارية العريضة كانت مصر دائما تتغير ولكن ببطء وتدرج وفي متتالية متصاعدة كالآتي : اللاندسكيب أقرب ما فيها إلى الثبات ،

يليه التركيب الجنسى بجرعات ضئيلة، يليه المركب الحضارى بمسافات متباعدة ولكنها هامة .

تراكمية لا تكرارية

حقيقة الامر إذن ، وهو صفوة القول أيضـــا ، إن الاســـتمرارية المـــصرية لا تعنى التكرار repetitve، بقدر ما تعنى التراكم cumulative. فالإستمرارية المصرية إن كانت تعنى شيئا فإنما تعنى إن القديم فيها لا يعيد نفسه فحسب ، ولكنه يضيف الى نفسه الجديد أيضا . استمرارية إن قل فيها أن ينسخ القديم تماما، فإنه لا يتناسخ وكفى وإنما هو أيضا يتحور ويتطور داخليا وخارجيا، وإن وقع هذا وذاك بهدوء وبئيد وتدريج أشد تؤدة.

وفى هذا المعنى، فلعل قولة نيوبى العابرة أدنى الى أن تلخص لنا الموقف بطريقة معبرة. فمصر ، يقول هو فى عبارة موجزة موفقة وموحية تصيب كبد الحقيقة دون دماء وبلا دموع، «مصر وثيقة من جلد الرق، الانجيل فيها مكتوب فوق هيرودوت، وفوق ذلك القرآن، وخلف الجميع لا تزال الكتابة القديمة مقروءة جلية».(١) وليس لنا بعد هذا إلا أن نضعها قاعدة عامة أنه إن تكن جغرافية مصر تراكبية ، فإن تاريخها تراكمى فى الدرجة الأولى.

والواقع أن استمراريتنا تمثل فى التحليل العلمى مزيجا من «التوازن الاستاتيكى- الديناميكى dynamic-static equilibrium» ، بحيث يأتى فى جوهره أبعد ما يكون عن التوازن الميت. وإنما هو بلغة هربرت سبنسر «توازن متحرك moving equilibrium» يمضى قدما ويتقدم دائما بفضل جرعات صغيرة من التغير أو تغيرات صغيرة كالجرعات وحركات قصيرة قد تكون بندولية أحيانا ولكنها تراكمية فى النهاية.

كلا، لم تكن إستمراريتنا محصلة سبق حضارى مبكر مضروبا فى عزلة طبيعية محكمة بعد ذلك، ولا كانت بعد هذا وذاك مجرد اجترار حوصلى، وإنما عملية هضم بناء وبناء مستمر .

ولعل أبرز ما يتضح هذا يتضح فى الزراعة على وجه الخصوص ، تلك التى تمثل

(1) P.E. Newberry, Egypt as field for anthropological reserch, Brit. assoc., 1924 P. 19 .

أيضا العمود الفقرى للحضارة المادية واللامادية المصرية بطبيعة الحال. فتاريخ الفن الزراعى المصرى ينقسم كما رأينا بوضوح إلى عدة مراحل جيوتكنية ، واحدة منها بعينها تحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر ، وتلك هى مرحلة الفن القديم أو المرحلة الباليوتكنية .

ولكن هذه المرحلة إذا كانت قد خضرمت وأزمنت طويلا وعاشت تاريخا ألفيا مديدا ، فإنها لم تكن فراغا بلا إضافات . فمصر كما نعلم أخذت منذ أيام اليونان بالطنبور والساقية ، ومنذ البطالسة أدخلت الجاموس ، ومنذ الفرس الإبل والسمسم ، ومنذ العرب القطن والأرز ... إلخ .

ضوابط الاستمرارية ودوافعها

البيئة الطبيعية

وليس من الصعب بعد هذا أن نفسر تلك الاستمرارية النادرة أو أن نعلل لها . وهناك على الأقل ثلاثة أو أربعة أسباب وضوابط أساسية فى القضية . فى المقدمة فإنها ، تلك الاستمرارية، ترتبط بالطبع بالبيئة الطبيعية من الداخل مباشرة ، البيئة النهرية الفيضية كما نعرفها جيدا فى طبعتها وطبيعتها الجغرافية العامة ولكن بالذات فى طبعتها ونسختها المصرية الخاصة .

فهناك عوامل طبيعية مستقرة فى أسس الحياة المصرية ، تعمل بانتظام وباستمرار وبلا تغيير ، كتتابع الفصول والفيضان فى نسق كامل منتظم الحركة ، فضلا عن أن التغيرات نفسها تخضع أيضا لنظام دورى رتيب . والواقع أن دورة العام وتوقيت الفيضان فى يوم محدد بالضبط .. إلخ هى من عوامل عدم التغير فى مصر مثلما هى من مظاهره . وفى بيئة كهذه لابد أن يجرى جهد الانسان على وتيرة منتظمة رتيبة ، والعمل المتواصل ثابت ، «ولا نعرف بلدا تجرى فيه العوامل الاقتصادية نحو نتائجها المقدرة دون تمهل أو إنحراف كمصر».

بل يبلغ الأمر بسيطرة الظروف الطبيعية على حياة مصر أنها ترسم لساستها وقادتها خطط إدارتها وإستغلال مواردها إلى حد أن أعمال أى من الفراعنة أو السلاطين تكاد تتكرر فيما عدا الأسماء والتواريخ ، بحيث تبدو كذلك أسس الرخاء والحكومة الصالحة واحدة فى الماضى والحاضر ، فالوزير الماهر «يوسف» آخر ، واستغلال الفلاح لم

يفتر منذ فرعون ، بينما يبدو الفلاح فى القرن ١٩ وكأنه يعيش كما كان يعيش أجداده فى عصر الاهرام (١)، ونمط حياته وزراعته واستغلاله تمثل وحدة المصرى عبر التاريخ ووحدة الحياة على ضفاف النيل (٢).

وسواء عد هذا التفسير مبالغا فى الحتمية ، أو قيل إنه أمر طبيعى فى كثير من البلاد الأخرى ، فهذا لا يغير من حقيقة الاستمرارية من حيث المبدأ ، ولا من حيث أساسها الجغرافى من حيث المبتدأ.

الموقـــع

هذا عن البيئة من الداخل ، أى عن الموضع . غير أن للموقع أيضا دوره الحاسم بعد دور الموضع الحاكم . فالموقع الصحراوى وفر لواحة مصر الحماية الطبيعية ليس فقط للنمو والبقاء والارتقاء ، ولكن أيضا للثبات والاستمرارية والاستقرار بعيدا عن الهزات العنيفة أو الانقطاعات الحادة الفجائية. وذلك ببساطة إنما هو دور الصحراء الذى عرفناه جيدا كماصة للصدمات بعد دورها كمصفى للترشيح ، وهذا وذاك حضاريا كما هو جنسيا ، وتاريخيا مثلما هو جغرافيا .

ويبرز هذا الدور بصورة مجسمة وأكثر تجسيدا إذا نحن وضعناه موضع المقارنة مع نظير قريب كالعراق الشقيق مثلا . فلا شك فى أن دور الصحراء فى مصر كان سلبيا أكثر منه إيجابيا إذا ما قورن بالعراق ، فهو فى مصر قد منع إغراق الحضارة المحلية فى طوفان من التيارات الأجنبية . بينما أن العراق مكن للتيارات أن تتوالى بلا انقطاع وأن ترج الوجود الحضارى والبشرى المحلى كل مرة . ولا شك فى أن دور البداوة والرعاة فى تاريخ العراق الواحة الاستبسية أقوى منه بكثير فى تاريخ مصر الواحة الصحراوية ، كما أن موقع مصر كان أبعد عن قلب آسيا مصدر الهجرات والتيارات التاريخى . وبينما خضع البدو والرعاة المحيطون لمصر فى أغلب مراحل التاريخ ، خضعت العراق فى مراحل كثيرة لحكم الرعاة البدو (٣).

---

(١) غربال ، ص ١٥ ، ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) حسين فوزى ، ص ١٤٠ .

(3) Benjamin Thomas, op. cit., p. 424.

لهذا فإن الموقع والموضع وفرا لمصر استمرارية تاريخية تخلو من الرجات العنيفة والتخلخلات المباغتة ، بعكس العراق تقريبا . وفى النتيجة والخلاصة فإن «الحضارة المصرية ، معزولة بالصحراء احتفظت بتوطنها حتى بعد أن فقدت استقلالها» (١).

تجانس البيئة

فيما بين الموضع والموقع ، لنا أن نضيف ما يراه البعض من تجانس البيئة ورتابتها عموما . فهناك من يرى أن مصر كرائدة فى اسكتشاف عناصر الحضارة إنما نمت في بيئة متجانسة رتيبة ، فأصبحت متخصصة فى النمو فى إتجاه واحد فقط . فلقد كانت الخلفية الطبيعية لهذه الحضارة الرائدة هى الصراع بين الصحراء والمزروع ، وظلت هذه الخلفية عاملا ثابتا في كل تقدمها من المدينة الصغيرة إلى الامبراطورية الكبرى حتى حين غزاها مغيرو الصحراء ، فإنهم خضعوا تلقائيا للقانون الذى إصطنعته هى لضمان البقاء فى المزروع . ولقد كان الصراع من أجل إقامة واطراد المؤسسات والنظم اللازمة في بلد لم تتغير المشكلات الأساسية به هو بعينه ما جعله متخصصا فى التطور الأحادى أو وحيد الخط ومنع ظهور ابتعادات وتنويعات جديدة .(٢).

إيكولوچية الحضارة

ونحن نتقدم خطوة أخرى في فهم أسباب استمراريتنا حين نتقدم من البيئة نفسها إلى إيكولوچية الحضارة ، أعنى عملية نشأة وتطور الحضارة فى إطارها البيئى الطبيعى بكل معطياته الخاصة . والواقع أن لآليات هذه العملية جدليتها أو ديالكتيكها الحضارى الخاص الذى يفسر الصعود فى البداية كما يفسر الهبوط فى النهاية ثم الاستمرار أو الانقطاع فيما بين الطرفين .

فعلى الجانب الأول ، فإن المركب الحضارى الذى نمته مصر منذ البداية كان يمثل ، في واقع الأمر ، حالة تلاؤم بيئى symbiosis محكمة ، وحقق بتغير برستون جيمز «علاقة فعالة workable connection» مع ظروف البيئة الطبيعية لم يكن من السهل دائما التقليل من قوتها أو التجويد عليها (٣) ومن هنا بدت حضارة بطيئة الخطى ثقيلة

---

(1) Leon Aufree, Loc. cit , P. 453.

(2) T . K . Penniman, Ahundred years of anthropology, Lond., 1935, P.25.

(3) Geog . of man , P. 389 .

القـدم كمـا يقول برودريك . (١) لقـد تكيف السكان مع البيئة وكيفوها بصورة فريدة ومبكرة بحيث لم يعد هناك مجال واسع للتغيير كما يقول جيميل . (٢) وبعبارة أخرى فإن التفسير الأساسى للاستمرارية إنما يكمن فى ضخامة الانجازة الأولى بحيث قفزت فى ضربة واحدة تقريبا قريبا من «سقف» البيئة ووصلت قرب أعلى آفاق إمكانياتها الحضارية، بحيث لم تكد تترك الكثير ليضاف أو يتغير فيما بعد .

هذا على طرف البداية والجانب الايجابى ، أما على الاتجاه المقابل ، فإن جوردون تشايلد مثلا يجد كل شئ تقريبا فى خلق الحضارة المصرية مركزا بعنف فى فترة التوحيد أو ما بعدها مباشرة ، وبعدها فكل شئ تقريبا هو مجرد استمرار فقط . حتى فى الفنون التشكيلية ، أليس الملاحظ أن قمة فن النحت ، وربما العمارة أيضا ، هى عصر الأهرامات والأسرة الرابعة ، وبعدها حدث تدهور تسبى بالتدريج ؟ على أية حال ، فإن تشايلد نفسه يرى أن نفس أسباب الطفرة الأولى لم تلبث فى الغالب أن أصبحت هى نفسها ، وبطريقة ديالكتيكية ، أسباب الثبات وعدم التغير اللاحق (٣) .

وإتصالا بهذا التفسير يرى بعض أنه فى بداية الحضارة تكون الشرعية مسألة بالغة الأهمية لأنها شرط الوجود البازغ ورابط للحياة الجديدة ، غير أنها إذا زادت عن الحد تصبح نيرا على كل نشاطات المجتمع وتئد التنوع والتجديد والابتكار . وإنما يكون التقدم حيث تكون الشرعية وسطا بين التنميط والتنويع . (٤) إن أسرع المجتمعات والدول إلى الظهور والتطور هى أقدرها على صب وتجميد «كعكة» القانون منذ وقت مبكر ، ولكنها لا تتقدم بعد ذلك ولا ترقى ولا تتطور نحو الأعلى والأفضل إلا «بكسر» تلك الكعكة ذاتها - وإلا فإنها «تتحجر» معها ومثلها . وهذا بالدقة ما أصاب مصر القديمة على يد الفرعونية منذ البداية وحتى النهاية .

الزراعـة

أخيرا ، وليس آخرا ، فلا ننسى أن الزراعة والاقتصاد الزراعى ، التى تطغى تماما

---

(1) Tree of human history, p. 104.

(2) P. F, Gimmell, "Egypt is the Nile" , Econ. geog., July 1928 , P . 2960

(3) Man makes, p. 183.

(4) walter Bagehot, physics snd politics, Lond., 1872, ll, ii.

على حضارة مصر ، أدعى بطبيعتها إلى قدر من المحافظة التى ترتاح إلى المألوف وقد تتهيب مغامرة التجديد أو تنفر منها ، فتورث الاستمرارية . وقد ربط البعض مثل توينبي ظاهرة المحافظة المصرية بنظام النيل والرى الصناعي وما يستدعيه من نظام مقرر مطاع .

هذا بينما ذهب البعض الآخر كالعقاد إلى طبيعة الزراعة نفسها مباشرة ، فأشار إلى أن أقدم عهد مصر الزراعية بالحضارة أصل فيها حب الأسرة ومكن للنظام البيتى وتعود استقرار النظام أو الرتابة التى تشبه أن تكون ركودا من طول ألفتها وتغرى النفس بالاستنامة إلى الوضع السائد ضمانا من مغامرة الاقتحام والتمرد بما فيه من وحشة التوحد وانفراد العصيان (١).

سلاح ذو حدين

تلك إذن صفوة القول ومجمل الحقيقة فى استمراريتنا ضوابط وحدودا ودوافع ودواعى . إن تكن ثمة استمرارية مصرية – واستمرارية لا شك هناك ، واستمرارية لا شك هى – فتلك إذن استمرارية معتدلة ونسبية أساسا . وبهذا المعنى المنضبط فإن الاستمرارية فى مصر ، كما أنها ليست ظاهرة تنفرد بها وحدها فى العالم ودون العالمين ، فإنها لا تختلف بها عن غيرها إلا فى الدرجة لا النوع . وبهذا الحجم الصحيح ، فليس صحيحا أنها كانت شرا مطلقا أو خطرا محققا، وإنما الأصح أنها سلاح ذو حدين .

وبالفعل ، فإن هناك ابتداء ومبدأ ودائما وأبدا وجهتين من النظر فى أمر قضية الاستمرارية : اتجاه يرى فيها علامة قوة وظاهرة صحية موجبة ، واتجاه آخر يراها دليل جمود وسلبية . وواقع الأمر بطبيعة الحال أن الاستمرارية كما قد تعنى الأصالة والعراقة المعتقة ، يمكن أن تختلط مع السلفية وقد تتداخل مع المحافظة بل والرجعية . ومن هنا يخشى أن يكون ، كالأصالة نفسها التى لعلنا أفرطنا فى الحديث عنها والتفاخر بها ، سلاحا ذا حدين .

ومع ذلك يبقى فى النهاية أنها ، الاستمرارية ، مجرد سمة وليست يقينا بوصمة أو سبة ، بل وربما نقطة قوة أكثر منها نقطة ضعف ، وسبب للأصالة مثلما هى نتيجة لها .

---

(١) سعد زغلول ، ص ٢٨.

وليس هذا دفاعا عن الاستمرارية أو دفعا ضدها ، ولكن بعيدا عن منطق «لم يكن فى الامكان أبدع مما كان» أو «ماترك الأولون للآخرين شيئا» ، فإن لنا أن نسجل حقيقتين دالتين ، ودلالتهما جد مؤشرتين ، وإشارتهما أكثر من كاشفتين .

من نقط القوة

فأولا ، ومنذ فقدت مصر استقلالها السياسى ، تعاقبت عليها عشرات القوى الأجنبية الحاكمة التى تمثل بيئات وحضارات مختلفة ابتداء من البطالسة إلى الرومان إلى العرب بجميع أسرهم حتى الأتراك . ومع ذلك فإن كل هؤلاء الغزاة ، مستعمرين كانوا أم معمرين ، تركوا نظام الحياة والانتاج الأساسى فى البلد دون أن يتدخلوا فيه على الاطلاق واقتصر دورهم على الاشراف والتوجيه العلوى أو بالأحرى على وظيفة جباة الخراج أو الجزية .

وبصفة خاصة فإنهم تركوا الرى والزراعة وكل فنون الأرض والمساحة والتعمير فى يد الفلاح يجرى على نظامه النيلى الألفى دون أن يجرؤوا على التدخل فيه أو أن ينجحوا فى تطويره أو إدخال أى إضافة جذرية أو هامة عليه . ولو قد كان فى استطاعتهم أن يفعلوا ، لفعلوا . ولكن بقدر ما فرضوا أنفسهم على البلد من أعلى ، بقدر ما فرض البلد نفسه عليهم من أسفل ، فتقولبوا به أكثر مما صبوه فى قالبهم . الاستثناء الوحيد بالطبع هو الحضارة الأوروبية الحديثة ، غير أن هذا شئ مختلف تماما .

الحقيقة الثانية أننا أنفسنا حتى اليوم مازلنا نتبع كثيرا من أسس وتقاليد وأدوات الزراعة والانتاج المصرية القديمة . إبتداء من الفأس والمحراث إلى ترع الرى والمساكن والملابس .. إلخ . أى أن كثيرا من عناصر الحضارة الفرعونية المادية والإنتاجية مازالت معنا حتى قلب القرن العشرين . وبعيدا عن أى دفاع عن التخلف ، فهذه الاستمرارية إن دلت على شئ فإنما تدل على وظيفية وتبيؤ الانجازة الفرعونية العتيقة ، وهى الرد المقنع على ما يستغربه أو يستنكره البعض من أن الحضارة الفرعونية بعد أن سجلت قمة شامخة وبداية رائعة أصيبت بسرعة بالجمود والتوقف وتصلب الشرايين لآلاف السنين .

مـوت حضارة

ثم ماذا ؟ حسنا إذا كان منا من يخشى من المغزى السلبى للاستمرارية على تطورنا الحاضر والمستقبل ، فلا محل حقيقة للقلق لأن ذلك كما حددنا من البداية إنما يصدق على

الماضي حتى القرن الأخير فقط وينتهي عنده ، ونحن الآن ومنذ الأخذ بالحضارة الحديثة نعيش مرحلة جديدة تماما وفي مصر جديدة ومختلفة لا حد لآفاق تغيرها وإنطلاقها .

ذلك أن الحضارة الأوروبية الحديثة منذ نهضة مصر في القرن الماضي قد جاءت لتضع إلى الأبد نهاية للاستمرارية المادية القديمة ، استمرارية الحضارة التايخية ، بحيث أصبحت الاستمرارية تمت إلى الماضي فقط كما تنصب عليه وحده ، تاركة مكانها نهائيا لانقطاع أكثر حدة وجذرية وتاريخية . لقد انتهت الاستمرارية المصرية الألفية ، ومعها انتهت الحضارة الفرعونية العتيقة .

وإذا كان شبنجلر - بفلسفته الخاصة - يعتقد أن «الحضارة المصرية وجدت نفسها تتحرك هابطة في مسار حياة ضيق ومحتوم سلفا لتمثل في النهاية أمام قضاة الموت» (١)، فإن توينبي - بلا نظرية مسبقة - يقول إنه عبثا بحث عن الحضارة الفرعونية في كيان مصر الحديثة ، ويعلن لذلك أن الحضارة الفرعونية قد ماتت من قديم . (٢)

وهذا صحيح بالتأكيد في الجوانب اللامادية ، كما يصدق كذلك على كثير من نواحي الحضارة المادية ، ولو أن هناك بقايا ورواسب مادية مازالت تكمن- ربما على استحياء وفي خفاء - في النسيج الحضاري المادي المعاصر . ولعل الزراعة الحوضية كانت أهم هذه الخيوط . نعم ، هي كانت تحتضر منذ قرون وزيادة ، ومع ذلك فلم يدفنها نهائيا إلا السد العالي . واليوم ، في كل الاحوال ، لم تعد مصر الفرعونية إلا مكدسة في المتاحف أو معلقة كالحفريات على سفوح الهضبتين . أما في الوادي فلقد انقرضت كما انقرضت من قبل تماسيح النيل من النهر .

ولهذا فنحن ننتهي ، مع توينبي ، إلى أن الحضارة الفرعونية قد ماتت في مجموعها بعد تلك الإستمرارية النادرة والناضرة ، المحورية والمحيرة ، التي سادت حضارتنا المادية ورانت على تاريخنا الحضاري آلاف السنين . على يد من ماتت : الموت الطبيعي التاريخي البطئ من الداخل أو بالضربة التاريخية القاضية على يد الحضارة الأوروبية الحديثة لا ندري بالضبط ، ولو أن الأرجح كلاهما معا . وهذا على أية حال ، ما ينقلنا من الاستمرارية إلى الانقطاع ، موضوعنا التالي .

---

(1) Decline of the west, N. Y. 192 -'8, p. 114

(2) A study, vol. I, p. 201.

الانقطاع

غير أننا إذ ننتقل هنا إلى الانقطاع فإنما نقصد الانقطاع الحضارى بالطبع ، أى انقطاع الحضارة المادية وحدها فقط مع دخول الحضارة الغربية الحديثة . ولكن هناك من قبل ومن باب أولى انقطاعا لا يقل خطرا وحسما وهو الانقطاع الثقافى مع دخول الاسلام والعروبة منذ أكثرمن ألف سنة قبل الانقطاع الحضارى . لهذا ، ولاختلاف طبيعة هذا الانقطاع الثقافى ومجاله تماما ، وحتى لا يقطع علينا خيط الدراسة وخط الحضارة المادية، فلعل من الأفضل أن نرجئ دراسته إلى ما بعد ذلك ، ليكون تلقائيا مدخلا مناسبا للباب التالى عن مصر والعرب ، موصلا إليه وموصولا به .

فإذا ما إنثنينا لدراسة الانقطاع الحضارى ، فكما تتبعنا مظاهر الاستمرارية فى خطوطها ، فإن علينا الآن أن نتتبع مظاهر الانقطاع الجديد والجديد بنفس الترتيب والتسلسل . علينا ، يعنى ، أن نسأل أنفسنا : ما الذى تغير بالضبط فى مصر فى الفترة الحديثة منذ أوائل القرن الماضى ، وإلى أى حد ومدى ؟ وما احتمالات المستقبل و التغير المستقبلى ؟ لنستعرض إذن جوانب حياتنا المادية المختلفة، بادئين بالمركب الطبيعى البيئى.

الأرض والناس

وجه مصر

فمن ناحية اللاندسكيب ، لا شك أن انقلاب الرى والزراعة الحديث قد غير وجه مصر تماما، وأحدث انقطاعا أساسيا فى كيانها. كان عملية تتابع السكنى sequent occupance بكل معنى الكلمة . لقد غير وجه اللاندسكيب الحضارى كلية حين خلق حالة من «الهيدرولوچيا المقلوبة inverted hydrology». فبعد أن كانت مصر تتحول أثناء الفيضان إلى بحيرة موسمية كبرى متصلة تنقطها القرى وحلات الأكوام وتختطها الجسور النحيلة ، إنعكست الصورة تماما فأصبح الوادى الآن جافا إلا من آلاف الترع والمصارف . ومع هذا الانقلاب الهيدرولوچى تحرر المسكن القروى من إسار القرية النووية

(١) راجع سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٥٧٠ - ٥٨٠

المجمعة وانطلق نحو التبعثر بدرجة أو بأخرى سواء كعزب أو كتراب من المنازل Pous-siere de maisans (١).

وأبسط تعبير عن هذا الانقلاب السكنى أن مصر اليوم يتألف جسمها العمرانى من نحو ٣٥,٠٠٠ خلية أو وحدة سكن ، ٤٠٠٠ وحدة منها من القرى والكفور الضخمة أو النووية المجمعة، ٣٠,٠٠٠ من العزب الصغيرة المبعثرة كالشظايا . ومن المتصور أن تملك مصر القديمة مثل الشطر أو النوع الأول أو أقل منه كثيرا أو قليلا ، أما الثانى فخارج كل تصور أو حساب . ولهذا الاختلاف آثاره العديد على الانتاج والمواصلات وطرق النقل وأنماط العلاقات البشرية فضلا عن النفسية والشخصية مما يجعل التغيير لاماديا أيضا مثلما هو مادى أصلا .

جسم مصر

وكما تغير وجه مصر ، تغير جسمها . فبعد الرى الحوضى وزراعة الفصل الواحد ، تضاعف حجم مصر الطبيعى والبشرى بالرى الدائم . فمع إدخال وتعميم الزراعة الصيفية ، إضافة إلى الشتوية القديمة ، وتحول الزراعة إلى زراعة دائمة طول العام ، تضاعفت المساحة المزروعة و/ أو الحصولية . فبالرى الدائم أصبح حكم مصر حكم البلاد المطرة طول السنة بعد أن كانت فى حكم البلاد المطرة شتاء فقط . وبالزراعة الدائمة إزدوجت المساحة المحصولية وارتفعت كثافة الزراعة من طابق وحيد إلى طابقين .

جنبا إلى جانب مع هذا التوسع الرأسى ، توسعت رقعة مصر المزروعة أفقيا إلى أقصى آفاق الوادى بل ووسعت حدود حوض النهر نفسه محليا . لقد نمت أرض مصر جزئيا ، وربما تنمو إلى الضعف فى المستقبل .

حجم مصر

وكما تغير وجه مصر وجسمها ، تغير حجمها . فمع مضاعفة قاعدة مصر الأرضية و الانتاج الزراعى ، تضاعف السكان أضعافا ، وارتفع حجمهم وكثافتهم فوق بعض طبقات . ومع الاثنين بالتالى تضاعف حجم مصر ككل أكثر من أى وقت مضى فى تاريخها ، بحيث لا يمكن إلا أن نعد مصر المعاصرة أضعاف مصر القديمة فى أوجها ، أو

(1) Albert Demangeon, "Problemes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte", A. G., Mars 1926, p. 155-73.

قل أصبحت مصر الجديدة بضع أمصار فى واحدة ، أو إن فى مصر المعاصرة أربعة على الأقل من مصر القديمة فى أحسن حالاتها . ومن هنا فلا وجه إطلاقا للمقارنة بين مصر الحاضر ومصر الماضى .

ولأن ضغط السكان الذى هو نتيجة نهائية ومشتركة للعديد من المتغيرات يعد فى الوقت نفسه من أكبر الضواغط وعوامل التغير ، ولأن التغيير يولد التغيير ، فإن كل شئ فى مصر يتغير الآن ، كما سنتقدم على الفور .

مصر الاقتصادية (١)
وجهة مصر

فكما تغير وجه مصر ، تغيرت وجهتها . فبعد اقتصاد الحبوب والغذاء والكفاية الذاتية ، قلبت زراعة المحاصيل الصيفية والمحصول الواحد الاقتصاد بطنا لظهر ، ووجهته من السوق المحلية إلى السوق العالمية . وكما أخرج هذا مصر من عزلتها الذاتية وبياتها التاريخى واجترارها الحضارى، فإنه كان بداية وأداة الانقلاب الحضارى الحديث وعملية التغريب والتحديث . ولا شك أن القطن بالذات كان وسيلة شرائنا لهذه الحضارة الأوروبية.

وكما أدخل القطن مصر فى الدائرة الكهربائية للاقتصاد العالمى والغرب ، جاءت قناة السويس بعد قليل فأدخلتها فى الدورة الدموية للمواصلات و الاتصالات العالمية . لقد حولت القناة موقع مصر الجغرافى ، فى الحقيقة ، من قلب العالم الاستاتيكى أو الميت إلى قلبه الديناميكى النابض الفعال . أيضا وكما ضاعفت القطن اقتصاد مصر ، ضاعفت القناة موقعها ، فأضافت إلى الممر الأرضى القارى الممر المائى البحرى . ومع الاثنين ، القطن والقناة ، إقتحمت مصر قلب دوامة العالم الحديث لتصبح بالتدريج وخطوة خطوة عالمية وعصرية أكثر من أى وقت مضى.

الثورة الزراعية

تلك فقط هى الخريطة العامة والتضاريس الأولية لتغير مصر الحديثة ولكن لدينا عشرات من التفاصيل والدقائق تملأها بالخطوط العريضة والمتغيرات الثانوية على كل

---

(١) راجع الجزء الثالث من هذا الكتاب ، مواضع متفرقة .

المستويات وفي جميع المجالات . في الزراعة مثلاً، إذا عدنا لنبدأ من البداية ، فالتغيرات والمتغيرات لا تكف عن التتابع السريع متلاحقة تباعا ، كما وكيفا ونوعاً ، وطولا وعرضا وعمقاً .

فهناك أولاً ثورات المحاصيل والقيم المتغيرة في المركب المحصولي . فبعد ثورة القطن الأم ، والقصب على أعقابها، فضلاً عن البرسيم والذرة من قبل أو من بعد ، جاء ت ثورة الخضروات والفواكه جنبا إلى جنب مع ثورة الأرز . أضف إلى هذا العديد من المحاصيل الجديدة والأنوا ع المدخلة التي لم تعرفها مصر من قبل كالمانجو والفراولة من الفواكه وكالبطاطس من الخضروات وكالصويا والبنجر من المحاصيل الغذائية .

وحتى دون أن نذكر الثورات المستقبلية المحتملة – والصويا هو أول المرشحين لها – وكذلك محاولات وتجارب وخطط إدخال أنوا ع وأصناف لاحصر لها من المحاصيل الحارة والمعتدلة الباردة ، فإن التغيرات والاضافات التي طرأت على مركبنا المحصولي وقائمة محاصيلنا حتى الآن قد حولت زراعتنا بما فيه الكفاية من زراعة محلية الأبعاد والآفاق ، لا تكاد تتجاوز حدود البحر المتوسط وحوض النيل أجرونوميا ، إلى زراعة إقليمية بعيدة المدى تلخص أو تغطي قطاعا عريضا للغاية من العالم القديم سواء من حيث خطوط الطول أو العرض أو حتى الكنتور .

فبمحاصيلنا الصيفية الحارة الاستوائية والمدارية والموسمية كالقطن والقصب والذرة والأرز والصويا ، إلى جانب محاصيلنا الشتوية الدفيئة والمعتدلة والباردة كالقمح والبرسيم والكتان والبنجر ، تكاد زراعتنا تختزل قطاعا من نصف الكرة الشرقي يمتد من خط الاستواء جنوبا إلى وسط أوروبا شمالا ومن جنوب شرق آسيا الموسمي إلى غرب أوروبا المعتدلة الباردة .

على الجانب التكنولوجي ، أخيرا ، فما أبعد المدى بين مصر الزراعية القديمة والمعاصرة فابتداء . لا وجه للمقارنة قط بالطبع بين زراعة الحياض القديمة بجسورها و«صلاييها» وبين زراعة الري الدائم بقناطرها وسدودها وشبكة ريها وصرفها وسائر منشآتها الهندسية العصرية التي وصلت إلى قمتها أخيرا في السد العالي ، مثلما أصبحت مصر بعامة قمة زراعة الري في العالم أجمع .

وداخل هذا الاطار الجديد تماما تترى المتغيرات والتطورات بلا انقطا ع ابتداء من

الترع الصيفى إلى «تصييف» الزراعة والمحاصيل ، ومن الرى بالغمر إلى الرى بالرفع ، ومن الرى فقط إلى الرى والصرف ، ومن الرى والصرف المكشوف إلى الصرف المغطى بل والرى المغطى (الأنابيب) قريباً .

هذا على جانب الرى وهندسته . أما على جانب الزراعة نفسها ، فعلى الفرشة القاعدية من الفن الزراعى الباليوتكنى العتيق بكل معطياته وعناصره ابتداء من الساقية والشادوف إلى العمل اليدوى والحيوان الزراعى ، فرضت طبقة علوية من الفن الزراعى النيوتكنى الحديث ، ميكنة وكهربة وكيماوية، جرارات وحاصدات ، وأسمدة ومبيدات ...إلخ، بل إن هذه الطبقة لتتوج بدورها بقمة ضيقة ولكنها سامقة من أعلى مراحل التكنولوجيا الحديثة والمعقدة ممثلة فى الرى المحورى بالرش والتنقيط ... إلخ .

باختصار ، لقد خرجت الزراعة المصرية وما تزال خارجة من قوقعتها التاريخية الحفرية لتغير جلدها القديم البالى ، كما تخرج الفراشة من شرنقتها وتتحور فى أطوار نموها المختلفة . إن الزراعة المصرية ، أقدم وأعتق ما فى مصر بالتأكيد ، تتغير الآن فى الصميم ، وبأكثر مما يتغير وعاؤها نفسه ، القرية المصرية ، خارج كل حدود .

الثورة الصناعية

ولا تقل ، إن لم تزد ، قصة الصناعة ثورية أو إثارة . بل لعلها على خلاف الزراعة إلى أبعد مدى أن تكون ميلادا جديدا ووليدا بكرا أكثر منها بعثا أو إعادة خلق . فالصناعة الآلية الحديثة بجميع مراحلها ومظاهرها بدأت بالطبع من نقطة الصفر كانقطاعة تامة عن الصناعة المحلية القديمة «البلدى» . ومنذ بدأت صناعتنا الحديثة لم تكف ولا توانت عن التطور والتقدم فى خط مستقيم وصاعد بعامة وعلى مساحة واسعة ومتوسعة على الجملة .

فرغم فقر الموارد المعدنية نسبيا ، ولكن بفضل غنى الموارد الزراعية نوعاً ، ورغم الاستعمار وسياساته وخططه المضادة جدا، ولكن بفضل الحروب العالمية الدافعة والحامية حتما ، تصاعدت مراحل صناعتنا مرحلة بعد مرحلة ، وكانت كل مرحلة تنتظم من التغيرات والمتغيرات فى التركيب والتوزيع والتنويع ما وصل بها اليوم إلى مستوى صناعات دول الدرجة الثانية أو المتوسطة ، أو على أية حال المتوسطة بين الدول النامية والمتخلفة وبين الدول المتقدمة المتطورة.

ورغم كل أوجه قصورها ونقاط ضعفها ومشاكلها وصعوباتها سواء من حيث الكفاءة أو الكفاية ، كما وكيفا ، تكنولوچيا واقتصاديا ، فمن الانصاف أنها وضعت أقدامها على عتبة النضج وشارفت مرحلة الانطلاق التي قد تفتح أمامها أبواب التطور والتقدم والنمو في المستقبل دون حدود أو قيود .

ولنا موضوعيا أن ننتظر ثورة صناعية حقيقية ودولة صناعة حقا في غضون العقود القليلة القادمة . ولن تأتي سنة ٢٠٠٠ حتى تكون مصر دولة صناعية أولا وزراعية ثانيا بل ثالثا أو رابعا . وتلك جميعا ابتعادة تامة بل قلب مطلق لمعادلة مصر الاقتصادية القديمة طوال التاريخ .

إلحاقا بالصناعة والثورة الصناعية ، دعنا لا ننسى أيضا الثروة المعدنية وثورتها الفجائية في ربع الساعة الأخير فلئن كانت ثورة المعادن قد تخلفت عن ثورة الصناعة نحو ربع قرن حيث لم تتبلور إلا في أواخر السبعينيات ، فلعها لا تتخلف عنها كثيرا في الكم والكيف والتنوع والتوزيع .

فما بين «قائمة العينات» التي لا نهاية لها ولكن لا وزن والتي كانتها ثرواتنا المعدنية تقليديا وإلى عقد أو إثنين فقط ، وبين خماسية البترول - الفوسفات - الحديد - الفحم - المنجنيز المكثفة والثقيلة نسبيا والتي انبثقت منها في العقد الأخير فقط ، ثمة هنا بالتأكيد - أليس صحيحاً ؟ - انقطاع حاد فارق أكثر منه مجرد برزخ دقيق واصل .

وإذا كان من المستبعد حتى الآن أن تغدو مصر دولة معادن بمعنى الكلمة في المستقبل المنظور ، فلن تكون مفاجأة تامة إن غدت يوما ما دولة بترول بالمعنى الكبير نوعا، مثلما أضحت من قبل على الطريق المفضية إلى دولة الصناعة الكبيرة نسبياً .

هيكل متغير وحالة سيولة

صفوة القول وخلاصته في مصر الاقتصادية ، إذا كان لنا أن نلقي عليها ككل نظرة عامة قبل أن نغادرها إلى مصر الاجتماعية ، أنها على وجه التأكيد في حالة انصهار وسيولة تامة وإعادة تشكيل وطرق حاليا . وهذه الحالة إذا كانت تنطوي على عملية شاقة بالغة الصعوبة ولها ثمنها الباهظ وأخطاؤها الفادحة بل وأعراضها المرضية ، إلا أنها في مجملها صحية مطمئنة في النهاية ، ولن تخرج مصر منها إلا وهي مخلوق جديد جذريا .

تلك الحالة لا تنفصل أيضاً عن ضغط السكان الشديد بصفة خاصة في الداخل ، إلى جانب العوامل الخارجية الأخرى العديدة . فمما لا شك فيه أن ضغط السكان المتزايد كان أحد أهم عوامل التطور والتغيير المفروض على الزراعة داخليا سواء في التركيب المحصولي أو نحو التوسع الرأسي والأفقي أو نحو الميكنة والكيماوية والتصنيع الزراعي ... إلخ وبالمثل كان ضغط السكان والزراعة معا من العوامل الأساسية في دفع الصناعة وتطورها .

وختاما ، فإذا كان من المحقق أن هيكل الاقتصاد المصري المعاصر في تطور داخلي وئيد ولكنه جذري ، فإن من إرهاصاته مفارقات تطورية دالة بقدر ما هي مثيرة . فمثلا بدأت مزرعة قطن لانكشير التقليدية تصدر الغزل والمنسوجات إلى أوروبا بما في ذلك بريطانيا ، بل وتستورد القطن الخام من الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة ، بينما أخذت صومعة غلال روما التاريخية تستورد القمح والحبوب والدقيق من عديد من الدول الأخرى ومن بينها إيطاليا ، وبعد أن كنا نستورد الفحم من بريطانيا ، صرنا نصدر البترول إليها . هكذا إلى آخره فما أبعد الليلة عن البارحة .

مصر الإجتماعية

كمصر الإقتصادية ، وإن بخطى أثقل وإلى مدى أقل ، وكذاك بتردد أكثر ولكن أيضا بتخبط أكثر وأكثر ، تتغير مصر الاجتماعية ، الفارق ، بالطبع ، هو الفارق بين التغيرات المادية واللامادية ، فالأخيرة كما نعلم أصعب دائما من الأولى بكثير ، لا سيما حين وحيث تتماس مع أو تصطدم بالمعطيات والموروثات الثقافية والروحية ...إلخ مع ذلك يظل التغير ظاهرة محققة وحقيقة واقعة .

فما من شك على المستوى الاجتماعي في أن مصر اليوم تحمل مجتمعا يختلف كلية كما وكيفا عن مجتمع مصر القديمة التقليدي العتيق . ولا سبيل إلى المقارنة بين المجتمع المصري المعاصر بكل تفاعلاته وتحوراته واضطرباته وتطلعاته ، وبين المجتمع المصري العتيق الريفي الراكد المتخلف المغلق . فعبر قرن وبعض قرن عبر المجتمع المصري بصفة عامة من عصوره الوسطى إلى العصور الحديثة و ربما كذلك من العالم الثالث المتخلف إلى مشارف العالم الثاني.

ولدينا على الأقل أربعة متغيرات مرصودة محددة تمثل أركان هذا التغير الاجتماعي ومحاوره وأقطابه : عملية التمدين أو التحضر و التحول من الاقطاع إلى الرأسمالية ، الحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية ، الهجرة إلى الخارج .

مد التمدين الصاعد

فعن الأولى ، فلقد انتقلت مصر – من خلال الهجرة الداخلية أساسا – من قرية طويلة ضخمة في الماضي إلى نصف قرية – نصف مدينة حاليا ، في الطريق لا شك إلى سيادة وغلبة القطاع المدني في النهاية . ورغم أن هذا التطور تم من خلال تجارب قاسية ومعاناة شديدة في كل من الريف المهجور المتخلخل و المدن المكتظة المتخبطة ، ففي المدينة، لا سيما المدينة المتروبوليتانية الكبرى ، إنصهرت وذابت معظم مركبات القرية الاجتماعية ورواسب التخلف الحضاري من تقاليد وعادات وممارسات وموروثات ، وتخمرت كل التغيرات الجديدة ابتداء من التعليم والتنور إلى الاختلاط وطرق الحياة ، ومن ضبط الوفيات والموت إلى ضبط المواليد والنسل .... إلخ .

المدينة بإختصار ، هي مدرسة الأوربة وحضانة الحديثة ، فيها تخرج مصر من إفريقيتها المحلية القديمة لتتخرج في الأوروبية العالمية السائدة . وفي هذا كله ، فبصرف النظر عما إذا كانت هذه التغيرات هي إلى الأحسن أو غير ذلك ، فإن التغيير نفسه حقيقة مؤكدة وهو وحده الحقيقة الباقية .

وإذا كانت عقود الاقطاع والانغلاق قد دفعت المد المدني إلى الذروة وما فوق الذروة حتى بات يهدد المدينة بالتريف الجزئي ، فقد جاء ت سنوات الانفتاح الانتهازي النهم وتحويلات البترول العربي أخيرا لتقلب الاتجاه جزئيا نحو قدر من تمدين الريف ، وذلك دون أن نذكر تحول القرية المنتجة قديما إلى وحدة مستهلكة كالمدينة . ذلك أن الميول والتطلعات الاستهلاكية في عصر وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة أخذت تنقل جرثومة المدينة وعدوى التحضر إلى القرية داخل نفس هيكلها المورفولوجي القديم .

وكما خلق النزوح الريفي إلى المدن جيوبا ريفية تعشش داخلها وحولها ، بدأت بعض أعراض المدينة تغزو بعض القرى وتتبختر (أم تنخر؟) في هيكلها . وفي النتيجة فكما أخذت مدننا تبدو إلى حد ما كقرى ضخمة ترتدي البدلة ، بدأت بعض قرانا تظهر كمدن

بدائية تلبس الجلباب ، وهذا وذاك عمارة وعمرانا مباني وسكانا ، على حد سواء .

ولا ندرى ، فى المحصلة ، أتتقارب مدننا وقرانا بذلك أكثر من ذى قبل وإنما اتجاها نحو الأسفل ، نحو اللامدينة واللاقرية . لا ولا ندرى أهي خمر جديدة فى زجاجات قديمة أم خمر قديمة فى زجاجات جديدة . ولكن ما ندرى هو أن الاثنتين كلتيهما ، المدينة والقرية ، فى تغير محقق . حتى القرية المصرية الأزلية المؤبدة ، يعنى ، هى الآن تتغير . إن بذرة مصر ونواتها وخليتها وجرثومتها ، بعبارة أخرى ، تتغير .

التجارب والتحولات الايديولوچية

وتلك أيضا فى جوهرها قصة تحول النظام الاقتصادى - الاجتماعى - الايديولوچى. ولعل المراحل هنا مفعمة حول قلب أكثر مما نتصور عادة . ففى غضون قرنين إلا قليلا عبرنا سراعا خلال عدة تحولات وتحورات اجتماعية وتقلبات وانقلابات طبقية عجيبة معقدة أحيانا متعارضة متناقضة أحيانا ولكنها فيما بينها ترسم دائرة تامة من التغير الاجتماعى العميق إن لم يكن الراديكالى .

فمن الاقطاع الشرقى السائد حتى أواخر القرن الثامن عشر والحملة الفرنسية، دخلت مصر أثناء القرن التاسع - ولأول مرة فى تاريخها كله على الأرجح - دائرة الإقطاع بمعناه الأوروبى الوسيط وإن فى صورة مخففة معدلة جدا أو بالأصح مختلفة جدا . ثم بعد أكثر من قرن تمت تصفية هذا اللون المحلى من الاقطاع التقريبى على يد يوليو ، ليبدأ انعطافة حادة سريعة ولكنها فطيرة قصيرة العمر إلى نوع من الاشتراكية المقيدة المجملة أو من رأسمالية الدولة المخففة أو المقنعة . على أن هذه المرحلة لم تلبث بدورها أن عقمت وأجهضت ، لتسلم مصر فى النهاية إلى شكل بارز غير مستخف ولا متنكر من الرأسمالية الفردية السافرة والفاقعة ، حيث جساء الانفتاح بحق - حق باطل - أعلى مراحل الرأسمالية .

وفى كل هذه المراحل و التجارب والجراحات التعسة أو البائسة فلعل مصر قد فرض عليها عادة أسوأ ما فى تلك الأنظمة دون أحسن ما فيها إن وجد . ولكن بغض النظر مرة أخرى عن اتجاه التطور ، من أسفل إلى أعلى أو العكس ، فإن التغير هو الحقيقة التى تفرض نفسها على الأحداث وعلى الأبحاث . وأقل ما يمكن أن يقال فى هذا المجال

هو أن مصر الحديثة باتت حقل تجارب أو معمل تجارب اجتماعيا مكثفا فى النظم والايديولوجيات المستوردة والمستحدثة .

الحراك الطبقى

فى فلك هذه الحلقة الدوارة على غير هدى ، أو فى قلب هذه الدوامة الإيديولوجية العشوائية العاتية ، كان طبيعيا أن يختل ويختلط نظام الطبقات وينقلب على نفسه أو رأسه أكثر من مرة وفى أكثر من اتجاه . وفى هذا الصدد ، فشتان ما بين نظام الطبقات التقليدى المحافظ الرتيب الجامد ، بل الرجعى الرسوبى المتكلس أيام الاقطاع والذى لم يكد يعرف التطور الداخلى بأى قدر خلال قرون بأكملها ، وبين حالة السيولة والانصهار بل الانسياح المفرطة التى يعكسها نظام الطبقات حاليا منذ إنقلاب يوليو .

ليس الأمر بالتأكيد حجرا ألقى فى بركة راكدة آسنة فحرك على سطحها موجات وتموجات ضحلة تزداد ضحولة كلما إتسعت أقطارها حتى تتلاشى وشيكا ، ولكنما هو مرجل يغلى تحت السطح فتتصاعد تيارات فوارة قلابة وتهبط أخرى بالمقابل . فمنذ أعيد ترتيب الطبقات جزئيا بتصفية الاقطاع وبرجزة العمال فى الستينيات ، سرعان ما أعيد الترتيب من جديد فى السبعينيات وبفعل الانفتاح ولكن بلا ضابط ولا رابط وإنما فى فوضى طبقية تتحدى كل تصنيف أو توصيف ، بحيث اختلطت الأوراق وتعددت المحاور وأضيفت إلى التيارات الصاعدة والهابطة تيارات أخرى قاطعة ومتقاطعة بل ودخيلة ... إلخ .

فطبقات المجتمع المختلفة تتبادل المواقع ما بين ترفيع وتخفيض أو تصعيد وتنزيل بلا منطق ولكن بكل عشوائية ، كأنما تمسك بها أو تحكمها مضخة عملاقة ماصة كابسة أو رافعة خافضة ، أو كأنها تركب عجلة مدينة الملاهى الدوارة الطالعة النازلة يمينا وشمالا .

منتهى السيولة الطبقية والحراك الاجتماعى ، حتى وإن تكن الظاهرة غير صحيحة تماما بل مرضية غالبا ، أقرب إلى الجراحة الاجتماعية التجريبية وربما التخريبية منها إلى إعادة التشكيل والصياغة والبناء الذاتى الرشيد من الداخل ورغم أن أحدا لا يستطيع أن يشخص هذه اللوحة الطبقية السريالية ، فضلا عن أن يتنبأ بصورتها المستقبلية ،

وبعك تماما من أن يقبل بها أو يرضى عنها، فإن أحدا لا يمكن أيضا أن ينكر أن مصر فى حالة هلامية اجتماعيا وطبقيا ، حالة تغير جذرى تنتقل به من القديم الحفرى إلى جديد غير مرئى .

الخروج المصرى

ولكن تكتمل أركان التغير الاجتماعى ببعد رابع بل ببعد مستبعد غير متوقع قط ، جاء الخروج المصرى فجأة وكمفاجأة فى الربع ساعة الأخير من التاريخ المصرى القاعد والقعيد ، ليبدأ تغييرا انقلابيا تماما فى العقلية والنفسية والشخصية المصرية جميعا ، فى الانسان المصرى اختصارا . فمصر التى طالما صدرت الحضارة فى أوجها ، وإستوردت الرجال فى أوجها وحضيضها ، تطبق اليوم ولأول مرة منذ آلاف السنين معادلة عكسية : تستورد الحضارة وتصدر الرجال .

وإذ يأتى الخروج المصرى الكثيف على أعقاب الخروج الأوروبى من مصر نفسها فإن هذا أيضا يعد قلبا لمعادلة سادت زهاء قرن هو قرن الاستعمار من منتصف القرن ١٩ إلى منتصف القرن ٢٠ تقريبا حين سيطرت الجاليات الأجنبية والاستعمار الاستيطانى على مقدرات الوطن وأبناء الشعب .

انقلاب مركب لا بسيط ، يعنى ، أو مثنى لا مفرد . وكمجرد رمز لتبادل المواقع داخل هذا الانقلاب ، فما أكثر الأجانب المولودين فى مصر فى السابق (ومنهم كثيرون أحياء حتى الآن بالخارج) ، ولكننا الآن ولأول مرة فى التاريخ نجد عشرات الآلاف من المصريين من مواليد الخارج.

كذلك فرغم أن الحركة ليست هجرة كلية أو تماما ، فإنها قطعة وقطاع من الحركية والحراك المضاد تماما للقعود واللاحراك المزمن القديم . أيضا فرغم أنها إقليمية الأبعاد أساسا حيث ينصب معظمها فى حدود العالم العربى ، فإن إطارها العريض يتسع ليشمل العالم أجمع تقريبا . قفزة واحدة ، يعنى لا من القرية إلى القارة ولكن من القرية إلى الكرة الأرضية .

وفى كل الأحوال ، فإذا كان المغتربون يخضعون بالضرورة لتغيرات عميقة فى المهجر والخارج تمس النظرة والتفكير والتجربة والعقلية ... إلخ ، فإن أثرهم الارتدادى فى

مصر feed- back ليس يقل خطرا وعمقا سواء ماديا أو غير مادى . بل لعلهم يوما ما بفضل حريتهم وثروتهم يشكلون قوة تغيير تفوق قوى التغيير داخل مصر نفسها بكل ملايينها المكبوتة أو المكبلة، تماما مثلما عرفت أوروبا الغربية أيام الانقلاب التجارى والمركانتلية بعد الكشوف الجغرافية .

وعلى أية حال ، وعلى الجملة ، فإن الانقلاب الهجرى أشبه بعملية «خض» ترج الكيان المصرى وتعيد تقليبه حتى لا يتخثر أو يركد . والانسان المصرى المعاصر يتغير اليوم كما لم يتغير قط من قبل ، مباشرة غير مباشرة ، على السطح أو حتى الأعماق ، جزئيا أو كليا ، الشخصية والشخص . ولسوف يكون لهذا التغير أثره الراكمى والمضاعف والضاغط على جوهر الشخصية المصرية ذاتها وبالتالى على كيان مصر الذاتى ، بما فى ذلك كيانها السياسى تحديدا ، مشكلتها هى الأساسية الأزلية ونقطتنا التالية .

مصر السياسية

فعلى طرفى النقيض الأقصى والمطلق من مصر الاقتصادية ، وعلى خلاف مصر الاجتماعية إلى حد بعيد ، لم تكد مصر السياسية تتغير أو تعرف التغير ، فهى إن لم تكن بعيدة تماما عن التغير فإنها بلا نزاع آخر وأقل ما يتغير فى مصر . إنها قمة الاستمرارية والثوابت ، وقاع الانقطاع والمتغيرات ، فى مصر.

لكنها ، للأسف و الأسى بالطبع ، أسوأ استمرارية وشر الثوابت على وجه اليقين والاطلاق . ذلك أنها هى بالتحديد النقطة السوداء والشوهاء فى الاستمرارية المصرية جميعا ، مثلما هى الوحيدة التى لم تعرف الانقطاع أو التغير قبل العصر الحديث وبعده إنها الاستمرارية السلبية بإمتياز ، مثلما هى قمة سلبيات الاستمرارية بيقين .

الفرعونية الجديدة

والسؤال ببساطة هو : هل تغيرت مصر المعاصرة عن مصر الحديثة ، والحديثة عن القديمة، فى قضية التركيب الاجتماعى – السياسى ونظام الحكم والسلطة ، وإلى أى حد؟ التغير الجوهرى فى الشكل ، أما الجوهر فلم يكد يتغير .وهذا الجوهر هو الطغيان الشرقى ، الطغيان الفرعونى ، بكل أعمدته التقليدية ، فهو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله من مينا حتى اليوم . المتغير الوحيد هو الشكل.

ملكية أو جمهورية ، وراثية أو انتخابية ، مدنية أو عسكرية ، ذلك بحسب الظرف أو العصر.

فقديما كان الفلاحون «عبيد فرعون» ثم «عبيد السلطان» . وحديثا فإذا لم نكن قد صرنا حقا أو نوعا «عبيد الرئيس» ، فنحن يقينا مازلنا بين فراعنة وفلاحين ، ورعايا لا مواطنين ، ومازال الاستقطاب الطبقي الجوهري هو بين الحاكم والمحكوم . وتلك ، في كلمة واحدة ، هي «الفرعونية الجديدة أو المحدثة neo-phareonisme أو «الفرعونية الخبيئة أو السرية crypto-pharaonism».

فإذا كان محمد على قد عد آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد ، فقد عد عبد الناصر من بعده أول المماليك الجدد وآخر الفراعنة العظام (و الاثنان – بالمناسبة أو على الهامش – نموذج مثالي للأشباه المتضادة أو الاضداد المتشابهة identical opposites). هذا بينما كان العالم يطلق على آخر وأدنى حكام مصر السابقين علنا وبصفة عادية «فرعون مصر الأسود» (كذا) في حين يطلق العدو الاسرائيلي حتى الآن على ما نسميه «ديموقراطيتنا» حاليا اسم «الديموقراطية الفرعونية» ليس فقط سخرية وتهكما ولكن أساسا إسقاطا وكناية .

تحت الليبرالية البرلمانية

وبمزيد من التوضيح ، فنحن في مصر الحديثة قد بدأنا حياتنا النيابية العصرية بالأخذ بالنموذج الغربي الديموقراطي البورجوازي الليبرالي البرلماني المتعدد الأحزاب ، بل وذلك منذ وقت مبكر نسبيا تحت إسماعيل وقبل كثير من الدول الأخرى . غير أن ذلك لم يكن للأسف إلا كقشرة وطلاء وواجهة ديموقراطية شكلية بحته لخلفية اجتماعية محض إقطاعية طبقية رجعية ، ولأرضية استبدادية غاشمة من الحكم المطلق والطغيان المعهود .

فالحرية كلمة «مستوردة» لم تدخل قاموس السياسة المصرية إلا منذ الطهطاوي والمثل الفرنسي ولكن كاسم لا كفعل . فالقاعدة الأصولية في مصر ، والتي لا تزال مرعية بأمانة حتى اليوم ، هي أن كل من يختلف مع الحاكم فهو خائن بطريقة أو بأخرى أو على الأقل فإنه هو «الحقد» الذي لم يجد له قط علاجا . ذلك أن الرأي – كالقوة وكالفعل – ملك للحاكم فقط وحكر عليه وحده .

أما المعارضة ، رغم الاسم والرسم ، فلم تعرفها مصر منذ الفرعونية إلى اليوم إلا رمزا وإلا شكلاً . والرأى الآخر أو الرأى العام لم يوجد إلا فى نفس صاحبه فقط ، قد يهمس به سرا أو يطلقه شائعات أو على الجملة فإن المعارضة إن لم تكن «مزروعة» planted muga كديكور للديكتاتور أو ملفقة كتمثيلية مرتبة جيدة الاخراج أو داجنة «مستأنسة» كشكلية وكحلية تابعة كما هى عاجزة ، فإنها تعد فى الأغلب تزيد «زائدة دودية» لا مبرر لها ولا وظيفة ويحسن جدا استئصالها ، أو هى تعد على مضض تقدير «سخافة ورذالة مثقفين» ، وعليها فى كل الأحوال أن «تلزم حدودها وتتعلم حدود الأدب فى مخاطبة الدولة» . وهكذا إلى آخره .

من هنا جميعا فإن هذه الديموقراطية البرلمانية المستوردة ليست إلا غلافا جذابا وقناعا براقا للديكتاتورية الأصيلة والأصلية، وليست فى جوهرها سوى الترجمة العصرية المحسنة والمزينة للطغيان الشرقى بل والشكل العصرى لعبودية العصور القديمة ، إنها حرفيا وحرفيا الديكتاتورية البرلمانية الزائفة .

لذا يمكننا – والديموقراطية أكثر شيء نسبية إن لم تكن أكثر شيء مطاطا – أن نسميها بحق «الديموقراطية الشرقية» كمرادف محلى أو عصرى للطغيان الشرقى ويمكنك أيضا أن تسميها «ديموقراطية العالم الثالث» ، أو كتركيب مزجى اختزالى «الديموكتاتورية» فهى تجمع بين أسوأ ما فى الطغيان الشرقى وهو الديكتاتورية ، وأسوأ ما فى الديموقراطية الغربية وهو الشكل الدستورى المخادع .

وتحت التقدمية الثورية

ولكى نستكمل الصورة ، فبعد عصر الملكية انتقلت مصر المعاصرة بدرجة أو بأخرى إلى النموذج الشرقى الاشتراكى الشمولى بنظام حزبه الواحد الديكتاتورى المطلق . سواء كنا اشتراكيين بالفعل كما جادل البعض، أو إنتقلنا من الاقطاع عبر مرحلة شبه اشتراكية إلى الرأسمالية كما نظر البعض الآخر ، فالواضح أن مصر المعاصرة ، بينما استبقت جوهر النظام الاقتصادى الاجتماعى الطبقى بعد تطويره مع روح العصر نفسه قد أخذت من الاشتراكية الاسم والواجهة أولا وشكلا ثم مبرر الطغيان والحكم المطلق والشمولية ثانيا وأساسا .

ذلك أن من المؤسف أن النظام الذى ما قام إلا ليحقق للشعب العزة والكرامة التى حرم منها طوال تاريخه ، وكان شعاره التقليدى «إرفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد» ، لم يحقق إلا عكس الشعار تماما من الناحية العملية . إذ لم يلبث أن إنحرف ودخل فى «عهد إرهاب» حقيقى ، فتورط فى المصادرات والحراسات والاعتقالات بل والتعذيب بالجملة ، وتحول بالتدريج إلى القهر والكبت والقمع وتنميط وقولبة الفكر والعمل السياسى ووأد الرأى الحر أو المعرض «بتجييش» الشعب كقطيع سياسى ، وذلك فى تنظيم سياسى أحادى حديدى اسم «وحدة قوى الشعب العاملة» أو تحت كنف ما سمى «كبير العائلة» المزعوم ولكن فى الحقيقة لمصلحة قوى الحكم المسيطرة أو العميلة .

وفى إطار (أم إسار؟) هذا القفص الحديدى الذى لم يسمح قط بالرأى الآخر أو المعارضة ، ثم «تعقيم» الشعب سياسيا . فبينما لم يكن للشعب أى حق – رغم الشكل البرلمانى الزائف – فى النظام الاقطاعى قبل «الثورة» إلا حق المتفرج ، أصبح للشعب فى ظل هذه «الثورة» الحق فى أن يقول «نعم» . وذلك كما وضعها ، ولكن بجدية تامة ، أحد الساخرين .

وهكذا تلخص التحول الجديد فى معادلة محددة ولكنها محزنة وهى : من دولة بوليسية «وسيطة» تحكمها الشرطة إلى دولة بوليسية «عصرية» يحكمها الجيش ، أو من ملكية بوليسية إلى جمهورية عسكرية ، أو أخيرا من إقطاع مدنى إلى إقطاع عسكرى . وبعبارة أخرى . فكما شخص بعض منظرى العهد فيما بعد ، انتقلت مصر من «أوتوقراطية» الملكية إلى «مونوقراطية» الجمهورية (١) ، فى حين إختزل البعض الآخر الوضع كله فى أنه مزيج من الفرعونية الجديدة والملوكية الجديدة.

بل سرعان ما ظهرت أعراض عريضة وميول جامحة جانحة من مظاهر الملكية بل والامبراطورية ، كأنما هى ملكية مؤقتة غير وراثية غير مدنية ، أى باختصار ملكية مقنعة . فهذا ، مثلا ، تكاد تقول أول «إمبراطور جمهورى» ، وهذا أول «ملك جمهورى» ، وهذا وهذا إلى آخره . وتلك جميعا هى بكل وضوح أعراض وأمراض الحكم المطلق وحكم الفرد

(١) الاهرام ، ٢١ – ٥ – ١٩٧٨ ، ص ٥

مصر هى حاكمها ما تزال

ولو أن هذا كان مشكلة داخلية فحسب ، يعنى لو أن مشكلة «مصر هى حاكمها» إقتصرت على السياسة الداخلية والطغيان المحلى ، لهان الخطب نسبيا . غير أن الواقع المرير أنها تمتد إلى السياسة الخارجية ، ولعل هذا أسوأ ما فى الأمر كله . فكما فى معظم الدول المتخلفة كدول العالم الثالث والعالم العربى ، وربما أكثر السياسة الخارجية هى امتداد وانعكاس مباشر للسياسة الداخلية ونظام الحكم .

بل إن سياستنا الخارجية كانت دائما ترتبط بسياستنا الداخلية أشد الارتباط وبدرجة قل أن تعرفها أى دولة أخرى فى العالم ، أزمة مصر الخارجية هى دائما أزمتها الداخلية فى الأصل والمصدر و الأساس ، وحل الأولى هو حل الأخيرة أولا وقبل كل شئ . ومازال صحيحا أن حل مشكلة مصر الخارجية وتحريرها لابد أولا أن يمر بالعاصمة داخليا .

وكما فى دول الشرق الأوسط والعالم المتخلف ، ليس ثمة شئ فى سياسة مصر الخارجية إسمه الشعب من الوجهة العملية - ولا أوهام فى هذا أو انفعال - فصناعة السياسة الخارجية وتشكيلها وتوجيهها هى عمليا وواقعيا - بغض النظر عن الشكليات السطحية المموهة - حكر لرجل واحد هو الحاكم وحده لا شريك له (١) وأنه حاكم مطلق خارجيا كما هو داخليا ، ولا يكاد يوجد حاكم فى العالم القديم أو الحديث ينفرد بوضع سياسة بلده الخارجية كحاكم مصر .

وقد عبر بعض المعلقين الأمريكين مؤخرا على هذه الظاهرة بقولهم إن السياسة الخارجية فى هذا الجزء من العالم سياسة «شخصية» أساسا ، الدور الشخصى للحاكم هو الدور المحورى إن لم يكن الأوحد فيها . وإختصارا ، سياستنا الخارجية هى سياسة الرجل الواحد .

وفى هذا بالدقة تكمن جذور المأساة العظمى . فمكان مصر ومكانتها الدولية كقوة سياسية، إنتصارها وهزيمتها عسكريا ، مصيرها وبقاؤها ... إلخ ، كل أولئك بين يدى

---

(1) Heikal, "Egyptian foreign policy", loc., p. 714-5 Sphinx and commissar, Lond., 1978, p. 10.

شخص فرد واحد ، بينما الشعب مقود غصبا ولا شئ عمليا . والنتيجة المنطقية ، ولا نقول الحتمية ، هى الهزيمة والنكسة ثم الاستسلام والنكبة .. فقط «إنظر حولك» .

ومن هنا كانت الفرعونية الجديدة هى ببساطة ولكن بصرامة «الفشل فى الداخل والهزيمة فى الخارج» ، «الطغيان فى الداخل والركوع فى الخارج» . ومن الصعب أن نحدد من السبب ومن النتيجة هل الهزيمة العسكرية فى الخارج نتيجة عقابية للاستبداد الانقلابى الجبان فى الداخل ، أم أن الاستبداد الداخلى هو تعويض مريض عن العجز والانكسار المشين فى الخارج ؟

الشئ المؤكد على أية حال ، والمؤسف فى كل الأحوال ، أن التجربة المريرة المفجعة قد أثبتت أن السياسة الخارجية عندنا هى إلى حد بعيد معكوس السياسة الداخلية مثلما هى إنعكاس لها ، أو إن شئت فقل إنعكاس عكسى ، وهذا هو الثمن الفادح والمضاعف للطغيان المستبد والاستبداد الغاشم .

الديموكتاتورية

فإذا ما عدنا من هذا الحصاد المر فى الخارج و الداخل لنرى الثمرة النهائية ، فإن الديموقراطية الجديدة هى كما وصفت نفسها بنفسها «ديموقراطية ذات أنياب» ، فهى إذن ديموقراطية «أنيابية» أكثر منها نيابية ، وبالتالى تحقق أغراض النظام السابق نفسها ولكن فقط من خلال شكلية سيادة القانون . ثم إن الحديث عن أنياب للديموقراطية ينفى – بل وينسف – مبدأ الديموقراطية وجوهرها فورا ، إذ حالما تنبت للديموقراطية أنياب فإنها تسمى فى كل اللغات الفقهية ديكتاتورية بلا مواربة .

إلى هذا كله يضيف البعض فى النهاية أن الحديث عن الديموقراطية أصلا قبل هذا وبعده غير وارد أو جائز على الأطلاق ، فإنما الديموقراطية بالتعريف هى حكم الشعب للشعب بالشعب – لا بالجيش – وليس ثمة شئ فى القاموس السياسى أو الفقه القانونى «كديموقراطية عسكرية» أو «كديموقراطية مسلحة» مثلا، إلا أن تكون من قبيل التناقض اللفظى أو التورية الساخرة أو الكناية المستترة عن «الديكتاتورية العسكرية» أو «الديكتاتورية المسلحة» بإختصار ، مجرد الحديث عن الديموقراطية فى ظل

«العسكرقراطية militocracy» إنما هو امتهان للعقل البشرى وإهانة للإنسان المصرى .

حسنا (أم أسفا؟) ، فتلك على أية حال هى فى جوهرها «ديموقراطيتنا» أو «الديموقراطية على الطريقة المصرية» ، والتى نسرف فى الحديث عنها والتغنى بها «كالنظام الذى إرتضيناه لأنفسنا» (من ارتضى ماذا لمن؟!) . منقوع من قشور الشرق والغرب السطحية ومن بذورهم غير الصحية ولا نقول السامة . وديموقراطيتنا ما هى إلا الغراب يقلد مشية الطاووس ، ولا نقول ديموقراطية العبيد والعبودية .

فالديموقراطية الجديدة فى مصر ، ديموقراطية الاذعان والموافقة ، إنما هى تفويض من الشعب، وباختيار الشعب ، أى ديكتاتورية باسم الشعب ، أو هى الديكتاتورية بيد الديموقراطية وتحت قفازها ، أو بصيغة مباشرة أكثر هى وأد وقتل الديموقراطية بيد الديموقراطية ذاتها . باختصار ، هى مسخ للديموقراطية بقدر ما هى سخرية منها هل نضيف (أبنا حاجة ؟) وكم ذا بمصر من الديكتاتورية ترتكب باسم الديموقراطية ؟

من هنا جميعا فرغم أن الشكل النيابى البرلمانى الأوروبى الصورة فى مصر متخلف عنه فى بلد كبريطانيا مثلا بنحو ١٠٠ سنة فقط ، فإن مصر موضوعا ومن حيث الحكم والحاكمية قد تكون متخلفة عن بريطانيا ١٠٠٠ سنة على الأقل . أى أن مصر اليوم قد تكون فى مرحلة بريطانيا الملك چون «وميثاقه» الشهير ما تزال ، ذلك أن الفرعونية السياسية والطغيان الفرعونى مازالت معششة متغلغلة فى نظام الحكم خلف واجهة أو قناع الديموقراطية العصرية . ومازال النظام أوتوقراطية مونوقراطية ضارية تتخفى خلف واجهة شفافة كاشفة من حكم الأبنـــية والأجهزة و المؤسسات الدستورية المزعومة والعاجزة . (١)

حكومة لها شعب

هذا عن الحاكم . أما الحكومة فما زالت ، بل وأكثر من أى وقت مضى جهازا طاغيا متضخما عاتى الحجم بالغ الثقل شديد الوطء يكاد يطحن أو يسحق كل ما عداه وماتحته من هيئات وسلطات وأجهزة ابتداء من المجتمع كله إلى الفرد ذاته والواقع أنه لم يكن

(١) راجع قبله ، الجزء الثانى ، ص ٥٦٩ - ٥٧٤.

بمصر تقليديا وعمليا ، وبغض النظر عن الشكليات الأصولية وحساسيات القيم الأدبية النظرية ، إلا سلطة واحدة أساسية وطاغية هي السلطة التنفيذية ، والباقي طلال شاحبة أو ضامرة فطيرة ، مجرد أعضاء تكميلية وأطراف مساعدة للجسم الأساسي ، قل كذارعين أو جناحين متواضعين ، واحدة مبرر نيابي والأخرى محلل قانوني ، واحدة كاموفلاج ديموقراطي والأخرى مكياج دستوري .

بل إن في السلطة التنفيذية عندنا ميلا تاريخيا ، نكاد نقول غريزيا ، بدا أوضح ما يكون في العقود الأخيرة بفضل القوانين الاستثنائية والتشريعات السلطوية الشمولية ، إلى التوسع أفقيا ورأسيا بمعدل الربح المركب ، وذلك أساسا على حساب السلطتين الجانبيتين ، إن لم تسع أيضا وعمدا إلى «تحجيمهما وتضميرهما» فعلا . (١)

والحقيقة أن الحكومة هي كل شئ في مصر ، تحكم كل شئ ، ووحدها تملك كل شيء بما في ذلك الحكمة والرأي والصواب وفصل الخطاب . وما كانت الحكومة ملك الحاكم ، والوطن ملك الحكومة ، فإن مصر في النهاية ليست شعبا له حكومة بقدر ما هي حكومة لها شعب . حتى ما يسمى في مصر «الثورة» هو حكومي أيضا – انقلاب عسكري – أليس انقلابا من الدولة على الدولة انقلاب جزء من الدولة على الدولة ؟

على أية حال ، وفي جميع الأحوال ، فإن الحكومة فوق الأمة ، والحكومة تعتبر نفسها – كما في معظم دول العالم الثالث المتخلف – وصيا قيما على الشعب القاصر فاقد الأهلية أو الذي لم يبلغ سن الرشد بعد . وفي المحصلة المباشرة نجد أن الحكومة جهاز ساحق والمجتمع شعب مسحوق ، والمواطن مسحوق شعب . وفي المحصلة النهائية نعود مرة أخرى – وأخيرة، وبمزيد من الأسف – لنجد أن مصر السياسية أو الدستورية أو النيابية هي حاكمها أو تكاد . فما أشبه الليلة بالبارحة .

قضية الديموقراطية

لقد تغيرت مصر الحديثة والمعاصرة في جميع نواحي الحضارة المادية واللامادية والحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتات ، وذلك على الأقل بحكم العصر

---

(١) المرجع السابق.

والحضارة الحديثة المعدية ، تماما مثلما تغير كل العالم الثالث وأعماق الجنوب وأصقاع آسيا ومجاهل إفريقيا ... إلخ ولربما تفوقت مصر في مدى هذا التغير ، غير أنها من أسف لم تكد تتغير من ناحية نظام الحكم والسلطة والدولة ، التي هي بالتحديد المقياس والمحك الوحيد للتطور الحضاري عموما والتقدم الانساني الحقيقي .

ففي هذا لا جديد تحت شمس مصر : فمصر سنة ١٩٨٤ ميلادية هي سياسيا كمصر سنة ١٩٨٤ قبل الميلاد ، والفرعونية المحدثة لا تختلف جوهريا عن الفرعونية العتيقة و إذا كانت مصر اليوم دولة متخلفة تكنولوجيا ، نصف متخلفة حضاريا ، فإنها متخلفة مرتين سياسيا : داخليا وخارجيا ، كمواطن وكموطن .

وفيما بين الطرفين ، تظل الديموقراطية هي مشكلة مصر الأولى والأم . فهي وإن لم تكن مشكلتها الوحيدة أو الأخيرة ، فإنها مفتاح جميع مشاكلها الأخرى بلا استثناء . لا شئ يسبقها ، ولكنها تسبق الجميع . جميع مشاكل مصر وأزماتها وكوارثها الداخلية والخارجية ، في الانتاج والحضارة والتقدم ، مع العدو الإسرائيلي والأشقاء العرب ، مع القوى العظمى والصغرى ، كل إنحدار أو سقوط مصر في الحرب أو في السلم ، كافة عيوبها ونقائصها وسلبياتها ومثالبها في المجتمع والفرد كما في السياسة والاقتصاد مصدرها وسببها الرئيسي هو الاستبداد الداخلي الغاشم والطغيان الفرعوني المقيم المستديم.

لا السكان ولا الفقر ، ولا حتى الاستعمار في الماضي أو إسرائيل أو البترول العربي في الحاضر ، هي المشكلة الأم في كيان مصر ، و إنما مشكلة المشاكل وقضية القضايا هي قضية الديموقراطية الديكتاتورية أو نظام الحكم المطلق . إنها هي أصل مشكلة مصر كلها : شخصية مصر، مصير مصر، رخاء مصر، بل وبقاء مصر، شخصية المصري ، كرامة المواطن المصري ، نفسية الانسان المصري ، إعادة بناء الانسان المصري والشخصية القومية ... إلخ . في كل هذا وغيره «فتش عن الديموقراطية أو غيابها» ، فإنها هي حاكمها ومقرها وضابط إيقاعها مثلما هي مفتاح حلها جميعا .

ذلك أن الأمر الذى لا شك فيه أن النقطة السوداء والجانب المظلم فى تاريخ مصر عموما هما الطغيان والاستبداد فى الداخل ، بينما تظل قضية الديموقراطية هى نقطة الضعف الكبرى في شخصية مصر حاليا . ومشكلة الشخصية المصرية من ثم سوف تظل إلى أمد بعيد هى قضية الديموقراطية . وإذا كان التعريف التاريخى الكلاسيكى الأكاديمى للديموقراطية هو «حكم الشعب للشعب بالشعب» ، فإن تعريف التعريف ، التعريف العلمى العملى التطبيقى ، هو بكل بساطة «حكم المحكوم للحاكم» .

فإلى أن تتحقق الديموقراطية الحقيقية فى مصر ، وبدايتها هى الحكم المدنى ونهايتها أن تقول للحاكم كلا بل تول ، فلن تتغير الشخصية المصرية المطحونة المغلوبة على أمرها ، المسحوقة المنسحقة ، ولن تتخلص وتتطهرمن سلبياتها ومثالبها المكتسبة أو الموروثة ، وما يقال عادة عن بناء الانسان المصرى إنما يكون ببناء الديموقراطية ليس غير. وإعادة بناء الشخصية القومية معناها الوحيد والمرادف هو إعادة الديموقراطية.

مشكلة الديموقراطية

لكن المعضلة العويصة هنا هى مأزق الحلقة المفرغة المعهودة : فإلى أن تتحقق الديموقراطية لن تتغير الشخصية المصرية ، ولكن إلى أن تتغير الشخصية المصرية فلن تتحقق الديموقراطية ! كسرهذه الحلقة ، مع ذلك ، في يد الشعب ، وذلك بأن يأخذ أمره في يده مرة واحدة فى التاريخ ، مرة واحدة وإلى الأبد ، وهذا يتم بتصفية الديكتاتورية السائدة السارية أولا ثم إقامة الحكم الديموقراطي الشعبى المدنى. وحين تتم هذه الفورة الشعبية فسيكون قد تم كسر حلقة الطغيان – الذلة المفرغة البغيضة ويكون قد أعيد تلقائيا بناء الشخصية والإنسان المصريين المفترى عليهما .

غير أن الديموقراطية – كالحرية ، أوليسا جانبين لشى واحد ؟ – الديموقراطية لاتمنح ولكن تنتزع ، لا تستجدى من الديكتاتور وإنماتفرض عليه فرضا بقوة الوعى وفعل القوة وبيد الشعب نفسه . والانقلاب العسكرى مرض ، مصله المضاد هو الثورة الشعبية . ولقد ولى زمان الحاكم الهاوى المغتصب ، وأكثر منه الحاكم المطلق المستبد، فى حياة مصر.

ومصر، التى لم تعرف الثورة طوال تاريخها وإلى الآن ، باتت مصابة تقريبا بتسمم مزمن ومتزايد فى الدم .فمصر بلد سريع التخثر والتكلس ، سريع التجمد والتيبس ، قل

بالمجاز سريع الترسيب كطمى نيله . ولذافإن مصر تحتاج إلى فورة حقيقية كل بضعة عقود أو أجيال تعيد تقليبها و (خضها) وتجنيسها ثم توجيهها على الطريق الصحيح . بل إنها بحاجة إلى الفورة الشعبية كشرط للبقاء الحق والحقيقى والوجود الكريم ، أى لكى تعيش ولا تنقرض معنويا وأخلاقيا ، بمثل ما أصبح الحكم الديموقراطى المطلق منذ الآن شرط عدم انحدارها وتدهورها أو المزيد من هذاالانحدار والتدهور .

ومصر، التى كانت وما زالت هى حاكمها، لن تتطور وتصبح شعبا حرا إلى أن تصبح هى شعبها لا حاكمها . وإلى أن تصبح ملكا لشعبها لا لحاكمها ، فستظل أمة من أشباه العبيد فى الداخل وأشباه التابعين في الخارج لن تصبح مصر شعبا حقيقيا راقيا أبيا عزيزا فى دولة حقيقية متقدمة متطورة إلا إذا صار الشعب هو الحاكم والحاكم هو المحكوم . في كلمة واحدة : لن تتغير مصر في جوهرها الدفين ، ولا مستقبل لمصر ، إلا حين يتم دفن أخر بقايا الفرعونية السياسة والطغيان الفرعوني.

نهاية الاستمرارية السياسية

إذا كانت الاستمرارية هى قدر مصر القديمة ، والانقطاع قدر مصر الحديثة ، فإن كليهما فى النهاية – لابد أن ندرك – حتم عصره على الأقل، حتم العصر ، وربما لا فضل ولا عيب لمصر فى أيهما تقريبا ، وعلى أية حال فلقد أدت الاستمرارية وظيفتها تماما واستنفدت غرضها وزيادة ، بل وربما عاشت أكثر من اللازم.ثم جاء الانقطاع فى وقته الصحيح ليضع حدا فى اللحظة المناسبة تماما لهذه الاستمرارية المستهلكة المهلكة ، ولينقذ مصر من التحنيط التاريخي وسط بحر العالم الحديث العجاج الفوار ، وهذه هى مصر الجديدة حقا .

ولكن إذا لم تكن الاستمرارية أسوأ ما فى مصر بالضرورة . فإن أسوأ ما فى الاستمرارية بالتأكيد أن أسوأ جوانبها وعناصرها هو الذى استمر فى مصر الحديثة والمعاصرة وهو الطغيان الفرعونى . كذلك فإن أسوأ ما فى الطغيان الفرعوني بدوره أنه لايعرف أو لا يريد أن يعترف بأنه فى العصر الحديث قد فقد مبرر وجوده وقيامه أصلا ، فضلا عن بقائه واستمراره بعد ذلك ونعنى به مسلسل النهر – الرى – الضبط – المركزية – القهر .. إلخ .

ففى عصر التكنولوچيا الفائقة والعلم الحديث أصبحت كل هذه السلسلة أو السببية الإيكولوچية تنتمى إلى الماضى فحسب ، وإستقل الانسان عن البيئة واستعاد سيادته الفعالة على قدره ومقداراته . لقد فقدت هذه السببية هى الأخرى ، استمراريتها يعنى ، وجرى عليها الانقطاع الجذرى .غير أن الطغيان الفرعونى مازال يتشبث بهاكمبرر لاستمراره(إقرأ : لانحرافه فى الحقيقة) .

لقد أفقدت التكنولوچيا الحديثة الجغرافيا استعبادها للانسان المصرى ، إن صح على الاطلاق أنها هى التى إستعبدته ، ولكن الطغيان الفرعونى يريد أن يستبقى إستعباده له باسمها أو بوصمتها .

وإنه بالدقة لهذا السبب السالب الوائد وحده ، ورغم كل التغيرات الجذرية الإيجابية والمشرقة والواعدة التى أنجزتها ، فإن مصر تبدو اليوم فى أسوأ حالاتها، أسوأ مما كانت فعلا فى أى يوم مضى ، إنها مازالت تبدو حتى الآن عتيقة شاخت ولا تتجدد أبداً ، مريضة بإزمان ولكنها لا تموت لا أبدا . ذلك أنها قد تعايشت مع المرض وتعودت عليه . ومرضها القومى الوطنى المتوطن هو إذن كمرضها الطبى المتوطن ، البلهارسيا والانكلستوما : لا يميت ولكنه يعجز ويضعف ويقعد . بل إن كلا المرضين مرتبط ، سواء موضوعا أو شكلا ، حقا أو حجة ، مرتبط أصلا بالمياه ، هنا مجتمع المياه وهنا بيئة المياه.

لقد أفسدت الاستمرارية السياسية ، استمرارية الفرعونية ، ما أصلح انقطاع الحضارة الحديثة . ذلك أن مرض مصر المزمن فى الحاضر والموروث من الماضى هو حاكمها ونظامها ، نظام الحكم باختصار . فلقد تغيرت مصر فى كل شئ تقريبا إلا شيئا واحدا هو النظام السياسى .هو وحده الذى لم يتغير ، وهو وحده الذى يقاوم بضراوة ودموية كل تغيير ، يجمد الشخصية ويحنطها فرعونيا .

ومعنى هذا ونتيجته أن شخصية مصر قد تغيرت ، ولكن لم تتغير الشخصية المصرية بالكاد ، ولم يبق إلا تغيير ذلك النظام لتلحق الشخصية المصرية بشخصية مصرالجديدة لقد تحرر الانسان المصرى أخيرا، أو يوشك أن يتحرر ، من التخلف ، ولكنه لم يتحرر قط أو بعد من الأسر، ظفر بالتنمية نسبيا ولكنه لم يظفر بالحرية إطلاقا ، أصبح إنسانا متقدما ، نوعا ولكن ليس إنسانا حرا حقا .

وإلى أن تتغير شخصية الإنسان المصرى حقا، فلن تتغير شخصية مصر حقيقة ، إذ يبقى كل تغير سطحيا شكليا شبه أجوف ، وستظل مصر تعيش فى زقاق الإحباط الضيق المسدود والأزمات المزمنة التى تنحشر فيه حاليا ، وفى الأثناء ، فإن مصر ، للأسف الشديد ، تدفع اليوم وكل يوم الثمن الباهظ ، ولا تقول تتلقى العقاب المستحق لمرضها التاريخى المزمن كشعب وكدولة . فمنذ بعض الوقت أصبحت مصر ، للأسف الأشد ، دولة مريضة چيوبوليتيكيا ، يسكنها شعب مريض تاريخيا ، يحكمه أحيانا (كما بالأمس القريب) رجل مريض نفسيا .

وفى وجه هذه الحالة المرضية المركبة ، فليس أمام مصر سوى إحدى اثنتين : إما أن تموت بالتسمم البطئ الذى سرى واستشرى من قبل فى جسدها ، وإما أن تعيش بفصد الدم الفاسد المسمم . إما أن تنحدر مصر بهدوء وبطء ، بهوان وهوينى ، إلى ما لا نهاية وإلى ما دون الحضيض، وإما أن تنفجر على نفسها داخليا وخارجيا فى نوبة قوة عظمى تجدد شبابها وتستعيد كرامتها وتحل أزمتها التاريخية . أمام مصر ، باختصار ، خياران لا ثالث لهما . الانحدار التاريخى أو الثورة التاريخية . فإما أن تغير حياتها ونظامها وتثور على نفسها ثورة نفسية وعملية ، وإما فإن أمامها ١٠٠ سنة أخرى على الأقل من الانحدار التاريخى المتسارع تتخبط فيها وتترنح ما بين الانقلاب والانقلاب المضاد.

وفى الحالين ، فلقد أصبح التغيير شرط البقاء نفسه ، إن لم يكن لفصد الدم الفاسد، فلتجديد الدم الصحى . وفى الحالين، فإن آفة مصر وجريرة الشخصية المصرية هى الاعتدال المفرط وفرط المحافظة التى تفضل الحلول الوسطى ومساوماتها الجزئية على الحلول الجذرية ، والتطور على الطفرة ، والإصلاح على الثورة .

وفى الحالين، أخيرا ، تبقى القضية أساسا قضية الصراع بين الاستمرار والتغيير، والاستقرار والانفجار ، والانقلاب والثورة . وفى هذا الصراع فإذا لم تدفن مصر الفرعونية السياسية فى مقبرة التاريخ ، فستدفن هى مصر فى مقبرة الجغرافيا– مثلما بدأت تفعل من قبل فعلا .

مطلوب إذن ، يعنى ، حدث عظيم وأعظم فى الوجود المصرى ، لا يرج مصر وحدها ويخرجها من مأزقها التاريخى الوجودى ودوامة الصغار والهوان والأزمات التراكمية المعيبة التى فرضت عليها ، ولكن أيضا ترج الدنيا كلها من حولها لتفرض عليها إحترامها وتقديرها من جديد والاعتراف بها شعبا أبيا كريما عزيزا إلى الأبد.

بانوراما التغير

والآن فلنلخص ، باستثناء تلك الاستمرارية السياسية الصفيقة إذن فإذا كانت هناك كلمة واحدة تلخص جوهر مصر المعاصرة ، فإن التغير هو هذه الكلمة وهذه الكلمة وحدها، بكل تأكيد. والواقع أن مصر تمر حاليا بآخر وأخطر حلقة فى سلسلة تغيرها التدريجى فى العصر الحديث إبتداء من محمد على ، ونحن إنما نعيش على قمة منحنى التغير هذا ، الذى يقترب طوله الآن حثيثا من القرنين .

ولكن لأننا نعيش فى قلب دوامة التغير ، نوشك ألا نشعر بسرعة التيارات الجارفة الشديدة حولنا . غير أننا حين نبتعد مع سهم الزمن عن الساحة بما فيه الكفاية ، ونرى الغابة من الأشجار بوضوح معقول ، فلسوف نؤرخ دون أدنى ريب أو جدال للحقبة التى نعيشها الآن بأنها عصر التغير وقرن التغير .

فمصر اليوم بالدقة فى حالة انصهار وسيولة كاملة a state of flux من جميع النواحى ، ولم يسبق لها مثيل فى تاريخها كله ، بما فيه الحديث نفسه، سواء ذلك اقتصاديا أو اجتماعيا أو بشريا أو حضاريا . لقد أطلقت أو انطلقت من عقالها فجأة وكأنما على ميعاد كل قوى التغيير ، ليس فقط من الداخل ولكن أيضا من الخارج:ضغط السكان ، أزمة الاقتصاد القومى والعالمى ، الثورة السياسية والاجتماعية ، تغير العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية .. إلخ .

الزراعة كما تتغير داخليا ببطء وصعوبة ، فإنها تتغير خارجيا نحو الصناعة ، والصناعة تتغير بالمثل من الخفيفة إلى الثقيلة ومن الكم إلى الكيف ومن الاستهلاك المحلى إلى التصدير الخارجى .وتغير الانتاج يؤدى إلى التغير الحضارى ومستويات المعيشة وأنماط الحياة والتطلع إلى المستوى العالمى والانفتاح على العالم، بينما تندثر وتنقرض بقايا الحضارة الفولكلورية العتيقة ومخلفات التخلف الوسيط .. إلخ . والكل يغير السكان بدورها نحو الضبط وتحديد النسل وهدف الأسرة الصغيرة الحديثة . السكان القاعدون يهاجرون إلى الخارج لأول مرة فى التاريخ على نطاق كبير .. أول خروج وفترة هجرة مصرية فى تاريخنا كله تقريبا ، إلى آخره ، إلى آخره .

خريطة مصر المتغيرة

بالتوازى ، فكما تتغير خريطة مصر الزراعية ، كذلك تتغير كل يوم خريطتها الصناعية ، ويكفى أن المناطق الصناعية فى مصر تتكاثر وتنتشر مثلما تتوسع وتتمدد . ومصر اليوم ، كمجرد لقطة عامة مؤشرة ، يتوسط جسمها بمجمله نواة نووية كثيفة للغاية من المدن والصناعة هى منطقة القاهرة الصناعية أو القاهرة الكبرى ، يحيط بها الريف والزراعة فى الوجهين من شمال وجنوب . وصحيح أن العكس هو المطلوب والواجب تخطيطيا : أن يتحول جسم مصر إلى نواة مكثفة للغاية من الريف والزراعة داخل غلاف صلب سميك محيط من المدن والصناعة فى الصحراء . غير أن النمط نفسه يبقى على علاته عنوانا لخريطة جديدة لمصر قيد الرسم وتحت الطبع .

بالمثل تتغير جذريا خريطة مصر المعدنية ، متمددة من الصحراء الشرقية إلى الغربية، خذ مثلا ذلك المحور العرضى الجديد فى اقتصاديات مصر ما بين خليج السويس وخليج العلمين متعامدا على المحور النيلى الطولى القديم ، هو فى حد ذاته تلخيص حاسم لتغير مصر الحديثة تغيراً جذريا . كذلك لا ننسى وظيفة الصحراء حاليا ، وحتى إذا اقتطعنا شريحة معينة من مصر، حواف الوادى فى الصعيد مثلا ، سنجد التغير فيها واضحا عبر العصور : من مدينة مقابر عند الفراعنة إلى دير وملجأ من الاضطهاد الدينى فى العصر الرومانى إلى شريط للرعى عند البدو العرب . إلى جيوب للتوسع الزراعى أخيرا جدا .

وعلى مستوى أكبر ، مستوى الوطن الشامل وأرض مصر العظمى ، فبعد أن كان التحدى البيئى الأساسى فى فجر تاريخنا العمرانى هو غزو الوادى الاسفنجى المشبع واقتحامه من قاعدة الصحراء المتجففة ، أصبح اليوم على العكس غزو الصحراء القاحلة من قاعدة الوادى المكتظة المتفجرة . وداخل هذه القاعدة بدورها فإن السكان كذلك تتغير خريطتها نحو المزيد من الانتشار على الأطراف بعض الشئ ، ولو أنها أيضا تتكثف نحو المزيد من التركيز فى العاصمة باختصار ، ثمة خريطة جديدة لمصر شاملة وجامعة ترسم من الأساس .

مصر المتغيرة

حسنا ، هذا التغير الجذرى فى المكان والكيان ، ماذا يعنى فى النهاية من حيث

فلسفة المكان القمية ؟ماهو مغزاه العلوى فى كيان مصر ومصيرها ؟ حسنا ، ثمة هذه المتتابعة . اقتصاديا، مصر تخرج نهائيا من هيكل محمد على وتغير آخر جلده سياسيا ، مصر تخرج إلى الأبد من قفص الاستعمار الحديدى كما تنفض عن نفسها جلد شرنقة النظام شبه الاستعمارى – شبه الاقطاعى . حضاريا ، هى تخرج من أخر مراحل التخلف والدولة النامية إلى الدولة العصرية الحديثة على النمط الغربى الأوروبى الحديث ، وسنة ٢٠٠٠ ستكون مصر غالبا دولة عصرية وقطعة من أوروبا نسبيا كما أن اليابان قطعة من أمريكا تقريبا .أما تاريخيا ، فإن كل الفترة الحديثة منذ محمد على حتى سنة ٢٠٠٠ هى مرحلة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث تماما وبكامل المعنى . وتلك مرحلة مفعمة مؤلفة من عدة مراحل داخلية كلها صاعدة إلى حد أو آخر فى نفس الاتجاه. أما جغرافيا ، فإن خط التقسيم التاريخى بين الشرق والغرب يتحرك ويتزحزح تدريجيا وببطء شديد ولكن بالتأكيد نحو الشرق ، بحيث ستنتقل مصر سنة ٢٠٠٠ إلى الغرب عموما بعد أن ظلت طويلا معلقة بين الشرق والغرب . وستكون مصر بذلك أول دولة هامة فى الشرق بعد اليابان تنتقل جغرافيا إلى الغرب ، مثلما كانت أول دولة هامة تحتك به حضاريا فى القرن التاسع عشر . وبالمثل سيتزحزح خط التقسيم بين الشمال والجنوب لتعبر مصر البحر المتوسط وتصبح بصورة نهائية دولة شمالية بعد أن ترددت طويلا أو قليلا بين الدولة الشمالية والجنوبية .

كلا ، إن مصر تتغير .مصر فى ثورة تاريخية حضارية ، ثورة صامتة هادئة على طريقها الخاصة ، طريقة التوسط والاعتدال ، ثورة وئيدة ولكنها أكيدة ويخطئ كثيرا جدا من يزعم أو يتوهم أن مصر الآن لا تتغير ، فكل شئ فيها فى تغير تقريبا . ولأن التغيير يلد التغيير ، فإنها تتغير بسرعة متزايدة كمعدل الربح المركب ، كلا ، مرة أخرى ، إن مصر ، التى قيل لا تتغير أو غير قابلة للتغيير ، تثبت الآن وتفعل العكس تماما ، بحيث تحولت من أكبر ثوابت التاريخ إلى واحد من أهم متغيرات العصر الحديث .

أجرومية التغير المصرى

غير أن السؤال الجوهرى هو كيف بالضبط ، وإلى أى حد ؟ ما هى القواعد والقوانين التى تحكم هذا التغير ؟ والجواب هو أن أجرومية التغير المصرى الحديث تتألف من ست قواعد أساسية تستدعى شيئا من التحليل بعد التحديد وتلك هى بالترتيب

المنطقى: تغير لاإرادى أكثر مما هو اختيارى ، تغير جزئى أكثر منه جذريا ، تغير من الخارج قبل الداخل ، تسلسل التغير من المادى إلى اللامادى ، حتمية التغير ، وجهة التغير.

تغير بالرغم منه نسبيا

فأولا ، ولنضعها بكل المباشرة والوضوح منذ البداية ، مصر قلما تتغير بإرادتها فى العادة ، وإنما هى بالرغم من إرادتها تتغير . إنها تتغير بالرغم منها تقريبا ، وتغيرها بالقسر أكثر منه بالاختيار نسبيا ، واختيارها يتم بصعوبة . وتردد نوعا . فلأنه مغامرة فى المجهول ، فإن الأصل فى التغير كقاعدة عامة أنه أصعب وأشق بكثير من الثبات ، والانقطاع من الاستمرارية ، بمثل ما أن الصعود أشق وأعسر من الهبوط .

والأصل بعد هذا أن الأشياء فى مصر كما سبق أن قلنا ورأينا تميل إلى أن تبقى على ثباتها وفى خطها إلى أن تواجه قوة مضادة لها فى الاتجاه مساوية أو فائقة لها فى القوة فتفرض التغير فرضا . ولقد كانت الحضارة الأوروبية الغربية الحديثة وحدهاهى تلك القوة المضادة التى تفوقت ففرضت فغيرت .

فى الوقت نفسه ، ورغم سيادة وغلبة جانب الجبر والقسر فى العملية كلها ، فإن الاختيار المصرى يؤكد وجوده من حيث أن مصر أدركت منذ البداية وإلى النهاية أن التغير أصبح شرط الارتقاء إن لم يكن شرط البقاء . فمصر ، التى تدرك جيدا أن «الأحسن عدو الحسن mieux est l'ennemi de bien » كما يذهب مثل فرنسى معروف ، لاتملك ألا تتغير ، ولا تملك إلا أن تتغير ، ومن هنا أقبلت على التغير ربما بقدر ما أقبل عليها ، وسعت إليه مثلما فرض نفسه عليها .

وفيما بين الاثنين ، الجبر والاختيار ، يكتسب التغير فى حد ذاته ولذاته آلية ذاتية يزداد بها نموا وتسارعا ككرة الثلج بحيث يولد التغير المزيد من التغير . ومصر من ثم تتغير بإرادتها وبرغم إرادتها فى آن واحد ، وتتغير حتى النخاع رغم أنفها وأنف النظام أيضا وخاصة .

ذلك أن التغير لا يتم فى فراغ بالطبع ، وإنما فى وجه المقاومة الداخلية العنيدة أحيانا ، وتشمل قوى المقاومة هذه فى الداخل بطبيعة الحال عديدا من الاتجاهات والمصالح والفكريات وقوى الضغط والسلبية والسلفية والرجعية كل فى مجال أو آخر ،

وبعضها صحى وبعضها غير ذلك . ولكن الجدير بالملاحظة والتسجيل أنها تضم من بين ما تضم الحكم والنظام الحاكم والطبقة الحاكمة حيث يعنى الأمر التغيير السياسى على نحو ما رأينا وسنرى . على أن قوة الدفع وضغط المد الخارجى لها الغلبة فى النهاية ، حيث تقتلع معاقل هذه المقاومة وتكتسحها الواحد تلو الآخر .

تغير جزئى نوعا

ثانيا ، وكنتيجة للصراع بين القوة الخارجية والمقاومة الداخلية ، فقد أتى التغير بالضرورة بطيئا تدريجيا منذ البداية ، منضبطا ومحكوما طوال الرحلة ، جزئيا أكثر منه جذريا فى نهاية المطاف . وهذا الصراع هو بالدقة ما نسميه فى قاموسنا الفكرى المتداول بقضية الأصالة والمعاصرة : الأصالة فى استمرار بقايا القديم المحلى ، والمعاصرة فى انتخاب مزايا الجديد المستورد . والمشكلة فقط هى التوفيق بين هذه الأضداد حتى تتعايش وتتناغم فى وحدة عضوية حية فعالة مختلفة ومتميزة عن كلا النمطين الأبوين .

أما فيما عدا ذلك ، ولكن كنتيجة أيضا لتلك المقاومة الداخلية ، فإن العملية أتت احتكاكا حضاريا لا إحلالا حضاريا ، أى عملية تقابل وتفاعل ، وتلاق وتلاقح ، وتكيف وتزواج ، لا عملية ابتلاع أو إغراق ، أو إزاحة أو إزاغة . ولهذا فإن مصر لم تكن قط ، ولن تكون إطلاقا ، نسخة كربونية من الحضارة الأوروبية الحديثة مهما استعارت منها ونقلت عنها ، أكثر مما يمكن أن يعد المصريون أوروبيين جنسيا مائة فى المائة رغم أنهم أشباه أوروبيين أساسا .

فبحكم البيئة الطبيعية والبشرية والحضارية المصرية ، لن تصبح مصر قطعة من أوروبا تماما بالمعنى الحضارى وإن كانت سائرة فى هذا الاتجاه جزئيا بل على العكس فإن مصر كلما تحضرت وتحدثت على الطريقة الأوروبية الغربية ، كلما زاد جوهر معدنها الذاتى تأكيدا ووجودا وزادت هى مصرية ، كلما زادت معاصرة كلما زادت أصالة دون تناقض أو تعارض .

وإنما ستخرج مصر نسختها أو طبعتها المصرية الخاصة من الحضارة الأوروبية مصر ، يعنى ، سوف تمصر أوروبا الحضارة لنفسها ولحسابها الخاص ، وهذا ما يعود بنا دون تكرار إلى المثل الفرنسى الذى أشرنا إليه من قبل «كلما تغير الشئ ، كلّما كان

نفس الشئ» ، كما يعود بنا تلقائيا إلى مبدأ التوسط والاعتدال فى الطبيعة المصرية وملكة الحد الأوسط وعبقرية الحلول الوسطى فى الشخصية المصرية .

تغير بفعل الخارج غالبا

ثالثا ، لأن مصر لا تتغير بسهولة بإرادتها فإنها تتغير في الأغلب بفعل قوى من الخارج أكثر منها بقوى الداخل . وهذه بديهية كامنة فى تحول مصر الحضارى في القرن الماضى على يد الاستعمار أساسا والاقتصاد الاستعمارى والاستعمار الاستيطانى بجالياته الأوروبية المتغلغلة والمستغلة والمسيطرة .

وإذا كان قرن الاستعمار قد ولى ، ولكن إيقاع التغير فى مصر قد زاد وتسارع وتصاعد فى العقود الأخيرة خاصة منذ التحرير والاستقلال ، فهذا إنما يرجع فى معظمه إلى نبض العصر نفسه ، عصر العلم والتكنولوچيا الباهرة والتغير والمتغيرات بامتياز وثورة المواصلات والاتصالات المذهلة وثورة الآمال العالية والتطلعات المعدية ، بحيث تضاءل العالم فعلا إلى «قرية صغيرة» حقا وأصبح أقصى ركن فى الدنيا يتغير بسرعة فائقة . وهذا ما يعرف الآن «بكوكبة العالم globalisation of the world»(١) .

وليست مصر المتغيرة اليوم إلى أقصى حد وبسرعة العاصفة إلا جزءا من هذه العملية الكوكبية السارية بل الكاسحة . وبهذا المعنى فلعلنا نضيف بالتالى أن لا فضل لها تقريبا فى هذا الوضع أو الاتجاه – لا ولا تثريب عليها كذلك – بحسب المنظور أو وجهة نظرك .

على أن مصر ، بالاضافة وعلى وجه التخصيص ، تجد نفسها اليوم داخل قوسين ضاغطين اقليميا ومحليا يفرضان عليها التغير أكثر من أى وقت مضى وأكثر من أى بلد آخر : التحدى الاسرائيلى والبترول العربى (ولا نقول كما قال بعض السفهاء التحدى العربى) . فلقد نقل كلاهما جميع ضغوط وشدود العصر وثقل التغير العالمى والمتغيرات الدولية ، الحميدة منها والخبيثة ، نقلها إلى باب مصر مباشرة ورأسا فجأة ولكن دائما ،

(1) Anouar Abdel-Malek, Nation and revolution, Lond, 1981, P. 181-2

بحيث أصبح التغير المصرى شرط البقاء فعلا ، وربما لأول مرة حقيقة ودون مبالغة أو تهويل .

وتلك هى التحديات الجديدة الخطيرة التى تفرض نفسها فرضا على مصر ، وستفرض عليها فرضا أن تأخذ قضية التغير بجدية ومسئولية أكثر كقضية مصيرية مؤداها أن تكون أو لا تكون . وهى وحدها التى سترغم قوى المحافظة والجمود فى الداخل، خاصة قوى التحنيط السياسى باسم الاستمرار وتحت دعوى الاستقرار ، على أن تخلى مواقعها لقوى التغير من الداخل .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت جمهرة المصريين فى الداخل قد عجزت حتى الآن عن تغيير مصر سياسيا من الداخل بسبب الارهاب والطغيان المحلى ، فإن حفنة ملايين المغتربين والعاملين فى الخارج قد تكون خميرة التغيير وجرثومة فناء الفرعونية الجديدة — القديمة ، وبالتالى أداة تحرير مصر داخليا . أى أن ما عجزت مصر بأسرها عن تحقيقه من الداخل قد تنجح فيه قلة أبنائها من الخارج . (هل نقول، فى هذا الصدد ، «أعطنى فقط نقطة ارتكاز خارج مصر وأنا أغيرها بأكملها من الداخل» ، على غرار المقولة الفلكية الشهيرة : «أعطنى فقط نقطة ارتكاز خارج الكرة الأرضية وأنا أحركها بأكملها »؟) .

متوالية التغير التنازلية

رابعا ، لأنه انتخابى جزئيا ، مختلف الضغوط متفاوت الدفع فى خطوطه المختلفة فإن التغير أساسا غير متساو أو متساوق السرعة والمدى فى مختلف خطوط الحياة من بيئة ومجتمع ، وبصفة عامة فإن التغير فى النواحي المادية أكبر وأشد بكثير منه فى النواحي اللامادية أو المعنوية . الحضارة تغيرت وتتغير إلى أبعد حد ، أما الثقافة فلا إلى حد بعيد بل دعنا نذكر بأن حديثنا هنا جميعا إنما هو عن الحضارة المادية وحدها فقط ، أما الثقافة ، التى سنعود إليها بالتفصيل فيما بعد ، فهى قمة الثبات والاستمرارية الآن وإن كانت موطن الانقطاع الأساسى فى الماضى .

وبعامة فلقد أخذنا بعضا من النواحي الجيدة فى حضارة الغرب الحديثة ، غير أننا

إحتفظنا ببعض من جوانب الضعف فى تراثنا وأخلاقنا ونظمنا وهذه الاختلافات والفروق فى درجة التغير أمر طبيعى فى الاقتباس والاستعارة الحضارية . ففى الاحتكاك الحضارى أن النواحى المادية أسهل وأسرع وأول ما ينقل والقيم المعنوية هى أصعبه وأبطؤه وآخره .

فإذا ما ركزنا على الحضارة وحدها ، فثمة متوالية تنازلية محققة : الاقتصاد تغير إلى أقصى حد إن لم يكن جذريا سواء منه الزراعة أو الصناعة أو التجارة ، الاجتماع تغير نوعا إلى دون المتوسط ، إذ أن طرق الحياة وأنماطها تغيرت كثيراً أو بعيدا إلا أن مثلها قل أن تغيرت ، أما السياسة ونظم الحكم والحياة الدستورية فتأتى فى ذيل القائمة تماما إذ لم تتغير قط إلا على السطح والمظهر ولكن الجوهرالدفين ، وهو الطغيان الفرعونى باق ، والفرعونية تبقى معنا فى صورة الفرعونية الجديدة .

وبهذا التسلسل فإن أسوأ ما فى مصر القديمة هو للأسف الذى بقى فى مصر الحديثة والمعاصرة . وبهذا التسلسل أيضا فإن مصر . وإن كانت على الجملة تتغيرمن أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى على حد سواء عبر سلم طبقات المجتمع ، فيبدو أنها تتغير من أسفل إلى أعلى بصورة أكثر جذرية وجدية وجدوى وإن كانت أكثر بطئا وأقل إنتشارا، وعلى العكس تتغير من أعلى إلى أسفل بسرعة أكبر وبرقعة أوسع ولكن ربما بصورة سطحية ضحلة نسبيا .

وعلى أية حال ، فإن السياسة على القمة هى آخر وأقل ما يتغير فى مصر . ولن تتغير مصر حقا وجوهريا إلا بعد أن تتغير سياسيا . والواقع أن الحكم والنظام الحاكم فى مصر كان دائما هو أكبر وأعند موانع وعوائق التغيير على مستوى الحياة السياسية والنيابية والديموقراطية ، وكان تقليديا أعتى وأغبى قوة تقليدية محافظة بل ورجعية وضد – ثورية حتى بزعم الثورية وباسم الثورة. وعلى سبيل المثال ، فبينما يسمى الانقلاب ثورة، فإن الثورة الشعبية التى قطع هو عليها الطريق يسميها حربا أهلية، وبينما يباهى بأنه منع بذلك حمام دم رهيبا ، فإنه فى الواقع إنما أجهض جنينها ثم انتحل لقبه .

تغير تراكمي

خامسا ، لأن التغير المصري الحضاري تغير تدريجي ، تراكمي ، تصاعدي ، فإنه في المحصلة النهائية ونهاية المطاف أقرب في طبيعته إلى ما يعرف في قوانين التطور بالتطور الانفجاري explosive evolution . ففي التاريخ ، كما في الجيولوجيا والبيولوجيا، أن مسار التطور يظل عادة رتيبا تقليديا كالخط المستقيم أو كالمنحنى الانسيابي، ثم إذا به يتفجر فجأة في ثوران بركاني قصير ولكنه عنيف يغير تضاريس الوجود ومعالم الزمان ويضع ملامح العصر وتوازناته ويحددها لأمد بعيد ، ومعها يعود إيقاع الحياة رتيبا تقليديا مستقرا ، إلى أن تبدأ الدورة الانفجارية من جديد ، وهكذا . وتلك هي النظرية النكبائية في العلم الطبيعي، والنظرية الثورية في العلم الاجتماعي (١) .

الآن، وفي حالتنا ، فمن تراكم وتكدس ثم تصاعد وتكثف عديد التغيرات الصغيرة الطفيفة المحدودة من الخارج ، ثم تداعي وتوالد التغير من داخل التغير آليا وذاتيا ، لا تلبث التغيرات الكمية أن تتحول في النهاية إلى تغيرات كيفية ، والتطور التدريجي إلى تطور انفجاري ، بمعنى التغير الثوري الجذري الراديكالي الكامل والشامل من الجلد حتى النخاع ومن قمة الرأس إلى أخمص القدم .

حينئذ يكتسح التغير أمامه آخر معاقل الديكتاتورية ومعوقات التقدم والتنمية ، ليصحح بذلك كل أخطاء وخطايا الماضي وأوزار وآثام الحاضر بضربة واحدة وإلى الأبد، وليفتح أخيراً آفاق التطور المستقبلي البكر ، ولكن أساسا لشعب حر ، بلا قيود ولا حدود. وستكون علامة البدء وإشارته ودالة التطور وقمته هي بالتحديد والدقة دفن آخر بقايا الفرعونية القاتلة إلى الأبد .

ولا شك بعد هذا أن من معجلات هذه المرحلة النهائية تلك الضغوط الرهيبة التي تجمعت علينا في وقت واحد كأنما على ميعاد ، وعلى رأسها التحدي الاسرائيلي والضغوط البترولية ومتغيرات المناخ العالمي .

---

(1) F . Zeuner Dating the past, a study in geochronology, Lond, 1960, P. 17 wooldridge, East, Spirit and purpose, 35.

وما من شك أيضا – وما تخفى النذر – أن مصر المأزومة المهزومة المحرومة – الجريحة الكسيرة الأسيرة ، لم تعد بعيدة جدا عن تلك المرحلة ، مرحلة حتمية الانفجار . فلقد أصبحت من قبل بمثابة مرجل ضخم يغلى ويفور ويمور بعشرات التيارات العاتية والتقلبات العارمة والتفجرات المكبوتة المكتومة . ولأن التغيير هكذا أصبح شرط البقاء ، والاختيار الأخير صار بين التغير والموت ، فإذا تلك المرحلة هى بلا ريب مرحلة الخلاص .

وجهة التغير

سادسا وأخيرا ، وجهة التغير ، إذا كان لنا أن نسأل أنفسنا فى نهاية المطاف :إلى أين ؟ ، وجهة التغير هى مصر «كأوروبا المسلمة» أى باعتباها «أوروبا الاسلامية» (وذلك مع سائر العرب أو معها العرب وكسائر العرب) .هذه ، ولا سواها ، هى وصفة كما هى بوصلة المستقبل ، المستقبل المصرى كالعربى ، أو باختصار المستقبل المصرى – العربى .

وكما كانت الأندلس هى «أوروباالاسلامية» فى العصور الوسطى ، فإن مصر والعرب ستصبح البديل أو الوريث ولكن بالمقلوب فى العصور الحديثة ، هذه شمال البحر المتوسط وهذه جنوبه ، هذه من موقع القوة المتفوقة والتمدد الحضارى بالطبع وهذه للأسف ولكن بالضرورة من موقع الضعف والانكماش الحضارى المحقق .

ولا يفاجأ أحد أو يصدم بهذا الانتهاء الخطير ، ولا ينفعل أو يتهجم عليه ليس فقط لأن هذا هو الأمر الواقع فعلا من قبل ، والواقع يفرض نفسه دائماً، ولكن أيضا وأساسا لأننا لا خيار لنا فى الأمر تماما ، ولا أحد يخطط المستقبل بحذافيره أو ينتخب التطور بمقاييسه .

فأولا وابتداء، فكما أننا تاريخيا وجنسيا أشباه أوروبيين كما سبق أن رأينا مرارا، فإننا اليوم حضاريا نصف أوروبيين على الأقل أو على الأرجح . فنصف المصريين الآن تقريبا قد تبنى وانخرط فى نمط الحياة العصرية الحديثة التى نسميها أحيانا طريقة الحياة الغربية والتى هى أصلا وببساطة الحياة الأوروبية والحضارة الأوروبية . فلا جديد فى هذا إذن، لا جديد فى تقريرنا أننا حضاريا أنصاف أوروبيين من قبل .

ولا جديد كذلك إن أضفنا منطقيا أن النصف الآخر سائر بالضرورة والحتم على الطريق نفسه وإن تخلف زمنيا وتأخرت سرعة تطوره ، وكمجرد مؤشر أو مقياس ، سيتم تحول هذا النصف المتخلف تدريجيا مع ، ومن خلال ، التحول المطرد من سكان الريف إلى سكان الحضر والمدن . فحين يتم تحول مصر من نصف القرية - نصف المدينة التى هى الآن إلى مدينة كاملة واحدة كما يتوقع خلال القرن القادم عموما ، فلسوف تكون مدينة مصر هذه هى ببساطة مصر الأوروبية ، مصر القطعة من أوروبا .

ذلك أن مصر ستكون وقتئذ قد عبرت إلى حد أو آخر من التخلف إلى التقدم ومن العالم الثالث إلى العالم الثانى مجتازة فى ذلك البحر المتوسط من إفريقيا إلى أوروبا . وإذا كنا اليوم أنصاف أوروبيين حضاريا ، ومن الغرب ولسنا فيه تاريخيا ، فلسوف تضعنا هذه النقلة فى الغرب ومنه حضاريا ومن أوروبا وإن لم نكن فيها ماديا .

ولا غرابة فى هذا كله ولا انحراف (ولا تجديف أيضا!) . فلا هو بالذى يقتصر على مصر وحدها دون سواها ، ولا هو بالذى سينقص من مصريتها أو عروبتها قط أو ينقض مصريتها أو عروبتها إطلاقا . العكس تماما، كما سنرى حالا ، هو الصحيح .

فأما الأولى: فإن الأوربة والتأورب ليست ظاهرة مصرية فقط ولكنها عالمية تماما فالحضارة الأوروبية هى آخر حضارة فى العالم ، وهى أول حضارة عالمية فى التاريخ . وبالأوربة أصبح العالم كله تقريبا بمثابة أوروبا الكبرى أو العظمى حضاريا ليس هذا فحسب . ولكن لأن أمريكا والحضارة الأمريكية هى آخر مراحل أوروبا والحضارة الأوروبية ، فإن الأمركة هى أعلى مراحل الأوربة وآخر مراحل الحضارة الغربية .

وليست كوكبة العالم حاليا سوى ترجمة أخرى لأمركة العالم بعد أوربته ، أو هى آخر وأعلى مراحل الأوربة فالأمركة. فالعالم كله الثالث كالثانى كالأول ، يشارك الآن ولأول مرة بصفة كاملة تقريبا فى حضارة عالمية واحدة وفى وحدة حضارية كوكبية واحدة .

أما مصر ، فسواء أصبحت قطعة من أوروبا حضاريا أو تجاوزت أوروبا إلى أمريكا

والبحر المتوسط إلى الأطلنطي لتصبح كعرب البترول قطعة من أمريكا ، أي سواء تجاوزت الأوربة إلى الأمركة أو لم تفعل ، فإنها لا تفعل بذلك إلا مـا يفعله سـائر بـلاد العـالم بلا استثناء .

فالعالم كله كما قلنا يتحول كأمر واقع وإن بدرجات متفاوتة وبخطوات مختلفة إلى أوروبا العظمى حضاريا : آسيا تصبح بمثابة «أوروبا الشرقية» الجديدة ، إفريقيا «أوروبا الجنوبية» الجديدة ، بينما صارت أمريكا من قبل هي «أوروباالغربية الجديدة» . في حين يبقى الجذر الأصلي وسط الجميع وهو «أوروبا الأصلية» فحسب .

إلا أن مصر ، من الناحية الأخرى ، وكشقيقاتها العربية والاسلامية ، ستظل أساسا وبطبيعة الحال أوروبا المسلمة أو أمريكا الاسلامية . ذلك أن تأورب أو تأمرك مصر إنما ينصرف إلى ، ويقتصر على ، البعد الحضاري فحسب . أما البعد الثقافي ، الثقافة العربية – الاسلامية ، فإنها بداهة وبطبيعة الحال خارج العملية برمتها وخارج الموضوع والمناقشة أصلا وأساسا . وبصيغة قاطعة ووضوح أقطع : الثقافة هي الثوابت ، والحضارة المتغيرات :الأصالة للثقافة ، وللحضارة المعاصرة .

من هنا ، وبهذه المعادلة الحاسمة الحاكمة فإن مصر ستجمع بنجاح بين الأصالة والمعاصرة ، بين الثقافة العربية – الاسلامية يعني والحضارة الأوروبية – الغربية . وبهذا المعنى، فأن تصبح مصر قطعة من أوروبا أو حتى أمريكا ، فإن هذا لا يعني ولن يعني الثقافة أكثر ممايعني السياسة ، وإنما هو يعني الحضارة ، الحضارة المادية ، وحدها .

بهذا ستصبح مصر ككل العالم ، قطعة من أوروبا و/ أو أمريكا ، ولكن كما أصبحت اليابان مثلا من الناحية الحضارية وهي «أوروبا البوذية – الشنتوية» ، فإن مصر ستصبح، مع وككل العرب والمسلمين ، أوروبا المسلمة أو أمريكا الاسلامية . ولعل هذا أن يكون أنسب نقلة لنا إلى الجزء الختامي من دراسته الاستمرارية والانقطاع وهو الثقافة والانقطاع والاستمرار الثقافي .

الباب الحادى عشر

مصـــــر والعـــــرب

توضيح لابد منه للقارئ

إلى أن يزول «وجه مصر القبيح» نهائيا ، وكذلك وجه العرب الكالح القمئ المتنطع أيضا ، فإن من الواضح تماما فى الوقت الحالى الردئ الساقط استحالة كتابة هذا الباب كما ينبغى وكما كان فى خطة هذا العمل الكبير . ليس ذلك - ليثق القارئ - حرصا على سلامتنا أو حتى حياتنا ، ولكن فقط حرصا على سلامة وصول هذا الكتاب إليه - وكل لبيب بالاشارة يفهم .

فلقد كان التصور الأصلى عند تخطيط هذا العمل أن يأتى هذا الباب الختامى تتويجا وقمة له جميعا ، يستخلص ويستقطر أعمق وأخطر نتائجه النظرية والعملية ، ثم يرسم أهم وأدق دروسه ومؤشراته التطبيقية والمستقبلية فى مجال العلاقة العضوية التاريخية والمصيرية بين مصر والعرب ، وعلى هذا الأساس كان المفروض أن يشمل الباب، الذى قد يناهز المائتى صفحة ، فصلين على الأقل أو ثلاثة ، أولها بعنوان «بين الوطنية المصرية والقومية العربية» ، وثانيها هو «مصر فى عالم عربى متغير»، وثالثها عن «مستقبل مصر والعرب» .

ورغم أن المادة الأولية والأفكار الأساسية والتخطيط العريض لهذه الفصول تم إعدادها بالفعل منذ أمد ليس بالقصير ، إلا أن المؤلف بكل الأسف والأسى يستأذن فى أن يقدم اعتذاره لقارئه عن عدم استحالة الكتابة والنشر فى ظل الظروف الراهنة القهرية القاهرة التى يعرف ، إذ لن يصل إليه حرف منها بحال لو حاول .

ومع استحالة الكتابة والنشر هذه ، ولكن أيضا مع استحالة حذف الموضوع برمته من الكتاب تماما ، فلقد رأينا أن نعيد نشر الفصل الأصلى كما ورد فى طبعته الأخيرة سنة ١٩٧٠ ، وذلك - كشرط أساسى - بنصه وحذافيره دونما أدنى تعديل أو إضافة أو حذف ، فيما عدا بعض تصحيحات تحريرية بحتة وطفيفة . ذلك ، بالطبع رغم كل التغيرات الانقلابية المحزنة والمخزية التى طرأت لتجعل كثيرا من الحقائق المادية الصلبة أخطاء علمية بحتة ، وأسوأ منها لتزلزل كثيرا من الآراء والأحكام القومية والسياسية الأساسية وتجعل منها سخرية مريرة مفجعة. الأرقام الأولية نفسها ، من اقتصادية وسكانية ، ومعظمها يشير إلى الستينيات، أصبحت بالطبع متخلفة ،بل وانقلبت غالبا رأسا على عقب،

الأوضاع السياسية الجوهرية إنقلبت لتقف على رأسها ، إلى آخر الصورة السفيهة المنحرفة المعروفة .

وإنما عذرنا ، وهو أيضا رجاؤنا، أن يكون النص بصورته الأصلية وثيقة تاريخية دامغة مثلما هى صافعة لكل من كان له قلب لم يزل أو ألقى السمع وهو شهيد ، وتذكرة وعبرة لمن لم يفقد بعد آخر قطرة من حسه الوطني والقومي . وفي كل الأحوال ، فلعل القارىء واجدا نفسه في النهاية متفقا معنا في أن جوهر الدراسة ولب القضية كما هو وارد مازال سليما في مجمله ، وأن النص القديم على علاته وقصوره وقصره أقرب إلى الحقيقة العلمية الخالدة منه إلى الأمر الواقع الزائل الذى ، بالمقابل ، لا مستقبل له وإنما لها مهما طال الانتظار .

الفصل الثالث والأربعون

بين الوطنية المصرية والقومية العربية

بين الاستمرارية والانقطاع

بعد أن فرغنا فى الفصل السابق من دراسة الاستمرارية والانقطاع على المستوى الحضارى المادى ، فقد آن لنا أن ننتقل إلى الاستمرارية والانقطاع على المستوى اللامادى أى الثقافى. فالانقطاع الثقافى والروحى الذى أحدثه ويجسده الاسلام والتعريب هو بلا مبالغة أخطر تغير طرأ على كيان مصر منذ نشأة الحضارة الزراعية قبل الفرعونية وحتى قدوم الحضارة الغربية الحديثة مؤخرا .

وصحيح أن الانقطاع لم يكن بالمعنى «الجنسى» إطلاقا بقدر ما كان بالمعنى الحضارى، وكان إلى ذلك بمعنى الحضارة اللامادية لا المادية وصحيح أيضا أن التعريب ، وأكثر منه التبشير بالاسلام ، مضى أبطأ وأقل مدى فى مصر منه فى بلد كالعراق الذى هو أقرب موقعا إلى البلد الأم وأدخل موضعا للبدو والرعاة . ولكن هذا الانقطاع يظل أعظم حقيقة فى تاريخ مصر الثقافى والروحى ، ويمثل نقطة تحول حاسمة وخط تقسيم فى وجودنا اللامادى. ولا شئ يرمز إلى الجمع بين تلك الاستمرارية وهذا الانقطاع كالقاهرة (١) بجناحيها الفرعونى الحفرى المحنط فى الغرب والاسلامى الحى المضطرم فى الشرق : الأول وإن كان ميتا إلا أنه يشير إلى الاستمرارية المادية ، والثانى وإن كان قائما يدل على الانقطاع اللامادى .

فرعونية أم عربية ؟

ومن البداية لابد أن ندرك (أو نعترف؟) آن إهمال هذه الحقيقة أو الاهتمام بها قد أصبح له مغزاه السياسى الخطير . فهناك من يحاول أن يبالغ فى جانب الاستمرارية فى كياننا لا ليبرز أصالة ما ولكن ليقلل من جانب الانقطاع ، وبالتالى ليضخم فى البعد

(1) Pierre George, La Ville, p. 289.

الفرعوني في تاريخنا فيبعدنا بذلك عن عروبتنا ويطمس معالمها . هم يفعلون ذلك حين يتساءلون في كلام له خبئ «فرعونية أم عربية ؟» . ونود أن نضيف ، بين قوسين ، أنهم قد يخفون السؤال نفسه وراء قضية أخرى جديده هي المقابلة بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية . فهم يرتبون على المقدمات السابقة أن مصر«ليست عربية ولكنها مستعربة»، «ليست عربية ولكنها متكلمة بالعربية»، «ليست عربا ولكن أشباه عرب» .

لقد اندثرت كلمة «المستعرب Mozarabe » في الغرب الأوروبي ومعه ، ولكن هناك الآن من يبدو أنه يعمل لبعثها في المشرق العربي . والهدف من كل هذه الدعاوى هو دائما تخريجات سياسية واضحة ترمى إلى التشكيك في عروبة مصر وبالتالى إلى عزلها عن العالم العربي .

ونبدأ فنقول إن مصر لم تكن الوحيدة التى أثير حولها هذا الجدل ، فالسودان وصف بأنه إفريقى وليس عربياً ، والمغرب زعموا أنه بربرى لا عربى ، وقيل عن لبنان حينا والشام حينا آخر إنه فينيقى أو سورى وليس عربيا ، والعراق كذلك لم ينج من الاتهام ، بمعنى آخر أن كل أجزاء العالم العربى خارج الجزيرة العربية دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب لم يكونوا عربا «جنسيا».

ولكن هذا الأساس ينهار من اللحظة التى يتطلب فيها «عروبة جنسية» ، فالعروبة مضمون ثقافى لا جنسى أولا . ومع ذلك فكل الغطاء البشرى الذى يغطى ما يعتبر الآن العالم العربى هو أساسا فرشة واحدة من جذر واحد . وعلى الأقل فإن الاختلاط والانصهار الدموى بين العرب الوافدين والسكان الأصليين حقيقة تاريخية بعيدة المدى. على أن الذى يكشف خواء المناقشة من أساسها ويجعلها جوفاء حقا أنها تمثل منطق مزايدة وهروب : ففى عقر دار العرب ستظل تجد «العرب العاربة» و«العرب المستعربة » ! ولكنا لا نسمع من يقول إن عرب الشمال ليسوا عربا وإنما متكلمون بالعربية ، ولا ندرى إلى أى مدى يمكن المضى فى تجريد جزء آخر من العرب العاربة بدورها من أصالته !

والواقع أن هذا المنطق من شأنه أن يجعل العرب كالأمريكيين : فهو يخلق فى الذهن ما يمكن أن يسمى hyphenated-Arabs على غرار hyphenated Americans ، بمعنى أنه يخلق لنا فى مصر شعبة فرعوبية (فرعونية – عربية) وفى العراق شعبة أشوربية (آشورية

– عربية) .. إلخ ! وكل هذا يتجاهل أن أكثر من أربعة عشر قرنا تجمع بين الجميع فى إطار واحد يجب مثل هذه العرقية الشعوبية . وهو أكثر من هذا يتجاهل أن العروبة نقيض الامريكية تماما فى أصولها: فالأخيرة نشأت من هجرة أجزاء من شعوب متنافرة لتتصاهر وتتصهر معا فى بوتقة وطن جديد عبر المحيط ، بينما أن العروبة قامت من هجرة جزء من شعب واحد لتتصاهر وتتصهر مع شعوب متباينة فى أوطان قديمة متلاصقة . الأولى تحولت فى الواقع إلى أوروبا الصغرى Little Europe ، بينما خلقت الثانية بلاد العرب الكبرى Greater Arabia .

الثقافة لا الجنس

أين الحقيقة إذن فى عروبة مصر ؟ أين هى من الفرعونية القديمة ؟ أهناك حقا فارق بين نوع العروبة شرق السويس وغربها كمايزعم بعض الدعاة ؟ ثمة عدة حقائق . فإذا بدأنا من البداية ، فإن أول ما يجبهنا هو أن الفرشة الجنسية الأساسية التى كانت تغطى نطاق الصحارى فى العالم القديم من المحيط إلى الخليج كانت تنتمى إلى أصل واحد متوسطى . وفى العصر المطير ، حين كانت الصحراء سفانا يسودها صيد الحجرى القديم كانت كثافة السكان مخلخلة جدا ولكنها غطائية عالمية عميمة بصفة عامة . وفى هذا الاطار كانت الحركة والهجرة والترحل ظاهرة دائمة ، ومن ثم كان الاختلاط الجنسى أساسيا ولا محل لعزلة أو نقاوة ما.

وكل الذى حدث بعد ذلك مع عصر الجفاف أن تجمعت كل مجموعة من هؤلاء السكان فى رقعة محدودة ، وبذلك تحول الغطاء العالمى إلى الأرخبيل الجزرى الذى نعرف الآن . ومعنى هذا أنه حدث «تقطع» فى الغطاء القديم المتجانس جنسيا إلى عدة رقع متباعدة جغرافيا ولكنها تظل متجانسة جنسيا . وهذا بالدقة مفتاح أنثروبولوچية عالمنا العربى .

فشعوب المنطقة – قبل العرب والاسلام – هم أساسا وأصلا أقارب انفصلوا جغرافيا ، ابتداء من العراق إلى الشام إلى الجزيرة العربية ومن مصر إلى المغرب أو السودان . والتوطن المحلى والمؤثرات الدخيلة الموضعية والتزاوج الداخلى الذى حدث بعد ذلك ، لا يمكن أن ينتج أكثر من ابتعادات محلية ضئيلة لا تغير من وحدة الأصل الدموى وتجانس العرق فى كثير ، وإن تطورت اللغات والألسن ما بين سامى وحامى . ويظل العالم

العربى أو بيت العرب الجغرافى الكبير هو «دوار العرب» ، بمعنى الأسرة الموسعة التى تضم عدة أسر نووية أو خلوية . هذه واحدة .

أما الثانية فحقيقة تاريخية تؤكد السابقة وإن كنا نغفل عنها دائماً . نحن نعرف – دينيا وتاريخيا – أن اسماعيل هو أبو العرب العدنانيين ، لكنا نعرف أيضا أنه ابن ابراهيم العراقى من هاجر المصرية ، كما نعرف أن العرب العدنانيين هم أبناء إسماعيل من زوجة مصرية أيضاً . وإذا كان لهذا أى معنى أنثروبولوچى ، فهل يمكن – أليس كذلك؟ – أن يكون إلا شيئاً واحداً ، وهو أن العرب أصلاً أنصاف عراقيين – أنصاف مصريين ؟

قد يبدو هذا للوهلة الأولى تخريجا ثوريا ، ولكنه منطق أولى للغاية ، ويكفى أن النبى نفسه – الذى تزوج مارية المصرية – هو القائل عن مصر للعرب إن «لكم فيها ذمة ورحما»، كما أن عمرو هو القائل «أهل مصر أكرم الأعاجم كلها .. وأقربهم رحما بالعرب عامة وبقريش خاصة» . صلة مصر بالعرب إذن صلة نسب ودم قبل أن تصبح صلة ديانة ولغة .

وكم يبدو غريباً أن يلح من يلح على أن العرب واليهود «أبناء عمومة»لأن إسحق أبا اليهود أخ غير شقيق لإسماعيل أبى العرب ، بينما نتغافل عن علاقة الأبوة والبنوة بين المصريين والعرب ، فضلا عن العلاقة غير المباشرة بين المصريين والعراقيين ، على نفس الأساس . هذا فضلا عن الحقيقة العلمية الأنثروبولوچية الأخطر وهى أن اليهود ليسوا من بنى إسرائيل بعد أن ذاب هؤلاء وضاعوا فى الشتات بالاختلاط الجنسى مع «الجوييم» أو الأغيار والتحول إلى غيراليهودية من ناحية ودخول ملايين الأوروبيين فى اليهودية من الناحية الأخرى فكان من نسلهم السواد الأعظم من يهود العالم اليوم (١) . وتأسيسا على هذا . أفلايكون تعريب العراق أو مصر فيما بعد عملية زواج أقارب مباشرة ، ولا نقول نوعا من التلقيح الذاتى أو الزواج الداخلى على نطاق جغرافى عريض ؟

وثمة بعد هذا حقيقة لغوية تؤكد علاقة القرابة . فالثابت المحقق الآن أن اللغة المصرية القديمة، وهى حامية تصنيفا ، كانت تشمل نسبة هامة من المؤثرات والكلمات

---

(١) جمال حمدان ، اليهود أنثروبولوجيا ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٥ – ٩.

السامية . وقد أثبت البعض اشتراك أكثر من عشرة آلاف كلمة بين المصرية والعربية (١) حتى ليتعبرها بعض الفيلولوچيين لغة انتقالية بين الحامية والسامية ، وقد كتب فى هذا كثير بما لا يدع مجالا لإطناب .

ثم يأتى أخيراً عامل الهجرة . فمن الثابت كذلك أن عرب الجزيرة لم يكفوا عن الخروج منها والتدفق على مصر أو التسلل إليها طوال التاريخ المكتوب وقبله . ومن المتفق عليه بعامة أن ما لم يسجل التاريخ أكثر مما سجل من موجات سامية قديمة إلى مصر . وكانت صحراء سيناء وأطراف الدلتا بالنسبة لهم منطقة انتقال وتأقلم إلى أن يتم اندماجهم وتشربهم ، ومن العلماء من يرجع سكان الدلتا إلى أصول آسيوية دخلت عبر سيناء ، بينما يقول ابن خلدون إن صحراء مصر الشرقية وسيناء كانتا عامرتين بعرب الشمال .

وعلى أية حال ، فلقد عرفت مصر قبل الاسلام فرعى العرب الكبيرين : القحطانيون الزراع كانوا يعبرون البحر ويستقرون فى الوادى ويختلطون بسكانه والعدنانيون كانوا يجوبون الصحراء الشرقية كبدو رحل ولهذا لم يختلطوا كثيراً بالمصريين وهم الذين حاربهم الفراعنة طويلا (٢) . ومعنى ذلك بوضوح أن تعريب مصر سبق فى بدايته الفتح العربى والعصر الاسلامى، وأنه قديم فى مصر مثلما كان قديما فى السودان ، وإن كان الفتح نفسه هو الخطوة الحاسمة .

ولعلنا الآن ، بعد هذه المؤشرات والمفاتيح ، بحيث نستطيع أن نحدد حقيقة تعريب مصر . فحين التقى العرب بالمصريين وتصاهروا واختلطت دماؤهم ، لم يكن ذلك فى الحقيقة إلا لقاء أبناء عمومة أو أخوة فى المهجر ، أو هو كان لقاء آباء بأبناء أو أجداد بأحفاد ، وقد يكون الأصح أن نقول إعادة لقاء – بعد أن باعدت بينهم الصحراء التى استحدثها عصر الجفاف .

وإذا كانت قد تبلورت بعض ابتعادات ثانوية أو تعديلات جسيمة مكتسبة على المدى التاريخى والبعد الجغرافى ، فقد جاءت الموجة العربية فى مصر – كما فى غيرها من البلاد العربية – أشبه بعملية «خض» أو تقليب عميق لجزئيات متماثلة أصلا ، تعيد مزجها

(١) محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص ٢٧ .

(٢) مؤنس ، ص١٠١ – ١٠٢.

حتى لا تتخثر أو تتحجر . والمد العربي بهذا وبنتائجه يبدو – في معنى – كما لو كان عودا الى نمط العصر المطير ، حيث نشر العرب مؤقتا شبكة غطائية متجانسة على وجه المنطقة جميعاً ، وصلت ما انقطع وأعادت تأكيد الوحدة الأولية .

وإنطلاقا من هذا مرة أخرى، يمكن أن نصفي بعض المتناقضات التى تبدو على السطح فى العلاقة بين الفرعونية والعروبة . فإذا صحت دلالة السند الدينى عن الجانب المصرى فى أصل العرب ، فقد عاد العرب بدورهم ليعطوا مصر جانباً عربيا فى أصلها، عادوا ليعطوها أبوة جديدة. فالعلاقة الدموية إذن علاقة متبادلة على التعاقب والتناوب ، وهي علاقة دائرية أكثر منها خطية ، الكل فيها أب وابن على التوالى والكل فيها فى النهاية مضاف ومضاف إليه أكثر منه فاعلا ومفعولا به .

ولكن لما كان العرب هم الأب الأخير فى السلسلة ، فإن القول بأن مصر فرعونية أصلا عربية مصاهرة قد يكون منطقاً «جاهليا» – منطق ما قبل الاسلام يعنى – ونوعا من الردة التاريخية تنسب الابن إلى الجد دون أبيه ، أو قبل أن تنسبه إلى أبيه . وإنما الأصح أن نقول إن مصر فرعونية بالجد عربية بالأب ، وكل من الجد والأب من أصل جد أعلى واحد مشترك . غير أن العرب هنا ، وقد غيروا ثقافة مصر ، هم الدقة والتحديد «الأب الاجتماعى» فى الدرجة الأولى ، وليسوا «الأب البيولوجى» إلا فى الدرجة الثانية حيث كانوا بالضرورة أقلية عددية جدا بالقياس إلى المصريين .

ولهذه الأسباب نفسها يمكن أن نفهم لماذا يقال إن العرب إذا كانوا قد عربوا مصر ثقافيا، فأن مصرقد مصرتهم جنسيا . فأما تعريب مصر ثقافيا فأمر لا تحتاج إلى تفسير. وأما تمصير العرب جنسيا – الذى قد يبدو مناقضا للأصل الجنسى المشترك الواحد بين الطرفين – فليس فى الحقيقة إلا من قبيل تغليب الأغلبية العددية على الأقلية، دون أن يعنى فارقا أساسيا فى الأصل والنوع بين الطرفين .

أخيرا ، ولكن ليس أخرا بالتأكيد ، نصل من هذا كله ، فى الخلاصة والمحصلة، إلى الفارق العملى الواقعى والحاسم بين الفرعونية والعروبة . فالفرعونية تنتمى إلى الماضى ، بينما العروبة حاضر ماثل واقع . الفرعونية اسم ، حيث العروبة فعل أو إن كان ولابد ، فإن الفرعونية فعل ماض ، بينما العروبة فعل مضارع . من ثم ففى حين تمت الفرعونية

إلى الماضى ، تطل العروبة على المستقبل . ومن ثم بالتالى كان مصير مصر عربيا من الناحية السياسية ، بمثل ما أن مصير العرب مصرى من الناحية الحضارية .

على هامش التاريخ

ثم تبقى أخيرا لمحة طريفة من التاريخ الرياضى أو ترويض التاريخ تبسط الصورة اللفظية المركبة فى معادلة حسابية مباشرة . إذا اعتبرنا التاريخ المكتوب ، فإن تاريخ مصر الفرعونى أو بالأحرى ما قبل العربى أو الاسلامى يتروح بين ٣٩٠٠ ، ٤١٠٠ سنة (٣٤٠٠ ق . م أو ٣٢٠٠ق. م + ٧٠٠ م) ، قل بالتقريب ٤٠٠٠ سنة . هذا هو التاريخ المكتوب وحده ، أما ما قبله فلا سبيل إلى حسابه بالطبع . على أن البعض قد يصر ، وله الحق ، على إنهاء التاريخ الفرعونى مع الاسكندر على الأكثر فى القرن ٣ ق . م . وحينئذ يقتصر أو يقصر طوله إلى نحو ٣٠٠٠ - ٣١٠٠سنة . ثم يأتى تاريخ مصر العربى أو الاسلامى بنحو ١٤٠٠ سنة الآن (١) .

معنى هذا أن تاريخ مصر العربى يساوى نحو ٣٥ ٪ من تاريخ مصر الفرعونى بحساب الحد الأقصى للأخير ، أو نحو ٤٥ ٪ بحساب حده الأدنى . أما من تاريخ مصر المكتوب كله ، فيكون التاريخ الفرعونى إما ٧٤ ٪ كحد أقصى أو ٥٧ ٪ كحد أدنى ، مقابل ٢٦ ٪ للتاريخ العربى. أى أن طول تاريخنا العربى يعادل نحو ثلث إلى نصف تاريخنا الفرعونى تقريبا ، ونحو ربع تاريخنا كله . حقا ، إنها - مرة أخرى - فرعونية بالجد ، عربية بالأب .

على هامش الجدل الثنائى

هذا ولقد يكون من الطريف والمنور بصدد الجدل الفرعونى - العربى فى مصر أن نذكر أن مثله ليس مقصورا على مصر أو أى بلد عربى آخر ، ولكنه موجود ومحتدم فى بلاد أخرى أوروبية وغير أوروبية . ولعل المثل البريطانى هو أبرزها وأقربها شبهابالحالة المصرية . ولقد رأينا من قبل تشابهها مثيرا فى تاريخ الغزوات والموجات البشرية أو الاستعمار والتعمير بين كل من مصر وبريطانيا .لكن الجديد بل الغريب الذى يمكن أن

(١) قارن قبله ، الجزء الثانى ، فصل التجانس الجنسى .

نضيفه هنا ، والذى قد لا يعلم به البعض ، هو أن ثمة فى بريطانيا جدلا انتمائيا ما بين الأنجلو - ساكسونية وما قبلها يمكن أن يضيف بعدا آخر إلى التشابة مع مصر .

فالبعض يحتج بأن نسبة سكان بريطانياإلى الأنجلو - ساكسون هى نسبة خاطئة لأنها تتجاهل الأصل الكلتى ، وهذا تماما مثلما ننسب فى مصر إلى العرب دون الفراعنة.

ولذا يرى جوبليه مثلا أن النسبة أو الصفة الأصح هى أنجلو - كلتى أو كلتى - ساكسونى (١) ، ولكن بعض البريطانيين المحدثين يشعر بالغربة نوعا ما نحو الكلتية وما قبل الأنجلو - ساكسونية ، تماما كما يشعر بعض المصريين المعاصرين بشئ من الغربة أمام الفرعونية وما قبل العروبة . ومن الناحية الأخرى ، فإن هناك من يدعو إلى إسقاط النسب النورماندى لبريطانيا والاقتصار على النسب الساكسونى . وهذا يشبه من يدعو عندنا إلى الانتساب إلى الفرعونية وحدها وإسقاط العروبة .

هكذا تتناظر مشكلة الانقطاع التاريخى وازدواج الانتماء فى كلتا الحالتين . غير أن الحقيقة العلمية فى كلتيهما هى أنك لا تستطيع أن تنتخب وتستبعد من تاريخك القومى بالإرادة أو بالمزاج أكثر مما يمكنك أن تختار أو تستثنى جيرانك فى الجغرافيا ، فكلاهما- التاريخ والجغرافيا - كل لا يتجزأ وأمر واقع تم وحدث . وتظل مصر فرعونية - عربية معا كما أن بريطانيا كلتية - أنجلو ساكسونية - نورماندية فى آن واحد.

عن الرجعة التاريخية

وعند هذا الحد من المناقشة يمكن أن ننظر إلى الفرعونية وغيرها من دعاوى الرجعة التاريخية historicism والوطنيات الضيقة كالفينيقية والآشورية .. إلخ من زاوية جديدة ومنظور علمى . لا شك أن المقصود بمثل هذه الدعوات نفى القومية العربية ونسخ العروبة ومضاربة القومية الشاملة بالوطنية المنغلقة ، وهى لهذا مرفوضة ابتداء ودون مناقشة .

ولكن من الناحية العلمية ، ينبغى أن ندرك أنها إنما تقوم على الجهل وحده ، وأنه فى الحقيقة سلاح مفلول يرتد إلى صدور أصحابه . فهم لا يدركون أنهم إذ يهربون من

(1) Goblet, P . 67 .

الحاضر القومى الواحد، ويرتدون إلى وطنياتهم الشعوبية القديمة البائدة ليعتصموا بها منه ، فهم عبثا يحاولون الافلات ، ولا يثورون عليه إلا ليقعوا ثانية فى دائرته المحيطة الغلابة .

فكل هذه الوطنيات هى – أصلا وقبل العرب – أجزاء لا تتجزأ من أصل واحد مشترك قديم ، وكانوا جميعا أقارب بمثل ما أن أصحابها اليوم وبعد العرب أقارب . وفى النتيجة فإن دعاواهم الشعوبية الضيقة فاشلة علميا فى الافلات بهم من العروبة ، أما كل ما تنجح فيه عمليا فهو أن تصمهم بالحفرية والتحجر والردة التاريخية التى تضع الماضى الميت قبل حاضر حى واقع ينبض ويتفجر بالحيوية .

وهنا يحسن أن نشير إلى بعض النظريات التى تحاول أن تضفى على انفصاليات الرجعة التاريخية هذه رداء علميا ، ولتكن نظرية «الإثنيم ethneme » التى يقدمها سبايسر. فهو يقترح حداً أدنى للوحدة المتجانسة من الأرض أو الناس ليكون الحد الأنسب لمفهوم الأمة بالمعنى السياسى ، وليكون فى الحقيقة مقياسا لدعاوى أو ادعاءات التوحيد السياسى ، ويدعو ذلك الحد بالإثنيم ، أما أسسه فتشمل اللغة والدين والبيئة الجغرافية .. إلخ .

ومن هذا المنطق لا يرى أن العالم العربى وحدة واحدة وإنمايتحلل إلى عدة وحدات، بمعنى أنه ليس أمة واحدة بل عدة أمم . وهو يبدأ بتخصيص مصر بالذات كإثنيم مستقل، فيقول «من الناحية الإثنولوجية» ، عرب هم المصريون ، ولكن على الأساس الإثنيمى لفكرة الدولة التقليدية ، فإن مصر تتطلب أن تخصص على حدة بمعزل عن الدول العربية الأخرى» (١) . وعدا ما فى النص من تناقض صريح، فالمؤكد أن مصر أو أيا من الدول العربية ليست أمة كاملة فى ذاتها ومستقلة ، وإنما هى شعب من أمة ، وشعبة من إثنيم واحد هو العالم العربى كله .

هذا ، ولسنا بحاجة إلى أن نضيف أن قوى الرجعة التاريخية والوطنيات الضيقة تكمن بعد هذا أولا فى الرجعيات الحاكمة حفاظا بالطبع على وجودها الانفصالى ، ثم فى الأقليات المختلفة سواء عرقية أو لغوية أو طائفية ، وكلها تجد قوى أجنبية تبارك موقفها

---

(1) E . A. Speiser, Cultural Factors in Social Dynamics in the Near East, in ;Sociol Forces in the middle East, ed. S. N. Fisher, N. Y. 1955, pp. 5-7.

آليا ، ونعنى بهذا الاستعمار ، وهذا وحده دليل على خطأ إتجاهها .

غير أن مثل هذه القوى تجهل أن أعظم أمجادها كوطنيات إنما تحققت فى إطار القومية الكبير ، وليس فى حدود كياناتهاالضيقة القديمة . وبالنسبة لمصر ، فلقد يبدو غريباً أنها حققت قمم تاريخها لا فى عصر الفرعونية - على سموقه وشموخه - وإنما فى عصرها العُربى . وعلى سبيل المثال ، فإن التوسع المصرى الفرعونى لم يصل فى أقصاه إلى ما وصل إليه توسع القرن التاسع عشر أيام محمد على ، وأعظم معارك مصر لم تكن معارك تحتمس الثالث أو رمسيس الثانى ، وإنما صلاح الدين وقطز وبيبرس ثم أخيرا وفوق الكل محمد على ، وهكذا . والخاصة أن دعاوى ودعوات الوطنية الضيقة الانفصالية ليست رجعة فحسب بل هى انتكاس أيضاً .

ويبقى فى النهاية أن نعرض للنظرية التى تقول إن هذا أكثر عروبة وذاك أقل من حيث النسب، وتنتهى بذلك إلى اصطناع «مقياس مدرج» للعروبة يصنفون عليه طبقات ودرجات من العرب . والتصنيف يبدأ عادة بالادعاء بأن العرب إنما يوجدون فقط فى آسيا العربية - شرق القناة - أما غربها فليس ثمة إلا أشباه عرب أو أنصاف عرب أو متكلمون بالعربية ومستعربون .. إلخ. وغالباً ما يستهدف هذا الادعاء التشكيك فى عروبة مصر خاصة ، محاولة لعزلها عن المشرق العربى ، وإذا بدا أن هذا يسئ إلى مصر - على السطح فقط كماسترى - فإنه جدير بأن يسئ أكثر إلى من يقع غربها ، وإلا فماذا نقول عن المغرب أو السودان ؟

غير أن هذا منطق مردود . فما دام الأصل الجنسى القاعدى مشتركا فى العالم العربى قبل العرب ، فليس يهم تماما بعد ذلك كم قطرة دم عربى إنصبت هنا أو هناك وبذا تبقى العروبة والتعريب فى جوهرها المنشـــود مضمونا ثقافيا أساسا . وإذا كان لابد من مقياس مدرج للعروبة ، فليس جنسيا هو . ليـس كمية الـدم العربى التى أضيفت ، ولكنه كمية اللسان العربى التى استعيرت .بمعنى آخر ، مقياس العروبة ، مثلما هو أسـاسـها ، اللغة لا الجنس، تماما كمـا أن مقياس الوطنيـة هـو الاقليم لا الجنس . وهذا ما ينقلنا إلى موضوعنا الختـامى والأخير فى شخصية مصر : مصر والعرب .

مصر والعرب

وبحرية نتبنى التقليد أو الاتجاه الجديد الدارج من التمييز بين كلمتى الوطنية والقومية ، وذلك من قبيل اليسر والسهولة ، رغم أن البعض قد يتحفظ فى هذا الصدد .

والمهم أن نحدد طبيعة العلاقة بين «المصرية» – كما يضعها البعض – والعروبة ، ما وضع مصر في العالم العربي ودورها فيه ؟ ما مستقبلهما معا ، وإلى أين ؟ أى مشاكل أو معوقات على الطريق بينهما ، وحقيقتها ؟ ماذا أعطت مصر للعرب وماذا أخذت ، وماذا يمكن أن تعطى وأن تأخذ ؟ كل هذه وغيرها أسئلة تبحث عن الإجابة العلمية الدقيقة ، ونرجو أن يكون فى هذا الفصل الختامى من شخصية مصر بعض مساهمة فيها .

لقد رأينا أن مصر تشارك مع غيرها من وحدات العالم العربى فى كثير من السمات والخصائص ، وأن خيوطا كثيرة تشترك فى النسيج الاقليمى لكل منها ، ولعل العراق بالذات هو أقربها شبها بمصر حتى ليعدا بمثابة «نظائر جغرافية» . غير أن هذه الملامح المشتركة فى النوع غالبا ما تختلف من وحدة إلى أخرى فى النسب والأهمية أى فى الدرجة ، ومن هنا تتولد توليفات وتركيبات متباينة بقدر أو آخر . ومن هنا بالتالى تكون الطوابع المحلية والألوان الاقليمية ، ومن هذه الزاوية وحدها يمكن أن نرى ما تتفرد به مصر فى الوطن العربى – شأنها فى ذلك شأن بقية دوله تماما – من شخصية ذاتية وعبقرية مكان ، دون أن نعنى أو ندعى أنها بدع فى ذلك أو أعجمية .

وضع خاص ؟

الحجم الخام

أول ما تنفرد به مصر الضخامة ، ضخامة الحجم التى تجعل منها حجرا شامخا ، وهى حقيقة أدركها وأحس بها دائما جيرانها طوال التاريخ قديما وحديثا (١) .فمصر وحدها اليوم ثلث العرب أو أنقص منه قليلا : ٣٠ مليونا من ١١٠ ملايين بالتقريب أو ٢٧٪ بالدقة (أرقام ٥ – ١٩٦٦) . وهى بهذا تعادل على الأقل المغرب العربى الكبير كله (٣٠ مليونا فى تونس والجزائر والمغرب) ، وتكاد تعادل آسيا العربية (٣٣ مليونا) . كذلك فإنها تفوق أى دولتين عربيتين معا ، ولا يفوقها إلا أكبر ثلاث دول أخرى مجتمعة (المغرب ، الجزائر ، السودان : ٣٩ مليونا) .

من الناحية الأخرى فإن ثانى أكبر دولة عربية لا تبلغ نصف مصر عددا (السودان ١٣,٥ مليون) . بل إن من بين البلاد العربية الثمانية عشرة (باعتبار شياخات ساحل

(1) Before Philosophy, P. 131.

المعاهدات وحدة واحدة) هناك تسعة يقل عدد سكان كل منها عن سكان الاسكندرية وحدها أو يعادلها على الأكثر ، بينما أن ثلاثة أخرى يقل عدد سكان كل منها عن القاهرة وحدها .

كذلك فنحن نستطيع أن نعبر عن نفس الحقيقة - ضخامة مصر بين العرب - بطريقة أخرى، فنقول إن القاهرة تزيد على نصف مجموع سكان العواصم العربية ، أى أنها تعادلها مجتمعة (نحو ٤ ملايين من ٧,٨ مليون نسمة بحسب أرقام ١٩٦٠) وفى الوقت الحالى حيث تعد القاهرة الكبرى ٧ ملايين ، يمكننا - إحصائيا - أن نضع أو نضغط كل عواصم العرب داخل نطاق القاهرة : تونس فى الجيزة (٥٥٠ ألفا) ، الخرطوم فى حلون (٢٠٠ ألف) ، أو مدن العاصمة المثلثة فى حلون والمعادى (نحو ثلث مليون) ، بغداد فى مثلث شمال شرق القاهرة (الذى يزيد قليلا على مليون نسمة) ، الجزائر فى كتلة شبرا الكبرى (التى تعطى مليونا آخر تماما)، ثم بقية العواصم العربية فى جذع القاهرة الداخلية (البالغ ١,٧٥ مليون نسمة) .

ويضاعف من ضخامة مصر النسبية ويؤكدها فى المجال العربى أن جاراتها المباشرة تأتى - كما يتفق - من صغار العرب حجما (ليبيا، فلسطين ، الأردن .. إلخ) ، بالمقارنة إلى الأطراف الأبعد حيث تسود الأحجام المتوسطة (الجزائر ، المغرب ، العراق) . والصورة العامة لأثقال الدول العربية أشبه بشئ بدوامة فى جوض مائى تحركها ذراع ضخمة من مصر فى الوسط ، وحضيض الدوامة حولها ، بينما جوانبها الحائطية المرتفعة نوعا فى الأطراف . والنتيجة الطبيعية أن «الانحدار الجيوبوليتيكى» شديد الحدة بين مصر وجاراتها . ويكفى أن نذكر أن مجموع سكان الجارات المشتركة معها فى الحدود يبلغ نحو ١٦ مليونا ، أى بنسبة ١ : ٢ تقريبا . ومن الناحية الأخرى ، إذا التفتنا إلى جيران العرب المباشرين ، فإن مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى تناظر الوحدات الكبرى فيها مثل تركيا وإيران وإسبانيا .. إلخ .

نستطيع إذن أن نعد مصر على أساس الحجم البشرى الدولة الأولى بين العرب primate state . والواقع أن هناك نمطا خاصا يتكرر كالقاعدة العامة فى توزيع الكتل البشرية على وجه الأرض بعامة ، هو نمط الدولة الأولى . ففى كل محيط جغرافى واسع نجد عادة دولة ضخمة الحجم تحيط بها كوكبة من الدول الصغرى نسبيا ، ولا تملك

هذه إلا أن تشعر بثقل وزن الدولة الأولى سياسيا وحضاريا وغير ذلك : كالصين فى شرق آسيا ومن حولها وحدات الهند الصينية ووسط آسيا ، وكالهند فى جنوب القارة ، كالاتحاد السوفييتى فى شرق أوروبا ، وكألمانيا فى وسط القارة ، أو كالولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية والبرازيل فى الجنوبية .. إلخ .

النمط تراتبى نسبى بالطبع ، يمكن أن تكون الدولة الواحدة فيه مركزاً لمجال وفى نفس الوقت حلقة حول مركز ، وهو فى النهاية تحصيل حاصل بالضرورة ، ولكن له مغزاه العملى العام. وهذا ما نجده فى المحيط العربى حيث تقف مصر كالدولة الأولى ومن حولها كوكبة شقيقاتها العربيات ، حتى نخرج إلى محيط تراتبى آخر حين نصل إلى تركيا وإيران شرقا أو نيجيريا جنوبا .

ليس هذا فحسب . فإن تكن مصر أضخم العرب حالا ، فإنها تزداد ضخامة بينهم كل يوم . والأمر . فى كلمة هو الخصوبة المتفاوتة differential fertility . ذلك أن معدلات النمو السنوى فى مصر أعلى من معدلات العالم العربى ككل ، رغم أن بعض الدول العربية تسجل الآن معدلات أعلى من مصر ، إلا أن هذه غالبا من الدول صغيرة الحجم أساسا . فإذا كان معدل النمو المصرى يدور فى السنوات الأخيرة حول ٢,٨- ٢,٩ ٪ وربما وصل الآن إلى ٣ ٪ ، فإن معدل النمو فى العالم العربى بعامة كان يقدر إلى وقت قريب بنحو ٢ ٪ فى المتوسط ، ولهذا فإذا كان العرب يتزايدون الآن بنحو ٢,٢ مليون نسمة كل عام ، فإن أقل نوعا من نصف هذه الزيادة يأتى من مصر (نحو ٩٠٠ ألف إلى المليون سنويا) رغم أن حجمها أقل نوعاً من ثلث العرب .

من هنا جميعا فإن نسبة المصريين بين العرب تتسع كبقعة زيت متمددة ، وسوف تزداد اتسعا بنسبة الربح المركب . وإذا استمرت معدلات النمو الراهنة ثابتة - فرضا - حتى نهاية القرن العشرين ، فإن نسبة المصريين بين العرب قد ترتفع من ٢٧ ٪ كما هى حاليا إلى ٣٣ - ٣٥ ٪ أى الثلث أو أكثر قليلا .

والكيف قبل الكم أحيانا

ولكن مصر لا تستمد ثقلها من الحجم الخام وحده ، بل ومن تجانسها الشديد أيضا فهي ليست حجرا ضخماً فقط ، بل وحجر وحيد إلى ذلك كما قلنا . فوحدتها الجنسية واللغوية مطلقة ، وأقليتها الدينية تعد محدودة إذا ما قورنت ببعض البلاد العربية الأخرى ، وكل من الأغلبية والأقلية على حدة لا يعرف التشيع أو التشرذم الطائفي ، والكل يؤلف وحدة وطنية على درجة نادرة من التماسك في الوطن العربي . وباستثناء لبنان ربما ، فإن مصر هي البلد العربي الوحيد الذي لا يعرف القبائل ولا القبلية ولا مشاكلها السياسية والاجتماعية التقليدية .

لهذا كله فإن مصر بتجانسها ووحدتها تتحرك ككتلة واحدة عادة دون أن تعرف الانقسامات والشظايا التي تفكك كثيرا من الشقيقات العربية ، مما يمنحها ثقلا فعالا ووقعا يزيد على ثقل عدة وحدات صغيرة لها نفس مجموع حجمها . ولهذا أيضا فإن الاستقرار السياسي – حتى في ظل الاقطاع – سمة واضحة تتباين بسهولة مع أحوال المشرق العربي مثلا ، وفي النتيجة فإن مصر أقوى قوة في العرب مرتين : مرة بمطلق حجمها ، ومرة بتجانسها المطلق .

ومن المثير حقا أن تنعكس هذه الوحدة مع تلك الضخامة على أغلب مجالات الحياة في مصر حتى البسيطة منها . فنحن نجد دائما قلة معدودة من وحدات ضخمة في كل شئ : ابتداء من مشاريع السدود والقناطر إلى محاصيل الزراعة في الحقل .. بعكس سوريا مثلا . وفي التغير السياسي تسجل مصر المعاصرة ثورة واحدة خلافية ، مقابل طوفان من الانقلابات العابرة في سوريا مثلا ، وحتى في الصحافة اليومية نجد قلة من وحدات قوية فعالة ، مقابل «مظاهرة» صاخبة من وحدات متواضعة في الشام ، وهكذا وهكذا .

والنتيجة المنطقية لهذا كله أن مصر مركز الثقل الطاغي وقطب القوة في العالم العربي ، ينتشر ظلها وشبه الظل بل والصدى بعيدا في آفاقه ، ومع أن المصريين لاينتشرون بأي كثرة خارجها ، فوجودها محسوس بقوة هناك ، بينما يصعب المثل على غيرها من الشقيقات إلا بوجود فعلي لأبنائها وجالياتها المهاجرة فيها . من هنا كانت

مصر أكثر من عضو ضخم فى الجسم العربى ، إنها رأس ، ورأس موح مؤثر ، ثم هى جهاز عصبى مركزى فعال .

وهى فى الحالة الأولى بمثابة چيروسكوب العالم العالم الذى يرسى سفينته فى وجه العواصف الخارجية ويمنحه من وزنه ليمنع تميعه أو ضياعه بين الضغوط والاغراءات وهى فى الثانية كبوصلة العالم العربى التى تتحسس نبضه وترصد تيارات العالم ثم تحدد اتجاه القافلة ، وهى فى الحالتين النموذج الذى يترسمه العالم العربى فى تطوره السياسى وغير السياسى .

والمثل الواضح هو الثورية الوحدوية الاشتراكية التحررية التى انبثقت فى مصر فاشتعلت فى الوطن الكبير حتى لتكاد تسوده اليوم وحتى تقلصت التقليدية البورجوازية والاقطاعية إلى أقلية من جزر منعزلة تتآكل فى بحرها (وحتى أصبحت الثورة الأم فى مصر نفسها أخيراً فى النهاية تحاط على ضلعيها مباشرة بوحدتين ثوريتين ، السودان وليبيا) ، وكما كانت مصر هى الوحى والمثل للثورية العربية ، كانت السند والضمان : اعتبر دورها فى ثورة الجزائر التحررية ، وحربها الفعلية فى يمن الثورة .. إلخ .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن مصر كانت أسبق الدول العربية إلى المجال العالمى وأقدرها عليه . فإذا قلنا إن الدول الحديثة الاستقلال التى نفضت عنها الاستعمار أخيراً تجد نفسها فى مرحلة تكوين سياستها فى الأسرة الدولية أمام ثلاثة آفاق : الدائرة المحلية ، والاقليمية ، والعالمية ، فلعل مصر هى الوحيدة بين العرب التى إقتحمت الدائرة العالمية من قبل وأصبحت من محاورها ، مثلما أصبحت العالمية نفسها محورا من محاور العمل المصرى فى المجتمع الدولى .

ومن هذه الأوضاع جميعا تحتمت على مصر بانتظام مسئولية الحماية والدفاع عن العروبة ، ابتداء من الصليبيات والتتار حتى الاستعمار الأوروبى الحديث والاستعمار الصهيونى الأحدث . ومن حسن الطالع وتمام التوفيق أن نهضت مصر بتلك المسئوليات وكانت عند حسن ظن العرب ، فحفظت عليها عروبتها وإسلامها وكيانها ضد غزاة العصور الوسطى ، وردت لها اعتبارها ورفعت قامتها فى وجه غزة الأمس القريب ، وهى الآن – باستمرار وبرغم النكسة – تتأهب لاستئناف النضال من أجل استئصال السرطان الصهيونى .

من نفس هذه الأوضاع ينبع عداء القوى الاستعمارية لمصر - أحيانا إلى درجة الحقد - فهم يعلمون عن يقين أن ها هنا قلعة العرب وها هنا مفتاح القلعة ، فكانت دائما الهدف النهائى لضرباتهم ومؤامراتهم . ونحن نسمع دائما وبانتظام عن محاولات «عزل» مصر ولا نكاد نسمع عن مثلها بالنسبة للبلاد العربية الأخرى . باختصار، فى وزن مصر وقوتها يكمن خطرها ، ولكن أيضا الخطر عليها .

والموقع قبل الموضع أحيانا أخرى

بكل تلك الخصائص الموضعية إذن تتفرد مصر بين العرب . ولكن موقعها الجغرافى يأتى ليمنحها المزيد من التفرد . وأبرز ما فى هذا الموقع أنه كالقلب من الجسم ، واسطة العقد ، وهمزة الوصل بين آسيا العربية وإفريقيا العربية ، وإذا كان المتفق عليه أن مصر جزء من المشرق العربى ، وإن كان البعض رآها تجمع ما بين المشرق والمغرب ، فإنها هى التى «قدمت» المغرب العربى إلى المشرق تاريخيا وجغرافيا.

وحسبنا أن نتصور - كمجرد تخيل أكاديمى بحت - أن النيل كان ينتهى فى السودان إلى البحر الأحمر مثلا ، وكانت مصر صحراء مطلقة ، وخرج العرب كما خرجوا تماما ، فهل كان يقدر للوطن العربى أن يظل على تجانسه ووحدته وتماسكه الواهن ؟ أغلب الظن أن لا . ونحن إذا نظرنا إلى هيكل النمط العمرانى الفعلى فى الوطن العربى ، فسنجد مصر فيه كالعقدة البشرية ، عقدة المعمور العربى ، فعندها وحدها تلتحم ذراعا العروبة فى إفريقيا (المغرب والسودان) بالحلقة السعيدة التى تطوق المشرق العربى .

وحتى إذا غيرنا المنظور فضيقنا عدستنا وقللنا حدتها حتى لا نرى خلالها إلا أبرز وأكثف خطوط العمران ، فعندئذ نستطيع أن نرى هلالين خصيبين عظيمين الآسيوى المعروف ، والافريقى الأكبر قطرا وحجما والأقل شهرة . فإذا نظرنا إلى موقع مصر بين الهلالين وجدناها وحدها نقطة التماس والالتحام . فمن أى وجهة نظر أو منظور سترى مصر دائما واسطة العقد . ولعل هذا هو السبب فى أنه إذا كان بين العرب كوكبات إقليمية تبدو كالتوائم بين الأشقاء ، فإن مصر هى وحدها التى تبرز ولها توأمان بين الأشقاء ، الشام والسودان.

وبحكم هذا الموقع كانت مصر دائما ملتقى العرب ومجمع الأسرة وأحيانا ملجأ وملاذا وخط دفاع أخيرا عن التراث العربى . ففى العصور الوسطى حين بدأت أخطار

الأندلس وقلاقل المغرب ، تدفق العلماء والصناع على مصر (كابن خلدون، مثلا بارزا) ، ومن العراق مع الطوفان المغولى وبعده انتقلوا إلى مصر بالآلاف (١). وفى العصور الحديثة خاصة القرن الأخير كانت مصر بؤرة تستقطب موجات النازحين والمهاجرين من الشام من المثقفين والمضطهدين . وفى كل الحالات كانت تلعب دور المنار للاسلام ودور المنبر للعروبة.

ويتميز موقع مصر فى العروبة بعد هذا بصفة هامة . فمصر من الدول العربية القليلة التى لا حدود لها مع غير العرب . أو قل الدولة الكبيرة الوحيدة ، لأن لبنان وتونس دول صغيرة المساحة ولا تمثل إلا أجزاء من وحدات حقيقية أكبر . فهذا العمق الجغرافى لم يمنحها الأمن والسلامة الاستراتيجية فحسب ، بل جعلها طوال التاريخ تتعامل وتتفاعل مع عرب وعروبة ، بعكس أطراف العالم العربى نفسه حيث تعرضت للمؤثرات الأجنبية المتاخمة . وبعض من أطراف العروبة تعرف ملامح خلط ثقافى وحضارى بل وجنسى خطير . فثمة مؤثرات التهنيد فى كل الجنوب العربى ، ومؤثرات التعجيم فى الخليج العربى، والتتريك فى تخوم سوريا ، وثمة كانت أخطار الصبغة الإسبانية فى هوامش المغرب ، وبالمثل المؤثرات الزنجية فى السودان .

ولكن من كل هذا ومثله نجت مصر بحكم أنها دائما جزيرة عربية يحيط بها العرب من كل الجهات . فمصر وحدها تنفرد بأنها تتصل بالعرب برا من ثلاث جهات وتواجه العرب بحرا من كل الجهات ، بينما – للمقارنة – يتصل العراق بالعرب برا من جانبين اثنين ، وكذلك يفعل الشام والجزيرة العربية ، فى حين أن السودان لا يتصل بالعرب إلا من جهة واحدة برا هى مصر نفسها، ولا يواجههم إلا من جهة واحدة بحرا هى الجزيرة العربية .

هكذا ، إذن ، إن تكن أرض الجزيرة هى «جزيرة العرب» فيزيوغرافيا وإثنولوچيا ، فإن مصر هى «جزيرة العرب» سياسيا وقوميا . ومن هنا ، وسواء عد التاريخ عاملا من عوامل الترشيح أو من عوامل التكثيف ، فإن مصر مع التاريخ تزداد عروبة ، وعروبتها تزداد عمقا وكثافة ، ربما بعكس الأطراف . وفى ضوء هذه الحقيقة تبدو غريبة حقا بل وجاهلة تلك التخرصات التى تثار من حين إلى حين عن عروبة مصر بالذات .

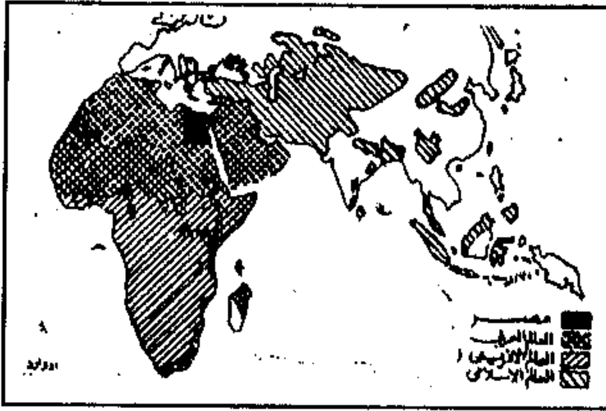
(1) Hitti, The APabs, , P . 190

وعدا هذا ، فمن هذه الحقيقة نفسها تنبع حقيقة أخرى لا تقل خطرا ودلالة . فبحكم هذا الموقع، وبحكم هذه العلاقات النقية مع العروبة الخالصة . فإن مصر – وحدها تقريبا – هى التى امتصت وتمثلت واستوعبت عناصر وعينات من كل الشعوب العربية أو معظمها. فعدا الدم العربي من الجزيرة ، ثمة إنصب الشوام دائما واستقروا وذابوا . وبالمثل فعل الليبيون والسودانيون . ومن المغرب الكبير أتى الحج بالمغاربة فكان منهم من أقام وإنصهر على الطريق .

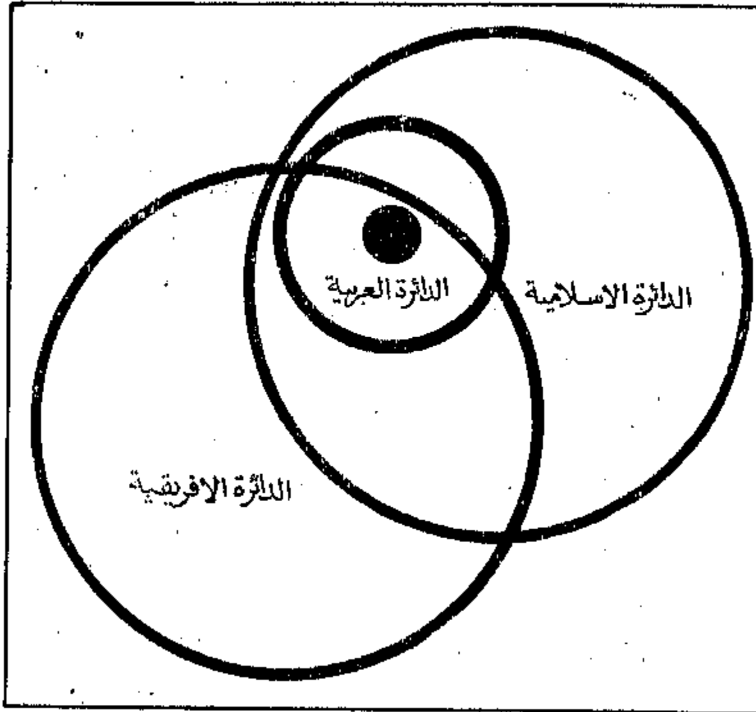
وإذا كانت بقية البلاد العربية قد تبادلت الهجرات والجاليات كل مع جاراتها العربية المباشرة ، فإن الأطراف البعيدة قل أن تتلاقى بطبيعة الحال ، فالعراق لم يعرف مغاربة مثلا تذوب بين ظهرانيه ، أو سودانيين ، ولا السودان عرف عراقيين أو مراكشيين بدرجة مذكورة .. إلخ . وفى النتيجة تبدو مصر ، فى حدود تجانسها القاعدى الأساسي مع ذلك ، بوتقة العالم العربى فى معنى ما ، وهى بهذا المعنى خير تصغير كما هى خير تكبير للعالم العربى ، وقاسم مشترك بين أجزائه .

وتأكيدا لنفس هذا المعنى ، ليس صدفة أن نجد مصر نسبيا أكثر البلاد العربية شبها بكل أو بأكبر عدد من البلاد العربية الأخرى ، وذلك فى الملامح الجسمية والسحنة واللون .. إلخ ، دون أن يخل هذا – مرة أخرى – بجوهر تجانسها وتميزها العام . فهى بما فيها من مؤثرات ليبية ، أقرب العرب إلى صفات المغاربة . ثم لعلها تكون أقرب فى تلك الصفات إلى البلاد العربية الآسيوية بصفة عامة من أى من المغرب أو السودان مثلا . بل حتى بالامتداد الجغرافى تبدو مصر قاسما مشتركا فى العالم العربى . فإذا كانت العروبة بامتدادها الطبيعى آسيوية – إفريقية، فإن مصر ببيتها الافريقى ونافذتها الآسيوية خير ما يشخص ويلخص العروبة .

على هذا الوضع إذن تستقر مصر كعضو فى الجسم العربى . ومعظم القوميين العرب يرون فيها «وطنا ثانيا» لكل عربى أيا كان موطنه . هل ترانا نبالغ إذن أو نصدر عن شوفينية الوطنية الضيقة التى نبذناها لتونا ، إذا وصفناه «بالوضع الخاص» أو «العلاقة الخاصة» ؟ بغير قصد – بالتأكيد – من استعلاء أو طبقية أو تباعد نقولها ، فإن هذا ما يعبر عنه العرب أنفسهم . بل على العكس تماما ، إن هذا الوضع الخاص نفسه كان دائما سلاحا ذا حدين ، فلطالما استغله أعداء مصر وأعداء العروبة ضد مصر وضد



شكل ٢١ – موقع مصر كبؤرة لعوالم ثلاثة : الدائرة العربية ، والدائرة الاسلامية ، والدائرة الافريقية



شكل ٢٢ – رسم تخطيطى لدوائرنا الثلاث . مصر قلب الدائرة العربية ، وقطب الدائرة الاسلامية ، ورأس الدائرة الافريقية

العروبة . فهذا الوضع الخاص لا يعني بداهة إلا شيئا واحدا هو «الزعامة الطبيعية» فى العالم العربى ، أو أن مصر فى العالم العربى كالقاهرة فى مصر ، وهذا بالدقة ما يفزع الاستعمار .

ويحقد من ثم حاربه فى ميدانين : الأول محاولة عزل مصر نفسها عن بقية العرب، والثانى تشويه تلك الزعامة والتشهير بها وتحطيمها . وإذا بدا هذان الميدانان من المناطق الحساسة الدقيقة التى يمكن أن تنزلق فيها المناقشة وتنساق إلى مزالق عاطفية ، فإننا نرى أن الابتعاد المتعمد عن طرح هذه القضايا الشائكة هو بعينه الذى ترك المجال للدعايات الملفقة أن تتسرب إلى بعض النفوس . ولكن مع الوعى العربى الجديدة ، فإن المناقشة العلمية الصحيحة الرصينة على أساس الجغرافيا والتاريخ جديرة بأن تبدد كل شك مدسوس . ولنبدأ بقضية العزلة .

عن العزلة السياسية
بين المغالاة والمغالطة الجغرافية

فأما عن دعوى العزلة السياسية فهى امتداد أو انعكاس لقضية العزلة الجغرافية التى فندنا من قبل . ويكفى هنا أن نقول إنه تماما مثلما تمددت أبعاد المكان ووحدة الجغرافيا من المقاطعة nome السابقة للأسرات ، إلى «الوجه» السابق للتوحيد ، فقد استمرت الحركة مطردة فى نفس الاتجاه من مصر ما قبل التعريب إلى مصر العربية بعده ، ولاشك أن دور مصر العربى فى التاريخ كان يكون أعظم لولا شرنقة الصحراء المحيطة ، ومع ذلك فإن أثر المواصلات الحديثة هو بمثابة اختزال وإلغاء لهذه الصحراء . وإذا كان الاسلام قد غزا الصحراء – الصحراء الكبرى – بالجمل ، فالطائرة اليوم إنما تحذفها .

ومن ناحية المسافة الجغرافية البحتة ، نجد أن مصر بموقعها الأوسط وبمساحتها وحدودها المعروفة ، قريبة بالفعل من الرقعة الكبرى فى الوطن العربى . بل إن بعض البلاد العربية أقرب مسافة إلى مصر أو أجزاء من مصر ، من بعض أجزاء مصر إلى بعضها البعض ، فدمشق أقرب – كما يطير الطائر – إلى القاهرة ، من القاهرة إلى أسوان . وقد يبدو غريبا أن بغداد أقرب أو لا تقل قربا إلى القاهرة من رفح إلى جبل العوينات ، أو أن

العوينات ، أو أن بنغازى أقرب إلى الاسكندرية من الاسكندرية إلى حلايب ، وهكذا .

والعزلة التاريخية

رغم هذا كله ، فقد روج الأعداء فكرة مشوهة عن عزلة موهومة لمصر عن العروبة خلال القرن التاسع عشر بالذات . وقد راجت الفكرة حتى غزت بعض المثقفين فى المشرق العربى ، وكادت تصبح من المسلمات حتى بين البعض منا . والواقع أن هناك سوء فهم بقدر ما هناك من مغالطة فى هذا الصدد . فأولا ينبغى أن نفرق بين الاتجاه الحقيقى للشعب والمصالح العابرة للرجعيات الحاكمة ، ثم لابد أن نعتبر الواقع الاستعمارى المفروض .

فأصل دعوى العزلة هو ما حدث للأسرة الحاكمة من انطواء على نفسها بعد أن حطمت بريطانيا سياسة محمد على فى المشرق العربى وطردته منه ، فكان رد الفعل العزلة السياسية عن العروبة (١) . ولئن صح هذا فهو يدل فقط على أن الرجعية الحاكمة فرضت العزلة على مصر الشعب ، ولا يدل بحال على أن مصر الشعب انسحبت (كيف ؟!) من العروبة، بل إن من المحتمل أن الظاهرة نفسها تكررت فيما بعد فى نهاية تاريخ الرجعية مثلما بدأت مع بدايته .

فهناك من يرى أن مصر بدأت تتجه اتجاها عربيا فى الأربعينيات الماضية خاصة ، كنتيجة لصراعات التوازن الأسرية بين الرجعيات الحاكمة فى المشرق العربى، فرحبت الملكية المصرية بإنشاء جامعة الدول العربية كرد - جزئيا على الأقل - على سياسة الهاشمية ممثلة فى أطماع «سوريا الكبرى» (٢) . ثم زاد الاتجاه العربى بالضرورة مع حرب فلسطين ، حتى إذا كانت الهزيمة حاولت الرجعية الحاكمة العزلة مرة ثانية قبل أن تأتى نهايتها مباشرة على يد ثورة لم تقم إلا لتأكيد الاتجاه العربى وعروبة مصر، ومعنى هذا وذاك بوضوح أن سياسة العزلة عن العروبة أو الاتجاه إليها كانت أساسا مسألة مناورات تكتيكية تحتمها مصالح الرجعية الحاكمة ، ولا تدل على واقع الشعب الطبيعى أو إتجاهه الحر .

(١) محمد أنيس ، القومية العربية ، فى : دراسات فى العالم العربى ، وزارة التربية والتعليم ، سبق ذكره ،ص ٣١٩.

(2) B .Shwadran, kJordan : A state of Tension, N. Y. 1958, PP. 220-230 .

غير أن هذا ليس إلا جانبا واحدا من الصورة. والجانب الآخر أن مصر ، التى خضعت كما خضع المشرق العربى قرونا «للإستعمار الدينى» التركى الذى استغل صفته الدينية هذه ليخدر العرب عن حقيقته الاستعمارية ، مصرهذه لم تلبث أن وقعت مبكرا فريسة للاستعمار الأوروبى الحديث ، بينما ظل الاستعمار التركى جاثما فى المشرق . ولهذا فبينما تحول كفاح مصر إلى صورة استقلال وطنى إستغرقها تماما لدرجة أجلت مؤقتا الهدف العربى النهائى ، كان لا مفر للكفاح السورى مثلا أن يأخذ شكــلا عربيا مباشـرا ضـد الاتراك ، مما بدا معه الهدف أساسيا ومباشرا .

ومن هنا حملت سوريا بالضرورة مشعل الدعوة العربية ، بينما بدت مصر بالضرورة أيضا مشغولة عنها . ومن الواضح أنه ليس فى هذا عزلة طبيعية ولا مقصودة عن العروبة، ويكفى أن سوريا مثلا حين أصابها الاستعمار الأوروبى أجلت هى أيضا الهدف العربى رغما عنها إلى حين، بينما حين نفضت كل من مصر والمشرق هذا الاستعمار برزت الدعوة العربية فيهما متعاصرة بصورة لها كل مغزى . بل لقد نزعم أن الدعوة العربية كما ظهرت من مصر جاء ت أكثر نُضجا ووضوحا منها كما جاء ت من سوريا الحرب الأولى .

فإذا كان لا شك فى سبق وأصالة وتقدمية الدعوة السورية المبكرة فى العشرينيات فمن الثابت كذلك أنها لم تخل جزئيا من دوافع معينة بحثت عن القومية العربية كبديل عن الاسلامية التركية . كما أن مما له مغزاه أن نفس هذه الدوافع الجزئية ، حين أوشك تحقيق القومية العربية أن يكون أمرا واقعا ، نكصت عنها وتخندقت فى انفصالية الوطنيات الضيقة . ولهذا قلنا إن الدعوة المصرية وإن جاء ت أكثر تأخرا زمنيا فقد جاءت أكثر نضجا قوميا ، حتى ليمكن أن نميز بين مرحلتين من الدعوة إلى القومية العربية : المرحلة العاطفية أو الرومانتيكية كما ظهرت فى سوريا العشرينيات ، والمرحلة الواقعية أو العلمية كما ظهرت فى مصر المعاصرة .

هذا التصحيح يستدعى إذن وقفة محققة عند عزلة مصر المقولة فى القرن الماضى . ولا شك ابتداء فى أن الاستعمار البريطانى «أغلق» مصر عمومًا فى المجال السياسى . ولكنه لم يغلقها ويقطعها عن العالم العربى فحسب كما يقال ، ولكن أيضا عن العالم الاسلامى الذى كان لا يزال وحدة فعالة يمثلها الاستعمار التركى . من هنا ووجهت مصر

بفترة متميعة مليئة بالمتناقضات ومن ثم بالحيرة . فقد كان ثمة أبعاد أربعة متصارعة، منها ما هو أصيل أو دخيل ، أو قهرى أو انتهازى ، تعرض عليها بإلحاح .

أولها الوطنية المصرية الضيقة كما فرضها عليها الاستعمار كأمر واقع وكما أرادتها الرجعية الحاكمة كمصلحة ذاتية انفصالية . ثم على النقيض من هذه المحلية المفرطة كانت العالمية الأوروبية التى جلبتها معها قوة إغراء الحضارة الجديدة الكاسحة . يلى هذا بعدان أحدهما خارجى قريب العهد هو الاسلامية التى كانت تمثلها تركيا عدة قرون ، والثانى داخلى قديم قدم مصر الاسلامية وهو العروبة .

وفى وجه هذه الاختيارات ، تعددت الاتجاهات الحزبية وتصارعت بحسب المصالح الضيقة ، وتجسد هذا فى البرامج الحزبية المختلفة . فقوى الاستعمار والرجعية الحاكمة صاحبة «مصر قطعة من أوروبا» ، وطفيلياتهم من بورجوازية المثقفين النامية وبعض الأقليات ، نادت بالوطنية المصرية ، فرفعت الفرعونية رأسها لتكون الإطار الفكرى . وإذا كانت «مصر للمصريين» تبدو شعار تحرريا ضد - استعمارى ، فقد كانت أيضا شعار تلك الانفصالية الخبيثة . ونحن ندرك الآن أيضا أن بعض من يدعو اليوم إلى «إفريقيا للإفريقيين» لا يقصد بذلك فى الحقيقة إلا عزل مصر عن المشرق العربى . ومن هذا البعض نفس العناصر التى رفعت الشعار الأقدم .

وقد ارتبط «بمصر للمصريين» اتجاه آخر أوسع قليلا هو «وحدة وادى النيل» . ولكنه فى الحقيقة لم يكن يخرج عن إطار توجيه الرجعية الحاكمة الانعزالية أو ضغط الاستعمار الجاثم . ذلك أن توزيع العالم العربى بين القوى الاستعمارية فى القرن الماضى أدى إلى تقسيمه إلى ثلاث وحدات كبرى كل تمثل دائرة مفتوحة داخليا مغلقة خارجيا ، وهى المغرب العربى تحت الاستعمار الفرنسى ، وآسيا العربية تحت الاستعمار التركى ، يبقى بينهما الاستعمار البريطانى فى حوض النيل بمصر والسودان (١) .

وعلى طرفى النقيض من هذا كله ظهرت دعوة الاسلامية ممثلة فى تيار«الجامعة الاسلامية» وفى الارتباط بالخلافة العثمانية . وهذا الاتجاه استغل تقليد التاريخ الوسيط الذى كان العالم الاسلامى فيه نوعا من الإطار المتميع يدور داخله نوع من الوحدة الأكثر

---

(١) أنيس ، السابق ، ص٣٠١.

تميعا . وجاءت حركة الجامعة الاسلامية مناورة من تركيا لاستبقاء هذا الوضع والإبقاء على كيانها المنهار . ومن الناحية الأخرى رأى فيه بعض المصريين مخرجا وملجأ من الاستعمار البريطاني الغاصب . ولعل هذا هو السبب فى أن البعض خدع به ، وعبرت عن ذلك بعض الأحزاب . ولكن حقيقته انكشفت مع بروز عنصرية الوطنية التركية واستعلائها وخطط التتريك .. إلخ . ومن هنا انشطرت تلك العناصر بالتدريج عن دعوة العثمانية ، فى الوقت الذى بدأت دعوة القومية العربية تؤكد نفسها كهدف مستقل .

غير أن هذا لم يحدث إلا بعد فارق زمنى ضاع بددا . وهذا ما يضع أيدينا على نقطة هامة . فقد أدى الوجود التركى على رأس العالم الاسلامى فى العالم العربى إلى تمييع القومية العربية والوطنيات العربية وتعويق فرص نموها بضعة قرون ، ولولاه لنمت فكرة القومية العربية ذاتيا ونضجت مبكرا ، على الأقل معاصرة لأوروبا ، ولما قيل الآن كما يقال إنها من وحى المثل الأوروبى .

من الحقيقة إلى الدرس

ومهما يكن ، فالذى نراه فى هذا المناخ السياسى المتلاطم من أجل توجيه مصر ، هو أنه على علاته وأخطائه لم يكن بلا فائدة تماما، بل ربما كان ضرورياً بمعنى ما من المعانى . فقد كان أساسا فترة إعادة تفكير فى كياننا ومكاننا إزاء تحديات العالم الحديث، وكانت فترة العزلة المفروضة مناسبة للتعرف على حقيقة ذاتنا وللاختيار على أساس من التجربة والخطأ. باختصار ، كانت بحثا عن شخصية مصر وعبقريتها المكانية واستكشافا لمفتاح أو معادلة أو صيغة لجغرافية مصر السياسية .

لهذا كان ثمة صراع فكرى حاد وشاق، وحدثت عمليات عزل وانتخاب قاسية ، انصهرت مصر فى بوتقتها أيديولوجيا إلى أن خرجت منها بوضوح الرؤية الكامل لكيانها وجوهرها . فإذا الاسلامية وحدة عقيدة وتعاون لا وحدة قومية ومصير ، وإذا وحدة وادى النيل جزء من كل فقط ، وإذا الوطنية المحلية جزئ قاصر ناقص من نفس الكل ، أما هذا الكل فهو العروبة وحدها ، وقدرنا هو القومية العربية، ومصير مصر هو الوحدة العربية ، وهذا ما عبرت عنه بصورة نهائية وحاسمة مصر الثورة .

لم تكن فترة العزلة المفروضة تلك إذن فترة اجترار للذات وانغلاق على المصرية بل أساسا فترة استبطان ذاتى حبلى بالنتائج الحاسمة التى ستتمثل فى العروبة الكاملة .

وإذا كانت تلك الفترة قد استغرقت بعض الوقت ، فإن التعرف على الذات القومية هو - كنمو الذات القومية نفسها - عملية تطور نامية وتدرج تاريخى مديد .

وفى هذه الرحلة المفعمة ساعدت عوامل متعاقبة على تصفية المواقف المتعارضة منها تصفية الاستعمار الدينى التركى ، ثم الضغوط الاستعمارية المشتركة على كل الوطن العربى وما تلاها من تصفيتها، ثم كانت تصفية الرجعية الانفصالية الحاكمة ، إلى أن كانت كارثة فلسطين بمثابة «اختبار الأحماض» فى صحة إعادة اكتشافنا لعروبتنا ، فحسمت الموقف إلى الأبد وهكذا كانت فترة العزلة المفترضة فترة تشتت وتشعب فى اتجاهات الشعوب العربية كما لو خلال عدسة مفرقة ، ولكنها لم تلبث أن تحولت إلى حزمة أشعة متوازية ، وانتهت أخيرا إلى التجمع والالتقاء المصيرى بعدسة مجمعة .

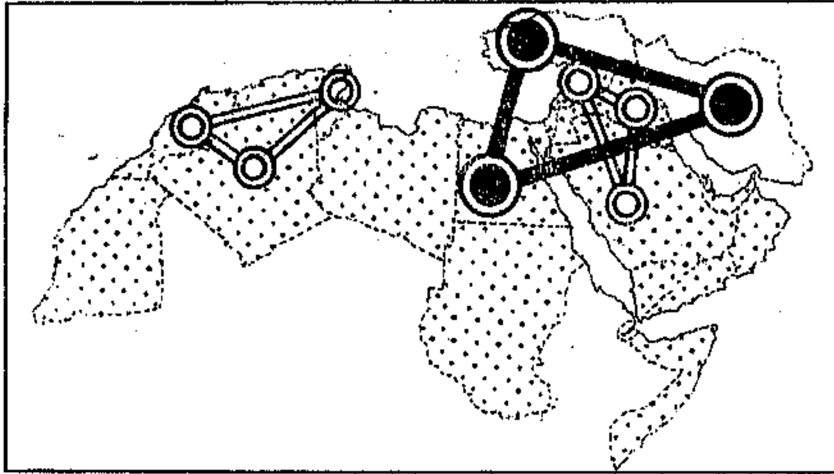
والواقع أن نكبة فلسطين كانت الصدمة التاريخية الرهيبة التى أيقظت القومية العربية وبعثتها ، والنار التى أنضجتها فى الوطن العربى عموما، أما فى مصر خاصة فهى التى صححت انكسار الرؤية الرجعية التى كانت قد فشلت فى أن «تمد بصرها عبر سيناء» ، ولم تعد البلاد العربية حول مصر«أصفاراً على الشمال» - وإن لم تكنها قط فى الحقيقة - وإنما تحولت جنبها إلى اليمين ، أى مضاعفات للقوة .

ومن الناحية الأخرى فإن إلقاء مصر بكل قدرها فى قضية المصير وأد إلى الأبد كل اتهام لها بالعزلة ، وهو اتهام يلاحظ أنه كان يرفع رأسه فى غير فترات الأزمات القومية ويختفى فى فترات الأزمات والأخطار حين تجد البلاد العربية نفسها تنظر تلقائيا إلى مصر فتجد مصر تستعد تلقائيا للحماية والدفاع .

ومنذ ذلك الحين كانت مصر هى القاسم المشترك فى حركتى الوحدة العربية فى العصر الحديث : مع السودان من قبل ، ثم مع سوريا من بعد. أى أنها كانت القاسم المشترك فى عملية ترجمة القومية العربية كحقيقة تاريخية إلى الوحدة العربية كحقيقة سياسية . وإذا كانت هذه الترجمة قد تعرضت لهزات عنيفة بسبب مؤامرات الاستعمار والرجعية ، فقد فشلت هذه فى هز أساس القومية ولم تنجح إلا فى حقنه بمزيد من الأسمنت كمادة لاحمة والوقود كمادة لاهبة . ويصدق هذا أكثر ما يصدق على نكسة يونيو التى رتب لها الاستعمار بالاشتراك مع الصهيونية والتى تعد بلا شك أخطر تحد وضربة للقومية العربية جميعا .

وعلى مرارتها وفداحتها ، فليس صحيحا أن هذه التجارب قد كشفت تعارضا – أى تعارض – بين الوطنية والقومية ، ولم تحدث أدنى ردة القومية إلى الوطنية الصحيح أنه حتى بعد النكسة لم يحدث فى مصر أو فى دول الجبهة الشرقية التى تعرضت أراضيها للاحتلال الاسرائيلى ، إلا ضغط على الوطنية كخط دفاع أخير عن القومية وكتاكيد للقومية من خلال الوطنية ، ولم تلتحم الوطنية بالقومية إلى حد التلبيس والتداخل المطلق كما حدث نتيجة للنكسة ، فقد أدرك الجميع عمليا ونهائيا أن مصير الوطنيات العربية رهن بمصير القومية العربية ولا تنفصل عنها بقاء أو فناء .

وإذا كان ثمة حقيقة ، فالحقيقة أن هذه التجارب الصادمة إنما عمقت لنا ولدينا مفهوم العلاقة بين الوطنية والقومية والوحدة .فإذا القومية العربية شئ أكبر من مجرد مجموع الوطنيات العربية ، إنها حاصل ضرب الوطنيات العربية . وإذا الوحدة العربية شئ أكثر تعقيدا من مجرد المكافئ الموضوعى للقومية العربية ، إنها حاصل ضرب الوطنية العربية فى القومية العربية . أبعد من هذا ، إذا كان التحدى الصهيونى الاستعمارى هو أكبر خطر تعرضت له القومية العربية ، فإن نجاحها فى تصفيته وهزيمته نهائيا سيكون أكبر معجل ومفجر وعامل اختزال على الطريق إلى الوحدة العربية .



شكل ٢٣ – مراكز القوة الطبيعية في العالم العربي والشرق الأوسط . لاحظ مثلث القوة المحلي في كل من المشرق والمغرب العربي : العراق – سوريا – السعودية في المشرق ، والمغرب – الجزائر – تونس في المغرب ، ثم بين الاثنين مصر كقطب القوة الاقليمي الأساسي في العالم العربي . لاحظ أيضا كيف أن مصر بدورها تمثل أحد رؤوس مثلث القوة الاقليمي في الشرق الأوسط : مثلث مصر – تركيا – ايران .

قضية الزعامة

التجربة التاريخية

وهذه أيضا في حقيقتها قضية مزيفة مفتعلة ، لأن الجغرافيا حسمتها مرة واحدة وإلى الأبد. فإن دور مصر القيادى والريادى فى العالم العربى لم ينقطع أبدا حتى فى الفترات التى آلت فيها الزعامة الشكلية إلى غيرها . بل إننا نوشك أن نقول إن الزعامة العربية خارج مصر لم تكن في جوهرها إلا مرحلة تجريبية أو تجربة مرحلية: عابرة وموقوتة – قل فترة أو محطة حضانة – كذلك كانت تجربة الشام الأموى : قصيرة العمر متواضعة الأساس ، حتى لقد اضطرت – لكى تُبقى على نفسها – إلى أن تهاجر إلى قاعدة أرضية بعيدة هى المغرب الأوروبى .

كذلك من بعدها كانت تجربة العراق ، أطول عمرا وأرسخ بنيانا بما لها من موضع ثرى عريض الثراء ، وموقع كان طليعيا – موقع رأس الحربة – فى العالم الاسلامى المتمدد حينذاك نحو الشرق . ولكن موضع العراق كان يتضمن دائما جرثومة ضعف هى نظامه النهرى ، ولهذا هوى عند أول إهمال . أما الموقع البارز فى العالم الاسلامى فقد كان يفقد مغزاه بسرعة فى عالم علمانى باطراد ، حتى انتهى إلى مجرد موقع هامشى على ضلوع العالم العربى : إلى خط دفاع أمامى حطمته الطرقات المغيرة أكثر منه قلبا دفينا يعتمد على الدفاع بالعمق.

والواقع أننا ننسى أن تركز الزعامة مؤقتا فى كل من الشام والعراق في صدر الدولة الاسلامية إنما يعكس الجغرافيا التاريخية السابقة للاسلام فى الشرق الأوسط ، حيث أن هذا وذاك كانا مراكز السيطرة اليونانية – الرومانية والفارسية على الترتيب ، فكان طبيعيا أن تتركز القوة الصاعدة الجديدة فيهما بحكم الاندفاع التاريخي . ولكن بمجرد أن تكونت للقوى الجديدة منطقة واضحة وأبعاد محددة ، ثبت أن هذا التركز القديم لم يعد صالحا ، وانبثق قلب جديد أصيل وطبيعى لم يكن مفر من الانجذاب والتحرك إليه عن المركزين السابقين ، تماما بمثل ما انتقل من قبل من الجزيرة العربية نفسها إليهما ولنفس الأسباب الجغرافية الكامنة .

وغير العراق والشام كان المغرب : حين تطلع بصورة أو بأخرى (الفاطمية) إلى الزعامة فى العالم العربى هجر أرضه بكل بساطة وبلاغة ليمارسها من مصر ! ولقد رأينا كيف أن الاستعمار التركى هو الذى سرق وسلب مصر زعامتها العربية فى صميم أوانها الطبيعى والتاريخى .

وهكذا كانت التجربة التاريخية الحرة تؤكد بإصرار أن الزعامة التى آلت إلى مصر العربية هى زعامة طبيعية وملمح أصيل فى شخصيتها الاقليمية . وحتى تحت نير الاستعمار الأوروبى الحديث ، حتى حين انحسر مبكرا فى وحدات خارج مصر بينما كان لا يزال يجثم فيها ، كانت مصر بلا جدال القلب الحضارى للعرب cultural hub وظلت «واحة العرب» .

ويلخص هذا جميعا ما يقتبسه واحد من أكبر رواد دعوة القومية العربية الحديثة فى دور مصر . «لقد زودت الطبيعة مصر» ، يقول الرائد ساطع الحصرى ، «بكل الصفات والمزايا التى تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة فى إنهاض القومية العربية لأنها تقع فى مركز البلاد العربية بين القسمين الافريقى والآسيوى منها . كما أنه تكون أكبر كتلة من الكتل التى إنقسم إليها العالم العربى بحكم السياسة والظروف . وكل ذلك من الموقع الجغرافى إلى الكثرة والثروة العامة ومستوى الثقافة وتشكيلات الدولة .. مما يجعل مصر الزعيمة الطبيعية للقومية العربية» .. (١) .

والواقع أن كل الشعوب العربية وكل القوميين والمثقفين العرب المخلصين يؤمنون عن يقين بزعامة مصر ويبايعونها بها بلا تردد . أما أنها - هذه الزعامة - مشكلة ومثار صراع ، فهذا لم يكن قط إلا من فعل الرجعيات الأسرية الحاكمة والاقطاع السياسى ومناورات ودسائس الاستعمار من ورائهم . وفى هذا السبل أطلقوا سلسلة من التخرصات والافتراءات لا تصمد للناقشة الموضوعية الهادئة ، كما حاولوا أن يختلقوا زعامات اصطناعية مضادة ، ولكن دون جدوى كذلك .

الصورة والظل

فمن الأولى صوروا ضخامة مصر فى العالم العربى كأنها جليفر فى بلاد الأقزام ،

(١) ساطع الحصرى ، آراء وأحاديث فى الوطنية القومية ، القاهرة ، ١٩٥١، ص ١١٨ .

وتحدثوا عن «بروسيا العرب» لينتهوا إلى خرافة «الاستعمار المصرى» . وقد خدعت هذه الدعاية بعض العرب بالفعل ، بل العرب الوحدويين ، حتى لقد اقترح بعضهم منذ بضع سنين تقسيم مصر إلى وحدتين تفاديا «لطغيانها» على الاتحاد بثقلها الضخم (١) وعدا هذا فهناك من زعم أن مصر ليست متخلفة فقط بل وحديثة عهد بالاستقلال .

وأخيرا فهناك من ذهب إلى حد استغلال ضغط السكان الشديد فى مصر وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بها ليزعم أن مصر تبحث فى الوحدة العربية عن «مجال حيوى» (!) لملايينها الضاغطة . وهنا يخرج من يتساء ل عن السبب فى اتجاه مصر إلى الوحدة الآن ، وهل هى صدفة اتفاقه مع ظهور البترول فى البلادالعربية - يريدون أن يوعزوا بأن مصر لم تتجه إلى العرب إلا بعد أن أتخمتها الثروة البترولية ، وإلا طمعا منها فيها . والغرض من كل هذه الاتهامات ليس فقط تدمير وتشويه زعامة مصر ولكن أيضا إحكام عزلها هى عن العرب بتخويفهم منها إلى حد انعزالهم هم عنها .

غير أن الذين يروجون لمثل هذه الافتراءات هم عادة نفس الذين قالوا إن الفتح العربى كان إستعمارا (كذا!) (٢) ، وهم الذين ينسون أن أحداً لم يقل - وقد حكمت مصر أكثر من قرنين من دمشق وبغداد (٣) - إن الأموية كانت إستعمارا شاميا ، أو أن العباسية كانت استعمارا عراقيا ! ولعل هذا هو الرد المنطقى على أكذوبة الاستعمار المصرى .

أما الرد على من يصورون الوحدة العربية على أنها ابتلاع للاقتصاد المصرى الضخم للاقتصاديات العربية الصغيرة ، وبالتالى على أنها استعمار البورجوازية المصرية، فيتلخص فى أن الاشتراكية الثورية أصبحت ببساطة هى القاسم المشترك الأعظم بين الأغلبية العظمى من الدولة العربية . أما عن اتهام الأطماع البترولية فلا أساس علمى له . يكفى مثلا أن نذكر أن ميزانية مصر السنوية (١٨٨٤ مليون جنيه فى ٧ - ١٩٦٨) ، فضلا عن دخلها القومى (٢٣٥٠ مليون جنيه فى ٦ - ١٩٦٧) ، تربو كثيراً على مجموع

(١) محاضر محادثات مشروع الاتحاد الثلاثى بين سوريا والعراق ومصر ، الأهرام ، ٢٢ -٦ - ١٩٦٣ ، ص ٢.
(2) N. Barboui, A surveyof N.W. Africa (the Maghrib), Lond, 1959, P. 16 .
(3) Issawi, P. 4 .

دخول الدول العربية من البترول (٢٥٥٨مليون دولار في ١٩٦٨) ، وهذا بالإضافة إلى أن مصر على أبواب ثورة بترولية قد تصل فيما يتنبأ الخبراء إلى مقاييس كبار منتجي الشرق الأوسط .

ولا يملك العالم الموضوعي عند هذا الحد إلا أن يسجل تناقضا خطيرا بين إدعاءات أعداء مصر فإذا هي أقبلت على الوحدة العربية اتهمت بالأهداف التوسعية والاستعمارية والأطماع البترولية .. إلخ ، فإن هي تحفظت قيل إنها ليست عربية أو هي انعزالية تعيش في عزلة سياسية أو اتهمت بالإقليمية.. إلخ. والحقيقة العلمية هي أن بعض رجعيات البلاد العربية البترولية اليوم أشد انعزالية وتشبثا بالاقليمية ومضادة للوحدة بأكثر كثيراً مما كانت مصر في عصر الرجعية .

والسبب واضح ، وهو الاستئثار بمكاسب البترول ، حتى لكأن هذا السائل الرجراج قد أتى في المدى القصير المباشر ليجمد حركة الوحدة ، في حين أنه لو كان البترول قد انبثق أصلا في مصر بذلك المقياس فلربما كانت تلك البلاد هي الأشد سعيا نحو شكل من الوحدة معها . ولكن ، لحسن الحظ ، فإن البترول في حقيقته القومية غير المنحرفة هو عامل مدعم جدا للوحدة كما أثبتت أخيرا جداً تجربة ليبيا الثورة .

ذلك كله من ناحية محاولات تحريف معنى ضخامة مصر ، ومن الناحية الأخرى كانت سياسة الاستعمار البريطاني التقليدية في المنطقة هي اختلاق زعامات ملفقة مصطنعة ليدقوا إسفينا عميقا بين العرب ويخلقوا محاور متعارضة وأقطابا متنافرة تقطع غائرة في الوحدة القومية وتتعامد عليها، وينبغي ألا نتحرج علميا في مناقشة هذه المحاولات ، التي اعتمد الاستعمار فيها أحيانا على النواحي الدينية أو التاريخية وأحيانا أخرى على النواحي المادية المباشرة . وكانت تلك المحاولات تتردد غالبا بين العراق والسعودية بالتحديد .

فعن الأول ، صورت بريطانيا العلاقة بينه وبين مصر على أنها مساجلة تاريخية (بل وقبل تاريخية!) واصطنع له عقدة العباسية . غير أن عدم التكافؤ الحاد جعل المناورة

الاستعمارية سخرية سياسية ضخمة بل قميئة ، وكان العراقيون أنفسهم أشد المستنكرين لها . ومن بعد العراق حاولت بريطانيا أن تكرر التجربة على أرض الجزيرة العربية ولكن بفشل أشد سخرية لأن الجغرافيا ضده إلى درجة تجعل منه فضيحة جغرافية حقيقية !

وقد أعاد الاستعمار الجديد نفس الكرة ، وعلى أساس الثروة البترولية الضخمة التى تدفقت، جنبا إلى جنب مع الأساس الدينى . ولا شك أن البترول ، كسلاح وكثروة أسرية إقطاعية بحتة ، قد جدد أوهام الاستعمار، غير أنه لم يكن للبترول ولا غير البترول مهما كان أن يقلب أو يهز ميزان القوى الطبيعية فى المنطقة كما حسمتها الطبيعة منذ البداية ، وتحطمت بصورة كاسفة كل محاولات افتعال زعامات مضادة .

عبء الرجل المصرى

ونعود لنتساءل : ثم ما المقصود بالزعامة ؟ أليست هى صميم الديموقراطية القومية، إذا كانت الديموقراطية تعنى عد الرؤوس ، وكانت الرؤوس متساوية كما ينبغى ؟ أنها إذن لا تعنى طبقية إقليمية داخل العروبة ، وإنما تعنى أولوية بين أكفاء Primus inter pares ، وأسبقية لا رياسة فى حلبة مفتوحة تظل تترك دار العرب «مائدة مستديرة» . إنها إنما تعنى دور قائد الأوركسترا ، تعنى الشقيقة الكبرى أكثر منها حق وراثة الابن الأكبر Primogeniture .

ولكن حتى دور الشقيقة الكبرى هذا يود المغرضون لو يجحدونه أو يجرحونه غير أن مصر فى أى مرحلة من تاريخها العربى مهما تواضعت (سواء قبل البترول أو بعده !) لم تكن قط الشقيقة الكبرى بمجرد السن والحجم (فى حين أنها السانحة بمقياس اللماحية والجمال كما يلمحون).

ومن ناحية البترول بالتحديد ، فإن بترول العرب قوة لمصر كما هو لأصحابه ، ولهذا فهو إن أضاف إلى ثقلهم فإنه لم ينتقص من وزن مصر بينهم . ويكفى ما ذكرناه عن ميزانية مصر السنوية ودخلها بالقياس إلى دخول الدول العربية من البترول . ولهذا فإن دورنا القيادى يظل قائما ، ويظل قائما لا كمجرد زعامة كم خام . ومع ذلك كله فليس دور الزعامة الجغرافية ادعاء فظا غليظا ، وإنما ممارسة متواضعة صامتة ، وهو بهذا لا يمكن أن يكون تشريفا أو تخليدا ، بل هو تكليف وتقليد: تكليف من الجغرافيا ، وتقليد من التاريخ . إنها ليست أبهة أو نعرة سياسية بل مسئولية فادحة تفرضها الطبيعة .

أما الذين يضغطون على ضخامة حجمها ووزنها فإنهم يسيئون تصوير الحقيقة ، كأنما قد أصبحت قوة مصر نقطة ضعف لها وحجمها عبئا على نضالها القومى مثلما قد أصبح على نضالها الاقتصادى محليا ! وليس صحيحا ذلك بالتأكيد . فأولا ، إن كل ضخامة ونمو فى مصر حجما ووزنا ، قوة مضافة إلى العرب ، وكل إنجازة تتحقق فى مصر هى لحساب العرب .

مثلا ، بفضل حجمها الضخم أعطت مصر العرب أول مدينة مليونية منذ وقت مبكر ، وأول - وربما لفترة طويلة أخرى - مدينة تتجاوز الخمسة ملايين أخيرا ، بل وربما تعطيهم أول مدينة ذات عشرة ملايين فى غضون هذا القرن . كذلك إذا كانت القاهرة أكبر مدينة للعرب فى قارة وبعض قارة ، فإن الاسكندرية تنتزع للعرب مركز الصدارة على كل موانىء البحر المتوسط، وهكذا .

ثانيا ، إن جزءا من ضخامة مصر النسبية مرده إلى تفتيت الاستعمار العالم العربى وبدلا من أن يفكر البعض فى تفتيت مصر ، كان أجدر بهم أن يفكروا فى إعادة تكتيل الوحدات الجغرافية الطبيعية الكبرى فى الوطن العربى كإقليم الشام مثلا فليس سليما أن تتم الوحدة العربية الكبرى على أساس الوحدات المفتتة حاليا ، ومثل هذا جدير بأن يخلق قدرا معقولا من التوازن داخل دولة العرب الكبرى يجب كل مخاوف حقيقية أو وهمية .

كذلك فإن فى تهجير فائض السكان المصرى إلى أنحاء الوطن العربى التى تعانى من تفريط السكان ، ما يمكن أن يحل مشكلة مصر السكانية جنبا إلى جنب مع مشكلة تقارب أحجام الوحدات العربية السياسية . ولعله قد آن الأوان بالفعل فى عصرنا الحديث لأن تحدث حركة انتشار وخروج من الوحدات الزراعية بعد أن حدثت مع الاسلام من الوحدات الصحراوية . ولحسن الحظ فإننا نشاهد الآن بداية واعدة على تواضعها لعملية انتشار مصرى خفيف فى الوطن العربى وإن كان أغلبه مؤقتا ويشكل صادرات ثقافية أساسا وحكومية غالبا .

ويبقى بعد هذا أن مصر لا يمكن إلا أن تكون النواة فى الوحدة العربية . ويمكننا بلا غلو أن نقول إن الوحدة العربية بغير مصر «كهاملت بغير الأمير» كما يقولون والذين كانوا يهدفون إلى عزل مصر عن بقية العالم العربى يسيئون إليها بالتأكيد ، ولكنهم يسيئون أكثر كثيراً إلى بقية العالم العربى ، لأن مصر تكاد تكون الوحدة السياسية

العربية الوحيدة التي يمكنها – إن اضطرت – أن تسير وحيدة بالحد الأدنى من الأخطار في غاب السياسة الدولية المعاصرة بدوله الماموث وعالم الكتل الديناصورية الكبرى Grossraeume . وهى من قبل قد أصبحت قوة مرموقة فى المجال الدولى ، ومؤثرة فيه تأثيرا إيجابيا خلاقا ، وهى الدولة العربية الوحيدة التى تؤثر بقوة فى كثير من الدول خارج العرب بل تعد من زعماء العالم الثالث المبرزين .

ومع ذلك فإن مصر ، أكثر من غيرها ربما ، تدرك أن لا ضمان ولا كيان حقيقى لها إلا بالوحدة وفى ظلها . لقد استمد العرب فى المجتمع الدولى كثيراً من القيمة والمكاسب التى أضفتها عليهم قيمة مصر وتقدمها وصراعها القومى ونجاحاتها ، ولكن مصر تدرك أيضا بنفس الدرجة أنها تستمد الكثير من هيبتها السياسية وقوتها وثقلها الدولى من العرب حولها .

ومن الناحية الأخرى ينبغى على مصر نفسها أن تدرك مغزى هذا الدور الذى ألقته الطبيعة عليها . إنه أساسا واجب التضحية والبذل للدول العربية ، وواجب النموذج والمثل الذى تتطلع إليه، وتلك رسالة أشق وأدق مما قد يكون بعضنا على استعداد لأن يتصور . فهى تعنى من ناحية الاستعداد للبذل المادى ومن الدخل القومى ، والبذل العسكرى من الدم المصرى ، أى تعنى باختصار العطاء أكثر من الأخذ . ومن ناحية أخرى تعنى أن على مصر أن تكثف قواها واقتصادها وتعمق وتعصر حياتها لتكون أهلا للقيادة ، فإن من المسلم به فى السياسية أن الشعوب كالأفراد : تسعى بلهفة إلى أقاربها البارزين الناجحين النابهين ، وتتوارى من الخاملين الفاشلين .

ولهذا فليس من المقبول مثلا ، حتى وإن تكن مصر كبرى الدول العربية فى السكان وفى مجموع الدخل القومى العام أن تكون من أقلها فى متوسط الدخل القومى بحسب الفرد حتى مع استبعاد دول البترول ، فهذا يحد كثيرامن انطلاقة الفرد المصرى المتوسط حضاريا . ومن هنا فإن مطلب الدولة العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا فضلا عن أنه مطلب بقائى بحت فى العصر ، ليس هدفا اقتصاديا أو ماديا أو حضاريا فحسب ، ولكنه مطلب سياسى أيضا ، إنه مفتاح من مفاتيح الوحدة العربية ، بمثل ما أن الوحدة العربية هى الاطار الوحيد – ربما – لتحقيق الدولة العصرية بالمعنى الحقيقى فى الوطن الصغير والكبير على السواء .

وانطلاق مصر نحو الدولة العصرية التكنولوچية الصناعية المتقدمة كفيل فى ذاته بأن يحل المعادلة الصعبة في التجارة بين العرب ، وهى أنها تجارة طاردة مركزية أكثر منها جاذبة مركزية، لأنها رغم تزايدها أخيرا محدودة حتى الاختناق بتشابه اقتصاد الخامات بل وتشابه الخامات الزراعية أو المعدنية . (فى ٨ - ١٩٦٩مثلا بلغت نسبة صادرات مصر إلى الدول العربية ٩,٤ ٪ من مجموع صادراتها ، وكانت قيمتها ٢٨,٤ مليون جنيه) والقومية العربية ولو أنها علاقة مصير قد تعلو على الماديات والاقتصاديات ، إلا أن الاقتصاد غذاء القومية مثلما هو عصب الوطنية ، والوحدة الاقتصادية طريق محقق إلى الوحدة السياسية .

وكما أن الكيف لا الكم سيبقى أبدا مفتاح مستقبل مصر جميعاً، فى الحضارة ، فى العلم ، فى السكان ، فى الانتاج.. إلخ ، فكذلك سيظل الكيف قبل الكم أساس وضعها ومكانها فى الوطن العربى الكبير ، دار العرب . غير أنه إذا كانت القيادة والزعامة مسئولية تُمارس وواجبا من القيادة يُحقق ، فلعل الاختبار النهائى لزعامة مصر قد يرقد فى أن ترقى إلى مسئوليتها عن استرداد فلسطين للعرب . وإذا صح أن نقول إنه لا وحدة للعرب بغير زعامة مصر ، فربما صح أن نقول إنه لا زعامة لمصر بين العرب بغير استردادها فلسطين للعرب ، لأنه لا وحدة للعرب أصلا بدون استرداد فلسطين .

[المراجع]

[المراجع العربية]

١ – ابراهيم صقر، قناة السويس، فى : دراسات فى العالم العربى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٥٩ .

٢ – ———— ، « مضمون الشرق والغرب » المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٩ .

٣ – ———— ، « بورسعيد دراسة لامكانيات المستقبل»، مرآة العلوم الاجتماعية، مارس ١٩٦٢.

٤ – «إبراهيم عامر، الأرض والفلاح ، القاهرة، ١٩٥٨ .

٥ – ———— ، «مصر النهرية» ، مجلة الفكر المعاصر ، ابريل ١٩٦٩ .

٦ – «إبراهيم محمد الفحام»، المصريون والفلسطينيون شعب واحد، مجلة العربى، أكتوبر ١٩٨٢.

٧ – ابن اياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، طبعة ليدن، ١٩٠٧ .

٨ – ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، طبع القاهرة، ١٩١١ .

٩ – رحلة ابن جبير، تحقيق حسين نصار ، القاهرة، ١٩٥٥.

١٠ – إبن حوقل، المسالك والممالك ، ليدن ، ١٨٧٢ .

١١ – مقدمة ابن خلدون، طبع القاهرة، ١٣٢٧ هجرية .

١٢ – ابن دقماق، كتاب الانتصار لواسطة عقد الأمصار، القاهرة، ١٨٩٨.

١٣ – ابن سعيد الاندلسى ، المغرب فى حلى المغرب، القاهرة ١٩٥٣ .

١٤ – ابن عبد الحكم ، فتوح مصر، طبعة القاهرة، ١٩١٤ .

١٥ – تفسير ابن كثير، طبعة القاهرة، ١٩٣٧ .

١٦ – ابن منظور ، لسان العرب، طبعة القاهرة .

١٧ – أبو بكر عبد العاطى ، فى : دراسات فى جغرافية مصر، الألف كتاب القاهرة ، ١٩٥٧ .

١٨ – أبو الخير نجيب، «مائة مليون لا تكفى» احذروا الدعوة الى خفض السكان ، جريدة الشعب، ١٩٨٢/٥/٢٥ .

١٩ – أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة، فى اخبار مصر والقاهرة، القاهرة ١٩٢٩ .

٢٠ – أجيه يونان، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، القاهرة، ١٩٧٧ .

٢١ – أحمد ابو زيد، «الانسان والبيئة فى الواحات الخارجة»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٨ .

٢٢ – أحمد امين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، القاهرة ١٩٤٧ .

٢٣ – أحمد بدوى ، فى موكب الشمس ، القاهرة، ١٩٥٣ .

٢٤ – أحمد صادق سعد، «حول النمط الآسيوى للانتاج . مصر الفرعونية»، مجلة الطليعة، فبراير ١٩٧٤ .

٢٥ – أحمد صالح ، «المزايا الاقتصادية لقناة السويس فى ظل الاحداث الراهنة، الأهرام الاقتصادى ، ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ .

٢٦ – أحمد صدقى الدجانى، عبد الناصر والثورة العربية ، بيروت ١٩٧٣.

٢٧ – أحمد لطفى السيد ، القبائل العربية فى مصر ، القاهرة ١٩١١ .

٢٨ – ———— ، المنتخبات ، القاهرة ، ١٩٤١ .

٢٩ – إسماعيل الرملى، «دراسات هيدرو – چيولوچية لمنطقتى هضبة أهرام الجيزة ومرتفعات أبو رواش»، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .

٣٠ – إسماعيل صبرى عبد الله، «الغلاء والضرائب، جريدة الأهالى، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ .

٣١ – أمين سامى ، تقويم النيل ، القاهرة .

٣٢ – أندريه سيجفريد ، سيكولوچية بعض الشعوب ، مترجم ، القاهرة .

٣٣ – بسام كردغلى ، شاكر مصطفى ، أنور الرفاعى ، جغرافية البلاد العربية، دمشق، ١٩٤٩ .

٣٣ – البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٨ ، عدد ٣ ، ١٩٥٥.
٣٤ – « التركيب المحصولي للرقعة المزروعة » الأهرام الاقتصادي ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ .
٣٥ – جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق، القاهرة، ١٩٥٧ .
٣٦ – جامعة الاسكندرية ، أبحاث في إعادة بناء الشخصية المصرية، ١٩٧٨ التقارير ١ – ٣ .
٣٧ – الجبرتي ، طبعة القاهرة، ١٨٨٤ .
٣٨ – الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط، وزارة الحربية والبحرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
٣٩ – جمال حمدان، دراسات في العالم العربي، القاهرة، ١٩٥٨ .
٤٠ – ———— ، نمو وتوزيع السكان في مصر، القاهرة، ١٩٥٩ .
٤١ – ————، انماط من البيئات ، القاهرة، ١٩٥٩، ١٩٧٨ .
٤٢ – ————، جغرافية المدن ، القاهرة ١٩٦١ ، ١٩٧٨
٤٣ – ————، «تخطيطنا الإداري في ضوء نظام الحكم المحلي، مرآة العلوم الاجتماعية، يونيو ١٩٦١ .
٤٤ – ————، المدينة العربية، القاهرة ١٩٦٣ .
٤٥ – ————، الاستعمار والتحرير في العالم العربي، القاهرة ١٩٦٣.
٤٦ – ————، بترول العرب، دراسة في الجغرافيا البشرية، القاهرة، ١٩٦٤ .
٤٨ – ————،إفريقيا الجديدة ، دراسة في الجغرافيا السياسية ،القاهرة ١٩٦٦ .
٤٩ – ————، اليهودأنثروبولوچيا، القاهرة، ١٩٦٧ .
٥٠ – ————، استراتيچية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٨٢.
٥١ – ————، بين أوروبا وأسيا، دراسة في النظائر الجغرافية ، القاهرة ١٩٧٢.
٥١ – ————، نحو مدرسة عربية في الجغرافيا ، مجلة مرآةالعلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ .
٥٢ – ————، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية ، القاهرة ١٩٧٣.
٥٣ – ————، قناة السويس ، نبض مصر، القاهرة، ١٩٧٥ .
٥٤ – ————، «إعادة بناء القرية » ،الطليعة ، مايو ١٩٧٦ .

٥٥ – ــــــــ، «لا تنقلوا عاصمة مصر» الأهرام ١٩٧٦/٧/١٧.
٥٦ – ــــــــ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة بيروت ١٩٨٣ .
٥٧ – ــــــــ، جمال الدين الدناصورى، فى : دراسات فى جغرافية مصر، الألف كتاب ، القاهرة ١٩٥٧ .
٥٨ – ــــــــ، «منطقة القاهرة الصناعية »، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٥٧ .
٥٩ – جمال العطيفى ، «الطريق الى الديموقراطية» ، الأهرام ١٩٧٧/٩/١٦.
٦٠ – جمال مرسى بدر، «نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى»، مجلة المجلة ، أكتوبر ١٩٥٧ .
٦١ – الجمعية التعاونية الصناعية لدباغة الجلود بالقاهرة ، مشروع مدينة المدابغ بالبساتين ، القاهرة، ١٩٦٣ .
٦٢ – جورج فاضلو حوراني، العرب والملاحة فى المحيط الهندى ، مترجم، القاهرة ، ١٩٥٨ .
٦٣ – جوستاف لى بون الحضارات الأولى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٢٦.
٦٤ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، ٥٢ – ١٩٦٧ .
٦٥ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الزيادة فى السكان فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩، المؤشرات الاحصائية .
٦٦ – حامد عمار، فى بناء البشر ، دراسات فى التفكير الحضارى والفكر التربوى ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٦٧ – حسن أبو العينين ، «منطقة مرسى مطروح وما جاورها ، دراسة جيومورفولوجية ، المجلة الجغرافية العربية ، يونيو ١٩٧٥ .
٦٨ – حسن الشربينى ، تطور الرى المصرى ، القاهرة الألف كتاب .
٦٩ – حسين ذو الفقار صبرى ، «الحضارة المصرية إفريقية أم أسيوية ، المجلة ، يناير ١٩٦٧ .
٧٠ – حسين سرى ، علم الرى، القاهرة، ١٩٣٨ .
٧١ – حسين فوزى ، سندباد مصرى ، القاهرة، ١٩٥٩ .

٧٢ - حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، القاهرة ١٩٥٤ .

٧٣ - ــــــــــ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الاندلس ، مدريد ١٩٦٧ .

٧٤ - خليل عبد الخالق ، «طرق الري في مصر»، مجلة الثقافة، مايو ١٩٣٩ .

٧٥ - دريوتون ، جاك فانديبه، مصر ، مترجم ، القاهرة .

٧٦ - دولت صادق ، الأسس الجغرافية للتخطيط الاقتصادي في العالم العربي ، القاهرة ، ١٩٦٢.

٧٧ - ــــــــــ، الوادي الجديد دراسة جغرافية لمنخفض الخارجة، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .

٧٨ - ديزموند ستيوارت ، القاهرة، ترجمة يحيى حقي، ومقدمة جمال حمدان ، كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٧٩ - رشدي سعيد، تعمير شبه جزيرة سيناء، القاهرة .

٨٠ - رفاعة رافع الطهطاوي ، تخليص الإبريز في تلخيص باريز ، القاهرة ١٨٣٤ . .

٨١ - ــــــــــ، مناهج الألباب المصرية ، القاهرة ، ١٨٦٩ .

٨٢ - روبرت مابرو ، الاقتصاد المصري، ١٩٥٢ - ١٩٧٢، مترجم القاهرة ١٩٦٧ .

٨٣ - روبرت مابرو ، سمير رضوان ، التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ - ١٩٧٣، مترجم القاهرة، ١٩٨١.

٨٤ - رولاند أوليفر ، جون فيج ، موجز تاريخ إفريقية ، مترجم القاهرة، ١٩٦٥ .

٨٥ - رؤوف حليم مقار، جدول الحياة القومي الثالث للسكان في جمهورية مصر ١٩٤٧، القاهرة.

٨٦ - رياسة مجلس الوزراء ، وحدة وادي النيل ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

٨٧ - ريمون فيرون ، الصحراء الكبرى ، مترجم القاهرة ، ١٩٦٣ .

٨٨ - زكريا محمد الورداني، «منخفض القطارة والحد الفاصل بين الخطأ المدمر والصواب المعمر»، جريدة الشعب ، ١٩٨٠/١/٢٧.

٨٩ - زكي نجيب محمود، «نحو فكرة أوضح » الأهرام، ١٩٨٤/٤/٢

٩٠ - زينب عصمت راشد، كريت تحت الحكم المصري، القاهرة، ١٩٦٤ .

٩١ – ساطع الحصرى، أبحاث مختارة فى القومية العربية، القاهرة، ١٩٦٤ .

٩٢ – ــــــــــــ، دفاع عن العروبة بيروت ، ١٩٦٥ .

٩٣ – «السد العالى .. المفترى عليه »الأهرام الاقتصادى ١٩٨١/٧/٩ .

٩٤ – سعاد الصحن «صناعات العواصم»، المجلة الجغرافية العربية ، ١٩٧٥ .

٩٥ – ــــــــــــ، «واقع صناعات العواصم» ، المجلة الجغرافية العربية، ١٩٧٥

٩٦ – سعد هجرس، «نعم للتجارة العلمية، ولا للبيانات غير الصحيحة »، أخبار اليوم، ١٩٨٢/٢/٥.

٩٧ – سليمان أحمد سليمان حزين ، «البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام»، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٤٣ .

٩٨ – السيد ياسين، الشخصية العربية بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى ، القاهرة، ١٩٧٣.

٩٩ – ــــــــــــ، تحليل مضمون الفكر القومى العربى، بيروت ، ١٩٨٠.

١٠٠ – سيد عويس ، ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة، ١٩٦٥ .

١٠١ – سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى، القاهرة .

١٠٢ – سيد نوفل ، شعر الطبيعة فى الأدب العربى، القاهرة .

١٠٣ – السيوطى ، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، طبع القاهرة، ١٩١١ .

١٠٤ – «الشخصية المصرية بين الأصالة والمعاصرة»، الأهرام ١٩٧٦/١٠/٨ .

١٠٥ – شكرى أيوب ، « ١٠٠ مليون فدان من السماء » الأهرام ، ١٩٨٢/٧/١٧ .

١٠٦ – شكرى محمد عياد، «أحمد حسن الزيات» ، المجلة ، يوليو ١٩٦٨.

١٠٧ – صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، طبعة مكتبة مدبولى .

١٠٨ – صلاح بحيرى ، جغرافية الصحارى العربية ، عمان، ١٩٧٢ .

١٠٩ – طاهر أبو وفا، مشروع السد العالى ، القاهرة، ١٩٦١ .

١١٠ – طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر، القاهرة، ١٩٣٧ .

١١١ – عادل حسين، سد حلوان العالى، القاهرة، ١٩٧٥ .

١١٢ – ــــــــــــ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، بيروت ١٩٨١ .

١١٣ - عارف العارف، تاريخ غزة ، ١٩٣٤ .
١١٤ - عايدة بشارة ، تخطيط التوطن الصناعي في الجمهورية العربية المتحدة، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .
١١٥ - ــــــــ، المدخل الى التخطيط الاقليمي ، القاهرة ١٩٦٦.
١١٦ - عباس حلمي إسماعيل ، «التسامح الاسلامي مع أهل الذمة في عهد الدولة الأيوبية» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ .
١١٧ - عباس عمار «الجانب الانساني من مسألة ضبط النسل »، مجلة الاتحاد الطبي المصري ، يوليو ١٩٣٧ .
١١٨ - ــــــــ، المدخل الشرقي لمصر، القاهرة ، ١٩٤٦ .
١١٩ - عباس محمود العقاد ، سعد زغلول ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
١٢٠ - ــــــــ، حياة قلم، القاهرة، ١٩٦٤ .
١٢١ - عبد التواب المهندس «إستراتيجية صناعة السكر» ، الأهرام ١٢/١١/١٩٧٨.
١٢٢ - عبد الحميد الدالي ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان في مصر، القاهرة، ١٩٣٧ .
١٢٣ - عبد الحميد الكاتب ، قراءات ودراسات عن مصر والمصريين ، القاهرة ١٩٧٩ .
١٢٤ - عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ، الجزء الثالث، القاهرة .
١٢٥ - عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الإستبداد ومصارع الاستعباد .
١٢٦ - عبد العزيز رفاعي ، الطابع القومي للشخصية المصرية بين الايجابية والسلبية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
١٢٧ - عبد العزيز صالح ، حضارة مصر القديمة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
١٢٨ - عبد العزيز كامل ، دراسات في إفريقية، المعاصرة ، القاهرة، ١٩٦٣ .
١٢٩ - ــــــــ، في أرض النيل ، القاهرة، ١٩٧١ .
١٣٠ - عبد العظيم أنيس ، «دور المعارضة والتصورات الساذجة» ، جريدة الأهالي ، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ .
١٣١ - عبد الفتاح الجبالي ، «الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ .

١٣٢ – عبد الفتاح وهيبة، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية، الاسكندرية ١٩٦٢ .

٣٣ – عبد القادر شهيب ، «حركة الأسعار والدخل فى السبعينات» جريدة الشعب ، ١٩٨٢/١/١٧

١٣٤ – «كم تبلغ ديوننا الخارجية»، جريدة الشعب، ١٩٨٢/١٠/١٩ .

١٣٥ – عبد الله زين العابدين ، الاراضى، منشؤها وتكوينها وخواصها ، القاهرة .

١٣٦ – عبد الله زين العابدين، محمود فهمى الكاتب، الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة.

١٣٧ – عبد الواحد الوكيل ، مجلة الجمعية الطبية المصرية، ١٩٢٧ .

١٣٨ – عثمان أباظة، «الاقطاعيات الزراعية»، مجلة التعاون «يونيو ١٩٥٠ .

١٣٩ – عدالات عبد الوهاب ، «حسابات التغيير وحدوده» ، الأهرام الاقتصادى ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ .

١٤٠ – عز الدين فراج ، تعمير الصحارى ، القاهرة، ١٩٦٣ .

١٤١ – عزة النص ، أحوال السكان فى العالم العربى، القاهرة ، ١٩٥٥ .

١٤٢ – على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٤٣ – ————، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٤٤ – على عبد الوهاب شاهين، «نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الجيومورفولوجية » ، المحاضرت العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١ .

١٤٥ – على فتحى ، «مصر السد العالى»، الأهرام الاقتصادى ١٩٨١/٦/٢٢.

١٤٦ – على ليلة ، «الهجرة وقضايا الوحدة العربية » «السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣ .

١٤٧ – عمر صالح البرغوثى ، الوزير اليازورى ، ١٩٤٧ .

١٤٨ – عمر طوسون، أطلس تاريخى، مصر فى العصر العربى، مصلحة المساحة، القاهرة ، ١٩٢١ .

١٤٩ – عمرو محيى الدين ، «الدعم ، والأسعار وتوزيع الدخل القومى»، الأهرام الاقتصادى ، ٨ نوفمبر ١٩٨٢ .

١٥٠ – فاروق شويقة ، النوبة المصرية ، دراسة فى تفاعل الانسان والبيئة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
١٥١ – أ.ب . فايفيلد ، اتزل ، أ .بيرسى ، الچيوبوليتيكا، مترجم القاهرة، ١٩٥٤ .
١٥٢ – فؤاد مرسى ، «غابت حقائق فى الحوار حول الدعم»، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ .
١٥٣ – الفيروزابادى، القاموس المحيط ، طبعة القاهرة ، ١٣١٩ هجرية .
١٥٤ – فيليب شدياق ، مجلة الجمعية الطبية المصرية، ١٩٣٧ .
١٥٥ – القلقشندى ، صبح الأعشى طبعة القاهرة ، ١٩١٤ .
١٥٦ – كامل زهيرى ، النيل فى خطر ، القاهرة ١٩٨٠ .
١٥٧ – كمال المنوفى ، «الفلاح المصرى قبل ٥٢» ، الأهرام ١٩٧٨/٥/٢٢ .
١٥٨ – الكندى، فضائل مصر المحروسة .
١٥٩ – الكواكبى ، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى، تحقيق محمد عمارة، القاهرة ، ١٩٧٠
١٦٠ – اللجنة المركزية للاحصاء، الاتجاهات السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٢ .
١٦١ – لطف الله سليمان ، «حركة الوحدة العربية ومصر والمقاومة»، مجلة الثقافة العربية ٧١، تشرين ثان ١٩٧١ .
١٦٢ – لويس عوض، «الملحمة الأخيرة » الأهرام ، ١٩٧٧/١٢/٣٠ .
١٦٣ – ————، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩، الخلفية التاريخية، القاهرة، ١٩٨٠ .
١٦٤ – لويس كامل مليكة ، الشخصية وقياسها ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
١٦٥ – المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، الفيوم ١٦٢ .
١٦٦ – محاضر محادثات مشروع الاتحاد الثلاثى بين سوريا والعراق ومصر ، الأهرام ، ١٩٦٢/٦/٢٢.

١٦٧ – محرم كمال ، آثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية، القاهرة، ١٩٥١ .

١٦٨ – المحلى الشافعى ، مقدمة النيل السعيد وشرح أحواله ، القاهرة .

١٦٩ – محمد إبراهيم حسن، «بعض الظاهرات الطبيعية فى دلتا النيل»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٨ .

١٧٠ – ———، «التوسع الزراعى فى نطاق البحيرات الشمالية»، مرآة العلوم الاجتماعية ، مارس ١٩٦٤ .

١٧١ – محمد أنيس ، القومية العربية ، فى : دراسات فى العالم العربى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٩ .

١٧٢ – محمد برج ، قناة السويس فى ١٠٠ عام، القاهرة ، ١٩٦٩ .

١٧٣ – محمد البهى عيسوى، «ثروتنا التى تنتظر» الأهرام، ١٩٨٣/٦/٢٤ .

١٧٤ – محمد حسن دره، «الانغلاق والانفتاح والأمة الوسط، جريدة الشعب، ١٩٨٢/٩/٢١ .

١٧٥ – محمد حماد، مصر تبنى ، القاهرة، ١٩٥٨ .

١٧٦ – محمد رشدى حمادى، «على هامش مشروع منخفض القطارة»، جريدة الشعب، ١٩٨٢/١/٢٧ .

١٧٧ – محمد رضا محرم، «التفسير العلمى لاستنزاف البترول المصرى» ، الأهرام الاقتصادى ١٩٨٣/٢/٢٨.

١٧٨ – محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية .

١٧٩ – محمد رياض ، « العبابدة، دراسة فى الاقتصاد الصحراوى» المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١ .

١٨٠ – محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، الاقتصاد الافريقى، القاهرة، ١٩٦٦ .

١٨١ – محمد رياض الغنيمى ، «مشروع الاقطاعيات الزراعية» مجلة التعاون ، مارس ١٩٤٨ .

١٨٢ – محمد السقا ، «مستقبل هجرة العمالة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ .

١٨٣ – محمد السيد أيوب ، «الزراعة على ضفاف بحيرة ناصر»، مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٥ .

١٨٤ – محمد السيد رضوان ، «عن مشكلة انتاج اللحوم فى مصر »، الأهرام ٢/٦/١٩٨٠.
١٨٥ – محمد شفيق غربال، تكوين مصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
١٨٦ – محمد صادق صبور ، «زيادة السكان لمصر نعمة لا نقمة وخير لا شر»، الأهرام، ٣/٦/١٩٨٠ .
١٨٧ – محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية ، القاهرة .
١٨٨ – محمد على بشر، «القطن، ذلك المحصول المفترى عليه، لمصلحة من ؟» الأهرام ، ٢/١١/١٩٧٩ .
١٨٩ – محمد على الدمشاوى ، «قبل أن تنفجر قنبلة الدعم الموقوتة»، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ .
١٩٠ – محمد على الدمشاوى ، «الاقتصاديون المدرسيون ظلموا قضايانا الوطنية، الأهرام الاقتصادى ، ٢٠/٩/١٩٨٢ .
١٩١ – محمد على عزت ، مشروع الوادى الجديد ، القاهرة، ١٩٦٤ .
١٩٢ – محمد على ماهر ، «القرية المنتجة .، بين الشعار والتطبيق» الأهرام ، ٢٠/١٠/١٩٨٢ .
١٩٣ – محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة، ١٩٤٨ .
١٩٤ – ———، سكان هذا الكوكب، القاهرة، ١٩٤٩ .
١٩٥ – ———، الشعوب و السلالات الافريقية، القاهرة، ١٩٦٥.
١٩٦ – محمد فاتح عقيل، «بعض الظاهرات الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٩ .
١٩٧ – محمد فهيم ، ثروتنا المعدنية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
١٩٨ – محمد كرد على ، مجلة الهلال ، أبريل ١٩٤٠ .
١٩٩ – محمد محمود الديب ، «انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر» مصر المعاصرة، أكتوبر ١٩٧٦ .
٢٠٠ – ———، «توزيع وإستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر»، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٧ .

٢٠١ – ـــــــــــ، تصنيع مصر، ١٩٥٢ – ١٩٧٢، تحليل إقليمي للانتشار الصناعي، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٠٢ – محمد محمود الصياد، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٧.

٢٠٣ – محمود أمين، «استنزاف البترول المصرى» الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٢/٤/٥.

٢٠٤ – محمود بسيونى، آفاق جديدة للحياة، القاهرة، ١٩٦٢.

٢٠٥ – محمود داود، «لا أريد للزراعيين أن يختلفوا»، أخبار اليوم، ١٩٨٣/٢/٢٦.

٢٠٦ – محمود عبد الفضيل، «أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى»، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٠٧ – ـــــــــــ، النفط والوحدة العربية، ١٩٨١.

٢٠٨ – محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٧٢.

٢٠٩ – محمود عوض، «الشخصية المصرية»، أخبار اليوم، ١٩٦٩/٥/١٠.

٢١٠ – محمود كامل، القانون الدولى، بيروت، ١٩٦٥.

٢١١ – محمود محمد عثمان، «٢ طن ذهب، استخراجهما يوميا من منخفض القطارة»، الأهرام، ١٩٧٦/٥/١٤

٢١٢ – محمود يوسف الشواربى، الأراضى والمجتمع، القاهرة، ١٩٦٥.

٢١٣ – محيا زيتون، دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل قطاع السياحة فى مصر (١٩٥٢ – ١٩٧٥)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٨.

٢١٤ – المسعودى، مروج الذهب، ليدن، ١٨٩٢.

٢١٥ – ـــــــــــ، التنبيه والاشراف، ليدن، ١٩٠٤.

٢١٦ – «مشكلة الفجوة الغذائية»، الأهرام الاقتصادى، ٦ سبتمبر ١٩٨٢.

٢١٧ – مصطفى الجبلى، «إستراتيجية واضحة حتى نواجه الخطر الأكبر المنتظر»، الأهرام، ١٩٧٦/٢/١٣.

٢١٨ – ــــــــ، «البحث عن استراتيجية سليمة للتنمية الزراعية.. إلخ»، الأهرام، ١٩٧٧/٢/٢٧

٢١٩ – ــــــــ، «رفع التكثيف المحصولي.. أمل وهدف»، الأهرام، ١٩٨٣/١٢/١٩.

٢٢٠ – ــــــــ، «الحقائق العلمية عن تجربة زراعة الأرز مرتين»، أخبار اليوم، ١٩٨٣/٢/٢٢.

٢٢١ – مصطفى شعبان، الصناعات الكيماوية الثقيلة، القاهرة ١٩٥٧.

٢٢٢ – مصطفى محمود حافظ، «السد العالي وبحيرة ناصر»، مجلة الثقافة العربية، جامعة الدول العربية، عدد ٤، ١٩٧٦.

٢٢٣ – المقدسي، أحسن التقاسيم، ليدن، ١٩٠٦.

٢٢٤ – المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، القاهرة.

٢٢٥ – ــــــــ، البيان والاعراب عمن بأرض مصر من الأعراب.

٢٢٦ – «الموقف الراهن للانتاج الزراعي»، الأهرام الاقتصادي، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢.

٢٢٧ – نازلي شكري، «ديناميكية الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣.

٢٢٨ – نبيل إمبابي، «الكثبان الرملية المتحركة في المناطق الصحراوية»، المجلة الجغرافية العربية، ١٩٧٠.

٢٢٩ – نجلاء عز الدين، العالم العربي، مترجم، القاهرة، ١٩٥٨.

٢٣٠ – نقولا زيادة، رواد الشرق العربي في العصور الوسطى، القاهرة.

٢٣١ – نعمات أحمد فؤاد، النيل في الأدب المصري، القاهرة، ١٩٦١.

٢٣٢ – ــــــــ، شخصية مصر، القاهرة، ١٩٦٧، ١٩٧٨.

٢٣٣ – ــــــــ، أعيدوا كتابة التاريخ، القاهرة، ١٩٧٣.

٢٣٤ – وزارة الزراعة، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعي والاحصاء والتشريع، ١٩٥٤، ١٩٥٨.

٢٣٥ – ــــــــ، الاقتصاد الزراعي، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والاحصاء، القاهرة، ١٩٧٨.

٢٣٦ – وزارة الصناعة، عرض عام لمشروعات الخطة الثلاثية، القاهرة، ١٩٧٠.

٢٣٧ – ــــــــ، الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عام عن الصناعة الثقيلة، القاهرة، ١٩٧١.

٢٣٨ - وهيب كامل، استرابون فى مصر، القاهرة، ١٩٥٣.

٢٣٩ - ويل ديورانت، قصة الحضارة، مترجم، القاهرة، ١٩٥٢.

٢٤٠ - هارولد بيك، هربرت چون فلير، الأزمنة والأمكنة، مترجم، الألف كتاب، القاهرة، ١٩٦٢.

٢٤١ - الهروى، الاشارات إلى معرفة الزيارات، طبع دمشق، ١٩٥٣.

٢٤٢ - ياقوت الحموى، معجم البلدان.

٢٤٣ - يوسف أبو الحجاج، «العالم الاسلامى فى دنيا المواصلات» ، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٥٨.

٢٤٤ - **يوسف إدريس**، «اكتشاف قارة» ، الأهرام، ١٩٧٠/١٢/١٨.

٢٤٥ - **يوسف إدريس**، «لماذا لا ننتج» ، الأهرام، ١٩٨٢/٩/٦.